

سلسلة مطبوعات مجمع القراء بمكة المكرمة (١)

غنية الطلبة بشرح الطيبة

لمحمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الجاوي ثم المكي
(ت: ١٣٣٨هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور عبد الله بن محمد بن سليمان الجار الله
مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف



المجلد الأول



المركز الخيري لتعليم القرآن الكريم وعلومه بالمدينة المنورة

دار التدمرية

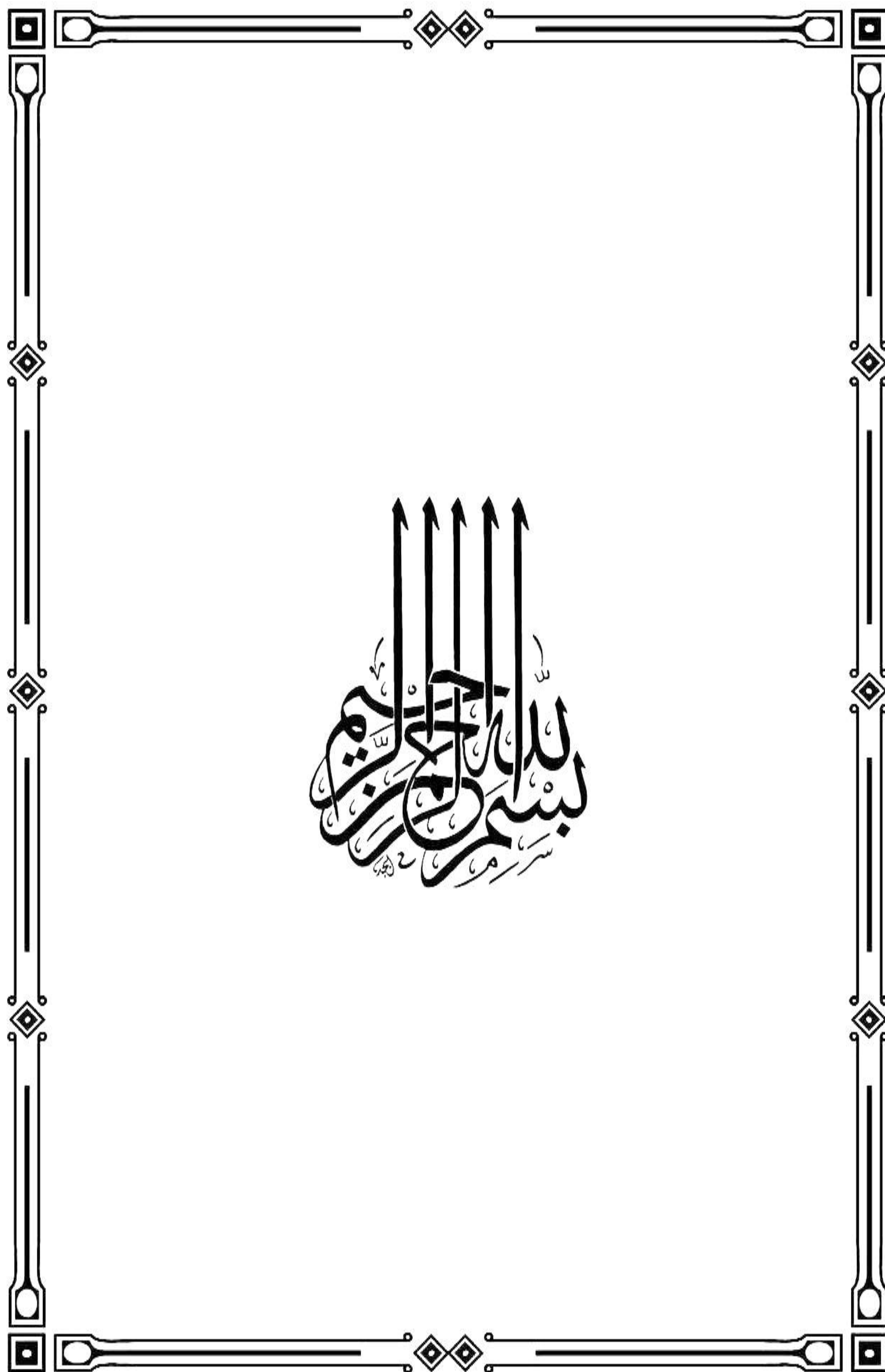
سلسلة كتب المقارئ القرآنية (٦)

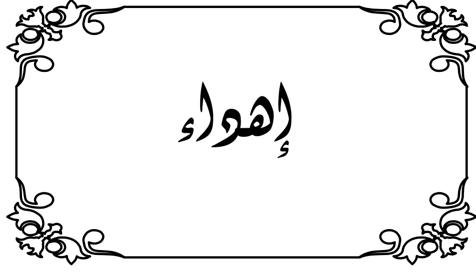
غُنْيَةُ الطَّلَبَةِ بِشَرْحِ الطَّيِّبَةِ

الطبعة الثانية

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م

غُنْيَةُ الطَّلَبَةِ بِشَرْحِ الطَّيِّبَةِ


بسم الله الرحمن الرحيم



إهداء

إلى أوَّل من فتَقَا لساني بذكر الله ـ ﷻ ـ

إلى من غرسَا في قلبي حبَّ القرآن الكريم وتعظيمه.

إلى من رعيا النشأةَ، وقوَّما المسيرةَ، وحفَّزا الهمةَ، وغرسا الغرسَ ثم تعاهداه وسَقَيَاه.

إلى من تعلمتُ منهما الوفاءَ وحسنَ القضاءِ؛ إلى أمِّي وأبي.

وإلى من تستحق كل محمَّدة على صبرها الدؤوب، معترفاً بما قدمته لي من الراحة والأمن النفسي، حيث فَسَّرت لي معاني الرأفة والرحمة التي جعلها الله بيننا، إلى زوجتي أم محمد.

وإلى أبنائي؛ نورة، ومحمد، وعبدالعزيز، ومنيرة، وعمر، وسارة.

إليكم جميعاً: دعوات أبذلها، ووفاء أتعاهده، وصلةٌ وبرٌّ أداوم عليه، وما عند الله لكم خير وأبقى.



إلى البدور الزاهرة

إلى أشياخي الأجلاء الذين تعلمت منهم العلم والأدب، إلى جهابذة قراء الأمة وعلمائها، العارفين بجمع الحروف والقراءات، وعزو الأوجه والطرق والروايات، والتمييز بين المتواتر والشاذ، من كانوا ولازالوا مواطن للرشاد، ومصانع للأذكياء من العباد، من نشروا أنوارهم الزاكية في الآفاق، فما من بلد ناء ولا قريب إلا وفيه بقية من آثار علمهم وبركتهم وإقرائهم، مَنْ أعجز عن مدحهم وبيان فضلهم، تكون هذه القصيدة(١) في صدر هذه الدراسة والتحقيق تعبيراً عن الإجلال والإكبار، والترحم والاستغفار، وفاءً لما تفضلوا به عليَّ من الإقراء والتربية والتعليم وحسن الأدء، ولا أزال أتعاهدهم بالذكر والدعاء، فرحم الله من مات منهم رحمة واسعة، وحفظ من بقي ومتعنا به وبعلومه، وما عند الله لهم خير وأبقى.

قِمَمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ والْقُرَّاءِ ... كَانُوا وَمَا زَالُوا بُحُورَ عَطَاءِ
فَلَهُمْ مِنَ التَّأْلِيفِ وَالْإِقْرَاءِ مَا ... يَسْتَمْطِرُونَ بِهِ سَحَابَ ثَنَائِي
فالشَّيخُ الَاخْضَرُ(٢) شَيخُنَا وَإِمَامُنَا ... فِي الْخَافِقَيـنِ وَكَعْبَةُ الْإِقْرَاءِ
شَيْخٌ تَفَرَّدَ بِالْجَمَالِ حَدِيثُهُ ... وَأَدَاؤُهُ بِنَقَاوَةٍ وَبَهَاءِ

(١) وهي قصيدة فاضت بها قريحة شاعر القراء ومقرئ الشعراء الشاعر المبدع: أبو مصعب عبدالناصر خديش الشريف الحسني ـ بطلب مني ـ، فله الشكر والتقدير والثناء.

(٢) سيُّد أهل الأداء الشيخ المحقق أبو محمد إبراهيم بن الأخضر بن علي القيم؛ إمام الحرمين الشريفين، وشيخ القراء بالمسجد النبوي، ولد عام (١٣٦٤هـ).

وَالشَّيخُ أَحْمَدُ[١] قَدْ أَضَاءَ بِزَيتِهِ — جَمْعاً فَكَانُوا خِيرَةَ الْأَضْوَاءِ
حَازَ الْجَمَالَ وَبَزَّ أَقْرَانَ الْهُدَى — وَغَدَا كَنَجْمِ الْمُدْلجِ السَّرَّاءِ
وَعَلِيُّ[٢] إِنِّي قَدْ عَنَيْتُ إِمَامَنَا — فِي الْمَسْجِدَينِ فَذَاكَ أَهْلُ ثَنَاءِ
فَخْرُ الْحُذَيْفِيِّينَ دُونَ مُنَازِعٍ — وَمُحَقِّقٌ ذُو مُكْنَةٍ وَسَنَاءِ
والشَّيخُ رَافِعُ[٣] لَمْ يَزَلْ بَحْرَ الْهُدَى — وَمَنَابِعَ التَّأْصِيلِ وَالْإِقْرَاءِ
هُو جُمْلَةٌ مِنْ جُمْلَةٍ قَدْ غَادَرُوا — هُوَ عَالِمٌ بِخَصَائِصِ الْأَشْيَاءِ
أَنْعِمْ بِخَاطِرَ[٤] قَارِئاً وَمُحقِّقاً — وَمُدَقِّقاً فِي الُّلجْنَةِ الْغَرَّاءِ
فَلَقَدْ أَفَادَ كَمَا أَجَادَ رِوايَةً — وَعِنَايَةً بِمُجَمَّعٍ وَضَّاءِ
وَابْنُ السَّمَنُّودِيِّ[٥] ذَاكَ حِكَايَةٌ — قَدْ غُلِّفَتْ بِمَحَبَّةٍ وَسَنَاءِ
الشِّعْرُ فِيهِ سَجِيَّةٌ فَنِظَامُهُ — مِثْلُ الْأَوَائِلِ فِي الذُرَا الشَّمَّاءِ
شَيخُ الْمَقَارِئِ فِي دِمَشْقَ كُرَيِّمٌ[٦] — أَنْعِمْ بِهِ مِنْ عَالِمٍ مِعْطَاءِ
شَهْمٌ يَقُولُ الْحَقَّ دُونَ مَخَافَةٍ — فِي وَجْهِ أَهْلِ ضَلَالَةٍ وَعِدَاءِ
سَنَدُ الطَّرَابِيشِيِّ[٧] لَيسَ يَطَالُهُ — سَنَدٌ فَقَدْ أَرْبَا عَلَى الْجَوزَاءِ

---

(١) الشيخ الكبير أحمد عبدالعزيز الزيات؛ صاحب الأسانيد العالية، والمراتب السامية، ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، (١٣٢٥هـ ـ ١٤٢٤هـ).

(٢) الشيخ الزاهد والعبد الصالح أبو محمد علي بن عبدالرحمٰن الحذيفي؛ إمام وخطيب المسجد النبوي، ورئيس اللجنة العلمية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ولد عام (١٣٦٦هـ).

(٣) الشيخ المحقق عبدالرافع رضوان الشرقاوي؛ عضو اللجنة العلمية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ولد عام (١٣٥١هـ).

(٤) الشيخ الجليل عبدالحكيم بن عبدالسلام خاطر ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ؛ عضو اللجنة العلمية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ سابقاً ـ، (١٣٦٤هـ ـ ١٤٣٤هـ).

(٥) الشيخ العلَّامة المحقق أبو محمد إبراهيم بن علي شحاتة السمنودي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، (١٣٣٣هـ ـ ١٤٢٩هـ).

(٦) الشيخ العلَّامة محمد كريم بن سعيد راجح؛ شيخ القراء في دمشق الشام، ولد عام (١٣٤٤هـ).

(٧) الشيخ المعمَّر أبو عبدالمجيد بكري بن عبدالمجيد الطرابيشي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ؛ شيخ مقارئ جامع الخير بحي المهاجرين بدمشق، (١٩٣١ ـ ٢٠١٢م).

شَيخٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ عُمِّرَ رَاضِياً ... وَكَذَاكَ أَهْلُ اللهِ فِي الْأَنْحَاءِ
وَإِمَامُنَا الْكُرْدِيُّ[١] رَبُّ عِبَادَةٍ ... وَزَهَادَةٍ وَإِنَابَةٍ وَبُكَاءِ
نَشَرَ الْقُرَانَ عُلُومَهُ وَحُدُودَهُ ... وَأَقَامَهُ فِي هَجْعَةِ الْأَحْيَاءِ
وَمُحَمَّدُ الزُّعْبِيُّ[٢] شَيخٌ لَمْ يَزَلْ ... ذَا الْهِمَّةِ الْعَلْيَاءِ وَالْقَعْسَاءِ
فِي نَشْرِهِ عِلْمَ الْقُرَانِ وَنَظْمَهُ ... قَرُبَ الْبَعِيدُ وَلَانَ بَعْدَ جَفَاءِ
وَابْنُ الْمُظَفَّرِ[٣] قَدْ أَتَى مِنْ تُونُسَ ... الْخَضْرَاءَ يَرْفَعُ رَايَةَ الْخَضْرَاءِ
عَلَمٌ تَبَدَّى فِي مَيَادِينِ الْهُدَى ... وَسَمَا مَعَ الْإِقْرَاءِ والْقُرَّاءِ
أَمَّا السَّحَابِيُّ[٤] الْجَلِيلُ فَكَاسْمِهِ ... سُحُبٌ تَسُحُّ مِنَ الْهُدَى كالْمَاءِ
شَمْساً غَدَا فِي مَغْرِبٍ فَأَضَاءَهُ ... بِالْعِلْمِ والتَّعْلِيمِ والْإِقْرَاءِ
ومحمدُ السِّيسِيُّ[٥] فِي تَعْلِيمِهِ ... نُبْلٌ يَسُوقُ الْقَلْبَ لِلسَّرَّاءِ
وَلِقَارِئٍ نُورٌ[٦] عَلَى دَرْبِ الْهُدَى ... كَمْ قَدْ أَضَاءَ الدَّرْبَ فِي الظَّلْمَاءِ
مَنْ مَرَّ أَشْيَاخِي وَأَعْلَام الْهُدَى ... سَارَوا وَمَازَالُوا عَلَى السَّمْحَاءِ
يُغْضِي الْقَرِيضُ إِذَا تَبَدَّا ذِكْرُهُمْ ... وَيَؤُمُّهُمْ لَكِنْ عَلَى اسْتِحْيَاءِ
فَلَهُمْ ثَنَائِي جَاءَ يَعْدُو لَاهِثاً ... وَلَهُمْ بِظَهْرِ الْغَيبِ حُسْن دُعَاءِ

---

(١) بقية السلف في الخلف، الشيخ الزاهد أبو الحسن محي الدين الكردي ـ رحمه الله ـ؛ شيخ مقارئ زيد بن ثابت في دمشق، (١٣١٣ ـ ١٤٣٠هـ).

(٢) الشيخ المحقق أبو حسَّان محمد تميم بن مصطفى عاصم الزعبي؛ عضو اللجنة العلمية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ولد عام (١٩٥١م).

(٣) الشيخ الزاهد أبو عبدالله منير بن محمد المظفر الصفاقسي؛ شيخ الإقراء في تونس، ولد عام (١٩٥٣م).

(٤) الشيخ المقري أبو معاذ محمد بن الشريف السحابي؛ شيخ مقارئ مدرسة ابن القاضي بسلا في المغرب، وعضو لجان مراجعة المصاحف، ولد عام (١٣٧٠هـ).

(٥) الشيخ أحمد جبريل سيسي؛ مدرس بالجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمدينة الرياض.

(٦) الشيخ محمد قارئ نور؛ مدرس بالجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمدينة الرياض.

يَـارَبِّ فَـارْحَـمْ مَـيِّـتـاً مِـنْـهُـمْ وَزِدْ فِـي كَـيـلِـهِ فِـي عَـالَـمِ الـسُّـعَـدَاءِ
وَاخْـتِـمْ لَـنَـا وَلِـمَـنْ تَـبَـقَّـى هَـادِيـاً مِـنْـهُـمْ بِـخَـتْـمِ سَـعَـادَةٍ وَهَـنَـاءِ
وَأَدِمْ صَلَاتَكَ وَالسَّلَامَ عَلَى الْهُدَى خَـيـرِ الْأَنَـامِ وَسَـيِّـدِ الْـقُـرْاءِ

❁ ❁ ❁

ملخص الدراسة والتحقيق

عنوان الكتاب

كتاب (**غُنْيَةُ الطَّلَبَةِ بِشَرْحِ الطَّيِّبَةِ**)؛ لمؤلفه العلامة: محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي، تحقيق ودراسة.

الغرض من هذا التحقيق

العمل والاجتهاد على إخراج هذا الشرح النفيس محققاً تحقيقاً علمياً؛ نظراً لأهميته البالغة، وقيمته العلمية العالية، من حيث كونه شرحاً لمنتهى المنظومات في هذا العلم الشريف؛ منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" للإمام ابن الجزري، ومن حيث كون الشارح من العلماء الكبار المبرزين في مختلف العلوم؛ فهو محدِّثٌ كبير، وأصوليٌّ معتبر، وقد تميز هذا الشرح بجملة من المزايا التي أهلته ليكون زبدة الشروح وأهمها، **ومن أبرز تلك المزايا**: أنه شَرَحَ كلام الناظم شرحاً وافياً، وتناوله بالبيان والإيضاح كلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، مع إفادته في ذلك من مصادر كثيرة جداً من كتب أئمة الفنِّ المحققين؛ المتأخرين والمتقدمين؛ كشروح طيبة النشر وتحريراتها، وشروح الشاطبية، ومن كتب العربية ومنظوماتها، وكتب علم الرسم والضبط، وكتب الفقهاء، **كما تبرز أهمية هذا الشرح** من حيث كون شارحه قد جمع فيها بين مناهج كتب الشُّرَّاح؛ كشرح ابن الناظم وشرح النويري وغيرهما، ومناهج كتب الإقراء، ككتاب الإتحاف وكتاب غيث النفع، وغيرهما، **كما تبرز أهميته** في كون الشارح قد عمل في شرحه على إبراز أهمية علوم العربية وعلم الرسم والضبط لطالب القراءات

ومتعلمها، مع عنايته باتِّباع الأثر والذَّبِّ عن القراءات المتواترة في وجوه الطاعنين، كما أنه انفرد بفوائد وفرائد لا توجد في غيره من شروح طيبة النشر، فصار هذا الشرح النفيس بمجموع هذه المزايا وبغيرها ـ مما لم أذكره في هذا الملخص الوجيز ـ شرحاً فريداً في منهجه وطريقته ومحتواه.

النتائج

١ ـ الحاجة الشديدة إلى مراجعة وإعادة تحقيق بعض الكتب التي هي مرجعيات علمية معتبرة في إقراء وشرح وتحرير هذه المنظومة العظيمة؛ كشرح أبي القاسم النويري، وكتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، وغيرهما.

٢ ـ التوصية للجهات العلمية الموقرة في مواقعها المختلفة من العالم الإسلامي والمعنية بتدريس هذا العلم الشريف بالعمل على إقرار تدريس كتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر" للعلامة البنَّا الدمياطي، وذلك على طلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والعمل على إقرار تدريس كتاب "غيث النفع في القراءات السبع" لأبي الحسن على النوري الصفاقسيّ، على طلاب مرحلة البكالوريوس، بحيث يكون الطالب في نهاية كل مرحلة من المراحل المذكورة قد استوعب ما في هذين الكتابين من الأوجه الصحيحة المقروء بها، كما أنَّ في هذين الكتابين تعليمٌ فائق للطلاب على التدقيق والتحرير في هذا العلم الشريف، فإنهما من أجلِّ كتب الإقراء، وكلٌّ من جاء بعدهما في موضوعهما فهو عالة عليهما.

٣ ـ العمل على ترشيد الجهود المبذولة من الباحثين في مراحل الدراسات العليا في هذا العلم الشريف، وذلك من خلال تشكيل لجنة علمية في كلِّ قسم من أقسام القراءات تكون مهمتها جمع المواضيع المختلفة ودراسة مدى الحاجة إلى بحثها وتحقيقها، ومن ثَمَّ تكون جاهزة لطلاب الدراسات العليا، بحيث يكون هناك أولوية في بحث

ودراسة المواضيع المقترحة، فمثلاً: حيث إن الموضوع الرئيس في مرحلة الدراسات العليا في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية هو منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" دراية ورواية، فيجب أن تكون الأولوية في جهود الباحثين منصبة على تحقيق ودراسة وبحث كل ما يتعلق بهذه المنظومة من الكتب والشروح والتحريرات.

٤ ـ نظراً لخلو جميع كتب القراءات المعتمدة ـ وبالأخص ما يتعلق بنظم الطيبة؛ ككتب الشروح؛ أي: شروح النويري وابن الناظم والمنير السمنودي والترمسي على طيبة النشر، أو كتب الإقراء؛ ككتاب الإتحاف ـ من ضبط الأقوال المختلفة في توجيه القراءات القرآنية الواردة فيها، فإنَّ الحاجة موجودة للتوصية ـ وبقوة ـ بالعمل على إلزام الباحثين في جميع المراحل؛ سواء مرحلة الماجستير، أو مرحلة الدكتوراه، أو بحوث الترقية، بالقيام بضبط جميع مواضع توجيه القراءات المختلفة في بحوثهم بالشكل وحركات الإعراب؛ وذلك للأهمية البالغة للتشكيل وبيان حركة الإعراب في فهم الأقوال المختلفة في التوجيه، خصوصاً وأن بعض المواضع قد يكون الفرق بين توجيه وتوجيه هو الفتحة أو الكسرة أو الضمة أو السكون، ولعل ما صنعه محقق[1] كتاب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" للسمين الحلبي من ضبطه وتشكيله لجميع مواضع التوجيه يعدُّ نموذجاً مثالياً لما أردت قوله وبيانه.

٥ ـ ومن خلال مقابلتي بين شروح الطيبة وكتب الإقراء فيها، وجدت أنه نظراً لما اعترى الكتب المطبوعة من كتب التخصص من الخطأ والسهو والتصحيف، مما أدَّى إلى تناقل الباحثين والناقلين لذلك السهو والسكوت عنه وعدم التعليق عليه، وقد يكون ذلك السهو وتلك الأوهام مؤثرة في الدلالة والمعنى؛ لذا فإن الباحث يرى إلزام الباحثين والدارسين في مراحل الدراسات العليا عند تقديمهم لمشروع تحقيق

(١) أعني: الأستاذ الدكتور أحمد الخرَّاط ـ حفظه الله ـ.

كتاب قد تمَّ طبعه من قبل، أن يقوم الباحث ـ في مرحلة مقابلته بين نسخ المخطوط المختلفة ـ بمقابلة النسخة المطبوعة من الكتاب الذي قدمه مع النسخ المخطوطة من الكتاب، وأن يخصص في خطة بحثه أحد مطالب البحث أو مبحث من مباحثه للنظر في النسخ المطبوعة من عنوان بحثه ودراستها؛ وذلك لأنَّ القراء والطلاب قد أَلِفُوا هذه النسخ المطبوعة ودَرَسوها وربما حفظوا ما فيها، فتكون هذه الدراسة للنسخ المطبوعة من البحث ومقابلتها مع النسخ المخطوطة فرصة لتصويب ما استقر في أذهان طلاب العلم من الخطأ أو الوهم من تلك النسخ المطبوعة والتنويه على ذلك، بحيث يفرد الباحث جزءًا من البحث أو الرسالة يذكر فيه ما استدركه على تلك النسخ المطبوعة، أو أن يتم تكليف طلاب الدراسات العليا في بحوثهم الدورية من خلال دراستهم المنهجية بالقيام بمراجعة الكتب المطبوعة خصوصاً ما يتعلق تعلقاً مباشراً بما هم بصدد دراسته وبحثه.

خطة التحقيق

قسَّمْتُ البحث إلى: مقدمة، وقسمين، وفهارس، على النحو الآتي:

❑ **المقدمة: وتتضمن ما يلي:**

١ ـ أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

٢ ـ منهجي في البحث.

❑ **القسم الأوَّل: الدراسة.**

وفيه:

١ ـ تمهيد.

٢ ـ وفصلان.

ـ التمهيد، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن حياة الناظم (ابن الجزري).

المبحث الثاني: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر".

المطلب الثاني: شروح "طيبة النشر" ومجمل مناهج الشرَّاح لها.

ـ الفصل الأول: دراسة المؤلف ـ الشارح ـ، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: عصر المؤلف.

المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه، وأسانيده، وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المبحث السادس: آثاره العلمية.

ـ الفصل الثاني: دراسة الكتاب؛ وفيه خمسة مباحث: ـ

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: المصادر التي استقى منها الشارح مادة الكتاب العلمية.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في شرح الطيبة؛ **وفيه أربعة مطالب**:

المطلب الأول: منهجه في شرح الأبيات، وطريقته في العزو والتوجيه.

المطلب الثاني: اصطلاحات المؤلف في كتابه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الترجيحات، واختياراته في المسائل المختلف فيها.

المطلب الرابع: المآخذ على الشرح.

المبحث الرابع: قيمة الكتاب العلمية، وبيان مكانته بين شروح الطيبة.

المبحث الخامس: وصف النسخة الخطية للكتاب، ونماذج منها.

❑ **القسم الثاني: النصُّ المحقق.**

❑ **الفهارس، وهي كالآتي:**

١ - فهرس المصادر والمراجع.

٢ - فهرس الموضوعات.



المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل الغيث من الغمام، وأنبت الزهر والثَّمْرَ من الأكمام، وشرَّف العلم وأهله بالرسول الإمام، أرسله الله للناس كافة، وعلَّمَه ما لم يكن يعلم، وفضله على خلقه، جاء بالشريعة الواضحة البينة، قِوَامها ما يتلوه الناس بألسنتهم، وجعل لهم جزاء تلاوتهم بكل حرف عشر حسنات، فها هي مائدة الرحمن فيها ضيافة دائمة كريمة وشفاء لما في الصدور، وأُصَلِّي وأسلم على خير خلق الله، وخَاتِم أنبيائه، وأكرم أتقيائه، سيدِنا محمد وعلى آله وصحابته الكرام الطاهرين، ***ثمَّ أما بعد:***

فإن خير ما صُرِفت فيه الأعمار وشُغِلَت به الأوقات كتاب الله تعالى والعلوم التي تخدمه وتبحث في معانيه، لاسيما علم القراءات؛ لشدة تعلقه بالقرآن الكريم، ولقد اهتم العلماء من السلف والخلف بعلم قراءات القرآن الكريم، وسار العلماء في علم القراءات ما بين تالٍ له معلِّم لقراءته، ومؤَلِّفٍ في مختلف فنونه وعلومه ودرايته، حتى كثُرَت روايات القراءات والكتب الجامعة لها، وقَلَّ الضبط، فقام جهابذة علماء الأمة بجمع الحروف والقراءات، وعزو الأوجه والطرق والروايات، والتمييز بين المتواتر والشاذ، وعلى رأس هؤلاء المحققين الإمام ابن الجزري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، حيث اختار من جملة القراءات ما تواترت رواياتها، وجمع قرابة ألف طريق ـ من سبعة وثلاثين كتاباً من كتب القراءات المسنَدة ـ في كتابٍ واحدٍ يُرجع إليه ويُعتمد عليه، وهو كتاب (النشر في القراءات العشر)، ثم نَظَم النشر في منظومته (طيبة النشر)، وأصبح كتاب (النشر) ومنظومة (طيبة النشر) محط اهتمام العلماء وعنايتهم، حتى صار اعتماد أهل القراءات على ما جاء في (النشر)، و(الطيبة)، وأجمع علماء القراءات ـ خصوصاً من المشارقة ـ على

أنَّ كل القراءات الخارجة عن كتاب (النشر) و(طيبته) مقطوعة السند لا يُقْرأ بها، فـ(النشر)، و(طيبة النشر)، هما البقية المغنية في القراءات بما احتوياه من مُحَرَّرِ الطرق والروايات، ولذلك اهتم العلماء المحققون بالعناية بمنظومة (طيبة النشر في القراءات العشر) شرحاً وتحريراً، وضبطاً للنصِّ وتدقيقاً، ولَمَّا منَّ الله عليَّ بالالتحاق بالدراسات العليا لمرحلة الدكتوراه بقسم القراءات في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وكان لزاماً عليَّ تقديم موضوع يتناسب مع طبيعة المرحلة المذكورة؛ والتي من أخصِّ خصائصها أنها تبحث في منظومة (طيبة النشر) رواية ودارية، ولما كان ذلك كذلك؛ أعملت فكري، وأجهدت نفسي، واستشرت أهل التخصص والخبرة من مشايخي وأساتذتي، في البحث عن موضوع ذي صلة بمنظومة (طيبة النشر في القراءات العشر) التي درستُها وحفظتُها وقرأتُ ـ بفضل الله تعالى ـ بمضمنها القراءات العشر الكبرى على المشايخ الكبار، فكان هذا الموضوع بدرايته متمِّماً لما تشرفتُ به من التلقي والرواية على أشياخي الأجلاء، كما رجوتُ أن يكون هذا العمل ـ بإذن الله تعالى ـ سبباً في نفع نفسي، وذخيرة ليوم رَمْسِي، وعملاً صالحاً بعد موتي، فيسر الله ـ تعالى ـ لي الحصول على شرح نفيس لمنظومة (طيبة النشر في القراءات العشر) توفرت فيه خصلتان:

١ ـ أنَّه لا يزال مخطوطاً مغموراً لم يتطرق إلى بحثه وتحقيقه أحد من الباحثين أو المؤلفين.

٢ ـ قوة مادته العلمية، وإفادته من جميع شروح الطيبة وكتب الإقراء؛ بحيث صار ملتقى الفوائد ومجمع الفرائد.

والذي هو بعنوان: "**غُنيَةُ الطَّلَبَةِ بِشَرْحِ الطَّيِّبَةِ**" للشيخ المحدث الأصوليِّ الفقيه المقرئ محمد محفوظ بن عبدالله بن عبدالمنان التَرْمسيّ الجاويّ المكيّ (ت ١٣٣٨هـ)، تحقيقاً ودراسةً[١].

(١) وكان هذا الموضوع هدية غالية ومقترح ثمين من شيخي الكبير محمد تميم الزعبي، =

أسباب اختيار الموضوع

وقد اخترتُ هذا الموضوع، وقدمتُهُ على غيره؛ لما سبق ذكره من الأسباب، وللأسباب التالية:

١ ـ مكانة منظومة (طيبة النشر في القراءات العشر) في هذا العلم الشريف؛ فهي المنظومة التي ضمَّتْ القراءات العشر الكبرى، وحوت زُها ألف طريق من طرق الرواية والإقراء، على غاية من الضبط والتحقيق، كما حوت مواضع فريدة من الاختيار والتحرير والتدقيق، وتضمَّنَتْ ـ بنصِّ ناظمها ـ كتاب (النشر في القراءات العشر)، وأصبحت المعتمد والمُعَوَّل عند القراء، وخاصة المتأخرين، ونالت ثناء أهل العلم وإطراء المحققين، على ما سأبينه ـ بإذن الله تعالى ـ في المبحث الثاني من "التمهيد" في هذه الرسالة وذلك تحت عنوان: "أهمية منظومة طيبة النشر في القراءات العشر"، إضافة إلى تصدُّر ناظمها ومؤلفها حتى انتهى إليه الإسناد، وصار محقق الفنِّ بالإجماع؛ مما يستدعي إخراج كل ما يتصل بهذا النظم المبارك إخراجاً علميًّا رصيناً، وأهم تلك الجهود التي يجب إخراجها والعناية بها ما يشرح هذا النظم، من الشروح التي تبين مراد الشارح، كما تبين غوامض النظم وخفاياه.

٢ ـ كون هذا الشرح من الشروح المطولة لمنظومة (طيبة النشر)، وهذا ظاهر في عدد لوحات المخطوط والتي تجاوزت الثلاث مئة (٣٠٠) لوحة، مما يدل على عناية الشارح وحرصه على استقصاء وتتبع كلام الناظم بما لا يوجد في غيره من الشُّروح الأخرى.

٣ ـ مكانة مؤلفه العلمية؛ فهو من علماء مكة الكبار، متفنِّنٌ في مختلف

= والذي اقترح عليَّ هذا المخطوط، ثم أمدَّني بصورة من نسخته الأصلية، ثم حصلتُ على نسخة أخرى من المخطوط من فضيلة الأستاذ الدكتور السالم الجكني، والذي أعطاني نسخته الأصلية ـ جزاه الله عني خيراً ـ، فوجدتها لاتختلف في شيء عن نسخة الشيخ تميم الزعبي، بل إنَّ أصلهما واحد.

العلوم، وتوجد له ترجمة وافية ذكرها بنفسه في كتابه المسمى بـ(كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد)، حيث سرد في هذا الكتاب أسانيده المتصلة في كلِّ فنٍّ من فنون الشريعة، وهذا كلُّه يعطي قيمة علمية متميزة لشرحه على "الطيبة"؛ إذ لا بد أن يكون لهذا التمكن العلمي، والتفنن المعرفي، أثر في هذا الشرح النفيس، على ما سأذكره في قسم دراسة الكتاب ـ بإذن الله تعالى ـ.

٤ ـ ومن الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع هو: ثناء العلماء المحققين على هذا الشرح، وإفادتهم منه، وبيانهم لمكانته العلمية[١].

٥ ـ ومن الأسباب: عناية هذا الشرح بضبط نصِّ المتن المشروح؛ حتى غدا مرجعاً معتمداً في ضبط وتدقيق متن "طيبة النشر[٢]".

٦ ـ ومن الأسباب الباعثة على اختياري لهذا الموضوع؛ تعدد مصادر وموارد هذا الكتاب؛ من حديث، وفقه، وتفسير، ولغة، وأصول فقه، وسير وتراجم، وعلم رجال، مع اطلاع المؤلف الواسع على كتب المتقدمين والمتأخرين؛ كأصول النشر، والنشر وتقريبه، وشرحا ابن الناظم والنويري على الطيبة، وكتب علوم القرآن؛ ككتاب "الإتقان" للسيوطي، وكتب الإقراء؛ ككتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر" للبنَّا الدمياطي، وكتاب "غيث النفع" لأبي الحسن على الصفاقسيّ، وكتب التحريرات؛ ككتب الأزميري والمتولي، وكتب التجويد؛ ككتاب "المنح الفكرية" لملَّا علي قاري، وكتاب "نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد"

---

(١) ومن ذلك ما ذكره الشيخ المحقق عبدالفتَّاح المرصفي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه (هداية القاري إلى تجويد كلام الباري)؛ حيث قال ما نصُّهُ (٤٣٣/٢): «وهو شرح نفيس للغاية، استوفى فيه شارحه شرح الأبيات شرحاً كاملاً، مع توجيه القراءات توجيهاً سليماً، وقد انتفعت به كثيراً».

(٢) حيث اعتمد عليه المحقق محمد تميم الزعبي، والشيخ المحقق الدكتور أيمن رشدي سويد، وذلك في ضبطهما وتحقيقهما المطبوعين لمتن "طيبة النشر في القراءات العشر"، كما نصَّا على ذلك في مقدمة تحقيقهما للمتن.

لمحمد مكي الجريسي، وكتب العربية، كمنظومات ابن مالك في النحو وشروحها، وكتب الرسم والضبط؛ كـ"العقيلة"، وكتب التفسير كتفسير البيضاوي المسمى بـ"أنوار التنزيل"، وكتب الفقه، ككتاب "الرسالة" للإمام الشافعيّ، وغير ذلك من كتب العلم المختلفة.

٧ ـ وحيث إن الاشتغال بكتب أهل العلم والعمل على إخراجها ونشرها والإفادة منها أحد ميادين الدعوة إلى الله تعالى؛ فإنَّ من أهم الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع هو رغبتي في المساهمة في خدمة هذا العلم الشريف؛ وذلك من خلال نشر هذا الكتاب وفق منهج علميٍّ أصيل، يُتَّبَعُ فيه أسس التحقيق المنهجيّ المعتبر.

٨ ـ ومن أسباب اختيار هذا الموضوع ما كان من هذه الحركة العلمية القوية في هذا العلم الشريف، والتي تبنتها هذه الجامعة المباركة ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ ممثلة بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم؛ وذلك من خلال إقرار تدريس منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" دراية ورواية، في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في الدراسات العليا، وذلك كمادة أساسية تقوم عليها الدراسات العليا في المرحلتين[1]، مما أوجد حركة علمية نشطة في أوساط المشتغلين بعلم القراءات، سواء من الطلاب المنتسبين للكلية المباركة أو في أوساط المقرئين داخل الكلية وخارجها، وهذه الاهتمام وتلك الحركة العلمية المتميزة، تستدعي إخراج كل ما يتصل بهذا النظم إخراجاً علمياً للطلاب والمشتغلين بهذا الفن، وعلى رأس هذه الكتب ما يشرح هذا النظم ويوضح إشكالاته وغوامضه.

٩ ـ ومن الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع؛ هو أنَّ شروح

---

(١) ثم ما كان بعد ذلك من اعتماد بعض الجامعات لمناهج الدراسات العليا بقسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية؛ كجامعة أم القرى، وجامعة الطائف، وجامعة طيبة، وغيرها من الجامعات.

منظومة "طيبة النشر" ـ سواء المطبوع منها أو المخطوط ـ في مجموعها قليلة إذا ما قورنت بشروح المنظومات الأخرى المتخصصة في علم القراءات، وعلى رأسها منظومة الشاطبية، فشروح الطيبة المعلومة تبلغ ست عشرة شرحاً؛ خمسة منها مطبوعة، وثلاثة منها مخطوطة، والثمانية الباقية مفقودة، ثمَّ إن بعض هذه الشروح المطبوعة إنما هو مختصرات أو نقولات عن غيره من الشروح، على ما سأبينه في "المطلب الثاني" من "المبحث الثاني" من "التمهيد" بإذن الله ـ تعالى ـ، ولِمَا سبق ذكره، ولكون هذا الشرح يأتي في المرتبة الرابعة ـ تاريخياً ـ من بين الشروح، مع كونه انفرد في شرحه بمنهج فريد لم يسبق إليه، فإنَّ ذلك كله يُظْهر أهمية دراسة هذا الشرح وتحقيقه.

١٠ ـ **وأخيراً**: فإنَّ لهذا الشرح من الحفاوة والقبول عند المتخصصين على ما يعرفه أهل هذا الفنِّ ما يستدعي بحثه ودراسته وتحقيقه، فكل مشتغل بهذه المنظومة ـ طيبة النشر ـ قراءة وإقراءً ينتظر خروجه وطباعته، وليس أحد أجدر من قسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ليقوم بهذه المهمة الشريفة، وذلك من خلال جهود أحد طلابه في مرحلة الدراسات العليا والمنتسبين إليه.

وثَمَّةَ أسْبَاب أخرى ذكرتها في قيمة الكتاب العلمية، كلُّها تؤكد أهمية الكتاب ومكانة مؤلفه، فلا جرم أنه شرح حقيقٌ بالدراسة والبحث التحقيق.

منهج التحقيق

١ ـ قمتُ بنسخ المخطوط وفق قواعد الإملاء والترقيم الحديثة.

٢ ـ وحيث إنَّ هذا المخطوط نسخة فريدة فإن من أبرز سمات منهجي في البحث أني قد اجتهدت في تحرير النصِّ وإخراجه لحدِّ الكمال بقدر الطاقة والاحتمال، وذلك بالرجوع في كلِّ جزئية منه إلى مظانها؛ والتي غالباً ما تكون كتاب (الإتحاف)، ثمَّ (شرح ابن الناظم على

طيبة النشر)، ثمَّ (شرح النويري على طيبة النشر)، ثمَّ (النشر في القراءات العشر وتقريبه)، وكتاب (غيث النفع في القراءات السبع)، حيث قمت بمقابلة نص كلام الشارح مع مظانه في هذه الكتب الخمسة حرفاً حرفاً، وكلمة كلمة، فمتى ما وجدت في الشرح كلمة مبهمة أو عبارة غير واضحة، أو وجدت نصًّا لا يستقيم سباق الكلام ولحاقه به نبَّهت عليه في الهامش، أو غيرته في أصل الشرح ونبهت عليه بعد ذلك.

٣ - ومن منهجي في البحث؛ أني عمدت إلى جعل كل كلمة من كلمات النظم مع شرحها ومعناها في سطر مستقل متى ما أمكنني ذلك، وذلك محاولة مني - ومن خلال استقرائي للشرح - في تحقيق مراد الشارح في استيعاب شرح النظم؛ حروفه وكلماته، وذلك لأن الشارح في شرحه لكلام الناظم اجتهد في إنزال النظم في مواقعه من الشرح، فعمد إلى شرح النظم بحسب ترتيب ناظمه حرفاً حرفاً وكلمة كلمة[(١)]، إلا ما ندر من المواضع القليلة، وهذه المنهجية في شرحه من المزايا التي انفرد بها شرحه عن كل الشروح الأخرى بامتياز، فحاولتُ أن أظهر هذه المنهجية وأبرزها بحيث أجعل من الشرح كما لو كان عبارة عن الكلمة ومعناها، وعليه - وبسبب هذا الترتيب الذي اعتمدته - فلا تكاد تجد كلمة من كلمات متن "طيبة النشر" بل ولا حرفاً من حروفه إلَّا وقد تناولها الشارح بالشرح والبيان، إلَّا في مواضع قليلة نبَّهتُ عليها في مواضعها، وعليه: فمن منهجي في هذا الشرح - أصولاً وفرشاً - أن أجعل رموز القراء وشرح رموزهم في سطر مستقل، وتوجيه القراءة في سطر آخر، وإذا كان هناك تتمات أو فوائد فإني أجعلها في فقرة مستقلة تبدأ بسطر جديد، وأزيد في قسم الفرش - من الشرح - بأنِّي أجعل الآية المختلف فيها في سطر مستقل، ثم أجعل شرح القراءة ووصفها في السطور التي تليها، ثم يكون الترتيب السابق الذي ذكرته، وقد اجتهدت في

---

(١) وقد بينت ذلك مفصلاً في المبحث الثالث من هذه الدراسة والذي هو بعنوان: (منهج المؤلف في شرح الطيبة)، مدعماً ذلك بالأمثلة والشواهد.

تعميم هذه الطريقة في جميع الشرح متى ما طاوعني السياق، ولم يؤثر ذلك في تمام المعنى ووضوحه، وذلك سعياً مني في تسهيل الشرح وتقريبه وتبسيطه، وبيان كنوزه وفوائده.

٤ ـ ومن منهجي في كلمات النظم ـ أعني كلمات طيبة النشر التي وردت في ثنايا الشرح ـ أن أكتبها بين قوسين مُشَكَّلَة بحركات الإعراب، مضبوطة كما جاءت في أصل الشرح[١]، ثم إن كانت الكلمات من شطر واحد فإني أضعها جميعاً بين قوسين، وإن كان بعضها من شطر، وبعضها من الشطر الأخر؛ فإني أفصل بينهما؛ فأضع الكلمات التي من شطر واحد بين قوسين، والكلمة أو الكلمات التي من الشطر الأخر بين قوسين آخرين منفصلين.

٥ ـ ومن منهجي: كتابة الآيات القرآنية كما رسمها الشارح في شرحه، فإن وافق رسمه لها رسم مصحف المدينة النبوية بقراءة حفص عن عاصم أثبته، وإن اختلف رسمه لها باختلاف القراءات أَوْردتُّهَا كما رسمها؛ لأنَّ رسمه للآيات في ثنايا الشرح مراد له كما تبين لي من سبر شرحه، فجعلت الرسم يكون على مراده، وذلك لأنه غالباً ما يرسم الآية بحسب لفظ الناظم بها أو نصّه ووصفه ـ أي الناظم ـ لها، على أن رسمه للأحرف المختلفة يتَّبعُ فيه الشارح ما يختاره في ضبط المتن، إذا كانت تلك الأحرف مما اختلف في ضبطه نسخ الطيبة وشروحها.

٦ ـ ومن منهجي في تحقيق هذا الشرح: أني عمدت إلى جعل الكلمات الفرشية المختلف فيها بين القراء والتي ذكرها الناظم في نظمه بين قوسين يشبهان الأقواس التي تكون للآيات القرآنية، بل إني جعلت ذلك قاعدة لكل كلمة قرآنية مُخْتَلَف فيها بين القراء وجاءت في سياق

(١) وقد يوافق ضبطها ضبط المتن الذي على هامش الشرح وربما خالفه، ومتى وقعت المخالفة بين ضبط الشرح وضبط المتن الذي على هامشه فإني أنبه على ذلك كله متى وقع وحصل في مواضعه.

كلام الشارح فرشاً وأصولاً؛ وذلك للتنبيه على الكلمة محل الخلاف، وتمييزها عن باقي كلمات النظم التي تأتي في سياق الرموز للقراء أو تلك الكلمات التي تأتي لوصف القراءات المختلفة، كما أن في ذلك حفاوة وعناية بكلمات الكتاب العزيز.

٧ ـ ومن منهجي: أني عمدت إلى عزو جميع الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها؛ وذلك بذكر السورة ورقم الآية بين معكوفتين تأتيان عقيب الآية مباشرة، هذا إذا كانت الآية مذكورة في غير سورتها، أمَّا الآيات المذكورة في سورها فإني أكتفي بذكر رقم الآية بين معكوفتين عقبها مباشرة ويكون ذكرها في سورتها كاف للدلالة عليها، وقد يذكر الشارح السورة دون ذكر الآية فأذكر رقم الآية في الهامش، وقد أَخْرُج عن هذا الترتيب في بعض المواضع القليلة لسبب أو لآخر، وفي كلِّ الأحوال إذا ذكر الشارح آية من الآيات الكريمة فإني أذكر رقم الآية في أول موضع ورودها، ثمَّ إذا أعاد ذكر كلمة أو أكثر من الآية نفسها وذلك لدواعي الشرح ـ من توجيه للقراءة ونحو ذلك ـ فإني لا أذكر رقم الآية مرة أخرى؛ اعتماداً على موضع ذكرها الأول، وقد اعتمدت العدّ الكوفيّ في مصحف المدينة النبوية.

٨ ـ قمتُ بتخريج الأحاديث والآثار النبوية من مصادرها المعتبرة مع ذكر أقوال أهل العلم في بيان درجتها،وما كان في الصحيحين أو أحدهما فقد اكتفي بتخريجه منهما، وقد أزيد عليهما.

٩ ـ قمتُ بتوثيق النصوص والمسائل العلمية من مصادرها الأصلية إن وُجِدَت، فإن تعذر ذلك فأوثقها من أقرب مصدر إلى المصادر الأصلية، مع مراعاة صحة نقلها، وبيان ما اعتراها من اختصار أو تغيير، والتعليق على ما يلزم التعليق عليه.

١٠ ـ قمتُ بعزو ما أغفل المؤلف عزوه من الأوجه المختلف فيها إلى الطرق والكتب والأئمة، وبإكمال ما نقص من العزو في بعض المواضع، معتمداً في ذلك على النقل من كتاب النشر وتقريبه.

١١ ـ القيام بتوثيق الأقوال الواردة في توجيه القراءات من كتب التوجيه، وكتب التفسير المعنية بذكر وجوه القراءات، وكتب إعراب القرآن الكريم ومعانيه.

١٢ ـ العمل على توثيق المصطلحات الواردة في الكتاب من كتب المصطلحات المختصة بها، أو من كتب أهل الفنِّ الذي تتبعه تلك المصطلحات.

١٣ ـ العمل على تفسير غريب الألفاظ، مع توثيق ذلك من الكتب المتخصصة.

١٤ ـ وقمت بتتبع معاني الرموز الواردة في المتن من أوله وآخره ـ مما لم يتناوله الشارح بالشرح والبيان ـ؛ بحيث لا أترك موضعاً إلا بينت دلالته ومعناه، وقد أعتمدت في ذلك أولاً: على ماورد في شروح الطيبة الأخرى ـ خصوصاً شرح ابن الناظم، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، واعتمدت ثانياً: على الملحق الذي كتبه الشيخ الدكتور أيمن سويد في تحقيقه لمتن طيبة النشر(١)، كما اعتمدت على كتب العربية وقواميسها، وعلى موقع (قاموس المعاني)(٢)؛ في الشبكة العنكبوتية.

١٥ ـ قُمتُ بالترجمة للأعلام الواردة في الشرح، وذلك في أول موضع يرد فيه اسم العلم، ولم ألتزم حين تكرر اسم العلم مرة أخرى بالإشارة إلى تقدم ذكره، وذلك رغبة في الاختصار، وتخفيفاً من الحواشي، وقد يتكرر بعض التراجم لبعض الأعلام، وقد جعلت عمدتي في التراجم كتب: غاية النهاية لابن الجزري، وطبقات القراء للذهبي، والأعلام للزركلي، غالباً، وقد أزيد عليها في بعض المواضع شيئاً من كتب التراجم.

١٦ ـ ومن منهجي: الإسهاب في تراجم القراء والرواة والأعلام من

---

(١) حيث عوَّلتُ عليه، وجعلته مصدرا رئيساً في بيان معاني الرموز ودلالتها.

(٢) وهو موقع مهم؛ جامع لأهم القواميس العربية، على درجة عالية من الدقة والوضوح.

الصحابة الأجلاء ومَنْ دونهم من الأئمة، وذلك لأنَّ هذا العلم الشريف يقوم على أصل أصيل وركن متين؛ وهو التلقي والمشافهة وتواتر القراءة بنقل هؤلاء الأعلام، فأردت أن أسهب في تراجم هؤلاء النقلة الإجلاء لهذا العلم الشريف؛ لِتُعْلَم أحوالهم، وتسْبر أغوارهم، فنحذو حذوهم، ونمشي على سيرتهم.

١٧ ـ قُمتُ بعزو الأبيات الشعرية ونسبتها إلى قائليها متى ما كان ذلك ممكناً، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعر وكتب اللغة والأدب، مع ضبط تلك الأبيات بالشكل وحركات الإعراب قدر الإمكان.

١٨ ـ كما قُمتُ بالإشارة إلى نهاية كل صفحة من صفحات المخطوط؛ وذلك بكتابة رقم الصفحة من كل لوحة داخل معكوفتين مُسَوَّدَتَينِ في متن الكتاب[(١)]، بحيث تأخذ كل صفحة من صفحات المخطوط رقماً مستقلاً، كما هو موجود في أصل المخطوط، وذلك هكذا: [١٠٠]، فيكون الرقم دالًّا على رقم الصفحة من المخطوط.

١٩ ـ إثبات علامات الترقيم اللازمة لإيضاح النص وتمييزه؛ فوضعت ما سقط من أصل الشرح، وكتبه الشارح على هامش شرحه، ثم أشار إليه بقوله: (صح)، وما احتاج من كلمات الشرح إلى تصويب وتعديل لغموضه وعدم وضوحه، وذلك بالرجوع إلى الشروح الأخرى، أو الكتب التي هي مظنة نقل الشارح، وما سقط من كلمات في بعض الآيات الكريمة، وأرقام الآيات الكريمة، وأرقام صفحات المخطوط، كل ذلك جعلته بين معكوفتين: [ ]، وأشرت إليه في الهامش بما يبين المراد منه ويوضحه، وجعلت القوسين الكبيرين ( ) لكلمات النظم التي ترد في ثنايا الشرح، والقوسين المزدوجين الصغيرين « » للأحاديث الشريفة، والنصوص

(١) وإنما اخترت وضع أرقام الصفحات في متن الكتاب لا في حواشيه ـ كما جرت عادة أكثر الباحثين ـ؛ لأن الكتاب قد يعترضه التغير مع اختلاف التنسيق والطباعة ونحو ذلك، مما قد يخل بترتيب تلك الأرقام.

المنقولة، وغير ذلك من علامات الترقيم التي استعملتها في تحرير النص؛ كالنقطتين، وعلامات الاستفهام، ونحوها.

٢٠ ـ قُمتُ بالتعريف بالكتب الوارد ذكرها في النصِّ المحقق؛ وذلك بذكر اسمه كاملاً، واسم مؤلفه، وموضوعه، وبيان حالته من حيث إنه مطبوع أو مخطوط أو مفقود.

٢١ ـ التعريف بالأماكن والبلدان والقبائل الوارد ذكرها في النصِّ المحقق، وتوثيق ذلك من مصادره.

٢٢ ـ الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط، بحسب الطاقة والاستطاعة.

٢٣ ـ إذا كان للكتاب الذي أنقل منه أو أعزو إليه نقلاً من نقول المؤلف أكثر من تحقيق، وأفدت من كلا التحقيقين، أو كان المصدر الذي أفدت منه مخطوطاً لم يطبع بعد، فإني أذكر ذلك بعد توثيق النقل مباشرة؛ وذلك بذكر اسم المحقق في الكتاب المطبوع، أو بالرمز بحرف (خ)؛ للمخطوط إن كان غير معلوم اللوحات ولا أرقام الصفحات، أو بحرف (ل) وتشير إلى: لوحة؛ وذلك إن كان أرقام لوحات المخطوط معلومة، وقد جعلت العزو إلى الكتب بين قوسين كبيرين ( )، وكذا جعلت أرقام الصفحات للكتاب المعزو إليه بين قوسين ( )، إن كان مجلداً واحداً، وإن كان الكتاب المعزو إليه أكثر من مجلد فإني أكتب رقم الصفحة ورقم الجزء وأفصل بينهما بخط مائل، وإن كان الكتاب المعزو إليه من الكتب المخطوطة فإني أكتب حرف (ل) ليشير إلى اللوحة، ويأتي بعدها رقم اللوحة، ثم خط مائل يأتي بعده حرف (أ) أو (ب) ليدل على أي الوجهين من أوجه اللوحة، ومن أمثلة ذلك قولي: (ينظر: النشر ١/٢٣٠)، و(ينظر: شرح المنير السمنودي ل١٣٠/أ)، ونحو ذلك.

٢٤ ـ ومن منهجي في التحقيق؛ أنني في عملية التهميش وكتابة الحواشي ـ كما في النقل عن الكتب والأئمة ـ، قد أضع الرقم ـ الذي يدل

على الحاشية ـ على اسم الكتاب أو الإمام، وأحياناً قد أضعه على نهاية الكلام المنقول.

٢٥ ـ وقد استدركت ما أغفله الشارح من أوجه لبعض القراء، وذلك ببيان ذلك في الحاشية والتنويه عليه.

٢٦ ـ كما عزوت كل خلاف ذكره الشارح مجرداً من الشواهد إلى مواضعه من متن طيبة النشر؛ ذاكراً اسم الباب، ورقم الصفحة، ورقم البيت أو الأبيات.

٢٧ ـ وحيث إن الشارح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قد انفرد في شرحه بضبط وتشكيل واختيار لم يشاركه فيه أحد ممن ضبط المتن أو شرحه، فإني رأيت أن أجعل من منهجي في هذا البحث العمل على ضبط المتن المشروح ضبطاً مُشَكَّلاً بحركات الإعراب، وقمت بمقابلة ضبط الشارح على ضبط خمس عشر (١٥) نسخة؛ ما بين ضبط دراية، وضبط تلقٍّ ورواية، فأما ضبط الدراية فإني قابلت نسخة الشارح على النسخ التالية: النسخة التي بضبط الشيخ علي بن محمد الضباع، والطبعات الخمس من المتن المصحح والمدقق بضبط الشيخ محمد تميم الزعبي، ونسختين مخطوطتين عليهما خط الناظم وتوقيعه، ونسخة مخطوطة عتيقة كُتبت للشيخ رضوان العقبي، وعليها مدار ضبط المتن وتحقيقه عند المتخصصين، ونسخة فريدة بضبط الشيخ الكبير عبدالفتَّاح بن عبدالغني القاضي وقد ضبطها على هامش نسخة الشيخ الضباع، والمتن الذي على هامش شرح النويري مع ضبط النويري في ثنايا شرحه، والمتن الذي على هامش شرح ابن الناظم بتحقيقيه[1]، والمتن الذي على هامش شرح موسى جار الله، وهي نسخة على غاية من الضبط والتدقيق والوضوح، والمتن الملحق في آخر شرح الهادي لمحمد سالم محيسن، والمتن الذي على هامش شرح المنير

(١) أعني: تحقيق شرح ابن الناظم لكلٍّ مِنْ: د. عادل رفاعي، وتحقيق الشيخ أنس مهرة، مع ما صرح به ابن الناظم من ضبط المتن في ثنايا ومنطوق شرحه.

السمنودي المسمى "سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر"، والنسخة التي حققها الدكتور أيمن سويد، وبذل فيها مجهوداً مرموقاً معتبراً، وأمَّا نسخ الرواية فإنها من قراءتي للمتن مشافهة ومقابلة على الشيخين الجليلين الكبيرين؛ الشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، والشيخ محمد كريم راجح شيخ قراء دمشق الشام.

وطريقتي في ضبط المتن أني أثبت في أصل الشرح ضبط الشارح ـ أي الشيخ الترمسي ـ ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وحيث إن ضبط الشارح هنا غير مشكل بحركات الإعراب فإني أُثبتُ ما أثبته الشيخ عبدالفتاح القاضي في نسخته من التشكيل وحركة الإعراب إلا أن يكون تشكيل الكلمة مفهوماً من كلام وشرح الشارح فإني أثبته، ثم إذا اختلفت النسخ فيما بينها ولو في حرف أو حركة حتى ولو كانت انفرادة لواحدة منها فإني أثبت ذلك في الهامش وأشير إليه، وقد أرجح بين الضبوطات المختلفة، وهو قليل، وقد أعرض الأقوال المختلفة في ضبط الموضع الواحد من غير ترجيح ولا اختيار، وهو الأصل.

٢٨ ـ قمتُ بالعناية بصحة النص المكتوب في هذا الشرح، وسلامته من الناحية اللغوية والإملائية والنحو، ومراعاة حسن تناسق الكلام والعبارة، وحسن الإخراج في الطباعة.

وبعد فهذا ـ بإيجاز ـ مجمل خطتي وملامح منهجي في تحقيق هذا الكتاب، فما كان فيه من توفيق وصواب فمن الله العظيم وحده، فله الحمد والشكر على ذلك، وما كان فيه مِنْ خطأ فمِنْ نفسي ومن الشيطان، وأتوب إلى الله واستغفره، وحسبي أني استفرغت جهدي ووقتي وبذلت استطاعتي.

وإني لأشكر كلَّ من كان له فضل عليَّ ـ بعد فضل الله تعالى ـ، وكل من ساعد وأعان على إنجاز هذا العمل، حتى خرج بهذه الحلة القشيبة.

والمرجو ممن اطَّلع على هذه الدراسة وهذا التحقيق أن ينظر فيه

بعين العفو والرضا لا بعين السخط والجفاء، وأن يؤول ما ظاهره الخطأ والفساد بما يؤول إلى الصلاح والرشاد، فيكون ممن يدرأ بالحسنة السيئة بعلمه، ويدرك سد حرف لأخيه بفضله من إعطائه وحلمه، فقد قلَّ أن يسلم مؤلفٌ من الهفوات، أو أن ينجو مصنف من العثرات، والإنسان مركب النقص والخطأ والنسيان، خصوصاً فى هذا الزمان الذى كثرت فيه الشواغل والهموم، وتراكمت فيه القواطع والغموم، فالله تعالى يسلمنا من آفاته، وينجينا من همِّه وكرباته، وأن يدخلنا ووالدينا ومشايخنا ومحبينا الجنة بغير سابقة عقاب ولا عذاب، وأن يلحقنا بالصالحين المتقين والسابقين الأولين من عباده الأخيار، وأن يُوقِع هذا التحقيق والدراسة في قلوب القراء وطلاب العلم موقع البشر والسرور، والرضى والقبول، ويجعلني به من الذين يرجون تجارة لن تبور، وأن لا يجعل حظي منه أن يقال، إنه ـ سبحانه ـ كريم رحيم وهاب، حليم غفور تواب، مجيب لمن دعاه، لا يخيب من قصده وعناه، ومن توكل عليه كفاه، والحمد لله فى البداءة والختام، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد بدر التمام، ﷺ، وعلى آله وصحبه البررة الكرام.



تمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن حياة الناظم (ابن الجزري).

المبحث الثاني: طيبة النشر وشروحها؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر".

المطلب الثاني: شروح "طيبة النشر" ومجمل مناهج الشرَّاح لها.



المبحث الأول

حياة الإمام ابن الجزري باختصار(١)

لقد ترجم الإمام المحقق ناظم "طيبة النشر" ومؤلف كتاب "النشر في القراءات العشر" لنفسه في كتابه "غاية النهاية في طبقات القراء(٢)".

فأمَّا اسمه: فهو محمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن يوسف، وقد زاد ابن حجر في "الإنباء"، وطاشكبري زاده في "الشقائق" (محمداً رابعاً) في سياق النسب(٣).

وكنيته: أبو الخير.

ولقبه: شمس الدين.

ونسبه: القرشيّ؛ نسبة إلى القبيلة المشهورة، وذكر السخاويّ له نسبة أخرى وهي (العُمَريّ)؛ نسبة إلى (ابن عمر)، والذي تنسب إليه الجزيرة المشهورة.

وأمَّا شهرته: فقد اشتهر بابن الجزري؛ نسبة إلى (الجزيرة)؛ وهي عدة بلاد من ديار بكر، واسم خاص لبلدة واحدة يقال لها (جزيرة ابن

---

(١) أفدت في كتابة هذا المبحث من الرسالة العلمية القيمة للدكتور السالم الجكني، والتي بعنوان (منهج ابن الجزري في النشر ١/٢٣ ـ ٨٢)، وهي رسالة دكتوراه قُدِّمَتْ لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٢١هـ.

(٢) ينظر: غاية النهاية ٢/٢٤٧ ـ ٢٥١.

(٣) ينظر: غاية النهاية ٢/٢٤٧ ـ ٢٥١، وإنباء الغمر ٨/٢٤٥، والشقائق النعمانية ١/٩٨ ـ ١٠٧، ومفتاح السعادة ١/٨٨، ٣٩٢ ـ ٣٩٤، والضوء اللامع ٩/٢٥٥ ـ ٢٦٠.

عمر)؛ وهو الحسن بن عمر بن خطاب التغلبيّ (ت ٢٥٠هـ)، وهي بلدة تقع شمالي الموصل، وقيل: إنَّ المؤلف ينتسب إليها.

مولده: قال الناظم: «أخبرني والدي، قال: وُلِدتَ لي في ليلة السبت، الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظم، سنة إحدى وخمسين وسبع مئة (٧٥١هـ)، عقيب صلاة التراويح»، وذلك داخل مكان يسمَّى (خطّ القصَّاعين) بدمشق الشام.

نشأته

كانت نشأته ـ رحمه الله ـ في كنف والدين اعتنيا به أشد عناية وأتمَّها، فكان أن حفظ القرآن الكريم، وبرع في علوم الحديث والفقه، فسمع الحديث عن جماعة من شيوخ عصره، أمَّا أسرته ومجتمع عائلته فإن الأخبار والسير تدل على أنَّ والده قد نال حظًّا من التعليم وقراءة القرآن، كما قال ابن الجزري في ترجمة أحد مشايخه ـ وهو السروجي ـ: «الحسن بن عبدالله السروجي الدمشقيّ؛ شيخي وشيخ والدي ـ رحمه الله ـ، ولد قبل السبع مئة، وتلا على الرّقّي، ولقَّن والدي القرآن»[(١)]، كما كان والده تاجراً، كما أفاده الشوكاني في البدر الطالع[(٢)]، وذكر السخاويّ أنَّ لابن الجزري أخاً: «هو علي بن محمد بن محمد بن يوسف، العلاء الدمشقيّ، ابن الجزري، أخو شيخ القراء الشمس محمد، كان ـ فيما بلغني ـ عالماً مقرئاً، وهو جدّ الشريف محمد بن أبي بكر بن علي؛ نقيب الأشراف لأُمه»[(٣)].

لكنَّ أسرته في العموم أسرة خير وصلاح، تأصل في نفوسهم حب القرآن وعلم القراءات؛ بدليل نبوغ الناظم وأخيه ووالدهما في هذا الفن، وأمَّا أبناؤه وأبناء أبنائه فقد كان لهم ـ كما كان لأبيهم ـ من هذا العلم

(١) ينظر: غاية النهاية ٢١٩/١.
(٢) ينظر: البدر الطالع ٢٥٧/٢.
(٣) ينظر: الضوء اللامع ٢٣/٦.

أوفر الحظ والنصيب، كيف لا يكون ذلك كذلك! وهم يَسْقُون ويُسْقَون من النبع الذي أجمع عليه كل الواردين، فحرص ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ على ربط أبنائه وبناته ووصلهم صلة دائمة بالقرآن الكريم، والعلوم الشرعية المختلفة، والتأدب بالآداب الإسلامية الكاملة، كما كان حريصاً على أن يزرع في نفوسهم حب التلقي والمشافهة، ولُقْيا المشايخ المسندين الكبار، والحرص على تحصيل الأسانيد العالية، والرحلة في ذلك، فكان ربما أخذ بعضهم معه في بعض رحلاته، وأحياناً ربما استجاز لهم من يلقى من المشايخ الكبار، ولقد ذكر في غاية النهاية بعضاً منهم، وترجم لهم، وذكر طرفاً من سيرهم، فظهر من ترجمته لهم أنه عُنِي بهم أشد عناية، فكانوا ـ بفضل الله عليه ـ كما يحب من الصلاح والديانة والطاعة وتعليم ونفع المسلمين، قال ابن الجزري في خاتمة غاية النهاية متحدثاً عن أبنائه ما نصُّهُ[(١)]: «وانتهت مقابلته في يوم الثلاثاء رابع عشر ذي الحجة من السنة المذكورة ـ أي عام (٨٠٤هـ) ـ، وسمع أكثره من لفظي ابني أبو الخير حسبما هو معين بخطِّي في هوامشه، وسمع كثيراً منه ابني أبو بكر أحمد، ويسيراً أبو الفتح محمد، وأجزت لأولادي الموجودين يومئذ وهم؛ أبو الفتح محمد، وأبو بكر أحمد، وأبو الخير، وأبو البقاء إسماعيل، وأبو الفضل إسحاق، وفاطمة، وعائشة، روايته عني، وجميع ما تجوز روايته، وكذا أجزت لفاطمة وزينب؛ بِنْتَيّ ابني أبي الفتح المذكور، ولفاطمة بنت أبي بكر المذكور أيضاً، وكذا لجميع أهل عصري من المسلمين»، وقال في الشقائق النعمانية ـ بعد أن ذكر أبناء ابن الجزري المشهورين ـ: «وللشيخ غير هؤلاء ابنان؛ هما: أبو البقاء إسماعيل، وأبو الفضل إسحاق، وبنات؛ هنَّ: فاطمة، وعائشة، وسلمى، جميع هؤلاء من القراء المجودين والمرتلين ومن الحفاظ المحدثين، رضي الله عنهم وأرضاهم»[(٢)].

---

(١) ينظر: غاية النهاية ٤٠٩/٢.

(٢) ينظر: الشقائق النعمانية ١٠٥/١.

بدايته في طلب العلم وتحصيله

قال في "منهج ابن الجزري في النشر": «يظهر ـ والله أعلم ـ أنَّ المؤلف اسْتُجِيبَت فيه دعوة والده عندما شرب ماء زمزم بنيَّة أن يولد له ولد من أهل القرآن ـ وقد كان ذلك ـ، فما إن بلغ سنَّ التعلم حتى بدأ بحفظ القرآن الكريم وتجويده، وكان أبوه معلمه الأول؛ حيث صرح المؤلف نفسه بذلك فقال: «فأمَّا الشيخ الأول فهو والدي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، فإني قرأت عليه القرآن العظيم مرات، وسمع من لفظي الروايات كَرَّات»[(١)]، فهو قد نشأ نشأة أهلته للصدارة والرياسة وهو لم يبلغ العشرين من عمره».

رحلته في طلب العلم

حفظ الناظم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ القرآن الكريم وهو ابن أربع عشرة سنة، ثم اشتغل بعد ذلك في تحصيل علم القراءات، وتلقاها على علماء بلده، وكانت له رحلة بل رحلات في طلب هذا العلم الشريف وغيره من مختلف العلوم الشرعية، وقد ذكر طرفاً من رحلاته وتنقلاته، فقال: «ولمَّا نشأتُ واشتغلتُ بهذا العلم الشريف، وقرأتُ القراءات على من علمتُه قيِّماً بها بدمشق المحروسة، فكنت أنقب الفحص عمن انتهت إليه رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة، وهو فيها عالي الإسناد، فكان منهم بالديار المصرية جماعة، فرغبتُ إلى والدَيَّ ـ رحمهما الله ـ أن يأذنا لي في الرحلة إليهم، وتوسلتُ إليهما بكلِّ طريق، فحججتُ بصحبة والدي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة ثمان وستين وسبع مئة (٧٦٨هـ)، فقرأتُ القراءات على شيخ المدينة الشريفة ـ يعني الشيخ أبو عبدالله محمد بن صالح ـ ونائب الخطابة والإمامة بها»[(٢)].

فكانت رحلته الأولى في طلب هذا العلم الشريف إلى (المدينة النبوية).

---

(١) ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ٢٥/١.

(٢) ينظر: جامع أسانيد ابن الجزري (ل ١٥).

ثم كانت رحلته الثانية إلى (مصر) بعد عودته من الحجِّ سنة تسع وستين وسبع مئة (٧٦٩هـ) في شهر رمضان المبارك؛ وقرأ بها على بعض المشايخ بالقراءات السبع.

ثمَّ كانت رحلته الثالثة والتي استأذن فيها والديه بالعودة فيها إلى (الديار المصرية) فلمَّا رأيا تحرقه ورغبته في العودة لمصر قالا له: «ولا بد أن نكون معك، فتوجَّها به في ربيع الأول سنة إحدى وسبعين وثمان مئة (٨٧١هـ)، أو قبل ذلك»، وكانت هذه الرحلة لإتمام ما بدأ به في رحلته السابقة، وقد قال عن هذه الرحلة بأنها مباركة، وسمع فيها الكثير من الحديث على مَنْ بقي من المسندين.

ثمَّ علتْ همته وزادتْ رغبته في الرحلة في طلب العلم، فكان يريد الرحلة إلى (اليمن)، و(واسط)، و(بغداد)، ولكن أبى والداه ذلك، حيث قال: «امتنع والدَيّ من إذنهما في ذلك، فكتبت استدعاء بالإجازة من شيوخ بغداد المسندين، والعلماء المُقَدَّمين».

ومكث المؤلف في دمشق يُعَلِّمُ القراءات ومختلف العلوم التي حصل عليها، ولهذا فقد توقف عن مواصلة هذه الرحلات المباركة، حيث قال(١): «وصمَّمت على الرحلة بنفسي، وتمادت بي الأحوال، وشغلتني كثْرَة من ينتابني للقراءة والأخذ عني».

ثم كانت رحلته الرابعة إلى (مصر) أيضاً، وصحب معه في هذه الرحلة ابنه أبا الفتح، فاستجاز له شيوخه(٢).

ثمَّ رجع إلى الديار الشامية، حيث مكث فيها إلى سنة ثلاث وتسعين وسبع مئة (٧٩٣هـ).

ثم كانت رحلته الخامسة إلى (مصر) أيضاً، ولبث فيها إلى أن قدَّر الله

---

(١) ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ٢٧/١.

(٢) ينظر: غاية النهاية ٣٤٦/١.

له رحلته المشهودة إلى بلاد الروم، ضيفاً على السلطان بايزيد؛ وهو من سلاطين الدولة العثمانية، وكان تلميذه ـ أي تلميذ ابن الجزري ـ المسمى بـ(مؤمن بن علي الرومي) قد عرَّفه بالسلطان بايزيد وأدخله عليه، وكان ما كان من إكرام السلطان بايزيد وتعظيمه له وما حصل من التفاصيل بعد ذلك؛ من الغزو والجهاد في سبيل الله.

ثمَّ كان رجوعه إلى (بورصة) في تركيا، حيث بدأ بتأليف كتاب "النشر"، وقد بقي في تلك الديار إلى نحو من سبع سنين، حتى كانت فتنة القائد الظالم (تيمورلنك)، وكان ما قدره الله من كسر بايزيد، وقد بلغ تيمورلنك وجود الإمام ابن الجزري عند السلطان بايزيد، فأرسل من يأخذه على غاية من الإجلال والتعظيم، ثم نزل مدينة (سمرقند)، وحصلت له بعض الأمور والأحوال، ثم توجه بعدها إلى مدينة (بخارا)، حيث أوقفه أهلها أياماً للأخذ عنه والتلقي منه، ثمَّ خرج منها وقطع نهر (جيحون)، ثم وصل مدينة (هراة)، حيث التمس علماؤها وفضلاؤها منه سماع "صحيح البخاري"، وقراءة كتاب "المصابيح" للبغوي، فأجاب سؤلهم وجلس لهم في الجامع حتى سمعوا جميع "الصحيح"، كما قرؤوا عليه بعض مؤلفاته.

ثم ذهب بعد ذلك إلى أن وصل إلى (أصبهان)، و(يزد)، ثم سافر منهما إلى (شيراز)، وذلك في رمضان سنة (٨٠٩هـ)، وبقي فيها إلى سنة (٨٢١هـ)، حيث أمسكه فيها سلطانها بير محمد، فقرأ عليه في (شيراز) جماعة كثيرون، وقد ألزمه سلطانها بالقضاء وبممالكها، وتغيرت الملوك على (شيراز) وكل من أخذها لا يفرط في الشيخ الكبير إلى أن تمكن من الخروج إلى (البصرة)، وبقي فيها سنة من الزمان، حيث رحل إليه فيها المقرئ الكبير أبو الحسن طاهر بن عزيز الأصبهاني فجمع عليه ختمة للعشرة بمضمن النشر وطيبته، ثم شرع عليه في ختمة لقتيبة ونصير عن الكسائي وفارقه بالبصرة، ثم (حج البيت الحرام)، وصحبه في رحلته تلك المولى معين الدين بن عبدالله بن قاضي بن كارزون وكان ذلك سنة (٨٢٣هـ)؛ حيث وصل إلى مدينة عنيزة من مدن نجد وتوجَّها منها في

طريقهما إلى الحج، فأخذه الأعراب من (بني لام) بعد مرحلتين، فرجع إلى عنيزة، لكنَّ الله تعالى قيض له من تكفل بنصرته من قطاع الطرق أنفسهم، ونظم في أثناء ذلك نظمه في القراءات الثلاث المسمَّى بـ(الدرة المضية)، وذكر في خاتمة هذه المنظومة خبر ما تعرض له من تعرض الأعراب له وقصته في ذلك، وفاته الحج في ذلك العام، ثم أقام بـ(ينبع)، ثم دخل (المدينة النبوية) وبقي فيها أربعة أشهر، ثم ذهب إلى (مكة) في مستهل شهر رجب، وبقي فيها حتى أدى فريضة الحج، وكان قد قرأ عليه في رحلته هذه صاحبه في سفره المولى معين الدين ختمة بقراءة أبي جعفر وأخرى بقراءة ابن كثير، وكان يقرأ عليه في أثناء الطريق بقراءة عاصم حتى أتمها وحفظ عليه أكثر الطيبة، ثم غادر بعده إلى بلاد العجم؛ أي: (شيراز)؛ ثم رحل من (شيراز) إلى (دمشق)، ثم توجه من دمشق إلى (القاهرة)، وفي القاهرة التقى ابنه أبا الخير بعد غياب وفراق بينهما لأكثر من عشرين سنة، ثم عاد إلى الحج مرة أخرى، وكان ذلك عام (٨٢٧هـ)، وبعد أن حج الناظم سافر بعد ذلك إلى (اليمن) عن طريق البحر، وكان هذا السفر بغرض التجارة، حيث رجع بعدها إلى (مكة) ببضائع كثيرة، وبقي فيها حتى حج، وذلك في سنة (٨٢٨هـ)، ثم رحل إلى القاهرة عام (٨٢٩هـ)، وغادرها بعد ذلك إلى (دمشق)، ومنها غادر إلى شيراز، حيث كانت وفاته سنة (٨٣٣هـ)، رحمه الله تعالى.

هذه هي رحلات الإمام الكبير ناظم "طيبة النشر"، وهي رحلات كثيرة بلغت أكثر من خمس وعشرين رحلة، لأماكن متفرقة، ولأغراض مختلفة، يجمع بينها همٌّ واحد؛ وهو تعليم كتاب الله تعالى، ونشر سنة المصطفى ﷺ، ولهذا تجده لما تقدَّمت سنه ووهن عظمه لا يزال يتمنى لو كان قادراً على مواصلة رحلاته لنشر العلم والإقراء، فقد قال في جوابٍ كتبه لبعض طلابه ـ وقد تأخروا في الرحلة إليه وهم في مكان قريب منه ـ: «وأعجب من ذلك أنَّ بيننا وبينكم يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همة أن يرحل أحد منكم فيأخذ القراءات بهذا التحقيق»، ثم قال: «وإني لأقسم بالله تعالى أني لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم

وإلى غيركم؛ ليؤخذ عني هذا العلم الشريف العزيز الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلا من قرأه عليّ»(١).

شيوخه

لقد تتلمذ ابن الجزري على عدد كبير من العلماء والشيوخ المبرزين في مختلف العلوم والفنون، وأنا أذكرهم على وجه الإجمال والاختصار(٢):

المرتبة الأولى: شيوخه الذين أسند إليهم في النشر؛ قراءة أو إجازة، وهم:

١ ـ أبو عبدالله محمد بن عبدالله الصفوي الهندي (٦٩٤ ـ ٧٦٦هـ).

٢ ـ أبو بكر أيْدُغدي بن عبدالله، الشهير بابن الجندي (٦٩٩ ـ ٧٦٩هـ).

٣ ـ أبو عبدالله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري (٦٨٢ ـ ٧٧٠هـ).

٤ ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزابادي (٦٧٠ ـ ٧٧١هـ).

٥ ـ أبو الرشيد إسماعيل بن محمد بن هانئ الغرناطي المالكي (٧١٠ ـ ٧٧١هـ).

٦ ـ أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسيّ (٦٨٢ ـ ٧٧٣هـ).

٧ ـ أبو المعالي محمد بن رافع بن هجرس بن محمد بن شافع المصري (٧٠٤ ـ ٧٧٤هـ).

٨ ـ أبو العباس أحمد بن رجب بن الحسن السّلامي البغدادي (ت ٧٧٥هـ).

٩ ـ أبو محمد عبدالرحمٰن بن الحسين بن عبدالله الشافعيّ (٧١١ ـ ٧٧٥هـ).

١٠ ـ أبو العباس أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة الحنفي (٦٩١ ـ ٧٧٦هـ).

---

(١) ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ١/٣٢.

(٢) وقد لخصت هذا المبحث من الرسالة الماتعة والتي بعنوان: منهج ابن الجزري في النشر ١/٣٣ ـ ٣٥.

١١ ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي النحوي (ت ٧٧٦هـ).

١٢ ـ أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع بن اللبان الدمشقي (٧١٥ ـ ٧٧٦هـ).

١٣ ـ أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمٰن بن علي بن الصائغ (٧٠٤ ـ ٧٧٦هـ).

١٤ ـ أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالله بن خليل القرشي (٦٩٤ ـ ٧٧٧هـ).

١٥ ـ أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أميله المراغي (٦٧٩ ـ ٧٧٨هـ).

١٦ ـ أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي (٧٠٨ ـ ٧٧٩هـ).

١٧ ـ الحسن بن أحمد بن هلال بن فضل الله الصرخدي ثمَّ الدمشقيّ، الشهير بـ(ابن هَبَل) (٦٨٣ ـ ٧٧٩هـ).

١٨ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح الإسكندري (٦٩٤ ـ ٧٨٠هـ).

١٩ ـ أبو محمد عبدالرحمٰن بن أحمد بن عليّ بن المبارك بن معالي بن البغدادي، الواسطي، المصري (٧٠٢ ـ ٧٨١هـ).

٢٠ ـ أحمد بن إبراهيم بن سالم بن داود المنبجي، المعروف بابن الطحان (٧٠٢ ـ ٧٨٢هـ).

٢١ ـ أبو محمد عبدالوهّاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السلار (٦٩٨ ـ ٧٨٢هـ).

٢٢ ـ أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن الأعزازي الصالحي (ت ٧٨٤هـ).

٢٣ ـ أحمد بن إبراهيم بن محمود المعصراني (ت ٧٨٤هـ).

٢٤ ـ أحمد بن محمد الخضر بن مسلم الصالحي (٧٠٦ ـ ٧٨٥هـ).

٢٥ ـ أبو عبدالله محمد بن صالح بن إسماعيل المقرئ (٧٠٣ ـ ٧٨٥هـ).

٢٦ ـ أبو العباس أحمد بن عبدالعزيز بن يوسف الحراني (٦٩٠ ـ ٧٨٨هـ).

٢٧ ـ أبو محمد عبدالوهّاب بن محمد بن عبدالرحمٰن الإسكندري (٧٠٢ ـ ٧٨٨هـ).

٢٨ ـ أبوبكر محمد بن عبدالله بن أحمد المقدسيّ، المشهور بابن المحب الصامت (٧١٢ ـ ٧٨٩هـ).

٢٩ ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن عمر الأنصاري البلبيسي (٧٠٥ ـ ٧٩٢هـ).

٣٠ ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن نصر الله الأنصاري، المشهور بابن النحاس (٧١٧ ـ ٧٩٤هـ).

٣١ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد الشاميّ (٧٠٩ ـ ٨٠٠هـ).

٣٢ ـ أبو العباس أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن زكريا بن يحي بن السويدائي، المقدسيّ، المصريّ (٧١٧ ـ ٨٠٤هـ).

٣٣ ـ أبو عبدالله محمد بن محمود السيواسي.

٣٤ ـ ست العرب، الشيخة الصالحة المسندة (ت ٧٦٧هـ).

٣٥ ـ محمد بن محمد بن محمد النسائيّ (ت ٧٨٤هـ).

وأمَّا المرتبة الثانية من شيوخه في القراءات؛ فهم الذين أفاد منهم وقرأ عليهم، ولم يذكرهم في كتاب "النشر"، وهم كثير، ومنهم على سبيل المثال:

١ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله الحموي (ت ٧٧١هـ)؛ وهو الذي قال عنه في غاية النهاية(١): «ولم تر عيناي من شيوخي أعلم بالتجويد منه، ولا أصح تلفظاً وتحريراً».

٢ ـ الحسن بن عبدالله السّروجي (ت ٧٦٤هـ).

٣ ـ الحسن بن محمد بن صالح الحنبلي.

(١) ينظر: غاية النهاية ١/١٨.

٤ ـ محمد بن محمد إبراهيم القرشي الجزري النصير (ت ٧٧٨هـ).

وغيرهم من الأئمة الأعلام.

وأمَّا شيوخه في العلوم الأخرى فأكثر من أن يحصون، فقد تتلمذ على عدد كبير من المشايخ والعلماء المبرزين والمتصدرين في كل علم من علوم الشريعة، فمِمَّن تتلمذ على أيديهم ونهل من علومهم:

١ ـ إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٠٠ ـ ٧٧٤هـ)، المفسر والمحدِّث والمؤرخ المشهور.

٢ ـ عبدالرحيم بن الحسن بن عليّ جمال الدين الأسنوي (٧٠٤ ـ ٧٧٢هـ)، وتلقى عنه علم الفقه.

٣ ـ عمر بن رسلان بن نصير البلقيني الشافعيّ (٧٢٤ ـ ٨٠٥هـ).

٤ ـ عبدالله بن سعد بن محمد القزويني الشافعيّ (ت ٧٨٠هـ).

وغيرهم من العلماء الأعلام.

تلاميذه

لقد كثر الآخذون عن الإمام ابن الجزري، والمتلقون عليه، والمتتلمذون على يديه، وذلك لأسباب ثلاثة[1]:

١ ـ جلوسه مبكراً ـ وفي حياة شيوخه ـ للإقراء والتعليم والتدريس.

٢ ـ الرحلات الكثيرة، والتنقلات المتعددة من بلدٍ إلى بلدٍ ومصرٍ إلى مصرٍ، وفي كل بلدٍ ومصرٍ يجتمع عليه الجمع الغفير من الطلاب يفيدون منه ويقرؤون عليه.

٣ ـ علو سنده، وخاصة عند تقدم عمره، مما جعله مقصداً لرحلة الطلاب إليه من كلِّ مكان.

---

(١) ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ٦٢/١.

قال في منهج ابن الجزري في النشر[1] ـ بعد أن حاول حصر عدد تلاميذ ابن الجزري ـ: «وقد حاولتُ جمع أكبر قدر ممكن ممن نصَّت كتب التراجم على تلمذته أو أخذه، أو إجازته من المؤلف، مما أوجب قراءة أهم مصدرين لذلك؛ وهما كتاب "إنباء الغُمر" للحافظ ابن حجر، وكتاب "الضوء اللامع" للإمام السخاوي، فقرأتهما ترجمة ترجمة وصفحة صفحة، حتى نتج عن ذلك مجموعة ليست قليلة من التلاميذ، بلغوا في الضوء اللامع أكثر من (٢٥٠) مئتين وخمسين رجلاً»، ثم خرج[2] بعد دراسته وتتبعه لتلاميذ ابن الجزري من خلال هذين الكتابين بالاستنتاجات التالية:

١ ـ أنَّ تلاميذ الإمام ابن الجزري لم يكونوا كلهم طلاباً لعلم القراءات، بل إن منهم من أخذ عنه الحديث وغيره من العلوم الأخرى.

٢ ـ أنَّ هؤلاء التلاميذ جلهم من الرجال، وقد أخذ عنه وتلقى عليه بعض النساء وعددهنَّ سبع نساء.

ومن أشهر تلاميذه الذين أفادوا منه:

١ ـ أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي (٨٠٩ ـ ٨٨٥هـ).

٢ ـ أحمد بن أحمد بن عبداللطيف الزبيدي الحنفي (٨١١ ـ ٨٩٣هـ).

٣ ـ أحمد بن أسد بن عبدالواحد القاهريّ (٨٠٨ ـ ٨٧٢هـ).

٤ ـ أحمد بن محمد العبدلي، شيخ زبيد في الإقراء (كان حيًّا سنة ٨٢٨هـ).

٥ ـ رضوان بن محمد بن يوسف العقبي (٧٦٩ ـ ٨٥٢هـ).

٦ ـ أبو القاسم محمد بن محمد بن علي النويري (٨٠١ ـ ٨٥٧هـ).

(١) ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ٦٢/١.

(٢) أعني: صاحب منهج ابن الجزري في النشر.

عقيدته ومذهبه الفقهي

فأمَّا عقيدته ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ فإنه سلفيّ العقيدة بالإجماع؛ وذلك لما يلي[(١)]:

١ ـ لما ورد في كثير من كتبه وعباراته وكلامه من الثناء على طريق السلف والحض على اتباع منهجهم، كما قال في طيبة النشر[(٢)]:

فَكُنْ عَلَى نَهْجِ سَبِيْلِ السَّلَفِ   فِي مُجْمَعٍ عَلَيْهِ أَوْ مُخْتَلَفِ

بل ونَسَبَ نفسه إلى طريقتهم؛ حيث قال في كتابه الهداية إلى علوم الدراية: «يقول راجي عفو ربٍّ رؤوف محمد بن الجزري السلفيّ. . .الخ»[(٣)].

٢ ـ وقوله عند كلامه عن صيغ الاستعاذة الواردة: «ولا يُعْدَل عمَّا ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متَّبعون لا مبتدعون»[(٤)].

٣ ـ وقوله في مسألة البسملة أول سورة (براءة): «وما رواه الأهوازي في كتابه "الاتضاح" عن أبي بكر من البسملة أولها فلا يصح، والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع، ونعوذ بالله من شر الابتداع»[(٥)].

٤ ـ عدم ذكر المترجمين له أيَّ استدراك عليه في عقيدته.

وأمَّا مذهبه الفقهي: فإنه شافعيُّ المذهب، كما صرح بذلك مراراً؛ كقوله: «أصحابنا الشافعية»، ومن خلال تأليفه في الفقه الشافعي[(٦)]، كما يظهر ذلك مما ذكره بعض من ترجم له[(٧)].

---

(١) ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ٦٧/١، وتقريب النشر دراسة وتحقيق ٥٨/١، وهي رسالة ماجستير تقدم بها الباحث إلى قسم القراءات بالجامعة الإسلامية، وقد طُبعت في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

(٢) ينظر: طيبة النشر في القراءات العشر، ص (٣٢)، البيت رقم (١٧).

(٣) ينظر: تقريب النشر دراسة وتحقيق ٥٨/١.

(٤) ينظر: النشر ٢٥٢/١.

(٥) ينظر: النشر ٢٦٥/١.

(٦) مثل كتاب (المختار في الفقه الشافعيّ).

(٧) ينظر: إنباء الغمر ٧٥/٣، والضوء اللامع ٢٥٥/٧ ـ ٢٥٦.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لقد نال الناظم ابن الجزري مكانة علمية مرموقة بين علماء وقته ومعاصريه، خصوصاً في علوم التجويد والقراءات، وقد أثنى عليه كثير من العلماء بعبارات تدلُّ على مكانته العلمية وإمامته وتصدره.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمته: «الإمام الحافظ المقرئ، برَّز في علم القراءات، وكان فصيحاً بليغاً، وكان يلقب في بلاده بالإمام الأعظم»(١).

وقال الإمام السيوطي: «الحافظ المقرئ، كان إماماً في القراءات لا نظير له في عصره في الدنيا، حافظاً للحديث»(٢).

وقال ابن العماد: «كان عديم النظير، طائر الصيت، انتفع الناس بكتبه، وسارت في الآفاق مسير الشمس»(٣).

وقال الشوكانيّ: «وقد تفرد بعلم القراءات في جميع الدنيا ونشره في كثير من البلاد، وكان أعظم فنونه وأجل ما عنده»(٤).

وغير ذلك من عبارات الأئمة في مدحه والثناء عليه.

وظائفه وأعماله

لقد تولى ابن الجزري وظائف متعددة بعضها متعلق بعلم القراءات وبعضها ليس كذلك، فقد تولى مشيخة الإقراء في العديد من الأماكن التي أقام بها؛ كمشيخة الإقراء بتربة أم الصالح، ومشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية، ومشيخة دار القرآن الجزرية في دمشق وشيراز، كما قام بالتدريس بالصلاحية، والأتابكية، وولي القضاء مرتين؛ مرة بدمشق سنة (٧٧٣هـ)، ومرة في شيراز، وغير ذلك من الوظائف والمهام(٥).

---

(١) ينظر: إنباء الغمر ٨/٢٤٥ ـ ٢٤٧.
(٢) ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ ص (٣٧٦).
(٣) ينظر: شذرات الذهب ٧/٢٠٦.
(٤) ينظر: البدر الطالع ٢/٢٥٩.
(٥) ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ١/١٧٤.

أثاره ومؤلفاته

لقد برز ابن الجزري وتفنن في مختلف العلوم والفنون، وكان لهذا التميز والتصدر والتفنن أثر كبير في تأليفه وكتابته، حيث بلغت مؤلفاته أكثر من مئة مؤلف وكتاب في مختلف العلوم؛ فألف في علم القراءات، وعلم التجويد، وعلم الوقف والابتداء، والحديث وعلومه، والفقه، وعلم النحو والصرف، وعلم التراجم والطبقات، وفي الأذكار، وفي علم الرسم والضبط، بل إنه ـ رحمه الله ـ أَلَّفَ معجماً في علم الطبِّ، وكان مع كثرة اشتغاله وازدحام الناس عليه يؤلف قدر ما كان الناسخ يكتبه في يوم(١)، وقد جمع مؤلفاته وأحصاها وعدَّدها بعض الباحثين(٢).

وفاته

بعد عمر تقطَّعَ في طاعة الله وما يرضيه من نشر العلم والتأليف والتدريس والجهاد في سبيل الله انتقل الإمام المحقق ابن الجزري إلى رحمه الله تعالى، وكانت وفاته يوم الجمعة لخمس خلون من أوّل الربيعين، سنة ثلاثة وثلاثين وثمان مئة (٨٣٣هـ) بمدينة شيراز، وقد تم دفنه بدار القرآن التي أنشأها، فرحمه الله رحمة واسعة، وجمعنا به في جنته ومستقر رحمته ودار كرامته، إنَّه ـ سبحانه ـ سميع قريب مجيب.



(١) ينظر: شرح الشيخ موسى جار الله على الطيبة ص (٢).

(٢) حتى أوصلها بعضهم إلى قريب من مئة مؤلف وكتاب. (ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ١/٧٤ ـ ٨٢، وتقريب النشر دراسة وتحقيق د. عادل رفاعي ١/٦١ ـ ٧٣).

المبحث الثاني

طيبة النشر وشروحها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر".

المطلب الثاني: شروح "طيبة النشر" ومجمل مناهج الشرَّاح لها.



المطلب الأول

أهمية منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر"(١)

إِنَّ منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" هي المنظومة التي ضمَّتْ القراءات العشر الكبرى، وحوت زُها ألف طريق من طرق الرواية والإقراء، على غاية من الضبط والتحقيق، كما حوت مواضع فريدة من الاختيار والتحرير والتدقيق، وتضمَّنَتْ ـ بنصِّ ناظمها ـ كتاب "النشر في القراءات العشر"، وأصبحت المعتمد والمُعَوَّل عند القراء، وخاصة المتأخرين، ونالت ثناء أهل العلم وإطراء المحققين، إضافة إلى تصدُّر ناظمها ومؤلفها حتى انتهى إليه الإسناد، وصار محقق الفنِّ بالإجماع.

فمنظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" خاتمة المنظومات المعتبرة في هذا العلم الشريف، فليس وراء ما فيها قراءات متواترة متلقاة بالقبول، بإجماع من جاء بعدها من الأئمة والمحققين؛ وذلك لأنَّ ناظمها ـ الإمام ابن الجزري ـ قد أثبت فيها ما صحَّ من القراءات، وأورد المقبول من منقول مشهور الروايات، واقتصر عن كلِّ إمام من القراء العشرة ـ قراء الأمصار المقتدى بهم في سالف الأعصار ـ على راويين، وعن كلِّ راوٍ على طريقين؛ مغربية ومشرقية، مصرية، وعراقية، مع ما يتصل إليهم من الطرق، ويتشعب عنهم من الفرق، ولذا فقد قال فيها(٢):

وَهَـذِهِ الـرُّوَاةُ عَـنْـهُـمْ طُـرُقُ   أَصَـحُّـهَـا فِـي نَـشْـرِنَـا يُـحَـقَّـقُ
بِـاثْـنَـيْـنِ فِـي اثْـنَـيْـنِ وإِلَّا أَرْبَـعُ   فَـهْـيَ زُهَـا أَلْـفِ طَـرِيـقٍ تَـجْـمَـعُ

فأهمية منظومة "طيبة النشر"؛ تبرز فيما يلي:

١ ـ كونها قد ضمَّت بين دفتيها ما صح وتواتر من أوجه القراءات التي

---

(١) أفدت في هذا المبحث من مقدمة الشيخ محمد تميم الزعبي على ضبطه لمتن طيبة النشر في القراءات العشر. (ينظر: طيبة النشر في القراءات العشر بتحقيق الشيخ محمد تميم الزعبي ص (١ ـ ١٦)).

(٢) ينظر: طيبة النشر، الأبيات رقم (٣٤ ـ ٣٥).

تنسب للقراء العشرة رواية ودراية، مما ليس موجوداً في غيرها من الكتب والنظومات؛ فقد حوت "الطيبة" أضعاف أضعاف ما في الشاطبية والتيسير والدرة والتحبير، وما حوته هذه الكتب والمنظومات من الطرق وأوجه القراءات لا يمثل بالنسبة إلى منظومة "طيبة النشر" إلَّا النزر اليسير والشيء القليل، حيث اشتمل جزء من منظومة "طيبة النشر" على كلِّ ما في الشاطبية والتيسير والتحبير عدا الانفرادات التي لا يُقْرأ بها، فقد ذُكر في الشاطبية والدرة مجتمعتان عشرة قراء؛ سبعة في الشاطبية، وثلاثة في الدرة، وعن كلِّ قارئ من هؤلاء العشر راويان، ولكل راو طريق واحدٌ، إلَّا إدريس عن خلف العاشر فإن له من الدرة طريقان، وعليه: فإنَّ مجموع ما في الشاطبية والدرة من الطرق واحد وعشرون طريقاً.

وأمَّا في الطيبة فثمانون طريقاً تحقيقاً، تتشعب هذه الثمانون إلى تسع مئة وثمانين طريقاً، حيث لم يعد الناظم ـ كما نصَّ عليه في النشر[1] ـ للشاطبيّ وأمثاله إلى صاحب التيسير وغيره سوى طريق واحدة، ثم قال في النشر[2]: «فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف»، ولا شك أن الشاطبية والتيسير وغيرهما من الكتب والمختصرات مما كُتِب قبل نظم "طيبة النشر" لم تأتي على جميع ما تواتر من القراءات، وقد قرر ذلك غير واحد من الأئمة المعتبرين، ومن ذلك ما نقله في النشر عن إمام العربية أبي حيان، حيث قال أبو حيان[3]: «وهل هذه المختصرات التي بأيدي الناس اليوم؛ كالتيسير، والتبصرة، والعنوان، والشاطبية، بالنسبة لما اشتهر من قراءات الأئمة السبعة إلا نزر من كثر، وقطرة من قطر، وينشأ الفقيه الفروعيّ فلا يرى إلا مثل الشاطبية والعنوان، فيعتقد أن السبعة محصورة في هذا فقط، ومن كان له اطلاع على هذا الفن رأى أنَّ هذين الكتابين

(١) ينظر: النشر ١/١٩١.
(٢) ينظر: النشر ١/١٩١.
(٣) ينظر: النشر ١/٤١.

ونحوهما من السبعة (كَثَغْبَةٍ مِنْ دَأْمَاء وتُرْبَةٍ في بَهْمَاء)، وهكذا كل أمام من باقي السبعة قد اشتهر عنه رواة غير ما في هذه المختصرات، فكيف يلغى نقلهم ويقتصر على اثنين، وأي مزية وشرف لذينك الاثنين على رفقائهما، وكلهم أخذوا عن شيخ واحد، وكلهم ضابطون ثقات، وأيضاً فقد كان في زمان هؤلاء السبعة من أئمة الإسلام الناقلين للقراءات عالم لا يُحصون، وإنما جاء مقرئ اختار هؤلاء وسمَّاهم، ولكسل بعض الناس وقصر الهمم وإرادة الله أن ينقص العلم اقتصروا على السبعة، ثمَّ اقتصروا من السبعة على نزر يسير منها»، وعليه فإنَّ ما قام به الإمام المحقق ابن الجزري في منظومته "طيبة النشر في القراءات العشر" إنما هو جمع وتدقيق وحفظ وتحرير لما تفرق من الطرق والروايات وما صحَّ من أوجه القراءات دراية ورواية، ولقد وصف الإمام ابن الجزري ما قام به من العمل الجليل في هذه "الطيبة" وأصلها "النشر" أبلغ وصف وأوضح بيان، حيث قال ـ رحمه الله ـ في النشر[١]: «وإني لمَّا رأيتُ الهمم قد قصرت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت من مُوفَّق يوقف على صحيح الاختلاف والاتفاق، وتُرِك لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونُسِي غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد الناس لم يثبتوا قرآناً إلا ما في الشاطبية والتيسير، ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النذر اليسير، وكان من الواجب عليَّ التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدتُ إلى أثبت ما وصل إليَّ من قراءاتهم، وأوثق ما صح لديَّ من رواياتهم، من الأئمة العشرة قراء الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الأعصار، واقتصرتُ عن كل إمام براويين، وعن كل راوٍ بطريقين، وعن كل طريق بطريقين؛ مغربية ومشرقية، مصرية، وعراقية، مع ما يتصل إليهم من الطرق،

(١) ينظر: النشر ١/٥٤.

ويتشعب عنهم من الفرق»، ثم قال بعد ذلك[١]: «وجمعتُها ـ أي: ما تفرق من الطرق والروايات وما صح من أوجه القراءات ـ في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أدع من هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبته، ولا إشكالاً إلا بينته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفرقاً إلا جمعته ورتبته، منبِّهاً على ما صح عنهم وما شذ، ما انفرد به منفرد وفذ، ملتزماً للتحرير والتصحيح، والتضعيف والترجيح، معتبراً للمتابعات والشواهد، رافعاً إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع طرقاً بين الشرق والغرب، فروى الوارد والصادر بالغرب، وانفرد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كلِّ ما في الشاطبية والتيسير، لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً، وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد ادُّخرت له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حَيِيَ بالنشر»، فهو ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أسند القراءات العشر في كتاب النشر إلى سبعة وثلاثين كتاباً تحقيقاً، إضافة إلى الطرق الأدائية، وهي طرق "طيبة النشر"، ولـمَّا كان كتاب "النشر" هو أجل كتب المصنف على الإطلاق بل هو أجل كتب القراءات في زمانه وبعد زمانه، وهو العمدة لمحققي القراءة من المتأخرين، حتى قال بعضهم: «لا يصح رواية القراءة لأحد بعد تأليفه حتى يطلع عليه»[٢]، كانت طيبة النشر من التدقيق والتحقيق والتقديم كالنشر سواء بسواء، وإذا نظر المنصف في تلك الكتب الأصول التي استخرج منها ابن الجزري هذه القراءات التي ضمَّنها النشر وطيبة النشر عرف مدى الجهد والمقدرة الفائقة التي خصَّها الله سبحانه وتعالى لابن الجزري ليستخرج هذه القراءات الصحيحة من

---

(١) ينظر: النشر ٥٧/١.

(٢) ينظر: مقدمة الشيخ الزعبي على متن طيبة النشر ص (٨).

الجمِّ الغفير من القراءات التي رواها أصحاب تلك الكتب من علماء القراءات الكبار، مبيناً ـ أي ابن الجزري ـ للصحيح، سالكاً مسلك التوضيح، على طريقة السلف ومنهجهم، ولم يعدل إلى تمويه الخلف، ولم يقتصر على النقل من هذه الكتب بل نبَّه على ما وقع فيها من الأوهام بغاية من التحقيق والتدقيق.

٢ ـ وتبرز أهمية منظومة طيبة النشر: في اعتماد القُرَّاء عليها اعتماداً كليًّا، وخاصة المتأخرين منهم، حتى أصبحت المرجع المعوَّل عليه، وحتى صارت القراءات العشر تنسب إليها، فهي المصدر الذي يُرجَع إليه لتوثيق القراءات من حيث الصحة والشذوذ، فغدا هذا النظم تذكرة للمبتدي، وغاية للمنتهي، وأصبح كلُّ طالب علم في القراءات عالةً عليه، قال العلامة النويري في مقدمة شرحه متحدثاً عن "طيبة النشر": «فالتَفَتُّ إليه ـ أي إلى كتاب "طيبة النشر" ـ فوجدته بكراً لا يستطاع، ولا يتعلق بذيله الأطماع، جامعاً لأصول هذا الفن وقواعده، حاوياً لنكت مسائله وفرائده، مائلاً عن غاية الإطناب إلى نهاية الإيجاز، لائحاً عليه مخايل السحر ودلائل الإعجاز، بحيث إنه من شدة الإيجاز كاد يُعَدُّ من الألغاز.

فَفِي كُلِّ لَفْظٍ مِنْهُ رَوْضٌ مِنَ الْمُنَى وَفِيْ كُلِّ سَطْرٍ مِنْهُ عِقْدٌ مِنَ الدُّرِّ[١]

٣ ـ وتبرز أهمية منظومة "طيبة النشر": أنَّ مصادر القراءات الرئيسة؛ كـ"ـالتيسير"، و"الشاطبية"، وغيرهما، قد ضمَّت أوجهاً وأحرفاً هي عند التحقيق والتحرير أوجه غير مقروء بها؛ لخروجها عن طرقها، أو لانقطاع سندها، أو لعدم انتشارها في أمصار المسلمين، وهنا يبرز دور "طيبة النشر" في تحرير ذلك كله.

٤ ـ وتبرز أهمية منظومة "طيبة النشر": أنَّ ناظمها قد وضعها بعد إتقانه

(١) ينظر: شرح النويري ١٣/١.

علم القراءات على مشايخ عصره الكبار، فكان هذا النظم بعد أن تصدر ونال الرياسة والإمامة في هذا العلم الشريف.

٥ ـ ومن دلائل أهمية منظومة "طيبة النشر"؛ عناية العلماء والمحققين وحفاوتهم بها، ما بين شارح أو محرر لها.

فأمَّا الشروح؛ فهي على النحو التالي:

١ ـ أول من وضع حواش عليها الناظم نفسه؛ حيث قال في غاية النهاية ـ وهو يترجم لابنه أحمد[١] ـ: «ولما كان بمصر في غيبتي، وأنا مجاور بمكة، شرح طيبة النشر فأحسن فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة بالحواش التي كنتُ كتبتها عليها».

٢ ـ ثمَّ قام بشرحها ابنه أحمد (ت ٨٥٩هـ) شرحاً صار مرجعاً ومستنداً لكل من جاء بعده من شرَّاح منظومة "طيبة النشر".

٣ ـ كما قام بشرحها شرحاً مطولاً تلميذ الناظم؛ أبو القاسم محمد النويري (ت ٨٥٧هـ)، وشَرْحُهُ ـ مع شرح ابن الناظم ـ يُعدَّان أصلان ومرجعان أفاد منهما كل من جاء بعدهما من الشرَّاح والمحررين.

٤ ـ وشرحها الشيخ محمَّد المنير السمنوديّ (ت ١١٩٩هـ)، وذلك في مجلد ضخم[٢]، وسمَّى شرحه: (سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح طيبة النشر).

٥ ـ وشرح الطيبة شرحاً مختصراً ـ مُخْتَصِراً فيه شرح النويري[٣] ـ، الشيخ محمد حسن شتا (ت ١٣٣٠هـ).

---

(١) ينظر: غاية النهاية ١/١٣٠.

(٢) وقد تم تقديمه عام (١٤٣١هـ) كرسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه مناصفة بين اثنتين من الباحثات بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٣) وقد تم تسجيل هذا الشرح كرسائل علمية في مرحلة الدراسات العليا.

٦ ـ وشرحها شرحاً مطولاً الشيخ حسين بن محمد السيواسي، المعروف بسراج زادة، وسمَّى شرحه (روضة المهرة على طيبة العشرة)[(١)].

٧ ـ كما شرحها الشيخ محمد محفوظ الترمسيّ (ت ١٣٣٨هـ)، بشرح لم يسبق إلى مثله، واعتنى بالمنظومة عناية فائقة[(٢)].

٨ ـ ووضع الشيخ رضوان المخللاتي (ت ١٣١١هـ) حواش على منظومة "طيبة النشر"، لكنه لم يكمل تلك الحواشي، حيث وصل فيها إلى باب (الإدغام الصغير).

٩ ـ وشرحها الشيخ موسى جار الله رُوسْتُوفُدونِي (ت ١٣٦٩هـ) شرحاً موجزاً[(٣)].

١٠ ـ وشرحها كذلك الشيخ علي بن محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ) بشرح سمَّاه (الأقوال المعربة عن مقاصد الطيبة)[(٤)].

١١ ـ ووضع حواش على الطيبة وتهميشات مفيدة الشيخ نجيب خياطة؛ عالم حلب ومقرئها[(٥)].

١٢ ـ وشرحها الشيخ محمد سالم محيسن بشرح مفيد؛ سمَّاه: (الهادي).

١٣ ـ واختصر الشيخ محمود صادق قمحاوي ـ رحمه الله ـ شرح النويري على الطيبة في مجلد واحد، وسمَّاه "الكوكب الدريّ في شرح طيبة ابن الجزريّ مختصر شرح النويري".

١٤ ـ واختصر د. إيهاب فكري شرح ابن الناظم، وسمَّاه؛ "تقريب الطيبة".

---

(١) وهو شرح مفقود، يسَّر الله خروجه؛ ليستفيد منه طلاب هذا العلم الشريف.

(٢) وقد تم مناقشته كرسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه عام (١٤٣٢هـ) في قسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية.

(٣) وقد تم تحقيقه، وهو في طريقه للطباعة والنشر ـ بإذن الله تعالى ـ.

(٤) وهو شرح مفقود، يسَّر الله خروجه؛ ليستفيد منه طلاب هذا العلم الشريف.

(٥) وتوجد نسخة من هذه الحواشي والتهميشات في المكتبة الخاصة للشيخ محمد تميم الزعبي.

١٥ ـ وهناك بعض الشروح الأخرى أتيت على ذكرها في مبحث (شروح الطيبة ونبذة مختصرة عنها).

وأمَّا الكتب التي أُلِّفت في تحرير منظومة "طيبة النشر" فكثيرة جداً، منها:

١ ـ "تحرير الطرق والروايات في القراءات" للشيخ علي بن سليمان المنصوري (ت ١١٣٤هـ)، حيث وضع نظماً في عزو طرق المنظومة سمَّاه "حلّ مجملات الطيبة".

٢ ـ "عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن"، وشرحه المسمى بـ"بدائع البرهان في تحرير أوجه القرآن"، كلاهما للعلامة مصطفى الإزميري (ت ١١٥٦هـ).

٣ ـ "الائتلاف في وجوه الاختلاف"، للشيخ المحقق عبدالله بن محمد الشهير بيوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧هـ).

٤ ـ "سنا الطالب لأشرف المطالب"؛ للشيخ هاشم بن محمد المغربي المالكي، كان حيًّا سنة (١١٧٩هـ).

٥ ـ "غيث الرحمن شرح هبة المنان في تحرير أوجه القرآن"؛ للشيخ محمد بن محمد هلالي الأبياري، والذي كان حيًّا سنة (١٣٣٤هـ).

٦ ـ "فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن"؛ للشيخ مصطفى بن علي بن عمر بن أحمد العوني المِيهِيّ، والذي كان حيًّا سنة (١٢٢٩هـ).

٧ ـ "الفوز العظيم الأول"، و"الفوز العظيم الثاني"، و"الروض النضير"، كلها للعلامة محمد المتولي (ت ١٣١٣هـ).

٨ ـ "نظم النفائس المطربة في تحرير الطيبة"؛ للشيخ عثمان بن راضي السنطاوي، والذي كان حيًّا سنة (١٣٢٠هـ).

٩ ـ "مقرب التحرير للنشر والتحبير"، نظم من تأليف الشيخ محمد بن عبدالرحمٰن الخليجي (ت ١٣٨٩هـ).

وغيرها من نظم وكتب التحريرات التي أُلِّفَتْ في تحرير هذه النظم المبارك؛ كالتحريرات التي تنسب للأجهوري، والعبيدي، والنبتيتي، والعقباوي، والسمرقندي، والبالوي، وابن كريم، والشيخ الضباع، والشيخ محمد جابر المصري في نظمه المسمى بـ"قواعد التحرير" ومختصر القواعد وشرحه له، والشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات في كتابه المسمى "شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم"، والشيخ عامر السيد عثمان في كتابه المسمى بـ"فتح القدير شرح تنقيح التحرير"، والشيخ إبراهيم بن علي شحاثة السمنوديّ في نظمه الجزل الطويل والمسمى بـ"البدر المنير" وقد فاق عدد أبياته (١٥٥٤) بيتاً، وكذا كُتُب الإقراء التي ألفت للإقراء بمضمن طيبة النشر؛ ككتاب "الإتحاف" للبنا الدمياطي، وكتاب "فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي" للشيخ محمد تميم الزعبي، وكتاب "فريدة الدهر" لمحمد إبراهيم سالم، وغيرها كثير.

فكلٌّ ما سبق ذكره من كتب الإقراء والشروح والتحريرات لهذا النظم المبارك "طيبة النشر في القراءات العشر"، وحفاوة العلماء والمحققين به دليل واضح على ما لهذا النظم من المكانة والأهمية والاعتبار.

٦ ـ ومن الدلائل على أهمية هذه النظم المبارك؛ مكانة ناظمه وقائله وواضعه عند المتخصصين والمبرزين والمحققين في هذا العلم الشريف.

٧ ـ ومن الدلائل على أهمية هذه النظم المبارك؛ علوِّ إسناد ناظمها، حتى صار أعلى أهل زمانه في أسانيد القراءات، قال عنه تلميذه النويري: «وإسناده بلغ درجة الكمال في الشهرة، ولا يوجد اليوم إسناد أعلى من إسناده، ولا ما يساويه»[١]، بل لا يوجد اليوم فيما هو معروف عند المتخصصين إسناد إلَّا وهو من طريقه أو من طريق يوصل إليه[٢].

---

(١) ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ١/١٠.

(٢) وإن وُجِدَ عند المغاربة أسانيد ليست من طرق ابن الجزري، بل إن بعض تلك الأسانيد المغاربية ليست من طرق الشاطبي ولا من طرق أبي عمرو الداني.

٨ ـ ومن دلائل أهمية منظومة "طيبة النشر"؛ عناية الجامعات والكليات والمدارس والمعاهد وأقسام القراءات في العالم الإسلامي بهذا النظم دراية؛ من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه وبحوث الترقيات، ورواية؛ بحيث يحفظها الصغار والكبار والنساء والرجال، فصارت حاضرة في قلوب الحفظة من أهل القرآن حضوراً لم يكن لغيرها من الكتب والمنظومات ـ إذا استثنينا منظومتي الشاطبية والدرة ـ.

٩ ـ ومن دلائل أهمية منظومة "طيبة النشر"؛ أنها حوت كل ما يتعلق بالقراءة من تجويد، ورسم، ووقف وابتداء، وتكبير، وغير ذلك.

١٠ ـ ومن دلائل أهمية منظومة "طيبة النشر"؛ أنَّ ابن الجزري اتَّبع في نظمها طريقة الإمام الشاطبي في نظمه "حرز الأماني ووجه التهاني"، فأفاد من نظمه، واستفاد مما اسْتُدْرِكَ على الشاطبية من بعض الشراح والمحررين، فتميزت منظومة "طيبة النشر" بذلك على غيرها، واستحقت مظاهر العناية والرعاية التي حفَّت بها.



المطلب الثَّاني
شروح طيّبة النَّشر ومجمل مناهج الشُّرَّاح لها

لقد حظيت منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" بمكانة عالية عند المتخصصين من علماء هذا العلم الشريف، واحتفوا بها كأشد ما يكون الاحتفاء؛ وتنوعت مظاهر هذه العناية وتلك الحفاوة من أولئك العلماء الكبار منذ زمن ناظمها إلى وقتنا الحاضر؛ فمنهم من شرح المتن وبيَّن غوامضه وإلغازه[١]، ومنهم من عُنِي بضبطه وتدقيق نصِّه، ومنهم من تخصص وبرَّز في عزو طرقه وتحريراته[٢]، وأنا في هذا المطلب من الدراسة سأعمل على تتبع مذاهب شرَّاح الطيبة، ودراسة مناهجهم، مستوعباً في ذلك جميع شروح الطيبة الموجودة؛ المطبوعة منها والمخطوطة، إلى وقت كتابة هذا البحث، أما الشروح المفقودة فلا سبيل إليها، وإن كانت النفوس تهفوا إليها، مُضَمّناً هذه الدراسة أيجازاً مختصراً عن منهج كل شرح من الشروح المتوافرة[٣]؛ ـ مخطوطة كانت أو مطبوعة ـ.

---

(١) وقد بلغت عدة الشروح المعلومة لمتن طيبة النشر في القرءات العشر؛ سبع عشرة (١٧) شرحاً؛ ما بين مفقود، ومخطوط، ومطبوع، على خلاف بينها في تناول المتن وشرحه، فمنهم من شرح المتن كاملاً، ومنهم من شرح بعضاً من المتن، ومنهم من وضع حواشٍ وتهميشات على المتن.

(٢) وقد بلغت عدة التحريرات التي عُنيت بطيبة النشر أكثر من خمس وعشرين (٢٥) مؤلفاً؛ ما بين منظوم ومنثور. (ينظر: مقدمة طيبة النشر في القراءات العشر ص (١٥ ـ ١٦)).

(٣) وقد أفردت دراسة مطولة لكل شرح من تلك الشروح؛ استوعبت فيها: منهج كل شارح في شرحه، ومزايا الشرح ومناقبه، والمآخذ على الشرح والاستدراكات عليه، وذلك في كتاب بعنوان (المدخل إلى دراسة الطيبة).

أولاً: شرح طيبة النَّشر في القراءات العشر لأبي القاسم النُّويري[١]

وهو شرحٌ مطولٌ لمنظومة "طيبة النشر في القراءات العشر"، بدأه الشارح بقوله[٢]: «اللهمَّ لا سهل إلاما جعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلاً، الحمد لله الذي شرح صدورنا لطيبة نشر كتابه، وحفظنا بحفظ أمانيه عن الأوهام في مشكل كلامه، وأنعم علينا بتلاوته، ونسأله أن يظلنا بظلِّ جناته. . .الخ».

ثم أخذ يذكر رحلته إلى مكة ولقاءه ثم قراءته على مؤلف النظم الإمام ابن الجزري ثم إجازته له بذلك، قال النويري[٣]: «فقرأتُ عليه جزءًا من القرآن بمقتضى كتبه الثلاثة؛ النشر، والتقريب، والطيبة، وأجازني بما بقي منه»، وكان ذلك في يوم الاثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام (٨٢٨هـ)، ثم كانت بعد ذلك رحلته ـ أعني النويري ـ إلى المدينة النبوية، ثم كانت رحلته إلى بيت المقدس؛ حيث التقى ببعض العلماء وطلاب العلم، وقد أشار إلى ذلك في معرض ذكره للأسباب الباعثة له على تأليف الكتاب حيث قال[٤]: «فلما قضيتُ منها الوطر ـ أي المدينة النبوية ـ، عزمتُ إذ ذاك على السفر، قاصداً خليل الله المكرم، وبيت المقدس المُشَرَّف المعظم وما حوله من البقاع؛ لما اشتهر من بركتها وذاع، فاجتمع بي هناك جماعة من الحذاق، قد حازوا من علم القراءات قصب السباق؛ فالتمسوا مني أن أشرح لهم "طيبة النشر في القراءات العشر"؛ لأنهم بمقتضاها قرأوا، وعلى فهمها ما اجترأوا، وإن تُرِكَت هي وسبيلها لم يقدروا على تحصيلها»، وأخبر أنه اعتذر لهم أشد الاعتذار لكنهم ـ كما قال ـ: «فتكاثروا وألحوا عليَّ لحًّا، فأخليتُ لها مجلساً أفردتها فيه النظر»، ثم شرح الله صدره لشرحها وفك

---

(١) ينظر: دراسة لكتاب شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري، دراسة لقسم الأصول، وهو بحث منشور بمجلة جامعة أم القرى، العدد رقم (٤٢)، في رمضان من سنة (١٤٢٨هـ).

(٢) ينظر: شرح النويري ١/١١.

(٣) ينظر: شرح النويري ١/٩.

(٤) ينظر: شرح النويري ١/١١ ـ ١٦.

ألغازها، ثم شرع في شرحها؛ مبتدءاً بمقدمة على الشرح قال فيها[١]: «وهذه مقدمة ذِكْرُها مهم قبل الخوض في النظم، وهي مُرَتَّبة على عشرة فصول. . .الخ»، وهي مقدمة بدأ فيها بترجمة للناظم ابن الجزري، ثم أخذ بذكر الفصول العشرة، وهي: طالب العلم وآدابه، وحدُّ القراءات والمقرئ والقارئ، وشروطهما، وما ينبغي للمقرئ فعله، وقدر ما يُسْمَع وينتهي إليه سماعه، وفي الإقراء والقراءة على الطريق، وحكم أخذ الأجرة والهدية بالنسبة للمقرئ، ثم ختم مقدمته بفصْلٍ ذكر فيه أموراً تتعلق بالنظم من جهة العروض والإعراب، وغيرهما، وقد استغرقت المقدمة قريباً من إحدى وسبعين صفحة، ملأها بالفوائد والعلم الغزير.

ثمَّ بدأ بشرح أبيات القصيد، وهو في منهج شرحه لم يخرج عن ترتيب الناظم في نظمه؛ فبدأ بشرح المقدمة التي احتوت على: ترجمة للقراء ورواتهم، واصطلاحات النظم ورموز القراء متفرقين ومجتمعين، ثمَّ مقدمة في علم التجويد، ونبذة في علم الوقف والابتداء، ثم ابتدأ بشرح قسم الأصول من النظم مرتبة بحسب ترتيب الناظم لها في الطيبة؛ فبدأ بباب الاستعاذة، وختم بباب إفراد القراءات وجمعها، ثم شرع في شرح الفرش كما ورد ترتيبه في النظم أيضاً، حيث بدأ بسورة البقرة، وانتهى شرحه للفرش بسورة الشمس إلى آخر القرآن، ثم ختم كتابه بباب التكبير، ثم أنهى شرحه ما نصُّه[٢]: «قال ذلك الشيخ شمس الدين محمد بن أبي القاسم النويري المالكيّ بن الشيخ شمس الدين محمد، أعاد الله على المسلمين من بركته، ونفع بعلمه في الدنيا والآخرة، وذلك في ثالث شهر جمادى الآخرة، سنة أربع وثلاثين وثمان مئة (٨٣٤هـ)، وكان الفراغ منها في التاريخ، أعاد الله علينا من بركات مؤلفها، آمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»[٣].

---

(١) ينظر: شرح النويري ١٦/١ ـ ١٧.

(٢) ينظر: شرح النويري ٢٠٥/٦.

(٣) وقد ذكر الدكتور أحمد المقري ـ ﷺ ـ أنَّ النويري قد ألَّف الكتاب في حياة الناظم؛ حيث بدأ شرحه سنة (٨٣٠هـ)، وانتهى منه سنة (٨٣٢هـ)، أي قبل وفاة ابن الجزري، =

وأما منهجه بشكل عام: فإنه يذكر القدر المراد شرحه من كلام الناظم؛ والذي قد يكون بيتاً واحداً أو اثنين أو مجموعة من الأبيات، فيعربها، ثم يذكر ما فيها من معاني كلمات النظم ودلالة الرموز، ثم يشرح القراءة إمَّا شرحاً إجمالياً ـ وهو الأكثر ـ، أو شرحاً لكل كلمة بعينها، ثم يعزو القراءة عند اختلاف الطرق للكتب والأئمة، وينقل ـ في ذلك ـ الكلام بنصِّه من النشر، ثم يَعْقب ذلك توجيه الخلاف للقراء، ثمَّ يَعْقب ذلك عناوين مختلفة؛ فمرة يقول (**فائدة**)، وأحياناً يسميها (**تتمة**)، وأحياناً (**تفريع**)، وأحياناً (**تنبيه**)، ويذكر فيها أشياء زائدة على ما ذكره في الشرح أولاً؛ وذلك من قبيل القيود على خلاف القراء في القراءات إن وُجِدت، أو كيفية استنباط القراءات المختلفة من النظم، أو المعاني التي يستنبطها من كلام الناظم، أو زيادات من كتب القراءات الأخرى، أو استدراكات يوردها وأسئلة يقترحها سواء على شرحه، أو على شرح غيره؛ كشرح الجعبري على الشاطبية، ثم يجاوب على ذلك كله، أو يذكر شيئاً من الأصول التي مرَّ ذكرها في الأصول فيُذكِّر بها، وقد يَذْكُر فيها أيضاً بعض التحرير، وقد يَذْكر فيها شيئاً من توجيه القراءات، وقد يُلَخص فيها خلاف القراء في موضع من المواضع، وغير ذلك من الفوائد.

ثانياً: شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزرِي والمسمى: (شرح ابن الناظم)

وهو شرح موجز مختصر بليغ، بل لعله أخصر الشروح التي تناولت متن طيبة النشر بالشرح والبيان، حوى علماً غزيراً، وفكَّ رموز المتن وإلغازه، حتى صار كل من أتى بعده في هذا الباب عالة عليه، أغفل فيه

= لكنَّ النويري ـ كما ترى ـ نصَّ في آخر شرحه أنه قال ذلك؛ أي ما سبق من الشرح، في ثالث شهر جمادى الآخرة، سنة أربع وثلاثين وثمان مئة (٨٣٤هـ)، فهل كان تمام شرحه عام (٨٣٢هـ)، أي: في حياة ابن الجزري، أم كان تمام الشرح عام (٨٣٤هـ)؛ أي: بعد وفاة ابن الجزري؟ (ينظر: دراسة لشرح النويري، بحث مطبوع بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدابها، في رمضان ١٤٢٨هـ).

ابن الناظم ـ رحمهما الله ـ شرح الأبيات من بداية النظم إلى البيت الثالث والعشرين، وكذا لم يذكر البيتين اللذين برقم (٨٣ ـ ٨٤)، بشرح ولا ذكر أو إيضاح[١].

وقد أثبت محققو شرح ابن الناظم الأبيات الثلاثة والعشرين في أول الشرح.

بدأ ابن الناظم شرحه بالشرح من البيت الرابع والعشرين؛ وهو قول الناظم:

فَنَافِعٌ بِطَيْبَةٍ قَدْ حَظِيَا فَعَنْهُ قَالُونٌ وَوَرْشٌ رَوَيَا

فاستفتح الشرح بقوله: «هو أبو رويم نافع بن عبدالرحمٰن بن أبي نعيم الليثي، مولاهم، .... الخ»، ثم استرسل في شرح أبيات النظم، وهو في منهج شرحه لم يخرج عن ترتيب الناظم في نظمه؛ فبدأ بالمقدمة التي احتوت على: ترجمة للقراء ورواتهم، واصطلاحات النظم ورموز القراء متفرقين ومجتمعين، ثمَّ مقدمة في علم التجويد، ونبذة في علم الوقف والابتداء، ثم ابتدأ بالأصول مرتبة بحسب ترتيب الناظم لها في الطيبة؛ فبدأ بباب الاستعاذة، وختم بباب إفراد القراءات وجمعها، ثم شرع في شرح الفرش كما ورد ترتيبه في النظم أيضاً، حيث بدأ بسورة البقرة، وختم الفرش بسورة والشمس إلى آخر القرآن، ثم ختم كتابه بباب التكبير، وكان آخر ما قاله في ختام شرحه[٢]: «اللهمَّ ظنِّي فيك، ورجائي لَدَيك، قريب مجيب، غفور رحيم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبيِّ الأميِّ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين».

لم يذكر ابن الناظم سنة انتهائه من الشرح، لكنَّ أقدم النسخ

---

(١) ولم أجد أحداً من الذي اعتنوا بشرح ابن الناظم وجه عدم ذكر ابن الناظم لهذه الأبيات بالشرح والبيان.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٩).

الموجودة من نسخ المخطوط مؤرخة بتاريخ اليوم الآخِرْ من شهر رجب سنة تسع عشر وتسع مئة (٩١٩هـ) من الهجرة الشريفة، أمَّا النسخ الأخرى فقد نسخت بعد عام ثلاث مئة وألف (١٣٠٠هـ) من الهجرة الشريفة[١]، وربما أنه لم ينته من شرحه إلا بعد وفاة الناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، بقرينة أنه ذكر في شرحه ـ في أكثر من موضع ـ ما قد يفيد بوفاة والده قبل تمام شرحه، ومن ذلك عند شرحه لقول الناظم في سورة الأنبياء، البيت رقم (٧٩٠): (**وَرَبِّ لِلْكَسْرِ اضْمُمَا**)؛ حيث قال[٢]: «وقدم الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ (رب احكم)؛ للضرورة».

ثالثاً: سطعات لمعات ضياء أنوار الفجر بشرح كتاب طيبة النشر[٣]

وهو شرح متوسط الطول، تبلغ عدد لوحاته (١٤٠) لوحة، مجموعة في أربعة عشر كراسة، وهو شرح يوجد منه نسختان مخطوطتان؛ الأولى؛ موجودة في مكتبة (خودا بخش) في الهند، وهي نسخة شابها كثير من الغموض والمسح وعدم الوضوح، والثانية؛ موجودة في مكتبة السليمانية في تركيا، وهي نسخة على غاية من الوضوح وجودة الخط.

والمنيِّر السمنودي في غالب شرحه ناقل عن شروح الطيبة الأخرى؛ شرح ابن الناظم، وشرح النويري، على وجه التحديد، وكذا ينقل من كتاب الإتحاف، فلم يخرج في شرحه عن النقل: تارة من شرح ابن الناظم، وتارة من شرح النويري، وأخرى عن صاحب الإتحاف، لكنه لم يصرح بالنقل من هذه الكتب إلا في القليل النادر؛ مثل عزوه لشرح النويري بعض ما نقله عنه في بيان معنى الأحرف السبعة[٤]. وقد أفاض

(١) ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي ص (١٠١ ـ ١٠٤).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٩).

(٣) تأليف الشيخ العلامة المنير محمد بن الحسن السَّمنوديّ الشافعي المصري الأزهري، أول من انتزع مشيخة الأزهر من يد المالكية، ولد سنة ١٠٩٩هـ، وتوفي سنة ١١١٩هـ. (ينظر: هداية القاري ٨٠٢/٢، والحلقات المضيئات ٢٤٢/١).

(٤) ينظر: سطعات لمعات ضياء أنوار الفجر في شرح كتاب طيبة النشر ل ٨/ب.

المنير السمنودي وأجاد في شرح المقدمة من المتن، حيث أسهب في شرح المصطلحات، وأكثر من ذكر الفوائد والنكات، واستشهد بكثير من الأحاديث الشريفة والشعر والأمثال والمطارحات، فكان شرحه لمقدمة المتن علامة مميزة تظهر قوة الشارح العلمية في علوم العربية والنحو والصرف ورواية الأشعار والاستدلال بها، واستحضار للحديث الشريف، وغير ذلك من العلوم والمعارف.

قدَّم للشرح بمقدمة قصيرة لم تستغرق أكثر من صفحة من صفحات المخطوط، قال في أولها[1]: «الحمد لله الذي جمع في القرآن العظيم كنوز معاني دقائق حقائق العلوم، وأعطى من أصطفاه من خلقه مفاتحها، فاستخرج من زوايا خباياها ما انطوى فيها من المنطوق والمفهوم. . .الخ»، ثم ذكر في مقدمته الأسباب الداعية له إلى شرح طيبة النشر حيث قال: «سألني بعض الإخوان والأحباب من العلماء النبلاء الأنجاب أن أضع شرحاً لطيفاً على الكتاب المسمى بـ"طيبة النشر في القراءات العشر"، لحافظ عصره ووحيد دهره محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، طيب الله ثراه، وجعل الجنة مأواه، يبين مرادها، ويحقق مفادها، ويقيد مطلقها ويفتح مغلقها، فَالْتَفَتُّ إليها فإذا هي صعبة المرام والمأخذ، ضيقة المسلك والمنفذ، شديدة الاختصار والإيجاز، كثيرة الخفا والإلغاز، فتقهقرتُ إلى وراي، وخشيتُ من اتباع هواي، ونكصتُ على عقبي، وخفتُ من الهجوم والجرأة على كلام ربي، فدافعْتُه وامتنعتُ عن ذلك مراراً، وهو يلح عليَّ عَشِيًّا وإبكاراً، ولم يقبل لي عِذاراً، فلمَّا لم أجد لي من ذلك فِراراً، قرعتُ حينئذ باب استخارة بيد الافتقار، وسكبتُ الدموع من مُقْلَتَيّ الذل والانكسار، لعلمي أني لست من خيل هذا الميدان، ممن تجول فيه فحول الفرسان، فلما انشرح لذلك صدري، توكلتُ على سيدي ومالك أمري، فأجبته بعد ذلك لذلك، سائلاً من مالك الممالك عند الشروع في سلوك تلك المسالك أن ينجيني مما فيها من

(١) ينظر: سطعات لمعات ضياء أنوار الفجر في شرح كتاب طيبة النشر ل ١/أ ـ ب.

المهالك، وأن يسهل وييسر لي ما هنالك، طالباً أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنات النعيم».

ثم نصَّ على اسم شرحه هذا فقال: «وسمَّيته: سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر»[١].

ثم شرع بعد ذلك في شرح المتن مستفتحاً بشرح البسملة ـ التي بدأ بها الناظم نظمه ـ حيث قال: «قال ـ رحمه الله تعالى ـ: (بسم الله الرحمن الرحيم)؛ أي: أُؤَلِّف ابتداءً بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز. . .الخ»[٢].

ثم اتْبَع ذلك بشرح مقدمة الناظم، ثم استرسل في شرح أبواب النظم باباً باباً في قسم الأصول، ثم سورة سورة في قسم الفرش من المتن، فهو في ترتيب شرحه لم يخرج عن ترتيب الناظم في نظمه؛ ولم يكن له مصطلح مختلف عن مصطلح المتن وقائله.

ثم بدأ بعد شرحه للبسملة بـشرح (المقدمة)؛ التي احتوت على: ترجمة للقراء ورواتهم، واصطلاحات الناظم، ورموز القراء متفرقين ومجتمعين، ثمَّ مقدمة في علم التجويد، ونبذة في علم الوقف والابتداء.

ثم ابتدأ بـشرح (أبواب الأصول) مرتبة بحسب ترتيب الناظم لها في الطيبة؛ فبدأ بباب (الاستعاذة)، وختم بباب (إفراد القراءات وجمعها)، ثم شرع في شرح (الفرش) كما ورد ترتيبه في النظم أيضاً، حيث بدأ بسورة (البقرة)، وختم الفرش بباب (سورة والشمس إلى آخر القرآن)، ثم ختم شرحه بباب (التكبير).

وكان آخر ما جاء في ـ النسخة الهندية من شرحه ـ: «وكان الفراغ من كَتْبِ هذا الكتاب، بحسن ألطاف الملك الوهاب، بيد الفقير حافظ عبدالله الزكائى الجريانى بن سعيد، في اليوم الثالث من شهر الجمادى الأولى، لسنة ثمان وثمانين ومئتين وألف بعد الهجرة النبوية (١٢٨٨هـ)، ﷺ

(١) ينظر: سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر ل ١/أ.
(٢) ينظر: سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر ل ١/أ ـ ب.

تسليما، تمَّ الكتاب بعناية الله تعالى»، بينما كان تاريخ الفراغ من كتابة النسخة التركية في عام (١١٨٧هـ).

وأما منهجه في شرحه: فإنه يذكر الجزء الذي يريد أن يتناوله بالشرح من المتن؛ والذي قد يكون بيتاً واحداً[(١)]، وقد يكون بيتين[(٢)]، وقد يكون مجموعة من الأبيات[(٣)]، ويُكْتب الجزء المراد شرحه من كلام الناظم باللون الأحمر غالباً ـ وقد يُلَوَّن باللون الأسود[(٤)] ـ وذلك تمييزاً له عن كلام الشارح الذي كُتِبَ باللون الأسود، ثم يبدأ الشرح شارعاً في استخراج القراءات المختلفة من كلام الناظم، فيذكر كل وجه من أوجه الخلاف بالوصف والشرح والتفصيل؛ فيصف القراءة من جهة الضبط والتشكيل، وما يصاحب التشكيل من التشديد والتخفيف، أو التذكير والتأنيث، أو المد والقصر، أو الغيب والخطاب، ونحو ذلك من الأضداد والمصطلحات التي يذكرها الناظم، أو تُفْهَمُ من نظمه، ثمَّ بعد أن ينتهي الشارح من وصف الحرف المختلف فيه، يوجِّهُه مستدلاً في توجيهه بعلم النحو والصرف والإعراب، وعلم الرسم، وقد يذكر في توجيه القراءات بعضاً من كلام الأئمة.

وهو في قسم الأصول يكتب اسم الباب المراد شرحه في ثنايا الشرح، أما في قسم الفرش فقد يكتب اسم السورة في ثنايا الفرش ـ كقسم الأصول ـ، وقد يكرر كتابتها في هامش الشرح، فيكون اسم السورة كُتِبَ مرتين؛ مرة على هامش الشرح، ومرة في ابتداء الشرح.

---

(١) كما في شرحه للبيت رقم (٣٢)، والبيت رقم (٣٣) من مقدمة المتن. (ينظر: سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر ل ١٠/ب).

(٢) كما في شرحه للبيتين رقم (٣٥ ـ ٣٦) من مقدمة النظم. (ينظر: سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر ل ١٠/ب ـ ١١/أ).

(٣) كما في شرحه للأبيات رقم (٥٥ ـ ٥٨) من مقدمة الكتاب. (ينظر: سطعات لمعات أنوار ضياء الفجر في شرح كتاب طيبة النشر ل ١٣/أ).

(٤) كما في الأبيات الأولى، والأبيات رقم (٤٥١ ـ ٤٥٦) من سورة البقرة.

رابعاً: شرح الشيخ موسى جار الله رُوسْتُوفُدُونِي المسمَّى: (طيبة النشر في العشر للإمام حافظ عصره ومن انتهت إليه الرِّياسة في علوم القراءة بعده أبي الخير محمد بن محمد الجزري رضي الله عنه شرحها[(١)]

وهو شرح موجز مختصر، لا زال مخطوطاً[(٢)]، وتبلغ عدد لوحاته (١٥٦) لوحة تقريباً، وهي مخطوطة فريدة ليس لها ثان، وموجودة في اسطنبول بتركيا، كُتِبَت بخط واضح جميل، مع عناية بعلامات تحرير النص، كالفواصل، والنقطتين، ونحوها[(٣)].

إنَّ شرح الشيخ موسى جار الله رستوفدوني يعتبر شرحاً مبتكراً، من جهة عدم اعتماد الشارح فيه على النقل من الشروح الأخرى بشكل رئيسيّ، ومن جهة انفراده بمنهجيته في تناول النظم وضبطه، ومنهجه في الشرح، لكنَّه ـ وإن سمَّاه مؤلفه شرحاً ـ يبقى في أن اعتباره من شروح طيبة النشر محل نظر وتأمل[(٤)].

---

(١) وقد جاءت تسمية الشرح هكذا في صفحة العنوان من أصل المخطوط؛ حيث كتب أولاً اسم المنظومة واسم ناظمها ثم كتب بعد ذلك عبارة: (شرحها)، ثم أتبع هذه العبارة بقوله: «شرحاً لفظياً يرفع عن وجه الجمال، وجمال الوجه النقاب، وشرحاً علمياً يأتي بفصل الخطاب في بيان وجوه القراءة في حروف الكتاب، متوخياً في كل ذلك الإيجاز والإيضاح والبيان، راجياً أن يكون هذا أيضاً مما خُدِم به علوم القرآن. شارح العقيلة وشارح الناظمة، موسى بن جار الله روستوفدوني»، ثم كتب ـ بعد ذلك ـ بيتان من الشعر جاء فيهما:

للهِ آسَـــادٌ لِـكُـلِّ كَرِيـهَـةٍ ... نَـزَلَـتْ بِـدِيـنِ اللهِ فِـي الْأَعَـصَـار
رُهْـبَـانُ لَـيْـلٍ يَـقْـرَأُونَ كِـتَـابَـهُ ... آسَـادُ غَـابٍ فِـي الْـوَغَـى بِـنَـهَـارِ

(٢) موجود منه نسخة مخطوطة في اسطنبول بتركيا، وذلك في مكتبة (إزمير لي إسماعيل حقي)، وقد أهداني تلك النسخة الدكتور كامل العنزي، له من الله الأجر، ومني الدعاء وحسن الوفاء، وقد عثرتُ على نسخة أخرى من الشرح في المكتبة الوطنية في تونس، ثم وجدتها لا تختلف في شيء عن النسخة التركية.

(٣) بل إن عنايته بتحرير النص شملت حتى المتن المتكتوب على هامش شرحه، وهي منقبة للشرح لا توجد في غيره من الشروح ولا حتى كتب ضبط النص الأخرى.

(٤) على مابينته في دراستي المطولة للشرح في كتابي الذي بعنوان (المدخل إلى دراسة طيبة النشر).

فيمكن القول على وجه الإجمال: إن شرح متن طيبة النشر للشيخ موسى جار الله روستوفدوني شيخ الإسلام في روسيا وصاحب المؤلفات في علوم الرسم والقراءات هو شرح موجز مختصر، من أعظم مناقب الشرح التي تفوق بها على كل الشروح الأخرى؛ هي دقة ضبطه لكلام الناظم كلمة كلمة وحرفاً حرفاً بخط واضح مقروء، واستعماله لعلامات الترقيم والتحرير في ضبط المتن، وقد ينفرد بالضبط في بعض المواضع عن جميع نسخ النظم وشروحه، على أنه قد يفوته ـ أحياناً ـ ضبط بعض الكلمات من المتن، وإضافة إلى ضبطه للمتن على هامش الشرح فإنه ربما ضبط بعض كلمات المتن في سياق شرحه، فجمع بذلك بين الضبطين؛ ضبط المتن على هامش الشرح، وضبط ـ أحياناً ـ في سياق الشرح، وأما منهج الشارح في شرحه فإنه تارة يسرد الجماعة من الأبيات ثم يشرح منها بيتاً أو بيتين ويترك الباقي، وأحياناً يسرد الجماعة من الأبيات ويشرحها شرحاً إجمالياً، وربما سرد المجموعة من الأبيات ثم قطَّعها جملة جملة مع شرحها، وربما سرد البيت ثم قسَّمه إلى مصراعين ـ أي شطرين ـ؛ ثم يشرح كل مصراع منهما، وربما قطَّع المصراع ـ الشطر ـ الواحد من البيت إلى جملة أو أكثر فيشرح كل جملة على حدة، وهو في كل هذه الأحوال من أنواع الشرح يشرح شرحاً موجزاً مختصراً، وهو قد يترك بعضاً من كلام الناظم من غير شرح أو بيان، وهذا كثير في شرحه، ويتراوح الكلام المتروك من نظم الناظم ما بين كلمة، أو بيت، أو أكثر، وهو بهذا المنهج لا يصدق عليه أنه شَرَحَ متن "طيبة النشر"، وإنما شرح بعضاً من ذلك المتن، فكان عليه إما أن يبين منهجه في سبب تركه لبعض كلام الناظم ـ أصولاً وفرشاً ـ من دون شرح ولا بيان، أو أنه يعنون للشرح بعنوان يدل على ما ذهب إليه في طريقة شرحه ومنهجه، أما أن يكون عنوان الكتاب "شرح طيبة النشر" ثم يكون ما كان من ترك لبعض أبياتها فهذا محل نظر، وهو يتناول في شرحه معاني الرموز وكلمات الناظم، ودلالتها العربية واللغوية البلاغية، ولا يخرج في ذلك غالباً عن كلام ابن الناظم، على أنه لم يأت ـ كالشروح الأخرى ـ على معاني جميع الرموز والكلمات،

وقد ينفرد ببيان معاني بعض الرموز مما هو غير موجود في الشروح الأخرى، كما أنه مقلٌّ جداً في العزو للكتب والأئمة، ولا عناية له بذكر ياءات الإضافة والزوائد في ختام السور، كما لا عناية له بتحرير المسائل ـ على ما هو معلوم عند أهل هذا العلم الشريف ـ إلا في القليل النادر، وهو يقارن بين متن طيبة النشر ومتن الشاطبية، كما أن له عناية بتوجيه خلاف القراء في الأحرف المختلفة توجيهاً موجزاً مختصراً، وإن لم يستوعب توجيه جميع أحرف الخلاف، وقد ضمَّن شرحه بعض الفوائد المختلفة، وكذا اختياراته في بعض المسائل، وهو مقل في النقل من الكتب وعن الأئمة.

خامساً: شرح طيبة النشرِ فِي القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها والمسمى: شرح (الهادي)(١)

صدَّر المؤلف شرحه بمقدِّمة ذكر فيها مسيرته في علم القراءات رواية ودراية، والسبب الذي دعاه إلى تأليف هذا الشرح، كما ذكر منهجه وطريقته في شرحه، قال في المقدمة(٢): «إلَّا أنَّ هذا المتن ـ أي متن طيبة النشر ـ منذ تصنيفه لم يقيض الله تعالى له من يفك رموزه ويوضح مقصوده سوى بضعة أشخاص قلائل، ومع ذلك فلم يطبع من تلك الشروح سوى شرح وجيز لنجل المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ، وهو شرح لا يفي بالمقصود، وكثيراً ما راودتني نفسي أن أقوم بشرح هذا المتن خدمة لقراءات القرآن الكريم، حتى شاء الله ـ تعالى ـ وشرح صدري، فاستعنت بالله ـ تعالى ـ وطلبت منه بقلب مخلص أن يوفقني لخوض

(١) وقد طبع في ثلاث أجزاء، كل جزء يقع في قرابة الأربع مئة صفحة أو تزيد قليلاً، وطبعته دار الجيل في بيروت، عام ١٤١٧، وهو من تأليف الشيخ الدكتور محمد سالم محيسن ـ رحمه الله تعالى ـ، الأستاذ المشارك للدراسات اللغوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وعضو لجنة تصحيح المصاحف بالأزهر الشريف، والحائز على درجة الدكتوراه في الأدب العربي بمرتبة الشرف الأولى.

(٢) ينظر: الهادي ٩/١.

هذا البحر. . .الخ»، وقال في ختامه: «وكان الفراغ منه عقب صلاة عصر يوم الخميس، بالمدينة المنورة، العشرين من شهر ربيع الأول، سنة (١٤١٠هـ)، الموافق التاسع عشر من أكتوبر، سنة (١٩٨٩م)»، وقد ألحق في نهاية الكتاب ملحقاً بالقبائل التي جاء ذكرها في كتابه، وختم الكتاب بنصٍّ منظومة طيبة النشر كاملة مضبوطة ومشكلة بحركات الإعراب.

وأما منهجه في شرحه: أنه شرح أبواب المتن مرتبة بحسب ترتيب النظم، فلم يخرج في شرحه عن ترتيب الناظم في نظمه؛ كما أنه ليس له مصطلح مختلف عن مصطلح المتن ومصطلح ناظمه، ومنهجه في الشرح؛ أنه يُصَدِّرُ الشرح بقوله: (قال ابن الجزري)، ثم يذكر أبيات النظم المراد شرحها، مقتصراً على ذكر شاهد كل موضع من أحرف الخلاف بين القراء من المتن؛ بمعنى أنه يراعي الوحدة الموضوعية سواء كانت تلك الوحدة الموضوعية في شطر بيت أو بيت كامل أو مجموعة من الأبيات، فهو قد قطَّعَ المتن بحسب دلالته على موضع الخلاف، فربما صار الخلاف في الحرف الواحد دون شطر البيت، أو شطر من البيت، وربما اقتصر على بيت واحد، وربما زاد على ذلك، فهو يبدأ في كل موضع من مواضع الخلاف من حيث ابتدأ الخلاف وينتهي حيث انتهي الخلاف، من غير اعتبار لموضع ابتدائه وانتهائه في أصل النظم، ثم يشرع بعد ذلك بشرح كلام الناظم قائلاً: (المعنى)، فيأتي بالكلمة المختلف فيها ويضعها بين قوسين صغيرين، ثم يأتي بآيتها أو آياتها ومكان ورودها في القرآن الكريم، مرسومة بالرسم العثماني، ثم يشرع بعد ذلك في استخراج القراءات المختلفة من كلام الناظم، فيذكر كل وجه من أوجه الخلاف بالوصف والشرح والتفصيل؛ فيصف القراءة من جهة الضبط والتشكيل، وما يصاحب التشكيل من التشديد والتخفيف أو التذكير والتأنيث أو المد والقصر أو الغيب والخطاب ونحو ذلك من الأضداد والمصطلحات التي فصَّلها الناظم في مقدمة النظم، ثم بعد أن ينتهي الشارح من وصف الحرف المختلف فيه يوجِّه القراءات مستدلاً في توجيهه بعلم النحو والصرف والإعراب، وعلم الرسم، وقد ينقل في توجيهه عن الكتب، وينقل بعضاً

من كلام الأئمة، وعموماً: فإنه في شرحه لا يُنْزِل كلام الناظم بحسب موقعه من الشرح، فهو لا يتتبع كلام الناظم بكلماته وحروفه، بل إنه يسرد البيت أو الأبيات المراد شرحها، ثمَّ يشرح القراءات في شكلها النهائي، فهو كالشرح الإجمالي للبيت المراد شرحه وبيانه من أبيات النظم، ويمكن القول: إنه ينقل كثيراً عن كتاب الإتحاف، مع فوائد من شرح ابن الناظم وشرح النويري، فمدار مصادر شرحه على: شرح ابن الناظم، وشرح النويري، والإتحاف، وهو ينقل عن النشر في كثير من المواضع، وربما نقل من كتب الرسم والضبط.

سادساً: الكوكب الدُّريُّ في شرح طيِبة ابن الجزري "مختصر شرح الطيبة للنويري"(١)

وهو شرح مختصر، طُبِعَ في ست مئة صفحة تقريباً، بدأه مؤلفه بمقدمة مختصرة ذكر فيها منهجه ومصطلحه في شرحه، قال فيها: «فهذا شرح طيبة النشر في القراءات العشر للإمام المحقق ابن الجزري، أقدِّمه للقراء، وهو شرح اعتمدت في تصنيفه على كلام الإمام النويري في شرحه على الطيبة، مع الائتناس بكلام غيره من علماء هذا الفن المحققين، وقد توخيت فيه أن يكون بعيداً عن الحشو الذي لا يتوقف عليه معرفة القراءة، ولا يُحْتَاج إليه في صحة التلاوة، مع تجنبي في الشرح المذكور العبارات الغامضة والتراكيب المغلقة، التي تشيع كثيراً في تآليف هذا الفن، ويصعب تناولها، فاستبدلت بهذه وتلك عبارات بينة المقصود، وقد لا يعني طالب

(١) وهو من تأليف الشيخ الجليل محمد الصادق قمحاوي ـ رحمه الله تعالى ـ؛ المفتش بالأزهر، وعضو لجنة مراجعة المصاحف، والأستاذ المساعد بكلية القرآن الكريم بالمدينة المنورة، وقد طُبِعَ في جزءين مجموعين في مجلد واحد؛ أمَّا الجزء الأول: فيحتوي على شرح قسم الأصول من متن طيبة النشر، ووقع في قرابة (٣٥٣) صفحة، وأما الجزء الثاني: فيحتوي على شرح قسم الفرش من طيبة النشر، ويقع في قرابة (٣٠٠) صفحة، وعليه فقد بلغت عدد صفحات الجزأين قريباً من ست مئة صفحة، وطبعته مكتبة الكليات الأزهرية في مصر، ولم يُذْكر سنة تأليفه أو سنة طباعته.

هذا الفن معرفة إعرابها لذاك لم أعرج عليه. . .الخ»، ثم ذكر ترجمة موجزة لابن الجزري، وقد اعترى هذه الترجمة بعض الوهم والسهو، ثم شرع بعد ذلك في شرح المنظومة مباشرة.

وبالعموم: فإن كتاب "الكوكب الدريّ في شرح طيبة ابن الجزريّ" للعلامة المحقق محمود الصادق قمحاوي شرح مختصر لمنظومة طيبة النشر، سهل التناول، واضح العبارة، مليء بالعلم والفوائد والتحرير، ظهرت فيه شخصية الشيخ العلمية كأشد ما يكون الظهور، لكنه يحتاج إلى إخراج وتحقيق له من جديد(١).

سابعاً: تقريب الطيبة(٢)

"تقريب الطيبة" شرح مختصر، بلغت عدد صفحاته قريباً من أربع مئة صفحة، حاول فيه مؤلفه أن يقرب ـ كما هو صريح عنوان الشرح ـ "متن طيبة النشر في القراءات العشر" ويسهل الوصول إليها، لكنه لم يخرج في الغالب الأعم من تقريبه عن "شرح ابن الناظم" على الطيبة، كما ذكر ذلك في مقدمته، بل إنه تبع "شرح ابن الناظم" حتى في المآخذ التي أُخِذَت عليه، ونقلها صاحب التقريب في تقريبه من غير تعديل ولا تنبيه، ولعل الأنسب الأقرب أن يسميه: (تقريب أو تهذيب شرح ابن الناظم)؛ ليكون أبلغ في الدلالة على مضمون الكتاب ومحتواه، لأن العنوان للكتاب ـ كما

---

(١) وقد قمت بزيارة محبة ووفاء إلى منزله المتواضع في مدينة القاهرة بتاريخ ١٤٣٢/٢/٧هـ، والذي كان دار ضيافة لمن يزور القاهرة من الأشياخ الكبار؛ كالشيخ عبدالفتاح القاضي، وغيره، والتقيت بأبنائه؛ الصيدلي/محمد، والأستاذ/أحمد، وتجاذبت معهم أطراف الحديث عن الشيخ وسيرته المشرفة ومواقف عن حياته، حيث إني عزمت على كتابة حلقة عنه في زاوية "قراء العصر سير وعبر"، وأخبروني بأنهم قد دفعوا بشرحه على الطيبة إلى أحد المشايخ لتحقيقه ودراسته وإخراجه.

(٢) تأليف الشيخ الجليل والمقرئ الطبيب الدكتور إيهاب بن أحمد فكري، المولود عام ١٣٧٤هـ، من المشايخ المبرزين في هذا العلم الشريف، له مجلس إقراء بالمسجد النبويّ. وقد طُبِعَ الكتاب في المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع بمصر، وذلك عام (١٤٢٧هـ).

يقول الدكتور إبراهيم سلامة[١] ـ يشبه اللافتة ذات السهم الموضوعة في مكان لترشد السائرين حتى يصلوا إلى هدفهم، ولأن التقريب لشرح متن من المتون في أيِّ علم من العلوم هو عبارة عن شرح أو بيان مستقل مبسط مَجْمُوعٌ من جماعة الكتب والشروح، لا أثر لشرح فيه دون شرح أو لكتاب دون كتاب، بل الأثر هو لمجموع الشروح أو الكتب التي استقى منها المُقرِّب مادة تقريبه لذلك الفن أو ذلك العلم، وليت صاحب "تقريب الطيبة" فعل مثل ما فعل الشيخ صادق قمحاوي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ حين وضع كتابه في شرح الطيبة الذي سمَّاه (الكوكب الدريّ) فكتب في صفحة الغلاف (الكوكب الدريّ في شرح طيبة النشر "مختصر شرح الطيبة للنويري")، فَعُلِم من عنوان الكتاب محتواه ومنهجه وطريقته وفحواه، مع أنه ـ أي الشيخ محمود صادق قمحاوي ـ لم يقتصر في شرحه ذلك على شرح النويري بل إنه قد ضمَّن شرحه للطيبة بعض الإضافات الصريحة من الشروح الأخرى؛ كشرح ابن الناظم، ومن كتاب النشر، وبعض كتب العربية والتوجيه، بل وضمَّنه بعض مسائل التحرير التي أسهب في بيانها وعرض أدلتها وذكر اختياره في ذلك كله[٢].

وأما منهج مؤلف تقريب الطيبة؛ فإنه: بدأ الكتاب بمقدمة قال فيها: «فهذا مُؤَلَّفٌ أُقَرِّب فيه ما أورده الإمام ابن الجزري في منظومته "طيبة النشر"؛ التي تضمنت القراءات العشر الكبرى، ومنهاجي فيه ما يلي: بدأت فيه بذكر نظم الطيبة وشرحه، ورجعت في شرحي لشروح الطيبة وكتاب النشر والتحريرات التي أُلِّفَتْ على كتاب النشر وغير ذلك، وكان جلُّ ما اخترته في شرحي مأخوذ من شرح ابن الناظم. . .الخ»، ثم ذكر منهجه في ضبط المتن وتفاصيل في ذلك، ثم ذكر فوائد في عزو الطرق والتحريرات وأيهما المقدم، وقد ألحق بآخر الكتاب جداول قال إنها

(١) ينظر: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، للدكتور أحمد شلبي، ص (٧١).
(٢) على مابينته في دراستي المطولة للشرح في كتابي الذي بعنوان (المدخل إلى دراسة طيبة النشر).

تتضمن أصول الطيبة في شكل رسوم بيانية، وكذا الفرش من الطيبة، كما نبه على زيادات القراءات العشر الكبرى على الصغرى.

ثم هو في تقريبه وعباراته لم يخرج في شيء عن شرح ابن الناظم في الغالب الأعم، حتى تبعه فيما له وما عليه، إلَّا ما كان من تركه ـ أي في تقريب الطيبة ـ العزو للكتب والأئمة، وإهمال القراءات الشاذة، وترك المقدمات والتوطئة للأبواب المختلفة، واختصار أو حتى ترك بعض مواضع التوجيه للقراءات، وهو مقلٌّ جداً من الشواهد الحديثية والشعرية، ولا يتناول في شرحه ما يتكرر من كلمات الفرش والأصول، ولا يتعرض لياءات الإضافة والزوائد، ولا يفصل ـ كما هو منهج ابن الناظم ـ بين السور المجموعة تحت عنوان واحد بفاصل يفصل بينها، وضبطه لمتن الطيبة ـ في تقريبه ـ على درجة عالية من الوضوح والتحقيق، مع أنه في ضبطه للمتن لم يخرج عن ضبط الشيخ الضباع إلا في بعض المواضع القليلة، كما نوَّه على ذلك وأشار إليه.

ثامناً: الشُّروح الأخرى(١)

١ ـ الحواش التي وضعها الناظم نفسه، وقد صرح بذلك حين قال في ترجمة ابنه أحمد(٢): «ولما كان بمصر في غيبتي وأنا مجاور بمكة شرح طيبة النشر فأحسن فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة بالحواش التي كنتُ كتبتها عليها».

---

(١) وقد ذُكِر في الفهرس الشامل وجود شرح لطيبة النشر، تأليف الملَّا علي قاري (ت ١٠١٤هـ)، وتوجد منه نسختين مخطوطتين؛ نسخة في مكتبة الحميدية في استنبول بتركيا بعنوان: (شرح الجزري)، ونسخة أخرى في مكتبة (يحي أفندي) في استنبول بتركيا، وبعد طلب مصورات من هذه النسخة وُجِدَ أن هذا الشرح ما هو إلا شرح ملا علي قاري على متن الجزرية؛ المسمى بـ(المنح الفكرية)، كما أفادني بذلك الشيخ الفاضل كامل العنزي، الأستاذ المساعد في كلية المعلمين بجامعة الملك سعود في الرياض. (ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مخطوطات القراءات، ص (١٢٥)).

(٢) ينظر: غاية النهاية ١/١٣٠.

٢ ـ شرح طيبة النشر؛ المسمَّى (**الأقوال المعْرِبَة عن مَقَاصِدِ الطَّيِّبة**)، تأليف الشيخ علي بن محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، وهو شرحٌ لا يزال ـ إلى وقت هذه الدراسة والتحقيق ـ مفقودًا[(١)].

٣ ـ الحواش التي وضعها الشيخ رضوان المخللاتي (ت ١٣١١هـ)، ولم تكتمل؛ حيث وصل فيها إلى باب الإدغام الصغير[(٢)].

٤ ـ مختصر من شرح أبي القاسم النويري على طيبة النشر، مجهول مؤلفه، وتوجد نسخة منه في جامعة ليدن برقم (٣٧٨)، [or.٢٥٢٩] ـ (٩٦و)[(٣)].

٥ ـ مرشد الطلبة لفهم طرق الطيبة، تأليف مصطفى بن حسن الإسلامبولي (كان حيًّا عام ١١٤٤هـ)، قال في الفهرس الشامل: «وهو شرح على طيبة النشر لابن الجزري»[(٤)].

٦ ـ شرح الشيخ عبدالدَّايم الأزهري على طيبة النشر، قال صاحب لطائف الإشارات: «لقد أدركت الشيخ عبدالدايم الأزهري وهو يسوِّد في شرح له على طيبة النشر، وقد وصل في تسويده إلى سورة هود».

---

(١) وقد أخبرني الشيخ محمد تميم الزعبي ـ حفظه الله ـ، فيما نقله عن شيخه الكبير الشيخ عبدالعزيز عيون السود ـ رحمه الله ـ؛ أنه أدرك الشيخ الضباع ـ رحمه الله ـ وهو مريض في بيته، وكان ذلك المجلس بحضور الشيخ محمود خليل الحصري ـ رحمه الله ـ، فقال الشيخ الضباع لهما معاً ـ ما معناه ـ: أوصيكما بالعمل على إخراج شرحي على الطيبة، فقد اجتهدت في تأليفه وتحريره، قال الشيخ تميم الزعبي؛ وهو شرح ربما يقع في أربع مجلدات، قلتُ: وبينما أنا في مرحلة الإعداد لطباعة الرسالة وتسليمها بلغني عن بعض مشايخي وبعض زملائي أن شرح الشيخ الضباع قد عُثر عليه، وأنه ربما يكون في طريق للطباعة والإخراج، لكنه خبر يحتاج إلى تحرٍّ وتثبُّت وتأكيد.

(٢) ينظر: مقدمة متن طيبة النشر ص (١٣).

(٣) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مخطوطات القراءات، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٤، ص (١٨٣). قلتُ: ولعل هذا الشرح هو الشرح الذي وضعه الشيخ محمد حسن شتا (ت ١٣٣٠هـ)؛ وهو شرح اختصر فيه شرح النويري، وقد سُجِّل كرسائل علمية؛ في عدد من الجامعات.

(٤) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، مخطوطات القراءات، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٤، ص (١٨٤).

٧ - شرح أبي القاسم بن محمد المغربي السوسيّ المالكيّ، نزيل دمشق، ومفتي المالكية فيها، توفي سنة ١٠٣٩هـ، جاء في ترجمته: «أنه كان حافظاً لقراءة السبع والعشر، وله شرح لطيف على الشاطبية والنشر»(١).

٨ - شرح الشيخ محمد الدكدكجي على طيبة النشر، المتوفى سنة (١١٣١هـ)(٢).

٩ - شرح الشيخ حسين بن محمد السيواسي المعروف بسراج زادة، وسمَّى شرحه (روضة المهرة على طيبة العشرة)(٣).

١٠ - وكتب الشيخ محمد نجيب بن محمد بن محمد عمر خياطة - عالم حلب ومقرئها - حواش على الطيبة وتهميشات مفيدة بعنوان (هداية القراء إلى الطيبة الغراء في القراءات العشر من طريق طيبة النشر)(٤).



(١) ينظر: علماء دمشق لمطيع الحافظ ص (٤٢٣).

(٢) ينظر: علماء دمشق لمطيع الحافظ ص (٣٨٢).

(٣) وهو شرح مفقود، يسر الله خروجه؛ ليستفيد منه طلاب هذا العلم الشريف.

(٤) وتوجد نسخة من هذه الحواش والتهميشات في المكتبة الخاصة للشيخ محمد تميم الزعبي.

الفصل الأول

دراسة المؤلف[1]

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: عصر المؤلف.

المبحث الثاني: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه، وأسانيده، وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المبحث السادس: آثاره العلمية.

(١) ينظر لترجمته في: نشر الدرر في تذييل نظم الدرر للشيخ عبدالله غازي ص (٦٥)، وخاتمة كفاية المستفيد للفاداني ص (٤١)، وموهبة الفضل (٧٣٥/٤)، وسير وتراجم ص (٢٨٦)، وأهل الحجاز بعبقهم التاريخي ص (٣٤٢)، وأعلام المكيين (٣٢٠/١)، والأعلام للزركلي (١٩/٧)، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٣٣/٢)، وقد أفدت كثيراً بل جلَّ ما كتبته هو مما جمعه الدكاترة الفضلاء؛ د. علي المحمادي، ود. عبدالله المزم، في رسائلهم الجامعية لمرحلة الدكتوراه التي كتبوها في تحقيق كتاب "إسعاف المطالع" للمؤلف، حيث نقلت مما كتبوه، وأفدت مما جمعوه، تقبل الله منهم أعمالهم العلمية، وطرح لها الرضى والقبول.

المبحث الأول

عصر المؤلف

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحالة العلمية.



المطلب الأول
الحالة السياسية

قَدِمَ الترمسي من (تَرْمس) بأندونيسيا إلى مكة في رحلته الأولى سنة (١٢٩١هـ)، وكانت رحلته الثانية سنة (١٣٠٣هـ) على وجه التقريب، وفي هذه الفترة كانت الحجاز إحدى الولايات التابعة للدولة العثمانية التركية، وقد شهدت هذه الولاية في تلك الفترة العديد من الاضطرابات الداخلية، واختلال الأمن نتيجة الصراع الدائم الدائر على منصب الإمارة بين المتنافسين عليه من أعيان الأسرتين الهاشميتين؛ (ذوي عون)، و(ذوي زيد)[١]، فتميزت تلك الفترة من تاريخ الدولة العثمانية بما يسمى في علوم السياسة بمرحلة الشيخوخة، وكانت أوربا تسميها (الرجل المريض).

فقد قَدِمَ الترمسي إلى مكة وكان الأمير عليها الشريف عبدالله بن محمد بن عون؛ الذي تلقى تعليمه في الأستانة، واشتهر بكمال ورجاحة العقل وحسن التدبير ومعرفة الأحكام، وكان مقرِّباً للعلماء والأدباء، يعرف قدرهم ومكانتهم، وامتدت فترة أمارته من عام (١٢٧٤هـ) إلى عام (١٢٩٤هـ)[٢].

ثم خلفه أخوه الشريف الحسين محمد بن عون، وكان يقيم في الأستانة كعضو في مجلس شورى الدولة، وعرف عنه التقوى والصلاح، وتقلد مهام إمارة مكة من عام (١٢٩٤هـ) إلى عام (١٢٩٧هـ) حيث قتل مغدوراً بطعنة خنجر مسموم[٣].

---

(١) ينظر: تاريخ أمراء البلد الحرام عبر عصور الإسلام ص (٣٨٢)، وتاريخ أمراء مكة ص (٨٣٥)، وتاريخ مكة للسباعي ص (٥٦٣)، ومكة في القرن الرابع عشر ص (٢٣١).

(٢) ينظر: أعيان القرن الثالث عشر ص (٥٤٢)، وتاريخ أمراء مكة المكرمة ص (٨٣٥)، وأعيان القرن الثالث عشر ص (١٣٩)، وصفحات من تاريخ مكة المكرمة ٢٨٩/١، وخلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام ص (٣٢١).

(٣) ينظر: تاريخ مكة للسباعي ص (٥٤٢)، وتاريخ أمراء مكة ص (٨٣٧)، وأعيان القرن الثالث عشر ص (١٤٠)، وصفحات من تاريخ مكة المكرمة ٢٩٣/١.

ويرى البعض أن تلك الأحداث جاءت نتيجة ضعف مركز الدولة العثمانية وانحلاله[١]، غير أن ذلك لا يعني فقدانها السيطرة على هذه الولاية ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للمسلمين، بل يرى الأستاذ السباعي أن التنظيم العثماني لشؤون هذه الإمارة وقيامه بإخضاع المتنافسين على حكمها من الأشراف قد أسبغ ـ بفضل الله تعالى ـ حالة من الاستقرار بمكة هي أكثر مما كانت عليه في عهود سابقة[٢].

فظهر أثر الدولة العثمانية فيما ظهر من الأحداث بعد ذلك حيث أمر السلطان عبدالحميد بنقل الإمارة من (ذوي عون) إلى (ذوي زيد)؛ حيث عيَّن الشريف عبد المطلب بن غالب، وكان ذلك من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى زيادة حدة التنافس بين العائلتين.

بدأ الشريف عبد المطلب ـ وهو من (ذوي زيد) ـ أمارته بإصدار أوامر تعسفية ضد الأهالي، وعمل على القبض على عدد من المشتغلين بالسلطة والذي خاف على ملكه منهم، فقتل بعضهم وأرسل بعضاً منهم إلى استانبول مقيدين بالأغلال، ولم يقف به التسلط عند هذا الحد، بل تعداه إلى إصدار القرارات الظالمة والتي يخوِّل فيها الأشراف وبعض المقربين منه بمزاولة النشاط التجاري ومنع غيرهم من ممارسة التجارة أو مزاولتها إلا بعد دفع رسوم معلومة إلى الشريف.

كانت تلك التصرفات والقرارات الظالمة سبباً رئيسياً في تذمر الأهالي، مما نتج عنه شق القبائل لعصا الطاعة، فاضطرب الأمن في ربوع البلاد، وكثر السلب والنهب، وانعدم الأمن، وانتشرت الفوضى.

توترت العلاقات بين الشريف عبد المطلب وبين ناشد باشا وولِّي مكانه صفوت باشا، وما لبث أن نشب الخلاف بينه وبين الأمير عبد المطلب، فصدر أمر السلطان بعزل صفوت باشا وتعيين أحمد عزت باشا، ولم يطل الأمر حتى

(١) ينظر: إسعاف المطالع بتحقيق د. المحمادي ص (٦٤).

(٢) ينظر: تاريخ مكة للسباعي ص (٥٦٣).

احتدم الخلاف بينه وبين الأمير مما اضطر السلطان إلى عزل أحمد عزت وتعيين نوري باشا الذي عرف بالإقدام والجرأة وقوة الشخصية، واستطاع بخبرته أن يقنع السلطان عبدالحميد بعزل الشريف عبد المطلب، والذي كانت فترة إمارته من سنة (١٢٩٧هـ) إلى سنة (١٢٩٩هـ)، وعين بدلاً منه الشريف عبدالله بن محمد بن عون المعروف بـ(عون الرفيق)[١].

عُرِفَ هذا الشريف بتناقضه وقسوته مع رعيته حتى إنه كون فرقة عسكرية تقوم على حمايته ويستعين بها في تنفيذ أوامره، فتسلطوا على الأهالي واستغلوا صفتهم الأمنية في اضطهاد الناس وإذلالهم، وقد كوَّن هذه الفرقة الأمنية من أدنى طبقات الناس في المجتمع المكي؛ وذلك قصداً لإذلال أعيان مكة ووجهائها، وقد بلغ فيه الظلم أن ضرب على الحجاج ضرائب تؤخذ منهم ومن لم يدفعها يمنع من الخروج من مكة، حتى ضج العالم الإسلامي استياءً من هذه الأفعال المشينة فنظم أمير الشعراء أحمد شوقي قصيدة يهجوه فيها، قال في مطلعها[٢]:

ضَجَّ الْحِجَازُ وَضَجَّ الْبَيْتُ والْحَرَمُ وَاسْتَصْرَخَتْ رَبَّهَا فِي مَكَّةَ الْأُمَمُ

وكان ذلك كله سبباً في اضطراب الأمن وانتشار الفتن والقلاقل، وقد امتدت فترة إمارة هذا الأمير من سنة (١٢٩٩هـ) إلى سنة (١٣٢٣هـ)[٣]، وكانت فترة بلغت منتهى الضعف وغاية الهبوط.

وبعد وفاة الشريف عون الرفيق كان صاحب الحق في إمارة البلد

---

(١) ينظر: أعيان القرن الثالث عشر ص (٨٢٥)، وتاريخ أمراء مكة في العهد العثماني ص (١٧٢)، وأعيان القرن الثالث عشر ص (١٣٩)، وصفحات من تاريخ مكة المكرمة ٢٩٤/١، وأمراء مكة عبر عصور الإسلام ص (٣٨٩)، وخلاصة الكلام ص (٣٢٧)، وتاريخ مكة للسباعي ص (٥٤٥).

(٢) ينظر: إسعاف المطالع بتحقيق د. المحمادي ص (٦٥).

(٣) ينظر: مكة في القرن الرابع عشر ص (١٢٦)، وصفحات من تاريخ مكة المكرمة ٢٩٧/١، وأمراء مكة عبر عصور الإسلام ص (٣٩٣)، وخلاصة الكلام ص (٣٢٩)، وتاريخ مكة للسباعي ص (٥٥٠)، والأعلام ٩٧/٥.

الحرام أخوه الشريف عبدالإله بن محمد إلا أن السلطان عبدالحميد تجاوز على هذا الحق وأصدر عام (١٣٢٣هـ) أمراً بتعيين ابن أخ الشريف عون، الشريف علي بن عبدالله بن محمد أميراً على مكة، ولم تدم إمارته سوى عامين، حيث أعلن السلطان عبدالحميد بنفسه سنة (١٣٢٦هـ) عزل الشريف علي بن عبدالله وتولية عمه صاحب الحق عبدالإله بن محمد[١].

وبينما كان هذا الأمير الجديد يعد العدة للسفر من عاصمة السلطنة العثمانية إلى مكة مركز الإمارة وافاه الأجل المحتوم[٢].

وصدر الأمر السلطاني بتعيين من يليه في هذا الحق وهو الشريف الحسين بن علي بن محمد وكان ذلك عام (١٣٢٧هـ)، وكان الحسين يميل إلى التدين واحترام أوامر الشرع لكن يؤخذ عليه قسوته على خصومة بصورة لا تتفق مع العدل، وكان مناوئاً ضد الحكم الدستوري في الخفاء حتى استطاع عام (١٣٣٤هـ) أن يقوم بثورة ضد الأتراك، ثم أعلن بعد ذلك قيام الدولة الهاشمية المستقلة عن الترك، واستتب له الأمر ملكاً على الحجاز حتى سنة (١٣٤٣هـ)[٣] وهي السنة التي خضعت فيها بلاد الحجاز للدولة السعودية على أنقاض الدولة الهاشمية الحجازية.

ولم يكن الشيخ الترمسي بمعزل عن تلك الأحداث والصراعات، لكنه كغيره من العلماء المخلصين العاملين قد قضى حياته منقطعاً بنفسه عنها، منعه ما تميز به من الورع والانشغال بما ينفع من أن يخوض في تلك الصراعات، وجعل شغله الشاغل العكوف على العلم والتعليم[٤].



(١) ينظر: تاريخ مكة في القرن الرابع عشر ص (١٧٠)، والأعلام ٣٠٩/٤.

(٢) ينظر: مكة في القرن الرابع عشر ص (١٧١)، وتاريخ أمراء مكة المكرمة ص (٨٤١)، وخلاصة الكلام ص (٣٨٠).

(٣) ينظر: تاريخ مكة للسباعي ص (٥٩٧)، وجزيرة العرب في القرن العشرين ص (١٥١)، وملوك العرب للريحاني ٢٦/١، والأعلام ٢٥٠/٢، والتاريخ القويم ٥٠٤/٣.

(٤) ينظر: إسعاف المطالع بتحقيق د. المحمادي ص (٦٧).

المطلب الثاني
الحالة الإجتماعية

تمتاز مكة ـ شرَّفَها الله ـ على سائر البلاد بمكانتها الرفيعة في نفوس المسلمين، حيث يفدون إليها من كل فج عميق لأداء فريضة الحج أو العمرة، وبعد الفراغ من المناسك يغادر منهم من يغادر، ويستقر ويبقى منهم من يبقى، إمَّا للعبادة أو لطلب العلم أو للتجارة، لينعم هؤلاء بجوار البيت العتيق؛ تصديقاً لقول الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقد استمر ازدياد سكان مكة في تلك الفترة التي قدم فيها الشيخ الترمسي؛ وذلك لمجاورة موظفي الدولة التركية من جهة، وتَعَرض كثير من البلاد الإسلامية للغزو الصليبي، مما اضطر كثيراً من أبناء تلك البلاد إلى الجلاء، فاختاروا سكنى مكة والمدينة وجدة؛ لبعدها عن ضغط أوربا، واستقرارها بسبب استقلالها بأحكام الدين، وكان لشيوع البواخر وإسهامها في نقل الحجيج عام (١٢٩١هـ) أثره في ازدياد تدفق الوافدين إلى مكة للاستقرار بها.

وقد اتَّخذت جالية كل بلدٍ موطناً لها بمكة عرف بعد ذلك باسمها، وحملت الجاليات معها إلى مكة عادتها وتقاليدها وكثيراً من صناعتها[(١)].

ونظراً إلى ما للغربة من الأثار الإيجابية في إظهار الجد والنشاط فقد أثر ذلك في انحصار التجارة بمكة في أيدي القادمين إليها للإقامة، لذا كانت التوجيهات السلطانية تصدر إلى أمير مكة بترحيل الحجاج بعد أداء مناسكهم، وقد يصدر ذلك عن أمير مكة نفسه، وذلك لاحتكار تجار الحجيج كثيراً من مرافق مكة التجارية وتضييقهم على أهلها، ولكن من المرجح عدم وجود متابعة لتلك القرارات لاستمرار الأسر الوافدة في امتلاك زمام التجارة بمكة.

وقد كان التاجر يدرب أحد أبنائه أو أكثر؛ ليخلفه في المهنة،

---

(١) ينظر: تاريخ مكة للسباعي ص (٥٦٧).

ويزوجه في سن مبكرة؛ ليطمئنَّ إلى بقائه معه في أعمال التجارة، ويعرفه على سرِّ المهنة منذ نعومة أظفاره[١].

ولابد من الحديث عن طبقات المجتمع التي تميز بها المجتمع المكي في تلك الفترة، وهي على النحو التالي:

الطبقة الأولى: طبقة الأمراء.

وهم الأمراء من الأشراف الذين تولوا إمارة مكة في تلك الفترة من بني زيد وبني عون، وكان لهذه الطبقة قدر من التميز والظهور على بقية الطبقات.

فتمتَّعوا بواردات مكة، مع ما يصلهم من مِنَحِ الخلفاء، والرواتب التي تصرف لهم من خزينة الدولة العثمانية، كما كان لهم القصور والبساتين التي بنوها في مكة والطائف.

الطبقة الثانية: العلماء والقضاة.

أما العلماء فكانوا يقومون بالتدريس والإفتاء في المسجد الحرام والمدارس بل وفي بيوتهم، وكانوا يقومون بذلك حسبة واحتساباً.

وفي أواخر حياة الشيخ الترمسي بمكة، وتحديداً في سنة (١٣٣٣هـ) تقريباً تعرضت مكة لما تعرض له العالم أجمع من تدهور اقتصادي بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى، فكان لهذا أثره على معايش الناس وأرزاقهم، وخصوصاً منهم العلماء، فانصرفوا إلى طلب الرزق وكسب العيش، مما اضطر الحكومة آنذاك إلى تخصيص مرتبات شهرية للعلماء والمدرسين بالمسجد الحرام، وصدر في ذلك نظام خاص ضُمِّن في كتاب: "الطوالع السنية في نظام التدريس بمسجد مكة المحمية".

إلا أن الشيخ الترمسي لم يلحقه الضيق كما أصاب غيره من العلماء والمدرسين؛ وذلك لأنه كان يأتيه ما يكفيه من بلدته (تَرْمس)[٢].

---

(١) ينظر: تاريخ مكة التجاري ص (٤٤)، ومكة المكرمة في القرن الرابع عشر ص (١٢٦).

(٢) ينظر: خاتمة كفاية المستفيد ص (٤٣).

أما القضاء فقد كان من نصيب علماء الأتراك، حيث يتم تعيينهم من الأستانة، ويمثل القاضي السلطة الدينية، ويرأس الحفلات والمراسيم السلطانية الخاصة بتنصيب أمراء مكة المكرمة.

الطبقة الثالثة: طبقة التجار وكبار الموظفين وأعيان البلاد وشيوخ القبائل.

ولهؤلاء جميعاً المكانة والهيبة التي يستمدونها من قربهم ومقامهم من السلطة الحاكمة، كما كان لهم دور في المساهمة في حل مشاكل الإمارة العارضة وما تتعرض له من الأزمات الاقتصادية، فقد كان التجار يُمِدُّون الإمارة بالمال عند الحاجة.

وأمَّا أعيان البلد وشيوخ القبائل فقد كان الوالي يستعين بهم في حل النزاعات ودرء التمرد والعصيان، كما تُعْرَف أحوال الرعية من خلالهم(١).

الطبقة الرابعة: طبقة العمال والكادحين ومَنْ على شاكلتهم.

وتمثل غالبية الناس في المجتمع المكي، وكل جنس من هذه الطبقة تخصص في عمل معين، فهي طبقة عاشت شظف العيش وعانت من قلة الموارد(٢).

الطبقة الخامسة: طبقة الأرقاء والأَغَوات.

وقد كان الرق من العناصر المهمة في تشكيل المجتمع المكي، والأرقاء على نوعين؛ الرقيق الشركسي، ويعمل في خدمة البيوت، والرقيق الأفريقي؛ ويعمل في الأعمال الشاقة؛ كالبناء، وحمل الأثقال والحاجات.

أما الأغوات فهم الرجال المَخْصِيُّون؛ وقليل منهم يعمل في البيوت، والغالبية العظمى يقومون على خدمة المسجد الحرام وحراسته(٣).

---

(١) ينظر: صفحات من تاريخ مكة المكرمة ٣١٢/٢.
(٢) ينظر: تاريخ مكة المكرمة ٣١٤/٢.
(٣) ينظر: تاريخ مكة المكرمة ٣١٩/٢.

المطلب الثالث
الحالة العلمية

شهدت الفترة التي قضاها الشيخ الترمسيّ بمكة ـ وهي من سنة (١٢٩١هـ) إلى سنة (١٣٣٨هـ) ـ نشاطاً علمياً متميزاً ظهر من خلال انتشار حلق العلم بالمسجد الحرام، حيث كانت تعقد الحلق الكثيرة للطلاب في شتى أصناف علوم الشريعة والعربية؛ لينهل من معينها طلاب العلم من مقيم ووافد، وقد وصل عدد تلك الحلق ـ بحسب الشيخ السباعي ـ إلى عشرين ومئة حلقة[١].

وكان على كلٍّ من آنس من نفسه القدرة على التدريس بالمسجد الحرام أن يتقدم للامتحان العلني في علوم الشريعة الذي تعقده هيئة من علماء الحرم لتقدير مستوى كفاءته العلمية، فإذا أمكنه اجتياز ذلك الاختبار فإنه يمنح شهادة التدريس بالمسجد الحرام[٢]، فالحرم المكي في تلك الفترة يعتبر بحق هو الجامع والجامعة التي تُدَرِّس مواداً شرعية وعربية وغير ذلك من العلوم، ولم تتأثر الحركة العلمية في المسجد الحرام قبل ولا بعد الحرب العالمية الأولى[٣].

وثمَّت رافد آخر من روافد العلم والمعرفة بمكة المكرمة في تلك الحقبة من تاريخها، يتمثل في المدارس الخيرية التي تمَّ تأسيسها على نفقة متبرعين محتسبين، فأقبل عليها طلاب العلم يجنون ثمرات علومها اليانعة في محيط علمي وتربوي رشيد يغرس في النفوس آداب العلم وخصال البرّ، ومن تلك المدارس؛ (المدرسة الصولتية)، وقد أسسها العلامة الشيخ محمد رحمة الله العثماني الهندي عام (١٢٩٢هـ) بدعم السيدة المسماة بـ(صولت النساء)، وموقعها حالياً شمال غرب الحرم المكي الشريف حيث

(١) ينظر: تاريخ مكة ص (٥٨٣)، وسير وتراجم ص (١٩).
(٢) ينظر: الحرم الشريف الجامع والجامعة ص (٥٢)، وتاريخ التعليم بمكة ص (٤٤)، وقد نصَّ هذان الكتابان على طريقة الاختبار وتفاصيله.
(٣) ينظر: التعليم في مكة والمدينة ص (١٢).

محلة (الخندرية) بحارة الباب، وما زالت تؤدي دورها الرائد في التعليم والتربية[1]، ومن تلك المدارس الخيرية ـ أيضاً ـ؛ (المدرسة الفخرية)، وهي مدرسة قامت على خطى المدرسة الصولتية، وقد أنشأها متبرعون محسنون، وكان الإنفاق عليها يتم في العادة من طريق عائدات الأوقاف الغير منقولة، ومن تلك المدارس أيضاً مدارس الفلاح[2]، وغيرها.

وكان بعض العلماء والأشياخ يقيم لطلابه دروساً خاصة في داره مع مشاركته في حلق التدريس التي ينظمها العلماء في المسجد الحرام[3].

وقد نقل الأستاذ عمر بن عبدالجبار نماذج من دروس التعليم التي كان يلقيها مَنْ ترجم لهم من أعيان العلماء في تلك الفترة، وتعكس هذه النماذج على وجازتها مكانة العلم بالمسجد الحرام وفقه علمائه في دينهم وواقعهم، إذ يقف المطَّلع على تلك النماذج على حرص أولئك العلماء على الجمع بين توضيح معاني النصوص وبين تنزيلها على وقائع العصر وأحوال أهله في أسلوب واضح لا تكلف فيه ولا غموض، يدركه المتعلم وغير المتعلم؛ لتؤتي تلك الدروس ثمارها المباركة؛ في تزكية النفوس، وتهذيب الأخلاق، وإصلاح الأعمال[4].



(١) ينظر: المدرسة الصولتية بمكة المكرمة ٤٩/١، وتاريخ مكة للسباعي ص (٥٨٠)، وتاريخ التعليم في مكة ص (٩٠).
(٢) ينظر: تاريخ مكة ص (٥٨٠)، وتاريخ التعليم بمكة ص (١٢٥ ـ ١٤٤).
(٣) ينظر: تاريخ مكة ص (٥٨٠).
(٤) ينظر: ماضي التعليم بالمسجد الحرام، لعمر بن عبدالجبار.

المبحث الثاني

اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، ووفاته

اسمه ونسبه: هو محمد محفوظ بن عبدالله بن عبدالمنان التَرْمَسيّ الجاوي ثم المكيّ، العلامة، المحدِّثُ، المسندُ، الفقيه، الأصوليّ، المقرئ.

مولده: ولد بتَرمس(١) ـ بفتح التاء ـ، وهي قرية من قرى جاوا الشرقية، وكانت ولادته سنة (١٢٨٠هـ)(٢)، على ما ذكره أخوه الشيخ أحمد دحلان(٣).

---

(١) وقد ضبطها المُتَرْجم له في كتاب "الخلعة الفكرية" بفتح التاء الفوقية، وسكون الراء المهملة، وفتح الميم، قرية من قرى جاوا الشرقية تبعد عن مدينة (صولو) بنحو (١٥٠) كيلاً، وقد وهم الزركلي في كتابه الأعلام فضبط (الترمسي) بضم التاء، وسكون الراء، وضم الميم. (ينظر: الخلعة الفكرية ص (٥)، وأعلام المكيين (٣٢٠/١)، وهداية القاري (٤٣٣/٢)، والأعلام ١٩/٧).

(٢) وقيل: إن ولادته سنة (١٢٨١هـ) ولا يعلم من قاله. (ينظر: إسعاف المطالع بتحقيق د.المحمادي ص (٧٦)).

(٣) حكاه عنه ونقله ورجحه الدكتور علي المحمادي، وقد ذكر ذلك في رسالته للدكتوراه؛ والتي هي دراسة وتحقيق لجزء من شرح الترمسي المسمى (إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع) (٧٦/١) حيث قال: «وسبب الترجيح أمران: أولاً: أن القائلين بهذا القول هم من أقارب الشيخ، ولا شك أنهم أعرف من غيرهم بمولده، وثانياً: أن الشيخ ـ رحمه الله ـ وُلِد وأبوه غائب عنه في مكة، ورحل إليه بعدما حفظ القرآن وأتقنه سنة (١٢٩١هـ)، وعلى قول من قال بأن ولادته سنة (١٢٨٥) يكون سنه وقتئذٍ ست سنوات، وحِفْظُ القرآن وإتقانه على ابن السادسة أمر مستبعد، ومتصور في ابن الحادية عشر»، وقال الدكتور عبدالله بن علي المزم في رسالته للدكتوراه والتي هي ـ أيضاً ـ في تحقيق جزء من إسعاف المطالع ص (٦): «ومما يؤكد أنه ولد قبل سنة (١٢٨٥هـ) أنه أخبر عن نفسه في كتابه "الخلعة الفكرية" ص (٥): أنه قبل أن يرحل =

والمشهور أنه ولد سنة (١٢٨٠هـ)، نصَّ على ذلك الشيخ عبدالله صدقة دحلان على ما ذكرته آنفاً، والشيخ محمد ياسين الفاداني(١)، وهو الذي عليه عامة المترجمين(٢).

نشأته: نشأ الشيخ الترمسي بقرية (تَرْمس) في حجر والدته وأخواله، حيث كان أبوه مجاوراً في مكة المكرمة، وكانت (تَرْمَس) محط أنظار طلبة العلم في تلك البلاد؛ وذلك لوجود المعهد الإسلامي الذي أنشأه جده الشيخ عبدالمنان، ويُدَرِّس فيه كوكبة من خيرة العلماء في تلك البلاد.

فكانت بداية الشيخ الترمسي في طلب العلم في قريته الصغيرة؛ حيث بدأ بحفظ القرآن الكريم في صغره، وتلقى مبادئ الفقه عن شيخ مكتب القرية والذي كان من كبار العلماء وأفاضلهم في مدينة (جاوا).

ثمَّ عمل والده الشيخ عبدالله بن عبدالمنان على استقدام ابنه محمداً واستقطابه ليقيم معه في مكة المكرمة؛ وذلك ليتزود من العلم ويستزيد منه، لاسيما وأنَّ مكة المكرمة كانت تعج وتحفل بتوافر كبار العلماء في مختلف الفنون وذلك في الحرم المكيّ الشريف.

= إلى مكة للحج ـ وكانت هي رحلته الثانية ـ كان عمره ثلاث وعشرين سنة، فلو كانت ولادته سنة (١٢٨٥هـ) لكان قدومه سنة (١٣٠٨هـ)، وهي السنة التي توفي فيها شيخه الشيخ مصطفى العفيفي المصري المكيّ، فيكون أدرك من حياة شيخه ما لا يزيد عن بضعة أشهر، وليس ذلك كذلك؛ فقد ذكر أهل التراجم أن الشيخ الترمسي قرأ على شيخه العفيفي شرح جمع الجوامع للمحلي، ولا يمكن للشيخ الترمسي أن يكون قد قرأ هذا الشرح على شيخه قراءة تأمل وفهم وتدقيق في هذه المدة الوجيزة، مع اشتغاله بتحصيل العلوم الأخرى على هذا الشيخ وعلى غيره من المشايخ، خصوصاً وأنه لم يُنْقَل أنَّ الشيخ الترمسي قد كان له علم وتلق ودراية بالفقه وأصوله قبل قدومه إلى مكة، أمَّا على تقدير ولادته سنة (١٢٨٠هـ) فإنه يكون قد أدرك قرابة خمس سنين من حياة شيخه، والله أعلم».

(١) ينظر: موهبة ذي الفضل (٢/٧٣٥)، وكفاية المستفيد ص (٤١).

(٢) ينظر: أعلام المكيين (١/٣٢٠)، وهداية القاري (٢/٤٣٣)، وإسعاف المطالع بتحقيق د.المحمادي ص (٧٦).

فكانت رحلة العلامة الترمسيّ إلى (مكة المكرمة) ـ بأمر والده ـ عام (١٢٩١هـ)، حيث استوطن فيها، وبدأ بالقراءة والتتلمذ على والده؛ حيث قرأ عليه "شرح الغاية" للغزي، و"فتح المعين"، و"فتح الوهاب"، و"شرح الشرقاوي على الحكم"، وبعضاً من "تفسير الجلالين".

لم تطل إقامة الشيخ الترمسيّ في مكة المكرمة، حيث قفل راجعاً إلى بلده (جاوا) وذلك بصحبة أبيه، ولهذا فقد أغفل الشيخ الترمسيّ ذكر هذه الرحلة عند حديثه عن ولادته ونشأته، حيث قال: «تَرْمس؛ قرية كانت فيها ولادتي ونشأتي إلى أن بلغت من عمري نحو ثلاث وعشرين (٢٣) سنة، ثم رحلت منها؛ لحج بيت الله الحرام»[(١)].

ثمَّ كانت رحلته الثانية من (جاوا) إلى (سماران)، حيث لازم فيها العلامة صالح بن عمر السماراني، ومكث عنده في الرِّباط، وقرأ عليه في جملة من العلوم، حيث قرأ عليه: "شرح الحكم"، و"تفسير الجلالين"، و"شرح المارديني"، و"وسيلة الطلاب"، وغيرها من الكتب في مختلف العلوم.

ثمَّ كانت رحلته الثالثة في طلب العلم إلى (مكة المكرمة) مرة أخرى، وكان عمره آنذاك نحو من ثلاث وعشرين (٢٣) سنة، وقد كانت نيته الاستقرار والإقامة فيها، وفي رحلته هذه كان معظم طلبه وتحصيله للعلم؛ فبدأ يأخذ ويطلب العلم ويتتلمذ ويقرأ على مشايخها:

١ ـ حيث قرأ على العلامة أحمد المنشاوي ـ الشهير بالمقرئ ـ: قراءة عاصم، وشيئاً من التجويد، وبعضاً من شرح الشاطبية المسمى بـ"سراج القاري" لابن القاصح.

٢ ـ كما قرأ على الشيخ عمر بن بركات الشامي: شرح "شذور الذهب" لابن هشام.

٣ ـ وقرأ على الشيخ مصطفى العفيفي: شرح "جمع الجوامع" للمحلي،

(١) ينظر: الخلعة الفكرية ص (٥).

كما قرأ عليه كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لأبي محمد عبدالله بن هشام.

٤ ـ وقرأ على العلامة حسين بن محمد الْحبْشِي المكي المعروف بابن المفتي ـ شيخ الشافعية ـ: جملة من أوائل وأواخر صحيح البخاري، كما أخذ عنه في علم مصطلح الحديث.

٥ ـ وقرأ على العلامة محمد بن سعيد بابصيل ـ مفتي الشافعية سابقاً ـ: سنن أبي داود والترمذي والنسائي.

٦ ـ وقرأ على العلامة المقرئ محمد الشربيني الدمياطي ـ نزيل مكة ـ: "شرح ابن القاصح على الشاطبية"، وشرح "الدرة المضيئة"، وشرح "طيبة النشر في القراءات العشر"، وكتاب "الروض النضير" للعلامة المتولي، وشرح "الرائية"، وكتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر"، و"تفسير البيضاوي بحاشية شيخي زاده".

٧ ـ وقرأ على الشيخ محمد أمين رضوان ـ نزيل المدينة النبوية ـ: كتاب "الموطأ" للإمام مالك، وأوليات العجلوني، وذلك في المسجد النبويّ.

٨ ـ وقرأ على العلامة الشيخ أبي بكر بن محمد شطا: العلوم الشرعية والآلات الأدبية، من منقول ومعقول وأصول، وهو ـ أي الشيخ أبي بكر بن محمد شطا ـ عمدته في الرواية والتحديث.

٩ ـ وقرأ على الشيخ أحمد الزواوي "شرح عقود الجمان" للسيوطي، وبعضاً من كتاب "الشفا" للقاضي عياض.

وهكذا فقد تنوعت تلمذة الشيخ الترمسي؛ فأخذ من كل مشيخة أحسن ما عندها، وإنك لتجد أثر هذه المشيخة وتلك الكتب في كلامه وشرحه مما يدل على مدى أثر تلك المشيخة على الشيخ في دروسه وتأليفه ومصنفاته.

لم يكن الشيخ الترمسي ليصل إلى ما وصل إليه من السبق والريادة

في مختلف علوم الشريعة ـ بعد فضل الله عليه ـ إلَّا بما عُرِفَ عنه من الجدِّ والاجتهاد وسهر الليالي الطوال في تحصيل العلم، ولهذا فقد ضرب في كل فن من الفنون بسهم، وكان له في بعضها حظ وافر؛ فبرز في الحديث وعلومه، وبرع واشتهر في الفقه وأصوله، وكان ما كان من أمره في علم القراءات، وشارك في فنون كثيرة(١)، وأجازه مشايخه بالتدريس والفتيا، حتى جلس للتدريس والتعليم بالمسجد الحرام عند باب الصفا، كما كان له مجالس علم وتعليم في منزله وبيته، فانتفع به طلاب العلم وطالبوه.

وامتد ـ بفضل الله عليه ـ أثره وعمَّ نفعه؛ فتخرج على يديه من هذه الدروس وتلك المجالس العلمية الحافلة طلاب علم وافدون، عادوا إلى بلادهم حاملين مشاعل العلم من مهبط الوحي ومبدأ الرسالة؛ مكة المكرمة(٢).

وفاته: توفي ـ رحمه الله ـ بمكة في أول رجب سنة ألف وثلاث مئة وثمان وثلاثين (١٣٣٨هـ)، وهو في ريعان الحكمة والشباب، وذلك عن عمر ناهز الثامنة والخمسين سنة، على المشهور وأرجح الأقوال، مخلفاً بعده علماً غزيراً يتمثل في تلك المؤلفات والمصنفات القيمة التي كتبها في شتى العلوم والفنون، وقد شُيِّعَت جنازته في مشهد مهيب، ودُفِنَ بحوطة آل شطا من مقبرة المعلى، ولم يخلف إلَّا ولداً واحداً؛ هو ابنه محمد(٣).



(١) ينظر: تقريظ عبدالله دحلان لكتاب موهبة ذي الفضل (٧٣٥/٤)، وكفاية المستفيد ص (٤٢).

(٢) ينظر: سير وتراجم ص (٢٠)، وأهل الحجاز بعبقهم التاريخي ص (٣٤٢).

(٣) والذي عاد إلى بلده (تَرْمس) في جاوا الشرقية؛ بعد وفاة والده، وقد التقينا حفيده والذي جاوز الستين من عمره. (ينظر: كفاية المستفيد ص (٤٢)، وسير وتراجم ص (٢٨٧)، وهداية القاري ٤٣٤/٢).

المبحث الثالث

شيوخه، وأسانيده، وتلاميذه

أولاً: شيوخه:

تلقى الشيخ محمد محفوظ الترمسي العلم عن علماء أجلاء، وأساتذة فضلاء، هم أميز العلماء في عصره، والْمُقَدَّمين في مختلف العلوم والفنون، من أشهرهم:

١ - والده؛ الشيخ عبدالله بن عبدالمنان الترمسي[١]، ولد بترمس، وفيها نشأ وتلقى العلم عن علمائها، ثمَّ قَدِمَ إلى مكة، وأقام بها إلى أن توفي سنة (١٣١٤هـ)، وقد تلقى عن والده علوم الفقه والتفسير وغيرهما.

٢ - أبو بكر بن محمد شطا المكيّ، المشهور ببكري[٢]، ولد بمكة سنة (١٢٦٦هـ)، ونشأ وربى يتيماً في حجر أخيه الشيخ عمر، فحفظ القرآن الكريم وعمره سبع سنين، ثمَّ اشتغل بطلب العلم حتى برع وتصدر، نبغ في العلوم العقلية والنقلية، ثم جلس للتدريس بالمسجد الحرام، له مصنفات جليلة منها؛ حاشية على فتح المعين سمَّاها: "إعانة الطالبين على حلِّ ألفاظ فتح المعين"، و"تفسير القرآن العظيم" وصل فيه إلى سورة المؤمنون، وحاشية على "تحفة المحتاج"

---

(١) ينظر: كفاية المستفيد ص (٧).

(٢) ينظر: نظم الدرر ص (١٦٩)، والمختصر من نشر النور والزهر (١٠٦/٢)، ومائدة الفضل والكرم الجامعة لتراجم أهل الحرم ص (١٢٣)، وسير وتراجم ص (٨٠).

وصل فيها إلى باب البيوع، وحاشية على "عمدة الأبرار"، و"جواز العمل بالقول القديم للإمام الشافعيّ"، وكتاب "الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية" وغير ذلك من الكتب والرسائل، عُرِفَ بالزهد والصلاح والعبادة وحسن الخلق، توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ سنة (١٣١٠هـ) على إثر وباء حدث وعم في موسم الحج في تلك السنة، وقد أخذ الشيخ الترمسي عنه في علوم الفقه والحديث وغير ذلك من العلوم الشرعية والآلات الأدبية.

٣ ـ محمد المنشاوي[١]، المقرئ، نزيل مكة، تلقى العلوم في الجامع الأزهر فبرع وتفنن، ثم قَدِمَ مكة فشرع في إكمال باقي العلوم، مارس التدريس في المسجد الحرام في مختلف الفنون، كان ذا تواضع وخمول، مشتغلاً بالتدريس والعبادة، توفي سنة (١٣١٤هـ)، قرأ عليه الترمسي القرآن الكريم بقراءة عاصم، وشيئاً من التجويد، وبعض شرح الشاطبية.

٤ ـ مصطفى بن محمد عفيفي[٢]؛ ولد بعفيف ـ قرية من قرى مصر ـ، وبعد أن حفظ القرآن وجوَّده قدم إلى القاهرة ليتزود من العلم؛ فأخذ العلم بها عن شيوخ الأزهر، ولما مات والده قدم إلى مكة واستقر بها مع مواصلة طلب العلم على علمائها، أجيز بالتدريس فكانت له حلقة بالمسجد الحرام استفاد منها الناس، وتخرج على يديه كثير من طلاب العلم، كان أديباً لطيفاً، متقلِّلاً من الدنيا، وكان يتعيش بالكتابة، كتب بخطه كثيراً من الكتب، توفي بمكة سنة (١٣٠٨هـ)، قرأ عليه الشيخ الترمسي علوم الأصول واللغة.

٥ ـ أحمد الزواوي المالكيّ[٣]، ولد سنة (١٢٦٢هـ)، ونشأ بمكة المكرمة، فحفظ القرآن الكريم منذ الصغر، ثم اشتغل بالعلوم

(١) ينظر: نظم الدرر ص (٢٠٤)، والمختصر من نشر النور والزهر (٢/ ٤٣٠).
(٢) ينظر: نظم الدرر ص (٢٠٤)، والمختصر من نشر النور والزهر (٢/ ٤٩٩).
(٣) ينظر: سير وتراجم ص (٥٩)، والمختصر من نشر النور والزهر (١/ ٩١).

المختلفة فبرع فيها، وتلقى العلم على عدد من مشايخ المسجد الحرام، وكان إماماً ملازماً بالمقام المالكيّ بالمسجد الحرام، كانت له حلقة تدريس في الحرم المكيّ فوفد إليه الطلاب من كل مكان، وممن أخذ عنه المتَرْجَم له، حيث درس عليه كتاب "الشفا" للقاضي عياض، وشرح "عقود الجمان"، توفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بمكة سنة (١٣١٦هـ).

٦ ـ محمد شربيني الدمياطي[١]، المقرئ؛ ولد ببلدة (شربين) قرية من قرى (دمياط)، ونشأ بها نشأة صلاح واجتهاد، ثم رحل إلى القاهرة وقرأ بالجامع الأزهر على أهل العلم، ثم قدم إلى المدينة النبوية ولبث بها مدة، ثمَّ قدم إلى مكة على رأس الثلاث مئة، وظلَّ مجاوراً بمكة حتى توفي بها، كان عالماً فقيهاً مفسِّراً متقناً في علم القراءات، جلس للتدريس بالمسجد الحرام وانتفع به طلاب العلم، كان صالحاً ورعاً متواضعاً، توفي سنة (١٣٢١هـ)، وقد أخذ عنه الشيخ الترمسي علوم القراءات والتفسير، فقرأ عليه القراءات العشر الكبرى، كما قرأ عليه القراءات الأربع الزائدة فوق العشرة، وأجازه في ذلك إجازة ضمَّنها الترمسيّ في رسالته المسماة بـ"الرسالة الترمسية".

٧ ـ محمد بن سعيد بابصيل[٢]؛ ولد ونشأ وربى بمكة، وتلقى العلم عن علمائها، وبعد أن أجيز بالتدريس عقد حلقته بالمسجد الحرام، كان زاهداً قانعاً بالكفاف، أُسْند إليه منصب الإفتاء وأمانة الفتيا فقام به أحسن قيام إلى أن توفي سنة (١٣٣٠هـ)، وقد أخذ الترمسي عنه كثيراً في علوم الحديث.

٨ ـ حسين بن محمد الحبشي[٣]، المكيّ؛ مفتي الشافعية وابن مفتيها،

(١) ينظر: نظم الدرر ص (٢٠٧)، والمختصر من نشر النور والزهر (٣٩٤/٢).
(٢) ينظر: نثر الدرر ص (٥٦)، وسير وتراجم (٢٤٤).
(٣) ينظر: نثر الدرر ص (١٧٢)، والمختصر من نشر النور والزهر (١٣٨/١)، وسير وتراجم ص (٩٩).

أخذ العلم كابراً عن كابر، ولد بحضرموت سنة (١٢٥٨هـ)، ونشأ بها، وأخذ بها العلم عن جماعة، ثمَّ رحل إلى اليمن فأخذ عن بعض علمائها، ثم استقر في مكة ولازم جماعة من العلماء وتعلم على أيديهم حتى نجب وتفنن، ثم جلس للتدريس بالمسجد الحرام، لكنه ترك التدريس في حلقته بالمسجد الحرام واقتصر على التدريس في بيته، تتلمذ عليه خلق كثير، توفي سنة (١٣٣٠هـ)، وقد درس الشيخ الترمسي عليه في علم الحديث.

وهكذا فإنَّ العلامة الترمسيّ قد نمى في حدائق تسقى بماء واحد وتعطي ثماراً مختلفة، فكل مشيخة انتمى إليها اختار أطيب ما تزكو به النفس من أخلاقها وعلمها، فاجتمعت له غرر ودرر من المشايخ الكبار.

ثانياً: تلاميذه:

لقد كان لتفنن الشيخ وبروزه في مختلف العلوم والفنون أثر كبير في تزاحم الطلاب للتلقي عنه والأخذ منه والإسناد إليه، فلا يوجد من أقرانه ولا حتى مشايخه من جمع ما جمع الترمسي من العلوم، وفي كلِّ علم من تلك العلوم تجد له إسهامات معتبرة، واختيارات محررة، كلُّ ذلك جعله رحلة الطلاب ومقصد الطالبين، ومن أشهر تلاميذه:

١ - أبو بكر بن محمد بن عارف بن عبدالقادر خوقير(١)، العلامة، السلفيّ، ولد بمكة سنة (١٢٨٤هـ)، واشتغل بطلب العلوم منذ الصغر، فتلقى العلم على علماء مكة، ثم رحل إلى الهند ومصر، وتلقى عن علماء كل بلد رحل إليها، عُيِّن إماماً للمقام الحنبلي بالمسجد الحرام ثم عُزِل، ومارس جلب الكتب السلفية وبيعها بمكة، عُني بالعقيدة والتوحيد الذي هو أصل الإسلام ومهمة الأنبياء؛ فعكف زمناً طويلاً يقرأ مؤلفات الإمام المجدد محمد بن عبدالوهّاب، ثمَّ

---

(١) ينظر: نثر الدرر ص (١٧)، وسير وتراجم (٢٢)، والعلماء والأدباء الوراقون ص (٩٦)، وقرة العين ١٩/١، ونموذج من الأعمال الخيرية لمحمد منير ص (٨٢).

شرع يدعو إلى التوحيد الخالص، وينكر على الذين يشدون الرحال إلى قبور الأولياء ويتمسحون بها ويقدمون لها النذور ويطلبون منها جلب الخير ودفع الضر، ولقد أُوذي لأجل دعوته تلك، بل إنه منع من التعليم والتدريس، ولما رأى والي مكة؛ حسين بن علي تمسكه بعقيدته وثباته على دعوته أمر بالقبض عليه وسجنه مع المجرمين في غرفة واحدة، ولبث في السجن بضع سنين حتى زالت حكومة الأشراف فأُفْرِج عنه وعن كثير من السجناء المظلومين، وبعد خروجه من السجن اختار الاعتزال عن جميع الوظائف، ولزم مسجده وبيته إلى أن لقي وجه ربه الأعلى سنة (١٣٤٩هـ) بمدينة الطائف، رحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جناته.

٢ ـ عمر بن حمدان المحّرسي[١]؛ ـ نسبة إلى محّرس من أعمال تونس ـ، محدِّث الحرمين في وقته، العلامة الكبير، ولد بجربة في تونس سنة (١٢٩١هـ)، ولما بلغ الثالثة عشرة من عمره قدم مع والده إلى مكة، وبعد أن أتمَّ مناسك الحج ارتحل مع والده إلى المدينة حيث كانت له سكناً ومستقراً، فأتمَّ حفظ القرآن، ثمَّ اشتغل بطلب العلوم على علماء المدينة النبوية حتى تمكن وتصدر، ثم صار مدرساً بمدرسة الفلاح بمكة لمدة خمس سنين، ثم انتقل إلى المدرسة الصولتية، وجلس للتدريس والتعليم بالمسجد الحرام، توفي بالمدينة المنورة عام (١٣٦٨هـ)، رحمه الله رحمة واسعة، وأدخله فسيح جناته.

٣ ـ عمر بن أبي بكر باجنيد[٢]؛ ولد بمكة سنة (١٢٦٣هـ)، وتلقى العلم عن علماء الحرم الشريف، ثمَّ صار مدرساً بالمسجد الحرام، اشتهر بالورع والتواضع والاشتغال بالعبادة، توفي سنة (١٣٥٤هـ)، رحمه الله تعالى.

٤ ـ محمد الباقر بن نور الجوكجاوي[٣]؛ ولد سنة (١٣٠٥هـ)، وطلب

(١) ينظر: نثر الدرر ص (٤٥)، وسير وتراجم (٢٠٤)، وقرة العين ٢/٤١١.
(٢) ينظر: نثر الدرر ص (٥٠)، وسير وتراجم (١٤٧).
(٣) ينظر: سير وتراجم (٢٨٦).

العلم على علماء المسجد الحرام، ثمَّ جلس للتدريس في الحرم الشريف، ثم صار في آخر عمره يدرس في بيته، توفي سنة (١٣٦٣)، رحمه الله تعالى.

٥ ـ عبدالقادر منديلي[١]؛ كان ولادته في بلدته (جاوا)، ثم قدم إلى مكة صغيراً حيث نشأ واستقر بها، وقرأ على جماعة من علمائها، وجدَّ واجتهد في طلب العلوم، ثمَّ درَّس بالمسجد الحرام، وانتفع به طلاب العلم، توفي سنة (١٣٥٤هـ)، رحمه الله تعالى.

ومن تلاميذه أيضاً: أخواه؛ الكياهي رادين دحلان السماراني الفلكي، والكياهي محمد دمياطي الترمسي، والكياهي دلهار المقلاني، والكياهي الحاج محمد هاشم أشعري الجومباني، ومن الذين رووا عنه رواية عامة؛ الشيخ حبيب الله الشنقيطي، والمقرئ الشيخ أحمد المخللاتي الشاميّ ثم المكيّ، والمعمر كياهي معصوم بن أحمد اللاسمي، والشيخ محمد عبدالباقي الأيوبي اللكنوي ثم المدني، وغير هؤلاء كثير من العلماء[٢].

ثالثاً: أسانيده:

لقد عُني الشيخ الترمسي بأسانيده عناية فائقة تدل على ما للإسناد عنده من القيمة والمكانة والاعتبار؛ كيف وهو جامع للحسنيين؛ أسانيد القراء، وأسانيد المحدثين، وتظهر عنايته بالأسانيد من خلال عدة أمور؛ منها: ذكره لأسانيده في القراءات العشر وسرده لرجالها في مقدمة شرحه "غنية الطلبة بشرح الطيبة"، ولم يفعل ذلك أحد من شرَّاح الطيبة أو تعرض إليه، كما تظهر عنايته بالأسانيد في إفراده لأسانيده في علم القراءات برسالة سمَّاها: "الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية"، وقد عُني بهذه الرسالة واحتفى بها؛ فذكرها وأحال عليها في آخر

(١) ينظر: المختصر من نشر النور والزهر (٢٣٢/١).

(٢) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٣٢/٢ ـ ٤٣٣).

باب التكبير، حيث قال هناك: «وأمَّا أسانيد القراءات العشر المتصلة إلى الأئمة العشرة، ثم منهم إلى النبي ﷺ فمبسوطة في النشر وغيره، وقد أفردتُ بعضها في تأليف مستقل سميته "الفوائد الترمسية"، فَلْيُطْلَبْ منها، من أراد الوقوف على اتصال أسانيدي في القراءات العشر»، ثم توَّج تلك العناية بالأسانيد بكتابه الجامع والذي سمَّاه "كفاية المستفيد فيما علا من الأسانيد"؛ وهو كتاب جعله كالثبت لأسانيده في مختلف العلوم.

فأمَّا أسانيده في علم القراءات فهي على قسمين؛ القسم الأول وذكره في مقدمته على هذا الشرح؛ أي شرح "غنية الطلبة بشرح الطيبة"؛ وهو عبارة عن الإسناد الذي أدَّى به إلى منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر"، وأمَّا القسم الثاني فهي إجازته التي أُجيز بها بالقراءات العشر من شيخه؛ الشيخ محمد الشربيني الدمياطي؛ وقد ذكرها بنصِّها في رسالته المذكورة آنفاً؛ أي: "الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية"، ثمَّ عقب على تلك الإجازة بتعقيب وتذييل مع فوائد متفرقة في علوم التجويد والقراءات.

فأمَّا إسناده الذي ذكره ـ هنا ـ في مقدمة شرحه فقد قال فيه الشارح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «هذا وقد تلقيتها ـ أي الطيبة والقراءة بمضمنها ـ سماعاً من شيخنا القدوة الفاضل، وملاذنا(١) العمدة الكامل، الأستاذ العلامة المقرئ، سيدي الشيخ: محمد الشربيني ثم المكي، وهو يرويها عن شيخه: الشيخ أحمد اللخبُوط الشافعي، عن الشيخ: محمد شطا، عن الشيخ: حسن بن أحمد العَوادِلي، عن الشيخ: أحمد بن عبدالرحمٰن البشيهِي، عن الشيخ: عبدالرحمٰن الشافعي، عن الشيخ: أحمد بن عمر الإِسقاطي، عن الشيخ: سلطان بنِ أحمد المَزاحِي، عن الشيخ: سيف الدين بن عطاء الله الفَضالي، عن الشيخ: شَحاذَة اليمني، عن: ناصر الدين الطبلاوي، عن: شيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري، عن: أبي العباس بن أبي بكر النويري، عن: المؤلف».

(١) لعله أراد بأن ملاذه هو من يلوذ به في تلقي العلم وتحصيله، وإلَّا فإنَّ هذا من الغلو غير المشروع بالمخلوقين. (ينظر: تيسير العزيز الحميد ص ٢٢٦)).

وأمَّا رسالته التي سمَّاها: "الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية[١]"، فهي عبارة عن رسالة صغيرة الحجم، مؤلفة من ثمان (٨) ورقات، طُبِعت سنة (١٣٣٠هـ)، وقد نقل فيها نصَّ إجازة شيخه؛ ـ الشيخ محمد الشربيني الدمياطي ـ بالقراءات العشر، ثمَّ ذكر بعدها تذييل على إجازة شيخه تلك له، وجاء فيها: «الحمد لله الذي رفع مقام حملة القرآن العظيم إلى أعلى مقام، وأدخلهم في حرز الأماني فبلغوا بوجه التقريب أقصى المرام، وأسعدهم بتيسير نشر فوائده، وعمَّهم بجزيل فضله وعوائده، وأشهد أن لا إله لا الله وحده لا شريك له شهادة تنجي قائلها يوم الزحام، وأنَّ سيدنا محمداً عبده ورسوله المقدم على كلِّ إمام، وعلى آله وصحبه مصابيح الظلام، والتابعين لهم بإحسان على ممر الليالي والأيام، أمَّا بعد: فإنَّ أولى ما تصرف فيه الهمم العوالي، وأغلى ما تنفق فيه المهج الغوالي، علم كتاب الله تعالى وتعلمه وتعليمه، وفهم أوجه قراءته وتفهيمه، لأنه أشرف العلوم مقداراً، وأعلاها في الدارين حزباً ومناراً، وممن رغب سلوك هذا الطريق القويم، لينال به السعادة والفوز العظيم، ولدنا محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي، كان الله له حيث كان، وكفانا شر الجور والطغيان، وذلك أنَّه حضر عندي في قراءة الشاطبية بشرح ابن القاصح، والرائية، وتفسير البيضاوي، وإتحاف فضلاء البشر، وطيبة النشر، ثمَّ لمَّا علم أنَّ الإسناد في يد الأفاضل كالسلاح في يد المقاتل، ولاسيما طلب الأسانيد العالية، على ما عُرِفَ في الأزمنة الحالية، التمس مني الإجازة، فملت إلى إجابته، وأذنت له أن يقرأ ويقرئ من شاء حيث شاء في أيِّ بلد نزل، وأيِّ قطر حل وارتحل، وثوقاً بفهمه وأمانته، وركوناً إلى درايته، حسبما رواه عني، ونقله مني، للقراء العشرة من طرق الكتب السابقة، بالشرط المعتبر عند أهل الأثر، غفر الله له أوزاره، وأعلى في الدنيا والآخرة مناره، وأسأله أن لا ينساني من صالح دعواته، في خلواته

(١) وقد أسْهَبْت في وصفها وبيان محتواها عند ذكر المؤلف لها في آخر باب التكبير، فليرجع إليه.

وجلواته، ولنذكر له إسنادي إلى ابن الجزريّ، ثمَّ إلى الشاطبيّ، ثمَّ إلى أبي عمرو الدانيّ، إذ عليهم مدار إسناد المتأخرين، فللمجاز المذكور إتمامه من أسانيدهم حسبما جرت به الرواية والدراية، فنقول: قد قرأت القرآن الكريم ختمتين من طريق الشاطبية والدرة على الشيخ: أحمد اللخبُوط الشافعي، عن الشيخ: محمد شطا، عن الشيخ: حسن بن أحمد العَوادِلي، عن: أحمد بن عبدالرحمٰن البشيهِي، عن: عبدالرحمٰن الشافعي، عن: أحمد بن عمر الإسقاطي، عن الشيخ: سلطانَ بنِ أحمد المَزاحِي، عن: سيف الدين بن عطاء الله الفَضالي، عن الشيخ: شَحاذَة اليمني، عن الشيخ: ناصر الدين الطبلاوي، عن: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، عن الشيخ: علي رضوان العقبي، عن الحافظ المحقق: محمد بن محمد الجزري، عن الحافظ محمد بن رافع، عن الكمال الضرير، عن الإمام الشاطبيّ، عن أبي الحسن علي بن هذيل، عن أبي داود سليمان بن نجاح، عن الحافظ أبي عمرو الداني، هذا ومن المعلوم أنَّ لهؤلاء المشايخ الكرام مشايخ آخرين أجلاء فخام تركنا ذكرهم طلباً للاختصار، على أنَّ في هؤلاء كفاية في التبرك عند الأخيار، والله الموفق، أمر برقمه وتحريره الشيخ العلامة محمد الشربيني الدمياطي؛ نزيل مكة المشرفة، وكان ذلك في الحادي والعشرين من ذي الحجة سنة (١٣١٨هـ)»، ثم شرع الشيخ الترمسي ـ بإذن من شيخه كما قال ـ في بيان طرق القراء العشرة، وتلخيص أسانيدهم الموصلة إليهم، حيث قال: «أما بعد، حمداً لله على جزيل نعمائه، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه، فبناء على إذن شيخنا المذكور، ضاعف الله له الأجور، وأفاض علينا ببركته النور، أحببت أن ألخص تمام تلك الأسانيد، فأقول: كما أنَّ شيخ الإسلام زكريا أخذ القراءات عن الشيخ رضوان العقبي، أخذها أيضاً عن الشيخ أحمد الأُمْيُوطي، والشيخ أبي العباس أحمد بن أبي بكر القلقيلي النويري، ونور الدين علي بن محمد المخزومي، وكلهم أخذوها عن الحافظ محمد بن الجزري، وهو أخذ طرق الشاطبية والتيسير عن أجلاء؛ فقد قرأ بما في التيسير على الحافظ محمد بن أحمد اللبان الدمشقي، عن أبي جعفر

أحمد بن يونس، عن أبي الحسن علي بن عمر الأقليسي، عن القاضي بن الأحوص، عن سليمان بن نجاح، عن المؤلف الحافظ أبي عمرو الداني، وقرأ ابن الجزري بمضمون الشاطبية على جماعة منهم: الإمام أبي عبدالرحمٰن أحمد بن علي البغدادي، عن أبي عبدالله محمد بن عبدالخالق بن الصائغ المصري، عن أبي الحسن علي بن شجاع المصري؛ صهر الشاطبيّ، عن المؤلف الإمام الشاطبيّ، وهو أخذ القراءة عن أبي الحسن علي بن هذيل، عن أبي داود سليمان بن نجاح، عن الإمام الداني، وأسانيده إلى القراء السبعة مشهورة»، ثم أخذ بسرد أسانيد الإمام الداني إلى القراء السبعة، أمَّا القراء الثلاثة؛ أبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر؛ فقد ذكر أسانيد ابن الجزري الموصلة إليهم[1].



(١) ينظر: الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية ص (٢ ـ ٤).

المبحث الرابع

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

نال الشيخ محمد محفوظ الترمسي ـ بفضل الله عليه ـ مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره، فأثنى عليه فضلاء زمانه والمترجمون له بكريم الخصال وحميد الخلال من زهد وقناعة وورع وتواضع وحسن خلق وزهد في الدنيا ورغبة في الآخرة، مع إشادتهم بتمكنه في مختلف العلوم، وتفننه وسعة اطلاعه، ومن ثناء العلماء عليه:

١ ـ وصفه المؤرخ العلامة الشيخ عبدالله غازي بقوله[١]: «العلامة الفاضل الجليل، المتضلع في العلوم والمتفنن في المفهوم».

٢ ـ وترجم له عبدالله بن صدقة دحلان، فقال في أوَّل ترجمته له[٢]: «هو الإمام الزاهد، والعالم النحرير الناقد، الجالب حلل التحقيق إلى سوق المعاني، والناظم درر التدقيق في سلوك المباني».

٣ ـ وقال أيضاً[٣]: «العالم الفاضل اللبيب، والنحرير الكامل الأديب، صاحب الأفهام الدقيقة، والمعاني العذبة الرقيقة، المرتفع على رؤوس فضلاء العصر لواء علمه، الراسخ في ميادين الفنون ثابت قدمه».

٤ ـ وقال الشيخ أبو بكر بن طه السقاف[٤]: «العالم الإمام، والألمعيّ

---

(١) ينظر: نثر الدرر ص (٦٥).
(٢) ينظر: خاتمة موهبة ذي الفضل (٧٣٥/٤).
(٣) ينظر: خاتمة موهبة ذي الفضل (٧٣١/٤).
(٤) ينظر: خاتمة موهبة ذي الفضل (٧٣١/٤).

الهمام»، وامتدح تصنيفه لكتابه "موهبة الفضل"، ووصفه بحسن الجمع، الدال على حسن الاطلاع، ولطف التهذيب الشاهد بأنه طويل الباع.

٥ - وقال عنه الشيخ ياسين الفاداني؛ شيخ المسندين في هذا العصر، وهو من تلاميذ تلاميذه[١]: «اشتهر فضله بين الناس وعامة الطبقات، وكان إنساناً حسن الأخلاق لطيف المعاشرة، لا يتدخل فيما لا يعنيه، ويأتيه من بلدته ما يكفيه، قانعاً، متورعاً، غاية في التواضع، وكان منزله في غالب الأوقات لا يخلو من المترددين للسلام عليه والاستفادة منه».

٦ - وقال عنه الشيخ عبدالفتاح المرصفي في هداية القاري إلى تجويد كلام الباري[٢]: «شيخ شيوخنا العلامة الترمسيّ؛ المحدث، الفقيه، الأصوليّ، المقرئ، شارح الطيبة»، وقال عنه أيضاً[٣]: «اشتهر فضله بين الناس وعامة الطبقات، وكان إنساناً حسن الأخلاق، لطيف المعاشرة، وكان منزله في غالب الأوقات لا يخلو من المترددين عليه للاستفادة من علمه الفياض».



(١) ينظر: خاتمة كفاية المستفيد ص (٤٣).
(٢) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/٤٣٣).
(٣) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٢/٤٣٤).

المبحث الخامس

عقيدته ومذهبه الفقهي

أولاً: عقيدته:

عقيدة الشيخ الترمسي هي العقيدة الأشعرية، وهذا ظاهرٌ في معظم تأليفه وكتاباته، ويدل على ذلك ما يلي:

١ ـ تلقيه عن شيوخه "جوهرة التوحيد" في العقيدة الأشعرية، ورواها عنهم بالإسناد المتصل إلى مؤلفها أبي الأمداد إبراهيم اللقاني (ت ١٠٤١هـ)، وكذلك متن "أم البراهين" لمؤلفها السنوسيّ (ت ٨٩٥هـ)، كما أنه تلقى طريقة الأشعري بالإسناد إليه[1].

٢ ـ شَرْحُه في كتابه "إسعاف المطالع" لعقيدة ابن السبكي التي ختم بها مختصره الأصوليّ "جمع الجوامع[2]"، ونظمها الأشموني؛ وهي عقيدة أشعرية محضة، قال الدكتور المزم في تحقيقه لجزء من كتاب "إسعاف المطالع": «ولم أقف للترمسي على مخالفة تذكر في أيِّ مسألة من مسائل هذه العقيدة، بل الظاهر أنه يعتقد كل ما تضمنته من عقائد الأشاعرة في الصفات والقدر

(١) ينظر: كفاية المستفيد ص (٣٢).

(٢) ينظر: جمع الجوامع ص (٦٧).

وغير ذلك، ومن منهجه أنه إذا أطلق (أهل السنة)؛ يريد بهم أتباع الأشعري».

٣ ـ تأويله للصفات التي يؤولها الأشاعرة، كما قال عند شرحه لقول الناظم: (**ارْحَمْهُ وَاسْتُرْ واغْفِرِ**): «ثلاث دعوات: طلب الرحمة، والستر للعيوب، والغفران للذنوب، وهي أمهات المطالب، وقدم الرحمة؛ لأنها أهمها؛ إذ هي في الأصل عطف وميل روحاني غايتة الإنعام؛ فهي ـ لاستحالتها في حقه تعالى ـ مجاز؛ إما عن: نفس الإنعام فتكون صفة فعل، أو عن: إرادته فتكون صفة ذات، قولان؛ الأول: للقاضي أبي بكر، والثاني: للشيخ أبي الحسن. . .الخ»، وقوله في تعريف القرآن(١): «فهو كلام ربنا ﷻ؛ أي: المعنى القائم بذاته تعالى المقدسة، ليس بحرف ولا صوت، وهو الكلام النفساني».

ثانياً: مذهبه الفقهي:

وأمَّا مذهبه الفقهي فهو مذهب الإمام الشافعيّ، أخذه عن شيوخه من فقهاء المذهب، ثمَّ اشتغل بتدريسه والتأليف فيه، حيث ألف كتابه "موهبة ذي الفضل"؛ وهو حاشية على شرح العلامة ابن حجر الهيتمي على مقدمة بافضل في الفقه الشافعيّ، وله أيضاً رسالة في كتب المذهب الشافعيّ؛ سمَّاها: "السقاية المرضية في أسامي كتب أصحابنا الشافعية".

كما أنه ـ على عادته في مختلف العلوم ـ ذكر في مقدمة حاشيته "موهبة الفضل" سنده في الفقه متصلاً مسلسلاً بعلماء الشافعية إلى الإمام الشافعيّ(٢).

(١) ينظر: إسعاف المطالع ٣١٦/٢ ـ ٣١٧.

(٢) ينظر: موهبة ذي الفضل (٧٠/١).

وقد اتفق المترجمون له على أنه شافعيّ المذهب بلا خلاف[١].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: موهبة ذي الفضل (٧٣١/٤ ـ ٧٣٥)، وكفاية المستفيد ص (٤١)، والأعلام للزركلي (١٩/٧).

المبحث السادس

آثاره العلمية

لقد جمع المؤلف ـ رحمه الله ـ بين الرواية والدراية؛ فكما أنه سعى إلى نشر هذه العلوم وخاصة علم القراءات في مجالس الدرس والتعليم ومجالس الإقراء فإنه كان رُبَّاناً من أرباب البراعة، وفارساً من فرسان اليراعة، فقد طوَّع الله له الكتابة والبيان فصاغ ما شاء من هذه التآليف عذباً مسلسلاً، فكانت تآليفه شاهداً على ما أعطاه الله تعالى من الهمة والمقدرة على الكتابة والتأليف، وإنما تبرز خصيصة ومنقبة تآليفه أنَّها تآليف معتبرة ومعتمدة في كلِّ فنٍّ كتب فيه ملزمة أو ألف فيه كتاباً، فشرحه المسمى "إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع" من الشروح المعتبرة في علم أصول الفقه؛ حتى إنَّ مجموعة من الباحثين[1] قد عكفوا على تحقيقه ودراسته كرسائل دكتوراه مقدمة في كلية الشريعة في جامعة أم القرى، وشرحه لمنظومة السيوطي في علم مصطلح الحديث والمسمى: "منهج ذوي النظر في شرح ألفية علم الأثر" يعتبر من الشروح المعتبرة في علم المصطلح حتى إن المحدث الكبير الشيخ محمود شاكر ـ رحمه الله ـ في ضبطه وشرحه لمنظومة السيوطي قد اعتمد ضبط الترمسي وشرحه لهذه المنظومة وصرح بذلك في مواضع كثيرة، وقل مثل ذلك في كتابه في الفقه الشافعيّ المسمى "موهبة ذي الفضل"، وغيرها من مؤلفاته النفيسة، وهذا قلَّ أن يوجد نظيره بين المؤلفين والمصنفين؛ أعني: أن يكون تأليف الشيخ أو العالم في العلوم المختلفة معتبراً عند علماء كل علم من تلك العلوم، أضف إلى ذلك كله أنه

(١) لعلهم تجاوزوا الخمسة.

إنما ألف تلك المؤلفات الضخمة المعتبرة مع أنه توفي وهو في سن الثامنة والخمسين، فكيف لو مدَّ الله في عمره ونسأ في أجله! فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وأنا فيما يلي أسرد ماتيسر لي مِنْ مؤلفاته في كلِّ علم من العلوم، مع الإشارة إلى المطبوع منها والذي لا زال مخطوطاً لم يطبع أو يحقق.

أولاً: علم القراءات.

١ ـ غنية الطلبة بشرح الطيبة، وهو عبارة عن مجلد ضخم، فرغ من تأليفه في يوم الاثنين التاسع من شهر شعبان لسنة (١٣٢٨هـ)، وكانت مدة تأليفه خمسة أشهر وتسعة أيام، وقد بلغت عدد لوحاته أكثر من (٣٠٠) لوحة، وهو هذا المخطوط الذي فرغتُ مِن تحقيقه ودراسته، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً ـ بإذن الله تعالى ـ في قسم الدراسة.

٢ ـ تعميم المنافع في قراءة الإمام نافع[١]؛ وهو مخطوط متوسط الحجم، واضح الخط، بلغت عدد لوحاته (١٢٠) لوحة، توجد نسخة منه بقسم المخطوطات من مكتبة جامعة الملك سعود بمدينة الرياض.

٣ ـ البدر المنير في قراءة الإمام ابن كثير. لا يزال مخطوطاً[٢].

٤ ـ تنوير الصدر بقراءة الإمام أبي عمرو[٣]، وتبلغ عدد لوحاته (٦٦) لوحة، فرغ من تأليفه سنة (١٣٣٠هـ)، وقد بين الشارح فيها ما خالف أبو عمرو فيه باقي الأئمة فرشاً وأصولاً.

٥ ـ انشراح الفؤاد في قراءة الإمام حمزة بروايتي خلف وخلاد. لا يزال مخطوطاً[٤].

---

(١) وقد تم تسجيله عام (١٤٣٢هـ) كرسالة دكتوراه في قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وتم مناقشتها عام (١٤٣٧هـ).

(٢) لم أقف على نسخة منه.

(٣) وقد تم تسجيله ثم مناقشته عام (١٤٣١هـ) كرسالتي ماجستير، وذلك في قسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٤) لم أقف على نسخة منه.

٦ ـ الرسالة الترمسية في القراءات العشرية[١]، وهي عبارة عن رسالة صغيرة الحجم، مؤلفة من ثمان (٨) ورقات، ذكر فيها أسانيده في القراءات العشر، مع فوائد ولطائف، وقد تعرضت لها بمزيد بيان عندما ذكرها المؤلف في آخر باب التكبير.

ثانياً: علوم القرآن.

فتح الخبير بشرح مفتاح التفسير، وهو مؤلف ضخم تبلغ عدد لوحاته (٣٠٠) لوحة، لا يزال مخطوطاً[٢]، وقد شرح فيه الترمسي منظومة "مفتاح التفسير" للشيخ عبدالله بن فودي، والتي هي منظومة نظم فيها كتاب "الإتقان في علوم القرآن" للحافظ السيوطي، وقد قام الترمسي بشرح هذه المنظومة شرحاً بلغ فيه الغاية، فرغ من تأليفه في شهر رجب سنة (١٣٣٧هـ).

ثالثاً: علم الحديث.

١ ـ الخلعة الفكرية شرح المنحة الخيرية[٣]، كتاب مطبوع، يقع في (١٠٠) صفحة، وقد شرح في هذه الرسالة رسالته الأخرى المسماة "المنحة الخيرية من كلام خير البرية"، وهو شرح نفيس يذكر فيه الكلمة من الحديث ثم يشرحها شرحاً وافياً، ويقدم بين يدي شرحه ـ لكل حديث ـ ذكر إسناده المتصل، وقد فرغ من تأليفه في شهر ذي القعدة من سنة (١٣١٣هـ).

٢ ـ المنحة الخيرية من كلام خير البرية[٤]، وهي رسالة صغير الحجم تقع في (٥٢) صفحة، ذكر فيها ثلاثيات صحيح البخاري، وعددها (٢٢) حديثاً، وأضاف إليها (١٨) حديثاً من غير الثلاثي السند، فكملت عدتها

---

(١) وقد طبعت بمطبعة الترقي الماجدية بمكة المشرفة المحمية، عام (١٣٣٠هـ).

(٢) وقد تم تسجيله عام ١٤٣٧هـ كرسائل علمية في مرحلة الماجستير، حيث اشترك في تحقيقه ست عشرة طالبة من طالبات الدراسات العليا بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

(٣) وهو كتاب مطبوع، بالمطبعة الميرية بمكة، سنة ١٣١٥هـ.

(٤) وقد طُبعت في بتيغان الدمائي بأندونيسيا.

أربعين حديثاً، كما ذكر ذلك في مقدمته على الكتاب، ويرويها المؤلف بسنده، إلا أنه حذف إسناده وبدأ بسرد أسانيد الكتب التي نقلها منها، وقد فرغ من تأليفها في شهر رمضان المعظم من سنة (١٣١٣هـ).

رابعاً: علم مصطلح الحديث.

منهج ذوي النظر في شرح ألفية الأثر(١)، وهو شرح لطيف معتبر عند أهل التخصص، وذلك على ألفية الحافظ السيوطي في علوم الحديث، قال في مقدمة شرحه: «هذا تعليق يخف حمله، ويعم ـ إن شاء الله ـ نفعه، على ألفية المصطلح للحافظ الجلال السيوطي ﷺ المعطي، عملته تذكرة لي وللقاصرين مثلي، وجعلت مواده ومأْخذه: مقدمة ابن الصلاح، وشرح النخبة، والتدريب في شرح التقريب. . .الخ».

خامساً: السيرة النبوية.

تهيئة الفكر بشرح ألفية السير(٢)، ويقع في (٢٩٠) صفحة، لا يزال مخطوطاً، وهو شرح موسع يشرح فيه ألفية الإمام العراقي في السيرة النبوية، وقد تناول بشرحه كل كلمة من المنظومة، فجاء شرحه ماتعاً حافلاً بأقوال العلماء، وقد فرغ من تأليفه في السابع من شهر جمادى الآخرة عام (١٣٣٨هـ) بمكة المكرمة.

سادساً: علم الفقه.

١ ـ موهبة ذي الفضل حاشية على شرح مقدمة بافضل، في الفقه الشافعيّ، فرغ من تأليفه سنة (١٣١٩هـ)، وهو عبارة عن حاشية على شرح ابن حجر الهيتمي لهذه المقدمة، وقد طبع من هذا الكتاب أربع مجلدات، حيث طبع في المطبعة العامرية بمصر سنة (١٣٢٦هـ)، ولا يزال باقي الكتاب مخطوطاً لم يحقق بعد.

---

(١) وقد طبع مرات عديدة في مكتبة الحلبي بمصر.

(٢) وقد قام بتحقيقه أحد الباحثين من مدينة الجوف بالمملكة العربية السعودية.

٢ ـ السقاية المرضية في أسامي كتب أصحابنا الشافعية[١]، وهي عبارة عن رسالة تقع في (٢٤) صفحة، بيَّن فيها أسامي كتب المذهب الشافعي مع مؤلفيها مجدولة، مقدماً بنبذة عن كتب المذهب القديم والجديد، وقد فرغ من تأليفه في شهر شعبان من سنة (١٣١٣هـ).

سابعاً: أصول الفقه.

١ ـ إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع[٢]، وهو كتاب ضخم، بلغت عدد صفحاته قريباً من (٩١٩) صفحة، فأما كتاب "جمع الجوامع" فهو كتاب تحرى فيه مؤلفه ـ ابن السبكي ـ استيعاب مسائل الأصلين؛ أصول الدين، وأصول الفقه، التي وقف عليها، معتمداً على زهاء مئة مصنف، وقد كُتبت مختصرات وحواش عليه ـ أي على جمع الجوامع ـ، إضافة إلى كتابة شروح وحواش على أجزاء أو مسائل معينة منه، كما شرحه جمع من العلماء حتى بلغت شروحه أكثر من سبعة عشر شرحاً، ونظمه آخرون بمنظومات بلغت عدتها أكثر من ست منظومات، من بين تلك المنظومات منظومة "لمع اللوامع" وتسمى "البدر اللامع" لمؤلفها العلامة الأشموني أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى، وهي المنظومة التي قام العلامة الترمسي بشرحها في كتابه هذا المسمى "إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع". وهي محفوظة في مكتبة مكة المكرمة.

٢ ـ نيل المأمول حاشية على غاية الوصول إلى لبِّ الأصول، وهو كتاب مطبوع، وهي حاشية تضمنت شرحاً لكتاب "غاية الوصول" للإمام زكريا الأنصاري، قال في مقدمة الكتاب: «هذه تعليقات منتخبة،

---

(١) وقد طبع في مطبعة الترقي الماجدية بمكة المكرمة، عام (١٣٣٠هـ).
(٢) وقد حُقِّقَ هذا المخطوط من قِبَل خمسة من الباحثين، وذلك كرسائل علمية في مرحلة الدكتوراه بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وحواش مهذبة، على شرح اللب، ألفتها حين عزمي على إقراء الشرح لطائفة من طلبة العلوم، الراغبين في اقتناص المنطوق والمفهوم. . .الخ»، وتبلغ عدد صفحات الكتاب بأجزائه الثلاث (١٩٢٥) صفحة، وقد فرغ من تأليفها في الثالث عشر من جمادى الأولى عام (١٣٣٥هـ).

ثامناً: التراجم والأسانيد.

١ ـ غنية المفتقر في حال سيدنا الخضر، وهي رسالة صغيرة تقع في (٢٠) صفحة، تضمنت اختصاراً لترجمة الخضر من كتاب "الإصابة" للحافظ ابن حجر العسقلاني، ولا تزال مخطوطة لم تطبع بعد.

٢ ـ كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد[1]، وهو كتاب سرد فيه أسانيده المختلفة في أنواع العلوم، فهو عبارة عن ثبت لمشايخه الذين تلقى عنهم وأسانيده التي يسند بها إليهم ومن طريقهم.



(١) وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة الهلال بمصر سنة (١٣٣٢هـ)، ثمَّ أعيد طبعه في دار البشائر الإسلامية بتعليق الشيخ محمد ياسين الفاداني، وذلك سنة (١٤٠٨هـ).

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

وفيه خمسة مباحث: ـ

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: المصادر التي استقى منها الشارح مادة الكتاب العلمية.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في شرح الطيبة؛ وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في شرح الأبيات، وطريقته في العزو والتوجيه.

المطلب الثاني: اصطلاحات المؤلف في كتابه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الترجيحات، واختياراته في المسائل المختلف فيها.

المطلب الرابع: المآخذ على الشرح.

المبحث الرابع: قيمة الكتاب العلمية، وبيان مكانته بين شروح الطيبة.

المبحث الخامس: وصف النسخة الخطية للكتاب، ونماذج منها.

المبحث الأول

تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه

لا خلاف في أنَّ اسم هذا الكتاب هو (**غُنْيَةُ الطَّلَبَةِ بِشَرْحِ الطَّيِّبَةِ**)؛ ومما يؤكد صحة التسمية ما يلي:

أولاً: أنَّ الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ قد نصَّ على اسم الكتاب في مقدمة شرحه؛ حيث قال: «هذا شرح على ألفية القراءات، سهل التناول لذوي العنايات، يحل رموزها، ويبرز كنوزها، ولم آلُ جهداً في تلخيصه وتحريره، مشمراً ساعد الوسع في توضيحه وتيسيره، لكن من غير إيجاز مخل، ولا إطناب ممل، حتى لا يكونَ فيه تفريط ولا إفراط، إذ خيار الأمور هي الأوساط، لا جرم أني سميته "**غنية الطلبة بشرح الطيبة**"».

ثانياً: صُدِّر المخطوط في صفحته الأولى بهذا الاسم، حيث جاء في الصفحة الأولى من المخطوط ما نصُّهُ: «كتاب "غنية الطلبة بشرح الطيبة" تأليف العلم العلامة والحبر البحر الفهامة الشيخ محمد محفوظ بن عبدالله الترمسيّ، متع الله بوجوده الأنام، آمين».

ثالثاً: أنَّ الشارح صرح باسم الكتاب مرة أخرى في آخر شرحه للمنظومة حيث قال ما نصُّهُ: «وأنا أقول اقتداءً بالمصنف قد أجزت بمضمون هذا الشرح؛ "غنية الطلبة بشرح الطيبة" كل من وصل إليه من المقرئين ومن طلبة العلوم في هذا العصر ومن بعده...الخ».

رابعاً: تصريح الشيخ الترمسي نفسه بتسميته الكتاب بهذا الاسم في

مؤلفاته الأخرى التي كتبها، ومن ذلك ذكره لهذا الشرح في كتابه المسمى؛ (تنوير الصدر بقراءة الإمام أبي عمرو)، وكذا في رسالته التي عَنْوَن لها بـ(الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية)؛ وهي رسالة صغيرة، حيث جاء على ذكر المخطوط ـ في معرض تعداد مؤلفات الشارح ـ بنفس الاسم، وذلك في الصفحة الأولى من الرسالة، حيث قال ما نصُّهُ: «مؤلفات الشيخ محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي عفا الله عنهما آمين»، ثم عدَّد مؤلفاته وقال عند العدد (١٢): «غنية الطلبة بشرح نظم الطيبة في القراءات العشرية (١) مجلد».

خامساً: ذكره الشيخ عبدالفتاح المرصفي في كتابه "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" (٤٣٣/٢) وسمَّاه بهذا الاسم، حيث قال ـ وهو يتحدث عن مؤلفات الشارح ـ ما نصه: «"غنية الطلبة بشرح الطيبة" في القراءات العشر؛ مخطوط في مجلد ضخم»، كما نقل عنه وعزا إليه الشيخ محمد تميم الزعبي حيث جعله نسخة سادسة من النسخ التي قابل عليها ضبطه وتدقيقه النفيس لمتن طيبة النشر في القراءات العشر، ولم يصرح بالاسم لكنه قال في مقدمة ضبطه للمتن ما نصُّهُ: «نسخة ضمن شرح الشيخ محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي»، ثم نقل كلاماً في وصف المخطوط وناسخه موجود نصًّا في المخطوط الذي بين يديّ.

وأمَّا صحة نسبة الشرح إلى الشيخ محمد محفوظ الترمسي فلا خلاف عليه؛ وذلك لما يلي:

أولاً: أنَّ بعض من ترجم له فإنه يصدر ترجمته بقوله: (محمد محفوظ الترمسي شارح الطيبة)، فصار شرحه هذا شامة تدل عليه عند المقرئين، وممن ترجم له وذكر شرحه الشيخ عبدالفتاح المرصفي، حيث قال في كتابه هداية القاري على تجويد كلام الباري (٤٣١/٢) ما نصُّهُ: «شيخ شيوخنا العلامة الترمسي المحدث الفقيه الأصوليّ المقرئ "شارح الطيبة"».

ثانياً: أنَّ بعضاً مِمَّن أفاد من شرح غنية الطلبة على شرح الطيبة قد صرحوا بالشرح ونسبته إلى المؤلف(١).

ثالثاً: أنَّ كل من ترجم له من أهل الكتب وأصحاب الرسائل العلمية ذكر هذا الكتاب من بين أجل مؤلفاته(٢).

توثيق أنَّ النص المحقق هو كتاب "شرح غنية الطلبة بشرح الطيبة".

مما يوثق أن النصَّ المحقق هو كتاب "غنية الطلبة بشرح الطيبة"؛ للشيخ محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي جملة أمور ـ تقدم ذكر بعضها في المبحث السابق ـ وهي:

١ ـ تصريح الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في النسخة الخطية من كتابه؛ وذلك في مقدمة الشرح وخاتمته على ما سبق بيانه، من أن هذا الكتاب هو "غنية الطلبة بشرح الطيبة".

٢ ـ ما أُثْبِت على صفحة العنوان في النسخة الخطية للكتاب من التصريح باسمه وأنه "غنية الطلبة بشرح الطيبة".

---

(١) كالشيخ المحقق محمد تميم الزعبي؛ حيث جعل شرح غنية الطلبة أحد النسخ التي اعتمدها في ضبطه وتدقيقه لمتن طيبة النشر في القراءات العشر، ونصَّ على ذلك في مقدمة ضبطه لمتن الطيبة ص (١٩) حيث قال: «نسخة ضمن شرح الشيخ محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي»، وكما فعل الشيخ المحقق أيمن سويد في تحقيقه لمتن الطيبة؛ حيث جعل شرح غنية الطلبة أحد النسخ التي اعتمدها في ضبطه وتدقيقه لمتن طيبة النشر في القراءات العشر، ونصَّ على ذلك ـ أيضاً ـ.

(٢) ينظر: سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة ص (٣٢٤)، وأعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري ص (٣٢٠)، ونثر الدرر للشيخ عبدالله غازي الهندي ص (٩٥)، (خ)، وإسعاف المطالع بشرح البدر اللامع بتحقيق د. على المحمادي ص (٩٠)، وإسعاف المطالع بشرح البدر اللامع بتحقيق د. عبدالله المزم ص (٧٧).

٣ ـ ما نقله بعض العلماء وأفاد به من شرح "غنية الطلبة بشرح الطيبة"، وتصريحهم بذلك، على ما سبق في المبحث السابق ذكره[١].



(١) وذلك على النحو التالي:

١ ـ ذِكْرُ الشيخ عبدالفتاح المرصفي للشرح في هامش هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (٤٣٣/٢)، حيث قال ـ بعد أن ذكر الشرح المذكور باسمه ـ ما نصه: «وهو شرح نفيس للغاية، استوفى فيه شارحه شرح الأبيات شرحاً كاملاً، مع توجيه القراءات توجيهاً سليماً، وقد انتفعت به كثيراً».

٢ ـ ذِكْرُ الشيخ محمد تميم الزعبي للشرح، وأنه نسخة من النسخ التي اعتمدها في تدقيق ومراجعة المتن.

٣ ـ ذِكْرُ الشيخ أيمن سويد للشرح، وأنه نسخة من النسخ التي اعتمدها في تدقيق ومراجعة المتن.

المبحث الثاني

المصادر التي استقى منها الشارح مادة كتابه العلمية

اتبع العلامة محمد محفوظ الترمسي في شرحه البديع "غنية الطلبة بشرح الطيبة" منهجاً علمياً امتاز فيه باستيفاء كثيراً من مقاصد التأليف، فكان لهذا المنهج أثره في قيمة الكتاب العلمية؛ ليتبوأ مكاناً مرموقاً بين شروح طيبة النشر، بل بين كتب علم القراءات جميعها، ويصبح مصدراً مهماً من مصادر هذا العلم الشريف.

لقد أفاد الشارح في شرحه من مصادر كثيرة في فنون متعددة لم تكن لغيره من الشروح الأخرى، وذلك بحكم تأخر عصره، فدلت تلك المصادر وتخيره في النقل منها على سعة اطلاعه، حتى إنه نقل عن كتب لعلماء كبار كانوا من معاصريه؛ كالعلامة المتولي، ومكي نصر الجريسيّ، وغيرهما، وإنَّ مما يحمد للشارح ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أنه صرح كثيراً بأسماء الكتب التي نقل منها، ولم يبهم على القارئ إلَّا في بعض المواضع اليسيرة، وتلك المصادر التي أفاد ونقل منها متفاوتة في مدى أفادته منها ونقله عنها، فمنها ما أكثر عنه النقل كـ"إتحاف فضلاء البشر"، و"شرح ابن الناظم على الطيبة"، و"غيث النفع"، و"تقريب النشر"، ومنها ما قلَّ النقل عنه وندر، ومنها ما هو بين ذلك، وكلُّ ذلك واضح من مطالعة الكتاب؛ لاسيما بعد تحقيقه وتوثيق نصوصه إلى المصادر التي نقل عنها ورجع إليها، وسأقتصر في هذا المبحث على ذكر الكتب[1] التي نقل عنها

---

(١) ومن مصادره ما أتحف به الشرح من النقولات الكثيرة عن السادة العلماء في مختلف العلوم، معزوة إلى أسمائهم المجردة، وهي موجودة في الشرح معزوة ـ بحسب الطاقة ـ =

ذكراً إجمالياً مرتباً بحسب الحرو الهجائية دون شرح أو تفصيل، لاسيما وأن قيمتها العلمية معلومة عند أهل التخصص، وأنا أسردها كما وردت في شرحه، وهي على النحو التالي:

١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للبنَّا الدمياطي.

٢ - إبراز المعاني في شرح الشاطبية لأبي شامة.

٣ - الإرشاد لأبي العز القلانسيّ.

٤ - الإعلان للصفراويّ.

٥ - البدر اللامع في نظم جمع الجوامع لسيدي علي الأشموني.

٦ - البحر المحيط لأبي حيان.

٧ - البدور الزاهرة لأبي عمر النشَّار.

٨ - بدائع البرهان في شرح عمدة العرفان للإزميري.

٩ - التجريد لابن الفحام.

١٠ - التبصرة لمكي بن أبي طالب.

١١ - التذكار لأبي الفتح أحمد بن شيطا.

١٢ - التذكرة لأبي الحسن طاهر بن غلبون.

١٣ - التلخيص في القراءات الثمان لأبي معشر عبدالكريم الطبريّ.

١٤ - تلخيص العبارات لأبي الحسن علي بن بليمة.

١٥ - التيسير لأبي عمرو الدانيّ.

١٦ - التحديد لأبي عمرو الدانيّ.

١٧ - تفسير القاضي البيضاوي.

= إلى مصادرها، لكني لم أتعرض لها بذكر في مصادر الشرح، وإنما اقتصرت على مصادره المكتوبة؛ طلباً للاختصار.

١٨ ـ تقريب النشر لابن الجزري.

١٩ ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي.

٢٠ ـ حرز الأماني ووجه التهاني لأبي القاسم الشاطبيّ.

٢١ ـ الجامع لابن فارس البغداديّ.

٢٢ ـ جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي.

٢٣ ـ جميلة أرباب المراصد شرح عقيلة أتراب القصائد لأبي إسحاق الجعبري.

٢٤ ـ جامع البيان لأبي عمرو الداني.

٢٥ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي.

٢٦ ـ الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع؛ لأبي الحسن علي بن بري.

٢٧ ـ الرسالة للشافعيّ.

٢٨ ـ الروضة في القراءات الإحدى عشرة لأبي علي المالكيّ.

٢٩ ـ الروضة لابن المعدل.

٣٠ ـ الروض النظير للمتوليّ.

٣١ ـ سنن الدارمي.

٣٢ ـ سنن سعيد بن منصور

٣٣ ـ سنن النسائي.

٣٤ ـ السنن الكبرى للبيهقي.

٣٥ ـ سراج القاري لابن القاصح.

٣٦ ـ السبعة لابن مجاهد.

٣٧ ـ سنن الترمذيّ.

٣٨ ـ سنن أبي داوود.

٣٩ ـ شعب الإيمان للبيهقي.

٤٠ ـ شرح طيبة النشر لأبي القاسم النويري.

٤١ ـ شرح المقدمة الجزرية لأبي زكريا الأنصاري.

٤٢ ـ شرح طيبة النشر لابن الناظم.

٤٣ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك.

٤٤ ـ شرح ألفية ابن مالك للمكودي.

٤٥ ـ صحيح البخاريّ.

٤٦ ـ صحيح مسلم.

٤٧ ـ صحيح ابن خزيمة.

٤٨ ـ صحيح ابن حبان.

٤٩ ـ طيبة النشر لابن الجزري.

٥٠ ـ العين للخليل بن أحمد.

٥١ ـ عقود الجُمان في تجويد القرآن للجعبري.

٥٢ ـ عقيلة أتراب القصائد لأبي القاسم الشاطبي.

٥٣ ـ العنوان في القراءات السبع لإسماعيل بن خلف الأنصاري.

٥٤ ـ غاية الاختصار لأبي العلاء الهمداني.

٥٥ ـ غيث النفع في القراءات السبع لأبي الحسن علي الصفاقسي.

٥٦ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير؛ لزين الدين محمد المناوي.

٥٧ ـ الكافي في القراءات السبع لأبي عبدالله محمد بن شريح.

٥٨ ـ الكشاف للزمخشري.

٥٩ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب.

٦٠ ـ الكنز في القراءت العشر لعبدالله بن عبدالمؤمن الواسطي.
٦١ ـ الكتاب لسيبيويه.
٦٢ ـ لطائف الإشارات للقسطلاني.
٦٣ ـ اللؤلؤ المنظوم للمتوليّ.
٦٤ ـ المعجم الكبير للطبراني.
٦٥ ـ المبهج في القراءات الثمان لسبط الخياط.
٦٦ ـ المجتبى لأبي القاسم الطرسوسيّ.
٦٧ ـ موطأ الإمام مالك.
٦٨ ـ مسند أبي علي الموصلي.
٦٩ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل.
٧٠ ـ المستدرك لأبي عبدالله الحاكم.
٧١ ـ المستنير لأبي الطاهر أحمد بن عليّ بن سوار البغدادي.
٧٢ ـ المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر لأبي الكرم الشهرزوري.
٧٣ ـ مفردة يعقوب للدانيّ.
٧٤ ـ الهادي في القراءت السبع لأبي سفيان القيروانيّ.
٧٥ ـ الهداية في القراءات السبع لأبي العباس المهدويّ.
٧٦ ـ الوجيز في شرح أداء القراء الثمانية للأهوازي.
٧٧ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري.
٧٨ ـ المفردات في القراءات السبع لأبي عمرو الداني.
٧٩ ـ المقنع لأبي عمرو الداني.
٨٠ ـ نزهة البررة للجعبري.

٨١ ـ منظومة محمد الأفراني.

٨٢ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري.

٨٣ ـ نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد للشيخ محمد مكي الجريسي.

٨٤ ـ الهداية لأبي عمَّار المهدوي.

٨٥ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي.

٨٦ ـ الوجيز للأهوازي.

٨٧ ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة؛ لسراج الدين عمر النشار.

٨٨ ـ جمع الجوامع للسيوطي.



المبحث الثالث

منهج المؤلف في شرح الطيبة

المطلب الأول
منهجه في شرح الأبيات وطريقته في العزو والتوجيه

لقد انتهج المؤلف في شرحه منهجاً جديراً بالتأمل والاستقراء، بيد أنه لم يتغير في منهجه من أول الشرح إلى آخره، مع أنه استغرق في تأليفه فترة وجيزة؛ بلغت خمسة أشهر وعشرة أيام، فختام تأليفه وشرحه كفاتحته ووسطه، في حسن العرض، وفخامة التأليف، وقوة الأداء.

وأنا هنا أذكر منهجه في شرحه بشكل عام، مُضَمِّناً ذلك جملة من المزايا والمناقب التي تمثل منهج الشرح والشارح، فكان ذلك المنهج وتلك المناقب شامة انفرد بها هذا السِفْرِ المبارك، مستدلاً لذلك كله بالأمثلة الكثيرة والشواهد العديدة من كلام الشارح؛ وذلك للتوضيح والدلالة والبيان.

١ - لم يخرج الشارح - الترمسي - في عناوين الشرح وتبويبه عن منهج الناظم في نظمه، سواء في ترتيب الأبواب، أو في أسمائها، فهي في شرحه كما هي في النظم سواء بسواء؛ فإن المتن عنده - كما في النظم - ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ أمَّا القسم الأول من المتن؛ فهو **قسم الأصول**؛ ويحوي ثمانية وعشرين عنواناً، واحد منها؛ (خطبة الكتاب)، وأربعة منها؛ تسمَّى بـ(الفصول)؛ (فصل ذال إذ)، (فصل دال قد)، (فصل لام هل وبل)، (فصل تاء التأنيث)، ويجمع هذه الفصول الأربعة عنوان واحد هو: (باب الإدغام الصغير)، وبقي ثلاثٌ وعشرون عنواناً، كل واحد منها يسمَّى (باباً)، وأما القسم الثاني من المتن؛ فهو **قسم الفرش**؛ وموضوعه خلاف القراء في جزئيات القراءات وفروعها؛ وهي كلمات القرآن الكريم كلمة كلمة، ويحوي قسم الفرش: سبعة وثلاثين عنواناً، معنونة بأسماء السور الكريمة، وأما القسم الثالث من المتن؛ فهو **باب التكبير**.

بدأ الشارح بقسم الأصول، ثم أتبعه بقسم الفرش، وختم بباب التكبير، حيث استفتح شرحه في قسم الأصول من المتن: بـ(خطبة الكتاب)، وختمه:

بـ(باب إفراد القراءات وجمعها)، وقد استغرق شرح قسم الأصول من المتن مئتين وسبع وخمسين (٢٥٧) صفحة من المخطوط، ثم انتقل إلى قسم الفرش، حيث قدَّم بين يدي شرحه للفرش بمقدمة قصيرة، ثم استفتح بشرح سورة البقرة، وختم شرحه للفرش بالعنوان الأخير منه؛ وهو (ومن سورة الشمس إلى آخر القرآن)، وقد استغرق شرح قسم الفرش من المتن ثلاث مئة وثمان وأربعين (٣٤٨) صفحة من المخطوط، ثم ختم الشرح بباب التكبير، وقد استغرق شرحه أربع عشرة (١٤) صفحة من المخطوط.

٢ ـ بدأ الشارح شرحه للمتن بمقدمة سرد فيها إسناده الذي يسند به منظومة طيبة النشر في القراءات العشر التي هو بصدد شرحها، وهو ذات الإسناد الذي قرأ به القراءات العشر الكبرى بمضمن "طيبة النشر" على شيخه محمد الشربيني الدمياطي.

٣ ـ ثم شرع بعد ذلك في شرح متن "طيبة النشر في القراءات العشر"؛ حيث يكتب المقدار الذي يريد شرحه من متن "طيبة النشر" على هامش الشرح، وذلك في كل صفحة من صفحات الشرح، ويتفاوت مقدار المكتوب من المتن بحسب تفاوت الشرح؛ فقد يكون بيتاً واحداً[(١)]، أو مصراعاً من أحد مصراعيّ البيت الواحد[(٢)]، أو كلمة وكلمتين[(٣)]، وقد يكون المكتوب بيتين أو أكثر[(٤)]، ثم إن ذلك المقدار المكتوب من المتن ينتهي مع انتهاء الشرح في كل صفحة، وذلك حرفاً بحرف وكلمة بكلمة، لا يزيد ولا ينقص.

٤ ـ بعد أن فرغ من شرح الأصول وبيانها، شرع في شرح الفرش من

---

(١) كما في ص (٣٦٠)، حيث كُتب في هامشها البيت رقم (٦٣١):

خَالِصَةٌ إِذْ يَعْلَمُوا الرَّابِعَ صِفْ   يُفْتَحُ فِي رَوَى وَحُزْ شَفَا يَخِفْ

(٢) كما في ص (٣٠١)، حيث كُتِبَ في هامشها المصراع الثاني من البيت رقم (٥١٥)، من سورة البقرة: (**وَيَا يُكَفِّرْ شَامِهُمْ وَحَفْصُنَا**).

(٣) كما في ص (١٠٥)، حيث كُتِبَ في هامشها كلمتين فقط من البيت رقم (١٦٨)، من باب المدّ والقصر، وهو قول الناظم: (**والآنَ وَإِسْرَائِيْلَا**).

(٤) كما هو الغالب في معظم صفحات الشرح.

المتن، وقدَّم بين يدي شرحه للفرش بمقدمة قال فيها: «واعلم أن اصطلاح المصنف فيه: أن ما تكرر فيه الكلمة، ووقع الخلاف فيها في كل موضع وقعت فيه أو أكثر المواضع؛ ضبط الخلاف فيه أول موضع وقعت فيه تلك الكلمة وضم إليها ما يشبهها ثم لا يعيدها أصلاً، وإن ما لم تتكرر من الكلمات يوردها منشورة على حسب الترتيب القرآني إلا ما يضطر إليه لإقامة الوزن مثلاً، وسأنبه في الأثناء على ما يحتاج الطلبة إلى إعادته، وكذا ما يتعلق بالهمزات ونحوها مما تقدم في الأصول؛ ولاسيما وقف حمزة عليها، ومد البدل للأزرق، وغير ذلك، إغناء لهم عن تعب المراجعة، وزيادة في الإيضاح، ويغتفر مثل هذا التكرار كما لا يخفى عند العلماء الأخيار».

ثم أخذ يشرح المتن الفرشيّ سورة سورة، حتى إذا وصل للسور المجموعة تحت عنوان واحد في نص المتن أخذ يفرقها سورة سورة ويفصلها في عناوين مستقلة، كل سورة من السور الكريمة المجموعة تحت عنوان واحد يجعلها عنواناً مستقلاً، فإن كان فيها شيء من الخلاف الفرشي بين القراء ذكره وشرحه وبينه، وإن لم يكن فيها شيء من الخلاف الفرشيّ بحسب نظم الناظم فإنه يقتصر على تنويهه ببعض أحكام الأصول والفرش مما سبق بيانه وكان وروده في تلك السورة تكراراً لنظائره؛ فمثلاً سورة (الكوثر) ليس فيها خلاف فرشي، لكنه أفردها بعنوان مستقل، وضمنها خلاف القراء في بعض الأصول الواردة فيها؛ كالسكت، والنقل، والإبدال في الهمز، ونحو ذلك، وهكذا سورة (الكافرون)، وما بعدها من السور الكريمة، إلى نهاية القرآن الكريم، وهو يختم شرحه لكل باب من أبواب المتن، وكل سورة من السور الكريمة بقوله: (والله سبحانه وتعالى أعلم)، أو (والله أعلم).

٥ ـ من منهجه: أنه يقدم بين يدي شرحه لكل باب أو عنوان من أبواب المتن وعناوينه بمقدمة يسيرة[(١)]؛ يذكر فيها قواعد وتعريفات عامة،

---

(١) وقع ذلك في جميع أبواب الأصول من المتن، وأحياناً في بعض السور الكريمة؛ مثل سورة (مريم)، وغيرها.

ونحو ذلك مما له تعلق بالباب الذي هو بصدد شرحه، فمثلاً: قال عند شرحه لـ"**بَاب مَذَاهِبِهِمْ فِي الرَّاءَاتِ**" ما نصُّه: «ترقيقاً وتفخيماً؛ الأوَّل: من الرقة ضد السِّمَن، فهو في الاصطلاح: عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله، والثاني: من الفخامة؛ وهو العظمة والكبر، فهو فيه: عبارة عن تسمين الحرف، والسِّمَن الذي يدخل على صوته فيمتلئ الفم بصداه، وهو والتغليظ واحد، غير أن المستعمل في الراء ـ على ما قاله الجمهور ـ هو التفخيم؛ لتمكنها من ظهر اللسان، وقالت طائفة: ليس لها أصل في تفخيم ولا ترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها أو مجاورها...الخ»، ثم شرع بعد ذلك في شرح المتن، وقال في أول "**بَابُ اللَّامَاتِ تَغْلِيْظاً وَتَرْقِيْقاً**": «وتغليظ اللام: عبارة عن تسمينها، وهو والتفخيم بمعنى، غير أن الأكثر استعمال: التغليظ: في اللام، والتفخيم: في الراء، والترقيق: ضدهما، قالوا: إن الأصل في اللام الترقيق....الخ»، ثم شرع في شرح المتن.

٦ ـ من أخص مزايا منهج الشارح في شرحه؛ أنه يشرح النظم حرفاً حرفاً، وكلمةً كلمةً، فلا يكاد يغادر كلمةً ولا حرفاً من كلام الناظم إلا وتناوله بالشرح والتوضيح، إلا ما ندر، وفي مرات قليلة[(١)]، فهو في الحقيقة موافق لما هو بصدده من شرح الطيبة، فهذا الشرح ـ في رأي الباحث ـ من أحسن الشروح التي يصدق عليها أنها شرحت متن "طيبة النشر" شرحاً حرفياً؛ لعنايته بشرح كلِّ حرف من حروف المتن وإنزاله مكانه من الشرح، وهو بهذه الدقة في شرح متن طيبة النشر أصبح من أكثر الشروح دقة وسلاسة، وأقرب تفهيماً في وصف القراءات المختلفة بين القراء في كل حرف من حروف الخلاف،

(١) فمن المواضع التي لم يلتزم فيها الشارح ترتيب الناظم وذلك لضرورة السياق؛ تقديمه شرح كلمة: (**نَصْبٌ**) على (**بِهَادِي الْعُمْيِ**) من قول الناظم في البيت رقم (٣٥) من سورة النمل: (**مَعًا بِهَادِي الْعُمْيِ نَصْبٌ فَلَتَا**)، وقد نبَّهت عليها وعلى غيرها في مواضعها من الشرح.

وكلٌّ شرحه كذلك، وهذا أبلغ من الشروح الأخرى، التي تتناول شرح الأبيات شرحاً إجمالياً، فيدخل في الشرح ما ليس مراد من كلام الناظم، أو يُتْرَكُ من الشرح ما هو من مراد الناظم، وأنا أضرب هنا بعض الأمثلة لذلك، مع مقارنتها ـ أحياناً ـ مع الشروح الأخرى؛ ليتضح الفرق بين منهج الشارح ومناهج غيره من الشُّرَاح.

المثال الأول: قال ابن الجزري في الطيبة، الأبيات رقم (٦٧٠ ـ ٦٧١):

.... يُـعْـفَ بِـنُـونٍ سَــمٍّ مَـعْ
نُـونٍ لَـدَى أُنْـثَـى تُـعَـذَّبْ مِـثْـلُـهُ وَبَـعْـدُ نَـصْـبُ الـرَّفْـعِ نَـلْ.......

قال الترمسيّ في شرح البيتين السابقين ما نصه: «(**وَ**)اختلف في قوله تعالى: ﴿**إِن يُعْفَ** عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ **تُعَذَّبْ طَائِفَةٌ**﴾ [التوبة: ٦٦]، فاقرأه: ﴿نَّعْفُ﴾؛ (**بِنُون**) العظمة مكان الياء، وفاء مضمومة، و(**سَمٍّ**) أي: ابنه للفاعل، فـ﴿عَن طَآئِفَةٍ﴾ في محل نصب به، (**مَعْ**) (**نُونٍ**) للعظمة، (**لَدَى**) تاء (**أُنْثَى**)، قوله: (**تُعَذَّبْ**) المبني للمفعول، (**مِثْلُهُ**)؛ أي: مثل: ﴿نَّعْفُ﴾ في نائبه للفاعل؛ فالذال مكسورة، (**وَ**)﴿طَآئِفَةٌ﴾، (**بَعْدُ**)؛ أي: بعد ﴿نَّعْفُ﴾، (**نَصْبُ الرَّفْعِ**)؛ أي: منصوب؛ على أنه مفعول به، للمرموز إليه بنون: (**نَلْ**)؛ أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله، فحاصل قراءته: ﴿نَّعْفُ﴾، و﴿نُعَذِّبْ﴾؛ بالنون فيهما، وضم فاء: ﴿نَّعْفُ﴾، وكسر ذال: ﴿نُعَذِّبْ﴾، ونصب: ﴿طَآئِفَةً﴾ الثاني.

وأمَّا الباقون: فقرؤوه: بـ﴿**يُعْفَ**﴾؛ بياء مضمومة، وفتح الفاء، مبنياً للمفعول، و﴿**تُعَذَّبْ**﴾؛ بتاء مضمومة، وفتح الذال، كذلك: ﴿**طَائِفَةٌ**﴾ الثاني؛ بالرفع، نائب الفاعل، ونائب الفاعل في الأول: الظرف بعده».

بينما **قال ابن الناظم** ص (٢٤٦) في شرحه للبيتين السابقين ما نصّه: «قرأ: ﴿**يُعْفَ**﴾؛ بالنون؛ على تسمية الفاعل؛ فيضم النون ويكسر الذال، وبنصب: ﴿طَآئِفَةٌ﴾، عاصم، والباقون: بالتاء؛ على التأنيث، وعلى ما لم يسمَّى فاعله فيهما، ورفع: ﴿**طَائِفَةٌ**﴾».

وقال النويري (٣٣٨/٤) في شرحه للبيتين السابقين ما نصه: «وقرأ ذو نون (**نَلْ**) عاصم: ﴿إِن نَّعْفُ﴾؛ بنون مفتوحة؛ مبنياً للفاعل، و﴿**تُعَذَّبْ**﴾ كذلك، و﴿طَآئِفَةٌ﴾؛ بالرفع، وأشار بقوله: (**سمِّ**)؛ إلى البناء للفاعل، وبقوله: (**نُونٍ لَدَى أُنْثَى**)؛ إلى أن قراءة الجماعة بتأنيث (**نُعَذِّبْ**)، وصرح بالتأنيث؛ لأنَّ ضد النون الياء، وقيد النصب لذلك أيضاً».

وقال المنير السمنوديّ (ل١٠٣) في شرحه للبيتين السابقين ما نصه: «قوله: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [التوبة ٦٦]؛ قرأه: ﴿نَّعْفُ﴾؛ بالنون على تسمية الفاعل، ﴿نُعَذِّبْ﴾؛ فيضم النون ويكسر الذال، وينصب: ﴿طَآئِفَةٌ﴾، عاصم، وهو المشار إليه بقوله: (**نَلْ**)، والباقون: ﴿وَيَعْفُ﴾؛ بالياء، و﴿**تُعَذَّبْ**﴾؛ بالتاء؛ على التأنيث وعلى ما لم يسم فاعله فيهما، ورفع ﴿**طَائِفَةٌ**﴾».

وقال الشيخ موسى جار الله ص (١٥٥) في شرحه للبيتين السابقين ما نصه: «﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦]؛ بالنون في الفعلين، وتسمية الفاعل، ونصب: ﴿طَآئِفَةٌ﴾ الثانية، لعاصم، وغيره: بالياء في: ﴿**يُعْفَ**﴾، والتاء في: ﴿**تُعَذَّبْ**﴾، على بناء المجهول في الفعلين، و﴿**طَائِفَةٌ**﴾ الثانية؛ نائب».

المثال الثاني: من الأمثلة التي تبين مدى عناية الشارح في تتبع كلام الناظم بحروفه وكلماته؛ قال ابن الجزري في طيبة النشر، البيت رقم (٣٩):

وَحَيْثُ جَا رَمْزٌ لِوَرْشٍ فَهْوَا لِأَزْرَقٍ لَدَى الْأُصُولِ يُرْوَى

قال الشارح ما نصُّه: «(**وَحَيْثُ جَا**) بالقصر؛ أي: ورد، (**رَمْزٌ لِوَرْشٍ**)؛ ثاني الراويين عن نافع، فرمزه: (الجيم)، (**فَهْوَا**)؛ بسكون الهاء مع ألف الإشباع، (**لِـ**)أحد طريقيه فقط، (**أَزْرَقٍ**)؛ أبي يعقوب، يوسف بن عمر بن يسار المدني ثم المصري، (**لَدَى**)؛ أي: في، أبواب (**الْأُصُولِ**) الآتية إلى الفرش. (**يُرْوَى**)؛ لكثرة الخلاف بينه وبين الأصبهاني فيها دون الفرش، فلابد من إفراده؛ لئلا يقع التركيب»، انتهى.

وقال النويري (٢٤٠/١) في شرحه للبيت السابق ما نصُّه: «أي: أنَّ كل موضع جاء فيه رمز ورش المذكور أولاً وهو (الجيم) فلا يخلو إمَّا أن يكون في الفرش أو في الأصول، فإن كان في الفرش فهو لورش من طريقيه، أو في الأصول؛ فهو لورش من طريق الأزرق خاصة...الخ».

وقال ابن الناظم في شرحه للبيت السابق ص (١٨) ـ ونقل عنه نصًّا المنير السمنودي في شرحه (ل١٢/أ) ـ ما نصُّه: «ومن هنا أَخَذ في بيان اصطلاحه؛ فذكر في ذلك أنه إذا جاء رمز ورش وهو (الجيم) فلا يخلو؛ إما أن يكون في الأصول؛ وهي الأبواب المذكورة إلى الفرش كما سيأتي بيانه، فإنها تدل على ورش من طريق الأزرق...الخ».

وقال الشيخ موسى جار الله في شرحه للبيت السابق ص (٧) ما نصه: «رمز ورش في بيان الأصول لأزرق، وفي فرش الحروف لطريقيه، فإذا جاء رمز لورش وهو (ج) فإن كان في الأصول؛ فإنه يدل على ورش من طريق الأزرق، ويكون من طريق الأصبهانيّ كقالون، وإن كان في الفرش؛ فالمراد به ورش من طريقيه؛ الأزرق والأصبهانيّ».

المثال الثالث: قول الناظم في باب الوقف على مرسوم الخطِّ، البيت رقم (٣٦٨):

وَمَالِ سَالَ الْكَهْفِ فُرْقَانِ النِّسَا   قِيلَ عَلَى مَا حَسْبُ حِفْظُهُ رَسَا

قال الترمسي في شرحه لهذا البيت ما نصُّه: «**وَاختلف في الوقف على**: ﴿مَالِ﴾ في أربعة مواضع:

١ ـ ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [٣٦]، في (**سَالَ**) سائل.

٢ ـ و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [٤٩]، في (**الْكَهْفِ**).

٣ ـ و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [٧]، في (**فُرْقَانِ**).

٤ ـ ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ [٧٨]، في (**النِّسَا**).

فـ(**قِيْلَ**) إن الوقف في هذه الأربعة. (**عَلَى مَا**) دون (اللام).

للإمام المرموز إليه بحاء: (**حَسْبُ**)؛ أي: أبي عمرو، بلا خلاف عنه على هذا القول. و(**خُلْفُهُ**)؛ أي: الوقف على: (ما) كأبي عمرو، أو على: (اللام). للإمام المرموز إليه براء: (**رَسَا**)؛ أي: الكسائي. والوجهان له ذكرهما الشاطبي، وغيره. . .الخ».

وقال ابن الناظم في شرح البيت ص (١٤٧) ما نصُّه: «رُسِمَت اللام في هذه الأربعة مفصولة عمَّا بعدها، ومقتضى ما أُصِّل: جواز الوقف للكلِّ على (ما)، وعلى (اللام)؛ لانفصال كل منهما، ولكن روى بعض أهل الأداء الوقف على (ما) فقط؛ يعنون دون الوقف على (اللام) عن أبي عمرو، والكسائي».

وقال النويري في شرح البيت (٢٤٥/٣): ما نصُّه «أي: اختلف في (مال) في الأربعة؛ هل فيها خلاف أم لا؟ فنصَّ على الخلاف فيها جمهور المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين، كالداني. . . .واتفق كلهم غير أبي عمرو على الوقف على (ما)، واختلف بعضهم عن الكسائي؛ فذكر عنه الخلاف على (ما) أو على (اللام) بعدها؛ الداني. . . . والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على أن الوقف على (ما)، واتفق هؤلاء على أن وقف الباقين: بـ(اللام). . . .الخ».

وقال المنير السمنودي في شرحه (ل٨٤/ب) ما نصُّه: «رُسِمَت (اللام) في هذه الأربعة مفصولة عما بعدها، ومقتضى هذا جواز الوقف على كلٍّ من (ما)، و(اللام)؛ لانفصال كل منهما عن الآخر، ولكن روى بعض أهل الأداء الوقف على (ما) فقط دون الوقف على (اللام) عن أبي عمرو والكسائي، والباقون: الوقف على (اللام) دون (ما)».

وقال الشيخ موسى جار الله في شرحه للبيت السابق ص (٨٧) ما نصُّه: «مَالِ)؛ (ما) تعجبية، بعدها (لام) الجر دخلت على (الذين) في السورة الأولى، وعلى اسم الإشارة في الثلاث الباقية، و(لام) الجر في السور الأربع مقطوع في جميع المصاحف. والوقف على (ما) جائز على الأصل لكل قارئ؛ لأنها كلمة برأسها كتبت مفصولة، ولا يمكن فيها الخلاف، أما الوقف على (ل) فالأظهر جوازه؛ اتباعاً للرسم، لانفصالها

في جميع المصاحف، ويحتمل عدم جوازه؛ لأجل كونها (لام) جر لا تُقْطَع عمَّا بعدها، ولكن بعض أهل الأداء روى الوقف على (ما) فقط دون (اللام)، عن أبي العلاء والكسائي، ومقتضى ذلك على حسب الاصطلاح في البيان: أن الباقين على (اللام) دون (ما)، وهذا غير صحيح، وإليه أشار الناظم بقوله: (**قِيلَ عَلَى مَا حَسْبُ**».

المثال الرابع: قول الناظم في الأبيات رقم (٤٦٩ ـ ٤٧٠) من سورة البقرة: (**كُنْ فَيَكُونُ فَانْصِبَا**...الخ)؛ حيث أخذ الشارح في ذكر الأمثلة حسب ورودها وتناغمها مع كلام الناظم، بينما النويري وابن الناظم والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم سردوا أبيات النظم كاملة ثم شرعوا في سرد مواضع الخلاف مرة واحدة من غير مراعاة لمواقعها في النظم أو دلالة النظم عليها.

المثال الخامس: من الأمثلة الدالة على مدى عناية الشارح في تتبع كلام الناظم وإنزال النظم في مواقعه من الشرح حرفاً حرفاً، ما فعله عند شرحه لقول الناظم في البيت رقم (٧٢٩)، من سورة الإسراء:

وَنُـخْـرِجُ الْـيَـاءُ ثَـوَى وَافَـتْـحْ وَضُـمْ وَضَـمُّ رَاءٍ ظَـنُّ فَـتْـحُـهَـا ثَـكَـمْ

قال الترمسي في شرح البيت: «وَاختلف في: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا﴾ [الإسراء: ١٣]. فـ(ـالْيَاءُ)؛ أي: قراءته بالياء التحية. للمرموز إليهما بقوله: (**ثَوَى**)؛ أي: أبي جعفر، ويعقوب. ثم قال: (**وَافَتْحْ**) تلك الياء: ليعقوب. (**وَضُمَّـ**)ـها: لأبي جعفر. (**وَضَمُّ رَاءٍ**)، للمرموز إليه؛ بظاء: (**ظَنَّ**)؛ أي: يعقوب. و(**فَتْحُهَا**)؛ أي: الراء للمرموز إليه بثاء: (**ثَكَمْ**)؛ أي: أبي جعفر. فهما بعد توافقهما على قراءته بالياء، اختلفا. ففتح يعقوب الياء، وضم الراء؛ مضارع (خرج)، والفاعل ضمير (الطائر)، وعكس أبو جعفر: فضم الياء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير (الطائر)، ـ أيضاً ـ. **وقرأه الباقون**: بنون العظمة مضمومة، وكسر الراء؛ من الإخراج. واتفقوا على نصب: ﴿كِتَـٰبًا﴾؛ على المفعول به في الأخيرة، وعلى الحال في السابقتين».

وقال النويري في شرح البيت (٤٢٥/٤) ما نصُّه: «أي: قرأ مدلول (**ثَوَى**)؛ أبو جعفر، ويعقوب: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾؛ بالياء من الإطلاق، ثم اختلفا؛ ففتح ذو ظاء (**ظَنَّ**)؛ يعقوب: الياء، وضم الراء مثل: (يأكل)، وعكس ذو ثاء: (**ثَكَم**)؛ أبو جعفر؛ فضم الياء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول، والباقون: بالنون المضمومة، وكسر الراء، وقيَّد الفتح؛ لاختلاف المفهوم».

وقال ابن الناظم ص (٢٦٣) ـ ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه (ل١٠٠/ب) ـ ما نصُّه: «أي: قرأ أبو جعفر، ويعقوب: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ﴾ بالياء، ثم اختلفا؛ ففتح يعقوب الياء وضم الراء، وعكس أبو جعفر: فضم الياء وفتح الراء؛ على البناء للمفعول، والأولى: أن يكون: ﴿كِتَٰبًا﴾ حالاً، أي: (ويخرج الطائر كتاباً)، والباقون: بالنون مضمومة وكسر الراء، ولا خلاف في نصب: ﴿كِتَٰبًا﴾».

وقال الشيخ موسى جار الله ص (١٧٧) ما نصُّه: «أبو جعفر ويعقوب بالياء في (يخرج) بدل النون، إلا أن يعقوب: بفتح الياء، وضم الراء؛ على أنه مضارع (خرج)، والضمير للطائر، وأبا جعفر؛ بضم الياء وفتح الراء؛ والنائب ضمير الطائر، والثمانية: (نخرج) بالنون؛ لأن أول الكلام (ألزمناه)».

المثال السادس: شرحه لقول الناظم في سورة (ص)، البيت رقم (٨٨٨): (**وَقَبْلُ ضمًّا نُصُبِ**)؛ فقد انفرد ببيان معنى كلمة (قبل) من المتن بقوله: «(**قَبْلُ**) أي: قبل: ﴿عِبَادِنَا﴾ [ص: ٤٥]، المذكور في القرآن»، فهذا الموضع من المواضع التي تبين عناية الشارح في بيان مقاصد الناظم، والدلالة على معاني القصيد؛ كلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، حيث إنه بين معنى قول الناظم: (**وقَبْلُ**)، بينما لم يتعرض لبيان معنى هذه اللفظة أحد من شراح الطيبة، إلَّا ما كان من العلامة النويري في شرحه حيث قال (١٩١/٥) ما نصه: «وقوله: (**قَبْلُ**)؛ بيان للواقع لا احتراز»، لكن بيان النويري يحتاج إلى بيان، فلم يبين معناها ولا مفادها، بخلاف صنيع الشارح.

المثال السابع: وفيه ثلاثة أمثلة؛ تدل على دقة وصفه للكلمة من

كلام الناظم، فقد قال عند وصفه لقراءة شعبة في قوله تعالى: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ ما نصُّه: «وَالمرموز إليه بصاد: (**صِفْ**)؛ أي: شعبة عن عاصم، (**يُمْسِكُ**) من قوله تعالى: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ (**خِفْ**)؛ أي: قرأه بسكون الميم، وتخفيف السين»، بينما قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٣٩) ما نصُّه: «يعني قوله تعالى: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ [١٧٠]؛ قرأه شعبة بالتخفيف»، وقال النويري في شرحه (٣١٤/٤) ما نصه: «وخفَّف ذو صاد (**صِفْ**) أبو بكر؛ سين: ﴿يُمَسِّكُونَ﴾»، فلم يعرج أيٌّ من الشراح على حركة السين سوى الشيخ الترمسيّ في شرحه.

والمثال الثاني؛ قوله عند شرحه لقول الناظم في البيت رقم (٧٥٤) من سورة الكهف: (**يُبْدِلَا خَفِّفْ**)؛ أي: «اقرأه بإسكان الباء الموحدة، وتخفيف الدال؛ فنصَّ على وصف حركة الباء، ولم يذكرها أحد من الشراح، فقد قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٦٩) ما نصه: «بتخفيف لفظ: يبدل»، وتبعه المنير السمنوديّ في شرحه، وقال النويري (١٧/٥) ما نصُّه: «بتخفيف الدال».

والمثال الثالث؛ قوله عند شرحه للبيت رقم (٧٣٤) من سورة الإسراء: (**لِيَذْكُرُوا اضْمُمْ خَفِّفَنْ**): «فـ(**اضْمُمْ**)، و(**خَفِّفَنْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الذال، وضم الكاف، وتخفيفهما»، فنصَّ على تخفيف الكاف، بينما قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٦٤)، والنويري في شرحه (٤٣١/٤) ما نصُّه: «بإسكان الذال، وضم الكاف»، ولم يتعرض أحد من شراح الطيبة لمعنى التخفيف إلا موسى جار الله في شرحه حيث قال ص (١٧٨): «بسكون الذال، وضم الكاف مخففة؛ من الذكر»، وذلك منه زيادة في التوضيح والبيان وإزالة لما قد يرد من الوهم والنسيان، وجرياً على طريقته في دقة وصف خلاف القراء في الحروف المختلفة، بحيث لا يرد على القراءة أيّ إشكال أو استشكال.

المثال الثامن: على تتبعه لحروف الناظم وكلماته؛ قوله عند شرح قول الناظم في الأبيات رقم (٣٤٦ ـ ٣٤٧) من باب اللامات: «**بَعْدَ سُكُونِ**

صَادٍ او طَاءٍ وَظَا أَوْ فَتْحِهَا»، حيث قال في شرحه: «إذا وقعت اللام (**بَعْدَ**) (**سُكُونِ صَادٍ**)؛ من إضافة الصفة إلى الموصوف أيضاً؛ أي: بعد صاد مهملة ساكنة. (**أَوْ**) بعد سكون (**طَاءٍ**) مهملة. (**وَ**)؛ أي: أو بعد سكون (**ظاء**) معجمة، (**أَوْ**) وقعت اللام بعد (**فَتْحِهَا**)؛ أي: مفتوح هذه الثلاثة؛ (الصاد)، و(الطاء)، و(الظاء)، سواء كانت مخففة، أم مشددة».

المثال التاسع: ومن الأمثلة على شرحه للمتن كلمة كلمة وحرفاً حرفاً شرحه للبيت رقم (٣٥٥) من باب الوقف على آواخر الكلم: «**مِنْ بَعْدِ يَا أَوْ وَاوٍ اوْ كَسْرٍ وَضَمْ**» حيث قال في شرحه لهذا الشطر من البيت: «**مِنْ بَعْدِ يَاءٍ**» ساكنة. (**وَ**)؛ أي: أو. بعد (**وَاوٍ**) ساكنة. (**أَوْ**) بعد. (**كَسْرٍ**). (**وَ**)؛ أي: أو. بعد (**ضَمْ**).

ومثل هذا في شرحه كثير لا يحصى، ولولا خوف الإطالة لأكثرت من ضرب الأمثلة الموضحة.

حاصِلَهُ: إنَّ شرح (**غُنْيَةُ الطَّلَبَةِ بِشَرْحِ الطَّيِّبَةِ**) تميز بأنه تناول دقائق النظم، واجتهد في الوصول لمراد ناظمه.

٧ ـ ومن منهجه في شرح خلاف القراء في الفرش القرآني ـ بعد أن يذكر كلام الناظم ـ أن استفتاحه في شرح كل حرف من أحرف الخلاف على أنواع؛ فمرة قد يبدأ شرح الخلاف في أحرف الخلاف بذكر الكلمة المذكورة في المتن والمختلف في قراءتها ثم يتبع ذكرها بذكر آيتها، ومثاله ما قاله عند شرحه للبيت رقم (٨٨٢) حيث قال الناظم: (**بِزِينَةٍ نَوِّنْ فِدًا**) في سورة الصافات، فقال ما نصه: «واختلف في: ﴿بِزِينَةٍ﴾ من قوله ﷻ: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [٦]، وأحياناً لا يذكر الكلمة المختلف فيها وإنما يدخل مباشر فيذكر آيتها، كما قال عند شرحه لقول الناظم في البيت رقم (٨٨٢): (**وَثِقْلَيْ يَسْمَعُوا شَفَا عُرِفْ**) في سورة الصافات، حيث قال ما نصه: «واختلف في: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [٨]»، ومرة يبدأ بكلام الناظم مباشرة ثم يشرع بعده بالشرح والبيان، كما فعل عند شرحه

لقول الناظم: (**وَدَعْ وَاوَ الَّذِيْنَ**...الخ) في سورة التوبة، البيت رقم (٦٧٤)، حيث قال: ((**وَدَعْ**)؛ أي: اترك، (**وَاوَ**): ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا﴾ [التوبة: ١٠٧]»، ومرة قد يبدأ شرح الحرف المختلف فيه بقوله: (**واختلف في قوله تعالى**)، ثم يأتي بالآية التي تحوي الكلمة المختلف في قراءتها، ومرة يبدأ الشرح بقوله: (**وقرأ قوله تعالى**)، ثم يأتي بالآية التي تحوي الكلمة المختلف في قراءتها.

٨ ـ ومن منهجه: أنه قد يستفتح السورة الكريمة من سور القرآن الكريم بالتنويه على بعض الأحكام في أصول القراءة مما تقدم ذكره، مثل ما فعل ـ مثلاً ـ في سورة (هود) حيث استفتح السورة بإعادة التذكير بخلاف القراء في فاتحة السورة بين الفتح والإمالة والتقليل، فقال: «﴿الٓر﴾ [١]، تقدم الكلام عليه في الأصول، وأول يونس، وتقدم تشديد تاء: ﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ [٣]؛ للبزي بخلفه، والخلاف في: ﴿سِحۡرٞ﴾ [٧]، و﴿يُضَٰعَفُ﴾ [٢٠]، و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٢٤]»، ثم بدأ بعد ذلك بشرح خلاف القراء في هذه السورة بحسب كلام الناظم، وهذه الطريقة هي الأعم الأغلب في شرحه لقسم الخلاف الفرشي من المتن، وقد يستفتح السورة مباشرة بلا مقدمات فيبدأ بشرح المتن المتضمن لخلاف القراء فيها، وهو قليل، كما في سورة (النساء)، وربما استفتح السورة ببعض ما يتعلق بها من الأحكام الفقهية؛ كما فعل في فاتحة سورتي (التوبة)، و(مريم).

٩ ـ ومن منهجه في شرحه: أنه عندما يشرع في شرح القراءة ومن قرأ بها من السادة القراء فإنه يشرحها بحسب ترتيب القراء في النظم، فلا يقدم قارئاً على قارئ، وإنما المقدم من قدمه المتن، وقد التزم ذلك في جميع الشرح إلا ما ندر.

١٠ ـ ومن منهج الشارح: أنه اعتمد في شرحه بشكل رئيسيٍّ على كتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر" للعلامة البنا الدمياطي، حتى إنه لم يترك فيه فائدة أو تحريراً ولا تنبيهاً أو تعليقاً

إلَّا ونقله وأفاد منه، بل يمكن القول بأنه أفرغ كتاب الإتحاف في شرحه إفراغاً محترفاً؛ بحيث أظهر كتاب الإتحاف كما لو كان شرحاً من شروح طيبة النشر، فأفاد منه في قسم الأصول إفادة كبرى، كما أنه نقل نص كلام كتاب الإتحاف في الفرش القرآني كاملاً، وحاول أن ينزل نصّ كلام الناظم على كلام صاحب الإتحاف في كل حرف من حروف الخلاف بلا استثناء، وكذا أفاد ونقل كثيراً عن كتاب "غيث النفع في القراءات السبع" للعلامة علي النوري الصفاقسيّ، في كثير من مواضع الخلاف، خصوصاً في تحريراته وتنبيهاته، كما أفاد كثيراً من دقته في وصف خلاف القراء في بعض أحرف الخلاف، ومن أمثلة نقله وإفادته من هذين الكتابين؛ قوله في باب الإمالة: «قال في الاتحاف: وتُعْرَفُ ـ أي أَنَّى ـ بصلاحية كيف، أو أين، أو متى، مكانها»، **وقال في موضع آخر**: «قال في الإتحاف: قد اخْتُلِف في ألف: ﴿كِلَاهُمَا﴾؛ فقيل: عن واو؛ لإبدال الفاء في: ﴿كِلْتَا﴾، فلهذا رُسِمَت ألفاً، وعُلِّلَت إمالتها؛ بكسرة الكاف، وقيل: عن ياء؛ لقول سيبويه: لو سُمِّيت بها لقُلِبت ألفها في التثنية ياء، فالإمالة للدلالة عليها»، **وقال في موضع ثالث**: فالحاصل ـ كما في الغيث ـ: «أن الحق الذي لاشك فيه، والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه، أن الجمع بين الساكنين: جائز؛ لورود الأدلة الناطقة به، فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع، وورد عن العرب، وحكاه الثقات عنهم، واختاره جماعة من أئمة اللغة، بل حكى نحويون كوفيون سماعاً من العرب: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، مدغماً، فتأمل ذلك كله، فإنه مهم جدًا».

١١ ـ وحيث إن كتابَيّ "الإتحاف"، و"غيث النفع" من كتب الإقراء المعتبرة لما تضمناه من تفصيل لخلاف القراء فرشاً وأصولاً من أول القرآن إلى آخره، مع توجيه للقراءات، وتحرير لمسائل الخلاف، وعزو للطرق والأئمة، فإنَّ شرح الشيخ الترمسي على الطيبة قد حوى بعضاً من التحرير الذي زاد به على الشروح الأخرى للنظم، مما يدل

على أنَّ باب التحريرات مسألة حاضرة عنده، قائمة في ذهنه، وإن لم يستوف تحرير كل مواضع التحرير في المسائل المختلفة، كما أنه لا يتعاطى علم التحريرات بالكيفية التي تُوجَد في مجالس التلقي والإقراء، ويتبين ـ عنايته بالتحريرات ـ من خلال الأمثلة التالية:

المثال الأول: تحريره لمسألة الإمالة وعدمها لأبي عمرو في كلمة: ﴿تَتْرَا﴾، في سورة المؤمنون[1]، حيث قال ـ بعد أن ذكر الخلاف الفرشيّ بين القراء ـ ما نصُّه: «وكلٌّ في الإمالة وعدمه على أصله، إلَّا أبا عمرو، فإنه نوَّنه كما تقرر؛ فإن وصل فلا خلاف له في التفخيم، وإن وقف عليه فاختلف عنه؛ فقال جماعة: بالفتح؛ بناء على أن الألف مبدلة من التنوين، ولذا رُسِمَت بالألف اتفاقاً، وهو لا يمال؛ نحو: (ستراً)، و(ذكراً)، وقال آخرون: بالإمالة؛ بناء على أن الألف للإلحاق، بنحو جعفر في (أَرْطَى)، فدخل التنوين، وإذا ذهب وقفاً أميلت، والأول أرجح، بل قال المصنف: أن نصوص أكثر الأئمة تقتضي فتحها لأبي عمرو وإن كان للإلحاق؛ من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكي، وابن بليمة، وصاحب العنوان، وغيرهم في إمالة ذات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلَّا إخراج: ﴿تَتْرَا﴾، ولذا قال الأفراني في مقصورته:

فَالْفَتْحُ فِي تَتْرَا لِأَنَّ شَرْطَ مَا ... يُمِيْلُهُ الرَّسْمُ بِيَا نَجْلُ العَلَا
اخِتَارَهُ لَهُ وَذَا بِوَقْفِهِ ... وَغَيْرُهُ لِأَصْلِهِ قَدِ اقْتَفَى

والحاصل ـ كما قاله في الغيث ـ: «أن لأبي عمرو فيه إذا وقف وجهين؛ الفتح، والإمالة، والفتح أقوى».

المثال الثاني: تحريره لخلاف الأئمة في الهمز وعدمه في كلمة: ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ في سورة النحل[2]، حيث قال في الشرح: «قال في التقريب:

(١) الآية [المؤمنون: ٤٤].
(٢) الآية [٢٧].

انفرد الداني بحكاية ترك الهمز عن النقاش عن البزي هنا خاصة، وليس ذلك من طرق كتابه، ولا من طرقنا، على ما فيه من الضعف، انتهى. فالبزي فيه كغيره؛ بالهمز، وهو القياس المطرد، إذ لا يجوز قصر الممدود إلا في ضرورة، أو على قلة، كما قاله بعض النحاة، فذكر الخلاف في الحرز إنما تابع أصله في الحكاية فقط، على أنه أشار إلى ضعفه إذ قال: (**وَفِي شُرَكَائِيَ الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَلْهَلَا**)؛ فإنه مِنْ (هلهل النساج إذا لم يحكم نسجه)، ومن ثم لم يعرج عليه المصنف هنا، إذ العمل على الهمز، وبه آخذ».

المثال الثالث: قوله في تحرير السكت على (أل) التعريف لحمزة وقفاً: «ويوقف له ـ أي لحمزة ـ على: ﴿هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [٣]؛ بالنقل، أو السكت، ولا يجوز فيه التحقيق بلا سكت، كما تقدم».

المثال الرابع: قوله عند شرح البيت رقم (٣٠٥) من باب الإمالة والفتح بين اللفظين ـ فيما نقله عن صاحب الإتحاف ـ: «وإذا جُمِعَ للأزرق قوله تعالى: ﴿وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]؛ فالمتحصل من الطرق المذكورة، مع ما تقدم في ذوات الياء: الفتح والتقليل في: ﴿**الْجَار**﴾، على كلٍّ من الفتح والتقليل في: ﴿وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾؛ فهي أربعة، لكن نقل الشيخ (سلطان) عن المصنف: أنه قرأ بالتقليل مع التقليل، وبالفتح مع الفتح، ونظيره: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]».

المثال الخامس؛ قوله عند شرحه للأبيات رقم (٢٩٨ ـ ٢٩٩) من باب الفتح والإمالة بين اللفظين: «وللأزرق في نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ خمسة أوجه، بالنظر إلى تثليث البدل، نظمها المصنف في قوله:

كَـآتَـى لِوَرْشٍ افْـتَـحْ بِـمَـدِّهِ وَقَـصْـرِهِ ... وَقَلِّلْ مَعَ التَّوسِيطِ وَالْمَدِّ مُكْمِلَا
لِحِرْزٍ وَفِي التَّلْخِيصِ فَافْتَحْ وَوَسِّطَنْ ... وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا

وإنما امتنع هذا السادس؛ أعني: قصر البدل مع التقليل؛ لأن كل من روى القصر فيه لم يرو التقليل. وإذا اجتمع: البدل، واللين، وذو الياء؛

ففيه للأزرق سبعة أوجه من طرق المتن، وخمسة من طرق الحرز، وقد أوضحته في: (تعميم المنافع)، فراجعه».

المثال السادس؛ تحريره لبعض أوجه الأزرق، حيث قال في الفرش من سورة (الماعون): «قرأ: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الماعون: ١]؛ بإثبات الهمزة الثانية مسهلة في الحالين: المدنيان، زاد الأزرق إبدالها ألفاً مع المد للساكنين، لكن هذا الوجه له إنما هو في الوصل فقط، فإن وقف عليه تعين وجه التسهيل؛ لئلا تجتمع ثلاث سواكن ظواهر، بخلاف الوقف على: (**دَوَابّ**)».

المثال السابع؛ ومن أمثلة عنايته بالتحريرات في شرحه؛ تحريره لمسألة إمالة: (الحواريين) لابن ذكوان، وأنها في الموضعين؛ خلافاً لمن خصَّ الإمالة بموضع سورة الصف دون موضع سورة المائدة، ولم يتعرض لها أحد من شرَّاح الطيبة إلا الترمسي؛ حيث قال عند شرحه للبيت رقم (٣١٢) من باب الفتح والإمالة بين اللفظين: «(وإمالة: (**الْحَوَارِيِّيْنَا**)؛ في المائدة، والصف، وهي من طريق: الصوري، على الصحيح، خلافاً لمن خصَّه بالصف، والفتح فيهما من طريق: الأخفش».

المثال الثامن: تحريره للوقف على كلمتي: (أَسْرِ)، و(أَنْ أَسْر)، ولم يتعرض لذلك أحد من شراح الطيبة.

حَاصِلَهُ: فإن شرح (**غُنْيَةُ الطَّلَبَةِ بِشَرْح الطَّيِّبَةِ**) باختصار: هو نتاج دمج بين مناهج كتب الشروح وكتب الإقراء.

١٢ ـ ومن منهج الشارح التوسع في شرحه لرموز القراء توسعاً لا يوجد عند غيره من الشروح، واستدلاله لدلالة تلك الرموز بشواهد من العربية والأحاديث النبوية وكلام علماء السلف وعباراتهم، وإليك الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قوله عند شرحه لمدلول رمز (**صُحْبَة**) من كلام الناظم؛ حيث قال: «فيكون مدلول الـ(صُّحْبَة): حمزة، والكسائي، وخلفاً، وشعبة، وفي الحرز: لهم بدون خلف، فوافقه المصنف أيضاً.

وهي في اللغة: مصدر، أو جمع (صاحب)؛ كـ(فَارِه) و(فرْهَة)، وأصل إطلاقها كالـ(صحب)؛ لمن حصل له رؤية ومجالسة، ووراءه شروط للأصوليين، ويطلق على من تَمَذْهَب بمذهب من مذاهب الأئمة؛ فيقال: أصحاب الشافعي، وأصحاب مالك، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه، واستصحبت الكتاب؛ حملتُه صُحْبَتي، واستصحبت الحال؛ تَمَكَّنْتُ منه بما كان ثابتاً، كأني جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة».

المثال الثانيّ: وكما قال عند شرحه لرمز (**فَتَى**) حيث قال: «فيكون مدلول (فَتَى): حمزة، وخلفاً في اختياره أيضاً؛ لأن (الفاء) رمز لحمزة؛ فيسهل استحضاره، وخلف من جملة رواته، وأصل الفتى؛ الكريم، والسخيّ، والشاب، ويستعمل في الكامل في الأخلاق الجميلة وذي الصفات المحمودة، وسُئِل الإمام أحمد بن حنبل عن الفتوة؟ فقال: هي ترك ما تهوى لما تخشى».

المثال الثالث: وكما قال عند شرحه لرمز (**ثَوَى**): «ومعنى: (ثَوَى)؛ أقام، يقال: ثوى بالمكان؛ أقام به، (ثواء) بالمد، فهو (ثاو)، وفي التنزيل: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٤٥]، والمثوى؛ المنزل، والجمع؛ مثاوي، وفي الأثر: (وأصلحو مثاويكم)، والدعاء: (وجعل الجنة مثواه ومتقلبه)».

١٣ ـ ومن منهج الشرح: توسع الشارح في بيان تراجم القراء وسيرهم وأحوالهم وبيان شيء من مناقبهم مما ليس موجوداً عند غيره من الشروح، بل ـ وأحياناً ـ حتى ولا في كتب التراجم والطبقات، ومن الأمثلة:

المثال الأول: ما جاء في ترجمته لثامن الأئمة أبي جعفر، حيث توسع وأفاض في ترجمته، وذكر ثناء الأئمة ـ كمالك وغيره ـ عليه، وذكر بعض أحواله عند احتضاره، وما ذكره بعض تلاميذه من رؤيتهم له في المنام.

المثال الثاني: ترجمته للإمام الكسائي، وذكر آثاره ومناقبه وثناء

العلماء عليه، وذكر بعض نوادره، وما حصل منه في جامع الكوفة مع بعض المقرئين، وكذا ذكره للرؤيا المنامية التي رآها عبدالوهّاب بن حريش؛ فلم أجد هذا الأثر في كتب تراجم القراء، ولم أجده إلا عند صاحب وفيات الأعيان.

١٤ ـ ومن منهج الشارح: الاستدلال بالأحاديث الشريفة، ومنهجه فيها يتضح من خلال عدة أمور: من جهة تخريج الحديث ودرجته؛ فهو لم يلتزم ذكر الأحاديث الصحيحة، بل قد يذكر الصحيح ويرويه؛ كالحديث الذي في صحيح مسلم: «اقرؤوا القرآن، فإنه يجيء يوم القيامة شفيعاً لصاحبه»، وقد يذكر بعض الأحاديث الضعيفة؛ كروايته لحديث: «رفع الأيدي من الاستكانة التي قال الله ﷻ: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]»، وهو قد يخرِّج الحديث؛ فيذكر من رواه من الأئمة، كحديث: «حملة القرآن في ظل الله، يوم لا ظل إلا ظله»، حيث قال بعده: «**رواه الديلمي**»، وقد يسكت فلا يذكر ذلك، كما في معظم الأحاديث التي ذكرها في شرحه، وهو قد يحكم على الحديث بالصحة أو التحسين ونحوه كروايته لحديث: «أهل القرآن؛ أهل الله وخاصته»، فقال بعده: «رواه النسائي وغيره، بإسناد حسن»، وقد لا يفعل ذلك.

١٥ ـ ومن منهج الشارح في شرحه: أنه قد سخَّر تفننه وتمكنه في مختلف العلوم في خدمة ما هو بصدده من شرح "طيبة النشر"، فهو أصوليٌّ متمكن، وفقيه كبير، كما هو محدِّثٌ ومسند معتبر، وعالم في العربية قدير، فضمَّنَ شرحه بعض الأحكام والفوائد الفقهية، وحكم على بعض الأحاديث وخرَّجها، ووجه بعض المواضع من كتب ومنظومات العربية، واستدل لها من الألفية والكافية بل ومن شروحهما، وهاهنا بعض الأمثلة والشواهد:

المثال الأول: استدلاله بالأحاديث الشريفة وتخريجها، ومن ذلك قوله عند شرحه للبيت رقم (١٠) من خطبة الكتاب: «روى الترمذي وحسنه

والحاكم وصححه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «يجيء صاحب القرآن يوم القيامة، فيقول القرآن: يا رب خله، فيلبس تاج الكرامة، ثم يقول: يا رب زده، فيلبس حلة الكرامة، ثم يقول: يا رب ارض عنه، فيرضى عنه».

المثال الثاني: من الأمثلة على توظيفه لصناعته ومعرفته الحديثية في خدمة ما شرع فيه من الشرح والتقريب لمعاني النظم وتسهيلها وربط علم القراءات بعلم الحديث، ما قاله من إزالة اللبس الذي قد يرد في الخلط بين الأسماء، كما أزال اللبس بين شعبة القارئ وشعبة المحدث، ونافع مولى ابن عمر، ونافع القارئ، وغيره، فقال عند شرح البيت رقم (٢٨) من خطبة الكتاب: «أبو بكر (**شُعْبَةُ**) بن عياش بن سالم، الحَنّاط ـ بالنون ـ، الأسدي، الكوفي، وهذا هو المراد بشعبة في القراءات، وأما في الحديث فأبو بسْطام شعبة بن الحجاج البصري، ولذا قال في الحرز: (**وَذَاكَ ابْنُ عَيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرِّضَا**)»، وقال عند شرحه للبيت رقم (٢٤) من خطبة الكتاب: «(**نَافِعٌ**) بن عبدالرحمٰن بن أبي نعيم، الليثي، مولاهم، فهو غير نافع مولى ابن عمر، رضي الله تعالى عنهما».

المثال الثالث: من الأمثلة على تسخيره معرفته وضلوعه في العلوم المختلفة تضمينه شرحه لبعض الفوائد الفقهية؛ من ذلك ما قاله عن النسخ وأحكامه عند شرحه للبيت رقم (٤٧٨) من سورة البقرة حيث قال: «والنسخ لغة: الإزالة، أو النقل، واصطلاحاً: رفع الحكم، أو بيان لانتهاء أمده، والمختار؛ أنه رفع الحكم الشرعي بخطاب».

ومن ذلك قوله في فاتحة سورة التوبة ـ عند حديثه عن حكم البسملة في أولها ـ: «تقدم أنه لا بسملة هنا إجماعاً، قال في الثغر الباسم: هل الإتيان بها حرام، أو مكروه، أو خلاف الأولى؟ قال ابن حجر، وابن عبدالحق السنباطي، والخطيب الشربيني: حرام في أولها، ومكروه في أجزائها»، وقال الشمس الرملي: «تكره في أولها، وتسنُّ في أجزائها».

ومن ذلك ما نقله عن الإمام مالك في حكم القراءة بالحدر قوله:

«قال مالك ـ رضي الله تعالى عنه ـ: من الناس من إذا حدر كان أخف عليه، وإذا رتل أخطأ، والناس في ذلك على ما يخف، وذلك واسع. . . الخ».

المثال الرابع: من الأمثلة على تسخيره معرفته وضلوعه في العلوم المختلفة، ما ضمنه في الشرح من بعض الفوائد العلمية؛ كما فعل في حديثه عن حجية توجيه بعض الخلاف القرآني بالْعُجْمَةِ، وهل في القرآن ألفاظ أعجمية، وأطال في تقرير ذلك، ونقل عن الإمام الشافعي وغيره، قال الشارح ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «وما ذكر في توجيه التخصيص بالعجمة مصَرِّح بأن في القرآن لفظاً أعجمياً معرباً، وهو خلاف مذهب الشافعي ـ رضي الله تعالى عنه ـ والأكثرين، قال في البدر اللامع:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَفقَ الْمُعَظَّمِ   وَابْنِ جَرِيرٍ وَالْإِمَام الْأَعْظَمِ

قال في الرسالة: الواجب على العالمين أن لا يقولوا إلَّا من حيث علموا، وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى وأقرب إلى السلامة ـ إن شاء الله تعالى ـ فقال قائل منهم: إن في القرآن عربياً وأعجمياً، والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب، ولعل من قال إن في القرآن غير لسان العرب ذهب إلى أن من القرآن خاصًّا يجهل بعضه بعض العرب، ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ الله ﷺ، والله يغفر لنا ولهم، ثم أطال الاستدلال في الرد على ذلك القائل، فالذي قرره المحققون: أن مثل (إِسْتَبْرَقٍ)، و(مِشْكَاة)، و(قِسْطَاس)، من توافق اللغات العربية وغيرها».

المثال الخامس: ومن ذلك ـ أيضاً ـ حديثه عن العلم وفضله، وحديثه عن الإحسان ومعناه وأنواعه، وحديثه في فاتحة سورة مريم عن شروط النبيّ، وهل مريم نبية؟ وغير ذلك من الفوائد العلمية المختلفة.

١٦ ـ وحيث إنَّ الناظم قد أشار في نظمه بأنه أفاد من نظم الإمام الشاطبي وتبعه في بعض نظمه؛ فإنَّ الشارح ـ من منهجه في شرحه ـ: أنه عمد

إلى المقارنة بين متن "الطيبة في القراءات العشر" ومنظومة "الشاطبية في القراءات السبع"؛ وقد تنوعت هذه المقارنة والمقابلة بين النظمين، على النحو التالي:

فمرة يقارن بينهما في دلالة الرموز على المراد ومعانيها؛ وإليك الأمثلة:

المثال الأول: قوله عند شرحه لقول الناظم، البيت رقم (٢٢):

وَمِنْهُمُ عَشْرٌشُمُوسٌ ظَهَرَا ضِيَاؤُهُمْ وَفِى الْأَنَامِ اشْتَهَرَا

«فتشبيههم بالشمس لشهرتهم، وانتفاع الناس واهتدائهم بهم، وحينئذٍ هم أشهر منها في رابعة النهار، فما صنعه المصنف أبلغ من صنيع الشاطبي؛ لأنه إنما جعلهم كالبدور».

المثال الثاني: قوله عند شرح قول الناظم: **(وَهُمْ وَحَفْصٌ صَحْبُ)** في البيت رقم (٤٣) من خطبة الكتاب: «وهو اسم جمع أو جمع لصاحب كـ(ـركب) و(راكب)، وهو أخف من (صِحَاب) الذي استُعْمِل في الحرز؛ لمدلول حمزة والكسائي وحفص».

المثال الثالث: قوله عند شرحه لقول الناظم، البيت رقم (٤٦) من خطبة الكتاب: **(وَالْمَدَنِيْ وَالْمَكِّيْ وَالْبَصْرِيْ سَمَا)**: «فمدلول (سَمَا)؛ نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وقد وافق الحرز على ذلك، إلا أنَّه أدخل فيه أبا جعفر ويعقوب».

المثال الرابع: قوله: «ولم يذكر المصنف اصطلاحه في المكيّ؛ لعدم الزيادة عما في الحرز، بخلاف المدني والبصري؛ لزيادة أبي جعفر ويعقوب فيهما»، وغيرها من الأمثلة.

ومرة يقارن بين "الشاطبية" و"الطيبة"؛ فيذكر الأوجه التي زادت بها الطيبة على الشاطبية، وإن كان لم يستقص جميع ما زادت به الطيبة على الشاطبية من الأوجه والطرق والروايات، ومن الأمثلة على ذلك: قوله في باب المد والقصر عند شرحه للبيت رقم (١٦٤) من باب المدِّ والقصر:

(**وَقَصْرُ الْمُنْفَصِلِ بِنْ لِي حِمًى عَنْ خُلْفِهِمْ**): «فالقصر عن هشام وحفص من زيادة الناظم على الحرز، وكذا المدُّ للسوسيّ»، وقال عند شرحه لقول الناظم في فصل إدغام (هل وبل)، البيت رقم (٢٦٣): (**وَاخْتَلَفْ فِي الطَّاءِ عَنْهُ**)، ما نصُّه: «وخص في الحرز الخلاف بخلاد، فالإدغام عن خلف عنه زائد على الحرز، والمشهور عن حمزة: هو الإظهار من الروايتين».

ومرة أخرى قد يذكر ما وافقت فيه "الطيبة" "الشاطبية"؛ كما قال عند قول الناظم، البيت رقم (٢١٠): (**مُؤْصَدَةٌ بِالْهَمْزِ عَنْ فَتًى حِمًى**): «وهذا الشطر مما توافق فيه هذا المتن والحرز».

ومرة رابعة قد يستدرك على "الشاطبية" ما زادته على أصلها وهو "التيسير"؛ فيكون ذلك خروجاً من الشاطبيّ عن أصله، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: ما فعله عند شرحه لقول الناظم في باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٠): «**تُمَارِ مَعْ أُوَارِ مَعْ يُوَارِ مَعْ**»، حيث قال ما نصُّه: «قال في الإتحاف: فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها نصًّا وأداء، وروى الفتح عنه جعفر بن محمد النَّصِيبي، وجعفر هذا؛ هو طريق التيسير، فَذِكْرهُ للإمالة في حرفي المائدة؛ حكاية أراد بها مجرد الفائدة، على عادته، لكن تخصيصه لهما دون الأعراف لا وجه له؛ كما في النشر، ولذا تُعُقِّبَ فيه الشاطبي؛ في ذكره لهما، ثم في تخصيصه لهما ـ كالداني ـ، دون حرف الأعراف، والحاصل أن إمالتهما ليست من طرق الحرز وأصله، إذا لا تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريقيهما».

المثال الثاني: وكما قال عند قول الناظم في سورة يوسف، الأبيات رقم (٧٠١ ـ ٧٠٢): (**هَيْتَ اكْسِرَا عَمَّ وَضُمَّ التَّا لَدَى الْخُلْفِ دَرَى وَاهْمِزْ لَنَا**) حيث قال ما نصُّه: «وهما ـ أي قراءة هشام في كلمة (هيت) ـ صحيحان عن هشام، لكن ذِكْره الضمَّ خروج عن طريقه؛ الذي هو أحمد الحلواني، وروايته عن هشام الفتح، وهي قراءة صحيحة كما بينه المصنف وغيره».

المثال الثالث: قوله عند شرحه لقول الناظم في سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٠): «لكن ذِكْره له ـ أي ذكر الشاطبي لما روي عن قنبل في أحد

وجهيه من أثبات الياء بعد كلمة (نَرْتَعِ) وصلاً ووقفاً ـ خارج من طريقه؛ الذي هو ابن مجاهد، ولم يروى عن قنبل إلا الحذف كالبزي، وإنما روى الإثبات ابن شنبوذ عن قنبل».

المثال الرابع: ومن ذلك قوله عند تحريره لوجه ترك الهمز في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ [النحل: ٢٧]، من قوله: «انفرد الداني بحكاية ترك الهمز عن النقاش عن البزي هنا خاصة، وليس ذلك من طرق كتابه، ولا من طرقنا، فذكر الخلاف في الحرز إنما تابع أصله في الحكاية فقط، على أنه أشار إلى ضعفه إذ قال: (**وَفِي شُرَكَائِيَ الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَلْهَلَا**)»، وهذا الموضع ـ خصوصاً ـ أشار إليه ابن الجزري في النشر وتكلم فيه طويلاً، ولم ينقله النويري عن النشر مع أنه ينقل ما هو أقل منه، وكذا لم يتكلم فيه ابن الناظم ولا المنير السمنوديّ ولا صاحب الهادي في شروحهم، في حين أن الشارح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ نقلها وحررها فانفرد من بين سائر الشروح بالحسن والجمال، وغيرها كثير.

وقد يستدرك الترمسي على الشاطبي استدراكاً عاماً، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قال عند شرحه لقول الناظم في سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٢٨ ـ ٦٣٠): «ولا خلاف في بناء الفاعل للكل في الحرف الثاني منه، وهو ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، وكذا حرف الحشر: ﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]، قال المصنف: وعبارة الشاطبي[1] موهمة له لولا ضبط الراوية».

المثال الثاني: قوله في باب المد والقصر: «وأما قول الحرز: «**وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ**. . .الخ)؛ حيث أثبت الخلاف فيه، فمتعقب عليه: بأن رواة المدِّ أجمعوا على استثنائه، وقد نص الداني وغيره الاتفاق عليه، فلا خلاف في قصره، ولذا أتى المصنف بلفظ: (**امْنَعْ**)؛ لنفي ذلك الخلاف الذي ذكر في الحرز».

---

(١) يعني قوله في الحرز، البيت رقم (٦٨٣): (لَا يَخْرُجُونَ فِي رِضاً).

المثال الثالث: قوله في باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٦): «وعُلِمَ مما تقرر: أنَّ ابن عامر من أصحاب الصلة في هذا الحرف ـ أعني: ﴿يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ ـ قولاً واحداً، وهو المشهور، وإنْ أوهم ظاهر الحرز جريان الخلاف لهشام عنه بين الصلة والاختلاس».

المثال الرابع: قوله عند شرحه لقول الناظم في سورة يونس، الأبيات رقم (٦٨١ ـ ٦٨٣): «وقد اقتصر في الحرز لقالون وأبي عمرو على الاختلاس فقط ـ يعني في كلمة: ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥] ـ؛ وقد تعقبه جمع من المحققين المحررين في تركه ذكر الإسكان لقالون بأنه غير جيد، فإنَّ الذي ينبغي له أن يذكره ويقدمه على الاختلاس؛ لأنه في التيسير، وهو الأشهر الأصح المنصوص عليه عن قالون، بل لا يكاد يوجد في كتب النقلة غيره، فلا ينبغي إهماله»، والتحرير الذي ذكره الشارح في بيان هذا الحرف من حروف الخلاف بين القراء لم يتعرض له أحد من شراح الطيبة قاطبة إلا الترمسي هنا في شرحه.

١٧ ـ ومن منهج الشارح في شرحه: عنايته بعزو خلاف القراء إلى الطرق والكتب والأئمة، غير أن هذا العزو نجده في قسم الأصول من شرحه أكثر منه في قسم الفرش، والأمثلة كثيرة؛ منها:

المثال الأول: قوله عند شرحه للبيت رقم (٣٠٠) من باب الفتح والإمالة بين اللفظين: «وأمَّا: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾؛ فروى تقليلها عن الدوري بلا خلاف: صاحب الكافي، والهداية، والهادي، ويحتمله ظاهر كلام الشاطبي، ونص الداني على فتحها له دون أخواتها».

المثال الثاني: قوله عند شرحه للبيت رقم (٣١٥) من باب الفتح والإمالة بين اللفظين: «وإمالة: ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾؛ غَيْرَ مَا يُجَرْ من لفظ: ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾، وهو المنصوب؛ وهو في موضعين؛ أمالهما: النقاش عن الأخفش عنه، وفتحهما: ابن الأخرم عن الأخفش، والصوري، وبالوجهين صرح في الحرز، وغيره».

المثال الثالث: قوله عند شرحه للبيت رقم (١٦٤) من باب المد

والقصر: «أَوَ اشْبع؛ هذا هو القول الثالث؛ وهو الإشباع، لِلْكُلِّ؛ أي: كل القراء فيمَا اتَّصَلْ؛ أي: في المد المتصل خاصة، وهو ما اجتمع حرف المد والهمز بعده في كلمة، كما قررناه، وهذا القول منقول **(عَنْ بَعْضٍ)**؛ أي: بعض الأئمة؛ وهم جمهور العراقيين، وكثير من المغاربة، صرح بذلك: ابن سوار، وسبط الخياط، والقلانسي، وأبو معشر الطبري، والمهدوي، وغيرهم».

١٨ ـ ومن منهجه: عنايته ببيان كيفية العمل بما يسمى بـ"جمع القراءات"، وضربه لذلك الأمثلة الموضحة عند قراءة بعض الآيات، وقد توسط في هذا الأمر، فلم يتوسع توسعاً يخرج الشرح عن مقصوده، ولم يجعله فارغاً من مثل هذه المسألة المهمة، وهو يريد في ذلك تدريب الطلاب والمبتدئين وضرب الأمثلة لما هو بصدد شرحه في باب (إفراد القراءات وجمعها)، ومن ذلك تفصيله في طريقة الجمع للقراء السبعة: «وإذا قرأ قوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١]، إلى قوله: ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، فيبدأ لقالون....الخ».

١٩ ـ ومن منهجه ومناقب شرحه: عنايته ودقة تعبيراته في ضبط الألفاظ المشكلة، والكلمات الموهمة؛ ومن الأمثلة على تلك العناية:

المثال الأول: وصفه لقراءة شعبة في كلمة: ﴿بَيْئَسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، حيث قال: «بباء موحدة مفتوحة»، وذلك بخلاف صاحب الإتحاف حيث يقول: «بباء مفتوحة»؛ فجاء الشارح بزيادة كلمة: (موحدة) ليمنع الوهم فيما لو تصحفت كلمة: (بباء) إلى (بياء).

المثال الثاني: وكقوله في سورة يونس عند قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾ [٧١]، وهو يعزو لطريق من الطرق حيث قال: «النخاس؛ بالمعجمة».

٢٠ ـ ومن منهجه في شرحه: أنه إذا تعددت الأوجه وتنوع الاختلاف في حرف من الحروف أو في موضع من المواضع فإنَّه ـ وذلك بعد أن يتعرض لشرح كلام الناظم شرحاً مفصلاً وينزل كل حرف مكانه من الشرح ـ يقوم بتلخيص اختلاف القراء في تلك المسألة تلخيصاً يُسَهِّل

المسألة ويجمع أطرافها جمعاً يختصر مسائل الخلاف، فيجعل ملخص ذلك الخلاف على شكل نقاط سهلة يمكن تصورها واستيعابها، ويساعد الطالب على استحضارها، وذلك ـ كما ذكرتُ آنفاً ـ بعد أن ينزل كلام الناظم في مواضعه من الشرح، ويستوفي ذكر المسألة بتفاصيلها وأوجه القراء فيها، وهذا منه كثير جداً، بل هو من الأمور المنهجية الرئيسة التي ميزت هذا الشرح عن غيره من الشروح الأخرى، ومن الأمثلة والشواهد ما يلي:

المثال الأول: تلخيصه لأنواع القراءات حيث قال عند شرحه للبيت رقم (١٦) من خطبة الكتاب: «**قد تحرر من ذلك أن القراءات أنواع**: الأول: المتواتر؛ وهو: ما نقله جمعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

والثاني: المشهور؛ وهو: ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ، كغالب ما اختلف الطرق في نقله عن السبعة؛ فرواه بعض عنهم دون بعض، وهي كثيرة في فرش الحروف من كتب الخلاف في القراءات كهذا المتن وأصله.

والثالث: الآحاد؛ وهو: ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، ولم يشتهر الاشتهار المذكور، كقراءة: (متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان)، (فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرات أعين)، و(لقد جاءكم رسول من أنفسكم) بفتح الفاء.

الرابع: الشاذ؛ وهو: ما لم يصح سنده، كقراءة: (ملك يوم الدين)؛ بصيغة الماضي ونصب: (يوم).

الخامس: الموضوع، كقراءة: الخزاعي وزيد.

ونوع سادس؛ وهو: ما زيد في القراءات على وجه التفسير للآية، كقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت من أم)، وقراءة ابن عباس: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج)».

المثال الثاني: تلخيصه لخلاف القراء في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢]؛ حيث قال عند شرحه للأبيات رقم (١٥٣ ـ ١٥٥) من باب هاء الكناية: «**فحاصل ما في هذه الكلمة** ـ أعني: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ ـ أنَّ ليعقوب، وقالون، وحفص، الاختلاس فقط. ولشعبة، وأبي عمرو، الإسكان فقط. ولهشام ثلاثة أوجه: السكون عن الداجوني عنه، والاختلاس والإشباع من طريق الحلواني. ولابن ذكوان، وابن جماز: الاختلاس والإشباع. ولابن وردان، وخلاد، الإسكان والإشباع. وللباقين؛ وهم: ورش، وابن كثير، والكسائي، وخلف عن حمزة، وفي اختياره: الإشباع فقط».

المثال الثالث: قال ملخصاً خلاف القراء في كلمة: ﴿لَا يَهِدِّيَ﴾ [يونس: ٣٥]، وذلك عند شرحه للأبيات رقم (٦٨٠ ـ ٦٨١) من سورة يونس: «**وإيضاح ما في هذا الحرف أنَّ فيه ست قراءات**: الأولى: بفتح الياء، وإسكان الهاء، وتخفيف الدال، وهي: لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه. الثانية: بكسر الياء والهاء معاً، وتشديد الدال؛ وهي لشعبة وحده. والثالثة: بفتح الياء، وكسر الهاء، وتشديد الدال؛ وهي: لحفص، ويعقوب. والرابعة: بفتح الياء، وإسكان الهاء، وتشديد الدال؛ وهي: لابن وردان، وابن جماز وقالون في أحد وجهيهما. والخامسة: بفتح الياء، واختلاس فتحة الهاء، وتشديد الدال؛ وهي: لأبي عمرو في أحد وجهيه، وقالون وابن جماز في وجههما الثاني. والسادسة: بفتح الياء والهاء معاً، وتشديد الدال؛ وهي: لأبي عمرو في وجهه الثاني، وورش، وابن كثير، وابن عامر. فخلاف أبي عمرو دائر: بين الفتح الكامل، وبين الاختلاس. وخلاف قالون، وابن جماز: بين الإسكان، وبين الاختلاس».

والأمثلة كثيرة جداً، بل لا يكاد يوجد خلاف بين القراء في حرف من الحروف ذكره الناظم في المتن إلا عمد الشارح إلى تلخيص وتبسيط الأوجه المختلفة فيه، سواء كان ذلك الخلاف في الفرش أو في الأصول، وذلك بعد أن يشرح كلام الناظم شرحا وافياً، وهذا المنهج وإن كان موجوداً ـ أحياناً ـ عند غيره من الشراح إلا أنه في شرح الترمسي أبين وأوضح وأظهر.

٢١ ـ ومن منهج الشارح: أنه إذا ورد الخلاف بين القراء، وكان هذا الخلاف مما انفرد به أحد القراء عن الجماعة، وكان لهذا الخلاف نظائر في القرآن العزيز، فإنه يعمل على جمع تلك النظائر والإشارة إليها في أول موضع ورودها، مع أنه يعيد التنويه على كل خلاف في موضعه من سورته، ومن أمثلة ذلك شرحه لقول الناظم في سورة إبراهيم، البيت رقم (٧١٢): (**وَعَمَّ رَفْعُ الْخَفْضِ فِي اللهِ الَّذِي وَالِابْتِدَا غَرْ**)، حيث تختلف قراءة رويس في هذا الحرف وصلاً ووقفاً، ولهذا الخلاف نظائر في موضعين من القرآن الكريم، فعمد الشارح إلى ذكر الحروف الثلاثة في أول موضع ورود لها، وهو في سورة إبراهيم، ثم أعاد ذكر الموضعين الأخرين في مواضعهما من سورتيهما.

٢٢ ـ ومن منهج الشارح في شرحه؛ كثرة ضرب الأمثلة الموضحة للمراد، مما لم أجده عند غيره من شروح نظم طيبة النشر، وذلك زيادة في التوضيح والبيان، فقد يذكر في المسألة الواحدة الأمثلة الكثيرة، وربما استوفاها إن كانت سهلة الحصر، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: قوله عند شرحه للأبيات رقم (١٣٥ ـ ١٣٦) من باب الإدغام الكبير: «ولكن إن كانت القاف عند الكاف بكلمة؛ أي: في كلمة واحدة فلا تدغم إلَّا أن تكون بعد الكاف ميم جمع؛ لتحقق الثقل بكثرة الحروف والحركات، نحو: خلقكم، ورزقكم، وواثقكم، وسبقكم، ولا ماضي غيرهنّ، ونحو: نخلقكم، ونرزقكم، فتغرقكم، ولا مضارع غيرهنّ».

المثال الثاني: ما ضربه من الأمثلة على قول الناظم في البيت رقم (١٩٠) من باب الهمزتين من كلمة: (**وَالْمَدُّ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ**).

المثال الثالث: ما فعله من ضرب الأمثلة الكثيرة في باب الفتح والإمالة بين اللفظين بشكل عام، وعندما شرح قول الناظم في البيت رقم (٣٠٤): (**وَالْأَلِفَاتِ قَبْلَ كَسْرِ رَا طَرَفْ**)، فإنه ذكر في بيان ذلك أكثر من ثلاثين مثالاً.

المثال الرابع: توسُّعه في ضرب الأمثلة عند شرحه للأبيات رقم (٣٢٧ ـ ٣٢٨) من باب إمالة هاء التأنيث، حيث مثَّل لكل حرف من الحروف بمثالين أو أكثر.

المثال الخامس: ضرب الأمثلة لمذهب أبي جعفر في السكت على حروف التهجي، عند شرحه للبيت رقم (٢٣٨)، من باب السكت، حيث مرَّ في ضربه للأمثلة على جميع حروف التهجي في فواتح السور الكريمة.

٢٣ ـ ومن منهجه ومناقب شرحه التي لا توجد في غيره من الشروح؛ عنايته العظيمة بعلم الرسم والضبط، هذا العلم الذي قلَّ من يضبطه، وقلت العناية به بين طلاب هذا العلم الشريف، فأراد الشارح ـ رحمه الله ـ من عنايته به في شرحه، والوقوف عند مسائله المهمة بالدلالة والاستدلال من منظومات الرسم وكتبه المعتبرة كـ(ـالعقيلة) وغيرها أن يبيِّن لطالب علم القراءات أهمية الدراية والمعرفة والاستحضار لعلم الرسم وما يتعلق به، وبيان علاقته القوية بهذا العلم الشريف، فيحرك في نفوس الطلاب الهمة لحفظ هذه المتون واستحضارها، ولم أجد من اعتنى به من أهل الشروح الأخرى، وغاية عنايتهم به أنهم يقولون عند الاستدلال أو التوجيه بالرسم: (وهو كذلك في مصاحفهم)، أو (وهو كذلك في المصحف الشامي أو المكي أو في مصاحف العراقيين...الخ)، والأمثلة الدالة على عناية الترمسي في شرحه بعلم الرسم كثيرة مبثوثة في ثنايا الشرح؛ منها:

المثال الأول: قوله في سورة الكهف: «تنبيه: ﴿لِشَاْيْءٍ﴾ [الكهف: ٢٣]، في هذا الموضع مرسوم بألف بعد الشين، وليس في القرآن نظيره، وأما ما قيل: أنها تزاد في كل لفظ (شيء) من القرآن فلا يعول عليه»، ولذا قال في الرائية:

فِي الْكَهْفِ شيْنٌ لِشَاىءٍ بَعْدَهُ أَلِفٌ   وَقُولُ فِي كُلِّ شَيءٍ لَيسَ مُعْتَبَرَا

المثال الثاني: قوله في سورة الزمر: «هذا واختلف في رسم:

﴿جِيْٓءَ﴾؛ هنا[1]، وفي الفجر[2]، فالجمهور: على رسمها بالياء فقط، وفي مصاحف الأندلسيين: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ بزيادة ألف بين الجيم والياء، واعتمادهم في الرسوم على المصحف المدني العام»، ولذلك قال في الرائية:

وَجِـاىءَ أَنْـدَلُـسٌ تَـزِيـدُهُ أَلِـفـاً مَعاً وَبِالْمَدَنِي رَسْماً عُنُوا سِيَرَا

المثال الثالث: قال عند شرحه للبيت رقم (٦٧٣) من سورة التوبة: (**وَزِدِ مِنْ دُمْ**): «فأمر بقراءته بالجر، وزيادة: ﴿مِن﴾ قَبْلُ، للإمام المرموز إليه بدال: (**دُمْ**)؛ أي: ابن كثير المكي ـ وحده ـ بكماله، وهو كذلك في مصحف مكة المشرفة، **والباقون**: بحذف: ﴿مِن﴾، ونصب: ﴿تَحْتَهَا﴾، مفعول فيه، وهو كذلك في مصاحفهم، قال في الرائية: **مِنْ تَحْتِهَا آخِراً مَكِّيُّهُمْ زَبَرَا**».

المثال الرابع: قوله عند شرحه للبيت رقم (٩٥٣) من سورة المنافقون: (**أَكُنْ لِلْجَزْمِ فَانْصِبْ حُزْ**): «قال الداني: ورسم؛ ـ أي: ﴿أَكُنْ﴾ ـ في جميع المصاحف بغير واو، فقال أبو عبيد: وكذا رأيته في الإمام، قال ـ أعني صاحب الغيث ـ: وعليه فرسمه بالواو الكحلاء كما يفعله كثير من الرسام بقراءة أبي عمرو خطأ، فإن قالوا: نرسمه للبيان والتعليم للمبتدئين، قلنا: تلحق بالحمراء هكذا: (وأكون) كنظائره، فيقع البيان من غير مخالفة للمصاحف الواجب اتباعها، انتهى من غيث النفع، أقول: لكن في الإتحاف ـ بعد نقل كلام أبي عبيد المذكور ـ ما نصُّه: وقال الحلواني أحمد: عن خالد قال: رأيت في الإمام عثمان (وأكون) بالواو ورأيته ممتلئا دماً، وقال الجعبري: وقد تعارض نقل هذين العدلين، فلا بد من جامع؛ فيحتمل أن النافي رآه بعد دثور ما بعد الكاف، فبقي بعدها حرف النون، وتكون الواو دثرت، والله أعلم، انتهى. وبه يعلم أن رسمه بالواو جائز، ولعل صاحب الغيث لم يستحضر هذا فخطَّأ رسمه كذلك، إذ لو استحضره لم تقع منه تلك

(١) سورة الزمر: الآية [٦٩].

(٢) سورة الفجر: الآية [٢٣].

الخطيئة إن شاء الله ـ تعالى ـ، فتبصر»، والأمثلة على عناية الترمسي بعلم الرسم والضبط في شرحه أكثر من أن تحصى.

٢٤ ـ ومن منهجه؛ أنه قام بضبط المتن ـ ضبطاً غير مشكَّل بالحركات ـ مرتين؛ فضبطه في الهامش الذي على الشرح، وهو ضبط لم يخرج في ترتيب أبوابه عن المتن الأصلي، له فيها انفرادات واختيارات نبَّهت عليها في مواضعها، ثم ضبط المتن مرة أخرى في ثنايا الشرح؛ وهو ضبط متوافق في بعض مواضعه مع سياق كلام الشارح؛ فَضَبْطُهُ في بعض كلمات وعناوين المتن الذي على هامش الشرح قد اختلف عن ضبطه للمتن في ثنايا الشرح؛ ومن ذلك: ما حصل من الخلاف في ضبط عناوين أبواب الطيبة؛ فقد يزيد كلمة في عناوين بعض الأبواب أو ينقص كلمة، فأما مثال النقص فهو قوله في أصل الشرح: (**بَابُ الْفَتْحِ**)، بينما أثبتها في المتن الذي على هامش الشرح كما هي في متن "الطيبة": (**بَابُ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ بَينَ الَّلفْظَينِ**)، وأما مثال الزيادة؛ فهو قوله في أصل الشرح: (**بَابُ مَذَاهِبِهِمْ ـ أي القراء ـ فِي الرَّاءَاتِ**)، فزاد كلمة: (القراء)، بينما أثبت عنوان هذا الباب في المتن الذي هامش الشرح كما هو في متن طيبة النشر؛ أي: (**بَابُ مَذَاهِبِهِمْ فِي الرَّاءَاتِ**)، وأما الأمثلة على اختلاف الضبط في الكلمات بين المتن الذي على هامش الشرح وأصل الشرح فكثيرة؛ منها: اختلاف ضبطه لقول الناظم في البيت رقم (٤٥٢): (**مُنَا**)[1]، وقول الناظم في البيت رقم (٤٦٦): (**لِخِفُّ**)[2]، وقول الناظم في البيت رقم (٤٣٤): (**شِمْ**)[3]،

---

(١) حيث ضبطه في ثنايا الشرح؛ بالألف المقصورة: (**مُنَى**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف الممدودة: (**مُنَا**).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالابتداء بلام مكسورة: (**لِخِفُّ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بـ(أل) التعريف، مع النقل في الهمز: (**الْخِفُّ**).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من الهمز: (**شِمْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بهمزة قطع: (**أَشِمْ**).

وقول الناظم في البيت رقم (٤٧٨): (**سَكِّنَا**)[١]، وقول الناظم في البيت رقم (٥٧٤): (**يُؤْتِيهِمُ**)[٢]، وبالعموم: فإنه متى اختلف ضبطه لمتن الطيبة على هامش الشرح عن ضبطه للمتن في ثنايا الشرح، فإني أنبه عليه في مواضعه من الشرح وأوجّه ذلك، متى ما وقع وحصل.

٢٥ ـ ومع أنَّ الشارح لم يضبط كلمات النظم ـ لا في المتن الذي على هامش الشرح ولا في أصل الشرح ـ بالشكل وحركات الإعراب، إلَّا أن من منهجه عنايته في شرحه بالإشارة إلى ضبط بعض المواضع والتنبيه عليها، فضبطه لكلمات النظم معتبر ومعوَّلٌ عليه، مؤثر ـ في بعض المواضع ـ في الدلالة والمعنى المراد، وربما انفرد في بعض المواضع بضبط لا يشاركه معه أحد، حتى إن شرحه صار نسخة رئيسة من النسخ التي اعتمد عليها بعض المحققين في ضبط متن طيبة النشر، وعنايته بضبط المتن على أنواع منها: **ضبطه للمتن بالوصف**، وعليه أمثلة؛ منها: ضبطه لكلمة (**عَشَرَتْ**) من البيت رقم (٣٩٠) في باب ياءات الإضافة، حيث قال: «(**أَرْبَعْ عَشَرَتْ**)؛ إمَّا بالإدغام الكبير، أو بإسكان العين الثانية؛ لغتان فصيحتان، وبكسر الشين على لغة نجد، وبالوقف عليها بالتاء على لغة بعض طيء، كما قال ثابت بن قيس الأنصاري: «يا أهل سورة البقرة، فأجابه رجل منهم، ما أحفظ منها ولا آيت»، ومنها: قوله في باب الإدغام الكبير البيت رقم (١٤٠): «**في غير با**»؛ للوزن، وقوله في باب الإدغام الكبير البيت رقم (١٤٠): «(**بَعْضٌ بِغَيْرِ الْفَا**)؛ بالقصر»، وقوله ـ أيضاً ـ في باب الإدغام الكبير: «و(**حُجَّتَكْ**) بإسكان الكاف للوزن، (**وَهِيْ**)

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ على الأمر: (**سَكِّنَا**)، بينما ضُبِطت في أصل الشرح؛ على الحال: (**مُسَكِّنَا**)؛ وهي كذلك في جميع النسخ والشروح.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالياء؛ على الغيب: (**يُؤْتِيهِمُ**)، وهي كذلك في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالنون؛ على التعظيم: (**نُؤْتِيهِمُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

بكسر الهاء وإسكان الياء للوزن؛ أي: اللام»، وضبطه لقول الناظم في خطبة الكتاب، البيت رقم (٤٦): (**وَالْمَدَنِيْ وَالْمَكِّيْ وَالْبَصْرِيْ سَمَا**)؛ حيث قال: «وَإذا اجتمع (**المدنيْ والمكيْ والبصريْ**) بإسكان ياء النسبة في الجميع في قراءةٍ فرمزهم (سما)»، وقوله عند قول الناظم في خطبة الكتاب، البيت رقم (٨١): (**مَنْ لَمْ يُصَحِّح الْقُرْآنَ آثِمُ**): «(**القرآن**)؛ بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم لا همزة بعده»، فهو يرى أن ضبطها يكون بالنقل، بخلاف ضبطها في بعض النسخ بالتحقيق، وقوله عند قول الناظم في باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٨): (**وَافَقَ فِي الْمُؤْتَفِكَةْ**): «بالسكون في هاء التأنيث؛ للوزن»، وضَبْطُه لقول الناظم في باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٣): (**وَوَصْلاً حَذَفَا**) بقوله: «ألف الإطلاق لا التثنية»، وغيرها كثير.

ومن أنواع عنايته بضبط المتن أنه ربما يقارن ويقابل في ضبطه بين نسخ الطيبة؛ كما قال عند شرحه للبيت رقم (٣١٥) من باب الفتح والإمالة بين اللفظين: «(**رُضْ**)؛ من الرياضة، وفي نسخة: (رُدْ)؛ بالدال. . .الخ».

وإذا كانت الكلمة من كلمات النظم تحتمل أكثر من تشكيل فإنه يشكلها بالتشكيلين معاً؛ إمَّا كتابة، أو يصرح بذلك لفظاً، كما فعل في ضبط كلمة (**ملكٍّ**) في البيت رقم (٤٧) من خطبة الكتاب؛ حيث شكلها بالوجهين؛ الضم والكسر مع التنوين.

ومن عنايته بضبط المتن أنه ربما استدرك على الناظم في نظمه في بعض المواضع، كما فعل عند قول الناظم في البيت رقم (٩٧٢) من سورة (الإنسان): (**عَنْ مَنْ دَنَا شَهْمٌ بِخُلْفِهِمْ حَفَا**)، حيث قال الشارح ـ بعد ذكر خلاف القراء واختلافهم ـ: «وبه يعلم أن روحاً اختلف عنه في الوقف، خلاف ظاهر المتن، كما قررنا، فلو قال ـ أي الناظم ـ: (**عَنْ مِنْ دَنَا شَهْمٌ بِخُلْفِهِمْ حَفَا**) لكان أظهر، فليتأمل».

ومن مظاهر عنايته بضبط المتن أنه ربما انفرد بضبط كلمات النظم بانفرادات لم تصح لغيره، وهي انفرادات مؤثرة في المعنى، وأحياناً انفراداتٍ تَرْجُحُ ـ في رأي الباحث ـ على ضبط النسخ الأخرى، وقد تنوع هذ الانفراد؛ فمرة يكون باختلاف حرف، ومرة باختلاف كلمة، وأخرى باختلاف الحركات، أو باختلاف أكثر من كلمة، والأمثلة على ذلك كالتالي:

ما انفرد فيه بضبط المتن في كلمة؛ فمثاله عند قول الناظم في سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٦): (**عُذْ حَق**)، حيث انفرد في ضبطها عن سائر النسخ الأخرى فقال: (**عَنْ حَق**)، وعند قول الناظم في سورة النمل، البيت رقم (٨٣٤): (**أَينَ كَنْزُ**)، حيث انفرد في ضبطها الشارح: (**ابْنِ كَنْزَ**)، وعند ضبطه لقول الناظم في باب التكبير، البيت رقم (١٠٠٩): (**ولْيُعْتَنَى**)، حيث ضبطه بالياء وبالبناء للفاعل، فقال ما نصُّهُ: «(**وَلْتَعْتَنِيْ**)؛ بالياء المشبعة» بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالبناء للمفعول: (**وَلْيُعْتَنَى**)، وكذا انفراده بضبط الكلمات التي بعدها؛ أعني: (**وَلْتَرْفَع**)، (**وَلْتَمْسَح**)، وكضبطه لكلام الناظم في باب التكبير، البيت رقم (١١١١): (**ألفيةً**)؛ حيث قال في شرحه: «ويصح رفعه»، وقد ضُبطت في جميع النسخ بالنصب قولاً واحداً.

انفراده عن باقي النسخ بضبط أكثر من كلمة، ومن الأمثلة؛ أثباته للبيتين رقم (٨٣ ـ ٨٤) من أبيات النظم في خطبة الكتاب، وهما غير موجودين في شرح النويري، ولا ابن الناظم، وما انفرد في ضبطه عند قول الناظم في سورة الأعراف، الأبيات رقم (٧٣٤ ـ ٧٣٥) حيث ضبطها:

....فَتَحْ
نُشْراً شَفَا وَضَمُّ سَاكِنٍ سَمَا   وَالنُّونَ بَا نَلْ..............

بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى:

....نُشْراً بِضَمْ
فَافْتَحْ شَفَا كُلًّا وَسَاكِناً سَمَا   ضُمَّ وَبَا نَلْ...............

والأمثلة أكثر من أن تحصى، وقد نوهت على كل موضع انفرد الشارح فيه عن ضبط الجماعة، ونبهت عليه، وذلك خلال مقابلتي الموسعة للمتن على النسخ المخطوطة والمطبوعة والشروح ونسخ الرواية.

٢٦ ـ ومن منهجه في الشرح: أنَّه أظْهَرَ عناية فائقة في الاستدلال بالشواهد النحوية وكلام أئمة العربية، ويستدل لذلك كله من منظومات الإمام ابن مالك في النحو، ثم هو يتفنن في النقل والدلالة والاستدلال؛ فمرة يستدل بشواهد من الألفية، ومرة أخرى يعزو إلى الكافية، ومرة ثالثة ينقل عن الخلاصة، وأخرى رابعة ينقل من شروح هذه المتون المختلفة؛ كشرح المكودي وغيره على الألفية، وذلك كله ليبين للطالب أهمية علم العربية لدارس القراءات، وأنها جزء لا يتجزأ من هذا العلم الشريف، والأمثلة كثيرة مبثوثة في عرض الشرح وطوله، منها:

المثال الأول: من استدلاله بـ"الكافية الشافية" قوله في توجيه خلاف القراء في قوله تعالى: ﴿حَيَّ﴾ [الأنفال: ٤٢]: «وهما لغتان مشهورتان في كل ما آخره ياءان من الماضي؛ أولاهما مكسورة، نحو: (عيّ)، و(حيّ)، قال ابن مالك:

إنْ يَكُ يَاءً أَحَدُ الْمِثْلَيِنِ مَعْ لُزُوم تَحْرِيْكٍ فَخَيِّر تتَّبَعْ
فَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ ....الـخ»

المثال الثاني: من استدلاله بـ"الخلاصة" قوله: «وإيضاح ما في المقام ـ قراءةً وتوجيهًا ـ: أنَّ ابن كثير وحده: قرأ بتخفيف: ﴿إِنَّ﴾، و﴿هَٰذَٰنِ﴾؛ بالألف، مع تشديد نونه، وقرأ حفص: كذلك، إلا أنه خفف نون: ﴿هَٰذَٰنِ﴾ ـ أيضاً ـ، وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية؛ معنًى، ولفظاً، وخطًّا، وذلك لأنّ: ﴿إِنَّ﴾ هي المخففة من الثقيلة أهملت، و﴿هَٰذَٰنِ﴾ مبتدأ، و﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ خبره، واللام للفرق بين النافية والمخففة؛ على رأي البصريين، قال ابن مالك في "الخلاصة":

وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلْزَمُ الَّلام إذا مَا تُهْمَلُ»

المثال الثالث: ومن الأمثلة على استدلاله بـ"الألفية" قوله: «وقرأ أبو عمرو: ﴿إِنَّ﴾؛ بتشديد النون، و﴿هَـٰذَيْنِ﴾ بالياء، مع تخفيف نونه، وهذه القراءة واضحة ـ أيضاً ـ من حيث الإعراب؛ والمعنى؛ لأنَّ: ﴿هَـٰذَيْنِ﴾ اسم: ﴿إِنَّ﴾؛ نصب بالياء، و﴿لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ خبرها، ودخلت (اللام)؛ للتأكيد، قال ابن مالك فيها:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامَ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ»

المثال الرابع: ومن الأمثلة على استدلاله بشروح الألفية؛ قوله عند شرح البيت رقم (٧٠٣) من سورة يوسف: (**حَاشَا مَعًا صِلْ حُزْ**): «وقد ذكره ابن مالك في الألفية بقوله:

وكـ(ـخَلَا) (حَاشَا) وَلَا تَصْحَبُ مَا وَقِيلَ حَاشَ وَحَشىَ فَاحْفَظْهُمَا

قال المكودي: ونوزع في ذلك».

٢٧ ـ ومن منهجه في هذا الشرح، أنه لا يكتفي بلفظ الناظم بالقراءات، بل إنه يزيد على ذلك؛ فيصف القراءة، ويشرحها، ويزيد في بيانها بشكل واضح ودقيق، ثم بعد ذلك كله يقول: «وقد تلفظ الناظم بالقراءتين»، هذا ديدنه من أول الشرح إلى آخره، بخلاف بعض الشروح الأخرى؛ والتي قد تكتفي ـ في بعض المواضع ـ بلفظ الناظم بالقراءة عن وصفها وشرحها، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

ما قاله عند شرحه للبيت رقم (٥٨٩) من سورة المائدة: (**وَسِحْرُ سَاحِرٌ شَفَا كَالصَّفِّ هُودَ وَبِيُونُسَ دَفَا كَفَى**)، ما نصُّه: «وَاختلف في: (**سِحْرُ**) من قوله تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠]، هنا، فقرأه: ﴿سَاحِرٌ﴾؛ بفتح السين، وألف بعدها، وكسر الحاء؛ بصيغة اسم الفاعل، المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، **والباقين**: قرؤوا: ﴿سِحْرٌ﴾؛ بكسر السين، وإسكان الحاء من غير ألف بينهما، في الأربعة؛ وقد تلفظ المصنف بالقراءتين». ومن ذلك ما فعله عند بيانه لخلاف القراء في البيت رقم (٩١٨) من سورة الأحقاف:

(**وَحُسْنًا احْسَانًا كَفَى**)، وكذا عند بيانه لخلاف القراء في نفس البيت؛ وهو قول الناظم: (**وَفَصْلُ فِي فِصَالُ ظَبْيٌ**)، وغيرها من المواضع الكثيرة.

٢٨ ـ ومن منهجه في شرحه: أن له اختيارات مبثوثة في شرحه في المسائل المختلفة، وقد يختار خلاف ما رجحه ابن الجزري في النشر، وربما ردَّ على المصنف في ذلك، ويستشهد لرأيه بالدليل من الحديث الشريف ولغة العرب المسموعة، فمن ذلك قوله في البيت رقم (١٤١) من باب الإدغام الكبير ـ وذلك في مسألة تقديم الروم على الإدغام المحض ـ: «(**أَجَلْ**) عند جمع من المتأخرين من الأخذ بالإدغام المحض، فراراً من التقاء الساكنين على غير حدِّه الممنوع عند الصرفيين، والوجهان صحيحان مقروء بهما، ولكن الأول أرجح وأقوى عند المحققين، خلافاً لما يوهمه صنيع المصنف هنا؛ لما تقرر أنه الثابت عند القدماء والمجتمع عليه النصوص، وما ذكر من منع اجتماع الساكنين. . .الخ؛ متفق عليه، ودعوى عدم وجدانه ممنوعة، فقد سمع عنه ﷺ: (نعمّا المال الصالح للرجل الصالح)؛ فقد ضبطه أبو عبيدة بإسكان العين وتشديد الميم، وذكر أنه لغته ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ».

٢٩ ـ ومن منهج الشارح: عنايته الكبيرة في بيان معاني كلمات النظم ورموز القراء، وهو في أكثر المواضع تابع وناقل عن ابن الناظم في شرحه، وقد يزيد عليه في شرح كلمات لم يشرحها ابن الناظم، وقد يأتي بفهم يختلف عن فهم ابن الناظم، فهو إما موافق له وهو كثير، أو شارح لبعض ما سكت عنه، أو مخالف لبيانه وشرحه وهو قليل، ثم هو في منهج شرحه لمعاني كلمات النظم؛ ربما يشرحها مجتمعة في آخر شرحه لمجموعة الأبيات، وربما تناول كلَّ كلمة في موضعها.

ومن الأمثلة على نقله من شرح ابن الناظم في بيان معاني الكلمات والرموز:

المثال الأول: قوله في بيان معنى كلمة (**ضِفِ**) من البيت رقم (٢٩٤) حيث قال ما نصه: «قال ابن المصنف: (**ضِفِ**)؛ أي: أنزل علينا ضيفاً، من ضفت الرجل إذا نزلت عليه ضيفاً».

المثال الثاني: قوله في بيان معنى كلمة (**طَوَى**) من البيت رقم (٢٩٩) ما نصُّه: «قال ابن المصنف: (**طَوَى**)؛ من الطي، وهو ضد النشر، وفيه إشارة إلى خفاء من ذكر الخلاف عنه في ذلك، يعني من جمع بين الوجهين له في كتاب، وأن كلًّا منها مشهور صحيح».

المثال الثالث: قوله في بيان معاني الكلمات (**تَمَّ**)، و(**تَلَا**)، و(**طِبْ**): قال ابن المصنف: «قوله: (**تَمَّ**)؛ أي نعمة؛ لأنه لم يختلف عنه في غيره، و(**تَلَا**)؛ أصله (تلاء) ممدوداً، أو هو الذمة، ويجوز أن يكون فعلاً؛ من التلاوة؛ أي: قرأ، و(**طِبْ**)؛ أي: طب ذمة، أو خلاف هار، أي: غير واقع في الهار»، وغيرها من المواضع الكثيرة التي نقل فيها معاني الرموز والمصطلحات من شرح ابن الناظم.

وأما الأمثلة على انفراده ببيان معنى بعض كلمات النظم:

المثال الأول: قوله عند معنى كلمة: (**ثقِّفِ**) في باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، البيت رقم (٢٣٨): «وإلى هذا التوجيه أشار المصنف بقوله: (**ثَقِّفِ**) فإنه من الثَقَف؛ وهو الإدراك، والأخذ، والظفر، يقال: ثقفت الحديث؛ فهمته بسرعة، وثقَّفته بالتشديد؛ أقمت المعوج منه».

المثال الثاني: بيانه لكلمة (**مُسْجَلَا**) من البيت رقم (٢٤٤) في باب وقف حمزة وهشام؛ حيث قال: «وقوله: (**مُسْجَلَا**)؛ أي: مطلقاً، وقد علمت معنى الإطلاق هنا من الأمثلة المذكورة».

المثال الثالث: قوله في بيان معنى كلمة (**وَضَحْ**) من البيت رقم (٣٣٩) من باب الراءات؛ حيث قال: «فهذا الخلاف (**وَضَحْ**)؛ أي: ظاهر جليّ، لصحتهما عنهم».

المثال الرابع: بيانه لمعنى كلمة: (**انقُلِ**) من البيت رقم (١٦١) من باب هاء الكناية: «**كَالْبَصْري انْقُلِ**» وتوجيهه لمعنى النقل بقوله: «وإذا علمت ذلك كله فـ(**انْقُلِ**) أيها المقرئ، واقرأه لهم، ولا تلتفت إلى من طعن في بعض ذلك؛ كطعن قراءة ابن ذكوان؛ بأن الهاء لا تكسر إلا بعد

كسر أو ياء ساكنة، فإن مثل هذا الطعن لا يُعْبَأ به، بعد ثبوت تواتر القراءة»، فلم يتعرض الشراح الآخرين كابن الناظم والنويري والمنير السمنودي وجار الله لهذه الكلمات في الأمثلة الأربعة بشرح ولا بيان.

وأما الأمثلة على ما نَقَلَ فيه الترمسي عن ابن الناظم وزاد عليه:

المثال الأول: قوله في معنى (**ثبتٌ**) من البيت رقم (٢١٩) من باب الهمز المفرد: «(**ثَبْتٌ**)؛ حجة، ويقال: رجل ثبت؛ أي: قوي القلب، وفيه إشارة إلى عدم التعويل لما تفرد به الهذلي من تحقيق (**كَأَيِّنْ**) عن ابن جماز».

المثال الثاني: قوله في بيان معنى الرمز (**يَفِي**) من البيت رقم (١٥٥) من باب هاء الكناية: «(**يَفِي**)؛ من الوفاء، وفيه الإشارة إلى رد من زعم الغلط فيه بأنه واف في لغة بني عقيل، وغيرهم».

وأما الأمثلة على جمعه لمجموعة الكلمات في آخر شرحه للأبيات؛ ما صنعه عند بيانه لمعنى الكلمات في البيت رقم (١٥٤) من باب هاء الكناية، حيث قال: «وقول المصنف: (**ظُلَمْ**)؛ جمع ظلمة، كأنه أشار به إلى غموض ذلك على من لَم يمارس العشرة، و(**بَلْ**)؛ حرف إضراب، و(**عُدْ**)؛ أمر من العود؛ أي: بل عد من ظلمة غموضه إلى وضوحه، و(**حَنَا**)؛ العوج، من حنا ظهرَه، والعُود إذا قوَّسه، والمعنى: أنه حذر من لوم جماعة بهذه الصفة»، وقوله عند شرحه للبيت رقم (٣٠٥) من باب الفتح والإمالة بين اللفظين ما نصه: «قوله: (**تَمَّ**)؛ أي نعمة؛ لأنه لم يختلف عنه في غيره، و(**تَلَا**)؛ أصله (تلاء) ممدوداً، أو هو الذمة، ويجوز أن يكون فعلاً؛ من التلاوة؛ أي: قرأ، و(**طِبْ**)؛ أي: طب ذمة، أو خلاف هار، أي: غير واقع في الهار» وغير ذلك من المواضع.

٣٠ ـ ومن منهج الشارح: أنه قد يشرح الخلاف بين القراء، ويستخرج القراءة من كلام الناظم، ويشير إلى ذلك، فإذا كان جزء من الخلاف مرتبط بأبواب أخرى سبق شرحها أو تقدم بيانها، فإنه يعيد شرحها والتذكير بها، ولا يعوِّل على ما سبق من البيان والتوضيح؛ وذلك

كله من باب العناية في هذا الشرح وتقريبه للطلاب والقراء، ومن ذلك:

المثال الأول: بيانه لخلاف القراء في الياء الزائدة من كلمة: (فلا تسئلني) عند شرحه لقول الناظم في سورة هود، البيت رقم (٦٩١):

تَسْئَلْنِ فَتْحُ النُّونِ دُمْ لِي الْخُلْفُ وَاشْدُدْ كَمَا حِرْمٍ وَعَم الْكَهْفُ

حيث قال ما نصُّه: «هذا وحكم النون واللام؛ معلوم من كلامه هنا منطوقاً، ومفهوم اقتضاءً، وأمَّا حكم الياء؛ فمن قوله في ياءات الزوائد:

.. تَثْبُتُ فِي الْحَالِينِ لِيْ ظِلٌّ دُمَا

ثم قوله:

.. وَتَسْأَلْنِ ثِقْ........................

حِمَّى جَنَا........................ ....

المثال الثاني: في كلمتي: (**نرتع**)، و(**نتق**)، عند شرحه لقول الناظم في سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٠):

............يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ نُونُ دَا حُزْ كَيْفَ يَرْتَعْ كَسْرُ جَزْمٍ دُمْ مَدَا

حيث قال ما نصُّه: «**وأنَّ ابن كثير**: قرأ بالنون فيهما، وكسر عين: ﴿**نَرْتَعِ**﴾، إلَّا أن قنبل في أحد وجهيه أثبت الياء بعدها وصلاً ووقفاً؛ على لغة من يثبت حرف العلة في الجزم، ويُقَدَّر حذف الحركة المقدرة على حرف العلة، لأنه (يفتعل)؛ من (الرعي)، وكلها معلوم من كلامه هنا، إلا هذا الوجه عن قنبل؛ فمن قوله في باب الزوائد:

........................وَيَرْتَعْ يَتَقِي يُوسُفَ زِنْ خُلْفاً.................

وكذا من قول الحرز:

وَفِي نَرْتَعِ خُلْفٌ زَكَا.............. ....

لكن ذكره له خارج من طريقه؛ الذي هو ابن مجاهد، ولم يروى عن قنبل إلا الحذف كالبزي، وإنما روى الإثبات ابن شنبوذ عن قنبل، كما قررناه فيما تقدم عن المصنف».

فبعد أن تعرض لخلاف القراء الفرشي في هذه المواضع وأسهب في بيان مذاهبهم فيه، أعقبه بذكر خلافهم في حكم الياء من هذه الكلمات على الرغم من ذكره لهذا الخلاف في باب ياءات الزوائد مفصلاً محرراً.

٣١ ـ وحيث إنَّ علم القراءة والإقراء قائمٌ على النطق الصحيح والتلقي والمشافهة، ولا يكفي فيه الدراية والنظر في الكتب والمصنفات، فقد تميَّز منهج الشارح عن الشروح الأخرى: في أنه إضافة إلى إنزاله كلام الناظم في مواقعه من الشرح، فإن له عناية وحرصاً على وصف الخلاف في الحروف بين القراء وصفاً يساعد على تصور القراءة وكيفية النطق بها، وهذا الوصف قد يكون منطوقاً؛ كما فعل ـ مثلاً ـ في وصفه لكيفية مد (شيء)، و(سوء)، كما قال عند شرحه للأبيات رقم (١٧٠ ـ ١٧١) من باب المد والقصر: «وكيفية مد: ﴿شَىْءٍ﴾، ونحوه ـ كما قاله الصفار ـ؛ أن ترفع وسط اللسان إلى ما يقابله في الحنك، كارتفاعه إذا نطقت الياء من: (ليث)، و(غيث)، ونحوهما، ويمكث ثَمَّ بقدر التوسط، وتزيد إن كان مشبعاً، وكيفية مد الواو من: ﴿سَّوْءِ﴾ ونحوه؛ أن تضم شفتيك كانضمامهما إذا نطقت بالواو من: (عُتُوًّا)، و(شُرُوًّا)، ونحوهما، ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسط، ويزيد في المكث إذا أردت الإشباع، كما مر»، ومن ذلك ـ أيضاً ـ وصفه لصلة ابن كثير، حيث قال في شرحه في باب هاء الكناية: «نحو: (فيه هدى)، و(عليه آيات)، و(تأمنه بقنطار)، و(هداه)، و(خذوه)، للمرموز إليه بدال (**دِنْ**)؛ أي: ابن كثير المكي؛ فإنه يصل ذلك بعد الياء بالياء وبعد غيرها بالواو»، وقد يكون ـ أي وصف القراءة وتقريبها ـ مرسوماً؛ وذلك أنه إذا رأى أن الخلاف يحتاج لمزيد بيان وإيضاح فإنه يرسمه كما يُنْطَقُ بِهِ لتقريبه للقراء، ومن ذلك ـ مثلاً ـ: وصفه لخلاف القراء في كلمة: (**أَرْجِهِ**)

في باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٦٠ ـ ١٦١)، حيث رسم كل القراءات الست رسماً وكتابة، فجمع في هذا المثال بين وصف خلاف القراء رسماً، ووصفه كتابة ونطقاً؛ حيث قال ما نصُّه: «وقد تحرر من اختلافهم في الهمز وهاء الكناية فيها؛ ست قراءات كلها متواترة؛ ثلاث مع الهمز، وثلاث مع تركه:

الأولى: (**أَرْجِئْهُو**) بضم الهاء، مع الإشباع، والهمز، وهي: لابن كثير، وهشام من طريق الحلواني.

والثانية: (**أَرْجِئْهُ**)؛ بقصر ضمة الهاء، مع الهمز، وهي: لأبي عمرو، ويعقوب، وهشام من طريق الداجوني، وشعبة من طريق أبي حمدون ونفطويه.

والثالثة: (**أَرْجِئْهِ**)؛ بالهمز، وقصر كسرة الهاء، وهي: لابن ذكوان.

والرابعة: (**أَرْجِهِ**)؛ بكسر الهاء، مقصورة، بلا همز، وهي: لقالون، وابن وردان من طريق ابن هارون، وهبة الله.

والخامسة: (**أَرْجِهِي**)؛ بإشباع كسرة الهاء، بلا همز، وهي: لورش، والكسائي، وخلف في اختياره، وابن جماز، وابن وردان من طريق ابن شبيب.

والسادسة: (**أَرْجِهْ**)؛ بإسكان الهاء، بلا همز، وهي: لحمزة، وعاصم، من غير طريق نفطويه، وأبي حمدون، عن شعبة؛ فله وجهان: ترك الهمز، مع إسكان الهاء، والهمز، مع قصر ضم الهاء».

وكما فعل عند بيانه لقراءة حمزة ويعقوب في كلمتي: (سلطانيه)، و(مالي) في باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٤)، حيث رسم قراءتهما في الحرفين فقال ما نصُّه: «فيقرآنها في الوصل: (**سُلْطَانِيْ خُذُوهُ**)، و(**مالِيْ هَلَكَ**)، و(**مَا أَدْرَاكَ مَا هِيْ نَارٌ**)».

٣٢ ـ ومن منهجه وميزات شرحه: أنه يعتني بتشكيل الكلمات المشكلة والموهمة في بعض المواضع، فيضبط الكلمة ـ أحيانا ـ بالحركات،

ويضبطها ـ أحياناً ـ لفظاً وكتابة في المخطوط، فمن أمثلة ذلك؛ تشكيله لكلمة: (وطلحة بن **مُصَرِّف**)، وكلمة: (ليس **يَشْرُفُ**)، وكلمة: (وحكم **مِنْ** جبار)، وجملة: (ولا **يُخْلَقُ**)، وكلمة: (مِنْ **شُوفِهَ** به مسلسلاً)، وكلمة: (لأن في القراءة أمرا لا **يُحْكَمُ**)، ومن ذلك ـ أيضاً ـ قوله: «(الملك)؛ بضم الميم»، وقوله: «(ويرقى درج الجنان)؛ بكسر الجيم، جمع كثرة لـ(جنة)»، وقوله: «(فليحرص) بالمهملتين وكسر الراء»، وقوله: «(ولا يمل) بفتح الميم»، وغيرها من المواضع.

٣٣ ـ ومن منهج الشارح في شرحه: عنايته الشديدة في الذبِّ عن القراءات المتواترة في وجه من طعن فيها من النحويين وأهل اللغة وغيرهم، فيستدل للقراءات المطعون فيها بالحديث الشريف، وبكلام أهل العربية، مع انتصاره وثناءه على أئمة القراءة ودفاعه عنهم، والانتصار للقراءات المتواترة في وجه الطاعنين والقادحين وإن كان موجوداً ـ في بعض المواضع ـ من الشروح الأخرى، إلا أنه في شرح الترمسيّ على الطيبة أكثر وضوحاً وظهوراً وشمولاً، حتى صار ـ في رأي الباحث ـ سمة بارزة ميَّزته عن باقي الشروح، ومن الأمثلة على انتصاره للقراءة المتواترة:

المثال الأول: قوله عند شرحه للأبيات رقم (١٤٠ ـ ١٤١) من باب الإدغام الكبير: «وما ذُكِرَ من منع اجتماع الساكنين...الخ؛ متفق عليه، ودعوى عدم وجدانه ممنوعة؛ فقد سُمِعَ عنه ﷺ: (نعمّا المال الصالح للرجل الصالح)، فقد ضبطه أبو عبيدة بإسكان العين وتشديد الميم، وذكر أنه لغته صلى الله تعالى عليه وسلم، ولو سُلِّم أنهم اتفقوا على المنع لم يمنعنا ذلك من القراءة بالإدغام المحض لثبوته بالتواتر، قال ابن الحاجب: إذا اختلف النحويون والقراء؛ كان المصير إلى القراء أولى، لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاد، ثمَّ لو سلم أن ذلك ليس بمتواتر، فالقراء أعدل وأكثر فالرجوع إليهم أولى، وأيضاً فلا ينعقد إجماع النحويين بدون القراء؛ لأنهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم نحويون، فالحاصل كما في الغيث: أن الحق الذي

لاشك فيه والتحقيق الذي لا تعويل إلَّا عليه أن الجمع بين الساكنين جائز؛ لورود الأدلة الناطقة به فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع، وورد عن العرب، وحكاه الثقات عنهم، واختاره جماعة من أئمة اللغة، بل حكى نحويون كوفيون سماعاً من العرب: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، مدغماً».

المثال الثاني: عند شرحه للأبيات رقم (٦٢١ ـ ٦٢٢) من سورة الأنعام؛ حيث قال في كلام طويل مدافعاً عن قراء الإمام ابن عامر: «وزعم هؤلاء أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر، وهو زعم فاسد، وكلام غير معول عليه؛ لأنه طعن في القراءة المتواترة، وقارئها ابن عامر؛ ذاك الإمام الشامي، أعلى القراء السبعة سنداً، وأقدمهم هجرة، من كبار التابعين، وهو عربي صريح فصيح من صميم العرب، وقد قرأها بالتلقي والسماع، مع موافقتها لرسم المصحف، ولم يرد عن السلف الطعن فيها، بل انتصر لها من النحاة من يقابل هؤلاء الطاعنين أو أجل منهم، وأورد من لسان العرب ما يشهد لصحتها، نثراً ونظماً».

المثال الثالث: ردّه على من لحَّن قراءة غير شعبة وابن عامر في: ﴿نُنَجِّي﴾ من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨]، حيث يقرآنها: بضم النون الأولى، وإسكان الثانية، وتخفيف الجيم، وذلك في سورة الأنبياء، البيت رقم (٧٨٩) فقال ما نصُّه: «وأمَّا ما زعمه بعض النحاة من أنها لحنٌ فمردود: بأنها قراءة متواترة، ثابتة عن إمامين جليلين، ولها وجه صحيح في العربية»، والأمثلة الشاهدة على ذبِّه عن حياض المتواتر من القراءات في وجوه الطاعنين كثيرة مبثوثة في شرحه.

٣٤ ـ ومن منهج الشارح ومناقب الشرح؛ تعدد مصادر الشارح وتنوعها سواء في مسائل علم القراءات أو في غيرها من مسائل العلم الأخرى؛ فأما في علم القراءات؛ فقد أفاد من المتقدمين؛ كالإمام الداني، وابن شريح، وسائر أصول النشر، وأفاد من المتأخرين؛ كابن الجزري، وابن القاصح، وأبي شامة، والسخاويّ، والبنا

الدمياطي، والصفاقسي، وغيرهم، بل إنه أفاد حتى من المعاصرين الذي تعاصروا معه؛ كالمتولي، والجريسي، وغيرهم.

٣٥ ـ ومن منهجه الذي لم يختلف أو يتغير من أول الشرح إلى آخره؛ دقة تعبيراته وعباراته؛ مما ليس موجوداً عند غيره من شرَّاح الطيبة، فمثلاً هو غالباً ما ينوه على القراءة هل هي (بخلاف عنهم) أم أنها (بلا خلاف عنهم)، وهو أحياناً كثيرة ما يستخدم عبارات موضحة مُحَدِّدة مثل قوله: (قرأ بها عاصم وحده بكماله)، ومثل قوله: (خلف العاشر، أو خلف عن نفسه)، فلم يذكر ولو مرة واحدة خلف العاشر مجرداً عن قوله: (العاشر)، أو (عن نفسه)؛ تمييزاً له عن روايته عن حمزة، كلٌّ ذلك اجتهاد منه للوصول بالشرح لحد التمام الكمال.

٣٦ ـ ومن منهج الشرح؛ الإكثار من تناول وإيراد القراءات الشاذة، وخصوصاً الأربع الزائدة على العشرة، متى ما وُجِدَت مناسبة، كأن يوردها في معرض الاستدلال والاستئناس بها عند ذكر الخلاف للقراء، أو في معرض الاستدلال عند توجيه وجه من أوجه الخلاف بين القراء، وغير ذلك من المناسبات، ويبدو أنه أكثر من ذكر القراءات الشاذة لكونه ينقل كثيراً عن الإتحاف، والإتحاف متضمنٌ للقراءات الأربع الشاذة فوق العشرة، فصار الشارح يشير للقراءة الشاذة ويوردها في شرحه متى ما كان لذلك مناسبة، ثم هو ـ في بعض المواضع ـ قد يورد القراءة الشاذة ويعلق عليها من جهة شذوذها وعدم القراءة بها، ويورد كلام الأئمة فيها؛ كابن الجزري والصفاقسي والبنا الدمياطي وغيره، ومن الأمثلة في بيان ذلك:

المثال الأول: قوله عند بيانه لخلاف القراء في ﴿رَبْوَةٍ﴾ في سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٦): «وقُرِئَ في الأربعة: بالكسر».

المثال الثاني: وقوله: «أدغم: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [١]، و﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [٣]؛ أبو عمرو، ويعقوب، بخلفهما، ووافقهما في الثانية: خلادٌ بخلفه ـ أيضاً ـ، وأثبت في اللطائف هنا الخلاف في الأولى لخلاد

كالثانية، وفيه نظر؛ فإنها انفرادة لابن خيرون عن خلاد لا يُقْرَأُ بها، ولذا أسقطها المصنف ـ فيما تقدم ـ، على عادته في الانفرادات».

المثال الثالث: قوله عند شرحه للبيت رقم (٩٩٩) من سورة الفلق: «وذكر في الإتحاف قراءتين أُخْرَيَيْنِ: إحداهما: بضم النون، وتخفيف الفاء؛ وهي لروح، لكنها انفرادة لأبي الكرم في المصباح، ولذا لم يعرج عليها المصنف في النظم كعادته، والثانية: بضم النون، وتشديد الفاء، بوزن (التُّفَّاحَاتِ)، وهي للحسن البصري من الأربعة عشر».

المثال الرابع: قوله في سورة المنافقون: «انفرد النهرواني، عن ابن شبيب، عن الفضل، عن ابن وردان، عن أبي جعفر، بمد همزة: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾ [المنافقون: ٦]، قال المصنف: ولم يتابعه عليه أحد، إلَّا أنَّ الناسَ أخذوه عنه، ولم يعول عليه في النظم».

المثال الخامس: قوله عند شرحه للبيت رقم (١٢٤) من باب الإدغام الكبير: «وما رُوِيَ عن أبي عمرو من إدغامه ـ أي المثلين من كلمة في سائر القرآن ـ متروك لا يجوز التعويل عليه، فليس له فيه إلا الإظهار»، وشواهد إيراده للقراءات الشاذة في شرحه أكثر من أن تحصى وتعد.

٣٧ ـ ومن منهج الشارح: أنه لا يكتفي بذكر الرمز للقاري أو مجموعة القراء في بعض المواضع دون بعض، بل يذكر الرمز وما يدل عليه من القراء وذلك في شرحه كله من أوله إلى آخره، فإذا ذكر ـ مثلاً ـ الرمز (**سَمَا**) فإنه يذكر أهل (سما) كلما تكرر الرمز في الشرح، وإذا ذكر الرمز (**كَفَى**) فإنه يذكر مدلوله كلما تكرر الرمز في الشرح، وهكذا باقي رموز القراء، فهو في شرحه يذكر معنى كل رمز من رموز القراء في كلِّ مرة يَرِدُ الرمز، سواء كانوا مجتمعين أو منفردين، وهذا ديدنه من أول الشرح إلى آخره، ليمنع الوهم، ويزيل اللبس، ويدرب الطالب.

٣٨ ـ ومن منهجه في الشرح: أنه يمازج في نقله وتأليفه بين الشروح وكتب الإقراء المختلفة، ويأخذ من كل مصدر ويتخير منه ما يناسب منهجه

وطريقته؛ كما أنه في نقله عن الكتب والأئمة له عين ناقدة فيما ينقل ويكتب، فهو غالباً ما يرجع في وصف خلاف القراء في الحروف المختلفة فرشاً وأصولاً إلى كتاب "إتحاف فضلاء البشر" و"شرح ابن الناظم" بشكل رئيسيٍّ، وربما رجع إلى "شرح النويري" أحياناً وإن لم يصرح بالنقل عنه، وينقل في معاني الرموز من شرح ابن الناظم، بينما ينقل في بيان ووصف الخلاف بين القراء وتوجيه القراءات من كتابي "الإتحاف" و"غيث النفع"، ويرجع في تحرير المسائل المشكلة إلى "الإتحاف"، و"غيث النفع"، و"الروض النضير" و"البدائع" للأزميري، فهو وإن كان ينقل عن بعض الكتب والمصادر إلَّا أن نقله منها في غالب الأحيان إنما هو نقل الحاذق المتمكن، فينقل عن بعضها ما ليس موجود في البعض الآخر، وربما استدرك على بعض المصادر التي نقل عنها، فدلَّ الشارح ـ بتخيره في النقل من بين الشروح وتتبعه للفوائد واختياره في النقول بحيث يُتْعِبُ نفسه في جمعها للقارئ ـ أنَّه قد استفرغ جهده وأتعب نفسه في ذلك، فكان شرحه مجمع الفوائد وملتقى الفرائد، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: قوله عند شرحه للبيت رقم (٩٢) من خطبة الكتاب: «وما وقع من حكاية الإخفاء عندهما ـ أي إخفاء الواو والفاء عند الميم الساكنة ـ عن السوسي فشاذٌّ لا يقرأ به، وكذلك ما فهمه من عبارة بعضهم من الإخفاء عند غيرهما فغلط فاحش لا يلتفت إليه»، فهذه الفائدة لا توجد في شروح الطيبة إلا في شرح ابن الناظم، بينما خلت منها الشروح وكتب الإقراء بل وحتى كتاب النشر.

المثال الثاني: ما نقله عن ابن الناظم في قوله تعالى: ﴿**النَّبِيءِ إِلَّا**﴾ [٥٣]، في سورة الأحزاب؛ حيث استدرك ابن الناظم على الشاطبية، ولم يتعرض لهذا الاستدراك أحد من شراح الشاطبية ـ غير ابن الناظم في شرحه، فنقلها عنه الشارح على طريقته في اقتناص الفوائد والبحث عنها.

المثال الثالث: ما فعله عند شرحه لكلام الناظم في باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٤): (**مَعْ عَابِدُونَ عَابِدُ الْجَحْدِ لِيَهْ**)، حيث قال الترمسي: «وخرج بقيدها (الجحد)...الخ» فهذه الفائدة لم توجد في غير شرح النويري.

المثال الرابع: نقله لكلام الصفاقسي في غيث النفع في تحرير الخلاف في: ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]، بينما خلت الشروح من مضمون هذا البيان والتحرير.

المثال الخامس: ما نقله عن كتاب غيث النفع عند تحريره لخلاف القراء عند قوله تعالى في سورة هود: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦]؛ ومع أن غيث النفع مقصور على القراء السبعة من طريق الشاطبية، إلَّا أنَّ الترمسي قام بنقل كلام الصفاقسيّ بنصه وأدخل معهم القراء الثلاثة الباقين، مع زيادات الطيبة، وذلك بطريقة علمية معتبرة.

٣٩ ـ ومن منهجه: أنه ينقل تحريرات وتحقيقات شيخ صاحب "الإتحاف"؛ وهو نور الدين علي الشبراملسيّ لكنه لا يصرح باسمه بل يسميه بـ(بعض المختصين أو المحققين) على الرغم من أنَّ صاحب "الإتحاف" ينصُّ عليه بإتحافه بقوله: (ذكره شيخنا)، أو نحو ذلك، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله من التحرير عند شرحه لقول الناظم في البيت رقم (٣٣٩) من باب الراءات: (**وَالْخُلْفُ فِي كِبْرٌ وَعِشْرُونَ وَضَحْ**)، وفي مرات قليلة جداً ربما ذكر اسمه الصريح: (الشبراملسيّ) عند نقله عنه.

٤٠ ـ ومن منهجه: أنه إذا وجد في بعض نقولاته عن المصادر الأخرى ما يستحق التعقيب والاستدراك فإنه يعقب ويرد ويستدرك على الكلام المنقول، بمنطق العالم الكبير والمحرر المتمكن، فهو في نقله عن الكتب والأئمة له عين ناقدة فيما ينقل ويكتب، ومن الأمثلة على ذلك رده على ابن القاصح ـ فيما نقله عنه من سراج القاري ص (١٨٦ ـ ١٨٧) ـ وذلك في خلاف القراء من قوله تعالى: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ

وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، حيث قال الترمسي: «قال ابن القاصح: روى في المقنع عن أبي الدرداء رضي الله ـ تعالى ـ عنه أن الباء ثابتة في الموضعين للشامي، قال الأخفش: إن الباء زيدت في الإمام؛ أي: في مصحف الشام في: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ وحده، وقال في الهداية: لم يرسم الثاني بالباء أصلاً، قال الداني: رواية أبي الدرداء أثبت، قلتُ: وإلى الاختلاف أشار بقوله: (**وَاكْشِفِ الرَّسْمَ مُجْمِلَا**)؛ أي: قائلاً جميلاً، وقيل: إنما اعتمد ابن عامر على النقل والرواية لا رسمه، والوفاق اتفاق، انتهى ما في ابن القاصح، وقوله: أي في مصحف الشام؛ تفسير للإمام، فيه نظر، إذ المشهور بالإمام إنما هو المصحف المدني الخاص بسيدنا عثمان رضي الله عنه، وفي الإتحاف ـ هنا ـ التصريح: (بأن الباء ثابتة في مصحف المدينة في الأولى، محذوفة في الثانية)، وقوله: (وقيل إنما. . .الخ)، يقتضي تضعيف هذا القول، مع أنه الصحيح، بل صرح جماعة من المحققين بأنه الصواب».

٤١ ـ ومن منهجه، حفاوته بمؤلفاته الأخرى، وإحالته عليها، خصوصاً ما كان منها في علم القراءة والإقراء؛ ومن ذلك إحالته على رسالته المسماة بـ(الرسالة الترمسية)؛ حيث قال في آخر باب التكبير ما نصه: «وأمَّا أسانيد القراءات العشر المتصلة إلى الأئمة العشرة، ثم منهم إلى النبيِّ ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ فمبسوطة في النشر وغيره، وقد أفردتُ بعضها في تأليف مستقل سميته "**الفوائد الترمسية**"، فَلْيُطْلَبْ منها، من أراد الوقوف على اتصال أسانيدي في القراءات العشر»، ومنه ـ أيضاً ـ قوله في باب الفتح والإمالة بين اللفظين: «وإنما امتنع هذا السادس؛ أعني: قصر البدل مع التقليل؛ لأن كل من روى القصر فيه لم يرو التقليل، وإذا اجتمع: البدل، واللين، وذو الياء؛ ففيه للأزرق سبعة أوجه من طرق المتن، وخمسة من طرق الحرز، وقد أوضحته في: "**تعميم المنافع**"، فراجعه»، وغيرها من الأمثلة.

٤٢ ـ ومن منهج الشارح وميزات الشرح: رجوعه إلى شروح الشاطبية والاقتباس منها فيما يخدم الشرح ويبينه، فهو يفعل ذلك لأمرين؛ الأول: من جهة أنه دائم الربط بين الشاطبية والطيبة؛ تحقيقاً لقول الناظم: (**وَكُلُّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطِبِي**)، والثاني: من جهة ألَّا يَفُوتَ القارئ شيء من الفوائد التي تحويها تلك الشروح، فمثلاً: قوله عند شرحه للبيت رقم (١٢٤) من باب الإدغام الكبير: «وما رُوِيَ عن أبي عمرو من إدغامه يعني المثلين من كلمة عدا (مناسككم)، و(سلككم)، فلا يعول عليه» هذا الكلام موجود عند السخاوي وأبي شامة في شرحيهما على الشاطبية، كما أنه نقل عن سراج القاري لابن القاصح مرات كثيرة وفي مواضع متعددة؛ أشرت إلى أحدها فيما مضى، مما يدل على أنه مطلع على شروح الشاطبية، فإذا ما وجد انفرادة مفيدة في أحدها نقل ذلك وأفاده.

٤٣ ـ ومن منهج الشارح: أنه قد ينقل من مصدر من المصادر، ويكون للمسألة التي هو بصدد نقلها قولان في ذلك المصدر، فينقل عن ذلك المصدر القول الذي يرجحه هو ـ أي الترمسي ـ ويغفل ذكر القول الآخر، وهذا منه كثير في شرحه، خصوصاً في توجيهه لخلاف القراء في الأحرف المختلفة، وربما يذكر القولين ويرجح أحدهما؛ كقوله في باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٥) «(**ألا**): حرف تنبيه، ويحتمل أن يكون بكسر الهمزة فيكون بمعنى النعمة، وهو أظهر».

٤٤ ـ ومن منهجه: أنه قد ينقل عن مصدر من المصادر فائدة أو معلومة ويزيد من عنده شرحاً لها وتفسيراً، مثل ما زاده عند نقله عن ابن الناظم في معنى قول الناظم في باب هاء الكناية، ص (٤١)، البيت رقم (١٥٥) في معنى كلمة (**طَوًى**)، حيث قال ابن الناظم ص (٦٩): «و(ذا طُوًى)؛ اسم موضع بالأرض المقدسة» زاد الترمسي في شرحه ـ بعد أن نقل كلام ابن الناظم ـ قائلاً: «أي: وبئر مشهورة بمكة».

٤٥ ـ ومن ملامح منهجه: التوسع في شرح بعض الأبواب والمواضع توسعاً زائداً عن الشروح الأخرى، مثل ما فعل عند شرحه: لـ(باب المدِّ والقصر)، وباب (سكت حمزة وهشام على الهمز)، وباب (التكبير)، وما قام به من التفصيل والإسهاب في باب (المخارج والصفات)، وأضاف فوائد مهمة تفوق ما في شرح ابن الناظم أو النويري، ونقل في ذلك عن شرَّاح المقدمة الجزرية وكتب التجويد المعتبرة، وكما شرح وأسهب في بعض المسائل؛ مثل شرحه لمعنى قول الناظم في البيت رقم (٥٥) من خطبة الكتاب: (**وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ**)؛ فأوغل في شرحها وبيانها، وتناول علم العروض فيها، مما يدل على سعة علمه واطلاعه ودرايته بالعربية، ولم يتناولها أحد مثل تناوله وبيانه، وغير ذلك من المواضع.

٤٦ ـ ومن منهجه: احتجاجه بالرواية والأثر، وأن ذلك هو الأصل والعمدة في نقل القراءة وروايتها لا على توجيهها، كما قال في توجيهه لخلاف القراء في كلمة (ها أنتم) في باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٢ ـ ٢٢٣): «وأما البحث عن كون الهاء؛ بدلاً من همزة، أو للتنبيه، فمما لا طائل تحته، كما نبه عليه المحققون؛ منهم المصنف؛ لأن قراءة كل قارئ منقولة ثابتة، سواء ثبت عنه كونها للتنبيه أم لا، والعمدة على نقل القراءة نفسها، لا على توجيهها، والله أعلم».

٤٧ ـ ومن منهجه في الشرح: أنه يثير في نفس الطالب الانتباه للمسائل المشكلة، والمواضع اللطيفة، والنكت العلمية، التي تحتاج إلى إعمال الفكر، واستحضار الذهن، ولئلا تفوت فلا ينتبه إليها، ولهذا فإنه إذا ذكر المسألة أو التحرير قال في ختامه: «تدبر، أو تفكر، أو تأمل، أو فلينتبه، أو فراجعه، أو فعليك به»، وغير ذلك من العبارات، والأمثلة كثيرة منها؛ قوله عند شرح البيت رقم (٨٢٩) من سورة النمل ـ مبيناً حكم الوقف على المرسوم من قوله تعالى: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ۝٢٤ أَلَّا **يَا اسْجُدُوا**﴾ [النمل: ٢٥]، وذلك على قراءة

الكسائيّ ـ: «ولا يجوز الوقف على: (الياء)؛ لأنها بعض كلمة، والوقف على بعضها دون بعض غير جائز، ولا يجوز الوقف على: (أن) المدغم نونها في: (لا)، إذ كل ما يكتب موصولاً لا يجوز الوقف إلا على الكلمة الأخيرة؛ لأجل الاتصال الرسمي، ولا يجوز فصله إلا برواية صحيحة؛ نحو وقف الكسائي على ياء: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢]، وقد اجتمعت المصاحف على كتابتها كتابة واحدة، **تدبر**»، وقال في موضع أخر: «فالحاصل: أن الحق الذي لاشك فيه، والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه، أن الجمع بين الساكنين: جائز؛ لورود الأدلة الناطقة به، فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع، وورد عن العرب، وحكاه الثقات عنهم، واختاره جماعة من أئمة اللغة، بل حكى نحويون كوفيون سماعاً من العرب: ﴿شَّهْرُ رَّمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، مدغماً، **فتأمل** ذلك كله، فإنه مهم جدًا»، وقال في موضع ثالث: «وإذا اجتمع: البدل، واللين، وذو الياء؛ ففيه للأزرق سبعة أوجه من طرق المتن، وخمسة من طرق الحرز، وقد أوضحته في: (تعميم المنافع)، **فراجعه**»، وقوله عند شرح البيت رقم (٢٤١)، من باب وقف حمزة وهشام على الهمز: «بخلاف ﴿شَيء﴾ المرفوع والمجرور، فإنه من قبيل المتطرف بحذف تنوينه فيه، **فاعرفه**»، والأمثلة كثير مبثوثة في شرحه.

٤٨ ـ ومن منهج الشارح وميزات الشرح: تناوله لأثر اختلاف القراء في الأحرف المختلفة على علم الوقف والابتداء، ويبين ذلك ويسهب فيه، ومن ذلك:

المثال الأول: عند شرحه للبيت رقم (٨٢٩) من سورة النمل، حيث قال بعد أن ذكر القراءة الأولى وشرحها: «وعلى القراءة الأولى الوقف على: ﴿يَهْتَدُونَ﴾ تام؛ لأن: ﴿أَلَآ﴾ للاستفتاح، وحكمه أن يبتدئ به الكلام»، ثم قال بعد أن بيَّن قراءة الباقين: «وأما على قراءة الباقين ـ بتشديد: ﴿أَلَّا﴾ ـ فلا يحسن الوقف على: ﴿يَهْتَدُونَ﴾؛ لأنَّ ما بعده معمول له، أو لما قبله، كما عُلِمَ مما قررناه، فإن وقف فهو جائز؛ نظراً لكونه رأس آية».

المثال الثاني: عند شرحه للبيت رقم (٨١٤) من سورة النور، حيث قال ـ بعد أن بيَّن قراءة شعبة وابن عامر ـ: «والوقف في هذه القراءة على: ﴿الْأَصَالِ﴾»، ثم قال بعد أن بيَّن قراءة الباقين: «وحينئذ لا يوقف على: ﴿الْأَصَالِ﴾».

٤٩ ـ ومن منهجه في شرحه: حرصه وعنايته على ضبط المواضع التي قد تشتبه على الطالب فيعيدها مرات كثيرة لئلا بطول العهد تنسى فتعضلا، وقد نوَّه على ذلك في مقدمة شرحه لباب فرش الحروف؛ حيث قال: «وسأنبه في الأثناء على ما يحتاج الطلبة إلى إعادته، وكذا ما يتعلق بالهمزات ونحوها مما تقدم في الأصول، ولاسيما وقف حمزة عليها، ومد البدل للأزرق وغير ذلك؛ إغناء لهم عن تعب المراجعة، وزيادة في الإيضاح، ويغتفر مثل هذا التكرار، كما لا يخفى عند العلماء الأخيار»، فالشارح تعاهد الإشارة إلى بعض المسائل المهمة والتحريرات المفيدة من مسائل الفرش والأصول، حتى لو تكرر ذكرها مرات عديدة، ومن ذلك عنايته بوقف حمزة وهشام على الهمز؛ فمثلاً: تكرر كثيراً بيانه مذهب حمزة في الوقف على الهمز المرسوم على الواو، وأعاد الإشارة والتنبيه للوقف على: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾، وخلاف القراء فيها في كل موضع وردت فيه من الكتاب العزيز، على الرغم من أنه قد شرحه شرحاً وافياً في باب الهمز المفرد، وكذا نبه على سكت أبي جعفر على حروف التهجي في كل فواتح السور، بل إنه ربما أشار إلى الأوجه الغير مقروء بها ليمنع الوهم والغلط، كما فعل ـ مثلاً ـ في أول سورة الفاتحة: «تقدم أنه لا خلاف في رفع دال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١]؛ بالضمة»، وأعاد هذه العبارة عند فاتحة كل سورة افْتُتِحَت بالحمد.

٥٠ ـ ومن منهجه؛ أنه يرسم الكلمة القرآنية المختلف فيها بين القراء على ما جاءت في كلام الناظم؛ فإن جاءت في كلام الناظم بالخطاب رسمها في الآية بالخطاب، وإن بالغيب رسمها بالغيب، وإن بالرفع فبالرفع، وإن بالقصر فبالقصر، وهكذا، ورسمه للكلمة القرآنية مرتبط غالباً

باختياره في ضبط المتن؛ وذلك عند وجود اختلاف في ضبط الكلمة بين النسخ والشروح؛ فمثلاً عند شرحه للأبيات رقم (٤٧١ ـ ٤٧٣) من سورة البقرة، فهو قد ضبط كلمة: (**إِبْرَاهَام**) بالمد، ولذا فإنه رسمها في جميع مواضعها الثلاثة والثلاثين من الآيات الكريمة بالمد.

٥١ ـ ومن منهجه ومناقب شرحه التي تفوق بها عن الشروح الأخرى: عنايته بتوجيه أحرف الخلاف والقراءات المختلفة، فهو يوجه القراءات المختلفة حتى لا يكاد يترك حرفاً من حروف الخلاف إلا وتناوله بالتوجيه فرشاً وأصولاً، فتوجيه القراءات في كلام الشارح سمة سائدة ظاهرة لا تخفى على القارئ، بل إنه لو أُخْرِج من شرحه كتابٌ في التوجيه لكان كتاباً مفيداً، وقد أكملتُ توجيه ما تركه من المواضع القليلة، وغالب ما تركه من التوجيه قد تقدَّم توجيهه، والشارح عند توجيهه للقراءات المختلفة قد يذكر القول المختار ويكتفي به، أو يذكر مجموعة من الأقوال ثم يختار بينها، أو يذكر الأقوال المختلفة ويسكت من غير اختيار، وتوجيه الشارح يرجع إلى عدة أمور؛ موافقة لغات العرب المختلفة، وقد ينص على اللغة ومن تكلم بها، وقد يُبْهِم من غير تحديد فيقول: «وهما لغتان»، وقد يوجه القراءة بموافقة الرسم، ويبين كيفية موافقته؛ هل هي تحقيقاً أم تقديراً، وقد يوجه القراءة بموافقتها لقراءات قرآنية أخرى، وربما وجه القراءة بموافقتها لما قبلها أو بعدها من السباق واللحاق، أو يكون التوجيه لموافقتها لوجه من أوجه النحو والعربية، والشارح غالباً ما يكرر توجيه الخلاف كلما تكررت القراءة، ولا يكتفي بالموضع الأول من التوجيه، وذلك كله حسن تعليم وتدريب وتذكير، ومن ذلك توجيهه لخلاف القراء في كلمة (مقام) في مواضعها من سورتي الأحزاب والدخان، فقد وجه خلاف القراء في موضع سورة الأحزاب، ثم أعاد ذكر التوجيه في موضع سورة الدخان، وقلْ مثل ذلك في نظائره، وتوجيه القراءات موجود في كل الشروح الأخرى بين مقلٍّ ومكثر، لكنه في شرح الترمسي أبين وأظهر، ولو لا خوف

الإطالة لضربت الأمثلة على مظاهر عنايته بتوجيه القراءات في شرحه، وهي مبثوثة في الشرح من أوله إلى أخره.

٥٢ ـ وقد تبين من خلال استقراء منهج الشارح أنه ينقل توجيه القراءات نصًّا من كتاب الإتحاف، والذي هو بدوره ناقل إمَّا من كتاب الدر المصون للسمين الحلبي، أو من تفسير اللباب لابن عادل الحنبلي، والذي هو أيضاً ناقل نصًّا من الدر المصون، وعليه فإن جلَّ توجيه القراءات الواردة في الشرح وفي كتاب الإتحاف وفي تفسير ابن عادل الحنبلي هو موجود نصًّا في الدر المصون للسمين الحلبي، وقد تزيد هذه الكتب على ما في الدر المصون بشيء من التوجيه، وأما في نقله في علم التفسير فإن الشارح لا يكاد يخرج في نقله عن تفسير البيضاوي، والذي قد يصرح باسمه في معظم المواضع، وقد لا يفعل في مواضع أخرى.

٥٣ ـ ومن منهج الشارح وميزات الشرح: انفراده ببعض الفوائد واللطائف مما هو غير موجود في شروح الطيبة الأخرى؛ كذكره موضع سورة الحجر وأنه مجمع على أنه بالتشديد، وهو قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، وكانفراده بشيء من التوجيه لم يرد في الشروح الأخرى ولا حتى في كتاب الإتحاف، مع أنه ينقل عنه جميع توجيهه، ومن ذلك انفراده بتوجيه خلاف القراء في كلمتي: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]، حيث قال عند شرحه للبيت رقم (٥٢٧): «والفعل مسند لجمع المُكَسَّر، فيجوز فيه التذكير والتأنيث؛ نظراً للجمع والجماعة، كـ(قام الرجال)، و(قامت الرجال). وحَسَّنَ التذكيرَ هنا؛ الفصل، وكون الفاعل: (الملائكة)»، وفي قوله تعالى: (يبشر) من سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٧)؛ حيث قال: «هو من التبشير»، فلم يذكر هذا التوجيه إلا صاحب الدر المصون وتبعه صاحب اللباب، مما يوحي بتعدد مصادره في التوجيه، وعدم اقتصاره في النقل والإفادة على شروح الطيبة أو الإتحاف، ومن الأمثلة على تلك الفوائد التي انفرد بها؛ توجيه عدم القيد في موضع

سورة النمل، البيت رقم (٨٣١)، حيث قال: «ولا خلاف في: ﴿تَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [النمل: ٦٣] أنه بالغيب؛ ولم يقيده؛ لذكره قبل: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]»، وقوله في باب الإدغام الصغير (فصل إدغام هل وبل): «قدم (هل) على (بل) هنا عكس ما في البيت؛ ليعطي كل واحد من الحرفين حظًّا في التقديم والتأخير»، فلم يقل بها غيره من شرَّاح الطيبة، وغير ذلك من الفوائد الكثيرة في شرحه.

٥٤ ـ ومن منهجه؛ أنه في بعض المواضع قد يعزو القراءات المختلفة من الطرق التي جاءت منها؛ كقوله: «واختلف في ﴿سَلَـٰسِلَاْ﴾ من قوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَـٰفِرِينَ سَلَـٰسِلَاْ وَأَغۡلَـٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، فـ(ـنوِّن)؛ أي: اقرأه بتنوين اللام للمرموز إليهم بقوله: (**مَدًى رُمْ لِي غَدا**) (**خُلْفُهُمَا صِفْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، والكسائي، بلا خلاف عنهم، وهشام، ورويس، بخلاف عنهما، وشعبة بلا خلاف أيضاً؛ فالتنوين لهشام: من طريق الحلواني والشذائي عن الداجوني عنه، ولرويس من طريق أبي الطيب عنه».

وأحياناً يترك العزو للطرق التي جاءت منها القراءة أو الخلاف المذكور؛ كما في قوله عند شرحه للبيت رقم (٩٧٠) من سورة القيامة: «واختلف في ﴿يُمۡنَىٰ﴾ من قوله: ﴿أَلَمۡ يَكُ نُطۡفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمۡنَىٰ﴾ [القيامة: ٣٧]؛ فقرأه بياء التذكير ـ كاللفظ به ـ المرموز إليهم بقوله: (**لَدَى الْخُلْفِ ظَهْيرٌ عَرَفَا**)؛ أي: هشام بخلاف عنه، ويعقوب، وحفص بلا خلاف عنهما، والباقون: بتاء التأنيث؛ وهو الثاني لهشام، وهما صحيحان عنه».

٥٥ ـ ومن منهجه: أنه ـ في بعض المواضع ـ يذكر الحرف من مواضع الخلاف ويذكر معه نظائره إن وجدت وذلك في سائر القرآن الكريم فيزيل الاشتباه؛ ومن ذلك: قوله عند شرحه للبيت رقم (٩٤٠) من سورة الواقعة: «واختلف: في (شرب): ﴿فَشَـٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٤]، (**فَاضْمُمْهُ**)؛ أي: اقرأه بضم الشين؛ للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**مَدَا نَصْرٍ فَضَا**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وعاصم،

وحمزة، وقرأ الباقون: بفتحها؛ وهما مصدر: (اشرب)، ولا خلاف بين الأربعة عشر أنَّ (شِرْبٌ) من قوله تعالى: ﴿لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [١٥٥] بالشعراء، و﴿كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾ [٢٨] بالقمر، بكسر الشين؛ لأن المراد به؛ النصيب من الماء».

٥٦ ـ ومن منهجه في الشرح: أنه يذكر ـ أحياناً ـ الإحصاء الرقمي والعددي، أو ما يُسَمَّى بمقتضى الضرب الحسابي، وذلك كما في قوله في خاتمة باب الإدغام الكبير: «وذكر المصنف: أن جميع ما أدغمه هذا الإمام في القرآن منهما إذا وصل السورة بالسورة ألف حرف وثلاث مئة وأربعة؛ بإدخال آخر (القدر) بـ(لم يكن)، وإذا بسمل ووصل السورة بالبسملة: ألف وثلاث مئة وخمسة؛ بإدخال آخر (الرعد) بأول (إبراهيم) وآخره بأول (الحجر)، وإذا فصل بالسكت ولم يبسمل: ألف وثلاث مئة».

٥٧ ـ ومع أن الشارح قد استوفى ذكر ياءات الإضافة والزوائد في بابيهما من قسم الأصول، إلَّا أنه قد التزم في منهجه أنه يذكر في نهاية كلِّ سورة من السور الكريمة ما فيها من ياءات الزوائد والإضافة، فإن لم يكن ثمة ياءات إضافة ولا زوائد في السورة الواحدة أو مجموعة السور فإنه ينبه على ذلك، بقوله: «ولا زائدة فيها، أو: ليس فيها مضافة ولا زائدة»، وقد توجد مجموعة من السور المتتالية ليس فيها ياءات إضافة ولا زوائد فيذكر ذلك في السورة الأولى مكتفياً به عن تكراره في السور الأخرى؛ كما قال في خاتمة سورة المزمل: «وليس فيها، ولا في المدثر، والقيامة، وهل أتى، والمرسلات؛ مضافة، ولا زائدة؛ إلَّا: ﴿كِيدُونِ﴾ الآتي في المرسلات».

٥٨ ـ ومنهجه في السور المجتمعة تحت عنوان واحد أن يشير إلى نهاية السورة المعينة؛ وذلك للدلالة على انتهاء فرشها، واستعداداً للدخول في فرش السورة التي تليها، وقد بدأ ينبه على ذلك ابتداءً من فرش سورة الحج والمؤمنون، حيث قال بعد انتهاء شرحه لسورة الحج

ما نصُّه: «وههنا انتهى فرش سورة الحج»، ثم شرع في شرح سورة المؤمنون، وهكذا هو منهجه في جميع السور المجتمعة تحت عنوان واحد؛ ينوه على انتهاء السورة، ويشرع في السورة التي تليها، فلم يتداخل في شرحه فرش السور بعضه في بعض.

٥٩ ـ ومن منهجه أنه في نهاية شرحه لكل سورة من سور القرآن يختم بقوله: (والله تعالى أعلم)، أو (والله أعلم).

هذا ما ظهر لي من منهج الشارح، وما بدا لي من ميزات الشرح ومناقبه، ولو لا خوف الإطالة لأسهبت في ذكر المزيد من مناقب الشرح وضرب الأمثلة والشواهد.



المطلب الثاني
اصطلاحات الشارح في شرحه

لم يضع الشارح اصطلاحات خاصة به في شرحه، ولم يصرح أو يلمح بذلك، لكن ـ ومن استقراء الشرح وعبارة الشارح ـ ربما كان هناك بعض العبارات التي تكررت في ثنايا الشرح، وفُهِم من تكررها وكثرة دَوْرِهَا أنها تدل ـ متى وردت ـ على بعض المعاني والدلالات، ومن ذلك:

أن الشارح ينقل تحريرات وتحقيقات واختيارات شيخ صاحب الإتحاف؛ أبو الضياء نور الدين علي الشبراملسيّ، واصطلاحه في النقل عنه؛ أن يسميه ـ غالباً ـ بـ(بعض المختصين)، أو (بعض المحققين)[1] وربما سمَّاه باسمه العلم[2] وهو قليل.

---

(١) كما فعل عند شرحه للبيت رقم (١٢٣) من الفتح والإمالة بين اللفظين، حيث قال: «وأجاب **بعض المحققين** ـ بعد صحة الرواية ـ: بأن للراء خواص في هذا الباب ليست كغيرها، كما يعلم ذلك من سبر كلامهم في الباب، فقوي استصحاب حكم الوقف بها، ولا كذلك ما نحن بصدده، فليتأمل»، وعند شرحه في باب الراءات، حيث قال: «وأمَّا التفخيم فيهما ـ أي: في ﴿حِذْرَكُمْ﴾، و﴿فَٱنفِرُواْ﴾ ـ: فلا يعلم للأزرق من الطرق المذكورة، نبَّه على ذلك **بعض المحققين**»، وقال عند شرح البيت رقم (٣٥١) من باب الوقف على أواخر الكلم: «والوقف على الساكن استحساني، وهذا ـ كما قاله **بعض المحققين** ـ: قد يدل على أن المراد بالخطأ ـ فيما لو وقف على متحرك بالحركة ـ إنما هو الخطأ الصناعي، حتى لو وقف بالحركة لم يحرم، وبه أفتى الشهاب الرملي، ويمكن أن المراد بالاستحساني مقابل الضروري؛ بمعنى أن الابتداء بالساكن متعذرٌ ومتعسر جداً، فاجتلاب همزة الوصل ضروري فيه، بخلاف الوقف على المتحرك فإنه لا يتعذر، فكان اختيار السكون فيه، ولو على سبيل الوجوب استحسانياً، إذ الواجب يقال له حسن».

(٢) كما فعل عند شرحه للبيت رقم (٢٩١) من باب الإدغام الكبير، حيث قال: «فقول النويري هنا: (والإبدال لا يكون إلا مع القصر)، كأنه أراد به السوسي من طريق الحرز، وإلا ففيه نظر؛ لأن كلا من الروايتين روى عنه: مد المنفصل، وتحقيق الهمز، والإبدال، ولم يصرح أحد من مصنفي طرق الكتاب بمنع المد مع الإبدال، وإنما صرحوا بمنع الإدغام مع التحقيق، ومع مد المنفصل، هكذا حققه **الشيخ أبو الضِياء علي الشَبْراَمُلَسي**»، وقال عند شرح الأبيات رقم (٣٦١ ـ ٣٦٢) من باب الوقف على مرسوم الخط: =

وأما في مسائل التفسير فلا يكاد يخرج في نقله عن تفسير البيضاوي، ومصطلحه في تسميته عند النقل منه والعزو إلى تفسيره؛ أنه قد يصرح باسمه الصريح؛ كما في معظم المواضع التي نقل عنه فيها(١)، وقد لا يفعل في مواضع أخرى فيقول: (قال: القاضي)، وهو في ذلك موافق لصاحب الإتحاف.

لم يصرح الشارح ولو مرة واحدة في النقل من النشر، وهو في نقله لكلام الإمام ابن الجزري؛ على أنواع: فأحياناً يقول: (قال المصنف)، ومن استقراء تلك النقولات نجد أنه يريد بذلك ـ غالباً ـ ما ينقله من نص كلام ابن الجزري في كتاب (النشر)، وأحياناً يقول: (قال في التقريب)؛ ويريد بذلك ما ينقله من كلام ابن الجزري في كتابه (تقريب النشر)، وقد ينقل نص كلام ابن الجزري من مصادر ثانوية؛ كشرح ابن الناظم، والإتحاف، وغيث النفع.

وعند نقله لشواهد الشاطبية في القراءات السبع، فإنه غالباً ما يقول: (قال في الحرز)؛ يريد بذلك حرز الأماني ووجه التهاني.

ومن الاصطلاحات الدائرة في ثنايا الشرح؛ أنه في نقله عن شرح ابن الناظم لا يخرج عن قوله: (قال ابن الناظم)، أو (قال ابن المصنف).

وأمَّا مصطلحه في نقله عن كتاب الإتحاف للبنَّا الدمياطي فإنه يقول: (قال في الإتحاف).

= «وخرج بقولنا: في ضمير جمع المؤنث؛ نحو قوله: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]؛ فإن النون وإن كانت مشددة إلا أنها ليست للنسوة، بل نون النسوة هنا؛ النون المخففة المدغمة فيها النون التي هي لام الفعل، كما **نبه عليه النور الشَّبْرامُلسي**».

(١) ومن ذلك نقله عنه عند شرحه للبيت رقم (٥٥١) من سورة النساء، حيث قال ـ أي الترمسيّ ـ: «قال البيضاوي: وقد نبه ـ سبحانه وتعالى ـ إذ قرن الأرحام باسمه الكريم على أن صلتها بمكانٍ منه»، ونقله عند شرح البيت رقم (٥٦٥) من سورة النساء حيث قال: «وقال البيضاوي: واستعماله ـ أي: (لمستم) ـ؛ كناية عن الجماع أقل من الملامسة».

أما في رموز القراء الحرفية والكلمية فإن الشارح لم يخرج في اصطلاحاته عن اصطلاحات الناظم، وهي الاصطلاحات التي ذكرها الناظم في خطبة الكتاب، وهي على النحو التالي:

الرموز الحرفية؛ وهي المجموعة في قول الناظم في البيت رقم (٣٧): (**أَبَجْ دَهَزْ حُطِّي كَلَمْ نَصَعْ فَضَقْ رَسَتْ ثَخَذْ ظَغَشْ**).

الرموز الكلمية؛ وهي رموز اصطلح عليها الناظم في الطيبة؛ وعدتها سبع عشرة كلمة؛ جعلهنَّ رموزاً دالة على القراء عند اجتماع بعضهم ببعض، وهنَّ: (**كَفَى**)، (**شَفَى**)، (**صَحْبٌ**)، (**صُحْبَة**)، (**صَفَا**)، (**فَتَى**)، (**رِضَا**)، (**رَوَى**)، (**ثَوَى**)، (**مَدَا**)، (**حِماً**)، (**سَمَا**)، (**حَقٌّ**)، (**حِرْمُ**)، (**عَمَّ**)، (**حَبْرُ**)، (**كَنْزُ**).

وقد بينها الشارح في مواضعها من المتن غاية البيان.



المطلب الثالث

منهج المؤلف في الترجيحات واختياراته في المسائل المختلف فيها

للشارح اختيارات مبثوثة في شرحه في المسائل المختلفة، وهذا المطلب من الدراسة إنما هو لإلقاء نظرة عامة على منهج الشارح في باب الترجيحات، مع ضرب بعض الأمثلة والشواهد.

ولقد تبيَّن لي من خلال دراسة الشرح واستقراء منهج الشارح أن المؤلف ـ غالباً ـ لا يخرج في ترجيحاته واختياراته في مسائل القراءات وتوجيهها وفي مسائل العربية والرسم عن أربعة مصادر:

١ ـ كتاب الإتحاف للبنَّا الدمياطي، والذي هو بدوره لا يخرج ـ غالباً ـ عن اختيارات ابن الجزري في نشره وتقريبه، وتظهر موافقة الشارح للإتحاف في ترجيحاته جلية من اعتماده عليه اعتماداً رئيسياً كمصدر من مصادر الشرح، بل لعلي لا أبالغ أن قلت إن الشيخ الترمسيّ قد أفرغ كتاب الإتحاف في شرحه، وما كان ليفعل ذلك لولا أن صاحب الإتحاف معتبر عنده ويعوِّل عليه.

٢ ـ كتاب غيث النفع في القراءات السبع؛ لأبي الحسن علي النوري الصفاقسيّ، وهذا جليٌّ ـ أيضاً ـ من كثرة النقولات الواردة عن غيث النفع في الشرح.

٣ ـ كتاب النشر في القراءات العشر، وتقريبه، وإنما جاء ثالثاً من جهة وروده وقلة دوره في الشرح بالنسبة للمصدرين السابقين، وهو في الحقيقة تحصيل حاصل، وإلا فإن المصدرين السابقين في مسائل القراءات وتحريراتها إنما هما تابعان ـ غالباً ـ لاختيارات المحقق ابن الجزري واجتهاداته، وبالتالي: فإن الشارح في نقله عن هذين المصدرين لا يكاد يخرج عن اختيارات وترجيحات محقق الفن وصاحب كتاب النشر والتقريب.

٤ ـ مصادر أخرى؛ كسراج القاري، ومنظومات ابن مالك في النحو، والعقيلة في الرسم، وكتب متفرقة.

ومنهج الشارح في النظر والترجيح في مسائل الخلاف على أنواع:

فمن منهجه في الترجيحات: أنه قد ينقل من مصدر من المصادر، ويكون للمسألة التي هو بصدد نقلها قولان في ذلك المصدر، فينقل عن ذلك المصدر القول الذي يرجحه هو ـ أي الترمسي ـ ويغفل ذكر القول الآخر، وهذا منه كثير خصوصاً في توجيهه لخلاف القراء في الأحرف المختلفة.

ومن منهجه في الترجيحات: أنه إذا وجد في بعض نقولاته عن المصادر الأخرى ما يستحق التعقيب والاستدراك فإنه يعقب ويرد ويستدرك على الكلام المنقول، بمنطق العالم الكبير والمحرر المتمكن، فهو في نقله ـ في المسائل المختلف عليها ـ له عين ناقدة فيما ينقل ويكتب، والأمثلة على ذلك كثيرة، وقد تقدم ذكر بعضها(١).

ومن منهجه: أنه قد يرجح في بعض المسائل ما رجحه المذهب(٢)، كالخلاف في المقصود بـ(آله) ﷺ، وذلك عند شرحه للبيت رقم (٤)، حيث قال ما نصُّه: «وعلى آله؛ مَنْ جَمَعَه ـ من ذوي الإيمان ـ معه صلى الله تعالى عليه وسلم الانتساب لهاشم إجماعاً، وكذا للمطلب عندنا، وقيل: أي بالنسبة لمثل ما هنا كل مؤمن، واختير؛ لحديث ضعيف فيه،

(١) فمن ذلك استدراكه على ابن الجزري في بعض المسائل، وقد يختار خلاف ما رجحه ابن الجزري في النشر، ويستشهد لرأيه بالدليل من الحديث الشريف ولغة العرب المسموعة، كما في شرحه للبيت رقم (١٤١) من باب الإدغام الكبير ـ وذلك في مسألة تقديم الروم على الإدغام المحض ـ، ومن ذلك استدراكه على ابن القاصح فيما نقله عنه من سراج القاري ص (١٨٦ ـ ١٨٧)، وذلك في خلاف القراء من قوله تعالى: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، ومن ذلك نقله واستدراكه على الإمام الصفاقسي في غيث النفع، عند شرحه للبيت رقم (٩٥٣) من سورة المنافقون؛ وهو قول الناظم: (**أَكُنْ لِلْجَزْمِ فَانْصِبْ حُزْ**).

(٢) الشافعي.

ولأنه مأخوذ من (آل)، (يؤول إلى الشيء)؛ رجع إليه، بنحو قرابة، وأمته صلى الله تعالى عليه وسلم راجعة إليه في الدنيا والآخرة من حيث حصول الشرف به لكل مؤمن بحسب قربه منه في المعنى وإن بعد عنه في النسب».

ومن منهجه في الترجيحات: أنه ربما اقتصر على نقل القول الراجح في المسألة ثم يعضده وينتصر له كما قال عند شرح البيت رقم (٧) ما نصُّه: «وذكر المحقق ابن حجر ـ يعني الهيتمي ـ: «أنَّ هذا الفضل ـ أي فضل أن أهل القرآن هم أهل الله وخاصته ـ خاص بمن يحفظ القرآن عن ظهر قلب لا مَنْ يقرأ في المصحف، لأن مجرد القراءة في الخط لا يختلف الناس فيها ولا يتفاوتون قلة وكثرة، وإنما الذي يتفاوتون فيه هو الحفظ عن ظهر قلب، فلهذا تتفاوت منازلهم في الجنة بحسب تفاوت حفظهم، ومما يؤيد ذلك أن حفظ القرآن عن ظهر قلب فرض كفاية على الأمة، ومجرد القراءة في المصحف من غير حفظ لا يسقط بها الطلب فليس لها كثير فضل كفضل الحفظ. فتعين أنه ـ أعني الحفظ عن ظهر قلب ـ هو المراد في الخبر، وهذا ظاهر من لفظه بأدنى تأمل»».

ومن منهجه في الترجيحات: أنه ربما يذكر القولين في المسألة، ثم يرجح أحدهما؛ كقوله في باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٥) ما نصه: «(**ألا**): حرف تنبيه، ويحتمل أن يكون بكسر الهمزة فيكون بمعنى النعمة، وهو أظهر».

ومن منهجه في ترجيحاته واختياراته: أنه قد يذكر بعضاً من الأقوال في المسألة ويترك معظم الأقوال الأخرى ثم يردف هذه الأقوال بترجيح مصدر من المصادر الرئيسة المذكورة أولاً، من غير أن يصرح هو باختيار نفسه أو ترجيحه؛ فيكون بذكره لبعض الأقوال من غير ترجيح مفيد بأن اختياره يتراوح بين هذه الأقوال دون أن يعين اختياراً واحداً له؛ ومن ذلك قوله عند شرحه للبيت رقم (١٩) ما نصُّه: «وقد قيل في تعيين المراد منها؛ أي: السبعة الأحرف أوجه؛ بضم الجيم؛ جمع وجه، بمعنى قول؛ أي: أقوال كثيرة، أنهاها بعضهم إلى أكثر من ثلاثين قولاً، مع اتفاقهم ـ

إلا خلافاً لا يعتد به ـ على أنه ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبعة أوجه، إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة، وعلى أنه ليس المراد هؤلاء القراء السبعة المشهورين.

فمنها: أن المراد بالأحرف اللغات؛ وهي ـ كما قاله أبو عبيد ـ: قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً.

ومنها: أنَّ المراد بها سبع جهات لا يتعداها الكلام؛ لفظٌ خاصٌّ أريد به الخاص، ولفظ عام أريد به العام، وعكسهما، ولفظ يُسْتَغْنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يعلمه إلا العلماء، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون.

ومنها: اختلاف الأوجه، وهذا ما ذكره المصنف بقوله: **(وَكَوْنُهُ)**؛ أي: المراد بالأحرف السبعة **(اخْتِلَافَ لَفْظٍ أَوْجَهُ)** من غيره، فهو بفتح الجيم؛ أفعل تفضيل.

قال ـ يعني ابن الجزري ـ: وذلك أني تتبعت القراءات؛ صحيحها، وشاذها، وضعيفها، ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها..... ورجَّح في غيث النفع القول الأول، وأطال في بيانه معنى ونظراً، ثم قال: وهذه الأحرف السبعة داخلة في القراءات العشر التي بلغتنا بالتواتر وغيرها ـ مما اندرس وكان متواتراً ـ راجع إليها؛ لأن القرآن محفوظ من الضياع ولو تطاولت عليه السنون، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والله أعلم».

ومن منهجه في الترجيحات: أنه قد يذكر القول المختار في المسألة مباشرة من دون إشارة إلى الخلاف في المسألة أو ذكر للأقوال الأخرى، ومن ذلك قوله: «والسبب الداعي ـ كما قاله في الإتحاف ـ إلى أخذ القراءات عن هؤلاء الأئمة القراء المشهورين دون غيرهم؛ أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية الثمانية التي وَجَّه بها عثمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ إلى الأمصار؛ الشام، واليمن، والبصرة،

والكوفة، ومكة، والبحرين، وحبس بالمدينة واحداً، وأمسك لنفسه واحداً؛ وهو الذي يقال له المصحف الإمام، فصار أهل البدع والأهواء يقرؤون بما لا تحل تلاوته وفاقاً وترويجاً لبدعتهم، أجمع المسلمون أن يتفقوا على قراءة أئمة ثقاة تجردوا للاعتناء وحسن الدراية وكمال الكمال، أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم، ثم انتشرت القراء في الأقطار، وخَلَفَهم أمم بعد أمم، فكثر الاختلاف، وعسر الضبط، فوضع الأئمة لذلك ميزاناً يرجع إليه؛ وهو السند، والرسم، والعربية»، كما تقدم تحريره.

ومن منهجه في الترجيحات: ما يستدركه على الإمام الشاطبي في الحرز من خروجه عن أصله في بعض المواضع، ومن ذلك قوله عند شرحه للأبيات رقم (١٥٦ ـ ١٥٧) من باب هاء الكناية: «وعلم مما تقرر: أنَّ ابن عامر من أصحاب الصلة في هذا الحرف ـ أعني: ﴿يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا﴾ ـ قولاً واحداً، وهو المشهور، وإن أوهم ظاهر الحرز جريان الخلاف لهشام عنه بين الصلة، والاختلاس؛ لأنه قال بعد ذِكْرِ: ﴿يَأۡتِهِۦ﴾، مع حروف أُخَر:

(**وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بانَ لِسَانُهُ بخُلْفٍ**)؛ فأثبت الخلاف لهشام في جميع ما ذكره من: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ إلى: ﴿يَأۡتِهِۦ﴾، وعليه درج بعض الشراح. لكن قال الإمام أبو شامة ـ بعد أن قرر كلامه على ظاهره ـ ما نصه: «وليس لهشام في حرف طه إلا الصلة لا غير، وإن كانت عبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين؛ لقوله أولاً: (وَفي الْكُلِّ قَصْرُ)، لكن لم يذكر أحد له القصر، فَحَمْل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولى» انتهى، فليتنبه».

ومن الأمثلة الأخرى على اختياراته في بعض المسائل في الموضوعات المختلفة:

ترجيحه في مسألة اجتماع ذوات الياء مع تثليث البدل، حيث رجَّح

الشارح أن الأوجه الجائزة هي خمسة أوجه، ويمتنع الوجه السادس؛ وهو القصر مع التقليل[(١)].

وقوله في أوَّلِ باب التكبير: «اختلف مؤلفوا علم القراءات في وضع هذا الباب؛ أي باب التكبير، فذكره بعضهم؛ كالهذلي، وصاحب اللطائف: مع البسملة، وبعضهم؛ كابن شريح، وصاحب الغيث: عند سورة الضحى، والأكثرون: على ذكره هنا، وهو الأنسب، كما قاله المصنف وغيره؛ لتعلقه بالختم، والدعاء، وغير ذلك».

وقوله عند شرحه للبيت رقم (١٠١٣) من باب التكبير: «واختلف العلماء في جواز الرواية بالإجازة بجميع أنواعها؛ فقال جماعة: لا تجوز، وهو محكيٌّ عن الشافعي وغيره من المجتهدين؛ لأنها لو جازت بها لبطلت الرحلة، لكنَّ الصحيح الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين: جوازها إذا كان بشرطها المعتبر عند أهل الحديث والأثر؛ لأنَّ الغرض حصول الإفهام والفهم، وهو حاصل بالإجازة المفهمة».

ومن اختياراته في بعض المسائل؛ قوله في توجيه تأخر باب النقل في الهمز في ترتيب المتن: «هو ـ أي: النقل في الهمز ـ من أنواع تخفيف الهمز المفرد؛ لغة لبعض العرب؛ قال ابن المصنف: وإنما أُخِّر ـ أي عن الساكن ـ؛ لاختصاص تخفيفه وصلاً، وقال في الإتحاف: لخفته، بناء على أن متحرك الهمزة أخف من ساكنها، بخلاف باقي الحروف فإنها بالعكس، لكن صحح الجعبري أنها كغيرها، ويمكن توجيه ذلك بمراعاة الترتيب الخلافي، فإن أول وقوعه في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤]، وقبله: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]».

والأمثلة على ترجيحاته في المسائل المشكلة كثيرة متعددة، وتحتاج إلى دراسة مستقلة، تستوعب جميع مسائل الخلاف الواردة في هذا الشرح.

---

(١) كما قرر ذلك ـ في كلام طويل ـ عند شرحه للأبيات رقم (٢٩٨ ـ ٢٩٩) من باب الفتح والإمالة بين اللفظين.

المطلب الرابع
المآخذ على الشرح(١)

مع ما تميز به شرح "غنية الطلبة بشرح الطيبة" من المزايا والمناقب المتكاثرة العديدة، وطريقته الفريدة في تناول المتن وشرحه وفك غموضه وإلغازه إلا أنه لم يخل من المآخذ والاستدراكات، شأنه في ذلك شأن أي كتاب، فالنقص ملازم للإنسان لا ينفك عنه بحال، ولم تكن العصمة إلا لكتاب الله تعالى.

فمن المآخذ التي رأى الباحث ـ من خلال استقراءه للشرح ـ أنها قد ترد على هذا الشرح المبارك؛ ما يلي:

١ ـ أن الشارح في نقله عن بعض المصادر في بعض المواضع من شرحه قد ينقل المقالة والتمثيل بالأمثلة سواء من الآيات الشريفة أو من الشواهد الشعرية نقلاً حرفياً، وقد يكون فيما نقله شيء من السهو أو الخطأ فلا يعقب أو يستدرك عليه أو يشير إليه، فصار نقله في بعض المواضع نقلاً حرفياً يحتاج لشيء من التدقيق والتحرير، والأمثلة عديدة؛ منها: ما نقله الشارح عن الإتحاف (١/١٦٠) ـ ووافقه عليه محققا الإتحاف ـ: بتمثيله للمد المنفصل بـ(أمره إلى)، وليس في القرآن ما مثل به هنا صاحب الإتحاف وتابعه عليه الشارح، والصواب هو التمثيل بقوله تعالى: ﴿أَمْرُهُۥٓ إِذَآ﴾ [يس: ٨٢]، فلعل النص في كتاب الإتحاف أصابه شيء من التحريف والتصحيف، ومن ذلك ـ أيضاً ـ ما تابع الشارح فيه صاحب الإتحاف وذلك عند شرحه للبيت رقم (١٥٣) من باب هاء الكناية، حيث أورد صاحب الإتحاف في باب هاء الكناية (١/١٥٢) قول الشاعر:

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعَهْ ... وَرِزْقُ اللهِ مِنْ بَادٍ وَغَادِ

---

(١) وهي لا تنقص من قيمة الكتاب العلمية بحال؛ وإنما قدمت هذا المبحث لاستكمال دراسة الشرح، كما هو ديدني مع سائر الشروح.

فتابعه الشارح ـ وكذا محققا الإتحاف ـ على قوله: **(من باغ وعاد)** والصواب الذي في جميع المصادر: **(مُـؤْتَـابٍ وَغَـادِ)**.

كما أنَّ الشارح ينقل ـ أحياناً ـ عن كتاب النشر أو تقريب النشر ـ وكلاهما لابن الجزري ـ من غير تدقيق وتحرٍّ لصحة المنقول منهما، فإنَّ السهو وسبق القلم واردٌ حتى ولو كان المنقول منه النشر أو تقريبه، فجلَّ من لا يسهو، ومن ذلك ما نقله الشارح في بعض المواضع عن تقريب النشر من الكلام الذي عزاه ابن الجزري إلى بعض أصول النشر وهو غير موجود فيها، بل قد يكون مخالفاً لما فيها، ومن ذلك ما نقله الشارح عن تقريب النشر، وذلك عند شرحه للبيت رقم (٤١٥) من باب ياءات الزوائد؛ وذلك في الياء الزائدة من قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿يَـٰعِبَادِ﴾ [١٦]، حيث قال الشارح ما نصُّه: «قال في التقريب ص (٨٧): «وحذفها ابن غلبون، والداني، وأبو معشر»»، والحقيقة أن ابن غلبون لم يتعرض لذكر هذه الياء في التذكرة، وإنما سكت عنها، فَعُلِمَ من سكوته عنها في التذكرة أنها عنده ثابتة في الحالين، وكذا أبو معشر لم ينصَّ عليها في تلخيصه، وعليه فكلام ابن الجزري في التقريب وكذا في النشر يخالف ما هو في التذكرة وظاهر تلخيص أبي معشر، وعلى الرغم من ذلك فقد نقله الشارح كما هو من غير تعقيب ولا تنويه عليه.

ومن ذلك ما نقله الشارح ـ أيضاً ـ عن التقريب ص (٨٨) في مذهب السوسي في الياء من قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]، عند شرحه للبيت رقم (٤١٥) من ياءات الزوائد، حيث قال الشارح ما نصُّه: «وذهب جماعة عن السوسيّ إلى حذفها في الحالين؛ كصاحب التذكرة، والعنوان، والكافي، ...الخ»، والحال أن صاحب العنوان والكافي لم يتعرضا لذكرها في كتابيهما، وعلى الرغم من ذلك فقد نقلها الشارح عن التقريب ولم يعلق عليها بشيء.

٢ ـ ومن المآخذ: وجود أخطاء وتصحيفات ونواقص وزيادات في بعض المواضع من ضبطه للمتن المشروح، وهي ـ في بعض المواضع ـ

سهو موهم خلاف المراد من رموز القراء، ومن ذلك: قوله في سورة التوبة، البيت رقم (٦٧٤): (**مِنْ هُودَ**)، والصواب: (**مَعْ هُوْدَ**)، وقوله أيضاً في سورة التوبة، البيت رقم (٦٧٣): (**اخْـفِـضْ وَرِدِ**)، والصواب: (**اخْفِضْ وَزِدِ**)، وضبطه لكلام الناظم، البيت رقم (٦٧٦): (**وَخَاطَبُوْا فِيْهِ يَعَنْ**)؛ والصواب: (**ظَعَنْ**).

٣ ـ ومن المآخذ: عدم تشكيله وضبطه لكلمات النظم بحركات الإعراب، بل كل أبيات المتن المكتوبة على هامش الشرح خالية من الضبط والتشكيل، إلا ما ندر من كلمات قليلة معدودة، وعليه: فنظراً لتفاوت النسخ والشروح في ضبط كلام الناظم، ومدار التفاوت بين هذه النسخ في معظم المواضع هو في اختلافها في حركات الإعراب، فإن عدم شكله للمتن كان مستدركاً مهماً على شرحه، ولا ندري هل عدم ضبطه للمتن وتشكيله بالحركات من صنيع الشارح، أم أنه تصرف من الناسخ.

٤ ـ والشارح مع عنايته بضبط نص كلام الناظم أحياناً، إلا أنه قد يختلف الضبط عنده للموضع الواحد، كما في الاسم الممدود والمقصور، فيكتب الكلمة الواحدة في الشرح مقصورة، وفي المتن الذي على هامش الشرح ممدودة، أو العكس، وقد يضبطها في موضع من شرحه مقصورة وفي موضع آخر من الشرح ممدودة، مثل ضبطه لكلمة (**مُنَى**) في البيت رقم (٤٥٢) من سورة البقرة؛ فقد ضبطها في الشرح مقصورة، وفي المتن الذي على هامش الشرح ممدودة: (**مُنَا**)، ومن الأمثلة: ضبطه لقول الناظم: (**رِضًى كَبَا**) في البيت رقم (٣٩٢) من ياءات الإضافة؛ فضبطها في الشرح بالألف الممدودة: (**رِضًا**)، وضبطها في المتن الذي على هامش الشرح بالألف المقصورة: (**رضًى**)، ومثل هذا الخلاف في الاسم المقصور والممدود كثير متكرر في الشرح، وقد نبهت عليه في مواضعه من المتن، كما اختلف ضبطه في قول الناظم في البيت رقم (٥٣٢) من سورة آل عمران: (**وَشُدَّ كَنْزاً**)؛ حيث ضبطها في المتن الذي على هامش الشرح بالنصب:

(**كَنْزاً**)، بينما ضبطها في ثنايا الشرح بالرفع: (**كَنْزٌ**)، ومن ذلك أيضاً اختلاف ضبطه في قول الناظم في البيت رقم (٢٤٢) من باب وقف حمزة وهشام على الهمز: (**إِلَّا مُتوسَّطًا**) فضبطت كذلك ـ أي بزيادة التاء ـ في المتن الذي على هامش الشرح، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**إِلَّا مُوسَّطًا**)، وغيرها من المواضع.

٥ ـ ومن المآخذ: أنه مع دقته وحرصه على نقل الفوائد وتحرير المسائل والإفادة من المصادر، إلَّا أنه قد تفوت عليه بعض المواضع المهمة والتي تحتاج إلى مزيد إيضاح وتحرير وتقييد وتبيين؛ فمن ذلك عندما تكلم عن ضم حمزة لهاء الضمير في قوله تعالى: ﴿لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ [طه: ١٠]؛ حيث قال: «وقرأ بضم كسر الهاء»؛ فلم يذكر أنها لحمزة في حالة الوصل فقط، بل سكت، فأوهم عدم تقييده لقراءة حمزة في هذا الموضع بحال الوصل باحتمالها في الحالين، والقراءة بضم الهاء لحمزة إنما هو حالة الوصل، كما نصَّ على ذلك في التيسير، ونوه عليه النويري وابن الناظم والمنير السمنودي في شروحهم، وذكره الصفاقسي في غيث النفع، ويبدو أن الشارح قد نقل عن الإتحاف في هذا الموضع، حيث اتفقا على عدم التنبيه على ذلك.

٦ ـ ومن المأخذ في منهجه: أنه عند ذكره للأمثلة والشواهد القرآنية غالباً ما يعزو الآيات إلى سورها، وقد لا يعزوها ـ وهو قليل ـ، ومن ذلك قوله: «(فاتخذ سبيله في البحر) موضعين في الكهف، (ما اتخذ صاحبة) في الجنِّ»، بينما سكت عن العزو لبعض الأمثلة الأخرى؛ كسكوته عن عزو قوله تعالى: (أخرج شطأه)، فذكر الآية ولم يذكر سورتها.

٧ ـ ومن المآخذ: أنه في عزوه للكتب والأئمة قد يعزو لكتاب من الكتب يحتمل أكثر من اسم فيوهم في عزوه لعدم ذكره اسم الكتب كاملاً؛ كما قال عند شرحه في باب البسملة، البيت رقم (١٠٨): «والسكت له ـ أي لأبي عمرو ـ: في التبصرة، والتلخيص، والإرشاد، وغيرها، وأحد وجهي الحرز»، فالشارح لم يحدد أي التلخيصين

ولا أي الإرشادين يريد، مع أنه في النشر، وتقريب النشر، قد بين ذلك وحدده، قال في النشر (١/٢٦٠): «وتلخيص العبارات وتلخيص أبي معشر، والإرشاد لابن غلبون». ومن ذلك ـ أيضاً ـ قوله في باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢٠) عند إمالة (يا) من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]؛ لأبي عمرو البصري حيث قال: «وقد وردت إمالتها من طريق ابن فرح عن الدوري عنه كما في الجامع، والغاية»، فلا يُدْرى أي جامع يريد؛ هل هو جامع البيان، أم جامع ابن فارس، أم جامع أبي الحسن الخياط، وأيّ غاية يريد؛ هل هي غاية ابن مهران، أو غاية أبي العلاء، ولم يتبين لي ذلك حتى أفدته من كتابي النشر والإتحاف، ففي أصوله التي ينقل عنها هذا العزو؛ سواء الإتحاف، أو التقريب، أو النشر، قد زال الإبهام والإيهام بالتحديد، فكان الأولى مادام أنه ناقل عنهم أن يسير على طريقتهم في البيان في العزو وعدم الإيهام.

٨ ـ ومن المآخذ: أنه ليس له منهج واضح في العزو للكتب والأئمة؛ ففي بعض المواضع يقتصر على بعض الكتب والأئمة دون بعض، كما فعل في عزو الصلة لقالون، في سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٩)، ومثله في باب البسملة، الأبيات رقم (١٠٧ ـ ١٠٨) حين عزا لبعض الكتب؛ ولم يذكر منها الروضة للمالكي والكافي والكامل، وأحياناً يبالغ في إكمال العزو للكتب والأئمة حتى ربما أتى على معظم أصول النشر، كما فعل في باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٤١٠) وذلك في عزوه لخلاف القراء في قوله تعالى: ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. وإنما صار ذلك من المآخذ؛ لأنَّ العزو لبعض الكتب والاقتصار عليها وترك البعض الباقي قد يوهم أن تلك المسألة موجودة في ذلك البعض دون ذلك البعض وهذا ليس بصحيح، على أن الترمسيّ لم يذكر قاعدة تنضبط في مسألة عزوه لبعض الكتب والأئمة وترك العزو للبعض الآخر في المسألة الواحدة التي ترد عن الجميع، بينما في النشر قد يعزو لبعض الكتب ويترك بعضاً آخر، لكنَّه ينوه في

نهاية عزوه بقوله: (وغيرهم)، فيكون المتروك من الكتب التي لم يعزو إليها ولم يذكرها داخل في قوله: (وغيرهم)، بينما الشارح لم يفعل ذلك أو مثله، على أنَّ مسألة عدم استكمال العزو لجميع الكتب والأئمة مسألة مشتركة في جميع شروح النظم، بل وحتى في كتاب النشر، كما استدركه عليه الأزميري في كتابه (إتحاف البررة فيما سكت عنه نشر العشرة) ص (٦٨ ـ ٦٩)، والذي قال في مقدمته: «فإن الإمام ابن الجزري ذكر في نشره عدَّة من كتب القراءات، ثم عزا في بعض المواضع منه بعض الأوجه إلى بعض تلك الكتب وأمسك عن ذكر بعضها، فلبَّس بإبهامه على الناظر فيه، فلم يُدْرَ ما الذي من ذلك في المسكوت عنه منها، وذكر في النشر أشياء ونسبها إلى بعض تلك الكتب بخلاف ما فيه، ولعل ذلك سهو منه أو من بعض النساخ، وجلَّ من لا يسهو»، فمثلاً لم يستوف ابن الجزري العزو إلى جميع الكتب في بعض المواضع، كما فعل عند عزو الطريق الثاني لخلاد في كلمة: (صراط)، البيت رقم (١١٣)، حيث أغفل العزو لـ(غاية ابن مهران)، وقد عزاها الإزميري والمتولي، وكذا أغفل العزو في النشر لـ(روضة المالكي)، بينما عزاها في التقريب للروضة، ثم إن ابن الجزري ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قد يعزو في النشر ما ليس في التقريب والعكس، وقد يترك العزو لبعض المراجع نهائياً، كما فاته عزو المعرف باللام من كلمة (الصراط) إلى المصباح، وغاية أبي العلاء، وقد استدركه على النشر في الفتح المتعالي، وكما تبين من الأمثلة السابقة، وغيرها من الأمثلة المبثوثة في كتاب "تحرير النشر" للإزميري، بل إن الأزميري نفسه وقع فيما استدركه على الآخرين من عدم استقصاء العزو لجميع الكتب والأئمة وذلك في كتابه تحرير النشر كما ذكرت هذا وتتبعته في دراسة علمية[1] لكتابه المذكور، والله أعلم.

(١) وهي عبارة عن رسالة ماجستير تم تسجيلها ومناقشتها بقسم القراءات من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٢٦هـ، وقد تم طباعة الكتاب، وقد شاركني في تحقيق الكتاب مناصفة د. باسم بن حمدي السيد.

٩ ـ ومن المآخذ: لم يتعرض الشارح لبيان المعاني والدلالات اللغوية والعربية لبعض كلمات النظم، كالكلمات الدالة على رموز القراء في بعض المواضع؛ ومن ذلك سكوته عن بيان معاني الكلمات من قول الناظم في باب المد والقصر، البيت رقم (١٦٤): «**بِنْ لِي حِمًّى عَنْ**»، وسكوته في البيت رقم (١٨٧) من باب الهمزتين من كلمة عن بيان معاني الكلمات: (**رُمْ كَرَهْ**)؛ وعدم بيانه لقول الناظم في البيت رقم (٦٤٠) من سورة: (**كَمَشُوا**)، ومواضع أخرى كثيرة، فلم يتعرض لهذه المواضع بشرح ولا بيان، ومع أنه في غالب ما يذكره من معاني مصطلحات النظم ناقل عن شرح ابن الناظم فإنه أحياناً يترك نقل كلام ابن الناظم في معاني هذه الكلمات وشرحها مع أنه ينقل عنه غيرها، ويمكن القول: بأن الشارح ترك شرح وبيان المعاني اللغوية والعربية للرموز ومصطلحات النظم من بداية الفرش القرآني إلى نهاية النظم إلا ما كان في بعض المواضع القليلة كما قال في معنى كلمة (**تمْ**) من البيت رقم (٩٩٩).

١٠ ـ ومن المآخذ: أنه لم يتناول بعض الجمل والعبارات ـ التي يوردها الناظم في نظمه ـ بالشرح والبيان؛ كتلك التي جاءت للدلالة على رموز القراء في البيت رقم (٣٧) من خطبة الكتاب: (**أَبَجْ دَهَزْ حُطِّي كَلَمْ نَصَعْ فَضَقْ رَسَتْ ثَخَذْ ظَغَشْ**)، أو تلك العبارات التي تجمع حروف المخارج والصفات؛ مثل قول الناظم في خطبة الكتاب، ص (٣٥)، البيت رقم (٧٣): (**فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ**)، وقوله: (**أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ**)، وغيرها.

١١ ـ ومن المآخذ: أنه في نقله عن الكتب والمصادر الأخرى فإنه غالباً لا يحدد نهاية نقله من تلك الكتب؛ مما يوهم دخول بعض كلامه في الكلام المنقول؛ فمن ذلك نقله لكلام ابن الجزري في النشر عند شرحه في باب الإدغام الكبير للبيت رقم (١٣٨)، ومنه أيضاً نقله ـ عند شرحه للبيت رقم (٢٤) ـ لمقالة يونس بن عبدالأعلى في الإمام ورش، فجاء سياق الكلام كما يلي: «قال يونس بن

عبدالأعلى: كان ورشٌ جيد القراءة، حسن الصوت، يَهْمِز ويشدد ويبين الإعراب لا يَمَلُّه سامعه، وكان أبيض جميلاً، ولقب بورش لشدة بياضه»، فالصواب أن كلام يونس ينتهي عند قوله: «سامعه»، وما بعده من كلام الشارح، لكنه وحيث إن الشارح لم يحدد نهاية نقله فقد تداخل كلامه مع كلام يونس بن عبدالأعلى، وهذا منه كثير، ومنه ـ أيضاً ـ نقله عن الإتحاف عند شرحه للبيت رقم (٢٠٩)، قوله: «وإذا أبدل أبو جعفر تؤوي. . .الخ» فلم يوضح نهاية كلام الإتحاف، مع أنه في بعض المرات التي ينقل فيها عن غيره يشير لنهاية النقل بقوله: (انتهى)، كما أنه أحياناً ينقل عن بعض المصادر ولا يحدد ابتداء النقل لكن قد يحدد انتهاءه كما فعل عندما نقل نصًّا عن الإتحاف عند قول الناظم في سورة أم القرآن، البيت رقم (١٢١): «**وَأَتْبِعْ ظَرُفَا**» فحدد نهاية النقل دون ابتدائه.

١٢ ـ وهو يوجه الخلاف بين القراء في غالب شرحه وبيانه، إلَّا أنه قد ترك التوجيه في بعض المواضع من الشرح، ومن ذلك عدم توجيهه لخلاف القراء في كلمة: ﴿لِبَدًا﴾ من قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [البلد: ٦]، ولم يوجه خلاف القراء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]، وفي قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾ قَدْ نَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وقوله ﷻ: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٨﴾ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾ [يس: ٦٨]، وغيرها من المواضع التي ترك توجيهها، مع أن التوجيه في بعض المواضع التي ترك توجيه خلاف القراء فيها قد يكون موجوداً في كتاب الإتحاف ـ الذي هو من مصادر الشارح الرئيسة في توجيه القراءات ـ ومنصوصاً عليه فيه.

١٣ ـ ومع عناية الشارح في التذكير بما مرَّ من خلاف القراء فرشاً وأصولاً إلا أنه ليس له منهج واضح في ذلك، إلا ما كان من تأكيده على وقف حمزة وهشام، فهو ـ أحياناً ـ ينبه على بعض ما تكرر من الفرش ويسكت عن البعض الآخر، وربما سكت عن ما هو أولى أن يعيد التذكير به والتنويه عليه؛ كما فعل في موضع: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [٢٢]،

في سورة الغاشية؛ حيث لم يُذكِّرْ به أو ينوه عليه، مع أن صاحب الإتحاف ـ وهو ينقل عنه جميع ما يُذكِّرُ به ـ قد تناولها بالشرح والبيان.

١٤ ـ ومن المآخذ: اعتماد الشارح في نقله واقتباسه بشكل رئيسيّ على المصادر الثانوية، بدلاً من المصادر الرئيسة، أو قد يكون النقل والاقتباس من كتب قد لا تكون مصادر أصلاً لما هو بصدد الحديث عنه والاستدلال عليه، وكان حقه أن يعزو إلى المصادر الأصلية في كل مسألة من مسائل الخلاف؛ فالأولى في مسائل الفقه الرجوع لكتب الفقه، وفي التوجيه والعربية الرجوع لكتب العربية، وفي التعريف بالأماكن والبلدان إلى معجم البلدان وغيره، وهكذا؛ فمن الأمثلة على ذلك: أن غالب بل جلّ ما يورده الشارح من توجيهٍ للقراءات المختلفة إنما هو في حقيقته نقل حرفيّ من كتاب الإتحاف بشكل رئيسيّ، ومن غيث النفع، وشرح ابن الناظم، وكان الأولى أن يكون النقل من كتب اللغة ومعاجمها أو من كتب التوجيه المعروفة المشتهرة. ومن مظاهر اعتماده على المصادر الثانوية وترك المصادر الأصلية؛ أنه كثيراً ما ينقل عن التقريب ويترك أصله كتاب النشر، وينقل عن شرح ابن الناظم أو عن الإتحاف ما هو موجود بنصه في النشر، على الرغم من أن نقله ـ فيما نقله من النصوص ـ عن التقريب ليس فيه معنًى زائد عن كلام النشر، بل إنه لم ينقل عن النشر إلَّا نادراً جداً، ولم يشر إليه ـ أي النشر ـ في تحريره للمسائل أو نقله لأراء الناظم ونحو ذلك، مع أن الناظم قال في طيبته: (ضمنتها كتاب نشر العشر)؛ فالطيبة نظم النشر، والنشر أصل الطيبة، فكان حقه أن يجعل نقله لكلِ ما يتعلق بالنظم وأراء الناظم من النشر وإليه، فالشارح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ دائماً إذا أراد أن يعبر عن كلام ابن الجزري أو ينقل عنه فإنه يقول: (كما قال المصنف، أو كما في التقريب، أو ينقل كلام النشر عن الإتحاف) لكني لم أقف على كلامه ـ أي الترمسي ـ ولو مرة واحدة صرح بالنقل فيه عن النشر، ولا أدري

ما هو السبب؟ فلعل نسخ النشر كانت غير متوافرة بين يديه. ومن الأمثلة ـ أيضاً ـ على نقله عن المصادر الثانوية وترك المصادر الأصلية: قوله عند شرحه للبيت رقم (٢٣٨) من باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره: «قال في الاتحاف: ولا يكون السكت لحفص إلا مع مد المنفصل؛ لأن راوي السكت وهو الأشناني ليس له إلا مده، وأما القصر فمن طريق الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص ـ كما تقدم ـ وليس له سكت».

وكذا قوله عند شرحه للبيت رقم (٢٣٨) من باب السكت قبل الهمز وغيره: «قال في الاتحاف: ويلزم منه إظهار المدغم والمخفي منها، وقطع همزة الوصل بين بهذا السكت أن الحروف كلها ليست للمعاني، كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً، وفي كل واحد منها سر من أسرار الله تعالى استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف، فسكنت كأسماء العدد إذا وردت من غير عامل ولا عطف، تقول: واحد، اثنان، ثلاثة، وهكذا».

فهو في هذين النقلين قد عزى لكتاب الإتحاف والكلام بنصه وحروفه موجود في النشر نقله عنه صاحب الإتحاف.

ومن ذلك ـ أيضاً ـ عند شرحه للبيت رقم (١٠٦) من باب الاستعاذة، حيث نقل عن شرح ابن الناظم ص (٤٥) قوله: «ويؤيده أنَّ الظاهرية أبطلوا الصلاة بترك الاستعاذة»، وهذا من كلام النشر بنصه، عوضاً عن أنها من مسائل الفقه فكان حقها ـ وهو الأصوليُّ الفقيه ـ أن يعزوها وينقل فيها عن كتب الفقه والأصول.

ومن ذلك نَقْلُهُ في باب الإمالة كلاماً عن السيوطي في الإتقان وذلك في موضوع فائدة الإمالة حيث قال: «وفائدتها ـ كما قاله في الإتقان ـ: «سهولة اللفظ؛ لأن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع»، وهذا الكلام هو من نص كلام ابن الجزري في النشر، عوضاً عن أن الإتقان ليس من الكتب الأصول في علم القراءات.

وأحياناً يعزو الطرق وخلاف القراء إلى كتب أصول النشر، وينقل العزو من كتاب الإتحاف، والإتحاف ليس في ذلك إلا ناقل عن النشر، فكان حقه أن يرجع لتلك الأصول أو أن ينقل عن النشر مباشرة، فمن الأمثلة عزوه للطرق التي جاء منها فتح الياء من قوله تعالى في سورة الكافرون: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، للبزي، حيث قال: «قال في الإتحاف: والفتح للبزي رواه جماعة؛ كصاحب العنوان، والمجتبى، والكامل، من طريق أبي ربيعة، وابن الحباب، وهي رواية نصر بن محمد، عن البزي. وروى عنه الجمهور الإسكان، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وبه قرأ الداني على الفارسي، عن قراءته بذلك عن النقاش، عن أبي ربيعة عنه، وهذا طريق التيسير، وقال فيه: وهو المشهور، وبه آخذ، وقطع به ابن بليمة وغيره، وقطع بالوجهين جميعاً في الحرز، وغيره»، والكلام بحروفه موجود في النشر (١٧٤/٢)، وغير ذلك من المواضع.

١٥ ـ ومما جرت به عادة الشارح ومنهجيته في شرحه لخلاف القراء في الفرش القرآني أنه ـ في بعض الأحيان ـ يسوق الآية بكاملها أو معظمها، بل ربما ذكرها والآية التي بعدها، وكان الأولى ـ لئلا يوهم ذكره للآية كاملة أو معظمها معان غير مرادة ـ أن ينص على موضع الخلاف المراد شرحه وبيانه. ومن أمثلة ذلك عند شرحه لخلاف القراء في كلمة: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾؛ في سورتي الكهف[١]، والأنعام[٢]، فسرد معظم كلمات الآيتين، ومثال آخر عند شرحه لخلاف القراء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾، في سورة النساء[٣]، وغير ذلك من المواضع.

١٦ ـ ومن المآخذ؛ وجود التصحيف والخطأ في بعض الآيات القرآنية، وقد نوهت عليها في مواضعها من الشرح، ولم أضرب هنا أمثلة على ذلك؛ لئلا أكرر إعادة الخطأ والتصحيف في الكلام الشريف.

---

(١) الآية: [٢٨].
(٢) الآية: [٥٢].
(٣) الآية: [٦٦].

١٧ ـ ومن المآخذ: إيراده لبعض الأحاديث الضعيفة، بل والمنكرة أحياناً، وكان الأولى عدم ذكرها؛ كيف وهو المحدث المسند صاحب المؤلفات المعتبرة في علم المصطلح والحديث، فمن ذلك حديث: «كان رسول الله ـ ﷺ ـ إذا مد يده في الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه»، وحديث: «الحمد رأس الشكر، ما شكر الله عبد لم يَحْمَدَه»، وحديث: «الحكمة؛ تزيد الشريف شرفاً، وترفع المملوك حتى يجلس في مجالس الملوك»، وحديث: «حملة القرآن في ظل الله يوم لا ظل إلا ظله»، وغيرها، أو كان عليه إن أوردها واستدل بها أن ينوه على ضعفها ودرجتها الحديثية.

١٨ ـ ومن المآخذ: أن الشارح ينقل كلام ابن الناظم في بيان معاني رموز القراء ومصطلحات النظم نقلاً حرفياً، وينقل من الإتحاف صفحاتٍ كثيرة، لكنَّه أحياناً يعزو إليهما، ومرات كثيرة يترك العزو لهما، فيوهم ذلك أنه من كلامه ـ أي من كلام الترمسي ـ، كما فعل في باب مذاهبهم في الزوائد، البيت رقم (٤٢٠)؛ حيث بين معنى قول الناظم: (**جُلْ**)، و(**بَرْ**)، و(**دِنْ**)، ونقل في ذلك كلام ابن الناظم فيها نقلاً حرفياً، لكنَّهُ لم يعزو من هذه الكلمات إلى شرح ابن الناظم إلا الكلمة الأخيرة، وكما نقل كلام صاحب الإتحاف في خلاف القراء في قوله تعالى: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧]، فعلى الرغم من أنه نقل كلَّ كلام صاحب الإتحاف في هذه الآية إلا أنه لم يعزو إليه إلا الجزء الأول منه وهو توجيه قراءة حفص وحمزة، بينما سكت عن الجزء الآخر فأوهم أنه من كلامه وليس ذلك كذلك.

١٩ ـ ومن المآخذ: المفاضلة بين القراءات المتواترة، وهذا لم يرد منه في شرحه إلَّا القليل، كمثل قوله في خلاف القراء في كلمة: ﴿نَسِيًا﴾ [مريم: ٢٣] من سورة مريم، البيت رقم (٧٦٣) حيث ذكر القراءتين ثمَّ قال: «والكسر أرجح»، وقال عند شرحه لكلام الناظم في سورة العنكبوت، البيت (٨٤٢)، وذلك في كلمة: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾: «ورسْمُهَا بالألف يقوي قراءة المدِّ».

٢٠ ـ ومن المآخذ؛ تعميمه الكلام في بعض المواضع من شرحه فلا يعرف مراده من كلامه، خصوصاً عند إعادته التنبيه على ما تكرر من حروف الخلاف بين القراء أصولاً وفرشاً، كقوله: «تقدم الكلام عليه. . .الخ» من غير تحديد لما يريده، بينما في النشر وغيره ينص على بيان المراد من قولهم: (تقدم الكلام)، فيقول في النشر ـ مثلاً ـ في مسألة: (النبيء إلَّا): «تقدم الكلام عليه في باب الهمزتين من كلمتين»، أو (في باب الهمز المفرد)، أما الشارح فقال ـ مثلاً ـ في آخر سورة الأحزاب: «وتقدم الكلام على: تمسوهنَّ، وللنبيء إن، وبيوت النبيِّ إلَّا. . .الخ»، فلم يحدد ما يريد من الأبواب المتقدمة، بخلاف النشر، وشرح النويري، وغيرهما.

٢١ ـ ومن المآخذ: أن الشارح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ لم يتعرض لخلاف القراء في الانفرادات الأربع التي انفرد بها الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان ـ بخلف عنه ـ؛ وقد سكت عنها ابن الجزري فلم يضمنها نظمه في طيبة النشر، لكنه ذكرها في النشر ونوَّه عليها، وضمَّنها متن الدرة المضية في القراءات الثلاث، وكان حقه ـ أي الشيخ الترمسي ـ بل وحق غيره من الشراح إن لم يذكروا ويحرروا الخلاف فيها ـ لعدم ورودها في نص متن الطيبة ـ فلا أقل من أن يشيروا إليها إشارة تذكر الطالب بها، كما فعل ابن الجزري في نشره، كيف وهي قراءة صحيحة، نصَّ عليها في النشر، وقُرئ بها من طريق الدرة، وأجمع المحررون على ثبوتها وعلى القراءة بها، فالعجب هو عدم عنايته بذكر وتحرير هذه الانفرادات الأربع مع أنه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ يذكر أحياناً الانفرادات الشاذة الغير مقروء بها والتي ذُكرت في النشر، وينوه على شذوذها وعدم صحة القراءة بها، بل ربما ذكر مواضع شاذة وانفرادات غير مقروء بها لم ينص عليها حتى ابن الجزري أو يذكرها في النشر، وقد ذكرت شيئاً من إيراده للقراءات الشاذة وأمثلة عليها في مبحث منهج الشارح وميزات الشرح.

على أن الشارح ـ أي الترمسي ـ قد ذكر موضعين من تلك

الانفرادات الأربع؛ وهما الموضعين في سورة التوبة، وأغفل ذكر الموضعين الأخرين؛ وهما موضع سورة الأعراف وموضع سورة الإسراء، لكن ذكره لموضعي سورة التوبة إنما هو ذكر خال من التحرير، حيث قال: «هذا وقرأ ابن وردان: ﴿**سُقَاةَ الحاج**﴾؛ بوزن: (رُمَاة)، ﴿**وَعَمَرَة المسجد**﴾؛ بوزن: (بَرَدَة)، ولم يعرج عليه في المتن؛ لأنها انفرادة للشطوي عنه»، ثم سكت بعد ذلك، فلم يتعرض لها بتحرير أو ترجيح أو بيان، فأوهم سكوته ذلك، ثم سكوته الكامل عن موضعي سورة الإسراء، وسورة الأعراف، بأن هذه المواضع الأربع انفرادات شاذة غير مقروء بها، ولا شك أن هذه الانفرادات الأربع ـ على ما قرره علماء القراءات المحررين ـ صحيحة مقروء بها؛ لثبوت النقل، وصحة الرواية، وقد حررت ذلك في مواضعه من الشرح بالشواهد وكلام المحررين.



المبحث الرابع

قيمة الكتاب العلمية وبيان مكانته بين شروح الطيبة

إن المتأمل لشرح طيبة النشر في القراءات العشر؛ والمسمى؛ بـ(غُنيةُ الطَّلَبَةِ بِشرحِ الطَّيبةِ) للشيخ محمد محفوظ الترمسيّ والناظر فيه بعين البحث والدراسة يعرف من أول وهلة القيمة العلمية الكبيرة له، ويدرك بكل بيان ووضوح ما تفوق به من المزايا والمناقب التي لم تكن لغيره من الشروح الأخرى، فقد اجتهد ـ رحمه الله تعالى ـ في شرحه وتأليفه، كما اجتهد في مراجعته وتنقيحه وتحريره، على ما بينته في مباحث الدراسة الأخرى. ولقد أدرك قيمة هذا الشرح النفيس بعض العلماء المحققين، والأساتذة المتخصصين فأفادوا منه واستفادوا، وذكروا ذلك في كتبهم ومؤلفاتهم، بينما خفي هذا الشرح على آخرين ففات عليهم علم غزير مع فوائد لا تحصى.

ومع أن معظم ما سأذكره من المزايا والمناقب والخلال في هذا المبحث قد تقدم ذكره في مبحث (منهج الشارح في شرح الأبيات وطريقته في العزو والتوجيه) وغيره من مباحث الدراسة غير أن تخصيص هذا المبحث وإفراده بذكر مزايا الشرح ومنزلته أَوْجَهُ في بيان المقصود، ولهذا فإني في هذا المبحث أجمع ما تفرق في تلك المباحث من الأدلة والشواهد على نفاسة ومكانة هذا الشرح المبارك[1]، فمن ذلك:

١ ـ إفادة طائفة من العلماء منه، وتعويلهم عليه، حيث اعتمد بعض

(١) وتتضح قيمة شرح الترمسي على الطيبة ومكانته بين شروح الطيبة بشكل أكبر وأوضح في المطلب الثاني من المبحث الثاني من قسم الدراسة، وهو بعنوان: (شروح الطيبة ومجمل مناهج الشراح فيها).

المحققين[١] على ضبطه للمتن الذي أثبته على حاشية شرحه، لأن ضبطه للمتن ـ عندهم ـ من الضبوطات المعتمدة لطيبة النشر.

٢ ـ ومما يبرز قيمة الشرح العلمية؛ ثناء العلماء المحققين عليه[٢].

٣ ـ ومن مزايا الشرح ومناقبه التي زاد بها على الشروح الأخرى؛ أنه اجتمع فيه مناهج الشرَّاح ومناهج كتب الإقراء[٣].

٤ ـ من أخص مزايا هذا الشرح؛ أنه يشرح النظم حرفاً حرفاً، وكلمةً كلمةً، فلا يكاد يغادر كلمةً ولا حرفاً من كلام الناظم إلا وتناوله بالشرح والتوضيح، بحسب ترتيب المتن من غير تقديم ولا تأخير، إلا ما ندر[٤]، وفي مرات قليلة[٥].

---

(١) كشيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، والشيخ المحقق د. أيمن رشدي سويد.

(٢) ومن ذلك ما قاله العلامة المحقق عبدالفتاح المرصفي: «وهو شرح نفيس للغاية، استوفى فيه شارحه شرح الأبيات شرحاً كاملاً، مع توجيه القراءات توجيهاً سليماً، وقد انتفعت به كثيراً». (ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٢/٤٣٣).

(٣) فقد أفاد كثيراً من شرح ابن الناظم وشرح النويري على الطيبة، وظهر ذلك جلياً في عباراته في معاني الرموز ودلالات النظم وتعليل القيود والاحترازات، كما أفاد كثيراً من كتابيّ؛ الإتحاف، وغيث النفع؛ وهما من كتب الإقراء المعتبرة لما تضمناه من تفصيل لخلاف القراء فرشاً وأصولاً من أول القرآن إلى آخره، مع توجيه للقراءات، وتحرير لمسائل الخلاف، وعزو للطرق والأئمة، وقد ظهر أثر تلك الإفادة من هذين الكتابين العظيمين جلياً فيما حواه شرح الترمسي من دقة العبارة في وصف القراءة، وتوجيه الخلاف في الأحرف المختلفة، وبالفوائد والتنبيهات المختلفة، وكذا بما حواه الشرح من التحرير الذي زاد به على الشروح الأخرى للنظم. فهو وإن كان ينقل عن بعض الكتب والمصادر إلَّا أن نقله منها في غالب الأحيان إنما هو نقل الحاذق المتمكن، فينقل عن بعضها ما ليس موجود في البعض الآخر، وربما استدرك على بعض المصادر التي نقل عنها، فدلَّ الشارح ـ بتخيره في النقل من بين الشروح وتتبعه للفوائد واختياره في النقولات بحيث يُتْعِبُ نفسه في جمعها للقارئ ـ أنَّه قد استفرغ جهده وأتعب نفسه في ذلك، فكان شرحه مجمع الفوائد وملتقى الفرائد.

(٤) وقد نبَّهت على ذلك في مواضعه، ومن ذلك تقديمه لكلمة: (**لِلْكُلِّ**)، على كلمة (**مَا اتَّصَلْ**)، من قول الناظم في الأبيات رقم (١٦٣ ـ ١٦٤) من باب المدِّ والقصر: (**أَوَ اشْبِعْ مَا اتَّصَلْ لِلْكُلِّ عَنْ بَعْضٍ**).

(٥) فهو في الحقيقة موافق لما هو بصدده من شرح الطيبة، فهذا الشرح ـ في رأي الباحث ـ =

٥ ـ ومن المزايا: توسعه في شرح رموز القراء توسعاً لا يوجد عند غيره من الشروح، واستدلاله لدلالة تلك الرموز بشواهد من العربية والأحاديث النبوية وكلام علماء السلف وعباراتهم.

٦ ـ ومن المزايا: توسع الشرح في بيان تراجم القراء وسيرهم وأحوالهم، وبيان شيء من مناقبهم مما ليس موجوداً عند غيره من الشروح.

٧ ـ ومن مناقب الشرح ومزاياه: أن الشارح قد سخَّر تفننه وتمكنه في مختلف العلوم في خدمة ما هو بصدده من شرح طيبة النشر(١).

٨ ـ ومن مناقب شرحه: عنايته ودقة تعبيراته في ضبط الألفاظ المشكلة، والكلمات الموهمة.

٩ ـ ومن مزايا الشرح التي زاد بها على الشروح الأخرى: تلخيص اختلاف القراء إذا تعددت الأوجه وتنوع الاختلاف في حرف من الحروف أو في موضع من المواضع تلخيصاً يُسَهِّل المسألة، ويجمع أطرافها جمعاً يختصر مسائل الخلاف، فيجعل ملخص ذلك الخلاف على شكل نقاط سهلة يمكن تصورها واستيعابها، ويساعد الطالب على استحضارها.

١٠ ـ ومن منهج الشارح في شرحه؛ كثرة ضرب الأمثلة الموضحة للمراد، مما لم أجده عند غيره من شروح نظم طيبة النشر، وذلك زيادة في

= من أحسن الشروح التي يصدق عليها أنها شرحت متن "طيبة النشر" شرحاً حرفياً؛ لعنايته بشرح كلِّ حرف من حروف المتن وإنزاله مكانه من الشرح، وهو بهذه الدقة في شرح متن طيبة النشر أصبح من أكثر الشروح دقة وسلاسة، وأقرب تفهيماً في وصف القراءات المختلفة بين القراء في كل حرف من حروف الخلاف، وكلُّ شرحه كذلك، وهذا أبلغ من الشروح الأخرى، التي تتناول شرح الأبيات شرحاً إجمالياً، فيدخل في الشرح ما ليس مراد من كلام الناظم، أو يُتْرَكُ من الشرح ما هو من مراد الناظم.

(١) فهو ـ أي الترمسي ـ أصوليٌّ متمكن، وفقيه كبير، كما هو محدِّثٌ ومسند معتبر، وعالم في العربية قدير، فضمَّنَ شرحه بعض الأحكام والفوائد الفقهية، وحكم على بعض الأحاديث وخرَّجها، ووجه بعض المواضع من كتب ومنظومات العربية، واستدل لها من الألفية والكافية بل ومن شروحهما.

التوضيح والبيان، فقد يذكر في المسألة الواحدة الأمثلة الكثيرة، وربما استوفاها إن كانت سهلة الحصر.

١١ ـ ومما يبرز لنا أهمية هذا الشرح ومكانته بين شروح الطيبة؛ عنايته العظيمة بعلم الرسم والضبط[١].

١٢ ـ ومما يبرز لنا أهمية شرح الترمسي وقيمته العلمية؛ أنَّ الشارح مع أنه لم يضبط كلمات النظم بالشكل وحركات الإعراب، إلا أن ضبطه لكلمات النظم معتبر ومعوَّلٌ عليه، ومؤثر ـ في بعض المواضع ـ في الدلالة والمعنى المراد، وربما انفرد في بعض المواضع بضبط لا يشاركه معه أحد، كما في ضبطه لكلمة (**خُلفُهُ**) لقول الناظم في البيت رقم (٣٦٨): (**قِيلَ عَلَى مَا حَسْبُ خُلْفُهُ**[٢] **رَسَا**)، كما أنه لم يحصل ولا مرة واحد أن اختلف ضبطه للمتن عن منطوق شرحه، بخلاف بعض الشروح الأخرى، وإذا وقع الاختلاف ـ في شرح الترمسيّ ـ بين منطوق الشرح ونص المتن فإنه يبين ذلك، وربما استدرك على الناظم فيه، كما في ضبطه لقول الناظم في البيت رقم (٩٧٢): (**عَنْ مَنْ دَنَا بِخُلْفِهِمْ شَهْمٌ**[٣] **حَفَا**).

---

(١) هذا العلم الذي قلَّ من يضبطه، وقلت العناية به بين طلاب هذا العلم الشريف، فأراد الشارح ـ رحمه الله ـ من عنايته به في شرحه، والوقوف عند مسائله المهمة بالدلالة والاستدلال من منظومات الرسم وكتبه المعتبرة كـ(العقيلة) وغيرها أن يبيِّن لطالب علم القراءات أهمية الدراية والمعرفة والاستحضار لعلم الرسم وما يتعلق به، وبيان علاقته القوية بهذا العلم الشريف، فيحرك في نفوس الطلاب الهمة لحفظ هذه المتون واستحضارها، ولم أجد من اعتنى به من أهل الشروح الأخرى، وغاية عنايتهم به أنهم يقولون عند الاستدلال أو التوجيه بالرسم: (وهو كذلك في مصاحفهم)، أو (وهو كذلك في المصحف الشامي أو المكي أو في مصاحف العراقيين. . .الخ)، والأمثلة الدالة على عناية الترمسي في شرحه بعلم الرسم كثيرة مبثوثة في ثنايا الشرح.

(٢) فقد ضُبِطَت هذه اللفظة في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على معنى الخلاف: (**خُلْفُهُ**)، بينما ضبطت في سائر النسخ الأخرى؛ على معنى الحفظ: (**حِفْظُهُ**)، وهي من انفرادات الشارح المعتبرة في ضبط المتن، المؤثرة في الدلالة والمعنى.

(٣) فقد ضُبط صدر هذا البيت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**عَنْ مَنْ دَنَا بِخُلْفِهِم شَهْمٌ حَفَا**)، =

١٣ ـ أَظْهَرَ عناية فائقة في الاستدلال بالشواهد النحوية وكلام أئمة العربية[(١)].

١٤ ـ لا يكتفي بلفظ الناظم بأحرف الخلاف، بل إنه يزيد على ذلك؛ فيصف القراءة، ويشرحها، ويزيد في بيانها بشكل واضح ودقيق، ثم بعد ذلك كله يقول: «وقد تلفظ الناظم بالقراءتين»، بخلاف بعض الشروح الأخرى؛ والتي قد تكتفي ـ في بعض المواضع ـ بلفظ الناظم بالقراءة عن وصفها وشرحها.

١٥ ـ يشرح الخلاف بين القراء، ويستخرج القراءة من كلام الناظم، ويشير إلى ذلك، فإذا كان جزء من الخلاف مرتبط بأبواب أخرى سبق شرحها أو تقدم بيانها، فإنه يعيد شرحها والتذكير بها، ولا يعوِّل على ما سبق من البيان والتوضيح؛ وذلك كله من باب العناية في هذا الشرح وتقريبه للطلاب والقراء.

١٦ ـ يعتني بتشكيل الكلمات المشكلة والموهمة في بعض المواضع، فيضبط الكلمة ـ أحيانا ـ بالحركات، ويضبطها ـ أحياناً ـ لفظاً وكتابة في المخطوط.

١٧ ـ وحيث إنَّ علم القراءة والإقراء قائمٌ على النطق الصحيح والتلقي والمشافهة، ولا يكفي فيه الدراية والنظر في الكتب والمصنفات، فقد تميَّز شرح الترمسيّ عن الشروح الأخرى: في أنه إضافة إلى إنزاله

= بينما ضُبط في جميع النسخ الأخرى بتقديم كلمة: (**شَهْمٌ**) على كلمة: (**بِخُلْفِهِم**)؛ وهو من المواضع التي انفرد في ضبطها الشارح عن بقية النسخ والشروح الأخرى.

(١) ويستدل لذلك كله من منظومات الإمام ابن مالك في النحو، ثم هو يتفنن في النقل والدلالة والاستدلال؛ فمرة يستدل بشواهد من الألفية، ومرة أخرى يعزو إلى الكافية، ومرة ثالثة ينقل عن الخلاصة، وأخرى رابعة ينقل من شروح هذه المتون المختلفة؛ كشرح المكودي وغيره على الألفية، وذلك كله ليبين للطالب أهمية علم العربية لدارس القراءات، وأنها جزء لا يتجزأ من هذا العلم الشريف، والأمثلة كثيرة مبثوثة في عرض الشرح وطوله.

كلام الناظم في مواقعه من الشرح، فإن له عناية وحرصاً على وصف الخلاف في الحروف بين القراء وصفاً يساعد على تصور القراءة وكيفية النطق بها، وهذا الوصف قد يكون منطوقاً، وقد يكون مرسوماً.

١٨ ـ عنايته الشديدة في الذبِّ عن القراءات المتواترة في وجه من طعن فيها من النحويين وأهل اللغة وغيرهم(١).

١٩ ـ ومن مزايا الشرح ومناقبه؛ دقة تعبيراته وعباراته؛ مما ليس موجوداً عند غيره من شرَّاح الطيبة، فغالباً ما ينوه على القراءة هل هي (بخلاف عنهم) أم أنها (بلا خلاف عنهم)، وهو أحياناً كثيرة ما يستخدم عبارات موضحة مُحَدِّدة مثل قوله: (قرأ بها عاصم وحده بكماله)، ومثل قوله: (خلف العاشر، أو خلف عن نفسه)، فلم يذكر ولو مرة واحدة خلف العاشر مجرداً عن قوله: (العاشر)، أو (عن نفسه)؛ تمييزاً له عن روايته عن حمزة، وهكذا.

٢٠ ـ لا يكتفي بذكر الرمز للقاري أو مجموعة القراء في بعض المواضع دون بعض، بل يذكر الرمز وما يدل عليه من القراء وذلك في شرحه كله من أوله إلى آخره، فإذا ذكر ـ مثلاً ـ الرمز (**سَمَا**) فإنه يذكر أهل (سما) كلما تكرر الرمز في الشرح، وإذا ذكر الرمز (**كَفَى**) فإنه يذكر مدلوله كلما تكرر الرمز في الشرح، وهكذا باقي رموز القراء، فهو في شرحه يذكر معنى كل رمز من رموز القراء يَرِدُ في كلِّ مرة، سواء كانوا مجتمعين أو منفردين، وهذا ديدنه من أول الشرح إلى آخره.

٢١ ـ ومن ميزات الشرح؛ رجوعه إلى شروح الشاطبية والاقتباس منها فيما يخدم الشرح ويبينه، فهو من جهة دائم الربط بين الشاطبية والطيبة

---

(١) حيث يستدل للقراءات المطعون فيها بالحديث الشريف، وبكلام أهل العربية، مع انتصاره وثناءه على أئمة القراءة ودفاعه عنهم، والانتصار للقراءات المتواترة في وجه الطاعنين والقادحين وإن كان موجوداً ـ في بعض المواضع ـ من الشروح الأخرى، إلا أنه في شرح الترمسيّ على الطيبة أكثر وضوحاً وظهوراً وشمولاً، حتى صار سمة بارزة ميزته عن باقي الشروح.

تحقيقاً لقول الناظم: (**وَكُلُّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطِبِي**)، ومن جهة أخرى لئلا يفوت القارئ شيء من الفوائد التي تحويها تلك الشروح.

٢٢ ـ ومما تميز به عن الشروح الأخرى؛ أنه يثير في نفس الطالب الانتباه للمسائل المشكلة، والمواضع اللطيفة، والنكت العلمية، التي تحتاج إلى إعمال الفكر، واستحضار الذهن، ولئلا تفوت فلا ينتبه إليها، ولهذا فإنه إذا ذكر المسألة أو التحرير قال في ختامه: «تدبر، أو تفكر، أو تأمل، أو فلينتبه، أو فراجعه، أو فعليك به».

٢٣ ـ ومن ميزات الشرح: تناوله لأثر اختلاف القراء في الأحرف المختلفة على علم الوقف والابتداء، ويبين ذلك ويسهب فيه.

٢٤ ـ ومن مناقب شرحه التي تفوق بها عن الشروح الأخرى: عنايته بتوجيه أحرف الخلاف والقراءات المختلفة، فهو يوجه القراءات المختلفة حتى لا يكاد يترك حرفاً من حروف الخلاف إلا وتناوله بالتوجيه فرشاً وأصولاً[1].

٢٥ ـ ومن منهج الشارح وميزات الشرح: انفراده ببعض الفوائد واللطائف مما هو غير موجود في شروح الطيبة الأخرى[2].

---

(١) فتوجيه القراءات في كلام الشارح سمة سائدة ظاهرة لا تخفى على القارئ، بل إنه لو أُخْرِج من شرحه كتاباً في التوجيه لكان كتاباً مفيداً، والشارح غالباً ما يكرر توجيه الخلاف كلما تكررت القراءة، ولا يكتفي بالموضع الأول من التوجيه، وذلك كله حسن تعليم وتدريب وتذكير، وتوجيه القراءات موجود في كل الشروح الأخرى بين مقلٍّ ومكثر، لكنه في شرح الترمسي أبين وأظهر.

(٢) كذكره موضع سورة الحجر وأنه مجمع على أنه بالتشديد، وهو قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، وكانفراده بشيء من التوجيه لم يرد في الشروح الأخرى ولا حتى في كتاب الإتحاف، مع أنه ينقل عنه جميع توجيهه، ومن ذلك انفراده بتوجيه خلاف القراء في كلمتي: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩] ومن الأمثلة على تلك الفوائد التي انفرد بها توجيه عدم القيد في موضع سورة النمل، البيت رقم (٨٣١)، حيث قال: «ولا خلاف في قوله: ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٦٣] أنه بالغيب؛ ولم يقيده؛ لذكره قبل قوله تعالى: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]».

المبحث الخامس

وصف النسخ الخطية ونماذج منها

لم أقف إلَّا على نسخة واحدة فريدة لهذا الشرح النفيس، مع اجتهادي في البحث عن نسخ أخرى، وذلك بالبحث في فهارس المخطوطات المتخصصة، ومكاتب الجامعات في مكة والمدينة والرياض، والمكتبات الأخرى المعروفة والمشهورة، وسؤال المهتمين بجمع الفرائد والمخطوطات، والتواصل مع ورثة الشارح ـ أي الترمسي ـ في بلده (تَرْمس) في جاوه الشرقية بأندونيسيا، وكذا التواصل مع المحققين في علم القراءة والقراءات، فلم أعثر إلَّا على مصورات من هذه النسخة الفريدة، ووصف هذه النسخة الفريدة كالآتي:

مصدرها: مكتبة الشيخ محمد بن ياسين الفاداني الخاصَّة بمكة المكرمة، موجودة في مكتبة الشيخ محمد تميم الزعبي الخاصة، وقد حصلت على نسخة مصورة منها.

نوع الخط: مشرقيّ.

عد لوحاتها: سبعة عشر وثلاث مئة (٣١٧) لوحة.

عدد الأسطر: خمسة وعشرون (٢٥) سطراً في كل وجه من وجهي اللوحة الواحدة.

عدد كلمات كلِّ سطر: يبلغ عدد كلمات السطر الواحد قريباً من اثني عشر (١٢) كلمة.

سنة النسخ: عام ثمان وعشرين وألف وثلاث مئة (١٣٢٨هـ) من الهجرة الشريفة.

اسم الناسخ: محمد إسماعيل الميمني؛ الشهير: بالشيناوي، وذلك نقلاً عن النسخة الأصلية والتي هي بخطِّ المؤلف، كما صرح بذلك الناسخ في آخر المخطوط.

ويتميز هذا الشرح وهذه النسخة الفريدة بعدد من الخصائص والمزايا، وذلك على النحو التالي:

١ ـ بأنَّ الشارح رحمه الله تعالى قد استفرغ جهده في تنقيح شرحه وتدقيقه ومراجعته وتحريره قبل وبعد وأثناء كتابته ونسخه، كما نصَّ على ذلك في مقدمة شرحه حيث قال: «هذا شرح على ألفية القراءات، سهل التناول لذوي العنايات، يحل رموزها، ويُبَرِّز كنوزها، ولم آلُ جهداً في تلخيصه وتحريره، مُشَمِّرا ساعد الوسع في توضيحه وتيسيره، لكن من غير إيجاز مخل، ولا إطناب ممل، حتى لا يكونَ فيه تفريط ولا إفراط».

٢ ـ ومن مزايا هذه النسخة الفريدة والتي تدل على عناية الشارح والناسخ في تدقيقها والوصول بها لحدِّ الكمال بقدر المستطاع، أنه تمَّ مراجعتها ـ وذلك بعد الانتهاء من كتابتها ـ على الشارح ﵀؛ حيث قُسِّمت لوحات المخطوط إلى ثلاثين (٣٠) قسماً، كلُّ قسم يتراوح عدد لوحاته ما بين (٢٥ ـ ٣٠) لوحة، وكل مجموعة من هذا المجموعات الثلاثين تمَّ تعديلها وتصويبها قراءة على الشارح، ثم يُكْتَبُ في الجانب الأيسر السفلي من اللوحة الأخيرة من كلِّ مجموعة بعد تمام قراءتها ومراجعتها على الشارح نفسه ما نصُّهُ: «قد صححه الشارح عفى الله عنه»، بينما يكتب في الجانب الأيمن العلوي من اللوحة نفسها: رقم المجموعة، وعدد لوحاتها التي تمَّ مراجعتها، مذيلة بتوقيع، يبدو أنه توقيع الناسخ.

٣ ـ ومن مزايا هذه النسخة الفريدة؛ وضوح خطها؛ حيث كُتِبَت بخطٍّ جميل واضح ومقروء لم يلتبس منه عليَّ فيه شيء إلَّا في القليل النادر، وقد أشرت إليه في مواضعه من الشرح.

٤ ـ ومن مزايا هذه النسخة الفريدة؛ أنها كُتِبَت في عصر المؤلف وفي حياته، كما أنها منقولة من نسخة بخطِّ المؤلف، كما أشرت إلى ذلك آنفاً.

٥ ـ وهذه النسخة الفريدة لم يخترمها النقص، فهي كاملة من أول المخطوط إلى آخره.

٦ ـ ومن مزايا هذه النسخة الفريدة؛ عناية الناسخ بترتيب وجمال شكل المخطوط؛ بحيث إنه يكتب السطور في كل صفحة من صفحات المخطوط مرتبة واحداً بعد الآخر، بحيث لا يزيد سطر على سطر، ولا يخرج سطر عن ترتيب السطور قبله أو بعده، فإذا حصل في مرات قليلة أن كانت الكلمة كثيرة الحروف بحيث يخرج السطر عن ترتيب السطر الذي بعده أو قبله فإن الناسخ يضع مكان الكلمة نقاط ثم يكتبها في السطر الذي يليها[١].

٧ ـ ومن مظاهر العناية بهذه النسخة الفريدة؛ أن الناسخ يكتب في كل صفحة من صفحات المخطوط الأبيات التي شرحها الشارح بلا زيادة ولا نقصان، بحيث إن الشرح في كلِّ صفحة من صفحات المخطوط ينتهي عند نهاية كلمات النظم المكتوبة في تلك الصفحة، وقد تنتهي تلك الصفحة بكلمة أو تنتهي بحرف، فينتهي الشرح عند تلك الكلمة أو ذلك الحرف، ولم يختلف هذا النظام من أول المخطوط إلى آخره[٢].

---

(١) ومن الأمثلة ما فعله في ص (٣٠٤)، عند السطر رقم (١٤)؛ حيث وقعت كلمة: (**الأزرق**) في أخر السطر، وكانت كتابتها في موضعها من السطر يؤدي إلى خروج السطر عن نظام الأسطر قبله وبعده، فوضع الناسخ مكانها نقطاً ثم كتبها في السطر التالي، وكذا ص (٤٣٥)، السطر رقم (١٧)، كلمة: (**مغرب**)، وكذا ص (٢٢٢)، السطر رقم (٢٠)، كلمة: (**موافقة**)، وغيرها من المواضع.

(٢) ومن الأمثلة ما جاء في ص (٢٨٣) حيث أورد الناسخ كلام الناظم في المتن الذي على هامش الشرح كالتالي: (**واشدد ثب والارض الميتة مداً و**)؛ فانتهى النص المشروح وشرحه بحرف الواو.

٨ ـ ومن دقة الناسخ لهذا المخطوط الفريد؛ أنه قد يوضح بعض الأحرف عند احتمال اللبس أو الغموض، مثل ما فعل عند قول الشارح ص (٩٩): «بغرض الوقف»، فكتب تحت هذه الجملة ما نصُّهُ: «بالفاء»؛ ليزيل اللبس الذي قد يكون لسبب من الأسباب؛ كتصحيف ونحوه.

٩ ـ يوجد في مواضع قليلة من المخطوط كتابات تكون فوق بعض الكلمات أو تحتها؛ وهي في غالبها شرح وبيان لمعنى الكلمات التي كُتِبَت فوقها أو تحتها، وهذه الكتابات مكتوبة بخطٍّ مختلف عن الخطّ الذي كُتِبَ به المخطوط، ثم هي لا أثر لها في سياق كلام الشارح، ولهذا فربما تكون تلك الكتابة من عمل مالك النسخة وليست من أصل الشرح أو خط الناسخ، ولهذا فإني لم أعوِّل عليها، ولم أشر إليها.

١٠ ـ وقد حصل وهم في عدد لوحات المخطوط؛ حيث إن الناسخ بعد اللوحة رقم (٣٤٤) كان حقه أن يكتب رقم اللوحة التي تليها (٣٤٥)، لكنه كتب بدلاً من ذلك: (٣٤١) فوَهِم في عدد أربع (٤) لوحات، فلم يحسبها في العدد، ولهذا فإنَّ عدد لوحات المخطوط بحسب الموجود في الأصل يبلغ (٦١٣) لوحة، وإذا حسبنا اللوحات الأربع التي سقطت من العدد الأصلي صار العدد الحقيقي للوحات المخطوط هو (٦١٧) لوحة، وهو الذي أثبته، وصوبت العدد في كلِّ لوحة في موضعها من المخطوط.

١١ ـ وقد أصاب المخطوط بعض المسح اليسير في أطرافه وذلك في مواضع قليلة من صفحاته، لكنها غير مؤثرة في تمام المخطوط ووضوحه وعدم التباسه، وهذا المسح في هذه المواضع القليلة إنما هو في المتن الذي على هامش الشرح، ويبدو أنه بسبب النسخ والتصوير، وإنما نوَّهتُ عليه أداءً للواجب في الأمانة العلمية.



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزَّل على أكرم عباده أجل الذكر، وأبقاه معجزة له مستمرةً مدى الدهر، ووفق من اصطفاه من الأمة لحفظه في حرز أمانيه، بيسره، ففازوا بطيبة التقريب، والنشر، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن سيِّدنا محمداً أفضل نبيٍّ أرسله، القائل فيما ثبت بالتواتر عنه: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»(١)، وبالإسناد الصحيح عن عثمان رفعه(٢): «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»(٣)، صلى الله عليه وعلى آله السادة الأشراف، وصحبه؛ غيث النفع، أولى الإتحاف، والتابعين لهم بإحسان، ولاسيما العلماء الأعيان، ما تُلِيَ الفرقان بفتح، وإمالة، وتقليل، وتحقيق، وإبدال، وتسهيل، وحدر(٤)،

---

(١) متفق عليه. وهو حديث عظيم، جليل القدر، رواه أكثر من ثمانية عشر صحابياً، وقد أفرده ابن الجزري بالتأليف وتتبع طرقه، وصنف فيه الإمام الحافظ أبو شامة ـ رحمه الله ـ كتاباً حافلاً ـ، وتكلم العلماء طويلا في بيان حقيقته ومعناه. (ينظر: النشر في القراءات العشر ١/١٩ ـ ٢٣، والأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها).

(٢) المرفوع؛ هو: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم. (ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص (١٩)).

(٣) رواه البخاري عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه.

(٤) فهو: مصدر مِنْ (حَدَرَ) بالفتح، (يَحْدُر) بالضم؛ إذا أسرع، فهو من الحدور؛ الذي هو الهبوط، لأن الإسراع مِنْ لَازِمِه، بخلاف الصعود؛ فهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة، وسرعتها، وتخفيفها؛ بالقصر، والتسكين، والاختلاس، والبدل، والإدغام الكبير، وتخفيف الهمز، ونحو ذلك مما صحت به الرواية، ووردت به القراءة، مع إيثار الوصل، وإقامة الإعراب، ومراعاة تقويم اللفظ، وتمكين الحروف، وهو عندهم =

وتدوير[(١)]، وترتيل[(٢)]، **أمَّا بعد:**

فيقول أحقر الورى، وأذل من في أم القرى، محمد محفوظ بن عبدالله التَّرْمسي، عامله الله بلطفه الجليِّ والخفيّ: هذا شرح على ألفية القراءات، سهلُ التناول لذوي العنايات، يحل رموزها، ويبرز كنوزها، ولم آلُ جهدًا في تلخيصه وتحريره، مُشَمِّراً ساعد الوسع في توضيحه وتيسيره، لكن من غير إيجاز مخل، ولا إطناب ممل، حتى لا يكونَ فيه تفريط ولا إفراط، إذ خيار الأمور هي الأوساط، لا جرم أنّي سميته: **(غُنْيَةُ الطَّلَبَةِ[(٣)] بِشَرْحِ الطَّيِّبَةِ)**، فأنا أسأل الله الكريم أن يوفقني للإكمال والتتميم، محفوظاً عن العوائق وزيغ الأقلام، وعن المذمة والملام، وأن يجعله خالصاً لوجهه، عام النفع لكل راغب فيه ممن له قلب أو أَلْقَى إليه السمعَ، إنَّه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير **[١]**.

= ضد التحقيق، فهو بعبارة أخرى: قراءة القرآن قراءة سهلة سريعة خفيفة من غير أن يخل بأحكام التجويد وقواعد الرواية. (ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٠٧/٢).

(١) التدوير: عبارة عن التوسط بين المقامين؛ مقام التحقيق ومقام الحدر، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وصح عن جميع الأئمة، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء. (ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٠٧/٢).

(٢) مصدر من رتَّل فلان كلامه إذا اتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة؛ وهو الذي نزل به القرآن، فهو: تبيين القراءة وإتباع بعضها بعضاً على تأنٍّ وتؤدة مع تجويد اللفظ وحسن تأديته وتقويمه، وهو مقدار زائد على مرتبة التحقيق، ولهذا قيل: كل تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيق، فهما يشتركان في التأني والتؤدة، ويزيد الترتيل بالعناية بالتدبر والتفكر والاستنباط، وقيل: بل الترتيل والتحقيق شيء واحد. (ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٠٩/١، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص (٥٥٧)، ومعجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات ص (٤٠)).

(٣) وحدثني بعض المهتمين بتراث الشيخ الترمسي، أن هناك وجهاً آخر في ضبطها، وهو بضم الطاء، وسكون اللام: (الطُّلْبَةِ).

هذا[١]: وقد تلقيتها سماعاً[٢] من شيخنا القدوة الفاضل، وملاذنا[٣] العمدة الكامل، الأستاذ العلامة المقرئ، سيدي الشيخ: محمد الشربيني ثم المكي[٤]، وهو يرويها عن شيخه: الشيخ أحمد اللخْبُوط

(١) من هنا بدأ الشيخ ـ رحمه الله ـ بسرد الإسناد الذي أدى إليه منظومة طيبة النشر في القراءات العشر، على ما جرت عليه عادة المؤلفين في هذا العلم الشريف؛ حيث يصدِّرون مؤلفاتهم بسرد أسانيدهم، ومنهم الشيخ المحقق محمد بن الجزري، حيث سرد أسانيده في أول كتابه النشر في القراءات العشر، والتي تشمل أسانيده في القراءات، وأسانيده إلى الكتب التي استقى منها كتابه النشر في القراء العشر؛ أو ما يسمى بأصول النشر، وأسانيده في بعض الأحاديث النبوية، ثم قال بعد سرده لتلك الأسانيد: «وإنما ذكرت هذه الطرق وإن كنت خرجت عن مقصود الكتاب؛ ليعلم مقدار علو الإسناد، وأنه ـ كما قال يحي بن معين ـ: قربة إلى الله تعالى، وإلى رسوله ﷺ، ولهذا قال العلماء: إن الإسناد خصيصة لهذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، وطلب العلو فيه أمر مرغوب فيها، ولهذا لم يكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة»، وقد أفرد الشارح رسالة مستقلة سمَّاها "الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية" ذكر فيها أسانيده في هذا العلم الشريف. (ينظر: النشر ٥٨/١ ـ ١٩٧).

(٢) السَّماع؛ هو أحد أنواع طرق التحمل والأخذ عن المشايخ؛ وهو السماع من لفظ الشيخ، ومَنَعَ القراء الاقتصار عليه في تلقي القرآن الكريم، إذ ليس كل من سمع من لفظ المقري يقدر على الأداء، ولذلك اشترطوا قراءة الطالب على الشيخ. (ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ١٨٧/١).

(٣) الملاذ والمعاذ هو الله رب العالمين، وليس للعباد ملاذ ولا معاذ سواه، وهو الذي يجب أن يُلاذ ويُستعاذ به، واللياذ؛ هو اللجوء إليه لدفع المكروه، ولا شكَّ أن الأولى تجنب هذا اللفظ، حتى وإن قصد به ـ رحمه الله ـ أنه مرجعٌ في كشف المسائل وإيضاح الدلائل؛ صيانة للتوحيد، ورعاية لجنابه. (ينظر: تيسير العزيز الحميد ص (٢٢٦)).

(٤) محمد الشِّرْبينيّ الدِّمياطيّ المصْريّ، نزل وجاور في مكة المكرمة، المقرئ؛ ولد ببلدة (شربين)، ونشأ بها نشأة صلاح واجتهاد، ثم رحل إلى القاهرة، وقرأ بالجامع الأزهر على أهل العلم، ثم قدم إلى المدينة النبوية ولبث بها مدة، ثمَّ قدم إلى مكة على رأس الثلاثمائة وألف، وظلَّ مجاوراً بمكة حتى توفي بها، جلس للتدريس بالمسجد الحرام وانتفع به طلاب العلم، كان صالحاً ورعاً متواضعاً، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٣٢١هـ، أخذ عن شيخه أحمد اللخبوط، وأخذ عنه جماعة منهم؛ محمد محفوظ الترمسي، وأحمد بن عبدالله المخللاتي، وقد أخذ عنه الشيخ الترمسي علوم القراءات والتفسير. (ينظر: نظم الدرر ص (٢٠٧)، والحلقات المضيئات ١٥٨/١، والمختصر من نشر النور والزهر ٣٩٤/٢، وأهل الحجاز بعبقهم التاريخي ص (٣٤٣)).

الشافعي[١]، عن الشيخ: محمد شطا[٢]، عن الشيخ: حسن بن أحمد العَوادِلي[٣]، عن الشيخ: أحمد بن عبدالرحمٰن البشيهِي[٤]، عن الشيخ: عبدالرحمٰن الشافعي[٥]، عن الشيخ: أحمد بن عمر الإِسقاطي[٦]، عن الشيخ: سلطانَ بنِ أحمد المزَّاحِي[٧][٨]، عن الشيخ:

(١) لم أعثر على ترجمة وافية له، أخذ عن: الشيخ محمد شطا المكيّ، وأخذ عنه الشيخ محمد الشربيني الدمياطيّ. (ينظر: الحلقات المضيئات ١/١٨٠، وفهرس الفهارس ١/٤٥٢).

(٢) محمد بن محمود بن علي بن محمد بن عبدالله زين الدين، أبو عمر، الدمياطيّ المصريّ المكيّ الشافعيّ، المعروف بمحمد شطا، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٢٦٦هـ، لم أعثر على ترجمة وافية له، أخذ عن: حسن بن أحمد العوادي، وأخذ عنه: أحمد اللخبوط. (ينظر: الحلقات المضيئات ١/٢٠١، وفهرس الفهارس ١/٤٥٢).

(٣) حسن بن أحمد العَوادِيّ، ضبط نسبته في "الحلقات المضيئات" من غير اللام التي بعد الدال "العوادي" بينما ضبطها في المخطوط "العوادلي"، لم أقف على ترجمة وافية له، أخذ عن أحمد بن عبدالرحمٰن البشيهي، وأخذ عنه محمد شطا المكيّ. (ينظر: الحلقات المضيئات ١/٢١٧، وفهرس الفهارس ١/٤٥٢).

(٤) أحمد بن عبدالرحمٰن البشيهيّ، لم أقف على ترجمة وافية له، أخذ عن عبدالرحمٰن الشافعي، وأخذ عنه: حسن بن أحمد العوادلي. (ينظر: الحلقات المضيئات ١/٢٣٢، وفهرس الفهارس ١/٤٥٢ ـ ٤٥٣).

(٥) عبدالرحمٰن الشافعي، لم أقف على ترجمة وافية له، أخذ عن: أحمد بن عمر الإسقاطي، وأخذ عنه: أحمد بن عبدالرحمٰن البشيهيّ. (ينظر: الحلقات المضيئات ١/٢٤٩ ـ ٢٥٠، وفهرس الفهارس ١/٢٣٢).

(٦) أحمد بن عُمر أبو السعود الإِسْقَاطي المِصْرِي الحنفيّ، أخذ عن جماعة منهم؛ شمس الدين المنوفيّ، وأحمد بن محمد المنفلوطيّ، وتلقى عنه جماعة منهم؛ عبدالرحمٰن بن حسن الأجهوريّ، وعبدالرحمٰن الشافعيّ، من مؤلفاته: حل المشكلات في القراءات، وحاشية على شرح القاضي للمقدمة الجزرية، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١١٥٩هـ. (ينظر: الحلقات المضيئات ١/٢٥٥).

(٧) سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل أبو العَزَائِم الْمَزَّاحيّ المصري الشافعيّ؛ نسبة إلى قرية (مزَّاح) بمصر، خاتمة الحفاظ والقراء، فريد العصر، العابد الزاهد النَّاسكُ الصوَّام القوَّام، كان بيته بعيدًا عن الجامع الأزهر ومع ذلك كان يأتي إلى الأزهر من أول ثلث الليل الأخير فيصلي إلى طلوع الفجر، ثم يصلي الفجر بالنَّاس إماماً، ويجلس بعد صلاة الصبح إلى طلوع الشمس؛ لإقراء القرآن من طريق الشاطبية والدرة والطيبة، أخذ القراءة عن محمد حجازي الواعظ، وسيف الدين بن عطاء الله الفضالي، وأخذ عنه جماعة منهم؛ شمس الدين المنوفيّ، وعلي بن سليمان المنصوريّ، وأحمد البناء الدمياطي، وغيرهم، من مؤلفاته: أجوبة على بعض المسائل في القراءات، وكتاب في القراءات الأربع الشواذ، ولد سنة ٩٨٥هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٠٧٥هـ. (ينظر: هداية القاري ٢/٢٣٧).

(٨) هنا يوجد انقطاع في السند؛ حيث إن الإسقاطي لا يروي عن المزَّاحي بدون واسطة، =

سيف الدين [بن][1] عطاء الله الفَضالي[2]، عن الشيخ: شَحاذَة اليمني[3]، عن: ناصر الدين الطبلاويّ[4]، عن: شيخ الإسلام زكرياءَ بن محمد

= إذ وفاة الإسقاطي عام ١١٥٩هـ، ووفاة المزَّاحي عام ١٠٥٧، وقد لاحظ ذلك الكتاني في فهرسه فقال: «الإسقاطي الحنفي عن أبي السعود بن أبي النور، وشمس الدين المنوفي، وأحمد البنا الدمياطي، ثلاثتهم عن الشيخ سلطان المزَّاحي بأسانيده المعروفة في أثبات المصريين والتونسيين، وإثبات الواسطة بين الإسقاطي والمزَّاحي هو المنصوص عليه في إجازة البيومي لي...الخ، خلافاً لما في ثبت الترمسي من إسقاطهما فهو غلط»، وقد أفدت هذه الفائدة من شيخنا الجليل الأستاذ الدكتور محمد سيدي الأمين.

(١) في الأصل: (ابن)، والصواب ما أثبته.

(٢) أبو الفتوح الوَفَائي الشافعي، البصير بقلبه، من رجال المشيختين؛ مشيخة القاهرة، ومشيخة الجامع الأحمدي بمدينة طنطا، أخذ عن الشيخ شحاذة اليمني المصريّ، وأحمد بن أحمد السنباطيّ، وأخذ عنه: سلطان المزَّاحيّ، ومحمد بن علاء الدين البابلي، من أعماله: الجواهر المضيئة على المقدمة الجزرية. (ينظر: الحلقات المضيئات ٣٠٩/١).

(٣) أبو عبدالرحمٰن الشافعيّ المصريّ، يُعدُّ من أشهر رجال الأسانيد في القراءات العشر الصغرى والكبرى، وقف في وجه الشيخ محمد غانم المقدسي في مسألة الضاد؛ كما ذكر ذلك الشيخ الضباع في رسالته المسماة "الرد على الظائيين"، أخذ القراءة عن الشيخ محمد بن سالم الطبلاوي، وأخذ عنه أحمد بن أحمد السنباطيّ، وولده عبدالرحمٰن بن شحاذة اليمني، وسيف الدين بن عطاء الله الفضاليّ، وغيرهم، توفي ـ رحمه الله ـ ودفن بمكة قبل سنة ٩٩٧هـ. (ينظر: الحلقات المضيئات ٣٢١/١).

(٤) ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاويّ؛ نسبة إلى (طبلية) من قرى المنوفية، من كبار علماء الشافعيَّة بمصر في زمانه، له مؤلفات جليلة؛ منها شرح على البهجة الوردية؛ وهي خمسة ألاف بيت لعمر بن مظفر الورديّ، في الفقه الشافعيّ. وهو من رجال الأسانيد في القراءات العشر الصغرى والكبرى، انفرد في كبره بإقراء العلوم الشرعية وآلاتها كلها حفظاً من صدره، ولم يكن في زمانه بمصر أحفظ منه لهذه العلوم، أخذ عن جماعة منهم؛ شيخ الإسلام أبي زكريا الأنصاريّ، وعثمان بن محمد الديمي، وإبراهيم بن علي القلقشندي، وأخذ عنه جماعة منهم؛ شحاذة اليمني، وأحمد بن أحمد السنباطي، وأحمد بن علي الفلوجي، وأحمد المسيري المصري، وغيرهم، من مؤلفاته: "مرشد المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين"، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٩٦٦هـ، وعمره مائة سنة. (ينظر: هداية القاري ٣١٣/٢، والحلقات المضيئات ٣٣٧/١).

الأنصاري[١]، عن: أبي [٢] العباس [أحمد][٢] بن أبي بكر النويري[٣]، عن: المؤلف[٤].

---

(١) أبو يحي زكريًّا بن محمد بن أحمد بن زكريًّا الأنصاري السُّنَيْكيُّ المصريّ الشافعيّ، من رجال الأسانيد في القراءات العشر الصغرى والكبرى، كان قاضياً وإماماً بالتفسير، حافظاً للحديث، عالماً بالفقه والأصول، ومقدَّماً في علم القراءات والتجويد. أخذ القراءات عن جماعة منهم؛ جعفر بن إبراهيم السنهوريّ، وعبدالرحمٰن بن عيَّاش المكيّ، وأخذ عنه جماعة منهم؛ محمد الطبلاويّ، ويوسف بن زكريًّا الأنصاريّ، وأحمد بن حجر الهيتميّ. من مؤلفاته؛ الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، ومختصر تقريب النشر. له معجم في أسانيده جمعه تلميذه محمد بن أحمد الغيطيّ، وهو من محفوظات دار الكتب المصرية، وله إجازة في القراءات العشر محفوظة في دار الكتب المصرية؛ وقد حرر هذه الإجازة إلى تلميذه محمد بن قاسم الغرابيلي، ولد سنة ٨٢٦هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٩٢٦هـ. (ينظر: هداية القاري ٢/٢٣٤، والحلقات المضيئات ١/٣٥١).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم بن عبدالخالق النويري الغزي القاهري المالكيّ، أخذ عن الإمام ابن الجزري، ومحمد النويري، والشيخ بن مرزوق، وغيرهم، ولد بالميمون سنة ٨٠٥هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٨٨١هـ.

وهو غير الشيخ طاهر بن محمد بن علي بن محمد بن محمد مكينُ الدِّين أبو الحسن النويري القاهري المالكيّ الذي تتلمذ على ابن الجزري، وابن عياش المكي، وأخذ عنه جماعة منهم؛ الشيخ أبو زكريًّا الأنصاري، وجعفر بن إبراهيم السنهوري، وعلي بن حسن الغرباوي، أحد أئمة المالكية في جميع الفنون، جمع بين التواضع والعفة والانقطاع عن الناس، ولد سنة ٧٩٠هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٨٥٦هـ.

قال في هداية القاري: «وهو غير النويري شارح الطيبة، وإن أخذ كل منهما عن ابن الجزري، وقيل: هما غير النويري شارح الدرة، وقد أخذ عن العلامة محمود الأسفراييني، وهو عن الحافظ ابن الجزري، نبه على ذلك في شرحه». (ينظر: هداية القاري ٢/٧٨١، والحلقات المضيئات ٢/٣٦٤).

(٤) شيخ القراء والمقرئين؛ الحافظ العالم الربانيّ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشافعيّ، وقد سبقت ترجمته في مبحث مستقل، رحمه الله تعالى.

قال رحمه الله تعالى: (**بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**)[١]؛ سيأتي ما للقراء فيه[٢].

ورد أنه صلى الله تعالى عليه وسلم: «كَانَ يَكْتُبُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، **كَتَبَ**: **بِسْمِ اللهِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ**: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، زَادَهَا، فَلَمَّا نَزَلَتْ بَسْمَلَةُ النَّمْلِ كَتَبَهَا»[٣].

ومنع جَمْعٌ كتابتها أول ديوان الشعراء، وجوزها آخرون إن كان فيه مواعظ أو حكم أو نحوها؛ كالعلوم الشرعية وآلاتها[٤].

ثم أشار إلى أنه ينبغي أن يُنْسَب العلم إلى صاحبه؛ ليكون سنداً للناقل، ويسهل تناوله[٥]، بقوله:

١ ـ قَـالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ الْجَزَرِي يَا ذَا الْجَلَالِ ارْحَمْهُ وَاسْتُرْ واغْفِرِ

(**قَالَ**)؛ نخبة المحققين، وخيرة الجهابذة المدققين، وعمدة المقرئين، حامل رواية الكتاب المنير، وحافظ سنة النبي البشير النذير، شمس الملة والدين: أبو الخير.

---

(١) من هنا شروع منه ـ رحمه الله ـ في شرح متن "طيبة النشر في القراءات العشر".

(٢) أي: من الأوجه المحتملة لهم حال ابتداء القراءة وبين السورتين، وذلك في باب البسملة، إن شاء الله تعالى.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ١/١٤٤، والمحرر الوجيز ١/٦١، والدر المنثور ٥/١٠٦ ـ ١٠٧، وأخرج نحوه عبدالرزاق في التفسير (٢/٨١) عن الشعبي وحده.

(٤) قال القرطبي في تفسيره: «اتفقت الأمة على جواز كتبها في أول كل كتاب من كتب العلم والرسائل، فإن كان الكتاب ديوان شعر؛ فروى مُجَالِدٌ عن الشعبيِّ قال: أَجْمَعوا ألا يكتبوا أمام الشعر (بسم الله الرحمن الرحيم)، وقال الزهريِّ: مضت السنة ألا يكتبوا في الشعر (بسم الله الرحمن الرحيم)، وذهب إلى رسم التسمية في أول كتب الشعر سعيد بن جبير، وتابعه على ذلك أكثر المتأخرين، قال أبو بكر الخطيب: وهو الذي نختاره ونستحبه». (ينظر: تفسير القرطبي ١/١٥٠).

(٥) وقد جعل الإمام القرطبيُّ هذه القاعدة ـ أي نسبة الأقوال إلى قائليها ـ أصلاً في تأليف تفسيره؛ حيث قال في مقدمته على التفسير: «وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله»، على أنه لم يلتزم بشرطه هذا في جميع ما أورده ونقله من الأقوال، كما أشار إلى ذلك محقق تفسيره. (ينظر: تفسير القرطبي ١/٨).

(**مُحَمَّدُ**)؛ اسمه العلم.

(**هُوَ ابْنُ**)؛ محمد بن [محمد بن][1] علي بن يوسف.

(**الْجَزَرِيّ**)، الشافعي، نسبة إلى جزيرة ابن عمر[2]؛ وهي كما في القاموس: بلد شمالي الموصل[3] يحيط به دجلة مثلُ الهلال.

ولد الناظم بدمشق عام (٧٥١هـ)، واشتغل بأنواع العلوم من صغره حتى برع فيها ومهر وفاق غالب أقرانه، وارتحل في طلب العلوم وإفادتها إلى البلدان؛ كمصر، واليمن، والحرمين، والروم[4]، وفي كلٍّ:

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) قال ابن خِلكان: «يقولون جزيرة (ابن عمر)، ولا أدري من (ابن عمر)، وقيل: إنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي؛ أمير العراقين، قال: ثم إني ظفرت بالصواب في ذلك وهو أن رجلاً من أهل "برقيد" من أعمال الموصل بناها؛ ويسمى: عبدالعزيز بن عمر، فأضيفت إليه، قال ورأيت في بعض التواريخ أنها: جزيرة ابني عمر؛ أوس، وكامل، ولا أدري أيضاً من هما». (ينظر: وفيات الأعيان ٣٤٩/٣ ـ ٣٥٠، والتاج مادة (جزر)، والأنساب ٥٥/٢).

(٣) الموصِلُ: بالفتح وكسر الصاد؛ المدينة المشهورة العظيمة إحدى قواعد بلاد الإسلام، هي باب العراق، ومفتاح خراسان، ومنها يقصد إلى أذربيجان، قالوا: وسميت الموصل؛ لأنها وصلت بين الجزيرة والعراق، وقيل: وصلت بين دجلة والفرات، وقيل: غير ذلك. (ينظر: معجم البلدان، باب الميم والواو وما يليهما ١٨١/٤).

(٤) حيث استقر بمدينة (بورصا)، ويقال: (بورصه)، وهي أحد المدن الجميلة في دولة تركيا، وتقع في المنطقة الجنوبية الشرقية من بحر مرمرة، بها العديد من الآثار العثمانية المهمة، تشتهر باسم: "بورسا الأخضر"، وهي منطقة جميله جداً، وبها (الجبل الاخضر)؛ يرتفع عن سطح البحر (٢٥٠٠ متر)، وتُرَى الجبال فيها مكسوة بالثلوج في فصل الصيف مع برودة الجو في أحوال جميلة عجيبة، وكان ابن الجزري ـ رحمه الله ـ قد نزل في تلك المدينة عند تلميذ له قرأ عليه القراءات بدمشق عام (٧٨٣هـ)، واسمه (مؤمن بن علي الرومي)؛ وهو من أئمة القراءات في بلاد الروم آنذاك، وممن له حظوة عند السلطان بايزيد، فَعَرَّفَ الملك بايزيد بمقدار ابن الجزري ومكانته العلمية؛ فعظَّمه وأكرمه، حتى قال ابن الجزري عنه ـ أي عن الخليفة بايزيد ـ: «فبالغ في الإنعام والإحسان، والتمس مني الإقامة بدار ملكه، ورتب فوق الكفاية، فقلتُ: إني لم أجئ إلَّا لأحضر الغزاة، وينتفع بي من ينتفع، ممن لا يقدر على الرحلة إليّ وأعود». (ينظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر ٢٨/١، وجامع أسانيد ابن الجزري ل ٢٠/أ).

يقرئ القرآن، ويحدث، ويؤلف في علوم كثيرة؛ ولاسيما القراءات وتوابعها[(١)].

وله فيها تآليف كثيرة[(٢)]؛ كالتحبير[(٣)]، والدرة[(٤)]، والتقريب[(٥)]، وهذا النظم[(٦)]، وأجلها: كتابه النشر[(٧)].

---

(١) وكان ـ رحمه الله ـ يستغرق أوقاته في التعليم والتدريس، وكان مع كثرة اشتغاله وازدحام الناس عليه يؤلف قدر ما كان الناسخ يكتبه في يوم. (ينظر: شرح طيبة النشر للشيخ موسى جار الله ص (٢)).

(٢) وقد تجاوزت مؤلفاته ـ رحمه الله ـ في مختلف العلوم أكثر من تسعين مؤلفاً. (ينظر: فهرس مؤلفات ابن الجزري ومن ترجم له ص (٧ ـ ٥١)).

(٣) وهو: كتابه المسمى "تحبير التيسير في قراءة الأئمة العشرة"، وقد ضمَّنه: كتاب التيسير في القراءات السبع للإمام الداني، وأدرج معه القراءات الثلاثة المتممة للعشرة؛ وهي: قراءات الأئمة؛ أبي جعفر، ويعقوب، وخلف في اختياره، وقد ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥٠)، والسَّخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/٥٢٠).

(٤) وهي: منظومته المسماة "الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية"، قراءات الأئمة؛ أبي جعفر ويعقوب وخلف في اختياره، وقد ذكرها ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥٠)، والسَّخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/٧٤٣).

(٥) وهو: كتاب "تقريب النشر في القراءات العشر"، اختصر فيه كتابه النشر في القراءات العشر، كما ذكر ذلك في مقدمته، وقد ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥١)، والسَّخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وطاشكبرى زاده في الشقائق النعمانية (٢/٢٦)، والشوكاني في البدر الطالع (٢/٢٥٨)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (٢/١٩١٩ ـ ١٩٥٢).

(٦) أي: منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر"، والتي هي موضوع تأليفه لهذا الكتاب، وقد ذكرها السخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والشوكاني في البدر الطالع (٢/٢٥٨).

(٧) وهو ـ كما قال الشارح ـ من أجلِّ مؤلفات الإمام ابن الجزري وأعظمها، قال عنه ابن الجزري ـ رحمه الله ـ: «وإني لما رأيت الهمم قد قصرت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت من موفق يوقف على صحيح الاختلاف والاتفاق، وتُرِكَ لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونُسِيَ غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد الناس لم يثبتوا قرآناً إلا ما في الشاطبية والتيسير، ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النذر اليسير، وكان من الواجب عليَّ التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول =

ومن مصنفاته: شرح المصابيح[١]، والحصن الحصين[٢]، والجوهرة[٣]، وطبقات القراء[٤].

ومشايخه كثيرة: كالجمال الأسنوي[٥]، والتاج السبكي[٦]،

= من منقول مشهور الروايات، فعمدت إلى أثبت ما وصل إليَّ من قراءاتهم، وأوثق ما صح لديَّ من رواياتهم»، ثم قال: «وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد ادُّخرت له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حَييَ بالنشر، وأني لأرجو عليه من الله تعالى عظيم الأجر، وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال». (ينظر: النشر ١/٥٤ ـ ٥٧).

(١) والمسمى: "التوضيح في شرح المصابيح"، في ثلاث مجلدات، وهو شرح لكتاب "مصابيح السنة للبغوي"، وقد ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥١)، والسَّخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والكتاني في فهرس الفهارس (١/٣٠٥)، والشوكاني في البدر الطالع (٢/٢٥٨)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/٦٦٩).

(٢) والمسمى: "الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين"، وقد ذكره السخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والكتاني في فهرس الفهارس (١/٣٠٥)، والبغدادي في هداية العارفين (٢/١٨٨)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/٦٦٩).

(٣) والمسمى: "الجوهرة في النحو"، وهي نظم في علم النحو، وقد ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٥١)، والسخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والكتاني في فهرس الفهارس (١/٣٠٥)، والشوكاني في البدر الطالع (٢/٢٥٨)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/٦٦٩).

(٤) وهو كتابه المسمى: "غاية النهاية في طبقات القراء"، أو "غاية النهايات في أسماء رجال القراءات" (الطبقات الصغرى)، وقد ذكره المؤلف في منجد المقرئين ص (٥٧)، وغاية النهاية (١/٣)، وطاشكبرى زاده في مفتاح السعادة (١/٢٨٤)، والسَّخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، قال عنه ابن الجزري ـ رحمه الله ـ: «من حصله أرجو أن يجمع بين الرواية والدراية»؛ وقد اختصر فيه ابن الجزري كتابه المسمى: "نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات"، وأتى فيه على جميع ما في كتابي الحافظين؛ أبي عمرو الداني، وأبي عبدالله الذهبي، ـ رحمهما الله ـ، وزاد عليهما نحو الضعف. (ينظر: غاية النهاية ١/٣).

(٥) عبدالرحيم بن الحسن بن عليّ، جمال الدين الإسنويّ، ولد سنة ٧٠٤هـ، الإمام الفقيه، الأصولي النحوي، تتلمذ على مشايخ عصره الكبار، كأبي حيان، وتاج الدين السبكي، وغيرهما، ألَّف مؤلفات نافعة جامعة، منها: "التمهيد في تنزيل الفروع على الأصول"، والكوكب الدريّ فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية" وغيرهما، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٧٧٢هـ. (ينظر: الدرر الكامنة ٢/٣٥٤ ـ ٣٥٦، وبغية الوعاة ١/٣٥٢ ـ ٣٥٤، والشذرات ٦/٢٢٣).

(٦) هو: عبدالوهّاب بن علي بن عبدالكافي، تاج الدين، السبكيّ، ولد سنة ٧٢٧هـ، مؤرخ، =

والسراج البلقيني(١)، وغيرهم(٢).

وقد مدحه بعض فضلاء مصر بقوله(٣):

أَيَا شَمْسَ عِلْمٍ بِالْقِرَاءَاتِ أَشْرَقَتْ وَحَقِّكَ(٤)قَدْ مَنَّ الْإِلَهُ عَلَى مِصْرِ
وَهَاهِيَ بِالتَّقْرِيْبِ(٥) مِنْكَ تَضَوَّعَتْ(٦) عَبِيْراً وَأَضْحَتْ وَهْيَ طَيِّبَةُ النَّشْرِ

وبالجملة فترجمته طويلة في الشقائق(٧) وغيرها، توفي في شيراز(٨)

= فقيه شافعيّ، تولى القضاء، وتتلمذ على كبار شيوخ عصره منهم: والده، والإمام الذهبي، وابن كثير، وغيرهم. (ينظر: حسن المحاضرة ١٨٢/١).

(١) عمر بن رسلان بن نصير، البلقيني، الشافعي، ولد سنة ٧٢٤هـ، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وكان ذكيًّا، سريع الفهم، كثير المحفوظ، أكثر من الشيوخ جداً؛ كأبي حيان، وغيره، وأجاز له المزي والذهبي، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابن حجر وغيره، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٨٠٥هـ. (ينظر: إنباء الغمر ٢٨٢/١ ـ ٢٨٤، والدرر الكامنة ٢٠٩/٢ ـ ٢١٠، والشذرات ٢٦٦/٦ ـ ٢٦٧).

(٢) كالشيخ محمد بن عبدالله الصفوي، والشيخ أبو بكر أيدُغدي الشهير بابن الجنديّ، والشيخ أحمد بن رجب السلامي، وقد بلغ عدد مشايخه قريباً من خمس وأربعين من كبار العلماء وأئمة الإقراء في وقته، أتى على ذكرهم وحصر عددهم صاحب كتاب "الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي"، رحم الله الجميع رحمة واسعة.

(٣) ذكره أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ) في عقوده، ونسبه للنواحي، كما نصَّ عليه السخاوي في الضوء اللامع. (ينظر: الضوء اللامع ٤٤٤/٤).

(٤) كذا ضُبِطَت في المخطوط، وظاهرها أنها من باب القسم، وهذا لا يجوز؛ لنهي الرسول ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ في أحاديث كثيرة أن يُحلف بغير الله، وأخبر أن ذلك شرك، كما في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»، رواه الترمذي وحسنه، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (١٣/٦)، وأخرجه الحاكم في مستدركه وصححه (١٨/١٨٠)، وقد أجمع العلماء: على أن اليمين لا تكون إلا بالله وصفاته. (ينظر: تيسير العزيز الحميد ص (٢٦٣)).

(٥) أي كتاب: "تقريب النشر في القراءات العشر" للإمام ابن الجزريّ.

(٦) يُقال: (ضاعَ المِسْكُ)، و(تَضَوَّعَ)، و(تَضَيَّعَ)؛ أي: تحرَّك وفاحت وانتشرت رائحته. (ينظر: الصحاح في اللغة ٤١٥/١ ـ ٤١٦).

(٧) أي كتاب: "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية"، لمؤلفه طاشكبرى زاده، المتوفى سنة ٩٦٨هـ، وقد طُبع هذا الكتاب أكثر من مرة.

(٨) وهي: مدينة إسلامية بأرض فارس، بناها محمد بن القاسم بن أبي عقيل ابن عم الحجاج، =

سنة (٨٣٣هـ) عن ثمان وثمانين[١] سنة، رحمه الله تعالى، ونفعنا به[٢].

(يَاذَا الْجَلَالِ) والإكرام.

وهو الذي لا شرف ولا جلال ولا كمال إلا وهو له، ولا مكرمة إلا وهي صادرة منه.

(ارْحَمْهُ وَاسْتُرْ واغْفِرِ)؛ ثلاث دعوات: طلب الرحمة، والستر للعيوب، والغفران **[٣]** للذنوب، وهي أمهات المطالب، وقدم الرحمة؛ لأنها أهمها، إذ هي في الأصل عطف وميل روحاني[٣] غاية الإنعام؛ فهي ـ لاستحالتها في حقه تعالى ـ مجاز؛ إما عن: نفس الإنعام فتكون صفة فعل، أو عن: إرادته فتكون صفة ذات؛ قولان؛ الأول: للقاضي أبي بكر[٤]والثاني: للشيخ أبي الحسن[٥].

= وهي مدينتها العظمى ودار مملكة فارس، وينزلها الولاة والعمال، وبها الديوان والمجبى. (ينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار ٣١٥/١، ومعجم البلدان ٧٣/٣).

(١) وهذا فيه نظر؛ لأن الإمام ابن الجزري رحمه الله ولد سنة ٧٥١هـ، وتوفي سنة ٨٣٣هـ؛ فيكون عمره عند وفاته (٨٢ سنة).

(٢) لو قال: نفعنا بعلمه، لكان أسلم عقيدة، وقد يكون للكلام مسوغ لو قدرنا حذف مضاف فيكون التقدير: نفعنا بعلمه وتوجيهه وتصنيفه.

(٣) بعد كلمة: (روحاني) كتبت كلمة: (في)، ثم ضُرِبَ عليها ومُسِحَت.

(٤) القاضي أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم، القاضي، البصري صاحب التصانيف في علم الكلام، سكن بغداد، وكان في فنه أوحد زمانه، كان ثقة عرَّافاً بالكلام، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية، يلقب بسيف السنة، ولسان الأمة، ناصر وأيَّد طريق الشيخ أبي الحسن الأشعري، كان ورده في الليل عشرين ترويحة، ثم يكتب خمساً وثلاثين ورقة من تصنيفه، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٠٣هـ. (ينظر: وفيات الأعيان ٢٦٩/٢).

(٥) علي بن إسماعيل بن أبى بشر إسحاق بن سالم المكنى بأبى الحسن الأشعرى، ولد بالبصرة سنة ٢٦٠هـ، وقيل: بل سنة ٢٧٠هـ، وتفقه على أبى إسحاق المروزى، وابن سريج، وتتلمذ فى العقائد على أبى على الجبائى، وبرع فى عِلْمَي الكلام والجدل على طريقة أهل الاعتزال، حتى صار رأساً من رؤوسهم، ولما كمل نضجه العقلى ترجحت عنده مذاهب أهل السنة وأدلتهم فأعلن خروجه على المعتزلة، بلغت مؤلفاته أكثر من مائة مؤلف وكتاب؛ من أهمها: مقالات الإسلاميين، وإثبات القياس، وتخرج عليه خلق كثير، =

قال بعض المحققين: منشؤهما أن من رحم شخصاً أراد به الخير ثم فعله به؛ فالأول: اعتبر المقصود من اللازمين، والثاني: اعتبر الأقرب منهما، وقد يتعين أحدهما إذا اقتضاه المقام، والفرق بين صفتي الذات والفعل: أن الأولى ما استحقه في الأزل، والثانية فيما لا يزال دون الأزل، ولا يقال رزق في الأزل إلا توسعاً، هذا ونقل عن بعضهم: أن من معاني الرحمة اللغوية[١] إرادة الخير، وأن منها الإحسان، وعليه لا تجوز أصلاً[٢].

٢ ـ الْحَـمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَـا يَسَّرَهْ   مِنْ نَشْرِ مَنْقُولِ حُـرُوفِ الْعَشَرَهْ[٣]

ثم أردف التسمية بالتحميد، إذ سبق التعريف بالقائل، والدعاء غير مخل بالابتداء، فقال: (**الْحَمْدُ للهِ**)؛ اقتداء بأسلوب الكتاب العزيز[٤]، وعملاً بحديثي الابتداء[٥]، إذ لا تعارض بينهما؛ لأنه أمر عرفي يسع أموراً

= يعتبر من مجتهدى الشافعية، أقام ببغداد حتى توفي فيها سنة ٣٢٤هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: وفيات الأعيان ٢٨٤/٣، وسير أعلام النبلاء ٨٥/١٥، والأعلام للزركلي ٢٦٣/٤).

(١) ينظر: القاموس المحيط ٢٢٩/٣، ومختار الصحاح ١١٧/١، وتاج العروس ٧٧٢/١.

(٢) عفا الله عنه، جنح إلى مذهب الأشعرية، ونقل عن كتبهم، وقال بقولهم، وهم الذين يثبتون سبع صفات لله ﷻ، ويؤولون ويفوضون غيرها، فالرحمة صفة من صفات الله تعالى الثابتة له اللائقة بجلاله وعظمته، ليست كرحمة المخلوقين، وما يلزم صفات المخلوقين من النقص والضعف لا يلزم صفات الخالق جلَّ وعلا، إذ الإضافة تقتضي التخصيص، فما يضاف إلى الخالق يخصُّه ويليق بكماله، وما يضاف إلى المخلوق يخصه ويليق بحاله، فيجب أن تُثْبَتَ الرحمة لله وأن يوصف بها ـ سبحانه ـ، كما وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله ـ ﷺ ـ، وأن تُصان عن التأويلات الخاطئة. (ينظر: العقيدة الواسطية ٣٩/٢).

(٣) أصاب هذه الكلمة مسح في المتن الذي على هامش الشرح.

(٤) حيث افتتح الله سبحانه وتعالى كتابه العزيز بالحمد؛ فقال في أول سورة الفاتحة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

(٥) وكلا الحديثين من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، والحديثان هما؛ قوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر»، وقال في تخريجه في أرواء الغليل: «رواه الخطيب، والحافظ عبدالقادر الرَّهاويّ، وهو ضعيف جداً»، =

متعددة، ولما كان أقوى أفراد الشكر وأظهرها دلالة على اتصاف المنعم بالكمال ما هو باللسان، ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «الْحَمْدُ رَأْس الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللهَ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدَهُ»(١) آثر الحمد عليه؛ تنبيهاً على هذا، ولأنه لما كان ما أنعم الله عليه به من تأليف هذه المنظومة نعمة من مقول القول والكلام ناسب مقابلته بشكر من هذا القبيل؛ وهو الحمد، وعلى المدح؛ لشموله ما لا اختيار للممدوح فيه.

واختيار الجملة [الإسمية](٢)؛ إيماء إلى أبلغيتها، ولذا صُدِّر الكتاب العزيز وسور منه بها، ففيه إشارة لرد دعوى أبلغية الفعلية.

و(**عَلَى**) في: (**عَلَى مَا يَسَّرَهْ**)؛ للتعليل؛ أي: لأجل ما يسره لنا، وهو متعلق بمحذوف، أي: (نحمد على ما. . .الخ)، إذا لا يصح تعلقه بالحمد ـ إذا جعلنا (الحمد لله) جملة ـ لعدم صحة الإخبار عن المصدر قبل استيفاء معمولاته، وما قيل: أن بقاءها على استعلائها فيه من المبالغة

= والحديث الآخر: قوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع»، وفي رواية: «بحمد الله»، وفي رواية: «بالحمد»، وفي رواية: «فهو أجذم»، قال في إرواء الغليل: «رواه الحافظ الرَّهاوي في الأربعين له، ورواه ابن ماجة عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع»، ورواه ابن حبان في صحيحه من هذا الوجه بالرواية الثانية: «بحمد الله»، ورواه الدار قطني في سننه بلفظ: «بذكر الله فهو أقطع»، ورواه أبو داود في سننه بلفظ: «بالحمد لله فهو أجذم»، وجملة القول: أنَّ الحديث ضعيف؛ لاضطراب الرواة فيه على الزهري، وكل من رواه عنه موصولاً ضعيف، أو السند إليه ضعيف، والصحيح عنه مرسلاً». (ينظر: تخرج الحديثين كاملاً في أرواء الغليل ٢٩/١).

(١) أخرجه البيهقي في الآداب (٤٩٤/٢)، (ح ٧١٦)، عن قتادة، أنَّ عبدالله بن عمر قال: قال ﷺ: «الحمد رأس الشكر، ما شكر الله عبد لا يحمده»، هكذا جاء مرسلاً بين قتادة ومن فوقه، وروي عن جابر مرفوعا: «أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله»، وأخرجه في كنز العمال (٢٥٥/٣)، الحديث رقم (٦٤١٩)، وأخرجه في جامع معمر بن راشد بلفظه، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة (٥٥٢/٣).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الفعلية)، ثم كُتِبَ في الهامش: (الإسمية)، وكُتِبَ عليها: (صِح).

الإشارة إلى تفخيم الحمد ـ فكأنه استعلى على النعمة فسترها ـ منظر فيه؛ بأن الحمد من النعم، وبأن إرادة الاستعلاء عليها مخل بالأدب.

وحمد على التيسير؛ لأنه من أجل النعم، ولذا ورد: «اللَّهُمَّ لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَهُ سَهْلاً، وَأَنْتَ إِذَا شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزَن سَهْلاً»(١).

ثم بين بعض ما أبهمه بقوله: **(مِنْ نَشْرِ [٤] مَنْقُولِ حُرُوفِ)**؛ القرآن التي وقع الخلاف فيها.

بين الأئمة القراء **(الْعَشَرَهْ)** الآتي ذكرهم برواتهم.

وليس المراد بالحروف في كلامه ما هو قسيم الأسم والفعل، بل ما يعم الكل، وهو شائع.

قال صاحب(٢) العين(٣): «كل كلمة تُقْرأ على وجوه من القراءات

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، الحديث رقم (٢٤٢٧)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٨٥/٦).

(٢) وصاحب كتاب العين هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الازدي اليحمدي، أبو عبدالرحمٰن، ولد سنة ١٠٠هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٧٠هـ، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أستاذ سيبويه النحوي، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيراً صابراً، يقال: إنه دعا الله أن يرزقه علماً لا يسبق إليه، ففتح له في علم العروض، وله كتاب: "العين" في اللغة، ومات ولم يتممه ولا هذبه، ولكن العلماء يغرفون من بحره، قال النضر بن شميل: أقام الخليل في خصٍّ له بالبصرة، لا يقدر على فلسين، وتلامذته يكسبون بعلمه الأموال، وكان كثيراً ما ينشد:

وَإِذَا افْتَقَرْتَ إِلَى الذَّخَائِرِ لَمْ تَجِدْ ... ذُخراً يَكُونُ كَصَالِحِ الْأَعْمَالِ

قال أيوب بن المتوكل: كان الخليل إذا أفاد إنساناً شيئاً، لم يُرِه بأنه أفاده، وإن استفاد من أحد شيئاً، أراه بأنه استفاد منه، قال الذهبي: صار طوائف في زماننا بالعكس. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٢٩/٧، والأعلام للزركلي ٣١٤/٢).

(٣) وكتاب (العين)؛ من أول وأشهر معاجم اللغة العربية، وهو مرتب حسب مخارج الحروف، سوى حروف العلة التي اشترط تأخيرها وعد منها الهمزة، وصورة ترتيب حروفه: (ع، ح، هـ، غ، خ، ق، ك، ج، ش، ض،ص، س، ز، ط، ت، د، ظ، ذ، ث، ر،ل، ن، ف، ب، م، و، ي، ا)، وتتبع فيه أبنية كلام العرب، وحصرها بين الثنائي والخماسي، وفصل الألفاظ المعتلة، وقد طُبع الكتاب عدة مرات، أهمها؛ =

تُسْمى حرفاً»(١) كقولهم: قرأت حرف نافع وأبي عمرو.

وقال الصّفَّار(٢): «الحرف يطلقه سيبويه(٣)على: الاسم، والفعل».

ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال(٤).

٣ ـ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ السَّرْمَدِي عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدِ
٤ ـ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَلَا كِتَابَ رَبِّنَا عَلَى مَا أُنْزِلَا(٥)

طبعة بغداد عام (١٩٨٥م)، بتحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. (ينظر: الموسوعة الشاملة، قسم علوم اللغة والمعاجم، نقلاً من مقدمة أحمد عبدالغفور عطار لنشره لكتاب الصحاح للجوهري ص (٥٥)).

(١) ينظر: كتاب العين (٢١٣/١)، ونص كلامه في العين: «وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، يُقَال: يقرأ هذا الحرف في حرف ابن مسعود؛ أي: في قراءته».

(٢) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل، أبو علي الصفار، ولد سنة ٢٤٧هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٤١هـ، عالم بالنحو، وغريب اللغة، من أهل بغداد، صاحب المبرد، حدث عن الحسن بن عرفة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٣٢٢/١، ولسان الميزان ١٨٠/١، والعبر في خبر من غبر ١٣٨/١).

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر، الحارثيّ بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه، ولد سنة ١٤٨هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٨٠هـ، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وتوفي ـ رحمه الله ـ شاباً، قدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى "كتاب سيبويه" في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. (ينظر: الأعلام ٨١/٣، وسير أعلام النبلاء ٣٥١/٨).

(٤) وبراعة الاستهلال: أن يبتدئ الشاعر بما يدل على غرضه. (ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص (١٨٩)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبطها على وجهين؛ الأول: بالبناء للمفعول: (**مَا أُنْزِلَا**)، وهو الذي في النسخ العتيقة، والثاني: بالبناء للفاعل: (**مَا أَنْزَلَا**).

تنبيه: مقصودي بـ(النسخ العتيقة) حيثما أطلقته في هذا التحقيق؛ هي ثلاث نسخ مخطوطة عتيقة في متن طيبة النشر، تعتبر من أقدم وأجود نسخ طيبة النشر المخطوطة، وحيثما وجد اختلاف في ضبط المتن فإني ألتزم إثبات اختيار هذه النسخ العتيقة في مواضع الخلاف، على أن مقابلة المتن كاملة ـ النسخ العتيقة وشروح المتن والنسخ المطبوعة ونسخ الرواية ـ قد أفردت لها تأليفاً مستقلاً.

ومقصودي بـ(النسخ الأخرى) حيثما أطلقته ـ في تحقيقي ودراستي لهذا الشرح ـ؛ =

(ثُمَّ الصَّلَاةُ)؛ أي: رحمة الله المقرونة بالتعظيم.

(وَالسَّلَامُ)؛ أي: تحيَّتُهُ بالسلامة من الآفات.

(السَّرْمَدِيْ)؛ أي: الدَّائميّ، نسبة إلى السَّرْمَد؛ وهو الدائم(١).

(عَلَى النَّبِيِّ)؛ بالهمز: من النبأ؛ بمعنى الخبر، لأنه أَنْبَأَ عنه تعالى، وأُنْبِئَ عنه، وتَرْكُه(٢): من النُّبُوَّة، والنَّبَاوَة؛ ما ارتفع من الأرض، لأنه رفع وشرف(٣)؛ ولهذا آثر الناظم لفظه على لفظ الرسول(٤)؛ لدلالته على الشرف والرفعة، أو للإشارة إلى أنه إذا استحق الصلاة والسلام بمرتبة النبوة ـ التي هي أعم ـ فلأَنْ يستحقها بمرتبة الرسالة ـ التي هي أخص ـ أولى؛ لما اشتهر في تعريفهما(٥).

(الْمُصْطَفَى)؛ أي: المختار لله تعالى من بين عباده قاطبة.

وفي الحديث أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «إِنَّ اللهَ اصْطَفَى

= فإني أعني به: النسخ التي عُنيت بضبط المتن وعددها سبع عشرة نسخة؛ ما بين نسخ دراية ونسخ رواية ذكرتها موصوفة في مقدمة الدراسة والتحقيق، ولا ينصرف الذهن من عبارة (النسخ الأخرى) إلى نسخ أخرى للشرح المُحَقَّق، فإنه لايوجد من هذا الشرح ـ أي غنية الطلبة بشرح الطيبة ـ إلا نسخة واحدة فريدة.

(١) قال في لسان العرب: «(السَّرْمَدُ)؛ دوام الزمان من ليل أو نهار، وليل سرمد؛ طويل، قال الزجاج: (السَّرْمَد)؛ الدائم في اللغة». (ينظر: مختار الصحاح، مادة (س ر م د)، والقاموس المحيط ١/٢٨٤).

(٢) الضمير يعود على الهمز؛ أي: ترك الهمز.

(٣) ينظر: لسان العرب ١/١٦٢.

(٤) الرسول في اللغة: إما أن يكون مأخوذاً من الإرسال؛ بمعنى التوجيه، وهو ظاهر من حيث المعنى، وإما أن يكون مأخوذاً من التتابع؛ فيكون الرسول هو: من تتابع عليه الوحي. (ينظر: محبة الرسول بين الإتباع والابتداع، عبدالرءوف محمد عثمان ص (١٢)).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب النبوات ص (٢٥٥): «فالنبيُّ؛ هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أُرْسِلَ مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله فهو: رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة فهو: نبيّ وليس رسول».

مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ كِنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيشاً، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»، رواه الترمذي(١)، وقال حسن صحيح(٢).

(مُحَمَّدٍ)؛ هذا أشهر أسمائه(٣) صلى الله تعالى عليه وسلم، وأخصها، وألذها سماعاً، ومن ثمَّ ـ مع ما فيه من أنسبية ـ ماله من مقام المحبوبية خص به كلمة التوحيد(٤).

(وَ)على.

---

(١) في سننه (٥١/١٢)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي (١٠٥/٨)، بينما ضعَّفَ رواية السيوطي له في صحيح وضعيف الجامع الصغير (٤٢٤/٨)، ورواه مسلم بلفظ: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»، والحديث من رواية واثلة بن الأسقع ﷺ.

(٢) إذا رُوِيَ الحديث الواحد بإسنادين؛ أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح؛ أي: إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر، فالحديث الحسن؛ هو الحديث الذي روي بإسنادين، أحدهما يقتضي الصحة، والآخر يقتضي الحسن. (ينظر: مقدمة ابن الصلاح ٦/١، والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث لابن شرف النووي ٢/١).

(٣) ومن أسمائه ﷺ؛ ما رواه جبير بن مطعم ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إنَّ ليَ أسماءً: أنا محمدٌ، وأنا أحمدُ، وأنا الماحي؛ الذي يمحو الله بي الكفرَ، وأنا الحاشرُ؛ الذي يُحْشَرُ الناس على قدميَّ، وأنا العاقبُ؛ والعاقب: الذي ليس بعده أحد»، رواه البخاري، حديث رقم (٤٨٩٦)، ومسلم، حديث رقم (٢٣٥٤).
قال الشيخ بكر أبو زيد ـ رحمه الله ـ في معجم المناهي اللفظية ص (٣٦١): «أُلِّفَ في أسماء النبيِّ ﷺ عدة مؤلفات، وفي "كشف الظنون"، وذيليه، تسمية أربعة عشر كتاباً، وتُبْحَث مستفيضة في كتب السير، والخصائص النبوية، والشروح الحديثية»، وقال في موضع آخر: «جعلها بعضهم كعدد أسماء الله الحسنى؛ تسعة وتسعين اسماً، وجعل منها نحو سبعين اسماً من أسماء الله تعالى، وعدَّدَ منها الجزولي في "دلائل الخيرات" مائتي اسم، وأوصلها ابن دحية في كتابه "المستوفى في أسماء المصطفى" نحو: ثلاثمائة اسم، وبلغ بها بعض الصوفية ألف اسم؛ فقال: لله ألف اسم، ولرسوله ﷺ ألف اسم».

(٤) وأما مقام المحبوبية الذي خص به كلمة التوحيد فهو أن "شهادة أن لا إله إلا الله" لا تذكر في الأذان والإقامة إلا ويذكر معها اسمه الشريف ﷺ؛ وهذا ما فسَّر به المفسرون قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الانشراح: ٤].

(آلِهِ)؛ مَنْ جمعه ـ من ذوي الإيمان ـ معه صلى الله تعالى عليه وسلم الانتساب لهاشم إجماعاً، وكذا للمطلب عندنا[(١)]، وقيل: أي ـ بالنسبة لمثل ما هنا ـ كل مؤمن، واختير؛ لحديث[(٢)] ضعيف[(٣)] فيه، ولأنه مأخوذ من (آلَ)، (يؤول إلى الشيء)؛ رجع إليه، بنحو قرابة أو رأْي[(٤)]، وأمته صلى الله تعالى عليه وسلم راجعة إليه في الدنيا والآخرة من حيث حصول الشرف به لكل مؤمن بحسب قربه منه في المعنى وإن بعد عنه في النسب.

(وَ)على.

(صَحْبِهِ)؛ اسم جمع لصاحب[(٥)] بمعنى، الصحابي[(٦)]؛ من اجتمع مؤمناً بنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم، حال حياته، بعد البعثة.

---

(١) أي: عند الشافعية، قال الإمام النووي في مجموعه: «وفيهم ـ أي آل النبي ﷺ ـ ثلاثة أوجه لأصحابنا، (الصحيح) في المذهب: أنهم بنو هاشم وبنو المطلب، وهو الذى نص عليه الشافعي في حرملة، ونقله عنه الأزهرى والبيهقي، وقطع به جمهور الأصحاب، والثانى: أنهم عترته الذى ينسبون إليه ﷺ؛ وهم أولاد فاطمة رضى الله عنها ونسلهم أبداً، حكاه الازهرى وآخرون، والثالث: أنهم كل المسلمين التابعين له ﷺ إلى يوم القيامة، حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه عن بعض أصحابنا، واختاره الأزهرى وآخرون، وهو قول سفيان الثوري وغيره من المتقدمين، ورواه البيهقى عن جابر بن عبدالله الصحابي وسفيان الثوري وغيرهما»، وهناك قول رابع ذكره الإمام ابن القيم في كتاب "جلاء الأفهام" حيث قال: «القول الرابع: أن آله ﷺ هم الأتقياء من أمته؛ حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة». (ينظر: المجموع ٧٦/١).

(٢) يعني الحديث الذي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: «آل محمد ﷺ؛ أمته». (ينظر: السنن الكبرى ١٥٢/٢).

(٣) والحديث الضعيف؛ هو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح، ولا صفات الحسن، وينقسم جنسه إلى: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، وغير ذلك. (ينظر: الباعث الحثيث ٥/١).

(٤) ينظر: لسان العرب ٣٢/١١.

(٥) ينظر: لسان العرب ٥١٩/١.

(٦) قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في تعريف الصحابي: «وأصح ما وقفت عليه من ذلك: أنَّ الصحابي من لقي النبيَّ ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام»، وقال في نخبة الفكر: «ولو تخللت ردة على الأصح». (ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ١٠/١، ونخبة الفكر ص (٥٥)).

وذكر بعض الحفاظ أن عدة من توفي عنهم النبي صلى الله تعالى [٥] عليه وسلم: مائة ألف وأربعة عشر ألفاً[١]، ومع ذلك فالكتب المصنفة فيهم لم تصل لعشر هذا العدد[٢]، والرواة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم منهم؛ ألف وخمسمائة.

(وَ)على.

(مَنْ تَلَا)؛ قرأ.

(كِتَابَ رَبِّنَا) ﷻ.

(عَلَى مَا أُنْزِلَا)؛ بأن يتلوه حق تلاوته.

وهو ـ كما قاله الغزالي[٣] ـ: «أن يشترك فيه اللسان والعقل والقلب؛ فاللسان؛ يصحح الحروف بإخراجها من مخارجها وتوفية صفاتها ـ كما على ذلك القراء ـ، والعقل؛ يفسر المعاني، والقلب؛ يتعظ، ويتأثر، ويأتمر، وينـزجر»[٤].

---

(١) وممن جزم بذلك الحافظ أبو زرعة الرازي (شيخ الإمام مسلم)، رواه عنه الخطيب البغدادي في الجامع، ثم قال السيوطي معقباً على هذا القول: «وهذا لا تحديد فيه، وكيف يمكن الاطلاع على تحرير ذلك مع تفرق الصحابة في البلدان والبوادي والقرى»، وقال الحافظ العراقي: «وروى الساجي في المناقب بسند جيد عن الرافعيّ قال: قُبِضَ رسول الله ﷺ والمسلمون ستون ألفاً؛ ثلاثون ألفاً بالمدينة، وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك». (ينظر: الجامع للخطيب البغدادي ٢/٢٩٣).

(٢) قال الحافظ العراقي: «فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف، مع كونهم يذكرون من توفي في حياته ﷺ، ومن عاصره، أو أدركه صغيراً».

(٣) هو: الشيخ الإمام البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغزالي، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط، لم يكن في آخر عصره مثله، كانت ولادته في سنة ٤٥٠هـ، وتوفي يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة ٥٠٥هـ بالطابران. (ينظر: الوافي بالوفيات ١/١١٩، وسير أعلام النبلاء ١٩/٣٢٢).

(٤) هكذا ورد النص في الأصل، والظاهر أن الشارح قد نقل كلام الإمام الغزالي بتصرف، وفيه سقط. ونص كلام الغزالي ـ كما في الإحياء ـ: «وتلاوة القرآن حق تلاوته؛ هو: أن يشترك فيه اللسان والعقل والقلب؛ فحظ اللسان تصحيح الحروف بالترتيل، =

٥ ـ وَبَعْدُ: فَالْإِنْسَانُ لَيْسَ يَشْرُفُ إِلَّا بِمَا يَحْفَظُهُ وَيَعْرِفُ
٦ ـ لِذَاكَ كَانَ حَامِلُوا الْقُرْآنِ أَشْرَافَ[١] الْامَّةِ[٢] أُولِي الْإِحْسَانِ

(وَبَعْدُ)؛ أتى بها اقتداء به صلى الله تعالى عليه وسلم، وبأصحابه رضي الله تعالى عنهم؛ فإنهم كانوا يأتون بأصلها في كتبهم؛ للانتقال من أسلوب إلى آخر، وهو: (أما بعد)، بدليل لزوم الفاء في حيزها غالباً، وعامل **(بَعْدُ)** هنا: الواو النائبة عن (أما) المتضمنة معنى الشرط وفعله، والتقدير؛ مهما يكن من شيء بعد ما مَرَّ[٣].

(فَـ)ـأقول.

(الْإِنْسَانُ)؛ اسم جنس يقع على الذكر والأنثى، والواحد والجمع، مشتق من الأُنس؛ فوزنه (فعلان)، أو من النسيان؛ فوزنه (إفعان) على النقص، والأصل: (إنسيان) على (أفعلان)؛ بدليل تصغيره على (أُنيسيان)[٤].

= وحظ العقل تفسير المعاني، وحظ القلب الاتعاظ والتأثر والانزجار والائتمار، فاللسان يرتل، والعقل يترجم، والقلب يتعظ». (ينظر: إحياء علوم الدين ٢٨٧/١).

(١) اختلفت النسخ في ضبطها على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: **(أَشْرَافَ)**، وهو الذي في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الفاء: **(أَشْرَافُ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبطها على وجهين؛ الأول: بالنقل في الهمز: **(الُامَّةِ)**، وهو الذي في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها؛ بالتحقيق في الهمز: **(الْأُمَّةِ)**.

(٣) وهذه اللفظة ـ أعني قول الناظم: (أما بعد) ـ من الألفاظ الشائعة عند العرب ومن أساليب كلامهم، وقد عقد البخاري لها في صحيحه باباً سمَّاه: (باب من قال في الخطبة بعد الثناء "أما بعد")، قال الحافظ ابن حجر في "الفتح": «قال سيبويه: "أما بعد" معناه؛ مهما يكن من شيء بعد، وقال أبو إسحاق الزجاج: إذا كان الرجل في حديث فأراد أن يأتي بغيره قال "أما بعد"»، وهو مبنيٌّ على الضم؛ لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة))، ثم تكلم الحافظ ابن حجر عن أوَّل من قالها؛ فقيل: داود ﷺ، وهي فصل الخطاب الذي أُعْطيه، وقيل: يعقوب، وقيل: يعرب بن قحطان، وقيل: سحبان بن وائل. (ينظر: فتح الباري ٤٠٤/٤، والصحاح في اللغة للجوهري ١٤٠/٣).

(٤) ينظر: الصحاح في اللغة للجوهري ١٤٠/٣.

(لَيْسَ يَشْرُفُ) بضم الراء؛ من الشَرَف بفتحتين؛ وهو العلو والمجد.

(إِلَّا بِمَا يَحْفَظُهُ) عن ظهر قلبه.

(وَ)بما.

(يَعْرِفُـ)ـه من العلوم المتعلقة بدينه ودنياه.

ومن ثم حث سبحانه وتعالى عباده على طلبها إذ قال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وأمر حبيبه صلى الله تعالى عليه وسلم ـ مع عظم ما منحه منها ـ بطلب ازديادها فقال: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

وفي الحديث: «الْحِكْمَةُ تَزِيدُ الشَّرِيفَ شَرَفاً، وَتَرْفَعُ الْمَمْلُوكَ حَتَّى يَجْلِسَ فِي مَجَالِسِ الْمُلُوكِ»(١) رواه أبو نعيم(٢).

وقال الشافعي(٣): إذا أردت الآخرة فعليك بالعلم، وإذا أردت الدنيا فعليك بالعلم».

(لِذَاكَ)؛ أي: لأجل أن شرف الإنسان بحفظه ومعرفته.

(كَانَ حَامِلُو الْقُرْآنِ)؛ أي: الحافظون له عن ظهور قلوبهم، الملازمون على تلاوته، العاملون بأحكامه؛ هذا هو المراد بهم.

---

(١) وهو من رواية أنس بن مالك ﷺ، وأخرجه جمع من الأئمة؛ كابن حبان، والدارقطني، وابن عدي، وابن القيسراني، ورواه القضاعي في مسنده (٢/٤) عن علي طالب ﷺ، ورواه ابن عبدالبر عن أنس بن مالك في جامع بيان العلم وفضله (٦٥/١)، وقد ضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٦٩/٨)، وفي صحيح وضعيف الجامع الصغير (٣٢٩/١٤).

(٢) أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران أبو نعيم، الحافظ، كان إماماً في العلم والزهد والديانة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٣٠هـ، وصنف مصنفات كثيرة منها؛ "حلية الأولياء"، و"المستخرج على الصحيحين".

(٣) أبو عبدالله محمد بن إدريس، ولد في غزة سنة ١٥٠هـ، ومات ـ رحمه الله ـ في مصر عام ٢٠٤هـ، كثير المناقب، جمُّ المفاخر، منقطع القرين، مناقبه أكثر من أن تحصى. (ينظر: وفيات الأعيان ١٦٣/٤، وطبقات الفقهاء ٧١/١، وتهذيب الأسماء واللغات ٥٤/١، وغاية النهاية ٩٥/٢).

كحديث(١): «حَمَلَةَ الْقُرْآنِ فِي ظِلِّ اللهِ، يَومَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»، رواه الديلمي(٢).

(أَشْرَافَ).

هذه **(الَامَّةِ)** بالدرج المحمدية دنياً وأخرى.

روى الطبراني(٣) وغيره خبر: «أَشْرَافُ أُمَّتِي؛ حَمَلَةُ الْقُرْآنِ، وَأَهْلُ اللَّيلِ»(٤).

قال العزيزي(٥): «فمن حفظه وقرأه وقام الليل فهو الأشراف، ودونه من اتصف [٦] بأحدها فقط».

---

(١) والحديث من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً: «أدِّبوا أولادكم على ثلاث خصال؛ حب نبيكم، وحب أهل بيته، وقراءة القرآن، فإن حملة القرآن في ظل الله يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله مع أنبيائه وأصفيائه»، قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٨١/٥): «ضعيف جداً».

(٢) هو: شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسره الديلمي، الهمذاني، أبو شجاع، الإمام العالم المحدث؛ ولد سنة ٤٤٥هـ، ووفاته ـ رحمه الله ـ سنة ٥٠٩هـ، بهمذان، صنف كتابه الفردوس، جمع فيه الأحاديث صحيحها وسقيمها، ووصفه الذهبي: بالمحدّث، العالم، الحافظ، المؤرّخ. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨٩/١٣، ومعجم المؤلفين ٣١٣/٤).

(٣) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، الطبراني، أبو القاسم، ولد بطبرية الشام سنة ٢٦٠هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ بأصبهان سنة ٣٦٠هـ، الإمام، المحدث، الثقة، الحافظ الرحال، محدث الإسلام، ازدحم عليه المحدثون من كل مكان، من مؤلفاته المعاجم الثلاثة؛ الكبير، والأوسط، والصغير، وغيرها. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١١٩/١٦، والأعلام للزركلي ١٢١/٣).

(٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٩٧/١٢)، حديث رقم (١٢٦٦٢)، وليس فيه زيادة: «وأصحاب الليل»، وأخرجه ابن سوار في المستنير (١٦٩/١)، من طريق عمر بن أيوب السقَطي عن التَّرجماني به، بلفظ: «أشرف أمتي. . . .الخ»، وأخرجه ابن الجزري في النشر (٢/١ ـ ٣)، وضعَّفَه لضعف نهشل، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦١/٧)، وضعَّفَه لضعف سعد بن سعيد الجرجاني، وحكم عليه الألباني بالوضع؛ في صحيح وضعيف الجامع الصغير حديث رقم (٨٧٢)، وفي السلسة الضعيفة والموضوعة (٤٣٥/٥).

(٥) على بن أحمد محمد بن إبراهيم العزيزى، البولاقى، الشافعى، فقيه مصرى، من العلماء بالحديث، مولده بـ(العزيزية) شرقية، ووفاته بـ(بولاق)، من كتبه: السراج المنير شرح الجامع الصغير، وحاشية على شرح التحرير لزكريا الأنصاري، والفوائد العزيزية، وغيرها، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٠٧٠هـ. (ينظر: الأعلام للزركلي ٢٥٨/٤، ومعجم المؤلفين ٢٤/٧).

ومن ثَمَّ وصفهم الناظم ـ بقوله بما يُومئ إليه ـ فقال:

(أُوْلِي)؛ اسم جمعٌ لا مفرد له من لفظه، وهو من الأسماء اللازمة للإضافة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١].

و﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢].

أي: أصحاب.

(الْإِحْسَانِ)؛ هو:

لغة: الإتقان.

وشرعاً: له مقامان:

١ ـ مقام مشاهدة؛ وإليه الإشارة بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «الإحسان أن تعبدالله كأنك تراه»[١] فتأتي بالعبادة على غاية الكمال ومنتهى الإتقان، لأن ذلك عادةً شأن من يعمل لكبير وهو يراه.

٢ ـ والثاني: **مقام مراقبة**؛ وإليه أشار بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[٢]؛ أي: فإن لم تصل لذلك المقام، تكن متحققاً بأنه ﷻ يراك؛ فَجِئْ بالعمل خالصاً طيباً؛ لأن المعبود لا يقبل إلا طيباً.

٧ ـ وَإِنَّهُمْ[٣] فِي النَّاسِ أَهْلُ اللهِ   وَإِنَّ[٤] رَبَّنَا بِهِمْ يُبَاهِي

---

(١) حديث متفق عليه، رواه البخاري، في باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة، حديث رقم (٤٨)، ورواه مسلم، في باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، (٤٥٢/١٤)، حديث رقم (٩)، ورواه غيرهما من أصحاب السنن، والحديث من رواية عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وعبدالله بن عمر بن الخطاب، وأبي ذر، رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) وهذه الجملة هي تتمة حديث الإحسان العظيم، وقد تم تخريجه في الهامش السابق.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: **(وَإِنَّهُمْ)**، وهو الذي في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن ـ وهو اختيار شيخنا محمد كريم راجح من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ بفتح الهمزة: **(وَأَنَّهُمْ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: **(وَإِنَّ)**، =

(وَإِنَّهُمْ)؛ أي: حاملي القرآن.

(فِي)؛ أي: مِنْ[(١)].

(النَّاسِ أَهْـلُ اللهِ)؛ إضافة تشريف، ففي الحديث: «أَهْلُ الْقُرْآنِ؛ أَهْلُ اللهِ وَخَاصَّتُهُ»[(٢)]، رواه النسائي[(٣)] وغيره، بإسناد حسن[(٤)].

قال بعض شرَّاح الحديث: «أي: حفَظَتُهُ العاملون به، أولياء الله المختصون به اختصاص أهل الإنسان به، سمُّو بذلك؛ تعظيماً لهم»[(٥)].

= وهو الذي في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن ـ وهو اختيار شيخنا محمد كريم راجح من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ بفتح الهمزة: **(وَأَنَّ)**.

(١) هذا مما تجوز فيه نيابة بعض حروف الجر عن بعض، وهو مذهب البصريين ومَنْ تابعهم، حيث يرون في الأماكن التي ادُّعِيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه، وأن العامل ضُمِّنَ معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لأنّ التجوّز في الفعل أسهل منه في الحرف. (ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٤٩/١).

(٢) والحديث من رواية أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله أهلين من الناس، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: أهل القرآن؛ هم أهل الله وخاصته»، وقد أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢٦٣/٧)، حديث رقم (٢٩٧٧)، والحديث فيه: «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»، ورواه ابن ماجة في سننه، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه (١٤٠/١)، حديث رقم (٢١٥)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٠٩/٥)، حديث رقم (٢٠٠٣)، وأحمد في المسند (٢٩٠/٢٤)، حديث رقم (١١٨٤٤)، وقال ابن الجزري في النشر (٥/١): «رجاله ثقات»، وحسنه العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء (٢٧٣/١)، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٦٨/٢): «حديث صحيح».

(٣) هو: أبو عبدالرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان، النسائي، ولد سنة ٢١٥هـ، بنساء؛ وهي بلدة مشهورة بخراسان، وتوفي ـ ﵀ ـ في مدينة الرملة بفلسطين في سنة ٣٠٣هـ، قال عنه الدار قطني: أبو عبدالرحمٰن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢٥/١٤).

(٤) والحديث الحسن؛ هو: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطاً غير تام عن مثله، من أوله إلى آخره، وسلم من الشذوذ والعلة، والعدل في الحديث الحسن؛ خفيف الضبط، وفي الحديث الصحيح؛ تام الضبط. وينقسم الحديث الحسن إلى قسمين: الحسن لذاته، والحسن لغيره. (ينظر: الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث ٤/١).

(٥) ذكره المناويّ في شرحه على الجامع الصغير المسمَّى فيض القدير (٨٧/٣)، وزاد فيه: =

وفي رواية: «فَمَنْ أَكْرَمَهُمْ أَكْرَمَهُ اللهُ، وَمَنْ أَهَانَهُمْ فَعَلَيهِ لَعْنَةُ اللهِ»[1].

(وَإِنَّ رَبَّنَا)؛ ﷻ.

(بِهِمْ)؛ بحاملي القرآن.

(يُبَاهِي)؛ يفاخر بهم على الملائكة وغيرهم.

٨ ـ وَقَالَ فِي الْقُرْآنِ عَنْهُمْ ـ وَكَفَى ـ: بِأَنَّهُ أَوْرَثَهُ مَنِ اصْطَفَى

وكيف لا!

(وَ)قد.

= «قال الحكيم: وإنما يكون هذا في قارئ انتفى عنه جور قلبه، وذهب جناية نفسه، فأمَّنَه القرآن، فارتفع في صدره، وتكشف له عن زينته ومهابته، فمثله كعروس مزين، مد يده إليها دنس متلوث متلطخ بالقذر، فهي تعافه وتتقذره، فإذا تطهر وتزين وتطيب فقد أدَّى حقها وأقبلت إليه بوجهها، فصار من أهلها، فكذا القرآن؛ فليس من أهله إلا من تطهر من الذنوب ظاهراً وباطناً، وتزين بالطاعة كذلك، فعندها يكون من أهل الله، وحرام على من ليس بهذه الصفة أن يكون من الخواص، وكيف ينال هذه الرتبة العظمى عبد أبق من مولاه، واتخذ إلهه هواه». (وينظر: تعليقات البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ١/١٤٠).

(١) وتمام الحديث: «حامل القرآن حامل راية الإسلام، من أكرمه فقد أكرم الله، ومن أهانه فعليه لعنة الله»، قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٥٤٤): «أخرجه الديلمي في مسنده (٢/٨٨) بسنده إلى محمد بن يونس الكديمي، بإسناده إلى أبي أمامة الباهليّ مرفوعاً، وذكره السيوطي في كتابه ذيل الأحاديث الموضوعة ص (٢٣)، (ح ١١٦)، وقال عقبه: «الكديمي متهم»، وقال المناوي في فيض القدير: «الكديمي وضَّاع»، وحكم عليه الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير (١٤/٢١٨)، حديث رقم (٦٤٢١)، بأنه موضوع، ورُوي بمعناه: «أكرموا حملة القرآن، فمن أكرمهم فقد أكرمني، ومن أكرمني فقد أكرم الله ﷻ»، قال السَّخاويّ: «رواه الوائلي في الإبانة، والديلمي عن عبدالله بن عمرو بلفظ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقوله، وزاد الديلمي: «ألا فلا تنقصوا حملة القرآن حقوقهم، فإنهم من الله بمكان، كاد حملة القرآن أن يكونوا أنبياء إلا أنهم لا يوحى إليهم»، وقال غريب جداً من رواية الأكابر عن الأصاغر، قال السَّخاويّ: «وفيه من لا يُعْرَف، وأحسبه غير صحيح». (ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، تحقيق إسماعيل بن محمد الجراحي، دار إحياء التراث العربي).

(**قَالَ**) سبحانه وتعالى.

(**فِي**) سورة الملائكة[(١)].

من (**الْـقُرْآنِ**).

مخبراً (**عَنْهُمْ**)؛ عن شأنهم.

(**وَكَفَى**) به شرفاً وفضلاً:

﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢].

وهذا مراد الناظم بقوله:

(**بِأَنَّهُ**) تعالى.

(**أَوْرَثَهُ**)؛ أي: حكم بتوريثه الكتاب، وإعطائه منه صلى الله تعالى عليه وسلم، أو يورثه عنه.

(**مَنِ اصْطَفَى**)؛ يعني: علماء الأمة من الصحابة ومن بعدهم، أو الأمة بأسرهم؛ لأنه تعالى اصطفاهم على سائر الأمم.

وبقية الآية: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢].

ذُكِرَ في التفسير[(٢)] أنَّ:

الظالم؛ هو: المقصر في العمل بالقرآن.

والمقتصد؛ هو: الذي يعمل به أغلب الأوقات.

---

(١) أي: سورة فاطر؛ و(الملائكة) من أسمائها الاجتهادية، كما رُويَ عن بعض السلف ذلك؛ كقتادة، وابن أبي مليكة، وعَنْوَنَ بهذا الاسم بعض المفسرين؛ كالثعلبي، والزمخشري، والنسفي، والبيضاوي، وجملة كبيرة من كتب المفسرين، وكذا جاء اسمها في مواضع من صحيح البخاري، وسنن الترمذي، ومستدرك الحاكم، وهو اسمها في كثير من المصاحف. (ينظر: أسماء سور القرآن ص (٣٢٤ ـ ٣٢٥)).

(٢) ينظر: تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للإمام عبدالله بن عمر البيضاوي، تفسير سورة فاطر ٤٤/٥.

والسابق؛ يضم التعليم والإرشاد إلى العمل.

وفي الخبر[١]: «فَأَمَّا الَّذِينَ سَبَقُوا؛ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيرِ حِسَابٍ، وَأَمَّا الَّذِينَ اقْتَصَدُوا؛ فَأُولَئِكَ يُحَاسَبُونَ حِسَاباً يَسِيراً، وَأَمَّا الَّذِينَ [٧] ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ؛ فَأُولَئِكَ يُحْبَسُونَ فِي طُولِ الْمَحْشَرِ، ثُمَّ يَتَلَقَّاهُمُ اللهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ».

٩ ـ وَهْوَ فِي الُاخْرَى شَافِعٌ مُشَفَّعُ[٢] فِـيْـهِ. وَقَـوْلُـهُ عَـلَـيْـهِ يُـسْـمَـعُ

(**وَهْوَ**)؛ أي: القرآن.

(**فِي الُاخْرَى شَافِعٌ**)؛ لقارئه.

(**مُشَفَّعُ**)؛ مقبول شفاعته.

(**فِيهِ**)[٣].

فقد أخرج أبو عبيد[٤] مرفوعاً: «الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَ[مَاحِلٌ][٥] مُصَدَّقٌ، مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ»[٦].

---

(١) أخرجه ابن كثير في تفسيره ٥٤٧/٦، والبغوي في معالم التنزيل ٤٢١/٦، والألوسي في تفسيره ٤٠٢/١٦، وغيرهم.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: برفع العين بلا تنوين: (**مَشَفَّعُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، فقد ضُبطت فيه: برفع العين مع التنوين: (**مُشَفَّعٌ**).

(٣) أي: في قارئه.

(٤) القاسم بن سلام الهروي الأزدي، الخزاعي بالولاء، الخراساني، البغدادي، أبو عبيد، ولد سنة ١٥٧هـ، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة، حج وتوفي ـ رحمه الله ـ بمكة سنة ٢٢٤هـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٠، والإعلام للزركلي ١٧٦/٥، ومعجم المؤلفين ١٠١/٨).

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (وماجد)، وهو تصحيف.

(٦) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه، =

وفي لفظ آخر: «مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَومَ الْقِيَامَةِ فَقَدْ نَجَا»(١).

وفي صحيح مسلم: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَجِيءُ يَومَ الْقِيَامَةِ شَفِيعاً لِصَاحِبِهِ»(٢).

(وَقَوْلُهُ)؛ أي: قول القرآن في الشفاعة.

(عَلَيْهِ)؛ أي: لقارئه.

(يُسْمَعُ)؛ أي: يُقْبَلُ.

إذْ هو من أجلِّ الشفعاء.

بل ورد في خبر مرسل(٣): «مَا مِنْ شَفِيعٍ أَفْضَلَ مَنْـزِلَةً عِنْدَ اللهِ

= وابن حبان في صحيحه من رواية جابر بن عبدالله، والطبراني في المعجم الكبير من رواية ابن مسعود (٣٨/٨)، حديث رقم (٨٥٧٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣١/٥)، وصحيح الجامع (٤٠/١٧)، حديث رقم (٧٨٩٣)، وصحيح الترغيب والترهيب (٧٨/٢)، حديث رقم (١٤٢٣).

(١) وهو من رواية أنس بن مالك ﷺ، وفيه: «روى أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: القرآن شافع مشفع، وما حل مصدق، ومن شفع له القرآن نجا، ومن محل به القرآن يوم القيامة كبه الله على وجهه في النار، وأحق من شفع له القرآن أهله وحملته، وأولى من محل به من عدل عنه وضيعه»، كما أخرجه أبو بكر محمد المطيري الصيرفي في كتابه وحسنه. (ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي ٧/١، ومختصر قيام الليل للمروزي (٢٤٢/١)، حديث رقم (١٨٧)، وحديث أبي بكر المطيري الصيرفي ص (٢٣٩)).

(٢) والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، من رواية أبي أمامة الباهليّ، كتاب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، (١٩٧/٢)، حديث رقم (١٣٣٧)، وتتمة الحديث: «اقرؤوا الزهراوين البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان، أو كأنهما فرقان من طير صواف، تحاجان عن أصحابهما، اقرؤوا سورة البقرة؛ فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة».

(٣) الحديث المرسل هو: حديث التابعي الكبير، الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم؛ كعبيدالله بن عدي بن الخيار، وسعيد بن المسيب، وأمثالهما، إذا قال: «قال رسول ﷺ»، والمشهور: التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك، ﷺ. وللحديث المرسل صور اختلف فيها؛ أهي من المرسل أم لا؟، ذكرها أهل الحديث في كتبهم. (ينظر: مقدمة ابن الصلاح ٨/١، والمختصر في أصول الحديث ٤/١).

يَومَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْقُرْآنِ»(١).

وورد: «أَنَّهُ يَقُولُ يَومَ الْقِيَامَةِ: يَارَبِّ رَضِّنِي لِحَبِيبِي»(٢).

١٠ ـ يُعْطَى بِهِ الْمُلْكَ(٣) مَعَ الْخُلْدِ إِذَا ... تَـوَّجَـهُ تَـاجَ الْـكَـرَامَـةِ. كَـذَا

١١ ـ يَقْرَا وَيَرْقَى دَرَجَ الْجِنَانِ ... وَوَالِدَاهُ(٤) مِنْهُ يُكْسَيَانِ

فـ(**يُعْطَى بِهِ**)؛ بسبب القرآن.

(**الْمُلْكَ**)؛ بضم الميم.

(**مَعَ الْخُلْدِ**) والدوام.

(**إِذَا تَوَّجَهُ**)؛ أي: أَلْبسه.

(**تَاجَ الْكَرامَةِ**).

روى الترمذي وحسنه، والحاكم(٥) وصححه؛ أنه صلى الله تعالى

(١) ذكره في إحياء علوم الدين (٤٩٥/٣)، الباب الأول في فضل القرآن وأهله وذم المقصرين في تلاوته، ونصه: «وقال ﷺ: ما من شفيع أفضل منزلة عند الله تعالى من القرآن، لا نبي ولا ملك ولا غيره»، قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الأحياء (٣٥٠/٢)، حديث رقم (٨٥٠): «رواه عبدالملك بن حبيب من رواية سعيد بن سليم مرسلاً»، وقال في كشف الخفاء (٢١/١): «لكنه مرسل كما في تخريج العراقي».

(٢) لم أهتد إلى تخريجٍ له.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فقد ضُبطت ـ على أحد الوجهين فيها ـ: بضم الكاف: (**الْمُلْكُ**)، والثاني: بفتح الكاف: (**الْمُلْكَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وعليه إجماع النسخ الأخرى، وهو الوجه الثاني في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين، الأول: ما انفرد به شرح الترمسي هنا، حيث ضُبطت فيه: (**وَوَالِدَاهُ**)، والثاني ـ وهو الذي في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ: (**وَأَبَوَاهُ**). وهذه أوَّلُ انفرادة للشارح عن سائر المتون الأخرى في ضبطه المتن.

(٥) محمد بن عبدالله بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم، =

عليه وسلم قال: «يَجِيءُ صَاحِبُ الْقُرْآنِ يومَ الْقِيَامَةِ[(١)]، فَيَقُولُ الْقُرْآنُ: يَا رَبِّ [حَلِّهِ][(٢)]، فيُلْبَسُ تَاجَ الْكَرَامَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ زِدْهُ، فيُلْبَسُ حُلَّةَ الْكَرَامةِ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ ارْضَ عَنْهُ، فيَرْضَى عَنْهُ، فَيُقَالُ لَهُ: اقْرَأْ وَارْقَ، وَيَزْدَادُ[(٣)] بِكُلِّ آيَةٍ حَسَنَةً»[(٤)].

وفي رواية: «يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ اقْرَأْ وَارْقَ وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَؤُهَا»[(٥)].

ولذا قال الناظم:

(كَذَا).

(يَقْرَا)؛ بإبدال الهمزة ألفاً[(٦)].

= ويعرف بابن البيع، أبو عبدالله، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، ولد سنة ٣٢١هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٠٥هـ، وكان مولده ووفاته في نيسابور.

(١) جاءت هذه الجملة في جامع الترمذي المطبوع: (يجيء القرآن يوم القيامة). (ينظر: جامع الترمذي ٣٦/٥، حديث رقم (٢٩١٥)).

(٢) ما بين المعكوفتين ضبطت في الأصل: (خله)، والصواب ما أثبته، ومعنى (حَلِّهِ)؛ أي: زيِّنْهُ.

(٣) جاءت هذه اللفظة في جامع الترمذي المطبوع: (ويزاد). (ينظر: جامع الترمذي ٣٦/٥، حديث رقم (٢٩١٥)).

(٤) رواه الترمذيّ في سننه، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ماله من الأجر، (١٥٧/١٠)، حديث رقم (٢٨٣٩)، وقال عقيبه: «هذا حديث حسن صحيح»، ورواه الحاكم في المستدرك، (٩٣/٥)، حديث رقم (١٩٨٧)، وقال عقيبه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٧٩/٢)، وحسنه في صحيح وضعيف سنن الترمذي، (٤١٥/٦)، وفي صحيح ضعيف الجامع الصغير، (٤٩٠/٢٨).

(٥) والحديث من رواية زرٍّ عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أخرجه أحمد في المسند (١٩٢/٢)، حديث رقم (٦٧٩٩)، وأبو داود في سننه حديث رقم (١٤٦٤)، والتِّرمِذي في سننه حديث رقم (٢٩١٤)، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنَّسائي في السنن الكبرى حديث رقم (٨٠٥٦)، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٦٥/٢)، حديث رقم (١٤٢٥): «حسن صحيح».

(٦) بإجماع النسخ كلها، إلا النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيها؛ بالهمز الساكن: **(يَقْرَأْ)**.

(**وَيَرْقَى دَرَجَ الْجِنَانِ**)؛ بكسر الجيم؛ جمع كثرة[(١)] لـ(جَنَّة).

وذكر المحقق ابن حجر[(٢)]: «أنَّ هذا الفضل خاص بمن يحفظ القرآن عن ظهر قلب لا من يقرأ في المصحف، لأن مجرد القراءة في الخط لا يختلف الناس فيها، ولا يتفاوتون قلة وكثرة، وإنما الذي يتفاوتون فيه هو الحفظ عن ظهر قلب، فلهذا تتفاوت منازلهم في الجنة بحسب تفاوت حفظهم، ومما يؤيد ذلك؛ أن حفظ القرآن عن ظهر قلب فرض كفاية على الأمة، ومجرد القراءة في المصحف من غير حفظ لا يسقط بها الطلب، فليس لها كثير فضل كفضل الحفظ، فتعين أنه ـ أعني الحفظ عن ظهر قلب ـ هو المراد في الخبر، وهذا ظاهر من لفظه بأدنى تأمل»[(٣)].

(**وَ**)كذا.

(**وَالِدَاهُ**)؛ أي: صاحب القرآن.

(**مِنْهُ**)؛ أي: من التاج، وكذا الحلة.

(**يُكْسَيَانِ**)؛ يلبسان ـ أيضاً ـ يوم [القيامة][(٤)].

---

(١) جمع الكثرة: هو جمع يستخدم للعدد الكثير من العدد (١١) إلى ما لا نهاية، وأوزانه سبعة عشر؛ يرجع إليها في مظانها.

(٢) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، أبو العباس، شهاب الدين، ولد في محلة أبي الهيتم من أقاليم مصر سنة ٩٠٩هـ، ومات ـ رحمه الله ـ سنة ٩٧٤هـ، شيخ الإسلام في عصره، من أئمة العلم والتاريخ، فقيه باحث مصريّ. (ينظر: الأعلام للزركلي ١/١٣٤).

(٣) ذكر الكلام بتمامه ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (١/٣٣٩)، حيث كان هذا الكلام جواباً منه على سؤال عن معنى هذا الحديث، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/٢٨١)، حديث رقم (٢٢٤٠) ـ بعد أن صحَّحَ حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ـ: «واعلم أن المراد بقوله: (صاحب القرآن)؛ حفظه عن ظهر قلب، على حد قوله ﷺ: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله؛ أي: أحفظهم، فالتفاضل في درجات الجنة إنما هو على حسب الحفظ في الدنيا، وليس على حسب قراءته يومئذ واستكثاره منها كما توهم بعضهم، ففيه فضيلة ظاهرة لحافظ القرآن، لكن بشرط أن يكون حفظه لوجه الله تبارك وتعالى، وليس للدنيا والدرهم والدينار، وإلا فقد قال ﷺ: أكثر منافقي أمتي قراؤها».

(٤) ما بين المعكوفتين كُتِب في الأصل: (القيمة)، وهو تصحيف.

فقد روى أبو داود[(١)] وغيره مرفوعاً: «مَنْ [٨] قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَكْمَلَهُ وَعَمِلَ بِهِ أُلْبِسَ وَالِدَاهُ تَاجاً يَومَ الْقِيَامَةِ؛ ضَوْءُهُ أَحْسَنُ مِنْ ضَوءِ الشَّمْسِ فِي بُيُوتِ الدُّنْيَا لَوْ كَانَتْ فِيكُمْ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِالَّذِي عَمِلَ بِهَذَا»[(٢)].

وفي رواية[(٣)]: «وَيُكْسَى وَالِدَاهُ حُلَةً لَا تَقُومُ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

هذا وروى الترمذي وغيره أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «كِتَابُ اللهِ؛ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وحُكْمُ مَا بَينَكَمْ، وَهُوَ الْفَصْلُ لَيسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنِ ابْتَغَى الْهُدَى فِي

---

(١) أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ولد سنة ٢٠٢هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٧٥هـ، الإمام، العلم، صاحب كتاب السنن، صنف كتابه السنن وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه، اقتصر في سننه على أحاديث الأحكام. (ينظر: العبر في خبر من غبر ٩٧/١، والوفيات ٦/١، وطبقات الحفاظ ٥١/١)

(٢) والحديث من رواية سهل بن معاذ الجهني عن أبيه، وقد أخرجه أبو داوود في سننه (٢٤٦/٤)، حديث رقم (١٤٥٣)، والحاكم في المستدرك (١٥٠/٥)، حديث رقم (٢٠٤١)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داوود (٤٥٣/٣)، حديث رقم (١٤٥٣).

(٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يجيء القرآن يوم القيامة كالرجل الشاحب يقول لصاحبه: هل تعرفني؟ أنا الذي كنتُ أُسْهِر ليلك وأُظْمِئ هواجرك، وإن كل تاجر من وراء تجارته، وأنا لك اليوم من وراء كل تاجر، فيعطى الْمُلك بيمينه، والْخُلد بشماله، ويوضع على رأسه تاج الوقار، ويُكْسى والداه حلَّتين لا تقوم لهما الدنيا وما فيها، فيقولان: يا رب أنى لنا هذا؟ فيقال لهما: بتعليم ولدكما القرآن، وإنَّ صاحب القرآن يقال له يوم القيامة: اقرأ وارق في الدرجات، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلك عند آخر أية معك»، رواه الطبراني في المعجم الأوسط، حديث رقم (٥٩١٤)، وقد حكم عليه المحدثون بضعف إسناده؛ لأنَّ فيه يحي بن عبدالحميد الْحِمَّانيّ؛ وهو ضعيف الحديث، وذكر الحديث الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٠/٧)، حديث رقم (٢٨٢٩)، والحديث رواه ـ أيضاً ـ ابن أبي شيبة في مصنفه، حديث رقم (٢٩٤٥٥)، والمروزي في مختصر قيام الليل، حديث رقم (٢٥٧)، كلاهما من رواية بريدة عن أبيه عامر بن الحصيب رضي الله عنه، وفيه: «ويُكْسَى والداه حلتين لا يقوم لهما الدنيا فيقولان: بم كُسِينا هذا؟ فيقال: بأخذ ولدكما القرآن، ثمَّ يقال: اقرأ واصعد في درج الجنة وغرفها، فهو في صعود ما دام يقرأ هذًّا أو ترتيلاً»، وقال محقق مصنف ابن أبي شيبة: «والحديث ضعيف، ويحسن إذا توبع».

غَيرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يُخْلَقُ[١] عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَى إِلَيهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»[٢].

١٢ ـ فَلْيَحْرِصِ السَّعِيدُ فِي تَحْصِيلِهِ ... وَلَا يَمَلَّ[٣] قَطُّ مِنْ تَرْتِيلِهِ

(**فَلْيَحْرِصِ**)؛ بالمهملتين وكسر الراء من حَرَص؛ اجتهد[٤]؛ أي: فليجتهد.

---

(١) كذا ضُبِطت في الأصل، وضُبطت بفتح الياء، وضم اللام، وضُبطت بفتح الياء واللام، كما ضُبِطت بضم الياء، وكسر اللام.

(٢) أخرجه ابن الأنباري في كتاب إيضاح الوقف والابتداء، (١/٥ ـ ٧)، والدارمي في سننه، حديث رقم (٣٢٣٦)، والترمذي في جامعه (١٠/١٤٧)، حديث رقم (٢٨٥١)، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، وفي أوله: «عن الحارث ـ أي الحارث بن عبدالله الأعور ـ قال: مررت في المسجد فإذا الناس يخوضون في الأحاديث، فدخلت على عليٍّ، فقلت: يا أمير المؤمنين ألا ترى أن الناس قد خاضوا في الأحاديث، قال: وقد فعلوها، قلت: نعم، قال أما إني قد سمعت رسول الله ﷺ يقول: ألا إنها ستكون فتنة، فقلت: ما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: كتاب الله فيه. . .الخ»، وقال: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال»، ولذلك قال ابن العربي في عارضة الأحوذي (١١/٣٠): «حديث الحارث ينبغي ألا يُعوَّل عليه»، وقال ابن كثير في فضائل القرآن ص (١٦): «وقُصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وقد وَهِم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح»، وحكم عليه الألباني بالضعف في صحيح وضعيف سنن الترمذيّ (٦/٤٠٦)، والحديث في إسناده الحارث بن عبدالله الأعور، وهو متهم بالوضع والكذب، والله أعلم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ اللام الثانية: (**وَلَا يَمَلُّ**)؛ وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ونسخة الشيخ الضباع، وشرح المنير السمنودي في نسخته التركية؛ والثاني: بفتح اللام الثانية: (**وَلَا يَمَلَّ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في تحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بالوجهين؛ كسر اللام وفتحها.

(٤) قال في لسان العرب (٧/١١): «(حَرص)؛ الْحِرْصُ؛ شدة الإرادة، والشَّره إلى المطلوب»، وقال في القاموس المحيط (٢/١٥٩): «(الْحِرْصُ)؛ بالكسر: الجشع، وقد حَرَصَ، واحْتَرَصَ؛ حَرصَ، وجَهِدَ».

(**السَّعِيدُ**)؛ مريد السعادة ديناً ودنياً.

(**فِي تَحْصِيلِهِ**)؛ القرآن تعلماً وتعليماً.

وكيف لا يُحْرص فيه وهو الكتاب الكامل، البالغ أقصى الغايات، وأعلى الدرجات، فكل أحد منتفع به بمقدار طاقته وفهمه، ومن ثم وصفه تعالى بأنه لا ريب فيه، ولا عوج؛ فكان كاملاً في ذاته، وبكونه هدى للمتقين، وقيِّماً؛ فكان مُكَمِّلاً لغيره، إذ القَيِّمُ؛ القائم بمصالح الغير، كالقيِّم على نحو الأطفال، فالأرواح البشرية كالأطفال، والقرآن كالقيِّم القائم بمصالحهم.

(**وَلَا يَمَلَّ**) ـ بفتح الميم واللام ـ نَهْيٌ؛ من الملل؛ وهو السآمة، أي: لا يسأم السعيد، ولا يضجر عند تلاوته.

(**قَطُّ**)؛ أصلاً.

(**مِنْ تَـرْتِيلِهِ**) والتأني فيه كما نزل به.

قال تعالى: ﴿وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢].

يقال: رتل فلان كلامه؛ إذا أتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة[(١)].

وقال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤].

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ الْقُرْآنُ كَمَا أُنْزِلَ»[(٢)]، رواه ابن خزيمة[(٣)].

---

(١) ينظر: لسان العرب ٢٦٥/١١، والصحاح في اللغة ٢٤١/١.

(٢) رواه ابن خزيمة في صحيحه عن زيد بن ثابت ﷺ، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع، حديث رقم (٣٦٤٢).

(٣) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، ولد سنة ٢٢٣هـ، وتوفي سنة ٣١١هـ، إمام نيسابور في عصره، كان فقيهاً، مجتهدًا، عالماً بالحديث، ولقبه السبكي: بإمام الائمة، مولده ووفاته بنيسابور، تزيد مصنفاته على (١٤٠)؛ منها كتاب التوحيد، وصحيح ابن خزيمة. (ينظر: الأعلام ٢٩/٦، وسير أعلام النبلاء ٣٦٥/١٤).

١٣ ـ وَلْيَجْتَهِدْ فَيهِ وَفِي تَصْحِيحِهِ   عَلَى الَّذِي نُقِلَ مِنْ صَحِيحِهِ[(١)]

(**وَلْيَجْتَهِدْ**)؛ من الاجتهاد؛ وهو بذل المجهود في طلب المقصود، واستفراغ الوسع في تحصيله، ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة ومشقة؛ لأنه افتعال من (الجَهْد)؛ بفتح الجيم وضمها؛ وهو الطاقة والمشقة، تقول: اجتهدت في حمل الصخرة، ولا تقول: اجتهدت في حمل النواة والخردلة[(٢)]، أي: وليبذل السعيد وسعه وطاقته.

(**فَيهِ**)؛ في طلب القرآن.

(**وَ**)ليجتهد.

(**فِي تَصْحِيحِهِ**)؛ بالتلقي عن مقرئ ثقة روى القرآن مشافهة؛ إما بأن يسمع من لسان الشيخ، أو **[٩]** أن يقرأ في حضرته وهو يسمعه، والجمع بينهما؛ بأن يقرأ الأستاذ أولاً والطالب يسمع، ثم الطالب ثانياً والأستاذ يسمع؛ أولى وأعلى[(٣)].

---

(١) أصاب الحرف الأخير من هذه اللفظة مسح، وذلك في المتن الذي على هامش الشرح، على أنه قد ضبطها في ثنايا الشرح كضبط الجماعة.

(٢) ينظر: الصحاح في اللغة ١٠٥/١، والقاموس المحيط ٢٩٦/١، ولسان العرب ١٣٣/٣.

(٣) وهي ما يسمى بطرق الأخذ والتحمل، وقد ذكر المحدِّثُونَ أن طرق الأخذ والتحمل ثمانية؛ وهي ـ على وجه الاختصار ـ: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة، وتفصيل ذلك في كتب الحديث مذكور مشهور، والذي يعني القراء من هذه الأقسام أربعة: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والوجادة، وما ذكره الشارح ـ رحمه الله ـ يتناول النوعين الأولين، وزاد عليهما نوعاً ثالثاً؛ وهو إذا اجتمع القراءة على الشيخ والسماع منه وأنه أعلى أنواع التلقي والمشافهة.

فالقسم الأول: أن يعرض الطالب على الشيخ، وهذا أعلى أنواع الإجازة؛ لأن الشيخ يلاحظ في كيفية أداء ما يقرؤه الطالب، فإذا قرأ الطالب على الشيخ واستمع إليه الشيخ يلاحظ أداء الطالب، فليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته، وهو أفضلها.

القسم الثاني: السماع من لفظ الشيخ؛ بأن يقرأ الشيخ، والطالب يسمع، =

لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لأُبي بن كعب[١] رضي الله تعالى عنه: «إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَيكَ»[٢] فإن المراد به ـ كما قال بعض شراح الحديث ـ: تعليمه وإرشاده على الوجه الذي نزل به جبريل من عند الله تعالى إليه[٣].

فلا ينبغي للإنسان أن يقرأ القرآن ويُقْرِئَهُ إلا **(عَلَى)** ذلك الوجه.

= قال ابن الجزري ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا يجوز أن يقرئ إلا بما سمع أو قرأ، فإن قرأ الحروف المختلف فيها أو سمعها فلا خلاف في جواز إقرائه القرآن العظيم، بشرط أن يكون ذاكراً كيفية تلاوته به حال تلقيه من شيخه»، وأعلى ما يكتب للمجاز الإذن والأهلية، فيقول الشيخ للطالب الذي أجازه: أن يأذن له ويذكر أهليته لذلك، ثم الإجازة والأهلية، ثم الإذن مجرداً، ثم الإجازة مجرداً. (ينظر: منجد المقرئين ص (٥٤)، وشرح النويري على الطيبة ٥١/١، ولطائف الإشارات للقسطلاني بتحقيق عامر عثمان وآخرين ١٨١/١، والندوة الأولى للملتقى الأول للجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه ١٤٢٤هـ، بحث للدكتور محمد سيدي الأمين).

(١) أُبَيُّ بن كعب بن قيس بن النجار، أبو المنذر، الأنصاري، المدني، سيد القراء بالاستحقاق، وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق، قرأ على النبي ﷺ القرآن العظيم، وقرأ عليه النبي ﷺ بعض القرآن؛ للإرشاد والتعليم، قرأ عليه القرآن من الصحابة: ابن عباس، وأبو هريرة، وعبدالله بن السائب، رضي الله عنهم أجمعين، وقرأ عليه من التابعين: عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وعبدالله بن حبيب أبو عبدالرحمٰن السلمي، اخْتُلِفَ في موته اختلافاً كثيراً، وأصح ما قيل: أنه توفي قبل مقتل عثمان بجمعة أو شهر. (ينظر: غاية النهاية ١١٣/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، باب مناقب أبي بن كعب، (٣٢٦/١٥)، حديث رقم (٣٥٢٤)، عن أنس بن مالك ﷺ قال: «قال النبيّ ﷺ لأبيّ: إن الله أمرني أن أقرأ عليك (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب)، قال: وسمَّاني؟، قال: نعم، فبكى».

(٣) نص على هذا الإمام ابن الجزري في غاية النهاية ١٣١/١، وقال الإمام ابن حجر في فتح الباري: «فقيل: الحكمة في تخصيص أبي بن كعب؛ التنويه به في أنه أقرأ الصحابة، فإذا قرأ عليه النبيّ ﷺ مع عظيم منزلته كان غيره بطريق التبع له»، وقال أبو عبيد: «المراد بالعرض على أبي ليتعلم أُبَيٌّ منه القراءة، ويتثبت فيها، وليكون عرض القرآن سنة، وللتنبيه على فضيلة أبي بن كعب وتقدمه في حفظ القرآن، وليس المراد أن يستذكر منه النبي ﷺ شيئاً بذلك العرض»، وزاد ابن حجر في فتح الباري بقوله: «ويؤخذ من هذا الحديث: مشروعية التواضع في أخذ الإنسان العلم من أهله وإن كان دونه». (ينظر: فتح الباري ١١٩/١١، ١٣٧/١٤).

(الَّذِي نُقِـلَ مِنْ صَحِيحِهِ).

ولا يتجرأ الإنسان أن يقرأه بمجرد ما رآه في الكتب المؤلفة في القراءات من غير مشافهته، كما تقرر، وكذلك الإقراء[١].

ففي الاتحاف[٢]: «لو حفظ كتاباً امتنع عليه إقراؤه بما فيه إن لم يشافهه مَنْ شُوفِهَ به مسلسلاً؛ لأن في القراءة أمراً لا يُحْكَمُ[٣] إلا بالسماع والمشافهة، بل لم يكتفوا بالسماع من لفظ الشيخ فقط في التحمل وإن اكتفوا به في الحديث، قالوا: لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل

---

(١) كما نص على ذلك العلماء المحققون؛ ومنهم الإمام ابن الجزري حيث يقول: «ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة، المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية، لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها». (ينظر: النشر ٢١٠/١، ومنجد المقرئين ص (٤٩ ـ ٥٢)).

(٢) هذا أول موضع ينقل فيه المؤلف عن كتاب الإتحاف الذي هو من مصادر الشارح الرئيسة؛ ومراده كتاب "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر" والمسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات" للعلامة الشيخ أحمد بن محمد البنَّا (ت ١١١٧هـ)، وقد أراد ـ رحمه الله ـ أن يلخص ما صح وتواتر من القراءات العشر حسبما تضمنته الكتب المعتمدة المعول عليها في هذا الشأن ككتاب "النشر في القراءات العشر" و"طيبته" و"تقريبه" للشيخ ابن الجزري، وكـ"شرح طيبته" للإمام أبي القاسم العقيلي الشهير بالنويري، وككتاب "اللطائف" للشهاب المحقق أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني شارح البخاري، مع زيادة فوائد وتحريرات تحصلت له حال قراءته على شيخه محقق العصر أبي الضياء نور الدين علي الشبراملسي، ثم زاد تتميماً للفائدة وذكر قراءة الأئمة الأربعة وهم؛ ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، والأعمش، وإن اتفقوا على شذوذها، وقد طبع هذا الكتاب مرات عديدة، لكنها جميعاً طبعات يَرِدُ عليها كثيراً من المآخذ والاستدركات، بل لا يوجد طبعة من تلك الطبعات تناولت الكتاب بالتحقيق العلمي المعروف، وإنما كانت طبعات الهدف منها إخراج نصّ الكتاب، وعليه فلا يزال هذا المرجع الأصيل من مراجع هذا العلم الشريف يحتاج إلى تحقيق علميٍّ معتبر يليق بالكتاب وبمؤلفه، وقد ذكر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف أنه سيقوم بتحقيقه وإخراجه إخراجاً علمياً معتبراً. (ينظر: مقدمة كتاب إتحاف فضلاء البشر ٦٣/١ ـ ٦٤).

(٣) هكذا ضبطت في الأصل.

من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء، أي: فلا بد من قراءة الطالب، بخلاف الحديث فإن المقصود [منه][(١)] المعنى [أو][(٢)] اللفظ، لا بالهيئات المعتبرة في أداء القرآن»[(٣)].

فالاحتياط في أداء [ألفاظ][(٤)] القرآن أشد منه في ألفاظ الحديث، وبه يندفع ما لبعضهم هنا[(٥)].

١٤ ـ فَكُلُّ مَاوَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ[(٦)] وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي

---

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل (و)، وما أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح؛ وذلك لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٦٨/١).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وما أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح؛ وذلك لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٦٨/١).

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٦٨/١.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الحاشية، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) ومراد الشارح من قوله: «وبه يندفع ما لبعضهم هنا» هو بيان ما استشكله السيوطي بعد نقله لكلام أبي بكر محمد بن خير بن عمر اللمتوني الإشبيلي الحافظ المقرئ في فهرسة فيما رواه عن شيوخه ص (١٧) حيث قال ابن خير: «وقد اتفق العلماء على أنه ليس لأحد أن ينقل حديثاً عن النبي ﷺ ما لم يكن له به رواية ولو بالإجازة»، فقد نقل الإمام السيوطي في الإتقان كلام ابن خير، ثم قال معقباً بعده: «فهل يكون حكم القرآن كذلك؟ فليس لأحد أن ينقل آية أو يقرأها ما لم يقرأها على شيخ؟ لم أر في ذلك نقلاً، ولذلك وجه من حيث إن الاحتياط في أداء ألفاظ القرآن أشد منه في ألفاظ الحديث، ولعدم اشتراطه فيه وجه من حيث إن اشتراط ذلك في الحديث إنما هو لخوف أن يدخل في الحديث ما ليس منه، أو يتقول على النبي ﷺ ما لم يقله، والقرآن محفوظ متلقًّى متداول ميسر»، وعلى كل حال فإننا نفرق بين القراءة والإقراء؛ فإذا تعلق الأمر بالقراءة فالأمر كما قال السيوطيّ ـ رحمه الله ـ، وإما إذا تعلق الأمر بالإقراء: فقد وردت آثار ونصوص كثيرة تدل على أنَّ القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، وأن ليس لأحد أن يقرئ إلا بما أُقْرِئَ به؛ منها الحديث المتفق على صحته: «خذوا القرآن عن أربعة..الخ»، وما رواه ابن جرير في تفسيره (٢٣/١): «اقرؤوا كما علمتم»، على أن الأصل في ذلك أن المسلم مطالب بإتقان قراءة القرآن وتلقيها عن المتقنين الضابطين، فإذا لم يحصل هذا فلا يُمْنَع من قراءة القرآن أحد. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦٥١/٢).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكسر الواو بلا ياء بعدها: (**نَحْوِ**)، وهي كذلك =

١٥ ـ وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ

ثُمَّ بين أركان القرآن(١) فقال: (**كُلُّ**(٢) **مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ**)؛ أي: كل قراءة وافقت العربية، ولو وجهاً من وجوهها، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه، لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم؛ كإسكان(٣): ﴿بَارِئْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، وجر(٤):

= في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح الشيخ موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بإثبات الياء بعد الواو: (**نَحْوِي**).

(١) أي: أركان القراءة الصحيحة.

(٢) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ من دون فاء العطف: (**كُلّ**)، وهي في المتن الذي على هامش الشرح بفاء العطف: (**فَكُلُّ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وانفردت النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، برسمها: (**فَكُلَّمَا**).

(٣) والإسكان المقصود في هاتين الكلمتين ونظائرهما؛ هو إسكان الهمزة في الموضع الأول، وإسكان الراء في الموضع الثاني، وذلك لأبي عمرو من أكثر طرقه.
قال ابن الجزري في طيبة النشر، الأبيات رقم (٤٤٦ ـ ٤٤٧):

بَارِئِكُمْ يَأْمُرُكُمْ يَنْصُرُكُمْ يَأْمُرُهُمْ تَأْمُرُهُمْ يُشْعِرُكُمْ
سَكِّنْ أَوِ اخْتَلِسْ حُلًى وَالْخُلْفَ طِبْ ....

والإنكار الذي أشار إليه الشارح؛ هو اعتراض من اعترض على قراءة الإسكان؛ لعدم وجود سبب للإسكان في هذه الكلمات ونظائرها، فالكلمات إما مجرورة أو مرفوعة، ولا وجه للإنكار؛ لثبوت الرواية وتواترها، ثم هو أسلوب وارد في كلام العرب، كقول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

و(**مُسْتَحْقِبِ**)؛ مرتكب، و(**الوَاغِلِ**)؛ الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يُدْعَى إليه أو يُنْفِقَ معهم في نفقاتهم، والشاهد قول: (**أَشْرَبْ**) بتسكين الباء، وكقول الشاعر:

وَنَاعٍ يُخَبِّرْنَا بِمَهْلِكِ سَيِّدٍ تَقَطَّعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ

الشاهد: تسكين الراء من (**يُخْبِرْنَا**). (ينظر: شرح الهداية ص (٣٥٣ ـ ٣٥٥)).

(٤) قرأ حمزة الزيات الكوفي: (**والأرحامِ**)، بالخفض في الراء؛ عطفاً على الضمير المخفوض بالباء، وقرأ الجمهور: (**والأرحامَ**)؛ بالنصب؛ عطفاً على لفظ الجلالة، أو محل (**بِهِ**). =

﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، **وكسر**[١]: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وتشديد[٢]:

= قال ابن الجزري في طيبته، ص (٦٩)، البيت رقم (٥٥٢):

...........................واجْـــرُرَا الْأَرْحَـامَ فُـقْ.......................

وقد أنكر وحرّم قراءة الخفض جماعة من أهل العربية؛ كالمبرد، ومنهم من ضعّفها؛ كالزمخشري، ومنهم من خطَّأها كالزجاج في معاني القرآن وإعرابه، وضعَّفها نصر بن علي بن محمد الفارسي النحوي، لكن يكفي في الرد عليهم أن هذه القراءة مسندة ومتواترة إلى النبي ﷺ، وإنما كان القرآن قبل قواعد العربية التي أحدثوها، فلا يجوز أن تكون هذه القواعد حاكماً على القرآن وهي تالية له في الوجود، وإنما الأصل أن يكون القرآن هو الحاكم عليها،على أنه قد قال بصحة هذه القراءة جمع من النحويين واللغويين، منهم: ابن جني، وابن يعيش، وأبو حيان الأندلسي، وابن زنجلة، وغيرهم.

قال ابن مالك في باب (عطف النسق) من ألْفِيَّته؛ مخالفاً رأي جمهور النحاة، ومؤيداً لقراءة حمزة، الأبيات رقم (٥٥٩ ـ ٥٦٠):

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُـعِلَا
وَلَيْسَ عِـنْدِيْ لَازِماً إِذْ قَـدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيْحِ مُثْبَتَا

(ينظر: التيسير ص (١٨٩)، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٣٧/١، والموضح في وجوه القراءات ١١٢/١، والنشر في القراءات العشر ٣٦٢/٢، وشرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (١٤٢)، وتلحين النحويين للقراء ص (٢٥ ـ ٢٩)).

(١) في الأصل رسمت: (**مصرخي**)، من دون حرف الياء، وقد أثبته كما رسمت في المصحف الشريف، وقرأها حمزة بكسر الياء، بينما قرأها الباقون: بفتحها.

قال ابن الجزري في طيبة النشر، البيت رقم (٧١٣):

وَمُصْرِخِـيَّ كَـسْرُ الْـيَا فَـخَر ....

وقد طعن جماعة من النحاة في قراءة حمزة، ولا عبرة بطعنهم، فإنما كان القرآن قبل قواعد العربية التي أحدثوها، فلا يجوز أن تكون هذه القواعد حاكماً على القرآن وهي تالية له في الوجود، ثم إن هذه قراءة متواترة؛ اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها جماعة من التابعين؛ كيحيى بن وثاب، وحمران بن أعين، والأعمش، وأجازها قطرب، والفراء، وإمام النحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء، وقد تعرض الشارح لطعونهم، ورد عليها في موضعها من سورة إبراهيم، فليرجع إليه. (ينظر: النشر ٢٩٨/٢ ـ ٢٩٩، والإتحاف ١٦٧/٢ ـ ١٦٨).

(٢) قرأ الجمهور: بتخفيف الطاء وحذف التاء مخففاً، وقرأ حمزة بتشديد الطاء؛ حيث أدغم التاء في الطاء وجمع بين ساكنين وصلاً، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع، إضافة إلى أنه قراءة متواترة، وقد تقدم مثل ذلك في إدغام أبي عمرو =

﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ﴾ [الكهف: ٩٧]، وإدغام[١] ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ونصب[٢]: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤]، والفصل بين المتضايفين في[٣]:

= وقراءة أبي جعفر وقالون والبزي وغيرهم فلا يجوز إنكاره، ولا عبرة بطعن بعض النحويين ومعهم ابن مجاهد ـ رحمه الله ـ في كتابه (السبعة).
قال ابن الجزري في الطيبة، البيت رقم (٨٦٠):

..............فَمَا اسْطَاعُوا اشْدُدَا طَـاءً فَـشَـا......................

(ينظر: النشر ٣١٦/٢، والإتحاف ٢٢٧/٢، والسبعة ص (٤٠١)، والتيسير (ص ١٤٦)).

(١) أي: الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب بخلف عنهما، وهو إدغام حرف الراء في حرف الراء، قال السمين الحلبي في الدر المصون (٤٦٥/١): «ولا يلتفت إلى من استضعفها؛ من حيث إنه جمع بين ساكنين على غير حدِّهما».

(٢) ومراده قراءة أبي جعفر؛ حيث قرأ بضم الياء، وفتح الزاي؛ على البناء للمفعول مع نصب: ﴿قَوْمًا﴾، فالنائب عن الفاعل هو الظرف بعده، وقد لحَّن بعض النحويين والمفسرين ـ كالفراء والطبري وغيرهما ـ هذه القراءة؛ إذ المفعول إذا جاء في الآية كان أولى من غيره بالنيابة عن الفاعل، ولم يكن ذلك في هذه القراءة على مذاهبهم، بل بقي المفعول منصوباً وقام الظرف في: (بما) مقام الفاعل، وعلى كل حال فلا يلتفت لطعونهم مع تواتر القراءة وثبوتها، قال ابن الجزري في طيبته، البيت رقم (٩١٦):

لِنَجْزِيَ الْيَا نَلْ سَمَا ضُمَّ افْتَحَا ثِـــقْ..............................

وقد أشار ابن الجزري إلى قوة هذه القراءة بقوله: (ثِقْ)؛ قال الشارح: «أي: كن واثقاً بصحة هذه القراءة رواية وعربية». (ينظر: النشر ٣٧٢/٢، ومعجم القراءات ٤٥٥/٨ ـ ٤٥٧).

(٣) أي: قراءة الإمام ابن عامر؛ حيث ضم الزاي وكسر الياء من: ﴿زَيَّنَ﴾، ورفع لام: ﴿قَتْلَ﴾، ونصب دال: ﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾، وخفض همز: ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾؛ بإضافة: ﴿قَتْلَ﴾ إليه، وهو فاعل في المعنى، وهذه القراءة حجة على جواز الفصل بين المضاف؛ وهو: ﴿قَتْلَ﴾، وبين: ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾ وهو المضاف إليه، بالمفعول وهو: ﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾.
قال ابن الجزري في الطيبة، الأبيات رقم (٦٢١ ـ ٦٢٢):

زَيَّنَ ضُمَّ اكْسِرْ وَقَتْلَ الرَّفْعُ كَرْ أَوْلَادِ نَصْبُ شُرَكَائُهُمْ بِجَرْ
رَفْـعِ كُـداً...................... ....

وقد تكلم غير واحد من النحاة بالطعن في قراءة الإمام ابن عامر وتضعيفها، من حيث الفصل بين المضاف وهو: ﴿قَتْلَ﴾، والمضاف إليه وهو: ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾، بالمفعول وهو: ﴿أَوْلَٰدِهِمْ﴾، وزعم هؤلاء أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر، وهو زعم فاسد، وكلام غير معول عليه؛ لأنه طعن في القراءة المتواترة، وقارئها ابن عامر؛ ذاك الإمام الشامي، أعلى القراء السبعة سنداً، وأقدمهم هجرة، من كبار التابعين، وهو عربي صريح فصيح من صميم العرب، وقد قرأها بالتلقي والسماع، مع موافقتها =

﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وغير ذلك[١].

فإن أئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشا والأقيس في اللغة، بل على ما هو الأثبت والأصح في النقل، فإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، إذ القراءة ـ كما قاله زيد بن ثابت[٢] رضي الله تعالى عنه ـ: «سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ»[٣]، يلزم قبولها والمصير إليها.

(وَكَانَ) موافقاً.

(لِلرَّسْمِ)؛ أي: رسم أحد المصاحف العثمانية.

بأن كان ثابتاً ولو في بعضها فقط؛ كقراءة ابن عامر[٤]: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]؛ بإثبات **[١٠]** الباء فيهما[٥]؛ فإن ذلك ثابت

= لرسم المصحف الشريف. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها ١/٤٥٣ ـ ٤٥٤، والنشر ٢/٢٦٣ ـ ٢٦٥).

(١) أي: من القراءات التي طعن فيها النحويون وغيرهم.

(٢) كاتب النبيِّ ﷺ وأمينه على الوحيّ، زيد بن ثابت الضحاك بن زيد، أبو خارجة وأبو سعيد الأنصاريّ الخزرجيّ، المقرئ، الفرضيّ، وأحد الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ من الأنصار، كتب المصحف لأبي بكر رضي الله عنه، ثم لعثمان رضي الله عنه، وعرض القرآن على النبيِّ ﷺ، وقرأ عليه من الصحابة؛ أبو هريرة، وابن عباس، رضي الله عنهما، ومن التابعين؛ أبو عبدالرحمٰن السلميّ، وأبو العالية الرياحي، قيل: وأبو جعفر، توفي سنة ٤٥هـ، وقيل: سنة ٤٨هـ، عن ست وخمسين سنة رضي الله عنه. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٩٦).

(٣) ومقالة زيد بن ثابت ـ رضي الله تعالى عنه ـ من القواعد الرئيسة في هذا العلم الشريف، فكل أوجه القراءة المختلفة ليس فيها قول لأحد، وإنما هي رواية ينقلها الأول عن الاخر. (ينظر: المرشد الوجيز ص (١٧٠)، والسبعة ص (٤٩ ـ ٥٢)، وفضائل القرآن لأبي عبيد ص (٣٦١)، وجامع أسانيد ابن الجزري ق٦/ب، والنشر ١/١١).

(٤) عبدالله بن عامر اليحْصُبيّ، إمام أهل الشام في القراءة، كان إماماً ثقة حافظاً، من خيار التابعين، وأجلة الراوين، قرأ على المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وأبي الدرداء، روى عنه القراءة يحي الذماري وغيره، واشتهر عنه راويان: هشام، وابن ذكوان، ولد سنة ٨هـ، وتوفي سنة ١١٨هـ، وستأتي ترجمة موسعة له ـ بإذن الله تعالى ـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٤٢٣).

(٥) وقرأ الباقون بالحذف فيهما، وهو كذلك مرسوم في مصاحفهم. =

في المصحف الشامي، وقراءةِ ابن كثير(١): ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ آخر براءة(٢)؛ بزيادة: ﴿مِن﴾؛ فإنه ثابت في المصحف المكي(٣)، ونحو ذلك.

ولو كان وفاقه له **(احْتِمَالاً يَحْوِي)**؛ يعني تقديراً؛ كـ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، فإنه كُتِبَ في الجميع بلا ألف؛ فقراءة الحذف توافقه تحقيقاً، وقراءة الألف توافقه تقديراً؛ لحذفها في الخط اقتصاراً، كما كُتِبَ: ﴿مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦].

قال المصنف(٤): «وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً؛ نحو: ﴿تَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ بالتاء والياء، و﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٨](٥)؛ بالياء والنون، ونحو ذلك، مما يدل تجرده عن النقط

= **تنبيه**: يُفْهَمُ من ظاهر عبارة المؤلف ـ وهو في ذلك ناقل عن النشر ـ أن زيادة الباء في الاسمين هي قراءة ابن عامر بكماله قولاً واحد، وهذا غير مقصود من الشارح ولا الناظم، حيث إن قراءة ابن عامر بزيادة الباء من روايتيه إنما هي في كلمة: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾، أما الكلمة الأخرى وهي: ﴿وَبِٱلۡكِتَٰبِ﴾، ففيها خلاف عن هشام من طريق طيبة النشر؛ بالزيادة وعدمها، وأما من الشاطبية فقولاً واحداً بالزيادة، وأما ابن ذكوان فهو كالباقين؛ بدون زيادة الباء. (ينظر: النشر (٢٤٥/١ ـ ٢٤٦)).
قال ابن الجزري في الطيبة، الأبيات رقم (٥٤٧ ـ ٥٤٨):

....وَفِي الزُّبُرِ بَالْبَا كَمَّلُوا
وَبِالْكِتَابِ الْخُلْفُ لُذْ............ ....

(١) عبدالله بن كثير بن المطلب، وقيل: عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز، الإمام، أبو معبد المكي الدَّاري، أخذ القراءة عن عبدالله بن السائب، ومجاهد بن جبر، وغيرهما، وروى القراءة عنه: إسماعيل بن عبدالله القسط، وإسماعيل بن مسلم، وغيرهما، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٢٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٤٤٣/١).

(٢) سورة التوبة: [١٠٠].

(٣) وقراءة الباقين: بحذف لفظ: ﴿مِن﴾، وفتح التاء الثانية في: ﴿تَحۡتِهَا﴾، وكذلك هي مرسومة في مصاحفهم. (ينظر: النشر ٢٨٠/٢).
قال ابن الجزري في طيبته، ص (٧٨)، البيت رقم (٦٧٣):

.................................وَزِدْ مِـنْ دُمْ..............................

(٤) ينظر: النشر ١١/١ ـ ١٢.

(٥) وسورة الأعراف: الآية [١٦١].

والشكل في حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ في علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم، وانظر كيف كتبوا: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦](١)؛ بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل؛ لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كُتِبَ ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعُدَّتْ قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل».

(وَصَحَّ إِسْنَادًا)؛ بأن يَروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما يشذ بها.

وقوله: **(هُوَ الْقُرْآنُ)** خبر المبتدأ؛ يعني القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

(فَهَذِهِ).

الأمور **(الثَّلَاثَةُ)**:

١ ـ موافقة الوجه النحوي.

٢ ـ وموافقة رسم المصحف العثماني.

٣ ـ وصحة السند.

هي **(الْأَرْكَانُ)**؛ فإذا اجتمعت في قراءة وجب قبولها ـ كما تقرر ـ.

نعم شرط بعض المتأخرين التواتر في السند ـ فلم يكتف بصحته فقط ـ

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

وقال: «إن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنَّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن»(١).

---

(١) وقال بهذا القول جمع من العلماء، بل قال في غيث النفع ص (١٧): «ومذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء: أن التواتر شرط صحة في القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية»، وقال النويري في شرحه على الطيبة (١/١٢١ ـ ١٣٠): «وحينئذ فلا بد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة، ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد، وصرح به جماعات لا يحصون؛ كابن عبدالبر، وابن عطية، وابن تيمية، والتونسي في تفسيره، والنووي، والسبكي، والأسنوي، والدميري، والشيخ خليل، وابن الحاجب، وابن عرفة، وغيرهم، وأما القراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك، وكذلك في آخره، ولم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مكيّ، وتبعه بعض المتأخرين»، وقال بعد ذلك (١/١٣٠): «فعلى هذا لا يثبت القرآن بمجرد صحة السند؛ لأنه مخالف لإجماع المتقدمين والمتأخرين»، وقال الشيخ عبدالفتاح القاضي ـ بعد أن نقل نصوصاً كثيرة في اشتراط التواتر وعدم صحة الاكتفاء بصحة السند ـ في البحث الذي كتبه في مجلة كلية القرآن والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، عام ١٤٠٣هـ، ص (٢١ ـ ٢٢): «وهذه النصوص التي نقلناها لكم عن أئمة الإسلام، وعلماء القراءت، تدل دلالة واضحة لا لبس فيها ولا خفاء على أن القرآن لا يثبت إلا بطريق التواتر، ولا يكتفى في ثبوته بصحة السند، وأن القول بالاكتفاء بالسند الصحيح غير المتواتر قول حادث مخالف لإجماع الأصوليين والفقهاء والمحدثين وعلماء القراءات سلفهم وخلفهم»، وقال الشيخ القاضي في موضع آخر: «هذا ـ يعنى اشتراط التواتر ـ رأي جماهير العلماء من الأصوليين والفقهاء والمحدِّثين وعامة علماء القراءات، ولم يشذ عن هذا الرأي إلا أفراد قلائل لا يُحْفَل بهم، ولا يلتفت لأرائهم؛ منهم مكي بن أبي طالب، والشيخ ابن الجزري؛ ذهبا إلى لإكتفاء في ثبوت القراءة بصحة السند وإن لم تكن متواترة»، وقد حاول العلامة عبدالعظيم الزرقاني أن يجمع بين القولين في كتابه الرائق (مناهل العرفان في علوم القرآن ١/٢٥٠)، حيث قال: «إن هذه الأركان الثلاثة ـ يعني أركان قبول القراءة ـ تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة؛ بيان هذه المساواة: أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من هذه الأمة في أفضل عهودها؛ وهو عهد الصحابة، فإذا: صح سندالقراءة، ووافقت عليه قواعد العربية، ثم جاءت موافقة لخط المصحف المتواتر، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع ـ وإن كانت آحاداً ـ.. فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف =

وتعقبه المصنف(١): «بأن هذا لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأولين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجب قبوله، وقطع بكونه قرآناً، وافق الرسم أم لا، وإذا شرطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف [١١] انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة»(٢).

= وثيقة متواترة بالقرآن، أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها متى ما وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب...وهذا التوجيه الذي وجَّهنا به الضابط السالف يجعل الخلاف كأنه لفظي، ويسير بجماعات القراء جَدد الطريق في تواتر القرآن».

(١) ينظر: النشر ١٣/١.

(٢) وقد وافق ابنُ الجزري فيما ذهب إليه من عدم اشتراط التواتر في كل حرف من حروف الخلاف جمعاً من العلماء؛ منهم الإمام مكي في كتابه الإبانة عن معاني القراءات ص (١٨) حيث يقول: «وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً متفرقين أو مجتمعين، فهذا هو الأصل الذي بُنِيَ عليه في قبول القراءات»، وقال في موضع آخر من كتاب الإبانة ص (٥٧ ـ ٥٨): «القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبيِّ ﷺ، وساغ وجهها في العربية، ووافقت خط المصحف»، وممن قال بعدم اشتراط التواتر والاكتفاء بصحة السند أبو شامة المقدسي في المرشد الوجيز ص (١٧١) حيث قال: «والحاصل أنا لا نلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء؛ إي: بل منها المتواتر؛ وهو ما اختلف السابق على نقله عنهم، وغير المتواتر؛ وهو ما اختلف فيه بالمعنى السابق، وهذا بظاهره يتناول ما ليس من قبيل الأداء، وما هو بقبيله»، وكذا الزركشي في كتاب البرهان في علوم القرآن (٣١٩/١) حيث يقول: «أمَّا تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر، لأنَّ إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات؛ وهي نقل الواحد عن الواحد، ولم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة، وهذا شيء موجود في كتبهم، وقد أشار الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه "المرشد الوجيز" إلى شيء من ذلك»، وكذا أشار إلى شيء من ذلك علم الدين السخاويّ في مراتب الأصول وغرائب الأصول من كتابه "جمال القراء وكمال الإقراء" (٤٤٠/٢).

ونازعه تلميذه النويري[١] ـ بل شنَّع[٢] عليه ـ إذ قال[٣]: «عدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف للإجماع، لأن القراءة عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة؛ هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً، وكل من قال بهذا الشرط اشترط التواتر، كما قاله ابن الحاجب[٤]، وحينئذٍ فلا بد من

(١) أبو القاسم محب الدين محمد بن محمد بن محمد النويري، فقيه مالكي، عالم بالقراءات، ولد سنة ٨٠١هـ، تتلمذ على ابن الجزري حين لقيه بمكة، ولازم البساطي، وأخذ عن الهروي، وابن حجر والزين الزركشيّ، برَّز وألف في مختلف العلوم، فبرع في الفقه والأصلين والنحو والصرف والعروض والقوافي والمنطق والبيان والمعاني والحساب والفلك والقراءات وغيرها، من مؤلفاته؛ شرح التنقيح للقرافي، ونظم أرجوزة في النحو والصرف والعروض والقوافي وشرحها، والقول الجاذ لمن قرأ بالشاذ، وهو شارح الدرة؛ كما اختاره شيخنا المحقق عبدالرافع رضوان في تحقيقه لشرح النويري على الدرة، قال عنه السخاوي في الضوء اللامع (٢٤٦/٩): «كان إماماً علامة متفنناً بحَّاثاً ذكياً، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، صحيح العقيدة، متواضعاً للطلبة والفقراء وربما يُفْرِطُ، ذا كرم بالمال والإطعام، متكسباً بالتجارة بنفسه وبغيره، مستغنياً عن وظائف الفقهاء، عُرِض عليه التدريس بالمدارس والقضاء فأبى»، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٨٩٧هـ على ما اختاره الشيخ المحقق عبدالرافع رضوان الشرقاويّ في تحقيقه لشرح النويري على الدرة المضية (٢٢/١ ـ ٢٤)، وقيل: سنة ٨٥٧، وهو الذي عليه جمهور كتب المترجمين.

تنبيه: ذكر الشيخ عبدالفتاح المرصفي ـ رحمه الله ـ في هداية القاري (٧٨١/٢) ما نصه: «قلتُ وهذا العلم ـ يعني الشيخ الزين الطاهر النويري ـ من شيوخي في جميع إجازاتي، ولإزالة اللبس بين النويريين أقول: إن هذا النويري غير النويري شارح الطيبة، وإنْ أخذ كل منهما عن الحافظ ابن الجزري، نبه على ذلك في شرحه فتفطن، ونقول: إن هؤلاء النويريين الثلاثة من كبار المقرئين والفقهاء المالكيين في وقتهم». (ينظر: البدر الطالع ٢٥٦/٢، ونيل الابتهاج ص (٣١١)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية ص (٢٤٣)).

(٢) قال في لسان العرب (١٨٦/٨): «الشَّناعةُ؛ الفَظاعةُ، شَنُعَ الأَمرُ أَو الشيء شَناعةً وشَنَعاً وشُنعاً وشُنُوعاً قَبُح، فهو شَنِيعٌ، والاسم: الشُّنْعةُ».

(٣) ينظر: شرح النويري على الطيبة ١١٩/١ ـ ١٣١.

(٤) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي، ابن الحاجب، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، ولد في (أسنا) من صعيد مصر سنة ٥٧٠هـ، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية ـ رحمه الله ـ سنة ٦٤٦هـ، من تصانيفه؛ الكافية في النحو، والشافية في الصرف، ومختصر الفقه؛ =

التواتر عند الأئمة، صرح بذلك جماعات، وعلى ذلك أجمع القراء»[1].

١٦ ـ وَحَيْثُمَا يَخْتَلَّ[2] رُكْنٌ أَثْبِتِ ... شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ

(**وَحَيْثُمَا يَخْتَلَّ رُكْنٌ**) واحد من تلك الأركان الثلاثة، ومن باب أولى إذا اختل اثنان، أو الثلاثة كلها؛ كقراءة ابن مسعود[3] ﴿**وَالذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**﴾ [النجم: ٤٥][4]، وقراءة ابن عباس[5]: ﴿**وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ**

= استخرجه من ستين كتاباً؛ في فقه المالكية، ويسمى: جامع الأمهات، قرأ على الإمام الشاطبي القراءات. (ينظر: الأعلام ٢١١/٤، وسير أعلام النبلاء ٢٦٤/٢٣).

(١) وقد أفاض الإمام النويري ـ في شرحه على الطيبة ـ في تقرير صحة ما ذهب إليه، والرد على ابن الجزري في ذلك. (ينظر: شرح النويري على الطيبة ١١٩/١ ـ ١٣١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**يَخْتَلُّ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ الضباع، ونسخة الشيخ إبراهيم السمنوديّ ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، وشرح النويري، والهادي، وشرح موسى جار الله، والثاني: بفتح اللام: (**يَخْتَلَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) عبدالله بن مسعود بن الحارث، الهذلي، المكي، الصحابي الجليل، شهد بدراً والمشاهد كلها، عرض القرآن الكريم على النبي ﷺ، وأخذ مِنْ فِيِّ الرسول ﷺ أكثر من سبعين سورة، وعرض القرآن على رسول الله ﷺ، أخذ القرآن عنه جماعة منهم؛ زر بن حبيش، وأبو عبدالرحمن السلمي، وغيرهم، مناقبه لاتحصى، وفضائله لاتحصر، توفي سنة ٣٢هـ، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: غاية النهاية ٤٥٨/١ ـ ٤٥٩، والإصابة ٣٢/١، وسير الأعلام ٤٦١/١).

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط: «وما ثبت في الحديث من قراءة: ﴿**وَالذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**﴾؛ نقل آحاد مخالف للسواد، فلا يعد قرآناً». (ينظر: البحر المحيط ٤٩١/١٠، والمحرر الوجيز ٤٩/٧).

(٥) عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو العباس، الهاشمي، بحر التفسير، وحبر الأمة الذي لم يكن على وجه الأرض في زمانه أعلم منه، عرض القرآن كله على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وقيل: إنه قرأ على علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، عرض عليه القرآن؛ مولاه درباس، وسعيد بن جبير، وغيرهما، وولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بقوله: «اللهم علمه التأويل وفقهه في الدين»، مناقبه أكثر من أن تحصر، توفي بالطائف وقد كُفَّ بصره سنة ٦٨هـ، وصلى عليه محمد بن الحنفية وقال: اليوم مات ربانيُّ الأمة، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: غاية النهاية ١٨٩/١).

﴿صَالِحَةٍ﴾ [الكهف: ٧٩][١]، وكقراءة: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ﴾ [فاطر: ٢٨][٢] برفع (الجلالة)، ونصب: ﴿الْعُلَمَاءَ﴾.

(أَثْبِتِ) (شُذُوذَهُ)؛ فيطلق عليها أنها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم؛ كرواية خارجة[٣] عن نافع[٤]: ﴿مَعَائِشَ﴾ [الأعراف: ١٠][٥] بالهمز[٦]، إذ لا وجه له في العربية، وإن رواه ثقة.

---

(١) ونسبها الإمام الطبري في تفسيره لأبيّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود، رضي الله عنهما، وقرأ بها ابن شنبوذ، وابن جبير، وقرأ: ابن عباس، وسعيد بن جبير، وأبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، وقتادة: (**يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَحِيْحَةٍ صَالِحَةٍ**). (ينظر: البحر المحيط ١٥٤/٦، وجامع البيان ٢/١٦، ومعجم القراءات ٢٨٢/٥ ـ ٢٨٣).

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٤٦٧/١)، وتفسير اللباب (١٩٢/١٣)، وتفسير النسفي (١٩٧/٣) ونسبها ـ إضافة لمن ذكر ـ إلى ابن سيرين، قال أبو حيان في البحر المحيط (٢٤٥/٩): «وقرأ الجمهور: بنصب (الجلالة) ورفع (العلماء)، •وروي عن عمر بن عبدالعزيز وأبي حنيفة عكس ذلك، وأُوِّلَت هذه القراءة على أن الخشية استعارة للتعظيم، لأن من خَشِيَ وهابَ أجلَّ وعَظَّمَ مَنْ خَشِيهُ وَهَابَهُ، ولعل ذلك لا يصح عنهما، وقد رأينا كتباً في الشواذ، ولم يذكروا هذه القراءة، وإنما ذكرها الزمخشري، وذكرها عن أبي حيوة أبو القاسم يوسف بن جبارة الهذلي في كتابه الكامل»، ونصُّ كلام الهذلي في الكامل ص (٦٢٤): «نَصْبُ أبي حنيفة، والباقون بخلافه، وهو الاختيار؛ لأن الخشية من العبد تصح».

(٣) خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي، السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يُتَابَعْ عليه، ورَوى أيضاً عن حمزة حروفاً، روى القراءة عنه العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوي ومغيث بن بديل، توفي سنة ١٦٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ١١٧/١).

(٤) ستأتي ترجمته لاحقاً ـ بإذن الله تعالى ـ.

(٥) والموضع الآخر في سورة الحجر: الآية [٢٠].

(٦) ولم ينفرد بها خارجة، وإنما قرأ بها ـ أيضاً ـ أسيد عن الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وحميد بن عمير، وابن عامر في رواية، وأبو جعفر، قال في البحر المحيط (٣١٣/٥): «وقرأ الأعرج وزيد بن عليّ والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية: ﴿مَعَائِش﴾؛ بالهمزة، وليس بالقياس، لكنّهم رووه وهم ثقات، فوجب قبوله»، وقد ردَّ الزجاج والمازني وغيرهما هذه القراءة، فقال الزجاج: «لا ينبغي التعويل على هذه القراءة،»، وقال المازنيّ: «أصل أَخْذ هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ما العربية»، وقد ردَّ أبو حيان هذه الطعون قائلاً: «وقد جاء به ـ أي قراءة الهمز ـ =

ولذا قال: و(**لَوْ أَنَّهُ فِي**) رواية.

الأئمة (**السَّبْعَة**).

وهذا ـ كما قاله المصنف[١] ـ هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك: الداني[٢]، ومكي[٣]، والمهدوي[٤]،

= نقل القراء الثقات عن ابن عامر؛ وهو عربيّ صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن، والأعرج؛ وهو من كبار قرّاء التابعين، وزيد بن عليّ؛ وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في ذلك أحد، والأعمش؛ وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع؛ وهو قد قرأ على سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحلّ الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا، وأما قول المازنيّ أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح؛ لأنها نقلت عن ابن عامر، وعن الأعرج، وزيد بن عليّ، والأعمش، وأما قوله: إنّ نافعاً لم يكن يدري ما العربية، فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح متكلم بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظنّ بالقرّاء، ولا يجوز لهم»، وقد أفاض صاحب معجم القراءات (٨/٣ ـ ١٣) في بيان هذه القراءة الشاذة، ومن قرأ بها، وتوجيهها، وبيان أقوال المعارضين والمثبتين لها بما لا مزيد عليه.

(١) ينظر: النشر ٩/١.

(٢) عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، الأموي، مولاهم، القرطبي، المعروف في زمانه بابن الصيرفي، من أكابر المصنفين في القراءات، له رحلة مشهورة في طلب هذا العلم الشريف، ولد سنة ٣٧١هـ، أخذ القراءات عن خلف بن إبراهيم بن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وغيرهم، وسمع الحديث من جماعة فبرز فيه وفي أسماء رجاله وفي القراءات علماً وعملاً، كما برز في علوم الفقه والتفسير وغيرها، قرأ عليه ولده أحمد، وإبراهيم الفيسولي، وأبو داود سليمان بن نجاح، ومحمد بن يحي بن مزاحم، وغيرهم، من أجل مصنفاته؛ جامع البيان في القراءات السبع، والتيسير، والمقنع، وغيرها، توفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بدانية سنة ٤٤٤هـ. (ينظر: غاية النهاية ٥٠٣/١ ـ ٥٠٥).

(٣) مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي، القيرواني الأندلسيّ القرطبيّ، ولد سنة ٣٥٥هـ، علامة، مقرئ شهير، أستاذ القراء والمجودين، له نيف وثمانون مؤلفاً في مختلف الفنون، قرأ على أبي الطيب بن غلبون وابنه طاهر وجماعة آخرين، وقرأ عليه يحي البياز وآخرون، ومؤلفاته كثيرة منها؛ "التبصرة"، و"الكشف عن وجوه القراءات"، وغيرهما، توفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة ٤٣٧هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣٠٩/٢ ـ ٣١٠).

(٤) أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي؛ نسبه إلى المهدية بالمغرب، =

وأبو شامة[١]، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه.

وقد تحرر من ذلك أنَّ القراءات أنواع[٢]:

الأول: المتواتر؛ وهو: ما نقله جمع لا يمكن تواطُؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وغالب القراءات كذلك[٣].

والثاني: المشهور[٤]؛ وهو: ما صح سنده ولم يبلُغْ درجة التواتر،

= أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان، وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم، وغيرهما، له مصنفات جليلة؛ منها التفسير المشهور، والهداية في القراءات السبع؛ وقد قرأ بها وشرحها في شرح لطيف، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة، قرأ عليه غانم بن الوليد، وموسى اللخمي، ويحيى البياز، وغيرهم، قال الذهبي: توفي ـ رحمه الله ـ بعد٤٣٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٩٢/١).

(١) عبدالرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو القاسم، المقدسي، ثم الدمشقيّ، الشافعيّ، المعروف بأبي شامة، ولد سنة ٥٩٩هـ، الشيخ الإمام العلامة، الحجة، والحافظ ذو الفنون، وقيل له أبو شامة؛ لأنه كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، قرأ على السخاوي وغيره، وأخذ عنه القراءات حسين بن الكفري، وأحمد اللبان، وغيرهما، شَرَحَ الشاطبية شرحاً مطولاً ولم يكمله، ثم اختصره وهو الشرح المشهور، ومن مؤلفاته ـ أيضاً ـ: الباعث على إنكار البدع والحوادث، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٦٦٥هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣٦٥/١ ـ ٣٦٦).

(٢) وما سيذكره الشارح ـ مما تحرر عنده ـ من أنواع القراءات إنما هو اختيار الإمام السيوطي، والكلام كله موجود بحروفه في الإتقان، حيث قال السيوطي في الإتقان: «أتقن الإمام ابن الجزري هذا الفصل جداً، وقد تحرر لي منه أن القراءات أنواع. . .الخ»، وقد لخَّص السيوطي ما ذكره من اختياره في أنواع القراءات من كلام ابن الجزري في النشر، لكنّه وقع في التلفيق بين الأقوال فوقعت له بعض الأوهام، وتبعه ـ في بعضها ـ الشارح هنا في شرحه. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٥٠٢/٢ ـ ٥٠٨).

(٣) أي: متواترة، والذي انعقد الإجماع على تواتره إلى اليوم هي القراءات العشر التي تضمنها كتاب النشر وطيبته لابن الجزري ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٤) وقد سمّى بعض الباحثين القراءة التي وافقت العربية والرسم العثماني وصح سندها إلا أنها لم تبلغ درجة التواتر؛ قراءة شاذة مشهورة، ثم قال: «وقد أفتى مكي بن أبي طالب وابن الجزري بجواز القراءة بالشاذ إذا توفرت فيه خمس شروط وهي: أن يكون الشاذ المقروء به موافقًا للرسم، وأن يكون موافقًا للغة العربية، وأن يصح سنده، وأن يظهر بالشهرة، وأن يتلقى بالقبول، ولا شك أن هذا القول ظاهر الضعف ولا يعول عليه». =

ووافق العربية والرسم، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط، ولا من الشذوذ، كغالب ما اختلف الطرق في نقله عن السبعة؛ فرواه بعض عنهم دون بعض(١)، وهي كثيرة في فرش الحروف من كتب الخلاف في القراءات؛ كهذا المتن، وأصله(٢).

والثالث: الآحاد(٣)؛ وهو: ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، ولم يشتهر الاشتهار المذكور(٤)، كقراءة: ﴿**مُتَّكِئِيْنَ عَلَى رَفَارِفَ**

= (ينظر: القراءات الشاذة أحكامها وآثارها، د.إدريس حامد محمد ـ رحمه الله ـ، بحث منشور في جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، العدد رقم (٢٠١)، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)).

(١) كمراتب المدود، والفتح والإمالة لبعض الكلمات، ونحو ذلك مما هو من قبيل الأداء، فهذا ونحوه مما لا يضر فيه اختلاف الطرق، والنقل في أصلها متواتر، وهو قدر مشترك بين القراء. (ينظر: منجد المقرئين ص (١٩٠ ـ ١٩١)).

(٢) كأنه أراد ـ رحمه الله ـ أن يجمع بين المذهبين؛ مذهب الإمام ابن الجزري، ومذهب النويري فجعلهما قولين منفصلين، لكن مؤداهما واحد، فانفرد بهذا التقسيم، وقد جعل الإمام مكي بن أبي طالب في الإبانة القسمين الأول والثاني قسماً واحداً، وقال مكي بن أبي طالب ـ مبيناً حكم القراءة بمثل هذا النوع من القراءات ـ ص (٥٨): «وهو الذي يُقْرَأُ به، ويقطع على صحة مغيبه وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف، وكفر من جحده».

(٣) قال الإمام مكي في كتاب الإبانة عن معاني القراءات ص (٥٨): «فهذا يُقْبَلُ، ولا يُقْرَأُ به لعلتين؛ إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت به قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أُجْمِعَ عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، ولبئس ما صنع إذ جحده».

(٤) بل حتى لو اشتهر الاشتهار المذكور، أو رُوِيَ عن السبعة أو أكثر أو أقل منهم، فإنه خبر آحاد وقراءة شاذة؛ فلا يقرأ به؛ لاختلال ركن من أركان القراءة الصحيحة المقبولة؛ وهو ركن الرسم المجمع عليه، أو عدم موافقة العربية، قال الإمام مكي بن أبي طالب ـ في الإبانة ص (٥٨) ـ مبيناً حكم القراءة بما خالف الرسم: «وهذا النوع صحت روايته ووجهه في العربية، لكنه مما خالف خط المصحف، فلا يقرأ به، إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد، ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد، وإذ هو مخالف للمصحف المجمع عليه»، على أن السيوطي في الإتقان (٥٠٣/٢) قال: «أو لم يشتهر الاشتهار المذكور»؛ فجعلها من باب العطف على ما قبله بـ(أو)، وليس كما فعل الشارح =

خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيَّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن: ٧٦][(١)]، ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّاتِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧][(٢)] و﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفَسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] بفتح الفاء[(٣)].

الرابع: الشَّاذُّ؛ وهو: ما لم يَصحَّ سندُه[(٤)]، كقراءة: ﴿مَلَكَ

= حيث عطف الكلام هنا بـ(و) فقال: «ولم يشتهر الاشتهار المذكور»، فاختلف معنى كلامه عن كلام صاحب الإتقان، فليتأمل.

(١) قال في البحر المحيط (١٩٨/٨ ـ ١٩٩): «وذُكِرَ عن النبي ﷺ خبر غير محفوظ، ولا صحيح السند: ﴿على رفَارِفَ خُضْرٍ وعَباقِرِيٍّ﴾؛ بالألف والإجراء، وأما (الرفارف) في هذه القراءة، فإنها قد تحتمل وجه الصواب، وأما العباقريّ؛ فإنه لا وجه له في الصواب عند أهل العربية»، وقال الهذلي في الكامل (ص٦٤٤): «﴿رفَارِفَ﴾ جمع غير مصروف؛ ابن مقسم، وابن محيصن، واختيار شبل، وأبو حيوة، والجحدري، والزعفراني، وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿خُضْرٌ﴾، و﴿عَباقِرِيَّ﴾؛ بالجمع، وبكسر القاف من غير تنوين، مع فتح الياء مشددة؛ ابن مقسم، وابن محيصن، وروي عنهما التنوين»، وهي مروية ـ أيضاً ـ عن يعقوب الحضرمي نقلها أبو العلاء الهمداني في مفردة يعقوب، ونقلها عنها الشيخ صدقة بن سلامة المسحراتي في كتابه التتمة في قراءات الثلاثة الأئمة، ونقل القرطبي أن بعضهم قرأ: ﴿عَباقِرِيٌّ﴾، وبعضهم قرأ: ﴿رفَارِفَ... وعَباقِرَ﴾. (ينظر: تفسير اللباب لابن عادل ٦٧/١٥، ومعجم القراءات ٢٨٤/٩ ـ ٢٨٥).

(٢) فقرأ بها: عبدالله بن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو هريرة، وأبو عبدالرحمٰن السلمي، والشعبي، وقتادة، وعون العقيلي، وهي رواية عن أبي جعفر، والأعمش، والسلمي، والشعبي، وقتادة، ومحبوب، والرؤاسي عن أبي عمرو: ﴿من قُرَّاتِ أَعْيُنٍ﴾؛ جمعاً بالألف والتاء. (ينظر: البحر ٢٠٢/٧ ـ ٢٠٣، والمحتسب ١٧٤/٢، ومعجم القراءات ٢٣٠/٧).

(٣) وقرأ بها: ابن عباس، وأبو العالية، والضحاك، وابن محيصن، ومحبوب والرؤاسي كلاهما عن أبي عمرو، وعبدالله بن قُسيط المكي، ورويس عن يعقوب، والزهري، ورويت عن فاطمة وعائشة رضي الله عنهما، وقُرِئ بها في القراءات الأربع الزائدة على العشر؛ فهي قراءة ابن محيصن من المبهج، قال الإمام المتولي في الفوائد المعتبرة:

.... أَنْفُسِكُمْ بِفَتْحِ فَاءٍ جُمِّلَا

وقال في الإتحاف (١٠١/١): «وعن ابن محيصن من غير المفردة: ﴿مِنْ أَنْفَسِكُمْ﴾؛ بفتح الفاء من النفاسة؛ أي: من أشرفكم». (ينظر: البحر المحيط ١١٨/٥، والدر المصون ٥١٤/٣، وإتحاف البررة للضباع ص (٢٨٩)، ومعجم القراءات ٤٨٤/٣).

(٤) أو نقله غير ثقة، ويشمل كثيراً مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، =

يَومَ الدِّين﴾ [الفاتحة: ٤][1]؛ بصيغة الماضي، ونصب: ﴿يومَ﴾.

الخامس: الموضوع[2]، كقراءة: الخزاعي[3]، وزيد[4].

= كالقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، ونقلها عنه الهذلي وغيره، فإنها لا أصل لها، وما دام أنَّ الشارح هنا جعل الشاذ نوعاً مستقلاً، وعرَّفَه بأنه الذي افتقد شرط صحة السند، فكأنه يُخْرِجُ ما سمّاه بالآحاد ـ وعرَّفَه بأنه: ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، ولم يشتهر الاشتهار المذكور ـ أقول: كأنه يخرجه عن مسمى الشذوذ، وهذا مخالف لما هو مشتهر بين أهل الفن والمتخصصين. (ينظر: النشر ١٦/١).

(١) قال الإمام مكي بن أبي طالب في الإبانة: «وقرأ عليُّ بن أبي طالب: ﴿مَلَكَ يَومَ الدِّين﴾؛ بنصب اللام والكاف، ونصب: ﴿يَومَ﴾، جعله فعلاً ماضياً، وقال في البحر المحيط: «وقرأ: ﴿مَلَكَ﴾؛ فعلاً ماضياً: أبو حيوة، وأبو حنيفة، وجبير بن مطعم، وأبو عاصم عبيد بن عمير الليثي، وأبو المحشر عاصم بن ميمون الجحدري، فينصبون ﴿يَومَ﴾». (ينظر: الإبانة عن معاني القراءات ص (١٣٧)، والبحر المحيط ٢٠/١، والمحرر الوجيز ١٠٥/١، والنشر ٤٧/١).

(٢) وهو: ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة؛ وهذا ردُّه أحق، ومنعه أشدّ، ومرتكبه مرتكب أعظم الكبائر، وقد ذُكِرَ جواز ذلك عن أبي بكر بن مِقْسَم، وعُقِدَ له بسبب ذلك مجلسٌ، وأجمعوا على منعه، ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق؛ وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه. (ينظر: النشر ١٧/١، والإبانة ص (٥٧ ـ ٥٨)).

(٣) محمد بن جعفر بن عبدالكريم، أبو الفضل، الخزاعي توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٠٨هـ، إمامٌ جليل من أئمة القراءة الموثوق بهم، قرأ على المطَّوِّعي، والسامريّ، وغيرهم، وقرأ عليه أبو العلاء الواسطي، وأبو الفضل الباطرقاني، وغيرهما، من مؤلفاته: "تهذيب الأداء في السبع"، و"الواضح"، وكتاب "المنتهى في القراءات الخمسة عشر"، وما نُسِبَ إليه من القراءة التي يُقال بأنه جمعها ونسبها إلى الإمام أبي حنيفة، ونقلها الهذليُّ في الكامل، قال عنها في الإتقان: «هذا الكتاب موضوعٌ لا أصل له»، وقد دافع ابن الجزري عن الخزاعي وذكر أن وضع الكتاب المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة ليس منه، إنما هو من الحسن بن زياد الذي نسب هذه الحروف إلى أبي حنيفة، بل إن الخزاعي نفسه قد ردَّ بعض الأحرف من هذه القراءة ونقدها، كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي في تاريخه. (ينظر: غاية النهاية ١٠٩/٢ ـ ١١٠، وتاريخ الخطيب البغدادي ١٥٧/٢).

(٤) زيد بن أسلم، أبو أسامة، المدنيّ، مولى عمر بن الخطاب، رضي الله عنهما، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، أخذ عنه القراءة شيبة بن نصاح، توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ١٣٦هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢٩٦/١).

نوع سادس؛ وهو: ما زيد في القراءات على وجه **[١٢]** التفسير للآية[(١)]؛ كقراءة سعد بن أبي وقاص[(٢)]: ﴿**وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أَمٍّ**﴾ [النساء: ١٢][(٣)]، وقراءة ابن عباس[(٤)]: ﴿**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضَلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ**﴾ [البقرة: ١٩٨][(٥)].

---

(١) وهو: ما يسمى بالإدراج؛ وهو الإدخال والتضمين؛ وذلك بأن يزاد في الكلمات القرآنية على وجه التفسير للآية، فيزاد في الآية كلمة أو أكثر، ويسمى ـ تساهلاً ـ بأنه قراءات، وسماه ابن جني: تفسير القراءة العامة، ولعل هذا النوع لا يوصف بأنه قراءة، بل هو ضرب من التفسير والبيان للآيات، قال ابن الجزري في النشر (٣٢/١): «وربما كانوا يُدْخِلُون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم مُحَقِّقون لما تلقوه عن النبيِّ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، وأما من يقول إن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كَذَب». (ينظر: الإبانة ص (٦٣)، والمحتسب ٣٢٢/٢).

(٢) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف، القرشيّ، الزهريّ، أبو إسحاق، الصحابيُّ الأمير، فاتح العراق ومدائن كسرى، وأحد الستة الذين عينهم عمر للخلافة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، مناقبه لا تحصى، افتداه الرسول بأبويه فقال له يوم أحد: «ارم سعد فداك أبي وأمي...الخ»، فكانت له منقبة ليست لأحد غيره، كان يُعدّ من أشجع فرسان العرب والمسلمين، وكان له سلاحان؛ رمحه، ودعاؤه، شهد بدراً وأحداً والمشاهد، له في الصحيحين خمسة عشر حديثاً؛ انفرد البخاري بخمسة أحاديث، ومسلم بثمانية عشر حديثاً، أسلم وهو ابن سبعة عشر (١٧) سنة، توفي سنة ٥٥هـ ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٩٢/١، والأعلام للزركلي ٨٧/٣).

(٣) وقرأ بها: سعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن مسعود، وقرأ أبي بن كعب: (وله أخ أو أخت من الأمّ)، وذكرها البيضاوي قراءة لسعد بن مالك مع أبيّ، وذكر ابن عطية قراءة سعد: (وله لأخ أو أخت لأمه)، وقرأ بعضهم: (وله أخٌّ)؛ بتشديد الخاء، وقال ابن دريد: «التشديد لغة»، وقال ابن خالوية: «وأهل العربية يرونه لحناً؛ لأن لام الفعل واو». (ينظر: البحر المحيط ١٩٠/٣، والدر المصون ٣٢٦/٢، ومختصر ابن خالوية ص (٢٥)، وتفسير البيضاوي ٣٢٦/٢، ومعجم القراءات ٣١/٢ ـ ٣٢).

(٤) تقدمت ترجمته ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ.

(٥) وقرأ بها: ابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير، وعكرمة، وعمرو بن عبيد، وطلحة بن عمرو، وعطاء، ووكيع، والأولى جعل هذا تفسيراً؛ لأنه مخالف لسواد المصحف الذي أجمعت عليه الأمة، قال في فتح الباري: «وقراءة ابن عباس معدودة في الشاذ الذي صح إسناده، وهو حجة، وليس بقرآن». (ينظر: البحر المحيط ٩٤/٢، وفتح الباري ٢٤٨/٤، ومعجم القراءات ٢٧٣/١ ـ ٢٧٤).

١٧ ـ فَكُنْ عَلَى نَهْجِ سَبِيلِ السَّلَفِ   فِي مُجْمَعٍ عَلَيْهِ أَوْ مُخْتَلَفِ

وإذا تقرر ذلك:

(فَكُنْ) أيها السعيد.

(عَلَى نَهْجِ)؛ بفتح النون وسكون الهاء؛ وهو كالمنهج، والمنهاج؛ الطريق الواضح(١).

أي: **(سَبِيْلِ)** الأئمة.

(السَّلَفِ) والخلف؛ في قراءة القرآن وإقرائه ولا تعدل عنها.

(فِي مُجْمَعٍ عَلَيْهِ) من حروف القرآن.

(أَوْ مُخْتَلَفِ) فيه منها.

وقد نُقِلَ الإجماع: أن الشاذ ليس بقرآن، ثم الجمهور على تحريم القراءة به، وأنه إن قرأ به غير معتقد أنه قرآن ولا يوهم أحداً ذلك بل لما فيه من الأحكام الشرعية عند من يحتج به أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءته، وعليه مجمل من قرأ بها من المتقدمين، وكذا يجوز تدوينه في الكتب والتكلم على ما فيه(٢).

ونُقِلَ الإجماع ـ أيضاً ـ: على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة المشهورة(٣).

---

(١) ينظر: الصحاح في اللغة ٢/٢٣٤، ومختار الصحاح ١/٣٢٣.

(٢) وعليه إجماع المحققين من أهل العلم. (ينظر: النشر ١/١٤ ـ ١٦، ومنجد المقرئين ص (٥٨، ١٠٢)، والقراءات الشاذة وتوجيهها من كلام العرب (ملحق بكتاب البدور الزاهرة) للقاضي ص (٥٠٥)، والقراءات الشاذة أحكامها وآثارها، د.إدريس حامد محمد بحث منشور في جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، رقم (٢٠١)، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، والعلامة إبراهيم بن علي السمنوديّ سيرته وجهوده في علم القراءات ص (٢٣٦ ـ ٢٣٧)، وإجازة المتولي للبنَّا الدمياطي في القراءات الأربع الشواذ الشاذة ص (٢٤٨)).

(٣) قال ابن الجزري في منجد المقرئين ص (٨١): «وقول من قال إن القراءات المتواترة =

ونقل البغوي[(١)]: الاتفاق على جواز القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر[(٢)].

ولم يذكر خَلَفاً؛ لأنَّ قراءته لا تخرج عن قراءة الكوفيين، كما حققه المصنف[(٣)].

وقد اشتد إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن انحصار القراءات في مثل ما في الشاطبية وأصلها[(٤)]، وكذا جماعة من محققي الفقهاء والأصوليين؛ كالتقي السبكي[(٥)]، فإنه جزم بجواز

= لا حدَّ لها، إن أراد في زماننا فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة، وإن أراد في الصدر الأول فمحتمل»، وقال ابن السُّبْكي في جمع الجوامع (٢٣١/١): «ولا تجوز القراءة بالشاذ؛ والصحيح أنه ما وراء العشرة».

(١) أبو محمد حسين بن مسعود بن محمد البغويّ، ولد سنة ٤٣٦هـ، مفسر، محدث، فقيه، أحد الأعلام الزهاد، سمع الحديث من أبي الحسن الدوادي وطائفة، وروى عنه جماعة آخرهم أبو المكارم النُّوْقاني، له من التصانيف: معالم التنزيل في التفسير، وشرح السنة، وغيرهما. (ينظر: وفيات الأعيان ١٣٦/١ ـ ١٣٧، وطبقات المفسرين للسيوطي ص (٣٩)، والأعلام للزركلي ٢٥٩/٢).

(٢) قال البغوي في تفسيره: «وقد ذكرت في الكتاب قراءة من اشتهر منهم بالقراءات واختياراتهم على ما قرأته على الإمام أبي نصر محمد بن أحمد بن علي المقرئ المروزي ـ رحمه الله ـ، تلاوة ورواية، قال: قرأت على أبي القاسم طاهر بن علي الصيرفي، قال: قرأت على أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران بإسناده المذكور في كتابه المعروف بالغاية، وهم أبو جعفر ونافع المدنيان، وابن كثير المكيّ، وابن عامر الشاميّ، وأبو عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي البصريان، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون، فذكرت قراءة هؤلاء للاتفاق على جواز القراءة بها». (ينظر: معالم التنزيل للبغوي ٦/١ ـ ٧).

(٣) حيث قال في النشر (٤٥/١): «فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة أحد منهم ـ أي القراء السبعة ـ، بل ولا عن قراءة الكوفيين في حرف».

(٤) وأصل الشاطبية؛ كتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني، قال الإمام الشاطبي في حرز الأماني، البيت رقم (٦٨)، ص (٦):

وَفِي يُسْرِهَا التَّيسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ ... فَأَجْنَتْ بِعَونِ اللهِ مِنْهُ مُؤَمَّلَا

(٥) علي بن عبدالكافي أبو الحسن تقي الدين السّبكي، أصولي، مفسر، فقيه، ولد سنة ٦٨٣هـ، في (سبك)؛ من أعمال المنوفيه بمصر، وانتقل إلى القاهرة، ثم إلى الشام، =

ذلك[(١)]، ثم قال: «والبغوي أولى من يعتمد عليه في ذلك؛ لأنه مقرئ فقيه جامع للعلوم»[(٢)]، وكذا ولده التاج[(٣)] إذ قال[(٤)]: «وإنما قلنا في جمع الجوامع: والسبع متواترة، ثم قلنا في الشاذ: والصحيح أنه ما وراء العشرة، ولم نَقُلْ والعشرة متواترة؛ لأن السبع لم يختلف في تواترها، فذكرنا أولاً موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف، قال: على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله في الدين، وهي لا تخالف رسم المصحف»، ثمَّ حكى عن والده أنه يشدد النكير على بعض القضاة في منعه القراءة بها، وأنه قال لمن استأذنه في إقراء السبع[(٥)]: «أذنت لك أن تُقْرِئَ[(٦)] العشر»، وقال ـ أعني التاج ـ في جواب سؤال المصنف[(٧)] له بعد محاورات

= تتلمذ على علي بن محمد المغربي، ومحمد بن يوسف أبي حيان الغرناطي، وغيرهما، وتتلمذ عليه ابنه تاج الدين أبو نصر، والذهبي، وابن كثير، وغيرهم، من كتبه: الدر النظيم في التفسير، لكنه لم يكمله، ومختصر طبقات الفقهاء، وشرح منهاج الأصول للإمام البيضاوي، وغيرها، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٧٥٦هـ. (ينظر: حسن المحاضرة ١/١٧٧، والإعلام ٤/٣٠٢).

(١) أي: بجواز اعتقاد عدم انحصار القراءات في مثل ما في الشاطبية وأصلها، بل إن ما في الشاطبية وأصلها هو بعض القراءات وجزء منها.

(٢) قال صاحب منهج ابن الجزري في كتابه النشر: «ولم أجد هذا النص في المقدار الذي شرحه الإمام علي بن عبدالكافي من شرحه لمنهاج الأصول، وقد نقله ابن حجر في الفتح». (ينظر: النشر ١/٤٤، ومنهج ابن الجزري في كتابه النشر ١/٤٣٩، بتصرف يسير).

(٣) عبدالوهّاب بن علي بن عبدالكافي، تاج الدين، السبكي، ولد سنة ٧٢٧هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٧٧١هـ، فقيه شافعي، تولى القضاء، وتتلمذ على والده تقي الدين، والذهبي، وابن كثير، وغيرهم، من مصنفاته طبقات الشافعية الكبرى. (ينظر: الدرر الكامنة ٢/٤٢٧، وحسن المحاضرة ١/١٨٢، والأعلام ٤/١٨٤).

(٤) ينظر: منع الموانع ٢/٢٨٥.

(٥) ينظر: النشر ١/٤٥.

(٦) ضُبطت في الأصل: (تقرِأ).

(٧) المراد بالمصنف؛ الإمام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ، وكان الإمام ابن الجزري قد حاور الإمام تاج الدين السبكي في مسائل منها؛ مسألة تواتر القراءات العشر.

بينهما[1]: «القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاثة؛ قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف، متواترة، معلوم من الدين بالضرورة أنه منـزل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، لا يُكابر في شيء من [١٣] ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عاميًّا جلفاً[2]، لا يحفظ من القرآن حرفاً، وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى وتجزم نفسُه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا تتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شيء منه»[3].

والحاصل ـ كما قاله في الإتحاف[4] ـ: «أنَّ السبع متواترة اتفاقاً، وكذا الثلاثة على الأصح، بل الصحيح المختار، وهو الذي أخذنا به، ونأخذ».

١٨ ـ وَأَصْلُ الِاخْتِلَافِ أَنَّ[5] رَبَّنَا أَنْزَلَهُ بِسَبْعَةٍ مُهَوِّنَا[6]

(١) ينظر: النشر ١/٤٦ ـ ٤٧.

(٢) رَجُلٌ جِلْفٌ: جافٌّ، وأصله من أَجْلافِ الشاةِ، وهي المسلوخَةُ بلا رأسٍ ولا قوائمَ ولا بطن، فشبهوا الأحمق ومن لا عقل له بها. (ينظر: المحيط في اللغة ٢/١١٨، والصحاح في اللغة ١/٩٧، والقاموس المحيط ٢/٣٦٤).

(٣) ينظر: النشر ١/٤٤ ـ ٤٦، ومنجد المقرئين ص (١٧٤).

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١/٧٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبطها على وجهين؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فقد ضُبطت فيها: بكسر الهمزة: (**إِنَّ**)، والثاني: بفتح الهمزة: (**أَنَّ**)، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبطها على وجهين؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فقد ضُبطت ـ على أحد الوجهين فيها ـ: بفتح الواو على البناء للمفعول: (**مُهَوَّنَا**)، والثاني: بكسر الواو على البناء للفاعل: (**مُهَوِّنَا**)، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وهو الوجه الآخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(وَأَصْلُ الِاخْتِلَافِ) الذي وقع بين القراء.

(أَنَّ رَبَّنَا) ﷻ.

(أَنْزَلَهُ)؛ أي: القرآن.

(بِسَبْعَةٍ).

فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»(١).

وهذا الحديث من رواية أحد وعشرين صحابياً(٢).

ولذا نص جماعة على أنه متواتر(٣).

---

(١) متفق عليه، وورد في جلِّ كتب الصحاح، وتعددت رواياته وطرقه، وتعرض له كثير من العلماء بالدراسة والبحث والتحقيق، فأفردوا مصنفات مستقلة؛ في بيان معناه، وحصر رواته وطرقه. (ينظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ٢٢٦/٣، حديث رقم (٤٩٩١، ٤٩٩٢)، وفي مواضع متعددة، وصحيح مسلم، كتاب المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه، ٥٦٠/١ ـ ٥٦٣، حديث رقم (٨١٨ ـ ٨٢١)، والأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها ص (٦٣ ـ ٧٣)، ونصوص محققة في علوم القرآن ص (٢٣٩ ـ ٢٤٠)، والإتقان في علوم القرآن ٣٠٦/٢، والمرشد الوجيز ص (٧٧)).

(٢) وأوصلهم الإمام ابن الجزري في النشر إلى عشرين صحابياً، بينما أوصلهم السيوطي في كتاب الإتقان (٣٠٦/١ ـ ٣٠٨)، وفي كتابه قطف الأزهار المتناثرة ص (١٦٣)، إلى أحد وعشرين صحابياً، فزاد على ما ذكره ابن الجزري في النشر (٢١/١)؛ سليمان بن صرد، وذكر أبا أيوب الأنصاري مكان أم أيوب الأنصارية، بينما أوصلهم في كتابه تدريب الراوي (١٨٠/٢) إلى سبعة وعشرين صحابياً، وفي شرحه لألفية العراقي في المصطلح أوصلهم إلى ثلاثين صحابياً، وذكر صاحب كتاب الأحرف السبعة أن عددهم نحو من أربعة وعشرين صحابياً، بزيادة زيد بن ثابت، وعبادة بن الصامت، وجمع بين أبي أيوب الأنصاري وأم أيوب الأنصارية، رضي الله عنهم أجمعين. (ينظر: الإتقان ٣٠٦/١ ـ ٣٠٨، والنشر ٢١/١، والأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها ص (١٠٨ ـ ١٠٩)).

(٣) نصَّ على ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (١٦٨/٢)، ونقله عنه ابن الجزري في النشر (٢١/١)، والسيوطي في الإتقان (٣٠٨/١).

بل في مسند أبي يعلى[١] أن عثمان[٢] قال على المنبر: «أُذَكِّرُ اللهَ رَجُلاً سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ، لَمَّا قَامَ، فَقَامُوا حَتَّى لَمْ يُحْصَوا، فَشَهِدُوا بِذَلِكَ، فَقَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ مَعَهُمْ»[٣].

وفي حديث آخر[٤]: «أَنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لَهُ ـ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيهِ

---

(١) أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي، ولد سنة ٢١٠هـ، محدث الموصل، وصاحب المسند والمعجم، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، لقي الكبار، وارتحل في حداثته إلى الأمصار باعتناء أبيه وخاله محمد بن أحمد بن أبي المثنى ثم بهمته العالية، توفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة ٣٠٧هـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤/١٧٤ ـ ١٨٢).

فائدة: وقد احتوى مسند أبي يعلى الموصلي على (٧٥٥٥) نصًا مسندًا، ساقها المؤلف مرتبة على أسماء الصحابة، فيقول: (مسند فلان)، ثم يسوق تحت هذه الترجمة كافة الأحاديث التي رويت عن المترجم، وقد أتت الأحاديث تحت كل ترجمة، لا يربطها ترتيب معين، بل كل حديث وحدة قائمة بذاتها، هذا وقد بدأ المؤلف كتابه بمسند الصديق، ثم مسند عمر، ثم مسند علي، ثم مسند طلحة، ثم مسانيد باقي العشرة المبشرين بالجنة، وهكذا حتى ختم الكتاب، ولم يخرج مسنداً لعثمان بن عفان، رضي الله عن الصحابة أجمعين.

(٢) الصحابيّ الجليل؛ عثمان بن عفان بن أبي العاص، القرشي، الأموي، ثالث الخلفاء الراشدين، صهر النبيِّ ﷺ وزوج ابنتيه، مناقبه أكثر من أن تحصى، عرض القرآن على رسول الله ﷺ، وعرض عليه القرآن أبو عبدالرحمٰن السلمي، وآخرون، قتل مظلوماً شهيداً سنة ٣٥هـ ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٥٠٧).

(٣) رواه أبو يعلى في مسنده (١/١٥٣)، حديث رقم (٩)، بتحقيق: إرشاد الحق الأثري، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٥٢): «رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه راو لم يُسَمّ»، وكذا رواه النسائي في سننه (٢/١٥٣ ـ ١٥٤)، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن، ثم قال: «معقل بن عبيدالله ليس بذلك القويّ»، وحكم عليه محقق كتاب الإتقان (١/٣٠٨) فقال: «حديث ضعيف، في الإسناد راو مبهم».

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه، (١/٥٦٠ ـ ٥٦٣)، حديث رقم (٨١٨ ـ ٨٢١)، وذلك من رواية أبيّ بن كعب رضي الله عنه، وفيه: «أنَّ النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك =

وَسَلَّمَ ـ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيَّمَا حَرْفٌ قَرَؤُوا عَلَيهِ فَقَدْ أَصَابُوا»، و[هذا][(١)] كالأوَّل[(٢)].

قال: **(مُهَوِّنَا)**؛ أي: مسهلاً ومخففاً لهذه الأمة، مع ما في ذلك من إظهار شرفهم على غيرهم، وإعظام أجورهم؛ من حيث إنهم يُفْرِغُونَ جَهْدهم في تحقيقه وضبط لفظه، حتى مقاديرَ المدات، وتفاوت الإمالات، ثم تتبع معاني ذلك، واستنباط الأحكام، ومن إظهار سر الله في كتابه وصيانته عن التبديل مع كونه على هذه الأحرف[(٣)].

= أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا».

(١) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (ولذا)، ولعلَّ الصواب ما أثبته؛ وذلك لأجل اتساق المعنى.

(٢) هكذا في الأصل، ولعلَّ مراده أنَّ حديث أبي بن كعب ﷺ هذا في معناه ودلالته كالحديث الأول الذي ذكره الشارح والذي رواه أكثر من عشرين صحابياً حتى بلغ حدَّ التواتر، ووجه التشابه بينهما أنهما سواء في الدلالة على الحكمة من إنزال القرآن على سبعة أحرف؛ وأن الحكمة من إنزال القرآن على سبعة أحرف ـ كما دل عليه هذين الحديثين ونوَّه عليه الناظم ـ؛ هي التسهيل والتيسير والتهوين على الأمة، وعليه فلعلَّ الأقرب في عبارة الشارح أن تكون: «وهذا كالأوَّل»، والله أعلم.

(٣) ذكر الشارح هنا بعضاً من فوائد القراءات القرآنية ومنافعها، وقد أفاض في ذكر هذه الفوائد وشرحها الإمام ابن الجزري في كتاب النشر (٥٢/١ ـ ٥٤)، حتى ذكر قريباً من ستٍّ وعشرين فائدة نقلية، كما تمَّ عمل بحث أكاديمي في مرحلة الماجستير في قسم القراءات بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقام به الباحثان؛ عبدالله بن محمد الجار الله ومحمد عمر الجنانيني، وذلك عام ١٤٢٦هـ، وكان عنوانه (فوائد القراءات القرآنية من خلال دراسة ميدانية)، وتم طرح ثلاثة محاور في هذه الدراسة؛ وهي: الفوائد الاجتماعية، والفوائد العلمية، والفوائد الاقتصادية، وقد تم توزيع استبانة على الفئة المستهدفة بهذه الدراسة؛ وهم: طلاب كلية القرآن في السنة الرابعة، وطلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه وبعضاً من أساتذة الكلية ومدرسيها، وكانت نتيجة الدراسة مذهلة إلى حد كبير يفوق مقاييس وضوابط البحث العلمي، وصدق الله العظيم: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

١٩ ـ وَقِيلَ: فِي الْمُرَادِ مِنْهَا أَوْجُهُ. وَكَوْنُهُ اخْتِلَافَ لَفْظٍ أَوْجَهُ

(وَ)قد.

(قِيلَ فِي) تعيين.

(الْمُرَادِ مِنْهَا)؛ أي: السبعة الأحرف.

(أَوْجُهُ) بضم الجيم؛ جمع وجه[1]، بمعنى قول؛ أي: أقوال كثيرة، أنهاها بعضهم إلى أكثر من ثلاثين قولاً[2]، مع اتفاقهم ـ إلا خلافاً لا يعتد به ـ على أنه ليس المراد أن كل كلمة تُقْرَأُ على سبعة أوجه، إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة[3]؛ نحو:

---

(١) ينظر: الصحاح في اللغة ٢٦٨/٢.

(٢) وأوصلها القرطبي في تفسيره (٧٢/١) إلى خمسة وثلاثين قولاً، حيث قال: «وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين، ذكرها أبو حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي، نذكر منها في هذا الكتاب خمسة أقوال»، وقال السيوطي في الإتقان (٣٠٩/١ ـ ٣٣٣): «اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً»، ثم سرد منها خمسة وثلاثين قولاً فقط، وبقي خمسة أقوال من الأربعين قولاً لم يذكرها، وقال في خاتمة الأقوال (٣٣٣/١): «وقال المُرْسِيُّ: هذه الوجوه أكثرها متداخلة، ولا أدري مستندها، ولا عمن نقلت، ولا أدري لم خص كلّ واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر، مع أن كلها موجود في القرآن؟ فلا أدري معنى التخصيص، وفيها أشياءُ لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها يُعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح، فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، إنما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظهر كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبعة، وهو جهل قبيح».

(٣) هذه العبارة من الشارح هي في الحقيقة نقل واقتباس من كلام الإمام ابن الجزري في النشر، ومفهوم هذا الكلام من الإمام المحقق ابن الجزري أن هناك كلمات قرآنية يسيرة ـ يعني قليلة العدد ـ قُرِئَت بسبعة أوجه، فإن كان يريد في المتواتر المقروء به فليس بصحيح؛ لأنه لم يرد في المتواتر كلمة قرآنية تُقرأ بأكثر من ستة أوجه، وإن كان يريد في الشاذ فقد ورد كلمات قرئت بأكثر من سبعة أوجه، كما بينت ذلك في الهوامش القادمة، وعليه فإن الاستثناء في قوله: «إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة» فيه نظر.
كما أن هذه العبارة وما تحويه من الأمثلة مما تكرر تداوله في كتب القراءات، مع عدم بيان لهذه القراءات وعددها على الحقيقة، وإتماماً للفائدة فإني أذكرها هنا ـ في مواضعها ـ على وجه الإجمال.

﴿أَرْجِئْهُ﴾ [الأعراف: ١١١][(١)(٢)].

و﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣][(٣)].

---

(١) وسورة الشعراء: الآية [٣٦].

(٢) وقد ورد في كلمة: ﴿أرجئه﴾ سبع قراءات؛ ست منها متواترة، والسابعة قراءة شاذة، وذلك على النحو التالي:

١ ـ(أَرْجِهْ)؛ بدون همز، وبسكون الهاء، وقرأ بها: عاصم، وحمزة.

٢ ـ(أَرْجِهِ)؛ بدون همز، وبكسر الهاء، وقرأ بها: قالون، وابن وردان في أحد وجهيه.

٣ ـ(أَرْجِهِي)؛ بدون همز، وبكسر الهاء، ووصلها بياء، وقرأ بها: ورش، والكسائي، وابن جماز، وابن وردان في أحد وجهيه، وخلف في اختياره.

٤ ـ(أَرْجِئْهُ)؛ بسكون الهمز، وضم الهاء، وقرأ بها: البصريان، وهشام من طريق الداجوني.

٥ ـ(أَرْجِئْهُو)؛ بالهمز، وإشباع ضمة الهاء، وقرأ بها: ابن كثير، وهشام من طريق الحلواني.

٦ ـ(أَرْجِئْهِ)؛ بالهمز، وكسر الهاء، وقرأ بها: ابن ذكوان.

فهذه ست قراءات متواترة قُرِئَ بها في القراءات العشر المتواترة، وهناك قراءة سابعة مروية عن ابن ذكوان، وابن عامر في رواية هشام بن عمار، ذكرها أبو حيان في تفسيره؛ وهي: (أَرْجِئْهِي)؛ بالهمز، وكسر الهاء، وإشباعها، وذكر ابن عطية في المحرر الوجيز أنَّ عاصماً والكسائيِّ قرأآ: (أَرْجِهُ)؛ بضم الهاء، دون همز. (ينظر: البحر المحيط ٣٦٠/٤، ومعجم القراءات ١٢١/٣ ـ ١٢٢، والنشر ٣١١/٢ ـ ٣١٢، والبدور الزاهرة ٣١٣/١ ـ ٣١٤).

(٣) وأمَّا القراءات في كلمة: ﴿هَيْتَ﴾؛ فقد أوصلها أبو حيان إلى تسع قراءات، وذكر صاحب التاج أنهم أوصلوها إلى سبع قراءات، وإلى مثل هذا ذهب الشهاب، والنحاس، والقرطبيّ، وقد أوصلها صاحب معجم القراءات إلى ثلاث عشرة قراءة؛ أربع منها متواترة، وأربع منها من القراءات الأربع الشاذة بعد العشرة، والباقي من القراءات الشواذ الأخرى، وذلك على النحو التالي:

١ ـ(هَيْتَ)؛ بفتح الهاء، والتاء، وسكون الياء؛ وهي قراءة متواترة، قرأ بها القراء العشرة عدا: نافع، وابن عامر، وابن كثير.

٢ ـ (هِيْتَ)؛ بكسر الهاء، وياء بعدها ساكنة، ثم فتح التاء، وهي قراءة متواترة؛ قرأ بها: المدنيان، وابن ذكوان.

٣ ـ(هِئْتَ)؛ بكسر الهاء، والهمز الساكن، وفتح التاء، وهي قراءة متواترة؛ قرأ بها: هشام عن ابن عامر.

٤ ـ(هَيْتُ)؛ بفتح الهاء، وياء ساكنة، بعدها تاء مضمومة مثل (حَيْثُ)؛ وهي قراءة متواترة، قرأ بها: ابن كثير. =

﴿وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨](١)(٢).

= ٥ ـ (**هِيْتُ**)؛ بكسر الهاء، وتسهيل الهمزة ـ والمقصود بالتسهيل مطلق التغيير فتبدل ياء ساكنة ـ، وضم التاء، وهي قراءة شاذة من القراءات الأربع الزائدة بعد العشرة؛ قرأ بها: ابن محيصن من المبهج.

٦ ـ(**هَيْتِ**)؛ بفتح الهاء، وسكون الياء، وكسر التاء، مثل: (جَيْرِ)، وهي قراءة شاذة من القراءات الأربع الزائدة بعد العشرة؛ قرأ بها: ابن محيصن من المبهج.

٧ ـ(**هِيْتِ**)؛ بكسر الهاء، بعدها ياء ساكنة، وتاء مكسورة؛ لالتقاء الساكنين؛ وهي قراءة شاذة من القراءات الأربع الزائدة بعد العشرة؛ قرأ بها: ابن محيصن من المفردة.

٨ ـ(**هِئْتِ**)؛ بكسر الهاء، والتاء، مع الهمز، وهي قراءة شاذة من القراءات الأربع الزائدة بعد العشرة؛ قرأ بها: ابن محيصن من المفردة.

٩ ـ(**هِئْتُ**)؛ بكسر الهاء، مع الهمز الساكن، وضم التاء، وهي من القراءات الشاذة.

١٠ ـ (**هَيِتَ**) بكسر الياء، وتُذْكَر عن أبي إسحاق، وهي معدودة من الشواذ.

١١ ـ (**هُيِّيْتُ**)؛ مثل (حُيِّيْتُ)؛ وهو فعل مبني للمعلوم مسهل الهمزة؛ من هيأتُ الشيء، وقرأ بها ابن عباس، وابن السميفع، وهي معدودة من الشواذ.

١٢ ـ (**هُيِّئْتُ**)؛ وهو فعل صريح، وقرأ بها: عليٌّ، وابن عباس، وغيرهما، وهي معدودة من الشواذ.

١٣ ـ (**هَا أَنَا لَكَ**)؛ ونسبت إلى علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وفيه نظر.

(ينظر: البحر المحيط ٩٤/٥، وتفسير القرطبي ٦٣/٩، ومعجم القراءات ٢١٨/٤ ـ ٢٢٥، والرياحين العطرة شرح مختصر الفوائد المعتبرة ص (٨٩)، والنشر ٢٩٣/٢ ـ ٢٩٤).

(١) وسورة التحريم: الآية [٤].

(٢) وأمَّا كلمة: ﴿**جبريل**﴾؛ فقُرِئَتْ بقراءات كثيرة، أوصلها صاحب معجم القراءات إلى نحو من ثمان عشرة قراءة؛ أربع منها متواترة، وقراءتان منها من القراءات الأربع الشاذة بعد العشرة، والقراءات الباقية من القراءات الشواذ الأخرى، وذلك على النحو التالي:

١ ـ(**جِبْرِيل**)؛ وهي قراءة متواترة؛ قرأ بها: المدنيان، والبصريان، والشامي، وحفص.

٢ ـ(**جَبْرِيل**)؛ وهي قراءة متواترة؛ قرأ بها: ابن كثير.

٣ ـ(**جَبْرَئِيل**)؛ وهي قراءة متواترة؛ قرأ بها: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر في اختياره.

٤ ـ(**جَبْرَئِل**)؛ وهي قراءة متواترة؛ قرأ بها شعبة عن عاصم.

٥ ـ(**جَبْرائِل**)؛ وهي قراءة شاذة قرأ بها الحسن البصري، في القراءات الأربع الزائدة بعد العشرة.

٦ ـ(**جَبْرَئِلّ**)؛ باللام المشددة، وبدون ياء بعد الهمزة، وقرأ بها ـ في القراءات الأربع الشواذ ـ: ابن محيصن من المبهج. =

و﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٢٤][(١)(٢)].

= ٧ ـ (**جَبْرَائيل**)؛ بألف بعد الراء، وهي قراءة معدودة من الشواذ.
٨ ـ(**جَبْرَاييل**)؛ بيائين من غير همز، وهي قراءة معدودة من الشواذ..
وهناك لغات أخرى قرئ ببعضها في الشواذ منها: (**جَبْرال**)، (**جَبْرايل**)، (**جَبْرَيْل**)، (**جَبْرين**)، (**جِبْرين**)، (**جَبْرائين**)، (**جَبْرايين**)، (**جِبْرالَّ**)، (**جَبْرَييل**)، (**جَبْرَيْل**). (ينظر: معجم القراءات ١٥٨/١ ـ ١٥٩، والرياحين العطرة ص (٣٩)، والنشر ٢١٩/٢).

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وأمَّا كلمة: ﴿**إبراهيم**﴾؛ ففيها سبع لغات، قال في النشر: «وفيه لغات أخرى قُرِئ ببعضها، وبها قرأ عاصم الجحدري وغيره»، لكنه لم يذكر هذه اللغات، وقد ساقها أبو حيان في تفسيره فقال: «وفيه لُغىً سِتٌّ» ثم سردها؛ وزاد صاحب الدر المصون لغة سابعة، فصار مجموع اللغات فيها سبع لغات؛ اثنتان من هذه اللغات قُرِئ بهما في المتواتر؛ وباقي اللغات ربما قُرِئَ ببعضها في الشواذ؛ وهي:
١ ـ(**إِبْرَاهِيْم**)؛ بالألف، والياء، وهي قراءة متواترة؛ قرأ بها: الجمهور، وابن عامر من بعض طرقه.
٢ ـ(**إِبْرَاهَام**)؛ بألفين؛ وهي قراءة متواترة؛ وقرأ بها: ابن عامر من بعض طرقه.
٣ ـ(**إِبْراهِم**)؛ بكسر الهاء.
٤ ـ(**إِبْراهَم**)؛ بفتح الهاء.
٥ ـ(**إِبْراهُم**)؛ بضم الهاء.
٦ ـ(**إِبْرَهَم**).
٧ ـوزاد صاحب الدر المصون لغة سابعة: (**إِبْرَاهُوم**).
(ينظر: البحر المحيط ٣٧٤/١، والدر المصون ٣٥٩/١، والنشر ٢١٢/٢ ـ ٢٢، ومعجم القراءات ١٨٦/١ ـ ١٨٧).
وزاد ابن الجزري في النشر في معرض تمثيله للكلمات التي جاءت على سبعة أوجه؛ كلمتين هما: كلمة: ﴿**أُف**﴾ [الإسراء: ٢٣]، و[الأنبياء: ٦٧]، و[الأحقاف: ١٧]؛ وقد ذكر صاحب معجم القراءات (٤١/٥ ـ ٤٦) أنَّ فيها نحواً من ست عشرة قراءة ولغة؛ سردها وعزاها لمن قرأ بها ووجَّهَهَا؛ ثلاث منها قراءات متواترة، والباقي كلها لغات وقراءات شاذة، ليس منها ما هو قراءة في الأربع الشواذ بعد العشرة.
وكلمة: ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]؛ وقد جمع صاحب المعجم فيها نحواً من أحد عشرة قراءة؛ قراءتان منهما متواترة، وتزيد قراءة متواترة ثالثة؛ وذلك حال الوقف بالهاء للكسائي والبزي، وباقي القراءات شاذة ليس منها ما هو قراءة في الأربع الشواذ بعد العشرة. (ينظر: معجم القراءات ١٧٢/٦، والنشر ٣٢٨/٢، والفوائد المعتبرة ص (٣٠١)).

وعلى أنه ليس المراد: هؤلاء القراء السبعة المشهورين(١).

فمنها: أن المراد بالأحرف اللغات؛ وهي ـ كما قاله أبو عبيد(٢) ـ: قريش، وهذيل، وثقيف(٣)، وهوازن(٤)، وكنانة(٥)، وتميم، واليمن، قال(٦): وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً(٧).

ومنها: أنَّ المراد بها [١٤] سبع جهات لا يتعدَّاها الكلام؛ لفظٌ خاصٌ أريد به الخاص، ولفظ عام أريد به العام، وعكسهما، ولفظ يُسْتَغْنى بتنـزيله عن تأويله، ولفظ لا يعلمه إلا العلماء، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون(٨).

---

(١) قال في النشر: «لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خُلِقُوا ولا وُجِدُوا، وأول من جمع قراءاتهم: أبو بكر بن مجاهد في أثناء المائة الرابعة». (ينظر: النشر ٢٤/١).

(٢) أي: أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد سبقت ترجمته.

(٣) واسمه: قَسِيّ بن منبه، وإليه تنسب القبيلة المعروفة من قبائل العرب، والتي استقر معظمها في الطائف، من قيس عيلان. (ينظر: الاشتقاق ص (٣٠١)، والأنساب ٥٠٨/١ ـ ٥٠٩).

(٤) بطن من قبيلة قيس بن عيلان. (ينظر: الاشتقاق ص (٢٦٥ ـ ٢٩١)).

(٥) كنانة بن خزيمة بن مدركة، وهي من قبائل قريش.

(٦) ينظر: فضائل القرآن ١٦٨/٢.

(٧) وليس المراد أن كل كلمة تُقْرأ على سبع لغات، وينسب هذا القول إلى أبي عبيد، وإمام الكوفيين في النحو؛ أحمد بن يحي بن يزيد الشيباني، وثعلب، وآخرين، وذكره واختاره ابن عطية في مقدمة تفسيره، والأزهري في كتابه: التهذيب في اللغة، وصححه البيهقي في شعب الإيمان (٤٢١/٢)، ورجَّح هذا القول صاحب كتاب الأحرف السبعة، وانتصر له، واستدل عليه، وذلك بعد أن سرد جميع الأقوال وردَّ عليها، حيث قال: «وقد ذهب أجلة علماء الحديث واللغة إلى أن المراد بالأحرف اللغات»، لكن تُعُقب هذا القول بأنَّ لغات العرب أكثر من سبعة. (ينظر: اللباب ٣٨/١، وتفسير بن عطية ٢٧/١، والبرهان للزركشي ٣٠٩/١، والإتقان ٣٢٠/١ ـ ٣٢٤، والأحرف السبعة ص (١٧٧ ـ ١٨٠)).

(٨) وقد ذكر هذا القول السيوطي في الإتقان (٣٣٠/١ ـ ٣٣١)، ولم يتبين لي سبب إيراد الشارح لهذا القول على وجه الخصوص من بين جميع الأوجه الأخرى التي ذكرها السيوطي في الإتقان، إلا أن يكون هذا القول مع القول الذي قبله اختياراً له من بين سائر الأقوال الأخرى المذكورة في كتاب الإتقان.

ومنها: اختلاف الأوجه.

وهذا ما ذكره المصنف بقوله: **(وَكَوْنُهُ)**؛ أي: المراد بالأحرف السبعة.

(اخْتِلَافَ لَفْظٍ أَوْجَهُ) من غيره، فهو بفتح الجيم؛ أفعل تفضيل.

قال[١]: «وذلك أني تتبعت القراءات؛ صحيحها، وشاذها، وضعيفها، ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها، وذلك:

١ - إمَّا في الحركات - بلا تغير في المعنى والصورة -؛ نحو: ﴿**الْبُخْلِ**﴾ [النساء: ٣٧][٢] بأربعة[٣]، و﴿**يَحْسَبُ**﴾ [الهمزة: ٣]؛ بوجهين[٤].

٢ - أو بتغير في المعنى فقط؛ نحو: ﴿**فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ**﴾ [البقرة: ٣٧][٥].

٣ - وإمَّا في الحروف - بتغير في المعنى لا في الصورة -؛ نحو: ﴿**تَبْلُوا۟**﴾، و﴿**تَتْلُوا۟**﴾ [يونس: ٣٠][٦].

---

(١) ينظر: النشر ٢٦/١.

(٢) وسورة الحديد: الآية [٢٤].

(٣) أي: أربعة أوجه؛ وهي: فتح الباء مع الفتح والتسكين في الخاء، وضم الباء مع الضم والتسكين في الخاء: ﴿**البُخُل، البُخْل، البَخَل، البَخْل**﴾، فوجهان منها مقروء بها في المتواتر؛ وهما: الوجه الثاني، والوجه الثالث؛ حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف: بفتح الباء والخاء، وقرأ الباقون: بضم الباء وسكون الخاء، ووجهان مقروء بهما في الشواذ؛ وهما: الوجه الأول، والوجه الرابع، حيث قرأ عيسى بن عمر والحسن وزيد بن عليّ: بضم الباء والخاء، وقرأ ابن الزبير وقتادة وأيوب السختياني: بفتح الباء وسكون الخاء. (ينظر: النشر ٢٤٩/٢، ومعجم القراءات ٦٩/٣ - ٧٠).

(٤) وهما: فتح السين وكسرها، وشرْطُ الفعل أن يكون مستقبلاً؛ فقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة: بفتح السين، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: النشر ٢٣٦/٢).

(٥) فقرأ ابن كثير؛ بنصب: ﴿ءَادَمَ﴾، ورفع: ﴿كَلِمَٰتٌ﴾، وقرأ الباقون؛ برفع: ﴿ءَادَمُ﴾، ونصب: ﴿كَلِمَٰتٍ﴾؛ بكسر التاء. (ينظر: النشر ٢١١/٢).

(٦) ﴿تَتْلُوا۟﴾ بتائين؛ مفتوحة فساكنة؛ من التلاوة، وهي قراءة أهل شفا؛ حمزة، والكسائيّ، وخلف العاشر في اختياره، وأما قراءة: ﴿تَبْلُوا۟﴾ بالمثناة من فوق، ثم موحدة من أسفل؛ من البلوى، وهي قراءة الباقين. (ينظر: النشر ٢٨٣/٢).

٤ ـ وعكس ذلك؛ نحو: ﴿بَصْطَةً﴾، و﴿بَسْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩](١).

٥ ـ أو بتغيرهما؛ نحو: ﴿أَشَدَّ مِنكُمْ﴾، و﴿مِنْهُم﴾ [غافر: ٢١](٢).

٦ ـ وإما في التقديم والتأخير؛ نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١](٣).

٧ ـ أو في الزيادة والنقصان؛ نحو: ﴿وَأَوْصَى﴾, و﴿وَوَصَّىٰ﴾ [البقرة: ١٣٢](٤).

فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها، هذا كلامه(٥).

ورجَّحَ في غيث النفع القول الأول(٦)، وأطال في بيانه معنًى ونظراً، ثم

---

(١) قرأ نافع، والبزي، وابن ذكوان، وشعبة، والكسائي، وأبو جعفر، وروح، وخلاد بخلف عنه: بالصاد، والباقون: بالسين، واتفق الجميع على سين: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛ للرسم، إلا ما رواه ابن شنبوذ عن قنبل من جميع الطرق عنه بالصاد، وهو المراد من قول ابن الجزري في الطيبة، البيت رقم (٥٠٢) من سورة البقرة:

٥٠٢ ـ............................ ....وَخُلْفَ الْعِلْمِ زُرْ

(ينظر: النشر ٢/٢٣٠، والإتحاف ٢/٥٣).

(٢) قرأ ابن عامر: ﴿مِنكُمْ﴾؛ بالكاف موضع الهاء، وقرأ الباقون: ﴿مِنْهُم﴾؛ بضمير الغيب. (ينظر: التيسير ص (١٩١)، والنشر ٢/٣٦٥، والسبعة ص (٥٦٩)).

(٣) قرأ الأخوان وخلف: ﴿فَيَقْتُلُونَ﴾؛ بضم الياء التحتية، وفتح التاء الفوقية؛ مبنياً للمفعول، و﴿وَيُقْتَلُونَ﴾؛ بفتح الياء التحتية، وضم التاء الفوقية؛ مبنياً للفاعل، وقرأ الباقون: بفتح الياء وضم التاء في الأول، وبضم الياء وفتح الياء في الثاني. (ينظر: التيسير ص (٩٣)، والنشر ٢/٢٨١).

(٤) قرأ المدنيان، والشامي؛ بهمزة مفتوحة صورتها ألف بين الواوين، مع تخفيف الصاد، وهو كذلك مرسوم في مصاحفهم، وقرأ الباقون: بحذف الهمزة، مع تشديد الصاد، وهو كذلك في مصاحف أهل العراق. (ينظر: السبعة ص (١٧١)، والنشر ٢/٢٢٢).

(٥) وقد قال ـ أي: ابن الجزري في النشر ـ في أول كلامه هذا: «لا زلت استشكل هذا الحديث، وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليَّ بما يمكن أن يكون صواباً ـ إن شاء الله ـ »، وقال في أخره: «وأمَّا نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتخفيف والتسهيل، والنقل والإبدال، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً». (ينظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٦ ـ ٢٧).

(٦) يعني: رجح أن المراد بالأحرف السبعة؛ اللغات. (ينظر: غيث النفع في القراءات السبع ص (١٦ ـ ١٧)).

قال[(١)]: «وهذه الأحرف السبعة داخلة في القراءات العشر التي بلغتنا بالتواتر وغيرها مما اندرس وكان متواتراً راجع إليها؛ لأن القرآن محفوظ من الضياع ولو تطاولت عليه السنون، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]»[(٢)]

(١) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع ص (١٦ ـ ١٧).

(٢) ورجَّح الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة بأن تفسير هذه الأوجه السبعة؛ هي الوجوه الأدائية والصرفية والنحوية، حيث قال في شرح الطيبة ص (٥): «قد ورد في تفسير السبعة الأوجه أقوال تزيد على أربعين، والذي أراه ولا أرى أن الحق يتعداه؛ أن الأحرف السبعة هي: الوجوه الأدائية والصرفية والنحوية، والسبعة في الحديث كالسبعة في: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، ليست للحصر، وإنما هي للكثرة، وعلى هذا يتفرع أن الأحرف السبعة ليست مما يختلف بها النظم أو الرسم، وأن كلمات القرآن محدودة معلومة لا يختلف في عددها ولا مؤداها باختلاف الأحرف السبعة، وأن لا فرق في شيء بين المصاحف العثمانية فيما يرجع إلى نظم القرآن، وأن ما اشتهر من أن مصحف أبي بكر قد جمع الأحرف السبعة ومصاحف عثمان لم تجمع إلا حرفاً واحداً منها والستة الباقية منسوخة بالإجماع أو بالعرضة الأخيرة قول لا أصل له، ولن يؤيده دليل، ولنا في تفسير الأحرف السبعة وتاريخ القراءات رسالة مفردة نشرناها في مقدمة الشاطبية»، ورجَّح الشيخ عبدالفتاح القاضي أن المراد بالأحرف؛ القراءات، حيث قال في (إبحاث في قراءات القرآن الكريم) ص (١١ ـ ١٢): «وأحسن ما تحمل عليه الأحاديث المذكورة ـ في نظرنا ـ أن يراد بالأحرف؛ القراءات، فقوله ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ (أنزل القرآن على سبعة أحرف)؛ معناه: على سبع قراءات، والقراءات؛ جمع قراءة؛ وهي الهيئة المخصوصة في الكلمة القرآنية من حيث بنيتها الأصلية، وجوهر حروفها، أو من حيث شكلها وحركاتها وإعرابها، ومردُّها السماع من رسول الله ﷺ. وفي الحديث مجاز مرسل حيث أطلق اسم الجزء ـ وهو الحرف ـ وأراد الكل ـ وهو الكلمة القرآنية المشتملة على قراءة معينة ـ. . .وتسمية الكلمة القرآنية المختلف في قراءتها حرفاً باعتبار أن فيها حرفاً اختلف القراء في قراءته؛ فرفعه قارئ ونصبه آخر، أو قرأه قارئ بياء الغيب وغيره بتاء الخطاب، أو زاد البعض في الكلمة ونقصه البعض منها، إلى غير ذلك، فالمبرر لهذا المجاز أن لهذا الحرف من المزية ما ليس لباقي حروف الكلمة؛ وهو كونه موضعاً لاختلاف القراء، ومن إطلاق القراءة على الحرف قولهم: حرف نافع كذا، وحرف حمزة كذا، يعنون بذلك قراءته. . . .وليس المراد أن كل كلمة في القرآن فيها سبع قراءات. . . .كما أنه ليس المراد بالأحرف السبعة قراءات الأئمة السبعة المشهورين. . .وإنما المراد أن الكلمة القرآنية تُقْرأ بقراءة أو اثنتين أو ثلاث إلى سبع قراءات، وهذا غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة من القرآن»، =

والله أعلم[١].

٢٠ ـ قَـامَ بِـهِ[٢] أَئِـمَّـةُ الْـقُـرْآنِ وَمُـحْـرِزُو الـتَّـحْـقِـيـقِ وَالْإِتْـقَـانِ

(قَامَ بِهِ)؛ بلفظ القرآن المختلف فيه، وتكفَّل بأدائه على وجهه؛ أئمة القراءات من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، المواظبون على تلاوة القرآن وإقرائه.

قال الزركشي[٣] وغيره[٤]: «القراءات والقرآن حقيقتان متغايرتان:

= ثم قال الشيخ القاضي في نهاية كلامه في كتابه أبحاث في قراءات القرآن الكريم ص (١٢ ـ ١٣) ـ مرجحاً ما ذهب إليه أبو الفضل الرازي ـ: «وإننا إذا تقصينا القراءات متواترها ومشهورها وسبرنا صحيحها وضعيفها وتتبعنا منكرها وشاذها لوجدنا أن ما بينها من اختلاف وتنوع لايعدو سبعة أنحاء لا يزيد عليها ولا ينقص عنها؛ **الأول**: اختلاف الأسماء، والاختلاف فيها يكون بالإفراد والتثنية والجمع، **الثاني**: اختلاف الأفعال، **الثالث**: اختلاف وجوه الإعراب، **الرابع**: الاختلاف بالنقص والزيادة، **الخامس**: الاختلاف بالتقديم والتأخير، **السادس**: الاختلاف بالإبدال، **السابع**: الاختلاف في اللهجات».

(١) **تنبيه**: هناك مباحث أخرى متعلقة بالأحرف السبعة تناولها ابن الجزري في النشر وبعض شرَّاح المتن، ولم يتعرض لها الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ، ومن هذه المباحث: الحكمة في تحديد الأحرف بسبعة دون غيرها، ومبحث في أن اختلاف هذه السبعة على أي وجه يتوجه، ومبحث هل المصاحف العثمانية اشتملت على جميع الأحرف السبعة، وهل القراءات التي يقرأ بها اليوم في كل الأمصار جميع الأحرف السبعة أو بعضها، وهل هذه السبعة متفرقة في القرآن، وغيرها من المباحث، وربما تركها الشارح لئلا يخرج عن المقصود، وكذا طلباً للاختصار. (ينظر: النشر ٢١/١ ـ ٣٣، وشرح النويري على الطيبة ١٥٧/١ ـ ١٨٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبطها على وجهين؛ الأول: بضمير المفرد المذكر: **(بِهِ)**، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، وشرح موسى جار الله، وشرح الترمسي، والثاني: بضمير المفرد المؤنث: **(بِهَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) محمد بن عبدالله بن بهادر بن عبدالله الزركشي، أبو عبدالله، بدر الدين، تركيّ الأصل، مصريّ المولد والوفاة، ولد سنة ٧٤٥هـ، وتوفي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ سنة ٧٩٤هـ، أخذ عن الشيخين؛ جمال الدين الأسنوي، وسراج الدين البلقيني، ورحل إلى حلب فأخذ عن الشيخ شهاب الدين الأذرعي، وسمع الحديث بدمشق وغيرها، من أشهر مؤلفاته: البرهان في علوم القرآن، والتذكرة في الأحاديث المشتهرة، وغيرها. (ينظر: شذرات الذهب ٣٣٥/٦ ـ ٣٣٦).

(٤) كصاحب الإتحاف، وأصله؛ صاحب لطائف الإشارات. (ينظر: الإتحاف ٦٨/١).

فالقرآن هو: الوحي المنـزل للإعجاز والبيان، والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف، وتشديد، وغيرهما»[(١)].

والمقرئ: من عرف القراءات أداءً، ورواها مشافهة.

والقارئ: من أفرد القراءة من [رواية][(٢)] إلى ثلاثة روايات.

والمتوسط: إلى أربع أو خمس.

والمنتهي: من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها[(٣)].

وهذا هو المراد بـ(**أَئِمَّةُ الْقِرَاءَاتِ**[(٤)]).

(**وَ**)هم.

(**مُحْرِزُو التَّحْقِيقِ وَالْإِتْقَانِ**) للقرآن؛ تلقياً، وحفظاً، وإقراءً.

---

(١) قال الدكتور شعبان إسماعيل في كتابه (القراءات أحكامها ومصادرها) ص (٢٣): «وقد صرح بهذا الزركشي في كتابه: البرهان في علوم القرآن، وتبعه على ذلك القسطلاني في كتابه: لطائف الإشارات لفنون القراءات، بينما ذهب بعض العلماء: إلى أن القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، وهناك رأي ثالث: يرى أن القراءات القرآنية هي في الحقيقة جزء من القرآن الكريم وبعض حروفه، فبينهما ارتباط وثيق؛ بمثابة ارتباط الجزء بالكل، ويقول أصحاب هذا الرأي بأن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان وذلك لأن القراءات على اختلاف أقسامها لا تشمل جميع كلمات القرآن الكريم، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط، وعليه فلا يتحدان، ثم إن تعريف القراءات يشمل القراءات الصحيحة المتواترة التي يصح قراءة القرآن الكريم بها، كما يشمل القراءات الشاذة التي أجمع العلماء على عدم القراءة بها داخل وخارج الصلاة، فلو كان القرآن والقراءات شيئاً واحداً لترتب على ذلك دخول القراءات الشاذة في مسمى القرآن الكريم، وهذا لا يصح، فالواقع: أنهما ليسا متغايران تغايراً تاماً، وليسا متحدين اتحاداً تاماً، فبينهما ارتباط وثيق؛ هو ارتباط الجزء بالكل». (ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣١٨/١، وفي رحاب القرآن الكريم ٢٠٩/١، والقراءات أحكامها ومصدرها ص (٢٣)).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ثلاث)، ثم طمست، وكُتِبَ في الهامش: (رواية)، وكُتِبَ عليها: (صِح).

(٣) ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين ص (٤٩)، والإتحاف ٦٨/١.

(٤) ضُبطت في أصل الشرح: (**الْقِرَاءَاتِ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**الْقُرْآنِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

ومن المشهورين به من الصحابة؛ عثمان[١]، وعليّ[٢]، وأُبَيٍّ بن كعب[٣]، وزيد بن ثابت[٤]، وابن مسعود[٥]، وأبو الدرداء[٦]، وأبو موسى الأشعري[٧]، وأبو هريرة[٨]،

---

(١) عثمان بن عفان رضي الله عنه، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).

(٢) عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشميّ، أحد السابقين إلى الإسلام، ورابع الخلفاء الراشدين، مناقبه لا تحصى، قتل شهيداً سنة ٤٠هـ، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٢٥ ـ ٢٨، والإصابة لابن حجر ٤/٢٦٩ ـ ٢٧١).

(٣) أُبيّ بن كعب بن قيس بن النجار أبو المنذر الأنصاري رضي الله عنه، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (١٣): (وليجتهد فيه وفي تصحيحه).

(٤) زيد بن ثابت رضي الله عنه، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٤): (فكل ما وافق وجه نحو... الخ).

(٥) عبدالله بن مسعود بن الحارث الهذلي رضي الله عنه، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه... الخ).

(٦) عُوَيْمِر بن زيد بن قيس، أبو الدرداء، الأنصاري، الخزرجيّ، حكيم هذه الأمة، وأحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ، عرض عليه: عبدالله بن عامر اليحصبيّ ـ فيما قطع به الدانيّ ـ، وخليد بن سعد، وراشد بن سعد، وخالد بن معدان، توفي سنة ٣٣هـ، ولم يخلف في الشام بعده مثله، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: غاية النهاية ١/٦٠٦، وسير أعلام النبلاء ٢/٣٣٥).

(٧) عبدالله بن قيس بن سُلَيْم بن حَضَّار بن حرب، أبو موسى الأشعري، اليمانيّ، الإمام الكبير، والصحابي الجليل، الفقيه، المقرئ، حدَّث عنه: بريدة بن الحصيب، وأبو أمامة الباهلي، وأبو سعيد الخدري، وغيرهم، مدح النبيُّ ﷺ صوتَهُ وقراءتَهُ، كما في حديث ابن بريدة عن أبيه قال: «خرجت ليلة من المسجد، فإذا النبي ﷺ عند باب المسجد قائم، وإذا رجل يصلي، فقال لي: يا بُرَيدَة أتراه يُرَائي؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: بل هو مؤمن منيب، لقد أُعْطِي مزماراً من مزامير آل داود، فأتيته، فإذا هو أبو موسى، فأخبرته»، أسلم أبو موسى بمكة، وهاجر إلى الحبشة، وأول مشاهده خيبر، ولي البصرة لعمر وعثمان، وولي الكوفة، وبها مات سنة ٤٢هـ، وقيل: سنة ٤٤هـ، وقيل: سنة ٥٣هـ، وقيل: غير ذلك، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: غاية النهاية ١/٤٤٢، وسير أعلام النبلاء ٢/٣٨٠).

(٨) عبدالرحمٰن بن صخر، أبو هريرة الدوسي، الإمام الفقيه المجتهد الحافظ، والصحابي الكبير رضي الله عنه، اختلف في اسمه؛ والأقوى والأشهر: عبدالرحمٰن، وكان في الجاهلية: عبد شمس، اسلم هو وأمه سنة سبع، وأخذ القرآن عرضاً عن أبي بن كعب، وقال سبط الخياط: حكى جماعة من شيوخنا البغداديين أن الأعرج قرأ على أبي هريرة وأن أبا هريرة قرأ على النبي ﷺ، =

وابن عباس[1]، وعبدالله بن السائب[2].

ومن التابعين خلق كثير، وهكذا إلى هَلُمَّ جَرًّا[3].

٢١ ـ وَمِنْهُمُ عَشْرُ[4] شُمُوسٍ[5] ظَهَرَا ضِيَاؤُهُمْ[6]. وَفِي الْأَنَامِ اشْتَهَرَا[7]

= قال ابن الجزري: المشهور أنه قرأ على أبي بن كعب، عرض عليه: عبدالرحمٰن بن هرمز الأعرج وأبو جعفر، قيل: وشيبة بن نصاح، قال الذهبي إنه لم يدرك أبا هريرة، مناقبه وفضائله أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر، كان يُجَزِّئُ الليل ثلاث أجزاء؛ جزء للقرآن، وجزء للنوم، وجزء يتذكر فيه حديث ﷺ، تنتهي إليه قراءة أبي جعفر ونافع، توفي سنة ٥٧هـ، وقيل: سنة ٥٨هـ، وقيل: سنة ٥٩هـ، وله ثمان وسبعون سنة، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢، وغاية النهاية ٣٧٠/١، والأعلام ٣٠٨/٣).

(١) عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

(٢) عبدالله بن السائب المخزومي بن أبي السائب، المكيّ، أسلم يوم الفتح، من قراء الصحابة، أخذ عنه أهل مكة القراءة، توفي سنة ٦٨هـ، وقيل: ٧٠هـ، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: الإصابة ٣١٤/٢، وغاية النهاية ٤١٩/١).

(٣) قال في لسان العرب (١٢٥/٤): «ويقال: كان عاماً أول كذا وكذا فَهَلُمَّ جَرًّا إلى اليوم؛ أي: امتد ذلك إلى اليوم، وقد جاءت في الحديث في غير موضع؛ ومعناها استدامة الأمر واتصاله، وأصله من الجَرِّ السَّحْبِ، وانتصب جَرًّا على المصدر أو الحال».

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالرفع من غير تنوين؛ وذلك على الإضافة: (**عَشْرُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والوجه الثاني: بالرفع مع التنوين: (**عَشْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالجر مع التنوين: (**شُمُوسٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والوجه الثاني: بالرفع مع التنوين: (**شُمُوسٌ**)، وهو الاختيار في النسخ الأخرى. وقد أشارح الشارح ـ هنا ـ إلى أنه قد جاء في بعض نسخ المتن ضبط هذه الكلمة: (**بُدُورٌ**)، حيث قال: «وجد في بعض النسخ هنا (بُدُور) أيضاً»، وعليه فإن هذه اللفظة فيها وجهان من أوجه الضبط: (**شُمُوسٌ**)، و(**بُدُورٌ**)، ثم اختلف الضابطون لها بـ(**شُمُوسٌ**) في حركة الشين على ما بينته آنفاً.

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالياء: (**ضِيَاؤُهُمْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا أن الشارح قد أشار في سياق كلامه إلى وجه أخر في ضبطها؛ حيث قال: «بالياء والهمز، كما قُرِئ بهما؛ أي: نورهم وإشراقهم للأمة)، وعليه فيحتمل ضبطها أيضاً بالهمز: (**ضِئَاؤُهُمْ**)».

(٧) اختلفت النسخ في ضبطها على وجهين؛ الأول: من الشهرة: (**اشْتَهَرَا**)، وهو الاختيار =

(**وَمِنْهُمُ**)؛ من أئمة القرآن، المحرزي التحقيق والإتقان فيه.

(**عَشْرٌ**) من القراء.

(**شُمُوسٌ**) الملة والدين، فتضيء الأمة بقراءتهم.

وقد (**ظَهَرَا**).

(**ضِيَاؤُهُمْ**)؛ بالياء والهمز، كما قرئ بهما؛ أي: نورهم وإشراقهم للأمة.

(**وَ**)ضياؤهم.

(**فِى الْأَنَامِ**)؛ الإنس والجن، أو ما على وجه الأرض من جميع الخلق.

(**اشْتَهَرَا**).

فتشبيههم بالشمس؛ لشهرتهم، وانتفاع الناس واهتدائهم بهم، وحينئذٍ هم أشهر منها في رابعة النهار.

فما صنعه المصنف أبلغ من صنيع الشاطبي[1] لأنه إنما جعلهم

= الذي انفرد به شرح الترمسي، وشرح موسى جار الله، والوجه الثاني: من الانتشار: (**انْتَشَرَا**)، وهو الاختيار الذي في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(١) القاسم بن فيره؛ بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة، ثم راء مشددة مضمومة، بعدها هاء، بن خلف بن أحمد، أبو القاسم وأبو محمد الشاطبي الرعيني، الضرير، الإمام العلامة، أحد الأعلام الكبار، والمشتهرين في الأقطار، ولد في آخر سنة ٥٣٨هـ بشاطبة من الأندلس، وقرأ ببلده القراءات وأتقنها على أبي عبدالله محمد بن أبي العاص النفزي، ثم رحل إلى بلنسية ـ بالقرب من بلده ـ فعرض بها (التيسير) من حفظه، وقرأ القراءات على: ابن هذيل، وسمع منه الحديث، كانت له رحلة وتلمذة على كبار العلماء، وكان إماماً كبيراً، أعجوبة في الذكاء، كثير الفنون، آية من آيات الله تعالى، غاية في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، إماماً في اللغة، رأساً في الأدب، مع الزهد والولاية والعبادة والانقطاع، شافعي المذهب، مواظباً على السنة، توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٥٩٠هـ بالقاهرة، ودفن بالقرافة بين مصر والقاهرة. (ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٠، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

كـ(البدور)[١].

٢٢ ـ حَتَّى اسْتَمَدَّ نُورُ كُلِّ بَدْرِ مِنْهُمْ. وَعَنْهُمْ كُلُّ نَجْمٍ دُرِّي[٢]

نعم وُجِدَ في بعض النسخ ـ هنا ـ (بُدُور)[٣] ـ أيضاً ـ.

وهو الموافق لقوله: (**حَتَّى اسْتَمَدَّ**)؛ أخذ واستضاء، يقال: استمددت من الدواة؛ أخذت منها بالقلم للكتابة[٤].

(**نُوْرُ كُلِّ بَدْرِ**) (**مِنْهُمْ**)؛ من هؤلاء العشرة بغير واسطة.

(**وَعَنْهُمْ**) بواسطة.

(**كُلُّ نَجْمٍ**)؛ راوٍ شبيه للنجم في العلو والشهرة.

---

(١) يعني بذلك قول الشاطبي في منظومته؛ حرز الأماني ووجه التهاني، البيت رقم (٢١) ص (٢):

فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلِ زُهْراً وَكُمَّلَا

وهذا أول المواضع التي يقارن فيها الشارح بين الشاطبية والطيبة، وهذه المقارنة مع الشاطبية تكررت في مواضع متعددة من الشرح، وتنوعت هذه المقارنة؛ فمرة مقارنة تفضيل، ومرة مقارنة استشهاد وتأييد، ثم إن ماذكره الشارح ـ هنا ـ من تفضيل مقالة الناظم ـ ابن الجزري ـ على مقالة الشاطبي فيه نظر، بل عبارة الشاطبي ـ كما أفاده أحد الأساتذة الفضلاء ـ أبلغ وأجمل، وذلك لأن البدر يُضرب به المثل في الجمال والضياء والصفاء، بينما الشمس ليست كذلك، حيث هي غالباً ما تكون مضرب المثل في شدة الحرارة؛ فهي حارقة محرقة.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بضم الدال: (**دُرِّي**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا أن الشارح قد أشار في سياق كلامه إلى وجه أخر في ضبطها؛ حيث قال: «بضم الدال وكسرها؛ صفة نجم، فالأول: ـ أي بالضم ـ نسبة للدر؛ لصفائه، أو على أن أصله كالثاني ـ أي بالكسر ـ (دِرّئ)؛ من الدرء بمعنى الدفع، أي: يدفع بعضها بعضاً، أو يدفع ضوءها خفائها»، وعليه فيحتمل ضبطها ـ أيضاً ـ بكسر الدال: (**دِرِّي**).

(٣) هنا يشير الشارح إلى اختلاف النسخ في ضبط كلمة: (**شُمُوسٌ**)، فقد جاء ضبطها في بعض النسخ: (**بُدُورٌ**).

(٤) ينظر: القاموس المحيط ٢٢/٢، والصحاح ١٦٣/٢.

وقوله: (**دُرِّي**) بضم الدال وكسرها؛ صفة [نجم][١] فالأول[٢] نسبة للدر؛ لصفائه، أو على أن أصله كالثاني[٣] (دِرّئ)؛ من الدرء بمعنى الدفع، أي: يدفع بعضها بعضاً، أو يدفع ضوءها خفائها.

والسبب الداعي ـ كما قاله في الإتحاف[٤] ـ إلى أخذ القراءات عن هؤلاء الأئمة القراء المشهورين دون غيرهم: «أنه لما كثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية[٥] الثمانية[٦] التي وَجَّه بها

---

(١) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الحاشية، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) أي: بضم الدال؛ (دُرِّي).

(٣) أي: بكسر الدال؛ (دِريء).

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١/٧٠.

(٥) والمراد بالمصحف العثماني: مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي أمر بكتابته وجمعه، وكانوا يسمونه: "المصحف الإمام"؛ وسبب هذه التسمية ـ الإمام ـ؛ هي مقولة عثمان: (يا أصحاب محمد اجتمعوا فاكتبوا للناس إماماً)، وهو في الحقيقة اسم يشمل جميع المصاحف التي كتبت بأمر عثمان رضي الله عنه في أي مصر من الأمصار، وليس محصوراً بمصحف المدينة، أو المصحف الخاص بالخليفة فحسب. (ينظر: مناهل العرفان ١/٣٩٦ ـ ٣٩٧، والبرهان في علوم القرآن ١/٢٤٠).

(٦) واختار الشارح هنا ـ متابعاً في ذلك صاحب الإتحاف ـ أنَّ عدد نسخ المصاحف التي بعث بها عثمان بن عفان رضي الله عنه ثمانية مصاحف، دون أن يذكر خلاف العلماء في هذه المسألة أو يشير إليه، فقد اختلف العلماء في عدد النسخ التي جمع فيها عثمان رضي الله عنه القرآن، فالذي عليه الأكثر أنَّها أربعةُ مصاحف، أرسل منها عثمان مصحفًا إلى الشام، وآخر إلى الكوفة، وآخر إلى البصرة، وأبقى الرابع بالمدينة.

وقيل: كَتَبَ خمسة مصاحف، الأربعة المذكورة، وأرسل الخامس إلى مكة.

وقيل: بل كتب ستة مصاحف، الخمسة المذكورة، وأرسل السادس إلى البحرين.

وقيل: بل هي سبعة مصاحف، الستة السابقة، وأرسل السابع إلى اليمن.

وقيل: ثمانية مصاحف، والثامن هو الذي جمع القرآن فيه أولاً، ثم نسخ منه المصاحف، وهو المسمى بالإمام، وقيل: إنه أنفذ مصحفاً إلى مصر.

وقال أبو حاتم السجستاني: «لَمَّا كتب عثمان رضي الله عنه المصاحف حين جمع القرآن، كتب سبعة مصاحف، فبعث واحدًا إلى مكة، وآخر إلى الشام، وآخر إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، وآخر إلى البصرة، وآخر إلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحدًا».

قال الإمام أبو عمرو الداني: «أكثر العلماء على أن عثمان لَمَّا كتب المصاحف، جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية من النواحي بواحدةٍ منهن؛ فوجّه إلى الكوفة إحداهنَّ، =

عثمان[١] ـ رضي الله تعالى عنه ـ إلى الأمصار؛ الشام، واليمن، والبصرة، والكوفة، ومكة، والبحرين، وحبس بالمدينة واحداً، وأمسك لنفسه واحداً؛ وهو الذي يقال له المصحف الإمامُ، فصار أهل البدع والأهواء يقرؤون بما لا تحل تلاوته وفاقاً وترويجاً لبدعتهم، أجمع المسلمون[٢] أن يتفقوا على قراءة أئمة ثقاة تجردوا للاعتناء[٣] بشأن القرآن العظيم؛ فاختاروا من

= وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدةً، وقد قيل: إنه جعله سبع نسخ، ووجَّه من ذلك أيضًا نسخةً إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين، والأول أصح، وعليه الأئمة».
وقال الحافظ ابن حجر والسيوطي: «فالمشهور أنَّها خمسة».
وذكر القرطبي: أن عثمان ﷺ وجه للعراق والشام بأمهات، ولم يوضح عدد تلك المصاحف.
وقيل: أمر عثمان ﷺ زيد بن ثابت أن يقرأ بالمدني، وبعث عبدالله بن السائب مع المكي، وبعث المغيرة بن شهاب مع الشاميّ، وعامر بن عبدالقيس مع البصري.
وقال الشوشاوي: «والمشهور الذي عليه الجمهور، أربع نسخ، إحداها إلى المدينة، وأخرى إلى البصرة، وأخرى إلى الكوفة، وأخرى إلى الشام».
وقال الشيخ موسى جار الله روستوفدوني في شرحه على العقيلة ص (٣١): «وهذه الثلاثة في وجودها خلاف ـ أي مصاحف مكة والبحرين واليمن ـ، والذي يميل إليه القلب إلى وجود هذه المصاحف الثلاثة، فإن إجماع الصحابة على إخلاء هذه الأقطار من مصحف معتمد بعيد».
وأشار الإمام الشاطبي في قصيدته عقيلة أتراب القصائد إلى القولين؛ بأنها أربع نسخ، أو سبع نسخ، حيث قال في الأبيات (٣٦ ـ ٣٧):

وَسَارَ فِي نُسَخٍ مِنْهَا مَعَ الْمَدَنِي ... كُوْفٍ وَشَامٍ وَبَصْرٍ تَمْلأُ الْبَصَرَا
وَقِيْلَ مَكَّةَ وَالْبَحْرَيْنِ مَعْ يَمَنٍ ... ضَاعَتْ بِهَا نُسَخٌ فِي نَشْرِهَا قُطُرَا

(ينظر: مناهل العرفان ٣٩٦/١ ـ ٣٩٧، وشرح تلخيص الفوائد على عقيلة أتراب القصائد ص (١٦)، والجامع لأحكام القرآن ٥٤/١، والمقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار ص (١٩)، والبرهان في علوم القرآن ٢٤٠/١، وكتاب المصاحف ص (٤٣)، وتنبيه العطشان على مورد الظمآن للشوشاوي ص (١٣٣)).

(١) عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).
(٢) هكذا في الأصل، والذي في الإتحاف: (أجمع رأي المسلمين). (ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٧٠/١).
(٣) هكذا في الأصل، والذي في الإتحاف بعد هذه العبارة: (تجردوا للاعتناء بشأن القرآن). (ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٧٠/١).

كل مِصْرٍ وُجِّه اليها مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل، تجردوا للاعتناء وحسن الدراية وكمال الكمال[١]، أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم، ثم انتشرت القراء في الأقطار، وخَلَفَهم أمم بعد أمم، فكثر الاختلاف، وعسر الضبط، فوضع الأئمة لذلك ميزاناً يرجع إليه؛ وهو السند، والرسم **[١٦]**، والعربية»[٢]، كما تقدم تحريره.

٢٣ ـ وَهَاهُمُوا يَذْكُرُهُمْ[٣] بَيَانِي: كُلُّ إِمَامٍ عَنْهُ رَاوِيَانِ

(وَهَاهُمُوا)؛ أي: خذ هؤلاء الشموس العشر.

فإنه **(يَذْكُرُهُمْ بَيَانِي)**؛ تبييني على التفصيل.

فـ**(هَا)**؛ اسم فعل بمعنى: خذ.

قال في المغني[٤]: «ويجوز مد ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها».

(كُلُّ إِمَامٍ) واحد.

(عَنْهُ رَاوِيَانِ)؛ أي: ولو كانت روايتهما عنه بواسطة.

وإنما اقتصر على الاثنين فقط مع أن لكل واحد منهم رواة كثيرة؛ لأنهما أثبتهم وأشهرهم.

---

(١) هكذا في الأصل، والذي في الإتحاف: (وكمال العلم). (ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١/٧٠).

(٢) هنا نهاية كلام صاحب الإتحاف. (ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١/٧٠).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإسكان ميم الجمع، وضمّ الراء: **(يَذْكُرُهُمْ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والوجه الثاني: بصلة ميم الجمع، وإسكان الراء: **(يَذْكُرْهُمُو)**.

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/٢٤٩.

٢٤ ـ فَنَافِعٌ بِطَيْبَةٍ قَدْ حَظِيَا[١]. فَعَنْهُ: قَالُونُ[٢]، وَوَرْشٌ، رَوَيَا

(فَـ)ـالإمام الأول[٣]؛ أبو رويم.

(**نَافِعٌ**) بن عبدالرحمٰن بن أبي نعيم، الليثي، مولاهم ـ فهو غير نافع[٤] مولى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ـ، ولد في حدود سنة سبعين بأصبهان[٥].

ولكنَّه (**بِطَيْبَةٍ**)؛ اسم من أسماء المدينة المنورة[٦]، كما ثبت في

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء المشالة؛ على البناء للفاعل: (**حَظِيَا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الظاء؛ على البناء للمفعول: (**حُظِيَا**) وهو الوجه الثاني في ضبط الكلمة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع النون بلا تنوين: (**قَالُونُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع النون مع التنوين: (**قَالُونٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) قال النويري في شرحه على الطيبة (١٨٦/١): «بدأ الناظم بنافعٍ؛ تبعاً لابن مجاهد والمختصرين».

(٤) أبو عبدالله، نافع، مولى عبدالله بن عمر، ﵄، كان ديلمياً، أصابه مولاه عبدالله بن عمر في بعض غزاته، من كبار الصالحين التابعين، سمع مولاه، وأبا سعيد الخدري، وروى عنه: الزهري، وأيوب السختياني، ومالك بن أنس، ﵏، وهو من المشهورين بالحديث، ومن الثقات الذين يؤخذ عنهم، ويجمع حديثهم، ويعمل به، ومعظم حديث ابن عمر دائر عليه، قال مالك: كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أبالي ألا أسمعه من أحد؛ وأهل الحديث يقولون: رواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة الذهب؛ لجلالة كل واحد من هؤلاء الرواة، ولد لثلاث سنين خلون من خلافة عمر، ومات سنة ١١٥هـ. (ينظر: وفيات الأعيان ٣٦٧/٥).

(٥) أَصْبَهَان؛ منهم من يفتح الهمزة وهم الأكثر، وكسرها آخرون، وهي مدينة معروفة من بلاد فارس، افتتحت سنة ٢٣هـ، قال الحجاج لبعض من ولاه أَصبهان: «قد وَليتك بلدة؛ حجرُها الكحل، وذبابها النحلُ، وحشيشها الزعفران»، ينتسب إليها كثير من العلماء والحفاظ. (ينظر: معجم البلدان ١٣٩/١، ومعجم ماستعجم ١٤٩/١).

(٦) ومن أسمائها: طابة، والطيبة، والمسكينة، والعذراء، والجابرة، والمجبورة، =

الصحيح(١).

(قَدْ حَظِيَا) بالظاء المشالة؛ أي: حصلت له بها حظوة، بكسر الحاء وضمها؛ منزلة رفيعة، يقال: حظي عند الناس، يحظى، حظة، وحظوة، إذا أحبوه ورفعوا منزلته(٢)، وكيف لا! وقد قرأ القرآن فيها على سبعين تابعياً(٣)، وأقرأه فيها ـ للناس ـ أكثر من سبعين سنة.

قال سعيد بن منصور(٤): «سمعت مالكاً(٥) يقول: قراءة أهل المدينة سُنَّةٌ، قيل له: قراءة نافع، قال: نعم»(٦).

= والمحببة، والمحبوبة، قال في سبل الهدى والرشاد (٢٨٦/٣): «فما ذكره الزركشي في الإعلام، وصاحب القاموس في غيره، والسيد في تاريخه، بلغ بها خمسة وتسعين اسماً»، ثم سردها.

(١) يشير بذلك إلى الحديث الصحيح المتفق عليه الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إنها طيبة؛ يعني المدينة، وإنها تنفي الخبث كما تنفي النار خبث الفضة». (ينظر: صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، سورة النساء، باب (فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ)، حديث رقم (٤٢٥٠)، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب المدينة تنفي شرارها، حديث رقم (٢٤٢٦)).

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٢٤٥/١، والصحاح في اللغة ١٣٦/١.

(٣) قال في الإقناع: «قال غير واحد عن نافع: إنه قرأ على سبعين من التابعين، سمَّى منهم خمسة؛ وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وأبو داود عبدالرحمٰن بن هرمز الأعرج، وأبو روح يزيد بن رومان مولى الزبير بن العوام، وشيبة بن نصاح بن سرجس، مولى أم سلمة رضي الله عنها، وحُكِيَ عن أبي يعقوب الأزرق تسمية سادس؛ وهو صالح بن خَوَّات بن جبير النعمان الأنصاري، وقرأ هؤلاء على: أبي هريرة، وابن عباس، وعبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وقرؤوا على أبي الطفيل أبي بن كعب، وقرأ على النبي ﷺ». (ينظر: السبعة ص (٦١)، والإقناع ٧٢/١ ـ ٧٤، وغاية النهاية ٣١٩/٢، ٣٣٠).

(٤) سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان المروزي، الحافظ، والإمام الحجة، صاحب كتاب السنن، روى عن مالك والليث وغيرهما، وروى عنه أحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم، توفي ـ رحمه الله ـ بمكة سنة ٢٢٧هـ. (ينظر: الطبقات الكبرى ٥٠٢/٥، والشذرات ٦٢/٢).

(٥) مالك بن أنس، أبو عبدالله، الأصبحي، المدني، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة المشهورين، صاحب كتاب "الموطأ" في الحديث، أخذ القراءة عرضاً عن نافع بن أبي نعيم، ولد بالمدينة المنورة سنة ٩٣هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ فيها سنة ١٧٩هـ. (ينظر: طبقات القراء ٣٥/٢).

(٦) ينظر: غاية النهاية ٣٣١/٢ ـ ٣٣٢، ومعرفة القراء الكبار ٢٤٢/١، والنشر ١١٢/١.

وسُئِلَ أحمد بن حنبل(١): أي القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، ثمَّ قراءة عاصم(٢).

وذكر بعضهم: أنهما(٣) أصح القراءات سنداً(٤).

واشتهر أن نافعاً كان إذا تكلم شم من فيه ريح المسك فقيل له: أتتطيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ قال: لا! ولكني رأيت النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام يقرأ في فِيَّ، فمن ذلك الوقت توجد هذه الرائحة(٥).

توفي سنة تسع وستين ومائة(٦)، ودفن بالبقيع، رحمه الله تعالى،

---

(١) الإمام أبي عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، صاحب "المسند" في علم الحديث، ولد في بغداد سنة ١٦٤هـ، وتنقَّل بين الحجاز واليمن ودمشق، سمع من كبار المحدثين، أحد الأئمة الأعلام، قال فيه الإمام الشافعي: خرجت من بغداد فما خلّفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقَهَ من ابن حنبل، توفي في بغداد سنة ٢٤١هـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣٥/٢).

(٢) ينظر: النشر ١١٢/١، ومعرفة القراء ٢٠٤/١، وغاية النهاية ٣٤٦/١، وستأتي ترجمته في ثنايا الشرح من هذا الكتاب.

(٣) أي: قراءتي الإمامين نافع وعاصم.

(٤) وقد نقل الحافظ ابن حجر في الفتح عن مكي بن أبي طالب قوله: «أصح القراءات سنداً؛ نافع وعاصم، وأفصحها؛ أبو عمرو والكسائي». (ينظر: فتح الباري ٣٩/٩).

(٥) وقد تناقل هذا الأثر جمع من كتب القراءات من غير بيان لدرجة صحته؛ كما ذكره ابن الجزري في النشر ١١٢/١، وفي غاية النهاية ٣٣١/٢ ـ ٣٣٤، ولم يعقب عليه بشيء، بينما نقله الذهبي عن أحمد بن هلال المصريّ، عن الشيباني، عن رجلٍ، ثم تعقبه بقوله: «لا تثبت هذه الحكاية من جهة جهالة راويها»، كما ذكر الذهبي هذا الأثر في سير الأعلام بصيغة التمريض (رُوِي) ولم يعقب عليها بشيء. (ينظر: معرفة القراء ٢٤٣/١، وسير أعلام النبلاء ٣٣٦/٧).

(٦) وقيل: سنة (١٦٧هـ) سبع وستين ومائة، وقيل: غير ذلك، والأصح ما ذكره الشارح، واختاره ابن الجزري في النشر ١١١/١، ونص على ذلك ابن الباذِش في الإقناع ٥٦/١، وقال سبط الخياط في المبهج ٣٤/١: «وهذا القول عليه الأكثر، وهو الأشهر»، عُمِّرَ الإمام نافع مائة سنة تقريباً، وقد بلغت مجموع الطرق المؤدية إليه من كتاب النشر (١٥٣) طريقاً. (ينظر: ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٣٣٦/٧، وغاية النهاية ٣٣٠/٢ ـ ٣٣٤، والنشر ١١١/١ ـ ١١٢).

ونفعنا به[١].

وله رواة كثيرة.

(فـَ)ـمِنْ أجلّ.

من روى **(عَنْهُ)**.

أبو موسى **(قَالُونُ)**؛ عيسى بن مينا الزرقي.

قرأ على نافع، واختص به كثيراً، وهو الذي لقبه بـ(قالون)؛ لجودة قرائته، فإنه بلغة الروم جيد، وكان قارئ المدينة ونحويَها.

قال: قرأت على نافع قراءته غير مرة، وكتبتها عنه، فقال لي: كم تقرأ عليَّ! اجلس إلى اسطوانه[٢] حتى أرسل من يقرأ عليك، فأقرأهم بإذنه[٣].

ولد عام (١٢٠هـ)، وتوفي سنة (٢٢٠هـ)[٤].

(وَ)منهم: أبو سعيد.

(وَرْشٌ)؛ عثمان بن سعيد المصري.

رحل إلى المدينة المنورة، فقرأ على نافع قراءته عدة خَتَمات[٥]،

---

(١) قد تم التنبيه لمثله فيما مضى، وأنه إن كان المراد بقوله: (به)؛ أي: بعلمه ونصحه وتوجيهه، فلا بأس، وإلا فإن الإنسان لا يُنْتَفَعُ ـ بعد مماته ـ إلا بما ورَّثه من العلم والتلمذة والتأليف.

(٢) الاسطوانة؛ كلمة فارسية معربَّة، من (أستوانة)، أي: العمود أو السارية. (ينظر: قصد السبيل ١/١٨٢).

(٣) وقد روى هذا الأثر عن قالون تلميذُه؛ عثمان بن خُرَّازاذ الأنطاكي. (ينظر: غاية النهاية ١/٦٥١).

(٤) ينظر: معرفة القراء ١/١٥٥ ـ ١٥٦، والغاية ١/٦١٥ ـ ٦١٦.

(٥) قيل: إنها أربع ختمات، وقد رُوِيَ عن ورش أنه قرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد، وهذا الأثر ذكره ابن الجزري في الغاية من رواية الأهوازي بسنده إلى يونس بن عبدالأعلى حيث قال في حكاية قدومه على نافع في المدينة وفيها: «فكانوا يهبون لي أسباعهم، =

ثم رجع إلى مصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء بها من غير منازع، وله براعة في العربية، ومعرفة تامة بالتجويد.

قال يونس بن عبدالأعلى[١]: «كان ورشٌ جيد القراءة، حسن الصوت، يَهْمِز ويشدد، ويبين الإعراب، لا يَمَلُّه سامعه»[٢].

وكان أبيض جميلاً، ولُقِّبَ بورش؛ لشدة بياضه[٣].

وكانت ولادته عام (١١٥هـ)، وتوفي سنة (١٩٧هـ)[٤].

وعلم مما قررناه أن قالون وورشاً **(رَوَيَا)** القراءة عن الإمام نافع نفسه بغير واسطة[٥].

= حتى كنت أقرأ عليه كل يوم سبعاً، وختمت في سبعة أيام، فلم أزل كذلك حتى ختمت عليه أربع ختمات في شهر، وخرجت».
وقد أوردها الذهبي في سيره بصيغة التضعيف فقال: «ويُقَال إنه قرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد». (ينظر: غاية النهاية ٥٠٣/١، ومعرفة القراء ٣٢٣/١، وسير أعلام النبلاء ٢٩٦/٩).

(١) يونس بن عبدالأعلى بن موسى بن ميسرة بن حفص بن حيان، أبو موسى، الصدفي، المصري، فقيه كبير، ومقرئ محدث، ثقة صالح، ولد سنة ١٧٠هـ، أخذ القراءة عرضاً عن ورش وسقلاب ومعلى بن دحية وغيرهم، وروى القراءة عنه مواس بن سهل، وأحمد بن محمد الواسطي، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم، انتهت إليه رياسة العلم، وعلو الإسناد في الكتاب والسنة، وكان كبير الشهود بمصر، توفي سنة ٢٦٤هـ. (ينظر: غاية النهاية ٤٠٦/٢ ـ ٤٠٧).

(٢) في غاية النهاية: «يهمز، ويمد، ويشدد»؛ بإضافة: (ويمدُّ). (ينظر: غاية النهاية ٥٠٣/١، والنشر ١١٣/١).

(٣) ينظر: القاموس المحيط، فصل الهاء، ١٥٤/١.

(٤) ينظر: معرفة القراء الكبار ١٥٢/١ ـ ١٥٣، وغاية النهاية ٥٠٢/١ ـ ٥٠٣.

(٥) وذلك أن النقلة والرواة عن الأئمة القراء على قسمين؛ فمن القراء العشرة من ينقل عنه رواته مباشرة من دون واسطة؛ وهم: نافع، وعاصم، والكسائي، وخلف العاشر، وأبو جعفر، ويعقوب، بينما من القراء العشرة من يروي عنه الرواة بواسطة بينهم وبينه؛ وهم: ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وحمزة الكوفي، وقد نظمهم الشيخ العلامة المحقق إبراهيم السمنوديّ ـ رحمه الله ـ في منظومة =

٢٥ ـ وَابْـنُ كَـثِـيـرٍ مَـكَّـةٌ لَـهُ بَـلَـدْ. بَـزِّيْ[(١)]، وَقُـنْـبُـلٌ، لَـهُ عَـلَـى سَـنَـدْ

(**وَ**)الإمام الثاني: أبو معبد عبدالله.

(**ابْنُ كَثِيرٍ**) بن عمرو بن عبدالله بن زاذان المكي.

إذ (**مَكَّةٌ**) المكرمة.

(**لَهُ بَلَدْ**)؛ فإنه ولد ونشأ بها، وكان إمام الناس في إقراء القرآن بها.

أدرك جماعة من الصحابة، وقرأ على عبدالله بن السائب المخزومي الصحابي[(٢)]، وعلى مجاهد بن جَبْر[(٣)]، ودِرْباس[(٤)]، وغيرهم، وكان ذا فصاحة وبلاغة، وورع ووقار وسكينة، وكانت ولادته عام (٤٥هـ)، في أيام

= "دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة" فقال في "جامع الخيرات" ص (٤٤٧)، البيت رقم (٩):

مَـكٌّ وبَـصْـرٍ حَـمْـزَةَ شَـامٍ وَرَدْ بـيـن رُوَاتِـهِـم وَبَـيـنَـهُـمْ سَـنَـدْ

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به الترمسي هنا في شرحه، حيث ضبطها؛ بكسر الزاي مشددة بلا تنوين، بعدها ياء النسبة: (**بَزِّيْ**)، الثاني: بكسر الزاي مشددة منونة بعدها ياء: (**بَزٍّي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، لكن الزاي في نسخة رضوان العقبي منونة بالكسر بلا تشديد: (**بَزٍي**)، والزاي في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) مكسورة وبعدها ياء مضمومة: (**بَزِيٌّ**)، وفيه نظر، الثالث: بحذف الياء مع التنوين: (**بَزٍّ**).

(٢) عبدالله بن السائب المخزومي ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان. . .الخ).

(٣) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج، المكي، أحد الأعلام، من التابعين والأئمة المفسرين، قرأ على عبدالله بن السائب وعبدالله بن عباس بضعاً وعشرين ختمة، ويقال: ثلاثين عرضة، ومن جملتها ثلاثُ ختمات سأله في كل ختمة منها عن كل آية فيم كانت، أخذ القراءة عنه عرضاً: عبدالله بن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو بن العلاء، وقرأ عليه الأعمش، قال قتادة: هو أعلم من بقي بالتفسير، توفي ـ رحمه الله ـ وهو ساجد سنة ١٠٣هـ، وقيل: غير ذلك. (ينظر: معرفة القراء ١/١٦٣ ـ ١٦٥، وغاية النهاية ٢/٤١).

(٤) درباس مولى ابن عباس، المكيّ، عرض القرآن على مولاه، وروى القراءة عنه ابن كثير، وابن محيصن، وزمْعة بن صالح، وغيره، ودرباس؛ بالتخفيف، والتشديد، وصوب ابن الجزري وجه التخفيف. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٨٠).

معاوية رضي الله تعالى عنه، وتوفي بمكة المكرمة سنة (١٢٥هـ)[(١)]، رحمه الله تعالى، ونفعنا به[(٢)].

وله رواة كثيرة؛ من أجلهم: أبو الحسن أحمد بن عبدالله[(٣)] بن القاسم بن نافع الـ(**ـبَزِّيْ**)؛ بإسكان ياء النسبة، وفي نسخة بحذفها مع التنوين[(٤)]، وكلاهما بحذف حرف التعريف للوزن؛ نسبة إلى ابن أبي بَزَّة والد نافع المذكور.

كان البزي مؤذن المسجد الحرام، إماماً في القراءة، محققاً ضابطاً ثقة فيها، انتهت إليه رياسة الإقراء[(٥)].

---

(١) والصحيح أنَّ وفاته سنة ١٢٠هـ، وما ذكره الشارح إما أنه يجنح فيه لرأي ابن الباذش في كتابه الإقناع، أو أنه تصحيف، وذلك لعدم الخلاف في سنة وفاته كما نص على ذلك ابن الجزري حيث قال: «وتوفي ابن كثير سنة عشرين ومائة بغير شك»، وقوله ـ أي ابن الجزري ـ: (بغير شك) فيه تلميح بالرد على من قال: إن ابن كثير توفي بعد هذا التاريخ، وذلك فيما نقله ابن الباذش في مقدمة كتابه الإقناع، حيث قال: «ما ذُكر من تاريخ وفاته ـ أي ابن كثير ـ هو كالإجماع من القراء، ولا يصحُّ عندي؛ لأن عبدالله بن إدريس الأَوْدي قرأ عليه، ومولد ابن إدريس سنة خمس عشرة ومائة ١١٥هـ، فكيف تصح قراءته عليه لولا أن ابن كثير تجاوز سنة عشرين، وإنما الذي مات فيها عبدالله بن كثير القرشي، وهو آخرُ غيرُ القارئ، وأصل الغلط في هذا من أبي بكر بن مجاهد، والله أعلم»، وقد نقل الذهبي شيئاً من الخلاف في وفاته عن بعض السلف؛ منهم سفيان بن عيينة، وأن وفاته كانت سنة ١٢٢هـ، ثم عقب عليه. وقد بلغت مجموع الطرق المؤدية إلى الإمام ابن كثير من كتاب النشر (٧٨) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٢٠، وغاية النهاية ١/٤٤٤، والإقناع ١/٧٨ ـ ٧٩، وسير أعلام النبلاء ٥/٣١٩).

(٢) قد تم التنبيه لمثله فيما مضى، وأنه إن كان المراد بقوله: (به)؛ أي: بعلمه ونصحه وتوجيهه، فلا بأس، وإلا فإن الإنسان لا يُنْتَفَعُ بعد مماته إلا بما ورَّثه من العلم والتلمذة والتأليف.

(٣) وهذا سبق قلم ووهم أو أنه سقط من النساخ، فالصحيح أن اسم والده (محمد)، وليس (عبدالله)، فهو: أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة المخزومي، فارسي الأصل. (ينظر: الغاية ١/١١٩ ـ ١٢٠، وسير أعلام النبلاء ١٢/٥٠ ـ ٥١).

(٤) يريد في نسخة أخرى من نسخ المنظومة التي هو بصدد شرحها؛ منظومة طيبة النشر في القراءات العشر، وهذا فيه إشارة إلى عناية الشارح ودقة ضبطه لنص المنظومة ومقارنته في ذلك بين النسخ، وقد أشرت إلى ذلك في قسم الدراسة وضربت عليه الأمثلة.

(٥) وكان ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ حجة في القراءة، لين في الحديث. (ينظر: معرفة القراء ١/١٧٣ ـ ١٧٨، والغاية ١/١١٩ ـ ١٢٠).

وكانت ولادته عام (١٢٥هـ)، وتوفي سنة (٢٩٥هـ)[١].

(وَ)منهم.

أبو عمر **(قُنْبُلٍ)** بضم القاف والباء وسكون النون؛ محمد بن عبدالرحمٰن بن محمد بن محمد بن سعيد بن جُرْجَة المخزومي، كان إماماً متقناً ضابطاً ثقة، انتهت إليه رياسة الإقراء بالحجاز، ورحل الناس إليه من الأقطار للقراءة عليه.

ولد عام (١٩٥هـ)، وتوفي (٢٩١هـ)[٢].

فهما ـ أي: البزي وقنبل ـ راويان **(لَهُ)**؛ للإمام ابن كثير، مختصان به.

لكن بواسطة اعتمادهما **(عَلَى سَنَدْ)** منهما إليه[٣].

فإنهما قرأآ على: أبي الحسن أحمد بن محمد بن علقمة القواس[٤]

---

(١) هكذا وردت في الأصل، والصحيح أن ولادته كانت سنة (١٧٠هـ)، ووفاته سنة (٢٥٠هـ)، ولعل ما جاء في الأصل سهو وسبق قلم أو تصحيف. (ينظر: معرفة القراء ١/١٧٣ ـ ١٧٨، وغاية النهاية ١/١١٩ ـ ١٢٠، وسير أعلام النبلاء ١٢/٥٠ ـ ٥١).

(٢) تنظر ترجمته في: غاية النهاية ٢/١٦٥ ـ ١٦٦، ومعرفة القراء الكبار ١/٤٢٥، وتذكرة الحفاظ ٢/٦٥٩.

(٣) فرواية البزي وقنبل عن ابن كثير ليست مباشرة، وإنما هي بواسطة، وقد نظم ذلك الشيخ العلامة المحقق إبراهيم السمنوديّ ـ رحمه الله ـ في منظومة "دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة" من كتاب "جامع الخيرات" ص (٤٤٧)، الأبيات رقم (١٠ ـ ١٢) حيث قال:

فَأَخَذَ الْبَزِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ ... وَهْوَ عَنِ الْقِسْطِ رَوَى الْقِرَاءَةَ
وَقُنْبُلٌ رَوَى عَنِ الْقَوَّاسِ عَنْ ... وَهْبٍ عَنِ الْقِسْطِ الَّذِي فِي الذِّكْرِ عَنّ
وَالْقِسْطِ عَنْ شِبْلٍ وَعَنْ مَعْرُوفِ ... وَالْكُلُّ عَنْ مَكِّيٍّ الْمَعْرُوفِ

(٤) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صُبيح بن عون النبَّال، المعروف بالقواس، إمام مكة في القراءة، قرأ على أبي الإخريط، وقرأ عليه قنبل وآخرون، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٤٠هـ، وقيل: غير ذلك. (ينظر: معرفة القراء ١/١٧٨ ـ ١٧٩، وغاية النهاية ١/١٢٣ ـ ١٢٤).

وغيره[(١)] على: أبي الإخْريط[(٢)] وغيره، [على: إسماعيل القسط][(٣)]، [على][(٤)]:

(١) قال ابن الجزري في النشر: «زاد البزيّ فقرأ على أبي الإخريط المذكور، وعلى أبي القاسم عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر المكي، وعلى عبدالله بن زياد بن عبدالله بن يسار المكي». (ينظر: النشر ١/١٢٠).

(٢) أبو الإخريط وهب بن واضح، مقرئ مكة، قرأ على القُسْط، ثم على ابن مشكان وشبل بن عباد، وانتهت إليه رياسة الإقراء في مكة، قرأ عليه البزي والقواس، وتوفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ سنة ١٩٠هـ. (ينظر: معرفة القراء ١/١٤٦، وغاية النهاية ٢/٣٦١).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأظنه سقط من النساخ، أو سبق قلم من الشارح، وقد أثبته لحاجة السياق إليه، وهو الصواب الذي ذكره ابن الجزري في النشر وذكره غيره في كتبهم، فالشارح هنا لم يذكر (القُسط) في السند الذي ساقه، بينما في كتاب النشر وجميع الكتب التي ذكرت أسانيد قراءة ابن كثير نصت على أن أبا الإخْرِيط وهب بن واضح قرأ على أبي إسحاق إسماعيل بن عبدالله بن قُسْطنطين المكي المعروف بـ(القُسْط)، وقرأ القُسْط على أبي الوليد معروف بن مُشْكَان وعلى شِبْل بن عَبَّاد، وقرأ القُسْط ـ أيضاً ـ ومعروف وشبل على ابن كثير. (ينظر: النشر ١/١٢٠، وغاية النهاية ١/١٢٣ ـ ١٢٤، وشرح ابن الناظم ص (٩)، والسلاسل الذهبية ص (٢٥٧ ـ ٢٧٦)).

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل مقروناً بواو العطف: «وعلى شِبْل بن عَبَّاد ومعروف»، والتعبير بواو العطف من قوله: (وعلى)، يوهم احتمالية قراءة القواس على كل من شبل ومعروف وهو غير ممكن ولا يصح، ولعل صحة الكلام تكون من دون الواو العاطفة، فيكون سياق الكلام: «على شبل بن عباد ومعروف»، على أنه في جميع كتب الأسانيد التي اطلعت عليها لم أجد إسناد ابن كثير إلا من قراءة أبي الإخْرِيط على القُسْط على شبل ومعروف على ابن كثير. وزاد البزي على قنبل فقرأ ـ إضافة إلى قراءته على أبي الإخريط ـ على: أبي القاسم عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر المكي، وعلى عبدالله بن زياد بن عبدالله بن يسار المكي على القُسْط بالإسناد المذكور.

تنبيه: اقتصر ابن الناظم في شرحه على الطيبة على ذكر إسناد قراءة ابن كثير من قراءة أبي الإخْريط على القُسْط على ابن كثير مباشرة، وسكت عن قراءة القُسْط على معروف وشبل بن عباد على ابن كثير، مع أنَّ هذه الطريق هي الأصل في نقل قراءة ابن كثير، بل لم أجد ـ في جميع كتب الأسانيد التي اطلعت عليها ـ إسناد ابن كثير إلا من قراءة أبي الإخْرِيط على القُسْط على شبل ومعروف على ابن كثير، فأدى سكوت ابن الناظم ذلك إلى إسقاط شبلاً ومعروفاً الموجودين في أسانيد قراءة ابن كثير في الكتب الأخرى، مع أنهما ـ أي شبل ومعروف ـ؛ الأصل في نقل رواية ابن كثير، وأن القُسْط قرأ وتلقى عليهما مع تلقيه عن ابن كثير، فكان لازماً ذكر قراءته عليهما مع قراءته على ابن كثير؛ لئلا يوهم ذكر قراءته على ابن كثير فقط أن إسناد ابن كثير ليس له إلا هذه الطريق. =

شِبْل بن عَبَّاد[١] ومعروف[٢]، على: الإمام ابن كثير.

والسند في اللغة[٣]: المعتمد، من قولهم فلان سندي؛ أي: معتمدي.

وفي الاصطلاح[٤]: الطريق الموصل إلى المتن؛ يعني الرجال الموصلين إليه.

٢٦ ـ ثُـمَّ أَبُو عَـمْرٍو. فَيَحْيَى عَنْهُ. وَنَقَلَ: الدُّورِي، وَسُوسِيْ[٥]، مِنْهُ

(ثمَّ) الإمام الثالث.

(أَبُو عَمْرٍو)؛ زبَّان بن العَلاء بن عمار المازني، البصري.

اخْتُلِفَ في اسمه كثيراً[٦].

كان أبو عمرو من أعلم الناس بالقرآن والعربية، ثقة، سنيًّا[٧]، صدوقاً.

= (ينظر: النشر ١٢٠/١، وغاية النهاية ١٢٣/١ ـ ١٢٤، وشرح ابن الناظم ص (٩)، والسلاسل الذهبية ص (٢٥٧ ـ ٢٧٦)).

(١) أبو داود شبل بن عبَّاد، صاحب ابن كثير، ومقرئ مكة، عرض على: ابن كثير، وابن محيصن، وقرأ عليه: إسماعيل بن عبدالله القسط، وأبو الإِخْريط، وآخرون، حديثه مخرج في صحيح البخاريّ، وفي سنن أبي داود، والنسائيّ، توفي سنة ١٦٠هـ، وقيل غير ذلك، رحمه الله تعالى. (ينظر: معرفة القراء ١٢٩/١ ـ ١٣٠).

(٢) معروف بن مُشْكَان، أبو الوليد، المكيّ، قارئ مكة مع شبل، عرض على: ابن كثير، وقرأ عليه: القُسْط، ووهب بن واضح أبو الإخريط، توفي سنة ١٦٥هـ، وله خمس وستون سنة، رحمه الله تعالى. (ينظر: معرفة القراء ١٣٠/١، وغاية النهاية ٣٠٣/٢ ـ ٣٠٤).

(٣) ينظر: الصحاح في اللغة ٣٣٣/١، باب (سند)، والمحيط في اللغة، باب (سند) ٢٥٢/٢.

(٤) ينظر: لطائف الإشارات للقسطلاني ١٧٣/١، وغيث النفع ص (٢١).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بإثبات ياء النسبة: **(سُوسِيْ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحذف ياء النسبة مع التنوين: **(سُوْسٍ)**، وكلا الوجهين بحذف (أل) التعريف؛ للوزن، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٦) قال ابن الجزريّ: «اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولاً، لا ريب أن بعضها تصحيف، وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنه: زَبَّانُ، كما ذكرنا، وقال الذهبي: والذي لا أشك فيه أنه زَبَّان؛ بالزاي». (ينظر: غاية النهاية ٢٨٩/١).

(٧) لم أجد هذا الوصف أو توجيه له في غاية النهاية أو سير أعلام النبلاء، =

أخذ القراءة عن طائفة من التابعين بالحجاز والعراق؛ كمجاهد(١)، وسعيد بن جبير(٢)، والحسن(٣)، وغيرهم(٤)، عن ابن عباس(٥)، عن أُبَيّ(٦)، عنه [١٨] صلى الله تعالى عليه وسلم.

وذكر بعضهم: أن قراءته أفصح القراءات(٧).

= ولكن لعل وصفه له بأنه كان "سنيًّا"؛ لما نقله أبو مزاحم الخاقانى، عن إبراهيم الحربى أنه كان يقول: «كان أهل البصرة ـ يعنى أهل العربية منهم ـ أصحاب هَوَى إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سنة؛ أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعى». (ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/٤٠٧).

(١) مجاهد بن جبر، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٥): (وابن كثير مكة له بلد. . .الخ).

(٢) ابن هشام، أبو عبدالله، الكوفي، التابعيّ الجليل، والإمام العَلم، كان أسود اللون، عرض على ابن عباس ﵄، وعرض عليه: أبو عمرو، والمنهال بن عمرو، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥هـ، وقيل: سنة ٩٤هـ، ﵀ وتقبله عنده من الشهداء. (ينظر: معرفة القراء (١٦٨ ـ ١٦٩)، وغاية النهاية ١/٣٠٥ ـ ٣٠٦).

(٣) الحسن بن أبي الحسن يسار البصريّ، ولد سنة ٢١هـ، إمام زمانه علماً وعملاً، مناقبه كثيرة مشهورة، قرأ على: حطّان الرَّقاشي، وأبي العالية، وروى عنه: أبو عمرو البصريّ وآخرون، توفي سنة ١١٠هـ، رحمه الله تعالى. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٣٥).

(٤) فليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً من أبي عمرو بن العلاء؛ فمن شيوخه ـ أيضاً ـ حميد بن قيس الأعرج، وأبي العالية الرياحي، وشيبة بن نصاح، وعاصم بن أبي النجود، وعبدالله بن كثير المكي، وعطاء بن أبي رباح، ومحمد بن عبدالرحمٰن بن محيصن، ونصر بن عاصم، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، ويزيد بن رومان، ويحيى بن يعمر. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٨٨ ـ ٢٩٢).

(٥) عبدالله بن عباس ـ ﵁ ـ، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

(٦) أُبي بن كعب بن قيس بن النجار أبو المنذر الأنصاري ـ ﵁ ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٣): (وليجتهد فيه وفي تصحيحه).

(٧) قال ابن الجزري في غاية النهاية ١/٧٥: «عن أحمد بن عبدالله أبو العباس الطنافسي البغدادي، روينا عنه أنه قال: من أراد أحسن القراءات؛ فعليه بقراءة أبي عمرو، ومن أراد الأصل؛ فعليه بقراءة ابن كثير، ومن أراد أفصح القراءات؛ فعليه بقراءة عاصم، ومن أراد أغرب القراءات؛ فعليه بقراءة ابن عامر، ومن أراد الأثر؛ فعليه بقراءة حمزة، ومن أراد أظرف القراءات؛ فعليه بقراءة الكسائي، ومن أراد السنة؛ =

قال ابن عيينة[١]: «رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في المنام فقلت: يا رسول الله قد اختلفت عليَّ القراءات فبقراءة مَنْ تأمرني أن أقرأ؟ فقال: بقراءة أبي عمرو بن العلاء»[٢].

وقال يونس بن حبيب[٣]: «لو كان [أحد][٤] ينبغي أن يؤخذ بقوله في كل شيء كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كله في العربية، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك إلا النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ»[٥].

= فعليه بقراءة نافع»، وقد نقل الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٩/٩ عن مكي بن أبي طالب: «أن أصح القراءات سنداً؛ نافع وعاصم، وأفصحها؛ أبو عمرو والكسائي».

(١) أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي، الكوفي، محدِّث الحرم المكي، ولد بالكوفة سنة ١٠٧هـ، كان حافظاً ثقة، واسع العلم، كبير القدر، عرض القرآن على حميد بن قيس الأعرج، وعبدالله بن كثير، وروى القراءة عنه سلام بن سليمان، قال الكسائيّ: ما رأيت أحداً يروي الحروف إلا وهو يخطئ فيها إلا سفيان بن عيينة، توفي ـ رحمه الله ـ في مكة ودفن بالحجون، سنة ١٩٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣٠٨/١، والأعلام ١٠٥/٣).

(٢) وهذه القصة ذكرها ابن الجزري في النشر، والذهبي في معرفة القراء، والنويري والمنير السمنودي في شرحيهما، وقد رواها ابن مجاهد بسنده عن سفيان بن عيينة، ورؤيا النبي ﷺ في المنام حق، كما صح بذلك الخبر عنه ﷺ فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: «ومن رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي»، رواه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبيّ ﷺ، حديث رقم (١٠٧). (ينظر: غاية النهاية ٢٩١/١، ومعرفة القراء ٢٣٣/١، والنشر ١٣٤/١، والسبعة ص (٦١)، وشرح النويري على الطيبة ١٩٥/١، وشرح المنير السمنودي على الطيبة (ل/٩ب)).

(٣) أبو عبدالرحمٰن يونس بن حبيب الضبي، مولاهم، البصري، النحوي، روى القراءة عرضاً عن أبان بن يزيد العطار وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ العربية عنه وعن حماد بن سلمة، روى القراءة عنه ابنه حرمي بن يونس وأبو عمرو الجرمي وغيرهما، توفي ـ رحمه الله ـ بعد ١٨٢هـ، وله ثمان وثمانون، وقيل: قارب المائة، وقيل: جاوزها. (ينظر: غاية النهاية ٤٠٦/٢).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ١٥٦/١١، وتاريخ القراء العشرة للقاضي ص (٢٥).

ولد أبو عمرو عام (٦٨هـ)، وتوفي سنة (١٥٥هـ)[١]، رحمه الله تعالى[٢].

وله رواة كثيرة.

(فـ)ـمن أجلهم.

أبو محمد **(يَحْيَى)** بن [المبارك][٣] بن المغيرة اليزيدي[٤]؛ المقرئ، اللغوي، الثقة، الثبت، الصدوق، الذكي، روى اللغة والقراءة.

(عَنْهُ)؛ أي: عن الإمام أبي عمرو.

وهو الغاية في قراءته، وبروايته يقرأ أصحابه.

وقد صرح المصنف باثنين في قوله: **(وَنَقَلَ)**.

أبو عمرو حفص بن [عمر بن][٥] عبدالعزيز **(الدُّورِي)** بضم الدال؛ نسبة إلى الدور، محلة ببغداد بالجانب الشرقي[٦].

كان إمام القراءة في عصره، وشيخ الإقراء في وقته، ثقةً ضابطاً كبيراً.

توفي سنة (٢٤٦هـ)[٧].

---

(١) وقيل: سنة ٥٧هـ، أو سنة ٥٤هـ، وأبعد من قال: سنة ٤٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢٩٢/١، ومعرفة القراء ٢٣٧/١).

(٢) وقد بلغت مجموع الطرق المؤدية إليه من كتاب النشر (١٦٤) طريقاً. (ينظر: السبعة ص (٧٩)، وغاية النهاية ٢٨٨/١، ومعرفة القراء ١٠٠/١، والنشر ١٣٣/١ ـ ١٣٤).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لحاجة السياق إليه.

(٤) وعُرِفَ باليزيدي؛ لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدي، يؤدب ولده، وتوفي سنة ٢٠٢هـ، عن أربع وسبعين سنة، وقيل بل جاوز التسعين، رحمه الله تعالى. (ينظر: غاية النهاية ٣٧٥/٢، ومعرفة القراء ١٥١/١).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو سقط لا بد من إثباته.

(٦) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١١٧/٢، ومعجم البلدان ٢٤٧/٢، (باب الدال والواو وما يليهما).

(٧) وكانت ولادته في حدود سنة ١٥٠هـ. (ينظر: ترجمته في: غاية النهاية ٢٥٥/١ ـ ٢٥٦، ومعرفة القراء ١٩١/١).

(وَ)أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبدالله.

الـ(ـسُّوْسِيْ)، تقدم نظيره[١] وهي بضم السين؛ نسبة إلى (سوس)[٢] كوثرة بالأهواز، فيها: قبر دينال[٣] عليه السلام[٤]، وكَوْرُها[٥] وتُسْتَر[٦]؛ أول سور وضع بعد الطوفان.

وكان أبو شعيب مقرئاً ثقة ضابطاً.

---

(١) ومراده بنظيره؛ أي ما ذكره عند ضبطه لقول الناظم: (بَزِّ)، من جواز الوجهين فيها وفي نظائرها، والوجهان في كلمة: (وَسُوْسِيْ)؛ هما: إسكان ياء النسبة، وهو الذي أثبته الشارح في شرحه والمتن الذي على هامش شرحه، والوجه الثاني: بحذف ياء النسبة مع التنوين: (سُوسٍ)، وهو الذي موجود في بعض نسخ المتن وشروحه، وكلا الوجهين بحذف (أل) التعريف؛ للوزن.

(٢) ما ذكره الشارح من التعريف بـ(سُوس) موجود بنصه في القاموس المحيط ٨٩/٢، لكن في القاموس المحيط بدلاً من قوله: (وَكَوْرُها) قال: (وَسُوْرُهَا)، قال في معجم البلدان ٥٠٠/٢: «أما السوس؛ فإنها كورة من تخوم العراق وحد الجبال، بها مزارع الرز والأقصاب، ويطبخ بها سكر كثير، من مدنها: بصنا، متوت، بيروت، البذان، قرية الرمل، كرخة».

(٣) هكذا ضُبِطت في الأصل؛ بتقديم الياء على النون: (داينال)، والصواب عكسه؛ أي: (دَانْيَال). (ينظر: القاموس المحيط ٨٩/٢، ولسان العرب ٢٧١/١٤).

(٤) دانيال عليه السلام؛ نبي من أنبياء بني إسرائيل، لكن لا يُعلم وقته على اليقين، إلا أنه كان في الزمن الذي بعد داود عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام. (ينظر: البداية والنهاية ١٠٢/٧).

(٥) الكَورُ بالفَتح؛ الجماعة الكثيرة من الإبل، والقطيع من البقر؛ أكوار، وتأتي بمعنى: الزيادة، ولَوث العمامة، وإدارتها، والطبيعة، وحفر الأرض، والإسراع، وحمل الكارة، ولها معانٍ أخرى كثيرة. (ينظر: القاموس المحيط ٢/٢).

(٦) وهي مدينة من مدن إقليم خوزستان، قال في معجم البلدان ٤١٤/١ ـ ٤١٥: «تُسْتَر: بالضم ثم السكون وفتح التاءِ الأخرى ورَاءٌ؛ أعظم مدينة بخوزستان اليوم، ومعنى (تستر)؛ الحسن والطيب واللطيف، وبتُستَر قبرُ البراء بن مالك الأنصاري، وبخوزستان أنهار كثيرة؛ وأعظمها نهر تُستَر، وقال ابن المقفع: أول سور وضع في الأرض بعد الطوفان سور السوس وسور تُستر ولا يُدرَى من بناهما»، وقال المقدسي في أحسن التقاسيم ١٤٨/١: «ليس بإقليم خوزستان أطيب ولا أحصن ولا أجل منها، يدور حولها النهر ويحدق بها البساتين والنخل، هي معدن كل حاذق في عمل الديباج والقطن، قد جمعت الأضداد، وفاقت البلاد، واشتهرت في العباد».

توفي سنة (٢٦١هـ)(١).

وقوله: (**مِنْهُ**) متعلق بـ(**نَقَلَ**)، والضمير(٢) لـ(**يَحْيَ**) يعني؛ أن الدوري والسوسي رويا قراءة الإمام أبي عمرو بواسطة روايتهما عن يحي اليزيدي عنه(٣).

٢٧ ـ ثُمَّ ابْنُ عَامِرِ الدِّمَشْقِي(٤) بِسَنَدْ. عَنْهُ: هِشَامٌ، وَابْنُ ذَكْوَانَ(٥)، وَرَدْ

(**ثُمَّ**) الإمام الرابع.

أبو عمران(٦) عبدالله (**ابْنُ عَامِرِ**) بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي(٧).

---

(١) وقد قارب التسعين سنة، وكانت ولادته في سنة ١٧٣هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٣٣٢، ومعرفة القراء ١/١٩٣).

(٢) يعني بالضمير؛ أي الضمير في قول الناظم: (**مِنْهُ**).

(٣) فرواية الدوري والسوسي عن أبي عمرو البصري ليست مباشرة، وإنما هي بواسطة، ونظم ذلك الشيخ العلامة المحقق إبراهيم السمنوديّ ـ رحمه الله ـ في منظومة "دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة" من كتاب "جامع الخيرات" ص (٤٤٧)، البيت رقم (١٣) حيث قال:

ورَاوِيا الْبَصْرِيِّ إِسْنَادُهُما يَحْيَ الْيَزِيديِّ الَّذِي بَيْنَهُمَا

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ فتح الميم وكسرها، وهو الذي نصَّ عليه الترمسي في شرحه على الطيبة بقوله: «(**الدِّمِشْقِي**)؛ بكسر الدال، وفتح الميم وكسرها»، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بكسر الميم: (**الدِّمِشْقِي**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الميم: (**الدِّمَشْقِي**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط حركة الميم في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون بلا تنوين: (**ذَكْوَانَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر النون مع التنوين: (**ذَكْوَانٍ**).

(٦) قال في غاية النهاية (١/٤٢٤): «اختلف في كنيته كثيراً، والأشهر أنه: أبو عمران».

(٧) يجوز في الصاد ـ من هذه الكلمة ـ الحركات الثلاث؛ الضمة والكسرة والفتحة، و(اليحصبي)؛ نسبة إلى يحصب بن دهمان، من حِمْيَر، وحمير من قحطان بن عامر، =

(**الدِّمَشْقِي**)؛ بكسر الدال، وفتح الميم وكسرها(١)، نسبة إلى دمشق الشام، كان ابن عامر مقرئها.

وهو من التابعين(٢)؛ لقي: واثلة بن الأسْقَع(٣)، والنعمان بن بشير(٤)، وغيرهما(٥).

قرأ القرآن على: المغيرة بن أبي شهاب(٦) وغيره، على عثمان(٧)

= قيل: هو نبي الله هود عليه السلام، وقيل: إن "يحصب" أخو "ذي أصبح" جد الإمام مالك رحمه الله. (ينظر: التاج، مادة (حصب)، وغاية النهاية ٤٢٤/١، ومعرفة القراء ٨٢/١).

(١) ينظر: القاموس المحيط ٤٦٣/٢، ومعجم البلدان ٢٣٢/٢.

(٢) التابعي؛ من صحب الصحابي، وأطلق بعضهم مسمى التابعي على من لقي الصحابي وروى عنه وإن لم يصحبه. (ينظر: الباعث الحثيث ص (٢٦)).

(٣) واثلة بن الاسقع الليثي، الكناني، صحابي، من أهل الصفة، ومن فقراء المسلمين رضي الله عنه، أسلم سنة تسع، وشهد غزوة تبوك مع النبي ﷺ، وقيل: خدم النبي ﷺ ثلاث سنين، وشهد فتح دمشق، كف بصره في آخر عمره، له ستة وسبعين (٧٦) حديثاً، عاش ١٠٥ سنوات، وقيل: ٩٨ سنة، وهو آخر الصحابة موتاً في دمشق، توفي سنة ٨٣هـ، وقيل: سنة ٨٥هـ، بالقدس أو بدمشق. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٨٣/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٣٨/٣، والأعلام للزركلي ١٠٧/٨).

(٤) أبو عبدالله، النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي، الأنصاري، أمير وخطيب وشاعر قدير، أُمُّهُ: عمرة بنت رواحة؛ أخت الصحابي الجليل عبدالله بن رواحة، هو أول مولود ولد بالمدينة بعد الهجرة للأنصار، فحملته أمه إلى النبي ﷺ فَحَنَّكَهُ، وبشّرها بأنه يعيش حميداً ويقتل شهيداً ويدخل الجنة، بعد موت يزيد بايع النعمان لابن الزبير فتنكر له أهل حمص، فخرج هارباً فتبعه خالد بن خليّ الكلاعي فقتله سنة ٦٥هـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٤١١/٣، والأعلام ٣٦/٨).

(٥) كمعاوية بن أبي سفيان، وفضالة بن عبيد، رضي الله عنهما. (ينظر: غاية النهاية ٤٢٥/١).

(٦) المغيرة بن أبي شهاب، عبدالله بن عمرو بن المغيرة بن ربيعة بن عمرو بن مخزوم، أبو هاشم، المخزومي، الشامي، أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان، وأخذ القراءة عنه عرضاً عبدالله بن عامر، وقال الحافظ الذهبي: وأحسبه كان يُقْرِئُ بدمشق في دولة معاوية، ولا يكاد يُعْرَفُ إلا من قراءة ابن عامر عليه، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٩١هـ، وله تسعون سنة. (ينظر: غاية النهاية ٣٠٥/٢، ومعرفة القراء الكبار ١٤٨/١).

(٧) عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم، البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).

وأبي الدرداء(١).

وقال الذِّمَاري(٢): إنه قرأ على عثمان نفسه(٣).

قال في البدور الزاهرة(٤): «كان ـ أي ابن عامر ـ إمام المسلمين بالجامع الأموي في أيام عمر بن عبدالعزيز ـ رضي الله تعالى عنه ـ وقبله وبعده، وكان يأتم به وهو أمير المؤمنين **[١٩]**(٥) وناهيك بذلك مَنْقَبَة،

(١) تقدمت ترجمته ـ رضي الله عنه ـ عند شرح قول الناظم، البيت رقم (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٢) يحي بن الحارث الذِّمَارِيّ، أبو عمرو، الغَسَّاني، الدمشقيّ، وذِمَار؛ قرية من قرى اليمن، والده منها، ثقة، عالم القراءة في وقته، وهو الذي خلف ابن عامر بدمشق وانتصب للإقراء، أخذ عن ابن عامر، وقيل: إنه قرأ على واثلة بن الأسقع، وأخذ عنه عراك بن خالد، وأيوب بن تميم، وغيرهم. (ينظر: غاية النهاية ٣٦٧/٢، ومعرفة القراء الكبار ١٠٥/١).

(٣) قال ابن الجزري في غاية النهاية (٤٢٥/١): «وقد ورد في إسناده تسعة أقوال؛ **أصحها**؛ أنه قرأ على المغيرة، **الثاني**؛ أنه قرأ على أبي الدرداء، وهو غير بعيد، فقد أثبته الحافظ أبو عمرو الداني، **الثالث**؛ أنه قرأ على فضالة بن عبيد، وهو جيد، **الرابع**؛ أنه سمع قراءة عثمان، وهو محتمل، **الخامس**؛ أنه قرأ عليه بعض القرآن، ويمكن، **السادس**؛ أنه قرأ على واثلة بن الأسقع، ولا يمتنع، **السابع**؛ أنه قرأ على عثمان جميع القرآن، وهو بعيد ولا يثبت، **الثامن**؛ أنه قرأ على معاوية، ولا يصح، **التاسع**؛ أنه قرأ على معاذ، وهو واه، وأمَّا قول من قال: إنه لا يُدْرَى على من قرأ، فإن ذلك قول ساقط أقل من أن ينتدب للرد عليه، وقد استبعد أبو عبدالله الحافظ قراءته على أبي الدرداء، ولا أعلم لاستبعاده وجهاً، ولاسيما وقد قطع به غير واحد من الأئمة، واعتمده ـ دون غيره ـ الحافظ أبو عمرو الداني، وناهيك به، وأما طعن ابن جرير فيه فهو مما عد من سقطات ابن جرير، حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن الطبري على ابن عامر، وأما قول أبي طاهر بن أبي هاشم في ذلك فلا يلتفت إليه، وما نُقِلَ عن ابن مجاهد في ذلك فغير صحيح، بل قول ابن مجاهد: (وعلى قراءته أهل الشام والجزيرة) أعظم دليل على قوتها».

(٤) ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للنشَّار ٥٤/١.

(٥) كُتِبَ في نهاية الصفحة في الهامش الأسفل الأيمن ما نصه: (تم مراجعته على الشارح عفا الله عنه)، وكتب في أعلى الصفحة التي تليها ـ أي صفحة (٢٠) ـ توقيع مذيل برقم (٢)، وقد تكررت هذه الطريقة في كل (٢٠ ـ ٢٥) لوحة من المخطوط =

وجَمَعَ له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق، وهي إذ ذاك دار الخلافة، ومحط رحال العلماء والتابعين».

ولد عام (٦١هـ)(١)، وتوفي سنة (١١٨هـ)(٢)، رحمه الله تعالى(٣).

= إلى اللوحة رقم (٦٠٠) حيث كتب توقيع في أعلاها مذيل برقم (٣١)، وهذه الأرقام تدل على عدد مَلَازِم المخطوط، فقد تم مراجعة المخطوط قراءة على الشارح عفا الله عنه، وكانت طريقة مراجعته بتقْسِيم المخطوط إلى واحد وثلاثين (٣١) ملزمة، كل ملزمة عبارة عن عشرين إلى خمس وعشرين (٢٠ ـ ٢٥) صفحة، وهذا دليل على مدى حرص الشارح وعنايته بمراجعة الشرح وتدقيقه وضبطه، ـ رحم الله الناظم والشارح والمحقق والقاري رحمة واسعة ـ.

(١) هكذا أُثْبِتَ ـ في الأصل ـ تاريخ ولادته، وهو ـ ولا شك ـ خطأ وتصحيف، وافق فيه المؤلف التصحيف الذي وقع في شرح ابن الناظم في بعض النسخ المطبوعة من شرح ابن الناظم، كما أن صاحب تقريب الطيبة هو الآخر قد نقل ذلك التصحيف. وقد ورد خلاف في سنة ولادة الإمام ابن عامر؛ فقيل: ولد سنة إحدى وعشرين (٢١هـ)، والصحيح ـ كما اختاره ابن الجزري في غاية النهاية (٤٢٥/١) ـ أنَّ ولادته سنة ثمان (٨هـ) من الهجرة، في البلقاء، بضيعة يقال لها (رحاب)، وقُبِضَ رسول الله ﷺ وله سنتان، وذلك قبل فتح دمشق، ثم انقطع إلى دمشق بعد فتحها وله تسع سنين، كما ذكر ذلك عن نفسه.

تنبيه: ذكر الدكتور عادل رفاعي في معرض تحقيقه لشرح ابن الناظم أنَّ النسخ التي حقق عليها الشرح قد اختلفت في إثبات ولادة ابن عامر اختلافاً متبايناً، على أن نسخة من هذه النسخة أشار إليها بنسخة: (س) قد نصت على التاريخ الصحيح لولادة الإمام ابن عامر، كما ذكر تحريفات أخرى في تواريخ وفاة وولادة بعض الأئمة وجدها في بعض نسخ شرح ابن الناظم؛ كتاريخ وفاة الإمام عاصم؛ حيث وجد في نسخة من النسخ بأنه سنة سبع وثلاثين ومائة (١٣٧هـ) من الهجرة، وهو خطأ بيِّن، ولا شك أن مرد اختلاف النسخ يعود إلى ما اعتراها من السهو والتصحيف وربما التحريف، على أن الدكتور عادل رفاعي لم يتعرض للاختلاف في ولادة ابن عامر والراجح فيها. (ينظر: غاية النهاية ٤٢٥/١، ومعرفة القراء ٨٢/١، وشرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة ص (١٠)، وشرح ابن الناظم بتحقيق/د.عادل رفاعي ص (١٨)، وتقريب الطيبة ص (٢٦)).

(٢) وله سبع وتسعون (٩٧) سنة. (ينظر: غاية النهاية ٤٢٥/١، ومعرفة القراء ٨٢/١).

(٣) وقد بلغت مجموع الطرق المؤدية إليه من كتاب النشر (١٣٤) طريقاً. (ينظر: النشر ١٤٤/١).

له رواة كثيرة.

وممن روى **(بـ)**ـواسطةِ(١).

(سَنَد(٢)) **(عَنْهُ)**: أبو الوليد.

(هِشَامٌ) بن عمار بن نُصَيْر بن مَيْسَرة السلمي الدمشقيّ.

كان ضابطاً، ثقةً، فصيحاً، وهو عالم دمشق، ومقرئها، وخطيبها.

قال عبدان(٣): «سمعته يقول: ما أعددت خطبة منذ عشرين سنة»(٤).

توفي سنة (٢٤٥هـ)(٥).

(وَ)أبو عمرو عبدالله بن أحمد بن بشير.

(ابْنُ ذَكْوَانَ) القرشي الدمشقي، شيخ الإقراء بالشام على الإطلاق.

---

(١) فرواية ابن ذكوان وهشام عن ابن عامر ليست مباشرة، وإنما هي بواسطة، وقد نظم ذلك شيخنا العلامة المحقق إبراهيم السمنوديّ ـ رحمه الله ـ في منظومة "دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة" من كتاب "جامع الخيرات" ص (٤٤٨)، الأبيات رقم (١٤ ـ ١٥) حيث قال:

هِشَامٌ عَنْ عِرَاكٍ الْعَظِيمِ ... والثَّانِ عَنْ أَيُّوبٍ التَّمِيمِي
والْكُلُّ عَنْ يَحْيَ أَيْ الذِّمَارِي ... وَهْوَ عَنِ الشَّامِي بِلَا إِنْكَارِ

(٢) قال ابن الناظم في شرحه على الطيبة ص (١٠): «(**بِسَنَدْ**)؛ أي: متلبسين بسند»، وقال النويري في شرحه (١٩٨/١): «أي: مصاحبين لسند».

(٣) أبو محمد عبدالله بن أحمد بن موسى عبدان الأهوازي الجوالقي، الحافظ المحدث، روى عنه صاحب تاريخ دمشق أثراً عن ابن عمر، وفيه: «يأتي عليكم زمان لا يبقى مؤمن إلا لحق بالشام»، توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ٣٠٦هـ. (ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان ص (٣٣)، وتاريخ دمشق ٣١٥/١).

(٤) ينظر: غاية النهاية ٢٥٤/٢ ـ ٢٥٥، ومعرفة القراء الكبار ١٩٥/١ ـ ١٩٦.

(٥) وكان مولده سنة ١٥٣هـ، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٥١) طريقاً. (ينظر: غاية النهاية ٣٥٤/٢ ـ ٣٥٦، ومعرفة القراء الكبار ١٩٥/١ ـ ١٩٦، وسير أعلام النبلاء ٤٢٠/١١، والنشر ١٣٩/١).

قال أبو زرعة[(١)]: «ذاك الحافظ؛ لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان ـ في زمان ابن ذكوان ـ أقرأ عندي منه»[(٢)].

توفي سنة (٢٤٢هـ)[(٣)].

فإنَّ كلًّا منهما ـ أعني هشاماً وابن ذكوان ـ **(وَرَدْ)**؛ أي: جاء راوياً لقراءة الإمام ابن عامر بسند، لا أنهما روياها عنه نفسه[(٤)]، وذلك أنهما قرأآ على: أبي سليمان أيوب بن تميم[(٥)]، وعلى: أبي محمد سُوَيْد بن عبدالعزيز[(٦)]، وعلى:

---

(١) أبو زُرْعَةَ الحافظ الدمشقيّ، عبدالرحمٰن بن عمرو بن صفوان النصري، محدث كبير، روى عن: سعيد بن منصور، وسليمان بن داود الهاشمي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وهشام بن عمار، وغيرهم، وحدث عنه: أبو جعفر الطحاوي، وأبو القاسم الطبراني، وخلق كثير، توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ٢٨١هـ. (ينظر: القراء الكبار ٢٠٥/١).

(٢) هذا النص لم أقف عليه في تاريخه المطبوع، فلعله في الجزء المفقود من تاريخه، وقد نقله عنه ابن عساكر في تاريخ دمشق، وقال الذهبي ـ بعد أن نقل هذا القول عن أبي زرعة والوليد ـ: «بل أبو عمر الدوري أقرأ أهل زمانه». (ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٠٥/١، وغاية النهاية ٤٠٣/١ ـ ٤٠٥، وتاريخ دمشق ٢٧/٨).

(٣) قال الذهبي: «توفي سنة ٢٤٢هـ، وغلط من قال سنة ثلاث»؛ أي: ٢٤٣هـ، وتابعه على ذلك ابن الجزريّ، وكان مولده سنة ١٧٣هـ، من أشهر مشايخه؛ الكسائي، وأبو أيوب بن تميم، وأشهر من تلقى عنه؛ محمد بن موسى الصوري، والأخفش، وقد بلغ مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من طريق النشر (٧٩) طريقاً. (ينظر: غاية النهاية ٤٠٤/١ ـ ٤٠٥، ومعرفة القراء الكبار ٢٠٥/١، وسير أعلام النبلاء ٤٩٨/١١، والأعلام للزركلي ٦٥/٤).

(٤) يعني أن كلًّا من هشام وابن ذكوان رويا القراءة عن ابن عامر بواسطة، وهو الإمام يحي الذماري، كما نوهت على ذلك آنفاً.

(٥) بن سليمان بن أيوب التميمي الدِّمشقيّ، ولد سنة ١٢٠هـ، وتوفي سنة ١٩٨هـ، وبه قال الذهبي وابن الجزري، وقيل: سنة ١٩٥هـ، وقيل: غير ذلك. (ينظر: معرفة القراء الكبار ١٤٨/١، وغاية النهاية ١٧٢/١).

(٦) ابن نُمير أبو محمد السُّلَمِيّ، الواسِطِيّ، مولاهم، قاضي بعلبك، قال عنه البخاري: في حديثه نظر، ولد سنة ١٠٨هـ، وتوفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ١٩٤هـ، أخذ عن: يحي الذماري، وأيوب السختياني، وآخرين، وأخذ عنه: الربيع بن ثعلب، وهشام بن عمار، وآخرين. (تنظر ترجمته في: غاية النهاية ٣٢١/١، ومعرفة القراء الكبار ١٥٠/١).

أبي العباس صدقة بن خالد[١]، وقرأ الثلاثة على: أبي عمرو يحي[٢] بن الحارث الذِّماري[٣]، وقرأ هو على: الإمام ابن عامر[٤]، رحمهم الله تعالى.

---

(١) الدمشقيّ، توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ١٨٠هـ، وقيل سنة ١٨٤هـ، وله ٦٢ سنة، وقيل غير ذلك، أخذ عن: يحي الذماري، وآخرين، وأخذ عنه: الوليد بن مسلم، وهشام بن عمار، وآخرين. (ينظر: غاية النهاية ١/٣٣٦).

(٢) في الأصل: (ويحي)، والصواب ما أثبته؛ لئلا يشتبه أن (أبا عمرو) و(يحي) شيئين مختلفين، والصواب أن الأول كنيته والثاني اسمه ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٣) توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ١٤٥هـ. (ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٠٥، وغاية النهاية ٢/٣١٥).

(٤) وقد نقل الشارح هنا كلام ابن الناظم في أسانيد ابن عامر بنصه؛ ومفهوم كلام ابن الناظم يفيد بقراءة هشام وابن ذكوان على الثلاثة المذكورين، أي: أنَّ هشاماً وابن ذكوان قد قرأآ على: أبي سليمان أيوب بن تميم، وعلى: أبي محمد سُوَيْد بن عبدالعزيز، وعلى: أبي العباس صدقة بن خالد، بينما مفهوم كلام ابن الجزري في النشر، وما هو موجود فيما رجعت إليه من الكتب التي لها عناية بالأسانيد أنَّ ابن ذكوان وهشاماً قرأآ على: أيوب بن تميم الدمشقيّ، وزاد هشام على ابن ذكوان فقرأ على: أبي الضحاك عراك بن يزيد بن خالد، وأبي العباس صدقة بن خالد، وأبي محمد سويد بن عبدالعزيز الواسطيّ، وليس كما ورد في شرح ابن الناظم وتابعه عليه جميع من نقل عنه؛ كالشارح هنا، وصاحب تقريب الطيبة، وغيرهما، من أن ابن ذكوان ـ أيضاً ـ قرأ على سويد، وصدقة، ولم يتعرض محققوا شرح ابن الناظم بشيء من التحرير أو المراجعة لهذه المسألة، وقد نقل النويري في شرحه للطيبة كلام ابن الجزري في النشر عن أسانيد هشام وابن ذكوان، وهو الصحيح.

قال الإمام ابن الجزري في النشر ما نصه: «وقرأ هشام وابن ذكوان على: أبي سلمان أيوب بن تميم التميمي الدمشقي، وقرأ هشام ـ أيضاً ـ على: أبي الضحاك عراك بن خالد بن زيد بن صالح المرِّي الدمشقي، وعلى أبي محمود سويد بن عبدالعزيز بن نمير الواسطي، وعلى أبي العباس صدقة بن خالد الدمشقي، وقرأ أيوب وعراك وسويد على: أبي عمرو يحيى بن الحارث الذِّمارى، وقرأ الذِّمارى على: إمام أهل الشام أبي عمران عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي»؛ فأشرك في النشر هشاماً وابن ذكوان في القراءة على أبي سليمان أيوب بن تميم، وخص هشاماً ـ دون ابن ذكوان ـ بالقراءة على: عراك، وصدقة، وسويد، والله أعلم. (ينظر: النشر ١/١٤٤، وشرح ابن الناظم ص (١٠)، والحلقات المضيئات ١/التراجم رقم: (٧٤،٧٨،١٠١،١٠٢،١٣١،١٤٤)، وشرح النويري ١/١٩٨).

٢٨ ـ ثَلَاثَةٌ[(١)] مِنْ كُوفَةٍ. فَعَاصِمُ. فَعَنْهُ: شُعْبَةُ[(٢)]، وَحَفْصٌ، قَائِمُ

ثم قال المصنف: **(ثَلَاثَةٌ)** من الأئمة العشرة.

(مِنْ).

بلدة **(كُوفَةٍ)**.

وهم؛ عاصم، وحمزة، والكسائي[(٣)]، ـ كما سيأتي ـ.

والكوفة[(٤)]؛ ـ بضم الكاف ـ لغة: الرملة الحمراء المستديرة[(٥)]، والمراد بها مدينة العراق الكبرى، مَصَّرَها[(٦)] سعد بن أبي وقاص[(٧)] في خلافة عمر[(٨)]

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: **(ثَلَاثَةٌ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالضم بلا تنوين: **(ثَلَاثَةُ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: **(شُعْبَةٌ)**، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، فقد ضبطها؛ بضم التاء بلا تنوين: **(شُعْبَةُ)**.

(٣) ستأتي تراجم هؤلاء الأئمة الأجلاء تباعاً بإذن الله تعالى.

(٤) ويقال لها كُوفَان، ويفتح، وكُوفَةُ الجند، لأنه اختطت فيها خطط العرب أيام عثمان، خطَّطَها السائب بن الأقرع الثقفي، أو من قولهم: هم في كوفان، بالضم، ويفتح، وكوفان، محركة مشددة الواو، أي: في عز ومنعة، أو لأن سعداً لما ارتاد هذه المنزلة للمسلمين قال لهم: تكوفوا، أو لأنه قال: كوفوا هذه الرملة، وقيل غير ذلك. (ينظر: معجم البلدان ٤/٤٩٠، والقاموس المحيط ٢/٤٢٧، وتاج العروس، مادة (ك و ف)).

(٥) أو كل رَمْلَةٍ تُخالِطُها حَصْباء. (ينظر: القاموس المحيط ٢/٤٢٧).

(٦) يقال: مَدَّنَ المَدَائِنَ تَمْديناً؛ أي: مَصَّرَها. (ينظر: القاموس المحيط ٣/٣٦٧، وتاج العروس، فصل الميم، مادة (مزن)).

(٧) سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (١٦): (أثبت شذوذه لو أنه في السبعة. . .الخ).

(٨) عمر بن الخطاب، الملقب بالفاروق، ثاني الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن علماء الصحابة وزهادهم، وأول من عمل بالتقويم الهجري، وفي عهده فتحت العراق، ومصر، وليبيا، والشام، وفلسطين، وصارت القدس والمسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين تحت حكم المسلمين، وفي عهده قضى على أكبر قوتين =

رضي الله تعالى عنهما، سُمِّيت بها؛ لاستدارتها واجتماع الناس بها.

(فـَ)أول الثلاثة وهو الإمام الخامس: أبو بكر.

(عَاصِمٌ) بن أبي النَّجُود - بفتح النون وضم الجيم - بَهْدَلَة[١] الأَسَدي، مولاهم[٢].

قرأ على: أبي عبدالرحمٰن السُّلَمي[٣]، وزِرّ بن حُبَيْش الأسدي[٤]، وقرآ على: عثمان[٥] وعلي[٦]، وابن مسعود[٧]، وأُبَيٍّ[٨]، وغيرهم، رضي الله تعالى عنهم، على: النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

= عظميين في زمانهِ دولة الروم ودولة الفرس، مع أنه القائد الزاهد الذي ينام تحت الشجرة، ويطبخ للفقيرة أم اليتامى وينفخ لها حتى تطعم صغارها، توفي سنة ٢٣هـ، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: الإصابة ٢/٢٧٦).

(١) قال الذهبي: «وقيل: بهدلة؛ أمه، وليس بشيء، بل هو أبوه»، و(البَهدَلَةُ) في اللغة؛ أصل الثدي، ولحمة من العنق فوق الترقُوة. (ينظر: السير ٥/٢٥٦، واللسان، (بهدلة)، (١/٢٧٥)).

(٢) وهو مولى لبني جَذِيمة بن مالك بن نصر بن قُعين بن أسد. (ينظر: جمهرة أنساب العرب ص (١٩٠)، والإقناع (١/١١٥)).

(٣) أبو عبدالرحمٰن عبدالله بن حبيب السلمي، ولد في حياة النبي ﷺ، أخذ عن عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، ﵃، وأخذ عنه: عاصم بن أبي النجود، ويحي بن وثاب، وغيرهما، توفي سنة ٧٤هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٤١٣، ومعرفة القراء الكبار ١/٥٢).

(٤) زِرُّ بن حُبَيْشِ بن حُبَاشَة، أبو مريم، ويقال أبو مطرف، الأسدي، الكوفي، عرض على عبدالله بن مسعود، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، ﵃، وعرض عليه: عاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، وأبو إسحاق السبيعي، ويحيى بن وثاب، قال عاصم: ما رأيت أقرأ من زر، وكان عبدالله بن مسعود يسأله عن العربية؛ يعني عن اللغة، مات - ﵀ - في الجماجم سنة ٨٢هـ، وقيل: غير ذلك. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٩٤، وسير أعلام النبلاء ٤/١٦٦).

(٥) عثمان بن عفان - ﵁ -، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).

(٦) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشميّ - ﵁ -، تقدمت ترجمته عند قول الناظم البيت رقم (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٧) عبدالله بن مسعود بن الحارث الهذلي - ﵁ -، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

(٨) أبي بن كعب بن قيس بن النجار أبو المنذر الأنصاري - ﵁ -، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم، البيت رقم (١٣): (وليجتهد فيه وفي تصحيحه).

وكان عاصم قد جمع بين الفصاحة، والإتقان، والضبط، والتحرير، والتجويد، وهو من أحسن الناس صوتاً، رحل إليه العالم من الأقطار للأخذ بقراءته[1].

سئل الإمام أحمد[2] عن عاصم فقال: رجل صالح ثقة[3].

قال شعبة[4]: دخلت على عاصم وقد احتضر فجعل يردد هذه الآية: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٦٢][5].

توفي سنة سبع وعشرين ومائة[6]، رحمه الله تعالى.

له رواة [٢٠] كثيرة.

---

(١) ذكره الذهبي في السير (١٦٦/٤)، وهو من قول أبي بكر بن عياش، وتتمة كلامه: «حتى كأن في حنجرته جلاجل».

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل بن أسد أبو عبدالله الشيباني، أحد أئمة المذاهب الأربعة، الزاهد والمحدث الكبير، صاحب المسند والتصانيف المفيدة، أخذ القرآن عن يحي بن آدم وآخرين، وروى عنه ابنه عبدالله، وأحمد بن إبراهيم بن كثير، وأحمد بن صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، وغيرهم، وقد ذكر له الهذلي اختياراً في الكامل، توفي سنة ٢٤١هـ، عن سبع وسبعين عاماً، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١١٢/١).

(٣) وقد أورد هذا الأثر المزي في تهذيب الكمال ٤٦٢/١٩، وينظر: العلل ومعرفة الرجال ١٦٣/١.

(٤) ستأتي ترجمته ـ بإذن الله تعالى ـ.

(٥) ذكره ابن أبي الدنيا في المحتضرين ١٥٥/١، والمزي في تهذيب الكمال ٤٧٤/١٣، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٤٠/٢٥.

(٦) وقيل سنة ١٢٨هـ، بالكوفة، أو بالسماوة؛ التي هي بين الكوفة والشام، وكانت وفاته في أيام مروان بن محمد الجعدي؛ آخر خلفاء بني أمية، وقد أدرك أربعة وعشرين أو ثلاثة وعشرين رجلاً من الصحابة، ومن أجل مشايخه في القراءة؛ أبو عبدالرحمن السلميّ، وزر بن حبيش الأسديّ، وممن روى عنه؛ عطاء بن رباح، وأبو صالح السمان؛ وهما من شيوخه، كما روى عنه؛ أبو عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيب الزيات، وغيرهم، قال السخاويّ في جمال القراء: «ليس أحد من القراء السبعة أكثر رواية للحديث والآثار من عاصم»، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إلى قراءته من كتاب النشر: (١٣٢) طريقاً. (ينظر: معرفة القراء الكبار ٨٨/١، وغاية النهاية ٣٤٦/١، وسير أعلام النبلاء ٢٥٦/٥، وجمال القراء ٤٤٠/٢، والنشر ١٥٥/١).

(فـَ)ـمن أجلهم رواية.

(عَنْهُ)؛ أي: عن الإمام عاصم.

أبو بكر (شُعْبَةُ) بن عياش بن سالم، الحَنّاط[١] ـ بالنون ـ، الأسدي، الكوفي.

وهذا هو المراد بشعبة في القراءات[٢].

وأما في الحديث فأبو بسْطام شعبة بن الحجاج البصري[٣]، ولذا قال في الحرز[٤]:

وَذَاكَ ابْـنُ عَـيَّـاشٍ أَبُـو بَـكْـرٍ الـرِّضَـا ....

(١) والحنَّاط؛ بائع الحنطة. (ينظر: اللسان، مادة (حنط)، ٧/٢٧٨).

(٢) وقد عرض شعبة القرآن على عاصم ثلاث مرات، وتعلم القرآن منه خَمْساً خَمْساً، ولم يقرأ القرآن على غيره، وقيل: بل قرأ على عطاء بن السائب، وأسلم المنقري، وضعَّف ذلك الذهبي. (ينظر: جمال القراء ٢/٤٦٦، ومعرفة القراء ١/١٣٧ ـ ١٣٨، والسير ٨/٥٠٢).

(٣) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، الأمدي، مولاهم، أبو بسطام، الواسطي، الحافظ العلم، أحد أئمة الإسلام، نزل البصرة، ورأى الحسن، وابن سيرين، وروى عن: معاوية بن قرة، وثابت البناني، وقتادة، وغيرهم، وروى عنه: الأعمش، وأيوب، وابن إسحاق؛ وهم من شيوخه، والثوري، وجرير بن حازم، وإسحاق بن صالح؛ وهم من أقرانه، وخلق كثير، حديثه نحو ألفي حديث، قال أحمد: شعبة أثبت في الحكم من الأعمش، وأحسن حديثاً من الثوري، لم يكن في زمن شعبه مثله، وقال الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، وكان سفيان يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وقال يحيى بن معين: شعبة إمام المتقين، وقال أبو زيد الأنصاري: هل العلماء إلا شعبة من شعبة! ولد سنة ٨٢هـ، ومات سنة ١٦٠هـ. قلتُ: ربما كان سبب الخلط بين هذين العالمين الجليلين إضافة إلى تشابه الاسم بينهما؛ هو تعاصرهما، وإدراك كل منهما للآخر، وكل واحد منهما مجمع على إمامته، وهو عالم الدنيا في فنه. (ينظر: طبقات الحفاظ (الطبقة الخامسة) ١/١٥، وسير أعلام النبلاء ٧/٢١٣).

(٤) ينظر: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، خطبة الكتاب، البيت رقم (٣٥)، ص (٣).

واخْتُلِفَ في اسم هذا المقري(١)؛ وشعبة الأشهر(٢).

وكان من الثقاة ذوي الإتقان والعبادات، يقال: إنه لم يُفْرَشْ له فراش خمسين سنة(٣).

قال في البدور الزاهرة(٤): «ولما حضرته الوفاة بكت أخته، فقال: ما يبكيك؟ انظري إلى تلك الزاوية، فقد ختمت فيها ثماني عشرة ألف ختمة»(٥).

---

(١) على ثلاثة عشر قولاً، فقيل: سالم، وقيل: عبدالله، وقيل: عتيق، وقيل: مُطرِّف، وقيل: رؤبة، وقيل: حماد، وقيل غير ذلك. (ينظر: غاية النهاية ٣٢٦/١).

(٢) وهو الأصح، كما في غاية النهاية ٣٢٦/١، وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤٣٥/٨: «وفي اسمه أقوال أشهرها شعبة»، وصحح هذا القول سبط الخياط في المبهج ص (٦٠)، وصاحب المصباح ٥١١/١، وابن حجر في تهذيب التهذيب ٣٧/١٢، ووافقهما الذهبي في معرفة القراء الكبار ١٣٤/١.

(٣) ذكره ـ كما في معرفة القراء ١٣٦/١ ـ ابن معين، وأبو عبدالله النخعي. وقال ابن حجر في التهذيب ٣٩/١٢: «وكان لا يعلم له بالليل نوم، وهذا غاية في الزهد والتعبد، وقد اختلف في حكم ترك الطيبات والإعراض عنها، ونحو ذلك؛ فمنعه قوم، وأجازه آخرون»؛ قال ابن حجر في فتح الباري ١٢٦/١٩ ـ ١٢٧: «والحق أن ملازمة الطيبات تُفْضي إلى الترفُّه والبَطَر، ولا يأمن من الوقوع في الشبهات، لأن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحياناً، فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحظور، كما أن منع ذلك أحياناً يُفْضي إلى التنطع المنهي عنه، ويردُّ عليه صريح قوله تعالى في سورة الإعراف: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يفضي إلى الملل القاطع لأصلها، وملازمة الاقتصار على الفرائض ـ مثلاً ـ وترك التنفل يفضي إلى إيثار البطالة وعدم النشاط إلى العبادة، وخير الأمور الوسط».ا.هـ. وما ذكره ابن حجر لا مزيد عليه، وهو ما كان يأخذ به الرسول ﷺ، ويأمر به، وعليه تجتمع الأدلة.

(٤) ينظر: البدور الزاهرة للنشَّار ٥٦/١.

(٥) وقد وردت هذه القصة في: الكامل ص (٧٦)، ومعرفة القراء الكبار ١٣٨/١، وغاية النهاية ٣٢٧/١، والنشر ١٥٦/١، وسير أعلام النبلاء ٥٠٤/٨، وهذه المصادر كلها تذكر أن القصة وقعت مع أخته، وفي المصباح ٥١٥/١، وفتح الوصيد ٩١/١، نصَّ على وقوعها مع ابنته، وفي هذه المصادر كلها أنه ختم ثمانية عشر ألف ختمة، إلا الكامل ص (٧٦)، وفتح الوصيد ٩١/١ فقد نصَّ على أنه قرأ: «أربعاً وعشرين ألف ختمة»، وذكر في المستنير ٣٠٨/١: «أنه ختم أربعة آلاف ختمة». =

وكانت وفاته سنة (١٩٣هـ)[١].

(وَ)أبو عمر.

(حَفْصٌ) بن سليمان بن المغيرة، الأسدي، الكوفي، الغاضِري البَزّاز ـ بزايين ـ.

تعلم القرآن من الإمام عاصم خمساً خمساً كما يتعلمه الصبي من المعلم، وكان عالماً، متقناً، عاملاً، ورعاً[٢].

أصح الروايات في قراءة عاصم، وهو فيها ـ كما قاله ابن معين[٣] ـ: أقرأ من شعبة[٤].

وكانت وفاته سنة (١٨٠هـ)[٥].

= قال الذهبيّ في سير أعلام النبلاء ٥٠٣/٨: «وقد رُوِيَ من وجوه متعددة أنَّ أبا بكر بن عياش مكث نحواً من أربعين سنة يختم القرآن في كل يوم وليلة مرة، وهذه عبادة يُخضع لها، ولكن متابعة السنة أولى، فقد صح أن النبيّ ﷺ نهى عبدالله بن عمرو لأن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث، وقال النبيّ ﷺ: لم يفقه القرآن من قرأ في أقل من ثلاث».

(١) في جمادى الأولى، في خلافة الأمين، أما ولادته فكانت عام ٩٥هـ، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٧٦) طريقاً. (ينظر: النشر ١٥١/١، وغاية النهاية ٣٢٥/١، والقراء الكبار ١٣٤/١).

(٢) من أشهر مشايخه؛ عاصم بن أبي النجود، وعلقمة بن مرثد، وتلقى عنه كثيرون منهم؛ عمرو بن الصباح، وعبيد بن الصباح، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من طريق النشر (٥٢) طريقاً. (ينظر: غاية النهاية ٢٥٤/١ ـ ٢٥٥، ومعرفة القراء ١٤٠/١، والنشر ١٥٥/١).

(٣) أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمٰن، وقيل: ابن معين غياث المري، من مرة غطفان، مولاهم، البغدادي، إمام الحديث في زمانه، والمعول عليه فيه، مجمع على إمامته وتوثيقه، روى عنه: أحمد بن حنبل، وأبو زرعة الدمشقي، والبخاري، ومسلم، وغيرهم، قال أحمد بن حنبل: السماع من يحي بن معين شفاء لما في الصدور، وقال عنه أيضاً: يحي بن معين رجل خلقه الله لهذا الشأن؛ يظهر كذب الكذابين، وكل حديث لا يعرفه يحي بن معين ليس بحديث، توفي سنة ٢٣٣هـ، وله من العمر سبع وسبعون (٧٧) سنة، رحمه الله تعالى. (ينظر: تهذيب التهذيب ٢٤٦/١١، وتهذيب الأسماء ٤٥٢/٢).

(٤) ينظر: غاية النهاية ٢٥٤/١.

(٥) وولد سنة ٩٠هـ، وقيل: توفي بين الثمانين والتسعين، وقد ذكر أبو طاهر بن أبي هاشم =

فكل منهما **(قَائِمُ)**؛ أي: بقراءة الإمام عاصم، وبينهما اختلاف كثير[(١)] في الأصول والفرش، يقال: قام بأمر كذا؛ أي: نهض وتكفل به وتولاه[(٢)].

٢٩ ـ وَحَمْزَةٌ[(٣)] عَنْهُ: سُلَيْمٌ. فَخَلَفْ مِنْهُ، وَخَلَّادٌ، كِلَاهُمَا اغْتَرَفْ[(٤)]

(وَ)ثانيهما[(٥)] ـ وهو الإمام السادس ـ: أبو عمارة.

(حَمْزَةٌ) بن حَبيب بن عُمَارة بن إسماعيل، الكوفي الزيات.

أخذ القراءة عن جعفر الصادق[(٦)]، عن آبائه[(٧)]، وأخذها ـ أيضاً ـ

= وغيره: أنه توفي قبل الطاعون بقليل، وذلك سنة ١٣١هـ، وليس يصح، فالذي توفي في تلك السنة هو: حفص بن سليمان المنقري؛ من أقران السختياني. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٥٥، ومعرفة القراء ١/١٤٠).

(١) قال ابن مجاهد: «بينه ـ أي حفص ـ وبين أبي بكر شعبة من الخلف في الحروف خمسمائة وعشرين حرفاً في المشهور عنهما». (ينظر: غاية النهاية ١/٢٥٤).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١)، والمحيط في اللغة، باب (قوم).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: **(حَمْزَةٌ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالضم بلا تنوين: **(حَمْزَةُ)**.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالغين؛ من الغرف: **(اغْتَرَفْ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وأضاف الشارح وجهاً أخر في ضبطها؛ فضبطها بالعين مكان الغين؛ من الاعتراف: **(اعْتَرَفْ)**، حيث قال في الشرح: «أصل الاغتراف تناول الماء باليد، ويصح ضبطه بالعين المهملة؛ وهو الإقرار والإثبات»، وهذا الموضع من انفرادات الشارح ـ في ضبط المتن ـ عن سائر النسخ والشروح الأخرى.

(٥) هكذا في الأصل، ولعل الصحيح: (وثانيهم)؛ أي: قراء الكوفة الثلاثة، فإنه قال عن عاصم: «فأول الثلاثة...الخ»، فصار حمزة ثاني الثلاثة.

(٦) الإمام العلم جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبدالله الهاشميّ، المدنيّ، الصادق، صدوق فقيه، ولد سنة ٨٠هـ، ولُقِّبَ بالصادق؛ لصدقه، قرأ على آبائه؛ محمد الباقر، فعليّ زين العابدين، فالحسين، فعليّ، ﵃، وقرأ عليه حمزة بالمدينة، ولم يخالفه إلا في عشرة أحرف، ذكره ابن الجزري في الغاية، توفي ـ ﵀ ـ سنة ١٤٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/١٩٦ ـ ١٩٧، ووفيات الأعيان ١/٣٢٧ ـ ٣٢٨).

(٧) فقد قرأ جعفر الصادق على أبيه: محمد الباقر، وقرأ الباقر على أبيه: زين العابدين علي، وقرأ زين العابدين على أبيه سيد شباب أهل الجنة: الحسين، =

عن الأعمش(١)، عن يحي بن وَثّاب(٢)، عن علقمة(٣)، عن ابن مسعود(٤)،

= وقرأ الحسين على أبيه: عليّ، رضي الله عنهم أجمعين. (ينظر: السبعة ص (٧٣)، وغاية النهاية ١/١٩٦ ـ ١٩٧، والنشر ١/١٦٥).

(١) سليمان بن مِهْرَان الْأَعْمَش، أبو محمد، الْأَسَدي، الكاهلي، مولاهم، الكوفي، الإمام الجليل، ولد سنة ٦٠هـ، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وزيد بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، وأبي حصين، ويحيى بن وثاب، ومجاهد بن جبر، وأبي العالية الرياحي، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً حمزة الزيات، ومحمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، وآخرون، وقيل: إن حمزة لم يقرأ عليه، ولكنه سمع قراءته حرفاً حرفاً، والجمع بين الروايات أنه روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً، وبذلك صرح ابن الجزري في الغاية، قال هشام: ما رأيت بالكوفة أحدا أقرأ لكتاب الله ﷻ من الأعمش، وروينا عنه أنه قال: إن الله زين بالقرآن أقواماً، وإني ممن زينه الله بالقرآن، ولولا ذلك لكان على عنقي دَنُّ صَحْناءَ أطوف به في سكك الكوفة، مات ـ رحمه الله ـ في ربيع الأول سنة ١٤٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٣١٥، ومعرفة القراء ١/٩٤).

(٢) مولى بني أسد، تابعي ثقة كبير، أحد الأئمة العباد الأعلام، روى عن ابن عمر، وابن عباس، رضي الله عنهم، وتعلم القرآن من عُبيد بن نُضَيلة؛ كل يوم آية آية، وعرض القرآن عليه وعلى أبي عبدالرحمٰن السلميّ، وزِرّ بن حُبيش، وآخرين، عرض عليه القرآن الأعمش وآخرون، وقيل: إن حمزة قرأ على يحي بن وثاب نفسه، وكان مقرئ الكوفة، وكان من أحسن الناس قراءة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٠٣هـ. (ينظر: معرفة القراء ١/٦٢ ـ ٦٣، وغاية النهاية ٢/٣٨٠).

(٣) علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك، أبو شبل، النَّخَعيّ، الفقيه الكبير، عم الأسود بن يزيد، وخال إبراهيم النخعي، ولد في حياة النبي ﷺ، وأخذ القرآن عرضاً عن: ابن مسعود، وسمع من علي، وعمر، وأبي الدرداء، وعائشة، رضي الله عنهم، عرض عليه القرآن: إبراهيم بن يزيد النخعي، ويقال: إبراهيم بن يزيد التيمي أيضاً، وأبو إسحاق السبيعي، وعبيد بن نضلة، ويحيى بن وثاب، وكان أشبه الناس بابن مسعود سمتاً وهدياً وعلماً، قال إبراهيم النخعي: قرأ علقمة على عبدالله فكأنه عجل، فقال عبدالله: فداك أبي وأمي رتل، فإنه زين القرآن، ويروى عن علقمة قال: كنت رجلاً قد أعطاني الله حسن صوت بالقرآن، وكان ابن مسعود يستقرئني، ويقول لي اقرأ فداك أبي وأمي، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن حسن الأصوات يزين القرآن، وكان إذا سمعه ابن مسعود يقول: لو رآك رسول الله ﷺ لسر بك، مات سنة ٦٢هـ، وقيل غير ذلك. (ينظر: غاية النهاية ١/١٥٦، ومعرفة القراء ١/٥١).

(٤) عبدالله بن مسعود بن الحارث الهذلي ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

وأخذها ـ أيضاً ـ عن حُمْران بن أعْين[١]، عن أبي الأسود[٢]، عن عثمان[٣]، وأخذها ـ أيضاً ـ عن محمد بن أبي لَيْلى[٤]، عن أبي المِنْهال[٥]، عن ابن جبير[٦]، عن ابن عباس[٧]، عن أبي كعب[٨]، عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم.

(١) أبو حمزة حُمْرَان بن أعْيُن الكوفيّ، مولى بني شيبان، مقرئ كبير، أخذ القراءة عرضاً عن: عبيد بن نضلة، وأبي حرب بن أبي الأسود، وأبيه؛ أبي الأسود، ويحيى بن وثاب، ومحمد بن علي الباقر، وروى القراءة عنه عرضاً حمزة الزيات، وكان ثبتاً في القراءة، قال الذهبي: توفي في حدود١٣٠هـ، أو قبلها. (ينظر: غاية النهاية ٢٦١/١، ومعرفة القراء الكبار ٧٠/١).

(٢) ظَالِمُ بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلي، قاضي البصرة، ثقة جليل، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، أخذ القراءة عرضاً عن عثمان وعلي ﵄، روى القراءة عنه: ابنه حرب، ويحي بن يعمر، وهو واضع علم النحو بإشارة من علي بن أبي طالب ﵁، توفي في طاعون الجارف بالبصرة سنة ٦٩هـ، وقيل غير ذلك، وله خمس وثمانون (٨٥) سنة، رحمه الله تعالى. (ينظر: معرفة القراء الكبار ٥٩/١، وغاية النهاية ٣٤٥/١، وسير أعلام النبلاء ٨١/٤).

(٣) عثمان بن عفان ـ ﵁ ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).

(٤) محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، أبو عبدالرحمٰن، الأنصاري، الكوفي، القاضي، أحد الأعلام، أخذ القراءة عرضاً عن: المنهال بن عمرو، والأعمش، وغيرهم، وقال: قرأت على عشرة شيوخ، وروى القراءة عنه عرضاً: حمزة، والكسائي، وغيرهما، قال حمزة: تعلمنا جودة القراءة عند ابن أبي ليلى، توفي سنة ١٤٨هـ، رحمه الله تعالى. (ينظر: غاية النهاية ١٦٥/٢، وسير الأعلام ٣١٠/٦).

(٥) الْمِنْهَالُ بن عَمْرو أبو عمرٍو الأنصاري الأسدي الكوفيّ، مولى أسد بن خزيمة، ثقة مشهور كبير، عرض القرآن على: سعيد بن جبير، وعرض عليه القرآن: محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، وروى عنه: منصور، والأعمش، وشعبة الحجاج، وغيرهم. رحمه الله تعالى. (ينظر: غاية النهاية ٣١٥/٢، وسير الأعلام ١٨٤/٥).

(٦) سعيد بن جبير أبو عبدالله الكوفي، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم: (٢٦): (ثم أبو عمرو فيحي عنه. . .الخ).

(٧) عبدالله بن عباس ـ ﵄ ـ، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

(٨) أبي بن كعب بن قيس بن النجار أبو المنذر الأنصاري ـ ﵁ ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (١٣): (وليجتهد فيه وفي تصحيحه).

وكان حمزة ثقة كبيراً، حجة، مجوداً، محققاً، حافظاً، ورعاً، متقناً، إمام الناس في الكوفة بعد عاصم، والأعمش؛ وهو القائل له إذا رآه: «هذا حبر القرآن»[(١)]، وقال له أبو حنيفة[(٢)]: «شيئآن غلبتَنا فيهما لا ننازعك عليهما؛ القراءة، والفرائض»[(٣)]، وقال يحي بن معين[(٤)] الناقد: «الفقه؛ فقه أبي حنيفة، والقراءة؛ قراءة حمزة، على هذا أدركتُ الناس»[(٥)].

ولد عام (٨٠هـ)، وتوفي سنة (١٥٩هـ)[(٦)]، رحمه الله تعالى[(٧)]، ونفعنا به[(٨)].

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد للبغدادي ٣٥٤/١٤، وصفوة الصفوة ١٥٦/٣، وغاية النهاية ٢٦١/١.

(٢) النُّعْمَان بن ثابت بن زَوْطِي، الإمام أبو حنيفة الكوفي، فقيه العراق، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، روى القراءة عرضاً عن: الأعمش، وعاصم، وعبدالرحمٰن بن أبي ليلى، ورأى أنس بن مالك، وحدّث عن عطاء، والأعرج، ونافع مولى ابن عمر، روى القراءة عنه: الحسن بن زياد، وقد أفرد أبو الفضل الخزاعي قراءته في جزء، وأخرجها الهذلي في كامله، وقد تُكُلِّمَ في الخزاعي بسببها، قال ابن الجزري: «وفي النفس من صحتها شيء، ولو صح سندها إليه لكانت من أصح القراءات»، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي في شهر رجب سنة ١٧٠هـ، عن سبعين سنة، رحمه الله تعالى. (ينظر: غاية النهاية ٣٤٢/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٩٠/٦)

(٣) ذكره الذهبي في: معرفة القراء الكبار ١١٣/١، وميزان الاعتدال ٣٧٧/٢، وابن حجر في: تهذيب التهذيب ٢٤/٣، وابن الجزري في: غاية النهاية ٢٦٣/١.

(٤) أبو زكريا يحي بن معين، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢٨): (ثلاثة من كوفة فعاصم. . . .الخ).

(٥) ينظر: تاريخ بغداد ٣٥٤/١٤.

(٦) ما ذكره الشارح لعله وهم أو تصحيف، قال ابن الجزري في الغاية ٢٦١/١: «توفي سنة (١٥٦هـ)»، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة ثمان وخمسين، وهو وهم؛ قاله الذهبي في معرفة القراء الكبار ١١١/١.

(٧) وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (١٢٥) طريقاً. (ينظر: غاية النهاية ٢٦١/١، والقراء الكبار ١١١/١، وسير أعلام النبلاء ٩٠/٧، والنشر ١٦٥/١).

(٨) قد تم التنبيه لمثله فيما مضى، وأنه إن كان المراد بقوله: (به)؛ أي: بعلمه ونصحه وتوجيهه، فلا بأس، وإلا فإن الإنسان لا يُنْتَفَعُ بعد مماته إلا بما ورَّثه من العلم والتلمذة والتأليف.

وله رواة كثيرة؛ ذكر المصنف منهم واحدًا فرَّع منه اثنين بقوله:

(عَنْهُ)؛ أي: روى عن الإمام حمزة قراءته.

أبو عيسى **(سُلَيْمٌ)** بن عيسى بن سليم، الحَنَفي، مولاهم، الكوفي.

كان سليم إماماً متقناً في القراءة **[٢١]**، أخص أصحاب الإمام حمزة وأضبطهم، وهو الذي خَلَفه في القيام بالإقراء.

توفي سنة (١٨٨هـ)(١).

(فَـ)ـبواسطته.

روى القراءة **(خَلَفْ)** البزار(٢) ـ بالراء ـ؛ وهو الإمام العاشر الآتي.

فإنه تلقاها **(مِنْهُ)**؛ أي: من سليم(٣).

(وَ)كذا.

أبو عيسى **(خَلَّادٌ)** بن خالد الشيباني، مولاهم، الكوفي.

كان مقرئاً عارفاً بأوجه القراءات محققاً مجوداً فيه، أجل أصحاب سليم وأضبطهم.

---

(١) وقيل: سنة ١٨٩هـ، وقيل: سنة ٢٠٠هـ، وقيل غير ذلك، وكانت ولادته في سنة ١١٩هـ، وقيل سنة ١٣٠هـ، تلقى عن: حمزة الزيات، ومعلى بن عيسى البصري، وسفيان الثوري، وآخرين، وروى عنه: الدوري، والقاسم بن سلام، وآخرون، رحمه الله تعالى. (ينظر: غاية النهاية ٣١٨/١، والقراء الكبار ١٣٨/١، وسير أعلام النبلاء ٣٧٥/٩).

(٢) ستأتي ترجمته، وذلك عند شرح البيت رقم (٣٣)، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من النشر من روايته عن حمزة (٥٣) طريقاً، ورواية خلف عن حمزة من أربعة طرق؛ ابن عثمان، وابن مقسم، وابن صالح، والمطوعيّ. (ينظر: النشر ١٦٠/١).

(٣) فرواية خلف وخلاد عن حمزة ليست مباشرة، وإنما هي بواسطة قراءتهم على سُليم؛ راوي حمزة، وقد نظم ذلك شيخنا العلامة المحقق إبراهيم السمنوديّ ـ رحمه الله ـ في منظومة "دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة" من كتاب "جامع الخيرات" ص (٤٤٨)، البيت رقم (١٦):

وَبَيْنَ حَمْزَةَ وَرَاوِيَيْهِ ... سُلَيمٌ الَّذِي قَرَا عَلَيْهِ

توفي سنة (٢٢٠هـ)[(١)].

فـ(كِلَاهُمَا)؛ يعني: أن كلًّا من خلاد وخلف.

(اغْتَرَفْ)؛ أي: أخذ قراءة حمزة لما أنه كان بحراً من بحور القراءات، إذ أصل الاغتراف تناول الماء باليد[(٢)]، ويصح ضبطه بالعين المهملة[(٣)]؛ وهو الإقرار والإثبات[(٤)].

٣٠ ـ ثُمَّ الْكِسَائِيُّ الْفَتَى عَلِيُّ. عَنْهُ: أَبُو الْحَارِثِ، وَالدُّورِيُّ

(ثُمَّ) ثالثها[(٥)] وهو الإمام السابع.

(الْكِسَائِيُّ) بكسر الكاف؛ نسبة إلى الكساء؛ لباس معروف[(٦)].

وهو **(الْفَتَى)** الكريم، السخي، الشاب، المناظر في العربية والقراءة، الخبير بعللها.

---

(١) أخذ عن: شعبة راوي عاصم، وأخذ عنه: سليمان بن محمد التمَّار، وأحمد بن يزيد الحلواني، وآخرون، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٦٨) طريقاً، ورواية خلاد من أربعة طرق؛ ابن شاذان، وابن الهيثم، والوزان، والطلحي. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٧٤، والقراء الكبار ١/٢١٠، والنشر ١/١٦٨).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١)، ولسان العرب، مادة (غرف)، ٩/٢٦٣).

(٣) وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن، وهذا من مميزات شرحه؛ فأنه ـ في بعض المواضع ـ يذكر ما ورد من أوجه أخرى في ضبط كلمات النظم، ويشرحها في ثنايا شرحه؛ فذكر هنا أنَّ كلمة: **(اغْتَرَفَ)** يصح في ضبطها وجه أخر؛ وهو استبدال العين بالغين؛ من الاعتراف: **(اعْتَرَفْ)**.

(٤) ينظر: لسان العرب، مادة (عرف).

(٥) هكذا في الأصل، ولعل الأنسب: وثالثهم؛ أي: ثالث قراء الكوفة الثلاثة، فإنه قال عن عاصم: «فأولهم. . .الخ»، ثم ثنى بحمزة فقال: «وثانيهما. . .الخ».

(٦) قال الدُّوري: «سمي بذلك لأنه كان يبيع في حداثته الأكسية، وقيل: نسبة إلى باكُسياه؛ بلدة بين بغداد وواسط»، وضعف هذا القول الإمام ابن الجزري، وقيل: لأنه أحرم في كساء، ورجح هذا القول ابن الجزري في غايته، واقتصر عليه مكي في التبصرة، والداني في التيسير، وتبعه الشاطبي في الحرز. (ينظر: الإقناع ١/١٣٨، وجمال القراء ٢/٤٩٧، والغاية ١/٥٣٩، والتيسير ص (٧)، والتبصرة ص (٢٤١)).

ذكر بعض النحاة[١] أنَّ الكسائي دخل بعض جوامع الكوفة وفيه مقرئ، فتقدم مع أذان الفجر، وجلس مع القوم وهو مُلْتَفٌّ بالكساء، فسألهم المقرئ: من تقدم في الوقت؟ قيل له: الكسائي؛ أي صاحب الكساء، فرَمَقه القوم فقالوا: إن كان حائكاً يقرأ سورة يوسف، وإن كان مَلَّاحاً يقرأ سورة طه، فسمعهم؛ فابتدأ سورة يوسف، فلما بلغ إلى قوله تعالى: ﴿فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ٧١]، قرأه بغير همز، فقال المقرئ: الذئب بالهمز، فقال له الكسائي: وكذلك أهمز (الحوت)، وقرأ: ﴿**فالتقمه الْحُؤْتُ**﴾ [الصافات: ١٤٢]، فقال: لا، فقال: لم همزت: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾، ولم تهمز: ﴿ٱلْحُوتَ﴾؟ هذا: ﴿فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾، وهذا: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ﴾، فأمر المقرئ أجلَّ أصحابه بمناظرته، فناظره ولم يصْنع شيئاً، فقالوا: أفدنا يرحمك الله، فقال: اسمعوا عن الحائك، تقول إذا نسبت الرجل إلى الذئب؛ قد استَذْأَب، ولو قلت: قد استذاب بلا همز لكنت إنما نسبته إلى الذَوْب، فتقول: قد استذاب الرجل إذا ذاب شحمه بغير همز، وإذا نسبته إلى الحوت قلت: قد استحات الرجل؛ أي: كثر أكله للحوت، فلا يجوز فيه الهمز، فلتلك العلة هُمِزَ الذئب ولم يُهْمَز الحوت، وفيه معنى آخر؛ لا تسقط الهمزة من مفرده ولا من جمعه، وأنشدهم:

أَيُّــهَـا الــذِّئْــبُ وَابْــنُــهُ وَأَبُــوهُ   أَنْتَ عِنْدِي مِنْ أَذْؤُبٍ ضَارِيَاتِ

فلُقِّبَ الكسائي من ذلك اليوم، أو أنه أحرم في كساء، كما نُقِلَ عنه[٢].

وأما اسمه العلم؛ فـ(**عَلِيٌّ**) بن حمزة بن عبدالله بن عثمان بن فيروز الأسدي، مولاهم **[٢٢]**، أخذ الكسائي القراءة من جماعة منهم: عيسى بن عمر[٣]، ومحمد بن أبي ليلى، والإمام عاصم، وحمزة وعليه اعتماده فيها،

---

(١) ذكر هذه الواقعة الذهبي وغيره. (ينظر: طبقات القراء ١٦٤/١، وتاريخ بغداد ٤٠٤/١١، والوافي بالوفيات ١٧٢/١٣).

(٢) ينظر: الإقناع ١٣٨/١، وجمال القراء ٤٩٧/٢، والغاية ٥٣٩/١، والتيسير ص (٧)، والتبصرة ص (٢٤١)، وإبراز المعاني ١٥٩/١.

(٣) عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي، القارئ، الأعمى، مقرئ الكوفة بعد حمزة، =

قرأ عليه أربع ختمات[(١)]، وتقدم تمام سندهما.

قال يحي بن معين[(٢)]: «ما رأيت بعينيَّ هاتين أصدق لهْجَة[(٣)] من الكسائي»[(٤)].

توفي سنة (١٨٩هـ)[(٥)].

قال عبدالوهاب بن حُرَيْش[(٦)]: «رأيت الكسائي في النوم فقلت:

= ثقة، عرض على عاصم، والأعمش، وعرض عليه الكسائي، وخارجة بن مصعب، والحسن بن زياد، وآخرون، توفي سنة ١٥٦هـ. (ينظر: غاية النهاية ٦١٢/١ ـ ٦١٣، ومعرفة القراء ١١٩/١، وسير أعلام النبلاء ١٩٩/٧).

(١) ينظر: غاية النهاية ٥٣٥/١.

(٢) أبو زكريا يحي بن معين، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢٨): (ثلاثة من كوفة فعاصم. . . .الخ).

(٣) والَّلهْجَةُ: اللسان، وهي عبارة مدح وتوثيق، ففي الحديث: «ما من ذي لهجة أصدق من أبي ذر»، وفي حديث آخر: «أصدق لهجة من أبي ذر»، وقيل لأبي عمر الدوري: «كيف صحبتم الكسائي على الدُّعابة التي فيه؟ قال: لصدق لسانه». (ينظر: لسان العرب، مادة (لهج)، ٣٥٩/٢، ومعرفة القراء الكبار ١٢٣/١، والغاية ٥٣٩/١).

(٤) أخرجه الداني في مفردة الكسائي ص (٣٥٠) من طريق عبدالواحد بن عمر عن ابن فرح، وأخرجه ابن سوار في المستنير ٣٦٣/١ من طريق ابن أبي هاشم عن ابن فرح، والسخاوي في جمال القراء ٤٤١/٢ من طريق المؤلف، وذكره الذهبي في معرفة القراء ١٢٢/١ عن أبي عمر الدوري عن يحي بن معين، وذكره ابن الجزري في الغاية ٥٣٧/١ ـ ٥٣٨، والنشر ١٧٢/١.

(٥) وولد سنة ١٢٠هـ، وكانت وفاته بـ(أَرْنَبُويَه) وهي قرية من قرى الرَّي، وقيل: بل دفن بسكة حنظلة بالري، وقيل: مات في طوس، واختلف في سنة وفاته وقيل فيه أقوال واهية، والصحيح ما أثبته الشارح، وهو اختيار الذهبي حيث قال في طبقات القراء ١٦٧/١: «وقال أبو بكر بن مجاهد: توفي بـ(رنبويه) سنة تسع، وكذا أرَّخَهُ جماعة، وهو الصحيح»، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه في كتاب النشر (٦٤) طريقاً. (ينظر: غاية النهاية ٥٣٥/١، والقراء الكبار ١٢٠/١، ١٢٨، وسير الأعلام ١٣١/٩، والأعلام للزركلي ٢٨٣/٤، والعبر ٢٣٤/١، ومعجم البلدان ٧٣/٣، ووفيات الأعيان ٢٩٦/٣، والنشر ١٧٢/١).

(٦) أعرابيٌّ يقال له: أبو مسحل، ويكنى بأبي محمد، واسمه عبدالوهّاب بن حريش، حضر بغداد وافداً على الحسن بن سهل، وله مع الأصمعي مناظرات في التصريف، =

ما فعل الله ﷻ بك؟ قال: غفر لي بالقرآن»[(١)].

وروى **(عَنْهُ)**[(٢)] القراءة خلائق لا تحصى.

من أجلهم: **(أَبُو الْحَارِثُ)**؛ الليث بن خالد، المروزي، البغدادي.

وكان ثقة، محققاً، قيماً في القراءات وغيرها.

قال الداني[(٣)] «هو من أجلة أصحاب الكسائي»[(٤)].

توفي سنة (٢٤٠هـ)[(٥)].

= وله من الكتب؛ كتاب النوادر، وكتاب الغريب. (ينظر: الفهرست ص (٦٨)، لمحمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة ـ بيروت ـ سنة ١٣٩٨هـ).

(١) ذكر هذا الأثر الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣١/٩، وابن كثير في البداية والنهاية ٢١٧/١٠، وعبدالفتاح القاضي في تاريخ القراء العشرة من غير عزو، ونصه ص (٢٢): «وقد رأى بعضهم الكسائي في المنام ووجهه كالبدر، فقال له: ما فعل ربك بك؟ فقال: غفر لي بالقرآن، فقلت: ما فعل حمزة؟ قال: ذاك في عليين، ما نراه إلا كما نرى الكوكب».

(٢) قال ابن الناظم في شرحه على الطيبة ص (١٢): «أي: رويا عنه بلا واسطة».

(٣) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو عمرو، الداني، القرطبيّ، ابن الصَّيْرَفِيّ، الإمام العلم الكبير، العلامة الحافظ، أستاذ الأستاذين، وشيخ مشايخ المقرئين، كان يقول: ما رأيت شيئاً إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته، وكان يُسْأَل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها، من أجل مؤلفاته: كتاب جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع، وكتاب التيسير، وغيرها، أخذ القراءة عن جماعة، منهم: فارس بن أحمد، والحسن بن محمد المالكي، وغيرهم، وأخذ عنه: ولده أحمد، وسليمان بن نجاح، وآخرون، له مصنفات كثيرة منها: التيسير في القراءات السبع، والبيان في عد آي القرآن، توفي سنة ٤٤٤هـ، وكانت ولادته سنة ٣٧١هـ، رحمه الله تعالى. (ينظر: معرفة القراء ٤٠٦/١ ـ ٤٠٩، وغاية النهاية ٥٠٣/١ ـ ٥٠٥، والأعلام للزركلي ٢٠٦/٤).

(٤) ينظر: طبقات القراء ٣٤/١، والنشر ١٧٣/١.

(٥) أخذ عن الكسائي، وحمزة بن القاسم الأحول، ويحي اليزيدي، وأخذ عنه: أحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن يحي الكسائي، وآخرون، ويبلغ عدد الطرق الأدائية المروية عنه من كتاب النشر (٤٠) طريقاً. (ينظر: غاية النهاية ٣٤/٢، والقراء الكبار ٢١١/١، وسير الأعلام ٤٧٤/١١، والعبر ٣٤١/١، وتاريخ بغداد ١٦/١٣، والنشر ١٧٠/١/١).

(وَ)منهم أبو عمر حفص بن عبدالعزيز.

(الدُّورِيُّ)؛ أحد راويي أبي عمرو البصري المتقدم[(١)].

٣١ ـ ثُمَّ أَبُو جَعْفَرٍ الْحَبْرُ الرِّضَى. فَعَنْهُ: عِيْسَى، وَابْنُ جَمَّازٍ، مَضَى

(ثُمَّ) الإمام الثامن ـ بالنسبة للترتيب هنا ـ.

(أَبُو جَعْفَرٍ)؛ يزيد بن القعقاع المخزومي، مولاهم، المدني، التابعي[(٢)].

أخذ القراءة عن الصحابة[(٣)]؛ كابن عباس[(٤)]، وأبي هريرة[(٥)]، ومولاه؛ عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي[(٦)].

حكى عن نفسه: أنه كان يمسك المصحف على مولاه؛ وكان من أقرإِ الناس، قال: وكنت أرى ما يقرأ، وأخذت عنه[(٧)].

---

(١) وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من النشر من روايته عن الكسائي (٢٤) طريقاً. (ينظر: غاية النهاية ٢٥٥/١، وسير الأعلام ٦٢٥/١٠، والنشر ١٧٢/١).

(٢) وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٥٢) طريقاً. (تنظر ترجمته في: غاية النهاية ٣٨٢/٢، والقراء الكبار ٧٢/١، وسير الأعلام ٢٨٧/٥، والنشر ١٧٨/١).

(٣) قال في غاية النهاية (٣٨٢/٢): «وقيل: قرأ على زيد بن ثابت، قال الذهبي: ولم يصح».

(٤) عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

(٥) عبدالرحمٰن بن صخر الدوسي ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند قول الناظم البيت رقم (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٦) تابعيٌ كبير، قيل: إنه رأى النبي ﷺ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بن كعب، وسمع عمر بن الخطاب، روى القراءة عنه عرضاً مولاه؛ أبو جعفر يزيد بن رومان، وكانت وفاته بعد سنة ٧٠هـ، وقيل: سنة ٧٨هـ، وكان أقرأ أهل المدينة في زمانه. (ينظر: غاية النهاية ٤٣٩/١، ومعرفة القراء ٥٧/١).

(٧) ينظر: السبعة ص (٥٨)، ومعرفة القراء ٧٣/١، وغاية النهاية ٣٨٢/٢.

وأنه أُتِيَ به أم سلمة[١] ـ زوج[٢] النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ـ وهو صغير قال: فمسحت على رأسي ودعت لي بالبركة[٣].

قال ابن معين[٤]: «كان أبو جعفر إمام أهل المدينة في القراءة»[٥].

وقال أبو الزناد[٦]: «لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر»[٧].

---

(١) السيدة الطاهرة أم المؤمنين، هند بنت أبي أمية المغيرة القرشية المخزومية، هاجرت إلى الحبشة ثم المدينة، دخل بها النبي ﷺ في سنة أربع من الهجرة، كانت آخر من مات من أمهات المؤمنين، عُمِّرت نحواً من تسعين سنة، وكانت وفاتها سنة ٦١هـ، وقيل غير ذلك، مناقبها كثيرة، رضي الله عنها وأرضاها. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٢/٢٠١ ـ ٢١٠، والإصابة ٨/٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٢) وهي لغة صحيحة لبعض العرب، فيقولون لقرينة الرجل بنكاح (زوجاً) بدون هاء، كما يقولون للرجل، قال بعض النحويين: أَمَّا (الزوج) فأَهل الحجاز يضعونه للمذكر والمؤنث وضعاً واحداً؛ تقول المرأة: هذا زوجي، ويقول الرجل: هذه زوجي. (ينظر: لسان العرب، باب (زوج)، ٢/٢٩٤).

(٣) هذا الخبر ذكره في السبعة ص (٥٦)، وذكره في المصباح ٣٩٧/١، ورجَّح محقق كتاب البدور الزاهرة للنشار ١/٦٠ أنَّ الذي دعت له أم سلمة هو مولاها شيبة بن نصاح المخزومي المدني القارئ ـ مؤيداً لما ذكره المزي في تهذيب الكمال ١٢/ ٦٠٨ـ، على أنَّ المزي ذكر في تهذيب الكمال عند ترجمة أبي جعفر أن أم سلمة مسحت على رأسه ودعت له، وقد ذكر ابن الجزري في النشر ١٧٨/١ خبر أبي جعفر مع أم سلمة رضي الله عنها وصحَّحَه.

(٤) أبو زكريا يحي بن معين، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢٨): (ثلاثة من كوفة فعاصم. . . .الخ).

(٥) ذكره القزويني في التدوين في أخبار قزوين ٢/٢٥٤، وينظر: الجرح والتعديل ٩/٢٨٥، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٨٧)، وذكره في غاية النهاية ٢/٣٨٣ بزيادة: «فَسُمِّيَ القارئ، وكان ثقة قليل الحديث».

(٦) عبدالرحمٰن بن عبدالله بن ذكوان أبو محمد بن أبي الزناد، المدني، ثم البغدادي، من أشهر شيوخه؛ أبو جعفر، ونافع، ومن أشهر من تلقى عنه حجاج بن محمد الأعور، وحدث عنه مالك والسفيانان، وهو راوية عبدالرحمٰن الأعرج، قال الذهبي: وثَّقَهُ جماعة، وقال في الغاية: وقد ضعفه يحي بن معين، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ١٣١هـ، وقيل: سنة ١٦٤هـ، وله أربع وسبعون سنة. (ينظر: تذكرة الحفاظ ص (١٣١)، وغاية النهاية ١/٣٧٢).

(٧) ينظر: السبعة ص (٧٥)، وغاية النهاية ٢/٣٨٣.

ومن ثم وصفه المصنف بقوله: (**الْحَبْرُ**) بفتح المهملة وكسرها؛ أي: العالم الكبير[(١)].

وأشار بقوله: (**الرِّضَى**)؛ أي: المرضيُّ لصلاحه، فهو مصدر وصف به[(٢)].

مبالغة إلى ما قاله مالك بن أنس[(٣)]: «كان أبو جعفر رجلاً صالحاً، يفتي الناس بالمدينة»[(٤)].

وإلى ما قاله نافع: «أنه لما غُسِّلَ أبو جعفر بعد وفاته؛ أي ـ وهي سنة (١٣٣هـ)[(٥)] ـ بالمدينة، نظروا مابين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، فما شك أحد ممن حضره أنه نور القرآن»[(٦)].

قالت أم ولده[(٧)]: «إن ذلك البياض صار غرة بين عينيه»[(٨)].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣)، ولسان العرب، مادة (حبر)، (١٥٧/٤ ـ ١٦٢)، والقاموس المحيط، فصل الحاء، مادة (الحبر) ص (٤٧٢ ـ ٤٧٣).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣).

(٣) مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢١): (فنافع بطيبة قد حظيا. . .الخ).

(٤) ذكره بنصه ابن خلكان في وفيات الأعيان ٢٥٧/٦، وفي النشر ١٧٨/١ ولكن من دون قوله: «يفتي الناس بالمدينة»، ومعرفة القراء ٧٤/١، وفي غاية النهاية ٢٨٤/٢، ونصّه: «كان أبو جعفر رجلاً صالحاً يقرئ الناس بالمدينة».

(٥) وقد اخْتُلِفَ في تاريخ وفاته، وما ذكره الشارح هنا هو أحد الأقوال فيها ـ على ما ذكره الذهبي في طبقات القراء (٨٩/١) ـ، قال ابن الجزري في الغاية: «مات أبو جعفر بالمدينة سنة ثلاثين ومائة ١٣٠هـ»، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة تسع وعشرين، وقيل: سنة سبع وعشرين، وقيل: سنة ثمان وعشرين، وأبعد الهذلي ـ في كامله ـ حيث قال: سنة عَشْرٍ))، وقد بلغت مجموع الطرق المؤدية إليه من كتاب النشر (٥٢) طريقاً. (ينظر: غاية النهاية ٣٨٢/٢، ومعرفة القراء ٧٢/١، والنشر ١٧٨/١).

(٦) ينظر: كرامات الأولياء ١٧٤/١، وتهذيب التهذيب ٦١/١٢، وغاية النهاية ٢٨٤/٢.

(٧) لم أهتد إلى اسمها أو إلى مصدر ترجمة لها، ـ رحمها الله رحمة واسعة ـ.

(٨) ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان ٢٥٧/٦، والذهبي في طبقات القراء ٨٨/١.

قال ابن جماز[(١)]: «رأيته في المنام وهو على الكعبة فقال: أقرئْ إخواني عني السلام، وأخبرهم أن الله تعالى جعلني من الشهداء الأحياء المرزوقين، وفي لفظ: بشر أصحابي وكل من قرأ القرآن على قراءتي أن الله قد غفر لهم وأجاب فيهم دعوتي، وَمُرْهُم أن يُصَلُّوا هذه الركعات **[٢٣]** في جوف الليل كيف استطاعوا»[(٢)].

وله رواة كثيرة أجلاء.

(فـَ)ـمِنْ أجلهم.

روايةً **(عَنْهُ)**[(٣)].

أبو الحارث **(عِيْسَى)** بن وردان الحَذاء المدني.

كان رئيساً في القراءات، ضابطاً، متقناً، محققاً.

من رفقاء نافع بن أبي نعيم في القراءة على أبي جعفر، [ومن][(٤)] قدماء أصحابه[(٥)].

وتوفي سنة (١٩٩هـ)[(٦)].

---

(١) أحد رواة أبي جعفر، وستأتي ترجمته بإذن الله تعالى.

(٢) ذكره في: معرفة القراء ٧٥/١، وغاية النهاية ٣٨٤/٢، والنشر ١٧٨/١.

(٣) قال ابن الناظم في شرحه ص (١٣): «**(فَعَنْهُ)**؛ أي: روياه عنه بلا واسطة».

(٤) في الأصل: (من)؛ من دون واو العطف، ولعل إثبات واو العطف أليق في تمام المعنى.

(٥) أخذ عن: شيخه أبي جعفر، وشيبة بن نصاح، ونافع المدنيّ، وأخذ عنه: إسماعيل بن جعفر الأنصاري، وقالون راوي نافع، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٤٠) طريقاً، ورواية عيسى بن وردان من طريقي: الفضل بن شاذان، وهبة الله بن جعفر، عن أصحابهما عنه، فالفضل من طريقي: ابن شبيب، وابن هارون، عنه فعنه، وهبة الله من طريقي: الحنبلي، والحمَّامي، عنه فعنه. (ينظر: غاية النهاية ٦١٦/١، والقراء الكبار ١١١/١، والنشر ١٧٦/١).

(٦) هكذا نصَّ على تاريخ وفاته في الأصل، وهو سبق قلم ووهم أو تصحيف، والصحيح أن وفاته كانت في حدود سنة ١٦٠هـ، كما قاله ابن الجزري في الغاية والنشر. (ينظر: النشر ١٧٩/١، وغاية النهاية ٦١٦/١، والبدور الزاهرة للنشَّار ٦٣/١).

(وَ)منهم.

أبو الربيع سليمان بن مسلم (**ابْنُ جَمَّازٍ**) الزهري، مولاهم، المدني.

كان مقرئاً، جليلاً، ضابطاً، نبيلاً، مشاراً إليه في قراءتي أبي جعفر ونافع، روى القراءة عرضاً[(١)] عنهما[(٢)].

وتوفي سنة (١٧٥هـ)[(٣)].

وقوله: (**مَضَى**) فيه ـ مع التكملة[(٤)] ـ إشارة إلى أن كلًّا منهما روى القراءة عن الإمام أبي جعفر بغير واسطة، يقال: مضى الأمر؛ نفذ،

---

(١) والعرض هو: تلاوة القرآن على الشيخ؛ وهو أحد أنواع التحمل والتلقي عن المشايخ. (ينظر: معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات ص (٧٥)).

(٢) أخذ عن: شيخه أبي جعفر، وشيبة بن نصاح، ونافع المدنيّ، وأخذ عنه: إسماعيل بن جعفر الأنصاري، وقتيبة بن مهران، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (١٢) طريقاً، ورواية ابن جماز عن أبي جعفر من طريقي: أبي أيوب الهاشمي، والدوري، أمَّا رواية أبي أيوب الهاشمي فمن طريقي: ابن رزين، والجمال، عنه فعنه، وأمَّا رواية الدوري فمن طريقي: ابن النفاح، وابن نهشل، عنه فعنه. (ينظر: غاية النهاية ٣١٥/١، والنشر ١٧٨/١).

(٣) لم أجد من جزم بتاريخ وفاته على ما ذكره الشارح، وذكر محقق شرح ابن الناظم أن معظم نسخ الشرح على أن وفاته بُعَيدَ سنة ١٧٥هـ، وهو الذي في شرح ابن الناظم المطبوع ص (١٣)، وما أثبته الشارح فإنه وافق فيه شرح ابن الناظم في بعض نسخه، وذكر الشيخ المنير السمنودي في شرحه على الطيبة أن وفاة ابن جماز سنة ١٧٤هـ، وقال الذهبي في طبقات القراء ١٥٩/١: «ولم أظفر بتاريخ وفاته، إلا أنه قديم الموت، لعله توفي قبل نافع أو معه»، ولعل الصحيح ما قاله ابن الجزري في غاية النهاية ٣١٥/١، ووافقه ابنه في إحدى نسخ شرحه على الطيبة ـ كما أثبت ذلك د.عادل رفاعي في تحقيقه لشرح ابن الناظم ص (٣٦) ـ، والنويري في شرحه على الطيبة ٢١٢/١: أنَّ وفاة ابن وردان بعد السبعين ومائة.

(٤) ويقصد بالتكملة؛ أي: أنَّ هذه الكلمة في هذا البيت من معانيها أن الناظم قصد بها تتمة نظم البيت، فقد يأتي الناظم بكلمة يتم بها نظم بيت من أبيات قصيدته وإن لم تكن تلك الكلمة مرادة في معنى البيت المسوق لأجله النظم، وهذا المعنى من معاني الشرح مما انفرد به الشارح من بين الشروح الأخرى، وقد تكرر منه كثيرا في ثنايا شرحه، فلم أجد من ذكرها أو شرح بها.

وأمضاه؛ أنفذه[(١)].

٣٢ ـ تَاسِعُهُمْ يَعْقُوبُ ـ وَهْوَ الْحَضْرَمِيّ ـ لَـهُ: رُوَيْـسٌ، ثُـمَّ رَوْحٌ، يَـنْـتَـمِـيْ

و(**تَاسِعُهُمْ**)؛ أي: الأئمة العشرة.

الإمام أبو محمد (**يَعْقُوبُ**) بن إسحاق بن يزيد بن عبدالله بن أبي إسحاق.

(**وَهْوَ**) بسكون الهاء.

(**الْحَضْرَمِيْ**)؛ نسبة إلى حضرموت بالولاء[(٢)]، البصري.

كان إماماً كبيراً، صدوقاً، ثقةً، مِنْ أقرإِ القراء، أخذ القراءة عَرْضاً عن سلام بن سليمان الطويل[(٣)]، ومهدي بن ميمون[(٤)]، وأبي الأشهب[(٥)]

---

(١) وزاد ابن الناظم في شرحه ص (١٣) بقوله: «وقوله: (**مَضَى**)؛ أي: ذهب»، قال في لسان العرب، مادة (مضى)، (٢٨٣/١٥): «مضى الشيء يمضي مضياً ومضاءً ومضوا؛ خلا وذهب، ومضى في الأمر مضاءً؛ نفذ، وأمضى الأمر؛ أنفذه، وأمضيت الأمر؛ أنفذته، ومضى السيف مضاءً؛ قطع».

(٢) الولاء عصوبة؛ سببها: نعمة المعتق على رقيقه بالعتق، فيرثه هو وورثته المتعصبون بأنفسهم لا بغيرهم ولا مع غيرهم. (ينظر: لسان العرب، مادة (ولى)، ٤٠٥/١٥).

(٣) سلام بن سليمان الطويل، أبو المنذر، المزني، مولاهم، البصري ثم الكوفي، ثقة جليل، ومقرئ كبير، أخذ القراءة عرضاً عن: عاصم بن أبي النجود، وأبي عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، وآخرين، وقرأ عليه: يعقوب الحضرمي، وهارون بن موسى الأخفش، وغيرهم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق، وليَّنَ العقيلي حديثه، مات ـ رحمه الله ـ سنة ١٧١هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣٠٩/١، والقراء الكبار ١٣٢/١).

(٤) مهدي ين مَيْمُون الْمَعْوَلِي، أبو يحيى، الأزدي، البصري، ثقة مشهور، عرض على: شعيب بن الحَبْحَاب، وروى عن: الحسن، وابن سيرين، عرض عليه: يعقوب الحضرمي، وروى عنه: ابن المبارك، ووكيع، مات ـ رحمه الله ـ سنة ١٧١هـ، وقيل: سنة ١٧٢هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣١٦/٢، وسير الأعلام ١٠/٨).

(٥) جعفر بن حيان أبو الأشهب العُطَارِدي البصري، الحذَّاء، قرأ على: رجاء العطاردي، وقرأ عليه: يعقوب بن إسحاق الحضرمي، ولد سنة ٧٠هـ، ومات ـ رحمه الله ـ سنة ١٦٥هـ، وقيل: سنة ١٦٢هـ. (ينظر: غاية النهاية ١٩٢/١، وسير الأعلام ٢٨٦/٧).

عن الإمام عاصم بن أبي النجود، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالبصرة بعد أبي عمرو بن العلاء.

قال أبو حاتم السجستاني[١]: «كان يعقوب أعلم من أدركنا ورأينا في الحروف والاختلاف في القرآن الكريم وتعليلِه، ومذاهب النحاة فيه، وأرواهم لحروفه، ومذاهب الفقهاء»[٢].

توفي سنة (٢٠٥هـ)[٣].

و(**لَهُ**) رواة إجلاء، ذكر المصنف منهم اثنين.

أحدهما: (**رُوَيْسٌ**) أبو عبدالله[٤] بن المتوكِّل اللؤلؤي البصري.

كان ثقة، ضابطاً، قيماً بالقراءة، من أحذق أصحاب يعقوب[٥].

توفي سنة (٢٣٨هـ)[٦].

---

(١) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض، قال عنه ابن الجزري: «إمام جامع البصرة، وله تصانيف كثيرة، وأحسبه أول من صنف في القراءات»، أخذ عن: يعقوب الحضرمي، والأصمعي، وآخرين، وروى عنه: أبو داود، والنسائي، وابن دريد، وغيرهم، توفي سنة ٢٥٥هـ. (ينظر: معرفة القراء ٢٢٠/١، وغاية النهاية ٣٢٠/١).

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار ١٥٧/١، وغاية النهاية ٣٨٦/٢، والنشر ١٨٦/١.

(٣) وكانت ولادته بعد سنة ١٣٠هـ، أخذ عنه: محمد بن وهب الثقفي، والطيب بن إسماعيل البغدادي، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٨٥) طريقاً. (ينظر: القراء الكبار ١٥٧/١، وغاية النهاية ٣١٨/١، وسير الأعلام ١٦٩/١٠، والنشر ١٨١/١ ـ ١٨٢).

(٤) واسمه: محمد.

(٥) هذا الجملة من كلام أبي عمرو الداني. (ينظر: غاية النهاية ٢٨٥/١، والبدور الزاهرة ٦٣/١).

(٦) من أشهر شيوخه: يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأبو الفتح فارس بن أحمد الحمصي، ومن أشهر من تلقى عنه: محمد بن هارون التمَّار، وأبو عبدالله الزبير بن أحمد الزبيري، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٤١) طريقاً، ورواية رويس من طرق: النخاس، وأبي الطيب غلام ابن شنبوذ، وابن مقسم، والجوهري، أربعتهم عن التمّار، عنه. (ينظر: غاية النهاية ٢٣٤/٢، والقراء الكبار ٢١٦/١، والنشر ١٨٢/١).

(ثُمَّ) ثانيهما.

أبو الحسن (رَوْحٌ) بن عبدالمؤمن بن عبد الهذلي[١]، مولاهم، البصري، النحوي.

كان ثقة ضابطاً، مقرئاً حاذقاً، من أوثق أصحاب يعقوب وأجلهم[٢].

فكل منهما (يَنْتَمِيْ)؛ أي: ينتسب في رواية القراءة عنه بغير واسطة[٣].

٣٣ ـ وَالْعَاشِرُ الْبَزَّارُ ـ وَهْوَ خَلَفُ ـ إِسْحَاقُ، مَعْ إِدْرِيسَ، عَنْهُ يُعْرَفُ

(وَ)الإمام.

(الْعَاشِرُ) المتمم للشموس العشر.

---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل: (عبد الهذلي)، وهي كذلك في بعض نسخ شرح النويري ٢١٦/١، وفي شرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة ص (١٣): (بن عبدة الهذلي)، وفي شرح ابن الناظم بتحقيق/عادل رفاعي ص (٤٠): (عبدالله الهذلي)، ولم يذكرها الذهبي في ترجمته له حيث قال في طبقات القراء ٢١٤/١: «رَوْح بن عبدالمؤمن الإمام أبو الحسن البصري المقرئ صاحب يعقوب الحضرمي»، وقد سرد ابن الجزري اسمه في غاية النهاية ٢٨٥/١ فقال: «روح بن عبدالمؤمن أبو الحسن الهذلي مولاهم البصري النحوي، كذا نسبه جماعة الحفاظ والمحدثين، وقال الأهوازي: «هو ابن عبدالمؤمن بن عبدة بن مسلم»، وقال في النشر ١٨٥/١: «أبو الحسن روح بن عبدالمؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلي»، وعليه فإن الصواب في ذلك ما أثبته في النشر وغيره: (عبدة)، والله أعلم.

(٢) أخذ القراءة عن: يعقوب الحضرمي، وأحمد بن موسى اللؤلؤي، ومحمد بن صالح الخياط، وأخذ عنه: محمد بن وهب الثقفي، وأحمد بن يزيد الحلواني، وغيرهم، حدَّث عنه البخاري في صحيحه، كما حدَّث عنه جماعة من المحدثين في كتبهم، توفي سنة ٢٣٣هـ، وقيل: سنة ٢٣٤هـ، وقيل سنة: ٢٣٥هـ، وقيل غير ذلك، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٤٤) طريقاً، ورواية روح من طريقي: ابن وهب، والزبيري، عنه. (ينظر: غاية النهاية ٢٨٥/١، والقراء الكبار ٢١٤/١).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣).

هو: (**الْبَزَّارُ**)؛ صاحب الاختيار[١] في القراءات، وهو بفتح الباء، وتشديد الزاي، وبراء أخره، قال في القاموس[٢]: بياع [بزر][٣] الكتان؛ أي: زيته، بلغة البَغاددة، وإليه ينسب، الإمام أبو محمد.

(**وَهْوَ خَلَفُ**) بن هشام بن ثعلب.

أخذ القراءة عن سُلَيم ـ الراوي عن حمزة المتقدم[٤] ـ، وكان خلف من أذكياء العالم.

حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، ثقة ضابطاً متقناً، جليلاً زاهداً.

ولد عام (٢٠٥هـ)[٥]، وتوفي سنة (٢٢٩هـ)، رحمه الله **[٢٤]** ونفعنا به[٦].

---

(١) الاختيار: ملازمة إمام ـ معتبر ـ وجهاً أو أكثر من القراءات، فينسب إليه على وجه الشهرة والمداومة، لا على وجه الاختراع والرأي والاجتهاد، ويسمى ذلك الاختيار؛ (حرفاً)، و(قراءة)، و(اختياراً)، كله بمعنى واحد، فيقال: اختيار نافع، وحرف نافع، وقراءة نافع، كما يقال: قرأ خلف البزار: (عن نفسه)، و(في اختياره)، كلاهما بمعنى واحد، أي: في قراءته وما اختاره لنفسه، لا فيما يرويه عن حمزة.
قال ابن الجزري في النشر: «تتبعت اختياره فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر، إلا في حرفين؛ وهما: قوله تعالى في الأنبياء: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، وفي سورة النور: ﴿دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، حيث قرأهما كحفص والجماعة، وروى عنه أبو العز القلانسي في إرشاده السكت بين السورتين، فخالف الكوفيين». (ينظر: الإبانة ص (٦١ ـ ٦٥)، والنشر ١/١٩١ ٥٢، ومعجم المصطلحات ص (٢١ ـ ٢٢)).

(٢) قاله في القاموس المحيط، مادة (البزر) (١/٣٥٤)، وزاد: «وإليه نسب دينار أبو عمرو، وخلف بن هشام، والحسن بن الصباح، وبشر بن ثابت، وإبراهيم بن مرزوق، ويحيى بن محمد، وعبيد بن عبدالواحد، وأحمد بن عمرو صاحب المسند. . .الخ».

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (بز)، ثم طمست وكُتِبَ في الهامش: (بزر)، وكُتِبَ عليها: (صِح).

(٤) وعلى: يعقوب بن خليفة الأعشى، صاحب أبي بكر، وعلى: أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب المفضّل الضَّبيّ، وأبان العطار. (ينظر: النشر ١/١٩١).

(٥) هكذا في الأصل، وهو وهم وسبق قلم، والصحيح أن ولادته كانت سنة (١٥٠هـ)، وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من طريق كتاب النشر (٣١) طريقاً. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٧٢، والقراء الكبار ١/٢٠٨، وسير الأعلام ١٠/٥٧٦، والنشر ١/١٩٠).

(٦) قد تم التنبيه لمثله فيما مضى، وأنه إن كان المراد بقوله: (به)؛ أي: بعلمه ونصحه =

وله رواة أجلاء منهم: أبو يعقوب **(إِسْحَاقُ)** بن إبراهيم بن عثمان بن عبدالله الوراق، المروزي، البغدادي[(١)].

كان ثقة قيماً بالقراءة، ضابطاً لها، تكفل برواية اختيار الإمام خلف[(٢)].

توفي سنة (٢٨٦هـ).

(مَعْ) بسكون العين.

أبي الحسن **(إِدْرِيسَ)** بن عبدالكريم الحداد.

كان قدوةً ضابطاً محققاً.

[سُئِلَ][(٣)] الدارقطني[(٤)] عنه فقال: «ثقة وفوق الثقة»[(٥)].

روى عن خلف روايته في القراءات، واختياره[(٦)].

= وتوجيهه، فلا بأس، وإلا فإن الإنسان لا يُنْتَفَعُ بعد مماته إلا بما ورَّثه من العلم والتلمذة والتأليف.

(١) تلقى عن: خلف بن هشام البزار، والوليد بن مسلم، وأخذ عنه: محمد بن إسحاق المروزي، ومحمد بن أبي مرة النقاش، والحسن بن عثمان البرصاصي، وقد بلغت عدد الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٢٢) طريقاً، ورواية إسحاق من طريقي: السوسنجردي، وبكر بن شاذان عن ابن أبي عمر عنه، ومن طريقي: محمد بن إسحاق نفسه، والبرصاصي، عنه. (ينظر: معرفة القراء ١/٣٥٠، وغاية النهاية ١/١٥٥، والنشر ١/١٨٩).

(٢) قال في النشر (١/١٩١): «منفرداً برواية اختيار خلف لا يعرف غيره».

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَت في الأصل: (سألوا)، ثم كُتِبَ في الهامش: (سئل)، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٤) أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني، من أشهر شيوخه: البغوي، ومحمد بن هارون الحضرمي، ومن تلاميذه: أبو حامد الأسفرائيني، وأبو عبدالله الحاكم، توفي سنة ٣٨٥هـ، رحمه الله تعالى. (ينظر: معرفة القراء ١/٣٥٠، وغاية النهاية ١/٥٥٨).

(٥) ينظر: سؤالات حمزة بن يوسف ص (١٧٥)، والمنتظم ٦/٥٢، وتاريخ بغداد ٧/١٤، ولسان الميزان ١/٣٣٢.

(٦) وكانت ولادته سنة ١٩٩هـ، ومن أشهر شيوخه: خلف بن هشام، ومحمد بن حبيب الشموني، ومن أشهر تلاميذه: أحمد القافلاني، وعلي بن الحسين الوزان، وآخرين، =

توفي سنة (٢٩٢هـ).

فكل منهما؛ أي: إسحاق، وإدريس.

(عَنْهُ)؛ أي: [عن][(١)] الإمام خلف البزار.

(يُعْرَفُ)؛ بالرواية، وأخذ القراءة[(٢)].

٣٤ ـ وَهَـذِهِ الـرُّوَاةُ عَـنْـهُـمْ طُـرُقُ   أَصَـحُّـهَـا فِـي نَـشْـرِنَـا يُـحَـقَّـقُ[(٣)(٤)]

ولما فرغ من بيان الأئمة والرواة عنهم، شرع في بيان الطرق على سبيل الإجمال فقال: **(وَهَذِهِ الرُّوَاةُ)**؛ العشرون؛ لأنه قد ذكر عن كل إمام راويين، فبلغوا بذلك عشرين راوياً، إلا أن الدوري منهم روى عن أبي عمرو والكسائي، فهم من حيث الذات تسعة عشر راوياً، ومن حيث الرواية عشرون[(٥)].

(عَنْهُمْ طُرُقُ) كثيرة، لما إن (الطرق) جمع كثرة لـ(طريق).

وهي في اصطلاح هذا الفن: الراوي عن الرواة عن أئمة القراء ولو بواسطة[(٦)].

= وقد بلغت مجموع الطرق الأدائية المؤدية إليه من كتاب النشر (٩) طرق، ورواية إدريس من طرق: الشطي، والمطوعي، وابن بويان، والقطيعي، أربعتهم عنه. (ينظر: غاية النهاية ١/١٥٤، والقراء الكبار ١/٢٥٤، وسير الأعلام ١٤/٤٤، والنشر ١/١٩٠).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(يُحَقَّقُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: **(مُحَقَّقُ)**، وهو اختيار الشيخ النويري في شرحه ـ ووافقه المنير السمنودي في شرحه بنسختيه ـ، حيث قال النويري في شرح الطيبة (١/٢١٨): «قوله: **(يُحَقَّقُ)**، المناسب **(مُحَقَّقُ)**؛ لأن النشر مقدم في التأليف على الطيبة».

(٤) في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) كُتِبَ ـ بعد هذا البيت ـ على هامش المخطوط:
(فَـهُـمْ ثَـمَـانُـونَ مِـنَ ارْبَـعِـيـنَـا   عَنْ هَؤُلَاءِ الصَّفْوَةِ الْعِشْرِينَا)
ثم كُتِبَ بعدها: (نسخة) يعني أن هذا البيت قد جاء في نسخة أخرى من نسخ المتن.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤).

(٦) ينظر: النشر ١٩٩/٢.

وإيضاحه: أن الخلاف؛ إما أن يكون للإمام كنافع، أو للراوي عنه كقالون، أو للراوي عن الراوي وإن سفل كأبي نشيط[1] عن قالون، والقزاز[2] عن أبي نشيط، فإن كان للإمام بكماله؛ أي: مما اجتمعت عليه الروايات والطرق عنه؛ فقراءة، وإن كان للراوي عن الإمام؛ فرواية، وإن كان لمن بعد الرواة وإن سفل؛ فطريق[3].

مثاله: إثبات البسملة بين السورتين؛ قراءة ابن كثير ومن معه، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني[4] عن ورش، وطريق صاحب الهادي[5]

---

(١) أبو نَشِيط محمد بن هارون الرَّبْعِي، الْمَرْوَزِيّ، كان ثقة ضابطاً، مقرئاً جليلاً، محققاً مشهوراً، من أشهر شيوخه: قالون، ويحي بن أبي بكير، ومن تلاميذه: أبو حسان بن الأشعث، وعبدالله بن فضيل، توفي سنة ٢٥٨هـ، رحمه الله تعالى. (ينظر: معرفة القراء ٢٢٢/١، وغاية النهاية ٢٧٢/٢، والنشر ١١٣/١).

(٢) أبو الحسن علي بن سعيد بن الحسن بن ذُؤَابَة، البغدادي، القَزَّاز، كان مقرئاً، ثقة، ضابطاً، ذا إتقان وتحقيق وحذق، قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان، ثقة مأمون، وقال الذهبي: كان من أجلة أهل الأداء، مشهوراً ضابطاً محققاً، توفي قبل ٣٤٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٥٤٣/١، وطبقات القراء الكبار ٢٩٩/١، والنشر ١١٣/١).

(٣) ينظر: النشر ١٩٩/٢ ـ ٢٠٠.

(٤) محمد بن عبدالرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد الأصبهاني، ويكنى أبا بكر، وكان إماما في رواية ورش، ضابطاً لها مع الثقة والعدالة، رحل فيها وقرأ على أصحاب ورش وأصحاب أصحابه، ثم نزل بغداد فكان أول من أدخلها العراق، أخذ عن: عامر بن سعيد المصيصي، ويونس بن عبدالأعلى المصري، وغيرهم، وأخذ عنه: أبو بكر النقاش البغدادي، وأبو بكر بن مجاهد البغدادي، وغيرهم، وأخذها الناس عنه حتى صار أهل العراق لا يعرفون رواية ورش من غير طريقه، ولذلك نسبت إليه دون ذكر أحد من شيوخه، قال الحافظ أبو عمرو الداني: هو إمام عصره في قراءة نافع من رواية ورش عنه، لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه، وعلى ما رواه أهل العراق ومن أخذ عنهم إلى وقتنا هذا، توفي ـ رحمه الله ـ ببغداد سنة ٢٩٦هـ. (ينظر: غاية النهاية ١٦٩/٢، والقراء الكبار ٢٣٢/١، وسير الأعلام ٨٠/١٤).

(٥) وكتاب (الهادي) مؤلف في القراءات السبع، وهو أحد أصول النشر، ومؤلفه هو: محمد بن سفيان، أبو عبدالله، القيرواني الفقيه المالكي، تفقَّه على: أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي حتى برع في الفقه وسمع منه، ورحل إلى مصر فقرأ لورش على: إسماعيل بن محمد المهري، وعرض الروايات على: أبي الطيب بن غلبون، قرأ عليه: عبدالملك بن داود القسطلاني، وأبو العباس المهدوي، وغيرهم، وكان ذا فهم =

عن أبي عمرو، وطريق صاحب العنوان[١] عن ابن عامر، فلا يقال رواية نافع، كما لا يقال قراءة قالون ولا طريقه، كما لا يقال رواية أبي نشيط وهكذا، نعم قد يُعَدُّ بعض الرواة طريقاً بالنسبة إلى قراءة ويُعَدُّ رواية بالنسبة لأخرى، كإدريس؛ هو بالنسبة إلى قراءة حمزة في رواية خلف طريق، وبالنسبة إلى خلف في اختياره رواية[٢].

(**أَصَحُّهَا**)؛ أي: الطرق التي وردت عنهم.

(**فِي نَشْرِنَا**)؛ أي: في كتاب (نشر القراءات العشر) له.

(**يُحَقَّقُ**)[٣] ويُفَصَّلُ طريقاً طريقاً بأسانيده.

٣٥ ـ بِاثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ وَإِلَّا أَرْبَعُ فَهْيَ[٤] زُهَا أَلْفِ[٥] طَرِيقٍ تُجْمَعُ[٦]

= وحفظ وستر وعفاف، وخرج من القيروان لأداء فريضة الحج سنة ٤١٣هـ، فحج وجاور بمكة، ثم أتى المدينة فمرض وتوفي بها سنة ٤١٥هـ، توفي أول ليلة من صفر، ودفن بالبقيع، رحمه الله تعالى. (ينظر: غاية النهاية ١٤٧/٢، والقراء الكبار ٣٨٠/١، ومعجم المؤلفين ٣٢٦/٣، والأعلام للزركلي ١٤٦/٦).

(١) وكتاب (العنوان) في القراءات السبع، وهو أحد أصول النشر، ومؤلفه: إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران، أبو طاهر، النحوي، المقري، الأنصاري، الأندلسي، ثم المصري، مؤلف كتاب الاكتفاء في القراءات السبع، إمام عالم، قرأ على: عبدالجبار بن أحمد الطرسوسي، وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر، واختصر كتاب الحجة لأبي علي، قرأ عليه: جماهير بن عبدالرحمٰن الفقيه، وابنه جعفر بن إسماعيل، وأبو الحسين يحيى بن علي الخشاب، وعنه انتشرت طريقه، توفي ـ رحمه الله ـ أول المحرم سنة ٤٥٥هـ. (ينظر: غاية النهاية ١٦٤/١، والقراء الكبار ٤٢٣/١).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥).

(٣) قال النويري في شرحه ـ ووافقه المنير السمنودي في شرحه على الطيبة ـ (٢١٨/١): «قوله: (**يُحَقَّقُ**)، المناسب (**مُحَقَّقُ**)؛ لأن النشر مقدم في التأليف على الطيبة».

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإسكان الهاء، وفتح الياء: (**فَهْيَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ فقد ضُبطت فيهما؛ بكسر الهاء، وفتح الياء: (**فَهِيَ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء: (**أَلْفِ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ فقد ضُبطت فيه؛ بضم الفاء: (**أَلْفُ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للمفعول: =

وقد أجملها هنا فقال: **(بِاثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ)**؛ يعني: أن لكل راو من هؤلاء الرواة العشرين طريقين، كل طريق من طريقين، هذا من حيث تيسر ذلك له، وإلا يتيسر الاثنان في الاثنين بالمعنى المذكور ـ وذلك في روايتي؛ خلف، وخلاد، عن حمزة، وفي رواية رويس عن يعقوب، وفي روايتي؛ إسحاق وإدريس عن خلف في اختياره ـ فأربع طرق عن الراوي نفسه، حتى تتم ثمانون طريقاً عن الرواة العشرين.

ولنذكر هنا تلخيصها فنقول:

أما قالون(١): فمن طريقي: أبي نشيط(٢)، والحلواني(٣)، فأبو نَشيط من طريقي: ابن بُويان(٤)، ....

= **(تُجْمَعُ)**، وهو ظاهر كلام الترمسي في شرحه على الطيبة، حيث قال: «**(تُجْمَعُ)**، مفصلة في النشر»، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ والثاني: بفتح التاء؛ على البناء للفاعل: **(تَجْمَعُ)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(١) وقد بلغت مجموع طرق قالون ـ عن نافع ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٨٨) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٠٦).

(٢) أبو نَشِيط محمد بن هارون الرَّبْعِي الْمَرْوَزِيّ، تقدمت ترجمته عند قول الناظم في البيت رقم (٣٤): (وهذه الرواة عنهم طرق...الخ).

(٣) وله في القراءات العشر المتواترة طريقان؛ هذا أولها، وهو أحمد بن يزيد بن أَزْدَاذ، ويقال: يزداذ، الصَّفَّار، الأستاذ، أبو الحسن، الحُلْوانيّ، قال الداني يعرف بأزداذ، إمام كبير، عارف صدوق، متقن ضابط؛ خصوصاً في روايتي قالون وهشام، قرأ بمكة على: أحمد بن علقمة القواس، وبالمدينة على قالون، رحل إليه مرتين، وقرأ ـ أيضاً ـ على: إسماعيل، وأبي بكر؛ ابني أبي أويس، وقرأ بالكوفة والعراق على: خلف، وخلاد، وجعفر بن محمد الخشكني، والدوري، وقرأ بالشام على هشام بن عمار رحل إليه ثلاث رحلات، قرأ عليه: الفضل بن شاذان وابنه، وأحمد بن سليمان بن زبان، وغيرهم، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٥٠هـ، وقيل: بعدها. (ينظر: غاية النهاية ١/٧٤٩، والقراء الكبار ١/٢٢٢، والوافي بالوفيات ٨/٢٧١، وميزان الاعتدال ١/٢١٤).

(٤) وجاء له ثلاث طرق في القراءات العشر المتواترة هذا أولها، وهو أحمد بن عثمان بن محمد بن جعفر بن بُويَان، الخرساني، البغدادي، الحربي، ثقة كبير، مشهور ضابط، ولد سنة ٢٦٠هـ، من أشهر شيوخه: إدريس الحداد، وأحمد بن محمد العنزي، ومن أشهر تلاميذه: إبراهيم بن أحمد الطبري، وإبراهيم بن عمر البغدادي، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٤٤هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٧٩، والقراء الكبار ١/٢٩٢، والوافي بالوفيات ٧/١٧٦).

والقزاز(١)، والحلواني من طريقي: ابن مهران(٢)، وجعفر بن محمد(٣).

وأما ورش(٤): فمن طريقي: الأزرق(٥)، والأصبهاني(٦)، فالأزرق من طريقي: إسماعيل النحاس(٧)، وابن سيف(٨)، والأصبهاني، من

(١) أبو الحسن علي بن سعيد بن الحسن بن ذُؤَابَة، البغدادي، القَزَّاز،كان مقرئاً، ثقة، ضابطاً، ذا إتقان وتحقيق وحذق، توفي ـ رحمه الله ـ قبل ٣٤٠هـ، وقد تقدمت ترجمته. (ينظر: غاية النهاية ٥٤٣/١).

(٢) هكذا في الأصل، وهو تصحيف، والصحيح أنه ابن أبي مِهْرَان، وهو: الحسن بن العباس بن أبي مهران الجَمَّال، أبو علي الرازيّ، شيخ عارف حاذق، مصدر ثقة، إليه المنتهى في الضبط والتحرير، من مشايخه: أحمد بن قالون، وأحمد بن يزيد الحلواني، وممن أخذ عنه: ابن مجاهد، وابن شنبوذ، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٨٩هـ. (ينظر: معرفة القراء ٢٣٥/١، وغاية النهاية ٢١٦/١، والوافي بالوفيات ٦٢/١٢، وتاريخ بغداد ٣٩٧/٧).

(٣) جعفر بن محمد بن الهيثم، أبو جعفر البغدادي، كان قيِّماً برواية قالون، ضابطاً لها ولغيرها، من مشايخه: أحمد بن يزيد الحلواني، وهشام راوي ابن عامر، وممن أخذ عنه: هبة الله بن جعفر البغدادي، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٩٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ١٩٧/١).
وهاهنا لطيفة: جاء لابنه هبة الله بن جعفر بن محمد طريقان في القراءات العشر المتواترة، فصار مجموع طرق الأب مع الابن ثلاثة طرق، فأما طريق الأب فهي ـ هنا ـ من روايته عن الحلواني عن قالون عن نافع، وأما طريقا الابن هبة الله؛ فالطريق الأولى ـ وجاء اسمه فيها (ابن جعفر) ـ: فهي روايته عن الأصبهاني عن ورش عن نافع، وأما الطريق الأخرى ـ وجاء اسمه فيها (هبة الله بن جعفر) ـ: فهي روايته عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر.

(٤) وقد بلغت مجموع طرق ورش ـ عن نافع ـ المسندة إليه من كتاب النشر (٦٥) طريقاً. (ينظر: النشر ١١١/١).

(٥) يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب، الأزرق، المدني، المصري، ثقة، محقق ضابط، قال الذهبي: لزم ورشاً مدة طويلة، وأتقن عنه الأداء، وجلس للإقراء، أخذ عن: سقلاب، وورش، وأخذ عنه: إسماعيل النحاس، ومحمد الأنماطي، توفي في حدود سنة ٢٤٠هـ. (ينظر: معرفة القراء ١٨١/١، وغاية النهاية ٤٠٢/٢).

(٦) محمد بن عبدالرحيم الأصبهاني، تقدمت ترجمته عند قول الناظم في البيت رقم (٣٤): (وهذه الرواة عنهم طرق. . .الخ).

(٧) إسماعيل بن عبدالله بن عمرو بن سعيد بن عبدالله التُّجِيبِي، أبو الحسن، النحاس، شيخ مصر، محقق ثقة كبير جليل، أخذ عن: الأزرق، وعبدالصمد بن عبدالرحمٰن، ومن أشهر من تلقى عنه: إبراهيم بن حمدان، وأحمد بن إسحاق الخياط، توفي ـ رحمه الله ـ سنة بضع وثمانين ومائتين من الهجرة النبوية. (ينظر: غاية النهاية ١٦٥/١، والقراء الكبار ٢٣١/١).

(٨) عبدالله بن مالك بن عبدالله بن يوسف بن سيف، أبو بكر، التُّجِيبِي، المصري، =

طريقي: ابن جعفر(١)، والمُطَّوعي(٢).

وأما البزي(٣) فمن طريقي: أبي ربيعة(٤)، وابن الحُباب(٥)، فأبو ربيعة

= مقرئ مصدر، محدث، إمام ثقة، كان شيخ الديار المصرية في زمانه، عُمِّر زماناً، وانتهت إليه الإمامة في قراءة ورش، أخذ عن: الأزرق، وأخذ عنه: أحمد النحوي، ومحمد بن خيرون، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٠٧هـ. (ينظر: معرفة القراء ١/٢٣١، وغاية النهاية ١/٤٤٥، وسير الأعلام ١٤/٤٤٠).

(١) وقد حصل له في القراءات العشر المتواترة طريقان؛ هذا أولها، وهو: هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي، أبو القاسم، مقرئ حاذق ضابط مشهور، قال أبو عبدالله الحافظ: فهو أحد من عُنِيَ بالقراءات وتبحر فيها، وتصدر للإقراء دهراً، من أشهر مشايخه: جعفر بن محمد بن الهيثم، وهارون بن موسى الأخفش، وأخذ عنه: أبو الحسن علي بن أحمد الحمامي، وعلي العلاف، توفي ـ رحمه الله ـ في حدود سنة ٣٥٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢/٣٥٠، والقراء الكبار ١/٣١٤).

(٢) وقد حصل له خمس طرق في القراءات العشر المتواترة، هذا اولها، وهو: الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شَاذَان، أبو العباس العبَّادَاني، المُطَّوِّعيّ، البصريّ، مؤلف كتاب (معرفة اللامات وتفسيرها)، إمام عارف ثقة في القراءة، أثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمذاني ووثقه، سكن اصطخر، واعتنى بالفن، ورحل فيه إلى الأقطار، ولد في حدود سنة ٢٧٠هـ، من مشايخه: إدريس بن عبدالكريم الحداد راوي خلف، ومحمد بن عبدالرحيم الأصبهاني، ومن تلاميذه: محمد بن جعفر الخزاعي، وعلي بن محمد الخبازي، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٧١هـ. (ينظر: معرفة القراء ١/٣١٧، وغاية النهاية ١/٢١٣ ـ ٢١٥).

(٣) وقد بلغت مجموع طرق البزي ـ عن ابن كثير ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٤٥) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١١٧).

(٤) محمد بن إسحاق بن وَهْب بن أَعْيُن بن سنان، أبو رَبِيعَة، الرَّبْعِي، المكيّ، مؤذن المسجد الحرام، مقرئ جليل ضابط، أخذ عن: البزي، وقنبل، قال الداني: وضبط عنهما روايتهما، وصنف في ذلك كتاب أخذه الناس عنه وسمعوه منه، وهو من كبار أصحابهما وقدمائهم، من أهل الضبط والإتقان، والثقة والعدالة، وأقرأ الناس في حياتهما، وأخذ عنه: محمد بن الصباح، ومحمد بن عيسى بن بندار، توفي سنة ٢٩٤هـ، رحمه الله تعالى. (ينظر: معرفة القراء ١/٢٢٨، وغاية النهاية ٢/٩٩).

(٥) الحسن بن الحُبَاب بن مُخْلَد الدَّقَّاق، أبو عليّ البغدادي، شيخ متصدر مشهور، ثقة ضابط، من كبار الحذاق، وهو الذي روى التهليل عن البزي، أخذ عن: البزي، ومحمد الأنماطي، وأخذ عنه: ابن مجاهد، وأبو الحسن بن شنبوذ، وأبو بكر النقاش، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٠١هـ. (ينظر: معرفة القراء ١/٢٢٩، وغاية النهاية ١/٢٠٩، وسير الأعلام ١٤/١٠١).

من طريقي: النقاش[(١)]، وابن بُنَان[(٢)]، وابنُ الحباب من طريقي: ابن صالح[(٣)]، وعبدالواحد بن عمر[(٤)].

---

(١) وقد جاء له في القراءات العشر المتواترة طريقان؛ هذا أولها، وهو: محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سَنَد، أبو بكر، النَّقَّاش، المَوْصِلِيّ، البغداديّ، الإمام العلم، مؤلف كتاب (شفاء الصدور) في التفسير، مقرئ مفسر، طاف الأمصار وتجول في البلدان، وكَتَبَ الحديث، وقيد السنن، وصنف المصنفات في القراءات والتفسير وغير ذلك، وطالت أيامه فانفرد بالإمامة في صناعته، مع ظهور نسكه وورعه، وصدق لهجته، وبراعة فهمه، وحسن اطلاعه، واتساع معرفته، كان النقاش يُقْصَدُ في قراءة ابن كثير وابن عامر؛ لعلو إسناده فيهما، قال أبو الحسن بن الفضل القطان: حضرت النقاش وهو يجود بنفسه ـ يعني وهو يحتضر على فراش الموت ـ، فجعل يحرك شفتيه ثم نادى بعلو صوته: لمثل هذا فليعمل العاملون، يرددها ثلاثاً، ثم خرجت نفسه، ولد سنة ٢٦٦هـ، أخذ عن: أبي ربيعة، ومحمد الدينوري، وأخذ عنه: ابن أشته، ومحمد الشنبوذي، توفي ـ ﷾ ـ سنة ٣٥١هـ. (ينظر: غاية النهاية ١١٩/٢، ومعرفة القراء ٢٩٤/١ ـ ٢٩٥).

(٢) عمر بن محمد بن عبدالصمد بن اللَّيث بن بُنَان ـ بضم النون وضبطت في الحلقات المضيئات بفتحها ـ، أبو محمد، البغداديّ، مقرئ زاهد، كان موصوفاً بالعبادة، أخذ عن: الحسن بن الحباب، وأبي ربيعة، وأخذ عنه: الحسين بن أحمد، توفي ـ ﷾ ـ سنة ٣٧٤هـ، وقد قارب التسعين أو جاوزها. (ينظر: معرفة القراء ٣٢٦/١، وغاية النهاية ٥٩٧/١).

(٣) وجاء له في القراءات العشر المتواترة طريقان؛ هذا أولها، وهو: أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق، أبو بكر، البغدادي، نزيل الرملة، مقرئ ثقة ضابط، أخذ عن: الحسن بن الحباب، وأبي الحسن بن شنبوذ، وأخذ عنه: عبدالباقي بن حسن، وعبدالمنعم بن غلبون، توفي ـ ﷾ ـ بعد سنة ٣٥٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٦٢/١، والقراء الكبار ٣١٦/١).

(٤) هكذا جاء اسمه في الأصل، وسمَّاه الشارح ـ سهواً منه ـ عند سرده لطرق حفص: (ابن طاهر بن أبي طاهر)، كما سمَّاه عند سرده لطرق الدوري عن الكسائي: (ابن أبي هاشم)، وقد جاءت له ثلاث طرق في القراءات العشر المتواترة؛ هذا أوَّلها، وهو: عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر، البغدادي، البزَّار، الأستاذ الكبير، الإمام النحوي، العلم الثقة، مؤلف كتاب (البيان والفصل)، لم يُرَ بعد ابن مجاهد في القراءات مثله، ولد سنة ٢٨٠هـ، أخذ عن: أحمد بن سهل الأشناني، وسعيد بن عبدالرحيم الضرير، وأخذ عنه: أحمد بن موسى البغدادي، وعلي بن محمد العلاف، توفي ـ ﷾ ـ سنة ٣٤٩هـ. (ينظر: غاية النهاية ٤٧٥/١، ومعرفة القراء ٣١٢/١، ومعجم المؤلفين ٣٣٥/٢).

وأما قنبل(١): فمن طريقي: ابن مجاهد(٢)، وابن شنبوذ(٣)، فابن مجاهد من طريقي: السَّامري(٤)، وصالح(٥)، وابن شنبوذ من طريقي:

(١) وقد بلغت مجموع طرق قنبل ـ عن ابن كثير ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٣٣) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٢٠).

(٢) وقد جاء له في القراءات العشر المتواترة طريقان؛ هذا أولها، وهو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر، التَّمِيمِي، البغداديّ، شيخ الصنعة، وأول من سبع السبعة، ولد سنة ٢٤٥هـ بسوق العطش ببغداد، قال ابن الجزري: بَعُدَ صيته، واشتهر أمره، وفاق نظراءه، مع الدين والحفظ والخير، ولا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلاميذاً منه، ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه، حكى ابن الأخرم: أنه وصل إلى بغداد فرأى في حلقة ابن مجاهد نحواً من ثلاثمائة متصدر، وقال علي بن عمر المقري: كان ابن مجاهد له في حلقته أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس، أخذ عن: أحمد بن سهل الأشناني، وقنبل المكيّ، وآخرين، وأخذ عنه: إبراهيم الحطاب، ومحمد بن عبدالله بن أشته، وغيرهم كثير، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٢٤هـ. (ينظر: معرفة القراء ١/٢٦٩، وغاية النهاية ١/١٣٩، وسير الأعلام ١٥/٢٧٢).

(٣) محمد بن أحمد بن أيوب بن الصَّلْت بن شَنَبُوذ، أبو الحسن، البغداديّ، شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح والعلم، أخذ عن: قنبل المكيّ، وهارون بن موسى الأخفش، وإدريس الحداد، وأخذ عنه: أحمد بن نصر الشذائي، وإدريس المؤدب، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٢٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢/٥٢، ومعرفة القراء ١/٢٧٦، وسير الأعلام ١٥/٢٦٤).

(٤) وجاء له في القراءات العشر المتواترة طريقان؛ هذا أولها، وهو: عبدالله بن الحسين بن حَسْنُون، أبو أحمد، السَّامَرِيّ، البغداديّ، نزيل مصر، المقرئ اللغوي، مسند القراء في زمانه، قال الداني: مشهور ضابط ثقة مأمون، غير أن أيامه طالت فاختل حفظه ولحقه الوهم، وقلَّ من ضبط عنه ممن قرأ عليه في أخريات أيامه، ولد سنة ٢٩٥هـ، أخذ عن: ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وأخذ عنه: أبو الفتح فارس، وأبو الفضل الخزاعي، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٨٦هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٤١٥، ومعرفة القراء ١/٣٢٧، ومعجم المؤلفين ٢/٢٣٦).

(٥) أبو طاهر صالح بن محمد بن المبارك، المُؤَدِّب، البغداديّ، مقرئ حاذق متصدر، أخذ عن: أبي بكر بن مجاهد، وأخذ عنه: الفرج بن عمر الواسطي، توفي ـ رحمه الله ـ في حدود سنة ٣٨٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٣٣٤، وتاريخ بغداد ٩/٣٣١).

ابن الفرج النهرواني(١)، والشطوي(٢).

وأما الدوري(٣): فمن طريقي: أبي الزعراء(٤)، وابن فرح(٥) ـ بالحاء المهملة ـ، **فأبو الزعراء** من طريقي: ابن مجاهد(٦)، والمَعْدِّل(٧)، وابن فرح

---

(١) هكذا في الأصل، وهو تصحيف، والصحيح: (أبو الفرج)، وهو: القاضي أبو الفرج، المُعَافَى بن زكريا بن يحي بن حُميد بن حمَّاد بن داود، النَّهْرَوانِي، الجَرِيريّ؛ نسبة إلى ابن جرير الطبري لأنه كان على مذهبه، يعرف بابن طَرَارَا، إمام علامة مقرئ فقيه، قال الخطيب: كان من أعلم الناس ـ في وقته ـ بالفقه والنحو واللغة وأصناف الأدب، أخذ عن: أبي الحسن بن شنبوذ، والخاقاني، وأخذ عنه: أبو الفضل الخزاعي، والدلال، ولد سنة ٣٠٥هـ، وتوفي ـ ﷺ ـ سنة ٣٩٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣٠٢/٢، وسير الأعلام ٥٤٤/١٦، والأعلام للزركلي ٢٦٠/٧).

(٢) وجاء له في القراءات العشر المتواترة أربع طرق، هذا أولها، وهو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج الشَّطَويّ الشَّنَبُوذِيّ، البغداديّ، غلام ابن شنبوذ، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل ولقي الشيوخ، وأكثر وتبحر في التفسير، أخذ عن: ابن مجاهد، وأبي بكر النقاش، وأبي موسى الخاقاني، وأخذ عنه: الحسن أبو علي الأهوازي، وأبو طاهر الحلبي، ولد سنة ٣٠٠هـ، وتوفي ـ ﷺ ـ سنة ٣٨٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ٥٠/٢، والقراء الكبار ٣٣٣/١، وسير الأعلام ٤٩٥/١٦).

(٣) وقد بلغت مجموع طرق الدوري ـ عن أبي عمرو ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (١٣٥) طريقاً. (ينظر: النشر ١٣١/١).

(٤) أبو الزَّعْرَاء عبدالرحمٰن بن عَبْدُوس البغداديّ، ثقة ضابط محرر، أخذ عن: الدوري، قال أبو عمرو الحافظ: وهو من أكبر أصحابه وأجلهم وأضبطهم وأوثقهم، وأخذ عنه: ابن مجاهد، وإبراهيم الدينوري، قال ابن مجاهد: قرأت عليه لنافع نحواً من عشرين ختمة، وقرأت عليه للكسائي، ولأبي عمرو، وحمزة، توفي ـ ﷺ ـ سنة بضع وثمانين ومائتين. (ينظر: غاية النهاية ٣٧٣/١ ـ ٣٧٤، ومعرفة القراء ٢٣٨/١).

(٥) أحمد بن فَرَح بن جبريل، أبو جعفر، الضرير، البغداديّ، ثقة كبير، قرأ على الدوري بجميع ما عنده من القراءات، وأخذ عن عبدالرحمٰن بن واقد، وأخذ عنه: أحمد الدقاق، وابن مقسم، توفي ـ ﷺ ـ سنة ٣٠٣هـ. (ينظر: غاية النهاية ٩٥/١، والقراء الكبار ٢٣٨/١، وسير الأعلام ١٦٣/١٤).

(٦) أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر، التَمِيمِي، البغداديّ، وقد تقدمت ترجمته كأحد طريقي قنبل. (ينظر: معرفة القراء ٢٦٩/١، وغاية النهاية ١٣٩/١، وسير الأعلام ٢٧٢/١٥).

فائدة: وقد اجتمع لهذا الإمام الكبير في القراءات العشر المتواترة طريقان ـ لم يختلف اسمه في كلا الطريقين ـ؛ فأمَّا الطريق الأول: فهو روايته عن قنبل عن ابن كثير، وأمَّا الطريق الثاني: فهي روايته عن الدوري من طريق أبي الزعراء.

(٧) وجاء له في القراءات العشر المتواترة طريقان؛ هذا أولها، وهو: محمد بن يعقوب بن =

من طريقي: ابن أبي بلال[١]، والمطوعي[٢].

وأما السوسي[٣] فمن طريقي: ابن جرير[٤]، وابن جمهور[٥]، فابن جرير من طريقي: عبدالله بن الحسين[٦]، وابن حبش[٧]، وابن جمهور من

= الحَجَّاج بن مُعَاوِيَة بن الزِّبرِقَان بن صخر، أبو العباس، التَّيْمِيّ، المُعَدِّل، البصري، إمام ضابط مشهور، قال الداني: انفرد بالإمامة في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه، مع ثقته وضبطه وحسن معرفته، أخذ عن: محمد بن وهب، وأبي الزعراء، وأخذ عنه: علي بن خشنام، ومحمد بن أشته، توفي ـ رحمه الله ـ بعد سنة ٣٢٠هـ. (ينظر: القراء الكبار ٢٨٦/١، وغاية النهاية /٢٨٢).

(١) وقد جاء له في القراءات العشر المتواترة طريقان؛ هذا أولها، وهو: زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عِمْرَان بن أبي بلال العِجْلِي الكوفي، شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، أخذ عن: أحمد بن فرح، وابن مجاهد، وأخذ عنه: بكر بن شاذان، والحسن بن الفحام، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٥٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢٩٨/١).

(٢) الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شَاذَان، أبو العباس العبَّادَاني، المُطَّوِّعيّ، البصريّ، إمام عارف ثقة في القراءة، اعتنى بالفن ورحل فيه إلى الأقطار، ولد في حدود سنة ٢٧٠هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٧١هـ، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق الأصبهاني عن ورش؛ وسيأتي له طريق ثالث؛ وهو روايته عن الصوري عن ابن ذكوان، وطريق رابع؛ وهو روايته عن إدريس عن خلف عن حمزة، وطريق خامس؛ وهو من روايته عن إدريس عن خلف العاشر. (ينظر: غاية النهاية ٢١٣/١ ـ ٢١٥).

(٣) وقد بلغت مجموع طرق السوسيّ ـ عن أبي عمرو ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٢٩) طريقاً. (ينظر: النشر ١٣٣/١).

(٤) موسى بن جرير أبو عِمْرَان الرَّقِّي، مقرئ نحوي مصدر حاذق مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي، وهو من أجلِّ أصحابه، وأخذ عن: محمد الداجوني، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣١٠هـ. (ينظر: القراء الكبار ٢٤٥/١، وغاية النهاية ٣١٧/٢ ـ ٣١٨).

(٥) موسى بن جمهور بن زُرَيْق البغدادي ثم التِّنِّيسِي، أبو عيسى، مصدر ثقة، أخذ عن: السوسيّ، وعامر الموصلي، وأخذ عنه: ابن شنبوذ، توفي ـ رحمه الله ـ في حدود سنة ٣٠٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣١٨/٢).

(٦) عبدالله بن الحسين بن حَسْنُون، أبو أحمد، السَّامِرِّيّ، البغداديّ، نزيل مصر، المقرئ اللغوي، مسند القراء في زمانه، ولد سنة ٢٩٥هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٨٦هـ، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق ابن مجاهد عن قنبل، فاجتمع له في القراءات العشر المتواترة طريقان ـ اختلف اسمه في كلٍّ منهما ـ؛ فأمَّا الطريق الأول ـ حيث جاء اسمه (السامريّ) ـ: فهو روايته عن قنبل من طريق ابن مجاهد، وأما الطريق الثاني ـ حيث جاء اسمه فيها (عبدالله بن الحسين) ـ: فهو روايته عن السوسيّ من طريق ابن جرير. (ينظر: غاية النهاية ٤١٥/١).

(٧) الحسين بن محمد بن حَبْش بن حمدان أبو علي الدِّينَوَري، حاذق ضابط متقن، =

طريقي: [الشَّذائي](١)، والشنبوذي(٢).

وأما هشام(٣): فمن طريقي: الحلواني(٤)، والداجوني(٥)، فالحلواني

= أخذ عن: أبي عمران موسى الرقي، والعباس بن الفضل الرازي، وابن مجاهد، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٧٣هـ.

تنبيه: ضُبط اسمه: (حَبْش)؛ بفتح الحاء وسكون الباء؛ في (معجم حفاظ القرآن الكريم عبر التاريخ)، وكذا ضبطه في (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار) للذهبي، بتحقيق د. طيار آلتي قولاج، وهو كذلك ـ بفتح الحاء وسكون الباء ـ في الحلقات المضيئات للشيخ السيد عبدالرحيم، بينما ضبطه الشيخ أيمن سويد في كتابه السلاسل الذهبية بفتح الحاء والباء: (حَبَش)، وضبطه شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي كذلك ـ بفتح الحاء والباء ـ في جزء الأسانيد من كتابه (فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي)، ووجدناه مضبوطاً كذلك ـ أي بفتح الحاء والباء ـ في بعض نظم الشيخ الجليل إبراهيم شحاثة السمنودي، وقد وجدت في كتاب الهمذاني في (نسبة القبائل) إلى أن هناك قبيلة بهذا الاسم، وضَبَطَها بوجهين؛ ضم الحاء وسكون الباء: (حُبْش)، وفتح الحاء والباء: (حَبَش)، ولا يدرى هل اسم المترجم له من قبيل النسبة للقبيلة فيكون فيها الوجهين المذكورين في كتاب الهمذاني، أم أن اسمه كما ضبطه في طبقات القراء الكبار. (ينظر: القراء الكبار ٣٢٢/١، وغاية النهاية ٢٥٠/١).

(١) جاء له في القراءات العشر المتواترة ثلاثة طرق؛ هذا أولها، وقد ضبط اسمه في الأصل من غير همز: (الشذاي)، والصحيح أنه بالهمز: (الشذائي)، وهو: أحمد بن نصر بن منصور بن عبدالمجيد بن عبدالمنعم، أبو بكر، الشَّذائي البصري، إمام مشهور، أخذ عن: عمر بن محمد كاغدي، وابن مجاهد، وموسى الخاقاني، وأخذ عنه: علي بن محمد الخبَّازي، ومنصور بن محمد الوراق، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٧٣هـ. (ينظر: غاية النهاية ١٤٤/١ ـ ١٤٥، والقراء الكبار ٣١٩/١).

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج الشَّطَويّ الشَّنَبُوذِيّ، البغداديّ، غلام ابن شنبوذ، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل ولقي الشيوخ، وأكثر وتبحر في التفسير، ولد سنة ٣٠٠هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٨٨هـ، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق ابن شنبوذ عن قنبل، وسيأتي له طريقان آخران. (ينظر: غاية النهاية ٥٠/٢).

(٣) وقد بلغت مجموع طرق هشام ـ عن ابن عامر ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٥٤) طريقاً. (ينظر: النشر ١٣٩/١).

(٤) أحمد بن يزيد بن أَزْدَاذ أبو الحسن الْحُلْوانيّ، إمام كبير، عارف صدوق، متقن ضابط؛ خصوصاً في روايتي قالون وهشام، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٥٠هـ، وقيل: بعدها، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق قالون عن نافع؛ فالحلواني اجتمع له في القراءات العشر المتواترة طريقان ـ ولم يختلف اسمه فيهما ـ؛ فأما الطريق الأول: فهو روايته عن قالون عن نافع، وأما الطريق الثاني: فهو روايته عن هشام عن ابن عامر. (ينظر: غاية النهاية ٧٤٩/١).

(٥) جاء له في القراءات العشر المتواترة طريقان؛ هذا أولها، وهو محمد بن أحمد بن =

من طريقي: ابن عبدان[(١)]، والجمَّال[(٢)]، والداجوني من طريقي: زيد بن علي[(٣)]، [والشَّذائي][(٤)].

= عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير، الرَّمْلِيّ؛ من رملة، يعرف بالداجوني الكبير، ولد سنة ٢٧٣هـ، إمام كامل ناقل، رحَّال مشهور، ثقة، أخذ عن: الأخفش بن هارون، وابن الحويرس، وأخذ عنه: العباس الرملي، وأحمد الشذائي، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٢٤هـ. (ينظر: غاية النهاية ٧٧/٢، والقراء الكبار ٢٦٨/١، ومعجم المؤلفين ٨٨/٣).

(١) محمد بن أحمد بن عَبَدَان الجزريّ، عرض على: أحمد بن يزيد الحلواني عن هشام، وقرأ عليه: عبدالله بن الحسين السامريّ وحده، وذكر أنه كان له من السن فوق المائة، لا يعرف من حاله شيئاً غير أنه في التيسير وغيره، توفي ـ رحمه الله ـ بعد سنة ٣٠٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٦٤/٢ ـ ٦٥).

(٢) الحسين بن علي بن حمَّاد بن مِهْرَان، أبو عبدالله، وقيل: أبو علي، الْجَمَّال ـ بالجيم ـ، الأزرق الرازي ثم القزويني، المقرئ، ثبت محقق، قرأ على: أحمد بن يزيد الحلواني، وأحمد بن الصباح بن أبي سريج، وقرأ عليه: محمد بن أحمد بن شنبوذ، وأحمد بن محمد الرازي، وروى القراءة عنه: أبو بكر بن مجاهد، وقال الذهبي: كان محقِّقاً لقراءة ابن عامر، توفي ـ رحمه الله ـ في حدود سنة ٣٠٠هـ، وقد حصل لهذا العلم الكبير طريقان من طرق القراءات العشر المتواترة ـ اختلف اسمه في كلٍّ منهما ـ؛ فأما الطريق الأولى: وجاء اسمه فيها (الأزرق الجمال): هي من روايته عن أبي أيوب عن ابن جماز، وأما الطريق الثانية وجاء اسمه فيها (الجمال): فهي ـ هنا ـ من روايته عن الحلواني عن هشام. (ينظر: غاية النهاية ٢٤٤/١، والقراء الكبار ٢٣٦/١).

(٣) زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عِمْرَان بن أبي بلال العِجْلِي الكوفي، شيخ العراق، إمام حاذق ثقة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٥٨هـ، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو البصري، وقد جاء لهذا العلم الكبير طريقان من طرق القراءات العشر المتواترة ـ اختلف اسمه في كلٍّ منها ـ؛ أما الطريق الأولى وجاء اسمه فيها (ابن أبي بلال): فهي من روايته عن ابن فرح عن أبي الزعراء عن أبي عمر الدوري عن أبي عمرو البصري، وأما الطريق الثانية وجاء اسمه فيها (زيد بن علي): فهي ـ هنا ـ من روايته عن الداجوني عن هشام عن ابن عامر. (ينظر: غاية النهاية ٢٩٨/١).

(٤) ضبطت في الأصل من غير همز: (الشذاي)، والصحيح أنه بالهمز: (الشذائي)؛ أحمد بن نصر بن منصور بن عبدالمجيد بن عبدالمنعم، أبو بكر، الشَّذَائِي البصري، إمام مشهور، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٧٣هـ، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق =

وأما ابن ذكوان[١]: فمن طريقي: الأخفش[٢]، والصوري[٣]، فالأخفش من طريقي: النقاش[٤]، وابن الأخرم[٥]، والصوري من طريقي:

= ابن جمهور عن السوسيّ عن أبي عمرو البصري، فالشذائي اجتمع له طريقان في القراءات العشر المتواترة ولم يختلف اسمه في كلا الطريقين؛ فأما الطريق الأول: فهي من روايته من طريق ابن جمهور لرواية السوسيّ، وأما الطريق الثاني: فهي روايته من طريق الداجوني لرواية هشام. (ينظر: غاية النهاية ١/١٤٤ ـ ١٤٥).

(١) وقد بلغت مجموع طرق ابن ذكوان ـ عن ابن عامر ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٨٠) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٤٣).

(٢) هارون بن موسى بن شَرِيك، أبو عبدالله، التَّغْلَبِيّ، الأخفش، الدمشقي، مقرئ متصدر ثقة، نحوي، شيخ القرّاء بدمشق، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن: ابن ذكوان، وأخذ الحروف عن: هشام، وقرأ باختيار أبي عبيد القاسم بن سلام على أبي محمد البيساني عنه، روى القراءة عنه: إبراهيم بن عبدالرزاق، وإسماعيل بن عبدالله الفارسي، توفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة ٢٩٢هـ، عن اثنتين وتسعين سنة. (ينظر: غاية النهاية ٢/٣٤٧ ـ ٣٤٨، والقراء الكبار ١/٢٤٧، والأعلام للزركلي ٨/٦٣).

(٣) محمد بن موسى بن عبدالرحمٰن بن أبي عَمَّار، وقيل: ابن أبي عمارة، والأول هو الصحيح، أبو العباس، الصُّورِيّ، الدمشقي، مقرئ مشهور، ضابط ثقة، أخذ القراءة: عن ابن ذكوان، وعبدالرزاق بن حسن الإمام، وروى القراءة عنه: محمد بن أحمد الداجوني، والحسن بن سعيد المطوعي، مات ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة ٣٠٧هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢/٢٦٨، والقراء الكبار ١/٢٥٤).

(٤) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سَنَد، أبو بكر، النَّقَّاش، المَوْصِلِيّ، البغداديّ، الإمام العلم، وقد سبقت ترجمته؛ كأحد طرق أبي ربيعة عن البزي عن ابن كثير؛ فالنقَّاشُ اجتمعت له في القراءات العشر طريقان ـ لم يتغير فيهما اسمه ـ؛ فأما الطريق الأول: فهو روايته رواية البزي عن أبي ربيعة، وأما الطريق الثاني: فهو روايته رواية ابن ذكوان عن الأخفش. (ينظر: غاية النهاية ٢/١١٩).

(٥) محمد بن النَّضْرِ بن مُرٍّ بن الحُرِّ بن حَسَّان، أبو الحسن، ويقال: أبو عمرو الرَّبْعِيّ الدمشقي، المعروف بابن الأَخْرَم، شيخ الإقراء بالشام، ولد سنة ٢٦٠هـ، بقينية خارج دمشق، وأخذ القراءة عن: هارون الأخفش، وهو من أجلة أصحابه وأضبطهم، وعن: جعفر بن أحمد بن كزاز، روى القراءة عنه: أحمد بن عبدالعزيز بن بدهن، وأحمد بن نصر الشذائي، وأحمد بن الحسين بن مهران، وقال أبو القاسم بن عساكر الحافظ: طال عمره وارتحل الناس إليه، وكان عارفاً بعلل القراءات، بصيراً بالتفسير والعربية، متواضعاً حسن الأخلاق، كبير الشأن، وقال محمد بن علي السلمي: قمت ليلة المؤذن الكبير لأخذ النوبة على ابن الأخرم فوجدت قد سبقني ثلاثون قارئاً، ولم تدركني النوبة =

الرملي[١]، والمطوعي[٢].

وأما شعبة[٣] فمن طريقي: يحي بن آدم[٤]، ويحي العليمي[٥]، فابن آدم من طريقي: شعيب[٦]، ....

= إلى العصر، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٤١هـ. (ينظر: القراء الكبار ٢٩١/١، وغاية النهاية ٢٧٠/٢ ـ ٢٧١).

(١) في الأصل ضبطت: (الرماني)، وهو تصحيف، والصحيح: (الرَّمْلِي)؛ محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير، الرَّمْلِيّ؛ وقد سبقت ترجمته؛ كأحد رواة هشام عن ابن عامر، فقد اجتمع له في القراءات العشر المتواترة طريقان ـ اختلف اسمه في كل طريق منها ـ؛ فأما الطريق الأول: فهو روايته عن هشام، وكان اسمه في هذا الطريق: (الداجوني)، وأما الطريق الثاني فهو روايته عن الصوري عن ابن ذكوان، وكان اسمه في هذا الطريق: (الرملي). (ينظر: غاية النهاية ٧٧/٢، والقراء الكبار ٢٦٨/١).

(٢) الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شَاذَان، أبو العباس العبَّادَاني، المُطَّوِّعيّ، البصريّ، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق الأصبهاني عن ورش؛ فاجتمع للمطوعي في القراءات العشر المتواترة خمسة طرق؛ أمَّا الطريق الأول: فهو روايته عن ورش من طريق الأصبهاني، وأما الطريق الثاني: فهو روايته عن الدوري من طريق ابن فرح، وأما الطريق الثالث: فهو روايته عن الصوري عن ابن ذكوان، وسيأتي الطريق الرابع عند ذكر طرق قراءة خلف عن حمزة، وطريق خامس: سيأتي عند ذكر قراءة إدريس عن خلف العاشر. (ينظر: غاية النهاية ٢١٣/١ ـ ٢١٥).

(٣) وقد بلغت مجموع طرق شعبة ـ عن عاصم ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٧٨) طريقاً. (ينظر: النشر ١٥١/١).

(٤) يحي بن آدم بن سليمان بن خالد بن أُسَيْد، أبو زكريا، الصُّلَحِيّ، القرشيّ، الكوفيّ، أخذ عن: شعبة، والكسائي، وأخذ عنه: أحمد بن حنبل، وخلف بن هشام البزار، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٣٠هـ. (ينظر: القراء الكبار ١٦٦/١، وغاية النهاية ٣٦٣/٢ ـ ٣٦٤، ومعجم المؤلفين ٨٧/٤).

(٥) يحيى بن محمد بن قيس، وقيل: بن محمد، بن عُلَيْم، أبو محمد، العُلَيْمِيّ، الأنصاري، الكوفي، شيخ القراءة بالكوفة، مقرئ حاذق ثقة، ولد سنة ١٥٠هـ، أخذ القراءة عن: أبي بكر بن عياش، وحماد بن أبي زياد عن عاصم، روى القراءة عنه: يوسف بن يعقوب الأصم، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٤٣هـ، عن ثلاث وتسعين سنة. (ينظر: القراء الكبار ٢٠٢/١، وغاية النهاية ٣٧٨/٢ ـ ٣٧٩).

(٦) شعيب بن أيوب بن رُزَيْق ـ بتقديم الراء ـ، أبو بكر، ويقال: أبو أيوب، الصَّرِيفِينيّ، =

وأبي حمدون[(١)]، والعليمي من طريقي[(٢)]: ابن خليع[(٣)]، والرزَّاز[(٤)]، [عن أبي بكر الواسطي، عنه[(٥)]][(٦)].

وأما حفص[(٧)] فمن طريقي: عبيد بن الصباح[(٨)]، وعمرو بن

= الواسطيّ، مقرئ ضابط، موثق عالم، أخذ القراءة عن: يحيى بن آدم، وروى القراءة عنه: محمد بن عون، وأحمد بن يوسف القافلاني، مات ـ رحمه الله ـ بواسط سنة ٢٦١هـ. (ينظر: القراء الكبار ٢٠٦/١، وغاية النهاية ٣٢٧/١، وسير الأعلام ٣٦٢/١٢).

(١) ضبطت في الأصل: (ابن حمدون)، وهو تصحيف، والصحيح: (أبو حمدون)، وهو: الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب، أبو حمدون، الذُّهَلِيّ، اللؤلؤيّ، البغداديّ، مقرئ ضابط حاذق، ثقة صالح، قرأ على: إسحاق المسيبي، وعبدالله بن صالح العجلي، ويعقوب الحضرمي، ويحيى بن آدم، وروى القراءة عنه: الحسن بن الحسين الصواف، وأحمد بن الخطاب الخزاعي، توفي ـ رحمه الله ـ في حدود سنة ٢٤٠هـ. (ينظر: القراء الكبار ١١١/١، وغاية النهاية ٣٤٣/١ ـ ٣٤٤).

(٢) ورواية كلًّا من ابن خليع والرزاز عن العليميّ إنما هي من طريق أبي بكر الواسطي؛ وهو: يوسف بن يعقوب بن الحسين بن يعقوب، أبو بكر، الأَصَمّ، الواسطيّ، مقرئ ضابط، روى القراءة عن: يحيى بن محمد العليمي عن أبي بكر، قرأ عليه: علي بن الحسين الغضائري، وإبراهيم بن أحمد الخرقي، ولد سنة ٢١٨هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣١٣هـ. (ينظر: القراء الكبار ٢٥٠/١، وسير الأعلام ٢١٨/١٥).

(٣) علي بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خُلَيْع، أبو الحسن، البَجَلِيّ، البغداديّ، الخياط القَلَانِسِيّ، مقرئ ضابط ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن: أبي بكر يوسف بن يعقوب الأصم، وعلي بن عثمان الجوهري، وروى عنه القراءة: أبو القاسم بكر بن شاذان، وأبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٥٦هـ، وهو في عشر الثمانين. (ينظر: القراء الكبار ٣١٣/١، وغاية النهاية ٥٦٦/١).

(٤) عثمان بن أحمد بن سَمْعَان، أبو عمرو، الرَّزَّاز، البغداديّ، يعرف بالنجاشي، مقرئ متصدر معروف، أخذ القراءة عن: أبي بكر يوسف بن يعقوب الواسطي، وأحمد بن سهل الأشناني، وعرض عليه: عبدالباقي بن الحسن السقا، وأبو عبدالله محمد بن الحسين الكارزيني، توفي ـ رحمه الله ـ في شهر المحرم من سنة ٣٦٧هـ. (ينظر: غاية النهاية ٥٠١/١).

(٥) الضمير في قوله: (عنه) يعود إلى: العليمي.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد من إثباته، وعدم وجوده سقط من الناسخ، أو سبق قلم من الشارح.

(٧) وقد بلغت مجموع طرق حفص ـ عن عاصم ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٥٤) طريقاً. (ينظر: النشر ١٥٥/١).

(٨) عُبَيْد بن الصَّبَّاح بن أبي شُرَيْح بن صُبَيْح، أبو محمد، النَهْشَلِيّ، الكوفي ثم البغدادي، =

الصباح[(١)]، فعبيد من طريقي: أبي الحسن الهاشمي[(٢)]، وابن طاهر بن أبي طاهر[(٣)(٤)]

= مقرىء ضابط صالح، أخذ القراءة عن: حفص عن عاصم، وهو من أجل أصحابه وأضبطهم، روى القراءة عنه: أحمد بن سهل الأشناني، وعبدالصمد بن محمد العينوني، قال أبو علي الأهوازي: وليس عمرو بن الصباح وعبيد بن الصباح بأخوين، ورجَّحَه الشيخ إبراهيم شحاتة السمنوديّ في منظومة (آية العصر في خلافات حفص من طريق طيبة النشر) من كتابه جامع الخيرات ص (٢٤٧)، البيت رقم (٥) بقوله:

لَهُ ابْنَانِ لِلصَّبَّاحِ نَجْلِ صُبَيْحِهِم عُبَيْدٌ وعَمْرُوٌ لَيْسَ بالْأُخْوَينِ ادْر

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: هما أخوان، وقال في النشر: «وقال الأهوازي وغيره: ليسا بأخوين، وإنما حصل الاتفاق في اسم الأب والجد وذلك عجيب، وأبعد بعضهم وأغرب فقال: هما واحد، اختلف في سنة وفاته، والصحيح أنه توفي ـ رَحِمَهُ الله ـ سنة ٢١٩هـ». (ينظر: غاية النهاية ٤٩٥/١، والقراء الكبار ٢٠٤/١، والنشر ١٥٧/١).

(١) عمرو بن الصَّبَّاح بن صُبَيْح، أبو حفص، البغدادي، الضرير، مقري حاذق ضابط، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن: حفص بن سليمان، وهو من أجلة أصحابه، وقد روى ـ أيضاً ـ عن: أبي يوسف الأعشى عن أبي بكر، روى القراءة عنه: زَرْعَان بن أحمد، وأحمد بن موسى الصفار، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن حميد الملقب بالفيل، مات ـ رَحِمَهُ الله ـ سنة ٢١٢هـ. (ينظر: غاية النهاية ٦٠١/١، والقراء الكبار ٢٠٣/١).

(٢) علي بن محمد بن صالح بن أبي داود، أبو الحسن، الهاشمي، ويقال: الأنصاري، البصري، الضرير، ويعرف بالجوخاني، ثقة عارف مشهور، أخذ القراءة عن: أحمد بن سهل الأشناني، وروى القراءة عنه: الطاهر بن غلبون، ومنصور بن محمد السندي، توفي ـ رَحِمَهُ الله ـ سنة ٣٦٨هـ، قال ابن الجزريّ في غاية النهاية: «وسندنا إلى حفص من طريقه عال جداً، كما أخبرني شيخنا الحسن بن أحمد بن هلال بقراءتي عليه، عن الإمام يزده، عنه، عن الأشناني، عن عبيد بن الصباح، عن حفص، وهذه طريق أساوي فيها الشاطبي من أعلى طرقه، فكأننا جميعاً أخذناها عن أبي هذيل». (ينظر: القراء الكبار ٣٢١/١، وغاية النهاية ٥٦٨/١).

(٣) هكذا جاء اسمه في الأصل: (وابن طاهر بن أبي طاهر)، والصواب أنه: أبو طاهر بن أبي هاشم؛ وهو: عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر، البغدادي، البزَّار، الأستاذ الكبير، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق البزي وذلك من روايته عن ابن الحباب، وقد سمَّاه الشارح هناك:(عبدالواحد بن عمر)، كما ستأتي له طريق ثالثة؛ وذلك من روايته عن دوري الكسائي من طريق روايته عن أبي عثمان، وقد سمَّاه الشارح في تلك الطريق: (ابن أبي هاشم). (ينظر: غاية النهاية ٤٧٥/١، ومعرفة القراء ٣١٢/١، ومعجم المؤلفين ٣٣٥/٢).

(٤) ورواية أبي الحسن الهاشميّ، وأبي طاهر بن أبي هاشم، عن عبيد بن الصباح، =

[عن الأشناني، عنه[(١)]][(٢)]، وعمرو من طريقي: الفيل[(٣)]، وززْعان[(٤)].

وأما خلف[(٥)] فمن طرق: ابن عثمان[(٦)]، وابن مقسم[(٧)]،

= إنما هي من طريق روايتهما عن الأشناني؛ وهو: أحمد بن سهل بن الفَيْرُوزَان، أبو العباس، الأُشْنَاني، ثقة ضابط، خير مقرئ مجود، قرأ على: عبيد بن الصباح صاحب حفص، ثم قرأ على جماعة من أصحاب عمرو بن الصباح؛ منهم: الحسين بن المبارك، وإبراهيم السمسار، روى القراءة عنه: أحمد بن عبدالرحمٰن بن الفضل الدقاق، وابن مجاهد، وعمر بن أحمد والد الحافظ أبي الحسن الدار قطني، اختلف في وفاته، والصحيح أنه توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ببغداد سنة ٣٠٧هـ. (ينظر: القراء الكبار ٢٤٨/١، وغاية النهاية ٥٩/١، وسير الأعلام ٢٢٦/١٤).

(١) الضمير في قوله: (عنه) يعود إلى: أبي طاهر بن أبي هاشم.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد من إثباته، وعدم وجوده سقط من النساخ، أو سبق قلم من الشارح.

(٣) أحمد بن محمد بن حُمَيْد، أبو جعفر، البغداديّ، يلقب بالفِيل، ويعرف بالفَامِي؛ نسبة إلى قرية (فامية)؛ من أعمال دمشق، وإنما لقب بالفيل؛ لعظم خلقه، مشهور حاذق، قرأ على: يحيى بن هاشم السمسار عن حمزة، وعلى: عمرو بن الصباح، واشتهرت رواية حفص من طريقه، قرأ عليه: أحمد بن عبدالرحمٰن بن الفضل البحتري الولي، وأحمد بن محمد؛ شيخ الرهاوي، وسمع منه الحروف: أبو بكر بن مجاهد وغيره، توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ سنة ٢٨٩هـ، وقيل: ٢٨٧هـ، وقيل غير ذلك. (ينظر: القراء الكبار ٢٥٩/١، وغاية النهاية ١١٢/١).

(٤) زَرْعَانُ بن أحمد بن عيسى، أبو الحسن، الطَّحَّان الدَّقَّاق، البغداديّ، المساهر، مقرئ، عرض على: عمرو بن الصباح، وهو من أجلة أصحابه الضابطين لروايته، وعرض عليه: علي بن محمد بن جعفر القلانسي، توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في حدود سنة ٢٩٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢٩٤/١).

(٥) وقد بلغت مجموع طرق خلف ـ عن حمزة ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٥٥) طريقاً. (ينظر: النشر ١٦٠/١).

(٦) أحمد بن عثمان بن محمد بن جعفر بن بُويَان، الخرساني، البغدادي، الحربي، سبقت ترجمته كأحد الطرق في رواية قالون من طريق أبي نشيط، وسيأتي له طريق ثالث؛ وذلك من روايته عن إدريس عن خلف العاشر. (ينظر: غاية النهاية ٧٩/١، والقراء الكبار ٢٩٢/١).

(٧) محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داوُد بن عُبَيْدالله بن مِقْسَم، ولد سنة ٢٦٥هـ، أخذ القراءة عن: إدريس بن عبدالكريم، وداود بن سليمان، وروى القراءة عنه: ابنه أحمد، وأبو بكر بن مهران، قال الداني: =

وابن صالح[(١)]، والمطوعي[(٢)(٣)].

= مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية، حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن، ويذكر عنه أنه كان يقول: إن كل قراءة وافقت المصحف ووجهاً في العربية فالقراءة بها جائزة وإن لم يكن لها سند، وهذا غير ما كان ينحوه ابن شنبوذ؛ فإنه كان يعتمد على السند وإن خالف المصحف، وهذا يعتمد على المصحف وإن خالف النقل، واتفقا على موافقة العربية، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٥٤هـ. (ينظر: القراء الكبار ٣٠٧/١، وغاية النهاية ١٢٣/٢ ـ ١٢٤، وسير الأعلام ١٠٥/١٦).

وهاهنا لطيفة؛ فقد جاء ابنه أحمد في طريق من طرق رواية رويس؛ فصار الوالد طريق من طرق رواية خلف، والابن طريق من طرق رواية رويس، واسم كلًّا منهما في كلا الطريقين واحد؛ أي: (ابن مقسم)، فأوهم اتحاد الاسم اتحاد الذات في كلا الطريقين وليس ذلك كذلك؛ بل أحدهما الوالد، والآخر الولد، فليتنبه لذلك، رحم الله الوالد والولد وجميع موتى المسلمين.

(١) أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق، أبو بكر، البغدادي، نزيل الرملة، مقرئ ثقة ضابط، توفي ـ رحمه الله ـ بعد سنة ٣٥٠هـ، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق ابن الحباب عن البزي عن ابن كثير، فقد اجتمع لهذا المقرئ في القراءات العشر المتواترة طريقان ـ لم يختلف اسمه في كلا الطريقين ـ؛ الطريق الأولى: وهي روايته عن ابن الحباب عن البزي عن ابن كثير، والطريق الثاني: وهي ـ هنا ـ من روايته عن إدريس عن خلف عن حمزة. (ينظر: غاية النهاية ٦٢/١، والقراء الكبار ٣١٦/١).

(٢) الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شَاذَان، أبو العباس العبَّادَاني، المُطَّوِّعيّ، البصريّ، ولد في حدود سنة ٢٧٠هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٧١هـ، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق الأصبهاني عن ورش؛ فقد اجتمع للمطوعي في القراءات العشر المتواترة خمس طرق؛ أمَّا الطريق الأول: فهو روايته عن ورش من طريق الأصبهاني، وأما الطريق الثاني: فهو روايته عن الدوري من طريق ابن فرح، وأما الطريق الثالث: فهو روايته عن الصوري عن ابن ذكوان، وأما الطريق الرابع فهو هنا؛ وهو من روايته عن إدريس عن خلف عن حمزة، وسيأتي الطريق الخامس؛ عند ذكر قراءة إدريس عن خلف العاشر. (ينظر: غاية النهاية ٢١٣/١ ـ ٢١٥).

(٣) وهؤلاء الرواة الأربعة؛ ابن عثمان، وابن مقسم، وابن صالح، والمطوعي، إنما كانت روايتهم عن الإمام خلف بن هشام البزار عن حمزة ليست مباشرة، بل من طريق: إدريس بن عبدالكريم الحداد، أبو الحسن، البغداديّ، وقد ترجم له الشارح في معرض تراجمه للقراء ورواتهم، وعليه: فإن إدريس روى مباشرة عن حمزة، كما روى عن خلف عن حمزة، فصار له رواية وطريق، فأما الرواية فهي روايته عن خلف العاشر، وأما الطريق فهي روايته عن خلف عن حمزة.

وأما خلَّاد(١) فمن طرق: ابن شاذان(٢)، وابن الهيثم(٣)، والوزان(٤)، والطلحي(٥).

وأما أبو الحارث(٦) فمن طريقي **[٢٦]** محمد بن يحي(٧)، وسلمة بن

---

(١) وقد بلغت مجموع طرق خلاد ـ عن حمزة ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٧٠) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٦٨).

(٢) محمد بن شَاذَان، أبو بكر، الجَوْهَرِيّ، البغداديّ، مقرئ حاذق معروف، ومحدث ثقة مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن: خلاد صاحب سليم، وهو من أجلة أصحابه، وعن: رويم بن يزيد صاحب القناد عن حمزة، وروى القراءة عنه: أبو الحسن بن شنبوذ، وأبو بكر النقاش، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٨٦هـ، وقد جاوز التسعين عاماً. (ينظر: القراء الكبار ١/٢٥٥، وغاية النهاية ٢/١٥٢).

(٣) محمد بن الهيثم، أبو عبدالله، الكوفي، العُكْبَرِي، ضابط مشهور، حاذق في قراءة حمزة، أخذ القراءة عرضاً عن: خلاد بن خالد؛ راوي حمزة، وهو من أجل أصحابه، وعرض على: عبدالرحمٰن بن أبي حماد، وحسين الجعفي، وجعفر الخشكني، كلهم عن حمزة، روى القراءة عنه: القاسم بن نصر المازني، وعبدالله بن ثابت التوزي، مات ـ رحمه الله ـ سنة ٢٤٩هـ. قال صاحب الحلقات المضيئات ١/٢٢٦: «حصل خلط عند ابن الجزري بين هذا المقرئ، وبين محمد بن الهيثم قاضي عُكْبرا». (ينظر: القراء الكبار ١/٢٢١، وغاية النهاية ٢/٢٧٤).

(٤) القاسم بن يزيد بن كُلَيْب، أبو محمد، الوَزَّان، الأَشْجَعِيّ، مولاهم، الكوفيّ، حاذق جليل ضابط، مقرئ مشهور، عرض على: خلاد، وهو من أجلة أصحابه، وجعفر بن محمد الخشكني، وأدرك سُلَيماً ولم يقرأ عليه، روى القراءة عنه: قاسم المطرز، وأبو علي الحسن بن الحسين الصواف، توفي ـ رحمه الله ـ قريباً من سنة ٢٥٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢/٥٢، وتاريخ بغداد ١٢/٤٢٦).

(٥) سليمان بن عبدالرحمٰن بن حمَّاد بن عِمْرَان بن موسى بن طَلْحَة بن عبيدالله، أبو دَاوُد، التَّيْمِيّ، الطَّلْحِيّ، التَّمَّار، اللُّؤْلُؤِي، الكوفي، مقرئ ثقة، عرض على: خلاد بن خالد الصيرفي، وعمر بن أحمد الكندي، وعرض عليه: الإمام محمد بن جرير الطبري، وعبدالله بن هاشم الزعفراني، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٥٢هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٣١٤، وسير الأعلام ١١/١٣٩).

(٦) وقد بلغت مجموع طرق أبي الحارث ـ عن الكسائي ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٤٠) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٧٠).

(٧) محمد بن يحيى، أبو عبدالله، الكسائي الصغير، البغداديّ، مقرئ محقق جليل، شيخ متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن: أبي الحارث الليث بن خالد، وهو من أجل أصحابه، =

عاصم[(١)]، فابن يحي من طريقي: البطي[(٢)]، والقَنْطري[(٣)]، وسلمة من طريقي: ثعلب[(٤)]، وابن الفرج[(٥)].

= وعن هاشم البربري، روى القراءة عنه: أحمد بن الحسن البطي، وإبراهيم بن زياد القنطري، وأبو بكر بن مجاهد سماعاً، وأبو مزاحم الخاقاني، ولد سنة ١٨٩هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٨٨هـ، وقيل غير ذلك. (ينظر: القراء الكبار ٢٥٦/١، وغاية النهاية ٢٧٩/٢).

(١) سَلَمَة بن عاصم، أبو محمد، البغداديّ، النَّحْوِيّ، صاحب الفراء، روى القراءة عن: أبي الحارث الليث بن خالد، وروى القراءة عنه: أحمد بن يحيى ثعلب، ومحمد بن فرج الغسَّاني، ومحمد بن يحيى الكسائي، قال ثعلب: كان سلمة حافظاً لتأدية ما في الكتب، وقال ابن الأنباري: كتاب سلمة في (معاني القرآن) للفراء أجود الكتب؛ لأن سلمة كان عالماً، وكان يراجع الفراء فيما عليه ويرجع عنه، توفي ـ رحمه الله ـ بعد سنة ٢٧٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣١١/١، وسير الأعلام ٣٦٢/١٤، وتاريخ بغداد ١٣٤/٩).

(٢) أبو الحسن، أحمد بن الحسن البطِّيّ، البغداديّ، مقرئ ضابط جليل مشهور، أخذ عن: محمد بن يحي الكسائي، وأخذ عنه: زيد بن علي بن أبي بلال، وبكار بن أحمد، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٠٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٤٧/١).

(٣) إبراهيم بن زياد، أبو إسحاق، القَنْطَرِيّ؛ نسبة إلى قنطرة بردان، مقرئ متصدر معتبر، روى القراءة عن: محمد بن يحيى؛ الكسائي الصغير، وروى القراءة عنه: محمد بن عبدالله بن مرة، وفارس بن موسى الضراب، توفي ـ رحمه الله ـ في نحو سنة ٣١٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ١٥/١).

(٤) أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار الشيباني، الإمام اللغوي، أبو العباس، المعروف بثعلب، النحويّ، البغداديّ، ثقة كبير، روى القراءة عن: سلمة بن عاصم، ويحيى بن زياد الفراء، وهو إمام الكوفيين في النحو واللغة، وروى القراءة عنه: أحمد بن موسى بن مجاهد، ومحمد بن القاسم الأنباري، ولد سنة ٢٠٠هـ، كان يطالع كتاباً في الطريق فصدمته فرس فأوقعته في بئر فاختلط، وأخرج منها، فمات ـ رحمه الله ـ في اليوم الثاني سنة ٢٩١هـ، ودفن بباب الشام من بغداد. (ينظر: غاية النهاية ١٤٨/١ ـ ١٤٩، والأعلام للزركلي ٢٦٧/١، وتاريخ بغداد ٢٠٤/٥).

(٥) كتبت في الأصل: (ابن الفرح)، وهو تصحيف، والصحيح: (ابن الفرج)، وهو: محمد بن فَرَج، أبو جعفر، الغَسَّانِيّ، البغداديّ، النحويّ، صاحب سلمة بن عاصم، مشهور ضابط، نحوي عارف، أخذ القراءة عن: أبي عمر الدوري، وعن سلمة بن عاصم النحوي عن أبي الحارث، وروى عنه: أبو بكر محمد بن الحسن النقاش، وموسى أبو مزاحم الخاقاني، وابن مجاهد، توفي ـ رحمه الله ـ بعد سنة ٣٠٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢٢٩/٢، وتاريخ بغداد ١٦٥/٣).

وأما الدوري(١) فمن طريقي: جعفر النَّصيبي(٢)، وأبي عثمان الضرير(٣)، عنه(٤)، فالنَّصيبي من طريقي: ابن الجلندا(٥)، وابن ديزَوَيْه(٦)، وأبو عثمان من طريقي: ابن أبي هاشم(٧)، ....

---

(١) وقد بلغت مجموع طرق الدوري ـ عن الكسائي ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٢٤) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٧٢).

(٢) جعفر بن محمد بن أسد، أبو الفضل، الضرير، النَّصِيْبِيّ، يعرف بابن الحَمَّامِي، حاذق ضابط، قرأ على: الدوري؛ وهو من أجلة أصحابه، وقرأ عليه: محمد بن علي بن الجلندا، ومحمد بن علي بن حسن العطوفي، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٠٧هـ. (ينظر: القراء الكبار ١/٢٤٢، وغاية النهاية ١/١٩٥).

(٣) سعيد بن عبدالرحيم بن سعيد، أبو عثمان، الضرير، البغداديّ، المؤدب؛ مؤدب الأيتام، مقرئ حاذق ضابط، عرض على: الدوري، وهو من كبار أصحابه، وعرض عليه: أبو الفتح أحمد بن عبدالعزيز بن بدهن، وأحمد بن عبدالرحمٰن بن الفضل، وأبو بكر أحمد بن نصر الشذائي، توفي ـ رحمه الله ـ بعد سنة ٣١٠هـ. (ينظر: القراء الكبار ١/٢٤٢، وغاية النهاية ١/٣٠٦ ـ ٣٠٧، وتاريخ بغداد ٩/١٠٣).

(٤) الضمير في قوله: (عنه)، يرجع إلى: أبي عمر الدوري.

(٥) محمد بن علي بن الحسن بن الجُلَنْدا، ويضبط بالألف المقصورة: (الجُلَنْدى)، أبو بكر، الموصلي، مقرئ متقن ضابط، أخذ القراءة عن: محمد بن إسماعيل القرشي، ومحمد بن هارون التمار، وأحمد بن سهل الأشناني، وروى القراءة عنه: عبدالباقي بن الحسن السقا، قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان، توفي ـ رحمه الله ـ سنة بضع وأربعين وثلاثمائة. (ينظر: القراء الكبار ١/٣٠٥، وغاية النهاية ٢/٢٠١).

(٦) ضبطها ابن الجزري في النشر ١/١٧٣: (ديزويه)، بينما ضبطها في غاية النهاية ١/٤٠٦: (ذِي زَوْيَة)، ووافقه صاحب الحلقات المضيئات ٢/١٩٥، وذكر صاحب كتاب منهج ابن الجزري في النشر ١/٤٦٠: أنه ورد في بعض نسخ النشر: (ذو رزويه)، ثم عقَّب بأنه تحريف، وضَبَطَهَا؛ بفتح الدال: (دَيْزُوَيْه)، وضبطها: محقق شرح ابن الناظم د.رفاعي ص (٣٣)، وصاحب السلاسل الذهبية ص (٤١٢)؛ بكسر الدال: (دِيْزَوَيْه)، وهو: عبدالله بن أحمد بن دِيزَوَيْه، أبو عمر، الدمشقي، نزيل مصر، ثقة عارف معدل، روى حروف الكسائي عن: جعفر بن محمد النصيبي عن الدوري عنه، وروى عنه القراءة: عبدالرحمٰن بن عمر بن محمد المعدل، ومحمد بن أحمد بن محمد بن مفرج الأندلسي، توفي ـ رحمه الله ـ قبل ٣٤٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٤٠٦).

(٧) عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر، البغدادي البزَّار، وقد سبقت ترجمته كأحد طرق البزي وذلك من روايته عن ابن الحباب، وقد اجتمع لهذا العلم الكبير في القراءات العشر المتواترة ثلاث طرق ـ اختلف اسمه في كل طريق منها ـ؛ =

[والشَّذائي][(١)].

وأما عيسى بن وردان[(٢)] فمن طريقي: الفضل بن شاذان[(٣)]، وهبة الله بن جعفر[(٤)]، فالفضل من طريقي: ابن شبيب[(٥)]، ....

= أما الطريق الأولى ـ وجاء اسمه فيها: (عبدالواحد بن عمر) ـ: فهي من روايته عن ابن الحباب عن البزي عن ابن كثير، وأما الطريق الثانية ـ وجاء اسمه فيها: (أبو طاهر بن أبي هاشم) ـ: فهي من روايته عن عبيد بن الصباح عن حفص عن عاصم؛ وأما الطريق الثالثة ـ وجاء اسمه فيها: (ابن أبي هاشم) ـ: فهي من روايته عن أبي عثمان عن أبي عمر الدوري عن الكسائي. (ينظر: غاية النهاية ١/٤٧٥).

(١) ضبطت في الأصل من غير همز: (الشذاي)، والصحيح أنه بالهمز: (الشذائي)، وهو: أحمد بن نصر بن منصور بن عبدالمجيد بن عبدالمنعم، أبو بكر، الشَّذَائِي البصري، تقدمت ترجمته كأحد طرق الرواية عن السوسي، وقد اجتمع لهذا الإمام الكبير في القراءات العشر المتواترة ثلاث طرق ـ لم يختلف اسمه في أيٍّ منها ـ؛ أما الطريق الأولى: فهي من روايته عن ابن جمهور عن السوسي عن أبي عمرو البصري، وأما الطريق الثانية: فهي من روايته عن الداجوني عن هشام عن ابن عامر، وأما الطريق الثالثة: فهي من روايته عن أبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي. (ينظر: غاية النهاية ١/١٤٤ ـ ١٤٥).

(٢) وقد بلغت مجموع طرق ابن وردان ـ عن أبي جعفر ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٤٠) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٧٦).

(٣) الفَضْلُ بن شَاذَان بن عيسى، أبو العبَّاس، الرَّازِي، الإمام الكبير، ثقة عالم، أخذ القراءة عرضاً عن: أحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن إدريس الأشعري، وروى عن: أبي عمر الدوري، روى القراءة عنه: ابنه أبو القاسم العباس، والحسن بن سعيد الرازي، قال الداني: لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه وعدالته وحسن اطلاعه، مات ـ رحمه الله ـ في حدود ٢٩٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢/١٠، والقراء الكبار ١/٢٣٤).

(٤) هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي، أبو القاسم، تقدمت ترجمته كأحد الطرق في رواية الأصبهاني عن ورش، فقد حصل لهذا الإمام الكبير طريقان في القراءات العشر المتواترة ـ اختلف اسمه في كلٍّ منها ـ؛ فأما الطريق الأولى ـ وجاء اسمه فيها (ابن جعفر) ـ: فهي روايته عن الأصبهاني عن ورش عن نافع، وأما الطريق الثانية ـ وجاء اسمه فيها (هبة الله بن جعفر) ـ: فهي روايته عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر. (ينظر: غاية النهاية ٢/٣٥٠، والقراء الكبار ١/٣١٤).

(٥) أحمد بن محمد بن عثمان بن شَبِيْب، أبو بكر، الرازي، نزيل مصر، مقرئ مشهور =

وابن هارون[١]، وهِبَةُ الله من طريقي: الحنبلي[٢]، والحمامي[٣].

وأما ابن جماز[٤] فمن طريقي: أبي أيوب الهاشمي[٥]، والدوري[٦]،

= ضابط، قرأ على: أحمد بن أبي سريج، والفضل بن شاذان، وموسى بن محمد بن هارون، وقرأ عليه: أبو الفرج الشنبوذي، وأحمد بن محمد العجلي، ولد سنة ٢٠٠هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ بمصر سنة ٣١٢هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/١٢٣، والقراء الكبار ١/٢٦٩).

(١) محمد بن أحمد بن هارون، أبو بكر، الرازي، البغدادي، مقرئ حاذق ثقة ضابط، قرأ على: الفضل بن شاذان بن عيسى، وحسنون بن الهيثم؛ صاحب هبيرة، قال الداني: وطريقه أوضح الطرق وأشهرها، قرأ عليه: أبو الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي، وعبدالباقي بن الحسن، توفي ـ رحمه الله ـ بعد ٣٣٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/١٢٣، والقراء الكبار ١/٢٦٩)

(٢) محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما، أبو عبدالله، الحنبلي، متصدر مقرئ، معدل ماهر، قرأ على: هبة الله بن جعفر، وزيد بن علي بن أبي بلال، وقرأ عليه: أبو العلاء الواسطي، توفي ـ رحمه الله ـ بعد ٣٨٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢/٧٩).

(٣) علي بن أحمد بن عمر بن حَفْص بن عبدالله، أبو الحسن، الحَمَّامِي، البغداديّ، شيخ العراق، ومسند الآفاق، ثقة بارع مصدر، ولد سنة ٣٢٨هـ، أخذ القراءات عن: أبي بكر النقاش، وأبي عيسى بكار، وهبة الله بن جعفر، وقرأ عليه: أحمد بن مسرور، وأحمد بن علي الهاشمي، وعبدالواحد بن شيطا، قال الخطيب: كان صدوقاً ديِّناً فاضلاً، تفرد بأسانيد القرآن وعلوها، توفي ـ رحمه الله ـ في شعبان سنة ٤١٧هـ، وعمره تسعون سنة. (ينظر: غاية النهاية ٢/٥٢١، والقراء الكبار ١/٣٧٦، وسير الأعلام ١٧/٤٠٢).

(٤) وقد بلغت مجموع طرق ابن جماز ـ عن أبي جعفر ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (١٢) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٧٨).

(٥) سليمان بن داود بن علي بن عبدالله بن عباس، أبو أيوب، الهاشميّ، البغداديّ، ضابط مشهور ثقة، روى القراءة عن: إسماعيل بن جعفر الأنصاريّ، وروى القراءة عنه: محمد بن عيسى الرازي، والحسين بن علي بن حماد، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢١٩هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٣١٣، وسير الأعلام ١٠/٦٢٥).

(٦) أبو عمر حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صُهْبَان بن عَدِيّ، أبو عمر، الأَزْدِي، الدُّوريّ؛ نسبة إلى الدور محلة ببغداد، كان إمام القراء في عصره، وشيخ الإقراء في وقته، ثقة ثبت، أول من جمع القراءات،كان عالماً ضابطاً كبيراً، رحل في طلب القراءات وقرأ بسائر الحروف السبعة وبالشواذ، قرأ على: إسماعيل بن جعفر عن نافع، وعلى أخيه يعقوب بن جعفر عن ابن جماز عن أبي جعفر، وعلى غيرهما، =

عن إسماعيل بن جعفر[١]، فأبو أيوب من طريقي: ابن رزين[٢]، والأزرق الجمال[٣]، والدوري من طريقي: ابن النفاح[٤]، ....

= أكثر القراء شيوخاً، كانت ولادته في حدود سنة ١٥٠هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٤٦هـ، وسبقت ترجمة الشارح له، وقد اجتمع لهذا الإمام الكبير في القراءات العشر المتواترة روايتان وطريق، فأمَّا الرواية الأولى: فهي روايته عن أبي عمرو البصري، وأمَّا الرواية الثانية: فهي روايته عن الإمام الكسائيّ، وأمَّا الطريق: فهو روايته عن ابن جماز عن أبي جعفر. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٥٥ ـ ٢٥٦، ومعرفة القراء ١/١٩١).

(١) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، مولاهم، أبو إسحاق، ويقال: أبو إبراهيم، المدني، جليل ثقة، ولد سنة ١٣٠هـ، قرأ على: شيبة بن نصاح، ثم على: نافع، وابن جماز، وعيسى بن وردان، روى عنه القراءة: الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والدوري، توفي ـ رحمه الله ـ ببغداد سنة ١٨٠هـ، وقيل: سنة ١٧٧هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/١٦٣، والقراء الكبار ١/١٤٤، والأعلام للزركلي ١/٣١٢، وسير الأعلام ٨/٢٢٨).

(٢) محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رَزِيْن، أبو عبدالله، التَّيْمِيّ، الأَصْبَهَانِيّ، إمام في القراءات كبير مشهور، له اختيار في القراءة أول وثان، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن: خلاد بن خالد، والحسن بن عطية، وسليم بن عيسى، ويونس بن عبدالأعلى، وروى القراءة عنه: الفضل بن شاذان؛ وهو أكبر أصحابه وأعلمهم، ومحمد بن عبدالرحيم الأصبهاني، قال أبو نعيم الأصبهاني: ما أعلم أحداً أعلم منه في وقته في فنه؛ يعني القراءات، وصنف كتاب الجامع في القراءات، وكتاباً في العدد، وكتاباً في جواز قراءة القرآن على طريق المخاطبة، وكتاباً في الرسم، وكان إماماً في النحو، مات ـ رحمه الله ـ سنة ٢٥٣هـ، وقيل: سنة ٢٤٢هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢/٢٢٣، والقراء الكبار ١/٢٢٣، ومعجم المؤلفين ٣/٥٧٢، والأعلام للزركلي ٦/٣٢٢).

(٣) الحسين بن علي بن حماد بن مِهْرَان، أبو عبدالله، وقيل: أبو علي، الجَمَّال؛ بالجيم، الأزرق الرازي ثم القزويني، تقدمت ترجمته كأحد طرق الرواية عن هشام عن ابن عامر، فقد حصل لهذا المقرئ الكبير في القراءات العشر المتواترة طريقان اختلف اسمه في كلٍّ منهما؛ أما الطريق الأولى ـ حيث جاء اسمه فيها (الجمال) ـ: فهي روايته عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر، وأما الطريق الثاني ـ حيث جاء اسمه فيها (الأزرق الجمال) ـ: فهي ـ هنا ـ روايته عن أبي أيوب عن ابن جماز عن أبي جعفر. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٤٤، والقراء الكبار ١/٢٣٦).

(٤) هكذا في الأصل بالمهملة: (النفاح)، وهو الذي في غاية النهاية ٢/٢٤٢، وهو الصحيح، وقد ضُبِطَت في كتاب النشر المطبوع ١/١٨٠، بالخاء: (النفاخ)، وكذا ضبطها محقق شرح ابن الناظم د. رفاعي ص (٣٧)، وقد ذكر محقق كتاب النشر =

وابن نهْشل[١].

وأما رويس[٢] فمن طرق: النخاس[٣] ـ بالمعجمة ـ، وأبي الطيب[٤]،

= أنه تصحيف، وصحح القول بأنها: (النفاح)، وقد نص ابن الجزري في تقريب النشر ص (٦): على أنها بالحاء المهملة، وهكذا ضبطها صاحب الحلقات المضيئات ٢٣٥/٢، وهو: محمد بن محمد بن عبدالله بن بدر النَّفَّاح، أبو الحسن، البَاهِلِيّ، البغداديّ، السامريّ، نزيل مصر، ثقة مشهور، محدث صالح خير، روى الحروف عن: الدوري، ويقال أنه عرض عليه، وروى القراءة عنه: الحسن بن سعيد المطوعي، ومحمد بن أحمد بن عبدالوهّاب، قال الداني: مشهور ثقة، توفي ـ رحمه الله ـ بمصر سنة ٣١٤هـ. (ينظر: القراء الكبار ٢٤٤/١، وغاية النهاية ٢٤٢/٢، وسير الأعلام ٢٩٥/١٤).

(١) جعفر بن عبدالله بن الصَّبَّاح بن نَهْشَل، أبو عبدالله، الأنصاري، الأَصْبَهَانِيّ، إمام جامعها، مقرئ مجود فاضل، قرأ على: أبي عمر الدوري، وعلى: محمد بن عيسى الأصبهاني التميمي باختياره، وقرأ عليه: محمد بن أحمد بن عبدالوهّاب، ومحمد بن أحمد الكسائي، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٩٤هـ، وقيل: بل سنة ٢٩٥هـ. (ينظر: القراء الكبار ٢٤٤/١، وغاية النهاية ١٩٢/١).

(٢) وقد بلغت مجموع طرق رويس ـ عن يعقوب ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٤١) طريقاً. (ينظر: النشر ١٨٢/١).

(٣) عبدالله بن الحسن بن سليمان، أبو القاسم، البغدادي، المعروف بالنَّخَّاس؛ بالمعجمة، مقرىء مشهور، ثقة ماهر متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن: محمد بن هارون التمار؛ صاحب رويس، وروى القراءة عنه: محمد بن الحسين الكارزيني، وأبو الحسن الحمامي، وكذا روى عنه: شيخه ابن مجاهد، قال أبو الحسن بن الفرات الحافظ: ما رأيت في الشيوخ مثله، ولد سنة ٢٩٠هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٦٨هـ، وقيل: سنة ٣٦٦هـ. (ينظر: القراء الكبار ٣٢٤/١، وغاية النهاية ٤١٤/١، وتاريخ بغداد ٤٣٨/٩).

(٤) محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر، أبو الطيب، البغدادي، غلام ابن شنبوذ، مقرئ رحال عارف مشهور، روى القراءة عرضاً عن أستاذه: أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ، وإدريس بن عبدالكريم الحداد، وعن أبي بكر محمد بن هارون التمار، وقرأ عليه: محمد بن جعفر المغازلي، وعلي بن محمد بن عبدالله الزاهد، توفي ـ رحمه الله ـ سنة بضع وخمسين وثلاثمائة، وهذه الطريق الثالثة من طرقه التي تضمنتها طيبة النشر، وبقي طريق رابعة تأتي وهي من روايته عن الزبيري عن روح عن يعقوب. (ينظر: غاية النهاية ٩٢/٢، وتاريخ بغداد ٣٧٧/١).

وابن مقسم(١)، والجوهري(٢)(٣).

وأما روح(٤) فمن طريقي: ابن وهب(٥)، والزبيري(٦)، فابن وهب من

(١) أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَم، أبو الحسن، العَطَّار، البغدادي، شيخ مقرئ متصدر معروف ضابط، ولد في سنة ٢٩٦هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٨٠هـ، أخذ القراءة عن: والده أبي بكر، وقرأ عليه: أحمد بن محمد بن أحمد الحدادي، ومنصور بن أحمد العراقي. (ينظر: غاية النهاية ١/١١٠، وتاريخ بغداد ٤/٤٢٩، والنشر ١/١٨٢).

(٢) وجاء له في القراءات العشر المتواترة طريقان هذا أولها، وهو: علي بن عثمان بن حُبْشَان، الجوهريّ، مقرئ متصدر، قرأ على: الزبير بن أحمد الزبيري؛ صاحب روح، وعلى: محمد بن هارون التمار صاحب رويس، وقرأ على: ابن مجاهد، قرأ عليه: الأستاذ أبو الحسين علي بن محمد الخبازي، وروى الحروف عنه علي بن محمد بن جعفر، توفي في حدود سنة ٣٤٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٥٥٦).

(٣) وهؤلاء الرواة الأربعة ـ أعني: النخاس، وأبا الطيب، والجوهري، وابن مقسم ـ، روايتهم عن رويس إنما هي من روايتهم عن التَّمَّار؛ وهو: محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة، أبو بكر، الحنفي، البغدادي يعرف بالتَّمَّار، مقرئ البصرة، ضابط مشهور، أخذ القراءة عن: رويس، قال الداني: وهو من أجل أصحابه وأضبطهم، وكذا أخذ القراءة عن وردان بن إبراهيم الأثرم، روى القراءة عنه: أحمد بن محمد اليقطيني، وأبو بكر النقاش، وأحمد بن محمد بن مقسم، وعلى بن عثمان بن حبشان، قرأ على رويس أربعاً وعشرين ختمة، وثلاثاً وعشرين ختمة أخرى متقطعات، قال الداني: أنشدني فارس بن أحمد، قال: أنشدني عبدالله؛ يعني السامري، قال: أنشدني التَّمَّار شاهد لقراءة يعقوب في كلمة: ﴿حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]:

جَارِيَةٌ أَحْسَنُ مِنْ حِلْيِهَا ... والحِلْيُ فِيهِ الدُّرُّ والْجُوهَر

توفي ـ رحمه الله ـ بعد سنة ٣١٠هـ. (ينظر: القراء الكبار ١/٣٢٤، وغاية النهاية ١/٤١٤).

(٤) وقد بلغت مجموع طرق روح ـ عن يعقوب ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٤٤) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٨٥).

(٥) محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء، أبو بكر، الثقفي، البصري، القَزَّاز، إمام ثقة، سمع الحروف عن: يعقوب الحضرمي، ثم قرأ على: روح، ولازمه وصار من أجل أصحابه وأخصهم به وأعرفهم بقراءته وأحذقهم، وسمع الحروف أيضاً من أحمد بن موسى اللؤلؤي، قرأ عليه: محمد بن يعقوب المعدَّل، وهو من أضبط أصحابه، ومحمد بن جامع الحلواني، توفي ـ رحمه الله ـ بُعَيدَ ٢٧٠هـ. (ينظر: القراء الكبار ١/٢٥٧، وغاية النهاية ٢/٢٧٦، وتاريخ بغداد ٣/٣٣٢).

(٦) الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبدالله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله، الزبيريّ، البصريّ، الفقيه الشافعي المشهور، =

طريقي: المعدل[١]، وحمزة بن علي[٢]، والزبيري من طريقي: غلام بن[٣] شنبوذ، وابن حُبْشَان[٤].

= مؤلف (الكافي) في الفقه، إمام ثقة، كان ضريراً، قرأ على روح بن عبدالمؤمن، وعلى رويس، وقرأ عليه: علي بن لؤلؤ، وعمر بن بشران، وعلي بن عثمان بن حبشان، قال الذهبي: توفي سنة بضع وثلاثمائة، ويقال: إنه بقي إلى سنة سبع عشرة، ـ رحمه الله تعالى ـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٩٢ ـ ٢٩٣، وسير الأعلام ١٥/٥٧، والأعلام للزركلي ٣/٤٢، وتاريخ بغداد ٨/٤٧١).

(١) محمد بن يعقوب بن الحَجَّاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر، أبو العباس، التَّيْمِي، المُعَدَّل، البصريّ، مقرئ متصدر ثقة، توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ سنة ٣٢٠هـ، وسبقت ترجمته عند ذكر روايته عن أبي الزعراء عن الدوري عن أبي عمرو، فقد حصل لهذا المقرئ الكبير في القراءات العشر المتواترة طريقان ـ لم يختلف اسمه في أيٍّ منهما ـ؛ أما الطريق الأول: فهي من قراءته على أبي الزعراء عن الدوري عن أبي عمرو البصري، وأما الطريق الثاني: فهي ـ هنا ـ من قراءته على ابن وهب عن روح عن يعقوب. (ينظر: غاية النهاية ٢/٢٨٢، والقراء الكبار ١/٢٨٦).

(٢) ضبطت في الأصل: (حمزة بن أبي علي)، وهو تصحيف، والصحيح: (حمزة بن علي)؛ وهو الذي في النشر ١/١٨٥، وسائر كتب التراجم، وهو: حمزة بن علي البصري، أخذ عن: محمد بن وهب، وأخذ عنه: محمد بن إلياس بن علي، توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قبل سنة ٣٢٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٦٤).

(٣) هكذا في الأصل؛ ضُبطت من دون همزة الوصل، بينما ضُبِطَتْ بهمزة الوصل: (غلام ابن شنبوذ) في: النشر، وجميع كتب التراجم؛ كالغاية، وكتاب الحلقات ١/١٩٦، والسلاسل الذهبية ص (٤٥٣)، وهو الصحيح؛ لأن ضبطها بهمزة الوصل يفيد أنه غلامٌ لابن شنبوذ، بينما ضبطها من دون همزة الوصل؛ يفيد بنسبته لابن شنبوذ، وهو: محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر، أبو الطيب، البغدادي، غلام ابن شنبوذ، مقرئ رحال عارف مشهور، توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ سنة بضع وخمسين وثلاثمائة، وقد حصل لهذا المقرئ الكبير أربع طرق في القراءات العشر المتواترة ـ اختلف اسمه في كلِّ طريق منها ـ؛ أما الطريق الأولى ـ حيث كان اسمه فيها (الشطويّ) ـ: فهي من روايته عن ابن شنبوذ عن قنبل عن ابن كثير، وأما الطريق الثانية ـ حيث كان اسمه فيها (الشنبوذيّ) ـ: فهي من روايته عن ابن جمهور عن السوسي عن أبي عمرو البصري، وأما الطريق الثالثة ـ حيث كان اسمه فيها (أبو الطيب) ـ: فهي من روايته عن رويس عن يعقوب، وأما الطريق الرابعة ـ حيث كان اسمه فيها (غلام ابن شنبوذ) ـ: فهي من روايته عن الزبيري عن روح عن يعقوب. (ينظر: غاية النهاية ٢/٩٢، وتاريخ بغداد ١/٣٧٧، والنشر ١/١٨٠ ـ ١٨٦).

(٤) ضبطت في الأصل: (ابن جُشان)، وهو تصحيف، والصحيح (ابن حُبْشَان)، وهو: =

وأما إسحاق[١] فمن طريقي: السَّوْسَنجردي[٢]، وبكر بن شاذان[٣][٤]، وطريقي: محمد بن إسحاق[٥]، والبُرْصاصي[٦].

= علي بن عثمان بن حُبْشَان الجوهريّ، مقرئ متصدر، توفي ـ رحمه الله ـ في حدود سنة ٣٤٠هـ، وقد اجتمع له في القراءات العشر المتواترة طريقان ـ اختلف اسمه في كلِّ طريق منها ـ؛ أما الطريق الأولى ـ حيث جاء اسمه فيها (الجوهري) ـ: فهي من روايته عن رويس عن يعقوب، وأما الطريق الثانية ـ حيث جاء اسمه فيها (ابن حبشان) ـ: فهي من روايته عن الزبيري عن روح عن يعقوب. (ينظر: غاية النهاية ١/٥٥٦).

(١) وقد بلغت مجموع طرق إسحاق ـ عن خلف ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٢٢) طريقاً. (ينظر: النشر ١/١٨٩).

(٢) أحمد بن عبدالله بن الخضر بن مسرور، أبو الحسن، السُّوسَنْجِرْدِيّ ثم البغدادي، ضابط ثقة، مشهور كبير، ولد سنة ٣٢٥هـ، قرأ على: زيد بن أبي بلال، وعلي بن محمد بن جعفر بن خُليع، ومحمد بن خُليع، وقرأ عليه: أبو علي الحسن بن القاسم؛ غلام الهراس، وأبو بكر محمد بن علي الخياط، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٠٢هـ، عن نيِّف وثمانين عاماً. (ينظر: غاية النهاية ١/٧٣، والقراء الكبار ١/٣٦٣).

(٣) بكر بن شاذان بن عبدالله، أبو القاسم، البغدادي، الحربي، الواعظ، شيخ ماهر، ثقة مشهور، صالح زاهد، قرأ على: زيد بن أبي بلال، ومحمد بن عبدالله بن أبي مرة النقاش، وبكار بن أحمد بن بكار، وقرأ عليه: أبو علي الحسن الشرمقاني، والحسن بن علي العطار، وعبدالرحمٰن أبو الفضل الرازي، ولد سنة ٣٢٢هـ، ومات ـ رحمه الله ـ سنة ٤٠٥هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/١٧٨، والقراء الكبار ١/٣٧١).

(٤) ورواية السُّوسَنْجِرْدِيّ وبكر بن شاذان عن إسحاق هي من روايتهما عن ابن أبي عمر، عنه؛ وابن أبي عمر هو: محمد بن عبدالله بن محمد بن مُرَّة، ويقال ابن أبي مرة، أبو الحسن الطُّوسِيّ ثم البغدادي، يعرف بابن أبي عمر النقاش، مقرئ جليل متصدر، خيِّر صالح، أخذ القراءة عن: أبي علي الصواف، وأبي بكر بن مجاهد، وإبراهيم بن زياد القنطري، وروى القراءة عنه: ابنه الحسن، وأحمد بن عبدالله السوسنجردي، وأبو الفرج النهرواني، وأبو بكر بن مِهْران، مات ـ رحمه الله ـ سنة ٣٥٢هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢/١٨٦، والقراء الكبار ١/٣٢٣، وتاريخ بغداد ٥/٤٥٤).

(٥) إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبدالله، أبو يعقوب، المَرْوَزِيّ ثم البغداديّ، ورَّاق خلف، وراوي اختياره عنه، ثقة، قرأ على: خلف اختياره، وقام به بعده، وقرأ ـ أيضاً ـ على: الوليد بن مسلم، وكان قيِّما بالقراءة، قرأ عليه: محمد بن عبدالله بن أبي عمر النقاش، والحسن بن عثمان البرصاصي ـ على الصواب ـ، توفي ـ رحمه الله ـ في سنة ٢٨٦هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/١٥٥، وتاريخ بغداد ٦/٣٨٤).

(٦) هكذا ضبطت في الأصل؛ بالصاد: (البُرْصَاصِيّ)، وكذلك ضبطها صاحب كتاب =

وأما إدريس[(١)] فمن طرق: الشطي[(٢)]، والمطوعي[(٣)]، وابن بويان[(٤)]،

= الحلقات المضيئات ٢٠٦/٢، بينما ضبطها ابن الجزري في الغاية ٢٢٠/١: (البُرْزاطِيّ)، ووافقه صاحب الحلقات أيضاً، كما وافقهم صاحب السلاسل الذهبية ص (٤٧٥)، بينما ضُبِطَتْ في النشر المطبوع والمحقق؛ بالطاء (البرُصَاطِيّ)، وهكذا ضبطها محقق شرح ابن الناظم ص (٤٣)، والنويري في شرح الطيبة ٢٣٣/١، وصاحب كتاب الهاديّ.

والبرصاصي هو: الحسن بن عثمان، أبو علي، المُؤَدِّب، النَّجَّار، يعرف بالبُرْصَاصِيّ، ويقال: البُرْزَاطِيّ، مقرئ ضابط معدل، قرأ على: إسحاق المروزي صاحب خلف البزار، وأبو بكر بن مجاهد، وقرأ عليه: الحسين بن أحمد بن عبدالله الحربي، توفي البرصاصي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعد الخمسين وثلاثمائة في حدود الستين، وقيل: بل بعد ذلك. (ينظر: غاية النهاية ٢٢٠/١).

(١) بلغت مجموع طرق إدريس ـ عن خلف ـ المسندة إليه من طريق كتاب النشر (٩) طرق، وقد حصل لهذا العلم الكبير في القراءات العشر المتواترة رواية وطريق؛ فأما الرواية: فهي روايته عن خلف العاشر، وأما الطريق: فهي روايته عن خلف عن حمزة. (ينظر: النشر ١٩٠/١).

(٢) إبراهيم بن الحسين بن عبدالله، أبو إسحاق، النَّسَّاج، البغدادي، المعروف بالشَّطِّيّ، مقرئ ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن: إدريس بن عبدالكريم الحداد، وقرأ عليه: علي بن محمد بن عبدالله الحذاء، توفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في حدود ٣٧٠هـ. (ينظر: غاية النهاية ١١/١).

(٣) الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شَاذَان، أبو العباس العبَّادَاني، المُطَّوِّعيّ، البصريّ، تقدمت ترجمتة كأحد طرق الأصبهاني عن ورش؛ وقد انفرد المطوعي من بين سائر الرواة بمنقبة لم تكن لأحد غيره؛ حيث اجتمع له في القراءات العشر المتواترة خمس طرق جاء اسمه في جميع هذه الطرق الخمسة واحداً لم يتغير: (المطوعيّ)؛ أمَّا الطريق الأول: فهو روايته عن ورش من طريق الأصبهاني، وأمَّا الطريق الثاني: فهو روايته عن الدوري من طريق ابن فرح، وأما الطريق الثالث: فهو من روايته عن الصوري عن ابن ذكوان، وأما الطريق الرابع: فهو من روايته عن إدريس عن خلف حمزة، وأما الطريق الخامس: فهو ـ هنا ـ؛ وذلك من روايته عن إدريس عن خلف العاشر. (ينظر: غاية النهاية ٢١٣/١ ـ ٢١٥).

(٤) أحمد بن عثمان بن محمد بن جعفر بن بُويَان، الخرساني، البغدادي، الحربي، ثقة كبير، مشهور ضابط، ولد سنة ٢٦٠هـ، وتوفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ سنة ٣٤٤هـ، وقد اجتمع لهذا الإمام في القراءات العشر المتواترة ثلاث طرق ـ اختلف اسمه في واحد منها ـ؛ أما الطريق الأولى وجاء اسمه فيها (ابن بويان): فهي من روايته عن أبي نشيط عن قالون عن نافع، وأما الطريق الثانية وجاء اسمه فيها (ابن عثمان): فهي من روايته عن خلف عن حمزة، وأما الطريق الثالثة وجاء اسمه فيها (ابن بويان): فهي ـ هنا ـ من روايته عن إدريس عن خلف العاشر. (ينظر: غاية النهاية ٧٩/١).

والقطيعي[١].

فهؤلاء ثمانون طريقاً[٢] ....

(١) أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر، القَطِيعيّ، ثقة مشهور مسند، قرأ باختيار خلف على: إدريس بن عبدالكريم عنه، وروى اختيار أحمد بن حنبل عن عبدالله بن أحمد عنه، كذا ذكره الهذلي، وقرأ عليه: محمد أبو العلاء الواسطي، وأبو القاسم اليزيدي، وأبو الفضل الخزاعي، وحدَّث عنه الحاكم، قال الدار قطني: ثقة زاهد، سمعتُ أنه مجاب الدعوة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٦٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ٤٣/١، وسير الأعلام ٢١٠/١٦، والأعلام للزركلي ١٠٧/١).

(٢) وعليه فقد تلخص مما ذكره الشارح في سرده للطرق؛ أنَّ طرق القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر عن الأئمة القراء تبلغ ثمانين طريقاً من حيث الرواية، وثلاثاً وخمسين طريقاً من حيث الذات؛ وأنا ألخص هذه الطرق فأذكر ـ فيما يأتي ـ من له من الرواة أكثر من طريق، مع عزو كل طريق إلى محلها، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ المطوعي **(٥) طرق**.

٢ ـ غلام ابن شنبوذ **(٤) طرق**.

٣ ـ ابن بويان، وعبدالواحد بن عمر، والشذائي، والدوري، كل واحد منهم له **(٣) طرق**.

٤ ـ المعدل، وابن أبي بلال زيد بن علي العجلي، والداجوني، والجمَّال، والحلواني، وهبة الله بن جعفر، والنقاش، وابن صالح، وابن مجاهد، والسَّامريّ، والجوهريّ، وإدريس بن عبدالكريم الحداد، كل واحد منهم له **(٢)** طريقان.

وأمَّا بيان هذه الطرق **فإنه على النحو التالي**:

١ ـ الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شَاذَان، أبو العباس العبَّادَاني، المُطَّوِّعيّ، انفرد من بين سائر الرواة بمنقبة لم تكن لأحد غيره؛ حيث اجتمع له **خمس طرق** في القراءات العشر المتواترة جاء اسمه في جميع هذه الطرق الخمسة واحداً لم يتغير: (المطوعيّ)؛ أمَّا **الطريق الأول**: فهو روايته عن ورش من طريق الأصبهاني، وأمَّا **الطريق الثاني**: فهو روايته عن الدوري من طريق ابن فرح، وأما **الطريق الثالث**: فهو من روايته عن الصوري عن ابن ذكوان، وأما **الطريق الرابع**: فهو من روايته عن إدريس عن خلف عن حمزة، وأما **الطريق الخامس**: فهو من روايته عن إدريس عن خلف العاشر.

٢ ـ محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر، أبو الطيب، البغدادي، غلام ابن شنبوذ، وقد حصل لهذا المقرئ الكبير **أربع طرق** في القراءات العشر المتواترة ـ اختلف اسمه في كل طريق منها ـ؛ أما **الطريق الأولى** ـ حيث كان اسمه فيها (الشطويّ) ـ: فهي من روايته عن ابن شنبوذ عن قنبل عن ابن كثير، وأما **الطريق الثاني** ـ حيث كان اسمه فيها (الشنبوذيّ) ـ: فهي من روايته عن ابن جمهور عن السوسي عن أبي عمرو البصري، =

....

= وأما **الطريق الثالث** ـ حيث كان اسمه فيها (أبي الطيب) ـ: فهي من روايته عن رويس عن يعقوب، وأما **الطريق الرابع** ـ حيث كان اسمه فيها (غلام ابن شنبوذ) ـ: فهي من روايته عن الزبيري عن روح عن يعقوب.

٣ ـ حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صُهْبَان بن عَدِيّ، أبو عمر، الأزْدِي، الدُّوريّ، وقد اجتمع لهذا الإمام الكبير في القراءات العشر المتواترة **روايتان وطريق**، فأمَّا الرواية الأولى: فهي روايته عن أبي عمرو البصري، وأمَّا **الرواية الثانية**: فهي روايته عن الكسائيّ، وأمَّا **الطريق**: فهو روايته عن ابن جماز عن أبي جعفر.

٤ ـ أحمد بن عثمان بن محمد بن جعفر بن بُويَان، الخرساني، البغدادي، الحربي، وقد اجتمع لهذا الإمام **ثلاث طرق** في القراءات العشر المتواترة ـ اختلف اسمه في واحد منها ـ؛ أما **الطريق الأولى** وجاء اسمه فيها (ابن بويان): فهي من روايته عن أبي نشيط عن قالون عن نافع، وأما **الطريق الثانية** وجاء اسمه فيها (ابن عثمان): فهي من روايته عن خلف عن حمزة، وأما **الطريق الثالثة** وجاء اسمه فيها (ابن بويان): فهي من روايته عن إدريس عن خلف العاشر.

٥ ـ عبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أبو طاهر، البغدادي، البزَّار، وقد اجتمع لهذا العلم الكبير **ثلاث طرق** في القراءات العشر المتواترة ـ اختلف اسمه في كلِّ طريق منها ـ؛ أما **الطريق الأولى** ـ وجاء اسمه فيها: (عبدالواحد بن عمر) ـ: فهي من روايته عن ابن الحباب عن البزي عن ابن كثير، وأما **الطريق الثانية** ـ وجاء اسمه فيها: (أبو طاهر بن أبي هاشم) ـ: فهي من روايته عن عبيد بن الصباح عن حفص عن عاصم، وأما **الطريق الثالثة** ـ وجاء اسمه فيها (ابن أبي هاشم) ـ: فهي من روايته عن أبي عثمان عن أبي عمر الدوري عن الكسائي.

٦ ـ أحمد بن نصر بن منصور بن عبدالمجيد بن عبدالمنعم، أبو بكر، الشَّذَائِي البصري، وقد اجتمع لهذا الإمام الكبير **ثلاث طرق** في القراءات العشر المتواترة ـ لم يختلف اسمه في أي منها ـ؛ أما **الطريق الأولى**: فهي من روايته عن ابن جمهور عن السوسي عن أبي عمرو البصري، وأما **الطريق الثانية**: فهي من روايته عن الداجوني عن هشام عن ابن عامر، وأما **الطريق الثالثة**: فهي من روايته عن أبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي.

٧ ـ أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر، التَمِيمِي، البغداديّ، اجتمع له في القراءات العشر المتواترة **طريقان** ـ لم يختلف اسمه في كلا الطريقين ـ؛ فأمَّا **الطريق الأول**: فهو روايته عن قنبل عن ابن كثير، وأمَّا **الطريق الثاني**: فهي روايته عن الدوري من طريق أبي الزعراء.

٨ ـ عبدالله بن الحسين بن حَسْنُون، أبو أحمد، السَّامَرِّيّ، البغداديّ، اجتمع له في القراءات العشر المتواترة طريقان ـ اختلف اسمه في كلٍّ منهما ـ؛ فأمَّا **الطريق الأول** ـ =

....

= حيث جاء اسمه (السامريّ) ـ: فهو روايته عن قنبل من طريق ابن مجاهد، وأما **الطريق الثاني** ـ حيث جاء اسمه فيها (عبدالله بن الحسين) ـ: فهو روايته عن السوسيّ من طريق ابن جرير.

٩ ـ أحمد بن يزيد بن أَزْدَاذ أبو الحسن الحُلْوانيّ، اجتمع له في القراءات العشر المتواترة طريقان ـ ولم يختلف اسمه فيهما ـ؛ فأما **الطريق الأول**: فهو روايته عن قالون عن نافع، وأما الطريق الثاني: فهو روايته عن هشام عن ابن عامر.

١٠ ـ زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عِمْرَان بن أبي بلال العِجْلِي الكوفي، فقد جاء لهذا العلم الكبير **طريقان** من طرق القراءات العشر المتواترة ـ اختلف اسمه في كلٍّ منها ـ؛ أما **الطريق الأولى** وجاء اسمه فيها (ابن أبي بلال): فهي من روايته عن ابن فرح عن أبي الزعراء عن أبي عمر الدوري عن أبي عمرو البصري، وأما **الطريق الثانية** وجاء اسمه فيها (زيد بن علي): فهي من روايته عن الداجوني عن هشام عن ابن عامر.

١١ ـ محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سَنَد، أبو بكر، النَّقَّاش، المَوْصِلِيّ، البغداديّ، وقد اجتمع له في القراءات العشر **طريقان** ـ لم يتغير فيهما اسمه ـ؛ فأما **الطريق الأول**: فهو روايته رواية البزي عن أبي ربيعة، وأما **الطريق الثاني**: فهو روايته رواية ابن ذكوان عن الأخفش.

١٢ ـ محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير، الرَّمْلِيّ؛ يعرف بالداجوني الكبير، وقد اجتمع له في القراءات العشر المتواترة **طريقان** ـ اختلف اسمه في كلِّ طريق منها ـ؛ فأما **الطريق الأول**: فهو روايته عن هشام، وكان اسمه في هذا الطريق: (الداجوني)، وأما **الطريق الثاني**: فهو روايته عن الصوري عن ابن ذكوان، وكان اسمه في هذا الطريق: (الرملي).

١٣ ـ أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق، أبو بكر، البغدادي، وقد اجتمع لهذا المقرئ في القراءات العشر المتواترة **طريقان** ـ لم يختلف اسمه في كلا الطريقين ـ؛ **الطريق الأولى**: وهي روايته عن ابن الحباب عن البزي عن ابن كثير، وأما **الطريق الثاني**: فهي من روايته عن إدريس عن خلف عن حمزة.

١٤ ـ إدريس بن عبدالكريم الحداد، اجتمع له **رواية وطريق**، فأما **الرواية**: فهي روايته عن خلف العاشر، وأما **الطريق**: فهي روايته عن خلف عن حمزة.

١٥ ـ هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي، أبو القاسم، وقد حصل لهذا الإمام الكبير في القراءات العشر المتواترة **طريقان** ـ اختلف اسمه في كلٍّ منها ـ؛ فأما **الطريق الأولى** ـ وجاء اسمه فيها (ابن جعفر) ـ: فهي روايته عن الأصبهاني عن ورش عن نافع، وأما **الطريق الثانية** ـ وجاء اسمه فيها (هبة الله بن جعفر) ـ: فهي روايته عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر. =

عن الرواة العشرين(١)، ثم يتشعب عن الثمانين طرق كثيرة، كما أشار إليها بقوله:

= ١٦ ـ الحسين بن علي بن حماد بن مِهْرَان، أبو عبدالله، وقيل: أبو علي، الجَمَّال؛ بالجيم، الأزرق الرازي ثم القزويني، وقد حصل لهذا المقرئ الكبير في القراءات العشر المتواترة **طريقان** اختلف اسمه في كلٍّ منهما؛ أما **الطريق الأولى** وجاء اسمه فيها (الجمال): فهي روايته عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر، وأما **الطريق الثاني** وجاء اسمه فيها (الأزرق الجمال): فهي روايته عن أبي أيوب عن ابن جماز عن أبي جعفر.

١٧ ـ محمد بن يعقوب بن الحَجَّاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر، أبو العباس، التَّيْمِي، المُعَدَّل، البصريّ، وقد حصل لهذا المقرئ الكبير **طريقان** في القراءات العشر المتواترة ـ لم يختلف اسمه في أيٍّ منهما ـ؛ أما **الطريق الأولى**: فهي من قراءته على أبي الزعراء عن الدوري عن أبي عمرو البصري، وأما **الطريق الثاني**: فهي من قراءته على ابن وهب عن روح عن يعقوب.

١٨ ـ علي بن عثمان بن حُبْشَان الجوهريّ، وقد اجتمع له في القراءات العشر المتواترة **طريقان** ـ اختلف اسمه في كلٍّ طريق منها ـ؛ أما **الطريق الأولى** ـ حيث جاء اسمه فيها (الجوهري) ـ: فهي من روايته عن رويس عن يعقوب، وأما **الطريق الثانية** ـ حيث جاء اسمه فيها (ابن حبشان) ـ: فهي من روايته عن الزبيري عن روح عن يعقوب.

ومن خلال سبر الطرق وقراءتها يُعْلَمُ ما يلي:

١ ـ أنَّ هناك من رواة الطرق من تكرر من أكثر من طريق بأسماء مختلفة قد توهم اختلاف الذات، والواقع أنها أسماء مختلفة لراوٍ واحد، ومثال ذلك: (غلام ابن شنبوذ)، و(الداجوني)، وغيرهما.

٢ ـ أنه وقع تشابه في الأسماء لدرجة أن هذا التشابه يوهم اتحاد الذات وليس ذلك كذلك، بل تشابه الاسمين، بينما هما لذاتين منفصلتين، ومثال ذلك: (ابن مقسم).

٣ ـ وُجِد في الطرق والد وولده؛ كلٌّ منهما جاء له طريق منفصل، وهذه لطيفة، فـ(جعفر بن محمد بن الهيثم) جاء له طريق من روايته عن الحلواني عن قالون عن نافع، وأما ولده (هبة الله) فجاء له طريقان؛ الأولى: ـ وجاء اسمه فيها (ابن جعفر) ـ: فهي روايته عن الأصبهاني عن ورش عن نافع، وأما الطريق الثانية ـ وجاء اسمه فيها (هبة الله بن جعفر) ـ: فهي روايته عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر، فجعفر بن محمد جاء من طريق، وولده هبة الله بن جعفر جاء من طريقين، و(محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَم) جاء له طريق من طرق رواية خلف عن حمزة، بينما جاء ولده (أحمد) في طريق من طرق رواية رويس عن يعقوب.

(١) وقد نظم هذه الطرق الثمانين ـ على ما جاء في كتاب تقريب النشر ـ الشيخ الكبير عامر السيد عثمان رَحِمَهُ اللهُ، وذلك في منظومة من ستة وثلاثين بيتاً، سمَّاها: (طرق رواة القراء =

(**فَهْيَ**)؛ أي: الطرق المتشعبة عن تلك الثمانين.

(**زُهَاءُ**)؛ بضم الزاي، وكسرها، والمد، وقد يقصر كما هنا، وأصله؛ (زهاو)، فأبدلت الواو ياء لتطرفها إثر ألف زائدة كما في: كساء، من زهوته بكذا؛ أي: حزَّرْته وقَدَّرْته؛ أي: حزَّر وقدَّر(١).

(**أَلْفِ طَرِيْقٍ**)؛ أي: وهي تسعمائة وثمانون طريقاً(٢).

(**تُجْمَعُ**) مفصلة في النشر(٣).

= من الطيبة والتحبير)، وقد ذكرها وشرحها في أول كتابه (فتح القدير شرح تنقيح التحرير)، وقال في أولها ص (٥)، البيت رقم (٢):

وَبَعْدُ فَخُذْ طُرُقَ الرُّوَاةِ لِعَشْرِهِمْ ... كَمَا جَاءَ فِي التَّقْرِيبِ دُرًّا مُفَصَّلَا

(١) وقولهم: (هم زُهاءُ مائةٍ)؛ أي: قدر مائة. (ينظر: الصحاح في اللغة، باب (زور) ٢٩٥/١).

(٢) نصَّ على ذلك النويري، والمنير السمنودي، في شرحيهما، وقال ابن الناظم: «وإذا جمعت طرق الأئمة العشرة من النشر؛ تبلغ أكثر من تسعمائة وثمانين طريقاً»، قلتُ: لكنها على التحقيق: تسعمائة واثنان وثمانون (٩٨٢) طريقاً؛ وذلك على النحو التالي: عن نافع (١٤٤) طريقاً، وعن ابن كثير (٧٣) طريقاً، وعن أبي عمرو (١٥٤) طريقاً، وعن ابن عامر (١٣٠) طريقاً، وعن عاصم (١٢٨) طريقاً، وعن حمزة (١٢١) طريقاً، وعن الكسائي (٦٤) طريقاً، وعن أبي جعفر (٥٢) طريقاً، وعن يعقوب (٨٥) طريقاً، وعن خلف العاشر (٣١) طريقاً. (ينظر: النشر ٩٩/١ ـ ١٩٣، وشرح ابن الناظم ص (١٥)، وشرح النويري ٢٣٤/١، وشرح المنير السمنودي (ل ١١/ب)).

(٣) قال النويري في شرحه على الطيبة (٢٣٤/١ ـ ٢٣٥): «ولم يذكر المصنف في هذه الطرق ـ يعني في كتاب النشر ـ إلا من ثبت عنده أو عند من قبله عدالته، ولَقْيِهِ لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيره من أئمة هذا الفن، ومن نظر أسانيد القراءات، وأحاط بتراجم الرواة، وشيد الروايات، عرف قدر ما حرر المصنف، ونقَّح واعتبر وصحح، فجزاه الله عمَّا فعل خيراً، فلقد أحيا من هذا العلم ما كان قد مات، وصير ما فات كأنه ما فات، وأقام من معالمه ما كان قد اندرس، وقوَّم من بنيانه ما كان قد انعكس، فهو الجدير بأن يقال فيه:

تَحْيَا بِكُمْ كُلُّ أَرْضٍ تَنْزِلُونَ بَهَا ... كَـأَنَّـكُـمْ لِبِـقَـاعِ الْأَرْضِ أَمْـطَـارُ

وهذا علم قد أُهْمل، وباب قد أُغْلق وأُجْمل، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، وضياع كثير من الوجوه والروايات، وإذا كان السند من أركان القراءة ـ كما تقدم ـ تعين أن يُعْرَف حال رجال القراءات كما يُعْرَف حال رجال الحديث، لا جرم =

ومن أعظم فوائد معرفة الطرق:

١ ـ تحقيق الخلاف.

٢ ـ وعدم التخليط والتركيب بما لم يُقْرَأ به من الوجوه المروية عن أصحابها. والله أعلم[(١)].

٣٦ ـ جَعَلْتُ رَمْزَهُمْ عَلَى التَّرْتِيبِ   مِـنْ نَـافِـعٍ كَـذَا إِلَـى يَـعْـقُـوبِ

ثم شرع في بيان اصطلاحه في المنظومة فقال:

(**جَعَلْتُ رَمْزَهُمْ**)؛ أي: علامةً لتسعة[(٢)] من هؤلاء العشرة ورواتهم، وإشارة لهم.

(**عَلَى التَّرْتِيْبِ**) في الكلمات الآتية في البيت الذي على الإثر.

وهي تسع كلمات على ثلاثة أحرف، الحرف الأول للإمام، والحرفان الآخران لراوييه.

= اعتنى الناس بذلك قديماً، وحرص الأئمة على ضبطه حرصاً عظيماً، وأفضل من جمع ذلك ونقحه وهذبه إماما المغرب والمشرق؛ أبو عمرو الداني، وأبو العلاء الهمذاني، وجمع المصنف ـ أي ابن الجزري ـ في ذلك كتاباً سمَّاه "غاية النهاية في أسماء رجال القراءت أولي الدراية والرواية"، وهو كتاب عظيم جامع في هذا الشأن».

(١) قال ابن الجزري: «وغاية ما ذكرنا من الكتب هو عدم التركيب»، ثم قال: «فإنها إذا مُيِّزَت وبُيِّنَت ارتفع ذلك التركيب»، قلتُ: وهذا التمْييز والتبيين هو ما أسماه علماء القراءات بالتحرير وعزو الطرق، ومن فوائد معرفة الطرق: التنبيه على الأوجه الضعيفة وبيان سبب ضعفها، ليتجنب القارئ القراءة بها، ومن الفوائد: النص على القراءات الممنوعة بسبب التركيب نتيجة لجمع القرآن في ختمة واحدة، ومن الفوائد: بيان الخطأ والسهو أو الوهم الذي قد يقع في كتب القراءات، فقد يُثْبِتُ المؤلف رواية من غير طريقها، أو يذكرها على أنها من زيادات القصيد تتميماً للفائدة، أو يخرج في نظمه عن طريقه الذي التزم به، ومن فوائده عزو الطرق: المحافظة على كلام الله أن يتطرق إليه محرم أو معيب. (ينظر: النشر ١٩١/١، والروض النضير ص (٣٠ ـ ٣١)، وإتحاف البررة فيما سكت عنه نشر العشرة ص (٣٣)).

(٢) وإنما قال الشارح تسعة وهم عشرة قراء؛ لأنه ـ كما نوه على ذلك فيما يأتي ـ لم يجعل لخلف رمزاً؛ لكونه لم ينفرد بوجه من وجوه الخلاف.

على الترتيب الذي رتبهم في نظمه السابق: **(مِنْ)** أنه ابتدأ بالإمام **(نَافِعٍ)** وراوييه.

وهـ**(كَذَا إِلَى)** آخر الأئمة.

ابن كثير، فأبي عمرو، فابن عامر، فعاصم، فحمزة[1]، فالكسائي، فأبي جعفر، فـ**(يَعْقُوبِ)**.

ولا رمز لخلف كما سيأتي.

٣٧ ـ (أَبَجْ دَهَزْ حُطِّيْ[2] كَلَمْ[3] نَصَعْ فَضَقْ رَسَتْ ثَخَذْ ظَغَشْ). عَلَى هَذَا النَّسَقْ

الكلمة الأولى: **(أَبَجْ)** **[٢٧]**؛ الهمز: للإمام نافع، والباء: لقالون، والجيم: لورش.

الثانية: **(دَهَزْ)**؛ الدال: للإمام ابن كثير، والهاء: للبزي، والزاي: لقنبل.

الثالثة: **(حُطِّي)**؛ الحاء: للإمام أبي عمرو، والطاء: للدوري، والياء: للسوسي.

الرابعة: **(كَلَمْ)**؛ الكاف: للإمام ابن عامر، واللام: لهشام، والميم: لابن ذكوان.

الخامسة: **(نَصَعْ)**؛ النون: للإمام عاصم، والصاد: لشعبة، والعين: لحفص.

السادسة: **(فَضَقْ)**؛ الفاء: للإمام حمزة، والضاد: لخلف، والقاف: لخلاد.

---

(١) في الأصل: (فخمزة)؛ بالخاء المعجمة، وهو تصحيف، وقد تكرر ضبطها بالخاء مرات كثيرة، والصواب أنها بالحاء المهملة.

(٢) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بضم الحاء، وفتح الطاء وكسرها، وضُبطت في شرح موسى جار الله؛ بفتح الحاء، وفتح الطاء مخففة، ثم ألف مقصورة بعدها: **(حَطَى)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الحاء، وكسر الطاء: **(حُطِّي)**.

(٣) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ فتح اللام وكسرها، وضُبطت في نسخة الشيخ رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ومتن الطيبة بتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بكسر اللام: **(كَلِمْ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح اللام: **(كَلَمْ)**.

السابعة: (**رَسَتْ**)؛ الراء: للإمام الكسائي، والسين: لأبي الحارث، والتاء: للدوري.

الثامنة: (**ثَخَذْ**)؛ الثاء المثلثة: للإمام أبي جعفر، والخاء: لعيسى بن وردان، والذال: لابن جماز.

التاسعة: (**ظَغَشْ**)؛ الظاء: للإمام يعقوب، والغين المعجمة: لرويس، والشين: لروح.

وقوله: (**عَلَى هَذَا النَّسَقْ**)؛ أي: على هذا النظام من الترتيب.

بخلاف ترتيبها عند الحُسَّاب[١]، فإنه عندهم: (أَبْجَدْ هَوَّزْ حُطِّي كَلَمُنْ سَعْفَصْ قُرِشَتْ ثَخَذْ ضَظَغْ).

ثم اعلم أن الناظم لا يأتي بها[٢] مفردة بل في أوائل كلمات قد تضمنت معان صحيحة؛ من ثناء على قراءة أو قارئ، أو تعليل مفيد، وإنما فعل ذلك؛ ليسهل على أهل هذه الصناعة، إذ أَلِفُوا ذلك ممارسةَ[٣]

---

(١) **والمقصود**: (حساب الجُمّل): وهو طريقة لتسجيل صور الأرقام والتواريخ باستخدام الحروف الأبجدية، حيث يعطي لكل حرف رقم معين يدل عليه، فكانوا من تشكيلة هذه الحروف ومجموعها يصلون إلى ما تعنيه من تاريخ مقصود، وبالعكس كانوا يستخدمون الأرقام للوصول إلى النصوص، وهو حساب استخدم في اللغات السامية؛ حيث تجده مستعملاً في بلاد الهند قديماً، وعند اليهود؛ فالأبجدية العبرية تتطابق مع الأبجدية العربية حتى حرف التاء: (أبجد، هوز، حطي،كلمن، سعفص، قرشت)؛ أي: تتكون من ٢٢ حرفاً، وتزيد العربية: (ثخذ، ضظغ)، ووظفه المسلمون في تثبيت التاريخ، فالحروف الرقمية تمثل كل الحروف الأبجدية (٢٨ حرفاً)، وكل حرف له مدلوله الرقمي التي تبدأ برقم (١) وتنتهي عند الرقم (١٠٠٠)، وقد ذكر ابن كثير في التفسير (حساب الجمل) وأن اليهود حاولوا بواسطته معرفة أعمار هذه الأمة من خلال الحروف المقطعة في أوائل السور ثم التبس عليهم أمر، وقال ابن دريد في الجمهرة: ليس عربياً صحيحاً ـ يعني (حساب الجمل) ـ (ينظر: جمهرة أمثال العرب ١١١/٢).

(٢) الضمير في: (بها) عائد على رموز القراء والرواة.

(٣) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (بممارسة)، كما هو موجود في شرح ابن الناظم ص (١٦)؛ وذلك لاستقامة المعنى.

الشاطبية(١)، واستمد ذلك عنها(٢)، فلم يرد أن يخالف طريقتها؛ ليكون من يحفظها متمكناً من استخراج ما في الشاطبية، وكذا من يحفظها يتمكن من استخراج ما في هذه المنظومة.

نعم أتى بها(٣) مفردة في موضع؛ وهو قوله(٤):

............**خَاتِمَ افْتَحُوه: نَصَعَا** ....

وجعل الكلمتين الأخيرتين(٥) دليلاً على رمز أبي جعفر ويعقوب ورواتهما؛ لاحتياجه إليه، والشاطبي جعلها رمزاً للجمع؛ لاقتصاره على السبعة، فلم يبق له حاجة إلى ذلك.

٣٨ ـ وَالْوَاوُ فَاصِلٌ. وَلَا رَمْزَ(٦) يَرِدْ   عَنْ خَلَفٍ. لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ

ثم قال: (**وَالْوَاوُ فَاصِلٌ**) بين أحرف الخلاف(٧).

لأنه لما استكمل القراء ورواتهم سبعة وعشرين حرفاً لم يبق إلا الواو، فجعلها للفصل بينها؛ دفعاً لاختلاط المسائل، وعسر التمييز في أكثرها؛ فجُعِلَتْ عند الاحتياج.

---

(١) حيث قال في الشاطبية، البيت رقم (٤٥):

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ   دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَا أَوَّلَا

(٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (منها)؛ يقال: استمد من كذا.

(٣) الضمير في: (بها) عائد على رموز القراء والرواة.

(٤) ينظر: طيبة النشر، البيت رقم (٨٥٩).

(٥) والكلمتان الأخيرتان هما: (ثخذ)، و(ظغش).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الزاي بلا تنوين: (**رَمْزَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الزاي مع التنوين: (**رَمْزٌ**).

(٧) قال النويري في شرحه (٢٣٧/١) وتبعه المنير السمنودي في شرحه على الطيبة (ل ١١/أ): «واختار الواو؛ لكونها عاطفة غالباً»، وقال ابن الناظم ص (١٧): «وقوله: (**فَاصِلٌ**)؛ يعني: فاصلة، والحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها باعتبار اللفظ واعتبار المعنى، وعدل عن قول الشاطبيّ: (فَيْصَلَا) إلى (فَاصِلٌ)؛ لأنه المشهور، ولا داعي إلى ذلك، فإن الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ إنما عدل عن المشهور إلى هذه الصيغة؛ من أجل سناد التأسيس الذي هو من عيوب القافية».

وقد لا يأتي بها عند أمن اللبس، كقوله[١]:

مَالِكِ: نَلْ ظِلًّا رَوَى. السِّرَاطَ مَعْ ..الخ ....

بخلاف ما إذا لم يؤمن اللبس لابد من الإتيان بها، كقوله[٢]:

صَحْبٍ: بِمَيْتِ بَلَدٍ. وَالْمَيْتِ هُمْ ...الخ ....

وكقوله[٣]:

........وَجَزْمُهُ: مَدًّا شَفَا. وَيَحْسِبُ: مُسْتَقْبَلاً.............الخ

ثم قد تكون الواو الفاصلة زائدة كما مُثِّلَ[٤].

وقد تكون من كلمة أخرى[٥]، كقوله[٦]:

.....وَبَعْدُ مُؤْمِناً فَتَحْ ثَالِثَهُ بِالْخُلْفِ: ثَابِتًا وَضَحْ

وقد تكون من حرف [٢٨] القرآن، كقوله[٧]:

---

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٢).

(٢) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٥).

(٣) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٦).

(٤) ويعني بذلك ما مثل به الناظم في قوله: (**والْمَيتِ هُمْ**)؛ فإن الواو هنا زائدة وليست من النص القرآني.

(٥) في شرح ابن الناظم ـ بتحقيقيه ـ ما نصه: «وقد تكون ـ أي الواو ـ من نفس الكلمة»، وهكذا كلُّ من نقل عنه؛ كصاحب تقريب الطيبة وغيره، والصواب: ما أثبته الشارح هنا؛ لأنه الواو الفاصلة في هذا الشطر من البيت ـ وهي قوله: (**وَبَعْدُ**) ـ ليست من بُنْيَة الكلمة القرآنية، بل هي من كلمة أخرى منفصلة عن الكلمة القرآنية المختلف فيها، ولهذا فلا يصلح المثال المضروب هنا لأن يكون مثالاً للواو الفاصلة من نفس الكلمة، بل هو مثال لما جاءت فيه الواو الفاصلة في كلمة أخرى، ولم يعلق محققا شرح ابن الناظم ولا صاحب تقريب الطيبة على هذا الموضع بشيء. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة ص (١٧)، وشرح ابن الناظم بتحقيق/الدكتور عادل رفاعي (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية) ص (٥١)، وتقريب الطيبة ص (٣٠)).

(٦) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٩).

(٧) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٤٤ ـ ٤٤٥).

..............................لَا تَـأْثِـيـمَ لَا لَـغْـوَ مَـدَا كَـنْـزٌ وَلَا
يُـقْبَلُ أَنِّـثْ: حَـقٌّ. وَاعَـدْنَا اقْصُـرَا مَـــعْ........................الـــخ

ثم أشار إلى وجه كونه لم يذكر لخلف رمزاً، فقال:

(وَلَا رَمْزَ يَرِدْ) مستقلاً.

(عَنْ).

الإمام العاشر **(خَلَفٍ)**، وراوييه: إسحاق، وإدريس في اختياره.

لأنه لم يبق من الحروف ما يُجْعَلُ رمزاً له؛ لاستغراقها للأئمة التسعة المتقدمة برواتهم، ولم يبق منها سوى الواو، وقد جعلت فاصلة.

و**(لِأَنَّهُ)**؛ أي: الإمام خلفاً.

(لَمْ يَنْفَرِدْ)؛ أي: لم يكن له حرف من حروف الخلاف انفرد فيه عن قراءة واحد من التسعة أو رواتهم، بل ولا انفرد عن قراءة حمزة والكسائي وشعبة[١] إلا في حرفين:

أحدهما: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ﴾ في الأنبياء[٢].

قرأه على قراءة حفص وغيره[٣]، كما يُفْهِمُه قوله الأتي[٤]:

.... **حِرْمٌ اكْسِرْ سَكِّنِ اقْصُرْ: صِفْ رِضَا**

والثاني: ﴿دُرِّيٌّ﴾ في النور[٥].

---

(١) يعني أن قراءة خلف العاشر لم تخرج في شيء عن قراءة هولاء الأئمة مجتمعين أو منفردين، فكل حرف قرأ به خلف البزار فهو موجود في قراءة أحد هؤلاء الأئمة، إلا حرفين خرج بقراءته فيهما عن قراءة الأئمة الثلاثة، لكنه ـ أيضا ـ لم ينفرد بهما، بل وافقه أئمة آخرون من الأئمة القراء العشرة.

(٢) الآية: [٩٥].

(٣) فقد اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ﴾؛ فقرأ حمزة، والكسائي، وأبو بكر: ﴿وَحِرْمٌ﴾؛ بكسر الحاء، وإسكان الراء من غير ألف، والباقون: بفتح الحاء، والراء، وألف بعدها: ﴿وَحَرَٰمٌ﴾. (ينظر: النشر ٢/٣٢٤).

(٤) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة الأنبياء، البيت رقم (٧٨٩).

(٥) الآية: [٣٥].

قرأه على قراءة غيرهم[١]، كما أفهمه قوله الأتي[٢]:

....دُرِّيٌّ اكْسِرِ الضَّمَّ: رُبَا

حُزْ . وَامْدُدِ اهْمِزْ: صِفْ رِضاً حُطْ ....

وكذا في وجه السكت بين السورتين، على ما ذكره أبو العز[٣]، وموافقوه[٤]، ولذا ذكره المصنف صريحاً بقوله[٥]:

....وَعَنْ خَلَفْ:

فَاسْكُتْ......................الخ ....

وكذلك ذِكْرُهُ خلاف إدريس عنه[٦] في: ﴿يَعۡكُفُونَ﴾ في الأعراف[٧]،

---

(١) أي: قرأ خلف هذا الحرف على غير قراءة حمزة والكسائي وشعبة، فقد قرأ أبو عمرو والكسائي: بكسر الدال، مع المد، والهمز: ﴿دِرِّيءٌ﴾، وقرأ حمزة وأبو بكر: بضم الدال، والمد، والهمز: ﴿دُرِّيءٌ﴾، وقرأ الباقون ـ ومنهم خلف العاشر ـ: بضم الدال، وتشديد الياء، من غير مد ولا همز: ﴿دُرِّيٌّ﴾، وحمزة على أصله في تخفيف الهمز ـ وقفاً ـ بالإدغام. (ينظر: النشر ٢/٣٣٢).

(٢) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة النور، الأبيات رقم (٨١٣ ـ ٨١٤).

(٣) قال في الروض النظير ص (١٧٦): «وشاهد هذا قول صاحب النشر: والسكت بينهما طريق صاحب الإرشاد ـ يعني أبا العز ـ لخلف، ولم يسند فيه إلى الإرشاد إلا رواية إسحاق ـ دون إدريس ـ، نعم: في الكفاية رواية إدريس وليس فيها السكت بين السورتين، على أنَّ رواية إدريس من كفاية أبي العز ليست من طريق الطيبة، فالوصل بينهما لخلف من الروايتين، والسكت عنه من رواية إسحاق فقط من إرشاد أبي العز، فكلام ابن الجزري المطلق يحمل على المقيد». (ينظر: الإرشاد ص (١٩٩)، والكفاية ص (١١٠ ـ ١١١)، والنشر ١/٢٥٩).

(٤) كابن الكَدِي، وابن الكال، وابن زريق الحدَّاد، وأبي الحسن الديواني، وابن مؤمن؛ صاحب الكنز، وغيرهم. (ينظر: النشر ١/٢٥٩).

(٥) ينظر: منظومة طيبة النشر، باب البسملة، الأبيات رقم (١٠٧ ـ ١٠٨).

(٦) فقرأ حمزة والكسائي والوراق عن خلف: بكسر الكاف: ﴿يَعۡكِفُونَ﴾، واختلف عن إدريس؛ فروى عنه المطوعي وابن مقسم والقطيعي: بكسرها، وروى عنه الشطي: بضمها، وكذلك قرأ الباقون: ﴿يَعۡكُفُونَ﴾. (ينظر: النشر ١/٢٧١).

(٧) الآية: [١٣٨].

صريحاً بقوله[١]:

وَيَعْكُفُوا اكْسِرْ ضَمَّهُ: شَفَا. وَعَنْ إِدْرِيسَ خُلْفُهُ........................

وسيأتي رمزه مع غيره[٢].

٣٩ ـ وَحَيْثُ جَا رَمْزٌ لِوَرْشٍ فَهْوَا لِأَزْرَقٍ لَـدَى الْأُصُـولِ يُـرْوَى

ثم أخذ في بيان اصطلاحه[٣] فقال:

(**وَحَيْثُ جَا**) بالقصر؛ أي: ورد.

(**رَمْزٌ لِوَرْشٍ**)؛ ثاني الراويين عن نافع، فرمزه: الجيم.

(**فَهْوَا**)؛ بسكون الهاء، مع ألف الإشباع.

(**لِـ**)أحد طريقيه فقط.

(**أَزْرَقٍ**)؛ أبي يعقوب، يوسف بن عمرو بن يسار المدني ثم المصري.

كان أستاذاً ثقة كبيراً محققاً ضابطاً، قام بالقراءة بعد ورش بمصر، ويتلقى الناس روايته من طريقه بالقبول، واتفق أهل المغرب عليها، ولذا لم يُذْكَر في كتبهم ـ كالتيسير[٤]، والشاطبية[٥]، والتبصرة[٦] غيرُها، ولذا كانت متقنة محررة عندهم، بخلاف من ذكرها من غيرهم ـ كالعراقيين ـ فإنها عندهم غير مَنَقَّحة ولا محققة[٧].

---

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤١).

(٢) عند ذكره للرموز الكلمية؛ والتي تجمع القراء بعضهم مع بعض.

(٣) ظاهر كلام الشارح ـ هنا ـ أن الناظم إنما بدأ من هذا البيت في بيان اصطلاحه في المنظومة، والحقيقة أنه قد بدأ في بيان اصطلاحه في المنظومة من البيت رقم (٣٦)، وهو قوله: (جعلت رمزهم على الترتيب. . .الخ)، كما نص على ذلك الشارح نفسه هناك.

(٤) ينظر: التيسير ص (٢٢).

(٥) وهو قوله في خطبة الكتاب من منظومة الشاطبية، البيت رقم (٢٦)): (**ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُمْ**).

(٦) ينظر: التبصرة في القراءات السبع ص (٢٩).

(٧) وتقرير الشارح بأن رواية ورش من طريق الأزرق لم تكن متقنة ولا محررة إلا عند أهل المغرب فيه نظر؛ فرواية ورش من طريق الأزرق كانت معروفة عند المصريين محررة عندهم، =

توفي الأزرق في حدود الأربعين ومائتين(١).

وما تقرر(٢) إنما هو **(لَدَى)**؛ أي: في.

أبواب **(الْأُصُولِ)** الآتية إلى الفرش.

(يُرْوَى)؛ لكثرة الخلاف بينه وبين الأصبهاني فيها دون الفرش، فلابد من إفراده؛ لئلا يقع التركيب.

٤٠ ـ وَالْأَصْبَهَانِيُّ(٣) كَقَالُونَ(٤). وَإِنْ سَمَّيْتُ وَرْشاً فَالطَّرِيقَانِ إِذَنْ

(وَ)يكون رواية ورش لطريقه الآخر.

وهو **(الْأَصْبَهَانِيُّ)**؛ أبو بكر محمد **[٢٩]** بن عبدالرحيم بن سعيد الأسدي(٥).

= فقد ذكر أبو الفضل الخزاعي ـ فيما رواه عنه ابن الجزري في غاية النهاية ـ: «أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب لا يعرفون غيرها». (ينظر: غاية النهاية ٤٠٢/٢).

(١) وقد تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢٤): (فعنه قالون وورش رويا). (ينظر: معرفة القراء ١٨١/١، وغاية النهاية ٤٠٢/٢، والنشر ١١٤/١).

(٢) من اختصاص رمز الـ(ج) للأزرق عن ورش.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه: الأول: بكسر الهمز والنقل فيها، وبفتح الباء: **(والِاصْبَهَانِيُّ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم يتبين حركة اللام في نسخة رضوان العقبي بينما ضُبطت حركة الباء بالفتح، والثاني: بتحقيق وفتح الهمز، وفتح الباء: **(والْأَصْبَهَانِيُّ)**، والثالث: بكسر الهمز وتحقيقها، وبكسر الباء: **(والْإِصْبِهَانِيُّ)**، والرابع: بالنقل والفتح في الهمز، وفتح الباء، والابتداء بلام مفتوحة: **(ولَاصْبَهَانِيُّ)**، والخامس: بالنقل والفتح في الهمز، وفتح الباء، والابتداء همز الوصل: **(والَاصْبَهَانِيُّ)**. وتصحفت الباء إلى فاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب): **(والْأَصْفَهَانِيُّ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بفتح النون بلا تنوين: **(كَقَالُونَ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بجر النون مع التنوين: **(كَقَالُونٍ)**.

(٥) هكذا ضبط نسبه في الأصل، والصحيح في اسمه: محمد بن عبدالرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد بن قرة بن عبدالله، وقال الحافظ أبو العلاء الهمذاني وغيره: بن خالد بن عبدالله بن زاذان بن فروخ، أبو بكر، الأسدي، الأصبهانيّ، =

كان إماماً في رواية ورش ضابطاً لها، ثقة، رحل بسببها إلى مصر، فقرأها على أصحابه، ثم رجع إلى بغداد فكان أول من أدْخَلَها العراق، وأخذها عنه الناس حتى صاروا لا يعرفون رواية ورش إلا من طريقه.

توفي ببغداد سنة (٢٩٦هـ).

(كـَ)ـرواية.

(قَالُونَ).

مثال ذلك في الأصول؛ قوله في باب البسملة ـ وهو أول ما وقع فيه[(١)] ـ:

فَاسْكُتْ وَصِلْ وَالْخُلْفُ: كَمْ حِمًى جَلَا ....

فإنه يدل على أن لكل من: ابن عامر، وأبي عمرو، ويعقوب، وورش من طريق الأزرق، ثلاثة أوجه؛ السكت، والوصل، والبسملة، كما يأتي، فيكون للأصبهاني عن ورش مثل قالون، له البسملة فقط؛ لقوله قبله[(٢)]:

بَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ: بِي نَصَفْ ...الخ ....

فإن أراد رواية ورش من الطريقين ذكره باسمه، كما قال:

(وَإِنْ سَمَّيْتُ)؛ أي: ذكرت.

(وَرْشًا) في الأصول.

(فـَ)ـالمراد به.

(الطَّرِيقَانِ) (إِذَنْ)؛ أي: طريق الأزرق والأصبهاني معاً.

= وقد سبقت ترجمته. (ينظر: غاية النهاية ١٦٩/٢، والقراء الكبار ٢٣٢/١، والنشر ١١٤/١، وسير الأعلام ٨٠/١٤، وتاريخ بغداد ٣٦٤/٢).

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، باب البسملة، البيت رقم (١٠٨).

(٢) ينظر: منظومة طيبة النشر، باب البسملة، البيت رقم (١٠٧).

كقوله في صلة ميم الجمع(١):

وَقَبْلَ هَمْزِ الْقَطْعِ: وَرْشٌ..... ....

وكقوله في باب الهمزتين من كلمتين(٢):

وَسَهَّلَ الْأُخْرَى: رُوَيْسٌ قُنْبُلُ وَرْشٌ وَثَامِنٌ. وَقِيلَ تُبْدَلُ
مَدًّا: زَكَا جُودًا...................الخ ....

وهذا كله في الأصول(٣) ـ كما تقرر ـ.

---

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، باب البسملة، البيت رقم (١٢٠).

(٢) ينظر: منظومة طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٣) وهذا ليس على إطلاقه، فموافقة الأصبهاني لقالون من قسم الأصول ـ في منظومة طيبة النشر ـ تعم جميع أبواب الأصول ما عدا باب ياءات الزوائد، فإن الأصبهاني فيها قد خالف قالوناً، كما نصَّ عليه الناظم في باب ياءات الزائد، فعموم كلام الناظم هنا ـ وهو قوله: (**وَالَاصْبَهَانِيُّ كَقَالُونَ**) ـ يقيده كلامه في باب ياءات الزوائد ـ مع تفصيل فيه ـ وهو قوله: (**وَالَاصْبَهَانِيُّ كَالَازْرَقِ اسْتَقَرْ......مَعْ تَرَنِ إِتَّبِعُونِ**).

فملخص القول: أن الأصبهاني يوافق الأزرق في باب ياءات الزوائد إلا في موضعين، وعُلِمَ ذلك من قول الناظم في البيتين رقم (٤٢٣ ـ ٤٢٤) من باب ياءات الزوائد:

.... **وَالَاصْبَهَانِيُّ كَالَازْرَقِ اسْتَقَرْ**
مَعْ تَرَنِ إِتَّبِعُونِ................. ....

(**فالَاصْبَهَانِيُّ**) عن ورش، (**كالْأَزْرَقِ**) عنه، (**اسْتَقَرْ**) في هذا الباب؛ فَيُثْبِتُ كل ما نصَّ عليه الناظم في هذا الباب من الياءات مما أثبته الأزرق، قال الشارح: «وهذا تنبيه ـ كما قاله ابن المصنف ـ على شيء لا بد منه؛ لأنه ذكر أولاً في الخطبة ـ على ما اصطلحه ـ: من أنه إذا جاء رمز ورش ـ وهو الجيم في الأصول ـ فإنه من طريق الأزرق خاصة، فيكون الأصبهاني مثل قالون، وقد ذكر في هذا الباب ـ أي باب ياءات الزوائد ـ مواضع فيها رمز ورش، فمقتضى الاصطلاح السابق أنه مِنْ طريق الأزرق فقط، مع أن مراده أن الأصبهاني مثله، ولولم ينبه عليه هنا؛ لاقتضى كونه من طريق الأزرق وحده، وليس كذلك، فالحاصل: أنهما لم يتخالفا في هذا الباب، إلا فيما ذكره بقوله: (**مَعْ**)؛ أي: مع إثبات الأصبهاني الياء في قوله: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠﴾ [الكهف: ٣٩]، والياء في قوله: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ [غافر: ٣٨]، ففي هذين الحرفين وقع الخلاف بينهما: فالأصبهاني: بإثباتها فيهما ـ كقالون ـ، كما قررناه فيما تقدم، والأزرق: بالحذف وصلاً ووقفاً».

وأما إذا وقع رمز ورش في الفرش، كقوله في سورة مريم[(١)]:

هَمْزُ أَهَبْ بِالْيَا: بِهِ خُلْفٌ جَلَا.....الخ ....

فالمراد به ورش من الطريقين.

ولم يخرج عن ذلك إلا في موضع واحد[(٢)]؛ وهو قوله في الصافات[(٣)]:

....**وَصْلُ اصْطَفَى: جُدْ. خُلْفَ: ثَمْ**

ذكر فيه الخلاف عن ورش، وهو مفرع على الطريقين؛ فالوصل للأصبهانيّ، والقطع للأزرق، كالباقين ـ غير أبي جعفر ـ، فاعرفه[(٤)].

٤١ ـ فَمَدَنِيٌّ: ثَامِنٌ، وَنَافِعُ. بَصْرِيُّهُمْ[(٥)]: ثَالِثُهُمْ، وَالتَّاسِعُ

---

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة مريم، البيت رقم (٧٦٣).

(٢) أي: لم يخرج الناظم عن مصطلحه في قسم الفرش من المتن إلا في موضع واحد ـ على ما بينه ـ.

(٣) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة الصافات، البيت رقم (٨٨٦).

(٤) هذه الفائدة ذكرها ابن الناظم، وموسى جار الله، وغيرهما، **فملخص القول**: أن الرمز: (**ج**)؛ هو لورش من طريق الأزرق فقط في قسم الأصول من المتن، ماعدا ياءات الزوائد من قسم الأصول فإنها من الطريقين؛ أي: الأصبهانيّ، والأزرق، على التفصيل السابق ذكره، وأما في الفرش؛ فالجيم للأصبهانيّ والأزرق معاً، وقد التزم الناظم ذلك في جميع النظم في قسم الفرش إلا في كلمة واحدة؛ وهي قوله تعالى في سورة الصافات: ﴿أَصْطَفَى﴾ [١٥٣]، حيث قال الناظم في سورة الصافات، البيت رقم (٨٨٦):

.... **وَصْلُ اصْطَفَى جُدْ خُلْفَ ثَمْ**

وتفصيل الخلاف للقراء في كلمة: ﴿أَصْطَفَى﴾ كالتالي: فقرأ أبو جعفر: بوصل الهمزة؛ على لفظ الخبر، فيبتدئ مكسورة، واخْتُلِفَ عن ورش؛ فروى الأصبهاني عنه كذلك، وهي رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع، وروى عنه الأزرق بقطع الهمزة؛ على لفظ الاستفهام، وكذلك قرأ الباقون. (ينظر: النشر ٣٦٠/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٨)، وشرح موسى جار الله ص (٧)).

(٥) ضُبطت في شرح الترمسي بالوجهين؛ فتح الباء، وكسرها، حيث قال في الشرح: «وإذا قال: (**بَصْرِيُّهُمْ**)؛ أي: القراء، بكسر الباء، وفتحها»، وضبطت في النسخة التي عليها =

وقوله: (**فَمَدَنِيٌّ**)؛ يعني أنه إذا ذكر القراءة للمدني.

فمراده به: (**ثَامِنٌ**) القراء، بحسب الترتيب الذي ذكره؛ وهو الإمام أبو جعفر.

(**وَ**)الإمام.

(**نَافِعُ**) أولهم كذلك.

نحو قوله[1]:

وَافْتَحْ عِبَادِي لَعْنَتِي [تَجِدُنِي][2]   بَـنَـاتِ أَنْـصَـارِي مَـعـاً لِـلْـمَـدَنِـي

وذلك لأن كلًّا منهما من أهل المدينة الشريفة ـ على مشرفها أفضل الصلاة والسلام ـ.

وإذا قال: (**بَصْرِيُّهُمْ**)؛ أي: القراء، ـ بكسر الباء وفتحها ـ.

نسبة إلى البصرة بفتحها[3]؛ وهي البلدة المشهورة التي مُصِرَت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، ومعناها في الأصل: الحجارة الرخوة البيض[4].

فمراده بالبصري:

(**ثَالِثُهُمْ**)؛ الذي هو الإمام أبو عمرو بن العلاء.

(**وَ**)يعقوب.

= خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله؛ بكسر الباء: (**بِصْرِيُّهُمْ**)، بينما أجمعت الشروح والنسخ الأخرى على ضبطها؛ بفتح الباء: (**بَصْرِيُّهُمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، باب ياءات مذاهبهم في ياءات الإضافة، البيت رقم (٣٨٤).

(٢) في الأصل: (تجد لي)، وهو تصحيف.

(٣) وذلك على الفصيح من لغة العرب، فالقياس أن ينسب إليها بفتح الباء. (ينظر: أوضح المسالك ٢٧٣/٤).

(٤) ينظر: معجم البلدان ٣٠٨/١، وتهذيب الأسماء للنووي ٢٧٣/٤.

الذي هو الإمام (**التَّاسِعُ**) [**٣٠**].

لأن كلًّا منهما كان من أهل البصرة.

وذلك كقوله[(١)]:

يَدْفَعُ [فِي يُدَافِعُ][(٢)] الْبَصْرِي......الخ ....

ولم يذكر المصنف اصطلاحه في المكي؛ لعدم الزيادة عما في الحرز، بخلاف المدني والبصري؛ لزيادة أبي جعفر ويعقوب فيهما.

٤٢ ـ وَخَلَفٌ فِي الْكُوفِ. وَالرَّمْزُ: كَفَا[(٣)]. وَهُمْ بِغَيْرِ عَاصِمٍ لَهُمْ: شَفَا

ثم اصطلح المصنف على سبع عشرة كلمة؛ جعلهن رموزاً دالة عليهم عند اجتماع بعضهم ببعض، وهنَّ: كفى، شفى، صحب، صحبة، صفا، فتى، رِضا، روى، ثوى، مداً، حِماً، سما، حق، حرم، عم، حبر، كنز، وقد بينها بقوله:

(**وَخَلَفٌ**)؛ البزار في اختياره.

لَمَّا لم يكن له رمز مخصوص كما تقدم، وكانت قراءته موافقة: تارة لحمزة وهو الأكثر، وتارة للكسائي، وتارة لشعبة، جعل له مع كلٍّ رمزاً على حدة، وجعله داخلاً في رمز حمزة والكسائي، ومعهما وشعبة، ومعهما وحفص، كما سيأتي.

و(**فِي الْكُوفِ**) هو كالكوفا؛ من أسماء الكوفة[(٤)].

---

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٧).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) اختلف ضبط الشارح لكلمة: (**كَفَى**) في المتن الذي على هامش الشرح عن ضبطه لها في ثنايا الشرح، فضبطها في المتن الذي على هامش الشرح بالألف المدودة: (**كَفَا**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في ثنايا الشرح؛ بالألف المقصورة: (**كَفَى**)، وهي كذلك في باقي النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) ينظر: معجم البلدان ٤/ ٤٩٠.

يعني: أن خلفاً داخل في الكوفيين؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، لقوله السابق[١]:

ثَـلَاثَـةٌ مِـنْ كُـوفَـةٍ..........الـخ ....

لأن مادة قراءته منهم، ولا يخرج عن قراءة أحدهم ـ على ما مر ـ.

(وَالرَّمْزُ)؛ أي: رمز الكوفيين ـ وخلف فيهم ـ.

(كَفَى)؛ فمدلولها في النظم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف.

وإنما اختارها؛ للخفة، وسهولة الدلالة عليهم من حيث الاشتقاق الأكبر[٢]، وللدلالة على الكفاية[٣].

وهي مما يُثْنَى به على القراءة كقوله[٤]:

كَفَّـلَـهَـا الـثِّـقْـلُ: كَـفَـى.............. ....

أو على القاري كقوله[٥]:

.... **وَفَـرَحٍ: ظَـهْـرٌ كَفَـى.....................**

---

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، البيت رقم (٢٨).

(٢) الاشتقاق الأكبر؛ هو: أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج، نحو: (نعق) من (النهق). (ينظر: تعريفات الجرجاني ص (٤٤)، كما عرَّفه ابن جني في الخصائص (١٣٣/٢ ـ ١٣٤) فقال: «وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه؛ نحو: (ك ل م)، (ك م ل)، (م ك ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك)، وكذلك: (ق و ل)، (ق ل و)، (و ق ل)، (و ل ق)، (ل ق و)، (ل و ق)».

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠).

(٤) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٥).

(٥) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤٤).

أو [عليهما][١]، نحو[٢]:

وَقِبَلاً كَسْراً وَفَتْحَاً ضَمَّ: [حَقْ][٣] كَــــفَــــى..........................

(وَهُمْ)؛ أي: هؤلاء الكوفيون.

(بِغَيْرِ).

دخول الإمام **(عَاصِمٍ)** في الرمز.

(لَهُمْ شَفَا)؛ فمدلولها فيه: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

كقوله[٤]:

وَبَـابُ أَصْـدَقُ: شَـفَـا................ ....

وآثرها؛ لكثرة ورودها في الحرز لحمزة والكسائي، فتكون معينة لحافظ الكتابين؛ لِما ذكره في الرمز[٥]، ولحسن دلالتها، وكثرة التصرف في معانيها[٦].

إذ تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه: كـ﴿شَفَا جُرُفٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وبمعنى البقية والقلة؛ كقولهم: (ما بقي فيه إلا شَفا)، وفعلاً؛ نحو: (شفاه الله).

وقد استعمله المصنف بحسب المناسبة في النظم.

٤٣ ـ وَهُمْ، وَحَفْصٌ[٧]: صَحْبُ. ثُمَّ صُحْبَهْ: مَـعْ شُـعْـبَـةٍ.........................

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦١٣).

(٣) كتبت في الأصل: (خف)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٤).

(٥) أي: كما ذكره الناظم نفسه في الرمز الحرفي. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠)).

(٦) ينظر: المحيط في اللغة، باب (شفى)، ٢/١٨١، والصحاح في اللغة ١/٣٦٢.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الصاد مع التنوين: **(وَحَفْصٌ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، =

(وَهُمْ)؛ أي: رمز هؤلاء الثلاثة[١].

(وَحَفْصٌ) بن سليمان ـ أحد راويي عاصم ـ معهم.

(صَحْبُ)؛ فمدلولها: حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص.

كقوله[٢]:

......نُـذْراً: حِـفْـظُ صَـحْـبٍ.... ....

وهو اسم جمع، أو جمع لصاحب، كـ(ركب) و(راكب)[٣].

وهو أخف **[٣١]** من (صِحَاب)؛ الذي استُعْمِل في الحرز[٤] لمدلول: حمزة، والكسائي، وحفص.

(ثُمَّ).

رمز **(صُحْبَهْ)** لهؤلاء الثلاثة[٥].

(مَعْ) بسكون العين.

(شُعْبَةٍ) بن عياش ـ لا حفص ـ.

كقوله[٦]:

.... **وَهْـيَ لِـغَـيْـرِ صُـحْـبَـةٍ أَيْـضـاً تُـرَى**

= والثاني: بضم الصاد مع التنوين: **(وَحَفْصُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١) وهم الذين رمز لهم برمز: (شفا)؛ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

(٢) ينظر: منظومة طيبة النشر، ص (٦٣)، البيت رقم (٤٥٤).

(٣) ينظر: المحيط في اللغة، باب (صحب)، (١/١٩٤)، والصحاح في اللغة، باب (صحب)، (١/٣٨٠).

(٤) وهو قوله في الشاطبية، في البيت رقم (٥٣):

صِحَابٌ هُمَا مَعْ حَفْصِهِمْ..... ....

(٥) وهم الذين رمز لهم برمز: (شفا)؛ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

(٦) ينظر: طيبة النشر، باب أحكام لنون الساكنة والتنوين، البيت رقم (٢٧٥).

فيكون مدلول الـ(**ـصُّحْبَة**): حمزة، والكسائي، وخلفاً، وشعبة.

وفي الحرز[١]: لهم بدون خلف، فوافقه المصنف أيضاً.

وهي في اللغة: مصدر، أو جمع (صاحب)؛ كـ(فاره) و(فرْهَة)[٢]، وأصل إطلاقها كالـ(ـصحب)؛ لمن حصل له رؤية ومجالسة، ووراءه شروط للأصوليين، ويطلق على من تَمَذْهَب بمذهب من مذاهب الأئمة؛ فيقال: أصحاب الشافعي، وأصحاب مالك، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه، واستصحبت الكتاب؛ حملتُه صُحْبَتي، واستصحبت الحال؛ تَمَكَّنْتُ منه بما كان ثابتاً، كأني جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة[٣].

٤٣ ـ ....وَخَلَفٌ، وَشُعْبَهْ:

٤٤ ـ صَفَا............................ ....

(**وَ**)إذا اجتمع:

(**خَلَفٌ**) ـ في اختياره ـ.

(**وَشُعْبَهْ**).

في حرف من أحرف الخلاف، فرمزه: (**صَفَا**).

كقوله[٤]:

وَصِيَّةٌ: حِرْمٌ صَفَا ظِلًّا رَفَهْ ....

فمدلول: (**صَفَا**): خلف، وشعبة.

---

(١) وهو قول الإمام الشاطبيّ في حرز الأماني، ص (٥)، البيت رقم (٥٢):

وَذُو النَّقْطِ شِيْنٌ لِلْكِسَائِي وَحَمْزَةٍ ... وَقُلْ فِيْهِمَا مَعْ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلَا

(٢) قالوا: دوابُّ فُرْهَة؛ جمع فارِه. (ينظر: جمهرة اللغة ٤٣٧/١، (ر ق م)).

(٣) ينظر: الصحاح في اللغة (باب صحب) ٣٨٠/١، وتاج العروس ١٨٦/٣، ومختارات الصحاح ص (٣٥٦).

(٤) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٠).

واختاره؛ لإتيانه في الحرز[١] لشعبة، ولأنه يأتي اسما مقصوراً؛ جمع صفاة[٢]، وممدوداً؛ وهو خلاف الكدر، وفِعْلاً من ذلك، ومن الخلاصة[٣].

٤٤ ـ ....وَحَمْزَةٌ[٤]، وَبَزَّارٌ[٥]: فَتَى[٦]. حَمْزَةُ، مَعْ عَلِيِّهِمْ: رِضًى[٧] أَتَى

(**وَ**)إذا اجتمع:

الإمام (**حَمْزَةٌ**)؛ بالتنوين للوزن، [وعدمه][٨].

---

(١) ومنه قوله في الشاطبية في سورة التوبة، البيت رقم (٧٣٤):
وَوَحِّدْ لَهُمْ في هُودَ تُرْجِئُ هَمْزُهُ صَفَا نَفَرٍ مَعْ مُرْجِؤُنَ وَقَدْ حَلَا

(٢) وهو: الحجر الأملس. (ينظر: الفائق في غريب الحديث ٢٣٥/١، والنهاية في غريب الأثر ٧٣/٣، والصحاح في اللغة، (باب صفا)، وشرح ابن الناظم ص (٢١)).

(٣) وصفوة كل شيء خالصه؛ من صفوة المال، وصفوة الإخاء. (ينظر: تهذيب اللغة (صفا)، ٢٢٦/١).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ أي في شرح الترمسي ـ بالوجهين؛ برفع التاء مع التنوين وعدمه، كما نصَّ على ذلك في شرحه حيث قال: «(**حَمْزَةٌ**)؛ بالتنوين للوزن، وعدمه»، وهو كذلك ـ ضم التاء بلا تنوين ـ في نسخة رضوان العقبي. بينما ضُبطت في جميع الشروح والنسخ الأخرى ـ بما فيها النسختين اللتين عليهما خط الناظم ـ؛ بضم التاء مع التنوين: (**حَمْزَةٌ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**وَبَزَّارٌ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ، حيث ضُبطت فيها بالأسم الصريح: (**وَخَلَفٌ**)، وأما الوجه الثاني في نسخة رضوان العقبي فهو كاختيار الجماعة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**فَتَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالألف الممدودة: (**فَتَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلف ضبط الشارح لكلمة: (**رِضًى**) في المتن الذي على هامش الشرح عن ضبطه لها في ثنايا الشرح، فضُبطت في ثنايا الشرح بالألف الممدودة: (**رِضاً**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بالألف المقصورة: (**رِضًى**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ، ولعل اختلاف ضبط المتن عن الشرح لأجل بيان جواز الوجهين.

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(**وَ**)الإمام.

(**بَزَّارٌ**)؛ خلف في اختياره.

فرمزه (**فَتَى**).

كقوله[١]:

مُؤْصَدَةٌ بِالْهَمْزِ: عَنْ فَتًى حِمَا ....

فيكون مدلول (**فَتَى**): حمزة، وخلفاً في اختياره أيضاً؛ لأن الفاء رمز لحمزة فيسهل استحضاره، وخلف من جملة رواته.

وأصل (الفتى)؛ الكريم، والسخي، والشاب، ويستعمل في الكامل في الأخلاق الجميلة وذي الصفات المحمودة[٢].

سُئِلَ الإمام أحمد بن حنبل عن الفتوة؟ فقال: «هي ترك ما تهوى لما تخشى»[٣].

وإذا اتفق الإمام (**حَمْزَةُ**).

(**مَعْ**) بسكون العين.

(**عَلِيِّهِمْ**)؛ أي: القراء، وهو الإمام الكسائي؛ لأن اسمه: (عليّ) ـ كما تقدم ـ.

فرمزه: (**رِضًى**).

كقوله[٤]:

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ بِجِيمِ الظَّا وَثَا مَعَ الصَّفِيْرِ ادْغِمْ: رِضًى حُزْ...الخ

فمدلول (**رِضَا**): حمزة، والكسائي.

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، البيت رقم (٢١٠).
(٢) ينظر: الصحاح في اللغة ٣٣/٢، باب (فتى).
(٣) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٨٢/١١، وينظر: طبقات الحنابلة ٨٦/١.
(٤) ينظر: منظومة طيبة النشر، ص (٤٩)، البيت رقم (٢٥٩).

(**أَتَى**) في هذا النظم.

لأن الراء رمز الكسائي، وهو صاحب حمزة.

وأصل (الرضى)؛ مصدرٌ وُصِفَ به؛ للمبالغة[١]، ويكون بمعنى: المرضي[٢].

٤٥ ـ وَخَلَفٌ، مَعَ الْكِسَائِيِّ: رَوَى. وَثَامِنٌ، مَعْ تَاسِعٍ[٣]، فَقُلْ: ثَوَى

(**وَ**)إذا اتفق:

(**خَلَفٌ**) في اختياره.

(**مَعَ**).

الإمام (**الْكِسَائِيِّ**).

فرمزه: (**رَوَى**).

كقوله[٤]:

مَالِكِ: نَلْ ظِلًّا رَوَى......الخ ....

فمدلول (**رَوَى**) **[٣٢]**: خلف في اختياره، والكسائي؛ لأن الراء رمز الكسائي، وخلف من الآخذين عنه، فيسهل استحضاره.

---

(١) أي: للمبالغة في الثناء على المرضي عنه.

(٢) قال في صحاح اللغة (٣٤٥/١): «ورضيت عنه رِضًى؛ مقصور، وهو مصدر محض، والاسم؛ الرِضاءُ، ممدود»، وقال في مختار الصحاح (١٢٠/١): «ورضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي، ورضي عنه بالكسر رضى؛ مقصور مصدر محض، والاسم؛ الرضاء؛ ممدود».

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين؛ الأول: بكسر العين مع التنوين: (**تَاسِعٍ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر العين بلا تنوين: (**تَاسِعِ**)، ولم يتبين ضبطها في نسخة الشيخ رضوان العقبي.

(٤) ينظر: منظومة طيبة النشر، البيت رقم (١١٢).

ويأتي **(رَوَى)** فعلاً؛ من الرواية، ومن (الرِواء) أيضاً على لغة[١]، يقال: رَوَيْت من الماء، ورأيت[٢] منه؛ على القلب.

ومن ذلك قول جمع الجوامع[٣]: «فهلَّا يروي».

(وَ)إذا اتفق:

(ثَامِنٌ)؛ أي: ثامن القراء؛ وهو الإمام أبو جعفر المدني.

(مَعْ)؛ بسكون العين.

(تَاسِعٍ)؛ أي: تاسعهم؛ وهو الإمام يعقوب الحضرمي.

(فَقُلْ) في رمزه:

(ثَوَى).

كقوله[٤]:

..............................يَـــاأَبَـــهْ: دُمْ كَـــمْ ثَـــوَى..........................

فمدلولها: أبو جعفر، ويعقوب؛ لأن الثاء رمز أبي جعفر، فيسهل تناوله.

ومعنى: **(ثَوَى)**؛ أقام، يقال: ثوى بالمكان؛ أقام به، (ثواء) بالمد، فهو (ثاو)، وفي التنزيل: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٤٥]، والمثوى؛ المنزل، والجمع؛ مثاوي[٥]، وفي الأثر: «وَأَصْلِحُو

---

(١) وهي لغة طيء، قال في الصحاح: «والراوِيَةُ: البعير، أو البغل، أو الحمار، الذي يُسْتَقى عليه، وماء رَواءٌ، أي عذب». (ينظر: النهاية في غريب الأثر ٦٩٦/٢، والصحاح في اللغة مادة (روى)).

(٢) قال في شرح ابن الناظم: «وروأت منه؛ على قلب الياء ألفاً في لغتهم». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٩)).

(٣) وهو كتاب في علم أصول الفقه، تحرى فيه مؤلفه ـ ابن السبكي ـ استيعاب مسائل الأصلين؛ أصول الدين، وأصول الفقه، وقد تحدثت عنه بالتفصيل عند حديثي عن مؤلفات الشارح ـ رحمه الله ـ.

(٤) ينظر: طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٠).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ١١٨/٥، وتاج العروس (فصل الثاء) (٣٤٥/١)، والنهاية في غريب الأثر (باب الثاء مع الواو) (٦٥٥/١)، والقاموس المحيط مادة (ثوى).

مَثَاوِيكُمْ»[١]، والدعاء: «وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ وَمُتَقَلَّبَهُ».

٤٦ ـ وَمَدَنٍ: مَداً[٢]**. وَبَصْرِيٌّ**[٣]**: حِمَا**[٤]**.** ....

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ح ٤٤٦) عن زيد بن أسلم عن أبيه، ولفظه: «كان عمر يقول على المنبر: (يا أيها الناس أصلحوا عليكم مَثَاويكُم، وأخيفوا هذه الجِنَّان قبل أن تُخيفكم، فإنَّه لن يبدُو لكم مُسْلِمُوها، وإنَّا ـ والله ـ ما سالمناهُنَّ منذ عَادينَاهُنَّ)، وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه في باب (قتل الحية والعقرب)، من كتاب (الجامع) عن عمر بن الخطاب، وفيه: «فرقوا عن المنية، واجعلوا الرأس رأسين، ولا تلثوا بدار معجزة، وأصلحوا مثاويكم، وأخيفوا الحيات قبل أن تخيفكم، قال معمر: اجعلوا الرأس رأسين أنصاف عبدين، قال عبدالرزاق: والمثاوي: البيوت، وفرقوا عن المنية: فرقوا الضياع»، قال الدكتور محمد لقمان السلفيّ في كتابه (رشُّ البرد في شرح الأدب المفرد): «والحديث صحيح لغيره، وهذا الإسناد حسن، وابن عجلان صدوق، وأخرجه عبدالرزاق بحديث رقم (٩٢٥٠)، وابن أبي شيبة حديث رقم (٢٦٣٢٨) من طريق أبي العبدس، وعبدالرزاق حديث رقم (٩٢٥٣) من طريق ابن سلم البطين، كلاهما عن عمر، وليس عندهم: (وإنا والله ما سالمناهن. . .)، وقد صحَّ هذا مرفوعاً من حديث ابن عباس عند أحمد (٢٣٠/١)، وأبي هريرة عند أحمد أيضاً (٢٤٧/٢)».

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الدال مع التنوين، وبالألف المقصورة: (**مَدًى**)، والثاني: بفتح الدال بلا تنوين، وبالألف المقصورة: (**مَدَى**)، والثالث: بفتح الدال مع التنوين، وبالألف الممدودة: (**مَداً**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والرابع: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الدال بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**مَدَا**).
تنبيه: هذه الكلمة من المواضع التي اختلف ضبط الشارح ـ الترمسي ـ لها في شرحه؛ فضبطها مرة بالألف المقصورة ومرة بالألف الممدودة، ولهذا نظائر سبق ذكرها، كما سيأتي ذكر بعضها، ولعل اختلاف ضبطه للكلمة الواحد من كلمات الناظم يريد أن يبين فيه جواز الوجهين، والله أعلم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين؛ الأول: بتشديد الياء وضمها مع التنوين: (**وَبَصْرِيٌّ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها: بتشديد الياء وضمها بلا تنوين: (**وَبَصْرِيُّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**حِمَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالألف المقصورة: (**حِمَى**)، على أن الشارح قد اختلف ضبطه لهذه اللفظة في ثنايا شرحه؛ =

٤٦ ـ.................................. وَالْمَدَنِيْ، وَالْمَكِّيْ[١]، وَالْبَصْرِيْ: سَمَا

(وَمَدَنٍ)؛ يعني: رمز المدني، ومرَّ أنه عبارة عن: أبي جعفر، ونافع.

(مَداً)؛ لأجل سهولة النظم[٢]، ومبادرة دلالته على ذلك؛ نظراً للاشتقاق الأكبر[٣]، كما مر في **(كَفَى)**.

كقوله[٤]:

أَرَيْتَ كُلًّا: رُمْ. وَسَهِّلْهَا: مَدَا هَاأَنْتُمُ: حَازَ مَداً. أَبْدِلْ: جَدَا

فمدلول **(مَدًى)**[٥] في الموضعين: نافع، وأبو جعفر.

ومعناه في الأصل؛ الغاية، والنهاية[٦].

= فضبطها بالألف المقصورة عند إيراده لشاهد الرمز وهو قول الناظم: **(وَالْخُلْفُ كَمْ حِمَىً جَلَا)**، بينما ضبطها بالألف الممدودة في أول كلامه في شرح الرمز، ولهذا نظائر ولعل اختلاف ضبطه ـ كما في اللفظة التي قبلها ـ للكلمة الواحد من كلمات الناظم يريد أن يبين فيه جواز الوجهين، والله أعلم.

(١) ضبطها الشارح الترمسي في شرحه، بإثبات ياء النسبة ساكنة: **(والْمِكِّيْ)**، وهذا أحد الوجهين عنده؛ كما نصَّ عليه بقوله: «**(وَالْمَدَنِيْ وَالْمَكِّيْ وَالْبَصْرِيْ)**؛ بإسكان ياء النسبة في الجميع في قراءة»، فدلَّ كلامه بأن إثبات الياء وجه من وجوه ضبط هذه اللفظة وارد في بعض نسخ النظم، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبطت في مفهوم كلام الشارح ـ وهي كذلك في سائر نسخ النظم الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بحذف ياء النسبة، مع كسر الكاف مشددة: **(والْمَكِّ)**.

(٢) هكذا هي في الأصل، وفي شرح ابن الناظم المطبوع ص (٢١)، لكنها في شرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي ص (٥٩): (لفظه)، بدلاً من (النظم).

(٣) تقدم تعريف الاشتقاق الأكبر وبيان معناه عند شرحه لمعنى الرمز: (كفى).

(٤) ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢).

(٥) وقد تصرفت هذه الكلمة في كلام الناظم على أوجه عديدة؛ فمرة تُلفظ: (مَدَا)، ومرة تلفظ: (مَدَاه)، وهي في كل استعمالتها رمز للإمامين الجليلين؛ أبي جعفر ونافع.

(٦) ينظر: المحيط في اللغة، مادة (ماد)، وتاج العروس، فصل الميم، والنهاية في غريب الأثر (٦٥٢/٤)، باب الميم مع الدال.

ومنه حديث[١]: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوتِ الْمُؤَذِّنِ إِنْسٌ وَلَا جِنٌّ وَلَا شَيءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَومَ الْقِيَامَةِ».

(وَبَصْرِيٌّ)؛ أي: رمز البصري؛ الذي هو: أبو عمرو، ويعقوب الحضرمي.

(حِمَا).

كقوله في البسملة[٢]:

فَاسْكُتْ وَصِلْ. وَالْخُلْفُ: كَمْ حِمًى جَلَا ....

فمدلول **(حِمًا)**: أبو عمرو، ويعقوب.

لأن الحاء رمز لأبي عمرو، فيتبادر الفهم إليه، ويعقوب كثير الموافقة له.

ومعنى (الحمى): الممنوع من القرب منه، والتعرض له[٣].

ومنه حديث[٤] «أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ».

---

(١) أخرجه البخاري في أكثر من موضع من صحيحه، ومنها في كتاب الصلاة، باب: (فضل الآذان)، حديث رقم (٤٠٩)، ونصه: قال أبو سعيد الخدري ﷺ لعبدالله بن عبدالرحمٰن بن أبي صعصعة الأنصاري: «إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء؛ فإنه لا يسمعُ مدى صوت المؤذن جنٌّ ولا إنسٌ ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة، قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله ﷺ».

(٢) ينظر: طيبة النشر، باب البسملة، البيت رقم (١٠٨).

(٣) قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٢): «ويجيء ممدودًا، ومعناه: المدافع عنه، يقال: حاميت عن فلان حماءً؛ أي: نائيت عنه ودافعت». (وانظر: لسان العرب ٢٠٠/١٤، والنهاية في غريب الأثر، باب (الحاء مع الميم)، ١٠٥٥/١، والمحيط في اللغة، باب (حمى)، ٢٥٦/١).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، (ح ٣٠٠٤)، عن النعمان بن بشير، رضي الله عنهما، قال سمعته ـ يعني النبي ﷺ ـ يقول ـ وأهوى النعمان بأصبعيه إلى أذنيه ـ: «إن الحلال بين وإن الحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، =

وحديث[١] «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ، وَلِرَسُولِهِ ـ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيهِ وَسَلَّمَ ـ ».

(وَ)إذا.

اجتمع: (**الْمَدَنِيْ، وَالْمَكِّيْ**[٢]**، وَالْبَصْرِيْ**)؛ بإسكان ياء النسبة في الجميع في قراءة.

فرمزهم: (**سَمَا**).

كقوله[٣]:

وَحَذْفُ يَا اللَّائِي: سَمَا. وَسَهَّلُوا: غَيْرَ ظُبًى بِهِ زَكَا. وَالْبَدَلُ.......الخ

فمدلول (**سَمَا**): نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

وقد وافق الحرز[٤] على ذلك، إلا أنه أدخل فيه: أبا جعفر، ويعقوب.

ومعنى (**سَمَا**)؛ ارتفع، وقد يأتي اسماً من الممدود؛ وهو كل

= ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، إلا وهي القلب».

(١) أخرجه البخاري في أكثر من موضع من صحيحه من حديث الصعب بن جثامة رضي الله عنه، فأخرجه في كتاب المساقاة، باب: (لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ)، بحديث رقم (٢٢٠٩) ونصه: عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن الصعب بن جثامة رضي الله عنه قال: «إن رسول الله ﷺ قال: لا حمى إلا لله ولرسوله، وقال: بلغنا أن النبي ﷺ حمى النقيع، وأن عمر حمى السرف والربذة».

(٢) هذا الموضع من المواضع التي اعتنى الشارح بضبطها ونصَّ على ذلك بقوله: «بإسكان ياء النسبة في الجميع في قراءة»، فدلَّ كلامه بأن إثبات الياء وجه من وجوه ضبط هذه اللفظة وارد في بعض نسخ النظم، وهو من جهة أخرى يدل على مدى عناية الشارح بضبط لفظ الناظم متى ما رأى مناسبة لذلك وحاجة إليه.

(٣) ينظر: منظومة طيبة النشر، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٤).

(٤) حيث قال في حرز الأماني، ص (٥)، البيت رقم (٥٣): (**سَمَا فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلَا**).

ما علاك، ومنه السماء؛ الجرم المعهود، وبمعنى المطر(١)، ومنه [٣٣]: ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ١١].

٤٧ ـ مَكٍّ، وَبَصْرٍ: حَقُّ. مَكٌّ، مَدَنِي: حِرْمٍ(٢). وَعَمَّ: شَامُهُمْ(٣)، وَالْمَدَنِي

(**مَكٍّ وَبَصْرٍ**)؛ أي: رمز المكي، والبصري.

(**حَقُّ**).

كقوله(٤):

....فَـقِـفْ

بِـالْـهَـا: رَجَـا حَـقٍّ.....الـخ ....

فمدلوله: لابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

وتبع فيه الحرز(٥) أيضاً، إلا أنه أدخل فيه يعقوب.

ومعناه: خلاف الباطل(٦).

وقوله: (**مَكٌّ مَدَنِي**)؛ أي: رمز المكي والمدني.

(**حِرْمٌ**).

---

(١) ينظر: لسان العرب، باب (سما)، (٣٩٧/١٤)، والصحاح، باب (سما)، (٣٣٢/١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين؛ الأول: بضم الميم والهاء: (**شَامُهُمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ القاضي ـ على أحد الوجهين فيها ـ، حيث ضُبطت فيها جميعاً؛ بكسر الهاء والميم: (**شَامِهِمْ**).

(٤) ينظر: منظومة طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٥٨ ـ ٣٥٩).

(٥) حيث قال في حرز الأماني، ص (٥)، البيت رقم (٥٤): (**وَمَكٍّ وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنِ الْعَلَاءِ قُلْ**).

(٦) وهو أيضاً بمعنى: الصدق، والثابت، والعدل. (ينظر: المحيط في اللغة، باب (حق)، ١٥١/١، والصحاح في اللغة ١٤٠/١، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٩)).

كقوله[١]:

.... **حَسَنَةٌ: حِرْمٌ**..........................

فيكون مدلوله: لابن كثير، ونافع، وأبي جعفر.

وهو مما تبع فيه الحرز[٢] أيضاً، إلا أنَّه أدخل فيه أبا جعفر.

وأصله: (حِرْمِيّ)؛ بكسر الحاء، وسكون الراء؛ نسبة إلى الحَرَم؛ بفتحتين على خلاف القياس، والمراد: حرم مكة، وحرم المدينة، فَخُفِّفَ كما خُفِّفَ غيره من المكي والمدني ونحوهما، وأُجْرِي مجرى المنقوص[٣]، ومن ذلك قول الشاعر[٤]:

وَأَمْسَتْ بِلَادُ الْحُرْمِ وَحْشاً بِقَاعُهَا لِغَيْبَةَ مَا كَانَتْ مِنَ الْوَحْيِ تَعْهَدُ

وقوله: **(وَعَمَّ شَامُهُمْ)**؛ أي: القراء.

(وَالْمَدَنِي).

كقوله[٥]:

وَجْهِي: عُلاً عَمَّ.........الخ ....

فيكون مدلول: **(عَمَّ)**؛ لنافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

وهو مما تبع فيه الحرز[٦]، إلا أنه أدخل فيه أبا جعفر.

ويأتي: اسماً، وفعلاً، ومركباً من حرف واسم.

---

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٤).

(٢) حيث قال في الشاطبية، البيت رقم (٥٥): **(وَحِرْمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٌ)**.

(٣) وقد يراد بـ**(حِرْم)**؛ أنه الشيء المحفوظ المقدس عن التعرض إليه. (ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (٩)).

(٤) وهو شاعر الإسلام المؤيد بروح القدس: حسان بن ثابت رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: ديوان حسان بن ثابت ٧٥/١).

(٥) ينظر: منظومة طيبة النشر، باب مذاهبهم في ياءات الإضافة، البيت رقم (٣٩٩).

(٦) حيث قال في حرز الأماني، ص (٥)، البيت رقم (٥٣): **(عَمَّ نَافِعٌ وَشَامٍ)**.

فمن الأول: العم أخو الأب[١]، وفي الحديث[٢]: «عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ»، أو كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم.

والفعل من العموم.

والمركب[٣]: كـ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]؛ أصله: (عَنْ مَا)، فأدغم، وحذف ألف الاستفهام.

٤٨ ـ وَحَبْرُ: ثَالِثٍ[٤]، وَمَكٌّ. كَنْزُ: كُوفٍ، وَشَامٍ.........................

(وَحَبْرُ ثَالِثٍ وَمَكٍّ)؛ يعني: أن رمز أبي عمرو وابن كثير إذا اجتمعا.

(حَبْرُ).

كقوله[٥]:

ثَقِّلْ فَرَضْنَا: حَبْرُ.............. ....

وهو بفتح الحاء وكسرها؛ العالم المقتدى به[٦].

---

(١) ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (٩).

(٢) متفق عليه؛ فأما البخاريُّ فأخرجه في كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: (وفي الرقاب والغارمين. . .الخ)، حديث رقم (١٣٨٢)، وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب (في تقديم الزكاة ومنعها)، حديث رقم (١٦٤٠) ونصه عند مسلم: «عن أبي هريرة ﷺ قال: بعث رسول الله ﷺ عمر ﷺ على الصدقة، فقيل: منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، والعباس؛ عم رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله، وأمَّا خالد: فإنكم تظلمون خالداً؛ قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله، وأمَّا العباس: فهي عليَّ ومثلها معها، ثم قال: يا عمر أما شعرت أن عمَّ الرجل صنو أبيه».

(٣) فهو مركب من اسم وحرف. (ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (٩)).

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مشكلة بكسر الثاء مع التنوين: **(ثالثٍ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ؛ بضم الثاء مع التنوين: **(ثَالِثٌ)**.

(٥) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة النور، البيت رقم (٨٠٩).

(٦) ويأتي بمعنى: السرور والجمال، والرجل الصالح، وما يكتب به. (ينظر: الصحاح في اللغة، باب (حبر)، ١/١٤٠، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٩)).

فوافق كون الحاء لأبي عمرو، وهو أحد أصحاب ابن كثير(١) الذي مادة قراءته عنه، وكأنهما واحد.

(كَنْزُ) (كُوفٍ وَشَامٍ)؛ أي: أن رمز: **(كَنْزُ)**؛ للكوفيين، وابن عامر. كقوله(٢):

وَمَـا يُـخَـادِعُـونَ يَـخْـدَعُـونَ: كَـنْـزٌ ثَـوَى........................

فمدلول **(كَنْزُ)**: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف.

ووافق أن الكاف رمز لابن عامر، فيتبادر الفهم إليه.

ومعناه: المال المدفون والمدخر(٣).

وقد تحصل مما مرَّ كله: أنه فَعَلَ تلك الكلمات كلها دالةً على الثناء: بالكفاية، والصحبة، والصفاء، والفتوة، والثقة، والرواية، والثبات، والحماية، والسمو، وغير ذلك(٤).

٤٨ ـ........................... ....وَيَـجِـيءُ الـرَّمْـزُ
٤٩ ـ [بَعْدُ وقَبْلُ](٥). وَبِلَفْظٍ أَغْنَى عَنْ قَيْدِهِ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْمَعْنَى

---

(١) فالإمام أبو عمرو قرأ على الإمام ابن كثير وتتلمذ عليه؛ فهو ـ أي ابن كثير ـ من شيوخ أبي عمرو البصري.

(٢) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٣).

(٣) ينظر: لسان العرب باب (كنز)، ٥٧/٤، والمحيط في اللغة، باب (كنز)، ١٥١/١.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣).

(٥) ضُبِطت في الأصل بتقديم كلمة: **(بَعْدُ)** على كلمة: **(قَبْلُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، وهو اختيار الشيخ أيمن سويد في تحقيقه للمتن، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بتقديم: **(قَبْلُ)** على كلمة: **(بَعْدُ)**، على أن ابن الناظم في شرحه لهذا البيت بدأ بشرح كلمة **(بَعْدُ)**، ثم ضرب لها الأمثلة، ثم شرع بشرح كلمة: **(قَبْلُ)**، فدل مفهوم شرحه لهاتين اللفظتين على أن ضبطها عنده كما ضبطها الشارح؛ أي: بتقديم **(بَعْدُ)**، على **(قَبْلُ)**، لكن ضبط الكلمتين في المتن الذي على هامش الشرح في جميع النسخ المحققة من شرحه ـ كضبط الجماعة ـ؛ أي بتقديم: **(قَبْلُ)** على كلمة: **(بَعْدُ)**، فهل اختلاف المتن الذي على هامش الشرح عن =

ولما فرغ من الرموز الحرفية والكلمية أخذ في بيان فروعها ومصطلحه فيها فقال: **(وَيَجِيءُ الرَّمْزُ)**؛ الحرفي، والكلمي.

(بَعْدُ)؛ بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه، ونية معناه(١)؛ أي: بعد حرف القراءة، وهو الأكثر الأغلب **[٣٤]**.

كقوله من الحرفي(٢):

....................وَأَزَالَ فِي أَزَلْ:   فَوْزٌ. وَآدَمُ انْتِصَابُ الرَّفْعِ: دَلْ

ومن الكلمي قوله(٣):

.........يُنْزِلُ كُلًّا خِفَّ: حَقْ....الخ   ....

وقوله(٤):

....   وَالْغَيْثَ مَعْ مُنْزِلُهَا: حَقٌّ شَفَا

ومن الحرفي والكلمي معاً(٥):

مَالِكِ: نَلْ ظِلًّا رَوَى..................   ....

= منطوق الشرح هو تصرف من المحققين، أم من النساخ، أم أنه اختيار للشارح ـ أي ابن الناظم ـ لبيان جواز الضبطين؟ والراجح أنه تصرف واختيار من المحققين، بدليل أن تقديم البعدية على القبلية قد جاء في منطوق كلام ابن الناظم في شرحه، وجاء أيضاً في أصح نسخ شرح ابن الناظم، تقديم البعدية على القبلية، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان لزاماً على محققي شرح ابن الناظم أن يشيروا إلى ذلك وينوهوا عليه، والله أعلم.

(١) قال الشيخ عبدالله بن عقيل العقيلي في شرحه على الألفية (٢/٧٢): «غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست، لها أربعة أحوال: تبنى في حالة منها، وتعرب في بقيتها؛ أما الحالة التي تُبْنَى فيها؛ فهي: إذا حذف ما تضاف إليه ونُوِيَ معناه دون لفظه، فإنها تُبْنَى حينئذ على الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]».

(٢) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤١).

(٣) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦١).

(٤) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٢).

(٥) ينظر: طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٢).

وقوله[١]:

.... **وَيَكْتُمُونَ: حَبْرُ صِفْ**................

وقوله[٢]:

....**[وَكَسْرُ]**[٣] **عَنْ شَفَا ثَمَنْ**

وغير ذلك.

(**وَ**)قد يجئ الرمز كذلك.

(**قَبْلُ**)؛ أي: قبل حرف القراءة.

كقوله في الحرفي[٤]:

..........**وَصِفْ: يُمْسِكُ [خِفْ]**[٥] ....

وفي الكلمي[٦]:

........................**وَعَمَّ: يَرْتَدِدْ** ....

ومنهما معاً[٧]:

وَدُمْ رِضاً حَلَا: الَّذِي يُبَشِّرُ. .الخ ....

(**وَ**)ربما.

(**بِلَفْظٍ أَغْنَى**)؛ أي: استَغْنِى بلفظ القراءة في بعض المواضع.

(**عَنْ**).

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤٨).
(٢) ينظر: طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٣٤).
(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (وكبير)، وهو تصحيف.
(٤) ينظر: طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤٩).
(٥) ما بين المعكوفتين في الأصل: (حق)، وهو تصحيف.
(٦) ينظر: طيبة النشر، سورة المائدة، البيت رقم (٥٨٢).
(٧) ينظر: طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٩).

ذِكْرِ **(قَيْدِهِ)**؛ أي: لفظ القراءة؛ من نحو: (مَدًّا)، و(رَفْع).

وذلك **(عِنْدَ اتِّضَاحِ الْمَعْنَى)** المقصود، وأمن اللبس؛ إما بالوزن، أو بالخط، أو بهما.

فتارة يلفظ إحدى(١) القراءتين ولا يقيد الأخرى؛ لشهرتها، كقوله:

مَالِكِ: نَلْ ظِلًّا رَوَى. السِّرَاطَ مَعْ سِرَاطَ: زِنْ خُلْفاً غَلَا كَيْفَ وَقَعْ

وتارة يلفظ بإحداهما ويقيد الأخرى، كقوله(٢):

.... تَفْجُرَ [في](٣) الْأُولَى كَتَقْتُلَ: ظُبَا...الخ

وتارة [يلفظ](٤) بالقراءتين معاً بلا قيد لواحدة منهما، كقوله(٥):

وَمَا يُخَادِعُونَ يَخْدَعُونَا: كَنْزٌ ثَوَى.................الخ

وتارة يلفظ بهما ويقيد بعض الأخرى، كقوله(٦):

..........وَفِي وَطْأً وِطَاءً [وَاكْسِرا: حُزْ](٧) كَمْ.................الخ

٥٠ ـ وَأَكْتَفِي بِضِدِّهَا عَنْ ضِدِّ. كَـ:الْحَذْفِ، وَالْجَزْمِ، وَهَمْزٍ(٨)، مَدِّ

(وَ)ربما.

(أَكْتَفِي) فيما إذا كان لقيد القراءة ضد.

---

(١) لو ضبطت: (بإحدى)، ربما كان حسناً.

(٢) ينظر: طيبة النشر، سورة الإسراء، البيت رقم (٧٣٩).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو موجود في أصل النظم ونصه.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتها من شرح ابن الناظم ص (٢٣) حيث نقل الشارح؛ وذلك لأجل لاستقامة المعنى.

(٥) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٣).

(٦) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة المزمل، البيت رقم (٩٦٦).

(٧) في الأصل: (واكسر حر)، وهو تصحيف.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الزاي مع التنوين: **(وَهَمْزٍ)**، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بكسر الزاي بلا تنوين: **(وَهَمْزِ)**.

(بِضِدِّهَا)[1]؛ أي: بذكره.

(عَنْ) ذِكْرِ.

(ضِدِّ)ـه؛ أي: قيد الأخرى.

اختصاراً، أو لأن أحد الضدين يدل على الآخر، إذ هو أقرب خطوراً بالبال.

وذلك **(كَالْحَذْفِ)** فإن ضده الإثبات، وبالعكس، كقوله[2]:

.... **بَعْدَ عَلِيْمٌ احْذِفَا**..................

وَاواً: كَسَا........................ ....

وفي معنى الحذف: (دع)، كقوله[3]:

....**دَعْ وَاوَ الَّذِيْنَ: عَمَّ**......**الخ**

وفي الإثبات: (زد)، كقوله نصب[4]:

......**تَحْتَهَا اخْفِضْ وَزِدِ: مِنْ دُمْ**................................

(وَ).

كـ**(الْجَزْمِ)** ضده الرفع، ولكنه لا ينعكس؛ لذكره بعدُ: أن الرفع ضد النصب.

(وَ).

---

(١) قال النويري في شرحه على الطيبة: «وقال: **(بِضِدِّهَا)**، ولم يقل: **(بِهَا)**، لأنه قد يكون غيرها، إذ لا يلزم أحد الطرفين إلا لعارض، ثم ضرب لذلك أمثلة، والأضداد تنقسم إلى قسمين: الأول: قسم يطَّرد وينعكس؛ بمعنى أن أحد الضدين إذا ذكر دلَّ على ضده الآخر، وينعكس، والثاني: قسم يطَّرد ولا ينعكس؛ وهو أن أحد الضدين إذا ذُكِرَ دلَّ على ضده الآخر، ولا عكس، ومثاله: الجزم ضده الرفع ولا عكس، والضم ضده الفتح ولا عكس». (ينظر: شرح النويري ١/٢٥٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٣ ـ ٢٤)).

(٢) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٦٨ ـ ٤٦٩).

(٣) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة التوبة، البيت رقم (٦٧٤).

(٤) هكذا جاءت في الأصل: (نصب)، ولو قسنا سياق الكلام على ما سبق من نظائره لكان المعنى يستقيم بدون هذه الكلمة.

كـ(**هَمْزٍ**)[(١)] ضده ترك الهمز، وبالعكس.

وكـ(**مَدٍّ**)[(٢)] ضده القصر، وبالعكس.

وكالتحريك ضده التسكين[(٣)].

وكالتنوين ضده عدم التنوين، وبالعكس.

وكالنقل ضده عدم النقل، وعكسه.

وكالإمالة ضدها الفتح، ولا عكس؛ لأنه كما سيأتي ذِكْر: أن ضد الفتح الكسر.

وكالإدغام ضده الإظهار، وعكسه.

وكالجمع ضده عدم الجمع[(٤)]، وعكسه.

وكالغيب ضده الخطاب، وعكسه.

وكالتذكير ضده التأنيث، وعكسه.

وكالتخفيف ضده التشديد، وعكسه.

وكالاختلاس ضده إتمام الحركة، ولا عكس؛ لاختلاف **[٣٥]** الحركة.

وكالتغليظ ضده الترقيق، وعكسه، [وكذلك التفخيم][(٥)].

---

(١) قال في شرح النويري (٢٥١/١): «والهمز له ثلاث معان؛ التحقيق وضده التخفيف، والثاني: جعله مكان حرف صالح لشكله لا على وجه البدل وضده ذلك الحرف، والثالث: الزيادة وضدها الحذف».

(٢) قال في شرح النويري (٢٥١/١): «والمد والقصر ضدان من الطرفين، أي: لا ضد لكل إلا الأخر، وله معنيان: زيادة حرف مد، نحو: ﴿حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦]، وزيادة مد على حرفه، نحو: (**وَأَشْبِعِ الْمَدَّ لِسَاكِنٍ لَزِمْ**)».

(٣) وعكسه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤)).

(٤) أي: التوحيد. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤)).

(٥) ما بين المعكوفتين كان مكانه في الأصل بعد قوله: (وكالتقديم ضده التأخير، وعكسه) وما أثبته من ترتيب الكلام هو من شرح ابن الناظم ص (٢٤)، حيث نقل الشارح، وهو الصحيح؛ لاستقامة المعنى.

وكالتقديم ضده التأخير، وعكسه.

وكالقطع ضده الوصل، وعكسه.

وكالإهمال ضده الإعجام[١].

وكالتسمية للفاعل ضده تجهيله، وعكسه.

وكل ذلك سيأتي في مواضعه[٢].

٥١ ـ وَمُطْلَقُ التَّحْرِيكِ فَهْوَ: فَتْحُ. وَهْوَ: لِلِاسْكَانِ.....................

(وَ)أمَّا.

(مُطْلَقُ التَّحْرِيكِ)؛ بأن أطلقه عن القيد.

(فَهْوَ) بسكون الهاء؛ أي: فمراده به.

(فَتْحُ)، لا ضم، ولا كسر، كقوله[٣]:

..........وَكِسْفاً حَرِّكَنْ: عَمَّ نَفَس...الخ ....

يعني: افتح السين.

بخلاف ما إذا قيده، نحو قوله[٤]:

...........نَصْبٍ اضْمُمْ حَرِّكَنْ: بِهِ عَفَا ....

(وَهْوَ)؛ أي: مطلق التحريك.

مقابل **(لِلِاسْكَانِ)**، فيكون ضده.

سواء كان التحريك مطلقاً أو مقيداً، طرداً أو عكساً.

---

(١) وعكسه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤)).

(٢) ولم يذكر الشارح ـ على عادته ـ أمثلة لما ساقه من القيود وأضدادها؛ متبعاً في ذلك ابن الناظم في شرحه؛ حيث قال ص (٢٤): «وكل ذلك سيأتي في موضعه، فلا حاجة إلى ذكر أمثلة هنا».

(٣) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة الإسراء، البيت رقم (٧٤٠).

(٤) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة المعارج، البيت رقم (٩٦١).

كقوله[١]:

[حُسْناً فَضُمَّ اسْكِنْ: نُهًى حُزْ عَمَّ دَلْ ....

وقوله[٢]:

.............................والـدَّرَكْ: سَـكِّـنْ كَـفَـى..................][٣]

٥١ ـ ....كَـذَاكَ الْـفَـتْـحُ:

٥٢ ـ لِلْكَسْرِ، وَالنَّصْبُ: لِخَفْضٍ، إِخْوَةُ كَـالـنُّـونِ: لِـلْـيَـا. وَلِـضَـمٍّ: فَـتْـحَـةُ

(كَذَاكَ الْفَتْحُ) **(لِلْكَسْرِ)**؛ أي: مع الكسر، طرداً وعكساً.

كقوله[٤]:

....وَفَتْحُ السِّلْمِ: حِرْمٌ رَشَفَا

(وَ)كذلك.

(النَّصْبُ) مقابلٌ.

(لِخَفْضٍ)؛ أي: جرٍّ.

طرداً وعكساً.

كقوله[٥]:

أَرْجُلِكُمْ نَصْبُ: ظُباً عَنْ كَمْ أَضَا ....

---

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٠).

(٢) ينظر: طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧٤).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما الموجود في الأصل بدلاً من هذين البيتين قول الناظم: (واتخذوا بالفتح كم أصل)، ثم طمس عليه، ولم يكتب مكانه بدلاً عن المطموس، وكأنَّ الشارح ـ رحمه الله ـ أراد أن يأتي بمثال للتحريك وما يقابله من الإسكان، ثم أراد أن يثبته بشاهد يناسبه فنسي! وجلَّ من لا ينسى، وما أَثْبَتُّهُ هنا إنما هو من شرح ابن الناظم؛ الذي هو أحد مصادر الشارح، وينقل منه كثيراً، بل إن الكلام الذي قبل البيتين وبعدهما موجود بحروفه في شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤)).

(٤) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٣).

(٥) ينظر: طيبة النشر، سورة المائدة، البيت رقم (٥٧٨).

وقوله[١]:

..........اخْفِضْ نُورَهُ: صَحْبٌ دَرَى ....

فكلٌّ من تلك الأربعة[٢] (إِخْوَةٌ)؛ أي: يقابل الآخر، ويكون ضداً له، طرداً وعكساً، كما تقرر، كقوله[٣]:

حُسْناً فَضُمَّ اسْكِنْ: نُهًى حُزْ عَمَّ دَلْ ....

وقوله[٤]:

.......أُخْفِيَ سَكِّنْ: فِي ظُبًى ....

ووجهه؛ جعل كل اثنين منها، يغني ذكر أحدهما عن الآخر.

(كَالنُّونِ لِلْيَا)؛ أي: وكذلك النون أخ للياء، طرداً وعكساً.

كقوله[٥]:

يَجْمَعُكُمْ نُونٌ: ظُباً.................. ....

وقوله[٦]:

وَيَا سَنُؤْتِيهِمْ: فَتًى........... ....

(وَ)جعل.

(لِضَمٍّ فَتْحَةٌ)؛ أي: فتكون ضداً له، طرداً وعكساً[٧].

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة الصف، البيت رقم (٩٥٢).
(٢) أي: الفتح مع الكسر، والنصب مع الخفض.
(٣) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٠).
(٤) ينظر: طيبة النشر، سورة السجدة، البيت رقم (٨٥١).
(٥) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة التغابن، البيت رقم (٩٥٤).
(٦) ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٧٦).
(٧) وهذا الكلام فيه نظر، فالضم والفتح ضدان، لكن ليس من الطرفين، بل من طرف الضم خاصة؛ لأنه لو جعل من الطرفين لالتبس ضد الفتح فلا يعلم أكسر أم ضم، =

كقوله[١]:

ضَـمُّ يَـخَـافَـا: فُـزْ ثَـوَى............ ....

وليس في شيء من هذه المذكورة إشكال، إذ أضدادها لا يأتي بها إلا مقيدة.

كقوله[٢]:

.... **أَوْلَادِ نَـصْـبٌ شُـرَكَـائُـهُـمْ يُـجَـرْ**

ومثله[٣]:

لَا يَعْقِلُونَ خَاطِبُوا وَتَحْتُ: عَمْ ....

وقوله[٤]:

يُـقْـبَـلُ أَنِّـثْ: حَـقُّ................ ....

لا يقال ذكر هذا مكرر مع قوله: (**وَبِلَفْظٍ أَغْنَى عَنْ قَيْدِهِ**)؛ لأنا نقول: يَرُدُّهُ أن المقصود أن هذه الثلاثة لم تأت في جميع النظم مطلقة، بل إنها إذا أطلقت من غير قيد يكون كذلك، بحسب ما تيسر فيه، وإلا فقد وردت مقيدة في كثير من المواضع؛ كقوله[٥]:

قَتْلَ ارْفَعُوا يَقُولُ يَا: فُزْ......... ....

= وعليه: فقول الشارح هنا: «فتكون ضداً له، طرداً وعكساً»، يكون صوابه: (فتكون ضداً له طرداً لا عكساً)، على أن الشارح قد نوّه على ذلك عند شرحه لقول الناظم: (**اطِّرَاداً**)، حيث قال الشارح: «ثم ما ذكر من مقابلة الضم للفتحة، ومقابلة الرفع للنصب، إنما يكون (**اطِّراداً**)؛ أي: على وجه الطرد من غير عكس؛ لما تقدم أن الفتح ضد الكسر، والنصب ضد الخفض، طرداً وعكساً»، فيكون كلامه في الموضع الأول سبق فهم أو سبق قلم، صوَّبه في الموضع الثاني، والله أعلم.

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٧).

(٢) ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢١).

(٣) ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٤).

(٤) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٥).

(٥) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٤٧).

وقوله[1]:

....غَـيِّـبَـا

وَمَـا يَـشَـاءُونَ: كَـمَـا................... ....

وقوله[2]:

.... [خِفٌّ][3] تُسَاقِطْ[4] فِي عُلاً. ذَكِّرْ: صَدَا

٥٣ ـ كَالرَّفْعِ: لِلنَّصْبِ، اطِّرَاداً[5]. وَاطْلِقَا[6]: رَفْعاً، وَتَذْكِيراً، وَغَيْباً، حُقِّقَا[7]

---

(١) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة الإنسان، الأبيات رقم (٩٧٥ ـ ٩٧٦).

(٢) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة مريم، البيت رقم (٧٦٤).

(٣) في الأصل: (فز)، وهو وهم وتصحيف.

(٤) في الأصل: (يساقط)، وقد أثبتها، كما ضبطها في موضعها من سورة مريم.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: الأول: بكسر الطاء مع التشديد، وألف بعد الراء: (**اطِّرَاداً**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بسكون الطاء، وضم الراء، ثم دال مفتوحة، بعدها نون ساكنة: (**اطْرُدَنْ**)، والثالث: بسكون الطاء، وضم الراء، ثم دال مفتوحة منونة: (**اطْرُدًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).
تنبيه: أشار محقق شرح النويري إلى اختلاف نسخ الشرح في ضبط هذه الكلمة، لكنه أشار إلى أن ضبط هذه اللفظة بهذا الضبط: (**اطِّرَاداً**)، ضبطٌ غير صحيح، ولذا فقد صوبه بضبطها بالوجه الآخر، حيث قال (٢٥٦/١): «في الأصل ونسخة (س): (**اطِّرَاداً**)، وقد صوبتها من (ع)؛ لموافقتها لما في متن الطيبة»، وهذا تصرف من المحقق في ضبط النويري لهذه اللفظة ما كان ينبغي أن يكون منه، لأن الاختلاف في الضبط هنا اختلاف نسخ، وهو خلاف محتمل ومعتبر، وقد تكرر مثل هذا الأمر من محقق شرح النويري كثيراً، فيتصرف بضبط الشارح للمتن بما يراه ويرجحه.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بوصل الهمزة: (**وَاطْلِقَا**)؛ كما صرح بذلك الشارح بقوله: «وقوله: (**وَاطْلِقَا**) بوصل الهمزة؛ للوزن»، وهو كذلك في بعض نسخ شرح النويري، والثاني: بهمز القطع: (**وَأَطْلِقَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والاختلاف في ضبط هذه الكلمة مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: على البناء للمفعول: (**حُقِّقَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: على البناء للفاعل: (**حَقِّقَا**).

(كَالْرَّفْعِ).

مقابلٌ (لِلنَّصْبِ).

كقوله[1]:

....[يَقُولُ ارْفَعْ: أَلَا. الْعَفْوُ: حَنَا..الخ][2]

ثم ما ذكر من مقابلة الضم للفتحة، ومقابلة الرفع للنصب، إنما يكون (اطِّرَادًا)؛ أي: على وجه الطرد من غير عكس؛ لما تقدم أن [٣٦] الفتح ضد الكسر، والنصب ضد الخفض، طرداً وعكساً.

وقوله: (وَاطْلِقَا) بوصل الهمزة للوزن.

(رَفْعاً)؛ كقوله[3]:

وَصِيَّةٌ: حِرْمٌ صَفَا ظِلًّا رَفَهْ ....

(وَتَذْكِيراً)؛ كقوله[4]:

...يَكُونُ: إِذْ حِماً [نَفَا][5] ....

(وَغَيْباً)؛ كقوله[6]:

سَيُغْلَبُونَ [يُحْشَرُونَ][7]: رُدْ فَتَى ....

(حُقِّقَا)؛ أن كل واحد من هذه الثلاثة أراد به التقييد، يعني يُعْلَم من إطلاقه له أنه المراد لضده؛ فضد الرفع هو النصب، وضد التذكير

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٥).
(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (ارفع العفو حنا)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته.
(٣) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٠).
(٤) ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤).
(٥) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (بقا)، وهو تصحيف.
(٦) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٢).
(٧) في الأصل: بزيادة حرف الواو (ويحشرون)، وهو تصحيف.

هو التأنيث، وضد الغيب هو الخطاب[1]، وقد جمع هذه الثلاثة في بعض بيت، وهو قوله[2] في [الأعراف][3]:

خَالِصَةٌ: إِذْ. يَعْلَمُوا الرَّابِعَ: صِفْ. يُــفْــتَــحُ: فِــي رَوَى......الــخ

٥٤ ـ [وَكُلُّ ذَا[4] اتَّبَعْتُ[5] فِيهِ الشَّاطِبِي لِيَسْهُلَ اسْتِحْضَارُ كُلِّ طَالِبِ[6]][7]

---

(١) قال موسى جار الله في شرح الطيبة ص (١٠): «ثم ذكر اصطلاحه فقال: إن الكلام إذا جرى في بيان الإعراب فإن الناظم لا يذكر إلا الرفع لمن سماهم من الأئمة، وإذا دار الخلاف بين التذكير والتأنيث فإنه لا يذكر إلا التذكير، وإذا وقع الخلاف بين الخطاب والغيب فلا يذكر الغيب، فالحرف المطلق في باب الإعراب؛ للرفع، وفي باب التذكير والتأنيث؛ للتذكير، وفي باب الخطاب والغيبة؛ للغيب».

(٢) ينظر: منظومة طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٣١).

(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الأنعام)، وهو سهوٌ وسبق قلم.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بألف بعد الذال المفتوحة: (**ذَا**)، والثاني: ما انفرد به نسخة الشيخ رضوان العقبي، وشرح المنير السمنوديّ بنسختيه التركية والهندية، حيث ضُبطت فيهما؛ بياء بعد الذال المكسورة: (**ذِي**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بهمزة وصل، بعدها تاء مشددة: (**اتَّبَعْتُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به نسخة الشيخ رضوان العقبي، وشرح المنير السمنوديّ بنسختيه التركية والهندية؛ حيث ضُبطت فيهما؛ بحذف همزة الوصل، ويُبْدَأُ بتاء مفتوحة، بعدها باء مكسورة: (**تَبِعْتُ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ) وشرح المنير السمنوديّ بنسختيه التركية والهندية، حيث ضُبطت فيهما؛ بياء بعد اللام: (**طَالِبِي**)، والثاني: ـ وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ؛ بكسر الباء، ولا ياء بعدها: (**طَالِبِ**).

(٧) هذا البيت ثابت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح ابن الناظم، وبعض نسخ شرح النويري، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فإنه ساقط منها غير موجود فيها، بينما هذا البيت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ رضوان العقبي، كُتب على هامش المتن ـ مما يشير إلى أن المتن كُتِبَ من غير هذا البيت، وأن هذا البيت أضيف بعداً للمتن المكتوب أولاً في كلٍّ من النسختين.

تنبيه: قال محقق شرح النويري ما نصه: «وُجِدَ بهامش الأصل، ونسخة من نسخ الشرح ـ رَمَز لها بـ(ز) ـ بيت ساقط من النساخ، ثم ذكره، ثم قال: ولم يرد هذا البيت في نسخ: (س)، (ع)، ولكن وجد في (س) تعليق على البيت حيث قال النويري: =

ثم بين مستنده فيما اصطلحه، فقال:

(وَكُلُّ ذَا)؛ المذكور من المصطلحات في الرموز الحرفية والكلمية، يعني: الأكثر فيها وفي فروعها وغير ذلك.

(اتَّبَعْتُ).

ووافقت (فِيْهِ).

الشيخ العلامة الصالح؛ أبا محمد القاسم فِيْرُّه[١] ـ بكسر الفاء، وسكون الياء، وتشديد الراء المضمومة ـ [بن][٢] خلف بن أحمد الرُعَيْني، (الشَّاطِبِي)[٣].

الإمام المشهور بالعلم والجلالة والفضل والكرامة، ولد عام (٥٣٨هـ) بشاطبة[٤]؛ بلدة بالأندلس من بلاد المغرب، وتوفي بمصر

= وأخبر أنه ـ أي: الناظم ـ تبع الإمام الشاطبي في هذه الاصطلاحات لسهولة استحضار الطالب لهذا الفن». اهـ، بتصرف يسير، قلتُ: وعلى هذا فما ذُكِر وكثر تداوله بين المتخصصين في طيبة النشر ـ ضبطاً وشرحاً ـ من أن هذا البيت غير موجود في شرح النويري فيه نظر، بل الصحيح أنه موجود في بعض نسخ شرحه، وساقط من بعض النسخ الأخرى. (ينظر: شرح النويري ١/٢٦٢).

(١) قيده الذهبي، والصفدي، وابن خلكان، والسبكي، وغيرهم، قالوا: «بكسر الفاء وسكونٍ»، وقال الزركلي: «بكسر الفاء وتشديد الراء وضمها؛ بلغة اللطيني، معناه بالعربي: الحديد». (ينظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٢٦١، والأعلام للزركلي ٥/١٨٠).

(٢) في الأصل: (ابن)، والصواب من غير همز الوصل؛ لوقوعها بين علمين.

(٣) تنظر ترجمته في: غاية النهاية ٢/٢٠، والقراء الكبار ٢/٥٧٣، وسير أعلام النبلاء ٢١/٢٦١، والأعلام للزركلي ٥/١٨٠.

(٤) شاطبة: مدينة أندلسية هامَّةٌ في شرقي الأندلس، تقع على نحو خمسين كيلومترًا جنوب غربي (بلنسية)، على مقربة من البحر المتوسط، وإلى الغرب من مدينة (دانية)، وكانت مدينة زاهرة في ظل العهد الإسلامي، وظلت من أهم قواعد الأندلس الشرقية حتى سقطت من أيدي المسلمين سنة ٦٤٧هـ، اشتهرت في العصر الإسلامي بصناعة الورق (الكاغد)، كانت بموقعها الطبيعي من أعظم حصون الأندلس، ولا تزال بقايا حصونها قائمة، ينسب إليها عدد كبير من العلماء؛ منهم: أبو إسحاق الشاطبي؛ صاحب كتاب الموافقات في الأصول، وأبو محمد القاسم بن خلف الرعيني الشاطبيّ، وغيرهما. (ينظر: معجم البلدان ٣/٢١).

القاهرة، سنة (٥٩٠هـ)، ودفن بالقرافة[١]، رحمه الله تعالى ونفعنا به[٢].

وإنما تبعه فيه:

(لِيَسْهُلَ) تناوله.

و**(اسْتِحْضَارُ كُلِّ طَالِبِ)** للفن.

فإن العادة في الأعصار الجارية في الأقطار ممارستهم للشاطبية، والبركة فيها موجودة.

٥٥ ـ وَهَــذِهِ أُرْجُــوزَةٌ وَجِــيــزَهْ جَـمَـعْـتُ فِـيـهَـا طُـرُقـاً عَـزِيـزَهْ

ولما فرغ من اصطلاحه، أخذ في التعريف بمنظومته وما فيها، فقال:

(وَهَـذِهِ) المعاني الحاضرة في الذهن المخصوصة، المعبر عنها بالألفاظ المخصوصة، سواء كان وضع الديباجة[٣] قبل التصنيف أو بعده، وأما تخصيص الإشارة إلى الحاضرة في الذهن بالحالة الأولى فعاطل عن حُليّ التحقيق.

---

(١) القَرَافَةُ: مقبرة بمصر مشهورة، مسماة بقبيلة من المغافر يقال لهم: بنو قرافة، ومن حولها مكان يسكنه الناس ويعمرونه، وهي إحدى عجائب الدنيا بما تحتويه من مشاهد الأنبياء عليهم السلام، وأهل البيت والصحابة والتابعين والعلماء والزهّاد والأولياء، ويُقَالُ: أن فيها قبر النبي صالح عليه السلام، وقبر روبيل بن يعقوب عليه السلام، ومشهد آسية امرأة فرعون، ومشاهد أهل البيت، وفيها بناء حفيل، وفيها روضات بديعة عجيبة البنيان، وُكِّلَ بها قَوَمٌ يسكنونها ويحفظونها، ومنظرها عجيب، وكلها مساجد مبنية، ومشاهد معمورة، يأوي إليها الغرباء والصلحاء والفقراء. (ينظر: معجم البلدان ٢١/٣، والروض المعطار في خبر الأقطار ص (٤٦٠)).

(٢) قد تم التنبيه لمثله فيما مضى، وأنه إن كان المراد بقوله: (به)؛ أي: بعلمه ونصحه وتوجيهه، فلا بأس، وإلا فإن الإنسان لا يُنْتَفَعُ بعد مماته إلا بما ورَّثه من العلم والتلمذة والتأليف.

(٣) قال في المعجم الوسيط ص (٨٦): «ديباجة الوجه؛ حسن بشرته، وديباجة الكتاب؛ فاتحته، ويقال لكلامه وشعره وكتابته: ديباجة حسنة، وأسلوب حسن، والديباجتان؛ الخدان».

(أُرْجُوزَةٌ) بضم الهمزة؛ أفعولة من الرَّجَزْ؛ البحر المشهور، وهو مبني في الدائرة من مستفعلن ست مرات، سُمِّيَ رجز؛ لتقارب(١) أجزائه، وقلة حروفه، أو لاضطرابه، أو لأن أكثر ما يستعمل منه العرب المشطور الذي على ثلاثة أجزاء، واختير في الأراجيز المُزْدَوَجة ـ كهذا المتن ـ أن كل شطرين منها شعر على حدته، ولا تسمى قصيدة؛ لأنهم لا يلتزمون أجزاءها على رَوِيٍّ واحد، ولا على حركة واحدة، بل يجمعون فيها بين الحروف المختلفة المخارج قرباً وبعداً، والحركات كذلك، وإنما يلتزمون ذلك في كل شطرين منها، فلو جعل الكل قصيدة **[٣٧]** واحدة لزم وجود: الإكفاء(٢)، والإجازة(٣)، والإقواء(٤)، والإصراف(٥)، في القصيدة الواحدة

---

(١) كتبت في الأصل بزيادة همزة وصل: (التقارب)، والتصويب من شرح ابن الناظم ص (٢٥)، حيث نقل الشارح.

(٢) الإكفاء: هو اختلاف حرف الروي في قصيدة واحدة، وأكثر ما يقع في الحروف المتقاربة المخارج، كالميم والنون، والطاء مع الدال، وقيل الإكْفاء في الشعر: أن يُخَالف بين حركات الرَّوِيّ رَفعاً ونصباً وجرًّا، وقيل: هو أن يخالف بين قوافيه فلا يلزم حرفاً واحدا، فأصله ـ أي الإكفاء ـ: من كفأت الإناء وغيره، إذا قلبته، ويقال ـ أيضاً ـ: أكفأت الشيء إذا أملته، فالمُكْفأُ؛ المخالف به عن جهة العادة، فكذلك لما اختلف حرف الروي، أو لما اختلفت حركاته، سُمِّيَ ذلك العيب إكفاءً، فالإكْفاء: أَحد عيوب القافِية السَّتَّة التي هي: الإيطاءُ، والتَّضْمينُ، والإقْواءُ، والإصرافُ. (ينظر: الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص (١٦١)).

(٣) الإجازة: بالزاي، وبعضهم يسميها إجارة من الجور، وهي: اختلاف الروي بحروف متباعدة المخارج، أو: الإِجازَة في الشِّعْر: أَن يكون الحرفُ الذي يلي حرفَ الرَّوِي مضموماً ثم يكسر أو يفتح، ويكون حرف الروي مُقَيّداً، والإِجازَة في قول الخليل: أَن تكون القافية طاءً والأُخرى دالاً، ونحو ذلك. (ينظر: الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص (١٨٩)، ولسان العرب ١١/١٣٩ (جوز)).

(٤) الإقواء: هو اختلاف المجرى (حركة الروي للمطلق) بالضم والكسر، وقال الأخفش: الإقواء: رفع بيت وجر آخر، وقيل الإقواء: أن يختلف حركات الروي في قصيدة واحدة؛ فيجيء بيت مرفوعاً، وآخر منصوباً، وآخر مجروراً، وقال أبو عبيد: الاقواء في عيوب الشعر نقصان الحرف من الفاصلة، ـ يعني من عروض البيت ـ. (ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص (١٦٠)).

(٥) الإصراف: اختلاف المجرى بالفتح وغيره ـ أي: الكسر والضم ـ، وقيل: =

مع تكررها فيها، وتلك عيوب يجب اجتنابها[١]، وهم لا يعدون مثل ذلك في هذه الأراجيز عيباً، ولم يوجد لذلك نكير من العلماء[٢].

(وَجِيْزَهْ)؛ أي: مختصرة، من أوجزت الكلام إذا اختصرته وقصرته مع توفية المعنى[٣]، وهي ألف بيت[٤]، كما صرح به في آخر الكتاب، إذ قال فيه[٥]:

وَهَـاهُـنَـا تَـمَّ نِـظَـامُ الـطَّـيِّـبَـهْ ... أَلْـفِـيَّـةً سَـعِـيـدَةً مُـهَـذَّبَـهْ

وصاحب البيت أدرى بما فيه.

(جَمَعْتُ فِيْهَا)؛ أي: في هذه الأرجوزة ـ مع وجازتها ـ.

(طُرُقاً)؛ يعني: روايات ومذاهب[٦].

(عَزِيْزَهْ)؛ أي: قليلة الوجود، غير مجتمعة في كتاب واحد، كثيرة الدلالة، عظيمة القدر[٧].

= الإصراف إقواء بالنصب. (ينظر: كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص (١٦٠)).

(١) ينظر: الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص (١٥٧ ـ ١٦٩).

(٢) ينظر: التعاريف للمناوي ص (٣٥٧)، والنهاية في غريب الأثر ١/١٩٩، والكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ص (١٨٩).

(٣) ينظر: اللسان ٥/٤٢٧، والنهاية في غريب الأثر ٥/١٥٥.

(٤) بل هي خمسة عشر وألف (١٠١٥) بيت، كما تقرر في ختام هذا الشرح وتحرر.

(٥) ينظر: منظومة طيبة النشر، ص (١٠٢)، البيت رقم (١٠١١).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥)، ولسان العرب ١٠/٢١٦.

(٧) قال النويري في شرحه: «جمع فيها طرقاً لم توجد في كتب عدة، يعترف بها ويراها كل من أسهر ليله وبذل جهده»، وقال ابن الناظم: «أي: قليلة الوجود، وكثيرة الدلالة، عظيمة القدر»، وقال المنير السمنوديّ: «أي: عديمة النظير، وكثيرة الدلالة، عظيمة القدر»، وقال في الهادي: «كثيرة الدلالات، عظيمة القدر». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥)، وشرح النويري ١/٢٦٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣/أ)).

٥٦ ـ وَلَا أَقُولُ إِنَّهَا قَدْ فَضَلَتْ[١] (حِرْزَ الْأَمَانِي) بَلْ بِهِ قَدْ كَمُلَتْ[٢]

(**وَ**)لكن من الأدب.

أني (**لَا أَقُولُ**) ولا أحكم.

(**إِنَّهَا**)؛ أي: هذه الأرجوزة.

(**قَدْ فَضَلَتْ**)؛ أي: غلبت في الفضل؛ مِنْ فاضَلْتُهُ فَفَضَلْتُهُ إذا غلبته في الفضل[٣].

قصيدة الشاطبي اللامية المسماة: (**حِرْزَ الْأَمَانِي**) ووجه التهاني.

وهي ألف بيت ومائة وثلاثة وسبعون بيتاً، قال المصنف ابن الجزري[٤]: «ولقد رُزق هذا الكتاب ـ أي: الحرز ـ من الشهرة والقبول مالا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أقول ولا في غيره، بل لا أحسب أن بلدًا من بلاد الإسلام تخلوا منه، ولا أظن أن بيت صاحب علم يخلو منه، ولقد تنافس الناس فيه ورغبوا في اقتناء النسخ الصحاح، حتى إنه كان عندي نسخة اللامية والرائية بخط السخاوي[٥]،

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: ما انفرد به شرح السمنودي بنسخته التركية، ونسخة الشيخ الضباع، فقد ضُبطت فيهما: بضم الضاد: (**فَضُلَتْ**)، والثاني: بفتح الضاد: (**فَضَلَتْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بضم الميم: (**كَمُلَتْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وشرح السمنودي بنسخته التركية، وتحقيق الطيبة للشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الميم: (**كَمَلَتْ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) ينظر: لسان العرب ٥٢٤/١١.

(٤) ينظر: غاية النهاية ٢٢/٢.

(٥) أبو الحسن علم الدين علي بن محمد السخاوي، الإمام العلامة، المقرئ المفسر النحوي اللغوي، الشافعي، شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، ولد سنة ٥٥٨هـ، أو سنة ٥٥٩هـ، بـ(سخا) من أعمال مصر، قرأ القراءات بالديار المصرية على أبي القاسم الشاطبي وبه انتفع، وأبي الفضل محمد بن يوسف الغزنوي، ثم رحل إلى دمشق فقرأ القراءات =

فأُعطيتُ وزنَها فضةً تماثلها فلم أقبل».

وذكر بعضهم عن الإمام الشاطبي أنه قال: من حفظ هذه القصيدة دخل الجنة، فبلغ بعض المقرئين هذا الكلام، فأراد أن يسأله عن ذلك، فجاء إليه وكاشف الشيخ قبل أن يسأله، فقال: نعم من حفظها دخل الجنة، بل من مات وهي في بيته دخل الجنة[1]، ....

= الكثيرة على أبي اليمن الكندي، وأخذ عنه النحو واللغة والأدب، وروى كتاب المصباح لأبي الكرم الشهرزوري بقراءته عن داود بن أحمد بن محمد البغدادي عن المؤلف سماعاً، كان إماماً علامة محققاً مقرئاً مجوداً، بصيراً بالقراءات وعللها، إماماً في النحو واللغة والتفسير والأدب، وكان مع ذلك ديِّناً خيراً متواضعاً، أقرأ الناس نيفاً وأربعين سنة بجامع دمشق، قرأ عليه بالقراءات السبع: أبو الفتح محمد بن علي الأنصاري شيخ الإقراء بعده، والحافظ العلامة أبو شامة، وألف من الكتب؛ شرح الشاطبية وسماه: فتح الوصيد؛ فهو أول من شرحها، بل هو ـ والله أعلم ـ سبب شهرتها في الآفاق، وإليه أشار الشاطبي بقوله: يقيض الله لها فتى يشرحها، وشرح الرائية وسماه: الوسيلة إلى شرح العقلية، وله كتاب: جمال القراء وكمال الاقراء، وكتاب: المفاخرة بين دمشق والقاهرة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٦٤٣هـ، ودفن بقاسيون. (ينظر: غاية النهاية ٥٦٨/١، والقراء الكبار ٦٣١/٢، وسير أعلام النبلاء ١٢٢/٢٣، والأعلام للزركلي ٣٣٢/٤).

(١) لم يذكر هذه القصة والقصة التي بعدها ابن الجزري في غاية النهاية، ولا الذهبي في القراء الكبار، أو سير أعلام النبلاء، ولا ابن كثير في البداية والنهاية، ولا صاحب معجم الأدباء، ولا مؤلف نكت الهميان في نكت العميان، وقد رجعت إلى أكثر من ثلاثة عشر مرجعاً في ترجمة هذا العلم الكبير فلم يرد ذِكْرٌ لهذه القصة وما بعدها من قصة رؤيته للنبي ﷺ، ولم أجدها إلا في كتاب طبقات القراء السبعة للإمام أمين الدين المعروف بابن السَّلَّار (ت ٧٨٢هـ) حيث قال في سياق كلامه عن فضل متن الشاطبية: «فقد ضَمِن مصنفها لقارئها الجنة، وضمان الصالحين عند الله مضمون مقبول»، ووجدتها أيضاً في كتاب الفتح المواهبي للقَسْطَلَّانِي، وقد أوردها بصيغة التمريض فقال: «ورأيتُ في نسخة من اللامية ما نصه: رُوِيَ عن الشاطبي أنه قال من حفظ القصيدة دخل الجنة. . .الخ»، كما أورد قصة رؤيته للنبيّ ﷺ ـ أيضاً ـ بصيغة التمريض فقال: «ورُوِيَ أنه لما فرغ منها رأى النبي ﷺ في منامه. . .الخ»، ولم يعلق عليهما محقق كتاب الفتح المواهبي بشيء أو يعزوهما إلى مصدر أو كتاب، وكان حقه أن يفعل.

وفي النفس شيء من هاتين الروايتين من جهة عدم ثبوتهما عن الإمام الشاطبيّ بسند صحيح، ولعدم ذكرهما وتواترهما في كتب التراجم المعتمدة، ومن جهة أخرى =

ومن ثم قال الأفراني[١] ....

= فإن في هاتين القصتين من المبالغة ما لا يخفى؛ لأن دخول الجنة وعدمه وغير ذلك من أمور الغيب لا يعلمه أحد إلا الله تعالى، ولا ينبغي لأحد أن يتكلم فيها إلا بنص صحيح عن النبي ﷺ، ولا يقول هذا إلا من بيده وإليه العصمةﷺ، فالدين والشرع حقائق تُصَدَّقُ ويعمل بها، والله سبحانه وتعالى بعث رسوله بالهدى ودين الحق، والرؤيا إنما تكون حقٌّ في حقِّ الأنبياء، أما غيرهم فليست له هذه المزية.

قال الإمام ابن الجزريّ: ولقد حَكَى عنه أصحابه ـ أي الإمام الشاطبيّ ـ ومن كان يجتمع به عجائب، وعظموه تعظيماً بالغاً، حتى أنشد الإمام الحافظ أبو شامة المقدسي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ من نظمه في ذلك:

رَأَيْتُ جَمَاعَةً فُضَلَاءَ فَازُوا بِرُؤْيَةِ شَيْخِ مِصْرَ الشَّاطِبِيّ
وَكُلُّهُمُ يُعَظِّمُهُ وَيُثْنِي كَتَعْظِيمِ الصَّحَابَةِ لِلنَّبِيّ

وقد أورد هذه الأبيات القسطلاني في الفتح المواهبي ثم عقب قائلاً: «وهذا فيه من المبالغة ما لا يخفى».

وأنا أقول: إن في هاتين القصتين من المبالغة ما لا يخفى، وعليه: فلا أظن أنَّ هاتين القصتين تثبتان عن الإمام الكبير؛ أبي القاسم الشاطبيّ؛ الذي أجمع أهل العلم على إمامته، وأنه كان ديِّناً خاشعاً ناسكاً كثير الوقار، وأن له الباع الأطول في فن القراءات والرسم والنحو والفقه والحديث، وله النظم الرائق، مع الورع والتقوى والتأله والوقار، وأنه كان إماماً كبيراً، أعجوبة في الذكاء، كثير الفنون، آية من آيات الله تعالى، غاية في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، إماماً في اللغة، رأساً في الأدب، مع الزهد والولاية والعبادة والانقطاع، مواظباً على السنة، رحمه الله تعالى. (ينظر: غاية النهاية ٢٢/٢، والفتح المواهبي ص (٥٧، ٧١)، وإبراز المعاني ٨٠/١).

(١) هكذا ضبطه الشارح هنا، وهو الاسم الموجود في أرشفة مخطوطات مؤلفاته المحفوظة في المكتبات المختلفة؛ كمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الخزانة الملكية (الحسنية)، وغيرها، وترجمته؛ هو: محمد بن محمد شمس الدين أبو عبدالله الإِفْرَانِيّ السوسي المغربي، رحل إلى المشرق ونزل مصر، وبها توفي بمرض الطاعون سنة ١٠٨١هـ، أخذ عن: سلطان بن أحمد المزَّاحِي، وعبدالرحمٰن المكناسي، وأبي زيد بن القاضي، وأخذ عنه الشيخ علي بن محمد بن سليم أبو الحسن النوري الصفاقسي؛ صاحب غيث النفع حيث نقل عنه كثيراً، له عدة مؤلفات منها؛ منظومة غاية البيان لخفي لفظتي (الآن)، وله مقصورة في طرق السبعة أورد ذكرها صاحب غيث النفع في كتابه، ومنظومة تذكرة الإخوان، وشرحها: البرهان على مسائل تذكرة الإخوان، وقد نصَّ الشيخ الصفاقسي في غيث النفع على تلقيه للقراءات على شيخه محمد بن محمد الأفراني، وقد ذكر هذين البيتين العلامة الخليجي في =

في مقصورته[١]:

وَاعَتَنِ بِالْحِرْزِ لِأَنَّ الشَّاطِبِي قَدْ ضَمِنَ الْجَنَّةَ لِلَّذِي وَعَا
ضَمَانُ أَوْلِيَاءَ مَقْبُولٌ لَدَى إِلَهِنَا فَالشَّاطِبِي مِنْهُمْ يُرَى

بل رُوِيَ أنه لما فرغ منها، رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في منامه، فقام فقدم القصيدة بين يديه وقال: يا رسول الله أنظرها، فتناولها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيده الشريفة وقال: هي مباركة، من حفظها دخل الجنة[٢].

وَرُوِيَ عن الشاطبي أنه بعد الفراغ منها طاف حول الكعبة اثني عشر ألف أسبوع[٣]، ويدعو في أماكن الدعاء لمن يقرأها ـ وهي بين يديه ـ بهذا الدعاء: «اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة رب هذا البيت انفع بها كل من يقرأها»[٤].

وكأنه قد أُلْهِم الإجابة في دعائه، إذ قال بعده: «لا يقرأ أحد

= "حل المشكلات" وضبط اسمه بـ(الوافراني)، ولعل الصواب القول بأنه الأفراني، والله أعلم. (القراء بالمغرب ص (١٠٩)، وغيث النفع ص (٣٣، ٤٧)، وشجرة النور ص (٣٢١)، وتراجم المؤلفين التونسيين ٥/٥٢، وحل المشكلات ص (٤٩)).

(١) وجاء بعد هذين البيتين قوله:

وَخُذْ بِمَا فِيهِ جَمِيعاً غَيرَ ما لِضَعْفِهِ أَشَارَ نَحْوُ يُفْتَلَا
أَهْمِل أَعْضَل مُوهَلاً وَمَا جَ لَمْ يَصِحّ شَذَّ هَلْهَلَا

(ينظر: حل المشكلات ص (٤٩)).

(٢) يلاحظ أن الشارح هنا ومعه صاحب الفتح المواهبي قد أوردا هذه القصة والتي بعدها بصيغة التمريض والتضعيف، فكأنها لم تثبت عندهم. (ينظر: الفتح المواهبي ص (٧١)).

(٣) الأسبوع هنا؛ هو: الطواف بالبيت العتيق وحول الكعبة سبعاً، وليس المراد أسبوع الأيام، يقولون في اللغة: طاف بالبيت سبعاً وأسبوعاً وسبوعاً، كله واحد، وكذلك طاف أسبوعاً وأسبوعات وأسابيع. (ينظر: القاموس المحيط ٣/٥٧، وأساس البلاغة ص (٢٨٣))

(٤) ذكر هذا الأثر ورواه بصيغة التمريض ـ كما رواه الشارح هنا ـ صاحب الفتح المواهبي ص (٧١).

قصيدتي هذه إلا انتفع بها؛ لأني نظمتها لله تعالى»[١].

وهذا هو السر في قول المصنف: (**بَلْ بِهِ**)؛ أي: بحرز الأماني وبركته[٢].

(**قَدْ كَمُلَتْ**) هذه الأرجوزة من غير نقص فيها[٣].

وَوَجَّه بعض المحققين[٤] كمالها به؛ بأن ناظمها هو المتقدم، والفضل له، وأنه الفاتح لهذا الباب، والآخذ من كل فضل بأسباب، ومقترح ذلك المصطلح، وما وصل ابن الجزري إلى ما وصل إلا ببركة ذلك الكتاب وحفظه له منذ كان في الكُتَّاب، فرحم الله الجميع، ونفعنا بهم[٥]، آمين.

٥٧ ـ حَوَتْ: لِمَا فِيْهِ، مَعَ (التَّيْسِيرِ) وَضِعْفِ[٦] ضِعْفِهِ، سِوَى[٧] التَّحْرِيرِ

---

(١) ينظر: القراء الكبار ٥٧٣/٢، وسير الأعلام ٢٦١/٢١، والفتح المواهبي ص (٧١).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦)، وسطعات لمعات ضياء الفجر (ل ١٢/ب).

(٣) قال النويري (٢٦٣/١): «وهذا في الحقيقة إنصاف من المصنف، وإلا فلا نزاع بين كل من له أدنى نظر ولو لم يكن له نقد وبصيرة في أن هذه الأرجوزة جمعت أشياء ليست في تلك»، ثم أخذ النويري يسرد شيئاً ممَّا تميزت به طيبة النشر عن الشاطبية. وهكذا فعل الإمام ابن مالك ـ رحمه الله ـ بعد أن فرغ من نظم ألفيته في علم النحو، حيث قال:

وَتَقْتَضِي رِضاً مِنْ غَيرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنَ مُعْطِي
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزاً تَفْضِيْلَا مُسْتَوجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا
وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْأَخِرَهْ

قلتُ: وهذا هو شأن العلماء الربانيين.

(٤) وبهذا القول قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٦)، وتبعه المنير السمنوديّ في شرحه (ل ١٣/ب)، وببعض معانيه قال النويري في شرحه على الطيبة ٢٦٣/١ ـ ٢٦٥.

(٥) قد تم التنبيه لمثله فيما مضى، وأنه إن كان المراد بقوله: (بهم)؛ أي: بعلمهم ونصحهم وتوجيههم، فلا بأس، وإلا فإن الإنسان لا يُنْتَفَعُ بعد مماته إلا بما ورَّثه من العلم والتلمذة والتأليف.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بفتح الفاء: (**ضِعْفَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الفاء: (**ضِعْفِ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**سِوَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، =

(حَوَتْ)؛ أي: جمعت وشَمِلَت.

(لِـ)ـكل.

(مَا فِيْهِ)؛ في: (حِرْزَ الْأَمَانِي).

(مَعَ) ما في أصله.

المسمى بـ**(ـالتَّيْسِيرِ)** للمقري الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، المتوفى سنة (٤٤٤هـ)، وهذا التيسير من أنفع الكتب في هذا الفن(١)، وهو من محفوظات الشاطبي، قال(٢): «عَرَضته حفظاً عن ظهر قلب، وتلوت ما فيه على ابن الهُذيل(٣) بالأندلس».

= وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ الضباع، ونسخة الشيخ محمد كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، على أحد الوجهين عنده، فقد ضُبطت فيهما: (مَعَ)، وقد ذكر الوجهين الشيخ صادق قمحاوي في الكوكب الدري ص (٦٠ ـ ٦١) ثم رجح ضبط الجمهور، حيث قال ما نصه: «على أن كثيراً من نسخ الطيبة قد ضُبطت: (مع التحرير) بدلاً من: (سوى التحرير)، وهي واضحة المعنى، بينة المراد؛ فعلى معنى: (مع التحرير)؛ أي: أن الطيبة حوت ما في الكتابين وزادت عليهما وجاءت ببعض تحرير الأوجه؛ مثل قوله في باب الإدغام الكبير: (لكن بوجه الهمز والمد امنعا)؛ أي: الإدغام أتى على القصر مع إبدال الهمز فقط؛ يعني: يمتنع على توسط المنفصل، وكذا على تحقيق الهمز، ولكنَّ الأصح أنه: (سِوى التحرير)؛ أي: غير تحرير الأوجه وتحقيقها».

(١) وهو كتاب في القراءات السبع، وضَمَّنَ ابن الجزري ـ في كتاب النشر ـ من طرق كتاب التيسير (١٥) طريقاً، حيث أخذ لكل راوٍ من رواة القراء السبعة طريقاً واحداً إلا شعبة عن عاصم فعنه طريقان، ويضاف إلى ذلك (٢٨) طريقاً أدائية عن القراء السبعة، فيكون المجموع الكلي للقراء السبعة من طريق الداني في كتاب التيسير (٤٣) طريقاً، والكتاب طبع بعناية أحد المستشرقين، ثم حُقِّقَ كرسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، وطُبِعَ عام ١٤٣٧هـ، كما طُبِعَ في الشارقة بتحقيق أحد الباحثين حاوياً مقارنة مع طبعة المستشرق المذكور. (ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ٢٧/١).

(٢) ينظر: سراج القاري المبتدي ص (٢١)، والفتح المواهبي ص (٤٢)، وغاية النهاية ٢٠/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٦١/٢١، والقراء الكبار ٥٥٦/٢.

(٣) ابن هذيل؛ الشيخ الإمام المعمر، مقرئ العصر، أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي، ولد سنة ٤٧١هـ، أكثر في الرواية عن زوج أمه أبي داود سليمان بن نجاح، وتلا عليه بالسبع، وسمع منه الكتب، وهو أثبت الناس فيه، =

وهو مختصر مشهور في القراءات السبع، وقد أضاف المصنف إليه الثلاث[(١)] في كتابه: التحبير[(٢)]؛ وهو أصل الدرة[(٣)] له.

ومن أسباب شهرته ـ كما قاله[(٤)] ـ دون باقي المختصرات: «نظم الشاطبي في الحرز».

(وَ)قد حوت هذه الأرجوزة ما فيهما من القراءات والطرق والروايات.

وحوت ـ أيضاً ـ **(ضِعْفِ ضِعْفِهِ)**؛ يعني: مثله، ومثل مثله.

= وصارت إليه أصول أبي داود، كان منقطع القرين في الفضل والزهد والورع، مع العدالة والتقلل من الدنيا، صواماً قواماً، كثير الصدقة، طويل الاحتمال على ملازمة الطلبة له ليلاً ونهارًا، انتهت إليه رئاسة الاقراء؛ لعلو إمامته في التجويد والإتقان، أخذ عنه: الإمام الشاطبي، ومحمد بن سعيد المرادي، وأبو جعفر الحصار، توفي ـ رحمه الله ـ في رجب سنة ٥٦٤هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٥٧٣ ـ ٥٧٤، ومعجم المؤلفين ٦/٢٤٤).

(١) أي: القراءات الثلاث؛ قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب الحضرمي، وقراءة خلف البزار.

(٢) وهو كتاب (تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة)، وقال في مقدمته: «وإني لما نظمت طيبة النشر نظماً رجوت به أن تكون ذخراً عند الله في الحشر، واختص قوم عن حفظ حرز الأماني، وتقدموا عليهم بما حوت من جمع الطرق واختصار اللفظ وكثرة المعاني، رأيت أن أتحف حفّاظ الشاطبية بتعريف قراءات العشرة، وأجعلها في متن الحرز منظومة مختصرة، فجاءت في أسلوب من اللطف عجيب، ونوع من الإعجاز والإيجاز غريب، ولا شك أن ذلك ببركة قصيد الشاطبي رحمه الله ورضي عنه، ولما تُلُقِّيت بالقبول، وحصل بها لأهلها من النفع غاية المأمول، رأيت أن أفعل ذلك في كتاب التيسير، وأضيف إلى سبعته الثلاثة في أحسن منوال، يكون له كالتحبير، مع ما أضيف إليه من تصحيح وتهذيب، وتوضيح وتقريب، من غير أن أغير لفظ الكتاب أو أعدل به إلى غيره من خطأ أو صواب». (ينظر: تحبير التيسير ص (٧)).

(٣) أي: متن الدرة المضيّة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة للإمام ابن الجزري، وهو نظم رائق في القراءات الثلاث المتواترة الزائدة على السبعة، أي: قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

(٤) يرجع الضمير في: (قاله) إلى الإمام ابن الجزري، فيكون المعنى: كما قاله ابن الجزري ـ رحمه الله ـ في كتابه تحبير التيسير ص (٧).

وقد تقدم بيان ذلك عند قوله[(١)]:

وَهَـذِهِ الرُّوَاةُ عَـنْـهُـمْ طُـرُقُ.......الـخ ....

وعُلِمَ مما قررته؛ أنه[(٢)] بالنصب عطفاً على محل (لما فيه)، ويحتمل أنه مجرور؛ عطفاً على: (ما)، و(التيسير) أيضاً.

قال ولد المصنف[(٣)]: «وضعف الشيء مثله، وضعف ضعفه؛ مثل مثله، وضعفاه؛ مثلاه، ولو قيل: (وضعف ضعفيه) لجاز وصح، ولعله أولى».

وذلك (**سِوَى**)؛ أي: غيرُ ما في هذه الأرجوزة.

من زيادة (**التَّحْرِيْرِ**)؛ أي: الإتقان والتحقيق.

ومن نظر في ذلك بعين الإنصاف علم ذلك بحقه، فإن أردت يقين ذلك فعليك باستقصاء المطالعة لهذه وذينك **[٣٩]**، فليس الخبر كالمعاينة[(٤)].

---

(١) ينظر: طيبة النشر، خطبة الكتاب، البيت رقم (٣٤).

(٢) هكذا في الأصل، وفيه إيهام، والمراد أن كلمة (ضعف) يجوز فيها النصب والخفض على التوجيه الذي وجهه الشارح لكل منهما، فالضمير في (أنه) يرجع إلى إعراب كلمة (ضعف)، كما هو في شرح ابن الناظم ص (٢٦).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦).

(٤) قال في شرح النويري (٢٦٦/١) ـ وتبعه المنير السمنودي في شرحه على طيبة النشر (ل ١٣/ب) ـ: «فقد حوت هذه الأرجوزة كل ما في الشاطبية والتيسير من القراءات والطرق والروايات، بل حوت ضعف ضعف ما فيهما، بل أكثر من ذلك، ولم تنقص عنهما بشيء أصلاً، إلا المواضع المشكلة المخالفة للمنقول أو لطرقهما، فإن هذه نقصت عنهما، وحررت المواضع فيها، وهذا نقص يوجب الكمال»، وقال الشيخ محمود صادق قمحاوي في الكوكب الدري ص (٦٠ ـ ٦١): «وتوضيحه: أن في كلام الناظم مضافاً محذوفاً تقديره يدل عليه؛ والمراد به المواضع المشكلة والأوجه التي خرج فيها الداني والشاطبي عن طريقهما؛ فيكون المعنى: أن الطيبة جمعت ما في الكتابين وزادت عليهما ولم تنقص عنهما شيئاً ما إلا هذه الأوجه الضعيفة الغير محررة التي ذكرها الشاطبي والداني في مكان التحرير وبدلاً عنه، فإن الطيبة أغفلت هذه الأوجه وعنيت بتحرير المسائل وتحقيقها بدلاً عن هذه الأوجه، ولا شك أن هذا لا يعد نقصاً بل يعتبر كمالاً، فكأنه قيل: إن الطيبة لم تنقص عن الكتابين إلا الأشياء =

٥٨ ـ ضَمَّنْتُهَا كِتَابَ (نَشْرِ الْعَشْرِ) فَهْيَ[١] بِهِ (طَيِّبَةٌ) فِي النَّشْرِ

(ضَمَّنْتُهَا) بتشديد الميم؛ من التضمين؛ وهو جعل شيء في ضمن آخر[٢].

(كِتَابَ نَشْرِ).

القراءات **(الْعَشْرِ)**.

يعني: أمهات مسائل ما فيه.

وهذا النشر أجل كتب المصنف في القراءات، بل صرح جماعة بأنه أجل كتبها على الإطلاق، وهو العمدة لمحققي القراء المتأخرين، بل بالغ بعضهم فقال[٣]: «لا تصح رواية القراءة لأحد بعد تأليفه حتى يطَّلع عليه»[٤].

= التي يعتبر حذفها من الطيبة كمالاً في حقها؛ لضعف هذه الأشياء وبعدها عن التحقيق، وهذا كله تكلف بعيد لا داعي إليه، وتعقيد بغيض لا مبرر له، والوجه عندي: أن (سوى) اسم بمعنى (غير) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (وهذا غير التحرير)، وهذا الذي حوته الطيبة من معنى الحرز والتيسير وضعف ضعفه غير تحرير الأوجه وتحقيق الطرق، وتجلية وجه الحق والصواب في كل مسألة، فإن هذا قد زادته الطيبة على ما ذكر، على أن كثيراً من نسخ الطيبة قد جاء فيها: (مع التحرير) بدلاً من: (سوى التحرير)، وهي واضحة المعنى، بينة المراد؛ فعلى معنى: (مع التحرير)؛ أي: أن الطيبة حوت ما في الكتابين وزادت عليهما وجاءت ببعض تحرير الأوجه؛ مثل قوله في باب الإدغام الكبير: (لكن بوجه الهمز والمد امنعا)؛ أي: الإدغام أتى على القصر مع إبدال الهمز فقط؛ يعني: يمتنع على توسط المنفصل، وكذا على تحقيق الهمز، ولكنَّ الأصح أنه: (سِوى التحرير)؛ أي: غير تحرير الأوجه وتحقيقها».

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: الأول: بإسكان الهاء، وفتح الياء: (فَهْيَ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الهاء، وإسكان الياء: (فَهِيْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بكسر الهاء، وفتح الياء: (فَهِيَ).

(٢) ينظر: لسان العرب، مادة (ضمن)، ٢٥٧/١٣.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦)، وسطعات لمعات ضياء الفجر (ل ١٣/ب)، وإنباء الغمر ٢٤٥/٨ ـ ٢٤٧، والضوء اللامع ٣٦٠/١ ـ ٣٦١.

(٤) ولا شك في ذلك، فإن مؤلفه ـ رحمه الله ـ قد تفرد بعلوّ الرواية حتى أصبح منتهى الأسانيد، وانفرد بالإتقان والتحرير، حتى إن المؤلف نفْسُهُ قال عن نفْسِهِ ـ وذلك في =

وقال المصنف في خطبة التقريب[١]: «لما كان كتابي نشر القراءات العشر مما عُرِفَ قدره، واشتهر بين الطلاب ذكره، ولم يسع أحد تركه ولا هجره، غير أنه في الإسْهَاب والإطناب ربما عز تناوله على بعض الأصحاب، وعسر تحصيله على كثير من الطلاب، التمس مني أن أُقَرِّبَه وأُيَسِّرَه، وأقتصر على ما فيه من الخلاف فاختصره؛ ليقل لفظه، ويسهل حفظه، ويَرُوق رَشْفُهُ[٢]، ويهون كشفه، ويكون نشراً للطيبة، ويسراً لكلماتها الطيبة»... الخ ما قاله.

(فَهْيَ)؛ أي: هذه الأرجوزة.

(بِهِ)؛ أي: بسبب التضمين له.

(طَيِّبَةٌ فِي النَّشْرِ)؛ أي: مسماة بـ(طيبة النشر في القراءات العشر).

= جواب لبعض تلاميذه ـ: «وأعجب من ذلك أن بيننا وبينكم يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همة أن يرحل أحد منكم فيأخذ القراءات بهذا التحقيق، وإني لأقسم بالله ـ تعالى ـ أني لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم وإلى غيركم؛ ليؤخذ عني هذا العلم الشريف العزيز، الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلا من قرأه عليَّ»، وقال عن كتابه النشر (٥٦/١) ـ مبيناً قيمته العلمية وجهده الذي بذله فيه ـ: «وجمعتها في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أدع من هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبته، ولا إشكالاً إلا بينته وأوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفرقاً إلا جمعته ورتبته، منبهاً على ما صح عنهم وما شذ، ما انفرد به منفرد وفذ، ملتزماً للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح، معتبراً للمتابعات والشواهد، رافعاً إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع بين طرق الشرق والغرب، فرَوَّى الوارد والصادر بالغرب، وانفرد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما في الشاطبية والتيسير، لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً، وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد ادُّخرت له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حَيِيَ بالنشر»، وقد ابتدأ في تأليف كتاب النشر في أوائل شهر ربيع الأول سنة (٧٩٩هـ)، بمدينة (بورصه) في تركيا، وفرغ منه في شهر ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة. (ينظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر ٣١/١ ـ ٣٢، والنشر ٥٦/١).

(١) ينظر: تقريب النشر ص (١).

(٢) الرَشْفُ: المصُّ، وقد رَشَفَهُ يَرْشُفُه ويَرْشِفُه، وارْتَشَفَهُ؛ أي: امتصّه، والرَّشِيْف: تناول الماء مصًّا بالشفتين. (ينظر: الصحاح ٢٥٤/١، ولسان العرب ٨٧٦/٢).

وقد شرحها[(١)]: ولده أحمد[(٢)]، وتلميذه النويري[(٣)].

واعتنى بتحريرها وتهذيبها[(٤)]: ....

(١) كما شرحها الشيخ المنير السمنودي في شرحه المسمى: (سطعات لمعات ضياء الفجر في شرح طيبة النشر)، وشرحها ـ أيضاً ـ الشيخ محمد سالم محيسن في شرحه المسمَّى: (الهادي)، وشرحها الشيخ موسى جار الله روستوفدوني، وشرحها الشيخ علي بن محمد الضباع بشرح سماه: (الأقوال المعربة عن مقاصد الطيبة)، لكنه شرح مفقود، واختصر الشيخ صادق قمحاوي شرح النويري في كتاب سمَّاه: (الكوكب الدريّ)، ويوجد بعض الشروح والمختصرات الأخرى، وقد تناولت ذلك كله بمزيد من الدراسة والبيان، وذلك في قسم الدارسة من هذا البحث.

(٢) أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزريّ، ولد سنة ٧٨٠هـ، قال عنه والده: «ولما كان بمصر في غيبتي، وأنا مجاور بمكة، شرح طيبة النشر، فأحسن فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة بالحواشي التي كنتُ كتبتها عليها، ومن قبل ذلك شرح مقدمة التجويد، ومقدمة علوم الحديث من نظمي في غاية الحسن»، أخذ عن والده، وعن الشيخ أبي الفتح أحمد بن محمد بن أحمد العسقلاني، وإبراهيم بن أحمد الشاميّ، وعبدالوهّاب بن يوسف السلار، وأخذ عنه الكامل محمد، والسعيد مصطفى، والأشرف برسباي، وغيرهم، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٨٥٩هـ، عن تسع وسبعين عاماً، وقد حُقِّقَ شرح ابن الناظم على الطيبة أكثر من مرة، آخرها كرسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم القراءات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد خرج مطبوعاً من مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. (ينظر: غاية النهاية ١٢٩/١، والضوء اللامع ١٩٣/٢، ومعجم المؤلفين ١٤٨/٢ ـ ١٤٩).

(٣) أبو القاسم محب الدين محمد بن محمد بن محمد النويري، فقيه مالكيّ، عالم بالقراءات، ولد سنة ٨٠١هـ، وتوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٨٩٧هـ، وقد سبقت ترجمته بالتفصيل، تتلمذ على ابن الجزري حين لقيه بمكة، وهو شارح الدرة؛ كما اختار ذلك شيخنا المحقق؛ عبدالرافع رضوان في تحقيقه لشرح النويري على الدرة، وشرح النويري على الطيبة طُبعَ أكثر من مرة، ولكنه في الحقيقة يحتاج إلى عناية أكثر تحقيقاً وتدقيقاً، فهذا الشرح مع جلالة قدره وكثرة نسخه المخطوطة والتي تجاوزت الأربعين نسخة، إلا أنه لم ينل حظه من الدراسة والتحقيق، ولعل الله يقيض له من يقوم بتحقيقه ودراسته، فإنه جدير بذلك، بل قد أجمعت أراء العلماء الكبار على أنه أفضل شروح الطيبة. (ينظر: شذرات الذهب ٢٩٢/٧، والبدر الطالع ٢٥٦/٢، والأعلام للزركلي ٤٧/٧، والضوء اللامع ٢٤٧/٩، وهداية القارئ ٧٨١/٢).

(٤) وقد ذكر الشارح أبرز من اعتنى بتحرير طيبة النشر، الإمامين: الإزميري، والمتولي، =

....

= على أن ابن الجزري نفسه ـ رحمه الله ـ قد ذكر شيئاً من التحريرات على طيبته؛ وذلك في نهاية باب الأصول وأول الفرش لم تكن في النسخة المطبوعة، وهي مقيدة في بعض النسخ المخطوطة؛ مثل: النسخ الأزهرية والسليمانية في تركيا، وقد ذكر فيها أنه سيذكر بعض التحريرات ثم ترك بياضاً ـ وهو حوالي تسع ورقات ـ، ونص عبارته قبل كلامه في فرش الحروف: «وحيث انتهى الحال إلى هنا فلنذكر مثلاً من القرآن رواية رواية وطريقاً طريقاً تعلم قراءة القراءات واختلاف الطرق والروايات ثم نجمع مذاهبهم في بعض الآيات والتفريع على طرق الكتاب، والله تعالى الموفق للصواب»، وقد أفادني الدكتور السالم الجكني أنه بعد المراجعة والتحرير في هذه المسألة؛ فإن هذه التحريرات المنسوبة لابن الجزري يظهر أنها ليست له على التحقيق، بل هي لبعض تلاميذه.

كما اعتنى بتحرير الطيبة جماعة من العلماء المحققين؛ كالشيخ علي بن سليمان المنصوري في كتابه: (تحرير الطرق والروايات في القراءات)، وله نظم في عزو طرقها سمَّاه: (حَلُّ مجملات الطيبة)، والشيخ يوسف أفندي زاده في كتابه: (الائتلاف في وجوه الاختلاف)، والشيخ محمد بن محمد بن خليل المعروف بالطباخ في كتابه: (هبة المنان في تحرير أوجه القرآن)، والشيخ الإبياري في كتابه: (غيث الرحمن شرح هبة المنان في تحرير أوجه القرآن)، والشيخ مصطفى بن علي الميهي في كتابه: (فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن)، والشيخ عثمان السنطاوي في كتابه: (نظم النفائس المطربة في تحرير الطيبة)، والشيخ محمد الخليجي في كتابه: (مقرب التحرير للنشر والتحبير)، وتحريرات المشايخ الأجلاء: الأجهوري، والعبيدي، والنبتيتي، والعقباوي، والسمرقندي، والبالوي، وابن كريم، والضباع، والمنظومة المسماة: (تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم)؛ من نظم المشايخ الثلاثة؛ أحمد الزيات، وإبراهيم السمنودي، وعامر السيد عثمان، وممن اعتنى بتحرير طيبة النشر ـ أيضاً ـ الشيخ محمد جابر المصري في منظومته المسماة: (قواعد التحرير)، والشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات في كتابه: (شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم)، والشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي في منظومته الجزلة المسماة: (البدر المنير)، والشيخ عامر السيد عثمان في كتابه: (فتح القدير شرح تنقيح التحرير)، رحم الله الجميع برحمته، وجمعنا بهم في دار كرامته.

ويجدر التبيه هنا: إلى أن موضوع القراءة بالتحريرات من طريق طيبة النشر هو موضع بحث ونقاش بين المتخصصين في هذا العلم الشريف، ليس هنا موضع ذكره وتفصيله، **لكن خلاصة هذا البحث والنقاش هي**: أن من العلماء من يرى أن الطيبة لا يصح قراءتها إلا بالتحريرات، وأن الطيبة وتحريراتها متلازمان لا ينفك أحدهما عن الأخر، =

المقرئ المحقق الشيخ مصطفى بن عبدالرحمٰن الأزميري[1]؛ فألف فيه:

= وأن التحريرات هي الطريق الأسلم لمنع التركيب والخلط المحرم في القراءة والمرويات، وأن كلَّ من ألف في التحريرات إنما كان باعثه على ذلك التأليف هو الاحتراز من التركيب والتلفيق، وقال بهذا القول جماعة من المعاصرين؛ كالشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي ـ فيما أملاه عليَّ من قراءتي وتلمذتي عليه ـ، والعلامة عبدالفتاح المرصفي ـ في رسالته التي ألفها في الردِّ على من تكلم في علم التحريرات ـ، والشيخ محمد تميم الزعبي ـ فيما ذكره في كتاب الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي ـ، وآخرين. ومن العلماء من يرى أن هذه التحريرات لم تكن في الصدر الأول، ولم ينبه عليها ولم يشر إليها أحد من شيوخ الإقراء وأئمة أهل الأداء القدامى، وأنها إنما استحدثت في القرن الحادي عشر من الهجرة الشريفة، فلا يؤخذ كلام الله تعالى من الكتب والأسفار من غير تلق من العلماء المحققين الأخيار، وأن ذلك ليس تحرير الرواية، وإنما هو خلط على أهل الدراية، وإن كان في أصله منقولاً من كتب العلماء الأفاضل، وعليه: فإنها لا تَلْزم إلا أصحابها ومن ألف فيها، وأن الأجدر لمن يريد أن يتصدى لقراءة القراءات أن يطَّرِح هذه التحريرات جانباً، ويعتني بحفظ متون القراءات واستظهارها ـ كالشاطبية والدرة والطيبة ـ، والوقوف على أسرارها ودقائقها، وقال بهذا القول؛ الشيخ عبدالفتاح القاضي ـ في كتاب أبحاث في قراءات القرآن الكريم ـ، والشيخ محمد كريم راجح ـ فيما أملاه عليَّ من قراءتي وتلمذتي عليه ـ، والشيخ المنير السمنودي في شرحه على الطيبة، وآخرين، وهناك من توسط بين الفريقين، فقال: إن هذه التحريرات لابأس بها لمن يقدر عليها، لكنه غير لازمة ولا واجبة، وقال بذلك جمع من المشايخ؛ كالشيخ علي بن عبدالرحمٰن الحذيفي، والشيخ أبو عبدالله منير المظفر الصفاقسيّ، وآخرين. (ينظر: سطعات لمعات ضياء الفجر (ل ١٨/أ)، وأبحاث في قراءات القرآن الكريم ص (٣١)، ومتن طيبة النشر في القراءات العشر بضبط وتحقيق الشيخ محمد تميم الزعبي، ص (١٤ ـ ١٦)، والفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)).

(١) مصطفى بن عبدالرحمٰن بن محمد الـمَنَمني ـ بفتح النون الأولى ـ الإزميري، الرومي الحنفي، لم أجد من نصَّ على كنيته، وشهرته هي: الإزميري؛ نسبة إلى مدينة إزمير من مدن تركيا الآن، ولم أجد من نصَّ على تاريخ مولده ولا مكانه، ولكن يظهر أنه وُلِدَ بتركيا، ونشأ ببلده إزمير، وقرأ على مشايخها، وأقرأ بها القراءات، ثم نزل مصر وتعلم في الأزهر، وأقرأ بها القراءات، أخذ عن: الشيخ يوسف أفندي زاده، والشيخ محمد القرَّة الإزميري، والشيخ أحمد حجازي، وغيرهم، وأخذ عنه: عبدالرحمٰن الأَجْهُوري، ومحمد بن حسن السَّمنُّودي الأزهري الشافعي، شيخ الأزهر الشهير بالمُنيِّر، والسيد هاشم بن محمد المغربي الإزميري، وغيرهم، من أجل مؤلفاته: إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة، وعمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، وبدائع البرهان في شرح عمدة العرفان. =

بدائع البرهان(١)، وعمدة العرفان(٢).

وكذلك شيخ القراء في مصر: العلامة محمد بن أحمد المتولي(٣)؛

= قال عنه العلامة المتولي: «وهو سيد من بحث في الشأن وبصَّر، وأجاد في القول وما قصَّر، من وقف على كلامه عرف فضله، وإنما يعرف الفضل من الناس ذوُوه، وناهيك برجل تصدى لتحرير كتابي النشر والطيبة جميعاً، وهذه خصيصة اختص بها فلم يزاحمه فيها أحد، فللَّه دره من عالم محقق، ضابط ثقة وفوق الثقة بدرجات، قد أوضح المشكلات، وصيَّر الخفيات جليَّات؛ ببذله المجهود في طلب المقصود، فكان وجوده نعمة، وبقيت آثاره رحمة، فرضي الله عنه وأرضاه، وسقاه من الكوثر وأرواه، بما تطوَّل على الأمة بأوْلى ما تصرف إليه الهمة، فمن سرَّه أن يكون من أهل التحقيق والدراية والتدقيق فليبادر إلى كلامه الوثيق النميق».
توفي سنة ١١٥٥هـ؛ وهذا هو الذي عليه الأكثر، وقيل: سنة ١١٥٦، وقيل: سنة ١١٥٢هـ، رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة. (ينظر: إتحاف البررة فيما سكت عنه نشر العشرة ص (٣٦ ـ ٤٠)).

(١) واسمه على التمام (بدائع البرهان في شرح عمدة العرفان)؛ وقد ألفه الإزميري شرحاً لكتابه: (عمدة العرفان)، والتزم فيه التنبيه على سهو الشيخ علي بن سليمان المنصوري (ت ١١٣٤هـ)؛ مؤلف التحريرات الشهير وصاحب كتابي: (حل مجملات الطيبة)، وقد يسمى بـ(إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة)، و(تحرير الطرق والروايات)، وقد رمز له الإزميري بـ(ـالشيخ)، كما أنه التزم فيه التنبيه على سهو الشيخ يوسف أفندي زاده صاحب كتاب: (الائتلاف في وجوه الاختلاف في تحرير الطيبة)، حيث يرمز له بـ(ـالأستاذ)، وقد ذكر الإزميري في كتابه بدائع البرهان اختلاف القراءات على ترتيب القرآن من أول الفاتحة إلى آخر الناس، مع عزو كل قراءة لأصحابها من أصول كتاب النشر وبعض الكتب التي تيسرت له. (ينظر: إتحاف البررة ص (٣٩ ـ ٤٠)).

(٢) وتمام اسمه (عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن)، وقد جمع فيه الإزميري بعض الآيات التي اجتمع فيها الخلاف من الوجوه والروايات من قراءة الأئمة العشرة من طريق (طيبة النشر)، مقتصراً على الوجوه الصحيحة بذكر الممنوعة أو المخصوصة من غير تعرض لبيان الطرق أو أصحابها، وقد طبع الكتاب أكثر من مرة. (ينظر: إتحاف البررة فيما سكت عنه نشر العشرة ص (٣٩)).

(٣) محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان، الشهير بـ(المتولي) أو بـ(متولي)، ولد سنة ١٢٤٨هـ، وتوفي ـ على الصحيح ـ سنة ١٣١٣هـ، عن خمس وستين سنة، ومدفنه بالقرافة الكبرى، كان ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ضرير البصر، بصير القلب، وقيل كان مبصراً في صغره ثم أصيب بمرض فذهب بصره، عالم كبير، وبحر في علوم القرآن بلا نظير، واسع الحفظ والاطلاع، أخذ القراءة عن: الشيخ يوسف البرموني، والشيخ أحمد الدري التهامي، =

فألف فيه: الروض النضير[(١)]، ومما قال فيه ـ بعد أن ذكر المصنف[(٢)] والأزميري ـ ما نصه[(٣)]: «فَجِئْني بمثل هذين الإمامين الهُمَامَين، الجامعين بين الرواية والدراية، اللذين هما حجة الله على خلقه، ﴿قُلْ[(٤)] هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

قال أبو القاسم الهذلي[(٥)]: «سَئَلَ مالكٌ نافعاً ـ رضي الله تعالى عنهما ـ

= وأخذ عنه: الشيخ محمد نصر، والشيخ خليل محمد غنيم الجنايني، والشيخ عبدالفتاح هُنَيْدِي، تجاوزت مؤلفاته الأربعين مؤلفاً؛ من أجلها: كتاب الروض النضير. (ينظر: هدية العارفين ٣٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ٧٦/٣، وهداية القاري ٦٩٨/٢).

(١) وهو من آخر مؤلفات الإمام المتولي في علم التحريرات، وعليه المعول عند العلماء المحققين في هذا العلم الشريف، وقد التزم فيه المتولي بعزو الطرق والأوجه إلى الأئمة والكتب التي جاءت منها، وقال في مقدمة كتابه الروض النضير ص (١٠٧): «هذه تحقيقات شريفة، وتقييدات منيفة، تيسر لي جمعها بعد الفراغ من كتابي المسمى بالفوز العظيم، الذي وضعته على نظمي المسمى (بفتح الكريم)، فمزجته بها في كتاب يُرْجَعُ إليهِ، وسفر يعتمد عليه، وسميته: بـ(الرَّوضِ النَّضِيرِ فِي أَوْجُهِ الكِتَابِ المُنِيرِ»، وهو كتاب مطبوع متوافر في المكتبات.

(٢) ومراد الشارح بالمصنف إذا أطلقه في شرحه هو: الإمام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ.

(٣) ينظر: الروض النضير ص (١١٨ ـ ١١٩).

(٤) هذه اللفظة القرآنية الكريمة غير موجودة في الأصل، وهي موجودة في الروض النضير ص (١١٩).

(٥) يوسف بن علي بن جُبَارَة بن محمد بن عقيل بن سَوادَة، أبو القاسم، الهذَلِي البَسْكَرِيّ، المغربي، الأستاذ الكبير الرحال، والعلم الشهير الجوال، ولد في حدود سنة ٣٩٠هـ تقريباً، وطاف البلاد في طلب القراءات، فلا يُعْلَمُ أحد في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي من لقي من الشيوخ، قال في كتابه الكامل: فجملة من لقيت في هذا العلم (٣٦٥) شيخاً من آخر المغرب إلى باب فرغانة يميناً وشمالاً وجبلاً وبحراً، ولو علمتُ أحداً تقدم عليَّ في هذه الطبقة في جميع بلاد الإسلام لقصدته، قال: وألفتُ هذا الكتاب فجعلتُهُ جامعاً للطرق المتلوة والقراءات المعروفة، ونسخت به مصنفاتي كالوجيز والهادي، قال ابن الجزري: كذا تُرَى همم السادات في الطلب، يُحْتَمَلُ أنه عَمِيَ في آخر عمره، أخذ القراءات عن جمع من الأئمة؛ منهم: إبراهيم بن الخطيب ببغداد، وأحمد بن رجاء بعسقلان، وأحمد بن علي بن هاشم بمصر، وأحمد بن علي بالإسكندرية، وغيرهم، وأخذ عنه إسماعيل بن الأخشيد وسمع منه الكامل، وكذلك عبدالواحد بن حمد السكري، وأبو بكر بن محمد الأصبهاني، =

عن البسملة؟ فقال: السنة الجهر بها، فَسَلَّمَ إليه، وقال: كل علم يُسْأَلُ عنه أهله»[(١)]، انتهى.

ولم يُخْلِ ـ سبحانه وتعالى ـ عصراً من الأعصار ولو في قطر من الأقطار من إمام حجة قائم بنقل كلام الله تعالى وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته، يكون سبباً لوجود هذا السبب القويم على ممر الدهور، وبقاؤه دليل على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور[(٢)].

وفي تسميتها[(٣)] بذلك تورية[(٤)] حسنة تامة تخدم في معان: [مِنْ][(٥)] طيب الرائحة، ومِنَ الحياة، والبسط، ومِنَ الإذاعة، ومِنْ كتاب النشر.

٥٩ ـ وَهَا أَنَا مُقَدِّمٌ عَلَيْهَا فَوَائِدًا[(٦)] مُهِمَّةً لَدَيْهَا[(٧)]

= توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٦٥هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣١٢/٢، والقراء الكبار ٤٨١/١، وسير الأعلام ٥٦٠/١٩).

(١) ينظر: الكامل ص (٤٣)، والنشر ٢٧١/١.

(٢) هذا الكلام اقتباس من كلام ابن الجزري في كتاب النشر ٥٤/١، وهو كذلك نهاية نقل الشارح من كتاب الروض النضير ص (١١٩).

(٣) أي: تسمية المنظومة بـ(طيبة النشر).

(٤) والتورية: أن يطلق لفظ له معنيان؛ معنى قريب وآخر بعيد، ويراد المعنى البعيد. (ينظر: التعاريف للجرجاني ٢١٤/١، والإيضاح في علوم البلاغة ١٣٣/١).

(٥) هذه الكلمة غير موجودة في الأصل، وأثبتها من شرح ابن الناظم ص (٢٦) حيث الكلام بحروفه؛ وذلك لتمام المعنى.

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالفتح مع التنوين في الدال: (**فَوَائِداً**)، وقد نصَّ الشارح على ضبطها بالتنوين بقوله: «(**فَوَائِداً**) بالتنوين للوزن»، وهي كذلك ـ أي بالتنوين ـ في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)؛ فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الدال بلا تنوين: (**فَوَائِدَ**)، ولايستقيم؛ لانكسار وزن البيت به.

(٧) أغفل الشيخ موسى جار الله ذكر هذا البيت والأبيات التي بعده، وذلك إلى قول الناظم في البيت رقم (٧٩): (**فِي اللَّام والرا... الخ**)، فلم يذكر الأبيات ولم يشر إليها، وصنع مثل صنيعه الشيخ محمد صادق قمحاوي في شرحه المسمى بـ(الكوكب الدري)، لكنه ـ أي الشيخ قمحاويّ ـ اعتذر لذلك بقوله: «وقد ضربت صفحاً عن شرح الفوائد التي ذكرها الناظم بعد هذا؛ وهي: مخارج الحروف وصفاتها، =

(وَهَا أنَا مُقَدِّمٌ).

(هَا)؛ حرف تنبيه.

و**(أَنَا)** **[٤٠]** ضمير المتكلم وحده، والمتكلمة أيضاً، والألف [فيه][(١)] زائدة عند البصريين؛ تحذف منه وصلاً عند الحاجة، وتثبت على إجرائه مجرى الوقف، كما أتى هاهنا، وقال الكوفيون: إنها أصلية؛ بدليل ثبوت الألف في لغة تميم[(٢)].

= وحكم تجويد القرآن الكريم، وحكم من لم يجوده، وبيان ما يرقق من الحروف وما يفخم منها، وأحكام الميم الساكنة، وأقسام الوقف والابتداء، إلى غير ذلك؛ لأن هذا كله قد ذكره الناظم في (المقدمة الجزرية)، وقد توافر كثير من جهابذة العلماء على شرحها والتعليق عليها ما بين مكثر ومقل حتى أوفوا على الغاية، وقد طبع كثير من هذه الشروح ـ والحمد لله ـ فلا حاجة إلى التكرار»، قلتُ: ولا شك أن إغفال الشارحين؛ موسى جار الله، ومحمد صادق قمحاوي، لشرح هذه الأبيات من متن الطيبة مما يؤخذ على شرحيهما، فقد كان يكفي الإمام ابن الجزري أن يترك ذكرها ويحيل في ذلك إلى منظومة المقدمة الجزرية، لكن إثباته لها في نظم الطيبة وذكره لمعانيها وإسهابه في ذلك في كتاب النشر مع كون هذه الأبيات موجودة في المقدمة الجزرية يدل على أن هذه الأبيات مقصد من مقاصد الناظم ومراد له، والشارح لا يخرج في شرحه لمتن من المتون عن مراد الناظم ومقاصده، إلا أن يؤلف تأليفاً مستقلاً عن المتن الذي هو بصدد شرحه فإن له أن يتصرف في تأليفه؛ فيضيف ويحذف، ويزيد وينقص، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الفوائد التي قدَّمها الناظم لا بد من معرفتها لطالب هذا العلم قبل الشروع فيه، ولابد من معرفتها لطالب "طيبة النشر" تحديداً قبل الشروع في حفظها وتعلمها؛ ولذا فإن الناظم قال، **(فَوَائِداً مُهِمَّةً لَدَيهَا)**؛ أي ـ كما قاله ابن الناظم والترمسي والمنير السمنودي في شروحهم ـ: «أي: عند قارئ الطيبة، وحافظها، والراغب فيها»، مما يدل على أنه عنى بهذه الفوائد طالب الطيبة ومتعلمها على وجه التحديد، والله أعلم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧)، وشرح الترمسي ص (٤٠)، وشرح المنير السمنودي على الطيبة (ل ١٤/أ)، والكوكب الدري ص (٦٤)).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) قال في العين (٢/٢٠٥): «(أنا)، فيها لغتان؛ حذف الألف وإثباتها، وأحسن ذلك أن نثبتها في الوقوف، وإذا مضيت عليها قلت: أَنَ فعلت، وإذا وقفت قلت: أنه، وإن شئت: أنا، وحذفها أحسن».

(عَلَيْهَا)؛ أي: في هذه الأرجوزة، أو الطيبة وهو أقرب.

ومجيء (على) بمعنى (في) شائع[(١)]، كقوله: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]؛ أي: في حينها، وقولهم: (كان هذا على عهد فلان)؛ أي: في عهده.

(فَوَائِداً) بالتنوين للوزن[(٢)]؛ جمع فائدة؛ وهي ما يطلب ويستفاد من علم أو مال، ومرادفها؛ الغاية، والفرض، والعلة النائبة، لكنها مختلفة بالاعتبار، إذ ما يترتب على الفعل ـ كالتقديم هنا إن كان سبباً لإقدام الفاعل ـ سُمِّيَ بالنسبة للفاعل غرضاً وللفعل علة غائبة، فهما متحدان ذاتاً مختلفان اعتباراً، وإلا فمن حيث إنه على نهايته غاية، ومن حيث إنه ثمرته فائدة، فهما كذلك.

(مُهِمَّةً) بكسر الهاء؛ شديدة في الاحتياج إليها.

(لَدَيهَا)؛ أي: عند قارئ الطيبة، وحافظها، والراغب فيها.

فـ(لدى) كـ(لدن)؛ ظرف مكان بمعنى: (عند)، إلا أنهما لا يستعملان إلا في الحاضر، فيقال: (لدن زيد مال)، إذا كان حاضراً، و(لديه مال) كذلك، و(جاء من لدنا رسول)؛ أي: من عندنا، وقد يستعمل (لدى) في الزمان، ويصح إرادته هنا بأن يقال: (لدى قراءتها)؛ أي: عندها[(٣)].

وهذه الفوائد التي قدَّمها لا بد من معرفتها لطالب هذا العلم قبل الشروع فيه.

٦٠ ـ كَالْقَوْلِ فِي مَخَارِجِ الْحُرُوفِ. وَكَيْفَ يُتْلَى الذِّكْرُ وَالْوُقُوفِ

---

(١) فإن من معاني (على) التسعة؛ أنها تأتي بمعنى الظرفية، كما مثل الشارح هنا، وكقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [١٠٢]؛ أي: في زمن ملكه. (ينظر: مغني اللبيب عن معنى الأعاريب ١/١٤٤).

(٢) أي: لضرورة الوزن. (ينظر: شرح النويري ١/٢٦٨).

(٣) ينظر: العين ٢/٥٦، ومغني اللبيب ١/١٥٦ ـ ١٥٧.

(كَالْقَولِ)؛ أي: الكلام.

(فِي مَخَارِجِ الْحُرُوفِ) الهجائية العربية وصفاتها[١].

فإنه من أهم ما يحتاج إليه القارئ والمقرئ، وإن كان أغلب المؤلفين في القراءات لا يذكرونها بل أحالوها على كتب التجويد.

نعم ذكرها في الحرز آخراً[٢]، والأولى تقديمها؛ ليحيط بها المبتدئ علماً قبل شروعه لما ينبني على ذلك، من [نحو][٣]: الإدغام، والإمالة، والترقيق، وغيرها[٤].

(وَ)كالقول.

(كَيْفَ يُتْلَى)؛ أي: يُقْرأ.

(الذِّكْرُ)؛ أي: القرآن، فإنَّ من أسمائه الذكر؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

يعني: كيفية قراءته من: التحقيق، والحدر[٥]، وغيرهما[٦].

---

(١) قال النويري: «وإنما قدَّم مخارج الحروف؛ لتوقف التلفظ بالقرآن المتكلم فيه على مسائل الخلاف عليها». (ينظر: شرح النويري ١/٢٦٩).

(٢) حيث أفرد لها باباً سماه: (باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج القارئ إليها) وجعله (٢٦) بيتاً، ولم يخرج فيها عن مخارج الحروف وصفاتها، بخلاف ابن الجزري في طيبته، حيث جعلها في مقدمة الطيبة، وأفرد لها (٤١) بيتاً، تناول فيها الصفات والمخارج، ثم مراتب القراءة، ثم حكم التجويد وتعريفه، ثم تناول أحكاما خاصة، ثم أحكام الغنة في النون والميم المشددتين، ثم أحكام الوقف والإبتداء. (ينظر: الشاطبية، الأبيات رقم (١١٣٤ ـ ١١٥٩)، وطيبة النشر، ص (٥٩ ـ ١٠٠)).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٤) وسيأتي بيان الشارح لهذه العناوين في مواضعها من النظم ـ بإذن الله تعالى ـ.

(٥) سيأتي على بيان معاني هذه المصطلحات عند شرحه للبيت رقم (٧٩).

(٦) قال النويري: «ولمَّا لم يكن بعد معرفة المخارج أهم من معرفة التجويد ـ إذ هي مقدمة على المقصود ـ عقَّبَه به»، فجعل معنى قوله: **(وكيف يتلى الذكر)**؛ أنه معرفة التجويد. (ينظر: شرح النويري ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠).

(وَ) كالقول.

في أنواع **(الْوُقُوفِ)**؛ من تام، وكاف، وحسن، وغيرها، فهي جمع (وقف)، ويجمع على (أوقاف) أيضاً[1].

٦١ ـ (مَخَارِجُ الْحُرُوفِ) سَبْعَةَ عَشَرْ   عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

ثم شرع في بيان المخارج فقال:

(مَخَارِجُ الْحُرُوفِ) الأصول؛ [جمع][2] مخرج.

وهو في الأصل: موضع الخروج[3].

وفي الاصطلاح: موضع ظهور الحرف وتمييزه عن غيره[4].

والحروف: جمع حرف؛ وهو صوت معتمد على مقطع محقق؛ وهو: أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة، أو مقطع مقدر؛ وهو: هواء الفم، إذ الألف لا معتمد **[٤١]** له في شيء من أجزاء الفم بحيث ينقطع في ذلك الجزء؛ ولذلك قَبِلَ الزيادة والنقصان.

(سَبْعَةَ عَشَرْ) مخرجاً.

(عَلَى) القول الأصح.

(الَّذِي) ذهب إليه الخليل بن أحمد[5]، والأكثرون[6].

---

(١) سيأتي الشارح ـ بإذن الله تعالى ـ على بيان هذه المعاني وغيرها من مسائل الوقف والابتداء عند شرحه للأبيات رقم (٩٥ ـ ٩٩).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) أو هو: الموضع الذي ينشأ منه الحرف، قاله الداني في التحديد ص (١٠٢). (وينظر: هداية القاري ١/٦٢).

(٤) وهو الذي اختاره ابن الجزري، ونسبه إلى مكي ـ ولا يصح ـ، كما قال به الهذلي وأبو الحسن شريح، وغيرهما. (ينظر: النشر ١/١٩٨).

(٥) الإمام الجليل، وقد تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢): (من نشر منقول حروف العشرة).

(٦) تبع الشارح ـ هنا ـ ابن الجزري في النشر ١/١٩٨، والسيوطي في الإتقان ٢/٦٤١، =

و(**يَخْتَارُهُ**) المحققون.

(**مَنِ اخْتَبَر**)؛ طَلب خُبرة ذلك ومعرفته تحقيقاً.

ففي الجوف: مخرج.

وفي الحلق: ثلاثة.

وفي اللسان: عشرة.

وفي الشفتين: اثنان.

وفي الخيشوم: واحد.

وذهب سيبوية[١] ـ ومن تابعه؛ كالشاطبي ـ: إلى أنها ستة عشر[٢]؛ بإسقاط مخرج الجوف وجعل حروفه مفرَّقاً؛ الألف من أقصى الحلق، والياء من وسط اللسان، والواو من الشفتين.

وذهب آخرون[٣] ـ منهم الفراء[٤] ـ: إلى أنها أربعة عشر؛ بإسقاط

= وغيرهما، في نسبة هذا المذهب للخليل بن أحمد، وقد نسب السيوطي في همع الهوامع ٤٥٠/٣، للخليل: أن مخارج الحروف ستة عشر، والصواب: أن الخليل يرى أن عدد المخارج أحد عشر مخرجاً، كما ذكر ذلك في كتابه العين ص (١٠).

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر، وقد تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢): (من نشر منقول حروف العشرة).

(٢) وهو اختيار سيبويه، وابن السراج، والرَّضِي، وابن الحاجب، وابن بري، وقال به مكي ـ خلافاً لما ذكره ابن الجزري في النشر ـ، وابن الباذش، والمهدوي في شرح الهداية ص (٢٦٧)، وقال الداني في التحديد ص (١٠٢): «وأنا أذكر ذلك على مذهب سيبويه خاصة، إذ هو الصحيح المعول عليه»، وابن أبي مريم في الموضح ١٦٣/١، وأبو شامة المالقي. (وينظر: الكتاب ٤٣٣/٤، والتحديد ص (١٠٤)، والرعاية ص (١٤٤)، وشرح الهداية ص (٢٦٧)، والتمهيد ص (١١٣)، والنشر ١٩٨/١ ـ ١٩٩، والإقناع ١٧١/١).

(٣) كابن دريد، والجرميّ، وقطرب؛ صاحب سيبويه. (ينظر: التحديد ص (١٠٤)، والنشر: ١٩٩/١، ونهاية القول المفيد لمكي نصر الجريسي ص (٣١)).

(٤) يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، أبو زكريا، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، =

الجوف ـ كالذي قبله ـ، وجعل مخرج اللام والنون والراء مخرجاً واحدًا كلياً منقسماً إلى ثلاثة مخارج جزئية.

والحصر على كلٍّ فيما ذُكِرَ تقريب، وإلا فلكل حرف مخرج(١).

وإذا أردت معرفة مخرج حرف: فسكِّنه، أو شدِّده؛ وهو الأظهر، ملاحظاً فيه صفات ذلك الحرف، وأدخل عليه همزة الوصل(٢) بأي حركة كانت، وأصغ إليه السمع، فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدر(٣).

فمعرفة المخرج؛ كالوزن والمقدار.

ومعرفة الصفة؛ كالمحك والمعيار.

٦٢ ـ [فَالْجَوْفُ: لِلْهَاوِيْ](٤)، وَأُخْتَيْهِ. وَهِيْ   حُـرُوفُ مَـدٍّ لِـلْـهَـوَاءِ تَـنْـتَـهِـيْ

= ولد بالكوفة ١٤٤هـ، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، له مصنفات كثيرة من أجلِّها: كتاب معاني القرآن، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٢٠٧هـ. (ينظر: الأعلام ١٤٥/٨، وسير أعلام النبلاء ١١٨/١٠).

(١) ذكره السيوطي في الإتقان ٦٤١/٢ ونسبه إلى ابن الحاجب، ونص كلام ابن الحاجب في كتابه الإيضاح ٤٨٠/٢: «وكل ذلك تقريب، وإلا فلكل حرف مخرج على حدة»، وفي هذا المعنى يقول العلامة إبراهيم بن عبدالرزاق في تذكرة القراء في علم التجويد كما نقله في هداية القاري (٦١/٢):

والْحَصْرُ تَقْرِيبٌ عَلَى الْحَقِيقَة   لِـكُـلِّ حَـرْفٍ بُـقْـعَـةٌ دَقِـيْـقَـة
إِذْ قَالَ جُمْهُورُ الْوَرَى مَا نَصُّهُ   لِـكُـلِّ حَـرْفٍ مَـخْـرَجٌ يَـخُـصُّـهُ

(٢) وهمزة الوصل: هي التي ليست بفاء الفعل في الأفعال التي لا يضم أول مُسْتَقْبَلِهَا، كألف استفعل، سميت بذلك للتوصل إلى النطق بالساكن في ابتداء الكلمة. (ينظر: المباني ص (٣٨)).

(٣) ينظر: النشر (١٩٩/١)، والإتقان للسيوطي (٦٤١/٢)، وشرح الهداية ص (٢٧١)، والتحديد ص (٢٢).

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ (**فَالْجَوْفُ لِلْهَاوِي**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها: (**فَأَلِفُ الْجَوفِ وَأُخْتَاهَا**)، وضبط نسخة الشيخ رضوان العقبي موافق لضبط هاتين اللفظتين في بعض نسخ المقدمة الجزرية، =

وإذا تقرر ذلك:

(**فَـ**)ـالمخرج الأول.

هو (**الْجَوْفُ**)؛ أي: جوف الحلق والفم.

وهو: الخلاء الداخل فيهما.

وهو مخرج (**لِـ**)ـلألف.

المسمَّى بـ(**ـالْهَاوِي**)(١).

ولا يكون إلا ساكناً، ولا ما قبلها إلا مفتوحاً.

(**وَ**)مخرجٌ.

لـ(**ـأُخْتَيْهِ**)(٢)؛ هما: الواو، والياء، الساكنتان، المجانس لهما ما قبلهما؛ بأن انضم ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء.

بخلافهما إذا تحركتا أو سكنتا ولم يجانسهما ما قبلهما فيصير لهما حيز محقق ومن ثم كان لهما مخرج محقق(٣).

(**وَهِي**) بكسر الهاء؛ أي: الألف، وأختاها.

(**حُرُوفُ مَدٍّ**) ولين؛ لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على

= وجاء في بعض نسخ الطيبة ـ وكذا ذكره في المنح الفكرية ـ وجه ثالثٌ؛ وهو: (**لِلْجَوفِ أَلِفٌ**)، لكن الشيخ ملا علي قاري قال عن هذا الوجه: «وهو غير متزن». (ينظر: المنح الفكرية ص (١٠)، والمقدمة الجزرية بضبط الشيخ الزعبي ص (٤٦)).

(١) قال ابن الناظم في شرحه على الطيبة ص (٢٨): «وذكر سيبويه في سبب تسمية الألف بـ(ـالهاوي)، فقال: هو حرف اتسع به صوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو؛ لأنك تضم شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك».

(٢) وإنما كانتا أختيه؛ لمشاركتهما له في المخرج. (ينظر: شرح النويري ١/٢٧٣).

(٣) قال الخليل بن أحمد في كتاب العين (١/٥٣): «وإنما نُسِبْنَ إلى الجوف؛ لأنه آخر انقطاع مخرجهن، وتسمى الهوائية أيضاً؛ لأنها تنتهي إلى الهواء؛ أي: تتصل به، بخلاف غيرها من الحروف».

اللسان لاتساع مخرجها، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد ولَانَ، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب.

(لِلْهَوَاءِ)؛ أي: هواء الفم؛ وهو الصوت، أي: عند انتهائه[1].

(تَنْتَهِي) حروف المد؛ أي: ترجع إليه.

فهي به أشبه، فلولا تصعد الألف، وتسفل الياء، واعتراض الواو بين الصعود والتسفل، لما تميزت عن الصوت المجرد.

٦٣ ـ وَقُلْ: لِأَقْصَى الْحَلْقِ: هَمْزٌ، هَاءُ. [ثُمَّ لِوَسْطِهِ][2]: فَعَيْنٌ، حَاءُ

(وَقُلْ) أيها السعيد.

(لِأَقْصَى الْحَلْقِ)؛ أي: أبعده مما يلي الصدر ـ وهذا المخرج الثاني ـ حرفان:

(هَمْزٌ).

فـ**(هَاءُ)**.

فهو ينقسم إلى مخرجين جزئيين متقاربين، يخرج من أولهما مما يلي الصدر؛ الهمز [٤٢]، ومن ثانيهما؛ الهاء.

قال شيخ الإسلام[3]: «ولم يذكر الألف معهما لما مرَّ، وذكرها الشاطبي وغيره معهما؛ لأن مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل، لكنه جعلها بعدهما وغيره جعلها بينهما؛ لأن الثلاثة وإن كانت من مخرج واحد فهي مرتبة فيه؛ الهمزة ثم الألف ثم الهاء»[4].

---

(١) قال أبو شامة: «وتسمى هذه الحروف الثلاثة؛ بالهوائية؛ لأنها تخرج من هواء الفم». (ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة ٤/٣٢٠).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: **(ثُمَّ لِوَسْطِهِ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: **(ومن وَسَطِهِ)**.

(٣) أبو زكريا الأنصاري، وقد تقدمت ترجمته عند سرد الشارح لإسناده في طيبة النشر.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزرية ص (٣٥).

(ثُمَّ) **المخرج الثالث**: وسط الحلق.

وله حرفان كما قاله: **(لِوَسْطِهِ)** بسكون السين؛ لغة في فتحها.

(فَعَيْنٌ حَـاءُ) مهملتان، حقه (عَيْنٌ فَحَاءُ)، لكنْ غير للوزن.

فهو ينقسم ـ أيضاً ـ إلى مخرجين جزئيين متقاربين؛ يخرج من أولهما العين المهملة، ومن ثانيهما الحاء المهملة، هذا هو الأشهر(١)، وقيل: بالعكس(٢)؛ ورجَّحه(٣) أبو حيان(٤)، وقيل(٥): إنهما على السواء، ولولا أن في الحاء بُحَّة(٦)، وفي العين بَعْبَعَة(٧)، لكانتا بصوت واحد.

---

(١) وقال به مكي بن أبي طالب، وهو ظاهر كلام سيبويه، وأبو حيان في النكت حيث قال: «وسط الحلق له العين والحاء ـ المهملتان ـ وهي بعد العين في الرتبة». (ينظر: الرعاية ص (١٣٩)، والكتاب ٤/٤٣٣، والنكت ص (٢٧٦)).

(٢) وقال به شريح، وهو نص كلام المهدوي. (ينظر: النشر ١/١٩٩، وشرح الهداية ٢٦٨).

(٣) وقد ذكر هذا الترجيح الإمام السيوطي في همع الهوامع ٣/٤٥٠ حيث قال: «والذي رجحه أبو حيان أن رتبة العين بعد الحاء».

(٤) محمد بن يوسف بن علي بن حيان، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، الغرناطي، الإمام الحافظ الأستاذ، شيخ العربية والأدب والقراءات، مع العدالة والثقة، ولد في سنة ٦٥٤هـ بغرناطة، قرأ السبع ببلده على: عبدالحق بن علي بن عبدالله الأنصاري، وأحمد بن علي بن محمد بن الطباع، والأستاذ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير، وأقام بالديار المصرية يؤلف ويقرئ، قرأ عليه: أحمد بن محمد بن نحلة الدمشقي، وأبو بكر بن أيدغدي الشمسي، وأبو الفتح محمد بن عبداللطيف بن محمد بن علي السبكي، وغيرهم، من أجل مؤلفاته: تفسيره البحر المحيط، وقصيدته اللامية في القراءات، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٧٤٥هـ بالقاهرة. (ينظر: غاية النهاية ٢/٢١٣، والقراء الكبار ٢/٧٢٣، والنشر ١/٧٨، والأعلام للزركلي ٧/١٥٢).

(٥) ينظر: التحديد ص (٨١).

(٦) قال الخليل بن أحمد في العين: «فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء، ولولا بَحَّة في الحاء لأشبهت العين؛ لقرب مخرجها من العين»، وعنه نقل الداني في كتابه التحديد.
قال في الصحاح: «في صوته بُحَّةٌ بالضم، وتقول: ما زِلْت أَصيح حتى أَبَحَّني ذلك، وبَحاحَةً إذا أَخَذَتْهُ بُحَّةٌ وخُشونةٌ وغِلَظٌ في صوته». (وينظر ـ أيضاً ـ: كتاب العين ٢/٤٥٦).

(٧) قال في تاج العروس: «وبع السحاب يبع بعًّا وبعاعاً إذا ألح بمكان كذا في العباب، ونص اللسان: إذا ألح بمطره، ونص العين: إذا ألج بمطره، وقال أبو عمرو: البعبع؛ أي: كجعفر: الماء المتدارك إذا خرج من إنائه، قال الأزهري: كأنه يعني حكاية صوته، =

٦٤ ـ أَدْنَاهُ: غَيْنٌ، خَاؤُهَا................ ....

والمخرج الرابع: **(أَدْنَاهُ)**؛ أي: الحلق، يعني: أقربه مما يلي الفم.

ويخرج منه حرفان:

(غَيْنٌ) معجمة.

فـ**(خَاؤُهَا)** المعجمة.

فهو ينقسم أيضاً كالأولين، وهذا هو الأشهر(١)، وقيل: بتقديم الخاء(٢).

ففي الحلق ثلاثة مخارج كلية، كلٌّ منها فيه مخرجان جزئيان، وكل مخرج يخرج منه حرف، وتسمى الأحرف الستة: حلقية؛ لخروجها من الحلق، فمخارجه ثلاثة، وأحرفه ستة أو سبعة(٣).

= وقال أبو عمرو أيضاً: البعبع من الشباب أوله كالعبعب، وقال الليث: البعبعه (بهاء): حكاية بعض الأصوات، وقال ابن دريد: هو تتابع الكلام في عجلة، يقال: سمعت بعبعة الرجل إذا تابع كلامه عجلاً به، وبُع بُع مضمومتين؛ من حكاية الصبيان». (ينظر: جمهرة اللغة (ب ع ب ع)).

(١) فقال بتقديم الغين: شريح، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: «وأدناها مخرجاً من الفم الغين والخاء»، وذكره أبو حيان في الارتشاف، وهو رأي الشاطبي، وعليه الجمهور، على أن ابن الجزري نقل عن ابن خروف الأندلسي النحوي أنه قال: «لم يقصد سيبويه ترتيباً فيما هو من مخرج واحد». (ينظر: النشر ١٩٩/١، والارتشاف ٧/١، والكتاب ٤٣٣/٤).

(٢) وقال بتقديم الخاء مكي بن أبي طالب، ونص عليه في الرعاية. (ينظر: الرعاية ص (٦٦)، والنشر ١٩٩/١).

(٣) وهي سبعة باعتبار أن المخرج الثاني ـ وهو أقصى الحلق مما يلي الصدر ـ يخرج منه ثلاثة أحرف وهي: الهمزة والألف والهاء، وذكر الشاطبي وغيره الألف مع الهمزة والهاء؛ لأن مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكلِّ، قال الشاطبي في حرز الأماني، البيت رقم (١١٣٨):

ثَلَاثٌ بِأَقْصَى الْحَلْقِ واثْنَانِ وَسْطَهُ ... وَحَرْفَانِ مِنْهَا أَوَّلَ الْحَلْقِ جُمِّلَا

وتكون أحرفه ستة: باعتبار عدم ذكر الألف مع الهمزة والهاء، وهو الذي عليه ابن الجزري، وابنه، والنويري، وغيرهم. (ينظر: النشر ١٩٩/١، والعين ٥٢/١، =

٦٤ ـ ....وَالْقَافُ: أَقْصَى اللِّسَانِ فَوقُ[(١)]...............

(وَ)**المخرج الخامس**: أقصى اللسان.

وله حرف وهو: (**الْقَافُ**).

فإن مخرجه: (**أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ**) بالضم؛ يعني: آخره مما يلي الحلق وما يحاذيه من الحنك الأعلى[(٢)].

٦٤ ـ ....ثُمَّ الْكَافُ:

٦٥ ـ أَسْفَلُ......................... ....

(**ثُمَّ**) **المخرج السادس**: مابين أقصى اللسان ـ بعد مخرج القاف ـ وما يحاذيه من الحنك الأعلى.

ويخرج منه: (**الْكَافُ**)؛ مخرجه أقرب إلى مقدم الفم من مخرج القاف.

و(**أَسْفَلُ**) منه قليلاً.

ويعرف ذلك: بأنك إذا وقفت على الكاف والقاف نحو: إكْ، وإقْ، تجد القاف أقرب إلى الحلق، والكاف أبعد منه، وإنما لم يجعل أقصى اللسان مخرجاً واحدًا كلياً كأقصى الحلق؛ لأن أقصى اللسان فيه طول، وبين موضعي حرفيه بُعْدٌ، كما يشهد له ما ذكر، بخلاف أقصى الحلق، وسُمِّيَ الحرفان: لَهَوِيين[(٣)]؛ لأنهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاة؛

= والتحديد ص (١٠٢)، والرعاية ص (١٣٩)، والتمهيد ص (١١٣)، وشرح ابن الناظم ص (٢٨)، وشرح النويري ٢٧٦/١).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، حيث ضُبطت فيها: بفتح القاف: (فَوقَ)، والثاني: بضم القاف: (فَوقُ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، والوجه الثاني في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) ينظر: الكتاب ٤٣٣/٤، والتحديد ص (١٠٢)، والنشر ١٩٩/١، والرعاية ص (٦٩)، والتمهيد ص (٤٢).

(٣) وقد نص مكي على أن الخليل قد سمّاها بهذه التسمية، ونَصُّ كلام الخليل: والقاف والكاف لَهَوِّيتانِ؛ لأنَّ مَبْدَأهُما من اللّهَاة. (ينظر: الرعاية ص (٤٩)).

وهي اللحمة المشرفة على الحلق، والجمع لَهَا، ولهوات، ولَهَيَات[(١)].

٦٥ ـ ......وَالْوَسْطُ: فَجِيْمُ، الشِّيْنُ[(٢)]، (يَا) ....

(وَ)**المخرج السابع** هو:

(الْوَسْطُ)؛ يعني: مابين وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى.

وله ثلاثة أحرف؛ **(فَـ)**إنه يخرج منه:

(جِيْمُ) بحذف التنوين؛ للوزن.

فـ**(ـالشِّيْنُ)** المعجمة.

فـ**(ـيَا)** بالقصر وقفاً لا ضرورة.

وهذا الترتيب للشاطبي والمصنف[(٣)].

وقدَّم بعضهم[(٤)] الشين على الجيم.

ومنشأ الخلاف: حكم الطبع السليم بلا تكلف، فاختلاف أهل الأداء اختلافهم في ذلك الحكم، والمراد بالياء هنا: غير المدية.

وتسمَّى هذه الثلاثة: شجرية **[٤٣]**؛ لخروجها من شجر الفم بسكون الجيم؛ مُنْفَتح مابين اللحيين، وقيل: مجتمعهما[(٥)].

٦٥ ـ .... وَالـضَّـادُ: مِـنْ حَـافَـتِـهِ إِذْ وَلِـيَـا

---

(١) ينظر: الصحاح في اللغة ٦/٢٤٨٧، ولسان العرب ٥/٢٦١، ٢٦٢.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: **(الشِّيْنُ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيها: بكسر النون: **(الشِّيْنِ)**.

(٣) وهو قول الجمهور. (ينظر: الرعاية ص (٧٢)، وشرح الهداية ص (٢٦٨)، والنشر ١/٢٠٠، والتمهيد ص (٢٩)).

(٤) كمكي بن أبي طالب، والمهدوي. (ينظر: الرعاية ص (٧٢)، وشرح الهداية (٢٦٨)).

(٥) سمَّاهن الخليل بذلك؛ لأنه نسبهن إلى الموضع الذي يخرجن منه، وهو مفرج الفم. (ينظر: الرعاية ص (٤٩)، وشرح الهداية (٢٦٨)، والتمهيد ص (٢٩)).

٦٦ ـ لَا ضْـرَاسَ مِـنْ أَيْـسَـرَ أَوْ يُـمْـنَـاهَـا ....

(وَ)**المخرج الثامن**: مابين إحدى حافتي اللسان وما يحاذيها من الأضراس العليا.

وله حرف؛ وهو: (**الضّادُ**) المستطيلة.

فإنها تخرج (**مِنْ حَافَتِهِ**)؛ أي: ناحية اللسان وجوانبه.

(**إِذْ وَلِيَا**)؛ أي: قرب الجانبان، أي: أحدهما، فالتذكير؛ باعتبار معنى الحافة وهو الطرف والجانب، أو لاكتسابه التذكير من الإضافة، والألف للتثنية، والحكم لكل منهما على انفراده أو للإطلاق؛ أي: إذا قرب جانب اللسان.

(**لَا ضْرَاسَ**)؛ أصلها الأضراس، فنقلت حركة الهمزة إلى اللام، واكْتُفِيَ بها عن همزة الوصل كما في أحد الوجهين في أمثاله، كما أفهمه قوله الآتي[١]:

وَابْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ أَجَلْ ....

فمعنى الكلام: أن الضاد تخرج من طرف اللسان مستطيلة إلى ما يلي الأضراس.

(**مِنْ أَيْسَرَ**)؛ أي: أيسرها.

(**أَوْ**).

من (**يُمْنَاهَا**) إلى الحافة.

قال جماعة[٢]: وخروجها من الجهة اليسرى أسهل وأكثر استعمالاً[٣]، ومن اليمنى أصعب وأقل استعمالاً، ومن الجانبين معاً أعز وأعسر[٤]،

---

(١) ينظر: طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٣).

(٢) ينظر: التحديد ص (١٠٣)، والتمهيد ص (٥٨).

(٣) ينظر: الكتاب ٤٣٢/٤، والنشر ٢٠٠/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٣٢/٤، والتحديد ص (١٠٣)، والارتشاف ٩/١، والنكت الحسان ص (٢٧٦ ـ ٢٧٧)، والمفيد لابن قاسم ص (٤٢)، والنشر ٢٠٠/١.

وهو معنى قول الحرز[(١)]:

........................وَهْوَ لَدَيْهِمَا يَعِزُّ وَبِالْيُمْنَى يَكُونُ مُقَلَّلَا

وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يخرجها منهما معاً[(٢)]، وكذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه[(٣)]، وبالجملة هي أصعب الحروف وأشدُّها على اللسان[(٤)].

قال الملَّا علي القاري[(٥)]: «وأما ما أُسْنِدَ إليه صلى الله تعالى عليه وسلم من: (أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ)، فقد صرح الحفاظ ـ منهم الناظم[(٦)] ـ

(١) ينظر: حرز الأماني، ص (٩١)، البيت رقم (١١٤١).

(٢) ينظر: نهاية القول المفيد ص (٤٠).

(٣) ذكره النويري في شرحه ٢٧٩/١، وانظر: نهاية القول المفيد ص (٤٠)، وذكره الجاحظ في البيان والتبيين، حيث قال ٣٣/١ ـ ٣٤: «فأما الضاد فليس تخرج إلا من الشدق الأيمن إلا أن يكون المتكلم أعسر يسراً مثل عمر بن الخطاب ﷺ كان يخرج الضاد من أي شدقيه شاء»، ومعنى قوله: «أعسر يسرا»؛ ـ كما في البيان والتبيين ٧٢/١ ـ أي: أنه يعمل بكلتا يديه، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث ٨٤/١: «والصواب أَعْسَرَ أَيْسَرَ».

(٤) ينظر: الرعاية، باب الضاد، ص (٤٩).

(٥) الحافظ المجتهد، الإمام ملَّا علي قاري بن سلطان بن محمد الهروي، الجامع للعلوم النقلية، والمتضلِّع من السنة النبوية، أحد جماهير الأعلام، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام، ولد في (هارات) من نواحي خراسان أو أفغانستان، ونشأ في ربوعها، وبدأ دراسته فيها، ثم رحل إلى مكة وسكنها، إلى أن توفي فيها ـ رحمه الله تعالى ـ، وتلقى العلم على يد عدد من علمائها وعلماء خراسان: منهم أبو الحسن البكري، والإيدي الصفوي، والحفيد التفتازاني، أخذ عنه كثير من طلاب العلم منهم: عبدالقادر الحسين الطبري، وعبدالرحمٰن المرشد العمري، والشيخ عبدالعظيم المكي، وغيرهم من العلماء الذين تتلمذوا عليه، له مصنفات كثيرة منها: شرح المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، وشرح الشاطبية، وشرح الفقه الأكبر، توفي سنة ١٠١٤هـ. (ينظر: البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع ٢٣٠/١، وهداية القاري ٦٣٠/٢)

(٦) وذلك في كتابه النشر ٢٢٠/١، حيث قال: «والحديث المشهور على الألسنة: (أنا أفصح من نطق بالضاد)؛ لا أصل له، ولا يصح».

بأنه موضوع[(١)]»[(٢)].

٦٦ ـ .... **وَالـلَّامُ: أَدْنَـاهَـا لِـمُـنْـتَـهَـاهَـا**

(**وَ**)**المخرج التاسع**: مابين حافتي اللسان معاً، بُعَيد مخرج الضاد وما يحاذيها من اللثة.

وله حرف؛ وهو: (**اللَّامُ**).

فإنها تخرج من (**أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا**)؛ أي: إلى آخرها.

وليس في الحروف أوسع مخرجاً منها[(٣)].

قال ابن أبي الأحوص[(٤)]: «يأتي إخراجها من كلتا الحافتين دفعة،

---

(١) قال العجلوني في كشف الخفاء ما نصه: «قال في اللآلئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له، كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب، ولا يعرف له إسناد، ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: «أنا أعربكم، أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر»، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «أنا أعرب العرب، ولدت في بني سعد، فأنَّى يأتيني اللحن»، كذا نقله في مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا للجلال السيوطي، ثم قال فيه: «والعجب من المحلي حيث ذكره في شرح جمع الجوامع من غير بيان حاله، وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره في شرح الجزرية»، ومثله: «أنا أفصح العرب بَيْدَ أني من قريش»، أورده أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده»، انتهى. (ينظر: كشف الخفاء ١/٢٠٠).

(٢) ينظر: المنح الفكرية ص (١٢).

(٣) قال النويري: «ومنهم من يزيد على هذا فيقول فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وفيه اللام فقط، إلا أن ابن الحاجب ردَّ ذلك بقوله: كان ينبغي أن يقال فويق الثنايا، إلا أن سيبويه ذكر ذلك فلذلك عدَّدوا، وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك». (ينظر: شرح النويري ١/٢٨٠).

(٤) الحسين ـ وقيل: الحسن ـ بن عبدالعزيز بن محمد المالقي، الأندلسي، المالكي، أبو علي، ابن أبي الاحوص، محدث، حافظ، فقيه، كان عالي الهمة، ولي القضاء بالمرية وغيرها، فحسنت سيرته، ثم نقل إلى قضاء الجماعة بغرناطة فأمضى الأحكام واشتد على أهل الجاه وأقام الحق، وأرسله السلطان إلى (فاس) حيث توفي فيها، من تصانيفه: التبيان في أحكام القرآن، والمشرع السلسل في الحديث المسلسل، =

بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن»(١).

٦٧ ـ وَالنُّونُ(٢): مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا ....

(وَ)**المخرج العاشر**: مابين رأس اللسان وما يحاذيه من لثة(٣) الثنيتين(٤) العليين.

وله حرف؛ وهو: (**النُّونُ**) المظهرة.

فإنها تخرج (**مِنْ طَرَفِهِ**) بفتحتين، والضمير للسان؛ أي: رأسه وأوله، مع ما ذكر.

(**تَحْتُ**) بالبناء على الضم.

(**اجْعَلُو**)ـها أيها السعداء تحت اللام قليلاً، وقيل: فوقها، وهو أضيق من مخرج اللام.

= والعرب المفهم في شرح صحيح مسلم، وله كتاب في التجويد كبير سماه (الترشيد)، قال أبو حيان: رحلتُ إليه قصدًا من غرناطة لأجل الإتقان والتجويد، وقرأت عليه القرآن من أوله إلى أخر سورة الحجر جمعاً جمعاً بالسبعة، توفي في حدود سنة ٧٠٠هـ، وقيل: ٧٢٧هـ. (غاية النهاية ٢٤٢/١، ومعجم المؤلفين ٢٣٧/٣).

(١) لعل هذا الأثر في كتابه: التبيان في أحكام القرآن، ولم يتيسر لي الاطلاع عليه.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: برفع النون الثانية: (**وَالنُّونُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح النون الثانية: (**وَالنُّونَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اللَثَة بالتخفيف؛ ما حول الأسنان، وجمعها لثات، ولِثى. (ينظر: مختار الصحاح ٢٣٤/١، ولسان العرب ٣٤٢/١٥).

(٤) والثنايا: هي الأسنان الأربع التي في مقدم الفم: ثنتان من فوق، وثنتان من أسفل، وقيل: هيَ أَوَّل ما في الفم، وصلاحهما وبقاؤهما من أهم المهم للقارئ والخطيب، فإذا سقطتا اختل نظام اللفظ عنده، وقالوا: إن معاوية ـ رضي الله عنه ـ لم يتكلم على المنبر منذ سقطت ثناياه، وشقَّ ذلك عليه حتى قال له يزيد بن معن السُّلمي: والله ما بلغ أحد سنك إلا كره بعضه بعضاً، ففوك أهون علينا من سمعك وبصرك، فطابت نفسه ـ رضي الله عنه ـ، وشد عبدالملك أسنانه بالذهب وقال: لولا المنابر والنساء ما باليت متى سقطت. (ينظر: البيان والتبيين ٧٠/١، والقاموس المحيط ٤٠٣/٣، وتاج العروس مادة (ثني)).

وإنما قيدناها بالمظهرة؛ لأن النون المخفاة مخرجها الخيشوم، وهي من الحروف المتفرعة[(١)].

٦٧ - .... وَالـرَّا: يُـدَانِـيْـهِ لِـظَـهْـرٍ أَدْخَـلُ

(وَ)**المخرج الحادي عشر**: مابين رأس اللسان، مع ظهره مما يلي رأسه، وما يحاذيهما من لثة [الثنيتين][(٢)] - أيضاً -.

وله حرف وهو: (**الرَّا**)؛ بالقصر للوزن.

مخرجها (**يُدَانِيْهِ**)؛ أي: يقارب مخرج النون.

(**لِظَهْرٍ أَدْخَلُ**)؛ أي: وهو أدخل لظهر اللسان [٤٤] قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام[(٣)].

والمراد بظهر اللسان؛ ظهره مما يلي رأسه، وظهره صفحته التي تلي الحنك الأعلى.

وتسمى هذه الأحرف الثلاثة؛ أعني: النون، واللام، والراء، ذلقية، وذولقية؛ لخروجها من ذلق اللسان، أي: طرفه[(٤)].

٦٨ - وَالطَّاءُ[(٥)]، وَالدَّالُ، وَ(تَا): مِنْهُ وَمِنْ عُـلْـيَـا الـثَّـنَـايَـا.........................

---

(١) ينظر: الرعاية ص (٨٤)، والنشر ١/٢٠٠.

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الثنتين)، ثم كُتِبَت في الهامش: (الثنيتين)، وكُتِبَ عليها: (صح).

(٣) ينظر: الرعاية ص (٨٥)، والتحديد ص (١٠٣)، والتمهيد ص (٤٣).

(٤) ينظر: لسان العرب ١١٠/١٠، والرعاية ص (٤٧)، والعين ٤/١، والقاموس المحيط ٣٤٠/١.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بالهمز: (**وَالطَّاءُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به نسخة الشيخ رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، فقد ضبطت فيهما؛ بحذف الهمزة على الإطلاق: (**وَالطَّا**).

(وَ)**المخرج الثاني عشر**: مابين ظهر رأس اللسان، وأصل الثنيتين العليين، وله ثلاثة أحرف:

(**الطَّاءُ وَالدَّالُ**) المهملتان.

(**وَتَا**) بالقصر للوزن؛ أي: تاء مثناة فوقية.

فإنها تخرج (**مِنْهُ**)؛ أي: من طرف اللسان.

(**وَمِنْ**).

أصول (**عُلْيَا الثَّنَايَا**)؛ جمع ثنية، أي: مما بينهما مصعد إلى الحنك.

وتسمى هذه الثلاثة الأحرف: النطعية؛ لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى؛ وهو سقفه، لا لخروجها منه(١).

٦٨ - ....وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ:

٦٩ - مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى ....

(وَ)**المخرج الثالث عشر**: مابين رأس اللسان، وصفحتي الثنيتين العليين الداخلتين(٢).

ويخرج منه: (**الصَّفِيْرُ**)؛ أي: أحرف الصفير الآتية في الصفات؛ الصاد، والسين، والزاي.

فإن كلًّا (**مُسْتَكِنْ**)؛ أي: مستقر خروجها.

---

(١) وهو بخلاف ما ذهب إليه الإمام مكي بن أبي طالب في الرعاية حيث يقول: «الحروف النطعية؛ سمّاهن الخليل بذلك، لأنه نسبهن إلى الموضع الذي يخرجن منه، فلمَّا كن يخرجن من نطع الغار الأعلى - وهو سقفه - نسبهن إليه»، ووافق الإمام ابن الجزري في التمهيد ما نصَّ عليه مكي في الرعاية. (ينظر: الرعاية ص (٤٩)، والعين ١/٤٣٥، والتمهيد ص (٢٩)).

(٢) قال في النشر ١/٢٠٠: «من بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى»، وقال النويري في شرح الطيبة ١/٢٨٣: «ووصف الناظم بالسفلى تبعاً لبعضهم، وعبارة سيبويه: مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا»، وقال في التمهيد ص (١١٤): «ومن رأسه - أي اللسان - وبين أصول الثنيتين؛ الصاد والسين والزاي».

(**مِنْهُ**)؛ أي: من طرف اللسان.

(**وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى**).

لكن الصاد أدخل، والزاي أخرج، والسين متوسط، وعبَّر في الحرز بقوله[(١)]: (مِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا).

قال شيخ الإسلام[(٢)]: «يعني العليا، ولا منافاة، فهي من طرف اللسان، ومن بين الثنايا العليا والسفلى»[(٣)].

وتسمى هذه الثلاثة أسلية؛ لأنها من أسْلَة اللسان؛ أي: ما دق منه[(٤)].

٦٩ ـ .... وَالظَّـاءُ[(٥)]، والذَّالُ، وَ(ثَا)[(٦)]: لِلْعُلْيَـا

٧٠ ـ مِنْ طَرَفَيْهِمَا...................... ....

(وَ)**المخرج الرابع عشر**: مابين ظهر اللسان مما يلي رأسه، وبين رأس الثنيتين، وله ثلاثة أحرف:

(**الظَّـا والذَّالُ**) المعجمتان.

---

(١) ينظر: حرز الأماني، ص (٩٢)، البيت رقم (١١٤٦).

(٢) أي: زين الدين أبو يحي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، وقد تقدمت ترجمته، ومقوله هذا قاله في شرحه على المقدمة الجزرية، وذلك في معرض مقارنته لكلام ابن الجزري في المقدمة مع كلام الشاطبي المذكور أعلاه.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص (٤٢).

(٤) ينظر: العين ١/٤٤٤، والرعاية ص (٤٩)، والتمهيد ص (٢٩)، ولسان العرب باب (أسل)، ٥/٤٣٠.

(٥) ضُبطت في أصل الشرح ـ هنا ـ دون المتن الذي على هامشه؛ بحذف الهمزة على الإطلاق: (**وَالظَّا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالهمز: (**وَالظَّاءُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذا الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، حيث ضُبطت فيها: بفتح الثاء مع التنوين: (**وَثًا**)، والثاني: بفتح الثاء بلا تنوين: (**وَثَا**).

(وَثَا) بالقصر للوزن؛ أي: ثاء مثلثة.

فهذه الثلاثة: **(لِلـ)**ـثنايا.

الـ**(ـعُلْيَا مِنْ طَرَفَيْهِمَا)**؛ يعني: تخرج من طرفي اللسان والثنايا العليا[١].

قال أبو حيان[٢]: «الظاء مما انفردت بها العرب واختصت بها دون العجم، ولذا[٣] ليست من اللغة الفارسية، والثاء ليست فيها ولا في الرومية»[٤].

وهذه الثلاثة تسمى لِثَوِيّ؛ لخروجها من قرب اللثة؛ وهي اللحم النابت حول الأسنان[٥].

---

(١) ينظر: الرعاية ص (١٠١)، والنشر ٢٠١/١، والتحديد ص (١٠٣)، وشرح الهداية ص (٢٦٩)، والتمهيد ص (١١٤).

(٢) محمد بن يوسف بن علي بن حيان، أثير الدين أبو حيان الأندلسي، الغرناطي، ـ رحمه الله تعالى ـ، تقدمت ترجمته.

(٣) هكذا في الأصل: (لذا)، والصواب أنها: (الذال). (ينظر: تاج العروس، والزبيدي في شرحه على القاموس).

(٤) ذكره الزبيدي شارح القاموس ـ في تعليقه على قول الفيروز آبادي: بأن الضاد حرف هجاء للعرب خاصة ـ حيث قال: «أي يختص بلغتهم، فلا يوجد في لغات العجم، وهو الصواب الذي أطبق عليه الجماهير، ونقل شيخنا عن أبي حيان ـ رحمه الله تعالى ـ: انفردت العرب بكثرة استعمال الضاد، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة الكثير منهم، وذلك مثل العين المهملة، وذكر أن الحاء المهملة لا توجد في غير كلام العرب»، ونقل ما نقله في الضاد في محل آخر من شرحه عن شيخه ابن أبي الأحوص، ثم قال: «والظاء المشالة مما انفردت به العرب دون العجم، والذال المعجمة ليست في الفارسية، والثاء المثلثة ليست في الروسية ولا في الفارسية، قاله ابن قريب، والفاء ليست في لسان الترك»، وبمعناه روى الليث عن الخليل بن أحمد، حيث ورد في المعجم في حرف (الظاء) نَقْلٌ عن لسان العرب جاء فيه: «روى الليث أن الخليل قال: (الظاء) حرف عربي خص به لسان العرب، لا يشركهم فيه أحد من سائر الأمم». وقال الصفاقسيّ في تنبيه الغافلين: «اعلم أن لغة العرب أكثر اللغات حروفاً، فليس في لغة العجم ظاء معجمة، ولا حاء مهملة». (ينظر: لسان العرب، باب (الظاء)، وتاج العروس، وتنبيه الغافلين ص (٣٢)).

(٥) ينظر: كتاب العين ٤٤٤/١، والرعاية ص (٤٩)، والتمهيد ص (٣٠).

فمخارج اللسان: عشرة، وحروفها: ثمانية عشر.

٧٠ ـ ....وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ[(١)]: فَالْفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَهْ

ثم أخذ في بيان مخارج الشفتين وحروفها فقال:

(**وَ**)**المخرج الخامس عشر**؛ مابين بطن الشفة السفلى، ورأس الثنيتين العليين[(٢)].

ويخرج منه حرف واحد فقط، كما قال:

(**مِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ**) بفتح الشين، وتُكْسَر.

(**فَالْفَا**) بالقصر للوزن، وزيادة الفاء لأنه مبتدأ، خبره الجار والمجرور قبله، يعني: أن الفاء تخرج من بطن الشفة [٤٥] السفلى.

(**مَعَ اطْرَافِ**)؛ بإسكان العين على لغة ربيعة، ثم نقل حركة الهمزة إليها.

(**الثَّنَايَا**) المعينة بقوله:

(**الْمُشْرِفَهْ**) ـ بكسر الراء ـ؛ أي: العليا.

وأطلق الشفه ومراده السفلى كما تقدم؛ لعدم تأتي النطق بالفاء مع العليا[(٣)].

٧١ ـ لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَاوُ، بَاءٌ، مِيمُ[(٤)] ....

---

(١) ضُبطت في جميع النسخ؛ بفتح الشين: (**الشَّفَهْ**)، وصرح الشارح بجواز كسرها: (**الشِّفَهْ**)، حيث قال: «(**مِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ**) بفتح الشين، وتُكْسَر».

(٢) ينظر: الكتاب ٤٤٨/١، والرعاية ص (١٠٦)، والنشر ٢٠١/١.

(٣) ينظر: المنح الفكرية ص (١٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذا الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم الثانية بلا تنوين: (**مِيْمُ**)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيهما: بضم الميم الثانية مع التنوين: (**مِيْمٌ**).

والمخرج السادس عشر؛ ما ذكره بقوله:

(لِلشَّفَتَيْنِ) معاً.

(الْوَاوُ) ـ خبرٌ ـ المدية.

و**(بَاءٌ)** موحدة.

و**(مِيْمُ)**.

فهذه الثلاثة تخرج من بين الشفتين، لكن بانفتاحهما في الأول، وانطباقهما في الآخرين[(١)]

قال ملّا علي القاري[(٢)]: «إلا أنه مع الباء أقوى منه مع الميم، فكان ينبغي تأخير الواو عنهما لذلك، كما فعل مكي»[(٣)].

وهذه الثلاثة مع الفاء تسمى: شفهية، وشفوية[(٤)]؛ لخروجها من الشفة، وإن بمشاركة غيرها في البعض.

٧١ ـ .... وَغُنَّةٌ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

(وَ)**المخرج السابع عشر**: الخيشوم.

ويخرج منه: **(غُنَّةٌ)**؛ هي صوت أغنٌّ لا عمل للسان فيه، شبيه بصوت الغزال إذا ضاع ولدها.

فـ**(ـمَخْرَجُهَا)**؛ أي: مخرج أحرفها.

(الْخَيْشُومُ)؛ وهي أقصى الأنف، ولذا لو أمسكت الأنف لم يمكن خروجها.

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٤٨/١، والرعاية ص (١٠٧ ـ ١١١)، والنشر ٢٠١/١، والتحديد ص (١٠٤)، وشرح الهداية ص (٢٦٩).

(٢) ملا علي قاري بن سلطان بن محمد الهروي ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد تقدمت ترجمته.

(٣) ينظر: الرعاية ص (١٠٧ ـ ١١١)، والمنح الفكرية ص (١٤).

(٤) ينظر: الرعاية ص (١٠٧ ـ ١١١)، والنشر ٢٠١/١، والعين ٢٤/١.

وأحرفها:

١ ـ النون الساكنة والتنوين حالة: إدغامها بغنة، أو إخفائها.

٢ ـ والنون والميم المشددتان.

٣ ـ والميم إذا أدغمت في مثلها، أو أخفيت عند الباء(١).

فالميم والنون يتحولان في تلك الأحوال عن مخرجهما الأصلي ـ الذي هو رأس اللسان في النون، ومابين الشفتين [في الميم](٢) ـ إلى الخيشوم، كما يتحول بعض حروف المدّ عن مخرجه الأصلي إلى الجوف(٣)، فالمخرج المتقدم حالة الإظهار، وهنا: حالة الإخفاء، والإدغام بغنة(٤).

٧٢ـ (صِفَاتُهَا): جَهْرٌ، وَرِخْوٌ(٥)، مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ، مُصْمَتَةٌ، وَالضِّدَّ قُلْ

---

(١) ينظر: الرعاية ص (١١٤)، والنشر ٢٠١/١، والتحديد ص (١٠٩)، وشرح الهداية ص (٢٧١)، والتمهيد ص (٣٦)، والعين ٢٤/١، (باب الغين والباء).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) معظم كلام الشارح في مخرج الغنة موجود بحروفه في شرح ابن الناظم ص (٣٠).

(٤) لم يتعرض الشارح ـ تبعاً للناظم ـ هنا للحديث عن فروع بعض الحروف، وقد استدركها على الناظم بعض شرَّاح الطيبة؛ كالنويري والمنير السمنودي وغيرهما، وأشار إليها ابن الناظم في شرحه، لكنَّ ابن الجزري ـ وإن لم يذكرها في الطيبة ـ قد نصَّ عليها في النشر فقال ـ بعد أن عدد مخارج الحروف السبعة عشر ـ: «ولبعض هذه الحروف فروع صحت القراءة بها، فمن ذلك الهمزة المسهلة بين بين؛ فهي فرع عن الهمزة المحققة، ومذهب سيبويه أنها حرف واحد؛ نظراً إلى مطلق التسهيل، وذهب غيره إلى أنها ثلاثة أحرف؛ نظراً إلى التفسير بالألف والواو والياء، ومنه: ألفا الإمالة والتفخيم، وهما فرعان عن الألف المنتصبة، وإمالة بين بين لم يعتدها سيبويه وإنما اعتد الإمالة المحضة، ومنه: الصاد المشمة وهي التي بين الصاد والزاي، فرع عن الصاد الخالصة وعن الزاي، ومنه: اللام المفخمة فرع عن المرققة، وذلك في اسم الله ـ تعالى ـ بعد فتحة وضمة، وفيما صحت الرواية فيه عن ورش حسبما نقله أهل الأداء من مشيخة المصريين». (ينظر: الرعاية ص (٣٢ ـ ٣٤)، والنشر ٢٠١/١، وشرح النويري ٢٨٥/١ ـ ٢٨٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٧/ب)).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ على ما صرح به الشارح وغيره بأنه الأشهر ـ بكسر الراء: =

ولما فرغ من المخارج أخذ في بيان الصفات[1] فقال:

(صِفَاتُهَا)؛ أي: كيفيات الحروف، وهيئاتها العارضة لها المميزة لبعضها من بعض كثيرة[2]، المشهورة منها سبعة عشر[3]؛ وهي على قسمين:

= **(وَرِخْوٍ)**، وهي كذلك في النسخ العتيقة، وشرح النويري، ونسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ـ، وكذا نسخة الشيخ محمد كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح المنير السمنودي في نسخته التركية، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الراء: **(وَرَخْوٍ)**، وهناك وجه ثالثٌ في ضبطها؛ وهو: ضم الراء: **(وَرُخْوٍ)**، قال الشارح: «**(وَرِخوٌ)**؛ بتثليث الراء، والكسر أشهر»، فصرح الشارح بجواز الأوجه الثلاثة؛ الضم، والفتح، والكسر، وقال ـ أيضاً ـ بجواز التثليث في الراء شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه على المقدمة ص (٤٦)، وكذا ملا علي قاري في المنح الفكرية ص (١٦)، وغيرهما.

(١) أفاد الشارح كثيراً في باب الصفات من شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري للمقدمة الجزرية، وفي بعض المواضع من كتاب: نهاية القول المفيد لمكي نصر الجريسي. (ينظر: شرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص (٤٦ ـ ٥٦)، ونهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد ص (٥٠ ـ ٦٤)).

(٢) قال في كتاب نهاية القول المفيد: «ثم اعلم أن العلماء قد اختلفوا في عدد الصفات؛ فمنهم من عدَّها **سبع عشرة** صفة؛ وهو الإمام ابن الجزري، وتابعه على ذلك شراح مقدمته وغيرهم، ومنهم من زاد على ذلك؛ وهو صاحب الرعاية فإنه أوصلها إلى **أربع وأربعين** صفة، ومنهم من **نقص عن السبع عشرة**؛ كالبركوي؛ فإنه عدَّها في كتابه "الدر اليتيم" أربع عشرة؛ بنقص الذلاقة وضدها وهو الإصمات، والإنحراف واللين، وزيادة صفة الغنة، وكشارح نونية السخاوي؛ فإنه عدَّها ست عشرة صفة؛ بنقص الذلاقة وضدِّها، وزيادة صفة الهوائي أي الحرف الهوائي وهو الألف، وكالمرعشي؛ فإنه ذكر في رسالته سبع عشرة صفة، إلا أنه نقص الذلاقة وضدها الإنحراف واللين، وزاد أربع صفات؛ الغنة، والخفاء، والتفخيم، والترقيق، وفيه أن التفخيم والترقيق من الصفات العارضة، والمقام مقام عدِّ الصفات اللازمة». (ينظر: نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد ص (٥٠ ـ ٦٤)).

(٣) وهو القول المختار عند ابن الجزري وشراح مقدمته وطيبته، قال الشيخ المحقق إبراهيم شحاثة السمنوديّ ـ ﷺ ـ في كتابه رياضة اللسان في شرح تلخيص لآلئ البيان، ص (٥٧ ـ ٥٨): «وتنقسم الصفات من حيث القوة والضعف إلى: **صفات ضعيفة**؛ وهي: الهمس، والرخاوة، والخفاء، واللين، والانفتاح، والاستفال، **وصفات قوية**؛ وهي: الجهر، والشدة، والإطباق، والاستعلاء، والصفير، والقلقلة، =

قسم له ضد؛ وهو خمسة، وضده كذلك:

١ ـ الجهر، وضده الهمس.

٢ ـ والشدة، وضدها الرخاوة وما بينهما.

٣ ـ والاستعلاء، وضده الاستفال.

٤ ـ والإطباق، وضده الانفتاح.

٥ ـ والإذلاق، وضده الإصمات.

وقسم **لا ضد له**؛ وهو:

١ ـ الصفير.

٢ ـ والقلقلة.

٣ ـ واللين.

٤ ـ والإنحراف.

٥ ـ والتكرير.

٦ ـ والتفشي.

٧ ـ والاستطالة.

وقد ذكرها كلها بحسب ما اتفق له من الوزن، فقال:

(جَهْرٌ).

(وَرِخْوٌ)؛ بتثليث الراء، والكسر أشهر.

و**(مُسْتَفِلْ)**.

= والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، والغنة، وهناك **صفات لا توصف بقوة ولا بضعف**؛ وهي: الإذلاق، والإصمات، والبينية»، وقد نظم ذلك فقال ص (٥٧):

ضَعِيفُهَا هَمْسٌ وَرِخْوٌ وَخَفَا ... لِيْنُ انْفِتَاحٌ وَاسْتِفَالٌ عُـرِفَا

وَمَا سِوَاهَا وَصْفُهُ بِالْقُـوَّةِ ... لَا الذَّلْقِ والْإِصْمَاتِ وَالْبَيْنِيَّةِ

و(مُنْفَتِحٌ).

و(مُصْمَتَةٌ).

الأنسب في التعبير: الإستفال، والإنفتاح، والإصمات.

هذه خمسة.

(وَالضِّدَّ) لها [٤٦].

(قُلْ)؛ أي: أذكر أضداد هذه الخمسة المقابلة المرتبة؛ إذ الأشياء تتبين بأضدادها، وبتعداد حروف بعض الأضداد تعرف سائر الأضداد من جهة الأعداد.

٧٣ ـ مَهْمُوسُهَا: (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ). شَـــدِيدُهَا: لَفْظُ (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ).

٧٤ ـ وَبَيْنَ رِخْوٍ والشَّدِيْدِ: (لِنْ عُمَرْ). وَسَبْعُ عُلْوٍ: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) حَصَرْ

وقد أخذ في بيانها، مع بيان أعداد حروفها، المعلومة منه عدة حروف الخمسة[١]، فقال: (مَهْمُوسُهَا)؛ أي: الحروف المهموسة عشرة أحرف.

يجمعها لفظ: (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ)[٢].

---

(١) ومعنى قوله: (المعلومة منه عدة حروف الخمسة)؛ يعني: أن كل صفة ـ من الصفات الخمس ـ ذكر الناظم عدد حروفها، فإن مابقي من حروف الهجاء هي عدة صفة الضد.

(٢) هذه الجمل والاختصارات في جَمْع حروف المخارج والصفات مما كَثُرَ نقله وتداوله، واشتهر دَوْرُهُ في كتب التجويد والشروح، من غير نسبة أو عزو لقائليها غير ما هو موجود في بعضها من ذِكْرٍ لمناسباتها التي قيلت فيها، وهذا الذكر والتعليل عوضاً عن أنه يُذْكَر في كتبهم بصيغة التمريض التي تفيد التضعيف فإنه خالٍ من القائل وزمن القول ونحو ذلك مما يجعلها ـ أي تلك المناسبات ـ موضع التردد والتساؤل وعدم الأخذ والاعتماد، ومن ذلك ـ مثلاً ـ ما ذكره بعض شراح الجزرية وبعض كتب التجويد ـ كنهاية القول المفيد وغيره ـ من أنَّ أصل الجملة التي جمعت حروف الهمس وهي قولهم: (فحثه شخص سكت)، أنها وقعت في مجلس بعض الملوك من بعض فصحاء العرب، حيث قال البعض في ذلك المجلس: «كان فلان يتكلم كلام هُجْرٍ فحثه شخص سكت»، والهُجْرُ بضم الهاء وإسكان الجيم؛ يعني الفحش، والحث على الشيء؛ أي: الحض عليه ـ ذكره صاحب الصحاح ـ، والأليق أن يقال: سكت فحثه شخص. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥١)).

فحروف الجهر تسعة عشر، مجموعة في قول بعضهم: (عَظُمَ وَزْنُ قَارِىءٍ ذِيْ غَضٍّ جَدَّ طَلَب)[١].

والهمس لغة: الخفاء[٢]، وسميت حروفه مهموسة؛ لضعفها وجريان النفس معها؛ لضعف الاعتماد عليها في مخارجها.

والجهر لغة: الإعلان[٣].

سميت حروفه مجهورة؛ للجهر بها ولقوتها، ومنع النفس الكثير أن يجري معها؛ لقوة الإعتماد عليها في مخارجها.

و**(شَدِيْدُهَا)**؛ أي: الحروف الشديدة.

ثمانية أحرف؛ يجمعها **(لَفْظُ: أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)**[٤]؛ أي: الهمزة والجيم. . .الخ.

فحروف غيره أحد وعشرون حرفاً، وهي ماعدا هذه الثمانية.

لكن حروف الرخاوة منها ستة عشر، نظمها بعضهم بقوله[٥]:

إنْ تَشَأْ أَلْفَاظَ رِخْوٍ لَا تَكُنْ فِي الْحِفْظِ لَاهِي

---

(١) والمعنى: رَجُحَ ميزان قارئ؛ ذي غض للبصر، اجتهد في الطلب.

(٢) واصطلاحاً: انحباس جري النفس عند النطق بالحرف لقوته، وذلك من قوة الاعتماد على المخرج. (ينظر: نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد ص (٥٠)).

(٣) واصطلاحاً: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعفه، وذلك من ضعف الاعتماد على المخرج. (ينظر: نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد ص (٥٠)).

(٤) ومعناها كما قال بعضهم: أنَّ (قطٍ) اسم امرأة، ومعنى الجملة على هذا: أجد المرأة التي اسمها (قط) تبكي، وذلك لِمَا قيل إنه: كان لأمير من أمراء العرب جارية من مُلْكِ اليمين محبوبة عنده واسمها (قط)، فسمع ذات يوم بكاءها فنادى في حاشيته قائلاً: (أجد قط بكت)، وهي قصة تحمل من التكلف ما لا يخفى. (ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥٢)).

(٥) ذكره في نهاية القول المفيد من دون عزو لقائله. (ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥٢)).

رَمْـــــزُهُ خُـــــذْ غَـــــثَّ حَـــــظٍّ فَـــضَّ شَـــوْصٍ زُيِّ سَـــاهَـــي[(١)]

وحروف المتوسط بينه وبين الشديد؛ خمسة، كما قال:

(وَ)ما.

(بَيْنَ رِخْوٍ والشَّدِيْدِ).

يجمعه لفظ: **(لِنْ عُمَرْ)**[(٢)].

والشدة لغة: القوة[(٣)].

واصطلاحاً: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف؛ لكمال قوة الاعتماد على المخرج[(٤)].

والرخاوة لغة: اللين[(٥)].

واصطلاحاً: جريان الصوت مع الحرف؛ لضعف الاعتماد على المخرج[(٦)].

فالتوسط بينهما عدم كمال احتباس الصوت وعدم كمال جريه[(٧)].

---

(١) ضُبطت في الأصل؛ بالياء: **(سَاهِي)**، وهي في نهاية القول المفيد ص (٥٢) بالهاء: **(سَاهِ)**.

(٢) قال ابن الجزري في النشر ٢٠٢/١: «وأضاف بعضهم إليها الواو والياء»، وقال النويري في شرح الطيبة ٢٩٠/١: «ومنهم من جعل حروف المدِّ الثلاثة مما بين الرخوة والشديدة، فتصير عندهم ثمانية، يجمعها (ولينا عمر)، وهذا ظاهر كلام سيبويه، لكنَّ الذي ذكره الناظم هو المختار، ونصَّ عليه الشاطبي والرماني والداني في الإيجاز، وجعلها مكي سبعة؛ فأسقط الألف»، قال في نهاية القول المفيد ص (٥٣): «وأصله: (لن يا عمر)؛ فحذف منه حرف النداء تخفيفاً، قال بعض الشراح: وأصل هذه المقالة أنَّ عمر بن الخطاب ﵁ مرّ على النبيّ ﷺ ووراءه جماعة وهو يمشي الهُوَيْنَا، فقال النبيّ ﷺ: (لن عمر)، فقال: يا رسول الله والله ما منهم شخص ألا وله حاجة».

(٣) ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥١).

(٤) ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥١).

(٥) ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥١).

(٦) ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥١).

(٧) ينظر: الرعاية ص (٣٨)، والتمهيد ص (٣٢).

قال بعض المحققين[١]: «الحروف الشديدة آنية، لا توجد إلا في آن حبس النفس، وما عداها زمانية يجري فيه الصوت زماناً، وهي متفاوتة في الجريان؛ إذ الحروف الرخوة أتم جرياناً من الحروف البينية، وحروف المد أطول زماناً من سائر الرخوة».

(وَسَبْعُ عُلْوٍ) بضم العين وكسرها؛ أي: والمستعلية سبعة أحرف[٢].

مجموعة في قول بعضهم: **(خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)**؛ أي: أقم في وقت حرارة الصيف في خص ذي ضغط، أي: ضيق، أي: اقنع من الدنيا بمثل ذلك.

ونبه على جمعها في تلك الكلمات بقوله [٤٧]: (حَصَرْ).

فحروف الاستفال اثنان وعشرون حرفاً، جمعها بعضهم في قول[٣]:

ثَبَتَ عِزُّ مَنْ يُجَوِّد حَرْفَهُ إِذْ سَلَّ شَكَا

والاستعلاء لغة: الارتفاع والعلو[٤].

واصطلاحاً: إرتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى[٥].

والاستفال لغة: الانخفاض[٦].

واصطلاحاً: انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك إلى قاع الفم[٧].

---

(١) هذا الكلام للمرعشي في كتابه (شرح المواقف)، ونقله مكي نصر الجريسي في كتابه (نهاية القول المفيد) ونسبه إليه. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٣)).

(٢) قال ابن الناظم ص (٣٢) ـ وكذا ملا علي قاري في المنح الفكرية ص (١٧) ـ: «وإنما ذكر عددها؛ لئلا يتوهم دخول (**حَصَرْ**) فيها».

(٣) ذكره في نهاية القول المفيد ص (٥٦) من دون عزو لقائله، وجاء قبل هذا البيت:

خُذْ حُرُوفَ الِاسْتِفَالِ وَاتْرُكَنْ مَنْ قَالَ إِفْكَا

(٤) ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥٥).

(٥) ينظر: الرعاية ص (٤٠ ـ ٤١)، والتحديد ص (١٠٧)، وإبراز المعاني ١٧٣/٢، وشرح الهداية ص (٢٧٠).

(٦) ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥٥).

(٧) ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥٥).

قال المصنف[١]: «وأعلى المستعلية الطاء، كما أن أسفل المستفلة الياء التحتية».

٧٥ ـ (وَصَادُ، ضَادٌ، طَاءُ، ظَاءٌ): مُطْبَقَهْ[٢]. (وَفَـرَّ[٣] مِـنْ لُـبِّ): الْـحُـرُوفِ[٤] الْـمُـذْلَـقَـهْ

(وَصَادُ).

و**(ضَادٌ).**

و**(طَاءُ).**

بترك تنوين الأول والثالث؛ للوزن[٥].

و**(ظَاءٌ).**

أربعتها أحرف **(مُطْبَقَهْ)**؛ بفتح الباء، وكسرها[٦].

---

(١) ينظر: النشر ٢٠٢/١.

(٢) ضُبطت في الأصل؛ بالوجهين؛ بكسر الباء، وفتحها، وهي كذلك في المنح الفكرية لملا علي قاري، وفي شرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، حيث صرحوا جميعاً بجواز الوجهين، قال الترمسي: «**(مُطْبَقَهْ)**؛ بفتح الباء، وكسرها»، وقال شيخ الإسلام في شرحه على المقدمة ص (٥٠) ـ ونقل عنه ملا علي قاري في المنح الفكرية ص (١٧): «بفتح الباء، ويجوز كسرها» بينما ضُبطت في جميع الشروح ونسخ النظم الأخرى؛ بفتح الباء: **(مُطْبَقَهْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: **(وَفَرَّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وعليه معظم النسخ والشروح، والثاني: بكسر الفاء: **(وَفِرَّ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الفاء: **(الْحُرُوفِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع الفاء: **(الْحُرُوفُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٥) نصَّ عليه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه على المقدمة ص (٥٠)، وملَّا علي قاري في المنح الفكرية ص (١٧).

(٦) قال ابن الجزري في النشر ٢٠٣/١: «وقيل: حروف التفخيم هي حروف الإطباق، ولا شك أنها أقواها تفخيماً، وزاد مكي عليها: الألف، وهو وهم، فإن الألف تتبع ما قبلها، فلا توصف بترقيق ولا تفخيم»، ونصُّ عبارة مكي بن أبي طالب في الرعاية ص (٤٣): =

فالمنفتحة خمسة وعشرون حرفاً، جمعها بعضهم في قوله: (مَنْ أَخَذَ وُجْدَ سَعَةٍ فَزَكَا حُقَّ لَهُ شُرْب غَيْثٍ)[(١)].

ولم يُرُكِّبْ الأربعة المذكورة[(٢)] ـ كما في نظائرها ـ؛ كأنه لعدم حصول معنى في تركيبها وثقلها[(٣)].

قال بعضهم[(٤)]: «ومن الغريب أن قوله تعالى: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، قُرِئَ بجميع حروف الإطباق، ولم يجتمع في كلمة غيرها»[(٥)].

ومعنى الإطباق في اللغة: الإلصاق[(٦)].

وفي الاصطلاح: تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند النطق بحروفها[(٧)].

= «ومثلها ـ أي حروف الإطباق ـ في التفخيم في كثير من الكلام: الراء، واللام، والألف»، وقال عند كلامه عن الألف على وجه التفصيل ص (٦١): «وأن يلفظ بها ـ أي الألف ـ حيث وقعت غير مفخمة ولا ممالة»، فهو هنا ذكر الألف مع الراء واللام، وعليه فبمعنى كلامه الثاني يمكن توجيه كلامه الأول أنه أراد أن الألف تفخم في بعض الكلام تبعاً لتفخيم ما قبلها، فوصفت بالتفخيم تبعاً لما قبلها لا أنها في نفسها حرف مفخم، فصار الخلاف لفظياً. (ينظر: التحديد ص (١٠٦)، والرعاية ص (٤٠)، وشرح الهداية ص (٢٧٠)).

(١) والمعنى ـ كما في شرح الشيخ حجازي ـ ونقله عنه في نهاية القول المفيد: «من وجد سعة فأدى زكاة ماله كان على الله حق أن يسقيه من رحمته». (ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٧)).

(٢) المقصود: حروف الإطباق الأربعة، أي: لم يركب لها جملة تجمع حروفها كما رُكِّب لغيرها من الصفات الأخرى.

(٣) أي: ولثقلها على اللسان. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٦)).

(٤) ذكره ملّا علي قاري في المنح الفكرية ص (٧٨ ـ ٧٩).

(٥) فقد قُرئ في الشاذ ـ عن ابن عباس رضي الله عنه ـ: (**حَضَبُ**)، وقُرئ ـ عن عليٍّ بن أبي طالب والزبير رضي الله عنهما ـ: (**حَطَبُ**)، فهذه ـ مع القراءة المتواترة: (**حَصَبُ**) ـ ثلاث حروف من حروف الإطباق. (ينظر: المحتسب ١١١/٢).

(٦) ينظر: نهاية القول المفيد لمكي الجريسي ص (٥٥).

(٧) وهذا التعريف قال به القسطلاني في تعريفه للإطباق في شرحه على المقدمة الجزرية، =

ومعنى الانفتاح: تجافي كل منهما عن الأخرى حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف(١).

وأحرف الإطباق أبلغ في الاستعلاء وأخص منه؛ للزوم الإطباق والاستعلاء من غير عكس(٢).

قال شيخ الإسلام(٣): «اعلم أن حروف الاستعلاء أقوى الحروف، وأقواها أحرف الإطباق، ومن ثم منعت الإمالة؛ لاستحقاقها التفخيم المنافي للإمالة».

(وَفَرَّ مِنْ لُبِّ) بترك التنوين تخفيفاً، ـ قال ابن المصنف(٤): «كما قُرِئَ: ﴿أَحَدُ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢]» ـ، و(اللُّبُّ) بالضم: العقل.

أي: و**(الْحُرُوفُ الْمُذْلَقَهْ)** بالذال المعجمة؛ ستة(٥)، يجمعها لفظ: (فَرَّ مِنْ لُبِّ)؛ أي: هرب الجاهل من العاقل(٦).

= كما نقله عنه صاحب نهاية القول المفيد، وهناك تعاريف أخرى لبعض شراح المقدمة نقلها عنهم مكي نصر الجريسي في كتابه نهاية القول المفيد. (ينظر: اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية ص (٥٠)، ونهاية القول المفيد ص (٥٦)).

(١) ما ذكره الشارح من معنى الانفتاح فهو معناه الاصطلاحي، وأما معناه لغة: فهو الافتراق. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٦)).

(٢) ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٦).

(٣) أبو زكريا الأنصاري شارح المقدمة الجزرية. (ينظر: شرح المقدمة الجزرية لزكريَّا الأنصاري ص (٥٠ ـ ٥١)).

(٤) ونص كلام ابن الناظم ص (٣٢): «الأصل: (**من لبٍّ**) بالتنوين، فحذف الساكن تخفيفاً، كما قرئ: ﴿أَحَدُ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢]».

(٥) قال مكي الجريسي في النهاية: «وهي أخف الحروف وأسهلها وأكثرها امتزاجاً بغيرها، ومقتضى تعليلهم: أن تكون الواو من حروف المذلقة، ولم أر من ذكره». (ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٧)).

(٦) قال ابن الناظم ص (٣٢): «ومعنى (اللب)؛ العقل، أي: هرب من عقله حيث لم يطق الجور، إذ الفرار مما لا يطاق من سنن المرسلين»، وقال ملا علي قاري في المنح الفكرية ص (١٧): «ويمكن أن يكون المعنى: فَرَّ من الخلق من له عقل به عرف الحقَّ؛ =

فالمصمتة ثلاثة وعشرون حرفاً، مجموعة في قول بعضهم(١): (جُزْ غِشَّ سَاخِطٍ صَدَّ ثِقَةً إِذْ وَعْظُه يَحُضُّكَ)؛ أي: عد من غش ساخط للحق، واصطد ثقة؛ فإن وعظه يحثك على الخير.

ومعنى الذلاقة لغة: حدة اللسان وبلاغته(٢).

فسمِّيت تلك الأحرف بالمذلقة؛ لسرعة النطق بها، لخروج بعضها: من ذلق اللسان(٣)، وبعضها: من ذلق الشفة(٤).

ومعنى الإصمات لغة: المنع(٥).

سميت حروفه مصمتة؛ لكونها ممنوعة من انفرادها [٤٨] أصولاً في بناء الأربعة والخمسة(٦).

قال ابن المصنف(٧): «فلا توجد كلمة من كلام العرب رباعية فما فوقها

= ففيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠]، و﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨]»، وما ذكره الشارح من معنى عبارة (وَفَرَّ مِنْ لُبِّ)؛ هو من كلام شيخ الإسلام أبي زكريا الأنصاري في شرحه على المقدمة ص (٥١)، وكذا هو موجود في المنح الفكرية ص (١٧).

(١) ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٨).

(٢) ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٧).

(٣) وهي حروف: الراء، والنون، واللام. (ينظر: الرعاية ص (٤٧)، ونهاية القول المفيد ص (٥٧)).

(٤) وهي حروف: الفاء، والباء، والميم. (ينظر: الرعاية ص (٤٧)، ونهاية القول المفيد ص (٥٧)).

(٥) ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٨).

(٦) هكذا في الأصل، وقال في نهاية القول المفيد: «قال ابن غازي في شرحه: وإنما سميت مصمتة؛ لأنها حروف أُصْمِتَتْ؛ أي مُنعت من أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب ـ إذا كَثُرت حروفها ـ لاعتياصها وصعوبتها على اللسان، فهي حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة كثيرة الحروف؛ أعني أكثر من ثلاثة أحرف، حتى يكون معها غيرها من الحروف المذلقة». (ينظر: نهاية القول المفيد ص (٥٨)).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢).

بناؤها من الحروف المصمتة، وندر: عسجد[١]، وعَسْطُوس[٢]، وقيل: إنهما غير أصليين في كلامهم بل ملحقان فيه، ولسهولة هذه الأحرف وخفتها على اللسان لا يخلو منها الكلام إلا ما ندر، فلذلك ينطق بسهولة بلا تكلف».

٧٦ـ صَفِيرُهَا: (صَادٌ، وَزَايٌ، سِينُ) ....

ثم أخذ في صفات أُخَر لأحْرف مخصوصة لم يذكر لها ضد، فقال:

(صَفِيْرُهَا)؛ أي: حروف الصفير ثلاثة[٣].

وهو صوت زائد يخرج من الشفتين.

(صَادٌ) مهملة.

(وَزَايٌ).

و**(سِيْنُ)** مهملة.

سميت بحروف الصفير؛ لأنك إذا قلت: (أص)، (أز)، (أس)، سمعتَ لهن صوتاً يشبه صفير الطائر؛ لكونها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك إذا سكنت؛ ويأتي كالصفير.

قال شيخ الإسلام[٤]: «وفيها لأجل صفيرها قوة، وأقواها في ذلك الصاد؛ للإطباق والاستعلاء، وتليها الزاي للجهر، ثم السين»[٥].

---

(١) العَسْجَدُ: الذهب، ويقال: بل العَسْجَد اسم جامع للجوهر كله؛ من الدرِّ والياقوت. (ينظر: العين ٢/٣١٥، والصحاح في اللغة ٢/٧٦٥، (عسجد)، ولسان العرب ٣/٢٩٠).

(٢) العَسَطُوسُ؛ قيل: هو رأس النصارى في رُوميَّة، وقيل: هو شجر يشبه الخيزران، وقيل: هو الخيزران، وقيل: هي شجرة تكون بالجزيرة لينة الأغصان، وقيل: العَسْط كلمة مماتة منها اشتقاق العسطوس؛ وهو ضرب من الشجر لا شوك له. (ينظر: العين ١/٥٢، ولسان العرب، والصحاح، مادة (عسطس)).

(٣) قال النويري في شرح الطيبة (١/٢٩٣): «قال ابن مريم ـ أي أبو عبدالله الفارسي صاحب كتاب الموضح ـ: ومنهم من ألحق بها الشين».

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزرية ص (٥٢)).

(٥) الكلام بنصه موجود في "الرعاية" لمكي بن أبي طالب، وزاد: «والسين أضعفها؛ للهمس الذي فيها». (ينظر: الرعاية ص (٤١)).

٧٦ ـ .... قَـلْـقَـلَـةٌ: (قُـطْـبُ جَـدٍ)......

(قَلْقَلَةٌ)(١)؛ أي: وحروف القلقلة.

وهي صوت زائد حدث في المخرج بعد ضغط المخرج وحصول الحرف فيه بذلك الضغط(٢).

خمسة؛ يجمعها لفظ: **(قُطْبُ جَدٍ)** بتخفيف الدال؛ أصله (جدي)، فنقلت كسرة الياء إلى الدال على نية الوقف، وعومل كالمنقوص، فحذف الياء؛ ففيه إشارة إلى (قطب الجَدْيِ الشمالي)(٣)؛ الذي هو من أقوى أدلة القبلة(٤).

---

(١) ويقال لها اللَّقْلَقَة؛ وهي شدة الصوت، والْقَلْقَلَة؛ شدة الصياح، هكذا قال الخليل بن أحمد في العين (١/٤٤٤)، وقال ابن الجزري في النشر (١/٢٠٤): «وأضاف بعضهم إليها ـ أي حروف القلقلة ـ الهمزة؛ لأنها مجهورة ـ وإنما لم يذكرها الجمهور ـ؛ لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارقت أخواتها، ولما يعتريها من الإعلال، وذكر سيبويه معها التاء، وذكر المبرد منها الكاف، وهذه القلقلة بعضها أشد من بعض». (ينظر: الرعاية ص (٤١)، ونهاية القول المفيد ص (٦٠)).

(٢) واخْتُلِفَ في القلقلة؛ هل تتبع ما قبلها أو أنها تكون قريبة إلى الفتح وتجنح إليه؟ على قولين، وكان الشيخ إبراهيم السمنودي يرى أنها تتبع ما قبلها كما ذكر ذلك في منظومته لألئ البيان، ص (٧٠)، البيت رقم (٢٦):

قـلـقـلـةٌ قُـطْـبُ جَـدٍ وقُـرِّبَـتْ ... للفتح والأرْجَحُ ما قَبْلُ اقْتَفَتْ

ثم بدا له أنها تكون قريبة إلى الفتح، والمراد فتح المخرج لا الحرف، حيث قال في رياضة اللسان ص (٥٢): «وحكمها ـ أي القلقلة ـ؛ أن تكون قريبة إلى الفتح على الراجح، أو تتبع ما قبلها على الأرجح»، ونظم ذلك في منظومته المسماة "التحفة السمنودية"، ص (٢٩)، البيت رقم (٥٦):

قَـلْـقَـلَـةٌ قُـطْـبُ جَـدٍ وقُـرِّبَـتْ ... لِفَتْحِ مَخْرَجٍ عَلَى الْأَولَى ثَبَتْ

(٣) والقطب: كوكب بين الجدي والفرقدين، يدور عليه الفلك، صغير أبيض لا يبرح مكانه أبدًا، وإنما شُبِّهَ بقطب الرحى وهي: الحديدة التي في الطبق الأسفل من الرحيين يدور عليها الطبق الأعلى، وتدور الكواكب على هذا الكوكب الذي يقال له: القطب، وقال المنير السمنوديّ في شرحه على الطيبة: «(القطب) في الأصل: قطب الرحا، ويطلق ويراد به ما يكون عليه مدار الأمر، كما يقال فلان قطب بني فلان أي: سيدهم الذي يدور عليه أمرهم، و(الجد)؛ الحظ، وداله مشددة وتخفيفه هنا ضرورة». (ينظر: اللسان ٣٨٢/١، وسطعات لمعات ضياء الفجر ل ١٨/أ)).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢ ـ ٣٣).

وسميت حروفها بذلك؛ لأنها حين السكون تتقلقل عند خروجها حتى يسمع لها نبرة قوية؛ لشدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها من الحروف[١].

٧٦ ـ ....وَالـلِّـيـنُ:

٧٧ ـ (وَاوٌ، وَيَاءٌ) سَكَنَا[٢] وَانْفَتَحَا قَـبْـلَـهُـمَـا........................

(وَاللِّيْنُ)؛ أي: وحروف اللين بلا مد.

اثنان؛ **(وَاوٌ وَيَاءٌ)**.

إذا **(سَكَنَا)**.

(وَانْفَتَحَا)؛ أي: وقع الفتح.

فيما **(قَبْلَهُمَا)**.

نحو: (خَوْف)، و(بَيْت)، فهما حرفا لين بلا مد، كما تقرر، فلا مد عليهما وصلاً، ويجوز مدهما وقفاً[٣].

[وسُمِّيا][٤] بذلك؛ لأنهما يخرجان في لين وعدم كلفة على اللسان، كما تقدم[٥]. وأجرى بعضهم حرفي اللين مجرى حروف المد واللين؛ حتى

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزرية لزكريا الأنصاري ص (٥٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم السين، وكسر الكاف مع التشديد؛ على البناء للمفعول: **(سُكِّنَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح السين وألف بعدها، وكسر الكاف غير مشددة ـ على التثنية ـ: **(سَاكِنَا)**، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، والثالث: بفتح السين، وفتح الكاف بلا تشديد، على البناء للفاعل: **(سَكَنَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) ينظر: نهاية القول المفيد ص (٦١).

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (وسيما)، ثم كُتِبَ في الهامش (سميا)، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) ينظر: الرعاية ص (٤٠ ـ ٤١)، ونهاية القول المفيد ص (٦١).

إذا وقع بعدهما ساكن لوقف أو إدغام جاز المد والتوسط والقصر[١].

٧٧ ـ ....وَالِانْحِرَافُ صُحِّحَا:

٧٨ ـ فِي (اللَّامِ، وَالرَّا). وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ ....

(وَالِانْحِرَافُ)؛ هو لغة: الميل والعدول.

واصطلاحاً: ميل الحرف إلى طرف اللسان.

(صُحِّحَا) بألف الإطلاق؛ أي: صحح جمهور القراء ثبوته.

(فِي) الحرفين.

(اللَّامِ وَالرَّا) بالقصر للوزن، خلافاً لمن جعله في اللام فقط[٢].

وإنما وصفا بالانحراف؛ لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، فاللام فيها ميل إلى ناحية طرف اللسان، والراء ـ أيضاً ـ فيها انحراف إلى ظهر اللسان، وميل قليل إلى جهة اللام، ولذا يجعلها الألثغ[٣] لاماً[٤].

(وَبِتَكْرِيرٍ) الراء.

(جُعِلْ)؛ أي: وُصِفْ.

ومعنى التكرير لغة: إعادة الشيء مرة أو أكثر.

(١) وسيأتي لذلك مزيد بيان وإيضاح ـ بإذن الله تعالى ـ في موضعه من باب المد والقصر.

(٢) والذي جعله مقصوراً على اللام هم: البصريون. (ينظر: النشر ٢٠٤/١، وشرح النويري ٢٩٥/١).

(٣) الأَلْثَغُ: هو الذي لا يستطيع أن يتكلم بالراء، وقيل: هو الذِي يجعل الراء في طرف لسانه أو يجعل الصَّاد فاء، وقيل: هو الذي لا يبين الكلام، وقيل: هو الذي قصر لسانه عن موضع الحرف ولحق موضع أقرب الحروف من الحرف الذي يعثر لسانه عنه، واللَّثَغُ مُحَرَّكَةً واللُّثْغَةُ بالسكون: تَحَوُّل اللسان من السين إلى الثاء أو من الراء إلى الغين، وقال ابن دُريد: اللَّثَغُ: اختلال في اللسان، وأكثر ما يقال في الراء إذا جعلت ياء أو غيناً. (ينظر: العين ٢٢٤/١، والمحيط في اللغة، وتاج العروس، (لثغ)).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣)، ونهاية القول المفيد ص (٦١).

واصطلاحاً: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف.

وهو صفة لازمة للراء، ومعنى وصفه بكونه قابلاً له، فيجب التحرز عنه؛ لأن الغرض من هذه الصفة تركها[1].

---

(١) قال مكي بن أبي طالب في الرعاية ص (٤٤): «وأظهر ما يكون ذلك ـ أي التكرار ـ إذا كانت الراء مشددة، ولا بد في القراءة من إخفاء التكرير»، وقال في موضع آخر من الرعاية ص (٨٥ ـ ٨٦): «فواجبٌ على القارئ أن يخفي تكريره ولا يظهره، ومتى ما أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً، ومن المخفف حرفين، والتكرير: هو ارتعاد طرف اللسان بالراء مكرراً لها، فإخفاء ذلك التكرير لا بد منه».

وقال ابن الجزري في النشر (٢٠٤/١): «فتكريرها رُبُوُّها لا إعادتها بعد قطعها، ويتحفظون من إظهار تكريرها، خصوصاً إذا شُدِّدت، ويعدون ذلك عيباً في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه، وبه نأخذ»، وبمعناه قال ابنه في شرحه على الطيبة ص (٣٣)، والمنير السمنودي في شرح الطيبة (ل ١٩/أ).

وقال النويري في شرحه على الطيبة (٢٩٧/١): «وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية في الراء، وإليه ذهب المحققون، وتكريرها رُبُوُّها في اللفظ لا إعادته بعد قطعها، ويجب التحفظ من إظهار تكريرها لاسيما إذا شددت، ويعدون ذلك عيباً فظيعاً في القراءة».

وقال الصفاقسي في تنبيه الغافلين ص (٦٩): «ويقع الخطأ فيها ـ أي في حرف الراء ـ من أوجه؛ منها ترعيد اللسان إذا شُدِّدت في نحو (الرحمن)، و(من ربي)، حتى يصير الحرف حرفين أو أحرفاً، بل المطلوب حبس اللسان بها، وإخفاء تكريرها؛ وهذا مذهب المحققين؛ كمكي، والجعبري، وابن الجزري».

وقال الشيخ إبراهيم السمنوديّ في رياضة اللسان ص (٥٤): «وهذه الصفة ـ أي التكرار ـ تُعْرف لتجتنب»، وقال في منظومة موازين الأداء في التجويد والوقف والابتداء ص (٢٥)، البيت رقم (١١٦):

وَرَلَّ الِانْحِرافُ وَالرَّا كُرِّرَتْ ... وَأَخْفِهِ حَتْماً إِذَا مَا شُدِّدَتْ

وقال عبدالفتاح المرصفي في هداية القاري (٩١/١ ـ ٩٢): «وخلاصة القول: أن الغرض من معرفة صفة التكرار للراء ترك العمل به، عكس ما تقدم في الصفات وما هو آت إذ الغرض منها العمل بمقتضاها».

وقال أبو حيان في الارتشاف (١٩/١): «وبالتكرير قرأنا على من قرأ بشرق الأندلس، وبعدم التكرير البتة قرأنا على شيوخ غرناطة؛ وهو مذهب مكي، وأبي عبدالله المغامي».

وقال ابن أم قاسم المرادي في كتابه "المفيد في شرح عمدة التجويد": «والتكرار صفة الراء؛ لارتعاد طرف اللسان عند النطق به، وأظهر ما يكون في المشدّد، =

....

= وظاهر مذهب سيبويه أنّ التكرار صفة ذاتية للراء وإليه ذهب ابن شريح، وذهب قوم إلى أنّها لا تكرير فيها لأنّها قابلة له، وإليه ذهب مكّي، قال: واجب على القارئ أن يخفي تكريره، ومتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدّد حروفاً، ومن المخفف حرفين».

وقال ابن شريح صاحب الكافي: «ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنّه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا، غير أنّا لا نقول بالإسراف فيه، وأمّا ذهاب التكرار جملة فلم نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أنّ تكريرها يسقط بحال».

وقال ابن الجزري في النشر (٢١٨/١ ـ ٢١٩): «وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين، وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء وذلك خطأ لا يجوز، فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديدًا ينبو به اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحدًا من غير مبالغة في الحصر والعسر».

وقال المرعشي في جهد المقل ص (٤٩ ـ ٥٠) ـ ونقله عنه في نهاية القول المفيد ص (٦٢) ـ: «ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية؛ لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق رأس اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز، كما صرح به ابن الجزري في النشر؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البينية، بل معناه تقوية ذلك اللصق بحيث لا يتبين التكرير والارتعاد في السمع، ولا يميز اللافظ ولا السامع بين المكررين».

قلتُ: وإلى هذا المذهب ـ أي القراءة بالتكرير في الراء ـ يذهب شيخنا الكبير شيخ القراء بالمسجد النبويّ إبراهيم بن الأخضر بن علي القيم وبه يُقْرئ ويأخذ، وقد انفرد باختياره هذا عن سائر مشايخي الذين قرأت عليهم وأسندت إليهم.

وخلاصة القول: فقد اختلف أهل الأداء في تكرير الراء: هل هي صفة ذاتية للراء أم لا؟ فذهب قوم إلى أنها صفة ذاتية لها، وهو الظاهر من كلام سيبويه حيث قال: «والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً» وعلى هذا فتكرار الراء لا بد منه لمَّا كان لازماً لها، وهو مذهب صاحب الكافي، وقرأ به أبو حيان على بعض شيوخه من مشايخ غرناطه، وهو مذهب واختيار شيخ القراء بالمسجد النبوي الشيخ إبراهيم الأخضر بن علي القيم.

وذهب آخرون: إلى أن الراء توصف بالتكرير بالقوة لا بالفعل، فيجب على هذا التحفظ منه، خصوصاً إذا ما شددت، ويعدون تكرارها في القراءة عيباً، وبه قال: =

قال الجعبري[١]: «وطريقه: أن يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرة واحدة بحيث لا يرتعد، لأنه متى ارتعد حدث من كل مرة راء، فهذه الصفة يجب أن تعرف لتجتنب لا ليؤتى بها»[٢]، فافهم.

٧٨ ـ .... **وَلِلتَّفَشِّي: (الشِّينُ)**....................

(وَلِلتَّفَشِّي)؛ هو لغة: الانتشار والانبثاث، أو الاتساع.

واصطلاحاً: كثرة الريح في الفم عند النطق[٣].

(الشِّينُ)؛ يعني: أن صفة التفشي ثابتة للشين المعجمة، فالكلام على القلب.

وزِيدَ عليها: الثاء المثلثة، والصاد، والضاد، والسين المهملة[٤].

قال بعض المحققين[٥]: «وبالجملة أن الحروف المذكورة مشتركة في

= مكي بن أبي طالب، والداني، والجعبري، وابن الجزري، وابنه، والنويري، والمنير السمنودي، وإبراهيم شحاتة السمنودي، وبه أخذ الشارح هنا في شرحه وأكَّد عليه.

(١) ينظر: شرح الجعبري على الشاطبية، (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية)، (٨٧٦/٣).

(٢) وجاء قبل هذا الكلام في كنز المعاني قوله (٨٧٦/٣): «وتكريره لحن، فيجب التحفظ عنه لا به، وهذا كمعرفة نحو السحر ليجتنب».

(٣) ينظر: الرعاية ص (٤٦).

(٤) قال ابن الجزري في النشر (٢٠٥/١): «وأضاف بعضهم إليها الفاء، والراء، والميم»، وقال النويري (٢٩٧/١) ـ ونقل عنه المنير السمنودي في شرح الطيبة (ل ١٩/أ) ـ: «وأضاف بعضهم حروفا أُخر، ولا يصح»، وقال في نهاية القول المفيد ص (٦٣): «والتفشي صفة الشين عند ابن الجزري والشاطبيّ، ومع الفاء عند صاحب درر الأفكار، ومع الثاء المثلثة عند صاحب الرعاية، ومع الضاد المعجمة عند بعض العلماء، وقال قوم: إن في الصاد والسين المهملتين والراء تفشياً».
قال الشيخ إبراهيم السمنودي في منظومته المسماة "موازين الأداء في التجويد والوقف والابتداء" ص (٢٥)، الأبيات رقم (١١٧ ـ ١١٩):

تَقْطِيْعُهَا فِي لَمَعَتْ سُيُوفُنَا ... ثُمَّ التَّفَشِّي كَامِلٌ فِي شِينِنَا
وَنَاقِصٌ فِي مَدٍّ وَيْ وَالثَّاءِ ... مِنْ حُزْ والصَّفِيْرُ غَيْنٌ فَاءُ
وَإِنْ يَكُنْ مُسَكَّناً فَبَيِّنُ ... وَحَيْثُمَا شُدِّدَ فَهْوَ أَبْيَنُ

(٥) وهذه العبارة من كلام نفيس في كتاب "جهد المقل" للمرعشي ص (١٢٣).

كثرة انتشار خروج الريح، لكنه في الشين أكثر، ولذا اتفق على تفشيه، وفي البواقي قليل بالنسبة إليه، ولذا لم يصفها أكثر العلماء به».

٧٨ ـ ....(ضَادًا): اسْتَطِلْ

(ضَادًا) معجمة.

(اسْتَطِلْ)؛ أمر من الإستطالة.

وهي لغة: الامتداد أو بعد المسافتين(١).

واصطلاحاً: امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى أخرها(٢).

وهي صفة الضاد(٣).

قال شيخ الإسلام(٤): «والفرق بين المستطيل والممدود؛ أن المستطيل جرى في مخرجه، والممدود في نفسه»؛ أي: ذاته.

وتوضيحه(٥): أن للمستطيل مخرجاً له طول في جهة جريان الصوت، فجرى في مخرجه بقدر طوله ولم يتجاوزه، لِمَا عرفتَ أن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق، وليس للممدود مخرج، فلم يَجْرِ إلا في ذاته، إذ المخرج المقدر ليس بمخرج حقيقة، فلا يقطع إلا بانقطاع الهواء، تأمل.

٧٩ ـ وَ(يُقْرَأُ الْقُرْآنُ): بِالتَّحْقِيقِ، مَعْ حَدْرٍ، وَتَدْوِيرٍ. وَكُلٌّ مُتَّبَعْ

---

(١) ينظر: نهاية القول المفيد ص (٦٣) وشرح الجعبري على الشاطبية، (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية)، (٨٧٦/٣).

(٢) قاله الجعبري في شرحه على الشاطبية، (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية)، (٨٧٦/٣)، ونقله عنه صاحب نهاية القول المفيد ص (٦٣).

(٣) فَحَرْفُ الضاد استطال عن الفم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام؛ وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء. (ينظر: النشر ٢٠٥/١).

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص (٥٥).

(٥) ذكره المرعشي في جهد المقل ص (٥١)، ونقله عنه صاحب نهاية القول المفيد ص (٦٣).

ثم أخذ في بيان كيفيات القراءة، فقال:

(**وَيُقْرَأُ الْقُرْآنُ**) العزيز.

(**بِـ**)ـحسب ما ورد عن الأئمة القراء بثلاثة أنواع.

(**التَّحْقِيْقِ**)؛ هو في الأصل مصدر؛ حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت كنهه ويقينه(١).

وفي الاصطلاح: عبارة عن إعطاء الحروف حقها من: إشباع المد، وتحقيق الهمزات [٥٠]، وإتمام الحركات، وتوفية الغنات، وتفكيك الحروف؛ أي: بيانها وإخراج بعضها من بعض؛ بالسكت، والترسل، والتُّؤَدة، والوقوف على [الوقوف](٢) الجائزة، والإتيان بالإظهار والإدغام على وجهه(٣).

وهذا مذهب: ورش ـ من [غير](٤) طريق الأصبهاني عنه ـ، وحمزة، وعاصم(٥).

أخرج الداني حديثاً مسلسلاً(٦) إلى أُبَيٍّ بن كعب(٧) رضي الله تعالى عنه:

---

(١) ينظر: التمهيد ص (٨)، ونهاية القول المفيد ص (٢٠).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الوقف)، ثم أعيد كتابته في الهامش: (الوقوف)، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ولا يكون معه قصر، ولا اختلاس، ولا إسكان محرك، ولا إدغامه. (ينظر: التحديد ص (٧٠)، والنشر ٢٠٥/١ ـ ٢٠٦، والتمهيد ص (٩)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣ ـ ٣٤)، وشرح النويري ٢٩٨/١ ـ ٢٩٩، ونهاية القول المفيد ص (٢٠)).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) وهو مذهب قتيبة عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأشناني عن حفص، وبعض المصريين عن الحلواني هشام، وأكثر العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان. (ينظر: التحديد ص (٨٥ ـ ٨٧)، والنشر ٢٠٦/١، وشرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص (٦٤)، ونهاية القول المفيد ص (٢٠)).

(٦) الحديث هنا مسلسل بقول كل واحد من رجال الإسناد: «قرأت بالتحقيق».

(٧) أبي بن كعب بن قيس بن النجار أبو المنذر الأنصاري، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٣): (وليجتهد فيه وفي تصحيحه).

«أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيهِ وَسَلَّمَ التَّحْقِيق»، وقال إنه غريب(١)، مستقيم الإسناد(٢).

قال جمع(٣): «وهو المستحب المستحسن الأخذ به للمعلمين، لكن من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط بتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الراءات، وتحريك السواكن، وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات، كما قال الإمام حمزة لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: أما علمت أن ما فوق البياض بَرَص(٤)، ....

---

(١) الحديث الغريب: ما تفرد به واحد، وقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفاً، ولكل حكمه، والحديث الغريب ينقسم إلى: صحيح، وغير صحيح وذلك هو الغالب على الغريب. (ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص (٢٧٠ ـ ٢٧١)).

(٢) ونصُّهُ في التحديد ص (٧٧): «حدثنا أبو الفتح شيخنا، حدثنا عمر بن محمد، حدثنا الحسن بن أبي الحسن العسكري، حدثنا محمد بن الحسن بن عمير، حدثنا عبدالرحمٰن بن داود بن أبي طيبة، قال: قرأت على أبي: التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على ورش: التحقيق، وأخبره أنه قرأ على نافع: التحقيق، قال نافع: إنه قرأ على الخمسة: التحقيق، قال: وأخبرني الخمسة أنهم قرؤوا على عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة: التحقيق، وأخبرهم عبدالله أنه قرأ على أبي بن كعب: التحقيق، وأخبره أبي أنه قرأ على رسول الله ﷺ: التحقيق، قال: وقرأ النبي ﷺ عليَّ: التحقيق»، وذكره في النشر (٢٠٦/١)، وغاية النهاية (٣٣٢/٢)، وذكره السيوطي في الإتقان، ولم يخرجه محقق كتاب الإتقان (٦٣٧/٢) بل عزاه إلى النشر، وقال في التحديد بعد أن ذكر الحديث بإسناده (٧٨): «هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة التحقيق من الأخبار الغريبة، والسنن العزيزة، لا توجد روايته إلا عند المكثرين الباحثين، ولا يكتب إلا عن الحفاظ الماهرين، وهو أصل كبير في وجوب استعمال قراءة التحقيق، وتعلم الإتقان والتجويد، لاتصال سنده، وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه».

(٣) الكلام بنصه موجود في كتاب النشر (٢٠٥/١ ـ ٢٠٦)، وشرح النويري (٢٩٩/١)، وشرح ابن الناظم ص (٣٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٩/أ)، ونهاية القول المفيد ص (٢٠)، وما رواه من الأثر عن حمزة فهو موجود في التحديد ص (٨٨)، وغاية النهاية (٢٦٣/١)، والإتقان (٦٣٦/٢ ـ ٦٣٧)).

(٤) البَرَصُ: داءٌ معروف، نسأَل الله لنا وللمسلمين العافيةَ منه ومن كل داءٍ؛ وهو بياض يقع في الجسد، وبرِصَ بَرَصاً، والأُنثى بَرْصاءُ، ورجل أَبْرَصُ، وحيّة بَرْصاءُ؛ في جلدها لُمَعُ بياضٍ، وجمع الأَبْرصِ بُرْصٌ. (ينظر: لسان العرب، مادة (برص)).

وما فوق الجُعُودة[١] قَطَطٌ[٢]، وما فوق القراءة ليس بقراءة».

(مَعْ)؛ أي: (وَ).

(حَدْرٍ) بفتح الحاء وسكون الدال المهملتين.

أصله: الإسراع في النزول[٣].

وفي الاصطلاح: إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفها؛ بالقصر، والتسكين، والاختلاس، والبدل، والإدغام الكبير، وتخفيف الهمزات، ونحو ذلك مما صحت به الرواية عن الأئمة القراء، مع مراعاة إقامة الإعراب، وتقويم اللفظ، وتمكين الحروف من غير بَتْر حروف المد واختلاس أكثر الحركات، وهذا النوع هو القراءة السمحة، العذبة الألفاظ، التي لا تُخْرِجُ القارئ عن طباع العرب العرباء الفصحاء، وبالجملة: فهو ضد التحقيق؛ لتكثير الحسنات وإحراز فضل كثرة التلاوة، وإليه ذهب من قصر المنفصل؛ كابن كثير، وقالون، وأبي عمرو، ويعقوب، وأبي جعفر، والأصبهاني عن ورش[٤].

(وَتَدْوِيرٍ)؛ هو التوسط بين مقامي التحقيق والحدر، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه حد الإشباع؛ كابن عامر، والكسائي[٥].

---

(١) الجعد من الشعر خلاف السبط، وقيل: هو القصير منه. (ينظر: لسان العرب، مادة (جعد)).

(٢) والقَطَطُ: شعر الزنجي، يقال: رجل قَطَطٌ، وشعر قَطَطٌ، وامرأة قَطَطٌ، وَجَعْدٌ قَطَطٌ؛ أَشَدُّ الْجُعُودَة. (ينظر: لسان العرب، مادة (قطط)).

(٣) ينظر: لسان العرب، باب (حدر)، والنشر ٢٠٧/١، وشرح ابن الناظم ص (٣٤)، ونهاية القول المفيد ص (٢٠).

(٤) والولي عن حفص، وكأكثر العراقيين عن الحلواني عن هشام، وسائر من قصر المنفصل، والكلام بنصه موجود في النشر (٢٠٧/١)، وفي نهاية القول المفيد ص (٢٠ ـ ٢١)، وشرح النويري (٣٠٠/١)، وشرح ابن الناظم ص (٣٤) وينظر أيضاً: التحديد ص (٧١)، والإتقان (٦٣٧/٢)، وشرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص (٦٤).

(٥) وهو مذهب سائر القراء، وصح عن جميع الأئمة، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء، =

(وَكُلٌّ) من الثلاثة.

(مُتَّبَعْ)، إذ لا خلاف بين القراء وغيرهم في جواز القراءة بكل منها، وإن اختلفت مذاهبهم واختياراتهم، كما تقرر، على أن تخصيص كل مرتبة ببعض هو الغالب فقط.

قال مالك رضي الله تعالى عنه: «من الناس من إذا حدر كان أخف عليه، وإذا رتل أخطأ، والناس في ذلك على **[٥١]** ما يخف، وذلك واسع»(١).

قال الطرطوسي(٢): «معنى هذا أنه يستحب لكل إنسان ما يوافق طبعه ويخف عليه، فربما يكلف غير ذلك مما يخالف طبعه فيشق عليه ويقطعه ذلك عن القراءة والإكثار منها»(٣)، أما من تساوى عنده الأمران فإن الترتيل أولى؛ ـ لما سيأتي ـ.

٨٠ ـ مَعْ حُسْنِ صَوْتٍ بِلُحُونِ الْعَرَبِ مُرَتِّلاً(٤) مُجَوِّدًا(٥) بِالْعَرَبِي

= قال ابن مسعود ﷺ في الحديث الذي أخرجه أبو داود في سننه (٥٦/٢): «لا تنثروه ـ يعني القرآن ـ نثر الدقل، ولا تهذوه هذ الشعر، قفوا عند عجائبه، وحركوا به القلوب، ولا يكن هم أحدكم آخر السورة». (ينظر: النشر ٢٠٧/١، وشرح النويري ٣٠٠/١، والإتقان ٦٣٧/٢ ـ ٦٣٨، وشرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص (٦٤)، ونهاية القول المفيد ص (٢١)).

(١) ينظر: موطأ مالك (كتاب القرآن)، والمنتقى شرح الموطأ ١٥٧/٢.

(٢) الذي وجدته أن قائل هذه العبارة هو: سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، أبو الوليد الباجي، فقيه مالكي كبير، من رجال الحديث، أصله من بطليوس، ومولده في باجة سنة ٤٠٣هـ، بالأندلس، رحل إلى الحجاز سنة ٤٢٦هـ، فمكث ثلاثة أعوام، وأقام ببغداد ثلاثة أعوام، وبالموصل عاماً، وفي دمشق وحلب مدة، وعاد إلى الأندلس، فولي القضاء في بعض أنحائها، وتوفي بالمرية سنة ٤٧٤هـ، من كتبه: إحكام الفصول في أحكام الأصول، والمنتقى في شرح موطأ مالك، ولعل الطرسوسي من أسمائه وألقابه الأخرى، وضبطه في نهاية القول المفيد ص (٢٢) بـ(الطرطوشي).

(٣) ينظر: المنتقى شرح الموطأ ٣٤٦/١، ونهاية القول المفيد ص (٢٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء مع التشديد؛ على البناء للفاعل: (مُرَتِّلاً)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وشرح الشيخ موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح التاء مع التشديد؛ على البناء للمفعول: (مُرَتَّلاً)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الواو مع التشديد؛ =

(**مَعْ**) بسكون العين؛ أي: مصحوباً.

بـ(**ـحُسْنِ صَوْتٍ**)، فإنه يسن تحسين القرآن بالصوت وتزيينه به.

لحديث ابن حبان[١] وغيره[٢] «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»[٣].

= على البناء للفاعل: (**مُجَوِّدًا**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وشرح الشيخ موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الواو مع التشديد؛ على البناء للمفعول: (**مُجَوَّدًا**) وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(١) الإمام العلّامة الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي الدارمي البستي، يعرف بابن حبان، طاف البلاد ورحل إلى الآفاق طلباً للعلم والعلماء، فشدَّ الرحال إلى: البصرة، ومصر، والموصل، وجرجان، وبغداد، ودمشق، ونيسابور، وعسقلان، وغيرها من المدن، وقد بلغ مجموع شيوخه قرابة ألفي شيخ، كما صرح في مقدمة كتابه "التقاسيم والأنواع" فقال: «لعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسبيجاب إلى الإسكندرية»، وقد علق الذهبي على ذلك فقال: «كذا فلتكن الهمم»، من مشايخه: أبو يعلى الموصلي، وابن خزيمة؛ إمام الأئمة وشيخ خراسان، وغيرهم، له مصنفات كثيرة جلها في علم الحديث، أخرج من علوم الحديث ما عجَزَ عنه غيره، ومن تأمل تصانيفه تأمُّل منصف علم أنّ الرجل كان بحراً في العلوم، كانت وفاته سنة ٣٥٤هـ، في شهر شوال، بسجستان بمدينة بُست، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٩٤/١٦، ومعجم البلدان ٣٢٩/٢).

(٢) فقد رواه ابن حبان في صحيحه، كتاب الرقائق، باب قراءة القرآن، ذِكْرُ إباحة تحسين المرء صوته بالقرآن، حديث رقم (٧٤٩، ٧٥٠) من حديث البراء بن عازب وأبي هريرة ﵄، وزاد بعدها: «قال أبو حاتم: هذه اللفظة من ألفاظ الأضداد؛ يريد: زينوا القرآن بأصواتكم، لا زينوا أصواتكم بالقرآن»، وأخرجه الدارمي في سننه (٢١٩/٤)، كتاب فضائل القرآن، باب التغني بالقرآن، حديث رقم (٣٥٤٤)، وعبدالرزاق في مصنفه (٤٨٤/٢)، كتاب: الصلاة، باب: حسن الصوت، حديث رقم (٤١٧٥)، ومن طريقه الإمام أحمد في المسند (٢٩٦/٤)، وأبو داود في سننه (١٠٥/٢)، كتاب: الصلاة، باب: استحباب الترتيل في القراءة، حديث رقم (١٤٦٨)، والنسائي في سننه (١٧٩/٢)، كتاب: (الصلاة)، باب: (تزيين القرآن بالصوت)، حديث رقم (١٠١٥، ١٠١٦)، والحاكم في المستدرك (٥٧١/١ ـ ٥٧٥)، كتاب: فضائل القرآن، بطرق عدة وسكت عنه، وصححه الشيخ الألباني في صفة الصلاة ص (١٢٧)، وفي السلسلة الصحيحة (٤٠١/٢)، حديث رقم (٧٧١).

(٣) الحديث من رواية البراء بن عازب ﵁، وقد أفرده البخاري في باب: «قول النبي ﷺ: =

وفي لفظ عند الدارمي[١] حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْناً»[٢]

وفي آخر: «حُسْنُ الصَّوتِ زِينَةُ الْقُرْآنِ»[٣].

= الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم»، ثم عقب ابن حجر قائلاً: «هذا الحديث من الأحاديث التي علقها البخاري ولم يصلها في موضع آخر من كتابه، وهو مروي عن ابن مسعود موقوفاً»، وقال ابن بطال: المراد بقوله: «زينوا القرآن بأصواتكم»؛ المدّ، والترتيل. وقال في اللسان: «هو مقلوب، أي: زينوا أصواتكم بالقرآن، والمعنى: إلهجوا بقراءته؛ تزينوا به، وليس ذلك على تطريب القول والتحزين، كقوله: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»»، أي: يلهج بتلاوته كما يلهج سائر الناس بالغناء والطرب. وقيل: هو ليس من قبيل القلب، وإنما معناه الحث على الترتيل المأمور به في الآية الشريفة، فكأن الزينة للمرتل لا للقرآن، وقيل: بل أراد بالقرآن القراءة، وهو مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآناً، أي: زينوا قراءتكم القرآن بأصواتكم، ويشهد لصحة هذا القول ـ وأن القلب لا وجه له ـ حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ استمع إلى قراءته فقال: «لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود»، فقال: «لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيرًا»؛ أي: حسنت قراءته وزينتها، ويؤيد ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «لكل شيء حلية وحلية القرآن حسن الصوت».

(١) عبدالله بن عبدالرحمٰن بن الفضل بن بهرام الدارمي التميمي، أبو محمد، السمرقندي، الحافظ، أحد الأعلام، روى عن: ابن عون، ويزيد بن هارون، وأبي عاصم، وغيرهم، ذكر له المزي (١١٤) شيخاً، وروى عنه: مسلم، وأبو داود، والترمذي، وأبو زرعة، وآخرين. سُئِلَ عنه أحمد فقال للسائل: عليك بذلك السيد، وقال أبو حاتم: إمام أهل زمانه، وقال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين، ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث، وأظهر السنة في بلده ودعا إليها وذب عن حريمها وقمع من خالفها، مات يوم التروية سنة ٢٥٥هـ، وهو ابن خمس وسبعين سنة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٤٥/٤).

(٢) والحديث من رواية البراء بن عازب رضي الله عنه، وقد أخرجه الدارمي في سننه، في كتاب: فضائل القرآن، باب: التغني بالقرآن، حديث رقم (٣٥٠٥)، وقال محقق سنن الدارمي حسين أسلم أسد: «إسناده صحيح»، وكذا رواه البيهقي في شعب الإيمان بإسناد حسن بتوابعه، في: فصلٌ في تحسين الصوت بالقراءة والقرآن، حديث رقم (١٩٦٤)، ورواه الحاكم في المستدرك بإسناد حسن، في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، باب التأمين، حديث رقم (٢٠٦٠)، وصححه الألباني في صحيح الجامع، حديث رقم (٣١٤٥).

(٣) وهو من رواية علقمة بن قيس قال: «كنت رجلاً قد أعطاني الله حسن الصوت بالقرآن، فكان عبدالله بن مسعود رضي الله عنه يرسل إلي فأقرأ عليه، قال فكنت إذا فرغت من قراءتي =

ومصحوباً (**بِلُحُونِ الْعَرَبِ**).

لحديث الموطأ وغيره عن حذيفة[(١)] رضي الله تعالى عنه، قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا، وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونِ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ وَأَهْلِ الْفِسْقِ. . .الخ»[(٢)].

= قال: زدنا من هذا فداك أبي وأمي فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حُسْنُ الصَّوْتِ زِيْنَةُ الْقُرْآن»»، وقد أخرجه البزار في مسنده (٣٥٣/٤)، حديث رقم (١٥٥٣)، من حديث ابن مسعود ؓ، وأخرجه الهيثم بن كليب في مسنده (٣٣٩/١)، حديث رقم (٣١٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٢/١٠ ـ ٨٣)، حديث رقم (١٠٠٢٣)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧١/٧): «وفيه سعيد بن زربي وهو ضعيف»، وصححه الألباني في السلسة الصحيحة (٤٢٩/٤ ـ ٤٣٠)، حديث رقم (١٨١٥)، وقال: «يشهد له حديث البراء المتقدم ذكره ـ وهو ـ: «زينوا القرآن بأصواتكم»».

(١) حذيفة بن اليمان بن حسل، ويقال: حسيل بن جابر العبسي اليماني، أبو عبدالله، صاحب سرِّ رسول الله ﷺ، حليف الأنصار، من أعيان المهاجرين، له في الصحيحين اثنا عشر حديثاً، وفي البخاري ثمانية، وفي مسلم سبعة عشر حديثاً، شهد هو ووالده حسل أحدًا ؓ، واستشهد والده ؓ يومئذ، حيث قتله بعض الصحابة خطأ، وتصدق حذيفة بديته عليهم، آخى رسول الله ﷺ بين حذيفة وعمار، مناقبه يطول ذكرها، استقدمه عمر إلى المدينة بعد أن ولاه المدائن، فلما قرب وصوله اعترضه عمر في ظاهرها، فرآه على الحال التي خرج بها، فعانقه وسر بعفته، توفي في المدائن سنة ٣٦هـ، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٦١/٢، والأعلام ١٧١/٢).

(٢) وتتمة الحديث: «فإنه سيجيءُ بعدي قوم يُرَجِّعُون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم، وقلوب الذين يعجبهم شأنهم». والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (١٠٨/٨)، حديث رقم (٧٢١٩)، وقال بعده: «تفرد به بقية»، وابن عدي في الكامل (٥١٠/٢)، حديث رقم (١٢٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان حديث رقم (٢٤٢٣)، والجورقاني في الأباطيل والمناكير والمشاهير حديث رقم (٦٩٨) وقال: «هذا حديث باطل، وأبو محمد شيخ مجهول، وبقية بن الوليد ضعيف»، وابن الجوزي في الواهيات (١١٨/١)، وهو حديث منكر، إسناده تالف، مسلسل بالعلل، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية: «حديث لا يصح، وأبو محمد مجهول، وبقية يروي عن الضعفاء ويدلسهم»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٩/٧): «فيه راو لم يُسمّ»، وقال الذهبي في الميزان (٥٥٣/١): «تفرد عنه بقية، ليس بمعتمد، والخبر منكر»، وكذا هو في لسان الميزان (٣٨٨/٢)، وضعَّفه الشيخ الألباني في ضعيف الجامع الصغير، ص (١٥١)، حديث رقم (١٠٦٧).

قال بعض شراح الحديث(١): «والمراد بالقراءة بلحون العرب؛ قراءة

(١) ذكره بنصه العلامة محمد بن قاسم البقري في شرحه على الجزرية المسمى غنية الطالبين ومنية الراغبين ص (٤٨)، وقال ملَّا علي قاري في المنح الفكرية ص (٢٢) متابعاً في ذلك شيخ الإسلام في شرحه على المقدمة الجزرية ص (٦٤) ـ: «والمراد بـ(ألحان العرب)؛ القراءة بالطبائع والأصوات السليقية، وبألحان أهل الفسق؛ الأنغام المستفادة من القواعد الموسيقية، والأمر محمول على الندب والنهي محمول على الكراهة إن حصل له مع المحافظة على صحة ألفاظ الحروف، وإلا فمحمول على التحريم»، وقال في فيض القدير (٨٢/٢ ـ ٨٤): (اقرؤوا القرآن بلحون العرب)؛ أي: تطريبها، (وأصواتها)؛ أي ترنماتها الحسنة التي لا يختل معها شيء من الحروف عن مخرجه؛ لأن القرآن لما اشتمل عليه من حسن النظم والتأليف والأسلوب البليغ اللطيف يورث نشاطاً للقارئ، لكنَّه إذا قرئ بالألحان التي تخرجه عن وضعه تضاعف فيه النشاط وزاد به الإنبساط وحنت إليه القلوب القاسية وكشف عن البصائر غشاوة الغاشية، (وإياكم ولحون أهل الكتابين)؛ أي احذروا لحون اليهود والنصارى، (وأهل الفسق) من المسلمين يخرجون القرآن عن موضعه بالتمطيط؛ بحيث يزاد حرف أو ينقص حرف، فإنه حرام إجماعاً، كما ذكره النووي في التبيان، بدليل قوله (فإنه)؛ أي: الشأن (سيجيء بعدي قومي يرجِّعون) بالتشديد؛ أي: يرددون (بالقرآن)، ومنه ترجيع الأذان، وهو تفاوت ضروب الحركات في الصوت، وهو المراد بقوله: (ترجيع الغناء)؛ أي: أهل الغناء، (والرهبانية)؛ يعني رهبانية النصارى، (والنوح)؛ أي: أهل النوح، (لا يجاوز حناجرهم)؛ جمع حنجرة ـ وهي الغلصمة ـ وهي مجرى النفس، (مفتونة قلوبهم) بنحو محبة الشبان والنساء، (وقلوب من يعجبه شأنهم)، فإن من أعجبه شأنهم فمآل مصيره منهم.

وعُلِمَ مما تقرر: أنه لا تلازم بين التلحين المذموم وتحسين الصوت المطلوب، وأن التلحين المذموم والأنغام المنهي عنها: هو إخراج الحروف عما يجوز له في الأداء، كما يصرح به كلام جمهور الأئمة ومنهم الإمام أحمد، فإنه سئل عنه في القرآن فمنعه، فقيل له: لم؟ فقال ما اسمك؟ قال محمد، قال أيعجبك أن يقال لك يا محآمد؟

قال ابن عربي: «من لم يطربه سماع القرآن بغير ألحان فليس على شيء، وقد كان أولئك الرجال لا يقولون بالسماع المقيد بالنغمات لعلو هممهم، ويقولون بالسماع المطلق فإنه لا يؤثر فيهم إلا فهم المعاني وهو السماع الروحاني الإلهي وهو سماع الأكابر، والسماع المقيد إنما يؤثر في أصحاب النغم وهو السماع».

وقال في زاد المعاد: «وفصل النزاع أن يقال: التطريب والتغني على وجهين؛ أحدهما: ما اقتضته الطبيعة، وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين ولا تعليم، بل إذا خُلِّيَ وطبعه =

الإنسان بحسب جبلته وطبيعته، على طريقة العرب العرباء الذي نزل القرآن بلغتهم، والمراد بلحون أهل الفسق؛ مراعاة الأنغام المستفادة من العلم الموضوع لها»، وسيأتي آنفاً حكم ذلك.

ويكون القارئ (**مُرَتِّلاً**)؛ أي: متأنياً لقراءته، متدبراً لمعنى ما قرأه.

= واسترسلت طبيعته جاءت بذلك التطريب والتلحين، فذلك جائز، وإن أعان طبيعته بفضل تزيين، فالنفوس تقبله وتستحليه؛ لموافقته الطبع وعدم التكلف والتصنع فيه، فهو مطبوع لا متطبع، وكلف لا متكلف، فهذا هو الذي كان السلف يفعلونه ويستمعونه، وهو التغني الممدوح المحمود، وهو الذي يتأثر به التالي والسامع، وعلى هذا الوجه تحمل أدلة أرباب هذا القول كلها، الوجه الثاني: ما كان من ذلك صناعة من الصنائع، وليس في الطبع السماحة به، بل لا يحصل إلا بتكلف وتصنع وتمرن كما يتعلم أصوات الغناء بأنواع الألحان البسيطة والمركبة على إيقاعات مخصوصة وأوزان مخترعة لا تحصل إلا بالتعلم والتكلف، فهذه هي التي كرهها السلف وعابوها وذموها ومنعوا القراءة بها وأنكروا على من قرأ بها».

وكلام الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ كلام نفيس جداً، وهو في ـ رأيي ـ الضابط في من يسأل عن حكم المقامات التي شاعت وذاعت في الأزمنة المتأخرة ـ وأعني بها في زماننا المعاصر ـ حتى جعلوا لها أسانيد متصلة وأشياخ يرحل إليهم ويتلقى عنهم هذه المقامات وعقدوا من أجلها مسابقات ومجالس وبرامج فضائية وعنوا بها عناية أشغلت الطلاب عن المقصود الأسمى من قراءة القرآن الكريم.

فنقول: إن هذه المقامات إن كان القارئ يأتي بها على سجيته من غير تكلف ولا تصنع لها فإنها داخلة في الوجه الأول الذي ذكره ابن القيم ـ أي بأنها من تحسين الصوت المأمور به وهو التغني الممدوح المحمود، وهو الذي يتأثر به التالي والسامع ـ، وأما إذا كانت هذه المقامات ليست في الطبع ولا يحصل معرفتها إلا بتكلف وتصنع وتمرن واشتغال كما يتعلم أصوات الغناء بأنواع الألحان البسيطة والمركبة على إيقاعات مخصوصة وأوزان مخترعة، فهذه ممنوعة مذمومة يُنكَرُ على القارئ بها، ويتأكد المنع والذم والنكير حينما يسمى القرآن أو بعض أجزائه بهذه المقامات والأنغام، كأن يقال: تلاوة سورة يوسف بمقام السيكا، أو تلاوة الشيخ الأخضر بمقام الرست، أو تلاوة الشيخ المنشاوي بمقام الصبا...الخ، فهذا ممنوع مذموم من جهة أن هذه المقامات ـ كما هو متقرر عند العارفين ـ إنما هي صنعة أهل الفن والموسيقى فينزه كلام الله تعالى عن أن يسمى بتلك التسميات أو أن ينسب لتلك المقامات.

قال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]؛ أي: تأن فيه(١)، وتثبت فيه(٢)، وأكد هذا الأمر بالمصدر؛ اهتماماً به وتعظيماً له، ليكون ذلك عوناً على التدبر والتفهم(٣).

قال جمع(٤): «الترتيل نوع من التحقيق عند الأكثرين، فكل تحقيق ترتيل، ولا عكس».

وفرق بعضهم بينهما؛ بأن التحقيق: يكون للرياضة والتعليم والتمرين، وأن الترتيل يكون: للتدبر والتفكر والاستنباط للمعاني(٥).

واختلف هل الأفضل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة(٦)؟

فذهب بعضهم إلى التأني؛ تمسكاً بخبر: «مَنْ قَرَأَ حَرْفاً مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا»(٧)، الحديث صححه الترمذي.

---

(١) وهو قول مجاهد. (ينظر: الدر المنثور ٣١٤/٨، والنشر ٢٠٨/١، ونهاية القول المفيد ص (٢١)).

(٢) وقال في التحديد ص (٦٩): «أي: تَلَبَّثْ في قراءته، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده، ولا تستعجل فتدخل بعض الحروف في بعض، واشتقاقه من الرتل؛ قال صاحب العين: رتلت الكلام تمهلت فيه، وثغر رتل حسن النضيد، وقال الأصمعي: وفي الأسنان الرتل؛ وهو أن يكون بين الأسنان الفرج، لا يركب بعضها بعضاً»، وردَّه صاحب المنح الفكرية ص (٢٠) بقوله: «وقال بعض العلماء: أي تلبث وتثبت في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تستعجل فتُدْخل بعض الحروف في بعض، ولا يخفى أن الآية بهذه المعاني لا دلالة فيها على المدعى».

(٣) ينظر: التحديد ص (٦٩)، والنشر ٢٠٨/١، ونهاية القول المفيد ص (٢١).

(٤) ذكره مكي الجريسي في نهاية القول المفيد وعزاه لبعض شراح المقدمة الجزرية، ومعناه موجود في النشر. (ينظر: النشر ٢٠٨/١، ونهاية القول المفيد ص (٢١)).

(٥) ينظر: التحديد ص (٧٠)، والنشر ٢٠٩/١، ونهاية القول المفيد ص (٢١).

(٦) ينظر: نهاية القول المفيد ص (٢٢).

(٧) أخرجه الترمذي في سننه من رواية ابن مسعود ﷺ، ونصه: «من قرأ حرفاً من كتاب الله =

قال المصنف[1]: «والصحيح ما عليه معظم السلف والخلف؛ أن الترتيل والتدوير مع قلة القراءة أفضل؛ لأن المقصود من القرآن فهمه، والتفقه فيه، والعمل به، وتلاوته، وحفظه وسيلة إلى فهم معانيه، وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس[2] رضي الله تعالى عنهم»[3].

قال[4]: «وأحسن بعض أئمتنا فقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدوير أجلُّ وأرفع قدراً، وإن كان ثواب كثرة القراءة أكثر عددًا. . .الخ»[5].

ويكون **(مُجَوِّدًا)**؛ أي: آتياً بحروف القرآن على غاية الجودة، كما سيأتي تحريره.

(بِـ)ـاللفظ.

(الْعَرَبِي)؛ السهل العذب اللطيف، لا مضغ فيه، ولا لوك، ولا تعسف فيه، ولا تصنع[6].

= فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول (ألم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»، وعند الدارمي والطبراني وغيرهما عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «تعلموا القرآن واتلوه، فإن الله يأجركم على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول (ألم)، ولكن ألف ولام وميم». (ينظر: سنن الترمذي (٢٨٤/٤)، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر، حديث رقم (٢٨٣٥)، وصححه الألباني، حديث رقم (٦٤٦٩) في صحيح الجامع).

(١) ينظر: النشر ٢٠٨/١ ـ ٢٠٩.

(٢) عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

(٣) وهذا نص كلام ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد. (ينظر: زاد المعاد ٣٣٧/١ ـ ٣٣٩).

(٤) وهذا الكلام تتمة الكلام السابق من كتاب النشر.

(٥) ينظر: النشر ٢٠٩/١.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٤).

٨١ ـ وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ[(١)] مَنْ لَمْ يُصَحِّحِ[(٢)] الْقُرْآنَ آثِمُ[(٣)]

ثم بين حكم علم التجويد فقال:

(**وَالْأَخْذُ**)؛ أي: أخذ القارئ والمقرئ.

(**بِالتَّجْوِيْدِ**)؛ أي: تجويد القرآن.

(**حَتْمٌ**)؛ أي: (**لَازِمُ**)؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤].

قال البيضاوي[(٤)]: ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم بلا تنوين: (**لَازِمُ**)، والثاني: بضم الميم مع التنوين: (**لَازِمٌ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**يُصَحِّحُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وفي شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وفي بعض نسخ شرح النويري، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: (**يُجَوِّدُ**)، وفي هذا الموضع قال محقق شرح النويري (٣٠٤/١): «استبدلتُ كلمة (**يُجَوِّدُ**) بدل (**يُصَحِّحُ**) تبعاً لتصحيح المتن؛ لكي يتلاءم المعنى»، فجعل ضبطها بـ(**يُصَحِّحُ**) خطأً يحتاج إلى تصويب، وليس ذلك كذلك، بل إنه اختلاف نسخ محتمل، وذكر محقق شرح ابن الناظم/د.عادل رفاعي ص (٨٦) وجود أحد نسخ شرح ابن الناظم رمز لها بـ(ق) مضبوطة بـ(**يُجَوِّدُ**)، وذكر ملا علي قاري في المنح الفكرية الوجهين بلا ترجيح، حيث قال ص (١٩): «(**مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آثِمُ**)؛ أي: من لم يصحح، كما في نسخة صحيحة»، وذكر شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي الوجهين في ضبطه للمقدمة الجزرية ص (٤٨) واختار: (**يُجَوِّدُ**)؛ قال: «لئلا يتوهم أن في القرآن ما يحتاج إلى تصحيح»، بينما ذكر الشيخ الدكتور أيمن سويد الوجهين ـ في ضبطه لمتن الطيبة ـ، وقال ص (١٠٤ ـ ١٠٥): «وتأثيم قارئ القرآن بترك ذلك ـ أي التجويد ـ فيه من الحرج على الأمة»، ثم رجَّح: (**يُصَحِّحُ**) قائلاً: «لأنه أرفق بحال الأمة».

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم بلا تنوين: (**آثِمُ**)، والثاني: بضم الميم مع التنوين: (**آثِمٌ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية.

(٤) عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي، قاض، مفسر، علامة، ولد في المدينة البيضاء بفارس، وذكر ولادته سنة ٥٦٦هـ، والصواب في سنة مولده ما ذكره ولده سعد الدين، =

«أَنْ جوِّدْه تجويدًا»[١].

وعن علي كرم الله تعالى وجهه[٢] «الترتيل؛ هو: تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»[٣].

والخطاب في الآية وإن كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فالمراد به هو وأمته، على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ـ كما هو ظاهر ـ لم يقرأه إلا مجودًا، فالآية من قبيل قوله: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

قال بعض المحققين[٤]: «قد اجتمعت الأمة ـ المعصومة من الخطأ ـ

= قال: ولد والدي تاج الدين يوم الاحد (١٤) شوال ٥٧٢هـ، قرب شيراز، وولي قضاء شيراز مدة، وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها، من تصانيفه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل يعرف بـ(تفسير البيضاوي)، ولب اللباب في علم الاعراب، والغاية القصوى في دراية الفتوي في فقه الشافعية. (ينظر: الأعلام للزركلي ١١٠/٤).

(١) لم أقف عليه في تفسير البيضاوي، والذي في تفسير البيضاوي ـ في بيان معنى الآية ـ هو قوله (٤٦٧/٤): «إي: اقرأه على تؤدة وتبيين حروف؛ بحيث يتمكن السامع من عدِّها، من قولهم: ثغر رتل، ورتل إذا كان مفلجاً».

(٢) قال ابن كثير في تفسيره: «وقد غلب في عبارة كثير من النساخ أن يُفْرَدَ عليٌّ رضي الله عنه بأن يقال: (عليه السلام) من دون سائر الصحابة، أو (كَرَّم الله وجهه)، وهذا ـ وإن كان معناه صحيحاً ـ لكن ينبغي أن يسوّى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه، رضي الله عنهم أجمعين، ثم أسند عن إسماعيل القاضي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: لا تصح الصلاة على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن يُدْعَى للمسلمين والمسلمات بالمغفرة»، وقد صار السلام من شعار الرافضة والمتشيعة، حيث ساووا بعض الأئمة بالأنبياء عليهم السلام، والله تعالى أعلم. (ينظر: تحقيق هذه المسألة في: المصباح الزاهر بتحقيق د. إبراهيم الدوسري ٥٧٧/١، والشفا للقاضي عياض ٦٥٩/٢ ـ ٦٦٥، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٤٧٢/٢٢ ـ ٤٧٤، وتفسير ابن كثير ٥١٧/٣ ـ ٥١٨).

(٣) عزاه محقق النشر إلى الكامل (١٩/ب)، ثم قال: «ولكنه منقطع الإسناد»، وينظر: النشر (٢٠٩/١)، والإتقان للسيوطي (٥٤١/٣)، ومنار الهدى في الوقف والابتداء ص (٩)، والتمهيد ص (٩)، وتنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين ص (٤٥).

(٤) هذا القول ذكره الشيخ العلامة محمد مكي نصر الجريسي في كتابه: نهاية القول المفيد =

على وجوب التجويد من زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم إلى زماننا، ولم يختلف فيه عن أحد منهم، وهذا من أقوى الحجج»(١).

وحينئذ فـ(ـمَنْ لَمْ يُصَحِّحِ) من ذكر(٢) وغيره مع القدرة.

أي: لم يجود (الْقُرْآنَ)؛ بنقل حركة الهمزة إلى الراء، ثم لا همز بعده، كقراءة ابن كثير، فليس مثل هذا من قبيل الضرورة، وذلك بأن يقرأ القرآن قراءة تخل بالمعنى أو بالإعراب(٣).

فهو (آثِمُ)؛ عاص بالتقصير، غاش لكتاب الله ﷻ(٤).

= في علم تجويد القرآن المجيد، ثم نقل عن ابن غازي شارح الجزرية قوله: «ولم ينفرد ابنُ الجزري بذكر فرضية التجويد، فقد ذُكِرَ عن أبي عبدالله نصر الشيرازي؛ مصنف الموضح، وعن الفخر الرازي، وعن جماعة من شيوخه أيضاً، ووافقه على ذلك الحافظ جلال الدين السيوطي في الإتقان، والحافظ أحمد القسطلاني الخطيب في لطائف الإشارات، وذكره النويري في شرحه على الطيبة، وقبله مكي بن أبي طالب، وأبو عمرو الداني، وغيرهم من المشايخ العالمين بتحقيق القراءات وتدقيقها حسبما وصل إليهم من الحضرة النبوية الأفصحية»، ومن قوله: (قال البيضاوي) إلى قوله: (وهذا من أقوى الحجج)، موجود بنصه في نهاية القول المفيد ص (١٥ ـ ١٦).

(١) وقد نقل شيخنا الأستاذ الدكتور محمد بن سيدي الأمين في كتابه الماتع (الوجيز في حكم التجويد) ص (٢٦ ـ ٣٩) الإجماع على وجوب الأخذ بالتجويد لكتاب الله، وتأثيم المتهاون بتطبيق قواعده الموافقة للغة العرب لمن استطاع إلى ذلك سبيلا، ونقل في ذلك نقولات كثيرة عن كبار العلماء المحققين في علم التجويد والقراءات منهم: الداني في كتابيه؛ التحديد، والأرجوزة المنبهة، ومكي بن أبي طالب في كتابه: الرعاية، والهذلي في كتابه: الكامل، والشهرزوري في كتابه العظيم: المصباح الزاهر، والشيرازي في كتابه: الموضح في وجوه القراءات، وابن أم قاسم المرادي في كتابه: المفيد في شرح عمدة التجويد؛ والذي قال فيه: «القراء مجمعون على التزام التجويد في أحوال القراءة من ترتيل وحدر وتوسط»، وابن الجزري في كتابه: النشر وطيبته، ثم قال صاحب كتاب الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز ـ أي الدكتور محمد بن سيدي الأمين ـ: «وقد كنت عزمت على عقد مبحث أذكر فيه أدلة المعارضين للقول بالوجوب ومناقشتها فلم أجد دليلاً من إمام معتبر يقول بغير الوجوب فصرفت عنه النظر».

(٢) هكذا في الأصل، ولعلها: (ما ذكر).

(٣) وإلى هذا القول ذهب الشيخ ملا علي قاري في شرحه على الجزرية ص (١٩).

(٤) ينظر: الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز ص (٥٣ ـ ٥٩)، فقد فصَّل فيه فأجاد وأفاد.

قال بعض الشراح[١]: «أي معاقب على ترك التجويد، كذاب على الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، داخل في حيز قوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]، وقوله صلى تعالى عليه وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[٢].

٨٢ ـ لِأَنَّـهُ بِـهِ الْإِلَـهُ أَنْـزَلَا وَهَـكَـذَا مِـنْـهُ[٣] إِلَـيْـنَـا وَصَـلَا

وقد علل ذلك المصنف بقوله:

(**لِأَنَّهُ**)؛ أي: القرآن.

(**بِهِ**)؛ أي: بالتجويد.

(**الْإِلَهُ**) سبحانه.

(**أَنْزَلَا**) بألف الإطلاق.

كألف (**وَصَلَا**) في قوله: (**وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا**)؛ أي: وصل القرآن من الإله ﷻ إلينا على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام ببيان متواتر من اللوح المحفوظ[٤]، وبيان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه،

---

(١) ذكره بنصه ابن غازي (ت ١٠٩٢هـ) في شرحه على المقدمة الجزرية ص (١٥٧)، وذكره في نهاية القول المفيد ص (١٦)، وينظر: الطرازات المعلمة شرح المقدمة الجزرية ص (٩٤)، والحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية ص (٥٩).

(٢) والحديث صحيح؛ رواه البخاري في صحيحه (٢٧٧/١١)، حديث رقم (٣٢٠٢)، وأحمد في مسنده (٢٣٦/١٣)، حديث رقم (٦١٩٨)، والدارمي في سننه (٩٥/٢)، حديث رقم (٥٥١)، والبيهقي في معرفة السنن والأثار (٢٥/١)، حديث رقم (٢٠)، والطبراني في المعجم الصغير (٣٤/٢)، حديث رقم (٤٦٣).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**عَنْهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الاختيار في تحقيق شيخنا محمد تميم الزعبي، وشيخنا الدكتور أيمن سويد، والثاني: (**مِنْهُ**)، وهو الوجه الأخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) وهذا التعبير من الشارح وما يدور في فلكه من مثل قولهم: «عن جبريل عن اللوح المحفوظ عن الرب جل وعلا» ـ هو مما تتابع في ذكره أكثر المسندين في إجازاتهم =

وتعلم التابعين ثم أتباعهم منهم، وهلم جرى[(١)] إلى مشايخنا رضي الله تعالى عنهم، متواتراً هكذا بوصف الترتيل المشتمل على: التجويد، والتحسين، وتبيين مخارج **[٥٣]** الحروف، وصفاتها، وسائر متعلقاتها، التي هي معتبرة في [لغة][(٢)] العرب الذين نزل القرآن العزيز بلسانهم.

= والشرَّاح في شروحهم من غير قصد لحقيقة ما تؤول إليه هذه العبارة؛ من نفي صفة الكلام عن الله ﷻ، وإثبات أن القرآن مخلوق، وهي مقالة الجهمية والمعتزلة، ومن نحى نحوهم من الأشاعرة والماتردية القائلين بأن القرآن حكاية أو عبارة عن كلام الله وليس كلامه على الحقيقة، أو أنه متكلم بكلام نفسيٍّ قديم، قال العلامة ملا علي قاري في المنح الفكرية ص (٢٠): **(وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا)**: «أي: ووصل القرآن من الإله إلينا على لسان جبريل ﷺ، ببيان متواتر من اللوح المحفوظ، وبيان النبيِّ ﷺ، وتعلم التابعين ثم أتباعهم منهم، وهلم جرا إلى مشايخنا ـ رحمهم الله ـ متواتراً، هكذا بوصف الترتيل المشتمل على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف وصفاتها. . .الخ»، وقال الإمام القسطلاني في اللألئ السنية ص (٦٠): «والضمير في كلام الناظم في قوله: **(مِنْهُ)**؛ لله تعالى، **(هَكَذَا)**: أي بالتجويد وصل إلينا، فإن الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ، إلى جبريل، إلى النبي ﷺ، إلى الصحابة، إلى التابعين، هكذا خلف عن سلف، حتى وصل إلينا عن شيوخنا متواتراً»، قلتُ: والطريقة الصحيحة في هذه العبارة عند تضمينها في سياق الأسانيد ومنح الإجازات أو عند ذكرها في الشروح؛ هي التصريح بسماع جبريل ﷺ مباشرة من الله ـ ﷻ ـ، على ما ذكره أهل السنة والجماعة في كتب العقائد، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها وخلفها أن النبيّ ﷺ سمع القرآن من جبريل ـ ﷺ ـ، وجبريل سمعه من الله ـ ﷻ ـ، فالقرآن من الله بدأ وإليه يعود»، وهذا الذي نقله شيخ الإسلام عن السلف لا ينافي ما جاء عن ابن عباس أنه قال: إن الله تعالى أنزله إلى بيت العزة في السماء الدنيا، ثم أنزله منجماً مفرقاً بحسب الحوادث، ولا ينافي ـ أيضاً ـ أنه مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزوله كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١ ـ ٢٢]، ولا غيرها من الآيات، فلا منافاة في أن جبريل نزل به من عند الله ﷻ، سواء كتبه الله تعالى قبل أن يرسل به جبريل، أو كتبه بعد ذلك. (ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢٦/٦ ـ ١٢٧).

(١) قال في لسان العرب (١٢٥/٤): «ويقال: كان عاما أول كذا وكذا فَهَلُمَّ جَرًّا إلى اليوم؛ أي: امتد ذلك إلى اليوم، وقد جاءت في الحديث في غير موضع؛ ومعناها استدامة الأمر واتصاله، وأصله من الجَرِّ السَّحْبِ، وانتصب جَرًّا على المصدر أو الحال».

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه (صِح).

٨٣ ـ وَهُوَ: إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا مِـنْ صِـفَـةٍ لَـهَـا وَمُـسْـتَـحَـقَّـهَـا
٨٤ ـ مُكَمَّلاً[١] مِنْ غَيْرِ مَا تَكَـلُّفِ بِالُّلطْفِ فِى النُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ[٢]

(**وَهُوَ**)؛ أي: التجويد.

لغة: من جوَّد فلان كذا إذا فعله جيدًا، وهو خلاف الرديء[٣].

واصطلاحاً: (**إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ**) بعد إحسان مخارجها وتمكينها في محايزها[٤].

(**حَقَّهَا**)؛ أي: إعطاء كل حرف حقه.

(**مِنْ صِفَةٍ**) لازمة.

(**لَـهَا**).

من همس، وجهر، وشدة، ورخاوة، ونحوها مما سبق[٥].

---

(١) ضُبطت في الأصل بالوجهين؛ بكسر الميم الثانية، وفتحها، وهي كذلك ـ أي بالوجهين ـ في المنح الفكرية ص (٢١)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بكسر الميم الثانية؛ على البناء للفاعل: (**مُكَمِّلاً**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ والشروح الأخرى؛ بفتح الميم الثانية؛ على البناء للمفعول: (**مُكَمَّلاً**).

(٢) هذان البيتان ثابتان في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ، وهما كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد سقط منهما هذان البيتان، وأشار الضباع في نسخته إلى أنهما ساقطان من أكثر النسخ التي راجع عليها المتن، ولم يتعرض لهما ابن الناظم في شرحه بشرح ولا بيان وذلك في جميع نسخ الشرح ـ كما صرح بذلك محقق شرح ابن الناظم د.عادل رفاعي ص (٨٧) ـ وإن شرحهما في الحواشي المفهمة في شرحه للمقدمة الجزرية، وهما موجودان في شرح النويري، وقد تناولهما بالشرح والبيان، إلا أن محقق الشرح أشار في الهامش إلى كلام الضباع في نسخته وهو قوله: «هذان البيتان ساقطان من أكثر النسخ».

(٣) ينظر: لسان العرب (١٣٥/٣)، وتاج العروس؛ مادة: (جود)، والتحديد لحقيقة الإتقان والتجويد للداني ص (٦٨)، والتمهيد في علم التجويد ص (٨)، والنشر ٢١٢/١.

(٤) ينظر: المنح الفكرية ص (٢١).

(٥) ينظر: المنح الفكرية ص (٢١)، وشرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام ص (٦٢).

(وَ)إعطاؤها.

(مُسْتَحَقَّهَا) بفتح الحاء؛ مما ينشأ عن تلك الصفات؛ كترقيق المستفل، وتفخيم المستعلي، وغيرهما، من بلوغ الغاية في إتقان الحروف، سواء كانت أصلية؛ وهي الحروف الهجائية الثمانية والعشرون، أو فرعية؛ كالهمزة المسهلة، والصاد المشمة زاياً، منفردة ومركبة(١).

حال كون اللافظ أو الملفوظ **(مُكَمَّلاً)** بكسر الميم المشددة أو فتحها؛ حقًّا واستحقاقاً، أو مخرجاً وصفة(٢).

(مِنْ غَيْرِ)

(مَا) زائدة لتأكيد النفي(٣).

أي: من غير.

(تَكَلُّفِ) وارتكاب مشقة في قراءته؛ بالزيادة على أداء مخرجه، والمبالغة في بيان صفته(٤).

ولتكن القراءة **(بِاللُّطْفِ فِى النُّطْقِ)** بها.

(بِلَا تَعَسُّفِ) أي: بلا خروج عن استقامة جادة الأداء إلى طرفي التفريط والإفراط(٥).

فيحترز في الترتيل: عن التمطيط(٦)، وفي الحدر: عن

---

(١) هذا التعريف بمعناه ذكره صاحب نهاية القول المفيد ص (١٦ ـ ١٧)، وينظر: التحديد لحقيقة الإتقان والتجويد للداني ص (٦٨)، والتمهيد في علم التجويد ص (٨)، والنشر ٢١٢/١، والمنح الفكرية ص (٢١)، وشرح شيخ الإسلام على المقدمة الجزرية ص (٦٢).

(٢) ينظر: المنح الفكرية ص (٢١)، وشرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام ص (٦٤).

(٣) ينظر: المنح الفكرية ص (٢١)، وشرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام ص (٦٤).

(٤) ينظر: المنح الفكرية ص (٢١)، وشرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام ص (٦٤).

(٥) ينظر: المنح الفكرية ص (٢٢).

(٦) يقال: تَمَطَّطَ؛ أي: تمدد، وقال الأزهري: والمَطُّ والمَطْوُ والمَدُّ واحد، ويُقال: =

الإدماج[١]، إذ القراءة كالبياض؛ إن قلَّ صار سُمْرة، وإن زاد صار برصاً[٢].

قال الحافظ الداني[٣]: «ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة ـ لمن تدبره ـ بفكه»، ولقد صَدَق وبَصَّر، وأوجز في القول وما قَصَّر[٤]، ولذا نظمه المصنف في المقدمة بقوله[٥]:

وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ   إِلَّا رِيَاضَةُ امْرِئٍ بِفَكِّهِ

= مَطَوْتُ ومَطَطْتُ بمعنى المد، وقال ابن دريد: مطمط في كلامه إذا مده وطوله، والتمطيط: أحد أساليب التلاوة، وهو من قبيل التحقيق، ومنه أن يثبت القارئ على الإعراب في موضع الرفع والنصب والجر، فهو أشبه بما هو معروف في المصاحف المسجلة بـ(المصحف المجود)، غير أنه ينبغي الاحتراز من المبالغة فيه؛ لأنه قد يفضي إلى الخروج إلى الصفات المذمومة في التلاوة، وهو الذي عناه الشارح هنا. (ينظر: التحديد ص (٧١)، وتاج العروس ١٠٩/٢٠ ـ ١١٠، ومعجم المصطلحات ص (٤٦)).

(١) الإدماج: دَمَجَ الشيء دُموجاً، إذا دخَل في الشيء واستحكم فيه، وكذلك انْدَمَجَ وادَّمَجَ بتشديد الدال، قال أبو عبيد: كلُّ هذا إذا دخَل في الشيء واستتر فيه، وهو: الاستعجال في القراءة حتى تدخل الحروف في بعض، أو هو: الحدر إذا تجاوز الحدّ، وفارقه التجويد، وأدَّى للقدح، فلا يتمكن القارئ معه من ضبط أحكام القراءة، ولا يمكن السامع من التدبر. (ينظر: الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز ص (٥٥)، والموضح في وجوه القراءات للشيرازي ١٥٦/١).

(٢) ذكره بنصه في: التحديد للداني ص (٨٨)، والفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية للمرادي ص (٩١)، وذكره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه على المقدمة ص (٦٤)، وملا علي قاري في المنح الفكرية ص (٢١)، ومحمد مكي الجريسي في نهاية القول المفيد ص (٢٣).

(٣) ينظر: التحديد للداني ص (٦٨).

(٤) قال في النشر (٢١٣/١): «ولقد صَدَق وبصَّر، وأوجز في القول وما قَصَّر، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشد، ولا بتقطيع المد، ولا بتطنين الغنات، ولا بحصرمة الراءات، قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف ولا تكلف، ولا تصنع ولا تنطع، لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء».

(٥) ينظر: المقدمة الجزرية، ص (٤٩)، البيت رقم (٣٣).

فلا سبب لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول التصحيح والتشْديد، مثل: رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المُتَلَقَّى من فم المحسن(١).

فإذا أحكم الإنسان النطق بكل حرف على حدته موفياً حقه فليُعْمِل نفسه بإحكامه حالة التركيب، إذ ينشأ عنه ما لم يكن حال الإفراد ـ كما هو جلي ـ، فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة(٢).

هذا [وقال](٣) الجلال السيوطي(٤): «وأما القراءة بالألحان؛ أي: الأنغام، فنص الشافعي(٥) رضي الله تعالى عنه في المختصر(٦) أنه لا بأس بها ما لم تخرجها عن حد القرآن، وإلا فتكون القراءة بها حراماً(٧)، وعن

(١) ينظر: النشر ١/٢١٣.

(٢) ينظر: النشر ١/٢١٤ ـ ٢١٥، ونهاية القول المفيد ص (١٨).

(٣) في الأصل: (قال)، وَأَثْبَتُّهَا: (وقال)؛ لاجل استقامة المعنى.

(٤) عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري، السيوطي، جلال الدين؛ إمام حافظ مؤرخ أديب، ولد سنة ٨٤٩هـ، له نحو (٦٠٠) مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة، نشأ في القاهرة يتيماً، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزوياً عن أصحابه جميعاً، كأنه لا يعرف أحدا منهم، فألف أكثر كتبه، قال عن نفسه: رزقت التبحر فى سبعة علوم: التفسير، والدين، والفقه، والنحو، والمعانى، والبيان، والبديع، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها، وطلبه السلطان مراراً فلم يحضر إليه، وبقي على ذلك إلى أن توفي سنة ٩١١هـ، رحمه الله تعالى. (ينظر: الأعلام للزركلي ٣/٣٠٢).

(٥) محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٥): (وبعد فالإنسان ليس يشرف. . .الخ).

(٦) والمراد بالمختصر؛ مختصر المُزَني في الفقه الشافعي؛ ومؤلفه: أبو إبراهيم المصري إسماعيل بن يحي المزني (ت ٢٦٤هـ)، والمزني هو أول من صنف في مذهب الشافعي، ويعد كتابه المختصر من أهم مصنفاته، وقد قال في مقدمته: «اختصرت هذا الكتاب مِنْ عِلْمِ محمد بن إدريس الشافعي ـ ﷺ ـ، ومن معنى قوله، لأُقَرِّبَهُ على من أراده مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه لنفسه، وبالله التوفيق»، وهو مطبوع. (ينظر: مختصر المزني ص (١)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله ص (٢٠)، وسير الأعلام ١٢/٤٩٢).

(٧) في الأصل: (قال)، وأثبتها: (وقال)؛ لاجل استقامة المعنى.

رواية الربيع [٥٤] الجيزي[١]: أنها مكروهة[٢]، قال الرافعي[٣]: فقال الجمهور ليست على القولين، بل المكروه أن يُفْرِط في المد وفي إشباع الحركات؛ حتى يتولد من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، أو يدغم في غير موضعه، فإن لم ينته إلى هذا الحد فلا كراهة، قال النووي[٤]: والصحيح أن الإفراط على الوجه المذكور حرام، يفسق به

(١) الربيع بن سليمان بن داود الجيزي، أبو محمد، الأزدي، مولاهم، المصري، الأعرج، الفقيه، أحد أصحاب الشافعي والرواة عنه، والنقل عنه قليل في المذهب، توفي سنة ٢٥٦هـ. (ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٣٢/٢، وسير الأعلام ٥٩١/١٢).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٣٢/٢، وذكر القولين النووي في التبيان ص (١١١).

(٣) عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم بن الفضل بن الحسين بن الحسن، الإمام العلامة، إمام الدين، أبو القاسم القزويني، الرافعي، صاحب الشرح المشهور، وإليه يرجع عامة فقهاء الشافعية في هذه الأعصار، في غالب الأقاليم والأمصار، ولقد برز فيه على كثير ممن تقدمه، وحاز قصب السبق، تفقَّه على والده وغيره، وسمع الحديث من جماعة، وقال ابن الصلاح: أظن أني لم أر في بلاد العجم مثله، صنف شرح الوجيز في بضعة عشر مجلداً، لم يشرح الوجيز بمثله، وقال النووي: إنه كان من الصالحين المتمكنين، كان له مجلس في قزوين للتفسير، ولتسميع الحديث، صنف شرحاً لمسند الشافعي وأسمعه، وصنف شرحاً للوجيز، ثم صنف أوجز منه، وكان زاهداً، ورعاً، متواضعاً، والرافعي؛ منسوب إلى رافعان بلدة قزوين، وقيل: بل هو منسوب إلى جد له يقال له رافع، قال ابن الصلاح: توفي سنة ٦٢٤هـ، وعمره نحو ستة وستين سنة، رحمه الله تعالى. (ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٧٦/١).

(٤) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين؛ علامة بالفقه والحديث، كان لا يضيع له وقتاً في ليل ولا نهار إلا في وظيفة من الاشتغال بالعلم حتى في ذهابه في الطريق يكرر أو يطالع، وبقي على هذا ست سنين، ثم اشتغل بالتصنيف والاشتغال والنصح للمسلمين وولاتهم، مع ما هو عليه من المجاهدة لنفسه، والعمل بدقائق الفقه، والحرص على الخروج من خلاف العلماء، والمراقبة لأعمال القلوب وتصفيتها من الشوائب يحاسب نفسه على الخطوة بعد الخطوة، وكان محققاً في علمه وفنونه، مدققاً في علمه وشؤونه، حافظاً لحديث رسول الله ﷺ، عارفاً بأنواعه من صحيحه وسقيمه وغريب ألفاظه واستنباط فقهه، حافظاً للمذهب وقواعده وأصوله وأقوال الصحابة والتابعين واختلاف العلماء ووفاقهم سالكاً في ذلك طريقة السلف، وكان لا يأكل في اليوم والليلة إلا أكلة بعد عشاء الآخرة، ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر، ولم يتزوج، وترجمته طويلة =

القارئ، ويأثم به المستمع؛ لأنه عدل به عن منهجه القويم، قال: وهذا مراد الشافعي ـ رضي الله تعالى عنه ـ بالكراهة[(١)]»[(٢)]، والله أعلم[(٣)].

= أفردها تلميذه ابن العطار بالتصنيف، مولده ووفاته في (نوا)؛ من قرى حوران بسورية واليها نسبته، ولد سنة ٦٣١هـ، وتوفي سنة ٦٧٦هـ، رحمه الله تعالى. (ينظر: طبقات الشافعية ٦٧٥/٣، والأعلام للزركلي ٩٨/٣)).

(١) قوله: «والصحيح أن الإفراط على الوجه المذكور حرام، يفسق به القارئ، ويأثم به المستمع؛ لأنه عَدَلَ به عن منهجه القويم، قال: وهذا مراد الشافعي رضي الله تعالى عنه بالكراهة»، عزاه الشارح هنا للنووي، بينما عزاها السيوطي في الإتقان لصاحب زوائد الروضة؛ ابن قاضي عجلون، محمد بن عبدالله بن عبدالرحمٰن، أبو الفضل نجم الدين الدمشقي الشافعيّ المتوفى سنة ٨٧٦هـ، ومن مؤلفاته التاج في زوائد الروضة على المنهاج، ولا زال مخطوطاً. (ينظر: الإتقان ٦٨٨/٢).

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦٨٧/٢ ـ ٦٨٨.

(٣) وقد تكلم العلامة ابن القيم الجوزية في "زاد المعاد في هدي خير العباد" كلاماً طويلاً فصَّل فيها الحديث عن حكم استعمال الألحان في قراءة القرآن الكريم، وذكر الأستاذ الدكتور عبدالعزيز القاري كلاماً قيما في كتابه المعنون بـ"سنن القراء ومناهج المجودين" حيث قال في ص (٩٥) وما بعدها: «إن تحسين الصوت بالقران على وجه الإجمال لا نزاع فيه بين العلماء، لكن الاختلاف بينهم في القدر الزائد على ذلك؛ وهو الاستعانه بالألحان وقانونها في تحسين الصوت، والتغني بالقران، فذهب إلى إباحة ذلك: أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي وأصحابه، بل قال الفوراني من الشافعيه يستحب، وممن ذهب الى الإباحه؛ ابن المبارك، والنضر بن شميل، وعطاء، قال محمد بن نصر قال ابن جريج قلت لعطاء القراءة على الغناء؟ قال وما بأس بذلك؟ وذهب الى الكراهة: مالك، وأحمد في رواية، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والقاسم بن محمد، والحسن البصري، وابن سيرين، والنخعي، وهو مروي عن أنس بن مالك، ونقل عبدالوهّاب المالكي التحريم عن مالك، وحكاه أبو الطيب الطبري والماوردي وابن حمدان الحنبلي عن جماعة من أهل العلم، والذي نختاره بعد دراسة النصوص وأقوال السلف أن الاستعانه بالالحان وقانونها لتحسين الصوت بالقران لا بأس به بشروط أربعة:

١ ـ ألا يطغى ذلك على صحة الأداء ولا على سلامة أحكام التجويد.

٢ ـ ألا يتعارض التلحين والتنغيم مع وقار القران وجلاله ومع الخشوع والأدب معه.

٣ ـ أن يميل عند القراءة إلى التحزين؛ فإنه اللحن المناسب لمقام القرآن الكريم.

٤ ـ أن يأخذ من الألحان ويستعين بها على قدر حاجته إلى تحسين صوته.

٨٥ ـ **فَرَقِّقَنْ**[(١)] **مُسْتَفِلاً [مِنْ أَحْرُفِ]**[(٢)]. **وَحَاذِرَنْ**[(٣)] **تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ**

ثم شرع في ذكر أحكام وقواعد متعلقة بتصحيح التلاوة وتجويد القراءة فقال:

(**فَرَقِّقَنْ**) ـ بالنون الخفيفة كـ(حاذرن) الآتي ـ أيها القارئ والمقرئ السعيد.

(**مُسْتَفِلاً**)؛ أي: موصوفاً بالاستفال.

(**مِنْ أَحْرُفِ**)؛ أي: من حروف الاستفال السابقة، فإنه لا يجوز تفخيم شيء منها؛ إلا لام الجلالة[(٤)] بشرطه، ولام ورش كذلك، [وإلا][(٥)] الراء على التفصيل الآتي، وأما الأحرف المستعلية فمفخمة كلها من غير استثناء شيء منها[(٦)].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون المخففة المؤكدة الساكنة مكان التنوين: (**فَرَقِّقَنْ**)، نصَّ على ذلك الشارح، وكذا ملا علي قاري في المنح الفكرية، وهي كذلك ـ بالنون المخففة ـ في جميع النسخ الأخرى، إلا النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي؛ فقد ضبطت فيها؛ بالتنوين: (**فَرَقِّقًا**).

(٢) ضُبطت في النسخ العتيقة؛ بتحقيق الهمز بلا نقل: (**مِنْ أَحْرُفِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ والشروح الأخرى، وجوَّز الشيخ ملا علي قاري في المنح الفكرية وجهاً أخر في ضبطها؛ حيث قال ص (٢٤): «(**مُسْتَفِلاً مِنْ أَحْرُفِ**)؛ بالنقل والحذف، ويجوز من غير نقل أيضاً»، وعليه فيجوز ضبطها: (**مِنَ احْرُفِ**).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون المخففة المؤكدة الساكنة مكان التنوين: (**وَحَاذِرَنْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، والنسخة الهندية من شرح المنير السمنودي؛ فقد ضبطت فيهما؛ بالتنوين: (**وَحَاذِراً**)، ونصَّ في المنح الفكرية على الوجهين؛ فقال ص (٢٤): «(**وَحَاذِرَنْ**)؛ بالنون المخففة المؤكدة في بعض النسخ المصححة، وفي نسخة بالتنوين».

(٤) يعني: إلا حرف اللام من لفظ الجلالة (الله).

(٥) في الأصل كتبت: (ولا الراء)، وما أثبته أليق لاجل استقامة المعنى.

(٦) قال ابن الجزري في النشر (١/٢١٤ ـ ٢١٥): «اعلم أن كل حرف شارك غيره في مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شاركه في صفاته فلا يمتاز عنه إلا بالمخرج؛ كالهمزة، والهاء، فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته =

(وَحَاذِرَنْ)؛ أي: وأحذر.

(تَفْخِيْمَ لَفْظِ الْأَلِفِ) إذا وقعت بعد حرف مستفل.

فإن وقعت بعد حرف مستعل تبعته في التفخيم؛ لأن الألف لازمة لفتحة الحرف الذي قبلها، بدليل وجودها بوجودها وعدمها بعدمها، فَرُقِّقَتْ بعد المستفل، وَفُخِّمَتْ بعد المستعلي وشبهه؛ والمراد به الراء المفتوحة، لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى وهو محل حروف الاستعلاء، وبذلك عُلِمَ أن الألف لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما تقدمها، فهي تتبعه ترقيقاً وتفخيماً، أفاده بعض المحققين[(١)].

٨٦ ـ كَهَمْزِ: أَلْحَمْدُ، أَعُوذُ، إِهْدِنَا أَللَّهُ[(٢)]..................................

= فليعمل نفسه بأحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوي وضعيف ومفخم ومرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويغلب المفخم المرقق فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا الرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حَصَّلَ حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب».

(١) قال العلامة ابراهيم شحاتة السمنودي في منظومته الشهيرة (لألئ البيان في تجويد القرآن):

وَالرَّومُ كَالْوَصْلِ وَتَتْبَعُ الْأَلِفْ ... مَا قَبْلَهَا وَالْعَكْسُ فِي الْغَنِّ أُلِفْ

وقد أفاض المحقق ابن الجزري في النشر (١/٢١٥ ـ ٢١٦)، والعلامة أبو الحسن نوري الصفاقسي في تنبيه الغافلين ص (٥٦ ـ ٥٧)، وابن الناظم في الحواشي المفهمة ص (١٨٣)؛ وملا علي قاري في المنح الفكرية ص (٢٤ ـ ٢٦)، في رد قول من قال بترقيق الألف بعد الحروف المفخمة، كالجعبري (ت ٧٣٢هـ)، وابن الجندي (ت ٧٦٩هـ)، والمرادي (ت ٧٤٩هـ)، وغيرهم، فليرجع إليه.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الهاء من الاسم المعظم: (أَللهَ)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ رضوان العقبي، والثاني: بجر الهاء من الاسم المعظم: (أَللهِ)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح النويري، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، والثالث: بضم الهاء من الاسم المعظم: (أَللهُ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى. واختار الشيخ ملا علي قاري في المنح الفكرية وجه الكسر؛ حيث قال ص (٢٦): «(أَللهِ)؛ بالجر؛ أي همز (الله) في الابتداء ووصلاً حالة النداء؛ لمجاورتها اللام المفخمة في الأداء»، فصار في ضبط هذا الموضع؛ ثلاثة أوجه: (أَللهُ)، (أَللهَ)، (أَللهِ).

ثم ذكر أمثلة لما يُتَحَفَّظ بترقيقه، فقال:

(كَهَمْزِ) كلٍّ من:

﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢].

و﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧][1].

و﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦].

و﴿ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥][2].

عند الابتداء.

لما فيها من كمال الشدة، ولمجاورتها العين والهاء المتحدتين معها في المخرج، ولكون العين واللام من الحروف المتوسطة بين الرخاوة والشدة، والهاء من الحروف الرخوة، واللام في اسم (الله) من الحروف المفخمة، فالهمزة مرققة سواء جاورها مرققة أو مفخمة أو متوسطة، فلا يختص ذلك لمجاورة الأحرف المذكورة[3].

٨٦ ـ ....ثُمَّ لَامِ[4]: لِلَّهِ، لَنَا
٨٧ ـ وَلْيَتَلَطَّفْ، وَعَلَى اللهِ، وَلَا الضْ[5]. وَالْمِيمِ: مِنْ مَخْمَصَةٍ، وَمِنْ مَرَضْ

---

(١) حيثما وردت في القرآن الكريم.

(٢) حيثما وردت في القرآن الكريم.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام ص (٦٨)، والمنح الفكرية ص (٢٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: **(لَامَ)**، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الميم: **(لَامِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ضُبطت في جميع النسخ بلام ثم همزة الوصل ثم لام: **(وَلَا الضْ)**، إلا شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية فقد ضُبطت فيه بواو بعدها لام مفتوحة: **(وَلَضْ)**، وضُبطت في النسخة التركية كضبط الجماعة. قال في المنح الفكرية ص (٢٦): «وإنما قطع المصنف الكلمة للضرورة، وإلا فلا يجوز مثل هذا إلا في حالة الاضطرار، لا في حالة الاختيار ولا في الاختبار، لا قراءة ولا كتابة».

(ثُمَّ)[١].

كـ(ـلَامِ): ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢][٢]؛ لكسرتها.

ولام: ﴿لَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢][٣]؛ لمجاورتها النون الأولى.

ولاميّ: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩].

لمجاورة الأولى الياء الرخوة، ومجاورة الثانية **[٥٥]** الطاء المفخمة.

قال ابن المصنف[٤]: «وما ذكره بعض المغاربة من تفخيمه لورش فخطأ كما نبه عليه في النشر[٥]، ورأيت في النوم سنة (٧٧٠هـ) وأنا أقرأ سورة الكهف، فلما وصلت إلى هذه الكلمة فإذا شخص يلفظ بها مرققة في غاية اللطف، وكأنه يقول: قل هكذا».

ولام: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٢][٦]؛ لمجاورتها اللام المفخمة في اسم: ﴿ٱللَّهِ﴾.

ولام: (**وَلَا الضْ**)؛ من قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ لمجاورتها الضاد المفخمة.

(وَ).

كـ(**الْمِيمِ**) الأولى والثانية.

(مِنْ).

لفظ: ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]؛ لأن الأولى بعدها خاء، والثانية بعدها صاد، وكلاهما حرف تفخيم.

(وَ)كالميم.

(مِنْ).

---

(١) انتقل الشارح ـ بأداة العطف (ثُمَّ) ـ إلى ذكر أمثلة أخرى لما يجب أن يُتَحفظ من ترقيقه.
(٢) حيثما وردت في القرآن الكريم.
(٣) حيثما وردت في القرآن الكريم.
(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٦).
(٥) ينظر: النشر ٢١٦/١.
(٦) حيثما وردت في القرآن الكريم.

لفظ: ﴿مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠][1].

لأن كثيرًا لا يكادون يأتون بها إلا مفخمة؛ بسبب تفخيم الراء، وذلك خطأ.

٨٨ ـ وَبَاءِ: بِسْـمِ[2]، بَاطِـلٌ، وَبَرْقُ. وَحَاءِ: حَصْحَصَ، أَحَطْتُ، الْحَقُّ

(وَ).

كـ(**بَاءِ**): ﴿بِسۡمِ﴾ [هود: ٤١][3].

فإنَّ كثيرًا يريد أن يبين صفة الشدة منها فيسبق لسانه إلى تفخيمها وهو لا يشعر.

وباء: ﴿**بَاطِلٌ**﴾[4]؛ لمجاورتها الألف المدية.

(وَ).

﴿**بَرْقُ**﴾[5]؛ لمجاورتها الراء.

(وَ)باء:

كـ(**حَاءِ**):

﴿حَصۡحَصَ﴾ [يوسف: ٥١]؛ لمجاورتها الصاد المستعلية.

وحاء:

﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢].

و﴿ٱلۡحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦][6].

---

(١) حيثما وردت في القرآن الكريم.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم بلا تنوين: (**بِسْمِ**)، والثاني: بجر الميم مع التنوين: (**بِسْمٍ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي عن سائر النسخ الأخرى.

(٣) حيثما وردت في القرآن الكريم.

(٤) حيثما وردت في القرآن الكريم، من نحو قوله تعالى: ﴿وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٩].

(٥) حيثما وردت في القرآن الكريم، من نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ﴾ [البقرة: ١٩].

(٦) حيثما وردت في القرآن الكريم.

لمجاورتها الطاء والقاف الشديدتين.

فكل ذلك يسبق اللسان فيه إلى التفخيم؛ من أجل الحرف المفخم بعده[١].

٨٩ ـ وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ: أَحَطْتُ، مَعْ بَسَطْتَ................................

(وَبَيِّنِ)؛ أمر من التبيين.

(الْإِطْبَاقَ) في الطاء.

(مِنْ) قوله تعالى ـ حكاية عن الهدهد ـ:

﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ﴾ [النمل: ٢٢].

(مَعْ)؛ أي: والطاء من قوله تعالى ـ حكاية عن أحد ولديّ آدم ـ:

﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ﴾ [المائدة: ٢٨].

وذلك لئلا يشتبه الطاء المطبقة المستعلية الجهرية بالتاء المستفلة المهموسة المدغمة فيها، كما هو القاعدة في إدغام الحروف المتقاربة.

وكذا الحكم في: ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

قال ابن المصنف[٢]: «ونظير ذلك إدغام النون الساكنة في الياء والواو مع إبقاء الغنة، وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى أن ذلك في هذه الحروف ليس بإدغام لكنه إخفاء؛ لوجود ما يمنع من الإدغام فيه وهو الصفة القائمة، والصحيح أنه إدغام لكنه ليس بكامل»، انتهى.

٨٩ ـ ....وَالْخُلْفُ بِنَخْلُقْكُمْ وَقَعْ

(وَالْخُلْفُ) بضم الخاء وسكون اللام؛ أي: الخلاف بين أهل الأداء من المشايخ.

في إبقاء صفة الاستعلاء للقاف مع الإدغام **(بِنَخْلُقْكُمْ)**؛ من قوله ـ تعالى ـ في المرسلات: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [٢٠]، وفي ذهابها معه.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٧).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٧).

(وَقَعْ) بينهم(١).

والأول: مذهب مكي، وغيره(٢).

والثاني: مذهب الحافظ الداني(٣) وغيره.

---

(١) وانفرد الهذلي عن ابن ذكوان بإظهاره، وحُكي الإظهار عن أحمد بن صالح عن قالون، وهو خطأ وغلط ولا يصح، فقد نقل ابن الجزري الإجماع وعدم الخلاف على إدغامها. (ينظر: شرح النويري ٣١٥/١، والنشر ٢٢١/١).

(٢) فهو مذهب مكي في الرعاية، وابن مهران في الغاية، وقد اسنده ابن الجزري من التبصرة والغاية؛ لقالون، وورش، والدوري، وابن ذكوان، وخلاد، وأبو الحارث، وزاد ابن مهران في الغاية: شعبة، وخلفاً عن حمزة، وابن وردان، ورويساً، وروحاً، وإسحاق، فكل من أسند له ابن الجزري من الغاية أو التبصرة فله الوجهان، وأما من طريق الشاطبية فليس للقراء السبعة إظهار صفة الاستعلاء؛ لعدم ذكر الشاطبيّ له، كما ذكره الشارح.

تنبيه: وأما حفص عن عاصم من جميع طرقه المسندة في النشر فليس له إلا الإدغام الكامل وجهاً واحداً في كلمة: ﴿نَخْلُقكُّم﴾، وما مشى عليه كثير من شراح الجزرية خاصة من المعاصرين، ومؤلفي التجويد من جواز الوجهين لحفص فيها من طريق الشاطبية والطيبة لا داعي له على التحقيق، كما حرر ذلك العلَّامة الضباع في صريح النص، وحقَّقَهُ ونبه عليه الشيخ محمد تميم الزعبي في تحقيقه للمقدمة الجزرية. (ينظر: الرعاية ص (٧٠)، والغاية ص (٤٧)، والمقدمة الجزرية بضبط الشيخ الزعبي ص (٢٨ ـ ٢٩)، وخلاصة ما في صريح النص من طريق الطيبة برواية حفص ص (٧٨)).

(٣) قال ابن الجزري في النشر محرراً هذه المسألة: «وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكِيَ عن أحمد بن صالح عن قالون؛ ولعل مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإن أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز، على أن الحافظ أبا عمرو الداني حكى الإجماع على أن إظهار الصفة أيضاً غلط وخطأ، فقال في الجامع: وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافاً خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾، قال: ورُوِي عن قالون مظهرة القاف، قال وما حكيناه عن قالون غلط في الرواية وخطأ في العربية، قلتُ: فإن حمل الداني الإظهار من نصهم على إظهار الصوت وجعله خطأ وغلطاً ففيه نظر، فقد نص عليه غير واحد من الأئمة؛ وأجمعوا على أن الإظهار البين غير جائز إجماعاً، وأما الصفة فليس بغلط ولا قبيح فقد صح عندنا نصًّا وأداءً، وقرأت به على بعض شيوخي، ولم يذكر مكي في الرعاية غيره، وله وجه من القياس ظاهر، إلا أن الإدغام الخالص أصح رواية وأوجه قياساً، بل لا ينبغي أن يجوز البتة =

وهو ـ كما حققه المصنف[١] ـ: «أصح رواية وأوجه قياساً»، قال: «بل لا ينبغي [٥٦] أن يجوز البتة غيره في قراءة أبي عمرو في وجه الإدغام الكبير؛ لأنه يدغم المتحرك من ذلك إدغاما محضاً فالساكن أولى وأحرى»، انتهى.

ولذا لم يُعَرِج في الحرز لهذا الخلاف أصلاً[٢].

٩٠ ـ وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ: مِنْ نُونٍ، وَمِنْ مِيْمٍ، إِذَا مَا شُدِّدَا..........

(**وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ**)؛ أي: بالغ في إظهار الغنة.

الصادرة: (**مِنْ نُونٍ وَمِنْ**) (**مِيْمٍ إِذَا مَا**)؛ زائدة[٣].

(**شُدِّدَا**)[٤] **نحو**: ﴿إِنَّ﴾، و﴿ثُمَّ﴾، وإنما قدرنا المبالغة؛ لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين، إلا أنها في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المخفي أزيد من المظهر[٥]، وفي المدغم أوفى من المخفي[٦].

= في قراءة أبي عمرو في وجه الإدغام الكبير غيره؛ لأنه يدغم المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً، فإدغام الساكن منه أولى وأحرى». (ينظر: النشر ١٩/٢ ـ ٢٠).

(١) ينظر: النشر ٢٠/٢.

(٢) لأن وجه إظهار صفة الاستعلاء في كلمة: ﴿نَخْلُقكُّم﴾، إنما هو من طريق التبصرة لمكي بن أبي طالب، ومن طريق الغاية لابن مهران، وهما ليسا من طرق الشاطبية، وعليه فليس للقراء السبعة من طريق الحرز إلا الإدغام الخالص قولاً واحدًا، ولذا لم يذكره الشاطبي في الحرز ولا عرج عليه.

(٣) أي: أن كلمة: (**مَا**) زائدة في سياق الكلام، وأصل الكلام: (**وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيْمٍ إِذَا شُدِّدَا**).

(٤) والتشديد في النون والميم يشمل: المدغمتين في كلمة وكلمتين، والمشددتين في كلمة. (ينظر: الحواشي المفهمة ص (٢٢٥)، والحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية ص (٦٨)).

(٥) أي: وفي الساكن المخفي أزيد من الساكن المظهر. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (٦٤)).

(٦) أي: وفي الساكن المدغم أوفى من الساكن المخفي. والكلام من قول الشارح: =

وتقدم أن الغنة مخرجها: الخيشوم.

٩٠ - ....وَأَخْـفِـيَـنْ
٩١ - الْمِيـمَ[١] إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَى بَاءٍ. عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْـلِ الْأَدَا

(**وَأَخْفِيَنْ**) بنون التوكيد الخفيفة.

(**الْمِيْمَ إِنْ تَسْكُنْ**)؛ نحو: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ﴾ [المائدة: ٤٤].

وقوله: (**بِغُنَّةٍ**) متعلق بـ(أخفين).

و(**لَدَى بَاءٍ**)؛ أي: عندها، ظرف لـ(**تَسْكُنْ**).

وهذا (**عَلَى**).

القول (**الْمُخْتَارِ مِنْ**).

أقوالٍ لـ(**أَهْلِ الْأَدَا**).

فإن [الميم][٢] الساكنة ـ سواء كان السكون عارضاً ـ كما مثلناه ـ، أم لازماً، نحو: ﴿أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣]، أم تخفيفاً، نحو: ﴿إِنَّ

= (لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم) إلى هنا؛ موجود بنصه في شرح ابن الناظم على المقدمة ص (٢٢٥)، وفي شرح المقدمة لشيخ الإسلام أبي زكريا الأنصاري ص (٩٩)، وفي المنح الفكرية لملا علي قاري، وعزاه في نهاية القول المفيد ص (٦٤) إلى الجعبري.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: الأول: الابتداء بهمزة وصل: (**الْمِيْمَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: الابتداء بهمزة قطع: (**أَلْمِيْمَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، الثالث: كتابة نون صغيرة مفتوحة بعدها همزة الوصل: (**نَ الْمِيْمَ**)؛ وذلك على سبيل الوصف للنطق الصحيح.

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (فالميم)، ثم كُتِبَت في الهامش: (فإن الميم)، ثم كُتِبَ عليه: (صِح).

رَبَّهُم بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١]، ففي الميم لكل القراء وجهان مشهوران لأهل الأداء:

١ ـ الإظهار؛ وعليه مكي[١].

٢ ـ والإخفاء مع الغنة؛ وهو اختيار الداني، وغيره؛ كالمصنف[٢].

وذكر شيخ الإسلام قولا ثالثاً؛ وهو الإدغام[٣].

---

(١) حيث قال: «وإذا سكنت الميم، وجب أن يُتَحَفَّظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باءً أو فاءً أو واواً»، وقال بالإظهار: ابن المنادي (ت ٣٣٦هـ)، وتبعه السمرقنديّ، وأحمد بن يعقوب التائب حيث قال ـ فيما نقله عنه الداني في التحديد ص (١٦٧) ـ: «أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيتها باء في جميع القرآن، قال: وكذلك الميم عند الفاء»، وعبدالباقي بن الحسن. (ينظر: الرعاية ص (١٠٩)، والإقناع ١/١٨٠).

(٢) وهو مذهب علي بن بشير (ت ٣٧٧هـ)، شيخ الداني، وسيبويه، والخزاعي، والفراء، وغيرهم، قال ابن الجزري في النشر: «الثاني: الإخفاء عند الباء، على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني وغيره من المحققين، وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهد، وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية، وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره إلى إظهارها عندها إظهاراً تاماً، وهو اختيار مكي القيسي وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه، قلتُ: والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، إلا أن الإخفاء أولى؛ للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿أَعْلَمْ بَالشَّاكِرِيْنَ﴾ [الأنعام: ٥٣]». (ينظر: الإقناع (١/١٨٨)، والنشر ١/٢٢٢، والتحديد ص (١٦٦ ـ ١٦٧)).

(٣) نصَّ على ذلك في شرحه على المقدمة الجزرية ص (١٠٠) بصيغة التمريض فقال: «وقيل: بإدغامها»، ونقله عنه ملا علي قاري في المنح الفكرية ص (٤٤) بقوله: «ونقل زكريا أنه قيل: بإدغامها، والله أعلم»، ولم يعقب عليه بشيء، مع أنه في شرحه يُعقِّب على ما هو أقل منها، ولم أجد من قال به ـ مما اطلعت عليه ـ من شراح المقدمة الجزرية، ولم يذكره أحد من شراح الطيبة البتة، بل والأعجب من ذلك أن لم يتعرض له حتى في النشر (٢٢/١) مع أنه لم يترك ذكر مثله بل ولا أقل منه، كما مر معنا في أكثر من موضع.

تنبيه: ومسألة القراءة بالفرجة أو بانفتاح الشفتين في الميم عند سكونها لدى الباء أو في حكم الإقلاب عند حرف الباء، موضوع نقاش طويل ما بين آخذ بها ورادٍّ وملحِّن لها، =

٩٢ ـ وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ. وَاحْذَرْ لَدَى: وَاوٍ، وَ(فَا)، أَنْ تَخْتَفِي

(وَأَظْهِرَنْهَا)؛ أي: أظهر الميم الساكنة البتة.

(عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ)؛ سوى الميم، فإن حكمها معلوم من إدغام المثلين، وسوى الباء، كما مرَّ، وذلك نحو:

﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢](١).

و﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧](٢).

و﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ﴾ [الفاتحة: ٧].

= والقراءة بالفرجة هو مذهب من قرأت عليه من كبار المشايخ المصريين؛ كالشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات، والشيخ إبراهيم السمنودي، والشيخ عبدالرافع رضوان، والشيخ عبدالحكيم خاطر، كما هو مذهب من قرأت عليه من مشايخ المدينة النبوية؛ كشيخ القراء بالمسجد النبوي الشيخ إبراهيم بن الأخضر بن علي القيم، وإمام المسجد النبوي الشريف الشيخ علي بن عبدالرحمٰن الحذيفي، والشيخ المحقق محمد تميم الزعبي، وقرأت به على شيخ تونس في القراءة والإقراء الشيخ أبو عبدالله منير المظفر الصفاقسي، وقال بالفرجة وقرأ وأقرأ بها؛ الشيخ عبدالفتاح القاضي، والشيخ عبدالعزيز عيون السود، وشيخ عموم المقارئ المصرية الشيخ محمود خليل الحصري ـ كما أفادني بذلك الشيخ الجليل أبو عبدالله منير المظفر الصفاقسي ـ من قراءتي عليه بالقراءات العشر، والقراءة بالفرجة مذهب العلامة الكبير الشيخ الجليل عامر السيد عثمان، والذي كان يؤكد عليها وينصرها حتى اتهم باختراعها ـ وهو من هذا الاتهام براء ـ، وأمَّا القراءة بالإطباق فهو مذهب من قرأتُ عليه من كبار مشايخ الشام ـ وعليه إجماعهم ـ؛ كالشيخ أبي الحسن الكردي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، وشيخ القراء بالديار الشامية الشيخ محمد كريم راجح، والشيخ بكري بن عبدالمجيد الطرابيشي، وغيرهم، وهو ـ أي القراءة بوجه الإطباق ـ مذهب المغاربة فيما حكاه الشيخان الجليلان؛ الشيخ محمد السحابي والشيخ مصطفى البحياوي، وقد نصَّا على ذلك دراية وأداءً، وذلك في الحلقة المسجلة معهما في مشروع الأداء الصوتي، كما هو مذهب العراقيين كالشيخ الجوادي وتلميذه الشيخ ابراهيم المشهداني وغيرهما، وفي رأيي أن المسألة تحتمل القولين، وكلٌّ يقرأ كما تَعَلَّمَ وَعُلِّمْ من دون اعتراض على الآخر أو تضعيف لمذهبه أو قدح فيه، والله أعلم.

(١) وحيثما وردت في القرآن الكريم.

(٢) وحيثما وردت في القرآن الكريم.

و﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤][١].

و﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

(وَاحْذَرْ) إذا سكنت الميم.

(لَدَى)؛ أي: عند.

(وَاوٍ وَ"فَا") بالقصر.

(أَنْ تَخْتَفِي)؛ أي: إخفائَها بإخفائك لها؛ لاتحادها بالواو مخرجاً، وقربها من الفاء، فيظن أنها تُخْفى عندهما كما تُخْفى عند الباء[٢].

قال ابن المصنف[٣]: «وهذا مما لا خلاف فيه، وما وقع من حكاية الإخفاء عندهما عن السوسي[٤] وغيره[٥] فشاذٌّ لا يقرأ به، وكذلك ما فهمه من عبارة بعضهم من الإخفاء عند غيرهما فغلط فاحش لا يلتفت إليه، كما حققنا ذلك في غير هذا الموضع[٦]»

٩٣ ـ وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ كَـ: قُـلْ رَبِّ، وَبَـلْ لَا.......

---

(١) وحيثما وردت في القرآن الكريم.

(٢) قال صاحب المنح الفكرية ص (٤٤): «ثم أمر بالحذر عن إخفاء الميم قبل الواو والفاء مع أن حكمهما عُلِمَ مما قبلهما في ضمن باقي الأحرف؛ تصريحاً لدفع من توهم من أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء».

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٩).

(٤) ما ذكره ابن الناظم من حكاية الإخفاء عندهما عن السوسي لم أعثر على أصلٍ وتحقيق له فيما اطلعت عليه من كتب القراءات، ولا تناوله ابن الجزري في النشر، مع أنه يتناول الانفرادات، ولم أجد له جواباً عند من رجعت إليه من المحققين من أهل الرواية والدرايات.

(٥) قوله: (وغيره)؛ يعني: عند غير السوسيّ، ولعله يعني بذلك ما ذكره الهذلي في الكامل ص (٣٤٦) من وجه الغنة للكسائي من طريق ابن أبي سريج، حيث قال: «روى ابن أبي سريج عن الكسائي: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٩]، ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ﴾ [الحجر: ٩٧]، بالإخفاء».

(٦) وذلك في شرحه على المقدمة الجزرية المسمى (الحواشي المفحمة). (ينظر: الحواشي المفهمة ص (٢٣٩ ـ ٢٤٠)).

ثم أشار إلى قاعدة كلية في الإدغام فقال:

(وَأَوَّلَيْ)؛ تثنية (أول).

مضافٌ إلى: **(مِثْلٍ)**.

وإلى **(جِنْسٍ)**[١]؛ أي: المتجانس في المخرج لا في الصفة.

(إِنْ سَكَنْ)؛ أي: الأول منهما.

(أَدْغِمْ) أنت وجوباً مطلقاً في المثلين، وعلى التفصيل في المتجانسين.

وقوله: **(كـ)**﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، مثال للمتجانسين؛ على رأي الفراء[٢].

و﴿بَل لَّا يَخَافُونَ﴾ [المدثر: ٥٣]، مثال **[٥٧]** للمتماثلين على غير الترتيب.

وإيضاح ذلك:

أن الحرفين الملتقيين إمَّا أن يتماثلا؛ بأن يتفقا مخرجاً وصفة؛ كالبائين، واللامين.

أو يتجانسا؛ بأن يتفقا مخرجاً لا صفة؛ كالطاء والتاء، وكالطاء والثاء، وكاللام والراء عند: الفراء.

أو يتقاربا مخرجاً وصفة؛ كالدال والسين، وكالضاد والشين، وكاللام والراء عند: سيبوية.

---

(١) هذا من المواضع القليلة التي لم يتعرض الشارح فيها لبعض الأحرف بالذكر أو الشرح، مع أنه يتعرض لحروف المتن وكلماته حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، والحرف المراد هو واو العطف المقرونة بالكلمة: **(وَجِنْسٍ)**.

(٢) ينظر: شرح المقدمة لزكريا الأنصاري ص (٨٥)، ونهاية القول المفيد ص (٨٢).

فالمتماثلان والمتجانسان ـ الخاليان عما يأتي ـ إذا سكن الأول منهما أدغم في الثاني وجوباً، وسيأتي الكلام على المتقاربين(١).

٩٣ ـ ....وَأَبِـــــنْ:
٩٤ ـ سَبِّحْهُ، فَاصْفَحْ عَنْهُمُ، قَالُوا وَهُمْ فِي يَوْمِ(٢)، لَا تُزِغْ قُلُوبَ، قُلْ نَعَمْ(٣)

(وَأَبِنْ)؛ أي: أظهر.

الحاء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [قاف: ٤٠](٤)؛ إذ لا يدغم حرف حلقي في أدخل منه، فالهاء أدخل من الحاء؛ لأن أحرف الحلق بعيدة عن الإدغام.

وأَبِن الحاء ـ أيضاً ـ من قوله: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٨٩](٥)، وإن كان الحاء والعين من مخرج واحد، فإنه لا يجوز الإدغام فيه، ولذا نصَّ عليه.

وكذا لا يجوز إدغام الواو المدية في واو بعدها، نحو: ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾ [الشعراء: ٩٦](٦).

ولا الياء المدية في ياء بعدها، نحو: ﴿فِي يَوۡمٍ﴾ [إبراهيم: ١٨](٧)، وإن كانا مثلين؛ لئلا يذهب المد بالإدغام.

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام ص (٨٤ ـ ٨٥).
(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بكسر الميم: (يَومِ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الميم: (يَومَ).
(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بفتح العين: (نَعَمْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر العين: (نَعِمْ)؛ وقد صرح النويري بوجوب كسر العين، حيث قال ٣١٩/١: «ويتعين هنا كسر عين (نعم)؛ لئلا يلزمه سناد التوجيه المجمع عليه».
(٤) وحيثما وردت في القرآن الكريم.
(٥) وحيثما وردت في القرآن الكريم.
(٦) وحيثما وردت في القرآن الكريم.
(٧) وحيثما وردت في القرآن الكريم.

بخلاف الواو اللينة؛ نحو: ﴿عَصَواْ وَّكَانُواْ﴾ [البقرة: ٦١]، فإنه لا خلاف في إدغامها(١).

ولم تقع في القرآن المجيد [ياء لينة بعدها ياء](٢)، ولو وقعت لوجب الإدغام أيضاً، نحو: (رأيت غُلَامَيّ يوسف).

وأَبِن ـ أيضاً ـ الغين عند القاف، كقوله تعالى ـ تعليماً لنا في الدعاء ـ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]؛ لما أن أحرف الحلق بعيدة عن الإدغام وإن قربت مخارجها؛ لصعوبتها(٣).

وأَبِن ـ أيضاً ـ اللام(٤) عند النون في: ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، وإن اجتمع فيها متقاربان أو متجانسان، إذ النون لا يدغم فيها شيء

---

(١) إلا ما انفرد به ابن شنبوذ عن قالون من إظهاره، وهو شاذ، وقد أضاف النويري في شرحه موضع الحاقة، وهو قوله تعالى: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩]؛ وقال في شرحه على الطيبة (٣٢١/١ ـ ٣٢٢): «وشملت ـ أي قاعدة حرفي اللين ـ أيضاً: (ماليه هلك) بالحاقة، فتدغم»، ثم ذكر خلاف القراء فيها.

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ياء لينة بعد ياء لينة)، والتصويب الذي أَثْبَتُّه من شرح ابن الناظم المطبوع ووافقه الشرح الْمُحَقَّقْ، وهو الصواب، ففي شرح ابن الناظم: «ولم تقع في القرآن المجيد ياء لينة بعدها ياء». (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة ص (٣٩)، وشرح ابن الناظم بتحقيق/د.عادل رفاعي ص (٩٨))

(٣) هذا التعليل مما استدركه الشيخ ملا علي قاري على ابن الناظم في شرحه على المقدمة الجزرية المسمَّى بالحواشي المفهمة على المقدمة الجزرية ص (٢١٠ ـ ٢١١)، ونقله الشارح هنا، حيث قال في المنح الفكرية ص (٣٧): «قال ابن المصنف: لتغايرهما، فإن الغين حلقية والقاف لهوية، وفيه أن بينهما قرب المخرج، فلا ينافي تغايرهما، والأولى أن يقال: لأن حروف الحلق بعيدة من الإدغام؛ لصعوبتها».

قلتُ: وهذا يدل على أنَّ الشيخ الترمسي ـ رحمه الله تعالى ـ بذل وسعه واستفرغ جهده في دراسة ومقارنة الشروح التي تناولت المقدمة الجزرية فأخذ منها أحسنها، وربما نقل عن بعضها كما نقل عن ابن الناظم آنفاً فإذا وجد اعتراض أو استدراك في شرح آخر أخذه وأتحف القارئ به، فهو يقارن بين الشروح فما وجده في بعضها دون بعض نقله وأشار إليه، بحيث لا يفوت القارئ شيء من الفوائد، وهكذا فعل في نظيره من شروح الطيبة.

(٤) أي: اللام الساكنة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٩)).

مما أدغمت فيه؛ نحو: الميم، والواو، والياء، فاستوحش إدغام اللام فيها[١].

وإنما أدغم فيها لام التعريف؛ كـ﴿ٱلنَّارَ﴾، و﴿ٱلنَّاسِ﴾؛ لكثرة دوارنها.

نعم أدغم الكسائي اللام فيها؛ نحو:

﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم﴾ [الكهف: ١٠٣]، و﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وسيأتي توجيهه[٢].

٩٥ ـ وَبَعْدَ أَنْ[٣] تُحْسِنُ أَنْ تُجَوِّدَا لَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَ وَقْفاً وَابْتِدَا

ثم قال:

(وَبَعْدَ أَنْ) تعلم.

و**(تُحْسِنُ أَنْ تُجَوِّدَا)** للحروف والصفات؛ مفردة ومركبة.

فـ**(ـلَا بُدَّ)**؛ أي: لا محيد ولا غنى لك.

من **(أَنْ [تَعْرِفَ])**[٤] معرفة كاملة.

(وَقْفاً وَابْتِدَا)؛ لأنهما من المهمات، وبهما يعرف كيفية أداء القراءة، واستنباط الأدلة الشرعية[٥].

---

(١) أي: في النون، إذ تخالف اللام حينئذ أخواتها؛ الميم والواو والياء. (ينظر: شرح المقدمة الجزرية ص (٨٦)).

(٢) وذلك في فصل (إدغام لام هل وبل) من باب الإدغام الصغير، من متن طيبة النشر، التي هو بصدد شرحها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: (مَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (أَنْ)، المخففة من الثقيلة، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي وشرح المنير السمنودي في نسخته التركية عن جميع النسخ الأخرى.

(٤) ما بين المعكوفتين غير واضح في الأصل؛ حيث يوجد مكانه طمس ومسح، وما أثبته إنما هو من سياق الكلام.

(٥) قال في الكامل ص (١٣٢): «قال علقمة: قال ابن مسعود: العدد مسامير القرآن، وأنا أقول: الوقف مسامير القرآن ودسره، وقال أبو حاتم: من لم يعلم الوقف لم يعلم ما يقرأ، =

والأصل في ذلك مارواه البيهقي[١] عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال: «لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَإِنَّ أَحَدَنَا لَيُؤْتَى الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، [وَتَنْزِلُ][٢] السُّورَةُ عَلَى محمدٍ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيهِ وَسَلَّمَ فَنَتَعَلَّمُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ[٣] كَمَا تَتَعَلَّمُونَ أَنْتُمْ الْقُرْآنَ الْيَوم. . .الخ».

وما مرَّ من قول علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ أن الترتيل: «تَجْوِيدُ الْحُرُوفِ، وَمَعْرِفَةُ الْوُقُوفِ»[٤].

= فأداء الوقف حلية التلاوة، وتحلية الدراية، وزينة القارئ، وبلاغة التالي، وفهم المستمع، وفخر للعالم».

(١) في السنن الكبرى (١٢٠/٣)، كتاب: الصلاة، باب: البيان، قال محقق الإتقان (٥٤٠/٢): «رجاله بين ثقة وصدوق غير محمد بن أبي المعروف الفقيه أبي الحسن فلم أقف على ترجمة له».
والحديث رواه الطبراني في الأوسط، وروي في مجمع الزوائد (١٧٠/١)، ورواه ابن النحاس في القطع والائتناف (٨٧/١)، والحاكم في المستدرك (٣٥/١)، حديث رقم (١٠٨)، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي: بعد أن عزاه للطبراني في الأوسط: «رجاله رجال الصحيح»، واستدل به أبو جعفر بن النحاس في القطع والائتناف ص (٢٨)، وأبو عمرو الداني في المكتفى ص (٤)، وغيرهما، على إجماع العلماء على أهمية مراعاة الوقف والابتداء، وأن فيه دلالة على أنهم كانوا يتعلمون الأوقاف كما يتعلمون القرآن، والحديث بتمامه: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وأحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وآمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يقف عنده منها، كما تعلمون أنتم اليوم القرآن، ثم لقد رأيت اليوم رجالا يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما آمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يقف عنده منه، فينثره نثر الدقل».

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (وتنزيل)، والصواب الذي يستقيم مع سياق الكلام هو ما أثبته.

(٣) وقد ردَّ ذلك الشيخ ملا القاري في شرحه على المقدمة الجزرية بعد أن أورد الأثر بتمامه، فقال في المنح الفكرية ص (٦١ ـ ٦٢): «ولا يخفى أن قوله: (وما ينبغي أن يوقف عنده منها) لا يبعد أن يراد به الآيات المتشابهات في معناها، فليس في الحديث نص على الوقف المصطلح عليه».

(٤) ذكره الهذلي في الكامل ص (١٣٢)، والنشر ٢٠٩/١.

قال المصنف[١]: «ففي كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم[٢]، وفي كلام عليٍّ: دليل على وجوب تعلمه ومعرفته».

قال[٣]: «وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف؛ كأبي جعفر، ونافع، ويعقوب، وأبي عمرو، وعاصم، وغيرهم».

ومن ثم اشترط كثير من الخلف [على المجيز][٤] أن لا يجيز أحدًا إلا بعد معرفته الوقف والابتداء[٥] إلى آخر ما أطال في ذلك[٦].

ثم هو أربعة أقسام[٧]: تام، وكاف، وحسن، وقبيح.

---

(١) ينظر: النشر ٢٢٥/١.

(٢) هذا التعليل من كلام أبي جعفر النحَّاس في كتابه القطع والائتناف ص (٢٨)، وذكره أبو عمرو الداني في المكتفى ص (٤).

(٣) ينظر: النشر ٢٢٥/١.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) ولا أعرف أحداً من كبار المشايخ والمقرئين الذي أدركناهم وقرأنا عليهم وأسندنا من طريقهم كان يشترط هذا الشرط؛ سواء عند ابتداء القراءة أو أثنائها أو عند الختم والانتهاء، وإن تفاوتوا في مقدار حفاوتهم وعنايتهم به في مجالس الإقراء؛ فمنهم الذي لا يرضى من الطالب إلا بالوقف والابتداء الصحيحين، ومنهم من يستحسن ذلك ويحث الطالب عليه، ومنهم من يغض ويتسامح.

(٦) وزاد في النشر (٢٢٥/١): «وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف، ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين»، وقد أَلَّف العلماء في هذا العلم الجليل مؤلفات كثيرة ونفيسة، فأفرده بالتصنيف أبو جعفر النحاس، وابن الأنباري، والزجاج، والداني، والعُماني، والسجاوندي، وغيرهم، وقد ذكر بعض مؤلفاتهم ناشر كتاب منار الهدى للأشموني، حيث ذكر أكثر من خمسة وثلاثين كتاباً من أشهر كتب الوقف والابتداء ص (٥ ـ ٩)، وجاء على ذكر بعضها محقق شرح ابن الناظم ص (٩٩ ـ ١٠١) بما يغني عن إعادته هنا. (ينظر: النشر ٢٢٥/١).

(٧) لم ينقل عن النبيّ ﷺ ولا عن أحد من الصحابة أو التابعين أو الأئمة المجتهدين، تسمية الوقوف وبيان أنواعها وتحديد كل نوع منها بحدٍّ يخصه، ولهذا اختلف العلماء في اصطلاحات الوقف والابتداء؛ فقال الهذلي في الكامل ص (١٣٨ ـ ١٣٩): «واعلم أن الوقوف على ضروب؛ منها: وقف التمام، والثاني: الحسن، والثالث: الكاف، والرابع: السنة، والخامس: وقف البيان، والسادس: وقف التمييز» =

. . . .

= وذهب جماعة منهم إلى: «تقسيمها إلى خمسة أقسام: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوَّز لوجه، ومُرَخَّصٌ ضرورة»، وممن قال به أبو عبدالله السجاوندي في كتابه "الوقف والابتداء"، وأبو الحسن النيسابوري في كتابه "غرائب القرآن ورغائب الفرقان في تفسير القرآن"، وذهبت طائفة إلى تقسيم الوقف القرآني إلى أربعة أقسام على ما ذكره الشارح، وبه قال: أبو عمرو الداني، وابن الجزري، وجماعة، ومنهم من قال: «إن الوقف على ثلاثة أنواع؛ وقف تام، ووقف حسن، ووقف قبيح»، وبه قال: ابن الأنباري والسخاوي، وقال غيرهم: «أنواع الوقف ثمانية: تام وشبيه، وناقص وشبيه، وحسن وشبيه، وقبيح وشبيه»، وقال صاحب منار الهدى: «وأشرت إلى مراتبه ـ أي الوقف ـ: بتام وأتم، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح، فالكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في الرتبة، فأعلاها الأتم، ثم الأكفى، ثم الأحسن، ثم الأصلح ويعبر عنه بالجائز، وأما وقف البيان؛ وهو أن يبين معنى لا يفهم بدونه، كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَتُوَقِّـرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، فرق بين الضميرين ـ أي: الضميرين في كلمتي: (وتوقروه)، (وتسبحوه) ـ، فالضمير في: ﴿وَتُوَقِّـرُوهُ﴾؛ للنبي ﷺ، وفي: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، لله تعالى، والوقف أظهر، هذا المعنى المراد»، وقد نقل ابن الجزري في التمهيد ص (٧٨ ـ ٧٩) وغيره عن ابن برهان النحوي (ت ٥٤٨هـ): «وذهب القاضي أبو يوسف ـ صاحب أبي حنيفة ـ رحمهما الله تعالى إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح، وتسميته بذلك بدعةٌ، ومتعمد الوقوف على نحوه مبتدعٌ، قال: لأن القرآن معجز، وهو كله كالقطعة الواحدة، فكله قرآن، وبعضه قرآن، وكله تام حسن، وبعضه تام حسن»، ثم قال ابن الجزري: «قال المحققون: وليس الأمر كما زعم أبو يوسف؛ لأن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، وإنما المعجز الوصف العجيب والنظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات. . . . .ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دوَّنَهُ العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده، فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه»، كما ردَّ على مقالة أبي يوسف الشيخ الاشموني في منار الهدى حيث قال ص (١٠): «وما حكاه ابن برهان عن أبي يوسف ـ صاحب أبي حنيفة ـ فليس على ما ينبغي، وضَعْفُ قوله غنيٌّ عن البيان بما تقدم عن العلماء الأعلام، ويبعده قول أهل هذا الفن: الوقف على رؤوس الآي سنة متبعة والخير كله في الاتباع والشر كله في الابتداع، ومما يبين ضعفه ـ أيضاً ـ ما صح عن رسول الله ﷺ: أن نهى الخطيب لما قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما، ووقف. . .الخ»، قال شيخ القراء بالمسجد النبوي الشيخ إبراهيم الأخضر ـ فيما أملاه عليَّ من تلمذتي وقراءتي عليه ـ معلقاً على مقالة الأشموني: =

٩٦ ـ فَاللَّفْظُ إِنْ تَمَّ وَلَا تَعَلُّقَا: تَامٌ[(١)]. وَكَافٍ: إِنْ بِمَعْنًى عُلِّقَا.
٩٧ ـ قِفْ وَابْتَدِي[(٢)]............... ....

= «كان أولئك الكبار ـ يعني الإمام أبي يوسف وغيره من العلماء ـ لا يريدون فتح باباً يشوش على الناس، وقد كان في عصرهم الأمر مفهوماً ولا يتجادل فيه الناس؛ لئلا يفسح المجال للتحدث عن كتاب الله بما لا يحتاجه الإنسان من المفاهيم العامة، وعليه: فليس قول أبي يوسف ضعيفاً، وليس قول الأشموني على إطلاقه؛ لأنه في ذلك الوقت لم يكن الناس يحتاجون فيه إلى بيان هذا الشأن حتى توضع مثل هذه التقسيمات والمسميات التي يختلف عليها الناس أو يتفقون، كما أن اعتراض أبي يوسف إنما هو على التسميات وليس على الفعل».

وهناك اصطلاحات أخرى ليس هذا مكان التوسع في ذكرها، حتى قال ابن الجزري في النشر (٢٢٥/١): «أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر»، وعلى كل حال فالضابط فيه ما قاله أستاذ المقرئين الإمام الهذلي في الكامل ص (١٣١): «إذ الواقف لا يخلو إما أن يكون عالماً أو ناقلاً؛ فإن كان عالماً فله أن يقف في كل موضع يبين له معنًى، وإن كان ناقلاً فليس له أن يعدو المقول» وكما قيل: لا مشاحة في الاصطلاح، بل يسوغ لكل أحد أن يصطلح على ما شاء كما صرح بذلك العلماء المحققون، ما دام أنه أهل للتحقيق والنظر والاختيار. (ينظر: المكتفى ص (٧)، ومنار الهدى في الوقف والابتداء ص (١٦)، ومعالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والإبتداء ص (١٠ ـ ١١)، والإتقان ٥٤٣/٢ ـ ٥٥٢)

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: الأول: بالرفع المنون بلا تشديد: (**تَامٌ**)، ونصَّ عليه ابن الناظم في شرحه ص (٤٠) بقوله: «خففه ضرورة، وذلك جائز في الشعر»، وهو كذلك في شرح الشيخ زكريا الأنصاري، وشرح الشيخ ملا علي قاري المسمى المنح الفكرية، وهو ـ أي رفع الميم منونة مع التخفيف ـ الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وكذا هو في النسخ الأخرى، إلا المتن المطبوع، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ـ، ونسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بالرفع المنون مع التشديد: (**تَامٌّ**)، وهو الوجه الثاني، وأما الوجه الثالث فهو: بضم الميم مشددة بلا تنوين: (**تَامُّ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بياء ساكنة بعد الدال: (**وَابْتَدِيْ**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، وشرح موسى جار الله، والثاني: بهمزة ساكنة مرسومة على نبرة: (**وَابْتَدِئْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(فَاللَّفْظُ إِنْ تَمَّ) معناه.

(وَلَا تَعَلُّقَا) له بما بعده؛ لا لفظاً، ولا معنًى.

فالوقف عليه **(تَامٌّ)**؛ أي: يسمى بالوقف التام[(١)].

وأكثر ما يجيء هذا في رؤوس الآي وانقضاء القصص، نحو: الوقوف على البسملة والابتداء بالحمدلة[(٢)]، والوقف على: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، والابتداء بقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، والوقف على: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦].

وقد يكون قبل انقضاء الآية، نحو: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗ﴾ [النمل: ٣٤]، فهذا آخر حكاية كلام بلقيس[(٣)]، ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، وهو رأس آية[(٤)].

وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة فأكثر[(٥)].

---

(١) وقد يتفاضل الوقف التام، فيكون الوقفان تامَّان لكن أحدهما أتم من الآخر. (ينظر: النشر ١/٢٢٨))

(٢) أي: الوقف على: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، والابتداء بـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]. (ينظر: النشر ١/٢٢٦).

(٣) بنت هداد بن شرحيل، الحميرية، من حمير؛ ملكة سبأ، يمانية من أهل مأرب، أشير إليها في القرآن الكريم ولم يسمها، واختلف في نكاح نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام لها، فقيل: أنكحها لنفسه، وقيل: أنكحها له فتى من ملوك اليمن. (ينظر: تاريخ الطبري ١/٤٨٩، وتفسير ابن كثير ٦/١٨٦، والأعلام للزركلي ٨/٥٤، وتفسير مبهمات القرآن للبلنسي ٢/٢٩٢).

(٤) نقل أبو جعفر النحاس عن أبي حاتم أنه قال: «بأن هذا الوقف من الوقوف الصحيحة التي رويت عن ابن عباس». (ينظر: القطع والائتناف ص (٣٨٠)).

(٥) نحو: ﴿لَّمۡ نَجۡعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٠]، هذا آخر الآية، وتمام الكلام: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الكهف: ٩١]؛ أي: أمر ذي القرنين كذلك. (ينظر: المكتفى ص (١٢٦))، والقطع والائتناف ص (٣١٢)، والنشر ١/٢٢٧.
وقد يكون الوقف التام وسط الآية، نحو: ﴿لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩]، هو تمام حكاية قول الظالم؛ وهو عقبة بن معيط ـ وقد تواتر في كتب =

وقد يكون تامًّا على تفسير وإعراب، غيرَ تام على آخر، نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، تام إن كان ما بعده مستأنفاً[(١)]، غير تام إن كان معطوفاً[(٢)].

(وَ)وقف.

(كَافٍ)؛ أي: يسمى بالكافي.

(إِنْ بِمَعْنًى عُلِّقَا)؛ يعني إن تعلق بما بعده معنًى فقط، لا من جهة الإعراب، نحو: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، ثم قال: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ. . . الخ﴾ [البقرة: ٧].

= الوقف وفي النشر أنه أبي بن خلف وهو يخالف ما عليه إجماع المفسرين أن (الظالم) عقبة بن معيط، وأن فلاناً هو أبي بن خلف ـ، ثم قال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩]. (ينظر: النشر ٢٢٧/١، والمكتفى ص (١٤٨)، والتحرير والتنوير ١١/١٩ ـ ١٢).

(١) قال أبو جعفر النَّحَّاس في المكتفى: «﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ فمن العلماء من قال: هذا التمام وما بعده منقطع منه، وقال به نيف وعشرون رجلاً من الصحابة والتابعين والقراء والفقهاء وأهل اللغة، أمَّا من الصحابة فقال به: أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما، وأمَّا من التابعين فممَّن قال به: الحسن، وابن نهيك، والضحاك، وقال به من الفقهاء: مالك بن أنس، وقال به من القراء: نافع، ويعقوب، والكسائي، وقال به من النحويين: الأخفش سعيد، والفراء، وسهل بن محمد، ويُرْوَى هذا الاختيار عن عمر بن عبدالعزيز، وعروة بن الزبير، وبه قال أبو عبيد، وكان محمد بن جرير الطبري يذهب إليه، وروي عن السدي، وأبو الحسن بن كيسان، وأحمد بن جعفر، وقال الخطابي: (هو مذهب أكثر العلماء)، وقال المرداوي: (وهو المختار، وهو قول السلف)». (ينظر: القطع والائتناف ص (١١٨ ـ ١١٩) ـ بتصرف ـ، ومعالم السنن ١٢٥/٧، والتحرير شرح التحبير ١٤٨/٣).
وقد يكون الوقف تاماً على قراءة، وغير تام على أخرى، نحو: ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥]، فهو وقف تام على قراءة من كسر خاء: ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وكافياً على قراءة من فتحها. (ينظر: النشر ٢٢٧/١).

(٢) فمن العلماء من قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ معطوف فلا يتم الكلام قبله؛ وثبت هذا القول عن: مجاهد، والربيع بن أنس، والقتيبي، ومحمد بن جعفر بن الزبير، وعلي بن سليمان، وغيرهم. (ينظر: القطع والائتناف ص (١١٩)).

فالمراد بالتعلق المعنوي: أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى لا الإعراب؛ كالأخبار عن حال الكافرين، أو حال المؤمنين، أو تمام قصة.

وباللفظي: أن يتعلق به من حيث الأعراب؛ لكونه صفة له، أو معطوفاً عليه[١].

وإذا علمت ذلك:

فـ(ـقِفْ) على كل من: التام، والكافي.

(وَابْتَدِئْ) بما بعده.

وسُمِّيَ الأول: بالتام؛ لتمام الكلام، وانقطاع ما بعده عنه.

والثاني: بالكافي؛ للاكتفاء بالوقف عليه، والابتداء [٥٩] بما بعده، كالتام.

٩٧ - ....وَإِنْ بِلَفْظٍ: فَحَسَنْ. فَقِفْ وَلَا تَبْدَا[٢]. سِوَى[٣] آيٍ[٤]. يُسَنْ

(وَ)أمَّا.

(إِنْ).

(١) والوقف الكافي يكثر في الفواصل وغيرها؛ نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وعلى: ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام، نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، وقف كاف، ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منه، وقد يكون على تفسير دون آخر، وعلى إعراب دون آخر، وعلى قراءة دون أخرى. (ينظر: المكتفى ص (١٠)، والنشر ٢٢٨/١، وشرح ابن الناظم ص (٤١)، ومنار الهدى في الوقف والابتدا ص (٣١)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بألف الإطلاق بلا همز: (وَلَاتَبْدَا)، والثاني: بالهمز الساكن: (وَلَاتَبْدَأْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: (سِوَى)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته النسخة الهندية، حيث ضُبطت فيها: (وَبِـ) مكان: (سِوَى)، فصار ضبطها: (وَبالْآي).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف (أل) التعريف؛ على التنكير: (آيٍ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بـ(أل) التعريف: (الْآيِ)، وهي من انفرادات الشارح في ضبط المتن عن سائر النسخ الأخرى.

تعلق[١] (بِلَفْظٍ).

(فـَ)ـهو الوقف.

المسمى بأنه: (حَسَنْ)[٢].

كالوقف على: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

وسُمِّيَ بذلك؛ لحسن الوقف عليه، لكون المعنى مفهوماً.

وحينئذ: (فَقِفْ) عليه.

(وَ)لكن.

(لَا تَبْدَا) بما بعده؛ لكونه نعتاً تابعاً لما قبله، فيستحب لمن وقف عليه أن يبتدئ من الكلمة الموقوف عليها.

ومحل ذلك (سِوَى آيٍ)؛ أي: غير رؤوس الآي.

فإن كان رأس آية؛ نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، فوقفه حسن، ويحسن الابتداء بما بعده.

إذ (يُسَنّ) الوقف على رؤوس الآي كما نبه عليه جماعة؛ لحديث أم سلمة[٣] رضي الله تعالى عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيهِ وَسَلَّمَ

(١) أي: الوقف.

(٢) ينظر: المكتفى ص (١١ ـ ١٢)، والنشر ٢٢٨/١ ـ ٢٢٩.

(٣) أم المؤمنين، السيدة المحجبة الطاهرة، أم سلمة هند بنت سهيل، القرشية المخزومية، من زوجات النبي ﷺ، تزوجها في السنة الرابعة للهجرة، من أكمل النساء عقلاً وخلقاً، وهي قديمة الإسلام، هاجرت إلى الحبشة، ثم هاجرت إلى المدينة مع زوجها أبو سلمة، مات أبو سلمة، فخطبها أبو بكر، فلم تتزوجه، ثم تزوجها النبي ﷺ، وكان لها يوم الحديبية رأي أشارت به على النبي ﷺ دل على وفور عقلها، وبلغ ما روته من الحديث (٣٧٨) حديثاً، لها من أبي سلمة ثلاث أولاد كلهم من الصحابة، توفيت سنة ٦٢هـ بالمدينة النبوية. (ينظر: الأعلام للزركلي ٩٧/٨، وسير الأعلام ١٩٩/٢ ـ ٢٠٠).

كَانَ إِذَا [قَرَأَ][(١)] قَطَّعَ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً؛ يَقُولُ: بسم الله الرحمن الرحيم، ثُمَّ يَقِف، الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، ثُمَّ يَقِف، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ يَقِف»، رواه أبو داود وغيره[(٢)].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) وهذا الحديث قد تعددت ألفاظه، وهو عمدة عند العلماء القائلين بأن الوقف على رؤوس الآي سنة، ومدار هذا الحديث على التابعي الجليل عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة، فقد رواه الإمام أحمد في المسند (٢٩٧/٦، ٢٩٤، ٣٠٨، ٣٠٠)، والترمذي في السنن، كتاب: أبواب القراءات، باب: فاتحة الكتاب، (١٧٠/٥)، حديث رقم (٢٩٢٧)، ولكن بدون قوله: «يقول: بسم الله الرحمن الرحيم»، وقال: غريب، وقال ـ أيضاً ـ: «وليس إسناده متصل»، ورواه أبو داود في سننه، كتاب: الحروف والقراءات، باب: (١)، حديث رقم (٤٠٠١)، والنسائي حديث رقم (١٠١٢، ١٦١١)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٨/١)، كتاب: الصلاة، باب: ذكر الدليل على أن (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من فاتحة الكتاب، حديث رقم (٤٩٣)، وابن حبان (٣٦٦/٦)، والحاكم (٣١٠/١)، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وكذا صححه النووي في المجموع (٣٣٣/٣)، والدار قطني في سننه (٣٠٧/١)، وأبو عبيد في فضائل القرآن ص (١٥٦)، والفريابي في فضائل القرآن برقم (١١٠، ١١١)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٨٦/٧)، والطحاوي في شرح معاني الأثار (١٩٩/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٤/٢، ٥٣)، وفي شعب الإيمان (٣٩١/٢)، وفي معرفة السنن والآثار (٣٦٣/٢)، حديث رقم (٣٠٣٥)، ورواه أيضاً الترمذي في الشمائل (٢٩٩)، وابن النحاس في القطع والائتناف ص (٢٧)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٥٣/١)، وأبو العلاء الهمذاني في التمهيد في معرفة التجويد ص (١٧٨ ـ ١٨٢)، والداني في المكتفى ص (١١ ـ ١٢))، وصحَّحه الألباني في صحيح الترمذي (١٦٩/٣)، حديث رقم (٢٩٢٧)، وكذا في إرواء الغليل (٥٩/٢ ـ ٦٠)، حديث رقم (٣٤٣)، وقال في تخريج أحاديث إرواء الغليل: «وقال الدارقطني: إسناده صحيح وكلهم ثقات»، وقال ـ أيضاً ـ: «وهو ـ كما قالوا ـ لولا عنعنة ابن جريج، لكنه قد توبع كما يأتي، فالحديث صحيح»، وقال عنه ابن الجزري (٢٢٦/١): «هو حديث حسن وسنده صحيح».

قال في فضل علم الوقف والابتداء وحكم الوقف على رؤوس الآي ص (٦٩) ـ بعد أن خرج الحديث بالتخريج السابق الذي ذكرته آنفاً ـ: «وخلاصة القول ـ الذي يظهر لي ـ في هذا الحديث أنه حسن، وأحسن طرقه طريق الليث وليست صحيحة، وألفاظ الحديث المتقدم تدل على التمهل والتأني في القراءة وتبيين الحروف، وذلك يستنبط منه مراعاة الوقف على رؤوس الآي، فإن رؤوس الآي مقاطع في أنفسهن، =

ولأئمة القراء مذاهب في الوقف والابتداء(١):

١ ـ فنافع: كان يراعي تجانسهما بحسب المعنى.

٢ ـ وابن كثير وحمزة: حيث ينقطع النفس.

واستثنى ابن كثير:

﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧].

﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ﴾ [النحل: ١٠٣].

فتعمد الوقف عليه.

٣ ـ وعاصم والكسائي: حيث تمَّ الكلام.

= وأكثر ما يوجد التام عندهنّ، وليس في الحديث نص على تعمد النبي ﷺ الوقف على رؤوس الآي في كل حين، أو أنه ﷺ كان يواظب على ذلك، فلا يساعده النقل ولا يؤيده المعنى، فضلاً عن الاستدلال به على أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي حتى وإن اشتد تعلقها بما بعدها».

وقد ذهب طائفة من العلماء؛ منهم: الإمام البيهقي، والداني، وأبو العلاء الهمذاني، وابن القيم، وابن الجزري، وابن النحاس، وأبو عمرو بن العلاء، والسخاوي، إلى أن الوقف على رؤوس الآي: سنة، قال البيهقي في شعب الإيمان (٥٢١/٢): «ومتابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن من تتبع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها».

قلتُ: والحقيقة أن القراءة سنة متبعة يأخذها الأول عن الآخر، وهي قائمة على الركن المتين لهذا العلم الشريف، والذي هو ركن التلقي والمشافهة، وما أخذناه عن مشايخنا كلهم أجمعين أنَّ الوقف على رؤوس الآي سنة، فالأولى عدم مخالفتها، وهكذا فقد وافقت الرواية الدراية، والحديث مع أن فيه دلالة قوية على أن الوقوف على رؤوس الآي سنة إلا أن تواترها عن مشايخ الإقراء ورجال الأسانيد في هذا العلم الشريف يكفي للدلالة على المقصود، والحديث الشريف يزيد النور نوراً وبهاءً. (ينظر: فضل علم الوقف والابتداء وحكم الوقف على رؤوس الآي، لعبدالله علي الميموني، طبعة دار القاسم، ١٤٢٤هـ، ص (٥٥ ـ ٨٧)).

(١) وما ذكره الشارح من مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء موجود بنصه في النشر (٢٣٨/١)، وكتاب الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٥٥٩/٢ ـ ٥٦٠).

٤ ـ وأبو عمرو يعتمد رؤوس الآي، ويقول: «هو أحبُّ إليَّ»[(١)].

قال البيهقي[(٢)]: «وهو الأفضل، وإن تعلقت بما بعدها؛ اتباعاً لهدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسنته».

٩٨ ـ وَغَـيْرُ مَـا تَـمَّ: قَبِيـحٌ. وَلَـهُ يُوقَـفُ[(٣)] مُضْـطَرًّا. وَيُبْـدَا[(٤)] قَبْـلَهُ

---

(١) ذكره الداني في المكتفى ص (١١)، وابن الجزري في النشر (٢٣٨/١)، ونصه: «عن أبي عمرو أنه كان يسكت عند رأس كل آية، وكان يقول: إنه أحب إليّ أنه إذا كان رأس آية أن يسكت عندها».

(٢) ينظر: شعب الإيمان (٥٢١/٢)، حديث رقم (٢٥٨١)، والهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي ـ مخطوط ـ لأبي العلاء الهمذاني (ل ١٩١) ونص عبارته: «لابد للقارئ من الاستراحة لطول القصة فإن انقطع نفسه فليقف على رؤوس الآي فإنه سنة»، والإمام ابن القيم في زاد المعاد (٣٣٧/١)، والتمهيد في التجويد ص (٨٤)، والنشر (٢٢٦/١).

(٣) قال في المنح الفكرية عند ضبطه لعبارة الناظم: «(**يُوقَـفُ**) ص (٥٩): «وفي أصل زكريا ـ أي الأنصاري ـ (**أَلْوَقْفُ**)؛ بفتح همزة (أل) للابتداء، وقال: التقدير: للقارئ الوقف على ذلك، وفي نسخة: (**يُوقَفُ**)؛ أي: ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطرًّا. . .الخ، وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر، وهو كذلك في النسخ الأكثر»، فصار معنى كلام ملّا علي قاري أن هذه الكلمة على ضبطين؛ الأول: ضبطها بالفعل المضارع: (**يُوقَـفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو الذي في جميع نسخ طيبة النشر ومعظم نسخ المقدمة الجزرية، وهو الأحسن عنده، والضبط الثاني: ضبطها بالمصدر: (**أَلْوَقْفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو أحد الوجهين عند شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وبعض نسخ المقدمة الجزرية.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالبناء للمفعول، مع إبدال الهمزة بعد تسكينها: (**وَيُبْدَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وعليه أكثر النسخ، وهو اختيار ملا علي قاري في المنح الفكرية، والوجه الثاني: كذلك، لكن مع تحقيق وإسكان الهمزة: (**وَيُبْدَأْ**)، والوجه الثالث: بالبناء للفاعل، مع الإبدال في الهمز: (**وَيَبْدَا**)، وعليه بعض نسخ الطيبة، وقد ردَّ ملا علي قاري وجه الضبط بالبناء للفاعل حيث قال ص (٥٩): «وقال اليمني: الهمزة في (**يُبْدَأْ**) ساكنة على نية الوقف، كما في رواية قنبل بـ(سبأ)، وضبط الرومي بصيغة الفاعل حيث قال: ويبدأ القارئ، لكنه خلاف الظاهر؛ للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام، مع ما يفوته من المناسبة بين (يبدأ) و(يوقف)»، والوجه الرابع؛ كذلك ـ أي بالبناء للفاعل ـ لكن مع تحقيق وإسكان الهمز: (**وَيَبْدَأْ**)، وهو الذي في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي.

(وَ)أمَّا.

(غَـيْرُ تَامٍ[1]) من الكلام.

فالوقف عليه (قَبِيْـحٌ).

كالوقف على المضاف دون المضاف إليه، وعلى الرافع دون مرفوعه، وعلى الناصب دون منصوبه، وعلى الشرط دون جوابه، وعلى الموصوف دون صفته، وكذا المعطوف عليه دون المعطوف، فلا يجوز تعمد الوقف على ذلك إلا لنحو ضرورة، كما قال:

(وَلَهُ)؛ أي: لأجل قبح الوقف على ذلك.

(يُوقَـفُ) عليه.

(مُضْـطَرًّا)؛ كانقطاع نفس، أو اختبارًا.

(وَ)لكن.

(يُبْـدَا) بما قبله من الكلمة التي وقف عليها؛ ليصل الكلام بعضه ببعض.

ومن أمثلة القبيح ـ بل من أقبحه ـ الوقف على:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦ﴾ [البقرة: ٢٦].

﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤][2].

﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ٤٣].

وكذا[3]:

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ [آل عمران: ١٨١].

---

(١) هكذا ضُبطت في أصل الشرح: (تَامٍ)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ وهي كذلك في سائر النسخ ـ: (مَا تَمَّ)، وهذا من المواضع القليلة التي لم يتناول فيها الشارح كلام الناظم بحروفه، فجاء بكلمة: (تَامٍ) بدلاً من كلمتي: (مَا تَمَّ)، فأوَّلَ الشارحُ صريح كلام الناظم بما يدل على معناه.

(٢) بل إن الوقف هنا سنة؛ لأنه رأس آية؛ وذلك ـ لما مر معنا من أن الوقف على رؤوس الآي سنة متبعة ـ، وقد جوَّز الشيخ عبدالفتاح المرصفي ـ في هداية القاري ٣٨٧/١ ـ ٣٩٠ ـ الوقف هنا بشرط أن يتم القارئ ما بعدها ولا ينقطع عليها.

(٣) بعد أن مثَّل الشارح للوقف القبيح، أخذ يمثل للابتداء القبيح.

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ١٨].

فإن وقف عليها[1] مضطرًّا فلا يبدأ بقوله: ﴿ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ولا بقوله: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١٨]، بل يرجع إلى ما وقف عليه، فإن لم يفعل فقد أخطأ[2].

٩٩ ـ وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ[3] وَلَا حَرَامٍ[4] غَيْرِ[5] مَالَهُ سَبَبْ

---

(١) أي: إن وقف على الآيتين السابقتين ـ وليسا بموضع وقف ـ اضطراراً.

(٢) وقد أفاض الإمام أبو عمرو الداني ـ في كتابه المكتفى ـ في بيان معنى الوقف القبيح، وضرب له الأمثلة بما لا ما زيد عليه. (ينظر: المكتفى ص (١٣ ـ ١٦)، والنشر ٢٢٩/١ ـ ٢٣٠، والتمهيد ص (٨٥ ـ ٨٦)، وشرح النويري على الطيبة ٣٣٠/١ ـ ٣٣١، والقطع والائتناف ص (٣٠ ـ ٣١)).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**وَجَبْ**)، وهي كذلك في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، والنسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، ونسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ إبراهيم السمنودي، والشيخ محمد كريم راجح، من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة، وشرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ: (**يَجِبْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ونصَّ على الوجهين شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في شرحه على المقدمة الجزرية ص (١٢٣)، وملا علي قاري في المنح الفكرية ص (٦١)، حيث قالا: «(**وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ**)، وفي نسخة: (**يَجِبْ**)».

(٤) نصَّ الشارح ـ أي الترمسي ـ على جواز الوجهين في الميم؛ الجر، والرفع، حيث قال: «فهو ـ أي لفظة: (**حَـرَامٌ**) ـ مرفوع معطوف على محل (وَقْفٍ)؛ لأنه اسم (ليس)، أو مجرور معطوف على لفظه»، وبجواز الوجهين قال شيخ الإسلام في شرحه على المقدمة الجزرية ص (١٢٣): «يجوز رفع: (**حَرَامٌ**)؛ عطفاً على محل (**وَقْفٍ**)؛ لأنه اسم (**لَيْسَ**)، وجره؛ عطفاً على لفظه»، وقال بالوجهين ـ أيضاً ـ الشيخ ملا علي قاري في المنح الفكرية ص (٦٢): «يجوز رفع (**حَرَام**) على أنه معطوف على محل: (**مِنْ وَقْفٍ**)؛ لأنه اسم (ليس)، وجره؛ للعطف على لفظه»، ونصَّ النويري في شرحه (٣٣٢/١ ـ ٣٣٣) على وجه الجر قولاً واحداً حيث قال: «(**ولَا حَرَامٍ**)؛ بالجر عطفاً على محل: (**يَجِبْ**)، لأنه في تقدير: ليس في القرآن من وقف واجبٍ ولا حرام»، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالجر في الميم: (**حَرَامٍ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد: بالرفع: (**حَرَامٌ**)، ولم تضبط بالشكل في شرح موسى جار الله على الطيبة. وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ الرفع، والكسر، مع التنوين.

(٥) نصَّ الشارح ـ الترمسي ـ على جواز التثليث في الراء؛ الجر، والنصب، والرفع، =

(وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ).

(مِنْ)؛ زائدة مؤكدة للمبالغة في [٦٠] النفي.

(وَقْفٍ وَجَبْ)، حتى إذا تركه القارئ يأثم.

(وَلَا حَرَامٍ)، حتى إذا فعله يأثم، فهو مرفوع معطوف على محل (وَقَفٍ)؛ لأنه اسم (لَيْسَ)، أو مجرور معطوف على لفظه(١).

ومثله قوله: (غَيْرَ) فإن رُفِع رُفع، وإن جُرَّ جُرَّ، ويجوز نصبه حالاً واستثناءً أيضاً.

فالمعنى: إلا (مَالَهُ سَبَبْ)؛ لأن الوقوف والوصل لا يدلان على معنى حتى يختل بذهابهما، فإن كان له سبب يؤدي إلى التحريم؛ كأن يقصد القارئ الوقف على قوله:

﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢].

و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦].

= من كلمة: (غَيْرِ)، حيث قال: «ومثله قوله: (غَيْرَ) فإن رُفِع رُفِع، وإن جُرَّ جُرَّ، ويجوز نصبه حالاً واستثناءً أيضاً»، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وبجواز التثليث قال شيخ الإسلام في شرحه على المقدمة الجزرية ص (١٢٣): «يجوز رفع: (حَرَامٌ)؛ عطفاً على محل (وَقْفٍ)؛ لأنه اسم (لَيْسَ)، وجره؛ عطفاً على لفظه، ومثله لفظة: (غَيْرَ)، فإن رُفِعَ رُفِعَت، وإن جُرَّ جُرَّت، ويجوز نصبها حالاً»، وقال بالتثليث ـ أيضاً ـ الشيخ ملا علي قاري في المنح الفكرية ص (٦٢): «يجوز رفع (حَرَام) على أنه معطوف على محل (مِنْ وَقْفٍ)؛ لأنه اسم (ليس)، وجره؛ للعطف على لفظه، وأما غير في البيت فتابع لـ(حَرَام) في إعرابه، وجُوِّز نصبه حالاً، ويمكن نصبه استثناءً»، ونصَّ النويري في شرحه (٣٣٢/١ ـ ٣٣٣) على جواز النصب والجر في الراء حيث قال: «و(غَيرَ) يجوز نصب رائها؛ على الاستثناء، وجرها؛ على الاتباع»، وضُبطت الراء في نسخة الشيخ رضوان العقبي؛ بالجر في الراء: (غَيْرِ)، وضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بالرفع في الراء: (غَيْرُ)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالنصب في الراء: (غَيْرَ)، ولم تضبط بالشكل في شرح موسى جار الله.

(١) ينظر: المنح الفكرية ص (٦٢)، وشرح المقدمة الجزرية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ص (١٢٣).

ونحو ذلك، من غير ضرورة حرم، إذ لا يفعل ذلك مسلم، بل إن قَصَدَ الإخبار؛ كأن قصد نفي الإله، أو أخبر عن نفسه، أو نفي الاستحياء عن الله تعالى كفر، وذلك لا يُعْلَمُ إلا بقرينة تظهر منه، أو بإخباره عن نفسه، ومع عدم القصد فالأحسن: أن يجتنب الوقف على مثل ذلك بالتيقظ وعدم الغفلة؛ دفعاً للإيهام(١).

وَعُلِمَ من جميع ما قدَّمنا: أنه لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحويٌّ؛ عالم بالقراءات، وبالتفسير، والقصص، [وتلخيص بعضها من بعض](٢)، عالمٌ باللغة التي نزل بها القرآن، عالمٌ بالفقه، فلا بد للقارئ من معرفة بعض مذاهب الأئمة في الفقه؛ لأن ذلك يعين الوقف والابتداء(٣)، إذ في القرآن مواضع ينبغي الوقف على مذهب بعضهم، ويمتنع على مذهب آخرين؛ ولذا [من](٤) لم يقبل شهادة القاذف وإن تاب يقف عند قوله: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، أفاده جماعة من المحققين(٥)(٦).

---

(١) قال ابن الجزري: «وأما الابتداء فلا يكون إلا اختيارياً؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى، موف بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت: تماماً، وكفاية، وحسناً، وقبحاً»، وقد ذكر ابن الجزري في نهاية حديثه في باب الوقف والابتداء مجموعة من التنبيهات القيمة والقواعد المفهمة الجامعة في باب الوقف والابتداء، ونقلها عنه تلميذه النويري في شرحه. (ينظر: النشر ١/٢٣٠ ـ ٢٤٠، وشرح النويري على الطيبة ١/٣٣٦ ـ ٣٤١).

(٢) في الأصل: (وتخليص بعضها)، والتصويب من كتاب القطع والائتناف ص (٣٢)، ومن كتاب الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (٢/٥٥٧) حيث الكلام بحروفه.

(٣) هكذا ضُبطت في الأصل: (لأن ذلك يعين الوقف والابتداء)، ولعل الصواب إضافة كلمة: (على)، ليكون النص: (لأن ذلك يعين على الوقف والابتداء).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) ومن القائلين بهذا القول: ابن عباس ﵄، وهو قول شريح، والحسن، والنخعي، وسعيد بن جبير، والثوري، ومن قال تجوز شهادته إذا تاب، كان الكلام عنده متصلاً، والوقف عنده على الفاصلة من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، وقال بهذا القول: عمر بن الخطاب ﵁، وهو قول طاووس، ومجاهد، وعطاء، ومالك، والشافعي، والزهري، والشعبي، وآخرين. (ينظر: القطع والائتناف ص (٣٢))

(٦) من قوله: «لا يقوم بالتمام» إلى قوله: «عالم باللغة التي نزل بها القرآن»، رواه أبو جعفر =

١٠٠ ـ وَفِيهِمَا: رِعَايَةُ الرَّسْمِ اشْتُرِطْ ....

(وَفِيهِمَا)؛ أي: الوقف والابتداء.

(رِعَايَةُ الرَّسْمِ)؛ أي: رسم المصاحف العثمانية المجمع عليها أو أحدها[(١)].

(اشْتُرِطْ)؛ للإجماع على لزوم اتباع الرسم في الوقف؛ إبدالاً، وإثباتاً، ووصلاً، وقطعاً، إلا ما ورد عن القراء اختلاف في أشياء تأتي في موضعه[(٢)].

فيوقف على المحذوف لفظاً بالإثبات:

كالألف من: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥].

والياء من: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

والواو من: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وكذا يبدأ بالمحذوف لفظاً؛ فيبتدئ:

﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿أُوْتُمِنَ﴾؛ بهمزة مضمومة، فواو ساكنة.

و﴿لِقَآءَنَا ٱئْتِ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿إِيْتِ﴾؛ بهمزة مكسورة، فياء ساكنة.

= أحمد بن النحاس في القطع والائتناف ص (٣٢) عن بعض أصحابه عن أبي بكر بن مجاهد، ومن قوله: «عالم بالفقه..الخ» إلى قوله: «ويمتنع على مذهب آخرين»، من كلام النِّكْزاوي في كتابه الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (١٩٨/١)، وقد ذكر هذه الأقوال السيوطي في الإتقان (٥٥٨/٢)، ثم وجَّه معنى اشتراطهم لمن يقوم بالوقف والابتداء أن يكون محتاجاً لعلم النحو، والقراءات، والتفسير، وعلم المعاني، وضرب لذلك الأمثلة، فليرجع إليه.

(١) قد تقدم الحديث عن المصاحف العثمانية وعددها والراجح من الأقوال في ذلك، وذلك عند شرح الناظم للبيت رقم (٢٢): (حَتَّى اسْتَمَدَّ نُوْرُ كُلِّ بَدْرِ.....الخ).

(٢) هكذا في الأصل: (موضعه)؛ على الإفراد، ولعل إثباتها بصيغة الجمع: (مواضعها)، هو الأليق بالسياق.

ولا يقف إلا على منفصل رسماً.

ولا يبتدئ إلا بمنفصل كذلك(١).

كما سيأتي في بابه(٢).

١٠٠ ـ .... وَالْقَطْعُ: كَالْوَقْفِ. وَبِالْآيِ شُرِطْ.

١٠١ ـ وَالسَّكْتُ: مِنْ دُونِ تَنَفُّسٍ. وَخُصْ: بِذِي اتِّصَالٍ، وَانْفِصَالٍ، حَيْثُ نُصْ

ثم أشار إلى مسألة جليلة؛ وهي الفرق بين الوقف، والقطع، والسكت(٣)، فقال:

(**وَالْقَطْعُ**)؛ لغة: الإبانة، والإزالة(٤) **[٦١]**.

واصطلاحاً: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، والقارئ به كالمعرض عنها(٥) والمنتقل منها إلى حالة أخرى غير القراءة، وهو الذي يُسْتَعَاذُ بعده للقراءة المستأنفة(٦).

وحكمه: (**كَالْوَقْفِ**)؛ حيث لا يجوز إلا على الكلام التام؛ سواء كان تامًّا، أم كافياً، أم حسناً، ويجب فيه ـ أيضاً ـ رعاية الرسم.

(**وَ**)لكن القطع.

(**بِـ**)ـرؤوس.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٢ ـ ٤٣)، وشرح موسى جار الله ص (١٢).
(٢) بإذن الله تعالى، وذلك في باب (الوقف على مرسوم الخط).
(٣) وذلك لأن هذه العبارات والمصطلحات يطلقها المتقدمون غالباً ويريدون بها الوقف، أما المتأخرون من المحققين فقد فرقوا بينها، وعلى خطاهم مشى الناظم في طيبته ونشره ففرق بينها في الدلالة والاستدلال. (ينظر: النشر ٢٣٩/١، وشرح ابن الناظم ص (٤٣)، وشرح النويري ٣٤١/١، والإتقان ٥٦٠/٢).
(٤) ينظر: نهاية القول المفيد ص (١٥٨).
(٥) يعني: عن القراءة.
(٦) ينظر: النشر (٢٣٩/١)، ونهاية القول المفيد ص (١٥٨).

(الْآي شُرِطْ)؛ فلا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رؤوس الآي في أنفسها مقاطع(١).

قال في الإتقان(٢): «أخرج سعيد بن منصور في سننه، [حدثنا](٣) أبو الأحوص، عن أبي سِنان(٤)، عن ابن أبي الهذيل(٥) أنه قال: «كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَقْرَؤُوا بَعْضَ الْآيَةِ وَيَدَعُوا بَعْضَهَا»، إسناده صحيح، وعبدالله بن أبي الهذيل؛ تابعي كبير، وقوله: (كانوا)؛ يدل أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكرهون ذلك»(٦).

والوقف لغة: معناه الحبس(٧).

واصطلاحاً: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة، زمناً يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة، لا بنية الإعراض(٨).

---

(١) بخلاف الوقف، فإنه يكون على رأس الآية، وعلى أبعاضها، كما تقدم. (ينظر: النشر ٢٣٩/١، ونهاية القول المفيد ص (١٥٨)، وشرح ابن الناظم ص (٤٣).

(٢) ينظر: الإتقان ٥٦١/٢.

(٣) في الأصل: (حديثاً)، والتصويب من الإتقان. (ينظر: الإتقان ٥٦١/٢).

(٤) أحمد بن سهْل الفَيْرُوزَان، أبو العباس، البغدادي المقرئ، أبو العباس الأشناني، ثقة ضابط خيِّر مجوِّد، مقري، قرأ على عبيد بن الصباح صاحب حفص، ثم قرأ على جماعة من أصحاب عمرو بن الصباح، لكنه لم يقرأ عليه كما توهمه بعضهم، توفي سنة ٣٠٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٤٠/١).

(٥) عبدالله بن أبي الهذيل، القدوة العابد الإمام، أبو المغيرة العنزي الكوفي، من أجلة التابعين، قال النسائي: ثقة، وقال أبوالتياح: ما رأيته إلا وكأنه مذعور، وروى الثوري عن أبي سنان، عن ابن أبي الهذيل قال: أدركنا أقواماً وإن أحدهم يستحيي من الله في سواد الليل، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: سير الأعلام ١٧١/٤).

(٦) والحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه، كتاب: فضائل القرآن، حديث (١٣٧)، بإسناد صحيح، ورجاله ثقات، ومن طريقه أخرجه البيهقي في الشعب (٥٢٨/٢)، حديث رقم (٢٣٨٨)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٥٢/١٠)، حديث رقم (١٠٣١٣)، قال محقق الإتقان: «ورجاله بين ثقة وصدوق وله حكم الوقف كما بين المصنف»، وذكره في النشر (٢٤٠/١)، والإتقان (٥٦١/٢).

(٧) يقال: وقفتُ الدابة وأوقفتها إذا حبستها عن المشي. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (١٥٧)).

(٨) ينظر: النشر ٢٤٠/١، ونهاية القول المفيد ص (١٥٧)، وشرح ابن الناظم ص (٤٣)، والإتقان ٥٦١/٢.

ويكون في رؤوس الآي وأوساطها كما تقدم، ولا يكون في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً[١].

(وَ)أمَّا.

(السَّكْتُ)؛ لغة: فمعناه المنع[٢].

واصطلاحاً: عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة.

(مِنْ دُونِ)؛ أي: غير.

(تَنَفُّسٍ).

وقد اختلفت عبارات الأئمة القراء في التأدية عنه[٣] بما يدل على طوله وقصره[٤]، كما سيأتي، والمشافهة تُحْكِم ذلك بحقه.

(وَخُصْ) جواز السكت.

(بِـ)ـلفظٍ.

(ذِي اتِّصَالٍ) رسماً[٥]، نحو:

﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١].

و﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤].

و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠].

و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

(١) ولا بد معه من التنفس، وتنبغي البسملة معه في فواتح السور. (ينظر: النشر ١/٢٤٠).

(٢) يقال: سكت الرجل من الكلام؛ أي امتنع منه. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (١٥٧)).

(٣) أي: في التأدية عن السكت وتعريفه وبيان معناه.

(٤) وذكر في النشر أقوال العلماء في معنى السكت واختلافهم في ذلك. (ينظر: النشر ١/٢٤٠ ـ ٢٤٢).

(٥) كما ثبت ذلك في قراءة بعض الأئمة؛ حمزة بلا خلاف عنه، وإدريس، وحفص، وابن ذكوان، بخلاف عنهم، على تفصيل مبسوط في باب السكت من المتن ـ متن طيبة النشر ـ.

(وَ)بلفظٍ.

ذي (**انْفِصَالٍ**) رسماً[١] ـ أيضاً ـ، نحو:

﴿عِوَجَا ۝١ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١ ـ ٢].

﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١][٢].

وبين السورتين[٣].

وخُصَّ جوازه ـ أيضاً ـ بأنه (**حَيْثُ نُصْ**)؛ أي: حيث ورد النص عليه من الأئمة[٤].

فقد قال المصنف[٥]: «الصحيح أنه مقيد بالسماع والنقل، ولا يجوز إلا فيما صحت به الرواية؛ لمعنى مقصود بذاته»[٦].

وقيل[٧]: «يجوز في رؤوس الآي مطلقاً ـ أي: سواء صحت الرواية به أم لا ـ حال الوصل، كقصد بيان رؤوس الآي».

---

(١) كما ثبت ذلك في قراءة الأئمة؛ حمزة بلا خلاف عنه، وإدريس، وحفص، وابن ذكوان، بخلاف عنهم، على تفصيل مبسوط في باب السكت من المتن ـ متن طيبة النشر ـ.

(٢) وموضع سورة الأعلى: الآية [١٤]، وموضع سورة والشمس: الآية [٩].

(٣) من سور القرآن، كما ثبت ذلك في قراءة بعض الأئمة؛ الإمام خلف العاشر في اختياره، وابن عامر، وأبي عمرو، ويعقوب، والأزرق عن ورش، بخلاف عنهم، مبسوط في موضعه من المتن ـ نظم طيبة النشر ـ في باب البسملة.

(٤) كالسكتات الأربع الواردة عن حفص، وكسكت الإمام أبي جعفر في هجا الفواتح، وغير ذلك مما ورد فيه النص، وصحت به الرواية.

(٥) ينظر: النشر ٢٤٣/١.

(٦) وينظر: المكتفى ص (١١)، وشرح النويري على الطيبة ٣٤٧/١.

(٧) وهو في النشر من رواية محمد بن سعدان الكوفي النحوي، عن أبي عمرو بن العلاء، بينما أسنده الداني في المكتفى عن أبي حمدون، عن اليزيدي، عن أبي عمرو، وهو ـ أيضاً ـ من رواية أبي الفضل الخزاعي، عن ابن مجاهد، ونقله النويري في شرحه على الطيبة. (ينظر: المكتفى ص (١١)، والنشر ٢٤٣/١، وشرح النويري على الطيبة ٣٤٧/١).

وحمل بعضهم الحديث[١] الوارد عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها على هذا[٢].

واختاره صاحب الدر اليتيم[٣] إذ قال: «وجاء في رؤوس الآي مطلقاً، وفي غيرها سماعاً. . .الخ».

وإلى هنا انتهى ما ذكره من الفوائد[٤].

١٠٢ - وَالْآنَ حِينُ[٥] الْأَخْذِ[٦] فِي[٧] الْمُرَادِ. وَاللهُ حَسْبِي وَهُوَ اعْتِمَادِي

ثم قال: **(وَالْآنَ)**؛ هو اسم للزمان الحاضر، و(أل) فيه زائدة لازمة، إذ لم يستعمل في كلامهم مجردًا عنها، وهو مبني لتضمنه معنى (أل) التي [٦٢] تعرف بها، وهذا من الغرائب؛ كونهم جعلوه مضمناً معنى (أل)، وجعلوا (أل) الموجودة فيه زائدة لازمة[٨].

---

(١) وهو قولها - رضي الله عنها - حين سئلت عن قراءة النبي ﷺ: «كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية؛ يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف، الحمد لله رب العالمين ثم يقف، الرحمن الرحيم ثم يقف»، وقد تقدم مع تخريجه.

(٢) نصَّ عليه الإمام ابن الجزري في النشر، وزاد بقوله: «وإذا صح حمل ذلك جاز». (ينظر: النشر ٢٤٣/١).

(٣) ينظر: الدر اليتيم في التجويد، لمحمد بن بير علي البركوي (ت ٩٨١هـ)، ص (٥).

(٤) يعني بذلك قول الناظم في البيت رقم (٥٩):

وَهَا أَنَا مُقَدِّمٌ عَلَيْهَا فَوَائِدًا مُهِمَّةً لَدَيْهَا

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(حِينَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، والثاني: بضم النون: **(حِينُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الذال: **(الْأَخْذِ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه: بضم الذال: **(الْأَخْذُ)**.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(فِي)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، حيث ضُبطت فيه: بـ(الباء) مكان (في): **(بِـ)**: **(بَالْمُرَادِ)**.

(٨) ينظر: مغني اللبيب ٥٠/١.

(**حِينُ**) بكسر الحاء؛ أي: وقت.

(**الْأَخْذِ**)؛ أي: الشروع.

(**فِي الْمُرَادِ**)، أي: المقصود من الأرجوزة؛ وهو بيان اختلاف القراء العشرة ورواتهم في الأصول والفرش، إذ ما تقدم من الفوائد مقدمة لذلك.

(**وَاللهُ**) سبحانه وتعالى.

(**حَسْبِي**)؛ أي: محسبي؛ والمحسب هو الكافي[(١)].

(**وَهُوَ اعْتِمَادِي**)؛ يعني: وعليه ـ تعالى ـ اعتمادي في هذه الأرجوزة وغيرها.

وفي هذا اقتداء بالصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ في قولهم يوم بدر[(٢)]: «حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلِ».

والله أعلم[(٣)].



(١) ينظر: القاموس المحيط، وتاج العروس، مادة (حسب).

(٢) لعله يوم أحد، حيث سار النبي ﷺ والصحابة ﭫ إلى حمراء الأسد، فأرسل أبو سفيان في إثرهم رسالة مع ركب بني قيس مفادها: أنا قد أجمعنا السير إليه وإلى أصحابه لنستأصلهم، فمروا بالنبي ﷺ وهو بحمراء الأسد فأخبروه، فقال ﷺ: حسبنا الله ونعم الوكيل.
وقد أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس ﭬ: «حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ؛ قالها إبراهيم ـ ﵇ ـ حين ألقي في النار، وقالها محمد ﷺ حين قالوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]».

(٣) ينظر: شرح النويري على الطيبة ١/١ ـ ٣٤٨، وشرح ابن الناظم ص (٧ ـ ٤٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١/أ ـ ٢٠/ب).

بَابُ بَيَانِ مَسَائِلِ الْقُرَّاءِ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ(١)

هي في الأصل طلب العوذ، وهو مصدر؛ عاذ بكذا؛ استجار به وامتنع(٢).

وبدأ بهذا الباب؛ لأن الاستعاذة أول مايُبْدَأُ به عند الشروع في القراءة(٣).

وليست الاستعاذة ـ كالتأمين(٤) ـ [من](٥) القرآن ـ إجماعاً(٦) ـ في أول القراءة.

١٠٣ ـ وَقُـلْ: أَعُـوذُ إِنْ أَرَدْتَ تَقْـرَا كَالنَّـحْلِ جَـهْرًا: لِجَـمِـيعِ الْقُـرَّا.
١٠٤ ـ وَإِنْ تُغَيِّرْ، أَوْ تَزِدْ [لَفْـظاً](٧)، فَـلَا تَـعْـدُ الَّـذِي قَـدْ صَـحَّ مِـمَّـا نُـقِـلَا

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الباب إنما ضمَّنه بعض الكلمات على سبيل الشرح والبيان، وإلا فإن نص العنوان الذي عقده الناظم لهذا الفصل في أصل النظم هو: (**بَابُ الْإِسْتِعَاذَةِ**)، وهو الذي أثبته الشارح بنصه في المتن الذي على هامش الشرح.
(٢) ينظر: لسان العرب ١/٢٢٣، وشرح ابن الناظم ص (٤٤)، وشرح ابن الناظم ١/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٠/ب).
(٣) فقدَّمها بالذكر؛ لتقدمها حكماً. (ينظر: شرح النويري ١/٢، وشرح ابن الناظم ص (٤٤)).
(٤) وفيها أربع لغات؛ مد الهمزة وقصرها، مع تخفيف الميم وتشديدها، لكن في التشديد بحاليه خلاف. (ينظر: شرح النويري ٥٩/٢).
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٢٠٣).
(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبته الشارح في أصل الشرح، وإنما أثبتُّهُ لحاجة السياق إليه، وهو الذي في جميع النسخ والشروح.

(وَقُلْ)؛ أمر للقارئ والمقرئ.

أن يقول: ﴿أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ﴾.

([إِنْ][1] أَرَدْتَ تَقْـرَا) القرآن العزيز.

فالذي اتفق عليه الجمهور قديماً وحديثاً ـ كما قاله في الإتحاف[2] ـ: «أن الاستعاذة قبل القراءة»[3].

وقيل: بعدها[4]، ونُقِل عن حمزة[5].

وقيل[6]: قبلها بمقتضى الخبر، وبعدها بمقتضى القرآن؛ جمعاً بين الأدلة.

ونَقْلُ الثاني عن مالك [وغيره[7]] لم يصح[8]، وكذا الثالث.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) ينظر: الإتحاف ١٠٧/١.

(٣) قال ابن الجزري في النشر (٢٥٤/١): «ولا يصح قول بخلافه عن أحد ممن يُعْتَبَرُ قوله».

(٤) ونسب هذا القول إلى حمزة وأبي حاتم، ونقل عن أبي هريرة ﷺ، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وذُكِر أنه مذهب داود الظاهري وجماعته؛ عملاً بظاهر الآية، وقد ردَّ هذا القول الإمام ابن الجزري في كتاب النشر وأسهب في ذلك فليرجع إليه. (ينظر: النشر ٢٥٥/١، والإتحاف ١٠٧/١).

(٥) وأما حمزة وأبو حاتم فالذي ذَكَر ذلك عنهما هو أبو القاسم الهذلي في كامله، حيث قال في الكامل ص (٤٧١): «قال حمزة في رواية ابن قلوقا: إنما يتعوذ بعد الفراغ من القرآن، وبه قال أبو حاتم، واحتجوا لقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، ذكر الاستعاذة بعد الفراغ من القرآن»، قال ابن الجزري في النشر (٢٥٥/١): «وأما رواية ابن قلوقا عن حمزة فهي منقطعة في الكامل لا يصح إسنادها، وأما أبو حاتم فإن الذين ذكروا روايته واختياره؛ كابن سوار، وابن مهران، وأبي معشر الطبري، والإمام أبي محمد البغوي، وغيرهم، لم يذكروا عنه شيئاً ولا حكوه».

(٦) ذكره ابن الجزري، وعزاه إلى الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره، ثم قال في النشر: (٢٥/١): «ولا يصح شيء من هذا عمن نقل عنه، ولا ما اسْتُدِلَّ به لهم».

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، والتصويب من كتاب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١٠٧/١).

(٨) قال في النشر: (٢٥٥/١): «وأمَّا مالك فقد حكاه عنه القاضي أبو بكر العربي في "المجموعة"، وكفى في الرد والشناعة على قائله».

ووجه قول الجمهور: أن تقديمها على القراءة؛ لتذهب الوسوسة عن القارئ أولى من تأخيرها عن وقت الحاجة إليها.

ووجه مُقَابِلِهِ: أن القارئ يستحق ثواباً عظيماً، وربما حصلت الوسوسة في قلبه هل حصل له ذلك الثواب أو لا، فإذا استعاذ بعدها اندفعت الوساوس وبقي الثواب خالصاً.

ثم المختار في صيغتها (كـ)ـما ذكرناه.

وهو الذي ورد في سورة (**النَّحْلِ**)[1].

إذ قال تعالى فيها: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]؛ أي: إذ أردت قراءة شيء منه فاستعذ بالله...الخ، أي: قل أعوذ بالله...الخ، كما أشار إليه المصنف فيما مر[2].

(١) أي: ﴿**أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيْمِ**﴾؛ فهي الصيغة المختارة المجمع عليها لجميع القراء من حيث الرواية، كما ورد في سورة النحل، فقد حكى الأستاذ أبو طاهر بن سوار في المستنير (٧/٢)، وأبو العز القلانسي، وغيرهما، الاتفاق على هذا اللفظ بعينه، وقال الإمام أبو الحسن السخاوي في جمال القراء: «إنه الذي عليه إجماع الأمة»، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: «أنه هو المستعمل عند الحذاق دون غيره، وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء؛ كالشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وغيرهم»، وقد ورد النص بذلك عن النبي ﷺ؛ ففي الصحيحين من حديث سليمان بن صرد ﵁ قال: «استبَّ رجلان عند رسول الله ﷺ ونحن عنده جلوس، وأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد احمر وجهه، فقال النبي ﷺ إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، لكن ابن الجزري استشكل القول بالإجماع على هذه الصيغة حيث يقول: «ودعوى الإجماع على هذا اللفظ بعينه مشكلة، والظاهر أن المراد على أنه المختار، فقد ورد تغيير هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص منه كما سنذكره ونبين صوابه»، قال شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي: «والخلاصة: فإنَّ ما ورد من الصيغ في الصحيحين وغيرهما معدود عند القراء من أخبار الآحاد، وأمَّا المتواتر عندهم فهو الصيغة التي في سورة النحل لا غير، وقد وردت صيغٌ أخرى في القراءات الأربعة الشاذة التي فوق العشرة لم يُقْرَأْ بها في المتواتر». (ينظر: البخاري ٢٢٤٨/٥، ومسلم ١٥/٤، والنشر ٢٤٣/١، وجمال القراء ٤٨٢/٢، وجامع البيان ١٥٦/١ ـ ١٥٧، والتيسير ص (٢٦)، والفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي، (خ)).

(٢) وقد ذكر ابن الجزري في النشر اختلاف الروايات في ثلاث كلمات من كلمات الاستعاذة؛ =

وهـهـنـا سؤال: وهـو أن الإرادة إن أخـذت مطلقاً لـزم استحباب الاستعاذة بمجرد إرادة القراءة حتى لو أراد ثم عنَّ أن لا يقرأ استحب له الاستعاذة، وليس كذلك، وإن أخذت [٦٣] بشرط اتصالها بالقراءة استحال العلم بوقوعها، ويمتنع حينئذ استحباب الاستعاذة قبل القراءة؟.

والجواب: أنا نأخذها مقيدة؛ بأن لا يعنّ له صارف عن القراءة.

وقل ذلك (**جَهْرًا**).

[فظاهره](١) أنه يجهر به وإن أسر بالقراءة، وليس كذلك، بل هو على سننها؛ إن جهرًا فجهر، وإن سرًّا فسر(٢)؛ لأنه تابع لها، وهذا في غير الصلاة، أما فيها فيسرها مطلقاً على الأصح المختار، وعليه العمل(٣).

= وهي (أعوذ)، (بالله)، (الرجيم)، وتغييرها: بالتقديم والتأخير، أو الزيادة والنقصان في صيغ الاستعاذة الواردة، والراجح في ذلك كله، ثم قال بعد ذلك (١/٢٤٦ ـ ٢٥٢): «والقصد أن الذي تواتر عن النبي ﷺ في التعوذ للقراءة ولسائر تعوذاته من روايات لا تحصى كثرة ذكرناها في غير هذا الموضع هو لفظ: (أعوذ)، وهو الذي أمره الله تعالى به وعلمه إياه، كما أنه ﷺ لم يقل: (استعيذ بالله)، ولا (استعذت)، على طبق اللفظ الذي أمره الله به، ولا كان ﷺ وأصحابه يعدلون عن اللفظ المطابق الأول المختار إلى غيره، بل كانوا هم أولى بالاتباع، وأقرب إلى الصواب، وأعرف بمراد الله تعالى».

(١) في الأصل: كلمة غير مفهومة: (فضيته)، وما أثبته لأجل استقامة المعنى.

(٢) وحدُّ الإسرار وضابطه كما قال في فتح المتعالي، (خ): «ومن استقرأ كلام أهل العلم من المفسرين والمحدثين والفقهاء في حد الإسرار في قراءة القرآن وجد كلاماً مستفيضاً، وبحراً لا ساحل له في أن حَدَّ ذلك: أن يُسْمِعَ القارئ نفسه من غير تشويش على من يجلس بجانبه».

(٣) والمراد بالإخفاء؛ الإسرار، فلا يكفي فيه إلا التلفظ وإسماع نفسه، ولا يكفي التصور دون صوت، وعليه فإن المختار في الصلاة الإخفاء؛ لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة، وبذلك صرح ابن الجزري في النشر (١/٢٥٣ ـ ٢٥٤) وقال: «وكان ابن عمر يُسِرُّ، وهو الأصح عند جمهور أصحابنا، وهو المختار»، قال ابن قدامة في المغني (١/٢٨٤): «وَيُسِرُّ الاستعاذة، ولا يجهر بِها، لا أعلم فيه خلافا»، وقال ابن تيمية في الفتاوى (٢/١٦٧): «فِي رجل يؤم الناس، وبعد تكبيرة الإحرام يجهر بالتعوذ، ثم يسمي ويقرأ، ويفعل ذلك في كل صلاة، إذا فعل ذلك أحياناً للتعليم ونحوه، فلا بأس بذلك، كما كان عمر بن الخطاب يجهر بدعاء الاستفتاح مُدَّة، =

وقيد جماعة[(١)] إطلاق الجمهور؛ ربما إذا كان بحضرة من يسمع قراءته.

قال المصنف[(٢)]: «لأن السامع ينصت للقراءة من أولها فلا يفوته شيء منها؛ لأن التعوذ شعار القراءة، وإذا أخفاه لم يعلم السامع بها إلا بعد أن يفوته منها شيء»، فليتأمل.

وقوله: **(لِجَمِيعِ الْقُرَّا)** العشرة وغيرهم؛ أي: المختار لهم[(٣)]، راجعٌ لقوله: **(قُلْ)** و**(تَقَرَا)**، و**(جَهْرَا)**[(٤)]، كما أفاده قوله:

= وكما كان ابن عمر وأبو هريرة يجهران بالاستعاذة أحياناً، وأما المداومة على الجهر بذلك فبدعة، مخالفة لسنة رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين، فإنهم لم يكونوا يجهرون بذلك دائماً، بل لم ينقل أحد عن النبي ﷺ أَنَّه جهر بالاستعاذة».

(١) كأبي شامة المقدسي، والجعبري. (ينظر: إبراز المعاني ٢٢٥/١، والنشر ٢٥٣/١، وشرح النويري على الطيبة ١٠/٢).

(٢) نقله الشارح عن المصنف بتصرف. (ينظر: النشر ٢٥٣/١).

(٣) قال أبو عمرو الداني في جامعه (١٥٧/١)، وفي التيسير ص (٢٦): «لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن، وعند ابتداء كل قارئ بعرض أو درس أو تلقين في جميع القرآن، إلا ما جاء عن نافع وحمزة، ثم روى عن ابن المُسيّبي أنه سئل عن استعاذة أهل المدينة أيخفونها أو يجهرون بها؟ قال: ما كنا نجهر ولا نخفي، ما كنا نستعيذ ألبتة، وروى عن أبيه عن نافع: أنه كان يخفي الاستعاذة، ويجهر بالبسملة عند افتتاح السور ورؤوس الآي عند جميع القرآن، وَرُوِيَ عن الحلواني، قال خلف: كنا نقرأ على سليم؛ فنخفي التعوذ، ونجهر بالبسملة في الحمد خاصة، ونخفي التعوذ والبسملة في سائر القرآن، نجهر برؤوس أثمنتها، وكانوا يقرؤون على حمزة، فيفعلون ذلك. . .الخ»، ثمَّ قال ابن الجزري في النشر (٢٥٢/١): «وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين؛ أحدهما: اخفاؤه حيث قرأ القارئ مطلقاً، أي: في أول الفاتحة وغيرها من روايتيه، الثاني: الجهر بالتعوذ في أول الفاتحة فقط، وإخفاؤه في سائر القرآن»، قال الشيخ محمد تميم الزعبي في "الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي" في تحريره النفيس على هذه المسألة: «المختار عن الأئمة القراء هو الجهر به عن جميع القراء في جميع القرآن عند افتتاح السور ورؤوس الأجزاء والآي لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم، إلا ما جاء عن حمزة وغيره مما ذكره في النشر بإسهاب وتفصيل في ذلك».

(٤) في الأصل: «و**(تَقَرَا)** و**(جَهْرَا)**»، وهو الذي موجود في شرح ابن الناظم المطبوع =

(وَإِنْ تُغَيِّرْ) أيها القارئ ما تقدم من الصيغة.

(أَوْ تَزِدْ)؛ في لفظها.

(فَلَا) حرج عليك في الإتيان بشيء من الصيغ.

ولكن لَا **(تَعْـدُ)**؛ أي: لا تجاوز اللفظ.

(الَّذِي قَدْ صَحَّ مِمَّا نُقِلَا)؛ عن الأئمة.

فما ورد في الزيادة[1] على اللفظ المتقدم؛ «أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيم»؛ ذكره الداني[2]، ورواه أصحاب السنن الأربعة، عن أبي سعيد الخدري[3] بإسناد جيد[4].

= بتحقيق أنس مهرة، لكن قال محقق شرح ابن الناظم د.عادل رفاعي أنه جاء في بعض نسخ الشرح بواو العطف (و)، وفي بعضها (أو) وهو الذي أثبته في تحقيقه، ولعله الأقرب للصواب. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٤٤)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي ص (١١٢)).

(١) وقد ذكر ابن الجزري في النشر (٢٤٩/١ ـ ٢٥١) ثمان صيغ من صيغ الزيادة على صيغة الاستعاذة الواردة في سورة النحل، أورد الشارح ـ هنا ـ ثلاثاً منها، وقال ابن عطية في تفسيره (٥٨/١): «وأما المقرئون فأكثروا في هذا من تبديل الصفة في اسم الله تعالى وفي الجهة الأخرى، ونحو هذا مما لا أقول فيه نعمت البدعة، ولا أقول إنه لا يجوز».

(٢) وقال: «وعليه عامة أهل الأداء من أهل الحرمين والشام والعراقيين». (ينظر: النشر ٢٥٣/١، وجامع البيان ١٥٦/١).

(٣) سعد بن مالك بن سنان الخدري الانصاري الخزرجي، أبو سعيد، صحابي جليل، كان من ملازميّ النبي ﷺ وروى عنه أحاديث كثيرة، غزا اثنتي عشرة غزوة، وله (١١٧٠) حديثاً، توفي في المدينة سنة ٧٤هـ. (ينظر: الأعلام ٨٧/٣، وسير الأعلام ١٦٨/٣).

(٤) قال الترمذي: هو أشهر حديث في هذا الباب، ونص الحديث: عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قام من اللَّيل كبَّر، ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، ثم يقول: لا إله إلا الله ثلاثاً، ثم يقول: الله أكبر كبيرًا ثلاثاً، أعوذ بالله السَّميع العليم من الشَّيطان الرَّجيم من هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ، ثم يقرأ»، وزاد الدارمي: «قال جعفر وفسره مطر: هَمْزُهُ؛ الْمُوتَةُ، وَنَفْثُهُ؛ الشِّعْر، وَنَفْخُهُ؛ الْكِبْرُ»، فالحديث رواه الترمذي في سننه، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: ما يقول عند افتتاح الصلاة، (٤١/٢)، حديث رقم (٢٤٢)، وأبو داود =

ورُوِيَ ذلك عن الحسن البصري، مع زيادة: «إِنَّ اللهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ»، مع الإدغام[1].

وعن الأعمش كذلك، بلا إدغام[2].

وفي النقص عنه[3]: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ»؛ بحذف: (الرجيم)،

= في سننه (٢٩٠/١)، حديث رقم (٧٧٥)، (٧٨٥)، كتاب: الصلاة، باب: من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، وباب: من لم ير الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥٠/٣)، وسنن الدارمي (٧٨٦/٣)، والسنن الكبرى للبيهقي (٦٥٤/٥)، وذكره ابن الجزري في النشر (٢٤٩/١)، وقال: إسناده جيد، وصححه الألباني في أكثر من كتاب؛ كصحيح وضعيف سنن أبي داود، وصحيح وضعيف سنن الترمذي، وصحيح وضعيف الجامع الصغير.

(١) وهي وإن كانت قراءة شاذة إلا أنها رواية معتبرة ثبتت القراءة بها في القراءات الأربع الشاذة بعد العشرة، نصَّ ابن الجزري على قراءته بها، ولذا فذكر الشارح لها هنا بصيغة التمريض كأنه يوحي بضعفها وعدم صحتها، وليس ذلك كذلك.
قال في الفوائد المعتبرة، ص (٢٦٥)، الأبيات رقم (٢٦٥ ـ ٢٦٦):

زِدِ السَّمِيْعَ وَالْعَلِيْمَ قَبْلَ مِنْ حُز ... بَعْدَ إِنْ الله هُو حِصْنٌ أَمِنْ
وَأَدْغِمَنْ حِمًا شَفَا.......... ....

(وينظر: النشر ٢٥١/١، والإتحاف ١٠٨/١، ومفردة الحسن البصري ص (١٩٤)؛ (بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ رجب ١٤٢٧هـ).

(٢) وذلك من رواية المطوعي عنه، فقرأها بالصيغة التي ذكرها الشارح موافقاً أبا الحسن البصري؛ لكن أبا الحسن البصري قرأها بالإدغام، والمطوعي عن الأعمش قرأها بلا إدغام، وقراءة الأعمش أحد القراءات الأربع الشاذة بعد العشرة. (ينظر: النشر ٢٥١/١، والإتحاف ١٠٨/١، والفوائد المعتبرة، ص (٢٦٥)، الأبيات رقم (٢٦٥ ـ ٢٦٦)).

(٣) ولم يورد ابن الجزري من صيغ النقص عن صيغة الاستعاذة الواردة في سورة النحل إلا ما ذكره الشارح، وزاد صيغة أخرى حيث قال في النشر (٢٥١/١): «وتقدم في حديث أبي هريرة من رواية النسائي؛ اللهم اعصمني من الشيطان، من غير ذكر (الرجيم)»، قلتُ: وحديث أبو هريرة هذا صحَّحَهُ الألباني في صحيح وضعيف الجامع، حديث رقم (٥١٤)، ونصُّهُ: عن أبي هريرة ﵁ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم على النبي ﷺ وليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليسلم على النبي ﷺ، وليقل: اللهم اعصمني من الشيطان».

رواه أبو داود[(١)].

قال ابن المصنف[(٢)]: «وفي قوله: (**وَإِنْ تُغَيِّرْ أَوْ تَزِدْ...الخ**)؛ إشارة إلى أنه لم يصح عنده نقص من اللفظ المختار»[(٣)].

---

(١) في سننه (٢٨٣/١)، حديث رقم (٧٦٤)، كتاب: الصلاة، باب: ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، والحديث ضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود (٧٦٤/٢)، ونَصُّهُ: عن جبير بن مُطْعِمْ ﷺ: «أنه رأى رسول الله ﷺ يصلي صلاة، قال عمرو: لا أدري أي صلاة هي، فقال: الله أكبر كبيراً الله أكبر كبيراً الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً والحمد لله كثيراً والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، ثلاثاً، أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونفثه وهمزه»، قال: نفثه؛ الشِّعْر، ونفخه؛ الكِبْر، وهمزهِ؛ المُوتَةُ.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٥).

(٣) قلتُ: بل نص عليه في النشر (٢٥١/١ ـ ٢٥٢)، وصرح بصحته وجوازه، حيث قال: «وأما النقص: فلم يتعرض للتنبيه عليه أكثر أئمتنا، وكلام الشاطبي ﷺ يقتضي عدمه ـ وذلك لأنه ذكر لفظ النحل والزيادة عليه ولم يشر أو يتعرض للنقص عما ورد في سورة النحل مما يوهم عدم الجواز ـ والصحيح جوازه؛ لما ورد، فقد نص الحلواني في جامعه على جواز ذلك فقال: وليس للاستعاذة حدٌّ ينتهى إليه، من شاء زاد ومن شاء نقص، أي: بحسب الرواية»، وقال في تقريب النشر ص (٥): «بل يجوز له ـ للقارئ ـ التعوذ بما صح عن أئمة القراءة من زيادة ونقص».

وقد وجَّه النويري في شرحه (١٤/٢) عدم ذكر ابن الجزري لجواز النقص في الطيبة؛ فقال: «وأما النقص فأهمله أكثرهم، ولذا لم يذكره ـ أي ابن الجزري ـ لا لضعفه»، ثم استدل بما جاء في النشر من الكلام السابق.

وقد وُجِّه قول ابن الناظم بأن ابن الجزري لم يصح عنده نقص من اللفظ المختار ـ كما قال بعض الباحثين ـ: بأن ابن الجزري لم يصح عنده ـ أثناء نظمه لمتن طيبة النشر ـ نقص من اللفظ المختار، ثم صحّ عنده أثناء تأليفه لكتاب النشر بعض أوجه النقص ـ عن النص المختار في البسملة ـ، وحيث إن ابن الناظم بصدد شرح المتن فإنه تكلم بما دلَّ عليه ظاهر النظم، قلتُ: وهذا التوجيه فيه نظر ومقال، فإن ابن الناظم شرح المتن بعد فراغ الناظم من تأليف الطيبة والنشر، وكان المتحتم اللازم أن يستعين بالنشر في شرح المتن، لا سيما وأن النشر متأخر عن متن الطيبة، فصار النشر بياناً لما قد يخفى ويحتاج إلى بيان من نظم الطيبة، حتى قال ابن الناظم نفسه عن كتاب النشر: «لا تصح رواية القراءة لأحد بعد تأليفه حتى يطلع عليه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦)). =

١٠٥ ـ وَقِيلَ: يُخْفِي حَمْزَةٌ[١] حَيْثُ تَلَا. وَقِيلَ: لَا فَاتِحَةٌ[٢]. وَعُلِّلَا

(وَقِيلَ)؛ يعني: ورد.

أنه **(يُخْفِي)**.

الإمام **(حَمْزَةٌ)** التعوذ.

(حَيْثُ تَلَا)؛ أي: قرأ؛ سواء كان أول سورة أم أثنائها.

(وَقِيلَ) إنه يخفي حيث تلا.

(لَا فَاتِحَةٌ)؛ أي: أولها، ففيه الجهر.

قيل: المراد بالإخفاء؛ الكتمان، فيكفي عنك الذكر في النفس من غير تلفظ.

والصحيح الذي عليه الجمهور أن المراد بذلك: الإسرار، وصوَّبه المصنف[٣].

= وعلى كل حال فإن الضابط في الزيادة أو النقصان على الصيغ الواردة ما قاله ابن الجزري في النشر (٢٥٢/١): «ولا ينبغي أن يُعْدَل عما صح منها حسبما ذكرناه مبيناً، ولا يُعْدَل عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متبعون لا مبتدعون».

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء مع التنوين: **(حَمْزَةٌ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالرفع بلا تنوين: **(حَمْزَةُ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالرفع في التاء مع التنوين: **(فَاتِحَةٌ)**، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بالجر في التاء مع التنوين: **(فَاتِحَةٍ)**.

(٣) قال ابن الجزري في معنى المراد بإخفاء الاستعاذة: «وقال الجمهور: المراد به الإسرار، وعليه حمل الجعبري كلام الشاطبي، فلا يكفي فيه التلفظ وإسماع نفسه، وهذا هو الصواب؛ لأن نصوص المتقدمين كلها على جعله ضدًا للجهر، وكونه ضداً للجهر يقتضي الإسرار به». (ينظر: النشر ٢٥٤/١).

ونُقِلَ الإخفاء ـ أيضاً ـ عن نافع، ولكن من رواية المسيبي[1][2].

قال في التقريب[3]: «وانفرد أبو إسحاق الطبري[4] عن الحلواني عن قالون بإخفائها في جميع القرآن».

قال ابن المصنف[5]: «والألف في (**وَعُلِّلَا**)؛ للتثنية، أي:

---

(١) وهي انفرادة صحيحة لكنها من غير طرق النشر، ولم يعرج عليها النويري في شرحه، وإن ذكرها ابن الناظم وأشار إلى خروجها عن طرق النشر، وقد ثبت إخفاء التعوذ عن نافع من طرق أخرى غير طريق المسيبي، نص عليها ابن الجزري في النشر حيث قال: «قلتُ: صح إخفاء التعوذ من رواية المسيبي عن نافع، وانفرد به الولي عن إسماعيل بن نافع، وكذلك الأهوازي عن يونس عن ورش». (ينظر: النشر ٢٥٢/١ ـ ٢٥٣، وشرح ابن الناظم ص (٤٥)، وشرح النويري ١٧/٢).

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن عبدالرحمٰن، أبو عبدالله، المسيبي، المدني، مقرئ عالم مشهور، ضابط ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن أبيه عن نافع، وله عنه نسخة وعن أحمد وثابت ابني ميمونة بنت أبي جعفر، وسمع محمد بن فليح، وسفيان بن عيينة، روى القراءة عنه: محمد بن الفرج، وعبدالله بن الصقر، ومحمد بن أحمد بن واصل، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وغيرهم، وروى عنه مسلم وأبو داود في كتابيهما، وكان من العلماء العاملين، توفي سنة ٢٣٦هـ. (ينظر: غاية النهاية ٩٨/٢، والقراء الكبار ٢١٦/١، وسير الأعلام ٣٦/١١).

(٣) وقد أورد هذا النص بتمامه الإمام ابن الجزري في النشر، كما ذكره في تقريب النشر، وطريق أبي إسحاق الطبري هي من كتاب المستنير لأبي طاهر بن سوار، ولعله ـ أي: أبو إسحاق الطبري ـ ذكر هذه الانفرادة في كتابه المفقود؛ الاستبصار. (ينظر: النشر ٢٥٣/١، وتقريب النشر ص (٥)).

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد الطبري المالكيّ المعدَّل، ولد سنة ٣٢٤هـ، ثقة مشهور أستاذ، قال الخطيب البغدادي: خرَّج الدار قطني له خمسمائة جزء، وكان مفضلاً وداره مجمع أهل القرآن والحديث، له كتاب في القراءات سماه (الاستبصار)؛ أحسن فيه التحقيق، أخذ عن جماعة منهم: أحمد بن بويان، وأبو بكر النقاش، وأخذ عنه: الحسن بن علي العطار، وأبو علي المالكي؛ صاحب الروضة، وغيرهم، توفي سنة ٣٩٣هـ. (ينظر: غاية النهاية ٥/١، والقراء الكبار ٣٥٨/١، ومعجم المؤلفين ١٠/١).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٥).

والقولان[١] معلولان؛ أي: ضعيفان، ويُحْتَملُ أن يُرَادَ [أن][٢] لكل منهما علة؛ أي: وجهاً؛ وهو في الأول التفرقة بين القرآن **[٦٤]** وغيره، وفي الثاني الفرق بين الابتداء وغيره، لأن القرآن عنده[٣] كالسورة الواحدة، ولذا آثر وصل السورة بالسورة ـ كما سيأتي ـ من غير فصل بينهما ببسملة ولا غيرها، ولما ورد عن أبي هريرة[٤]: (أنه جهر بها أول الفاتحة)»[٥].

ولذا اختار جَمْعٌ العمل بالإخفاء[٦]، كما أشار إليه بالحرز[٧]:

وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وُعَاتُنَا وَكَمْ مِنْ فَتًى كَالْمَهْدَوِي فِيْهِ أَعْمَلَا

ويمكن توجيه مطلق الإخفاء؛ بأن الاستعاذة دعاء[٨]، ومن آدابه الإخفاء، قال تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣][٩].

---

(١) والقولان كما نصَّ عليهما في النشر (٢٥٢/١): «وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين؛ أحدهما: اخفاؤه حيث قرأ القارئ مطلقاً، أي: في أول الفاتحة وغيرها من روايتيه، الثاني: الجهر بالتعوذ في أول الفاتحة فقط، وإخفاؤه في سائر القرآن».

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٣) أي: الإمام حمزة الزيات.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن (٥٤/٢)، وينظر: كنز العمال حديث رقم (٢٥١٩).

(٥) لم يحدد الشارح نهاية نقله لكلام ابن الناظم، لكن الكلام بحروفه ـ إلى هنا ـ في شرح ابن الناظم، مع تقديم وتأخير فيه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٥)).

(٦) قال ابن الجزري في النشر: «وهو الذي لم يذكر أبو العباس المهدوي عن حمزة من روايتي خلف وخلاد سواه، وكذا روى الخزاعي عن الحلواني عن خلف وخلاد، وكذا ذكره الهذلي في (كامله)، وهي رواية إبراهيم بن زربى عن سليم عن حمزة». (ينظر: النشر ٢٥٢/١ ـ ٢٥٣، وشرح الهداية ص (٦٦))، والكامل للهذلي ص (٤٧٣)).

(٧) ينظر: منظومة حرز الأماني، البيت رقم (٩٩).

(٨) فالإجماع منعقد على أنها ليست من القرآن. (ينظر: غيث النفع ص (٥٠)).

(٩) كما يمكن توجيه مطلق الإخفاء؛ بأن الله ـ تعالى ـ أمر بالاستعاذة، ولم يعين سراً ولا جهراً، ولا خلاف أن من تعوذ سراً فقد امتثل أمر الله ﷻ، كما أن المطلوب من الاستعاذة الالتجاء والاعتصام والاستجارة بالله سبحانه وتعالى من ضرر الشيطان =

١٠٦ ـ وَقِفْ لَهُمْ عَلَيْهِ، أَوْ صِلْ. وَاسْتُحِبْ تَعَوُّذٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجِبْ

ثم قال المصنف:

(وَقِفْ) أيها القارئ.

(لَهُمْ)؛ لكل القراء.

(عَلَيْهِ)؛ أي: على التعوذ.

(أَوْ صِلْ) لهم بما بعده؛ سواء كان بسملة أم غيرها.

وقد أوضحه بعض المحققين(١): بأنه إن كان مع البسملة جرى فيه لكل القراء أربعة أوجه(٢):

= في دين أو دنيا، فإنه لا يفكه عن ذلك إلا الله القادر عليه، لا غيره، وطلب هذا من الله يحصل بالسر كما يحصل بالجهر. (ينظر: غيث النفع ص (٥٠)).

(١) فهذه مسائل عزيزة قلَّ من تعرض لها من المؤلفين كما قال ذلك ابن الجزري في النشر؛ فقد أشار إليها الداني في كتابه: المكتفى ص (١٧)، والأستاذ أبو جعفر بن الباذش في كتاب الإقناع (١/١٥٤)، وأفاض في تفصيلها المحقق ابن الجزري في النشر (١/٢٥٧)، ونوه بذكرها النويري في شرحه على الطيبة (٢/١٦)، والصفاقسي في غيث النفع ص (٥١)، والمنير السمنودي في السطعات (ل ٢٢/ب).

(٢) وما سيذكره الشارح من هذه الأوجه الأربعة إنما تجوز في حال أن تقترن الاستعاذة بأول السورة ـ باستثناء أول سورة براءة ـ وهي **الحالة الأولى** من أحوال الاستعاذة بحسب ما تقترن به من القراءة، وبقي حالتان؛ **أمَّا الحالة الثانية**: فهي إذا اقترنت الاستعاذة بأول سورة براءة، فلا تصح هذه الأوجه الأربعة في أول براءة بحال، إذ لا بسملة في أولها؛ لعدم كتابتها في أولها في جميع المصاحف العثمانية، وعليه فإن الابتداء بأول سورة براءة ليس فيها إلا وجهان لجميع القراء وهما: الوجه الأول: القطع؛ أي الوقف على الاستعاذة، والابتداء بأول السورة من غير بسملة. الثاني: الوصل؛ أي وصل الاستعاذة بأول السورة من غير بسملة كذلك؛ وأمَّا إذا ابتدأنا بوسط سورة براءة؛ فتصح هذه الأوجه الأربعة احتمالاً، كما قاله ابن الجزري في باب البسملة الآتي، **وأمَّا الحالة الثالثة**: فهي اقتران الاستعاذة بغير أول السورة في أي موضع منها بعد الآية الأولى، وهذا إذا كان القارئ مبتدئاً من أثناء السورة، والمراد بأثناء السورة ما كان بعيداً عن أولها ولو بكلمة، سواء كان الابتداء من أول الجزء أو الحزب أو الربع أو الثمن أو غير ذلك. =

الأول: الوقف عليهما، وهو الأحسن[(١)].

الثاني: الوقف على التعوذ، ووصل البسملة بأول القراءة[(٢)].

الثالث: وصله[(٣)]، والوقف على البسملة[(٤)].

ولا تسكن ميم (الرجيم)، ولا تخفى، لأجل باء (بسم)؛ لأن ما قبلها

= وللقارئ حينئذٍ التخيير في أن يأتي بالبسملة بعد الاستعاذة أو لا يأتي بها، والإتيان بها أفضل؛ لفضلها، والثواب المترتب على الإتيان بها، إذ في البسملة تسعة عشر حرفاً رسماً، وأربع وعشرون حرفاً لفظاً مع التشديدات، كل حرف بعشر حسنات.
قال الشيخ المحقق محمد تميم الزعبي: «وقد قرأت بها على عامة شيوخي، فلم يكونوا يرتضون قراءة الاستعاذة فقط»، وقد اختارها بعض أهل الأداء، كما قاله ابن بري ـ رحمه الله ـ في الدرر اللوامع:

وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُوْلِي الْأَدَاءِ لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ

وبناءً على هذا؛ إذا أتى القارئ بالبسملة بعد الاستعاذة فيجوز له حينئذٍ الأوجه الأربعة السابقة التي في الابتداء بأول السورة، وإذا لم يؤت بالبسملة بعد الاستعاذة فللقارئ وجهان ليس غير؛ **أولهما**: القطع؛ أي الوقف على الاستعاذة، والابتداء بأول الآية، **وثانيهما**: الوصل؛ أي: وصل الاستعاذة بأول الآية. وهنا يجدر التنبيه على أن قطع الاستعاذة أولى من الوصل، خصوصاً إذا كان أول الآية المبتدأ بها اسماً من أسماء الله تعالى، أو ضميراً يعود إليه سبحانه، كما سينبه عليه الشارح لاحقاً. (ينظر: الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (مخطوط)).

(١) وهو الذي يسمى في علم التجويد: قطع الجميع؛ أي: قطع الاستعاذة، عن البسملة، عن أول القراءة.

(٢) ويسمى في علم التجويد: قطع الأول، ووصل الثاني بالثالث، قال ابن الجزري في النشر (٢٥٧/١): «وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل»، وقال الداني في المكتفى (١٧): «والوقف على آخر التعوذ تام».

(٣) أي: وصل الاستعاذة بالبسملة.

(٤) ويسمى في علم التجويد: وصل الأول بالثاني وقطع الثالث، قال ابن الجزري: «وهو ظاهر كلام الداني رحمه الله، حيث يقول: إن الأولى وصلها بالبسملة؛ لأنه قال في كتابه الاكتفاء: الوقف على آخر التعوذ تام، وعلى آخر البسملة أتم»، ونص على اختياره ابن الباذش في الإقناع حيث قال: «ولك أن تصلها بالتسمية بنفس واحد، وهو أتمّ؛ لأنك تكمل الاستفتاح». (ينظر: النشر ٢٥٧/١، والمكتفى ص (١٧)، والإقناع ١٥٤/١).

ساكن، للاتفاق على ترك ذلك إذا سكن ما قبل الميم[١]؛ نحو: ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢]، إلا ما رواه القَصَباني[٢] وغيره من الإخفاء[٣]، وليس من طرق الكتاب فضلاً عن الحرز[٤].

الرابع: وصله، ووصل البسملة بأول القراءة، سواء كانت أول سورة أم لا، إلا أنه إن كانت أول السورة فلا خلاف في البسملة لهم، وإن لم تكن أولها فيجوز ترك البسملة[٥]،

وعليه فيجوز: الوقف على التعوذ، ووصله بالقراءة[٦].

---

(١) فإن التواتر منعقد على تقييد إخفاء الميم عند الباء بما إذا سبق الميم متحرك، كما قال الشاطبيّ في حرز الأماني، باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين، البيت رقم (١٥٢):

وَتُسْكَنُ عَنْهُ الْمِيْمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا ... عَلَى إِثْرِ تَحْرِيْكٍ فَتَخْفَى تَنَزُّلَا

وقال الشيخ محمد تميم الزعبي: «ومعلوم أن التعوذ أجنبيٌّ عن القرآن قطعاً، وهذا من باب العلم لا التطبيق، وخاصة إذا كان يترتب عليه قبح في المعنى». (وينظر: الإقناع ١٥٤/١، والنشر ٢٥٧/١، وغيث النفع ص (٥١)، والفتح المتعالي (خ)).

(٢) أحمد بن إبراهيم بن مروان بن مردوية، أبو العباس، القَصَبَانيّ؛ بفتح القاف والصاد والباء؛ نسبة إلى القصب وبيعه، قرأ على: محمد بن غالب؛ صاحب شجاع، انفرد بمذهبه حتى صار يعرف به؛ فهو الذي يخفي الميم قبل الباء إذا كان قبلها ساكن عليل، وهو من روايته عن محمد بن غالب عن شجاع، قرأ عليه: زيد بن علي بن أبي بلال، وأحمد بن نصر الشذائي. (ينظر: غاية النهاية ٣٥/١ ـ ٣٦، والأنساب للسمعاني ٥١٠/٤).

(٣) ورواية القصباني إنما هي: عن أبي جعفر محمد بن غالب الأنْمَاطي، عن أبي نعيم شجاع بن أبي نصر البلخي، عن أبي عمرو البصري. (ينظر: النشر ٢٥٧/١).

(٤) أي: فهو ليس من طريق كتاب النشر وطيبته، فضلاً عن أن يكون من طرق الحرز، ولذا فهي انفرادة شاذة لا يقرأ بها، ولا يعول عليها، كما صرح بذلك الشارح. (ينظر: الإقناع ١٥٤/١، والنشر ٢٥٧/١، وغيث النفع ص (٥١)).

(٥) ويسمى: وصل الجميع.

(٦) وهو الذي قال عنه ابن الباذش في الإقناع: «وأما من لم يسمِّ مع الاستعاذة فالأشبه عندي أن يسكت عليها، ولا يصلها بشيء من القرآن، ويجوز وصلها به»، وعقَّب على قوله المحقق ابن الجزري فقال: «وهذا أحسن ما يقال في هذه المسألة». (ينظر: الإقناع ١٥٤/١، والنشر ٢٥٧/١، وغيث النفع ص (٥٢)).

وعليه لو التقى مع الميم مثلها؛ نحو: ﴿ٱلرَّجِيمِ﴾ ﴿مَا نَنسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦]؛ أدغم من مذهبه الإدغام، كما يجب حذف همزة الوصل في نحو: ﴿ٱلرَّجِيمِ﴾ ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا﴾ [الحديد: ٢٠]، إلا أن يكون أول القراءة اسم الجلالة كآية الكرسي(١) فالأولى عدم الوصل؛ لما فيه من البشاعة(٢).

ثم بين حكم التعوذ(٣)، فقال:

(وَاسْتُحِبْ) (تَعَوُّذٌ)؛ أي: استحبه جمهور العلماء في الصلاة وغيرها.

ما لم ينذره، وحملوا الأمر في الآية على الندب(٤)؛ للأحاديث الواردة في عدم التعوذ عند ابتداء القراءة(٥).

---

(١) سورة البقرة: الآية [٢٥٥].

(٢) وهو اختيار مكي في الكشف، ونبه عليه ابن الجزري في النشر، والصفاقسي في غيث النفع، وأكد على الإتيان بالبسملة في هذه الحالة الشيخ مصطفى المِيْهِي في تحريراته، ونصه: «ويستحب البسملة في أثناء السورة، ويتأكد ذلك عند نحو: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]؛ لما في ذكر ذلك بعد ذكر الاستعاذة من البشاعة، وإيهام رجوع الضمير إلى الشيطان». وقد منع صاحب الإتحاف وصل البسملة بما بعدها في هذه الحال، وكذلك بمنع وصل الاستعاذة بأجزاء السورة إذا كان المبتدأ به اسم رسول الله ﷺ؛ كالابتداء بقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ فلا يجوز وصل الاستعاذة باسمه؛ لما فيه من البشاعة أيضاً، وهنا ينبغي الإتيان بالبسملة كما نبه على ذلك النشار في كتابه المكرر ص (٧).
كما ينبغي لمن يصل الاستعاذة بأوائل الأجزاء أو الآيات أن يراعي المعنى في ذلك، إذا كان أولها اسماً من أسماء الله تعالى أو ضميراً يعود إليه سبحانه، فينبغي كذلك النهي عن وصل البسملة عند الابتداء بنحو قوله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، وقوله تعالى: ﴿لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨]، ونحو ذلك، وإنما منع ذلك ونحوه لما فيه من البشاعة أيضاً، وهو في الحقيقة استحسان واختيار لبعضهم لا دليل عليه. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/١٩، والنشر ١/٢٦٦، وغيث النفع ص (٥٢)، والإتحاف ١/٣٦٢، والفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي، (خ)).

(٣) وهي مسألة ـ كما قال ابن الجزري ـ لا تعلق للقراءات بها، ولكن لمَّا ذكرها شراح الشاطبية لم يخل النشر وطيبته من ذكرها؛ لما يترتب عليها من الفوائد. (ينظر: النشر ١/٢٥٧).

(٤) كما صرح بذلك ابن الجزري في النشر ١/٢٥٨.

(٥) ينظر: الموسوعة الفقهية ٤/٦، وأحكام القرآن للجصاص ٣/٢٨٢، والآداب الشرعية =

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ)؛ أي: العلماء؛ منهم عطاء[(١)].

(يَجِبْ) التعوذ؛ لظاهر الأمر في الآية[(٢)].

وإليه مال[(٣)] الإمام فخر الدين الرازي[(٤)].

وقال ابن المصنف[(٥)]: «إنه ظاهر القوة».

ونقل في الإتحاف[(٦)]: «أن محل الخلاف إنما هو في الصلاة خاصة، أما خارجها فسنة قطعاً» **[٦٥]**، ويؤيده أن الظاهرية[(٧)] أبطلوا الصلاة بترك الاستعاذة كما نقله عنهم ابن المصنف[(٨)].

= لابن مفلح ٣٢٦/٢، والكامل للهذلي ص (٤٧١)، وفتاوى ابن تيمية ٣٨/١٢ ـ ١١٧، والنشر ٢٥٧/١ ـ ٢٥٩.

(١) عطاء بن أبي رباح بن أسلم القرشي المكيّ، أبو محمد، المكيّ، روى القراءة عن أبي هريرة، وعرض عليه أبو عمرو، قال ابن معين: حج سبعين حجة، مات سنة ١١٥هـ، وله ثمان وثمانون سنة، وقيل مائة سنة، رحمه الله تعالى. (ينظر: غاية النهاية ٥١٣/١، وسير الأعلام ٧٨/٥، والأعلام للزركلي ٢٣٥/٤).

(٢) واحتجوا له أيضاً بأن الأمر ظاهر الوجوب، وبمواظبة النبي ـ ﷺ ـ عليها، ولأنها تدرأ شر الشيطان، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولأن الاستعاذة أحوط وهو أحد مسالك الوجوب. (ينظر: النشر ٢٥٨/١).

(٣) لكنه لم يصرح بالوجوب، بل نقل خلاف العلماء في ذلك، وأدلة كل فريق منهم، ثم قال في نهاية تحريره للمسألة: «فهذا ما لخصناه في هذه المسألة». (ينظر: مفاتيح الغيب ٦٧/١ ـ ٦٨).

(٤) محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن التيمي البكري الطبرستاني الرازي، أبو عبدالله، ولد سنة ٥٥٠هـ، أخذ عن والده، والكمال السمعاني، من أجل مصنفاته: التفسير الكبير، والمحصول في أصول الفقه، وتوفي سنة ٦٠٦هـ، رحمه الله تعالى. (ينظر: سير الأعلام ٥٠٠/٢١).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٦).

(٦) ينظر: الإتحاف ١٨٠/١.

(٧) قال في المحلى: «وفرض على كل مصل أن يقول إذا قرأ: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، لا بد له في كل ركعة من ذلك». (ينظر: المحلى ٢٧٩/٢ ـ ٢٨٦).

(٨) ونقله ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ٢٥٨/١، وشرح ابن الناظم ص (٤٦)).

قال ـ أعني صاحب الإتحاف[(١)] ـ: «وعلى الأول هي سنة عين لا سنة كفاية، فلو قرأ جماعة جملة[(٢)] شرع لكل واحد الاستعاذة».

وإن عرض للقارئ خارج الصلاة ما قطع قراءته؛ فإن كان أمرا ضرورياً كسعال أو كلام يتعلق بالقراءة فلا يعيد التعوذ، وإن كان أجنبياً قال المصنف وغيره[(٣)]؛ ولو رد السلام أعاده، وكذا لو قطع القراءة[(٤)] ثم بدا له [فعاد][(٥)] إليها[(٦)].



(١) ينظر: الإتحاف ١/ ١٨٠.

(٢) يعني: لو عُقِد مجلس لقراءة القرآن بحضور جملة أو جماعة من الناس فإنه يشرع لكل واحد من الحضور الاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم.

(٣) كصاحب الإتحاف ١/ ١٨٠، والصفاقسي في غيث النفع ص (٥٢).

(٤) إعراضاً عنها.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٦) نص على ذلك كله في كتاب النشر ١/ ٢٥٩، وينظر: شرح النويري على الطيبة ٢/ ١٧.

بَابُ الْبَسْمَلَةِ

ثم أَتْبَعَ المصنف ـ كغيره ـ الكلام على الاستعاذة بالكلام على (البسملة) بحسب الترتيب في القراءة، فقال: **(بَابُ الْبَسْمَلَةِ)**.

هي مصدر بَسْمَلَ؛ إذا قال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، كما يقال: هَيْلَل؛ إذا قال: (لا إله إلا الله)، وحوقل؛ إذا قال: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وحَمْدَلَ؛ إذا قال: (الحمد لله)، وهي لغة مُوَلَّدَة[(١)] أريد بذلك الاختصار.

١٠٧ ـ بَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ: بِي نَصَفْ دُمْ ثِقْ رَجَا[(٢)] ....

اعلم أن البسملة أثناء النمل[(٣)] من القرآن إجماعاً، وأما في أوائل السُّور فالخلاف بين أرباب المذاهب والقراء مشهور مسطور[(٤)]، في كل

(١) قال محقق شرح النويري: «هذا الباب يسميه الصرفيون (الاشتقاق الأكبر) أو (النحت)؛ وهو: أَخْذُ كلمة من تركيب لتدل على معناه على سبيل الاختصار، ويسمى (النحت)، ويمثلون له بقولهم: رجل عبشميّ؛ نسبة إلى عبد شمس، وعبقسيّ؛ نسبة إلى عبد قيس، قال الماوردي: يقال لمن بسمل: مبسمل، وهي لغة مولدة». (ينظر: شرح النويري على الطيبة (١٩/٢) ـ بتصرف ـ، والاشتقاق ص (٣٩١ ـ ٤٤)، وتاج العروس، مادة (بسمل)، والقاموس المحيط (حقل، هل)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: فتح الجيم وألف بعدها بلا تنوين: **(رَجَا)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: بفتح الجيم وألف بعدها مع التنوين: **(رَجاً)**.

(٣) سورة النمل: الآية [٣٠].

(٤) وهذه المسألة اختلف الناس فيها، وبَسْطُ القول فيها في غير هذا الموضع، ولا تعلق للقراءة بذلك، إلا أنه ـ كما قال في النشر ـ لما جرت عادة أكثر القراء للتعرض لذلك، فإني أنقل مذاهب أئمة القراءة فيها، وخلاصة القول ـ كما حرره ابن الجزري في النشر ـ في هذه المسألة على خمسة أقوال:

١ ـ القول الأول: أنها آية من (الفاتحة) فقط، وهذا مذهب أهل مكة والكوفة ومن وافقهم، ورُوِيَ قولاً للشافعي. =

[موضع][1] رُسِمَتْ، وهي هنا تأتي في ثلاثة مواضع؛ ابتداء السورة، وفواصلها، وبين السورتين، وبدأ بهذا[2] للاختلاف فيه فقال:

= ٢ ـ القول الثاني: أنها آية من أول (الفاتحة)، ومن أول كل سورة، وهو الأصح من مذهب الشافعي ومن وافقه، وهو رواية عن أحمد، ونُسِبَ إلى أبي حنيفة.
٣ ـ القول الثالث: أنها آية من أول (الفاتحة)، وبعض آية من غيرها، وهو القول الثاني للشافعي.
٤ ـ القول الرابع: أنها آية مستقلة في أول كل سورة لا منها، وهو المشهور عن أحمد، وقول داود وأصحابه، وحكاه أبو بكر الرازي عن أبي الحسن الكرخي، وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة.
٥ ـ القول الخامس: أنها ليست بآية ولا بعض آية من أول (الفاتحة) ولا من أول غيرها، وإنما كتبت للتيمن والتبرك، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري ومن وافقهم.
وذلك مع إجماعهم على تركها في أول سورة (براءة)، وعلى أنها بعض آية من سورة (النمل)، وأن بعضها آية من (الفاتحة).
ثم قال ابن الجزري بعد أن سرد هذه الأقوال الخمسة: «وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما ـ أي القول بأنها أية وضده ـ صحيح، وأن كل ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات». (ينظر: النشر ١/٢٧٠).
وقال في الإتحاف (١/٣٥٨ ـ ٣٥٩) ـ ونقله عن لطائف الإشارات ـ: «وأيضاً فهي آية مستقلة منها ـ أي من الفاتحة ـ في أحد الحروف السبعة المتفق على تواترها، وعليه ثلاثة من القراء السبعة؛ ابن كثير، وعاصم، والكسائيّ، فيعتقدونها آية منها، بل ومن القرآن أول كل سورة، وأما غير الفاتحة ففيها ثلاثة أقوال:
أحدها: أنها ليست بآية تامة من أول كل سورة، بل هي بعض آية.
ثانيها: أنها ليست بقرآن في أوائل السور، خلا (الفاتحة).
ثالثها: أنها آية تامة من أول كل سورة سوى (براءة).
وزاد في الفتح المتعالي (خ): «دون الأعشار، وتراجم السور، والتعوذ، فلو لم تكن قرآناً لما أجازوا ذلك؛ لأنه يَحْمِل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنا»».
وقال الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (١٤): «واختلاف الأئمة في البسملة بين السورتين يدل دلالة قاطعة على أنها ليست جزءاً من أوائل السور، وإلا لما تركها عند الوصل أحد، والثاني ـ من الأدلة القاطعة أنها ليست جزءاً من أوائل السور ـ: أن الأئمة الذين عدَّوا آيات السور لم يعدوها في سورة أصلاً لا في اتفاقهم ولا في اختلافهم».

(١) في الأصل: (فن)، والتصويب من شرح ابن الناظم ص (٤٦).
(٢) والمراد بالإشارة هنا: الموضع الأول من المواضع التي تأتي فيها البسملة في القراء، وهو: مجيئها بين السورتين، وقد بدأ به الناظم؛ لا ختلاف القراء فيه.

(بَسْمَلَ)؛ أي: قرأ بالفصل بالبسملة.

(بَيْنَ السُّورَتَيْنِ) ـ سواء كانتا مرتبتين أم غير مرتبتين ـ.

قالون، وعاصم، وابن كثير، وأبو جعفر، والكسائي؛ المرموز إليهم بأوائل هذه الكلمات: **(بِي نَصَفْ)** **(دُمْ ثِقْ رَجَا**[١]**)** بلا خلاف عن أحد منهم، وكذا الأصبهاني عن ورش ـ كما سيأتي ـ.

لأن البسملة عندهم آية[٢]؛ لحديث: «كَانَ النَّبِيُّ ـ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيهِ وَسَلَّمَ ـ لَا يَعْلَمُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى نَزَلَ عَلَيهِ: بسم الله الرحمن الرحيم»، رواه أبو داود وغيره، زاد البزار: «فَإِذَا نَزَلَتْ عَرَفَ أَنَّ السُّورَةَ قَدْ خُتِمَتْ وَاسْتُقْبِلَتْ وَابْتُدِئَتْ سُورَةٌ أُخْرَى»[٣].

ولأنها مكتوبة في المصاحف العثمانية[٤].

و**(نَصَفْ)** بفتحتين؛ اسم من الإنصاف، وهو من الرجال من هو بين الحَداثة والكبر[٥].

---

(١) قال ابن الناظم: «هو في الأصل ممدود، وقصر ضرورة»، وهو اسم معناه: الأمل، وقد يكون مقصوراً في الأصل ومعناه: الموضع والناحية، وقد يأتي فعلاً؛ بمعنى: أَمَّلَ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٧)، بتصرف يسير).

(٢) ونقلها بالتواتر كسائر الآيات القرآنية، فالبسملة ـ عندهم ـ آية تامة في أوائل جميع سور القرآن. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (١/١٣ ـ ١٤)، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (١٤)).

(٣) ونصُّه: «عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه: بسم الله الرحمن الرحيم». والحديث رواه أبو داود في سننه (١/٤٩٩)، حديث رقم (٧٨٨)، كتاب: الصلاة، باب: من جهر بها، ورواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن عباس بلفظه (٢/٤٣)، ورواه ابن عبدالبر في الإنصاف عن ابن عباس أيضاً (١/٦٣)، باب: لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم، ورواه البزار في مسنده كما في كشف الأستار (٣/٤٠)، ورواه الحاكم في مستدركه (١/٢٣١)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، قال الذهبي: أما هذا فثابت، وقد حكم عليه الشيخ الألباني بالصحة.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١/١٤ ـ ١٥.

(٥) و(النِّصْف) ـ أيضاً ـ كذلك، ونصف الشيب رأسه وغيره؛ أي: بلغ نصفه. (ينظر: لسان العرب ٩/٣٣٢، والمفردات ص (٤٩٥)، وشرح ابن الناظم ص (٤٧)).

و(**دُمْ**)؛ أمر من الدوام؛ والمراد به الدعاء للقارئ بالبقاء وطول العمر[١].

و(**ثِقْ**)؛ من الوثوق[٢]؛ أي: كن واثقاً.

حسن الـ(**ـرَجَاء**)؛ الذي هو الأمل مع الإتيان بالأسباب[٣].

١٠٧ - ....وَصِلْ: فَشَا. وَعَنْ خَلَفْ:
١٠٨ - فَاسْكُتْ، وَصِلْ[٤]**............ ....**

(**وَصِلْ**) أيها القارئ بين السورتين بلا بسملة بينهما.

فقد قرأ كذلك: الإمام حمزة المرموز إليه بالفاء من قوله: (**فَشَا**)؛ أي: [٦٦] شاع وذاع.

(**وَ**)هو منقول ـ أيضاً ـ.

(**عَنْ خَلَفْ**)؛ الإمام العاشر في اختياره.

وأتى باسمه؛ لما مرَّ أنه ليس له رمز يخصه[٥].

وحينئذ: (**فَاسْكُتْ**) له بين السورتين سكتة لطيفة من غير تنفس فيها[٦].

---

(١) ينظر: لسان العرب ٣٧٠/٢، والمفردات ص (١٧٥)، وشرح ابن الناظم ص (٤٧).
(٢) ينظر: لسان العرب ٣٧١/١٠، والمفردات ص (٥١٢)، وشرح ابن الناظم ص (٤٧).
(٣) ينظر: لسان العرب ٣٠٩/١٤، والمفردات ص (١٩٠)، وشرح ابن الناظم ص (٤٧).
(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بالواو: (**وَصِلْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: مقرونة بالفاء: (**فَصِلْ**).
(٥) ينظر: طيبة النشر، ص (٣٣)، البيت رقم (٣٠).
(٦) والسكت لخلف العاشر من زيادات النشر وطيبته على الشاطبية والدرة المضية، إلا أن المحررين قالوا: إن الوصل له من الروايتين، والسكت له من رواية إسحاق فقط، =

تمييزاً بينهما، وإيذاناً بانقضاء السورة[(١)].

(وَصِلْ)؛ أي: أو صلهما بلا بسملة ولا سكتة.

لأن القرآن عندهما كالسورة الواحدة[(٢)]، ولأن إثبات البسملة في رسم المصاحف كإثبات همزة الوصل، ولذا أثبتوها في الابتداء، وحذفوها في الوصل[(٣)].

١٠٨ ـ ....وَالْخُلْفُ: كَمْ حِمًى[(٤)] جَلَا ....

= قال في تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم ص (١٠)، البيت رقم (٩)، وفي الروض النضير، ص (١٧٦)، البيت رقم (١٨):

وَعَنْ خَلَفٍ يَخْتَصُّ إِسْحَاقُهُمْ بِوَجْـ ـهِ سَكْتِكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَحَصِّلَا

قال شيخنا محمد تميم الزعبي ـ فيما عزاه إلى بدائع البرهان ـ: «أطلق ابن الجزري ـ في الطيبة ـ السكت بين السورتين لخلف العاشر من روايتيه، والأولى تخصيصه برواية إسحاق؛ لأن السكت من إرشاد أبي العز وليس فيه رواية إدريس، نعم، في كفاية أبي العز رواية إدريس، ولكن ليس فيها السكت بين السورتين، على أن رواية إدريس من كفاية أبي العز ليست من طريق الطيبة، ولكن أخذناه لإدريس ـ أيضاً ـ على اعتماد ابن الجزري»، وقال الإمام المتولي في عزو الطرق، طرق البسملة والسكت والوصل، البيت رقم (٣٨):

وَالسَّكْتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ عَنْ خَلَفْ طَرِيقُ إِرْشَادٍ لِإِسْحَاقَ اتَّصَفْ

(ينظر: النشر (٢٥٩/١)، وشرح منحة مولى البر ص (١٣)، والروض النضير ص (١٧٦)، وعزو طرق القراءات العشر ص (١٣)).

(١) قال مكي: «وبَيَّن بحذفه التسمية أن التسمية ليست بآية من كل سورة». (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها١٦/١ ـ ١٧، وشرح الهداية ص (٢٠٣)، والموضح ٢٢٧/١ ـ ٢٢٨، والكنز في القراءات العشر ص (١٢٠)).

(٢) قال الإمام حمزة: القرآن عندي كسورة واحدة، فإذا قرأت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في أول فاتحة الكتاب أجزأني، كما أنهم لا ينتقدون كونها آية. (ينظر: الكافي في القراءات السبع ص (١٧)، والنشر ٢٦٤/١، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (١٤)).

(٣) الكلام بحروفه في شرح ابن الناظم ص (٤٧).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(حِمًى)**، والثاني: بالألف الممدودة: **(حِمًا)**.

(وَالْخُلْفُ) في الوصل بين السورتين بلا بسملة، والسكت كذلك، والبسملة.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمْ**[1] **حِمًى جَلَا)**؛ أي: ابن عامر، وأبي عمرو، ويعقوب، والأزرق عن ورش.

فالبسملة لابن عامر: في العنوان[2]، وفاقاً لسائر العراقيين[3].

والوصل له[4]: من الهداية[5]، وهو أحد الوجهين في الحرز[6].

والسكت له[7]: ....

---

(١) ومعنى قوله: **(كَمْ)**؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(٢) ينظر: العنوان ص (٦٥).

(٣) وقرأ به صاحب التجريد ص (١٨٣)، وهو الوجه الآخر في الكافي ص (١٧)، وبه قرأ الداني على الفارسي وأبي الفتح كما في جامع البيان (١/١٦١)، وهو الذي لم يذكر المالكي في الروضة ص (٦٦٣) سواه، وهو الذي في الكامل، كما نصَّ عليه في النشر. (ينظر: تقريب النشر ص (٦)، والنشر ١/٢٦٠).

(٤) وكذا هو أحد الوجهين في الكافي ص (٩)، وإن كان ابن ذكوان من طريق الكافي ليس من طرق كتاب النشر، حيث إن الكافي له في النشر طريق واحدة عن ابن عامر من رواية هشام عنه. (ينظر: النشر ١/٢٦٠).

(٥) ينظر: النشر ١/٢٦٠.

(٦) وذلك من قوله في الشاطبية، البيت رقم (١٠١):

وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كَلٌّ جَلَايَاهُ حَصَّلَا ....

(٧) وقرأ به ابن غلبون في الإرشاد ص (٢٢٧)، وابنه في التذكرة (١/٦٣)، وهو اختيار الداني، وبه قرأ على شيخه أبي الحسن وعلَّلَهُ؛ حيث قال في جامع البيان (١/١٦١): «وقرأتُ له في الروايتين على أبي الحسن عن قراءته بغير تسمية ولا فصل، وذلك عندي أليق بمذهبه؛ لأمرين. . .الخ»، ولا يؤخذ من التيسير بسواه ص (٢٦ ـ ٢٧)، وهو الذي في التلخيصين؛ تلخيص الطبري ص (١٣٤)، وتلخيص ابن بليمة ص (٢٢). قال في الفتح المتعالي: «وقد أسند ابن الجزري في النشر لكلٍّ من هذين التلخيصين ـ أي تلخيص أبي معشر وتلخيص ابن بليمة ـ طرقاً لابن عامر؛ فأما ابن بليمة: فأسند منه لهشام طريق ابن عبدان عن الحلواني، ولم يسند له ابن الجزري في النشر طريق الجمال عن الحلواني، ولا طريق الداجوني من طريقيه، وأسند لابن ذكوان =

من التبصرة[١]، وهو الثاني في الحرز[٢].

والبسملة لأبي عمرو[٣]: في الهادي، وأحد الثلاثة في الهداية[٤]، وهو الذي رواه ابن حُبْش[٥] عن السوسي.

= طريق النقاش عن الأخفش، وابن الأخرم عن الأخفش، ولم يسند له ابن الجزري في النشر طريق الصوري من طريقيه عن ابن ذكوان، وأما تلخيص أبي معشر: فليس فيه طريق ابن عبدان عن الحلواني عن هشام، وطريق ابن الأخرم عن الأخفش عن ابن ذكوان.

إلا أن أبا معشر: لم يتعرض في تلخيصه لأوجه البسملة بين السورتين، ولم يذكر السكت لا في بحث التسمية ولا في الفاتحة والبقرة. وأما ابن بليمة: فذكر السكت بين السورتين لورش وأبي عمرو وابن عامر. والعبرة بما قاله ابن الجزري؛ فقد ذكر من تلخيص أبي معشر السكت لأبي عمرو، في حين لم أجده فيه، ولعل النسخة المطبوعة فيها سقط، وقد وجدت ذلك في عدة مواضع.

على أنَّ الإزميري في البدائع ص (١٠) عزا من تلخيص أبي معشر لهشام وابن ذكوان البسملة، حيث قال: «على ما وجدنا فيه، ووجدته أنا فيه كذلك»، وقال ـ أيضاً ـ في البدائع ص (١٠) بعد ذكر أوجه هشام: «فأما السكت؛ لابن غلبون، ومكي، والوصل؛ لصاحب الهادي، والهداية، فليس من طريق الطيبة». وقال في البدائع ص (١١) بعد ذكر أوجه ابن ذكوان: «السكت من إرشاد أبي الطيب، والوصل من الكافي، فليست من طريق الطيبة»». (ينظر: الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي، (خ)).

(١) ينظر: التبصرة لمكي القيسي ص (٥٨ ـ ٥٩).

(٢) وذلك من قوله في الشاطبية، البيت رقم (١٠١):

وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كَلٌّ جَلَايَاهُ حَصَّلَا ....

(٣) وهو اختيار صاحب الكافي ص (١٧) حيث قال: «واختياري: الأخذ لجماعة القراء ـ إلا حمزة ـ بالفصل بها بين كل سورتين إلا بين الأنفال وبراءة، وبه قرأت على أكثر من قرأت عليه»، وهو الذي في غاية الاختصار (٤٠١/١ ـ ٤٠٢) للسوسي، صرح بذلك في النشر (٢٦٠/١) ونصَّ عليه، وقال في البدائع ص (٨): «وقال الخزاعي والأهوازي ومكي وابن سفيان والهذلي: والتسمية بين السورتين مذهب البصريين عن أبي عمرو». (ينظر: الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)).

(٤) قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «وذكر الوصل والسكت والبسملة من الهداية، إلا أنه لم يسند في النشر كتاب الهداية للدوري والسوسي». (ينظر: الفتح المتعالي (خ)).

(٥) هو: أبو عليّ الحسين بن محمد بن حبش الدينوريّ (ت ٣٧٣هـ)، أحد طرق رواية السوسي من رواية ابن جمهور عنه، مات سنة ٣٠٠هـ، رحمه الله تعالى، وقد تقدمت ترجمتهما.

والسكت له: في التبصرة[1]، والتلخيص[2]، والإرشاد[3]، وغيرها[4]، وأحد وجهي الحرز[5].

والوصل له[6]: ....

(١) ينظر: التبصرة ص (٥٨ ـ ٥٩).

(٢) هكذا في الأصل؛ على الإفراد، لكنه في تقريب النشر ص (٦) قال: «والتلخيصين»، وفي النشر (١/٢٦٠): «وتلخيص العبارات وتلخيص أبي معشر»، وأمَّا قول الشارح هنا: (والتلخيص)؛ فقد يكون وهم من الشارح أو تصحيف، لأن إطلاقه يحتمل أحد التلخيصين، والصواب أن السكت لأبي عمرو جاء من كلا التلخيصين. (ينظر: تلخيص العبارات ص (٧)، وتلخيص أبي معشر ص (١٣٤)).

(٣) لم ينص الشارح هنا على أي الإرشادين يريد، وقد نص على ذلك ابن الجزري في النشر وتقريبه حيث قال في النشر (١/٢٦٠): «والإرشاد لابن غلبون»، وقال في التقريب ص (٦): «وإرشاد ابن غلبون»، ونص كلام ابن غلبون في الإرشاد ص (٢٢٧): «والمأخوذ في قرائتهما ـ أي؛ ابن عامر وأبو عمرو ـ بغير فصل»، وهذا من المواضع التي أبهم فيها الشارح؛ فأوهم بإبهامه المراد.

(٤) كالتذكرة (٦٣/١)، وهو الذي في المستنير ص (٤٣٩)، والروضة ص (٦٦٣)، وسائر كتب العراقيين ـ لغير ابن حبش عن السوسي ـ، وفي الكافي ص (١٧) وقال: «أنه أخذ من البغداديين»، وهو الذي اختاره الداني، وقرأ به على أبي الحسن وأبي الفتح وابن خاقان، ولا يؤخذ من التيسير ص (٢٧ ـ ٢٨) بسواه عند التحقيق، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي للدوري ص (١٨٣)، وقطع به في غاية الاختصار للدوري (٤٠١/١)، وقطع به صاحب الهداية في الوجه الثاني عنده. (ينظر: النشر ١/٢٦٠).

(٥) وذلك من قوله في الشاطبية، البيت رقم (١٠١):

وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كَلٌّ جَلَايَاهُ حَصَّلَا ....

(٦) وهو طريق أبي إسحاق الطبري في المستنير (٤٣٩/١)، وهو ظاهر عبارة الكافي ص (١٧)، وبه قرأ صاحب التجريد ص (١٨٣) على عبدالباقي، ورواية الدوري والسوسي مسندة في النشر (١٣٠/١) من التجريد من طريق عبدالباقي وابن نفيس والفارسي، وعليه فيكون للدوري: السكت، وللسوسي: البسملة، من طريقي الفارسي وعبدالباقي من التجريد، وسكت صاحب التجريد عن طريق ابن نفيس، والوصل لأبي عمرو هو ـ أيضاً ـ أحد الوجوه الثلاثة في الهداية، وبه قطع في غاية الاختصار (٤٠١/١) لغير السوسي، وبه قطع الحضرمي في المفيد للدوري عنه. تنبيه: كتاب المفيد ليس من أصول ولا من طرق كتاب النشر. (ينظر: النشر ١/٢٦٠).

في العنوان[١]، والوجيز[٢]، وأحد الوجهين في جامع الداني[٣]، والوجه الأخر في الحرز[٤].

والبسملة ليعقوب: في التذكرة[٥]، والوجيز[٦]، وغيرهما[٧].

والسكت له: في الإرشادين[٨]، ....

(١) ينظر: العنوان ص (٦٥).

(٢) والأهوازي ـ صاحب الوجيز ـ عن أبي عمرو ليس من طريق الطيبة، كما صرح بذلك الإزميري في بدائع البرهان، وفي تحرير النشر. (ينظر: الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية ص (٤٠ ـ ٤١)، والنشر (٢٦٠/١)، والبدائع ص (٨)، وتحرير النشر ص (١٢١)).

(٣) وبه قرأ على شيخه الفارسي عن أبي طاهر. (ينظر: جامع البيان ١٦٢/١).

(٤) ينظر: الشاطبية ص (٩)، البيت رقم (١٠١).

(٥) ينظر: التذكرة لابن غلبون ٨٣/١.

(٦) ينظر: الوجيز ص (٤١)، قال في البدائع ص (١٠): «وأما البسملة لابن شريح وصاحب الوجيز ليعقوب فليست من طريق الطيبة».

(٧) كابن الفحام في المفردة ص (١٣٢)، والداني في جامع البيان ١٦٢/١، والكامل ص (٤٧٤ ـ ٤٧٥)، وابن شريح في كتابه الذي وضعه في قراءة يعقوب، وهو ليس من مصادر النشر. (ينظر: النشر ٢٦١/١).

(٨) هكذا وردت العبارة في تقريب النشر؛ على التثنية، وأثبتها محقق التقريب الشيخ عادل رفاعي، ولكنَّه في النشر نصَّ بقوله: «وقطع له بالسكت صاحب المستنير، والإرشاد، والكفاية»، ووافقه النويري في شرحه، والشيخ محمد تميم الزعبي في فتح المتعالي.
فائدة: ههنا أقف وقفة عند تعبير الإمام ابن الجزري ـ وتبعه في ذلك من نقل عنه من المؤلفين ـ فأحياناً يعبر بـ"الإرشاد" لأبي العز، وأحياناً بـ(ـالكفاية الكبرى) لأبي العز، ومرة ثالثة بـ(ـكتابي أبي العز)، ورابعة (بالإرشادين)، وبسبب إبهام هذه الصيغ من المؤلف في التعبير عن مؤلفات أبي العز القلانسي حدث وهم عند بعض الباحثين قديماً وحديثاً ففسر عبارة المؤلف تفسيراً غير صحيح؟ فما هي دلالة هذه العبارات؟
قال الشيخ محمد تميم الزعبي ـ فيما نقلته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى ـ: «عبارة المؤلف ـ أي ابن الجزري ـ سواء في "نشره" أو "منجده" عبارة صحيحة وسليمة، حقيقة لا مجازاً، والدليل على هذا:

١ ـ أن الشيخ أبا بكر بن أيدغدي، المشهور بابن الجندي، شيخ المؤلف قد صرح بأن للقلانسي ـ إضافة للكفاية الكبرى ـ إرشادين.

٢ ـ قال الأزميري ـ رحمه الله ـ: مراد ابن الجزري بـ(الإرشادين)؛ (إرشادا أبي العز)، =

وسائر كتب العراق[(١)].

والوصل له: في غاية الاختصار[(٢)]، وغيرها[(٣)].

والبسملة للأزرق عن ورش[(٤)]: في التبصرة[(٥)]، وأحد الثلاثة في الحرز[(٦)].

والسكت له[(٧)]: ....

= وله (الإرشادان)؛ الصغير، والكبير، كما ذكره ابن الجندي شيخ ابن الجزري في كتابه (البستان)، وصرح في النشر في أكثر المواضع بقوله: ومن «إرشادي أبي العز»، وبين في موضع آخر أن هذين (الإرشادين) هما غير "الكفاية الكبرى، والله أعلم. وقد رأيتُ أن صاحب كتاب منهج ابن الجزري في النشر ـ الدكتور السالم الجكني ـ قد ذكر هذه الفائدة في كتابه ونوَّه عليها. (ينظر: الإرشاد لأبي العز القلانسي ص (٤٠)، والكفاية الكبرى لأبي العز القلانسي ص (١٠١)، والنشر ١/٢٦٠ ـ ٢٦١، وتقريب النشر بتحقيق الشيخ عادل رفاعي (٨٧/١)، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، وشرح النويري ٢٢/٢).

(١) وزاد في النشر: «وقطع له بالسكت صاحب المستنير»، ولم يذكره في التقريب. (ينظر: النشر ٢٦٠/١، والمستنير ٤٣٩/١، وتقريب النشر ص (٦)).

(٢) وعليه اقتصر الذكر في النشر. (ينظر: غاية الاختصار ٤٠١/١، والنشر ٢٦٠/١).

(٣) ونص على ذلك في تقريب النشر، لكن من غير تمثيل لهذا الغير. (ينظر: تقريب النشر ص (٦)).

(٤) قال في النشر: «وهو اختيار صاحب الكافي». (ينظر: النشر (٢٦١/١، والكافي ص (١٧)).

(٥) من قراءته على أبي عدي، ومن المعلوم أن قراءة صاحب التبصرة على أبي الطيب ليست مسندة في النشر، بل المسند له قراءته على أبي عدي. (ينظر: التبصرة ص (٥٨)).

(٦) ينظر: منظومة حرز الأماني، البيت رقم (١٠١).

(٧) فقطع له بالسكت: ابنا غلبون؛ وذلك في التذكرة (٨٤/١)، والإرشاد ص (٢٢٧)، وابن بليمة؛ في تلخيصه ص (٧) حيث قال: «وكان ورش وأبو عمرو وابن عامر لا يبسملون ويفصلون بين السورتين إلا في أربعة مواضع ـ فذكر الزهر ـ ثم قال: فإنهم يفصلون بالبسملة، وبه قرأت، وبه آخذ»، وهو أحد الوجهين في التبصرة ص (٥٨) من قراءته على أبي الطيب، وهو ظاهر عبارة الكامل ص (٤٧٤) ـ الذي لم يذكر له غيره ـ حيث قال: «وروى الأزرق عن ورش ـ غير أبي مطير والنحاس ـ ترك التسمية في أوائل السور إلا في مواضع»، إلى أن قال: «والباقون من الناس يجهرون بالتسمية =

في التيسير[(١)]، والثاني في الحرز[(٢)].

والوصل له[(٣)]: في العنوان[(٤)]، والمفيد[(٥)]، وهو الثالث في الحرز[(٦)].

وهذا تحرير الخلاف لهم.

ويبقى الأصبهاني مثل قالون، كما تقدم في الخطبة[(٧)]، ومر آنفاً أن قالون له البسملة فقط[(٨)].

قال ابن المصنف[(٩)]: «و(**كَمْ**) هنا خبرية، و(**جَلَا**) كشف؛ أي: كم كشف شيئاً ممنوعاً لا يوصل إليه».

١٠٨ ـ .... وَاخْتِيرَ فِي[(١٠)] السَّاكِتِ فِي وَيْلٌ وَلَا:

١٠٩ ـ بَسْمَلَةٌ. وَالسَّكْتُ: عَمَّنْ وَصَلَا ....

= عند كل سورة دون الأجزاء والأعشار، وهو اختياري»، وقد أسند ابن الجزري في النشر (١٠٧/١ ـ ١٠٨) من الكامل كلًّا من النحاس وابن سيف، وزاد في تقريب النشر: «تلخيص الطبري»، ولم يذكره في النشر. (ينظر: النشر ٢٦١/١، وتقريب النشر (٧)).

(١) وبه قرأ الداني على جميع شيوخه كما في الجامع. (ينظر: التيسير ص (٢٦)، وجامع البيان ١٥٩/١).

(٢) ينظر: حرز الأماني ص (٩)، البيت رقم (١٠١).

(٣) في الهداية، وهو ظاهر عبارة الكافي. (ينظر: الكافي ص (١٧)، والنشر ٢٦١/١).

(٤) ينظر: العنوان ص (٦٥).

(٥) قال في منهج ابن الجزري في النشر: «والمفيد ليس له أي طريق في كتاب النشر». (ينظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر ٨٥٧/١).

(٦) ينظر: منظومة حرز الأماني، البيت رقم (١٠١).

(٧) ينظر: منظومة طيبة النشر، البيت رقم (٤٠).

(٨) ينظر: منظومة طيبة النشر، البيت رقم (١٠٧).

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٧).

(١٠) ضُبطت في الأصل ـ أعني: شرح الترمسي ـ: (**فِي**)، فيصير رسمها مع ما بعدها: (**فِي السَّاكِتِ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى بحرف الجر (اللام): (**لِلـ**)، فيصير رسمها مع ما بعدها: (**لِلسَّاكِتِ**)، وهي من انفرادات الشارح في ضبط المتن عن باقي النسخ الأخرى.

(وَاخْتِيْرَ)؛ أي: اختار بعض أهل الأداء؛ كالمهدوي[1]، وأبي محمد مَكي[2]، وسبط الخياط[3]، وغيرهم[4]، استحساناً منهم.

(فِي السَّاكِتِ)؛ أي: في قراءة من سكت من القراء بين السورتين وهم: خلف، وابن عامر، وأبو عمرو، ويعقوب، وورش من طريق الأزرق.

(فِيـ)ـما بين الانفطار والمطففين، وبين والعصر والهمزة.

وهذا مراده بقوله: **(وَيْلٌ)**.

وفيما بين المدثر والقيامة، وبين الفجر والبلد؛ وهذا مراده بقوله: **(وَلَا)**[5].

وهذه السور هي المعبر عنها في الحرز[6]: بالأربع الزهر.

وقوله: [٦٧] **(بَسْمَلَةٌ)**؛ نائب فاعل: **(اخْتِيْرَ)**[7].

---

(١) ينظر: شرح الهداية للمهدوي ص (٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٢) ينظر: التبصرة ص (٥٨ ـ ٥٩).

(٣) ينظر: المبهج ص (٢٦٣).

(٤) كابن غلبون في التذكرة، ووالده في الإرشاد، وصاحب التبصرة، وصاحب المفيد، ونص عليه أبو معشر في جامعه، وصاحب التيسير، وأشار إليه الشاطبي، ونُقِلَ عن ابن مجاهد في غير (العصر، والهمزة)، وكذا اختاره ابن شيطا صاحب التذكار، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وانفرد الهذلي بإضافته إلى هذه الأربعة موضعاً خامساً؛ وهو البسملة بين الأحقاف والقتال، عن الأزرق عن ورش، وتبعه في ذلك أبو الكرم الشهرزوري في المصباح، وقال في التجريد: «وزاد ابن بكار: التسمية بين القدر والبرية». (ينظر: النشر ٢٦١/١ ـ ٢٦٢، والكامل ص (٤٧٤)، والمصباح بتحقيق د/الدوسري (الفقرة ١٥٤٨)، والتجريد ص (١٨٣)).

(٥) قال النويري: «وأطلقهما ـ أي قوله: **(وَيلٌ)**، و**(لَا)** ـ؛ ليعمَّا جميع مواقعهما». (ينظر: شرح النويري ٢/٢٤).

(٦) وذلك قول الإمام الشاطبي في حرز الشاطبية، باب البسملة، ص (٩)، البيت رقم (١٠٣):

وَبَعْضُهُمُ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلَا ....

(٧) ينظر: شرح النويري ٢/٢٤.

وقوله: **(وَالسَّكْتُ)** عطف عليه[١]؛ أي: واختار هؤلاء[٢] ـ أيضاً ـ السكت فيما بين تلك السور.

(عَمَّنْ وَصَلَا) بألف الإطلاق؛ وهم: حمزة، وخلف، وابن عامر، وأبو عمرُو، ويعقوب، وورش من طريق الأزرق.

وتوجيه ذلك الاختيار؛ دفع البشاعة التي تكون في حالة الوصل إذا قالوا:

﴿وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾ لَآ أُقْسِمُ﴾[٣].

﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾ وَيْلٌ﴾[٤].

﴿وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿٣٠﴾ لَآ أُقْسِمُ﴾[٥].

﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾ وَيْلٌ﴾[٦].

وقال المصنف[٧]: «وإنما فصلوا بالتسمية للساكت، وبالسكت

---

(١) ينظر: شرح النويري ٢/٢٤.

(٢) وهم: صاحب الهداية، وصاحب المبهج، وابني غلبون، وصاحب التبصرة، وصاحب الإرشاد، وصاحب المفيد، ونص عليه أبو معشر في جامعه، وصاحب التيسير، وأشار إليه الشاطبي، ونقل عن ابن مجاهد في غير (العصر، والهمزة)، وكذا اختاره ابن شيطا صاحب التذكار، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، نص عليه في النشر (٢٦١/١).
وقال أبو الحسن الطاهر بن غلبون في التذكرة (٨٤/١): «وأنا أختار ـ أيضاً ـ في قراءة ورش وابن عامر وأبي عمرو في خمسة مواضع، أن توصل فيها السورة بالسورة التي بعدها من غير فصل بشيء البتة ـ لا سكت ولا بسملة ـ؛ لحسن ذلك فيها، وهي: الأنفال ببراءة، والأحقاف بالذين كفروا ـ أي: سورة القتال ـ، واقتربت بالرحمن، والواقعة بالحديد، والفيل بـ(ـلإيلاف قريش)».

(٣) المدثر: الآية [٥٦]، والقيامة: الآية [١].

(٤) الانفطار: الآية [١٩]، والمطففين: الآية [١].

(٥) الفجر: الآية [٣٠]، والبلد: الآية [١].

(٦) العصر: الاية [٣]، والهمزة: الآية [١].

(٧) ينظر: النشر (٢٦١/١ ـ ٢٦٢) ـ بتصرف يسير من الشارح ـ.

للواصل؛ لأنهم لو بسملوا له ـ وقد ثبت عنه النص بعدم البسملة ـ لصادموا النص بالاختيار، وذلك لا يجوز».

قال جماعة من المحققين[1]: «والصحيح المختار ـ وهو مذهب الأكثرين ـ عدم الفرق بين تلك الأربع وغيرها، وما ذكره هؤلاء من البشاعة غير مسلم، وقد وقع في القرآن العظيم كثير من هذا، كقوله:

﴿ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

﴿ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ لَآ إِكْرَاهَ﴾ [البقرة: ٢٥٥ ـ ٢٥٦].

﴿ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٤٤﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ﴾ [المرسلات: ٤٤ ـ ٤٥].

وليس في ذلك بشاعة ولا سماجة إذا استوفى القارئ الكلام الثاني وتممه، بل هو كلام حلو يستحسنه كل سامع. وأيضاً فإن البشاعة التي فر منها من فصل بالبسملة للساكت وقع في مثلها، بل فيما هو أبشع، إذ لا يخفى على أحد أنَّ: ﴿ٱلرَّحِيمِ ﴿١﴾ وَيْلٌ﴾[2] أبشع من: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾ وَيْلٌ﴾[3].

ويكفي في ضعف هذه التفرقة بين هذه السور وغيرها أنها استحسان غير منصوص عليها عن أحد من أئمة القراءات ولا رواتهم، فهي تفرقة ضعيفة نقلاً ونظراً»[4] تدبر.

---

(١) كالصفاقسي في غيث النفع، والبنا الدمياطي في الإتحاف، وغيرهما، وهو مذهب فارس بن أحمد، وابن سفيان صاحب الهادي، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار الطرسوسي، وصاحب المستنير، والإرشاد، والكفاية، وسائر العراقيين، وهو اختيار أبي عمرو الداني، وغيره من المحققين، وقد نصَّ عليه ابن الجزري، واختاره النويري، وذكر القولين ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما من غير اختيار بينهما. (ينظر: النشر ٢٦٢/١، وشرح النويري ٢٥/١، وشرح ابن الناظم ص (٤٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٤/أ)، وغيث النفع ص (٣٧٦ ـ ٣٧٧)، والإتحاف ٣٦١/١).

(٢) في أول سورتي المطففين والهمزة.

(٣) العصر: الآية [٣]، والهمزة: الآية [١].

(٤) ما بين القوسين بحروفه من غيث النفع، وزاد في الغيث كلاماً نفيساً أنقله بنصه: =

١٠٩ ـ .... وَفِي ابْتِدَا السُّورَةِ: كُلٌّ بَسْمَلَا.

١١٠ ـ سِوَى بَرَاءَةٍ فَلَا. وَلَوْ وُصِلْ ....

ثم بين الموضع الثاني[(١)] فقال:

(وَ)أمَّا.

(**فِي ابْتِدَا**) بالقصر إجراء للوصل مجرى الوقف؛ أي: أوَّل.

(**السُّورَةِ**)؛ أي كل سورة ـ غير (براءة) ـ ابْتُدِئَ بها، ولو حكماً.

فـ(**كُلٌّ**)؛ أي: كل القراء ـ حتى حمزة وخلف ـ.

(**بَسْمَلَا**)؛ أي: أتى بالبسملة، سواء كان ابتداؤها عن قطع أو وقف.

= «فإن قلت: تقدم في باب الاستعاذة أنه لا ينبغي إذا كان أول القراءة اسم الجلالة أن تصل التعوذ بالجلالة؛ لما فيه من البشاعة، وهذا منه، فالجواب: أن التعوذ ليس من القرآن فلا يتأتى فيه ما يتأتى في القرآن بعضه مع بعض؛ لأنه كشيء واحد، ويكفينا في ضعف هذه التفرقة بين هذه السورة وغيرها أنها استحسان، وليست منصوصة عن أحد من أئمة القراءات ولا رواتهم. فإن قلت: قول الحصري، ص (٩٥)، البيت رقم (٣٠):

وَحُجَّتُهُمْ فِيهِنَّ عِنْدِي ضَعِيفَةٌ وَلَكِنْ يُقَوُّون الرِّوَايَةَ بِالنَّصْرِ

يقتضي أنه منصوص، قلت: كلامه معترض، كما قال شراحه، بل فيه شبه التدافع، لأنه وَهَّن أولاً روايتهم، ثم أثبت لهم ما يقتضي التقويه، فالحاصل: أن هذه التفرقة ضعيفة نقلاً ونظراً، وإذا قلنا بها تبعاً للجماعة القائلين بها لثبوت الشناعة مع تركها، فلا نحتاج في دفعها إلى ما ذكروه، بل الساكت يجري على أصله، والواصل له السكت، والمبسمل يسقط له من أوجه البسملة وصلها بأول السورة، والذي استقر عليه أمرنا في الإقراء: الأخذ بهذا وبعدم التفرقة»، وقال ابن الطفيل: «والعجب من الناظم إذ يقول: (**وَلَكِنْ يُقَوُّون الرِّوَايَةَ بِالنَّصْرِ**)، وهي لم يروها أحد، ولو قال: (المقالة) أو ما شابهها، لكان أخلص له». (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٦ ـ ٣٧٧)، والقصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع ص (٩٥)).

(١) من المواضع ـ الثلاثة ـ التي تأتي فيها البسملة أثناء القراءة، حيث إن البسملة ـ أثناء القراءة ـ لها ثلاثة أحوال؛ الحالة الأولى: بين السورتين ـ وقد مرَّ الكلام فيه ـ، والحالة الثاني: عند ابتداء السور ـ وهو موضوع الحديث هنا ـ، والحالة الثالثة: عند أواسط السور ـ وسيأتي بإذن الله ـ.

وتوهم بعضهم أن الابتداء لا يكون إلا بعد قطع، وليس كذلك.

والمراد من قولنا: [ولو حكماً](١)؛ لو وصلت الفاتحة بغيرها من السور ـ كآخر الناس ـ فيأتي بالبسملة حينئذ؛ لأنها وإن وصلت لفظاً فهي مبتدأ بها حكماً(٢).

وبالجملة لا خلاف بينهم في إثبات بالبسملة أول الفاتحة(٣).

وقوله: (**سِوَى بَرَاءَةٍ**) استثناء من الابتداء بالبسملة، ومن البسملة بينها وبين سورة الأنفال ـ أيضاً ـ لمن بسمل بين السورتين.

(**فَلَا**) [٦٨] بسملة فيها مطلقاً(٤).

---

(١) في الأصل كُتِبَتْ فوقها كلمة غير مفهمومة: (منا)، وقد أَثْبَتُ السياق من دونها لعدم وضوحها، ثمَّ لاستقامة الكلام بدونها.

(٢) هذا نصُّ صاحب الإتحاف، ومعناه موجود في النشر، ثم نقل ابن الجزري كلاماً للداني ـ من كتابه الموجز ـ جاء فيه: «لأنها أول القرآن، فلا سورة قبلها يوصل بها». (ينظر: الإتحاف ٣٥٩/١، والنشر ٢٦٣/٢، وشرح النويري ٢٧/٢).

(٣) نص عليه في النشر، وزاد بقوله: «وانفرد صاحب الكافي بعدم البسملة لحمزة في ابتداء السور سوى الفاتحة، قلتُ: حجته في ذلك قول حمزة: القرآن عندي كسورة واحدة، فإذا قرأت: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أول فاتحة الكتاب أجزأني، ولا حجة في ذلك، فإن كلام حمزة يحمل على حالة الوصل لا الابتداء؛ لإجماع أهل النقل على ذلك»، ونص عبارته في الكافي: «وإذا ابتدأ بأوَّل سورة ـ أيِّ سورة كانت إلا براءة ـ عوّذ وبسمل إلا لحمزة»، وقال في الإتحاف (٣٥٩/١): «وليعلم أنه لا خلاف بينهم في إثباتها أول الفاتحة، سواء وصلت بالناس، أو ابتدئ بها؛ لأنها وإن وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً»، وقال موسى جار الله: «أما من وصل الفاتحة بأخرى تُلِيت قبلها: فإنه يبسمل؛ لأن الفاتحة مبتدأة حكماً، وإن وصلت بإخرى تُليت قبلها، وليس الإتيان بالبسملة أول الفاتحة لكون البسملة جزءاً منها، كما زعمه البعض». (ينظر: التبصرة ص (٥٨ ـ ٥٩)، والكافي ص (١٧)، والتجريد ص (١٨٣)، والتذكرة لابن غلبون ٨٣/١، والعنوان لأبي طاهر ص (٦٥)، والنشر ٢٦٣/٢ ـ ٢٦٤، وشرح الطيبة لموسى جار الله ص (١٥)).

(٤) ونقل الإجماع على ذلك الإمام ابن الجزري في النشر: «لا خلاف في حذف البسملة بين الأنفال وبراءة عن كل من بسمل بين السورتين، وكذلك في الابتداء ببراءة على =

كما يدل له قوله: (وَلَوْ وُصِلْ) أي: أول براءة بآخر الأنفال مثلاً؛ لإجماع المصاحف على عدم رسم البسملة فيها(١).

قال ابن عباس(٢): «سَأَلْتُ عَلِيًّا لِمَ لَمْ تُكْتَبْ فِي بَرَاءَةٍ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؟ فَقَالَ: لِأَنَّ (بِسْمِ اللهِ) أَمَانٌ، وَبَرَاءَةٌ لَيْسَ فِيهَا أَمَانٌ، نَزَلَتْ بِالسَّيْفِ»(٣).

قال في الغيث(٤): «فيجوز لجميع القراء: الوصل، والسكت، والوقف».

= الصحيح عند أهل الأداء، وممن حكى الإجماع على ذلك: أبو الحسن بن غلبون، وابن القاسم بن الفحام، ومكي، وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه». (ينظر: التبصرة ص (٥٩ ـ ٦٠)، والمصباح (الفقرة رقم (١٥٥٢)، والتجريد ص (١٨٣)، والتذكرة لابن غلبون ٨٣/١، والعنوان لأبي طاهر ص (٦٥)، والنشر ٢٦٤/١).

(١) وقد نقل ابن الجزري عن بعض الأئمة القول بجواز البسملة في أول سورة براءة، ونقل أدلتهم وما وجَّهُوا به نقلهم، ومنهم السَّخاوي حيث قال: «وهو القياس ـ أي جواز البسملة ـ؛ لأن براءة نزلت بالسيف، أو لعدم قطعهم بأنها سورة مستقلة، فالأول: مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن نُسَمِّي للتبرك، والثاني: يجوز لجوازها في الأجزاء إجماعاً، وقد عُلِمَ الغرض من إسقاطها، فلا مانع منها»، وسبقه إلى ذلك الأئمة؛ أبو العباس المهدوي، وابن شيطا حيث قال: «لو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالبسملة متبركاً بها ثم تلا السورة لم يكن عليه حرج»، ولكن ابن الجزري ردَّ ما ذهبوا إليه قائلاً: «لِقَائِلٍ أن يقول: يمنع ـ ما ذهبوا إليه من جواز البسملة في أول سورة التوبة ـ بظاهر النصوص، وفي أن القراءة بالبسملة أولها خرق للإجماع، ومخالف للمصحف، ولا تُصَادَمُ النصوص بالآراء، وما رواه الأهوازي في كتابه الإيضاح عن أبي بكر من البسملة أولها فلا يصح، والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع، ونعوذ بالله من شر الابتداع». (ينظر: النشر ١٦٣/١، ـ بتصرف ـ، وشرح النويري ٣٠/١ ـ ٣١، وغيث النفع ص (٥٤)، والإتحاف ٣٦١/١).

(٢) عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

(٣) ذكره القرطبي في تفسيره ٦٢/٨، وابن الجوزي في زاد المسير ١٤٤/٣، والنيسابوري في تفسيره ٦٥/٤، وذكره في كنز العمال بحديث رقم (٤٤٠٨).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٥٤).

١١٠ ـ .... وَوَسَطاً: خَيِّرْ. وَفِيْهَا: يَحْتَمِلْ[١]

ثم بين الموضع الثالث[٢] **فقال:**

(**وَوَسَطاً**)؛ يعني وسط السور، والمراد به هنا ما كان [بعد][٣] أول السورة ولو بكلمة.

(**خَيِّرْ**) بين الإتيان بالبسملة بعد الاستعاذة وتركها، لا خلاف بينهم في ذلك[٤]، نعم اختلف في المختار منهما.

وعلى الأول: جمهور العراقيين[٥].

وعلى الثاني: جمهور المغاربة[٦].

ومنهم من خص البسملة بمن فصل بين السورتين؛ كابن كثير ومن معه، وتَرْكَهَا بمن لم يفصل بها؛ كحمزة ومن معه[٧].

هذا كله في غير أواسط براءة.

(**وَ**)أمَّا.

(**فِيْهَا**)؛ أي: أواسطها.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للفاعل: (**يَحْتَمِلْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: على البناء للمفعول: (**يُحْتَمَلْ**).

(٢) من المواضع ـ الثلاثة ـ التي تأتي فيها البسملة أثناء القراءة، وهو: مذاهب القراء في البسملة في أواسط السور.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٤) يعني: لا خلاف بينهم في جواز البسملة في الابتداء بأواسط السور، وإنما اختلفوا في المختار. (ينظر: غيث النفع ص (٥٦)).

(٥) ينظر: غاية الاختصار ٤٠١/١، وإرشاد المبتدي ص (٤٠)، والغاية ص (٤٥٦) والإتحاف ٣٦٢/١، وغيث النفع ص (٥٦).

(٦) وأهل الأندلس. (ينظر: التبصرة ص (٦٠)، والتيسير ص (٢٦)، والكافي ص (١٧)، والنشر (٢٦٥/١) والإتحاف (٣٦٢/١)، وغيث النفع ص (٥٦)).

(٧) ينظر: الإقناع ٥٦/١، والنشر ٢٦٦/١، والإتحاف ٣٦٢/١، وغيث النفع ص (٥٦).

فـ(**يَحْتَمِلْ**) التخيير فيها[١] كغيرها.

وعليه السخاوي[٢]، وهو ظاهر إطلاق الحرز[٣].

ويحتمل المنع[٤]؛ وعليه الجعبري[٥].

---

(١) أي: التخيير بين البسملة وعدمها، حيث لا نصَّ للمتقدمين في هذه المسألة، وإليه جنح السخاوي ـ كما قال الشارح ـ حيث قال في جمال القراء: «ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وفي نظائرها من الآي». (ينظر: جمال القراء ٤٨٤/٢، والنشر ٢٦٦/١، وشرح النويري ٣٢/١، والإتحاف ٣٦٢/١، وغيث النفع ص (٥٦)).

(٢) علي بن محمد بن عبدالصمد بن عبدالأحد بن عبدالغالب بن عطاس، الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن الهمداني السخاوي، المقرئ المفسر النحوي اللغوي الشافعيّ، شيخ مشايخ الإقراء في دمشق، ولد بمصر، وقرأ القراءات على أبي القاسم الشاطبيّ، وانتفع بعلمه، وقرأ على أبي الجود، أخذ عنه كثيرون؛ منهم: أبو الفتح محمد بن عليّ الأنصاريّ، والعلامة أبو شامة الدمشقيّ، والقاضي عبدالسلام الزواوي، وألف شرح الشاطبية وسمَّاه "فتح الوصيد"، وهو أول من شرحها، وإليه أشار الشاطبيّ بقوله: «يقيض الله لها فتًى يشرحها»، وشرح الرائية؛ وسماه: "الوسيلة إلى شرح العقيلة"، وله كتاب من أجل الكتب سماه: "جمال الإقراء وكمال الإقراء"، توفي سنة ٦٤٣هـ، رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٥٦٨/١).

(٣) وهو: قول الشاطبيّ في الحرز، البيت رقم (١٠٦): «**وَفي الْأَجْزَاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلَا**».

(٤) قال أبو إسحاق الجعبري في معرض ردِّه على كلام السخاويّ السابق: «إن كان نقلاً فَمُسَلَّمٌ، وإلا فيرد عليه: أنه تفريع على غير أصل، ومصادم لتعليله»، وقد أجاب النويري في شرحه على اعتراض الجعبري على مقالة السخاوي، حيث قال: «قلتُ: لعل الجعبري لم يقف على كلامه، وإلا فهو قد أقام الدليل على جوازها في أولها، وإذا تأصل ذلك بنى عليه هذا، وقد أفسد أدلة المانعين وألزمهم القول بها قطعاً ـ كما تقدم ـ، وليس هذا مصادماً لتعليله؛ لأنه لم يقل بالمنع حتى يعلله، فكيف يكون له تعليل». (ينظر: كنز المعاني ١٩٣/١، والنشر ٢٦٦/١، وشرح النويري على الطيبة ٣٢/٢، والإتحاف ٣٦٢/١، وغيث النفع ص (٥٦)).

(٥) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس، العلامة الأستاذ، أبو محمد الربعي الجعبري السلفي؛ بفتحتين نسبة إلى طريقة السلف، محقق حاذق ثقة كبير، شرح الشاطبية، والرائية، وألف التصانيف في أنواع العلوم، ولد سنة ٦٤٠هـ، أو قبلها تقريباً، وقرأ للسبعة على: أبي الحسن على الوجوهي صاحب الفخر الموصلي، =

قال المصنف[1]: «الصواب أن يقال: أن من ذهب إلى ترك البسملة في أواسط غير براءة لا إشكال عنده في وسط براءة[2]، وكذا لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السور تبع لأولها فكذلك وسطها، ولا تجوز البسملة أولها فكذا وسطها، وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً؛ فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسملة من أولها؛ وهي نزولها بالسيف ـ كالشاطبي ومن سلك مسلكه ـ لم يبسمل، ومن لم يعتبر بقاء أثرها ولم يرها علة بسمل بلا نظر».

قال في الغيث[3]: «وهو كلام نفيسٌ بيِّنٌ ظاهرٌ».

١١١ ـ وَإِنْ وَصَلْتَهَا بِآخِرِ السُّوَرْ: فَلَا تَقِفْ. وَغَيْرُهُ: لَا يُحْتَجَرْ

ثم أشار إلى أوجه البسملة بين السورتين، فقال:

(وَإِنْ وَصَلْتَهَا)؛ أي: البسملة.

(بِآخِرِ السُّوَرْ) لمن بسمل بين السورتين[4]، ـ كقالون ـ.

= وللعشرة على: حسين بن حسن التكريتي صاحب ابن كدي، وروى القراءات بالإجازة عن: الشريف الداعي، وروى الشاطبية بالإجازة عن: عبدالله بن إبراهيم بن محمود الجزري، قرأ عليه القراءات العشر: أبو بكر بن الجندي، والشيخ عمر بن حمزة العدوي شيخ صفد، وقرأ عليه بعض القرآن بالقراءات وأجازه بالباقي: أبو المعالي بن اللبان، واستوطن بلد الخليل عليه أفضل الصلاة والسلام، وتوفي سنة ٧٣٢هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢١/١، ومعجم المؤلفين ٤٩/١، والأعلام للزركلي ٥٥/١).

(١) ينظر: النشر (٢٦٦/١) ـ بتصرف يسير من الشارح ـ.

(٢) أي: في تركها في وسط براءة.

(٣) ومراده كلام ابن الجزري السابق. (ينظر: غيث النفع ص (٥٧)).

(٤) وهم الذين أشار إليهم الناظم بقوله: (**بِي نَصَفْ دُمْ ثِقْ رَجَا**)؛ قالون، وعاصم، وابن كثير، وأبي جعفر، والكسائي، ومعهم الأصبهاني ـ على قاعدته ـ لموافقته قالون. (ينظر: طيبة النشر، البيت رقم (١٠٧)).

(فَلَا تَقِفْ)[١] أيها القارئ على البسملة، فإنه وجه ممتنع[٢].

لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها[٣].

(وَ)أمَّا.

(غَيْرُهُ) وهو ثلاثة أوجه:

الأول: وصل البسملة بالسورة الماضية مع الآتية[٤].

والثاني: فصلها عنهما[٥].

والثالث: فصلها عن الماضية ووصلها بالآتية[٦]، والمراد بالفصل؛ الوقف.

---

(١) قال النويري: «فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: (فلا سكت) ـ يعني بدلاً من قوله: (فَلَا تَقِفْ) ـ؛ لأنه لا يلزم من امتناع الوقف امتناع السكت، وكلاهما ممنوع كما اعترض به الجعبري على الشاطبي، قلتُ: الذي نصَّ عليه أئمة هذا الشأن إنما هو الوقف خاصة كما هو صريح كلام الشاطبي، وقال الداني في جامعه: واختياري في مذهب من فصل بأن يقف القارئ على آخر السورة ويقطع على ذلك، ولم يَسْبِق الجعبري بذلك، وكأنه فهمه من كلام السخاويّ حيث قال: (فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها، وإنما مراده بالسكت الوقف؛ لأنه قال قبله: اختار الأئمة أن يقف القارئ». (ينظر: شرح النويري ٣٤/٢).

(٢) نص على ذلك الداني في التيسير، وابن الجزري في النشر. (ينظر: التيسير ص (٢٧)، والنشر ٢٦٧/١).

(٣) ينظر: شرح النويري ٣٣/٢، والإتحاف ٣٦١/١، والنشر ٢٦٧/١).

(٤) قال في الإتحاف: «لأنه الأصل». (ينظر: الإتحاف (٣٦٠/١)).

(٥) قال ابن الجزري: «وهو مما لا نعلم خلافاً بين أهل الأداء في جوازه، إلا ما انفرد به مكي، فإنه سكت ـ في التبصرة ـ عن هذا الوجه بما يفهم منه المنع، وهذا من أفراده». (ينظر: النشر ـ بتصرف ـ ٢٦٧/١، والكشف عن وجوه القراءات ١٣/١، والتبصرة ص (٥٩)، وشرح النويري ٣٣/١).

(٦) قال الجعبري: «وهو أحسنها؛ لإشعاره بالمراد وهو أنها للتبرك، أو من السورة»، وقال في النشر عن هذا الوجه بأنه: «أَوْلَاهَا». (ينظر: كنز المعاني ١٩٥/١، والنشر ٢٦٧/١، وغيث النفع ص (٥٤)).

فـ(لَا يُحْتَجَرْ) بالبناء للمفعول؛ أي: لا يمنع كلٌّ من الثلاثة، فيخير القارئ بينها.

وإن كان [٦٩] الأحسن ـ كما في الإتحاف[1] ـ الثالث؛ لإشعاره بالمراد، وهو أنها للتبرك، أو من السورة[2].

ووجه جواز الأول؛ أنه الأصل[3].

والثاني؛ أن كلًّا من الطرفين وقف تام[4].

وعلم مما قررناه: أن هذه الأوجه على سبيل التخيير لا على وجه ذكر الخلاف، فالمقصود منها معرفة جواز القراءة بكل منها، فبأي وجه منها قرأ جاز، ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد، إلا إذا قصد القارئ أخذها عن المقرئ لتصح له الرواية لجميعها فيقرأ بها ويقرأ بعد ذلك بأيها شاء، وكذلك الوقف بالسكون والروم والإشمام، وبالمد الطويل والتوسط والقصر، وكان بعض المحققين لا يأخذ إلا بالأقوى من ذلك، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعضهم يرى القراءة بواحد في موضع وبأخر في آخر، وبعضهم يرى جمعها في أول موضع، أو موضع ما؛ على وجه التعليم، والإعلام، وشمول الرواية، ولا يأخذ الكل في كل موضع إلا متكلف غير عارف بحقيقة الخلاف[5].

---

(١) ذكره في الإتحاف (٣٦٠/١)، لكنه لم يصرح بأنه الأحسن، بل نقل كلام الجعبري في ذلك، ولا يعني ذكره لكلام الجعبري أنه يقول به، إلا أن يكون سكوته يعنى موافقته.

(٢) قال في الإتحاف (٣٦٢/١): «يُعْلَمُ مما تقدم من التخيير في الابتداء بالأجزاء مع ثبوت البسملة بين السور أنه لا يجوز وصل البسملة بجزء من أجزاء السور، لا مع الوقف، ولا مع وصله بما بعده، إذ القراءة سنة متبعة، وليس أجزاء السورة محلًّا للبسملة عند أحد، والمنع من ذلك أولى من منع وصلها بآخر السورة والوقف عليها، إذ ذاك محلها في الجملة، وقد منعت لكون البسملة للأوائل، لا للأواخر».

(٣) ذكره في الإتحاف ٣٦٠/١.

(٤) ذكره في الإتحاف ٣٦٠/١.

(٥) ومراده بالخلاف؛ خلاف الطرق والرواية الوارد عن الأئمة والرواة، وهو على نوعين؛ خلاف واجب، وخلاف جائز، فأما الخلاف الواجب فهو: الخلاف الوارد عن الأئمة =

نعم ينبغي الجمع بين أوجه تخفيف الهمز في وقف حمزة وهشام؛ لتدريب المبتدئ، ولشدة صعوبته(١).

ومستند أهل هذا الشأن في تلك الأوجه ـ كما قاله في الإتحاف(٢) ـ: أن أهل الأداء لما كانوا على الأثبت في النقل، بحيث كانوا في الضبط والإتقان والمحافظة على ألفاظ القرآن في الدرجة القصوى، حتى كانوا لا يسامحون بعضهم في حرف واحد، اتفقوا على منع القياس(٣) الذي [ليس](٤) له أصل يرجع إليه، وعلى هذا يحمل قول الحرز(٥):

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيْهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلَا

أَمَّا إذا كان القياس على إجماع منعقد، وأصل يعتمد عليه، فإنه يجوز عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وعليه يحمل قوله في موضع آخر(٦):

= ورواتهم والطرق إليهم مما يجب الإتيان به، ولو أخل بشيء منه كان نقصاً في الرواية، كأوجه البدل للأزرق عن ورش، وأما الخلاف الجائز فهو: خلاف الأوجه التي هي على سبيل التخيير والإباحة، فبأي وجه أتى القارئ أَجْزَأه، ولا يكون ذلك نقصاً في روايته، ومن أمثلة ذلك؛ أوجه البسملة بين السورتين، والوقف بالروم والإشمام، وأوجه الوقف على الهمز لحمزة وهشام، وغير ذلك من أوجه الخلاف الجائز.

(١) من قوله: «وعلم مما قررناه» إلى هنا موجود بحروفه في النشر (٢٦٨/١)، مع تصرف يسير، وهو كذلك في شرح النويري (٣٥/٢)، كما هو موجود في الإتحاف (٣٧٢/١)، ويبدو أن هذه التنبيهات النفيسة قد أفرد لها النويري مؤلفاً مستقلًّا توسع فيه وأفاض، وقد لخصه في شرحه على الطيبة، كما أفاد بذلك صاحب الإتحاف، حيث قال (٣٧٣/١): «وللشيخ العلامة النويري تأليف مفيد نحو كراسة فيما ذكر، وقد لخصه في شرحه لطيبة شيخه، رحم الله الجميع».

(٢) ينظر: الإتحاف ٣٧٢/١ ـ ٣٧٣، ـ بتصرف في النقل من الشارح ـ.

(٣) في الإتحاف (٣٧٣/١): «القياس المطلق».

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) ينظر: الشاطبية، باب الراءات، البيت رقم (٣٥٤).

(٦) ينظر: الشاطبية، باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، ص (٢٦)، البيت رقم (٣٢٢).

....فَاقْتَسْ[1] لِتَنْضُلَا

بل لا يسمى مثل ذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي، إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلِّي، كما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء، وإثبات البسملة وعدمها، وغير ذلك، وحينئذ فيكفي في المستند النقل عن مثل هؤلاء الأئمة المعول عليهم في هذا الفن، وهم المسؤولون عن ذلك، وقد تقدم قول مالك ـ رضي الله تعالى عنه ـ: «كلُّ علم يسأل عنه أهله»[2]، والله سبحانه وتعالى أعلم [٧٠].



---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل؛ بالفاء: (فاقتس)، وهي في المطبوع بالواو: (واقتس) بالواو. (ينظر: الشاطبية ص (٢٦)، البيت رقم (٣٢٢)).

(٢) ذكره في النشر، وعزاه إلى الكامل للهذلي، غير أني لم أجده في الكامل المطبوع. (ينظر: النشر (٣٧١/١)، ـ بتصرف في النقل من الشارح ـ).

سُوْرَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ[١]

أي: الفاتحة[٢]، سمِّيت بذلك؛ لأنها أول القرآن، وأمُّ كل شيء أصله، كما سمِّيت مكة أم القرى، ولأن سور القرآن تتبعها كما يتبع الجيش أمه؛ وهي الراية[٣].

وآيُها: سبع، بالإجماع[٤].

---

(١) وهي سورة مكية في قول ابن عباس وقتادة وأبي العالية، وهو قول الأكثرين، ومدنية في قول أبي هريرة ومجاهد وعطاء بن يسار والزهري وغيرهم، وقيل: نزلت مرتين؛ مرة بمكة، ومرة بالمدينة، وقيل: نزلت نصفين؛ نصفها بمكة ونصفها بالمدينة، كما حكاه أبو الليث السمرقنديّ، والصحيح الأول، وجلالتها؛ ـ أي: ما فيها من اسم الله ـ واحدة، إن قلنا إن البسملة ليست بآية من الفاتحة ولا بعض آية منها. (ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/١١٤ ـ ١١٥، والإتقان للسيوطي ١/٦٠، وغيث النفع ص (٥٧ ـ ٥٨)).

(٢) قال السيوطي في الإتقان (٢/٣٤٩): «وقد وقفتُ لها ـ أي سورة الفاتحة ـ على نَيِّفٍ وعشرين اسماً، وذلك يدل على شرفها، فإن كثرة الأسماء دالة على شرف المُسَمَّى»، ثم سرد أسمائها فأوصلها إلى خمسٍ وعشرين اسماً.

(٣) وقال ابن جرير (١/٤٧): «وسُمِّيت فاتحة الكتاب؛ لأنها يُفْتَتَحُ بكتابتها في المصاحف، ويُقْرَأُ بها في الصلوات». (وينظر: الصحاح ٥/٨٦٢، واللسان مادة (أمم)).

(٤) وقال الحسن البصري: آيها ثمان، فلم يعدّ البسملة؛ لأنها عند أهل البصرة ليست بآية، لكنه عدَّ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [٥]، و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [٧]، وقال حسين الجعفي: هي ست آيات؛ فلم يعدَّ: البسملة، ولا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ـ وسمّاها في الإتحاف شبه الفاصلة ـ، ولا: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [٧]، وقد وصف الفيروزابادي هذين القولين بالشذوذ، بل ذكر محقق الإتقان: «أن هذا الخلاف ـ يعني القول بأنها ستٌ ـ من القياسات الخاطئة، وقد حكى الداني على أنه غير معدود، وانعقد الإجماع على أنها سبع آيات»، وعلى هذا فاختلافها الصحيح في عدد آيها ما ذكره الشارح ونص عليه. (ينظر: الإتقان ٢/٤٤٠، وبصائر ذوي التمييز ١/١٢٨، والإتحاف ١/٣٥٧).

لكن من لم يعدُّ البسملة آية:

فـ﴿صِرَٰطَ﴾ إلى: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾؛ آية.

و﴿غَيۡرِ﴾ إلى: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾؛ آية أخرى.

ومن عدَّها: فكله عنده آية واحدة(١).

وهذا معنى قول بعضهم(٢): «آيها سبع؛ متفق الإجمال، مختلف التفصيل».

ولما لم يكن بعد الكلام في الاستعاذة والبسملة إلا بيان ما اختلف فيه من الحروف بدأ بسورة (الحمد)(٣)، ثم ذكر ما يتكرر في غيرها، ثم أتبعه بما تكرر فيها وفي غيرها(٤).

ولا خلاف بين العشرة في رفع دال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [٢]، بالضمة الظاهرة(٥).

---

(١) أي أن قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [٧]، بمجموعها آية واحدة، والذي يعد البسملة آية؛ الكوفيّ والمكيّ، اللذين أشار إليهما الشاطبيّ بـ(مُثر) في ناظمة الزهر ص (٤٦) البيت رقم (٦٨):

وَأُمِّ الْقُرَانِ الْكُلُّ سَبْعاً يَعُدُّهَا ... وَلَكِنْ عَلَيْهِمْ أَوَّلاً يُسْقِطُ الْمثرِ

وقال الشيخ عبدالفتاح القاضي في الفرائد الحسان ص (٢) البيت رقم (٤):

وَالْكُوفِ مَعْ مَكٍّ يَعُدُّ الْبَسْمَلَهْ ... سِوَاهُمَا أُوْلَى عَلَيْهِمْ عُدَّ لَهْ

(وينظر: البيان في عد آي القرآن للداني ص (١٣٩)، والوجيز في فواصل الكتاب العزيز ص (١٦١)، ونفائس البيان شرح الفرائد الحسان ص (٢٧)، وبصائر ذوي التمييز ١/١٢٨، والنشر ١/٢٧٠ ـ ٢٧١).

(٢) لم أعثر عليه بهذا النص ـ في ما بين يدي من المراجع ـ إلا في الإتحاف ونصه: «وآيها سبع، متفق الإجمال، وخلافها اثنان . . .الخ». (ينظر: الإتحاف ١/٣٥٧).

(٣) قال النويري: «الصحيح أنه يجوز أن يقال: سورة الحمد، وسورة البقرة، وكذا ورد في الصحيحين، وقيل: إنما يقال: السورة التي يذكر فيها (الحمد)، والبقرة». (ينظر: شرح النويري ٢/٣٥).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٨ ـ ٤٩).

(٥) قال الفراء: «اجتمع القراء على رفع: (الحمد)، ورُويَ عن ابن عباس أنه قال: =

١١٢ ـ مَالِكِ: نَلْ ظِلًّا رَوَى....... ....

ومن ثم قال: ﴿مَالِكِ﴾؛ أي: [قرأ][١]: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [٤]؛ بالألف مدًّا ـ كما لفظ به ـ، فهذا أول المواضع التي استغنى فيها باللفظ عن القيد؛ لوضوحه[٢].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**نَلْ ظِلًّا**[٣] **رَوَى**[٤])؛ أي: عاصم، ويعقوب، والكسائي، وخلف في اختياره.

وهو اسم فاعل مِنْ: (مَلَكَ) (مِلْكاً) بالكسر[٥].

= (الرفع هو القراءة؛ لأنه المأثور، وهو الاختيار في العربية»، وقال الزجاج: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمد) إلا بالرفع؛ لأن السنة تتبع في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفعُ القراءةُ»، وقرأ الحسن في الأربع الشواذ: بكسر الدال؛ إتباعاً لكسر لام الجر وِذُكِرَ في كتاب النشر ومعجم القراءات: في الدال من (الحمد) قراءات شاذة أخرى لا تصح؛ من كسر الدال ونصبها، نُسِبَتْ إلى ابن السميفع، وسفيان بن عيينة، وزيد بن علي، وغيرهم. (ينظر: معاني الفراء ٣/١، ومعان القرآن للزجاج ٤٥/١، والنشر ٤٨/١، والإتحاف ٣٦٣/١، ومعجم القراءات ٥/١).

(١) ضُبطت في الأصل: (اقرأ)؛ على الأمر، ولعل الأليق لمناسبة السياق التعبير: بـ(قرأ)، بالماضي، فيكون سياق الكلام: (قرأ الأئمة)، بدلاً من قوله: (اقرأ الأئمة) وذلك لاستقامة المعنى، والذي في شرح ابن الناظم ص (٤٩) التعبير بالماضي مكان الأمر، وقد تكرر مثل هذا التعبير ـ من الشارح ـ في ثنايا الشرح كثيراً.

(٢) وذلك لأن الوزن لا يقوم إلا بالقراءة، فلذلك لم يحتج أن يقول بـ(المد)، ولا (بمد)، ولا نحو ذلك، أفاده ابن الناظم في شرحه، وقال النويري: «فإن قلت: هل يفهم قراءة المذكورين من لفظه لدخوله في قاعدته التي نبه عليها بقوله: (عَن قَيدِهِ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْمَعْنَى)؛ أي: صحة الوزن، قلت: لا؛ لأن الوزن أيضاً صحيح مع القصر، غايته أنه دخله الخبل، ولا أعلم من أين يُفْهَم». (ينظر: شرح الطيبة للنويري ٤١/٢، وشرح ابن الناظم ص (٤٩)).

(٣) ومعنى قوله: (**ظِلًّا**)؛ الظل هو: الفيء الحاصل بينك وبين الشمس.

(٤) ويأتي (**رَوَى**) فعلًا؛ من الرواية، ومن (الرِواء) أيضاً على لغة، يقال: رَوَيْت من الماء، ورأيت منه؛ على القلب.

(٥) ينظر: الكشف ٢٥/١ ـ ٣٣، وشرح الهداية ص (٢٠٩)، وحجة القراءات ص (٧٧ ـ ٧٩)، والإتحاف ٣٦٣/١ ـ ٣٦٤، وشرح النويري (٤٤/٢).

وقرأ الباقون: ﴿مَلِكِ﴾؛ بغير ألف.

على وزن: (سمع)، صفة مشبهة، أي: (قاضي يوم الدين)[1].

قال ابن المصنف[2]: «وللناس في ترجيح إحداهما على الأخرى كلام كثير[3]، وفيه نظر[4]، فإن كلًّا منهما ثبت متواتراً عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وقرأ به جماعة من الصحابة والتابعين، وأنا أحب القراءة بكل منهما في كل ركعة[5]، وَأُقَدِّمُ

---

(١) ينظر: الكشف ١/٢٥ ـ ٣٣، وشرح الهداية ص (٢٠٩)، وحجة القراءات ص (٧٧ ـ ٧٩)، والإتحاف ١/٣٦٣ ـ ٣٦٤.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٩).

(٣) ينظر: الكامل ص (٤٧٨)، والكشف ١/٣١ ـ ٣٢، وشرح الهداية ص (٢٠٩)، والحجة في القراءات ص (٧٧ ـ ٧٩).

(٤) وقال أبو شامة في إبراز المعاني (١/٢٤٠): «أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة: ﴿مَالِكِ﴾، و﴿مَلِكِ﴾، حتى إن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين». وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان ألا يقال إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا»، وإلى نحو ذلك ذهب أبو حيان حيث قال في البحر المحيط (٤/٩٢): «وقد تقدّم لنا غير مرّة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين، وحكى أبو عمرو الزاهد في كتاب "اليواقيت" أن أبا العباس أحمد بن يحيى ـ ثعلباً ـ كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، وقال: قال ثعلب من كلام نفسه: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى، كان عالماً بالنحو واللغة، متديناً ثقة»، وقال النويري في شرحه (٢/٤٠): «اعلم أن كلام الله تعالى واحد بالذات؛ متفقه ومختلفه، فعلى هذا لا تفاضل فيه».

(٥) وههنا مسألة؛ وهي: هل يجوز أن يقرأ القارئ ـ داخل الصلاة أو خارجها ـ بعض القرآن بقراءة قارئ من القراء العشرة وبعض القرآن بقراءة قارئ آخر منهم؟ قال شيخ الإسلام بن تيمية: «يجوز أن يقرأ بعض القرآن بحرف أبي عمرو، وبعضه بحرف نافع، وسواء كان ذلك في ركعة أو ركعتين، وسواء كان خارج الصلاة أو داخلها»، وقال ابن الجزري في النشر: «وقال الحبر العلامة أبو زكريا النووي في كتابه التبيان: وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة =

[المدَّ][(١)] في الأولى؛ لزيادته نظراً إلى تطويلها على الثانية».

قال[(٢)]: «وقوله: (**نَلْ ظِلَّا**)؛ أي: أصب ظلًّا[(٣)]؛ لقاء نقل هذه القراءة المشهورة، يريد الحض عليها، والحث على الأخذ بها».

١١٢ ـ .... السِّرَاطَ مَعْ سِرَاطَ[(٤)]: زِنْ خُلْفاً غَلَا[(٥)] كَيْفَ وَقَعْ.
١١٣ ـ وَالصَّادُ كَالزَّايِ: ضَفَا. الْأَوَّلُ[(٦)]: قُفْ[(٧)]. ....

= ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس، قلتُ: وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه، وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً، والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل». (ينظر: مجموع الفتاوى ٤٠٤/١٣، والنشر ١٨/١ ـ ١٩، والتبيان للنووي ص (٤٨ ـ ٦٤)، وإبراز المعاني ٢٤٠/١).

(١) في الأصل: طمست هذه الكلمة، ولم يعاد كتابتها لا في الهامش ولا في الأصل، ولكن الصواب هو إثباتها.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٩).

(٣) عند ماء يرويك. (ينظر: المفردات ص (٥٠٩)، ولسان العرب ٦٨٥/١١، وشرح موسى جار الله ص (١٦)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الطاء: (**سِرَاطَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: بكسر الطاء: (**سِرَاطِ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام بلا تنوين: (**غَلَا**)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها: بفتح اللام مع التنوين: (**غَلاً**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام الأخيرة: (**الْأَوَّلُ**)، والثاني: ما انفرد به الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ـ، فقد اختار ضبطها: بفتح اللام الأخيرة: (**الْأَوَّلَ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: فتح القاف: (**قَفْ**)، وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي ـ هنا ـ، وهو كذلك في المتن الذي على هامش شرح ابن الناظم، وأحد الأوجه في نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بضم القاف: (**قُفْ**)، وهو أحد الأوجه في: شرح ابن الناظم، وشرح موسى جار الله، ونسخة الشيخ القاضي، والثالث: بكسر القاف: (**قِفْ**)، وهو الاختيار الذي في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تشكل الكلمة في النسخة التي عليها خط الناظم (ب). =

١١٣ ـ .... وَفِيهِ، وَالثَّانِي، وَذِي اللَّامِ: اخْتُلِفْ[(١)]

وقرأ: ﴿السِّرَاطَ﴾ (مَعْ) ﴿سِرَاطَ﴾؛ بالسين المهملة، ـ كما لفظ به أيضاً ـ.

[المرموز إليهما بقوله][(٢)]: (زِنْ خُلْفًا غَلَا)؛ أي: قنبل بخلاف عنه؛ وهو طريق ابن مجاهد عنه، ورويس بلا خلاف.

(كَيفَ وَقَعْ) في القرآن؛ يعني: سواء كان منكراً أم معرفاً، منوناً أو غير منون، باللام أو بغيرها، كما في هذه السورة، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، و﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ﴾ [آل عمران: ٥١][(٣)].

= **تنويه**: ضُبطت هذه الكلمة في نسخة الشيخ القاضي؛ بالتثليث في حركة القاف؛ الجر، والكسر، والفتح، وضبطها ابن الناظم في ثنايا شرحه بالوجهين؛ الضم، والفتح؛ حيث قال ص (٥٠): «يجوز أن يكون بضم القاف؛ على أنه أمر من قفا أثره؛ يقوفه إذا اتَّبَعَه؛ أي: اتَّبع هذه القراءة فإنها مأثورة، ويجوز أن يكون بفتح القاف، فيكون فاؤه مشددة خُفِّفت للوقف؛ فيكون إشارة إلى قوتها، لأن القف؛ اليابس القوي يبسه»، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش شرحه ـ أي: شرح ابن الناظم ـ بتحقيقيه؛ بكسر القاف، فصار ضبط هذه الكلمة في شرح ابن الناظم على ثلاثة أوجه، وجهان ـ الضم والفتح ـ نصَّ عليهما بلفظه في سياق الشرح، ووجه ـ الكسر ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ وأظنه من اختيار محققي الشرح ـ، وضبطها الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة بالوجهين؛ الكسر، والضم؛ حيث قال ص (١٦): «(**قِفْ**) بكسر القاف؛ أمر من الوقوف؛ بمعنى الاطلاع، أو أمر من الوقوف، ومعناه اطَّلع على هذه القراءة، ويجوز ضم القاف، على أنه أمرٌ؛ من قاف أثره إذا تبعه، فمعناها: اتبع هذه القراءة فإنها مشهورة»، ومن معانيها ـ أي الكلمة على وجه كسر القاف ـ أن يراد بها معنى الوقوف وضده الجلوس، فصار في ضبط هذه اللفظة ثلاثة أوجه: (**قِفْ**)، (**قَفْ**)، (**قُفْ**).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء، وكسر اللام: (**اخْتُلِفْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح التاء واللام؛ على البناء للفاعل: (**اخْتَلَفْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي في نسخته التركية ـ على أحد الوجهين فيها ـ.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِب في الهامش، وكُتِب عليه: (صح).

(٣) وقد جاءت كلمة: ﴿صِرَاط﴾ في (٣٢) موضعاً من القرآن الكريم، وهذا من مواضعها.

وقرأه الباقون: ـ ممن عدا حمزة ـ بالصاد الخالصة(١)، وكذا قنبل من طريق ابن شنبوذ، وباقي الطرق عنه(٢).

وقوله: **(زِنْ)**؛ أمر من الزينة(٣).

و**(غَلَا)**؛ أي: ارتفع وعزَّ(٤)، وأشار به إلى أن الخلاف فيه مرتفع عزيز عن قنبل، إذ أكثر الكتب لم يُذْكر فيه [٧١] سوى السين عنه(٥).

وأما حمزة: فقرأه بالإشمام على التفصيل الذي ذكره بقوله:

(وَالصَّادُ كالزَّايِ)؛ أي: قرأه بإشمام الصاد زاياً في كل القرآن.

خلفٌ في غير اختياره ـ فإنه فيه بالصاد الخالصة؛ لدخوله في الباقين

---

(١) وفيها قراءة ثالثة؛ بالزاي: (الزراط)، ونسبت إلى أبي عمرو، وحمزة، والكسائي في رواية ابن ذكوان عنه، وعاصم في رواية مجالد بن سعيد، وهي لغة بني عذرة وبني كلب وبني القين، قال ابن الجزري: «وروى الأصمعي عن أبي عمرو: (الزراط) بالزاي الخالصة، وجاء ـ أيضاً ـ عن حمزة، ووجه ذلك: أن حروف الصفير يبدل بعضها من بعض، وهي موافقة للرسم كموافقة قراءة السين». (ينظر: النشر ٤٩/١، ومعجم القراءات ١٩/١، والبحر المحيط ٢٥/١، والسبعة ص (١٠٥)).

(٢) والقراءة بالصاد من رواية ابن شنبوذ وغيره من الرواة عن قنبل هي من زيادات النشر وطيبته.
قال المتولي في فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، ص (١٠)، البيت رقم (١٧):

وَعَنْ قُنْبُلٍ سِيناً رَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ ... فَتَى شَنَبُوذٍ عَنْهُ صَاداً تُقُبِّلَا

(ينظر: النشر ٢٧١/١ ـ ٢٧٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٤)، وشرح ابن الناظم ص (٥٠)).

(٣) ينظر: المفردات ص (٢١٨)، ولسان العرب ٢٠١/١٣، وشرح ابن الناظم ص (٤٩)، وشرح موسى جار الله ص (١٦).

(٤) ينظر: المفردات ص (٣٦٤)، ولسان العرب ١٣٢/١٥، وشرح ابن الناظم ص (٤٩)، وشرح موسى جار الله ص (١٦).

(٥) والناظم ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ذكر وجه القراء بالسين، وزاد فذكر وجه القراءة بالصاد حيث وقع من الكتاب العزيز. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٩)، وشرح موسى جار الله ص (١٦)).

بل في روايته عن حمزة ـ، المرموزِ إليه بالضاد من قوله: (ضَفَا)؛ أي: كَثُرَ ونَمَى[1].

ومعنى الإشمام: خلط لفظ الصاد بالزاي[2].

واختلف عن خلاد ـ الراوي الثاني عن حمزة ـ [من][3] أربع طرق:

الأولى: الإشمام في الأول من الفاتحة فقط[4]، وهو الذي في الحرز[5]، وأصله[6].

---

(١) وطال، يشير بذلك إلى كثرة مجيء الصاد مشمة في هذا اللفظ وغيره، فهو لغة من لغات العرب الشائعة. (ينظر: لسان العرب ١٤/٤٨٥ ـ ٤٨٦، وشرح ابن الناظم ص (٥٠)، وشرح موسى جار الله ص (١٦)).

(٢) قال في الفتح المتعالي: «والإشمام في هذا النوع خلط الصاد بالزاي، ومعناه مزج حرف بآخر شيوعاً، بحيث يتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي، والصاد هو الأصل والأكثر، كما يُسْتَفَاد من الإشمام إذْ هو شائبة رائحة الزاي، وخلاصة القول في ذلك: أن تنطق الصاد كما ينطق العوام بالظاء»، قلتُ: وللتقريب؛ قولهم النطق بها كما ينطق العوام بالظاء، أي: كما ينطق العوام بالظاء في بلاد الكنانة على وجه التحديد، وقد سمَّى صاحب التجريد هذا النوع من الإشمام بـ(عصر الصاد). (ينظر: التجريد ص (١٨٥)، وشرح النويري ٢/٤٧، والإضاءة في أصول القراءة ص (٦٣)، وفتح المتعالي ـ المقدمة والفاتحة ـ (مخطوط)).

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَتْ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) وقرأ به صاحب التجريد من قراءته على عبدالباقي، وهو الذي في روضة المعدِّل من طريق ابن شاذان، وهو الطريق المسند له في النشر، وهي قراءة الداني على أبي الفتح، حيث قال في جامع البيان: «وقرأت له على أبي الفتح كذلك ـ أي بالصاد ـ، إلا قوله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [٦]، هنا خاصة، فإني أشممت الصاد فيه»، وقال في الفتح المتعالي: «وذِكْرُ إشمام (الصراط) في الفاتحة فقط من كفاية أبي العز، إنما هو من طريق علي بن سَلْم، وهو غير مُسْنَد في النشر، والظاهر من الكفاية إشمام المعرف بـ(أل) كله، ونصه: «وروى الدوري وخلاد عن سليم عن حمزة بإشمام الزاي فيما كان فيه ألف ولام فقط»». (ينظر: جامع البيان ١/١٦٨ ـ ١٦٩، والتجريد ص (١٨٥)، والنشر ١/٢٧٢، والفتح المتعالي (خ)).

(٥) ينظر: الشاطبية ص (٩)، البيت رقم (١٠٩).

(٦) ينظر: التيسير ص (٢٧).

الثانية: الإشمام في حرفي الفاتحة فقط[(١)]، وهو الذي في المستنير[(٢)]، والعنوان[(٣)]، والمجتبى[(٤)].

الثالثة: الإشمام في المعرف باللام خاصة هنا وفي جميع القرآن، وهذا الذي عليه جمهور العراقيين[(٥)].

---

(١) وهو الذي في غاية ابن مهران، ولم يذكرها في النشر، ونص عليها الإزميري في تحرير النشر، وكفاية أبي العز، وزاد في تقريب النشر فقال: «وهو في الروضة»؛ أي روضة أبي علي المالكي. (ينظر: غاية ابن مهران ص (١٣٨)، والكفاية الكبرى لأبي العز ص (١٠٤)، وروضة المالكي ٥١٨/٢، والنشر ٢٧٢/١، وتقريب النشر ص (٣٢)، وإتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة ص (٢٣٩)، والفتح المتعالي (مخطوط)).

(٢) من طريق البحتري. (ينظر: المستنير ٩/٢).

(٣) ينظر: العنوان ص (٦٧).

(٤) وقد انفرد الشارح هنا عن كل شروح الطيبة بعزو هذا الوجه إلى كتاب المجتبى مباشرة كما فعل ابن الجزري في تقريب النشر، بينما عزاه ـ أي الوجه الثالث ـ في النشر إلى المؤلف فقال: «والطرسوسي من طريق ابن شاذان»، وهكذا فعل النويري في شرحه، وكتاب المجتبى هو كتاب في القراءات السبع، ويسمى الجامع، وحيث إن صاحب المجتبى هو شيخ صاحب العنوان، وبما أن كتاب المجتبى مفقود غير موجود، فقد جرت من عادة بعض المؤلفين إلى الاستعانة لوصفه بكتاب العنوان، ومن استقراء الطرق التي أسندها في النشر. (ينظر: النشر ٢٧٢/١، وتقريب النشر ص (٣٢)، وشرح النويري ٤٦/٢، والفتح المتعالي (مخطوط)).

(٥) وهو طريق بكار عن الوزان من روضة المُعَدَّل، والقراءة به من الكامل ـ نص عليه المتولي في الروض النضير، ولم أجده في النشر ـ إلا أن ظاهر عبارة الكامل أنَّ لخلاد إشمام الكل كخلف، قال في الفتح المتعالي: «أمَّا الكامل فسكت عنه في النشر، ولم يكن كتاب الكامل عند الإمام الإزميري ولا المتولي، وظاهر عبارة الكامل إشمام الكل كخلف، لكن ذكر في النشر أن إشمام الكل من ظاهر المبهج عن ابن الهيثم، ولعلها انفرادة لا يقرأ بها، فتبقى الأربعة أوجه فقط»، والقراءة به أيضاً من روضة المالكي، والتجريد من قراءته ـ أي قراءة ابن الفحام صاحب التجريد ـ على الفارسي والمالكي، كذا صرح به في النشر، بينما استدرك في الفتح المتعالي بقوله: «إن إشمام المعرف من التجريد عن الفارسي فقط»؛ أي دون المالكي، وزاد في فتح المتعالي: «أن إشمام المعرف في غاية أبي العلاء والمصباح»، ومن المستنير من غير طريق الولي والعلاف. (ينظر: التجريد ص (١٨٥)، والكامل ص (٤٧٨ ـ ٤٧٩)، والمستنير ٩/٢، وروضة المالكي ٥١٨/٢، والنشر ٢٧٢/١، والمصباح ص (٤٦ ـ ٤٧) (بحث منشور بمجلة =

الرابعة: عدم الإشمام في جميع القرآن، وهي طريق أبي الهيثم، والطلحي عنه(١).

وهذه الأربعة مستفادة من قوله:

(**الْأَوَّلُ**)؛ أي: [قرأ](٢) الأول: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [٦] ـ هنا فقط ـ.

خلاد المرموز إليه بقاف: (**قُفْ**)؛ أي: اتبع هذه الرواية فإنها مأثورة؛ من قفا أثره يقفوه إذا اتبعه(٣)، ويحتمل أنه من القَفّ؛ وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ دون الجبل، والشيء اليابس الشديد اليبس(٤)، وعلى كلٍّ ففيه إشارة إلى قوة هذه القراءة.

= جامعة الإمام، العدد الحادي والثلاثون، رجب ١٤٢١هـ)، وغاية أبي العلاء ٢/٤٠٣، والروض النضير للمتولي ص (١٧٤)، وفتح المتعالي (مخطوط)).

(١) وهو الذي في التبصرة، والكافي، والهادي، والهداية، وتلخيص العبارات، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو في المستنير من طريق الولي وابن العلاف، كما هو في التذكرة، وقرأ به جمهور المغاربة، وهي طريق ابن الهيثم والطلحي، ورواية الحلواني عن خلاد. والقراءة بالصاد الخالصة لخلاد من طريق ابن الهيثم والطلحي عنه من زيادات النشر وطيبته.

تنبيه: قال في النشر: «وانفرد ابن عبيد على أبي علي الصواف على الوزان بالإشمام في المعرف والمنكر كرواية خلف عن حمزة في كل القرآن، وهو ظاهر المبهج عن ابن الهيثم»، ولكن ابن الجزري لم يحكم على هذه الانفرادة في النشر، قال في الفتح المتعالي معقباً على كلام النشر: «ولعلها انفرادة لا يقرأ بها، فتبقى الأربعة أوجه فقط». (ينظر: التبصرة ص (٦١)، والكافي ص (١٨)، وتلخيص العبارات لابن بليمة ص (٨)، والتذكرة لابن غلبون ١/٨٥، والنشر ١/٢٧٢، والروض النضير ص (١٧٤ ـ ١٧٥)، وشرح منحة مولى البر ص (١٤)، والفتح المتعالي (مخطوط)).

(٢) في الأصل: (إقرأ) ولعل الصواب ما أثبته لاستقامة المعنى.

(٣) وهذا المعنى يأتي على ضم القاف: (**قُفْ**). (ينظر: المفردات ص (٤٠٩)، وشرح ابن الناظم ص (٥٠)، وشرح موسى جار الله ص (١٦)).

(٤) وهذا المعنى يأتي على فتح القاف: (**قَفْ**)، ويحتمل ضبطها بكسر القاف: (**قِفْ**)؛ وهو أمر من الوقوف؛ بمعنى: الاطلاع، أو أمر من الوقف؛ ومعناه: اطلع على هذه القراءة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٠)، وشرح موسى جار الله ص (١٦)).

ثم قال:

(**وَفِيهِ**)؛ أي: الأول المذكور.

(**وَ**)؛ أي: مع.

(**الثَّانِي**)؛ وهو: ﴿صِرَٰطَ﴾ [٧]، في هذه السورة فقط.

(**وَذِي اللَّامِ**) فقط من لفظ: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، كالأول هنا، وفي جميع القرآن.

(**اخْتَلَفْ**)؛ أي: اختلفت الطرق عن خلاد في ذلك كله إشماماً وعدمه؛ فلا يكون له إشمام في شيء من ذلك، أو يكون له الإشمام فيها، وقد علمت تفاصيلها الأربعة(١)، والكل مأخوذ به من طريق الكتاب(٢).

ووجه السين؛ أنها الأصل، لأنه مشتق من (السرط)؛ وهو البلع، وهي لغة عامة العرب(٣).

ووجه الصاد؛ مجاورته للطاء، مع أنها لغة قريش(٤).

---

(١) قال النويري في شرح الطيبة ٤٨/٢ ـ ٤٩: «والطرق الأربعة واضحة من كلام المصنف؛ لأن قوله: (**الْأَوَّلُ قَفْ**)؛ فيه إشارة إلى الأولى، وقوله: (**وَفِيهِ وَالثَّانِي**)؛ تقييد الخلاف فيه على انفراده وحال انضمامه للثاني وهو الطريق الثانية، وقوله: (**وَذِي اللَّامِ اخْتُلِفْ**)؛ إشارة للثالث، ويفهم من حكاية الخلف في الجميع: الرابع».
وقال في تنقيح فتح الكريم ص (٩)، البيت رقم (٧)، وهو ـ أيضاً ـ بنصه في أصله؛ فتح الكريم للمتولي ص (٩)، البيت رقم (١٤)، وكذا هو في "البدر المنير" من جامع الخيرات (٥٨٠/٣) للشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي، البيت رقم (٤٤٩) وفي فتح القدير للشيخ عامر السيد عثمان ص (٣٩):

وَأَشْمِمْ لِخَلَادِ الصِّرَاطَ بِأَوَّلٍ ... فَقَطْ أَوْ وَثَانٍ أَوْ لِذِي اللَّامِ ثُمَّ لَا

فقد جمع المحررون في هذا البيت الأوجه الأربعة المذكور لخلاد عن حمزة.

(٢) أي: من طرق كتاب النشر وطيبته.

(٣) وهو يوافق الرسم تقديراً. (ينظر: شرح الهداية ص (٢١٠)، والكشف لمكي ٣٤/١ ـ ٣٥، والحجة لابن زنجلة ص (٨٠)، وشرح النويري ٤٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥٠)، والإتحاف ٣٦٥/١).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٢١١)، والكشف لمكي ٣٤/١ ـ ٣٥، والحجة لابن زنجلة ص (٨٠)، وشرح النويري (٤٨/٢) وشرح ابن الناظم ص (٥٠)، والإتحاف ٣٦٥/١.

ووجه الإشمام؛ أنه [مزج](١) بها حرفاً يجانس الطاء في الجهر، وهي لغة لبعض العرب(٢) فاشية، كما أشار إليه فيما مر بقوله: **(ضفا)**(٣).

ولا خلاف في تفخيم رائه؛ لوقوع حرف الاستعلاء بعدها(٤).

كما لا خلاف في كتابته [بالصاد](٥)؛ ليكون على قراءة الأكثر، وهي أخف، وللدلالة على البدل لِأَصْلِية السين كما تقرر، والفرع ينبغي أن ينبه عليه(٦).

وإليه وما في: ﴿مٰلِكِ﴾ [٤]، أشار في الرائية(٧) بقوله **[٧٢]**:

---

(١) في الأصل: (نزح)، وهو تصحيف، والتصويب من شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٩)).

(٢) وهي لغة قيس. (ينظر: شرح النويري ٢/٤٨).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٢١١)، والكشف لمكي ١/٣٤ ـ ٣٥، والحجة لابن زنجلة ص (٨٠).

(٤) قال في الطيبة، الأبيات رقم (٣٤١ ـ ٣٤٢):

وَحَيْثُ جَاءَ بَعْدُ حَرْفُ اسْتِعْلَا ... فَخِّمْ وَفِي ذِي الْكَسْرِ خُلْفٌ إِلَّا

صِرَاطِ وَالصَّوَابُ أَنْ يُفَخَّمَا ... عَنْ كُلِّ الْمَرْءِ وَنَحْوُ مَرْيَمَا

فقد أجمعوا على تفخيم راء: ﴿**الصِّرَاطِ**﴾، و﴿**صِرَاطِ**﴾، حيث وقعا؛ نظراً لوجود حرف الاستعلاء بعدها، فالأزرق فيهما كغيره من الأئمة القراء.

(٥) في الأصل: (بالضاد)، وهو تصحيف.

(٦) وقد ذكر النويري هنا فائدة لغوية فقال: «كل كلمة وُجِد فيها بعد السين حرف من أربعة جاز قلب السين صادًا؛ وهي: "الطاء"، نحو: (الصراط)، و"الخاء"، نحو: (سَخَّرَه)، و"الغين"، نحو: (أَسْبغَ)، و"القاف"، نحو: (سَفره)، وهذه الأربعة لم تقع في القرآن إلا على الأصل: بالسين، والقلب في كلام العرب». (ينظر: شرح النويري ٢/٤٨).

(٧) وهي القصيدة التي نظمها: أبو محمد القاسم بن فيره بن خلف الشاطبيّ، وموضوعها: في معرفة رسم المصاحف العثمانية، وتعرف أيضاً: بـ(عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب)، ويبلغ عدد أبياتها: (٢٩٨) بيتاً، ولهذا النظم شروح كثيرة منها: الوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاويّ، وشرح الرائية لأبي شامة المقدسيّ، والدرة الصقيلة في شرح العقيلة لأبي محمد اللبيب، وجميلة أرباب المراصد في شرح العقيلة للجعبري، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح، والهبات السنية العلية لملا علي قاري، وغيرها.

بِالصَّـادِ كُلٌّ صِرَاطٍ وَالصِّرَاطِ [وقُلْ](١) بِالْحَذْفِ [مَالِكِ](٢) يَومِ الدِّينِ مُقْتَصِرَا(٣)

١١٤ ـ وَبَابُ أَصْدَقُ: شَفَا. وَالْخُلْفُ: غَرْ. يَصْدُرَ(٤): غِثْ شَفَا....................

ولما ذكر الإشمام في ذلك استطرد ما وقع فيه الخلاف في الإشمام في جميع القرآن فقال: (**وَبَابُ أَصْدَقُ**)؛ أي: أصدق وبابه؛ وهو كل صاد ساكنة بعدها دال.

وهو في اثني عشر موضعاً:

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [٨٧].

﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [١٢٢].

بالنساء.

﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ [٤٦].

و﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ﴾ [١٥٧].

و﴿بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ﴾ [١٥٧].

بالأنعام.

و﴿مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ بالأنفال(٥).

---

(١) في الأصل رسمت (قل) من دون واو العطف، وقد رسمت في المطبوع بالواو كما أثبته هنا. (ينظر: عقيلة أتراب القصائد ص (١٩) البيت رقم (٤٦)).

(٢) في الأصل رسمت (مَلِكِ)، وقد رسمت في المطبوع بالمد (مالك) كما أثبته هنا. (ينظر: عقيلة أتراب القصائد ص (١٩) البيت رقم (٤٦)).

(٣) ينظر: عقيلة أتراب القصائد ص (١٩) البيت رقم (٤٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أقوال: الأول: بفتح الياء، وسكون الصاد، وضم الدال، وفتح الراء: (**يَصْدُرَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن ـ على أحد الوجهين عنده ـ، والثاني: بضم الياء، وسكون الصاد، وكسر الدال، وفتح الراء: (**يُصْدِرَ**)، والثالث: بفتح الياء، وسكون الصاد، وضم الدال والراء: (**يَصْدُرُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والرابع: بضم الياء، وسكون الصاد، وكسر الدال، وضم الراء: (**يُصْدِرُ**).

(٥) الآية: [٣٥].

﴿وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾ بيونس[(١)]، ويوسف[(٢)].

و﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ في الحجر[(٣)].

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ بالنحل[(٤)].

و﴿حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ بالقصص[(٥)].

و﴿يَوۡمَئِذٖ يَصۡدُرُ ٱلنَّاسُ﴾ بالزلزلة[(٦)].

فقرأها كلها بالإشمام ـ كما في: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ ـ الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، لا خلاف بينهم في ذلك.

ومعنى: (**شَفَا**)؛ ابرأ وصحَّ[(٧)]، فإن ذلك في القوة بهذ المثابة[(٨)].

وقوله: (**وَالْخُلْفُ غَرْ**)؛ أي: وقرأها ـ أيضاً ـ بالإشمام رويس، المرموز إليه بالغين، لكن بخلاف عنه.

وهي من طريق الجوهري، والنخاس، عنه[(٩)].

والطريق الأخرى عنه؛ بالصاد الخالصة ـ كقراءة الباقين ـ.

---

(١) الآية: [٣٧].
(٢) الآية: [١١١].
(٣) الآية: [٩٤].
(٤) الآية: [٩].
(٥) الآية: [٢٣].
(٦) الآية: [٦].
(٧) هكذا ضُبطت في الأصل، وفي شرح ابن الناظم المطبوع والمحقق: (وصحح)، وهو الذي عليه غالب نسخ شرح ابن الناظم، وقد ذكر محقق شرح ابن الناظم د. عادل رفاعي بأنها في أحد نسخ الشرح ـ الذي حققه ـ قد ضبطت (وصح)، وهي ما يوافق ضبط الشارح هنا، وكلاهما له معنى صحيح. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٥٠)، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (١٢٧)).
(٨) ينظر: لسان العرب ١٤/٥، وشرح ابن الناظم ص (٥٠).
(٩) وبه قطع ابن مهران. (ينظر: النشر ٢٥١/١).

وهو من طريق أبي الطيب، وابن مقسم، عنه(١).

إلا: ﴿يَصْدُرُ﴾ معاً؛ في القصص(٢)، والزلزلة(٣)، من جملة الباب.

فلا خلاف في الإشمام لرويس الذي أشار إليه بقوله: (**غِثْ**).

كما لا خلاف أن (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلفاً في اختياره: أَشَمُّوه.

وإنما أعاده؛ لئلا يتوهم أنه لرويس فقط(٤).

وقوله: (**غَرْ**)؛ من الغرور وهو الخطر، وكأنه يقول: باب الصدق سلامة، وخلافه خطر(٥).

و(**غِثْ**)؛ من الغيث الذي هو نفع البلاد، أي: ينفع نفعاً شفاء [الغليل](٦)، يقال: (أغاث الله البلاد)(٧).

١١٤ ـ ....الْمُصَيْطِرُونَ(٨): ضَرْ

(١) وبه قطع الهذلي. (ينظر: النشر ٢٥١/١).

(٢) الآية: [٢٣].

(٣) الآية: [٦].

(٤) أي: لدفع توهم انفراد رويس بها، وعليه فلا يرد أنه تكرار لدخوله في باب أصدق الذي مر قبله. (ينظر: شرح النويري ٥٠/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٥/أ)).

(٥) ينظر: لسان العرب ١٤/٥، والمفردات ص (٣٥٩)، وشرح ابن الناظم ص (٥١).

(٦) هكذا ضُبطت في الأصل، بالغين المعجمة: (الغليل)، وهي كذلك في شرح ابن الناظم المطبوع بتحقيق أنس مهرة ص (٥١)، بينما ضُبطت في شرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (١٢٧): (العليل)؛ بالعين المهملة.

(٧) ينظر: لسان العرب ١٧٥/٢، والمفردات ص (٣٦٧)، وشرح ابن الناظم ص (٥١).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين: الأول: بالصاد: (**الْمُصَيْطِرُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالسين: (**الْمُسَيْطِرُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

١١٥ ـ قِ[١] الْخُلْفَ[٢]. مَعْ مُصَيْطِرٍ[٣]. وَالسِّينُ: لِي. وَفِـيهِمَا الْخُلْـفُ: زَكِـيٌّ عَنْ مَـلِي

وقرأ: ﴿ٱلْمُصَيۡطِرُونَ﴾ في الطور[٤]: بالإشمام.

خلف عن حمزة ـ الذي أشار إليه بضاد: (ضَرْ)[٥] ـ بلا خلاف عنه.

وكذا خلاد عنه، لكن مع الخلاف كما قال: (قِ[٦] الْخُلْفَ)؛ بضم الخاء وسكون اللام.

(مَعْ) ما في الغاشية من قوله: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٣].

[فخلف بلا خلاف عنه، وكذا خلاد لكن مع الخلاف][٧] قرآه بالإشمام، كما في: ﴿ٱلْمُصَيۡطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين: الأول: بكسر القاف بلا ياء بعدها: (قِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء بعد القاف: (قِي)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وقد صرح ابن الناظم بضبطها بالياء، حيث قال ص (٥١): «(قِي)؛ حرف واحد، ولكنه كتب بالياء؛ على الأصل للبيان».

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح الفاء: (الْخُلْفَ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الفاء: (الْخُلْفُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وقد علّل النويري وجه الضم بقوله (٥٠/٢): «(قِ): مبتدأ، و(الْخُلْفُ): ثان؛ ـ أي مبتدأ ثان ـ».

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين: الأول: بالصاد: (مُصَيْطِرٍ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالسين: (مُسَيْطِرٍ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) الآية: [٣٧].

(٥) ومعنى قوله: (ضَرْ)؛ من الضرر الذي هو ضد النفع.

(٦) ومعنى قوله: (قِ)؛ أمر من الوقاية، وهي الحفظ والصيانة.

(٧) في الأصل: أثبت الشارح عدم الخلاف لخلاد حيث قال: «فخلف عنه، وخلاد بلا خلاف عنه»، ولعله سبق قلم أو سهو من الناسخ؛ بدلالة إثباته الخلاف لخلاد فيما يأتي من الكلام، والصحيح ما أَثْبَتُّهُ هنا ـ من جنس عبارة الشارح ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣٧٨/٢، والإتحاف ٤٩٧/٢، وشرح النويري ٥٠/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥١)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٥/أ)).

قال في الإتحاف[١]: «وهو الذي عليه جمهور المشارقة فيهما لخلاد، وأثبت له الخلاف في التيسير[٢]، وتبعه الشاطبي[٣]، والصاد **[٧٣]** الخالصة هي رواية: الحلواني[٤]، والبزار[٥] عن خلاد».

(وَالسِّينُ)؛ أي: وقرأ:

﴿ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧].

و﴿بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢].

بالسين المهملة.

هشام المرموز إليه بلام: **(لِي[٦])**، بلا خلاف عنه فيهما.

(وَفِيهِمَا الْخُلْفُ)؛ أي: الخلاف بين السين والصاد الخالصة في كلتا الكلمتين: لقنبل، وحفص، وابن ذكوان، المرموز إليهم بأوائل هذه الكلمات: **(زَكِيٌّ عَنْ[٧] مَلِي)**.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٤٩٧.

(٢) ينظر: التيسير ص (١٦٥، ١٨٠).

(٣) ينظر: الشاطبية، سورة الطور، البيت رقم (١٠٤٨)، وسورة الغاشية، البيت رقم (١١٠٩).

(٤) أحمد بن يزيد بن ازداذ ويقال يزداذ الصفار الاستاذ أبو الحسن الحلواني، متقن ضابط خصوصاً في روايتي: قالون وهشام، وأخذ بالعراق على خلف وخلاد وغيرهم، وقد سبقت ترجمته.

(٥) هو: محمد بن سعيد بن عمران بن موسى، أبو جعفر البزاز، الكوفي الضرير، مقرئ بارع، أخذ القراءة عرضاً عن: خلف، وخلاد، وعبدالله بن يزيد أبي الأقفال، عن سليم، روى القراءة عنه: أحمد بن سهلان، ومحمد بن إبراهيم السواق، وإسحاق بن أحمد النحوي، قال الذهبي: برع في القراءة، وله اختيار معروف، وهو قديم الوفاة، وقال الشذائي: قال محمد بن إبراهيم السواق كان قد اختار من رواية خلف وخلاد رواية يقرئ بها. (ينظر: غاية النهاية ٢/١٤٤).

(٦) ومعنى قوله: **(لِي)**؛ لام الجر أُلْحِقَت بها ياء المتكلم، وتأتي بمعنى: عندي، وقد تأتي فعل أمر بمعنى: اتَّبِع، من وَلِيَ.

(٧) وقوله: **(عَنْ)**؛ حرف من حروف الجر.

أي: ممدوح عن ثقة قادر قائم بذلك(١).

فالسين فيهما لقنبل: من طريق ابن شنبوذ من المستنير(٢)، وابن مجاهد(٣).

والصاد له: من طريق ابن شنبوذ من المبهج(٤).

ونص له على السين في: ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، وعلى الصاد [في](٥): ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]؛ جمهور العراقيين، والمغاربةُ، وهو [الذي](٦) في الحرز(٧)، وأصله(٨).

والسين فيهما لحفص: من طريق زرعان عن عمرو، وهو نص الهذلي [عن الأشناني](٩) عن عبيد(١٠).

---

(١) فمعنى: (زَكِيٌّ)؛ ممدوح، ومعنى: (عَنْ مَلِي)؛ عن ثقة قادر، قال ابن الناظم: «يعني: الخلاف فيهما ـ مع صحته ـ ورد عن ثقة قائم به». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥١)).

(٢) ينظر: المستنير ٤٦٢/٢، والنشر ٣٧٨/٢، والإتحاف ٤٩٧/٢.

(٣) من المستنير، قال في النشر: «ورواه عنه ـ بالسين فيهما ـ ابن مجاهد وابن شنبوذ من المستنير». (ينظر: المستنير ٤٦٢/٢، والنشر ٣٧٨/٢، والإتحاف ٤٩٧/٢).

(٤) ينظر: المبهج ص (٥٠٢)، والنشر ٣٧٨/٢، والإتحاف ٤٩٧/٢.

(٥) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وهو موجود في النشر، وكذا في الإتحاف حيث نقل الشارح، وقد أثبته؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣٧٨/٢، والإتحاف ٤٩٧/٢).

(٦) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وهو موجود في النشر، وكذا في الإتحاف حيث نقل الشارح، وقد أثبته؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣٧٨/٢، والإتحاف ٤٩٧/٢).

(٧) ينظر: الشاطبية، سورة الطور، البيت رقم (١٠٤٨)، وسورة الغاشية، البيت رقم (١١٠٩).

(٨) ينظر: التيسير ص (١٨٠ ١٦٥).

(٩) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٤٩٧/١).

(١٠) وهو: عبيد بن الصباح بن أبي شريح بن صبيح، أبو محمد، النهشلي، الكوفي ثم البغدادي، وقد تقدمت ترجمته، وقال ابن الجزري: «وحكاه له الداني في جامعه =

ونص له على الصاد فيهما: ابن غلبون[(١)]، وابن مهران[(٢)]، كالجمهور.

وقطع له بالخلاف[(٣)] في: ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، وبالصاد في: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢]، في الحرز[(٤)]، وأصله[(٥)].

والسين فيهما لابن ذكوان: عند ابن مهران[(٦)]، وابن الفحام عن الفارسي عن النقاش[(٧)]، وعند ابن الأخرم وغيره عن الأخفش[(٨)].

والصاد: للجمهور عن النقاش[(٩)]، وهو الذي في الحرز[(١٠)]، وأصله[(١١)].

= عن أبي طاهر بن أبي هاشم عن الأشناني، وكذا رواه ابن شاهي عن عمرو». (ينظر: النشر ٣٧٨/٢، وجامع البيان ٤٢٢/٢، ٤٨٢).

(١) ينظر: التذكرة لابن غلبون ٥٦٧/٢، والنشر ٣٧٨/٢.

(٢) وصاحب العنوان، وهو الذي في التبصرة، والكافي، والتلخيص، والهداية، وذكره الداني في جامعه عن الأشناني عن عبيد، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن. (ينظر: الغاية لابن مهران ص (٤٠٠)، والتبصرة ص (٣٤٥)، والعنوان ص (١٨١)، والكافي ص (١٩٠)، وتلخيص العبارات ص (١٤٥)، وجامع البيان ٤٢٢/٢، ٤٨٢).

(٣) قال في النشر: «وروى آخرون عنه: ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧] بالسين، و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] بالصاد، وكذا هو في المبهج، والإرشادين، وغاية أبي العلاء، وبه قرأ الداني على أبي الفتح». (ينظر: المبهج ص (٥٠٢)، والإرشاد ص (٢٠٢، ٢٢٧)، وغاية أبي العلاء ص (٦٦٧، ٧١٥)، وجامع البيان ٤٢٢/٢، ٤٨٢، والنشر ٣٧٨/٢).

(٤) ينظر: الشاطبية، سورة الطور، البيت رقم (١٠٤٨)، وسورة الغاشية، البيت رقم (١١٠٩).

(٥) ينظر: التيسير ص (١٦٥، ١٨٠).

(٦) ينظر: غاية ابن مهران ص (٤٠٠).

(٧) ينظر: التجريد ص (٣١٣، ٣٣٨).

(٨) ينظر: النشر ٣٧٨/٢.

(٩) وزاد في النشر: «ورواه ابن سوار بالصاد فيهما». (ينظر: النشر ٣٧٨/٢).

(١٠) ينظر: الشاطبية، سورة الطور، البيت رقم (١٠٤٨)، وسورة الغاشية، البيت رقم (١١٠٩).

(١١) ينظر: التيسير ص (١٦٥، ١٨٠).

وتلخص من ذلك كله أن في كل منهما ثلاث قراءات[١]:

١ ـ الإشمام؛ لحمزة بخلاف عن خلاد.

٢ ـ والسين؛ لهشام بلا خلاف، ولقنبل، وحفص، وابن ذكوان، في أحد وجهيهم.

٣ ـ والصاد؛ لهم في الوجه الأخر، وللباقين[٢].

١١٦ ـ عَلَيْهِمُ، إِلَيْهِمُ، لَدَيْهِمُ بِضَمِّ كَسْرِ الْهَاءِ: ظَبْيٌ فَهِمُ

واختلف في ضم الهاء وكسرها من: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿إِلَيْهِمْ﴾، و﴿لَدَيْهِمْ﴾، حيث أتت هذه الثلاث، كما أفهمه عدم ذكر (غير. . .الخ)[٣].

فقرأها بضم كسر الهاء؛ الإمام يعقوب، وحمزة، المرموز إليهما بالظاء والفاء من قوله: (**ظَبْيٌ فَهِمُ**[٤]).

(١) ينظر: النشر ٣٧٨/٢، والإتحاف ٤٩٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥١)، وشرح النويري ٥٠/٢ ـ ٥٢.

(٢) قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ـ موجهاً القراءات المختلفة في هاتين اللفظتين ـ ص (١٧): «(السطر)، و(الصطر)، واحد، والأصل فيه: السين، ورسم المصاحف العثمانية بالصاد؛ جمعاً للقراءات، فالأصل باق بأصالته، والبدل بكتابته، وهذا من عظيم فقه الصحابة».

(٣) أي: عُلِم العموم من عدم الاستثناء في إطلاقه في النظم، فلم يقل: (غير)، ونحوه من أدوات الاستثناء، قال ابن الناظم في شرحه على الطيبة ص (٥١): «وفهم العموم من إطلاق (عليهم)، و(إليهم)، و(لديهم)؛ على القاعدة»، وقال النويري في شرح الطيبة (٥٢/٢): «بضم كسر الهاء في الثلاث حال وصله ووقفه، ويفهمان من إطلاقه»، وقال النويري ـ أيضاً ـ في شرحه (٥٢/٢ ـ ٥٣): «الخلاف تارة يعم الوصل والوقف فيطلقه، كهذا الموضع، و(ملك يوم الدين)، وتارة الوصل، وتارة الوقف، فإن خصَّ أحدهما وجاز غيره في الآخر تعين القيد، نحو: (حَاشَا مَعاً صِلْ)، وإن امتنع اعتمد على القرينة، نحو: (وَآدَمُ انْتِصَابُ الرَّفْعِ دَلّ)، وربما صرح به تأكيدًا نحو: (فِي الْوَصْلِ "تَا" تَيَمَّمُوا)».

(٤) ومعنى قوله: (**فَهِمُ**)؛ أي: سريع الفهم.

على الأصل في هاءات الضمير؛ لأن الهاء لما كانت ضعيفة لخفائها خصت بأقوى الحركات، ولذا تُضَمُّ مبتدأة، وبعد الفتح، والألف، والضمة، والواو، والسكون في غير الياء، نحو: ﴿هُوَ﴾، و﴿لَهُ﴾، و﴿دَعَاهُ﴾، و﴿دَعَوتُهُ﴾، و﴿دَعَوْهُ﴾، و﴿دَعْهُ﴾، و﴿عَنْهُ﴾؛ وهي لغة قريش والحجازيين[١].

وقرأ الباقون تلك الثلاث حيث أتت: بكسر الهاء.

لمجانسة الكسر لفظ الياء، وهي لغة قَيْس، وبني سعد[٢].

١١٧ ـ وَبَعْدَ يَاءٍ سَكَـنَتْ لَا مُفْرَدَا[٣]: ظَاهِرْ. وَإِنْ تُزَلْ[٤] كَيُخْزِهِمْ: غَدَا.
١١٨ ـ وَخُلْفُ يُلْهِهِمْ، قِهِـمْ، وَيُغْنِهِـمْ: عَــنْـهُ. وَلَا يَـضُـمُّ: مَــنْ يُـوَلِّــهِـمْ

(**وَ**)قرأ بالضم ـ أيضاً ـ.

في ما (**بَعْدَ يَاءٍ سَكَنَتْ**)؛ أي: ساكنة مطلقاً؛ من ضمير التثنية، والجمع، مذكراً، ومؤنثاً، نحو:

﴿عَلَيْهِمَا﴾ [طه: ١٢١].

و﴿إليهما﴾[٥].

و﴿فِيهِمَآ﴾ [البقرة: ٢١٩].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥١ ـ ٥٢)، وشرح النويري ٥٣/٢، والإتحاف ٣٦٦/١، والكشف ٣٥/١ ـ ٣٦، والحجة ص (٨١ ـ ٨٢).

(٢) ينظر: شرح النويري ٥٣/٢، والكشف ٣٥/١ ـ ٣٦، والحجة ص (٨١ ـ ٨٢)، والإتحاف ٣٦٦/١.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: ؛ بفتح الدال بلا تنوين: (**مُفْرَدَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بالفتح مع التنوين: (**مُفْرَدًا**).

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بضم التاء؛ على البناء للمفعول: (**تُزَلْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح التاء؛ على البناء للفاعل: (**تَزُلْ**).

(٥) ولم يقع مثله في القرآن الكريم. (ينظر: شرح النويري ٥٣/٢).

و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

و﴿إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣١].

و﴿فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠] **[٧٤]**.

و﴿صَيَاصِيهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦].

و﴿بِجَنَّتَيْهِمْ﴾ [سبأ: ١٦].

و﴿يُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٤].

و﴿أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩].

و﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٣١].

وما يشبه ذلك(١)

(لَا مُفْرَدَا)؛ أي: غير الضمير المفرد.

يعقوبُ وحده المشار إليه بالظاء من قوله: **(ظَاهِرْ)**.

من المظاهرة وهي المعاونة(٢) ـ لما تقدم ـ.

وأما ضمير المفرد(٣) فلا خلاف في كسر الهاء منه.

لوقوعها طرفاً فاستثقلت الضمة عليها(٤).

وما تقرر كله: إذا كانت الياء موجودة.

---

(١) الكلام بحروفه موجود في شرح ابن الناظم، وزاد الشارح لفظة: ﴿إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وجميع ما ذكره الشارح إنما هو أمثلة، ولها نظائر في القرآن الكريم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٢)).

(٢) والمغالبة. (ينظر: لسان العرب ٥٢٦/٤، والمفردات ص (٣١٨)، وشرح ابن الناظم ص (٥٢)، وشرح موسى جار الله ص (١٨)).

(٣) نحو: ﴿عَلَيْهِ﴾، ﴿إِلَيْهِ﴾، ﴿بِهِ﴾. (ينظر: الحجة لابن زنجلة ص (٨٢)، وشرح النويري (٥٢/٢)).

(٤) ينظر: الحجة لابن زنجلة ص (٨٢).

فـ(ـإن تُزَلْ)[١]؛ أي: الياء.

لعلة جزم: (كـ﴿يُخْزِهِمْ﴾)[٢].

﴿وَإِن يَأْتِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٩٦].

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

أو لعلة بناء؛ نحو:

﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾ [الصافات: ١١].

و﴿فَآتِهِمْ﴾ [الأعراف: ٣٨].

فقرأها رويس وحده ـ المرموز إليه بالغين المعجمة من: (غَدَا)[٣] ـ؛ بالضم[٤].

على الأصل[٥].

ولا يعتد بعارض الزوال إلا في قوله: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ﴾ [الأنفال: ١٦]، كما سيأتي، ولا خلاف عنه في ذلك[٦].

نعم (وَ)قع.

(خُلْفُ) طرق.

---

(١) في المتن الذي على هامش الشرح؛ مقرونة بواو العطف: (وَإن)، ولكن الشارح ذكرها في ثنايا الشرح؛ مقرونة بالفاء: (فإن تُزَلْ)؛ لضرورة السياق.

(٢) وهي من قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ﴾ [التوبة: ١٤].

(٣) وقوله: (غَدَا) يأتي على عدة معان؛ فقد يكون من الغدوِّ، وهو البكور، وقد يكون معناها: اليوم التالي لليوم الذي أنت فيه، وقد يكون بمعنى: الغداء؛ وهو الطعام الذي يؤكل بعد الظهر غالباً.

(٤) ينظر: شرح النويري ٥٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥٢).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٢)، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٣٢ ـ ٣٣).

(٦) أي: لا خلاف عنه أنه لا يعتد بعارض زوال الياء إلا فيما سيأتي الناظم والشارح على ذكره في مواضع مخصوصة بعينها. (ينظر: النشر ٢٧٢/١ ـ ٢٧٣).

في قوله تعالى: ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ في الحجر[١].

﴿وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾.

﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾.

كلاهما في غافر[٢].

و﴿يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ في النور[٣].

ففي بعض الطرق (عَنْهُ)؛ أي: عن رويس.

ضم الهاء فيها[٤].

طردًا للباب[٥].

وفي بعضها كسرُها[٦].

لأجل الساكن بعدها[٧]، إلحاقاً بنحو: ﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦][٨].

---

(١) الآية: [٣].

(٢) الآيتين على الترتيب: [٧، ٩].

(٣) الآية: [٣٢].

(٤) والقراءة بضم الهاء قراءة الجمهور عن رويس. (ينظر: النشر ٢٧٣/١).

(٥) ينظر: شرح الناظم ص (٥٢)، وقال أبو الحسن شريح الرعيني في الجمع والتوجيه ص (٣٣): «فأما ما خالف فيه رويس أصله من هذا الفصل، وموافقة روح إياه؛ فإنما ذلك اتباعٌ للرواية، وهي سنة لا تُتَعدَّى».

(٦) وذلك من طريق القاضي أبي العلاء عن النحاس، وكذلك روى الهذلي عن الحمّامي في الثلاثة الأول، وكذا نص الأهوازي، وقال الهذلي في الكامل ص (٤٦٧): «هكذا أُخِذَ علينا في التلاوة ولم نجده في الأصل مكتوباً»، زاد ابن خيرون عنه كسر الرابعة وهي: ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾. قال في تحرير النشر: «روى رويس: ﴿يُلْهِهِمْ﴾، و﴿يُغْنِهِمْ﴾، و﴿قِهِمْ﴾، بضم الهاء من المفردتين، والمبهج، والغايتين، والمستنير، والروضة، وبكسرها من المصباح، وللقاضي من الإرشاد، ومقتضى ما ذكره في الفرش في المصباح: الضم، وفي الوجيز للأهوازي قراءة يعقوب وليست من طريق الطيبة». (ينظر: النشر ٢٧٣/١، وتحرير النشر ص (٢٨٦ ـ ٢٨٧)، وشرح النويري ٥٤/٢)

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٢).

(٨) وانفرد فارس بن أحمد عن يعقوب بضم الهاء في ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، =

(وَلَا يَضُمُّ)؛ رويس.

الهاء من قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥ﴾ في الأنفال(١).

بل كسرها ـ كالباقين ـ بلا خلاف.

لأن اللام فيها مشددة [مكسورة](٢)، فهي بمنزلة كسرتين، والانتقال من الكسرتين إلى ضمة ثقيل جداً بخلاف أخواته(٣).

١١٩ ـ وَضَمَّ مِيم(٤) الْجَمْعِ صِلْ: ثَبْتٌ دَرَا قَبْلَ مُحَرَّكٍ. وَبِالْخُلْفِ: بَرَا.
١٢٠ ـ وَقَبْلَ هَمْزِ الْقَطْعِ: وَرْشٌ....... ....

= و﴿حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ولم يرو ذلك غيره، وانفرد ابن مهران عن يعقوب بكسر الهاء من: ﴿أَيْدِيهِنَّ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وهي انفرادات غير مقروء بها، وقد ذكرها ابن الجزري في النشر وتقريبه، ولم يعقب عليها بشيء، وأما صاحب الإتحاف فلم يشر إليها أصلا.

وقد نظم الإمام المتولي طرق: ﴿يُلْهِهِمْ﴾، و﴿يُغْنِهِمْ﴾، و﴿قِهِمْ﴾، في العزو، ص (٦٦)، الأبيات رقم (٨١٤ ـ ٨١٧) فقال:

وَ(يُلْهِهِمْ) مَعْ (يُغْنِهِمْ) (قِهِمْ) مَعَا قاضٍ عَنِ النَّحَّاسِ بِالْكَسْرِ وَعَىَ
كَذَا ابْنُ خَيْرُونَ عَنِ الْحَمَّامِي فَافْهَمْ بَلَغْت غَايَةَ المرام
وَالْهُذَلِيُّ عَنْهُ أَيْضاً قَدْ رَوَى ضَمَّ (قِهِمْ) عَذَابَ مَعْ كَسْرِ السِّوى
وَسَائِرُ الرُّوَاةِ عَنْ رُوَيْسِهِمْ بِالضَّمِّ مُطْلَقاً فَكُنْ مِمَّنْ عَلِمْ

وقال المتولي في الروض النضير في سورة الحجر ص (٤٤٦)، البيت رقم (٤٦٢)، والسمنودي في (البدر المنير) من جامع الخيرات (٦١١/٣)، البيت رقم (٩٨٤):

وَضُمَّ أو اكْسرْ (يُلْهِهِمْ) (يُغْنِهِمْ) (قِهِمْ) مَعاً لِرُوَيْسٍ أوْ (قِهِمْ) ضُمَّ أَوَلا

(ينظر: الكامل ص (٣٦٧)، والغاية لابن مهران ص (١٤١)، والمبسوط لابن مهران ص (٤٢)، ومفردة يعقوب للداني ص (١٠٢ ـ ١٠٣)، والنشر ٢٧٣/١، وتقريب النشر ص (٣٢)، والإتحاف ٣٦٦/١، ٥٣٤/٢ ـ ٥٣٥).

(١) الآية: [١٦].

(٢) في الأصل: (مسكورة)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بكسر الميم الثانية: (مِيمِ)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الميم الثانية: (مِيمَ).

واختلف في صلة ميم الجمع بواو، وإسكانها[١]، كما بينه بقوله: **(وَضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ)**.

في هذه السورة؛ وهو: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا [الضَّالِّينَ][٢]﴾ [٧].

وفي غيرها ـ أيضاً ـ، نحو:

﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤].

و﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ [٧].

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ٧].

﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

(صِلْ) ذلك ونظائره: بواو في اللفظ.

إتباعاً للأصل، بدليل[٣]: ﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨].

لأبي جعفر[٤]، وابن كثير، المرموز إليهما بقوله: **(ثَبْتٌ[٥] دَرَا[٦])**، بلا خلاف عنهما.

ومحل ذلك: إذا كانت **(قَبْلَ مُحَرَّكٍ)**، ولو تقديراً.

ليدخل فيه: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، على التشديد.

---

(١) أي: إسكان ميم الجمع. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٢)).
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٣) هذه الفائدة أصلها موجود في غيث النفع ص (٦٣)، وبنصها في الإتحاف (٣٦٦/١).
(٤) قال في النشر: «وانفرد الهذلي عن الهاشمي عن ابن جماز بعدم الصلة مطلقاً كيف وقعت»، وهي انفرادة غير مقروء بها. (ينظر: الكامل ص (٤٦٨)، والنشر ٢٧٣/١).
(٥) ومعنى قوله: **(ثَبْتٌ)**؛ هو الثابت، وعالم ثبت؛ أي: حجة في علمه وفنه.
(٦) ومعنى قوله: **(دَرَا)**؛ فعل ماض أصله: دَرَأَ؛ بمعنى: دَفَع، فسُكِّنت همزته للوقف، ثم أبدلت ألفاً.

ومحله ـ أيضاً ـ إذا كان المحرك منفصلاً، بخلاف المتصل، نحو: ﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾ [المائدة: ٢٣]، فإنه مجمع عليه(١).

(وَ)قرأ كذلك.

(بِـ)ـالصلة في ذلك.

لكن مع (الْخُلْفِ)؛ أي: الخلاف.

قالون؛ المرموز إليه بباء: (بَرَا)(٢).

فالصلة له(٣): في الهداية(٤) للحلواني، وبها قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقين عن قراءته من طريق الجمَّال عن الحلواني(٥).

والإسكان له(٦): ....

(١) هذه الفائدة؛ أي ذكر القيدين على الميم وهما: أن تكون الميم قبل محرك ولو تقديراً، وأن هذا المحرك منفصل، موجودة بحروفها في شرح النويري ٢/٥٦، وفي الإتحاف ١/٣٦٧.

(٢) ومعنى قوله: (بَرَى)؛ فعل ماض أصله: بَرَأَ؛ بمعنى: نَحَتَ، وتأتي بمعنى الشفاء من الأسقام والمرض.

(٣) وبالصلة قرأ الهذلي من طريق الحلواني. (ينظر: النشر ١/٢٧٣).

(٤) ينظر: النشر ١/٢٧٣.

(٥) ينظر: جامع البيان ١/١٧١، والنشر ١/٢٧٣، والكامل ص (٤٦٨).

(٦) وهو الاختيار في التبصرة، وصاحب التجريد عن ابن نفيس من طريق أبي نشيط، وعلي الفارسي والمالكي من طريق الحلواني، وبه قرأ الهذلي أيضاً من طريق أبي نشيط.
وهذه فائدة تلقيتها عن شيخي محمد تميم الزعبي أثناء قراءتي عليه القراءات العشر الكبرى بمضمن كتابه "الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي" حيث يقول ـ ومن إملائه كتبتُ: ـ «أثبت في النشر القطع بالإسكان لصاحب التجريد فقال: وصاحب التجريد ـ يعني قطع لقالون بالإسكان ـ عن ابن نفيس من طريق أبي نشيط، والصحيح أنه في التجريد المطبوع خلاف ذلك، حيث قال في التجريد: (وخير أبو نشيط عن قالون على ضمها وإسكانها، وقرأت له على أبي العباس بضم الميم، وبالإسكان لمن بقي، وأبو العباس هو ابن نفيس نفسه، وعليه فهو عكس ما في النشر، والله أعلم»، وقد استدرك صاحب كتاب (منهج ابن الجزري في النشر) عبارة: (وهو عكس ما في النشر)، =

في الكافي[1]، والعنوان[2]والإرشاد[3]، [وكذا في الهداية][4] من طريق أبي نشيط، ومنها قرأ الداني به على أبي الحسن، ومن طريق الحلواني على

= حيث قال ما نصه: «قوله: (عكس ما في النشر) فيه نظر؛ لأن ابن الجزري قال: (وصاحب التجريد) ولم ينسبه للتجريد، ثم إن مقالة ابن الجزري هذه ـ أعني قوله: (وصاحب التجريد) ـ معطوف على قوله: (وهو الاختيار له)، وليس على عبارة: (وقطع له بالإسكان)، وذلك لأن الاختيار منصوص عليه في عبارة صاحب التجريد، وفي الإرشاد لابن غلبون، وهو طريق ابن الفحام في النشر، وبذا تكون عبارة ابن الفحام: (وقرأت على أبي العباس) كلام جديد». (ينظر: النشر ٢٧٣/١، والتبصرة ص (٦٢)، والتجريد ص (١٨٦)، والكامل ص (٤٦٨)، والمصباح ص (٥٤) مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد الحادي والثلاثون، رجب، ١٤٢١هـ، والفتح المتعالي (مخطوط)).

(١) ينظر: الكافي ص (١٨).

(٢) ينظر: العنوان ص (٤٢).

(٣) هذا الموضع من المواضع التي أبهم فيها الشارح في عزوه إلى الكتب؛ فلم يحدد أي أرشاد يريد، متبعاً في ذلك النشر، وتحرير النشر، وكذا صاحب الإتحاف، فقد ذكر هؤلاء الأئمة جميعاً كتاب (الإرشاد) لكن من غير تحديد لأي الإرشادين، والصواب أنه إرشاد المبتدي لأبي العز، والذي نصَّ على الصلة لابن كثير وأبي جعفر وسكت عن الباقين فعلم أن قراءة الباقين ـ ومنهم قالون ـ بالسكون، قال أبو العز في إرشاده: «وضمَّ ابن كثير وأبو جعفر ميم الجمع، ووصلاها بواو في اللفظ»، بينما ذهب أبو الطيب عبدالمنعم بن غلبون في كتابه الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة إلى التخيير لقالون بين الصلة والسكون، قال ابن غلبون في إرشاده: «وقرأ ابن كثير بكسر الهاء وضم الميم حيث وقع، وقرأ الباقون: بكسر الهاء وإسكان الميم حيث وقع، وخيَّر قالون عن نافع في ضمِّ الميمات وإسكانها، وقد قرأت بالوجهين جميعاً؛ بالضمِّ، والإسكان»، والخلاصة: فإن أرشاد أبي العز بالإسكان في ميم الجمع عن قالون، وإرشاد ابن غلبون بالوجهين؛ الإسكان والصلة في ميم الجمع عن قالون، ومن هنا يتبين أهمية تعيين المراد عند العزو للكتب المتشابهة بالأسماء. (ينظر: إرشاد أبي العز ص (٤٢)، وإرشاد ابن غلبون ص (٢٣١)، (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، عام ١٤٣٠هـ)، والنشر ٢٧٣/١، والإتحاف ٣٦٦/١).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ولم يشر الشارح إلى هذا السقط بشيء، وما أثبته هنا من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح الكلام بحروفه ـ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣٦٦/١).

أبي الفتح[(١)(٢)].

(وَ)قرأ بالصلة.

فيما إذا وقع ميم الجمع (**قَبْلَ هَمْزِ الْقَطْعِ**) فقط؛ نحو[(٣)]:

﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٤٦].

---

(١) ينظر: جامع البيان ١/١٧١.

(٢) ذكر الشارح فيما سبق العزو للكتب التي قطعت بالصلة لقالون، ثم ثنَّى بذكر العزو للكتب التي قطعت بالإسكان له، لكنه لم يذكر عزو الكتب التي أطلقت له الوجهين فيها ـ أي ميم الجمع ـ، متابعاً في ذلك الإتحاف، وشرح ابن الناظم، بينما أشار إليه النويري في شرحه.
قال في فتح المتعالي: «والوجهان لقالون من السبعة، لكنه قرأ بالإسكان كما ذكر المؤلف ذلك، وابن مهران، والتذكرة، والتبصرة، وذكر أن الاختيار عند القراء الضم للحلواني والإسكان لأبي نشيط، والتيسير، والوجيز، وأبي معشر، وتلخيص ابن بليمة، وزاد: أن الضم وجه للحلواني والتجريد؛ تخيير أبي نشيط: «ضم ابن نفيس لأبي نشيط وإسكان غيره وطرق التجريد عن أبي نشيط للفارسي وابن نفيس وعن الحلواني للفارسي وابن نفيس وعبدالباقي والمالكي»، وغاية أبي العلاء، والكامل؛ ونصه: «ضم الحلواني، وإسكان أبي نشيط»، والمستنير، وروضة المعدل؛ ونصه: «إسكان من طريق الصفار، وضم من طريق ابن نفيس».
وقال في تحرير النشر ص (٧٧ ـ ٧٨): «روى قالون ميم الجمع بالإسكان: من الإرشاد، والكفاية، والروضة، وبالوجهين: من التذكرة، والهادي، وبالتخيير: من غاية أبي العلاء، وابن مهران، والتلخيص، وبالإسكان من طريق أبي نشيط من المصباح، وبالإسكان لأبي نشيط، والوجهين للحلواني من المبهج، وبالصلة لأحمد بن علي بن هاشم، وبالإسكان للحسين بن أحمد الصفار، كلاهما عن الحمامي عن النقاش عن ابن أبي مهران عن الحلواني من روضة المعدل». (ينظر: التيسير ص (٢٧)، وتلخيص العبارات ص (١٠)، والكامل ص (٤٦٨)، والنشر ١/ ٢٧٣، والإتحاف ١/٣٦٦ ـ ٣٦٧، وشرح النويري ٢/٥٥، وشرح ابن الناظم ص (٥٣)).

(٣) مثَّل الشارح ـ فيما يأتي ـ بهمز القطع المفتوح والمكسور الواقع بعد ميم الجمع الساكنة، وبقي الهمز المضموم بعد ميم الجمع الساكنة، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨].

﴿مَعَكُمْ أَيْنَ مَا﴾ [الحديد: ٤].

(وَرْشٌ) من طريقيه؛ ولذا صرح باسمه.

وذلك إيثاراً للمد[١]، وإنما عدل عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ـ الذي هو مذهبه كما يأتي ـ؛ لأنه لو أبقى الميم ساكنة[٢] لتحركت بسائر الحركات، فرأى تحريكها بحركتها الأصلية أولى[٣].

وقرأ الباقون: بالسكون من غير صلة في جميع القرآن.

للتخفيف[٤]، ولذا أجمعوا عليه وقفاً، وإليه أشار بقوله السابق: **(قَبْلَ مُحَرَّكٍ)**، فإنها لا تكون إلا في حالة الوصل[٥].

وهما لغتان فصيحتان[٦].

١٢٠ ـ ....وَاكْسِرُوا قَبْلَ السُّكُونِ بَعْدَ كَسْرٍ: حَرَّرُوا
١٢١ ـ وَصْلًا. وَبَاقِيهِمْ: بِضَمٍّ[٧]. وَشَفَا: مَعْ مِيمِ الْهَاءَ. وَأَتْبِعْ: ظُرَفَا

ثم قال:

(وَاكْسِرُوا) أيها السعداء ميم الجمع.

---

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣٩/١، وشرح النويري ٥٧/٢، والإتحاف ٣٦٧/١.

(٢) ومعنى الكلام ـ كما وجدته في شرح النويري ـ: أن ورشاً لو نقل حركة الهمزة إلى الميم الساكنة قبلها ـ على مذهبه في النقل ـ لتحركت الميم بالثلاث، فحرَّكها بحركتها الأصلية. (ينظر: شرح النويري ٥٧/٢، والإتحاف ٣٦٧/١).

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٦٧/١، وشرح النويري ٥٧/٢.

(٤) وذلك لكثرة دورها، مع أمن اللبس، وعليه الرسم. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٤٠/١، وشرح النويري ٥٧/٢، والإتحاف ٣٦٧/١).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٣).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٣).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين؛ الأول: بباء مكسورة، ثم ضاد مفتوحة، بعدها ميم مشددة منونة بالكسر: **(بِضَمٍّ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بياء مفتوحة، وضاد مضمومة، ثم ميم مشددة مضمومة: **(يَضُمُّ)**.

إذا كانت (**قَبْلَ السُّكُونِ**).

ووقعت (**بَعْدَ كَسْرٍ**)، أو ياء ساكنة؛ نحو:

﴿فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣].

و﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦].

و﴿يُؤْتِهِمُ اللهُ﴾[1].

و﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

و﴿إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤].

فذلك قراءة أبي عمرو البصري، كما رمز إليه بالحاء من قوله: (**حَرَّرُوا**).

(**وَصْلاً**)؛ إنما هو حال الوصل.

أي: قوَّمُوهُ واتْقَنُوه[2].

---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل، ولم يرد مثلها في القرآن الكريم، وقد ذكره صاحب الإتحاف مثالاً، إلا أنه ضبطها: (يؤتيهم الله)، ولم يعلق محققا الإتحاف بشيء حولها أو يعزوانها لموضعها في المصحف الشريف، أو التنويه عن وجود مثلها في المصحف من عدمه، بل إن سكوتهما يدل على موافقتهما لصاحب الإتحاف على أنها مثالاً للقاعدة المذكورة؛ وهي: وقوع ميم الجمع قبل سكون ووقعت بعد كسر أو ياء ساكنة، وهو غير صحيح، فقد أورد النويري هذا المثال، وجعله مثالاً لما خرج عن القاعدة وهي كسر الميم وصلاً قبل الساكن إذا كان قبلها كسر، وذلك لأن الميم هنا وقعت بعد ضم، حيث قال في شرحه ٥٨/٢: «وخرج عنه: ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [٣١]؛ لأن الميم بعد ضم»، ولهذا فهذا المثال لا يصلح مثالاً للقاعدة بل مثالاً لما خرج منها، ولا يوجد في القرآن ما يوافق هذا المثال ـ بصيغته التي أوردها الشارح ـ إلا قوله تعالى في سورة هود: ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [٣١]، وهو المراد من كلام الشارح وصاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣٦٧/١ ـ ٣٦٨).

(٢) هنا بيان لمعنى قول الناظم: (**حَرَّرُوا**). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٣)، والمفردات ١١١/١).

لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، وفيه أيضاً إجراؤها في الإتباع على ما قبلها تخفيفاً؛ لئلا ينقل من كسر إلى ضم[١].

(وَ)قرأ.

(بَاقِيْهِمْ)؛ أي: القراء.

(بِضَمٍّ)؛ أي: بضم الميم الواقعة بعد كسر أو ياء قبل ساكن، في الوصل أيضاً.

قال في الإتحاف[٢]: «ووجهه؛ مناسبة الهاء بالياء، وتحريك الميم بالحركة الأصلية، وهي لغة بني أسد وأهل الحرمين»[٣].

(وَ)أما.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف.

فـ**(ـمَعْ)** بسكون العين.

(مِيْمٍ الْهِاءَ) أي: يضمون الهاء حالة الوصل مع الميم.

لأن الميم حركت؛ للساكن بحركة الأصل، وضم الهاء؛ اتباعاً لها.

(وأَتْبِـعْ)؛ أي: أتبع للإمام يعقوب.

المرموز إليه بظاء: **(ظُرَفَا**[٤]**)** في الوصل أيضاً الميم للهاء؛ على أصله.

«فضمها حيث ضم الهاء في نحو: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧]؛ لوجود ضم الهاء، وكسرها في نحو: ﴿فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣]؛ لوجود الكسر.

---

(١) ينظر: الكشف ٣٧/١ ـ ٣٨، وشرح النويري ٥٨/٢ ـ ٥٩، وشرح ابن الناظم ص (٥٣)، وحجة القراءات ص (٨٢).

(٢) ينظر: الإتحاف /٣٦٧ ـ ٣٦٨.

(٣) وهو نصُّ كلام النويري في شرحه. (ينظر: شرح النويري ٥٩/٢).

(٤) ومعنى قوله: **(ظُرَفَا)**؛ جمع ظريف، وهو المتصف بالبراعة والذكاء وحسن العبارة.

وأما الوقف[(١)]؛ فكلهم على إسكان الميم، وهم على أصولهم في الهاء؛ فحمزة بضم الهاء من نحو: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، و﴿إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ويعقوب بضم ذلك في نحو: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧]، و﴿لَا يَهْدِيهِمُ﴾ [النحل: ١٠٤]، ورويس في نحو: ﴿يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٧٦]، على أصله [٧٦] بالوجهين.

واتفقوا على ضم الميم المسبوقة بضم؛ سواء كان في هاء، أو كاف، أو تاء، نحو: ﴿يَلْعَنُهُمُ ٱللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، ﴿عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وإذا وقفوا سكنوا الميم»[(٢)]، انتهى من الإتحاف.

والله سبحانه أعلم[(٣)].



(١) قال النويري في شرحه ٥٨/٢: «وعُلِمَ من قوله: (وَصْلاً)؛ أن الكل يقفون بكسر الهاء والميم، ويُخصُّ من هذا العموم حمزة ويعقوب بـ(عَلَيْهِمْ)، (إِلَيْهِمْ)، و(لَدَيْهِمْ)».

(٢) لم يبين الشارح ابتداء نقله عن الإتحاف، والواقع أنه ابتدأ بالنقل من قوله: «فضمها حيث ضمَّ الهاء. . .الخ»، وغالب كلام صاحب الإتحاف أصله موجود في شرح النويري. (ينظر: الإتحاف ٣٦٨/١، وشرح النويري ٥٨/٢ ـ ٥٩).

(٣) ينظر: النشر ٢٧١/١ ـ ٢٧٤، وشرح النويري على الطيبة ٢٩/٢ ـ ٥٩، وشرح ابن الناظم ص (٤٨ ـ ٥٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٤/ب ـ ل ٢٥/ب)، والإتحاف ٣٥٧/١ ـ ٣٦٩، وتقريب النشر ص (٧ ـ ٨).

بَابُ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ

قدَّمه لأجل: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣ ـ ٤][(١)].

والإدغام لغة[(٢)]: الإدخال، يقال أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته.

واصطلاحاً[(٣)]: خلط الحرفين المتماثلين، أو المتقاربين، أو المتجانسين، فيصيران حرفاً واحدًا مشددًا، يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة[(٤)].

وكيفية [الإدغام][(٥)]: أن تجعل الحرف الذي يراد إدغامه مثل المدغم فيه.

---

(١) وقال النويري: «ذكره بعد الفاتحة؛ لأنه من مسائلها»، وعلى تقديمه وذكره بعد الفاتحة مشى كثير من المحققين. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٤)، وشرح النويري ٢/٦١، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٥/ب)، والإتحاف ١/١٠٩).

(٢) ينظر: فتح الوصيد ١/١٤٤، وشرح ابن الناظم ص (٥٤)، وشرح النويري ٢/٦١، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٥/ب).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٤)، وشرح النويري ٢/٦١، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٥/ب).

(٤) وقال في النشر: «والإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفاً ـ كالثاني ـ مشدداً». (ينظر: النشر ١/٢٧٤، وجمال القراء ٢/٤٨٥ ـ ٤٩٧، ونهاية القول المفيد في علم التجويد ص (١٠٩)).

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى. (ينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد ص (١٠٩)).

وهو نوعان:

١ ـ صغير[1]؛ وسيأتي.

٢ ـ وكبير: وهو ما كان الأول من الحرفين متحركاً[2].

وسمي كبيراً[3]:

١ ـ لكثرة وقوعه[4]؛ [إذ][5] الحركة أكثر من السكون.

٢ ـ أو لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه[6].

٣ ـ أو لما فيه من كثرة الأعمال، إذ يحتاج فيه إلى إسكان الأول وإدغامه في الثاني[7].

وله: شروط، وأسباب، وموانع.

فإذا وُجِد الشرط، والسبب، وانتفى المانع: جاز الإدغام.

ففي المثلين: يسكن الأول، ويدغم في الثاني.

وفي غيره: يقلب كالثاني، ويسكن، ثم يدغم، ويرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة من غير وقف على الأول، ولا فصل، ولا روم، وليس بإدخال

---

(١) وهو: الذي يكون الأول منهما ـ أي الحرفين ـ ساكناً، وسيأتي بعد باب وقف حمزة وهشام على الهمز. (ينظر: النشر ٢٧٥/١، وشرح ابن الناظم ص (٥٤)، وشرح النويري ٦٢/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٥/ب)).

(٢) ينظر: النشر ٢٧٤/١.

(٣) قيل: لشموله نوعي المثلين والمتجانسين والمتقاربين. (ينظر: النشر ٢٧٤/١ ـ ٢٧٥، وشرح النويري ٦٢/٢، ونهاية القول المفيد ص (١١٠).

(٤) ينظر: النشر ٢٧٤/١، وشرح ابن الناظم ص (٥٤)، وشرح النويري ٦١/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٥/ب).

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل ـ بما يفيد معنى العطف ـ: (أو)، والصواب ما أثبته من النشر ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: النشر ٢٧٤/١).

(٦) ينظر: النشر ٢٧٤/١.

(٧) ينظر: شرح النويري ٦١/٢.

حرف في حرف، بل الصحيح ـ كما حققه المصنف ـ أن الحرفين ملفوظ بهما؛ طلباً للتخفيف(١).

١٢٢ ـ إِذَا الْتَقَى خَطًّا مُحَرَّكَانِ. مِثْلَانِ، جِنْسَانِ، مُقَارِبَانِ.
١٢٣ ـ أَدْغِمْ: بِخُلْفِ الدُّورِي(٢) وَالسُّوسِي مَعًا. لَكِنْ بِوَجْهِ الْهَمْزِ وَالْمَدِّ امْنَعَا

وبدأ بذكر **الشروط** فقال:

(إِذَا الْتَقَى خَطًّا)؛ أي: في الخط.

حرفان **(مُحَرَّكَانِ)**.

وكان الثاني ـ إذا كانا من كلمة ـ أكثر من حرف، فالشروط اثنان:

١ ـ شرطٌ للمدغم؛ وهو: أن يلاقي المدغم فيه خطًّا، سواء التقيا لفظاً ـ أيضاً ـ أم لا.

ليدخل نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٣٧](٣)، فلا تمنع الصلة التي هي الواو الملفوظ بها في: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾.

ويخرج نحو: ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]؛ لوجود الألف خطًّا وإن لم يلفظ به.

٢ ـ وشرطٌ في المدغم فيه؛ وهو: كونه أكثر من حرف إن كان من كلمة.

فيدخل نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿رَزَقَكُمُ﴾ [المائدة: ٨٨]،

ويخرج نحو: ﴿نَرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢]، و﴿خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بإثبات الياء: **(الدُّورِي)**، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بكسر الراء مع حذف الياء: **(الدُّورِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

ثم أشار إلى **الأسباب** بقوله:

(مِثْلَانِ).

أو **(جِنْسَانِ)**.

أو **(مُـ)ـتـ(ـقَارِبَانِ)**.

فأسبابه ثلاثة:

أحدها: التماثل؛ وهو أن يتحد الحرفان مخرجاً وصفة[(١)]؛ كالميمين، والهائين، والبائين، نحو:

﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣ ـ ٤].

﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢].

﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦].

والثاني: التجانس [٧٧]؛ وهو أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة، كالتاء مع الطاء، والدال مع التاء، نحو:

﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢].

و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨].

والثالث: التقارب؛ وهو: أن يتقاربا مخرجاً أو صفة؛ كالدال والسين، نحو: ﴿ٱلْأَصْفَادِ ۝٤٩ سَرَابِيلُهُم﴾ [إبراهيم: ٤٩ ـ ٥٠]، وكالتاء المثناة الفوقية والثاء المثلثة، نحو: ﴿البَيِّنَاتِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٩٢][(٢)]، أو[(٣)] مخرجاً وصفة معاً، كاللام والراء، نحو: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧].

---

(١) قال النويري: «ويلزم ـ يعني من هذا التعريف ـ أن يكون نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧]، متماثلين، والأولى أن يقال: المتماثلان؛ هما اللذان اتحدا ذاتاً أو اندرجا في الاسم»، قلتُ: لعل النويري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أراد دفع توهم التماثل في هذه المواضع وأشباهها. (ينظر: شرح النويري ٢/ ٧٣ـ بتصرف يسير).

(٢) والموضع الآخر في سورة المائدة: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾ [المائدة: ٣٢]، ولم ترد في القرآن الكريم إلا مقرونة بالباء.

(٣) يتقاربا.

وجواب (إِذَا)، قوله: (أَدْغِمْ)؛ للإمام أبي عمرو البصري، فهو قطبه كما صرح به في الحرز[(١)].

(بِخُلْفٍ) عنه[(٢)].

لكلٍّ من راوييه: (الدُّورِي وَالسُّوسِي مَعًا)، لا أحدهما فقط.

فتصريحه بالدوري؛ لدفع توهم أن المراد به السوسي وحده، كما وقع في الحرز؛ حيث أطلق الإدغام لأبي عمرو، والمراد به السوسي[(٣)]، ولم يصرح بالخلف ـ أيضاً ـ كأصله[(٤)]، لكنه صرح به في الهمز الساكن،

---

(١) وهو قول الشاطبي في حرز الأماني، البيت رقم (١١٦):

وَدُونَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ ... أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلَا

(٢) والقراءة بالإدغام للدوري عن أبي عمرو، والقراءة بالإظهار للسوسيّ، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٧٥/١ ـ ٢٧٦، وشرح منحة مولى البر ص (١٧)، ومنحة مولى البر ص (٥)، البيت رقم (١٧)).

(٣) قال النويري في شرحه على الطيبة (٧١/٢): «فإن قيل: فما مستند أهل هذا العصر في تخصيص السوسيّ بوجه واحد؟ قلتُ: مستندهم فعل الشاطبيّ، قال السَّخاوي في آخر باب الإدغام: وكان أبو القاسم ـ يعني الشاطبيّ ـ يُقْرِئ بالإدغام الكبير من طريق السوسيّ؛ لأنه كذلك قرأ، فصرح بأن قراءته لم تقع للسوسيّ إلا بوجه واحد».
وقال في غيث النفع ص (٩٦): «الإدغام الكبير حيث ذكرناه إنما هو للسوسيّ فقط، وهو المأخوذ به من طريق القصيد وأصله في جميع الأمصار، وتبعوه في ذلك، عملاً بقول تلميذه السخاوي: وكان أبو القاسم يقرأ بالإدغام الكبير من طريق السوسيّ؛ لأنه كذا قرأ، وإلا فالإدغام ثابت عن الدوري، كما ذكره الداني في جامعه والطبري والصفراوي وغيرهم».
وقال الشيخ الضبَّاع في مختصر بلوغ الأمنية ص (٣٥): «يؤخذ تخصيصه ـ أي الإدغام ـ بالسوسيّ من الشاطبية من تخصيصه بإبدال الهمز المفرد وقصر المنفصل، والقاعدة: أن إدغام القراء مع الإبدال فقط، فيكون الإدغام لمن أبدل وهو السوسي، والإظهار لمن حقق وهو الدوري». (وينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٤)، وفتح الوصيد ١٦٧/١).

(٤) وأصله هو التيسير، قال الداني في ذكره لأسانيده في رواية أبي عمر الدوري من قراءة أبي عمرو البصري ص (٢٣): «وقرأت بها القرآن كله من طريق أبي عمر، على شيخنا عبدالعزيز بن جعفر بن محمد بن إسحق البغدادي المقرئ، وقال لي: قرأت بها على أبي طاهر عبدالواحد بن عمر بن أبي هاشم المقرئ ما لا أحصيه كثرة، =

ونسبه إلى أبي عمرو بشرط عُلِمَ منه الخلاف[(١)]، والحرز خص السوسي بإبدال الهمز[(٢)]، والدوري بتحقيقه، فأسقط وجه إبدال الدوري ووجه

= وقال: قرأت بها على أبي بكر بن مجاهد، وقال: قرأت على أبي الزعراء عبدالرحمٰن بن عبدوس، وقال: قرأت على أبي عمر، وقال: قرأت على اليزيدي، وقال قرأت على أبي عمرو»، وقد صرح الداني في جامع البيان (١/١٨٤ ـ ١٨٥) أنَّ قراءته على شيخه عبدالعزيز: بالإظهار، ولكن الداني صرح بالإدغام للدوري على سبيل التحديث لا على سبيل القراءة.

وقال أيضاً في كتاب التيسير في معرض سرده لأسانيده في رواية أبي شعيب السوسيّ من قراءة أبي عمرو البصري ص (٢٣): «وقرأت بها القرآن كله بإظهار الأول من المثلين المتقاربين وبإدغامه على فارس بن أحمد المقرئ، وقال لي: قرأت بها كذلك على عبدالله بن الحسين المقرئ، وقال لي قرأت بها كذلك على أبي عمران موسى بن جرير النحوي، وقال: قرأت على أبي شعيب ـ يعني السوسي ـ»، فصرح هنا بالإدغام والإظهار للسوسيّ، ومعلوم أن شرط السوسي هو الإبدال.

فمما سبق ذكره من أسانيد الدوري والسوسي عن أبي عمرو البصري من كتاب التيسير نجد أن الداني قد صرح بالخلاف في الإدغام الكبير لأبي عمرو البصري من راوييه بخلاف ظاهر صنيع الإمام الشاطبيّ، وعلى هذا ـ كما قاله بعض المحققين ـ فلا يجوز أن يؤخذ لأبي عمرو البصري من طريق التيسير إلا بوجه واحد للدوري؛ هو وجه الإظهار، وبوجهين للسوسيّ؛ هما وجهي الإظهار والإدغام، ولا يجوز لأحد أن يقول قرأت للسوسيّ من التيسير إلا إذا قرأ للسوسي بالوجهين؛ الإظهار، والإدغام.

أما من طريق الشاطبية فقد استقر الأمر وأجمع الأئمة على أن الإدغام الكبير حيثما ذكر فإنه للسوسيّ فقط، وهو المأخوذ به من طريق القصيد، في جميع الأمصار، كما نص على ذلك السخاوي.

لكن قال النويري (٢/٧٠ ـ ٧٢): «يجب على المجيز أن يقول: أجزته بما نُقِلَ أن الشاطبي كان يُقْرِئ به، ولا يجوز أن يقول قرأ عليَّ بما في الشاطبية؛ لأن ذلك افتراء يخل بعدالته»، وذلك على مذهبه؛ حيث يرى أن الشاطبي قد وافق صريح التيسير الذي سبق التفصيل فيه؛ لأنه ألزم نفسه به حيث قال في حرز الأماني، البيت رقم (٦٨):

وَفِي يُسْرِهَا التَّيسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ ... فَأَجْنَتْ بِعَونِ اللهِ مِنْهُ مُؤَمَّلَا

(ينظر: جامع البيان، وسراج القاري ص (٣٣)).

(١) ينظر: التيسير ص (٣٩).

(٢) وهو قول الشاطبي في حرز الأماني ص (١٨)، البيت رقم (٢١٦):

وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ ... مِنَ الْهَمْزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومٍ اهْمِلَا

تحقيق السوسي؛ اختياراً منه[١]، وهو خلاف المشهور عند النقلة من أن لأبي عمرو من الروايتين في هذا النوع ـ أعني الكبير ـ الإدغام والإظهار[٢]، كما أنه له منهما في الهمز الساكن الآتي مذهبين؛ التحقيق، والإبدال، وكذا في المد المنفصل له منهما مذهبان؛ القصر، والمد.

وقد أشار إلى ذلك المصنف بقوله:

(**لكِنْ بِوَجْهِ**) تحقيق.

(**الْهَمْزِ**) الساكن.

(**وَ**)وجه.

(**المَدِّ**)؛ أي: مد المنفصل.

(**امْنَعَا**)؛ الألف بدل من النون الخفيفة، فلا يجوز الإدغام في ذلك[٣].

وتوضيح المقام: أنه يتركب من هذا الباب[٤]، وباب الهمز،

---

(١) كما نص على ذلك تلميذه السخاوي بقوله: «وكان أبو القاسم يقرأ بالإدغام الكبير من طريق السوسيّ؛ لأنه كذا قرأ». (فتح الوصيد (٢٦٧/١)).

(٢) من قوله: «حيث أطلق الإدغام لأبي عمرو، والمراد به السوسي» إلى هنا، موجود بحروفه في سراج القاري ص (٣٣).

(٣) وقد ذهب جماعة من العلماء ـ منهم الشيخ محمد كريم راجح شيخ القراء بالديار الشامية من قراءتي وتلمذتي عليه، والشيخ عبدالفتاح القاضي، والمنيِّر السمنودي، وآخرين ـ بإعادة النظر في التحريرات الزائدة على النشر وطيبته عند القراءة بمضمنها، والتي وضعها جماعة من العلماء المحررين، وقيدوها في مصنفات ومنظومات معلومة عند أهل التخصص، وقالوا ـ أي الشيخ محمد كريم راجح ومن ذهب إلى ما ذهب إليه في شأن التحريرات ـ: إن ابن الجزري إذا أراد التحرير فإنه يأتي به في موضعه، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بمواضع عدة من الطيبة هذا واحد منها، وهو قوله: «**لَكِنْ بِوَجْهِ الْهَمْزِ والْمَدِّ امْنَعَا**»، وغيرها من المواضع، وقد تعرضت إلى مزيد تفصيل لهذه المسألة عند شرح الشارح للبيت رقم (٥٧)؛ وهو قول الناظم: (**وضِعْفِ ضِعْفِهِ سِوَى التَّحْرِيرِ**).

(٤) أي: باب الإدغام الكبير.

ثلاثة مذاهب، كلٌّ منها صحيح مقروء به[١]:

أحدها: الإظهار مع الإبدال[٢]؛ لأن تحقيق الهمز أثقل من إظهار المتحرك، فخفف الأثقل، ولا يلزم تخفيف الثقيل[٣]، وهو أحد وجهي التيسير[٤]، كجامع البيان.

وثانيها: الإدغام مع الإبدال؛ للتخفيف[٥]، وهو المشهور في كتب الإدغام من الروايتين جميعاً[٦]، وقد خصه الشاطبي بالسوسي؛ لأقرائه به، وعليه عمل الناس اليوم.

وثالثها: الإظهار مع تحقيق الهمز، عملاً بالأصل الثابت عن أبي عمرو[٧]، ومن كل الطرق[٨].

---

(١) ينظر: الإتحاف ١/١١٠.

(٢) قال في النشر: «وهو أحد الأوجه الثلاثة عند جمهور العراقيين عن أبي عمرو بكماله، وأحد الوجهين عن السوسي في التجريد، والتذكار، وأحد الوجهين في التيسير المصرح به في أسانيده من قراءته على فارس بن أحمد، وفي جامع البيان من قراءته على أبي الحسن، وهو الذي لم يذكر مكي، والمهدوي، وصاحب العنوان، والكافي، وغيرهم ممن لم يذكر الإدغام عن أبي عمرو سواه، وجهاً واحداً، وكذلك اقتصر عليه أبو العز في إرشاده، إلا أن بعضهم خصَّ ذلك بالسوسي؛ كصاحب العنوان، والكافي، وبعضهم عمَّ أبا عمرو؛ كمكي، وأبو العز في إرشاده». (ينظر: النشر ١/٢٧٦).

(٣) ينظر: شرح النويري ٢/٧٢.

(٤) ينظر: التيسير ص (٢٣).

(٥) ينظر: شرح النويري ٢/٧٢.

(٦) قال في النشر: «ونص عليه ـ عنهما جميعاً ـ الداني في جامعه تلاوة، وهو الذي عن السوسي في التذكرة لابن غلبون، والشاطبية، ومفردات الداني، وهو الوجه الثاني عنه في التيسير، والتذكار، وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريق الشاطبية والتيسير، وإنما تبعوا في ذلك الشاطبي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ». (ينظر: النشر ١/٢٧٦).

(٧) ينظر: شرح النويري ٢/٧٢.

(٨) قال في النشر: «وهو الوجه الثاني عن السوسي في التجريد، وللدوري عند من لم يذكر الإدغام؛ كالمهدوي، ومكي، وابن شريح، وغيرهم، وهو الذي في التيسير عن الدوري من قراءة الداني على أبي القاسم عبدالعزيز بن جعفر البغدادي». (ينظر: النشر ١/٢٧٧).

وبقي رابع: وهو الإدغام مع الهمز، وهذا غير جائز باتفاق الطرق عن أبي عمرو(١)؛ وَعُلِّلَ: بأن فيه تخفيف الثقيل دون الأثقل(٢)، لكن ينقض بجوازه ليعقوب، كما هو قاعدته الآتية، فالأولى أن يحتج لأبي [٧٨] عمرو: باتباع الأثر(٣).

وأما منع الإدغام مع مد المنفصل لأبي عمرو أيضاً؛ فلقول الحافظ الداني: «إذا أدرج أو أدغم لم يهمز»(٤)، حيث خص الإدراج ـ وهو الإسراع بالمد ـ والإدغام بالإبدال، وسيأتي جواز مد المنفصل مع الإبدال(٥).

فقول النويري هنا(٦): «والإبدال لا يكون إلا مع القصر»، كأنه أراد به السوسي من طريق الحرز، وإلا ففيه نظر؛ لأن كلًّا [من](٧) الروايتين روى عنه: مد المنفصل، وتحقيق الهمز، والإبدال، ولم يصرح أحد من مصنفي طرق الكتاب بمنع المد مع الإبدال، وإنما صرحوا بمنع الإدغام:

---

(١) وقد انفرد بذكرها وجوازها الهذلي حيث قال في كامله: «وربما همز وأدغم المتحرك، هكذا قرأنا على ابن هاشم، على الأنطاكي، على ابن بدهن، على ابن مجاهد، على أبي الزعراء، على الدوري»، وقد ذكره ابن الجزري في النشر ورده، ووهَّمَ الهذلي في ذلك، وأفاض في الرد عليه. (ينظر: النشر ٢٧٧/١، وشرح النويري ٦٦/٢ ـ ٦٩، والكامل ص (٣٥٢)).

(٢) قال به النويري في شرحه، وذكره صاحب الإتحاف. (ينظر: شرح النويري ٧٢/٢، والإتحاف ١١١/١).

(٣) وهو قول صاحب الإتحاف، فالقراءة سنة متبعة لا مجال فيها للقياس أو الاجتهاد. (ينظر: الإتحاف ١١١/١).

(٤) وعند اجتماع المد مع الإدغام والإظهار فيحتمل أحوال أربعة؛ الإدغام مع المد والقصر، والإظهار ـ أيضاً ـ مع المد والقصر، كلها جائزة إلا وجه المد مع الإدغام، وهو الذي نص الداني على منعه في التيسير. (ينظر: التيسير ص (٣٩)، وشرح ابن الناظم ص (٥٥)).

(٥) من قوله: «وتوضيح المقام أنه يتركب من هذا الباب. . .الخ»، إلى هنا موجود بحروفه في الإتحاف ١١٠/١.

(٦) ينظر: شرح النويري ٦٩/٢.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: (صح).

مع التحقيق، ومع مد المنفصل[1]، هكذا حققه الشيخ أبو الضِياء علي الشَبْرامُلسي[2].

مثال اجتماع الهمز مع الإدغام: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ﴾ [يونس: ٣٩]؛ يجوز فيه الثلاثة السابقة، ويمتنع الرابع[3].

ومثال اجتماع الإدغام مع المنفصل: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٠]؛ يمتنع المد مع الإدغام، ويجوز الثلاثة الباقية.

ومثال اجتماع الإدغام، والهمز والمنفصل: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٧]، يتحصل فيه ثمانية أوجه، يمتنع منها ثلاثة:

١ ـ الإدغام، مع الهمز، والمد.

٢ ـ والإدغام، مع الهمز، والقصر.

٣ ـ والإدغام، مع الإبدال، والمد.

وتجوز الخمسة الباقية، تأمل[4].

١٢٤ ـ فَكِلْمَةً مِثْلَيْ: مَنَاسِكَكُمْ، وَمَا سَلَكَكُمْ. وَكِلْمَتَيْنِ عَمِّمَا

---

(١) وكلام النويري والرد عليه موجود بحروفه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١/١١١).

(٢) هكذا ضبط الناسخ اسمه، والصواب أنه: (الشَّبْرَامَلِّسِيّ)، وهو: أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشَّبْرَامَلِّسِيّ القاهريّ الشافعيّ، خاتمة المحققين، لم يأت مثله في دقة النظر وجودة الفهم وقوة التأني في البحث، كان زاهداً في الدنيا، ومجلسه مصوناً عن الغيبة وذكر الناس بالسوء، من مقولاته: قيراط من الأدب خير من أربعة وعشرين قيراطاً من العلم، أخذ القراءات عن عبدالرحمٰن شحاذة اليمني، ومحمد بن أحمد الشوبري، وأخذ عنه علي بن سليمان المنصوري، وعلي النوري الصفاقسي، وأحمد البنا الدمياطي، ولد سنة ٩٩٨هـ، وتوفي سنة ١٠٨٧هـ، وصلَّى عليه بالجامع الأزهر الشيخ شرف الدين ابن شيخ الإسلام زكريَّا الأنصاريّ، رحمهما الله رحمة واسعة. (ينظر: هداية القاري ٢/٧٨٣، والحلقات المضيئات ١/٢٩٣).

(٣) والوجه الممتنع هو: وجه الإدغام مع الهمز.

(٤) ذكر هذه الأمثلة صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١/١١١).

ثم فصَّل المصنف المثلين بقوله:

(فـ)ـأبو عمرو باتفاق راوييه.

لم يدغم من المتماثلين إذا كانا (كِلْمَةً)؛ أي: من كلمة واحدة.

إلَّا (مِثْلَيْ):

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾ بالبقرة[١].

وقوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ بالمدثر[٢].

وأظْهَر ما عداهما؛ نحو:

﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥].

و﴿وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦][٣].

و﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾ [البقرة: ١٣٩].

و﴿بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤].

وما رُوِيَ عن أبي عمرو من إدغامه متروك لا يجوز التعويل عليه[٤]،

---

(١) الآية: [٢٠٠].

(٢) الآية: [٤٢].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) نص على ذلك معظم شرَّاح الشاطبية، قال السخاوي في فتح الوصيد (١/١٤٥): «وقد روي عن أبي عمرو ـ رحمه الله ـ إدغام المثلين حيثُ وقعا في جميع القرآن، وليس مُعُوَّلَا».
وقال في سراج القاري ص (٣٤): «فإنه رُوِيَ عن أبي عمرو أيضاً، ولكنه متروك لا يعول عليه، فليس فيه إلا الإظهار».
وقال ابن الجزري في النشر (١/٢٨٠): «ولم يدغم ـ أي أبو عمرو ـ من المثلين في كلمة واحدة إلا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وقوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢]، وأظهر ما عداهما، نحو: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾، و﴿وُجُوهُهُمْ﴾، و﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾، و﴿بِشِرْكِكُمْ﴾، وشبهه»، ولم يعقب ابن الجزري بعد ذلك بذكر شيء ممَّا ورد لأبي عمرو من الإدغام في المثلين من كلمة في ما سوى تلك الكلمتين. =

فليس له فيه إلا الإظهار، ولذا قال في الحرز[1]:

....وَبَاقِي الْبَابِ لِيْسَ مُعَوَّلَا

نعم أدغمه الأعمش[2] من الأربعة عشر من رواية المطوعي.

(وَ) أمَّا.

المثلان من **(كِلْمَتَيْنِ)**.

فـ**(ـعَمِّمَا)** الإدغام فيهما.

والوارد منه في القرآن سبعة عشر حرفاً[3]، جمعها بعضهم في أوائل

= وقال النويري في شرحه على الطيبة (٧٤/٢): «ورُوِيَ إدغام كل مثلين، لكنه ضعيف». ومن الكتب التي نقلت قراءة أبي عمرو في عموم المثلين حيث وقع في القرآن: البحر المحيط لأبي حيان، ومختصر ابن خالوية، وعلى هذا فقراءة أبي عمرو البصري بإدغام المثلين حيث وقع في القرآن قراءة شاذة غير مقروء بها، ولا معول عليها. (ينظر: البحر المحيط ٣٧/٥، ومختصر ابن خالوية ص (٥٢)).

(١) ينظر: الشاطبية، البيت رقم (١١٧).

(٢) قرأ الأعمش ـ من رواية المطوعيّ عنه ـ بإدغام أول المثلين في الثاني إذا كانا من كلمة واحدة، وعمم الإدغام في جميع المثلين، وحيث وقع في القرآن العظيم، فوافق أبا عمرو البصري في ما رُوِي عنه، وما زاده ـ أي الأعمش ـ من الشاذ الذي هو غير مقروء به ولا معولٍ عليه. وقد استثنى الأعمش من ذلك أصلاً عاماً وكلمات مخصوصة؛ أما الأصل العام: فهو التاء في التاء، فإنه لا يدغم التاء في مثلها إذا كانتا في كلمة واحدة؛ نحو: ﴿مَوْتَتَنَا﴾ [الصافات: ٥٩]، وأمَّا الكلمات الخاصة فهنَّ أربع مواضع على النحو التالي؛ كلمة: ﴿سَبَبًا﴾ في مواضعها من سورها في القرآن الكريم، و﴿قَصَصِهِمْ﴾ [يوسف: ١١١]، ﴿سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١]، ﴿وَأَقَلُّ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٤]، و﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤، الجن: ٤]. وللقراء الأربعة بعد العشرة مذاهب مختلفة في إدغام المثلين، نص عليها المتولي في منظومته الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع الزائدة فوق العشرة.

قال في الفوائد المعتبرة، ص (٢٦٦)، الأبيات رقم (٢٩ ـ ٣٠):

....   وطِبْ خصَّ بِمِثْلَي كِلْمَةٍ لا التَّا تَلَا

وَسَبَباً قَصَصُهُمْ وَعَدَدَا   وَشَطَطاً لَهُ بِإِظْهَارٍ هَدَى

(ينظر: الرياحين العطرة شرح مختصر الفوائد المعتبرة ص (٢٤)).

(٣) وقال بعضهم بل عدتها ثمانية عشر (١٨) حرفاً، قال المالقي في الدر النثير =

هذه الكلمات[(١)]:

يَـا لَا ئِـمِـي غَـيَّـرْتَ مُـهْـجَـتِـي [كَـمْ][(٢)] تُـعَـنِّـفْـنِي بِـقِـلَّـةِ هِـمَّـتِـي
نَـعَـيْـتُ رَبْـعـاً فَـارَقُـوهُ سَـادَتِـي وَنُـحْـتُ عَـلَـيهِـمْ ثُـمَّ حَـارَتْ قِـصَّـتِـي

وأمثلتها على الترتيب[(٣)]:

﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

﴿لَّا قِبَلَ لَهُم﴾ [النمل: ٣٧].

﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

﴿الرَّحِيمِ ۝ مَالِكِ﴾ [الفاتحة: ٣ ـ ٤].

﴿رَبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١].

﴿الشَّوْكَةِ تَكُونُ﴾ [الأنفال: ٧].

﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

= والعذب النمير ص (٢٠٩): «الضرب الذي بقي مثله في كلمتين ثمانية عشر حرفاً يجمعها قولك: (حَسَنُ فِعْلكَ أَثْبَتَهُ غير قوم)»، وزاد على ما ذكر هنا "الهمزة"، وذكر أضرب الهمزتين من كلمتين المتفقتين والمختلفتين نحو: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، ثم قال: ولم يدغم شيئاً من ذلك، ثم أخذ في تعليل وجه الإدغام.

(١) ذكر هذين البيتين صاحب كتاب (نهاية القول المفيد) ولم يعزها لأحد، فالمدغم من المثلين سبعة عشر حرفاً هي: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والعين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والهاء، والياء. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (١١٢)).

(٢) هكذا ضُبطت في الأصل، وهي في نهاية القول المفيد بزيادة الواو (وكم). (ينظر: نهاية القول المفيد ص (١١٢)).

(٣) وقد سرد ابن الجزري في النشر أمثلة لجميع الحروف السبعة عشر، وذكر عدد مرات ورود كل حرف منها في القرآن الكريم، وحرر الخلاف في المواضع المختلف فيها لكل حرف من تلك الحروف. (ينظر: النشر ١/٢٨٠ ـ ٢٨٥).

﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢].

﴿نُسَبِّحُ﴾ [البقرة: ٣٠].

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

﴿خَلَٰٓئِفَ [٧٩] فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٤].

﴿ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢].

﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

﴿يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

﴿ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

﴿ٱلرِّزْقِ قُلْ﴾ [الأعراف: ٣٢].

١٢٥ ـ مَا لَمْ: يُنَوَّنْ(١)، أَوْ يَكُنْ (تَا) مُضْمَرِ وَلَا مُـشَـدَّدًا..............................

ومحل الإدغام: حيث انتفى موانعه، كما قال:

(**مَا لَمْ يُنَوَّنْ**)؛ أي: الحرف الأول.

(**أَوْ**) لم.

(**يَكُنْ "تَا" مُضْمَرٍ**)؛ متكلم، أو مخاطب.

(**وَلَا**)؛ أي: ولم يكن.

(**مُشَدَّدًا**).

فكل واحد من هذه الثلاثة:

١ ـ التنوين.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو؛ على البناء للمفعول: (**يُنَوَّنْ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ على البناء للفاعل: (**يُنَوِّنْ**).

٢ ـ وتاء الضمير.

٣ ـ والتشديد.

لا خلاف في منعه للإدغام.

فالمنون؛ نحو:

﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٨١].

﴿وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠][1].

﴿نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا﴾ [الشعراء: ٢٢].

﴿فِي ظُلُمَٰتٖ ثَلَٰثٖ﴾ [الزمر: ٦].

لأن التنوين حاجز قوي جرى مجرى الأصول، فمنع من التقاء الحرفين، بخلاف صلة: ﴿هُوَ﴾، لعدم القوة، ولا تمنع زيادة الصفة في المدغم، ولذا اتفقوا على إدغام: ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، ونحوها[2].

وتاءُ الضمير[3] نحو:

﴿كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبأ: ٤٠].

﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ﴾ [يونس: ٩٩].

﴿كِدتَّ تَرۡكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤].

﴿خَلَقۡتَ طِينٗا﴾ [الإسراء: ٦١].

---

(١) في الأصل رسمت من دون الواو: ﴿بِٱلنَّهَارِ﴾، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٢) ينظر: شرح النويري على الطيبة ٧٦/٢، والإتحاف ١١٢/١.

(٣) وهو ـ كما قال النويري ـ ليس مانع لذاته، بل لملازمة المانع حيث وقع. (ينظر: شرح النويري ٧٧/٢).

﴿جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١].

وسيأتي: ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا﴾ بمريم[١].

وظاهر أن إطلاقهم تاء الضمير على: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾ [يونس: ٩٩]، تجوُّز؛ لأن التاء فيه ليس ضميراً على الصحيح، بل حرف خطاب، والضمير: (أن) فقط[٢].

١٢٥ ـ ....وَفِي الْـجَـزْمِ انْـظُـرِ:
١٢٦ ـ فَإِنْ تَمَاثَلَا فَفِيهِ خُلْفُ. وَإِنْ تَقَارَبَا فَفِيهِ ضَعْفُ[٣]

وبقي موانع أخر مختلف فيها[٤]؛ كالجزم، وتوالي الإعلال، وقلة الحروف، ومصيره إلى حرف واحد، واختصاص إظهار بعض المتقاربين بخفة الفتحة، أو سكون ما قبله، أو بهما، أو لفقد المجاورة، كما سيأتي مفصلاً.

---

(١) الآية: [٢٧].

(٢) الكلام بحروفه مع ضرب الأمثلة موجود في شرح النويري وفي الإتحاف. (ينظر: شرح النويري ٧٦/٢ ـ ٧٧، والإتحاف ١١٢/١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين الأول: بضم الضاد: (**ضُعْفُ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، والثاني: بفتح الضاد: (**ضَعفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) قد فات الشارح ـ رحمه الله ـ أن يتكلم عن المانع الثالث من موانع الإدغام المتفق عليها، وكان حقه أن يتكلم عليه قبل كلامه عن الموانع المختلف فيها، كما فعل ابن الناظم والنويري في شرحيهما، على أنه ذكره وعدَّه في أول الكلام وأشار إليه، فلعله سهو منه، أو سقط من الناسخ، فالمانع الثالث من موانع الإدغام المتفق عليها، هو قول الناظم: «وَلَا مُشَدَّداً»؛ وذلك نحو: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، ﴿ٱلْحَقُّ كَمَنْ﴾ [الرعد: ١٩]، ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿رَبِّ بِمَآ﴾ [الحجر: ٣٩]؛ وذلك لما يلزم من الدوران فك الإدغام، وضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد لكونه بحرفين، لا سيما عند البصريين. (ينظر: شرح النويري ٧٧/٢، والإتحاف ١١٢/١، وشرح ابن الناظم ص (٥٦)).

(**فَفِي**[١] **الْجَزْمِ انْظُرِ**)[٢] تفصيلاً[٣].

(**فَإِنْ تَمَاثَلَا**)؛ أي: الحرفان الملتقيان، أو تجانسا؛ نحو:

﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩].

﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨].

﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢][٤].

﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦][٥].

(**فَفِيهِ**)؛ أي: في إدغامه.

(**خُلْفُ**) وقع بين أصحاب الإدغام.

فمنهم من أدغمه[٦]؛ نظراً إلى تلاقي الحرفين، ومنهم من أظهره[٧]؛ نظراً إلى ما كان أولاً، فلم يعتد بذلك[٨]، والوجهان صحيحان، قال بكلٍّ منهما جماعة[٩]، وبهما قرأت.

---

(١) ضُبطت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح ـ وهي كذلك في جميع النسخ ـ؛ مقرونة بواو العطف: (**وَفِي**)، لكن الشارح ضبطها في سياق الشرح مقرونة بالفاء: (**فَفِي**)، وهذا من المواضع القليلة التي خرج فيها الشارح عن منهجه في تتبع كلام الناظم حرفاً حرفاً.

(٢) قال ابن الناظم: «أي: وفي مانع الجزم تفصيل». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٦)، وشرح السمنودي على الطيبة ل ٢٦/أ).

(٣) وإنما كان الجزم مانعاً؛ لضعف الكلمة بالحذف، أو لخفتها معه، أو لأن المحذوف كالموجود فهو فاصل. (ينظر: شرح النويري ٧٨/٢).

(٤) وهذا مثال على المتجانسين.

(٥) وهذا الموضع مما ألحق بالمتجانسين؛ لقوة الكسرة. (ينظر: النشر ٢٧٩/١).

(٦) وهو مذهب ابن شنبوذ، وأبي بكر الداجوني. (ينظر: النشر ٢٧٩/١).

(٧) وبه قال الأكثرون، وهو مذهب أبي بكر مجاهد وأصحابه. (ينظر: النشر ٢٧٩/١).

(٨) أي: فلم يعتد بذلك العارض.

(٩) ولكن المشهور الاعتداد به في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره. (ينظر: النشر ٢٧٩/١).

(وَإِنْ تَقَارَبَا)؛ أي: الحرفان الملتقيان في المخرج فقط، أو الصفة فقط.

وذلك في [نحو][(1)]: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧].

(فَفِيهِ)؛ أي: في إدغامه.

ـ كما جرى عليه صاحب التجريد[(2)] ـ: **(ضَعْفُ)**.

والصحيح: هو الإظهار؛ اعتدادًا بمانع الجزم فيه[(3)]

وأما قوله تعالى: ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الروم: ٣٨]، فسيأتي التصريح به مع: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢]، عند ذكر إدغام (التاء) من المتقاربين والمتجانسين.

١٢٧ ـ وَالْخُلْفُ فِي: وَاوِ هُوَ الْمَضْمُوم[(4)] (هَا) وَآلَ لُوطٍ، جِئْتِ شَيْئًا كَافَ هَا

١٢٨ ـ كَاللَّاءِ[(5)]. لَا يَحْزُنْكَ فَامْنَعْ....... ....

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته ـ قياساً على نظائره ـ؛ لاستقامة المعنى.

(٢) ينظر: التجريد ص (١٥٣).

(٣) قال في النشر: «والمشهور: الاعتداد به في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره، ما لم يكن مفتوحاً بعد ساكن». (ينظر: النشر ٢٧٩/١، والإتحاف ١١٢/١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم الثالثة: (**الْمَضْمُومِ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الميم الثالثة: (**الْمَضْمُومُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بإبدال الهمزة ياء ساكنة: (**اللَّايْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، ونسخة الشيخ ابراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ـ، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بهمزة مكسورة مرسومة على نبرة، ثم ياء بعدها: (**اللَّائِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: بهمزة مكسورة مرسومة على نبرة، ولا ياء بعدها: (**اللَّائِ**)، وهو الاختيار في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، والرابع: بهمزة مكسورة مرسومة على السطر، ولا ياء بعدها: (**اللاءِ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(**وَالْخُلْفُ**) بين المدغمين.

(**فِي**) إدغام.

(**وَاوِ**: ﴿هُوَ﴾).

إذا كان قبلها ضمة، كما قال: (**الْمَضْمُومِ هَا**)؛ نحو:

﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

﴿هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨].

ووقع في ثلاثة عشر موضعا[(١)].

وبالإدغام: أخذ أكثر المصريين [**٨٠**]، والمغاربة.

وبالإظهار: أخذ أكثر البغداديين، واختاره ابن مجاهد[(٢)].

وعلَّله بعضهم[(٣)]: بأنه إذا أدغم سكن، وإذا سكن صار حرف مد،

---

(١) وهي كالتالي:
﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].
﴿إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨].
﴿إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦].
﴿إِلَّا هُوَ وَإِن﴾ [الأنعام: ١٧]، و[يونس: ١٠٧].
﴿إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٥٩].
﴿هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٧].
﴿هُوَ وَمَن﴾ [النحل: ٧٦].
﴿إِلَّا هُوَ وَسِعَ﴾ [طه: ٩٨].
﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ وَأُوتِينَا﴾ [النمل: ٤٢].
﴿هُوَ وَجُنُودُهُۥ﴾ [القصص: ٣٩].
﴿إِلَّا هُوَ وَعَلَى﴾ [التغابن: ١٣].
﴿إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ﴾ [المدثر: ٣١].

(٢) ينظر: النشر ٢٨٢/١ ـ ٢٨٣.

(٣) وقيل: لقلة حروفه، والصحيح: اعتبار المانعين جميعاً وإن كانا ضعيفين، فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيف أكسبه قوة. (ينظر: النشر ٢٨٣/١، وشرح النويري ٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥٦)، والإتحاف ١١٤/١).

فلا يدغم كما تقدم[1].

وعُورِض[2]: باتفاقهم على إدغام: ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ﴾ [الروم: ٤٣]، ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١]، ولذا قال في الحرز[3]:

.... فَأَدْغِمْ وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا
وَيَأْتِيَ يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوَهُ وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا

أما إذا سكنت الهاء من: ﴿هُوَ﴾، وذلك في ثلاثة مواضع[4]:

﴿[وَهُوَ][5] وَلِيُّهُم بِمَا﴾ في الأنعام[6].

﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ في النحل[7].

﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمْ﴾ في الشورى[8].

فلا خلاف في الإدغام حينئذ، خلافاً لمن وهم فيه[9].

---

(١) عند شرحه لكلام الناظم في البيت رقم (٩٣)، من خطبة المتن.

(٢) قال النويري: «وينتقض بإدغام: ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه: ١١]، إجماعاً، فلا فرق بين الواو والياء، والصحيح أنه أُظْهِرَ لضعفه بالإضمار، وعدم الخفاء». (ينظر: النشر ٢٨٣/١، وشرح النويري ٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥٦)، والإتحاف ١١٤/١، وشرح الشاطبية للسيوطي ص (٥١)).

(٣) ينظر: منظومة حرز الأماني، البيت رقم (١٣٠).

(٤) الآية: [١٢٧].

(٥) في الأصل: (فهو)، وهو تصحيف.

(٦) الآية: [١٢٧].

(٧) الآية: [٦٣].

(٨) الآية: [٢٢].

(٩) وممن وَهِمَ فيه أبو عبدالله الموصلي المعروف بشعلة، حيث قال في شرحه على الشاطبية: «أما إذا لم يكن مضموماً وهو: ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾، ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ بِهِمْ﴾، ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾، فإن الهاء ساكنة عند أبي عمرو؛ فلا إدغام عند الجمهور، لأن الهاء خفَّت بالسكون فلا يحتاج إلى تخفيف الإدغام»، وقد رده محقق شرح شعلة بقوله: «قوله: فلا إدغام عند الجمهور، صوابه: فالإدغام قولاً واحدًا؛ لأن كلام المصنف في مضموم الهاء، فبقي الساكن على أصله في اجتماع المثلين». (ينظر: كنز المعاني شرح حرز الأماني للموصلي ص (٨١)، والإتحاف ١١٤/١).

فقد صرح بعدم الخلاف في ذلك الداني[(١)].

قال المصنف بعد نقله[(٢)]: «والصحيح [أنه][(٣)] لا فرق بين: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ [الأنعام: ١٢٧]، وبين: ﴿ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وبين: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٦]، إذ لا يصح نص عن أبي عمرو وأصحابه بخلافه»[(٤)].

(وَ)الخلف بينهم.

في إدغام لام: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾[(٥)].

وهي في أربعة مواضع؛ اثنان في الحجر[(٦)]، والثالث في النمل[(٧)]، والرابع في القمر[(٨)].

ففيها: الإدغام[(٩)]، والإظهار[(١٠)] ـ أيضاً ـ.

---

(١) ينظر: جامع البيان ١٨٥/١.

(٢) أي: بعد نقله كلام الداني بعدم الخلاف.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ينظر: النشر ص (٢٨٣ ـ ٢٨٤).

(٥) قال في الإتحاف: «وأصل (آل) عند سيبويه (أهل)، فقلبت الهاء همزة؛ تَوَصُّلاً إلى الألف، ثم قلبت الهمزة ألفاً؛ لاجتماع الهمزتين»، وعلى مذهب الكسائي: «فإن أصله: (أَوَلٌ)، كأنَّه من (آلَ)؛ أي: رجع، لأن الرجوع إليهم، وتصغيره على هذا (أُوَيْلٌ)، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها، قُلبَت ألفاً»، وقد ردّ والد صاحب "الإقناع" ما حكاه الداني في أصل (آل)؛ الذي هو رأي سيبوية، وانتصر لمذهب الكسائي واختياره فيها. (ينظر: التيسير ص (٢٩)، والإقناع ٢٢٦/١ ـ ٢٢٧، والإتحاف ١١٣/١ ـ ١١٤، وفتح الوصيد ١٥٠/١، وشرح النويري ٨٢/٢).

(٦) الآيتين: [٥٩، ٦١].

(٧) الآية: [٥٦].

(٨) الآية: [٣٤].

(٩) وهو مذهب الداني واختياره، حيث يقول في جامع البيان: «وبالوجهين قرأت ذلك من طريق اليزيدي وشجاع، وبهما آخذ، وأختار الإدغام؛ لكثرة الآخذين به»، وقال في التيسير: «وبه قرأت». (ينظر: جامع البيان ١٨٤/١، والتيسير ص (٢٩)، والإقناع ٢٢٥/١، والنشر ٢٨١/١، وفتح الوصيد ١٥٠/١).

(١٠) وروى إظهاره سائر الجماعة، وهو اختيار ابن مجاهد. (ينظر: جامع البيان ١٨٤/١، والتيسير ص (٢٩)، والإقناع ٢٢٤/١ ـ ٢٢٥، والنشر ٢٨٢/١، وفتح الوصيد ١٥٠/١).

وعُلِّلَ الإظهار فيها؛ بقلة حروفها.

ونُقِضَ بإدغام: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، اتفاقاً مع أنه أقل حرفاً[١].

والأولى التعليل: بتكرار إعلال عينه[٢].

قال في الحرز[٣]:

وَإِظْهَارُ قَوْمِ آلَ لُوطٍ لِكَوْنِهِ   قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلَا
بِإِدْغَامِ لَكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ   بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَا
فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٌ اصْلُهَا   وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ اُبْدِلَا

لكن حمل المصنف قلة الحروف [على قلة][٤] دورانها في القرآن، فإن قلة الدوران وكثرته معتبرة في العلل[٥].

وبالجملة فالوجهان صحيحان، مقروء بهما من طرق الكتاب[٦].

والخلف أيضاً في إدغام: ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ في سورة مريم[٧]،

---

(١) وهذا من كلام الداني، كما نص عليه في التيسير، حيث يقول: «فعامة البغداديين يأخذون فيه بالإظهار، وبذلك كان يأخذ ابن مجاهد، ويعتل؛ بقلة حروف الكلمة، وقد أجمعوا على إدغام: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، وهو أقل حروفاً من: ﴿ءَالِ﴾؛ لأنه على حرفين، فدل ذلك على صحة الإدغام فيه»، وقال في جامع البيان: «فأما ما اعتلَّ به ابن مجاهد ـ رحمه الله ـ لمنع الإدغام في: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾، لقلة حروف الكلمة فليس بصحيح؛ لأنه مُجْمِعٌ مع غيره على الإدغام في قوله: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾، وهو أقل حروفاً من: ﴿ءَالِ﴾. . .الخ». (ينظر: التيسير ص (٢٩)، والنشر ٢٨٢/١، وشرح ابن الناظم ص (٥٧)، وشرح النويري ٨١/٢، والإتحاف ١١٣/١).

(٢) قال في التيسير: «وإذا صح الإظهار فيه؛ فَلِاعْتِلَال عينه، إذا كانت هاء، فأبدلت همزة، ثم قلبت ألفاً لا غير». (ينظر: التيسير ص (٢٩)، وجامع البيان ١٨٤/١، والنشر ٢٨٢/١).

(٣) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (١٢٦ ـ ١٢٨).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) ينظر: النشر ٢٨٢/١، والإتحاف ١١٤/١.

(٦) كتاب النشر وطيبته.

(٧) الآية: [٢٧].

كما أشار إليه بقوله: **(كَافَ هَا)**[(١)].

احترازاً عمَّا في الكهف:

﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [٧١].

و﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [٧٤].

فلا خلاف في إظهارها؛ لكونه تاء مضمر[(٢)].

ووجه إدغام مافي (مريم)؛ أنه مكسور، والفتحة أخف من الكسر، فأدغم تخفيفاً، فثِقَلُ الكسرة هو الذي سوَّغَ الإدغام[(٣)]، وهذا معنى قول الحرز[(٤)]:

....وَالْكَسْرُ [الِادْغَامَ][(٥)] سَهَّلَا

---

(١) قال النويري: «وسبب تقييده بـ**(كَافَ هَا)**؛ لأن اللفظ لم يبين مراده، هل هو (جِئْت) المفتوح التاء أو المكسور». (ينظر: شرح النويري ٨٣/٢).

(٢) وعلّله أبو الحسن طاهر بن غلبون: «بأن التاء للخطاب»، وعلله الداني: «بأنه منقوص العين»، وجمع الشاطبيّ بين التعليلين بقوله في الحرز، البيت رقم (١٤٨):

وَفي جِئْتِ شَيْئًا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ وَنُقْصَانِهِ........................

قال في الإتحاف: «وَعُلِّلَ الإظهار؛ بكون تاء (جئت) للخطاب، وبحذف عينه الذي عبر عنه الشاطبي بالنقصان، وذلك لأنهم لما حولوا (فعل) المفتوح العين الأجوف اليائي إلى (فعل) بكسرها عند اتصاله بتاء الضمير، وسكَّنوا اللام وهي الهمزة هنا، وتعذر القلب، نقلوا كسرة الياء إلى الجيم، فحذفت الياء للساكنين»، وقد ضعَّف أبو شامة التعليل بالخطاب المجرد، حيث قال: «فَعُلِّلَ وجه الإظهار بالخطاب؛ يعني بالخطاب الموجود فيه تاء الخطاب، وأما مجرد الخطاب فغير مانع من الإدغام، بدليل إدغام: ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥]، و﴿إِنَّكَ كُنتَ﴾ [طه: ٣٥]، ونحوه». (ينظر: التذكرة ١١٦/١، والتيسير ص (٣٢)، والإتحاف ١١٦/١ ـ ١١٧، وإبراز المعاني من حرز الأماني ٢٩٠/١).

(٣) وقال الداني: «لقوة الكسرة»، وزاد النويري: «وينبغي أن يُضَمَّ إليها ثقل التأنيث؛ ليقوى السبب». (ينظر: التيسير ص (٣٢)، والنشر ٢٨٨/١، والإتحاف ١١٧/١، وشرح النويري ٨٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥٧)).

(٤) ينظر: منظومة حرز الأماني، البيت رقم (١٤٨).

(٥) في الأصل: (والإدغام)، والصواب ما أثبته. (ينظر: منظومة حرز الأماني، البيت رقم (١٤٨)).

قال ابن المصنف[١]: «فإن قيل فلم لا يدغم: ﴿كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠]، مع ضمه، والضم أثقل من الكسرة، قيل: منع ذلك إخفاء النون قبله، وذلك وحده مانع، فاجتمع فيه مانعان»، انتهى.

والوجهان صحيحان[٢] [٨١].

(كـ) الخلاف في قوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ في الطلاق[٣]، على وجه إبدال الهمزة ياء ساكنة[٤]، وقد ذكرها الداني هنا[٥].

وتُعُقِّبَ: بأن محلها الصغير؛ لسكون الأولى.

وأُجِيبَ: بأن وجه دخولها هنا؛ قلبها عن متحرك[٦].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٧) ـ بتصرف يسير ـ.

(٢) وبالوجهين قرأ الداني، وابن الفحام الصقلي، وبهما أخذ الشاطبيّ، وسائر المتأخرين. (ينظر: التيسير ص (٣٢)، والنشر ٢٨٨/١، ومنظومة حرز الأماني، البيت رقم (١٤٨)).

(٣) الآية: [٤].

(٤) والقراءة بإدغام ياء: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾، في ياء: ﴿يَئِسۡنَ﴾، لأبي عمرو، والبزي، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٨٥/١، ٤٠٤، وشرح منحة مولى البر ص (٢٠)).

(٥) أي: في باب الإدغام الكبير، وقد تعقبه في ذلك أبو جعفر بن الباذش ومن تبعه من الأندلسيين حيث لم يجعلوه من هذا الباب، بل جعلوه من الإدغام الصغير، وأوجبوا إدغامه في مذهب من سكَّن الياء مبدلة، وصوَّبه أبو شامة فقال في شرحه على الشاطبية: «الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي أو إثبات، فإن الياء ساكنة، وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيـنِ فِيـهِ مُسَكَّـنٌ ... فَـلَا بُـدَّ مِنْ إِدْغَـامِهِ مُتَمَثِّـلَا

قال: وعند ذلك يجب إدغامه؛ لسكون الأول وقبله حرف مد، فالتقاء الساكنين على حدهما.

ونص كلام أبي جعفر بن الباذش: «وإنما يأخذ في هذا ـ أي: (اللائي) ـ بالإظهار لهما؛ أبو عمرو والبزي، من اعتقد أن الهمزة مليَّنة بين بين لا مبدلة، ثم قال: فثبت أن الإدغام في: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ لأبي عمرو واجب في الإدغام الصغير، فلا وجه لذكره في الإدغام الكبير»، وقد ذكر ابن الجزري في النشر اعتراض ابن الباذش ومن وافقه، ولم يعقب عليه بشيء. (ينظر: التيسير ص (٢٨)، والنشر ٢٨٥/١، وإبراز المعاني لأبي شامة ٢٧٢/١، وشرح النويري ٨٤/٢).

(٦) ينظر: الإتحاف ١١٤/١.

وجه الإظهار: توالى الإعلال فيه، إذ أصلها (اللائيْ) بياء ساكنة بعد الهمزة، كقراءة ابن عامر ومن معه[١]، فحذفت الياء؛ لتطرفها، وانكسار ما قبلها، فصار كقراءة قالون ومن معه[٢]، ثم أبدلت الهمزة ياء ساكنة على غير قياس؛ لثقلها، فحصل فيها إعلالان، فلا تعتل ثالثاً بالإدغام[٣]، ومن ثم اقتصر الشاطبي على الإظهار[٤].

ومن أدغم نظر إلى الحالة الراهنة[٥].

قال المصنف[٦]: «وكل من الوجهين ظاهر مأخوذ به، وبهما قرأت

---

(١) وقراءة ابن عامر، والكوفيين؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر في اختياره: بالمد، والهمز المحقق، وبعده ياء ساكنة وصلاً ووقفاً: (اللَّائِيْ)، وإنما أظهرت الياء عندهم؛ لأنها وقعت حرف مد، فامتنع إدغامها لأجل ذلك. (ينظر: السبعة ص (٥١٨ ـ ٥١٩)، والتيسير ص (١٤٤)، والنشر ٢٨٥/١، ٤٠٤ ـ ٤٠٥، وطيبة النشر، الأبيات رقم (٢٢٤ ـ ٢٢٥)، والإتحاف ٥٤٥/٢).

(٢) وقرأ قالون، وقنبل، ويعقوب: (الَّلاءِ)؛ بحذف الياء، مع تحقيق الهمزة. (ينظر: التيسير ص (١٤٤)، والنشر ٤٠٤/١ ـ ٤٠٥، وطيبة النشر، الأبيات رقم (٢٢٤ ـ ٢٢٥)، والإتحاف ٥٤٥/٢).

(٣) هذا هو الوجه الأول من وجهيّ توالي الإعلال، وأما الوجه الثاني فهو: أن أصل هذه الياء الهمزة، فإبدالها وتسكينها عارض، ولم يعتد بالعارض فيها، فعوملت الهمزة وهي مبدلة معاملتها وهي محققة ظاهرة لأنها في النية والمراد والتقدير، وإذا كان كذلك لم تدغم. (ينظر: جامع البيان ١٨٥/١، والنشر ٢٨٥/١).

(٤) وقياس ذلك إظهارها للبزي، والإظهار مذهب الداني، وتبعه الصفراوي، وابن غلبون، وغيرهما. قال الشاطبي في حرز الأماني، البيت رقم (١٣١):

وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءُ في الَّلاءِ عَارِضٌ ... سُكُونًا اوَ اصْلاً فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلَا

ينظر: (التيسير ص (٢٨)، والنشر ٢٨٤/١ ـ ٢٨٥، والإتحاف ١١٤/١ ـ ١١٥، وشرح النويري ٨٤/٢ ـ ٨٥).

(٥) قال في النشر: «ووجه الإدغام ظاهر من وجهين؛ أحدهما: أن سبب الإدغام قوي باجتماع المثلين، وسبق أحدهما بالسكون، فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، الثاني: إن (الَّلايْ) ـ بياء ساكنة من غير همزة ـ لغة ثابتة في: (اللَّائِيَ)، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش، فعلى هذا يجب الإدغام على حده بلا نظر». (ينظر: النشر ٢٨٥/١).

(٦) ينظر: النشر ٢٨٥/١.

على أصحاب أبي حيان عن قرائتهم بذلك عليه، وليسا مختصين بأبي عمرو، بل يجريان لكل من أبدل معه؛ كالبزي».

وأمَّا قوله تعالى: ﴿[فَلَا][1] يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾ في لقمان[2].

(فَامْنَعْ) إدغامه؛ لأن أصحاب الإدغام اتفقوا على إظهاره[3]؛ من أجل الإخفاء قبله[4]، فتجمل الكلمة ببقائها على صورتها[5].

وأما قوله: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: ٧٦]؛ فيدخل إظهاره تحت كونه بعد ساكن[6].

١٢٨ ـ ....وَكَـلِـمْ: (رُضْ سَنَـشُدُّ حُجَّتَكْ بَذْلُ[7] قُثَمْ)

---

(١) في الأصل: (ولا)، وهو تصحيف وخطأ.

(٢) الآية: [٢٣].

(٣) وانفرد الخزاعي، عن الشذائي، عن ابن شنبوذ، عن القاسم بن عبدالوارث، عن الدوري؛ بإدغامه ولم يروه أحد عن الدوري سواه، ولم يرد عن السوسي البتة، قال الداني: «والعمل والأخذ بخلافه». (ينظر: النشر ٢٨١/١، والإتحاف ١١٥/١، وشرح النويري ٢/ ٨٦، وجامع البيان ١٨٣/١، والتيسير ص (٢٨)).

(٤) وهذا هو المانع الرابع الذي تم الإشارة إليه من قبل، عند حديث الشارح عن موانع الإدغام، قال في النشر: «وأظهره؛ لكون النون قبلها مخفاة عندها، فلو أخفاها ـ على المختار عندهم كما سيأتي ـ لوالى بين إخفائين، ولو أدغمها لوالى بين إعلالين». (ينظر: النشر ٢٨١/١، والإتحاف ١١٥/١، وشرح النويري ٨٥/٢ ـ ٨٦، وشرح ابن الناظم ص (٥٧)).

(٥) هذا حسن اقتباس للشارح من نظم الحرز وشروحه، وهو مما انفرد به عن شروح الطيبة الأخرى، وقد فعل هذا في مواضع متعددة من هذا الشرح، وقد اقتبس هذا المعنى من قول الإمام الشاطبي، في حرز الأماني، البيت رقم (١٢٢):

.... **إِذِ النُّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا**

(ينظر: كنز المعاني شرح حرز الأماني، وإبراز المعاني من حرز الأماني ٢٦٤/٢).

(٦) ينظر: النشر ٢٩٣/١، وشرح ابن الناظم ص (٥٧).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام بلا تنوين: **(بَـذْلُ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم اللام مع التنوين: **(بَـذْلٌ)**.

١٢٩ ـ تُدْغَـمُ فِي جِنْـسٍ وَقُرْبٍ فُـصِّلَا : فَالـرَّاءُ فِى الـلَّامِ، وَهِـيْ فِـي الـرَّاءِ. لَا

١٣٠ ـ [بَعْدَ سُكُونٍ فُتِحَا](١) . لَا قَالَ. ثُمْ لَا عَنْ سُكُـونٍ فِيهِـمَا النُّـونُ ادُّغِـمْ.

١٣١ ـ وَنَـحْـنُ أَدْغِـمْ.................. ....

ثم شرع في ذكر إدغام المتجانسين والمتقاربين؛ فقال:

(**وَكَلِمْ**)(٢) (**رُضْ سَنَشُدُّ حُجَّتَكْ بَذْلُ قُثَمْ**)؛ وهي ستة عشر حرفاً؛ الراء، والضاد، والسين. . .الخ.

و(**رُضْ**)؛ من الرياضة؛ وهو التهذيب(٣).

و(**سَنَشُدُّ**)؛ سنقوي(٤).

و(**حُجَّتَكْ**) بإسكان الكاف للوزن.

والـ(**ـبَذْلُ**)(٥)؛ الإعطاء.

والـ(**ـقُثَمْ**)(٦)؛ إعطاء المال الكثير.

(**تُدْغَمُ**)؛ تلك الحروف.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**بَعْدَ سُكُونٍ فُتِحَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وشرح موسى جار الله، وشرح الترمسي، والثاني: (**إِنْ فُتِحَا عَنْ سَاكِنٍ**)، وهو الذي في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والوجه الثاني في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) أي: حروف الكلمات الخمس الآتي ذكرها في شطر البيت الثاني.

(٣) فهو أمر؛ من (راض)، (يروض)؛ أي: دم على الرياضة فإنا سنشد حجتك وقوتك. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢)).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٧).

(٥) والبَذْل نقيضُ المَنْع، وكلُّ من طابَت نفسهُ لشيءٍ فهو باذلٌ، والبذل؛ العطاء. (ينظر: العين (٧٨/٢)، والقاموس المحيط، مادة (بذل)، وشرح موسى جار الله ص (٢٢)).

(٦) ورَجُلٌ قُثَم: مِعْطَاءٌ، وقال موسى جار الله: «و(**قُثِمْ**)؛ بناء مجهول، من قثم له من المال؛ دفع له دفعة من المال جيدة». (المحيط في اللغة ٤/١، وشرح موسى جار الله ص (٢٢)).

(فِي جِنْسٍ)؛ أي: مجانسها.

(وَقُرْبٍ)؛ أي: ومقاربها.

عند التقائها، وانتفاء الموانع.

على ما **(فُصِّلَا)**(١)؛ أي: في قوله:

(فَالرَّاءُ)؛ التي هي أول الحروف.

تدغم **(فِي اللَّامِ)**؛ نحو:

﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨].

﴿سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩].

ونحوهما.

وتقدَّم التنبيه: على أن زيادة الصفة في المدغم ـ كالتكرير هنا ـ لا تمنع إدغامه في ما دونه؛ لإجماعهم على إدغام: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، مع قوة الطاء، ولو سُلِّمَ فالتكرير أمر عدمي عارض [في الراء](٢) لا متأصل فلا يقويها(٣).

(وَهِيْ) بكسر الهاء وإسكان الياء للوزن؛ أي: اللام.

تدغم **(فِي الرَّا)**؛ نحو:

﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧].

و ﴿رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٨١].

---

(١) و(فُصِّلَا)؛ أي: بُيِّنَ، ومراده: على ما سيبينه فيما يأتي من الكلام. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٧)).

(٢) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث إن الكلام بحروفه موجود فيه ـ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/١١٨).

(٣) ينظر: الإتحاف ١/١١٨.

﴿أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤][1].

(لَا) إن كانت كلٌّ من الراء واللام.

(بَعْـد سُكُونٍ فُتِحَا)؛ أي: مفتوحة بعد حرف ساكن، نحو:

﴿وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨].

و﴿فَعَصَوْاْ[2] رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ١٠].

فلا تدغم[3]؛ لخفة الفتحة[4].

بخلاف [٨٢] المكسورة والمضمومة بعد الساكن، نحو:

﴿إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥].

﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ [البقرة: ٢٠٠][5].

﴿وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

و﴿ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لَا يُكَلِّفُ﴾ [البقرة: ٢٨٥ ـ ٢٨٦].

فإنهما تدغمان؛ دفعاً لثقل الكسرة والضمة[6].

(لَا)؛ أي: غير.

لام (قَالَ).

---

(١) والموضع الأخر من سورة النحل: الآية [٣٠].

(٢) في الأصل: (كعصوا)، وهو تصحيف وخطأ.

(٣) فقد أجمعوا على إظهارها إذا فتحت وسكن ما قبلها، وما روي من الإدغام من بعض الطرق في بعض المواضع فشاذ لا يقرأ به. (ينظر: النشر ٢٩٢/١، وشرح النويري ٨٨/٢، وفتح الوصيد ١٦٣/١).

(٤) ينظر: الإتحاف ١١٩/١، وشرح النويري ٨٨/٢.

(٥) والموضع الأخر من سورة النحل: الآية [٢٠١].

(٦) ووجه إدغامها؛ تقارب مخرجيهما عند سيبويه، وتشاركهما عند الفراء، وتجانسهما في الجهر والانفتاح والاستفال والانحراف وبعض الشدة. (ينظر: شرح النويري ٨٨/٢، وفتح الوصيد ١٦٣/١).

فإنها تدغم في الراء حيث وقعت[(١)]، نحو:

﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة: ٣٠].

و﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣].

لكثرة دورها.

(ثُمْ) (لَا عَنْ سُكُونٍ فِيهِمَا)؛ أي: الراء، واللام.

(النَّونُ ادُّغِمْ)؛ يعني: أن النون[(٢)] تدغم في الراء واللام، [نحو][(٣)]:

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

﴿خَزَآئِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾ [ص: ٩].

و﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥][(٤)].

إلا أن تكون النون بعد ساكن، فإنها لا تدغم؛ نحو:

﴿مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

و﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: ٥٠].

(وَ)لكن.

كلمة: ﴿نَحْنُ﴾ وحدها[(٥)].

---

(١) ولا خلاف في إدغامها. (ينظر: شرح النويري ٨٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥٨)، والإتحاف ١١٩/١، وكنز المعاني ص (٩٢)).

(٢) إذا تحرك ما قبلها. (ينظر: الإتحاف ١١٩/١).

(٣) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبتها من شرح ابن الناظم، وهي كذلك في الإتحاف؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٨)، والإتحاف ١١٩/١).

(٤) وسورة الإسراء: الآية [٩٠].

(٥) وجملة ما وقع منها في القرآن عشرة مواضع؛ في البقرة أربعة: [١٣٣]، [١٣٦]، [١٣٨]، [١٣٩]، وفي آل عمران: [٨٤]، وفي الأعراف: [١٣٢]، وفي يونس: [٧٨]، وفي هود: [٥٣]، وفي المؤمنون: [٣٨]، وفي العنكبوت: [٤٦].

فـ(**أَدْغِمْ**) في اللام بعدها، وإن وقعت بعد ساكن[(١)]، نحو: ﴿نَحْنُ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]؛ لثقل الضمة مع لزومها، ولكثرة دورها[(٢)].

١٣١ ـ ....ضَادُ[(٣)]: بَعْضِ شَانِ، نُصْ[(٤)]. سِينُ النُّفُوسُ[(٥)]. الرَّاسُ: بِالْخُلْفِ يُخَصْ.

١٣٢ ـ مَعْ شِينِ: عَرْشِ.......... ....

(**ضَادُ**: ﴿**بَعْضِ شَانِ**﴾)؛ يعني: أن الضاد تدغم في الشين في قوله تعالى: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢]، لا غير[(٦)].

---

(١) قال في النشر: «وهي رواية الجمهور عن اليزيدي، وقد انفرد الكارزيني عن السوسي بإظهار هذه الكلمة ما قبل النون طردًا للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعي عن ابن حبش عن شجاع وعن السوسي، وروى ذلك أحمد بن جبير عن اليزيدي، كما انفرد محمد بن غالب عن شجاع بإدغام ما قبله ساكن من ذلك، نحو: ﴿مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿مَعَ سُلَيْمَنَ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٤٤]، ولم يستثن من ذلك سوى: ﴿أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، فأظهره، والأول هو المعول عليه والمأخوذ به من طرق كتابنا، والله اعلم». (ينظر: النشر ١/٩٥).

(٢) قال في التيسير: «فإنه أدغم ذلك؛ للزوم ضمة نونه»، وقال السخاويّ: «للزوم حركتها، وكونها لا تنتقل عن الضم إلى غيره»، وقال ابن الجزري: «واختلف في علة تخصيص هذه الكلمة بالإدغام؛ فقيل: لثقل الضمة، ويرد على ذلك: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، فإنه مظهر، قلتُ: ويمكن أن يقال: لتكرار النون فيها، وكثرة دورها، ولم يكن ذلك في غيرها»، ولم يذكر ابن الناظم توجيهاً للإدغام في هذا الموضع، ونص على توجيه النويري. (ينظر: النشر ١/٢٩٤ ـ ٢٩٥، والتيسير ص (٣٣)، وشرح النويري ٢/٨٩، والإتحاف ٢/١١٩، وشرح ابن الناظم ص (٥٨)، وفتح الوصيد ١/١٦٤).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**ضَادُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: بفتح الدال: (**ضَادَ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ ضم الدال، وفتحها.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**نَصْ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بضم النون: (**نُصْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم السين: (**النُّفُوسُ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بكسر السين: (**النُّفُوسِ**).

(٦) وليس في القرآن ضاد بعدها شين إلا في ثلاثة مواضع؛ هذا واحد منها، =

وهو (**نُصْ**)؛ أي: منصوص عليه[(١)].

فقد قال الداني: «يروي إدغامه منصوصاً أبو شعيب السوسي، ولم يروه غيره»[(٢)].

قال في الإتحاف[(٣)]: «وأما إدغام: ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ [الانشقاق: ٢٦]، **فغير** مقروء به؛ لانفراد القاضي أبي العلاء عن أبي حَبْش[(٤)]»[(٥)].

= والموضعان الآخران؛ قوله تعالى في سورة النحل: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾ [٧٣]، وقال في النشر: «ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره»، والموضع الآخر قوله تعالى في سورة عبس: ﴿ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ [٢٦]، وقال في النشر: «انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغامه، وتابعه الأدمي عن صاحبيه، فخالفا سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور»، وقال السخاوي: «فإن قيل: الضاد أقوى من الشين فلا تدغم، قيل: يقابل الاستعلاء تفشي الشين، فيعتدلان ويتكافآن، ثم إنهما متقاربان في المخرج؛ لأن الشين من وسط اللسان، والضاد من حافته»، وقال النويري: «ووجه إدغام الضاد في الشين؛ تقاربهما مخرجاً، وتجانسهما في الرخاوة، وكَافَأَ انتشار التفشي استطالة الضاد». (ينظر: فتح الوصيد ١/١٥٨، والنشر ١/٢٩٣، وشرح النويري ٢/٩٠).

(١) أي: لم يروه غير السوسي عن اليزيدي منصوصاً عليه، وإلا فقد رواه أداءً ابن شيطا عن أبي عمرو عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري، ورواه ابن سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي، وجماعة، وقد أنكر النحويون إدغامه، ومنهم الزمخشري في كشافه، قال السخاوي: «وَطَعَنَ الزمخشري في رواية أبي شعيب، فقال: ما برئت من عيب رواية أبي شعيب، على عادة المعتزلة في الطعن على الأئمة الأثبات، والنقلة الثقات». (ينظر: فتح الوصيد ١/١٥٨).

(٢) هذا نصه في جامع البيان، وزاد في كتاب الإدغام: «وقال ابن جبير: أكثر ظني أني قرأته على اليزيدي بالإدغام»، ونصه في التيسير: «نص على ذلك السوسي عن اليزيدي عنه». (ينظر: جامع البيان ١/١٨٩، والإدغام ص (٧٦)، والتيسير ص (٣٠)، والإقناع ١/٢١٦، والنشر ١/٢٩٣).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١١٩.

(٤) وزاد النويري: «وتابعه الآدمي، فخالف سائر الرواة». (ينظر: شرح النويري ٢/٩٠).

(٥) ونقل الداني الإجماع على إظهاره، حيث قال في جامع البيان: «فأما قوله في عبس: ﴿ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا﴾ [٢٦]، فمظهر بلا خلاف؛ لخفة فتحة الضاد»، وتابعه على ذلك في النشر، ونقل صاحب الإقناع عن الخزاعي الإدغام فيها وفي موضع النحل ـ وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾ [النحل: ٧٣] ـ ثم قال: «وقال عثمان بن سعيد: =

وتدغم (**سِيْن**) مهملة من تلك الحروف في الزاي[(١)].

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧].

وكذلك تدغم السين في الشين[(٢)]، في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤].

(**بِالْخُلْفِ**)؛ أي: الاختلاف بين المدغمين[(٣)].

(**يُخَصْ**)[(٤)] أي دون: ﴿لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، فإنهم اتفقوا على السين ـ قال ابن المصنف[(٥)]: مع أنه مثله في وقوع الشين بعده ـ، ولكن يفرق بينهما بكون السين مفتوحة هنا، بخلاف: ﴿ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾؛ فإنها فيه مضمومة، أي: فأدغمت؛ طلباً للخفة، بخلاف المفتوحة

= لا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، وقال غيره نحوَهُ في: ﴿شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦]، وذكر الأهوازي عن شجاع: إدغام الضاد في الشين في ذلك كله». (ينظر: جامع البيان ١/١٩٠، والنشر ١/٢٩٣، والإقناع ١/٢١٦ ـ بتصرف ـ)).

(١) قال النويري: «ووجه إدغام السين في الزاي: اشتراكهما مخرجاً، وتجانسهما في الصفير والانفتاح والتسفل، وقوي الإدغام بجهر الزاي». وقال السخاوي: «فهو من إدغام الأضعف في الأقوى». (ينظر: شرح النويري ٢/٩٠، وفتح الوصيد ١/١٥٩).

(٢) وبه ـ أي بالإدغام ـ قرأ الداني، وقال: «وعليه أكثر أهل الأداء عن اليزيدي، وعن شجاع»؛ ووجه إدغام السين في الشين: «اتصال تفشيها بها، وتجانسهما في الهمس، والرخاوة، والتسفل، والانفتاح»، وقال السخاوي: «فإن القارئ يحتاج بعد النطق بالسين أن يبتدئ بحرف الشين ـ لقوته ـ بقوة وهمة؛ ليعطيه حقه من الإظهار، وذلك يزول بالإدغام». (ينظر: التيسير ص (٣٠)، وفتح الوصيد ١/١٥٩، والنشر ١/٢٩٢، وشرح النويري ٢/٩٠، وجامع البيان ١/١٩٠).

(٣) وأطلق الشاطبي ومن تبعه فيها الخلاف، قال ابن الجزري: «فروى إظهاره ابن حبش عن أصحابه في روايتي الدوري والسوسي، وابن شيطا عن أصحابه عن ابن مجاهد في رواية الدوري، والقاضي أبو العلاء عن أصحابه عن الدوري، والقاسم بن بشار عنه، وهي رواية ابن جبير عن اليزيدي، وأبي الليث عن شجاع، وابن واقد عن عباس، وكان ابن مجاهد يخير فيها يقول: إن شئت أدغمتها، وإن شئت تركتها، وقال الشذائي: أخذه ابن مجاهد أولاً بالإظهار، وآخراً بالإدغام». (ينظر: النشر ١/٢٩٢).

(٤) أي: يخصه بالخلاف دون موضع سورة يونس المذكور لاحقاً. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٨)).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٨).

فإنها خفيفة[١].

(مَعْ)؛ بسكون العين.

(شِينِ ﴿عَرْشِ﴾)؛ أي: مع الخلاف بينهم في إدغام الشين في السين من قوله: ﴿ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

فالشين إنما تدغم في حرف فقط[٢]، مع خلاف بينهم فيه[٣].

١٣٢ ـ ....الدَّالُ مَعْ[٤] عَشْرٍ[٥]: سَنَا ذَا ضِقْ تَرَى شِدْ ثِقْ ظُبًى زِدْ صِفْ جَنَا.

١٣٣ ـ إِلَّا بِفَتْحٍ عَنْ سُكُونٍ ـ غَيْرَ[٦] (تَا) ـ وَالتَّاءُ: فِـي الْعَشْرِ، وَفِي الطَّا، ثَبَتَا

و(**الدَّالُ**) تدغم في عشر من الحروف.

---

(١) أي: لخفة الفتحة بعد السكون، وزاد النويري: «ولتباعد المخرجين». (ينظر: النشر ٢٩٢/١، والإتحاف ١١٨/١، وشرح النويري ٩٠/٢، وفتح الوصيد ١٥٩/١).

(٢) ووجه الإدغام: لأجل اشتراكهما في الهمس والرخاوة والانفتاح والتسفل، ومقابلة الصفير بالتفشي، فحصل التكافؤ، ووجه الإظهار: زيادة الشين بالتفشي، وامتناع المكافأة. (ينظر: العقد النضيد ١٥٨/١، والنشر ٢٩٢/١، وشرح النويري ٩١/٢).

(٣) فروى إدغامه منصوصاً عبدالله بن اليزيدي عن أبيه، وهي رواية ابن شيطا من جميع طرقه عن الدوري، والنهرواني عن ابن فرح عن الدوري، وأبي الحسن الثغري عن السوسي والدوري، وبه قرأ الداني من طرق اليزيدي وشجاع، وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبي عمرو، وبه قرأ الشذائي عن سائر أصحاب أبي عمرو، وهو اختيار أبي طاهر بن سوار وغيره. قال في النشر: «والوجهان صحيحان، قرأت بهما، وبهما آخذ». (ينظر: النشر ٢٩٣/١).

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (مَعْ)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (فِي)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء بلا تنوين: (عَشْرِ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بكسر الراء مع التنوين: (عَشْرٍ)، وهو الوجه الثاني.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (غَيْرَ)، والثاني: بكسر الراء: (غَيْرِ)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية.

وهي أوائل هذه الكلمات العشر: **(سَنَا) (ذَا ضِقْ**[١] **تَرَى شِدْ ثِقْ ظُبًى زِدْ صِفْ جَنَا)**؛ أي: السين، والذال، والضاد، والتاء، والشين المعجمة، والثاء المثلثة، والظاء، والذال، والصاد، والجيم؛ فتدغم فيها بأي حركة تحركت الدال[٢].

(إِلَّا).

إذا كانت متحركة **(بِفَتْحٍ)**.

(عَنْ)؛ أي: بعد.

(سُكُونٍ).

فإنها لا تدغم حينئذ.

في **(غَيْرِ "تَا")**، فتدغم فيها[٣].

وإن كانت الدال بعد ساكن؛ للتجانس[٤].

وهو: ﴿كَادَ تَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧][٥].

---

(١) ومعنى قوله: **(ضِقْ)**؛ فعل أمر، من الضيق الذي هو ضد السعة.

(٢) وقد قسَّم النويري الحروف المدغمة بالنسبة لما قبلها إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ ما لاقته بعد متحرك وساكن، وهو أربعة أحرف؛ التاء، والذال، والصاد، والسين.

٢ ـ ما لاقته بعد ساكن فقط، وهو خمسة أحرف؛ الجيم، والضاد، والظاء، والثاء، والزاي.

٣ ـ ما لاقته بعد متحرك فقط، وهو حرف الشين.

ووجه إدغام الدال في هذه الأحرف ـ ما عدا حرف الجيم ـ: هو تقاربها، وأمَّا وجه إدغام الدال في الجيم فهو: لاتفاقهما في الجهر. (ينظر: شرح النويري ٢/٩٤، وفتح الوصيد ١/١٦٠).

(٣) فهو استثناء من استثناء. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٩)).

(٤) فوجه الإدغام: زيادة الثقل؛ لأنهما من مخرج واحد، ولقوة التجانس في الشدة، والانفتاح، والاستفال. (ينظر: التيسير ص (٣١)، وشرح النويري ٢/٩٢، ٩٥، والإتحاف ١/١١٨).

(٥) وذلك على القراءة بالتاء؛ على التأنيث، وهي قراءة الجمهور غير حفص وحمزة. (ينظر: النشر ٢/٢٨١).

﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

فقط(١).

وأما أمثلتها في غير ذلك:

ففي السين: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ﴾ [النور: ٤٣](٢).

وفي الذال: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢](٣).

وفي الضاد: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ﴾ [يونس: ٢١](٤).

وفي التاء: ﴿مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ﴾ [المائد: ٩٤](٥).

وفي الشين: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٞ﴾ [يوسف: ٢٦](٦).

وفي الظاء: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا﴾ [آل عمران: ١٠٨](٧).

---

(١) أي: فقط في الموضعين اللذين ذكرهما آنفاً، وذلك في ما إذا وقعت الدال بعد ساكن، وليس ذلك كذلك، بل عدتها أربعة مواضع، ذكر الشارح اثنين منها، وبقي منها موضعان، وهما: ﴿مِّنَ ٱلصَّيۡدِ تَنَالُهُۥٓ﴾ [المائد: ٩٤]، ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨]، وفي موضع واحد: إذا وقعت الدال بعد متحرك ثم أدغمت في التاء، وهو قوله تعالى: ﴿ٱلۡمَسَٰجِدِ تِلۡكَ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(٢) وقد وقع إدغام (الدال) في (السين) في أربعة مواضع من القرآن الكريم؛ واحد منها بعد ساكن وهو الذي ذكره الشارح، أما الثلاثة الباقية بعد متحرك. (ينظر: النشر ١/٢٩١).

(٣) وجملة ما وقع في القرآن الكريم من إدغام (الدال) في (الذال) ستة عشر موضعاً؛ واحد منها وقع بعد متحرك؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلۡقَلَٰٓئِدَ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٩٧]، والمواضع الباقية وقعت فيها الذال بعد ساكن. (ينظر: النشر ١/٢٩١).

(٤) وقد وقع إدغام (الدال) في (الضاد) في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم؛ هذا أحدها، وفي سورة فصلت: الآية [٥٠]، وفي سورة الروم: الآية [٥٤].

(٥) وقد وقع إدغام (الدال) في (التاء) في أربعة مواضع من القرآن الكريم. (ينظر: النشر ١/٢٩١).

(٦) وفي سورة الأحقاف: الآية [١٠]، ووجه الإدغام هنا: لوصول تفشي الشين للدال، وتجانسهما في الانفتاح والاستفال. (ينظر: شرح النويري ٢/٩٤).

(٧) وقد وقع إدغام (الدال) في (الظاء) في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم؛ هذا أحدها، وفي سورة غافر: الآية [٣١]، وفي سورة المائدة: الآية [٣٩]. =

وفي الزاي: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [النور: ٣٥][(١)].

وفي الصاد: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٢][(٢)].

وفي الجيم: ﴿دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١][(٣)].

وفي الثاء: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾ [النساء: ١٣٤][(٤)].

ومثال الدال المفتوحة مع غير التاء مما لا يدغم؛ لوجود الشرطين[(٥)] فيه: ﴿بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾ [هود: ١٠].

= **تنبيه**: في الأصل كتبت الآية: ﴿يُرِيْدُ ظُلْمًا﴾، وفي ذلك ما يوهم إثباتٌ لما قد نفاه القرآن عن الرب جلَّ وعلى، وذلك من غير قصد لمعنى الإثبات قطعاً، وإنما هو مما تواتر النقل فيه بين الكتب بعضها عن بعض، وكثُر دوره في الكتب والمصنفات، وذلك في بعض المواضع، وهذا أحدها، وربما كان السبب ـ أيضاً ـ هو: حصر موضع الإدغام ليكون واضحاً للقاري بخلاف ما لو كتبت الآية بكاملها أو كتب بعضها، وقد أَثْبَتُّ الآية بما يدفع ما يوهمه المعنى في مثل هذه الأمثلة من المعاني الفاسدة، لاسيما وأن علم الوقف والابتداء من أهم المباحث في هذا العلم الشريف، ومن أعظم مقاصده دفع توهم معنًى غير مراد من الآيات الكريمات.

(١) وقد وقع إدغام (الدال) في (الزاي) في موضعين من القرآن الكريم، هذا أحدها، والموضع الآخر في سورة الكهف: [٢٨]. (ينظر: النشر ٢٩١/١).

(٢) وقد وقع إدغام (الدال) في (الصاد) في أربعة مواضع من القرآن الكريم هذا أحدها. (ينظر: النشر ٢٩١/١).

(٣) وقد وقع إدغام (الدال) في (الجيم) في موضعين من القرآن الكريم، هذا أحدها، والموضع الثاني قوله تعالى: ﴿دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءَۢ﴾ [فصلت: ٢٨]؛ وفي هذا الحرف خلاف حرره ابن الجزري في النشر فقال: «وقد رُوِيَ إظهار هذا الحرف عن الدوري من طريق ابن مجاهد، وعن السوسي من طريق الخزاعي؛ من أجل اجتماع الساكنين، والصحيح: أن الخلاف في ذلك هو في الإخفاء والإدغام؛ من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً، إذ لا فرق بينه وبين غيره، وهذا مذهب المحققين، وبه كان يأخذ: ابن شنبوذ، وابن المنادي، وغيره من المتقدمين، ومن بعدهم من المتأخرين، وبه قرأ الداني، وبه نأخذ وله نختار؛ لقوة الكسرة». (ينظر: النشر ٢٩١/١).

(٤) وقد وقع إدغام (الدال) في (الثاء) في موضعين من القرآن الكريم، هذا أحدها، والموضع الثاني في سورة الإسراء: الآية [١٨]. (ينظر: النشر ٢٩١/١).

(٥) والشرطان هما؛ أن تكون الدال مفتوحة بعد ساكن، وأن يكون بعدها حرف غير حرف التاء.

﴿دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣][1].

(وَ)تدغم.

(التَّاءُ) المثناة.

(فِي).

الحروف **(الْعَشْرِ)**؛ وهي التي تدغم فيها الدال المذكورة.

(وَفِي الطَّا)؛ بالقصر للوزن.

فإنه **(ثَبَتَا)** ـ أيضاً ـ إدغامها فيها.

فحينئذ يكون للتاء إحدى عشر حرفاً، لكن التاء من جملة حروف الدال العشرة من قبيل المثلين، فإذا سقطت من العدد عُدَّت الطاء عوضاً فيكون للتاء عشرة أحرف أيضاً.

وإنما لم يستثنها المصنف؛ اختصاراً، مع حصول الغرض من البابين[2].

وأمثلتها على ترتيب حروفها:

﴿ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠][3].

﴿ٱلْأَخِرَةِ ذَٰلِكَ﴾ [هود: ١٠٣][4].

﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١][5].

---

(١) وفي سورة الإسراء: الآية [٥٥].

(٢) قال أبو شامة: «وإنما لم يستثنها؛ لحصول الغرض، مع الاختصار، من غير إلباس»، وقال النويري: «ولم يستثنها الناظم؛ لعدم اللبس». (ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ٢٨٧/١، وشرح ابن الناظم ص (٥٩)، وشرح النويري ٩٥/٢).

(٣) وفي سورة الشعراء: الآية [٤٦]، وهذا مثال لإدغام (التاء) في (السين)، وجملته في القرآن الكريم أربعة عشر حرفاً. (ينظر: النشر ٢٨٨/١).

(٤) وفي سورة الحج: الآية [١١]، وهذا مثال لإدغام (التاء) في (الذال)، وجملتها أحد عشر حرفاً. (ينظر: النشر ٢٨٨/١، والدر النثير ص (٢٧٦)).

(٥) وهذا مثال إدغام (التاء) في (الضاد)، وهو موضع وحيد لا ثاني له.

﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤، ١٣].

﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٩٢](١).

﴿تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ﴾ [النساء: ٩٧](٢).

﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا﴾ [الصافات: ٢](٣).

﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨](٤).

﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١](٥).

﴿ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [المائدة: ٩٣](٦).

﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ﴾ [هود: ١١٤](٧).

---

(١) وفي سورة المائدة: الآية [٣٢]، وجملة ما ورد في القرآن الكريم من إدغام (التاء) في (الثاء) ستة عشر حرفا. (ينظر: النشر ٢٨٧/١، والدر النثير ص (٢٧٦)).

(٢) وفي سورة النحل: الآية [٢٨]، وجملة ما ورد من إدغام (التاء) في (الظاء) في القرآن الكريم موضعين اثنين لا ثالث لهما، وفي الأصل رُسِمت: ﴿الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي﴾، وفيه معنى موهم لا يجوز، وقد سبقت الإشارة إلى مثله، وقد أثبتها بما لا يوهم معه المعنى. (ينظر: النشر ٢٨٧/١).

(٣) وجملة ما ورد من إدغام (التاء) في (الزاي) في القرآن الكريم ثلاثة أحرف، هذا أحدها، وفي سورة النمل: الآية [٤]، وسورة الزمر: الآية [٧٣]. (ينظر: النشر ٢٨٧/١).

(٤) وجملة ما ورد في القرآن الكريم من إدغام (التاء) في (الصاد) ثلاثة أحرف، هذا أحدها، وفي سورة النبأ: [٣٨]، وقد ذكره الشارح، وموضع سورة العاديات: الآية [٣].

(٥) هذا مثال آخر لإدغام (التاء) في (الصاد).

(٦) وجملة ما ورد في القرآن الكريم من إدغام (التاء) في (الجيم) سبعة عشر حرفاً. (ينظر: النشر ٢٨٨/١).

(٧) وهو من إدغام (التاء) في (الطاء)، وقد اتفق سائر أهل الأداء على إدغامه؛ من أجل التجانس وقوة الطاء، إلا ما انفرد به ابن حبش عن السوسي بإظهاره؛ وذكر الخزاعي أنه قرأه على أبي شعيب مظهراً؛ من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبل، وهي انفرادة شاذة لا يقرأ بها. وجملة ما ورد من إدغام (التاء) في الطاء) ثلاثة أحرف، هذا أحدها، وفي سورة الرعد: الآية [٢٩]، وسورة النحل: الآية [٣٢]، وسيأتي الحديث عن الموضعين؛ ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ٨١]، =

١٣٤ ـ وَالْخُلْفُ فِي: الزَّكَاةَ، وَالتَّوْرَاةَ[١]، حَلْ. وَلْـتَـأْتِ، آتِ........................

(**وَ**)لكن.

(**الْخُلْفُ**) بين أصحاب الإدغام وقع[٢].

(**فِي**).

قوله: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ في البقرة[٣].

(**وَ**)في.

قوله: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ في الجمعة[٤].

فروى إدغامها: ابن حَبْش من طريق الدوري والسوسي، وبذلك قرأ الداني من الطريقين[٥].

وروى أصحاب ابن مجاهد عنه: الإظهار؛ لخفة الفتحة بعد السكون[٦].

= في موضعهما. (ينظر: النشر ٢٨٩/١، وشرح النويري ٩٨/١، والإقناع ٢٠٣/١، والمنتهى للخزاعي ١٥٩/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء الثانية؛ موافقة للنص الشريف: (**التَّوْرَاةَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر التاء الثانية: (**التَّوْرَاةِ**).

(٢) لمانع كونهما من المفتوح بعد ساكن. (ينظر: النشر ٢٨٧/١، والمستنير ٤١٨/١).

(٣) الآية: [٨٣].

(٤) الآية: [٥].

(٥) وهي رواية أحمد بن جبير، وابن رومي، وابن سعدان، عن اليزيدي، ورواية القاسم بن عبدالوارث عن الدوري عن اليزيدي، ومدين والأدمي عن أصحابهما، ورواية الشذائي عن الشونيزي وأبو الليث كلاهما عن شجاع، وحجة من أدغم: وجود التقارب. (ينظر: جامع البيان ١٩٤/١، والإقناع ٢٠٢/١، والتذكرة ١١٤/١ ـ ١١٥، والنشر ٢٨٧/١، والمستنير ٤١٨/١، وغاية الاختصار ١٩٢/١، وفتح الوصيد ١٦١/١، وإبراز المعاني من حرز الأماني ٢٨٩/١، وشرح النويري ٩٨/٢).

(٦) مع علة: وجود الألف قبل التاء وخفتها، والإظهار رواية أولاد اليزيديّ عنه. (ينظر: التذكرة ١١٥/١، والإقناع ٢٠٢/١، والنشر ٢٨٨/١، وفتح الوصيد ١٦١/١، وشرح النويري ٩٨/٢).

و(**حَلْ**)؛ أي: استقر الخلاف كما عَلِمْتَهُ، من حلَّ بالمكان(١)، أو من الحلال؛ الذي هو الجواز(٢)، فيجوز القراءة بهما.

والخلف بينهم(٣) ـ أيضاً ـ حلَّ في قوله(٤): ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ﴾ في [النساء(٥)](٦)؛ لمانع الجزم، غير أن قوة التجانس هنا، والكسرة، والطاء، أيدت الإدغام(٧).

قال في الإتحاف(٨): «رواه الداني والأكثرون بالوجهين»(٩).

وأما قوله: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ بالنساء(١٠)؛ فأدغمه أبو عمرو وجهاً واحدًا، كما يأتي(١١) ـ إن شاء الله تعالى ـ.

والخلف(١٢) حلَّ ـ أيضاً ـ في قوله تعالى:

---

(١) ينظر: لسان العرب ١١/١٦٣، والقاموس المحيط ص (١٢٧٤)، والمفردات ص (١٢٨)، وشرح ابن الناظم ص (٥٩).

(٢) ينظر: لسان العرب ١١/١٦٧، والمفردات ص (١٢٨)، وشرح ابن الناظم ص (٥٩).

(٣) فرواه بالإدغام مَنْ روى إدغام المجزوم من المثلين، وأظهره من أظهر سائر المجزومات، وقال الخزاعي: سمعت الشذائي يقول: كان ابن مجاهد يأخذ بالإدغام قديماً ثم رجع إلى الإظهار؛ واعتل بما سقط من أصل الكلمة. (ينظر: المستنير ١/٤٢٠، والنشر ١/٢٨٨، والإقناع ١/٢٠٦، وفتح الوصيد ١/١٦٢).

(٤) وفهم من تعيين هذا الموضع بالخلاف، أنَّ قوله تعالى: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] ـ والذي سبق ذكره ـ متفق على إدغامه. (ينظر: النشر ١/٢٨٩، وشرح النويري ١/٩٨، والإقناع ١/٢٠٣).

(٥) الآية: [١٠٢].

(٦) ما بين القوسين كُتِبَ في الأصل: (بالبقرة)، وهو سهو، والصواب ما أثبته.

(٧) الكلام بحروفه في النشر والإتحاف، وعلل الداني وابن الباذش الإدغام: بقوة الكسر. (ينظر: التيسير ص (٣١)، والإقناع ١/٢٠٦، والنشر ١/٢٨٩، والإتحاف ١/١١٧).

(٨) ينظر: الإتحاف ١/١١٧.

(٩) وهو كذلك في التيسير. (ينظر: التيسير ص (٣١)).

(١٠) الآية: [٨١].

(١١) وذلك عند شرحه لقول الناظم في الطيبة، البيت (١٤٩): «**بَيَّتَ حُزْ فُزْ**».

(١٢) فكان ابن مجاهد وأصحابه وابن المنادي وكثير من البغداديين يأخذونه بالإظهار؛ من أجل النقص، وقلة الحروف، وكان ابن شنبوذ وأصحابه وأبو بكر الداجوني ومن تبعهم =

﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ في الإسراء[(١)].

و﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [٣٨] في الروم[(٢)].

قال في الإتحاف[(٣)]: «كلاهما من أجل الجزم، أو ما في حكمه، وبالوجهين قرأ الداني، وأخذ الشاطبي، وأكثر المصريين».

فهذه الأربع[(٤)] وقع الخلاف فيها[(٥)].

ومرَّ [٨٤] خامس؛ وهو: ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧][(٦)].

١٣٤ ـ ....وَلِـ(ثَا) الْخَمْسُ[(٧)] الْأُوَلْ

= يأخذونه بالإدغام؛ للتقارب، وقوة الكسر. (ينظر: النشر ٢٨٨/١، وفتح الوصيد ١٦١/١ ـ ١٦٢، والإقناع ٢٠٧/١).

(١) الآية: [٢٦]، ولم يذكر ابن الناظم في شرحه هذا الموضع، وإنما اقتصر على موضع سورة الروم كمثال لما وقعت فيه التاء قبل الذال، وكذا كل من نقل عنه؛ كالمنير السمنودي، وصاحب تقريب الطيبة؛ ولم يعقب محققا شرح ابن الناظم ولا في تقريب الطيبة عليه بشيء، بينما ذكره ونصَّ عليه النويري وموسى جار الله في شرحيهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٩)، وشرح النويري ٩٧/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٧/ب)).

(٢) الآية: [٣٨].

(٣) ينظر: الإتحاف ١١٦/١.

(٤) وهي أربعة مواضع؛ أذا اعتبرنا موضعي الروم والإسراء موضعاً واحداً، كما فعل النويري في شرحه، وخمسة مواضع؛ إذا فرقنا بينهما؛ كما فعل موسى جار الله في شرحه. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٤)، وشرح النويري ٩٧/٢).

(٥) ينظر: شرح النويري (٩٧/٢ ـ ٩٨)، وشرح ابن الناظم ص (٥٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٨/ب)).

(٦) وقد سبق الكلام عليه في موضعه، عند شرحه لقول الناظم، البيت رقم (١٢٧): «**جِئْتِ شِيْئاً كَافَ هَا**»، وخلاصته: أن الخلف قد ورد في في إدغام: ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا﴾ في سورة مريم، وأن وجه إدغام ما في (مريم)؛ أنه مكسور، والفتحة أخف من الكسر، فأدغم تخفيفاً، فَثِقَلُ الكسرة هو الذي سوغ الإدغام، والوجهان ـ أي: الإظهار والإدغام ـ صحيحان. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١)، وشرح النويري ٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ص (٥٧)).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: ضم السين: (**الْخَمْسُ**)، =

(**وَلِـ"ثَا"**)[١]؛ المثلثة الأحرف.

(**الْخَمْسُ الْأُوَلْ**) فقط من العشر المذكورة، وهي: السين، والذال، والضاد، والتاء، والشين، فتدغم فيها[٢]، نحو:

﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦][٣].

﴿وَٱلْحَرْثِ ذَٰلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤][٤]

و﴿حَدِيثُ ضَيْفِ﴾ [الذاريات: ٢٤][٥].

وحدهما[٦].

ونحو:

﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥][٧].

و﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥][٨].

= والثاني: بكسر السين: (**الْخَمْسِ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التركية من شرح المنير السمنودي.

(١) ممدود قُصِرَ ضرورة. (ينظر: شرح النويري ٩٧/٢).

(٢) وعلة الإدغام في الجميع: التقارب. (ينظر: فتح الوصيد ١٦٣/١).

(٣) وجملة ما وقع في القرآن الكريم من إدغام (الثاء) في (السين): أربعة أحرف. (ينظر: شرح النويري ٩٩/٢).

(٤) ولم يقع إدغام (الثاء) في (الذال) إلا في هذا الموضع، ولا ثاني له في القرآن الكريم.

(٥) ولم يقع إدغام (الثاء) في (الضاد) إلا في هذا الموضع، ولا ثاني له في القرآن الكريم

(٦) أي: أن إدغام الثاء في الذال، وإدغام الثاء في الضاد، لم يقع في القرآن الكريم إلا في موضع واحد لكل منهما. (ينظر: النشر ٢٨٩/١).

(٧) وجملة ما وقع في القرآن الكريم من إدغام (الثاء) في (التاء) في موضعين؛ هذا أحدها، والموضع الآخر في سورة النجم: الآية [٥٩]، ووجه الإدغام هنا هو التقارب. (ينظر: شرح النويري ٩٩/٢).

(٨) ومثلها في سورة الأعراف: الآية [١٩]، ووجه الإدغام هنا هو: وصول التفشيّ، وجملة ما وقع في القرآن الكريم من إدغام (الثاء) في (الشين): خمسة أحرف. (ينظر: شرح النويري ٩٩/٢).

١٣٥ ـ [وَالْكَافُ فِي الْقَافِ][(١)]. وَهِيْ فِيهَا. وَإِنْ بِكِلْمَةٍ فَمِيمُ جَمْعٍ. وَاشْرُطَنْ[(٢)]
١٣٦ ـ فِيهِنَّ عَنْ مُحَرَّكٍ. وَالْخُلْفُ فِي طَلَّقَكُنَّ. وَلِـ(حَا) زُحْزِحَ فِي[(٣)]

(وَ)تدغم.

(الْكَافُ فِي).

حرف (الْقَافِ)[(٤)].

نحو: ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ﴾ [البقرة: ٣٠].

(وَ)تدغم.

(هِي)؛ أي: القاف.

(فِيهَا)؛ أي: الكاف.

نحو: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ﴾ [المائدة: ٦٤][(٥)].

(وَ)لكن.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بتقديم الكاف على القاف، مع ضبط الكلمتين مقرونتين بـ(أل) التعريف: (**وَالْكَافُ فِي الْقَافِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بتقديم القاف على الكاف، مع ضبط القاف ـ دون الكاف ـ مقرونة بـ(أل) التعريف، وضبط الكاف مجرورة مع التنوين: (**وَالْقَافُ فِي كَافٍ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على أوجه ثلاثة؛ الأول: بكسر الراء: (**وَاشْرِطَنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: (**وَاشْتُرِطَنْ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، والثالث: بضم الراء: (**وَاشْرُطَنْ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، أما الوجه الأول والوجه الثالث فمحتملان، وأما الوجه الثاني ففيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بإثبات الياء بعد الفاء: (**فِي**)، والثاني: بكسر الفاء بلا ياء: (**فِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) ووجه إدغام الكاف في القاف والقاف في الكاف هو: تقارب المخرجين، والتجانس في الشدة، والانفتاح. (ينظر: شرح النويري ١٠٢/٢).

(٥) في الأصل: (ولينفق كيف)، وهو سهو وخطأ.

(إِنْ) كانت القاف عند الكاف.

(بِكِلْمَةٍ)؛ أي: في كلمة واحدة.

(فَـ)ـلا تدغم.

إلّا أن تكون بعد الكاف **(مِيمُ جَمْعٍ)**.

لتحقق الثقل بكثرة الحروف والحركات.

نحو:

﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١][١].

و﴿رَزَقَكُمُ﴾ [المائدة: ٨٨][٢]

و﴿وَاثَقَكُم﴾ [المائدة: ٧].

و﴿سَبَقَكُم﴾ [الأعراف: ٨٠][٣].

ولا ماضي غيرهن[٤].

ونحو: ﴿نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠].

و﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩].

ولا مضارع غيرهن[٥].

فإن لم يكن بعدها ميم جمع؛ نحو:

﴿خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧][٦].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وسورة العنكبوت: الآية [٢٨].
(٤) ينظر: النشر ١/٢٨٦.
(٥) ينظر: النشر ١/٢٨٦.
(٦) في الأصل كتبت (وخلقك) بزيادة (الواو)، والصواب عدمها.

﴿ورزقك﴾[١].

فلا خلاف في إظهاره[٢].

إلا إذا كان بعد الكاف نون جمع؛ وهو: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، ففيه خلاف يأتي على الإثر.

(وَاشْرُطَنْ) أيها المقرئ.

(فِيْهِنَّ)؛ أي في:

١ ـ إدغام الكاف في القاف.

٢ ـ وإدغام القاف في الكاف.

٣ ـ وإدغام ما فيه ميم الجمع من كلمة.

أي: في جواز ذلك كله[٣]:

أن يكون **(عَـنْ)**؛ أي: بعد.

حرف **(مُحَرَّكٍ)**.

كما مثلنا به[٤].

فإن كان بعد ساكن أُظْهِر بلا خلاف، نحو:

﴿وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

و﴿مِيثَاقَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣][٥].

---

(١) ولم يأت مثلها في القرآن الكريم، ومثَّل لها في النشر بقوله تعالى: ﴿نَرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢].

(٢) وأيضاً لا خلاف في إظهاره إذا سكن ما قبل القاف ـ كما سينوه عليه الشارح لاحقاً ـ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿صَدِيقِكُمْ﴾ [النور: ١٣٢]. (ينظر: النشر ٢٨٦/١).

(٣) أي في جواز الأحوال الثلاث السابق ذكرها.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٠).

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿مَّا خَلْقُكُمْ﴾ [لقمان: ٢٨].

(وَ)لكن.

(**الْخُلْفُ**) بين أصحاب الإدغام.

واقعٌ (**فِيْ**).

قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن [يُبْدِلَهُۥٓ][(١)]﴾ بالتحريم[(٢)].

فالإدغام: اختيار الداني[(٣)].

لأنه اجتمع فيه ثقلان، ثقل الجمع، وثقل التأنيث، فوجب أن يخفف بالإدغام.

وتبعه في الحرز إذ قال[(٤)]:

وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَكُنَّ قُلْ أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أُثْقِلَا

ولكن الإظهار: رواية العراقيين عن السوسي[(٥)].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه (صح).

(٢) الآية: [٥].

(٣) وعلَّلَهُ بما ذكره الشارح من ثقل الجمع، وثقل التأنيث. والإدغام رواية ابن فرح، وابن أبي عمر النقاش، والجلاء، وأبو طاهر بن عمر من غير طريق الجوهري، وابن شيطا؛ ثلاثتهم عن ابن مجاهد، وهي رواية ابن بشار عن الدوري، والكارزيني عن أصحابه عن السوسي، والخزاعي عن ابن حبش عن السوسي، وسائر العراقيين عن أصحابهم، ورواية الجماعة عن شجاع. (ينظر: التيسير ص (٢٩ ـ ٣٠)، والنشر ٢٨٦/١، وجامع البيان ١٨٨/١، والإدغام للداني ص (٤٧)).

(٤) ينظر: منظومة حرز الأماني، البيت (١٣٥).

(٥) ووجه الإظهار ـ كما ذكر الشارح ـ استثقال النطق بثلاثة أحرف مضعفة في كلمة واحدة، والإظهار رواية أصحاب ابن مجاهد عنه عن أبي الزعراء عن الدوري، ورواية مدين عن أصحابه، قال ابن مجاهد: ألزم اليزيدي أبا عمرو إدغام: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾، فإلزامه ذلك يدل على أنه لم يدغمه. (ينظر: النشر ٢٨٦/١، وشرح النويري ١٠٢/٢، وفتح الوصيد ١٥٥/١).

لأن الإدغام يؤدي إلى اجتماع ثلاث شدَّات؛ اللام، والكاف[١]، والنون[٢].

قال المصنف[٣]: «وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من قراء الأمصار»[٤].

(وَلِـ"حَا") قوله تعالى:

﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

(فِ)؛ أي: تَمِّم إدغامها في العين[٥].

فإنها لا تدغم إلا في هذا الحرف فقط[٦]، على خلاف ـ أيضاً ـ بين المدغمين[٧].

---

(١) والمقصود بشدة الكاف أي: ما يحصل من التشديد بسبب إدغام القاف في الكاف.

(٢) وبه علل السخاوي ـ وجه الإظهار ـ في شرحه على الشاطبية، ووافقه النويري في شرحه على الطيبة. (ينظر: فتح الوصيد ١/١٥٥، وشرح النويري ٢/١٠٢).

(٣) ينظر: النشر ١/٢٨٦.

(٤) وعلى ذلك نص ابن غلبون في التذكرة حيث قال: «وكلاهما ـ الإظهار والإدغام ـ معمول به». (ينظر: النشر ١/٢٨٦، والتذكرة ١/٩٨، والسبعة ص (٦٤٠ ـ ٦٤١)، وإبراز المعاني ١/٢٧٧، وغيث النفع ص (٣٧٠ ـ ٣٧١)).

(٥) قال ابن الناظم: «وهو أمْرٌ من وفى يفي، إذا تمَّ وكثر، أو من الوفاء ضد الغدر، أي: أتمَّ إدغامه؛ يعني أعطه حقه إذا لفظت به، ولا تكن غادراً ولا مخالفاً»، وقال موسى جار الله: «أي: أعط الإدغام حقه إذا لفظت به». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٠)، ولسان العرب ١٥/٣٩٠، والمفردات ص (٥٢٨)، وشرح موسى جار الله ص (٢٥)).

(٦) ووجه الإدغام: لطول الكلمة، وتكرار الحاء، وكون الحاء والعين من مخرج واحد، ولذلك يظهر في ما عداه. (ينظر: التيسير ص (٣٠)، والنشر ١/٢٩٠ ـ ٢٩١، وفتح الوصيد ١/١٥٧، وشرح النويري ٢/١٠٢ ـ ١٠٣).

(٧) فقد روى الإدغام ـ منصوصاً ـ: أبو عبدالرحمٰن بن اليزيدي عن أبيه، وروى إدغامه عامة أهل الأداء، وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح عن الدوري، وابن جرير من جميع طرقه عن السوسي، وبه قرأ الداني عن أصحاب الإدغام، وعليه أصحابه. وروى إظهاره: جميع العراقيين عن جميع طرق أبي الزعراء عن الدوري، ومن جميع طرق السوسي، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما. =

واحترز بذكره عن نحو[(١)]:

﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

و﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٤٥].

و﴿ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].

لأن قاعدة هذا المتن **[٨٥]** ـ كالحرز ـ إذا عين حرفاً من كلمة القرآن وأخبر أنه يدغم في غيره فلا يؤخذ سواه، بخلاف ما لو أطلق ولم يعين، كقوله السابق: (**وَالْكَافُ فِي الْقَافِ وَهِيَ فِيْهَا**)؛ فيؤخذ العموم في جميع القرآن، فليتنبه[(٢)].

١٣٧ ـ وَالذَّالُ فِي: سِينٍ[(٣)]، وَصَادِ........ ....

= وأما قول ابن مجاهد: «سمعت أبا الزعراء يقول: سمعت الدوري يقول: سمعت اليزيدي يقول: من العرب من يدغم الحاء في العين نحو: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾، وكان أبو عمرو لا يرى ذلك»؛ فمعناه: أنه لا يرى ذلك قياساً، بل يقصره على السماع، بدليل صحة الإدغام عن أبي عمرو نفسه من رواية شجاع، وعباس، وأبي زيد، وعن اليزيدي من رواية ابنه، ومدين الأدميّ. (ينظر: النشر ١/٢٩٠ ـ ٢٩١، والتجريد ص (١٥٠)).

(١) ذكره ابن الناظم في شرحه، وأشار إليه النويري، والمنير السمنودي، في شرحيهما، بينما لم يتعرض إليه موسى جار الله. (ينظر: شرح النويري ٢/١٠٢ ـ ١٠٣، وشرح ابن الناظم ص (٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٧/ب)، وشرح موسى جار الله ص (٢٥)).
ويقويه ويعضده الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التي إدغامها آكد من المتحركة في قوله: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]، فدلَّ ذلك على إن إدغام الحاء في العين ليس بقياس، بل مقصور على السماع، كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء. (ينظر: التيسير ص (٣٠)، والإقناع ١/٢١٠، والنشر ١/٢٩١).

(٢) وأمَّا ما رواه القاسم بن عبدالوارث عن الدوري من إدغام (الحاء) في (العين) إذا كان قبلها حرف مد، وذلك في المواضع الثلاثة التي ذكرها الشارح وهي: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٤٥]، ﴿ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]، ورواه صاحب التجريد عن شجاع، وعبيدالله في: ﴿لَّا جُنَاحَ﴾ و﴿ٱلْمَسِيحُ﴾، فإن الإظهار هو الأصح، وعليه العمل. (ينظر: التيسير ص (٣٠)، والإقناع ١/٢١٠، والنشر ١/٢٩١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**سِيْنٍ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها: (**السِّيْنِ**).

(وَ)تدغم.

(الذَّالُ) المعجمة.

(فِي) حرفين[1]:

(سِينٍ) مهملة؛ وذلك قوله تعالى: ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾ [٦١]، موضعين بالكهف[2].

(وَصَادِ)؛ في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ في الجن[3].

١٣٧ ـ ....الْجِيمُ[4]: صَحْ مِنْ ذِي الْمَعَارِجْ[5]، وَبِشَطْأَهُ[6] رَجَحْ

---

(١) ينظر: المبهج ص (١١١)، والمستنير ٤٢٧/١ ـ ٤٢٨، والإقناع ٢١٣/١، والنشر ٢٩٢/١.

(٢) الموضع الأول هو الذي نصَّ عليه الشارح، والموضع الثاني: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]، وقول الشارح: «موضعين بالكهف» يوهم تماثلهما، والصحيح تغايرهما، ووجه إدغام (الذال) في (السين) و(الصاد): تشاركهما في بعض المخرج، وتقاربهما في الباقي، وتجانسهما في الرخاوة، وفي حرف (السين) تجانسهما في الانفتاح والاستفال، وكافأ الصفير الجهر، وزادت (الصاد) بالإطباق والاستعلاء. (ينظر: شرح النويري ١٠٥/٢).

(٣) الآية: [٣].

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم: **(الْجِيمُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الميم: **(الْجِيمِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون الجيم: **(الْمَعَارِجْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وبعض نسخ شرح النويري، وشرح الترمسي، والثاني: بكسر الجيم: **(الْمَعَارِجِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، واختلاف الضبط هنا مرتبط باختلاف الضبط في الكلمة التي بعدها.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بالباء: **(بِشَطْأَهُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وبعض نسخ شرح النويري، وشرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، والثاني: بحذف الباء: **(شَطْأَهُ)**، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، واختلاف الضبط هنا مرتبط باختلاف الضبط في الكلمة التي قبلها.

وتدغم (**الْجِيمُ**) في حرفين.

أحدهما: ـ (**صَحْ**)(١) إدغامه بلا خلاف بين المدغمين ـ التاء المثناة فوق.

في قوله تعالى في (سأل): ﴿ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ۝٣ تَعۡرُجُ﴾ [المعارج: ٣ ـ ٤](٢).

(**وَ**)ثانيهما الشين.

(**بِـ**)ـكلمة.

(**شَطْأَهُ**)؛ أي: قوله تعالى: ﴿أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]، فقط(٣).

على خلاف بين المدغمين(٤).

---

(١) قال النويري: «كان الأولى أن يذكر في: ﴿ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ۝٣ تَعۡرُجُ﴾، الاتفاق على الإدغام؛ لأنه لم يختلف فيه، وإنما عبر بـ(**صَحْ**)؛ دفعاً لما يوهمه قول الداني: إدغام الجيم في التاء قبيح لتباعد مخرجهما إلا أن ذلك جائز لكونهما من مخرج الشين، فقول الناظم (**صَحْ**)؛ أي: صح رواية فلا يلتفت لكونه قبيحاً على الوجه الذي ذكره الداني»، وقال ابن الناظم: «(**صَحْ**)؛ فيه إشارة إلى عدم الخلاف في ذي المعارج»، وقال الشيخ موسى جار الله: «وإنما عبر بقوله: (**صَحْ**)؛ دفعاً لقول الإمام أبي عمرو الداني: إن الجيم في التاء قبيح، فكل ما صحت روايته عند أئمة القرآن فلا يُعْبأ بعدم ثبوته عند أئمة النحو والصرف». (ينظر: التيسير ص (٣٠)، والتذكرة ١٢١/١، والكفاية الكبرى لأبي العز ص (٧٥)، والمبهج في القراءات السبع ص (١٠٩)، والنشر ٢٨٩/١، وشرح النويري ١٠٤/٢ ـ ١٠٥ـ بتصرف ـ، وشرح ابن الناظم ص (٦٠)، وشرح موسى جار الله ص (٢٥)).

(٢) ووجه إدغام (الجيم) في (التاء): لأن الجيم أخت الشين في المخرج، والشين بتفشيها قد قاربت حروف طرف اللسان، والتاء من حروف طرف اللسان، فلذلك أدغمت. (ينظر: المستنير ٤٢٢/١ ـ ٤٢٣).

(٣) وإنما أُدْغِمَتْ (الجيم) في (الشين)؛ لأنها أختها، ولا يخل بها الإدغام إذا أبدلت حرفاً من مواضعها، ولاشتراكهما في الشدة. (ينظر: المستنير ٤٢٢/١، وفتح الوصيد ١٥٧/١).

(٤) فقرأه بالإظهار ابن حبش عن السوسي، وأبو محمد الكاتب عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري، وهو رواية أبي القاسم بن بشار عن الدوري، ومدين عن أصحابه، وابن جبير عن اليزيدي، وابن واقد عن عباس عن أبي عمرو، والخزاعي عن شجاع، =

والإدغام أصح، كما أشار بقوله: (رَجَحْ)؛ أي: غلب الإظهار[(١)].

١٣٨ ـ والْبَاءُ فِي مِيمِ[(٢)]**. يُعَذِّبْ مَنْ فَقَـطْ** ....

(وَ)تدغم.

(الْبَاءُ) الموحدة.

(فِي مِيمِ): ﴿مَن﴾ من قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾، حيث وقع.

وهو في خمسة مواضع: في (آل عمران) موضع[(٣)]، وفي (المائدة) موضعان[(٤)]، وفي (العنكبوت)[(٥)]، وفي (الفتح)[(٦)].

قال في الإتحاف[(٧)]: «لاتحاد مخرجهما، وتجانسهما في الانفتاح، [والاستفال][(٨)]، والجهر، وليس منه موضع البقرة[(٩)]؛ لسكون الباء في

= وأدغمه سائر أصحاب الإدغام، وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه، ولم يذكروا غيره، والوجهان صحيحان، نصَّ عليهما سبط الخياط، ورواهما جميعاً الشذائي، وقال: قرأت على ابن مجاهد مُدغِماً ومُظْهِراً. (ينظر: النشر ٢٨٩/١ ـ ٢٩٠، والتيسير ص (٣٠)، والتجريد ص (١٥٠)، والإقناع ٢٠٨/١ ـ ٢٠٩، والتذكرة ١٠٥/١).

(١) قال ابن الناظم في معنى قوله: (رَجَحْ)؛ «أي: رجح الإدغام فيه على إظهاره، إشارة إلى خلاف فيه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٠)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مجردة من (أل) التعريف: (مِيْم)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيهما؛ مقرونة بـ(أل) التعريف: (الْمِيْمِ).

(٣) الآية: [١٢٩].

(٤) الآيتين: [١٨]، [٤٠].

(٥) الآية: [٢١].

(٦) الآية: [١٤].

(٧) ينظر: الإتحاف ١١٦/١.

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وأثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ١١٦/١).

(٩) أي: الآية [٢٨٤]، وعلَّلُوه بأنه ساكن الباء في قراءة أبي عمرو، فهو واجب الإدغام عنده، من جهة الإدغام الصغير لا الإدغام الكبير، ولهذا وافقه عليه جماعة كما سيأتي في موضعه. (ينظر: النشر ٢٨٧/١، وإبراز المعاني ١٩٥/١).

قراءة أبي عمرو، فمحله الصغير»(١).

واحترز بقوله: **(فَقَطْ)**(٢) عن نحو:

﴿يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

و﴿سَنَكْتُبُ مَا﴾ [آل عمران: ١٨١](٣).

فإنه لا خلاف في إظهاره(٤).

١٣٨ ـ .... وَالْحَرْفُ بِالصِّفَةِ إِنْ يُدْغَمْ سَقَطْ

ثم أشار إلى فائدة جليلة فقال:

(وَالْحَرْفُ) المدغم.

(بِالصِّفَةِ)؛ أي: مع صفته.

(إِنْ يُدْغَمْ) إدغاماً كبيراً.

---

(١) قال في فتح الوصيد: «قال الحافظ أبو عمرو: وإنما خَصَّهُ بالإدغام؛ لأنه لما سكنت باؤه في البقرة، ووجب إدغامه عنده كذلك، أتبع ذلك ما كان من جنسه، فأدغمه ليأتي اللفظ على طريقة واحدة من الإدغام، وأيضاً فإنه لما ولي هذه الكلمات، واتصل بها ما هو مدغم بإجماع منه، أدغمه لأجلها، ليأتي اللفظ متحدًا، كقوله: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، ﴿وَيَرْحَمُ مَن﴾ [العنكبوت: ٢١]، كما فعل في قوله تعالى في الأنعام: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، حين ثقله اتباعاً لما تقدمه من قوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ﴾ [الأنعام: ٣٧]»، ثم قال السخاوي: «وفي ما قاله الحافظ أبو عمرو نظر لمن تأمل». وزاد السخاوي: «وإنما خصها بالإدغام؛ لأن هذا الحرف ـ عندي ـ ثَقُلَ من قبل كسرة الذال وضمة الباء، فَخُفِّفَ بالإدغام». (ينظر: فتح الوصيد ١/١٦٥، والإتحاف ١/١١٦).

(٢) قال ابن الناظم: «أي: فحسب؛ يعني: لا سواها»؛ يعني: أن (الباء) من كلمة: ﴿يُعَذِّبُ﴾، تدغم في (الميم) من كلمة: ﴿مَن﴾، في المواضع الخمسة ـ التي ذكرها الشارح ـ لا غير. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦١)).

(٣) والموضع الأخر في سورة مريم: [٧٩].

(٤) الكلام موجود بحروفه في شرح ابن الناظم، وبمعناه في الإتحاف، ووجه الإظهار: لفقد المجاور. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦١)، والإتحاف ١/١١٦، والنشر ١/٢٨٧، وإبراز المعاني ٢/٢٩٥).

(سقط)؛ أي: ذهب وزال[١].

فهو إدغام كامل خالص من إبقاء صفة من صفاته[٢]؛ كالقاف ـ مثلاً ـ فإنها تدغم في الكاف من غير خلاف، وإن اختلف في كمال إدغام: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]، كما تقدم.

قال المصنف[٣]: «إذا قُرِئَ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء عند أبي عمرو، فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيها[٤]، نحو: ﴿نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، إذ النون من ذلك تسكن للإدغام، قال: وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ، ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار؛ أي: حيث لم يدغم كبيرا»[٥].

قال في اللطائف: «لكن القراءة سنة متبعة، فإن صح نقلاً اتبع»[٦].

١٣٩ ـ وَالْمِيمُ عِنْدَ الْبَـاءِ عَنْ مُـحَرَّكٍ تُخْـفَى[٧]..............................

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦١)، ولسان العرب (٣١٦/٧)، والمفردات ص (٢٣٥).

(٢) قال النويري: «وبه ورد الأداء، وصح النقل». (ينظر: شرح النويري ١٠٧/٢).

(٣) ينظر: النشر ٢٩/٢.

(٤) قال محقق الإتحاف: «لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس؛ لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون ـ في ما ساقه من الأمثلة ـ متحركة في الأصل، وسكونها عارض للإدغام، والأصل ألا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما روي، والقراءة سنة متبعة يأخذها الأول عن الآخر، والقياس إنما يصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وهذا لا غموض فيه»، قلتُ: وقد عقب الشارح ـ أي الترمسي ـ على ما ذكره ابن الجزري بكلام موجز نقله من لطائف الإشارات. (ينظر: الإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ١٤٧/١).

(٥) الكلام بحروفه موجود في الإتحاف، ونقل النويري وابن الناظم ـ في شرحيهما ـ بعضاً منه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦١)، وشرح النويري ١٠٧/٢، والإتحاف ١٤٩/١).

(٦) الذي في اللطائف (٧٠٢/٢): «والقراءة سنة متبعة» فقط، وباقي الكلام وهو قوله: «فإن صح نقلاً اتبع»، من مقول صاحب الإتحاف (١٤٧/١).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء؛ على البناء للمفعول: =

ثم قال:

(وَالْمِيمُ) تسكن.

(عِنْدَ الْبَاءِ).

(عَنْ) [٨٦]؛ أي: بعد.

حرف **(مُحَرَّكٍ)**؛ نحو: ﴿بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣][(١)].

فـ**(تُخْفَى)** بغنة.

فيلفظ بها كما يلفظ بقوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ [البقرة: ٢٧][(٢)]، و﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، حالة القلب، وليس في الإدغام الكبير مخفي غير ذلك عند من أخفاه[(٣)].

= **(تُخْفَى)**، وهو صريح كلام الشارح هنا، كما هو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح التاء؛ على البناء للفاعل: **(تَخْفَى)**.

ومما يجدر **التنبيه** عليه؛ هو أن ابن الناظم قد خالف اختياره في ضبط هذه الكلمة ضبط المتن الذي على هامش شرحه، فقد صرح في شرحه باختيار وجه البناء للمفعول، حيث قال: «والأحسن أن يكون بضم التاء؛ على مالم يسمى فاعله، أي: أن القارئ يخفيها»، بينما ضبطها المحققون لشرحه؛ بالبناء للفاعل، فصار في شرح ابن الناظم ضبطان؛ منطوق شرحه، وضبط المتن الذي على هامش شرحه، وقد تكرر هذا في شرحه كثيراً، ويثور هنا سؤال: هل اختلاف ضبط المتن الذي على هامش شرح ابن الناظم عن منطوق الشرح وكلام الشارح هو تصرف من المحققين، أم من النساخ، والظاهر أنه تصرف من المحققين بمعزل عن كلام الشارح؟ والله أعلم.

(١) هكذا وردت في الأصل مجردة من حرف الجر (الباء)، وهي في المصحف الشريف مقرونة بحرف الباء: ﴿بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وجه الإخفاء: أنهما لما اشتركا في المخرج وتجانسا في الانفتاح والاستفال ثقل الإظهار، والإدغام المحض يذهب الغنة، فعُدِلَ إلى الإخفاء.

تنبيه: قال ابن الناظم: «ولم يحتج إلى التنبيه على إسكان الميم؛ لأنه من لازم الإخفاء التسكين، كما لا يحتاج إلى التنبيه على الإسكان مع الإدغام». (ينظر: شرح النويري ٢/١٠٧ ـ ١٠٨، وشرح ابن الناظم ص (٦١)).

فإن سكن ما قبلها أُظْهِرت[(١)]، نحو: ﴿إِبْرَاهِـمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢].

وفي قولنا: تسكن[(٢)]؛ تنبيه على أن الحرف المخفي كالمدغم، يسكن ثم يخفى، كما قررناه، لكن الفرق بينهما[(٣)]: أنه في المدغم يقلب ويشدد الثاني، بخلاف المخفي.

وهذا آخر الكلام على ما يتعلق بالحروف المدغمة من المثلين والمتقاربين لأبي عمرو.

وذكر المصنف[(٤)]: «أن جميع ما أدغمه هذا الإمام في القرآن[(٥)] منهما[(٦)]

---

(١) بلا خلاف. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦١)).

(٢) أي: تسكن الميم، وليس بلازم التنبيه على سكون الميم كما أشار إلى ذلك النويري وابن الناظم في شرحيهما حيث نبَّهَا على علة عدم ذكر الناظم لسكون الميم، فقال ابن الناظم: «ولم يحتج إلى التنبيه على إسكان الميم؛ لأنه من لازم الإخفاء التسكين، كما لا يحتاج إلى التنبيه على الإسكان مع الإدغام»، وقال النويري: «ولم يتعرض المصنف لتسكين الميم قبل الإخفاء؛ لأن الإخفاء من لازمه التسكين كالإدغام، لكنه لا يقلب»، وإنما نبه عليه الشارح زيادة في الإيضاح والبيان. (ينظر: شرح النويري ٢/١٠٧ ـ ١٠٨، وشرح ابن الناظم ص (٦١)).

(٣) قال الداني: «والقراء يعبرون عن هذا بالإدغام، وليس كذلك؛ لامتناع القلب فيه».
وقال ابن الناظم: «وبعضهم عبر عن ذلك ـ أي إخفاء الميم عند الباء ـ بالإدغام، وهو تجوز». (ينظر: التيسير ص (٣٣)، وشرح ابن الناظم ص (٦١)).

(٤) ينظر: النشر ١/٢٩٥.

(٥) وذلك على غير مذهب ابن مجاهد، وأما على مذهب ابن مجاهد وأصحابه فبلغ مجموع ما أدغمه أبو عمرو البصري في القرآن الكريم: ألف ومائتي حرف وثلاثة وسبعين حرفاً، وأما على مذهب الداني: فهي ألف وثلاثمائة وخمسة أحرف، قال الداني في جامع البيان: «وقد حصلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحركة فوجدناه على مذهب ابن مجاهد وأصحابه ألف حرف ومائتي حرف، وثلاثة وسبعين حرفاً، وعلى ما أريناه وأُخِذَ علينا ألفاً وثلاثمائة حرف، وخمسة أحرف، وجملة ما وقع الاختلاف من أهل الأداء من شيوخنا فيه اثنان وثلاثون حرفاً»، وقد اعترض ابن الجزري بقوله: «وفيه نظر ظاهر، والصواب أن يقال: على مذهب ابن مجاهد ألف حرف ومائتين وسبعة وسبعين حرفاً؛ لأن الذي أظهره ابن مجاهد ثمانية وعشرون، لا اثنان وثلاثون». (ينظر: التيسير ص (٣٣)، وجامع البيان ١/٢٠١، والنشر ١/٢٩٥).

(٦) أي: من المثلين والمتقاربين. ينظر: النشر (١/٢٩٥).

إذا وصل السورة بالسورة ألف حرف وثلاثمائة وأربعة؛ بإدخال آخر (الْقَدْرِ) بـ(لَمْ يَكُنْ)[١]، وإذا بسمل ووصل السورة بالبسملة ألف وثلاثمائة وخمسة؛ بإدخال آخر (الرعد) بأول (إبراهيم)، وآخره بأول (الحجر)، وإذا فصل بالسكت ولم يبسمل ألف وثلاثمائة [وثلاثة أحرف][٢]»[٣].

وسيأتي موافقة حمزة ويعقوب لبعضها، أو كلها بالنسبة ليعقوب في بعض الطرق.

١٣٩ - ....وأَشْمِـمَنْ، ورُمْ، أَوِ اتْـرُكِ

---

(١) وتسمى: سورة البينة.

(٢) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته من كتاب النشر حيث نقل الشارح. (ينظر: النشر ١/٢٩٥).

(٣) هذا الموضع من المرات القليلة التي جنح فيها الشارح في شرحه إلى استعمال ما يقتضيه الضرب الحسابي، وهي طريقة مشهورة في بعض كتب القراءة والإقراء، موجودة في مذاهب بعض المقرئين، لكنها محل نظر واعتراض عند العلماء، فردَّه - أي القراءة بما يقتضيه الضرب الحسابيّ - كثير منهم؛ كالصفاقسي في غيث النفع حيث قال - في معرض ذكره لمصطلحه في كتابه - (١/١٣٦): «ماشياً في جميع ذلك على طريقة المحققين؛ كالشيخ ابن الجزري - رحمه الله -، وعدم القراءة بما شذَّ، وبما لا يوجد، كما يفعله كثير من المتساهلين القارئين بما يقتضيه الضرب الحسابيّ، فإن ذلك غير مخلص عند الله ﷻ، وكان شيخنا - رحمه الله - يحذرني من ذلك كثيراً، ويقول - ما معناه -: إيَّاك أن تميل إلى الراحة والبطالة، وتقرأ كتاب الله بما يقتضيه الضرب الحسابي، كما يفعله أهل الكسل، وأظنه أخذ عليّ عهداً بذلك، حرصاً منه - رحمه الله - على إتقان كتاب الله، وهذا هو الحق الذي لا ينبغي للمؤمن أن يحيد عنه»، إلا أن الصفاقسي في غيث النفع قد خالف ما ذكره من منهجه في الضرب الحسابي، حيث إنه قد اعتمد على الضرب الحسابي في ذكره لبعض الأوجه بين السور؛ كالأوجه المحتملة بين سورة (الفاتحة) وسورة (البقرة) حيث قال: «يأتي على ما يقتضيه الضرب - الحسابي - أربعمائة وجه وثلاثة وثمانون وجهاً»، وقوله في الأوجه المحتملة إذا وصلت سورة (آل عمران) بآخر سورة (البقرة): «فيأتي على ما يقتضيه الضرب - الحسابي - ثلاثة ألاف وجه وخمسمائة وثمانية وتسعون وجهاً...الخ»، وقد أكثر المنير السمنودي في شرحه من ذكر الأوجه بما يقتضيه الضرب الحسابي وخصوصاً عند حديثه عن الأوجه التي بين السورتين؛ كما في حديثه عن الأوجه التي بين سورة البقرة وآل عمران (ل ٨٥/ب - ل ٨٦/أ).

ثم بين قاعدة[١] تتعلق بهذا الإدغام فقال:

(وَأَشْمِمَنْ) أيها المدغم إدغاماً كبيراً؛ بأن تشير إلى حركة الحرف المدغم ـ سواء كان مماثلاً أو مقارباً أو مجانساً ـ إذا كان مضموماً[٢].

(وَرُمْ) فيما إذا كان مضموماً أو مكسوراً[٣].

فالمراد بالإشمام والروم ما يأتي بيانه في: (الوقف على آواخر الكلم)[٤].

---

(١) وذلك أن الناظم لما فرغ من الحديث عن الإدغام شرع في بيان عوارضه، قال ابن الجزري: «ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيدي عنه وعن شجاع: أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه، وسواء سكن ما قبل الأول أو تحرك، إذا كان مرفوعاً أو مجروراً؛ أشار إلى حركته، وقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة؛ فحمله ابن مجاهد: على الروم، فقال: كان أبو عمرو يشم الحرف الأول المدغم إعرابه في الرفع والخفض ولا يشم في النصب، وهذا صريح في جعله إياه روماً، وتسمية الروم إشماماً كما هو مذهب الكوفيين، وحمله أبو الفرج الشنبوذي: على أنه الإشمام، فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية لا مسموعة، وإلى الخفض مضمرة في النفس غير مرئية ولا مسموعة، وهذا صريح في جعله إياه إشماماً، على مذهب البصريين، وحمله الجمهور: على الروم والإشمام جميعاً، فقال أبو عمرو الداني: والإشارة عندنا تكون روماً وإشماماً، والروم آكد في البيان عن كيفية الحركة لأنه يقرع السمع، غير أن الإدغام الصحيح والتشديد التام يمتنعان معه ويصحان مع الإشمام؛ لأنه إعمال العضو وتهيئته من غير صوت خارج إلى اللفظ فلا يقرع السمع، ويمتنع في المخفوض؛ لبعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأول منصوباً لم يشر إلى حركته لخفته». (ينظر: النشر ٢٩٦/١).

(٢) قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «ومعنى الإشمام في هذا النوع: ضم الشفتين مقارناً لسكون الحرف المدغم، وذلك فيما كان مرفوعاً أو مضموماً في قراءة أبي عمرو، وفي: ﴿لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]، في قراءة الجماعة، ما عدا أبا جعفر؛ لأنه يقرأ بالإدغام التام.
وكيفيته: أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت، بعد إسكان النون الأولى، وإدغامها في الثانية إدغاماً تاماً، وقبل استكمال التشديد، أي قبل تمام النطق بالنون الثانية. (ينظر: فتح المتعالي (خ)).

(٣) ووجه الإشارة الإشمام والإتيان بالروم: التنبيه على حركة المدغم. (ينظر: شرح النويري ١١٢/٢، وفتح الوصيد ١٦٦/١).

(٤) يعني: في باب (الوقف على آواخر الكلم). (ينظر: طيبة النشر، الأبيات رقم (٣٥٠ ـ ٣٥٥)).

(أَوِ اتْرُكِ) الإشمام والروم(١)، وهذا هو الأصل(٢).

وإنما جاز الأولان؛ لأن الحرف لما سكن للإدغام أشبه سكون الوقف فجرت عليه أحكامه، والإدغام الصحيح يمتنع مع الروم دون الإشمام(٣).

١٤٠ـ فِي غَيْرِ: (بَا)، وَالْمِيمِ(٤)، مَعْهُمَا(٥). وَعَنْ بَعْضٍ بِغَيْرِ الْـ(فَـا)........

ثم الآخذون بهما(٦) استثنوا هذه الأحرف التي ذكرها(٧) بقوله:

---

(١) يريد بذلك الإدغام الخالص. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦١)).

(٢) يريد بذلك الإدغام الخالص، قال الشيخ محمد تميم الزعبي في فتح المتعالي (خ): «وقد قال ابن الجزري بعد ذكره الإدغام والإشمام والروم: منهم من نص عليه ـ أي على الإدغام ـ، ومنهم من ذكره مع الروم، ومنهم من أجراه على أصل الإدغام، ولم يعول على الروم ولا على الإشمام، ولا ذكرهما البتة؛ كالهذلي وأبي العلاء، ومنهم من ذكره نصًّا ولم يمنعهما؛ كما فعل الداني ومن معه من الجمهور، مع أن الذي وصل إلينا عنهم أداءً، هو: الأخذ بالأصل، لا نعلم بين أحد ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافاً في جواز ذلك، ولم يعول أحد منهم على الروم والإشمام إلا حاذق قصد البيان والتعليم، وعلى ترك الروم والإشمام سائر رواة الإدغام عن أبي عمرو، وهو الذي لا يوجد نص عنهم بخلافه».

(٣) نصَّ على ذلك في النشر حيث قال: «يمتنع الإدغام الصحيح مع الروم دون الإشمام؛ إذ هو هنا عبارة عن الإخفاء، والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهباً آخر غير الإدغام وغير الإظهار، كما في: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]»، وقال الشيخ محمد تميم الزعبي: «وما ذكره بعضهم أن الروم يقع في الوصل ـ أيضاً ـ في الإدغام الكبير وفي وسط الكلمة الحكمية نحو: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، فيه نظر؛ لأن ذلك من قبيل الاختلاس على التحقيق، كما هو مفهوم من كلامهم؛ ولذا عبر عنه بالإخفاء في الشاطبية في مواضع كثيرة».

(٤) اختلفت النسخ في ضبط الميم الثانية من الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم: **(وَالْمِيْمِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بالرفع: **(وَالْمِيْمُ)**. وقد انفردت النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي بضبط الكلمة بواو بعدها لام: **(وَلْمِيْمِ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(مَعْهُمَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: **(عَنْهُمَا)**.

(٦) أي: بالإشمام والروم.

(٧) وهي: أربع صور.

(فِي غَيرِ "بَا")؛ بالقصر للوزن، مع باء وميم.

(وَ)غير.

(الْمِيْمِ مَعْهُمَا)؛ أي: مع الميم والباء.

فإذا التقى الباء مع مثلها، نحو: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦].

أو مع الميم، نحو: ﴿يُعَذِّبُ مَن﴾ [المائدة: ٤٠][(١)].

أو التقى الميم مع مثلها، نحو: ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ [البقرة: ٧٧][(٢)].

أو مع الباء، نحو: ﴿بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣][(٣)].

فلا يجوز فيها روم ولا إشمام اتفاقاً؛ لأن الإشارة[(٤)] تتعين بالشفة مع هذه الأحرف الشفهية، ويتعذر فعلها[(٥)] مع الإدغام؛ لأنه وصْلٌ، بخلاف الوقف، فإنه ممكن[(٦)].

(وَ)نُقِلَ.

(عَنْ بَعْضٍ)؛ أي: بعض الطرق؛ كابن سوار[(٧)]، وأبي العز[(٨)]،

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) هكذا وردت في الأصل مجردة من حرف الجر (الباء)، وهي في المصحف الشريف مقرونة بالباء: ﴿بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

(٤) هذا على القول بأن المراد بالإشارة: الإشمام. (ينظر: شرح النويري ١١١/٢).

(٥) في شرح النويري: «فعلهما»؛ وكذا في النشر، والمراد: الروم والإشمام. (ينظر: النشر ٢٩٧/١، وشرح النويري ١١١/٢).

(٦) لأن الإشمام إنما هو ضم الشفتين بعد سكون الحرف. (ينظر: النشر ٢٩٧/١، وشرح النويري ١١١/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٢)).

(٧) ونص عبارته: «وكان أبو عمرو فيما رواه اليزيديّ عنه، يروم حركة كل حرف يدغمه في باب المثلين والمتقاربين من كلمتين، سواء سكن ما قبله أو تحرك، ويشير إليها إذا كانت ضمة أو كسرة إلا: الميم في الميمِ، والباء في الباءِ، والفاء في الفاءِ، فإنه لا يفعل ذلك فيها، وعلى ذلك مذهبه، ووسمه بالإدغام». (ينظر: المستنير ٤١٣/١ ـ ٤١٤).

(٨) قال في الكفاية الكبرى: «وجميع ما أدغمه أبو عمرو ـ مما ذكرناه ـ فإنه يشير إلى =

وابن الفحام(١).

أن محل جوازهما: (**بِغَيرِ الْـ"فَا"**)؛ بالقصر، مع مثلها [٨٧].

في نحو: ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [المطففين: ٢٤]، فلا إشمام ولا روم عند هذا البعض(٢)؛ إلحاقاً [لها](٣) بالباء والميم(٤).

هذا وما تقرر من جواز الإشمام والروم ـ في غير ما استثني ـ هو الذي حمل [عليه](٥) الجمهور ما ورد النص [به](٦) عن أبي عمرو أنه كان إذا أدغم أشار(٧) إلى الحرف المدغم، فحملوا الإشارة فيه عليهما معاً(٨).

= إعراب الحرف المدغم في الخفض، والرفع، إلا: الباء في الباءِ، والميم في الميم، والميم في الباءِ، والفاء في الفاءِ، فإنه كان يُشير إلى أعراب». (ينظر: الكفاية الكبرى ص (٨٠)).

(١) قال في التجريد: «واختلفوا في الإشارة للحرف المدغم إعرابه في حال الجر والرفع؛ فروى الفارسي عن المعدل ومَدْيَنَ: الإشارة للحرف المدغم إعرابه، ومضي من بَقِيَ على ترك الإشارة للحرف المدغم إعرابه في حال الرفع والجر، إلا أن الفارسي استثنى الباء في الباءِ، والميمَ في الميم، والفاءَ في الفاءِ، والباءَ في الفاءِ، والباءَ في الميم، والميمَ في الباءِ، فإنه لا يشير إلَى إعرابٍ فِيهنِّ». (ينظر: التجريد ص (١٤١)).

(٢) فقد اختلفوا في استثناء الفاء في الفاء؛ فاستثناها غير واحد من الأئمة؛ لأن مخرجها من مخرج الميم والباء فلا فرق، والقراءة بمنع الروم والإشمام عند التقاء الفاء بالفاء من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: (صح).

(٤) وانفرد أبو الكرم الشهرزوري في المصباح في الإشارة بمذهب آخر؛ فذكر أنها إن جاورت ضمة أو واواً مدية نحو: ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨]، ﴿فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا﴾ [مريم: ٣٦]، لم يشر إلى بيان حركة الإدغام، وإن لم تجاور؛ نحو: ﴿يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿يُنفِقُ كَيْفَ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٣]، أشار إلى الحركة بالروم والإشمام. (ينظر: النشر ١/٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته استحساناً؛ وذلك لبيان المعنى.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته استحساناً؛ وذلك لبيان المعنى.

(٧) قال الداني: «والإشارةُ تكون روماً وإشماماً». (ينظر: التيسير ص (٣٣)).

(٨) أي: على الروم والإشمام، وهو قول الجمهور. (ينظر: النشر ١/٢٩٦، والإقناع ١/٢٣٦).

قال الحافظ الداني[1]: «والروم عندنا آكد في البيان عن كيفية الحركة؛ لأنه يقرع السمع. . .الخ».

١٤٠ ـ ....وَمُعْتَلٌّ[2] سَكَنْ

١٤١ ـ قَبْلُ: امْدُدَنْ[3]، واقْصُرْهُ. وَالصَّحِيحُ قَلْ إِدْغَامُهُ لِلْعُسْرِ. وَالْإِخْفَا أَجَلْ

ثم ذكر قاعدة أخرى[4] بقوله:

(وَمُعْتَلٌّ)؛ من ألف، أو ياء، أو واو.

(سَكَنْ)؛ أي: ساكن.

(قَبْلُ)؛ أي: قبل الحرف المدغم.

أمكن الإدغام معه وحسن؛ لامتداد الصوت به، وحينئذ يجوز فيه أوجه المد الثلاثة كما قال: **(امْدُدَنْـ)**ـه مشبعاً، ومتوسطاً[5].

(وَاقْصُرْهُ)[6].

---

(١) ينظر: التيسير ص (٣٣)، وجامع البيان ٢٠١/١.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول **(امْدُدًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: **(امْدُدَنْ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع اللام مع التنوين: **(وَمُعْتَلٌّ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبِطَت فيها: بجر اللام مع التنوين: **(وَمُعْتَلٍّ)**. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) تتعلق بالإدغام، وذلك أنه لا يخلو ما قبل الحرف المدغم من أن يكون: متحركاً، أو ساكناً، والساكن إمَّا أن يكون: معتلاً، أو صحيحاً؛ فإن كان معتلاً؛ فقد تعرض له في هذا القاعدة، وإن كان صحيحاً؛ فسيأتي الكلام عليه في البيت الآتي. (ينظر: النشر ٢٩٨/١، وشرح ابن الناظم ص (٦١)).

(٥) وأُخِذَ الطول والتوسط من إطلاقه المد في قوله: **(امْدُدَنْ)**؛ لأن المد جنس لهما، ووجه الطول: حمل السكون العارض على اللازم، ووجه التوسط: مراعاة الحمل، مع النظر لكونه عارضاً. (ينظر: شرح النويري ١١٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٢))

(٦) قال النويري: «وكلاهما ـ أي المد والتوسط ـ ضِدٌّ للقصر»، ووجه القصر: أن الساكنين على حدهما، فجاز التقاؤهما. (ينظر: شرح النويري ١١٣/٢ ـ بتصرف ـ)

على التخيير بين الثلاثة، إذ المسكن للإدغام كالمسكن للوقف(١).

سواءٌ كان المعتل حرف مد؛ كـ:

﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣ ـ ٤].

﴿قَالَ لَهُمُ﴾ [آل عمران: ١٧٣](٢).

﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾ [البقرة: ٢٠٠](٣).

وحرف(٤) لين نحو:

﴿قَوْمُ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٨](٥).

﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦](٦).

والمد أرجح(٧).

نعم قال المصنف(٨): «لو قيل باختيار المد [في حرف المد](٩)، والتوسط في حرف اللين، لكان له وجه؛ لما يأتي في باب المد»، ـ إن شاء الله تعالى ـ.

---

(١) قال في النشر: «وممن نص على ذلك: الحافظ أبو العلاء الهمذاني، فيما نقله عنه أبو إسحاق الجعبري، وهو ظاهر، لا نعلم له نصًّا بخلافه». (ينظر: النشر ٢٩٨/١، وكنز المعاني ٣٠٥/٢).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) والموضع الآخر في سورة البقرة: [٢٠١].

(٤) هكذا في الأصل جاء العطف بحرف الواو: (وحرف)، ولعل الأنسب سياقاً العطف بـ(أو) ليكون الكلام: (أو حرف).

(٥) وأخواتها في القرآن الكريم.

(٦) والموضع الآخر في سورة الفيل: [١].

(٧) يعني: أرجح من القصر، نصَّ عليه أبو القاسم الهذلي، كما عزاه إليه في النشر، ولم أعثر عليه في نسخة الكامل التي عندي. (ينظر: النشر ٢٩٨/١، ولطائف الإشارات ٧٤٠/٢، والإتحاف ١٢٥/١ ـ ١٢٦).

(٨) ينظر: النشر ٢٩٨/١.

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وأثبته من النشر حيث نقل الشارح؛ وذلك لحاجة السياق إليه لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٢٩٨/١).

(وَ)أما.

الساكن (**الصَّحِيحُ**) الذي قبل المدغم.

نحو:

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

و﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

﴿زَادَتْهُ هَٰذِهِۦ﴾ [التوبة: ١٢٤].

و﴿ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

فـ(**ـقَلْ**)؛ [بفتح القاف ماض؛ من القلة ضد الكثرة][١].

(**إِدْغَامُهُ**)؛ يعني: قلَّ الآخذون بالإدغام المحض في ذلك[٢].

(**لِلْعُسْرِ**)؛ أي: عسر الإدغام الواقع فيه؛ لكونه جمعاً بين ساكنين ليس أولهما حرف علة.

لكنه كما قال المصنف[٣]: «هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنصوص مجتمعة عليه».

(**وَالْإِخْفَاء**)[٤]؛ أي: اختلاس الحركة؛ الذي هو الروم السابق آنفاً، وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة، لا إدغام ولا إظهار، فليس المراد الإخفاءَ الآتي في النون الساكنة والتنوين.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦١).

(٣) ينظر: النشر ٢٩٩/١.

(٤) ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الهمزة: (**وَالْإِخْفَاء**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بالألف على الإطلاق؛ بالتشديد مع السكون: (**وَالْإِخْفَا**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(أَجَلْ)[١] عند جمع من المتأخرين[٢] ـ من الأخذ بالإدغام المحض؛ فراراً من التقاء الساكنين على غير حده، الممنوع عند الصرفيين[٣].

والوجهان صحيحان مقروء بهما[٤].

ولكن الأول[٥] أرجح وأقوى عند المحققين[٦]، خلافاً لما يوهمه

---

(١) قال ابن الناظم: «أي: أعظم وأكبر وأقوى حجة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦١)).

(٢) قال في النشر: «بل أكثر المحققين من المتأخرين على (الإخفاء)؛ وهو (الروم) المتقدم، ويعبَّر عنه بـ(الاختلاس)». (ينظر: النشر ٢٩٩/١).

(٣) قال في الإتحاف ـ وأصل كلامه موجود في شرح النويري وفي لطائف الإشارات ـ: «وذلك لأن قاعدة الصرفيين: أنه لا يجمع بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرف علة؛ مدًّا، أو ليناً، فإن كان صحيحاً جاز وقفاً؛ لعروضه، لا وصلاً، فحصل من قاعدتهم: أنه لا يجمع بين ساكنين والأول صحيح في الوصل، وقد ثبت عن القراء اجتماعهما، فخاض فيها الخائضون توهماً منهم أن ما خالف قاعدتهم لا يجوز، وهو ـ كما قاله جميع المحققين ـ أنا لا نسلم أن ما خالف قاعدتهم غير جائز، بل غير مقيس، وما خرج عن القياس إن لم يسمع فهو لحن، وإن سمع فهو شاذ قياساً فقط، ولا يمتنع وقوعه في القرآن»، وقال الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة: «واجتماع الساكنين غير متعذر، وقد ثبت في لغة العرب ثبوت قياس في الوقف، وثبت في القرآن بالتواتر، وقطع في الوصل أيضاً، وعدم الثبوت عند الصرفيين ليس بحجة؛ لأن مستنده عدم الوجدان، وعدم الوجدان هو قصور الباحث وليس من الأدلة العلمية، ومن أئمة القراءة جماعة من أكابر أئمة النحو كابن العلاء، وحمزة، فلا يكون إجماع النحاة حجة». (ينظر: شرح النويري ١١٥/٢، والإتحاف ١٢٦/١، وشرح الطيبة لموسى جار الله ص (٢٦ ـ ٢٧)).

(٤) كما نصَّ على ذلك ابن الجزري في النشر ٢٩٩/٢، وقال في غيث النفع ص (١٥١): «وأبعد قوم فقالوا فيه بالإظهار، وهم إن ثبت لهم بغير الإدغام المحض رواية فمسلم، وإن تركوه فراراً من الوقوع في الجمع بين الساكنين على غير حده ـ لأن ذلك لا يجوز في العربية وهو المأخوذ من كلامهم لتعليلهم به ـ فغير صحيح؛ لأن الأصل مختلف فيه».

(٥) أي: وجه الإدغام المحض.

(٦) ينظر: النشر ٢٩٩/١، وشرح النويري ١١٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٢ ـ ٦٣)، والإتحاف ١٢٦/١، وقال في غيث النفع ص (١٥٠): «وهو الحق الذي لا مرية فيه، والصحيح الذي قامت الأدلة عليه».

صنيع المصنف هنا[(١)]، لما تقرر: أنه الثابت عند القدماء، والمجتمع عليه النصوص.

وما ذُكِرَ: من منع اجتماع الساكنين. . .الخ، متفق عليه، ودعوى عدم وجدانه ممنوعة[(٢)]، فقد سُمِعَ عنه ﷺ: «نعمَّا المال الصالح للرجل الصالح»[(٣)]؛ فقد ضبطه أبو عبيدة: بإسكان [٨٨] العين، وتشديد الميم، وذكر أنه لغته صلى الله تعالى عليه وسلم[(٤)].

ولو سُلِّمَ [أنهم][(٥)] اتفقوا على المنع، لم يمنعنا ذلك من القراءة بالإدغام المحض؛ [لثبوته][(٦)] بالتواتر.

قال ابن الحاجب[(٧)]: «إذا اختلف النحويون والقراء، كان المصير إلى

---

(١) وصنيع المؤلف الموهم هنا ـ في رأي الشارح ـ هو: تصريحه في نظمه بقلة الآخذين بالإدغام المحض، مع أنه نَصَّ على أن وجه الإدغام المحض هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنصوص مجتمعة عليه.

(٢) وقال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٦ ـ ٢٧): «وعدم الثبوت عند الصرفيين ليس بحجة؛ لأن مستنده عدم الوجدان، وعدم الوجدان هو قصور الباحث وليس من الأدلة العلمية».

(٣) رواه عمرو بن العاص رضي الله عنه، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ص (٤٧)، وأحمد في المسند (١٩٧/٤)، وابن حبان في كتاب الإحسان (٦/٨)، وأبو عبيد في غريب الحديث (٦٤/١)، وأبو يعلى في مسنده (٣٢٠/١٣، ٣٢٢)، والحاكم في المستدرك (٢/٢)، وقال: صحيح على شرط مسلم، وقال في موضع آخر (٤٣٦/٢): صحيح على شرطهما، ووافقه الذهبي في الموضعين، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٥٢/٩ ـ ٣٥٣)، وقال: رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد ص (١٢٧).

(٤) لم أعثر على مقالة أبي عبيد هذه في كتبه التي بين يدي، وقال محقق لطائف الإشارات: «لم نقف عليه في كتب أبي عبيد المطبوعة، وعزاها إليه صاحب البحر المحيط، والدر المصون، والنشر». (ينظر: النشر ٢٣٦/٢، وشرح النويري ١١٥/٢، ولطائف الإشارات ٧٣٤/٢، والإتحاف ١٢٧/١).

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٧) وزاد ابن الحاجب بقوله: «ثم ولو قُدِّر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة، =

القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة ثبتت تواتراً، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سلم أن ذلك ليس بمتواتر، فالقراء أعدل، وأكثر، فالرجوع إليهم أولى، وأيضاً فلا ينعقد إجماع النحويين بدون القراء؛ لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم نحويون».

فالحاصل ـ كما في الغيث[(١)] ـ: «أن الحق الذي لاشك فيه، والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه، أن الجمع بين الساكنين: جائز؛ لورود الأدلة الناطقة به، فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع، وورد عن العرب، وحكاه الثقات عنهم، واختاره جماعة من أئمة اللغة، بل حكى نحويون كوفيون[(٢)] سماعاً من العرب:

= وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلوها عمَّن ثبتت عصمته عن الغلط في مِثْلِه، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثمَّ لو سُلِّم أنه ليس بمتواتر؛ فالقراء أعدل، وأكثر، فكان الرجوع إليهم أولى». (ينظر: الإيضاح شرح المفصل ٤٧٨/٢ ـ ٤٧٩).

(١) وكان قال ـ رحمه الله ـ قبل ذلك: «وقد اضطرب فيه ـ أي في القراءة بالإدغام المحض ـ العلماء اضطراباً كثيراً، فلنصدع بالحق، ونترك التطويل بجلب الأقاويل. . .الخ»، ثم نقل في تقرير ما ذهب إليه ـ من القراءة بالإدغام المحض ـ نقولات كثيرة عن كبار الأئمة؛ ومن ذلك قوله: «قال الإمام الفخر أبو بكر الرازي: (لأنا شديد التعجب من النحويين؛ إذا وجد أحدهم بيتاً من الشعر ولو كان قائله مجهولاً فجعله دليلاً على صحة القراءة، فرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلاً على صحته كان أولى)، وقال صاحب الانتصاف: (ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية، بل تصحيح العربية بالقراءة)، وقال العلامة السيوطي ـ رحمه الله ـ في كتابه الاقتراح في أصول النحو: (فكل ما ورد أنه قُرِئَ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم أحاداً أم شاذًّا)، ثم قال ـ أي السيوطي ـ: (وكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءتهم ثابته بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا طعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد ردَّ المتأخرون ـ منهم ابن مالك ـ على من عاب عليهم بأبلغ رد، واختار ما وردت به قراءتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون»، وغير ذلك من النقولات التي تقرر صحة مذهب القراء في هذه المسألة. (ينظر: غيث النفع ص (١٥٢ ـ ١٥٣)).

(٢) كما في معاني القرآن للفراء (٢٠٦/٢)، وقد رواها عن الحسن.

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، مدغماً، فتأمل ذلك كله، فإنه مهم جدًا»[١].

١٤٢ ـ وَافَقَ فِي إِدْغَامِ[٢]: صَفًّا، زَجْرَا[٣] ذِكْراً، وَذَرْواً: فِدْ. وَذِكْراً الأُخْرَى:

١٤٣ ـ صُبْحًا قَرَا[٤] خُلْفٍ[٥]....... ....

ثم بين مشاركة بعض العشرة في الإدغام الكبير، فقال:

(وَافَقَ) الإمام أبو عمرو.

(فِي إِدْغَامِ).

﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۝١ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ۝٢ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١ ـ ٣].

﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾ [الذاريات: ١].

الإمام حمزة المرموز إليه بفاء: **(فِدْ)**؛ من الفيد؛ وهو الميل والتبختر

---

(١) وقد أطال الشارح في بيان هذه المسألة، متبعاً في ذلك النويري في شرحه، وصاحب لطائف الإشارات في تحقيقه ونقوله، والصفاقسي في غيث النفع، والبنا في الإتحاف، حيث أسهبوا في تقرير وتحرير المسألة فأجادوا وأفادوا، رحم الله الجميع رحمة واسعة. (ينظر: غيث النفع ص (١٥٣ ـ ١٥٤)، وشرح النويري ١١٥/٢ ـ ١١٧، ولطائف الإشارات ٧٣٤/٢ ـ ٧٣٩، والإتحاف ١٢٦/١ ـ ١٢٧). ومن قوله: «وورد عن العرب...» إلى هنا موجود بحروفه في النشر ٢٣٦/١.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(إِدْغَامِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: مقرونة بـ(أل) التعريف: **(الْإِدْغَامِ)** وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: براء مفتوحة بلا تنوين، بعدها ألف ممدودة: **(زَجْرَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، والثاني: براء مفتوحة منونة: **(زَجْرًا)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح القاف: **(قَرَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر القاف: **(قِرَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وظاهر النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالجر في الفاء مع التنوين: **(خُلْفٍ)**، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث اختار ضبطها: بفتح الفاء مع التنوين: **(خُلْفاً)**.

من السرور، كأنه يشير إلى لطف خصوص هذه الأربعة الأحرف؛ لورودها كذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه[١].

وصرح بالإدغام؛ ليدل على أنه لم يوافقه في الروم[٢]، لأن الإدغام إذا أطلق؛ فالمراد به الإدغام المحض[٣].

قال في الغيث[٤]: «وكذلك لا يجوز التوسط والقصر كما يجوز ذلك لأبي عمرو، والفرق بينهما: أنه عند حمزة من الساكن اللازم المدغم، مثل: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤][٥]، و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، فلا بد من المد الطويل، وعند أبي عمرو من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦][٦]، فتجوز له الثلاثة»، فليتأمل.

(وَ)وافقه[٧] ـ أيضاً ـ.

في إدغام: ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ في المرسلات[٨].

وهذا مراده بقوله: **(الْأُخْرَى)**.

احترازاً من: ﴿ذِكْرًا﴾ الأولى، فإنها في الصافات[٩].

و﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ في العاديات[١٠].

لكن هذان الحرفان[١١] من رواية خلاد المرموز إليه بقاف: **(قَرَا)**[١٢].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٣).

(٢) وهو الذي عبَّر عنه في لطائف الإشارات بقوله: «قرأ حمزة وفاقاً له بإدغام التاء في أربعة مواضع... بغير إشارة». (ينظر: لطائف الإشارات ٧٢٨/٢).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٣).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣٣٤) ـ بتصرف يسير من الشارح ـ.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وفي سورة سبأ: [٢٣].

(٧) الضمير يعود على أبي عمرو، أي: وافق حمزةُ أبا عمرو في إدغام موضعي المرسلات والعاديات.

(٨) الآية: [٥].

(٩) يعني قوله تعالى: ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [٣].

(١٠) الآية: [٣].

(١١) أي: موضع الصافات المذكور وموضع العاديات.

(١٢) وقوله: **(قَرَا)**؛ أصله: قَرَأَ، فأبدلت الهمزة ألفاً للوقف.

مع (**خُلْفٍ**) عنه في الإدغام، وعدمه[١].

قال في الإتحاف[٢]: «وبالإدغام قرأ الداني على أبي الفتح[٣]، والوجهان في الشاطبية[٤]»[٥].

١٤٣ ـ ....وَ(بَـا) وَالـصَّـاحِـبِ بِكَ تَتَمَارَى[٦]: ظَنَّ[٧]. أَنْسَابَ: غَبِي.
١٤٤ ـ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا[٨]، نُسَبِّحَكْ[٩]، كِلَا بَـــعْـــدُ..............................

---

(١) فرواهما بالإدغام: أبو بكر بن مهران عن أصحابه عن الوزَّان عن خلاد، وأبو الفتح فارس بن أحمد عن أصحابه عن خلاد، وبه قرأ الداني عليه، وروى أبو إسحاق الطبري عن البختري عن الوزان عن خلاد إدغام موضع سورة المرسلات فقط، وروى سائر الرواة عن خلاد: إظهارهما، وانفرد ابن خيرون عنه بإدغام موضع سورة العاديات. (ينظر: النشر ١/٣٠٠).

(٢) ينظر: الإتحاف ١/١٢٠.

(٣) ينظر: التيسير ص (١٥٠).

(٤) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٩٩٤):
وَخَلَّادُهُمْ بِالْخُلْفِ فَالْمُلْقِيَاتِ فَالْمُـ ـغِيرَاتِ فِي ذِكْراً وَصُبْحاً فَحَصِّلَا

(٥) ونص كلام صاحب الإتحاف موجود في اللطائف. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٧٢٨).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بتائين؛ على الفك في الإدغام: (**تَتَمَارَى**)، وفيه نظر؛ لانكسار الوزن بهذا الضبط، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بتاء واحدة مشددة؛ على الإدغام: (**تَّمَارَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وانفردت النسخة التركية من شرح المنير السمنودي بضبطها؛ بتاء مفتوحة بلا تشديد: (**تَمَارَى**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**تَتَمَارَى**)، (**تَّمَارَى**)، (**تَمَارَى**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الإخبار في الماضي: (**ظَنَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الظاء؛ على البناء للمفعول: (**ظُنَّ**).

(٨) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بتائين؛ على الفكِّ في الإدغام: (**تَتَفَكَّرُوا**)، وفيه نظر؛ لانكسار الوزن بهذا الضبط، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بتاء واحدة مشددة؛ على الإدغام: (**تَّفَكَّرُوا**)، وانفردت النسخة التركية من شرح المنير السمنودي بضبطها؛ بتاء واحدة مفتوحة بلا تشديد: (**تَفَكَّرُوا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**تَتَفَكَّرُوا**)، (**تَّفَكَّرُوا**)، (**تَفَكَّرُوا**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء: (**نُسَبِّحَكْ**)، =

(وَ)وافق أبا عمرو ـ أيضاً ـ.

في إدغام (بَا): ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ في النساء[١].

يعقوب المرموز إليه بظاء: (ظَنَّ)[٢] الآتي.

واختص يعقوب عن أبي عمرو بإدغام التاء في التاء من قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ بالنجم[٣].

وإنما ذكره هنا؛ لأنه من الإدغام الكبير، وإن لم يدغمه أبو عمرو؛ لما تقدم أنه لا يدغم في كلمة إلا: ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، [و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢]][٤].

ثم إدغام يعقوب لذلك[٥] إنما هو في [حالة][٦] الوصل بالكاف، ولذا أتى بها المصنف، فلو ابتدأ بها لَفَظَ بتائين؛ اتِّباعاً للرسم[٧].

وعلم ـ مما قررناه ـ أن رمز: (ظَنَّ) راجع للمسألتين[٨].

وأدغم: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في المؤمنون[٩].

= والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: بضم الحاء: (نُسَبِّحُكْ).

(١) الآية: [٣٦].

(٢) ومعنى قوله: (ظَنَّ)؛ من الظن، والظن قد يطلق على الشك، وقد يطلق على اليقين الذي بمعنى العلم.

(٣) الآية: [٥٥].

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) أي التاء في التاء من قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥].

(٦) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٣)).

(٧) وموافقةً للأصل؛ لأن الإدغام إنما يتأتى في الوصل. (ينظر: شرح النويري ٢/١٢٣، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٩/أ)).

(٨) أي: أن الرمز (ظَنَّ) ـ وهو رمز ليعقوب ـ يرجع إلى المسألتين اللتين ذكرهما الناظم؛ وهما: موافقة يعقوب لأبي عمرو في إدغام (بَا): ﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾ [النساء: ٣٦]، واختصاص يعقوب عن أبي عمرو بإدغام التاء في التاء من قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥].

(٩) الآية: [١٠١].

رويس المرموز إليه بغين: **(غَبِي)**.

قال ابن المصنف[(١)]: «من الغَباوة؛ أي: خَفِيَ وجه تخصيصه بالإدغام دون باقي الباب»[(٢)].

وكذا أدغم التاء في التاء من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَّتَفَكَّرُواْ﴾ في سبأ[(٣)].

وإدغامه لهذا الحرف كما مرَّ[(٤)] في: ﴿[رَبِّكَ][(٥)] تَّتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]، ولذا أتى بـ**(ثُمَّ)**[(٦)].

فإذا ابتدأ بهاتين الكلمتين[(٧)] فبتائين[(٨)]؛ موافقة للرسم والأصل[(٩)]، بخلاف الابتداء بتاءات البزي في نحو: ﴿وَلَا تَّيَمَّمُواْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]؛ فإنها مرسومة بتاء واحدة، فكان الابتداء بها كذلك[(١٠)].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٤).

(٢) وقال في القاموس المحيط: غَبِيَ الشيء، وغَبِيَ عنه غَباً وغباوَةً؛ لم يَفْطُنْ له. (ينظر: لسان العرب ١١٤/١٥ ـ ١١٥).

(٣) الآية: [٤٦].

(٤) أي: والتفصيل فيه كالتفصيل الذي مرَّ في إدغام التاء بالتاء في سورة النجم: ﴿رَبِّكَ تَّتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]؛ وهو: أنَّ إدغام رويس للتاء في التاء من قوله تعالى في سورة سبأ: ﴿ثُمَّ تَّتَفَكَّرُواْ﴾؛ إنما هو حالة الوصل بالميم المشددة، أما عند الابتداء بـ﴿تَتَفَكَّرُواْ﴾ فبتائين، وذلك اتباعاً للرسم، وموافقةً للأصل؛ لأن الإدغام إنما يتأتى في الوصل. (ينظر: شرح النويري ١٢٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٩/أ)).

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: (صِح).

(٦) هنا حصل تقديم وتأخير في ترتيب شرح كلام الناظم، فكان حق هذه الكلمة أن تتقدم على كلمة **(تَتَفَكَّرُوا)** المذكورة آنفاً في الآية الكريمة، لكن الشارح قدم وأخر ربما لضرورة السياق والبيان.

(٧) أي: موضعي سورة سبأ والنجم.

(٨) مظهرتين.

(٩) لسقوط الإدغام في الوقف. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٢٩/٢).

(١٠) وهو الذي ذكره في النشر، وعلَّلَ به، ونبه عليه. (ينظر: النشر ٣٠٣/١، وشرح النويري ١٢٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٩/أ)، ولطائف الإشارات ٧٢٩/٢).

وكذا أدغم رويس الكاف ـ موافقة لأبي عمرو ـ من: قوله تعالى: ﴿نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣].

و(كِلَا) الحرفين.

(بَعْدُ)؛ أي:

﴿وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٤].

﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه: ٣٥].

وهذه الخمسة[1] لا خلاف عن رويس في إدغامها.

واختلف عنه فيما يأتي بعد من الحروف.

فمنها: ما يرجح إدغامه.

ومنها: ما يترجح إظهاره.

ومنها: ما ليس فيه رجحان.

١٤٤ ـ ....وَرَجِّحْ: لَذَهَبْ، وَقِبَلَا

١٤٥ ـ جَعَلَ[2] نَحْلٍ[3]، أَنَّهُ[4] النَّجْمِ مَعَا ....

---

(١) وهي هذه المواضع الثلاثة في سورة طه، وموضعي سورتي سبأ والنجم المذكورين آنفاً.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، وبعض نسخ شرح النويري، وشرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيها جميعاً؛ بإسكان اللام: (جَعَلْ)، والثاني: بفتح اللام: (جَعَلَ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، واختلاف الضبط في هذه اللفظة مرتبط باختلاف ضبط اللفظة التي بعدها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، وبعض نسخ شرح النويري، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ مقرونة بحرف الجر؛ الباء: (بِنَحْلٍ)، والثاني: (نَحْلٍ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، واختلاف الضبط في هذه اللفظة مرتبط باختلاف ضبط اللفظة التي قبلها.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (أَنَّهُ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الهمزة: (إِنَّهُ).

وبدأ بما يترجح إدغامه، فقال:

(رَجِّحْ)؛ الإدغام على الإظهار لرويس، في أربعة أحرف، في اثني عشر موضعاً، وهي:

﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ في البقرة[1].

(﴿**وَقِبَلَا**﴾) بألف الإطلاق، أي: ﴿لَا قِبَلَ لَهُم﴾ في النمل[2].

و(﴿**جَعَلَ**﴾)؛ الثمانيةُ.

التي في سورة الـ**(نَحْلِ)**؛ وهي:

﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [٧٢].

﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم﴾ [٧٢].

﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ﴾ [٧٨].

و﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ﴾ [٨٠].

﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ﴾ [٨٠].

و﴿جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا﴾ [٨١].

﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾ [٨١].

﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ﴾ [٨١].

﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ [النجم: ٤٨].

﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩].

وهما في: **(النَّجْمِ مَعَا)**؛ يعني في الموضعين الأخيرين في النجم.

فهذه اثنا عشر؛ أدغمها [النخاس][3] من جميع طرقه، وكذا

(١) الآية: [٢٠].

(٢) الآية: [٣٧]، ورسمت في الأصل: (ولا قبل)، وهو تصحيف وخطأ.

(٣) في الأصل: (النحاس)؛ بالمهملة، وهو تصحيف.

الجوهري، [كلاهما][(١)] عن التمار، وهو الذي لم يذكر أهل الأداء [٩٠] عن رويس سواه[(٢)]، فهو الراجح، كما قاله المصنف[(٣)].

وروى إظهارها أبو الطيب، وابن مقسم، كلاهما عن التمار، عن رويس، وهو مرجوح[(٤)].

١٤٥ ـ .... وَخُلْـفُ: الَاوَّلَـيْنِ[(٥)]، مَـعْ لِتُصْنَعَـا
١٤٦ ـ مُبَدِّلَ الْكَهْفِ، وَ(بَا): الْكِتَابَا بِأَيْدِ، بِالْحَـقِّ، كَـذَا[(٦)] عَـذَابَا[(٧)]

---

(١) أي: النخاس والجوهري، وما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته من النشر وشرح النويري؛ لمنع الإيهام ووضوح المعنى. (ينظر: النشر ١/٣٠٠، وشرح النويري ٢/١٢٠).

(٢) وهو تَجَوُّزٌ، وإلا فقد نَصَّ في النشر أنه مذهب أكثر أهل الأداء وليس جميعهم، وأن صاحب الروضة قد ذكر في: ﴿جَعَلَ﴾ عن رويس؛ التخيير، وقال النويري: «وهو الذي في أكثر الكتب». (ينظر: النشر ١/٣٠٠، وشرح النويري ٢/١٢٠).

(٣) لم أقف عند ابن الجزري على نص بالترجيح، وإن أفاده معنى كلامه في النشر، ولكن الذي نص على أنه القول الراجح هو النويري في شرحه حيث قال: «فروى عنه إدغامه: النخاس من جميع طرقه، والجوهري، كلاهما عن التمار، وهو الراجح». (ينظر: النشر ١/٣٠٠، وشرح النويري ٢/١٢٠).

(٤) ينظر: النشر ١/٣٠٠، وشرح النويري ٢/١٢٠.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنقل في الهمز: (**الَاوَّلَـيْنِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بتحقيق الهمز: (**الْأَوَّلَـيْنِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به الترمسي في شرحه هنا، فقد ضبطها: (**كَذَا**)، والثاني: ما انفرد به شيخنا الكبير كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ـ، فقد اختار في ضبطها: (**وَبَا**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: (**وَإِنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. أما الوجهان الأولان فإنهما مرتبطان بكلمة: (**عَذَابَا**)، وأما الوجه الثالث فإن كلمة: (**إن**) هنا مرتبطة بكلمة: (**الحق**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مجردة من (أل) التعريف: (**عَذَابَا**)، والثاني: ما انفرد به شيخنا الكبير كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ـ، فقد اختار في ضبطها: أن تكون مقرونة بـ(أل) التعريف: (**الْعَذَابَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب). =

١٤٧ ـ وَالْكَافُ فِي: كَانُوا، وَكَلَّا، أَنْزَلَا لَكُمْ، تَمَـثَّـلْ، وَجَـهَنَّمْ[1]، جَـعَلَا
١٤٨ ـ شُـورَى[2]...................... ....

ثم بين مالا ترجيح فيه عنه، وهي أربعة عشر حرفاً، فقال: (**وَخُلْفُ الَاوَّلَـيْـنِ**)؛ أي: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [٤٣ ـ ٤٤]، وهما الأولان في النجم.

(**مَعْ**) بسكون العين.

(﴿**لِتُصْنَعَا**﴾)؛ أي قوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ في طه[3].

وقوله: ﴿لَا[4] مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧].

في (**الْكَهْفِ**).

(**وَ**)مع.

= **لطيفة**: ذكر الشيخ أيمن سويد في تحقيقه لمتن طيبة النشر أن إحدى نسخ الطيبة التي قابل عليها المتن ـ وهي النسخة التي قال عنها بأنها تمثل متن الطيبة في صورته الأولى ـ قد ضُبطت فيها هذه الكلمة والكلمة في البيت الذي بعدها كما يلي: (**وَإِنْ عَذَابًا.... بِالْمَغْفِرَهْ**)، وحيث إن كلمة: (العذاب) قد جاءت في القرآن الكريم في (١١) موضعاً، والمقصود هنا موضع سورة البقرة: الآية [١٥٧] فقط، فإن هذا الضبط قد أفاد تقييد الخلاف في موضع سورة البقرة المذكور دون سائر المواضع الأخرى، لكن الناظم لما أعاد صياغة المتن على صورته النهائية ـ كما هو في جميع نسخ الطيبة الأخرى ـ فاته هذا التقييد فلم يذكر كلمة: (**الْمَغْفِرَهْ**)، حيث ضُبط فيها هذا الموضع كما يلي: (**وَإِنْ عَذَابًا**)، ثم قال الشيخ أيمن سويد ص (١٠٦): «ولو قال في الصورة الأخيرة للطيبة: (**بِالْمَغْفِرَهْ، كانُوا وَكَلَّا، أَنْزَلَا......**) لأتى بالمطلوب».

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف: (**وَجَهَنَّمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: حلَّت (من) الجارة بدلاً من الواو العاطفة: (**مِنْ جَهَنَّمْ**).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**شَوَى**)، وهو تصحيف ظاهر.

(٣) الآية: [٣٩].

(٤) في الأصل: (وكذلك)، وهو خطأ.

("**با**" : ﴿**الْكِتَابَا**﴾).

في باء: (﴿**بِأَيْدِ**﴾)؛ أي: قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩].

و[في باء: (﴿**بِالْحَقِّ**﴾)][1] في قوله: ﴿نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦].

و(**كَذَا**: ﴿**عَذَابًا**﴾)؛ أي: قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥][2].

وهذه الثلاثة في البقرة.

(**وَ**)مع.

(**الْكَافُ فِي**) قوله تعالى:

﴿كَذَٰلِكَ[3] كَانُوا۟﴾ في الروم[4].

(**وَ**)﴿رَكَّبَكَ ۝٨ كَلَّا﴾ في الانفطار[5].

ومع لام: (﴿**أَنْزَلَا**﴾) بألف الإطلاق.

في لام: (﴿**لَكُمْ**﴾).

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته ـ على طريقة الشارح في نظائره ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى، وزيادة في البيان.

(٢) لم يبين الشارح هنا ـ وهكذا جميع شروح الطيبة الأخرى ـ القرينة التي خصَّ بها موضع سورة البقرة: [١٧٥] من بين (١١) موضعاً كما أن صريح متن الطيبة في جميع النسخ والشروح لا يتضمن قيداً يخص موضع سورة البقرة دون سائر المواضع الأخرى، وعليه: فكان على الشارح ـ وكذا الشروح الأخرى ـ بيان ذلك والإشارة إليه.

(٣) في الأصل: (ولا)، وهو خطأ.

(٤) الآية: [٥٥].

(٥) الآيتين: [٨ ـ ٩].

أي: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾؛ في النمل[١]، والزمر[٢]، معاً.

و﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ في مريم[٣].

و﴿مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ في الأعراف[٤].

ولام: (﴿جَعَلَا﴾)؛ أي: قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [الشورى: ١١].

وهي التي في الـ(شُّورَى)[٥]؛ خرج به ما تقدم في النحل[٦].

فهذه الأربعة عشر روى عن رويس إدغامها جماعة من أهل الأداء، وروى آخرون إظهارها[٧].

قال ابن المصنف[٨]: «وكلاهما صحيح عن رويس»[٩].

---

(١) الآية: [٦٠].

(٢) الآية: [٦].

(٣) الآية: [١٧].

(٤) الآية: [٤١].

(٥) قال ابن الناظم في شرحه على الطيبة ـ وتبعه المنير السمنودي في شرحه أيضاً على الطيبة ـ: «وقوله: (شُورَى)؛ قيد قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [الشورى: ١١]؛ احترازاً من: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ في النحل». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٩/أ)).

(٦) أي: المواضع الثمانية التي في سورة النحل، وقد سبق ذكرها، فإن الراجح فيها عن الأكثرين وجه الإدغام، بخلاف هذا الموضع فإنه لا ترجيح فيه عن رويس، فقد استوى عنه في هذا الموضع وجه الإظهار ووجه الإدغام. كما خرج به: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ في باقي القرآن؛ فإنَّ الجمهور على إظهاره، كما سيأتي في القسم الذي ترجح إظهاره على إدغامه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٥)).

(٧) فهذه المواضع الأربعة عشر؛ تمثل القسم الثاني من الأقسام المختلف فيها عن رويس، وهو القسم الذي لا رجحان فيه عن رويس، فيستوي فيه عنه الإظهار والإدغام. (ينظر: النشر ٣٠١/١ ـ ٣٠٢).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٥).

(٩) وقال في النشر: «والوجهان عنه صحيحان». (ينظر: النشر ٣٠٢/١).

١٤٨ ـ ....وَعَنْهُ: الْبَعْضُ فِيهَا أَسْجَلَا ....

ثم بين ما يترجح عنه إظهاره على إدغامه، فقال:

(**وَعَنْهُ**)؛ عن رويس.

(**الْبَعْضُ**)؛ أي: بعض أهل الأداء؛ كابن الفحام[(١)]، وأبي علي الأهوازي[(٢)].

(**فِيهَا أَسْجَلَا**)؛ أي: أطلق إدغام: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ في جميع القرآن؛ وهي: ستة وعشرون موضعاً[(٣)]؛ التسعة السابقة، وسبعة عشر موضعاً؛ في

---

(١) ينظر: التجريد ص (١٤٧).

(٢) ينظر: الوجيز ص (٥١).

(٣) صرح الشارح بعدة جميع ما ورد في القرآن من: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ في جميع القرآن، وهي ستة وعشرون موضعاً ـ وكذلك فعل النويري ـ ثم بيَّن مراد الشارح في قوله: (**وَعَنْهُ الْبَعْضُ فِيهَا أَسْجَلَا**)، فكان بيانهما ـ أي الترمسي والنويري ـ أحسن البيان، بينما قال ابن الناظم ـ وتبعه المنير السمنودي في شرحه على الطيبة ـ: «ولمَّا فرغ من ذكر ما فيه الخلاف عنه؛ أي: عن رويس على السواء، أخذ في ذكر ما الأكثرون على إظهاره وهو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾، في غير الشورى، وغير النحل، وهو في سبعة عشر موضعاً. . . .الخ، فروى إدغامها مع من روى إدغام مواضع النحل وموضع الشورى؛ صاحب الروضة، وابن الفحام، والأهوازي»، فصار كلامهما ـ أي ابن الناظم والمنير السمنودي ـ موهماً يحتاج إلى توضيح وبيان، وأما في تقريب الطيبة فقد نقل بعضاً من كلام ابن الناظم وترك بعضاً فأوهم بنقله الذي لم يكتمل، إضافة إلى أنه لم يبين معنى كلام الناظم وهو قوله: (**وَعَنْهُ الْبَعْضُ فِيهَا أَسْجَلَا**)، حيث قال: «ولما فرغ من ذكر ما فيه الخلاف عنه؛ أي: عن رويس على السواء، أخذ في ذكر ما الأكثرون على إظهاره وهو: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾، في غير الشورى، وغير النحل، وهو في سبعة عشر موضعاً. . .الخ»، وأما موسى جار الله فقد قال في شرحه: «والبعض ـ يعني الأهوازي وابن الفحام والحمامي وصاحب الروضة ـ روى عن رويس إدغام: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾، في جميع القرآن من غير تخصيص بسورة الشورى وبسورة النحل، وهي سبعة عشر موضعاً. . .الخ»، فأوهم ظاهر كلامه أن عدد المواضع التي يدغمها من ذكرهم من الأئمة ـ والذين عبر عنهم الناظم بقوله: (**وَعَنْهُ الْبَعْضُ**) ـ سبعة عشر موضعاً، والصواب أنه ستة وعشرين موضعاً، فكلام ابن الناظم وكل من نقل عنه موهم يحتاج إلى توضيح، وإنما أسهبت في هذه المسألة وقارنت في ذلك بين الشروح المختلفة؛ =

البقرة(١)، والأنعام(٢)، ويونس(٣)، وطه(٤)، والفرقان(٥)، والقصص(٦)، والسجدة(٧)، ويس(٨)، وثلاثة غافر(٩)، وثلاثة الزخرف(١٠)، وحرفا الملك(١١)، وموضع نوح(١٢).

وروى ذلك البعض إدغامها كلها.

و[روى](١٣) الحمامي التخيير فيها على خلاف [التسعة المتقدمة في](١٤) التفصيل السابق، للأكثرين عن رويس(١٥).

= لأبين مكانة شرح الترمسي من بين الشروح الأخرى، ودقة عبارته في الدلالة على مراد الناظم. (ينظر: شرح النويري ١٢٢/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٥)، وشرح موسى جار الله ص (٢٨)، وتقريب الطيبة ص (٧١)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٩/أ)).

(١) الآية: [٢٢].

(٢) الآية: [٩٧].

(٣) الآية: [٦٧].

(٤) الآية: [٥٣].

(٥) الآية: [٤٧].

(٦) الآيتين: [٣٥، ٧٣].

(٧) الآية: [٩].

(٨) الآية: [٨٠].

(٩) الآيات: [٦١، ٦٤، ٧٩].

(١٠) موضعان منها في الآية: [١٠]، والموضع الثالث في الآية: [١٢].

(١١) الآيتين: [١٥، ٢٣].

(١٢) الآية: [١٩].

(١٣) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣٠٢/١، والإتحاف ١٢٠/١ ـ ١٢١).

(١٤) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته من النشر لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣٠٢/١).

(١٥) والمراد أن الذين رووا الإدغام في المواضع الستة والعشرين؛ وهي ثمانية النحل، وحرف الشورى، والمواضع السبعة عشر الأخرى، كأبي علي في الروضة، وابن الفحام، قد رووا أيضاً التخيير فيها عن الحمامي، ولكن في غير المواضع التسعة الأولى فإنه لا خلاف في إدغامها عنه عند الأكثرين. (ينظر: النشر ٣٠٢/١، وشرح النويري ١٢٢/٢).

١٤٨ ـ .... وَقِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ: مَا لِابْنِ الْعَلَا

(وَقِيلَ)؛ يعني: روى أبو الكرم الشهرزوري(١)، ووافقه غيره(٢).

(عَنْ يَعْقُوبَ) بكماله.

أنه أدغم جميع **(مَا لِـ)**ـلإمام أبي عمرو.

(ابْنِ الْعَلَا) البصري.

من المثلين، والمتقاربين.

وكذا ذكره أبو حيان في: (المطلوب في قراءة يعقوب)(٣).

وبه قرأ المصنف(٤) على أصحابه عنه **[٩١]**.

وحكاه أبو الفضل الرازي(٥)، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمزة.

---

(١) قال في المصباح: «وروى الأهوازي عن الزبيري عن رجاله عن يعقوب إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو». قال محقق المصباح: «ويعني برجاله: أشياخه؛ وهم جميع رواة يعقوب سوى الوليد بن حسان، وزيد بن أحمد بن إسحاق الحضرمي». (ينظر: المصباح بتحقيق الدكتور الدوسري ٩٤١/٣، والنشر ٣٠٢/١، والإتحاف ١٢٠/١ ـ ١٢١).

(٢) كأبي العلاء الحافظ في مفردة يعقوب حيث قال: «أدغم السيرافي، عن داود وابن حبيب، عن الوليد، عن يعقوب، كل ما أدغمه أبو عمرو من المتماثلين والمتقاربين في الكبير، إلا: ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]، ﴿زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والدال إذا انفتحت وسكن ما قبلها، و﴿قَالَ رَبِّ﴾، وبابه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٥)، ومنهج ابن الجزري في النشر ٩٤٨/١، حاشية رقم (٤)).

(٣) نصَّ على ذلك في النشر. (ينظر: النشر ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣).

(٤) قال في النشر: «وذكر صاحب المصباح عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب: إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم؛ أي: من المثلين، والمتقاربين، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه: (المطلوب في قراءة يعقوب)، وبه قرأنا على أصحابنا عنه، وربما أخذنا عنه به، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز، وهو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب». (ينظر: النشر ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣).

(٥) عبدالرحمٰن بن أحمد بن الحسن بن بُنْدَار بن إبراهيم بن جبريل بن محمد بن علي بن =

قال بعض المحققين[1]: «وذلك لأنهم لما أطلقوا الإدغام عنه، ولم يشترطوا له ما اشترطوا لأبي عمرو؛ دلَّ على إدغامه بلا شرط».

قال[2]: «وكما دلَّ على الإدغام مع الهمز، يدل عليه مع مد المنفصل، وهو كذلك، كما تقدم التصريح به».

١٤٩ ـ بَيَّتَ: حُزْ فُزْ. تَعِدَانِنِي: لَطُفْ. وَفِـي تُـمِـدُّونَـنِ: فَـضْـلُـهُ ظَـرُفْ.

١٥٠ ـ مَكَّنِّ: غَيْرُ[3] الْمَكِّ. تَأْمَنَّا أَشِمْ وَرُمْ[4]: لِـكُلِّهِمْ. وَبِالْمَحْـضِ: ثَـرِمْ[5]

= سليمان أبو الفضل الرَّازِيّ، العِجْلِيّ، الإمام المقرئ، شيخ الإسلام، الثقة الورع الكامل، مؤلف كتاب جامع الوقوف وغيره، قرأ القرآن على: علي بن داود القطان الداراني، وعلى أبي عبدالله الحسين بن عثمان المجاهدي، وأبي الحسن الحمامي، وأبي بكر بن شاذان، وطاهر بن غلبون، وقرأ عليه القراءات: أبو القاسم الهذلي صاحب الكامل، وعبدالكريم أبو معشر الطبري، وروى عنه القراءات: محمد بن إبراهيم بن محمد المزكي، ومنصور بن محمد بن الحسن بن محمد أبو الوفاء؛ شيخ أبي العلاء، كان ثقة جوالاً، إماماً في القراءات، أوحد في طريقته، ثقة ورع عارف بالقراءات والروايات، عالم بالأدب والنحو، وهو أشهر من الشمس، وأضوء من القمر، ذو فنون من العلم، ولد سنة ٣٧١هـ، وله شعر رائق في الزهد، وقال أبو عبدالله الجلال: خرج الإمام أبو الفضل الرازي من أصبهان متوجهاً إلى كرمان فخرج الناس يشيعونه فصرفهم وقصد الطريق وحده وقال:

إِذَا نَحْنُ أَدْلَجْنَا وَأَنْتَ أَمَامَنا كَفَى لِمَطَايَانَا بِذِكْرَاكَ حَادِيَا

مات سنة ٤٥٤هـ، عن أربع وثمانين سنة، وكان يقول: أول سفري في الطلب كنت ابن ثلاث عشرة سنة، فكان طوافه في البلاد إحدى وسبعين سنة. رحمه الله تعالى ورضي عنه. (ينظر: غاية النهاية ٣٦١/١، ومعرفة القراء الكبار ٤١٧/١، وسير الأعلام ١٣٥/١٨، والأعلام للزركلي ٢٩٤/٣).

(١) وهذا الكلام من تحريرات الشيخ أبي الضياء نور الدين علي الشبراملسي، نقله عنه تلميذه أحمد بن محمد البنا في كتابه إتحاف فضلاء البشر. (ينظر: الإتحاف ١٢١/١).

(٢) نقله صاحب الإتحاف عن شيخه أبي الضياء نور الدين علي الشبراملسي. (ينظر: الإتحاف ١٢١/١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**غَيْرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الراء: (**غَيْرَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَرُومْ**)، وهو تصحيف.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: (**ثَـرِمْ**)، =

ثم بين خمسة أحرف ملحقة بهذا الباب:

أحدها: قوله تعالى: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ في النساء(١).

أدغمها المرموز إليهما بقوله: (**حُزْ فُزْ**(٢))؛ أي: أبو عمرو، وحمزة. من الحيازة(٣) والفوز(٤).

والباقون: بالإظهار.

وإدغام أبي عمرو هنا على غير الوجه الذي تقدم أول الباب، إذ لا خلاف هنا عنه فيه، سواء قُرِئَ له بالإدغام الكبير في بقية الباب أم لا، وسواء بالهمز أم لا، بالمد أم بالقصر؛ فلذلك ذكره مع حمزة(٥).

وقد ذكر بعض المؤلفين هذا الحرف في الإدغام الصغير(٦).

قيل: إنه غلط، والتحقيق خلافه؛ لأن له مدركاً صحيحاً قوياً؛ فإن أصل الكلمة: (بَيَّتَتْ) بتاءين؛ مفتوحة، فساكنة للتأنيث؛ لإسنادها إلى مؤنث إلا أنه غير حقيقي، ثم حذفت الساكنة لذلك وللتخفيف(٧)، فهل تبقى الأولى على فتحها، أو تسكن لضرب من النيابة ومبالغة في التخفيف.

فمن قال بالأول ـ وهو الأكثر ـ عدَّها من الكبير.

= والثاني: ما انفرت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها: بضم الراء: (**ثَـرُمْ**).

(١) الآية: [٨١].

(٢) ومعنى قوله: (**فُزْ**)؛ أمر بالفوز؛ وهو النجاة والظفر بالخير.

(٣) وهو الحفظ والصون. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٥)، ولسان العرب (٥/٣٤٠ ـ ٣٤٣).

(٤) وهو السعادة والفلاح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٥)، ولسان العرب ٥/٣٩٢، والمفردات ص (٣٨٧)).

(٥) نصَّ عليه ابن الناظم في شرحه، وقال موسى جار الله: «ذكر ابن العلاء مع أن الباب بابه؛ لبيان أن إدغامه هذا الحرف بلا خلاف عنه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٥)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩)).

(٦) كما قاله النويري، وأبو شامة، وغيرهما. (ينظر: شرح النويري ٢/١٢٤، وإبراز المعاني ٣/٧٦).

(٧) والكلام بمعناه موجود في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١/٥١٧، وإبراز المعاني ٣/٧٦، وشرح النويري ٢/١٢٦).

ومن قال بالثاني؛ عدَّها من الصغير.

ولهذا أدغمها حمزة، ومنه يُعْلَمُ وجه القطع[1] لأبي عمرو، كما قررناه.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ﴾ في الأحقاف[2].

قرأه المرموز إليه بلام: **(لَطُفْ)**؛ أي: هشام.

بإدغام النون في النون؛ فيكون بنون واحدة مشددة، ويمد مدًّا مشبعاً.

والباقون: بنونين مكسورتين خفيفتين[3]؛ على الإظهار[4].

و(**لَطُفْ**): من اللطافة؛ وهو صغر الجرم[5]، وهو مناسب للإدغام[6].

(وَ)ثالثها.

قوله تعالى (**فِي**) النمل.

﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٖ﴾ [النمل: ٣٦].

قرأه المرموز إليهما بقوله: **(فَضْلُهُ ظَرُفْ)**؛ أي: حمزة، ويعقوب؛ بإدغام النون في النون.

---

(١) أي: وجه القطع لأبي عمرو بإدغامه، مع أنه من الإدغام الكبير الذي وقع في جميع حروفه الخلاف لأبي عمرو البصري. (ينظر: الإتحاف ٥١٧/١).

(٢) الآية: [١٧].

(٣) ينظر: النشر ٣٠٣/١، وغيث النفع ص (٣٥١).

(٤) وكل من قرأ بالإظهار أو الإدغام كسر النون الأولى. (ينظر: النشر ٣٠٣/١).

(٥) لَطُفَ الشيء يَلْطُفُ لَطافَة، أي: صَغُر، وقال في لسان العرب: «فأَما لَطُف بالضم يَلْطُف؛ فمعناه: صغُر»، وقال ابن الناظم: «من اللطف وهو الرفق، والحسن، ويكون بمعنى اختفى؛ وهو مناسب للإدغام». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٦)، والصحاح في اللغة ١٤١/٢، ولسان العرب ٣١٧/٩، والمفردات ص (٤٥٠)).

(٦) قال موسى جار الله: «أدغم هشام ـ راوي ابن عامر ـ النون في النون، والباقي: بالإظهار، وفاقاً لرسم المصاحف، والإدغام حسن لطيف». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩)).

والباقون: بالإظهار.

وهي بنونين في المصاحف، وسيأتي حكم يائها في الزوائد(١).

و(**ظَرُفْ**)؛ من الظرافة، وهو الجمال، يُمْدَحُ به الرجل وغيره(٢).

ورابعها: (**مَكَّنِّ**)؛ أي: قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾ في الكهف(٣).

قرأه (**غَيْرُ**) ابن كثير.

(**الْمَكِّ**)؛ بنون واحدة، مشددة، مكسورة(٤)على إدغام [النون التي هي](٥) لام الفعل في [نون](٦) الوقاية(٧).

وقرأه ابن كثير وحده: ﴿مَكَّنَنِي﴾؛ على الإظهار؛ [على](٨) الأصل،

---

(١) ولا خلاف عمَّن أدغمها في مد الواو مدًّا مشبعاً؛ للساكنين. (ينظر: النشر ٣٠٣/١، والإتحاف ١٢٤/١، وغيث النفع ص (٣١١ ـ ٣١٢)).

(٢) الظَّرف: البَراعةُ وذكاء القلب، وقيل: الظرفُ حسنُ العِبارة، وقيل: حسن الهيئة، وقيل: الحِذْقُ بالشيء، وقيل: الظَّرفُ في اللسان؛ البلاغةُ، وفي الوجه؛ الحُسْنُ، وفي القلب؛ الذَّكاء. (ينظر: الصحاح، مادة (ظرف)، وشرح ابن الناظم ص (٦٦)).

(٣) الآية: [٩٥].

(٤) وهي في مصاحفهم بنون واحدة. (ينظر: النشر ٣٠٣/١).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف /٢٢٦).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٢٦/١).

(٧) وتسمى نون العِماد أيضاً، وهي نون تلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة؛ الفعل، أو اسم الفعل، أو الحرف، وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بـ(مِنْ)، و(عَنْ) إلا في الضرورة، وقد تلحق في غير ذلك شذوذًا، وإنما سُمِّيت هذه النون نون الوقاية؛ لأنها لحقت لتقي الفعل من الكسر، ثم حُمِلَ على الفعل ما ذُكِر. (ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٤٤/٢).

(٨) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٢٦/١).

وهكذا [هي][(١)] في الرسم المكي[(٢)].

وخامسها: قوله تعالى في يوسف: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [١١].

أجمع الأئمة العشرة على إدغامه[(٣)] ـ كرسمه بنون واحدة ـ مع الإشارة.

فاختلف في المراد بها.

فالأكثرون: على أنها الإشمام.

وهذا ما ذكره بقوله: **(أَشِمْ)**؛ وهو: عبارة عن ضم [الشفتين][(٤)] إشارة إلى حركة الفعل، مع الإدغام الصريح[(٥)].

وهذا مختار المصنف[(٦)]؛ قال[(٧)]: «لأني لم أجد نصًّا يقتضي خلافه، ولأنه أقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم، وبه ورد نصُّ الأصبهاني».

وقال جماعة: أنها الروم[(٨)].

---

(١) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/٢٢٦).

(٢) أي: أنها مرسومة بنونين في المصحف المكي. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩)).

(٣) ينظر: النشر ١/٣٠٤، والإتحاف ٢/١٤١، وشرح النويري ٢/١٢٥، وشرح ابن الناظم ص (٦٦)).

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الشين)، ثم صحح في الهامش، وكتب عليه: (صح).

(٥) قال النويري: «فإن قلتَ: من أين يعلم الإدغام من كلامه؟ قلتُ: من قوله: (أَشِمْ)؛ لأنه لا يكون إلا في ساكن، فيلتقي أولهما ساكن، فإن قلتَ: هذا الجواب متجهٌ في (أَشِمّ) لا في (رُمْ)، لأن الحرف المروم محرك، قلتُ: (رُمْ) معطوف على (أَشِمْ)، فلا بد أن يتحد موضوعه وموضوع المعطوف عليه». (ينظر: شرح النويري ٢/١٢٦).

(٦) وبه قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، وقال الشيخ محمد تميم الزعبي: «وجرى العمل على القراءة بالإشمام لسهولته». (ينظر: النشر ١/٣٠٤، وفتح المتعالي (خ)).

(٧) ينظر: النشر ١/٣٠٤.

(٨) ويعرف بالإخفاء، أو الاختلاس، قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «والثاني: الإخفاء، ويعبَّر عنه بعضهم بالروم، والبعض بالاختلاس، ولا مشاحة في الاصطلاح، والمراد به: =

كما قال: ([و][(١)] **رُمْ**)؛ وهو: أن تُضَعِّفَ الصوت بحركة النون الأولى، لأن أصلها (لَا تَأْمَنُنَا)؛ بنونين أولاهما مضمومة؛ لكونه مرفوعاً، فلا يكون إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف صوتها[(٢)].

وهذا مختار الداني[(٣)]، وبه قطع في الحرز[(٤)].

وهذا فيه صعوبة، ولا يحكمه إلا بالأخذ من مشافهة الأشياخ البارعين عن أمثالهم[(٥)].

وهذان ـ أعني: الإشمام، والروم ـ هنا (**لِكُلِّهِمْ**)؛ أي: القراء

= النطق بثلثي الحركة المضمومة، وعلى هذا يذهب من النون الأولى عند النطق بها ثلث حركتها، ويعرف ذلك كله بالتلقي، والإخفاء مقدم في الأداء؛ لأنه اختيار الداني». (ينظر: الفتح المتعالي (خ)).

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (أو)، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبته.

(٢) وسيأتي مزيد بيان للروم والإشمام في باب (الوقف على آواخر الكلم)، بإذن الله تعالى.

(٣) قال في التيسير: «وهذا قول عامة أئمتنا، وهو الصواب؛ لتأكيد دلالته، وصحته في القياس»، وقال في جامع البيان: «إنه هو الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القراء النحويين، وهو الذي أَخْتَارُهُ وأقولُ به، وهو قول أبي محمد اليزيدي، وأبي حاتم النحوي، وأبي بكر بن مجاهد، وأبي الطيب أحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر بن أشتة، وغيرهم من الجلة، وبه ورد النص عن نافع من طريق ورش». (ينظر: التيسير ص (١٠٤)، وجامع البيان ٢/٢١٣، والنشر ١/٣٠٤).

(٤) حيث قال في حرز الأماني، البيت رقم (٧٧٣):

وَأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمُ ....

قال أبو شامة: «فالإخفاء هو المعبر عنه بالروم، ولم يذكر الشاطبي في نظمه هنا غير وجهين؛ الإخفاء في هذا البيت، والإدغام مع الإشمام في البيت الآتي، مفصلاً؛ أي: نفصل إحدى النونين عن الآخر بخلاف حقيقة الإدغام». (ينظر: إبراز المعاني ٣/٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٥) قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «وقد بلغنا عن شيخ مشايخنا الشيخ محمد سليم الحلواني ـ شيخ قراء دمشق ﵀ ـ أنه إذا لم يحسن القارئ العامي الإشمام ولا الروم يأمره أن يقرأ على قراءة أبي جعفر بالإدغام المحض مع إبدال همز: ﴿تَأْمَنَّا﴾». (ينظر: الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)).

العشرة.

فلا يقرأ أحد منهم بغير إشارة، إلا أبو جعفر المدني، كما أشار إليه [بالثاء](١) من قوله: [(**وَبِالْمَحْضِ ثَرِمْ**)](٢)؛ أي:

(**وَ**)قرأه.

(**بِـ**)ـالإدغام.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: (صح).

(٢) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته لتتميم المعنى.

(٣) حاصل خلاف الأئمة القراء في هذا الحرف: أن الأئمة العشرة أجمعوا على إدغامه ـ كرسمه ـ بنون واحدة ـ لاتفاق المصاحف على الرسم بنون واحدة ـ مع الإشارة، فاخْتُلِف في المراد بها؛ فالأكثرون: على أنها الإشمام؛ وهو: عبارة عن ضم الشفتين إشارة إلى حركة الفعل، مع الإدغام الصريح، وهذا مختار المصنف؛ قال: «لأني لم أجد نصًّا يقتضي خلافه، ولأنه أقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم»، وبه قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «وجرى العمل على القراءة بالإشمام لسهولته».

وقال جماعة: أنها الروم؛ وهو: أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى، لأن أصلها (لَا تَأْمَنُنَا)؛ بنونين أولاهما مضمومة؛ لكونه مرفوعاً فلا يكون إدغاماً صحيحاً لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف صوتها، وهذا مختار الداني، وبه قطع في الحرز، وهذا ـ أي الروم ـ فيه صعوبة ولا يحكمه إلا بالأخذ من مشافهة الأشياخ البارعين عن أمثالهم.

وهذان الوجهان ـ أعني: الإشمام، والروم ـ لكلٍّ القراء العشرة، فلا يقرأ أحد منهم بغير إشارة، إلا أبو جعفر المدني، وانفرد ابن مهران عن قالون بالإدغام المحض ـ كأبي جعفر ـ والجمهور على خلافه، فهي انفرادة لا يُقْرَأ بها، على أنه قد ورد عن بعض المتقدمين أنه يُقْرِئُ بالإدغام المحض لغير أبي جعفر، قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «وقد بلغنا عن شيخ مشايخنا الشيخ محمد سليم الحلواني ـ شيخ قراء دمشق رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أنه إذا لم يحسن القارئ العامي الإشمام ولا الروم يأمره أن يقرأ على قراءة أبي جعفر بالإدغام المحض مع إبدال الهمز».

قال الشيخ الخليجي في "حل المشكلات": «لا يُفْهَمُ من قول الشاطبي (**وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلَا**) إلا قراءتان؛ وهما: تفصيل النونين مع اختلاس السبعة، واختاره في النشر ورجحه، وبهما قرأ يعقوب وخلف، وقرأ أبو جعفر بالإدغام المحض، ونبه على ذلك في الطيبة، أما ذكر بعضهم احتمال الشاطبية لوجه ثالث؛ وهو الإدغام المحض للسبعة فلا أصل له، إلا أنه انفرادة عن قالون، والجمهور على خلافه، فلا يقرأ به». =

(**الْمَحْضِ**)؛ بغير إشمام، ولا روم(١).

(**ثَرِمْ**).

وسيأتي أن مذهبه إبدال الهمزة الساكنة قولاً واحداً(٢).

وانفراد ابن مهران عن قالون(٣) بالإدغام المحض، كأبي جعفر،

= وقال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى المسماة بـ"دواعي المسرة" من كتابه المسمَّى بجامع الخيرات (٤٩٦/٣)، البيت رقم (٣١٢):

أَدْغَـمَ تَـأْمَـنَّـا يَـزِيْـدُ وَأَشِـمْ ... عَنْ غَيْرِهِ أَوْ أَخْفِ عَنْ سَبْعَتِهِمْ

وقال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الكبرى المسماة بـ"البدر المنير" من كتابه جامع الخيرات (٦٠٨/٣) الأبيات رقم (٩٣٧ ـ ٩٣٨):

وَفِي النَّشْرِ تَأْمَنَّا عَنِ الْحِرْزِ رَوْمُهُ ... وَمُخْتَارُ دَانِيٍّ دَرَى مَنْ تَأَمَّلَا

فَلَا رَوْمَ عَمَّا كَانَ عَنْ ذَيْنِ خَارِجٌ ... كَبَزَّارِهِمْ والْأَصْبَهَانِيِّ وَصِّلَا

والمعنى: أن الروم للقراء السبعة إنما هو من طريق الداني والشاطبية، وليعقوب من مفردة الداني، وعلى ذلك فكل ما زاد على الشاطبية من وجوه الطيبة فيختص بالإشمام وذلك؛ كقصر المنفصل لحفص وهشام، وسكت ابن ذكوان وحفص، وسكت المد والساكن المتصل، وترك السكت لخلف عن حمزة، وإشباع المتصل لكل القراء، وإدغام يعقوب، و"ها" السكت، ومن روى الغنة، وقراءة الأصبهاني مطلقاً، وكذا خلف عن نفسه، قال العلامة المتولي: «لم أقف عليه ـ أي الروم عن خلف العاشر ـ»، ولكن قال الشيخ أحمد الزيات في شرح تنقيح الكريم ـ معقباً على كلام المتولي ـ: «ولكنه ظاهر الطيبة». (ينظر: التيسير ص (١٠٤)، وجامع البيان ٢١٣/٢، وحرز الأماني ص (٦١)، البيت رقم (٧٧٣)، ومتن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، ص (٤١)، البيت رقم (١٥٠)، والنشر ٣٠٣/٢ ـ ٣٠٤، والإتحاف ١٤١/٢، وشرح النويري ١٢٥/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٦)، وغيث النفع ص (٢٥٤ ـ ٢٥٥)، وجامع الخيرات ص (٤٦٨)، وفتح القدير ص (١٣٧ ـ ١٣٨، وشرح تنقيح فتح الكريم ص (٨٣)، وحل المشكلات ص (٦٩)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩)).

(١) وذلك عند الحديث عن مذاهب القراء ـ ومنهم أبو جعفر ـ في الهمز المفرد.

(٢) وهي من رواية أبي عون عن الحلواني وأبي سليمان وغيره عن قالون. (ينظر: النشر ٣٠٤/١).

(٣) وعادته ـ أي ابن الجزري ـ هي أنه لا يذكر الانفرادات التي ينفرد بقراءتها بعض الطرق في متن الطيبة لعدم تعويله على تلك الانفرادات، وعدم ذكره لها في نظم الطيبة يفيد بشذوذ تلك الانفرادات وعدم صحة القراءة بها، إلا ما سيأتي من الانفرادات الأربع =

والجمهور على خلافه، ولم يعول عليه المصنف هنا ـ كعادته(١) ـ.

قال ابنه(٢): «و(**ثرم**)؛ من الثَّرَم، وهو في الأصل سقوط [الثنية](٣)، ولما كان مع الإدغام تسقط الإشارة ناسب ذكر الثَّرَم».

والله سبحانه وتعالى أعلم(٤).



= للشطويّ عن ابن هارون عن الفضل عن أصحابه عن ابن وردان عن أبي جعفر، والتي أجمع المحررون على صحة القراءة بها مع أنه لم يضمنها طيبة النشر؛ وهي:

١ ـ قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿لَا يَخْرُجُ﴾ [٥٨]؛ حيث قرأها: بضم الياء وكسر الراء.

٢ ـ وقوله تعالى في سورة التوبة: ﴿سِقَايَةَ﴾ [١٩]؛ حيث قرأها: بضم السين وحذف الياء بعد الألف؛ جمع ساقي.

٣ ـ وقوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [١٩]؛ حيث قرأها: بفتح العين وحذف الألف؛ جمع عامر.

٤ ـ وقوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [٦٩]، حيث قرأها: بالتاء على التأنيث مع تشديد الراء. وسيأتي التنبيه عليها في مواضعها من سورها بإذن الله تعالى. (ينظر: النشر ٢/٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠٨).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٦).

(٢) ما بين القوسين كتب في الأصل: (البنية)، والتصويب من شرح ابن الناظم لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٦)، ولسان العرب ١٢/٧٧).

(٣) ينظر: النشر ١/٢٧٤ ـ ٣٠٤، وتقريب النشر ص (٩ ـ ١٤)، وشرح الطيبة للنويري ١/٦١ ـ ١٢٦، وشرح ابن الناظم ص (٥٤ ـ ٦٦)، والإتحاف ١/١٠٩ ـ ١٢٨، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٤/ب ـ ل ٢٩ب).

بَابُ هَاءِ الْكِنَايَةِ

أي: أحكامُها عند القراء[١].

وهاء الكناية ـ وسمَّاها البصريون ضميراً[٢] ـ عبارة عن: هاء الضمير التي يُكَنَّى بها عن المفرد، المذكر، الغائب.

[وأصْلها][٣]: الضمُّ.

وقدم هذا الباب[٤]؛ لأجل: ﴿فِيهِ هُدَى﴾ [البقرة: ٢][٥].

ثم لها أربعة أحوال[٦]:

---

(١) قال ابن الناظم: «أي: باب اختلاف، أو أحكام هاء الكناية». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٦)).

(٢) وسمَّاها الكوفيون: كناية، وقال الرمَّاني: «هاء الإضمار كقولك: زيد ضربته، وعمرو مررت به؛ فهذه الهاء كناية عن زيد وعمرو، فتسمى هاء الكناية، وهاء الإضمار». (ينظر: شرح النويري ١٢٧/٢، والإتحاف ١٤٩/١، ورسالتان في اللغة ٢٥/١).

(٣) في الأصل: (وأصله)، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٤) قال في اللطائف (٧٩٧/٢): «ذكروه بعد الإدغام؛ لأنه أول أصل اختلف فيه وقع بعد الإدغام الواقع في الفاتحة، وهو: ﴿فِيهِ هُدَى﴾».

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٦)، وشرح النويري ١٢٧/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب).

(٦) وذلك باعتبار طرفيها، ولها في لغة العرب خمسة وجوه، قال موسى جار الله: «هاء الكناية هي ضمير المفرد الغائب، وله في لغة العرب خمسة وجوه؛ الضم بلا إشباع، الضم المشبع، الكسر بلا إشباع، الكسر المشبع، السكون». (ينظر: التبصرة ص (٦٤)، والتيسير ص (٢٩)، والنشر ٣٠٢/١، وإبراز المعاني ٣٠٤/١، وشرح موسى جار الله ص (٢٩ ـ ٤٠)).

الأول: أن تقع بين متحركين، نحو:

﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٣٧][١].

﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١][٢].

﴿فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

ولا خلاف في صلتها حينئذ بعد الضم والفتح[٣] بواو، وبعد الكسر بياء؛ لأنها حرف خفيٌّ، إلا ما استثنى الآتي[٤].

الثاني: أن تقع **[٩٣]** بين ساكنين، نحو:

﴿فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ﴾ [المائدة: ٤٦].

الثالث: أن تقع بين متحرك فساكن، نحو:

﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [البقرة: ٢٤٧][٥].

﴿عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١].

ولا خلاف في عدم صلة هذين[٦]؛ لئلا يجتمع ساكنان على غير حدهما[٧].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) في الأصل كتبت: (له صاحبة)، وهي كذلك في كتاب الإتحاف، ونظراً لما يوهمه من المعاني الفاسدة، فإن الأحسن فيها وفي مثلها أثباتها كما جاءت في النص القرآني، فإن المراد الأول من القرآن العظيم بقراءاته المختلفة تدبره واستحضار معانيه، كما قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [٢٩].

(٣) ينظر: النشر ٣٠٤/١.

(٤) ينظر: لطائف الإشارات ٧٩٧/٢، والإتحاف ١٤٩/١.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) أي: القسم الثاني والثالث،كما أنه لا خلاف في امتناع سكونهما. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠)).

(٧) ينظر: لطائف الإشارات ٧٩٧/٢، والإتحاف ١٤٩/١.

الرابع: أن تقع بين ساكن فمتحرك، نحو:

﴿عَقَلُوهُ وَهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥].

﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢][١].

١٥١ ـ صِلْ (هَا) الضَّمِيرِ عَنْ سُكُونٍ قَبْلَ مَا حُـرِّكَ: دِنْ..............................

وهذا[٢] فيه الخلاف؛ كما بينه بقوله:

(صِلْ)؛ أيها القارئ؛ أي: أشبع.

("هَا" الضَّمِيرِ)؛ أي: حركة هاء الضمير.

الواقعة **(عَنْ)**؛ أي: بعد.

(سُكُونٍ)؛ أي: حرف ساكن[٣].

(قَبْلَ مَا) (حُرِّكَ)؛ أي: حرف محرك بأي حركة كانت[٤]؛ نحو:

﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢][٥].

و﴿عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠].

و﴿تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) يعني بذلك الحال الرابع من أحوال هاء الكناية؛ وهي: أن تقع بين ساكن فمتحرك، فقد ثبت فيه الإشباع، والأكثر في اللغة ترك الإشباع. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠)).

(٣) واحترز بذلك عما قبله متحرك؛ نحو: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وهي الحال الأولى من أحوال هاء الكناية التي ذكرها الشارح، حيث لا خلاف في صلتها؛ فتوصل بعد الضم والفتح بواو، وبعد الكسر بياء. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٧)).

(٤) واحترز بذلك عما قبل ساكن؛ نحو: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وهي الحال الثالثة من أحوال هاء الكناية التي ذكرها الشارح، حيث لا خلاف في عدم صلتها. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٧)).

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿وَهَدَىٰهُ﴾ [النحل: ١٢١].

و﴿خُذُوهُ﴾ [الدخان: ٤٧][١].

للمرموز إليه بدال: (دِنْ)؛ أي: ابن كثير المكي.

فإنه يصل ذلك بعد الياء: بالياء، وبعد غيرها: بالواو.

ووجهه[٢]: أنه الأصل.

و(دِنْ)؛ أمر؛ من دان يدين إذا جازاه، ويحتمل أنه: من دانه؛ بمعنى أذله، لأن في إشباع حركة الهاء إذلالها[٣].

وقرأ ـ ذلك كله ـ **الباقون**: بغير صلة؛ تخفيفاً[٤].

١٥١ ـ ....فِيهِ مُهَاناً: عَنْ دُمَا

وَصِلْ قوله تعالى ـ في الفرقان ـ: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) قال مكي في الكشف: «ووجه من وصل الهاء بياء إذا كان قبلها ياء ـ وهو ابن كثير ـ: أنه كسر الهاء للياء التي قبلها، لخفاء الهاء، فلما كسرها أبدل من الواو ـ التي زيدت لتقوية الهاء ـ ياء، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة فقال: فيهي، وعليهي». (ينظر: الكشف ٤٢/١، وحجة القراءات ص (٨٣)، وشرح النويري ١٣٠/٢، والإتحاف ١٤٩/١، وشرح ابن الناظم ص (٦٧)).

(٣) قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٣٠): «(دِن)؛ أمرٌ معناه جَازِ، أي: صلِ قريبك قبل أن يحرك لسانه ذل السؤال»، أو هي: فعل أمر من: الدِّين، أي: كن ديِّناً، وتأتي من الدَّين، والذي هو بمعنى الجزاء والمكافأة، وتأتي من: دان الناس إذا قهرهم وأذلهم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٧)، ولسان العرب ١٦٩/١٣، والمفردات ص (١٧٥)، ومتن طيبة النشر بتحقيق أيمن سويد ص (١٢٢)).

(٤) قال النويري: «ووجه الحذف؛ قول سيبويه: إن الهاء خفية فضعف حجزها فحذفت الصلة؛ لتوهم التقاء الساكنين، وقيل: تخفيفا؛ اجتزاءً بالحركة قبلها». (ينظر: الكشف ٤٣/١، وحجة القراءات ص (٨٣)، وشرح النويري ١٣٠/٢، والإتحاف ١٥٠/١، وشرح ابن الناظم ص (٦٧)).

للمرموز [إليهم][(١)] بقوله: **(عَنْ دُمَا)**؛ أي: حفص، وابن كثير.

وهو[(٢)] على أصله، وحفص متابع له في خصوص هذه الكلمة.

ووجهه: ـ مع اتباع الرواية ـ هو التشنيع على من خالف أمر الله من العصاة، والتحذير لغيرهم[(٣)].

والباقون: بغير صلة.

على أصولهم.

والـ**(ـدُمَا)** بضم الدال؛ جمع دُمْية؛ وهو الصورة الحسنة[(٤)].

١٥٢ ـ سَكِّنْ: يُؤَدِّهْ، [نُؤْتِهِ، نُصْلِهْ][(٥)]، نُوَلْ: صِـفْ لِي ثَـنًا خُـلْـفُـهُـمَا فِـنَـاهُ حَـلْ

ثم ذكر المصنف ما استُثْنِيَ من القسم الأول؛ وهو اثنا عشر حرفاً، فقال:

(سَكِّنْ)؛ أي: اقرأ بالسكون[(٦)] (هاء) هذه الكلمات الأربع، في سبعة مواضع:

---

(١) في الأصل كتبت: (إليه)؛ على الإفراد، ثم كُتِبَت في الهامش: (إليهم)، وكُتِبَ عليها: (صح).

(٢) أي: ابن كثير.

(٣) حيث إن مد الصوت بالصلة يوحي بذلك ويدل عليه. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٤٢/١ ـ ٤٣، وشرح ابن الناظم ص (٦٧)، وشرح النويري ١٣٠/٢، ولطائف الإشارات ٧٩٨/٢).

(٤) ينظر: لسان العرب ٢٧١/١٤، وشرح ابن الناظم ص (٦٧).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي ـ هنا ـ، فقد ضُبطت فيه: بتقديم كلمة: **(نُؤْتِهِ)**، على كلمة: **(نُصْلِهْ)** فيصير ضبط هاتين الكلمتين: **(نُؤْتِهِ نُصْلِهْ)**، والثاني: بعكس ذلك؛ أي: **(نُصْلِهِ نُؤْتِهْ)**، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ ومنها النسخ العتيقة ـ.

(٦) قال النويري: «وقاعدة الناظم هنا: أن ضد الإسكان الكسر مع الإشباع؛ لأنه الأصل، وكذلك هو ضد الاختلاس، وإن دار الخلاف بين الإسكان والاختلاس نصَّ على الضدِّ، وإن دار الخلاف بين الإشباع والإسكان تَرَكَهُ، أو دار الخلاف بين الاختلاس والإشباع تَرَكَهُ». (ينظر: شرح النويري ١٣١/٢).

﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ معاً في آل عمران[1].

و﴿نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا﴾ معاً فيها[2] ـ أيضاً ـ.

وثالثٌ في الشورى[3].

و﴿نُصۡلِهِۦ﴾ بالنساء[4].

وكذا: ﴿نُوَلْ﴾؛ أي: [﴿نُوَلِّهِۦ﴾ [النساء: ١١٥]][5] قبل: ﴿نُصۡلِهِۦ﴾ بها[6].

للمرموز إليهم [بقوله][7] في هذا الشطر:

(صِفْ)[8]؛ أي: شعبة بلا خلاف عنه.

(لِي[9] ثَنًا[10]**)**؛ أي: هشام، وأبي جعفر.

(خُلْفُهُمَا)؛ أي: باختلاف عنهما.

فالإسكان فيها لهشام؛ من طريق الداجوني[11].

وسيأتي وجهان آخران له.

---

(١) وكلا الموضعين في الآية: [٧٥].

(٢) أي: في سورة آل عمران، وكلا الموضعين في الآية: [١٤٥].

(٣) الآية: [٢٠].

(٤) الآية: [١١٥].

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٦) الضمير يرجع إلى سورة النساء.

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٨) ومعنى قوله: **(صِفْ)**؛ فعل أمر من الوصف، وهو بيان حال الشيء وصفته.

(٩) ومعنى: **(لِيْ)**؛ لام الجر لحقت بياء المتكلم، وفيها معنى الملكية والتملك، وقد تأتي بمعنى الأمر؛ فعْل أمر من وَلِيَ، أي: اتَّبع، وقد جاءت في بعض المواضع من النظم: (لِيَهْ)؛ حيث لحقتها هاء السكت.

(١٠) ومعنى **(ثَنًا)**؛ من الثناء؛ وهو ما يوصف به الإنسان من المدح.

(١١) ينظر: الكفاية الكبرى ص (١٤٢)، والمستنير ٨٤/٢، والنشر ٣٠٥/١.

والإسكان لأبي جعفر[١]؛ من رواية ابن وردان، من طريق النهرواني عن أبي شبيب، ومن طريق ابن هارون، كلاهما عن الفضل عنه، ومن رواية ابن جماز؛ من طريق الهاشمي.

وسيأتي لأبي جعفر وجهه الآخر؛ الذي هو القصر.

(**فِنَاهُ**[٢] **حَلْ**[٣])؛ أي: حمزة، وأبي عمرو، بلا خلاف عنهما[٤].

١٥٣ ـ وَهُمْ وَحَفْصٌ: [أَلْقِهِ][٥]. [اقْصُرْهُنَّ][٦]: كَمْ خُلْفٍ[٧] ظُبًى بِنْ ثِقْ..........

(**وَهُمْ**)؛ أي: شعبة، وهشام في أحد أوجهه **[٩٤]** وأبو جعفر في أحد وجهيه، وحمزة، وأبو عمرو.

(**وَحَفْصٌ**).

قرؤوا بإسكان قوله تعالى: ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ في النمل[٨].

---

(١) ينظر: الإرشاد ص (٦٧)، وغاية الاختصار ٣٨٣/١، والكفاية الكبرى ص (١٤٢)، والنشر ٣٠٥/١.

(٢) معنى قوله: (**فِنَاهُ**)؛ أي: الـ(فناء) بالمد ـ ومقصور هنا ضرورة ـ، هو المكان الواسع أمام الدار وفي جوانبها.

(٣) معنى قوله: (**حَلْ**)؛ أي: نزل في المكان إذا حلَّ فيه، وقد تأتي بمعنى: الحلال وضده الحرام.

(٤) فحاصله: أن ذو صاد: (**صِفْ**)، وفاء: (**فِنَاهُ**)، وحاء: (**حَلْ**)؛ أبو بكر، وحمزة، وأبو عمرو، ـ باتفاقهم في الوصل ـ سكَّنوا الهاء في الكلمات الأربع في المواضع السبعة، واخْتُلِف عن: ذي لام: (**لِي**)، وثاء: (**ثَنَا**)؛ هشام، وأبي جعفر؛ فروُيَ عنهما الإسكان وعدمه، وقرأ الباقون: بضد الإسكان؛ وهو الإشباع. (ينظر: شرح النويري ١٣١/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في المتن الذي على هامش الشرح، على أن الشارح قد أثبته في أصل الشرح، وقد أثبته لاستقامة المعنى وتمامه.

(٦) ما بين المعكوفتين ضُبط في المتن الذي على هامش الشرح: (**اقْصُرْهُمْ**)، بينما ضُبط في أصل الشرح: (**اقْصُرْهُنَّ**)؛ وهو الصواب.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الفاء مع التنوين (**خُلْفٍ**).

(٨) الآية: [٢٨]، وقرأ الباقون بالصلة إلا ما سيخص ويستثنى. (ينظر: النشر ٣٠٥/١، وشرح النويري ١٣٢/٢، والإتحاف ١٥٢/١، وشرح ابن الناظم ص (٦)).

ثم قال المصنف: (**اقْصُرْهُنَّ**)؛ أي: اقرأ تلك الكلمات الخمس بقصر كسرة الهاء؛ أي: اختلاسها بغير صلة.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَمْ**)(١) (**خُلْفٍ**)؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه.

والوجه الآخر الإشباع، كما سيأتي توضيحه.

(**ظُبًى بِنْ**(٢) **ثِقْ**)(٣)؛ أي: يعقوب، وقالون، وأبي جعفر(٤) في الوجه الآخر له.

والباقون: بالإشباع في الجميع.

وحاصل ما للعشرة في هذه الكلمات الخمس(٥):

أنَّ ورشاً، وابن كثير، والكسائي، وخلفاً: قرؤوهنَّ بالصلة، بلا خلاف عنهم فيهنّ.

---

(١) (**كَمْ**)؛ اسم يفيد معنى العدد، وتقع استفهامية، وتفيد معنى السؤال عن العدد، كما تقع خبرية، وتفيد التكثير.

(٢) (**بِنْ**)؛ فعل أمر؛ بمعنى: أظهر وأوضح وأبن.

(٣) (**ثِقْ**)؛ فعل أمر، من الوثوق؛ الذي يفيد الراحة والاطمئنان.

(٤) وقراءة أبي جعفر بالقصر في الكلمات الخمس هي من طريق: ابن العلاف، وابن مهران، والخبازي، والوراق، وهبة الله، عن أصحابهم، عن الفضل، عن ابن وردان، ومن طريق الدوري عن ابن جماز، وهو ظاهر كلام ابن سوار عن الهاشمي عنه. (ينظر: النشر ٣٠٥/١ ـ ٣٠٦).

(٥) وبقي من العشرة ممن لم يذكره الشارح ـ سهواً ـ في معرض تلخيصه للقراءات الواردة في الكلمات الخمس: أبو عمرو، وشعبة، وحمزة، وقرؤوا جميعهم الكلمات الخمس بالسكون اتفاقاً، كما نصَّ على ذلك الشارح آنفاً.
والقراءة لابن ذكوان وأبي جعفر بقصر الهاء في: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [٧٥]؛ في الموضعين من سورة آل عمران، وفي كلمة: ﴿نُؤْتِهِۦ﴾؛ في المواضع الثلاثة؛ موضعين في آل عمران [١٤٥]، وموضع في الشورى [٢٠]، وفي كلمة: ﴿فَأَلْقِهْ﴾ [٢٨]؛ في سورة النمل، وفي كلمتي: ﴿نُوَلِّهِۦ﴾، ﴿وَنُصْلِهِۦ﴾؛ الموضعين في سورة النساء [١١٥]، كلُّ ذلك من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: التيسير ص (٧٤)، وغاية الاختصار ٣٨٣/١، والإقناع ٤٩٩/١، والإتحاف ١٥٢/١، والنشر ٣٠٥/١ ـ ٣٠٩، وشرح منحة مولى البر ص (٢٨)، وشرح النويري ١٣٢/٢).

وقرأهنّ قالون، ويعقوب: بالاختلاس، بلا خلاف عنهما.

وكذا عاصم، لكن من رواية شعبة(١).

وأمَّا حفص: فبالإشباع في الأربع، وبالإسكان في الأخيرة.

وقرأهنّ: ابن ذكوان من أكثر طرق الصوري؛ بالاختلاس(٢)، والوجه الآخر له: الإشباع(٣) في الكل.

وقرأهنَّ هشام؛ من طريق الداجوني: بالإسكان(٤)، ومن طريق الحلواني: بالاختلاس(٥)، والإشباع(٦)، معاً(٧)، في الكل.

---

(١) هكذا في الأصل، وهو سهو؛ لأن شعبة عن عاصم ـ كحمزة وأبي عمرو ـ ليس له في الكلمات الخمس جميعها إلا وجه الإسكان بلا خلاف عنه، وهو واضح من كلام الشارح فيما مضى، بل هو صريح كلام الناظم. (ينظر: شرح النويري ٢/١٣٢).

(٢) وَوَجْهُ الاختلاس في الكلمات الخمس لابن ذكوان من رواية المطوعي عن الصوري عنه، وزيد بن علي ـ من طريق غير أبي العز ـ، وأبو بكر القباب، كلاهما عن الرملي، عن الصوري، وبذلك قطع له الحافظ أبو العلاء إلا في موضع الشورى: ﴿نُؤْتِهِۦ﴾، فقد قال في الغاية: «وافقه الصوري إلا في الشورى فإنه خصه بياء الصلة»، وقطع له أيضاً بالاختلاس صاحب الإرشاد فيما رواه عن غير زيد، وهو الذي لم يذكر صاحب المبهج عن ابن ذكوان من طريق الداجوني سواه، وهو رواية التغلبي عن ابن ذكوان. (ينظر: غاية الاختصار ١/٣٨٢، والنشر ١/ ٣٠٦).

(٣) وهي رواية زيد عنه من طريق أبي العز وغيره، وكذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان. (ينظر: المبهج ص (٢٤٠)، والإرشاد ص (٦٧)، والنشر ١/ ٣٠٦).

(٤) ينظر: النشر ١/٣٠٦.

(٥) وروى وجه القصر: ابن عبدان عن الحلواني، وابن مجاهد عن أبي عبدالله الجمال عن الحلواني، وبذلك قرأ الداني على فارس بن أحمد عن قراءته على عبدالله بن الحسين السامريّ، ولم يذكر في التيسير سواه. (ينظر: النشر ١/٣٠٦، والتيسير ص (٧٤)، وجامع البيان ٢/٨٢).

(٦) قال في النشر: «وروى وجه الإشباع في كسرة الهاء: النقاش، وأحمد الرازي، وابن شنبوذ، من جميع طرقهم، عن الجمال، وهو الذي لم يذكر سائر المؤلفين من العراقيين والشاميين والمصريين والمغاربة عن الحلواني عن هشام سواه». (ينظر: النشر ١/٣٠٦).

(٧) والوجهان صحيحان، نصَّ على ذلك ابن الجزري في النشر، وقد ذكرهما في الحرز بقوله:

وَفي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ...................... =

وكذا أبو جعفر[(١)].

واستخراج ذلك كله من كلام المصنف ظاهر، إلا ما لهشام وأبي جعفر ففيه نوع غموض، **وتوضيحه**: أن اصطلاح هذا النظم كالحرز؛ إذا ذكر خلافاً وأطلقه فإنه يعود إلى أقرب مذكور قبله خاصة، فيُفْهَم من قوله: **(كَمْ خُلْفٍ)**؛ خلاف ابن عامر بالقصر، وضده؛ وهو الإشباع.

وقد تقدم خلف هشام في الإسكان فيهنَّ، وبقي ضده مسكوتاً عنه، فلما ذكر لابن عامر القصر بخلاف علم منه أن لابن ذكوان وجهين هما؛ القصر، والإشباع، وكذلك هما لهشام، إلا أنه تقدم له الإسكان؛ فيصير له ثلاثة أوجه.

وأمَّا أبو جعفر: فلما تقدم له الإسكان بخلاف، وذكره فيمن قصر؛ علم أن له وجهين وهما؛ الإسكان مما تقدم، والقصر من هنا، فتأمل[(٢)].

و**(ظُبًى)**؛ جمع [ظبة][(٣)]؛ وهي: حد السيف، والأسنة[(٤)].

= والشاهد في قوله: (لسانه)؛ حيث إن اللام رمز لهشام، وَأُخِذَ الْخُلْفُ له من قوله: (بخلف)؛ أي: بخلاف عنه. (ينظر: حرز الأماني ص (١٤)، البيت رقم (١٦٣)، وفتح الوصيد١/١٧٢، والنشر ١/٣٠٦، وشرح ابن الناظم ص (٦٦ ـ ٦٧)).

(١) هكذا في الأصل، ولعل مراده أن أبا جعفر أيضاً له الخلاف في الكلمات الخمس كهشام، أما إن كان مراده أن أبا جعفر يقرأ الكلمات الخمس بخلاف كخلاف هشام فيهنّ، أو أن أبا جعفر يقرأ الكلمات الخمس بالاختلاس والإشباع، باعتبار أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، فهو غير دقيق؛ لأنّ أبا جعفر له في الكلمات الخمس وجهان؛ الاختلاس، والإسكان فقط، وقد نصَّ الشارح على ذلك قبلاً، ولكن لعله سهو قلم وسبقه.

(٢) الكلام بحروفه موجود في شرح ابن الناظم، وزاد في آخره قوله: «فإنه موضع يعلم قدره ذوو الأذهان اللطيفة»، وكذا هو في شرح المنير السمنودي وزاد فيه: «فإنه صعب يعلم قدره النبلاء من أهل هذا الفن». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)، وشرح المنير السمنوديّ (ل ٣٠/أ)).

(٣) ما بين القوسين ضبطت في الأصل: (ظُبية)، وهي كذلك في بعض نسخ شرح ابن الناظم ـ كما ذكر محقق شرح ابن الناظم ـ، فلعل الشارح هنا نقل من تلك النسخ، وما أَثْبَتُّهُ من التصويب من شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة ص (٦٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق/عادل رفاعي ص (١٦٨)).

(٤) ينظر: لسان العرب ١٥/٢٢، والصحاح في اللغة ١/٤٣٤، وشرح ابن الناظم ص (٦٨).

١٥٣ ـ ....وَيَـتَّـقِـهْ: ظُـلَـمْ
١٥٤ ـ بَلْ عُدْ. وَخُلْفاً: كَمْ ذَكَا. وَسَكَّنَا[١]: خَفْ لَوْمَ قَوْمٍ خُلْفُهُمْ صَعْبٌ حَنَا.
١٥٥ ـ وَالْقَافَ[٢]: عُدْ............... ....

وقرأ بقصر الهاء من قوله تعالى في النور: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾ [٥٢][٣].

المرموز إليهم بقوله: **(ظُلَمْ)** **(بَلْ عُدْ)**؛ أي: يعقوب، وقالون، وحفص، بلا خلاف عنهم.

(وَ)قرأه كذلك.

(خُلْفاً)؛ أي: بخلاف.

المرموز إليهما بقوله: **(كَمْ ذَكَا[٤])**؛ أي: ابن عامر[٥]، وابن جماز[٦].

فروى لهما جماعة: القصر، وآخرون[٧] لهما: الصلة **[٩٥]** حسبما يأتي.

---

(١) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بفتح الكاف؛ على الإخبار في الماضي: **(وَسَكَّنَا)**؛ حيث قال: «**(وَسَكَّنَا)** بألف الإطلاق؛ أي: قرأه بالسكون»، بينما ضُبطت في جميع النسخ والشروح؛ بكسر الكاف؛ على الأمر: **(وَسَكِّنَا)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: **(وَالْقَافَ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبط فيه: بضم الفاء: **(وَالْقَافُ)**.

(٣) قال ابن الناظم: «**(وَيَتَّقِهْ)**؛ عطف على القصر». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)).

(٤) ومعنى قوله: **(ذَكَا)**؛ فعل ماض من قولهم: ذكت النار، إذا اشتد لهيبها واشتعلت.

(٥) وأما الخلاف عن ابن ذكوان فإنه كالخلاف عنه في الخمسة الأحرف المتقدمة. (ينظر: النشر ٣٠٧/١).

(٦) وأما ابن جماز فروى عنه الدوري، والهاشمي من طريق الجمال: قصر الهاء، وهو الذي لم يذكر الهذلي عنه سواه، وروى عنه الهاشمي من طريق ابن رزين: إشباع كسرة الهاء، وهو الذي نص عليه له الأستاذ أبو عبدالله بن القصاع، ولم يذكر ابن سوار عن ابن جماز سواه. (ينظر: الكامل ص (٤٦٥)، والمستنير ٣٢٤/٢، والنشر ٣٠٧/١).

(٧) أي: وروى آخرون من أهل الأداء القراءة بالإشباع عن: ابن عامر، وابن جماز.

(**وَسَكِّنَا**) بألف الإطلاق؛ أي: قرأه بالسكون.

المرموز إليهم في قوله: (**خَفْ**[1] **لَومَ**[2] **قَوْمٍ**)؛ أي: عيسى بن وردان، وهشام، وخلاد.

لكن (**خُلْفُهُمْ**)؛ أي: بخلاف عنهم.

فالإسكان لابن وردان: من طريق الرازي، وهبة الله[3]، ولهشام: من طريق الداجوني، ولخلاد: من طريق ابن مهران[4].

وأما المرموز إليهما بقوله: (**صَعْبٌ**[5] **حَنَا**)؛ أي: شعبة، وأبو عمرو، فلا خلاف عنهما في: الإسكان.

فحاصل ما في هذه الكلمة ـ أعني: ﴿وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾[6] ـ:

أنَّ ليعقوب، وقالون، وحفص: الاختلاس فقط.

---

(١) ومعنى قوله: (**خَفْ**)؛ فعل أمر من الخوف؛ وهو الفزع.

(٢) ومعنى قوله: (**لَومَ**)؛ اللوم هو عذل الإنسان على أمر لا ينبغي له أن يفعله.

(٣) وأيضاً من طريق النهرواني، وهو الذي نص عليه الحافظ أبو العلاء، وروى عنه الإشباع: ابن مهران، وابن العلاف، والوراق، وروى الوجهين جميعاً: الخبازي. (ينظر: غاية الاختصار ٣٨٤/١، والمستنير ٣٢٤/٢، والنشر ٣٠٧/١).

(٤) وأبو العز القلانسي في كفايته، وأبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء، وصاحب المبهج، والروضة، وسائر العراقيين، وهو الذي قرأ به الداني على أبي الفتح، وبه قرأ ابن الفحام على: الفارسي، والمالكي عن الحمامي، إلا أن سبط الخياط ذكر الإسكان عن حمزة بكماله، وهو سهو، فقد نص شيخه الشريف أبو الفضل على الإسكان لخلاد وحده. ونص له على الصلة: صاحبا التلخيص، وصاحب العنوان، والتبصرة، والهداية، والكافي، والتذكرة، وسائر المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن. ونص له على الوجهين جميعاً: صاحب التيسير، وتبعه على ذلك الشاطبي في قوله:

..........................وَيَتَّقِهْ حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلَا

والقاف من قوله: (**قَومٌ**)؛ رمز لخلاد. (ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٦١)، والنشر ٣٠٧/١).

(٥) ومعنى قوله: (**صَعْبٌ**)؛ هو الشيء لا يحصل إلا بمشقة، وهو خلاف السهل.

(٦) ينظر: الإتحاف ١٥٢/١، وشرح ابن الناظم ص (٦٨)، والنشر ٣٠٦/١ ـ ٣٠٧، وشرح النويري ١٣٤/٢ ـ ١٣٦.

ولشعبة، وأبي عمرو: الإسكان فقط.

ولهشام ثلاثة أوجه: السكون(١) عن الداجوني عنه، والاختلاس، والإشباع؛ من طريق الحلواني.

ولابن ذكوان، وابن جماز: الاختلاس(٢)، والإشباع.

ولابن وردان، وخلاد: الإسكان، والإشباع(٣).

وللباقين وهم؛ ورش، وابن كثير، والكسائي، وخلف عن حمزة، وفي اختياره(٤): الإشباع فقط.

(وَ)سكَّن.

(القَافَ)، أي: قاف: ﴿**يَتَّقْهِ**﴾.

المرموز إليه بعين: **(عُدْ)**؛ أي: حفص وحده.

تخفيفاً، كـ(كَتْف) و(كَبْد)، على لغة من قال:

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعَهْ وَرِزْقُ اللهِ [مِنْ](٥) بَادٍ وَغَادِ(٦)

---

(١) فأمَّا هشام فالخلاف عنه في هذا الحرف كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدمة بأوجهه الثلاثة.
وقراءة هشام بالإسكان: في هذا الحرف، وحرف سورة الزمر الآتي: ﴿يَرْضَهُ﴾ [٧]، والحروف الخمسة المتقدمة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٧/١، وشرح منحة مولى البر (٢٨)).

(٢) والقراءة بوجه القصر في هذا الحرف لابن ذكوان وابن جمَّاز؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٧/١، وشرح منحة مولى البر ص (٢٧)).

(٣) والقراءة بوجه الإشباع لابن وردان؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٧/١، وشرح منحة مولى البر ص (٢٧)).

(٤) أي: وخلف العاشر في اختياره.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) هكذا ضُبِطَ البيت في الأصل، وأثبته صاحب الإتحاف بنصه مع زيادة لفظ الجلالة بعد قوله: (ومن يتق)، فصار النص في الإتحاف: (ومن يتق الله فإن الله معه)، ولم يعقب محققا الإتحاف عليه بشيء، وما وجدته في جميع المراجع التي بين يدي هو:
وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعَهْ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٍ وَغَادِ =

والباقون: كلهم قرؤوها بالكسر(١).

وقول المصنف: **(ظُلَمْ)**؛ جمع ظلمة(٢)؛ كأنه أشار به إلى غموض ذلك على من لَم يمارس العشرة(٣).

و**(بَلْ)**؛ حرف إضراب(٤).

و**(عُدْ)**؛ أمر من العود(٥)؛ أي: بل عد من ظلمة غموضه إلى وضوحه(٦).

= فهذا البيت موجود في جميع المراجع: بحذف لفظ الجلالة بعد (ومن يتق)، وبكلمة: (مؤتاب) بدلاً من كلمة (باد)، وهو الصحيح لإجماع الكتب عليه.

قال في شرح شافية ابن الحاجب: «وقد أورده الجوهرى في موضعين من صحاحه: في مادة (أوب)، قال: (آب)؛ رجع، و(أتَّاب)؛ مثل (آب)؛ فعل، وافتعل، بمعنى؛ وأنشد البيت، وأورده ثانياً: في مادة الوقاية فأصل (مؤتاب) بهمز الواو، لان الهمزة فاء الكلمة، والألف مبدلة من واو هي عين الكلمة، ولم أقف على تتمته، ولا على قائله، ولم يكتب ابن برى ولا الصفدي عليه شيئاً في الموضعين».

وقال في مختار الصحاح: «وآب؛ رَجَع وبابه، قال وأَوْبَهْ وإياباً أيضاً، والأَوَّاب؛ التائبُ، والمَآبُ؛ المَرْجِعُ، وأُتابَ بوزن اغْتاب مثل آبَ فعَل وافتَعَلَ بمعنى قول الشاعر:

وَمَـنْ يَـتَّـقْ فَـإِنَّ الله مَـعَـهْ ... وَرِزْقُ اللهِ مُـؤْتَـابٍ وَغَـادِي

وقال صاحب كتاب دور اللهجة في التقعيد النحوي: «وذكر السيوطي أنه يجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء، كقوله:

وَمَـنْ يَـتَّـقْ فَـإِنَّ الله مَـعَـهْ ... وَرِزْقُ اللهِ مُـؤْتَـابٍ وَغَـادِي

وذكر في زاد المسير نسبة البيت إلى الكسائي. (ينظر: الإتحاف ١٥٢/١، والمعجم المفصل ٢٣٨/١، وزاد المسير ٥٦/٣، ودور اللهجة في التقعيد النحوي دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع للسيوطي ص (٢٤)، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٨/٤، وتاج العروس، مادة (أوب))».

(١) ينظر: الإتحاف ١٥٢/١، وشرح النويري ١٣٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٩).

(٢) وهو خلاف النور. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)).

(٣) ينظر: المفردات ص (٣١٥)، ولسان العرب ٣٧٧/١٢ ـ ٣٧٨، وشرح ابن الناظم ص (٦٨)).

(٤) واستدراك وإعلام بالإضراب عن الكلام الأول. (ينظر: المفردات ص (٥٨)، ولسان العرب ٦٩/١١).

(٥) وهو الرجوع.

(٦) وتأتي من العيادة بمعنى الزيارة. (ينظر: المفردات ص (٣١٥)، ولسان العرب ٣١٩/٣ ـ ٣٢٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٨)).

و(حَنَا)؛ العوج، من حنا ظهرَه، والعُوْدَ إذا قوَّسه[١].

والمعنى: أنه حذر من لوم جماعة بهذه الصفة[٢].

١٥٥ ـ ....يَرْضَهْ: يَفِي. وَالْخُلْفُ: لَا صُنْ ذَا طُوَى. اقْصُرْ: فِي ظُبًى لُذْ نَلْ إِلَا[٣].

١٥٦ ـ وَالْخُلْفَ[٤]: خَلْ مِزْ......... ....

وسَكَّن الهاء من قوله تعالى بالزمَر: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [٧].

المرموز إليه بياء: (**يَفِي**)[٥]؛ أي: السوسي بلا خلاف[٦].

---

(١) وقد تأتي بمعنى رحم وأشفق، من الرحمة والشفقة، قال المنير السمنودي في شرحه: «وما أحسن توريته في قوله: (**خَفْ لَومَ قَومٍ خُلْفُهُمْ صَعْبٌ حَنَا**)». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)) وشرح المنير السمنودي (لً ٣٠/ب)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨).

(٣) ضُبطت هذه الكلمة في نسخة الشيخ رضوان العقبي؛ بفتح الهمزة: (**أَلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وأحد الوجهين في نسخة الشيخ القاضي، لكنه ضبطها بالألف المقصورة بدلاً من الألف الممدودة: (**أَلَى**)، وضبطها الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة؛ بكسر الهمزة: (**إِلَا**)، ونصَّ على ذلك حيث قال ص (٣٢): «(**إِلَا**)؛ بالكسر والقصر؛ النعمة، (**نَلْ إِلَا**)؛ معناه: أصب خيراً ونعمة»، والكسر في الهمزة هو الوجه الأخر في نسخة الشيخ القاضي لكنه ضبطها؛ بالألف المقصورة بدلاً من الألف الممدودة: (**إِلَى**)، وقد نصَّ على وجه الكسر فيها الشارح ـ أي الترمسي ـ في شرحه، بل إنه اختار وجه الكسر، حيث قال: «و(**إِلَا**) حرف تنبيه، ويحتمل كسر الهمزة؛ بمعنى النعمة، وهو أظهر»، وكذا أشار لوجه الكسر ابن الناظم في شرحه حيث قال ص (٦٩): «(**إِلَا**) حرف تنبيه، ويحتمل أن يكون بكسر الهمزة؛ فيكون بمعنى النعمة»، فتكون هذه الكلمة ضُبطت في شرح ابن الناظم بالوجهين؛ الكسر كما دل عليه لفظه في شرحه، والفتح كما هو في المتن الذي على هامش الشرح بتحقيقه.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (**وَالْخُلْفُ**)، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، حيث اختار ضبطها؛ بفتح الفاء: (**وَالْخُلْفَ**).

(٥) ومعنى قوله: (**يَفِي**)؛ من الوفاء وهو ضد الخيانة والغدر، أو هو من التمام وعدم النقصان.

(٦) ينظر: التيسير ص (١٥٣)، والتذكرة ٦٤٧/٢، والتبصرة ص (٣٢٢)، والنشر ٣٠٧/١، وشرح ابن الناظم ص (٦٩)، وشرح النويري ١٣٨/٢.

وفيه الإشارة إلى رد من زعم الغلط فيه بأنه واف في لغة بني عقيل[١]، وغيرهم[٢].

(**وَالْخُلْفُ**)؛ أي: الخلاف في الإسكان.

عن المرموز إليهم بقوله: (**لَا**[٣]) (**صُنْ**[٤] **ذَا طُوَى**)؛ أي: هشام[٥]،

(١) قال أبو حيان بعد أن ذكر وجه الإسكان ومن قرأ به: «قال أبو حاتم: وهو غلط لا يجوز»، ثم عقب على كلام أبي حاتم قائلاً: «وليس بغلط، بل ذلك لغة لبني كلاب، وبني عقيل». (ينظر: البحر المحيط ٤٠١/٧، والإتحاف ١٥٣/١).

(٢) وَفَى يَفِي وَفاءً فهو وافٍ، قال في جمهرة اللغة: «وَفَى يفي وفاءً، وأوفَى يُوفي إيفاءً، لغتان صحيحتان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)، وجمهرة اللغة ٦٥/٢، ولسان العرب (٣٩٨/١٥)، والمفردات ص (٥٢٨)).

(٣) ومعنى قوله: (**لَا**)؛ تأتي على معنى النفي، وقد تأتي بمعنى: أبطأ، وذلك باعتبار أن أصلها (لإٍ) اسم فاعل من (لأَى).

(٤) ومعنى قوله: (**صُنْ**)؛ فعل أمر؛ من الصيانة؛ وهي الحفظ والحراسة.

(٥) قال في النشر: «وأما هشام فروى عنه الإسكان صاحب التيسير، من قراءته على أبي الفتح، وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان؛ وذلك لأنها هي الطريق التي ذكرها الداني في إسناده، وتبعه في ذلك الشاطبي وذلك في قوله:

وَإِسْكَانُ يَرْضَهْ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِما............................

قال: وقد كشفته من جامع البيان فوجدته قد نصَّ على أنه من قراءته على أبي الفتح، عن عبدالباقي بن الحسن الخرساني، عن أبي الحسن بن خليع، عن مسلم بن عبيدالله بن محمد، عن أبيه، عن الحلواني، وليس عبيدالله بن محمد من طرق التيسير ولا الشاطبية، وقد قال الداني: أن عبيدالله بن محمد لا يُدْرى من هو، وقد تتبعت رواية الإسكان عن هشام فلم أجدها في غير ما ذكرت، سوى ما رواه الهذلي عن زيد وجعفر بن محمد البلخي عن الحلواني، وما رواه الأهوازي عن عبيدالله بن محمد عن هشام، وذكره في مفردة ابن عامر عن الأخفش وعن هبة الله، والداجوني عن هشام، وتبعه على ذلك الطبري في جامعه، وكذا ذكره أبو الكرم في هاء الكناية من المصباح عن الأخفش عنه، ولم يذكره له عند ذكره في الزمر، وليس ذلك كله من طرقنا، وفي ثبوته عن الداجوني عندي نظر، ولولا شهرته عن هشام وصحته في نفس الأمر لم نذكره». (ينظر: الكامل ص (٤٦٥ ـ ٤٦٦)، والمصباح ١٣٩٩/٤، وجامع البيان ٣٧٦/٢ ـ ٣٧٧، وحرز الأماني، البيت رقم (١٦٤)، والنشر ٣٠٨/١).

وشعبة[١]، وابن جماز[٢]، والدوري[٣].

والوجه الثاني لهما[٤]: الإشباع[٥].

---

(١) وقد روى عنه الإسكان: يحيى بن آدم من طريق أبي حمدون، وهو الذي في التجريد عن يحيى بكماله، وكذا روى ابن خيرون من طريق شعيب. (ينظر: التجريد ص (٢٩٨)، والنشر ١/٣٠٨ ـ ٣٠٩).

(٢) فسكَّن الهاء عنه: الهاشمي من غير طريق الأشناني، وهو نص صاحب الكامل. (ينظر: الكامل ص (٤٦٥)، والنشر ١/٣٠٩).

(٣) فروى عنه الإسكان: أبو الزعراء من طريق المعدل، وابن فرح من طريق المطوعي عنه، ومن طريق بكر بن شاذان القطان، وأبي الحسن الحمامي، عن زيد بن فرح عنه، وهو الذي لم يذكر صاحب العنوان سواه، وبه قرأ الداني من طريق ابن فرح، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي، وهي رواية القاسم، والعلاف وعمر بن محمد الكاغدي، كلاهما عن الدوري. (ينظر: النشر ١/٣٠٧ ـ ٣٠٨).

(٤) أي: ابن جماز، والدوري.

(٥) فأمَّا الدوري: فروى عنه الصلة ابن مجاهد عن أبي الزعراء من جميع طرقه، وزيد بن أبي بلال عن ابن فرح من غير طريق القطان والحمامي، وبه قرأ الداني على من قرأ من طريق أبي الزعراء، وهو الذي لم يذكر في الهداية، والتبصرة، والكافي، وابن بليمة في تلخيص العبارات، وسائر المصريين من المغاربة عن الدوري سواه، وذكر الوجهين؛ الإسكان، والإشباع عن الدوري: أبو القاسم الشاطبي، حيث قال:

وَإِسْكَانُ يَرْضَهْ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِمَا...........................

وهو ظاهر التيسير، حيث قال الداني: «وأبو شعيب، وأبو عمرو، وغيرهما، عن اليزيدي؛ بإسكانها، وقرأتُ على الفارسي وغيره من طريق أهل العراق بصلتها بواو»، وبه قرأ صاحب التجريد على ابن نفيس، وعبدالباقي.

وأما ابن جماز: فروى وجه الصلة عنه الدوري، والأشناني عن الهاشمي.

وقراءة ابن جماز بالإشباع في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته، قال في منحة مولى البر: «**وَصِلْ خُذْ يَرَضَهُ ذِعْ**». (ينظر: السبعة ص (٥٦٠)، والتبصرة ص (٦٥٨)، والكافي ص (١٦٣)، والتلخيص ص (٣٨٩ ـ ٣٩٠)، وتلخيص العبارات ص (١٤٤)، والتيسير ص (١٥٣)، وحرز الأماني، البيت رقم (١٦٤)، والنشر ١/٣٠٨ ـ ٣٠٩، وشرح منحة مولى البر ص (٢٨)، ومنحة مولى البر ص (٧)، البيت رقم (٢٧)).

ولشعبة(١)، وهشام(٢): الاختلاس، كما سيأتيان على الإثر.

(اقْصُرْ) الهاء.

للمرموز إليهم بقوله: **(فِي(٣) ظُبًى لُذْ نَلْ أَلَا)**؛ أي: حمزة، ويعقوب، بلا خلاف عنهما، وهشام في وجهه الثاني، وعاصم [٩٦] بلا خلاف لحفص عنه، وفي الوجه الثاني لشعبة عنه، ونافع بلا خلاف.

(وَالْخُلْفَ)؛ أي: الخلاف في الاختلاس(٤).

للمرموز إليهما بقوله: **(خَلْ(٥) مِزْ(٦))**؛ أي: ابن وردان(٧)،

---

(١) فروى عنه الاختلاس: العليمي، وابن آدم، من طريق شعيب سوى ابن خيرون عنه. وذكر الوجهين؛ الإسكان، والاختلاس، عن شعبة: صاحب العنوان. (ينظر: العنوان ص (١٦٥)، والنشر ٣٠٩/١).

(٢) وروى الاختلاس عنه سائر الرواة، واتفق عليه أئمة الأمصار في سائر مؤلفاتهم وكتبهم، وقال في الإتحاف: «ووقع لأبي القاسم النويري أنه ذكر لهشام ثلاثة أوجه، فزاد وجه الإشباع، ولعله سبق قلم»، وقد نبه على هذا محقق شرح النويري، حيث قال: «إذا توصل كلام المصنف في هذا النظم وفي النشر أولا وآخراً، لم يتلخص لهشام إلا وجهان؛ الإسكان، والاختلاس، كما تقدم»، وبمثله قال المنير السمنودي في شرحه: «وإذا تأملت كلام المصنف هنا وفي النشر أولاً وآخراً لم يتلخص لهشام إلا وجهان؛ الإسكان، والاختلاس». (ينظر: النشر ٣٠٨/١، وشرح النويري ١٣٨/٢، والإتحاف ١٥٣/١، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٠/ب)).

(٣) تأتي بمعنى حرف الجر، وتأتي بمعنى الأمر بالعودة والرجوع، وأصلها بالهمز: (فيءْ) أمر من الفيء، ومنه قوله تعالى في سورة الحجرات: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩].

(٤) وقراءة ابن ذكوان وابن وردان بالاختلاس من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٩/١، وشرح منحة مولى البر ص (٢٨)، ومنحة مولى البر ص (٧)، البيت رقم (٢٧)).

(٥) معنى قوله: **(خَلْ)**؛ أي: اترك، وأصل الكلمة: **(خَلِّ)**، بكسر اللام.

(٦) ومعنى قوله: **(مِزْ)**؛ فعل أمر من ماز بمعنى ميَّز، أي: عزل الأشياء بعضها عن بعض.

(٧) فروى عنه الاختلاس: ابن العلاف، وابن مهران، والخبازي، والوراق، عن أصحابهم عنه، وهو من رواية الأهوازي، والرهاوي، عن أصحابهما عنه. وروى عنه الإشباع: ابن هارون الرازي، وهبة الله بن جعفر، والنهرواني، عن أصحابهم عنه. (ينظر: النشر ٣٠٩/١).

وابن ذكوان[١].

والوجه الآخر لهما؛ الإشباع.

وبه **قرأ الباقون** وهم؛ ابن كثير، والكسائي، وخلف في اختياره.

فتلخص أنَّ[٢]:

لنافع، وحفص، وحمزة، ويعقوب: الاختلاس.

ولابن كثير، والكسائي، وخلف في اختياره: الإشباع.

وللدوري، وابن جماز: الإسكان، والإشباع[٣].

وللسوسي؛ الإسكان فقط.

ولهشام، وشعبة: الإسكان[٤]، والاختلاس.

ولابن ذكوان، وابن وردان: الاختلاس[٥]، والإشباع.

---

(١) فأما ابن ذكوان فروى عنه الاختلاس: الصوري، والنقاش عن الأخفش من جميع طرقه إلا من طريق الداني وأبي القاسم بن الفحام، وهو الذي لم يذكر في المبهج عنه سواه، وهو الذي نُصَّ في الإرشادين، والمستنير، وسائر كتب العراقيين من هذه الطرق، ونَصَّ عليه الحافظ أبو العلاء من طريق ابن الأخرم. وروى عنه الإشباع: أبو الحسن بن الأخرم، عن الأخفش، من جميع طرقه سوى المبهج، وكذلك روى الدانيّ وابن الفحام الصقليّ عنه من سائر طرقهما، وهو الذي لم يذكر صاحب التذكرة، وابن مهران، وابن سفيان، وصاحب العنوان، وسائر المصريين، والمغاربة، عنه سواه. (ينظر: النشر ٣٠٩/١).

(٢) ينظر: لطائف الإشارات ٨١٠/٢، والإتحاف ١٥٣/١.

(٣) وقراءة ابن جماز بالإشباع في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٨/١ ـ ٣٠٩، وشرح منحة مولى البر ص (٢٨)).

(٤) وقراءة شعبة بالإسكان في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٨/١ ـ ٣٠٩، وشرح منحة مولى البر ص (٢٨)).

(٥) وقراءة ابن ذكوان وابن وردان بالاختلاس في هذا الحرف؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٩/١، وشرح منحة مولى البر ص (٢٨)).

قال ابن المصنف[١]: «وقوله: (لَا)؛ اسم فاعل من (لاء)[٢] إذا أبطأ؛ فنوى الوقف، وخُفِّفَ على القاعدة، وأشار بذلك: إلى قلة الإسكان عن هشام وغرابته عنه».

و(**صُنْ**)؛ من الصيانة [وهو][٣] الحفظ[٤].

و(**ذَا طُوَى**)؛ اسم موضع بالأرض المقدسة[٥]، أي[٦]: وبئر مشهورة بمكة[٧].

(**وظُبَا**)[٨]؛ تقدم.

---

(١) وزاد في آخره: «كما نبه على ذلك في النشر». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٩)).

(٢) هكذا ضُبِطَت في الأصل، بينما ضُبِطَتْ في شرح ابن الناظم (لأي)، وهو الصحيح؛ قال في الصحاح: «يقال: فعلَ ذلك بعد لأْيٍ، أي: بعد شدَّة وإبطاء، ولأن (لأيا)؛ أي: أبطأ». (ينظر: الصحاح في اللغة ١٣٠/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٩)، ولسان العرب ٢٣٧/١٥).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأَثْبَتُّهُ من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٩)).

(٤) ينظر: لسان العرب ٣١٠/١٣.

(٥) و(طوى) فيه الصرف وعدمه. (ينظر: المفردات ص (٣١٣)، ولسان العرب ٢١/١٥، وشرح ابن الناظم ص (٦٩)).

(٦) هكذا في الأصل، وهذه الكلمة وما بعدها غير موجود في شرح ابن الناظم، وحيث إن ما بعد قوله: (أي) قد يُفْهَم أنه تفسير لما قبله من الكلام، وليس كذلك، فلعل الصواب أن يكون سياق الكلام: (أو: بئر مشهورة بمكة).

(٧) قال في اللّسان: (طوى) جبل بالشّام، وقيل: هو واد في أصل الطّور، وفي التّنزيل العزيز: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]، وفي معجم ياقوت الحمويّ: الطّوى؛ بئر حفرها عبد شمس بن عبد مناف، وهي الّتي بأعلى مكّة عند البيضاء؛ دار محمّد بن سيف. وذو طوًى؛ وادٍ بمكّة، قال الزّبيديّ في تاج العروس: يعرف الآن بالزّاهر، وقال الشّربينيّ الخطيب: طوىً ـ بالقصر وتثليث الطّاء والفتح أجود ـ واد بمكّة بين الثّنيّتين ـ كداء العليا والسّفلى ـ وأقرب إلى السّفلى، سمّي بذلك لاشتماله على بئر مطويّة ـ مبنيّة ـ بالحجارة. (ينظر: لسان العرب ٢٣٤/٢).

(٨) قال ابن الناظم: «وهي جمع ظبة، وهو الحد، ويوصف به حسن اللِّحَاظ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٩)، وشرح موسى جار الله ص (٣٢)، ولسان العرب ٢٤/١٥).

و(**لُذْ**)؛ أي: إلجأ [إليه][١]، واعتصم به.

و(**نَلْ**)؛ [أي][٢]: أصب خيراً[٣].

و(**أَلَا**) حرف تنبيه، ويحتمل كسر الهمزة؛ بمعنى النعمة[٤]، وهو أظهر، تأمل[٥].

١٥٦ ـ ....يَأْتِهِ[٦]: الْخُلْفُ بُرَهْ   خُذْ غِثْ. سُكُونُ: الْخُلْفِ يَا........

وقَصْرُ كسرة الهاء من قوله: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ بطه[٧].

(**الْخُلْفُ**)؛ يعني بخلاف فيه.

للمرموز إليهم بقوله: (**بُرَهْ**) (**خُذْ**[٨] **غِثْ**)[٩]؛ أي: قالون[١٠]،

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٩)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٩)).

(٣) ينظر: المفردات ص (٥٠٩)، ولسان العرب (٦٨٥/١١)، والقاموس المحيط ص (٣٧٧).

(٤) وتأتي بالكسر (إِلَى)؛ فهي حرف جر. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٩)).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٩).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**يَأْتِيْه**)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته.

(٧) الآية: [٧٥].

(٨) من الأخذ؛ وهو: ضد العطاء.

(٩) ومعنى قوله: (**غِثْ**)؛ أمر من الغيث، يقال: غاث الغيثُ الأرضَ إذا أصابها.

(١٠) فروى عنه الاختلاس وجهاً واحداً: صاحب التجريد، والتذكرة، والتبصرة، والكافي، والتلخيص، وأبو العلاء في غايته، وسبط الخياط في كفايته، وهي طريق صالح بن إدريس عن أبي نشيط، وطريق ابن مهران، وابن العلاف، والشذائي، عن ابن بويان، وكذلك رواه أبو أحمد الفرضي من جميع طرقه، وكذا رواه ابن أبي مهران عن الحلواني، من طريق السامريّ، والنقاش، وبه قرأ الداني على أبي الحسن. وروى عنه الإشباع وجهاً واحداً: صاحب الهداية، والكامل من جميع طرقنا، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، ولم يذكر في جامع البيان عن الحلواني سواه، وهي طريق إبراهيم الطبري، =

وابن وردان[١]، ورويس[٢][٣].

وقوله: **(سُكُونُ الْخُلْفِ يَا)**؛ أي: قرأه بالإسكان السوسي، المرموز إليه بالياء، بخلاف عنه[٤].

وقرأه الباقون وهم؛ ورش، وابن كثير، والدوري، وابن عامر،

= وغلام الهراس، عن أبن بويان، وطريق جعفر بن محمد عن الحلواني. وأطلق الخلاف عنه: صاحب التيسير، والشاطبي في قوله:

....**وَفي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجِّلَا**

ومن تبعهما، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٣١٠/١، وحرز الأماني، البيت رقم (١٦٣)).

(١) فروى الاختلاس عنه: هبة الله بن جعفر، وكذلك ابن العلاف، والوراق، وابن مهران، عن أصحابهم، عن الفضل، وبه قرأ الخبّازي على زيد في الختمة الأولى، وقراءة ابن وردان بالاختلاس في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته، قال في منحة مولى البر: «**وَاقْصُرْ خَلَا**». وروى عنه الإشباع: النهرواني من جميع طرقه، وابن هارون الرازي كذلك. وانفرد أبو الحسين الخبازي، في قراءته على زيد، في الختمة الثانية: بإسكان الهاء. (ينظر: الكامل ص (٤٦٤ ـ ٤٦٥)، والنشر ٣١٠/١، ومنحة مولى البر، ص (٧)، البيت رقم (٢٩)، وشرح منحة مولى البر ص (٣١)).

(٢) فروى الاختلاس عنه: العراقيون قاطبة، لا يُعرف بينهم في ذلك خلافاً. وروى الصلة عنه: أبو الحسن طاهر بن غلبون، والداني من طريقيه، وأبو القاسم بن الفحام، وسائر المغاربة. (ينظر: التذكرة ٤٣٢/٢، ومفردة يعقوب للدانيّ ص (٤٢)، والنشر ٣١٠/١).

(٣) وقراءة رويس بالإشباع في هذا الحرف ـ بخلاف عنه ـ؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣١٠/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣١)).

(٤) فروى إسكانها عن السوسيّ: الداني من جميع طرقه، وكذلك ابنا غلبون، وكذلك صاحب الكافي، والتلخيص، والتبصرة، وسائر المغاربة، وروى عنه ابن سوار، وابن مهران، وسبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وكذلك صاحب الإرشادين، والعنوان، والتجريد، والكامل، وسائر العراقيين، والشاطبي وذلك في قوله:

.... **وَيَأْتِهْ لَدَى طَهَ بِالِاسْكَانِ يُجْتَلَا**

فالياء رمز للسوسيّ. وروى عنه الصلة: ابن سوار، وابن مهران، وسبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وكذلك صاحب الإرشادين، والعنوان، والتجريد، والكامل، وسائر العراقيين. ونص على الوجهين عنه: أبو العباس المهدوي في هدايته. (ينظر: التذكرة ٤٣٢/٢، والكافي ص (١٦٣)، والتبصرة ص (٥٩٣)، وغاية الاختصار ٣٨٣/١، وحرز الأماني، البيت رقم (١٦٢)، والنشر ٣٠٩/١ ـ ٣١٠).

وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وابن جماز، وروح[(١)]: بالصلة[(٢)].

وهي الوجه الثاني للمذكورين بالخلاف في المتن.

وعُلِمَ مما تقرر[(٣)]:

أنَّ ابن عامر من أصحاب الصلة في هذا الحرف ـ أعني: ﴿يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ ـ قولاً واحداً، وهو المشهور، وإنْ أوهم ظاهر الحرز جريان الخلاف لهشام عنه بين الصلة، والاختلاس؛ لأنه قال بعد ذِكْرِ: ﴿يَأْتِهِۦ﴾، مع حروف أُخَر[(٤)]:

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ..................الخ[(٥)]

فأثبت الخلاف لهشام في جميع ما ذكره من: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾، إلى: ﴿يَأْتِهِۦ﴾، وعليه درج بعض شراحه[(٦)].

---

(١) قال في النشر: «وقد انفرد ابن مهران عن روح: بالاختلاس، فخالف سائر الناس». (ينظر: النشر ٣١٠/١).

(٢) ينظر: النشر ٣٠٩/١ ـ ٣١٠، وشرح ابن الناظم ص (٦٨ ـ ٦٩)، والإتحاف ١٥١/١، وشرح النويري ١٤٢/٢ ـ ١٤٣.

(٣) ما سيورده في هذه المسألة بعد قوله: (وعلم مما تقرر)، موجود في الإتحاف بحروفه، وزاد في الإتحاف قوله: «ولم ينبه عليه في النشر، وهو عجيب». (ينظر: الإتحاف ١٥١/١).

(٤) وهي المواضع السبعة التي سبق ذكرها في أول الباب: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿نُوَلِّهِۦ مَا﴾ [النساء: ١١٥]، ﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ [النساء: ١١٥]، ﴿نُؤْتِهِۦ﴾ [١٤٥]؛ الموضعين في آل عمران، وموضع الشورى الآية: [٤٥]، ﴿فَأَلْقِهْ﴾ [النمل: ٢٨]، ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢].

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٦٣).

(٦) ينظر: التيسير ص (١٥٢)، وفتح الوصيد في شرح القصيد ١٧٣/١، وشرح شعلة المسمى "كنز المعاني في شرح حرز الأماني" ص (٩٩)، وسراج القاري المبتدي ص (٤٦ ـ ٤٧)، وقال في غيث النفع ص (٢٩١) ـ بعد أن أثبت وجهي الصلة والقصر لهشام ـ: «ذِكْرُنا حذف الصلة إنما هو تبع له ولشراحه، والأولى أن لا يقرأ به؛ لأنه لم يذكره المحقق، وتبعه على ذلك كثير من المحققين فلم يذكروه، إلا أنهم لم يتعرضوا لتضعيفه، ولم يذكره أيضاً في أصله، ونصه في التيسير: =

لكن قال الإمام أبو شامة[١] ـ بعد أن قرر كلامه على ظاهره ـ ما نصه: «وليس لهشام في حرف طه إلا الصلة لا غير، وإن كانت عبارته صالحة **[٩٧]** أن يؤخذ له بالوجهين؛ لقوله أولاً: (وَفي الْكُلِّ قَصْرُ)، لكن لم يذكر أحد له القصر، فَحَمْل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولى»[٢] انتهى، فليتنبه.

= قرأ قالون بخلاف عنه باختلاس كسرة الهاء في الوصل، وأبو شعيب بإسكانها فيه، والباقون بإشباعها، انتهى، فدخل هشام في الباقين». (ينظر: التيسير ص (١٥٢)، وفتح الوصيد في شرح القصيد ١/١٧٣، وشرح شعلة ص (٩٩)، وسراج القاري المبتدي ص (٤٦ ـ ٤٧)، وغيث النفع ص (٢٩١)).

(١) عبدالرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي، المعروف بأبي شامة، الشيخ الإمام العلامة الحجة والحافظ ذو الفنون، وقيل له أبو شامة؛ لأنه كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، ولد سنة ٥٩٩هـ، وقرأ القراءات على السخاوي سنة ٦١٦هـ، وروى الحروف عن أبي القاسم بن عيسى بالإسكندرية، أخذ عنه القراءات: الشيخ شهاب الدين حسين بن الكفري، وأحمد بن مؤمن اللبان، وأخذ عنه الحروف: الشيخ شرف الدين أحمد بن سباع الفزاري، وإبراهيم بن فلاح الإسكندري، وكتب وألف، وكان أوحد زمانه، صنف الكثير في أنواع من العلوم؛ فشرح الشاطبية مطولاً ولم يكمله، ثم اختصره وهو الشرح المشهور، وكتاب شرح الحديث المقتفى في مبعث المصطفى، وكتاب ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري، وكتاب المحقق في الأصول، وكتاب السواك، وكتب الباعث على إنكار البدع والحوادث، وكتاب الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز، ونظم المفصل، واختصر تاريخ دمشق لابن عساكر مرتين، وألف الروضتين في أخبار الدولتين، كان مطرح التكلف، ربما ركب الحمار بين المداوير، وَلِيَ مشيخة الحديث الكبرى بالأشرفية، ومشيخة الإقراء بالتربة الأشرفية، ولما كان في جمادى الآخرة سنة ٦٦٥هـ، حضر إليه ببيته بطواحين الأشنان اثنان لا يُعْرَفُ من سلطهما، فضرباه ضرباً عظيماً كاد أن يموت منه، ثم ذهبا، توفي سنة ٦٦٥هـ، ودفن خارج باب الفراديس بدمشق، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/٣٦٥، والقراء الكبار ٢/٦٧٣، والأعلام للزركلي ٣/٢٩٩).

(٢) لم أقف على نص هذا الكلام في إبراز المعاني، ولكن معناه هو الذي قرره أبو شامة في إبراز المعاني حيث قال: «وأما حرف طه فوصله هشام كسائر القراء غير السوسي»، وحققه وقرره العلامة ملا علي قاري في شرحه على الشاطبية، وكذا الشيخ القاضي في الوافي في شرح الشاطبية، قال السيوطيّ في شرحه على الشاطبية: «ولو قال:

وَفِي الْكُلِّ قَالُونٌ بِقَصْرٍ هِشَامُهُمْ ... بِخُلْفٍ وَسَاوَاهُ بِطَهَ فَأَعْمِلَا

لوفَّى بالتسمية». =

وقوله: (**بُـرَهْ**) بضم الباء؛ حلقة من نحو الصفر[١] [جعل في أنف][٢]البعير؛ لتذليله [للانقياد][٣].

و(**يا**)؛ حرف نداء حذف مناداه[٤]، أي: يا هذا، مثلاً.

١٥٦ ـ ....وَلَـمْ يَـرَهْ:
١٥٧ ـ لِي[٥] الْخُلْفُ[٦]. زُلْزِلَتْ: خَلَا الْخُلْفُ لَمَا. وَاقْصُرْ بِخُلْفِ السُّورَتَيْنِ: خَفْ ظَمَا

وأسكن المرموز إليه بلام: (**لِيْ**)؛ أي: هشام.

الهاء من قوله تعالى: ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ في البلد[٧].

= وقال الشيخ ملا علي قاري: «والمعنى كَسَرَ ذو باء: (بَانَ)، ولام: (لِسَانُهُ)؛ قالون، وهشام في أحد وجهيه، بلا صلة، في كل ما ذُكِرَ من: (يؤده)، إلى: (يأته)، كما قال الجعبري، أو (يتقه) كما ذكره أبو شامة، وهو الأظهر، فتدبر، فإنه يتفرع عليه أنه لا خلاف لهشام في طه، خلافاً لكثير من الشراح، حيث رسموا الخلاف له فيه أيضاً، قال الأصفهاني: والصواب الأول ـ أي: أنه لا خلاف لهشام في موضع طه ـ فتأمل، فإنه لو أراد الثاني لقال بدل (بُجِّلَا): (لَا بَلَا)، وأحسن من قول الأصفهاني: (لَو بَلَا) أو (لِي بَلَا)»، انتهى كلامه. (ينظر: إبراز المعاني ٣١٣/١، وشرح الشاطبية لملا علي قاري ص (٥٨)، (خ)، وشرح الشاطبية للسيوطيّ ص (٦٥)، والوافي في شرح الشاطبية للقاضي ص (٧٠))

(١) أو من الفضة، أو من الشَّعْر.
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (للقياد)، والتصويب من شرح ابن الناظم؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: لسان العرب (٧١/١٤)، وشرح ابن الناظم ص (٦٩)).
(٤) تخفيفاً، اكتفاءً بحرف النداء، وذلك شائعٌ. (ينظر: لسان العرب ٣٣٤/١٥، وشرح ابن الناظم ص (٦٩)).
(٥) هذه الكلمة سقطت من المتن الذي على هامش الشرح، وضُبِطَتْ في أصل الشرح: (**لم**)، ولا يستقيم، بينما ضُبِطَتْ في جميع النسخ والشروح: (**لِيْ**)، وهو الصواب الذي يستقيم به وزن البيت، وهو الذي أثبته ـ متناً وشرحاً ـ.
(٦) هذه الكلمة ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**بالْخُلْف**)، ولا يستقيم، بينما ضُبطت في جميع النسخ والشروح: (**الْخُلْفُ**)، وهو الصواب الذي يستقيم به وزن البيت، وهو الذي أثبته ـ متناً وشرحاً ـ.
(٧) الآية: [٧].

بـ(**ـالْخُلْفُ**)؛ أي: عنه.

والوجه الأخر له: الصلة.

والأول: للداجوني[١].

والثاني: للحلواني[٢].

وأسكن الهاء من حرفي إذا (**زُلْزِلَتْ**)؛ وهما:

﴿خَيْرًا يَـرَهُۥ﴾ [٧].

و﴿شَـرًّا يَـرَهُۥ﴾ [٨].

المرموز إليهما: بالخاء، واللام، من قوله: (**خَلَا**[٣] **الْخُلْفُ لَمَا**)[٤]؛ أي: ابن وردان بخلاف عنه[٥]، وهشام بلا خلاف عنه[٦].

(**وَاقْصُرْ**)؛ أي: اقرأ بالقصر.

(**بِخُلْفٍ**).

---

(١) وقراءة هشام من طريق الداجوني بالإسكان في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: الكفاية الكبرى ص (٣٢٢)، والنشر ١/٣١٠ ـ ٣١١، ومنحة مولى البر ص (٧)، الأبيات رقم (٢٧ ـ ٢٨)، وشرح منحة مولى البر ص (٢٩)).

(٢) وهو من رواية أبي العز في كفايته، عن ابن عبدان، عن الحلواني. (ينظر: الكفاية الكبرى ص (٣٢٢)، والنشر ١/٣١٠ ـ ٣١١).

(٣) ومعنى (**خَلَا**)؛ ذهب ومضى.

(٤) ومعنى (**لَمَا**)؛ سمرة مستحسنة تكون في الشفة.

(٥) فروى عنه النهرواني: الإسكان فيهما، وروى عنه الإشباع: ابن مهران، والوراق، والخبازي، وروى عنه الاختلاس: باقي أصحابه، فيكون له فيه ثلاثة أوجه. (ينظر: النشر ١/٣١١).

(٦) وذلك من جميع طرقه، إلا ما انفرد به الكارزيني، من طريق الحلواني، فيما ذكره صاحب المبهج في مبهجه، وما ذكره صاحب الإقناع في إقناعه، أنه أشبعها، قال ابن الباذش في الإقناع: «قال البلخي وغيره عنه ـ أي: عن هشام ـ: بالإسكان، ورواية الحلواني عنه: بالاختلاس، وقال: الذي يصح عندي عن الحلواني عن هشام: وصلها بواو كالجماعة». (ينظر: التيسير ص (٢٢٤٩)، والمبهج ص (٥٣٥ ـ ٥٣٦)، والإقناع ١/٥٠٢ ـ ٥٠٣، والنشر ١/٣١١).

بين (**السُّورَتَيْنِ**)؛ أي:

﴿يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ في البلد(١).

و﴿خَيْرًا يَـرَهُۥ﴾ [٧]، و﴿شَـرًّا يَـرَهُۥ﴾ [٨]، [في الزلزلة](٢).

للمرموز إليهما بقوله: (**خَفْ**(٣) **ظَماً**)(٤)؛ أي: ابن وردان، ويعقوب، بخلف عنهما(٥).

فيكون لابن وردان:

في حرف البلد؛ وجهان(٦):

١ - الإشباع(٧).

٢ - والقصر(٨).

وفي حرفي الزلزلة؛ ثلاثة أوجه(٩):

١ - الإسكان؛ من طريق النهرواني عن ابن شبيب(١٠).

---

(١) الآية: [٧].

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ومعنى قوله: (**خَفْ**)؛ فعل أمر، من الأمر بالخوف والفزع.

(٤) ومعنى قوله: (**ظَمَا**)؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

(٥) وقراءة ابن وردان، ويعقوب، بقصر الهاء في الأحرف الثلاثة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣١١/١، وشرح منحة مولى البر ص (٢٩)، ومنحة مولى البر ص (٧)، البيت رقم (٢٨)).

(٦) ينظر: الإتحاف ١٥٤/١.

(٧) فروى عنه الصلة: النهرواني، والوراق، وابن مهران، عن أصحابهم عنه، وبه قرأ الخبازي في الأولى. (ينظر: النشر ٣١١/١).

(٨) فروى عنه الاختلاس: هبة الله بن جعفر، من طرقه، وابن العلاف، عن ابن شبيب، وابن هارون الرازي، كلاهما عن الفضل، كلهم عن أصحابهم عنه، وبه قرأ أبو الحسين الخبَّازي على زيد في الختمة الثانية. (ينظر: النشر ٣١١/١).

(٩) الكلام بحروفه موجود في الإتحاف ١٥٤/١.

(١٠) الكلام بحروفه موجود في الإتحاف. وقراءة ابن وردان بالإسكان في هذين الحرفين =

٢ ـ والقصر[١]؛ من طريق ابن هارون، والعلّاف[٢].

٣ ـ والإشباع[٣]؛ من [باقي][٤] طرقه.

وليعقوب في السورتين: وجهان[٥]:

١ ـ القصر.

= من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: الإتحاف ١/١٥٤، ومنحة مولى البر ص (٧)، البيت رقم (٢٨)، وشرح منحة مولى البر ص (٢٩)).

(١) لكنه في النشر ـ وتبعه النويري في شرحه ـ لم يذكر رواة الاختلاس عن ابن وردان بل أَجْمَلَهم بقوله: «وروى عنه الاختلاس باقي أصحابه»، بخلاف الشارح هنا فإنه نصَّ على ذكر رواة الاختلاس متبعاً في ذلك صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ١/٣١١، وشرح النويري ٢/١٤٥، والإتحاف ١/١٥٤).

(٢) هكذا كُتِبَ في الأصل: (العلَّاف)، وفي الإتحاف: (وابن العلَّاف)، وهو كذلك في النشر وغيره من كتب الأسانيد، وإن سمَّاه في النشر أحيانا بأبي العلَّاف، وأحيانا أبو الحسن العلَّاف؛ وهو: علي بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن علي أبو الحسن ابن العلَّاف، البغدادي، الأستاذ المشهور، ثقة ضابط، ولد سنة ٣١٠هـ، قرأ على: النقاش، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وبكار، وزيد بن أبي بلال، ومحمد بن عبدالله المؤدب، وهبة الله بن جعفر، وغيرهم، وقرأ عليه: الحسن بن محمد البغدادي؛ صاحب الروضة، وأبو الفتح بن شيطا، وأحمد بن رضوان الصيدلاني، وغيرهم، مات سنة ٣٩٦هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: الإتحاف ١/١٥٤، والنشر ١/٣١١، وغاية النهاية ١/٨٠، ٤١٤، وسير الأعلام ١٧/٣١١، ومعجم المؤلفين ٤/٥٦).

(٣) لكنه في النشر ـ وتبعه النويري في شرحه ـ نصَّ على ذكر رواة الإشباع عن ابن وردان حيث قال: «وروى عنه الإشباع: ابن مهران، والورَّاق، والخبَّازي»، بخلاف صنيع الشارح هنا فإنه لم يذكر رواة الإشباع عن ابن وردان بل أَجْمَلَهم، متبعاً في ذلك صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ١/٣١١، وشرح النويري ٢/١٤٥، والإتحاف ١/١٥٤).

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (سائر طرقه)، والصواب أن يقول: (باقي طرقه)؛ لأن الشارح قد ذكر الطرق التي روت وجهي: الإسكان، والإشباع، فبقي البعض الآخر من الطرق التي روت وجه الاختلاس، وهو الموجود في الإتحاف حيث نقل الشارح كلام صاحب الإتحاف بنصه. (ينظر: الإتحاف ١/١٥٤).

(٥) قال في النشر: «فأما يعقوب فأطلق الخلاف فيه عن رويس عنه: أبو القاسم الهذلي، من جميع طرقه، وروى هبة الله عن المعدل عن روح: اختلاسها، وهو القياس عن يعقوب، وقد روى الجمهور عنه: الإشباع، والوجهان صحيحان، قرأنا بهما، وبهما نأخذ». (ينظر: الكامل ص (٣٦٦)، والنشر ١/٣١١).

٢ ـ والإشباع.

وبه **قرأ الباقون** فيهما(١).

١٥٨ ـ بِيَدِهِ: غِثْ.................. ....

وقصر الهاء من:

﴿بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [٢٣٧].

و﴿بِيَدِهِۦ فَشَرِبُواْ﴾ [٢٤٩].

كلاهما في البقرة.

و﴿قُلْ مَنْۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ﴾ في المؤمنين(٢).

و﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ﴾ في يس(٣).

للمرموز إليه بغين: **(غِثْ)**(٤)؛ أي: رويس بلا خلاف عنه.

والباقون: بالإشباع كذلك(٥).

١٥٨ ـ ....**تُرْزَقَانِهِ: اخْتُلِفْ بِنْ خُذْ**..................................

وقوله تعالى: ﴿طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ﴾ في يوسف(٦).

(اخْتُلِفْ) في قصره.

---

(١) ينظر: النشر ١/٣١٠ ـ ٣١١، والإتحاف ١/١٥٤.
(٢) الآية: [٨٨].
(٣) الآية: [٨٣].
(٤) ومعنى قوله: **(غِثْ)**؛ أمر من الغيث، يقال: غاث الغيثُ الأرضَ إذا أصابها.
(٥) ينظر: النشر ١/٣١٢، والإتحاف ١/١٥٤، وشرح النويري ٢/١٤٦، وشرح ابن الناظم ص (٧٠).
(٦) الآية: [٣٧].

عن المرموز إليهما بقوله: (**بِنْ خُذْ**)؛ أي: قالون[(١)(٢)]، وابن وردان[(٣)].

والوجه الآخر لهما: الإشباع[(٤)].

وبه **قرأ الباقون**[(٥)].

و(**بِنْ**)؛ بمعنى: أظْهِر[(٦)].

و(**خُذْ**) به على من يقرأ عليك[(٧)].

١٥٨ - ....عَلَيْهِ اللهَ، أَنْسَانِيهِ: عِفْ[(٨)]

---

(١) فأما قالون فروى عنه الاختلاس: أبو العز القلانسي في كفايته، وأبو العلاء في غايته، وغيرهما، عن أبي نشيط، ورواه في المستنير عن أبي علي العطار، من طريق الفرضي، عن أبي نشيط، والطبري عن الحلواني، ورواه في المبهج من طريق الشذائي، عن أبي نشيط، ورواه في التجريد عن قالون، من قراءته على الفارسي، يعني من طريق أبي نشيط والحلواني. وروى عنه الصلة: سائر الرواة من الطريقين، وهو الذي لم تذكر المغاربة سواه. (ينظر: النشر ٣١٢/١).

(٢) وقراءة قالون بالاختلاس في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣١٢/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣١)، ومنحة مولى البر ص (٧)، البيت رقم (٣٠)).

(٣) وأما ابن وردان فروى عنه الاختلاس: أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي، ونص عليه الأستاذ أبو العز القلانسي في إرشاديه. وروى عنه سائر الرواة: الإشباع. وقراءة ابن وردان بالاختلاس في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣١٢/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣١)، ومنحة مولى البر ص (٣٠)، والإرشاد ص (١١٥)).

(٤) وقراءة ابن وردان بالإشباع في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣١٢/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣١)، ومنحة مولى البر ص (٣٠)).

(٥) ينظر: النشر ٣١٢/١، والإتحاف ١٥٤/١، وشرح النويري ١٤٦/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٠).

(٦) وَأَوْضِحْ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠)).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر العين: (**عِفْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ كريم راجح من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة، حيث ضبطها؛ بفتح العين: (**عَفْ**).

١٥٩ ـ بِضِمٍّ كَسْرٍ[١] ....

وقوله تعالى: ﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ﴾ في الفتح[٢].

وقوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ في الكهف[٣].

قرأهما المرموز إليه بعين: **(عِفْ)**؛ أي: حفص بلا خلاف.

(بِضِمٍّ كَسْرٍ) للهاء فيهما.

والباقون: بالكسر فيهما.

ويلزم على الضم: تفخيم لام الجلالة، وعلى الكسر: ترقيقها[٤].

وقيد **(عَلَيْهِ)** بها[٥] احترازاً من نحو: ﴿عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[٦] [النحل: ٣٦][٧].

والضم بالكسر[٨]؛ لأجل قراءة الباقين، ولم يطلقه **[٩٨]** لئلا يُفْهَم من ضده الفتح[٩].

و**(عِفْ)**؛ أمرٌ من [عاف][١٠] الطائر؛ إذا حام على الماء؛ أي: حُمْ

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: **(كَسْرٍ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته التركية، حيث ضُبطت فيه: بكسر الراء بلا تنوين: **(كَسْرِ)**.

(٢) الآية: [١٠].

(٣) الآية: [٦٣].

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣٥٥).

(٥) الضمير في (بها)، يعود على اسم الجلالة المعظم: (الله)، جلَّ وعَلَا.

(٦) في الأصل كتبت: (عليه أو ضلالة) وهو خطأ.

(٧) نص على هذه الفائدة ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠)).

(٨) أي: وقيد الضمَّ بالكسر.

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠).

(١٠) في الأصل كتبت: (عفا)، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠)).

على وجه هذه القراءة، ويحتمل أن يكون أمراً من العفاف عما لا يجوز تناوله؛ فتكون فاؤه في الأصل مشدودة[1] خففت للوقف[2].

١٥٩ ـ ....أَهْلِهِ[3] امْكُثُوا: فِدَا[4] ....

وقرأ بضم كسر الهاء[5]: ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ في طه[6]، والقصص[7].

المرموز إليه بفاء: **(فِدَا)**؛ أي: حمزة [بكماله][8].

والباقون: بكسرها.

والـ**(ـفِدَاء)**: ما يُفْتَدَي به[9].

---

(١) في ابن الناظم: (مشددة). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠))

(٢) الكلام بحروفه موجود في شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠)، ولسان العرب ٢٦١/٩).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهاء الثانية: **(أَهْلِهِ)**، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، حيث ضُبطت فيهما: بضم الهاء الثانية: **(أَهْلِهُ)**.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: **(فِدَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها بالألف المقصورة: **(فِدَى)**، وهو أحد الوجهين عند الشارح كما أشار إلى ذلك بقوله: «والـ**(ـفِدَاء)**: ما يفتدي به، وإذا كسرت فاؤه جاز مده وقصره، وإذا فتحت كان مقصوراً».

(٥) والقراءة بضم الهاء لحمزة إنما هو حالة الوصل، كما نصَّ على ذلك في التيسير، ونوه عليه النويري وابن الناظم والمنير السمنودي في شروحهم، وذكره الصفاقسي في غيث النفع، ويبدو أن الشارح قد نقل عن الإتحاف في هذا الموضع، حيث اتفقا على عدم التنبيه على أن قراءة حمزة بضم هاء الضمير إنما هو: حالة الوصل، وهكذا فعل الإمام ابن الجزري عندما تكلم عن هذين الحرفين، حيث قال في النشر: «وضم الهاء من: ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾؛ حمزة، وكسرها الباقون». (ينظر: التيسير ص (١٢٢)، والنشر ٣١٣/١، وشرح النويري ١٤٧/٢ ـ بتصرف يسير ـ، وشرح ابن الناظم ص (٧٠)، والإتحاف ٢٤٤/٢، وغيث النفع ص (٢٨٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ٣١/أ)).

(٦) الآية: [١٠].

(٧) الآية: [٢٩].

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٩) من بذل المال ونحوه.

وإذا كُسِرَت فاؤه جاز مدُّه وقصره، وإذا فُتِحَتْ كان مقصوراً[١].

وجرت عادتهم الدعاء به؛ فتقول: فداً لك؛ أي: نفديك بأنفسنا، ومن يعز علينا[٢].

وفي الحديث: «إِرْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي»[٣] أو كما قال ﷺ.

١٥٩ ـ .... وَالَاصْبَهَانِيُّ[٤]: بِهِ[٥] انْظُرْ جَوَّدَا

(وَ)قرأ.

(الَاصْبَهَانِيُّ) عن ورش[٦].

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠)، والمفردات ص (٣٧٤)، ولسان العرب ١٤٩/١٥ ـ ١٥١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠).

(٣) متفق عليه؛ فقد أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: المحن ومن يتترس بترس صاحبه، حديث رقم (٢٧٠٥)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ونصُّه: «عن علي رضي الله عنه قال ما سمعت النبي ﷺ جمع أبويه لأحد إلا لسعد بن مالك، فإني سمعته يقول يوم أحد: يا سعد ارم فداك أبي وأمي».

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: **(وَالَاصْبَهَانِيُّ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الهمزة: **(وَالِاصْبَهَانِيُّ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، لكن بالتحقيق في الهمز: **(وَالْإِصْبَهَانِيُّ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهاء: **(بِهِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الهاء: **(بِهُ)**، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ.

(٦) وقراءة الأصبهاني بضم الهاء في هذا الحرف ـ وصلاً ـ؛ من زيادات النشر وطيبته، قال في منحة مولى البر: **(والْأَصْبَهَانِيُّ بِهِ انْظُرْ ضَمَّ ها)**. (ينظر: النشر ٣١٣/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣١)، ومنحة مولى البر ص (٧)، البيت رقم (٣٠)).

بضم كسر هاء[(١)]: ﴿بِهِ ٱنظُرْ﴾ في الأنعام[(٢)].

والباقون ـ منهم الأزرق عن ورش ـ: بالكسر.

فقوله: **(جَوَّدَا)**؛ أي: جوَّد الأصبهاني قراءته له، إذْ قرأه على أحسن وجه[(٣)].

تكملة: وليس الجيم فيه برمز لورش؛ إذ لو كان كذلك لكان المراد به الأزرق؛ لكون هذا في الأصول، وانقلب المعنى، مع خلافه للواقع، وتناقض مع التصريح بالأصبهاني[(٤)]، تدبر.

١٦٠ ـ وَهَـمْزُ أَرْجِئْهُ: كَسَا حَقًّا. وَ(هَـا) فَاقْصُرْ: حِمًى بِنْ مِلْ. وَخُلْفٌ: خُذْ لُهَا.

١٦١ ـ وَأَسْكِنَنْ[(٥)]: فُزْ نَلْ. وَضَمُّ[(٦)] الْكَسْرِ[(٧)]: لِي ....

---

(١) والقراءة بضم الهاء للأصبهانيّ، كقراءة حمزة في موضعي طه والقصص؛ إنما هو في حالة الوصل، ولم ينبه عليه ابن الجزري في النشر، ولا أحد من شراح طيبتة، ولا صاحب الإتحاف، وذلك لظهوره ووضوحه، وإنما نبَّهت عليه؛ لمَّا وجدت أنَّ ابن الناظم، والنويري، في شرحيهما قد نصَّا على أنَّ قراءة حمزة بضم الهاء من قوله تعالى: ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾، في طه، والقصص، إنما هو حالة الوصل، بينما سكتا عن ذكر هذا القيد؛ أي قولهم: حالة الوصل، في قراءة الأصبهاني في حرف الأنعام. (ينظر: النشر ٣١٢/١ ـ ٣١٣، وشرح النويري ١٤٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٠)).

(٢) الآية: [٤٦].

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠).

(٤) وقال النويري: «و(**جوَّدَا**) ليس برمز؛ لأنه لا يجامع الصريح»، وقال موسى جار الله: «الاصبهانيُّ عن ورش ضمَّ الهاء، وجوَّد قراءته به». (ينظر: شرح النويري ١٤٧/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٣)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون التوكيد الخفيفة مكان التنوين: (**وَأَسْكِنَنْ**)، وقد نصَّ على ذلك الشارح بقوله: «(**وَأَسْكِنَنْ**) بنون التوكيد الخفيفة»، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالتنوين مكان النون الساكنة: (**وَأَسْكِنًا**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الضاد، وضم الميم مع التشديد: (**وَضَمُّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**وَضُمَّ**)، والثالث: بفتح الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الفعل الماضي: (**وَضَمَّ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء؛ على الإضافة: =

١٦١ ـ .... حَقٌّ. وَعَنْ شُعْبَةَ: ـ كَالْبَصْرِي[(١)] ـ انْقُلِ

(وَهَـمْزُ): ﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ﴾، في الأعراف[(٢)]، والشعراء[(٣)].

أي: قرأه ـ فيهما معاً ـ بهمزة ساكنة.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كَسَا[(٤)] حَقًّا)**[(٥)]؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

والباقون: بغير همز فيها[(٦)]، إلا شعبة في أحد وجهيه[(٧)].

والهمز وعدمه لغتان، يقال: (أَرْجَئْتُهُ)، و(أَرْجَيْتُهُ)؛ بمعنى: أخرته، كـ(توضأت)، و(توضيت)[(٨)].

(وَ)أمَّا.

= **(الْكَسْرِ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الراء؛ على المفعولية: **(الْكَسْرَ)**، والخلاف هنا مرتبط بالخلاف في ضبط الكلمة السابقة.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الباء، مع إثبات الياء بعد الراء: **(كَالْبَصْرِي)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بإثبات الياء بعد الراء، مع كسر الباء: **(كَالْبِصْرِي)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بفتح الباء، وكسر الراء، مع حذف الياء بعدها: **(كَالْبَصْرِ)**، وهو اختيار شرح المنير السمنودي بنسخته التركية.

(٢) الآية: [١١١].

(٣) الآية: [٣٦].

(٤) ومعنى قوله: **(كَسَا)**؛ فعل ماض؛ بمعنى: سد حاجة المحتاج بالكسوة، وهو مايُلْبس من الثياب ونحوها.

(٥) ومعنى قوله: **(حَقًّا)**؛ من الحق، ويقابله: الباطل.

(٦) إلا ما انفرد به الشذائي عن أبي نشيط عن قالون حيث قرأ بهمزة ساكنة. (ينظر: النشر ٣١١/١).

(٧) وقراءة شعبة بالهمزة الساكنة هي من رواية أبي حمدون عن يحيى بن آدم، ومن رواية نفطوية عن الصريفيني عن يحيى، فيما قاله سبط الخياط. (ينظر: النشر ٣١١/١).

(٨) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٤٧٠/٢، والإتحاف ٥٦/٢.

(**هَاءُ**[١]) الكناية فيه.

(**فَـ**)ـاختلف فيها على أوجه بيَّنَها في قوله:

(**اقْصُرْ**)، أي: إقرأه بغير صلة.

للمرموز إليهم في قوله: (**حِمًى**[٢] **بِنْ**[٣] **مِلْ**[٤])؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، وقالون، وابن ذكوان، بلا خلاف عنهم.

(**وَخُلْفُ**) القصر.

عن المرموز إليهما بقوله: (**خُذْ**[٥] **لُهَا**[٦])؛ أي: ابن وردان، وهشام.

(**وَأَسْكِنَنْ**) بنون التوكيد الخفيفة؛ أي: أسكن الهاء فيهما.

للمرموز إليهما بقوله: (**فُزْ نَلْ**[٧])؛ أي: حمزة، وعاصم بخلاف عن شعبة[٨]، كما يُعْلَم مما يأتي.

(**وَضَمُّ الْكَسْرِ**)؛ أي: كسر الهاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**لِي**) (**حَقٌّ**[٩])؛ أي: هشام، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

---

(١) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة على الإطلاق: (**وَهَا**).

(٢) الممنوع من القرب منه، والتعرض له، قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٢): «ويجيء ممدودًا، ومعناه: المدافع عنه، يقال: حاميت عن فلان حماءً؛ أي: نائيت عنه ودافعت».

(٣) ومعنى قوله: (**بِنْ**)؛ أَظْهِر وَأَوْضِحْ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٠)).

(٤) ومعنى قوله:(**مِلْ**)؛ فعل أمر من الميل، وهو العدول إلى الشيء والإقبال عليه.

(٥) من الأخذ، ويقابله: العطاء.

(٦) ومعنى قوله: (**لُهَا**)؛ أي: كثرة العطايا.

(٧) قال في شرح ابن الناظم: «قوله: (**فُزْ**)؛ من الفوز، وهو الفلاح، و(**نَلْ**)؛ من النيل، وهي الإصابة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧١)).

(٨) من غير طريق: أبي حمدون، ونفطويه. (ينظر: النشر ٣١٢/١).

(٩) ومعنى قوله: (**حَقٌّ**)؛ من الحق، ويقابله: الباطل.

وكسرها **الباقون**؛ وهم ورش، وابن ذكوان، والكسائي، وخلف في اختياره، وابن جماز، وابن وردان في أحد وجهيه.

وأشبع **[٩٩]** حركتها، مع الضم: ابن كثير، وهشام في وجهه الثاني(١).

وأشبعها مع الكسر: ورش، والكسائي، وخلف في اختياره، [وابن جماز، وكذا ابن وردان بخلاف عنه](٢).

(وَ)ثبت في بعض الطرق(٣).

(عَنْ شُعْبَةَ) عن عاصم.

أنه قرأه **(كَـ)** قراءة.

(الْبَصْري)؛ أبي عمرو، ويعقوب؛ وهي: الهمز، وضم الهاء بلا صلة.

وقد تحرر من اختلافهم في الهمز وهاء الكناية فيها؛ ستُّ قراءات كلها متواترة؛ ثلاث مع الهمز، وثلاث مع تركه(٤):

الأولى: ﴿**أَرْجِئْهُو وَأَخَاه**﴾؛ بضم الهاء، مع الإشباع، والهمز، وهي: لابن كثير، وهشام من طريق الحلواني.

---

(١) وذلك من رواية الحلواني عنه. (ينظر: النشر ٣١٢/١).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (وابن وردان، وكذا ابن جماز بخلاف عنه)، وفيه قلب وتقديم وتأخير، وأظنه سهو قلم من الناسخ، والصواب ما أثبته، حيث إن ابن جماز قرأ هذا الحرف بترك الهمز، مع إشباع كسرة الهاء، بلا خلاف عنه، وهذا هو الوجه الثاني لابن وردان، والوجه الآخر له هو: كسر الهاء، مقصورة، بلا همز. (ينظر: النشر ٣١٢/١، والإتحاف ٥٧/٢، وشرح النويري ١٤٩/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧١)).

(٣) وذلك من طريق أبي حمدون عن يحيى بن آدم، ومن طريق نفطوية عن الصريفيني عن يحيى، فيما قاله سبط الخياط. (ينظر: النشر ٣١٢/١).

(٤) ينظر: الإتحاف ٥٦/٢.

والثانية: ﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاه﴾؛ بقصر ضمة الهاء، مع الهمز، وهي: لأبي عمرو، ويعقوب، وهشام من طريق الداجوني، وشعبة من طريق أبي حمدون ونفطويه(١).

والثالثة: ﴿أَرْجِئْهِ وَأَخَاه﴾؛ بالهمز، وقصر كسرة الهاء، وهي: لابن ذكوان(٢).

والرابعة: ﴿أَرْجِهِ وَأَخَاه﴾؛ بكسر الهاء، مقصورة، بلا همز، وهي: لقالون، وابن وردان من طريق ابن هارون(٣)، وهبة الله(٤).

والخامسة: ﴿أَرْجِهِي وَأَخَاه﴾؛ بإشباع كسرة الهاء، بلا همز، وهي: لورش، والكسائي، وخلف في اختياره، وابن جماز، وابن وردان من طريق أبي شبيب(٥).

والسادسة: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاه﴾؛ [بإسكان الهاء، بلا همز](٦)، وهي:

---

(١) عن شعيب بن أيوب أبو بكر الصريفيني، كلاهما ـ أي كلًّا من أبي حمدون، وأبي بكر الصريفيني ـ عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر شعبة، وانفرد بذلك الشذائي عن أبي نشيط. (ينظر: النشر ٣١٢/١).

(٢) وأما ما انفرد به أبو الحسين الخبازي عن ابن ذكوان فيما ذكره الهذلي من القراءة بالإشباع؛ يعني مع الهمز، فقال عنه ابن الجزري: «أحسبه وهماً، فإني لا أعلم أحداً قرأ به». (ينظر: النشر ٣١٢/١).

(٣) الرازي.

(٤) ابن جعفر.

(٥) هكذا كتب في الأصل: (أبي شبيب)، وفي الإتحاف وغيره: (ابن شبيب)، وهو الصحيح، وابن شبيب هو: أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي ثم المصريّ، وقد سبقت ترجمته.
وقراءة ابن وردان بالإشباع في هذا الحرف في الموضعين من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: غاية النهاية ١٢٣/١، والإتحاف ٥٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٣٠)، ومنحة مولى البر ص (٧)، الأبيات رقم (٢٨ ـ ٢٩)).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته ـ على طريقة الشارح في الأنواع الخمسة الأخرى ـ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٥٧/٢).

لحمزة، وعاصم، من غير طريق نفطويه، وأبي حمدون عن شعبة؛ فله[١] وجهان: ترك الهمز، مع إسكان الهاء، [والهمز، مع قصر ضم الهاء[٢].

ولابن وردان وجهان: ترك الهمز، مع قصر كسرة الهاء[٣]][٤]، ومع إشباعها[٥].

ولهشام وجهان: قصر ضمة الهاء[٦]، وإشباعها[٧]، كلاهما مع الهمز.

وإذا علمتها كلها فـ(**ـانْقُلِ**) أيها المقرئ، واقرأه لهم، ولا تلتفت إلى من طعن في بعض ذلك؛ كطعن قراءة ابن ذكوان[٨]؛ بأن الهاء لا تكسر إلا بعد كسر أو ياء ساكنة، فإن مثل هذا الطعن لا يعبأ به، بعد ثبوت تواتر القراءة.

---

(١) أي: أبو بكر شعبة.

(٢) وذلك من رواية: أبي حمدون، ونفطوية عن الصريفيني، كلاهما عن يحيى بن آدم، عنه. وقراءة شعبة بالهمز مع قصر ضم الهاء، في هذا الحرف، في الموضعين، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣١٢/١، والإتحاف ٥٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٣٠)، ومنحة مولى البر ص (٧)، الأبيات رقم (٢٨ ـ ٢٩)).

(٣) من طريق ابن هارون الرازي عن الفضل بن شاذان، وهبة الله بن جعفر.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) من طريق ابن شبيب، عن الفضل بن شاذان.

(٦) من طريق الداجونيّ، وقراءة هشام بالقصر في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣١١/١، والإتحاف ٥٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٣٠)، ومنحة مولى البر ص (٧)، الأبيات رقم (٢٨ ـ ٢٩)).

(٧) من طريق الحلوانيّ.

(٨) وقراءة ابن ذكوان التي طعن فيها بعض الطاعنين؛ هي قراءته بالهمز، وقصر كسرة الهاء؛ وممن طعن في هذه القراءة الفارسي، وابن مجاهد، والحوفي، والعكبري، وغيرهم، لكن ردَّ عليهم أبو حيان طعنهم في القراءة بقوله: «وما ذهب إليه الفارسيّ وغيره من غلط هذه القراءة، وأنها لا تجوز، قول فاسد؛ لأنها قراءة ثابتة متواترة روتها الأكابر عن الأئمة، وتلقتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربية، وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة؛ لأنها قابلة للتغيير بالإبدال، والحرف بالنقل وغيره، فلا وجه لإنكار هذه القراءة». (ينظر: البحر المحيط ٣٦٠/٤، ومعجم القراءات ١٢٣/٣ ـ ١٢٤).

وعلى التنزل فالجواب عن ذلك: بأن الفاصل بينهما وبين الكسرة، الهمزة الساكنة، وهو حاجز غير حصين(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



---

(١) وقد ضعف أبو شامة ـ في شرحه على الشاطبية ـ هذا الاعتذار بوجوهٍ ونُقُولٍ ذكرها، لكن قال في الإتحاف بعد أن ذكر هذا الجواب: «واعتراض أبي شامة ـ رحمه الله تعالى ـ على هذا الجواب متعقبٌ». (ينظر: الإتحاف ٥٧/٢، وإبراز المعاني ٣١٧/١ ـ ٣١٨).

(٢) ينظر: النشر ٣٠٤/١ ـ ٣١٣، وشرح النويري على الطيبة ١٢٧/٢ ـ ١٥٠، وشرح ابن الناظم ص (٦٦ ـ ٧١)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٩/ب ـ ل ٣١/أ)، والإتحاف ١٤٩/١ ـ ١٥٥، وتقريب النشر ص (١٥ ـ ١٧).



سلسلة مطبوعات مجمع القراء بمكة المكرمة (١)

غنية الطلبة بشرح الطيبة

لمحمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الجاوي ثم المكي
(ت: ١٣٣٨هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الله بن محمد بن سليمان الجار الله
مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف

المجلد الثاني





المركز الخيري لتعليم القرآن الكريم وعلومه بالمدينة المنورة

دار التدمرية

سلسلة كتب المقارئ القرآنية (٦)

بَابُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ(١)

أردفه لباب هاء الكناية؛ نظراً للترتيب الخلافي.

ولم يَعْتَبِرْ:

إمالة: ﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٢]؛ لأنها لفرض الوقف، فأخَّرَها لما يصح في الحالين.

ولا همز(٢): ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] **[١٠٠]** إذ تأخيره إلى ما هو أشبه أولى من ذكر أنواع الهمز على الحرف(٣).

وحدُّ المد مطلقاً: طول زمان صوت الحرف، فليس بحرف، ولا حركة، ولا سكون، بل [هو](٤) شكلٌ دالٌّ على صورة غيره، كالغنة في الأغنّ(٥)، فهو [صفة](٦) للحرف.

والمراد هنا المد الفرعي؛ وهو: زيادة المطِّ على المد الأصلي؛ وهو الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به(٧).

---

(١) قال النويري في شرح الطيبة (١٥١/٢): «أي: بابُ زيادة المد على الأصل، وحذفها»، وقال في لطائف الإشارات (٩٨٦/٣): «وكان ينبغي تقديم القصر على المدِّ؛ لأنه الأصل، فقدَّموا الفرع عليه؛ واحتجوا لتقديمه بالاهتمام؛ لأن الباب معقود للمدِّ».

(٢) أي: ولم يعتبر تقدم إبدال همز: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢]، على المد.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧١).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) والقلقلة في الحرف المقلقل. (ينظر: لطائف الإشارات ٩٨٦/٣).

(٦) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (صوت)، والتصويب من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ١٥٧/٢).

(٧) والمد لغة: الزيادة، ومنه قوله تعالى: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم﴾ [آل عمران: ١٢٥]؛ أي: يزدكم. =

والقصر: ترك تلك الزيادة(١).

والأصل في الباب؛ ما رواه الطبراني(٢) في الكبير(٣)، وسعيد بن منصور(٤) في سننه(٥) كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ يُقْرِئُ رَجُلاً، فَقَرَأَ الرَّجُلُ:

= (ينظر: الإتحاف ١٥٧/١، وشرح النويري ١٥١/٢ ـ ١٥٢، ونهاية القول المفيد لمحمد مكي الجريسي ص (١٦٥)، والإضاءة في أصول القراءة ص (١٨)).

(١) والقصر لغة: الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، أي: محبوسات فيها. (ينظر: الإتحاف ١٥٧/١، وشرح النويري ١٥١/٢ ـ ١٥٢، ونهاية القول المفيد لمحمد مكي الجريسي ص (١٦٥)، والإضاءة في أصول القراءة ص (١٨)).

(٢) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، اللخمي، الشاميّ، أبو القاسم، الطبراني، من كبار المحدثين، أصله من طبرية الشام، وإليها نسبته، ولد بعكا سنة ٢٦٠هـ، ورحل إلى الحجاز، واليمن، ومصر، والعراق، وفارس، والجزيرة، وتوفي بأصبهان سنة ٣٦٠هـ، له ثلاثة (معاجم) في الحديث؛ منها المعجم الصغير؛ رتب فيه أسماء المشايخ على الحروف، وله كتب في التفسير، والأوائل، ودلائل النبوة، وغير ذلك، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ١٢١/٣، ووفيات الأعيان ٤٠٧/٢، ومعجم المؤلفين ٤٥٣/٤).

(٣) أي: في المعجم الكبير (١٣٧/٩ ـ ١٣٨)، حديث رقم (٨٦٧٧) من طريق سعيد بن منصور به، وفي إسناده موسى بن يزيد الكندي، قال محقق الإتقان (٦١٥/٣): «لم أقف عليه فيما بحثت، إلا أن الهيثمي قال في مجمع الزوائد: رواه الطبراني ورجاله ثقات، فلعله وقف على حال موسى الكندي المذكور»، وقد حسَّنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة حيث قال (٢٣٦/٥): «وهذا إسناد رجاله موثوقون غير موسى بن يزيد الكندي، فإني لم أعرفه، ولا ذكره المزي في شيوخ ابن خراش في التهذيب، وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٥/٧) لكن وقع فيه: (مسعود بن يزيد الكندي)، وقال عقبه: ورجاله ثقات، ثم رأيت الحديث قد أورده الحافظ ابن الجزري في النشر بإسناده إلى الطبراني به، وفيه: (مسعود بن يزيد الكندي)، فدل على أن (موسى) في الطبراني محرف من (مسعود)»، ورواه ابن الجزري في النشر وقال (٣١٣/١): «هذا حديث جليل، رجال إسناده ثقات».

(٤) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، المروزي، الطالقاني، البلخي، أبو عثمان، محدث، حافظ، مفسر، ولد بجوزجان، ونشأ ببلخ، وطاف البلاد، وسكن مكة، وتوفي بها في رمضان سنة ٢٢٧هـ، وهو في عشر التسعين، وقد روى البخاري عن رجل عنه، من تصانيفه: السنن، وتفسير القرآن الكريم، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: معجم المؤلفين ٢٣٢/٤، وميزان الاعتدال ٣٩١/١).

(٥) (٢٥٧/٥ ـ ٢٥٨)، تفسير سورة التوبة، حديث رقم (١٠٢٣).

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، مُرْسَلَةً؛ أَيْ: مَقْصُورَةً، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا هَكَذَا أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ، فَقَالَ: كَيْفَ أَقْرَأَكَهَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: أَقْرَأَنِيهَا: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾؛ فَمَدَّهَا».

قال جماعة من الحفاظ ـ كالمصنف[1] ـ: «هذا حديث حسن، جليل، حجة، ونصٌّ في الباب، رجال إسناده ثقاة».

١٦٢ ـ إِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ طَوِّلَا[2]: جُدْ فِدْ. وَمِزْ: خُلْفًا. وَعَنْ بَاقِي الْمَلَا:
١٦٣ ـ وَسِّــط........................ ....

ولا بد للمد من: شرط[3]، وسبب[4]، وقد أشار إليهما، فقال:

(**إِنْ**) وقع.

(**حَرْفُ مَدٍّ**)؛ وهو: الألف مطلقاً، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

(**قَبْلَ هَمْزٍ**)، وكان متَّصلاً مع حرف المد [في][5] كلمة واحدة، نحو: ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣][6].

---

(١) ينظر: النشر ٣١٥/١ ـ ٣١٦، والإتحاف ١٥٨/١.
(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الطاء، وكسر الواو مع التشديد؛ على الأمر: (**طَوِّلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الطاء، وكسر الواو مع التشديد؛ على البناء للمفعول: (**طُوِّلَا**)، والثالث: بفتح الطاء، وفتح الواو مع التشديد؛ على الإخبار عن الماضي: (**طَوَّلَا**).
(٣) وشرط المد: أحد حروفه الثلاثة؛ الألف ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وأما حرفا اللين: فهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما. (ينظر: الإتحاف ١٥٧/١).
(٤) والسبب: إما لفظيٌّ؛ وهو: همز، أو سكون، وإما معنويٌّ؛ وهو: قصد المبالغة في النفي. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٢)).
(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النساء: ١٧](١).

و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ [الملك: ٢٧].

فقد اتفق القراء على مدِّه؛ لأن حرف المد: ضعيف خفيٌّ، والهمز: قويٌّ صعب، فزيد في المد؛ تقوية للضعيف، أو: ليتمكن من النطق [بالهمزة](٢) على حقِّها، وقد ورد نصًّا، كما مرَّ آنفاً(٣).

ولذا أجمعوا عليه، حتى قال المصنف: «تتبعت قصر المتصل فلم أجده(٤) في قراءة صحيحة ولا شاذة»(٥).

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الهمز)؛ على التذكير، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح النص بحروفه ـ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/١٥٨).

(٣) يشير إلى حديث ابن مسعود ﷺ المذكور آنفاً، وقال في لطائف الإشارات (٣/٩٩٠) ـ في حديث ابن مسعود المذكور ـ: «فهذا نصٌّ صريح في لزوم مد المتصل، وأجمع عليه أئمة القراء، لايعرف عنهم خلاف في ذلك»، وسيأتي مزيد أدلة وبيان على وجوب مد المتصل ولزومه.

(٤) قال في منهج ابن الجزري في النشر: «قوله: (لم أجده)؛ إن كان الضمير عائداً على الجواز فصحيح مسلم به، إذ لم يُجِزْ أحدٌ قصر المتصل، وإن كان عائداً على وجود القول بقصره؛ بغض النظر عن جوازه أو عدمه، ففيه نظر، حيث إن المالكي والداني والصفراوي قد حَكَوه، ولكنَّهم اتفقوا على عدم صحته، بل نصُّوا على شذوذه»، قال في الروضة: «وقد ذهب غير أصحابنا في هذا النوع أنه مختلف في مده وقصره، والذي أعول عليه ما قدمت ذكره»؛ أي عدم الخلاف عنده في ذلك. (ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ١/٩٧٤، والروضة ١/٣٣٤ ـ ٣٣٥، وجامع البيان ١/٢٠٥ ـ ٢٠٨).

(٥) وتتمة كلامه ﷺ: «بل رأيت النصَّ بمده»، وقد قال ابن الجزري هذا الكلام في معرض بيانه وردِّه لما توهمه أبو شامة في ما نقله وفهمه الهذلي عن أبي نصر العراقي؛ صاحب كتاب (الإشارة بلطيف العبارة)، من جواز قصر المد المتصل، حيث قال أبو شامة في إبراز المعاني ما نصه: «ومنهم من أجرى فيه ـ أي المد من كلمة واحدة؛ وهو المد المتصل ـ الخلاف المذكور في كلمتين، ثم نقل ذلك عن حكاية الهذلي عن العراقي»، قال ابن الجزري: «وهذا شيء لم يقصده الهذلي، ولا ذكره العراقي، وإنما ذكر التفاوت في مدِّه فقط، وقد رأيت كلامه في كتابه (الإشارة في القراءات العشر) وكلام ابنه عبدالحميد في مختصرها؛ "البشارة"»، ولقد بالغ الهذلي في تقرير اتفاق أهل الأداء على مد المتصل حتى قال في معرض ردِّه على أبي نصر العراقي، =

نعم وقع خلاف في مقداره كما قال: **(طَـوِّلَا)**؛ المد.

وهو: عبارة عن إشباعه من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية[١].

وقُدِّرَ بخمس ألفات[٢].

وهذا للمرموز إليهما في قوله: **(جُدْ**[٣] **فِدْ**[٤]**)**؛ أي: ورش من طريق

= حين ذكر تفاوت المراتب في مده عند القراء: «وقد ذكر العراقي: أن الاختلاف في مدِّ كلمة واحدة كالاختلاف في مد كلمتين، ولم أسمع هذا لغيره، وطالما مارست الكتب والعلماء، فلم أجد أحداً يجعل مد الكلمة الواحدة كمد الكلمتين، إلا العراقي، بل فصلوا بينهما»، وهذا الكلام هو الذي نقله أبو شامة في شرحه، وبينه ابن الجزري في ما سبق ذكره وتفصيله.

تنبيه: قال صاحب منهج ابن الجزري في النشر: «إن صح أن المراد بالعراقي هو منصور بن أحمد، فيحتمل أنه ذكر ذلك في كتابه الآخر (علل القراءات)، فهو مظنة لذلك»، ولكنّه رجح أن الهذلي في كلامه إنما يردُّ على شيخه: علي المالكي، وليس على: شيخه أبي نصر العراقي؛ كما ذهب إليه ابن الجزري في النشر؛ وقد ذكر صاحب كتاب منهج ابن الجزري في النشر مجموعة من الاعتبارات، واجتهد في توجيه ما ذهب إليه، فحسبك به. (ينظر: النشر ٣١٥/١، وإبراز المعاني ٣٢١/١ ـ ٣٢٢، والكامل ص (٤٢١)، ومنهج ابن الجزري في كتابه النشر ٩٧٣/١ ـ ٩٧٤).

(١) ينظر: النشر ٣١٤/١ ـ ٣١٥.

(٢) ومقدار الألف ـ كما قال الهذلي في الكامل ـ: «ومقدار الألف أن تخرج الهمزة من المصدر ولا تمد»، وقال في "نهاية القول المفيد" في ما نقله عن كتاب "الثغر الباسم": «فإن قيل: ما قدر الألف؟ فقل: هو أن تمدَّ صوتك بقدر النطق بحركتين؛ إحداهما حركة الحرف الذي قبل حرف المد، والأخرى هي حرف المد»، وقال الشيخ عبدالفتاح القاضي: «ومقدار الألف: حركتان بحركة الأصبع؛ قبضاً، أو بسطاً»، أي: مقدار حركتين، وعلى كل حال فإن ذلك مما تحكمه التدريب والمشافهة والرياضة. (ينظر: الكامل ص (٤٢١)، وشرح ابن الناظم ص (٧٢)، ونهاية القول المفيد ص (١٣٤)، والبدور الزاهرة ص (٢٣)).

(٣) قوله: **(جُدْ)**؛ فعل أمر معناه: كن جواداً؛ أي: سخيًّا.

(٤) قوله: **(فِدْ)**؛ فعل أمر، من الوفادة، يقال: وفداً ووِفَادةً وَوُفُودًا، فهي من الورود على صاحب الملك والإمارة، أو المعنى؛ من فَاد يفيد؛ إذا ثبت وحصل، أو هي من الفَيْد؛ وهو الميل والتبختر من غاية السرور.

الأزرق، وحمزة [بكماله][(١)]، بلا خلاف عنهما.

[(وَ)للمرموز إليه.

[بميم][(٢)] (مِزْ[(٣)] خُلْفًا)؛ أي: ابن ذكوان بخلاف عنه.

وهو طريق أهل العراق، عن الأخفش، عنه[(٤)].

(وَعَنْ بَاقِي الْمَلَا)؛ هو في الأصل اسم للجماعة الذين اجتمعوا على الرأي، فيملئون العيون رؤية، والنفوس جلالة؛ والمراد بهم هنا: القراء العشرة[(٥)].

(وَسِّطْ)؛ أي: ووسِّط المد عن الباقين.

والتوسط؛ مرتبة دون مرتبة الإشباع المتقدم، وقدِّر بثلاث ألفات؛

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) قوله: (مِزْ)؛ فعل أمر معناه: ميز الأشياء، وهو عزل بعضها عن بعض، وتأتي إسماً؛ الْمِزُّ؛ بمعنى: الفضل، أو الفاضل.

(٤) فالقراءة بإشباع المد لابن ذكوان هي من طريق النقاش عن الأخفش؛ وقد جاء من أربعة كتب؛ من المستنير، وكفاية أبي العز، وإرشاده، والمصباح.
قال المتولي في عزو الطرق، ص (١٦)، الأبيات رقم (٨٥ ـ ٨٧):

لَكِنَّ إِشْبَاعَ ابْنَ ذَكْوَانٍ لَدَى ... نَقَّاشِهِمْ عَنْ أَخْفَشٍ عَنْهُ بَدَا
عِنْدَ أَبِي الْعِزِّ مِنَ الْإِرْشَادِ ... وَهْوَ لِمِصْبَاحٍ بِذَا الْإِسْنَادِ
وَهْوَ لِحَمَّامِي عَنِ النَّقَّاشِ مِنْ ... كِفَايَةٍ وَمُسْتَنِيرٍ يَا فَطِنْ

وزاد ابن الجزري في النشر فقال: «وفي التذكار: للحمامي، عن النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان»، وقراءة ابن ذكوان بالإشباع من طريق الأخفش عن النقاش من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٢٤/١ ـ ٣٢٥، والمعتمد في مراتب المد ص (٣٨)، وشرح منحة مولى البر ص (٣٣)).

(٥) قال في لسان العرب: «والملأُ: أَشْرافُ القوم، ووجُوهُهم، ورؤَساؤهم، ومُقَدَّمُوهم، الذين يُرْجَع إلى قولهم»، وما ذكره الشارح في معنى الملأ هو: من كلام الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧١)، والمفردات في غريب القرآن ٤٧٣/١، ولسان العرب ١٥٨/١ ـ ١٥٩).

وهذا **أحد [١٠١] الأقوال الثلاثة** في مراتب المد[١]، وهو الذي استقرَّ عليه[٢] رأي الأئمة قديماً[٣]، كما ذكره في الإتحاف[٤]، قيل: «وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يمكن أن يتحقق غيره، ويستوي في معرفته أكثر الناس، ولذا صدَّر به في المتن، وبه كان يقرأ الشاطبي كما حكاه السخاويّ[٥]، ولم يذكره في حرزه، وعلَّل عدوله عن المراتب الأربع الآتية على الإثر؛ بأنه لا يتحقق ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة[٦]»[٧]، فليتأمل.

١٦٣ ـ ....وَقِيلَ دُونَهُمْ: نَلْ. ثُمَّ: كَـلْ رَوَى[٨]. فَبَاقِيهِمْ.........................

(وَقِيْلَ)؛ هذا هو القول **الثاني**.

---

(١) وهذا القول الأول، وسيأتي ذكر القولين الآخرين على الإثر.

(٢) والضمير في قوله: «وهو الذي استقر عليه قول الأئمة»، يرجع إلى القول: بأن مراتب المدِّ مرتبتان؛ طولى؛ لحمزة ومن معه، ووسطى للباقين. (ينظر: الإتحاف ١/١٥٩).

(٣) وقد نصّ عليه في النشر، حيث قال: «وهذه المراتب يجري منها في المتصل الاثنان الأخيران؛ وهما الإشباع، والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبيتهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبين الأداء كيفيته، ولا يكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً، وهو الذي أميل إليه، وآخذ به غالباً، وأعول عليه». (ينظر: النشر ١/٣٣٣).

(٤) وهذا الكلام بحروفه في النشر، ومنه نقل صاحب الإتحاف، وابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ١/٣٣٣، وشرح ابن الناظم ص (٧٢)، والإتحاف ١/١٥٩).

(٥) ينظر: فتح الوصيد ١/١٧٨.

(٦) لكن تعقبه الجعبري بقوله: «بأن عبارة الشاطبيّ مطلقة تحتمل التفاوت والتسوية. . .الخ»، إلى أن قال: «فحُمِل هذا ـ يعني صريح نظم الشاطبية ـ على أنه ـ أي الشاطبي ـ كان يُقْرئ به خلاف ما عليه (التيسير) وسائر النقلة، ولعله استأثر بنقله»، وتعقب في لطائف الإشارات كلام الجعبري وردَّ عليه. (ينظر: كنز المعاني ٢/٣٤٠ ـ ٣٤١، ولطائف الإشارات ٣٩٩٢ ـ ٩٩٣).

(٧) ينظر: الإتحاف ١/ ١٥٩ـ بتصرف يسير ـ.

(٨) أصاب الحرفين الأولين من هذه الكلمة مسح، لكنها أُثْبِتَتْ كاملة الحروف في ثنايا الشرح.

إنَّ المراتب أربع[١]:

طُولَى، لمن ذُكِرَ في البيت السابق؛ ورش من طريق الأزرق، وحمزة، وابن ذكوان من طريق الأخفش عند العراقيين.

و(**دُونَهُمْ**) في المرتبة.

المرموز إليه بنون: (**نَلْ**)[٢]؛ أي: عاصم بكماله.

(**ثُمَّ**) دونه.

المرموز إليهم بقوله: (**كَلْ**[٣]) (**رَوَى**)[٤]؛ أي: ابن عامر من طريق الأخفش المذكور، والكسائي، وخلف في اختياره.

(**فَـ**)ـدونهم.

(**بَاقِيْهِمْ**)؛ أي: القراء؛ وهم: قالون، وورش من طريق الأصبهاني، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

وليس دون هذه المرتبة إلا قصر المنفصل.

---

(١) وهو مذهب: الإمام سبط الخياط، وأبو علي المالكي، ومكيّ، وصاحب الكافي، والهادي، والهداية، وأكثر المغاربة، وبعض المشارقة. وزاد في جامع البيان مرتبة خامسة هي أطول من الأولى، لمن سكت على الساكن قبل الهمزة. وذهب الإمام أبو بكر بن مهران، وأبو القاسم بن الفحام، وغيرهما، إلى أن مراتبه ثلاثة: وسطى، وفوقها، ودونها، فأسقطوا المرتبة العليا، حتى قدره ابن مهران بألفين ثم بثلاثة ثم بأربعة. وذهب الأستاذ أبو بكر بن مجاهد وغيره إلى أنه على مرتبتين: طولى، ووسطى، فأسقطوا الدنيا وما فوق الوسطى. (ينظر: جامع البيان ٢٠/١، والنشر ٣١٦/١ ـ ٣١٧، وشرح ابن الناظم ص (٧٢)، وشرح النويري ١٦٠/٢، والإتحاف ١٥٨/١ ـ ١٥٩).

(٢) ومعنى: (**نَلْ**)؛ فعل أمر، من نال الشيء؛ إذا حصل عليه وأصابه وصار في حوزته وملكه.

(٣) ومعنى: (**كَلْ**)؛ الحمل الثقيل، أو الثِقَلُ، وتأتي فعلاً؛ بمعنى دائم النشاط، ومنهم قولهم: لَا يَكَلُّ ولا يملّ.

(٤) ومعنى: (**رَوَى**)؛ تأتي فعلاً بمعنى الرواية؛ وهو: استقاء الماء للحاضرين، وتأتي بمعنى رواية الأخبار ونقلها، وتأتي بمعنى استظهار الحديث والشعر وكل مايحفظ من العلم ونحوه.

وهذا القول[١] ذَكَرَهُ: الدانيّ[٢]، وابن غلبون[٣]، وابن بليمة[٤]، وابن الباذش[٥].

---

(١) أي: القول بالمراتب الأربع.

(٢) ينظر: التيسير ص (٣٥).

(٣) طاهر بن عبدالمنعم بن عبيدالله بن غلبون بن المبارك أبو الحسن الحلبي نزيل مصر، استاذ عارف، وثقة ضابط، وحجة محرر، شيخ الداني، ومؤلف التذكرة في القراءات الثمان، أخذ القراءات عرضاً عن أبيه، وعبدالعزيز بن علي، ثم رحل إلى العراق؛ فقرأ بالبصرة على محمد بن يوسف بن نهار الحرتكي، وعلي بن محمد بن الهاشمي، وعلي بن محمد بن خشنام المالكي، وسمع الحروف مع أبيه إبراهيم بن محمد بن مروان، وعتيق بن ما شاء الله، وعبدالله بن المبارك، وأبي الفتح بن بدهن، وسمع سبعة ابن مجاهد من أبي الحسن علي بن محمد بن إسحاق الحلبي المعدل عنه، روى القراءات عنه عرضاً وسماعاً الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد، وإبراهيم بن ثابت الاقليسي، وأبو الفضل عبدالرحمٰن الرازي، وغيرهم، قال الداني: لم ير في وقته مثله في فهمه وعلمه، مع فضله وصدق لهجته، كتبنا عنه كثيراً، وتوفي بمصر لعشر مضين من شوال سنة ٣٩٩هـ، ﷀ رحمة واسعة. (ينظر: التذكرة ١٤٨/١، وغاية النهاية ٣٣٩/١).

(٤) الحسن بن خلف بن عبدالله بن بَلِّيمَة ـ بفتح الموحدة وتشديد اللام مكسورة بعدها آخر الحروف ـ الأستاذ أبو علي الهوازي المليلي القيرواني، نزيل الأسكندرية، ومؤلف كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، ولد سنة ٤٢٨هـ، وقيل: سنة ٤٢٧هـ، وعُنِيَ بالقراءات؛ فقرأ بالقيروان على أبي بكر القصري إمام جامع القيروان، والحسن بن علي الجلولي، وعبدالحق الجلاد، وعمر بن أبي الخير صاحب علي بن غالب صاحب أبي الطيب بن غلبون، وغيرهم، ثم رحل فقرأ بمكة على أبي معشر الطبري، وبمصر على محمد بن أحمد بن علي القزويني، وأحمد بن نفيس، قرأ عليه أبو العباس أحمد بن الحطيئة، وعبدالرحمٰن بن خلف بن عطية، وأبو الحسن بن عظيمة، وغيرهم، توفي بالأسكندرية سنة ٥١٤هـ، ﷀ رحمة واسعة ـ. (ينظر: تلخيص العبارات ص (١١)، وغاية النهاية ٢١١/١).

(٥) أحمد بن علي بن أحمد بن خلف أبو جعفر بن الباذش الأنصاري الغرناطي، خطيبها، أستاذ كبير، وإمام محقق، محدث ثقة متفنن، ألف كتاب الإقناع في السبع، قال عنه ابن الجزري: «هو من أحسن الكتب، ولكنه ما يخلو من أوهام نبهت عليها في كتابي الإعلام»، وألف كتاب الطرق المتداولة في القراءات؛ حرر أسانيده وطرقه، ولم يكمله لمفاجأة الموت، ولد سنة ٤٩١هـ، قرأ على: أبيه، وعبدالله بن أحمد الهمداني الجياني، وشريح بن محمد، وغيرهم، قرأ عليه: أحمد بن علي بن حكيم الغرناطي، =

قال ابن المصنف[(١)]: «وهو الذي قرأنا به على عامة شيوخنا؛ بمصر، والشام».

١٦٣ ـ ....أَوَ اشْبِعْ مَـا اتَّصَلْ:

١٦٤ ـ لِلْكُلِّ[(٢)] عَنْ بَعْضٍ.............. ....

(**أَوَ اشْبِعْ**)؛ هذا هو القول **الثالث**؛ وهو الإشباع.

(**لِلْكُلِّ**[(٣)])؛ أي: كل القراء[(٤)].

فيـ(**ـمَا**) (**اتَّصَلْ**)؛ أي: في المد المتصل خاصة.

وهو ما اجتمع حرف المد والهمز بعده [في كلمة][(٥)]، كما قررناه.

وهذا القول منقول (**عَنْ بَعْضٍ**)؛ أي: بعض الأئمة.

وهم جمهور العراقيين، وكثير من المغاربة، صرح بذلك: ابن سوار[(٦)]،

= وأبو محمد بن عبيدالله الحجري، توفي سنة ٥٤٠هـ، وقيل: سنة ٥٤٢هـ، رحمه الله رحمة واسعة ـ. (ينظر: الإقناع ٤٦٩/١ ـ ٤٧٠، وغاية النهاية ٨٢/١).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٢).

(٢) أصاب الحرفين الأولين من هذه الكلمة مسح، لكنها أثبتت كاملة الحروف في ثنايا الشرح.

(٣) هذه اللفظة حقها أن تتأخر عن قول الناظم: (**عَنْ بَعْضٍ**) الذي يأتي بعدها، وذلك بحسب ترتيب كلام الناظم في نظمه، لكن الشارح قدَّمها لحاجة السياق إلى ذلك التقديم.

(٤) والقراءة بإشباع المد المتصل لجميع القراء ـ عدا حمزة، والأزرق عن ورش ـ من زيادات النشر وطيبته، قال في منحة مولى البر: (**وَأَشْبِعْ مِزْ وَالِاتِّصَالَ كُلْ**)؛ فقوله: (كُلْ)؛ أي كلُّ القراء العشرة. (ينظر: النشر ٣١٤/١ ـ ٣١٥، وشرح النويري ١٥٩/٢ ـ ١٦٠، وشرح ابن الناظم ص (٧٢ ـ ٧٣)، والإتحاف ١٥٨/١، ومنحة مولى البر ص (٨)، البيت رقم (٣١)، وشرح منحة مولى البر ص (٣٢)).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) ينظر: المستنير ٥٠٩/١.

وسبط الخياط[١]، والقلانسي[٢]، وأبو معشر الطبري[٣]، والمهدوي[٤]، وغيرهم.

١٦٤ ـ ....وَقَصْرُ الْمُنْفَصِلْ: [بِنْ لِي][٥] حِمًى عَنْ خُلْفِهِمْ[٦] دَاعٍ ثَمِلْ

ثم قال:

(وَقَصْرُ).

المد **(المنفصل)**؛ بأن وقع حرف المد آخر كلمة، والهمز أول الثانية؛ نحو:

﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤][٧].

---

(١) ينظر: المبهج ص (٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٢) ينظر: الإرشاد ص (٣٤).

(٣) عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد بن علي بن محمد، أبو معشر، الطبري، القطَّان، الشافعي، شيخ أهل مكة، إمام عارف، محقق أستاذ كامل، ثقة صالح، قرأ على أبي القاسم علي بن محمد بن علي الزيدي بحران، وأبي عبدالله الكارزيني، وابن نفيس، وغيرهم، وروى القراءات الكثيرة بالإجازة عن أبي علي الأهوازي، قرأ عليه الحسن بن بليمة مؤلف تلخيص العبارات، وإبراهيم بن عبدالملك القزويني، وعبدالله بن منصور بن أحمد البغدادي، وغيرهم، ألَّف كتاب التلخيص في القراءات الثمان، وكتاب سوق العروس؛ فيه ألف وخمسمائة رواية وطريق، وكتاب الدرر في التفسير، وكتاب الرشاد في شرح القراءات الشاذة، وكتاب عنوان المسائل، وكتاب طبقات القراء، وكتاب العدد، وألَّف كتاباً في اللغة، وروى كتاب تفسير النقاش عن شيخه الزيدي وتفسير الثعلبي عن مؤلفه، توفي بمكة سنة ٤٧٨هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/٤٠١).

(٤) شرح الهداية ص (٢٢٨).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على قولين؛ الأول: بتقديم رمز الراوي قالون (**بِنْ**) على رمز هشام: (**لِي**)، فيصير النص بكماله: (**بِنْ لِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بتقديم رمز هشام على رمز قالون؛ فيصير النص بكماله: (**لِي بِنْ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على قولين؛ الأول: بكسر الفاء والهاء: (**خُلْفِهِمْ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: بضم الفاء والهاء: (**خُلْفُهُمْ**).

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٧٥][1].

﴿بِهِۦٓ إِلَّا﴾ [البقرة: ٢٦][2].

ونحو:

﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]؛ عند من وصل الميم[3].

﴿خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ [البينة: ٨، الزلزلة: ١]؛ عند من وصل[4].

ويسمى بمد الفصل؛ لفصله بين الكلمتين[5].

ومد الاعتبار؛ لاعتبارهما من [كلمتين][6].

ومد حرف بحرف[7]؛ أي: [مد][8] كلمة [لكلمة][9].

(١) في الأصل: (أمره إلى)، وقد أثْبَتُّه على ما ورد في النص القرآني.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) والذين يَصِلُونَ الميم الواقع بعدها همز القطع؛ يكون المد عندهم من قبيل المد المنفصل، وهم: قالون، وورش من طريقيه، وابن كثير براوييه، وأبو جعفر بتمامه. (ينظر: النشر ٢٧٣/١ ـ ٢٧٤).

(٤) أي: من وصل بين السورتين، ومذهبه عدم البسملة، وهو حمزة بتمامه، وخلف في اختياره؛ بخلف عنه. (ينظر: النشر ٢٥٩/١).

(٥) ينظر: المصباح ١٤٥٥/٤، والنشر ٣١٩/١، والإتقان في علوم القرآن ٦١٨/٢.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
وقال في النشر: «وسمي بمد الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة». (ينظر: النشر ٣١٩/١، والإتقان في علوم القرآن ٦١٨/٢).

(٧) قال في النشر: «ويقال: مد حرف لحرف؛ أي: مد كلمة لكلمة». (ينظر: النشر ٣١٩/١).

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من النشر، وهو كذلك في الإتقان؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣١٩/١، والإتقان في علوم القرآن ٦١٨/٢).

(٩) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من النشر؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣١٩/١، والإتقان في علوم القرآن ٦١٨/٢).

والمد الجائز؛ لما فيه من الخلاف(١).

كما ذكر المصنف قصره للمرموز إليهم بقوله: (**بِنْ**(٢) **لِي**(٣) **حِمًى**(٤) **عَنْ**)(٥)؛ أي: قالون، وهشام(٦)، وأبي عمرو، ويعقوب، وحفص(٧)، وكذا الأصبهاني عن ورش، من حيث إن رمز [١٠٢] ورش السابق مختص بالأزرق منه، فبقي هو كقالون.

لكن مع (**خُلْفِهِمْ**)؛ أي: هؤلاء؛ في القصر.

فقطع بالقصر لقالون(٨): ابن مجاهد(٩)، [وأبو العز](١٠) من جميع

---

(١) أي: من أجل الخلاف بين القراء في مده ومقدار مدِّه، فقد اختلفت العبارات في مقدار مده، حتى بلغت أكثر من سبع مراتب، ويقال له: مد البسط؛ لأنه يبسط بين الكلمتين. (ينظر: النشر ٣١٩/١، والإتقان في علوم القرآن ٦١٨/٢).

(٢) (**بِنْ**)؛ فعل أمر؛ بمعنى: أظهر وأوضح وأبن.

(٣) ومعنى: (**لِيْ**)؛ لام الجر لحقت بياء المتكلم، وفيها معنى الملكية والتملك، وقد تأتي بمعنى الأمر؛ فعل أمر من وَلِيَ، أي: اتَّبع، وقد جاءت في بعض المواضع من النظم: (**لِيَهْ**)؛ حيث لحقتها هاء السكت.

(٤) الممنوع من القرب منه، والتعرض له، قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٢): «ويجيء ممدودًا، ومعناه: المدافع عنه، يقال: حاميت عن فلان حماءً؛ أي: نائيت عنه ودافعت».

(٥) ومعنى: (**عَنْ**)؛ حرفٌ وُضِعَ لمعنى: ما عداك وتراخى عنك، وتأتي بمعنى حرف الجر.

(٦) من طريق الحلواني، وقراءة هشام من طريق الحلواني بالقصر؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٢١/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣٢)).

(٧) من طريق عمرو بن الصباح، وقراءة حفص من طريق عمرو بن الصباح بالقصر؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٢١/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣٢)).

(٨) وقطع له بالقصر: أبو بكر بن مهران، وأبو طاهر بن سوار، وأبو علي البغدادي، وكذلك ابن فارس في جامعه، والأهوازي في وجيزه، وسبط الخياط في مبهجه من طريقيه، وابن خيرون في كفايته، وجمهور العراقيين، وكذلك أبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر بن خلف، وبعض المغاربة. وقطع له به من طرق الحلواني: ابن الفحام صاحب التجريد، ومكي صاحب التبصرة، والمهدوي صاحب الهداية، وابن بليمه في تلخيصه، وكثير من المؤلفين؛ كابني غلبون، والصفراوي. (ينظر: النشر ٣٢١/١).

(٩) ينظر: السبعة ص (١٣٢).

(١٠) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (والجمهور)، والتصويب من الإتحاف حيث =

طرقه[١]، وهو أحد الوجهين في الحرز[٢]، وأصله[٣].

وللأصبهاني: أكثر المشارقة[٤]، والمغاربة[٥].

ولهشام[٦]: ابن مهران[٧]، وهو المشهور عند العراقيين من طريق الحلواني، ولا خلاف عنه في المد عند المغاربة؛ وهو طريق الداجوني عنه.

ولأبي عمرو من روايتيه: الأكثرون[٨]، وهو أحد الوجهين عنه بكماله

= نقل الشارح، وهي كذلك في النشر حيث قال: «وأبو العز في إرشاديه من جميع طرقه». (ينظر: النشر ٣٢١/١، والإتحاف ١٦٠/١).

(١) ينظر: الإرشاد ص (٣٤)، والكفاية الكبرى ص (٩٩).

(٢) قال في حرز الأماني، البيت رقم (١٦٩):

فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرَ بَادِرْهُ طَالِباً بِخُلْفِهِمَا.......................

فالباء من قوله: (**بَادِرْهُ**)؛ رمز لقالون.

(٣) ينظر: التيسير ص (٣٥).

(٤) في الأصل: (في أكثر المشارقة)؛ وما أثبته ـ لاستقامة المعنى ـ. (ينظر: الإتحاف ١٦٠/١).

(٥) كابن مجاهد، وابن مهران، وابن سوار، وصاحب الروضة، وأبي العز، وابن فارس، وسبط الخياط، والداني، وغيرهم، وهو أحد الوجهين في الإعلان؛ نص عليهما تخييراً بعد ذكره القصر. (ينظر: النشر ٣٢١/١، والإرشاد ص (٣٤)، والكفاية ص (٩٩)، والمستنير ٥٠٧/١).

(٦) فقطع لهشام بالقصر: من طريق ابن عبدان عن الحلواني أبو العز القلانسي، وقطع له به من طريق الحلواني: ابن خيرون، وابن سوار، والأهوازي، وغيرهم، وكذلك في الوجيز. (ينظر: النشر ٣٢٢/١).

(٧) لم أجده في الغاية، ولا المبسوط، نصَّ على القصر لهشام، بل قال في الغاية: «﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، مدُّ حرف لحرف»؛ أي: أنّ فيها مد المنفصل، لكنه لم يذكر شيئا عن مراتبه، أو مذاهب القراء فيه، بل نصَّ له في المبسوط على المد فقال: «وأمَّا عاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وخلف، ونافع برواية ورش: فإنهم يمدون ذلك ـ أي المد المنفصل ـ»، وحيث إنه غير موجود في الغاية ولا في المبسوط، فربما كان هذا من الطرق الأدائية عن ابن مهران. (ينظر: المبسوط ص (٦٢)، والغاية ص (٥٠)، والنشر ٣٢٢/١).

(٨) كابن مهران، وابن سوار، وابن فارس، وأبو علي البغدادي، وأبو العز، وابن خيرون، =

عن ابن مجاهد[١]، وبه قطع في الحرز[٢]، وأصله[٣]، من رواية السوسي[٤]، وأحد الوجهين للدوري في الحرز[٥] وغيره[٦].

وليعقوب[٧]: جمهور العراقيين، وابن سوار[٨]، والداني[٩].

ولحفص: من طريق زرعان عن عمرو[١٠]، وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل.

= والأهوازي، وصاحب العنوان، وشَيخِهِ، وغيرهم، وفي جامع البيان من قراءته على أبي الفتح أيضاً، وفي التجريد، والمبهج، والتذكار؛ إلا أنه مخصوص بوجه الإدغام، نص على ذلك: سبط الخياط، وأبو الفتح بن شيطا، والقصاع في طرق التجريد، وغيرهم. (ينظر: النشر ٣٢١/١ ـ ٣٢٢).

(١) ينظر: السبعة ص (١٣٢).

(٢) قال في حرز الأماني، البيت رقم (١٦٩):

فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرَ بَادِرْهُ طَالِباً بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ..................

وحرف الياء الأول من قوله: (**يُرْوِيْكَ**)؛ رمز للسوسيّ عن أبي عمروٍ.

(٣) ينظر: التيسير ص (٣٥).

(٤) وقطع له بالقصر من رواية السوسي فقط: ابن سفيان، وابن شريح، والمهدوي، ومكي، وابن بليمة، وسائر المغاربة، وكذا ابنا غلبون، والفرواي، وغيرهم، وهو المشهور عنه. (ينظر: النشر ٣٢٢/١).

(٥) حرز الأماني، البيت رقم (١٦٩):

فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرَ بَادِرْهُ طَالِباً بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ..................

وحرف الطاء من قوله: (**طَالِباً**)؛ رمز للدوري عن أبي عمروٍ.

(٦) كالكافي، والإعلان. (ينظر: الكافي ص (٢٠)، والنشر ٣٢١/١).

(٧) وقطع ليعقوب بالقصر أيضاً: ابن سوار، والمالكي، وابن خيرون، وأبو العز، وكذلك الأهوازي، وابنا غلبون، وهو المشهور عنه. (ينظر: المستنير ٥٠٧/١، والكفاية الكبرى ص (٩٩)، والنشر ٣٢٢/١).

(٨) ينظر: المستنير ٥٠٧/١.

(٩) ينظر: مفردة يعقوب ص (٢١).

(١٠) وقطع له بذلك: أبو علي البغدادي، وكذلك ابن فارس في جامعه، وكذلك صاحب المستنير؛ من طريق الحمامي عن الولي عنه، وكذلك أبو العز؛ من طريق الفيل عنه، وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل. (ينظر: الكفاية الكبرى ص (٩٩)، والمستنير ٥٠٧/١، والنشر ٣٢٢/١).

فالقصر عن هشام، وحفص: من زيادة الناظم على الحرز، وكذا المد للسوسي[١].

وتقدَّم: أن كل من أخذ بالإدغام الكبير لأبي عمرو، أخذ بالقصر في المنفصل، وجهاً واحداً[٢]، فتبصر.

وأما قصر المنفصل للمرموز إليهما بقوله: (**دَاعٍ**[٣] **ثَمِلْ**)؛ أي: ابن كثير، وأبي جعفر، فلا خلاف عنهما فيه.

كما لا خلاف عن الباقين في المد[٤].

نعم تفاوتوا فيه، على ما تقرر في المتصل؛ فهما[٥] متفقان في الزيادة، وتفاوتا في النقص، فلا يجوز فيهما[٦] الزيادة على ست حركات، ولا يجوز نقص المنفصل عن حركتين[٧].

---

(١) أي: توسط المد المنفصل؛ للسوسيّ، وكذا توسط المنفصل ليعقوب.
قال في منحة مولى البر، البيت رقم (٣١):
إِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرَ لِي عُدْ   مُدَّ ظِلْ يُمْن................
فالرمز من قوله: (لِي)، و(عُدْ)، و(ظِلْ)، و(يُمْن)؛ لهشام، وحفص، ويعقوب، والسوسي، على الترتيب. (ينظر: النشر ٣٢١/١ ـ ٣٢٢)، وشرح منحة مولى البر ص (٣٢)).

(٢) ينظر: الإتحاف ١٦١/١.

(٣) معنى قوله: (**دَاعٍ**)؛ أي: منادٍ، وهو اسم فاعل من دعى يدعو.

(٤) ينظر: النشر ٣٢١/١، والإتحاف ١٦٠/١.

(٥) أي: المدَّان؛ المتصل، والمنفصل.

(٦) أي: في المدَّين؛ المتصل، والمنفصل.

(٧) وقد نقل ابن الجزري في النشر: أن الأهوازي زاد في مد المنفصل مرتبة ثامنة؛ وهي دون القصر، وتسمى بالبتر، وذلك عن الحلواني، والهاشمي، كلاهما عن القواس، عن ابن كثير، وحكاه الحافظ أبو عمرو في جامع البيان: من رواية القواس، عن الخزاعي، عن الهاشمي عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قنبل، عن ابن شنبوذ، عنهم، ثم قال الداني: «وهذا مكروه، قبيح، لا عمل عليه، ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به». (ينظر: جامع البيان ٢٠٩/١، والنشر ٣٢٠/١).

واختلفت عباراتهم في تقدير زيادة كل مرتبة عما دونها؛ فجعلها بعضهم ألفاً، وبعضهم نصفها(١)، وبعضهم ربعها، وكل ذلك تقريب تضبطه المشافهة من أفواه المقرئين الراسخين، ثم الإدمان عليه(٢).

والعمل: تقدير ذلك بحركات الأصابع؛ قبضاً، أو بسطاً، بحالة متوسطة؛ لا بسرعة، ولا بتأن.

على أن بعض المحققين ـ كالمصنف ـ أرجع الخلاف إلى كونه لفظياً، إذ مرتبة القصر إذا زيدت أقل زيادة صارت ثانية، وهلم جرا، إلى أقصى ما قيل منه، فالمقدر غير محقق، وإنما المحقق هو الزيادة(٣).

ثم الخلاف إنما هو في الوصل، فإذا وقف عاد الحرف إلى أصله(٤).

---

(١) ينظر: الإتحاف ١٦١/١.

(٢) ينظر: جامع البيان ٢٠٧/١، والنشر ٣٢٦/١ ـ ٣٢٧، وشرح النويري ١٦٨/٢، والإتحاف ١٦١/١.

(٣) ينظر: النشر ٣٢٦/١ ـ ٣٢٧، والإتحاف ١٦١/١.

(٤) وخلاصة القول في مذاهب أهل الأداء في مراتب المدِّ كما رتبها شيخنا المحقق إبراهيم شحاثة السمنودي في كتابه المعتمد في مراتب المد، ونقلها عنه ـ محررة ـ شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي في كتابه فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ):

١ ـ **القول الأول**: ذهب بعضهم إلى أنها مرتبتان: الإشباع في المنفصل والمتصل لورش من طريق الأزرق، وابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش، وحمزة، والتوسط للباقين.

وهذا مذهب: صاحب العنوان، والمجتبى، وابن مجاهد في سبعته، وابن مهران في غايته، والمعدل في روضته، وابن الفحام في تجريده، وهو اختيار الشاطبي وابن الجزري، واستقر عليه رأي الفضلاء من القراء.

٢ ـ و**القول الثاني**: أنه أربع مراتب: الإشباع في المتصل والمنفصل للأزرق، والنقاش عن ابن ذكوان، وحمزة، ثم خمسة لعاصم في المدَّيْن، ثم أربعة لابن عامر والكسائي وخلف العاشر، ثم ثلاثة في المدَّيْن لقالون والأصبهاني ودوري أبي عمرو.

وهذا معنى قوله في الطيبة، الأبيات رقم (١٦٢ ـ ١٦٤):

إِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ طَوِّلَا: جُدْ فِدْ. وَمِزْ خُلْفاً. وَعَنْ بَاقِي الْمَلَا:
وَسِّطْ. وَقِيلَ دُونَهُمْ: نَلْ. ثُمَّ كَلْ رَوَى. فَبَاقِيهِمْ. أَوَ اشْبِعْ مَا اتَّصَلْ
لِلْكُلِّ عَنْ بَعْضٍ. وَقَصْرُ المنْفَصِلْ: بِنْ لِي حِماً عَنْ خُلْفِهِم دَاعٍ ثَمِلْ
=

. . . .

= وفي المتصل فقط لقالون والأصبهاني وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. وهذا مذهب الداني في تيسيره ومفردته وجامعه، وأبي الحسن طاهر بن غلبون في تذكرته، وابن بليمة في تلخيصه.

٣ ـ **القول الثالث**: إشباع المتصل لكل القراء مع المرتبتين في المنفصل، وهذا مذهب كثير من العراقيين؛ كابن فارس والفارسي في جامعيهما، وابن سوار في مستنيره، والمالكي في روضته، وأبي العز في إرشاده، والشهرزوري في مصباحه، والخزرجي في قاصده.

٤ ـ **القول الرابع**: إشباع المتصل لكل القراء مع المراتب الأربعة في المنفصل، حركتان، وثلاث، وأربع، وخمس، كلٌّ حسب مذهبه، وهذا مذهب: صاحب الإعلان، وبعض العراقيين؛ كأبي العلاء في غايته، والسبط في مبهجه، وبعض المغاربة؛ كالهذلي في كامله، وابن شريح في كافيه، والمهدوي في هدايته، وابن سفيان في هاديه.

قال الشيخ محمد تميم الزعبي ـ من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى ـ: «ونكتفي بذكر المرتبتين، ولا نمنع من الإقراء بالمراتب الأربع، كيف وقد قرأنا بها على عدة شيوخ منهم: الشيخ عبدالعزيز عيون السود، والشيخ عامر السيد عثمان، والشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي، وأما مشايخي الشيخ عبدالفتاح المرصفي والشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات، فقد قرأت عليهم بالمرتبتين فقط، وعليه استقرَّ العمل».

وقد قال ابن الجزري في النشر (٣٣٤/١) ـ بعد ذكر تفاوت مراتب المد، وأنه اختار مرتبتين ـ: «هذا الذي أجنح إليه وأعتمد غالباً عليه، مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب ولا أرده، كيف وقد قرأت به على عامة شيوخي، وصح عندي نصًّا وأداءً عمن قدمته من الأئمة».

وقال أيضاً في النشر (٣٣٣/١) ـ بعد ذكر نصوص الأئمة في كتبهم ـ: «ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وأنه ما من مرتبة ذُكِرَت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها، وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو: القصر المحض، والمد المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك، وهذه المراتب تجري في المنفصل، ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران؛ وهما: الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبين الأداء كيفيته، ولا تكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً. . . .الخ».

وقال الشيخ علي الضباع في صريح النص ص (٤٤): «جميع ما ذكرته في هذا الملخص من التفريع والأحكام مبنيٌّ على الأصول التي ذكرها أئمة أهل الأداء في كتبهم، من غير نظر إلى ما اختاره الإمام ابن الجزري في المَدَّين، من وضعه رتبة فويق =

وقول المصنف: (**ثَمِلْ**)؛ أي سُكْر، فيه إشارة إلى توهين حال من خالف في القصر عنهم، فالمعنى: أوضح حماية[(١)] عن خلاف من طالب بذلك، لا يدري ما يقول[(٢)].

١٦٥ ـ وَالْبَعْضُ: لِلتَّعْظِيمِ عَنْ ذِي الْقَصْرِ مَدْ ....

(**وَ**)أخذ.

(**الْبَعْضُ**)؛ أي: بعض [**١٠٣**] أهل الأداء؛ كأبي معشر الطبري[(٣)]،

= قصر المنفصل إلى رتبة قصره، ورتبة فويق توسطه إلى توسطه، ورتبتي فويق توسط المتصل وإشباعه إلى رتبة توسطه، وقد تبعه على ذلك جماعة من المتأخرين وهو جائز معمول به، ولا يخفى التفريع عليه لمن تأمل».

وقال الإمام المتولي ـ رحمه الله ـ في عزو الطرق ص (١٥ ـ ١٦)، الأبيات رقم (٧٠ ـ ٨٤):

وَهَاكَ مَا جَمَعْتُهُ مِنْ طُرُقِ ... مَرَاتِبِ الْمَدِّ إِذَا الْهَمْزُ لُقِيْ
مِنَ النُّوَيْرِيْ حَسَبَ الْإِمْكَانِ ... وَالْقَصْرُ مِنْ بَدَائِعِ الْبُرْهَانِ
فَوَجْهُ إِشْبَاعِكَ فِي الْمُتَّصِلِ ... لِكُلِّ قَارِئٍ رَوَاهُ الْهُذَلِيْ
وَالْمَهْدَوِيُّ وَأَبُو الْعَلَاءِ ... وَهَكَذَا مَكِّيْ بِلَا مِرَاءِ
ثُمَّ أَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيْ ... ثُمَّ أَبُو الْعِزِّ هَدَاكَ الْهَادِيْ
وَصَاحِبُ التِّذْكَارِ مُسْتَنِيْرِ ... والطَّبَرِيْ وَالسِّبْطُ يَا سَمِيْرِيْ
وَأَرْبَعُ مَرَاتِبٍ فِي الْمُتَّصِلْ ... مَعْرُوْفَةٌ وَمِثْلُهَا فِي الْمُنْفَصِلْ
عَنْ طَاهِرٍ وَهْوَ ابْنُ غُلْبُونَ كَذَا ... عَنِ ابْنِ بَلِّيْمَةَ وَالدَّانِيْ خُذَا
وَالسِّبْطُ مَكِّيٌّ وَمَالِكِيّ ... وَصَاحِبُ الْكَافِيْ وَمَهْدَوِيّ
وَصَاحِبُ الْهَادِيْ وَذِي الْإِقْنَاعِ ... وَغَيْرُهُمْ مِنْ كُلِّ حَبْرٍ وَاعٍ
وَقَالَ فِي الضَّرْبَيْنِ رُتْبَتَانِ ... طُوْلَى وَوُسْطَى صَاحِبُ الْعُنْوَانِ
وَالْمُجْتَبَى وَالْمُسْتَنِيْرُ وَفَتَى ... مُجَاهِدٌ ثُمَّ ابْنُ فَارِسٍ أَتَى
وَنَجْلُ خَيْرُوْنَ كَذَا كَثِيْرُ ... مِنَ الْعِرَاقِيِّنَ يَا خَبِيْرُ
وَأَخْذُ شَاطِبِيْ بِهِ قُلْ وَاسْتَقَرْ ... عَلَيْهِ رَأْيُ الْفُضَلَاءِ فَاقْتَفِ الْأَثَرْ
وَعَنْ بَيَانِ أَهْلِ كُلِّ مَرْتَبَةْ ... مِنْ هَذِهِ أَغْنِي كَلَام الطَّيِّبَةْ

(١) في شرح ابن الناظم: «أي: أوضح لي حما به». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٣).

(٢) و(الثَّمْلَةُ)؛ الماء القليل يبقى في أسفل الحوض والسِّقاء، و(الثَّمَل)؛ السكر والنشأة والإقامة والظل والمكث، و(قد ثملكم)؛ من باب نصر؛ أي: قام بأمرهم، فـ(ثَمِل)؛ سكر، و(ثَمَل)؛ قام بالأمر. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٣)، ولسان العرب ١١/٩١ ـ ٩٢).

(٣) ينظر: التلخيص ص (١٦٤).

وابن مهران[(١)]، والهذلي[(٢)]، وغيرهم، السبب المعنوي؛ وهو ما قصد به المبالغة في النفي، وهو قويٌّ مقصود عند العرب، لكنه دون اللفظيّ عند القراء[(٣)].

ومنه المد (**لِلتَّعْظِيمِ**).

أخذوا به ونقلوا (**عَنْ ذِي الْقَصْرِ**)؛ أي: عن كلِّ واحد من أصحاب قصر المنفصل، المتقدم ذكرهم[(٤)].

فـ(**ـمَدْ**) ذلك البعض لهم.

قال المصنف[(٥)]: «وبه قرأت، وهو حسن، وإياه أختار؛ نحو: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ويسمى أيضاً: مد المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن غيره تعالى، وقد استحب بعضهم مد الصوت بـ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ لما فيه من التدبر».

وَذَكَرَ[(٦)] حديثاً ضعيفاً عن ابن عمر مرفوعاً: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ، أَسْكَنَهُ اللهُ دَارَ الْجَلَالِ؛ دَاراً سَمَّى بِهَا نَفْسَهُ، فَقَالَ: ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَرَزَقَهُ النَّظَرَ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ»[(٧)].

---

(١) لم أجده في غاية ابن مهران ولا في مبسوطه، لكنه نصَّ عليه في النشر وعزاه إليه، وأشار إليه ابن الناظم، والنويري، في شرحيهما، فلعله من الطرق الأدائية المروية عن ابن مهران. (ينظر: النشر ٣٤٤/١، وشرح ابن الناظم ص (٧٣)، وشرح النويري ١٧٤/٢).

(٢) ينظر: الكامل ص (٤٢٣ ـ ٤٢٤).

(٣) ينظر: النشر ٣٤٤/١، وشرح النويري ١٧٤/٢، والإتحاف ١٦٨/١ ـ ١٦٩.

(٤) قال في النشر: «وقَدْرُ المد في ذلك فيما قرأنا به: وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سبب الهمز»، والقراءة بمد التعظيم لأصحاب قصر المد المنفصل من زيادات النشر وطيبته، قال الأبياري: (**وَمَدَّ لِلتَّعْظِيمِ كُلُّ مَنْ قَصَرْ**). (ينظر: النشر ٢٤٤/١ ـ ٣٤٥، وشرح منحة مولى البر ص (٣٣ ـ ٣٤)، ومنحة مولى البر ص (٨)، البيت رقم (٣٢)، والإتحاف ١٦٨/١ ـ ١٦٩).

(٥) ينظر: النشر ٣٤٤/١ ـ ٣٤٥، ـ بتصرف يسير ـ.

(٦) أي: ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ٣٤٥/١).

(٧) وتتمة الحديث: «قالوا: يا رسول الله، ومن يَهْنِيهِ العيش بعد هذا؟ قال: =

وسيأتي عن حمزة: مد (لا) التبرئة(١)

١٦٥ ـ .... وَأَزْرَقٌ(٢): [إِنْ](٣) بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفُ مَدْ

١٦٦ ـ مُدَّ لَهُ، وَاقْصُرْ، وَوَسِّطْ، كَنَأَى وَالْآنَ(٤)، أُوتُوا، [أَتَى](٥)، أَآمَنْتُمْ، رَأَى

وما سبق كله فيما إذا وقع حرف المد فيه مقدَّماً على الهمز، بخلاف ما إذا تأخر الحرف عن الهمز(٦)، فإن القراء اتفقوا على قصره؛ لأنه إنما مد ليتمكن من لفظ الهمزة، كما مرَّ، وهذا قد لفظ بها قبل المد، فاستغنى عنه.

= إنه يكون فِي آخر الزَّمان قوم ينكرون هذا، وأشباهه، إنَّ الله يعذِّبهم يوم القيامة عذابًا لا يعذِّبه أحدًا من العالمين»، وفي إسناده: عبَّاد بن كثير الكاهلي؛ وهو متروك الحديث، ذكره ابن الجزري في النشر (٣٤٥/١)، وذكر الحديث ابن الناظم في شرحه ونوَّه على ضعفه، ثم قال: «ولكن استحبه العلماء، ونصَّ عليه الفقهاء»، كما أورد الحديث القيسراني في تذكرة الموضوعات برقم (٨٥٥) مرفوعاً عن ابن عمر، وذكر حديثاً آخر عن أنس ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «من قال لا إله إلا الله ومدَّها، هُدِمت له أربعة آلاف ذنب»، وقال: «وكلاهما ضعيفان، ولكنهما في فضائل الأعمال». (ينظر: النشر ٣٤٥/١، وذيل اللآلي المصنوعة ص (١٤٧)، وتنزيه الشريعة ٣٢٥/٢، ومسند الفردوس ٤٧٣/٣، وشرح ابن الناظم ص (٧٣)).

(١) ومد التبرئة هو: مد (لا) النافية للجنس بمقدار ألفين؛ أي: أربع حركات، نحو: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، وهو من رواية الإمام حمزة، ويسمى أيضاً: مدُّ المبالغة، وقراءة حمزة بمد (لا) التبرئة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٤٤/١، والإضاءة في أصول القراءة ص (٢٣)، ومنحة مولى البر ص (٨)، وشرح منحة مولى البر ص (٣٥)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين؛ الأول: بضم القاف مع التنوين: (أَزْرَقٌ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ حيث ضُبطت فيه؛ بضم القاف بلا تنوين: (أَزْرَقُ).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبته الشارح في ثنايا الشرح.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مقرونة بواو العطف: (وَالْآنَ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مقرونة بالفاء: (فَالْآنَ).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (آتَى)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (إِيْ)، وهو الظاهر الذي يستقيم به وزن البيت.

(٦) ومراده به: مدُّ البدل. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (١٥٠)).

نعم خالفهم: (**أَزْرَقٌ**)[١] ـ خاصة ـ عن ورش.

فإنَّه (**إِنْ**) وقع.

(**بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفُ مَدْ**)؛ ألف، أو واو، أو ياء.

بشرطهما[٢] السابق، واتَّصلا، اختص بمده، على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك[٣]؛ على ثلاثة أوجه، بينه بقوله:

(**مُدَّ لَهُ**)؛ أي: للأزرق، مشبعاً، مثل ما مرَّ، فيما إذا تقدم الحرف على الهمز.

وهذا مذهب الجمهور عنه[٤]، ....

---

(١) أصل هذه الكلمة في النظم: (**وَأَزْرَقٌ**)؛ لكن الشارح خالف عادته هنا؛ فلم يتعرض لمعنى واو العطف، فتجاوزها إلى شرح الرمز، وهذا من المواضع القليلة التي ترك الشارح فيها بعض حروف الناظم، فلم يتعرض لها بشرح أو بيان؛ ربما لضرورة السياق.

(٢) الضمير فيها يرجع إلى: الهمز، وحرف المد. (ينظر: الإتحاف ١/١٦١).

(٣) قال ابن الجزري: «فروى المدَّ في جميع الباب: أبو عبدالله بن سفيان؛ صاحب الهادي، وأبو محمد مكي؛ صاحب التبصرة، وأبو عبدالله بن شريح؛ صاحب الكافي، وأبو العباس المهدوي؛ صاحب الهداية، وأبو الطاهر بن خلف؛ صاحب العنوان، وأبو القاسم الهذلي، وأبو الفضل الخزاعي، وأبو الحسن الحصري، وأبو القاسم بن الفحام؛ صاحب التجريد، وأبو الحسن بن بليمة؛ صاحب التلخيص، وأبو علي الأهوازي، وأبو عمرو الداني من قراءته على: أبي الفتح، وخلف بن خاقان، وغيرهم من سائر المصريين، والمغاربة، زيادة المد في ذلك كله، ثم اختلفوا في قدر هذه الزيادة». (ينظر: النشر ١/٣٣٩).

(٤) فذهب الهذلي فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحداد إلى الإشباع المفرط، كما هو مذهبه عنه في المد المنفصل، قال: وهو قول محمد بن سفيان القروي، وأبي الحسين؛ يعني الخبازي، على أبي محمد المصري؛ يعني عبدالرحمٰن بن يوسف؛ أحد أصحاب ابن هلال، وذهب الجمهور إلى أنه الإشباع من غير إفراط، وسوَّوا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو ـ أيضاً ـ ظاهر عبارة التبصرة، والتجريد، وقال الداني في الإيجاز ـ كما نقله صاحب اللطائف ـ: «اختلف أهل الأداء في زيادة التمكين في ذلك ـ بعد إجماع أولي الضبط والفهم منهم على ترك الإفراط ـ تمكيناً وسطاً من غير إسراف، وهو دون تمكين حروف المدِّ، وذلك على مقدار مذهبه في =

ولذا قدَّمه المصنف[١].

(وَأَقْصُرْ)؛ أي: وأقصر له؛ بأن اقتصر على المد الطبيعي.

وهذا مذهب طاهر بن غلبون[٢]، وبه قرأ الداني عليه[٣]، واختاره الشاطبي[٤]، والجعبري[٥].

(وَوَسِّطْ)؛ بين الإشباع والقصر.

وهذا مذهب ابن بليمة[٦]، ....

= تحقيق القراءة وتفكيك الحروف، ولا يُوقَف على حقيقة ذلك إلا بالمشافهة»، وذهب الجعبري: إلى أن المد الطويل هنا دون المد المتصل، وردَّه النويري، وصاحب اللطائف، وصاحب الإتحاف، ونصُّوا على: «أن المصير إلى قول الجمهور أولى». (ينظر: النشر ٣٣٩/١، وكنز المعاني ٣٥٣/٢، وشرح النويري ١٧٧/٢، ولطائف الإشارات ١٠٠٧/٣، والإتحاف ١٦٢/١).

(١) كأن ظاهر عبارة الشارح هنا يشير بذلك إلى أن وجه المد المشبع هو الوجه المقدم في الأداء، باعتبار أن تقديم الشيء يفيد الاهتمام به، غير أني لم أجد من نصَّ على ما ذهب إليه الشارح هنا؛ لا من شراح الشاطبية، ولا شراح الطيبة، ولا في الإتحاف، بل نصَّ في النشر على أن وجه المد المشبع ثابت صحيح مقروء به، لكنَّ غَيرَه أولى، حيث قال: «وأثبت الثلاثة جميعاً: الشاطبي في قصيدته، وضَعَّفَ المد الطويل، والحقُّ في ذلك: أنه شاع وذاع، وتلقته الأمة بالقبول، فلا وجه لرده، وإن كان غيره أولى»، ونصَّ في غيث النفع: «أن اختياره تقديم القصر؛ لقوته، وأن قراءته على شيخه؛ أبي الضياء الشبراملِّسي، بتقديم المد الطويل». (ينظر: النشر ٣٤٠/١، وغيث النفع ص (٧٥ ـ ٧٦)).

(٢) ينظر: التذكرة ١٤٩/١.

(٣) ينظر: جامع البيان ٢١٧/١.

(٤) وذلك كما نقله أبو شامة، عن أبي الحسن السخاوي، عن الشاطبيّ، قال أبو شامة: «وما قال به ابن غلبون ـ يعني قوله بالقصر ـ هو الحق»، وقال النويري معقباً على نقل أبي شامة: «وهو ظاهر الشاطبية ـ يعني القصر ـ، لأن تقديم الشيء؛ يفيد الاهتمام به». (ينظر: إبراز المعاني ٣٢٥/١، والنشر ٣٣٩/١، وشرح النويري ١٧٦/٢، وغيث النفع ص (٧٥ ـ ٧٦)).

(٥) ينظر: كنز المعاني ٣٥٣/٢.

(٦) ونص عبارة ابن بليمة في تلخيصه: «وأمَّا همزة: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ﴿وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، على قراءة نافع، فإن بعض شيوخنا يشيرون بِمَدَّةٍ يسيرة، وبعضهم يمنعون، =

والأهوازي[١]، والهراس[٢][٣]، وغيرهم[٤].

= والقصر ـ والله أعلم ـ أصوب؛ لعله الفرق بين الخبر والاستخبار»، وظاهر عبارته: أن مذهب شيوخه: التخيير بين المد والقصر، واختياره: القصر. (ينظر: تلخيص العبارات ص (١١)).

(١) قال في الوجيز: «قال أبو علي: والجماعة يقرؤون قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ﴾، ونحو ذلك، بغير زيادة مدٍّ، إلا ورشاً وحده عن نافع، فإنه يزيد في ذلك كله وأشباهه أدنى مد». (ينظر: الوجيز ص (٦٧)).

(٢) وأبو علي الهراس؛ هو شيخ أبي العز القلانسي، وقد عزا إليه الشارح هنا، ولم يعزو إلى أبي العز القلانسي، على عادته، وذلك موافقة لصاحب النشر حيث فعل مثل ذلك، فقال: «وأبو علي الهراس، فيما رواه عن ابن عدي»، والذي يبدو أن الترمسي ناقل عنه، على أني لم أعثر على نص في الكفاية الكبرى، ولا في الإرشاد، ينص على توسط مد البدل عن ورش، بل لم يشر إليه أصلاً، ولعل هذا هو سبب عزوه إلى شيخه بدلاً من العزو إليه ـ أي إلى أبي العز القلانسي ـ، والله أعلم. (ينظر: النشر ٣٣٩/١، والكفاية الكبرى ص (٩٩)، والإرشاد ص (٣٤)).

(٣) وأبو علي الهراس هو: الحسن بن القاسم بن علي، الأستاذ أبو علي الواسطي، المعروف بغلام الهراس، شيخ العراق، والجوال في الآفاق، ولد سنة ٣٧٤هـ، وقرأ بواسط على: عُبِيد الله بن إبراهيم مقري أبي قرة الدوري؛ رجل من أصحاب ابن مجاهد، وعلى عبدالله بن أبي عبدالله على أبي علي الاهوازي، وبمصر على أبي العباس بن نفيس، وبالبصرة على الحسن بن علي بن بشار؛ صاحب النقاش، وبحران على أبي القاسم الزيدي، وبمكة على أبي عبدالله بن الحسين الكارزيني، وكان بفرد عين، ثم شاخ وعَمِيَ وأقام بمصر، فرحل الناس إليه من كل ناحية، قال هبة الله بن المبارك السقطي: كنت أحد من رحل إلى أبي علي، فألفيت شيخاً عالماً صدوقاً متيقظاً نبيلاً وقوراً، وجميع ما في الكفاية، والإرشاد، من تلاوة القلانسي عليه. قرأ عليه: أبو العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي بجميع ما قرأ به، وأبو المجد محمد بن محمد بن جهور قاضي واسط، وغيرهما، توفي يوم الجمعة، سابع جمادى الأولى، سنة ٤٦٨هـ، على الصحيح. (ينظر: غاية النهاية ٢٢٨/١).

(٤) كالداني، وقال ابن الجزري: «وذكر أبو شامة: أن مكيًّا ذكر كلًّا من الإشباع، والتوسط»، غير أني لم أجد أبا شامة ذكر إلا وجه المد لمكي بن أبي طالب. (ينظر: التيسير ص (٣٥)، وجامع البيان ٢١٥/١، وإبراز المعاني ٣٢٥/١، والنشر ٣٣٩/١).

والثلاثة في الحرز[(١)]، والإعلان[(٢)]، وغيرهما[(٣)].

وسواء كانت الهمزة في ذلك محققة:

كـ﴿ءَاتِي﴾ [مريم: ٩٣].

و﴿وَنَـَا﴾ [الإسراء: ٨٣][(٤)].

و﴿لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١].

و﴿دُعَآءِىٓ﴾ [نوح: ٦].

و﴿ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥].

و﴿يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣].

و﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧][(٥)].

و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦].

[أو][(٦)]مغيرة بالنقل[(٧)]:

---

(١) قال في حرز الأماني ص (١٤)، الأبيات رقم (١٧١ ـ ١٧٢):

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ ... وَقَـدْ يُـرْوَى لِـوَرْشٍ مُـطَـوَّلَا
وَوَسَّـطَـهُ قَـوْمٌ.............. ....

وقد ضَعَّفَ الشاطبيُّ المد الطويل هنا؛ فرواه بصيغة التمريض: (**وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا**)، وردّه ابن الجزري في النشر حيث قال: «وأثبت الثلاثة جميعا: الشاطبي في قصيدته، وضعف المد الطويل، والْحقُّ في ذلك: أنه شاع وذاع، وتلقته الأمة بالقبول، فلا وجه لرده، وإن كان غيره أولى». (ينظر: النشر ١/٣٤٠).

(٢) ينظر: النشر ١/٣٤٠، والإتحاف ١/١٦١.

(٣) ينظر: النشر ١/٣٤٠، والإتحاف ١/١٦١.

(٤) وفي سورة فصلت: [٥١].

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) في الأصل: (و)، والتصويب من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/١٦١).

(٧) قال الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٣٦): «ولا بد في مثال النقل من قيد الانفصال، أو من قيد الجواز؛ لئلا ينتقض بمثْلِ: (قد نرى)؛ لأنه ألف وقع بعد همزة منقولة، ولا خلاف في قصره، لأن النقل واجب، والناظم مثَّل بالمنفصل؛ فاكتفى عن القيد».

كـ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤][1].

و﴿ٱلۡـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١].

﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٢٦].

﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧].

﴿أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ﴾ [الصافات: ٦٩].

﴿قُلۡ إِي﴾ [يونس: ٥٣][2].

﴿قَدۡ أُوتِيتَ﴾ [طه: ٣٦].

وقوله: ﴿**أُوتُوا، إِي**﴾؛ من أمثلة الهمز المحققة.

[أو][3]مغيرة بالتسهيل بين بين:

كـ﴿ءَامَنتُم﴾؛ في المواضع الثلاثة[4].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وقد رُسِمَت هذه الآية من غير تشكيل، ولا قرينة تدل على سورتها، مما يوهم أنها آية سورة الأنعام: ﴿قُلۡ أَيُّ﴾ [الأنعام: ١٩]، وليست كذلك؛ لعدم تضمنها للمراد من الدلالة والاستشهاد؛ وهو مد البدل، وما أثبتُّه هو المراد.

(٣) في الأصل: (و)، والتصويب من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/١٦١).

(٤) وهي في: سورة الأعراف: الآية [١٢٣]، وسورة طه: الآية [٧١]، وسورة الشعراء: الآية [٤٩]، وخصَّ كلمة: ﴿ءَأَمِنتُم﴾؛ في هذه المواضع الثلاثة؛ لأنها من الكلمات التي بعدها حرف مد، واخْتُلِفَ فيها استفهاماً وخبراً، وقرأها الأزرق عن ورش بالاستفهام، مع تسهيل الهمزة الثانية بين بين، وهذا من المواضع التي نص عليها النويري، بينما لم يحصرها ابن الناظم في شرحه، وأمَّا كلمة: ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في باقي المواضع من القرآن الكريم، فهو فيها على أصله، وهي التي تم إبدال الهمزة الثانية فيها حرف مد، فإنه ليس فيها إلا القصر؛ وذلك لعدم الساكن بعد حرف المد المبدل من الهمز، كما نصَّ على ذلك الشارح ـ رحمه الله ـ. (ينظر: النشر ١/٣٦٨، وشرح النويري ٢/١٧٥، والإتحاف ١/١٦١، والبدور الزاهرة ص (٨٠)).

﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ بالزخرف[١].

و﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ بالحجر[٢]، والقمر[٣].

وقوله: **(رَأَى)** من أمثلة المحققة ـ أيضاً ـ.

وخرج بقولنا السابق: (واتَّصَلَا)، نحو:

﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤].

﴿فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤].

﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾ [الملك: ١٦].

حال إبدال الهمزة الثانية حرف مد، فإنه ليس فيه إلا القصر[٤].

١٦٧ ـ لَا عَنْ مُنَوَّنٍ، وَلَا السَّاكِنِ[٥] صَحْ   بِكِلْمَةٍ. أَوْ هَمْزِ وَصْلٍ فِي الْأَصَحْ.

١٦٨ ـ وَامْنَعْ يُؤَاخِذْ.................   ....

ثم إن الآخذين بالمد والتوسط في ذلك استثنوا: أصلين مطردين، وكلمة، بلا خلاف عنهم.

فبيَّن الأصلين في قوله:

(لَا) إذا كانت الألف مبدلة.

---

(١) الآية: [٥٨].

(٢) الآية: [٦١].

(٣) الآية: [٣٤].

(٤) وذلك لعدم الساكن بعد حرف المد المبدل من الهمز. (ينظر: شرح النويري ١٧٦/٢ ـ ١٧٧، والإتحاف ١٦٢/١، والبدور الزاهرة ص (٨٠)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين؛ الأول: بكسر النون: **(السَّاكِنِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم النون: **(السَّاكِنُ)** وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(عَنْ مُنَوَّنٍ)؛ أي: تنوين؛ وقفاً؛ نحو:

﴿بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢][١]

و﴿دُعَآءً﴾ [البقرة: ١٧١][٢].

و﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧][٣].

و﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧][٤].

ففيه القصر، اتفاقاً؛ لكونها[٥] غير لازمة[٦].

وهذا [مما][٧] أهمله الشاطبي[٨] ـ رحمه الله تعالى ـ.

(وَلَا) إن كانت الهمزة.

بعد الحرف **(السَّاكِنِ)**.

(صَحْ)؛ أي: الصحيح.

المتصل **(بِكِلْمَةٍ)**.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) أي: الألف.
(٦) فكان ثبوتها عارضاً، قال النويري: «وجه استثناء بدل التنوين: أنه عارض». (ينظر: النشر ٣٤١/١، وشرح النويري ١٧٩/٢، ولطائف الإشارات ١٠٠٩/٣، والإتحاف ١٦٣/١).
(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٤)).
(٨) نصَّ على ذلك ابن الناظم، حيث قال: «هذا مما أهمله الشاطبيّ، ولا بد من استثنائه»، ولم ينوه عليه النويري في شرحه، ولا صحاب اللطائف في إشاراته، ولا صاحب الإتحاف في إتحافه، على أنهم كثيراً لا يتركون مثل هذا، ولم أجده ذكره في النشر. (ينظر: النشر ٣٤١/١، وشرح ابن الناظم ص (٧٤)، وشرح النويري ١٧٨/٢، ولطائف الإشارات ١٠٠٩/٣، والإتحاف ١٦٣/١).

نحو:

﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥][1].

﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩][2].

و﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨][3].

و﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

لحذف صورة الهمز رسماً، فتعين القصر[4].

وخرج بـ(ـالصحيح): المعتل[5].

سواءٌ كان مدًّا، نحو: ﴿فَآءُو﴾ [البقرة: ٢٢٦].

أو ليناً، نحو: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨][6].

وبـ(ـالاتصال في كلمة)، ما إذا كانا من كلمتين[7]، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢][8].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) ما ذكره الشارح من العلة موجود في الإتحاف بحروفه، وقال في النشر: «واختلف في علة ذلك؛ فقيل: لأمن إخفاء بعده ـ وهي مقالة الجعبري ـ، وقيل: لتوهم النقل، فكأن الهمزة معرضة للحذف، قلتُ: ظهر لي في علة ذلك؛ أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً ترك زيادة المد فيه؛ تنبيهاً على ذلك»، وقال النويري: «ووجه استثناء الساكن الصحيح: أن الضعف إنما يخاف عند كمال لفظ الهمزة، وهذا مأمون عند الساكن الصحيح». (ينظر: النشر ٣٤١/١، وشرح النويري ١٧٨/٢، ولطائف الإشارات ١٠٠٩/٣، والإتحاف ١٦٣/١).

(٥) ينظر: النشر ٣٤١/١، وشرح النويري ١٧٨/٢ ـ ١٧٩، والإتحاف ١٦٣/١.

(٦) قال في النشر: «وانفرد صاحب الكافي، فلم يمد الواو بعد الهمزة في: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾، فخالف سائر أهل الأداء الراوين مد هذا الباب عن الأزرق». (ينظر: النشر ٣٤١/١، والكافي ص (٢٢)).

(٧) ينظر: شرح النويري ١٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٤)، والإتحاف ١٦٣/١.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١].

وكذا: ﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [البقر: ٩٤][1].

و﴿ٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [التوبة: ٢٣][2].

وإن كان في صورة [الكلمة][3]، وتحقق ذلك من تمثيله بـ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١]، السابق[4].

وقوله: **(أَوْ هَمْزُ وَصْلٍ)**؛ يعني: لا بعد همز وصل في الابتداء[5]؛ نحو:

﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ﴾ [يونس: ١٥].

﴿ٱئۡذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩].

﴿ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

فلا يمد للأزرق **(فِي الْأَصَحْ)**[6].

وبه جزم في الحرز[7]، كالداني في كتبه[8].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش: (الهمز)، وكتبه عليه: (صح)، وهو ليس بصحيح، بل الصواب ما أثبته من شرح ابن الناظم؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٤)).

(٤) هذا الكلام نقله الشارح من ابن الناظم، وتتمته: «واستثناؤه: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾، فاعلمه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٤)).

(٥) أي: في حالة الابتداء بهذه الكلمات منفصلة عما قبلها، فيكون المد بعد همز وصل حالة الابتداء. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٦)).

(٦) أي: فاستثناه أكثر الأئمة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٦)).

(٧) قال في حرز الأماني، البيت رقم (١٧٤):

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيتِ....... ....

وهي معطوفة في الشاطبية على الترجمة السابقة؛ باستثناء مجموعة من الكلمات لورش، وذلك من قوله في البيت السابق لهذا البيت: «سوى ياء إسرائيل...الخ»، وجزم باستثنائه ـ أيضاً ـ: أبو معشر الطبري. (ينظر: تلخيص أبي معشر الطبري ص (١٦٣ ـ ١٦٤)، والنشر ٣٤١/١).

(٨) ينظر: التيسير ص (٣٥)، وجامع البيان ٢١٦/١.

وأجرى [أصحاب](١): التبصرة(٢)، والهادي(٣)، والكافي(٤)؛ الخلاف فيه(٥).

ولذا فصل بـ(ـأَوْ)؛ [ليفصل](٦) المتفق عليه، وما اختلف فيه(٧).

وبيَّن الكلمة في قوله: **(وَامْنَعْ)** أيها القارئ المد للأزرق عن ورش.

[في](٨): ﴿**يُؤَاخِذ**﴾؛ حيث وقعت(٩).

وهذا مستثنى من المغير [بالبدل(١٠)](١١)؛ نحو:

﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥](١٢).

---

(١) ما بين المعكوفتين كتب الأصل: (صاحبوا)، ثم كُتِبَ في الهامش: (أصحاب)، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) وقال في التبصرة: «وكلا الوجهين حسن، وترك المد أقيس». (ينظر: التبصرة ص (٦٧)).

(٣) ينظر: الهادي (ل ٤/ب).

(٤) ينظر: الكافي ص (٢١).

(٥) ولم يذكره صاحب العنوان، ولا التجريد، قال في اللطائف (١٠١٤/٣) ـ موجِّهاً عدم ذكرهما له ـ: «فيحتمل مدُّه لدخوله في القاعدة، ويحتمل ترك المدِّ وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بالتمثيل».

(٦) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ليتصل)، والصواب ما أثبته من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح، وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٤)).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٤)، وشرح موسى جار الله ص (٣٦).

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٩) حيث وقعت من القرآن الكريم.

(١٠) ولم يستثن الداني هذه الكلمة في التيسير، وكأنه اكتفى باستثنائه لها في غيره ـ يعني في كتبه الأخرى غير التيسير ـ؛ فقد نصَّ على استثناء هذه الكلمة في كتبه؛ الإيجاز، والمفردات، وجامع البيان، أو لكونها من (واخذ) غير مهموز، أو من أجل لزوم البدل له، فلم يحتج إلى استثنائها. (ينظر: لطائف الإشارات ١٠١٠/٣).

(١١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (بالمبدل)، والصواب ما أثبته؛ لاستقامة المعنى، ولاتفاق النشر والإتحاف عليه. (ينظر: النشر ٣٤٠/١، والإتحاف ١٦٣/١).

(١٢) وسورة المائدة: [٨٩].

وهو مما لا خلاف فيه.

وأما قول الحرز(١):

.... وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ..........الخ

حيث أثبت الخلاف فيه، فمتعقب عليه: بأن رواة المد أجمعوا على استثنائه(٢)، وقد نص الداني وغيره: الاتفاق عليه(٣)، فلا خلاف في قصره.

ولذا أتى المصنف بلفظ: (امْنَعْ)؛ لنفي ذلك الخلاف الذي ذكر في الحرز(٤).

١٦٨ ـ ....وَبِعَادًا الْاولَى(٥) خُلْفٌ، وَآلْآنَ، وَإِسْرَائِيلَا

---

(١) قال في حرز الأماني، البيت رقم (١٧٤):
..........................وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلْآنَ مُسْتَفْهِماً تَلَا

(٢) قال في النشر: «نص على استثنائها: المهدوي، وابن سفيان، ومكي، وابن شريح، وكل من صرح بمد المغير بالبدل، وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير؛ فإنه اكتفى بذكره في غيره، وكأن الشاطبي ﷺ ظن بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق، فقال: (وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ)؛ أي: وبعض رواة المد قصر: ﴿يُؤَاخِذ﴾ وليس كذلك، فإن رواة المد مجمعون على استثناء: ﴿يُؤَاخِذ﴾، فلا خلاف في قصره. (ينظر: النشر ٣٤٠/١).

(٣) قال في النشر: «قال الداني في إيجازه: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١]، حيث وقع، قال: وكأن ذلك عندهم مِنْ: (واخذت)؛ غير مهموز، وقال في المفردات: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وبابه، وكذلك استثناها في جامع البيان، ولم يحك فيها خلافاً»، وقد اعتذر ابن الجزري ـ في النشر ـ للداني على عدم إيراده لاستثناء هذه الكلمة في التيسير فليرجع إليه. (ينظر: جامع البيان ٢١٥/١، والمفردات ص (١١)، والنشر ٣٤٠/١، وشرح النويري ١٨١/٢).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٤)، وشرح النويري ١٨١/٢، والإتحاف ١٦٣/١.

(٥) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: الأول: (الُولَى)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: (الُّولَى)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: (الْاولَى).

(وَ)ثبت.

بـ(ـعَادًا الُاوْلَى)؛ أي: في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ في النجم[(١)].

(خُلْفٌ)؛ أي: خلاف بين الآخذين بالمد للأزرق.

وهو من المغير بالنقل، استثناه: مكي[(٢)]، وابن سفيان[(٣)(٤)]، والداني في الجامع[(٥)] ـ لا في التيسير[(٦)] ـ.

وهما في: الحرز[(٧)]، وغيره[(٨)].

وَجْهُ الاستثناء: أن إدغام **[١٠٥]** التنوين في اللام يصير حركتها لازمة معتدًّا بها، إذ لا يمكن الإدغام في ساكن، ولا ما هو في حكمه، فسقط اعتبار وجود الهمزة التي المد من أجلها، بخلاف غيره، نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾؛ فإن الحركة عارضة، والهمزة مقدرة، فجاء المدُّ[(٩)].

---

(١) الآية: [٥٠]، وقال في الوافي: «وتقييدها بالواقعة بعد لاعاداً؛ لإخراج غيرها، نحو: ﴿سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١]، ﴿فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٢٥]، فإن فيها الأوجه الثلاثة». (ينظر: الوافي ص (٧٨)).

(٢) ينظر: التبصرة ص (٦٧).

(٣) ينظر: الهادي (ل ٤/ب).

(٤) محمد بن سفيان، أبو عبدالله، القيرواني، الفقيه المالكي، صاحب كتاب الهادي، أستاذ حاذق، تفقه على: أبي الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي حتى برع في الفقه وسمع منه، ورحل إلى مصر، فقرأ على: إسماعيل بن محمد المهري لورش، وعرض الروايات على أبي الطيب بن غلبون، وقرأ أيضاً على يعقوب بن سعيد الهواري، وكردم بن عبدالله، قرأ عليه أبو بكر القصري، والحسن بن علي الجلولي، وأبو العباس المهدوي، وغيرهم، قال الحافظ أبو عمرو: وسمع معنا على الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن خلف الفقيه القابسي، وكان ذا فهم وحفظ وستر وعفاف، وخرج من القيروان لأداء فريضة الحج سنة ٤١٣هـ، فحج وجاور بمكة، ثم أتى المدينة فمرض، وتوفي بها سنة ٤١٥هـ، حدثني بذلك من شهده، ودُفِنَ بالبقيع؛ رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢/١٤٧).

(٥) ينظر: جامع البيان ١/٢١٥.

(٦) ينظر: التيسير ص (٣٥).

(٧) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٧٥)، وإبراز المعاني ١/٣٣١ ـ ٣٣٢.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٤)، وشرح النويري ٢/١٨٢، والإتحاف ١٦٣.

(٩) ينظر: غيث النفع (٣٦٠).

وَوَجْهُ عدم الاستثناء: الجري على قاعدة الأزرق في عدم الاعتداد بالحركة المنقولة، وجعل الهمزة منونة، فجاز فيه الثلاثة[1].

(و)ثبت الخلاف ـ أيضاً ـ.

في: (آلآنَ) المستفهم بها؛ موضعي يونس:

﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾ [٥١].

﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [٩١].

استثناها: الداني في الجامع[2] ـ لا في التيسير[3] ـ، وابن شريح[4]، وابن سفيان[5]، وغيرهم[6].

وهو استثناء من المغير بالنقل، والمراد: الألف الأخيرة، إذ الأولى ليست من هذا الأصل، فإِنَّ مَدَّهَا للساكن اللازم المقدر.

وخرج بقيد (الاستفهام)، نحو: ﴿آلْـَٰٔنَ جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١][7]؛ فإنه فيه على الأصل، كما تقدم التمثيل به.

قال في التقريب[8]: «ويأتي في: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ بيونس[9]، بحسب الاعتداد بالعارض وعدمه؛ ستة أوجه، ذكرتُها في هاتين البيتين، وهما:

لِــلْأَزْرَقِ فِــي الْآنَ سِــتَّــةُ أَوْجُــهٍ ... عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ [لَدَى][10] وَصْلِهِ تَجْرِي

(١) ينظر: غيث النفع (٣٦٠).

(٢) ينظر: جامع البيان ١/٢١٥.

(٣) ينظر: التيسير ص (٣٥).

(٤) ينظر: الكافي ص (٢١).

(٥) ينظر: الهادي (ل ٤/ب).

(٦) والوجهان في الشاطبية، وفي الإيجاز والمفردات للداني، قال في النشر: «ونص ـ يعني الداني ـ في غيرهما بخلاف فيها، فقال في الإيجاز والمفردات: إن بعض الرواة لم يزد في تمكينها، وأجرى الخلاف فيها الشاطبي». (ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٧٤)، والنشر ١/٣٤١).

(٧) و﴿آلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]، ونحوهما.

(٨) ينظر: تقريب النشر ص (٢٠).

(٩) الآية: [٥١].

(١٠) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (لدا).

فَمُدَّ وَثَلِّثْ ثَانِياً ثُمَّ وَسِّطَنْ   بِهِ وَبِقَصْرٍ ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعْ قَصْرِ

وفيها صعوبة وغموض(١)؛ لاسيما إن ركبت مع: ﴿ءَامَنتُم﴾ [يونس: ٥١]، وفيها عدة مؤلفات(٢)، وقد بسطت في (تعميم المنافع)(٣) بعض البسط، فراجعه.

(**وَ**)ثبت الخلاف ـ أيضاً ـ.

في: (**إِسْرَائِيْلَا**) حيث وقعت(٤).

استثناها(٥): الداني(٦)، وتبعه في الحرز(٧).

---

(١) قال في غيث النفع: «ولهذا زلت فيها أقدام كثير من فحول الرجال، فضلاً عن غيرهم، وسأبينها ـ إن شاء الله تعالى ـ بياناً شافياً يكشف عن مخدرات ـ أي مخابيء ـ معاليها أستارها، ويظهر من مخبئات دقائقها أسرارها»، ثم أسهب في بيان ذلك وتوضيحه بما لا مزيد عليه. (ينظر: غيث النفع ص (٢٤٢ ـ ٢٤٦)).

(٢) وقد فصل القول فيها الإمام ابن الجزري في النشر، وصاحب الإتحاف في ما نقله عن شيخه في الإتحاف. (ينظر: النشر ٣٥٧/١ ـ ٣٥٩، والإتحاف ١١٢/٢ ـ ١١٤).

(٣) وهو كتاب في علم القراءات، موضوعه: في قراءة الإمام نافع؛ ولا يزال مخطوطاً، وتوجد منه نسخة كاملة وواضحة في قسم المخطوطات بمكتبة جامعة الملك سعود بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وقد سُجِّلَ كرسالة علمية في مرحلة الدكتوراه بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

(٤) أي: حيث جاءت في القرآن العظيم، والقراءة ـ لورش من رواية الأزرق ـ بالتوسط والمد في كلمة: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث وقعت، من زيادات النشر وطيبته، قال في منحة مولى البر: (**وَعَنْهُ إِسْرَائِيْلَ وَسِّطْ وَامْدُدًا**)؛ أي: عن الأزرق عن ورش. (ينظر: النشر: ٣٤٤/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣٦)).

(٥) وعلة الاستثناء؛ لتخفيف الثِّقَل باجتماع مد الألف المتصلة والياء المنفصلة غالباً، والتركيب، والعجمة، وطول الكلمة، وكثرة دَورِهَا. (ينظر: لطائف الإشارات ١٠١١/٣).

(٦) نصَّ على ذلك في التيسير، وجامع البيان، قال في التيسير: «واستثنوا من ذلك قوله: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث وقع، فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه». (ينظر: التيسير ص (٣٥)، وجامع البيان ٢١٥/١ ـ ٢١٦).

(٧) قال في حرز الأماني، البيت رقم (١٧٣):

سِوَى يَاءِ إِسْرَاءِيلَ.........   ....

(ينظر: إبراز المعاني ٣٢٧/١).

ونص على مدها جماعة؛ كصاحب العنوان[١]، والهادي[٢]، والكافي[٣]، وغيرهم[٤].

هذا، ثم ما تقدم من إجراء المد والتوسط في المغير بالنقل، إنما هو في حال الوصل، أما الابتداء؛ إذا وقع بعد لام التعريف، ولم يعتد بالعارض؛ الذي هو تحريك اللام، وابْتُدِئَ بالهمز، فالوجهان جائزان[٥].

كـ﴿ٱلْأَاخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤][٦].

و﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [التوبة: ٢٣][٧].

و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١][٨].

فإن اعْتُدَّ بالعارض، وابتدئ باللام، فالقصر فقط، نحو:

﴿لَاخِرَة﴾.

﴿لِايْمَان﴾.

﴿لُوْلَى﴾.

لقوة الاعتداد في ذلك[٩].

---

(١) ينظر: العنوان ص (٤٤).

(٢) ينظر: الهادي (ل ٤/ب ـ ٥/أ).

(٣) ينظر: الكافي ص (٢١).

(٤) كصاحب الهداية، وهو ظاهر عبارة: مكي، والأهوازي، والخزاعي، وأبي القاسم بن الفحام، وأبي الحسن الحصري؛ لأنهم لم يستثنوها. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٠)، والنشر ٣٤١/١، وشرح ابن الناظم ص (٧٤)، والإتحاف ١٦٣/١، وشرح النويري ١٨٢/٢).

(٥) ينظر: النشر ٣٤٣/١، والإتحاف ١٦٤/١.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) ولأنه لمَّا اعتد بحركة اللام فلا همز أصلاً، فلا مدَّ، وما قاله الجعبري في كنز المعاني: «إطلاقهم استثنائها ـ يعني كلمة الأولى ـ يعم الوصل والابتداء، وتعليلهم يقتضي أن يكون الحكم في الوصل فقط، ويكون الابتداء بحذف الهمزة، =

قال المصنف(١): «وأما الوقف على نحو: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، و﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]؛ فهم فيه على أصولهم من الأوجه الثلاثة(٢) عن الأزرق، إذا الألف من نفس الكلمة، وذهابها [وصلاً](٣) عارض، وهذا منصوص عليه، وأما: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨](٤)، ﴿دُعَآءِيٓ إِلَّا﴾ [نوح: ٦] **[١٠٦]**، حال الوقف، و﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ۝٤٠ رَبَّنَا﴾ [إبراهيم: ٤٠ ـ ٤١](٥)، حال الوصل، فكذلك هم فيه على أصولهم عن ورش، إذ الأصل في حرف المد من الأُولَيَيْن؛ الإسكان، والفتح فيهما عارض للهمز، وكذا حرف المد في الثالثة عارض حال الوقف(٦)؛ اتباعاً للرسم، والأصل إثباتها، فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتد فيها بالعارض، وكان حكمها حكم: ﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]، في الحالين، قال: وهذا مما لم أجد فيه نصًّا لأحد، بل قلته قياساً، وكذلك أخذته أداءً عن الشيوخ في: ﴿دُعَآءِىٓ﴾(٧)، وينبغي أن لا يعمل بخلافه»، انتهى.

١٦٩ ـ وَحَرْفَيِ اللِّينِ قُبَيْلَ الْهَمْزَةِ(٨) عَنْهُ: [امْدُدَنْ(٩)، وَوَسِّطَنْ، بِكِلْمَةِ](١٠)

= أما في الابتداء بها فلا؛ لإمكان تقديره»، فمستدرك عليه ـ كما ذكر ذلك في لطائف الإشارات ـ. (ينظر: النشر ٣٤٣/١، ولطائف الإشارات ١٠١٣/٣، والإتحاف ١٦٤/١).

(١) ينظر: النشر ٣٤٤/١، ـ بتصرف يسير من الشارح ـ.

(٢) الإشباع، والتوسط، والقصر.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من النشر حيث نقل الشارح.

(٤) في الأصل: (اتبعت)، وأثبتها كما وردت في القرآن الكريم.

(٥) في الأصل رسمت بالياء: (دعائي).

(٦) في الأصل: (الوصل)، وهو خطأ صوَّبه في كتاب منهاج ابن الجزري في النشر ١٠١٨/٢، وكذا هو على الصواب في لطائف الإشارات المحقق ١٠١٥/٣.

(٧) أي: موضع سورة إبراهيم: [٤٠].

(٨) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة على وجهين: الأول؛ مقرونة بـ(أل) التعريف: (**الْهَمْزَةِ**)، والثاني؛ مجردة منها: (**هَمْزَةِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٩) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة على وجهين: الأول: (**امْدُدَنْ**)، والثاني: (**امْدُدًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين على وجهين: الأول: =

(وَ)أَلْحَقَ جماعة بحروف المد.

(**حَرْفَيِ اللِّينِ**)؛ وهما: الياء، والواو، الساكنتان، المفتوح ما قبلهما.

لأن فيهما شيئاً من الخفاء، وشيئاً من المد.

لكن إنما يسوغ الإلحاق؛ بسببية كونها (**قُبَيْلَ الهَمْزَةِ**)، مع الاتصال بكلمة ـ كما صرح به آخر البيت ـ، أو السكون.

فإذا وقع بعدهما همزة متصلة بكلمة واحدة:

كـ﴿شَيْءٍ﴾ كيف وقع[1]

و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩].

و﴿سَوْءَةَ﴾ [المائدة: ٣١].

و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النحل: ٦٠][2].

فـ(**ـعَنْهُ**)؛ أي الأزرق عن ورش.

وجهان:

١ ـ المدُّ[3]، كما قال المصنف: (**امْدُدَنْ**)؛ مشبعاً.

وهذا مذهب المهدوي[4]، واختاره الحصري[5]، وهو أحد الوجهين

= (**امْدُدَنْ وَوَسِّطَنْ بِكِـلْمَةٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (**مُدَّ وَسِّطَا بِكِـلْمَةٍ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١) كما في سورة البقرة: الآية [٢٠]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وسورة الفرقان: الآية [٤٠]، وسورة الفتح: الآيتين [٦، ١٢].

(٣) وصلاً ووقفاً؛ إجراءً لهما مجرى حروف المدّ. (ينظر: لطائف الإشارات ١٠٢٦/٣).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٢٢٩ ـ ٢٣١).

(٥) وذلك في قصيدته الرائية في قراءة الإمام نافع، حيث قال:

وَفِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيءٍ وَسَوْءَةٍ ... خِلَافٌ جَرَى بَيْنَ الْأَئِمَّةِ فِي مِصْر
فَقَالَ أُنَاسٌ مَدُّهُ مُتَوَسِّطٌ ... وَقَالَ أُنَاسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أَقْرِيْ

(ينظر: القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع ص (١٠٢ ـ ١٠٣)، الأبيات رقم (٥٨ ـ ٥٩)، والنشر ٣٤٦/١).

في الحرز[(١)]، وغيره[(٢)].

٢ ـ والتوسطُ[(٣)]، كما قال: **(وَوَسِّطَنْ).**

وإليه ذهب مكي[(٤)]، والدَّاني[(٥)]، وبه قرأ على فارس بن أحمد وغيره[(٦)]، والثاني في الحرز[(٧)]، وغيره[(٨)].

واحترز بقوله: **(بِكِلْمَةٍ)** مما إذا كانا في كلمتين؛ نحو:

﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤].

و﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧].

فلا خلاف في قصره[(٩)].

على أن ورشاً ينقل حركة الهمزة إليه على قاعدة مذهبه، كما يأتي في موضعه.

---

(١) قال في حرز الأماني، الأبيات رقم (١٧٩ ـ ١٨٠):

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَـا بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ ... بِكـلـمَـةٍ اوْ وَاوٍ فَـوَجْـهَـانِ جُـمِّـلَا

بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ ... .

(ينظر: إبراز المعاني ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٢) كالهادي، والكافي، وهو محتمل في التجريد، وذكرهما الجعبري. (ينظر: الكافي ص (٢٢)، والتجريد ص (١٣٧)، والنشر ١/٣٤٦، وشرح النويري ٢/١٨٤، وكنز المعاني للجعبري ١/٣٧٣ ـ ٣٧٤).

(٣) مراعاة لجانبي اللفظ. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٠٢٦).

(٤) ينظر: النشر ١/٣٤٦، والتبصرة ص (٦٨).

(٥) ينظر: جامع البيان ١/٢١٦ ـ ٢١٧.

(٦) وعلى أبي القاسم خلف بن خاقان. (ينظر: جامع البيان ١/٢١٦ ـ ٢١٧).

(٧) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (١٧٩ ـ ١٨٠)، وإبراز المعاني ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(٨) كصاحب الكافي، وهو ظاهر التجريد، وذكره أيضاً الحصري في قصيدته، مع اختياره الإشباع.

(ينظر: الكافي ص (٢٢)، والتجريد ص (١٣٧)، والنشر ١/٣٤٦).

(٩) وذلك لضعف الشرط باختلاف حركة ما قبله، والسبب بالانفصال. (ينظر: النشر ١/٣٥١).

وإذا اجتمع حرف اللين مع مد البدل حال الجمع؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]، ففيه للأزرق ـ كما قاله بعض المحققين ـ(١) أربعة أوجه:

١ ـ القصر في البدل، على التوسط في اللين.

٢ ـ والتوسط فيهما(٢).

٣ ـ والطول في البدل، عليه [التوسط](٣).

٤ ـ والطول في اللين(٤).

فاعرفه.

١٧٠ ـ لَا مَوْئِلاً، مَوْءُودَةٌ(٥). [وَمَنْ يَمُدْ](٦) قَصَّرَ(٧) سَوْآتِ. وَبَعْضٌ خَصَّ مَدْ

---

(١) كصاحب الإتحاف، وغيره. (ينظر: الإتحاف ١٦٩/١).

(٢) أي: التوسط في البدل واللين.

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل بواو العطف: (والتوسط)، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٤) أي: الطول في البدل عليه ـ أيضاً ـ الطول في اللين، فيكون الطول في البدل عليه في اللين وجهان؛ الطول، والتوسط.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء مع التنوين: (**مَوْءُودَةٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بنصب التاء مع التنوين: (**مَوْءُودَةً**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، قال النويري في شرحه (١٨٥/٢): «(**مَوْءُودَةً**)؛ عطف على: (**مَوْئِلًا**)، حُذِف عاطفه، وهو معطوف على حرفي: (**وَمَنْ يَمُدْ قَصَّرَ سَوْآتِ**)، وكذا: (**وَبِعْضٌ خَصَّ مَدْ شَيْءٍ**)، وفي البيت سناد التوجيه».

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**وَمَنْ يَمُدْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: (**والْبَعْضُ قَدْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد مع التشديد: (**قَصَّرَ**)، واستحسنه ابن الناظم، والثاني: بفتح الصاد بلا تشديد: (**قَصَرَ**) وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

١٧١ ـ شَيْءٍ لَهُ. مَعْ حَمْزَةٍ. وَالْبَعْضُ مَدْ لِـحَـمْـزَةٍ فِـي نَـفْـيِ لَا كَــ: لَامَــرَدْ

واتفقوا على استثناء حرفين، صرح بهما المصنف في قوله:

(لَا)؛ أي: إلَّا.

﴿**مَوْئِلاً**﴾ في الكهف(١).

و﴿**مَوْؤُدَةٌ**﴾؛ يعني الواو الأولى من قوله تعالى: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ في التكوير(٢).

فلا مد فيهما لأحد، وخالف الأزرق أصله.

ووجهه: عروض السكون فيهما؛ لأنهما من: (وَأَلَ)، و(وَأَدَ)، وإنما سكنت؛ لأجل الميم فيهما.

وأمَّا الواو الثانية؛ فالأزرق فيها على أصله في الثلاثة(٣).

(وَ)كلٌّ.

(مَنْ يَمُدْ) اللين مشبعاً عن الأزرق.

(قَصَّرَ) واو.

﴿**سَوْءَاتِ**﴾(٤)؛ أي:

---

(١) وذلك من قوله تعالى: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، وانفرد صاحب التجريد بعدم استثنائها، فخالف سائر الرواة عن الأزرق. (ينظر: التجريد ص (١٣٧)، والنشر ١/٣٤٧).

(٢) الآية: [٨].

(٣) الكلام بحروفه موجود في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٨١)، وشرح النويري ٢/١٨٧، والإتحاف ١/١٧٠).

(٤) في الأصل كتبت: (سوأة)، بينما كتبت في المتن الذي على هامش الشرح: (سوآت)، وقال في غيث النفع ـ بعد أن ذكر الأبيات التي نظمها ابن الجزري في المسألة ـ: «وجاء بـ(سوءات) بلا ضمير؛ ليشمل ما أضيف إلى المثنى، كالثلاثة ـ موضعين في (الأعراف)، وموضع في (طه) ـ، والمجموع كـ﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]». (ينظر: غيث النفع ص (٢٢٢)).

﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ الثلاثة[(١)].

و﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦].

صرح به [١٠٧] الجمهور[(٢)].

ولم يستثنه الداني[(٣)]، والأهوازي[(٤)]، ولذا ذكر في الحرز[(٥)] الخلاف فيه.

وأما همزته فيجري فيها الثلاثة؛ على أصل الأزرق.

ووقع لبعض شراح الحرز[(٦)] حكاية ثلاثة أوجه في الواو، وتضرب في ثلاثة الهمزة؛ فتبلغ تسعة[(٧)].

وتَعَقَّبَهُ المصنف[(٨)]: بأنه لم يجد أحداً روى إشباع اللين إلا وهو يستثنى (سوءات)، قال: فعلى هذا يكون الخلاف دائراً بين التوسط

---

(١) هي في الحقيقة أربعة مواضع؛ ثلاثة منها في سورة الأعراف وأرقام الآيات فيها هي: [٢٠، ٢٢، ٢٧]، والموضع الرابع في سورة طه: الآية [١٢١]، وإنما صرح الشارح بالثلاثة؛ لأنه ينقل عن غيث النفع من موضع سورة الأعراف، وهي في سورة الأعراف ثلاثة مواضع كما صرح بذلك صاحب الغيث حين تعرض لأول موضع منها، وجلَّ من لا يسهو.

(٢) ومنهم: المهدوي في الهداية، وابن سفيان في الهادي، وابن شريح في الكافي، وأبو محمد في التبصرة. (ينظر: شرح الهداية ص (٢٣٤)، والكافي ص (٢١)، والتبصرة ص (٦٩)، والنشر ١/٣٤٧).

(٣) ينظر: التيسير ص (٣٥).

(٤) ينظر: الوجيز ص (٦٧).

(٥) قال في حرز الأماني، البيت رقم (١٨٢):

وَفِي وَاوِ سَوْآتٍ خِلَافٌ لِوَرْشِهِمْ ....

(٦) ويعني بذلك الجعبري في كنز الأماني. (ينظر: كنز المعاني ٢/٣٧٦).

(٧) قال في غيث النفع: «وهو ظاهر كلام الشاطبي، وجرى عليه جمع من شراحه، ومنهم الجعبري». (ينظر: كنز المعاني ١/٣٧٦، وغيث النفع ص (٢٢٢)، والإتحاف ١/١٧٠، وشرح النويري ٢/١٨٦).

(٨) يعني أن ابن الجزري تعقَّب قول بعض شراح الحرز ـ كالجعبري ـ وردَّ عليه. (ينظر: النشر ١/٣٤٧).

والقصر، وأيضاً فإن من وسَّطَها مذْهَبُهُ في الهمز المتقدم التوسط، فيكون فيها أربعة أوجه فقط؛ قصر الواو مع ثلاثة الهمزة، والتوسط فيهما، وقد جمعها في قوله(١):

وَسَوْءَاتُ قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزِ ثَلِّثَنْ وَوَسِّطْهُمَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرِ

(وَبَعْضٌ) من أهل الأداء؛ كطاهر بن غلبون(٢)، وصاحب العنوان(٣)، والطرسوسي(٤)، وابن بليمة(٥)، في آخرين(٦).

(خَصَّ مَدْ) ﴿شَيْءٍ﴾؛ أي: مد اللين بلفظ: ﴿شَيْءٍ﴾ فقط.

كيف أتى؛ مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً.

(لَهُ)؛ أي: للأزرق عن ورش.

---

(١) أي: ابن الجزري. (ينظر: النشر ٣٤٧/١).

(٢) قال الطاهر بن غلبون في تذكرته: «وقرأ ورش وحمزة بتمكين الياء التي قبل الهمزة من قوله: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، فيكون مدًّا متوسطاً؛ تقوية على النطق بالهمزة في هذا الاسم وحده حيث وقع؛ لكثرته». (ينظر: التذكرة لابن غلبون ٣١١/٢).

(٣) وقد ذكر صاحب العنوان ـ وهو في ذلك كابن غلبون وابن بليمة ـ الخلاف في هذه الكلمة لورش وحمزة في فرش سورة البقرة، ولم يعرجا عليه في باب المد والقصر. (ينظر: العنوان ص (٦٨)، والتذكرة ٣١١/٢).

(٤) عبدالجبار بن أحمد بن عمر بن الحسن أبو القاسم الطرسوسي، يعرف بالطويل، مؤلف كتاب المجتبى الجامع، أستاذ مصدر ثقة، نزل مصر وكان شيخها، أخذ القراءة عن السَّامري، وعرض عليه الحروف كلها، وعن أبي بكر الأذفوي، وأبي عدي عبدالعزيز بن علي، قرأ عليه القراءات: أبو الطاهر إسماعيل بن خلف؛ صاحب العنوان، وإبراهيم بن ثابت بن أخطل، الذي تصدر بعده، وعبدالله بن سهل الأندلسي، وغيرهم، قال الداني: كان شيخاً فاضلاً ضابطاً، ذا عفاف ونسك، رأيته وشاهدته، وكان كثيراً ما يقصد شيخنا فارس بن أحمد يذاكره في مجلسه، ولد سنة ٣٣١هـ، وتوفي بمصر سنة ٤٢٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٥٧/١).

(٥) قال في التلخيص: «وقرأ ورش وحمزة: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، بتمكين الياء التي قبل الهمزة»، وقد علمنا من مذهبه في البدل عن ورش؛ أن مراده هنا بتمكين المد، أي: التوسط فيه. (ينظر: تلخيص العبارات ص (٤٤)).

(٦) كأبي الفضل الخزاعي. (ينظر: النشر ٣٤٧/١).

وقصر عنه باقي الباب:

كـ﴿هَيْئَةِ﴾[١].

و﴿سَوْءَةَ﴾ [المائدة: ٣١].

و﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨][٢].

قال في التقريب[٣]: «فقرأت من طريق العنوان[٤] بالإشباع، ومن غيره بالتوسط»[٥].

(مَعْ حَمْزَةٍ)؛ يعني: وكذلك ورد مدّ: ﴿شَيْءٍ﴾؛ كيف أتى[٦]، عن حمزة[٧].

---

(١) هكذا رُسِمَتْ في الأصل، وهي في المصحف الشريف مقرونة بكاف التشبيه: ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾، وهي في موضعين؛ الأول في سورة آل عمران: الآية [٤٩]، والموضع الآخر في سورة المائدة: الآية [١١٠].

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وفي الأصل كتبت: (وسوء)، وقد أثبتها كما جاءت في السياق القرآني. والقراءة لورش من طريق الأزرق: بتخصيص ﴿شَيْءٍ﴾ بالمد، مع قصر اللين في غيرها؛ وذلك في نحو: ﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨]، و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٤٧/١، وشرح منحة مولى البر (٣٤)، ومنحة مولى البر ص (٨)، البيت رقم (٣٣)).

(٣) ينظر: التقريب (٢١).

(٤) ينظر: العنوان ص (٤٤).

(٥) قال في النشر: «واختلف هؤلاء ـ أي القائلين بالمد في: ﴿شَيْءٍ﴾ ـ في قدر هذا المد؛ فابن بليمة، والخزاعي، وابن غلبون، يرون أنه التوسط، وبه قرأ الداني عليه، والطرسوسي، وصاحب العنوان؛ يريان أنه الإشباع، وبه قرأت من طريقهما». (ينظر: النشر ٣٤٧/١).

(٦) وقراءة حمزة بتوسط المد في: ﴿شَيْءٍ﴾؛ كيف أتى، من زيادات النشر وطيبته، قال في منحة مولى البر: **(كَلَا مَرَدَّ الْوَسْطَ مَعْ شَيءٍ فُلَا)**.(ينظر: النشر ٣٤٧/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣٥)، ومنحة مولى البر ص (٨)، البيت رقم (٣٤)).

(٧) ولا يجوز مد: ﴿شَيْءٍ﴾ لحمزة إذا قرئ به له إلا مع السكت؛ إما على لام التعريف فقط، أو عليه وعلى المنفصل، قال في النشر: «وظاهر التبصرة المد على: ﴿شَيْءٍ﴾ لخلاد مع عدم السكت المطلق، حيث قال: وذكر أبو الطيب مد: ﴿شَيْءٍ﴾، في روايتيه، وبه آخذ، انتهى. =

فنصَّ على المدِّ عنه: صاحب العنوان[١]، وأبو الطيب بن غلبون[٢]، وابن بليمة[٣]، وغيرهم من المصريين، والمغاربة.

ولكن الجمهور: على السكت عنه[٤].

وذكر بعضهم: كصاحبي؛ الكافي[٥]، والتبصرة[٦]؛ الوجهين؛ المد، والسكت.

قال المصنف[٧]: «والمراد عنه؛ هو التوسط، وبه قرأت من طرق من روى المد، ولم يروه عنه إلا من روى السكت في غيره».

وكيفية مد: ﴿شَيۡءٍ﴾، ونحوه ـ كما قاله الصفار[٨] ـ؛ أن ترفع وسط

= ولم يتقدم السكت إلا لخلف وحده في غير: ﴿شَيۡءٍ﴾، فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيب: المد عن خلاد في: ﴿شَيۡءٍ﴾، مع عدم السكت، وذلك لا يجوز، فإن أبا الطيب المذكور؛ هو ابن غلبون؛ صاحب كتاب الإرشاد، ولم يذكر في كتابه مد: ﴿شَيۡءٍ﴾ لحمزة إلا مع السكت على لام التعريف، وأيضاً فإن مد: ﴿شَيۡءٍ﴾، قائم مقام السكت فيه فلا يكون إلا مع وجه السكت، وكذا قرأنا». (ينظر: النشر ٤٢٨/١).

(١) ينظر: العنوان ص (٦٨).

(٢) ينظر: التذكرة لابن غلبون ٣١١/٢.

(٣) ينظر: تلخيص العبارات ص (٤٤).

(٤) قال في النشر: «وعلى ذلك حمل الداني كلام ابن غلبون، وبه قرأ عليه، وبه أخذنا أيضاً». (ينظر: النشر ٣٤٧/١).

(٥) قال في الكافي: «إلا أن حمزة وافق ورشاً في مد: ﴿شَيۡءٍ﴾، حيث وقع فقط، فبعض القراء يقول: إن حمزة لا يمد: ﴿شَيۡـًٔا﴾، وإنما يقف على الياء وُقَيفَةٌ ثم يهمز، وبالوجهين قرأت له»، وهاهنا خالف صاحب الكافي أصحاب التذكرة، والتلخيص، والعنوان، حيث ذكر الخلاف لورش وحمزة في كلمة: ﴿شَيۡءٍ﴾ في باب المد والقصر، في حين أنهم ذكروه في فرش سورة البقرة. (ينظر: الكافي ص (٢٢)).

(٦) ينظر: التبصرة ص (٦٨ ـ ٦٩).

(٧) ينظر: النشر ٣٤٧/١ ـ ٣٤٨.

(٨) هذا من المواضع التي أبهم فيها الشارح؛ فلم يحدد من الصفار هذا، ولقد تتبعت في غاية النهاية من يلقب بالصفار؛ فوجدت فيها أكثر من ثمانية من الأئمة كلهم يلقب بالصفار؛ ومنهم: إبراهيم بن علي القصار ويقال له الصفار الكوفي، قرأ على خلاد، وقرأ عليه جعفر بن محمد الوراق، وإبراهيم بن علي الأزرق، روى القراءة عن حمزة، وروى القراءة عنه عنبسة بن النضر. (ينظر: غاية النهاية ٢٠/١).

اللسان إلى ما يقابله في الحنك، كارتفاعه إذا نطقت الياء من: (ليث)، و(غيث)، ونحوهما، ويمكث ثم بقدر التوسط، وتزيد إن كان مشبعاً.

وكيفية مد الواو من: ﴿سَّوْءِ﴾ ونحوه؛ أن تضم شفتيك كانضمامهما إذا نطقت بالواو من: (عُتُوًّا)، و(شُرُوًّا)، ونحوهما، ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسط، ويزيد في المكث إذا أردت الإشباع، كما مرَّ.

(**وَالْبَعْضُ مَدْ**)؛ أي: بعض أهل الأداء ـ كصاحب المبهج[1]، والمستنير[2]، وابن فارس[3] ـ ذهب زيادةَ المد.

(**لِـ**)ـلإمام.

(**حَمْزَةٍ**)؛ بالتنوين للوزن [١٠٨].

في (**نَفْيِ لَا**) التبرئة[4]؛ مبالغة في النفي، فهو من السبب

(١) قال في المبهج: «روى خلف عن سليمان: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، بالمدِّ إذا لم يكن بعد (لا) ساكن». (ينظر: المبهج ص (٢٦٦)).

(٢) راجعت كتاب المستنير المطبوع والمحقق على ثلاث نسخ، فلم أجده ذكر مد: (لا التبرئة)؛ لا في باب المد والقصر، ولا في أول موضع من مواضعه؛ في سورة البقرة، وبمثل ذلك قال صاحب (منهج ابن الجزري في النشر)؛ حيث راجع طبعة أخرى من المستنير محققة على خمس نسخ، وهذا يتوافق مع ما صرح به الإزميري من أنه اطَّلع على نسخ كثيرة من المستنير فلم يجد فيها مد: (لا التبرئة) إلا في نسخة واحدة، وسيذكر الشارح كلام الإزميري لاحقاً بإذن الله، وقد عزاه إلى المستنير: ابن الناظم، والنويري، وموسى جار الله، في شروحهم. (ينظر: بدائع البرهان ص (٦)، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٠٢٠/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٥)، وشرح النويري ١٩٢/٢، وشرح ابن الناظم بتحقيق/د.رفاعي (١٨٩/١)، وشرح موسى جار الله ص (٣٨)).

(٣) ينظر: الجامع ص (١٣٧ ـ ١٣٨).

(٤) وقد اختلف علماء القراءة في تحديد (لا) التبرئة، فرأيت أن أنقل فيها شيئاً من التوضيح والبيان، فهي تسمى أيضاً: (لا) النافية للجنس، وأمَّا عملها وشروطها: فهي حرف ناسخ من أخوات (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، ولكنها لا تعمل هذا العمل إلا باجتماع شروط ستة:

١ ـ أنْ تكون نافية، فإن لم تكن نافية لم تعمل مطلقاً.

٢ ـ أنْ يكون الحكم المنفي بها شاملاً جنس اسمها كله ـ أي: منصباً على كل فرد =

المعنوي[1]، فلا يُبْلَغُ به الإشباع، كما صرح به في الإتحاف[2]، بل يقتصر فيه على التوسط؛ لضعف سببه عن الهمز[3].

وذلك (كـ)[4]:

﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢][5]، ﴿لَا عِلْمَ﴾ [البقرة: ٣٢].

= من أفراد ذلك الجنس ـ فإن لم يكن كذلك لم تعمل عمل (إن) نحو: (لا كتابٌ واحدٌ كافياً) إذ إن كلمة (واحد) قد دلت دلالة قاطعة على أن النفي ليس شاملاً أفراد الجنس كله، وإنما هو مقصور على فرد واحد.

٣ ـ أنْ يكون المقصود بها نفي الحكم عن الجنس نصًّا ـ لا احتمالاً ـ فإن لم يكن على سبيل التنصيص لم تعمل عمل (إن).

٤ ـ ألَّا تتوسط بين عامل ومعموله، بأن تكون مسبوقة بعامل قبلها يحتاج لمعمول بعدها، كحرف الجر مثل: (حضرت بلا تأخير)، وقول الشاعر:

مُتَارَكَةُ السَّفِيْهِ بِلَا جَوَابِ ... أَشَدُّ عَلَى السَّفِيْهِ مِنَ الْجَوَابِ

٥ ـ أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين، فإن لم يكونا كذلك لم تعمل مطلقاً، ولا تعد من أخوات (إن) ولا (ليس) كالتي في قول الشاعر:

فَلَا الْقُوْمُ قَوْمِيْ وَلَا الْأَعْوَانُ أَعْوَانِيْ ... إِذا دَنَا يَومُ تَحْصِيْل العُلَا دَانِي

٦ ـ عدم وجود فاصل بينها وبين اسمها، فإن وجد فاصل أهملت ـ أي لم تعمل شيئاً ـ وتكررت نحو: (لا في النبوغ حظ لكسلان ولا نصيب)، وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليها فلا يجوز أن يتقدم الخبر ـ ولو كان شبه جملة ـ ولا على الاسم، فإن تقدم لم تعمل مطلقاً، مثل: (لا لهازل هيبة ولا توقير)، وكذلك لا يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم، ففي مثل: (لا جنّديَّ تارك ميدانه)، لا تعمل حين نقول: (لا ميدانه جندي تارك).

فإذا استوفت شروطها وجب إعمالها، إن اقتضى المعنى ذلك، سواء أكانت واحدة أم متكررة. (ينظر: كتاب النحو الوافي (٦٨٨/١ ـ ٦٩٠)، والكلام نقلته بحروفه من فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي، (خ)).

(١) وهو عند العرب سبب قويٌّ مقصود. (ينظر: النشر ٣٤٤/١ ـ ٣٤٥، ولطائف الإشارات ١٠٢٤/٣).

(٢) وصرح به في لطائف الإشارات ـ أيضاً ـ. (ينظر: لطائف الإشارات ١٠٢٥/٣، والإتحاف ١٦٨/١ ـ ١٦٩).

(٣) قاله في لطائف الإشارات، وفي الإتحاف، وغيرهما. (ينظر: لطائف الإشارات ١٠٢٥/٣، والإتحاف ١٦٨/١ ـ ١٦٩).

(٤) هذه كاف التمثيل والتشبيه، فما بعدها أمثلة لبعض الكلمات القرآنية التي جاء فيها مد (لا) التبرئة.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وقد تصرف الشارح ـ هنا ـ في كلام الناظم، =

﴿لَا شِيَةَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿لَا طَاقَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٩][1].

﴿لَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ٢٣٦][2]، ﴿فَلَا عُدْوَانَ﴾ [البقرة: ١٩٣][3].

﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧].

﴿لَا خَلَاقَ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ﴿لَا غَالِبَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

﴿لَا خَيْرَ﴾ [النساء: ١١٤]، ﴿فَلَا كَاشِفَ﴾ [الأنعام: ١٧][4].

﴿لَا مُبَدِّلَ﴾ [الأنعام: ١١٥][5]، ﴿لَا شَرِيكَ﴾ [الأنعام: ١٦٣].

﴿فَلَا هَادِيَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ﴿لَّا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨].

﴿لَا تَبْدِيلَ﴾ [يونس: ٦٤]، ﴿فَلَا رَآدَّ﴾ [يونس: ١٠٧].

﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢][6]، ﴿لَا عَاصِمَ﴾ [هود: ٤٣].

﴿فَلَا كَيْلَ﴾ [يوسف: ٦٠]، ﴿لَا تَثْرِيبَ﴾ [يوسف: ٩٢].

= فخالف ما جرت عليه عادته ومنهجه في شرح كلام الناظم؛ حيث يتناوله مُرَتَّباً حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، إلا في مواضع متعددة ـ كما هنا ـ حيث أخَّر ما حقه التقديم بحسب ترتيب الناظم في نظمه، فأخر المثال الذي مثل به الناظم في المتن؛ وهو قوله: ﴿لَا مَرَدَّ﴾، فلم يستفتح به، وإنما استفتح الأمثلة بـ﴿لَا رَيْبَ﴾، وقد وافق الشارح ـ في هذا التأخير لما حقه التقديم ـ كل الشروح الأخرى؛ على أن الشارح هنا وكذا الشروح الأخرى قد جاؤوا بالمثال الذي وضعه الناظم من ضمن الأمثلة التي ذكروها لاحقاً. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٥)، وشرح النويري ١٩٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٣/أ)).

(١) والموضع الأخر من سورة البقرة: الآية [٢٨٦].

(٢) وموضع سورة الأحزاب: الآية [٥٥].

(٣) وموضع سورة القصص: الآية [٢٨]، وقد كتبت في الأصل مجردة من الفاء: (لا عدوان)، وأثبتها كما وردت في النص القرآني الكريم.

(٤) وموضع سورة يونس: الآية [١٠٧].

(٥) وموضع سورة الكهف: الآية [٢٧].

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿لَا مَرَدَّ﴾ [الروم: ٤٣][1]، ﴿لَا مُعَقِّبَ﴾ [الرعد: ٤١].
﴿لَا قُوَّةَ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧].
﴿لَا عِوَجَ﴾ [طه: ١٠٨]، ﴿فَلَا كُفْرَانَ﴾ [الأنبياء: ٩٤].
﴿لَا بُرْهَـٰنَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ﴿لَا بُشْرَىٰ﴾ [الفرقان: ٢٢].
﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿لَّا قِبَلَ﴾ [النمل: ٣٧].
﴿لَا مُقَامَ﴾ [الأحزاب: ١٣]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١].
﴿فَلَا مُمْسِكَ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿فَلَا مُرْسِلَ﴾ [فاطر: ٢].
﴿فَلَا صَرِيخَ﴾ [يس: ٤٣][2]، ﴿لَا ظُلْمَ﴾ [غافر: ١٧].
﴿لَا حُجَّةَ﴾ [الشورى: ١٥]، ﴿لَا مَوْلَىٰ﴾ [محمد: ١١].
﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محمد: ١٣]، ﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١].

هذه جملة (لا التبرئة) الدائرة في القرآن، وهي ثلاثة وأربعون[3].

---

(١) وموضع سورة الشورى: الآية [٤٧].
(٢) في الأصل رسمت بالواو: (ولا صريخ)، وهو خطأ ووهم.
(٣) هكذا عدَّها وسردها الإمام المتولي في الروض النضير ص (١٨١) بهذا العدد، وعلى هذا الترتيب، وقال في الفتح المتعالي (خ): «ويزاد عليها نحو: ﴿لَا إِثْمَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، إذا وقفنا عليها لحمزة بالتسهيل؛ ففيها القصر مع قصر غيرها، والتوسط إن وسطت (لَا)، والطول كما هو معلوم، فيصبح مجموعها أربعة وأربعين»، وجمعها ـ بهذه الزيادة ـ شيخنا العلامة إبراهيم شحاتة السمنودي ـ رحمه الله تعالى ـ في نظم رائق مؤلف من عشرين (٢٠) بيتاً؛ سمَّاه: (أرجوزةٌ في توسط (لا) النافية للجنس) وذلك ضمن كتابه الجامع المسمَّى بـ(جامع الخيرات) قال فيها:

يَقُولُ رَاجِي عَفْوَ مَوْلَاهُ الْعَلِيْ ... أَسِيْرُ ذَنْبِهِ ابْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيْ
الْحَمْدُ للهِ الَّذِيْ هَدَانَا ... لِخِدْمَةِ الْقُرْآنِ وَاصْطَفَانَا
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدَا ... عَلَى النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ أَحْمَدَا
مُحَمَّدٍ ذِيْ الْخُلُقِ الْعَظِيمِ ... وَآلِهِ وَصَحْبِهِ النُّجُومِ
وَبَعْدُ فَاعْلَمْ مَدَّ (لَا) النَّافِيَةِ ... لِلْجِنْسِ جَاءَ لِلْإِمَامِ حَمْزَةِ
مَعْ سَكْتِهِ حَتْماً عَلَى الْمَوْصُولِ ... وَخَلَفٌ عَنْهُ عَلَى الْمَفْصُولِ =

قال المتولي[(١)]: «وليس منها: ﴿لَا خَوْفٌ﴾ [الأعراف: ٤٩][(٢)]، ونحوه، من المنون المرفوع؛ لأن فيه خلافاً بين النحويين في [كونه تبرئة أو مشابهة (ليس)][(٣)]»، ومذهب حمزة هو الثاني، كما هو مذهب الجمهور،

= وَهْيَ الَّتِي تُدْعَى بِـ(لَا) التَّبْرِئَةِ ... وَالْـكُـلُّ أَرْبَـعُـونَ مَـعْ أَرْبَـعَـةِ
لَا رَيْبَ لَا رَفَثَ لَا فُسُوْقَ لَا ... جِـدَالَ لَا تَـبْـدِيـلَ لَا مُـبْـدِّلَا
لَا عِلْـمَ لَا طَاقَةَ مَعْ لَا شِيَةَ ... لَا ظُـلْـمَ لَا قُـوَّةَ مَـعْ لَا حُـجَّـةَ
لَا فَوْتَ لَا خَلَاقَ لَا بُشْرَى فَلَا ... صَرِيْخَ لَا مُمْسِكَ مَعْ لَا مُرْسِلَا
كَذَاكَ لَا مَوْلَى لَهُمْ لَا نَاصِرَا ... لَـهُـمْ وَلَا مُـقَـامَ مَـعْ لَا وَزَرَا
فَـلَا مَـرَدَّ مَـعَ لَا مُـعَـقِّـبَـا ... لَا رَادَّ لَا كَاشِفَ مَعْ لَا غَالِبَا
كَـذَا فَـلَا هَـادِيَ مَـعْ عُـدْوَانَـا ... مَـعَ فَـلَا كُـفْـرَانَ لَا بُـرْهَـانَـا
لَا كَيْلَ لَا تَثْرِيْبَ لَا شَرِيْكَ لَا ... مَلْجَأً لَا عَاصِمَ مَعْ لَا قِبَلَا
لَا مِسَاسَ لَا عِوَجَ لَا ضَيْرَا ... وَلَا جُنَاحَ لَا جَرَمَ لَا خَيْرَا
وَنَـحْـوَ لَا إِثْـمَ إِذَا مَـا سُـهِّـلَا ... لِعَارِضٍ وَسِّطْهُ إِنْ وَسَّطْتَ لَا
وَاقْصُرْهُ إِنْ قَصَرْتَ وَامْدُدْهُ عَلَى ... كِلَيْهِمَا إِنْ تَعْتَبِرْ مَا أُصِّلَا
وَهَـاهُـنَـا تَـمَـامُ ذِيْ الْأُرْجُـوزَةِ ... فَـالْـحَـمْـدُ للهِ مُـفِـيْـضُ النِّـعْـمَـةِ
وَصَـلِّ رَبِّـي مَعَ تَـسْـلِـيْـمٍ عَـلَـى ... مُـحَـمَّـدٍ وَآلِـهِ وَمَـنْ تَـلَا
مَا وَقَفَ الْجَانِي بِبَابِكَ الْعَلِيّ ... يَقُولُ رَاجِي عَفْوَ مَوْلَاهُ الْعَلِيّ

(ينظر: النشر ٣٤٥/١، وشرح النويري ١٩٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٥)، والروض ص (١٦٥)، وجامع الخيرات ٣٦٧/٣ ـ ٣٦٨، والفتح المتعالي، (خ)).

(١) سبقت ترجمته.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) ونصُّ عبارته في الروض النضير: «في كونها تبرئية أو مُشَبَّهَةٍ بـ(ليس)»، انتهى، وكلام المتولي هذا جاء في معرض استدراكه على النويري في شرحه، حيث إن النويري قد عدَّ ـ في شرحه ـ كلمة (لا) من قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ﴾؛ داخل في ما يمد توسُّطاً لحمزة؛ باعتبار أنها (لا) النافية؛ التي للتبرئة، وقد سبق المتولي في الاستدراك على النويري؛ الإزميري في البدائع، غير أن الإزميري عنَّف على النويري ـ في بدائع البرهان ـ تعنيفاً لا يصح ولا ينبغي من مثله، ومع أنه ـ أي الإزميري ـ ذكر أن الشيخ يوسف أفندي زاده قد تبع النويري في وهمه في هذا الموضع حيث جعله ـ أي الشيخ يوسف أفندي زاده ـ من المواضع التي تمد لأجل (لا) التبرئة، إلا أن الإزميري لم يعنف على شيخه الشيخ يوسف أفندي زاده بمثل تعنيفه على الإمام أبي القاسم النويري، مع أنهما ـ أي النويري ويوسف أفندي زاده ـ في الوهم سواء! وليت العلامة الإزميري فعل مثل ما فعل صاحب الإتحاف، حيث قال مستدركاً على النويري ـ =

وما ذكرناه عن المستنير هو الذي صرح به المصنف في التقريب[(١)] وغيره[(٢)]، وتعقبه الإزميري[(٣)]: «بأن الذي في نسخه ليس فيها التعرض لذلك التوسط إلا في بعضها[(٤)]، ولفظه: روى العطار، عن ابن سعدان، عن سليم، عن حمزة: التوسط في: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]، ونحوها، قال ـ أعني الأزميري ـ: فعلى هذا لا يجيء التوسط [من المستنير][(٥)] لخلف، وخلاد، لكن نأخذ بالتوسط منه؛ اعتماداً على ابن الجزري؛ لأنه عالم بالفن، ويحتمل خطأ جميع ما رأيته في النسخ»[(٦)]، والله أعلم[(٧)].

= بعد أن ذكر ضابط ما يمد من (لا) النافية أو ما يعرف بـ(لا) التبرئة ـ: «ويشكل عليه حينئذٍ تمثيل النويري بـ ﴿لَا خَوْفٌ﴾، فليعلم»، غفر الله للجميع. (ينظر: بدائع البرهان ص (٦)، وشرح النويري ١٩٢/٢، والروض النضير ص (١٨٢)، والإتحاف ١٦٨/١).

(١) ينظر: التقريب ص (٢٠).

(٢) كابن الجزري في النشر، والنويري، وابن الناظم، وموسى جار الله، في شروحهم، وغيرهم، فالمقروء به عندهم مخصوص بالمبني على الفتح، ويدخل فيه نحو: ﴿لَا بُشْرَىٰ﴾ [الفرقان: ٢٢]، و﴿لَا مَوْلَىٰ﴾ [القتال: ١١] كما نبه عليه الشيخ أبو الضياء نور الدين علي الشبراملسي تلميذه أحمد بن محمد البنا الدمياطي صاحب إتحاف فضلاء البشر. (ينظر: النشر ٣٤٥/١، وشرح النويري ١٩٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٥)، والفتح المتعالي، (خ)).

(٣) تقدمت ترجمته عند شرح الشارح للبيت رقم (٥٨) وهو قول الناظم: (فهي به طيبة بالنشر).

(٤) ونص كلام الإزميري في البدائع: «رأيت نسخاً كثيرة من المستنير، ولم يتعرض لذلك التوسط إلا في نسخة واحدة». (ينظر: بدائع البرهان على عمدة العرفان ص (٦)، والروض النضير ص (١٨١)، ـ بتصرف يسير من الشارح ـ).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو موجود في الروض النضير حيث نقل الشارح، وقد أثبته لاستقامة المعنى. (ينظر: الروض النضير ص (١٨١)، بتصرف يسير من الشارح).

(٦) ينظر: بدائع البرهان ص (١٥)، والروض النضير ص (١٨١ ـ ١٨٢)، بتصرف يسير من الشارح.

(٧) قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي، (خ): «توسط (لا) التبرئة لحمزة ـ بكماله ـ لم يأت إلا من المستنير، وأما خلف؛ فله توسط (لا) التبرئة من: المبهج، والتلخيص لأبي معشر، والمصباح، على ما ذكره المتولي في العزو، =

١٧٢ ـ وَأَشْبِعِ الْمَدَّ لِسَاكِنٍ لَزِمْ. وَنَحْوُ عَيْنٍ[1] أَلثَّلَاثَةُ[2]: لَهُمْ.
١٧٣ ـ كَسَاكِنِ الْوَقْفِ................ ....

(وَأَشْبِعِ الْمَدَّ)؛ لكل القراء، من غير إفراط.

(لِسَاكِنٍ لَزِمْ)؛ وهو الذي لا يتغير في الوصل ولا في الوقف[3]؛ نحو:

﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧][4].

و﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤][5].

= ولم يذكر في النشر المصباح وتلخيص أبي معشر توسط (لا) لحمزة، ووجدناه في تلخيصه فقط لخلف، وفي المصباح، وما ذكره في النشر من عزوه جامع ابن فارس لخلف فهو عن محمد بن سعدان عن سليم، وهذا ليس من طرق النشر، وليس في تلخيص أبي معشر رواية خلاد عن حمزة».
وقال في الروض النضير ص (١٨٠ ـ ١٨١): «وخلاد الذي في تلخيص أبي معشر ليس خلاد المعروف؛ الذي هو خلاد بن خالد، بل هو خلاد بن جبير، ونصه ـ كما في النشر ـ: قرأت به من طريق: خلف، وابن سعدان، وخلاد بن جبير، ورويم بن يزيد، كلهم عن حمزة، واشتبه الأمر على الإزميري فجعل ما لخلاد بن جبير لخلاد بن خالد».

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون مع التنوين: (عَيْنٍ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، الثاني: بفتح النون بلا تنوين: (عَيْنَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بدون حرف الفاء، ويلزم منه قطع الهمزة؛ لئلا ينكسر وزن البيت: (أَلثَّلَاثَةُ)، الثاني: مقرونة بالفاء: (فَالثَّلَاثَةُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) قال في النشر: «ويقال له المد اللازم؛ إما على تقدير حذف مضاف، أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويقال له أيضاً: مد العدل؛ لأنه يعدل حركة»، وقيل: سُمِّي بالمد اللازم؛ لاجماع القراء على مدِّه ومقدار مدِّه. (ينظر: النشر ٣١٧/١).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١].

و﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠].

قال المصنف(١): «لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً، سلفاً ولا خلفاً، إلا ما [ما ذكره الأستاذ أبو الفخر حامد بن علي بن حسنويه الجاجاني في كتابه: (حلية القراء) نصًّا](٢) عن ابن مهران من اختلاف القراء في مقداره؛ أربع ألفات، أو ثلاث(٣)، أو ألفين(٤)، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه؛ وهو: الإشباع(٥) من غير إفحاش».

---

(١) ينظر: النشر ٣١٧/١ ـ مع تصرف في النص من قبل الشارح ـ.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وما أثبته إنما هو من النشر حيث نقل الشارح، وذلك من أجل استقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣١٧/١).

(٣) وذكر الجاجاني أبو الفخر حامد بن حسنويه ـ في كتابه حلية القراء ـ نصًّا عن ابن مهران: أن القراء متفاوتون فيه؛ فالذين يقرؤون بالتحقيق يمدُّون على قدر أربع الفات، ومنهم من يمدُّ على قدر ثلاث ألفات، والحادرون على قدر ألفين. (ينظر: النشر ٣١٧/١ ـ ٣١٨).

(٤) وهو مدُّ الذين يقرؤون بالحدر، ثم قال في النشر: «وظاهر عبارة صاحب التجريد أيضاً أن المراتب تتفاوت كتفاوتها في المتصل، وفحوى كلام أبي الحسن بن بليمة تعطيه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه». (ينظر: النشر ٣١٧/١ ـ ٣١٨، والتجريد ص (١٣٦ ـ ١٣٧)، وتلخيص العبارات ص (١١)).

(٥) وقال بعضهم: هو دون ما مدَّ للهمز؛ كما أشار إليه السخاوي في قصيدته بقوله:

وَالْمَدُّ مِنْ قَبْلِ الْمُسَكَّنِ دُونَمَا قَدْ مُدَّ لِلْهَمَزَاتِ بِاسْتِيقَانِ

قال في النشر: «ثم اختلفوا أيضاً في تفاضل ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر؛ من أجل الإدغام، لاتصال الصوت فيه، وانقطاعه في المظهر»؛ وذلك في نحو: ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١]؛ فمد اللام ـ عندهم ـ أطول من مد الميم؛ لإدغام الميم من هجاء (لام) في الميم من هجاء (ميم)، ثم أفاض في النشر في بيان ذلك، وعزوه إلى الأئمة، مع ضرب الأمثلة عليه، إلى أن قال: «وذهب الجمهور: إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر؛ إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين»، وقال في موضع آخر من كتاب النشر وذلك في فصل التنبيهات والذي عقده في آخر باب المد والقصر (٣٦٢/١): «وإذا وقف على المشدد بالسكون؛ نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾ [الأنفال: ٢٢]، و﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، عند من شدد النون، ونحو ذلك فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المد وقفاً ووصلاً، =

(وَ)إن وقع قبل الساكن حرف اللين.

(نَحْوُ: ﴿عَيْنٍ﴾)[1] من:

﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١].

و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١ ـ ٢].

ففيه خلاف، ذكره في الحرز بقوله[2]:

.... وَفِي عَيْنٍ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلَا

قيل: أراد بالوجهين؛ المد، والتوسط[3].

وقيل: أراد بهما؛ التوسط، والقصر[4]، بدليل قوله:

= ولو قيل بزيادته في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيدًا»، لكن ردَّه النويري في شرحه فقال: «قلتُ: وفيه نظر؛ لأنَّ العلة هناك اتصال الصوت، وهو حاصل هنا وصلاً ووقفاً، وليست علة المد في اجتماع الساكنين كونهما ساكنين، بل مجرد اجتماع، وزاد المدغم على غيره بالاتصال». (ينظر: النشر ٣١٨/١، وعمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة التجويد للسخاويّ ص (٥٤)، البيت رقم (٨)، وشرح النويري ٢٠٩/٢).

(١) ونوع المدِّ في (عين) في الموضعين هو: مد لازم غير مشدد. (ينظر: النشر ٣٤٨/١، والإتحاف ١٧١/١).

(٢) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٧٧).

(٣) ينظر: فتح الوصيد ١٨٣/١، وسراج القاري ص (٦٠)، وشرح السيوطي على الشاطبية ص (٧١)، والفتح الرحماني ص (٥٩)، وكنز المعاني للجعبري ٤٠٤/٢، وإبراز المعاني ٣٣٨/١.

(٤) قال أبو عبدالله الموصلي: «قيل: المد التام، والتوسط، أو: المد، والقصر»، ثم رجَّح ـ أي الموصلي ـ القول الأول حيث قال: «وهذا يقوي أن المراد بالوجهين؛ التام والتوسط، وإلَّا لقال: (المدُّ فُضِّلَا)».

وقال ملا علي قاري: «(**وَالطُّولُ فُضِّلَا**)؛ أي: على التوسط ـ كما قاله الجعبري ـ، أو على غيره، وهو الأظهر؛ لأن الوجهين مبهمان عند الأكثر، فيفيد ثلاثة أوجه في عين مريم والشورى، فتدبر، ولهذا غَيَّرْتُ المصراع الثاني بقولي: (**وَفِي عَيْنِهَا الْأَنْوَاعُ وَالطُّولُ فُضِّلَا**)»، وكأن ظاهر كلام الشارح ـ أي الترمسي ـ أنه يذهب إلى ما قاله ملا علي قاري، والله أعلم. (ينظر: شرح شعلة على الشاطبية ص (١٠٨)، وشرح الشاطبية لملا علي قاري ص (٦٥)، (خ)، وإرشاد المريد إلى مقصود القصيد ص (٥٠)).

(**وَالطُّولُ فُضِّلَا**)؛ أي: هو أفضل من مقابله؛ وهو التوسط، والقصر.

وهنا [**١٠٩**] ـ وإن كان فيه نوع تكلف ـ هو الموافق لقول المصنف:

(**الثَّلَاثَةُ**) الأوجه.

تجوز (**لَهُمْ**)؛ أي: لكل القراء[(١)].

فالطول: مختار جُلِّ أهل الأداء[(٢)]؛ لأنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين، وأنَّ فيه مجانسة لما جاوره من المدود[(٣)].

والتوسط: مختار ابْنَا غلبون[(٤)] وجماعة[(٥)]؛ للتفرقة بين ما حركته من جنسه وبين ما قبله حركة من غير جنسه، فيكون لحرف المد مزية على حرف اللين[(٦)].

---

(١) الكلام بحروفه موجود في نهاية القول المفيد، وعزاه إلى شرح ابن غازي وشرح التحفة. (ينظر: نهاية القول المفيد ص (١٤٢ ـ ١٤٣)).

(٢) كأبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكي، وأبي القاسم الشاطبي، وحكاه أبو عمرو الداني في جامعه، وقال: «هو قياس قول من روى عن ورش المد في: ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿ٱلسَّوْءِ﴾، وشبهها، ذكره في الهداية عن ورش وحده يعني من طريق الأزرق، وكذا كان يأخذ ابن سفيان»، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٣٤٨/١، والتبصرة ص (٧٥)، وجامع البيان ٢٣١/١، وحرز الأماني، البيت رقم (١٧٧)).

(٣) ينظر: نهاية القول المفيد ص (١٤٢ ـ ١٤٣)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٩٥).

(٤) أي: أبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون، وابنه: أبي الحسن طاهر بن غلبون؛ وقد ذكره الطاهر بن غلبون في تذكرته في باب: "ذكر اختلافهم في سورة البقرة"، ولم يذكره في مظانه؛ كباب المد والقصر، أو في سورتي مريم والشورى. (ينظر: التذكرة ٩٠/١، والإرشاد ص (٦٦٢ ـ ٦٦٣)، والنشر ٣٤٨/١، وتقريب النشر ص (٢١).

(٥) كأبي الحسن علي بن سليمان الأنطاكي، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي صاحب الروضة، وغيرهم، وهو قياس من روى عن ورش التوسط في: ﴿شَيْءٍ﴾ وبابه، وهو الأقيس لغيره والأظهر، وهو الوجه الثاني في: جامع البيان، وحرز الأماني، والتبصرة، وغيرها، وهو أحد الوجهين في: كفاية أبي العز القلانسي عن الجميع، وفي الكافي عن ورش وحده بخلاف)). (ينظر: النشر ٣٤٨/١).

(٦) ينظر: نهاية القول المفيد ص (١٤٢ ـ ١٤٣)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٩٥).

والقصر(١): مختار ابن سوار(٢)، وسبط الخياط(٣)، وأبي العلاء(٤)، وغيرهم(٥)؛ لعدم حرف المد(٦).

وبالجملة فالصحيح: جواز كلٍّ من الثلاثة للجميع؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عنهم.

نعم قال المصنف(٧): «إن القصر في: ﴿عَيْنٍ﴾ عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح(٨)، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مد [حرف](٩) اللين قبل الهمز(١٠)»، تدبر.

---

(١) والقراءة بالقصر في (عين) من فاتحتي مريم والشورى لجميع القراء من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٤٨/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣٤)).

(٢) لم أقف عليه في نسخة المستنير التي بين يديّ، ولا في النسخة المحققة في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية، وقد عزاه في النشر، والتقريب، إلى المستنير، وكذا ابن الناظم، والنويري، وموسى جار الله، في شروحهم، وعزاه صاحب الإتحاف ـ أيضاً ـ إلى المستنير. (ينظر: النشر ٣٤٩/١، وتقريب النشر ص (٢١)، وشرح النويري ١٩٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٥)، والإتحاف ١٧٢/١، وشرح موسى جار الله ص (٣٩)).

(٣) ينظر: المبهج ص (٢٥٦ ـ ٢٥٧).

(٤) لم أجد في الغاية نصًّا على القصر، وإنما قال: «والضرب الثاني: ما كان ثلاثياً من حروف الهجاء، ما قبل أوسطه من جنسه، نحو: (لام)، (ميم)، (نون)، وقد أشبعنا القول في هذا المعنى في غير موضعٍ من كتبنا، وفي هذا مقنع للبصير». (ينظر: غاية الاختصار ٢٦٤/١).

(٥) وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيين قاطبة، وهو الذي في الهداية، والهادي. (ينظر: النشر ٣٤٩/١).

(٦) ينظر: نهاية القول المفيد ص (١٤٢ ـ ١٤٣)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٩٥).

(٧) ينظر: النشر ٣٤٩/١.

(٨) وعبارته في الكافي: «وأمَّا: ﴿عَيْنْ﴾ من: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، و﴿حمٓ ① عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١ ـ ٢]؛ فلم يُمَكِّن أحد مدَّها إلا ورش باختلاف عنه». (ينظر: الكافي ص (٢٣)).

(٩) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من نصِّ النشر حيث نقل الشارح. (ينظر: النشر ٣٤٩/١).

(١٠) لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز. (ينظر: النشر ٣٤٩/١).

(كـ)ـجواز الثلاثة[١] لهم.

في (**سَاكِنِ الْوَقْفِ**)؛ وهو الذي يوجد وقفاً.

نحو:

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٢].

و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣].

و﴿ٱلْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢].

مما هو حرف مد.

ونحو:

﴿ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٦٤].

و﴿خَوْفٌ﴾ [البقرة: ٣٨].

و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النساء: ١٧].

و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠].

و﴿ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢].

مما هو حرف لين.

إلا أنه يمتنع القصر للأزرق عن ورش في متطرف الهمز، نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠].

١٧٣ - ....وَفِي اللِّينِ يَقِلْ طُـــولٌ.................................

ثم الذي حققه المصنف[٢] في مسألة اللين: أن الأوجه الثلاثة[٣]

---

(١) المدُّ، والتوسط، والقصر.

(٢) ينظر: النشر ١/٣٥٠.

(٣) وقد نص على الثلاثة جميعاً: الإمام أبو القاسم الشاطبي. (ينظر: النشر ١/٣٥٠).

لا تجوز إلا لمن أشبع حروف المد في هذا الباب، أما القاصرون فالقصر لهم هنا متعين، ومن وسَّط لا يجوز له هنا إلا التوسط والقصر، اعتد بالعارض أو لا، ولا يجوز له الإشباع، فلذا كان الأخذ به في هذا النوع[1] قليلاً.

وهذا مراد المصنف بقوله: (**وَفِي اللِّينِ يَقِلْ**) (**طُولٌ**)؛ فالأكثر: الأخذ فيه بالتوسط[2]، والقصر[3]، بخلاف الأخذ بالطول[4] في النوع الْمَدِّي.

وقد تحصل للأزرق في نحو: ﴿شَىْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿سُوٓءَ﴾ [البقرة: ٤٩]، وجهان؛ المد والتوسط وصلاً ووقفاً؛ بالإسكان المجرد، ومع الإشمام والروم، بشرطهما، فقول الحرز[5]:

بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ ....

مراده بالقصر؛ هو التوسط، لقوله بعد[6]:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ........... ....

وصدق القصر عليه بالنسبة للإشباع.

---

(١) أي: الأخذ بالإشباع في مد اللين.

(٢) والتوسط مذهب أكثر المحققين، واختيار أبي عمرو الداني، وبه كان يُقْرِئ أبو القاسم الشاطبي، كما نصَّ عليه أبو عبدالله بن القصاع عن الكمال الضرير عنه، قال الداني: «المد في حال التمكين؛ التوسط من غير إسراف، وبه قرأت». (ينظر: جامع البيان ٢٣٠/١، والنشر ٣٤٩/١).

(٣) والقصر هو مذهب الحذاق؛ كأبي بكر الشذائي، والحسن بن داود النقار، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي علي المالكي، وأبي عبدالله بن شريح، وغيرهم، وأكثرهم حكى الإجماع على ذلك، وأنها جارية مجرى الصحيح، وبه كان يقرئ الأستاذ أبو الجود المصري، كما نص عليه ابن القصاع عن الكمال الضرير عنه، وهو قول النحويين أجمعين. (ينظر: النشر ٣٤٩/١ ـ ٣٥٠).

(٤) والإشباع مذهب أبي الحسن علي بن بشر. (ينظر: النشر ٣٤٩/١).

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٨٠).

(٦) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٨١).

وللباقين فيهما: ثلاثة أوجه[١] وقفاً على الهمزة المتطرفة بالإسكان [المجرد][٢] عن الإشمام ومعه، والقصر فقط [وصلاً][٣]، ووقفاً: على غير المتطرفة، وعليها بالروم[٤].

١٧٣ ـ ....وَأَقْوَى السَّبَبَيْنِ يَسْتَقِلْ

ثم بين قاعدة جليلة في الباب لم يتعرض لها في الحرز[٥][٦]؛ وهي [١١٠] أنه إذا اجتمع سببان للمد؛ قوي، وضعيف، فـ(**أَقْوَى السَّبَبَيْنِ**).

سـ(**يَسْتَقِلْ**) بالمد.

فَيُعْمَلُ بالقوي، ويلغى الضعيف، اتفاقاً[٧].

وأقوى الأسباب[٨]:

١ ـ السكون[٩]؛ لأن المدَّ فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق

---

(١) المَدُّ، والتَّوسُّطُ، والقَصْرُ.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/١٧٣).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/١٧٣).

(٤) من قوله: «وقد تحصل للأزرق..الخ» إلى هنا، موجود بحروفه في لطائف الإشارات ٣/١٠٣٥.

(٥) جاء بعد هذه الكلمة كلمة أخرى؛ وهي: (فقال)، وقد رأيت ـ عند إثباتها ـ أن سياق الكلام لا يتسق ولا يستقيم، فأَثْبَتُّها في الهامش، وحذفتها من المتن؛ حتى لا يضطرب ويتداخل معنى الكلام.

(٦) هذه من المسائل التي استدركها الشارح على الشاطبي في حرزه، وسبقه إلى هذا الاستدراك ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٦)).

(٧) نصَّ عليه في اللطائف (٣/١٠٣٥)، وقال الشيخ إبراهيم بن علي السمنوديّ في (رياضة اللسان)، باب مراتب المد، ص (١٠٥)، البيت رقم (٧٥):

وَسَبَبَا مَدٍّ إذا مَا وُجِدَا   فَإِنَّ أَقْوَى السَّبَبَينِ انْفَرَدَا

(٨) قال الشيخ إبراهيم بن علي السمنوديّ في (رياضة اللسان)، باب مراتب المد، ص (١٠٥)، البيت رقم (٧٤):

أَقْوَى الْمُدُودِ لَازِمٌ فَمَا اتَّصَلْ   فَجَائِزٌ فَذُو انْفِصَالٍ فَبَدَلْ

(٩) قال في النشر: «فأقواه ما كان لفظياً، وأقوى اللفظ ما كان ساكناً، وأقوى الساكن =

بالساكن بحقه إلا بالمد[١].

٢ ـ فالمتصل، نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩][٢]، و﴿ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: ٧٤][٣].

٣ ـ فالساكن العارض للوقف، نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢][٤].

٤ ـ فالمنفصل، نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤][٥].

٥ ـ فما تقدم فيه الهمز على حرف المد، نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١][٦].

ويتخرج على القاعدة فروع[٧]:

منها؛ ما تقدم في اجتماع اللفظي، والمعنوي[٨].

ومنها؛ نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦][٩]، ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠][١٠]، إذا قُرِئَ للأزرق، لا يجوز فيه سوى الطول؛ لأجل الهمز[١١].

= ما كان لازماً، ولذلك اتفق الجمهور على قدر مده، فكان أقوى من المتصل لذلك». (ينظر: النشر ٣٥١/١).

(١) ينظر: النشر ٣٥١/١.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وكان المتصل أقوى من المنفصل والعارض؛ لإجماعهم على مده، وإن اختلفوا في قدر مده، واختلافهم في مد المنفصل والعارض. (ينظر: شرح النويري ٢٠٤/٢).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وكان العارض أقوى من المد المنفصل؛ لمد كثير ممن قصر المنفصل له. (ينظر: شرح النويري ٢٠٤/٢).

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وكان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز؛ لإجماع من اختلف في المد بعد الهمز على مدِّ المنفصل. (ينظر: النشر ٣٥١/١).

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) ينظر: النشر ٣٥٠/١ ـ ٣٦٢، وشرح النويري ٢٠٨/٢ ـ ٢٠٩، والإتحاف ١٧٤/١، وشرح ابن الناظم ص (٧٦).

(٨) فالمد اللفظي أقوى من المد الذي سببه معنوي؛ لإجماعهم عليه. (ينظر: النشر ٣٥١/١).

(٩) في الأصل كتبت مجردة من واو العطف: (جاءوا)، وأثبتها كما وردت في النص القرآني.

(١٠) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١١) أي: من أجل وقوع حرف المد بعد الهمز، فلا يجوز للأزرق في ذلك: توسط، ولا قصر، بل المد وجهاً واحدًا. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٦)).

فإن وقف على: ﴿جَاءُوا﴾، و﴿رَءَا﴾؛ جازت الأوجه الثلاثة؛ لتقدم الهمز، وذهاب سببية الهمز بعده.

وإذا وقف على نحو: ﴿نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣][١] ﴿تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، و﴿ٱلسُّوٓءَ﴾ [النساء: ١٧][٢]، بالسكون؛ لا يجوز فيه: القصر عن أحد ممن همز، ولا التوسط لمن أشبع وصلاً، ويجوز عكسه[٣] للسبب الأصلي دون العارض.

ولا يجوز الثلاثة للأزرق في الوقف على نحو: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، إلا على مذهب من قصره وصلاً[٤]، بل يجوز الطول وقفاً لمن مذهبه دون ذلك وصلاً[٥] تدبر[٦].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) أي: يجوز الإشباع وقفاً لأصحاب التوسط وصلاً. (ينظر: النويري ٢٠٨/٢).

(٤) إن اعتد بالعارض، ويقف بالقصر إن لم يعتد به. (ينظر: النشر ٣٦١/١، ولطائف الإشارات ١٠٣٦/٣، والإتحاف ١٧٤/١).

(٥) إن اعتد بالعارض، ومن روى التوسط وصلاً وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالأخرين؛ إن اعتد به، ومن روى عنه الطول وصلاً وقف كذلك، سواء اعتد بالعارض أو لا. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٦)، وشرح النويري ٢٠٨/٢ ـ ٢٠٩، والإتحاف ١٧٤/١).

(٦) وههنا تحرير دقيق ـ عن شيخنا محمد تميم الزعبي ـ في مسألة العوارض عند اجتماعها؛ ولنفاسته فإني أنقله بحروفه؛ قال الشيخ محمد تميم الزعبي فيما نقلته عنه وقرأته عليه بمضمنه ـ من كتابه فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي ـ ما نصُّهُ: «اختلف المحررون في تحرير العوارض مجتمعة، فبعضهم سوَّاها ببعضها، وبعضهم فرَّق بينها وجعلها أبواباً مختلفة؛ كصاحب غيث النفع، والطباخ، والميهي، والخليجي، إلا أنا لم نقرأ بالالتزام بالتسوية بين العوارض ولا نجعلها أبواباً مختلفة، فبأي وجه قُرِئَ به جاز، ولا يعد ذلك من التركيب، ولا أمنع من ذلك، كيف لا، وقد أَلَّفَ فيه كثير من السابقين؛ كالنشار، والضباع، والخليجي.
وهذه الأوجه على سبيل التخيير، والمقصود منها معرفة جواز القراءة بها، لا على سبيل وجه ذكر الخلف، فبأي وجه قُرِئَ منها جاز، ولا حاجة إلى جمعها في موضع واحد، إلا إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع أو الإفراد. =

. . . .

= قال الشيخ الخليجي في قرة العين ـ عند كلامه في تحرير العوارض المدِّية مجتمعة ـ: «ثم اعلم أن المحررين اختلفوا في تحرير العوارض مجتمعة، فبعضهم سوَّاها ببعضها، وبعضهم فرَّق بينها وجعلها أبواباً مختلفة. وبيان ذلك: أنه إذا اجتمع عارض منصوب مع آخر مجرور نحو: ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]؛ فمن سوى بينهما؛ ساوى مدَّهما، ورامَ في المجرور بالقصر مع قصر المنصوب، ومن يفرِّق؛ يسوي بينهما في المد، ويروم المجرور حال قصره مع تثليث المنصوب.

وإذا اجتمع عارض مجرور وآخر مرفوع كـ﴿ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ و﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فمن يسوي بينهما؛ له قصر المجرور بالسكون مع قصر المرفوع بسكون وإشمام، ثم رومهما مع القصر فيهما، ثم توسطهما ومدهما بالسكون فيهما، وإشمام المرفوع في الحالتين.

ومن يفرق؛ فله على قصر المجرور بالسكون: قصر المرفوع بالسكون والإشمام والروم، وعلى روم المجرور: سبعة المرفوع، وعلى توسط المجرور: توسط المرفوع بسكون وإشمام، ورومه بالقصر، وعلى مد المجرور: مد المرفوع بسكون وإشمام، ورومه بالقصر، فأوجه المرفوع حينئذٍ ستة عشر.

فإن قلت: كيف تجوز ثلاثة المنصوب وسبعة المرفوع على روم المجرور بالقصر؟.

وكيف يجوز روم المرفوع بالقصر حال توسط المجرور أو مده بالسكون؟.

قلتُ: جازت سبعة المرفوع وثلاثة المنصوب حال روم المجرور بالقصر؛ لأن الروم كالوصل، ونحن إذا وصلنا المجرور ووقفنا على مرفوع أو منصوب، جاز لنا فيهما جميع أوجههما، أما جواز المرفوع بالقصر حال توسط المجرور بالسكون فهو لما بُيِّن أن الروم كالوصل، ونحن إذا وصلنا المرفوع قصرناه، فكذلك إذا أردنا رومه مع توسط غيره أو مده بالسكون.

فإن قلت: هذا يعد تركيباً؛ قلت: لا تركيب بين بابين كما نصَّ على ذلك صاحب غيث النفع، واعتمده الطباخ، ونبه عليه الميهي، وتلقيناه عن شيخنا ـ والكلام للخليجي ـ، وكان ﵀ لا يُلَقِّي بهذه الطريقة إلا من يثق بهم، ويأمن عدم التخليط عندهم.

وبعضهم يعتبر المنصوب باباً، والمرفوع والمجرور باباً آخر، وهذه طريقة ملفقة من الطريقتين السابقتين جرى عليها بعض مقرئي الأرياف، وكان شيخنا ـ ﵀ ـ يُلَقِّي بها الناس وقد عدلنا عنها» انتهى كلام الخليجي، وقد نظم المنصوري بعض تلك الأوجه بقوله:

وَكُلُّ مَنْ أَشْبَعَ نَحوَ الدِّيْنِ ... ثَلَاثَةٌ تَجْرِيْ بِوَقْفِ الِّلـيْنِ
وَمَنْ يَرَى قَصْراً فَبِالْقَصْرِ اقْتَصَرْ ... وَمَنْ يُوَسِّطْهُ يُوَسِّطْ أَوْ قَصَرْ =

١٧٤ ـ وَالْمَدُّ أَوْلَى إِنْ تَغَيَّرَ السَّبَبْ[١]   وَبَقِيَ الْأَثَرُ. أَوْ فَاقْصُرْ أَحَبْ

وإذا تغير سبب المد[٢]؛ جاز المدُّ؛ مراعاة للأصل، والقصر؛ نظراً للفظ[٣].

= وقد نظم الشيخ الميهي تقدم اللين على المد:

وَلَكَ مِنْ قَصْرِ حَرْفِ اللِّيْنِ   ثَلَاثَةٌ تَجْرِيْ بِنَحْوِ الدِّيْنِ
وَإِنْ تُوَسِّطْهُ فَوَسِّطْ أَشْبِعَا   وَإِنْ تَمُدُّهُ فَمُدَّ مُشْبِعَا

وذكر ابن الجزري في النشر (٣٣٥/١، ٣٣٨) كلاماً طويلاً عن أصحاب المد العارض للسكون، ومن له الإشباع، ومن له التوسط، ومن له القصر، ثم قال: الصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع، إلا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم، فإنه يجوز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة وما دونها للقاعدة المذكورة، ولا يجوز ما فوقها بحال، والله أعلم.

ومما يجدر **التنبيه** عليه هنا، أن هذه الأوجه لا تدخل تحت قول ابن الجزري في المقدمة: (**وَاللَّفْظُ فِي نَظِيْرِهِ كَمِثْلِهِ**)؛ إذ المقصود أوجه الرواية كقصر المنفصل ومده، وأوجه البدل واللين للأزرق، فتلك أوجه رواية لا أوجه اختيار، وإن كان الأولى الالتزام بما قاله العلماء في تحرير العوارض كما تقدم عنهم، إلا أنه ليس من باب الإلزام والوجوب، بل من باب الحسن والاختيار.

وقد أشار ابن الجزري إلى أن العارض يكون أقوى من اللين بقوله في الطيبة، البيت رقم (١٧٣):

............وَفِي اللِّينِ يَقِلْ   طُولٌ..............................

وعليه فيلزم تساوي اللين والعارض أو زيادة المد العارض عن مد اللين، والله تعالى أعلم».

(١) أصاب الحرف الأخير من الكلمة مسح وطمس.

(٢) سواء كان السبب همزاً أو سكوناً، وسواء كان تغيير الهمز بين بين أو بالإبدال أو بالحذف. (ينظر: لطائف الإشارات ١٠٣٦/٣).

(٣) قال في النشر (٣٥٥/١): «ولا يجوز بهذه القاعدة إلا المد؛ على استصحاب الحكم، أو القصر؛ على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية، ولا نعلمها»، وقال النويري: «يتفرع على القاعدة المذكورة في البيت عشرة فروع...الخ» ثم ذكرها، وهي التي أفرد لها ابن الجزري فصلاً سمَّاه (فصلٌ في قواعد في هذا الباب مهمة). (ينظر: النشر ٣٥٠/١ ـ ٣٦٢، وشرح النويري ٢١٢/٢).

والأول مختار الشاطبي[1]، كالداني[2]، في آخرين[3].

(وَ)لكنَّ التحقيق.

ما ذكره المصنف بقوله:

(الْمَدُّ أَوْلَى) من القصر.

(إِنْ تَغَيَّرِ السَّبَبْ)؛ أي: سبب المد، سواء كان: همزاً، أو سكوناً.

وسواء التغير؛ بين بين، أو بإبدال، أو نقل.

(وَبَقِيَ الْأَثَرُ)؛ أي: الذي يدل على المد.

كما في قراءة قالون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]؛ بتسهيل الهمزة الأولى؛ وذلك ترجيحاً للموجود على المعدوم[4].

(أَوْ) تَغَيَّرَ بزوال السبب بالكلية.

كالتغير بالحذف؛ نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]، عند من أسقط أولى الهمزتين.

(فَاقْصُرْهُ)[5].

---

(١) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٢٠٨):

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

قال في شرح ابن الناظم: «وهذا أصل ذكره الشاطبي في الهمزتين من كلمتين، ولم يبين تفصيله، وهو هنا أولى، ولا بد من تفصيله». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٦)).

(٢) ينظر: التيسير ص (٣٧).

(٣) كأبن شريح، وأبي العز القلانسي، وغيرهما، وهو اختيار الجعبري. (ينظر: الكافي ص (٢٢)، والنشر ١/٣٥٤).

(٤) ينظر: النشر ١/٣٥٥.

(٥) هكذا ضُبطت في الأصل؛ بهاء الضمير؛ وذلك لضرورة الشرح ومناسبة السياق، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ وهي كذلك في جميع النسخ والشروح ـ: **(فَاقْصُرْ)**.

فإن القصر (**أَحَبْ**)؛ أي: أولى، وأقيس[(١)].

ويتخرج من ذلك: ما إذا قُرِئَ المثال المذكور[(٢)] لأبي عمرو ومن معه؛ بإسقاط إحدى الهمزتين، وقدرت الأولى، كما للأكثرين؛ فالقصر للمنفصل، وهو: ﴿هَا﴾، مع وجهي المد، والقصر، في: ﴿أُوْلَآءِ﴾؛ على الاعتداد بالعارض؛ وهو الإسقاط وعدمه، فإن مدَّها، تعين المد [في أولاء][(٣)] وجهاً واحداً؛ لأن: ﴿أُوْلَآءِ﴾ إمَّا أن يقدر منفصلاً فيمد مع: ﴿هَا﴾، أو متصلاً فيمد مطلقاً، فلا وجه حينئذٍ لمدِّ: ﴿هَا﴾ المتفق على انفصاله، وقصر [١١١] ﴿أُوْلَآءِ﴾ المختلف في اتصاله؛ فالجائز ثلاثة أوجه فقط[(٤)].

فإن قُرِئَتْ بالتسهيل لقالون ومن معه مثلاً: فالأربعة المذكورة جائزة؛ بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه في: ﴿أُوْلَآءِ﴾، سواء مُدَّ الأول أو قُصِرَ، لكن مدَّ: ﴿هَا﴾، مع قصر: ﴿أُوْلَآءِ﴾ يضعف؛ إذ سبب الاتصال ولو تغير أقوى من الانفصال، لاتفاق من رأى قصر المنفصل على جواز مد المنفصل وإن غير سببه دون عكسه[(٥)].

ويتخرج من ذلك ـ أيضاً ـ:

ما إذا قُرِئَ للأزرق نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [البقرة: ٨]؛ فمن قصر: ﴿ءَامَنَّا﴾، قصر: ﴿ٱلْأَخِرِ﴾ مطلقاً، ومن وسط: ﴿ءَامَنَّا﴾ أو أشبعه، سوَّى بينه وبين: ﴿ٱلْأَخِرِ﴾، إن لم يعتد بالعارض؛ وهو النقل، وقصر: ﴿ٱلْأَخِرِ﴾، إن اعتد به[(٦)].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٧).
(٢) يعني قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١].
(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف حيث إن الكلام موجود بحروفه؛ وذلك لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/١٧٤).
(٤) ينظر: الإتحاف ١/١٧٤.
(٥) ينظر: الإتحاف ١/١٧٤.
(٦) ينظر: الإتحاف ١/١٧٤.

وإذا وُقِفَ لحمزة على: ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠][(١)] ﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩][(٢)]، فالمدُّ له في وجه التسهيل بالروم أولى، والقصر أولى في وجه البدل[(٣)].

ومن أمثلة السكون: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]، حال الوصل[(٤)]، و﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١ ـ ٢]، حال النقل[(٥)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٦)].



(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٦).

(٤) إذا قُرِئَ: ﴿الٓمٓ﴾ بالوصل؛ جاز لكل القراء القراءة في الياء من هجاء (ميم): المد الطويل، والقصر؛ باعتبار استصحاب حكم المد، والاعتداد بالعارض، على القاعدة التي نصَّ على ذكرها الناظم، وممن نص على الوجهين: أبو عمرو الداني، وأبو محمد مكي، وأبو العباس المهدوي، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، قال في جامع البيان: «والوجهان جيدان»، وقال الأستاذ أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة: «وكلا القولين حسن، غير أني بغير مد قرأت فيهما، وبه آخذ»، وقال في التبصرة: «فمن القراء من يعتد بالحركة، فلا يشبع المد كإشباعه في: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢]، ومنهم: من يمد ولا يعتد بالحركة؛ لأنها عارضة، وهو أقيس وأوجه، والأول حسن أيضاً»، قال ابن الجزري: «إنما رجح القصر؛ من أجل أن الساكن ذهب بالحركة، وأما قول أبي عبدالله الفاسي: ولو أخذ بالتوسط في ذلك؛ مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً، فإنه تَفَقُّهٌ وقياس لا يساعده نقل». (ينظر: النشر ٣٥٩/١، وجامع البيان ٣٢٣/١، والتذكرة ٩٢/١ ـ ٩٣، والتبصرة ص (٧٥ ـ ٧٦)، وشرح الهداية ص (٢٢٦ ـ ٢٢٨)).

(٥) يجوز لورش ـ ومن وافقه على النقل ـ في: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾؛ المد الطويل، والقصر، على القاعدة المذكورة، وممن نص على ترك المد: إسماعيل بن عبدالله النحاس، ومحمد بن عمر بن خيرون القيرواني، عن أصحابهما، عن ورش. (ينظر: النشر ٣٥٩/١).

(٦) ينظر: النشر ٣١٣/١ ـ ٣٦٢، وشرح النويري ١٥١/٢ ـ ٢١٨، وشرح ابن الناظم ص (٧١ ـ ٧٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ٣١ب ـ ٣٣/ب)، والإتحاف ١٥٧/١ ـ ١٧٥.

بَابُ الْهَمَزَاتِ[١]

تحقيقاً وتخفيفاً[٢].

اعلم أن الهمز لما كان أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً، تنوعت العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف[٣]، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم تخفيفاً، ومن ثم كان أكثر ما يرد التخفيف من قراءاتهم؛ كابن كثير[٤]، ونافع من رواية ورش، وكأبي عمرو؛ إذ مادة قراءته عنهم[٥].

ولغة أكثر العرب: ترك الهمزة الساكنة في الدرج، والمتحركة عند الوقف.

---

(١) وضع الشارح هذا العنوان: (**بَابُ الْهَمَزَاتِ**) شرحاً لقول الناظم: (**بَابُ**)؛ فجعل هذا العنوان كالمدخل إلى ما بعده من مسائل الهمز المختلفة؛ والتي تشمل: باب الهمزتين من كلمة، وباب الهمزتين من كلمتين، وباب الهمز المفرد، وباب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وباب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، وباب وقف حمزة وهشام على الهمز، بيد أنه بدأ مباشرة بالهمزتين من كلمة من غير أن يفرد لها عنواناً مستقلاً؛ فقال: (بدأ المصنف ـ كالشاطبي ـ بالكلام على الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة)، ولم أر غيره فعل مثل فعله من شراح الطيبة، ولا شراح الشاطبية، بل كلهم يبدؤون مباشرة بأول مسائل الهمز؛ باب الهمزتين من كلمة، على أن الشارح قد ضبطها في المتن الذي على هامش الشرح: (**بَابُ الْهَمْزَتَيْنِ فَي كَلِمَة**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ والشروح: (**بَابُ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَة**).

(٢) قوله: (**تَحْقِيْقاً وَتَخْفِيفاً**)، كتب في الأصل وكأنه ابتداء للشرح، فظهر متصل بالخط مع ما بعده من الكلام، ولعل الأولى أن تكون هذه الجملة متممة لعنوان الباب، فتثبت ملحقة مع ما قبلها من الكلام؛ لتصبح جزأً من العنوان، فيصير عنوان الباب كاملاً: (**بَابُ الْهَمَزَاتِ تَحْقِيْقاً وَتَخْفِيفاً**).

(٣) ويقابل التخفيف: التحقيق. (ينظر: لطائف الإشارات ٨١٥/٢).

(٤) من رواية ابن فُليح. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦٢٧/٢).

(٥) أي: عن أهل الحجاز. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦٢٧/٢).

وأما الحديث الذي أخرجه(١) ابن عدي(٢)من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «مَا هَمَزَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا عُمَرُ، وَلَا الْخُلَفاءُ، وَإِنَّمَا الْهَمْزُ بِدْعَةٌ، ابْتَدَعُوهَا مَنْ بَعْدَهُمْ»؛ فلا يحتج به، كما قاله أبو شامة(٣)؛ لأن موسى بن عُبَيْدة الربذي(٤) ضعيف عند أئمة الحديث، بل نُقِلَ عن أحمد: أنه لا تحل الرواية عنه، أو لا يُكْتَبُ حديثه(٥).

وكذلك حديث الحاكم، من طريق حُمران بن أَعْيَن(٦)، عن أبي الأسود(٧)،

(١) قال محقق كتاب الإتقان: «هكذا عزاه المصنف لابن عدي، ولم أقف عليه في "الكامل" فيما بحثت من حديث ابن عمر رضي الله عنهما». (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/٦٢٧).

(٢) هو: عبدالله بن عَديّ بن عبدالله؛ أبو احمد الجُرْجاني، الحافظ، من مؤلفاته: الكامل في الرجال، والانتصار على أبواب مختصر المزني، توفي سنة ٣٦٥هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٠، وسير أعلام النبلاء ١٦/١٥٤، والإتقان في علوم القرآن ٢/٦٢٧).

(٣) قال أبو شامة: «هذا حديث لا يحتج به، وموسى بن عبيدة الرَّبَذِيُّ ضعيفٌ عند أئمة الحديث». (ينظر: إبراز المعاني ٢/٧).

(٤) موسى بن عبيدة الرَّبَذِيُّ ـ وقد ضبطه محقق شرح أبي شامة بالـ(ـزيدي)، وكذا هو في كتاب النشر المطبوع، وهو وهم ـ ابن عبيدة بن نشيط أبو عبدالعزيز مدينى الدار، روى عن محمد بن كعب، ونافع، وغيرهما، وروى عنه الثوري، وشعبة، ووكيع، وغيرهم، قال: أحمد بن حنبل قال: على بن المدينى، عن يحيى القطان قال: كنا نتَّقي موسى بن عبيدة تلك الايام، توفي بالمدينة سنة ١٥٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الجرح والتعديل ٨/١٥١، وضعفاء العقيلي ٤/١٦١، وتهذيب التهذيب ٢/٦٤).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال ٢٩/١٠٧.

(٦) تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٩): (وحمزة عنه سليم وخلف...الخ).

(٧) أبو الأسود الدؤلي، ويقال: الديلي، ظالم بن عمرو، علامة فاضل، قاضي البصرة، ولد في أيام النبوة، وحدَّث عن جمع من الصحابة منهم: عمر، وعليّ، رضي الله عنهم، قال أبو عمرو الداني: قرأ القرآن على عثمان، وعليٍّ، وقرأ عليه ولده أبو حرب، ونصر بن عاصم الليثي، توفي في طاعون الجارف سنة ٦٩هـ، على الصحيح، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٨١).

عن أبي ذرٍّ[(١)] رضي الله عنه قال: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيءَ الله ـ أَيْ: بِالْهَمْزِ ـ، فَقَالَ: لَسْتُ بِنَبِيءِ اللهِ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللهِ»[(٢)] قال الذهبي: حديث منكر، وحمران؛ رافضيٌّ، ليس بثقة.

ولِمَا تقدم في القرآن:

﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤].

﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤][(٣)].

و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥].

ووقع بعدها: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦].

بدأ المصنف ـ كالشاطبيِّ ـ بالكلام **على الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة**[(٤)].

---

(١) جندب بن جنادة الغفاري، وقيل: جندب بن سكن، أحد السابقين الأولين، خامس خمسة في الإسلام، روى عنه حذيفة بن أسيد الغفاري، وابن عباس، وأنس بن مالك، وغيرهم، رضي الله عنهم، كان رأساً في الزهد، والصدق، والعلم والعمل، قوَّالاً بالحق، لا تأخذه في الله لومة لائم، مناقبه أكثر من أن تحصى، رضي الله عنه وأرضاه، توفي سنة ٣٢هـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٦/٢).

(٢) وتتمة الحديث: «ولم يهمز»، رواه في كنز العمال (٤٥٧/١١)، بحديث رقم (٣٢١٤٨)، ورواه الحاكم في مستدركه (٢٣١/٢)، في كتاب التفسير، وصححه على شرط الشيخين، وتعقبه الذهبي ـ كما ذكر الشارح ـ بتضعيف حمران نقلاً عن الأئمة، وبقوله: «بل منكر لم يصح»، وكذا أخرجه ابن عدي في الكامل (٨٤٢/٢)، حديث رقم (٢٣٩٠) في ترجمة (حُمْران بن أعين)، ونقل تضعيفَهُ عن ابن معين. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦٢٨/٢).

(٣) في الأصل: (بالأخرة).

(٤) وقال النويري ـ وتبعه المنير السمنودي ـ: «وذَكَرَهُ بعد المدِّ؛ لأن الهمزة إذا خُفِّفت جُعلت مدًّا، أو كالمدِّ غالباً»، وقال موسى جار الله: «الأئمة في ترتيب الأبواب يراعون ترتيب حروف القرآن؛ فيقدمون باب الإدغام الكبير على سائر الأبواب؛ لأجل تقديم: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣ ـ ٤] على سائر حروف القرآن، ثم يأتون بباب هاء الكناية؛ لتقدم: ﴿فِيهِ هُدٗى﴾ [البقرة: ٢] على غيرها، ثم بباب المد والقصر؛ =

[وتأتي][(1)] الأولى منهما للاستفهام، وغيره، [ولا تكون][(2)] إلا مفتوحة.

وتكون الثانية مفتوحة، نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦][(3)]، ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢].

ومكسورة، نحو: ﴿أَءِنَّا﴾ [الرعد: ٥][(4)]، ﴿أَءِذَا﴾ [الرعد: ٥][(5)].

ومضمومة، نحو: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص: ٨].

١٧٥ ـ ثَانِيهِمَا سَهِّلْ: غِنَى[(6)] حِرْمٍ[(7)] حَلَا. وَخُلْفُ ذِي الْفَتْحِ: لَوَى. أَبْدِلْ: جَلَا

١٧٦ ـ خُـلْـفـاً........................ ....

= للمد والقصر في: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، ثم يذكرون باب الهمزتين من كلمة؛ لأنهما وقعتا في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وهذا من حسن أدبهم، وعظيم فقههم، رضي الله عنهم ورضوا عنه»، وقال في لطائف الإشارات: «وإنما عقَّبْتُهُ ـ يعني باب الهمز المفرد ـ بهاء الكناية؛ لترتيب الكتاب العزيز، وكثير من المؤلفين عقَّبوا بالمد والقصر؛ واحتجُّوا لهم بما بين هاء الكناية والمد من المشاركة بجامع الخفاء، والذي أثْبَتُّهُ للترتيب القرآني ـ كما نبَّه عليه المحقق أبو إسحاق الجعبري ـ أظهر». (ينظر: شرح النويري ٢١٩/٢، ولطائف الإشارات ٨١٧/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٣/ب)، وشرح موسى جار الله ص (٤٢)).

(١) في الأصل: (يأتي) على التذكير، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٢) في الأصل: (ولا يكون) على التذكير، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٣) وموضع سورة يس: الآية [١٠].

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**غِنَى**)، والثاني: بالألف الممدودة، مع فتح النون بلا تنوين: (**غِنَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بالألف المقصورة مع التنوين: (**غِنًى**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم، والثاني: بالرفع في الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**). قال النويري في شرح الطيبة (٢٢٤/٢): «و(**حِرْمٍ**)؛ مجرور بتقدير حرفٍ؛ أي: مع حرم».

وقد بين المصنف اختلاف القراء في ذلك، فقال:

(ثَانِيْهِمَا)؛ أي: الهمزتين من كلمة مطلقاً.

(سَهِّلْ)؛ أي: اقرأه بالتسهيل؛ والمراد به إذا أطلق هنا؛ أن تكون بين الهمزة وما منه حركتها.

فإن كانت مفتوحة: فبين الهمزة والألف.

أو مضمومة: فبين الهمزة والواو.

أو مكسورة: فبين الهمزة والياء.

والمشافهة تحكم ذلك كله(١).

وذلك للمرموز إليهم بقوله: **(غِنَى(٢)حِرْمٍ(٣) حَلَا)**؛ أي: رويس، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو.

فيشمل ورشاً من طريق الأزرق؛ وهو له عند: صاحب العنوان(٤)، والطرسوسي(٥)، والأهوازي(٦)، وغيرهم(٧)، وسيأتي ـ آنفاً ـ ما له عند الأكثرين.

قال ابن المصنف(٨): «و**(حَلَا)**؛ من الحلاوة، أي: أنَّ غنى كل من الحرمين لوجود بيت الله في أحدهما، والنبي ﷺ في الآخر، عن سائر

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٧).

(٢) وقوله: **(غِنَى)**؛ اسمٌ، وهو مقابل الفقر.

(٣) وقوله: **(حِرْمِ)**؛ أصله: (حِرْمِيّ)؛ بكسر الحاء، وسكون الراء؛ نسبة إلى الحَرَم؛ بفتحتين علىٍ خلاف القياس، والمراد: حرم مكة، وحرم المدينة، فَخُفِّفَ كما خُفِّفَ غيره من المكي والمدني ونحوهما، وأُجْرِي مجرى المنقوص.

(٤) ينظر: العنوان ص (٤٧).

(٥) وهو شيخ صاحب العنوان. (ينظر: النشر ٣٦٣/١).

(٦) ينظر: الوجيز ص (٦٨).

(٧) كأبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي علي الحسن بن بليمة. (ينظر: النشر ٣٦٣/١، وتلخيص العبارات ص (١٣)، والتذكرة لابن غلبون ١٥٧/١).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٧).

بقاع الأرض، له في النفوس حلاوة، وفي المُهَج طلاوة»[1].

و(**خُلْفٌ**) بتسهيل الهمز.

(**ذِي الْفَتْحِ**) من ذلك[2].

---

(١) وتأتي كلمة: (**حَلَا**)؛ بمعنى: صار ذا حلاوة، وحَلَّاه؛ أعطاه حِلْية، وهي ما يُتَزَيَّنُ به، وقد تأتي بمعنى: العطية، يقال: حلوت فلاناً إذا أعطيته حلواً، وهذه الكلمة من الكلمات التي تكرر استخدمها كثيراً في كلام الناظم.

(٢) فجملة ما في القرآن من الهمزتين المتفقتين بالفتح لكل القراء تسعة وعشرون موضعاً:

١ - أمَّا الذي بعده ساكن صحيح من المتفق على الاستفهام فيه فهو في عشر كلمات، في ثمانية عشر موضعاً؛ وذلك على النحو التالي:

١ - ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، [يس: ١٠].

٢ - ﴿ءَأَنتُمْ﴾، في سبعة مواضع؛ البقرة، والفرقان، وأربعة مواضع في سورة الواقعة، وموضع في سورة النازعات.

٣ - ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠].

٤ - ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١].

٥ - ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]، [النازعات: ٦٢].

٦ - ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ [يوسف: ٣٩].

٧ - ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء: ٦١].

٨ - ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ [النمل: ٤٠].

٩ - ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ [يس: ٢٣].

١٠ - ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١١٣].

٢ - وأمَّا إن كان الساكن فيه حرف مد، والمختلف فيه استفهاماً وخبراً، فهو في كلمة واحدة، في ثلاثة مواضع؛ وهي: ﴿ءآمنتم﴾ [الأعراف: ١٢٣]، [طه: ٧١]، [الشعراء: ٤٩].

٣ - ومنه قوله تعالى: ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]، لكنه لم يُخْتَلَف فيه استفهاماً أو خبراً.

٤ - وأمَّا ما كان بعده متحرك، والمختلف فيه بين الإخبار والاستفهام:

١ - ﴿ءَأَمِنتُم﴾ [الملك: ١٦].

٢ - ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢].

٣ - ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤].

٤ - ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠].

٥ - ﴿ءَأَنْ كَانَ﴾ [ن: ١٤].

٥ - وهناك موضع خاص بابن كثير وهو: ﴿ءَأَنْ يُؤْتَى﴾ [آل عمران: ٧٣]، حيث إن مذهبه الاستفهام فيه.

٦ - وموضع خاص بأبي جعفر؛ حيث يفتح الهمزة الثانية من قوله تعالى: ﴿ءَأَنْ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]. =

نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦][(١)].

ثابت للمرموز إليه بلام: **(لَوَى)**؛ أي: هشام.

فالتسهيل: له من طريق ابن عبدان، وغيره، عن الحلواني[(٢)].

والتحقيق: من مشهور طرق الداجوني[(٣)].

ومعنى: **(لَوَى)**؛ مَالَ، كأنه يشير إلى كونه اختص بالفتح دون غيره[(٤)].

= والأصل في جميع هذه المواضع همزتان، حَقَّقَ هشام الأولى منهما: وهي همزة الاستفهام.

وأما الثانية: فله فيها التسهيل والتحقيق مع الإدخال من طريق الحلواني، والتحقيق مع عدم الفصل من طريق الداجواني، وللداجوني من الكافي التسهيل مع الفصل مع ما يترتب عليه من مذهب الكافي، فيتحد في وجه مع الحلواني، ويمتنع لكليهما التسهيل مع عدم الفصل.

قال في التنقيح، الأبيات رقم (٢٠ ـ ٢١):

.....................ءَأَنْذَرْتَهُمْ لَهُ فَمُدَّ مَعَ التَّحْقِيْقِ وَافْصِلْ مُسَهِّلَا

وَعَنْهُ رَوَى الدَّاجُونِي قَصْراً مُحَقَّقاً ....

والضمير في قوله: (له) للحلواني، إلى أن قال في البيت رقم (٢٢):

وَمِنْ كَافٍ افْتَحْ سَهِّلِ الهَمْزَ وَاقِفاً كَآ أَنْتَ سَهِّلْ فَاصِلاً غَنًّا اهْمِلَا

وخرج عن هذا الأصل في ست كلمات: ﴿ءَآمَنْتُم﴾ في: الأعراف، وطه، والشعراء، و﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء، و﴿ءَاعْجَمِيٌّ﴾ في فصلت، و﴿ءَأَالِهَتُنَا﴾ في الزخرف، و﴿ءَأَذْهَبْتُم﴾ في الأحقاف، و﴿ءَأَنْ كَانَ﴾ في سورة (ن)، وسيأتي توجيه خروج هشام في كل موضع من هذه المواضع في مكانه من الشرح. (ينظر: الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)).

(١) وموضع سورة يس: الآية [١٠].

(٢) وهو الذي في: التيسير، والكافي، والعنوان، والمجتبى، والقاصد، والإعلان، وتلخيص العبارات، وروضة المعدل، وكفاية أبي العز، من الطريق المذكورة، وهو أيضاً عن الحلواني من غير الطريق المذكورة في: التبصرة، والهادي، والهداية، والإرشاد، والتذكرة لابن غلبون، والمستنير، والمبهج، وغاية أبي العلاء، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، وهو رواية الأخفش عن هشام. (ينظر: النشر ٣٦٣/١).

(٣) وهي من طريق عبدالله الجمَّال، وهو الذي في تلخيص أبي معشر، وروضة أبي علي البغدادي، والتجريد، وسبعة ابن مجاهد. (ينظر: النشر ٣٦٣/١).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٧).

وقوله: **(أَبْدِلْ)**؛ أي: اقرأ الهمزة المفتوحة بإبدالها ألفاً خالصة.

للمرموز إليه بجيم: **(جَلَا)**؛ أي: ورش من طريق الأزرق.

(خُلُفًا)؛ أي: بخلاف عنه فيه.

وقد مرَّ وجه التسهيل له.

وعلى الإبدال مَدَّ في نحو:

﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦][١].

و﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣].

مدًّا مشبعاً للساكنين.

وأتى في نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢]؛ بألف واحدة فقط من غير زيادة عليها، فلا يكون كـ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣]، وذلك لعدم السبب؛ وهو السكون، فلا يُزَاد على المد الأصلي الطبيعي، بخلاف: ﴿ءَامَنَ﴾؛ لعروض حرف المد بالإبدال، وضعف السبب [**١١٣**] بالتقدم على الشرط[٢].

ومعنى: **(جَلَا)**؛ ظَهَر ظهوراً تامًّا[٣].

ففيه إشارة إلى أن هذا الإبدال طريق الأكثرين عنه، وإلى عدم الالتفات إلى من طعن في هذا الوجه[٤]؛ من حيث إنه يؤدي إلى الجمع

---

(١) وموضع سورة يس: الآية [١٠].

(٢) ينظر: الإتحاف ١/١٨٠.

(٣) قال ابن الناظم: «**(جَلَا)**؛ أي: كشف، يعني أن الإبدال وإن خرج عن القياس ظاهر؛ لصحة الرواية». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٧)، والمفردات ص (٩٦)، ولسان العرب ١٤/١٥٠ ـ ١٥٢).

(٤) يشير بذلك إلى طعن الزمخشري وغيره من النحويين في هذه القراءة المتواترة؛ قال في الكشاف: «وَقُرِئَ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾؛ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر، وبتخفيف الثانية بين بين، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله، كما قرئ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلتُ: هو لَاحِنٌ خارج =

بين الساكنين على غير حدِّه، إذ لا شاهد له، بل هو مطعون في نحره بالأدلة؛ منها: أن هذه قراءة صحيحة متواترة، فهو(١) أقوى شاهد، فلا يحتاج إلى شاهد وإلا لتسلسل.

سلمنا ذلك(٢)، فقد أجاز الكوفيون الجمع بينهما على غير الحد الذي اختاره البصريون، واستدلوا عليه، ويكفي في ذلك مذهبهم.

وقرأ الباقون؛ ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح، وخلف في اختياره: بتحقيق الهمزتين.

وسيأتي ما اختلف لابن ذكوان في التسهيل لبعض الحروف.

١٧٦ ـ ....وَغَيْرُ الْمَكِّ(٣): (أَنْ يُؤْتَى أَحَدْ) يُــخْــبِــرُ..............................

= عن كلام العرب خروجين؛ أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدّه أن يكون الأوّل حرف لين والثاني حرفاً مدغماً، نحو قوله: الضالين، وخويصة؛ والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحرّكة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين؛ فأما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس»، وقد فصّل صاحب غيث النفع القول في هذه المسألة، وردَّ على الزمخشري، بل وعنَّف في الردِّ عليه، ونقل عن أبي حيان قصيدته في التعنيف وذكر المآخذ على الزمخشري في ذلك نظماً ونثراً، وقال موسى جار الله: «وهذا ـ أي وجه الإبدال ألفاً خالصة مع المد الطويل ـ وجه في العربية عريق، ومن أنكر فقد أقصر». (ينظر: الكشاف ١/٢٦، وغيث النفع ص (٧٩ ـ ٨٠)، وشرح الطيبة لموسى جار الله ص (٤٢)).

(١) في غيث النفع: (فهي). (ينظر: غيث النفع ص (٧٩)).

(٢) هكذا في الأصل، والتقدير: فلو سلمنا ذلك، فيكون المعنى: فلو سلمنا للمعارضين ـ على سبيل التنزل معهم ـ فإن حجتهم التي احتجوا بها بأنه لا شاهد من العربية بجواز الجمع بين الساكنين على غير حده غير صحيحة بدلالة إجازة الكوفيين للجمع بين الساكنين على غير حده.

(٣) اختلف في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بحذف الياء بعد الكاف المكسورة: (**الْمَكِّ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى المخطوطة والمطبوعة والشروح؛ إلا ما انفرد به صاحب تقريب الطيبة ـ وأثبت ذلك في النسخة الحديثة من ضبط الطيبة التي قام بتحقيقها ـ، حيث ضُبطت فيهما، بإثبات الياء بعد الكاف: (**الْمَكِّي**)، وقد خالف بهذا الوجه ضبط جميع الشروح والنسخ حتى نسخة =

(وَغَيْرُ الْمَكِّ)؛ ابن كثير.

﴿**أَنْ يَؤْتَى أَحَدْ**﴾ **(يُخْبِرُ)**؛ يعني: قرؤوا: قوله تعالى في آل عمران[1]: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ﴾؛ بهمزة واحدة.

على الخبر[2].

وقرأه ابن كثير وحده: ﴿أَأَنْ يُؤْتَىٰٓ﴾؛ بهمزتين[3].

على الاستفهام الإنكاري[4].

وهو على أصله من تسهيل الثانية بين بين[5].

١٧٦ ـ ....(أَنْ كَانَ): رَوَى اعْلَمْ حَبْرُ عَدْ.

١٧٧ ـ وَحُقِّقَتْ: شِمْ فِي صَبَا[6]........ ....

= الشيخ رضوان العقبي ـ وهي النسخة التي جعلها أصلًا لتحقيقه للمتن، وحيث إنه خالف إجماع النسخ في ضبطها فلعله كان من الأولى أن ينوه على ذلك؛ فيوجه مخالفته للإجماع في ضبطها؛ رواية، أو دراية.

(١) الآية: [٧٣].

(٢) على أنها مفعول: (ولا تؤمنوا)؛ أي: لا تصدقون بأن يؤتى أحد، أو: ولا تظهروا إيمانكم بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لأهل دينكم؛ أي: أسروا تصديقكم بأن المسلمين قد أُوْتوا من كتب الله مثل ما أوتيتم، أو: على أنها متعلقة بمحذوف؛ أي: دبرتم ذلك، وقلتم لأجل أن يؤتى أحد؛ والمعنى: أن الحسد حملكم على ذلك. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ٣٤٨/١، وحجة القراءات لابن زنجلة ص (١٦٦)، وشرح موسى جار الله ص (٤٣)).

(٣) مفتوحتين.

(٤) وذلك بقصد التوبيخ للطائفة التي كانت تدبر المكائد لإرجاع الناس عن الإسلام، وقرأ الأعمش، وشعيب بن أبي حمزة، وسعد بن جبير، وطلحة بن مصرف؛ بكسر الهمزة؛ بمعنى: لم يُعط أحد مثل ما أُعْطِيتُم حتى يحاجُّوكم به فيدحضوا حجتكم، و(إن) على هذه القراءة نافية. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ٣٤٨/١، وحجة القراءات لابن زنجلة ص (١٦٦) وشرح النويري ٢٣٠/٢، وشرح موسى جار الله ص (٤٣)، ومعجم القراءات ٥٢٠/١).

(٥) ينظر: الإتحاف ١٨٠/١.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: الأول: بكسر الصاد مع فتح =

وقرأ بهمزة واحدة؛ على الخبر(١)؛ قوله تعالى: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ في (نون)(٢).

المرموز إليهم بقوله: (**رَوَى**(٣) **اعْلَمْ**(٤) **حَبْرُ عَدْ**)؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص.

على أنها (أَنْ) المصدرية في موضع المفعول له، مجرورة بلام مقدرة متعلقة بفعل النهي؛ أي: (ولا تطع من هذه صفاته؛ لأن كان متمولاً)(٥).

وقرأه الباقون وهم؛ ابن عامر، وشعبة، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب: بهمزتين.

على الاستفهام(٦).

(**وَحُقِّقَتْ**)؛ أي: الهمزة الثانية على قراءة الهمزتين.

للمرموز إليهم في أوائل: (**شِمْ فِي صَبَا**)؛ أي: روح، وحمزة، وشعبة.

= وتنوين الباء: (**صِبًا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بفتح الصاد، وفتح وتنوين الباء: (**صَبًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، والثالث: بفتح الصاد، وفتح الباء بلا تنوين: (**صَبَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(١) قرأه بالإخبار، المفهوم من عطفه على ما تقدم من الترجمة.

(٢) الآية: [١٤].

(٣) ومعنى: (**رَوَى**)؛ تأتي فعلاً بمعنى: استقى الماء للحاضرين، وتأتي بمعنى رواية الأخبار ونقلها، وتأتي بمعنى استظهار الحديث والشعر وكل مايحفظ من العلم ونحوه.

(٤) ومعنى: (**اعْلَمْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ عَلِمَ، فهو أمر بالعلم والمعرفة.

(٥) فـ(أن) هنا تعليلية. (ينظر: الإتحاف ١/١٨٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ٢/٣٣١، وحجة القراءات لابن زنجلة ص (٧١٨)، وشرح النويري ٢/٢٣١).

(٦) أي: أتعطيه لأن كان ذا مالٍ، أو تعليل لفعل مقدر؛ أي: أن كفَّ لأن كان ذا مال. (ينظر: الإتحاف ١/١٨٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ٢/٣٣١، وحجة القراءات لابن زنجلة ص (٧١٨)، وشرح النويري ٢/٢٣٠).

وسُهِّلت **للباقين**؛ رويس، وأبي جعفر، وابن عامر(١).

وأما التحقيق هنا لهشام: فانفرادة للمفسر عنه، ولذا أسقطه(٢).

قال ابن المصنف(٣): «وقوله: **(حَبْر)**؛ أي: يا حبر، فحذف حرف النداء.

و**(عُدْ)**؛ تجاوز، ولا تقف بعلمك دونه، بل كن في زيادة في العلم، واعلم أن فوق كل ذي عِلْمٍ عليم.

و**(شِمْ)**؛ أي: انظر؛ من شام البرق إذا نظر إلى سحابته، أيُمطر(٤)، وشِمت السيف سللته وأغمدته، من الأضداد، وشمت مخايل الشيء إذا تطلعت نحوه ببصرك ناظراً **[١١٤]** له.

و**(صَبَا)**؛ ريح مهبها الْمُسْتَوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار»(٥).

---

(١) هذا من المواضع التي خرج فيها هشام عن أصله؛ فلا خلاف أنَّ هشاماً قرأ هذا الموضع بالاستفهام والتسهيل، وهو الوجه المنصوص عليه في الطيبة، وإنما الخلاف بين الإدخال وعدمه؛ فللحلواني التسهيل مع الإدخال، وللداجوني التسهيل، مع عدم الإدخال، والوجه الممتنع في باب: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾؛ وهو التسهيل مع عدم الإدخال جائز هنا، فنقص هنا عن باب: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، التحقيق مع عدم الإدخال، قال في التنقيح، البيت رقم (٣٩٩):

وَسَهَّلَ حُلْوَانِيُّهُ مَعَ فَصْلِهِ ... (أَأَنْ كَانَ) عَنْهُ افْصِلْ وَدَاجُوْنِ أَهْمَلَا

وقال في قواعد التحرير، باب الهمزتين من كلمة ص (٢٦):

وَيَفْصِلُ فِي (ءَأَنْ كَانَ) حُلْوَانُ وَحْدَهُ ... وَدَاجُونِ لَمْ يَفْصِلْ فَكُنْ مُتَأَمِّلَا

لأن التسهيل لا خلاف فيه عن هشام بدليل قوله في الطيبة، البيت رقم (١٧٦):

خُلْفًا وَغَيْرُ الْمَكِّ أَنْ يُؤْتَى أَحَدْ ... يُخْبِرُ أَنْ كَانَ رَوَى اعْلَمْ حَبْرُ عَدْ

وأما ما انفرد به المفسر عن الداجوني بالتحقيق والمد، فهو ـ كما قال الشارح ـ انفرادة لا يُقْرَأ بها؛ لذا أسقط هذا الوجه في الطيبة، على عادته ـ في إسقاط الانفرادات الشاذة التي لا يُقْرَأُ بها ـ من نظم الطيبة. (ينظر: الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)).

(٢) أي: أسقطه من نظم الطيبة، وهو موجود في النشر، على عادته في الانفرادات، والكلام بحروفه موجود في الإتحاف. (ينظر: النشر ٣٦٧/١، والإتحاف ١٨٢/١).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٨).

(٤) في شرح ابن الناظم: «أين يمطر». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٨)).

(٥) هنا نهاية كلام ابن الناظم، ولم يصرح الشارح بانتهاء نقله.

١٧٧ ـ ....وَأَعْـجَـمِـي حَمَيْمَ: شِدْ صُحْبَةَ[١]. أَخْبِرْ: زِدْ لُمِ[٢]
١٧٨ ـ غُصْ خُلْفَهُمْ[٣]............... ....

(وَأَعْجَمِي) المرفوع.

الذي في **(حَمِيْمَ)** السجدة[٤]؛ وهو قوله تعالى: ﴿لَّقَالُواْ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤][٥].

قرأه بتحقيق الهمزة الثانية؛ المرموز إليهم بقوله: **(شِدْ[٦] صُحْبَةَ)**؛ أي: روح، وحمزة، والكسائي، وشعبة، وخلف في اختياره.

وقوله: **(أَخْبِرْ)**؛ أي: اقرأ بهمزة واحدة محققة على الخبر.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: **(صُحْبَةَ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛بضم التاء: **(صُحْبَةُ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: **(لُمِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولَم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر اللام: **(لِمِ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنود بنسخته التركية، ونسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيهما؛ بفتح الفاء: **(خُلْفَهُمْ)**، والثاني: بضم الفاء: **(خُلْفُهُمْ)**.

(٤) أي: سورة (فصلت)، وهذا من أسمائها الاجتهادية، وقد اشتهرت سورة فصلت ـ وهو الاسم التوقيفي للسورة ـ بهذا الاسم ـ أي (حم السجدة) ـ منذ عهد النبوة، كما سُمِّيَتْ بهذا الاسم في بعض المصاحف، وعَنْوَن لها بهذا الاسم جمع من المفسرين في تفاسيرهم؛ كالواحدي، والكلبي، وتُرْجِمَتْ بهذا الاسم في بعض كتب الحديث؛ كصحيح البخاري، وجامع الترمذي، والمستدرك، وغيرها، وقد سُمِّيَتْ بهذا الاسم؛ لاشتمالها على آية سجدة من سجدات القرآن العظيم، فلسورة (فصلت) خمسة أسماء اجتهادية؛ هذا أحدها، أما اسمها التوقيفي فهو سورة (فصلت). (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٣٥٦ ـ ٣٦١)).

(٥) وخرج بما ذكره الشارح من القيود؛ وهو: قيد (فصلت)؛ كلمة: ﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ [النحل: ١٠٣]، وبقيد (المرفوع)؛ المنصوب: ﴿أَعْجَمِيًّا﴾ [فصلت: ٤٤]. (ينظر: لطائف الإشارات ٣٨٩٣، والإتحاف ١٨١/١).

(٦) ومعنى قوله: **(شِدْ)**؛ من شاد يشيد، إذا جصَّصَ الحائط بالجص أو البلاط.

للمرموز إليهم بأوائل هذه الكلمات: **(زِدْ لِـمِ) (غُـصْ)**[(١)]؛ أي: قنبل[(٢)(٣)]، وهشام[(٤)(٥)]، ....

(١) ومعنى قوله: **(غُصْ)**؛ فعل أمر من الغوص، وهو النزول تحت الماء، ويكنى به في معان كثيرة؛ ومنها الغوص في المعاني.

(٢) أمَّا قنبل فرواه عنه بالخبر: ابن مجاهد؛ من طريق صالح بن محمد، وكذا رواه عن ابن مجاهد: طلحة بن محمد الشاهد، والشذائي، والمطوعي، والشنبوذي، وابن أبي بلال، وبكار من طريق النهرواني، وهي رواية ابن شوذب عبدالله بن أحمد الواسطي، عن قنبل، ورواه عنه بهمزتين على الاستفهام: ابن شنبوذ، والسامريّ، عن ابن مجاهد، عنه. (ينظر: النشر ٣٦٦/١، والإتحاف ١٨١/١).

(٣) وقراءة قنبل بهمزة واحدة؛ على الإخبار؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٦/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٣)).

(٤) وأمَّا هشام فرواه عنه بالخبر: الحلواني، من طريق ابن عبدان، وهو طريق صاحب التجريد، عن أبي عبدالله الجمال، عن الحلواني، وكذلك رواه صاحب المبهج، عن الداجوني، عن أصحابه عنه، ورواه عنه بالاستفهام: الجمال، عن الحلواني من جميع طرقه إلا من طريق التجريد، وكذلك الداجوني إلا من طريق المبهج. (ينظر: النشر ٣٦٦/١، والإتحاف ١٨١/١).

(٥) هذا الموضع من المواضع التي خرج فيها هشام عن أصله؛ ووجه خروجه فيها عن الأصل؛ أن له في هذه الكلمة الإخبار والاستفهام، وإذا استفهم فله التسهيل قولاً واحدًا، مع الإدخال وعدمه، فليس هنا للداجوني التحقيق مع عدم الإدخال الذي هو في باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ولا الإخبار الذي هو في باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، فالتسهيل مع عدم الإدخال في باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، جائز هنا، ففي هذا الموضع تحرير دقيق تكلم فيه ابن الجزري في النشر، وحرر طرقه المحررون، وأنا أنقل كلامهم فيها نصًّا من فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)، قال شيخنا محمد تميم الزعبي: «روى الحلواني عن هشام في: ﴿ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]؛ الإخبار والاستفهام مع الفصل والتسهيل، والداجوني بالإخبار والاستفهام مع التسهيل من غير فصل، قال في الطيبة، الأبيات رقم (١٧٧ ـ ١٧٨):

.........................وَأَعْجَـمِـي	حَـمِ شِـدْ صُحْـبَةَ أَخْبِرْ زِدْ لِـمِ
غُـصْ خُـلْـفُـهُـمْ................	....

وقال في التنقيح، الأبيات رقم (٣٩٨ ـ ٣٩٩):

وَفِيْ أَعْجَمِيْ أَخْبِرْ بِخُلْفِ هِشَامِهِمْ	وَمِنْ دُوْنِ فَصْلٍ عِنْدَ دَاجُوْنِ سَهِّلَا
وَسَـهَّـلَ حُـلْـوَانِيُّـهُ مَعَ فَصْـلِهِ	أَأَنْ كَانَ عَنْهُ افْصِلْ وَدَاجُوْنِ أَهْمَلَا

وقال في قواعد التحرير: =

....

= وَفِي أَعْجَمِيٍّ أَخْبِرْ كَذَا عَنْهُ فَاسْأَلَا بِتَسْهِيْلِهِ وَالْخُلْفُ فِي الْفَصْلِ فَصِّلَا

وقال في فتح الكريم:

وَسَهَّلَ حُلْوَانِيُّهُ مَعَ فَصْلِهِ وَمِنْ دُونِ فَصْلٍ عَنْ دَاجُونٍ سُهِّلَا

فَوَجْهَانِ عَنْ كُلٍّ وَفِي النَّشْرِ لَمْ يَكُنْ عَلَى قَصْرِهِ فِي مَدِّ فَصْلٍ لِيَسْأَلَا

وقال في النشر (٣٦٦/١)، والإتحاف (١٨١/١) ما معناه: «﴿ءَاْعۡجَمِيٌّ﴾ المرفوع في فصلت قرأه هشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني بهمزة واحدة، وهو طريق صاحب التجريد عن الجمال عن الحلواني، ورواه صاحب المبهج عن الداجواني عن أصحابه عن هشام، وقرأ هشام من طريق الداجوني ـ إلا من طريق المبهج ـ بالتسهيل، والقصر؛ عدم الإدخال، وقرأ هشام من طريق الجمال عن الحلواني ـ إلا من طريق التجريد ـ بالتسهيل والمد؛ أي الفصل، وخرج بقيد فصلت ﴿ءَاْعۡجَمِيٌّ﴾ بالنحل، وبقيد المرفوع منصوب فصلت، وهو قوله تعالى: ﴿أَعۡجَمِيًّا﴾ [فصلت: ٤٤]، فتحصل لهشام ثلاثة أوجه: القراءة بهمزة واحدة على الخبر، وبهمزتين محققة فمسهلة، مع الإدخال وعدمه».

فاتَّفق الحلواني والداجوني هنا في الإخبار والاستفهام مع التسهيل، وافترقا في الإدخال وعدمه، فالإدخال للحلواني، وعدمه للداجوني. وتقدم في باب ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ أن للحلواني التسهيل مع الإدخال، والتحقيق مع الإدخال، وللداجوني التحقيق بلا إدخال، إلا من الكافي فله التسهيل مع الإدخال، مع ما يتعين على مذهب الكافي، فهذه ثلاثة أوجه.

وقال في تحرير النشر ص (١٦٨): «روى هشام: ﴿ءَاْعۡجَمِيٌّ﴾ بالاستفهام من المستنير، وبالخبر للحلواني من المصباح وغاية أبي العلاء وروضة المعدل، وللجمال بخلاف عنه من التلخيص».

قال المتولي في الروض النظير ص (٣٨٦) بتصرف: «وهشام من الطريقين: ﴿ءَاْعۡجَمِيٌّ﴾؛ بالإخبار والاستفهام؛ فالإخبار لهشام: من طريق ابن عبدان من كفاية أبي العز، والكامل، والتيسير، والشاطبية، وغيرهم.

ومن طريق الجمال من المصباح، وروضة المعدل، والتجريد، وأحد الوجهين من تلخيص أبي معشر، وللشذائي عن الداجوني من المبهج، ولهشام من الكافي. وذكر أبو الكرم في المصباح الإخبار في الأصول، والاستفهام في الفرش للحلواني.

والاستفهام لهشام: من سائر طرقه، وعليه فالحلواني يفصل ويسهل على قصر المنفصل ومده، والداجوني يسهل ولا يفصل، فيصير لك منهما وجهان، واقتصر في النشر على الإخبار فقط لمن روى القصر في المنفصل».

والخلاصة: أن الحلواني خرج عن قاعدته؛ التي هي: التحقيق مع الإدخال في أحد وجهيه. =

ورويس[(١)(٢)].

وأثبت (**خُلْفَهُمْ**)؛ أي: الخلاف عنهم في ذلك.

= وخرج الداجوني عن قاعدته؛ التي هي: التحقيق مع عدم الإدخال.
ويؤخذ هذا من قوله في التنقيح، البيت رقم (٢١):

وَعَنْهُ رَوَى الدَّاجُونِ قَصْراً مُحَقِّقاً ... وَزَادَ لَـهُ مَـعْ شَـاءَ جَـاءَ تَـمَـيَّـلَا

وله ـ أي الداجوني ـ التسهيل مع الإدخال في الهمزتين المفتوحتين من الكافي.
ويؤخذ هذا أيضاً من قوله في التنقيح، البيت رقم (٢٢):

وَمِنْ كَافٍ افْتَحْ سهِّلِ الهَمْزَ وَاقِفاً ... كَآ أَنْتَ سَهِّلْ فَاصِلاً غَنًّا اهْمِلَا

إلا أن صاحب الكافي هنا في كلمة: ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ يرويه بالإخبار بعكس مذهبه في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ حيث له التسهيل مع الإدخال.
قال المتولي في عزو الطرق، ص (٧٨)، البيت رقم (٩٩٣):

وَصَاحِبُ الْكَافِي لَدَى هِشَامِهِمْ ... يَرْوِيْهِ بِالْإِخْبَارِ كُنْ مِمَّنْ فَهِمْ

فخلاصة التحرير من مختصر قواعد التحرير ص (٤٠): روى هشام في: ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾؛ الإخبار، والاستفهام، والمستفهمون مُسَهِّلُون: بفصلٍ عن الحلواني، وبدونه عن الداجوني.

وَفِي أَعْجَمِيْ الْحُلْوَانِيُّ سَهَّلَ فَاصِلاً ... وَمِنْ دُونِ فَصْلٍ عِنْدَ دَاجُونِ سُهِّلَا

قال في البدائع ص (٢٤٧): «وانفرد هبة الله المفسر عن زيد عن الداجوني بالوجه الثامن، وهو المد في المنفصل مع الاستفهام وتحقيق الهمزتين والفصل في: ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ والهمز وقفاً، ولم يذكر هذا الوجه في الطيبة فلا يُقْرَأ به.
وأما القصر مع الاستفهام والفصل والتسهيل للحلواني من المستنير فليس من طريق الطيبة، وكذا المد مع الاستفهام والفصل والتسهيل للحلواني من: الهادي، والهداية، والتذكرة، والتبصرة، وإرشاد أبي الطيب، وغاية أبي العلاء.
وذكر الشيخ يوسف أفندي زاده: القصر مع الإخبار من إرشاد أبي العز، وليس في الإرشاد رواية هشام أصلاً، وذكر ـ أيضاً ـ المد مع الاستفهام والتحقيق بلا فصل من انفراد هبة الله المفسر، وليس له إلا الفصل فقط في كل الهمزتين المفتوحتين، وتقدم أنه انفراد لا يقرأ به من طريق الطيبة». (ينظر: الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)).

(١) وأما رويس فرواه عنه بالخبر: أبو بكر التمار، من طريق أبي الطيب البغدادي، ورواه عنه بالاستفهام: من طريق النخاس، وابن مقسم والجوهري. (ينظر: النشر ٣٦٦/١، والإتحاف ١٨١/١، والفتح المتعالي (خ)).

(٢) وقراءة رويس ـ من طريق أبي الطيب ـ بهمزة واحدة؛ على الإخبار؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٦/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٣)).

واقْرأْ للباقين: بالاستفهام المفهوم من ضد الإخبار، وبالتسهيل المفهوم من ضد التحقيق، كما قررناه؛ وهم: نافع، والبزي، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وحفص[(١)].

وكذا: قنبل، وهشام[(٢)]، ورويس؛ في وجههم الثاني.

والأزرق على أصله؛ في إبدال الثانية ألفاً بخلاف عنه.

وليس لحفص تسهيل إلا في هذا الحرف؛ للأثر، فاعرفه.

و(**شِدْ**)؛ أي: أحكم؛ من شاده بناه بالشيد لِيُحْكِمَه[(٣)].

و(**زِدْ**)؛ أي: زد في طلب العلم وجمعه.

و(**لُمِ**)؛ من اللوم، أي: اعتب من لا يحكمه ولا يستزيده.

و(**غُصْ**) أنت في ذلك مخالفاً لهم.

١٧٨ ـ ....(**أَذْهَبْتُمُ**): **اتْلُ حُزْ [نَلْ شَفَا]**[(٤)] ....

واقرأ قوله تعالى في الأحقاف[(٥)]: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٢٠].

---

(١) وبقي ـ من الذين يقرؤون بالاستفهام والتسهيل بين بين ـ الإمام أبو جعفر، ولم يذكره الشارح، ولعله سهو منه أو من الناسخ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٨)، والإتحاف ١/١٨١).

(٢) فقراءة هشام بهمزتين؛ على الإستفهام، مع تسهيل الثانية، مع الإدخال وعدمه؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٣٦٦، وشرح منحة مولى البر ص (٤٣)).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٨)، والمفردات (٢٥٦)، ولسان العرب ٣/٢٣٢.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ برمز مستقل لعاصم، ورمز لأهل شفا: (**نَلْ شَفَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ؛ برمز واحد جامع لجميع الكوفيين: (**كَفَى**)، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن، ثم اختلف الرامزون بـ(**كَفَى**)؛ فضبطه الشيخ القاضي؛ بالألف المقصورة؛ (**كَفَى**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**كَفَا**).

(٥) ينظر: النشر ١/٣٦٦، والإتحاف ١/١٨٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٩)، وشرح النويري ٢٢٢٩ ـ ٢٣٠.

بهمزة واحدة.

على الخبر.

للمرموز إليهم بقوله: (**اتْلُ**[١] **حُزْ**[٢] **نَلَ**[٣] **شَفَا**[٤])؛ أي: نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

واقرأ للباقين؛ ابن كثير، وأبي جعفر، وابن عامر، ويعقوب: بهمزتين.

على الاستفهام.

وهم على أصولهم:

فالأولان، ورويس: يسهلون الثانية.

وابن ذكوان، وروح: بالتحقيق.

وهشام: بالوجهين[٥][٦].

---

(١) ومعنى قوله: (**اتْلُ**)؛ فعل أمر؛ من القراءة والتلاوة.

(٢) ومعنى قوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر؛ من حاز الشيء إذا صار في ملكه وحوزته.

(٣) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر بمعنى: أصبْ، فهو من نال الشيء إذا أصابه وحصله.

(٤) ومعنى قوله: (**شَفَا**) تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه: وبمعنى البقية والقلة، وتأتي فعلاً؛ نحو: (شفاه الله)، وقد تكرر هذا الرمز في النظم، واستعمله المصنف بحسب المناسبة في النظم.

(٥) فقرأ الداجوني عن هشام من طريق النهرواني: بتسهيل الثانية، مع عدم الفصل بألف، وقرأ المفسر، والجمّال، عن هشام: بالتحقيق، والفصل. (ينظر: النشر ٣٦٦/١، والإتحاف ١٨٢/١).

(٦) هذا الموضع من المواضع التي خرج فيها هشام عن أصله؛ حيث قرأه هشام بالاستفهام، كما هو نصُّ الطيبة:

........**أَذْهَبْتُمُ اتْلُ حُزْ كَفَى** ....

وذلك عطفاً على الإخبار قبله، وقرأ غيرهم بالاستفهام، ومن ضمنهم هشام، فله هنا أربعة أوجه؛ التسهيل والتحقيق مع الإدخال وعدمه، في حين له في باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ثلاثة أوجه، ويمتنع ـ هنا ـ الوجه الرابع؛ وهو التسهيل مع عدم الإدخال، ففي هذا الموضع تحرير حرر طرقه المحررون، وأنا أنقل كلامهم فيها نصًّا من فتح المتعالي =

١٧٨ ـ .... وَدِنْ ثَنًا[1]: (إِنَّكَ لَأَنْتَ) يُوسُفَا

(و)اقرأ.

للمرموز إليهما [بأولي][2] قوله: **(دِنْ ثَنَا)**؛ أي: ابن كثير، وأبي جعفر.

﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ في سورته[3].

بهمزة واحدة.

على الخبر.

واقرأ للباقين: بهمزتين.

على الاستفهام.

= في القراءات العشر العوالي (خ)، قال شيخنا محمد تميم الزعبي: «روى الحلواني عن هشام الفصل بالتحقيق والتسهيل، والداجوني عن هشام التحقيق مع الفصل وعدمه، والتسهيل كذلك. قال في الروض النضير: روى الداجوني: ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ﴾ بالفصل وعدمه كلاهما مع التسهيل والتحقيق، وروى الحلواني الفصل بوجهيه، وسكت في النشر عن وجه الفصل مع التسهيل للداجوني وذكره الإزميري. قال في فتح الكريم، ص (٤٧)، الأبيات رقم (٦٧٥ ـ ٦٧٦):

.... ءَأَذْهَبْتُمُ اقْصُرْ مُدَّ حَقِّقْ وَسَهِّلَا
بِكُلٍّ وَلِلدَّاجُونِ كُلٌّ وَلَمْ يَكُنْ لِحُلْوَانِ الَّا الْفَصْلَ فِيْمَا تَأَصَّلَا
وَفَصْلٌ مَعَ التَّسْهِيْلِ فِي النَّشْرِ سَاقِطٌ لِدَاجُونيْ لَكِنْ فِي الْبَدَائِعِ وُصِّلَا

وقال الشيخ إبراهيم السمنودي ـ رحمه الله ـ في منظومة "البدر المنير" من جامع الخيرات (٦٣٥/٣) الأبيات رقم (١٣٨٤ ـ ١٣٨٥):

.... ءَأَذْهَبْتُمُ اقْصُرْ مُدَّ حَقِّقْ وَسَهِّلَا
لِدَاجُونيْ وَاقْصُرْ سَهِّلِ امْدُدْ وَحَقِّقَا لِزَيْدٍ وَحُلْوانٍ مُطْلَقاً افْصِلَا

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: **(ثَنًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون وألف بعدها بلا تنوين: **(ثَنَا)**.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) أي: في سورة يوسف: الآية [٩٠].

وهم على أصولهم[١]:

فنافع، وأبو عمرو، ورويس: يسهلونها.

وروح، وابن عامر، والكوفيون: يحققونها.

وعُلِمَ مما قررناه أن قوله: **(يُوسُفَا)** مجرور بإضافة جملة: **(إِنَّكَ لأَنْتَ)** إليه؛ لتعيين محل الآية، لا أنه من لفظها، وإلا للزم التغيير[٢].

١٧٩ ـ وَ(أَئِذَا مَا مُتُّ): بِالْخُلْفِ مَتَى ....

(وَ)اقرأ.

قوله تعالى في مريم: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [٦٦][٣].

بهمزة واحدة.

على الإخبار.

(بِالْخُلْفِ)؛ أي: الخلاف.

للمرموز إليه بميم: **(مَتَى)**؛ أي: ابن ذكوان؛ وهو طريق الصوري[٤] عنه.

واقرأ للباقين: بهمزتين **[١١٥]**.

على الاستفهام.

---

(١) أي: في التسهيل والتحقيق.

(٢) وقال النويري: «وفتح فاء (يوسفَا)؛ ضرورة»؛ أي ضرورة شعرية اقتضاها الروي؛ وهو الحرف الأخير من القافية. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٩)، وشرح موسى جار الله ص (٤٤)، والإتحاف ١/١٨٦، وشرح النويري ٢/٢٢٨).

(٣) ينظر: النشر ١/٣٧٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٩)، وشرح النويري ٢/٢٣١، والإتحاف ١/١٨٦.

(٤) من جميع طرقه غير الشذائي عنه، وهو الذي عليه جمهور العراقيين من طريقه، وابن الأخرم عن الأخفش عنه من طريق: التبصرة، والهداية، والهادي، وتلخيص العبارات، والكافي، وابن غلبون، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس، وأبي الحسن طاهر بن غلبون. (ينظر: النشر ١/٣٧٢).

وهم على أصولهم[١].

وبه[٢] قرأ ابن ذكوان، من طريق النقاش[٣] وغيره، عنه.

قال ابن المصنف[٤]: «(مَتَى)؛ أي: مدَّ، من مَتَوْت الشيء؛ أي: مددته، كأنه مدَّ باعه فيه[٥]، ويحتمل أن يراد الظرفية؛ أي: متى قرأته».

١٧٩ ـ .... (إِنَّا لَـمُغْرَمُـونَ): غَـيْرُ شُـعْبَـتَا[٦]

واقرأ قوله: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ في الواقعة[٧].

بهمزة واحدة.

على الخبر.

للعشرة.

غير رواية: **(شُعْبَتَا)** ـ بألف الإطلاق ـ عن عاصم.

فإنه قرأه: بهمزتين محققتين.

على الاستفهام[٨].

---

(١) أي: على أصولهم في التسهيل والتحقيق.

(٢) أي: بوجه القراءة بالهمزتين؛ على الاستفهام.

(٣) وذلك من جميع طرقه من: المغاربة، والمصريين، والشاميين، والعراقيين، والشذائي عن الصوري عنه، وهو الذي في التجريد، والمبهج، والكامل، وغاية ابن مهران. (ينظر: النشر ٣٧٢/١).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٩).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٩)، ولسان العرب ٨٨/٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(شُعْبَةَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني؛ بالتاء الطويلة: **(شُعْبَتَا)**.

(٧) الآية [٦٦].

(٨) ينظر: النشر ٣٧٢/١، وشرح النويري ٢٣١/٢ ـ ٢٣٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٩)، والإتحاف ١٨٦/١.

١٨٠ ـ (أَئِنَّكُمْ) الَاعْرَافِ[(١)]: عَنْ مَدًّا....... ....

واقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ في سورة الأعراف[(٢)].

بهمزة واحدة[(٣)].

للمرموز إليهم في قوله: (**عَنْ**[(٤)] **مَدًّا**[(٥)])؛ أي: حفص، ونافع، وأبي جعفر.

وللباقين: بهمزتين.

على الاستفهام[(٦)].

وهم على أصولهم المتقدمة؛ تحقيقاً، وتسهيلاً[(٧)].

١٨٠ ـ ....(أَئِـــــنْ لَنَا) بِهَا: حِرْمٌ[(٨)] عَلَا..............

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بإثبات همزة الوصل بعدها لام مفتوحة، مع فتح الفاء: (**الَاعْرَافَ**)، والثاني: بالابتداء بلام مفتوحة، مع كسر الفاء: (**لَاعْرَافِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بحذف همزة الوصل، فيبتدئ بلام مفتوحة، مع فتح الفاء: (**لَاعْرَافَ**).

(٢) الآية: [٨١].

(٣) على الإخبار.

(٤) وتأتي بمعنى: ماعداك وتراخى عنك.

(٥) وقد تصرفت هذه الكلمة في كلام الناظم على أوجه عديدة؛ فمرة تُلفظ: (مَدًا)، ومرة تلفظ: (مَدَاه)، وهي في كل استعمالاتها رمز للإمامين الجليلين؛ أبي جعفر ونافع. ومعناه في الأصل؛ الغاية، والنهاية، ومنه حديث: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوتِ الْمُؤَذِّنِ إِنْسٌ وَلَا جِنٌّ وَلَا شَيءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَومَ الْقِيَامَةِ».

(٦) على الاستفهام التوبيخي والتقريعي. (ينظر: شرح النويري ٢/٢٣٢).

(٧) ينظر: النشر ١/٣٧١ ـ ٣٧٢، وشرح النويري ٢/٢٣٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٩)، والإتحاف ١/١٨٦.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: برفع الميم بلا تنوين: (**حِرْمُ**)، وقال النويري في شرحه (٢/٢٣٢): «(**أَئِن لَنَا**)؛ مبتدأ، و(**بِهَا**)؛ حاله، و(**حِرْمٌ**)؛ خبره».

واقرأ بالخبر: ﴿أَإِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣][1]

(بِهَا)؛ أي: في الأعراف ـ أيضاً ـ.

للمرموز إليهم بقوله: (حِرْمٌ[2] عَلَا[3])؛ أي: ابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وحفص.

وأقرأه للباقين: بالاستفهام.

وهم على أصولهم[4].

١٨٠ ـ ....وَالْـخُـلْـفَ[5] زِنْ:

١٨١ ـ (آمَـنْـتُـمُـو) طَـهَ............. ....

(وَالْخُلْفَ)[6]؛ أي: الخلاف بين الإخبار والاستفهام.

للمرموز إليه بزاي: **(زِنْ)**؛ أي: قنبل.

في قوله تعالى: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ الذي في سورة طه[7].

فالإخبار: من طريق ابن مجاهد، عنه.

---

(١) ينظر: النشر ٣٧٢/١، وشرح النويري ٢٣٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٩)، والإتحاف ١٨٦/١.

(٢) وأصله: (حِرْمِيّ)؛ بكسر الحاء، وسكون الراء؛ نسبة إلى الحَرَم؛ بفتحتين على خلاف القياس، والمراد: حرم مكة، وحرم المدينة، فَخُفِّفَ كما خُفِّفَ غيره من المكي والمدني ونحوهما، وأُجْرِي مجرى المنقوص.

(٣) ومعنى قوله: **(عَلَا)**؛ أي: ارتفع، وتأتي اسم بمعنى: الرفعة.

(٤) أي: على أصولهم في التسهيل والتحقيق.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: **(وَالْخُلْفَ)**، والثاني: بضم الفاء: **(وَالْخُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) والعطف من قوله: **(أَذْهَبْتُمُ اتْلُ)** إلى هنا هو عطف على ما تقدم من الترجمة بالإخبار من قوله: **(أَخْبِرْ زِدْ لُمِ)**.

(٧) الآية: [٧١].

والاستفهام: من طريق ابن شنبوذ[١].

وهو في الثانية على أصله من التسهيل[٢].

وقوله: **(زِنْ)**؛ من الزينة، أي: زين قراءته، أو من الوزن؛ أي: أقمها كما ينبغي بإعطائها حقها[٣].

١٨١ ـ ....وَفِي الثَّلَاثِ عَـنْ حَفْصٍ رُوَيْسٍ[٤] الَاصْبَهَانِيْ[٥]: أَخْبِرَنْ.
١٨٢ ـ وَحَقِّقِ[٦] الثَّلَاثَ: لِي الْخُلْفُ شَفَا صِـــفْ شِـــمْ............................

(وَ)اقرأ بهمزة واحدة.

على الإخبار.

﴿ءَامَنتُم﴾؛ **(فِي)** السور **(الثَّلَاثَ)**ة: الأعراف[٧]، وطه[٨]، والشعراء[٩].

(عَنْ) (حَفْصٍ).

---

(١) ينظر: النشر ٣٦٨/١، وشرح النويري ٢٣٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٧٩)، والإتحاف ١٨٣/١.

(٢) وقراءة قنبل بتسهيل الهمزة الثانية ممدودة في موضع سورة طه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٩/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٢)).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٩)، والمفردات ص (٢١٨)، ولسان العرب ٢٠١/١٣.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر السين مع التنوين: **(رُوَيْسٍ)**، والثاني: بكسر السين بلا تنوين: **(رُويسِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام، والنقل في الهمز: **(الِاصْبَهَانِيْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح اللام، والنقل في الهمز: **(الَاصْبَهَانِيْ)**.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر القاف الأولى مشددة، وكسر القاف الثانية بلا تشديد؛ وذلك على الأمر: **(وَحَقِّقِ)**، والثاني: بفتح القاف الأولى مشددة، وفتح القاف الثانية بلا تشديد؛ وذلك على الإخبار في الماضي: **(وَحَقَّقَ)**.

(٧) الآية: [١٢٣].

(٨) الآية: [٧١].

(٩) الآية: [٣٩].

و(**رُوَيْسٍ**).

وورش من طريق (**الَاصْبَهَانِي**) عنه[(١)].

واقرأها للباقين: بهمزتين.

على الاستفهام[(٢)].

إلا أنَّ قنبلاً في حرف طه: له الخلاف كما مر آنفاً.

فقوله: (**اخْبِرَنْ**)؛ إعادة؛ لطول العهد به[(٣)].

(**وَحَقِّقِ**)؛ أي: اقرأ بتحقيق الهمزة الثانية.

[من][(٤)] (**الثَّلَاث**) المذكورة.

للمرموز إليهم بقوله: (**لِي الْخُلْفُ شَفَا**) (**صِفْ**[(٥)] **شِمْ**[(٦)])؛ أي: هشام بخلاف عنه[(٧)(٨)]، وحمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة، وروح؛

---

(١) وقراءة الأصبهاني بالإخبار في هذه المواضع الثلاثة، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٨/١، ومنحة مولى البر ص (٩)، البيت رقم (٣٨)، وشرح منحة مولى البر ص (٤١)).

(٢) ينظر: النشر ٣٦٨/١ ـ ٣٦٩، وشرح النويري ٢٣٣/٢ ـ ٢٣٤، وشرح ابن الناظم ص (٧٩ ـ ٨٠)، والإتحاف ١٨٣/١.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧٩).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٥) قال ابن الناظم: «(**صِفْ**)؛ من الوصف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٠)).

(٦) قال ابن الناظم: «(**شِمْ**)؛ من شام السيف إذا سلَّه أو غمده، وشام البرق؛ إذا نظر إلى سحابته أين تمطر، وشام مخايل الشيء؛ إذا تطلع نحوها ببصره». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٠)).

(٧) فرواها عنه الداجوني من طريق الشذائي: بالتحقيق، وقراءة هشام في هذا الموضع بالتحقيق من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٨/١، ومنحة مولى البر ص (٩)، البيت رقم (٣٨)، وشرح منحة مولى البر ص (٤١)).

(٨) ولا إدخال فيها لهشام ولا لأحد من القراء ـ كما نبه عليه الشارح لاحقاً ـ، وقد خرج في هذا الموضع هشام عن أصله، ووجه خروجه فيها عن أصله؛ هو أن للحلواني الإدخال في المفتوحتين مع التسهيل وعدمه، وللداجوني التحقيق مع عدم الإدخال، وهنا لا يوجد إلا التسهيل والتحقيق، كلاهما مع عدم الإدخال. قال شيخنا محمد تميم الزعبي: =

[بلا خلاف عنهم][1].

واقرأها للباقين: بتسهيلها بين بين؛ وهم: أبو عمرو، وابن ذكوان، وهشام في أحد وجهيه[2]، وقالون، وأبو جعفر، والبزي، وورش من طريق الأزرق[3].

ومرَّ ـ آنفاً ـ ما لقنبل في حرف طه.

ثم على قراءة الهمزتين لم يُدْخِلْ أحد بينهما ألفاً كما أدخلوها في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦][4].

وسيأتي إيضاحه.

١٨٢ ـ ....(ءَآلِهَتُنَا): شَهْدٌ[5] كَفَى

واقرأ بتحقيق الهمزتين قوله تعالى في الزخرف: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [٥٨].

للمرموز إليهم [١١٦] بقوله: (**شَهْدٌ**[6] **كَفَى**[7])؛ أي: روح، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف.

= «روى الشذائي عن الداجوني التحقيق في: ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في المواضع الثلاثة، وروى زيد عن الداجوني التسهيل، وكذا الحلواني. ولم يدخل أحد من القراء ألفاً بين الهمزتين في هذه الكلمة لئلا يتوالى أربعة أمثال ـ كما حققها الشارح هنا ـ، قال في قواعد التحرير:

ءَآمَنْتُمُ يَرْوِي الشَّذَائِي ثَلَاثُـهَا ... بِتَحْقِيقٍ مَعْ هَمْزَة بِبِئْس لَهُ اعْمِلَا
وَزَيْدٍ عَنِ الدَّاجُونِي بِالْعَكْسِ قَارِئٌ ... لِحُلْوَانَ فَاهْمِزْ وَالثَّلَاثَ فَسَهِّلَا

وقال المتولي في عزو الطرق ص (١٠٤)، البيت رقم (٧٢٧):

وَفِـي ءَآمَـنْـتُـمْ هِـشَـامٌ سَـهَّـلَا ... إِلَّا الشَّـذَائِي عِـنْـدَ دَاجُـونٍ فَـلَا

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) فرواها عنه بالتسهيل بين بين: الحلواني، والداجوني. (ينظر: النشر ٣٦٨/١).

(٣) وانفرد بالقراءة بالإخبار الخزاعي، عن الشذائي، عن النحاس، عن الأزرق، عن ورش، فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق. (ينظر: النشر ٣٦٨/١).

(٤) وموضع سورة يس: الآية [١٠].

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الشين: (**شُهْدٌ**)، والثاني: بفتح الشين: (**شَهْدٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) ومعنى قوله: (**شَهْدٌ**) ـ بضم الشين وفتحها ـ؛ هو العسل.

(٧) وهذه اللفظة؛ تفيد الدلالة على الكفاية، فهي مما يُثْنَى به على القراءة، أو على القاري، أو عليهما معاً.

واقرأها بتسهيل الثانية **للباقين** وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر[(١)]، وأبو جعفر، ورويس[(٢)].

وسيأتي أنه لم يبدلها أحد عن الأزرق، بل اتفق أصحابه على التسهيل بين بين.

قال في الإتحاف[(٣)]: «ولم يقرأ أحد هذا الحرف بهمزة واحدة؛ على لفظ الخبر، فيما وصل إلينا، وأما ما جاء عن ورش من رواية الأُذْفوي[(٤)] من إبدال فضعيف قياساً ورواية، مصادم لأصوله، كما في النشر[(٥)]، فلا يعول عليه»، انتهى.

---

(١) وهذا من المواضع التي خرج فيها هشام عن أصله، فليس لهشام فيه إلا التسهيل فقط من غير إدخال، فيخرج عن أصله، فالأصل أنه لا إدخال لأحد في هذا النوع، وكذلك لا تحقيق فيه، عملاً بقوله في الطيبة، البيت رقم (١٨٢):

....**ءَآلِهَتُنَا شَهْدٌ كَفَى**

وذلك عطفاً على التحقيق المذكور قبله، وعكسه لهشام ومن معه التسهيل.

(٢) ينظر: النشر ٣٦٤/١ ـ ٣٦٥، وشرح النويري ٢٣٤/٢ ـ ٢٣٥، وشرح ابن الناظم ص (٨٠)، والإتحاف ١٧٩/١ ـ ١٨٠.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١٧٩/١ ـ ١٨٠.

(٤) محمد بن علي بن أحمد بن محمد، أبو بكر، الأذفوي، المصري، أستاذ نحوي، مقرئ مفسر ثقة، ولد سنة ٣٠٤هـ، أخذ عن: المظفر بن أحمد بن حمدان، وأحمد ابن إبراهيم بن جامع، وسعيد بن السكن، وغيرهم، روى عنه القراءة: محمد بن الحسين بن النعمان، والحسن بن سليمان، وعبدالجبار بن أحمد الطرسوسي، وجماعة، وكان خشَّاباً يَتَّجِرُ في الخشب، قال الداني: انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع رواية ورش، مع سعة علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وحسن اطلاعه، وتمكنه من علم العربية، وبصره بالمعاني. وقال الذهبي: له كتاب التفسير في مائة وعشرين مجلداً موجود بالقاهرة، سماه "الاستغناء في علوم القرآن"، توفي بمصر يوم الخميس لسبع خلون من ربيع الأول سنة ٣٨٨هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٤٦/٣، وسير الأعلام ٤٩٥/١٦، والأعلام للزركلي ٢٧٤/٦).

(٥) ينظر: النشر ٣٦٥/١.

١٨٣ ـ وَالْمُلْكَ[١] وَالْأَعْرَافَ[٢] الْأُولى أَبْدِلَا فِي الْوَصْلِ وَاواً: زُرْ. وَثَانٍ: سَهِّلَا[٣]
١٨٤ ـ بِخُلْفِهِ....................... ....

(وَ)قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ۝١٥ ءَأَمِنتُم﴾ [الملك: ١٥ ـ ١٦].

(**الْمُلْكَ**)؛ أي: في سورة الملك.

(وَ)قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ...الخ﴾ [الأعراف: ١٢٣][٤].

[(**الْأَعْرَافَ**)؛ أي: في سورة الأعراف][٥].

(**الْأُولَى**) فيهما.

(**أَبْدِلَا**)؛ أي: اقرأهما[٦] بإبدال الهمزة الأولى في حال الوصل بـ﴿ٱلنُّشُورُ﴾، و﴿فِرْعَوْنَ﴾؛ واواً خالصة مفتوحة.

للمرموز إليه بزاي: (**زُرْ**)[٧]؛ أي: قنبل عن ابن كثير، بلا خلاف فيه.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الكاف: (**وَالْمُلَكَ**)، والثاني: بضم الكاف: (**وَالْمُلَكُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**وَالْأَعْرَافَ**)، الثاني: بضم الفاء: (**وَالْأَعْرَافُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهاء مشددة؛ على الأمر: (**سَهِّلَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الهاء مشددة؛ على الإخبار في الماضي: (**سَهَّلَا**).

(٤) في الأصل كتبت بزيادة الواو: (وقال)، وإبدال (له) بدلاً من (به): وهو خطأ وسهو.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته مجاراة لأسلوب المؤلف مع ما قبله من السياق؛ وذلك لتمام المعنى.

(٦) ينظر: النشر (١/ ٢٦٤، ٣٦٨ ـ ٣٦٩، وشرح ابن الناظم ص (٨٠)، وشرح النويري ٢/٢٣٤، والإتحاف ١/١٨٠ ـ ١٨٣).

(٧) قال ابن الناظم: «(**زُرْ**)؛ أمر من الزيارة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٠)).

واحترز بـ(ـالوصل) عن الابتداء، فإنه بالتحقيق ليس إلَّا[١].

(وَ)حين إبدالها واواً.

فهمز **(ثَانٍ)** فيهما.

(سَهِّلَا) له.

(بِخُلْفِهِ)؛ أي: بخلاف عنه.

فالتسهيل: من طريق ابن مجاهد[٢].

والتحقيق: من طريق ابن شنبوذ[٣].

والباقون: على عدم الإبدال مطلقاً، إلا ما يأتي في وقف حمزة.

١٨٤ ـ ....(أَئِنَّ) الَانْعَامِ[٤]: اخْتُلِفْ غَـــوْثٌ...............................

﴿أَئِنَّ﴾.

الذي في سورة **(الَانْعَامِ)**، وهو قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩].

اختلف الطرق[٥] في تسهيل الثانية للمرموز إليه بغين:

(١) فإنَّ قنبلاً إذا ابتدأ حقق الهمزة الأولى وسهل الهمزة الثانية، على أصله. (ينظر: النشر ١/٣٦٤).

(٢) ينظر: النشر ١/٣٦٤، ٣٦٩.

(٣) وقراءة قنبل بتحقيق الهمزة الثانية وإبدال الهمزة الأولى واواً، وذلك حال الوصل، في الموضعين، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٣٦٤، ٣٦٩، ومنحة مولى البر ص (٩)، الأبيات رقم (٣٨ ـ ٣٩)، وشرح منحة مولى البر ص (٤٢)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الميم: **(الَانْعَامِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالابتداء بلام مفتوحة ـ حيث أسقط همزة الوصل ـ، وكسر الميم: **(لَانْعَامِ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثالث: بفتح الميم: **(الَانْعَامَ)**.

(٥) ينظر: النشر ١/٣٧٠، وشرح ابن الناظم ص (٨٠)، وشرح النويري ٢/٢٣٨، والإتحاف ١/١٨٥.

(**غَوْثٌ**)[١]؛ أي: رويس.

فحققها: أبو الطيب عنه، مخالفاً لأصله[٢].

وسهلها: سائر الطرق عنه[٣].

وأجرى الوجهين؛ التحقيق، والتسهيل: صاحب الغاية[٤].

١٨٤ ـ ....(**أَئِنَّ**) **فُصِّلَتْ**: **خُلْفٌ لَطَفْ**[٥]

﴿**أَئِنَّ**﴾.

الَّذي في سورة (**فُصِّلَتْ**): ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [فصلت: ٩].

(**خُلْفٌ**) في التسهيل والتحقيق[٦].

للمرموز إليه بلام: (**لَطُفْ**)؛ أي: هشام.

فسهلها عنه: جمهور المغاربة[٧]؛ كالداني[٨]،

(١) ومعنى قوله: (**غَوثٌ**)؛ أي: التخليص من الشدة والكرب ونحوهما، وقد يُطْلَقُ على المخلِّص نفسه.

(٢) وقراءة رويس في موضع الأنعام بتحقيق الهمزة الثانية ـ كالجماعة ـ، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٣٧٠، ومنحة مولى البر ص (٨)، البيت رقم (٣٥)، وشرح منحة مولى البر (٣٧)).

(٣) ينظر: النشر ١/٣٧٠.

(٤) ينظر: غاية الاختصار ١/٢٢٧، والنشر ١/٣٧٠.

(٥) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي، ـ وهو ظاهر النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ؛ بفتح الطاء: (**لَطَفْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الطاء: (**لَطُفْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) ونص على الخلاف فيه خاصة: أبو القاسم الشاطبي، والصفراوي، ومن قبلهما الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان. (ينظر: النشر ١/٣٧٠، وشرح ابن الناظم ص (٨٠)، وشرح النويري ٢/٢٣٨، ولطائف الإشارات ٣/٨٩٩، والإتحاف ١/١٨٤ ـ ١٨٥).

(٧) نصَّ له على التسهيل وجهاً واحداً: التبصرة، وتلخيص العبارات، وابنا غلبون، وصاحب المبهج، وصاحب العنوان، وكل من روى تسهيله فصل بألف قبله. (ينظر: التبصرة ص (٧٩)، وتلخيص العبارات ص (١٢)، والعنوان ص (٤٥)، والمبهج ص (١٦٣)، والنشر ١/٣٧٠، ولطائف الإشارات ٣/٨٩٩).

(٨) ينظر: جامع البيان ١/٢٣٨، والتيسير ص (٣٦).

وابن شريح[١]، والمهدوي[٢]، وبعض العراقيين[٣]؛ كسبط الخياط[٤].

وحققها عنه: سائر الطرق[٥].

قال في التقريب[٦]: «وكل من روى تسهيله فصل بالألف، فليعلم».

ومعنى الـ**(ـغوث)**؛ هو الذي يغاث به[٧].

و**(لَطُفْ)**؛ من اللطف؛ وهو: الرفق، واللين، والحسن[٨].

١٨٥ ـ (أَأَسْجُدُ): الْخِلَافَ[٩] مِزْ....... ....

﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ في الإسراء[١٠][١١].

(١) ينظر: الكافي ص (٢٦).

(٢) لم أقف عليه في شرح الهداية، وعزاه في النشر إليه. (ينظر: النشر ١/٣٧٠).

(٣) وممن نصَّ عليه وجهاً واحداً على أصله، ولم يذكر عنه فيه تسهيلاً: ابن شيطا، وابن سوار، وابن فارس، وأبو العز، وأبو علي البغدادي، وابن الفحام، والحافظ أبو العلاء. (ينظر: غاية الاختصار ١/٢٢٧، والنشر ١/٣٧٠).

(٤) ينظر: المبهج ص (١٥٧).

(٥) ينظر: التقريب ص (٥٤).

(٦) ينظر: التقريب ص (٥٤).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: **(الْخِلَافَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الفاء: **(الْخِلَافُ)**.

(١٠) الآية: [٦١].

(١١) وهذا من المواضع التي خرج فيها هشام عن أصله، وخروجه عن أصله ليس في الإدخال من عدمه، فلا خلاف فيه عن هشام في الفصل بين الهمزتين، وإن أطلق الخلاف في الطيبة، فوجه خروج هشام هنا عن أصله؛ أنه ليس له في هذه الكلمة عدم الإدخال مع التحقيق الذي هو مذهب الداجوني في باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وتحرير الكلام فيها ما قاله الشيخ محمد تميم الزعبي في فتح المتعالي (خ)، حيث قال: «روى هشام التسهيل والتحقيق مع الفصل كما في البدائع، فتسهيل الثانية مع إدخال ألف من طريق الحلواني غير الجمال، وأما الجمال عن الحلواني عن هشام فبتحقيقها مع الفصل، =

(الْخِلَافُ) في التسهيل، وعدمه.

للمرموز إليه بميم: **(مِزْ)**؛ أي: ابن ذكوان(١).

فسهلها عنه: الصوري(٢) مخالفاً لأصله.

= والتحقيق من غير فصل من مشهور طرق الداجوني. وحكي الإزميري اتفاق الرواة عن هشام على الفصل في هذا الموضع، وذكر التحقيق والتسهيل من الطريقين جميعاً، خلاف ما في النشر. وقال في النشر: انفرد به ـ أي الفصل ـ الداجوني عن هشام.

ومعلوم أن الانفراد هو اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه، ولا شك أن قوله: (وانفرد به الداجوني) إلى آخره، يُفهِم أن الحلواني لم يرو الفصل في هذا الحرف، مع أنه يرويه كالداجوني؛ فالأولى أن يعبر بما يفيد اتفاقهما على الفصل؛ لأن الداجوني لم ينفرد به، بل وافق الحلواني عليه، قال المتولي في عزو الطرق ص (٦٧)، البيت رقم (٨٣٢):

وَمَا سِوَى الْإِدْخَالِ عَنْ هِشَامِ ... مِنَ الطَّرِيقَيْنِ عَلَى التَّمَامِ

وقال في قواعد التحرير، الهمزتين من كلمة، ص (٢٦):

ءَأَسْجُدُ بِالْإِسْرَا بِالِادْخَالِ كُلِّهِم ... وَسَهِّلْ وَحَقِّقْ مِنْ طَرِيقَيهِ اعْتَلَا

والمفهوم من نظم الطيبة الخلاف في الفصل، وذلك من قوله، البيت رقم (١٩٠):

وَالْمَدُّ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالكَسْرِ حَجَرْ ... بِنْ ثِقْ لَهُ الخُلْفُ وَقَبْلَ الضَّمِّ ثَرْ

وقال في البدائع ص (١٧٠): «ولا خلاف عن هشام في الفصل بين الهمزتين في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ خاصة، وإن أطلق الخلاف في الطيبة، وصرح في النشر بالفصل من طريقيه، ولكن ذكره الفصل للداجوني بطريق الانفراد، حيث قال ـ بعد ذكر الهمزتين المفتوحتين ـ: وفصل بين الهمزتين المفتوحتين الحلواني، ولم يفصل الداجوني، ثم قال ـ بعد أسطر ـ: وانفرد الداجوني بالفصل في: ﴿ءَأَسْجُدُ﴾»، انتهى.

فظاهره انفرد الداجوني ولم يتابعه أصحابه، ولكن وجدنا الفصل له مصرحاً به في التجريد وروضة المالكي، وتلخيص أبي معشر، هذا إذا أخذنا انفراد الداجوني من جميع طرقه بالفصل مع التحقيق والتسهيل لمن تقدم، وانفرد الهذلي بالتحقيق لابن عبدان.

وأما إذا لم يؤخذ بالانفراد، بل أُخذ لابن عبدان بالفصل مع التسهيل فقط من جميع طرقه، وأخذ للداجوني بعدم الفصل مع التحقيق فقط كما هو مذهبه في سائر الهمزتين، فيأتي لهشام ثمانية أوجه في قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَأَسْجُدُ﴾ [٦١] إلى قوله: ﴿اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ﴾ [٦٣]، من سورة الإسراء)).

(١) ينظر: النشر ٣٦٣/١ ـ ٣٦٤، وشرح ابن الناظم ص (٨١)، وشرح النويري ٢٣٨/٢ ـ ٢٣٩، والإتحاف ١٧٨/١.

(٢) قال في النشر: «فسهلها الصوري عنه من جميع طرقه، ولم يذكر ذلك في المبهج، =

وحققها عنه: الأخفش[(١)].

و(مِزْ)؛ من ماز يميز؛ أي: عَزَلَه وافرزه بالبيان[(٢)]؛ لأنه فرد خرج عن أصله[(٣)]، كما قررناه.

١٨٥ ـ ....وَأَخْبَرَا[(٤)] بِنَحْوِ (أَإِذَا) (أَئِنَّا) كُرِّرَا

وما تقدم كله في غير المكرر، أما هو[(٥)] بيَّنه في قوله:

(وَأَخْبِرَا) **(بِنَحْوِ: ﴿أَئِذَا﴾ ﴿أَئِنَّا﴾)** حيث كانا.

(كُرِّرَا) فيه هذا الاستفهام.

وقد وقع في أحد عشر موضعاً، من تسع سور:

في الرعد: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [٥].

وفي الإسراء موضعان: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا﴾ [٤٩][(٦)].

وفي المؤمنون: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [٨٢].

وفي النمل: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [٦٧].

= وانفرد في التجريد بتسهيلها لهشام بكماله؛ أي من طريق الحلواني والداجوني». (ينظر: المبهج ص (١٥٧)، والتجريد ص (١٢١)، والنشر ٢٦٣/١ ـ ٢٦٤).

(١) وانفرد في التجريد بتحقيقها لابن ذكوان بكماله؛ أي: من طريق الأخفش، والصوري، فخالف سائر المؤلفين، ووافقه في الروضة عن هشام وهو من طريق الداجوني. (ينظر: التجريد ص (١٢١)، والنشر ٢٦٣/١ ـ ٢٦٤).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١)، والمفردات ص (٤٧٨)، ولسان العرب ٤٠٨/٥ ـ ٤١٠.

(٣) فأصله في مثل هذه المواضع؛ التحقيق، لكنه خالف في هذا الموضع أصْلَهُ؛ فصار له الوجهان؛ التسهيل والتحقيق.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الباء؛ على الإخبار في الماضي: (وَأَخْبَرَا)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الباء؛ على الأمر: (وَأَخْبِرَا) وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٥) أي: المكرر من الاستفهام.

(٦) والموضع الآخر: الآية [٩٨].

وفي العنكبوت: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَـٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [٢٨ ـ ٢٩].

وفي السجدة: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [١٠].

وفي الصَّافَّات موضعان:

﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [١٦].

﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [٥٣].

وفي الواقعة: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [٤٧].

وفي النازعات:

﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾ أَءِذَا كُنَّا عِظَـٰمًا نَّخِرَةً﴾ [١٠ ـ ١١].

فهو بحكم التكرار؛ اثنان وعشرون حرفاً[(١)].

١٨٦ ـ أَوَّلَهُ[(٢)]: ثَبْتُ كَمَا. الثَّانِي: رُدِ[(٣)] إِذْ ظَهَرُوا..............................

أي قرأ: بالإخبار.

(أَوَّلَهُ)؛ أي: المكرر من الاستفهامين، وباستفهام الثاني.

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(ثَبْتُ كَمَا)**؛ أي: أبو جعفر، وابن عامر.

---

(١) ينظر: النشر ٣٧٣/١، وشرح النويري ٢٤٠/٢ ـ ٢٤١، وشرح ابن الناظم ص (٨١)، والإتحاف ١٨٦/١ ـ ١٨٧.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح اللام: **(أَوَّلَهُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر اللام: **(أَوَّلِهِ)**، والثالث: بضم اللام: **(أَوَّلُهُ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: **(رُدِ)**، والثاني: بكسر الراء: **(رِدِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ ضم الراء، وفتحها. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فإنهما قرآه: ﴿إِذَا أَئِنَّا﴾، مثلاً.

[(ثَبْتٌ)][(١)]، أي: ثابت؛ يشير إلى صحته نقلاً.

(**كَمَا**)؛ أي: أَخْفَا، يقال: كَمَنَ[(٢)] فلان شهادته إذا كتمها، وناسب الإتيان به؛ لأنه حذفه لدلالة الثاني عليه.

وقرأ (**الثَّانِي**)؛ أي: ثاني المكرر من الاستفهامين؛ بالإخبار، وباستفهام الأول.

الأئمة المرموز إليهم في أوائل قوله: (**رُدْ**) (**إِذْ ظَهَرُوا**)؛ أي: الكسائي، ونافع، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بالاستفهام في الكل[(٣)].

قال ابن المصنف[(٤)]: «و(**رُدِ**)؛ من الورود، أي: أُحْضُر، إذا (**ظَهَرُوا**)؛ أي: غلبوا، والظاهر من الورود؛ أن ترد الإبل كل يوم نصف النهار». انتهى.

١٨٦ - ....(أَلنَّمْلُ)[(٥)] مَع نُونٍ زِدِ:

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاتساق المعنى.

(٢) هكذا ضُبطت في الأصل، ولكنها في شرح ابن الناظم رُسِمت على ما جاء في النظم: (كَمَا) بالألف الممدودة؛ فقال ابن الناظم في شرح الطيبة: «يقال: كما فلانٌ شهادته، إذا كتمها»، وضبطها الخليل بن أحمد في كتاب العين بالألف المقصورة، قال في العين: «كمى: كَمَى الشهادة يَكْميها كَمْياً، أي: كَتَمها»، وقال في محيط اللغة: «كَمى الشَّهَادَةَ يَكْمي كَمْياً: إذا كَتَمَها»، وقال في الصحاح: «كَمى فلان شهادته يَكْميها، إذا كتمها، وانْكمى؛ أي: استخفى». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١)، ومختار الصحاح، مادة (كمى)، والعين (٥٧/٣)، ومحيط اللغة مادة (كمى)).

(٣) وبالجملة: فإن موضع الرعد، وموضعا سبحان، وموضع المؤمنون، والسجدة، وثاني الصَّافَّات، قرأها: نافع، والكسائي، وكذا يعقوب؛ بالاستفهام في الأول، وبالإخبار في الثاني، وقرأها: ابن عامر، وكذا أبو جعفر؛ بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأها الباقون: بالاستفهام فيهما. (ينظر: النشر ٣٧٣/١، والإتحاف ١٨٧/١).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ أي شرح الترمسي ـ؛ مجردة من واو العطف، مع الضم في اللام: =

١٨٧ ـ رُضْ كِسْ. أُوْلَاهَا(١): [مَدًا(٢)](٣)......... ....

وقد خرج بعض هؤلاء الأئمة عن أصولهم في ذلك(٤)، كما بينه في قوله:

(وَ)قرأ الثاني بالإخبار(٥).

من سورة (النَّمْل)؛ وهو: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧].

(مَعْ نُونٌ زِدِ)؛ يعني مع زيادة نون في: ﴿أَءِنَّا﴾(٦).

الإمامان المرموز إليهما [بأوَّلي](٧) قوله: (رُضْ كِسْ)(٨)؛ أي: الكسائي [١١٨] وابن عامر.

= (أَلنَّمْلُ)، وهو إمَّا سهو، أو أن تُلْفُظ همزة الوصل همزة قطع؛ ليستقيم وزن البيت، وتكون اللام مرفوعة؛ على أنها مبتدأ، وضُبطت في ثنايا الشرح مقرونة بوواو العطف؛ مع فتح اللام: (وَالنَّمْلَ)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، ونسخة الشيخ القاضي، وأحد الوجهين في نسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، بينما ضُبطت في النسخ العتيقة ـ وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ؛ مقرونة بواو العطف، مع ضم اللام: (وَالنَّمْلُ).

(١) انفرد شرح الترمسي في المتن الذي على هامش الشرح بضبطها؛ مجردة من واو العطف: (أُولَاهَا)، وعليه فإن الهمزة التي في أول الكلمة تنطق ممدودة حركتين أو نحوها ـ وذلك كمد البدل ـ؛ لئلا ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مقرونة بواو العطف: (وَأُولَاهَا).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (مدًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (مَدًى).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى واكتمال السياق.

(٤) حيث لم تَطَّرِد القاعدة التي ذكرها في المواضع الخمسة التي سيشرح خلاف القراء فيها.

(٥) والأول بالاستفهام.

(٦) فيقرآنها: ﴿إِنَّنَا لَمُخْرَجُوْنَ﴾.

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٨) قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٤٦): «(رُضْ كِسْ)؛ معناهما: كن رائضاً في الطلب، كيساً فيه».

فخالف أصلَهُ في ذلك[١].

وقرأ: **(أُولَاهَا)**؛ أي: الكلمة الأولى منهما بالإخبار[٢].

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(مَدًّا)**؛ أي: نافع، وأبو جعفر.

فيقولان: ﴿**إِذَا كُنَّا**﴾، ﴿**أَءِنَّا**﴾، فخالف نافع أصله فيه[٣].

وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما[٤].

والكلُّ على أصولهم؛ في التسهيل، والتحقيق[٥].

١٨٧ - ....وَالسَّاهِرَهْ: ثَناً[٦]. وَثَانِيهَا: ظُبًى[٧] إِذْ رُمْ كُرَهْ[٨]

(وَ)قرأ بالإخبار.

الحرف الأول الذي في **(السَّاهِرَهْ)**؛ أي: في النازعات[٩].

---

(١) أي أن كلًّا من الإمامين قد خالف أصله في هذا الحرف من أحرف الخلاف؛ فأما أصل ابن عامر: أنه يقرأ ما تكرر استفهامه؛ بالإخبار في الأول، وبالاستفهام في الثاني، فعكس القاعدة في هذا الموضع؛ حيث قرأه بالاستفهام في الأول، وبالإخبار في الثاني.

(٢) والكلمة الثانية منها بالاستفهام. (ينظر: النشر ١/٣٧٣).

(٣) وأصل نافع: أنه يقرأ ما تكرر استفهامه؛ بالاستفهام في الأول، وبالإخبار في الثاني، فعكس القاعدة في هذا الموضع؛ حيث قرأه بالإخبار في الأول، وبالاستفهام في الثاني.

(٤) وانفرد سبط الخياط في المبهج، عن الكارزيني، عن النخاس، عن رويس؛ فقرأه: بالإخبار في الأول، وبالاستفهام في الثاني، كقراءة نافع، وأبي جعفر، فخالف سائر الرواة عن رويس. (ينظر: المبهج ص (١٦٥)، والنشر ١/٣٧٣).

(٥) والفصل، وعدمه.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: **(ثَناً)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: **(ثَنَا)**.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(ظُبًى)**، والثاني: بالألف الممدودة: **(ظُبًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الكاف: **(كُرَهْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الكاف: **(كَرَهْ)**.

(٩) قال في التحرير والتنوير: «وَعُنْوِنَتْ في كتاب التفسير من صحيح البخاري وفي كثير =

وهو: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ [النازعات: ١٠].

الإمام المرموز إليه بثاء: (ثَنَا)؛ أي: أبو جعفر على أصله[١].

(وَ)قرأ بالإخبار.

الحرف الذي في (ثَانِيْهَا)؛ أي: (الساهرة)[٢].

وهو: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا﴾ [النازعات: ١١].

الأئمة المرموز إليهم بأوائل هذه الكلمات: (ظُبًى[٣] إِذْ[٤] رُمْ[٥] كُرَهْ[٦])؛ أي: يعقوب، ونافع، والكسائي، وابن عامر، على أصولهم[٧].

= من كتب المفسرين بسورة: (والنازعات) بإثبات الواو؛ على حكاية أول ألفاظها»، وقال سعد الله ـ الشهير بسعدي ـ والخفاجي: «إنها تسمى (سورة الساهرة)؛ لوقوع لفظ الساهرة في أثنائها، ولم يقع في غيرها من السور، وقالا: تسمى سورة الطامة؛ أي: لوقوع لفظ الطامة فيها، ولم يقع في غيرها، ولم يذكرها في الإتقان في عداد السور التي لها أكثر من اسم، ورأيت في مصحف مكتوب بخط تونسي عنون اسمها: (سورة فالمدبرات) وهو غريب، وذلك لوقوع لفظ المدبرات فيها، ولم يقع في غيرها». وقال ابن كثير في تفسيرها: «وقال وهب بن مُنَبه: الساهرة؛ جبل إلى جانب بيت المقدس، وقال قتادة: (بِالسَّاهِرَة)؛ جهنم، وهذه أقوال كلها غريبة، والصحيح: أنها الأرض؛ وجهها الأعلى». (ينظر: التحرير والتنوير ٧٢/٣٠، وتفسير ابن كثير ٣١٤/٨، وأسماء السور في القرآن ص (٣٣٧)).

(١) وهو أيضاً على أصله في الموضع الثاني؛ فيقرأه بالاستفهام، كما أنه على أصله من التسهيل والفصل.

(٢) أي: سورة النازعات.

(٣) ومعنى: (ظُبًى)؛ جمع ظبة؛ وهي: حد السيف، والأسنة.

(٤) ومعنى: (إِذْ)؛ اسم يدل على مامضى من الزمان بمعنى: (حين).

(٥) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٦) ومعنى قوله: (كُرَهْ)؛ تطلق على كل جسم مستدير، ومنه الكرة المستديرة التي يُلْعبُ بها ما يسمى بكرة القدم.

(٧) أي: وهم على أصولهم في الموضع الأول؛ فيقرؤونه بالاستفهام، وهم على أصولهم من الفصل وعدمه.

وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما، على ما تقدم من: التسهيل، والتحقيق[(١)].

١٨٨ ـ وَأَوَّلَ[(٢)] الْأَوَّلِ مِنْ ذِبْحٍ: كَوَى. ثَانِيَهُ[(٣)] مَعْ[(٤)] وَقَعَتْ: رُدْ إِذْ ثَوَى

(وَ)قرأ بالإخبار.

(أَوَّلَ الْأَوَّلِ مِنْ ذِبْحٍ)؛ بكسر الذال، يعني: الحرف الأول من الموضع الأول في سورة الذبح؛ وهي: (الصافات)[(٥)]؛ لقوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [١٠٧].

---

(١) أي: على أصولهم في ما تقدم من: التسهيل والتحقيق، والفصل وعدمه.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: **(وَأَوَّلَ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم اللام: **(وَأَوَّلُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء، وضم الهاء: **(ثَانِيَهُ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضبطها؛ بكسر الياء والهاء: **(ثَانِيهِ)**، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون العين: **(مَعْ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضبطها؛ بفتح العين: **(مَعَ)**، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٥) و(الصَّافَّات) اسم السورة التوقيفي، وهو الاسم الذي اشتهرت وسُمِّيت به السورة في جميع المصاحف، كما أنه الاسم الذي ثبتت تسميتها به عن النبي ﷺ وعن الصحابة ﷺ، وتسمى سورة: (الذبيح)، قال في التحرير والتنوير: «اسمها المشهور المتفق عليه: (الصافات)، وبذلك سميت في كتب التفسير وكتب السنة وفي المصاحف كلها، ولم يثبت شيء عن النبي ﷺ في تسميتها»، وقال في الإتقان: «رأيت في كلام الجعبري أنَّ سورة: (الصافات) تسمى سورة: (الذبيح)، وذلك يحتاج إلى مستند من الأثر»، وأمَّا تسميتها بـ(ـالذِّبْح) فلم أجد أحد نص عليه أو أشار إليه، إلا الإمام ابن الجزري في منظومته؛ طيبة النشر؛ وهو هذا الموضع، وفي منظومته المسماة "المقدمة الجزرية"؛ وهو قوله في باب "معرفة المقطوع والموصول": **(فُصِّلَتِ النِّسَا وَذِبْحٍ حَيْثُ مَا)**، وعلى كل حال فلم يثبت من أسماء السورة ـ سواء التوقيفية أو الاجتهادية ـ إلا سورة (الصافات)، والله أعلم. (ينظر: التحرير والتنوير ٨٣/٢٣، والإتقان في علوم القرآن ٣٦١/٢، وأسماء السور في القرآن ص (٢٣٦ ـ ٣٣٧)، والمقدمة الجزرية ص (٥٤)، البيت رقم (٨٤)).

وذلك قوله: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦].

الإمام المرموز إليه بكاف: **(كَوَى)**؛ أي: ابن عامر.

واستفهم في الثاني[1].

وقرأ بالإخبار **(ثَانِيَهُ)**؛ أي: ثاني الأول في (الذبح)[2].

وهو: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦].

(مَعْ)؛ بإسكان العين.

أي: مع الحرف الثاني من سورة: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾.

وهو: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(رُدْ[3] إِذْ[4] ثَوَى[5])**؛ أي: الكسائي، ونافع، وأبو جعفر، ويعقوب[6].

فخالف أبو جعفر أصله[7].

وتقدم أن ابن عامر قرأ: بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني[8].

و**(كَوَى)**؛ من الكي، وهو معروف، ويقال: كواه بعينه إذا أَحَدَّ إليه نظره[9].

---

(١) ينظر: النشر ٣٧٣/١، والإتحاف ١٨٧/١.

(٢) أي: سورة الصافات، كما تقدم آنفاً.

(٣) ومعنى قوله: (رُدْ)؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود.

(٤) ومعنى: (إِذْ)؛ اسم يدل على مامضى من الزمان بمعنى: (حين).

(٥) ومعنى: (ثَوَى)؛ أقام، يقال: ثوى بالمكان؛ أقام به، (ثواء) بالمد، فهو (ثاو)، والمثوى؛ المنزل، والجمع؛ مثاوي.

(٦) وقرؤوا بالاستفهام في الأول في الموضعين. (ينظر: النشر ٣٧٣/١، والإتحاف ١٨٧/١).

(٧) وأصله: أنه يقرأ بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، لكنّهُ هنا عكس القاعدة في قراءته، فقرأ بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني. (ينظر: النشر ٣٧٣/١).

(٨) وهو على أصله.

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٢)، والمفردات ص (٤٤٥)، ولسان العرب ٢٣٥/١٥ ـ ٢٣٦.

وكلٌّ في المستفهم على أصله؛ من التحقيق، والتسهيل[(١)].

١٨٩ ـ وَالْكُلُّ: أُوْلَاهَا، وَثَانِي الْعَنْكَبَا مُسْتَفْهِمٌ[(٢)]. الَاوَّلَ[(٣)]: صُحْبَةٌ حَبَا

(**وَالْكُلُّ**)؛ أي: كل القراء.

(**أُولَاهَا**)؛ أي: الكلمة الأولى من (الواقعة)[(٤)].

وهي: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا﴾ [الواقعة: ٤٧].

(**وَثَانِي الْعَنْكَبَا**)؛ أي: الحرف الثاني في (العنكبوت)[(٥)].

---

(١) وإدخال الألف بين الهمزتين ـ ويسمى بالفصل ـ، وعدمه.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم الثانية مع التنوين: (**مُسْتَفْهِمٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الميم الثانية بلا تنوين: (**مُسْتَفْهِمُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على سبعة أوجه؛ الأول: بفتح اللام الثانية، مع النقل في الهمز، وإثبات همزة الوصل رسماً: (**الَاوَّلَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم اللام الثانية، والنقل في الهمز مع إثبات همزة الوصل رسماً: (**الَاوَّلُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بكسر اللام الثانية، مع النقل في الهمز وإثبات همزة الوصل رسماً: (**الَاوَّلِ**)، والرابع: بتحقيق الهمز، مع فتح اللام الثانية وإثبات همزة الوصل رسماً: (**الْأَوَّلَ**)، والخامس: ضُبطت في المتن المطبوع بطبعته الخامسة؛ بفتح اللام الأولى مشددة، ثم فتحة بعدها، وضم اللام الثانية، والنقل في الهمز، مع إثبات همزة الوصل رسماً: (**الَّاَوَّلُ**)، وفيه نظر؛ حيث إن اللام الأولى يكفي في ضبطها؛ إما الفتح المشدد أو الفتح بلا تشديد، والسادس: انفردت النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح موسى جار الله بضبطها؛ بالنقل في الهمز وحذف همزة الوصل رسماً، فيكون الابتداء بلام مفتوحة، مع ضم اللام الثانية: (**لَاوَّلُ**)، وانفرد صاحب النسخة الحديثة من ضبط المتن بضبطها؛ بفتح اللام الأولى، وسكون الهمزة بعدها: (**الَأْوَّلُ**)، وهو سبق قلم لا يستقيم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ سبعة أوجه؛ (**لَاوَّلُ**)، (**الَّاَوَّلُ**)، (**الَأْوَّلُ**)، (**الْأَوَّلَ**)، (**الَاوَّلِ**)، (**الَاوَّلُ**)، (**الَاوَّلَ**)، أما الوجهان؛ الثاني، والثالث؛ فهما سبق قلم.

(٤) فلا خلاف بين القراء على القراءة بالاستفهام في هذا الموضع. (ينظر: النشر ٣٧٣/١، وشرح النويري ٢٤٢/٢).

(٥) فلا خلاف بين القراء على القراءة بالاستفهام في هذا الموضع. (ينظر: النشر ٣٧٣/١، وشرح النويري ٢٤٢/٢).

وهو: ﴿أَيِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [العنكبوت: ٢٩].

(**مُسْتَفْهِمٌ**)؛ أي: قرأ كل منهم بالاستفهام فيهما، فلم يختلفوا فيهما(١).

وإنما الخلاف في:

الثاني من (الواقعة) ـ كما تقدم ـ.

وفي الأول من (العنكبوت)، كما ذكره بقوله: (**الَاوَّلَ**)؛ أي: الحرف الأول من (العنكبوت).

وهو: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَاحِشَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٨].

قرأه بالاستفهام [**١١٩**] المرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ حَبَا**)(٢)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة، وأبو عمرو.

وقرأه الباقون: بالإخبار(٣).

ومن استفهم منهم؛ فهو على أصله في التحقيق، والتسهيل(٤)، والله أعلم.

١٩٠ ـ وَالْمَدُّ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ: حَجَرْ ... بِنْ ثِقْ لَهُ الْخُلْفُ. وَقَبْلَ الضَّمِّ: ثَـرْ.

١٩١ ـ وَالْخُلْفَ(٥): حُزْ بِي لُذْ. وَعَنْهُ: أَوَّلَا ... كَشُعْبَةٍ. وَغَيْرَهُ(٦): امْدُدْ سَهِّلَا

(١) أي: لم يختلفوا بل أجمعوا على القراءة بالاستفهام في الحرف الأول من سورة الواقعة، والحرف الثاني من سورة العنكبوت، وقال موسى جار الله: «وكان ذلك الاتفاق؛ لاتفاق جميع المصاحف على رسم الهمزة الثانية بالياء». (ينظر: الإتحاف ١/١٨٧، ١٨٨، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٤٧)).

(٢) قوله: (**حَبَا**)؛ فعل ماض بمعنى: دنا أو أعطى؛ يقال: حباه الشيء إذا أعطاه أياه.

(٣) والباقون هم: نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وحفص. (ينظر: النشر ١/٣٧٣، وشرح ابن الناظم ص (٨٢)، وشرح النويري ٢/٢٤٢).

(٤) وإدخال الألف بين الهمزتين ـ ويسمى بالفصل ـ، وعدمه.

(٥) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الفاء: (**وَالْخُلْفَ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بضم الفاء: (**وَالْخُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**وَغَيْرَهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الراء: (**وَغَيْرُهُ**).

ولما فرغ من الكلام على حكم الهمزتين؛ تسهيلاً، وتحقيقاً، وما اختلف فيه؛ إخباراً، واستفهاماً، أخذ في الكلام على الفصل بينهما بحرف المد، وعدمه، فقال:

(وَالْمَدُّ)؛ أي: الفصل بين الهمزتين؛ بإدخال ألف بينهما.

وهو المسمى عندهم بمد (الحجز)(١)؛ لحجزه بين الهمزتين(٢).

ومقداره ألف إجماعاً(٣)، سواء كانت الهمزة: محققة، أم مسهلة.

(قَبْلَ الْفَتْحِ)؛ أي: قبل الهمزة المفتوحة من المجتمعتين في كلمة.

نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

[﴿ءَأَلِدُ﴾] [هود: ٧٢](٤).

﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤].

(وَ)قبل.

(الْكَسْرِ)؛ أي: الهمزة المكسورة من ذلك.

نحو: ﴿أَإِن﴾ [الشعراء: ٤١].

﴿أَءِذَا﴾ [الرعد: ٥].

﴿أَءِلَٰهٌ﴾ [النمل: ٦٠].

---

(١) ويسمى المدُّ للساكن اللازم ـ بقسميه ـ أيضاً مد الحجز؛ للحجز بين الساكنين، وقد يسمى مدُّ العدل؛ لأنه يعدل حركة. (ينظر: النشر ٣١٨/١، ولطائف الإشارات ١٠١٨/٣).

(٢) وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين، فتدخل بينهما مدة تكون حاجزة بينهما لإحداهما عن الأخرى. (ينظر: النشر ٣٥٣/١).

(٣) لأن الحجز يحصل بهذا القدر، ولا حاجة إلى الزيادة، وقد ذكر الإجماع على هذا الإمام ابن الجزري في النشر وأخذ به، وعزاه إلى أبي بكر بن مهران، فيما حكاه عنه أبو الفخر حامد بن حسنويه الجاجاني في كتابه: حلية القراء. (ينظر: النشر ٣٥٣/١).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

قرأ به المرموز إليهم في قوله: (**حَجَرْ**)(١) (**بِنْ**(٢) **ثِقْ**(٣) **لَهُ الْخُلْفُ**)؛ أي: أبو عمرو، وقالون، وأبو جعفر، بلا خلاف عنهم، وهشام بخلاف عنه(٤).

وقرأ الباقون: بغير مدٍّ بينهما.

والكل على أصولهم في: التسهيل، والتحقيق.

فتحرر في النوعين لهم أربع قراءات(٥):

الأولى: التسهيل مع المد: لأبي عمرو، وقالون، وأبي جعفر، وأحد الأوجه لهشام قبل الفتح، [والكسر](٦).

والثانية: التسهيل مع عدم المد: لابن كثير، ورويس، وورش من الطريقين قبل الكسر، وأما قبل الفتح: فله [المد](٧) من طريق الأصبهاني فقط، وأحد الوجهين من طريق الأزرق.

---

(١) قوله: (**حَجَرْ**)؛ فعل ماض بمعنى: حبس ومنع.

(٢) ومعنى قوله: (**بِنْ**)؛ فعل أمر بمعنى: أَوْضح وأَظْهِر، وتأتي بمعنى: اترك وفارق.

(٣) (**ثِقْ**)؛ فعل أمر، من الوثوق؛ الذي يفيد الراحة والاطمئنان.

(٤) واختلف عن هشام؛ فروى عنه الفصل في الجميع: الحلواني، من طريق ابن عبدان، من طريق صاحب التيسير، من قراءته على أبي الفتح، ومن طريق أبي العز صاحب الكفاية، ومن طريق أبي عبدالله الجمال عن الحلواني، وهو الذي في التجريد عنه، وهو المشهور عن الحلواني عند جمهور العراقيين؛ كابن سوار، وابن فارس، وأبي علي البغدادي، وابن شيطا، وغيرهم، وهي طريق الشذائي عن الداجوني كما هو في المبهج، وغيره، وعليه نص الداني عن الداجوني، وبه قطع الحافظ أبو العلاء من طريق الحلواني والداجوني، وهو أحد الوجهين في الشاطبية.
وروى عنه القصر ـ وهو ترك الفصل في الباب كله ـ: الداجوني عند جمهور العراقيين وغيرهم؛ كصاحب المستنير، والتذكار، والجامع، والروضة، والتجريد، والكفاية الكبرى، وغيرهم، وهو الصحيح من طريق زيد عنه، وهو الذي في المبهج من طريق الجمال عن الحلواني. (ينظر: النشر ١/ ٣٧٠).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٣).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٣)).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٣)).

والثالثة: التحقيق مع المد؛ ثاني أوجه هشام قبل الفتح، وأحد وجهيه قبل الكسر.

الرابعة: التحقيق مع عدمه: للباقين، ولهشام في الوجه الثالث قبل الفتح[1]، وفي الثاني قبل الكسر.

واستثنى له جماعة من المكسور:

المكرر من الاستفهامين.

وسبعة مواضع:

١ - ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [١١٣].

٢ - ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ [١١٣]

في الأعراف.

٣ - ﴿أَءِذَا﴾ في مريم[2].

٤ - ﴿أَئِن﴾ في الشعراء[3].

٥ - ﴿أَءِنَّكَ﴾ [٥٢].

٦ - ﴿أَئِفْكًا﴾ [٨٦].

بالصَّافَّات.

٧ - ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [فصلت: ٩][4].

---

(١) والقراءة بالتحقيق من غير إدخال بين الهمزتين المفتوحتين لهشام، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٣/١، وشرح منحة مولى البر ص (٣٧)).

(٢) الآية: [٦٦].

(٣) الآية: [٤١].

(٤) في الأصل لم يذكر سورة هذا الحرف ـ كما فعل مع بقية المواضع الأخرى ـ، وكان حقه أن يذكر سورته؛ لئلا يوهم عدم ذكر محله نظائره من المواضع الأخرى من القرآن الكريم.

فمده قولاً واحداً[١].

وتقدم لهشام: قصر المنفصل، ومده، من طريق: الحلواني، والداجوني[٢].

فتحصل له ستة أوجه؛ إذا جُمِعَ هذا مع المنفصل، في نحو:

﴿ءَأَنتُمۡ أَنشَأۡتُمۡ شَجَرَتَهَآ أَمۡ نَحۡنُ﴾ [الواقعة: ٧٢]؛ نظمها النويري في قوله[٣]:

وَسَهِّلْ كَـأَأَنْـتُـمْ بِـفَـصْـلٍ وَحَـقِّـقَـنْ مَعاً لِهِشَامٍ كُلَّهَا امْدُدْهُ وَاقْصُرَنْ

ومرَّ للأزرق عن ورش: إبدال الثانية ألفاً، في نحو: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]، فالجملة: خمس **[١٢٠]**.

(وَ)قرأ بالمد بين الهمزتين.

(قَبْلَ الضَّمِّ)؛ أي: قبل الهمزة المضمومة.

وهو قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ في آل عمران[٤].

﴿أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ﴾ في ص[٥].

﴿أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ﴾[٦] في القمر[٧].

---

(١) فَفَصَلَ القائلون بهذا القول بالألف في هذه المواضع السبعة، وتركوا الفصل في المواضع الأُخَر؛ وهو الذي في الهداية، والهادي، والكافي، والتلخيص، والتبصرة، والعنوان، وهو الوجه الثاني في الشاطبية، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، والذين قرءوا بهذا التفصيل قرءوا به من طريق الحلواني. (ينظر: النشر ١/٣٧٠).

(٢) عن ابن مهران، صاحب الوجيز. (ينظر: الإتحاف ١/١٧٨ ـ ١٧٩).

(٣) ذكر هذه المسألة، وعزا شاهدها صاحب الإتحاف إلى النويري، ولم أقف عليه في شرح النويري. (ينظر: الإتحاف ١/١٧٩).

(٤) الآية: [١٥٥].

(٥) الآية: [٨].

(٦) في الأصل كتبت: (أؤلقي عليه الذكر)، بتقديم وتأخير، وهو سهو وخطأ.

(٧) الآية: [٢٥].

وكذا: ﴿أَءُشْهِدُوا﴾؛ في قراءة المدنيين فقط[١].

الإمام المرموز إليه بثاء: (ثَرْ)[٢]؛ أي: أبو جعفر، بلا خلاف عنه.

(وَالْخُلْفُ)؛ في: المد، وعدمه.

للمرموز إليه بأوائل قوله: (حُزْ[٣] بِي لُذْ[٤])؛ أي: أبي عمرو، وقالون، وهشام.

فالمد لأبي عمرو في: جامع البيان[٥]، وغيره[٦].

وعدمه في: التيسير[٧]، وعليه جمهور العراقيين[٨].

والمد لقالون من الطريقين في: جامع البيان[٩]، وهو الأشهر[١٠].

---

(١) قرأ المدنيان: ﴿أَشَهِدُواْ﴾ [الزخرف: ١٩]؛ بهمزتين؛ مفتوحة، فمضمومة مسهلة كالواو، مع سكون الشين، فأدخلا همزة التوبيخ على: ﴿أَشَهِدُواْ﴾؛ فعلاً رباعياً مبنياً للمفعول. (ينظر: النشر ٣٧٦/١، والإتحاف ٤٥٥/١).

(٢) ومعنى قوله: (ثَرْ)؛ مأخوذ من الكثرة والغزارة، يقال: عينٌ ثرة؛ أي: غزيرة الماء.

(٣) (حُزْ)؛ فعل أمر، بمعنى: اجمع وضم، وتكون بمعنى: حاز الشيء إذا حصَّله وصار في ملكه وحوزته وحفظه وصانه.

(٤) (لُذْ)؛ فعل أمر، من لاذ بالشيء إذا لجأ إليه واعتصم به.

(٥) ينظر: جامع البيان ٢٤٢/١ ـ ٢٤٣.

(٦) وقوَّاه بالقياس وبنصوص الرواة عنه: أبي عمرو، وأبي شعيب، وأبي حمدون، وأبي خلاد، وأبي الفتح الموصلي، ومحمد بن شجاع، وغيرهم؛ حيث قالوا عن اليزيدي عن أبي عمرو: إنه كان بهمزة بالاستفهام، همزة واحدة ممدودة، وقد نصَّ على الفصل للدوري عنه من طريق ابن فرح: أبو القاسم الصفراوي، وللسوسي: من طريق ابن حبش، وابن سوار، وأبو العز، وصاحب التجريد. (ينظر: النشر ٣٧٤/١ ـ ٣٧).

(٧) ينظر: التيسير ص (٣٦).

(٨) والمغاربة، وغيرهم، وذكر عنه الوجهين جميعاً؛ المدُّ، والقصر: أبو العباس المهدوي، وأبو الكرم الشهرزوري، والصفراوي. (ينظر: النشر ٣٧٥/١).

(٩) من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح. (ينظر: جامع البيان ٢٤١/١).

(١٠) وقطع له به في التيسير، والشاطبية، والهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، وتلخيص العبارات بلطيف الإشارات، ورواه عنه من الطريقين: صاحب التذكرة، =

وروي عنه القصر من الطريقين: ابن الفحام(١)، وهو في الجامع(٢) للحلواني(٣).

وسيأتي على الإثر تحرير الخلاف لهشام.

وقرأ الباقون: بغير مد.

وكلهم في التسهيل، وعدمه، على أصولهم.

فتحرر للقراء في هذا النوع أربع قراءات(٤):

١ ـ المد مع التسهيل: لأبي جعفر، وأحد وجهين: لأبي عمرو، وقالون.

٢ ـ وعدمه مع التسهيل: لابن كثير، وورش، ورويس، وأبي عمرو، وقالون(٥)، في الوجه الثاني عنهما.

٣ ـ والمد مع التحقيق: لهشام في أحد أوجهه.

= وأبو علي المالكي، وابن سوار، والقلانسي، وأبو بكر بن مهران، وأبو العلاء الهمذاني، والهذلي، وأبو محمد سبط الخياط في المبهج، وأما في الكفاية فقطع به للحلواني فقط، والجمهور من أهل الأداء على الفصل من الطريقين، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي، والمالكي. (ينظر: النشر ٣٧٥/١).

(١) من قراءته على عبدالباقي بن فارس، قال: ولم يذكر عنه سوى القصر. (ينظر: التجريد ص (١٢٢)).

(٢) ينظر: جامع البيان ٢٤١/١.

(٣) وروى عنه القصر من طريق أبي نشيط: أبو محمد سبط الخياط في كفايته، ورواه من طريق الحلواني: الحافظ أبو عمرو في الجامع، وبه قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وكذا روى عن قالون: القاضي إسماعيل، وأحمد بن صالح، والشحام؛ فيما ذكره الداني، وبه قطع صاحب العنوان عن قالون؛ يعني من طريق إسماعيل، وطرق هؤلاء المذكورين ليست من طرق النشر. (ينظر: جامع البيان ٢٤١/١، والنشر ٣٧٥/١).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٣).

(٥) والقراءة بهذا الوجه لقالون؛ وهو وجه عدم الإدخال بين الهمزتين؛ المفتوحة ثم المضمومة، وذلك في المواضع الأربعة، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٧٤/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٠)، ومنحة مولى البر ص (٩)، البيت رقم (٣٧)).

٤ ـ وعدمه مع التحقيق: للباقين.

(**وَ**)كذا.

(**عَنْهُ**)؛ أي: عن هشام.

فقد ذكر جماعة أنه قرأ [حرف][١] (**أَوَّلَا**)؛ أي: ـ وهو حرف آل عمران ـ: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [١٥].

(**كـ**)ـقراءة.

(**شُعْبَةٍ**) من جملة الباقين؛ وهي: عدم المد مع التحقيق.

(**وَغَيْرَهُ**)؛ أي: غير الأول؛ وهو: الثاني[٢]، والثالث[٣].

(**امْدُدْ**).

و(**سَهِّلَا**).

أي: اقرأ لهشام؛ بالمد، والتسهيل.

وتحرير ذلك؛ أنه اختلف عنه في التسهيل، والتحقيق، والمد، وعدمه، ووقع عنه الخلاف بالنسبة للسور الثلاثة على ثلاثة أوجه[٤]:

الأول: التحقيق بلا مد في الثلاثة[٥]، كالباقين[٦]، وعليه الجمهور، من طرق الداجوني عنه.

---

(١) في الأصل كتبت: (حرفا)، وهو تصحيف.

(٢) أي: موضع سورة ص: ﴿أَءُنزِلَ﴾ [٨].

(٣) أي: موضع سورة القمر: ﴿أَءُلْقِيَ﴾ [٢٥].

(٤) ينظر: النشر ١/٣٧٥ ـ ٣٧٦، والإتحاف ١/١٨٩.

(٥) وهو أحد وجهي الكافي، وهو الذي قطع به الجمهور له من طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي علي البغدادي؛ صاحب الروضة، وابن الفحام صاحب التجريد، وأبي العز القلانسي، وأبي العلاء الهمذاني، وسبط الخياط، وغيرهم. (ينظر: النشر ١/٣٧٥).

(٦) في الإتحاف كُتِبَتْ بدلاً منها: (كابن ذكوان)، والكلام بحروفه موجود في الإتحاف (١/١٨٩).

الثاني: التحقيق مع المد فيها[(١)]، وهو في التجريد[(٢)] من طريق الجمال عن الحلواني، وأحد وجهي التيسير[(٣)].

الثالث: التحقيق والقصر في (آل عمران)، والتسهيل والمد في (ص)، و(القمر)، وهو الثاني في التيسير[(٤)]، وعليه جمهور المغاربة[(٥)].

والأوجه الثلاثة[(٦)] مأخوذة من المتن، والحرز[(٧)].

١٩٢ ـ وَهَمْزَ وَصْلٍ مِنْ كَـ(آللهُ[(٨)] أَذِنْ) أَبْدِلْ: لِكُلٍّ، أَوْ فَسَهِّلْ واقْصُرَنْ

وما تقدم كله في همزة القطع.

(وَ)أمَّا.

---

(١) وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد؛ يعني من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وفي كفاية أبي العز، وكذا في الكامل للهذلي، وقطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، للحلواني عنه. (ينظر: النشر ٣٧٥/١).

(٢) ينظر: التجريد ص (١٢٢).

(٣) ينظر: التيسير ص (٣٦).

(٤) ينظر: التيسير ص (٣٦).

(٥) وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وبه قطع في التذكرة، وكذلك في: الهداية، والهادي، والتبصرة، وتلخيص العبارات، والعنوان، وهو الوجه الثاني في الكافي، وهذه الثلاثة الأوجه في الشاطبية. (ينظر: النشر ٣٧٦/١).

(٦) وانفرد الداني من قراءته على أبي الفتح من طريق الحلواني أيضاً بوجه رابع وهو: تسهيل الهمزة الثانية مع المد في الثلاثة، قال في جامع البيان: «وقرأت له ـ أي: هشام ـ على أبي الفتح من طريق الحلواني في الثلاثة المواضع في التخيير بين تحقيق الهمزتين معاً، وبين تسهيل الثانية مع المدِّ في الوجهين، طردًا لمذهبه في مدِّ الاستفهام»، وانفرد الكارزيني عن الشنبوذي من طريق الجمال عن الحلواني أيضاً بالمد مع التحقيق في: (آل عمران)، و(القمر)، وبالقصر مع التحقيق في (ص)، فيصير له الخلاف في الثلاثة؛ على خمسة أوجه. (ينظر: جامع البيان ٢٤٣/١، والنشر ٣٧٥/١ ـ ٣٧٦).

(٧) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة قطع مفتوحة: (**كَأَللهُ**)، والثاني: بهمزة قطع ممدودة: (**كآللهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(هَمْزُ وَصْلٍ) واقع بعد همز الاستفهام.

(مِنْ كَـ﴿آللّهُ أَذِنْ﴾)؛ أي: مِنْ مثل قوله تعالى:

﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ في يونس[١].

﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ معاً[٢]، فيها ـ أيضاً ـ.

﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ موضعي الأنعام[٣].

﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ **[١٢١]** في النمل[٤].

ثلاث كلمات؛ في ستة مواضع.

فاتفقوا على إثباته، وتليينه، لكنهم اختلفوا في كيفية هذا التليين.

بيَّنَهَا في قوله:

(أَبْدِلْ) ذلك الهمز ألفاً خالصاً مع المد للساكنين.

وهذا الوجه هو الأشهر[٥].

(لِكُلٍّ)؛ أي: كلّ القراء.

(أَوْ) لا تبدله ألفاً، للكلِّ أيضاً.

وحينئذٍ **(فَسَهِّلْ)** بينهما.

(وَ)لكن لا تمد همز القطع.

---

(١) الآية: [٥٩].
(٢) الآيتين: [٥١، ٩١].
(٣) الآيتين: [١٤٣، ١٤٤].
(٤) الآية: [٥٩].
(٥) وهو قول أكثر النحويين، كما حكاه الداني، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وهو من طريق: التذكرة، والهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، والتجريد، والروضة، والمستنير، والتذكار، والإرشادين، والغايتين، وغير ذلك من جلة المغاربة، والمشارقة، وهو أحد الوجهين في التيسير، والشاطبية، والإعلان، واختاره أبو القاسم الشاطبي. (ينظر: النشر ١/٣٧٧، وشرح النويري ٢/٢٤٩، والإتحاف ١/١٩٠).

بل (**اقْصُرَنْـ**)ـه.

وهذا الوجه مختار صاحب العنوان[(١)]، وغيره[(٢)].

ووجه البدل؛ أن حذف الهمز يؤدي إلى: التباس الاستفهام بالخبر[(٣)]، وتحقيقه يؤدي إلى: إثبات همز الوصل وصلاً وهو لحن، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة، فتعين البدل، وكان ألفاً؛ لأنها مفتوحة[(٤)].

وأما وجه التسهيل؛ فالقياس على سائر الهمزات المتحركة بالفتح إذا وليها همزة الاستفهام[(٥)].

ولم يُفْصَل بينهما بألف[(٦)]؛ لضعفها عن همزة القطع[(٧)].

وإنما صرح المصنف بالقصر؛ ليُعْلَم أنه لا يجوز المد لأحد ـ بينهما ـ في ذلك[(٨)].

---

(١) وهو مذهب شيخه عبدالجبار الطرسوسي صاحب المجتبى، قال في العنوان: «فكلهم ـ أي القراء ـ يقرأ في هذه الستة؛ بهمزة مفتوحة بعد مَدَّة، إلا ورشاً نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة التي قبلها في: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، و﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾؛ فيحركها بحركتها، ويسقط الهمزة، فيلفظ بمد يسير من غير همز في هذه الثلاثة». (ينظر: العنوان ص (٤٦)، والنشر ١/٣٧٧).

(٢) وبه قرأ الداني على شيخه، وهو الوجه الثاني في التيسير، والشاطبية، والإعلان، قال في الحرز:

وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ ... وَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبْدِلَا

فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي ... يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ كَآلْآنَ مُثِّلَا

(ينظر: النشر ١/٣٧٧، وحرز الأماني، الأبيات رقم (١٩٣ ـ ١٩٤)).

(٣) ينظر: فتح الوصيد ١/١٩٦، وشرح الشاطبية للسيوطي ص (٧٦)).

(٤) ذكره في الإتحاف، وعزاه إلى الجعبري. (ينظر: الإتحاف ١/١٩٠).

(٥) ينظر: النشر ١/٣٧٠، والإتحاف ١/١٩٠.

(٦) قال في النشر: «وأجمع من أجاز تسهيلها عنهم أنه لا يجوز إدخال ألف بينها وبين همزة الاستفهام كما يجوز في همزة القطع». (ينظر: النشر ١/٣٧٠).

(٧) ينظر: النشر ١/٣٧٧، وغيث النفع ص (٢١٩).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٤).

ولم يحتج إلى التنبيه على المد في وجه البدل؛ لأنه معروف مما تقدم في بابه[١]، كما قررناه آنفاً.

١٩٣ ـ كَذَا (بِهِ السِّحْرُ): ثَنًا[٢] حُزْ.........   ....

وهـ**(ـكَذَا)** الحكم.

في قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ في يونس[٣].

على قراءة الإمامين المرموز إليهما بقوله: **(ثَنًا[٤] حُزْ)**؛ أي: أبي جعفر، وأبي عمرو.

لأنهما قرآه بالاستفهام، فيجوز لكل منهما [الوجهان][٥] المذكوران؛ البدل، والتسهيل من غير مدٍّ، كما ذكر.

وأما **الباقون**: فقرؤوه بهمز الوصل، فيسقط وصلاً، ويحذف ياء الصلة قبله للساكنين[٦]، كما هو ظاهر.

قال ابن المصنف[٧] **(حُزْ)**؛ أي: اجمع وضم؛ أمر بحوز الثناء؛ أي: لا شيء عند ذوي العقل أفضل من حيازة الثناء، وإنما حازه بمكارم الأخلاق».

---

(١) وذلك لالتقاء الساكنين. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٤)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: **(ثَنًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون وألف بعدها، بلا تنوين: **(ثَنَا)**.

(٣) الآية: [٨١].

(٤) ومعنى: **(ثَنًا)**؛ من الثناء، وهو مايوصف بها الإنسان من المناقب والمدائح.

(٥) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (وجهان) على التنكير، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٦) فحاصل قراءتهم: أنهم يقرءون بهمزة واحدة؛ على الخبر. (ينظر: شرح النويري ٢/٢٥١).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٤).

١٩٣ ـ ....وَالْـبَـدَلْ وَالْفَصْلُ مِنْ[١] نَحْوِ (أَأَمَنْتُمْ) خَطَلْ

ثم استدرك على ما تقدم من الوجهين؛ البدل، والتسهيل، فقال:

(وَ)لكنَّ.

(الْبَدَلْ)؛ أي: إبدال الهمزة الثانية المفتوحة ألفاً ـ لمن تقدم له ذلك؛ وهو: الأزرق عن ورش، فيما اجتمع فيه ثلاثة همزات، وهو: ﴿ءَامَنتُم﴾ الثلاثة[٢]، ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] ـ لا يجوز.

فقد اتفق أصحابه على: تسهيلها بين بين.

فكل من أبدل نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦][٣]، استثنى هذه الأربع.

لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين، وحذف إحداهما[٤].

ومن عمم في الحكم بذلك فقد وهم[٥]، ـ كما نبه عليه المصنف[٦]،

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (مِنْ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبِطَت فيه: (فِي).

(٢) وهي مواضع: [الأعراف: ١٢٣]، و[طه: ٧١]، و[الشعراء: ٤٩].

(٣) وغيرها.

(٤) ينظر: النشر ٣٦٥/١، والإتحاف ١٧٩/١.

(٥) يعني بذلك ما ذهب إليه الإمام أبو بكر محمد بن الأذفوي ومن تبعه؛ من تعميم حكم الإشباع بالمدِّ، ليشمل هذه المواضع الأربعة؛ فيبدل الهمزة الثانية ألفاً لورش من طريق الأزرق، فقد ذكر الداني: أن أبا بكر الأذفوي ذكر البدل فيها، وفيما كان مثلها عن ورش في كتابه "الاستغناء"، وذلك على أصله في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وشبهه، وعلَّلَ الأذفوي ما ذهب إليه بقوله: «وإشباع المدِّ؛ لأجل أن يدل على أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر». (ينظر: النشر ٣٦٩/١).

(٦) وقد أفاض في النشر ـ وتبعه صاحب غيث النفع ـ في بحث هذه المسألة بما لا مزيد عليه، فليرجع إليه، وقال ابن الناظم في شرحه: «وقصَّر في الشاطبية؛ ولم ينبه على ذلك»، لكن موسى جار الله اعتذر للشاطبي في عدم تنبيهه على مثل ذلك بقوله: «ولم ينبه على هذا الاستثناء في الشاطبية؛ لظهوره». (ينظر: النشر ٣٦٥/١، ٣٦٩، وغيث النفع ص (٢٢٧ ـ ٢٢٨)، وشرح ابن الناظم ص (٨٤)، وشرح موسى جار الله ص (٤٨)).

وغيره من المحققين[١] ـ.

(**وَالْفَصْلُ**) بين الهمزتين بالمد.

لا يجوز لمن تقدم في قوله: (**وَالْمَدُّ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حَجَرْ ...الخ**) [**١٢٢**].

(**مِنْ نَحْوِ**[٢]): ﴿ءَامَنتُم﴾ الثلاثة[٣]، و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨].

فلم يدخل أحد بين الهمزة المحققة والمسهلة ألفاً كما أدخلوها في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وبابه.

لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات:

الأولى: همزة الاستفهام.

والثانية: الألف الفاصلة.

والثالثة: همزة القطع.

والرابعة: المبدلة من الهمزة الساكنة.

وذلك إفراط في التطويل، وخروج عن منهاج كلام العرب؛ لأنهم كرهوا توالي أربع متشابهات[٤].

وعُلِمَ مما قررناه أن قوله: (**خَطَلْ**)؛ خبر عن كلٍّ من: البدل،

---

(١) قال في النشر: «قال ابن الباذش في الإقناع: ومن أخذ لورش في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالبدل، لم يأخذ هنا إلا بين بين، قلتُ: وكذلك لم يذكر الداني، وأبو سفيان، والمهدوي، وابن شريح، ومكي، وابن الفحام، وغيرهم، فيها سوى بين بين». (ينظر: النشر ٣٦٥/١، والكافي ص (١٠٠)، والتبصرة ص (٢١٧)، والتجريد ص (٢٢٨)، والتيسير ص (٩٢)، والإقناع ٣٦٢/١).

(٢) قال ابن الناظم: «وعبَّر بقوله: (**نَحْو**)؛ ليدخل: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ في الزخرف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٤))

(٣) وهي مواضع: [الأعراف: ١٢٣]، و[طه: ٧١]، و[الشعراء: ٤٩].

(٤) الكلام بحروفه موجود في كتاب النشر. (ينظر: النشر ٣٦٥/١، والإتحاف ١٧٩/١، وغيث النفع ص (٢٢٧)).

والفصل، وأصل الخطل؛ النطق الفاسد، ويطلق على الخطأ في القول[١].

١٩٤ ـ (أَئِمَّةً) سَهِّلْ أَوَ ابْدِلْ: حُطْ غِنَى حِـرْم. وَمَـدٌّ: لَاحَ بِالْخُلْفِ ثَنـَا[٢]
١٩٥ ـ مُسَهِّلاً. وَالْأَصْبَهَانِي[٣]: بِالْقَصَصْ فِي الثَّانِ، وَالسَّجْدَةِ مَعْهُ، الْمَدُّ[٤] نَصْ

ومما ألحق في هذا الباب: ﴿أَبِمَّةَ﴾، فإنها بهمزتين، غير أن الأولى منهما غير استفهام. وجاءت هذه الكلمة في خمسة مواضع:

في التوبة: ﴿أَبِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [١٢].

وفي الأنبياء: ﴿أَبِمَّةً يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ [٧٣].

وفي القصص: ﴿أَبِمَّةً وَنَجۡعَلَهُمُ ٱلۡوَٰرِثِينَ﴾ [٥].

وفيها[٥]: ﴿أَبِمَّةً يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [٤١].

وفي السجدة: ﴿أَبِمَّةً يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾ [٢٤].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٤)، ولسان العرب (١١/٢١٠).

(٢) ضُبطت في جميع النسخ والشروح: بفتح الثاء: (**ثَنَا**)، وذكر ابن الناظم في ضبطها وجهين آخرين؛ الضم، والكسر، حيث قال في شرحه: «(**ثَنَا**)؛ بالضمِّ، والكسر». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٥)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بفتح الباء، والنقل في الهمزة مفتوحة، مع إثبات همزة الوصل: (**الَاصْبَهَانِي**)، والثاني: بكسر الباء، مع النقل في الهمز، وحذف همزة الوصل؛ فيكون الابتداء بلام مفتوحة: (**لَاصْبِهَانِي**)، والثالث: بتحقيق الهمز مع الفتح فيها، مع كسر الباء: (**الْأَصْبِهَانِي**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) لكن مع حذف الياء: (**الْأَصْبِهَانِ**)، والرابع: بفتح الباء، والنقل في الهمز مع الكسر، مع إثبات همزة الوصل: (**الِاصْبَهَانِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والخامس: بتحقيق الهمز مفتوحاً، مع فتح الباء: (**الْأَصْبَهَانِي**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**المَدُّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الدال: (**المَدَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٥) أي: في سورة القصص أيضاً.

وقد اختلف القراء فيها، حسبما بينه المصنف في قوله:

(سَهِّلْ)؛ أي: اقرأها بتسهيل الهمزة الثانية بين بين[(١)].

(أَوْ ابْدِلْ)؛ أي: أو اقرأها بإبدالها ياء خالصة[(٢)].

للمرموز إليهم بقوله: **(حُطْ[(٣)] غِنَى[(٤)] حِرْمٍ)**؛ أي: أبي عمرو، ورويس، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر.

واقرأها للباقين وهم؛ روح[(٥)]، وابن عامر، والكوفيون الأربعةُ: بتحقيقها مع القصر في الخمسة.

(وَ)لكن.

(مُدَّ)[(٦)] الهمزة الأولى.

---

(١) والتسهيل هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، وهو نصُّ الشاطبية والتيسير، كما نصَّ عليه طاهر بن سوار، والهذلي، وأبو علي البغدادي، وابن الفحام الصقلي، والحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو العباس المهدوي، وابن سفيان، وأبو العز في كفايته، ومكي في تبصرته، وأبو القاسم الشاطبي، وغيرهم، وهو معنى قول صاحب التيسير، والتذكرة، وغيرهما: بياء مختلسة الكسرة من غير مد، ومعنى قول ابن مهران: بهمزة واحدة غير ممدودة. (ينظر: النشر ٣٧٨/١ ـ ٣٧٩).

(٢) نص على ذلك أبو عبدالله بن شريح في كافيه، وأبو العز القلانسي في إرشاده، وسائر الواسطيين، وبه قرأ ابن الجزري من طريقهم، قال أبو محمد بن مؤمن في كنزه: «إن جماعة من المحققين يجعلونها ياء خالصة»، وأشار إليه أبو محمد مكي، والداني في جامع البيان، والحافظ أبو العلاء، والشاطبي، وغيرهم: أنه مذهب النحاة. (ينظر: النشر ٣٧٩/١، وجامع البيان ١٧٨/٢).

(٣) ومعنى قوله: **(حُطْ)**؛ فعل أمر من حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

(٤) ومعنى قوله: **(غِنَى)**؛ من الغنى، وهو ضد الفقر، ويأتي بمعنى غنى النفس.

(٥) وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيلها مع من سهل، فخالف سائر الرواة عنه. (ينظر: النشر ٣٧٩/١).

(٦) ضُبطت في جميع النسخ؛ بفتح الميم، وضم الدال مشدودة مع التنوين: **(وَمَدٌّ)**، بينما ظاهر كلام الشارح أنها بضم الميم، وفتح الدال مع التشديد؛ على الأمر: **(وَمُدَّ)**، إلا أن يكون الشارح قد تصرف في معنى اللفظة لضرورة السياق، وقد أَثْبَتُّ ضبطها في المتن الذي على هامش الشرح على ضبط الجماعة.

للمرموز إليه بلام: **(لَاحَ)**[(١)]؛ أي: هشام.

(بِالْخُلْفِ)؛ أي: بالخلاف عنه فيه.

فالمد له من طريق: ابن عبدان وغيره، عن الحلواني، عند أبي العز[(٢)]، وقطع به له من طرقه: أبو العلاء[(٣)(٤)].

وروى له القصر: المهدوي، وغيره[(٥)]، كسائر المغاربة.

ومد للمرموز إليه بثاء: **(ثَنَا)**[(٦)]؛ أي: أبي جعفر بلا خلاف عنه[(٧)].

لكنه إذا قرأها **(مُسَهِّلاً)**؛ أي: على وجه التسهيل بين بين.

---

(١) ومعنى قوله: **(لَاحَ)**؛ أي: ظهر ولَمَح.

(٢) ينظر: الكفاية الكبرى ص (١٨١).

(٣) ينظر: غاية الاختصار ٢٢٨/١.

(٤) وقطع له بالمد ـ أيضاً ـ صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح؛ يعني عن غير طريق ابن عبدان، وأما من طريق ابن عبدان فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرَّح بذلك في جامع البيان، كما قطع له صاحب التجريد من قراءته على عبدالباقي؛ يعني من طريق الجمال، عن الحلواني. (ينظر: النشر ٣٨١/١، وجامع البيان ١٧٨/٢، والتيسير ص (٩٦)).

(٥) كابن سفيان، وابن شريح، وابنا غلبون، ومكي، وصاحب العنوان، وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من طريق ابن عبدان، وفي التجريد من غير طريق الجمال، وهو في المبهج من طرقه. (ينظر: النشر ٣٨١/١، وجامع البيان ١٧٨/٢).

(٦) قال ابن الناظم في شرحه ص (٨٥): «**(ثَنَا)**؛ بالضمِّ، والكسر، وهو دون العالي في المرتبة، وناسب مجيئه هنا لترجيح عدم الفصل بالمد عليه».

(٧) قال في النشر: «لم ينفرد أبو جعفر بإدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة في: ﴿أَيِمَّةَ﴾، بل ورد ذلك عن: نافع، وأبي عمرو؛ فنافع عن رواية المسيبي، وإسماعيل، جميعاً عنه. وأبو عمرو؛ من رواية ابن سعدان، عن اليزيدي، ومن رواية أبي زيد، جميعاً عن أبي عمرو»، قلتُ: وقد نصَّ على ذلك الداني في جامع البيان، وهي ليست من طرق النشر. (ينظر: النشر ١/ ٣٨١، وجامع البيان ١٧٨/٢ ـ ١٧٩).

لا على وجه الإبدال ياء، إذ لا يجوز المد حينئذٍ عن أحد، كما صرح به المحققون[(١)]؛ كالمصنف[(٢)].

(وَ)كذا.

مدَّ (**الْأَصْبَهَانَي**) عن ورش.

لكن في حرفين فقط[(٣)].

أحدهما: (**بِالْقَصَصْ**).

وهو: ﴿أَيِمَّةً يَدْعُونَ[(٤)] إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٤١].

وهو الذي (**فِي**).

الموضع (**الثَّانِي**).

---

(١) كالإمام الداني، حيث قال في جامع البيان بعد أن ذكر من يسهلها بين بين: «ولا تكون ياء محضة الكسرة في مذهبهم؛ لأنهم يرون الفصل بالألف بينها وبين الهمزة المخففة، فهي في نية همزة مخففة بذلك، وإنما يتحقق إبدالها ياء محضة الكسرة في مذهب من لم ير التحقيق ولا بالفصل، وهو مذهب عامة النحويين والبصريين، فأما من يرى ذلك؛ وهو مذهب أئمة القراء فلا يكون إلا بين بين؛ لما ذكرناه، ولم يأت بذلك منصوصاً عن أحد من الرواة». (ينظر: جامع البيان ١٧٩/٢، والنشر ٣٨١/١، والإتحاف ١٩١/١، وشرح النويري ٢٥٥/٢).

(٢) قال في النشر: «فكلٌّ من فصل بالألف بينهما من المحققين إنما يفصل بها في حال تسهيلها بين بين، ولا يجوز الفصل بها في حال إبدالها الياء المحضة؛ لأن الفصل إنما ساغ تشبيهاً لها بـ﴿أَءِنَّا﴾، و﴿أَءِذَا﴾ وسائر الباب، وذلك الشبه إنما يكون في حالة التحقيق، أو التسهيل بين بين، أما حالة الإبدال فإن ذلك يمتنع أصلاً وقياساً، ولم يرد بذلك نص عمَّن يعتبر، وإن كان ظاهر عبارة بعضهم». (ينظر: النشر ٣٨١/١).

(٣) وانفرد النهرواني عن هبة الله عنه من طريق أبي علي العطار بالفصل في موضع الأنبياء، وهو قوله تعالى: ﴿أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [٧٣]، فخالف سائر الرواة عنه، وانفرد أيضاً ابن مهران عن هبة الله عنه فلم يدخل ألفاً بين الهمزتين بموضع من المواضع الخمسة، فخالف فيه سائر المؤلفين. (ينظر: النشر ٣٨٠/١، والمبسوط ص (١٣٢)، والمستنير ١٧٥/٢).

(٤) في الأصل كتبت: (يهدون)، وهو سهو وخطأ.

فلا يمد الأول وهو: ﴿أَيِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ[(١)]﴾ [القصص: ٥].

(وَ)ثانيهما.

حرف **(السَّجْدَةِ)**.

وهو: ﴿أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].

(مَعْهُ)؛ أي: مع ثاني القصص المذكور.

فإنه المد **(نَصْ)**؛ أي: صرح **[١٢٣]** الأصبهاني في كتابه[(٢)] بالمد في الحرفين المذكورين، وهو المأخوذ به من جميع طرقه.

وفي الثلاثة الباقية: بالقصر ـ كالأزرق ـ.

فتلخص أن للقراء في هذه الكلمة خمس قراءات[(٣)]:

إحداها: التسهيل بين بين، للمرموز إليهم بقوله السابق: **(حُطْ غِنًى حِرْمٍ)**.

الثاني: الإبدال بلا مد، لهم أيضاً[(٤)].

الثالثة: المد مع التسهيل، لأبي جعفر في الخمس، وللأصبهاني[(٥)] في ثاني القصص، والسجدة.

---

(١) في الأصل كتبت: (ويجعلهم)، وهو وهم وخطأ.

(٢) هذا الكلام ذكره ابن الجزري في النشر، وذكره الداني ـ قبل ذلك ـ في جامع البيان ثم عقب عليه بقوله: «ولا يعرف أحد من أهل الأداء كروايته المدّ»، كما أن الكلام موجود بحروفه في شرح النويري، وشرح المنير السمنودي، والإتحاف، وغيرها. (ينظر: النشر ١/٣٨٠، وشرح النويري ٢/٢٥٥، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٦/أ)، والإتحاف ١/١٩١).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٥).

(٤) وهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٣٧٨، وشرح منحة مولى البر ص (٤٤)).

(٥) وقراءة الأصبهاني في هذين الموضعين بالتسهيل مع الإدخال من زيادات النشر وطيبته، قال في منحة مولى البر:

وَمُدَّ سَهِّلاً لِلأَصْبَهَانِي فِي سَجْدَةٍ وَمَا بِقَصٍّ ثَانِي

(ينظر: النشر ١/٣٧٩، وشرح منحة مولى البر ص (٤٤)).

الرابعة: المد مع التحقيق، لهشام في أحد وجهيه.

الخامسة: التحقيق من غير مد، له(١) ـ في وجهه الثاني ـ، **وللباقين**.

هذا وقد جعل في الحرز ـ كالجامع(٢) ـ الإبدال ياء: مذهب النحاة، إذا قال(٣):

....وَفِـي الـنَّـحْـوِ أُبْـدِلَا

وليس المراد: أن كل القراء أبدلوا، وكل النحاة سهلوا، بل الأكثر من كُلٍّ على ما ذكر، ولكن لا يجوز المد بينهما عن أحد حال الإبدال، كما مر.

وأصل الكلمة: (أَأْمِمَة)؛ بوزن (أَفْعِلة)، جمع إمام، نُقِلَتْ كسرة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها، ليسكن أول المثلين، فيدغم، وكان القياس إبدال الهمزة ألفاً؛ لسكونها بعد فتح، لكن لو قالوا (أمة) لالتبس بجمع (آمّ)؛ بمعنى قاصد، فأبدلوها باعتبار أصلها، وكان ياء؛ لانكسارها(٤).

---

(١) أي: لهشام.

(٢) ينظر: جامع البيان (١٧٨/٢).

(٣) قال في حرز الأماني:

وَأَئِمَّةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفاً وَفي النَّحْوِ أُبْدِلَا

قال في غيث النفع: «وأمَّا إبدالها ياءً محضة فهو وإن كان صحيحاً متواتراً فلا يُقْرَأُ به من طريق الشاطبي؛ لأنه نسبه للنحويين، يعني معظمهم، ولم أقرأ به من طريقه على شيخنا ـ رحمه الله ـ»، وقال في شرح ابن الناظم: «وجعله الشاطبي ثابتاً في النحو، فأوهم أنه لا يجوز في القراءة».

قلتُ: والقراءة بالإبدال ياءً من غير إدخال في: ﴿أَيِمَّةَ﴾ حيث وقعت ـ لمن يسهل من القراء ـ من زيادات النشر وطيبته، قال في منحة مولى البر:

....................وَأَبْـدَلُـوا أَئِـمَّـةً كُـلًّا لِـمَـنْ يُـسَـهِّـلُ

(ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٩٩)، والنشر ٣٧٨/١، وشرح ابن الناظم ص (٨٥)، وشرح منحة مولى البر ص (٤٤)، وغيث النفع ص (٢٣٧)، ومنحة مولى البر ص (٩)، البيت رقم (٤٠)).

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٤٩٨/١ ـ ٤٩٩، والحجة لابن زنجلة ص (٣١٥)، =

فَطَعْنُ الزمخشري[١] في قراءة الإبدال ـ مع صحتها ـ مجازفة منه، لا يلتفت إليه[٢].

فقد قال المصنف[٣]: «الصحيح بثبوت كل من الوجوه الثلاثة؛ التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية».

١٩٦ ـ (أَنْ كَانَ)، (أَعَجَمِيُّ[٤]): خُلْفٌ[٥] مُلِيَا ....

ثم بين وجهاً آخر لابن عامر، فقال:

﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ في نون[٦].

= والدر المصون ٢٥/٦، والنشر ٣٧٩/١، والإتحاف ١٩٢/١، وشرح ابن الناظم ص (٨٥).

(١) قال في الكشاف: «وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف». (ينظر: الكشاف ١٤٢/٢).

(٢) وقد ردَّ تلحينَهُ هذا أبو حيان في تفسيره حيث قال: «وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف ذلك يكون لحناً وقد قرأ به رأس النحاة؛ أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة؛ ابن كثير، وقارئ مدينة رسول الله ﷺ؛ نافع»، لكن السمين الحلبي في الدر المصون اعتذر للزمخشري بقوله ـ بعد أن نقل كلام أبي حيان في الزمخشري ـ: «قلتُ: لا يُنْقم على الزمخشري شيء، فإنه إنما قال إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما في الباب، أنه نقل عن غيره، وأما التصريح بالياء فإنه معذور فيه لأنه كما قدمت لك إنما اشتهر بين القراء التسهيل بين بين لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا القراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة في هذه اللفظة». (ينظر: البحر المحيط ١٨/٥، والدر المصون ٢٤/٦).

(٣) وقد قال الإمام ابن الجزري هذا القول بعد أن ذكر مخالفة الزمخشري للنحاة في نفيه للإبدال ياء حيث قال في النشر: «ثم إن الزمخشري خالف النحاة في ذلك، واختار تسهيلها بين بين، عملاً بقول من حققها كذلك من أئمة القراء»، ثم قال بعد ما نقل كلام الزمخشري المذكور آنفا: «وهذا مبالغة منه، والصحيح. . .الخ» (ينظر: النشر ٣٨٠/١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بضم الياء بلا تنوين: (**أَعَجَمِيُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الياء مع التنوين؛ موافقة للنص القرآني: (**أَعَجَمِيٌّ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**).

(٦) سورة القلم: الآية [١٤].

و﴿ءَاْعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ في حم السجدة(١).

ثبت فيهما (**خُلْفٌ**)؛ المد(٢)، وعدمه(٣).

للمرموز إليه بميم: (**مُلِيَا**)؛ أي: ابن ذكوان.

أمَّا حرف ﴿نٓ﴾(٤):

---

(١) الآية: [٤٤].

(٢) فقراءة المد من طرق أكثر المغاربة؛ كأبي محمد مكي، وابن شريح، وابن سفيان، والمهدوي، وأبو الطيب بن غلبون، وغيرهم، وكذلك ذكر الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم، والصوري.
وردَّ ذلك الحافظ أبو عمرو الداني في التيسير فقال: «وليس ذلك بمستقيم من طريق النظر، ولا صحيح من جهة القياس؛ وذلك أن ابن ذكوان لما لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما علم أن فصله بها بينهما في حال تسهيله إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح في مذهبه، على أن الأخفش قد قال في كتابه عنه: بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، ولم يذكر فصلاً بينهما في الموضعين، فاتضح ما قلناه».
وقال أبو جعفر بن الباذش في الإقناع عن وجه التسهيل مع الإدخال: «وهو الذي تعطيه نصوص الأئمة من أهل الأداء؛ ابن مجاهد، والنقاش، وابن شنبوذ، وابن عبدالرزاق، وأبي الطيب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وابن أشته، والشذائي، وأبي الفضل الخزاعي، وأبي الحسن الدار قطني، وأبي علي الأهوازي، وجماعة كثيرة من متقدم ومتأخر، قالوا كلهم: بهمزة ومدة».
وقراءة ابن ذكوان بالإدخال في الموضعين من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: التيسير ص (١٥٧)، وجامع البيان ٣٩٣/٢ ـ ٣٩٤، والإقناع ٣٦٤/١، والنشر ٣٦٧/١ ـ ٣٦٨، والإتحاف ١٨١/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٣)).

(٣) وقد نص على ترك المد لابن ذكوان في هذين الموضعين: ابن شيطا، وابن سوار، وأبو العز، وأبو علي المالكي، وابن الفحام، والصقلي، وغيرهم. (ينظر: النشر ٣٦٨/١).

(٤) فَصَل الشارح في العزو بين الموضعين ـ أي موضع سور (ن) وموضع سورة (فصلت) ـ؛ حيث قال: «أما حرف ﴿نٓ﴾....وأما حرف (فصلت)»، فأوهم بفصله في عزو الموضعين إلى اختلاف من قرأ بهما ونقلهما من الأئمة والكتب، ولا وجه لهذا الفصل، من حيث كون الرواة لهذا الخلاف لم يختلفوا في الموضعين، فمن روى الفصل في حرف سورة (ن) هم من روى الفصل في حرف سورة (فصلت)، =

فقرأه من طرق أكثر المغاربة عن الصوري عنه: بهمزتين؛ محققة فمسهلة، مع المد.

ومن باقي الطرق: بتسهيل الثانية مع القصر.

وأمَّا حرف ﴿فُصِّلَتْ﴾:

فقرأه بهمزتين؛ على الاستفهام، وتسهيل الثانية مع المد، من طرق جمهور المغاربة، وبعض العراقيين عنه.

وصرح جماعة عنه: القصر.

قال المصنف[1]: «وقرأتُ له بكل من الوجهين».

قال ابنه[2]: «قوله: **(مُلِيَا)**؛ من ملأت الإناء فهو ملآن ومملوء؛ إشارة إلى ثبوته، خلافاً لمن أنكره[3]».

١٩٦ ـ .... وَالْكُلُّ: مُبْدِلٌ كَـ: (ـآسَى)، (أُوتِيَا)

= ومن روى القصر في حرف سورة (ن) هم من روى القصر في حرف سورة (فصلت)، ولذا فإن ابن الجزري قد جمع في العزو بين الموضعين في الموضع المتأخر منهما وهو موضع سورة (ن)، وقد نوه على ذلك في موضع سورة فصلت بقوله: «والباقون ممن قرأ بالاستفهام بالتسهيل، وهم على أصولهم المذكورة من البدل وبين بين، إلا أن ابن ذكوان نصَّ له جمهور المغاربة وبعض العراقيين على إدخال الألف بين الهمزتين، وسيأتي تحقيق ذلك في: (أن كان)»، وكذلك فعل شراح الطيبة؛ كابن الناظم، والنويري، والمنير السمنودي، حيث جمعوا في العزو بين الموضعين، لكن الشارح ـ أي الترمسي ـ يبدو أن تفريقه ـ الموهم ـ في عزو الموضعين إلى الكتب والأئمة إنما تبع فيه صاحب الإتحاف لكونه ناقل عنه، حيث إن صاحب الإتحاف قد تناول الموضعين بحسب ترتيب كتابه ـ على طريقته في منهجه ـ. (ينظر: النشر ٣٦٦/١، وشرح ابن الناظم ص (٨٥)، وشرح النويري ٢٥٧/٢ ـ ٢٥٩، والإتحاف ١٨١/١ ـ ١٨٢، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٦/ب)).

(١) ينظر: النشر (٣٦٨/١).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٥).

(٣) لعله يشير بذلك إلى رد الإمام الداني لوجه التسهيل مع الإدخال المذكور تفصيله آنفاً.

ثم ذكر قاعدة كلية عامة فقال:

(وَالْكُلُّ)؛ أي: كل القراء.

فيما إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة؛ والثانية منهما ساكنة.

(مُبْدِلٌ) لها بجنس حركة الهمزة الأولى.

فإن **[١٢٤]** كانت قبلها فتحة؛ أبدلت ألفاً:

(كَـ)﴿ءَادَمَ﴾ [الأعراف: ٣١][(١)].

فإن أصله على رأي الأكثرين: (أآدم) بوزن أفعل.

و﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣][(٢)].

و﴿ءَاسَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٣].

و﴿وَءَاتَى﴾ [البقرة: ١٧٧][(٣)]

وإن كان قبلها ضمة؛ أبدلت واواً:

كـ﴿**أُوْتِيَا**﴾[(٤)] بألف الإطلاق.

﴿أُوذِينَا﴾ [الأعراف: ١٢٩].

و﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، إذا ابْتُدِئَ بها.

وإن كان قبلها كسرة؛ أبدلت ياء:

كـ﴿**إِيْمَان**﴾[(٥)].

و﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ [قريش: ٢].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وموضع سورة التوبة: [١٨]، وفي الأصل كتبت بدون واو العطف، وأثبتها كما جاءت في القرآن الكريم.

(٤) أي: كـ﴿أُوتِيَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) كقوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ [يونس: ٥١].

وهذه القاعدة[١] لا خلاف عنهم فيها[٢]، نعم اختلف في زيادة المد عن قدر الألف؛ وهو المسمى بمد البدل، فإن للأزرق فيه ثلاثة أوجه؛ القصر، والتوسط، والطول، وتقدم[٣] تحريره وبسطه.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٤].



---

(١) قال ابن الناظم: «وقد ذكر الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ هذا في باب الهمز المفرد، وهو من هذا الباب»، وهو يعني قول الشاطبي في الحرز:

وَإِبْدَالُ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ ... إِذَا سَكَنَتْ عَزْمٌ كَآدَمَ أُوهِلَا

(ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٦)، وحرز الأماني، البيت رقم (٢٢٥)).

(٢) ينظر: النشر ٣٨١/١، وشرح النويري ٢٥٨/٢، والإتحاف ١٩٢/١.

(٣) في باب المد والقصر، عند شرحه للأبيات رقم (١٦٥ ـ ١٦٦).

(٤) ينظر: النشر ٣٦٢/١ ـ ٣٨١، وشرح النويري ٢١٩/٢ ـ ٢٥٨، وشرح ابن الناظم ص (٧٧ ـ ٨٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٣/ب ـ ٣٦/أ)، والإتحاف ١٧٧/١ ـ ١٩٢.

بَابُ ـ حُكْمِ ـ الْهَمْزَتَيْنِ الْمُجْتَمِعَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ(١)

يعني بهما: همزتي القطع المتلاصقتين وصلاً(٢).

ليخرج نحو: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]؛ لكون الثانية همزة وصل.

ونحو: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن﴾ [الروم: ١٠]؛ لعدم التلاصق(٣).

وبقيد: (الوصل)؛ ما إذا وقف على الأولى.

ثم هما على ضربين: متفقتين، ومختلفتين.

فالمتفقتان: على ثلاثة أنواع؛ مفتوحتين، ومكسورتين، ومضمومتين.

وأما المختلفتان: فعلى خمسة أضرب، كما سيأتي.

١٩٧ ـ أَسْقَطَ الُاولَى فِي اتِّفَاقٍ: زِنْ غَدَا   خُلْفُهُمَا حُزْ. وَبِفَتْحٍ: بِنْ هُدَى.

١٩٨ ـ وَسَهَّلَا فِي [الْكَسْرِ وَالضَّمِّ](٤) ....

---

(١) عقد الشارح عنواناً للباب يختلف عن العنوان الذي عقده الناظم لهذا الباب، والاختلاف بزيادة كلمة: (حكم)، وهو تصرف منه في كلام الناظم على سبيل التوضيح والبيان، لكنه ـ أي الشارح ـ في المتن الذي على هامش الشرح يلتزم دائماً بما عنون به الناظم أبواب طيبته، لا يخرج في ذلك عن شيء مما وضعه الناظم، وقد فعل ذلك في ضبط عنوان هذا الباب في المتن الذي على هامش الشرح، حيث عنون له: (**بَابُ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ**).

(٢) المنفصلتين تحقيقاً. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/٩١٧).

(٣) وإن كانتا متفقتين من كلمتين. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/٩١٧).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على قولين؛ الأول: بتقديم الكسر على الضم: (**الْكَسْرِ وَالضَّمِّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بتقديم الضم على الكسر: (**الضَّمِّ والْكَسْرِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

وقدَّم ـ رحمه الله تعالى ـ الكلام على المتفقتين، فقال:

(أَسْقَطَ).

الهمزة **(الأُوْلَى).**

(فِي).

حال **(اتِّفَاقٍ)** للهمزتين.

سواء كان:

بالفتح، نحو: ﴿جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ [النساء: ٤٣][(١)].

أو بالكسر، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١].

أو بالضم، [نحو][(٢)]: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ ـ فقط ـ بالأحقاف[(٣)].

أي: قرأ بإسقاط الهمزة الأولى.

المرموز إليهما في قوله: **(زِنْ**[(٤)] **غَدَا**[(٥)]**)** أي: قنبل، ورويس[(٦)].

(خُلْفُهُمَا)؛ أي: بخلاف عنهما في ذلك.

وهو أكثر طرق ابن شنبوذ عن قنبل[(٧)]، وطريق أبي الطيب عن رويس[(٨)].

---

(١) وموضع سورة التوبة: الآية [١٨]، وفي الأصل كتبت بدون واو العطف، وأثبتها كما جاءت في القرآن الكريم.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته مجاراة لنسق الشارح قبله؛ وذلك لحاجة السياق إليه.

(٣) الآية: [٣٢].

(٤) ومعنى قوله: **(زِنْ)**، فعل أمر، من الزينة، ويأتي بمعنى: الوزن.

(٥) ومعنى قوله: **(غَدَا)**، فعل ماض، من الغدو وأصله البكور، وقد يستعمل في الذهاب كل وقت.

(٦) وقراءة رويس، وقنبل، بإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المتفقتين الواقعتين في كلمتين؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٨٣/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٣)، البيت رقم (٤٠)).

(٧) ينظر: النشر ٣٨٣/١.

(٨) ينظر: النشر ٣٨٣/١.

وهما موافقان في ذلك للإمام المرموز إليه بحاء: **(حُزْ)**[١]؛ أي: أبي عمرو.

فإنه قرأ بحذف الأولى منهما في الأنواع الثلاثة، بلا خلاف عنه؛ مبالغة في التخفيف.

(وَ)وافقه ـ أيضاً ـ.

فيما إذا كانتا متفقتين **(بِفَتْحٍ)** فقط.

نحو: ﴿جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ [النساء: ٤٣][٢].

المرموز إليهما في قوله: **(بِنْ**[٣] **هُدَى**[٤]**)**؛ أي: قالون، والبزي[٥]، بلا خلاف عنهما فيه.

(وَ)أما في غير المفتوحتين.

فهما **(سَهَّلَا)**؛ أي: قرءا بتسهيل الهمزة الأولى بين بين[٦].

---

(١) قال ابن الناظم: «**(حُزْ)**؛ من الحوز، وهو الملك والتصرف» (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٦)).

(٢) والمائدة: الآية [٦].

(٣) **(بِنْ)**؛ فعل أمر؛ بمعنى: أظهر وأوضح وأبن.

(٤) ومعنى قوله: **(هُدَى)**؛ هو الهداية والرشاد والدلالة بلطف ورفق.

(٥) قال في النشر: «وانفرد بذلك أبو الفرج الشنبوذي، عن النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي، وكذا ذكره أبو العز، عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامريّ، عن النقاش، عن أبي ربيعة عنه، فوهم في ذلك، والصواب: أن ذلك رواية السامريّ، عن ابن فرح، عن أبي ربيعة، كما ذكره ابن سوار، لذلك لم يعول عليه الحافظ أبو العلاء». (ينظر: النشر بتحقيق د.السالم الجكني ٢/١٠٨٠ ـ ١٠٨١).

(٦) وانفرد سبط الخياط في المبهج عن الشذائي عن ابن بويان في رواية قالون: بجعل الثانية من الهمزتين المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضمة، والثانية من الهمزتين المكسورتين ياء مكسورة خفيفة الكسرة، وترجم عن ذلك: بكسرة خفيفة، وبضمة خفيفة حيث قال في المضمومتين: «وروى أبو نشيط بتحقيق الأولى وتعويض الثانية»، قال ابن الجزري: «ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل (بين بين) لقيل أنه يريد التسهيل، ولم أعلم أحداً روى عنه البدل في ذلك غيره، والله أعلم». (ينظر: المبهج ص (١٦٩ ـ ١٧٠)، والنشر ١/٢٨٦).

(فَـ)ـفي.

المتفقتين بـ(ـالْكَسْرِ)، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، بين الهمزة والياء.

(وَ)في.

المتفقتين بـ(ـالضَّمِّ)، [نحو][١]: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [٣٢]، بين الهمزة والواو[٢].

هذا وما ذكره المصنف ـ كالحرز[٣] وغيره ـ: من أن المحذوفة هي الأولى، هو الذي عليه جمهور **[١٢٥]** أهل الأداء[٤].

وذهب سيبويه[٥][٦]، وأبو الطيب ابن غلبون[٧]، أنها الثانية.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.

(٢) قال في النشر: «وانفرد سبط الخياط في كفايته، عن الفرضي، عن ابن بويان، عن قالون: بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها في المفتوحتين. وانفرد ابن مهران، عن ابن بويان، بإسقاط الأولى من المتفقتين في الأقسام الثلاثة، فخالف سائر الرواة عنه. وانفرد الداني، عن أبي الفتح، من طريق الحلواني، عن قالون: بتحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين»، قال في جامع البيان: «وأقرأني أبو الفتح قراءته في رواية الحلواني عن قالون في الباب كله كمذهب قنبل ومن وافقه». (ينظر: جامع البيان ٢٤٩/١، والنشر ٣٨٣/١).

(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٢٠٢).

(٤) نصَّ على ذلك: ابن الجزري في النشر، وكذا في لطائف الإشارات، وصاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٣٨٩/١، وشرح النويري ٢٦١/٢، ولطائف الإشارات ٩٢٢/٣، والإتحاف ١٩٥/١).

(٥) عمرو بن عثمان بن قنبر، وقد تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢): (من نشر منقول حروف العشرة).

(٦) قال سيبويه في الكتاب (٥٤٨/٣ ـ ٥٤٩): «واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدةٍ منهما من كلمة، فإنَّ أهل التحقيق يخفِّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما، فليس كل كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، ومنهم من يحقِّق الأولى ويخفِّف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وكان الخليل يستحب هذا القول، فقلت له: لمه؟ فقال: إنيَّ رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللَّتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، ورأيت أبا عمرو أخذ بهنَّ في قوله ﷻ: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾ [هود: ٧٢]، وحقق الأولى، وكلٌّ عربيّ».

(٧) قال في النشر: «اختلف بعض أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها =

وتظهر فائدة هذا الخلاف ـ كما صرح به المصنف[(١)] وغيره[(٢)] ـ في المد.

فمن قال بالأول[(٣)]؛ كان المد عنده من قبيل المنفصل.

ومن قال بالثاني[(٤)]؛ كان عنده من قبيل المتصل.

١٩٨ ـ ....وَفِي: (بِالسُّوءِ)، و(النَّبِيِّ)[(٥)]، الِادْغَامُ اصْطُفِي

(وَ)اختلف عن: [قالون][(٦)]، والبزي.

(فِي) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ في يوسف[(٧)].

فذهب جماعة: إلى تسهيل الأولى منهما[(٨)]؛ طردًا للباب.

= أبو عمرو ومن وافقه؛ فذهب أبو الطيب بن غلبون فيما حكاه عن صاحب التجريد، وأبو الحسن الحمامي فيما حكاه عنه أبو العز إلى أن الساقطة هي الثانية، وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة». (ينظر: النشر ٣٨٩/١).

(١) ينظر: النشر ٣٨٩/١.

(٢) ينظر: شرح النويري ٢٦١/٢، ولطائف الإشارت ٩٢٢/٣، والإتحاف ١٩٥/١.

(٣) من أن المحذوفة هي الأولى.

(٤) من أن المحذوفة هي الثانية.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالإبدال في الهمز: (**النَّبي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالهمز: (**النَّبيءِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٦) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (قنبل)، وهو سهو ونسيان.

(٧) الآية: [٥٣].

(٨) وهو مذهب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكي أيضاً، وهو الوجه الثاني في الشاطبية، وذكر كلًّا من الوجهين ابن بليمة، وأما قول ابن الجزري في النشر ـ وتبعه في ذلك صاحب لطائف الإشارات ـ: «ولم يذكره صاحب العنوان عنهما»، ففيه نظر، ويبدوا أنه سهو من ابن الجزري؛ وذلك أن صاحب العنوان قد نصَّ في كتابه على ذلك فقال: «وقرءا ـ يعني قالون والبزي ـ في المكسورتين والمضمومتين بتليين الأولى، وتحقيق الثانية، فتصير الأولى من المكسورتين كالياء المختلسة الكسر، ومن المضمومتين كالواو المختلسة الضمة»، بل إن ابن الجزري نصَّ على ذلك في "تحفة الأخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان" حيث قال: «قرأ قالون والبزيّ: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ بتسهيل الأولى بين بين وجهاً واحداً»، ومعلوم أن اللفظ للعنوان =

وهذا الوجه من زيادة الحرز على التيسير[(١)].

وذهب الجمهور: إلى إبدال الأولى منهما واواً مكسورة، وإدغام الواو التي قبلها فيها، فيصير اللفظ بواو مشددة[(٢)]، وهذا هو المختار عند المحققين[(٣)].

= ـ على ما اصطلح؛ به أي ابن الجزري ـ في كتابه تحفة الأخوان حيث قال: «فاللفظ للعنوان، والمسكوت عنه كما في الشاطبية». (ينظر: العنوان ص (٤٧)، والنشر ٣٨٣/١، وتحفة الأخوان ص (١٤٦)، ولطائف الإشارات ٩١٩/٣، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٠٨٢/٢).

(١) قال في الحرز:

وَبِالسُّوءِ إِلَّا أَبْدَلَا ثُمَّ أَدْغَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلَا

قال في فتح الوصيد: «وأمَّا الخلاف عنهما فلم يذكره في التيسير، وهو أنهما يجريان على أصلهما في تليين الأولى نحو الياء، وهذا عن البزي أشهر، والآخر عن قالون أكثر».

فائدة: وأما القاعدة في ما خرج فيه الشاطبي عن أصله ـ وهو كتاب التيسير ـ فقد تكلم فيها العلماء؛ ومنهم العلامة الخليجي في حلِّ المشكلات حيث قال: «قال بعض مشايخنا ـ رحمه الله ـ: ما خرج عن طريق الكتاب؛ يعني الشاطبية، قسمان؛ قسم مذكور في الطيبة، وقسم غير مذكور، فإن قَرأَ بالمذكور فلا بأس به، إلا أن القارئ ينبه على أنه ليس من طرق الكتاب، وغير المذكور لا يقرأ به؛ كحذف الهمز من: ﴿شُرَكَآءِيَ﴾ [النحل: ٢٧]، وإدغام: ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]، لابن ذكوان، وإمالة: (﴿نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦]، لِلَّيْث»، وقد كان لشيخنا الكبير شيخ القراء بالديار الشامية الشيخ محمد كريم راجح رأي أخر في هذه المسألة؛ حيث إنه يرى ـ وذلك في ما كتبته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى من طريق طيبة النشر ـ أنَّ كلَّ ما جاء في متن الشاطبية مأخوذ به ومعول عليه في القراءة والإقراء، سواء وافق فيه الشاطبيّ أصله، أو خرج فيه عن أصله؛ لأن إيراد الشاطبي لهذه المواضع التي خرج فيها عن التيسير في نظم الشاطبية مرادٌ ومقصود له، ولو لم يكن ذلك عنده كذلك لما ذكرها ولا عرَّج عليها. (ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٢٠٥)، وفتح الوصيد ٢٠٣/١، وحل المشكلات للخليجي ص (٤٩)).

(٢) وذلك حال الوصل ـ كما هو معلوم ـ.

(٣) كجمهور المغاربة، وسائر العراقيين، قال في النشر: «وهو المختار رواية، مع صحته في القياس، وقال الحافظ أبو عمرو الداني في مفرداته: هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره». (ينظر: النشر ٣٨٣/١).

(وَ)اختلف أيضاً عن قالون.

في قوله تعالى: ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

وقوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

كلاهما في الأحزاب.

فذهب بعضهم: إلى التسهيل بين بين[١]؛ طرداً للباب.

وذهب الجمهور: إلى (الإِدْغَام)، وهو المختار[٢].

ولذا قال المصنف: الإدغام في ذلك (اصْطُفِي)؛ أي: اختير[٣].

بل نُقِلَ عن المصنف: تضعيف وجه التسهيل بين بين[٤].

وإنما خصصنا الخلاف هنا بقالون؛ لأنه الذي يقرأ: ﴿النَّبِيء﴾ بالهمز؛ على أصل نافع، فلا يجتمع الهمزتان فيه إلا على قراءته.

قال ابن المصنف[٥]: «وذِكْرُ (النَّبِيِّ) في هذا الباب لقالون متعين، وذكره الشاطبي في سورة البقرة من الفرش عند ذكر: ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[٦]، فأوهم أنه يقرأ بالإدغام في حال الوصل والوقف كالجماعة، وليس كذلك، بل إنما

---

(١) وهو ظاهر عبارة أبي العز في كفايته عن قالون. (ينظر: الكفاية الكبرى ص (١١٥)، والنشر ١/٣٨٣).

(٢) قال في النشر: «والصحيح قياساً ورواية: ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة؛ وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره». (ينظر: النشر ١/٣٨٣).

(٣) وزاد ابن الناظم قوله: «وإنما قال: (اصْطُفِي)؛ لِيُفْهِم أنَّ فيه وجهاً غير مختار؛ وهو التسهيل»، وقال النويري: «وإليه ـ أي وجه الادغام ـ أشار بقوله: (اصْطُفِي)». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٦)، وشرح النويري ٢/٢٦٢).

(٤) قال في النشر: «وهذا ضعيف جداً». (ينظر: النشر ١/٣٨٣).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٧).

(٦) قال في الحرز، البيت رقم (٤٥٩):

وَقَالُونُ فِي الْأَحْزَابِ فِي لِلنَّبيِّ مَعْ ... بُيُوتَ النَّبيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبْدِلَا

يقرأ بالإدغام حالة الوصل؛ لاجتماع الهمزتين، فإن وقف وقف بالهمز على أصله»، انتهى[(١)].

---

(١) وممن استدرك على الإمام الشاطبي في هذا الموضع، ابن الناظم في شرحه، وقد نصَّ أهل الأداء على أن قالون إنما يفعله في الوصل دون الوقف؛ لأن الوقف لا يجتمع فيه الهمزتان، فإذا وقف وقف على همزة لا على ياء، وقد أشار الشيخ القاضي في شرحه على الشاطبية إلى هذا الاستدراك حيث قال: «وإطلاق كلام الناظم يفيد أن قالون يقرأ بترك الهمز في الحالين؛ الوصل، والوقف، ولكن المحققين على أنه يقرأ بترك الهمز وبالياء المشددة وصلا فقط، فإذا وقف رجع لأصله»، على أن المحررين من أهل العلم قد حرروا هذه المسألة ونبهوا عليها، ومن ذلك قول الشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي في (دواعي المسرة)، سورة الأحزاب، البيت رقم (٣٥٧):

وَاهْمِزْ لِقَالُونَ النَّبِيَّ قَبْلَا ... إِلَّا وَإِنْ وَقْفاً وَأَدْغِمْ وَصْلَا

وقال العلامة المتولي في (الروض النضير)، البيت رقم (٥٠٧):

وَقَالُونُ حَالَ الْوَصْلِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعْ ... بُيُوتِ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبْدِلَا

وقال الشيخ الخليجي: «قرأهما ـ أي الموضعين المذكورين في سورة الأحزاب ـ قالون بياء مشددة في: ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾، وصلاً، وما ورد من تسهليهما له وصلاً فضعيف، ووقف عليهما: بالهمز فقط؛ لانعدام اجتماع الهمزين، كما قال بعضهم:

وَلِلنَّبِيِّ أَنْ مَعَ النَّبِيِّ ... إِلَّا إِدْغَامُهُ عَلَى الْمَرْوِيِّ
وَفِي كِفَايَتِهْ أَبِي الْعِزِّ ظَهَرْ ... تَسْهِيْلُهُ وَهُوَ بِالضَّعْفِ اشْتَهَرْ

وقال العلامة الطباخ:

وَقِفْ لِقَالُونَ بِهَمْزٍ فِي النَّبِيّ ... مِنْ قَبْلِ أَنْ إِلَّا وفَي الْوَصْلِ أَبِي

وقال بعضهم:

هَمْز النَّبِيِّ لِقَالُونِ كَمَا نُقِلَا ... فِي غَيْرِ مَوْضِعَيِ الْأَحْزَابِ إِنْ وَصَلَا
كَالْوَقْفِ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَهُ سَبَبٌ ... لِجَمْعِ هَمْزَيْنِ حَتَّى يُوجِبُ الْبَدَلَا
مُوَافِقٌ لِسِوَاهُ فَهْوَ أَرْجَحُ مِنْ ... تَسْهِيْلِهَا وَبِهَذَا عَنْهُ قَدْ عُدْلَا

وقال في مختصر بلوغ الأمنية ـ بعد أن ذكر البيت الذي في الروض النضير ـ: «يعني: قالون روى إبدال الهمزة ياء في حالة الوصل في لفظ: ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾؛ في قوله تعالى: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾، ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾، فإذا وقف يقف بالهمز، على أصله، وعلى الإبدال لا بد من تشديد الياء؛ على الإدغام، فتكون قراءته حالة الوصل كقراءة غير ورش». (ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ٢٩٨/١، وشرح شعلة ص (٢٦٤)، والفتح الرحماني ص (١٠٦ ـ ١٠٧)، والوافي لعبدالفتاح القاضي ص (٢٠٤)، والروض النضير ص (٥٠٧)، وجامع الخيرات ٥٠٠/٣، وحل المشكلات ص (٨٠ ـ ٨١)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٣٢٥ ـ ٣٢٧)).

١٩٩ ـ وَسَهَّلَ الْأُخْرَى: رُوَيْسٌ قَنْبُلُ وَرْشٌ وَثَامِنٌ. وَقِيلَ تُبْدَلُ
٢٠٠ ـ مَدًّا: زَكَى[١] جُودًا......... ....

(**وَسَهَّلَ الْأُخْرَى**)؛ أي: قرأ بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية، من المتفقتين في كلمتين، بين بين، في الأنواع الثلاثة؛ ففي الفتح؛ بين الهمز والألف، وفي الكسر؛ بين الهمز والياء، وفي الضم بين الهمز والواو.

(**رُوَيْسٌ**).

و(**قُنْبُلُ**).

هذا هو الوجه الثاني لهما.

وهو من [غير][٢] طريق أبي الطيب عن: رويس[٣].

وطريق الجمهور من طريق ابن مجاهد: عن قنبل[٤].

و(**وَرْشٌ**)؛ أي: من جميع طرق الأصبهاني[٥]، وكثير من طريق الأزرق عنه[٦].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (**زَكَى**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**زَكَا**).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣٨٤/١، والإتحاف ١٩٤/١).

(٣) ينظر: النشر ٣٨٤/١.

(٤) وهو الذي لم يذكر عنه العراقيون ولا صاحب التيسير في تسهيلها غيره، وكذا ذكره ابن سوار عنه عن طريق ابن شنبوذ. (ينظر: النشر ٣٨٤/١).

(٥) ينظر: النشر ٣٨٤/١.

(٦) وروى عنه تسهيلها بين بين في الثلاثة الأقسام كثير؛ كأبي الحسن بن غلبون، وأبي علي الحسن بن بليمة، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وهو الذي لم يذكر في التيسير غيره، وذكر الوجهين جميعاً: أبو محمد مكي، وابن شريح، والشاطبي، وغيرهم.
وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقاني ـ فيما رواه الداني عنه عن أصحابه ـ عن الأزرق بجعل الثانية من المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضمة، قال الداني: =

(وَثَامِنٌ)؛ أي: أبو جعفر، بلا خلاف عنه.

(وَقِيْلَ)؛ أي: قولاً مقبولاً.

(تُبْدَلُ) الهمزة الأخرى؛ أي: الثانية من ذلك.

(مَدًّا)؛ أي: حرف مدٍّ خالصاً من **[١٢٦]** جنس سابقها.

ففي الفتح ألفاً، وفي الكسر ياءً، وفي الضم واواً؛ مبالغة في التخفيف.

للمرموز إليهما في قوله: **(زَكَى جُودًا)**؛ أي: قنبل، وورش من طريق الأزرق.

وهذا الوجه ثالث لقنبل؛ رواه من طريق ابن شنبوذ: عامة المصريين، والمغاربة[١].

وثان للأزرق عن ورش؛ رواه الجمهور من المصريين، ومن أخذ عنهم من المغاربة[٢].

= كجعله إياها ياء خفيفة الكسرة في: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]، وفي قوله تعالى: ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ [النور: ٣٣]، قال: ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصَّوا على ذلك عن ورش وترجموا عنه بهذه الترجمة، ثم حكى مثال ذلك عن النحاس عن أصحابه عن ورش، ثم قال: وهذا موافق للذي رواه لي خلف بن إبراهيم عن أصحابه، وأقرأني به عنهم، ثم قال ابن الجزري: «والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء في سائر الأمصار، ولذلك لم يذكره في التيسير مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان». (ينظر: جامع البيان ١/٢٥٣، والنشر ١/٣٨٥).

(١) وهو الذي قطع به في: الهادي، والهداية، والتجريد، وهو أحد الوجهين في التبصرة، والكافي، والشاطبية. (ينظر: النشر ١/٣٨٤).

(٢) وهو الذي قطع به غير واحد: كابن سفيان، والمهدوي، وابن الفحام الصقلي، وكذا ذكره صاحب التبصرة، وصاحب الكافي، وقالا: إنه الأحسن له، ولم يذكره الداني في التيسير، وذكره في جامع البيان وغيره، وقال: إنه الذي رواه المصريون عنه أداء، ثم قال: والبدل على غير قياس. (ينظر: النشر ١/٣٨٤ ـ ٣٨٥).

ومعنى: (**زَكَا جُودًا**)[١]؛ نمى وكَثُرَ[٢] كرماً[٣].

٢٠٠ ـ ....وَعَنْهُ: (هَؤُلَا إِنْ)، وَ(الْبِغَاءِ)[٤]، كَسَرَ يَاءٍ أَبْدِلَا

(وَ)اخْتُلِفَ.

(**عَنْهُ**)؛ أي: عن ورش من طريق الأزرق ـ أيضاً ـ.

في قوله تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ في البقرة[٥].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكۡرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمۡ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا﴾ في النور[٦].

فروى عنه بعضهم[٧]: جعل الثانية ياء مختلسة بالكسر؛ مراعاة للأصل.

وهو في التيسير من قراءة مؤلفه على ابن خاقان عنه، وقال[٨]: «إنه المشهور في الأداء عنه».

---

(١) قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٤٩): «ولغة الإبدال ثبتت ثبوت كثرة، وإليه أشار بقوله: (**زَكَا جُودًا**)؛ أي: نما وكثر تكرماً»

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٧)، والمفردات ص (٢١٣)، ولسان العرب ٣٥٨/١٤.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٧)، والمفردات ص (١٠٢)، ولسان العرب ١٣٥/٣.

(٤) ضُبطت في الأصل بهمزة بعد الألف: (**وَالْبِغَاءِ**)، مع حذف الكلمة التي بعدها؛ وهي: (**إِنْ**) ـ كما أثبته في المتن ـ، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة من الهمز، ومقرونة بالكلمة التي بعدها: (**وَالْبِغَا إِنْ**)، وهي من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٥) الآية: [٣١].

(٦) الآية: [٣٣].

(٧) قال في النشر: «فروى عنه كثير مِنْ رواة التسهيل: جعل الثانية فيها ياء مكسورة، وقد ذكر فيهما الوجهين؛ أعني: التسهيل، والياء المكسورة، أبو علي الحسن بن بليمة في تلخيصه، وابن غلبون في تذكرته، وقال: إن الأشهر؛ التسهيل». (ينظر: النشر ٣٨٥/١).

(٨) ينظر: التيسير ص (٣٦).

لكن عبَّر عن ذلك في جامع البيان[١]: بـ«ياء مكسورة [خفيفة][٢] الكسرة».

وأكثر من روى عنه هذا الوجه: على إطلاق الياء المكسورة، من غير تقييد بالخفيفة الكسرة، أو بالاختلاس[٣].

وتبعهم المصنف، إذ قال: **(كَسْرَ يَاءٍ أَبْدِلَا)**؛ أي: أبدل أيها القارئ عن الأزرق عن ورش الهمزة الثانية في ذينك الحرفين؛ ياء مكسورة.

قال المتولي[٤]: «فيكون للأزرق في: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة: ٣١]؛ ثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة الثانية، وإبدالها مدًّا مطولاً، فياء مكسورة، وفي: ﴿ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ﴾ [النور: ٣٣]؛ أربعة أوجه: تسهيل الهمزة الثانية، وإبدالها مدًّا؛ مع المد، والقصر، وإبدالها ياءً مكسورة»[٥].

قال المصنف[٦]: «إذا أبدلت الثانية حرف مدٍّ للأزرق وقنبل، فإن وقع بعده ساكن؛ نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ [هود: ٤٠][٧]، زيد في حرف المد؛ لأجل الساكنين، وإن وقع بعده متحرك، نحو: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، ﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، لم يزد على مقدار حرف المد، فإن وقع بعد الثانية

---

(١) ينظر: جامع البيان ٢٤٨/١.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ينظر: الإتحاف ١٩٤/١.

(٤) لم أهتد إلى مكانه من مؤلفات العلامة المتولي.

(٥) قال الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي في (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة)، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٤٩ ـ ١٥١):

وَفِي الْبِغَا وَهَؤُلَا إِنْ أُبْدِلَا ... يَاءً فَبَاقِي الْبَابِ عَنْهُ سُهِّلَا
وَأَشْبِعِ الْمُبْدَلَ مَدًّا إِنْ جَرَى ... مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَإِلَّا فَاقْصُرَا
مِنْ كِلْمَةٍ أَوْ كِلْمَتَيْنِ وَاقْصُرَا ... أَوْ مدّ مَا التَّحْرِيكُ بَعْدَهُ طَرَا

(٦) ينظر: النشر ٣٨٩/١ ـ ٣٩٠ ـ بتصرف يسير من الشارح ـ، وجامع البيان ٢٤٧/١ ـ ٢٤٨، والإتحاف ١٩٥/١.

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

من المفتوحتين ألف، وذلك في الموضعين: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١]، ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: ٤١]، فهل تبدل الثانية فيهما، كما في سائر الباب، أو تسهل فقط؛ من أجل الألف بعدها؟ فقيل: لا تبدل؛ لئلا يجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر، بل يتعين التسهيل، وقيل: تبدل كسائر الباب.

ثم فيها بعد البدل وجهان؛ الحذف للساكنين، وعدمه، ولكن يزاد [١٢٧] في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما».

[وهذان][(١)] الوجهان هو المعول عليهما للأزرق حالة البدل؛ أعني: المد على وجه عدم الحذف، والقصر على وجه الحذف للألف، وليس فيه توسط؛ إذ لا وجه له[(٢)].

وما تقدم كله في المتفقتين[(٣)].

٢٠١ ـ وَعِنْدَ الِاخْتِلَافِ الْأُخْرَى سَهِّلَنْ: حِرْمٌ[(٤)] حَوَى غِنًى[(٥)]................

---

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (وهذا)، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٢) ينظر: النشر ٣٨٩/١ ـ ٣٩٠، والإتحاف ١٩٥/١ ـ ١٩٦.

(٣) وقد فات الشارح أن يشير إلى قراءة باقي القراء ممن لم يذكر مذاهبهم في الهمزتين المتفقتين من كلمتين، وهم؛ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح، وخلف العاشر، وأن قراءتهم بتحقيق الهمزتين في الأنواع الثلاثة؛ على الأصل، وقد انفرد ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية منهما في الأنواع الثلاثة، فقرأها كأبي جعفر وموافقيه.
وذكر في المستنير انفراد ابن أشته عن روح بتسهيل الهمزة الثانية في موضع واحد من المفتوحتين؛ وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢]. (ينظر: المبسوط ص (٦٥)، والغاية لابن مهران ص (٥٥)، والمستنير ٥٥٧/١، والنشر ٣٨٦/١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، والثاني: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خطُّ الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**غِنًى**)، والثاني: بالألف الممدودة: (**غِنًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(وَ)أَمَّا.

(عِنْدَ الِاخْتِلَافِ) للهمزتين(١)؛ بأن كانت:

١ ـ الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة(٢).

نحو: ﴿شُهَدَآءَ إِذْ﴾ [البقرة: ١٣٣](٣).

﴿وَزَكَرِيَّاءَ إِذْ﴾ [الأنبياء: ٨٩]؛ في قراءة من همز.

٢ ـ أو مفتوحة ومضمومة.

وهو: ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ [المؤمنون: ٤٤]، ولا ثاني له.

٣ ـ أو مضمومة ومفتوحة(٤).

نحو: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٣].

و﴿النَّبِيْءُ أَوْلَىٰ﴾ [الأحزاب: ٦]، في قراءة نافع(٥).

٤ ـ أو مكسورة ومفتوحة(٦).

نحو: ﴿مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

٥ ـ أو مضمومة ومكسورة(٧).

نحو: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾ [البقرة: ١٤٢](٨).

---

(١) فأقسام الهمزتين المختلفتين ستة، والواقع في القرآن منها خمسة، يذكرها الشارح تباعاً. (ينظر: شرح النويري ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨).

(٢) وهو قسمان؛ متفق عليه: في سبعة عشر موضعاً، ومختلف فيه: في موضعين؛ في سورة مريم: الآية [٧]، وسورة الأنبياء: الآية [٨٩].

(٣) وموضع سورة الأنعام: [١٤٤].

(٤) وهو قسمان؛ متفق عليه: في أحد عشر موضعاً، ومختلف فيه: في موضعين في سورة الأحزاب: [٦، ٥٠].

(٥) حيث يقرأها بالهمز في (النَّبِيْءُ) على أصله.

(٦) وهو قسمان؛ متفق عليه: في خمسة عشر موضعاً، ومختلف فيه: في موضع واحد، وهو في سورة البقرة: [٢٨٢].

(٧) وهو قسمان؛ متفق عليه: في اثنين وعشرين موضعاً، ومختلف فيه: في ستة مواضع.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿يَازَكَرِيَاءُ إِنَّا﴾ بمريم[١].

ولم يقع عكس هذا في القرآن[٢].

مثاله في غيره[٣]: (عَلَى الْمَاءِ أُمَمٌ)[٤].

فاتفقوا على تحقيق الهمزة الأولى من ذلك كله.

وفي (**الْأُخْرَى**)؛ أي: الثانية في الأضرب الخمسة خلاف.

ذكره في قوله: (**سَهِّلَنْ**)؛ أي: اقرأها بالتسهيل.

للمرموز إليهم بقوله: (**حِرْمٌ**[٥] **حَوَى**[٦] **غِنًى**[٧])؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ورويس.

فَيُجْعَلُ كالياء في الضرب الأول، وكالواو في الضرب الثاني.

٢٠١ ـ ....وَمِـثْـلُ (الـسُّـوءُ إِنْ):

٢٠٢ ـ فَالْوَاوُ[٨]، أَوْ كَالْيَا. وَ(كَالسَّمَاءِ أَوْ) (تَـشَـاءُ أَنْـتَ): فَـبِـالِإبْـدَالِ وَعَـوْا

---

(١) الآية: [٧]، وذلك في قراءة من قرأ بالهمز، وقد كتبت في الأصل مجردة من ياء النداء، وأثبتها كما وردت في النص القرآني.

(٢) قال في النشر: «وهو كون الأولى مكسورة والثانية مضمومة، عكس الخامس، لم يرد لفظه في القرآن، وإنما ورد معناه، وهو قوله في القصص: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ [٢٣]؛ والمعنى وجد على الماء أمة». (ينظر: النشر ٣٨٨/١).

(٣) يعني مثاله في غير القرآن الكريم.

(٤) هكذا مثَّل الشارح، بينما مثَّل لها ابن الجزري: (**وجد على الماءِ أُمَّة**)، بينما مثل الجعبري بقوله: (**رغبت في دعاءِ أُوَيْسٍ**). (ينظر: كنز المعاني ٤٤٥/٢، والنشر ٣٨٨/١).

(٥) وقوله: (**حِرْمٍ**)؛ أصله: (حِرْمِيّ)؛ بكسر الحاء، وسكون الراء؛ نسبة إلى الحَرَم؛ بفتحتين على خلاف القياس، والمراد: حرم مكة، وحرم المدينة، فَخُفِّفَ كما خُفِّفَ غيره من المكي والمدني ونحوهما، وأُجْرِي مجرى المنقوص.

(٦) ومعنى قوله: (**حَوَى**)؛ جمع وحفظ وأحرز.

(٧) ومعنى قوله: (**غِنًى**)؛ من الغنى، وهو ضد الفقر، ويأتي بمعنى: غنى النفس، أو بالاستغناء بالطاعة عن المعاصي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الواو الثانية: (**فَالْوَاوُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الواو الثانية: (**فَالْوَاوِ**).

(وَ)اخْتُلِفَ عنهم فيما إذا وقعت الأولى من الهمزتين مضمومة والثانية مكسورة[(١)].

وهو الضرب الخامس ـ فيما قررنا ـ.

(مِثْلُ): ﴿ٱلسُّوٓءُ إِنۡ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

﴿وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢][(٢)].

(فَـ)ـقال جمهور المتقدمين[(٣)].

(الْوَاوُ)؛ أي: تبدل الثانية واواً خالصة مكسورة، فدَبَّرُوها[(٤)] بحركتها وحركة ما قبلها.

وإليه ذهب من النحويين: الفراء[(٥)]، والأخفش[(٦)] في أحد قوليه.

(أَوْ كَالْيَا)؛ أي: وقال جمهور المتأخرين: تسهل بين الهمزة والياء، فدَبَّرُوها[(٧)] بحركتها فقط[(٨)].

---

(١) وقد وقعت في ثمانية وعشرين موضعاً من القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) من أئمة الأمصار قديماً، وهو الذي في: الإرشاد، والكفاية، لأبي العز، قال الداني: وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، وبذلك قرأت على عامة شيوخي؛ الفارسي، والخاقاني، وابن غلبون. وقد نصَّ على الوجهين ـ أي الإبدال واواً خالصة مكسورة والتسهيل بين الهمزة والياء ـ في: التذكرة، والتيسير، والكافي، والشاطبية، وتلخيص العبارات، وصاحب التجريد في آخر فاطر، وقال: إنه قرأ بالتسهيل على الفارسي، وعبدالباقي. (ينظر: التجريد ص (٢٩٣)، والنشر ١/ ٣٨٨ـ بتصرف يسير ـ).

(٤) التدبير هو: تغيير الهمزة من جنس حركتها، أو حركة ما قبلها، أو بهما معاً. (ينظر: معجم المصطلحات ص (٤٠)).

(٥) ينظر: النشر ٣٨٨/١، وشرح النويري ٢٧٠/٢.

(٦) ينظر: النشر ٣٨٨/١، وشرح النويري ٢٧٠/٢.

(٧) التدبير هو: تغيير الهمزة من جنس حركتها، أو حركة ما قبلها، أو بهما معاً. (ينظر: معجم المصطلحات ص (٤٠)).

(٨) قال في النشر: «وهو مذهب أئمة النحو؛ كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً، =

وهذا مذهب: سيبويه[١]، كشيخه الخليل[٢][٣]، وهذا هو الوجه[٤] في القياس، ولكن الأول آثر في النقل، وعليه أكثر أهل الأداء، كما نقله المصنف[٥] عن الداني[٦].

وأما من سهَّلها كالواو[٧] فدَبَّرَها[٨] بحركة ما قبلها، على رأي الأخفش الآخر، فتعقبه المصنف[٩]: «بعدم صحته نقلاً، وعدم إمكانه نطقاً، فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسرة الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما غير جائز، ولا صحيح»[١٠].

= وحكاه ابن مجاهد نصًّا عن اليزيدي، عن أبي عمرو، ورواه الشذائي عن ابن مجاهد أيضاً، وبه قرأ الداني على شيخه فارس بن أحمد، وبه قطع: مكي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب العنوان، وأكثر مؤلفي الكتب؛ كصاحب الروضة، والمبهج، والغايتين، والتلخيص». (ينظر: النشر ٣٨٨/١).

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر، وقد تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢): (من نشر منقول حروف العشرة).

(٢) الخليل بن أحمد الإمام الجليل، وقد تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢): (من نشر منقول حروف العشرة).

(٣) ينظر: النشر ٣٨٨/١، وشرح النويري ٢٧٠/٢.

(٤) هكذا في الأصل، ولعل الأقرب هو التعبير عنها بلفظ أفعل التفضيل: (الأوجه).

(٥) ينظر: النشر ٣٨٨/١.

(٦) ينظر: جامع البيان ٢٥٦/١ ـ ٢٥٧.

(٧) وقد ذهب إلى ذلك ابن شريح في كافيه حيث قال: «وبعضهم يجعلها ـ إذا انضمت الأولى ـ بين الهمزة والواو»، لكن ردَّه في النشر ـ كما حكاه الشارح ـ حيث قال: «وقد أغرب ابن شريح في كافيه؛ حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة أو تكلف إشمامها الضم وكلاهما لا يجوز ولا يصح»، وقال الشيخ موسى جار الله: «ولقد أغرب ابن شريح وأبعد حيث حكاه في كافيه، ولم يصب من وافقه». (ينظر: الكافي ص (٢٧)، والنشر ٣٨٨/١ ـ ٣٨٩، وشرح الطيبة لموسى جار الله ص (٥٠)).

(٨) التدبير هو: تغيير الهمزة من جنس حركتها، أو حركة ما قبلها، أو بهما معاً. (ينظر: معجم المصطلحات ص (٤٠)).

(٩) ينظر: النشر ٣٨٩/١.

(١٠) من قوله: (فقال جمهور المتقدمين...الخ) موجود بحروفه في الإتحاف، =

(وَ)أما إذا كانت الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة[1].

وهو الضرب الرابع ـ فيما قررناه ـ (كـ)ـقوله [١٢٨]:

﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا﴾ [الأنفال: ٣٢].

و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ﴾ [النساء: ٥١].

أو مضمومة، ومفتوحة[2].

وهو الضرب الثالث ـ فيما قررناه ـ نحو:

﴿تَشَآءُ أَنتَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

﴿النَّبِيْءُ أَوْلَىٰ﴾ [الأحزاب: ٦][3].

(فـَ)ـقرأ هؤلاء المسهلون ذلك.

(بِالإِبْدَالِ)؛ أي بإبدالها:

ياءً خالصة مفتوحة في الضرب الرابع.

وواواً خالصة مفتوحة في الضرب الثالث.

= وعليه فملخص القول ـ كما قال في لطائف الإشارات ـ أنَّ الأوجه المحتملة في ما إذا وقعت الهمزة الأولى من الهمزتين مضمومة والثانية مكسورة، ثلاثة أوجه: مقيس، وأقيس، وغير مقيس. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/٩٣٠، والإتحاف ١/١٩٧).

(١) وقد وقعت في خمسة عشر موضعاً من القرآن الكريم.

(٢) أي: الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة؛ وقد وقعت في خمسة عشر موضعاً من القرآن الكريم، وبقي قسمان من الأقسام الخمسة من الهمزتين المختلفتين؛ وهما: أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وذلك في تسعة عشر موضعاً من القرآن الكريم، وأن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، وذلك في موضع فريد من القرآن الكريم، فهذين الضربين يسهلهما المذكورون بين بين، كالياء في الأوَّل، وكالواو في الثاني، كما هو أصل التسهيل المطلق، حيث إن التسهيل إذا أطلق؛ فإنه يعني: التدبير بحركة الحرف نفسه، فلذا لم يذكر الناظم من الأمثلة إلا ثلاثة، واكتفى في النوعين الآخرين بالإطلاق. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٨)، وشرح موسى جار الله ص (٥١)).

(٣) عند من يقرأ (النَّبِيْءُ) بالهمز؛ وهو الإمام نافع وراوييه.

فهم **(وَعَوْا)**؛ أي: حَفِظُوا(١) ذلك تلاوة، وأداء.

وقرأ الباقون؛ وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح، وخلف في اختياره؛ بتحقيق الهمزتين في الأضرب الخمسة؛ على الأصل.

ثم ما تقرر من الخلاف إنما هو حال الوصل، أما إذا وقف على الكلمة الأولى فقد انفصلت الهمزتان، فإذا ابْتُدِئَ بالثانية حُقِّقَتْ اتفاقاً(٢)، وقد أشرت إليه فيما تقدم.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٣).



(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٨)، والمفردات ص (٥٢٧)، ولسان العرب ٣٩٦/١٥.
(٢) ينظر: النشر ٣٨٩/١ ـ ٣٩٠.
(٣) ينظر: النشر ٣٨٢/١ ـ ٣٩٠، وشرح النويري ٢٥٩/٢ ـ ٢٧١، وشرح ابن الناظم ص (٨٦ ـ ٨٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٦/أ ـ ل ٣٨/ب)، والإتحاف ١٩٣/١ ـ ١٩٧.

بَابُ الْـهَمْزِ الْـمُفْرَدِ

أي: الذي لم يلاصق مثله، وهو أنواع ثلاثة:

١ ـ ما يُبْدَلُ.

٢ ـ وما يُنْقَلُ.

٣ ـ وما سُكِتَ على الساكن قبله(١).

فالأول وهو الْمُتَرْجَم له؛ ينقسم إلى:

١ ـ ساكن.

٢ ـ ومتحرك.

فالساكن: يكون فاءً من الفعل، وعيناً، ولاماً.

ويكون ما قبله مضموماً، ومكسوراً، ومفتوحاً.

نحو(٢):

﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣](٣).

﴿يُؤْتِي﴾ [البقرة: ٢٤٧](٤).

---

(١) ينظر: لطائف الإشارات ٨١٨/٢، والإتحاف ١٩٩/١.

(٢) هذه أمثلة للهمز الساكن بعد ضم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿رُؤْيَا﴾[1].

﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣][2].

﴿تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

﴿يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩].

ونحو[3]:

﴿بِئْسَ﴾ [هود: ٩٩][4].

و﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١][5].

و﴿شِئْتَ﴾ [الأعراف: ١٥٥][6].

﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤][7].

و﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠].

و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

ونحو[8]:

﴿فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢].

---

(١) لم يرد مثلها ـ مجردة من (أل) ـ في القرآن الكريم، وإنما وردت معرفة بـ(ـأل) كما في سور: [الإسراء: ٦٠]، و[الصافات: ١٠٥]، و[الفتح: ٢٧]، كما جاءت في سورة (يوسف) مضافة لياء المتكلم في موضعين [٤٣، ١٠٠].

(٢) في أصل الشرح كتبت مجردة من (أل) التعريف: (**مُؤْتَفِكَة**)، ولم يرد مثلها في القرآن الكريم.

(٣) هذه أمثلة للهمز الساكن بعد كسر.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) في الأصل كتبت: (ورويا)، وحيث إنه لا يوجد في القرآن مثال لها، ولأنه سبق أن أورد (رؤيا)، فلعله أراد هنا أن يضرب موضع سورة (مريم) مثالاً لما هو بصدد شرحه من الهمز المفرد.

(٨) هذه أمثلة للهمز الساكن بعد فتح.

﴿فَأْذَنُواْ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

﴿وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٥][١].

﴿مَأْوَى﴾[٢].

﴿ٱقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤][٣].

﴿إِن يَشَأْ﴾ [النساء: ١٣٣][٤].

﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

٢٠٣ ـ وَكُلَّ[٥] هَمْزٍ سَاكِنٍ أَبْدِلْ: حِذَا خُلْفُ[٦]. سِوَى ذِي الْجَزْمِ [وَالْأَمْرِ]. كَذَا

٢٠٤ ـ (مُؤْصَدَةٌ)[٧]، (رِئْياً)، وَ(تُؤْوِي). وَلِـ(فَا) فِعْلٍ ـ سِوَى (الْإِيوَا)[٨] ـ: اَلَازْرَقُ[٩] اقْتَفَى

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) لم يرد مثلها في القرآن الكريم، وإنما جاءت معرفة بـ(ـأل) في أربعة مواضع.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الموضع على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**كُلَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم اللام: (**كُلُّ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ فضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ على أحد الوجهين فيها ـ؛ بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الاختيار في النسخ العتيقة ـ: بجر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين (**مُؤْصَدَةٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر التاء مع التنوين: (**مُؤْصَدَةٍ**)، وهو الوجه الآخر في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٨) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الهمزة بعد الألف؛ على الإطلاق: (**الْإِيوَا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي في نسخته الهندية، بينما ضُبطت في جميع النسخ والشروح: بالهمز بعد الألف: (**الْإِيوَاءِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الموضع على وجهين؛ الأول: بهمزة وصل، بعدها لام مفتوحة، مع نقل للهمز: (**الَازْرَقُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بحذف همزة الوصل، والابتداء بلام مفتوحة: (**لَازْرَقُ**).

وقد بين المصنف الخلاف في ذلك؛ فقال:

(وَكُلَّ هَمْزٍ سَاكِنٍ) مما تقدم[1].

(أَبْدِلْ)؛ أي: اقرأه بإبداله ـ في الوصل والوقف ـ حرف مد من جنس سابقه.

في الأسماء والأفعال، إلا ما استثني الآتي[2].

للإمام المرموز إليه بحاء: **(حِذَا)**[3]؛ أي: أبي عمرو بكماله[4].

(خُلْفُ)؛ أي: بخلافٍ في الإبدال المذكور.

فبعد الضم واواً، وبعد الكسر ياءً، وبعد الفتح ألفاً، فدبَّرَه[5] بحركة ما قبله.

---

(١) وبدأ الناظم بالهمز الساكن؛ لاطِّراد تخفيفه، ولأن أهله أكثر، ثم أتبعه بالمتحرك بعد المتحرك؛ لتخفيفه في الحالين، ولكثرة تنوعه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٨)، وشرح موسى جار الله ص (٥١)، وشرح المنير السمنودي (ل ٢٧/أ)).

(٢) وانفرد عبدالباقي بن الحسن الخرساني عن زيد عن أصحابه عن اليزيدي، فيما رواه الداني، وابن الفحام الصقلي، عن فارس بن أحمد عنه، وكذا أبو الصقر الدورقي عن زيد فيما رواه ابن مهران عنه، بعدم استثناء شيء من ذلك، وذلك في رواية الدوري من طريق ابن فرح، فخالفا سائر الناس، ومما استثني لأبي عمرو لفظ: ﴿بَارِيِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، في الموضعين؛ حال قراءته بالسكون، وقد انفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من: ﴿بَارِيِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]؛ ملحقاً ذلك بالهمز الساكن المبدل، وردَّه ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ٣٩٣/١، والإتحاف ٢٠١/١).

(٣) ومعنى قوله: **(حِذَا)**؛ النعل، وأصله أن يرسم مهموزاً: **(حِذَاء)**، ثم قُصِر للوقف، ويجيء مصدراً فيقال: حَذَا النعل حِذَاءً: قدَّرها وقَطَعَها، والحذاء: الإزاء والمقابل.

(٤) وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالإبدال في الهمز الساكن، وقراءة السوسيّ عن أبي عمرو، بالتحقيق في الهمز الساكن، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩١/١ ـ ٣٩٢، وشرح منحة مولى البر ص (٤٧)).

(٥) التدبير هو: تغيير الهمزة من جنس حركتها، أو حركة ما قبلها، أو بهما معاً. (ينظر: معجم المصطلحات ص (٤٠)).

(**سِوَى ذِي الْجَزْمِ**)؛ أي غير الذي سكونه للجزم(١)، فلا يبدله؛ خوف اللبس.

ووقع في ستة ألفاظ:

الأولى: ﴿نَنْسَأْهَا﴾ بالبقرة(٢).

الثانية: في ثلاثة مواضع:

﴿تَسُؤْهُمْ﴾؛ بآل عمران(٣)، والتوبة(٤).

و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ بالمائدة(٥).

الثالثة: ﴿يَشَأْ﴾ بالياء؛ في عشرة مواضع:

﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾؛ بالنساء(٦)، والأنعام(٧)، وإبراهيم(٨)، وفاطر(٩).

﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ﴾ بالأنعام(١٠).

﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ﴾ بالإسراء(١١).

---

(١) وغير الذي سكونه للبناء، أو ما إبداله أثقلُ من أو يلتبس بمعنًى آخر أو بلغة أخرى، وسيأتي بيان ذلك كله بإذن الله.

(٢) الآية: [١٠٦]، فقد قرأ أبو عمرو وابن كثير؛ كلمة: ﴿نُنسِهَا﴾؛ بفتح النون والسين، وهمزة ساكنة بين السين والهاء: ﴿نَنْسَأْهَا﴾، فلو أبدلها أبا عمرو لصارت (ننساها)؛ من النسيان. (ينظر: النشر ٢/٢٢٠).

(٣) الآية: [١٢٠].

(٤) الآية: [٥٠].

(٥) الآية: [١٠١].

(٦) الآية: [١٣٣].

(٧) الآية: [١٣٣].

(٨) الآية: [١٩].

(٩) الآية: [١٦].

(١٠) الآية: [٥٠]، وقد حوت هذه الآية الكريمة موضعين من المواضع المستثناة من الإبدال، فليس في هذين الموضعين إلا التحقيق.

(١١) الآية: [٥٤]، وقد حوت هذه الآية الكريمة موضعين من المواضع المستثناة من الإبدال، فليس في هذين الموضعين إلا التحقيق.

﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ﴾، ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ﴾، بالشورى[1].

الرابعة: ﴿نَّشَأۡ﴾؛ بالنون؛ في ثلاثة مواضع:

﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ﴾ [٤] بالشعراء **[١٢٩]**.

﴿إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ﴾ بسبأ[2].

﴿وَإِن نَّشَأۡ نُغۡرِقۡهُمۡ﴾ بياسين[3].

الخامسة: ﴿لَكُمۡ﴾ بالكهف[4].

السادسة: ﴿أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ﴾ بالنجم[5]

(وَ)سوى.

ما كان سكونه لـ**(لْأَمْرِ)**[6].

فلا يبدله ـ أيضاً ـ.

ووقع في إحدى عشرة كلمة:

١ ـ ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ بالبقرة[7].

٢ ـ و﴿نَبِّئۡنَا﴾ بيوسف[8].

٣ ـ ﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ﴾.

٤ ـ ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن﴾.

---

(١) الآية: [٢٤]، والآية: [٣٣]، على الترتيب.

(٢) الآية: [٩].

(٣) الآية: [٤٣].

(٤) الآية: [١٦].

(٥) الآية: [٣٦].

(٦) وهو الذي يعبر عنه بأن سكونه للبناء.

(٧) الآية: [٣٣].

(٨) الآية: [٣٦].

بالحجر(١).

٥ ـ ﴿نَبِّئْهُمْ أَنَّ﴾ بالقمر(٢)

٦ ـ ﴿أَرْجِئْهُ﴾؛ بالأعراف(٣)، والشعراء(٤).

٧ ـ ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ بالكهف(٥)

٨ ـ ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ بالإسراء(٦).

٩ ـ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

١٠ ـ ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ﴾.

بالعلق(٧).

و(**كَذَا**) لا يبدل أبو عمرو.

﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ في البلد(٨)، والهمزة(٩).

مخافة الخروج من لغة إلى أخرى(١٠)، لأنَّ (آصَدْت) كـ(آمنت) بمعنى: أطْبَقت، مهموز الفاء، و(أوصَدْتُ) كـ(أوقيت)؛ معتلها(١١).

و﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ عند أبي عمرو من المهموز، فحقق؛ لينص على مذهبه(١٢).

---

(١) الآيتين: [٤٩، ٥١].
(٢) الآية: [٢٨].
(٣) الآية: [١١١].
(٤) الآية: [٣٦].
(٥) الآية: [١٠].
(٦) الآية: [١٤].
(٧) أي: كلا الآيتين في سورة العلق: [١، ٣].
(٨) الآية: [٢٠].
(٩) الآية: [٨].
(١٠) ينظر: النشر ٣٩٣/١، والإتحاف ٢٠١/١.
(١١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٨٦/١، وحجة القراءات ص (٧٦٦)، والنشر ٣٩٣/١، والإتحاف ٢٠١/١.
(١٢) ينظر: الإتحاف ٢٠١/١.

ولذا قال في الحرز[١]:

وَمُـؤْصَـدَةٌ أَوْصَـدتُّ يُـشْـبِـهُ كُـلُّـهُ تَـخَـيَّـرَهُ أَهْـلُ الْأَدَاءِ مُـعَـلَّـلَا

وكذا لا يبدل ﴿رِئْيًا﴾ بمريم[٢].

خوف الالتباس، لأنَّ المهموز: ما يرى من حسن المنظر، والمشدد: مصدر روى بالماء[٣]؛ امتلأ، ولذا قال في الحرز[٤]:

.. وَرِئْيًا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الِامْتِلَا

(وَ)كذا.

لا يبدل: ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ﴾ في الأحزاب[٥]، و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ في المعارج[٦].

لأن إبداله أثقل من تحقيقه؛ لاجتماع الواوين حالة البدل[٧].

واللام في قوله: **(لِفَا[٨] فِعْلٍ)** متعلق بـ**(ـاقْتَفَى)** آخر البيت.

(سِوَى).

---

(١) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٢٢٠).
(٢) وهي قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [٧٤].
(٣) ينظر: الكشف ٩١/٢، والإتحاف ٢٠١/١.
(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٢١٩).
(٥) الآية: [٥١]، وقد رسمت في الأصل مجردة من واو العطف، وأثبتها كما جاءت في الرسم القرآني.
(٦) الآية: [١٣].
(٧) واجتماعهما أثقل من الهمز. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٨٦/١، ولطائف الإشارات ٨٢٢/٢، والإتحاف ٢٠١/١).
(٨) رسمت في الأصل مجردة من واو العطف: **(لِفَا)**، وهي في المتن الذي على هامش الشرح مقرونة بواو العطف: **(وَلِفَا)**، وهذا الموضع من المواضع القليلة التي ترك فيها الشارح بعض حروف الناظم؛ فلم يتعرض لها بشرح أو بيان، وذلك ـ ربما ـ لضرورة السياق، على أن معناها غير مؤثر في مفهوم الشرح ودلالته.

ما وقع من لفظ: ﴿الْإِيوَاءِ﴾؛ نحو:

﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾ [الأحزاب: ٥١][1].

و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣].

و﴿ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩][2].

و﴿مَأۡوَىٰهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٩٧].

و﴿مَأۡوَىٰكُمُ﴾ [الحديد: ١٥].

و﴿فَأۡوُۥٓاْ إِلَى﴾ [بالكهف][3].

(**الْأَزْرَقُ اقْتَفَى**)؛ أي: اقتدى واتبع[4] الأزرق ـ بلا خلاف ـ عن ورش أبا عمرو في إبدال الهمزة الساكنة الواقعة فاء من الفعل فقط.

إلا ما جاء من باب: ﴿الْإِيْوَاء﴾، فلا يبدلها؛ لما تقرر من أثقلية الإبدال على التحقيق[5].

ولذا قال في الدرر اللوامع[6]:

وَحَقِّقِ [الْإِيوَا][7] لِمَا تَدْرِيهِ ... مِنْ ثِقَلِ الْبَدَلِ فِي تُؤْوِيهِ[8]

---

(١) رسمت في الأصل مجردة من واو العطف، وأثبتها كما جاءت في الرسم القرآني.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) الآية: [١٦]، وما بين القوسين في الأصل كتبت: (الكهف)، وما أثبته لاستقامة المعنى.

(٤) ينظر: المفردات ص (٤٠٩)، ولسان العرب (١٩٤/١٥).

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٨٢/١.

(٦) ينظر: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ص (٨٢)، البيت رقم (١١١).

(٧) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الإيواء)؛ بالهمز، وما أثبته من ضبط الكلمة هو الموافق لما في شروح الدرر اللوامع. (ينظر: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ص (٨٢)، وتحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع ص (١٦٨)).

(٨) ضبطها صاحب تحصيل المنافع: (تويه)، والصواب ما أثبته الشارح. (ينظر: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ص (٨٢)، وتحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع ص (١٦٨)).

وتعرف الهمزة التي هي فاء الفعل بثلاثة أشياء:

أحدها: كل ما كان وقوعه بعد همز وصل؛ فهو فاء الفعل، نحو:

﴿ٱئْتِ﴾ [يونس: ١٥][١].

و﴿وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٥][٢].

و﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

و﴿وَأْتَمِرُوا۟﴾ [الطلاق: ٦].

والثاني: كل ما كان ساكناً بعد ميم في اسم الفاعل أو المفعول؛ فهو فاء الفعل، نحو: ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ٢٨][٣].

و﴿مَأْمُونٍ﴾ [المعارج: ٢٨].

الثالث: كل ما كان منه بعد حرف المضارعة؛ فهو فاء الفعل، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣][٤].

﴿تَأْلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤].

وتقريبه: أن كل همزة ساكنة بعد: همزة، أو تاء، أو ياء، أو نون، أو واو، أو فاء، أو ميم؛ فإنها همزة فاء الفعل.

ولم يبدل الأزرق مما **[١٣٠]** وقع عين الفعل إلا:

﴿بِئْسَ﴾ [هود: ٩٩][٥].

و﴿الْبِئْرِ﴾[٦].

---

(١) وموضع سورة الشعراء: الآية [١٠].
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) من قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥].

و﴿ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣][١].

وستأتي في المتن.

٢٠٥ ـ وَالَاصْبَهَانِي[٢]: مُطْلَقاً. لَا (كَاسُ) وَ(لُولُـؤاً)، و(الـرَّاسُ)، (رِئْـيـاً)، (بَـأْسُ)

٢٠٦ ـ (تُؤْوِي)، وَمَا يَجِيءُ مِنْ (نَبَاتُ)[٣] (هَيِّـىءْ)، وَ(جِئْتُ)، وَكَذَا (قَرَأْتُ)

(وَ)أمَّا.

(الَاصْبَهَانِي) عن ورش، فيبدل جميع ذلك[٤].

(مُطْلَقاً)؛ أي: سواء كانت الهمزة: فاء الفعل، أم عينه، أم لامه، من الأسماء والأفعال[٥].

---

(١) والموضعان الآخران من السورة نفسها: الآيتين [١٤، ١٧].

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه: الأول: بكسر اللام، وفتح الباء، مع النقل في الهمز: (**وَالِاصْبَهَانِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الهمزة المحققة، وفتح الباء، مع التحقيق في الهمز: (**وَالْإِصْبَهَانِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، والثالث: بفتح اللام والباء، مع النقل في الهمز: (**وَالَاصْبَهَانِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) لكن مع تحقيق الهمز، وسكون اللام: (**وَالْأَصْبَهَانِي**)، والرابع: بفتح اللام وكسر الباء، مع النقل في الهمز: (**وَالَاصْبِهَانِي**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: الأول: بفتح الباء، والإبدال في الهمز: (**نَبَاتُ**)، والثاني: بفتح الباء مع التشديد، والتحقيق في الهمز: (**نَبَّأْتُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بالهمز، وبفتح الباء بلا تشديد: (**نَبَأْتُ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) وقراءة الأصبهاني ومنها إبدال الهمز على التفصيل الذي ذكره الناظم، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر (١/٣٩٤)، وشرح منحة مولى البر ص (٤٨ ـ ٤٩)).

(٥) قال النويري في شرح الطيبة (٢/٢٧٨): «فإن قلتَ: ظاهره أنه تبعه ـ أي أبا عمرو البصري ـ في المستثنى، قلتُ: قوله: (مطلقاً) يرده؛ لأن معناه أنه تبعه في مطلق الإبدال لا في إبداله الخصوص، ولو لا هذا ما صحَّ استثناء العين واللام، وأيضاً فتصريحه بما استثناه دليل على أن لا شيء غيره».

إلَّا خمسة منها[1] فلا يبدلها، كما بينه المصنف في قوله:

(لَا) لفظ:

١ - ﴿كَأْسٍ﴾ [الإنسان: ٥][2].

٢ - و﴿لُؤْلُؤًا﴾ [الإنسان: ١٩][3].

٣ - و﴿ٱلرَّأْسُ﴾ حيث وقعت[4].

٤ - ﴿وَرِءْيًا﴾ بمريم[5].

٥ - و﴿بَأْسُ﴾ [النساء: ٨٤][6].

و﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾ حيث وقع[7].

هذه الأسماء الخمسة[8].

١ - ﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾ [الأحزاب: ٥١].

و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١ ٣].

٢ - **(وَمَا يَجِيءُ مِنْ)**؛ نحو: ﴿نَبَّأْتُ﴾؛ أي: ﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧].

---

(١) في الأصل تكررت هذه الكلمة مرتين، فجاءت على النحو التالي: (إلا خمسة منها ومنها فلا يبدلها)، وما أثبته لاستقامة المعنى.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) كموضع سورة البقرة: الآية [١٩٦].
(٥) الآية: [٧٤]، رسمت في الأصل مجردة من واو العطف، وأثبتها كما جاءت في الرسم القرآني.
(٦) كيف أتى وتصرف هذا اللفظ في القرآن الكريم.
(٧) كموضعي سورة البقرة: الآيتين: [١٧٧، ٢١٤].
(٨) وهي: (كأس)، و(لؤلؤاً)، و(الرأْسُ)، و(رِئْياً)، و(بَأْسُ).

و﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣].

﴿وَنَبِّئۡهُمۡ﴾ [الحجر: ٥١].

﴿أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ﴾ [النجم: ٣٦]

٣ ـ و﴿وَهَيِّئۡ﴾ [الكهف: ١٠].

و﴿وَيُهَيِّئۡ﴾ [الكهف: ١٦].

٤ ـ (وَ)ما يجيء.

من: ﴿جِئْتُ﴾؛ نحو:

﴿جِئۡنَٰكُم﴾ [الزخرف: ٧٨].

و﴿جِئۡتُمُونَا﴾ [الأنعام: ٩٤][١].

٥ ـ (وَكَذَا).

ما يجيء من: ﴿قَرَأْتُ﴾؛ نحو:

﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [الإسراء: ١٤][٢].

و﴿قَرَأْنَا﴾[٣].

هذه الأفعال الخمسة[٤].

وأبْدَلَ ما سوى ذلك؛ نحو:

﴿ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩][٥].

و﴿فَأۡوُۥٓاْ﴾ [الكهف: ١٦].

---

(١) وموضع سورة الكهف: الآية [٤٨].

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) ولم يرد مثلها في القرآن الكريم، وإن ورد ما هو من تصريفاتها؛ مثل قوله تعالى: ﴿قَرَأۡنَٰهُ﴾ [القيامة: ١٨].

(٤) وهي: (تؤْوي)، و(نَبَأْتُ)، و(هِيءْ)، و(جِئْتُ)، و(قَرَأْتُ).

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿شِئْتَ﴾ [الأعراف: ١٥٥][1].

و﴿بِئْسَ﴾ [هود: ٩٩][2].

و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

٢٠٧ ـ وَالْكُلَّ[3]: ثِقْ. مَعْ خُلْفِ (نَبِّئْنَا). وَلَنْ يُبْدَلَ[4]: (أَنْبِئْهُمْ)، وَ(نَبِّئْهُمْ)، إِذَنْ (وَ)أبدل.

(**الْكُلَّ**)؛ أي: كل الهمزات الساكنة؛ ما استثناه أبو عمرو وغيره، وما لم يستثنوه.

الإمام المرموز إليه بثاء: (**ثِقْ**)؛ أي: أبو جعفر بكماله.

وهو أمر من الوثوق، فالمعنى: كن واثقاً في هذا الإبدال؛ لصحته عنه[5].

(**مَعْ خُلْفِ**) حرف واحد فقط[6].

وهو قوله تعالى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ في يوسف[7].

أطلق الخلاف عنه من الروايتين: ابن مهران[8].

(**وَ**)مع استثناء حرفين فقط باتفاق الرواة عنه.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بفتح اللام: (**وَالْكُلَّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم اللام: (**وَالْكُلُّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: الأول: بالياء، وفتح الدال؛ على البناء للمفعول: (**يُبْدَلَ**)، والثاني: بالياء، وكسر الدال؛ على البناء للفاعل: (**يُبْدِلَ**)، والثالث: بتاء مضمومة مكان الياء، وبفتح الدال؛ على البناء للمفعول: (**تُبْدَلَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٩).

(٦) وقراءة أبي جعفر بتحقيق الهمزة في هذا الحرف على أحد الوجهين؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٣٩٣، وشرح منحة مولى البر ص (٤٨)).

(٧) الآية: [٣٦].

(٨) ينظر: المبسوط ص (٥٢)، والغاية ص (٤٩)، كلاهما لابن مهران.

فإنه (لِنْ) (يُبْدِلَ) قوله تعالى:

﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ في البقرة[١].

﴿وَنَبِّئۡهُمۡ﴾؛ في الحجر[٢]، والقمر[٣].

ولم يستثني (إِذَنْ) غير ذينك الحرفين.

ونبَّه في الإتحاف[٤] أنه: «إذا لقيت الهمزة الساكنة ساكناً، فَحُرِّكَت لأجله، كقوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾ بالأنعام[٥]، ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ بالشورى[٦]، خُفِّفَتْ عند من أبدلها في نظيره قبل متحرك؛ وهو الأصبهاني عن ورش، وأبو جعفر، فإن فُصِلَتْ من ذلك الساكن بالوقف أُبْدِلَت؛ لسكونها، نقله المصنف[٧] عن جامع البيان[٨]، وإذا سَكَنَتِ المتحركة للوقف؛ نحو: ﴿نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣][٩]، و﴿يَسۡتَهۡزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿لِكُلِّ ٱمۡرِيٍٕ﴾ [النور: ١١][١٠]، فهي محقَّقة اتفاقاً عند من يبدل الساكنة؛ كالأصبهاني، وأبي جعفر، أما حمزة فعلى أصله في الوقف».

٢٠٨ ـ وَافَقَ فِي (الْمُؤْتَفِكَهْ)[١١] [كَالْجَمْعِ: بَرْ خُلْفاً. وَ(ذِئْبٌ): جَا][١٢]رَوَى.........

---

(١) الآية: [٣٣].

(٢) الآية: [٥١].

(٣) الآية: [٢٨].

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٠٢/١، ونص تنبيهه موجود في لطائف الإشارات ٨٢٩/٢.

(٥) الآية: [٣٩].

(٦) الآية: [٢٤].

(٧) ينظر: النشر ٤٠٧/١.

(٨) ينظر: جامع البيان ٢٦٦/١.

(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١٠) وموضع سورة عبس: [٣٧].

(١١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي: (**الْمُؤْتَفِكَهْ**)، والثاني: ضُبطت في أصل شرح الترمسي مجردة من (أل) التعريف: (**مُؤْتَفِكَهْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: (**مُؤْتَفِكٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: (**كَالْجَمْعِ بَرْ خُلْفاً وَذِئْبٌ جَا**)، =

ثم بين موافقة بعض القراء للمُبْدِلِين في أحرف معينة[(١)]، فقال: **(وَافَقَ فِي)** إبدال.

همز: ﴿**مُؤْتَفِكَهْ**﴾؛ بإسكان هاء التأنيث للوزن؛ أي: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾؛ المفرد[(٢)].

(كَالْجَمْعِ)؛ أي: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾ [التوبة: ٥٣][(٣)].

المرموز إليه بياء: **(بَرْ)**[(٤)]؛ أي: قالون.

(خُلْفاً)؛ أي: مع خلاف **[١٣١]** فيه عنه.

فالإبدال فيهما[(٥)] من طريق أبي نشيط عن ابن سوار[(٦)]، وصاحب الكفاية[(٧)]، [وأبي العلاء][(٨)]، وغيرهم، وهو الصحيح عن الحلواني[(٩)].

= وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: **(بِالْخُلْفِ بَرْ وَالذِّئْبُ جَانِيهِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، لكن مع إبدال الهمز في: **(وَالذِّيبُ)**.

(١) وهي سبعة أحرف؛ سيذكرها الناظم تباعاً. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٥٣)).

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ﴾ [النجم: ٥٣].

(٣) رُسِمَتْ في الأصل مجردة من واو العطف، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٤) والـ(بَرْ)؛ هو الصادق، أو كثير البر؛ و(البِرُّ)؛ هو الطاعة والخير بكل أشكاله.

(٥) وقراءة قالون بإبدال الهمزة في هذين الحرفين ـ على أحد الوجهين عنده ـ؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٤/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٨)).

(٦) ينظر: المستنير ١٨٠/٢.

(٧) يعني الكفاية في القراءات الست لسبط الخياط. (ينظر: النشر ٣٩٤/١).

(٨) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ابن العلاف)، والصواب في ضبطه أنه: (أبو العلاء)؛ صاحب غاية الاختصار، وهو الموجود في النشر، وشرح النويري، ولطائف الإشارات، والإتحاف، وغيرها، حيث إنَّ الشارح في عزوه للكتب والأئمة غالباً ما ينقل عن صاحب الإتحاف، ولهذا فقد أُثْبَتُّ ما أثبته صاحب الإتحاف، وحيث إن نسخة الشرح فريدة ليس لها ثان فإني مشيت على منهجي في البحث؛ في أنه إذا اختلف الشارح مع مصادره الأصلية اختلافاً موهماً فإني أثبت ما أثبتته تلك المصادر، والله ولي التوفيق. (ينظر: النشر ٣٩٤/١، وشرح النويري ٢٨٠/١، ولطائف الإشارات ٨٣٠/٢، والإتحاف ٢٠٣/١).

(٩) قال في النشر: «وكذا روى أبو بكر بن مهران عن الحسن بن العباس الجمال =

ورواهما الجمهور[(١)] عن قالون بالهمز.

والوجهان صحيحان عنه، ـ كما قاله المصنف[(٢)] ـ.

(وَ)وافق.

في إبدال همز: **(ذِئْبٌ)**؛ أي: ﴿ٱلذِّئْبُ﴾؛ الثلاثة في يوسف[(٣)].

المرموز إليهم في قوله: **(جَا**[(٤)]**رَوَى**[(٥)]**)**؛ أي: ورش من طريق الأزرق، كالأصبهاني على أصله عنه، والكسائي، وخلف.

٢٠٨ ـ ....(اللُّوْلُؤُ)[(٦)]: صَرْ

ووافق[(٧)] في إبدال همزة: ﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾[(٨)] كيف جاء.

المرموز إليه بصاد: **(صَرْ)**[(٩)]، أي: شعبة.

= وغيره عن الحلواني، وهي طريق الطبري والعلوي عن أصحابهما عن الحلواني، وكذا روى الشحَّام عن قالون، وهو الصحيح عن الحلواني، وبه قطع له الداني في المفردات، وقال في الجامع: وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حماد، وابن عبدالرزاق وغيرهما، وبذلك آخذ». (ينظر: النشر ١/٢٩٤).

(١) قال في النشر: «وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواه». (ينظر: النشر ١/٣٩٤).

(٢) ينظر: النشر ١/٣٩٤، والإتحاف ١/٢٠٣.

(٣) الآيات: [١٣، ١٤، ١٧].

(٤) ومعنى قوله: **(جَا)**؛ من الإتيان والمجيء، فإن أصل الكلمة: جاء، ثم قُصِر للوقف.

(٥) ويأتي **(رَوَى)** فعلاً؛ من الرواية، ومن (الرِواء) أيضاً على لغة، يقال: رَوَيْت من الماء، ورأيت منه؛ على القلب.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بالإبدال في همز الواو الأولى: **(اللُّوْلُؤُ)**، والثاني: بتحقيق الهمز: **(اللُّؤْلُؤُ)**، وهو الذي في جميع النسخ والشروح.

(٧) وفاقاً لأبي عمرو، وأبي جعفر.

(٨) والمقصود: الهمزة الأولى من هذه الكلمة؛ لأنها ساكنة، دون الهمزة الثانية.

(٩) ومعنى قوله: **(صَرْ)**؛ فعل ماض من قولهم: صرَّ الدراهم إذا شدَّ عليها الصرة؛ وهي وعائها.

قال ابن المصنف[١]: «واللام في: **(اللؤلؤ)**؛ للعهد، أي: (اللؤلؤ) المتقدم ذكره للأصبهاني، الذي هو مطلق في المعرف والمنكر»؛ أي: فهو مستثنى من أصلي الأصبهاني وشعبة، إبدالاً، وتحقيقاً

٢٠٩ ـ وَ(بِئْسَ)، (بِئْرٍ): جُـدْ....... ....

(وَ)وافق.

في إبدال همزة: ﴿بِئْسَ﴾؛ حيث أتى.

و﴿**بِئْرٍ**﴾[٢] كذلك.

المرموز إليه بجيم: **(جُدْ)**؛ أي: ورش من طريق الأزرق.

فهذان[٣]، و﴿ٱلذِّئْبُ﴾[٤]؛ هي: الثلاثة التي أبدلها مما وقع من عين الفعل، كما قررناه فيما تقدم.

ومعنى: **(جُدْ)**؛ تَكَرَّمْ[٥].

٢٠٩ ـ ....وَ(رُؤْيَا) فَأَدَّغِـمْ كُـلًّا: ثَـنًا[٦]..........................

(وَ)بعد.

إبدالك همزة: ﴿**رُؤْيا**﴾؛ بقلبها واواً.

---

(١) وهذا من المواضع التي نقل فيها الشارح من المصادر الأخرى من دون أن يذكر نهاية نقله واقتباسه، مما يوهم دخول كلامه في كلام المصادر المنقول عنها. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٩)).

(٢) وذلك من قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥].

(٣) أي: الهمزة في الكلمتين اللتين ذكرهما آنفاً؛ وهما: ﴿بِئْسَ﴾؛ و﴿**بِئْرٍ**﴾.

(٤) في المواضع الثلاثة من سورة يوسف: [١٣، ١٤، ١٧].

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠)، والمفردات ص (١٠٢)، ولسان العرب ١٣٥/٣ ـ ١٣٧.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: **(ثَنًا)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: **(ثَنَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(فَادَّغِمْ) (كُلَّا)(١)؛ أي: كيف أتى؛ منكراً، أو معرفاً.

للمرموز إليه بثاء: **(ثَنَا)**(٢)؛ أي: أبي جعفر.

فقد اتفقت الرواة عنه على: قلب الواو المبدلة من الهمز ياء، ثم إدغامها في الياء التي بعدها، فيصير اللفظ: ياء مشددة بعد الراء المضمومة(٣).

والحاصل: أنها تبدل، ثم يقلب الواو ياء، وتدغم في الياء؛ إجراءً للعارض مجرى الأصل، بخلافه(٤) على قراءة الأصبهاني وأحد وجهي أبي عمرو: ليس فيه قلب ولا إدغام.

قال في الإتحاف(٥): «وإذا أبدل ـ أي أبو جعفر ـ ﴿**تُؤْوِي**﴾(٦)، و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]؛ جمع بين الواوين(٧) مظهراً».

٢٠٩ ـ ....(رِئْـيـاً): بِـهِ ثَـاوٍ مُلِـمْ

وقرأ: ﴿أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ بمريم(٨)؛ بالإبدال(٩) مع الإدغام.

---

(١) قال ابن الناظم: «أي: فأدغم كل ما جاء من لفظ: ﴿**رُؤْيا**﴾؛ معرفاً، ومنكراً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠)).

(٢) ومعنى **(ثَنَا)**؛ من الثناء؛ وهو ما يوصف به الإنسان من المدح.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٠٢/١.

(٤) يعني: أنَّ إبدال أبي جعفر لهمزة ﴿**رُؤْيا**﴾ كيف أتى؛ منكراً، أو معرفاً، يختلف عن إبدال الأصبهاني وأبي عمرو ـ في أحد وجهيه ـ؛ وذلك أن إبدال أبي جعفر يكون: بإبدال الهمزة واواً، ثم تقلب هذه الواو ياءً، وتدغم هذه الياء في الياء الأصلية؛ فيصير اللفظ: ياء مشددة بعد الراء المضمومة: **(رُيَّا)**، بينما الإبدال في رواية الأصبهاني، وقراءة أبي عمرو ـ في أحد وجهيه ـ يكون؛ بإبدال الهمزة حرف مد من جنس سابقه؛ وحيث إن الهمزة ـ هنا ـ ساكنة، وما قبلها مضموم، فإنها تبدل واواً مدية ساكنة: **(رُوْيَا)**، فلا قلب ولا إدغام.

(٥) ينظر: الإتحاف ٢٠٢/١، بتصرف يسير من الشارح.

(٦) كموضع سورة الأحزاب: ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُۖ﴾ [٥١].

(٧) الواو المبدلة من الهمزة، والواو الأصلية.

(٨) الآية: [٧٤].

(٩) أي: الإبدال ياءً، ثم إدغامها في الياء الأصلية، فتكون ياءً مشددةً.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**بِهِ ثَاوٍ مُلِمْ**)؛ أي: قالون، وأبو جعفر، وابن ذكوان.

وقرأه الباقون: بالهمزة.

قال ابن المصنف(١): «قوله: (**بِهِ**)؛ أي: بإبداله، و(**ثَاوٍ**)؛ مقيم، و(**مُلِمْ**)؛ [أي](٢): نازلٌ، يقال: أَلَمَّ به؛ [أي](٣): نزل بِهِ».

٢١٠ ـ (مُؤْصَدَةٌ) بِالْهَمْزِ: عَنْ فَتًى حِمًى(٤) ....

وقرأ: ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ في البلد(٥)، والهمزة(٦).

(بِالْهَمْزِ).

المرموز إليهم بقوله: (**عَنْ**(٧) **فَتًى**(٨) **حِمًا**(٩))؛ أي: حفص، وحمزة، وخلف في اختياره، وأبو عمرو، ويعقوب.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتها من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠)).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتها من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة مع التنوين: (**حِمًى**)، والثاني: بالألف الممدودة مع التنوين: (**حِمًا**)، والثالث: بالألف الممدودة بلا تنوين: (**حِمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) الآية: [٢٠].

(٦) الآية: [٨].

(٧) وأصل (**عَنْ**)؛ حرف موضوع لما عداك وتراخى عنك.

(٨) وأصل (الفتى)؛ الكريم، والسخي، والشاب، ويستعمل في الكامل في الأخلاق الجميلة وذي الصفات المحمودة، سُئِلَ الإمام أحمد بن حنبل عن الفتوة؟ فقال: «هي ترك ما تهوى لما تخشى».

(٩) الممنوع من القرب منه، والتعرض له، قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٢): «ويجيء ممدودًا، ومعناه: المدافع عنه، يقال: حاميت عن فلان حماءً؛ أي: نائيت عنه ودافعت».

وقرأه الباقون: بالإبدال.

وهذا الشطر مما توافق فيه هذا المتن [**١٣٢**] والحرز؛ إذ فيه[(١)]:

وَمُؤْصَدَةٌ فَاهْمِزْ مَعاً: عَنْ فَتًى حِماً......الخ ....

غير أن الرمز في الحرز إنما هو الفاء، والحاء، من: (**فَتًى حِماً**)؛ لحمزة، وأبي عمرو، فهما ثَمَّ من: الرموز الحرفية، وهنا من: الرموز الكلمية؛ إذ مدلول (**فَتًى**)؛ لحمزة، وخلف في اختياره، و(**حِمًى**) لأبي عمرو ويعقوب، فهذا من مِصْدَاق قوله السابق[(٢)]:

.... **وَضِعْفِ ضِعْفِهِ مَعَ التَّحْرِيرِ**

فاعرفه[(٣)].

٢١٠ ـ .... **(ضِئْزَى)**[(٤)]**: دَرَا**[(٥)]....................

(١) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١١١٤).

(٢) ينظر: طيبة النشر ص (٤٥)، البيت رقم (٢١٠).

(٣) وثمة فرق آخر في هذا الموضع بين الشاطبية والطيبة، فقد ذكر هذا الحرف في الشاطبية: في موضعه من سورة البلد، بينما ذُكر في الطيبة: في باب الهمز المفرد.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالإبدال في الهمز: (**ضِيْزَى**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالألف المقصورة: (**ضِئْزَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي. وضُبطت بالوجهين في النسخة التركية من شرح السمنودي.
وههنا **تنويه**؛ وهو أن منهج النسخة التي عليها خط الناظم (ب) هو ضبط الكلمات المهموزة بالوجهين؛ الهمز والإبدال؛ لكن في هذا الموضع اقْتُصِرَ على ضبطها بالإبدال وجهاً واحداً.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**دَرَا**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، ونسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، والثاني: بالألف المقصورة: (**دَرَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

وقرأ: ﴿ضِئْزَى﴾ في النجم(١)، بالهمزة(٢).

المرموز إليه بدال: (دَرَا)(٣)؛ أي: ابن كثير.

على أنه مصدر(٤) ـ كـ(ـذِكْرَى) ـ وُصِفَ به.

والباقون: بالإبدال.

على أنه صفة على وزن (فُعْلَى) بضم الفاء، كُسِرَتْ لتصح الياء(٥)، كما قاله أبو حيان(٦)، أي: إذ الصفات إنما جاءت بالضم أو الفتح(٧)، وأمَّا الكسر فقليل(٨)، ثم قال(٩): ويجوز أن تكون مصدراً ـ أيضاً ـ وُصِفَ به، و(الضيزى)؛ الجائرة(١٠).

٢١٠ ـ .... [(يَأْجُوجُ مَأْجُوجُ)](١١): نَمَا

---

(١) الآية: [٢٢].

(٢) الساكنة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠)).

(٣) ومعنى قوله: (دَرَا)؛ أصلها بالهمز؛ دَرَأَ، ثم سَكَنَتْ همزته للوقف، وأُبْدِلَت ألفاً، وتعني، دَفَعَ، ومنه: درأت الشبهة؛ أي: دفعتها، ومنه حديث: (اللهم إني أدرأ بك في نحورهم).

(٤) على وزن (فِعلى). وأنشد الأخفش:

فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا تَقْتَضِيكَ وَإِنْ تَغِبْ ... فَسَهْمُكَ مَضْؤُوزٌ وَأَنْفُكَ رَاغِمُ

(ينظر: الكشف ٢/٢٩٥، والبحر المحيط ٨/١٦٠، ولطائف الإشارات ٢/٨٣٢، والإتحاف ١/٢٠٣).

(٥) فَأصله (ضُيْزَى)؛ بضاد مضمومة بعدها ياءٌ ساكنةٌ، فقُلِبت الضمة كسرةً؛ لتسلم الياءُ كـ(بِيضَ). (ينظر: البحر المحيط ٨/١٦٠).

(٦) ينظر: البحر المحيط ٨/١٦٠.

(٧) كَسَكرى.

(٨) كَمِشْيَةٌ حِيكى، وسِعْلى. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٨٣٢).

(٩) يعني أبو حيان. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٨٣٢).

(١٠) من ضَازَهُ يَضِيزُهُ، إذا ضامه، قال الشاعر:

ضَازَتْ بَنُو أَسَدٍ بِحُكْمِهِمُ ... إِذْ يَجْعَلُونَ الرَّأْسَ كَالذَّنَبِ

من قوله: «وقرأ ضئزى في النجم...الخ)، موجود بحروفه في الإتحاف. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٨٣١ ـ ٨٣٢، والإتحاف ١/٢٠٣).

(١١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم في الموضعين: =

وقرأ: ﴿يَأْجُوجَ﴾، و﴿وَمَأْجُوجَ﴾؛ في الكهف(١)، والأنبياء(٢) ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، بالهمزة.

الإمام المرموز إليه بنون: (نَمَا)؛ أي: عاصم [بكماله](٣).

وقرأهما الباقون: بغير همزة.

ومعنى: (نَمَا)؛ كَثُرَ(٤).

٢١١ ـ وَالْفَاءَ(٥) مِنْ نَحْوِ (يُؤَدِّهْ) أَبْدَلُوا(٦): جُـدْ ثِـقْ..............................

ولما فرغ من الهمز الساكن، شرع في **الهمز المتحرك**، فقال:

(وَالْفَاءَ)؛ أي: فاء الفعل؛ خرج به:

عين الفعل؛ في مثل: ﴿فُؤَادُ﴾ [القصص: ١٠].

ولامه؛ في نحو: ﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٥].

وقال: **(مِنْ نَحْوِ)**:

= (**يَأْجُوجُ مَأْجُوجُ**)، والثاني: بفتح الجيم في الموضعين: (**يَأْجُوجَ مَأْجُوجَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، لكن مع الإبدال في الهمز في الكلمتين.
وههنا **تنويه**؛ وهو أن منهج النسخة التي عليها خط الناظم (ب) هو ضبط الكلمات المهموزة بالوجهين؛ الهمز والإبدال؛ لكن في هذا الموضع اقْتُصِرَ على ضبطها بالإبدال وجهاً واحداً.

(١) الآية: [٩٤].

(٢) الآية: [٩٦].

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) وهي من الألفاظ التي تكرر استخدامها في النظم كثيراً، ومرة تأتي بالألف المقصورة: (**نَمَى**) ومرة تُضبط بالألف الممدودة: (**نَمَا**). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠)، ولسان العرب ٣٤٢/١٥).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (**وَالْفَاءَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الفاء: (**وَالْفَاءُ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للفاعل: (**أَبْدَلُوا**)، والثاني: على الأمر: (**أَبْدِلُوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥].

﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١][1].

و﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: ١٣].

و﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣].

لإدخال نحو:

﴿مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

﴿مُؤَذِّنٌۢ﴾ [الأعراف: ٤٤][2].

﴿فَلْيُؤَدِّ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

﴿الْمُؤَلَّفَةِ﴾ [التوبة: ٦٠].

(أَبْدَلُوا) الهمزة المفتوحة[3] في ذلك واواً مفتوحة.

للمرموز إليهما بقوله: **(جُدْ ثِقْ)**؛ أي: ورش من طريق الأزرق، وأبي جعفر بكماله.

أي[4]: كن جواداً[5]، واثقاً بالله ـ تعالى ـ[6].

٢١١ ـ ....(يُؤَيِّدْ): خُلْفَ[7] خُذْ.........

وقوله: (﴿يُؤَيِّدْ﴾ **خُلْفَ**)؛ يعني: اختلف في إبدال قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ﴾ بآل عمران[8].

---

(١) وموضع سورة فاطر: [٤٥].

(٢) وموضع سورة يوسف: [٧٠].

(٣) بعد الضمّ.

(٤) أي: ومعنى **(جُدْ ثِقْ)**.

(٥) ينظر: المفردات ص (١٠٢)، ولسان العرب ٣/١٣٥ ـ ١٣٧.

(٦) ينظر: المفردات ص (٥١١)، ولسان العرب ٣٧١/١٠.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: **(خُلْفَ)**، والثاني: بضم الفاء: **(خُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) الآية: [١٣].

عن المرموز إليه بخاء: (خُذْ)[١]؛ أي: ابن وردان.

فروى جماعة[٢]، عن الفضل بن شاذان، عنه: التحقيق فيه.

وكأنه رُوعِيَ فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة، فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة[٣].

وسائر الرواة عنه: الإبدال.

طردًا للباب[٤]، كورش، وابن جماز.

قال ابن المصنف[٥]: «ولما كان (خُذْ) دالًّا على عيسى بن وردان؛ ساغ إضافته إلى الخلف».

٢١١ - ....وَيُبْدَلُ:

٢١٢ - لِلَاصْبَهَانِي[٦]، مَعْ (فُوَادٍ)[٧]. إِلَّا (مُؤَذِّنٌ)[٨]..........................

(وَيُبْدَلُ) جميع ما ذُكِرَ من قوله: **(وَالْفَاءَ مِنْ نَحْوِ يُؤَدِّهْ.** ..الخ)[٩].

---

(١) ومعنى قوله: (خُذْ)؛ فعل أمر؛ من أخذ يأخذ أخذاً، ومنه: أخذ الكتاب؛ تناوله، ومنه خذ الكتاب بقوة.

(٢) كابن شبيب من طريق ابن العلاف وغيره، وابن هارون من طريق الشطوي وغيره، والرهاوي عن أصحابه. (ينظر: النشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٢٠٤/١).

(٣) ينظر: النشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٢٠٤/١.

(٤) وقراءة ابن وردان بالإبدال في هذا الحرف، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٥/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٧)).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠).

(٦) اختلفت النسخ والشروح في ضبط هذه الكلمة على عدة أوجه؛ ومدار الخلاف على فتح وكسر اللام والباء، والنقل والتحقيق في الهمز، وقد تقدم نظائر هذا الخلاف مراراً.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالإبدال في الهمزة، مع جر الدال منونة: (فُوَادٍ)، والثاني: بالهمز، مع كسر الدال بلا تنوين: (فُؤَادِ)، والثالث: بالهمز، مع فتح الدال: (فُؤَادَ)، والرابع: بالتحقيق في الهمز، مع جر الدال منونة: (فُؤَادٍ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الذال مع التشديد: (مُؤَذِّنٌ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الذال مع التشديد: (مُؤَذَّنٌ).

(٩) يعني: ما كان فاء للفعل. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠)).

(لـ)ـورش.

من طريق (الَاصْبَهَانِيْ)؛ بإسكان ياء النسبة للوزن.

(مَعْ) إبدال.

همز: ﴿فُؤَادٍ﴾؛ منكراً، ومعرفاً.

بهود(١)، والإسراء(٢)، والفرقان(٣)، والقصص(٤) **[١٣٣]**.

وهذا عين الفعل(٥)؛ لأنه من (فَأَدَ)(٦).

(إِلَّا) (﴿مُؤَذِّنٌ﴾) في الأعراف(٧)، ويوسف(٨).

فلا يبدله الأصبهاني(٩).

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿فُؤَادَكَ﴾ [١٢٠].

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿وَٱلْفُؤَادَ﴾ [٣٦].

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿فُؤَادَكَ﴾ [٣٢].

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿فُؤَادُ﴾ [١٠]، ولم يذكر الشارح ﷺ ـ سهواً ـ موضع سورة النجم وهو قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [١١]، فأوهم عدم ذكره لها أنها من المستثنيات، وليس ذلك كذلك، وقد حددها محقق شرح ابن الناظم بموضعي الإسراء، والقصص، وهو سهو أيضاً؛ لأن تحديده في هذين الموضعين يوهم استثناء المواضع الثلاثة الأخرى من الإبدال للأصبهاني، والصواب أن الأصبهاني يبدل جميع المواضع الخمسة، علماً بأن ابن الناظم نفسه لم ينوه في شرحه أن الأصبهاني يقرأ بإبدال: ﴿فُؤَادُ﴾، حيث وقع، بل قال ما نصه: «أي: مع إبدال لفظ: ﴿فُؤَادُ﴾، وهو عين الفعل»، مع أنه يذكر وينوه في نظائرها ما يدل على العموم. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٢٢٥)).

(٥) ينظر: النشر ٣٩٥/١، وشرح ابن الناظم ص (٩١).

(٦) وقراءة ابن وردان بالإبدال في هذا الحرف، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٥/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٩)).

(٧) الآية: [٤٤].

(٨) الآية: [٧٠]، قال في لطائف الإشارات ـ معلِّلاً استثناء هذا الحرف من الأبدال للاصبهاني ـ: «وحققه من طريق الأصبهاني؛ مناسبة للفظ: ﴿فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]».

(٩) وقراءة الأصبهاني وما تضمنته من تحقيق في هذا الحرف، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٥/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٩)).

وهذا مستثنًى من فاء الفعل(١).

والأزرق على أصله ـ كأبي جعفر ـ من الإبدال فيهما.

والباقون: بالتحقيق في جميع ذلك.

٢١٢ ـ ....**وَأَزْرَقٌ**: (**لِـئَـلَّا**)(٢)

(**وَ**)يبدل.

(**أَزْرَقٌ**) عن ورش(٣).

همز: ﴿لِئَلَّا﴾؛ في البقرة(٤)، والنساء(٥)، والحديد(٦).

فيجعل ياء مفتوحة؛ لانكسار ما قبله(٧).

---

(١) قال في النشر: «وكأنه راعى مناسبة لفظ: ﴿فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وهي مناسبة مقصودة عندهم في كثير من الحروف». (ينظر: النشر ٣٩٥/١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهمزة: (**لِئَلَّا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالإبدال في الهمز مع تشديد اللام: (**لِيَلَّا**)، وانفرد في تقريب الطيبة بضبطها؛ بتخفيف اللام الثانية مفتوحة: (**لِيَلَا**)، وهي كذلك في تحقيقه وضبطه لمتن طيبة النشر، وهو سبق قلم لا يستقيم؛ لعدم الخلاف ـ بين جميع القراء ـ في تشديد اللام الثانية مفتوحة.

(٣) وقد نصَّ ابن مهران في المبسوط على أن أبا جعفر أيضاً يترك الهمز من: ﴿لِئَلَّا﴾، في كل القرآن، وعليه فقول ابن الجزري في النشر: «واختص الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء في: ﴿لِئَلَّا﴾» فيه نظر، كما حرره صاحب منهج ابن الجزري في النشر. ثُمَّ إن قراءة الأصبهاني عن ورش بالتحقيق في هذا الحرف، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: المبسوط ص (٥٢)، والنشر ٣٩٧/١، ومنهج ابن الجزري في النشر ١١٠٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٤٩)).

(٤) الآية: [١٥٠].

(٥) الآية: [١٦٥].

(٦) الآية: [٢٩].

(٧) ينظر: الكشف (٢٦٩/١)، وشرح ابن الناظم ص (٩١).

٢١٣ ـ وَ(شَانِئَكْ)، (قُرِيْ)، (نُبَوِّيْ)، (اسْتُهْزِيَا)[1] بَابُ (مِايَهْ)، (فِئَهْ)، وَ(خَاطِئَهْ)، (رِئَا[2])
٢١٤ ـ (يُبَطِّئَنْ)[3]: ثُبْ. وَخِلَافُ[4] (مَوْطِيَا) ....

(وَ)يبدل الإمام أبو جعفر ـ الآتي رمزه في البيت الثاني ـ:

١ ـ همز: ﴿شَانِئَكَ﴾[5]؛ في الكوثر[6].

٢ ـ وهمز: ﴿قُرِيْ﴾؛ في الأعراف[7]، والانشقاق[8].

٣ ـ وهمز: ﴿نُبَوِّي﴾؛ يعني: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾؛ في النحل[9]، والعنكبوت[10].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإبدال الهمزة ياء: (**اسْتُهْزِيَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بتحقيق الهمز: (**اسْتُهْزِئَا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإبدال الهمزة ياء: (**رِيَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بتحقيق الهمز: (**رِئَا**)، وهو الوجه الأخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بسكون النون بلا تشديد: (**يُبَطِّئَنْ**)، والثاني: كذلك، مع الإبدال في الهمز: (**يُبَطِّيَنْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، والثالث: ما انفرد به موسى جار الله في شرحه؛ حيث ضبطها؛ بفتح النون مع التشديد: (**يُبَطِّئَنَّ**)، وهو ضبط مرتبط بضبط الكلمة التي بعدها، كما يتبين في الهامش الآتي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف: (**وَخِلَافُ**)، والثاني: ما انفرد به موسى جار الله في شرحه؛ حيث ضبطها؛ مجردة من واو العطف: (**خِلَافُ**)، وهو ضبط مرتبط بضبط الكلمة التي قبلها، كما بينته في الهامش السابق.

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالهمز: (**وَشَانِئَكْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإبدال الهمزة ياء: (**وَشَانِيَكْ**).

(٦) الآية: [٣].

(٧) الآية: [٢٠٤].

(٨) الآية: [٢١].

(٩) الآية: [٤١].

(١٠) الآية: [٥٨].

٤ ـ وهمز: ﴿اسْتُهْزِيَا﴾[١] بألف الإطلاق؛ في الأنعام[٢]، والرعد[٣]، والأنبياء[٤].

٥ ـ وهمز: (بَابُ: ﴿مِائَهْ﴾).

٦ ـ وباب: ﴿فِئَهْ﴾؛ مفرداً كان، أو مثنًى، نحو:

﴿مِاْئَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٩][٥].

و﴿مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥][٦].

و﴿فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩][٧].

و﴿فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ٣١][٨].

(وَ).

٧ ـ باب ﴿خَاطِئَهْ﴾[٩]؛ منكراً[١٠]، ومعرفاً، نحو: ﴿الْخَاطِئَةِ﴾[١١].

٨ ـ وهمز: ﴿رِئَآءَ﴾ الأول[١٢] من: ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾؛ في البقرة[١٣]،

---

(١) أي: كلمة ﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾ في المواضع التي ذكرها الشارح.
(٢) الآية: [١٠].
(٣) الآية: [٣٢].
(٤) الآية: [٤١].
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) والموضع الآخر في سورة الأنفال: الآية [٦٦].
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) والموضع الآخر في سورة النساء: الآية [٨٨].
(٩) في الأصل ضبطت في ثنايا الشرح بالتاء المربوطة: (خاطئة)، وفي المتن الذي على هامش الشرح ـ كما هو في المتن المطبوع ـ ضبطت بالهاء، وهو الذي أثبتُّهُ هنا.
(١٠) نحو قوله تعالى: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦].
(١١) وذلك قوله تعالى في سورة الحاقة: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩].
(١٢) أما الهمزة الثانية من الكلمة فلا خلاف فيها.
(١٣) الآية: [٢٦٤].

والنساء[١]، والأنفال[٢].

٩ ـ وهمز: ﴿يُبَطِّئَنْ﴾؛ [أي][٣]: و﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾؛ في النساء[٤].

فقرأ جميع ذلك الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثُبْ)**[٥]؛ أي: أبو جعفر.

بإبدال الهمزة ياء مفتوحة؛ لكسر ما قبله.

وجملة ذلك تسعة ألفاظ، لا خلاف في إبدالها من الروايتين[٦].

(وَ)ثبت عنه.

(خِلَافُ) إبدال.

همز: ﴿مَوْطِيًا﴾ في التوبة[٧].

قال في التقريب[٨]: «فقطع له بالإبدال؛ الحافظ أبو العلاء[٩] من

---

(١) الآية: [٣٨].
(٢) الآية: [٤٧].
(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.
(٤) الآية: [٧٢].
(٥) قال ابن المصنف: «**(ثُبْ)**؛ أي: ارجع إلى إبدال هذه الكلمات»، ومنه: ثاب الرجل، إذا رجع بعد ذهابه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩١)، وشرح موسى جار الله ص (٥٥)).
(٦) قال في النشر: «وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان بتحقيق الهمزة في هذه الأربعة؛ ﴿مِائَةْ﴾، ﴿فِئَةْ﴾، ﴿خَاطِئَةٍ﴾، ﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾، وكذلك ابن العلاف عن زيد عن ابن شبيب، فخالف سائر الرواة عن زيد وعن أصحابه. وانفرد أبو العلاء الحافظ، عن النهرواني بالإبدال في: ﴿شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣]، وانفرد الهذلي في الكامل بالإبدال في: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ في سورة النحل: [٤١]، وسورة العنكبوت: [٥٨]، وهي انفرادة لا يُقْرَأُ بها لورش، وانفرد ابن مهران عن الأصبهاني فلم يذكر له إبدالاً في هذا الحال فخالف سائر الناس». (ينظر: النشر ٣٩٦/١ ـ ٣٩٧، بتصرف يسير).
(٧) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا﴾ [١٢٠]، وقد أورده الشارح هنا بقراءة أبي جعفر؛ على الإبدال؛ موافقة للنظم.
(٨) ينظر: تقريب النشر ص (٦٣).
(٩) ينظر: غاية الاختصار ٢١٢/١.

رواية ابن وردان، وكذا الهذلي[(١)] في الروايتين جميعاً، ولم يذكر فيها همزاً، إلا من طريق النهرواني[(٢)]، عن ابن روادن، وقطع أبو العز[(٣)]: بالهمز، وكذا ابن سوار[(٤)] من الروايتين».

٢١٤ ـ .... وَالَاصْبَهَانِيْ[(٥)]، وَهْوَ، قَالَا: (خَاسِيَا)[(٦)]

٢١٥ ـ (مُلِي)، وَ(نَاشِيَهْ)[(٧)]. وَزَادَ: (فَبِأَيْ) بِالْفَا بِلَا خُلْفٍ. وَخُلْفُهُ (بِأَيْ)

(وَالَاصْبَهَانِي) عن ورش.

(وَهْوَ)؛ أي: أبو جعفر ـ أيضاً ـ.

(قَالَا)؛ أي: قرآ متَّفِقَيْن.

في إبدال ثلاث كلمات؛ وهي:

١ ـ ﴿خَاسِئًا﴾ في الملك[(٨)].

٢ ـ ﴿**وَمُلِي**﴾؛ يعني: ﴿مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا﴾ في الجن[(٩)].

٣ ـ و﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾ في المزمل[(١٠)].

---

(١) ينظر: الكامل ص (٣٧٣).
(٢) عن أصحابه عن ابن وردان. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٨٣٧).
(٣) ينظر: الكفاية الكبرى ص (٨٤ ـ ٨٥)، والإرشاد ص (٢٨).
(٤) ينظر: المستنير ١/٤٨٦ ـ ٤٨٧.
(٥) قد تم بيان اختلاف النسخ في ضبط هذه الكلمة مرات متعددة بما يغني عن إعادته هنا.
(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهمز: (**خَاسِئًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالإبدال ياء مكان الهمزة: (**خَاسِيَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).
(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإبدال الهمزة ياءً: (**وَنَاشِيَهْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بتحقيق الهمز: (**وَنَاشِئَهْ**)، وهو الوجه الأخر في نسخة رضوان العقبي.
(٨) الآية: [٤].
(٩) الآية: [٨].
(١٠) الآية: [٦].

(وَزَادَ) الأصبهاني[١] على أبي جعفر.

فأبدل منفرداً عنه: ﴿فَبِأَيِّ﴾.

إذا كان مسبوقاً (بِالْفَا)؛ نحو: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ﴾ [النجم: ٥٥].

(بِلَا خُلْفٍ)؛ أي: من غير خلاف من طرقه في ذلك.

(وَ).

بـ(ـخُلْفِهِ)؛ أي: الإبدال عن الأصبهاني[٢] فيما تجرد عن الفاء، نحو:

﴿بِأَيِّ أَرْضٍ [تَمُوتُ][٣]﴾ [لقمان: ٣٤].

﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[٤].

وقرأ الباقون: بالتحقيق في الجميع.

٢١٦ ـ وَعَنْهُ سَهِّلِ: (اطْمَأَنَّ)، وَ(كَأَنْ). أُخْرَى: (فَأَنْتَ)، (فَأَمِنْ)، (لَأَمْلَأَنْ)

٢١٧ ـ (فَاصْفَا)[٥]. (رَأَيْتُهُمْ)، (رَآهَا) بِالْقَصَصْ (لَمَّا رَأَتْهُ) (وَرَآهُ)[٦] النَّمْلِ[٧]، خُصْ[٨]

---

(١) وقراءة الأصبهاني بالإبدال في الحروف التي انفرد بها عن أبي جعفر، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٦/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٩)).

(٢) فروى الإبدال عنه: الحمامي من جميع طرقه عن هبة الله، والمطوعي، وبه قطع في: الكامل، والتجريد. (ينظر: النشر ٣٩٦/١).

(٣) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ذكر صاحب المبهج أنه قرأ للأصبهاني في هذا الموضع على شيخه الشريف؛ بالوجهين؛ القلب، والإقرار. (ينظر: المبهج ص (١٤٨)).

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالفاء: (**فاصْفَا**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالهمز: (**أصْفَا**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالضمير المذكر: (**رَآهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالضمير المؤنث: (**رَآهَا**)، وانفرد شرح موسى جار الله بضبطها؛ بإسكان هاء الضمير المذكر: (**رَآهْ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر اللام: (**النَّمْلِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح اللام: (**النَّمْلَ**)، وهو أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بضم اللام: (**النَّمْلُ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الخاء: (**خُصْ**)، والثاني: بفتح الخاء: (**خَصْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

٢١٨ ـ (رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبْ)، (رَأَيْتُ)(١) يُوسُفَا. (تَأَذَّنَ) الْأَعْرَافِ(٢). بَعْدُ اخْتُلِفَا(٣)

ثم انتقل من الكلام في الإبدال إلى **التسهيل**، فقال:

(**وَ**)ثبت.

(**عَنْهُ**)؛ أي: الأصبهاني عن ورش.

أنه (**سَهَّل**) [**١٣٤**] أي: قرأ بالتسهيل بين بين.

﴿**اطْمَأَنَّ**﴾، وهو في موضعين:

١ ـ ﴿**اطْمَأَنُّواْ** بِهَا﴾ في يونس(٤).

٢ ـ و﴿ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ﴾ في الحج(٥).

(**وَ**)سهل.

﴿**كَأَنْ**﴾؛ حيث أتت؛ مشددة، ومخففة، نحو:

﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١](٦).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالضم في التاء: (**رَأَيتُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح التاء: (**رَأَيْتَ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بتحقيق الهمز مسبوقاً بهمز الوصل، وكسر الفاء: (**الْأَعْرَافِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالنقل في الهمز، وحذف همزة الوصل، مع الابتداء بلام مفتوحة، مع كسر الفاء: (**لَاعْرَافِ**)، والثالث: بتحقيق الهمز مسبوقاً بهمز الوصل، مع فتح الفاء: (**الْأَعْرَافَ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالضم في التاء، وبكسر اللام؛ على البناء للمفعول: (**اخْتُلِفَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح التاء واللام؛ على البناء للفاعل: (**اخْتَلَفَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) الآية: [٧].

(٥) الآية: [١١]، قال في النشر: «وانفرد النهرواني فيما حكاه ابن سوار، وأبو العز، والحافظ أبو العلاء، والجماعة، عنه: بالتحقيق في هذا الموضع». (ينظر: النشر ٣٩٩/١).

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿كَأَنَّكَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

﴿كَأَنَّمَا﴾ [الأنعام: ١٢٥][1].

﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٧١].

﴿وَيْكَأَنَّ﴾ [القصص: ٨٢].

﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢].

﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾ [يونس: ٤٥].

﴿كَأَن لَّمْ يَكُنْ﴾ [النساء: ٧٣][2].

﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾ [يونس: ٢٤].

وسهِّل همزة **(أُخْرَى)**؛ أي: ثانية من:

﴿أَفَأَنتَ﴾ [يونس: ٤٢][3].

﴿أَفَأَنتُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٠].

وسهِّل أخرى من:

﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧].

[﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾][4] [الأعراف: ٩٩].

﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأْتِيَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٧][5].

﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ﴾ [النحل: ٤٥].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) هكذا رُسِمَت في الأصل على قراءة التذكير؛ وهي قراءة الجمهور عدا حفص ورويس وابن كثير. (ينظر: النشر ٢/٢٥٠).

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) في الأصل كتبت: (أن يأتيهم)، وهو خطأ وسهو.

﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ [الأسراء: ٦٨].

ولا سادس لها.

وكذلك سهّل أخرى من: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾؛ في الأعراف(١)، وهود(٢)، والسجدة(٣)، وص(٤).

وكذلك سهّل أخرى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ﴾ في الإسراء(٥).

وخرج: ﴿وَأَصْفَىٰكُم﴾ في الزخرف(٦).

وكذا سهّل همز: ﴿رَأَى﴾؛ في ستة مواضع(٧):

الأول: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ في يوسف(٨).

والثاني: ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ [القصص: ٣١].

(بِالْقَصَصْ)(٩).

والثالث: ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ في النمل(١٠).

---

(١) الآية: [١٤].

(٢) الآية: [١١٩].

(٣) الآية: [١٣].

(٤) الآية: [٨٥].

(٥) الآية: [٤٠].

(٦) الآية: [١٦].

(٧) قال في النشر: «وانفرد ـ أي النهراواني ـ فيما حكاه أبو العز، وابن سوار، بالتحقيق في: ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ في النمل، و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص، و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في المنافقين، وانفرد السبط في المبهج بالوجهين في هذه الثلاثة، وفي ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي﴾ في يوسف، و﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ في النمل»، وقراءة الأصبهاني عن ورش بتسهيل الهمزة في هذه الكلمات؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٩/١، وشرح منحة مولى البر ص (٥٠ ـ ٥١)).

(٨) الآية: [٤].

(٩) وهو خاص بموضع القصص دون موضع سورة النمل؛ للرواية والأثر.

(١٠) الآية: [٤٤].

(وَ)**الرابع**: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠].

في (**النَّمْلِ**).

قال ابن المصنف[١]: «قوله: (**خُصْ**)؛ أي: خص هذه المواضع دون غيرها».

والخامس: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ في المنافقين[٢].

كما قيده المصنف بقوله: (**تُعْجِبْ**)؛ **احترازاً** عن: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ﴾ في (هل أتى)[٣].

والسادس: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

وهو الذي في سورة (**يُوسُفَا**) عليه الصلاة والسلام.

قال في التقريب[٤]: «وانفرد الهذلي عنه ـ أي الأصبهاني ـ بإطلاق تسهيل [باب][٥] (رأى)، فلم يخص شيئاً»، انتهى[٦].

والأكثرون على التخصيص بتلك الستة.

وكذلك سهَّل الأصبهاني: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [١٦٧].

وهو الذي في (**الْأَعْرَافِ**)[٧] فقط، بلا خلاف.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٢).

(٢) الآية: [٤].

(٣) الآية: [١٩].

(٤) ينظر: تقريب النشر ١/١٩٠.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من تقريب النشر حيث نقل الشارح؛ وذلك لاستقامة المعنى.

(٦) قال ابن الجزري: «وهو خلاف ما رواه سائر الناس من الطرق المذكورة، نعم أطلق ذلك كذلك نصًّا الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه، ولكنه من طريق إبراهيم بن عبدالعزيز الفارسي عنه، وليس من طرقنا». (ينظر: النشر ١/٣٩٩).

(٧) أي: الموضع الذي في سورة الأعراف: الآية [١٦٧].

وأمَّا الذي (**بَعْدُ**)[١].

وهو: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ في إبراهيم[٢].

فـ(**ـاخْتُلِفَا**) في تسهيله[٣]، وتحقيقه[٤]، عنه[٥].

٢١٩ ـ وَالْبَزِّ بِالْخُلْفِ: (لَأَعْنَتَ)......... ....

(**وَ**)سهل.

(**البَزِّ**) في روايته عن ابن كثير.

(**بِالْخُلْفِ**)؛ أي: الخلاف في التسهيل، وعدمه.

قوله تعالى: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ في البقرة[٦].

فالجمهور: بالتسهيل عنه، من طريق أبي ربيعة[٧].

وروى صاحب التجريد عنه: التحقيق من قراءته على الفارسي[٨].

---

(١) أي: الموضع الذي بعد سورة الأعراف؛ وهو في سورة إبراهيم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٢)).

(٢) الآية: [١٦٧].

(٣) وهي رواية الهذلي، والحافظ أبي العلاء، وغيرهما، واختلف عن أبي العز في الكفاية؛ ففي بعض النسخ عنه التحقيق، وفي بعضها التسهيل، ونص على الوجهين جميعاً أبو محمد في المبهج. (ينظر: الكامل ص (٣٧٢)، والمبهج ص (١٤٨)، والكفاية الكبرى ص (٨٦)، والنشر ٣٩٩/١).

(٤) وهي رواية صاحب المستنير، وصاحب التجريد، وغيرهما. (ينظر: المستنير ٤٨٩/١، والتجريد ص (١٢٩)، والنشر ٣٩٩/١).

(٥) أي عن الأصبهاني المذكور آنفاً. قال في النشر: «وانفرد الحنبلي عن هبة الله في رواية ابن وردان بتسهيل: ﴿تَأَذَّنَ﴾ في الموضعين، وانفرد الهذلي عن أبي جعفر من روايتيه بتسهيل: ﴿تَأَخَّرَ﴾؛ وهو في البقرة: الآية [٢٠٣]، والفتح: الآية [٢]، ﴿أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٧]، فخالف سائر الناس في ذلك». (ينظر: النشر ٣٩٩/١).

(٦) الآية: [٢٢٠].

(٧) ولم يذكر ابن مهران عن أبي ربيعة سوى التحقيق. (ينظر: النشر ٣٩٩/١).

(٨) وقد نصَّ ابن الجزري في النشر ـ أيضاً ـ على أن قراءة صاحب التجريد ـ في تجريده ـ بالتحقيق في هذا الموضع من قراءته على الفارسي، ووافقه النويري في شرحه، =

وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب عنه(١).

والوجهان صحيحان عن البزي(٢).

٢١٩ ـ ....وَفِـي (كَاينْ)، وَ(إِسْرَائِيلَ): ثَبْتٌ..........

(**وَ**)القراءة بالتسهيل بين بين.

(**فِي**) همزة.

﴿**كَأَيِّنْ**﴾؛ حيث وقعت.

وهي في سبعة مواضع(٣)؛ نحو:

﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الحج: ٤٨](٤).

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

(**وَ**)في الهمزة الثانية.

من ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث وقعت.

= ونصَّ على مثله في تقريب النشر ولم يعزوه، ونصَّ عليه صاحب اللطائف في لطائفه، ولكنَّ صاحب التجريد نصَّ على خلافه ـ كما في التجريد المطبوع ـ، حيث قال: «وروى الفارسي في روايته عن البزِّي عن ابن كثير: ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ بتسهيل الهمزة، وقرأ بتحقيقها من بقي». (ينظر: التجريد ص (١٩٧)، والنشر ٣٩٩/١، وشرح النويري ٢٨٨/٢ ـ ٢٨٩، ولطائف الإشارات ٨٤١/٢).

(١) ينظر: جامع البيان ٤٢/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٩٩/١.

(٣) قال في النشر: «وانفرد الهذلي عن ابن جماز بتحقيق الهمزة في: ﴿كَأَيِّنْ﴾، فخالف سائر الناس عنه، وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني بتسهيل الهمزة في موضع (العنكبوت) مع إدخال الألف قبلها، كأبي جعفر سواء، وقد خالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني وعن الأصبهاني». (ينظر: المستنير ٣٥٨/٢، والنشر ٤٠٠/١).

(٤) وموضعي؛ سورة محمد ﷺ: الآية [١٣]، وسورة الطلاق: الآية [٨]، وبقية المواضع السبعة: موضع سورة يوسف: الآية [١٠٥]، وموضع سورة العنكبوت: الآية [٦٠]، والموضع الثاني من سورة الحج وهو بالفاء: ﴿فَكَأَيِّن﴾ [٤٥].

للمرموز إليه بثاء: **(ثَبْتٌ)**؛ أي: أبي جعفر.

حجة[(١)]، ويقال: رجل ثبت **[١٣٥]**؛ أي: قوي القلب[(٢)]، وفيه إشارة إلى عدم التعويل لما تفرد به الهذلي[(٣)] من تحقيق: ﴿**كَأَيِّنْ**﴾ عن ابن جماز.

وسيأتي[(٤)] أنَّ ﴿**كَأَيِّنْ**﴾ في قراءته كابن كثير، بوزن (فاعل)، ولذا أُدْخِلَ في هذا الباب.

وقرأ الباقون: جميع ذلك بالتحقيق[(٥)].

٢١٩ ـ ....وَاحْــذِفِ

٢٢٠ ـ كَـ(مُتَّكِئُونَ)[(٦)]**، (اسْتَهْزِؤا)، (يُطْفُوا): ثَمَدْ ....**

ثم انتقل إلى **الحذف**، فقال:

(وَاحْذِفِ) الهمزة؛ إذا وقعت مضمومة بعد كسرة، وبعدها واو.

وذلك **(كَـ)**﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤][(٧)].

---

(١) بيان لمعنى قول الناظم: **(ثَبْتٌ)**.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٢)، والمفردات ص (٧٨)، ولسان العرب ١٩/٢.

(٣) قال في النشر: «وانفرد الهذلي عن ابن جماز بتحقيق الهمزة في: ﴿**كَأَيِّنْ**﴾، فخالف سائر الناس عنه». (ينظر: الكامل ص (٣٧٨ ـ ٣٧٩)، والنشر ٣٩٩/١).

(٤) وذلك في سورة آل عمران، عند قول الناظم في الطيبة ص (٦٨)، البيت رقم (٥٣٧): **(كَائِنْ فِي كَأَيِّنْ ثَلَّ دُمْ)**.

(٥) ينظر: النشر ٣٩٩/١.

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالهمز بعد الكاف الثانية، وكسر الكاف الثانية: **(كَمُتَّكِئُونَ)**، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بحذف الهمز، وضم الكاف الثانية: **(كَمُتَّكُونَ)**، وقد أصاب هذه الكلمة ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ مسح فذهب بعض حروفها.

(٧) وقد تصرف الشارح ـ هنا ـ في كلام الناظم، فخالف ما جرت عليه عادته ومنهجه في شرح كلام الناظم؛ حيث يتناوله حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، بحسب ترتيبه في المتن، إلا في مواضع متعددة ـ كما هنا ـ حيث أخَّر ما حقه التقديم بحسب ترتيب الناظم في نظمه، فأخَّر المثال الذي مثل به الناظم في المتن؛ وهو قوله: ﴿مُتَّكِئُونَ﴾، فلم يستفتح به، وإنما استفتح الأمثلة بـ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٦].

و﴿مَالِئُونَ﴾[١].

و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥][٢].

و﴿قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٤].

و﴿لِيُطْفُو﴾[٣].

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَمَدْ**)؛ أي: أبي جعفر.

ووجه ذلك ـ كما في الاتحاف[٤] وغيره ـ: «أنه لما أبدل الهمزة ياء، استثقل الضمة عليها، فحذفها، ثم حذف الياء؛ لالتقاء الساكنين، ثم ضم ما قبلها؛ لأجل الواو».

وأتى بالكاف ليعم الباب[٥].

ومعنى: (**ثَمَدْ**)؛ الماء القليل[٦].

٢٢٠ ـ .... (صَابُونَ)[٧]، (صَابِينَ)[٨]: مَداً.........

---

(١) ولم ترد إلا مقرونة بالفاء؛ ﴿فَمَالِـُٔونَ﴾؛ وذلك في موضعين من القرآن الكريم؛ سورة الصافات: الآية [٦٦]، وسورة الواقعة: الآية [٥٣].

(٢) وغيره من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وذلك في موضعين من القرآن الكريم؛ في سورة الصف: ﴿لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ [٨]، وفي سورة التوبة: ﴿أَن يُطْفِـُٔوا۟﴾ [٣٢].

(٤) ينظر: الإتحاف ١/٢٠٥.

(٥) أي: الكاف الأولى من قول الناظم: (**كَمُتَّكِئُونَ**...الخ)، وهي كاف التشبيه والتمثيل. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٣)).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٣)، والمفردات ص (٨١)، ولسان العرب ١٠٥/٣.

(٧) أصاب هذه الكلمة ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ مسح فذهب معظم حروفها.

(٨) في المتن الذي على هامش الشرح أصاب هذه الكلمة والكلمة التي قبلها مسح وطمس.

وكذا احذف همز:

الـ﴿صَابُونَ﴾ في المائدة[١]

و﴿الصَّابِئِين﴾ في البقرة[٢]، والحج[٣].

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (مَدًا)؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

٢٢٠ ـ ....(مُـنْـشُـوْنَ): خَـدْ

٢٢١ ـ خُـلْـفـاً........................ ....

واحذف همزة: ﴿مُنْشِؤُون﴾ في الواقعة[٤].

للمرموز إليه بخاء: (خَدْ)؛ أي: ابن وردان.

(خُلْفًا)؛ أي: بخلاف عنه فيه[٥].

ولم يختلف فيه عن ابن جماز[٦].

والوجهان صحيحان عن ابن روردان[٧].

قال المصنف[٨]: «وقد نص بعض أصحابنا على الألفاظ المتقدمة،

---

(١) وذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [٦٩]، وقد أوردها المؤلف في الشرح بحذف الهمز كما جاءت في متن الطيبة.

(٢) الآية: [٦٢].

(٣) الآية: [١٧].

(٤) وذلك من قوله تعالى: ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ [٧٢].

(٥) فرواه عنه بالهمز: ابن العلاف عن أصحابه، والنهرواني من طريقي الإرشاد، وغاية أبي العلاء، والحنبلي من طريق الكفاية، وبه قطع له الأهوازي، وبذلك قطع أبو العز في الإرشاد من غير طريق هبة الله، وهو بخلاف ما قال في الكفاية. وبالحذف: قطع ابن مهران، والهذلي، وغيرهما. ونص له على الخلاف: أبو طاهر بن سوار. (ينظر: غاية الاختصار ٢١٦/١، والكامل ص (٣٧٢)، والكفاية الكبرى ص (٨٧)، والإرشاد لأبي العز ص (٢٧)، والمستنير ٤٨٥/١، والنشر ٣٩٧/١).

(٦) ينظر: النشر ٣٩٧/١.

(٧) ينظر: النشر ٣٩٧/١.

(٨) ينظر: النشر ٣٩٧/١. ـ بتصرف في بعض العبارات من الشارح ـ.

ولم يذكر: ﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿أَتُنَبِّـُٔونَ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿نَبِّـُٔونِى﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و﴿يَتَّكِـُٔونَ﴾ [الزخرف: ٣٤]، و﴿يَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]، وظاهر كلام أبي العز، والهذلي، العموم، على أن الأهوازي وغيره نص عليها، ولا يظهر فيه فرق سوى الرواية».

والباقون: بالهمز، وكسر ما قبله.

قال ابنه[1]: «قوله: **(خَدْ)**؛ أي: شق، يقال: خد الأرض يخدها إذا شقها».

٢٢١ ـ ....وَ(مُتَّكِينَ)[2]، (مُسْتَهْزِئِينَ): ثَلْ. وَ(مُتَّكاً)[3]، (تَطَوْ)، (يَطَوْ)، (خَاطِينَ)، وَلْ

(وَ)كذا احذف الهمزة المكسورة التي بعدها ياء في:

﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: ٣١][4].

و﴿**مُسْتَهْزِئِين**﴾[5].

فقط، حيث وقعا.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَلْ)**؛ أي: أبي جعفر[6].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٣).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء بلا تشديد: **(مُتَكِينَ)**، والثاني: بهمز الياء، مع فتح التاء مشددة: **(مُتَّكِئِينَ)**، والثالث: بفتح التاء مع التشديد: **(مُتَّكِينَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) قال موسى جار الله في شرح الطيبة: «**(ومُتَّكاً)**؛ بتشديد التاء، وتنوين الكاف، بعد حذف الهمزة، أو يكون من مادة (و ك ي)، فلا يكون فيه حذف وتخفيف»، فيصير عنده في هذه الكلمة ضبطان؛ ضبط ـ كضبط الجماعة ـ، والضبط الثاني: بتحقيق الهمزة ساكنة، فلا يكون حذف ولا تخفيف: **(مُتَّكَأْ)**. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٥٦)).

(٤) وغيره من المواضع من القرآن الكريم.

(٥) وقد وردت في موضع واحد؛ في سورة الحجر: الآية [٩٥]، في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾.

(٦) ومن الكلمات التي جاءت فيها الهمزة مكسورة، وبعدها ياء؛ كلمة: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾؛ في سورة البقرة: الآية [٦٥]، وسورة الأعراف: الآية [١٦٦]، قال في النشر: =

قال ابن المصنف[(١)]: «و(ثَلْ): وضع في جيبه؛ يقال: ثل الدراهم والتراب إذا وضعه في جيبه»؛ وفيه إشارة إلى حفظه ونقله ما قرأه[(٢)].

(وَ)احذف[(٣)] ـ أيضاً ـ.

همز: ﴿مُتَّكاً﴾ في يوسف[(٤)].

وهمز: ﴿تَطَوْنَ﴾[(٥)].

و﴿يَطَوْنَ﴾[(٦)].

حيث وقع[(٧)].

= «وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذفها في: ﴿خَٰسِئِينَ﴾، أيضاً». (ينظر: الكامل ص (٣٧٢)، والنشر ٣٩٧/١).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٣).

(٢) قال موسى جار الله: «(ثَلْ)؛ ماض من الثلل؛ بمعنى: الهلاك، أو سقوط الأسنان، فيناسب سقوط الهمزة، أو من قولهم: ثل التراب في الجب؛ هاله، أو ثل الدراهم». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٥٦)).

(٣) لأبي جعفر.

(٤) وذلك قوله تعالى: ﴿مُتَّكَأً﴾ [٣١]، وقد أورده الشارح هنا بحذف الهمز؛ موافقة لقراءة أبي جعفر على ما جاء في متن الطيبة.

(٥) ورد هذا اللفظ في سورة الفتح في قوله تعالى: ﴿تَطَـُٔوهُمْ﴾ [٢٥]، وقد أورده الشارح هنا بحذف الهمز.

(٦) وذلك قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾ [١٢٠]، وقد أورده الشارح هنا بحذف الهمز، وأمَّا الموضع الثالث من المواضع التي وقعت فيها الهمزة مضمومة بعد فتح، ويُحْذَف فيها الهمزة لأبي جعفر فهو قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾ [٢٧].

(٧) ولم يقع إلا في ثلاثة مواضع؛ ﴿تَطَـُٔوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿وَلَا يَطَـُٔونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، ﴿لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وهذه المواضع الثلاثة هي المواضع التي تكون الهمزة فيها مضمومة بعد فتح، وقد ذكر في النشر موضعين آخرين من المواضع التي جاءت فيها الهمزة مضمومة بعد فتح، فقال: «وانفرد الحنبلي بتسهيلها بين بين في: ﴿رَءُوفٌ﴾ حيث وقع، وانفرد الهذلي عن أبي جعفر بتسهيل: ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ [الحشر: ٩]، كذلك، وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان». (ينظر: النشر ٣٩٧/١).

وهمز[1] ﴿**خَاطِيْن**﴾ [يوسف: ٩٧][2]

و﴿**الْخَاطِيْن**﴾ [يوسف: ٢٩][3].

حيث أتى[4].

فقوله: (**وَلْ**)؛ من ولاه العلم إذا قلده[5]، أي: ول القارئ بقراءة أبي جعفر إبداله ذلك كله[6].

وقرأه الباقون: بالهمزة.

٢٢٢ ـ (أَرَيْتَ)[7] كُلًّا: رُمْ. وَسَهِّلْهَا: مَدَا ....

وَاخْتُلِفَ في: ﴿**رَأَى**﴾.

الماضي، المسبوق بهمزة الاستفهام، المتصل بتاء [**١٣٦**] الخطاب[8] بيَّنه في قوله:

---

(١) وهي الهمزة التي تكون مكسورة بعد كسرٍ، وبعدها ياء. (ينظر: النشر ٣٩٧/١).

(٢) وموضع سورة القصص [٨]، وقد ذكره الشارح هنا بحذف الهمز؛ على قراءة أبي جعفر.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وقد ذكره الشارح هنا بحذف الهمز؛ على قراءة أبي جعفر.

(٤) وقد جاء في أربعة مواضع من القرآن الكريم؛ ﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾ في سورتي؛ يوسف [٩٧]، والقصص [٨]، و﴿ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٢٩]، وبقي الموضع الرابع؛ وهو موضع سورة يوسف، والذي جاء مقرونا باللام الفارقة، وهو قوله تعالى: ﴿لَخَـٰطِـِٔينَ﴾ [٩١].

(٥) وفي شرح موسى جار الله: «(**وَلْ**)؛ أمره من ولاه العمل إذا قلده». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٣)، وشرح موسى جار الله ص (٥٦)، والمفردات ص (٥٣٥)، ولسان العرب ٤١٤/١٥).

(٦) وقد فسَّر النويري في شرحه على الطيبة (٢٩١/٢) قول الناظم: (**وَلْ**)؛ أن المراد به: «أن الناظم بعد أن ذكر إبدال كلمة (خاطئين) ـ المجردة من (أل) التعريف ـ لأبي جعفر، أراد أن ينص على أنَّ أبا جعفر يبدل أيضاً ما كان مقرونا بـ(أل) التعريف من نفس الكلمة، فقال: (ول)؛ يعني: وأيضًا (خاطئين) المعرف بـ(أل)».

(٧) ضُبطت في الأصل: (**رَايْتَ**)، وهو سبق قلم، بدليل أنه ضبطها في أصل الشرح كضبط باقي النسخ الأخر: (**أَرَيْتَ**).

(٨) وهي الهمزة المفتوحة بعد فتح. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٣٩/٢).

(﴿أَرَيْتَ﴾ **كُلًّا**)؛ يعني: اقرأ نحو:

﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦][١].

﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠][٢].

﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣][٣].

﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ [مريم: ٧٧][٤].

بحذف الهمزة الثانية، كما تلفظ به.

للإمام المرموز إليه براء: (**رُمْ**)؛ أي: الكسائي.

وهي لغة فاشية[٥].

قال ابن المصنف[٦]: «أي: رم بالحذف للكسائي؛ لأنه عطفه عليه».

(**وَسَهِّلْهَا**)؛ أي: اقرأ بتسهيل الهمزة الثانية؛ يعني بين بين.

للمرموز إليهما بقوله: (**مَدَا**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، بكمالهما.

نعم سيأتي وجه آخر عن ورش من طريق الأزرق؛ وهو إبدالها ألفاً خالصة، مع إشباع المد للساكنين، وهو أحد الوجهين في الحرز[٧].

والأشهر عنه: التسهيل ـ كالأصبهاني ـ، وعليه الجمهور، وهو الأقيس[٨].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) والموضع الآخر في السورة نفسها: [٤٧].
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) قال أبو شامة: «وهي لغة للعرب مشهورة، كقوله: أَرَيْتَ امْرءًا كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ». (ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ١١٣/٣).
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٣).
(٧) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٦٣٨):
(أَرَيْتَ) فِي الِاسْتِفْهَامِ لَا عَيْنَ رَاجِعٌ ... وَعَنْ نَافِعٍ سَهِّلْ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا
(٨) ينظر: النشر ٣٩٨/١.

وقرأ الباقون: بالتحقيق[١].

قال في الإتحاف[٢]: «وإذا وُقِفَ للأزرق في وجه البدل [على][٣] نحو: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣][٤]، وكذا: ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ تعين التسهيل بين بين؛ لئلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر، ولا وجود له في كلام العرب، وليس ذلك كالوقف على المشدد في نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]؛ لوجود الإدغام، كما يأتي آخر باب: الوقف على أواخر الكلم».

٢٢٢ ـ .... (هَاءَنْتُمُ): حَازَ مَدًا. أَبْدِلْ: جَدَا
٢٢٣ ـ بِالْخُلْفِ فِيهِمَا. وَيَحْذِفُ[٥] الْأَلِفْ: وَرْشٌ وَقُنْبُلٌ وَعَنْهُمَا اخْتُلِفْ

وسَهِّل: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾؛ في موضعي آل عمران[٦]، وفي النساء[٧]، وفي القتال[٨].

للأئمة المرموز إليهم [بقوله][٩] **(حَازَ[١٠] مَدًا)**؛ أي: أبي عمرو، ونافع، وأبي جعفر.

أي: اقرأها لهم بتسهيل الهمزة بين بين مع الألف[١١].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٣).
(٢) ينظر: الإتحاف ٢٠٦/١.
(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٢٠٦/١).
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بياء التذكير: **(وَيَحْذِفُ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بتاء التأنيث: **(وتحذف)**، لكنها من غير تشكيل لحركة التاء والذال.
(٦) الآيات: [٦٦، ١١٩].
(٧) الآية: [١٠٩].
(٨) الآية: [٣٨].
(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(١٠) ومعنى قوله: **(حَازَ)**؛ فعل ماض بمعنى: ملك الشيء وصار في حوزته.
(١١) أي: مع إثبات الألف؛ لأن التسهيل في هذه الكلمة يكون لبعض القراء مع إثبات الألف، ويكون لبعضهم مع حذفها، كما سيأتي بيانه وتفصيله ـ بإذن الله تعالى ـ.

نعم اختلف فيها عن ورش؛ بيَّنه بقوله:

(أَبْدِلْ)؛ أي: اقرأها بإبدال الهمزة ألفاً.

للمرموز إليه بجيم: **(جَدَا)**[١]؛ أي: ورش من طريق الأزرق[٢].

(بِالْخُلْفِ) عنه.

(فِيهِمَا)؛ أي في: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، و﴿أَرَءَيْتَ﴾، المتقدمتين.

وقد مرَّ تمام الكلام على: [﴿أَرَءَيْتَ﴾][٣].

والوجه الآخر في: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾؛ التسهيل بين بين؛ لدخوله في: **(مَداً)**.

ثم قال: **(وَيَحْذِفُ الْأَلِفْ)** من: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾[٤]، التي الكلام فيها.

(وَرْشٌ) من الطريقين.

(وَقُنْبُلٌ) عن ابن كثير.

---

(١) قال ابن الناظم في شرح الطيبة ص (٩٣): «(**الْجَدَا**)؛ الجدوى، والغِنا»، والجَدَا؛ العطاء، ويأتي بمعنى المطر، كما في الحديث الشريف: «اللهم اسقنا غيثاً غدقاً وجَدًا طَبَقاً».

(٢) قال في النشر: «فروى عنه بعضهم: إبدالها ألفاً خالصة، وإذا أبدلها مدَّ لالتقاء الساكنين مدًّا مشبعاً، على ما تقرر من باب المد، وهو أحد الوجهين في: التبصرة، والشاطبية، والإعلان، وعند الداني في غير التيسير، وقال في كتابه التنبيه: أنه قرأ بالوجهين، وقال مكي: وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً، وهو أحرى في الرواية؛ لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد عنه، وتمكين المد إنما يكون مع البدل، قال: وحسن جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن؛ أن الأول حرف مد ولين، فالمد الذي يحدث مع السكون يقوم بها حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن، انتهى. وقال بعضهم: إنه غلطٌ عليه، قال أبو عبدالله الفارسي: ليس غلطاً عليه، بل هي رواية صحيحة عنه، فإن أبا عبيد القاسم بن سلام ﷺ روى: أن أبا جعفر، ونافعاً، وغيرهما من أهل المدينة؛ يسقطون الهمزة، غير أنهم يدعون الألف خلفاً منها، فهذا يشهد بالبدل، وهو مسموع من العرب، حكاه قطرب وغيره، قلتُ: والبدل في قياس البدل في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وبابه، إلا أن بين بين في هذا أكثر وأشهر، وعليه الجمهور». (ينظر: النشر ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: (صح).

(٤) فيصير بوزن: (هَعَنْتُمْ). (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٨٤٢).

(**وَعَنْهُمَا**)؛ أي: ورش، وقنبل.

(**اخْتُلِفْ**) في حذف الألف، وعدمه.

وتوضيح ما في ذلك؛ أنَّ القراء فيه على مذاهب:

قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾؛ بإثبات ألف بعد الهاء، ثم همزة مسهلة؛ فيصير مدًّا منفصلا عندهم؛ ففيه القصر لكلهم، والمدُّ لمن يمد منهم؛ كقالون، وأبي عمرو.

ويتحصل في: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]، من جمع المدِّين المنفصلين؛ ثلاثة أوجه:

١ - قصرهما.

٢ - ثم قصر: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾، ومد: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾؛ لتغير سبب المد في: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ﴾.

٣ - ثم مدُّهما؛ بناء على إجراء المسهلة مجرى المحققة.

وللأزرق من طرق **[١٣٧]** المتن ثلاثة أوجه:

[**الأول**](١): حذف الألف، مع همزة مسهلة(٢) بوزن: (فَعَلْتُمْ)(٣).

والثاني: إبدال الهمزة ألفاً(٤) بعد الهاء(٥)، فتمدُّ مدًّا مشبعاً(٦)، مثل: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾؛ في أحد وجهيه.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لاستقامة المعنى.

(٢) وهو الذي لم يذكر في التيسير غيره، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، والإعلان. (ينظر: التيسير ص (٧٤)، وحرز الأماني، البيت رقم (٥٥٩)، والنشر ١/٤٠٠).

(٣) وقد جاء هذا المثال في معظم كتب القراءات: (هعنتم)، وهما في الدلالة سواء. (ينظر: التيسير ص (٧٤)، والنشر ١/٤٠٠).

(٤) محضةً.

(٥) فتجتمع الألف التي بعد الهاء مع النون.

(٦) لأن الهمزة بعد أن أبدلت ألفاً محضة، اجتمعت مع النون وهي ساكنة، فيمدُّ مشبعاً؛ لالتقاء الساكنين، وهذا الوجه؛ إبدال الهمزة ألفاً بعد الهاء مع المد المشبع، هو الذي في: الهادي، والهداية، وهو الوجه الثاني في الشاطبية، والإعلان. (ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٥٥٩)، والنشر ١/٤٠٠).

والثالث: إثبات الألف مع الهمزة المسهلة[١]؛ كقالون[٢]، وحينئذٍ فله المد المشبع، والقصر؛ لتغير الهمزة[٣]، فتصير أربعة.

وللأصبهاني وجهان[٤]:

١ ـ حذف الألف، مع الهمزة المسهلة[٥].

٢ ـ وإثباتها[٦] كذلك، وعليه: المد، والقصر[٧]، كما مرَّ للأزرق؛ فيصير ثلاثة.

ولأبي جعفر وجه واحد؛ وهو إثبات الألف، مع القصر فقط.

والكلُّ: مع التسهيل.

وقرأ **البزي**: بإثبات الألف، ثم همزة محققة، مع القصر، مثل: (فَاعَلْتُم).

---

(١) وهو الذي في: التبصرة، والكافي، والعنوان، والتجريد، والتلخيص، والتذكرة، وعليه جمهور المصريين والمغاربة. (ينظر: التبصرة ص (١٧٩ ـ ١٨٠)، والتجريد ص (٢٠٣)، والعنوان ص (٧٩)).

(٢) وأبي عمرو، وأبي جعفر.

(٣) وتغيير الهمزة هنا ـ كما هو معلوم ـ إنما هو بالتسهيل، وقراءة الأزرق عن ورش بإثبات الألف مع المد والقصر على تسهيل الهمزة، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٤٠٠ ـ ٤٠١، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٥)).

(٤) وكلاهما صحيح مقروء به. وقراءة الأصبهاني في هذا الحرف، وفي جميع مواضعه من القرآن الكريم؛ بإثبات الهمزة، وحذفها، وكلٌّ مع التسهيل، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٤٠١، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٥)).

(٥) وهو طريق المطوعي عنه، وطريق الحمامي من جمهور طرقه عن هبة الله عنه. (ينظر: المستنير ٢/٨٣، والنشر ١/٤٠٠).

(٦) وهو الذي رواه النهرواني من طرقه عن هبة الله، وكذلك روى صاحب التجريد عن الفارسي عن الحمامي عنه، وكذلك ابن مهران وغيره عن هبة الله أيضاً. (ينظر: المستنير ٢/٨٣، والنشر ١/٤٠٠ ـ ٤٠١).

(٧) وقراءة الأصبهاني عن ورش بإثبات الألف مع المد والقصر على تسهيل الهمزة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٤٠٠ ـ ٤٠١، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٥)).

وقرأ **قنبل** بوجهين:

أحدهما: ـ وهو طريق ابن شبنوذ ـ كالبزي[١].

والثاني: ـ وهو طريق ابن مجاهد ـ حذف الألف[٢]، فيصير مثل: (سَأَلْتُم)، كالوجه الأول عن ورش، إلا أنه بالتحقيق.

وقرأ الباقون: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب[٣] **وخلف**: بتحقيق الهمزة بعد الألف، مثل: ﴿مَآ أَنتُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٩][٤]، وهم على مراتبهم في المنفصل؛ من المد، والقصر[٥].

وما تقرر كله هو المقروء به من طرق المتن؛ التي من جملتها طرق: الحرز، وأصله[٦].

وأما البحث عن كون الهاء؛ بدلاً من همزة، أو للتنبيه، فمما لا طائل

---

(١) قال في النشر: «وكذا روى الزينبي، وابن بقرة، وأبو ربيعة، وإسحاق الخزاعي، وصهر الأمير ـ وهو العباس بن الفضل ـ، واليقطيني محمد بن أحمد، والبلخي عبدالله بن أحمد المعروف بـ(دلبه)، وغيرهم عن قنبل، ورواه بكار عن ابن مجاهد، ولم يذكر ابن مهران غيره، وذُكِرَ عن أبي بكر الزينبي أنه رد الحذف، وقال: إنه قرأ على قنبل بمدٍّ تامٍّ، وكذا قرأ على غيره من أصحاب القواس، وأصحاب البزي، وابن فليح». وقراءة قنبل بإثبات الألف مع تحقيق الهمزة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٠١/١، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٥)، البيت رقم (١٠٦)).

(٢) قال في النشر: «وكذا روى نظيف، وابن ثوبان، وابن عبدالرزاق، وابن الصباح، كلهم عن قنبل، ووافق قنبلاً على ذلك عن القواس أحمد بن يزيد الحلواني، وهو الذي لم يذكر في: التذكرة، والعنوان، والهداية، والهادي، والكافي، والتلخيص، والتبصرة، والإرشاد، عن قنبل سواه». (ينظر: التبصرة ص (١٧٩ ـ ١٨٠)، والتذكرة ٣٥٤/٢، والعنوان ص (٧٩)، والكافي ص (٧٧)، والنشر ٤٠١/١).

(٣) قال في النشر: «وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بتسهيل الهمزة عن رويس، فخالف سائر الناس، وهو وهم». (ينظر: التذكرة ٣٥٤/٢، والنشر ٤٠١/١).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) ينظر: المستنير ٨٣/٢، والغاية ص (٦٨)، والنشر ٤٠١/١.

(٦) من قوله: «وتوضيح ما في ذلك أن القراء فيه على مذاهب..الخ»؛ الكلام بحروفه موجود في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٠٨/١).

تحته[(١)]، كما نبه عليه المحققون؛ منهم المصنف؛ لأن قراءة كل قارئ

---

(١) وهذا فيه ملحظ ونظر، فإن نص كلام المصنف في النشر ـ بعد أن ذكر أقوال كل فريق وتوجيهه والرد عليه ـ: «وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي: كونها مبدلة من همزة، أو هاء تنبيه، تمحل وتعسف لا طائل تحته، ولا فائدة فيه، ولا حاجة لتقدير كونها مبدلة أو غير مبدلة»، وعليه ـ وخلافاً لما ذكره الشارح هنا من القول بالعموم ـ فإن قول ابن الجزري لا يشمل جميع ما ذكر توجيهاً للقراءات في هذه الكلمة، بل قال: (وأكثر ما ذُكِرَ)، وهذا يعني أن بعضاً مما ذكر من تلك الأقوال له حظ من النظر، ومما يعول عليه، ثم عاد ابن الجزري بعد أن قال هذا الكلام ـ الذي نقله الشارح ـ فختم حديثه بقوله: «فمن كانت عنده للتنبيه وأثبت الألف وقصر المنفصل لم يزد على ما في الألف من المدّ، وإن مدَّه جاز له المد على الأصل بقدر مرتبته، والقصر اعتداداً بالعارض؛ من أجل تغير الهمزة بالتسهيل، ومن كانت عنده مبدلة، وأثبت الألف، لم يزد على ما فيها من المدّ، سواء أقصر المنفصل أو مده، على المختار عندنا؛ لعروض حرف المد كما قدمنا، وقد يزاد على ما فيها من المدّ وتُنَزَّل في ذلك منزلة المتصل من مذهب من ألحقه به كما تقدم»، وهذا يعني أنه عوَّل على كون الهمزة للتنبيه أو أنها مبدلة، وما ترتب على ذلك من اختلاف القراء في المد وضده، وكلام الإمام أبي عمرو الداني صريحٌ في ذلك، حيث يقول: «وهذه الكلمة من أشكل حروف الاختلاف وأغمضها وأدقها، وتحقيق المد والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها وتسهيلها لا يتحصل إلا بمعرفة الهاء التي في أولها؛ أهي للتنبيه، أم مبدلة من همزة، فبحسب ما يستقر عليه من ذلك في مذهب كل واحد من أئمة القراء يقضي للمد والقصر بعدها، ونحن نبين ونكشف على خاص سره على وجه الاختصار؛ ليقف الماهرون من طالبي الحروف على حقيقته».

وإنما نبهت على ذلك؛ لئلا يوهم كلام الشارح ـ وقد نقله بتمامه عن صاحب الإتحاف ـ من أنه ـ رحمه الله ـ يرى أن الحديث والتفكر في توجيه القراءات القرآنية مما لا طائل من ورائه، والحقيقة أن البحث في كشف وجوه القراءات وعللها وحججها من أقاويل النحويين وأهل اللغة من أعظم العلوم الواجب على طالب هذا العلم الشريف أن يتعلمها ويبرز فيها، وكتب العلماء في ذلك معروفة مشهورة، بل إن ابن الجزري ـ رحمه الله ـ لم يخل كتابه النشر من التعرض لتوجيه القراءات والتعويل عليه، بل إنه قال هذا الكلام بعد أن استغرق قرابة الصفحتين أو تزيد في الكلام في توجيه خلاف القراء في هذا الموضع وذكر مذاهب العلماء في ذلك، والشارح نفسه ـ رحمه الله ـ قد أولى في شرحه هذا توجيه القراءات اهتماماً كبيراً، حتى إنه لا يكاد أن يمر حرف من حروف الخلاف بين القراء إلا ويذكر أو ينقل توجيهاً له، ولكنه في كلامه هنا في هذا الحرف ربما تبع فيه صاحب الإتحاف، وكذا تبع النويري. (ينظر: جامع البيان ٧٩/٢، والنشر ٤٠٠/١ ـ ٤٠٤، والإتحاف ٢٠٨/١، وشرح النويري ٢٩٦/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٨/ب)).

منقولة ثابتة، سواء ثبت عنه كونها للتنبيه أم لا، والعمدة على نقل القراءة نفسها، لا على توجيهها، والله أعلم.

٢٢٤ ـ وَحَذْفُ[(١)] (يَا) (اللَّآئِي)[(٢)]: سَمَا. وَسَهَّلُوْا: غَيْرَ[(٣)] ظُبًى بِهِ زَكَا. وَالْبَدَلُ
٢٢٥ ـ سَاكِنَةَ (الْيَا): خُلْفُ هَادِيهِ حَسَبْ ....

(**وَحَذْفُ "يَا"**) بالقصر للوزن؛ أي: الياء.

التي في لفظ: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾؛ بالأحزاب[(٤)]، والمجادلة[(٥)]، وموضعي الطلاق[(٦)].

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**سَمَا**)[(٧)]؛ أي: ابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأه الباقون؛ ابن عامر، وعاصم، والكسائي، وحمزة، وخلف: بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة المحققة[(٨)].

---

(١) ضُبطت في الأصل؛ من الأخذ: (**وَخُذْ**)، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنوديّ، وهو سهو وتصحيف، وذلك لأن هذه الكلمة ضُبطت في أصل الشرحين؛ شرح الترمسي، وشرح السمنودي ـ وهي كذلك في باقي النسخ الأخرى ـ: (**وَحَذْفُ**)؛ من الحذف وهو الصواب الموافق للسباق واللحاق.

(٢) ضُبطت في أصل الشرح: (**اللَّاي**)، وهي كذلك في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنوديّ بنسختيه، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى: (**اللَّائِي**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**غَيْرَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الراء: (**غَيْرُ**)، ولم تضبط بالشكل في شرح موسى جار الله على الطيبة.

(٤) الآية: [٤].

(٥) الآية: [٢].

(٦) وكلاهما في الآية: [٤].

(٧) ومعنى (**سَمَا**)؛ ارتفع، وقد يأتي اسماً من الممدود؛ وهو كل ما علاك، ومنه السماء؛ الجرم المعهود، وبمعنى المطر، ومنه: ﴿يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ١١].

(٨) ينظر: المستنير ٢/٣٧١، والنشر ١/٤٠٤.

واختلف هؤلاء الحاذفون للياء في تحقيق الهمزة، وتسهيلها، وإبدالها، كما بينه المصنف بقوله:

(وَسَهَّلُوا)؛ أي: قرأ أهل **(سَمَا)** بتسهيل الهمزة بين بين.

(غَيْرَ) المرموز إليهم.

بأوائل قوله: **(ظُبًى**[١] **بِهِ زَكَا**[٢]**)**؛ أي: يعقوب، وقالون، وقنبل.

[فهذه][٣] الثلاثة قرؤوها: محققة.

(وَالْبَدَلُ)؛ أي: إبدال الهمزة.

(سَاكِنَةَ الْيَا)؛ أي: بالياء الساكنة، فهو من إضافة الصفة [للموصوفة][٤].

(خُلْفُ)؛ أي: بخلاف.

عن المرموز إليهما **[١٣٨]** بقوله: **(هَادِيْهِ حَسَبْ)**؛ أي: البزي، وأبي عمرو.

فقطع لهما بالإبدال ياء ساكنة: صاحب الهادي[٥] وغيره، كسائر المغاربة[٦]؛ فيجتمع ساكنان، فيمدُّ لهما مدًّا مشبعاً، وهي كما قاله أبو عمرو: «لغة قريش»[٧].

---

(١) ومعنى: **(ظُبًى)**؛ جمع ظبة؛ وهي: حد السيف، والأسنة.

(٢) وقوله: **(زَكَا)**؛ فعل ماض، يقال زكا المال؛ أي: نما وكثر، وزكا الرجل؛ صار زكيًّا صالحاً.

(٣) هكذا في الأصل، باعتبار أن الضمير يرجع إلى السور الثلاث المذكورة آنفاً، وإن كان الضمير يرجع إلى الأئمة المذكورين فلعل الأحسن؛ لتمام المعنى التعبير: (فهؤلاء).

(٤) هكذا في الأصل، ولعل الأحسن: (من إضافة الصفة للموصوف).

(٥) ينظر: النشر ٤٠٤/١.

(٦) وهو الذي في: التيسير، والتبصرة، والتذكرة، والهداية، والكافي، وتلخيص العبارات، والعنوان. (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

(٧) ينظر: جامع البيان ٣٤٩/٢.

وقطع لهما بالتسهيل بين بين: صاحب المبهج[(١)]، وغيره[(٢)].

والوجهان في: الحرز[(٣)]، وغيره[(٤)].

وهما صحيحان عنهما[(٥)].

فتلخص فيها أربع قراءات[(٦)]:

الأولى: حذف الياء، مع تحقيق الهمزة؛ لقالون، وقنبل، [ويعقوب][(٧)].

والثانية: حذفها، مع تسهيل الهمزة؛ لورش[(٨)]، وأبي جعفر[(٩)]، وأحد وجهي: البزي، وأبي عمرو.

---

(١) قال في المبهج ما نصُّه: «وقرأه الباقون: بهمزة مليَّنَة من غير ياء في الأربعة»، وقد تحرفت كلمة: (ملينة) إلى (معلنة) في نسخة المبهج التي بين يديّ، فأوهمت التحقيق بدل التسهيل. (ينظر: المبهج ص (٤٦٢)).

(٢) وهو الذي في: الإرشاد، والكفاية، والمستنير، والغايتين، والتجريد، والروضة. (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

(٣) قال في حرز الأماني، الأبيات (٩٦٥ ـ ٩٦٦):

وَبِالْهَمْزِ كُلُّ الَّلاءِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ ... ذَكَا وَبِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَّلَا
وَكَالْيَاءِ مَكْسُوراً لِوَرْشٍ وَعَنْهُمَا ... وَقِفْ مُسْكِناً وَالْهَمْزُ زَاكِيهِ بُجِّلَا

(٤) كصاحب الإعلان، وذكرهما الداني في جامع البيان. (ينظر: جامع البيان ٣٤٨/٢ ـ ٣٤٩، والنشر ٤٠٤/١ ـ ٤٠٥).

(٥) ينظر: النشر ٤٠٤/١.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٤).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأظنه سهو من الشارح، حيث لم يذكر يعقوب مع الذين يقرؤون بالتحقيق وحذف الياء، وإن كان نصَّ على ذكره في أوّل الكلام، وقراءتهم هذه وصلاً ووقفاً. (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

(٨) بطريقيه.

(٩) وعلى وجه تسهيل الهمزة فيكون لورش وأبي جعفر ـ وصلاً ـ: المد، والقصر، وأمَّا وقفاً فلهما ثلاثة أوجه؛ تسهيل الهمزة بالروم مع المدّ، والقصر، ولهما إبدالها ياء ساكنة مع المد المشبع. (ينظر: البدور الزاهرة للقاضي ص (٢٥٣)).

والثالثة: حذفها، مع إبدال الهمزة ياء ساكنة(١)؛ للبزي، وأبي عمرو، في وجههما الثاني(٢).

والرابعة: إثبات الياء الساكنة، بعد الهمزة المحققة؛ للباقين(٣).

قال صاحب الاتحاف(٤) وغيره: «وكل من قرأ بالتسهيل إذا وقف قلبها ياء ساكنة(٥)؛ لأنه إذا وقف سكَّن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين؛ لزوال حركتها، فتقلبُ ياء، كما نقله المصنف(٦) عن نص الداني وغيره، فإن وقف بالروم فكالوصل».

قال ابن المصنف(٧): «قوله: **(هَادِيْهِ)**؛ أي: دليل البدل، أو الوجه، ومرشده(٨) (حَسَبْ)؛ أي: عَدَّ، وقَدَّرَ، والحسب أيضاً: القدر، وهو ما يعد من المفاخر(٩)».

---

(١) فيجتمع ساكنان، فيمدُّ لهما. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٤٩/٢).

(٢) وقراءة البزي وأبي عمرو في الوجهين المذكورين إنما هو حالة الوصل، وأمَّا وقفاً فإن لأبي عمرو والبزي تسهيل الهمز بالروم، مع المدِّ، والقصر، وإبدالها ياء ساكنة مع المدِّ المشبع. (ينظر: البدور الزاهرة للقاضي ص (٢٥٣)).

(٣) وهم على أصولهم في المد والقصر، ولحمزة وقفاً تسهيل الهمزة، مع المدِّ، والقصر، على أصله. (ينظر: البدور الزاهرة للقاضي ص (٢٥٣)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٠٩/١.

(٥) وذلك لتعذر الوقف على المسهلة، فيجتمع ساكنان، فيمدُّ لهما، قاله في الإتحاف، واللطائف، وقال في شرح النويري: «كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف قلبها ياء ساكنة؛ ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ؛ لزوال حركتها، فتنقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة»، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه، وهو تحرير نفيس، وهذه المسألة عزيزة، قلَّ من يستحضرها من المقرئين، وقلَّ من تعرض لها من أهل الكتب، كما نوَّه بذلك الإمام ابن الجزري في النشر بقوله في "التنبيهات من باب الهمز المفرد": «ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك»، وقد تعرضت لهذه المسئلة مفصلاً في أكثر من موضع. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٥٠/٢).

(٦) ينظر: النشر ٤٠٨/١، والكلام بحروفه موجود في شرح النويري ٢٩٨/٢.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٤).

(٨) ينظر: المفردات ص (٥٣٨)، ولسان العرب ٣٥٤/١٥ ـ ٣٥٥.

(٩) ينظر: المفردات ص (١١٦)، ولسان العرب ٣١١/١.

٢٢٥ ـ .... وَبَابَ[١] (يَيْأَسِ)[٢] اقْلِبَ ابْدِلْ: خُلْفَ[٣]هَبْ

(وَبَابُ ﴿ييأَسِ﴾)؛ أي: كل ما أتى من لفظ: ﴿يَاْيْـَٔسُ﴾[٤]؛ وهو:

﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾ [يوسف: ٨٠].

و﴿تَاْيْـَٔسُواْ﴾ [يوسف: ٨٧].

و﴿لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧].

و﴿إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ [يوسف: ١١٠].

و﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ في الرعد[٥].

فـ(ـاقْلِبِ) الهمزة قلباً مكانياً.

بأن تقدمها إلى موضع الياء، وتؤخر الياء إلى موضع الهمزة.

ثمَّ (أَبْدِلْ) الهمزة ألفاً[٦].

وذلك (خُلْفُ هَبْ)؛ أي: قراءة البزي ـ المرموز إليه بالهاء ـ بخلاف عنه.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الباء الثانية: (وَبَابَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضمها: (وَبَابُ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر السين: (يَيْأَسِ)، والثاني: بضم السين: (يَيْأَسُ)، والثالث: كذلك لكنه برسم الهمزة على نبرة: (يَيْئَسُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الخاء والفاء: (خَلْفَ)، وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وفتح الخاء على هذا الوجه سهو وسبق قلم، والثاني: بضم الخاء وفتح الفاء: (خُلْفَ)، والثالث: بضم الخاء والفاء: (خُلْفُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) وهي أربعة مواضع في سورة يوسف، وموضع خامس في سورة الرعد، ذكرها الشارح لاحقاً.

(٥) الآية: [٣١].

(٦) فيصير النطق بها: (تَايَسَوا).

وهي من عامة طرق أبي ربيعة عنه[١]، وإنما جاز إبدال الهمزة ألفاً؛ لسكونها بعد فتحة، كـ(ـرأس)، و(كأس)، وإن لم يكن من أصله ذلك[٢].

وروى الآخرون[٣] عن الطريقين ـ **كقراءة الباقين**[٤] ـ بالهمز بعد الياء الساكنة، من غير قلب وإبدال؛ على الأصل؛ لأن الياء من: ﴿يَيْئِسَ﴾؛ فاء، والهمزة عين[٥].

وقوله: (**هَبْ**)؛ بمعنى: انتبه، يقال هَبَّ من نومه؛ انتبه، واستيقظ[٦].

٢٢٦ ـ (هَيْئَةِ)[٧] أَدْغِمْ، مَعْ (بَرِيْ)، (مَرِيْ)، (هَنِيْ): خُلْفٌ[٨] ثَنَى......................

وقوله: (﴿هَيْئَةَ﴾ **ادْغِمْ**)؛ يعني: قرأ بالبدل، مع الإدغام.

قوله تعالى: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾، في آل عمران[٩] والمائدة[١٠].

---

(١) وهي رواية اللهبي، وابن بقرة، وغيرهم، عن البزي، وبه قرأ الداني على عبدالعزيز بن خواستي الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة. (ينظر: النشر ١/٤٠٥).

(٢) ينظر: حجة القراءات ص (٣٦٦)، والإتحاف ١/٢١٠.

(٣) أي: بقية الطرق عن البزي؛ وهي رواية ابن الحباب عنه، كما هي رواية سائر الرواة عن البزي، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وأبي الفتح، وهو الذي لم يذكر المهدوي، وسائر المغاربة عن البزي سواه. (ينظر: النشر ١/٤٠٥).

(٤) وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان بالقلب والإبدال في الخمسة كرواية أبي ربيعة. (ينظر: النشر ١/٤٠٥).

(٥) ينظر: حجة القراءات ص (٣٦٦)، والإتحاف ١/٢١٠.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٤)، ولسان العرب ١/٧٧٨.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء؛ حكاية عن النصِّ القرآني: (**هَيْئَةِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح التاء: (**هَيْئَةَ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الفاء مع التنوين: (**خُلْفاً**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء بلا تنوين: (**خُلْفَ**).

(٩) الآية: [٤٩].

(١٠) الآية: [١١٠].

(مَعْ) لفظ:

﴿بَرِي﴾ حيث وقع[1].

و﴿مَرَي﴾؛ أي: ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤].

و﴿هَنِي﴾؛ أي: ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤].

(خُلْفُ ثَنَى)؛ أي: الإمام أبو جعفر، بخلاف عنه من [١٣٩] الروايتين، في الأربعة[2].

وقرأها الباقون: بالهمز.

قال في الاتحاف[3]: «ووجه الإدغام في الكلِّ؛ أنَّ قاعدة أبي جعفر الإبدال، فيجتمع مثلان؛ أولهما ساكن، فيجب الإدغام».

---

(١) وذلك في السور الكريمة التالية: سورة الأنعام: الآيتين [١٩، ٧٨]، وسورة الأنفال: الآية [٤٨]، وسورة التوبة: الآية [٣]، وسورة يونس: الآية [٤١]، وسورة هود: الآيتين [٣٥، ٥٤]، وسورة الشعراء: الآية [٢١٦]، وسورة الحشر: الآية [١٦].

(٢) وأمّا الكلمات الأربع؛ ﴿بَرِيٓءٌ﴾، و﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ حيث وقع، و﴿هَنِيٓـًٔا﴾، و﴿مَّرِيٓـًٔا﴾؛ فقد روى هبة الله من طرقه، والهذلي عن أصحابه عن ابن شبيب، كلاهما عن ابن وردان؛ بالإدغام، وكذلك روى الهاشمي من طريقي الجوهري والمغازلي، والدوري، كلاهما عن ابن جماز، وروى باقي أصحاب أبي جعفر من الروايتين ذلك بالهمز.
وأمَّا في لفظ: ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾؛ فرواه ابن هارون من طرقه، والهذلي عن أصحابه، في رواية ابن وردان كذلك بالإدغام، وهي رواية الدوري وغيره عن ابن جماز، ورواه الباقون: عن أبي جعفر بالهمز، وبه قطع ابن سوار وغيره، عن أبي جعفر في الروايتين.
وانفرد الحنبلي، عن هبة الله، عن ابن وردان؛ بمدِّ الياء مدًّا متوسطاً من لفظ: ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾، ولم يروه عنه غيره، نصَّ عليه في الكفاية.
وقراءة أبي جعفر بالإظهار في لفظ ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾، وبالإدغام في الألفاظ الأربعة: ﴿بَرِيٓءٌ﴾، و﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾؛ حيث وقع، و﴿هَنِيٓـًٔا﴾، و﴿مَّرِيٓـًٔا﴾، كل ذلك من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: المستنير ٨٢/٢، والكفاية الكبرى ص (١٤١)، والنشر ٤٠٥/١، وشرح منحة مولى البر ص (٥٣)).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٠٩/١ ـ ٢١٠.

قال ابن المصنف[(١)]: «قوله: **(ثَنَى)**؛ أي: كفَّ، وصرف، ولوى».

٢٢٦ - ....[(النَّسِيءُ)][(٢)]: ثُـمْـرُهُ[(٣)] جَنِـي

وأَدْغِمْ قوله تعالى في التوبة: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧].

للمرموز إليهما بقوله: **(ثُمْرُهُ[(٤)] جَنِي)**؛ أي: أبي جعفر، وورش؛ من طريق الأزرق عنه.

فتُبْدَلُ الهمزة ياء، وتدغم الياء قبلها فيها، فيصير اللفظ بياء مشددة[(٥)].

وقرأه الباقون: منهم ورش؛ من طريق الأصبهاني عنه[(٦)]؛ بالهمز، فقول الدرر[(٧)]:

وَإِنَّـمَـا الـنَّـسِـيءُ وَرْشٌ أَبْـدَلَـهْ وَلِـسُـكُـونِ الْـيَـاءِ [قَـبْـلُ][(٨)] ثَـقَّـلَـهْ

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٥).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الأصل، وهو مثبت في أصل الشرح، وقد ضُبطت في الأصل؛ بالإبدال في الهمز ثم الإدغام: (**النَّسِيُّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بتحقيق الهمز: (**النَّسِيءُ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الثاء والراء: (**ثُمْرُهُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الثاء وضم الراء: (**ثَمْرُهُ**)، والثالث: بضم الثاء وفتح الراء: (**ثُمْرَهُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) ومعنى قوله: (**ثُمْرُهُ**)؛ جمع ثمار، وثمار جمع ثَمَر، فهو جمع الجمع، وضبطها بالإسكان من باب التخفيف، وقيل: ثُمُرٌ جمع ثَمَر.

(٥) ينظر: الإتحاف ٢٠٩/١.

(٦) وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بالإبدال والإدغام، كالأزرق عن ورش، فخالف سائر الرواة، وأمَّا قراءة الأصبهاني بالتحقيق في كلمة: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾؛ فهي من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: الكامل ص (٣٧٣)، والنشر ٤٠٥/١، وشرح منحة مولى البر ص (٥٢)).

(٧) ينظر: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ص (٨٥)، البيت رقم (١١٥)، وتحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع ص (١٧٣).

(٨) في الأصل كتبت: (قبله)، وهو تصحيف. (ينظر: النجوم الطوالع ص (٨٥)).

أراد به ورشاً من طريق الأزرق فقط.

قال ابن المصنف[(١)]: «(ثَمْرُهُ جَنِي)؛ أي: المجتَنى من الثمر، وأكثر ما يستعمل فيما كان غضاً».

٢٢٧ ـ (جُزْأً)[(٢)]: ثَناً[(٣)]................ ....

وَأَدْغِمْ:

﴿جُزْءًا﴾ في البقرة[(٤)].

و﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ في الحجر[(٥)].

و﴿مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥].

منصوبان، ومرفوع.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنًا)**؛ أي: أبي جعفر.

فيحذف الهمزة، ويشدد الزاي.

قال ابن المصنف[(٦)]: «ووجهه؛ أنه حذف الهمزة، فنقل حركتها إلى

---

(١) ونص كلام ابن الناظم: «قوله: **(جَنِي)**؛ عَنَى به ما يُجْتَنَى من ثمر وعسل». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٥)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بهمزة محققة مفتوحة منونة مرسومة على الألف: **(جُزْأً)**، والثاني: بهمزة مفتوحة منونة مرسومة على السطر: **(جُزْءًا)**، والثالث: بحذف الهمزة وتحريك الزاي مشددة مفتوحة منونة: **(جُزًّا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بالألف المقصورة: **(ثَنَى)**، والثاني: بالألف الممدودة، وبفتح النون مع التنوين: **(ثَناً)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بالألف الممدودة، وبفتح النون بلا تنوين: **(ثَنَا)**، ولم تضبط بالشكل في شرح موسى جار الله.

(٤) الآية: [٢٦٠].

(٥) الآية: [٤٤].

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٥).

الزاي، ثم ضعف، كالوقف على (فرح)(١)، ثم أجْرَى الوصل مُجْرَى الوقف(٢)، وهي لغة(٣)، قرأ بها(٤) الإمام الزهري(٥)، ويُحْكَى عن حمزة وقفاً(٦).

و(**ثَنَا**)؛ ما يذكر من المحامد، أصله (ثناء) بالمد، فقصر».

٢٢٧ ـ ....وَاهْمِزْ (يُضَاهُونَ): نَدَى(٧) ....

(**وَاهْمِزْ**)؛ أي: اقرأْ بالهمزة.

قوله تعالى: ﴿**يُضَاهُونَ**﴾ في التوبة(٨).

---

(١) وقد ضبطت هذه اللفظة بالحاء المهملة في شرح ابن الناظم المحقق، كضبط الشيخ الترمسي لها هنا، بينما هي في شرح ابن الناظم المطبوع مضبوطة بالميم والجيم: (مرج)، وضبطها في النشر بالفاء والجيم: (فرج)، وأقره صاحب كتاب منهج ابن الجزري، والكلام بحروفه موجود في النشر. (ينظر: النشر ٤٠٦/١، وشرح ابن الناظم ص (٩٥)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٢٣٧)).

(٢) قال الشيخ موسى جار الله ـ بعد أن ذكر هذا التوجيه ـ: «هكذا وجَّهُوا، والْأَوْجَهُ عندي: أنه فعل من مادة (ج ز ز)، أُطْلِقَ على البعض من الكل؛ لأنه كالمقطوع منه». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٥٨)).

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٥١/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٠٠/٢، والمحتسب ١١٣٧، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٤٥١/١.

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب، أبو بكر، الزهري، المدني، ولد سنة ١٥٠هـ، وقرأ على أنس بن مالك ﷺ، وعرض عليه نافع بن أبي نعيم، مات سنة ٢٢٤هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٦٢/٢ ـ ٢٦٣).

(٦) وقد حكاه ابن القاصح في "تحفة الأنام في وقف حمزة وهشام"، ونصَّ على أنه وجه لا تصح القراءة به، وذكر أن لحمزة في هذا الحرف وقفاً أربعة أوجه؛ النقل؛ وهو الصحيح، والإبدال واواً؛ وهو شاذ لا يصح، والتسهيل بين بين؛ وهو ضعيف، والوجه الرابع قراءته كأبي جعفر؛ ولا يصح، ولذا فإن الشارح ـ ﷺ ـ ذكر هذا الوجه بصيغة التمريض؛ والتي تفيد الترك والتقليل. (ينظر: تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام لابن القاصح ص (٢٧)، (خ)).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**نَدَى**)، والثاني: بالألف الممدودة: (**نَدَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) وهي في قراءة عاصم: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [٣٠]، وقد أثبت الشارح رسمها على قراءة الجمهور؛ موافقة لورودها في نظم الطيبة.

للإمام المرموز إليه بنون: (نَدَا)؛ أي: عاصم بكماله.

فيكون بكسر الهاء، ثم همزة مضمومة قبل الواو.

وقرأها الباقون: بضم الهاء، ثم واو من غير همز، كما تلفظ به المصنف.

والـ(ـنَّدَا)؛ [الجود][١] ـ كما قاله ابنه[٢] ـ.

٢٢٧ ـ .... بَابَ (النَّبِيْءِ)[٣]، وَ(النَّبُوْءَةِ)[٤]: الْهُدَى

واقرأ بالهمزة (**بَابَ**: ﴿**النَّبِيءِ**﴾)؛ أي: كل ما أتى من لفظ: ﴿**النَّبِيءِ**﴾؛ مفرداً، أو مجموعاً سالماً، أو مكسوراً؛ كـ﴿**ـالنَّبِيئِينَ**﴾، و﴿**الْأَنْبِيَاءِ**﴾[٥].

(**وَ**﴿**النَّبُوءَةِ**﴾)؛ المصدر.

للإمام المرموز إليه بهمزة: (**الْهُدَى**)؛ أي: نافع بكماله.

وصلاً، ووقفاً.

إلا أن قالون عنه قرأ: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ [٥٠]، و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [٥٣]؛

---

(١) ما بين المعكوفتين في الأصل كتبت: (الْجَوْدَة)، مشكلة بالحركات، بينما هي في شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ ضُبِطَت: (الجود)، قال في لسان العرب: «ونَدَوتُ؛ من الجُود، والنَّدَى؛ الجُودُ، ورجل نَدٍ؛ أَي جَوادٌ»، وقد أَثْبَتُّهَا كما جاءت في شرح ابن الناظم. (ينظر: لسان العرب ١٥/٣١٨).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهمز: (**النَّبِيْءِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالإبدال في الهمز: (**النَّبِيِّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهمز: (**النَّبُوْءَةِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالإبدال في الهمز: (**النَّبُوَّةِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) هكذا كتبت في الأصل، ولعل كتابتها بالهمز: (الأنبئاء) أولى؛ حتى تتسق مع الأمثلة التي قبلها والتي بعدها. (ينظر: الإتحاف ١/٢١٠).

موضعي الأحزاب(١)؛ بالإدغام حال الوصل، كما تقدم تحريره في الباب قبل هذا(٢).

وقرأ الباقون: بالياء، والتشديد مطلقاً.

قيل: إنه فرع عن المهموز(٣)، وقيل: إن كلًّا أصل.

قال في الإتحاف(٤): «وقد أنكره [قوم](٥)؛ أي: هَمْزِ ﴿**النَّبِيءِ**﴾(٦)، لما أخرجه الحاكم وصحَّحَه(٧): «من قوله ﷺ للأعرابي: لست بنبيء الله، ولكنني نبيّ الله»، قال أبو عبيد: أنكر عدوله عن الفصحى، أي: فيجوز الوجهان، ولكن الأفصح بغير همز»، على أنه تقدم قول الحافظ الذهبي: أنه حديث منكر(٨)، وحمران(٩) ـ أي أحد رواته ـ رافضي ليس بثقة، أي: **[١٤٠]** فلا يُسَلَّمُ للحاكم تصحيحه للخبر.

قال ابن المصنف(١٠): «**(الْهُدَى)**؛ الهداية، والدلالة بلطف، وَحَسُن مجيئه بعد ذكر النبي، والنبوة».

٢٢٨ ـ (ضِئَاءَ)(١١): زِنْ.................. ....

(١) الآية: [٢٢٠].

(٢) أي: في باب الهمزتين من كلمتين.

(٣) ينظر: شرح النويري ٢/٣٠٢.

(٤) ينظر: الإتحاف ١/٢١٠.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ١/٢١٠).

(٦) يوجد مكانها مسح وغموض، وما أثبته إنما هو من فهمٍ لسياق الكلام.

(٧) سبق تخريجه والكلام على إسناده في أوَّل باب الهمز.

(٨) حيث تعقبه الذهبي بقوله: «بل منكر لا يصح».

(٩) تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٩): (وحمزة عنه سليم وخلف...الخ).

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٥).

(١١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهمز: **(ضِئَاءَ)**، والثاني: بالإبدال في الهمز: **(ضِيَاءَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بالوجهين؛ =

واهمز: ﴿ضِيَآءً﴾؛ في يونس(١)، والأنبياء(٢)، والقصص(٣).

للمرموز إليه بزاي: (زِنْ)؛ أي: قنبل.

فإنه قرأه بهمز مفتوحة بعد الضاد، في الثلاثة، على القلب؛ بتقديم الهمزة [على الواو](٤)، إن قلنا إنه جمع(٥)، أو على الياء؛ إن قلنا إنه مصدر (ضاء)(٦)، فوقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة، فقلبت همزة؛ على حد (رداء)(٧)، فَزَعْمُ ابن مجاهد أن هذه القراءة غلط ـ مع اعترافه أنه قرأه كذلك على قنبل ـ هو الغلط، ولذا خالفه الناس، فإنهم رووه عنه بالهمزة، بلا خلاف عنهم(٨).

= الهمز: (ضِئَاءً)، والياء: (ضِيَاءً)، وعلى كلا الوجهين ضُبِطت الهمزة الثانية بالفتح مع التنوين.

(١) الآية: [٥].

(٢) الآية: [٤٨].

(٣) الآية: [٧١].

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٢١١/١).

(٥) أي: جمع (ضوء). (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٥٨)).

(٦) لغة في (أضاء). (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٥٨)).

(٧) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٥١٣/١، والإتحاف ٢١١/١، وشرح النويري ٣٠٤/٢، ومعجم القراءات ٤٩٦/٣ ـ ٤٩٧.

(٨) قال محقق الإتحاف: «وعبارة ابن مجاهد لا تدل على إنكاره لهذه الرواية، ولم يقل إنها غلط كما قاله المؤلف ـ يعني صاحب الإتحاف ـ، بل إنه نقل ما قاله أصحاب البزي بعد أن أثبت أنه قرأ بها على قنبل، حيث قال: قرأ ابن كثير وحده: (ضئآء)؛ بهمزتين فى كلِّ القرآن؛ الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأت على قنبل، وقرأ الباقون: بهمزة واحدة فى كل القرآن، وكان أصحاب البزى وابن فليح ينكرون هذا، ويقرؤون مثل قراءة الناس: (ضياء)، وأخبرنى الخزاعى عن عبدالوهّاب بن فليح عن أصحابه عن ابن كثير أنهم لا يعرفون إلا همزة واحدة بعد الألف فى (ضياء)»، وما ذكره الدكتور شعبان إسماعيل ـ من الاعتذار لابن مجاهد ـ من قوله: «وعبارة ابن مجاهد لا تدل على إنكاره لهذه الرواية، ولم يقل إنها غلط» ليس على إطلاقه، فتغليط ابن مجاهد لقراءة البزي معروف كما ذكره المصنفون في كتبهم، وقال أبو حيان في البحر المحيط: «وضعَّف ذلك؛ بأنّ القياس: =

وقرأه الباقون: بالياء في الثلاثة.

مصدرُ (ضَاء)[١]، كـ(عاد)[٢] (عياداً)، لغة في (أضاء)، أو جمعُ (ضوءٍ)؛ كـ(سَوطٍ) و(سِياط)، و(حَوْضٍ) و(حِيَاض)، وأصله (ضِواء)؛ قلبت الواو ياء؛ لكسر ما قبلها، وسكونها في المفرد[٣]، فلا خلاف في الهمزة الثانية.

٢٢٨ ـ ....(مُرْجَوْنَ)، (تُرْجِي): (حَقُّ[٤] صُمْ) كَسَا..................................

واهمز:

﴿مُرْجَوْنَ﴾ في التوبة[٥].

و﴿تُرْجِي﴾ في الأحزاب[٦].

للمرموز إليهم بقوله: (**حَقُّ**[٧] **صُمْ**[٨]) (**كَسَا**[٩])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وشعبة، وابن عامر.

= الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يتخيل إلى تقديم وتأخير يؤدي إلى اجتماعهما ولم يكونا في الأصل»، وقال في الدر المصون: «وكثيراً ما يتجرأ ابنُ مجاهد على شيخه وَيُغَلِّطهُ، وهذا لاينبغي، فإن قنبلاً بالمكان الذي يُمْنع أن يتكلَّم فيه أحد»، وقال موسى جار الله: «ومن أنكر فما أصاب، فإن القلب في اللغة ثابت». (ينظر: السبعة لابن مجاهد ص (٣٢٣)، والبحر المحيط ١٢٥/٥، والإتحاف ٢١١/١، والدر المصون ١٥٢/٦، وشرح موسى جار الله، ومعجم القراءات ٤٩٦/٣ ـ ٤٩٧).

(١) يَضُوءُ، ضِياءً.

(٢) يَعُودُ.

(٣) الواحد. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٥١٣/١، والإتحاف ٢١١/١، وشرح النويري ٣٠٤/٢، ومعجم القراءات ٤٩٦/٣ ـ ٤٩٧).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم القاف مع التشديد: (**حَقُّ**)، والثاني: بفتح القاف مع التشديد: (**حَقَّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي. ولم يتبين ضبطها في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٥) الآية: [١٠٦].

(٦) الآية: [٥١].

(٧) ومعنى قوله: (**حَقُّ**)؛ من الحق، ويقابله: الباطل.

(٨) ومعنى قوله: (**صُمْ**)؛ فعل أمر؛ من الصوم.

(٩) ومعنى قوله: (**كَسَا**)؛ فعل ماض؛ بمعنى: سد حاجة المحتاج بالكسوة، وهو مايلبس من الثياب ونحوها.

من (أَرْجَأَ) بالهمز، لغة تميم[١].

وقرأهما الباقون: بغير همز.

من (أرجى) معتلاً، لغة قيس، وأسد[٢].

٢٢٨ ـ ....(الْبَرِيئَةِ)[٣]: اتْلُ مِلْ[٤]......

واهمز: ﴿ٱلۡبَرِيَّةِ﴾؛ موضعيّ (لم يكن)[٥].

للمرموز إليهما [بأولي قوله][٦] (**أُتْلُ**[٧] **مِزْ**[٨])؛ أي: نافع، وابن ذكوان.

فإنهما [قرآها][٩] ﴿**بَرِيئَة**﴾؛ بهمزة مفتوحة بعد الياء.

لأنه من برأ الله الخلق؛ أي: اخترعه، فهو فَعيلة؛ بمعنى: مَفْعولة[١٠].

---

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٥٠٦/١، وشرح النويري ٣٠٥/٢، ولطائف الإشارات ٨٥٦/٢، والإتحاف ٢١٢/١، وشرح موسى جار الله ص (٥٨).

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٥٠٦/١، وشرح النويري ٣٠٥/٢، ولطائف الإشارات ٨٥٦/٢، والإتحاف ٢١٢/١، وشرح موسى جار الله ص (٥٨).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أقوال: الأول: ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالهمز مكان الياء: (**الْبَرِيئَة**)، والثاني: بإبدال الهمزة ياء، وبكسرها؛ على الحكاية: (**الْبَرِيَّةِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي بالإبدال في الهمز في نسخة رضوان العقبي، إلا أن التاء لم تضبط بالشكل، والثالث: بفتح التاء: (**الْبَرِيَّةَ**)، والرابع: بضمها: (**الْبَرِيَّةُ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال: الأول ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش الشرح ـ: (**مِلْ**)، والثاني: (**مِنْ**)، والثالث: (**مِزْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) الآية: [٦، ٧].

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٧) ومعنى قوله: (**أُتْلُ**)؛ فعل أمر؛ من الأمر بالتلاوة والقراءة.

(٨) ومعنى قوله: (**مِزْ**)؛ فعل أمر؛ من الأمر بتمييز الأشياء، أو بتمييز الأقوال.

(٩) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل على التثنية: (قرآهما).

(١٠) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣٨٥/٢، وشرح النويري ٣٠٥/٢، ولطائف الإشارات ٨٥٦/٢، والإتحاف ٢١١/١.

وقرأهما الباقون: بغير همزة، مع تشديد الياء.

تخفيفاً[(١)].

٢٢٨ ـ ....(بَـادِئَ)[(٢)]: حُـمْ

واهمز: ﴿بَادِئَ ٱلرَّأْيِ﴾ في هود[(٣)].

للمرموز إليه بحاء: **(حُمْ)**[(٤)]؛ أي: أبي عمرو.

فإنه قرأه بهمزة بعد الدال[(٥)].

قال في الاتحاف[(٦)]: «أي: أوَّلَ الرأي، بلا رويَّة وتأمل، بل من أول وهلة».

وقرأه الباقون: بالياء.

فيحتمل أن يكون كما ذكر، لكنه خفف، وأن يكون من (بدأ)؛ (ظهر)، أي: ظاهر الرأي دون باطنه، أي: لو تأمل لظهر، والمعنى كالأول[(٧)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٨)].

---

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣٨٥/٢، وشرح النويري ٣٠٥/٢، ولطائف الإشارات ٨٥٦/٢، والإتحاف ٢١١/١.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين: الأول: بالهمز مكان الياء: **(بَادِئَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بإبدال الهمزة ياء: **(بَادِيَ)**. وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بالوجهين؛ الهمز: والياء.

(٣) الآية: [٢٧].

(٤) معنى قوله: **(حُمْ)**؛ أي: فعل أمر، من حام الطير يحوم إذا دار في طيرانه حول الماء والخضرة ونحوهما.

(٥) ينظر: النشر ٤٠٧/١، والإتحاف ٢١١/١.

(٦) ينظر: الإتحاف ١٢٤/٢.

(٧) ينظر: الإتحاف ١٢٤/٢.

(٨) ينظر: النشر ٣٩٠/١ ـ ٤٠٨، وشرح النويري ٢٧٣/٢ ـ ٣٠٧، وشرح ابن الناظم ص (٨٨ ـ ٩٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٧/أ ـ ل ٤١/أ)، والإتحاف ١٩٩/١ ـ ٢١٢.

بَابُ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا

هو من أنواع تخفيف الهمز المفرد؛ لغة لبعض العرب(١).

قال ابن المصنف(٢): «وإنما أُخِّر ـ أي عن الساكن ـ؛ لاختصاص تخفيفه وصلاً».

وقال في الإتحاف(٣): «لخفته(٤)؛ بناء على أن متحرك الهمزة أخف من ساكنها، بخلاف باقي الحروف فإنها بالعكس، لكن صحح الجعبري أنها كغيرها [١٤١]».

ويمكن توجيه ذلك بمراعاة الترتيب الخلافي، فإن أول وقوعه في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤]، وقبله: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣].

٢٢٩ ـ وَانْقُلْ إِلَى الْآخِرِ غَيْرَ حَرْفِ مَدْ: لِـوَرْشٍ. الَّا [هَـا](٥) كِـتَـابِـيَـهْ أَسَـدْ

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

(**وَانْقُلْ**) حركة همزة القطع.

(**إِلَى**) الحرف الساكن.

(**الْآخِرِ**) الملاصق لها من آخر الكلمة التي قبلها.

---

(١) ينظر: الكتاب ٦٥٥/٣، ولطائف الإشارات ٨٥٨/٢، والنشر ٤٠٨/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٥) بتصرف يسير.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢١٣/١.

(٤) وبه قال النويري في شرحه (٣٠٩/٢)، وكذا المنير السمنودي في سطعاته (ل ٣٩/ب).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو ثابت في أصل الشرح.

فيتحرك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط الهمزة[(١)].

بشرط أن يكون الساكن **(غَيْرَ حَرْفِ مَدْ)**.

سواء كان تنويناً، أم لام تعريف، أم غير ذلك، أصلياً، أو زائداً[(٢)].

(لِوَرْشٍ)؛ فإنه اختص بذلك باتفاق طريقيه؛ الأزرق، والأصبهاني[(٣)].

وذلك نحو:

﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦][(٤)].

﴿شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ﴾ [يس: ١٢][(٥)].

﴿خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾ [هود: ١ ـ ٢].

﴿بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ﴾ [الفجر: ٦ ـ ٧].

﴿يَوۡمٍ أُجِّلَتۡ﴾ [المرسلات: ١٢].

﴿نَارٌ حَامِيَةُۢ ۝١١ أَلۡهَىٰكُمُ﴾ [القارعة: ١١ ـ التكاثر: ١][(٦)].

ونحو:

﴿ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤][(٧)].

---

(١) وهذه هي اللغة الفصحى في النقل، فيقولون في نحو: (الْمَرْأَة)، و(الْكَمْأَة)، الْمَرَة والْكَمَة، وحُكِيَ إبقاء الهمزة وتدبيرها بحركة ما قبلها، فيقولون: المَرَاة، والكَمَاة، بمدة بدل الهمزة، وهو ضعيف. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٥٨/٢).

(٢) وسواء تقدمه همزة الاستفهام، أم لم تتقدمه، كما بين الشارح ذلك في الأمثلة. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٥٩/٢).

(٣) وكذا صح النقل فيما انفرد به الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عنه، وهو رواية العُمَري عن أصحابه عن أبي جعفر، وهو شاذ لا يقرأ به من طرق المتن. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٥٨/٢).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وسورة النبأ: الآية [٢٩].

(٦) وسورة التكاثر: الآية [١].

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [التوبة: ٢٣][(١)].

﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١][(٢)].

﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١].

﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ﴾ [يونس: ٩١].

﴿يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ﴾ [الجن: ٩].

ونحو:

﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢].

و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤].

و﴿مَنْ أَوْفَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٦].

﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١ ـ ٢].

﴿فَحَدِّثْ ۝١١ أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الضحى: ١١ ـ الشرح: ١].

ونحو:

﴿خَلَوْا۟ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤].

﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧].

والمقصود من ذلك التخفيف[(٣)].

وخرج بهمزة القطع: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]، خلافاً لمن زعمه[(٤)].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وبه قال النويري في شرحه (٣٠٩/٢)، وكذا المنير السمنودي في سطعاته (ل ٣٩/ب)، وابن الناظم في شرحه ص (٩٥)، وصاحب لطائف الإشارات (٨٥٩/٢)، وصاحب الإتحاف في إتحافه (٢١٣/١).

(٤) وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره، قال العكبري: «وقيل الهمزة في (الله) همزة قطع، =

وبقيد السكون نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا﴾ [البقرة: ٤٤].

وبغير حرف مد؛ نحو:

﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١](١).

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤].

﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

ودخل في الزائد تاء التأنيث؛ نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩].

وأما ميم الجمع فقد عُلِمَ عدم النقل إليها من مذهب ورش(٢)؛

= وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، فلذلك ألقيت حركتها على الميم لأنها تستحق الثبوت، وهذا يصح على قول من جعل أداة التعريف (أل)»، وقال السمين الحلبيّ: «قال ابن كيسان: ألفُ (الله)، وكلُّ ألفٍ مع لام التعريف ألفُ قطْع بمنزلة "قد"، وإنما وُصِلَتْ لكثرة الاستعمالِ، فَمَنْ حَرَّكَ الميمَ ألَقى عليها حركةَ الهمزةِ ـ التي بمنزلةِ القاف من "قد" ـ من "الله" ففتحها بفتحةِ الهمزةِ، نقله عنه مكي، فعلى هذا هذه حركةُ نقلٍ من همزةِ قطع، وهذا المذهبُ هو مشهورٌ عن الخليلِ بن أحمد، حيث يَعْتقد أنَّ التعريف حَصَلَ بمجموعِ (أل) كالاستفهامِ يحصل بمجموعِ (هل)، وأنَّ الهمزة ليست مزيدةً، لكنه مع اعتقادِه ذلك يوافِقُ علىَ سقوطها في الدَّرْج إجراءً لها مُجْرى همزة الوصل لكثرة الاستعمالِ، ولذلك قد ثبتَتْ ضرورة، لأنَّ الضرورةَ تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها»، وقال مكي في التبصرة: «وأجمع القراء على وصل الألف من اسم الله جلَّ ذكره، إلا ما روي عن أبي بكر عن عاصم من أنه قطع، وهي رواية الأعشى عن أبي بكر». (ينظر: السبعة ص (٢٠٠)، والتبصرة ص (١٧٦)، والبحر المحيط ٢/٣٧٤، والكشاف ١/٣٠٩، والتبيان في إعراب القرآن ١/١٢٢، والدر المصون ٣/١٣، والإتحاف ١/٢١٣).

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وقد حرَّرَ هذه المسألة ابن الجزري في النشر حيث قال: «ميم الجمع؛ أما لورش فواضح، لأن مذهبه عند الهمزة صلتها بواو، فلم تقع الهمزة بعدها في مذهبه إلا بعد حرف مد من أجل الصلة، وأما من طريق الهاشمي عن ابن جماز فإن الهذلي نص على مذهبه عدم الصلة مطلقاً، ومقتضى هذا الإطلاق عدم صلتها عند الهمزة، ونص ـ أيضا ـ له على النقل مطلقاً، ومقتضى ذلك النقل إلى ميم الجمع. وهذا من المشكل تحقيقه؛ فإني لا أعلم له نصًّا في ميم الجمع بخصوصيتها بشيء فأرجع إليه، والذي أعول عليه في ذلك عدم النقل فيها بخصوصيتها، والأخذ فيها بالصلة، وحجتي في ذلك: =

لأنه يصلها قبل همزة القطع، كما تقدم، فلم تقع الهمزة إلا بعد حرف الصلة.

= أني لما لم أجد له فيها نصًّا؛ رجعت إلى أصوله ومذاهب أصحابه، ومن اشترك معه على الأخذ بتلك القراءة، ووافقه على النقل في الرواية، وهو الزبير بن محمد بن عبدالله بن سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العمري؛ أحد الرواة المشهورين عن أبي جعفر من رواية ابن وردان؛ فوجدته يروي النقل نصًّا وأداء وخص ميم الجمع بالصلة ليس إلا، وكذلك ورش وغيره من رواة النقل عن نافع، كلهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير صلة، ووجدت نص من يعتمد عليه من الأئمة صريحاً في عدم جواز النقل في ميم الجمع. فوجب المصير إلى عدم النقل فيها. وحسن المصير إلى الصلة دون عدمها جمعاً بين النص بمنع النقل فيها، وبين القياس في الأخذ بالصلة فيها دون الإسكان، وذلك أني لما لم أرَ أحد نقل عن أبي جعفر، ولا عن نافع؛ الذي هو أحد أصحاب أبي جعفر، النقل في غير ميم الجمع وخصصها بالإسكان، كما أني لا أعلم أحداً منهم نص على النقل فيها، وحمل رواية الراوي على من شاركه في تلك الرواية أو وافقه في أصل تلك القراءة أصل معتمد مرجوع إليه، ولا سيما عند التشكيك والإشكال، فقد اعتمده غير واحد من أئمتنا ـ رحمهم الله ـ لما لم يجدوا نصًّا يرجعون إليه»، قلتُ: وقول ابن الجزري: «كما أني لا أعلم أحداً منهم نص على النقل فيها» مستدرك عليه بنقله هو نفسه ـ في موضع آخر من كتاب النشر ـ النقل عند ميم الجمع لابن مهران، ولكنه ـ أي ابن الجزري ـ نسي، وجلَّ من لايسهو، فقد قال في باب وقف حمزة وهشام على الهمز (٤٤١/١): «وإنما لم يجز النقل في ذلك لأن ميم الجمع أصلها الضم فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به ولذلك آثر من مذهبه النقل صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها على ما فعل ورش وغيره، على أن ابن مهران ذكر ـ في كتابه في وقف حمزة ـ فيها مذاهب؛ أحدها: نقل حركة الهمزة إليها مطلقاً فتضم في نحو: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، وتفتح في نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وتكسر في نحو: ﴿إِيمَـٰنُكُمْ إِن كُنتُم﴾ [البقرة: ٩٣]، الثاني: أنها تضم مطلقاً ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذراً من تحرك الميم بحركتها الأصلية، قلت: وهذا لا يمكن في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا﴾ [الأنفال: ٣١]، ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]؛ لأن الألف والياء حينئذٍ لا يقعان بعد ضمة، الثالث: ينقل في الضم والكسر دون الفتح لئلا تشتبه بالتثنية. . .الخ»، **فخلاصة التحرير في هذه المسألة هو**: أنَّ ميم الجمع من طريق الهاشمي عن ابن جماز، وقد نص الهذلي على أن مذهبه عدم الصلة مطلقاً؛ ومقتضاه: عدم صلتها عند الهمزة، ونص له ـ أيضاً ـ على النقل مطلقاً؛ ومقتضاه: النقل إلى ميم الجمع، قال النويري ـ كما في النشر ـ: «وهو مشكل، فإن أحداً لم ينص على النقل لميم الجمع بخصوصها، والصواب: عدم النقل فيها؛ لخصوصها، والأخذ فيها بالصلة، نصَّ عليه أبو الكرم الشهرزوري». (ينظر: النشر ٤١٨/١، وشرح النويري ٣٢٥/٢).

وعلم مما قررنا أن لام التعريف ـ وإن اشتد اتصالها بمدخولها حتى رسمت معه ـ هي في حكم المنفصل، وهي وحدها حرف تعريف، والهمزة قبلها للوصل، أو (أل) بجملتها حرف تعريف؛ قولان للنحاة.

ويتفرع عليه [أنه][1] إذا ابتدئ بنحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ على مذهب الناقل:

فعلى الثاني: ابتداء بالهمزة، بعدها لام متحركة[2].

وعلى الأول: إن اعتد بالعارض ابْتُدِئَ باللام، وإلا ابْتُدِئَ بالهمزة[3].

وهذان يجريان في كل لام نقل إليها عند الناقل.

قال المصنف[4]: «وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير».

ولا خلاف بين أئمة أهل الأداء عن ورش في النقل.

(**إِلَّا "هَاءَ"**) ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ في الحاقة[5].

فاختلف في نقل همزة ﴿إِنِّي﴾ إليها.

فذهب جماعة: إلى النقل؛ طرداً للباب، ولأن تسكينه بنية الوقف، فهو موجود في اللفظ[6].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) وهو مذهب الخليل بن أحمد. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٦١/٢، والإتحاف ٢١٤/١).

(٣) وهو مذهب سيبويه وغيره. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٦١/٢، والإتحاف ٢١٤/١).

(٤) ينظر: النشر ٤١٦/١.

(٥) الآية: [٢٠].

(٦) وبه قطع غير واحد من طريق الأصبهاني، وهو ظاهر نصوص العراقيين له، وذكره بعضهم عن الأزرق، وبه قرأ صاحب التجريد على عبدالباقي عن أبيه من طريق أبي هلال عنه، وأشار إلى ضعفه أبو القاسم الشاطبي، وقال مكي: «أخذ قوم بترك النقل في هذا، وتركه أحسن وأقوى، وبه قرأت»، وذكر أبو العباس المهدوي في هدايته الوجهان فقال: «وعنه النقل والتحقيق»؛ فسوَّى بين الوجهين، وقال المنير السمنودي: «وبالوجهين قرأت على شيخي النور الرميلي ـ رحمه الله تعالى ـ». (ينظر: التبصرة ص (٩٣)، والتجريد ص (١٣٨)، وحرز الأماني، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤٠٩/١، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٩/ب)).

والجمهور: إلى عدمه، بل يقرأ له بإسكان الهاء، وتحقيق الهمزة، كقراءة **الباقين**؛ لكونها هاء سكت(١).

وهذا ما رجَّحَه(٢) المصنف حيث قال:

(أَسَدْ)؛ أي: أولى وأقوم؛ من السداد، وهو الاستقامة(٣).

قال(٤): «فترك النقل فيه المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية؛ لأن هاء السكت حكمها السكون فلا تُحَرَّكُ إلا **[١٤٢]** لضرورة الشعر، على ما فيه من قبح». انتهى(٥).

٢٣٠ ـ وَافَقَ (مِنْ إِسْتَبْرَقٍ): غَرْ ....

ثم بين الموافقين لورش في نقل بعض الحروف، فقال:

(وَافَقَ) ورشاً على نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

في قوله تعالى: ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ في سورة الرحمن(٦) خاصة(٧).

---

(١) ولم يذكر في التيسير غيره، وقال: إنه قرأ بالتحقيق من طريقيه على الخاقاني وأبي الفتح وابن غلبون، وبه قرأ صاحب التجريد من طريق الأزرق عن ابن نفيس عن أصحابه عنه، وعلى عبدالباقي عن أصحابه عن ابن عراك عنه، ومن طريق الأصبهاني أيضاً بغير خلف عنه وهو الذي رجحه الشاطبي وغيره. (ينظر: التيسير ص (٣٨)، والتجريد ص (١٣٨)، وحرز الأماني، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ١/٤٠٩).

(٢) أي: أنه رجَّح مذهب الجمهور.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٦)، ولسان العرب ٣/٢١٠.

(٤) ينظر: النشر ١/٤٠٨.

(٥) قال في النشر: «وانفرد الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز بالنقل كمذهب ورش فيما ينقل إليه من جميع القرآن، وهو رواية العمري عن أصحابه عن أبي جعفر». (ينظر: النشر ١/٤٠٨).

(٦) الآية: [٥٤].

(٧) قال النويري في شرح الطيبة (٣١٣/٢): «قيد: ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾، بـ﴿مِنْ﴾؛ ليخرج التي في (الإنسان)»، ورأيت صاحب الإتحاف (٢١٥/١) قد نقل عن النويري كلامه بمعناه حيث قال: «وخرج موضع (هل أتى)»، ثم قال محقق شرح النويري ـ معقباً على كلام النويري ـ: «وقوله: ليخرج التي في (الإنسان) على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، =

أحد راويي يعقوب المرموز إليه بغين: **(غَزْ)**؛ أي: رويس.

قال ابن المصنف[(١)]: «وخصها بالنقل؛ لثقلها بالعجمة والطول، قال: و**(غَزْ)**؛ من غَيْرَة الرجل على أهله لتمام مروءته، كأنه يشير إلى ما أعد الله تعالى في ذلك لأهل الجنة، فليغر الرجل على نفسه، ولا يقصر فيكون محروماً». انتهى.

وما ذكره في توجيه التخصيص بالعجمة مُصَرِّحٌ بأن في القرآن لفظاً أعجمياً معرباً، وهو خلاف مذهب الشافعي ـ رضي الله تعالى عنه ـ والأكثرين، قال في البدر اللامع:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَفْقَ الْمُعَظَّمِ ... وَابْنِ جَرِيرٍ وَالْإِمَامِ الْأَعْظَمِ

قال في الرسالة[(٢)]: «الواجب على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى وأقرب إلى السلامة ـ إن شاء الله تعالى ـ، فقال قائل منهم: إن في القرآن عربياً وأعجمياً، والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب، ولعل من قال إن في القرآن غير لسان العرب ذهب إلى أن من القرآن خاصًّا يجهل بعضه بعض العرب، ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ الله ـ ﷺ ـ والله يغفر لنا ولهم»[(٣)].

= ولو أراد الحصر لقال: والكهف والدخان، حيث إن هذا الحرف القرآني ـ أي: ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾ ـ قد ورد فيهما»، قلتُ: ليس هذا ولا ذاك؛ لأن موضع سورة الرحمن لا يمكن أن يلتبس مع المواضع الثلاثة الأخرى؛ لأن جميع المواضع الثلاثة لا يصح فيها النقل بحال من الأحوال لعدم وجود الساكن الذي تنقل إليه حركة الهمزة أصلاً، وعليه ـ وحسب رأي الباحث ـ فإن (من) في كلام الناظم ليست قيدًا وإنما هي نقل لصورة الحرف الذي رُوِيَ فيه النقل عن رويس، ولا يمكن أن يصح نقلٌ إلا إذا وجد همزة قطع قبلها حرف ساكن غير حرف مد، والله أعلم.

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٦).

(٢) ينظر: الرسالة ص (٤٢).

(٣) ووافق الإمام الشافعي جمع من العلماء؛ منهم: أبو عبيدة، وابن جرير الطبري، =

ثم أطال الاستدلال في الرد على ذلك القائل[(١)].

فالذي قرره المحققون[(٢)]: أن مثل ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾، و﴿مِشْكَاةٍ﴾، و﴿قِسْطَاسِ﴾، من توافق اللغات العربية وغيرها.

٢٣٠ - ....وَاخْتُلِفْ فَي (الْآنَ)[(٣)]: خُذْ. وَيُونُسٌ[(٤)]: بِهِ خَطِفْ[(٥)]

= والقاضي أبو بكر، وابن فارس، وغيرهم، وقد أفاض الإمام السيوطي في بحث هذه المسألة وذكر أقوال العلماء فيها ومذاهبهم ثم قال: «وأقوى ما رأيته للوقوع - وهو اختياري - ما أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل قال: في القرآن من كل لسان؛ فهذه إشارة إلى أن حكمة وقوع هذه الألفاظ في القرآن أنه حوى علوم الأولين والآخرين ونبأ كل شيء، فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن ليتم إحاطته بكل شيء، فاختير له من كل لغة أعذبها وأخفها وأكثرها استعمالاً للعرب..الخ». (ينظر: الإتقان للسيوطي ٩٣٥/٤، ٩٣٧ - ٩٣٨).

(١) قال محقق "الإتقان": «بعد دراسة أقوال العلماء في وقوع المعرب في القرآن الكريم وفحص الكلمات المذكورة في هذا الصدد اتضح لنا أنه لا يقع المعرب في القرآن الكريم إلا في مجالين اثنين هما: الأعلام، وأسماء أشياء أو مسميات لم يكن لهم بها عهد؛ كـ(الزنجبيل)، و(الإستبرق)، و(السندس)، ونحوها، ومن ثم فإن كلمات كـ(ابلعي)، و(اخلد)، و(أواب) وما إلى ذلك: كلمات عربية، من التعسف القول بكونها معربة، أمَّا القول بأنَّ القرآن الكريم فيه كلمات من كل لسان فمجانب للصواب، إذ الحكمة تقتضي أن يكون الكلام بلغة المخاطب، كما أكد سبحانه هذا المبدأ في القرآن الكريم، ولو كان الأمر كما قالوا لتحوَّل القرآن إلى كتاب ألغاز، وما فائدة كتاب لا يفهمه المخاطب إلا إذا عرف عشرات اللغات». (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٩٣٤/٤ - بتصرف يسير -).

(٢) ونصَّ عليه ابن جرير الطبري في جامع البيان ١١/١، ٢١.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالنقل في الهمز: (**الَانَ**)، والثاني: بالتحقيق في الهمز: (**الْآنَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بالنقل، والابتداء بلام مفتوحة: (**لَانَ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**الآنَ**)، (**لَانَ**)، (**الْآنَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم النون، وضم السين مع التنوين: (**يُونُسٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم النون، والكسر في السين مع التنوين: (**وَيُونُسٍ**)، والثالث: بالكسر في النون، وكسر السين مع التنوين: (**وَيُونِسٍ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة؛ على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء: (**خَطِفْ**)، =

(وَاخْتُلِفْ) (فِي) نقل حركة الهمزة إلى اللام.

من كلمة ﴿ٱلْـَٔانَ﴾ حيث أتت في القرآن؛ نحو:

﴿قَالُواْ ٱلْـَٔانَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١].

﴿فَٱلْـَٔانَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

﴿ٱلْـَٔانَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١].

عن المرموز إليه بخاء (خُذْ)؛ أي: ابن وردان.

فروى النهرواني، وابن هارون ـ من غير طريق هبة الله ـ، عنه: النقل[١]، ـ كورش ـ.

وروى هبة الله، وابن مهران، [والوزان][٢]، وابن العلاف، عنه عدم النقل، ـ كالباقين[٣] ـ.

(وَ)أمَّا: ﴿ءَآلْـَٔانَ وَقَدْ﴾، المستفهم.

في موضعي (يُونُسٌ)[٤].

فوافق ورشاً على النقل فيه المرموز إليهما بقوله: (بِهِ خَطِفْ)؛ أي: قالون[٥]، وابن وردان[٦]، بلا خلاف فيه عنهما.

= وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الخاء؛ على البناء للمفعول: (خُطِفْ)، ولم يتبين ضبطها النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) وهو رواية الأهوازي، والرهاوي، وغيرهما عنه. (ينظر: النشر ٢/٤١٠).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) والوجهان صحيحان عنه، نصَّ عليهما له غير واحد من الأئمة. (ينظر: النشر ٢/٤١٠).

(٤) الآيتين: ﴿ءَآلْـَٔانَ وَقَدْ كُنتُم﴾ [٥١]، ﴿ءَآلْـَٔانَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [٩١].

(٥) وانفرد الحمامي، عن النقاش، عن أبي الحسن الجمال، عن الحلواني، عن قالون: بالتحقيق فيها، كالجماعة، وكذلك انفرد سبط الخياط في كفايته لحكايته في وجه لأبي نشيط، وقد خالفا في ذلك جميع أصحاب قالون وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه. (ينظر: النشر ١/٤١٠).

(٦) وانفرد أبو الحسن بن العلاف ـ أيضاً ـ، عن أصحابه، عن ابن وردان؛ بالتحقيق في الحرفين، فخالف الناس في ذلك. (ينظر: النشر ١/٤١٠).

وتقدم أنَّ في همز الاستفهام وجهين [١٤٣]؛ إشباع المد، والتسهيل بلا مد، للجميع. وحينئذٍ فإذا قُرِئَ لنافع وأبي جعفر ـ من رواية ابن وردان ـ بالوجه الأول؛ وهو الإبدال ونقل حركة الهمزة إلى اللام، جاز لهما في هذه الألف المبدلة المد والقصر؛ لقاعدة: الاعتداد بالعارض وعدمه، فإن وقف لهما عليها كان مع كل واحد من هذه الثلاثة سكون الوقف.

وللأزرق بالنظر إلى مد الهمزتين على لزوم البدل وجوازه ستة أوجه [كما قدَّمناه عن التقريب مع نظمها(١)، وأما على وجه التسهيل فله ثلاثة أوجه(٢)](٣) في الألف الثانية، لكن القصر غريب في طرق الأزرق؛ لأن ابن غلبون، وابن بليمة، الراويين عنه القصر في باب (آمن) مذهبهما في همز الوصل الإبدال لا التسهيل، لكنه ظاهر الحرز، وهو طريق الأصبهاني عن ورش، وهو أيضاً لقالون، وأبي جعفر(٤).

قال ابن المصنف(٥) «قوله: (**خَطِفْ**)؛ أي: أخذ سريعاً، يقال: (خَطِف) بالكسر، (يَخْطَف) بالفتح، وبالعكس؛ إذا اختلس بسرعة، كناية عن شدة العناية والحرص، وضمير (**بِهِ**) عائد على النقل، أو على الخلف»، انتهى.

---

(١) وهو قول ابن الجزري في التقريب ص (٢٠):

لِـلَازْرَقِ فِـي الآن سِـتَّـةُ أَوْجُـهٍ ... عَلَى وَجْه إِبْدَالٍ لَدَى وَصْلِه تَجْرِي
فَـمُـدَّ وثَـلِّـثْ ثَـانِـيـاً ثُـمَّ وَسِّـطـاً ... بِهِ وبِقَصْرٍ ثُمَّ بالـقَصْرِ مَعْ قَـصْرِ

(٢) وقد نظمها ابن أسد ـ متمماً بذلك أبيات ابن الجزري السابقة ـ بقوله:

وَفِي وَجْهِ تَسْهِيْلٍ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ... بِثَانٍ فَقَطْ مَعْ قَصْرِ أَوَّله فَادْرِ

(ينظر: حل المشكلات ص (٦٦)).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: (صح).

(٤) من قول الشارح: (وللأزرق بالنظر إلى مد الهمزتين. . .الخ) إلى هنا، موجود بحروفه ومعناه في النشر، حيث حرر هذه المسألة ابن الجزري ـ في النشر ـ تحريراً بديعاً قال في فاتحته: «فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها، وطرقها، وتقديراتها، وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم لم أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها، فلا يعول على خلاف ما ذكرت هنا، والحق أحق أن يتبع. . .الخ». (ينظر: النشر ٣٥٩/١، وحل المشكلات ص (٦٥ ـ ٦٦)).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٦).

وعلى كلٍّ؛ هو إشارة إلى عدم الخلاف عنهما فيه، كما قررناه.

٢٣١ ـ وَ(عَاداً الْأُولَى)[(١)]، فَ(عَاداً لُوْلَى[(٢)]): مَـدًا حِـمَـاهُ مُـدْغَـمـاً مَـنْـقُـولَا

(**وَ**)**اخْتُلِفَ** في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ في النجم[(٣)].

(**فَـ**)ـقرأه: بالإدغام، مع النقل.

كما تلفظ به المصنف بقوله: ﴿**عَاداً لُوْلَى**﴾.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**مَدًا حِمَاهُ**[(٤)])؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب.

حال كونه:

(**مُدْغَماً**) تنوينه في اللام.

(**مَنْقُولَا**)؛ أي: بعد نقل حركة الهمزة إليها.

وذلك أنه لما نقل حركة الهمزة وأسقطت؛ اعتد بالعارض، وترك التنوين على حاله ساكناً، ثم أدغم في اللام،كما في: ﴿هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

وقرأه الباقون ـ وهم؛ ابن كثير، وابن عامر، والكوفيون ـ: بكسر التنوين قبلها، وسكون اللام، وتحقيق الهمزة من غير نقل، لا خلاف بين الجميع في ذلك.

---

(١) لم تضبط هذه الكلمة بالشكل في شرح موسى جار الله، فأوهم ذلك ضبطها بالنقل في الهمز، وقد أجمع على تحقيق الهمز كل النسخ والشروح.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بلام مضمومة مشددة: (**لُّوْلى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بتشديد اللام، مع إثبات همزة الوصل: (**الُّوْلى**)، والثالث: بلام مضمومة عارية من التشديد: (**لُوْلى**)، والرابع: بإثبات همزة الوصل: (**الُاوْلى**).

(٣) الآية: [٥٠].

(٤) في الأصل: (حماً)، والصواب ما أثبته؛ وهو الذي أثبته الشارح في المتن الذي على هامش الشرح.

٢٣٢ ـ وَخُلْفُ هَمْزِ الْوَاوِ فِي النَّقْلِ: بَسَمْ. وَابْدَا[١] لِغَيْرِ وَرْشِ[٢] بِالْأَصْلِ أَتَمْ.
٢٣٣ ـ وَابْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ أَجَلْ ....

(**وَخُلْفُ هَمْزِ الْوَاوِ**) بعد اللام همزة ساكنة.

(**فِي**).

حال: (**النَّقْلِ**)، والإدغام.

للمرموز إليه بباء (**بَسَمْ**)؛ أي: قالون[٣].

قال في الإتحاف[٤]: «فروى همزها من الطريقين جماعة[٥]، وروى

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالإبدال في الهمز الثانية: (**وَابْدَا**)، والثاني: بتحقيق وسكون الهمز الثانية: (**وَابْدَأْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ورُسِمَت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ): (**وَابْدَاءْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الشين بلا تنوين: (**وَرْشِ**)، والثاني: بفتح الشين: (**وَرْشَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وقد اختاره المنير السمنودي في شرحه ونوَّه على أن فتح الشين هو الأصح في ضبطها، والثالث: كسر الشين مع التنوين: (**وَرْشٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو الوجه الأخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) والوجهان صحيحان عن قالون، غير أن الهمز أشهر عن الحلواني، وعدمه أشهر عن أبي نشيط، قال في النشر: «وليس الهمز مما انفرد به قالون كما ظنَّ من لا اطلاع له على الروايات ومشهور الطرق والقراءات، فقد رواه عن نافع أيضاً أبي بكر بن أبي أويس، وابن أبي الزناد، وابن جبير عن إسماعيل عن نافع، وابن ذكوان، وابن سعدان، عن المسيبي، عنه». (ينظر: النشر ١/٤١٠ ـ ٤١١).

(٤) ينظر: الإتحاف ١/٢١٥.

(٥) كجمهور المغاربة، ولم يذكر الداني عنه ولا ابن مهران ولا الهذلي من جميع الطرق سواه، وبه قطع: الهادي، والهداية، والتبصرة، والكافي، والتذكرة، والتلخيص، والعنوان، وغيرهم، من طريق أبي نشيط وغيره، وبه قرأ صاحب التجريد على ابن نفيس وعبدالباقي من طريق أبي نشيط، ورواه عنه جمهور العراقيين من طريق الحلواني، وبه قطع له ابن سوار، وأبو العز، وأبو العلاء الهمذاني، وسبط الخياط في مؤلفاته. (ينظر: النشر ١/٤١٠).

عنه بغير همز جماعة[١] من طريق أبي نشيط، وصاحب التجريد عن الحلواني، وعدمه أشهر عن أبي نشيط، ووجه الهمز: بأن الواو لما ضمت اللام قبلها همزت؛ لمجاورة الضم، كما همزت في (سُؤُق)، أو على لغة من يقول: (لَبَأَت) في (لبيت)؛ وذلك لمؤاخاة بين الهمزة وحرف اللين **[١٤٤]** كما وُجِّهَ به قراءة (تَرَئُن)[٢]».

قال ابن المصنف[٣]: «قوله: (**بَسَمْ**)، من الابتسام؛ وهو دون الضحك، يقال: (بسم)، (يَبسُم)، فهو (باسم)[٤]، يشير إلى لطف هذا الوجه».

وما تقدم كله في حال الوصل، لا خلاف لهم فيه.

وأما حكم الابتداء بـ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ فقد بينه المصنف في قوله:

(**وَابْدَأْ**) فيما إذا وقفت على ﴿عَادًا﴾ ـ وليس بموضع وقف ـ وابتدأت بـ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾.

(**لِغَيْرِ وَرْشٍ**) ـ ممن نقل وأدغم حال الوصل ـ؛ وهم: قالون، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب، وكذا الباقون؛ ابن كثير، ومن معه.

(**بِـ**)ـإسكان اللام، وهمزة وصل قبلها، وهمزة مضمومة بعدها.

---

(١) وهي رواية أهل العراق قاطبة من طريق أبي نشيط؛ كصاحب التذكار، والمستنير، والكفاية، والإرشاد، وغاية الاختصار، والمبهج، والكفاية في الست، والمصباح، وغيرهم، ورواه صاحب التجريد عن الحلواني. (ينظر: النشر ١/٤١٠ ـ ٤١١)

(٢) هكذا رسمت في الأصل، ولكنَّها في الإتحاف: (لترؤن) بهمز الواو، والمراد موضع سورة التكاثر: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾ [٦]، وهي قراءة شاذة للحسن، وأبي عمرو، بخلاف عنهما؛ حيث قرآ بهمز الواو، وذلك لاستثقال حركة الضمة على الواو فهمزت، لكن ذكر ابن خالويه في مختصره: أن هذا عند أكثر النحويين لحن، وقال الزمخشري: وقُرِئَ (لترؤنَّ)، وهي مستكرهة. (ينظر: البحر المحيط ٥٠٨/٨، ومعجم القراءات ٥٦٣/١ ـ ٥٦٤، والإتحاف ٢١٥/١).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٧).

(٤) في شرح ابن الناظم: (مبتسم). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٧)).

على (**الأَصْلِ**) في مثل ذلك.

وهو المنصوص في الحرز[١]، كأصله[٢].

وهو كما قال المصنف: (**أَتَمْ**)؛ أي: أحسن، وأقوى؛ لقربه إلى تمام الكلمة من حيث الإتيان بأصلها[٣].

ولكن لا يجوز همز الواو لقالون في هذا الوجه كما صرح به في التقريب[٤]، وغيره[٥].

وله ولبقية الناقلين وجهان آخران؛ بينه في قوله:

(**وَابْدَأْ بِـ**)إثبات.

(**هَمْزِ الْوَصْلِ**)، وضم اللام بعدها.

(**فِي**).

حال (**النَّقْلِ**).

فتقول: (اَلُوْلَى) هنا، وكذا نظائره؛ من كل ما نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وكان قبل ذلك الساكن همزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن، نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾[٦]، و﴿ٱلْأَخِرَةُ﴾[٧]، و﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾[٨]، فيجوز

---

(١) وهو قول الإمام الشاطبيّ:

وَتَبْدَأُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ في النَّقْلِ كُلِّهِ ... وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

(ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٢٣٣)).

(٢) ينظر: التيسير ص (٣٦).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٧)، والمفردات ص (٧٥)، ولسان العرب ١٢/٦٧ ـ ٦٨.

(٤) ينظر: التقريب ص (٣٧).

(٥) ينظر: الإتحاف ١/٢١٦.

(٦) سورة البقرة: الآية [١١]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) سورة البقرة: الآية [٩٤]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) سورة التوبة: الآية [٢٣]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

أن يبدأ بهمزة الوصل، وإن كان الساكن قد زال بحركة النقل؛ لعدم الاعتداد بالعارض(١).

وهذا كما قاله المصنف: (**أَجَلْ**)؛ أي: أصح في مذهب ورش مطلقاً، وفي مذهب غيره ممن نقل إلى ساكن ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ هنا، وهذا هو الوجه الثاني عنهم.

ويجوز أن يعتد بعارض النقل فيقال: (لُوْلَى)، (لَارْض)، مثلاً، فتحذف همزة الوصل حالة الابتداء، ويؤتي بلام محركة بحركة الهمزة في مذهب ورش وغيره من الناقلين؛ وهذا هو الوجه الثالث لهم(٢).

ويجوز مع هذين الوجهين: همز الواو لقالون.

ولذا قال في الدرر اللوامع(٣):

وَهَمَزُوا الْوَاوَ لِقَالُونَ لَدَى ... نَقْلِهِمُو فِي الْوَصْلِ أَوْ فَي الِابْتِدَا
لَكِنَّ بَدْؤُهُ لَهُ بِالْأَصْلِ ... أَوْلَى مِنِ ابْتِدَاءِهِ بِالنَّقْلِ
وَالْهَمْزُ بَعْدَ نَقْلِهِمْ حَرَكَتَهْ ... يُحْذَفُ تَخْفِيْفاً فَحَقِّقْ عِلَّتَهْ

والحاصل هنا: أن لكلٍّ من الناقلين ـ ممن عدا ورشاً ـ ثلاثة أوجه:

أحدها [١٤٥] الابتداء بالأصل؛ وهو إتيان همزة [الوصل](٤)، مع سكون اللام، وتحقيق الهمزة المضمومة، بعدها الواو(٥).

والثاني: إثبات همزة [الوصل](٦)، وضم اللام بعدها(٧).

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢١٦/١.
(٢) ينظر: الإتحاف ٢١٦/١.
(٣) ينظر: تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع: ص (١٨٠ ـ ١٨٢)، الأبيات رقم (١٢١ ـ ١٢٣).
(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: (صِح).
(٥) أي: (**الْأُولَى**)، وهو أتم الوجوه وأحسنها، ولكن لا يجوز ـ على هذا الوجه ـ همز الواو لقالون.
(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.
(٧) أي: (**اَلُوْلَى**)، وهذا كما قاله المصنف: (**أَجَلْ**)؛ أي: أصح في مذهب ورش مطلقاً، وفي مذهب غيره ممن نقل إلى ساكن ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ هنا، ويجوز معه همز الواو لقالون.

والثالث: ضم اللام، وحذف همزة الوصل[(١)].

وهذه الثلاثة لقالون في وجه همز الواو أيضاً، إلا أن الوجه الأول لا يجوز همز الواو معه، فتلخص له خمسة أوجه حالة الابتداء[(٢)].

وأما ورش: فله وجهان فقط[(٣)]؛ الثاني، والثالث.

وأما غير الناقلين: فالأول فقط[(٤)].

وأما الابتداء بـ﴿ٱلِاسْمُ﴾ من قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِاسْمُ﴾ [الحجرات: ١١]، فقال الجعبري[(٥)]: «إن الهمزة التي بعد اللام على حذفها للكل، والتي قبلها القياس جواز الإثبات والحذف، وهو الأوجه؛ لرجحان

---

(١) أي: (**لُوْلَى**)، ويجوز معه همز الواو لقالون.

(٢) وهي على النحو التالي:
١ ـ (**لُؤْلَى**)؛ لام مضمومة، بعدها همزة ساكنة.
٢ ـ (**اَلُؤْلَى**)؛ همزة مفتوحة، ثم لام مضمومة، ثم همزة ساكنة.
٣ ـ (**اَلْأُولَى**)؛ همزة مفتوحة، ثم لام ساكنة، بعدها همزة مضمومة، بعدها واو مدية ساكنة.
٤ ـ (**لُوْلَى**)؛ لام مضمومة، بعدها واو مدية ساكنة.
٥ ـ (**اَلُوْلَى**)؛ همزة مفتوحة، ثم لام مضمومة، بعدها واو مدية ساكنة.
(ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٤)).

(٣) وهي:
١ ـ (**اَلُوْلَى**)؛ همزة مفتوحة، ثم لام مضمومة، بعدها واو مدية ساكنة.
٢ ـ (**لُوْلَى**)؛ لام مضمومة، بعدها واو مدية ساكنة.
وقد وهم من جوَّز لورش وجه: (**اَلْأُوْلَى**)؛ همزة مفتوحة، ثم لام ساكنة، بعدها همزة مضمومة، بعدها واو مدية ساكنة، لأن ذلك ليس من إصل ورش. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٦٦/٢).

(٤) وهو: (**الْأُولَى**)؛ همزة مفتوحة، ثم لام ساكنة، بعدها همزة مضمومة، بعدها واو مدية ساكنة.

(٥) ينظر: كنز المعاني ٤٩٣/٢، وكلام الجعبري ـ أيضاً ـ موجود بنصه في النشر ٤١٦/١، وفي الإتحاف ٢١٦/١.

العارض الدائم على العارض المفارق[(١)]، لكن سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمز، وعليه الرسم».

وتعقبه المصنف[(٢)]: «بأن الوجهين جائزان مبنيان على ما تقدم في الكلام على لام التعريف، والأَوْلَى الهمز في الوصل والنقل، ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق، بل الرواية وهي بالأصل الأصل، وكذلك[(٣)] رُسِمَتْ»[(٤)].

قال في الاتحاف[(٥)]: «أي: الأصل في الرواية الابتداء بالأصل؛ وهو الهمز، وعليه الرسم، والله أعلم».

٢٣٣ - ....   وَانْقُلْ مَدًا: (رِدًا)[(٦)]. وَثَبْتٌ[(٧)]: الْبَدَلْ

(**وَانْقُلْ**)؛ أي: اقرأ بالنقل.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**مَدًا**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

قوله تعالى: ﴿رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ في القصص[(٨)].

---

(١) قال صاحب كتاب "منهج ابن الجزري في النشر" (١١٤٥/٢): «قال المتولي: مراده - أي الجعبري - بالعارض الدائم؛ أي: حركة اللام، وبالعارض المفارق؛ أي: الابتداء، المسوغ لإثبات همزة الوصل قبلها».

(٢) ينظر: النشر ٤١٦/١.

(٣) هكذا رسمت في الأصل، لكنَّ صاحب كتاب "منهج ابن الجزري في النشر" ضبطها: (ولذلك)، ثم قال: «في المطبوع: (كذلك)، وهو تحريف». (ينظر: النشر ٤١٦/١، ومنهج ابن الجزري في النشر ١١٤٥/٢).

(٤) وقال موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٦١): «وقد قيل: إن الحذف أَوْجَهُ؛ لرجحان العارض الدائم على المفارق، هذا قياس اللغة، أما الرواية: فالابتداء بالهمز، وعليه الرسم»

(٥) ينظر: الإتحاف ٢١٧/١.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالإبدال في الهمز: (**رِدًا**)، والثاني: بالهمز: (**رِدْءًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون الباء، ورفع التاء مع التنوين: (**وَثَبْتٌ**)، والثاني: بكسر الباء مع التشديد، مع كسر التاء؛ على الأمر: (**وَثَبِّتِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) الآية [٥٣].

(وَ)لكن.

المرموز إليه بثاء: (ثَبْتٌ)؛ أي: أبوجعفر.

(الْبَدَلْ)؛ يعني: قرأه بإبدال التنوين ألفاً؛ وصلاً، ووقفاً.

بوزن (إِلَى)، وكأنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

وقد وافقه: نافع وقفاً(١).

قال في الإتحاف(٢): «وليس من قاعدة نافع النقل في كلمة إلا هذه، ولذا قيل إنه ليس [نقلاً](٣)، وإنما هو من (أردأ) على كذا؛ (زاد)»(٤).

٢٣٤ ـ وَ(مِلْءُ): الَاصْبَهَانِي(٥) مَعْ عِيسَى اخْتُلِفْ ....

(وَ)أمَّا.

﴿مِلءُ﴾ من قوله تعالى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ في آل عمران(٦).

فـ(ـالْأَصْبَهَانِيْ) عن ورش.

(مَعْ) بسكون العين.

---

(١) فصار فيها ثلاث قراءات؛ على النحو التالي:

١ ـ نقل حركة الهمزة إلى الدال، مع حذف الهمزة، وإبدال التنوين ألفاً، وقفاً، وهي قراءة نافع.

٢ ـ مثل ذلك، لكن بإبدال التنوين، وصلاً ووقفاً، وهي قراءة أبي جعفر.

٣ ـ إسكان الدال، ثم همزة مفتوحة منونة، وقرأ بها الباقون.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢١٧/١.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.

(٤) ونص كلام صاحب الاتحاف موجود بحروفه في لطائف الإشارات. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٦٩/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر اللام، والنقل في الهمز، وحذف الياء بعد النون: (الِاصْبَهَانِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وكذا هي بحذف الياء في نسخة رضوان العقبي، لكن لم تشكل الكلمة فيها، والثاني: بفتح اللام، والنقل في الهمز: (الَاصْبَهَانِي)، والثالث: ما انفرد شرح موسى جار الله، حيث ضُبِطت فيه؛ بكسر الباء، وحذف الياء: (الَاصْبِهَانِ). ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) الآية [٩١].

(**عِيْسَى**) بن وردان.

(**اخْتُلِفْ**) عنهما في نقل حركة همزة: ﴿مِّلْءُ﴾ إلى لامه.

والوجهان؛ النقل، وعدمه ـ كما قاله المصنف[1] ـ صحيحان عنهما.

قال ابنه[2]: «فيصير [فيها][3] إذا وُصِلَت بـ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ أربعة أوجه:

١ ـ النقل فيهما؛ أحد وجهي الأصبهاني.

٢ ـ والنقل في: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ فقط: للأزرق، والوجه الثاني للأصبهاني.

٣ ـ والنقل في: ﴿مِّلْءُ﴾، دون: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾: أحد وجهي ابن وردان.

٤ ـ وعدم النقل فيهما؛ وهو الثاني له.

وبه قرأ الباقون».

٢٣٤ ـ .... وَ(اسْأَلْ)[4]: رَوَى[5] دُمْ كَيْفَ جَا........

---

(١) ينظر: النشر ٤١٤/١.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٨).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٨)).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بتحقيق الهمز ورسمه على ألف: (**وَاسْأَلْ**)، وهي كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة، وهو الذي قرره ابن الناظم في شرحه، حيث قال ص (٩٨): «ولَفَظ به مهموزاً؛ احترازاً من: و﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم﴾ [القلم: ٤٠]»، وكذا هو ـ أي بالهمز ـ في نسخة الشيخ القاضي، وضُبطت في نسخة الشيخ رضوان العقبي، والطبعة الخامسة من المتن المطبوع بتحقيق شيخنا تميم الزعبي؛ برسم الهمزة على نبرة، مع حذف همز الوصل: (**وَسْئَلْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالنقل: (**وَسَلْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَاسْأَلْ**)، (**وَسَلْ**)، (**وَسْئَلْ**).
ومما يجدر **التنبيه** عليه؛ هو أن ابن الناظم قد خالف اختياره ومنطوقه في ضبط هذه الكلمة ضبط المتن الذي على هامش شرحه، فصار له ضبطان؛ اختياره ومنطوق شرحه، وضبط المتن الذي على هامش شرحه، وقد تكرر هذا في شرحه كثيراً، ويثور هنا سؤال: هل اختلاف ضبط المتن الذي على هامش شرح ابن الناظم عن منطوق الشرح وكلام الشارح هو تصرف من المحققين، أم من النساخ، أم أنه اختيار للشارح ـ أي ابن الناظم ـ لبيان جواز الضبطين؟ على أن هذا التوجيه الأخير لا يستقيم في بعض المواضع ـ كما هنا ـ حيث إن الشارح قد صرح باختياره ووجهه وعلله، والله أعلم.

(٥) في الأصل: (وروى)؛ بزيادة واو العطف، وهو تصحيف ظاهر.

واقرأ بالنقل: ﴿وَاسْأَلْ﴾ وما جاء من لفظه؛ إذا كان فعل أمر، وقبل السين؛ واوٌ، أو فاءٌ؛ نحو:

﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ [١٤٦] مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤].

﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣][١].

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (رَوَى دُمْ[٢])؛ أي: الكسائي، وخلف [عن نفسه][٣]، وابن كثير.

(كَيْفَ جَا[٤]) ما ذُكِرَ، كما قررناه.

---

(١) وموضع سورة الأنبياء: الآية [٧].

(٢) ومعنى قوله: (دُمْ)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) قام كلٌّ من شيخنا المحقق الشيخ محمد تميم الزعبي والدكتور المحقق أيمن سويد ـ في تحقيقهما لمتن طيبة النشر ـ بضبط الفاصلة بعد قول الناظم: (وَاسْأَلْ رَوَى دُمْ)، ثم يستأنف النظم: (كَيْفَ جَا الْقُرَآنُ دِفْ)، بحيث يكون ـ منطوق ومفهوم ضبطهما ـ أن معنى قول الناظم: (كَيْفَ جَا)، راجع إلى (الْقُرَآنُ)، دون (وَاسْأَلْ)، بينما اجمعت شروح الطيبة على أن قول الناظم: (كَيْفَ جَا) راجع في منطوقه على قوله: (وَاسْأَلْ)، وراجع في مفهومه على قوله: (الْقُرَآنُ)، وهو الصواب. قال النويري في شرحه على الطيبة: «وقرأ مدلول (روى)، الكسائي وخلف، ودال (دم)، ابن كثير، (أسأل)، **وما جاء منه**، . . . إذا كان فعل أمر وقبل السين واو أو فاء، بنقل حركة الهمزة للسين، والباقون بلا نقل، وقرأ ذو دال: (دف)، (القرآن)، **وما جاء منه**، بالنقل. . .الخ»، وقال ابن الناظم في شرحه على الطيبة ص (٩٨): «قوله: (واسأل. . .الخ)؛ أي: واسأل إذا كان أمراً، **كيف جاء**؛ يعني: بالواو وبالفاء وبلفظ الإفراد وبالجمع، نحو؛ (واسئلهم عن القرية)، (فاسأل به)، (فاسئلوا أهل الذكر)، (فاسألوهم) قرأ بالنقل الكسائي وخلف وابن كثير، وقوله: (القرآن دف)؛ أي: قرأ ابن كثير، القرآن **كيف جاء** معرفاً أو منكراً، باللام أو غيرها. . . .»، وقال المنير السمنودي في السطعات: «قوله: (وسل..إلخ) أي: قرأ المشار اليهم بـ(روى) ودال (دم) الكسائي وخلف =

قال ابن المصنف[(١)]: «ولفظ به مهموزاً ـ أي كقراءة الباقين ـ؛ احترازاً عن نحو: ﴿سَلْ بَنِيٓ﴾ [البقرة: ٢١١]، و﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم﴾ [القلم: ٤٠]، فإنه لا خلاف في أنه بغير همز؛ إما اعتداداً بالعارض، أو على لغة (سَاَل)، (يسال)، بألف».

٢٣٤ ـ ....(**الْقُرَآنُ**)[(٢)]: **دِفْ**[(٣)]

واقرأ (**الْقُرَآنُ**)؛ بنقل حركة الهمزة إلى الراء، ثم لا همز بعده.

للإمام المرموز إليه بدال: (**دِفْ**)؛ أي: ابن كثير بكماله.

حيث جاء ـ أيضاً ـ؛ معرفاً، ومنكراً، نحو:

﴿فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨].

﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢][(٤)].

وقرأه الباقون: بغير نقل.

= وابن كثير: (اسئل) وما جاء منه نحو؛ (واسأل القرية)، (فاسئل الذين)، (واسئلهم عن القرية)، (فسألوهن)؛ إذا كان فعل أمر وقبل السين واو أو فاء، وينقل حركة الهمزة للسين، والباقون بلا نقل، وقرأ المرموز له بالدال من (دف) وهو ابن كثير (القرآن) وما جاء منه بالنقل في الهمزة نحو: (قرآن الفجر) (وقرآنا فرقناه) (فاتبع قرآنه)»، وضبط موسى جار الله في شرح الطيبة ص (١٥٦) الفاصلة بعد (كيف جاء)، ثم استأنف (القرآن دف)، ثم قال شارحاً: «قوله: (واسأل)؛ أي: واسأل **كيف جاء**؛ بالواو أو بالفاء مفردًا أو جمعاً؛ فبالنقل لابن كثير والكسائي [وخلف]، (والقرآن)؛ كيف وقع معرفاً أو منكراً، فابن كثير؛ بالنقل».

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٨) بتصرف من الشارح في النقل.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على النقل في الهمز: (**الْقُرَآنُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بتحقيق الهمز: (**الْقُرْآنُ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الدال: (**دِفْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الدال: (**دُفْ**).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

قال ابن المصنف[١]: «والـ(ـدِفْ)؛ ما يُتَدَفَّى به مما يقي البرد، وأصله الهمزة، ولكن نقل حركة الهمزة، ونوى الوقف، كقراءة حمزة».

تتمة: إذا وقع قبل اللام المنقول إليها ساكن صحيح، أو معتل، نحو:

﴿يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ﴾ [الجن: ٩].

﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧][٢].

ونحو:

﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩].

﴿قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [البقرة: ٧١].

﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وجب استصحاب تحريك الصحيح، وحذف المعتل؛ لعروض تحريك اللام[٣]، وهذا ـ كما قاله في الإتحاف[٤] ـ مما لا خلاف فيه[٥].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٦].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٨) ـ بتصرف يسير ـ.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) والاعتداد بالعارض جائز في اللغة، وعليه جاءت قراءة ابن محيصن: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنْ لَّهْلَّةِ**﴾ [البقرة: ١٨٩]، و﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنْ لَّنْفَالِ**﴾ [الأنفال: ١]؛ بإسكان النون، وإدغامها، نصَّ على ذلك النويري، وموسى جار الله، وغيرهما. (ينظر: شرح النويري ٣٢٣/٢، وشرح موسى جار الله ص (٦١)).

(٤) وأصله ونصه موجود في شرح النويري. (ينظر: شرح النويري ٣٢٣/٢، والإتحاف ٢١٦/١).

(٥) ونصَّ عليه غير واحد من الأئمة؛ كالداني، وسبط الخياط، والسخاوي، وغيرهم. (ينظر: النشر ٤١٦/١، وشرح النويري ٣٢٣/٢).

(٦) ينظر: النشر ٤٠٨/١ ـ ٤١٩، وشرح النويري ٣٠٩/٢ ـ ٣٢٥، وشرح ابن الناظم ص (٩٥ ـ ٩٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٩/أ ـ ل ٤٠/ب)، والإتحاف ٢١٣/١ ـ ٢١٧.

بَابُ السَّكْتِ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَ الْهَمْزِ وَغَيرِهِ

أخَّره عن باب النقل؛ لأن القصد به تحقيق الهمزة لا تخفيفه، وليناسب النقل ما قبله[١].

وقدَّمه على باب وقف حمزة؛ لعمومه، ولأن زمنه دون زمن الوقف[٢].

إذ السكت ـ كما مرَّ ـ: قطع الصوت على الساكن زمناً هو دون زمن الوقف عادة، من غير تنفس، فلا يجوز معه تنفس، كما حققه المصنف[٣].

بخلاف الوقف فإنه ـ كما مرَّ ويأتي ـ: قطع الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة، ولا بد من التنفس فيه، ولا يقع في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسماً، بخلاف السكت فيهما، ولا يجوز إلَّا على ساكن[٤].

٢٣٥ ـ وَالسَّكْتُ عَنْ حَمْزَةَ فِي: (شَيْءٍ)، وَ(أَلْ). وَالْبَعْضُ: مَعْهُمَا لَهُ فَيمَا انْفَصَلْ.
٢٣٦ ـ وَالْبَعْضُ: مُطْلَقًا. وَقِيلَ: بَعْدَ مَدْ. أَوْ: لَيْسَ عَنْ خَلَّادٍ السَّكْتُ اطَّرَدْ.
٢٣٧ ـ قِيلَ: وَلَا عَنْ حَمْزَةٍ[٥]....... ....

---

(١) هذا كلام ابن الناظم في شرحه ص (٩٨)، وقال النويري في شرحه على الطيبة (٣٢٧/٢): «وذكره عقب النقل؛ لاشتراكهما في أكثر الشروط».

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٨).

(٣) وذلك في التنبيه العاشر من التنبيهات التي ذكرها كخاتمة لكلامه في الوقف والابتداء، وقد اختلفت ألفاظ الأئمة في التأدية عن السكت بما يدل على طول السكت وقصره، فصَّل القول في ذلك في النشر. (ينظر: النشر ٢٤٠/١ ـ ٢٤٤).

(٤) ينظر: النشر ٢٤٠/١.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر التاء مع التنوين: (**حَمْزَةٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بجر التاء بلا تنوين: (**حَمْزَةِ**).

(**وَ**)قد ورد.

(**السَّكْتُ عَنْ حَمْزَةَ**)، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس، وكذا أبو جعفر[١]، إلا أن حمزة أشد القراء عناية به، ومن ثم اختلفت عنه الطرق، واضطربت رواية أهل الأداء، والذي تحرر وتحصل حسبما صحَّ عنه، وقُرِئَ به من طرق هذا المتن، سبع طرق[٢]:

الأول: السكت عنه من الروايتين[٣].

---

(١) وكذا رويس، مما انفرد به أبو العز القلانسيّ من طريق القاضي أبي العلاء الواسطيّ عن النخَّاس عن التَّمَّار، إلا أن سكت رويس انفرادة شاذة لايُقْرَأ بها. (ينظر: لطائف الإشارات ٨٧٢/٢).

(٢) هكذا عِدَّتُهَا في جميع الشروح: (سبع طرق أو سبع مراتب)؛ وقد استخلصوها من مدلول كلام الناظم ومنطوقه، وعدَّها ابن الناظم كذلك، حيث قال ـ في بداية شرحه للأبيات الثلاثة من باب السكت ـ: «وفيه ـ أي السكت ـ عن حمزة سبعة مذاهب. . .الخ»، لكنه في واقع الشرح عدَّها تسعة مذاهب؛ حيث أضاف مرتبتين أخريين، وهما: **الأولى**: لا يجوز مد: ﴿**شَيء**﴾، لحمزة إذا قُرِئَ به إلا مع السكت في (لام التعريف) فقط، وهو من طريق ابنيّ غلبون، وغيرهما. والمرتبة **الثانية**: لا يجوز مد: ﴿**شَيء**﴾، لحمزة إذا قُرِئَ به إلا مع السكت في (لام التعريف)، والسكت على المنفصل، وهو من طريق العنوان، وغيره.
وعليه فمراتب السكت عند جميع الشراح؛ سبع مراتب، وهي في منطوق كلام ابن الناظم كذلك، لكنها في واقع شرحه؛ تسع مراتب، فتكون هاتين المرتبتين؛ من التحرير الزائد على مراتب السكت السبع المأخوذة من منطوق كلام الناظم في نظم الطيبة، فهي تسع مراتب؛ سبع مراتب مأخوذة من صريح النظم، ومرتبتان مأخوذة من التحرير الزائد على النظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٩)، والنشر ٤٢١/١).

(٣) وههنا تحرير لحمزة عند اجتماع الهمز المتوسط بزائد مع هذا النوع من أنواع السكت؛ قال الشيخ محمد تميم الزعبي ـ فيما تلقيته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى ـ: «إذا قرأنا بالسكت على (**أل**) و﴿**شَيء**﴾، فقط وصلاً، جاز الوجهان لحمزة في المتوسط بزائد وقفاً»، وقد نظم الشيخ أبو قعود (محمد الغريب) ـ وهو أستاذ العلامة عبدالفتاح المرصفي ـ رحم الله الجميع ـ هذه المسألة بقوله من نظمه ـ وذلك فيما نقله عنه الشيخ عبدالفتاح المرصفي ـ:

وَوَجْهَانِ فِيْمَا كَانَ وَسْطاً بِزَائِدٍ لَدَى سَكْتِ (أَلْ) فَافْهَمْ وَحَقِّقْ فَسَهِّلِ

(ينظر: فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)).

(فِي) كَلِمَة.

﴿**شَيء**﴾ كيف أتت؛ مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة **[١٤٧]**.

(وَأَلْ) فقط؛ نحو:

﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤].

و﴿وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥][1].

و﴿بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [البقرة: ١٠٨][2].

وبه أخذ صاحب الكافي[3]، وغيره[4]، وهو أحد الوجهين في الحرز[5]، كأصله[6]، وبه قرأ الداني على ابن غلبون[7]، إلا أن عبارته في التذكرة[8] ـ كتلخيص ابن بليمة[9] ـ: المد في (شيء)، مع السكت على (لام التعريف)[10].

(وَ)الثاني[11].

ما ذهب إليه **(الْبَعْضُ)**؛ كصاحب العنوان[12]، والطرسوسي[13]، والداني في الجامع[14].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) ينظر: الكافي ص (٥٤).
(٤) كأبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون في الإرشاد. (ينظر: النشر ٤٢٠/١).
(٥) ينظر: حرز الأمانيّ ص (١٩)، الأبيات رقم (٢٢٨ ـ ٢٢٩).
(٦) ينظر: التيسير ص (٥٦).
(٧) أي: أبي الحسن بن غلبون؛ صاحب التذكرة في القراءات. (ينظر: جامع البيان ٣٠٨/١).
(٨) ينظر: التذكرة ٣٠٨/١
(٩) ينظر: التلخيص ص (٣٥، ٤٤).
(١٠) ذكر ذلك ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ٤٢٠/١، والتذكرة ٣١١/٢).
(١١) أي: الطريق الثاني من الطرق السبعة التي جاء منها المد.
(١٢) ينظر: العنوان ص (٦٨)، والنشر ٤٢١/١.
(١٣) ينظر: النشر ٤٢١/١.
(١٤) ينظر: جامع البيان ٣٠٩/١.

وهو السكت (**مَعْهُمَا**)؛ أي: مع ﴿**شَيء**﴾، و(أل).

(**لَهُ**)؛ أي: لحمزة بكماله[١].

(**فِيْمَا**)؛ أي: في الساكن.

الذي (**انْفَصَلْ**) ـ غير حرف المد ـ؛ وهو ما كان من كلمتين، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١][٢].

و﴿قُلْ أُوحِىَ﴾ [الجن: ١].

﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣].

﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢][٣].

﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤].

﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧].

وهذا هو الوجه الثاني في الحرز[٤] ـ كأصله[٥] ـ من رواية خلف[٦].

---

(١) وهو الذي ذكره ابن الفحام في تجريده من قراءته على الفارسي في الروايتين، وأحد الطريقين في الكامل. (ينظر: النشر ١/٤٢١).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) ينظر: حرز الأمانيّ، الأبيات رقم (٢٢٧ ـ ٢٢٩).

(٥) ينظر: التيسير ص (٥٦).

(٦) وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وطريق أبي عبدالله بن شريح صاحب الكافي، قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «ويتعين على هذا الوجه من أوجه السكت التسهيل في المتوسط بزائد وقفاً؛ لأنه طريق أبي الفتح فارس، كما ذكرنا أولاً، قال الشيخ أبو قعود (محمد الغريب) ـ وهو أستاذ شيخ العلامة عبدالفتاح المرصفي ـ:

وَوَجْهَانِ فِيْمَا كَانَ وَسْطاً بِزَائِدٍ ... لَدَى سَكْتِ (أَلْ) فَافْهَمْ وَحَقِّقْ فَسَهِّلِ

ثم أتبعه الشيخ المرصفي ببيت فقال:

كَمَعْ سَكْتِ مَفْصُولٍ كَذَاكَ فَأَطْلِقَنْ ... لَدَى فَقْدِ سَكْتٍ هَكَذَا اعْلَمْ وَحَصِّلِ

ومعناهما: إذا قرأت بالسكت على (أل) و(شيء) جاز الوجهان في المتوسط بزائد وقفاً، وإذا قرأت بالسكت على المفصول عن خلف تعين التسهيل في المتوسط بزائد وقفاً؛ =

(وَ)الثالث[١].

ما ذهب إليه (**الْبَعْضُ**)؛ كابن سوار[٢]، وابن مهران[٣]، وأبي العز[٤]، بل وجمهور العراقيين ـ على ما صرح به ابن المصنف[٥] ـ.

وهو: السكت لحمزة بكماله، (**مُطْلَقاً**)؛ في: ﴿**شَيء**﴾، و(أل)، والساكن المنفصل، والساكن المتصل ـ غير حرف المد ـ؛ نحو:

﴿قُرْءَانٍ﴾ [يونس: ٦١].

و﴿**ظَمْآن**﴾[٦].

و﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤][٧].

و﴿ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢][٨].

و﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥].

(**وَقِيْلَ**) قولاً مقبولاً متضمناً لطريقين:

١ ـ أحدهما: السكت عن حمزة بكماله في جميع ما ذكر؛ ﴿شَىْءٍ﴾، و(أل)، والساكن المنفصل، والمتصل، وفي المد المتصل؛ نحو: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥][٩].

= لأنه مذهب أبي الفتح فارس. ومثل هذا الكلام في عمدة الخلان». (ينظر: النشر ٤٢١/١، وفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)).

(١) أي: الطريق الثالث من الطرق السبعة التي جاء منها المد، وهذا الطريق من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٢٠/١، وشرح منحة مولى البر ص (٥٦)).

(٢) ينظر: النشر ٤٢١/١.

(٣) ينظر: المبسوط ص (٥٤ ـ ٥٥)، والغاية ص (٥٠).

(٤) ينظر: إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي ص (٣٣).

(٥) ينظر: النشر ٤٢١/١.

(٦) وهو قوله تعالى في سورة النور: ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً﴾ [٣٩].

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣][1].

﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩][2].

﴿بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢][3].

﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

﴿هَنِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤].

﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤].

وهذا هو الطريق **الرابع**[4].

وعليه الهمداني[5]، وغيره[6].

٢ ـ وثانيهما: السكت عن حمزة بكماله على جميع ما تقدم، وعلى المد المنفصل أيضاً نحو:

﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤][7].

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤][8].

﴿فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩][9].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وهذا الوجه الرابع من أوجه السكت عن حمزة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٢٠/١، ومنحة مولى البر ص (٥٦)).
(٥) ينظر: غاية الاختصار ٢٦٥/١.
(٦) كصاحب التجريد من قراءته على عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: التجريد ص (١٣٩)، والنشر ٤٢١/١ ـ ٤٢٢).
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف: ١١٠][١].

وهذا هو الطريق **الخامس**[٢].

وعليه: أبو بكر الشذائي[٣]، والهذلي[٤]، وغيرهما[٥].

وقد شمل هذين الطريقين[٦] قول المصنف: (**بَعْدَ مَدْ**)؛ أي: متصل، ومنفصل، [كما علمت، ومثاله الجامع لهما: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١][٧]؛ فالأول من قبيل المنفصل][٨]، والثاني من قبيل المتصل، كما هو جليّ.

(**أَوْ**)؛ أي: **والسادس**؛ السكت عن خلف.

و(**لَيْسَ عَنْ خَلَّادٍ السَّكْتُ اطَّرَدْ**)؛ أي: مطلقاً[٩].

وهذا طريق فارس بن أحمد[١٠]، ومكي[١١]، و[ابن][١٢] شريح[١٣]، وغيرهم[١٤]، وذكره الداني[١٥] من قراءته على أبي الفتح، وتبعه الشاطبي

---

(١) في الأصل: (بربه)، وهي في المصحف الشريف مجردة من الباء.
(٢) وهذا الوجه الخامس من أوجه السكت عن حمزة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١/٤٢٠، ومنحة مولى البر ص (٥٦)).
(٣) ينظر: النشر ١/٤٢١.
(٤) ينظر: الكامل ص (٤٢٠).
(٥) كقراءة سبط الخياط على أبي الفضل. (ينظر: النشر ١/٤٢٢).
(٦) أي: الرابع، والخامس.
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٩) قال شيخنا محمد تميم الزعبي: «ويتعين لخلاد على هذا الوجه من أوجه السكت التسهيل في المتوسط بزائد؛ لأنه طريق أبي الفتح، وليس له إلا التسهيل». (ينظر: جامع البيان ١/٣٠٨، والفتح المتعالي (خ)).
(١٠) ينظر: جامع البيان ١/٣٠٨.
(١١) ينظر: التبصرة ص (١٥٤)، والنشر ١/٤٢٢.
(١٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.
(١٣) ينظر: الكافي ص (٥٤).
(١٤) ينظر: النشر ١/٤٢٢.
(١٥) ينظر: جامع البيان ١/٣٠٨.

إذ قال[١]:

................................وَعِـنْـدَهُ رَوَى خَلَفٌ في الْوَقْفِ سَكْتًا مُقَلَّلَا
وَيَسْكُتُ في شَيْءٍ وَشَيْئًا............ ....الـخ

والسابع: ما (**قِيْلَ**) قولاً مقبولاً.

(**وَ**)هو.

أنه (**لَا**) سكت مطلقاً.

(**عَنْ حَمْزَةَ**) بكماله.

وهذا مذهب ابن سفيان[٢]، والمهدوي[٣]، ولم يذكر ابن مهران في غير الغاية سواه[٤].

قال المصنف[٥]: «وبكل ذلك قرأتُ[٦] من طرق من ذكرتُ، والاختيار عن حمزة [١٤٨] السكت في غير حرف المد؛ للنصِّ عليه: من أن المد يجزئ عن السكت[٧]».

(١) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٢٢٧ ـ ٢٢٨).
(٢) ينظر: النشر ٤٢٢/١.
(٣) ينظر: النشر ٤٢٢/١.
(٤) في الأصل: (ولم يذكر في غير الغاية سواه)، والصحيح الذي معناه في الغاية ونصَّ عليه في النشر: (ولم يذكر ابن مهران في الغاية سواه)، ونصُّ كلامه في الغاية: «وحمزة يترك كل همزة عند الوقف، وشرحه يطول، وقد أفردت له فيه كتاباً». (ينظر: الغاية لابن مهران ص (٥٠)، والنشر ٤٢٢/١).
(٥) ينظر: النشر ٤٢٢/١ ـ بتصرف يسير ـ.
(٦) في الأصل: (قرأته)، والتصويب من النشر حيث نقل الشارح، وهو كذلك في الإتحاف. (ينظر: النشر ٤٢٢/١، والإتحاف ٢٢١/١).
(٧) وقد نقله ابن الجزري في النشر، ورواه عن حمزة الإمام الداني في الجامع حيث ساق بإسناده إليه أنه قال: «إذا مددت الحرف فالمد يجزي من السكت قبل الهمزة، فكان إذا مدَّ أتى بالهمزة بعد المد لا يقف قبل الهمز»، (ينظر: جامع البيان ٣١٠/١).

ولا يجوز مد ﴿شَيء﴾، لحمزة إذا قرئ به إلا مع السكت في (لام التعريف) فقط(١).

أو فيه وفي المنفصل(٢).

ومرَّ أنَّ المراد بمد ﴿شَيء﴾ له؛ التوسط لا الإشباع(٣).

ثم مَنْ مذهبه عن حمزة السكت وعدمه إذا وقف، فإن كان الساكن والهمز في كلمة، فتخفيف الهمز الآتي في بابه ينسخ السكت، والتحقيق(٤).

أي: فلا يكون له في نحو:

﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤](٥).

---

(١) نصَّ على ذلك في النشر (٤٢٧/١)، حيث قال: «ولا يجوز مد: ﴿شَيء﴾، لحمزة إذا قرئ به له إلا مع السكت؛ إما على لام التعريف فقط، أو عليه وعلى المنفصل»، قال في النشر: «وظاهر التبصرة المد على: ﴿شَيء﴾، لخلاد مع عدم السكت المطلق، حيث قال: وذكر أبو الطيب مد: ﴿شَيء﴾، في روايتيه، وبه آخذ، انتهى، ولم يتقدم السكت إلا لخلف وحده في غير: ﴿شَيء﴾، فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيب: المد عن خلاد في: ﴿شَيء﴾، مع عدم السكت، وذلك لا يجوز، فإن أبا الطيب المذكور؛ هو ابن غلبون؛ صاحب كتاب الإرشاد، ولم يذكر في كتابه مد: ﴿شَيء﴾ لحمزة إلا مع السكت على لام التعريف، وأيضاً فإن مد: ﴿شَيء﴾، قائم مقام السكت فيه فلا يكون إلا مع وجه السكت، وكذا قرأنا»، قلتُ: وهو المذهب **الثامن** من مذاهب حمزة في السكت، وهو من طريق ابني غلبون، وغيرهما، وهذا المذهب في السكت لحمزة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٩)، والنشر ٤٢١/١، ٤٢٨ وشرح منحة مولى البر ص (٥٧)).

(٢) نصَّ على ذلك في النشر (٤٢٦/١)، قلتُ: وهو المذهب **التاسع** من مذاهب حمزة في السكت، وهو في العنوان، وغيره، نصَّ على ذلك ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٩)، والنشر ٤٢١/١).

(٣) كما نصَّ على ذلك ابن الجزري في النشر حيث قال: «والمراد عنه ـ أي المدُّ لحمزة في (شيء) ـ هو التوسط، وبه قرأتُ من طرق من روى المد، ولم يرو عنه إلا من روى السكت في غيره». (ينظر: النشر ٣٤٧/١ ـ ٣٤٨).

(٤) ذكره في النشر. (ينظر: النشر ٤٢٧/١).

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨].

و﴿أَفْئِدَةُ﴾ [الأنعام: ١١٣][(١)].

ـ حال الوقف ـ غير النقل.

ويضعف جدًا: التسهيل بين بين[(٢)].

وإن كان الساكن في كلمة والهمز أول أخرى، فالذي مذهبه تخفيف المنفصل، ينسخ تخفيفه السكت وعدمه، حسبما اقتضاه التخفيف[(٣)].

ولا يجوز[(٤)] في نحو:

﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١][(٥)].

﴿ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [النساء: ٢٨][(٦)].

غير وجهي[(٧)]:

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) كما نصَّ عليه في النشر، ونقله في الإتحاف. (ينظر: النشر ١/٤٨١، والإتحاف ١/٢٢١).
(٣) ذكره في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٢٧).
(٤) وقفاً.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) وأمَّا الوجه الثالث: وهو الوقف بالتحقيق بلا سكت فلا يصح على القول الراجح، وحيث إن هذه المسألة من المسائل التي تكلم فيها المحررون، واختلفت فيها اختياراتهم، كما أنها مما يكثر دوره رواية ودراية، ولهذا وذاك فإني سأتعرض لها بمزيد من الشرح والبيان، مما أنقله من كلام الأئمة المحررين الأعلام.
قال ابن الجزري في النشر (١/٤٨٦) بعد ذكره للوجهين لمن وقف على: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾؛ التحقيق مع السكت، والنقل: «وحُكي فيه وجه ثالث؛ وهو التحقيق من غير سكت ـ كالجماعة ـ، ولا أعلمه نصًّا في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة حالة الوصل مجمعون على النقل وقفاً، لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافاً منصوصاً يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتماداً على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها». =

....

= وقال في النشر (٤٢٧/١) ـ أيضاً ـ: «لذلك لم يتأت له ـ أي حمزة ـ في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، و﴿ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ سوى وجهين: وهما النقل والسكت؛ لأن الساكتين عنه على لام التعريف وصلاً منهم من ينقل وقفاً؛ كأبي الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل؛ من أجل تقدير انفصاله فيقره على حاله كما لو وصل؛ كابني غلبون، وأبي الطاهر؛ صاحب العنوان، ومكي، وغيرهم، وأما من لم يسكت عليه؛ كالمهدوي، وابن سفيان، عن حمزة، وكأبي الفتح عن خلاد، فإنهم مجمعون على النقل وقفاً، ليس عنهم في ذلك خلاف».

قال ملا علي القاري في شرحه على الشاطبية ص (٩٧) (خ): «ثم اعلم أن من جملة المتوسط بالزائد كلمة: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾، ﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾، ونحوها، ففيها سكت، ونقل، وتحقيق، والأخير من زوائد القصيدة على التيسير لخلاد من طريق التبصرة لمكي، وأما ما ذكره العلامة الجزري من أن هذا الوجه ليس في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق؛ لأن أصحاب عدم السكت على اللام أجمعوا على النقل حال الوقف، قال: ورأيت بعض المتأخرين أخذ بهذا الوجه لخلاد من ظاهر الشاطبية وهو غير صحيح. فهو مدفوع بما ذكره تلميذه الحافظ الأصفهاني في شرحه على الشاطبية؛ حيث قال: لكن كلامه في النشر مشعر بأن الإدراج أيضاً صحيح لخلاد من طريق التبصرة، حيث قال في باب السكت: وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاد مطلقاً، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي محمد مكي، وقال في باب وقف حمزة في المتوسطة بالزائد: وذهب كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق في هذا القسم، وإجرائه مجرى المبتدأ، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، وأبيه، وأبي محمد مكي، إلى هنا كلام النشر، وكأنه غفل عما ذكره في البابين».

وقال المتولي في الروض النضير ص (٢٨٣): «ولكن يعارض هذا أن مكيًّا شَهَّر التحقيق في هذا الباب من غير فرق، حسب ما نقله المنصوري كما تقدم، والشهرة تنافي الانفراد، ويؤيده أن ابن الجزري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ لم يتعرض في التقريب إلى ذكر هذا الإجماع عند قوله: مجمعون على النقل وقفاً، وإنما ذكر فيه كلًّا من التحقيق والتسهيل في المتوسط بزائد، ولم يزد على ذلك، وهذا نص صريح في تجويز الوقف بالتحقيق من غير سكت في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، وهو الذي ينبغي الرجوع إليه والتعويل في هذا الباب عليه؛ لأنه الأخير من كلامه، والموافق لغيره. وأما قوله ـ أي ابن الجزري ـ: وقد رأيت بعض المتأخرين..الخ. مُسَلّم بلا نظر؛ لأن الداني قرأ بالسكت على: لام التعريف، و﴿شَيْءٍ﴾، من الروايتين على أبي الحسن، ومذهبه التحقيق في هذا الباب، وقرأ بالسكت عليهما وعلى الساكن المنفصل من رواية خلف، وكذا بعدم السكت مطلقاً من رواية خلاد على أبي الفتح ومذهبه التسهيل». =

....

= قال الشيخ محمد تميم الزعبي فيما نقلته من خطه وقرأت بمضمنه عليه: «الخلاصة: أنه ليس من الشاطبية في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾، إلا: النقل، والسكت، والمقدم في الأداء التحقيق في المتوسط بزائد كما في عمدة الخلان، وإنما ذكرنا هنا أوجه الشاطبية في هذا المبحث مع أن قراءتنا بمضمن الطيبة؛ لأن هذه المسألة قلّ من تعرض لها. وأما من الطيبة: فقال في بدائع البرهان ص (٤٧) ـ بعد ذكره كلام النشر في باب السكت ووقف حمزة وهشام على الهمز ـ: ومعلوم أن لحمزة من الهداية عدم السكت في الكل، ولخلاد من التبصرة عدم السكت في الكل، ومن الكتب الأربعة؛ إرشاد أبي الطيب، والتيسير، والكافي، والشاطبية. فما ذكره بطريق النص والتصريح مخالف لما ذكره من طريق المضمن والتلويح، والعمل على ما ذكره بطريق النص في لام التعريف فقط، وقد حقق هذا البحث كمال التحقيق الشيخ علي المنصوري.

فأصحاب عدم السكت لحمزة: من الهداية، وابن مهران في غير الغاية، ومن الهادي على ما في النشر، والهداية والهادي ليسا من طرق خلف من النشر، ولم يبق إلا ابن مهران في غير الغاية.

وأما أصحاب عدم السكت لخلاد من تبصرة مكي، وإرشاد أبي الطيب، وكامل الهذلي، وكافي ابن شريح، وطريق أبي الفتح فارس، إلا أن المنصوري قال: مقتضى كتاب الكافي أنه لا خلاف عن حمزة في السكت على لام التعريف، و﴿شَيْء﴾، إلا أنه ذكر له المد في: ﴿شَيْء﴾.

وله ـ أي الكافي كما ذكره في النشر ـ الوجهان: التحقيق مع السكت، والنقل.

وأما الكامل فله وجهان في المتوسط بزائد، وهما: النقل والسكت مع التحقيق كما وجدنا فيه، وقال: الأولى أن ينقل الحركة فيها. ولم يسند في النشر إرشاد أبي الطيب لحمزة.

قال المتولي في عزو الطرق ص (٢٣)، الأبيات رقم (١٩١ ـ ١٩٥):

وَمُتَوَسِّطٌ بِزَائِدٍ يَقِفْ — عَلَيهِ حَمْزَةٌ بِتَسْهِيلٍ وُصِفْ
لَكِنَّهُ مِنْ رَوْضَةِ الْمُعَدِّلِ — وَمُبْهِجٍ وَمُسْتَنِيْرٍ فَاعْقِلِ
وَمِنْ أَبِي الْفَتْحِ إِلَى الدَّانِيْ وَصِلْ — عَنْ فَارِسِيٍّ ابْنِ فَحَّامٍ نُقِلْ
وَأَحَدُ الْوَجْهِيْنِ فِي الْكَافِ وَفِي — حَرْزٍ وَتَلْخِيْصِ الْعِبَارَاتِ اعْرِفِ
وَإِنَّهُ كَذَاكَ فِي التَّيْسِيْرِ — وَفِي هِدَايَةٍ بِلَا نَكِيْرِ

والعمدة الآن في هذا الباب كتاب التبصرة. وتقدم أنه ليس من طرق النشر لخلف. وأما خلاد فليس له في التبصرة إلا طريق القاسم بن نصر عن ابن الهيثم عن خلاد. وقد أسندها في التبصرة من قراءته على أبي الطيب.

وقد ذكر في التبصرة تحقيق المتوسط بزائد وأنه المشهور الذي قرأ به على أبي الطيب. =

النقل[١].

والسكت[٢].

إذْ رواة السكت عنه في لام التعريف وصلاً:

منهم[٣]: من ينقل وقفاً.

ومنهم[٤]: من لا ينقل، بل يسكت وقفاً ـ أيضاً ـ.

وأما غيرهم[٥]: فاتفقوا على النقل وقفاً[٦].

= وإذا أخذنا بكلام التبصرة جاز لخلاد فقط الوقف بالتحقيق، وأما خلف فلا، وأما من الشاطبية فلا يؤخذ إلا بالتحقيق عن حمزة بأكمله، وإن كان الأولى عدم الأخذ بوجه التحقيق لحمزة من الطيبة أيضاً اعتماداً على ما قاله ابن الجزري.
لأنه كما قررنا في القاعدة العامة: "نقصان وجه مشكوك فيه خير من زيادته"، وإن كنتُ قرأت بالتحقيق وعدمه وقفاً لحمزة من الطيبة على بعض شيوخي، إلا إن الأصوب كما ظهر لي عدم الأخذ بالتحقيق من غير سكت وقفاً، كما ذهب إليه أكثر العلماء، وكما تبين لي بعد البحث والتحقيق، والله أعلم»، انتهى.
وقد حرر ذلك الشيخ إبراهيم السمنودي في تحريراته المسماة بدواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة حيث قال:

وَلَمْ يَرِدْ تَحْقِيقَ (أَلْ) وَيَوْمَئِذْ ... وَبِفَتْحٍ يَبْنَؤُمَّ حِيْنَئِذْ

(ينظر: إتحاف البررة ص (١٦٩)).

(١) وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، والمهدوي، وابن شريح ـ أيضاً ـ، والجمهور من أهل الأداء، وهو الوجه الثاني في التيسير، والشاطبية. (ينظر: النشر ١/٤٨٦).

(٢) وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي عبدالله محمد بن شريح، وأبي علي بن بليمة، وصاحب العنوان، وغيرهم، عن حمزة بكماله، وهو أحد الوجهين في التيسير، والشاطبية، وطريق أبي الطيب بن غلبون، وأبي محمد مكي عن خلف عن حمزة. (ينظر: النشر ١/٤٨٦).

(٣) كأبي الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة. (ينظر: النشر ١/٤٢٧).

(٤) كابني غلبون، وصاحب العنوان، ومكي في التبصرة، وغيرهم. (ينظر: النشر ١/٤٢٧).

(٥) ومن هم من لم يسكت على (أل)؛ كالمهدوي، وابن سفيان عن حمزة، وكأبي الفتح عن خلاد. (ينظر: النشر ١/٤٢٧).

(٦) ليس عنهم في ذلك خلاف. (ينظر: النشر ١/٤٢٧، والإتحاف ١/٢٢١).

ويجيء في نحو:

﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١][1].

﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢][2].

﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١][3].

ثلاثة أوجه؛ السكت، وعدمه، والنقل[4].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) في الأصل: (من أوحي)، ولم يرد مثل ذلك في القرآن الكريم، والصواب ما أثبته، وهو كذلك في الإتحاف ٢٢١/١.

(٤) ذكره في النشر، وقد حرر الشيخ محمد تميم الزعبي في كتابه فتح المتعالي مذاهب حمزة براوييه في الوقف على المفصول، وأنا أنقل كلامه بحروفه لنفاسته، قال ـ حفظه الله ـ: «قال الشيخ المتولي في توضيح المقام:

وَفِي ذِي انْفِصَالٍ إِنْ أَتَى بَعْدَ سَاكِنٍ ... سِوَى حَرفِ مَدٍّ نَحْو (قُلْ إِنْ) (خَلَوا إِلَى)

فَبِالنَّقْلِ ثُمَّ السَّكْتِ قِفْ عِنْدَ سَاكِتٍ ... وَعَنْ غَيرِهِ نَقْلٌ فَتَحْقِيقٌ اعْمِلَا

أي: إذا أتى همز مفصول بعد ساكن آخر كلمة ليس حرف مد ـ ولا ميم جمع ـ نحو: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي﴾ [الجن: ٢٥]، و﴿ابْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]؛ فالوقف عليه بالنقل والسكت عند من سكت على الساكن وصلاً، ويوقف عليه بالنقل والتحقيق بلا سكت عند من لم يسكت.

قال الشيخ الضباع في شرحه على الشاطبية ص (٦٩): «وأما الساكن المفصول فمن أخذ فيه بالسكت وصلاً؛ فله فيه وقفاً النقل والسكت، ومن أخذ فيه بتركه وصلاً؛ فله فيه وقفاً النقل والتحقيق، فيكون فيه لخلف ثلاثة أوجه: النقل والسكت وتركهما، ولخلاد وجهان: النقل وتركه بلا سكت».

وإلى ذلك أشار العلامة المتولي بقوله:

وَفِي ذِي انْفِصَالٍ فَانْقُلِ اسْكُتْ لِسَاكِتٍ ... وَعَنْ غَيرِهِ نَقْلٌ وَتَحْقِيْقٌ اعْمِلَا

وهذا مما لا بأس بالأخذ به اعتماداً على ما نقله الناظم وكثير من ثقات شراح نظمه، وإلا فالصواب أن النقل في هذا النوع وقفاً ليس من طريقه كما نبه عليه في النشر؛ لأن النقل من زيادات الشاطبي فكلام الضباع صحيح وكلام النشر صحيح؛ لأن طريقه أبو الفتح فارس وليس له إلا التحقيق.

وقال الإمام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ في النشر (٤٣٥/١): «وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح قصيدة الشاطبي، وظن أن تسهيله من زيادات الشاطبي =

وكذا في نحو[(١)]:

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤][(٢)].

و﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٥][(٣)].

= على التيسير وعلى طريق الداني، فإن الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى التحقيق، وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدءات».

وقال في جامع البيان: وما رواه خلف وابن سعدان نصًّا عن سليم عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرواة وعامة أهل الأداء: من تحقيق الهمزات المبتدءات مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفاً، فهو الصحيح المعول عليه والمأخوذ به.

قلتُ: والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت وبهما آخذ، والله أعلم.

والخلاصة: ما قاله الشيخ الضباع ـ رحمه الله ـ أن لخلف في مثل: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وكذا: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١٠٧]، وجهين: السكت في: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ﴾، و﴿شَيۡءٖ﴾، و﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾، وعدم السكت في: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ﴾، مع السكت في: ﴿شَيۡءٖ﴾، و﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾. ولخلاد أيضاً عدم السكت في الكل، ثم عدم السكت في: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ﴾ مع السكت في: ﴿شَيۡءٖ﴾، و﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾، فمحل الاتفاق عند كل منهما محل الخلاف عند الآخر وهذا كله في الوصل.

وأما في حالة الوقف؛ ففي المفصول يوقف بالنقل والسكت لمن يسكت عليه وصلاً، وبالنقل والتحقيق من غير سكت لمن له عدم السكت وصلاً، وعلى ذلك فيكون لخلف ثلاثة أوجه: النقل والسكت وتركهما، ولخلاد وجهان وهما: النقل وتركه بلا سكت. وفي نحو: ﴿الآخِرَةِ﴾، و﴿ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ يوقف بالنقل والتحقيق مع السكت لمن مذهبه فيه السكت وصلاً، وبالنقل لمن له فيه عدم السكت في الوصل، وهذا المراد بقوله في مختصر بلوغ الأمنية:

وَفِي (أَلْ) بِنَقْلٍ قِفْ وَسَكْتٍ لِسَاكِتٍ ... عَلَيهَا وَعِنْدَ التَّارِكِينَ لَهُ انْقُلَا

(١) نصَّ عليه في النشر، وزاد على الأوجه الثلاثة وجهان؛ فيصبح مجموع الأوجه خمسة؛ أحدها: التحقيق مع عدم السكت، وهو مذهب الجمهور، والثاني: التحقيق مع السكت؛ وهو مذهب الشذائي، وذكره الهذلي أيضاً، وبه قرأ صاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد، والثالث: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، والرابع: الإدغام؛ وهو جائز من طرق أكثرهم، والخامس: التسهيل بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ، وهو ضعيف. (ينظر: التجريد ص (١٣٩)، والنشر ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿مَآ أَنزَلۡنَا﴾ [البقرة: ١٥٩][1].

وأمَّا:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١][2].

و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١][3].

فلا يجئ فيه غير التحقيق، والتسهيل، لا السكت.

إذ رواته فيه متفقون على التحقيق وقفاً، فامتنع السكت عليه حينئذٍ[4].

هذا ما يتعلق بسكت حمزة[5] ـ رحمه الله تعالى ـ.

٢٣٧ ـ ....وَالْـخُـلْـفَ[6] عَـنْ إِدْرِيسَ: غَيْرَ الْمَدِّ أَطْلِقْ وَاخْصُصَنْ

(**وَالْخُلْفَ**) في السكت وعدمه.

(**عَنْ**) (**إِدْرِيسَ**) في روايته عن الإمام خلف ـ في اختياره ـ.

إذا كان (**غَيْرَ الْمَدِّ**)؛ أي: غير الممدود المتصل، والمنفصل؛ نحو:

﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤][7].

﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩][8].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٤٢٧/١).
(٥) من قوله: (ثم من مذهبه..الخ) إلى هنا موجود بحروفه في النشر، والإتحاف. (ينظر: النشر ٤٢٧/١، والإتحاف ٢٢١/١ ـ ٢٢).
(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**وَالْخُلْفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الفاء: (**وَالْخُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١][1].

(**أَطْلِقْ**)؛ فقد روى عنه المطوعي السكت في ما كان من كلمة وكلمتين مطلقاً[2].

وهذا ما نص عليه في المبهج[3].

(**وَاخْصُصَنْ**)؛ فقد روى الشطي، وابن بويان، السكت عنه في الساكن المنفصل، ولام التعريف[4].

وأما المدود: فقد اتفقت الطرق على عدم السكت فيه[5].

قال ابن المصنف[6]: «وكذا اتفق الساكتون على السكت في: ﴿شَيء﴾ حيث أتى، وإن كان من كلمة؛ لكثرة دوره، هذا الذي قرأنا به، وبه نأخذ».

٢٣٨ ـ وَقِيلَ: حَفْصٌ وَابْنُ ذَكْوَانَ......... ....

(**وَقِيْلَ**) قولاً مقبولاً.

أنه ورد السكت عن (**حَفْص**) من طريق الأشناني عن عبيد بن الصباح عنه[7]، ذكره أبو الطاهر بن أبي هاشم، على ما تقدم من الخلاف عن إدريس.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) ينظر: النشر ٤٢٤/١.
(٣) ينظر: المبهج ص (٢٥٠).
(٤) فالسكت لإدريس عن خلف من طريق الشطي نص عليه في الكفاية في القراءات الست، وغاية الاختصار، والسكت لإدريس عن خلف من طريق ابن بويان من كتاب الكامل، وانفرد به ـ أي إدريس ـ عن خلف من جميع طرقه، قال في النشر: «وانفرد الهمداني عن الشطي فيما لم يكن الساكن واواً، ولا ياء؛ يعني مثل: ﴿خَلَوْا إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ولا أعلم أحداً استثناه عن أحد من الساكنين سواه، ولا عمل عليه». (ينظر: النشر ٤٢٤/١).
(٥) بلا خلاف عنه من جميع الطرق. (ينظر: النشر ٤٢٤/١، وشرح ابن الناظم ص (٩٩)).
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٩).
(٧) والسكت لحفص عن عاصم على مد المنفصل من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٢٣/١، وشرح منحة مولى البر ص (٥٨)).

فأطلق صاحب الروضة(١) فيما كان من كلمة، وكلمتين.

وخصَّ صاحب التجريد(٢) السكت ما كان من كلمتين، مع لام التعريف، و﴿شَيْءٍ﴾، فقط.

قال المصنف(٣): «وبكل من السكت، والإدراج ـ أي: عدم السكت ـ، قرأت من طريقه؛ أي: الأشناني»(٤).

واتفقوا: على عدم السكت لحفص في حرف المد(٥).

قال في الإتحاف(٦): «ولا يكون السكت لحفص إلا مع مد

(١) فالسكت لحفص من روضة المالكي سكت عام. (ينظر: الروضة لأبي علي المالكي ١/٣٣٥).

(٢) والسكت لحفص من التجريد سكت خاص. (ينظر: التجريد ص (١٣٩)).

(٣) ينظر: النشر ١/٤٢٣.

(٤) إلا أن المحقق ابن الجزري في النشر نصَّ على أن عدم السكت أكثر وأشهر، واستدرك في ذلك على الداني في تقديمه السكت على عدمه، قال في النشر: «وقال الداني في جامعه: وقرأت ـ أيضاً ـ على أبي الفتح، عن قراءته على عبدالله بن الحسين، عن الأشناني، بغير سكت في جميع القرآن، وكذلك قرأت على أبي الحسن، عن قراءته على الهاشمي، عن الأشناني، قال: وبالسكت آخذ، وفي روايته؛ لأن أبا الطاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة، وهو من الإتقان والضبط والصدق ووفور المعرفة والحذق بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة، فمن خالفه عن الأشناني فليس بحجة عليه، قلت: والأمر كما قال الداني في أبي طاهر، إلا أن أكثر أصحابه لم يرو عنه السكت تلاوة أيضاً؛ كالنهرواني، وابن العلاف، والمصاحفي، وغيرهم، وهم أيضاً من الإتقان والضبط والحذق والصدق بمحل لا يجهل، ولم يصح عندنا تلاوة عنه إلا من طريق الحمامي، مع أن أكثر أصحاب الحمامي لم يرووه عنه؛ مثل أبي الفضل الرازي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم، فظهر ووضح أن الإدراج ـ وهو عدم السكت ـ عن الأشناني أشهر وأكثر، وعليه الجمهور». (ينظر: النشر ١/٤٢٣ ـ ٤٢٤).

(٥) ورُوِيَ عن عبدالباقي، عن أبيه، عن أبي أحمد السامري، عن الأشناني: السكت على ذلك، وعلى الممدود؛ يعني المنفصل، فانفرد بالممدود عنه، وليس من طرق النشر. (ينظر: النشر ١/٤٢٣).

(٦) ينظر: الإتحاف ١/٢٢٣، ونصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في النشر ١/٤٢٧.

المنفصل؛ لأن راوي السكت ـ وهو الأشناني ـ ليس له إلا مده، وأما القصر فمن طريق الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص ـ كما تقدم ـ، وليس له سكت»[١].

(**وَ**)كذا.

ورد السكت عن (**ابْن ذَكْوَانَ**).

وهو في المبهج[٢] فيما كان من كلمة، وكلمتين[٣]، في أحد الوجهين من جميع الطرق.

وخصَّه أبو العز[٤] بطريق العلويّ، عن النقاش، عن الأخفش.

وكذا عند الحافظ أبي العلا في الغاية[٥]، ولكن خصَّه بالمنفصل، ولام التعريف، و﴿**شَيء**﴾، وقال: إنه دون سكت حمزة[٦].

والجمهور عن ابن ذكوان على عدم السكت، وعليه العمل، كما في التقريب[٧].

---

(١) قال الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي في "دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة"، البيت رقم (٢٤٠):

وَسَكْتاً بِمَفْصُولٍ وَ(شَيءٍ) وَ(أَلْ) لَدَى ... أَبِي طَاهِرِ اخْصُصْ بِالتَّوَسُّطِ فِي كِلَا

(ينظر: جامع الخيرات ٣/٥٦٧).

(٢) ينظر: المبهج ص (٢٤٩).

(٣) فهو سكت عام، بخلاف السكت من طريق ابن الأخرم من الكامل فإنه سكت خاص. (ينظر: المبهج ص (٢٤٩)).

(٤) فالسكت لابن ذكوان من طريق النقاش على الإشباع من إرشاد أبي العز. (ينظر: الإرشاد ص (٣٣)).

(٥) والسكت لابن ذكوان من طريق النقاش على التوسط من غاية أبي العلاء. (ينظر: غاية الاختصار ١/٢٦٥).

(٦) قال في النشر: «فخالف ـ أي أبو العلاء ـ أبا العز في ذلك؛ مع أنه لم يقرأ بهذا الطريق إلا عليه». (ينظر: النشر ١/٤٢٢).

(٧) والنشر أيضاً. (ينظر: التقريب ص (٣٩)، والنشر ١/٤٢٤).

واتفقوا ـ أيضاً ـ على عدم السكت له في حرف المد.

وقد تحصل لكلٍّ من إدريس، وحفص، وابن ذكوان[1][2]، ثلاث طرق[3]:

أولاها: السكت فيما عدا حرف المد.

---

(١) قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي (خ) ـ محرراً طرق السكت عن ابن ذكوان ـ: «لابن ذكوان طريقان؛ الأخفش، والصوري، فعن الأخفش: النقاش، وابن الأخرم، وعن الصوري: الرملي والمطوعي. فالطول في المتصل والمنفصل خاص بالنقاش في أحد وجهيه، والتوسط فيهما لابن ذكوان من جميع طرقه بما فيها النقاش في الوجه الثاني له؛ لأن الطول للنقاش من الإرشاد لأبي العز، ومصباح أبي الكرم، ومن الكفاية، والمستنير من طريق الحمامي عنه، والتوسط من باقي طرق النقاش وطرق ابن الأخرم والصوري، فالسكت الخاص: وهو على (أل)، و﴿شَيء﴾، والمفصول، لابن الأخرم والنقاش إذا قرأ بالتوسط، والسكت العام أو المطلق ـ أي على غير المد ـ على (أل)، و﴿شَيء﴾، والمفصول، والموصول، وهذا الوجه خاص بالصوري ليس له إلا هو. وسكت ابن الأخرم خاص من الكامل، وتجب معه الغنة، وكذا المد والسكت العام من المبهج، وتمتنع معه الغنة، فليس السكت العام على التوسط خاص بالصوري، وأما النقاش فله هذا الوجه، ولكن مع وجه الإشباع في المتصل. فالسكت لابن ذكوان من طريق النقاش على التوسط من غاية أبي العلاء، وعلى الإشباع من إرشاد أبي العز، ومن طريق ابن الأخرم من الكامل؛ وهو سكت خاص، ومن المبهج؛ وهو سكت عام، ومن طريق الصوري من المبهج.
ثم إن مرتبتي السكت للنقاش مُرتبتان على مَرتبتي المد في المنفصل؛ فسكت الموصول يختص بالطول، وسكت المفصول يختص بالتوسط، وهذا معنى قوله في التنقيح، الأبيات رقم (٢٣ـ٢٥):

وَطُوْلَ ابْنِ ذَكْـوانٍ بِنَقَّاشٍ اخْصُصَنْ ... وَسَكْتاً لِحَفْصٍ عِنْدَ قَصْـرٍ فَأَهْمِلَا
وَعَنْهُ وَعَنْ إِدْرِيسَ كَالْأَخْفَشِ اسْكُتَنْ ... عَلَى (أَلْ) وَمَفْصُولٍ وَ(شَيْءٍ) فَمُسْجَلَا
وَلِلْصُّورِ أَطْلِـقْهُ كَنَقَّـاشٍ انْ يُطِـلْ ... وَخَصِّصْ عَلَى تَوْسِيطِـهِ لِتُكَـمِّلَا

(٢) والسكت لابن ذكوان من هذه الطرق كلها مع التوسط إلا من الإرشاد فإنه مع المد الطويل، نصَّ عليه في النشر، وقراءة ابن ذكوان بوجه السكت من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٢٢/١ ـ ٤٢٣، وشرح منحة مولى البر ص (٥٨)، وجامع الخيرات ٥٦٧/٣، الأبيات رقم (٢٣٥ ـ ٢٣٩)، من منظومة دواعي المسرة).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٢٣/١.

وثانيها: السكت فيما عدا حرف المد، والساكن المتصل في كلمة؛ كـ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥][(١)].

وثالثها: عدم السكت مطلقاً، وعليه الجمهور.

٢٣٨ ـ ....وَفِــي هِــجَـا الْـفَــوَاتِـحِ كَـ:طَـهَ: ثَـقِّـفِ

(**وَ**)قرأ بالسكت.

(**فِي هِجَا الْفَوَاتِحِ**)؛ أي: في حروف الهجاء في فواتح السور؛ وهي المجموعة في: (صِلْهُ سُحَيراً مَنْ قَطَعَكْ)، وفي: (نَصٌّ حَكِيمٌ لَهُ سِرٌّ قَاطِعٌ)، وفي: (طَرَقَ سَمْعَكَ النَّصِيحَةُ)؛ وذلك:

(**كَـ**)﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١][(٢)].

﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١].

﴿الٓر﴾ [يونس][(٣)].

﴿الٓمٓر﴾ [إبراهيم: ١].

﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١].

﴿طه﴾ [طه: ١].

﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١][(٤)].

﴿طسٓ﴾ [النمل: ١].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وقد تصرف الشارح ـ هنا ـ في كلام الناظم، فخالف ما جرت عليه عادته ومنهجه في شرح كلام الناظم؛ حيث يتناوله حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، إلا في مواضع متعددة ـ كما هنا ـ حيث أخَّر ما حقه التقديم بحسب ترتيب الناظم في نظمه، فأخر المثال الذي مثل به الناظم في المتن؛ وهو قوله: ﴿طه﴾، فلم يستفتح به، وإنما استفتح الأمثلة بـ﴿الٓمٓ﴾.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وموضع سورة القصص: الآية [١].

﴿يسٓ﴾ [يس: ١].

﴿حمٓ﴾ [حم: ١][1].

﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١ ـ ٢].

﴿صٓ﴾ [ص: ١].

﴿قٓ﴾ [ق: ١].

﴿نٓ﴾ [القلم: ١].

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثَقِّفِ)؛ أي: أبي جعفر بكماله[2].

فإنه يسكت على كل حرفٍ منها[3].

قال في الاتحاف[4]: «ويلزم منه: إظهار المدغم والمخفي منها، وقطع همزة الوصل، لِيُبَيِّنَ بهذا السكت أن الحروف كلها ليست للمعاني، كالأدوات والأسماء والأفعال، بل هي مفصولة وإن اتَّصلت رسماً[5]، وفي كل واحد منها سرٌّ من أسرار الله تعالى استأثر الله تعالى بعلمه، وأُوردت

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وقد جعل ابن الجزري وقف أبي جعفر في فواتح السور، ووقف حفص ـ الآتي لاحقاً ـ على الكلمات الأربع، من السكت الذي لغير قصد تحقيق الهمز؛ فالسكت عنده على نوعين؛ ما يكون القصد منه بغرض تحقيق الهمز، وما يكون لغير ذلك. (ينظر: النشر ١/٤٢٥).

(٣) قال ابن الجزري: «وانفرد الهذلي عن ابن جماز بوصل همزة: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٢]، بميم: ﴿الٓمٓ﴾ [١]، في أول آل عمران، كالجماعة، وانفرد ابن مهران بعدم ذكر السكت لأبي جعفر في الحروف كلها، وذكر أبو الفضل الرازي عدم السكت في السين من: ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ [النمل: ١]، والصحيح السكت عن أبي جعفر على الحروف كلها من غير استثناء لشيء منها، وفاقاً لإجماع الثقاة الناقلين ذلك عنه نصًّا وأداء، وبه قرأت، وبه آخذ». (ينظر: النشر ١/٤٢٥).

(٤) ينظر: الإتحاف (١/٢٢٣ ـ ٢٢٤)، والكلام بنصه موجود في شرح النويري (٢/٣٣٥)، ولطائف الإشارات ٢/٨٨٢، ومعظم الكلام موجود ـ أيضاً ـ في شرح ابن الناظم ص (١٠٠)، وأصل الكلام ونصُّهُ موجود في النشر (١/٤٢٤ ـ ٤٢٥).

(٥) وليست بمؤتلفة. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٨٨٢).

مفردة من غير عامل ولا عطف، فَسَكَنَتْ كأسماء العدد إذا وردت من غير عامل ولا عطف، تقول: واحد، اثنان، ثلاثة، وهكذا».

وإلى هذا التوجيه أشار المصنف بقوله: (**ثَقِّفِ**) فإنه من الثَقَف؛ وهو الإدراك، والأخذ، والظفر، يقال: ثقفت الحديث؛ فهمته بسرعة، وثقفته [**١٥٠**] بالتشديد؛ أقمت المعوج منه(١).

٢٣٩ ـ وَأَلِفَيْ: (مَرْقَدِنَا)، وَ(عِوَجَـا) (بَلْ رَّانَ)(٢)، (مَنْ رَّاقٍ)(٣): لِحَفْصِ الْخُلْفُ جَا

(**وَ**)ورد السكت.

على (**أَلِفَيْ**):

﴿مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ هذا في يس(٤).

و﴿عِوَجَاۜ﴾ في الكهف(٥).

وعلى لام: ﴿بَلۡۜ رَانَ﴾ في التطفيف(٦).

وعلى نون: ﴿مَنۡۜ رَاقٖ﴾ في القيامة(٧).

(١) هذا من المواضع التي انفرد بها الشرح ـ هنا ـ في بيان معاني كلام الناظم ورموزه، ولم يتعرض لشرحها، ولا لبيان معناها أحد من شراح الطيبة الآخرين.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بتشديد الراء؛ على قراءة ترك السكت؛ أي: بإدغام اللام في الراء: (**بَل رَّانَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الراء بلا تشديد؛ على قراءة السكت؛ أي: بالنطق باللام ساكنة، ثم راء مفتوحة: (**بَلْ رَانَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بتشديد الراء؛ على قراءة ترك السكت؛ أي: بإدغام اللام في الراء: (**مَنْ رَّاقٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الراء بلا تشديد؛ على قراءة السكت؛ أي: بالنطق باللام ساكنة، ثم راء مفتوحة: (**مَنْ رَاقٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) الآية [٥٢].

(٥) الآية [١].

(٦) الآية [١].

(٧) الآية [٢٧].

وذلك (**لَحَفْصٍ الْخُلْفُ جَا**)؛ أي: ورد عن حفص من طريقيه الخلاف في هذه الكلمات الأربع.

فيسكت على الألف من: ﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾، ثم يقول: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾.

وعلى الألف المبدلة من التنوين في: ﴿عِوَجَاۜ﴾، ثم يقول: ﴿قَيِّمًا﴾.

وكذا على اللام من: ﴿بَلْۜ﴾، ثم يقول: ﴿رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾.

وكذا على النون من: ﴿مَنْۜ﴾، ثم يقول: ﴿رَاقٍ﴾.

وهذا ما في الحرز(١)، كأصله(٢).

وروى عدم السكت: ابن مهران(٣)، والهذلي(٤)، وجماعة من العراقيين(٥) وغيرهم(٦).

---

(١) ينظر: حرز الأماني، سورة الكهف، الأبيات رقم (٨٣٠ ـ ٨٣١).

(٢) ينظر: التيسير ص (١١٥ ـ ١١٦)، وهو الذي رواه جمهور المغاربة، وبعض العراقيين، وهو الذي في الهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، والتلخيص لابن بليمة، والتذكرة، وغيرها. (ينظر: النشر ٤٢٥/١).

(٣) وما ذكره الشارح لابن مهران بعدم السكت ـ لحفص ـ في المواضع كلها متبعاً في ذلك النشر، ولطائف الإشارات، والإتحاف، وشرح النويري، فيه نظر؛ لأنَّ ابن مهران في الغاية قال في موضعي (القيامة)، و(التطفيف): «﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾؛ مظهر حفص، ﴿بَلْۜ رَانَ﴾؛ مظهر حفص»، وقال في المبسوط: «﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾؛ يقف عليه وقفة يسيرة، و﴿بَلْۜ رَانَ﴾؛ بإظهار اللام مع سكتة يسيرة»، وقال في باب الإدغام والإظهار: «﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾، و﴿بَلْۜ رَانَ﴾، رواه حفص بإظهار النون واللام عند الراء، ولكنه يقف عليهما وقفة خفيفة وهو مع ذلك يصل»، فتبين من مجمل النصوص المنقولة من كتابي ابن مهران أن مذهبه من كلا الكتابين؛ الغاية، والمبسوط، هو السكت في موضع القيامة، وموضع المطففين، وقد أشار إلى هذا الاستدراك ونوَّه عليه صاحب كتاب منهج ابن الجزري في تحقيقه لكتاب النشر. (ينظر: الغاية ص (٩٦)، والمبسوط ص (١٦٤)، والنشر ٤٢٥/١، والإتحاف ٢٢٤/١، ومنهج ابن الجزري في النشر ١١٦١/٢).

(٤) ينظر: الكامل ص (٥٨٩).

(٥) ينظر: النشر ٤٢٥/١.

(٦) وروى الوجهين أبو القاسم في تجريده. (ينظر: التجريد ص (٢٥٦، ٢٩٤، ٣٣١، ٣٣٦)، والنشر ٤٢٥/١).

ومعلوم: أن السكت على الساكن لا يتأتى إلا حال الوصل بما بعده[١]، فإن وقف على الساكن امتنع السكت، كالوقف عليه[٢].

والهمز متطرف من أجل الساكنين.

ثم الصحيح كما تقدم أن السكت مقيد بالسماع والنقل، فلا يجوز إلَّا فيما صحت به الرواية لمعنى مقصود بذاته، وحُكِيَ عن ابن مجاهد[٣] أنه جوَّزه في رؤوس الآي مطلقاً حال الوصل؛ لقصد البيان، وحمل بعضهم حديث أم سلمة: «كَانَ النَّبِي ﷺ يَقُولُ: بسم الله الرحمن الرحيم، ثُمَّ يَقِفْ»[٤] على ذلك، وهذا الحمل إن صح جاز السكت على ما ذكر، كما قاله المصنف[٥].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٦].



(١) سواء كان في كلمة أو كلمتين. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٨٨٢).
(٢) نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٢٦).
(٣) حكاه في النشر. (ينظر: النشر ١/٢٤٣).
(٤) تقدم تخريجه عند كلام الشارح في مسائل الوقف والابتداء من مقدمة المتن.
(٥) ينظر: النشر ١/٢٤٣، والإتحاف ١/٢٢٤.
(٦) ينظر: النشر ١/٤١٩ ـ ٤٢٨، وشرح النويري ٢/٣٢٧ ـ ٣٣٩، وشرح ابن الناظم ص (٩٨ ـ ١٠٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٠ب ـ ٤١/أ)، والإتحاف ١/٢١٩ ـ ٢٢٤.

بَابُ وَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ عَلَى الْهَمْزِ

أَخَّرَه عن جميع أبواب الهمزة؛ لأن محله الوقف، ولشموله أنواع التخفيف المتقدمة، بل [يزيد عنها](١)، ولذا عَسُرَ ضبطه، وهو ـ كما قاله الإمام أبو شامة وغيره ـ: «من أصعب الأبواب نثراً ونظماً في تمهيد قواعده وفهم مقاصده»(٢).

إذ يحتاج إلى تحقيق مذاهب أهل العربية، ورسم المصاحف العثمانية، وإتقان الرواية(٣).

وآكد أشكاله ـ كما قاله الجعبري ـ: «أن الطالب لا يقف عند قراءته على شيخه، فيفوته أشياء، فإذا عرض له وقف بعد ذلك أو سُئِلَ عنه لم يجد له أداء ولا جواباً، وقد لا يتمكن من إلحاقه بنظائره فيتحير، ومن ثم ينبغي للشيخ أن يبالغ في توقيف من يقرأ عليه عند المرور بالمهموز؛ صوناً للرواية»(٤).

وقد أفرده جماعة بالتأليف(٥).

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ٢/٥.

(٣) ينظر: النشر ١/٤٢٨.

(٤) ينظر: كنز المعاني ٢/٤٩٤.

(٥) وذلك لصعوبته وتشعُّبه، وممن أفرده بالتأليف: أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ، وأبو الحسن بن غلبون في كتاب الوقف لحمزة وهشام، وأبو عمرو الداني في كتاب المكتفى، وغير واحد من المتأخرين؛ كابن بصخان، والجعبري في أحكام الهمزة لهشام وحمزة، وابن جبارة، وابن القاصح في تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام، والعيني في كتاب الكنز في وقف حمزة وهشام على الهمز، وغيرهم.

وهذا الباب اختص به من بين العشرة الإمام حمزة؛ لمناسبة قراءته المشتملة على: شدة الترتيل، والمد، والسكت(١).

وقد [١٥١] وافقه في البعض هشام، وفي الأكثر جماعة؛ كجعفر الصادق(٢)، وطلحة بن مُصَرِّف(٣)، وسلام الطويل(٤)، والأعمش(٥)، وغيرهم(٦).

---

(١) ينظر: النشر ٤٢٨/١.

(٢) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الصادق، أبو عبدالله، المدني، قرأ على آبائه رضوان الله عليهم؛ محمد الباقر، فزين العابدين، فالحسين، فعليٍّ، رضي الله عنهم أجمعين، قرأ عليه: حمزة، ولم يخالف حمزة في شيء من قراءته إلا في عشرة أحرف، قال عن حمزة: ما قرأ عليَّ أقرأ منك، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٤٨هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١٩٦/١، وسير الأعلام ٢٥٥/٦، والأعلام للزركلي ١٢٦/٢).

(٣) طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب، أبو محمد، ويقال: أبو عبدالله، الهمداني اليامي الكوفي، تابعي كبير، له اختيار في القراءة ينسب إليه، قال العجلي: اجتمع قراء الكوفة في منزل الحكم بن عيينة فأجمعوا على أنه ـ أي طلحة بن مُصَرِّف ـ أقرأ أهل الكوفة، فبلغه ذلك فغدا إلى الأعمش فقرأ عليه ليذهب عنه ذلك، أخذ القراءة عرضاً عن: إبراهيم بن يزيد النخعي، والأعمش وهو أقرأ منه وأقدم، ويحيى بن وثاب، وروى القراءة عرضاً عنه: محمد بن عبدالرحمٰن ابن أبي ليلى، وعلي بن حمزة الكسائي، وفياض بن غزوان وهو الذي روى عنه اختياره وأقرأ به في الريّ وأخذه الناس عنه هناك، مات سنة ١١٢هـ، وقيل: ١١٣هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٤٤٣/١، وسير الأعلام ١٩١/٥، والأعلام للزركلي ٢٣٠/٣).

(٤) سلَّام بن سليمان الطويل، أبو المنذر المزني، مولاهم، البصري ثم الكوفي، ثقة جليل، ومقرئ كبير، أخذ القراءة عرضاً عن: عاصم بن أبي النجود، وأبي عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، وغيرهم، قرأ عليه: يعقوب الحضرمي، وهارون بن موسى الأخفش، وأيوب بن المتوكل، وغيرهم، ذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ١٧١هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٠٩/١، وطبقات القراء الكبار ١٣٢/١).

(٥) سبقت ترجمته. (ينظر: غاية النهاية ٣١٥/١).

(٦) ينظر: النشر ٤٢٨/١.

٢٤٠ـ إِذَا اعْتَمَدْتَ [الْوَقْفَ][1] خَفِّفْ[2] هَمْزَهْ تَوَسُّطًا أَوْ طَرَفاً: لِحَمْزَهْ

ثم إن له في تخفيف الهمزة مذهبين؛ تصريفي[3]، وهو الأشهر، ورسمي[4].

وقد بدأ المصنف بالأول، فقال:

(**إِذَا اعْتَمَدْتَ الْوَقْفَ**)؛ أي: قصدت له، يقال: عمدت للشيء؛ أي: قصدت له، وتعمدت واعتمدت مثله[5].

(**خَفِّفْ هَمْزَهْ**)؛ أي: همز الوقف، بمعنى الكلمة الموقوف عليها إذا كان فيها همز.

سواء كان (**تَوَسُّطًا**)؛ أي: متوسطاً:

بنفسه؛ ويقع بعد الحركات الثلاث؛ نحو:

﴿**تَأْتُونَ**﴾ [الأعراف٨٠][6].

﴿**بِئْر**﴾ [الحج: ٤٥][7].

---

(١) ما بين المعكوفتين ضُبطت في الأصل: (الوصل)، وهو سهو وسبق قلم، والصواب الذي في جميع النسخ هو ما أثبته.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: من التخفيف: (**خَفِّفْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: من التسهيل: (**سَهِّلْ**).

(٣) يعني بالتخفيف التصريفي: القياسي؛ وهو الذي تبدل فيه الهمزة من جنس حركتها، أو حركة ما قبلها، أو تسهل كذلك على خلاف ذلك، فهو الذي اتفق عليه جمهور أئمة النحويين والقراء من أنواع التخفيف في الوقف على الهمز عن حمزة ومن وافقه. (ينظر: النشر ٤٢٨/١، والكوكب الدري ص (١٩٥)، وشرح الجعبري بتحقيق د.اليزيدي ٤٩٤/٢).

(٤) وهو المذهب الذي ذهب إليه الداني في جماعة من أهل الأداء في تخفيف الهمز باعتبار خط المصحف العثماني. (ينظر: النشر ٤٤٦/١، والكوكب الدري ص (٢٠٥)، وشرح الجعبري بتحقيق د.اليزيدي ٤٩٤/٢، وشرح موسى جار الله ص (٦٣)).

(٥) ينظر: المفردات ص (٣٤٦)، ولسان العرب ٣٠٢/٣.

(٦) والموضعان الآخران في: الشعراء: الآية [١٦٥]، والنمل: الآية [٥٤].

(٧) وهي من قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾.

﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣][1].

أم بحرف، ويكون بعد فتح فقط؛ نحو: ﴿فَآءُو﴾ [البقرة: ٢٢٦].

أم بكلمة، ويقع بعد الحركات الثلاث؛ نحو:

﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

﴿قَالُواْ ٱئْتِنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩].

(أَوْ طَرَفاً)؛ أي: متطرفاً.

سواء كان ساكناً لازماً؛ ويأتي قبله:

مفتوح؛ مثل: ﴿ٱقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤][2].

أو مكسور؛ مثل: ﴿نَبِّئْ﴾ [الحجر: ٤٩].

ولم يقع في القرآن قبله مضموم؛ ومثاله: ﴿لَمْ يَسُؤْ﴾.

أو ساكناً عارضاً للوقف، ويأتي قبله الحركات[3]؛ نحو:

﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

﴿يُبْدِئُ﴾ [العنكبوت: ١٩][4].

﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦].

واللام في قوله: **(لِـ)**ـلإمام.

(حَمْزَهْ) بكماله[5].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) أي: الحركات الثلاث؛ الفتح، والضم، والكسر.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) قال النويري: «وقد اختص حمزة بذلك لما اشتملت عليه قراءته على شدة التحقيق =

متعلقة بـ(خَفِّفْ).

وهو عام لجميع أنواع التخفيف[١] السابقة، كما بينه بقوله:

٢٤١ ـ فَإِنْ يُسَكَّنْ بَالَّذِي قَبْلُ ابْدِلِ. وَإِنْ يُحَرَّكْ عَنْ سُكُونٍ فَانْقُلِ

(**فَإِنْ يُسَكَّنْ**)؛ أي: الهمز؛ وهو الذي ذكرناه كله ونظائره.

فحكمه: (**بِالَّذِي قَبْلُ**)؛ أي: قبل الهمز.

(**ابْدِلِ**)؛ أي: فيخفف [بإبداله][٢] من جنس حركة ما قبله.

إن ضمًّا فواوٌ، وإن كسراً فياءٌ، وإن فتحاً فألفٌ، وهذا لا خلاف فيه، وقد شذَّ بعض المغاربة[٣] فأخذ بتحقيق المتوسط بكلمة، وبالوجهين في المتوسط بحرف، وهو كما قاله المصنف[٤]: «وهم وخروج عن الصواب».

ومن قبيل المتوسط هنا؛ نحو:

﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨][٥]؛ المنصوب.

= والترتيل والمد والسكت؛ ناسبت التسهيل وقفاً؛ هذا مع صحته وثبوته عنده رواية ونقلاً، فقد قال فيه سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر». (ينظر: النشر ٢٣٠/١، وشرح النويري ٣٤٢/٢).

(١) فالتخفيف يعم: الإبدال، وبين بين، والنقل، والحذف، والإدغام، وغير ذلك من وجوه التخفيف الآتية فيما يستقبل من كلام الناظم في هذا الباب. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠١)، وشرح موسى جار الله ص (٦٣)).

(٢) في الأصل: (إبداله)، والصواب ما أثبته لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٢٦/١).

(٣) قال في النشر: «إلا ما شذ فيه ابن سفيان، ومن تبعه من المغاربة؛ كالمهدوي، وابن شريح، وابن الباذش، من تحقيق المتوسط بكلمة؛ لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف؛ لاتصاله، كأنهم أجروه مجرى المبتدأ، وهذا وهم منهم وخروج عن الصواب؛ وذلك أن هذه الهمزات وإن كن أوائل الكلمات فإنهن غير مبتدآت؛ لأنهن لا يمكن ثبوتهن سواكن إلا متصلات بما قبلهن، فلهذا حكم لهن بكونهن متوسطات». (ينظر: النشر ٤٣١/١).

(٤) ينظر: النشر ٤٣١/١.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿دُعَآءً﴾ [البقرة: ١٧١][(١)].

و﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧][(٢)].

و﴿مَوْطِئًا﴾ [التوبة: ١٢٠].

لأن التنوين يُقْلَبُ ألفاً في الوقف.

بخلاف ﴿شَيء﴾ المرفوع والمجرور، فإنه من قبيل المتطرف بحذف تنوينه فيه[(٣)]، [فاعرفه][(٤)].

(وَإِنْ يُحَرَكْ)؛ أي: الهمز.

فلا يخلُ إما أن يكون قبله؛ ساكن، أو متحرك.

وكلٌّ منهما؛ إما متطرف، أو متوسط.

فالمتطرف الساكن ما قبله؛ إمَّا ألفٌ، أو واوٌ أو ياءٌ زائدتان، أو غير ذلك.

والمراد بالزائد هنا؛ ما زاد على الفاء، والعين، واللام.

فنحو:

﴿هَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩][(٥)].

و﴿شَىْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨][(٦)].

[الياء][(٧)] فيه أصلية.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [١١٨].
(٣) نبَّه عليه صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١/٢٢٧).
(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح)
(٥) والموضع الآخر في المائدة: الآية [١١٠].
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) في الأصل: (والياء)، ولعل الصواب ما أثبته؛ لاستقامة المعنى.

إذ وزن: ﴿هَيْئَةِ﴾؛ فَعْلَة.

و﴿شَيْءٌ﴾؛ فَعْلٌ.

ونحو:

﴿هَنِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤][1].

و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ [النساء: ١١٢].

الياء فيه زائدة.

لأن وزن: ﴿هَنِيٓـًٔا﴾؛ فَعِيلاً.

و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾؛ فَعِيلَة.

أما (**الْمُحَرَّكْ**[2] **عَنْ سُكُوْنٍ**)؛ أي: بعد ساكن.

(**فَانْقُلِ**) حركته إلى ذلك الساكن، وحرِّكْهُ بحركة الهمز، واحذف الهمز، كما هو طريق النقل؛ نحو:

﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤][3].

و﴿قُرْءَٰنًا﴾ [يوسف: ٢][4].

و﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥].

و﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠][5].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) هكذا ضُبطت في أصل الشرح: (**الْمُحَرَّكْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى ـ: (**وَإِنْ يُحَرَّكْ**)، وهذا من المواضع القليلة التي خرج فيها الشارح عن منهجه؛ فلم يشرح كلام الناظم حرفاً حرفاً، ربما لضرورة السياق.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠][1].

٢٤٢ ـ إِلَّا مُتَوَسِّطاً[2] أَتَى بَعْدَ الْأَلِفْ[3] سَهِّلْ. وَمِثْلَهُ فَأَبْدِلْ فِى الطَّرَفْ

(**إِلَّا**) أن يكون [**١٥٢**] الهمز.

(**مُوَسَّطًا**)؛ أي: متوسطاً.

وقد (**أَتَى بَعْدَ أَلِفْ**)؛ نحو:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥][4].

و﴿مَلَٰٓئِكَةٌ﴾ [الإسراء: ٩٥][5].

و﴿شُرَكَآؤُكُمُ﴾ [الأنعام: ٢٢].

و﴿أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤].

فـ(**سَهِّلْ**) هذا القسم من المتوسط بين بين.

وأراد بقوله: (**وَمِثْلَهُ فَأَبْدِلْ فِي الطَّرَفْ**)؛ أنَّ الهمز إذا وقع متطرفاً بعد ألف، نحو:

﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣][6].

و﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بزيادة التاء: (**مُتوسَّطًا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**مُوسَّطًا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ.

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بزيادة (أل التعريف): (**الأَلِفْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ مجردة من (أل التعريف): (**أَلِفْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: ٧٤](١).

و﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨](٢).

سُكِّنَ للوقف، ثم يُبْدَل ألفاً من جنس ما قبله، فحينئذ اجتمع أَلِفَان، فيجوز حذف إحداهما للساكنين.

ثم إن قُدِّرَ أن المحذوفة هي:

الأولى ـ وهو القياس ـ قصر؛ إذ الألف حينئذ تكون مبدلة من همز ساكن، فلا مد كألف: (تَاْمُر)(٣).

أو الثانية(٤)؛ جاز المد، والقصر؛ لأنها حرف مد قبل همز مغير بالبدل ثم بالحذف.

ويجوز إبقاؤهما للوقف، فَيُمَدُّ لذلك مدًّا طويلاً؛ ليفصل بين الألفين، وقُدِّر بثلاث ألفات، ويجوز التوسط(٥)؛ من أجل التقاء الساكنين، قياساً على سكون الوقف، فتحصل حينئذ ثلاثة أوجه؛ القصر، والمد، والتوسط(٦).

٢٤٣ـ وَالْوَاوَ(٧)، وَالْيَا(٨)، إِنْ يُزَادَا(٩): أَدْغِمَا(١٠). وَالْبَعْضُ: فِي الْأَصْلِيِّ أَيْضًا أَدْغَمَا

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وموضع سورة الأنبياء: الآية [١٠٩].
(٣) أي: كألف (تأمر)، و(يأتي)، ونحوه. (ينظر: شرح النويري ٢/٣٥٠).
(٤) يعني: إن قُدِّرَ أن المحذوفة هي الألف الثانية.
(٥) نصَّ عليه أبو شامة في شرحه على الشاطبية. (ينظر: إبراز المعاني ١/١٢).
(٦) ينظر: النشر ١/٤٦٦، وشرح النويري ٢/٣٥٠ ـ ٣٥١، والإتحاف ١/٢٢٨.
(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو الثانية: (**الْوَاوَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّها: (**الْوَاوُ**).
(٨) ضُبطت في أصل الشرح بالهمز: (**وَالْيَاءَ**)، وبه ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بالإبدال في الهمز: (**وَالْيَا**)، وهو الذي أثبته، وهو في سائر النسخ الأخرى.
(٩) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بالراء المهملة: (**يُرَادَا**)، وهو تصحيف.
(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة؛ على البناء للفاعل: =

ثم بيَّن ما إذا كان الساكن [قبل الهمز][1] واواً أو ياء زائدتين، فقال:

(وَالْوَاوَ وَالْيَاءَ إِنْ يُزَادَا)؛ نحو:

﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨][2].

و﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧][3].

و﴿بَرِيٓءٌ﴾ [التوبة: ٣].

وكذا: ﴿دُرِّيٓءٌ﴾ [النور: ٣٥]؛ في قراءة حمزة.

فحكم كل منهما: **(أَدْغِمَا)**؛ أي: بأن تبدل الهمز من جنس الزائد؛ فتبدله واواً بعد الواو، وياء بعد الياء، ثم تدغم أول المثلين في الآخر.

ثم قال المصنف:

(وَالْبَعْضُ)؛ أي: بعض أهل الأداء.

(فِي) الواو، والياء.

(الْأَصْلِيِّ)؛ بأن كان غير زائد؛ نحو:

﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠][4].

= **(أَدْغِمَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الهمزة؛ على البناء للمفعول: **(أُدْغِمَا)**، وهو الوجه الأخر في نسخة رضوان العقبي، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ولم يرد في الواو إلا في هذا الموضع، وهو على وزن (فَعُوْل). (ينظر: جامع البيان ٢٨١/١، والنشر ٤٣٢/١).

(٣) ولم يرد في الياء إلا في هذا الموضع، والموضع الذي يليه، و**(دُرِّيء)**؛ على قراءة حمزة بالهمزة، وهي جميعاً على وزن (فَعِيْل)، فهي ثلاثة مواضع. (ينظر: جامع البيان ٢٨١/١، والنشر ٤٣٢/١).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم. (ينظر: الإتحاف: ٢٢٩/١).

و﴿ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: ٧٤][1].

(أَيْضاً أَدْغَمَا) إجراء للأصلي مجرى الزائد؛ فأَبْدَل، وَأَدْغم.

وقد جاء منصوصاً عن حمزة.

وهو أحد الوجهين في الحرز[2]، كأصله[3]، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس[4]، وذكره صاحب التبصرة[5]، وابن شريح[6].

وقد تقدم فيه النقل عند قوله: **(وَإِنْ يُحَرَّكْ عَنْ سُكُونٍ فَانْقُلِ)**[7].

فصار فيه وجهان؛ النقل، والإدغام.

وههنا تم الكلام في الهمز المتحرك بعد ساكن، ومرَّ قبلُ حكم الهمز الساكن بعد المحرك، [وبقي من أقسام الهمز: المتحرك بعد المتحرك][8]، وهو من أقسام الهمز المتحرك، فأخذ في ذكره بقوله:

٢٤٤ ـ وَبَعْدَ كَسْرَةٍ وَضَمٍّ أَبْدِلَا   إِنْ فُتِحَتْ يَاءً وَوَاوًا مُسْجَلَا

(وَبَعْدَ كَسْرَةٍ).

---

(١) هكذا في الأصل، وهو سهوٌ، ولا يصلح مثالاً، وذلك لأنه من قبيل الهمز المتطرف المسبوق بألف ساكنة، وقد تم الحديث عنه والإشارة إليه، بينما كلام الشارح ـ هنا ـ عن الواو والياء الأصليتين؛ سواء كانتا مديَّتَين أو ليِّنتين، وأنهما يُعَامَلان معاملة الواو والياء الزائدتين، فيبدلان ثم يدغمان، وذلك على مذهب بعض النحاة، ولهذا فإن المثال المناسب هو قوله تعالى: ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٢)، والإتحاف ١/٢٢٩).

(٢) ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٠)، الأبيات رقم (٢٤٠، ٢٥١).

(٣) ينظر: التيسير ص (٤٠).

(٤) ينظر: جامع البيان ١/٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٥) ينظر: التبصرة ص (٩٨).

(٦) ينظر: الكافي ص (٣٤).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٢٤١).

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته؛ لاستقامة المعنى، وتمام الكلام. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٢)، والإتحاف ١/٢٢٨).

(وَ)؛ أي: أو.

بعد **(ضَمٍّ)**

(أَبْدِلَا)؛ أي: الهمزة.

(إِنْ فُتِحَتْ).

فتبدل في الكسرة: **(يَاءً)**؛ نحو[1]:

﴿فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩][2].

و﴿نَاشِئَةَ﴾ [المزمل: ٦].

و﴿مِائَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٩][3].

و﴿نُنَبِّئُكُم﴾ [الكهف: ١٠٣].

و﴿سَيِّئَاتُ﴾ [النحل: ٣٤][4].

و﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

(وَ)في الضم.

(وَاواً)[5]؛ نحو:

﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

و﴿فُؤَادُ﴾ [القصص: ١٠][6].

و﴿سُؤَال﴾ [ص: ٢٤][7].

---

(١) ينظر: النشر ٤٣٨/١.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) أي: وفي الضم تبدل واواً. (ينظر: النشر ٤٣٨/١).
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) من قوله تعالى: ﴿بِسُؤَالِ﴾ [ص: ٢٤].

و﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [الإنسان: ١٩].

و﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤][١].

وقوله: (**مُسْجَلَا**)؛ أي: مطلقاً.

وقد عَلِمْتَ معنى الإطلاق هنا من الأمثلة المذكورة.

٢٤٥ ـ وَغَيْرُ[٢] هَذَا بَيْنَ بَيْنَ. وَنُقِلْ يَاءٌ[٣] كَـ:يُطْفِيُوا[٤]، وَوَاوٌ[٥] كَـ:سُوِلْ[٦]

وهذان قسمان من أقسام الهمز[٧] المتحرك بعد المتحرك **[١٥٣]** وهي بحسب حركته وحركة ما قبله تسعة أقسام، وقد ذكر القسمين، فبقى سبعة أقسام، بيَّن حكمها في قوله:

(**وَ**)أمَّا.

(**غَيْرُ هَذَا**)؛ أي: ما ذُكِرَ من القسمين؛ وهو:

---

(١) وموضع سورة يوسف: الآية [٧٠].

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**وَغَيْرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الراء: (**وَغَيْرَ**)، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الهمز مع التنوين: (**يَاءٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الهمز بلا تنوين: (**يَاءُ**)، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بإبدال الهمزة ياء: (**كَيُطْفِيُوا**)، والثاني: برسم الهمزة على الواو: (**كَيُطْفِؤُا**)، والثالث: برسم الهمزة على نبرة: (**كَيُطْفِئُوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الواو الثانية مع التنوين: (**وَاوٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضمها بلا تنوين: (**وَاوُ**)، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة.

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بإبدال الهمزة واواً: (**كَسُوِلْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالهمز: (**كَسُئِلْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٧) المتوسط بنفسه.

١ - مفتوح بعد مفتوح؛ نحو:

﴿بَدَأَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩].

﴿شَنَـَٔانُ﴾ [المائدة: ٢][1].

﴿مَـَٔارِبُ﴾ [طه: ١٨].

و﴿رَأَيْتَ﴾ [النساء: ٦١][2].

٢ - ومضموم بعد مضموم، نحو: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

٣ - وبعد مكسور[3]، نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

٤ - وبعد مفتوح[4]: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ [الشورى: ١١].

٥ - ومكسور بعد مكسور، نحو: ﴿خَـٰطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٩٧][5].

٦ - وبعد مضموم[6]، نحو: ﴿سُـِٔلَ﴾ [البقرة: ١٠٨].

٧ - وبعد مفتوح[7]، نحو: ﴿يَطْمَئِن﴾[8].

فحكم تخفيف ذلك كله: التسهيل (بَيْنَ بَيْنَ)[9].

فيُجْعل المفتوح: بين الهمز والألف.

ويُجْعل المكسور: بين الهمز والياء في حالاته الثلاث.

ويُجْعل المضموم: بين الهمز والواو في أحواله الثلاث.

---

(١) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [٨].
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) أي: ومضموم بعد مكسور.
(٤) أي: ومضموم بعد مفتوح.
(٥) وموضع سورة القصص: الآية [٨].
(٦) أي: ومكسور بعد مضموم.
(٧) أي: ومكسور بعد مفتوح.
(٨) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠].
(٩) أي: بين الهمزة وما منه حركتها، وذلك على أصل التسهيل. (ينظر: النشر ٤٣٨/١).

وهذا ـ كما صرح به غير واحد[١] ـ مذهب سيبويه[٢].

وورد عن الإمام حمزة أنه كان يقف على نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [يس: ٥٦]، و﴿خَاطِئُوْن﴾[٣] ﴿مَالِئُوْن﴾[٤]، و﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿يَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]؛ من كل ما همزه مضموم بعد كسر: بغير همز في الجميع، مع ضم: الزاي، والكاف، والطاء، واللام، والفاء، والباء.

وهو كما قاله المصنف[٥]: «صحيح في الأداء والقياس»[٦].

بخلاف حذف الهمز وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على حاله: فإنه غير صحيح قياساً ولا رواية، كما ذكره المصنف[٧] أيضاً، وهو الوجه المخمل المشار إليه بقول الحرز[٨]:

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلَا

فالضمير المستتر في (أُخْمِلَا) للكسر فقط، والألف للإطلاق لا للتثنية[٩]، خلافاً لمن وهم فيه[١٠]؛ لما تقرر من صحة الضم مع الحذف

---

(١) كصاحب الإتحاف وغيره. (ينظر: الإتحاف ١/٢٣٢).

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر، وقد تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢): (من نشر منقول حروف العشرة).

(٣) وذلك قوله تعالى: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [الحاقة: ٣٧].

(٤) وذلك قوله تعالى: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [الصافات: ٦٦]، [الواقعة: ٥٣].

(٥) ينظر: النشر ١/٤٤٣.

(٦) قال في النشر: «وممن نص على صحته: صاحب التيسير في كتابه جامع البيان، وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره». (ينظر: النشر ١/٤٤٣).

(٧) ينظر: النشر ١/٤٤٤.

(٨) ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٠)، الأبيات رقم (٢٤٧).

(٩) لأنه لو أراد ـ أي الشاطبي ـ التثنية لصرح بها في الكلمتين؛ فيقول: «قِيْلَا وَأُخْمِلَا». (ينظر: النشر ١/٤٤٣، والإتحاف ١/٢٣٣).

(١٠) وممن نصَّ على إخمال هذا الوجه ـ وهو حذف الهمزة مع ضم ما قبل الواو ـ الإمام السَّخاويّ في فتح الوصيد، وتبعه الإمام أبو شامة في إبراز المعاني، =

أداءً وقياساً[(١)]، فلا يوصف بالإخمال، تدبر[(٢)].

(**وَنُقِلْ**)؛ أي: نقل الإمام أبو حيان[(٣)]؛ أنَّ الأخفش النحوي[(٤)]:

أبدل الهمز المضموم بعد الكسر (**يَاءً**) خالصة.

(**كـَ**)[(٥)]:

﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤][(٦)].

و﴿يُطْفِئُواْ﴾ [التوبة: ٣٢][(٧)].

(**وَ**)أبدل الهمز المكسور بعد الضم.

(**وَاوًا**) خالصة ـ أيضاً ـ[(٨)].

= والإمام أبو عبدالله الفاسي في شرحه على الشاطبية، والسيوطيّ في شرحه على الشاطبية أيضاً، وتعجب الإمام ابن الجزري في النشر من ورود ذلك عن السخاويّ ومن تبعه، مع صحة هذا الوجه وثبوته، وأسهب في تقرير ذلك وبيانه في النشر. (ينظر: فتح الوصيد ٢٣٨/١، وإبراز المعاني ٢٥/١، والنشر ٤٤٣/١ ـ ٤٤٤، وشرح الشاطبية للسيوطيّ ص (١٠٠)).

(١) بل إنه نصَّ في النشر على أن هذا الوجه ـ أي وجه الوقف بغير همز على كل ما همزه مضموم بعد كسر ـ من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف. (ينظر: النشر ٤٤٣/١).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢٣٣/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٦٩/١.

(٤) أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي، من أكابر أصحاب سيبويه، أخذ عن: الخليل بن أحمد، وسيبويه، وأخذ عنه: الفراء، والأحمر، من أجل مصنفاته: معاني القرآن، مات سنة ٢١٠هـ، ﵀ رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٦/١٠ ـ ٢٠٧).

(٥) هذه كاف التمثيل والتشبيه، فما بعدها أمثلة لما هو بصدد شرحه وبيانه.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وقد تصرف الشارح ـ هنا ـ في كلام الناظم، فخالف ما جرت عليه عادته ومنهجه في شرح كلام الناظم؛ حيث يتناوله مرَتَّباً حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، إلا في مواضع متعددة ـ كما هنا ـ حيث أخَّر ما حقه التقديم بحسب ترتيب الناظم في نظمه، فأخر المثال الذي مثل به الناظم في المتن؛ وهو قوله: ﴿يُطْفِئُواْ﴾ فلم يستفتح به، وإنما استفتح الأمثلة بـ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

(٧) وموضع سورة الصف: الآية [٨].

(٨) قال الداني: «وهذا مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره»، =

(كَـ)[(١)]:

﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨]؛ فيقول: (سُوِلَ).

و﴿سُئِلُواْ﴾ [الأحزاب: ١٤]، [فيقول][(٢)]: (سُوِلُوا).

فدبَّره[(٣)] بحركة ما قبله.

وهذان من الأقسام السبعة التي تقدم آنفاً الحكم فيها؛ أن يجعل بين بين، فيكون في الأول بين الهمز والواو، وفي الثاني بين الهمز والياء، وهو مذهب سيبويه[(٤)] ـ كما قررناه ـ.

وخالفه الأخفش فيهما؛ فأبدله ياء في الأول، وواواً في الثاني، فيكون مواضع الإبدال على قوله أربعة؛ هذين، والأولين[(٥)].

قال في الاتحاف[(٦)]: «والجمهور على **[١٥٤]** إلغاء هذا المذهب، والأخذ بالتسهيل بين الهمز وحركته[(٧)]، وذهب آخرون إلى التفصيل؛ فعملوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم، نحو: ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [الأعلى: ٦]، وبمذهب سيبويه في نحو: ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]،

= وقال في النشر (٤٨٦/١): «نصَّ عليه الهذلي والقلانسي، وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب». (ينظر: جامع البيان ٢٩٣/١، والنشر ٤٤٤/١، ومعاني القرآن ٤٤/١ ـ ٤٥).

(١) هذه كاف التمثيل والتشبيه، فما بعدها أمثلة لما هو بصدد شرحه وبيانه.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما ضُبط الكلام في الأصل: (وَسُوِلُوا)، فحذفتُ الواو، وجعلت مكانها ما بين المعكوفتين، وقد أثبته قياساً على المثال الذي قبله؛ وذلك لاستقامة المعنى.

(٣) التدبير هو: تغيير الهمزة من جنس حركتها، أو حركة ما قبلها، أو بهما معاً. (ينظر: معجم المصطلحات ص (٤٠)).

(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر، وقد تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢): (من نشر منقول حروف العشرة).

(٥) والأوَّلان هما؛ إبدال الهمزة المفتوحة بعد ضم واواً، وإبدال الهمزة المفتوحة بعد كسر ياءً.

(٦) ينظر: الإتحاف: ٢٣٣/١.

(٧) الذي هو مذهب سيبويه. (ينظر: جامع البيان ٢٩٢/١، والنشر ٤٤٤/١).

وهو اختيار الداني وغيره؛ لموافقة الرسم، كما يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ»[١].

وهنا انتهى الكلام في المتطرف، والمتوسط بنفسه.

٢٤٦ ـ وَالْهَمْزُ الَاوَّلُ إِذَا مَا اتَّصَلَا رَسْمًا فَعَنْ جُمْهُورِهِمْ قَدْ سُهِّلَا[٢].

٢٤٧ ـ أَوْ يَنْفَصِلْ[٣] كَـ: اسْعَوْا إِلَى، قُلْ إِنْ، رَجَحْ. لَا مِيمِ[٤] جَمْعٍ. وَبِغَيْرِ ذَاكَ صَحْ

ثم أخذ في الهمز المتوسط بغيره، فقال:

(**وَالْهَمْزُ الَاوَّلُ**)؛ أي: الواقع أول الكلمة.

(**إِذَا**).

(**مَا**) زائدة.

(**اتَّصَلَا**) (**رَسْماً**) بدخول حرف من حروف المعاني عليه؛ كحروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، وغير ذلك.

وهذا هو المسمى ـ عندهم ـ: بالمتوسط بزائد.

ويأتي الهمز فيه بالحركات الثلاث، وقبل كل منها كسر، أو فتح؛ فتصير: ست صور.

---

(١) وكلام صاحب الإتحاف موجود بنصه في النشر. (ينظر: جامع البيان ٢٩٣/١، والنشر ٤٤٤/١ ـ ٤٤٥).

(٢) ضُبطت في جميع النسخ والشروح؛ على البناء للمفعول: (**سُهِّلَا**)، غير أن ظاهر كلام الشارح ـ هنا ـ يفيد أنه يضبطها على البناء للفاعل: (**سَهَّلَا**)، حيث قال ـ أي الترمسي ـ: «(**فَـ**)ـالمنقول (**عَنْ جُمْهُورِهِمْ**) ـ أي: أهل الأداء ـ أنَّ الإمام حمزة (**قَدْ سَهَّلَا**)؛ أي: خفَّفه».

(٣) ضُبطت في المتن المكتوب على هامش الشرح: (**لِيَنْفَصِلْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط سائر النسخ الأخرى ـ: (**يَنْفَصِلْ**)، وهو الذي أثبته.

(٤) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بكسر الميم الثانية: (**لَا مِيمِ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بفتح الميم الثانية: (**لَا مِيمَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(فَـ)ـالمنقول.

(عَنْ جُمْهُورِهِمْ)؛ أي: أهل الأداء.

أنَّ الإمام حمزة **(قَدْ سَهَّلَا)**؛ أي: خفَّفَهُ.

على نحو ما تقدم.

فالمفتوح [بعد][1] كسر؛ نحو:

﴿بِئَايَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩][2].

﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١].

يبدل الهمز ياء مفتوحة.

والمفتوح بعد فتح؛ نحو:

﴿فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤].

﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٧١][3].

والمكسور بعد كسر؛ نحو:

﴿لَبِإِمَامٍ﴾ [الحجر: ٧٩].

﴿لِإِيلَٰفِ﴾ [قريش: ١].

والمكسور بعد فتح؛ نحو:

[﴿فَإِنَّهُۥ﴾ [البقرة: ٩٧][4]

﴿فَإِنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨][5].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

والمضموم بعد كسر؛ نحو:

﴿لِأُولَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨].

﴿لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩].

والمضموم بعد فتح؛ نحو][1]:

﴿وَأُوحِيَ﴾ [الأنعام: ١٩].

﴿فَأُوَارِيَ﴾ [المائدة: ٣١].

يسهل الهمز في هذه الخمسة: بين بين.

وذهب جماعة منهم؛ ابن غلبون[2]، ومكي[3] في آخرين؛ التحقيق في الستة المذكورة[4].

(**أَوْ**) إن.

(**يَنْفَصِلْ**) ولم يتصل رسماً.

(**كـَ**)[5]:

﴿**اسْعَوا**[6] إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤].

و﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) ووالِدُهُ. (ينظر: التذكرة: ١/٢٠٨ ـ ٢٠٩، والنشر ١/٤٣٤).

(٣) ينظر: التبصرة ص (٩٦).

(٤) وذكر الوجهين؛ التحقيق، والتسهيل: صاحب التيسير، والشاطبية، والكافي، والهداية، والتلخيص. (ينظر: النشر ١/٤٣٤، والإتحاف ١/٢٣٤).

(٥) هذه كاف التمثيل والتشبيه، فما بعدها أمثلة لما هو بصدد شرحه وبيانه.

(٦) استشهد بها الشارح مجردة من الفاء: (**اسْعَوا**)، وذلك موافقة لصريح استشهاد الناظم بها في المتن؛ حيث أوردها كذلك مجردة من الفاء ومقرونة بكاف التشبيه، بينما هي في القرآن الكريم مقرونة بالفاء: ﴿فَٱسْعَوْاْ﴾.

وكـ[(١)]:

﴿قُلْ إِن كُنتُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١][(٢)].

﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢][(٣)].

فحكمه أنه **(رَجَحْ)** تخفيفه بالنقل[(٤)].

إلحاقاً له بما هو من كلمة.

وهو أحد الوجهين في الحرز[(٥)]، وإليه ذهب أبو علي البغدادي[(٦)]، وأبو العز[(٧)]، والهذلي[(٨)]، في آخرين.

(لَا)؛ أي: إلَّا.

(مِيْمَ جَمْعٍ).

فإنه ـ وإن كان حرفاً صحيحاً ـ مستثنًى من جواز النقل، نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، فلم يُجِزْ أحد منهم النقل إليه؛ لأنَّ أصله الضم، فلو تحرك بالنقل لتغير عن حركته، ومن ثم آثر ورش صلته عند همزة القطع؛ ليعود إلى أصله، فلا يغير بغير حركته[(٩)].

---

(١) هذه كاف التمثيل والتشبيه.

(٢) وسورتي؛ الأعلى: الآية [١٤]، والشمس: الآية [٩].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) والقراءة ـ لحمزة ـ بالتسهيل في الهمز المتوسط المنفصل رسماً من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٣٩/١، وشرح منحة مولى البر ص (٦٠)).

(٥) ينظر: حرز الأمانيّ ص (١٩)، البيت رقم (٢٢٧).

(٦) ينظر: الروضة ٢٣١/١ ـ ٢٣٢.

(٧) ينظر: الإرشاد ص (٣٣).

(٨) ينظر: الكامل ص (٤٣٢).

(٩) نصَّ على ذلك في النشر، والإتحاف، وغيرهما، وقد أجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقاً، ولم يفرقوا بين ميم الجمع ولا غيرها، وذكر ابن مهران فيها ثلاثة مذاهب؛ النقل مطلقاً، والضم مطلقاً، والنقل في الضمِّ والكسر دون الفتح، =

قال في التقريب[(١)]: «وذهب الآخرون إلى عدم تسهيله ـ أي ما ذكر قبل المستثنى[(٢)] ـ فوقفوا عليه بالتحقيق، ولم يفرقوا فيه بين الوقف والوصل، وهو مذهب أبي الفتح، وأبي الحسن بن غلبون، وأبيه، والمغاربة قاطبة، وهو الذي لم يجز الداني غيره **[١٥٥]** وقد حكى الحافظ أبو العلاء، وابن سوار، في حرف اللين خاصة: الإدغام ـ أي: بأن يقلب الهمز فيه من جنس ما قبله ثم أدغم فيه ـ وهو ضعيف لا يُقْرَأُ به».

(**وَ**)أمَّا المنفصل.

(**بِغَيْرِ ذَلكَ**)[(٣)] الساكن الصحيح، وما في حكمه.

بأن يكون بعد ساكن، وهو حرف مد، [نحو][(٤)]:

﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ [البقرة: ٤][(٥)].

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤][(٦)].

= وقد نقل هذه الأوجه الثلاثة ابن الجزري في النشر وعقَّب عليها، لكن السخاوي ردَّ ذلك كله في فتح الوصيد بقوله: «لا خلاف في تحقيق مثل هذا ـ أي تحقيق الهمز الساكن بعد ميم الجمع ـ عندنا»، ووافقه في النشر بقوله: «وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به، وعليه العمل». (ينظر: فتح الوصيد ٢٢١/١، والنشر ٤٤١/١، والإتحاف ٢٣١/١).

(١) ينظر: التقريب ص (٤٢) ـ بتصرف من الشارح ـ.

(٢) هذا من كلام الشارح أدخله في الكلام الذي نقله عن التقريب للتوضيح والبيان، ومراده أن كلام صاحب التقريب إنما هو في الهمز المنفصل الذي لم يتصل رسماً وهو الذي كان الشارح بصدد الحديث عنه وتحرير خلاف القراء فيه قبل حديثه عن المستثنى؛ وهو قول الناظم: (**لَا مِيْمَ جَمْعِ**)، فصار كلامه عن المستثنى ـ أي عن ميم الجمع ـ جملاً معترضة ما بين كلام التقريب وما بين ما قبل المستثنى. (التقريب ص (٤٢) ـ بتصرف من الشارح ـ).

(٣) ضُبطت في المتن المكتوب على هامش الشرح: (**ذَاكَ**)، وهو الذي في سائر النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**ذَلِكَ**)، فلعله ضبطُ شرحٍ وتفسير.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٥][1].

أو يكون محركاً بعد محرك؛ وهو تسعة أقسام:

١ ـ مفتوح بعد ضم؛ نحو: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا﴾ [يوسف: ٤٦].

٢ ـ ومفتوح بعد كسر؛ نحو: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ﴾ [آل عمران: ٩٧].

٣ ـ ومفتوح بعد فتح؛ نحو: ﴿أَفَتَطۡمَعُونَ أَن﴾ [البقرة: ٧٥].

٤ ـ ومكسور بعض ضم؛ نحو: ﴿يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

٥ ـ ومكسور بعد كسر؛ نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾ [النور: ٣٣].

٦ ـ ومكسور بعد فتح؛ نحو: ﴿غَيۡرَ إِخۡرَاجٖ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

٧ ـ ومضموم بعد ضم؛ نحو: ﴿ٱلۡجَنَّةُ أُزۡلِفَتۡ﴾ [التكوير: ١٣].

٨ ـ ومضموم بعد كسر؛ نحو: ﴿عَلَيۡهِ أُمَّةٗ﴾ [القصص: ٢٣٠].

٩ ـ ومضموم بعد فتح؛ نحو: ﴿كَانَ أُمَّةٗ﴾ [النحل: ١٢٠].

فتخفيفه قد **(صَحْ)** رواية[2].

إلا أنَّ من خفف الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل، خفف في أحرف المد أيضاً؛ فجعل الهمز بين بين بعد الألف، ونقل حركته أو أدغم بعد الياء والواو[3].

وهذا مذهب أكثر العراقيين[4]، ولم يذكر أبو العلاء[5] غيره، وبه قرأ المصنف من طرقهم[6].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) والقراءة ـ لحمزة ـ بالتسهيل في الهمز المتوسط المنفصل رسماً بأن يكون بعد ساكن غير صحيح كأحرف المد، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٣٩/١، وشرح منحة مولى البر ص (٦٠)).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٣١/١ ـ ٢٣٢.

(٤) ينظر: النشر ٤٣٦/١.

(٥) ينظر: غاية الاختصار ٢٥٦/١.

(٦) ينظر: النشر ٤٣٦/١.

وكذا خففوا المحرك بعد المحرك كتخفيفهم المتوسط بنفسه منه.

فيبدل المفتوح بعد ضمٍّ واواً، وبعد كسر ياءً، ويسهل بين بين في السبعة الباقية.

ويجري فيه لبعضهم: إبدال المكسور بعد ضم، والمضموم بعد كسر، في وجه الإبدال بحركة ما قبله[1].

وههنا تم أنواع التخفيف القياسي.

٢٤٨ ـ وَعَنْهُ تَسْهِيلٌ كَخَطِّ الْمُصْحَفِ فَنَحْوَ[2] مُنْشِؤُ[3] مَعَ الضَّمِّ احْذِفِ

ثم بين التخفيف الرسمي فقال:

(**وَ**)ثبت.

(**عَنْهُ**)؛ أي: عن الإمام حمزة.

(**تَسْهِيْلٌ**)؛ أي: تخفيفٌ للهمز.

(**كَخَطِّ**)؛ أي: رسم.

(**الْمُصْحَفِ**)؛ أي: العثماني.

فقد روى سُلَيمٌ عنه: أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط

---

(١) نصَّ على ذلك في التقريب، ومراده الإبدال الذي يأخذ به الأخفش ويقول به؛ وهو إبدال المكسور بعد ضمٍّ واواً، وإبدال المضموم بعد كسر ياءً، فهذا الإبدال في هاتين الصورتين صحيح في الهمز المتوسط بنفسه، وهو صحيح ـ لبعضهم ـ في الهمز المنفصل المتوسط بغيره ـ أيضاً ـ، حكى ذلك ابن الجزري في التقريب. (ينظر: التقريب ص (٤٣)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو: (**فَنَحْوَ**)، والثاني: بضم الواو: (**فَنَحْوُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً ـ؛ بالهمز، وحذف النون: (**مُنْشِؤُ**)، لكنَّهُ ضبطها في أصل الشرح؛ بالهمز مع إثبات النون: (**مُنْشِؤُنَ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحذف الهمزة، وضم الشين: (**مُنْشُونَ**).

المصحف(١)؛ بمعنى أنه إذا خفَّفَ الهمز راعى في ذلك التخفيف ما وافق خط المصحف العثماني المجمع على اتباعه دون ما خالفه.

وذلك ـ كما قاله المصنف(٢) ـ بشرط أن يصح وجهه في العربية، وإن كان ما خالفه أقيس.

وقد أخذ طائفة من المغاربة بهذا النوع من التخفيف؛ كالحافظ الداني(٣)، وفارس بن أحمد(٤)، ومكي(٥)، وابن شريح(٦)، والشاطبي(٧)، ومن تبعهم من المتأخرين(٨).

وهو المسمى عندهم بالتخفيف **[١٥٦]** الرسمي(٩).

---

(١) ينظر: الإقناع ٤٤٩/١، وجامع البيان ٢٩١/١، والنشر ٤٤٦/١.

(٢) ينظر: النشر ٤٤٦/١.

(٣) ينظر: التيسير ص (٤١)، وجامع البيان ٢٩١/١.

(٤) ينظر: جامع البيان ٢٨٠/١ وما بعدها.

(٥) ينظر: النشر ٤٤٦/١، والتبصرة ص (٩٤ ـ ٩٥).

(٦) ينظر: الكافي ص (٣٦).

(٧) وهو قول الإمام الشاطبيّ:

.... **وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلَا**

(ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٠)، البيت رقم (٢٤٤)).

(٨) ينظر: النشر ٤٤٦/١.

(٩) أي: رسم المصاحف التي كتبها زيد بن ثابت؛ فحاصله: أن الأكثر على المذهب القياسي، وذهب جماعة إلى الأخذ بالرسم مطلقاً؛ فأبدلوا بما صُوِّرت به، وحذفوها فيما حُذِفت فيه، وذهب مكيّ بن أبي طالب، وابن شريح، والإمام الداني، وفارس بن أحمد، والشاطبي، والذين اتبعوهم بإحسان، إلى الأخذ به إن وافق وجهاً عربياً بأن كان التخفيف القياسي وجهاً راجحاً مخالفاً لظاهر الرسم والوجه الموافق مرجوح، كان الوجه الموافق مأخوذاً به مختاراً، وهو مختار الناظم، قال الشيخ موسى جار الله: «ولم نجد في رسم المصاحف شيئاً لا يوافق وجهاً من الوجوه اللغوية، نعم، لكتبة المصاحف اصطلاحات اتخذوها أصولاً يجرون عليها، وفي المصاحف حروف خرجت عن هذه الأصول، فقيل: إنها رسمت على غير قياس. والمراد بالقياس: هو الرسم الذي اتخذه كتبة المصاحف أصلاً يتبع، لا الرسم الذي اصطلح عليه الصرفيون. فإن رسم المصاحف أجلّ عندنا من أن نسمه بالمخالفة لشيء لن نقيم له ساعة الاعتبار وزناً». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٦٦)).

ولا تظهر فائدته إلا فيما خالف فيه الرسم القياسي.

(فَنَحْوَ):

﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤][1].

و﴿مُنْشِئُونَ﴾ [الوقعة: ٧٢].

و﴿صَابُوْنَ﴾ [المائدة: ٦][2].

و﴿يَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣].

و﴿لِيُطْفِئُواْ﴾ [الصف: ٨].

و﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

و﴿يَطَوْنَ﴾ [التوبة: ١٢٠][3].

و﴿رَءُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧].

ونحو:

﴿خَسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥][4].

و﴿صَابِئِيْنَ﴾ [البقرة: ٧٢][5].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وقد تصرف الشارح ـ هنا ـ في كلام الناظم، فخالف ما جرت عليه عادته ومنهجه في شرح كلام الناظم؛ حيث يتناوله مرَتَّباً حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، إلا في مواضع متعددة ـ كما هنا ـ حيث أخَّر ما حقه التقديم بحسب ترتيب الناظم في نظمه، فأخر المثال الذي مثل به الناظم في المتن؛ وهو قوله: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾، فلم يستفتح به، وإنما استفتح الأمثلة بـ﴿مُنْشِئُونَ﴾.

(٢) ضبطت في الأصل على قراءة من حذف الهمز، والمراد قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦].

(٣) ضبطت في الأصل على قراءة من حذف الهمز، والمراد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَطَئُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

(٤) وموضع سورة الأعراف: الآية [١٦٦].

(٥) والموضع الأخر في سورة الحج: الآية [١٧].

و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: ٣١][١].

مما وقع بعد الهمز فيه: واو، أو ياء، فلم يرسم له صورة؛ كراهة اجتماع المثلين، أو لتحتمل القراءتين إثباتاً.

القياس في ذلك ما تقدم؛ على مذهب سيبويه، أو على مذهب الأخفش.

وهنا يجئ وجه ثالث؛ وهو: أن يوقف على نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٢] بواو واحدة.

(**مَعَ الضَّمِّ**)؛ أي: ضم ما قبلها.

و(**احْذِفِ**) الهمز.

فتقول[٣]: ﴿**مُسْتَهْزُوْن**﴾، و﴿**مُنْشُوْن**﴾، ﴿**صَابُوْن**﴾، ﴿**يَسْتَنْبُوْنَك**﴾.

لموافقته للرسم، وهي لغة صحيحة[٤]، قرأ بها أبو جعفر في الحالين، كما تقدم.

وكذا يوقف على نحو: ﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥][٥]؛ بياء واحدة، مع حذف الهمز[٦].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) ضبطت في الأصل: (مستهزون).

(٣) سبق العزو إلى أرقام وسور الآيات الكريمات.

(٤) فهي لغة قريش، وعامة غطفان، وكنانة، وبعض بني تميم. (ينظر: معجم القراءات ٤٨/١).

(٥) وموضع سورة الأعراف: الآية [١٦٦].

(٦) ففي هذه الكلمة وكل ما ماثلها ـ مما وقع همزاً مكسوراً بعد كسرة، وجاء بعد الهمز ياء ـ ثلاثة أوجه؛ الأول: التسهيل بين بين، والثاني: حذف الهمزة وهو المختار عند الآخذين باتباع الرسم، والثالث: إبدال الهمزة ياءً ذكره الهذلي وغيره وهو ضعيف لا يقرأ به. (ينظر: النشر ٤٨٥/١).

٢٤٩ ـ وَأَلِفَ[١] النَّشْأَةِ[٢]، مَعْ وَاوِ[٣]: كُفَوا[٤] هُزُؤًا، وَيَعْبَؤُا، الْبَلَؤُا، الضُّعَفَؤا[٥]

(وَ)نحو.

(**أَلِفَ**: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾)؛ في العنكبوت[٦]، والنجم[٧]، والواقعة[٨].

رُسِمَتْ بالألف، وتقدم أن وقفه فيها: بالنقل، والحذف، ولكنها لما رُسِمَتْ هنا صار تخفيفها مخالفاً لصورة الرسم، فوقف عليها بالألف؛ على لغة من ألقى حركة الهمزة قبل [الألف][٩]، وأبقى [الهمزة][١٠] ساكنة فأبدلها، كما [قالوا][١١]: (كماه)[١٢].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**وَأَلِفَ**)، والثاني: بكسر الفاء: (**وَأَلِفِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بضم الفاء: (**وَأَلِفُ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ فتح الفاء وكسرها.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء: (**النَّشْأَةِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح التاء: (**النَّشْأَةَ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الواو بلا تنوين: (**وَاوِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الواو مع التنوين: (**وَاوٍ**).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بإبدال الهمزة، مع رسم الواو، فرسمها بما يوقف عليها به: (**كُفَوا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفاء بعدها ألف: (**كُفَا**)، ويَرِدُ على ضبط الشارح لها أنها ربما أوهم رسمها بالواو النطق بها.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**الضُّعَفَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (**الضُّعَفَؤا**).

(٦) الآية: [٢٠].

(٧) الآية: [٤٧].

(٨) الآية: [٦٢].

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبته من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٤)).

(١٠) في الأصل: (الهمز)، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٤)).

(١١) في الأصل: (قال) والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٤)).

(١٢) في الأصل: (كماة) بالتاء المربوطة، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٤)).

(مَعْ وَاوٍ كُفَواً)، و(**هُزْوًا**)؛ فيقف عليهما بالواو؛ لأنه قرأهما بالإسكان.

فقياس تخفيفها له بالنقل، فإذا نقل خالف الرسم، فيجوز له وجه آخر: وهو الواو مع الإسكان؛ وهي لغة صحيحة[١].

والحاصل أنه يُوقَفُ عليهما بوجهين[٢]:

١ - النقل[٣]؛ على القياس.

٢ - والإبدال واواً[٤]؛ اتباعاً للرسم.

وحُكِيَ بين بين، وأيضاً تشديد الزاي على الإدغام، ولا يُقْرَأُ بهما[٥]، كما قاله في الإتحاف[٦].

(وَ)مع.

واو: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّي﴾ [الفرقان: ٧٧].

للرسم[٧].

---

(١) ينظر: الدر المصون ١/٢٥٤.

(٢) والوجهان صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عند جمهورهم: الإبدال، نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٨٣).

(٣) وهو الوجه الذي لم يذكر في العنوان غيره، واختاره المهدوي وضعف وجه الإدغام، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون. (ينظر: النشر ١/٤٨٢).

(٤) وهو الوجه الذي رجحه في: الكافي، والتبصرة، وهو ظاهر التيسير، والشاطبية، وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد ومن تبعه، قال الإمام الداني: «وهذا - أي الإبدال واواً - مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح، وكذا رواه منصوصاً خلف وأبو هشام عن سليم عنه». (ينظر: جامع البيان ١/٢٨٩ - ٢٩٠، والنشر ١/٤٨٢).

(٥) وحكى أبو عمرو الداني في جامعه وجهاً خامساً؛ وهو: ضم الزاي والفاء، مع إبدال الهمزة واواً؛ اتباعاً للرسم، ولزوماً للقياس، قال: والعمل بخلاف ذلك. (ينظر: جامع البيان ١/٢٩٠، والنشر ١/٤٨٣).

(٦) ونصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٨٣، والإتحاف ١/٣٩٧).

(٧) أي: يوقف على كلمتي: ﴿يَعْبَؤُاْ﴾؛ بواو ساكنة بعد الباء الموحدة؛ على وجه اتباع الرسم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٤)).

و﴿لَهُوَ ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ﴾ في الصافات[(١)].

و﴿مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٞاْ﴾ في الدخان[(٢)].

فيوقف عليهما بالواو؛ للرسم[(٣)].

وجملة أوجه الوقف عليهما اثنا عشر وجهاً[(٤)]:

١ ـ خمسة على القياس؛ وهو: إبدال الهمز ألفاً، مع المد، والقصر، والتوسط، والتسهيل بين بين، مع المد، والقصر.

٢ ـ وسبعة على إبدال الهمز [واواً][(٥)]؛ وهي: المد، والتوسط، والقصر، مع سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع روم حركتها مع القصر.

وهكذا تجري هذه الوجوه في قوله: ﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾ في إبراهيم[(٦)]، وغافر[(٧)].

وكذا ما هو مرسوم بالواو[(٨)]، وقد جمعها المحقق المتولي[(٩)] في

---

(١) الآية: [١٠٦].

(٢) الآية: [٣٣].

(٣) أي: يوقف على كلمة: ﴿ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ﴾؛ بواو ساكنة بعد الألف؛ على وجه اتباع الرسم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٤)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٦/٢، والنشر ٤٧٤/١.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: صح، ولكنه غير واضح ولا مقروء، وقد تثبتُّ منه وأثبته من كتاب الإتحاف، وذلك بقياسه على نظائره. (ينظر: الإتحاف ٦/٢).

(٦) الآية: [٢١].

(٧) الآية: [٤٧].

(٨) أي: كلُّ همزة مضمومة مرسومة على واو مسبوقة بألف فإن فيه ـ وقفاً لحمزة ـ الأوجه الأثني عشر المذكورة أنفاً. (ينظر: النشر ٤٧٤/١).

(٩) قال شيخنا الأستاذ الدكتور محمد سيدي الأمين: إن خير من جمع هذا القسم ـ أعني الهمز المصوَّر على الواو المسبوق بألف مع بيان اختلاف علماء الرسم فيه ـ هو العلامة الخرَّاز في مورد الظمآن، حيث جمعها في ثلاثة عشر بيتاً.

(اللؤلؤ المنظوم)، فقال[(١)]:

جَـزَآؤُا قَـبْـلَ الـظَّـالِـمِـيْـنَ إِنَّـمَـا ... جَـزَآؤُا فِـي مَـائِـدَةٍ كِـلَاهُـمَـا
وَمَـوْضِـعَ الْـكَـهْـفِ وَطَـهَ وَالـزُّمَـرْ ... وَهَكَذَا فِي الْحَشْرِ وَالشُّورَى اشْتُهِـرْ
وَشُـرَكـؤُا فِـيْـهَـا وَبَـعْـدُ فِـيْـكُـمُـوا ... انْـبَـؤُا ظُـلَّـةٍ وَالَانْـعَـامِ افْـهَـمُـوا
وَشُـفَـعَـؤُا الـرُّومِ قُـلْ وَعُـلَـمَـؤُا[(٢)] ... بَـفَـاطِـرٍ وَظُـلَّـةٍ قَـدْ عُـلِـمَـا
نَشَؤُا إِنَّكَ بِهُـوْدَ الضُّـعَفَؤا[(٣)] وَعُلَـمَؤُا[(٤)] ... بِـإِبْـرَاهِـيـمَ مَـعْ غَـافِـرٍ قَـدْ عُـرِفَـا
دُعَؤُ[(٥)] بِهَا وَبُرَآؤُا امْتِحَانِ وَعُلَـمَؤُا[(٦)] ... كَذَا بَلَـؤُ[(٧)] فِي الذِّبْحِ وَالدُّخَانِ

فهذه كلها يجوز فيها الوقف بالواو بعد الألف؛ على اتباع الرسم، وهو لغة ثابتة للعرب من بني تميم، وقيس، وهذيل، وغيرهم[(٨)]، ويجري

(١) وكتاب "اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم" هو نظم مؤلف من خمسة وسبعين بيتاً؛ ويُعْنى برسم المصحف الشريف، للإمام/محمد المتولي ـ رحمه الله ـ، وقد شرحه تلميذه الشيخ/حسن بن خلف الحسيني بشرح سمَّاه "الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم"، ولم يستوف الشارح الترمسي ذكر جميع الكلمات المرسومة بالواو في مصاحف الصحابة والتي جمعها المتولي في نظمه، حيث ترك الشارح ذكر أربعة أبيات من مبحث "الكلام على ما رسم من الهمز واواً في مصاحف الصحابة"، وأنا أذكرها هنا إتماماً للفائدة:

وَهَـاكَ أَحْـرُفـاً رَوَيْـنَـا رَسْـمَـهَـا ... بِالْوَاوِ فِي الْمُصْحَفِ فَاحْفَظْ عَدَّهَا
تَـفْـتَـؤُا تَـظْـمَـؤُا وَفِـي الْـمَـلَا ... وَجَـاءَ حَـرْفُ الْـمُـؤْمِـنِـيـنَ أَوَّلَا
نَـبَـؤُا بِـإِبْـرَاهِـيْـمَ وَالـتَّـغَـابُـنِ ... صَـادَ وَيُـنَـشَّـؤُا بِـزُخْـرُفٍ عَـنِـي
يُـنَـبَّـؤُا الْإِنْـسَـانُ مَـعْ كُـفْـؤاً هُـزاً ... إِنْ أَوْلِـيَـآؤُهُ إِنِ امْـرُؤٌ جُـزَا

(ينظر: الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم ص (٤٧ ـ ٤٨)).

(٢) هكذا في الأصل، وهي في المطبوع: (وعلما). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٤٨)).
(٣) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (الضُّعَفَا). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٤٨)).
(٤) هكذا في الأصل، وهي في المطبوع: (وعلما). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٤٨)).
(٥) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (دُعَا). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٤٨)).
(٦) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (وَبُرَءا). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٤٨)).
(٧) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (بلا). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٤٨)).
(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٤/أ).

فيها ما ذكرناه من الوجوه الاثني عشر، إلا: ﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في الكهف(١)؛ لأنه على قراءة حمزة(٢) من باب: ﴿دُعَآءً﴾ [البقرة: ١٧١](٣)، و﴿نِدَآءً﴾ [مريم: ٣]، تأمل.

٢٥٠ ـ وَيَاءَ(٤): مِنْ(٥) آنَاي(٦)، نَبَائِ(٧)الْ(٨). وَرِئْيَا ....

(١) الآية [٨٨].

(٢) حيث قرأها حمزة، ومعه حفص، والكسائي، وخلف، ويعقوب، بفتح الهمزة منونة؛ منصوباً على مصدر في موضع الحال، نحو: في الدار قائماً زيد، وقيل: إنه مصدر مؤكد؛ أي: يجزى جزاء، بينما قراءة الباقين: بالرفع من غير تنوين؛ على الابتداء، والخبر الظرف قبله، والحسنى: مضاف إليها. (ينظر: الإتحاف ٢/ ٢٢٤).

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بفتح الهمزة: (**وَيَاءَ**)، والثاني: بحذف الهمزة: (**وَيَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بضم الهمزة: (**وَيَاءُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون النون: (**مِنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون: (**مِنَ**)، وهو ضبط مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بالابتداء بهمزة قطع محققة ممدودة، بعدها نون وألف، ثم ياء ساكنة: (**آنَايْ**)، والثاني: كذلك لكن من دون ياء ساكنة: (**آنَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بالابتداء بهمزة وصل، ومن دون ياء ساكنة: (**انَا**)، وذلك على النقل في الهمز، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، بل إنه صرح في شرحه أنه لا يجوز فيها إلا النقل في الهمز حيث قال ص (٦٧): «وزن المصراع الأول من هذا البيت لا يتزن إلا بالنقل والحذف؛ ليكون التفعيل الأول: (وَيَا منا)»، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**آنَايْ**)، (**آنَا**)، (**انَا**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أقوال؛ الأول: برسم الهمزة على نبرة: (**نَبَائِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برسم الهمزة على الألف: (**نَبَأِ**)، والثالث: برسم الهمزة على السطر: (**نَبَاءِ**)، والرابع: بحذف الهمز: (**نَبَا**)، وهو ظاهر الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والخامس: بألف بعدها ياء: (**نَبَاي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**نَبَائِ**)، (**نَبَاي**)، (**نَبَأِ**)، (**نَبَاءِ**)، (**نَبَا**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أقوال؛ الأول: (**الْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ضُبطت فيه ضبطاً مرتبطاً باللفظة قبلها: (**نَبَالْ**)، =

٢٥٠ ـ .... تُدْغَمُ[(١)]، مَعْ تُؤْوِي. وَقِيلَ: رُؤْيَا[(٢)]

(وَ)نحو الوقف.

بـ(ـيَاءٍ) في:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ﴾ في طه[(٣)].

وقوله تعالى: ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ في الأنعام[(٤)].

= والثالث: بالابتداء بهمزة قطع مفتوحة: (أَلْ)، والرابع: بهمزة قطع ممدودة: (آلْ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (الْ)، (نَبَالْ)، (أَلْ)، (آلْ).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بالتاء: (تُدْغَمُ)، وهو أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء: (يُدْغَمُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أقوال ثلاثة؛ الأول: بهمز الواو: (رُؤْيَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بإبدال الهمز مع الإدغام: (رُيَّا)، والثالث: بالإبدال والتخفيف: (رُويَا)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (رُؤْيَا)، (رُيَّا)، (رُويَا).

(٣) الآية [١٣٠]، فهذا الموضع من مواضع الهمز المكسور الواقع بعده ياء ساكنة، وقد ورد في ست كلمات من القرآن الكريم؛ أربع منها بغير خلاف؛ وهي:

﴿مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: ١٥].

﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠].

﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: ٣٤].

﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].

واختلف في موضعين؛ فنصَّ الغازي على إثبات يائهما، وقال الداني: ومصاحف أهل المدينة كذلك، قال: ورأيتهما بلا ياء في الشامي، وهذين الموضعين في سورة الروم وهما:

﴿وَلِقَـآءِ ٱلْأَخِـرَةِ﴾ [الروم: ١٦].

﴿بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ﴾ [الروم: ٨].

وبقي من هذا الباب ـ أعني ما صُوِّرت فيه الهمزة المكسورة بعد سكون ـ كلمة: ﴿ٱلَّتِى﴾ في سور: الأحزاب والمجادلة والطلاق، فلم تكتب لهمزتها صورة؛ وذلك من أجل أن تحتمل القراءات الواردة فيها.

(٤) الآية [٣٤]، وهذا الموضع من مواضع الهمز المكسور بعد كسر.

لرسمهما بالياء، وكذا نظائرهما.

وقد جمعها في (اللؤلؤ المنظوم)، حيث قال[1]:

وَاكْتُبْ بِيَا آنَاي[2] طَهَ مِنْ وراي[3] شُورَى وَإِيْتَاي[4] بِنَحْلٍ ذُكِرَا
مِنْ نَبَاي[5] الْأَنْعَامِ مَعْ تَلْقَاي[6] نَفْسِي وَفِي الرُّومِ مَعاً لِقَاي[7]

فيُوقَفُ عليها بإبدال الهمز ألفاً؛ على القياس، وإبداله ياء ساكنة؛ على الرسمي، وبياء مكسورة بحركة نفسها، فإذا سكنت للوقف اتحد مع ما قبله، وتجوز الإشارة بالروم، وبالتسهيل بين بين؛ فهي أربع أوجه[8]، هذا في: ﴿نَّبَإِيْ﴾ [الأنعام: ٣٤].

وأمَّا: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ﴾ [طه: ١٣٠]، ونحوه مما ذكر؛ فبالبدل ألفاً في الهمز الثاني، مع المد، والتوسط، والقصر، وبالتسهيل بين بين مع المد، والقصر؛ فهذه خمسة.

وإذا أبدلت ياء على الرسم؛ فالمد، والتوسط، والقصر، مع سكون الياء، والقصر مع روم حركتها؛ فتصير تسعة.

---

(١) تحت باب "ما رسم من الهمز ياءً". (ينظر: الرحيق المختوم ص (٥٠)).
(٢) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (آنائِ). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٥٠)).
(٣) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (ورا). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٥٠)).
(٤) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (وإيتائِ). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٥٠)).
(٥) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (نبإي). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٥٠)).
(٦) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (تلقائِ). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٥٠)).
(٧) هكذا ضبطت في الأصل، وهي في المطبوع: (لقائِ). (ينظر: الرحيق المختوم ص (٥٠)).
(٨) ينظر: الإتحاف ٢/ ١١.

وفي الهمز الأول من: ﴿ءَانَآيِ﴾؛ السكت، وعدمه، والنقل.

ثلاثة تضرب في التسعة بسبعة وعشرين وجهاً، كلها صحيحة[(١)].

وقوله: ﴿وَرِءۡيَا﴾ في مريم[(٢)].

(تُدْغَمُ) ـ إذا وقف عليه على وجه اتباع الرسم ـ بأن تبدل الهمزة ياء، ثم تدغمها في الياء[(٣)].

(مَعْ):

﴿**تُؤْوِي**﴾ [الأحزاب: ٥١][(٤)].

و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣].

بأن تبدل الهمزة واواً فيهما، ثم تدغمها في الواو[(٥)].

قال ابن المصنف[(٦)]: «وهي لغة للعرب، قرأ بها جماعة، وجاءت منصوصة **[١٥٨]** عن حمزة وقفاً».

ويجوز فيهما[(٧)]: الإظهار[(٨)].

---

(١) ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ٢٥٩/٢.

(٢) الآية [٧٤].

(٣) أي: الياء التي هي من أصل الكلمة. (ينظر: النشر ٤٧١/١).

(٤) هكذا رُسِمَت في الأصل، وهي في المصحف الشريف مقرونة بواو العطف، قال تعالى: ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥١].

(٥) التي هي من أصل الكلمة، قال في الإتحاف: «ووقف عليها حمزة بالإبدال واواً كذلك مع الإظهار ومع الإدغام، نص له عليهما غير واحد». (ينظر: الإتحاف ٣٧٧/٢، ٥٦١).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٥).

(٧) ضمير التثنية يرجع إلى موضع سورة مريم، والموضعين في سورتي الأحزاب والمعارج.

(٨) قال في النشر: «ورجَّح الإظهار: صاحب الكافي، وصاحب التبصرة، وقال: إنه الذي عليه العمل، ولم يذكر في الهداية، والهادي، وتلخيص العبارات، والتجريد سواه، وأطلق صاحب التيسير الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد في التذكرة في: ﴿وَرِءۡيَا﴾ وجهاً ثالثاً: وهو التحقيق؛ من أجل تغيير المعنى، ولا يؤخذ به؛ لمخالفته النص والأداء، وحكى الفارسي وجهاً رابعاً: وهو الحذف؛ أي حذف الهمزة، =

مراعاة للأصل.

(**وَقِيْلَ**: ﴿**رُؤْيَا**﴾) المضمومة الراء، حيث وقع.

[نحو][1]:

﴿رُءۡيَٰيَ﴾ [يوسف: ٤٣، ١٠٠].

و﴿لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

فإنه بعد اتفاقهم على إبدال همزه واواً، جوَّز جماعة ـ منهم الهذلي[2] ـ قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء بعدها، كقراءة أبي جعفر.

لكن قال المصنف[3]: «وهو وإن كان موافقاً للرسم، فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء، وهو الذي في الحرز كأصله»[4].

٢٥١ ـ وَبَيْنَ بَيْنَ إِنْ يُوَافِقْ. وَاتْرُكِ مَا شَذَّ. [واكْسِرْ (هَا) كَـ:أَنْبِئْهُمْ][5] حُكِي

= فيوقف بياء واحدة مخففة على اتباع الرسم، ولا يصح، بل ولا يحل». (ينظر: النشر ١/٤٧١ ـ ٤٧٢).

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره؛ وذلك لاستقامة المعنى.

(٢) ينظر: الكامل ص (٤٢٩).

(٣) ونصُّه في النشر: «فأجازه أبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو عمرو، وغيرهما، وسوَّوا بينه وبين الإظهار، وحكاه ابن شريح أيضاً وضعفه، وهو إن كان موافقاً للرسم، فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء، وحُكِي فيه وجه ثالث؛ وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره، فيوقف بياء خفيفة كما تقدم في: ﴿وَرِءۡيًا﴾، ولا يجوز ذلك». (ينظر: النشر ١/٤٧٢).

(٤) قال النويري: «وإلى تضعيف الإدغام أشار بقوله: (**وَقِيْلَ رُؤْيَا**)». (ينظر: شرح النويري ٢/٣٧٨).

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: (**واكْسِرْ (هَا) كَأَنْبِئْهُمْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ والشروح الأخرى؛ إلا النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فقد ضُبطت فيها: (**وَالْكَسْرُ بَأَنْبِئْهُمْ**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية) ـ على أحد الوجهين فيه ـ، غير أن الهمزة في كلمة (**أَنْبِيهُمْ**) مبدلة في شرح المنير السمنودي، وأما الوجه الثاني في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي =

(وَ)ذهب جماعة إلى التفصيل في ذلك.

وهو أن يوقف (بَيْنَ بَيْنَ)؛ أي: بين الهمزة وبين الحرف المجانس [لحركتها][(١)].

فحذف ما بين الحرفين والعاطف، وركب الطرفان فجعلا اسماً واحداً مبنياً؛ لتضمنه حرف العطف كخمسة عشر[(٢)].

(إِنْ يُوَافِقْ)؛ أي: اتباع الرسم[(٣)].

فعمل بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم، نحو: ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [الأعلى: ٦].

[وبمذهب][(٤)] سيبويه في: ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤].

قال ابن المصنف[(٥)]: «وكذا يوقف فيما كُتِبَ بالواو؛ في نحو: ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾ [الصافات: ١٠٦]، و﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ﴾ [إبراهيم: ٢١][(٦)]، وفيما كُتِبَ بالياء؛ من نحو: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠]، و﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]؛ بين بين، دون ما كتب بالألف من غير ياء من ذلك».

(وَاتْرُكِ) أيها القارئ.

= فهو اختيار الجماعة: (واكْسِرْ (هَا) كَأَنْبِيهُمْ)، وقد كُتِبَ على هامش الشرح وأشير بأنه ورد في نسخة ثانية.

(١) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (له)، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٥)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٥).

(٣) أي: إن يوافق التخفيف الرسمي التخفيف القياس التصريفي. (ينظر: شرح النويري ٣/ ٣٨٠).

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (بمد)، والصواب ما أثبته؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٥)).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٥).

(٦) وموضع سورة غافر: الآية [٤٧].

(**مَا شَذَّ**)؛ أي: لا تأخذ به، ولا تقرأه.

كالوقف على: ﴿خَآيِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥][١]، بالياء المحضة.

وفي: ﴿جَآءُو﴾ [آل عمران: ١٨٤][٢]، بواو محضة.

وفي: ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤]، بألف من غير واو[٣].

مما لا يجوز في العربية، ولا صحت به الرواية[٤].

قال في التقريب[٥]: «وقد أطلق بعض المتأخرين التخفيف الرسمي، فأجازوا الوقف بالألف على كل ما كُتِبَ بالألف، وبالياء على كل ما كُتِبَ بالياء، وبالواو على كل ما كُتِبَ بالواو، وبالحذف على كل ما كُتِبَ [بالحذف][٦]، من غير نظر إلى صحته لغة ولا سنداً، فأجازوا في نحو: (سأكتب: ساكتب)، و(كانه)، و(اخاه)، و(هيا) في: (هيء)، و(يهيا) في: (يهيء)، و(إسراييل)، و(الملايكة)، و(شركاوكم)، و(هولاء)، و(يكلوكم)، وكذلك أجازوا: (فاداراتم)، و(اشمَزَتْ)، ونحوهما، مما كتب بالحذف، وكل ذلك لا يجوز، ولا تحل التلاوة به؛ لمخالفته اللغة، وعدم صحة نقله، وإنما جاز ما جاز منه بشرط صحته عند أئمة العربية وعلماء القراءة كما قدمناه، ولو علم هؤلاء أن ما كتب منه بالألف أو بالياء أو بالواو إذا خفف بين الهمز وبين ذلك الحرف كان هو التخفيف الرسمي المقصود لم [يعدلوا][٧] عنه إلى ما لا يجوز، فإن الهمز إنما يكتب بحسب ما يخفف به،

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) هكذا في الأصل: (بألأف من غير واو)، وهو كذلك في شرح ابن الناظم، ولعل التعبير الأنسب هو: (بألف من غير همز). (ينظر: شرح ابن الناظم ص ١٠٥).
(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٥).
(٥) ينظر: التقريب ص (٧٨) بتصرف من الشارح في النقل.
(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).
(٧) ضبطت في الأصل: (يعدوا)، والصواب ما أثبته. (ينظر: التقريب ص (٤٥)).

على أن سائر **[١٥٩]** علماء القراءة من العراقيين قاطبة والمشارقة وأكثر المغاربة لم يعرجوا على التخفيف الرسمي ولا ذكروه ولا أشاروا إليه».

(**وَاكْسِرْ "هَا"**) بالقصر للوزن.

(**كـَ**: ﴿**أَنْبِئْهُم**﴾) في البقرة(١).

فيما إذا وقف عليه بالإبدال ياء، كما تقدم.

فقد (**حُكِي**)؛ أي: حكاه بعض أهل الأداء.

وهو مذهب ابن مجاهد(٢)، وابنيّ غلبون(٣).

وذلك لأنه لما أبدل الهمز ياء على أصل حمزة في الوقف، وقعت الهاء بعد ياء بعد كسرة، فأشبهت: ﴿يُوَفِّيهِمُ﴾ [النور: ٢٥]، فيكسر(٤)، ولكن الجمهور يُتْبِعُونَها على ضمها؛ للأصل(٥)، وهو كما قاله المصنف(٦) وغيره: «الأصح، الأقيس»(٧).

ومثله: ﴿**نَبِّئْهُمْ**﴾ في الحجر(٨)، والقمر(٩).

---

(١) الآية: [٣٣].

(٢) ينظر: السبعة ص (١٥٤).

(٣) ينظر: التذكرة ١/٢٠٠، والنشر ١/٤٣١.

(٤) وقد حكاه الشاطبي بقوله:

.... **وَبَعْضٌ بِكَسْرِ الْهَا لِيَاءٍ تَحَوَّلَا**

كَقَوْلِكَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمُ...... ....

(ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٢٤٣ ـ ٢٤٤).

(٥) وهو اختيار مكي، وابن مهران، والمهدوي، وابن سفيان، ومن تبعهم. (ينظر: النشر ١/٤٣١).

(٦) ينظر: النشر ١/٤٣٢.

(٧) وقال أبو الحسن بن غلبون: «كلا الوجهين حسن»، وقال الداني: «وهما صحيحان». (ينظر: التيسير ص (٤١)، والنشر ١/٤٣٢).

(٨) الآية: [٥١].

(٩) الآية: [٢٨].

٢٥٢ ـ وَأَشْمِمَنْ [وَرُمْ][1] بِغَيْرِ الْمُبْدَلِ مُـــدًّا. وَآخِـــرًا بِـــرَوْمٍ سَـــهِّـــلِ
٢٥٣ ـ بَعْدَ مُحَرَّكٍ. كَذَا بَعْدَ الْأَلِفْ[2]. وَمِثْلُهُ[3] خُلْفُ هِشَامٍ فِي الطَّرَفْ

(وَأَشْمِمَنْ وَرُمْ) جوازاً في الهمز المخفف بأنواع التخفيف.

إذا كان (بِغَيْرِ) الهمز.

(الْمُبْدَلِ) (مَدًّا)؛ أي: المتطرف الذي أبدل حرف مد.

وذلك أربع صور:

الأولى: فيما نقل إليه حركة الهمز؛ نحو:

﴿ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢][4].

و﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥].

و﴿سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤][5].

و﴿شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ٥][6].

فتُرَامُ الحركة المنقولة وتُشَمُّ بشرطه.

الثانية: فيما خُفِّفَ بالإبدال ياءً، وأُدْغِمَ فيه ما قبله؛ نحو:

﴿بَرِىٓءٌ﴾ [الأنعام: ١٩][7].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو سبق قلم وسهو، وقد أثبته لحاجة السياق إليه.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بزيادة (أل) التعريف: (**الأَلِفْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف: (**أَلِفْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**وَمِثْلُهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح اللام: (**وَمِثْلَهُ**).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ [التوبة: ٣٧].

أو واواً، وأدغم فيه ما قبله؛ نحو:

﴿قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

و﴿سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤][1].

و﴿شَيۡءٍ﴾ [البقرة: ٢٠][2].

عند من أدغمه كذلك.

ففيه الإشمام والروم كذلك.

الثالثة: ما أُبْدِلَ الهمز المتحرك فيه واواً أو ياءً [بحركة نفسها][3] على التخفيف الرسمي؛ نحو:

﴿ٱلۡمَلَؤُاْ﴾ [المؤمنون: ٢٤].

و﴿ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨].

و﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤].

و﴿وَإِيتَآيِٕ﴾ [النحل: ٩٠][4].

الرابعة: ما أُبْدِلَ كذلك[5]، على مذهب الأخفش؛ نحو:

﴿لُؤۡلُؤٌ﴾ [الطور: ٢٤].

و﴿يُبۡدِئُ﴾ [العنكبوت: ١٩].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) هكذا مثَّل به الشارح في الأصل، ولا يصلح أن يكون مثالاً لما هو بصدده، وهو: الهمز المخفف بالإبدال واواً، وأُدْغِمَ فيه ما قبله، وإنّما يصلح أن يكون مثالاً في الهمز المخفف بالإبدال ياءً، وأُدْغِمَ فيه ما قبله.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من النشر لتمام المعنى. (ينظر: النشر ١/٤٦٤).

(٤) وسورة النور: الآية [٣٧].

(٥) أي: ما أُبْدِلَتْ فيه الهمزة المكسورة بعد الضم واواً، والمضمومة بعد الكسر ياء.

أما المبدل حرف مد: فلا يدخله إشمام ولا روم؛ نحو:

﴿ٱقۡرَأۡ﴾ [الإسراء: ١٤][1].

و﴿نَبِّئۡ﴾ [الحجر: ٤٩].

مما سكونه لازم[2].

ونحو:

﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ [يونس: ٤][3].

و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦].

﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾ [القصص: ٣٠].

﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠][4].

﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩][5].

ممَّا سكونه عارض[6].

إذ لا أصل في الحركة لهذه الحروف[7].

(وَ)لكن.

إذا كان الهمز (آخِرًا)؛ أي: متطرفاً.

فيجوز الروم بالتسهيل، كما قال: (**بِرَوِمٍ سَهِّلِ**).

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) أي: أن الهمزة جاءت ساكنة سكوناً لازماً، واقعة بعد متحرك.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) هكذا في الأصل، وقد مثل ابن الجزري في النشر بدلاً من هذا المثال بقول الله تعالى: ﴿يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٩٠]، ويصلح غيره: كقوله تعالى: ﴿نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣].
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) أي: أن الهمزة جاءت ساكنة سكوناً عارضاً، واقعة بعد متحرك.
(٧) فهنَّ مثلهنَّ في: (يخشى، ويدعوا، ويرمي). (ينظر: النشر ١/٤٦٤).

إذا وقع (**بَعْدَ مُحَرَّكٍ**)؛ نحو:

﴿يَبْدَؤُا﴾ [يونس: ٤][1].

و﴿يُبْدِئُ﴾ [العنكبوت: ١٩][2].

و﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢][3].

و(**كَذَا**)[4] يجوز الروم بالتسهيل.

إذا كان الهمز متطرفاً (**بَعْدَ أَلِفْ**)، وكان الهمز مضموماً، أو مكسوراً؛ نحو:

﴿يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٩٠][5].

و﴿ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: ٧٤][6].

و﴿ٱلدُّعَآءِ﴾ [آل عمران: ٣٨][7].

و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩][8].

و﴿مِن مَّآءٍ﴾ [البقرة: ١٦٤].

فإذا رُمْتَ في ذلك حركة الهمز: تسهلها بين بين، تنزيلاً للنطق ببعض الحركة ـ الذي هو الروم ـ منزلة النطق بجميعها، فـ(**سَهِّلِ**).

وهذا مذهب أبي الفتح فارس[9]، وسبط الخياط[10]،

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وسورة الواقعة: الآية [٢٣].
(٤) في الأصل كتبت: (وكذا لك).
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) ينظر: النشر ١/٤٦٤.
(١٠) ينظر: المبهج ص (١٥٥).

وابن الفحام[١]، والشاطبي[٢]، وغيرهم[٣].

وذهب الأكثرون[٤]؛ منهم المهدوي[٥]، وابن سفيان[٦]، وأبو العز[٧]، والعراقيون: إلى المنع مطلقاً.

لأن سكون الهمز في الوقف يوجب الإبدال، حملاً على الفتحة قبل [١٦٠] الألف، فهي تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك، فلا يجوز على هذا: سوى الإبدال.

وضَعَّفَهُ الشاطبي، بل عدَّهُ شاذًّا، حيث قال في الحرز[٨]:

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوغِلَا

لكن الذي صوَّبه المصنف[٩] وغيره من محققي المتأخرين: صحة الوجهين جميعاً.

وذهب آخرون؛ منهم مكي[١٠]، وابن شريح[١١]، في طائفة[١٢]: إلى التفصيل؛ فأجازوه فيما صُوِّر فيه الهمز واواً أو ياء، دون غيره.

(**وَمِثْلُهُ**)؛ أي: مثل الإمام حمزة.

(**خُلْفُ هِشَامٍ**) من طريق الحلواني عنه.

---

(١) ينظر: التجريد ص (١٣٣).
(٢) ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٠)، البيت رقم (٢٣٨).
(٣) كالحافظ أبي العلاء، والداني، وبعض النحاة، وكثير من القراء. (ينظر: النشر ١/٤٦٤).
(٤) ومنهم صاحب العنوان، وصاحب الإقناع. (ينظر: النشر ١/٤٦٤).
(٥) ينظر: النشر ١/٤٦٤.
(٦) ينظر: النشر ١/٤٦٤.
(٧) ينظر: النشر ١/٤٦٤.
(٨) ينظر: حرز الأماني ص (٢١)، البيت رقم (٢٥٣).
(٩) ينظر: النشر ١/٤٦٤.
(١٠) ينظر: النشر ١/٤٦٥.
(١١) ينظر: الكافي ص (٣٥).
(١٢) ينظر: النشر ١/٤٦٥.

(**فِي الطَّرَفْ**)؛ أي: الهمز المتطرف فقط.

فقد روى جمهور الشاميين والمصريين والمغاربة عنه: تسهيل الهمز المتطرف في الباب كله، على [نحو][1] تخفيف الإمام حمزة، حرفاً بحرف، من غير فرق.

وروى العراقيون وغيرهم عن هشام من جميع طرقه: التحقيق[2]، كباقي القراء.

والوجهان ـ كما قاله المصنف[3] ـ صحيحان.

وعلى الأول[4] يُوقَفُ لهشام:

على: ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ﴾ [طه: ١٣٠]؛ بتسعة أوجه[5]، كما قررناه فيما مرّ.

و[على][6] نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]؛ باثني عشر وجهاً[7]، كما قررنا نظيره فيما تقدم.

والله سبحانه وتعالى أعلم[8].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) وهو من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٦٨/١، وشرح منحة مولى البر ص (٦٢)).

(٣) ينظر: النشر ٤٦٨/١.

(٤) أي: على وجه تسهيل الهمز المتطرف في الباب كله.

(٥) وهي: البدل ألفاً في الهمز الثاني، مع المد، والتوسط، والقصر، وبالتسهيل بين بين مع المد، والقصر؛ فهذه خمسة، وإذا أبدلت ياءً على الرسم؛ فالمد، والتوسط، والقصر، مع سكون الياء، والقصر مع روم حركتها؛ فتصير تسعة. (ينظر: النشر ٤٧٤/١).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٧) وهي: خمسة أوجه على القياس؛ إبدال الهمز ألفاً مع المد والقصر والتوسط، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة أوجه على الرسم؛ أي على إبدال الهمز واواً؛ وهي: المد والتوسط والقصر مع سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع روم حركتها مع القصر. (ينظر: النشر ٤٧٤/١).

(٨) ينظر: النشر ٤٢٨/١ ـ ٤٩١، وشرح النويري على الطيبة ٤٨٩/١ ـ ٥٣١، وشرح ابن الناظم ص (١٠٠ ـ ١٠٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ٤١/ب ـ ٤٧/ب)، والإتحاف ٢٢٥/١ ـ ٢٤٦.

بَابُ الْإِدْغَامِ الصَّغِيرِ

هو عبارة عما كان الحرف المدغم منه(١) ساكناً(٢).

وهي(٣) ثلاثة أقسام؛ واجب، وممتنع، وجائز(٤).

فالأول: ما إذا التقى حرفان؛ أولهما ساكن، ولم يكن هاء سكت(٥)، ولا حرف مد(٦)، ولا أول الجنسين حرف حلق؛ نحو:

﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦].

﴿يُدْرِككُّمُ﴾ [النساء: ٧٨].

﴿يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦].

﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣].

﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

فكل هذه ونظائرها واجب الإدغام.

---

(١) أي: الحرف الأول.

(٢) قال النويري: «ذكره بعد تخفيف الهمزة؛ لاشتراكهما في قصد التخفيف». (ينظر: شرح النويري ١/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٧/ب)).

(٣) هكذا في الأصل؛ على التأنيث، ولعل الصواب تذكير الضمير.

(٤) ينظر: شرح النويري ١/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٧/ب).

(٥) لأن الوقف على الهاء مَنْويٌّ، وهو معنى قول الجعبري في الضابط: «ولا مَنْويّ الوقف». (ينظر: لطائف الإشارات ٧٤٦/٢).

(٦) لئلا يذهب المدُّ بالإدغام. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٤٧/٢)

بخلاف نحو: ﴿مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩]، فإنها لا تدغم.

وكذا نحو:

﴿قَالُواْ وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦].

﴿فِي يَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ١٨][1].

و﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩].

والثاني: أن يتحرك أولهما، ويسكن ثانيهما؛ نحو:

﴿ضَلَلْتُ﴾ [الأنعام: ٥٦][2].

﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠][3].

فلا يجوز الإدغام[4].

والثالث: هو الذي اختلف القراء فيه، وينحصر في **فصول**[5]؛ **وهي**:

٤ ـ (**إِذْ**).

٥ ـ و(**قَدْ**).

٦ ـ و(**تَاءَ التَّأْنِيْثِ**).

٧ ـ و(**هَلْ وَبَلْ**).

٨ ـ و(**حُرُوفٌ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا**).

وقد ذكرها المصنف على الترتيب، فقال:



(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وفي سورة سبأ: الآية [٥٠]، وقد ضُبطت في الأصل: (ضللتم).
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٤٧/٢).
(٥) جعل الشارح ـ هنا ـ عدة الفصول خمسة، وزاد في لطائف الإشارات فصلاً سادساً؛ وهو أحكام النون الساكنة والتنوين. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٤٧/٢).

فَصْلٌ فِي حُكْمِ ذَالِ (إِذْ) إِدْغَاماً وَإِظْهَاراً(١)

٢٥٤ـ (إِذْ) فِي: الصَّفِيرِ، وَ(تَجِدْ)، أَدْغِمْ: حَلَا لِي. وَبِغَيْرِ الْجِيمِ: قَاضٍ رَتَّلَا

وقد اخْتُلِفَ في إدغامها في ستة أحرف، كما بينه المصنف، فقال:

("**إِذْ**" **فِي**).

أحرف (**الصَّفِيْرِ**) الثلاثة السابقة؛ الصاد، والزاي، والسين [**١٦١**].

(**وَ**)في.

أحرف كلمة: (**تَجِدْ**) الثلاثة؛ التاء، والجيم، والدال.

(**أَدْغِمْـ**)ـها فيه.

للمرموز إليهما بقوله: (**حَلَا**) (**لِيْ**)؛ أي: أبي عمرو، وهشام، بلا خلاف عنهما.

وأمثلة ذلك على الترتيب:

الصاد: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، لا ثاني لها.

والزاي:

﴿وَإِذْ زَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الفصل قد ضمنه زيادة لبعض الكلمات وتصرف في الضبط والشكل؛ وذلك لضرورة السياق، وعلى سبيل الشرح والبيان، وإلا فإن لفظ العنوان الذي عقده الناظم لهذا الفصل في المتن الذي على هامش الشرح هو (**فَصْلُ ذَال "إِذْ"**)، وهو الذي أثبته الشارح في المتن الذي على هامش الشرح.

و﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠].

ليس غيرهما.

والسين:

﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢].

و﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦].

ليس غيرهما.

والتاء: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ونحوه.

والجيم:

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥].

و﴿إِذْ جَآءَتْهُمُ﴾ [فصلت: ١٤].

ونحوهما.

والدال:

﴿إِذْ دَخَلُوا۟﴾، في الحجر(١)، وص(٢)، والذاريات(٣).

و﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ [الكهف: ٣٩].

ليس غيرها.

وقوله: (**حَلَا**)؛ من الحلاوة، لأن الإدغام أخف على اللسان.

(**وَ**)أدغمها.

(**بِغَيْرِ الْجِيْمِ**)؛ أي: الصاد، والزاي، والسين، والتاء، والدال.

---

(١) الآية: [٥٢].
(٢) الآية: [٢٢].
(٣) الآية: [٢٥].

للمرموز إليهما بقوله: (**قَاضٍ**[١] **رَتَّلَا**[٢])؛ أي: خلاد، والكسائي.

فهما لا يدغمانها في الجيم.

٢٥٥ ـ وَالْخُلْفُ فِي الدَّالِ: مُصِيبٌ......... ....

(**وَالْخُلْفُ**)؛ أي: الخلاف.

في إدغام (إِذْ) (**فِي الدَّالِ**).

للمرموز إليه بميم: (**مُصِيبٌ**)؛ أي: ابن ذكوان.

فالإدغام: من طريق الأخفش[٣].

والإظهار[٤] ـ عندها ـ: من طريق الصوري[٥]، كالخمسة الباقية من الطريقين.

ومعنى (**مُصِيبٌ**)؛ موافق للصواب ضد الخطأ.

٢٥٥ ـ ....وَفَـتَـى: قَدْ وَصَّلَ[٦] الْإِدْغَامَ فِي: دَالٍ، وَ(تَا)

وأما المرموز إليهما بقوله: (**وَفَتَى**)؛ أي: حمزة، وخلف في اختياره.

فـ(**ـقَدْ وَصَّلَ**[٧] **الْإِدْغَامَ**)؛ أي: إدغام ذال (إِذْ).

---

(١) ومعنى قوله: (**قَاضٍ**)؛ هو الذي يحكم بين الناس ويقضي بينهم.

(٢) ومعنى قوله: (**رَتَّلَا**)؛ من الترتيل؛ وهو الترسل والتؤدة في القراءة.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣.

(٤) والقراءة بالإظهار ـ في هذا الموضع ـ لابن ذكوان من طريق الصوري من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣، وشرح منحة مولى البر ص (٦٣)).

(٥) ينظر: النشر ٢/٣.

(٦) أختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: (**وَصَّلَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (**وَصَّلَا**)، والثالث: (**أَوْصَلَ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَصَّلَ**)، (**وَصَّلَا**)، (**أَوْصَلَ**).

(٧) قال المنير السمنودي: «وقوله: (**وَصَّلَ**)؛ أي: أوصله إلى من بعده». (ينظر: شرح المنير السمنودي (ل ٤٨/أ)).

في (دَالٍ وَ"تَا") فقط.

وأظهراها عند الأربعة الباقية؛ أحرف الصفير، والجيم.

إلا أن خلاداً أدغم في غير (الجيم) ـ كما تقدم ـ مع الكسائي.

والباقون وهم؛ نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب: أظهروها عند الستة كلها.

وقد تلخص من ذلك أن القراء في ذال (إِذْ) على أربع مراتب:

١ ـ **منهم** من أدغمها في أحرفها الستة بلا خلاف؛ وهما: أبو عمرو، وهشام.

٢ ـ **ومنهم** من أدغمها في بعضها بلا خلاف، وهم: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

٣ ـ **ومنهم** من أدغمها فيه بخلاف، وهو: ابن ذكوان.

٤ ـ **ومنهم** من أظهرها عندها بلا خلاف؛ وهم: الباقون.

والله أعلم[١].



(١) ينظر: النشر ٢/٢ ـ ٣، وشرح النويري ٢/٣ ـ ٥، وشرح ابن الناظم ص (١٠٦ ـ ١٠٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٧/ب ـ ٤٨/أ)، والإتحاف ١٢٩/٢.

فَصْلٌ فِي حُكْمِ دَالِ (قَدْ)[(١)]

٢٥٦ ـ بِالْجِيمِ، وَالصَّفِيرِ، وَالذَّالِ، ادُّغِمْ[(٢)] **(قَدْ)، وَبِالضَادِ[(٣)]، الشِّينِ، وَالظَّا، تَنْعَجِمْ:**
٢٥٧ ـ حُكْمٌ[(٤)] شَفَا لَفْظًا.......... ....

اختلف القراء في إدغامها[(٥)] في ثمانية أحرف، بينه المصنف، فقال:

(بِالْجِيْمِ).

(وَ).

أحرف (**الصَّفِيْرِ**) الثلاثة.

(**وَالذَّالِ**) المعجمة.

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الفصل ضمنه كلمة (حكم) على سبيل الشرح والبيان، وإلا فإن لفظ العنوان الذي عقده الناظم لهذا الفصل في أصل النظم هو: (**فَصْلٌ في دَالِ قَدْ**)، وقد أثبته الشارح بنصه في المتن الذي على هامش الشرح.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بضم الدال؛ على الأخبار: (**ادُّغِمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الدال؛ على الأمر: (**ادَّغِمْ**).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بـ(أل) التعريف: (**وَبالِضَادِ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح مجردة من (أل) التعريف: (**وَبضَادِ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**حَكْمٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الميم مع التنوين: (**حَكْمًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بضم الميم بلا تنوين: (**حُكْمُ**).

(٥) أي: في إدغام دال (قد).

وهذه خمسة.

(ادُّغِمْ).

دال (**قَدْ**) فيها.

(وَبِضَادِ الشِّيْنِ وَالظَّا).

فالجملة ثمانية.

وأمثلتها على الترتيب:

الجيم: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

والصاد: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١].

والزاي **[١٦٢]** ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥]، فقط.

والسين: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢]، ونحوه.

والذال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فقط.

والضاد؛ نحو: ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾ [النساء: ١٦٧][1].

والشين: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠]، فقط.

والظاء؛ نحو: ﴿[لَقَدْ][2] ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤].

وضمير: (**تَنْعَجِمْ**) راجع إلى: الضاد، والشين، والظاء، جميعاً[3].

وأتى به ـ مع التكملة[4] ـ زيادة في الإيضاح.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) في الأصل: (فقد)، وهو خطأ.

(٣) وبه قال النويري في شرحه على الطيبة، وهو أحد القولين عند ابن الناظم والمنير السمنودي. (ينظر: شرح النويري ٦/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٠٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٨/أ)).

(٤) ومراده بالتكملة؛ أي: تكملة البيت، وذلك أن الناظم في بعض المواضع من نظمه وبعد أن ينتهي من شرح خلاف القراء في حرف من الحروف ربما احتاج إلى تضمين =

ويحتمل أنه راجع إلى الظاء فقط، إذ هي الملتبسة بالطاء المهملة[(١)].

والسين، والصاد، تقدمتا في الصفير.

والمعجم والمنعجم من الحروف هو: المنقوط، يقال: أعجمت الكتاب؛ أزلت عجمته، فانعجم [فزالت][(٢)] عجمته، وذهب التباسه، فالحروف المنقوطة معجمة، وغيرها مهملة[(٣)].

فأدغم دال (**قَدْ**) في تلك الثمانية كلها القراء المرموز إليهم بقوله: (**حُكْمٌ**[(٤)] **شَفَا**[(٥)] **لَفْظًا**[(٦)])؛ أي: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف مع اختياره، وهشام.

٢٥٧ ـ ....وَخُلْفُ ظَلَمَكْ: لَــــهُ..................................

(**وَ**)لكن.

وقع (**خُلْفٌ**).

في إدغام قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ في ص[(٧)].

= النظم كلمات لاتحتوي على معان لبيان الحرف المختلف فيه، وإنما ليتم بها وزن البيت ويستقيم مبناه.

(١) وهو أحد القولين عند ابن الناظم والمنير السمنودي. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٨/أ)).

(٢) في الأصل: (زالت) والتصويب من شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٧)).

(٣) ينظر: المفردات ص (٣٢٣)، ولسان العرب ٣٨٧/١٢ ـ ٣٨٩، وشرح ابن الناظم ص (١٠٧).

(٤) معنى قوله: (**حُكْمٌ**)؛ أي: من الحكمة والعلم، والفقه، والقضاء بالعدل.

(٥) وكلمة (**شَفَا**)؛ تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه: كـ﴿**شَفَا جُرُفٍ**﴾ [التوبة: ١٠٩]، وبمعنى البقية والقلة؛ كقولهم: (ما بقي فيه إلا شَفا)، وفعلاً؛ نحو: (شفاه الله).

(٦) ومعنى قوله: (**لَفْظاً**)؛ من اللفظ وهو: الكلام.

(٧) الآية: [٢٤].

(لَهُ)؛ أي: لهشام.

فالإدغام[١] له في: المستنير[٢]، وغيره[٣]، وفاقاً لجمهور العراقيين[٤]، وبعض المغاربة[٥].

والإظهار له في: الحرز[٦]، كأصله[٧]، وفاقاً لجمهور المغاربة[٨]، وكثير من العراقيين[٩].

وهو في المبهج[١٠]، وغيره، عنه من طريقيه[١١].

أفاده في الإتحاف[١٢].

٢٥٧ ـ ....وَوَرْشُ: الظَّاءَ، وَالضَّادَ، مَلَكْ

(وَوَرْشُ) من طريقيه.

(الظَّاءَ وَالضَّادَ مَلَكْ) إدغام دال (قد) فيهما فقط.

ولا يملك إدغامها في الستة الباقية، بل يظهرها عندها.

---

(١) والقراءة بالإدغام ـ في هذا الموضع ـ لهشام من طريق الحلواني من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٤، وشرح منحة مولى البر ص (٦٣)).

(٢) ينظر: المستنير ١/٤٥٠.

(٣) كالكفاية الكبرى لأبي العز، وغاية أبي العلاء، وبالإدغام قرأ صاحب التجريد على الفارسي، والمالكي. (ينظر: النشر ٢/٣).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣.

(٦) ينظر: حرز الأماني ص (٢٢)، البيت رقم (٢٦٥).

(٧) ينظر: التيسير ص (٤٢).

(٨) ينظر: النشر ٢/٣.

(٩) وهو الذي في التبصرة، والهداية، وبه قرأ صاحب التجريد على عبدالباقي وابن نفيس. (ينظر: النشر ٢/٤).

(١٠) ينظر: المبهج ص (١٢٧).

(١١) والوجهان جميعاً عند أبي شريح في الكافي. (ينظر: الكافي ص (٣٨)).

(١٢) ينظر: الإتحاف ١/١٣٠ ـ ١٣١، وكلام صاحب الإتحاف موجود بنصه في النشر ٢/٤.

٢٥٨ ـ وَالضَّادُ، وَالظَّا[(١)]، الذَّالُ، فِيهَا وَافَقَا: مَـاضٍ. وَخُـلْـفُـهُ بِـزَايٍ: وُثِـقَـا[(٢)]

(وَالضَّادُ وَالظَّاء).

وَ(الذَّالُ).

المعجمات فقط.

(فِيْهَا وَافَقَا) المدغمين في إدغام دال (قَدْ) في تلك الثلاثة.

المرموز إليه بميم: (مَاضٍ)؛ أي: ابن ذكوان بلا خلاف عنه فيها.

(وَخُلْفُهُ)؛ أي: ابن ذكوان.

في إدغام دال (قَدْ) (بِزَايٍ)؛ أي: فيها.

(وُثِقَا).

فالإدغام له فيه: من رواية الصوري عنه، وبعض المغاربة عن الأخفش[(٣)].

والإظهار: رواية الجمهور عنه[(٤)] فعنه[(٥)]، كإظهاره عند: (الجيم)، و(الصاد) و(السين) المهملتين، و(الشين).

---

(١) ضُبطت في الأصل: (وَالطاء)، وهو تصحيف، وقد ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ وكذا في الشرح ـ بالهمز: (وَالظَّاءُ)، وهي في جميع النسخ؛ محذوفة الهمز: (وَالظَّا)

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء مع التخفيف: (وُثِقَا)، والثاني: بكسر الثاء مع التشديد: (وُثِّقَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) وهو الذي في: العنوان، والتبصرة، والكافي، والهداية، وتلخيص ابن بليمة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس، وصاحب التجريد على عبدالباقي وابن نفيس. (ينظر: النشر ٢/٤).

(٤) أي: عن الأخفش عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٢/٤).

(٥) وهو الذي قرأ به الداني على عبدالعزيز الفارسي، وهو في التجريد من قراءته على نصر بن عبدالعزيز الفارسي، وهو رواية العراقيين قاطبة عن الأخفش. (ينظر: النشر ٢/٤).

وقرأ الباقون وهم؛ ابن كثير، وعاصم، وقالون، وأبو جعفر، ويعقوب: بالإظهار عند الثمانية كلها.

ومعنى: (مَاضٍ)؛ نافذ(١).

و(وُثِقَا)؛ اعْتُمِدَ عليه(٢).

[ففيه](٣) إشارة إلى صحة ما ذكر، وقوته، إذ لا ينفذ إلا ما صح، ولا يعتمد إلا ما قوي.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٤).



(١) ينظر: المفردات ص (٤٦٩)، ولسان العرب ٢٨٣/١٥، وشرح ابن الناظم ص (١٠٨).
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٧).
(٣) في الأصل: (فعنه)، ولعل الصواب ما أثبته؛ لاستقامة المعنى.
(٤) ينظر: النشر (٣/٢ ـ ٤)، وشرح النويري (٦/٣ ـ ٩)، وشرح ابن الناظم ص (١٠٧ ـ ١٠٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٨/أ)، والإتحاف (١٣٠/٢ ـ ١٣١).

فَصْلٌ فِي حُكْمِ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ[١]

٢٥٩ ـ وَ(تَاءَ)[٢] تَأْنِيثٍ: بِجِيمٍ، الظَّا، وَ(ثَا) مَعَ الصَّفِيرِ، ادْغِمْ: رِضًى حُزْ. وَجَثَا:
٢٦٠ ـ بِالظَّا. وَبزَّارٌ: بِغَيرِ الثَّا....... ....

اخْتَلَفَ القراء في إدغامها[٣] في ستة أحرف؛ بيَّنها في قوله:

(**وَتَاءَ تَأْنِيْثٍ [١٦٣] بِجِيْمٍ**).

و(**الظَّا**) المعجمة.

(**وَثَا**) مثلثة.

(**مَعَ**).

أحرف (**الصَّفِيْرِ**) الثلاثة؛ السين المهملة، والزاي، والصاد.

نحو:

﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦].

و﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الفصل ضمنه بعض الكلمات على سبيل الشرح والبيان، وإلا فإن لفظ العنوان الذي عقده الناظم لهذا الفصل في أصل النظم هو: (**فَصْلُ تَاء التَّأْنِيْثِ**)، وقد أثبته الشارح بنصه في المتن الذي على هامش الشرح.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بفتح الهمزة: (**وَتَاءَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم التاء: (**وَتَاءُ**)، والثالث: بحذف الهمزة: (**وَتَا**).

(٣) أي: تاء التأنيث.

و﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشعراء: ١٤١][1].

و﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠].

و﴿خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، فقط.

و﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

(**أَدْغِمْـ**)ـها في الستة المذكورة.

للمرموز إليهم بقوله: (**رِضًى حُزْ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وأبي عمرو، بلا خلاف عنهم.

(**وَ**)أَدْغِمْها[2].

للمرموز إليه بجيم: (**جَثَا**[3])؛ أي: ورش من طريق الأزرق.

(**بِالظَّا**[4])؛ أي في الظاء فقط.

وأَظْهِرْهَا له عند الخمسة الباقية.

(**وَ**)أدغم[5].

(**بَزَّارٌ**)؛ أي: الإمام خلف في اختياره.

(**بِغَيْرِ الثَّا**)[6] المثلثة من الخمسة، أما الثاء فإنه يظهرها عندها.

٢٦٠ - ....وَكَـــمْ: بِالصَّادِ، وَالظَّا. وَ(سَجَزْ)[7]: خُلْفٌ لَزِمْ.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) أي: تاء التأنيث.

(٣) ومعنى (**جَثَا**)؛ فعل ماض بمعنى: جلس على ركبتيه للخصومة ونحوها.

(٤) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (لظا)، وضبطت في أصل الشرح بالهمز: (بالظاء).

(٥) أي: تاء التأنيث.

(٦) ضبطت في أصل الشرح بالهمز: (بالثاء)، وضبطت في المتن الذي على هامش الشرح - كما في جميع النسخ الأخرى - محذوفة الهمز: (بالثا).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الجيم: (**وَسَجَزْ**)، والثاني: بكسر الجيم: (**وَسَجِزْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

٢٦١ ـ كَـ: هُدِّمَتْ. وَالثَّا[١]: لَنَا. وَالْخُلْفَ[٢]: مِلْ. مَـعْ أَنْـبَـتَـتْ. لَا وَجَـبَـتْ وَإِنْ نُـقِـلْ

(وَ)أدغمها[٣].

الإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر من روايتيه.

(**بِالصَّادِ وَالظَّا**)؛ أي: فيهما فقط.

إلا أنه اختلف عن هشام في: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠]، كما يأتي آنفاً.

وقوله: (**وَ"سَجَزْ" خُلْفٌ لَزِمْ**[٤])؛ يعني: اختلف عن هشام المرموز إليه بلام: (**لَزِمْ**) في حروف (**سَجَزْ**)؛ السين، والجيم، والزاي.

فالإدغام[٥]: من طريق الداجوني، وابن عبدان عن الحلواني[٦].

والإظهار: من باقي طرق الحلواني[٧].

(**كَـ**)ـما اختلف عنه.

في إدغام: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

فله فيه الإظهار، والإدغام[٨].

وهما صحيحان عنه[٩].

---

(١) ضُبطت في الأصل: (**وَالتا**)، وهو تصحيف.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**وَالخُلْفَ**)، والثاني: بضم الفاء: (**وَالخُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) أي: تاء التأنيث.

(٤) ومعنى قوله: (**لَزِمْ**)؛ أي: ثبت واستقر.

(٥) والقراءة بالإدغام في حروف (سَجَزْ) لهشام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٣)).

(٦) ينظر: النشر ٥/٢.

(٧) ينظر: النشر ٥/٢.

(٨) والقراءة بإدغام التاء في الصاد لهشام ـ في هذا الموضع ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٣)).

(٩) ينظر: النشر ٥/٢.

(**وَ**)أدغم التاء.

في (**الثَّا**) المثلثة.

للمرموز إليه بلام: (**لَنَا**)؛ أي: هشام ـ بلا خلاف عنه ـ من جميع طرقه.

(**وَالْخُلْفُ**)؛ أي: الخلاف في إدغامها[1] في الثاء المثلثة.

للمرموز إليه بميم: (**مِلْ**[2])؛ أي: ابن ذكوان.

فروى عنه الأخفش: الإدغام[3].

وروى عنه الصوري: الإظهار[4].

(**مَعْ**) ثبوت الخلاف عنه ـ أيضاً ـ.

في إدغام قوله تعالى: ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١].

لكن بعكس ما قبله؛ فإن الذي روى الإدغام هنا: الصوري، والذي روى الإظهار: هو الأخفش، فالصوري استثناه من السين فأدغمها[5].

و(**لَا**) خلاف عن ابن ذكوان.

في إظهار قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦].

فإنه أظهر تاء التأنيث عند حروف (سَجَزْ) كما علم مما تقدم، ولا يستثنى منها إلا: ﴿أَنْبَتَتْ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ففيه الخلاف كما تقرر.

---

(١) أي: تاء التأنيث.

(٢) ومعنى قوله: (**مِلْ**)؛ فعل أمر، من الميل، وهو العدول إلى الشيء والإقبال عليه.

(٣) والقراءة بإدغام التاء في الثاء لابن ذكوان من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٤)).

(٤) ينظر: النشر ٥/٢.

(٥) والقراءة بإدغام التاء في السين لابن ذكوان ـ في هذا الموضع ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٤)).

(**وَإِنْ نُقِلْ**)؛ أي الخلاف عن ابن ذكوان في ذلك، فإنه غير معول عليه(١).

وأشار [بذلك](٢) إلى ردِّ ما في الحرز من قوله(٣):

.... **وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوانَ يُفْتَلَا**

فقد قال في التقريب(٤): «انفرد الشاطبي **[١٦٤]** عن ابن ذكوان بالخلاف في: ﴿وَجَبَتْ﴾، ولا نعرف عنه خلافاً في إظهارها من هذه الطرق»، التي من جملتها طرق الحرز هذه.

وقرأ الباقون وهم؛ قالون، وورش ـ من طريق الأصبهاني ـ، وابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب: بالإظهار عند الستة كلها.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٥).



---

(١) نصَّ على ذلك في النشر، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر: ٦/٢، والإتحاف ١٣٣/١).

(٢) في الأصل: (بأن)، ولعل الصواب ما أثبته؛ لاستقامة المعنى.

(٣) ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٢)، البيت رقم (٢٦٩).

(٤) ينظر: تقريب النشر ص (٤٨).

(٥) ينظر: النشر ٤/٢ ـ ٦، وشرح النويري ٩/٣ ـ ١٣، وشرح ابن الناظم ص (١٠٨ ـ ١٠٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٨/أ ـ ٤٨/ب)، والإتحاف ١٣٢/٢ ـ ١٣٣.

فَصْلٌ فِي حُكْمِ لَامِ هَلْ وَبَلْ(١)

قدَّم (هَلْ) على (بَلْ) ـ هنا عكس ما في البيت ـ؛ ليعطي كل واحد من الحرفين حظًّا في التقديم والتأخير(٢).

واختلف في إدغامها في ثمانية أحرف: التاء، والثاء، والزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، والنون.

تختص (بَلْ) بخمسة منها، وهي: الزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء.

وتختص (هَلْ) بالثاء فقط.

وتشتركان في الثاء، والنون.

وقد نظم بعضهم هذا التفصيل، فقال(٣):

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الفصل ضمَّنَهُ بعض الكلمات على سبيل الشرح والبيان، وإلا فإن لفظ العنوان الذي عقده الناظم لهذا الفصل في أصل النظم هو: (**فَصْلُ لَامِ هَلْ وَبَلْ**)، وقد أثبته الشارح بنصه في المتن الذي على هامش الشرح.
وقد اختلفت النسخ في ضبط العنوان من جهة تقديم (هل) على (بل)، على وجهين؛ الأول: (**فَصْلُ لَامِ هَلْ وَبَلْ**)، والثاني: (**فَصْلُ لَامِ بَلْ وَهَلْ**).

(٢) وقال ابن الناظم: «قدَّم (بل) على (هل)؛ لأن حروف إدغامها أكثر، فإنها تختص بخمسة أحرف، ولم تقع بعد (هل)، وهي: السين، والزاي، والصاد، والطاء، والظاء، ولا تختص (هل) إلا بالثاء». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٩)).

(٣) والقائل هو الإمام أبو شامة المقدسي في شرحه على الشاطبية، وذلك في معرض استدراكه على الإمام الشاطبيّ، حيث قال بعد ما اعترض على إطلاق الناظم للحروف بعد ذكر (هل) و(بل): «وكأنَّ كل واحدة منهما تلتقي مع الحروف الثمانية، =

أَلَا بَـلْ وَهَـلْ تَـرْوِي نَـوَى هَـلْ ثَـوَى   وَبَلْ سَرَى ظِلُّ ضُرّ زَائِدٍ طَالَ وَابْتَلَا

أي: لام (هَلْ وبَلْ) لهما التاء، والنون، ولـ(هَلْ) وحدها التاء، ولـ(بَلْ) الخمسة الباقية.

٢٦٢ ـ وَبَلْ وَهَلْ فِي: تَا، وَثَا، السِّينِ، ادُّغِمْ[١]   وَزَايٍ، طَا، ظَا، النُّونِ، وَالضَّادِ: رُسِمْ[٢]

وقد بين المصنف حكمها، فقال:

(**وَبَلْ وَهَلْ**)؛ قدم (**بَلْ**) هنا[٣]؛ لأن حروف إدغامها أكثر ـ كما علمت ـ.

(**فِيْ "تَا"**) مثناة؛ نحو:

﴿بَلْ تَأْتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٤٠].

﴿هَلْ تَنقِمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩].

= وليس كذلك، فلو أنَّ الناظم قال:

أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرْوِي نَوَى هَلْ ثَوَى   وَبَلْ سَرَى ظِلُّ ضُرّ زَائِدٍ طَالَ وَابْتَلَى

لزال ذلك الإيهام، أي: لام (هل وبل) لهما التاء والنون، ولـ(هل) وحدها: الثاء، ولـ(بل): الخمسة الباقية».

وقال الجعبري: «ولو قال:

أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرْوِي نَعَمْ هَلْ ثَوَى وَبَلْ   طَوَى ضُرّ ظَعْنٍ زَيْنَبٍ سَاءَ وَاهْطَلَا

(ينظر: إبراز المعاني ٢/٥٢، وكنز المعاني ٢/٥٦٨، وتعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم ص (٧٩ ـ ٨٠)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بضم الدال: (**ادُّغِمْ**)، والثاني: بفتح الدال، وكسر الغين: (**ادَّغِمْ**)؛ على الأمر، والثالث: بفتح الغين: (**ادَّغَمْ**)؛ على الإخبار في الماضي، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ادُّغِمْ**)، (**ادَّغِمْ**)، (**ادَّغَمْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء، وكسر السين؛ على البناء للمفعول: (**رُسِمْ**) والثاني: على البناء للفاعل: (**رَسَمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) وكان الشارح قد نوَّه في أول الفصل على أن الناظم قدَّم (هل) على (بل) عكس ما في البيت؛ ليعطي كل واحد من الحرفين حظًّا في التقديم والتأخير.

(وَثَا) مثلثة: ﴿هَلۡ ثُوِّبَ﴾ [المطففين: ٣٦]، فقط.

و**(السِّيْنِ)**: ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ﴾ معاً[1]، فقط.

(ادُّغِمْ)؛ أي: كل من لام (بَلْ وهَلْ) في الثلاثة على ما تقرر.

(وَ)في.

(زَايِ)؛ [نحو][2]:

﴿بَلۡ زُيِّنَ﴾ [الرعد: ٣٣].

﴿بَلۡ زَعَمۡتُمۡ﴾ [الكهف: ٤٨].

فقط.

وفي **(طَا)** مهملة: ﴿بَلۡ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥].

وفي **(ظَا)** معجمة: ﴿بَلۡ ظَنَنتُمۡ﴾ [الفتح: ١٢]، فقط.

وفي **(النُّونِ)**:

﴿بَلۡ نَقۡذِفُ﴾ [الأنبياء: ١٨].

﴿هَلۡ نَحۡنُ﴾ [الشعراء: ٢٠٣].

(وَ)في.

(الضَّادِ): ﴿بَلۡ ضَلُّواْ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، فقط.

والإدغام في ذلك كله إنما هو للمرموز إليه براء: **(رُسِمْ)**؛ أي: الكسائي بكماله.

---

(١) يعني كلا الموضعين من سورة يوسف: الآيتين [١٨، ٨٣].

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره؛ وذلك لتمام المعنى.

ومعناه ـ كما قاله ابن المصنف[١] ـ: «أمراً وكتباً؛ يعني: أنه أمر، وقرأ بذلك، وأقرأ به».

٢٦٣ـ وَالسِّيْنُ[٢]، مَعْ تَاءٍ، وَ(ثَا): فِدْ. وَاخْتَلَفْ[٣] فِـي[٤] الـطَّـاءِ: عَـنْـهُ................

(وَ)أدغم اللام.

في **(السِّيْنِ مَعْ تَاءٍ وَثَا)**.

الإمام المرموز إليه بفاء: **(فِدْ)**؛ أي: حمزة.

قال ابن المصنف[٥]: «يحتمل أن يكون أمراً من فَادَ، يفيد؛ إذا ثبت، ومنه فاد المال لفلان؛ أي: إذا ثبت له، وفَادَ، يفيد؛ إذا تبختر واهتز، وأن يكون أمراً من وَفَدَ، يَفِدُ؛ إذا ورد وقدم؛ والمعنى فيهما ظاهر».

(وَاخْتَلَفْ) الرواة.

في إدغام لام (بل) في (الطاء) من قوله: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٥].

(عَنْهُ)؛ أي: عن حمزة.

فادغمه خلف من طريق المطوعي[٦]، وكذا **[١٦٥]** رواه ابن مجاهد

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٩) بتصرف في النقل من الشارح.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بكسر النون: **(وَالسِّيْنِ)**، والثاني: بضم النون: **(وَالسِّيْنُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بفتح النون: **(وَالسِّيْنَ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَالسِّيْنَ)**، **(وَالسِّيْنِ)**، **(وَالسِّيْنُ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء، واللام؛ على البناء للفاعل: **(وَاخْتَلَفْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم التاء، وكسر اللام؛ على البناء للمفعول: **(وَاخْتُلِفْ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مقرونة بحرف الجر (في): **(فِي الطَّاءِ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ مقرونة بحرف الجر (الباء): **(بالطَّاءِ)**.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٩).

(٦) ينظر: النشر ٢/٧.

عن أصحابه عنه[١]، وأدغمه خلاد ـ أيضاً ـ من طريق فارس بن أحمد[٢]، وكذا في التجريد[٣] من قراءته على الفارسي.

وخص في الحرز[٤] الخلاف بخلاد.

فالإدغام عن خلف عنه زائد على الحرز[٥].

والمشهور عن حمزة: هو الإظهار من الروايتين[٦].

٢٦٣ ـ ....(هَلْ تَرَى) الْإِدْغَامُ: حَفّ[٧]

وقوله: ﴿هَلۡ تَرَىٰ﴾ في الملك[٨]، والحاقة[٩].

(**الْإِدْغَامُ**)؛ أي: إدغام لام (هل) في (التاء) فيهما.

للمرموز إليه بحاء: (**حَفْ**)؛ أي: أبي عمرو ـ مع المدغمين ـ.

قال ابن المصنف[١٠]: «(**حَفْ**)؛ أي: طاف به، ودار حوله؛ يريد أنه خصه دون غيره».

---

(١) ينظر: السبعة ص (١٥٧).
(٢) ينظر: جامع البيان ٣٢١/١.
(٣) ينظر: التجريد ص (١٥٩).
(٤) حيث قال في حرز الأماني، البيت رقم (٢٧٢):
وَبَلْ فِي النِّسَا خَلَّادُهُمْ بِخِلَافِهِ ....
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٠٩)، والنشر ٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٥).
(٦) ينظر: النشر ٧/٢.
(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء: (**حَفْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الحاء: (**حِفْ**)، وهو ظاهر الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).
(٨) الآية: [٣].
(٩) الآية: [٨].
(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٠).

٢٦٤ ـ وَعَنْ هِشَامٍ: غَيْرُ (نَضٍّ) تُدَّغَمْ[(١)] عَنْ جُلِّهِمْ. لَا حَرْفُ[(٢)] رَعْدٍ فِى الْأَتَمّ

(**وَعَنْ هِشَامٍ غَيْرُ "نَضٍّ"**)؛ أي: غير النون، والضاد.

(**تُدَّغَمْ**) اللام.

(**عَنْ جُلِّهِمْ**)[(٣)]؛ أي: [عند][(٤)] أكثر الطرق عنه.

(**لَا**)؛ أي: غير.

(**حَرْفَ رَعْدٍ**)؛ وهو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

فإن الجُلَّ فيه: على الإظهار[(٥)].

وتوضيح ما لهشام هنا:

أنه أظهر اللام عند: (الضاد)، و(النون).

واختلف عنه في الستة الباقية؛ فالجمهور: على الإدغام من الطريقين، واستثنى أكثرهم عنه: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى﴾ في الرعد، وهو الذي في الحرز[(٦)]، كأصله[(٧)]، والكافي[(٨)]، وغيره[(٩)]، ولم يستثنها أبو العز في

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالتاء؛ على التأنيث: (**تُدَّغَمْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالياء؛ على التذكير: (**يُدَّغَمْ**)، وهي من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (**حَرْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الفاء: (**حَرْفَ**).

(٣) قال ابن الناظم: «(عن جلهم)؛ أي: أكثرهم، وجمهورهم». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٠)، والمفردات ص (٩٤)).

(٤) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (عن)، ثم كُتِبَ في الهامش: (عند)، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) والقراءة بإظهار لام (هل) و(بل) عند الحروف الستة لهشام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٧ ـ ٨، وشرح منحة مولى البر ص (٦٥ ـ ٦٦)).

(٦) ينظر: حرز الأماني ص (٢٢)، البيت رقم (٢٧٣).

(٧) ينظر: التيسير ص (٤٣).

(٨) ينظر: النشر ٢/٨.

(٩) كالتبصرة، والهادي، والهداية، والتذكرة، والتلخيص، والمستنير، وغاية أبي العلاء. (ينظر: النشر ٢/٨).

الكفاية[١]، واستثناها في الكامل للحلواني دون الداجوني[٢]، ونص صاحب المبهج على الوجهين جميعاً عن الحلواني[٣]، وحكى في الجامع[٤] عنه الإدغام، أفاده في التقريب[٥].

وبه تعلم وجه قوله: **(فِي الأَتَمْ)**؛ أي: القول الأشهر عن هشام.

وقرأ الباقون وهم؛ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وعاصم، ويعقوب، وخلف في اختياره: بإظهار اللام منهما عند الأحرف الثمانية.

إلا أبا عمرو فإنه أدغم لام: ﴿هَلْ﴾، في تاء: ﴿تَرَىٰ﴾، في الملك[٦]، والحاقة[٧]، خاصة، كما تقدم.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٨].



(١) ولا يرد على الذهن من كلام الشارح مفهوم المخالفة؛ فيقال: إنه استثناها في كتاب الإرشاد؛ لأن هشاماً ليس له ذكرٌ ولا رواية أصلاً من كتاب الإرشاد لأبي العز، كما هو معلوم، أفاده صاحب كتاب منهج ابن الجزري في النشر. (ينظر: الكفاية الكبرى لأبي العز القلانسيّ ص (٦٩)).

(٢) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٤٣).

(٣) ينظر: المبهج ص (١٣٤).

(٤) ينظر: جامع البيان ص (٣٢١).

(٥) ينظر: التقريب ص (٨٢).

(٦) الآية: [٣].

(٧) الآية: [٨].

(٨) ينظر: النشر ٦/٢ ـ ٨، وشرح النويري ١٤/٣ ـ ١٨، وشرح ابن الناظم ص (١٠٩ ـ ١١٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٨/ب)، والإتحاف ١٣٤/٢ ـ ١٣٥.

بَابُ حُكْمِ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا(١)

وهي سبعة عشر حرفاً، اختلف القراء في إدغامها وإظهارها، وقد ذكرها المصنف مفصلة.

٢٦٥ ـ إِدْغَامُ [بَاءِ](٢) الْجَزْمِ فِي الْفَا: لِي قَلَا خُلْفُهُمَا رُمْ حُزْ..................

الأول: (الباء) الساكنة عند (الفاء)، وقد بينه بقوله:

(**إِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ**)؛ أي: الباء المجزومة(٣).

(**فِي الْفَا**).

ووقعت في خمسة مواضع:

١ ـ ﴿يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤].

٢ ـ ﴿تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾ [الرعد: ٥].

٣ ـ ﴿اذْهَبْ فَمَن﴾ [الإسراء: ٦٣].

٤ ـ ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ﴾ [طه: ٩٧](٤).

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الفصل ضمَّنَهُ بعض الكلمات على سبيل الشرح والبيان، أعني بذلك كلمة: (حُكْم). وإلا فإن لفظ العنوان الذي عقده الناظم لهذا الفصل في أصل المتن هو: (**بَابُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا**)، وقد أثبته الشارح بنصه في المتن الذي على هامش الشرح.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو سهوٌ؛ والصواب كما أثبته.

(٣) ووجه الإدغام للمدغمين: لاشتراكهما في بعض المخرج، وتجانسهما في الانفتاح والاستفال، ونَفْخَها جهرُ الباء وشدتها، فَحَسُن الإدغام. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٧٦٤).

(٤) في الأصل: (فاذهب فمن)، وهو خطأ وسهو.

٥ ـ ﴿يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الحجرات: ١١].

على المذهب الكوفي، لأنَّ إطلاق الجزم على الأمر تَسَمُّحٌ على المذهب البصري[١].

للمرموز إليهما بقوله: (**لِي قَلَا**[٢] **خُلْفُهُمَا**)؛ أي: هشام، وخلاد، بخلاف عنهما فيه **[١٦٦]**.

فأمَّا هشام:

فالإدغام[٣] رواه له من جميع طرقه: الهذلي[٤]، ورواه القلانسي من طريق الحلواني[٥]، وابن سوار من طريق المفسر عن الداجوني عنه[٦].

والإظهار: في الحرز[٧]، وأصله[٨] كالجمهور، وعليه المغاربة[٩].

وأمَّا خلاد:

فالإدغام عنه: ذكره الهذلي[١٠]، ومكيّ[١١]، والمهدويّ[١٢] كالجمهور، وعليه المغاربة[١٣].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٠).
(٢) ومعنى قوله: (**قَلَا**)؛ نَضَجَ واستوى.
(٣) والقراءة بإدغام الباء عند الفاء في المواضع الخمسة لهشام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٨/٢ ـ ٩، وشرح منحة مولى البر ص (٦٧)).
(٤) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٤٦).
(٥) ينظر: الكفاية الكبرى ص (١٥٢).
(٦) ينظر: المستنير ٤٦١/١.
(٧) ينظر: حرز الأماني ص (٢٣)، البيت رقم (٢٧٧).
(٨) ينظر: التيسير ص (٤٣).
(٩) وقطع به الشذائي عنه من جميع طرقه، وقال: «لا خلاف عن هشام في ذلك». (ينظر: النشر ٨/٢ ـ ٩).
(١٠) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٤٦).
(١١) ينظر: التبصرة ص (١٢٢).
(١٢) ينظر: النشر ٩/٢.
(١٣) ينظر: النشر ٩/٢.

والإظهار[١]: وعليه جميع العراقيين[٢].

وخصَّ بعض المدغمين ـ كالشاطبي، والداني ـ الخلاف عن خلاد بقوله تعالى: ﴿يَتُبْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾ [الحجرات: ١١].

وفي العنوان[٣]: إظهاره فقط.

وللمرموز إليهما[٤] بقوله: (**رُمْ**[٥] **حُزْ**[٦])؛ أي: الكسائي، وأبي عمرو، بلا خلاف عنهما في الإدغام.

كما لا خلاف عن **الباقين** ـ في إظهارها كلها ـ وهم؛ نافع، وابن كثير، وابن ذكوان، وعاصم، وخلف عن حمزة، وفي اختياره، وأبو جعفر، ويعقوب.

٢٦٥ ـ ....(يُعَذِّبْ مَنْ): حَلَا

٢٦٦ ـ رَوَى. وَخُلْفٌ: فِي دَوًا بِنْ....... ....

الثاني: ﴿يُعَذِّبُ مَن﴾ في البقرة[٧].

أدغم الباء في الميم منه المرموز إليهم بقوله: (**حَلَا**[٨] **رَوَى**[٩])؛ أي: أبو عمرو، والكسائي، وخلف في اختياره، بلا خلاف عنهم.

---

(١) والقراءة بإظهار الباء عند الفاء في المواضع الخمسة لخلاد من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٨ ـ ٩، وشرح منحة مولى البر ص (٦٧)).

(٢) كابن سوار، وأبي العز، وسبط الخياط. (ينظر: النشر ٢/٩).

(٣) ينظر: العنوان ص (٨٥).

(٤) هذا عطفٌ على ما قبله، والمعنى: أدغم الباء في الفاء ـ في المواضع الخمسة ـ هشام، وخلاد، بخلاف عنهما، والكسائي، وأبو عمرو، بلا خلاف.

(٥) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر؛ من الرَّوم، وهو القصد والطلب، ويأتي في علم القراءات والتجويد بمعان توجد في مظانها.

(٦) ومعنى قوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر؛ من حاز الشيء إذا صار في ملكه وحوزته.

(٧) الآية: [٩].

(٨) وتأتي كلمة: (**حَلَا**)؛ بمعنى: صار ذا حلاوة، وحَلَّاه؛ أعطاه حِلْية، وهي ما يُتَزَيَّنُ به، وقد تأتي بمعنى: العطية، يقال: حلوت فلاناً إذا أعطيته حلواً.

(٩) ومعنى: (**رَوَى**)؛ تأتي فعلاً بمعنى: استقى الماء للحاضرين، وتأتي بمعنى رواية الأخبار ونقلها، وتأتي بمعنى استظهار الحديث والشعر وكل مايحفظ من العلم ونحوه.

(وَ)ثبت.

(خُلْفٌ) في إدغامه.

للمرموز إليهم بأوائل هذه الكلمات: (فِي دَوًا[١] بِنْ[٢])؛ أي: حمزة، وابن كثير، وقالون.

فقطع لحمزة:

بالإدغام: المغاربة[٣]، وكثير من العراقيين[٤].

وبالإظهار[٥]: صاحب العنوان[٦]، والمبهج[٧] كجمهور العراقيين[٨].

وقطع لابن كثير:

بالإدغام[٩] في: التبصرة[١٠]، والعنوان[١١]، وغيرهما[١٢].

---

(١) ومعنى قوله: (دَواً)؛ أصله: دواء، فقصر للوزن، والدواء؛ اللبن أو الطعام، أو ما يُدَاوى به الأمراض.

(٢) (بِنْ)؛ فعل أمر؛ بمعنى: أظهر وأوضح وأبن.

(٣) جميع المغاربة.

(٤) ينظر: النشر ٢/١٠.

(٥) والقراءة بإظهار الباء عند الميم في هذا الموضع لحمزة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٠، وشرح منحة مولى البر ص (٦٩)).

(٦) ينظر: العنوان ص (٧٦).

(٧) ينظر: المبهج ص (١٣٦).

(٨) وقطع له بالإظهار ـ أيضاً ـ صاحب (الكامل) في رواية خلف، وفي رواية خلَّادٍ من طريق الوزان. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٧٦٩).

(٩) والقراءة بإدغام الباء عند الميم في هذا الموضع لابن كثير من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٠، وشرح منحة مولى البر ص (٦٩)).

(١٠) ينظر: التبصرة ص (١٢٢).

(١١) ينظر: العنوان ص (٧٦).

(١٢) كالكافي، والتذكرة، وتلخيص العبارات. (ينظر: النشر ٢/١٠)

وبالإظهار للبزي: صاحب الإرشاد[١].

وهو في التجريد[٢] لقنبل من طريق ابن مجاهد.

وأطلق في الحرز[٣]، كأصله[٤]: الخلاف لابن كثير.

لكن تعقبه المصنف[٥]: «بأن مقتضى طرقه: الإظهار فقط»[٦].

والإدغام لقالون عند الأكثر: من طريق أبي نشيط[٧].

والإظهار له من طريقيه[٨]: في الإرشاد[٩]، والكفاية[١٠].

ومن طريق الحلواني: في المبهج[١١]، وغيره[١٢].

وقرأ من بقي من الجازمين ـ وهو ورش وحده ـ: بالإظهار[١٣].

---

(١) ورواه صاحب التجريد من روايته من طريق ابي ربيعة. (ينظر: الإرشاد للقلانسي ص (٦٢)، والتجريد ص (١٥٥)).

(٢) ينظر: التجريد ص (١٥٥).

(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٢٨٥).

(٤) ينظر: التيسير ص (٤٤).

(٥) ينظر: النشر ٢/١٠.

(٦) لنصِّه في (جامع البيان) عليه لابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة، وهاتان الطريقان هما اللتان في (التيسير) و(الشاطبية)، ولكن لمَّا كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور أطلق الخلاف في (التيسير) له، ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون، وهو مما خرج فيه عن طُرُقه، وتَبِعَه عليه الشاطبيّ، قال: والوجهان عن ابن كثير صحيحان، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٢/١٠).

(٧) وهو رواية المغاربة عنه قاطبة، وهو الذي عنه في التجريد من جميع طرقه. (ينظر: النشر ٢/١١).

(٨) والقراءة بإظهار الباء عند الميم في هذا الموضع لقالون من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٠، وشرح منحة مولى البر ص (٦٩)).

(٩) ينظر: الإرشاد للقلانسي ص (٦٢).

(١٠) ينظر: النشر ٢/١١.

(١١) ينظر: المبهج ص (١٣٦).

(١٢) كالمستنير، والكفاية الكبرى، والمبهج، والكامل. (ينظر: النشر ٢/١١).

(١٣) ينظر: النشر ٢/١١.

وأما الباقون وهم؛ ابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب: فقرؤوه: بالرفع، والإظهار، ولكن ليس من هذا الباب[1].

قال ابن المصنف[2]: (الـ**(ـدَّوَا)**[3]؛ مقصوراً هو: [الضغن][4]، والمرض أيضاً، و**(بِنْ)**؛ فارق، واترك[5]، كأنه أمر بترك ما لا يناسب».

٢٦٦ ـ ....وَلِـــرَا فِي اللَّامِ: طِبْ خُلْفٌ[6] يَدٌ[7]...........

الثالث: ما ذكره المصنف بقوله:

(وَ)الإدغام.

---

(١) أي: أنها عندهم ليست من الإدغام الصغير، ولهذا فإنها مذكورة لهم في موضعها من سورة البقرة، فقرأ ابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب: برفع الباء، ولذا كانت قراءتهم بالإظهار؛ فناسب ذكرها في موضعها من سورتها لعدم وجود سبب الإدغام وهو سكون الحرف الأول وتحرك الحرف الثاني، أما بقية القراء العشرة فقرؤوا بجزم الباء؛ فوُجِدَ سبب الإدغام؛ وهو سكون الحرف الأول وتحرك الحرف الثاني، ثم حصل الخلاف بين القراء الذين يقرؤون بالجزم؛ فمنهم من قرأ بالإدغام، ومنهم من قرأ بالإظهار، مع اتفاقهم على سكون الباء بالجزم، فناسب ذكرها لهم في باب الإدغام الصغير.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٠).

(٣) ضبطت في الأصل بالألف الممدودة: (الدوا)، وهي في شرح ابن الناظم بالألف المقصورة: (الدوى). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٠)).

(٤) ضبطت في الأصل: (الضعن)، والتصويب من شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٠)).

(٥) فهو من البين. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٠ ـ ١١١)، ولسان العرب ١٣/٦٣).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، وخلافهم هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال مع التنوين: (**يَدٌ**)، والثاني: بكسر الدال مع التنوين: (**يَدٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والخلاف هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(لِرَا) ساكنة.

(فِي اللَّامِ).

نحو:

﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾ [الأحقاف: ٣١][(١)].

﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ﴾ [الطور: ٤٨][(٢)].

للمرموز إليهما بقوله: (طِبْ[(٣)] خُلْفٌ يَدٌ[(٤)])؛ أي: الدوري بخلاف عنه[(٥)]، والسوسي بلا خلاف.

والخلاف [١٦٧] للدوري ـ كما في التقريب[(٦)] ـ: «مفرع على الإظهار في الإدغام الكبير، فمن أدغم الإدغام الكبير أدغم هنا وجهاً واحداً، ومن أظهر الكبير أجرى الخلاف في هذا».

والأكثر: على الإدغام.

والوجهان صحيحان[(٧)].

وقد أشار إلى قوة الإدغام بقوله: (يَدٌ).

٢٦٦ ـ ....(يَفْعَلْ): سَرَى[(٨)]

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) قال ابن الناظم: «(طِبْ)؛ أي: طب نفساً، أو كن طيباً، ومن هنا تخريج وجه الإتمام للدوريّ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٤)).

(٤) ومعنى قوله: (يَدٌ)؛ أي: قوةٌ، وتطلق على النعمة والإحسان. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٠)).

(٥) أما الإدغام: فرواه صاحب الكافي، والإرشاد، والمستنير، وغيرهم، وأما الإظهار: فرواه مكيّ في التبصرة، وابن بليمة في التلخيص، وغيرهما. (ينظر: النشر ١٣/٢).

(٦) ينظر: التقريب ص (٥٠)، والنشر ١٣/٢.

(٧) ينظر: النشر ١٣/٢.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالالف المقصورة: (سَرَى)، والثاني: بالألف الممدودة: (سَرَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

الرابع: لام: ﴿يَفْعَلْ﴾ من قوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَالِكَ﴾ [البقرة: ٢٣١].

حيث وقع ساكن اللام.

أدغمها المرموز إليه بسين: (**سَرَى**)؛ أي: أبو الحارث عن الكسائي.

وأظهرها: دُورِيُّهُ[(١)] ـ **كالباقين** ـ.

يقال[(٢)]: سَرَى، يسري، سِراية؛ [بالكسر][(٣)]، سيراً[(٤)].

وفيه إشارة إلى حسن الإدغام، لصحة الرواية به[(٥)].

٢٦٧ ـ (نَخْسِفْ[(٦)] بِهِمْ): رُبًا............ ....

الخامس: (الفاء) الساكنة في (الباء).

من قوله تعالى: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ في سبأ[(٧)].

---

(١) أي: دوري الكسائي.

(٢) قال في شرح ابن الناظم ص (١١١): «(**سَرَا**) من السير، وهو سخاء في مروءة، يقال: سَرَا، ومَسْرَى، وسُرية؛ بالضم، وسِراية، بالكسر، ففيه إشارة إلى حسنه ردًّا على من تركه».

(٣) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل؛ مقروناً بواو العطف: (وبالكسر)، ولعل الصواب تجريده منها ـ كما في شرح ابن الناظم وغيره ـ؛ ليستقيم المعنى، وهو الذي أثبته، وقد جاء في الهامش كلمة غير واضحة وكُتِبَ عليها (صِح)، ويستقيم الكلام بدونها.

(٤) هكذا ورد تصريف الكلمة في الأصل، وكذا جاء في ابن الناظم قريباً منه، مع اختلاف بين النسخ، ولعل صواب هذه اللفظة: (سَرْواً)، كما جاء في لسان العرب. وقال في لسان العرب ما نصه: «سَرَا يَسْرو سَرْواً، وسَرِيَ ـ بالكسر ـ يَسْرَى سَرًى، ويقال: سَرَا يَسْرُو، وسَرِيَ بالكسر يَسْرَى، سَرْواً فيهما، قال ابن بري: في (سَرا) ثلاث لغات؛ فَعَل، وفَعِلَ، وفَعُلَ». (ينظر: المفردات ص (٢٣١)، ولسان العرب ٣٧٧/١٤، وشرح ابن الناظم ص (١١١)).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١١).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون التعظيم: (**نَخْسِفْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بياء الغيبة: (**يَخْسِفْ**) وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) الآية: [٩].

أدغمها[١] الإمام المرموز إليه براء: **(رُبًا)**؛ أي: الكسائي ـ بكماله ـ وحده.

وهو جمع ربوة؛ ما ارتفع من الأرض، ولقد أحسن في ذكره بعد الخسف بالكفار[٢]. وفيه إيماء إلى ردِّ من اعترض بالإدغام[٣]، من حيث إنه أدغم الأقوى ـ وهو الفاء ـ في الأضعف ـ وهو الباء ـ.

ووجه الرد: أن هذا الإدغام مرتفع عن مثل هذا الاعتراض؛ لأنه ظاهر عال كارتفاع الربوة، بل أرفع بالتواتر[٤].

٢٦٧ ـ ....وَ(فِي ارْكَبْ): رُضْ حِمَا. وَالْخُلْفَ[٥]: دِنْ بِي نَلْ قُوًى.........

(وَ)السادس: (الباء) في (الميم).

---

(١) ووجه الإدغام للمدغمين: التقارب في المخرج، والاشتراك في الصفات. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٧٧٢).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١١)، والمفردات ص (١٨٦)، ولسان العرب ١٤/٣٠٦.

(٣) كأبي علي الفارسي، حيث قال في كتابه (الحجة): «وذلك ـ يعني وجه الإدغام ـ لا يجوز، لأن الباء أضعف في الصوت من الفاء، فلا تدغم فيها، وإن كانت الباء تدغم فيها، نحو: (اضرب فلاناً)، كما تدغم الباء في الميم كقولك: (اضرب مالكاً)، وإن كانت الميم لاتدغم في الباء، نحو (اضمم بكراً)، لأن الباء انحطت عن الميم بفقد الغنة»، وكالزمخشري حيث قال في الكشاف: «وليست ـ يعني قراءة الإدغام ـ بالقوية»، قال السمين الحلبي في الدر المصون: «وهذا لاينبغي؛ لأنها متواترة»، وقال أبو حيان في البحر المحيط: «والقراءة سنة متبعة، ويوجد منها الفصيح والأفصح، وكلُّ ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي عليٍّ ولا الزمخشريّ»، قال في الإتحاف: «وتضعيف الفارسيّ، والزمخشري، للإدغام فيها، من حيث إنه أدغم الأقوى: وهو الفاء، في الأضعف وهو: الباء، ردَّه أبو حيان وغيره». (ينظر: البحر المحيط ٧/٢٦١، والدر المصون ٩/١٥٨، والإتحاف ١/١٣٧، وشرح موسى جار الله ص (٧٠)).

(٤) وقرأ الباقون ـ غير الكسائي ـ بالإظهار؛ على الأصل. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٧٧٧).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: **(وَالخُلْفَ)**، والثاني: بضم الفاء: **(وَالخُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(**فِي**).

قوله تعالى: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ في هود[(١)].

أدغمها المرموز إليهم بقوله: (**رُضْ حِمَا**[(٢)])؛ أي: الكسائي، وأبو عمرو، ويعقوب، بلا خلاف عنهم.

(**وَ**)ثبت.

(**الْخُلْفَ**) في إدغام ذلك.

عن المرموز إليهم بقوله: (**دِنْ بِي نَلْ قُوًى**)؛ أي: ابن كثير[(٣)]، وقالون[(٤)]، وعاصم[(٥)]، وخلاد.

والوجهان صحيحان عن كلٍّ منهم.

وقرأه الباقون وهم؛ ورش، وابن عامر، وخلف عن حمزة، وفي اختياره، وأبو جعفر: بالإظهار.

قال ابن المصنف[(٦)]: «و(**رُضْ**)؛ إمَّا من: الرياضة؛ استعمال النفس والبدن فيما يُمْهَنُ، ومنه رُضْتُ الدَّابة، أو من: الروض؛ يقال: راض الوادي إذا كَثُرَ ماؤه، و(**دِنْ**)؛ أي: جاز، من دنته إذا جازيته بطاعته، و(**نَلْ**)؛ من النيل؛ وهو ما يناله الإنسان بيده، و(**قُوًى**)؛ جمع قوة،

(١) الآية: [٤٢].

(٢) و(**حِمَا**)؛ هو: الممنوع من القرب منه، والتعرض له، قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٢): «ويجيء ممدودًا، ومعناه: المدافع عنه، يقال: حاميت عن فلان حماءً؛ أي: نائيت عنه ودافعت».

(٣) والقراءة بالإظهار لقنبل عن ابن كثير من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١١/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٠)).

(٤) والأكثرون على تخصيص الإدغام عن قالون بطريق أبي نشيط، والإظهار: بالحلواني. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٦٩/٢).

(٥) والقراءة بالإظهار لعاصم من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١١/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٠)).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١١).

ويكون في البدن، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وفي القلب كقوله: ﴿خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢]».

٢٦٧ ـ ....(عُـذْتُ): لَـمَـا[1]

٢٦٨ ـ خُلْفٌ[2] **شَفَا حُزْ ثِقْ......... ....**

والسابع: (الذال) في (التاء)؛ من: ﴿عُذْتُ﴾ في غافر[3]، والدخان[4].

أدغمها المرموز إليهم بقوله: **(لَمَا**[5]**)** **(خُلْفٌ شَفَا**[6] **حُزْ**[7] **ثِقْ**[8]**)**؛ أي: هشام بخلاف عنه، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وأبو عمرو، وأبو جعفر، بلا خلاف عنهم.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بالألف الممدودة، مع فتح اللام: **(لَمَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة، مع فتح اللام: **(لَمَى)**، والثالث: بالألف الممدودة، مع ضم اللام: **(لُمَا)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(لَمَا)**، **(لَمَى)**، **(لُمَا)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء مع التنوين: **(خُلْفاً)**، وهي من انفرادات نسخة الشيخ القاضي في ضبط المتن، والثاني: بضم الفاء مع التنوين: **(خُلْفٌ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) الآية: [٢٧].

(٤) الآية: [٢٠].

(٥) قال ابن المصنف: «**(لُمَا)**؛ اللمى سمرة تكون في الشفة تستحسن، فإذا لفظ به مدغماً زاد حسناً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١١)).

(٦) ومعنى قوله: **(شَفَا)** تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه: كـ﴿شَفَا جُرُفٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وبمعنى البقية والقلة؛ كقولهم: (ما بقي فيه إلا شَفا)، وفعلاً؛ نحو: (شفاه الله)، وقد تكرر هذا الرمز في النظم، واستعمله المصنف بحسب المناسبة في النظم.

(٧) قال ابن المصنف: «**(حُزْ)**؛ أي: املك». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١١)).

(٨) قال ابن المصنف: «**(ثِقْ)**؛ من الثقة، وهو الائتمان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١١)).

والإدغام لهشام[١]: عند الهذلي[٢]، وغيره كجمهور [١٦٨] العراقيين[٣].

والإظهار له: في الحرز[٤]، وأصله[٥]، كالمغاربة.

وبه **قرأ الباقون** وهم؛ نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن ذكوان، ويعقوب.

٢٦٨ - ....وَصَادُ[٦] (ذِكْـرُ)، مَـعْ (يُـرِدْ): شَـفَـا كَـمْ حُـطْ............

(وَ)الثامن.

(**صَادُ** ﴿ذِكْرُ﴾)؛ أي: (الدال) في (الذال)؛ من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ﴾ [مريم: ١ - ٢].

(مَعْ).

دال: ﴿يُرِدْ﴾ في (الثاء) المثلثة[٧].

من قوله تعالى:

﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا﴾.

و﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْأَخِرَةِ﴾.

في آل عمران[٨].

---

(١) والقراءة بالإدغام لهشام في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٧)).

(٢) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٤٤).

(٣) كابن سوار، وأبي العز، والحافظ أبي العلاء. (ينظر: النشر ١٦/٢).

(٤) ينظر: حرز الأماني ص (٢٣)، البيت رقم (٢٧٩).

(٥) ينظر: التيسير ص (٤٣).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بضم الدال: (**وَصَادُ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بفتح الدال: (**وَصَادَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٧) هذا هو الموضع التاسع من المواضع السبعة عشر، كما نوَّه عليه الشارح لاحقاً.

(٨) الآية: [١٤٥].

وهذا هو **التاسع**.

أدغمه ـ والثامن[(١)] ـ المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**[(٢)] **كَمْ**[(٣)] **حُطْ**[(٤)])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وابن عامر، وأبو عمرو، بلا خلاف.

وأظهرها **الباقون** كذلك.

قال في الاتحاف[(٥)]: «والمشهور إخفاء [نون][(٦)] (عين) [عند][(٧)] (الصاد) للكل من: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وبعضهم يظهرها، وهو مروي عن حفص؛ لأنها حروف مقطعة، ونظيرها: نون (عين) عند (السين) من: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ أول الشورى[(٨)]، ولم أر من نبه عليه، فليراجع»[(٩)].

٢٦٨ ـ ....نَبَـذْتُ: حُـزْ لُـمَـعْ[(١٠)]

---

(١) يعني: أن الذين أدغموا الموضع الثامن السابق ذكره، والموضع التاسع وهو هذا، هم الذين ذكرهم بقوله: (**شَفَا كَمْ حُطْ**).

(٢) ومعنى قوله: (**شَفَا**) تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه، وفعلاً؛ نحو: (شفاه الله).

(٣) ومعنى قوله: (**كَمْ**)، اسم يقع على العدد، وهي قسمان؛ استفهامية؛ بمعنى: السؤال عن العدد، وخبرية؛ ومعناها التكثير.

(٤) قال ابن المصنف: «(**حُطْ**)؛ أي: حِطْهُ علماً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١١)).

(٥) وقد قال صاحب الإتحاف هذا الكلام في معرض استدراكه على أبي شامة في شرحه على الشاطبية، حين نصَّ أبو شامة على إظهار (النون) من: ﴿طسٓ﴾ [النمل: ١]، في (التاء) من: ﴿تِلْكَ﴾ [النمل: ١]، وهو سبق قلم ولا شك، بل النص على إخفاء النون عند التاء وجوباً بلا خلاف. (ينظر: الإتحاف ١/١٤١، وإبراز المعاني لأبي شامة ٢/٦٧).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ١/١٤١).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ١/١٤١).

(٨) الآيتين: [١ ـ ٢].

(٩) ينظر: التيسير ص (٤٣).

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**لُمَعْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح اللام: (**لَمَعْ**).

٢٦٩ ـ خُلْفٌ[1] شَفَا............... ....

العاشر: **(نَبَذْتُ)**؛ أي: (الذال) في (التاء) ـ أيضاً ـ؛ من قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ في طه[2].

أدغمها المرموز إليهم بقوله: **(حُزْ لُمَعْ)** **(خُلْفٌ شَفَا)**؛ أي: أبو عمرو، وهشام بخلاف عنه، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

فقطع بالإدغام لهشام[3]: جمهور المشارقة[4]، ورواه في التجريد عنه من طريق الداجوني[5]، وفي المبهج من طريق الحلواني[6].

وبالإظهار: المغاربة[7]، وهو الذي في الحرز[8].

وبه **قرأ الباقون**.

قال ابن المصنف[9]: «و**(لُمَعْ)**؛ جمع لمعة، وهي قطعة من النبت إذا ابيضت ويبست».

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بفتح الفاء مع التنوين: **(خُلْفاً)**، والثاني: بكسر الفاء مع التنوين: **(خُلْفٍ)**، وهو أحد الوجهين في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بضم الفاء مع التنوين: **(خُلْفٌ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(خُلْفاً)**، **(خُلْفٍ)**، **(خُلْفٌ)**.

(٢) الآية: [٩٦].

(٣) والقراءة بالإدغام لهشام في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٧)).

(٤) وهو الذي في الكفاية الكبرى، والمستنير، والكامل، وغاية أبي العلاء، وغيرها. (ينظر: النشر ١٦/٢).

(٥) ينظر: التجريد ص (١٥٨).

(٦) ينظر: المبهج ص (١٢٦).

(٧) وهو الذي في التيسير، والتبصرة، والكافي، والهداية، والهادي، والعنوان، والتذكرة، والتلخيص، وغيرها. (ينظر: النشر ١٦/٢)

(٨) ينظر: حرز الأماني ص (٢٣)، البيت رقم (٢٧٩).

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١١).

٢٦٩ ـ ....أُورِثْتُمُوا[١]: رِضًى لَجَا حُـــزْ مِـــثْـــلَ خُـــلْـــفٍ............

والحادي عشر: (الثاء) المثلثة في (التاء) المثناة؛ من قوله تعالى: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ في الأعراف[٢]، والزخرف[٣].

أدغمها[٤] المرموز إليهم بقوله: (**رِضًى لَجَا**[٥] **حُزْ**[٦] **مِثْلَ**[٧] **خُلْفٍ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وهشام، وأبو عمرو، بلا خلاف عنهم.

وابن ذكوان بخلاف عنه.

فالإدغام له[٨]: من طريق الصوري عنه.

والإظهار[٩]: من طريق الأخفش عنه.

وبه **قرأ الباقون**؛ منهم خلف في اختياره.

وأدخله صاحب اللطائف[١٠] هنا في المدغمين.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الهمزة، وكسر الراء: (**أُورِثْتُمُوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الهمزة، وفتح الراء: (**أُورَثْتُمُوا**).

(٢) الآية: [٤٣].

(٣) الآية: [٧٢].

(٤) ووجه الإدغام للمدغمين: التقارب في المخرج، والتشارك في الصفات. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٧٧/٢).

(٥) قال ابن المصنف: «(**لَجَا**)؛ أي: لجأ إليه ـ مهموزاً ـ؛ فهو معتصم به». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٢)).

(٦) ومعنى قوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر؛ من حاز الشيء إذا صار في ملكه وحوزته.

(٧) ومعنى قوله: (**مِثْلَ**)؛ كلمة تستعمل للتعبير عن التسوية بين شيئين.

(٨) والقراءة بالإدغام لابن ذكوان في هذه الكلمة في هذين الموضعين من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٩) ووجه الإظهار للمظهرين: أنه الأصل. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٧٧/٢).

(١٠) حيث قال في لطائف الإشارات: «وقرأ الباقون؛ وهم: أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، وهشام، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، بالإدغام». (ينظر: لطائف الإشارات ٧٧٧/٢).

قال في الاتحاف(١): «وفيه نظر، ولعله سبق قلم، بل يظهر هذا الحرف في السورتين كما تقرر قولاً واحداً، كما في النشر(٢)، وغيره»، انتهى.

٢٦٩ ـ ....وَلَـبِـثْـتُ كَـيْـفَ جَـا:

٢٧٠ ـ حُـطْ كَـمْ ثَـنًـا رِضًـى.......   ....

(وَ)الثاني عشر: [الثاء](٣) في (التاء) ـ أيضاً ـ.

من (﴿**لَبِثْتُ**﴾ **كَيْفَ جَا**)؛ أي: سواء في التكلم، أم في الخطاب، أم في الجمع؛ نحو:

﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

﴿قَالَ لَبِثْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

﴿لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [المؤمنون: ١١٢].

أدغمها(٤) المرموز إليهم بقوله: (**حُطْ**(٥) **كَمْ**(٦) **ثَنًا**(٧) **رِضًى**(٨))؛ أي: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، وحمزة، والكسائي **[١٦٩]** بلا خلاف منهم.

---

(١) مستدركاً على صاحب لطائف الإشارات. (ينظر: الإتحاف ١/١٣٩).

(٢) ينظر: النشر ٢/١٧.

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ بخط غير واضح، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٤) ووجه الإدغام للمدغمين: التقارب والتجانس. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٧٧٦).

(٥) ومعنى قوله: (**حُطْ**)؛ فعل أمر، أي: حِطْهُ علماً، أو من حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

(٦) ومعنى قوله: (**كَمْ**)، اسم يقع على العدد، وهي قسمان؛ استفهامية؛ بمعنى: السؤال عن العدد، وخبرية؛ ومعناها التكثير.

(٧) ومعنى: (**ثَنًا**)؛ من الثناء، وهو مايوصف بها الإنسان من المناقب والمدائح، وقد يطلق على الذمّ، وهو قليل.

(٨) وأصل (**الرِّضَى**)؛ مصدرٌ وُصِفَ به؛ للمبالغة في الثناء على المرضي عنه، ويكون بمعنى: المرضي قال في صحاح اللغة (١/٣٤٥): «ورضيت عنه رِضًى؛ مقصور، وهو مصدر محض، والاسم؛ الرِضاءُ، ممدود»، وقال في مختار الصحاح (١/١٢٠): «ورضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي، ورضي عنه بالكسر رضى؛ مقصور مصدر محض، والاسم؛ الرضاء؛ ممدود».

وأظهرها **الباقون** كذلك.

٢٧٠ ـ ....وَيَـاسِـيْـنَ: رَوَى ظَعْنٌ[١] لِوًّى[٢]. وَالْخُلفَ[٣]: مِزْ نَلْ إِذْ هَوَى

(وَ)**الثالث عشر**:

﴿**يَاسِيْنَ**﴾؛ أي: (النون) في (الواو)؛ من قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ١ ـ ٢].

أدغمها المرموز إليهم بقوله: (**رَوَى**) (**ظَعْنٌ لِوًّى**)؛ أي: الكسائي، وخلف، ويعقوب، وهشام، بلا خلاف منهم.

وثبت الخلف فيه عن المرموز إليهم بأوائل قوله: (**مِزْ**[٤] **نَلْ**[٥] **إِذْ**[٦] **هَوَى**[٧])؛ أي: ابن ذكوان، وعاصم، ونافع، والبزي.

أمَّا ابن ذكوان[٨] فروى عنه:

الأخفش: الإدغام.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون مع التنوين: (**ظَعْنٌ**)، والثاني: بضم النون بلا تنوين: (**ظَعْنُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**لِوًّى**)، والثاني: بالألف الممدودة: (**لِوًّا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**وَالْخُلْفَ**)، والثاني: بضم الفاء: (**وَالْخُلْفُ**) وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ومعنى قوله: (**مِزْ**)؛ فعل أمر من ماز بمعنى ميَّز، أي: عزل الأشياء بعضها عن بعض.

(٥) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ أصب خيراً، فهي فعل أمر؛ من نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٦) ومعنى قوله: (**إِذْ**)؛ اسم يدل على ما مضى من الزمان، بمعنى: (حين)، وهو مبنيٌّ على السكون.

(٧) ومعنى قوله: (**هَوَى**)؛ أي: سقط، أو أسرع في المسير، وقد تأتي بمعنى: محبة الشيء وغلبته على القلب.

(٨) ينظر: النشر ١٨/٢.

والصوري: الإظهار[١].

وأمَّا عاصم[٢]:

فالوجهان صحيحان عنه[٣]؛ من رواية شعبة من طريقيه[٤].

وروى عنه الإدغام ـ من رواية حفص ـ: عمرو بن الصباح من طريق زَرعان[٥].

والإظهار: من طريق الفيل.

وهما صحيحان عن عمرو[٦].

ولم يختلف عن عبيد[٧] عنه أنه: بالإظهار.

وأمَّا نافع فقطع له:

بالإدغام ـ من رواية قالون ـ: جمهور العراقيين[٨]، وغيرهم[٩].

---

(١) والقراءة بالإظهار لابن ذكوان من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٢) ينظر: النشر ١٨/٢.

(٣) والقراءة بالإظهار لشعبة في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٤) فالإدغام من طريق يحي بن آدم، والإظهار من طريق العُليميّ. (ينظر: النشر ١٧/٢، ولطائف الإشارات ٧٨١/٢).

(٥) والقراءة بالإدغام لحفص في: ﴿يسٓ ۝ وَٱلْقُرْءَانِ﴾، وفي: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢ ـ ١٨، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٦) أي: عمرو بن الصباح المذكور آنفاً.

(٧) أي: عبيد بن الصباح؛ أحد طرق حفص عن عاصم.

(٨) ينظر: النشر ١٧/٢.

(٩) كأبي بكر بن مهران، وابن سوار في المستنير، وكذلك سبط الخياط في كفايته، ومبهجه، وكذلك الحافظ أبي العلاء في غايته، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي من طريق أبي نشيط والحلواني جميعاً، وعلى ابن نفيس من طريق أبي نشيط. (ينظر: النشر ١٧/٢).

وبالإظهار: الداني[١]، والشاطبي[٢]، وأكثر المغاربة[٣].

وفي الجامع[٤]؛ الإدغام: من طريق الحلواني، والإظهار: من طريق أبي نشيط.

وكلاهما ـ كما قال المصنف[٥] ـ: «صحيح عن قالون من الطريقين».

والإدغام لورش ـ من طريق الأزرق ـ: رواية الأكثر[٦]، وبه قطع في الحرز[٧]، وغيره[٨].

وقطع له بالإظهار[٩]: صاحب التجريد[١٠].

وبالإدغام ـ من طريق الأصبهاني ـ: ابن سوار[١١]، والأكثر[١٢].

وبالإظهار له: ابن مهران[١٣]، والداني[١٤].

وهما صحيحان عن ورش[١٥].

---

(١) ينظر: التيسير ص (١٤٨).

(٢) ينظر: حرز الأماني ص (٢٣)، البيت رقم (٢٨١).

(٣) ينظر: النشر ١٧/٢.

(٤) ينظر: جامع البيان ٣٦٢/٢.

(٥) ينظر: النشر ١٧/٢.

(٦) ينظر: النشر ١٧/٢.

(٧) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٢٨١).

(٨) كصاحب التيسير، والكافي، والتبصرة، والتلخيص، وقال في الهداية: إنه الصحيح عن ورش. (ينظر: النشر ١٧/٢).

(٩) والقراءة بالإظهار لورش من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٩)).

(١٠) ينظر: التجريد ص (١٦١).

(١١) ينظر: المستنير ص (٣٨٩).

(١٢) كأبي العز، وابن سوار، والحافظ أبي العلاء، وصاحب التجريد، والمبهج، وغيرهم. (ينظر: النشر ١٧/٢).

(١٣) ينظر: المبسوط ص (٢٢٦).

(١٤) ينظر: جامع البيان ٣٦٢/٢.

(١٥) ينظر: النشر ١٨/٢.

وأمَّا البزي(١) فروى عنه:

الإدغام: ابن الحباب(٢).

والإظهار: أبو ربيعة.

وبه **قرأ الباقون**(٣) وهم؛ قنبل، وأبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر.

هذا تحرير الخلاف عنهم(٤).

٢٧١ ـ كُـ:نُونَ لَا قَالُونَ(٥)......... ....

ثم قال المصنف: (**كَنُونَ لَا قَالُونَ**)؛ أي: مثل خلافهم [في ﴿يسٓ﴾ خلافهم](٦) في إدغام: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [ن: ١]، إلا أن قالون خارج عنهم، فليس له هنا إلا الإظهار؛ لأنه مستثنى من المدغمين، فهو مظهرٌ بلا خلاف، وأما غيره هنا فهم مثل ما هناك وفاقاً واختلافاً، حرفاً بحرف(٧).

قال في الإتحاف(٨): «إلا أن سبط الخياط قطع لشعبة من طريق العليمي بالإدغام هنا، والإظهار في (يس)، ولم يفرق غيره بينهما»(٩)؛ أي: فهو انفرادة لسبط الخياط(١٠)، ولذا لم يعرج عليه المصنف في

---

(١) ينظر: النشر ٢/١٨.
(٢) والقراءة بالإدغام للبزي في: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾، وفي: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٧ ـ ١٨، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).
(٣) ينظر: النشر ٢/١٨.
(٤) ينظر: النشر ٢/١٧ ـ ١٨، ولطائف الإشارات ٢/٧٨٠ ـ ٧٨١.
(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**قَالُونَ**)، والثاني: بضم النون: (**قَالُونُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.
(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من شرح ابن الناظم؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٢)).
(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٢).
(٨) ينظر: الإتحاف ١/١٣٩.
(٩) والكلام بحروفه موجود في النشر. (ينظر: النشر ٢/١٩).
(١٠) ينظر: النشر ٢/١٩.

المتن، ولا في التقريب[(١)].

وهذا أعني: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [ن: ١]، هو: **الرابع عشر**.

وقوله: (**ظَعْنٌ لِوًى**)؛ هو السفر، والسير[(٢)].

و(**اللِّوَى**) ـ مقصوراً ـ؛ منقطع الرمل[(٣)].

٢٧١ ـ ....يَلْهَثْ أَظْهِرِ: حِرْمٌ[(٤)] لَهُمْ نَالَ خِلَافُهُمْ وَرِي[(٥)]

والخامس عشر: (الثاء) في (الذال)؛ من قوله تعالى: ﴿يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ﴾، فقط في الأعراف[(٦)].

(**أَظْهِرِ**)؛ أي: اقرأه بالإظهار.

للمرموز إليهم بقوله: (**حِرْمٌ[(٧)] لَهُمْ نَالَ[(٨)]**)؛ أي: نافع[(٩)]،

(١) ينظر: التقريب ص (٥٢).

(٢) أي: الظعن، يقال: ظَعَنَ المسافر؛ أي: سار وارتحل. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٢)، والمفردات ص (٣١٤)).

(٣) أو هو: ما التوى من الرمل، والجمع: ألواءٌ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٢)، والمفردات ص (٤٥٨)، ولسان العرب ١٥/٢٦٣).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**) وهو الاختيار في في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو: (**وَرِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الواو: (**وُرِي**).

(٦) الآية: [١٧٦].

(٧) وقوله: (**حِرْمٌ**)؛ أصله: (حِرْمِيّ)؛ بكسر الحاء، وسكون الراء؛ نسبة إلى الحَرَم؛ بفتحتين على خلاف القياس، والمراد: حرم مكة، وحرم المدينة، فَخُفِّفَ كما خُفِّفَ غيره من المكي والمدني ونحوهما، وأُجْرِي مجرى المنقوص.

(٨) ومعنى قوله: (**نَالَ**)؛ أي: حصَّل وأصاب.

(٩) فالوجهان لقالون في الشاطبية كأصلها، والإدغام له: عند المهدوي، وابن شريح، وجمهور المغاربة، وطائفة من المشارقة، ورواه ابن سوار وغيره عن أبي نشيط، =

وابن كثير[١]، وأبي جعفر[٢]، وهشام[٣]، وعاصم[٤].

ولكن (**خِلَافُهُمْ**)؛ أي: هؤلاء في الإظهار.

(**وَرِي**)؛ أي: ظاهر، قوي، من وَرِيَ الزند إذا خرج ناره، أو من لحم وري؛ أي: سمين[٥]، فقد ثبت عنهم الإدغام ـ أيضاً ـ.

كما لا خلاف فيه؛ أي: الإدغام عن **الباقين**.

بل قال المصنف[٦]: «إنه المختار عندي للجميع؛ للتجانس».

= ورواه أبو العز عن أبي نشيط، وعن هبة الله بن جعفر عن الحلواني، وقرأ به الداني من جميع طرقه على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح عن قراءته على السامريّ، أما الإظهار عن قالون: فهو في العنوان، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، ورواه بعض العراقيين من غير طريق أبي نشيط، وبعضهم رواه من طريقه وطريق الحلواني، والإظهار لورش عن جمهور المغاربة والمشارقة، وخصه بعضهم بالأزرق، وبعضهم بالأصبهاني، وعن ابن مهران من جميع طرقه، واختار الهذلي تخصيصه بطريق الأزرق. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٧٥/٢).

(١) فأكثر المغاربة عنه على الإظهار. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٧٥/٢).

(٢) والمشهور عن أبي جعفر الإظهار، وعليه الأكثرون، والقراءة بإظهار (الثاء) عند (الذال) في: ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾؛ لأبي جعفر، وعاصم، وكذا القراءة بالإدغام: لورش، وهشام، وابن كثير، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٣/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٩ ـ ٧٠)).

(٣) فجمهور المغاربة عنه على الإظهار، وأكثر المشارقة على الإدغام من طريق الداجوني، وعلى الإظهار من طريق الحلواني. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٧٦/٢).

(٤) وقطع له بالإظهار في العنوان، وبه قرأ الداني على فارس له من جميع طرقه من طريق أبي أحمد السامريّ، والأشهر عنه الإدغام، وعليه جمهور المغاربة والمشارقة. (ينظر: لطائف الإشارات ٧٧٥/٢).

(٥) فهو: إما فعل ماضٍ، أو صفة مشبهة، وقد أشار إلى شهرة الخلاف؛ ردًّا على من أنكر الإدغام. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٢)، وشرح موسى جار الله ص (٧١)، والمفردات ص (٥٢١)).

(٦) ونصُّ كلامه في النشر: «فقد ثبت الخلاف في إدغامه وإظهاره عمن ذكرت، وصح الأخذ بهما جميعاً عنهم، وإن كان الأشهر عن بعضهم الإدغام، وعن آخرين الإظهار، فإن الذي يقتضيه النظر ويصح في الاعتبار هو: الإدغام، ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام؛ وذلك أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد، =

وقال في الغيث[1]: «الإدغام فيه أصح وأقيس؛ لأن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد وسُكِّنَ الأول منهما وجب إدغامه في الثاني، مالم يمنع منه [مانع][2]، ولا مانع منه هنا، ولم يأخذ فيه بعض أهل الأداء إلا بالإدغام للجميع، ولولا ما صح من الإظهار عند هؤلاء لكان هو المأخوذ به، والله أعلم».

٢٧٢ ـ وَفِي أَخَذْتُ، وَاتَّخَذْتُ: عَنْ دَرَا. وَالْخُلْفَ[3]: غِثْ.....................

(وَ)السادس عشر:

(الذال) (**فِي**) (التاء).

من: (﴿**أَخَذْتُ**﴾ ﴿**وَاتَّخَذْتُ**﴾) حيث أتى من لفظه؛ [نحو][4]:

﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ﴾ [الرعد: ٣٢][5].

﴿وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ﴾ [آل عمران: ٨١].

و﴿ٱتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧][6].

و﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف: ٧٧].

= وسكن الأول منهما، يجب الإدغام ما لم يمنع مانع، ولا مانع هنا، فقد حكى الأستاذ أبو بكر بن مهران: الإجماع على إدغامه». (ينظر: النشر ٢/ ١٥).

(١) ينظر: غيث النفع ص (٢٣٠) بتصرف يسير.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**وَالخُلْفَ**)، والثاني: بضم الفاء: (**وَالخُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه، وذلك لتمام المعنى.

(٥) في الأصل: (ثم أخذتم)، والصواب ما أثبته، والموضع الآخر في سورة الحج: الآية [٤٤].

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

فاقرأه بالإظهار للمرموز إليهما بقوله: (**عَنْ**[1]**دَرَا**[2])؛ أي: حفص، وابن كثير، بلا خلاف عنهما.

(**وَ**)ثبت.

(**الْخُلْفُ**) فيه.

عن المرموز إليه بغين: (**غِثْ**)؛ أي: رويس[3].

قال في التقريب[4]: «فروى الجمهور عن [النخاس][5]: الإظهار، وروى أبو الطيب وابن مقسم: الإدغام، وروى الجوهري: إظهار حرف الكهف، وإدغام باقي القرآن، وكذا روى الكازِريني عن [النخاس][6]، وهو الذي في التذكرة، والمبهج».

وقرأ الباقون: في الكل بالإدغام.

٢٧٢ - ....طَسِينَ مِيمَ[7]: فِي[8] ثَرَا

(١) ومعنى: (**عَنْ**)؛ حرف وُضِعَ لمعنى: ما عداك وتراخى عنك، وتأتي بمعنى حرف الجر.

(٢) وكلمة: (**دَرَا**) على معانٍ؛ فإذا جاء ممدوداً، فأصلها بالهمز؛ دَرَأَ، ثم سَكَنَتْ همزته للوقف، وأُبْدِلَت ألفاً، وتعني، دَفَعَ، ومنه: درأت الشبهة؛ أي: دفعتها، ومنه حديث: (اللهم إني أدرأ بك في نحورهم)، ويأتي ممدوداً ومقصوراً بمعنى: عَرَفَ وعَلِمَ.

(٣) والقراءة بإدغام (الذال) في (التاء) لرويس من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٧ ـ ٦٨)).

(٤) ينظر: التقريب ص (٥١).

(٥) ما بين المعكوفتين ضبط في الأصل بالحاء المهملة: (النحاس)، والصواب أنه بالخاء المعجمة: (النخاس) أحد الرواة عن رويس؛ وهو: عبدالله بن الحسن بن سليمان أبو القاسم البغدادي، المتوفى سنة ٣٦٨هـ. (ينظر: النشر ١٥/٢ ـ ١٦، والإتحاف ١٣٨/٢).

(٦) ينظر: الهامش السابق.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم بلا تنوين: (**مِيْمَ**)، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**مِيمٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**فِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (**فِذْ**).

والسابع عشر: ﴿طسٓمٓ﴾؛ أي: (النون) في (الميم).

من: ﴿طسٓمٓ﴾؛ أول الشعراء(١)، والقصص(٢).

فاقرأ بالإظهار للمرموز إليهما بقوله: (**فِي ثَرَا**)؛ أي: حمزة، وأبي جعفر.

بل لا حاجة إلى ذكره(٣) هنا؛ لأن مذهبه السكت على حروف الفواتح كما تقدم، ومن لازمه الإظهار(٤).

وقرأ الباقون: بالإدغام.

ووقع لبعض شراح الحرز التصريح بإظهار (نون): ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ أول النمل(٥)، وهو كما قاله المصنف(٦): «سبق قلم»، بل النون مخفاة عند التاء وجوباً بلا خلاف(٧).

وقوله: (**دَرَا**)؛ أي: عَرَف(٨)، يعني عن قاري عَرَفَ وَعَلِمَ.

---

(١) الآية: [١].

(٢) الآية: [١].

(٣) أي: الإمام أبي جعفر.

(٤) نصَّ على ذلك في النشر، وتتمة كلامه ـ رحمه الله ـ: «وإنما ذكرناه مع المظهرين في هذه الفواتح من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلا فمن لازم السكت الإظهار، لذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار الميم عند الميم من: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]؛ فإنه إنما انفرد بإظهارها من أجل السكت عليها، وكذلك النون المخفاة من (عين صاد) أول مريم، ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ [النمل: ١]، والنون من ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ٢]، فإن السكت عليها لا يتم إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه». (ينظر: النشر ١٩/٢).

(٥) الآية: [١].

(٦) ينظر: النشر ١٩/٢.

(٧) نبه عليه ابن الجزري في النشر، حيث قال: «وما وقع لأبي شامة من النص على الإظهار في: ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ [النمل: ١]، للجميع فهو سبق قلم، فاعلم». (ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة ٦٧/٢، والنشر ١٩/١).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٣)، والمفردات ص (١٦٨)، ولسان العرب ٤٢٠/١٠ ـ ٤٢٢.

و(**غِثْ**)؛ أي: أَصِب الغيث[1].

والـ(**ثَّرَا**)؛ الندى[2].

وتقدَّم في المقدمة الكلام على: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]؛ **حاصله**[3]:

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٣)، والمفردات ص (٣٦٧)، ولسان العرب ١٧٥/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٣) ولسان العرب ١١١/١٤.

(٣) اتفقوا على إدغام القاف في الكاف، لكنهم اختلفوا في بقاء صفة استعلاء القاف وعدمه؛ أي: الإدغام التام، وأمَّا الإظهار المحض فلا يصح بوجه من الوجوه، على أن الإمام الداني قد حكى الإجماع على أن إظهار صفة الاستعلاء في القاف غلط وخطأ، وتعقبه ابن الجزري، حيث بين حكم ذلك كله في النشر، فقال: «وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكِي عن أحمد بن صالح بن قالون، ولعل مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإن أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز إجماعاً، وأما إظهار الصفة ـ أي: صفة استعلاء القاف ـ فليس بغلط ولا قبيح، فقد صح عندنا نصًّا وأداءً، وقرأتُ به على بعض شيوخي، ولم يذكر مكي في الرعاية غيره، وله وجه من القياس ظاهر»، ثم قال بعد ذلك في النشر ـ مرجحاً وجه الإدغام التام ـ: «إلا أن الإدغام الخالص هو الأصح رواية، والأوجه قياساً، بل لا ينبغي أن يجوز غيره البتة في الإدغام الكبير لأبي عمرو؛ لإدغامه المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً، فالساكن أولى وأحرى».
وههنا لطيفةٌ نوَّه عليها الشيخ محمد تميم الزعبي في مقدمته على ضبطه للمقدمة الجزرية، حيث قال: «الخلاف في: ﴿نَخْلُقكُّم﴾ [٢٠]، لغير حفص، والسوسي إذا أدغم الإدغام الكبير من طريق الشاطبية كما هو مقرر في محله، حيث إن صفة الاستعلاء في هذه الكلمة من طريق مكي وابن مهران، وطريق مكي وابن مهران ليسا من طرق حفص التي أسندها ابن الجزري له في النشر في مبحث الأسانيد، حيث أسند ابن الجزري من التبصرة، والغاية: قالون، وورش، والدوري، وابن ذكوان، وخلاد، وأبو الحارث، وأسند لابن مهران زيادة على هؤلاء: شعبة، وخلفاً عن حمزة، وابن وردان، ورويساً، وروحاً، وإسحاق، مما يؤكد أنه لم يقصد في المقدمة أصول حفص لذاته، وأنه قصد الأصول العامة المتفق عليها بين القراء غالباً، وأما من طريق الشاطبية فليس للقراء السبعة إظهار صفة الاستعلاء؛ لأن الشاطبي لم يذكر ذلك، وما مشى عليه شراح الجزرية ـ خاصة من المعاصرين ومؤلفي التجويد ـ، من جواز الوجهين لحفص فيها من طريق الشاطبية والطيبة لا داعي له على التحقيق، وعليه: فإنه ليس لحفص عن عاصم من جميع طرقه المسندة في النشر في كلمة: ﴿نَخْلُقكُّم﴾، إلا وجه واحد، =

أنهم اتفقوا على الإدغام، لكنهم اختلفوا في بقاء صفة استعلاء القاف وعدمه، وأن هذا[(١)] هو الأصح رواية، والأوجه قياساً، بل لا ينبغي [١٧١] ـ كما قاله المصنف[(٢)] ـ أن يجوز غيره البتة في الإدغام الكبير لأبي عمرو؛ لإدغامه المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً، فالساكن أولى وأحرى.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)].



= وهو الإدغام الكامل، ومن أسند من القراء العشرة أو رواتهم في قراءته طريق مكيّ بن أبي طالب، وطريق ابن مهران، فله الوجهان؛ الإدغام الكامل، والإدغام الناقص، ويؤخذ ذلك بالمشافهة». (ينظر: النشر ١٩/٢ ـ ٢٠، والإتحاف ١٤١/٢ ـ ١٤٢، والمقدمة الجزرية ص ٢٨ ـ ٢٩).

(١) أي: الإدغام التام.

(٢) ينظر: النشر ٢٠/٢.

(٣) ينظر: النشر ٨/٢ ـ ٢١، وتقريب النشر ص (٨٣ ـ ٨٧)، وشرح الطيبة للنويري ٥٤٤/١ ـ ٥٥٣، وشرح ابن الناظم ص (١١٠ ـ ١١٣)، والإتحاف ١٣٦/٢ ـ ١٤٢، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٨/ب ـ ٤٩/ب).

بَابُ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ[١]

قيَّدها[٢] بالسكون؛ لإخراج المتحرك، وتركه[٣] في قوله: والتنوين؛ لأن وضعه السكون.

ثم أكثر مسائل هذا الباب إجماعية[٤] فكان حقه ذكره في التجويد، لكنهم ذكروه هنا؛ لكثرة دور مسائله، والاختلاف في بعضها[٥].

وأكثرهم على أن أحكامه أربعة؛ إظهار، وإدغام، وقلب، وإخفاء.

وقيل[٦]: التحقيق أنها ثلاثة فقط؛ إظهار، وإدغام محض وغير محض، وإخفاء مع قلب وبدونه.

ودليل الحصر استقرائي؛ إذ الحرف الواقع بعدهما[٧]: إما أن يقرب من مخرجهما جدًّا؛ أو لا، الأول واجب الإدغام، والثاني إما أن يبعد جدًّا أو لا، الأول واجب الإظهار، والثاني واجب الإخفاء، فهو حينئذٍ حال بين الإظهار والإدغام.

---

(١) هكذا في أصل الشرح، لم يذكر عبارة: (والتنوين)، مع أنه أثبتها في المتن الذي على هامش الشرح ـ وهي كذلك مثبتة في عنوان الباب في جميع النسخ والشروح ـ، كما أن الشارح هنا عاد فنوَّه على ذكرها في أول شرحه على الباب.

(٢) أي: النون.

(٣) أي: ترك السكون، فلم يقيد التنوين بالسكون.

(٤) ينظر: شرح النويري ٣/‏٣٥.

(٥) وقيل: أُخِّر إلى هنا؛ لزيادة ما وقع فيه من الأحكام على أخواته. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٣)، ولطائف الإشارات ٢/‏٧٨٤).

(٦) وهو اختيار النويري. (ينظر: شرح النويري ٣/‏٣٥).

(٧) أي: بعد النون الساكنة والتنوين.

وقيل: إنه خمسة[(١)].

والخلف لفظي[(٢)].

٢٧٣ ـ أَظْهِرْهُمَا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ: عَنْ كُلٍّ. وَفِي غَيْنٍ وَ(خَا) أَخْفَى: ثَمَنْ.

٢٧٤ ـ لَا مُنْخَنِقْ، يُنْغِضْ، يَكُنْ: بَعْضٌ أَبَى ....

الأول: الإظهار؛ وقد ابتدأ به المصنف فقال:

(**أَظْهِرْهُمَا**)؛ أي: النون الساكنة، والتنوين.

(**عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ**) الستة المتقدمة في المخارج؛ الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء؛ نحو:

﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦].

﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [٦٢][(٣)].

﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

﴿وَأَنْهَٰرٌ﴾ [محمد: ١٥].

﴿مِنْ هَادٍ﴾ [٣٣][(٤)].

﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

﴿وَأَنْعَمْتَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

---

(١) إظهار، وإدغام بغنة، وإدغام بغير غنة، وإقلاب، وإخفاء. (ينظر: شرح المنير السمنودي على الطيبة (ل ٥٠/ب)).

(٢) الكلام بنصِّه من أول الباب إلى هنا موجود في شرح النويري على الطيبة، وكتاب الإتحاف، وقد أشار صاحب كتاب "نهاية القول المفيد" إلى خلاف العلماء في عدد أحكام النون الساكنة والتنوين، وأفاض في ذلك، فليرجع إليه. (ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣٥/٣، والإتحاف ١٤٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (١١٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ٥٠/ب)، ونهاية القول المفيد ص (١٢١)).

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿مِّنْ عَمَلِ﴾ [المائدة: ٩٠][١].

﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧][٢].

﴿وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

﴿مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١].

﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣][٣].

﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٩][٤].

﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣].

﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: ١٠٥][٥].

﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

وهذا الحكم (**عَنْ كُلٍّ**)؛ أي: كل القراء.

وذلك لِبُعْدِ المخرجين.

(**وَ**)لكن.

(**فِي غَيْنٍ وَ"خَا"**) معجمتين؛ أي: عندهما.

(**أَخْفَى**) النون الساكنة والتنوين.

الإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَمَنْ**)؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

و(**ثَمَنُ**) الشيء؛ قيمته وما يساويه[٦]، أي: ففيه إشارة إلى عزة ذلك ورفعته.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وسورة الحجر: الآية [٤٧].
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٣)، والمفردات ص (٨٢)، ولسان العرب ٨٢/١٣.

وقوله:

﴿لَا مُنْخَنِقْ﴾؛ أي: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣].

﴿يُنْغِضْ﴾؛ أي: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١].

و﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥].

فـ(ـبَعْضٌ)؛ أي: بعض أهل الأداء.

(أَبَى)؛ أي: امتنع الإخفاء لأبي جعفر.

فاستثنى هذه الثلاثة له؛ فأظهرها فيها كالجمهور[(١)].

لِكَونِ الأولين في كلمة واحدة، والأخير مجزوماً.

قال المصنف[(٢)]: (الاستثناء أشهر، وعدمه أقيس»[(٣)].

٢٧٤ ـ .... وَاقْلِبْهُمَا مَعْ غُنَّةٍ مِيمًا بِـ(بَا)

والثاني: القلب؛ كما قال:

(**وَاقْلُبْهُمَا**)؛ أي: النون الساكنة، والتنوين.

(**مَعْ**) إظهار.

(**غُنَّةٍ**) [١٧٢] فيهما.

(**مِيماً**) خالصة.

---

(١) وبعض أهل الأداء لم يستثنها؛ منهم الأستاذ أبو بكر بن مهران في الروايتين ـ على أن رواية ابن جماز ليست من طرق النشر ـ، بل أطلق الإخفاء في الثلاثة كسائر القرآن، وخصَّ في الكامل استثنائها من طريق الحمامي فقط، وروى الإخفاء فيها أبو العز في إرشاده من طريق الحنبلي عن هبة الله، وذكرهما في كفايته عن الشطوي كلاهما من رواية ابن وردان، ورواه أبو طاهر بن سوار في: ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، خاصة من الروايتين جميعاً. (ينظر: النشر ٢/٢٢).

(٢) ينظر: النشر ٢/٢٢.

(٣) وقال أيضاً في النشر: «وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر من الروايتين». (ينظر: النشر ٢/٢٢).

(بِـ"بَا")[١]؛ أي: عند باء موحدة من غير إدغام.

[نحو][٢]:

﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣].

﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨].

﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ﴾ [آل عمران: ١١٩][٣].

فلا فرق حينئذٍ في اللفظ بين:

﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، و﴿أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ﴾ [سبأ: ٨][٤].

قال ابن المصنف[٥]: «ونبَّه على الغنة معه؛ ردًّا على من زعم عدمها، متمسكاً بكلام الشاطبي[٦]»[٧].

٢٧٥ ـ وَادْغِمْ بِلَا غُنَّةِ[٨] فِي لَامٍ وَ(رَا)[٩]. وَهْيَ: لِغَيْرِ صُحْبَةٍ أَيْضًا تُرَى

(١) ضُبِطَت في أصل الشرح بالهمز: (**بِبَاءْ**)، ولكنَّها في المتن الذي على هامش الشرح بالقصر وحذف الهمزة: (**بِبَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٣)، والإتحاف ١/١٤٦).

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٦، وشرح النويري ٣/٣٧.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٣).

(٦) يعني ظاهر قوله في الحرز:
وَقَلْبُهُمَا مِيماً لَدَى الْبَا وَأَخْفِيَا ....
(ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٢٩٠)).

(٧) وقال في النشر (٢/٢٦): «ولا بد من إظهار الغنة مع ذلك».

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء: (**غُنَّةٍ**)، والثاني: بفتح التاء: (**غُنَّةَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٩) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالألف الممدودة: (**وَرَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالألف المقصورة (**وَرَى**).

والثالث: الإدغام في ستة أحرف؛ بعضها بغنة، وبعضها بدونها، على ما بينه بقوله:

(**وَادْغِمْ**) بوصل الهمز للوزن؛ أي: النون الساكنة، والتنوين.

(**بِلَا غُنَّةٍ**) بمنع صرفه؛ للوزن أيضاً، قال ابن مالك[1]:

....وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

(**فِي لَامٍ**)؛ نحو:

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤][2].

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

(**وَ**)في.

(**رَا**)؛ نحو:

﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥][3].

﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥].

وهذا ـ كما قال المصنف[4] ـ: «هو الذي عليه الجمهور من أهل الأداء، وهو الذي لم يحك في الحرز ـ كأصله، وسائر كتب المغاربة ـ سواه، وهو الذي عليه العمل في الأمصار».

وذهب جماعة من أهل الأداء: إلى الإدغام فيهما، مع تبقية الغنة.

ورووه عن أكثر القراء[5]، وهذا هو المراد بقوله:

(**وَهْيَ**)؛ أي: الغنة عند اللام والراء.

---

(١) وتمام الشاهد من الألفية:

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

(ينظر: ألفية ابن مالك ص (١٦٨)، البيت رقم (٦٧٥)).

(٢) والموضع الآخر من سورة البقرة: الآية [٢٧٩].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٣.

(٥) ينظر: التقريب ص (٨٦).

(**لِغَيْرِ**).

المرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٍ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وشعبة، وخلف.

(**أَيضاً تُرَى**)؛ أي: الغنة.

يعني أنها وردت عن: نافع(١)، ....

(١) كأن الشارح يذهب في اختياره إلى أن الغنة هي لنافع بتمامه، وهو ظاهر المتن ومفهومه، وهو الذي ذهب إليه عامة شراح الطيبة؛ قال ابن الناظم ص (١١٤): «قوله: (**وَهْيَ لِغَيرِ صُحْبَةٍ أيضاً تُرَى**)؛ أي: والغنة عند اللام والراء تجوز لغير (صحبة)؛ يعني: أنها وردت عن: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب، وحفص»، وقال النويري في شرحه ٣٨/٣: «(**وَهْيَ لِغَيرِ صُحْبَةٍ أيضاً تُرَى**)؛ أي: يجب إدغام التنوين والنون الساكنة في اللام والراء ولاغنة فيهما عند الجمهور، وعليه العمل عند أئمة الأمصار، وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع بقاء الغنة، ورووه عن أكثر أئمة القراء؛ كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، قال الناظم: قد وردت الغنة وصحت من طرق كتابنا عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص؛ وهذا معنى قوله: (**وَهْيَ لِغَيرِ صُحْبَةٍ أيضاً تُرَى**)»، وقال المنير السمنودي في شرحه (ل١٥٠/ب): «(**وَهْيَ لِغَيرِ صُحْبَةٍ أيضاً تُرَى**)؛ أي: يجب إدغام التنوين والنون الساكنة في اللام والراء بلا غنة فيهما عند الجمهور، وعليه العمل عند أئمة الأمصار، وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع بقاء الغنة لغير المشار إليهم بـ(صحبة)؛ وهم: المدنيان، والبصريان، والمكيّ، والدمشقيّ، وحفص، فلهم الخلاف في ذلك؛ وهو إثبات الغنة وعدمها، أما المشار إليهم بـ(صحبة) ليس لهم إلا عدم الغنة فقط»، وقال موسى جار الله ص (٧٢): «(**وَهْيَ لِغَيرِ صُحْبَةٍ أيضاً تُرَى**)؛ عدم الغنة عند الإدغام في اللام والراء مذهب الجمهور من أهل الأداء، وعليه العمل عند أئمة الأمصار، وذهب كثير من أهل الأداء إلى الغنة، وصحت نصًّا وأداءً عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص»، وقال الشيخ محمد الصادق قمحاوي في الكوكب الدريّ ص (٢٣٣): «(**وَهْيَ لِغَيرِ صُحْبَةٍ أيضاً تُرَى**)؛ أي: يجب إدغام التنوين والنون الساكنة في اللام والراء بلا غنة فيهما عند الجمهور، وعليه العمل عند أئمة الأمصار، وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع بقاء الغنة، وقد رووه عن أكثر أئمة القراء؛ كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، ولما كانت بعض الطرق وبعض الكتب قد منعت الغنة للأزرق في هذا المقام قال الناظم: قد وردت الغنة وصحت من طرق كتابنا عن أهل الحجاز =

. . . .

= والشام والبصرة وحفص من أهل الكوفة؛ وهذا معنى قوله: (**وَهْيَ لِغَيرِ صُحْبَةٍ أيضاً تُرَى**)، وقال صاحب الهادي ٢٥١/١: «أمر الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ بإدغام النون الساكنة والتنوين بغير غنة لجميع القراء إذا وقع بعدهما اللام أو الراء. ثم بين الناظم أنه ورد عن علماء القراءات الإدغام بغنة في كل من النون الساكنة والتنوين إذا وقع بعدهما اللام أو الراء لغير مدلول (صحبة)، والأزرق؛ وهم: الأصبهاني، وقالون، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، والوجهان صحيحان» ثم قال صاحب الهادي بعد ذلك ٢٥٢/١: «تنبيه: لم يذكر ابن الجزري الأزرق مع مدلول (صحبة) في نظمه الطيبة، إلا أنه نبه على ذلك في النشر، وهذا هو الذي تلقيته وقرأت به»، قلتُ: وأما نصُّ كلام ابن الجزري في النشر فإنه قال في أول مقالته عن مسألة الغنة في اللام والراء ٢٣/٢: «وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة، ورووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة؛ كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، وغيرهم»، ثم قال ـ بعد أن سرد الطرق وعزا إلى الكتب والأئمة ـ ما نصه ٢٤/٢: «قلتُ: قد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء، وصحت من طريق كتابنا عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وغيرهم»، وبقراءة نصوص الشراح ومقالاتهم مع مقالة ابن الجزري في النشر في مسألة الغنة عن الأزرق نجد أنهم على خمسة مذاهب؛ فريق أخذ بظاهر المتن وأثبت الغنة للأزرق، ونقل في ذلك ـ إما تصريحاً أو تضميناً ـ أول مقالة ابن الجزري في النشر وهي قوله: «وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة، ورووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة؛ كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، وغيرهم»، وهم: ابن الناظم، والمنير السمنودي، وفريق ثان سكت فلم يثبت الغنة للأزرق، بل إنه لم يسمِّ أحداً من القراء، حيث ذكرهم على سبيل العموم، ونقل في ذلك آخر مقالة ابن الجزري في النشر؛ وهو قوله: «قلتُ: قد وردت الغنة مع اللام والراء عن كلٍّ من القراء، وصحت من طريق كتابنا عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وعيسى بن وردان وغيرهم»، وترك الجزء الأول من مقالة ابن الجزري والذي فيه النصُّ على تسمية من قرأ بالغنة من القراء ـ ومنهم نافع ـ، وفريق ثالث نقل أول وآخر كلام ابن الجزري في النشر ولم يعلق على نقله ذلك بشيء؛ وهو النويري، وفريق رابع ـ وهو صاحب الكوكب الدريّ ـ نقل أول وآخر كلام ابن الجزري في النشر، لكن نقله من النشر كان نقلاً دقيقاً حيث ضمَّنه فهماً لم يسبق إليه في الشروح الأخرى، فنقل أول الكلام وهي قوله في النشر: «ورووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة؛ كنافع، وابن كثير....»، ثم قال ـ أي صاحب =

....

الكوكب الدري ـ بعد ذلك: «ولما كانت بعض الطرق وبعض الكتب قد منعت الغنة للأزرق في هذا المقام. . . .»، ثم ذكر المقالة الثانية وهي قوله في النشر: «قد وردت الغنة وصحت من طرق كتابنا عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص من أهل الكوفة؛ وهذا معنى قوله: (**وَهْيَ لِغَيرِ صُحْبَةٌ أيضاً تُرَى**)»، فجعل ـ صاحب الكوكب الدري ـ قول ابن الجزري: «عن أهل الحجاز»، وعدم تصريحه بأسماء من قرأ بالغنة من الأئمة كما فعل في أول مقالته تلك مشعرٌ بأن ابن الجزري قد استحضر منع بعض تلك الطرق والكتب للغنة عن الأزرق، فجعل ختام كلامه في هذه المسألة عامًّا من غير تحديد لأسماء القراء وكان يمكنه أن يفعل ذلك كما فعله أولاً. وأما الفريق الخامس من شرَّاح الطيبة ـ وهو صاحب الهادي ـ فهو فريق لم ينقل شيئاً من مقالة ابن الجزري تلك، وإنما أورد البيت محل الخلاف، ثم ذكر في معرض شرحه للبيت: أن الغنة في اللام والراء إنما هي لغير أهل (صحبة) والأزرق، وكلامه هذا وإن كان صحيحاً إلا أنه يرد عليه أمران؛ الأول: أن الشرح لابد أن يكون متناغماً وموافقاً لكلام الناظم؛ بمعنى أنه لابد أن يُنْزِلَ كلام الناظم في سياق شرحه ثم يناقش الناظم ويحرر المسألة، وهو الذي لم يفعله صاحب الهادي، بل إنه أوهم في ظاهر شرحه أن ما قرره من الغنة لغير الأزرق و(صحبة) إنما هو صريح كلام الناظم وليس ذلك كذلك، أما الأمر الثاني الذي يرد على كلام صاحب الهادي في هذه المسألة: هو أنه عاد بعد ذلك ونبه ـ بعد ما ذكرته من كلامه آنفاً ـ على أن ابن الجزري لم يذكر الأزرق مع مدلول (صحبة) في الطيبة إلا أنه نبه عليه في النشر، قلتُ: وليس ذلك كذلك، فإن ابن الجزري ـ كما هو معلوم ـ لم ينبه أو يشير إلى امتناع وجه الغنة للأزرق، إذ لو نبه في النشر إلى امتناع وجه الغنة للأزرق لم يكن هناك خلاف في هذه المسألة، وهذا وهم من صاحب الهادي ومما فات عليه.

و**عليه**: فلعل كلام ابن الجزري في أول المسألة كان في معرض بسطه لأقوال الأئمة ومذاهبهم والعزو لطرقهم وكتبهم، ولهذا جاء ذكر الإمام نافع بتمامه مع من يقرأ بالغنة من الأئمة القراء، أما كلامه ـ أي في النشر ـ آخراً فقد كان معرض تقريره لمذهبه المختار عنده في هذه المسألة، ولذا فقد خلا من النص على ذكر الإمام نافع كما خلا من ذكر أبي جعفر وابن كثير وغيرهما، فصار النصُّ على ذكر اسم الإمام أولاً ثم عدم ذكره آخراً، فيه دلالة على وجه منع الغنة للأزرق من بعض الطرق وبعض الكتب، وأن الطرق التي جاءت منها الغنة للأزرق ليست من طرق الطيبة.

وعلى كل حال: فالتحقيق أن الغنة في اللام والراء لنافع إنما هي من رواية قالون عنه، ومن رواية الأصبهانيّ عن ورش عنه، وأما الأزرق عن ورش عن نافع فليس له غنة في اللام والراء على الصحيح، قال العلامة المتولي ـ في معرض استدراكه على مقالة =

وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر[١]، وأبي جعفر، ويعقوب[٢]،

= ابن الجزري في النشر حول هذه المسألة ـ: «وتمتنع الغنة للأزرق مطلقاً، وذكر الشيخ الغنة من الكامل للأزرق، ولم يذكر الأصبهاني، وهو خطأ فاحش، وذكر ـ أيضاً ـ الغنة للأزرق من المستنير، وهو خلط طريق؛ لأن طريق الأزرق من المستنير ليست من طريق الطيبة، ولو كانت من طريق الطيبة لذكره في بحث الطرق في النشر الكبير، وأيضاً الغنة في المستنير من طريق النهرواني فقط، عن قراءة ابن سوار على ابن علي العطار عنه، ولم يكن في المستنير طريق النهرواني في طريق الأزرق بل في طريق الأصبهاني ورواية قالون فقط، ولم يقرأ ابن سوار على ابن علي العطار طريق الأزرق؛ فعلم من ذلك: أنه لا غنة للأزرق في المستنير أصلاً»، وهو مذهب الشيخ محمد تميم الزعبي فيما تلقيته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى من طريق الطيبة، ولذا قال بعضهم: لو أن ابن الجزري ـ رحمه الله ـ قال: (**وَهْيَ لِغَيْرِ صُحْبَةٍ جُوْداً تُرَى**)، لينصَّ على عدم الغنة للأزرق عن ورش، كما نصَّ على عدمها لأهل (صحبة)) فتبدل كلمة (**جُوداً**) مكان كلمة (**أيضاً**)؛ لتكون رمزاً للأزرق عن ورش، ذكر ذلك الشيخ محمود صادق قمحاوي في الكوكب الدري حيث قال: «والتحقيق أنه ـ أي الأزرق عن ورش ـ ليس له غنة، وقد غير بعضهم لهذا الغرض لفظ (أيضاً) بلفظة (جوداً)»، وذكره ـ أيضاً ـ الشيخ محمد تميم الزعبي في ضبطه لمتن الطيبة. (ينظر: النشر ٢/٢٤، والروض النضير ص (١٩٦ ـ ١٩٧)، ومتن طيبة النشر للزعبي ص (٥٠)، وشرح ابن الناظم ص (١١٤)، والكوكب الدري ص (٢٢٣)).

(١) ولابن عامر في الغنة في اللام والراء تحرير لابد من بيانه والإشارة إليه؛ سواء عند انفرادها ـ أي الغنة في اللام والراء ـ، أو عند اجتماعها مع أصول القراءة الأخرى؛ كالمدِّ، والسكت، قال في الفتح المتعالي: «وجاءت الغنة في اللام دون الراء للحلواني عن هشام من تلخيص أبي معشر، كرويس من المصباح، كما جاءت في الراء دون اللام للرملي عن الصوري عن ابن ذكوان من غاية أبي العلاء، فتكون الأوجه ثلاثة لكل منهم.

كما تمتنع الغنة للحلواني على المد، وإلى ذلك أشار في التنقيح، حيث قال، الأبيات رقم (١٧ ـ ١٩):

وَسَهَّلَ حُلْوَانِيُّ الْهَمْزَ وَاقِفاً ... عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَدِّ ثُمَّ لَا
يَغُنُّ عَلَى مَدٍّ ءَأَنْذَرْتَهُمْ لَهُ ... فَمُدَّ مَعَ التَّحْقِيقِ وَافْصِلْ مُسَهِّلَا

وتختص الغنة مع السكت لابن الأخرم في المفصول دون الموصول، وأشار إليه في التنقيح، حيث قال، البيت رقم (١٥):

وَمَا غَنَّ مَعْ سَكْتٍ سَوَى نَجْلِ أَخْرَمٍ ... عَلَى غَيْرِ مَوْصُولٍ وَالَازْرَقُ مَا تَلَا

(٢) وههنا قاعدة عامة ليعقوب في مسألة الغنة في اللام والراء وتحريرٌ له عند القراءة له، =

وحفص[(١)].

قال في التقريب[(٢)]: «وقد صحَّت عندنا من طرق كتابنا عن أهل الحجاز، والشام، والبصرة، وحفص، وقرأت بها من رواية قالون، وابن كثير، وهشام، وابن وردان، وروح، وغيرهم».

لكن ينبغي تقييد ذلك في اللام بالمنفصل رسماً، نحو: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، و﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، أما المتصل رسماً؛ نحو: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ﴾ بالكهف[(٣)]، فلا غنة فيه؛ للرسم[(٤)].

= نصَّ عليه المحررون، وذكرها الشيخ محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي، حيث قال ما نصُّه: «إذا قُرِئَ بالإدغام العام ليعقوب تجب الغنة في اللام لرويس؛ لأنها من المصباح قولاً واحداً والإدغام في أحد وجهيه، وتتعين الغنة لروح مع الإدغام الكبير في اللام والراء؛ لأنه من الكامل، قال في فتح الكريم:

وَمَا قُلْتُهُ مِـنْ مَنْـعِ إِظْهَـارِ غُنَّةٍ لِبَصْرٍ عَلَى الْإِدْغَامِ قَدْ وَهِمَ الْمَلَا
فَلِلْحَضْرَمِيْ أَوْجِبْ وَلِابْنِ الْعَلَا أَجِزْ وَلَكِنْ مَعَ الرَّا عَنْ رُويسٍ فَأَهْمِلَا

وقال في التنقيح، البيت رقم (٣٢):

وَلَا مَدَّ مَعْ الْإِدْغَامِ إِلا لِرَوْحِهِمْ نَعَمْ مَا بِهِ خَصُّوْا رُوَيْساً فَأَسْجِلَا

(١) والقراءة بالغنة عند اللام والراء: لقالون، والأصبهاني عن ورش، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وأبي جعفر، ويعقوب، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧١)).

(٢) ينظر: التقريب ص (٥٣).

(٣) الآية: [٤٨].

(٤) وذلك رعاية لشرف الاتصال في الرسم، وقد حقق القول في هذه المسألة وحررها ـ بما لا مزيد عليه ـ الشيخ محمد تميم الزعبي، فأنا أنقل خلاصة ذلك التحقيق، وزبدة ذلك التحرير، وقد قرأت بمضمنه ومن طريقه عليه، قال ـ حفظه الله ـ: «اختار الحافظ أبو عمرو الداني وابن الجزري وغيرهما من المحققين عدم بقائها في الموصول، أي: إذا عُدِمَ رسم النون في الخط؛ لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب، وقالا: إنهما قرآ على شيوخهما بالغنة في المقطوع والموصول، وجنحا إلى الأول وهو الغنة في المقطوع فقط. قال الداني: «وقرأت الباب كله ـ المرسوم منه بالنون، والمرسوم بغير النون ـ ببيان الغنة، وإلى الأول أذهب»، وقال ابن الجزري: «ولا آخذ به غالباً ـ أي الموصول ـ، ويمكن أن يجاب عن إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة ولا نون في المتصل منه». =

....

= إلا أنَّ العلامة المتولي نصر القول بالغنة في المقطوع والموصول في كتابه الروض النضير ص (١٩٦ ـ ١٩٧)، وأورد على ذلك عدة أدلة من كلام ابن الجزري تحت بحث طويل لمن أراد الرجوع إليه، قال المتولي ـ ﷺ ـ: «وفي هذا الاختيار ـ أي اختيار ابن الجزري ـ نظرٌ؛ لما أصَّله في النشر في مبحث رُكنيّة اتباع الرسم»، ثم قال: «وقد يوافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً، ويوافقه بعضها تقديراً نحو: ﴿مَـٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤] فإنه يكتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً، كما كُتِبَ: (ملك الناس)، وقراءة الألف تحتمله تقديراً، كما كُتِبَ: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، فتكون الألف حُذِفَتْ اختصاراً»، انتهى.

ولاشك أن القراءة بالغنة في المتصل من قبيل الثاني، فتحتمل الرسم تقديراً، كما كتب نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، و﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾ [التوبة: ١١٨]، و﴿أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]، فتكون النون حذفت اختصاراً، ولولا اعتبار النون وإن لم ترسم لما شدِّدَت اللام وحذفت نون الرفع من نحو: ﴿أَلَّا تَطْغَوْاْ فِي ٱلْمِيزَانِ﴾ [الرحمن: ٨]، ولَمَا نصب الفعل بالفتحة الظاهرة في نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، مع أن ذلك بإجماع.

وقَال ـ أيضاً ـ: «على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدُّوا إثبات ياءات الزوائد، وحذف ياء: ﴿تَسْئَلْنِي﴾ [الكهف: ٧٠]، وقراءة: ﴿وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، والظاء من: ﴿بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، ونحو ذلك من مخالف الرسم المردود، فإن الخلاف في ذلك يُغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشِّيهِ صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها، حتى لو كانت حرفاً واحدًا من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته»، انتهى.

قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «التحقيق في هذه المسألة أن غالبية القراء أصحاب الأسانيد لم يُقْرِؤوا بالغنة بما رسم موصولاً؛ ومنهم صاحب الاتحاف، الَّذِي اختار ما اختاره النشر والداني، ومشى العمل به في غالب الأمصار. فالَّذِي ينبغي المصير إليه القراءة بما رُسِمَ مقطوعاً، تبعاً لابن الجزري والداني وكثير من المؤلفين، وإن كان قد قرأ به بعض المتقدمين قبل الداني وابن الجزري إلا أنه جرى العمل بعدهما على اختيارهما، وكذا الشيخ المتولي أولاً؛ حيث قَال في منظومته التي ذكر فيها (ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق):

وَغُـنَّ بِـالْـخِـلَافِ فِـي لَامٍ وَرَا وَاخْتِيرَ فِي مُتَّصِلٍ أَنْ تُحْظَرَا =

وذكر المصنف(١): «أنه إذا قُرِئَ لأبي عمرو بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء فينبغي قياساً(٢) إظهار الغنة

= وكذا بعض اتباع المؤلف نصوا على أن الغنة في المقطوع دون الموصول، كما قَال صاحب قواعد التحرير:

وَغُنَّ عَلَى مَا كَانَ بِالْقَطْعِ رَسْمُهُ وَلَا غُنَّة عَنْ أَزْرَقٍ قَطُّ لِلمَلَا

وجملة المرسوم من ذلك بالنون عشرة مواضع متفق عليها، وموضع واحد اختلفت المصاحف فيه:

١ ـ ﴿أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥].
٢ ـ ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩].
٣ ـ ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨].
٤ ـ ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤].
٥ ـ ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢٦].
٦ ـ ﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٢٦].
٧ ـ ﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠].
٨ ـ ﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الدخان: ١١٩].
٩ ـ ﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الممتحنة: ١٢].
١٠ ـ ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم﴾ [القلم: ٢٤].

واختلفت المصاحف في موضع سورة الأنبياء، وهو قوله تعالى: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ [٨٧].

وما بقي وهو الموصول فبالإجماع، وتدغم فيه النون في اللام لفظاً وخطًّا؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢]، وقوله سبحانه: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١]، وهو كثير في القرآن مجموعه.

قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «ومع أني قرأت بالغنة وعدمها في الموصول؛ إلا أن العمل عند كثير من الشيوخ على ترك الغنة في الموصول اتباعاً للداني وابن الجزري، وعلى ذلك مشى صاحب الإتحاف، وإليه أجنح، قال في قواعد التحرير:

وَغُنَّ عَلَى مَا كَانَ بِالْقَطْعِ رَسْمُهُ وَلَا غُنَّة عَنْ أَزْرَقٍ قَطُّ لِلْمَلَا»

(ينظر: النشر ٢٨/٢ ـ ٢٩، والإتحاف ١٤٥/١، والفتح المتعالي (خ)).

(١) ينظر: النشر ٢٩/٢.

(٢) وقد استدرك الإمام المتوليّ على مقالة ابن الجزري هذه في الروض النضير، وعلى قول ابن الجزري أيضاً: «وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ»، وقد رد بعض الباحثين هذا الاستدراك على ابن الجزري، حيث قال: «وكيف يستدرك على ابن الجزري في ذلك مع أنه صرح بالقراءة والأخذ والتلقي»، =

من [النون][١] المتحرك فيهما، نحو:

﴿نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥][٢].

﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢١٢][٣].

﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

إذ النون من ذلك تسكن للإدغام، قال: وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه آخذ، ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار حيث لم يدغم [الإدغام][٤] الكبير».

قال صاحب اللطائف[٥]: «لكن القراءة سنة متبعة[٦]، فإن صح نقلاً اتبع».

٢٧٦ ـ وَالْكُلُّ: فِي (يَنْمُوا) [بِهَا][٧]. وَضِقْ: حَذَفْ فِي الْوَاوِ وَالْيَا. وَتَرَى: فِي[٨] الْيَا اخْتَلَفْ[٩]

(وَ)أدغم.

= ولولا خوف الإطالة وخروج البحث عن مقصده لنقلت كلام الإمام المتولي بنصه لنفاسته وأهميته، فليرجع إليه. (ينظر: الروض النضير ص (١٩٨ ـ ٢٠٠)).

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (التنوين)، ثم طمس عليه وكتب في الهامش: (النون)، ثم كتب عليه: (صح).

(٢) وموضع سورة الإسراء: الآية [٩٠].

(٣) وموضع سورة الرعد: الآية [٣٣].

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من النشر حيث نقل الشارح؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٢/٢٩).

(٥) ينظر: لطائف الإشارات ٢/٧٨٩.

(٦) لا مجال للقياس فيها. (ينظر: لطائف الإشارات ٢/٧٨٩).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الاصل متناً وشرحاً، وقد أثبته لئلا ينكسر وزن البيت، ولإجماع النسخ عليه.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**فِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: (**بِا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للفاعل: (**اخْتَلَفْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم التاء، وكسر اللام؛ على البناء للمفعول: (**اخْتُلِفْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(**الْكُلُّ**)؛ أي كل القراء.

النون الساكنة والتنوين (**فِيْ**).

أحرف (**يَنْمُوا**)؛ وهي الياء، والنون، والميم، والواو.

[إدغاماً][(١)] بغنة.

نحو:

﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨][(٢)].

﴿قَدِيرٌ ۝٢٠ [١٧٣] يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢٠ ـ ٢١][(٣)].

﴿عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨][(٤)].

﴿حِطَّةٌ نَّغْفِرْ﴾ [البقرة: ٥٨].

﴿مِّن مَّالٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥][(٥)].

﴿مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦].

﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩].

(**وَ**)لكن.

المرموز إليه بضاد: (**ضِقْ**[(٦)])؛ أي: خلف عن حمزة.

(**حَذَفْ**) الغنة.

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [١٢٣].

(٥) وموضع سورة النور: الآية [٣٣].

(٦) قال ابن الناظم: «(وَضِقْ)؛ أي: من الضيق؛ وهو ضد السعة، لأن الإدغام الكامل فيه ضيق». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٤)).

حال إدغام النون والتنوين (**فِي الْوَاوِ وَالْيَا**).

نحو:

﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١].

﴿غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [البقرة: ٧].

﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨].

﴿وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩][١].

(**وَ**)المرموز إليه.

بتاء (**تَرَى**[٢])؛ أي: الدوري عن الكسائي.

حال إدغام النون والتنوين (**فِي الْيَاءِ**)[٣] فقط[٤].

(**اخْتَلَفْ**) الرواة عنه في حذف الغنة حينئذٍ.

فرواه أبو عثمان الضرير عنه: كخلف عن حمزة[٥].

وروى الغنة عنه: جعفر بن محمد[٦].

وأطلق الوجهين للدوري: صاحب المبهج[٧].

وهما صحيحان[٨].

---

(١) رُسِمَت في الأصل مجردة من واو العطف: (برق)، وأثبتها كما رُسِمَت في المصحف الشريف.

(٢) قال ابن الناظم: «(**وَتَرَى**)؛ أي: تُبْصِرُ أنت». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٤)).

(٣) ضُبِطَت في أصل الشرح بالهمز: (**الْيَاءِ**)، ولكنَّها في المتن الذي على هامش الشرح بالقصر وحذف الهمزة: (**الْيَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) والقراءة بترك الغنة لدوري الكسائي عند الياء، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٤، وشرح منحة مولى البر ص (٧٢)).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٤ ـ ٢٥.

(٦) وذلك كقراءة الباقين. (ينظر: النشر ٢/٢٥).

(٧) ينظر: النشر ٢/٢٥.

(٨) نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٢/٢٥).

قال في الاتحاف[١]: «وقرأ الباقون بالغنة فيهما، وهو الأفصح، واختلفوا في الغنة الظاهرة مع الإدغام في الميم؛ فذهب بعضهم: إلى أنها غنة النون [والتنوين][٢]، والجمهور: أنها غنة الميم، وهو الصحيح.

واتفقوا على أنها مع الياء والواو غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه.

والتحقيق ـ كما في الحلبي[٣] ـ: أن الإدغام مع عدم الغنة محض، كامل التشديد، ومعها غير محض، ناقص التشديد؛ من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨].

ومقتضاه: أنه متى وجدت الغنة كان الإدغام غير محض، ناقص التشديد، سواء قلنا أنها للمدغم أو للمدغم فيه.

لكن مقتضى كلام الجعبري: أنه محض، كامل التشديد مع الغنة إذا كانت للمدغم فيه [لا للمدغم][٤]»[٥].

٢٧٧ ـ وَأَظْهَرُوا[٦]: لَدَيْهِمَا بِكِلْمَةِ ....

(**وَأَظْهَرُوا**)؛ أي: القراء كلهم، النون الساكنة.

(**لَدَيْهِمَا**)؛ أي: الواو، والياء.

إذا اجتمعت [معهما][٧] (**بِكِلْمَةِ**) واحدة.

---

(١) ينظر: الإتحاف ١/١٤٥ ـ ١٤٦.
(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش وكُتِبَ عليه: (صح).
(٣) يعني: السمين الحلبي؛ صاحب الدر المصون.
(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٥) هنا انتهى كلام صاحب الإتحاف.
(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهاء؛ على الإخبار في الماضي: (**وَأَظْهَرُوا**)، والثاني: بجر الهاء؛ على الأمر: (**وَأَظْهِرُوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.
(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

نحو:

﴿دُنْيَا﴾[1].

و﴿بُنْيَـٰنٌ﴾ [الصف: ٤].

و﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩].

و﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤].

خوف التباسه بالمضاعف.

ولم يدخل التنوين هنا؛ لأنه مختص بالأواخر، فلا يكون مع واحدة منهما [في كلمة][2].

٢٧٧ - .... وَفِي الْبَوَاقِي: أَخْفِيَا[3] بِغُنَّةِ

(وَ)**الرابع**: الإخفاء.

(**فِي الْبَوَاقِي**)؛ أي: عند باقي الحروف.

وهي خمسة عشر حرفاً: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف.

(**أَخْفِيَا**)؛ أي: النون الساكنة، والتنوين.

(**بِغَنَّةٍ**)؛ أي: إخفاء تبقى معه صفة الغنة؛ فهو حال بين الإظهار والإدغام.

---

(١) حيث وقعت في القرآن الكريم.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بفتح الهمزة، وفتح الياء منونة، وألف بعدها: (**أَخْفِيًا**)، والثاني: بضم الهمزة، وفتح الياء بلا تنوين؛ على التثنية: (**أُخْفِيَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بفتح الهمزة، وبالنون الساكنة مكان التنوين: (**أَخْفِيَنْ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**أَخْفِيَنْ**)، (**أُخْفِيَا**)، (**أَخْفِيًا**).

والفرق بين المخفي والمدغم؛ أن المدغم مشدد، والمخفي مخفف، ولذا يقال: أدغم في كذا، وأخفى عند كذا(١).

وأمثلة ذلك [١٧٤]:

﴿كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣](٢).

﴿مَن تَابَ﴾ [مريم](٣).

﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥].

﴿وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨](٤).

﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥].

﴿قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥].

﴿وَأَنجَيْنَا﴾ [الشعراء: ٦٥](٥).

﴿وَإِن جَنَحُواْ﴾ [الأنفال: ٦١].

﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا﴾ [المائدة: ٤٨].

و﴿أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢](٦).

﴿أَندَعُواْ﴾ [مريم: ٩١].

﴿وَكَأْسًا دِهَاقًا﴾ [النبأ: ٣٤].

و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦](٧).

---

(١) ذكره في النشر، ونص كلامه في لطائف الإشارات، وكذا في الإتحاف. (ينظر: النشر ٢٧/٢، ولطائف الإشارات ٧٩٦/٢، والإتحاف ١٤٧/١).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) وسورة يس: الآية [١٠].

﴿مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١][1].

و﴿وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ﴾ [الإسراء: ٢ ـ ٣][2].

﴿تَنزِيلٌ﴾ [السجدة: ٢][3].

﴿مِّن زَوَالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠].

﴿ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [النساء: ٢٨][4].

﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠][5].

﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمر: ٢٩][6].

﴿أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢].

﴿إِن شَآءَ﴾ [الواقعة: ٣٥].

﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠][7].

﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠][8].

﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢].

﴿جِمَـٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) في الأصل: (وليلا ذرية)، وهو خطأ.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) رُسِمَت في الأصل: (سَالِماً)؛ على قراءة المدِّ.
(٧) وموضع سورة الشورى: الآية [٢٣]، وقد ضُبِطَتْ في الأصل: (غفوراً شكوراً)، ولا يوجد مثله في القرآن الكريم.
(٨) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [١١٧]، وقد رُسِمَتْ في الأصل مجردة من واو العطف: (الأنصار).

﴿مَّنضُودٍ﴾ [هود: ٨٢][1].

﴿مَّن ضَلَّ﴾ [المائدة: ١٠٥].

﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا﴾ [الفرقان: ٣٩].

﴿ٱلْمُقَنطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤].

﴿مِّن طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢][2].

﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣][3].

﴿يَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ١٦٢][4]

﴿مِّن ظَهِيرٍ﴾ [فصلت: ٢٢]

﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧].

﴿فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]

﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٠][5]

﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤][6].

﴿ٱنقَلَبُوٓاْ﴾ [يوسف: ٦٢][7].

﴿مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠].

---

(١) وسورة الواقعة: الآية [٢٩].
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وسورة المائدة: الآية [٦].
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) وموضع سورة المطففين: الآية [٣١].

[﴿مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٦٥](١)].

﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ [آل عمران: ٨١](٢)](٣).

﴿كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩].

والله سبحانه وتعالى أعلم(٤).



(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ينظر: النشر ٢٢/٢ ـ ٢٩، وتقريب النشر ص (٥٣ ـ ٥٤)، وشرح الطيبة للنويري ٣٥/٣ ـ ٤٥، وشرح ابن الناظم ص (١١٣ ـ ١١٥)، والإتحاف ١٤٣/٢ ـ ١٤٨، وشرح المنير السمنودي (ل ٤٩/أ ـ ٥٠/ب).

بَابُ الْفَتْحِ[(١)]

هو [هنا][(٢)] عبارة عن: فتح الفم بلفظ الحرف[(٣)]، لا فتح الحرف، إذ الألف لا تقبل الحركة، ويقال [له][(٤)]: التفخيم[(٥)].

[وهو][(٦)] شديد، ومتوسط.

فالشديد: بنهاية فتح الشخص فاه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب[(٧)].

---

(١) هكذا في الأصل، وقد انفرد الشارح بهذه الترجمة وذلك باقتصاره على عبارة: "الفتح"، دون عبارة: "الإمالة وبين اللفظين"، ومراده: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، وهذه الترجمة ـ أي باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ هي التي نصَّ عليها الناظم في الطيبة، وهي الترجمة التي أثبتها في النشر، وأثبتها جميع شراح الطيبة، وصاحب الإتحاف، وسماه في لطائف الإشارات (حكم الفتح والإمالة)، على أن الشارح هنا قد أثبت الترجمة التي أثبتها الآخرون في المتن الذي على هامش الشرح، ولعل الشارح اقتصر بالترجمة على الفتح ـ كما قال محقق شرح النويري ـ باعتبار الفتح أصل الكلام، وأن الإمالة تدخل في بعضه، وقد أفرد العلماء باب الفتح والإمالة بين اللفظين بالتأليف والتصنيف؛ منهم الداني في كتابه: (الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة)، وابن القاصح في كتابه: (قرة العين في الفتح والإمالة بين اللفظين)، وغيرهما، وإليه أشار السيوطي في الإتقان. وقال النويري في شرحه: «ذكر الإمالة بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها في: ﴿أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]». (ينظر: النشر ٢/٢٩ ـ ٣٢، والإتقان في علوم القرآن ٣/٥٨٣، ولطائف الإشارات ٣/١٠٣٧، والإتحاف ٢٤٧ ـ ٢٤٨، وشرح النويري ٣/٤٧).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٣) أي: بصوت الحرف.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) بمعنى أنه ضد الإمالة، وربما قيل له: النصب. (ينظر: النشر ٢/٢٩).

(٦) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (هو)؛ مجردًا من الواو، وما أثبته لاستقامة المعنى.

(٧) قال في الإتحاف: «بل هو لغة العجم»، وقال في النشر: «وهو ممنوع منه في القراءة، =

والمتوسط: ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهو الذي استعمله أصحاب الفتح من القراء، وهو الأصل، والإمالة فرعه؛ لأنها لا تكون إلا لسبب، فإن فُقِدَ لزم الفتح، وإن وُجِدَ جاز الفتح والإمالة.

فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، فدل اطِّراد الفتح على أصالته، وفرعيتها، والإمالة: هي أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً؛ وهي المحضة، وتسمى: الكبرى، والإضجاع، والبطح، واللي.

وقليلاً: وهو بين اللفظين؛ أي بين الفتح والإمالة المحضة.

ويقال: له التقليل، وبين بين، والتلطيف، والصغرى[١].

وكلاهما ـ أعني: الصغرى والكبرى ـ واردة في القرآن.

نعم يجتنب في الكبرى القلب الخالص[٢]، والإشباع [المبالغ][٣] فيه[٤].

ثم إن الفتح والإمالة لغتان شهيرتان، على ألسنة الفصحاء من العرب؛ الذي نزل القرآن بلغتهم؛ فالفتح؛ لغة أهل الحجاز، والإمالة؛ لغة عامة نجد؛ كتميم، وأسد، وقيس[٥].

وفي الحديث عن صفوان بن عسال[٦]: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ

= كما نص عليه أئمتنا، وهذا هو التفخيم المحض، وممن نبه على هذا الفتح المحض: الأستاذ أبو عمرو الداني في كتابه الموضح». (ينظر: النشر ٣٠/٢، والإتحاف ٢٤٧/١).

(١) ينظر: النشر ٣٠/٢، والإتحاف ٢٤٧/١.

(٢) في الأصل: (من القلب الخالص)، وقد حذفت (من)؛ ليستقيم سياق الكلام. (ينظر: الإتحاف ٢٤٧/١).

(٣) في الأصل كتبت: (البالغ)، والتصويب من النشر، حيث الكلام موجود بحروفه. (ينظر: النشر ٣٠/٢).

(٤) ينظر: النشر ٣٠/٢، والإتحاف ٢٤٧/١.

(٥) وأشهر القبائل التي الإمالة جزء من كلامها؛ هي القبائل التي كانت تسكن وسط الجزيرة وشرقيها؛ مثل: تميم، وقيس، وطيء، وبكر بن وائل، وعبد القيس. (ينظر: اللهجات العربية ص (٢٦٠)، والقراءات وأثرها في علوم العربية ٩٧/١).

(٦) صفوان بن عسال من بني الربض بن زاهر بن عامر المَرَادِي رضي الله عنه، قال البغوي: سكن الكوفة، =

يَقْرَأُ: ﴿يَيَحْيَىٰ﴾ [مريم: ١٢]؛ بِالْإِمَالَةِ، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ تُمِيلُ وَلَيْسَ هِيَ لُغَةُ قُرَيشٍ! فَقَالَ: هِيَ لُغَةُ الْأَخْوَالِ؛ بَنِي سَعْدٍ»(١).

وفي حديث غريب عن زرِّ بْنِ حُبَيشٍ(٢) قال: «قَرَأَ رَجُلٌ عَلَى عَبْدِاللهِ [١٧٥] بنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (طه)؛ وَلَمْ يَكْسِرْ؛ أَيْ: لَمْ يُمِلْ، فَقَالَ عَبْدُاللهِ: (طه)؛ وَكَسَرَ الطَّاءَ وَالْهَاءَ؛ أَيْ: أَمَالَهُمَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: (طه)؛ وَلَمْ يَكْسِرْ، فَقَالَ عَبْدُاللهِ: (طه)؛ وَكَسَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللهِ هَكَذَا عَلَّمَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَكَذَا نَزَلَ بِهَا جِبْرِيلُ»(٣)، رواه ابن مردويه(٤).

= وقال ابن أبي حاتم: كوفيٌّ، له صحبة، له حديث مشهور في المسح على الخفين، روى عن النبي ﷺ أحاديث، من أشهر مروياته: ما رواه في باب المسح على الخفين، روى عنه: زر بن حبيش، وعبدالله بن سلمة، وغيرهما، وذكر أنه غزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة، لا يعرف سنة وفاته، ولا عدد مروياته على التحديد، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: الإصابة لابن حجر ٤٢/٢).

(١) ذكره السيوطي في الإتقان ٥٨٥/٣، وعزاه إلى جمال القراء، وذكره السخاوي في جمال القراء ٤٩٨/٢، باب ذكر الإمالة، لكنَّه ذكره بدون إسناد عن صفوان بن عسّال به، ولم يخرجه محقق الإتقان، ولم أقف عليه في الكتب التي بين يديّ.

(٢) زِرُّ بن حُبيش بن حُبَاشَةَ، أبو مريم، ويقال: أبو مطرف، الأسَدَي الكوفي، أحد الأئمة الأعلام، تابعيٌّ جليل، أدرك الجاهلية والإسلام، ولم ير النبيّ ﷺ، عرض على: عبدالله بن مسعود، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، رضي الله عنهم، وعرض عليه: عاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش، وأبو إسحاق السبيعي، ويحيى بن وثاب، قال عاصم ما رأيت أقرأ من زر، وكان عبدالله بن مسعود يسأله عن العربية؛ يعني عن اللغة، قيل: مات في الجماجم سنة ٨٢هـ، وقيل: ٨٣هـ، وعمره ١٢٠هـ، رحمه الله ورضي عنه. (ينظر: غاية النهاية ٢٩٤/١، وسير أعلام النبلاء ١٦٦/٤، والأعلام للزركلي ٤٣/٣).

(٣) قال ابن الجزري في النشر: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهو مسلسل بالقراء، وقد رواه الحافظ أبو عمرو الداني في تاريخ القراء، عن فارس بن أحمد، عن بشر بن عبدالله، عن أحمد بن موسى، عن أحمد بن القاسم بن مساور، عن محمد بن سماعة، عن أبي عاصم، فذكره، وأبو عاصم هذا؛ هو محمد بن عبدالله، يقال له أيضاً: المكفوف، ويعرف بالمسجديّ، ومحمد بن عبيدالله شيخه؛ هو العَرْزَمِيّ الكوفي، من شيوخ سفيان الثوري، وشعبة، ولكنه ضعيف عند أهل الحديث، مع أنه كان من عباد الله الصالحين. (ينظر: النشر ٣١/٢، والتقريب ص (٨٧٤)، وغاية النهاية ١٩٥/٢، والإتقان ٥٨٥/٣، ولطائف الإشارات ١٠٣٩/٣).

(٤) وأخرجه الحاكم وصححه في المستدرك ٢٤٥/٢، كتاب: التفسير، =

٢٧٨ ـ أَمِلْ ذَوَاتِ الْيَاءِ[(١)] فِي الْكُلِّ: شَفَا ....

والقراء في الإمالة أقسام[(٢)]:

منهم: **من لم يمل**؛ وهو: ابن كثير، وأبو جعفر.

ومنهم **من أمال**:

مقلًّا؛ وهم: قالون، والأصبهاني عن ورش، وابن عامر، وعاصم، [ويعقوب][(٣)].

ومكثراً؛ وهم:

الأزرق عن ورش؛ وأصله الصغرى.

وأبو عمرو؛ وهو مردد بينها وبين الكبرى؛ جمعاً بين اللغتين.

وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره؛ وأصلهم الكبرى؛ وقد بدأ المصنف بهم، فقال:

= باب: قراءات النبي ﷺ، من طريق محمد بن فضيل عن عاصم به وصححه ووافقه الذهبيّ، وقد ساقه ابن الجزري في الغاية بإسناده إلى الداني من طريق محمد بن عبيدالله العزرمي وضَعَّفَهُ به، وساقه الداني بإسناده في الموضح لمذاهب القراء وفيه محمد بن عبيدالله العزرمي الفزاري وهو متروك كما في التقريب، لكنَّهُ ساقه من وجه آخر من طريق قيس بن الربيع عن عاصم عن زرٍّ به، وقال: «وهذا الحديث المسند أصل كبير في الإمالة مع استقامة طريقه واشتهار نقله»، وذكره السيوطي في الإتقان ٥٨٥/٣، وعزاه إلى تفسير ابن مردويه، ونقل كلام ابن الجزري في إسناده، ورواه في المصباح ٢٧٧/١ ـ ٢٧٩، وذكره القرطبيّ في تفسيره ١٤٩/١١، وكذا أسنده السخاوي في جمال القراء ٤٩٨/٢ من طريق عبدالله بن أحمد به، قال محقق لطائف الإشارات ١٠٣٩/٣: «ويرتقي الحديث إلى درجة الصحيح لغيره».

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهمزة: (**الْيَاءِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بحذف الهمزة على الإطلاق: (**الْيَا**).

(٢) ينظر: شرح النويري ٥١/٣، والإتحاف ٢٤٨/١.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(أَمِلْ)؛ أي: اقرأ بالإمالة الكبرى، كما هي المرادة بها عند الإطلاق[(١)].

(ذَوَاتِ الْيَاءِ)؛ أي: الكلمات ذوات الياء.

(فِي الْكُلِّ)؛ أي: من الأفعال، والأسماء، والحروف.

قال في الإتحاف[(٢)]: «إنها في الفعل أقوى منها في الاسم؛ لتمكنها في التصريف، وهي دخيلة في الحرف؛ لجموده، ولذا قَلَّتْ فيه».

وفائدتها ـ كما قاله في الإتقان[(٣)] ـ: «سهولة اللفظ؛ لأن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع»[(٤)].

وذلك للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**[(٥)]؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

فإنهم أمالوا كل ألف منقلبة عن ياء تحقيقاً، حيث وقعت في اسم أو فعل، إمالة كبرى، من غير قلب خالص، ولا إشباع مفرط، كما تقدم، وصلاً ووقفاً[(٦)].

---

(١) ينظر: شرح النويري ٥١/٣.
(٢) ينظر: الإتحاف ٢٤٨/١.
(٣) ينظر: الإتقان ٥٩١/٣.
(٤) والكلام بحروفه موجود في النشر، وفي شرح النويري، وفي لطائف الإشارات. (ينظر: النشر ٣٥/٢، وشرح النويري ٥٠/٣، ولطائف الإشارات ١٠٣٨/٣).
(٥) ومعنى قوله: **(شَفَا)**؛ تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه: كـ﴿شَفَا جُرُفٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وبمعنى البقية والقلة؛ كقولهم: (ما بقي فيه إلا شَفا)، وفعلاً؛ نحو: (شفاه الله)، وقد تكرر هذا الرمز في النظم، واستعمله المصنف بحسب المناسبة في النظم.
(٦) ينظر: الإتحاف ٢٤٨/١، وشرح النويري ٥١/٣.

فخرج بقيد:

١ ـ (التحقيق)؛ نحو: ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [البقرة: ٨٥][١] ﴿مَنَاةَ﴾ [النجم: ٢٠]؛ للاختلاف في أصلهما[٢].

٢ ـ وبـ(ـمنقلبة)، الزائدة[٣]؛ نحو: ﴿قَآئِمٌ﴾ [آل عمران: ٣٩][٤].

٣ ـ وبـ(ـعن ياء)؛ نحو: ﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، و﴿دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢][٥].

٢٧٨ ـ .... وَثَـنِّ الَاسْـمَـا إِنْ تُـرِدْ أَنْ[٦] تَـعْـرِفَـا

٢٧٩ ـ وَرُدَّ فِعْلَـهَا إِلَيْكَ كَـ:الْفَتَى هُدَى، الْهَوَى، اشْتَرَى، مَعَ اسْتَعْلَى، أَتَى

ولما توقفت الإمالة على معرفة أصل الألف، أشار إلى ضابطه بقوله:

(**وَثَنِّ الَاسْمَا**)؛ أي: ائت بها مثناة.

(**إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْرِفَا**) الفرق بين الأسماء الممالة وغيرها.

(**وَرُدَّ فِعْلَهَا**)؛ أي: فعل الألفات التي تريد إمالتها إليك.

يعني بإسناد الفعل إلى المتكلم أو المخاطب؛ فإن ظهرت في التثنية ياء؛ أملتها، وإن ظهرت واواً؛ لم تمل.

وكذلك الفعل إذا وجدت فيه ألفاً ورددته إلى نفسك؛ فإن ظهرت واواً؛ لم تمل، وإن ظهرت ياء؛ أملتها.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) ينظر: الإتحاف ١/٢٤٨.
(٣) ينظر: الإتحاف ١/٢٤٨.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) ينظر: شرح النويري ٣/٥١ ـ ٥٢، والإتحاف ١/٢٤٨.
(٦) ضُبطت في جميع النسخ؛ بفتح الهمزة: (أَنْ)، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الهمزة: (إِنْ).

وقد مثلهما المصنف على ترتيب اللف[1] فقال [١٧٦]:

(**كَالْفَتَى**).

و(**هُدَى**).

و(**الْهَوَى**).

فهذه أمثلة الأسماء اليائية، فإنك تقول في تثنيتها: (الفتيان)، و(هديان)، و(هويان).

وأمثلتها الواوية؛ (صفا)، و(سنا)، و(عصا)، فإنك تقول في تثنيتها: (صفوان)، و(سنوان)، و(عصوان)، وكذا: (أب)، (وأخ)، تقول فيهما: (أبوان)، و(أخوان).

وكـ(**ـاشْتَرَى**).

(**مَعِ**)؛ أي: وَ.

(**اسْتَعْلَى**).

و(**أَتَى**).

هذه أمثلة الأفعال اليائية؛ فإنك تقول إذا أسندتها إلى نفسك: (اشتريتُ)، و(استعليتُ)، و(أتيتُ).

وأمثلتها الواوية: (دعا)، (عفا)، (نجا)؛ فتقول: (دعوتُ)، و(عفوتُ)، و(نجوتُ).

٢٨٠ ـ وَكَيْفَ فَعْلَى[2] وَفُعَالَى ضَمُّهُ وَفَتْحُهُ................................

---

(١) وهو نوع من أنواع البلاغة؛ يُعَرَّف بأنه: ذِكْرُ متعددٍ على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحدٍ من غير تعين، ثقة بأن السامع يرده إليه؛ لعلمه بذلك، بالقرائن اللفظية أو المعنوية. (ينظر: علم البديع ص (١٦٧)، والبديع في ضوء أساليب القرآن ص (٨٨ ـ ٩٠)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**فَعْلَى**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الفاء: (**فُعْلَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

وكذا أمالوا ألفات التأنيث؛ وهي: كلُّ ألف زائدة، رابعاً فصاعداً، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي(١).

(وَ)ذلك.

(كَيْفَ) أتى.

بوزن (فَعْلَى)؛ أي بضم الفاء، أو كسرها، أو فتحها؛ نحو:

﴿بُشْرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦](٢)، ﴿قُصْوَى﴾(٣).

﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣](٤)، ﴿وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١](٥).

﴿دُنْيَا﴾(٦)، و﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩].

﴿سِيْمَا﴾(٧)، ﴿ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢].

و﴿مَوْتَى﴾(٨)، و﴿مَّرْضَىٰٓ﴾ [النساء: ٤٣].

و﴿السَّلْوَى﴾(٩) ﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و﴿دَعْوَى﴾(١٠).

وألحقوا بذلك: ﴿مُوسَىٰٓ﴾، و﴿عِيسَى﴾، و﴿يَحْيَى﴾؛ لأنها كلمات أعجمية، على المشهور، ولا يوزن إلا العربي، غير أنها داخلة عند حمزة ومن معه تحت أصل: المرسوم بالياء، فبقي الإشكال في تقليلها

(١) ينظر: شرح النويري ٥٣/٣، وشرح ابن الناظم ص (١١٥)، والإتحاف ٢٤٩/١، وشرح المنير السمنودي (ل ٣١/أ).
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وذلك في قول الله تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢].
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) البقرة: الآية [٨٣]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) الفتح: الآية [٢٩].
(٨) البقرة: الآية [٧٣]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) البقرة: الآية [٥٧]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١٠) الأعراف: الآية [٥]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

لأبي عمرو، وأجاب بعضهم: بأنها قد توزن بسبب قربها من العربية بالتعريب، فجرى فيها شيء من أحكامها، وعليه حمل قول بعضهم: أنها (فَعْلَى)، (فُعْلَى)، (فِعْلَى)(١).

(وَ)كذا.

أمالوا ما كان على وزن **(فُعَالَى)**.

(ضَمُّهُ)؛ أي مضموم فائه؛ نحو:

﴿أُسَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥].

و﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣](٢).

و﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢](٣).

(وَفَتْحُهُ)؛ أي: مفتوحها؛ نحو:

﴿يَتَـٰمَى﴾ [النساء: ١٢٧](٤).

و﴿نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١](٥).

و﴿ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢].

و﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

---

(١) قال في فتح الوصيد: «والتحق بهذا الباب ﴿مُوسَىٰ﴾، و﴿عِيسَىٰ﴾، و﴿يَحْيَىٰ﴾، وهو مذهب الفراء والكوفيين فيها، وبذلك أخذ القراء اعتماداً على أنها فُعْلى، وفِعْلى، وفَعْلى»، وقال ابن الناظم: «لأنها أعجمية لم يكن لها اشتقاق، ولا ألفها للتأنيث، لكنها ملحقة بألف التأنيث؛ من أجل المناسبة اللفظية» (ينظر: فتح الوصيد ٢٧٨/١، وشرح النويري ٥٥/٣، والإتحاف ٢٥٠/١، وشرح ابن الناظم ص (١١٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ٣١/ب)).

(٢) وموضع سورة الحج: الآية [٢].

(٣) وموضع سورة التوبة: الآية [٥٤].

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

٢٨٠ ـ ....وَمَـا بِـيَـاءٍ رَسْـمُـهُ

٢٨١ ـ كَـ:حَسْرَتَى، أَنَّى، ضُحًى[(١)]، مَتَى، بَلَى. غَيْرَ: لَدَى، زَكَى، عَلَى، حَتَّى، إِلَى

(وَ)كذا.

أمالوا (**مَا بِيَاءٍ رَسْمُهُ**)؛ أي: كل ألف متطرفة، رُسِمَتْ في المصاحف ياءً في الأسماء والأفعال.

(**كَـ**)ـألف.

﴿**حَسْرَتَى**﴾ [الزمر: ٥٦].

﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤].

و﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ [هود: ٧٢][(٢)].

و﴿أَنَّىٰ﴾؛ الاستفهامية؛ نحو:

﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِى﴾ [آل عمران: ٤٠][(٣)].

قال في الاتحاف[(٤)]: «وتعرف: بصلاحية كيف، أو أين، أو متى، مكانها»[(٥)].

و﴿**ضُحًى**﴾ حيث جاء[(٦)]، وسيأتي توجيهه.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء مع التنوين: (**ضُحًى**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الحاء بلا تنوين: (**ضُحَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) وموضع سورة الفرقان: الآية [٢٨].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) ينظر: الإتحاف ١/٢٥٠.

(٥) قال النويري: «وهي ـ يعني ﴿أَنَّىٰ﴾ ـ: ما وقع بعدها حرف من خمسة يجمعها قولك: (شليته)». (ينظر: شرح النويري ٣/٥٨، وشرح المنير السمنودي (ل ٣١/ب)).

(٦) وذلك في سورة الأعراف: الآية [٤٠]، وسورة الضحى: الآية [١]، وسورة النازعات: الآيات [٢٩، ٤٦]، وسورة الشمس: الآية [١].

و﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤][(١)].

و﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١][(٢)(٣)].

لأن هذه الألفات شبيهة بألف التأنيث، مع انقلابها ياء إذا سُمِّيَتْ بها وثنى[(٤)].

نعم استثنوا من ذلك خمس كلمات، كما قال المصنف: **(غَيْرَ)**:

١ - ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، فإنها مرسومة في بعض المصاحف [بالياء][(٥)].

قال ابن المصنف[(٦)]: «وأما الذي في يوسف[(٧)] فبالألف إجماعاً»[(٨)].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وقيل: أميلت (بلى) مع كونها حرفاً؛ لشبهها بالأسماء، حيث كَفَتْ في الجواب وقامت بنفسها، وقيل: لتضمنها معنى الفعل في التحقيق والإيجاب والنفي. (ينظر: فتح الوصيد ٢٧٩/١، وشرح ابن الناظم ص (١١٦)).

(٤) ومعنى قوله (وثنَّى)؛ أنك لو سميت بـ(متى) لرددت فعلها إلى الياء في التثنية، وأمَّا ما ذكره الشارح من التعليل وذلك في قوله: «مع انقلابها ياء إذا سميت بها وثنى»، وعمَّمه على جميع ما ذكره من الألفات السابق ذكرها من قول الناظم (كَحَسْرَتَى. . .الخ)، إنما جعله ابن الناظم تعليلاً لكلمة (مَتَى) دون الكلمات الأخرى، وكذا السخاوي في فتح الوصيد. (ينظر: فتح الوصيد ٢٧٩/١، وشرح ابن الناظم ص (١١٦)).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: (صِح).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٦).

(٧) يعني قوله تعالى: ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [٢٥].

(٨) قال الشاطبي في العقيلة:

وَيَا (لَدَى) غَافِرٍ عَنْ بَعْضِهِمْ أَلِفٌ ... وَهَاهُنَا أَلِفٌ عَنْ كُلِّهِمْ بَهَرَا

قال ابن القاصح في شرحه على العقيلة: «أخبر أن ياء: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ في سورة غافر نُقِل عن بعض المصاحف؛ أن ياءه رُسِمَ بالألف، ورُسِمَ في بقية المصاحف بالياء، وهو الأكثر، فالضمير في (بعضهم) يعود على المصاحف، وقوله: (هَاهُنَا أَلِفٌ)؛ يعني في سورة يوسف: ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [٢٥]، رُسِمَ في جميع المصاحف بالألف». (ينظر: تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح ص (٣١)، البيت رقم (٨٢)).

٢ ـ و﴿مَا زَكَىٰ مِنكُم﴾ [النور: ٢١]، هو مكتوب بالياء في المصاحف.

٣ ـ و﴿عَلَىٰ﴾، حيث أتت مكتوبة، نحو: ﴿وَعَلَىٰ[١] أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

٤ ـ و﴿حَتَّىٰ﴾؛ كذلك، نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ﴾ [الأنبياء: ٩٦].

٥ ـ و﴿إِلَىٰ﴾[٢].

فهذه الخمسة لا تمال بحال[٣].

٢٨٢ ـ وَمَيَّلُوا[٤]: الرِّبَا، الْقُوَى، الْعُلَا، كِلَا. كَذَا مَزِيدًا[٥] عَنْ[٦] ثُلَاثِي[٧] كَـ: ابْتَلَا[٨]

(وَ)كذا.

(مَيَّلُوا)؛ أي: أمال أهل (شفا).

---

(١) في الأصل مجردة عن واو العطف: (على).

(٢) نحو: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

(٣) فهي خمس كلمات: الكلمة الأولى اسمٌ، وهي: (لدى)، والكلمة الثانية فعلٌ، وهي: (زكى)، وامتنع إمالتها؛ تنبيهاً على أصلها، وأما الكلمات الثلاثة الباقية، فهي حروف؛ وهي: (على)، و(حتى)، و(إلى)، وامتنعت إمالتها؛ لبعد الحرف عن التصرف. (ينظر: لطائف الإشارات ١٠٥٨/٣، والإتحاف ٢٥٠/١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء؛ على الإخبار في الماضي: (**وَمَيَّلُوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الياء؛ على الأمر: (**وَمَيِّلُوا**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الدال مع التنوين: (**مَزِيدًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: برفع الدال مع التنوين: (**مَزِيدٌ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**عَنْ**)، والثاني: (**مِنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء الثانية مع إثبات ياء بعدها: (**ثُلَاثِي**)، والثاني: بكسر الثاء الثانية مع التنوين: (**ثُلَاثٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ورسمت ألف بعد الثاء في النسخة التي عليها خط الناظم: (**ثُلَاثِي**)، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (تلاقي).

(٨) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف الممدودة: (**كَابْتَلَا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالألف المقصورة: (**كَابْتَلَى**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

من الواوي؛ ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، حيث وقع[١].

و﴿**الضُّحَى**﴾[٢] كما تقدم.

قال في الإتحاف[٣]: «مما أوَّلُه مكسورٌ أو مضمومٌ؛ قيل: لأن من العرب من يُثَنِّي ما كان كذلك [بالياء][٤] وإن كان واويًّا، فيقول: (رِبَيَان)، و(ضُحَيَان)؛ فراراً من الواو إلى الياء؛ لأنها أخف، حيث ثَقُلَت الحركات، بخلاف المفتوح»[٥].

وميلوا: ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥].

و﴿ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤].

لتناسب رؤوس الآي.

وميلوا: ﴿كِلَاهُمَا﴾ في الإسراء[٦].

قال في الإتحاف[٧]: «قد اختلف في ألف: ﴿كِلَاهُمَا﴾؛ فقيل: عن واو؛ لإبدال [الفاء][٨] في: ﴿كِلْتَا﴾، فلهذا رُسِمَت ألفاً، وعُلِّلَت إمالتها؛ بكسرة الكاف، وقيل: عن ياء؛ لقول سيبويه[٩]: لو سُمِّيَت بها لَقُلِبَت ألفها في التثنية ياء، فالإمالة للدلالة عليها».

---

(١) كمواضع سورة البقرة: الآيات [٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨]، وموضع في سورة آل عمران: الآية [١٣٠]، وموضع في سورة النساء: الآية [١٦١].

(٢) وذلك حيث أتى وكيف وقع في القرآن الكريم.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٥١/١.

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (بياء)، وما أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح، وكذلك هو في النشر حيث الكلام بحروفه. (ينظر: النشر ٣٧/٢، والإتحاف ٢٥١/١).

(٥) الكلام بحروفه موجود في النشر، وقال بعده: «وقَوَّى هذا السبب سبب آخر وهو: الكسرة قبل الألف في: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، وكون: ﴿**الضحى**﴾، و﴿ضُحَىٰهَا﴾، و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، و﴿ٱلْعُلَى﴾، رأس آية؛ فأميل للتناسب». (ينظر: النشر ٣٧/٢).

(٦) الآية: [٢٣].

(٧) ينظر: الإتحاف ٢٥١/١.

(٨) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (التاء)، والموجود في جميع نسخ الإتحاف المحققة: (الفاء)، وهو ما أثبته هنا. (ينظر: الإتحاف ٢٥١/١).

(٩) وقد نقل نص كلام سيبويه ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٦)).

و(**كَذَا**) ميَّلوا.

(**مَزِيدًا**)؛ أي: ألفاً زائدًا.

(**عَنْ ثُلَاثِي**)، وإن كان أصله واواً.

(**كـ**﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾ [البقرة: ١٢٤]).

لأن الواوي[١] إذا زاد على ثلاثة أحرف صار يائياً، وذلك كالزيادة في الفعل بأحرف المضارعة، وآلة التعدية؛ نحو: ﴿يَرْضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨][٢]؛ فإن أصله: (يرضو)، فلما وقعت الواو رابعة متطرفة قُلِبَتْ ياء، ثم قُلِبَتْ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

و﴿يُدْعَىٰٓ﴾ [الصف: ٧]، و﴿يَتَزَكَّىٰ﴾ [فاطر: ١٨][٣].

و﴿زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، و﴿تَزَكَّىٰ﴾ [طه: ٧٦][٤].

و﴿نَجَّىٰنَا﴾ [الأعراف: ٨٩][٥]، و﴿أَنجَىٰنَا﴾ [الأنعام: ٦٣].

و﴿تُتْلَىٰ﴾ [آل عمران: ١٠١][٦]، و﴿تَجَلَّىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٣][٧].

و﴿ٱعْتَدَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨][٨]، و﴿تَعَـٰلَىٰ﴾ [النحل: ٣][٩].

و﴿ٱسْتَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٤].

---

(١) في الأصل: (الواو)، والصواب إثبات الياء بعد الواو: (الواوي).
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وموضع سورة الليل: الآية [١٨].
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) وموضع سورة الليل: الآية [٢].
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) وموضع سورة الليل: الآية [٢].

وكذا (أفعل) في الأسماء؛ نحو:

﴿أَدْنَىٰ﴾ [البقرة: ٦١][(١)].

و﴿أَزْكَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٢][(٢)].

و﴿**أَعْلَى**﴾[(٣)].

لأن لفظ الماضي من ذلك يظهر فيه إذا رددت الفعل إلى نفسك؛ نحو: (أزكيت)، و(أنجيت)، و(ابتليت).

وأما المبني للمفعول؛ نحو: ﴿يُدْعَىٰ﴾ [الصف: ٧].

فلظهور الياء[(٤)] في: (دعيت)، و(يدعيان).

فتلخص أنَّ الثلاثي المزيد يكون:

اسماً؛ نحو: ﴿أَدْنَىٰ﴾ [البقرة: ٦١][(٥)].

وفعلاً [ماضياً][(٦)]؛ نحو: ﴿ٱبْتَلَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿**أَنْجَا**﴾[(٧)].

ومضارعاً مبنياً للفاعل؛ نحو: ﴿يَرْضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨].

وللمفعول[(٨)]؛ نحو: ﴿يُدْعَىٰ﴾ [الصف: ٧].

٢٨٣ ـ مَعْ رُوسِ آيِ: النَّجْمِ، طَهَ، اقْرَأْ، مَعَ الْـ قِيَامَةِ، اللَّيْلِ، الضُّحَى، الشَّمْسِ، سَأَلْ

٢٨٤ ـ عَبَسَ، وَالنَّزْعِ، وَسَبِّحْ...... ....

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) ولا يوجد نَصُّهَا في القرآن الكريم، لكن يناسبها مثل المعرف بـ(أل): ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾، وهو في مواضع متعددة في القرآن الكريم؛ كسورة النحل: الآية [٦٠]، وغيرها.

(٤) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٧) ومنه قوله تعالى: ﴿أَنجَىٰنَا﴾ [الأنعام: ٦٣].

(٨) أي: ومضارعاً مبنياً للمفعول.

وقد أمالوا كل ذلك.

(مَعْ) إمالتهم ألفات متطرفة، ولو تقديرًا.

(رُوسِ آيِ)؛ فواصل آي السور الإحدى عشر.

(النَّجْمِ)[١].

و**(طَهَ)**[٢].

و**(اقْرَأْ)**؛ ويسمى[٣]: (العلق)[٤].

(مَعَ الْقِيَامَةِ)[٥].

و**(اللَّيْلِ)**[٦].

و**(الضُّحَى)**[٧].

---

(١) و(النَّجْم) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، وسورة (النجم) ليست من السور التي تحمل أكثر من اسم. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٤١٠)).

(٢) و(طَهَ) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها أسماء أخرى اجتهادية؛ منها: سورة (الْكَلِيْمْ)، وسورة (مُوْسَى). (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٢٦٥ ـ ٢٦٩)).

(٣) هكذا في الأصل، ولعلها بالتاء؛ لمناسبة السياق.

(٤) و(الْعَلَق) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها اسم توقيفي أخر وهو سورة (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)، ولها أسماء أخرى اجتهادية؛ منها: سورة (اقْرَأْ)، وهو الذي ذكره الناظم في طيبته، وسورة (الْقَلَمْ). (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٦٦ ـ ٥٧٠)).

(٥) (الْقِيَامَة) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها أسماء أخرى اجتهادية؛ منها: سورة (لَا أُقْسِمُ بِيَوم الْقِيَامَة)، وسورة (لَا أُقْسِمُ). (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٩٤ ـ ٥٩٦)).

(٦) و(اللَّيْل) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها اسم توقيفي آخر ذُكر في السنة؛ وهو (واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) ولم يُذكَرُ لها أسماء اجتهادية. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٥٥ ـ ٥٥٧)).

(٧) و(الضُّحَى) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولم يذكر لها في كتب المفسرين وغيرهم أسماء أخرى غير هذا الاسم. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٥٨)).

و(**الشَّمْسِ**)(١).

و(**سَأَلْ**)؛ ويُسَمَّى(٢): (المعارج)(٣).

و(**عَبَسَ**)(٤).

(**وَالنَّزْعِ**)؛ أي: (والنازعات)(٥).

(**وَسَبِّحْ**)؛ ويُسَمَّى(٦): (الأعلى)(٧).

---

(١) و(والشَّمْس) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها اسم توقيفي آخر ذُكر في السنة وهو (والشَّمْسِ وَضُحَاهَا) ولم أقف على أسماء اجتهادية للسورة الكريمة. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٥٤ ـ ٥٥٢)).

(٢) هكذا في الأصل، ولعلها بالتاء؛ لمناسبة السياق.

(٣) و(الْمَعَارِج) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها أسماء أخرى اجتهادية؛ منها: سورة (سَأَلَ سَائِلٌ)، وسورة (سَأَلَ)، وسورة (الْوَاقِع)، وهي كما ترى تسميات للسورة بألفاظ وقعت فيها ولم تقع في غيرها من السور، وما ذكره الناظم من اسم للسورة؛ إنما هو من أسمائها الاجتهادية. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٤٨١ ـ ٤٨٤)).

(٤) و(عَبَسَ) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها أسماء أخرى اجتهادية؛ منها: سورة (السَّفَرَة)، وسورة (الصَّاخَة)، وسورة (الأَعْمَى)، وسورة (ابْنِ أُمِّ مَكْتُوم)، وهي ـ كما ترى ـ تسميات للسورة بألفاظ وقعت فيها ولم تقع في غيرها من السور. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥١٧ ـ ٥٢٠)).

(٥) (والنَّازِعَات) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها أسماء أخرى اجتهادية؛ منها: سورة (السَّاهِرَةِ)، وسورة (الطَّامَّةِ)، وسورة (فَالْمُدَبِّرَاتِ)، وهي ـ كما ترى ـ تسميات للسورة بألفاظ وقعت فيها ولم تقع في غيرها من السور، وما ذكره الناظم من اسم للسورة إنما هو اقتباس منه لضرورة النظم، غير أني لم أجد من نصَّ على أن (النَّزْع) اسم من أسماء السورة. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥١٢ ـ ٥١٦)).

(٦) هكذا في الأصل، ولعلها بالتاء؛ لمناسبة السياق وحديثه عن السور، ويناسبها التأنيث، إلا أن يكون عدَّ لفظ (السورة) من الألفاظ المجازية؛ التي يجوز فيها الثأنيث، والتذكير.

(٧) و(الْأَعْلَى) هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها اسم توقيفي أخر وهو سورة (سَبِّح اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)، ولها أسماء أخرى اجتهادية؛ منها: سورة (سَبِّحْ)، وهو الذي ذكره الناظم في طيبته. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٤٠ ـ ٥٤٣)).

سواء كانت الألفات واوية، أم يائية، أصلية، أم زائدة، في الأسماء، والأفعال.

ولكن هذه السور منها:

ثلاثٌ عمَّت الإمالةُ فواصلها؛ وهي: (سَبِّحْ)، (وَالشَّمْسِ)، (وَاللَّيْلِ).

وباقيها أُمِيل منها القابل للإمالة(١).

فالممال في: (طَهَ):

من أولها إلى: ﴿طَغَىٰ ۝٢٤ قَالَ﴾ [٢٤ ـ ٢٥].

إلَّا: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ [١٧٨] لِذِكۡرِيٓ﴾ [١٤].

ثم من: ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [٣٦]، إلى: ﴿لِتَرۡضَىٰ﴾ [٨٤].

إلَّا: ﴿عَيۡنِيٓ﴾ [٣٩]، و﴿ذِكۡرِي﴾ [٤٢]، و﴿مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [٧٨].

ثم: ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾(٢) [٩١]، ممال.

ثم من: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ [١١٦]، إلى آخرها.

إلَّا: ﴿بَصِيرٗا﴾ [١٢٥].

وفي (النَّجْمِ): من أولها إلى: ﴿ٱلنُّذُرِ ٱلۡأُولَىٰٓ﴾ [٥٦].

إلَّا: ﴿مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾ [٢٨].

وفي (سَأَلَ)؛ من: ﴿لَظَىٰ﴾ [١٥]، إلى: ﴿فَأَوۡعَىٰٓ﴾ [١٨].

وفي (الْقِيَامَةِ)؛ من: ﴿صَلَّىٰ﴾ [٣١]، إلى: آخرها.

وفي (النَّازِعَاتِ)؛ من: ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [١٥]، إلى: آخرها.

إلَّا: ﴿لِأَنۡعَٰمِكُمۡ﴾ [٣٣].

---

(١) أخذ الشارح بعد ذلك في بيان مواضع الإمالة من روس أي هذه السور الكريمة.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

وفي (**عَبَسَ**)؛ من: أولها إلى: ﴿تَلَهَّىٰ﴾ [١٠].

وفي (**الضُّحَىٰ**)؛ من: أولها إلى: ﴿فَأَغْنَىٰ﴾ [٨].

وفي (**الْعَلَقِ**)؛ من: ﴿لَيَطْغَىٰٓ﴾ [٦]، إلى: ﴿يَرَىٰ﴾ [١٤][(١)].

والحاصل: ليس المعنى أنهم أمالوا جميع فواصل تلك السور[(٢)].

إذ فيها ما لا تجوز إمالته، ولا تُمْكِنُ، نحو:

﴿أَمْرِي﴾ [طه: ٢٦]، و﴿ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢].

و﴿خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، و﴿عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢].

و﴿أَخِيهِ﴾ [المعارج: ٣٤]، و﴿تُـْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣][(٣)].

---

(١) من قوله: «والممال في طه...إلى هنا»، موجود بنصه في شرح النويري، وهو كذلك بنصِّه في الإتحاف، ثم قال النويري بعد أن ساق ما يمال في هذه الأحد عشرة سورة: «ثمَّ إنَّ كل مميل إنما يعتد بعدد بلده، فحمزة وعليٌّ وخلفٌ يعتبرون الكوفيّ، وأبو عمرو يعتبر المدني الأول؛ لعرضه على أبي جعفر، قاله الدانيّ، وورش أيضاً؛ لأنه على مذهب إمامه». (ينظر: شرح النويري ٦٣/٣ ـ ٦٤، والإتحاف ٢٥٢/١).

(٢) ولا بد للقارئ من تمييز ما هو رأس آية من غيره؛ ليميل ما هو رأس آية، ويفتح غيره إن لم يمل لسبب آخر، وسبيل معرفة ذلك هو معرفة علم عد الآي على ما هو معروف عند أهل التخصص والدراية، على أنه لا خلاف بين أهل العدد في الفواصل الممالة من هذه الإحدى عشرة سورة إلا في تسع آيات، ذكرها في غيث النفع، ثم قال: «لكن لا تظهر ثمرة هذا الخلاف إلا في كلمتين؛ ﴿مُوسَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [٨٨]، بطه، و﴿طَغَىٰ﴾ بالنازعات من قوله تعالى: (﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧]، وقد ذيلتُ بهذه الفائدة كلام ابن غازي فقلتُ:

وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ لَيْسَتْ تَظْهَرُ ... إِلَّا بِمُوسَى مَعْ إِلَهٍ يُذْكَرُ
كَذَاكَ قَوْلُهُ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ... بِالنَّازِعَاتِ خَابَ سَعْيُ مَنْ سَعَى

وقد أفاض النويري في بيان هذه المسألة، وكذلك ابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ٤٩/٢، وشرح النويري ٦١/٣ ـ ٦٢، وشرح ابن الناظم ص (١١٧)، وغيث النفع ص (٢٨٧ ـ ٢٨٨)).

(٣) في الأصل كتبت: (نؤته)، وهو خطأ وتصحيف.

والألف المبدلة من التنوين؛ نحو:

﴿كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣][1]، و﴿بَصِيرًا﴾ [طه: ٣٥].

و﴿عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨][2]، و﴿أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧].

و﴿ذِكْرِى﴾ [طه: ٤٢][3]، و﴿أَزْرِى﴾ [طه: ٣١][4].

إذ لا مدخل لها في ذلك.

وكذا ما فيه هاء التأنيث، نحو: ﴿سَفَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥]، و﴿مُّسْتَبْشِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٩]؛ لأنها غير مقصودة هنا بالذات، بل لها باب يخصها، وإنما المقصود ما وقع في الفواصل من ذوات الياء، وما حُمِلَ عليها من ذوات الواو، دلَّ على إرادة هذا المعنى: مجيئه في هذه الترجمة[5].

٢٨٤ ـ ....وَعَـلِـي: (أَحْـيَـا) بِـلَا وَاوٍ.......................

(**وَ**)اختص.

(**عَلِيّ**) الكسائي؛ الإمام السابع، وليس في العشرة من اسمه (عليّ) سواه.

بإمالة: ﴿أَحْيَا﴾ حيث وقع.

إذا كان (**بِلَا وَاوٍ**)، أي: بأن لم يكن منسوقاً [بواو][6]، أو نسق بـ(ـثمَّ)، أو بـ(ـالْفَاء) فقط؛ نحو:

---

(١) والموضع الآخر في نفس السورة: الآية [٣٤].

(٢) والموضع الآخر في نفس السورة: الآية [١١٠]، وقد كتبت هذه الكلمة في الأصل: (عليما)، وهو خطأ، والتصويب من غيث النفع ص (٢٨٧).

(٣) والموضع الآخر في نفس السورة: الآية [١٢٤].

(٤) في الأصل كُتِبَت: (وزري)، ولا يوجد في القرآن الكريم مثل هذه الكلمة، وهو سهو وخطأ.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٦).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لاستقامة المعنى.

﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦].

﴿فَأَحْيَا بِهِ﴾ [البقرة: ١٦٤][(١)].

﴿أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢].

أمَّا إذا نسق بالواو؛ فاتفق هو، وحمزة[(٢)]، وخلف، على إمالته.

وهو في موضع النجم فقط[(٣)]: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [٤٤][(٤)].

٢٨٤ ـ ....وَعَنْهُ مَيِّلِ:

٢٨٥ ـ مَحْيَاهُمُ، تَلَا، خَطَايَا[(٥)]، وَدَحَا تُقَاتِهِ، مَرْضَاةِ[(٦)] كَيْفَ جَا، طَحَا

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) قال في النشر: «وانفرد عبدالباقي بن الحسن، من طريق أبي علي بن صالح، عن خلف، ومن طريق أبي محمد بن ثابت، عن خلاد، كلاهما عن سليم، عن حمزة: بإجراء ﴿يَحْيَىٰ﴾ مجرى ﴿وَأَحْيَا﴾؛ ففتحه عنه إذا لم يكن منسوقاً بواو، وهو: ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ في: [طه: ٧٤]، و[سبح: ١٣]، وبذلك قرأ الداني على فارس عن قراءته على عبدالباقي المذكور، وكذا ذكره صاحب العنوان، وصاحب التجريد»، قال صاحب منهج ابن الجزري: «قد صرح صاحب العنوان بإمالة: ﴿يَحْيَىٰ﴾ في سبِّحْ، فقال: (أمال آواخر آياتها الأخوان)، وأما موضع (طه) فلم يذكر فيه شيئاً». (ينظر: النشر ٢/٣٧ ـ ٣٨، ومنهج ابن الجزري ٢/١٣١٥ ـ ١٣١٦)

(٣) وهو الذي قال عنه في حرز الأماني، البيت رقم (٢٩٨):

وَلَكِنَّ أَحْيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَاوِهِ وَفِيْمَا سِوَاهُ لِلْكِسَائِيِّ مُيِّلَا

قال شيخنا الزاهد العابد ـ شيخ مقارئ زيد بن ثابت بدمشق ـ أبو الحسن محي الدين الكردي ـ رحمه الله تعالى ـ وذلك فيما تلقيته ـ رواية عنه ـ أثناء قراءتي عليه ختمة كاملة بالقراءات العشر الصغرى: «ولو قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ: (**عِنْدَ نَجْمِهِ**) بدلاً من قوله: (**بَعْدَ وَاوِهِ**) لكان حسناً؛ لأنَّ قوله (**بَعْدَ وَاوِهِ**) يوهم تعدد مواضعه، والحقيقة أنه موضع فريد واحد في سورة النجم».

(٤) ينظر: الإتحاف ١/٢٥٤.

(٥) ضُبطت في الأصل: (خطابا)، وهو تصحيف.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بتاء مربوطة مكسورة: (**مَرْضَاةِ**)، والثاني: بتاء طويلة مفتوحة: (**مَرْضَاتَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بتاء طويلة مكسورة: (**مَرْضَاتِ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مَرْضَاتِ**)، (**مَرْضَاتَ**)، (**مَرْضَاةِ**).

٢٨٦ ـ سَجَا، وَأَنْسَانِيهِ[١]، مَنْ عَصَانِي آتَـانِ لَا هُودَ[٢]، وَقَـدْ هَدَانِي[٣]
٢٨٧ ـ أَوْصَانِ[٤]، رُؤْيَايَ: لَهُ.......... ....

(**وَعَنْهُ**)؛ أي: عن الكسائي خاصة ـ أيضاً ـ.

(**مَيِّلِ**)؛ ألف.

﴿مَّحۡيَاهُمۡ﴾ في الجاثية[٥].

وخرج به: ﴿**مَحْيَايَ**﴾ [الأنعام: ١٦٢].

و﴿**تَلَا**﴾؛ أراد به قوله: ﴿وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾، في (والشمس)[٦].

والألف الثانية من: ﴿**خَطَايَا**﴾ حيث وقع؛ نحو:

﴿خَطَـٰيَـٰكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٨][٧].

و﴿خَطَـٰيَـٰهُم﴾ [العنكبوت: ١٢].

و﴿خَطَـٰيَـٰنَا﴾ [طه: ٧٣][٨].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهاء: (**وَأَنْسَانِيهِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الهاء: (**وَأَنْسَانِيهُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال: (**لَا هُودَ**)، والثاني: بضم الدال مع التنوين: (**لَا هُودٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء بعد النون: (**هَدَانِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بنون مكسورة لا ياء بعدها: (**هَدَانِ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء بعد النون: (**أَوْصَانِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بإثبات الياء بعد النون: (**أَوْصَانِي**).

(٥) الآية: [٢١].

(٦) الآية: [٢].

(٧) والموضع الآخر في سورة العنكبوت: الآية [١٢].

(٨) والموضع الآخر في سورة الشعراء: الآية [٥١]، وفي الأصل كتبت: (خطايا)، والصواب ما أثبته، وهو كذلك في الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ١/٢٥٤).

وهو جمع (خطيئة).

(وَ)ألف.

﴿دَحَا﴾؛ من قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ في النازعات(١).

وألف: ﴿تُقَاتِهِۦ﴾ بآل عمران(٢).

وخرج: ﴿مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

وألف: (﴿مَرْضَاةِ﴾ كَيْفَ جَا)؛ نحو:

﴿مَرْضَاتِى﴾ [الممتحنة: ١].

و﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧](٣).

وهي مخصصة من ذوات الواو.

وألف: ﴿طَحَا﴾؛ من قوله: ﴿وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا﴾ في الشمس(٤) - أيضاً -.

وألف: ﴿سَجَا﴾؛ من قوله تعالى: ﴿إِذَا سَجَىٰ﴾ في الضحى(٥).

(وَ)ألف.

﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ في الكهف(٦).

وخرج منه: ﴿فَأَنسَىٰهُ﴾ [يوسف: ٤٢].

وألف: ﴿وَمَنْ عَصَانِى﴾ في إبراهيم(٧).

---

(١) الآية: [٣٠].
(٢) الآية: [١٠٢].
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) الآية: [٦].
(٥) الآية: [٢].
(٦) الآية: [٦٣].
(٧) الآية: [٣٦].

وخرج: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١][(١)].

وألف: ﴿آتَانِ﴾ في: ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ في مريم[(٢)]، و﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل[(٣)].

فهما (لَا)؛ أي: غير.

التي في سورة (هُودَ)؛ إذ التي [١٧٩] فيها: ﴿وَءَاتَىٰنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [٦٣][(٤)].

فهذه ممالة لأهل (شفا)؛ على أصولهم[(٥)].

وألف: ﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ في الأنعام.

وخرج بقيد (قد):

﴿إِنَّنِي [هَدَىٰنِي][(٦)]﴾ [الأنعام: ١٦١].

---

(١) رُسِمَتْ في الأصل: (عَصَى آدَمُ)، وقد أثْبَتُّها بالواو كما رُسِمَت في المصحف الشريف.

(٢) الآية: [٣٠].

(٣) الآية: [٣٦].

(٤) في الأصل كتبت: (رحمة منه)؛ بتقديم وتأخير، وهو خطأ.

(٥) وقد خصَّ الشارح الموضع الثاني من سورة هود بالذكر ونصَّ عليه، فأوهم تخصيصه هذا الموضع بالحكم وسكوته عن الموضع الأول من السورة نفسها، وهو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [٢٨]، أنه داخل في حكم ما ذكره الناظم، والحقيقة أن كلا الموضعين من سورة هود ممالان لأهل (شفا) ـ على أصولهم ـ، وأما نصُّ الشارح على الموضع الأول وسكوته عن الموضع الثاني فيبدو أنه قد تبع فيه ابن الناظم في شرحه، وقد نصَّ النويري في شرحه على كلا الموضعين بعد أن قال: «وهو مخصص من مزيد اليائي»، وبمثله قال صاحب الإتحاف: «وهو مخصص ـ يعني لفظ (آتان) ـ من مزيد الياء»، وعليه: فتخصيص الشارح للموضع الأول من سورة هود دون الموضع الثاني لا داعي له على الحقيقة، خصوصاً وأن الناظم قد أطلق بقوله: (**لا هودَ**)؛ ليعم الموضعين. (ينظر: شرح النويري ٦٧/٣، وشرح ابن الناظم ص (١١٨)، والإتحاف ١/ ٢٥٥بتصرف يسير).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٥٤/١).

﴿ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَىٰهُ﴾ [النحل: ١٢١][(١)].

و﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾ [الزمر: ٥٧].

فلا خلاف.

وألف: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ في مريم[(٢)].

وهو مخصص من ذوات الياء.

وخرج عنه: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ﴾ [البقرة: ١٣٢]؛ فلأهل (شفا)[(٣)].

وألف: ﴿رُءْيَىَ﴾؛ أي: هذا اللفظ المضاف إلى ياء المتكلم، وهو حرفان في يوسف[(٤)].

وسيأتي الخلاف فيهما، وفي: ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥][(٥)] عن إدريس ـ أيضاً[(٦)] ـ.

فكل ذلك من قولنا: (ويختص عليّ) إلى هنا، يمال (**لَهُ**)؛ أي: الكسائي وحده، دون حمزة وخلف.

٢٨٧ ـ ....الرُّؤْيَا: رَوَى ....

---

(١) في الأصل كتبت الآية: (هداه)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١/٢٥٤).

(٢) الآية: [٣١].

(٣) فهم على أصولهم فيه.

(٤) الآيتين: [٤٣، ١٠٠].

(٥) في الأصل كتبت: ﴿رُءْيَىَ﴾، وهذا غير مراد؛ لأنه نصَّ على خلف إدريس في هاتين الكلمتين آنفاً فقال: وسيأتي الخلاف فيهما، فبقي أن المراد به: ﴿رُءْيَاكَ﴾، وهو الذي نصَّ عليه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١/٢٥٥).

(٦) ففي هاتين الكلمتين؛ ﴿رُءْيَىَ﴾، و﴿رُءْيَاكَ﴾ خُلْفٌ عن أدريس في إمالتهما، قال في النشر: «واختلف فيهما عن إدريس؛ فرواهما الشطي عنه بالإمالة، وهو الذي قطع به عن إدريس في الغاية وغيرها، ورواهما الباقون عنه بالفتح؛ وهو الذي في: المبهج، والكامل، وغيرهما، وذكره في كفاية الست من طريق القطيعي، والوجهان صحيحان». (ينظر: غاية الاختصار ١/٢٩٦، ٣١٤، والنشر ٢/٤٣).

وأمَّا: ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾؛ المعرف بـ(أل)؛ في: يوسف[١]، والصافات[٢]، والفتح[٣]، وكذا موضع الإسراء[٤] إذا وُقِفَ عليه.

فاتفق المرموز إليهما بقوله: **(رَوَى)**[٥]؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره؛ على إمالته.

ولا يميله حمزة.

٢٨٧ ـ .... رُؤْيَاكَ، مَعْ هُدَايَ، مَثْوَايَ: تَوَى

وأمَّا: ﴿رُءۡيَاكَ﴾؛ أي: المضاف إلى (كاف) الخطاب، وهو الذي في أول يوسف[٦]؛ فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، كما سيأتي رمزه.

نعم وافقه إدريس بخلفه[٧]، كما أشرنا إليه آنفاً.

(مَعْ) إمالة.

﴿هُدَاىَ﴾؛ المضاف إلى الياء؛ وهو في: البقرة[٨]، وطه[٩].

وإمالة: ﴿مَثۡوَاىَ﴾؛ المضاف للياء أيضاً، في يوسف[١٠].

---

(١) الآية: [٤٣].
(٢) الآية: [١٠٥].
(٣) الآية: [٢٧].
(٤) الآية: [٦٠].
(٥) ويأتي **(رَوَى)** فعلاً؛ من الرواية، ومن (الرِواء) أيضاً على لغة، يقال: رَوَيْت من الماء، ورأيت منه؛ على القلب.
(٦) الآية: [٥].
(٧) قال في الإتحاف: «وخرج ذو اللام ـ يعني من لفظ: ﴿رُءۡيَاكَ﴾ ـ، فخلف إدريس خاص بالمجرد من (أل)، وإليه أشار بقول الطيبة: **(وَخُلْفُ إِدْرِيسَ بِرُؤْيَا لا بأل)**»، وإنما ذكرتُ كلامه مع أنه سيأتي لاحقاً الحديث عن هذه المسألة؛ لورود مناسبتها هنا. (ينظر: الإتحاف ١/ ٢٥٥، بتصرف يسير، وشرح النويري ٦٨/٣).
(٨) الآية: [٣٨].
(٩) الآية: [١٢٨].
(١٠) الآية: [٢٣].

وخرج عنه:

﴿مَثْوَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١].

و﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

وهو مختص من ذوات الياء[١].

اختص بإمالتها المرموز إليه بتاء: **(تَوَى)**؛ أي: الدوري عن الكسائي.

قال ابن المصنف[٢]: «وهو بالقصر؛ من [الضيعة][٣] والهلاك؛ يشير إلى الإمالة من حيث إنها كسر».

٢٨٨ ـ مَحْيَايَ، مَعْ آذَانِنَا، آذَانِهِمْ جَوَارِ، مَعْ بَارِئِكُمْ[٤]، طُغْيَانِهِمْ

٢٨٩ ـ مِشْكَاةِ[٥]، جَبَّارِينَ، مَعْ أَنْصَارِي وَبَابِ[٦] سَارِعُوا......................

---

(١) ينظر: شرح النويري ٦٨/٣، والإتحاف ٢٥٥/١.

(٢) يعني في بيان معنى كلمة (تَوَى)، وتتمة كلامه ـ رحمه الله ـ: «يضمحل معه الفتح، لكن لا بالكلية»، وقد تحرف هذا النصُّ في النسخة المطبوعة حتى أُبْهِم المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٠٢ ـ ٣٠٣)).

(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الصنعة)؛ وهو تصحيف. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٨)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة وسكون ميم الجمع: (**بَارِئِكُمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بسكون الهمزة، مع صلة ميم الجمع: (**بَارِئْكُمُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء: (**مِشْكَاةِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ إلا النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح النويري فقد ضُبطت فيهما بالوجهين؛ الرفع، والنصب، في التاء، ونصَّ على ذلك في شرحه؛ حيث قال (٧٠/٣): «(مشكاة)؛ يحتمل النصب محلاً عطفاً على ما قبلها، ويحتمل الابتداء وخبرها كذلك»، والنصب أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والوجه الأخر؛ ـ كالجماعة ـ الكسر.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بفتح الباء الثانية: (**وَبَابَ**)، والثاني؛ بكسر الباء الثانية: (**وَبَابِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بضم الباء الثانية: (**وَبَابُ**)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، =

وكذلك اختص دوري الكسائي[١] بإمالة: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ آخر الأنعام[٢].

وخرج: ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١].

(مَعْ) بسكون العين.

إمالة الألف الثانية من: ﴿ءَاذَانِنَا﴾ في فصلت[٣].

و﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ المجرورة؛ وهو في سبعة مواضع: البقرة[٤]، والأنعام[٥]، والإسراء[٦]، وموضعي الكهف[٧]، وفصلت[٨]، ونوح[٩].

وألف: ﴿جَوَارِ﴾؛ وهو:

﴿ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ في الشورى[١٠].

و﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ في الرحمن[١١].

و﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ في التكوير[١٢].

(مَعْ) بسكون العين.

= ونسخة رضوان العقبي؛ بالوجهين؛ فتح الباء وكسرها، وضُبطت في شرح النويري بالوجهين؛ الرفع والنصب في الباء، ونصَّ على ذلك في شرحه: حيث قال (٣/٧٠): «وَبَابَ سَارِعُوا) يجوز نصبه ورفعه على الوجهين».

(١) المذكور في البيت رقم (٢٨٧) من قوله: **(تَوَى)**.

(٢) الآية: [١٦٢].

(٣) الآية: [٥].

(٤) الآية: [١٩].

(٥) الآية: [٢٥].

(٦) الآية: [٤٦].

(٧) الآيتين: [١١، ٥٧].

(٨) الآية: [٤٤].

(٩) الآية: [٧].

(١٠) الآية: [٣٢].

(١١) الآية: [٢٤].

(١٢) الآية: [١٦].

ألف: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ موضعي البقرة[١].

وألف: ﴿طُغْيَانِهِمْ﴾؛ حيث وقع[٢].

وخرج: ﴿طُغْيَانًا﴾ [المائدة: ٦٤][٣].

وألف: ﴿مِشْكَاةٍ﴾ في النور[٤].

(مَعْ)[٥]:

ألف: ﴿جَبَّارِينَ﴾؛ في المائدة[٦]، والشعراء[٧].

وألف: ﴿أَنصَارِيَ﴾؛ في آل عمران[٨]، والصف[٩].

(وَ)ألف.

(بَابِ) ﴿سَارِعُواْ إلى مغفرة﴾ في آل عمران[١٠].

---

(١) الآية: [٥٤]، وإمالة دوري الكسائي في: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٤)).

(٢) سورة البقرة: الآية [١٥]، وسورة الأنعام: الآية [١١٠]، وسورة الأعراف: الآية [١٨٦]، وسورة يونس: الآية [١١]، وسورة المؤمنون: الآية [٧٥].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وذلك قوله تعالى: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [٣٥].

(٥) حسب سياق الشارح ومنهجه في شرحه فإنَّ هذه اللفظة من كلام الناظم ليس هذا مكانها، وإنما حقها أن تأتي قبل قوله: «وألف: ﴿أَنصَارِيَ﴾»، فيكون ترتيب الكلام: «وألف: ﴿جَبَّارِينَ﴾؛ في المائدة، والشعراء، (مَعْ) ألف: ﴿أَنصَارِيَ﴾؛ في آل عمران، والصف»، لكن الشارح قدَّم ما حقه التأخير ربما لضرورة ومناسبة السياق، وقد وقع هذا التقديم والتأخير في مواضع أخرى من الشرح، لكن منهجه العام هو أنه يتتبع كلام الناظم بحروفه وكلماته، بحسب ترتيب كلام الناظم بلا تقديم ولا تأخير، إلا لضرورة سِبَاق أو لِحَاق، كما نوهت على ذلك في قسم الدراسة.

(٦) الآية: [٢٢].

(٧) الآية: [١٣٠].

(٨) الآية: [٢٢].

(٩) الآية: [٢٢].

(١٠) الآية: [٣٣].

وما جاء من لفظ المسارعة؛ وهو:

﴿نُسَارِعُ لَهُمْ﴾ [المؤمنون: ٥٦][(١)].

و﴿يُسَٰرِعُونَ﴾ سبعة مواضع؛ اثنان في آل عمران أيضاً[(٢)]، وثلاثة في المائدة[(٣)]، وموضع الأنبياء[(٤)]، والمؤمنين[(٥)]

فهذه كلها خاصة بدوري الكسائي[(٦)].

نعم تأتي موافقة الأزرق في البعض.

٢٨٩ ـ ....وَخُلْفُ: الْبَارِي

٢٩٠ ـ تُمَارِ، مَعْ [يُوَارِ، مَعْ أُوَارِ][(٧)]، مَعْ عَيْنِ الْيَتَامَى[(٨)]: عَنْهُ. الِاتْبَاعُ وَقَعْ.

٢٩١ ـ وَمِنْ كُسَالَى، وَمِنَ النَّصَارَى كَذَا أُسَارَى، وَكَذَا سُكَارَى

وقوله: (**وَخُلْفُ الْبَارِي**)؛ يعني: اختلف عن الدوري المذكور[(٩)] في قوله تعالى:

﴿ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ في الحشر[(١٠)].

---

(١) رُسِمَتْ هذه الآية في الأصل بزيادة حرف الواو: (ونسارع)، وهو خطأ.

(٢) الآيتين: [١١٤، ١٧٦].

(٣) الآيات: [٤١، ٥٢، ٦٢].

(٤) الآية: [٩٠].

(٥) الآية: [٦١].

(٦) المذكور في البيت رقم (٢٨٧) بقوله: (**تَوَى**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتقديم (يواري) على (أوار): (**يُوَارِ مَعْ أُوَارِ**)، والثاني: بتقديم (أوار) على (يوار): (**أُوَارِ مَعْ يُوَارِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بـ(أل) التعريف: (**الْيَتَامَى**)، والثاني: مجردة من (أل) التعريف: (**يَتَامَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٩) المذكور في البيت رقم (٢٨٧) من قوله: (**تَوَى**).

(١٠) الآية: [٢٤].

فرواه عنه بالإمالة[١]: جمهور المغاربة، وهو الذي في الحرز[٢]، وغيره[٣].

ورواه عنه بالفتح منصوصاً: أبو عثمان الضرير، وهو الذي في أكثر الكتب[٤]. والوجهان صحيحان عن الدوري، كما ذكره المصنف[٥].

وكذا اختلف عنه في إمالة: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾ في الكهف[٦].

(مَعْ) ألف.

﴿يُوَارِ﴾[٧]؛ أي: **﴿يُوَرِى﴾**؛ في المائدة[٨]، والأعراف[٩].

(مَعْ): **﴿فَأُوَرِىَ﴾** في المائدة[١٠] ـ أيضاً[١١] ـ.

---

(١) وإمالة دوري الكسائي في: ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٨، وشرح منحة مولى البر ص (٧٤)).

(٢) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٣٢٧): «**وَالْبَارِي وَبَارِئِكُمْ تَلَا**».

(٣) وهو الذي في: تلخيص العبارات، والكافي، والهادي، والتبصرة، والهداية، والعنوان، والتيسير، وكذلك رواه من طريق ابن فرح عن الكسائي: صاحب التجريد، والإرشادين، والمستنير، وغيرهم. (ينظر: تلخيص العبارات ص (٢٩)، والتبصرة ص (١٣٠)، والكافي ص (٤٩)، والتيسير ص (٤٧)، والنشر ٢/٣٨).

(٤) ونص على استثنائه: الحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العز، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/٣٨ ـ ٣٩).

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٨ ـ ٣٩.

(٦) الآية: [٢٢].

(٧) حسب ترتيب كلام الناظم في نظمه، وحسب سياق الشارح ومنهجه في شرحه فإنَّ هذه اللفظة من كلام الناظم ليس هذا مكانها، وإنما حقها أن تأتي بعد قوله: «﴿فَأُوَرِىَ﴾»، لكن الشارح قدَّم ما حقه التأخير ربما لضرورة السياق، وقد وقع هذا التقديم لما حقه التأخير في مواضع أخرى من الشرح، نبهت على جلِّها في مواضعها.

(٨) الآية: [٣١].

(٩) الآية: [٢٦].

(١٠) الآية: [٣١].

(١١) وانفرد الحافظ أبو العلاء عن القباب عن الرملي عن الصوري بإمالة هذه الكلمات الثلاث؛ ﴿يُوَرِى﴾ في موضعي: المائدة، والأعراف، و﴿فَأُوَرِىَ﴾ في المائدة. (ينظر: غاية الاختصار ٢/٢٧٧، والنشر ٢/٣٩ ـ ٤٠).

قال في الإتحاف[١]: «فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها نصًّا وأداء، وروى الفتح عنه جعفر بن محمد النَّصِيبي، وجعفر هذا؛ هو طريق التيسير، فَذِكْرُه للإمالة في حرفي المائدة؛ حكاية أراد بها مجرد الفائدة، على عادته، لكن تخصيصه لهما دون الأعراف لا وجه له؛ كما في النشر، ولذا تُعُقِّبَ فيه الشاطبي؛ في ذكره لهما[٢]، ثم في تخصيصه لهما كالداني[٣]، دون حرف الأعراف، والحاصل أن إمالتهما ليست من طرق الحرز وأصله[٤]، إذ لا تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريقيهما[٥]».

(مَعْ)؛ أي: مع الاختلاف.

في إمالة الألف الواقعة بعد **(عَيْنِ)** فُعَالى[٦].

من لفظ: ﴿ٱلۡيَتَـٰمَىٰ﴾؛ حيث أتى[٧].

(عَنْهُ)؛ أي: الدُّورِي المذكور[٨].

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢٥٦/١.

(٢) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٣٢٩): «**يُوَارِي أُوَارِي فِي العُقُودِ بِخُلْفِهِ**».

(٣) ينظر: التيسير ص (٤٨).

(٤) وعلى هذا فإن القراءة بإمالتهما بمضمن الشاطبية يدخل من باب التركيب في القراءة، وهو خلط طريق بطريق، والصحيح أنه ليس للدوري عن الكسائي من طريق الحرز وأصله إلا: الفتح، وأن القراءة بإمالة هذه الكلمات الثلاث لدوري الكسائي من زيادات النشر وطيبته، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى: «**فَتْحُ أُوَارِيْ وَيُوَارِي اثْنَيِنِ تَمْ**...الخ». (ينظر: النشر ٣٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٣)، والعلامة إبراهيم السمنوديّ سيرته وجهوده ص (١٦٩)، وجامع الخيرات ٣٨٩/٣، ومنظومة دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة، البيت رقم (٢٢٠)).

(٥) وقد أفاض الإمام ابن الجزري في تحرير هذه المسألة في كتاب النشر بما لا مزيد عليه، وكلام صاحب الإتحاف بحروفه موجود في النشر. (ينظر: النشر ٣٩/٢ ـ ٤٠، وشرح النويري ٧٢/٣).

(٦) وإمالة دوري الكسائي في الألف الواقعة بعد عَيْنِ (فُعالى)، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٤)).

(٧) كموضع سورة البقرة: الآية [٢٢٠]، وغيره من المواضع.

(٨) المذكور في البيت رقم (٢٨٧) من قوله: **(تَوَى)**.

وقوله: **(الِاتْبَاعُ وَقَعْ)**؛ يعني: أن هذه الإمالة لأجل إمالة الألف بعد اللام، فهي إمالة لإمالة[(١)].

(وَمِنْ) لفظ: ﴿كُسَالَىٰ﴾ [التوبة: ١٤٢][(٢)].

(وَمِنَ): ﴿ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣][(٣)].

[و**(كَذَا)**: ﴿أُسَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]][(٤)].

(وَكَذَا): ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣][(٥)].

فأمالها من طريق أبي عثمان الضرير عنه، وفتحها غيره، عن الدوري، عن الكسائي؛ في الألفاظ الخمسة المذكورة، **كالباقين**، في أصولهم السابقة.

وأُخِذَ من قولهم: (لأجل إمالة الألف بعد اللام...الخ)؛ أنه إذا امتنع إمالة الألف الثانية لعارض، كالتقاء الساكنين، نحو: ﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠][(٦)]، و﴿يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧]، في الوصل، يمتنع إمالة الألف الأولى التي بعد العين حينئذٍ؛ لأنها إنما أُمِيلَتْ لأجل تبعيتها لما بعدها، وبذلك صرح صاحب اللطائف[(٧)]، تبعاً للمصنف[(٨)].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٩).

(٢) وموضع سورة التوبة: الآية [٥٤].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو مما فات على الشارح أن يذكره كما جاء في ترتيب كلام الناظم؛ فهو ـ أي الترمسي رحمه الله ـ لم يشرح قول الناظم: «**كَذَا أُسَارَى**»، فأَثْبَتُّ شرحها في أصل الشرح وذلك بمحاكاة منهج الشارح في نظائرها التي قبلها وبعدها. (ينظر: شرح النويري ٧٣/٣، وشرح ابن الناظم ص (١١٩)، والإتحاف ٢٥٦/١).

(٥) وموضع سورة الحج: الآية [٣].

(٦) في الأصل كتبت: (نصارى المسيح)، وهو خطأ.

(٧) ينظر: لطائف الإشارات ١١٢٨/٣.

(٨) ينظر: النشر ٧٨/٢.

وعُورِضَ بإمالة: حمزة، وخلف في اختياره؛ للراء من: ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]، وصلاً، مع أن إمالتها لأجل إمالة الألف التي هي لام الكلمة، لانقلابها عن ياء، فإن أصلها (تَرَاءَى)؛ بوزن (تَفَاعَلَ)، وقد امتنعت الإمالة في الألف الثانية فيها؛ لالتقاء الساكنين، ووجَّهوا إمالة الراء وصلاً: باستصحاب حكم الوقف، فكان القياس إمالة الألف الأولى في مسألتنا، عملاً باستصحاب حكم الوقف أيضاً، وأجاب بعض المحققين(١) ـ بعد صحة الرواية ـ: بأن [١٨١] للراء خواصٌّ في هذا الباب ليست لغيرها، كما يعلم ذلك من سبر كلامهم في الباب، فَقَوِيَ استصحاب حكم الوقف بها، ولا كذلك ما نحن بصدده(٢)، فليتأمل.

٢٩٢ ـ وَافَقَ فِي أَعْمَى(٣) كِلَا الْإِسْرَا: صَدَى(٤). وَأَوَّلاً(٥): حِمًى........................

ثم أخذ في ذكر من وافق لأهل (شفا) في بعض ما تقدم، فقال:

(وَافَقَـ)ـهم.

(فِي) إمالة.

(﴿أَعْمَىٰ﴾ **كِلَا الْإِسْرَا**)؛ أي: قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ في سورة الإسراء(٦).

---

(١) والمراد به الشيخ: أبو الضياء نور الدين علي الشبراملِّسي، شيخ صاحب الإتحاف، حيث صرح به في الإتحاف فقال: (وأجاب عنه شيخنا) ثم نقل هذا الكلام عنه، ومصطلح كتاب الإتحاف: أنه إذا أطلق بقوله: (شيخنا) فمراده الإمام المذكور. (ينظر: الإتحاف ٢٥٦/١).

(٢) من قوله: (وأخذ من قولهم..الخ) إلى هنا؛ موجود بنصّه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٥٦/١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مجردة من (أل) التعريف: (**أَعْمَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بـ(أل) التعريف: (**الْأَعْمَى**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**صَدَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (**صَدَى**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام مع التنوين: (**وَأَوَّلاً**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر اللام مع التنوين: (**وَأَوَّلٍ**).

(٦) الآية: [٧٢].

أحد راويي عاصم المرموز إليه بصاد: **(صَدًا)**؛ أي: شعبة من طرقه[(١)].

والـ**(ـصَدَى)** له معان[(٢)]؛ منها الصوت الذي يجيئك مثل صوتك في الجبال والجدران، وهذا هو اللائق هنا؛ لموافقته[(٣)].

(وَ)وافقهم.

(أَوَّلاً)؛ أي: في إمالة ﴿أَعۡمَىٰ﴾ الأول: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، **فقط**.

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(حِمًّى)**[(٤)]؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب[(٥)].

فإنهما أمالاه محضة، دون: ﴿فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢].

وذلك: للأثر، وفرقاً بين الصفة وأفعل التفضيل[(٦)].

فإن الأول؛ لكونه غير أفعل تفضيل، ألفه متطرفة لفظاً وتقديراً، والأطراف محل التغيير غالباً، وأما الثاني؛ فهو أفعل تفضيل، ولذا عُطِفَ عليه: ﴿وَأَضَلُّ﴾، فأَلِفُهُ في حكم المتوسطة؛ لأن (مِنْ) الجارة للمفعول كالملفوظة بها، وهي شديدة الاتصال بـ(ـأفعل).

---

(١) ينظر: النشر ٢/٤٣.

(٢) ومنها؛ أنَّ (الصدا): طير صغير يقال له الجندب؛ الذي يُرى ليلاً، وقيل: هو ذكر البوم، وقيل: (الصدا): العطش. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٩)).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٩)، والمفردات ص (٢٧٩)، ولسان العرب ١٤/٤٥٤ ـ ٤٥٦.

(٤) الممنوع من القرب منه، والتعرض له، قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٢): «ويجيء ممدودًا، ومعناه: المدافع عنه، يقال: حاميت عن فلان حماءً؛ أي: نائيت عنه ودافعت».

(٥) وانفرد ابن مهران بفتحها عن روح فخالف سائر الناس. (ينظر: النشر ٢/٤٣).

(٦) ينظر: شرح النويري ٣/٧٤، والإتحاف ١/٢٧٤.

وخرج بقيد: (**الْإِسْرَا**):

﴿حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾ بطه[١]، فهو ممال لحمزة [ومن معه][٢]، ومفتوح لأبي عمرو[٣]، ويعقوب، وشعبة[٤].

﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ بطه[٥] ـ أيضاً ـ؛ فهو مُقَلَّلٌ لأبي عمرو؛ لكونه رأس آية، وسيأتي أصل أبي عمرو في ذلك؛ كالأزرق.

٢٩٢ ـ ....وَفِي سُوًى[٦]، سُدًى[٧]

٢٩٣ ـ رَمَى، بَلَى: صُنْ[٨] خُلْفَهُ[٩]......... ....

---

(١) الآية: [١٢٥].

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وكُتِب على الهامش، ثم كُتب عليه: (صِح).

(٣) وقد أثبت النويري التقليل هنا لأبي عمرو ولم يستثنه، لكونها عنده رأس آية، على أنها مستثناة عند الجميع كما أفهمه كلام الشارح، وذلك بقيد: (الإسرا)، ولكنه كما قال صاحب الإتحاف: «ووقع للنويري، وصاحب الأصل في ذلك، ما ينبغي التفطُّنَ له، ولعله سبق قلم». (ينظر: شرح النويري ٣/٧٤، والإتحاف ١/٢٧٤).

(٤) وانفرد صاحب المبهج، عن نفطويه، عن شعيب، عن يحيى، عن شعبة؛ بإمالة: ﴿أَعْمَىٰ﴾ في موضعي طه؛ وهما: ﴿وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٤]، ﴿حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٥]، فخالف سائر الناس عن يحيى؛ راوي شعبة)). (ينظر: المبهج ص (٢١٢)، والنشر ٢/٤٣).

(٥) الآية: [١٢٤].

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بضم السين، وفتح الواو مع التنوين: (**سُوًى**)، والثاني: بكسر السين، وفتح الواو مع التنوين: (**سِوًى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بضم السين، وفتح الواو بلا تنوين: (**سُوَى**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**سُوًى**)، (**سِوًى**)، (**سُوَى**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال مع التنوين: (**سُدًى**)، والثاني: بفتح الدال بلا تنوين: (**سُدَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: من الصيانة: (**صُنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: من الوصف: (**صِفْ**)، وقد نصَّ النويري عليها في شرحه.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**خُلْفَهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الفاء: (**خُلْفُهُ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(وَ)وافقهم (فِي) إمالة:

﴿سُوًى﴾ في طه[١].

و﴿سُدًى﴾ في القيامة[٢]

حال الوقف عليهما.

و﴿رَمَىٰ﴾ في الأنفال[٣].

و﴿بَلَىٰ﴾ حيث أتت[٤].

المرموز إليه بصاد: (صُنْ)؛ أي: شعبة.

(خُلْفَهُ)؛ أي: مع خلاف عنه في الأربعة.

أمَّا الثلاثة الأُوَل؛ فإمالتها له: من جميع طرق المغاربة[٥].

وفَتْحُهَا له[٦]: من طرق العراقيين عنه[٧].

وأمَّا: ﴿بَلَىٰ﴾؛ فالإمالة[٨]: من طريق ابن حمدون، عن يحيى بن آدم عنه[٩].

---

(١) الآية: [٥٨].
(٢) الآية: [٣٦].
(٣) الآية: [١٧].
(٤) سورة البقرة: الآية [٨١]، وغيرها.
(٥) ينظر: النشر ٤٢/٢.
(٦) وقراءة شعبة بالفتح في هذه الكلمات الثلاث من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٣/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٦)).
(٧) نصَّ الشارح هنا على أن وجه الفتح في: ﴿رَمَىٰ﴾ لشعبة؛ مذهب العراقيين قاطبة، ولكنَّ عبارة ابن الجزري تفيد أنه مذهب معظمهم، وليس كلهم، قال في النشر: «ولم يذكره أكثر العراقيين»؛ يعني وجه الإمالة عن شعبة في حرف: ﴿رَمَىٰ﴾. (ينظر: النشر ٤٢/٢).
(٨) وقراءة شعبة بالإمالة في هذه الكلمة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٢/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٧)).
(٩) وانفرد بإمالته: أبو الفرج النهرواني عن الأصبهاني عن ورش، فخالف سائر الرواة عنه. (ينظر: غاية الاختصار ٢٧٢/١، والنشر ٤٢/٢).

والفتح: من طريق شعيب ويحيى العليمي عنه[1].

و(صُنْ)؛ من الصيانة، وهو الحفظ، أي: احفظ هذا الخلاف فإنه عزيز[2].

٢٩٣ ـ ....وَمُتَّصِفْ: مُزْجَاةٌ[3]، يُلَقَّاهُ، أَتَى أَمْرُ، اخْتُلِفْ

(وَ)وافقهم المرموز إليه بميم: (مُتَّصِفْ)[4]؛ أي: ابن ذكوان.

على إمالة: ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ في يوسف[5].

و﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ في الإسراء[6]

و﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ في أول النحل[7].

لكن (اخْتُلِفْ) عنه في الثلاث.

أمَّا: ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾؛ فروى أمالته عنه: صاحب التجريد من جميع طرقه[8]، والهذلي من طريق الصوري[9].

وأمَّا: ﴿يَلْقَىٰهُ﴾ [الإسراء: ١٣]، و﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]؛ فروى أمالتهما عنه: الأكثرون عن طريق الصوري[10].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٤٢.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٠)، ولسان العرب ١٣/٣١٠.
(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالتاء المربوطة: (مُزْجَاةٌ)، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحذف التاء؛ على الإطلاق: (مُزْجَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.
(٤) ومعنى قوله: (مُتَّصِفْ)؛ منعوت ومُبَيَّنَةٌ صفته.
(٥) الآية: [٨٨].
(٦) الآية: [١٣].
(٧) الآية: [١].
(٨) ينظر: التجريد ص (١٦٤).
(٩) ينظر: الكامل ص (٣٣٣).
(١٠) قال في النشر: «فروى إمالة: ﴿يَلْقَىٰهُ﴾؛ الصورى من طريق الرملي، وهي رواية الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان، وكذا رواه صاحب التجريد عن النقاش عن الأخفش، =

وروى فتحهما: من طريق الأخفش[١].

والوجهان في الثلاثة صحيحان[٢]، كما قاله المصنف[٣].

٢٩٤ ـ إِنَاهُ: [لِي][٤] خُلْفٌ[٥]....... ....

ووافقهم على إمالة: ﴿إِنَىٰهُ﴾ في الأحزاب[٦][٧].

هشام المرموز إليه بلام: (**لِي**).

(**خُلْفٌ**)؛ أي: خلاف في ذلك.

فالإمالة: من طريق [الحلواني][٨] عنه.

= وهي رواية هبة الله عن الأخفش أيضاً، وروى عنه إمالة: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾؛ الصورى، وهي رواية الداجوني عن ابن ذكوان من جميع طرقه، نص على ذلك أبو طاهر بن سوار، وأبو محمد سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وأبو العز، وغيرهم». (ينظر: النشر ٢/٤٣).

(١) ينظر: الإتحاف ١/٢٧٥.

(٢) وقراءة ابن ذكوان بالإمالة في هذه الكلمات الثلاث؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٤٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٦)).

(٣) ينظر: النشر ٢/٤٣.

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**فِي**)، وهو تصحيف وخطأ ظاهر، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط جميع النسخ الأخرى ـ: (**لِي**)؛ على أنه رمز لهشام، وهو الصواب.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: (**خُلْفُهُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٦) الآية: [٥٣].

(٧) وانفرد الحافظ أبو العلاء، عن النهرواني، عن عيسى بن وردان، عن أبي جعفر: بإمالته بين اللفظين، لم يروه غيره، مع أنه لم يسندها إلا عن أبي العز، ولم يذكرها أبو العز في شيء من كتبه. (ينظر: النشر ٢/٤٣).

(٨) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الداجوني)، ثم صُحِّحَ في الهامش وكُتِبَ: (الحلواني).

والفتح: من طريق الداجوني عنه[١].

٢٩٤ ـ ....نآى الْإِسْرَاءُ[٢]: صِفِ. مَعْ خُلْفِ نُونِهِ. [وَفِيهِمَا][٣]: ضِفِ

٢٩٥ ـ رَوَى.............................. ....

ووافقهم على إمالة ألف: ﴿وَنَا[٤]﴾ [الإسراء: ٨٣].

الذي في سورة (**الإِسْرَاءُ**) ـ لا الذي في فصلت[٥] ـ.

المرموز إليه بصاد: (**صِفِ**)[٦]؛ أي: شعبة بلا خلاف[٧].

(**مَعْ خُلْفِ**) الطرق عنه.

في إمالة (**نُونِهِ**)؛ أي: نون ﴿وَنَا﴾[٨] الذي في الإسراء[٩].

فروى عنه: يحيى العليمي، والحمامي، وابن شاذان، عن أبي حمدون، عن يحيى بن آدم، عن شعبة؛ إمالتها مع الهمزة[١٠].

---

(١) وبه قطع صاحب المبهج لهشام من طريقيه. (ينظر: النشر ٤٣/٢).

(٢) ضُبِطَت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالهمز: (**الإِسْرَاءُ**)، بينما ضُبِطَت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف على الإطلاق: (**الإِسْرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وبه يستقيم وزن البيت.

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَفِهْمَا**)، وهو تصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط جميع النسخ ـ: (**وَفِيهِمَا**).

(٤) في الأصل مجردة من واو العطف.

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [٥١].

(٦) قال ابن الناظم ص (١٢٠): «(**صِفِ**)؛ من الوصف».

(٧) وانفرد صاحب المبهج، عن أبي عون، عن شعيب، عن يحيى عنه: بفتحه، وانفرد ابن سوار، عن النهرواني، عن أبي حمدون، عن يحيى عنه: بالإمالة في الموضعين، وتبعه على ذلك الشاطبي، وقراءة شعبة بالإمالة في هذه الكلمة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٣/٢ ـ ٤٤، وشرح منحة مولى البر ص (٧٦)).

(٨) في الأصل صحفت إلى: (نأتي)، وهو خطأ، وقد رُسِمَتْ في الأصل غير منسوقة بالواو، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٩) الآية: [٨٣].

(١٠) ينظر: النشر ٤٤/٢، والإتحاف ٢٧٥/١.

وروى سائر الطرق: عن شعيب، عن ابن آدم؛ فتحها، وإمالة الهمز فقط[١].

وأمَّا إمالة الهمزة في السورتين[٢] عن شعبة[٣]، وكذا الفتح له فيهما[٤]؛ فكلٌّ منهما انفرادة، ولذا لم يعرج عليه المصنف هنا، بل القصر على ما تقرر، وهو المشهور المقروء به[٥].

(وَ)أمال نون: ﴿وَنَـَٔا﴾[٦]، مع همزته.

(فِيْهِمَا)؛ أي: في السورتين؛ الإسراء[٧]، وفصلت[٨].

المرموز إليهم بقوله: **(ضِفِ)** **(رَوَى)**[٩]؛ أي: خلف عن حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وأما خلاد؛ فيميل الهمزة فقط.

قال ابن المصنف[١٠] **(ضِفِ)**؛ أي: انزل علينا ضيفاً، من ضفت الرجل إذا نزلت عليه ضيفاً».

---

(١) ينظر: النشر ٤٤/٢، والإتحاف ٢٧٥/١.

(٢) أي: سورة الإسراء، وسورة فصلت.

(٣) وهي طريق ابن سوار، عن النهرواني، عن أبي حمدون، عن يحي. (ينظر: النشر ٤٥/٢).

(٤) وهي طريق صاحب المبهج، عن أبي عون، عن شعيب، عن يحيى عنه. (ينظر: النشر ٤٥/٢).

(٥) فيصير لأبي بكر شعبة عن عاصم في إمالة هذه الكلمة أربع طرق؛ طريقان صحيحان يُقْرَأُ بهما، وهما: إمالة الهمزة في (سبحان) فقط، وإمالة النون والهمزة جميعاً في (سبحان) أيضاً، وطريقان لا يُقْرَأُ بهما؛ وهما: إمالة الهمزة فقط في (سبحان) و(فصلت) جميعاً، والفتح في الموضعين. (ينظر: النشر ٤٤/٢، والإتحاف ٢٧٥/١).

(٦) رسمت في الأصل غير منسوقة بالواو، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٧) الآية: [٨٣].

(٨) الآية: [٥١].

(٩) ويأتي **(رَوَى)** فعلاً؛ من الرواية، ومن (الرِواء) أيضاً على لغة، يقال: رَوَيْت من الماء، ورأيت منه؛ على القلب.

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٠).

٢٩٥ ـ ....وَفِيمَا بَعْدَ رَاءٍ[(١)]: حُطْ مَلَا خُـلْـفـاً[(٢)]................................

(**وَ**)وافق أهل (شفا) ـ أيضاً ـ.

(**فِي**) إمالة.

كل ألف (**مَا بَعْدَ رَاءٍ**) في فعل.

ك[(٣)]: ﴿ٱشْتَرَىٰ﴾ [التوبة: ١١١].

و﴿تَـرَىٰ﴾ [المائدة: ٨٠][(٤)].

و﴿أَرَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٨].

﴿فَأَرَاهُ﴾ [النازعات: ٢٠].

﴿يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧][(٥)].

﴿تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥].

﴿يَتَوَارَىٰ﴾ [النحل: ٥٩].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة بلا تنوين: (**رَاءِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الهمزة مع التنوين: (**رَاءٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**)، والثاني: بجر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وضُبِطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ رفع الفاء وكسرها مع التنوين، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خُلْفًا**)، (**خُلْفٍ**)، (**خُلْفٌ**).

(٣) هذه كاف التشبيه، حيث أخذ الشارح يضرب الأمثلة ويورد الشواهد للألف الواقعة بعد راء في فعل، أو اسم للتأنيث.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وموضع سورة يوسف: الآية [١١١].

أو اسم للتأنيث:

﴿بُشْرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦][١].

و﴿ذِكْرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩][٢].

و﴿أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧].

و﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٢][٣].

و﴿ٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣][٤].

و﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣][٥].

و﴿أُسَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥].

إمالة كبرى.

الإمام المرموز إليه بحاء: **(حُطْ)**؛ أي: أبو عمرو بلا خلاف عنه.

والراوي المرموز إليه بميم: **(مَلَا)** **(خُلْفاً)**؛ أي: ابن ذكوان، لكن بخلاف عنه[٦].

فأمال هذا الباب ـ أعني (الراء) ـ عنه: الصوري[٧].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وموضع سورة الحج: الآية [٢].
(٦) وقراءة ابن ذكوان بإمالة كل ألف بعد راء؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٤٠، وشرح منحة مولى البر ص (٧٥)).
(٧) وانفرد الكارزيني عن المطوعي عن الصوري بالفتح فخالف سائر الرواة عن الصوري. (ينظر: النشر ١/٤٠).

وفتحه عنه: الأخفش، إلا أنه اختلف عنه[١] في: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ كيف جاء، كما سيأتي.

وقوله: (حُطْ)؛ أي: احفظ[٢].

(مَلَا)؛ أي: جماعة أشرافاً[٣]، من مخالفتهم.

٢٩٥ ـ ....وَمَجْرَى[٤]: عُدْ............

(وَ)وافقهم.

على إمالة: ﴿مَجْرٜىٰهَا﴾ في هود[٥] إمالة كبرى.

المرموز إليه بعين: (عُدْ)؛ أي: حفص.

ولم يمل في القرآن الكريم إلا هذا الحرف؛ للأثر، وهو من العَوْد[٦].

٢٩٥ ـ ....وَأَدْرَى أَوَّلَا:

---

(١) أي: عن الأخفش، فأمالها ابن الأخرم، وهو الذي في التذكرة، والتبصرة، والهداية، والهادي، والكافي، والعنوان، والمبهج، وبه قرأ على الحسن وفتحه عنه النقاش، وهو الذي في تلخيص العبارات، والتجريد لابن الفحام، والغاية لابن مهران، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد. (ينظر: النشر ٤١/١).

(٢) واحْرُسْ، واكْلَأْ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٠)، ولسان العرب ٢٧٩/٧).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٠)، والمفردات ص (١٥٩)، ولسان العرب ١٥٩/١.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (مَجْرَى)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الميم: (مُجْرَى)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٥) الآية: [٤١].

(٦) يعني معنى قول الناظم: (عُدْ)؛ أي: عُدْ إلى إمالة هذا الحرف من هذا الباب. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٠)، والمفردات ص (٣٥١)، ولسان العرب ٣١٥/٣).

٢٩٦ ـ صِلْ[١]. وَسِوَاهَا، مَعْ[٢] يَا بُشْرَايَ[٣]: اخْتَلَفْ[٤]. وَافْتَحْ، وَقَلِّلْهَا، وَأَضْجِعْهَا: حَتَفْ

(وَ)وافقهم.

على إمالة: (﴿أَدْرَى﴾ أَوَّلَا) [١٨٣]؛ أي: أول ما وقع في القرآن العظيم؛ وهو: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم﴾؛ الذي في يونس[٥].

المرموز إليه بصاد: (صِلْ)[٦]؛ أي: شعبة بلا خلاف عنه[٧].

(وَ)أمَّا.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الصاد: (صِلْ)، والثاني: بضم الصاد: (صُلْ) وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون العين ـ كما نصَّ عليه الشارح ـ: (مَعْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح العين: (مَعَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بألف ممدودة بعد الراء، بعدها ياء مفتوحة: (يَا بُشْرَايَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وكذا هو الاختيار في نسخة رضوان العقبي وفيه نظر، والثاني: بألف مقصورة بعد الراء: (يَا بُشْرَى)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.
وقد نبَّه صاحب النسخة الحديثة من ضبط المتن على أن ضبط هذه الكلمة بالياء ضبط لا يستقيم به وزن البيت، وليس ذلك كذلك، وإنما حكم بذلك لأنه ضبط الكلمة التي قبلها بفتح العين، والصواب ضبطها؛ بالسكون.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للفاعل: (اخْتَلَفْ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالبناء للمفعول: (اخْتُلِفْ).

(٥) الآية: [١٦].

(٦) ومعنى قوله: (صِلْ)؛ أمر بالصلة، ويشمل كل ما أمر الله به أن يوصل؛ كصلة الرحم ونحوها.

(٧) وقراءة شعبة بإمالة: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ حيث وقع؛ وكلمة: ﴿يَٰبُشْرَىٰ﴾ [يوسف: ١٦]، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤١/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٦)).

﴿أَدْرَى﴾ (**سِوَاهَا**)؛ أي: غير الأولى المذكورة.

(**مَعْ**) بسكون العين.

﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ في يوسف(١).

فـ(**ـاخْتَلَفْ**) عن شعبة.

فروى عنه إمالة: ﴿أَدْرَى﴾؛ كافة المغاربة(٢).

وروى فتحها عنه: العراقيون(٣).

[وروى](٤) يحيى بن آدم عنه فتح: ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩] عن أكثر طرقه(٥).

وروى إمالتها عنه: يحيى العليمي من أكثر طرقه(٦).

(**وَافْتَحْ**)؛ أي: اقرأ بفتح: ﴿يَابُشْرَايَ﴾ [يوسف: ١٩]؛ فتحة خالصة.

(**وَقَلِّلْهَا**)؛ أي: أملها بين بين.

(**وَأَضْجِعْهَا**)؛ أي: أملها إمالة محضة.

---

(١) الآية: [١٩]، وقد رُسِمَتْ في الأصل بألف بعد الراء: (يا بشراي)؛ على قراءة غير (الكوفيين).

(٢) وهو الذي قطع به صاحب التيسير، والهادي، والكافي، والتذكرة، والتبصرة، والهداية، وتلخيص ابن بليمة، والعنوان، والتلخيص للطبري، وغيرها، وانفرد الشذائي بإمالتها عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام، كما رواها أبو الكرم في مصباحه. (ينظر: المصباح ١٠٢١/٣ ـ ١٠٢٢، والنشر ٤١/١، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٣٢١/٢).

(٣) وهو الذي في التجريد، والمبهج، والإرشاد، والكفايتين، والغايتين وغيرها، وذكره ـ أيضاً ـ في المستنير من غير طريق شعيب. (ينظر: النشر ٤١/١).

(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، ثم كُتِبَت في الهامش، وكُتِبَ عليها: (صح).

(٥) وهو رواية أبي العز عن العليمي. (ينظر: الكفاية الكبرى ص (٩٨)، والنشر ٤١/١).

(٦) وهو الذي قطع له به في: التجريد، والحافظ أبو عمرو الداني، والحافظ أبو العلاء، وأبو علي العطار، وسبط الخياط في كفايته، وغيرها. (ينظر: النشر ٤١/١).

للإمام المرموز إليه بحاء: **(حَتَفْ)**؛ أي: أبو عمرو البصري.

فله في هذه الكلمة ثلاثة أوجه:

١ ـ الفتح[١]؛ وهو الذي لم ينقل العراقيون سواه، وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء، وبه ورد النص عن أبي عمرو، من رواية السوسي، عن اليزيدي عنه.

٢ ـ والتقليل[٢]؛ وهو أحد الوجهين له في التذكرة[٣]، والتبصرة[٤].

٣ ـ والإضجاع[٥]؛ وهو رواية جماعة؛ كابن مهران[٦]، والهذلي[٧].

والثلاثة[٨] في الحرز ـ أيضاً ـ إذ قال[٩].

..........................وَكِـلَاهُـمَـا عَنِ ابْنِ الْعَلَا وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلَا

قال المصنف[١٠]: «إنَّ الفتح أصح رواية، والإمالة؛ أي: الكبرى أقيس على أصله ـ أي في الرائي ـ».

قال ابنه[١١] **(حَتَفْ)**؛ من الحَتْف، وهو الموت من غير قتل ولا ضرب، يشير إلى أنه قطع بالأوجه الثلاثة».

---

(١) وهو الذي قطع به في: التيسير، والكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، وغالب كتب المغاربة والمصريين، وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه. (ينظر: النشر ٤٠/١).

(٢) وحكاه أيضاً صاحب تلخيص العبارات. (ينظر: النشر ٤٠/١).

(٣) ينظر: التذكرة ٢٦١/١.

(٤) وقال في التبصرة: «والفتح أشهر». (ينظر: التبصرة ص (٢٤٠)).

(٥) قال ابن الوجيه الواسطي: «ولم ينقل الإمالة المحضة فيها لأبي عمرو سوى الأهوازي، وذكرها الشاطبيّ في قصيدته». (ينظر: الكنز ص (٩٠)).

(٦) ينظر: المبسوط ص (٥٧).

(٧) ينظر: الكامل ص (٣٣٢).

(٨) قال في النشر: «وبها قرأت». (ينظر: النشر ٤٠/١).

(٩) ينظر: حرز الأماني ووجه التهاني، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٧٧٦).

(١٠) ينظر: النشر ٤٠/١.

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢١).

٢٩٧ ـ وَقَلِّلِ[1] الرَّا[2] وَرُوْسَ[3] الْآيِ: جِفْ[4]. وَمَا بِهِ (هَا) غَيْرَ ذِي الرَّا يَخْتَلِفْ
٢٩٨ ـ مَعْ ذَاتِ يَاءٍ، مَعْ [أَرَاكَهُمْ][5] وَرَدْ ....

ثم بين أصل ورش فقال:

(وَقَلِّلِ)؛ أي: اقرأ بالتقليل.

(الرَّاءَ) في جميع ما ذكرت من ذوات الراء؛ في الأفعال، والأسماء.

(وَرُؤُسَ الْآيِ)؛ أي: ألفات رؤوس الآي في فواصل السور الإحدى عشر المتقدمة؛ سواء كانت:

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللامين؛ الأولى، والثانية، على الأمر: **(وَقَلِّلِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح اللامين؛ على الإخبار في الماضي: **(وَقَلَّلَ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الهمزة: **(الرَّا)**، والثاني: بالهمزة، ثم ياء ساكنة بعدها: **(الرَّائِيْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وضُبطت في أصل شرح الترمسيّ؛ بإثبات الهمزة على السطر: **(الرَّاءَ)**، فصار لهذه الكلمة في شرح الترمسي ضبطان؛ بالهمز: **(الرَّاء)**، وهو الذي يستقيم به وزن البيت عند ضبط الكلمة التي بعدها بلا همز، والوجه الثاني: بدون الهمز: **(الرَّا)**، وهو الذي يستقيم به وزن البيت عند ضبط الكلمة التي بعدها بالهمز.

(٣) اختلفت النسخ على وجهين؛ الأول: ـ وهي كذلك في المتن الذي على هامش الشرح ـ؛ بحذف الهمزة ثم واو ساكنة: **(رُوْسِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وعلى هذا الضبط فلا بد ـ في ضبط الشارح ـ من ضبط الكلمة التي قبلها بالهمزة المفتوحة؛ لئلا ينكسر البيت، والوجه الثاني في ضبط هذه الكلمة: ـ وهي كذلك في أصل الشرح ـ؛ بهمز الواو: **(رُؤوسِ)**، وخلافهم في هذه الكلمة مرتبط أيضاً بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الجيم: **(جَفْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الجيم: **(جِفْ)**. وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين، بينما لم تشكل الجيم في نسخة رضوان العقبي.

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(أَدرَاكَهُمْ)**، وهو تصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط جميع النسخ ـ: **(أَرَاكَهُمْ)**.

من ذوات الياء؛ نحو: ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠][1]، و﴿يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٣][2].

أو الواو، نحو: ﴿الضُّحَى﴾[3]، و﴿ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥].

المرموز إليه بجيم: **(جِفْ)**؛ أي: ورش من طريق الأزرق.

اتِّفَاقاً فيهما، إلا ما استثنى الآتي آنفاً.

وهو[4] بكسر الجيم؛ من (جَفَّ) الثوب (يَجِفُّ) بالكسر؛ يبس بعد البلِّ، وفيه شيء من أثر الرطوبة، ففيه إشارة إلى تلطف[5] الإمالة.

(وَ)لكن.

(مَا بِهِ هَاء)[6] مؤنث من رؤوس الآي.

(غَيْرَ ذِي الرَّاء)[7]؛ وذلك في النازعات، والشمس.

سواء كان:

واوياً؛ نحو: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، و﴿ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٩][8].

و﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، و﴿طَحَىٰهَا﴾ [الشمس: ٦].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١].

(٤) أي: معنى قول الناظم: **(جِفْ)**.

(٥) في شرح ابن الناظم: (تلطيف)، والكلام بحروفه في شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢١)).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة: **(هَا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الهمزة: **(هَاء)**.

(٧) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الهمزة بعد الألف: **(الرَّا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الهمزة بعد الألف: **(الرَّاء)**.

(٨) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [٤٦].

أو يائياً[(١)]؛ نحو: ﴿بَنَنهَا﴾ [النازعات: ٢٧][(٢)]، و﴿سَوَّنهَا﴾ [الشمس: ٧].

فإنه **(يَخْتَلِفْ)** أصحاب الطرق عن الأزرق.

فذهب جماعة: كصاحب العنوان[(٣)]، وفارس[(٤)]، والخاقاني[(٥)]، إلى إطلاق التقليل في ذلك كغيره[(٦)].

وذهب آخرون: كالمهدوي[(٧)]، و[مكي[(٨)]، وابن شريح[(٩)]][(١٠)]؛ إلى الفتح[(١١)].

ولا خلاف عن الأزرق في تقليل ما كان من ذلك رائياً[(١٢)]؛ وهو: ﴿ذِكْرَنهَآ﴾ [النازعات: ٤٣].

(مَعْ) اختلافهم عن الأزرق.

في تقليل **(ذَاتِ يَاءٍ)** في غير رؤوس الآي.

فقد اختلفوا عنه في اليائي؛ وهو كل ألف انقلبت عن الياء، أو رُدَّت

---

(١) وانفرد صاحب الكافي؛ ففرق في ذلك بين اليائي ـ فأماله بين بين ـ، وبين الواوي ففتحه. (ينظر: الكافي ص (٤٧)).

(٢) وموضع سورة الشمس: الآية [٥].

(٣) ينظر: العنوان ص (٦٠).

(٤) ينظر: النشر ٤٨/٢.

(٥) ينظر: النشر ٤٨/٢.

(٦) وهو أيضا مذهب: أبي عبدالله بن سفيان، وابني غلبون، وابن بليمة، وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن. (ينظر: النشر ٤٨/٢).

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٢٩٧).

(٨) ينظر: التبصرة ص (١٣٧).

(٩) ينظر: الكافي ص (٤٧).

(١٠) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (ومكي بن شريح)، وهو سهو وتصحيف. (ينظر: النشر ٤٨/٢).

(١١) وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسي، والذي عوَّل عليه الداني في التيسير هو الفتح. (ينظر: التيسير ص (١٨١)، والنشر ٤٨/٢).

(١٢) ينظر: النشر ٤٩/٢.

إليها، أو رُسِمَت بها، مما أماله حمزة، والكسائي، [أو انفرد به الكسائي][١]، أو أحد راوييه، على أي وزن كان[٢].

فذهب عنه[٣] جماعة: إلى التقليل في ذلك كله[٤].

وذهب آخرون عنه: إلى الفتح فيه[٥].

وهما صحيحان عنه[٦].

واتفقوا له على فتح:

﴿مَرْضَاتِي﴾ [الممتحنة: ١].

و﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧][٧].

و﴿مِشْكَاةٍ﴾[٨].

لكونهما واويين[٩].

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: الإتحاف ١/٢٦١.

(٣) يعني: عن الإزرق عن ورش.

(٤) فروى عنه إمالة ذلك كله بين بين: أبو طاهر بن خلف صاحب العنوان، وعبدالجبار الطرسوسي صاحب المجتبى، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وأبو القاسم خلف بن خاقان، وغيرهم، وهو الذي ذكره الداني في التيسير والمفردات وغيرهما، وانفرد صاحب المبهج بإمالة جميع ما تقدم عن قالون من جميع طرقه بين بين، فخالف جميع الناس. (ينظر: المبهج ص (١٩١)، والنشر ٢/٥٠).

(٥) فرواه عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبوه؛ أبو الطيب، وأبو محمد مكي بن أبي طالب، وصاحب الكافي، وصاحب الهادي، وصاحب الهداية، وصاحب التجريد، وأبو علي بن بليمة، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/٥٠).

(٦) نصَّ عليه في النشر، وقال: «وأطلق الوجهين له في ذلك: الداني في جامعه وغيره، وأبو القاسم الشاطبي، والصفراوي، ومن تبعهم». (ينظر: حرز الأماني، الأبيات (٣١٤ ـ ٣١٥)، والنشر ٢/٥٠).

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) من قوله تعالى: ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥].

(٩) قال في النشر: «هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا». (ينظر: النشر ٢/٥٠).

وكذا ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥][(١)].

عند الجمهور[(٢)]، وعليه العمل[(٣)].

وإنما أُمِيل ما أميل من الواوي؛ لكونه رأس آية[(٤)].

واتفق من روى الفتح عن الأزرق في اليائي على تقليل: ﴿رَءَا﴾ وبابه، فيما لم يكن بعده ساكن، وجهاً واحداً، إلحاقاً بذوات الراء؛ لأجل تقليل الراء قبلها[(٥)].

(مَعْ) أن اختلافهم.

في تقليل: ﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ﴾ في الأنفال[(٦)].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وكذا: ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، عند الجمهور، فإن فيها الفتح وجهاً واحدًا، كما نصَّ عليه في النشر، والإتحاف، وغيرهما. (ينظر: النشر ٥٠/٢، والإتحاف ٢٦٢).

(٣) قال في النشر ٥٠/٢: «وأمَّا: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من: ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، و﴿**الضُّحَىٰ**﴾، فأماله بين بين، وهو صريح العنوان، وظاهر جامع البيان، والجمهور على فتحه وجهاً واحداً، وهو الذي نأخذ به من أجل كون: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ واوياً، إنما أميل من أجل الكسرة»، وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة، الأبيات (٢١٧ ـ ٢١٨):

وَلَمْ يُقَلِّلْ وَرْشُهُمْ مَرْضَاةِ ... وَلَا كِلَاهُمَا وَلَا مِشْكَاةِ
وَلَا الرِّبَا وَلَا كِلَا أَنْصَارِي ... وَلَا فَلَا تُمَارِ وَالْجَوَارِيْ

قال في غيث النفع: «ذكر الداني وغيره أن جميع ما يميله الأخوان أو انفرد به (عليٌّ) يميله ورش إلا ثلاث كلمات؛ ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾، و﴿كِلَاهُمَا﴾، و﴿**مَرْضَاةِ**﴾، قلتُ: ويزاد رابعة؛ وهي: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فإن الصحيح والمعول عليه، ولم نقرأ بسواه، أن لورش فيه الفتح فقط، ووقعت هذه الكلمات في مواضع عديدة من القرآن، وقد نظمت ذلك كله فقلت:

مُمَالُ عَلِيٍّ وَحْدَهُ أَوْ وَحَمْزَةٍ ... أَمِلْهُ لِوَرْشٍ لَا نِزَاعَ مُزَلَّلَا
سِوَى أَرْبَعٍ وَهْيَ الرِّبَا وَكِلَاهُمَا ... وَمَرْضَاةِ مِشْكَاةٍ وَذَا حَيثُ أُنْزِلَا

(ينظر: جامع الخيرات ٤٨٩/٣، وغيث النفع ص (١٦٢)).

(٤) ينظر: النشر ٥٠/٢.

(٥) ينظر: النشر ٥١/٢.

(٦) الآية: [٤٣].

قد (وَرَدْ).

ففتحه بعضهم عن الأزرق[١].

لبعد ألفه عن الطرف.

وقلله عنه آخرون[٢].

وهما صحيحان عنه[٣].

ولم يقرأ الأزرق بالوجهين من ذوات الراء إلا هذا.

وقد تحصل مما تقدَّم:

أنَّ اليائي، غير: ذوات الراء، وغير باب: ﴿رَءَا﴾؛ للأزرق فيه ثلاث طرق[٤]:

الأولى: التقليل مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، فيها ضمير أو لا؛ وهو مذهب جماعة؛ كصاحب العنوان[٥]، وأبي الفتح[٦].

والثانية: التقليل في رؤوس الآي فقط، سوى ما فيه ضمير؛ فالفتح، وكذا ما لم [يكن][٧] رأس آية؛ وهو مذهب ابن غلبون[٨]، وجمهور المغاربة[٩].

---

(١) كصاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار الطرسوسي، وأبو بكر الأذفوي، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس. (ينظر: النشر ٤١/١).

(٢) كصاحب تلخيص العبارات، والتيسير، والتذكرة، والهداية، وقال: إنه اختيار ورش، وأنَّ قراءته على نافع بالفتح، وكذلك قال مكي، إلا أنه قال: وبالوجهين قرأت، وقال صاحب الكافي إنه قرأه بالفتح، قال: وبين اللفظين أشهر عنه. (ينظر: النشر ٤١/١).

(٣) نصَّ على ذلك في النشر، وقال: «وأطلق له الخلاف أبو القاسم الشاطبي، والوجهان صحيحان عن الأزرق». (ينظر: حرز الأماني ص (٢٦)، البيت رقم (٣١٤)، والنشر ٤١/١).

(٤) ينظر: النشر ٥١/٢، والاتحاف ٢٦٣/١.

(٥) ينظر: العنوان ص (٦٠).

(٦) ينظر: النشر ٥١/٢.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٨) ومكي في التبصرة. (ينظر: التبصرة ص (١٣٧)، والنشر ٥١/٢).

(٩) ينظر: النشر ٥١/٢.

الثالثة: التقليل مطلقاً؛ رؤوس الآي وغيرها، إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهذا ما في التيسير(١)، وهو مركب من الأولين.

وأما الفتح مطلقاً؛ فانفرادة لا يعول عليها، ولذا لم يعرج عليها في المتن كعادته(٢). وللأزرق في نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ خمسة أوجه(٣)، بالنظر إلى تثليث البدل، نظمها المصنف

(١) ينظر: التيسير ص (٤٦).

(٢) وكلُّ انفرادة لم يعرج عليها أو يذكرها في متن الطيبة فإنها انفرادة شاذة لا يُقْرَأُ بها، إلا ما كان من انفرادات الشطوي عن ابن وردان في الكلمات الأربع في سور الأعراف، والتوبة، والإسراء، سيأتي بيانها في مواضعها من السور الكريمة.
وأمَّا انفرادة صاحب التجريد ـ وهي التي ذكرها الشارح هنا ـ في الفتح مطلقاً عن الأزرق عن ورش فقد قال في النشر: «وانفرد صاحب التجريد عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي، ما لم يكن رائياً، سواء كان واوياً، أو يائياً، فيه "ها" أو لم يكن، فخالف جميع الرواة عن الأزرق»، وقيل: إن مذهب صاحب التجريد هو ظاهر كلام الشاطبي في الحرز حيث قال: «**وَلَكِنْ رؤوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا**»، ولكنَّ بعض شراح الشاطبية ـ كالسَّخاوي وأبي شامة وغيرهما ـ نصَّ على أن معنى قوله: «قَدْ قَلَّ فَتْحُها»؛ هو من التقليل بين بين وليس من قلة الفتح، قال في فتح الوصيد: «أي: فتحها فتحاً قليلاً؛ يعبر بذلك عن الإمالة اليسيرة»، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الكبرى المسمى (البدر المنير):

وَلَيْسَ سِوَى التَّجْرِيْدِ وَالْحِرْزِ فَاتِحاً ... رُؤُوساً وَسُلْطَانُ الْفَوَاصِلِ قَلَّلَا

(ينظر: النشر ٤٩/٢، والعلامة إبراهيم السمنودي سيرته وجهوده ص (١٩١)، وحرز الأماني، البيت رقم (٣١٥)، وفتح الوصيد ٢٩٢/١).

(٣) نصَّ عليها صاحب الإتحاف في كتابه، حيث قال:
الأولى: قصر البدل، والفتح في الألف؛ وهو طريق وجيز الأهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات، واختاره الشاطبي.
الثانية: التوسط في الهمزة، والفتح في الألف؛ طريق وجيز الأهوازي، وأحد طريقي تلخيص العبارات.
الثالثة: المد المشبع، مع الفتح، من كافي ابن شريح، وهداية المهدوي، وتجريد ابن الفحام، وتبصرة مكي.
الرابعة: المد المشبع، مع التقليل؛ من العنوان.
الخامسة: التوسط، مع التقليل، من التيسير، وبه قرأ الداني على ابن خاقان، وأبي الفتح. =

في قوله[(١)]:

كَآتَى لِوَرْشٍ افْتَحْ بِمَدٍّ[(٢)] وَقَصْرِهِ   وَقَلِّلْ مَعَ التَّوسِيطِ وَالْمَدِّ مُكْمِلَا
لِحِرْزٍ وَفِي التَّلْخِيصِ فَافْتَحْ وَوَسِّطَنْ   وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا

وإنما امتنع هذا السادس؛ أعني: قصر البدل مع التقليل؛ لأن كل من روى القصر فيه لم يرو التقليل[(٣)].

= وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة؛ التي هي طرق الكتاب، ومنع شيخنا العلامة المتقن (سلطان) ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ الطريق الثانية من طريق الحرز؛ وهي التوسط مع الفتح؛ معللاً لذلك بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري قال لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري، ثم ذكر البيتين اللذين نقلهما الشارح. (ينظر: الإتحاف ١/٢٦٣ ـ ٢٦٤).

(١) ذكر هذين البيتين صاحب الإتحاف في إتحافه، ولم أعثر عليهما في كتاب النشر، أو في أيٍّ من كتب ابن الجزري المطبوعة في القراءات وعلومها. (ينظر: الإتحاف ١/٢٦٤).

(٢) ضُبطت في الأصل: (**بِمَدِّهِ**)، وبه ينكسر وزن البيت، والصواب الذي أثبته، وهو الذي في الإتحاف وغيره.

(٣) وليس ذلك كذلك؛ فليس كلُّ من روى القصر في مد البدل لم يرو عنه التقليل في ذوات الياء، بل صح من طريق تلخيص ابن بليمة رواية القصر في مد البدل مع تقليل ذوات الياء على ما سأوضحه بإذن الله تعالى، ففي تحرير الشارح واختياره في هذه المسألة مراجعة ونظر، وهو في ذلك تابع لصاحب الإتحاف، واختيار الشارح هنا ـ أي: بأنها خمسة أوجه، مع رد وجه التقليل مع قصر البدل ـ هواختيار الشيخ الصفاقسيّ وبعض شيوخه، حيث قال في الغيث: «وكان شيخنا العلامة عليّ الشبراملسيّ يخبر أنَّ مشايخه يقرءون بها ـ بستة أوجه ـ وقرؤوا بها على مشايخهم، وأمعن هو ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ النظر فأسقط منها واحداً؛ وهو القصر على التقليل، فكان يقرأ بخمسة، والصحيح أنه لا يصح منها من طريق الشاطبية إلا أربعة، وهو القصر والطويل على الفتح، والتوسط والطويل على التقليل، ولم أقرأ على شيخنا من طريق الشاطبية إلا بها، وقرأ هو بذلك على شيخه سلطان بن أحمد المزَّاحي، والوجه الخامس إنما هو من طريق الطيبة، كما ذكره الشيخ سلطان في جواب الأسئلة»، وهو ـ أيضاً ـ اختيار صاحب الإتحاف، حيث قال: «وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة؛ التي هي طرق الكتاب، ومنع شيخنا العلامة المتقن (سلطان) ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ الطريق الثانية من طريق الحرز؛ وهي: التوسط مع الفتح؛ معللاً لذلك: بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري، =

. . . .

= قال لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري. . .الخ» ثم ذكر البيتين المنسوبين لابن الجزري، واللذين نقلهما الشارح، وهو أيضاً ـ مذهب الخليجي في حل المشكلات حيث قال: «ولا يتأتى تقليل ذات الياء على قصر البدل من جميع الطرق، وليس من طريق الحرز فتحها مع التوسط، بل هو من طريق النشر، نقل ذلك كله العلامة (سلطان)، قال صاحب الإتحاف: (وقوله: وقصر مع التقليل..الخ؛ تصريح بمنع الطريق السادس؛ وهو قصر البدل مع التقليل، فلا يصح من طريق الكتابين».

والصحيح الذي قرره المحررون: أنَّ وجه التقليل على قصر مد البدل للأزرق: وجه صحيحٌ مقروءٌ به؛ من طريق تلخيص ابن بليمة، وهو اختيار الإمام المتولي في الروض النضير ص (٥٨٣)، البيت رقم (٧٦٣):

وَقَلِّلْ مِنَ التَّلْخِيصِ ذَا الْيَا لِأَزْرَقٍ ... سِوَى مَا بِهِ هَا مِنْ رُؤُوسٍ تَنَزَّلَا

كما هو اختيار شيخنا الكبير الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيَّات في تنقيح فتح الكريم ص (٢٢)، البيت رقم (٥٢):

وَقَلِّلْ مِنَ التَّلْخِيصِ ذَا الْيَاءِ عِنْدَهُ ... سِوَى مَا بِهِ هَا مِنْ رُءُوسٍ تَنَزَّلَا

قال الشيخ الزيات في شرحه لهذا البيت: «ذكر ابن بليمة في تلخيصه للأزرق: التقليل في ذوات الياء مطلقاً، وفتح ما فيه هاء من رؤوس الآي، والقصر والتوسط في البدل. . .الخ».

كما هو اختيار شيخنا الكبير إبراهيم بن علي السمنودي في منظومة البدر المنير من جامع الخيرات ٥٧٢/٣، البيت رقم (٣٢٠)، وبمثله قال الشيخ الكبير عامر السيد عثمان في فتح القدير ص (٥٧)، البيت رقم (٦٦):

وَقَلِّلْ رُؤُوسِ الآيِ مَعْ كُلِّ ذَاتِ يَـا ... وَقَلِّلْ رُؤُوساً غَيْرَ مَا (هَا) بِهِ فَلَا

والنصُّ الذي في تلخيص ابن بليمة ص (٢٨) والذي يُعْتَمَدُ عليه في القراءة بوجه قصر البدل مع تقليل ذوات الياء هو قوله في التلخيص: «قَرَأَ وَرْش ـ يعني من طَرِيقِ الأَزْرَق ـ: جَمِيع ذَلِك ـ يُشِير إلى ذَوَات (الياء) ـ بَيْنَ اللفظين، إلا مَا كَانَ ذَلِك فِي سُورَةٍ أواخِرِ آيِها: (ها ألف) فَإِنَّهُ أخلَصَ الفَتح فِيهِ»، على أنَّ ابن الجزريّ ـ في النشر ـ قد نصَّ لابن بليمة بالفتح في ذوات الياء ـ مما ليس برأس آية ـ قولاً واحداً، بل إنه صرح: أنه لم يرو للملا، والصواب عكسه؛ أي: أنَّ له التقليل بين بين ـ فيما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية ـ قولاً واحداً لابن بليمة، وله في المد البدل: القصر والتوسط، فلعل ابن الجزري ـ كما أفاده الشيخ المحقق محمد تميم الزعبي ـ لم يطلع على النسخة التي فيها التقليل في ذوات الياء قولاً واحداً، وقد تبع ابن الجزري في ذلك ـ كما أشرت سابقاً ـ صاحب لطائف الإشارات، وصاحب الإتحاف ولم يعقب محققا إتحافه بشيء، وكذا الصفاقسي، ولم يعقب أيضاً محقق غيث النفع على اختيار =

وإذا اجتمع: البدل، واللين، وذو الياء؛ ففيه **[١٨٥]** للأزرق سبعة أوجه من طرق المتن، وخمسة من طرق الحرز، وقد أوضحته في: (تعميم المنافع)(١) [فراجعه](٢).

٢٩٨ - .... وَكَيْفَ فَعْلَى(٣)، مَعَ(٤) رُوسِ(٥) الْآيِ: حَدْ

٢٩٩ - خُلْفٌ(٦). سِوَى ذِي الرَّا...... ....

= الصفاقسي في هذه المسألة، **فالخلاصة**: أنَّ وجه التقليل على قصر مد البدل للأزرق وجهٌ صحيحٌ مقروءٌ به، وبالأوجه الستة كانت قراءتي على الشيخ محمد تميم الزعبي من قراءتي عليه ختمة كاملة بالقراءات العشر الكبرى، بمضمن كتابه العالي المسمى: "فتح المتعالي بالقراءات العشر العوالي"، قال الشيخ الزعبي: «وبالأوجه الستة كانت قراءتي على جميع من قرأت عليه من المشايخ في المدينة والشام ومصر، وهو الاختيار»، والله أعلم. (ينظر: النشر ٢/٤٩ - ٥٠، وغيث النفع ص (١٠٧ - ١٠٨)، والإتحاف ١/٢٦٤، وحل المشكلات ص (٤١)، ومتن طيبة النشر ص (٩٢)، البيت رقم (٣٩٨)، وفريدة الدهر ٢/٦٥ - ٦٦).

(١) في قراءة الإمام نافع، وهو أحد كتبه التي ألفَّها في مفردات القراءات، وهي مخطوطة كاملة واضحة، وموجودة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وقد تم تسجيلها كرسالة علمية لمرحلة الدكتوراه في جامعة أم القرى لعام (١٤٣٢هـ)، وللشارح - أيضاً - مفردة في قراءة أبي عمرو؛ تمَّ تحقيقها كرسالتين علميتين بجامعة أم القرى عام (١٤٣١هـ)، ومفردة في قراءة حمزة الزيات، ومفردة أخرى في قراءة ابن كثير، وهي مفقودة، وقد ذكرت جميع مؤلفاته في قسم الدراسة من هذا الكتاب.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش كتابة غير واضحة ويعلوها مسح، وما أثبتُّه مما فهمته من بقية الخط فيها، ودلالة السياق قبلها وبعدها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بفتح الفاء: (**فَعْلَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الفاء: (**فُعْلى**)، والثالث: بكسر الفاء؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فُعْلى**)، (**فَعْلى**)، (**فِعْلى**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: - وهو ظاهر شرح الترمسي هنا -: بفتح العين: (**مَعَ**)، والثاني: بسكون العين: (**مَعْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بحذف الهمزة ثم واو ساكنة: (**رُوْسِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالهمز: (**رُؤُوْسِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**).

ثم بين أصل أبي عمرو ـ في غير ذوات الراء ـ، فقال:

(وَ)قلل.

(كَيْفَ فَعْلَى)؛ يعني ألف التأنيث في (فعلى) كيف جاءت[١]، مما لم يكن رأس آية، ولا من ذوات الراء؛ كـ:

﴿نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧][٢].

و﴿رُؤْيَا﴾[٣].

و﴿سِيمَا﴾[٤]

وما أُلْحِقَ به من: ﴿يَحْيَى﴾، و﴿مُوسَى﴾، و﴿عِيسَى﴾[٥].

(مَعَ) تقليل.

ألفات (رُؤُسِ)؛ أي: فواصل.

(الْآيِ)، في السور الإحدى عشرة المتقدمة.

سواء اتصل بها هاء مؤنث أم لا، واوياً كان أو يائياً.

الإمام المرموز إليه بحاء: (حَدْ)؛ أي: أبو عمرو البصري.

والـ(ـحَدْ)؛ الحاجز بين الشيئين، ومنتهى الشيء، ويحتمل أنه فعل ماض؛ أي: جعل ذلك حدًّا لقراءته[٦].

---

(١) بضمِّ الفاء، أو بالفتح، أو بالكسر.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وقد رُسمت هذه الكلمة في الأصل بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٣) كيف جاء، سواء كان مضافاً إلى ياء المتكلم، أو إلى كاف الخطاب، أو معرفاً باللام، على ما سبق بيانه وضرب الأمثلة عليه.

(٤) كموضع سورة الفتح: الآية [٢٩]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) حيثما وردت في القرآن الكريم.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٢)، والمفردات ص (١٠٩)، ولسان العرب ١٤٠/٣.

وقوله: (**خُلْفٌ**)؛ أي: بخلاف عنه في ذلك.

فالتقليل في رؤوس الآي: هو الذي في الحرز(١)، وأصله(٢)، والتذكرة(٣)، وغيرها(٤)، وعليه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين(٥).

ثم اختلف هؤلاء عن أبي عمرو في (فعلى) مطلقاً(٦).

فذهب جمهورهم: إلى التقليل أيضاً.

وهو الذي في الحرز(٧)، وغيره(٨).

وذهب الآخرون منهم: إلى الفتح؛ وعليه أكثر العراقيين.

وهو الذي في العنوان(٩)، وغيره(١٠).

---

(١) قال في الحرز، البيت رقم (٣١٦):
وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ آيِ مَا … تَقَدَّمَ لِلبَصْرِي سِوى رَاهُمَا اعْتَلَا

(٢) ينظر: التيسير ص (٤٦).

(٣) ينظر: التذكرة ٢٥٩/١ ـ ٢٦٠.

(٤) كالتبصرة، والمجتبى، والعنوان، وإرشاد عبدالمنعم، والكافي، والهادي، والهداية، والتلخيصين، وغاية ابن مهران، وتجريد ابن الفحام من قراءته على عبدالباقي. قال في النشر: «وأجمعوا على إلحاق الواوي منها باليائي للمجاورة، وأجمعوا أيضاً على تقييد رؤوس الآي بالسور الإحدى عشرة المذكورة، إلا ما انفرد به صاحب العنوان بإطلاقه في جميع رؤوس الآي، وعلى هذا يدخل: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، و﴿وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [القتال: ١٩]، في هذا الإطلاق، وقد كان بعض شيوخنا المصريين يأخذ بذلك، والصواب تقييده بما قيده الرواة، والرجوع إلى ما عليه الجمهور». (ينظر: النشر ٥٢/٢).

(٥) ينظر: النشر ٥٢/٢.

(٦) مما لم يكن رأس آية، ولا من ذوات الراء. (ينظر: النشر ٥٢/٢).

(٧) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣١٦).

(٨) كالتيسير، والتبصرة، والتذكرة، والإرشاد، والتلخيصين، والكافي، وغاية ابن مهران، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، وقال في النشر: «وانفرد أبو علي البغدادي في الروضة بإمالة ألف: (فعلى) محضاً لأبي عمرو في رواية الإدغام، وليس ذلك من طرقنا، فإن رواة الإدغام في الروضة ليس منهم الدوري والسوسي». (ينظر: النشر ٥٢/٢ ـ ٥٣).

(٩) ينظر: العنوان ص (٦٠).

(١٠) والمجتبي، والهادي، والهداية، إلا أن صاحب الهداية خص من ذلك: ﴿يَحْيَىٰ﴾، =

وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين: فتح الباب لأبي عمرو من الراويتين؛ رؤوس الآي وغيرها.

مما (**سِوَى ذِي الرَّاء**) من ذلك، إذ لا خلاف في إمالة ذوات الراء لأبي عمرو.

وإلَّا: ﴿**بُشْرَايَ**﴾ [يوسف: ١٩]، كما تقدم(١).

وهو الذي في المستنير(٢)، والكامل(٣)، وغيرهما(٤).

فظهر مما تقرر: أن الخلاف في (فعلى) اليائي مفرع على تقليل رؤوس الآي، وأنه عن أبي عمرو فيها(٥) أكثر منه في (فعلى)، والفتح [عنه](٦) في (فعلى) أكثر منه في رؤوس الآي.

فإذا قُرِئَ له(٧) نحو قوله: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]؛ فالفتح في: ﴿مُوسَىٰٓ﴾، مع الفتح والتقليل في: ﴿أَلۡقَىٰ﴾؛

= و﴿**مُوسَى**﴾، و﴿**عِيسَى**﴾، الأسماء الثلاثة فقط، فأمالها عنه بين بين دون غيرها، وانفرد الهذلي بإمالتها من طريق ابن شنبوذ عنه إمالة محضة، وبين بين من طريق غيره، ولم ينص في هذا الباب على غيرها. وأجمع أصحاب (بين بين) على إلحاق اسم: ﴿**يَحْيَى**﴾، و﴿**مُوسَى**﴾، و﴿**عِيسَى**﴾، بألفات التأنيث. (ينظر: النشر ٢/٥٣).

(١) قال في النشر: «سوى ما تقدم من ذوات الراء، و﴿أَعۡمَىٰ﴾ [٧٢] الأول من (سبحان)، وباب ﴿**رَأَى**﴾، حسب لا غير»، فزاد الشارح هنا على كلام ابن الجزري موضع سورة يوسف: ﴿**بُشْرَايَ**﴾، ولم يستثن الموضع الأول في سورة الإسراء، ولا باب ﴿**رَأَى**﴾، ربما اعتدادًا بذكره له سالفاً. (ينظر: النشر ٢/٥٤).

(٢) ينظر: المستنير ١/ ٥١٦، ٥٣٣.

(٣) ينظر: الكامل ص (٣٣٠ ـ ٣٣١).

(٤) كالكفاية لأبي العز، والمبهج، والكفاية لسبط الخياط، والجامع لابن فارس، وغير ذلك من الكتب، وأشار الحافظ أبو العلاء إلى الجمع بين الروايتين في غايته. (ينظر: النشر ٢/٥٤).

(٥) الضمير يعود على: (رؤوس الآي).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨).

(٧) أي: لأبي عمروٍ.

لكونه رأس آية، والتقليل في: ﴿مُوسَىٰ﴾، مع التقليل في: ﴿أَلْقَىٰ﴾ وجهاً واحداً؛ بناء على ما تقرر[1]، تأمل.

٢٩٩ ـ ....وَأَنَّى، وَيْلَتَى يَا حَسْرَتَى: الْخُلْفُ طَوَى. قِيلَ[2]: مَتَى
٣٠٠ ـ بَلَى[3]، عَسَى، وَأَسَفَى: عَنْهُ نُقِلْ ....

واختلف هؤلاء الْمُطْلِقُون للتقليل عن أبي عمرو في سبعة ألفاظ؛ بيَّنَها في قوله:

(**وَ**﴿أَنَّىٰ﴾)[4]؛ الاستفهامية.

و﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ [هود: ٧٢][5].

و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦][6].

هذه الثلاثة[7] (**الْخُلْفُ**) في تقليلها.

للمرموز إليه بطاء: (**طَوَى**)؛ أي: الدوري عن أبي عمرو.

وعلى التقليل فيها: اقتصر صاحب التيسير[8]، وجماعة[9]، وتبعهم في الحرز[10].

---

(١) ينظر: الإتحاف ١/٢٦٧ ـ ٢٦٨.
(٢) في الأصل: (قبل)، وهو تصحيف.
(٣) في الأصل: (بل)، وهو تصحيف.
(٤) كموضع سورة البقرة: الآية [٢٢٣]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وموضع سورة الفرقان: الآية [٢٨]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) في الأصل كتبت مجردة من ياء النداء، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.
(٧) وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالفتح في هذه الكلمات الثلاث؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٥٣، ومنحة مولى البر ص (٧٧)).
(٨) ينظر: التيسير ص (٤٦).
(٩) وصاحب الكافي، وصاحب التبصرة، وصاحب الهداية، وصاحب الهادي. (ينظر: النشر ٢/٥٣ ـ ٥٤).
(١٠) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣١٧).

قال ابن المصنف[١]: «(طَوَى)؛ من الطيّ، وهو ضد النشر، وفيه إشارة إلى خفاء من ذكر الخلاف عنه في ذلك، يعني من جمع بين الوجهين له في كتاب، وأن كلًّا منها مشهور صحيح».

(قِيْلَ)؛ أي: قولاً مقبولاً.

﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤][٢].

و﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١][٣].

و﴿عَسَىٰ﴾ [النساء: ٨٤][٤]

و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤][٥].

هذه الأربعة (عَنْهُ)؛ أي: الدوري المذكور[٦].

(نُقِلْ) تقليلها.

بل عن أبي عمرو بكماله في بعضها.

ففي الإتحاف ما ملخصه[٧]: «فأمَّا: ﴿بَلَىٰ﴾، و﴿مَتَىٰ﴾؛ فروى تقليلهما[٨] [عنه][٩] من روايتيه: ابن شريح[١٠]، والمهدوي[١١]، وصاحب الهادي[١٢].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٢).
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) في الأصل كتبت مجردة عن ياء النداء، وقد أثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.
(٦) المذكور آنفاً في قول الناظم: (طَوَى).
(٧) ينظر: الإتحاف ٢٦٨/١ ـ ٢٦٩.
(٨) وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالتقليل في: ﴿بَلَىٰ﴾، و﴿مَتَىٰ﴾، و﴿عَسَىٰ﴾، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٣/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٧)).
(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(١٠) ينظر: الكافي ص (٤٦).
(١١) ينظر: شرح الهداية ص (٣٠٢).
(١٢) ينظر: النشر ٥٤/٢.

وأمَّا: ﴿عَسَى﴾؛ فقللها له كذلك: صاحب الهداية[١]، والهادي[٢]، ولكنهما لم يذكرا رواية السوسي من هذه الطرق.

وأمَّا: ﴿يَٰأَسَفَىٰ﴾[٣]؛ فروى تقليلها عن الدوري بلا خلاف: صاحب الكافي[٤]، والهداية[٥]، والهادي[٦]، ويحتمله ظاهر كلام الشاطبي[٧]، ونص الداني[٨] على فتحها له دون أخواتها[٩].

وروى فتح الألفاظ السبعة عنه من روايتيه: سائر أهل الأداء من المغاربة، وغيرهم[١٠].

والوجهان صحيحان[١١].

وظاهر النظم قصر الخلاف في تقليل: ﴿مَتَىٰ﴾، و﴿بَلَىٰ﴾، على رواية الدوري؛ لأنه سوَّى بينهما وبين باقي الألفاظ السبعة، وتقدم نقل تقليلها عن أبي عمرو من روايتيه جميعاً: عن ابن شريح[١٢] ومن معه[١٣]، وهو كذلك في النشر[١٤]،

---

(١) ينظر: النشر ٢/٥٣.
(٢) ينظر: النشر ٢/٥٣
(٣) وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالفتح في هذه الكلمة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٥٣، ومنحة مولى البر ص (٧٧)).
(٤) ينظر: الكافي ص (٤٧).
(٥) ينظر: النشر ٢/٥٤.
(٦) ينظر: النشر ٢/٥٤.
(٧) ينظر: حرز الأماني ص (٢٦)، البيت رقم (٣١٧).
(٨) ينظر: التيسير ص (٤٦).
(٩) وذكر مكي في التبصرة خلافاً للدوري عن أبي عمرو في هذه الكلمة. (ينظر: التبصرة ص (١٣٥ ـ ١٣٦))
(١٠) وبه قرأ الداني على أبي الحسن، والقراءة بالفتح في هذه الكلمات السبع للدوري عن أبي عمرو البصري، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٥٤).
(١١) كما نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٢/٥٤، والإتحاف ١/٢٦٩).
(١٢) ينظر: الكافي ص (٤٦).
(١٣) كصاحب الهادي، والمهدوي صاحب الهداية.
(١٤) قال في النشر: «وكلٌّ من: الفتح وبين اللفظين صحيح ثابت عن أبي عمرو من الروايتين المذكورتين، قرأت به، وبه آخذ». (ينظر: النشر ٢/٥٤).

خلافاً للنويري[١] التابع لظاهر النظم، فليعلم ذلك»[٢].

٣٠٠ ـ .... وَعَـنْ جَـمَـاعَـةٍ لَـهُ: دُنْـيَـا[٣] أَمِـلْ

(وَ)ثبت.

(**عَـنْ جَـمَـاعَـةٍ**)؛ أي: عند جماعة من أهل الأداء؛ منهم: ابن سوار[٤]، والقلانسي[٥]، والحافظ أبو العلاء[٦].

(**لَهُ**[٧]﴿**دُنْيَا**﴾ **أَمِلْ**)؛ محضاً.

فقد روى هؤلاء، عن بكر بن شاذان، وأبي فرج النهرواني، عن زيد، عن ابن فرح، عن الدوري، عن أبي عمرو: إمالة: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ حيث وقعت؛ إمالة كبرى[٨].

قال المصنف[٩]: «وهو صحيح، مقروء به من الطرق المذكورة».

قال ولده[١٠]: «فيكون في: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ للدوري عن أبي عمرو ثلاثة أوجه؛ الفتح، وإمالة بين بين، كما تقدم في (فعلى)، والمحض في هذا الموضع».

---

(١) حيث قال: «اختلف عن ذي طاء (**طَوَى**)؛ الدوري عن أبي عمرو في سبعة ألفاظ. . .الخ»؛ فقصر الخلاف فيها للدوري من روايته عن أبي عمرو دون السوسيّ. (ينظر: شرح النويري ٨٩/٣٢).

(٢) هنا نهاية نقل الشارح من الإتحاف، ولم يذكر ذلك الشارح أو يشير إليه. (ينظر: الإتحاف ٢٦٩/١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على قولين؛ الأول: مجردة من (أل) التعريف: (**دُنْيَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: مقرونة بـ(أل) التعريف: (**الدُّنْيَا**).

(٤) ينظر: المستنير ٥٢٨/١.

(٥) ينظر: الكفاية الكبرى ص (٩٧).

(٦) ينظر: غاية الاختصار ٢٩٠/١.

(٧) أي: دوري أبي عمرو المذكور آنفاً في قول الناظم: (**طَوَى**).

(٨) وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالإمالة المحضة في هذه الكلمة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٤/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٨)).

(٩) ينظر: النشر ٥٤/٢.

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٢ ـ ١٢٣) بتصرف يسير.

٣٠١ ـ حَرْفَيْ رَأَى: مِنْ صُحْبَةٍ لَنَا اخْتُلِفْ. وَغَيْرَ[(١)] أُوْلَى[(٢)]: الْخُلْفَ[(٣)] صِفْ. وَالْهَمْزَ[(٤)]: حِفْ

وأمال (**حَرْفَي** ﴿**رَأَى**﴾)؛ أي: الراء والهمز معاً، محضاً، إذا لم يكن بعد الهمز ساكن؛ نحو:

﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦].

﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠].

﴿رَءَاهُ﴾ [النمل: ٤٠][(٥)].

المرموز إليهم بقوله: (**مِنْ**[(٦)] **صُحْبَةٍ**[(٧)] **لَنَا**[(٨)] **اخْتُلِفْ**)؛ أي:

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على قولين؛ الأول: بنصب الراء: (**غَيْرَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الراء: (**غَيْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف: (**أُوْلَى**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط جميع النسخ الأخرى ـ؛ بـ(أل) التعريف، والنقل في الهمز: (**الُاوْلَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على قولين؛ الأول: بنصب الفاء: (**الْخلْفَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وجوَّزه النويري في شرحه حيث قال (٩١/٣): «ويجوز مراعاة لفظ: (صِفْ)، فينصب: (الْخُلْفَ)، والهمز مفعول»، والثاني: برفع الفاء: (**الْخلْفُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على قولين؛ الأول: بنصب الزاي: (**وَالْهَمْزَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: برفع الزاي: (**وَالْهَمْزُ**).

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وقوله: (**مِنْ**)؛ حرف جر يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، وهو أشهر معانيه، ومنه: سرت من المدينة.

(٧) وهي في اللغة: مصدر، أو جمع (صاحب)؛ كـ(فاره) و(فرْهَة)، وأصل إطلاقها كالـ(ـصحب)؛ لمن حصل له رؤية ومجالسة، ويطلق على من تَمَذْهَب بمذهب من مذاهب الأئمة؛ فيقال: أصحاب الشافعي، وأصحاب مالك، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه، واستصحبت الكتاب؛ حملتُه صُحْبَتي، واستصحبت الحال؛ تَمَكَّنْتُ منه بما كان ثابتاً، كأني جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة.

(٨) وقوله: (**لَنَا**)؛ تفيد الملكية والاستحقاق، هذا لنا؛ أي: هذا حقُّنا واستحققناه بعملنا. وقد تعرض الشارح لبيان معناها.

ابن ذكوان[١]، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة.

وهشام بخلاف عنه[٢].

فروى الجمهور عن الداجوني: أمالتها[٣].

وعن الحلواني: فتحها[٤].

والوجهان صحيحان[٥].

وقوله: **(لَنَا)**؛ أي: عندنا في كتبنا التي رويناها[٦].

(وَغَيْرَ) ﴿رَءَا﴾.

(الْأُولَى) في القرآن الكريم[٧].

(الْخُلْفَ)؛ أي: الخلاف في إمالة حرفيها.

عن المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**؛ أي: شعبة.

---

(١) وانفرد زيد عن الرملي عن الصوري: بفتح الراء، وإمالة الهمزة فيها. وانفرد صاحب المبهج عن الصوري: بفتح الراء، والهمزة. وانفرد صاحب المبهج، عن أبي نشيط، عن قالون: بإمالة الراء والهمزة جميعاً، وذلك عن طريق الشذائي عنه، فخالف سائر الرواة. (ينظر: غاية الاختصار ٢٧٤/١، والمبهج ص (٣٣٧)، والنشر ٤٥/٢).

(٢) وقراءة هشام بإمالة الراء والهمزة في: ﴿رَءَا﴾، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٥)).

(٣) وهو الذي في المبهج، وكامل الهذلي، ورواه صاحب المستنير، عن المفسر، عن الداجوني، وهذا هو المشهور عن الداجوني، وقطع به صاحب التجريد، عن الحلواني، من قراءته على الفارسي في السبعة، ومن قراءته على عبدالباقي في غير سورة النجم. وانفرد صاحب المبهج، عن أبي نشيط، عن قالون؛ بإمالة الراء والهمزة جميعاً، وذلك عن طريق الشذائي عنه، فخالف سائر الرواة. (ينظر: النشر ٤٥/٢).

(٤) وكذا روى الحافظ أبو العلاء، وأبو العز القلانسي، وابن الفحام الصقلي، وغيرهم عن الداجوني عنه. (ينظر: النشر ٤٥/٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٥/٢.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣).

(٧) وهي قوله تعالى: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦].

فأمال الحرفين معاً: يحيى بن آدم عنه[(١)].

وفتحهما[(٢)]: يحيى العليمي عنه[(٣)].

أمَّا الأولى وهي: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في الأنعام[(٤)]؛ فلا خلاف عنه في إمالة حرفيها.

(وَ)أمال.

(**الْهَمْزَ**) فقط ـ دون الراء ـ محضاً في الجميع.

الإمام المرموز إليه بحاء: (**حِفْ**)[(٥)]؛ أي: أبو عمرو بكماله.

وذكر في الحرز[(٦)]: الخلاف في إمالة الراء عن السوسي.

ولكن تعقبه المصنف[(٧)]: بأنه ليس من طرق هذا الكتاب[(٨)]، فضلاً

---

(١) وانفرد صاحب العنوان عن القافلّائي، عن الأصم، عن شعيب، عن يحيى في أحد الوجهين؛ بفتح الراء، وإمالة الهمزة. (ينظر: العنوان ص (٩١)، والنشر ٢/٤٥).

(٢) وانفرد صاحب الكامل بهذا عن أبي القاسم بن بابش، عن الأصم، عن شعيب، عن يحيى، وانفرد صاحب المبهج بالفتح في السبعة، عن أبي عون، عن شعيب، عن يحيى، وعن الرزاز، عن العليمي. (ينظر: المبهج ص (٣٣٧ ـ ٣٣٨)، والنشر ٢/٤٤).

(٣) وقراءة شعبة بالفتح في: ﴿رَءَا﴾ حيث وقعت، سوى الموضع الأول من سورة الأنعام المتفق على إمالته عنه؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٤٤، ومنحة مولى البر ص (٧٦ ـ ٧٧)).

(٤) الآية: [٧٦].

(٥) قال ابن الناظم: «(**حِفْ**)؛ من الحيف، وهو الجور، يريد المبالغة في الإمالة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٣).

(٦) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٦٤٨):

وَقَبلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ فِي صَفاَ يَدٍ ... بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا

(٧) قال في النشر: «وانفرد أبو القاسم الشاطبي: بإمالة الراء ـ أيضاً ـ عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه رُوِيَ عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير، بل ولا من طرق كتابنا أيضاً. نعم رواه عن السوسي صاحب التجريد، من طريق أبي بكر القرشي، عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا، وقول صاحب التيسير: وقد رُوِيَ عن أبي شعيب مثل حمزة لا يدل على ثبوته من طرقه، فإنه قد صرح بخلافه في جامع البيان». (ينظر: النشر ٢/٤٥).

(٨) أي: ليس من طرق كتاب النشر وطيبته.

عن طرق الحرز؛ لأن رواية ذلك عن السوسي من طريق أبي بكر [القرشي][1]؛ وهو ليس من طرق المتن، ولذا لم يعرج عليه هنا، وإن حكاه بـ(قيل)[2] آخر الباب[3].

وسيأتي[4] تقليل حرفي: ﴿رَءَا﴾ للأزرق.

وقرأه الباقون: بفتحهما.

فيصير لـ﴿رَءَا﴾ أربع قراءات:

١ ـ فتح الحرفين[5].

٢ ـ وتقليلهما[6].

٣ ـ وإضجاعهما[7].

٤ ـ وفتح الراء، وإمالة الهمز[8].

---

(١) ما بين المعكوفتين تصحفت في الأصل إلى (النرسي)، والتصويب من النشر، وهو: محمد محمد بن إسماعيل، أبو بكر، القرشي، مقرئ، حاذق ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن: السوسي، وروى القراءة عنه عرضاً: محمد بن علي بن الجلندا. (ينظر: النشر ٤٥/٢، وغاية النهاية ١٠٢/٢).

(٢) وهو قول الناظم في الطيبة، البيت رقم (٣٢٦):

وَقِيْلَ قَبْلَ سَاكِنٍ حَرْفَيْ رَأَى عَنْهُ وَ(را) سِوَاهُ مَعْ هَمْزِ نَأَى

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٧٦/١.

(٤) وذلك عند قول الناظم في الطيبة، البيت رقم (٣٠٢):

.. ..قَلِّلْهُمَا كُلًّا جَرَى

(٥) وهي قراءة: الأصبهاني عن ورش، وقالون، وابن كثير، وحفص، وأبي جعفر، ويعقوب، وهشام في أحد وجهيه، وشعبة في أحد وجهيه، في المواضع الستة؛ أي: سوى الموضع الأول من سورة الأنعام، فلا خلاف عنه في إمالته.

(٦) وهي قراءة الأزرق عن ورش.

(٧) وهي قراءة: ابن ذكوان، وحمزة، والكسائيّ، وخلف العاشر، وشعبة بلا خلاف عنه في الموضع الأول من سورة الأنعام، وأحد وجهيه في المواضع الستة الباقية، وأحد وجهي هشام.

(٨) وهي قراءة أبي عمرو براوييه.

٣٠٢ ـ وَذُو الضَّمِيرِ: فِيهِ، أَوْ (هَمْزٍ)(١) وَ(رَا):   خُلْفُ(٢) مُنًى. قَلِّلْهُمَا كُلًّا: جَرَى(٣)

(وَ)أَمَّا: ﴿رَءَا﴾.

(**ذَو الضَّمِيْرِ**)؛ أي: الذي فيه الضمير.

وهو ثلاث كلمات، في تسعة مواضع:

﴿رَءَاكَ ٱلَّذِينَ(٤) كَفَرُوٓاْ﴾ [الأنبياء: ٣٦].

و﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾؛ في النمل(٥)، والقصص(٦).

﴿رَءَاهُ﴾ معاً(٧) في النمل(٨)، وفي فاطر(٩)، والصافات(١٠)،

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذا الكلمة على قولين؛ الأول: بكسر الزاي مع التنوين: (**هَمْزٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الزاي مع التنوين: (**هَمْزٌ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذا الكلمة على قولين؛ الأول: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، والثاني: برفع الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذا الكلمة على قولين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**جَرَى**)، والثاني: بالألف الممدودة: (**جَرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) في الأصل: (الذي)، وهو تصحيف.

(٥) الآية: [١٠].

(٦) الآية: [٣١].

(٧) هكذا في الأصل، حيث جاء ما نصُّهُ: (﴿رَءَاهُ﴾ **معاً** في النمل...الخ)؛ وهي كذلك ـ أعني كلمة (معاً) ـ موجودة في كتاب الإتحاف بتحقيقيه، لكن باختلافٍ في رسم كلمة: (رآه)، حيث كتبت في كلا التحقيقين: (رآها) **معاً** في النمل..الخ) ـ ولم يعقب محققا الإتحاف عليها بشيء ـ، ولم أجد لوجود كلمة: (معاً) في الشرح أو في كتاب الإتحاف أيّ معنىً تدل عليه، ويبدو أنّ الشارح تبع صاحب الإتحاف في ذلك حيث نقل عنه، والذي يظهر أنَّ مكانها الصحيح هو عند قوله: ((رآها تهتز) معاً؛ في النمل، والقصص))، أو أن اللفظ المراد هنا هو: (رآه) أيضاً في النمل...الخ)، وذلك لتكرر وسبق ذكره لسورة النمل قريباً من هذا الموضع، فناسب التعبير بـ(أيضاً)، وهي هكذا في النشر، فقد قال في النشر: «و(رآه) في النمل أيضاً»، أما لفظة (معاً) هنا فإنها موهمة في فهم السياق، مع عدم تضمنها لمعنىً صحيح. (ينظر: النشر ٤٦/٢، والإتحاف ٢٧٦/١).

(٨) الآية: [٤٠].

(٩) الآية: [٨].

(١٠) الآية: [٥٥].

والنجم[١]، والتكوير[٢]، والعلق[٣].

فالإمالة (**فِيْهِ**)؛ أي: في الهمز فقط.

(**أَوْ**) الإمالة.

في: (**"هَمْزٍ" وَ "رَا"**) معاً.

(**خُلْفُ**) أهل الأداء.

عن المرموز إليه بميم: (**مُنًى**)[٤]؛ أي: ابن ذكوان.

فله ثلاثة أوجه[٥]:

الأول: إمالة الهمز فقط[٦]، وهو الذي رواه الجمهور، عن الصوري عنه.

الثاني: إمالة الراء، والهمز، معاً، وهو طريق جمهور المغاربة، وبعض المصريين، عن ابن ذكوان، واقتصر في التيسير[٧] عن الأخفش عليه.

---

(١) الآية: [١٣].

(٢) الآية: [٢٣].

(٣) الآية: [٧].

(٤) ومعنى قوله: (**مُنًى**)؛ جمع مُنْية، وهي ما يتمناه الإنسان.

(٥) ينظر: النشر ٤٦/٢.

(٦) وهو الذي لم يذكر أبو العز والحافظ أبو العلاء عنه سواه. (ينظر: غاية الاختصار ٢٧٧/١، والإرشاد ص (٨٦)، والنشر ٤٦/٢).

(٧) هكذا في الأصل، وبمثله قال صاحب الإتحاف، وبه قطع النويري وابن الناظم في شرحيهما، وتبعهما المنير السمنودي في شرحه، وهو موجود في النشر بنصِّهِ، فقول الشارح: «واقتصر في التيسير عن الأخفش عليه» يخالفه نصُّ التيسير، حيث قال الداني في التيسير بعد أن ذكر الإمالة لابن ذكوان ومن معه: «واستثنى النقاش عن الأخفش ما اتصل من ذلك بمُكَنًّى، نحو: (رءاك)، و(رءاها)، و(رءاه)، و(فرءاه)؛ بفتح الراء والهمزة فيه، وبذلك قرأت على الفارسي عنه، وكذا أقرأنيه ـ أيضاً ـ أبو الفتح، عن قراءته على عبدالباقي، عن أصحابه عنه، عن الأخفش».
وقال في جامع البيان: «روى النقاش عن الأخفش عنه، فيما قرأت على الفارسي عنه؛ بإمالة فتحة الراء والهمزة مع الاسم الظاهر، وبإخلاص فتحتها مع الاسم الْمُكَنَّى». =

الثالث: فتحهما معاً، وهي رواية جمهور العراقيين، وطريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه[(١)].

وقوله: **(قَلِّلْهُمَا)**؛ أي: اقرأ حرفي: ﴿رَءَا﴾؛ الراء والهمز معاً، بين بين[(٢)].

(كُلَّا)؛ أي: سواء كان ذا الضمير، أم لا، إذا لم يكن بعده ساكن.

للمرموز إليه بجيم: **(جَرَى)**؛ أي: ورش من طريق الأزرق عنه.

من الجري؛ وهو المرور سريعاً[(٣)]، فلم يتوقف في تقليلهما بسبب الخلاف.

= وقال الأزميري عند تحريره لقوله تعالى: (﴿رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [٣٦] من سورة الأنبياء في كتابه البدائع: «ذكر الداني في التيسير، وجامع البيان؛ فتحهما للنقاش، وذكر أبو العلاء في غايته فتحهما للأخفش، وإمالتهما للصوري، ولم يذكر فتح الراء مع إمالة الهمزة أصلاً، وذكر أبو العز في إرشاده فتحهما للأخفش وزيد عن الرملي، وفتح الراء مع إمالة الهمزة للشذائي عن الرملي»، ثمَّ قال: «فما ذكره في النشر مخالف لما في هذه الكتب، ونبه الأستاذ هنا، والشيخ في سورة (النجم)؛ مخالفة ما في النشر لما في التيسير، وسكتا عن مخالفته لما في جامع البيان، وغاية أبي العلاء، وإرشاد أبي العز؛ لأنهما لم يطَّلعا على الكتب الثلاثة، وهما معذوران»، ثم أنشد:

فَأَيّ جَوَادٍ لَمْ يَعْتَرِيهِ كَبْوَةٌ ... وَأَيُّ حُسَام لَم يُصِبْهُ فُلُولُ

وأراد الأزميري ـ على ما اصطلحه في كتابه البدائع ـ بالأستاذ؛ عبدالله بن محمد بن يوسف، المعروف بيوسف أفندي زاده، صاحب كتاب (الائتلاف)، ومراده بالشيخ؛ علي المنصوري.

وقد حرر هذه المسألة صاحب كتاب (منهج ابن الجزري في النشر) فأجاد وأفاد، وعنه نقلت وأفدت. (ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ١٣٣١/٢، والتيسير ص (٨٥ ـ ٨٦)، وغاية الاختصار ٢٧٧/١، وبدائع البرهان ص (٢٧ ـ ٢٨)، والإرشاد ص (٨٦)، والنشر ٤٦/٢، وشرح النويري ٩٤/٣، وشرح ابن الناظم ص (١٢٣)، والإتحاف ٢٧٧/١).

(١) ينظر: النشر ٤٦/٢.

(٢) ينظر: النشر ٤٦/٢.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٣)، والمفردات ص (٩٢)، ولسان العرب ١٤٠/١٤.

٣٠٣ ـ وَقَبْلَ سَاكِنٍ أَمِلْ لِلـ(ـرَّا): صَفَا فِـــيْ[1] ....

(**و**)أمَّا: ﴿رَءَا﴾.

إذا كان (**قَبْلَ**).

حرف (**سَاكِنٍ**).

وهو في ستة مواضع:

﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾.

﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾.

بالأنعام[2].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بفاء، ثم همزة ساكنة على نبرة: (**فِئْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وقد نصَّ الشارح الترمسي ـ هنا ـ في شرحه على معناه، وهو ظاهر كلام ابن الناظم وما قرره في شرحه، حيث قال ص (١٢٤): «من الفيء؛ وهو الرجوع، كأنه أمر بالرجوع إلى الصفا»، فدلَّ بتفسيره على اختياره في ضبطه، ولم ينوه محققا شرح ابن الناظم على ذلك بشيء بل ضبطوه كضبط الجماعة؛ أي: بفاء ثم ياء غير مهموزة: (**فِيْ**)، والثاني: بفاء ثم دال: (**فِدْ**)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، والمتن الذي على هامش النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، مع أنه ـ أي المنير السمنودي ـ ضبطها في ظاهر شرحه كضبط الجماعة: (**فِي**)، وضُبطت في النسخة الحديثة من المتن؛ بفاء، ثم ياء، ثم همزة على السطر: (**فِيءْ**)، وهو سبق قلم، والثالث: بفاء ثم ياء غير مهموزة: (**فِي**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فِئْ**)، (**فِدْ**)، (**فِي**).

ومما يجدر **التنبيه** عليه؛ هو أن ابن الناظم قد خالف اختياره ومنطوقه في ضبط هذه الكلمة ضبط المتن الذي على هامش شرحه، فصار له ضبطان؛ اختياره ومنطوق شرحه، وضبط المتن الذي على هامش شرحه، وقد تكرر هذا في شرحه كثيراً، ويثور هنا سؤال: هل اختلاف ضبط المتن الذي على هامش شرح ابن الناظم عن منطوق الشرح وكلام الشارح هو تصرف من المحققين، أم من النساخ، أم أنه اختيار للشارح ـ أي ابن الناظم ـ لبيان جواز الضبطين؟ على أن هذا التوجيه الأخير لا يستقيم في بعض المواضع ـ كما هنا ـ حيث إن الشارح قد صرح باختياره ووجَّهَه وعلله، والله أعلم.

(٢) الآيتين: [٧٧، ٧٨].

﴿رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [النحل: ٨٥].

﴿رَءَا [١٨٨] ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ [النحل: ٨٦].

﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ بالكهف(١).

و﴿رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ في الأحزاب(٢).

فـ(**ـأَمِلْ**)؛ أي: اقرأ بالإمالة الكبرى للراء فقط.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَفَا**)(٣) (**فِىْ**)؛ أي: شعبة، وخلف في اختياره، وحمزة.

واقرأه للباقين: بالفتح فيهما.

وأما ما ذكره في الحرز(٤) فسيأتي آخر الباب.

---

(١) الآية: [٥٣].

(٢) الآية: [٢٢].

(٣) يأتي اسما مقصوراً؛ جمع صفاة، وهو: الحجر الأملس، وممدوداً؛ وهو خلاف الكدر، وفِعْلاً من ذلك، ويأتي بمعنى؛ الخلاصة؛ وصفوة كل شيء خالصه؛ من صفوة المال، وصفوة الإخاء. (ينظر: الصحاح في اللغة، (باب صفا)، وشرح ابن الناظم ص (٢١)).

(٤) يريد بذلك ما حكاه الشاطبيّ من الخلاف في إمالة الهمزة عن أبي بكر شعبة، وأنه لا يصح عن شعبة هذا الوجه لا من الشاطبية، ولا من التيسير، بل ولا من طرق النشر، قال في حرز الأماني، البيت رقم (٦٤٨):

وَقَبلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ فِي صَفاَ يَدٍ ... خُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا

فائدة: قال ابن الجزري في النشر ما نصه: «وانفرد الشاطبي عن أبي بكر شعبة: بالخلاف في إمالة الهمزة أيضاً، وإمالة الهمزة عن أبي بكر شعبة: إنما رواه خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر حسبما نص عليه خلفٌ في جامعه، حيث سوَّى في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن، ونصَّ في مجرده ـ أي خلف راوي يحي بن آدم ـ عن يحيى عن أبي بكر الباب كله بكسر الراء، ولم يذكر الهمزة، وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهما، ونصَّ على ذلك في كتابه؛ السبعة، وخالفه سائرُ الناس، فلم يأخذوا لأبي بكر من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة، وقد صحح أبو عمرو الداني الإمالة فيهما؛ يعني من طريق خلف، حسبما نص عليه في التسيير، فحسب الشاطبي أن ذلك من طريق كتابه، فحكى فيه خلافاً عنه، =

و(**فِيءْ**)؛ من الفيء؛ وهو الرجوع، وكأنه أمر بالرجوع إلى الصفاء في المودة والألفة(١).

٣٠٣ ـ ....وَكَغَيْرِهِ: الْجَمِيعُ وَقَفَا(٢)

ثم ما تقرر إنما هو حال الوصل.

(**وَ**)أمَّا عند الوقف على: ﴿رَءَا﴾.

فـ(**كَغَيْرِهِ**).

الكلُّ (**وَقَفَا**)؛ يعني: أن كل القراء وقفوا على ما هو قبل الساكن، نحو: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، كما لو لم يكن قبل ساكن، نحو: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]؛ رجوعاً إلى الأصل فيه.

فيميل الراء والهمز معاً: ابن ذكوان، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة، وهشام، بخلاف عنهما.

ويميل أبو عمرو: الهمز فقط.

ويقللهما: الأزرق عن ورش.

وفتحهما وصلاً ووقفاً **الباقون** وهم؛ الأصبهاني عن ورش، وقالون، وابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب، وحفص، ـ رحمهم الله تعالى ـ.

= **والصواب**: الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق الشاطبية والتيسير، وأما من غير هذه الطرق: فإن إمالتهما لم تصح عندنا إلا من طريق خلف؛ حسبما حكاه الداني وابن مجاهد فقط، وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة، ولم يأخذ بسوى ذلك». (ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٦٤٨)، والنشر ٤٦/٢ ـ ٤٧ ـ بتصرف يسير ـ، والإتحاف ٢٧٨/١).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٤)، والمفردات ص (٣٨٩)، ولسان العرب ١٢٥/١ ـ ١٢٦.

(٢) قال الشيخ محمد تميم الزعبي في ضبطه لمتن الطيبة ص (٥٢): «ولو قال: (**وَجَمِيْعُهُمْ كَالْأُوْلَى وَقَفَا**) لأجاد، كما قاله الأزميري».

٣٠٤ ـ وَالْأَلِفَاتِ[١] قَبْلَ كَسْرِ[٢] (رَا)[٣] طَرَفْ كَـ: الدَّارِ، نَارٍ: حُزْ[٤] [تَفُزْ][٥] مِنْهُ اخْتَلَفْ

ثم بين إمالة الألف التي قبل الراء المكسورة المتطرفة، فقال:

(وَ)أمال محضاً.

(**الْأَلِفَاتِ**)؛ أي: كل ألف عين أو زائدة.

إذا كانت (**قَبْلَ كَسْرِ رَاء**)؛ أي: راء مكسورة.

(**طَرَفْ**)؛ أي في طرف.

(**كَـ**)[٦]:

﴿ٱلدَّارُ﴾ [الأنعام: ١٣٥][٧].

﴿نَارٌ﴾ [الأعراف: ١٢][٨].

و﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ [إبراهيم: ٤٨][٩].

و﴿ٱلْغَفَّٰرُ﴾ [غافر: ٤٢].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بكسر التاء: (**وَالْأَلِفَاتِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم التاء: (**وَالْأَلِفَاتُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بكسر الراء بلا تنوين: (**كَسْرِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الراء مع التنوين: (**كَسْرٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: مجردة عن (أل) التعريف: (**رَا**)، والثاني: مقرونة بـ(أل) التعريف: (**الرَّا**)، وهي انفرادة لشرح موسى جار الله.

(٤) ضُبطت في الأصل: (حر)، وهو تصحيف.

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**تَغْفِرْ**)، وهو تصحيف، بدليل أنها ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط جميع النسخ ـ: (**تَفُزْ**)، بل ونصَّ عليه الشارح في شرحه.

(٦) هذه كاف التشبيه، وما بعدها أمثلة لبيان ما هو بصدد شرحه؛ وهي: الألف التي قبل الراء المكسورة المتطرفة.

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿ٱلنَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٢٧][1].

﴿ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥].

﴿ٱلْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣].

﴿وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: ٤١][2]

﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥].

﴿أَنصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠][3]

﴿وَأَوْبَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠].

﴿وَأَشْعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠].

﴿آثارها﴾[4].

﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ [المائدة: ٤٦][5].

﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

﴿دِيَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥][6].

﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وموضع سورة غافر: الآية [٥٥].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) هكذا في الأصل، ولا يوجد مثلها في المصحف الشريف، وإنما تبع الشارح فيها صاحب الإتحاف، وهي كذلك ـ أيضاً ـ في كتاب النشر المطبوع، ولم يتعرض لها محققا الإتحاف بتصويب أو تعليق، وأغفله النويري في شرحه فلم يذكره مع أنه ذكر ونقل جميع الأمثلة الواردة في هذا الباب من كتاب النشر، ولكنَّ الصحيح أنَّ المراد بهذه الكلمة؛ هو قوله تعالى: ﴿ءَاثَارِهِمَا﴾ [الكهف: ٦٤]، ولكنها تصحفت في النشر المطبوع إلى: (آثارها)؛ كما حققه صاحب منهج ابن الجزري في مقابلته لنسخ النشر المخطوطة. (ينظر: النشر ٢/٥٥، والإتحاف ١/٢٧٠).

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

المرموز إليهم بأوائل هذه الكلمات:

(حُزْ تَفُزْ مِنْهُ)؛ أي: أبو عمرو، والدوري عن الكسائي، وابن ذكوان[(١)].

لكن **(اخْتَلَفْ)** عنه[(٢)] طريقاه.

فروى الصوري عنه: إمالة ذلك كله[(٣)].

وروى الأخفش عنه: الفتح[(٤)]؛ وعليه المغاربة.

وقوله:

(حُزْ)؛ من الحيازة؛ وهو الجمع[(٥)].

و**(تَفُزْ)**؛ من الفوز[(٦)].

فكأنه قال: اجمع العلم، تحصل دنياً وأخرى[(٧)].

---

(١) وقراءة ابن ذكوان بإمالة الألفات التي قبل الراء المتطرفة المكسورة، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٦)).

(٢) أي: عن ابن ذكوان، فيرجع إليه الضمير باعتبار أنه آخر مذكور في السياق.

(٣) قال في النشر: «وانفرد عنه أبو الفتح فارس بن أحمد فيما ذكره الداني في جامع البيان بفتح: ﴿ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فقط، نحو: ﴿لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣]، حيث وقع من لفظه، فخالف فيه سائر الناس عنه»، ولكنَّ صاحب منهج ابن الجزري في النشر استدرك على هذه الانفرادة، وقال: «قرأتُ باب الإمالة في كتاب الجامع فوجدت ما ذكره ابن الجزري من هذا الانفرادة منصوصاً عليه في جامع البيان، ومنسوباً إلى الأزرق عن ورش وليس عن ابن ذكوان»، والله أعلم. (ينظر: جامع البيان ٣٦٨/٢، والنشر ٥٥/٢، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٣٤٥/٢).

(٤) وانفرد بذلك صاحب العنوان عن حمزة، وكذلك رواه عن أبي الحارث، إلا أن روايته عن أبي الحارث ليست من طرق ابن الجزري ولا على شرطه، كما صرح به في النشر. (ينظر: النشر ٥٥/٢).

(٥) فـ**(حُزْ)**؛ فعل أمر؛ من حاز الشيء إذا صار في ملكه وحوزته. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٤)، ولسان العرب ٣٣٩/٥ ـ ٣٤٠).

(٦) وهو النجاة والظفر.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٤).

وقوله: **(مِنْهُ)**؛ أي: مما ذُكِرَ، أو الفوز[1].

٣٠٥ ـ وَخُلْفُ غَارٍ: تَمَّ.............. ....

وخرج عن ذلك الأصل[2] ثمانية؛ بينَّها في قوله:

(وَ)ثبت.

(خُلْفُ ﴿غَارٍ﴾)؛ أي: خلاف في إمالة[3]: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ في التوبة[4].

للمرموز إليه بتاء: **(تَمَّ)**؛ أي: الدوري عن الكسائي.

فرواها عنه: جعفر النصيبي[5].

وروى الفتح عنه: أبو عثمان الضرير، فخالف أصله المذكور.

٣٠٥ ـ ....وَالْجَارِ: تَلَا طِبْ خُلْفَ[6]...........................

(وَ)أمال محضاً.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٤).

(٢) يعني: أصل إمالة الألف التي قبل الراء المكسورة المتطرفة، والتي يميلها كلٌّ من: أبي عمرو، والدوري عن الكسائي، وابن ذكوان بخلف عنه.

(٣) قال في النشر: «وانفرد أبو علي العطار عن أبي اسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بإمالته بين بين، وكذلك انفرد صاحب التجريد به عن عبدالباقي بن فارس عن أبيه عن السامري عن الحلواني عنه، وانفرد أيضاً من قراءته على عبدالباقي المذكور في رواية خلاد فيه خاصة بذلك، وقد وافق في ذلك صاحب العنوان لو لم يخصص، وانفرد أبو الكرم عن ابن خشنام عن روح بإمالته فخالف فيه سائر الرواة عن روح». (ينظر: النشر ٥٦/٢ ـ ٥٧).

(٤) الآية: [٥٥].

(٥) وقراءة ابن ذكوان من طريق أبي جعفر النصيبي بالإمالة في: ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٥٥٠]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٦/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٤)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح الفاء: **(خُلْفَ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الفاء: **(خُلْفُ)**.

(**الْجَارِ**)؛ أي: قوله [١٨٩] تعالى: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾، الحرفين في النساء[١].

المرموز إليه بتاء: (**تَلَا**)[٢]؛ أي: الدوري عن الكسائي بلا خلاف عنه.

والمرموز إليه بطاء: (**طِبْ**)[٣]؛ أي: الدوري المذكور؛ لكن من روايته عن أبي عمرو[٤].

و(**خُلْفُ**) طرقه عنه:

فروى جماعة: الإمالة عنه[٥].

وروى الجمهور عنه: الفتح[٦]، فخالف أصله.

٣٠٥ ـ ....هَارٍ: صِفْ حَلَا[٧] رُمْ بِنْ مَلَا[٨]

---

(١) الآية: [٣٦].

(٢) ومعنى قوله: (**تَلَا**)؛ فعل ماض بمعنى: تَبِع أو قَرَأ، وقد تأتي اسماً أصله: (تلاء)، وهو الذمة، وإنما قُصر للوقف. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٤)).

(٣) قال ابن الناظم: «**طِبْ**»؛ أي: طب نفساً، أو كن طيباً)). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٤)).

(٤) وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالإمالة في: ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٦/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٤)).

(٥) وهي رواية ابن فرح عنه من طريق النهرواني، وبكر بن شاذان، وأبي محمد الفحام، من جميع طرقهم، والحمامى من طريق الفارسي، والمالكي، كلهم عن زيد عن ابن فرح، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية، والمستنير، وغيرها. (ينظر: النشر ٥٥/٢).

(٦) وروى عن قالون الفتح: أبو الحسن بن ذؤابة القزاز، وهي رواية المغاربة وعامة المصريين، وطريق أبي الزعراء عن الدوري، والمطوعي عن ابن فرح. (ينظر: النشر ٥٦/٢ ـ ٥٧).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الحاء، وفتح اللام بلا تنوين: (**حَلَا**)، والثاني: بضم الحاء، وفتح اللام مع التنوين: (**حُلاً**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بالألف المقصورة، وبضم الحاء، وفتح اللام مع التنوين: (**حُلًى**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حَلَا**)، (**حُلاً**)، (**حُلًى**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح الميم: (**مَلَا**)، =

٣٠٦ ـ خُلْفُهُمَا........................ ....

وأمال: ﴿هَارٍ﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ في التوبة(١).

المرموز إليهم بأوائل هذه الكلمات: (**صِفْ**(٢) **حَلَا رُمْ**(٣) **بِنْ**(٤) **مَلَا**)(٥)؛ أي: شعبة، وأبو عمرو، والكسائي، بلا خلاف عنهم، وقالون، وابن ذكوان.

(**خُلْفُهُمَا**)؛ أي: مع ثبوت خلاف عنهما(٦) فيه.

أمَّا قالون: فقرأ الداني(٧) بالإمالة له(٨) على فارس بن أحمد، وعليها المغاربة.

وبالفتح(٩): على أبي الحسن بن غلبون.

= وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الميم: (**مُلَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ). وتعني ـ على ضم الميم ـ جمع مُلأَة وهي الملحفة، وقد يكنَّى بها عن الحجة.

(١) الآية: [١٠٩].

(٢) قال ابن الناظم: «(**صِفْ**)؛ من الوصف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٠)).

(٣) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٤) (**بِنْ**)؛ فعل أمر؛ بمعنى: أظهر وأوضح وأبن.

(٥) قال في لسان العرب: «والملأُ: أَشْرافُ القوم، ووجُوهُهم، ورؤَساؤهم، ومُقَدَّمُوهم، الذين يُرْجَع إلى قولهم»، وما ذكره الشارح في معنى الملأ هو: من كلام الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٧١)، والمفردات في غريب القرآن ٤٧٣/١، ولسان العرب ١٥٨/١ ـ ١٥٩).

(٦) أي: عن قالون، وابن ذكوان، فالضمير يرجع إليهما باعتبار أنهما أخر مذكورين في سياق الكلام.

(٧) ينظر: جامع البيان ١٨٥/٢.

(٨) وروى عن قالون الإمالة: أبو الحسين بن بويان، وهو الذي لم تذكر المغاربة قاطبة عن قالون سواه، وقطع به الداني للحلواني في جامعه، وكذلك صاحب التجريد، والمبهج، وغيرهم. (ينظر: جامع البيان ١٨٥/٢، والنشر ٥٧/٢).

(٩) وهو الذي عليه العراقيون قاطبة، من طريق أبي نشيط، ورواه أبو العز، وأبو العلاء الحافظ، وأبو بكر بن مهران، وغيرهم، عن قالون من طريقيه. (ينظر: النشر ٥٧/٢).

وكلاهما صحيح عن قالون[(١)].

وأمَّا ابن ذكوان: فأمال عنه[(٢)] الصوري، وابن الأخرم عن الأخفش.

وفتحه عنه[(٣)]: الأخفش من طريق النقاش.

وهما صحيحان[(٤)].

والباقون ـ غير الأزرق عن ورش؛ لأن مذهبه سيأتي ـ: بالفتح.

قال في الاتحاف[(٥)]: «وأصل (هَارٍ)؛ (هاوِر) عند الأكثر، فَقُلِبَتْ قلباً مكانياً، فصار (هارو)، ثم أُعِلَّ إعلالَ (غاز)، بأن قلبت الواو ياء، ثم حذفت حركتها، ثم الياء؛ لالتقاء الساكنين، فإعرابه تقديري بكسرة مقدرة على الياء المقدرة»[(٦)].

قال ابن المصنف[(٧)]: «قوله: (تَمَّ)؛ أي نعمة[(٨)]؛ لأنه لم يختلف عنه

---

(١) نص عليهما جميعاً أبو عمرو الحافظ في مفرداته. (ينظر: النشر ٥٧/٢).

(٢) وبذلك قطع لابن ذكوان صاحب المبهج، وابن مهران، وصاحب التجريد، والعنوان، وابن شريح، ومكي، وابن سفيان، وابن بليمة، وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٥٧/٢).

(٣) وهو الذي قرأ به الداني على عبدالعزيز بن جعفر، وعليه العراقيون قاطبة من الطريق المذكورة. (ينظر: النشر ٥٧/٢).

(٤) ونص على الوجهين في جامع البيان، وأبو القاسم الشاطبي، وهو ظاهر التيسير. (ينظر: النشر ٥٧/٢).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢٧١/١.

(٦) وقيل: إن الكلمة لا قلب فيها ولا حذف، وأنَّ أصلها (هَوِر) أو (هَيِرَ)؛ بزنة (كتف)، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلب ألفاً حسب القاعدة المعروفة، قال في الدر المصون: «وهذا أعدل الوجوه؛ لاستراحته من ادِّعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف». (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٥٠٨/١، والدر المصون ١٢٥/٦ ـ ١٢٦).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٤).

(٨) هذه الكلمة وردت هكذا في الأصل، وهي خلاف نصّ كلام ابن الناظم، فنصّ كلامه في شرحه: «تم)؛ أي: انتهى»، فجعل معنى التمام؛ مجرد الانتهاء، بينما جعل الشارح هنا معنى التمام؛ بأنه تمام النعمة، فكأنه أخذ بمفهوم كلام ابن الناظم في هذه الكلمة دون منطوقه، وباقي كلام الشارح موافق لما هو موجود في شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٤)).

في غيره، و(**تَلَا**)؛ أصله (تلاء) ممدوداً، وهو الذمة، ويجوز أن يكون فعلاً؛ من التلاوة؛ أي: قرأ، و(**طِبْ**)؛ أي: طب ذمة أو خلاف هار؛ غير واقع في الهار»(١).

٣٠٦ ـ ....وَإِنْ تَكَرَّرْ(٢): حُطْ رَوَى. وَالْخُلْفُ: مِنْ فَوْزٍ...........

(**وَإِنْ تَكَرَّرْ**) الراء من هذا الباب.

بأن وقعت ألف التكسير بين راءين؛ الأولى مفتوحة، والثانية مجرورة؛ وهي ثلاثة أسماء:

١ ـ ﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ المجرورة(٣).

٢ ـ ﴿مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ١٣٠].

﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

٣ ـ ﴿مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ﴾ [ص: ٦٢].

فأمالها محضاً المرموز إليهم بقوله: (**حُطْ**(٤) **رَوَى**(٥))؛ أي: أبو عمرو، والكسائي، وخلفٌ في اختياره، بلا خلاف عنهم.

(**وَالْخُلْفُ**)؛ أي: الخلاف في إمالتها ثابت.

---

(١) وهذه الكلمات الثلاث؛ (**تَمَّ**)، و(**تَلَا**)، و(**طِبْ**)، وردت جميعها في البيت رقم (٣٠٥).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح التاء: (**تَكَرَّرْ**)، والثاني: بضم التاء: (**تُكَرَّرْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) حيث وقعت في القرآن الكريم.

(٤) قال ابن المصنف: «(**حُطْ**)؛ أي: حِطْهُ علماً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١١)).

(٥) ويأتي (**رَوَى**) فعلاً؛ من الرواية، ومن (الرِواء) أيضاً على لغة، يقال: رَوَيْت من الماء، ورأيت منه؛ على القلب.

للمرموز إليهما بقوله: (مِنْ[١] فَوْزٍ)[٢]؛ أي: ابن ذكوان[٣]، وحمزة[٤].

فلهما الفتح، والإمالة.

وسيأتي[٥] لحمزة: التقليل أيضاً.

٣٠٦ ـ ....وَتَقْلِيلٌ: جَوَى

٣٠٧ ـ لِلْبَابِ. جَبَّارِينَ، جَارِ: اخْتَلَفَا ....

ثم بين مذهب ورش، فقال:

(**وَتَقْلِيلٌ**)؛ أي: إمالة بين بين.

للمرموز إليه بجيم: (**جَوَى**)[٦]؛ أي: ورش من طريق الأزرق عنه.

(**لِلْبَابِ**)؛ أي: باب الألفات **[١٩٠]** قبل الراء المكسورة المتطرفة؛ سواء كانت مكررة، أو غير مكررة.

بلا خلاف عنه في ذلك، إلَّا: ﴿جَبَّارِينَ﴾، ﴿وَٱلْجَارِ﴾؛ كما ذكره بقوله: ﴿جَبَّارِينَ﴾؛ في المائدة[٧]، والشعراء[٨].

---

(١) وقوله: (**مِنْ**)؛ حرف جر يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، وهو أشهر معانيه، ومنه: سرت من المدينة.

(٢) وقوله: (**فَوْزٍ**)؛ اسمٌ، مصدر فاز، يقال: أحرز فوزاً؛ يعني: أحرز نجاحاً أو ظفراً.

(٣) وقراءة ابن ذكوان من طريق الصوري بالإمالة في ما تكررت فيه الراء، وكانت الثانية فيه مكسورة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٨/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٦)).

(٤) وقراءة حمزة براوييه بالإمالة في ما تكررت فيه الراء، وكانت الثانية فيه مكسورة، مع وجه الفتح فيها لخلاد؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٨/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٦)).

(٥) وذلك عند قول الناظم في البيت رقم (٣٠٧): «**وَافَقَ فِي التَّكْرِيرِ قِسْ خُلْفٌ ضَفَا**».

(٦) قال ابن الناظم: «(**جَوَى**)؛ مقصوراً: شدة الوجد، وممدوداً: الواسع من الأودية، والمقصور بالمعنى أشبه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٥)).

(٧) الآية: [٣٦].

(٨) الآية: [٢٢].

و﴿**جَارِ**﴾؛ أي: ﴿**الْجَارِ**﴾؛ في موضعي النساء[1].

(اخْتَلَفَا) عن ورش من طريق الأزرق.

أمَّا: ﴿جَبَّارِينَ﴾؛ فقلله له في: الكافي[2]، والتيسير[3]، والمفردات[4]، وبه قرأ الداني[5] على الخاقاني، وفارس بن أحمد.

وبالفتح: قرأ على ابن غلبون[6]، وهو الذي في: التذكرة[7]، والهادي[8]، والتبصرة[9]، والتجريد[10]، وغيرها.

وهما في الحرز[11].

قال المصنف[12]: «وبهما قرأت، وآخذ».

والباقون: بالفتح.

وأمَّا: ﴿**الْجَارِ**﴾[13] معاً، فاختلف عن الأزرق ـ أيضاً ـ.

فالتقليل له: من الكافي[14]، والتيسير[15]، والمفردات[16].

---

(١) الآية: [١٣٠].
(٢) ينظر: الكافي ص (٤٥).
(٣) ينظر: التيسير ص (٤٨).
(٤) ينظر: المفردات ص (١٨)، والنشر ٥٨/٢.
(٥) ينظر: جامع البيان ٣٦٨/١.
(٦) ينظر: جامع البيان ٣٦٨/١.
(٧) ينظر: التذكرة ٢٧١/١.
(٨) ينظر: النشر ٥٨/٢.
(٩) ينظر: التبصرة ص (١٣٧).
(١٠) ينظر: التجريد ص (٧١ ـ ٧٢).
(١١) ينظر: حرز الأماني، الأبيات (٣٢٤ ـ ٣٢٥).
(١٢) ينظر: النشر ٥٨/٢.
(١٣) وهي في المصحف الشريف: ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦].
(١٤) ينظر: الكافي ص (٤٥).
(١٥) ينظر: التيسير ص (٤٨).
(١٦) ينظر: النشر ٥٦/٢.

وقطع له بالفتح: صاحب الهداية(١)، والهادي(٢)، والتلخيص(٣)، وغيرهم.

وهما في الحرز(٤).

وكلاهما ـ كما ذكره المصنف ـ صحيح(٥).

قال في الاتحاف(٦): «وإذا جُمِعَ للأزرق قوله تعالى: ﴿وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]؛ فالمتحصل من الطرق المذكورة، مع ما تقدم في ذوات الياء: الفتح والتقليل في: ﴿الْجَار﴾، على كل من الفتح والتقليل في: ﴿ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾؛ فهي أربعة، لكن نقل الشيخ سلطان(٧) عن المصنف: أنه قرأ بالتقليل مع التقليل، وبالفتح مع الفتح، ونظيره: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]»(٨).

وإذا ابْتُدِئَ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، زادت الأوجه؛ باعتبار وجهي اللين، مع كل من تلك الأوجه، تأمل.

٣٠٧ ـ .... وَافَقَ فِي التَّكْرِيرِ: قِسْ خُلْفٌ(٩) ضَفَا

(١) ينظر: النشر ٢/٥٦.
(٢) ينظر: النشر ٢/٥٦.
(٣) ينظر: تلخيص العبارات ص (٢٩).
(٤) ينظر: حرز الأماني، الأبيات (٣٢٤ ـ ٣٢٥).
(٥) ينظر: النشر ٢/٥٦.
(٦) ينظر: الإتحاف ١/٢٧١.
(٧) الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل أبو العزائم المزَّاحي المصريّ، شيخ الإقراء في وقته بمصر، ولد سنة ٩٨٥هـ، وتوفي سنة ١٠٧٥هـ، أخذ عن: محمد حجازي الواعظ، وسيف الدين بن عطاء الله، وأخذ عنه: أحمد بن محمد البنَّا؛ صاحب الإتحاف، وشمس الدين المنوفيّ، وعلي بن سليمان المنصوري، وغيرهم، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٣/١٠٨، والحلقات المضيئات ١/٢٩٣).
(٨) هنا نهاية كلام صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١/٢٧١).
(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، =

و(**وَافَقَ**) ورشاً من طريق الأزرق.

(**فِي**) تقليل الراء.

ذات (**التَّكْرِيْرِ**)؛ أي: المتكررة[(١)]؛ نحو: ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ المجرورة[(٢)].

المرموز إليهما بقوله: (**قِسْ خُلْفٌ ضَفَا**)؛ أي: خلاد بخلاف عنه، وخلف عن حمزة بلا خلاف.

وتقدم لحمزة بكماله: الخلاف في الإمالة الكبرى [للمكررة.

وتوضيح ما في المقام أنَّه اختلف عن حمزة:

فروى الإمالة الكبرى][(٣)] عنه من روايتيه: جماعة؛ وهو الذي في: الجامع[(٤)]، والعنوان[(٥)]، والمبهج[(٦)]، وغيرها[(٧)].

ورواها عنه من رواية خلف فقط: جمهور العراقيين[(٨)].

وقطعوا لخلاد: بالفتح[(٩)].

= والثاني: بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بفتح الفاء بلا تنوين: (**خُلْفَ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خُلْفًا**)، (**خُلْفٌ**)، (**خُلْفَ**).

(١) وذلك في الكلمات الثلاث التي ذكرها الشارح أنفاً؛ ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ المجرورة، حيث وقعت في القرآن الكريم، و﴿مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ١٣٠]، و﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، و﴿مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢].

(٢) حيث وقعت في القرآن الكريم.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ينظر: جامع البيان ١/٣٦٥.

(٥) ينظر: العنوان ص (٦٢).

(٦) ينظر: المبهج ص (٢٠٢).

(٧) كتلخيص أبي معشر، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، ولم يذكره في التيسير. (ينظر: النشر ٢/٥٩).

(٨) ينظر: النشر ٢/٥٩.

(٩) كأبي العز، وابن سوار، والهذلي، والهمداني، وابن مهران، وأبي الحسن بن فارس، وأبي علي البغدادي، وأبي القاسم بن الفحام من قراءته علي الفارسي. (ينظر: النشر ٢/٥٩).

وروى التقليل عنه من الروايتين: جمهور المغاربة، والمصريين، وهو الذي في الحرز[١]، وأصله[٢]، وغيرهما[٣].

فحصل لخلاد ثلاثة أوجه: المحضة، والتقليل، والفتح.

ولخلف وجهان: المحضة، والتقليل، فقط.

وقرأه الباقون ـ غير أبي عمرو، وابن ذكوان في أحد وجهيه[٤] ـ: بالفتح.

وبه[٥] قراءة ابن ذكوان في وجهه الأخر.

قال ابن المصنف[٦] في قوله: «**(قِسْ)**؛ من القياس، وهو التقدير، و**(ضَفَا)** **[١٩١]**؛ كَثُرَ؛ يشير إلى كثرة رواة بين بين عنهما».

٣٠٨ ـ وَخُلْفُ قَهَّارِ الْبَوَارِ: فُضِّلَا ....

(وَخُلْفُ)؛ أي: خلاف الطرق.

في تقليل ﴿**قَهَّارِ**﴾؛ أي: لفظ: ﴿**قَهَّارِ**﴾ حيث وقع[٧].

و﴿ٱلْبَوَارِ﴾ في إبراهيم[٨].

للإمام المرموز إليه بفاء: **(فُضِّلَا)**[٩]؛ أي: حمزة.

---

(١) ينظر: حرز الأماني ص (٢٧)، البيت رقم (٣٢٦).

(٢) ينظر: التيسير ص (٤٩).

(٣) كالهداية، والتبصرة، والكافي، وتلخيص العبارات، والهادي، والتذكرة، وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن. (ينظر: النشر ٢/٥٩).

(٤) فأما ابن ذكوان؛ فروى عنه الإمالة: الصوري، وروى عنه الفتح: الأخفش، وانفرد صاحب العنوان عنه بين بين فخالف سائر الرواة. (ينظر: النشر ٢/٥٩).

(٥) أي: بالفتح.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٥).

(٧) سورة إبراهيم: الآية [٤٨]، وسورة غافر: الآية [١٦].

(٨) الآية: [٢٨].

(٩) ومعنى قوله: **(فُضِّلَا)**؛ من الفضل؛ وهو الزيادة.

أي: رجح؛ لأنه رجح بين الطرق[1].

فقد قللهما له: جميع المغاربة، وهو الذي في الحرز[2]، وأصله[3]، والكافي[4]، والهادي[5]، وغيرها[6].

وروى فتحها له[7]: العراقيون قاطبة، وهو الذي في الإرشاد[8]، والغايتين[9]، والتجريد[10]، وغيرها[11].

والباقون: على ما تقدم في أصولهم.

٣٠٨ ـ .... تَوْرَاةَ: جُدْ. وَالْخُلْفُ: فَضْلٌ بُجِّلَا

وقلَّلَ ﴿**تَوْرَاةَ**﴾؛ أي: كلمة: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ حيث أتت[12].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٥).
(٢) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٢٥).
(٣) ينظر: التيسير ص (٤٩).
(٤) ينظر: الكافي ص (٤٥).
(٥) ينظر: النشر ٥٩/٢.
(٦) كالتبصرة، والهداية، وتلخيص العبارات، وغيرها، وانفرد أبو معشر الطبري عن حمزة في روايتيه بإمالتهما محضاً، وكذا أبو علي العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عنه، وقد نصَّ ابن الجزري في التقريب ص (٦٢) على أن أبا معشر قد انفرد بما انفرد به في تلخيصه، ولعله أراد جامعه وليس تلخيصه؛ إذ ليس في التلخيص المطبوع نص في ذلك، أو لعل النسخة المطبوعة من التلخيص شابها شيء من النقص أو السقط، نبَّه على ذلك صاحب كتاب منهج ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ٥٨/٢، ومنهج ابن الجزري ١٣٥٠/٢).
(٧) وقراءة حمزة بالفتح في كلمتي: ﴿ٱلْقَهَّارِ﴾ حيث وقع، و﴿ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٨/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٨)).
(٨) ينظر: الإرشاد ص (٣٥ ـ ٣٨).
(٩) ينظر: غاية الاختصار ٢٩٨/١ ـ ٢٩٩، وغاية ابن مهران ص (٥١ ـ ٥٢).
(١٠) ينظر: التجريد ص (١٧٠).
(١١) كالمستنير، والجامع، والتذكار، والمبهج، والكامل، وغيرها. (ينظر: النشر ٥٨/٢).
(١٢) سورة آل عمران: الآيات [٣، ٤٨، ٥٠، ٦٥، ٩٣]، وسورة المائدة: الآيات [٤٣، ٤٤، ٤٦، ٦٦، ٦٨، ١١٠]، وسورة الأعراف: الآية [١٥٧]، وسورة التوبة، الاية [١١١]، وسورة: الفتح: الآية [٢٩]، وسورة الصف: الآية [٦]، وسورة الجمعة: الآية [٥].

المرموز إليه بجيم: **(جُدْ)**[١]؛ أي: ورش من طريق الأزرق.

وسيأتي في المتن إمالتها محضة للأصبهاني[٢] مع بقية المميلين.

(وَالْخُلْفُ) في تقليل: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ حيث أتت.

للمرموز إليهما بقوله: **(فَضْلٌ)**[٣] **بُجِّلَا)**[٤]؛ أي: حمزة، وقالون.

فالتقليل لحمزة؛ رواية جمهور المغاربة، وهو الذي في الحرز[٥]، وغيره[٦].

والوجه الآخر له: الإمالة المحضة، كما سيأتي في المتن[٧].

وأمَّا قالون؛ فالتقليل له: من رواية المغاربة، وجماعة من غيرهم؛ وهو الذي في الكافي[٨]، وغيره[٩]، وبه قرأ الداني عن أبي الحسن[١٠].

والوجه الآخر له: الفتح؛ إذ لم يذكر مع المميلين فيما بعد، وهو رواية العراقيين، وهي التي في الكفايتين[١١]، وغيرهما[١٢].

---

(١) قال ابن الناظم: «**(جُدْ)**؛ من الجود، يعني جد في تلطيف ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٥).

(٢) وذلك عند قوله في الطيبة، البيت رقم (٣٢٢): «**وَغَيْرُهَا لِلْأَصْبَهَانِي لَمْ يُمَل**».

(٣) قال ابن الناظم: «**(فَضْلٌ)**؛ أي: زيادة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٥)).

(٤) قال ابن الناظم: «وقوله: **(بُجِّلَا)**؛ أي: عُظِّمَ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٥)).

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٥٤٦).

(٦) كالتذكرة، وإرشاد عبدالمنعم، والتبصرة، والهداية، والهادي، وتلخيص ابن بليمة، والكافي، والتيسير، والعنوان، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وعلى أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبدالله بن الحسين السامريّ. (ينظر: النشر ٦١/٢).

(٧) عند قول الناظم في الطيبة، البيت رقم (٣٢١): «**تَوْرَاةَ مِنْ شَفَا حَكِيْماً مَيَّلَا**».

(٨) ينظر: الكافي ص (٧٥).

(٩) كالهادي، والتبصرة، والتذكرة، والتلخيصين، والهداية، وغيرها، وهو ظاهر التيسير. (ينظر: النشر ٦١/٢).

(١٠) وقرأ به أيضاً على شيخه أبي الفتح. (ينظر: جامع البيان ٧١/٢).

(١١) أي: الكفاية الكبرى لأبي العز القلانسي، والكفاية في الست لسبط الخياط. (ينظر: الكفاية الكبرى ص (١٣٨)، والنشر ٦١/٢).

(١٢) كالإرشاد، والغايتين، والتذكار، والمستنير، والجامع، والكامل، والتجريد، وغيرها، =

وهما في الحرز[1]، وغيره[2].

٣٠٩ ـ وَكَيْفَ كَافِرِينَ: جَادَ......... ....

(**وَ**)قلل.

(**كَيْفَ** ﴿**كَافِرِينَ**﴾)؛ أي: لفظ ﴿كَٰفِرِينَ﴾[3] كيف أتى بالياء؛ جرًّا، ونصباً، بـ(ـأَلْ)، وبدونها.

المرموز إليه بجيم: (**جَادَ**)[4]؛ أي: ورش من طريق الأزرق.

وهذا آخر ما ذكر في التقليل من قوله: (**وَتَقْلِيْلُ جَوَى**).

٣٠٩ ـ ....وَأَمِــلْ: تُبْ حُزْ مُنًى[5] خُلْفٍ[6] غَلَا. وَرَوْحُ: قُلْ

٣١٠ ـ مَعْهُمْ بِنَمْلٍ..................... ....

ثم قال المصنف: (**وَأَمِلْ**)؛ أي: اقرأ لفظ: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[7]؛ بالإمالة الكبرى.

= وبه قرأ الداني على أبي الفتح أيضاً، عن قراءته على عبدالباقي بن الحسن؛ يعني من طريق أبي نشيط، وهي الطريق التي في التيسير. (ينظر: النشر ٦١/٢).

(١) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٥٤٦).

(٢) كالإعلان للصفراوي. (ينظر: النشر ٦١/٢).

(٣) سورة البقرة: الآية [١٩]، وغيرها.

(٤) ومعنى قوله: (**جَادَ**)؛ فعل ماض بمعنى: صار جيداً، وجاد فلان؛ أتى بجيد الفعل أو القول.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بالألف المقصورة، وفتح النون مع التنوين: (**مُنًى**)، والثاني: بالألف الممدودة، مع فتح النون بلا تنوين: (**مُنَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بكسر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**)، والثالث: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خُلْفٌ**)، (**خُلْفًا**)، (**خُلْفٍ**).

(٧) كيف أتى بالياء؛ جراً، ونصباً، بـ(أل)، وبدونها، وحيث وقع في الكتاب العزيز.

فقد أماله كذلك المرموز إليهم بقوله: (**تُبْ**[١] **حُزْ**[٢] **مُنًى**[٣] **خُلْفٍ غَلَا**[٤])؛ أي: الدوري عن الكسائي، وأبو عمرو، بلا خلاف عنهما.

وابن ذكوان بخلاف عنه.

فالإمالة[٥]: من طريق الصوري[٦].

والفتح: من طريق الأخفش[٧].

ورويس؛ أحد راويي يعقوب، بلا خلاف عنه ـ أيضاً ـ.

(**وَرَوْحُ**)؛ راوي يعقوب الآخر.

(**قُلْ**) إنه.

(**مَعْهُمْ**)؛ أي: مع هؤلاء المميلين، في إمالة: ﴿كَٰفِرِينَ﴾.

الذي (**بِنَمْلٍ**)؛ أي: قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣].

فلا خلاف حينئذٍ عن يعقوب في إمالته مع المميلين.

٣١٠ ـ ....وَالثُّلَاثِي فُصِّلَا[٨]: **فِي خَافَ، طَابَ، ضَاقَ، حَاقَ، زَاغَ. لَا**

(١) ومعنى قوله: (**تُبْ**)؛ فعل أمر بمعنى: طلب المسارعة بالتوبة، وهي الإنابة إلى الله وترك المعاصي.
(٢) ومعنى قوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر؛ من حاز الشيء إذا صار في ملكه وحوزته.
(٣) ومعنى قوله: (**مُنًى**)؛ جمع مُنْية، وهي ما يتمناه الإنسان.
(٤) ومعنى قوله: (**غَلَا**)؛ من الغلاوة، وهي: ارتفاع القيمة والمكانة، وتأتي بمعنى الغليان؛ ومنه غليان القدر، وتكون اسماً؛ (غلاء)، ثم قُصر للوقف.
(٥) وقراءة ابن ذكوان من طريق الصوري بالإمالة في: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، و﴿كَٰفِرِينَ﴾، المنصوبين والمجرورين؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٢/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٦)).
(٦) ينظر: النشر ٦٢/٢.
(٧) ينظر: النشر ٦٢/٢.
(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بضم الفاء، =

٣١١ـ زَاغَتْ. وَزَادَ، خَابَ[1]: كَمْ خُلْفٍ[2] فِنَا. وَشَاءَ، جَا: لِي خُلْفُهُ فَتًى مُنَا[3]

(وَ)أمل.

الألف الواقعة عيناً من الفعل الماضي (**الثُّلَاثِي**)[4].

للإمام المرموز إليه بفاء: (**فُصِّلَا**)[5]؛ أي: حمزة بكماله.

وذلك (**فِي**) عشر كلمات[6].

﴿خَافَ﴾ [١٩٢]؛ بالفاء؛ في ثمانية مواضع.

و﴿طَابَ﴾ في النساء[7].

و﴿ضَاقَ﴾؛ في خمسة.

= وكسر الصاد مكسورة مع التشديد؛ من التفصيل؛ على البناء للمفعول: (**فُصِّلَا**)، والثاني: بفتح الفاء، والصاد مفتوحة مع التشديد؛ من التفصيل؛ على البناء للفاعل: (**فَصَّلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بفاء مضمومة، وضاد مكسورة مع التشديد؛ من التفضيل: (**فُضِّلَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فُصِّلَا**)، (**فَصَّلَا**)، (**فُضِّلَا**).

(١) ما بين المعكوفتين ضُبط في المتن الذي على هامش الشرح: (خَافَ)، وهو تصحيف.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بكسر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خُلْفٌ**)، (**خُلْفِ**)، (**خُلْفٍ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بضم الميم، وبالألف الممدودة: (**مُنَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الميم، وبالألف المقصورة: (**مُنَى**)، والثالث: بفتح الميم، وبالألف المقصورة، : (**مَنَى**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مُنَا**)، (**مُنَى**)، (**مَنَى**).

(٤) اتصل به ضميرٌ، أو تاء التأنيث، إلا مايستثنى.

(٥) و(فُصِّلَا)؛ أي: بُيِّنَ، ومراده: على ما سيبينه فيما يأتي من الكلام. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٥٧)).

(٦) ينظر: لطائف الإشارات ١١١١/٣، والإتحاف ٢٧٩/١.

(٧) فقط، الآية: [٣].

و﴿حَاقَ﴾؛ في عشرة[١].

و﴿زَاغَ﴾؛ في موضعين:

﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ [النجم: ١٧].

﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ﴾ [الصف: ٥].

هذه خمس اختص بإمالتها حمزة.

والخمس الآتية شاركه فيها غيره.

و(**لَا**) تمل.

﴿زَاغَتِ﴾، أصلاً.

فقد اتفقوا على استثناء:

﴿زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ في الأحزاب[٢].

﴿زَاغَتْ عَنْهُمُ﴾ في (ص)[٣].

(**وَ**)أمل.

﴿**زَادَ**﴾؛ في خمسة عشر موضعاً.

و﴿خَابَ﴾ بالباء الموحدة؛ في مائة وستة.

للمرموز إليهما بقوله: (**كَمْ**[٤] **خُلْفٍ فِنَا**[٥])؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه[٦]، وحمزة بلا خلاف، كالخمس الأول.

---

(١) بل هي تسعة مواضع، وقد وافق الشارح ـ في الوهم في عدة هذا الموضع ـ صاحب اللطائف وصاحب الإتحاف.

(٢) الآية: [١٠].

(٣) الآية: [٦٣].

(٤) ومعنى قوله: (**كَمْ**)؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية؛ وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(٥) ومعنى قوله: (**فِنَا**)؛ هو المكان الواسع أمام الدار وفي جوانبها.

(٦) وقد حرر الشارح الخلاف لابن عامر في كلمة: ﴿**زَادَ**﴾؛ لكنه لم يتناول كلمة: =

وتحرير الخلاف لابن عامر في: ﴿زَادَ﴾:

أنَّ هشاماً فتحها من طريق: [الحلواني](1).

وأمالها من طريق: [الداجوني](2).

و[أنَّ](3) ابن ذكوان: فتحها(4) من طريق: [ابن الأخرم عن الأخفش](5).

وأمالها(6) من طريق: الصوري، والنقاش عن الأخفش.

إلا أنه لا خلاف عن ابن ذكوان في إمالة الأولى في البقرة(7)؛ وهي: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وسيأتي في المتن(8).

= ﴿خَابَ﴾ بتحرير، فلعله سهو منه، أو من الناسخ، وتحريره: أنه قد اختلف عن هشام من طريق الداجوني في: ﴿خَابَ﴾؛ فأماله: صاحب التجريد، والروضة، والمبهج، وابن فارس، وجماعة، وفتحه: ابن سوار، وأبو العز، والحافظ أبو العلاء، وآخرون. وأمَّا ابن ذكوان: فقد اختلف عنه أيضاً في إمالة هذه الكلمة؛ فأمالها عنه: الصوري، وفتحها: الأخفش.

وقراءة ابن عامر ـ بخلف عن راوييه ـ بالإمالة في كلمة: ﴿خَابَ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٠/٢، والإتحاف ٢٧٩/١ ـ ٢٨٠، ومنحة مولى البر ص (٧٥)).

(١) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الداجوني)، وهو سبق قلم. (ينظر: النشر ٦٠/٢، والإتحاف ٢٧٩/١).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الحلواني)، وهو سبق قلم. (ينظر: النشر ٦٠/٢، والإتحاف ٢٧٩/١).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) فروى فيه الفتح وجهاً واحداً: صاحب العنوان، وابن شريح، وابن سفيان، والمهدوي، وابن بليمة، ومكي، وصاحب التذكرة، والمغاربة قاطبة، وبه قرأ الداني علي أبي الحسن بن غلبون، ولم يذكر ابن مهران غيره. (ينظر: النشر ٦٠/٢، والإتحاف ٢٨٠/١).

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (من طريق الأخفش وابن الأخرم)، وهو سهوٌ وتصحيف، أدَّى إلى خلط في الطرق، والصواب ما أثبته. (ينظر: النشر ٦٠/٢، والإتحاف ٢٨٠/١).

(٦) وروى الإمالة: أبو العز في كتابيه، وصاحب التجريد، والمستنير، والمبهج، وجمهور العراقيين، وهي طريق التيسير. (ينظر: النشر ٦٠/٢).

(٧) الآية: [١٠].

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٣١٣).

(وَ)أمل.

﴿شَآءَ﴾؛ في مائة وستة.

و﴿جَآءَ﴾؛ في مائتين وعشرين.

للمرموز إليهم بقوله: (لِي[١] خُلْفُهُ فَتًى[٢] مُنَا)[٣]؛ أي: هشام بخلاف عنه.

فأمالهما عنه: الداجوني[٤].

وفتحهما عنه: الحلواني.

وحمزة، وخلف في اختياره، وابن ذكوان، بلا خلاف عنهم.

فتلك تسع كلمات.

وستأتي العاشرة وهي: ﴿رَانَ﴾ في المطففين[٥].

وخرج بقيد[٦]:

الفعل؛ نحو: ﴿ضَائِق﴾[٧].

وبالماضي؛ نحو: ﴿يَخَافُونَ﴾ [المائدة: ٢٣][٨].

وبالثلاثي[٩]؛ الرباعي: ﴿فَأَجَآءَهَا﴾ [مريم: ٢٣]، و﴿أَزَاغَ﴾ [الصف: ٥].

---

(١) قال ابن الناظم: «قوله: (لِي)؛ أي: عندي في طريق هذه الرواية». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٦)).

(٢) وأصل الـ(فَتَى)؛ الكريم، والسخي، والشاب، ويستعمل في الكامل في الأخلاق الجميلة وذي الصفات المحمودة.

(٣) ومعنى قوله: (مُنَا)؛ جمع مُنْية؛ وهي ما يتمناه الإنسان.

(٤) وقراءة هشام بالإمالة في: ﴿شَآءَ﴾، و﴿جَآءَ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٦٠، ومنحة مولى البر ص (٧٥)).

(٥) الآية: [١٤]، واتفق حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، على إمالتها، وفتحها الباقون. (ينظر: النشر ٢/٦٠).

(٦) ينظر: الإتحاف ٢٧٩/١.

(٧) وذلك من قوله تعالى: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢].

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) والمراد بالثلاثي: ما هو على ثلاثة أحرف مجرداً عن الزيادة المعلومة من التصريف، وقد انفرد الأعمش بإمالة الثلاثي، فخالف سائر القراء. (يظر: لطائف الإشارات ١١١٢/٣).

وتلك الأفعال تسمى: (الجُوفَ)؛ بضم الجيم، جمعَ أجوفَ، كـ(حُمر)، و(أَحْمَر)؛ وهو ما عينُه حرف علة، وعينات العشرة ياءات مفتوحةٌ، إلَّا: ﴿شَآءَ﴾؛ فياء مكسورة[١]، وإلَّا: ﴿خَافَ﴾؛ فواو مكسورة[٢]، أُعِلَّتْ كلها بالقلب؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها[٣].

وقرأها الباقون: بالفتح.

٣١٢ـ وَخُلْفُهُ: الْإِكْرَامِ[٤]، شَارِبِينَا إِكْرَاهِهِنَّ، وَالْحَوَارِيِّينَا
٣١٣ـ عِمْرَانَ، وَالْمِحْرَابَ غَيْرَ[٥] مَا يُجَرْ. فَهْوَ، وَأُولَى زَادَ، لَا خُلْفَ اسْتَقَرْ

(**وَخُلْفُهُ**)؛ أي: ابن ذكوان[٦].

في إمالة: ﴿**الْإِكْرَامِ**﴾؛ وهو موضعان في الرحمن[٧].

فالإمالة[٨] له[٩]: من طريق هبة الله عن الأخفش[١٠].

---

(١) أي: أن عينه ياءٌ مكسورة.
(٢) أي: أن عينه واو مكسورة.
(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/١٧٤ ـ ١٧٥، ولطائف الإشارات ٣/١١١٢، والإتحاف ١/٢٧٩.
(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بكسر الميم: (**الْإِكْرَامِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الميم: (**الْإِكْرَامَ**)، وقد أعربها النويري في شرحه بأنها مبتدأ.
(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح الراء: (**غَيْرَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الراء: (**غَيْرِ**).
(٦) لأنه أقرب مذكور، وذلك في قول الناظم: (**مُنَى**).
(٧) الآيتين: [٢٧، ٧٨].
(٨) وجه الإمالة في هذه الكلمة والكلمتين اللتين بعدها: الكسرة، والحاجز غير حصين. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١١٢٦).
(٩) وهو الذي لم يذكر في التجريد غيره، ورواه صاحب العنوان، ورواه أيضاً العراقيون قاطبة، ورواه صاحب المبهج. (ينظر: النشر ٢/٦٤ ـ ٦٥).
(١٠) وهي رواية العراقيين قاطبة من هذا الطريق. (ينظر: النشر ٢/٦٥).

وروى سائر أهل الأداء: الفتح[(١)] عنه[(٢)].

والوجهان صحيحان عنه[(٣)]؛ في الحرز[(٤)] وغيره[(٥)].

وفي إمالة[(٦)]: ﴿شَارِبِيْنَا﴾؛ أي: ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾؛ في النحل[(٧)]، والصافات[(٨)]، والقتال[(٩)].

وهي من طريق: الصوري[(١٠)].

والفتح من طريق: الأخفش[(١١)].

وإمالة[(١٢)]: ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾ في النور[(١٣)].

والخلاف فيه كـ﴿الْإِكْرَام﴾ المتقدم[(١٤)].

(وَ)إمالة[(١٥)].

---

(١) وجه الفتح في هذه الكلمة والكلمتين بعدها: أنه على الأصل. (ينظر: لطائف الإشارات ١١٢٦/٣).

(٢) وهي رواية سائر أهل الأداء من أصحاب الكتب وغيرهم، عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٦٥/٢).

(٣) ينظر: النشر ٦٥/٢.

(٤) ينظر: حرز الأماني ووجه التهاني، البيت رقم (٣٣٢).

(٥) كالصفراوي في الإعلان. (ينظر: النشر ٦٥/٢).

(٦) أي: وورد خُلْفُ ابن ذكوان في إمالة: ﴿شَارِبِيْنَا﴾.

(٧) الآية: [٦٦].

(٨) الآية: [٤٦].

(٩) الآية: [١٥].

(١٠) وقراءة ابن ذكوان ـ من طريق الصوري ـ بالإمالة في هذه الكلمة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٦)).

(١١) قال في النشر: «والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان». (ينظر: النشر ٦٥/٢).

(١٢) أي: وورد خلف ابن ذكوان في إمالة: ﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾.

(١٣) الآية: [٣٣].

(١٤) فالإمالة لابن ذكوان: من طريق هبة الله عن الأخفش، وروى سائر أهل الأداء عنه الفتح، والوجهان صحيحان عنه؛ في الحرز، وغيره. (ينظر: النشر ٦٤/٢ ـ ٦٥).

(١٥) أي: وورد خلف ابن ذكوان في إمالة: ﴿الْحَوَارِيِّنَا﴾.

﴿الْحَوَارِيِّنَا﴾؛ في المائدة(١)، والصف(٢).

وهي من طريق: الصوري(٣)، على الصحيح، خلافاً لمن خصَّه بالصف(٤).

والفتح فيهما من طريق: الأخفش(٥).

وإمالة(٦): ﴿عِمْرَانَ﴾؛ أي: من قوله تعالى:

﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٣].

و﴿ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥].

و﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ [التحريم: ١٢].

والخلاف فيه: كـ﴿الْإِكْرَام﴾(٧) [المتقدم](٨).

---

(١) وذلك من قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [١١].

(٢) وذلك من قوله تعالى: ﴿لِلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [١٤].

(٣) وقراءة ابن ذكوان بالإمالة في موضعي المائدة والصف في هذه الكلمة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٦)).

(٤) أي: خلافاً لمن خصَّه بموضع سورة الصف دون موضع سورة المائدة، قال في النشر: «فروى إمالته في الموضعين: زيد من طريق الإرشاد لأبي العز، وكذلك الحافظ أبو العلاء من طريق القباب، ونص أبو العز في الكفاية على حرف الصف فقط، وكذلك في المستنير، وجامع ابن فارس، والصحيح: إطلاق الإمالة في الموضعين عنه، كما ذكره الحافظ أبو العلاء»، لكنَّه في غاية الاختصار بخلاف ذلك، فقد نصَّ على تقييده بموضع الصف، ولم يطلقه في الموضعين، ونوَّه على ذلك محقق الغاية وأشار إليه، فغاية الاختصار، والمستنير، والكفاية الكبرى، وروضة المالكي؛ جميع هذه الكتب الأربعة فيها التصريح بتخصيص الإمالة بموضع الصف، وإلى ذلك أشار الأزميري في البدائع بقوله: «خَصَّص الأكثرون الإمالة بحرف الصفِّ». (ينظر: الإرشاد ص (٨٢)، والمستنير ١٢٣/٢، والكفاية الكبرى ص (١٥٩)، والروضة للمالكي ٣٧٠/١، وبدائع البرهان ص (٩٩)، والنشر ٦٥/٢).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢٨٣/١.

(٦) أي: وورد خلف ابن ذكوان في إمالة: ﴿عِمْرَانَ﴾.

(٧) فالإمالة لابن ذكوان: من طريق هبة الله عن الأخفش، وروى سائر أهل الأداء عنه الفتح، والوجهان صحيحان عنه؛ في الحرز، وغيره. (ينظر: النشر ٦٤/٢ ـ ٦٥).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(وَ)إمالة[١].

﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾[٢].

(غَيْرَ مَا يُجَرْ) من لفظ: ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾، وهو المنصوب[٣]؛ وهو في موضعين:

﴿زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ في آل عمران[٤].

﴿إِذۡ تَسَوَّرُواْ[٥] ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ في ص[٦].

أمالهما[٧]: النقاش عن الأخفش عنه[٨].

وفتحهما[٩]: ابن الأخرم عن الأخفش، والصوري[١٠].

وبها[١١]صرح في الحرز[١٢]، وغيره[١٣].

---

(١) أي: وورد خلف ابن ذكوان في إمالة: ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾.

(٢) في الأصل: (والمحراب)، بزيادة الواو، ولا يوجد مثلها في القرآن الكريم.

(٣) ولا يوجد لفظ مرفوع من كلمة: ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١١٢٤).

(٤) الآية: [٣٧].

(٥) في الأصل؛ على الإفراد: (تسور)، وهو تصحيف.

(٦) الآية: [٢١].

(٧) وجه الإمالة: الكسرة السابقة ـ أي الكسرة التي قبل الحاء ـ. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١١٢٤).

(٨) من طريق عبدالعزيز بن جعفر، وبه قرأ الداني عليه وعلى أبي الفتح فارس، ورواه أيضاً هبة الله عن الأخفش، وهي رواية محمد بن يزيد الاسكندراني عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٢/٦٤).

(٩) وجه الفتح: مراعاة صورة الحاجز. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١١٢٤).

(١٠) وسائر أهل الأداء من الشاميين، والمصريين، والعراقيين، والمغاربة. (ينظر: النشر ٢/٦٤).

(١١) هكذا في الأصل: (وبها)؛ وحيث إن الفتح هو أقرب مذكور، فربما أوهم عود الضمير في هذه الكلمة أن قراءة الشاطبيّ في هذين الموضعين بالفتح فقط، وليس ذلك كذلك، بل له الوجهان؛ الفتح والإمالة، وعليه: فإن كلمة (وبها) تعني: بالإمالة والفتح معاً.

(١٢) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(١٣) كصاحب التيسير، والإعلان، وكذلك هو في المستنير من طريق هبة الله، وفي المبهج =

(فَهْوَ)؛ أي: ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ المجرور ـ وهو في موضعين ـ:

﴿يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ في آل عمران[1].

﴿مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾ في مريم[2].

(وَأُوْلَى) من كلمة.

﴿زَادَ﴾؛ أي: قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ في البقرة[3].

(لَا خُلْفَ) في إمالة ذلك.

(اسْتَقَرْ)[4]؛ بل اتفقت الطرق عن ابن ذكوان على الإمالة.

بخلاف ﴿زَادَ﴾ في باقي القرآن؛ فقد استقر الخلاف عنه، كما مرَّ، في قوله: **(وزَادَ [خَابَ]**[5] **كَمْ خُلْفٌ. . .الخ)**.

والخلاف من قوله: **(وَخُلْفُه الْإِكْرَامَ)** إلى هنا؛ لابن ذكوان فقط.

٣١٤ـ مَشَارِبٌ[6]**: كَمْ خُلْفِ**[7]**. عَيْنٍ آنِيَهْ ... مَعْ عَابِدُونَ عَابِدُ الْجَحْدِ: لِيَهْ**

٣١٥ ـ خُلْفٌ[8]**.................................... ....**

= من طريق الاسكندراني، وفي جامع البيان من رواية التغلبي، وابن المعلَّى، وابن أنس، كلهم عن ابن ذكوان، ونصَّ عليه الأخفش في كتابه الخاص. (ينظر: التيسير ص (٤٩)، والمستنير ٧٩/٢، والنشر ٦٤/٢).

(١) الآية: [٣٩].

(٢) الآية: [١١].

(٣) الآية: [١٠].

(٤) قال ابن الناظم: «قوله: **(اسْتَقَرْ)**؛ أي: ثبت». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٧)).

(٥) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (خاف)، وهو تصحيف.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: (**مَشَارِبٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الباء بلا تنوين: (**مَشَارِبُ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بكسر الفاء: (**خُلْفِ**)، والثاني: بضم الفاء: (**خُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**).

وأمَّا: ﴿مَشَارِبُ﴾ في ياسين[١].

فخلاف إمالته لإمامه المرموز إليه بكاف: **(كَمْ)**؛ أي: ابن عامر بكماله.

ومن ثم أعاد قوله: **(خُلْفُ)**؛ أي: خلاف عنه بكماله.

فرواها ـ أي الإمالة ـ عن هشام[٢]: جمهور المغاربة.

وكذا رواها الصوري عن ابن ذكوان[٣].

وروى الأخفش عنه: الفتح[٤].

وكذا رواه الداجوني عن هشام[٥].

كما اختلف في [همزة][٦]: ﴿عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ بالغاشية[٧].

فروى الحلواني عن هشام: إمالتها[٨]، ولم تذكر المغاربة عنه سواها.

---

(١) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُ﴾ [٧٣].

(٢) وهو الذي في التيسير، والشاطبية، والكافي، والتذكرة، والتبصرة، والهداية، والهادي، و"التلخيص"، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، وغيرها. (ينظر: النشر ٦٥/٢).

(٣) وقراءة ابن ذكوان من طريق الصوري بالإمالة في: ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٥)).

(٤) ينظر: النشر ٦٥/٢.

(٥) وقراءة هشام من طريق الداجوني بالفتح في: ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٥)).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٧) الآية: [٥]، قال ابن الناظم: «وقيده الناظم بـ**(عين)**؛ ليخرج الذي في سورة الإنسان: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ﴾ [١٥]، والفرق بينهما؛ أن حرف سورة الغاشية مفرد، فهو أنسب بالتغيير، وحرف سورة الإنسان جمعٌ، فيتعدد الإعلال. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٧)، ولطائف الإشارات ١١١٨/٣).

(٨) وكيفية إمالتها كما قاله في الإتحاف: «والممال: فتحة الهمزة، مع الألف بعدها، عكس إمالة الكسائي لها وقفاً؛ فإنَّه يفتح الهمزة والألف، ويميل الياء مع الهاء»، فالإمالة للكسر لا للياء. (ينظر: الإتحاف ٢٨٤/١).

وروى فتحها عنه: الداجوني، ولم يذكر العراقيون عنه غيرها[١].

(مَعْ) اختلاف.

إمالة: ﴿عَـٰبِدُونَ﴾ معاً، و﴿عَابِدٌ﴾ في سورة الكافرون[٢].

المسماة أيضاً سورة **(الْجَحْدِ)**[٣]؛ لما اشتملت عليه من النفي[٤].

فأمالها: هشام من طريق الحلواني.

وفتحها: من طريق: الداجوني.

واحترز بقيدها[٥] عن نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَـٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]؛ فلا يمال اتفاقاً.

وعلم مما قرنا أن الرمز بلام: **(لِيَهْ)**[٦] **(خُلْفٌ)**؛ أي: هشام بخلاف عنه، راجع إلى: ﴿ءَانِيَةٍ﴾ ـ أيضاً ـ.

---

(١) ينظر: النشر ٢/٥٦.

(٢) الآية: [١٠٩].

(٣) لم أقف على من نصَّ على هذا الاسم ـ لهذه السورة الكريمة ـ فيما بين يدي من كتب التفسير وعلوم القرآن وغيرها، ولم يُذكر ـ هذا الإسم ـ في كتاب (أسماء سور القرآن وفضائلها) من أسماء السورة، لكن مؤلفة الكتاب قالت: «ورأيت في مصحف نُسِخَ عام (١٢٥٧هـ) سمَّاها سورة (الْجَحْد)، ولم أقف على مُفَسّرٌ سمَّاها بذلك»، وقد ذَكَرت في كتابها المذكور لهذه السورة الكريمة سبعة أسماء؛ اثنان منها أسماء توقيفية، وخمسة أسماء اجتهادية، أمَّا الاسمان التوقيفيان فهما؛ سورة (الْكَافِرُونَ)، وسورة (قَلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ)، وأمَّا الأسماء الاجتهادية فهي؛ سورة (الْمُقَشْقِشَة)، وسورة (الْإِخْلَاص)، وسورة (الْعِبَاد)، وسورة (الْمُنَابَذَة)، وسورة (الدِّيْنُ)، وهذه الأسماء الاجتهادية هي أسماء استنبطها العلماء من المعاني التي تضمنتها السورة الكريمة، أو سمَّوْها ببعض ألفاظها. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٦١٢ ـ ٦١٧)).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٧)، وشرح موسى جار الله ص (٧٧).

(٥) وقَيْدُهَا؛ هو قوله: (الجحد)، فأتى باللفظين مقيدين بسورتهما، فخرج ما سواهما. (ينظر: شرح النويري ٣/١٢٠).

(٦) ومعنى قوله: **(لِيَهْ)**؛ لام الجر ألحقت بها ياء المتكلم وهاء السكت، وتأتي بمعنى: عندي.

والممال فيها: فتحة الهمزة مع الألف بعدها، عكس إمالة الكسائي لها وقفاً؛ فإنه يفتح الهمزة والألف، ويميل فتحة الياء مع الهاء[١].

قال في الغيث[٢]: «فإن اعتبرتهما معاً؛ فحروفها كلها ممالة إلَّا النون، وليس لها نظير»، انتهى.

٣١٥ـ ....تَرَاءَى (الرَّا): فَتًى......... ....

وأمَّا: ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ في الشعراء[٣]، فأمال الراء دون **[١٩٤]** الهمزة حال الوصل.

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(فَتًى)**؛ أي: حمزة، و[خلف][٤] في اختياره.

وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة معاً[٥].

ويجتمع حينئذٍ أربع إمالات[٦]:

١ ـ إمالة الراء.

٢ ـ والألف بعدها.

٣ ـ وإمالة الألف المنقلبة عن ياء.

٤ ـ والهمزة قبلها.

---

(١) ينظر: الإتحاف ١/٢٨٤.

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٤).

(٣) الآية: [٦١].

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) ومعهما الكسائي في الهمزة فقط، على أصله المتقدم في ذوات الياء. (ينظر: النشر ٢/٦٦).

(٦) هذا قطعة من كلام نفيس للإمام الصفاقسي في غيث النفع، حيث قال ما نصه بعد أن ذكر هذه الإمالات الأربع: «وربما تقع في المطارحات، فيقال: أيّ كلمة توالت فيها أربع إمالات؟ فيقال: هي ﴿تَرَٰٓءَا﴾، في قراءة حمزة إن وقف». (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٩)).

وهذا جوابُ ما يقال في المطارحات[(١)]؛ أيُّ كلمة توالت فيها أربع إمالات؟.

ومعلوم مما تقدم: أن حمزة في الوقف يُسَهِّل همزتها بين بين، وله حينئذٍ: المد، والقصر.

والباقون: على أصولهم السابقة[(٢)].

٣١٥ـ ....النَّاسِ يُجَرْ[(٣)]:   طَيَّبَ[(٤)] خُلْفاً....................

[وأمال][(٥)]ألف: ﴿ٱلنَّاسِ﴾؛ محضاً[(٦)]، في جميع القرآن حيث كان.

(يُجَرْ)؛ أي: مجروراً، نحو:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨][(٧)].

---

(١) قال في تاج العروس: «مُطَارَحَةُ الكلام: معروفٌ، يقال: طَرَحَ عليه المسأَلة إذا أَلْقاها، والأُطْرُوحَة: المسأَلة تطرحها، وطرحَ له الوسادة: أَلقاها، وتَطَارَحُوا: أَلقى بعضهم المسائل على بعض، وقَوْلٌ مُطَّرَحٌ: لا يلتفت إليه». (ينظر: تاج العروس ١٦٨٢/١).

(٢) وقد أفاض وأجاد الصفاقسي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في بيان مذاهب القراء السبعة في هذه الكلمة، حيث تكلَّم كلاماً طويلاً في تحريره للقراءات في كلمة: ﴿تَرَءَا﴾ قال في مقدمته ما نصُّهُ: «هذه الكلمة زلَّت فيها الأقدام، وكَثُرَت فيها الأوهام، والفقير ـ إن شاء الله ـ يبين ما هو الحق فيها، بيانا شافياً، يوضح إبهامها، ويزيل إشكالها». (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨)).

(٣) انفرد الترمسي في شرحه بضبط هذه الكلمة؛ بالياء المضمومة قبل الجيم: **(يُجَرْ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بباء قبل الجيم، مع سكون الراء بلا تشديد: **(بِجَرْ)**، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بكسر الياء، وضم الباء: **(طَيِّبُ)**، والثاني: بفتح الياء والباء: **(طَيَّبَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو ـ أي وجه فتح الياء والباء ـ ظاهر كلام ابن الناظم في شرحه ـ وظاهر كلام الشارح هنا ـ، قال ابن الناظم ـ ص (١٢٧) ـ في بيان معنى هذه الكلمة: «جعله طيِّباً واضحاً، بخلاف ما وقع في الشاطبية حيث أشكل»، وقال الترمسي ـ هنا في شرحه ـ: «وقوله: **(طَيَّبَ خُلْفاً)**؛ أي: جعل الخلاف طيِّباً واضحاً».

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) وجه الإمالة المحضة؛ هو كسرة السين. (ينظر: لطائف الإشارات ١١١٨/٣).

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٦].

دروىٌّ[١] أبي عمرو، المرموز إليه بطاء: (**طَيِّبَ**).

(**خُلْفاً**)؛ أي: بخلاف فيها.

فرواها أبو طاهر[٢]، عن أبي الزعراء، عنه[٣].

وروى الفتح عنه ـ كالباقين ـ: سائر أهل الأداء[٤].

وأطلق الخلاف لأبي عمرو في الحرز[٥]؛ حيث قال[٦]:

.... وَخُلْفُهُمُ فِي النَّاسِ فِي الْجَرِّ حُصِّلَا

قال المصنف[٧]: «والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري، قرأنا بهما، وبهما نأخذ».

---

(١) في الأصل: (ذوري)، وهو تصحيف.

(٢) بن أبي هشام.

(٣) وهو ـ أي وجه الإمالة ـ الذي في التيسير، وهو اختيار أبي عمرو الداني من هذه الرواية؛ قال في جامع البيان: «واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك؛ لشهرة من رواها عن اليزيدي، وحسن اطلاعهم، ووفور معرفتهم، قال: وقد كان ابن مجاهد ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ يقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظن ذلك اختياراً منه، واستحساناً في مذهب أبي عمرو». (ينظر: جامع البيان ٣٧٥/١، والتيسير ص (٤٩)، والنشر ٦٢/٢ ـ ٦٣).

(٤) وهو ـ أي وجه الفتح ـ الذي أخذ به العراقيون، والمصريون، والشاميون، والمغاربة. وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالفتح في لفظ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٣/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٧)).

(٥) ينظر: حرز الأماني، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٣١).

(٦) قال السَّخاوي: «وكان شيخنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسيّ، وهو مسطورٌ في كتب الأئمة كذلك»، وقال ابن الناظم: «وكلام الشاطبيّ موهم للروايتين، ولكنَّهُ كان يأخذ بها له، والجمهور بالفتح عنه». (ينظر: فتح الوصيد ٣٠٦/١، وشرح ابن الناظم ص (١٢٧)).

(٧) ينظر: النشر ٦٢/٢.

ونبَّه الجعبريُّ[1]: على أنَّ أبا عمرو لم يمل كبرى ـ مع غير الراء ـ إلَّا:

﴿ٱلنَّاسِ﴾؛ المجرور.

﴿وَمَن كَانَ فِى هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢].

وكذا: ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥][2]؛ في وجه، كما تقدم.

و(الياء)، و(الهاء) من فاتحتي مريم[3]، وطه[4]، كما سيأتي.

ولم يمل صغرى في الرائي إلَّا:

﴿يَابُشْرَايَ﴾ [يوسف: ١٩][5]؛ في وجه، كما تقدم أيضاً.

وقوله: (**طَيَّبَ خُلْفاً**)؛ أي: جعل الخلاف طيباً واضحاً[6].

٣١٥ ـ ....رَانَ: رُضْ[7] صَفَا فَخَرْ

---

(١) ينظر: لطائف الإشارات ١١٢/٣، والإتحاف ٢٨٢/١، وشرح المنير السمنودي (ل ٥٦/ب)، وغيث النفع ص (٩٥)، وقال في الغيث بعد ـ أن ذكر كلام الجعبري ـ: وقد نظم شيخ شيوخنا عبدالرحمٰن القاضي الفائدة الأولى فقال:

أَمَالَ كُبْرَى مَعَ غَيْرِ الرَّاءِ ... النَّاسِ بِالْجَرِّ وَفِي الْإِسْرَاءِ
فِيْ هَذِهِ أَعْمَى وَ(هَا) (يَا) مَرْيَمَا ... وَ(هَاءَ) طَهَ ابْنُ الْعَلَاءِ فَاعْلَمَا

وقد ذيلته بذكر الفائدة الثانية، فقلتُ:

وَلَمْ يُمِلْ صُغْرَى مَعَ الرَّاءِ سِوَى ... بُشْرَايَ فِيْ وَجْهٍ كَمَا بَعْضٌ رَوَى

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وذلك من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [١].

(٤) وذلك من قوله تعالى: ﴿طه﴾ [١].

(٥) وذلك ـ كما هو معلوم ـ على قراءته في هذه الكلمة؛ بياء مفتوحة بعد الألف الأخيرة وصلاً، وساكنة وقفاً.

(٦) وزاد ابن الناظم: «جعله طيِّباً واضحاً، بخلاف ما وقع في الشاطبية؛ حيث أشكل». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٧)).

(٧) انفرد الترمسي في شرحه بضبط هذه الكلمة؛ براء ثم ضاد؛ من الرياضة: (**رُضْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ براء ثم دال: (**رُدْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهذا الموضع من المواضع التي انفرد بضبطها عن باقي النسخ الأخرى، وقد نصَّ الشارح على الوجهين بقوله: «وقوله: (**رُضْ**)؛ من الرياضة، وفي نسخة: (**رُدْ**)؛ بالدال».

وأمال محضاً: ﴿رَانَ﴾؛ من قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ في المطففين(١).

وهو العاشر من الأفعال العشرة الثلاثية الممالة العين.

المرموز إليهم بقوله: (**رُضْ صَفَا فَخَرْ**)؛ أي: الكسائي، وشعبة، وخلف في اختياره، وحمزة.

وفتحها: **الباقون**.

وقوله: (**رُضْ**)؛ من الرياضة(٢).

وفي نسخة: (**رُدْ**)(٣)؛ بالدال.

و(**فَخَرْ**)؛ أي: افتخر، أو غلبه في الفخر(٤).

٣١٦ ـ وَفِي ضِعَافاً: قَامَ بالْخُلْفِ ضَمَرْ ....

(**وَفِي**) إمالة.

﴿ضِعَٰفًا﴾ [النساء: ٩]؛ أي: الألف التي بين العين والفاء(٥).

للمرموز إليه بقاف: (**قَامَ**(٦) **بِالْخُلْفِ**)؛ أي: خلاد بخلاف عنه.

---

(١) الآية: [١٤].

(٢) أو من الروض؛ يقال: راض الوادي إذا كثر ماؤه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨)، والمفردات ص (٣٧٤)، ولسان العرب ٤٨/٥ ـ ٤٩).

(٣) قال ابن الناظم: «وقوله: (**رُدْ**)؛أي: اقصد»، فهي فعل أمر، من: راد يرود. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٢)).

(٤) وهو من التمدح بالخصال الحميدة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨)، والمفردات ص (٣٧٤)، ولسان العرب ٤٨/٥ ـ ٤٩).

(٥) وجه الإمالة: لمجانسة كسر الضاد، إذ الكسرة تؤثر إذا كانت متأخرة مباشرة، ومتقدمة مفصولة بحرف؛ لتعذُّر المباشرة، ولم يمنع استعلاء الضاد؛ لضعفه بالتقدم والكسرة، والعدول من الصعود إلى النزول أسهل من ضده. (ينظر: لطائف الإشارات ١١٢٢/٣).

(٦) ومعنى قوله: (**قَامَ**)؛ من القيام، وضده الجلوس، وقد يراد بها الصلاة في جوف الليل.

فقد قطع بها له: ابن بليمة(١).

وبالفتح عنه: الجمهور(٢).

وهما في الحرز(٣).

وأما المرموز إليه بضاد: **(ضَمَرْ)**؛ أي: خلف في روايته عن حمزة.

فلا خلاف في الإمالة عنه(٤).

كما لا خلاف في الفتح(٥): **للباقين**.

و**(ضَمَرْ)**؛ من الضمور، وهو قلة اللحم(٦).

٣١٦ ـ .... آتِيكَ فِي النَّمْلِ: فَتًى. وَالْخُلْفُ: قَرْ

وأمال محضاً قوله: ﴿ءَاتِيكَ﴾.

الحرفين **(فِي النَّمْلِ)**:

﴿ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [٣٩].

---

(١) وبمثله قال في الإتحاف، والنويري في شرحه، وعزاه إليه الإمام المتولي في عزو الطرق ص (٥٢)، البيت رقم (٦٢٧)، فقال:

وَعِـنْـدَ خَـلَّادٍ (ضِـعَـافًـا) مَـيَّـلَا ... صَاحِبُ تَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ انْقُلَا

وهو مخالف لما في النسخة المطبوعة من التلخيص؛ حيث نصَّ فيها على الفتح لحمزة لا الإمالة، فقال: «تفرد حمزة بإمالة (طاب)، و(خاب)... .الخ»، ثم قال: «وبإتمام فتحة العين في: ﴿ضِعَٰفًا﴾، و﴿زَادَ﴾، كيف تصرف»، قال صاحب (منهج ابن الجزري في النشر): «ويحتمل أنَّ في المطبوع تحريفاً، صوابه: بإمالة، بدلاً من كلمة: بإتمام». (ينظر: التلخيص ص (٢٩)، والنشر ٦٣/٢، وشرح النويري ١٢٤/٣، والإتحاف ٢٨٢/١، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٣٥٩/٢).

(٢) ينظر: النشر ٦٣/٢.

(٣) والتيسير، وقال فيه: «وبالفتح آخذ له»، والتبصرة، وقال فيها: (والاختيار له الفتح))، والتذكرة. (ينظر: حرز الأماني ص (٢٧)، البيت رقم (٣٢٩)، والتيسير ص (٤٨)، والتبصرة ص (١٤٣)، والنشر ٦٣/٢).

(٤) ينظر: النشر ٦٣/٢.

(٥) وجه الفتح: على الأصل. (ينظر: لطائف الإشارات ١١٢٣/٣).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨).

﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَ﴾ [٤٠].

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(فَتًى) [١٩٥]** أي: حمزة، وخلف في اختياره.

(وَ)لكن.

(الْخُلْفُ) في إمالة ذلك ثابت.

عن المرموز إليه بقاف: **(قَرْ)**[١]؛ أي: خلاد.

فقد رواها[٢] عنه: المغاربة، وبعض المصريين[٣].

وروى الفتح[٤] عنه: جمهور العراقيين، وغيرهم[٥].

والوجهان في الحرز[٦].

قال ابن المصنف[٧]: «إنما أفرده بالخلاف بعد دخوله مع حمزة في (فتى)؛ لضرورة كون خلف في اختياره ليس له رمز يخصه»[٨].

وقرأه الباقون: بالفتح.

---

(١) ومعنى قوله: **(قَرْ)**؛ أي: استقر وثبت.

(٢) وجه الإمالة: الكسرة التالية، وليس الياء. (ينظر: لطائف الإشارات ١١٢٣/٣).

(٣) وهي رواية أبي عبدالله بن شريح في الكافي، وابن غلبون في تذكرته، وأبيه في إرشاده، ومكيٍّ في تبصرته، وابن بليمة في تلخيصه. (ينظر: التبصرة ص (١٣٤)، والكافي ص (٤٦)، والتلخيص ص (٢٩)، والنشر ٦٤/٢ ـ ٦٥).

(٤) وجه الفتح: على الأصل. (ينظر: لطائف الإشارات ١١٢٣/٣).

(٥) ينظر: النشر ٦٤/٢.

(٦) وكذلك في التيسير، وقال: إنه يأخذ بالفتح، وقال في جامع البيان: إنه هو الصحيح عنه، وبه قرأ على أبي الفتح، وبالإمالة على أبي الحسن. (ينظر: التيسير ص (٤٨)، وجامع البيان ٣٧٩/١، والنشر ٦٤/٢).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨).

(٨) وزاد في بعض نسخ شرح ابن الناظم: «وكذا ليس له رمز مع خلف، ولأجل خلاف خلاد». (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٣٢٨)).

٣١٧ ـ وَ(رَا) الْفَوَاتِحِ أَمِلْ: صُحْبَةُ[١] كَفْ حُـلاً..................................

ثم بين إمالة فواتح السور، فقال:

(وَ"رَا" الْفَوَاتِحِ)؛ أي: الراء.

مِنْ: ﴿الٓر﴾؛ أول: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر[٢].

ومِنْ: ﴿الٓمٓر﴾؛ أول الرعد[٣].

(أَمِلْ)؛ أي: اقرأها بالإمالة الكبرى.

للمرموز إليه بقوله: (صُحْبَةُ[٤] كَفْ[٥] حُلاً)[٦]؛ أي: حمزة، والكسائي، وشعبة، وخلف في اختياره، وابن عامر[٧]،

---

(١) ضُبِطَت في نسخة الشيخ القاضي؛ بالوجهين؛ بضم التاء، وفتحها، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ رضوان العقبي؛ بفتح التاء: (صُحْبَةَ)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بضم التاء مع التنوين: (صُحْبَةٌ)، وبه ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم التاء: (صُحْبَةُ)، وهو ظاهر الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (صُحْبَةَ)، (صُحْبَةٌ)، (صُحْبَةُ).

(٢) الآية: [١]، من جميع هذه السور.

(٣) الآية: [١].

(٤) وهي في اللغة: مصدر، أو جمع (صاحب)؛ وأصل إطلاقها كالـ(صحب)؛ لمن حصل له رؤية ومجالسة، وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبه.

(٥) والـ(كَفُّ) هو؛ كفُّ اليد، ويطلق عليها كلها أو إلى الرسغ فقط.

(٦) معنى قوله: (حُلاً)؛ ما يتزين به من مصوغ المعادن أو الحجارة، كالذهب والفضة والألماس ونحوها.

(٧) وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، قال في النشر: «وهذا ـ أي الإمالة ـ الذي قطع به الجمهور لابن عامر بكماله، وعليه المغاربة، والمصريون قاطبة، وأكثر العراقيين، وهو الذي لم يذكر في التذكرة، والمبهج، والكافي، وأبو معشر في تلخيصه، والهذلي في كامله، وغيرهم، عنه سواه، إلا أن الهذلي استثنى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان يعني عن الحلواني عنه، وتبعه على ذلك أبو العز في كفايته، وزاد الفتح ـ أيضاً ـ له من طريق الداجواني، وتبعه على الفتح للداجواني الحافظ أبو العلاء، وكذلك ذكر ابن سوار وابن فارس =

وأبي عمرو[١].

والباقون: بالفتح[٢].

إلا الأزرق عن ورش فإنه قلَّلها؛ على أصله[٣].

٣١٧ ـ ....**وَ(هَا) كَافَ: رَعَى حَافِظُ[٤] صَفْ[٥]**

(وَ)أمل محضاً.

("هَا" كَافَ)؛ أي: الهاء من: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ فاتحة سورة مريم[٦].

قال ابن المصنف[٧]: «وتسمى سورة كاف»[٨].

= عن الدجواني، ولم يذكر في التجريد عن هشام إمالة البتة، قلتُ: والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، فقد نص عليه هشام كذلك في كتابه؛ أعني على الإمالة، ورُوِيَ أيضاً منصوصاً عن ابن عامر بإسناده، قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهو الصحيح عنه ـ يعني عن هشام ـ، ولا يَعْرِفُ أهل الأداء عنه غير ذلك». (ينظر: النشر ٢/٦٦).

(١) ينظر: النشر ٢/٦٦.

(٢) ينظر: النشر ٢/٦٧.

(٣) ينظر: النشر ٢/٦٧.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم الظاء: **(حَافِظُ)**، والثاني: بفتح الظاء: **(حَافِظَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ كما هو مفهوم كلام الشارح ـ؛ بفتح الصاد: **(صَفْ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، حيث انفرد بضبطها؛ بكسر الصاد: **(صِفْ)**.

(٦) وأمَّا (كَهَيَعِص) فإنه الاسم الاجتهاديّ للسورة، أمَّا اسمها التوقيفي الوارد في السنة وأقوال الصحابة فهو سورة (مريم). (ينظر: سور القرآن وفضائلها ص (٢٦٠ ـ ٢٦٤)).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨).

(٨) وقال أبو شامة: عبَّر عنها بقوله (كاف)؛ لأنه أولها، كما يقال: ﴿صٓ﴾، ﴿نٓ﴾، ﴿قٓ﴾، وكذا صنع في غير هذا الموضع))، لكنِّي لم أجد فيما بين يدي من كتب التفسير وعلوم القرآن وغيرها من سمَّاها بسورة (كاف)، ولم يُذْكر في كتاب سور القرآن وفضائلها هذا الاسم من أسمائها، مع عناية الباحثة في تقصي وجمع الأسماء =

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**رَعَى حَافِظُ**[1] **صَفْ**)؛ أي: الكسائي، وأبي عمرو، وشعبة، بلا خلاف عنهم.

قال ابن المصنف[2]: «و(**رَعَى**)؛ أحاط، ووقى، و(**صَفْ**)؛ واحد الصفوف[3]».

٣١٨ـ وَتَحْتُ: صُحْبَةٌ[4] **جَنَا الْخُلْفُ**[5] **حَصَلْ** ....

(**وَ**)أمل محضاً.

("هَا") السورة التي (**تَحْتُ**)؛ أي: تحت (مريم)؛ وهي: (طه)[6].

للمرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ جَنَا**[7] **الْخُلْفُ حَصَلْ**)[8]؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة، بلا خلاف عنهم[9]، وورش من طريق الأزرق بخلاف عنه، وأبي عمرو بلا خلاف أيضاً[10].

= الواردة في تسمية جميع سور القرآن حتى ولو كانت أقوالاً أو أثاراً ضعيفة. (ينظر: إبراز المعاني ٢١٦/٣، وسور القرآن وفضائلها ص (٢٦٠ ـ ٢٦٤)).

(١) ومعنى: (**حَافِظُ**)؛ اسم فاعل من (حَفِظَ)، وتأتي بمعنى: الحارس الموكَّل بشيء يحفظه، وحافظ الخزانة؛ القيِّمُ عليها، ويطلق على من استظهر القرآن في صدره، حافظٌ.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨).

(٣) و(الصفُّ)؛ هو السطر المستوي من كل شيء.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٌ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٍ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم الفاء: (**الْخُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الفاء: (**الْخُلْفِ**).

(٦) من قوله تعالى: ﴿طه﴾ [١].

(٧) قال ابن الناظم: «قوله: (**جَنَى**)؛ عَنَى به ما يُجْتَنَى من ثمر وعسل». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨)).

(٨) معنى قوله: (**حَصَلْ**)؛ أي: الحاصل من كل شيء، ما بقي وثبت، وذهب ما سواه.

(٩) ينظر: النشر ٦٨/٢.

(١٠) ينظر: النشر ٦٨/٢.

وبيان الخلاف للأزرق:

أنَّ الجمهور: قطعوا له بالإمالة المحضة[(١)].

وهو الذي في الحرز[(٢)]، وأصله[(٣)]، والعنوان[(٤)]، والتذكرة[(٥)].

ولم يمل الأزرق محضاً في القرآن غيرها.

ولذا قال في الدرر اللوامع[(٦)]:

وَكُلُّ مَا لَهُ بِهِ أَتَيْنَا مِنَ الْإِمَالَةِ فَبِيْنَ بَيْنَا[(٧)]
وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقُ عَنْهُ مَحْضاً[(٨)] فِيهَا بِـ(هَا) طَهَ وَذَاكَ أَرْضَا[(٩)]

وقطع له آخرون: تقليلها، كما سيأتي.

٣١٨ ـ .... (يَا) عَيْنَ: صُحْبَةٌ[(١٠)] كَسَا. وَالْخُلْفُ: قَلْ

---

(١) وهو الذي في تلخيص العبارات، والكامل، وفي التجريد من قراءته على ابن نفيس، والتبصرة، وأحد الوجهين في الكافي. (ينظر: النشر ٢/٦٨).

(٢) ينظر: حرز الأماني ص (٥٨)، الأبيات رقم (٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٣) ينظر: التيسير ص (١٢٢).

(٤) ينظر: العنوان ص (١٢٩).

(٥) ينظر: التذكرة ٢/٥٣١.

(٦) ينظر: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ص (١٢٩)، الأبيات رقم (١٥٧ ـ ١٥٨)، وتحصيل المنافع ص (٢١١).

(٧) ضُبِطَت في المطبوع بالألف المقصورة: (بَيْنَ). (ينظر: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ص (١٢٩)، الأبيات رقم (١٥٧ ـ ١٥٨)، وتحصيل المنافع ص (٢١١)).

(٨) ضبطت في المطبوع بـ(أل) التعريف: (الْمَحْضَا). (ينظر: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ص (١٢٩)، الأبيات رقم (١٥٧ ـ ١٥٨)، وتحصيل المنافع ص (٢١١)).

(٩) ضبطت في المطبوع بالألف المقصورة: (أَرْضَى). (ينظر: النجوم الطوالع على الدرر اللوامع ص (١٢٩)، الأبيات رقم (١٥٧ ـ ١٥٨)، وتحصيل المنافع ص (٢١١)).

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٌ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٍ**).

٣١٩ ـ لِثَالِثٍ. لَا عَنْ هِشَامٍ........ ....

وأمل محضاً ـ أيضاً ـ: (**"يَا" عَيْنَ**)؛ أي: الياء من: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١].

للمرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ كَسَا**)[١]؛ أي: حمزة، والكسائي، وشعبة، وخلف في اختياره، [وابن عامر][٢]، بلا خلاف عنهم[٣].

واخْتُلِفَ عن أبي عمرو؛ والمشهور عنه: فتحها[٤]، ولذا قال المصنف:

(**وَالْخُلْفُ**)؛ أي: ذِكْرُ الخلاف في إمالة الياء من فاتحة [**١٩٦**] مريم.

(**قَلّ**) من ذكره[٥].

(**لِثَالِثٍ**)؛ أي: أبي عمرو البصري، فإنه ثالث القراء حسبما رتَّبَهم في هذا المتن.

وقد وردت إمالتها من طريق ابن فرح عن الدوري عنه؛ كما في الجامع[٦]، والغاية[٧]، وبها قرأ الداني[٨] على فارس بن أحمد[٩].

---

(١) قال ابن الناظم: «قوله: (**كَسَا**)؛ من الكسوة»، يقال: كسا غيره إذا ألبسه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨)).
(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٣) ينظر: النشر ٢/٦٨.
(٤) ينظر: النشر ٢/٦٩.
(٥) ينظر: الإتحاف ١/٢٨٦.
(٦) ينظر: جامع البيان ٢/٢٧٤.
(٧) ينظر: غاية ابن مهران ص (٩٩).
(٨) ينظر: جامع البيان ٢/٢٧٤.
(٩) فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح، الحمصي، الضرير، نزيل مصر، الأستاذ الكبير، والضابط الثقة، ولد بحمص سنة ٣٣٣هـ، ورحل وقرأ على عبدالباقي بن الحسن، وعبدالله بن الحسين علي بن عبدالله الجلاء، ومحمد بن الحسن أبي طاهر الأنطاكي، وغيرهم، وروى الحروف عن أحمد بن محمد بن جابر، =

وكذا وردت عن السوسي[(١)]، من طريق القرشي[(٢)]، و[الرقي][(٣)]، عنه[(٤)]، وهو غير طريق هذا المتن، وذكر في التيسير[(٥)] أنه قرأ بها على فارس[(٦)]؛

= وجعفر بن أحمد البزاز، وجعفر بن محمد بن الفضل، قرأ عليه ولده الباقي، والحافظ أبو عمرو الداني، وقال: لم ألق مثله في حفظه وضبطه، كان حافظاً ضابطاً حسن التأدية، فهماً بعلم صناعته واتساع روايته، مع ظهور نسكه وفضله وصدق لهجته، توفي بمصر سنة ٤٠١هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٥/٢).

(١) ينظر: جامع البيان ٢٧٤/٢.

(٢) وطريق القرشي من طرق صاحب كتاب التجريد؛ وهو: محمد بن إسماعيل أبو بكر القرشي، مقرئ حاذق ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي، روى القراءة عرضاً عنه محمد بن علي بن الجلندا، ولم يذكر في "غاية النهاية" تاريخ وفاته.
وأمَّا روايته لوجه الإمالة عن السوسيّ، فقال في التجريد: «وروى عبدالباقي في روايته عن السوسيّ من طريق الخراساني كرواية الكسائي نصًّا سواء»، ورواية الكسائي كما نصَّ عليها في التجريد: بإمالة الهاء والياء. (ينظر: غاية النهاية ١٠/٢، ومعرفة القراء الكبار ٢٤٧/١، والتجريد ص (٧٣، ١٧٢)).

(٣) وهو من طرق كتاب جامع البيان، وما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الرقبي)، والصواب: (الرقيّ)؛ وهو: علي بن الحسين الرقيّ، أبو الحسن الوزان البغدادي، متصدر، مشهور بالضبط والإتقان، قال الحافظ أبو عمرو: شيخ ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن: أبي شعيب السوسي، وقنبل، وعبدالرحمٰن بن عبدوس، وروى القراءة عنه: عبدالله بن الحسين وغيره، وهو من شيوخ مشايخ أبي عمرو الداني، حيث ذكره من طرقه في جامع البيان، وقد وَهِمَ محقق شرح ابن الناظم ـ د/رفاعي ـ في هذا الموضع فخلط بين الرقيَّين؛ حيث جعل أبو الحسن الرقي هو أبو عمران الرقيّ، وليس ذلك كذلك، بل كلٌّ منهما طريق من طرق القراءة عن السوسيّ، وأبو عمران هو طريق التيسير. (ينظر: غاية النهاية ٥٣٤/١، وجامع البيان ١١٩/١، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٣٣١)).

(٤) أي: عن السوسي، وورد إمالتها عنه أيضاً من طريق أبي عثمان النحوي، وفي كتاب النسائي عن السوسيّ نصًّا. (ينظر: جامع البيان ٢٧٤/٢، وشرح النويري ١٢٨/٣).

(٥) ينظر: التيسير ص (١٢٠).

(٦) ولم يبين في التيسير من أيِّ طريق قرأ على أبي الفتح فارس بالإمالة للسوسيّ، هل قرأ عليه من طريق أبي عمران النحويّ، أم من غير طريقه، بينما بيَّن ذلك في جامع البيان، وكان يتعيَّن عليه أن يبينه في التيسير كما بينه في الجامع، كما قاله في النشر، فإنَّه لو لم ينبه على ذلك في الجامع لكنَّا أخذنا من إطلاقه الإمالة للسوسيّ من كل طريق قرأ بها على أبي الفتح فارس، وهكذا فعل الشاطبيّ حيث أطلق الخلاف للسوسيّ، =

وهو[(١)] من غير طريقه[(٢)]، التي هو أبو عمران[(٣)(٤)].

قال المصنف[(٥)]: «وتبعه على ذلك الشاطبي[(٦)]، وزاد وجه الفتح، فأطلق الخلاف عن السوسي، وهو معذور في ذلك».

وبالجملة فغالب الرواة والطرق عن أبي عمرو من الروايتين على الفتح، فلذا كان الخلاف له قليلاً[(٧)].

(لَا) الخلاف.

(عَنْ هِشَامٍ)، فإنه كثير.

= وقد اعتذر له في النشر، ثم قال: «وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسي في غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك في طريق التيسير، ولا الشاطبية، بل ولا في طرق كتابنا، ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا». (ينظر: النشر ٦٩/١).

(١) أي: القراءة بوجه الإمالة للسوسي في (يا) من (كهيعص)، والطريق التي قرأ بها الداني على فارس بن أحمد بالإمالة للسوسيّ إنما هي طريق: علي أبي الحسن علي بن الحسين الرقيّ؛ وهي غير طريقه في التيسير؛ فطريقه في التيسير الذي روى به رواية السوسيّ هي من طريق: أبي عمران موسى بن جرير النحوي. (ينظر: التيسير ص (٢٣)، وجامع البيان ٢٧٩/٢).

(٢) الضمير هنا يعود إلى: كتاب التيسير، المذكور آنفاً.

(٣) هكذا جاءت العبارة في الأصل: (التي هو أبو عمران)، ولعل صوابها: (التي هي طريق أبي عمران).

(٤) موسى بن جرير أبو عمران الرقيّ، الضرير، مقرئ، نحوي، متصدر حاذق مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي؛ وهو أجلّ أصحابه، روى القراءة عنه عرضاً: أحمد بن الحسين الكتاني، ومحمد بن أحمد الداجوني، والحسن بن سعيد المطوعي، وقال: إنه أضبط من لقيته ممن ينتحل قراءة أبي عمرو، وقال ابن المبارك: لما أن مات السوسي خلفه ابنه أبو معصوم وأبو عمرو الضرير، وكانت الرياسة بالرقة في أبي عمران، وقال الذهبي: كان بصيراً بالإدغام، ماهراً في العربية، توفي في سنة ٣١٦هـ، على التقريب، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣١٧/٢، ومعرفة القراء الكبار ٢٤٥/١).

(٥) ينظر: النشر ٦٩/٢.

(٦) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٣٩).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٩).

قال ابن المصنف[١]: «فقد قطع له بالإمالة: ابن مجاهد[٢]، وابن شنبوذ[٣]، والداني من جميع الطرق في الجامع[٤]، والكامل[٥]، والمبهج[٦]، والتلخيص[٧]، وغيرها، وروى عنه جماعة الفتح[٨]؛ كصاحب التجريد[٩]، والهداية[١٠]، وأبي العز[١١]، وابن سوار[١٢]، وابن فارس[١٣] من طريق الداجوني»، فهو بعكس أبي عمرو[١٤].

٣١٩ ـ ....(طَا): شَفَا صِـــفْ..................................

وأمل محضاً: **(طا)**؛ أي: الطاء من: ﴿طه﴾[١٥]، و﴿طسٓمٓ﴾؛ الشعراء[١٦]، والقصص[١٧]، و﴿طسٓ﴾ النمل[١٨].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨ ـ ١٢٩).
(٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد ص (٤٠٦).
(٣) ينظر: النشر ٦٨/٢.
(٤) ينظر: جامع البيان ٢٧٣/٢.
(٥) ينظر: الكامل ص (٣٣٤).
(٦) ينظر: المبهج ص (٤١٧).
(٧) ينظر: التلخيص لابن بليمة ص (١٠٢).
(٨) وقراءة هشام بالفتح في (الياء) من فاتحة سورة مريم: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٩/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٩)).
(٩) ينظر: التجريد ص (١٧٢).
(١٠) ينظر: شرح الهداية ص (٢٨٨).
(١١) ينظر: الكفاية الكبرى ص (٢٢١)، والإرشاد ص (١٣٧).
(١٢) ينظر: المستنير ٢٧٧/٢.
(١٣) ينظر: النشر ٦٩/٢.
(١٤) من حيث إن غالب الرواة والطرق عن أبي عمرو من الروايتين على الفتح، بينما غالب الرواة والطرق عن هشام على الإمالة.
وقراءة أبي عمرو بالإمالة في (الياء) من فاتحة سورة مريم: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٧/٢، ومنحة مولى البر ص (٨٠)).
(١٥) وهي الآية الأولى من هذه السور السبع الحواميم.
(١٦) الآية: [١].
(١٧) الآية: [١].
(١٨) الآية: [١].

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)[١] (**صِفْ**)[٢]؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة.

٣١٩ ـ ....(حَا): مُنَى صُحْبَةِ[٣]........

وأمل محضاً: (**حَا**)؛ أي: من ﴿حمٓ﴾[٤] في السبع الحواميم[٥].

للمرموز إليهم بقوله: (**مُنَى**[٦] **صُحْبَةُ**)؛ أي: ابن ذكوان، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة.

٣١٩ ـ ....يَــس: صَــفَــا

٣٢٠ ـ رُدْ[٧] شِدْ[٨] فَشَا............ ....

---

(١) ومعنى قوله: (**شَفَا**)؛ تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه، وبمعنى البقية والقلة، وتأتي فعلاً؛ نحو: (شفاه الله).

(٢) قال ابن الناظم: «قوله: (**صِفْ**)؛ من الوصف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٩)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أقوال؛ الأول: بجر التاء بلا تنوين: (**صُحْبَةِ**)، والثاني: بنصب التاء بلا تنوين: (**صُحْبَةَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بكسر التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٍ**)، والرابع: بضم التاء بلا تنوين: (**صُحْبَةُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**صُحْبَةِ**)، (**صُحْبَةٍ**)، (**صُحْبَةَ**)، (**صُحْبَةُ**).

(٤) وهي الآية الأولى من هذه السور السبع الحواميم.

(٥) وهي السور الكريمة: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٦) قال ابن الناظم: «قوله: «(**مُنَى**)؛ جمع مُنْية»؛ وهي ما يتمناه الإنسان .(ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٩)، ولسان العرب ٢٩٤/١٥).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: براء ثم دال؛ من الردِّ: (**رُدْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ براء ثم ضاد؛ من الرياضة: (**رُضْ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بكسر الشين: (**شِدْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الشين: (**شُدْ**).

وأمل محضاً: ﴿يسٓ﴾ [يس: ١].

للمرموز إليهم بقوله: **(صَفَا)**[١] **(رُدْ**[٢] **شِدْ**[٣] **فَشَا)**[٤]؛ أي: شعبة، وخلف في اختياره، والكسائي، وروح [عن يعقوب][٥]، وحمزة؛ هذا هو المشهور عنه، وعليه الجمهور[٦].

وسيأتي على الإِثْر التقليل له بين بين.

وههنا انتهى الكلام على إمالة الفواتح محضاً.

٣٢٠ ـ ....وَبَيْنَ بَيْنَ: فِي أَسَفْ خُلْفُهُمَا. (رَا): جُدْ. وَإِذْ: (هَا) (يَا) اخْتَلَفْ.
٣٢١ ـ وَتَحْتُ (هَا): جِيءْ[٧]....... ....

ثم أخذ في الكلام على تقليلها، فقال:

(وَ)أمال (ياء) ﴿يسٓ﴾ [يس: ١].

(بَيْنَ بَيْنَ)؛ أي: إمالة صغرى.

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(فِي**[٨] **أَسَفْ**[٩]**) (خُلْفُهُمَا)**؛ أي: حمزة، ونافع، بخلاف عنهما.

---

(١) يأتي اسما مقصوراً؛ جمع صفاة، وممدوداً؛ وهو خلاف الكدر، وفِعْلاً من ذلك، ومن الخلاصة وهو: الحجر الأملس.
(٢) و**(رُدْ)**؛ فعل أمر من رَادَ يَرُودُ؛ بمعنى: التمس واقصد.
(٣) و**(شِدْ)**؛ فعل أمر من شَادَ يَشيدُ؛ إذا جصَّصَ الحائط بالجِصِّ أو البلاط.
(٤) و**(فَشَا)**؛ أي: شاع وذاع.
(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الأصل، وكُتِبَ عليه: (صِح).
(٦) ينظر: النشر ٢/٧٠.
(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بالهمز: **(جِئْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالإبدال في الهمز: **(جِيْ)**.
(٨) ومعنى قوله: **(فِي)**؛ حرف جر يفيد الظرفية الحقيقية أو المجازية، وهو أيضاً حرف جرٍّ زائد لإفادة التأكيد.
(٩) ومعنى قوله: **(أَسَفْ)**؛ من المبالغة في الحزن والغضب.

أما حمزة فَلِمَا تقدم آنفاً أن المشهور عنه: الإمالة الكبرى فيه(١).

وروى عنه التقليل(٢): جماعة؛ وهو الذي في العنوان(٣)، والتبصرة(٤)، وتلخيص أبي معشر(٥)، وغيرها.

وأما نافع فالمشهور عنه بكماله: الفتح(٦).

وقطع بالتقليل له: ابن بليمة(٧)، والهذلي(٨)، وصاحب المستنير(٩)؛ من [١٩٧] قراءته على العطار(١٠) عن الطبري(١١) عن أصحابه عن نافع، وبه كان يأخذ ابن مجاهد له(١٢).

---

(١) ينظر: النشر ٧٠/٢.

(٢) وقراءة حمزة بالتقليل في الألف في (ياء): ﴿يسٓ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٩/٢، ومنحة مولى البر ص (٨٠)).

(٣) ينظر: العنوان ص (١٥٩).

(٤) ينظر: التبصرة ص (٣١٥).

(٥) ينظر: التلخيص ص (١٣٠).

(٦) ينظر: النشر ٧٠/٢.

(٧) ينظر: تلخيص ابن بليمة ص (١٣٠).

(٨) ينظر: الكامل ص (٣٣٥).

(٩) ينظر: المستنير ٣٨٩/٢.

(١٠) أبو علي الحسن بن عليّ بن عبدالله العطار البغدادي، المؤدب المعروف بالأقرع، شيخ جليل ماهر ثقة، وهو والد فاطمة بنت الأقرع صاحبة الخط المليح، قرأ على أبي الفرج النهرواني، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، وأبي الحسن بن الحمامي، وبكر بن شاذان، وقرأ عليه أبو طاهر بن سوار، توفي سنة ٤٤٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٢٤/١).

(١١) إبراهيم بن أحمد بن إسحاق الطبري المالكي البغدادي، ثقة مشهور أستاذ، ولد سنة ٣٢٤هـ، قرأ على: أحمد بن عثمان بن بويان، وأحمد بن عبدالرحمٰن الولي، وأبي بكر النقاش، وقرأ عليه: الحسن بن علي العطار، والحسن بن أبي الفضل الشرمقاني، والأهوازي، وأبو علي البغدادي، صاحب الروضة، قال الخطيب البغدادي: خرَّجَ الدار قطني له خمسمائة جزء، وكان مفضلاً، وداره مجمع أهل القرآن والحديث، وكان ثقة، وقال غيره: قرأ عليه الشريف الرضي فأعطى الشريف داراً فاخرة بالكرخ، قال ابن الجزري: وقفت له على كتاب في القراءات سماه (الاستبصار) أحسن فيه التحقيق، توفي سنة ٣٩٣هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٥/١).

(١٢) ينظر: النشر ٧٠/٢.

فثبت الخلاف عنه من الروايتين جميعاً، ويدخل فيهما الأصبهاني[1].

وأمال (رَا) الفواتح.

[﴿الٓر﴾][2] الخمس[3].

و﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١].

بين بين.

المرموز إليه بجيم: (جُدْ)؛ أي: ورش من طريق الأزرق عنه[4].

(وَ)الإمام.

المرموز إليه بهمزة: (إِذْ)؛ أي: نافع.

في تقليل ("هَا" "يَا") من فاتحة مريم[5].

(اخْتُلِفْ) عنه بكماله.

قال في الاتحاف[6]: «فأما قالون: فاتفق العراقيون[7] على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذا بعض المغاربة[8]، وروى عنه التقليل؛ جمهور المغاربة[9]،

(١) ينظر: النشر ٢/٧٠.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الأصل، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٣) وهي فواتح السور الكريمة: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر.

(٤) ينظر: النشر ٢/٦٧.

(٥) وذلك من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [١].

(٦) ينظر: الإتحاف ١/٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٧) ينظر: النشر ٢/٦٧.

(٨) كصاحب الهداية، والهادي، وغيرهما، وهو أحد الوجهين في الكافي، والتبصرة، وقطع له أيضاً بالفتح صاحب التجريد، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد. (ينظر: النشر ٢/٦٧).

(٩) كالعنوان، والتلخيصين، والتذكرة، والكامل، وهو الوجه الثاني في الكافي، والتبصرة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من قراءته على عبدالله بن الحسين. (ينظر: النشر ٢/٦٧).

وهو الذي في الحرز[١]، كأصله[٢].

وأما ورش: فروى عنه الأصبهاني الفتح[٣].

واخْتُلِفَ عن الأزرق.

فقطع له بالتقليل: في الحرز[٤]، كأصله[٥]، والتلخيص[٦]، والكامل[٧]، والتذكرة[٨].

وبالفتح: صاحب الهداية[٩]، والهادي[١٠]، والتجريد[١١].

وانفرد الهذلي بالتقليل عن الأصبهاني، وهو ظاهر النظم؛ إذ أطلق الخلاف فيه لنافع، كما رأيت، لأنه لو أراد حصر الخلاف في الأزرق لرمز له بالجيم، على قاعدته في الأصول، فيدخل الأصبهاني، لكنه انفرادة للهذلي[١٢] كما ترى، على ما في النشر»[١٣].

قال ابن المصنف[١٤]: «ولا تشتبه ﴿يَا﴾ هذه، بياء ﴿يسٓ﴾؛

---

(١) ينظر: حرز الأماني ص (٥٩)، البيت رقم (٣٤١).
(٢) ينظر: التيسير ص (١٢٠).
(٣) ينظر: النشر ٦٨/٢.
(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٤١).
(٥) ينظر: التيسير ص (١٢٠).
(٦) ينظر: التلخيص لابن بليمة ص (١٠٢).
(٧) ينظر: الكامل ص (٣٣٤).
(٨) ينظر: التذكرة ٥٢٣/٢.
(٩) ينظر: النشر ٦٨/٢.
(١٠) ينظر: النشر ٦٨/٢.
(١١) ينظر: التجريد ص (١٧٢).
(١٢) نصَّ على ذلك في النشر، وعليه فلا يُقْرَأ بها. (ينظر: النشر ٦٨/٢).
(١٣) هنا تمام كلام صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٨٥/١ ـ ٢٨٦).
(١٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٠).

لأنها تقدمت، ولا ﴿هَا﴾ هذه، بهاء ﴿طه﴾؛ لأنها مذكورة[١] في قوله[٢]: (وَ)اختلف في تقليل ما (تَحْتُ)؛ أي: تحت سورة مريم؛ وهو (ها) من قوله تعالى: ﴿طه﴾ [١]. للمرموز إليه بجيم: (جِئْ)[٣]؛ أي: ورش من طريق الأزرق»[٤].

وهو ـ أعني التقليل ـ الذي في: المفيد[٥]، والتجريد[٦]، وتلخيص ابن بليمة[٧]، وغيرها.

---

(١) إلى هنا نصُّ كلام ابن الناظم، وما بعده إنما هو شرح من الشارح للمتن، فأدخل الشارح شرحه للمتن مع كلام ابن الناظم للمناسبة بينهما، لكنه بفعله هذا أوهم أن سائر الكلام هو من كلام ابن الناظم، وليس ذلك كذلك.

(٢) يعني قول الناظم: (وَتَحْتُ "هَا" جِئْ)، وقد شرع الشارح في شرح كلام الناظم مباشرة، فاختلط شرحه بكلام الناظم.

(٣) و(جِئْ)؛ فعل أمر، من جاء إذا أتى.

(٤) وقد أدخل الشارح كلام ابن الناظم مع كلامه في شرح كلام الناظم، وإلَّا فنصُّ عبارة ابن الناظم: «ولا تشتبه ﴿يا﴾ هذه، بياء ﴿يسٓ﴾؛ لأنها تقدمت، ولا ﴿ها﴾ هذه، بهاء ﴿طه﴾؛ لأن هاء: ﴿طه﴾، يأتي حكمها في البيت الآتي». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٠)).

(٥) وهو كتاب في القراءات الثمان، تأليف الإمام المقري أبي عبدالله محمد بن إبراهيم الحضرمي اليمني، توفى في حدود سنة ٥٦٠هـ، قال ابن الجزري: «وهو كتاب مفيد كاسمه، اختصر فيه كتاب التلخيص لأبي معشر الطبري، وزاده فوائد، وحيث أطلقنا "المفيد" في كتابنا فإياه نريد، لا مفيد الخياط»، قال صاحب كتاب "منهج ابن الجزري في النشر": «وقد طُبع كتابٌ باسم "المفيد" ـ على أنه هو ـ، وفي النفس منه شيء؛ حيث لم يذكر المحقق أدلة قوية على إثبات ذلك ـ مع أنه رسالة علمية ـ». (ينظر: النشر ٦٨/٢).

(٦) ينظر: التجريد ص (١٧٣).

(٧) هكذا في الأصل، وأظنّه سبق قلم من الشارح ـ رحمه الله ـ، فقد جاء في النشر، والإتحاف، وشرح النويري، وغيرها؛ في عزو وجه الإمالة بين بين للأزرق، إلى تلخيص أبي معشر الطبري، دون ذكر لتلخيص ابن بليمة، وهو كذلك في تلخيص الطبري، بيد أني لم أجد في النسخة المطبوعة من تلخيص العبارات نصًّا على وجه الإمالة بين بين للأزرق، بل إنه نصَّ على الإمالة المحضة للأزرق، وجهاً واحداً، حيث قال: «قرأ ورش وأبو عمرو: ﴿طه﴾؛ بفتح الطاء، وإمالة الهاء، وأمالهما الأخوان وأبو بكر، وقرأهما الباقون: بالفتح» =

والوجه الآخر له الإمالة، بل هي الأشهر عن الأزرق[١]، كما تقدم.

٣٢١ـ ....(حَا): حُلاً[٢] خُلْفٌ جَلَا ....

وأمال بين بين **(حَا)**؛ أي: الحاء من ﴿حمٓ﴾ السبع[٣].

المرموز إليهما بقوله: **(حُلاً[٤] خُلْفٌ جَلَا[٥])**؛ أي: أبو عمرو بخلاف عنه، وورش [من طريق الأزرق][٦] بدونه[٧].

فالتقليل لأبي عمرو؛ في الحرز[٨]، والتيسير[٩]، وهو رواية المغاربة.

= (ينظر: تلخيص ابن بليمة ص (١٠٤)، وتلخيص أبي معشر الطبري ص (٣٢٧)، والنشر ٦٨/٢، والإتحاف ٢٨٦/١، وشرح النويري ١٢٧/٣).

(١) قال في النشر: «وهو الذي في التبصرة من قراءته على أبي الطيب وقوَّاه بالشهرة». (ينظر: النشر ٦٨/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بضم الحاء، وفتح اللام منونة، وبالألف الممدودة: **(حُلاً)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الحاء، وفتح اللام منونة، وبالألف المقصورة: **(حُلًى)**، والثالث: بفتح الحاء، وفتح اللام بلا تنوين: **(حَلَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(حَلَا)**، **(حُلًى)**، **(حُلاً)**.

(٣) وهي فواتح السور السبع الكريمة: غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

(٤) قال ابن المصنف: «و**(حَلَا)**؛ من الحلاوة»، وتأتي كلمة: **(حَلَا)**؛ بمعنى: حَلَّاه؛ أعطاه حِلْية، وهي ما يُتَزَيَّنُ به، وقد تأتي بمعنى: العطية، يقال: حلوت فلاناً إذا أعطيته حلواً، وهذه الكلمة من الكلمات التي تكرر استخدمها كثيراً في كلام الناظم.

(٥) ومعنى قوله: **(جَلَا)**؛ فعل ماض، من جلا القوم عن أوطانهم، إذا خرجوا من بلد إلى بلد، أو بمعنى؛ كشف وأوضح.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الأصل، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٧) أي: بلا خلاف عنه في تقليلها.

(٨) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٤١).

(٩) ينظر: التيسير ص (١٥٥).

والفتح ـ له[١] ـ؛ رواية صاحب المبهج، والمستنير، وسائر العراقيين[٢].

وتقدم من أمالها محضاً.

وههنا تم الكلام على إمالة الفواتح؛ محضاً، وتقليلاً.

وعلم من جميع ذلك أن **الباقين** وهم؛ ابن كثير، وأبو جعفر، وحفص، ورويس، قرؤوها: بالفتح.

٣٢١ ـ .... تَوْرَاةَ[٣]: مَنْ[٤] شَفَا حَكِيماً[٥] مَيَّلَا.

٣٢٢ ـ وَغَيْرُهَا: لِلَاصْبَهَانِي[٦] لَمْ يُمَلْ ....

ثم عاد إلى الكلام على بعض حروف الإمالة، فقال:

﴿**تَوْرَاةَ**﴾؛ أي: كلمة [١٩٨] ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ حيث وقعت.

---

(١) أي: لأبي عمرو.

(٢) وهو مذهب صاحب الكافي، والتبصرة، والعنوان، والتلخيصين، والهداية، والهادي، والتذكرة، والكامل، وسائر المغاربة، وبه قرأ في التجريد على عبدالباقي، وقال الهذلي: وعليه الحذاق من أصحاب أبي عمرو، وبه قرأ الداني على أبي الفتح. (ينظر: النشر ٢/٧٠ ـ ٧١).

(٣) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بضم التاء: (**تَوْرَاةُ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح التاء: (**تَوْرَاةَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح الميم: (**مَنْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الميم: (**مِنْ**).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بنصب الميم مع التنوين: (**حَكِيْمًا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الميم مع التنوين: (**حَكِيمٌ**).

(٦) وهذه الكلمة من المواضع التي يختلف فيها الضبط بين النسخ والشروح، ويدور الخلاف بين كسر الهمزة ـ كما في النسخة التي عليها خط الناظم ـ وفتحها، وبين كسر الباء ـ كما في شرح موسى جار الله ـ وفتحها، وبين تحقيق الهمز والنقل فيه. وقد تم بيان الخلاف في هذه الكلمة مرات عديدة.

للمرموز إليهم بقوله: (**مَنْ**[1] **شَفَا حَكِيْمًا**)[2]؛ أي: ابن ذكوان، وحمزة[3]، والكسائي، وخلف في اختياره، وأبي عمرو.

(**مَيَّلَا**) إمالة كبرى.

وتقدم من قلَّلَها؛ ومنهم حمزة بخلاف عنه، فيكون ما هنا هو الوجه الثاني من خلافه، كما قررنا هناك[4].

(**وَغَيْرُهَا**)؛ أي: غير كلمة: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ من حروف الإمالات.

(**لِلَاصْبَهَانِي**) عن ورش.

(**لَمْ يُمَلْ**) أصلاً؛ لا محضاً، ولا تقليلاً.

إلا ما مرَّ من: ياء ﴿يسٓ﴾ [يس: ١]، وهاء: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١].

على ما فيه[5].

وأمَّا: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ حيث وقعت؛ فأمالها الأصبهاني محضاً، بلا خلاف عنه.

---

(١) و(**مَنْ**) ـ على وجه الفتح ـ؛ تأتي بمعنى: اسم استفهام عن العاقل، وتأتي بمعنى: اسم موصول بمعنى الذي؛ تطلق على الأشخاص أو على جمع فيه أشخاص، وأما على وجه الجر في الميم: (**مِنْ**)؛ فإنها حرف جر يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية.

(٢) و(**حَكِيمًا**)؛ إما من الحاكم أو القاضي، أو هو الحكيم الذي يحكم الأشياء ويتقنها، أو هو صاحب الحكمة؛ والحكمة هي: العلم بحقائق الأشياء مع العمل بمقتضاها.

(٣) وقراءة حمزة بالإمالة في كلمة: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦١/٢، ومنحة مولى البر ص (٨١)).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٣٠٨).

(٥) يريد بذلك ما صرح به في النشر من انفراد الهذلي بالتقليل عن الأصبهاني في الهاء من فاتحة مريم، وأوهمه ظاهر النظم؛ إذ أطلق الخلاف فيه لنافع؛ وهي انفرادة لا يُقْرَأ بها، كما أنَّ قراءة الأصبهاني بالتقليل في الياء من: ﴿يسٓ﴾؛ هي أيضاً من طريق الكامل. (ينظر: النشر ٦٨/٢، والإتحاف ٢٨٥/١ ـ ٢٨٦).

قال ابن المصنف[١]: «وإنما أتى بما يقتضي الحصر؛ لأنه قدم إمالات في حروف لقالون، وعُلِمَ منها أصله؛ أن الأصبهاني يكون كقالون فيما نص فيه للأزرق بالرمز، فبين ذلك؛ ليرتفع الإشكال».

وتحرر: أن في ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ لنافع ثلاثة أوجه:

١ ـ الفتح.

٢ ـ والتقليل.

٣ ـ والمحضة.

٣٢٢ ـ .... وَخُلْفُ إِدْرِيسَ: بِـ: رُؤْيَا لَابِـ: أَلْ

(وَخُلْفُ)؛ أي: خلاف.

(إِدْرِيْسَ)؛ أحد راويي الإمام خلف في اختياره.

ثابت **(بـ)** إمالة.

﴿**رُؤْيَا**﴾؛ أي: ﴿رُءۡيَاكَ﴾، المضاف إلى الكاف، و﴿رُءۡيَىَ﴾ معاً؛ ثلاثتها في يوسف[٢].

فروى الشطوي عنه: الإمالة[٣][٤].

وروى غيره: الفتح[٥].

(لَا) ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾.

المعرف بـ**(ـأل)**، حيث أتت.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٠).
(٢) الآيات: [٥، ٤٣، ١٠٠].
(٣) وهو الذي في الغاية، وغيرها. (ينظر: غاية الاختصار ٢٩٦/١، والنشر ٣٨/٢).
(٤) وقراءة إدريس بخلف عنه بالإمالة في هذه المواضع الثلاثة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٨/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٨))
(٥) وهو الذي في المبهج، وغيره. (ينظر: النشر ٣٨/٢).

وهي في: يوسف[1]، [والإسراء][2]، والصافات[3]، والفتح[4]، فليس له فيها إلا الفتح.

وههنا تم الكلام على حروف الإمالات.

٣٢٣ ـ وَلَيْسَ إِدْغَامٌ وَوَقْفٌ إِنْ سَكَنْ   يَمْنَعُ مَا يُمَالُ لِلْكَسْرِ. وَعَنْ
٣٢٤ ـ سُوسِيْ[5] خِلَافٌ. وَلِبَعْضٍ قُلِّلَا   ....

ثم بين بعض ما يتعلق بها[6] فقال:

(**وَلَيْسَ إِدْغَامٌ وَوَقْفٌ**) للممال.

(**إِنْ سَكَنْ**)؛ يعني إن كان الوقف بالسكون؛ كما هو الأصل فيه.

وجملة قوله: (**يَمْنَعُ**...الخ)؛ خبر (**لَيْسَ**)؛ أي: لا (**يَمْنَعُ**) كلٌّ من الإدغام والوقف بالسكون.

إمالة (**مَا يُمَالُ**).

(**لِـ**)ـأجل.

(**الْكَسْرِ**) المتطرف بعد الألف كـ:

﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥][7].

و﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥].

---

(١) الآية: [٤٣].
(٢) الآية: [٦٠]، وما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الأصل، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٣) الآية: [١٠٥].
(٤) الآية: [٢٧].
(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بياء ساكنة بعد السين المكسورة: (**سُوسِيْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بسين مجرورة بالتنوين مع حذف الياء: (**سُوسٍ**)، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.
(٦) أي: ما يتعلق بالإمالة.
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩].

و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣][(١)].

و﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨][(٢)].

سواء كانت إمالة كبرى أو صغرى.

لعروض ذلك فلا يعتد به.

هذا مذهب الجمهور[(٣)]، وهو الذي في الحرز.

وذهب جماعة إلى إخلاص الفتح حينئذٍ.

اعتداداً بالعارض، لزوال الكسرة بالسكون[(٤)].

وخرج به[(٥)] الوقف بالروم؛ فإنه لا خلاف أنه كالوصل.

(وَ)صحَّ.

(عَنْ سُوسِيْ) في حالة الإدغام والوقف بالسكون.

---

(١) وسورة المطففين: الآية [١٨].

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) قال في النشر: «وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء، واختيار جماعة المحققين، وهو الذي عليه العمل من عامة المقرئين، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه؛ كصاحب التيسير، والشاطبية، والتلخيصين، والهادي، والهداية، والعنوان، والتذكرة، والإرشادين، وابن مهران، والداني، والهذلي، وأبي العز، وغيرهم، واختاره في التبصرة، وقال: سواء رمت أو أسكنت، ورد على من فتح حالة الإسكان، وقال: إن ذلك ليس بالقوى، ولا بالجيد؛ لأن الوقف غير لازم، والسكون عارض». (ينظر: التبصرة ص (١٤٣)، وجامع البيان ٣٨٥/١ ـ ٣٨٦، والنشر ٧٢/٢).

(٤) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وأبي الحسن بن المنادى، وابن حبش، وابن اشته، وغيرهم، وحكى الداني أنَّ هذا المذهب أيضاً عن البصريين، ورواه داود بن أبي طيبة عن ورش، وعن ابن كيسة عن سليم عن حمزة. (ينظر: جامع البيان ٣٨٥/١، والنشر ٧٢/٢).

(٥) أي: خرج بقول الناظم: (سَكَنْ)؛ أي: السكون.

(خِلَافٌ)؛ فروى عنه ابن حَبَش[١]: الفتح في ذلك[٢]، وروى غيره: الإمالة الكبرى[٣].

(وَلِبَعْضٍ قُلِّلَا)؛ يعني: إن بعض أهل الأداء ذهب عمن يميل محضاً في الوصل، [التقليل][٤] في الوقف، والإدغام[٥].

فتلخص [١٩٩] للسوسي في ذلك ثلاثة أوجه:

١ - الفتح.

٢ - والتقليل.

٣ - والكبرى.

قال المصنف في التقريب[٦]: «ويشبه ذلك الوقف بالسكون بعد حرف المد، من حيث إجراء الثلاثة فيه، إلا أن الاعتداد بالعارض هناك [أولى][٧]، وعدم الاعتداد به هنا أولى، والفرق أن المد سببه: الإسكان؛ وقد حصل، والإمالة موجبها: الكسر؛ وقد زال».

---

(١) اخْتُلِفَ في ضبط حركة الحاء والباء؛ فضُبطت بفتحة الحاء والباء: (ابن حَبَشٍ)، ـ وهو اختيار شيخنا المحقق إبراهيم شحاتة السمنودي، وشيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، وفضيلة الدكتور المحقق أيمن سويد ـ، وضُبطت بفتح الحاء، وسكون الباء: (ابن حَبْش)؛ وهو الذي في طبقات القراء للذهبي، وكتاب الحلقات المضيئات، وصحَّ ضبطها؛ بضم الحاء، وسكون الباء: (ابن حُبْش)؛ كما جاء في بعض كتب التراجم والأنساب.

(٢) كما نص عليه في المستنير، وفي التجريد، وابن فارس في جامعه، وغيرهم. (ينظر: النشر ٧٣/٢).

(٣) ينظر: النشر ٧٢/٢ ـ ٧٣.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الأصل، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) وقراءة السوسيّ بالفتح والتقليل في الألف الممالة الواقعة قبل الراء المكسورة المتطرفة إذا سكنت الراء للإدغام أو الوقف؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٨١)).

(٦) ينظر: تقريب النشر ص (٩٨).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من كتاب التقريب حيث نقل الشارح. (ينظر: تقريب النشر ص (٩٨)).

قال[١]: «[وقد][٢]ترجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح في قوله تعالى: ﴿فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ﴾ [غافر: ٤٩]؛ لوجود الكسرة بعد الألف حالة الإدغام».

٣٢٤ ـ .... وَمَا بِذِي التَّنْوِينِ خُلْفٌ يُعْتَلَا

(وَمَا)؛ بمعنى: ليس.

(بِذِي التَّنْوِيْنِ) الموقوف عليه.

(خُلْفٌ يُعْتَلَا)؛ أي: يرتفع[٣].

وأراد بهذا الكلام إلى عدم اعتبار الخلاف الذي ذكره الشاطبي بقوله[٤]:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا...الخ ....

وتبعه جمع من شراحه[٥]، فقالوا: «قد فتح قوم ذلك كله».

لكن قال المصنف[٦]: «لا أعلم أحداً من أئمة القراء ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية، فلا اعتبار ولا عمل به».

٣٢٥ ـ بَلْ قَبْلَ سَاكِنٍ بِمَا أُصِّلَ قِفْ. وَالْخُلْفُ[٧] كَـ: (الْقُرَى الَّتِي) وَصْلاً: يَصِفْ

(بَلْ) الحكم.

فيما منع من إمالته **(قَبْلَ سَاكِنٍ)**.

---

(١) ثم قال بعده: «وقد قلته قياساً». (ينظر: النشر ٢/٧٣).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الأصل، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣١)، والمفردات ص (٣٤٥).

(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٣٧).

(٥) ينظر: فتح الوصيد ١/٣٠٨، وإبراز المعاني ٢/١٤٤.

(٦) ينظر: النشر ٢/٧٥.

(٧) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مقرونة بـ(أل) التعريف: **(وَالْخُلْفُ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة من (أل) التعريف: **(وَخُلْفُ)**.

بأن وقع بعد الألف ساكن، وسقطت الألف لذلك الساكن، أنه امتنعت الإمالة من أجل سقوط تلك الألف، سواء كان الساكن تنويناً أو غيره.

فإذا زال الساكن بالوقف، **(فِيْمَا أُصِّلَ قِفْ)**؛ أي: فتعود الإمالة بنوعيها؛ الصغرى، والكبرى، لمن هي له، على ما تأصل وتقرر.

والتنوين يلحق الاسم المقصور:

مرفوعاً؛ نحو:

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

و﴿أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

[ومجروراً][(١)]؛ نحو:

﴿فِي قُرًى﴾ [الحشر: ١٤].

و﴿عَن مَّوْلًى﴾ [الدخان: ٤١].

ومنصوباً؛ نحو:

﴿قُرًى ظَاهِرَةً﴾ [سبأ: ١٨].

﴿كَانُواْ غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وغير التنوين؛ نحو:

﴿مُوسَى ٱلْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٥٣].

و﴿ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨].

﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤].

و﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى واستقامته.

و﴿طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١].

و﴿أَحْيَا ٱلنَّاسَ﴾ [المائدة: ٣٢].

فالوقف بالمحضة والتقليل لمن مذهبه ذلك، هو المعمول به، والمعول عليه، وهو الثابت نصًّا وأداءً.

(وَ)لكن.

ثبت (**الْخُلْفُ**)؛ أي: الخلاف في ذوات الراء قبل الساكن غير المنون.

(كـَ):

﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِي﴾ [سبأ: ١٨].

﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦].

﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥].

﴿**سَيَرَى** ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ١٠٥][١].

﴿ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠].

[(**وَصْلاً**)؛ أي: في حال الوصل][٢].

للمرموز إليه بياء (**يَصِفْ**)[٣]؛ أي: السوسي.

قال في التقريب[٤]: «فروى عنه ابن جرير: الإمالة وصلاً[٥]، وبه قرأ

(١) رُسِمَتْ في المصحف الشريف مقرونة بالفاء: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾.
(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الأصل، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٣) ومعنى قوله: (**يَصِفْ**)؛ من تبيين صفة الشيء وحاله التي هو عليها.
(٤) ينظر: تقريب النشر ص (١٠٣).
(٥) وقطع له بها أبو القاسم الهذلي في كامله من طريق أبي عمران، وأبو معشر الطبري، وأبو عبدالله الحضرمي صاحب المفيد، وصاحب التجريد. (ينظر: جامع البيان ٣٨٩/١، والنشر ٧٧/٢ ـ ٧٨).

الداني[١] على أبي الفتح، عن أصحاب ابن جرير، وقطع به في التيسير[٢].

وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي: الفتح[٣]وهو الذي في أكثر الكتب[٤]؛ كالتذكرة[٥]، والهداية[٦]، والكافي[٧]، والإرشادين[٨]، وجامع ابن فارس[٩]، وبه قرأ الداني على أبي الحسن[١٠].

والوجهان[١١] في الحرز[١٢]».

وسيأتي الكلام على حكم لام الجلالة من نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥]؛ حال الإمالة، في باب اللامات.

٣٢٦ ـ وَقِيلَ: قَبْلَ سَاكِنٍ حَرْفَيْ رَأَى عَنْهُ. وَ(رَا) سِوَاهُ، مَعْ (هَمْزِ) نَأَى

(وَقِيْلَ)؛ أي: وروى بعض أهل الأداء.

---

(١) وقال: «واختار الإمالة؛ لأنه قد جاء بها نصّا وأداءً عن أبي شعيب أبو العباس محمود بن محمد الأديب، وأحمد بن حفص الخشَّاب، وهما من جلة الناقلين عنه». (ينظر: جامع البيان ٣٨٩/١).

(٢) ينظر: التيسير ص (٥٠).

(٣) وممن روى الفتح: صاحب التبصرة، والغايتين، والكفاية، والروضة، والتذكار، وغيرهم، وإنما اشتهر الفتح عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختار الفتح من ذات نفسه. (ينظر: النشر ٧٨/٢).

(٤) قال الداني في روايته عن فارس بن أحمد: «وإنما اشتهر الفتح عن السوسي؛ من أجل أن ابن جرير كان يختار الفتح من ذات نفسه». (ينظر: جامع البيان ٣٨٩/١، والنشر ٧٨/٢).

(٥) ينظر: التذكرة ٢٧٤/٢ ـ ٢٧٥.

(٦) ينظر: النشر ٧٨/٢.

(٧) ينظر: الكافي ص (٤٨).

(٨) لم أجده في الإرشاد، وهو في الكفاية الكبرى ص (٩٨).

(٩) ينظر: النشر ٧٨/٢.

(١٠) ينظر: جامع البيان ٣٨٩/١.

(١١) والوجهان جميعاً صحيحان عنه، وهو مذهب الصفراوي، وغيره. (ينظر: النشر ٧٨/٢).

(١٢) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٣٣٥ ـ ٣٣٦).

(قَبْلَ).

حرف (سَاكِنٍ).

إمالة (حَرْفَيْ).

﴿رَءَا﴾ معاً؛ في نحو:

﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨].

(عَنْهُ)؛ أي: عن السوسي، في الوصل.

وقد ذكر الشاطبي هذا القول في الحرز[١]، حيث قال:

وَقَبلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ فِي صَفاَ يَدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا

لكن تعقبه المصنف: بأنه لم يصح عن السوسي من طرقه، كأصله، بل ولا من طرق هذا المتن[٢].

قال[٣]: «وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة؛ فتحهما، وإمالتهما، وفتح الراء وإمالة الهمز، وعكسه[٤]، ولا يصح سوى الأول».

(وَ)قيل - أيضاً - عن السوسي.

---

(١) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٦٤٨).

(٢) وذلك كما قال في النشر: أنَّ إمالة الحرفين معاً؛ الراء والهمزة، عن السوسي، في كلمة: ﴿رَءَا﴾ إذا وقعت قبل ساكن هي مما قرأ به الداني عن شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد، وذلك من طرق: أبي بكر القرشي، وأبي الحسن الرقي، وأبي عثمان النحوي، وجميع هذه الطرق الثلاثة من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير الرقيّ؛ الذي هو طريق التيسير في رواية السوسيّ، وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ بإمالة الحرفين في هذا الموضع من طريق الشاطبية ولا من طريق التيسير ولا من طرق النشر سبيل. (ينظر: النشر ٤٧/٢).

(٣) ينظر: النشر ٤٧/٢.

(٤) وهو إمالة الراء وفتح الهمزة.

أنه يميل (**"رَا" سِوَاهُ**)؛ أي: راء ﴿رَءَا﴾؛ التي لا يكون قبل ساكن؛ نحو: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦][(١)].

و[قد][(٢)] تقدم أن أبا عمرو بكماله إنما أمال همزته فقط، فذكر صاحب هذا القول؛ أنه أمالهما معاً من رواية السوسي، وذكره في الحرز[(٣)]، كما رأيت.

وقد تعقبه في التقريب وغيره[(٤)]: «بأنه ليس من طرقه، ولا من طرق هذا النظم».

وقد نبَّهت عليه فيما مرَّ[(٥)].

(**مَعْ**) إمالة.

(**"هَمْزِ"**: ﴿نَأَى﴾) في الإسراء[(٦)]، وفصلت[(٧)]؛ للسوسي.

وهذا انفرد به فارس بن أحمد[(٨)]، وتبعه في الحرز[(٩)]؛ إذ قال:

نَأَى شَرْعُ يُمْنٍ بِاخْتِلَافٍ....الخ ....

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الأصل، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٦٤٨).
(٤) هذا الكلام ليس في التقريب، والذي في التقريب هو قوله: «إنها انفرادة عن السوسيّ»، وإنَّما صرح بهذا الكلام في النشر، حيث قال: «وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير، بل ولا من طرق كتابنا أيضاً، نعم رواه عن السوسي صاحب التجريد، من طريق أبي بكر القرشي، عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا، وقول صاحب التيسير: وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة لا يدل على ثبوته من طرقه، فإنه قد صرح بخلافه في جامع البيان». (ينظر: النشر ٢/٤٥).
(٥) وذلك عند شرحه لقول الناظم في الطيبة، البيت رقم (٣٠١):
حَرْفَيْ رَأَى مِنْ صُحْبَةٍ لَنَا اخْتُلِفْ ... وَغَيْرَ أُوْلَى الْخُلْفَ صِفْ وَالْهَمْزَ حِفْ
(٦) الآية: [٨٣].
(٧) الآية: [٥١].
(٨) وزاد في النشر: «وانفرد ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى عنه بالإمالة في الموضعين». (ينظر: النشر ٢/٤٤).
(٩) ينظر: حرز الأماني ص (٢٦)، البيت رقم (٣١٢).

وهو غير معول عليه، ولذا لم يعرج عليه فيما تقدم، وإن أدخله هنا فيما (قيل)[1].

بل قال في النشر[2]: «أجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولذا لم يذكره في المفردات، ولا عول عليه».

قال في الغيث[3]: «وكل ما انفرد به بعض النقلة لا يقرأ به؛ لعدم تواتره»[4].

والله سبحانه وتعالى أعلم[5].



---

(١) ينظر: الإتحاف ٢٧٦/١.
(٢) ينظر: النشر ٤٤/٢.
(٣) ينظر: غيث النفع ص (٢٠٦).
(٤) وهذا ليس على إطلاقه، فقد انفرد الشطويّ عن ابن وردان عن سائر الطرق والرواة في أربع كلمات؛ وهي:
﴿سِقَايَةَ﴾ [التوبة: ١٩]؛ بضم السين، وحذف الياء: **(سُقَاة)**.
﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]؛ بفتح العين، وحذف الألف بعد الميم: **(عَمَرة)**.
﴿لَا يَخْرُجُ﴾ [الأعراف: ٥٨]؛ بضم الياء، وكسر الراء: **(لَا يُخْرِجُ)**.
﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩]؛ بالتأنيث، مع تشديد في الراء، وفتح الغين: **(فَتُغَرِّقَكُمْ)**.
فإن هذه الانفرادات الأربع عن ابن وردان ـ على ما قرره علماء القراءات المحررين ـ صحيحة مقروء بها من طريقي الدرة والطيبة؛ لثبوت النقل، وصحة الرواية، وقد بينت ذلك مفصلاً عند ورود أولى هذه الكلمات الأربع في سورة الأعراف: ﴿لَا يَخْرُجُ﴾ [٥٨].
(٥) ينظر: النشر ٢٩/٢ ـ ٨٢، وتقريب النشر ص (٥٥ ـ ٦٨)، وشرح النويري ٤٧/٣ ـ ١٤٧، وشرح ابن الناظم ص (١١٥ ـ ١٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ٥٠/ب ـ ٥٨/ب)، والإتحاف ٢٤٧/١ ـ ٢٩٠.

بَابُ إِمَالَةِ هَاءِ التَّأْنِيْثِ وَمَا قَبْلَهَا فِي الْوَقْفِ[1]

اخْتُلِفَ في محل هذه الإمالة.

فقال الجمهور[2]: محلها الحرف الذي قبل الهاء فقط؛ لأن التغير إلى الكسر يدخله وهي على ما كانت[3].

وقال آخرون[4] ـ منهم الداني[5]، والشاطبي[6] ـ: محلها ذلك الحرف والهاء معاً.

قيل: هذا أقيس، والأول أبين في اللفظ وأظهر في الصورة[7].

---

(١) قال النويري في شرحه على الطيبة: «ذَكَرَهُ بعد الإمالة؛ لأنه منه، وفَصَلَهُ؛ لأن إمالته في فتحة فقط». (ينظر: شرح النويري ١٤٩/٣).
وههنا لطيفة أفدتها من الشيخ الكبير إبراهيم شحاثة السمنودي ـ رحمه الله تعالى ـ؛ وذلك أني عندما وصلت في قراءة المتن عليه إلى أول باب (إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف) قال لي ما نصُّهُ: «ههنا تم ربع الطيبة، وذلك من أول باب "الاستعاذة"»، ثمَّ وجدت الشيخ المحقق عبدالفتاح القاضي خطَّ بيده في هوامشه على متن طيبة النشر وقال بمثل كلام الشيخ السمنودي، وذلك عندما وصل في ضبطه لمتن الطيبة إلى هذا الموضع.

(٢) وهو مذهب مكي، والحافظ أبي العلاء، وأبي العز، وابن الفحام، وأبي الطاهر بن خلف، وأبي محمد سبط الخياط، وابن سوار، وهو اختيار الجعبري، وفاقاً لنصِّ الأهوازي. (ينظر: النشر ٨٨/٢).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٢).

(٤) وهو مذهب أبي العباس المهدوى، وأبي عبدالله بن سفيان، وأبي عبدالله بن شريح، وغيرهم، وعزاه ابن الجزري للمحققين. (ينظر: النشر ٨٨/٢).

(٥) ينظر: التيسير ص (٥١).

(٦) ينظر: حرز الأماني ص (٢٨)، البيت رقم (٣٩).

(٧) ينظر: النشر ٨٨/٢.

قال بعض المحققين[١]: «وينبغي أن لا يكون بين القولين خلاف؛ فباعتبار حد الإمالة؛ وأنه تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، فهذه الهاء [٢٠١] لا يمكن أن يُدَّعَى تقريبها من الياء، ولا فتحة فيها فتقرب من الكسرة، وهذا لا يخالف فيه الداني ومن تبعه، وباعتبار أن الهاء إذا أُمِيلَتْ لا بد أن يصحبها حال من الضعف يخالف حالها إن لم يكن قبلها ممال، فَسُمِّيَ ذلك المقدار إمالة، ولا يخالف فيه هؤلاء الجمهور، فالنزاع لفظي».

٣٢٧ ـ وَهَاءَ تَأْنِيثٍ وَقَبْلُ مَيِّلِ ـ لَا بَعْدَ الِاسْتِعْلَا، وَ(حَاعٍ) ـ: لِعَلِي

(وَهَاءَ تَأْنِيثٍ)؛ هي الهاء التي تكون في الوصل تاء، آخر الاسم؛ نحو:

﴿رَحْمَتَ﴾ [آل عمران: ٨].

و﴿نِعْمَةَ﴾ [البقرة: ٢١١].

فتبدل في الوقف هاء.

(وَ)الحرف.

الذي **(قَبْلُ)**؛ أي: قبل هاء التأنيث[٢].

وخرج بقيد [هاء التأنيث][٣]:

هاء السكت[٤]؛ نحو:

---

(١) الكلام بحروفه في النشر، ونقله بحروفه صاحب الإتحاف، والمنير السمنودي في شرحه. (ينظر: النشر ٨٨/٢، والإتحاف ٢٩١/١، وشرح المنير السمنودي (ل ٥٨/ب)).

(٢) ولا فرق في هاء التأنيث بين أن تكون بمعنى التأنيث أو غير ذلك، نحو: (علامة)، فإن الإمالة جائزة في ذلك؛ لأن هاء المبالغة هي هاء التأنيث. (ينظر: لطائف الإشارات ١١٥١/٣).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الهاء بالتأنيث). (ينظر: لطائف الإشارات ١١٥١/٣، والإتحاف ٢٩١/١).

(٤) لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها، وهي إنما أُتي بها بياناً للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجْتُلِبَتْ، قاله ابن الجزري في النشر، =

﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩] (١).

و﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨].

و﴿يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

والهاء الأصلية؛ نحو: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ﴾ [القصص: ٢٢] (٢).

واستثني مما قبل هاء التأنيث الألفَ (٣)؛ نحو:

﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣].

و﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [البقرة: ٨٥].

و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

(**مَيِّلِ**)؛ أي اقرأهما بالإمالة الكبرى وقفاً.

للإمام الكسائي، كما يأتي آخر البيت.

ثم هي على ثلاثة أقسام (٤):

الأول: متفق على إمالته عنه بلا تفصيل.

= وقد ذهب ـ في انفرادة شاذة ـ ثعلبٌ وابن الأنباري إلى جواز الإمالة في هاء السكت، وقرأ به أبو مزاحم الخاقاني ـ في قراءة الكسائي ـ، وقد انكروا عليه. (ينظر: النشر ٨٨/٢، ولطائف الإشارات ١١٥١/٣).

(١) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [٢٥].

(٢) كُتِبَتْ في الأصل: (فلما)، ومثله في الإتحاف المحقَّق، وهو خطأ.

(٣) فإنه لا تصح إمالتها؛ لأن هذه الألف لو أُميلت لزم من إمالتها إمالةُ ما قبلها، ولم يمكن الاقتصار على إمالة الألف مع الهاء دون ما قبل الألف، والأصل في هذا الباب الاقتصار على إمالة الهاء والحرف الذي قبلها فقط. (ينظر: النشر ٨٨/٢، ولطائف الإشارات ١١٥٢/٣).

(٤) قال المالقي: «أصل هذا التقسيم والتفصيل لابن مجاهد ـ رحمه الله ـ، وتبعه الأئمة على اختياره فاستحسنوه». (ينظر: النشر ٨٢/٢ ـ ٨٤، والدر النثير ٢٠/٤، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٣٩٥/٢).

وهو ما إذا كان قبل الهاء حرف من خمسة عشر حرفاً يجمعها: (فَجَثَتْ زَيْنَبُ لِذَوْدِ شُمْسٍ)(١).

فالفاء، نحو: ﴿خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠](٢)، و﴿رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢](٣).

والجيم، نحو: ﴿وَلِيجَةً﴾، و﴿بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠].

والثاء، نحو: ﴿ثَلَثَةِ﴾ [البقرة: ١٩٦](٤)، ﴿مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٦].

والتاء، نحو: ﴿مَّيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩](٥)، ﴿بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٣١](٦).

والزاي، نحو: ﴿أَعِزَّةٍ﴾ [المائدة: ٥٤](٧)، ﴿بَارِزَةً﴾ [الكهف: ٤٧].

والياء، نحو: ﴿شِيَةَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿خَشْيَةِ﴾ [البقرة: ٧٤](٨).

والنون، نحو: ﴿سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦](٩)، ﴿جَنَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥](١٠).

والباء، نحو: ﴿حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١](١١)، ﴿وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤].

---

(١) وهذه العبارة شطر بيت من قصيدة في القراءات العشر لأبي الخطاب علي بن عبدالرحمٰن بن هارون، ذكر منها صاحب المصباح؛ الشهرزوري، ثلاثة أبيات؛ وهي:

أَمَالَ خَمْسَةَ عَشْرَ الْكِسَائِيْ ... هُنَّ حُرُوفٌ قَبْلَ حَرْفِ الْهَاءِ
وَهَذِهِ الْهَاءُ الَّتِيْ تَنْقَلِبُ ... فِي الْوَصْلِ تَاءً وَبِهَاءٍ تُكْتَبُ
إِنْ قِيْلَ فَاجْمَعْهُنَّ فَهْوَ أَصْوَبُ ... قُلْ: فَجَثَتْ لِذَودِ شُمْسٍ زَيْنَبُ

(ينظر: المصباح ١٠٦٨/٣ ـ ١٠٦٩، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٣٩٥/٢).

(٢) وسورة ص: الآية [٢٦].

(٣) وسورة الحديد: الآية [٢٧].

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) وسورة النمل: الآية [٣٤].

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١٠) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

واللام، نحو: ﴿لَيۡلَةَ﴾ [البقرة: ٥١][١]، ﴿ثُلَّةٞ﴾ [الواقعة: ٣٩][٢].

والذال، في: ﴿لَذَّةٖ﴾ [الصافات: ٤٦][٣]، ﴿وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ﴾ [المائدة: ٣]، فقط.

والواو، نحو: ﴿قُوَّةٖ﴾ [الأنفال: ٦٠][٤]، ﴿وَٱلۡمَرۡوَةَ﴾ [البقرة: ١٥٨].

والدال، نحو: ﴿بَلۡدَةٗ﴾ [الفرقان: ٤٩][٥]، ﴿عِدَّةَ﴾ [التوبة: ٣٦][٦].

والشين، نحو: ﴿عِيشَةٖ﴾ [الحاقة: ٢١][٧]، ﴿مَعِيشَةٗ﴾ [طه: ١٢٤].

والميم، نحو: ﴿رَحۡمَةًۚ﴾ [آل عمران: ٨][٨]، ﴿نِعۡمَةَ﴾ [البقرة: ٢١١][٩].

والسين، نحو: ﴿خَمۡسَةٞ﴾ [الكهف: ٢٢][١٠]، ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ﴾ [النور: ٧][١١].

فاتفقوا على إمالة ذلك كله عن الكسائي مطلقاً؛ لخلوه من المانع.

والثاني[١٢]: يوقف عليه بالفتح، وهو ما تضمنه قوله:

(لَا) تميل الهاء المذكورة مع ما قبلها.

(بَعْدَ) حرف من هذه الأحرف العشرة وهي:

أحرف **(الِاسْتِعْلَاء)** السبعة [المجموعة][١٣] كما تقدم في: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ).

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وفي السورة نفسها: [٣٩].
(٣) وسورة محمد ﷺ: الآية [١٥].
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) وسورة القارعة: الآية [٧].
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١٠) وسورة المجادلة: الآية [٧].
(١١) وفي السورة نفسها: الآية [٩].
(١٢) أي: المذهب الثاني من مذاهب الوقف على هاء التأنيث.
(١٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الموجودة)، ثم كُتِبَ في الهامش (المجموعة)، وكُتِبَ عليها: (صح).

(وَ)أحرف.

(حَاعٍ) الثلاثة؛ الحاء المهملة، والألف، والعين.

فالخاء، نحو: ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ [عبس: ٣٣]، ﴿نَفۡخَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣].

والصاد، نحو: ﴿خَالِصَةٗ﴾ [البقرة: ٩٤](١)، ﴿مَخۡمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣](٢).

والضاد، نحو: ﴿بَعُوضَةٗ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿رَوۡضَةٖ﴾ [الروم: ١٥].

والغين، نحو: ﴿صِبۡغَةَ﴾ [البقرة: ١٣٨]، ﴿مُّضۡغَةٖ﴾ [الحج: ٥](٣).

والطاء، نحو: ﴿حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨](٤)، ﴿بَسۡطَةٗ﴾ [البقرة: ٢٤٧](٥).

والقاف، نحو: ﴿طَاقَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٩](٦)، ﴿نَاقَةُ﴾ [الأعراف: ٧٣](٧).

والظاء، نحو: ﴿مَوۡعِظَةٞ﴾ [البقرة: ٢٧٥](٨)، و﴿حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١].

والحاء، نحو: ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣](٩)، ﴿أَشِحَّةً﴾ [الأحزاب: ١٩].

والألف، نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣](١٠)، ﴿ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ [البقرة: ٨٥](١١).

وأُلْحِق بها: ﴿هَيۡهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و﴿ٱللَّٰتَ﴾ [النجم: ١٩] و﴿وَّلَاتَ﴾ [ص: ٣](١٢)، كما سيأتي.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وسورة التوبة: الآية [١٢٠].
(٣) وسورة الحج: الآية [١٤].
(٤) وسورة الأعراف: الآية [١٦١].
(٥) وسورة الأعراف: الآية [٦٩].
(٦) وسورة البقرة: الآية [٢٨٦].
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) في الأصل كُتِبَت مجردة من الواو، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.
(١٠) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١٢) في الأصل كتبت مجردة من الواو.

فاتفقوا على فتحها عند الألف.

واختلف **[٢٠٢]** في التسعة الباقية.

فالجمهور[١]عنه: على الفتح ـ أيضاً ـ.

وعُلِمَ مما قررنا أن اللام في قوله: **(لـ)**ـلإمام.

(عَلِي) الكسائي.

متعلقة بقوله: **(مَيِّلِ)**.

وسواء في ذلك رُسِمَتْ الهاء؛ بالتاء المربوطة، أم المجرورة.

وليس من هذا الباب:

﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣][٢].

و﴿تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨].

و﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧][٣].

و﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨].

و﴿مِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥].

---

(١) قال في النشر: «هذا الذي عليه أكثر الأئمة، وجلة أهل الأداء، وعمل جماعة القراء، وهو اختيار الإمام أبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن بن غلبون، وأبي محمد مكي، وأبي العباس المهدوى، وابن سفيان، وابن شريح، وابن مهران، وابن فارس، وأبي علي البغدادي، وابن شيطا، وابن سوار، وابن الفحام الصقلي، وصاحب العنوان، والحافظ أبي العلاء، وأبي العز، وأبي اسحاق الطبري، وغيرهم، وإياه أختار، وبه قرأ صاحب التيسير على شيخه ابن غلبون، وهو اختياره، واختيار أبي القاسم الشاطبي، وأكثر المحققين». (ينظر: جامع البيان ٣٩٢/١ ـ ٢٩٣، والتيسير ص (٥١)، والمستنير ٥٤٦/١ ـ ٥٤٨، والنشر ٨٥/٢).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

بل هي من الباب الذي تُمَالُ أَلِفُه[١]، كما تقدم[٢].

٣٢٨ ـ وَ(أَكْهَرٍ): لَا عَنْ سُكُونِ (يَا)، وَلَا عَنْ كَسْرَةٍ. وَسَاكِنٌ إِنْ فَصَلَا
٣٢٩ ـ لَيْسَ بِحَاجِزٍ................. ....

(وَ)الثالث[٣]: فيه تفصيل؛ فتفتح في حال، وتمال في أخرى.

وذلك عند أربعة أحرف مجموعة في: **(أَكْهَرٍ)**[٤]؛ أي: الهمزة، والكاف، والهاء، والراء.

فهي كالعشرة المذكورة؛ في أنها تُفْتَح.

(لَا) إذا كانت.

(عَنْ)؛ أي: بعد.

(سُكُونِ "يَا")؛ أي: ياء ساكنة.

(وَلَا) إذا كانت.

(عَنْ)؛ أي: بعد.

(كَسْرَةٍ)؛ متصلة.

أو منفصلة؛ كما قال: **(وَسَاكِنٌ إِنْ فَصَلَا)**؛ بينهما[٥] وبين أحرف (أَكْهَرٍ).

(لَيْسَ بِحَاجِزٍ)؛ مانع من الإمالة، فتمال في هذه الأحوال كلها.

---

(١) في الحالين؛ وقفاً، ووصلاً.

(٢) في باب الفتح والإمالة بين اللفظين.

(٣) أي: المذهب الثالث من مذاهب الوقف على هاء التأنيث.

(٤) ومعنى (**أَكْهَرُ**)؛ الشدة والعبوس، يقال: فلان أكهر؛ أي: شديد العبوس، والكهر؛ إرتفاع النهار مع شدة الحرِّ، وجمعها صاحب العنوان في كلمة: (**أَكْرَهُ**)؛ من الكره والبغض. (ينظر: العنوان ص (٦٤)، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٤٠٣/٢).

(٥) ضمير التثنية يعود على: الياء والساكنة والكسرة المتصلة.

فالهمزة:

بعد الياء الساكنة؛ [نحو][(١)]:

﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩][(٢)].

و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ [النساء: ١١٢].

وبعد الكسرة، نحو:

﴿مِاْئَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٩][(٣)].

و﴿فِئَـةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩][(٤)].

وبعد غير ذلك؛ [نحو][(٥)]:

﴿ٱمْرَأَةٌ﴾ [النساء: ١٢][(٦)].

و﴿بَرَآءَةٌ﴾ [التوبة: ١][(٧)].

والكاف:

بعد الياء الساكنة؛ [نحو][(٨)]: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ [الحجر: ٧٨][(٩)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه.

(٢) وموضع سورة المائدة: الآية [١١٠].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) وموضع سورة المائدة: الآية [١١٠].

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه.

(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

وبعد الكسرة؛ نحو:

﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١][1].

و﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣][2].

وبعد غير ذلك؛ نحو:

﴿مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤].

و﴿ٱلشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧].

والهاء:

بعد الكسرة المتصلة، [نحو][3]:

﴿ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ١٩][4].

و﴿فَٰكِهَةٌ﴾ [يس: ٥٧][5].

وبعد المنفصلة [نحو][6]: ﴿وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨].

وبعد غير ذلك [نحو][7]: ﴿سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦][8].

ولم تقع بعد ياء ساكنة.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) في الأصل كتبت مجردة من الواو.
(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه.
(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه.
(٨) وفي السورة نفسها: الآية [٦٧].

والراء:

بعد الياء الساكنة؛ نحو:

﴿كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١][١].

و﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١][٢].

وبعد الكسرة المتصلة، نحو:

﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ١٩٤][٣].

و﴿كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣].

وبعد المنفصلة؛ نحو:

﴿عِبْرَةٌ﴾ [يوسف: ١١١][٤].

و﴿سِدْرَةِ﴾ [النجم: ١٤].

وبعد غير ذلك؛ نحو: ﴿حَسْرَةً﴾ [آل عمران: ١٥٦][٥].

و﴿الحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤].

٣٢٩ ـ ....وَ(فِطْرَةَ) اخْتُلِفْ ....

(وَ)لكن.

﴿فِطْرَتَ﴾ في الروم[٦].

(**اخْتُلِفْ**) في إمالتها عند المفصِّلين.

---

(١) وموضع سورة الكهف: الآية [٤٩].

(٢) وموضع سورة الكهف: الآية [٤٩].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) الآية: [٣٠].

فاستثنى جماعة: كابن شيطا(١)، وابن سوار(٢)، وسبط الخياط(٣)، وغيرهم(٤)، ففتحوها؛ من أجل كون الفاصل الساكن بعد حرف استعلاء(٥).

وإطباق [الجمهور](٦) إلى عدم استثنائه(٧).

٣٢٩ - .... وَالْبَعْضُ: (أَهْ) كَالْعَشْرِ................

(وَ)ذهب.

(الْبَعْضُ)؛ أي: بعض أهل الأداء من العراقيين؛ كابن فارس(٨)، وأبي العز(٩)، وابن سوار(١٠).

إلى إجراء: **(أَهْ)**؛ أي: الهمزة، والهاء، من: (أَكْهَر).

(كَالْعَشْرة(١١)**)**؛ أي: مجرى الأحرف العشرة؛ أحرف الاستعلاء

---

(١) ينظر: النشر ٨٥/٢.

(٢) ينظر: المستنير ٥٤٩/١.

(٣) ينظر: المبهج ص (٢١١).

(٤) كأبي طاهر بن أبي هاشم، والشذائي، وأبي العلاء الحافظ، وصاحب التجريد، وابن شريح، وأبي الحسن بن فارس. (ينظر: النشر ٨٥/٢).

(٥) وإطباق. وقراءة الكسائي بالفتح في: ﴿فِطْرَتَ﴾ [الروم: ٣٠]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٨٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٨٢)).

(٦) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (والجمهور)، والصواب ما أثبته.

(٧) وهو اختيار ابن مجاهد، وجماعة من أصحابه، وبه قطع صاحب التيسير، وصاحب التلخيص، وصاحب العنوان، وابنا غلبون، وابن سفيان، والمهدوى، والشاطبي، وغيرهم، ثم قال في النشر: «والوجهان جيدان صحيحان». وإنما لم يستثنوا هذا الموضع؛ طرداً للقاعدة، فلم يفرقوا بين ساكن قويٍّ وضعيف. (ينظر: النشر ٨٥/٢، ولطائف الإشارات ١١٦١/٣).

(٨) ينظر: النشر ٨٦/٢.

(٩) قال في الكفاية: «ويميل ابن بكَّار عن الدُّوري؛ الهاء، والهمزة، إذا انكسر ما قبلها، نحو: (ناشئة)، و(بالخاطئة)، و(فاكهة)». (ينظر: الإرشاد ص (٣٠)، والكفاية ص (٩٢)).

(١٠) ينظر: المستنير ٥٤٨/١.

(١١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ من دون تاء التأنيث: **(كَالْعَشْرِ)**؛ =

السبعة، وأحرف (**حَاعٍ**) الثلاثة؛ فلم يميلوا عندهما(١).

[سواء](٢) بعد كسر(٣)؛ نحو:

﴿فِئَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩](٤).

و﴿فَٰكِهَةٌ﴾ [يس: ٥٧](٥).

أم لا(٦)؛ [نحو](٧):

﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩](٨).

و﴿وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨].

لأنهما من حروف الحلق(٩).

٣٢٩ ـ ....أَوْ غَيْرُ(١٠) الْأَلِفْ

= وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بتاء التأنيث: (**كَالْعَشْرة**).

(١) وعلَّلوا ـ كما سيذكره الشارح لاحقاً ـ عدم الإمالة فيهما؛ بكونهما من حروف الحلق، فكان لهما حكم أخواتهما.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتوضيح المعنى وتمامه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٢)).

(٣) يعني: لم يميلوا؛ سواء كانت هذه الأحرف: (آه)؛ بعد كسر، أم لا.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) أي: أو لم تكن أحرف (آه) بعد كسر.

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٢)).

(٨) وموضع سورة المائدة: الآية [١١٠].

(٩) وقراءة الكسائي بالفتح في هاء التأنيث إذا وقع قبل هاء التأنيث همزة أو هاء، وكان قبل الهاء كسرة، وقبل الهمزة ياء ساكنة أو كسرة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٨٦/٢، ومنحة مولى البر ص (٨٢)).

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم الراء: (**غَيرُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الراء: (**غَيْرِ**).

٣٣٠ ـ يُمَالُ. وَالْمُخْتَـارُ مَـا تَقَدَّمَـا ....

وقوله: (**أَوْ غَيْرُ الْأَلِفْ [٢٠٣] يُمَالُ**)؛ يعني: أن جماعة من أهل الأداء أيضاً ذهبوا إلى إطلاق الإمالة عن الكسائي عند جميع الحروف من القسم الثاني والثالث ـ كإمالتها في القسم الأول ـ، ولم يستثنوا شيئاً غير الألف، نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣](١)؛ فإنها لا تمال إجماعاً.

وهذا مذهب ابن الأنباري(٢)، وابن شنبوذ(٣)، وابن مقسم(٤)، وابن مزاحم(٥)، وفارس بن أحمد(٦)، وبه قرأ الداني(٧) عليه.

(**وَ**)لكنَّ.

(**الْمُخْتَارُ**) عندنا وعند المحققين.

(**مَا تَقَدَّمَا**)؛ من الإمالة للكسائي في القسم الأول، والفتح في الثاني، والتفصيل في الثالث(٨).

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) ينظر: جامع البيان ٣٩٢/١.
(٣) ينظر: النشر ٨٦/٢.
(٤) ينظر: النشر ٨٦/٢.
(٥) ينظر: جامع البيان ٣٩٢/١.
(٦) ينظر: جامع البيان ٣٩٢/١.
(٧) ينظر: جامع البيان ٣٩٢/١.
(٨) وههنا لطيفة وتحرير، قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي: «وقد ذهب كثير من الشيوخ على اعتبار أن الإمالة للأحرف العشرة المذكورة بقول الشاطبي: (**حَقٌّ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا**)، وقول الطيبة: (**لَا بَعْدَ الِاسْتِعَلَا وَحَاعِ**)، إنما هو من زيادة الطيبة على الشاطبية؛ أي: زيادةً على وجه الفتح، والفتح في (**فِطْرَتْ**) زيادةً على الإمالة، والإمالةَ بعد الهمزة والهاء زيادةً على الفتح، وقد ذهب إلى ذلك الأبياري، والطيبي في التنوير.
قال في غيث النفع ص (٩٢ ـ ٩٣): «وهذا القسم اخْتُلِفَ فيه؛ وهو تسعة أحرف يجمعها قولك: (قظ خص ضغط حع) وحروف (أكهر) إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة؛ وذهب الجمهور إلى الفتح، وهو اختيار جماعة؛ كابن مجاهد، ومكي، وابن غلبون، والمحقق.
وذهب بعضهم إلى الإمالة؛ وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري، وابن شنبوذ، وابن مقسم، وأبي الحسن الخراساني والخاقاني ـ كان من أضبط الناس لحرف علي ـ، =

قال في الاتحاف[(١)]: «وعليه العمل، وبه الأخذ، كما في النشر».

٣٣٠ ـ .... وَالْبَعْضُ: عَنْ حَمْزَةَ مِثْلَهُ[(٢)] نَمَى[(٣)]

(**وَ**)ذهب.

(**الْبَعْضُ**) من أهل الأداء.

إلى الإمالة (**عَنْ حَمْزَةَ**) الإمام بكماله.

(**مِثْلَهُ**)؛ أي: مثل الكسائي حرفاً بحرف[(٤)].

= وقال الداني بعد أن ذكر هذه الحروف: فابن مجاهد وأصحابه كانوا لا يرون إمالة الهاء وما قبلها في ذلك، والنص عن الكسائي في استثناء ذلك معدوم، وبإطلاق القياس في ذلك قرأت على أبي الفتح عن قراءته، وكذلك حدثنا محمد بن علي قال حدثنا ابن الأنباري قال حدثنا إدريس عن خلف عن الكسائي».

ومن المعلوم أن الداني لم يأخذ قراءة عَلِيٍّ من الروايتين إلا عن أبي الفتح، ولهذا فهم ابن مالك أنه المختار عنده فقال في داليته:

وَبَعْضٌ يَقُولُ مَا سِوَى أَلِفٍ أَمِلْ ... وَمَنْ أَلَّفَ التَّيْسِيرَ ذَا الْقَوْلَ أَيَّدَا

وقال الفاسي: وبه قال جماعة من أهل الأداء والتحقيق.

وقال الجعبري: والتعميم أثبت لقول خلف: لم يستثن الكسائي شيئاً.

قال الشيخ محمد تميم الزعبي: وهذا القسم كان كثير من شيوخنا يقرءونه بالفتح فقط، وبعضهم يقرؤه بالوجهين مقدماً الفتح، وهو الأولى عندي، واستقر عليه عملنا في الإقراء؛ لأن وجه الإمالة صحيح ثابت كما رأيت، فالأخذ بالفتح دونه تحكم، لاسيما مع قول الحافظ أبي عمرو الداني المتقدم.

وهذا معنى قول الشاطبي في حرز الأماني، البيت رقم (٢٤٢):

.. وَبَعْضُهُمْ سِوَى أَلِفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَيَّلَا

ولم يذكر الخليجي ـ في تكملة العشر بما زاده النشر ـ في إمالة هاء التأنيث شيئاً)).

(١) ينظر: الإتحاف ٢٩٤/١.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**مِثْلَهُ**)، والثاني: بضم اللام: (**مِثْلُهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**نَمَى**)، والثاني: بالألف الممدودة: (**نَمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) وقراءة حمزة ـ بخلف عنه ـ بالإمالة في هاء التأنيث وقفاً؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٨٦/٢ ـ ٨٧، ومنحة مولى البر ص (٨٣)).

و(**نَمَى**)[١]؛ أي: نقل ذلك عنه؛ كالهذلي[٢]، فإنه لم يحك في إمالة حمزة لذلك خلافاً.

قال في الإتحاف[٣]: «وآخرون ذكروا الخلاف؛ كابي العز[٤]، وابن سوار[٥]، وغيرهما[٦]، من طريق النهرواني، وخصه ابن سوار برواية خلف وابن حمدون عن سليم عن حمزة.

وأما ما ذكر من ذلك[٧] عن: ابن عامر[٨]، وخلف في اختياره، وورش[٩]؛ إمالة كبرى، وعن أبي عمرو، وباقي أصحاب نافع، وأبي جعفر[١٠]؛ بين بين، فغرائب، وانفرادات؛ لا يُقْرَأُ بها، بل الذي عليه العمل ـ كما حققه المصنف[١١] ـ إنما [هو][١٢] الفتح لجميع القراء، إلا في قراءة الكسائي، وما ذكره عن حمزة، بكمالهما».

والله سبحانه وتعالى أعلم[١٣].

---

(١) قال ابن الناظم: «يقال: نمى الحديث ينميه، إذا بلَّغَهُ على وجه الإصلاح والخير». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٣)).

(٢) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٣٦).

(٣) ينظر: النشر ٨٦/٢، والإتحاف ١/ ٢٩٤ ـ بتصرف يسير ـ.

(٤) قال في الكفاية: «وروى النهرواني عن حمزة، والقاضي الجعفي، وابن النجار عن ابن غالب، والنقاش عن الأعشى، بإمالة ذلك مثل الكسائي»، ولم يذكر في الإرشاد شيئاً عن إمالة حمزة في هاء التأنيث البتة. (ينظر: الكفاية الكبرى ص (٩٢)، والإرشاد، والنشر ٨٦/٢).

(٥) ينظر: المستنير ٥٤٩/١.

(٦) في الأصل: (وغيرها)، وهو تصحيف، وممن ذكر الخلاف أيضاً؛ الحافظ أبو العلاء في غاية الاختصار. (ينظر: غاية الاختصار ٣٠٥/١).

(٧) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٣٦).

(٨) من رواية الداجوني عن أصحابه.

(٩) من رواية النحاس عن الأزرق.

(١٠) وكذا باقي أصحاب ابن عامر.

(١١) ينظر: النشر ٨٧/٢.

(١٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(١٣) ينظر: النشر ٨٢/٢ ـ ٩٠، وتقريب النشر ص (٦٩ ـ ٧٠)، وشرح الطيبة للنويري ١٤٩/٣ ـ ١٥٨، وشرح ابن الناظم ص (١٣٢ ـ ١٣٣)، والإتحاف ٢٩١/١ ـ ٢٩٤، وشرح المنير السمنودي (ل ٥٨/ب ـ ٥٩/أ).

بَابُ مَذَاهِبِهِمْ ـ أَيِ الْقُرَّاءُ ـ فِي الرَّاءَاتِ(١)

ترقيقاً وتفخيماً(٢).

الأوَّل: من الرقة ضد السمن.

فهو في الاصطلاح: عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله(٣).

والثاني: من الفخامة؛ وهو العظمة والْكِبَر.

فهو فيه: عبارة عن تسمين الحرف، والسِّمَنُ الذي يدخل على صوته فيمتلئ الفم بصداه(٤).

وهو والتغليظ واحد، غير أن المستعمل في الراء ـ في ضد الترقيق ـ

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الباب ضمنه بعض الكلمات على سبيل الشرح والبيان، وإلا فإن لفظ العنوان الذي عقده الناظم لهذا الفصل في أصل النظم هو: (**بَابُ مَذَاهِبِهِمْ فِي الرَّاءَاتِ**)، وقد أثبته الشارح بنصه في المتن الذي على هامش الشرح.

(٢) قوله: (**تَرْقِيقاً وَتَفْخِيْماً**)، كُتِبَ في الأصل وكأنه ابتداء للشرح، فظهر متصل بالخط مع ما بعده من الكلام، وفي رأي الباحث أن الأنسب في هذه الجملة أن تكون متممة لعنوان الباب، فتكون من الكلمات التي ضُمنت لعنوان الباب على سبيل الشرح والبيان، فيصير عنوان الباب كاملاً: (**بَابُ مَذَاهِبُهُمْ ـ أَيِ الْقُرَّاءِ ـ فِي الرَّاءَاتِ تَرْقِيقاً وَتَفْخِيْماً**).

(٣) واخْتُلِفَ في ترقيق الراء؛ هل هو نوع من الإمالة أم لا؟ فقال بالأوَّل: مكيٌّ وغيره، وقد عبَّر عنه جماعة: بالإمالة بين اللفظين؛ كالداني، وبعض المغاربة، ومذهب الجمهور: أن الترقيق غير الإمالة؛ لاختلاف حقيقة كلٍّ منهما. (ينظر: شرح النويري ١٥٩/٣، ولطائف الإشارات ١١٦٢/٣).

(٤) ينظر: النشر ٩٠/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٣٣)، والإتحاف ٢٩٥/١، والمفردات ص (٢٠٠)، ولسان العرب ١٢١/١٠.

لفظ التفخيم، وفي اللام التغليظ ـ غالباً ـ، والأصل في الراء ـ على ما قاله الجمهور ـ هو التفخيم؛ لتمكنها من ظهر اللسان(١).

وقالت طائفة: ليس لها أصل في تفخيم ولا ترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها أو مجاورها(٢).

وهما ـ كما قاله المصنف(٣) ـ محتملان، والثاني [أظهر](٤) لورش من طرق المصريين **[٢٠٤]**.

٣٣١ ـ وَالرَّاءَ(٥) عَنْ سُكُونِ يَاءٍ رَقِّقِ   وَكَسْرَةٍ(٦) مِنْ كِلْمَةٍ: لِلْأَزْرَقِ

ثم إنها(٧) لا تخلو من أن تكون: مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، أو ساكنة.

وتفخيمها: مضمومة ومفتوحة مجمع عليه، إلا في قراءة ورش، على ما فصله وذكره بقوله:

(**وَالرَّاءَ**) المفتوحة.

لأن المضمومة، والمكسورة، والساكنة، سيأتي الكلام عليها.

إذا كانت (**عَنْ**)؛ أي: بعد.

---

(١) وعبر قوم عن ترقيق الراء بالإمالة بين بين، كالداني وبعض المغاربة، وهو تجوز؛ لاختلاف حقيقتهما، قاله النويري. (ينظر: شرح النويري ١٥٩/٣).
(٢) ينظر: النشر ١٠٨/٢.
(٣) ينظر: النشر ١٠٩/٢.
(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).
(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بفتح الهمزة: (**وَالرَّاءَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الهمزة: (**وَالرَّاءُ**)، والثالث: ـ وهو انفرادة في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بحذف الهمزة: (**والرَّا**).
(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بالعطف بـ(و): (**وَكَسْرَةٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالعطف بـ(أو): (**أَوْ كَسْرَةٍ**).
(٧) أي: الراء.

(**سُكُونِ يَاءٍ**)؛ أي: ياء ساكنة؛ نحو:

﴿وَٱلْحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨].

و﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨][(١)].

و﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥][(٢)].

و﴿كَبِيرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢][(٣)].

و﴿كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١][(٤)].

و﴿خَيْرَٰتٌ﴾ [الرحمن: ٧٠].

و﴿وَٱلطَّيْرُ﴾ [النور: ٤١].

(**رَقِّقِ**)؛ أي: اقرأها بالترقيق؛ الذي هو ضد التفخيم كما تقدم.

(**وَ**)كذا رققها.

إذا كانت بعد (**كَسْرَةٍ**) لازمة؛ نحو:

﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤].

و﴿بَصَآئِرُ﴾ [الأنعام: ١٠٤].

و﴿لِيَغْفِرَ﴾ [النساء: ١٣٧].

و﴿خَسِرَ﴾ [النساء: ١١٩].

و﴿كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧][(٥)].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وسورة الكهف: الآية [٤٩].
(٥) وسورة التغابن: الآية [٢]، وقد كُتِبَت في الأصل: (كافراً)، ولا يوجد مثلها في القرآن.

و﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧][(١)].

[و﴿طَائِراً﴾[(٢)] [آل عمران: ٤٩][(٣)]][(٤)].

وذلك بشرط أن تكون الياء الساكنة والكسرة **(مِنْ كِلْمَةٍ)** واحدة.

[سواء][(٥)] كانت الراء متطرفة، أو متوسطة، كما مثلنا بهما.

واحترز بهذا القيد عما إذا كانت الياء في كلمة أخرى؛ نحو:

﴿فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣][(٦)].

و﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨][(٧)].

فإنه لا خلاف في تفخيمه.

وكذا ما اتصل به حرف من حروف المعاني، فإنه بمنـزلة كلمتين؛ لكونه غير لازم؛ نحو:

﴿بِرَسُولٍ﴾ [الصف: ٦].

و﴿لِرَبِّكَ﴾ [آل عمران: ٤٣][(٨)].

فلا يجوز الترقيق أيضاً، وسيأتي التصريح به[(٩)].

وتعلق بقوله: **(رَقِّقِ)**؛ لام **(لِلْأَزْرَقِ)** عن ورش عن نافع.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وذلك على قراءة نافع؛ بألف بعدها همزة مكسورة، على إرادة الواحد، وقد رُسِمَت في الأصل: (طائر). (ينظر: الإتحاف ٤٧٩/١).
(٣) وسورة المائدة: الآية [١١٠].
(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).
(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأنما أثبته لاستقامة المعنى.
(٦) وسورة الحج: الآية [٥].
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) وسورة الكوثر: الآية [٢].
(٩) وذلك عند شرحه للبيت رقم (٣٤٢).

والباقون ـ منهم الأصبهاني عن ورش ـ: بالتفخيم.

٣٣٢ ـ وَلَمْ يُرَ[١] السَّاكِنُ[٢] فَصْلاً غَيْرَ: (طَا) وَالصَّادِ، وَالْقَافِ، عَلَى مَا اشْتُرِطَا[٣]

(**وَلَمْ يُرَ السَّاكِنُ**)؛ بالبناء للمفعُول أو الفاعل.

(**فَصْلاً**) مانعاً من الترقيق.

لأنَّه حاجز غير حصين.

(**غَيْرَ "طَا"**)[٤].

(**وَالصَّادِ**) المهملة.

(**وَالْقَافِ**).

فإنها مانعة من الترقيق، وإن كانت ساكنة بين الكسرة والراء.

للتنافر، وعدم التناسب[٥].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ على أحد الوجهين كما ذكر الشارح ـ؛ بضم الياء؛ على البناء للمفعول: (**يُرَ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في الوجه الأخر من شرح الترمسي ـ كما نوَّه عليه الشارح ـ؛ بفتح الياء؛ على البناء للفاعل: (**يَرَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وقد نصَّ الشارح هنا على كلا الضبطين؛ بقوله: «(**وَلَمْ يُرَ السَّاكِنُ**) بالبناء للمفعُول أو الفاعل».

(٢) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح ومفهومه ـ؛ بضم النون؛ على النيابة عن الفاعل: (**السَّاكِنُ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في بقية النسخ الأخرى؛ بفتح النون؛ على المفعولية: (**السَّاكِنَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فهي عند الشارح تجوز بالوجهين؛ الفتح، والضم، باعتبار ضبطه بالوجهين للفعل قبلها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم التاء، وكسر الراء؛ على البناء للمفعول: (**اشْتُرِطَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح التاء، وفتح الراء؛ على البناء للفاعل: (**اشْتَرَطَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٤) قال النويري: «و(**طَا**)؛ مضاف إليه قصر للضرورة». (ينظر: شرح النويري ١٦٢/٣).

(٥) ينظر: لطائف الإشارات ١١٦٥/٣.

وذلك [نحو][1]:

﴿قِطْرًا﴾ في الكهف[2].

و﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ في الروم[3].

و﴿إِصْرًا﴾ في البقرة[4].

و﴿إِصْرَهُمْ﴾ في الأعراف[5].

و﴿مِصْرًا﴾ منوناً؛ في البقرة[6]، وغير منون في: يونس[7]، ويوسف[8]، والزخرف[9].

و﴿وِقْرًا﴾ في الذاريات[10].

فالراء في ذلك مفخمة.

هذا وما صنعه المصنف هنا أحسن من صنيع غيره، [وذلك قولهم][11]: «إلا أن يكون حرف استعلاء»[12]؛ إذ يحتاج في هذا إلى

(١) ما بين المعكوفتين غير موجودة الأصل، وإنما أثبته لاستقامة المعنى.
(٢) الآية: [٩٦].
(٣) الآية: [٣٠].
(٤) الآية: [٢٨٦].
(٥) الآية: [١٥٧].
(٦) الآية: [٦١].
(٧) الآية: [٨٧].
(٨) الآيتين: [٢١، ٩٩].
(٩) الآية: [٥١].
(١٠) الآية: [٢].
(١١) ما بين المعكوفتين غير موجودة الأصل، وأنما أثبته لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٤)).
(١٢) يشير بذلك إلى قول الإمام الشاطبي في الشاطبية، البيت رقم (٣٤٤):

وَلَمْ يَرَ فَصْلاً سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ   سِوى حَرْفِ الِاسْتِعْلَا سِوَى الْخَا فَكَمَّلَا

استثناء الخاء منه وهو: ﴿إِخْرَاجِ﴾، حيث جاء، فإنَّ راءه مرقق اتفاقاً من رواة الأزرق؛ لجريانها مجرى الحروف المستفلة، لضعفها بالهمس(١).

وأيضاً فإن غير هذه الأربعة(٢) لم يقع في القرآن.

وكلها ـ سوى ذلك(٣) ـ لم يعد الساكن فاصلاً [٢٠٥] مانعاً؛ كـ:

﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠].

و﴿ٱلشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩].

و﴿ٱلسِّرَّ﴾ [طه: ٧](٤).

و﴿ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤].

ونظائرها، إلا ما استثني بعد(٥)، وما فيه الخلاف، كما سيأتي.

قوله: (**عَلَى مَا اشْتُرِطَا**)؛ في الكسرة، من كونها لازمة متصلة.

٣٣٣ ـ وَرَقِّقَنْ(٦) بِـ(شَرَرٍ)(٧) لِلْأَكْثَرِ ....

(**وَرَقِّقَنْ**)؛ أي: الراء الأولى.

---

(١) الآية: [٢].

(٢) أي: لم يقع في القرآن الكريم مما كان فيه الفاصل حرف استعلاء إلا في أربعة أحرف؛ هي: القاف، والصاد، والطاء، والخاء، ففخمهما الأزرق عن ورش في الأحرف الثلاث الأُوَل، ورققها في الرابع، وقد ذكرها الشارح، وضرب لها الأمثلة. (ينظر: شرح النويري ١٦٢/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٥٩/ب)).

(٣) أي: سوى ما ذكره من التفصيل في الأحرف الأربعة المذكورة.

(٤) وسورة الفرقان: الآية [٦].

(٥) كأن تكون في اسم أعجميّ، أو مكررة، ونحو ذلك. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٤)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: (**وَرَقِّقَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (**وَرَقِّقَنْ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بكسر الراء بلا تنوين: (**بِشَرَرِ**)، والثاني: بكسر الراء مع التنوين: (**بِشَرَرٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

التي: ﴿بِشَرَرٍ﴾ في المرسلات[١].

(لِلْـ)ـأزرق في الحالين.

عند (**الْأَكْثَرِ**) من أهل الأداء[٢].

وبه قطع في الحرز، بل حكى الاتفاق عليه[٣]، حيث قال[٤]:

وَفي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُمْ...الخ ....

وذلك لأجل الكسرة المتأخرة، فهو خارج فيها عن الأصل المتقدم، فهو ترقيق لترقيق، كالإمالة للإمالة السابقة.

قال المصنف[٥]: «وقياس ترقيقه؛ ترقيق: ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، ولا أعلم أحداً منهم روى ترقيقه».

وفرق بينهما صاحب الدرر بقوله[٦]:

وَرَقِّقِ الْأُولَى لَهُ مِنْ بِشَرَرْ وَلَا تُرَقِّقْهَا لَدَى أُولى الضَّرَرْ
إِذْ غَلَبَ الْمُوجِب بَعْدَ النَّقْلِ حَرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَالْمُسْتَعْلِي

وذهب جماعة إلى تفخيم: ﴿**الشَّرَرِ**﴾ [المرسلات: ٣٢] ـ أيضاً ـ

---

(١) الآية: [٣٢].

(٢) كالداني، وأبي الحسن بن غلبون، وابن شريح، والصقلي، وغيرهم، واتفق هؤلاء على ترقيقه في الوقف. (ينظر: لطائف الإشارات ١١٧٤/٣).

(٣) وفاقاً للداني، كما في جامع البيان. (ينظر: لطائف الإشارات ١١٧٤/٣).

(٤) ينظر: حرز الأمانيّ، البيت رقم (٣٤٧).

(٥) وتتمة كلامه ـ رحمه الله ـ: «وإن كان سيبويه أجازه وحكاه سماعاً من العرب، وعلَّلَ أهل الأداء تفخيمه من أجل حرف الاستعلاء قبله، نصَّ على ذلك في التيسير، ولم يرتضه في غيره»، وأُجِيب على كلام سيبويه: بأن ماثبت على خلاف الدليل لايُقاس عليه، وبانفتاح حرف الاستعلاء مع ضعف السبب فيه. (ينظر: النشر ٩٨/٢، ولطائف الإشارات ١١٧٥/٣).

(٦) ينظر: النجوم الطوالع ص (١٤٢)، وتحصيل المنافع ص (٢٢٦ ـ ٢٢٩)، البيت رقم (١٧٦ ـ ١٧٧).

عن الأزرق[١]؛ منهم ابن بليمة[٢]، والمهدوي[٣]، وابن سفيان[٤]، وبه يعلم ما في قول الحرز: (**لِلْكُلِّ**)[٥].

قال في الاتحاف[٦]: «وحيث رققها وقفاً يرقق الثانية تبعاً لها، والأولى إنما رققها بسبب كسرة الثانية، وأما غيره فوقف بالتفخيم، على القاعدة، إلا عند الروم فبالترقيق، وعلى هذا الحكم من فخم الأولى عن الأزرق؛ كابن بليمة، ومن معه».

٣٣٣ ـ .... وَالْأَعْجَمِي فَخِّمْ، مَعَ الْمُكَرَّرِ

(**وَ**)الاسم.

(**الْأَعْجَمِي**)؛ وهو:

﴿إِبْرَاهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٢٤][٧].

و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠][٨].

و﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣][٩].

(**فَخِّمْ**) راءه بلا خلاف[١٠].

---

(١) واتفقوا على تفخيمه في الوقف.
(٢) ينظر: تلخيص العبارات ص (٣٢).
(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٣٣٣ ـ ٣٣٤).
(٤) ينظر: الهادي ١١/أ
(٥) ينظر: النشر ٢/٩٨ ـ ٩٩.
(٦) ينظر: الإتحاف ٢/٥٨١.
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١٠) يعني من طرق ابن الجزري في كتاب النشر، وإلا فإن الأزرق له الخلاف في هذه الكلمات ـ من طرقه ـ من كتاب المصباح لأبي الكرم الشهرزوري، لكنها من هذه الطرق قراءات شاذة لا يقرأ بها. (ينظر: المصباح ٣/١١٣٤، حاشية رقم (٨)).

قال ابن المصنف[1]: «وهو مما وقعت فيه الراء بعد كسرة، واعْتُدَّ بالفاصل بينهما، مع كونه غير الصاد، والطاء، والقاف؛ نظراً إلى لغتهم في تفخيم الراء».

(مَعَ) عدم الخلاف.

في الراء (**الْمُكَرَّرِ**).

[و][2]وقع في ثلاثة كلمات:

﴿ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١][3].

و﴿فِرَارًا﴾ [الكهف: ١٨][4].

و﴿ٱلْفِرَارُ﴾ [الأحزاب: ١٦].

فيفخِّمها في ذلك كسائر القراء.

وكذا:

﴿مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦][5].

﴿إِسْرَارًا﴾ [نوح: ٩].

٣٣٤ ـ وَنَحْوَ[6]: (سِتْرًا)، غَيْرَ (صِهْرًا)، فِي الْأَتَمْ ....

(وَ)اختلف الرواة عن الأزرق في:

١ ـ ألفاظ مخصوصة، وستأتي مفصلة.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٤).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وقد أثبته لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٩٦/١).

(٣) وسورة التوبة: الآية [١٠٧].

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح الواو: (**نَحْوَ**)، والثاني: بضم الواو: (**نَحْوُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

٢ ـ وأصل مطرد؛ وهو المنوَّن؛ نحو:

﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧][1].

و﴿سَٰمِرًا﴾ [المؤمنون: ٦٧].

و﴿نَاصِرًا﴾ [الجن: ٢٤].

و﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩][2].

و﴿مُنتَصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣].

و﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨][3].

و﴿قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣][4].

و﴿مُّنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١][5].

و﴿تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢][6].

ونحو:

﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠][7].

و﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠].

و﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤][8].

---

(١) وسورة الكهف: الآية [٣١].
(٢) وسورة الكهف: الآية [٣١].
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وسورة الأحزاب: الآية [٤٦].
(٦) وسورة الإنسان: الآية [١٦].
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) في الأصل رُسِمَتْ مجردة من واو العطف: (صهرا)، وقد أثبتها كما وردت في المصحف الشريف.

فمنهم من رقَّقَه مطلقاً؛ كصاحب العنوان(١)، والتذكرة(٢)، وغيرهما(٣).

وهو أحد الوجهين في الكافي(٤)، وبه قرأ الداني على أبي الحسن(٥).

وهو القياس(٦).

ومنهم من استثناه مطلقاً؛ كأبي الطيب [٢٠٦] بن غلبون(٧)، والهذلي(٨)، وجماعة(٩).

ومنهم من فصَّلَ؛ فاستثنى ما كان مفصولاً بساكن(١٠)؛ وهو:

﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠](١١).

و﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠].

و﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠].

و﴿إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١].

و﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢].

و﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤](١٢).

---

(١) ينظر: العنوان ص (٦٢).

(٢) ينظر: التذكرة ٢٧٩/١.

(٣) كأبي معشر الطبري في تلخيصه. (ينظر: النشر ٩٤/٢).

(٤) ينظر: الكافي ص (٥٩ ـ ٦٠).

(٥) ينظر: جامع البيان ٤٠١/١.

(٦) ينظر: النشر ٩٤/٢

(٧) ينظر: النشر ٩٤/٢ ـ ٩٥

(٨) ينظر: النشر ٩٥/٢

(٩) ينظر: النشر ٩٥/٢

(١٠) ولم يستثنوا المدغم، وهو: ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠]. (ينظر: النشر ٩٥/٢).

(١١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١٢) في الأصل رُسِمَت مجردة من واو العطف: (صِهْرًا)، وقد أثبتها كما وردت في المصحف الشريف.

وهم الجمهور[(١)].

ثم منهم من استثنى من هذه الكلمات: ﴿صِهْراً﴾.

ففخَّموا (نَحْوَ): ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠]؛ وهو الستة المذكورة.

(غَيْرَ ﴿صِهْراً﴾)؛ فرقَّقَه[(٢)].

كابن شريح[(٣)]، والمهدوي[(٤)]، وابن سفيان[(٥)].

وحكى الوجهين: مكي[(٦)].

فصار الأكثرون: على تفخيم الخمس، وترقيق: ﴿صِهْراً﴾.

وإلى ذلك أشار بقوله: (فِي الْأَتَمْ).

فيكون راجعاً [على][(٧)] (نَحْوُ سِتْراً) و(غَيرَ صِهْراً).

ثم اختلف هؤلاء المفصلون في حال الوقف والوصل.

وسيأتي تحقيقه عند قوله: (وَجَلْ) (تَفَخِيمُ...الخ).

ثم بيَّن الألفاظ المخصوصة فقال:

٣٣٤ ـ .... وَخُلْفُ: (حَيْرَانَ)، وَ(ذِكْرَكَ)، (إِرَمْ)

٣٣٥ ـ (وِزْرَ)، وَ(حِذْرَكُمْ)، (مِرَاءً)، وَ(افْتِرَا) (تَنْتَصِرَانِ)، (سَاحِرَانِ)، (طَهِّرَا)

---

(١) وهو مذهب الداني، وشيخيه؛ أبي الفتح، والخاقاني، وبه قرأ عليهما، وهو كذلك مذهب أبي عبدالله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبدالله بن شريح، وأبي علي بن بليمة، وأبي محمد مكي، وأبي القاسم بن الفحام، والشاطبي، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/٩٥).

(٢) وعُلِّلَ: بخفاء الهاء. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١١٧٩).

(٣) ينظر: الكافي ص (٦٠).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٣٤٠).

(٥) وابن الفحام، ولم يستثنه الداني، ولا الشاطبي. (ينظر: النشر ٢/٩٥).

(٦) ينظر: التبصرة ص (١٤٩).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

٣٣٦ ـ (عَشِيرَةُ) التَّوْبَةِ، مَعْ (سِرَاعَا) وَمَعْ (ذِرَاعَيْهِ)، فَقُلْ (ذِرَاعَا)
٣٣٧ ـ (إِجْرَامِ)، (كِبْرَهُ)، (لَعِبْرَةً).......... ....

(وَ)ثبت.

(خُلْفُ) الطرق عن الأزرق في ترقيق هذه الألفاظ الآتية[1]:

١ ـ منها: ﴿حَيْرَانَ﴾ في الأنعام[2].

ففخَّمه: صاحب التجريد[3]، وابن خاقان[4]، وبه قرأ الداني عليه[5].

وقرأ على غيره: بالترقيق[6]، وهو الذي في التيسير[7]، والتذكرة[8].

والوجهان: في الحرز[9]، كالجامع[10]، والكافي[11].

وهما صحيحان[12].

٢ ـ (وَ)منها: ﴿ذِكْرَكَ﴾ بـ(ألم نشرح)[13].

---

(١) وتبلغ عدتها سبعة عشر كلمة، لم يحك فيها ابن الجزري في الطيبة ولا في النشر ترجيحاً بالترقيق أو التفخيم، وإنما سردها في الطيبة ـ كما ترى ـ، وذكرها في النشر معزوة إلى كتب الأئمة، حاكياً فيها الخلاف، مع توجيه الترقيق والتفخيم غالباً. (ينظر: شرح النويري ١٦٧/٣).

(٢) الآية: [٧١].

(٣) ينظر: التجريد ص (١٧٩).

(٤) ينظر: جامع البيان ٤٠١/١.

(٥) ينظر: جامع البيان ٤٠١/١.

(٦) ينظر: جامع البيان ٤٠١/١.

(٧) ينظر: التيسير ص (٥١).

(٨) ينظر: التذكرة ص (٢٧٧).

(٩) ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٨)، البيت رقم (٣٤٧).

(١٠) ينظر: جامع البيان ٤٠١/١.

(١١) ينظر: الكافي ص (٥٩).

(١٢) ينظر: النشر ٩٧/٢.

(١٣) الآية: [٤].

فخَّمه[١] ـ كـ﴿وِزۡرَكَ﴾ [الشرح: ٢]، الآتي ـ: مكي[٢]، والمهدوي[٣]، وأبو الفتح[٤].

ورققها: آخرون[٥].

وهما[٦] في: الجامع[٧]، واختار الترقيق[٨].

٣ ـ ومنها: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾ في الفجر[٩].

رقَّقها[١٠]: صاحب العنوان[١١]، وشيخه[١٢]، وابن غلبون[١٣]، وغيرهم[١٤].

---

(١) لأجل تناسب رؤوس الآي. ووجه التفخيم للأزرق في هذه الكلمة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، ولطائف الإشارات ١١٧١/٣، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٢) ينظر: التبصرة ص (١٤٩).

(٣) ينظر: النشر ٩٧/٢.

(٤) فارس، وابن سفيان، وآخرون. (ينظر: جامع البيان ٤٠١/١، ولطائف الإشارات ١١٧١/٣).

(٥) على القياس. (ينظر: النشر ٩٧/٢).

(٦) أي: وجهي التفخيم والترقيق.

(٧) وقال: «إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح»، والوجهان ـ أيضاً ـ في التذكرة، والتلخيصين، والكافي؛ وقال ابن شريح: «إن التفخيم فيها أكثر». (ينظر: النشر ٩٧/٢، والكافي ص (٥٦)، ولطائف الإشارات ١١٧١/٣).

(٨) أي: أن الداني اختار الترقيق، حيث قال: «إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح، وأختار الترقيق». (ينظر: جامع البيان ٤٠١/١).

(٩) الآية: [٧].

(١٠) للكسرة قبلها. وقراءة هذه الكلمة بالترقيق للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(١١) ينظر: العنوان ص (٦٢ ـ ٦٣).

(١٢) وهو الشيخ عبدالجبار الطرسوسي؛ صاحب كتاب المجتبى. (ينظر: النشر ٩٦/٢).

(١٣) نصَّ عليه في النشر، ولم أقف عليه في التذكرة. (ينظر: النشر ٩٦/٢، والتذكرة ص (٢٧٧ ـ ٢٨٣)).

(١٤) كمكي بن أبي طالب، وبالترقيق قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون. (ينظر: جامع البيان ٤٠١/١، ولطائف الإشارات ١١٧١/٣).

وفخَّمها: الآخرون(١)؛ من أجل العجمة، وهو الذي في الحرز(٢)، كأصله(٣).

وهما صحيحان(٤).

٣ ـ ومنها: ﴿وِزْرَ﴾.

أَطْلَقَهُ؛ لإدخال: ﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢]، ـ كما قدمناه ـ، و﴿وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤](٥).

وقد فخَّمَه(٦): المهدوي(٧)، وفارس(٨)، والصقلي(٩).

قال ابن المصنف(١٠): «ليفرق بين: ﴿وَازِرَةٌ﴾، و﴿وِزْرَ﴾(١١)؛ من أجل الفصل».

ورقَّقَه: الآخرون(١٢)؛ طرداً للباب.

وهما في الجامع(١٣).

---

(١) ينظر: النشر ٩٦/٢.
(٢) ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٨)، البيت رقم (٣٤٥).
(٣) ينظر: التيسير ص (٥٢).
(٤) ينظر: النشر ٩٦/٢.
(٥) والموضعين في: سورة الإسراء: الآية [١٥]، وسورة فاطر: الآية [١٨].
(٦) وقراءة هذه الكلمة بالتفخيم للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).
(٧) ينظر: النشر ٩٧/٢.
(٨) أي: أبو الفتح فارس بن أحمد؛ شيخ الداني. (ينظر: جامع البيان ٤٠١/١).
(٩) ينظر: التجريد ص (١٧٨).
(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٥).
(١١) في الأصل: (وزر أخرى)، وفي شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ: (ووزر)، وهو الذي أثبته؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٥)).
(١٢) ينظر: النشر ٩٧/٢.
(١٣) ينظر: جامع البيان ٤٠١/١.

٥ ـ (وَ)منها: ﴿حِذْرَكُمْ﴾ في النساء[١].

فخَّمَه[٢]: ابن سفيان[٣]، وابن شريح[٤]، والمهدوي[٥].

ورقَّقَه: الآخرون[٦].

ومنها:

٦ ـ ﴿مِرَآءً﴾ [الكهف: ٢٢].

٧ ـ و﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠].

و﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨].

فخَّمها[٧]: ابن غلبون[٨]، وابن بليمة[٩]، وأبو معشر[١٠].

ورقَّقها[١١]: الآخرون.

وهما: في الجامع[١٢].

ومنها:

٨ ـ ﴿تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٥].

---

(١) الآيتين: [٧١، ١٠٢].

(٢) وفخَّمه مكي، وصاحب التجريد. وقراءة هذه الكلمة بالتفخيم للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٣) ينظر: النشر ٩٨/٢.

(٤) ينظر: الكافي ص (٥٩).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٣٣٩).

(٦) ينظر: النشر ٩٨/٢.

(٧) من أجل الهمزة فيها. وقراءة هذه الكلمات الثلاث بالتفخيم للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٨) ينظر: التذكرة ص (٢٨١).

(٩) ينظر: تلخيص العبارات ص (٣٣).

(١٠) ينظر: التلخيص للطبري ص (١٩٨)، والنشر ٩٦/٢.

(١١) من أجل الكسرة. (ينظر: النشر ٩٧/٢).

(١٢) ينظر: جامع البيان ٤٠٠/١.

٩ ـ و﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣][(١)].

١٠ ـ و﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

فخَّمها[(٢)]؛ من أجل ألف التثنية: ابن بليمة[(٣)]، وابن غلبون[(٤)] ـ أيضاً ـ.

ورققها[(٥)]: الآخرون.

وهما في الجامع ـ أيضاً ـ[(٦)].

١١ ـ ومنها: ﴿عَشِيْرَةُ﴾؛ أي: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤][(٧)].

الذي في سورة **(التَّوْبَةِ)**.

فخَّمها[(٨)]: المهدوي[(٩)]، وابن سفيان[(١٠)]، والصقلي[(١١)].

ورقَّقها: الآخرون[(١٢)].

وذكر الوجهين: مكي[(١٣)]، وابن شريح[(١٤)].

---

(١) في الأصل: (ساحران)، وقد أثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٢) وقراءة هذه الكلمات الثلاث بالتفخيم للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٣) ينظر: تلخيص العبارات ص (٣٣).

(٤) ينظر: التذكرة ص (٢٨١).

(٥) من أجل الكسرة. (ينظر: النشر ٩٧/٢).

(٦) ينظر: جامع البيان ٤٠٠/١.

(٧) رُسِمَت في الأصل مجردة من واو العطف: (عشيرتكم)، وأثبتها كما رُسِمَت في المصحف الشريف.

(٨) قال في النشر: «وأحسبه ـ أي التفخيم ـ؛ من أجل الضمة». وقراءة هذه الكلمة بالتفخيم للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٩) ينظر: شرح الهداية ص (٣٣٦).

(١٠) ينظر: النشر ٩٧/٢.

(١١) ينظر: التجريد ص (١٧٩).

(١٢) من أجل الياء الساكنة. (ينظر: النشر ٩٧/٢).

(١٣) ينظر: التبصرة ص (١٤٩).

(١٤) ينظر: الكافي ص (٥٩).

قال ابن المصنف[١]: «إنما قيدها **[٢٠٧]** بالتوبة؛ لتخرج: ﴿عَشِيرَتَهُمْ﴾ في المجادلة[٢]»؛ أي: فلا خلاف في ترقيقها[٣].

قال[٤]: «وكان تفخيمه؛ من أجل الضمة والكاف».

(مَعْ).

١١ ـ لفظ: ﴿سِرَاعًا﴾ [ق: ٤٤][٥].

(وَمَعْ).

١٢ ـ لفظ: ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]؛ المضاف إلى الضمير.

(فَقُلْ) ـ أيضاً ـ.

١٣ ـ لفظ: ﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]؛ المنون كـ﴿سِرَاعًا﴾.

فقد فخَّم هذه الثلاثة[٦]؛ من أجل العين: طاهر بن غلبون[٧]، وابن شريح[٨]، وصاحب العنوان[٩]، وشيخه[١٠]، والطبري[١١].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٥)، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه (ل ٦٠/أ).

(٢) الآية: [٢٢].

(٣) يعني: لا خلاف في ترقيق موضع سورة المجادلة المذكور.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٥).

(٥) وموضع سورة المعارج: الآية [٤٣].

(٦) وقراءة هذه الكلمات الثلاث بالتفخيم للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٧) ظاهر كلام الشارح يفيد بأن طاهر بن غلبون له التفخيم قولاً واحدًا، وليس ذلك كذلك، بل إنه قرأ بالوجهين كما هو ظاهر عبارته في التذكرة: «﴿سِرَاعًا﴾؛ ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود»، وقول الطاهر بن غلبون: «في هذا الموضع»؛ يعني به كل راء وقع بعدها ألف بعدها عين مفتوحة. (ينظر: التذكرة ص (٢٨٠)، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٤٢٨/٢).

(٨) ينظر: الكافي ص (٥٩).

(٩) ينظر: العنوان ص (٦٣).

(١٠) وهو الشيخ عبدالجبار الطرسوسي؛ صاحب كتاب المجتبى. (ينظر: النشر ٩٦/٢).

(١١) ينظر: التلخيص للطبري ص (١٩٨)، والنشر ٩٦/٢.

ورقَّقها: الآخرون[١].

وهما: في التلخيص[٢]، والجامع[٣].

١٥ ـ ومنها: ﴿إِجْرَامِ﴾؛ يعني: ﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥].

فخَّمه[٤]: الصقلي[٥]، وكذا في التبصرة[٦]، والكافي[٧]؛ في أحد الوجهين.

ورقَّقَه: الآخرون[٨].

ومنها:

١٦ ـ ﴿كِبْرَهُ﴾ في النور[٩].

١٧ ـ و﴿لَعِبْرَةً﴾؛ حيث أتت[١٠].

فخَّمَه[١١]: ابن سفيان[١٢]، والصقلي[١٣]، والمهدوي[١٤].

---

(١) من أجل الكسرة. وهو الذي في التيسير، والتبصرة، والهداية، والهادي، والتجريد، والشاطبية، وبه قرأ الداني على فارس والخاقاني. (ينظر: النشر ٢/٩٦ ـ ٩٧).

(٢) وقد قال: «فروي عنه الفتح وبين اللفظين، والفتح أجود». (ينظر: تلخيص العبارات ص (٣٣)).

(٣) ينظر: جامع البيان ١/٣٩٨ ـ ٤٠١.

(٤) وقراءة هذه الكلمة بالتفخيم للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٩٦ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٥) ينظر: التجريد ص (١٧٩).

(٦) ينظر: التبصرة ص (١٤٩).

(٧) ينظر: الكافي ص (٦٠).

(٨) ومكي، وابن شريح، في الوجه الأخر عندهما، وقال ابن شريح: «إن ترقيقها أكثر». (ينظر: النشر ٢/٩٧).

(٩) الآية: [١١].

(١٠) كموضع سورة آل عمران الآية: [١٣]، وغيره من المواضع.

(١١) هكذا في الاصل ـ على التذكير ـ: (فخمه)، ولعل الصواب: (فخمهما) ـ على التثنية ـ، وقراءة هاتين الراءين في الكلمتين ـ (كبره)، و(لعبرة) ـ بالتفخيم للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٩٦ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(١٢) ينظر: النشر ٢/٩٨.

(١٣) ينظر: التجريد ص (١٧٨).

(١٤) ومكي بن أبي طالب. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٣٩)، والنشر ٢/٩٨).

قال ابن المصنف[(١)]: «وكأنهم لاحظوا الكاف والعين، مع طول الكلمة».

ورقَّقَها الآخرون[(٢)].

٣٣٧ - ....وَجَـــلْ تَـفْـخِـيـمُ مَـا نُـوِّنَ عَـنْـهُ إِنْ وَصَـلْ[(٣)]

٣٣٨ - كَـ:(شَاكِرًا)، (خَيْرًا)، (خَبِيرًا)، (خَضِرَا) ....

ثم تَمَّ الكلام على المنون فقال: **(وَجَلْ)**؛ أي: [عَظُمَ][(٤)] وكَثُرَ[(٥)].

(تَفْخِيْمُ مَا نُوِّنَ) من الراءات؛ أي: المنون المنصوب منها.

(عَنْهُ)؛ أي: عن الأزرق.

(إِنْ وَصَلْ)، لا إن وقف عليه، بأقسامها:

الأول: أن يكون الراء بعد كسرة مجاورة.

وإليه أشار بقوله: **(كَـ)**﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧][(٦)].

﴿صَابِرًا﴾ [الكهف: ٦٩][(٧)]، ﴿نَاصِرًا﴾ [الجن: ٢٤].

﴿سَٰمِرًا﴾ [المؤمنون: ٦٧]، ﴿ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢][(٨)].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٦).

(٢) وبقي من الكلمات المخصوصة كلمتان؛ وهما: ﴿حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠]، و﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، وسيأتي الكلام عنهما لاحقاً. (ينظر: النشر ٢/٩٨).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الواو، وكسر الصاد؛ على البناء للمفعول: **(وُصِلْ)**، والثاني: بفتح الواو والصاد؛ على البناء للفاعل: **(وَصَلْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) في الأصل: (عظيم)، والتصويب من شرح ابن الناظم؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٦)).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم (١٣٦)، والمفردات ص (٩٤)، ولسان العرب ١١/١١٩.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) وموضع سورة ص: الآية [٤٤].

(٨) وموضع سورة الروم: الآية [٧].

﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿طَائِراً﴾ [آل عمران: ٤٩][(١)].

﴿عَاقِرًا﴾ [مريم: ٥][(٢)]، ﴿مُدْبِرًا﴾ [النّمل: ١٠][(٣)].

﴿مُبْصِـرًا﴾ [يونس: ٦٧][(٤)]، ﴿فَاجِرًا﴾ [نوح: ٢٧].

﴿كَافِراً﴾[(٥)]، ﴿[ذَاكِراً][(٦)]﴾[(٧)].

﴿مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠]، ﴿وَمُبَشِّرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥][(٨)].

﴿مُنتَصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣]، ﴿مُغَيِّرًا﴾ [الأنفال: ٥٣]، ﴿مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥].

وسيأتي: ﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩].

فهذه اثنا عشر حرفاً[(٩)].

---

(١) والمائدة: الآية [١١٠]، وذلك على قراءته لكلا الموضعين بالهمزة المكسورة، قبلها ألف ممدودة؛ على الإفراد. (ينظر: الإتحاف ٤٧٩/١).

(٢) والموضع الآخر من السورة نفسها: الآية [٨].

(٣) وموضع سورة القصص: الآية [٣١].

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) ولا توجد هذه اللفظة في المتواتر من القرآن، إلا ما جاء في الشواذ من قراءة ابن عباس في سورة الكهف: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِراً﴾ [٨٠]. (ينظر: النشر ٢٥/١).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٧) ولا توجد هذه اللفظة في القرآن الكريم، ولم يذكرها ابن الجزري في النشر، ولا النويري في شرح الطيبة، وإنما تبع الشارح في ذكرها صاحب الإتحاف، ولم ينوه عليه محققا الإتحاف بشيء. (ينظر: الإتحاف ٢٩٩/١).

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) هكذا في الأصل، وهو سبق قلم ولا شك، فعدد ما ذكره الشارح من الأحرف؛ تسعة عشر حرفاً؛ اثنان منها ليس لهما مثال في القرآن الكريم؛ وهما (ذَاكِرًا)، و(كَافِرًا)، وعدَّهما ابن الجزري في النشر ثمانية عشر حرفاً، واحد منها ليس له مثال في القرآن الكريم؛ وهو (غَافِرًا)، وقد استدرك عليه محقق النشر ـ د. السالم الجكني ـ عدَّها بثمانية عشر حرفاً، حيث قال: «قوله: (وهي) يفهم منه الحصر، وليس كذلك، إذ المذكور ـ يعني في النشر ـ (١٨) حرفاً، واحدة منها ليست لفظ قرآن، فيكون المذكور الصحيح (١٧) فقط، وهناك غيرها؛ وهي (مستكبرًا)، وعليه تتم (١٨) ثمانية عشر حرفاً»، وعدَّها النويري في شرحه (١٧) حرفاً، وعدَّها في الإتحاف (١٨) حرفاً =

الثاني(١): أن يحول بين الراء والكسرة ساكن [صحيح](٢):

مظهرٌ؛ وقد أشار إليه فيما تقدم بقوله: (**وَنَحْوُ سِتْراً**..الخ)(٣).

ومدغمٌ؛ وهو: ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥](٤)، ﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النّمل: ٤٠].

الثالث: أن [تكون](٥) الراء بعد ياء ساكنة:

وتكون(٦) حرف لين(٧).

وإليه أشار بقوله(٨): ﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨](٩).

و﴿سَيْرًا﴾ [الطور: ١٠]، و﴿طَيْرًا﴾ [الفيل: ٣](١٠).

= حيث قال: «الأول: أن تكون الراء بعد كسرة مجاورة، وهو في ثمانية عشر حرفاً»، لكنَّ حقيقة ما ذكره من عدتها (١٩) حرفاً، فزاد الواقع عن كلامه بمثال واحد، بينما لم يحصر العدد فيها ابن الناظم ولا المنير السمنودي في شرحيهما. (ينظر: النشر ٩٤/٢، وشرح النويري ١٧١/٣ ـ ١٧٢، وشرح ابن الناظم ص (١٣٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٠/أ)).

(١) وعدة أحرفه ثمانية أحرف. (ينظر: النشر ٩٤/٢).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من النشر، وهو كذلك في الإتحاف، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: النشر ٩٤/٢، والإتحاف ٢٩٩/١).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٣٣٤).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل؛ بالياء؛ على التذكير: (يكون)، والتصويب من الإتحاف، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٢٩٩/١).

(٦) هذه الياء.

(٧) والقراءة بالتفخيم للأزرق في هذا النوع من الراءات المنصوبة المنونة والمسبوقة بكسر أو ياء ساكنة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٨) والذي أشار إليه في نصَّ الطيبة هو: (خيراً)، وأمَّا: (سيراً) و(طيراً)؛ فهو زيادة توضيح من الشارح بضرب مزيد من الأمثلة لنظائر ما ذكره الشارح في المتن.

(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١٠) ولا يَرِدُ كلٌّ من الموضعين في: سورة المائدة: الآية [٤٩]، وسورة آل عمران: الآية [١١٠]؛ لأن ورشاً يقرأ هذين الموضعين: بالمد، والهمز؛ على الإفراد.

هذه ثلاثة.

أو[١] حرف مد[٢]:

إمّا على وزن فعيل؛ وإليه أشار بقوله[٣]: ﴿خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥][٤].

و﴿قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣][٥]، ﴿كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦][٦].

﴿كَبِيرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢][٧]، ﴿بَشِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩][٨].

﴿نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١][٩]، ﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨][١٠].

﴿وَزِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٥][١١]، ﴿عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦].

﴿صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]، ﴿وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢][١٢].

﴿وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨][١٣].

---

(١) تكون هذه الياء.

(٢) والقراءة بالتفخيم للأزرق في هذا النوع من الراءات المنصوبة المنونة والمسبوقة بكسر أو ياء ساكنة؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٩٦ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٣) وقوله الذي نصَّ عليه في الطيبة هو: (خيراً)، وأمَّا ما بعده من الكلمات القرآنية؛ فهو زيادة توضيح من الشارح بضرب مزيد من الأمثلة لنظائر ما ذكره الشارح في المتن، وقد ذكر هذه الأمثلة في النشر ونصَّ عليها. (ينظر: النشر ٢/٩٤).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١٠) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١١) وموضع سورة الفرقان الآية: [٣٥].

(١٢) رُسِمَتْ في الأصل مجردة من واو العطف: (حريراً)، وأثبتها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

(١٣) رُسِمَتْ في الأصل مجردة من واو العطف: (وأسيراً)، وأثبتها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

هذه اثنا عشر حرفاً.

وإمَّا على غير ذلك؛ وهو ثلاثة عشر[(١)]:

﴿نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢][(٢)]، ﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

﴿تَبْذِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦]، ﴿تَفْجِيرًا﴾ [الإسراء: ٩١][(٣)].

﴿تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]، ﴿تَتْبِيرًا﴾ [الإسراء: ٧][(٤)].

﴿تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦][(٥)]، ﴿تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥][(٦)]، ﴿قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠].

﴿مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧]، ﴿زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣].

﴿مُّنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١][(٧)].

وقوله: ﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩]، من أمثلة الأول[(٨)]، كما ذكرناه.

وقد تقدم الخلاف.

فمنهم: من رقق الراء للأزرق في جميع تلك الأقسام مطلقاً، في الحالين؛ على القياس[(٩)].

---

(١) حرفاً.

(٢) وموضع سورة الإنسان الآية: [١٦].

(٣) وموضع سورة الإنسان الآية: [٦].

(٤) وموضع سورة الفرقان الآية: [٣٩].

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وقد رُسمت في الأصل: (تدبيرا)، وهو خطأ وتصحيف.

(٦) والموضع الآخر في السورة نفسها الآية: [١٦].

(٧) وموضع سورة الأحزاب الآية: [٤٦].

(٨) أي: أنَّه معدودٌ من أمثلة القسم الأول من أنواع الأصل المطَّرد المنوَّن، وهو: أن تكون الراء بعد كسرة مجاورة. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٩).

(٩) وهو مذهب: صاحب العنوان، وشيخه؛ عبدالجبار، وأبي الحسن بن غلبون، وأبي معشر الطبري، وغيرهم، وهو أحد الوجهين في الكافي، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن. (ينظر: النشر ٢/٩٤).

ومنهم: من فخمه مطلقاً في الحالين؛ لأجل التنوين(١).

ومذهب الجمهور فيه(٢) التفصيل بين: ﴿ذِكْرًا﴾ وبابه؛ [فيفخم](٣) ما عدا:

﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥](٤).

و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ [النّمل: ٤٠].

لذهاب الفاصل [لفظاً](٥) بالإدغام.

ثم من هؤلاء(٦) من استثنى من الستة: ﴿صِهْراً﴾ [الفرقان: ٥٤]؛ فرقّقه. ومن لا يستثني **[٢٠٨]** ففخَّمَه أيضاً(٧).

وبين غيره(٨) فيرقق.

ثم اختلف هؤلاء الجمهور ـ أيضاً ـ في ما كان من [غير](٩) باب: ﴿ذِكْرًا﴾؛ سواء كان ذلك الغير؛ بعد ياء، أو بعد كسرة.

---

(١) وهو مذهب: أبي القاسم الهذلي، وغيره، وحكاه الداني عن أبي طاهر، وعبدالمنعم، وجماعة. (ينظر: النشر ٢/٩٤ ـ ٩٥).

(٢) وهو مذهب: الحافظ أبي عمرو الداني، وشيخيه؛ أبي الفتح، والخاقاني، وبه قرأ عليهما، وكذلك هو مذهب ابن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبدالله بن شريح، وأبي علي بن بليمة، وأبي محمد مكي، وأبي القاسم بن الفحام، والشاطبي، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/٩٥).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/٣٠٠).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/٣٠٠).

(٦) كابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وابن الفحام. (ينظر: النشر ٢/٩٥).

(٧) كالداني، وابن بليمة، والشاطبي. (ينظر: النشر ٢/٩٨).

(٨) أي: وبين غير (ذكراً) وبابه.

(٩) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/٣٠٠).

فرقَّقه بعضهم[١] في الحالين.

وفخَّمَه الآخرون وصلاً فقط؛ لأجل التنوين، ورقَّقوه وقفاً؛ لذهابه[٢].

فالحاصل ـ كما في الاتحاف[٣] ـ: «أنه إذا جُمِعَ بين المسألتين، وَحُكِيَ فيهما الخلاف؛ [فيكون فيهما][٤]: قول بالتفخيم مطلقاً، وقول بالترقيق مطلقاً، وقول بالتفرقة بين باب: ﴿ذِكۡرًا﴾؛ فيفخم في الحالين في الستة إلا: ﴿صِهْراً﴾ عند بعض منهم، وبين غيره؛ فيرقق في الحالين، وقول كذلك في غير باب: ﴿ذِكۡرًا﴾، لكن في الوقف دون الوصل.

وفي فهم ما ذكر من هذا النظم غموض وخفاء، والأقرب ـ كما قاله بعض المحققين[٥] ـ أن يراد بقوله المذكور: **(وَجَلْ) (تَفْخِيمُ مَا نُوِّنَ عَنْهُ...الخ)**؛ أنه عَظُمَ التفخيم في الوصل، وقلَّ في الوقف، وذلك لأن التفخيم وصلاً ثابت فيما ذكر عند القائلين به مطلقاً، وعند من قال به في الوصل، فجلالته لثبوته من الطريقين.

وليس المراد أنه جَلَّ بالنسبة للترقيق في الحالين، لئلا يشكل بأن الترقيق فيهما هو الأشهر»، فتدبر[٦].

---

(١) كالداني، والشاطبيّ، وابن بليمة، وابن الفحام. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٠٠).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٣٠٠.

(٣) ينظر: الإتحاف ١/٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف حيث نقل الشارح؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/٣٠٠).

(٥) ومراده ببعض المحققين ـ كما نصَّ عليه صاحب الإتحاف ـ هو: الشيخ أبو الضياء نور الدين علي الشبراملسي رحمه الله تعالى. (ينظر: الإتحاف ١/٣٠١).

(٦) وقال ابن الناظم في شرحه ص (١٣٦): «**(وَجَلْ)**؛ أي: عظم وكثر؛ يعني أن تفخيم المنون المنصوب عن ورش من طريق الأزرق حالة الوصل ذكره كثير منهم، وإذا وقفوا رقَّقوا»، ثم ذكر بعد ذلك المذاهب الثلاثة التي ذكرها الشارح هنا، ثم قال ابن الناظم بعد ذكره لمذاهب الأئمة: «ويمكن إخراج هذه الثلاثة مذاهب من كلامه؛ وذلك أنه لما قال: **(وَجَلْ)**؛ علم أن تفخيم المنون في الوصل كثير، بقي وجه الترقيق في الحالين في الأكثر، وضده التفخيم فيهما أيضاً محتمل، ولكن قد يقال: إنه لما ذكر وجه التفخيم وصلاً يبقى وجه الترقيق على الأصل المقرر في أول الباب فقط»، =

٣٣٨ ـ .... وَ(حَصِرَتْ) كَذَاكَ بَعْضٌ ذَكَرَا

ثم عاد إلى بقية الألفاظ المخصوصة، فقال[1]:

= وقال النويري في شرحه على الطيبة (١٧٣/٣): «(وَجَلْ)؛ أي: قَلَّ؛ مثل قولهم: عز الشيء، وليس من الإجلال والتعظيم؛ لأن المذهب المنصور بالأدلة والشهرة والصحة خلافه، ويحتمل أن يكون من الإجلال والتعظيم لكنَّ غيره أجلَّ منه».

(١) ظاهر كلام الشارح في قوله: «ثم عاد إلى بقية الألفاظ المخصوصة، فقال: والخلف ـ أيضاً ـ في: ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ في ص...» يوهم أن هذا الحرف ـ أي: ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ ـ مما نصَّ عليه الناظم في طيبته، وليس ذلك كذلك، وقد اختلفت مذاهب الشُّرَّاح في بيان هذا الحرف من أحرف الخلاف؛ ومحل الخلاف عندهم هو في موضع ذكرهم لخلاف القراء في هذا الحرف، ثم ظاهر كلام بعضهم الذي يوهم بأن هذا الموضع من مواضع الخلاف التي نصَّ عليها ابن الجزري في نظمه، وليس ذلك كذلك.
أما ابن الناظم فنصَّ على ذكر هذا الحرف عند شرحه لقول المصنف البيت رقم (٣٤١):

وَحَيْثُ جَاءَ بَعْدُ حَرْفُ اسْتِعْلَا فَخِّمْ وَفِي ذِي الْكَسْرِ خُلْفٌ........

حيث قال ما نصُّه: «قوله: (**وَفِي ذِي الْكَسْرِ خُلْفٌ**)؛ أي: واختلف القراء في تفخيم الراء إذا وقع بعدها حرف استعلاء مكسور، وذلك في: ﴿فِرْقٍ﴾ [٦٣]، في الشعراء، للجماعة، و﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ [١٨]، في ص، لورش من طريق الأزرق؛ فمنهم من رققه للكسر الذي أضعف حرف التفخيم، ومنهم من فخمه طرداً للباب».
بينما ذكر النويري هذا الحرف من أحرف الخلاف عند شرحه لقول الناظم: (**وَخُلْفُ حَيْرَانَ**...الخ) إلى قوله: (**وَحَصِرَت كَذَاكَ بَعْضٌ ذَكَرَا**)، حيث قال النويري ما نصُّه: «وقوله: (**وَخُلْفُ حَيْرَانَ**) شروع في الألفاظ المخصوصة، وهي ثلاثة عشر كلمة، ولم يحك المصنف فيها ترجيحاً، بل مجرد خلاف»، ثم أخذ النويري يعدد هذه الكلمات الثلاثة عشر كلمة بحسب ورودها في متن الطيبة، حتى جاء على كلمة: ﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾، فقال: «الثانية عشر: «﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ بـ(ص)، رقَّقَها صاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء بعد، وهو أحد الوجهين في التذكرة، وتلخيص أبي معشر، وجامع البيان، وبه قرأ على ابن غلبون، وهو قياس ترقيق (فرق)، وفخمه الآخرون، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان، وهو اختياره أيضاً، وهو القياس»، ثم قال بعد ذلك: «ولم يتعرض المصنف لهذه»، فكلامه في البداية أوهم أن كلمة (الإشراق) مما نصَّ عليه الناظم في نظم الطيبة حين قال: «وقوله: (وخلف حيران) شروع في الألفاظ المخصوصة، وهي ثلاثة عشر كلمة»، لكنَّه بدد ذلك التوهم في ختام كلامه بقوله: «ولم يتعرض المصنف لهذه».
أمَّا الترمسي في شرحه ـ هنا ـ فظاهر كلامه أن هذه اللفظة مما نصَّ عليه الناظم في الطيبة، =

والخلف ـ أيضاً ـ في: ﴿وَٱلۡإِشۡرَاقِ﴾ في (ص[١]).

رققه[٢]: صاحب العنوان[٣]، وشيخه الطرسوسي[٤].

وهذا أحد الوجهين؛ في التذكرة[٥]، والجامع[٦].

وترقيقها؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء بعدها؛ وهو القاف.

وذلك قياس ترقيق: ﴿فِرۡقٖ﴾ [الشعراء: ٦٣]، للجمهور، كما سيأتي.

وفخَّمه ـ أي: ﴿الْإِشْرَاقِ﴾ ـ الآخرون[٧].

(وَ)في.

﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ في النساء[٨].

= بل وأكد ذلك، فقال: «ثم عاد إلى بقية الألفاظ المخصوصة، فقال: والخلف..الخ»، ومعلومٌ أن الناظم لم يتعرض لهذه الكلمة على وجه الخصوص، ولم يفردها بذكر خاص كما أفرد غيرها مما سبق أو مما سيأتي ذكره، **فخلاصة الأمر**: أن الشارح ـ رحمه الله ـ كان حقه أن يذكر هذه اللفظة عند ذكره للألفاظ المخصوصة سابقاً، وينوه على عدم ذكر الناظم لها، وذلك كما فعل النويري في شرحه، أو أنه يذكرها عند شرحه للراءات التي تأتي بعد حرف الاستعلاء، كما فعل ابن الناظم في شرحه، لكن صنيعه هنا مما لا يوافق عليه؛ لأنه موهم ومشكل. (ينظر: النشر ٩٨/٢، وشرح النويري ١٦٧/٣ ـ ١٧٠، وشرح ابن الناظم ص (١٣٨)، والإتحاف ٢٩٧/١ ـ ٢٩٨).

(١) الآية: [١٨]، وقد رُسِمَت في الأصل مجردة من واو العطف: (الإشراق)، وأثبتُّها كما رُسِمَت في المصحف الشريف.

(٢) وقراءة هذه الكلمة بالترقيق للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٩٦/٢ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٣) ينظر: العنوان ص (٦٢).

(٤) ينظر: النشر ٩٨/٢.

(٥) ينظر: التذكرة ص (٢٧٩).

(٦) ينظر: جامع البيان ٣٩٩/١ ـ ٤٠٠.

(٧) ينظر: النشر ٩٨/٢.

(٨) الآية: [٩٠].

(**كَذَاكَ**[١] **بَعْضٌ**)؛ كصاحب الكافي[٢].

(**ذَكَرَا**) فيه الخلاف وصلاً.

ففخَّمَه حينئذٍ[٣]: الصقلي[٤]، وابن سفيان[٥]، والمهدوي[٦].

من أجل حرف الاستعلاء بعده[٧].

ورقَّقَه: الجمهور في الحالين[٨].

قال المصنف[٩]: «وهو الأصح، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله، وللإجماع على ترقيق: ﴿ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا﴾ [الزخرف: ٥]، و﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ﴾ [المدثر: ١ ـ ٢]، ولا خلاف في ترقيقها ـ أي حصرت ـ وقفاً».

٣٣٩ ـ كَذَاكَ ذَاتَ[١٠] الضَّمِّ رَقِّقْ فِي الْأَصَحْ. وَالْخُلْفُ فِي: (كِبْرٌ)، وَ(عِشْرُونَ)، وَضَحْ

---

(١) ضُبطت في الأصل: (كذلك)، وهي في المتن الذي على هامش الشرح: (كذاك)، وهو الذي عليه سائر النسخ والشروح.

(٢) ينظر: الكافي ص (٥٩).

(٣) وقراءة هذه الكلمة بالتفخيم للأزرق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٩٦ ـ ٩٨، وشرح منحة مولى البر ص (٨٤ ـ ٨٨)).

(٤) ينظر: التجريد ص (١٧٩).

(٥) ينظر: النشر ٢/٩٨.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٣٣٥ ـ ٣٣٦).

(٧) ينظر: النشر ٢/٩٨.

(٨) كصاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار، وهو أحد الوجهين في التذكرة، وتلخيص الطبري، وجامع البيان. (ينظر: النشر ٢/٩٨).

(٩) ينظر: النشر ٢/٩٨.

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**ذَاتَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: بضم التاء: (**ذَاتُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

ثم بين حكم الراء المضمومة، فقال:

(**كَذَاكَ**)؛ أي: كما ذكرنا من مذهبه ترقيق الراء المفتوحة بشروطها، وأوجهها، واختلاف طرقها **[٢٠٩]**.

الراء (**ذَاتَ الضَّمِّ**)؛ أي: المضمومة إذا كانت بعد ياء ساكنة، أو كسرة، سواء كانت الراء وسطاً، أو طرفاً، منونة، أو غير منونة.

(**رَقِّقْ**)؛ أي: اقرأها بالترقيق للأزرق عن ورش.

وذلك نحو:

﴿سِيرُواْ﴾ [الأنعام: ١١][١].

﴿كَبِيرُهُمْ﴾ [يوسف: ٨٠][٢]، و﴿غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩][٣].

و﴿يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٩٣][٤]، و﴿كَٰفِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٥].

ونحو:

﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠][٥]، و﴿خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤][٦].

و﴿حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣][٧]، و﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٤][٨].

و﴿أَسَٰطِيرُ﴾ [الأنعام: ٢٥][٩]، و﴿كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧][١٠].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وموضع سورة الأنبياء: الآية [٦٣].
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وموضع سورة الشورى: الآية [٣٩].
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) وموضع سورة فاطر: الآية [٣٣].
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١٠) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿مُنفَطِرٌۢ﴾ [المزمل: ١٨].

و﴿ٱلسَّاحِرُ﴾ [طه: ٦٩][1]، و﴿ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩].

و﴿ٱلْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، و﴿يَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، و﴿يَقْدِرُ﴾ [النحل: ٧٥].

ونحو[2]:

﴿ذِكْرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠]، و﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥].

و﴿بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، و﴿ذِكْرُ﴾ [الأنبياء: ٢٤][3].

و﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠]، و﴿ٱلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦].

(**فِي**) القول.

(**الْأَصَحْ**)؛ الذي ذهب إليه جمهور أهل الأداء المصريين، والمغاربة، الآخذين بمذهب الأزرق، وهو الذي في الحرز[4]، وأصله[5]، وغيرهما[6].

وروى جماعة عنه: تفخيمها؛ من أجل الضمة، نظراً إلى كونها لازمة، فلم يجروها مجرى المفتوحة، وهذا ـ كما قاله في التقريب[7] ـ «مذهب أبي الحسن بن غلبون، وصاحب العنوان، وصاحب المجتبى، في آخرين».

(**وَ**)لكن.

(١) وموضع سورة الزخرف: الآية [٤٩].
(٢) وذلك لو فصل بين الكسرة والراء ساكن. (ينظر: التقريب ص (١٠٩)).
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) ينظر: حرز الأماني ص (٢٨)، الأبيات رقم (٣٤٣ ـ ٣٤٤).
(٥) ينظر: التيسير ص (٥٢).
(٦) كالهادي، والكافي، والتلخيصين، والهداية، والتبصرة، والتجريد، وبه قرأ الداني على شيخيه؛ الخاقاني، وأبي الفتح. (ينظر: النشر ٢/١٠٠).
(٧) ينظر: التقريب ص (١٠٧٣).

ثبت (**الْخُلْفُ**) عن الجمهور الآخذين بالترقيق (**فِي**) كلمتين:

إحداهما: ﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦].

(**وَ**)ثانيتهما: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥].

ففخَّمَها ـ فيهما ـ منهم: مكي[١]، وابن سفيان[٢]، والمهدوي[٣]، وغيرهم[٤]؛

من أجل الفصل بالساكن[٥]، مع كون الراء مضمومة.

ورققَّها فيهما: آخرون؛ منهم الداني[٦]، والشاطبي[٧]، وابن بليمة[٨] في طائفة[٩]؛ طرداً للباب.

فهذا الخلاف (**وَضَحْ**)؛ أي: ظاهر جليّ، لصحتهما عنهم.

هذا وإذا جُمِعَ بين ما تقدم في المفتوحة من الخلاف في: ﴿حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وما ههنا في المضمومة في قوله تعالى: ﴿خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُواْ﴾ [النساء: ٧١]، حصل من البابين **ثلاثة أوجه**[١٠]:

١ ـ تفخيم: ﴿حِذْرَكُمْ﴾، وترقيق: ﴿فَٱنفِرُواْ﴾؛ إذ من نقل عنهم تفخيم الأول، لم ينقل عن أحد منهم تفخيم الثاني[١١].

---

(١) ينظر: التبصرة ص (١٤٩).
(٢) ينظر: النشر ٢/١٠٠.
(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٣٣١ ـ ٣٣٢).
(٤) كصاحب التجريد. (ينظر: النشر ٢/١٠٠).
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٧).
(٦) ينظر: التيسير ص (٥٢).
(٧) ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٨)، الأبيات رقم (٣٤٣ ـ ٣٤٤).
(٨) ينظر: تلخيص العبارات ص (٣٣).
(٩) كأبي معشر الطبري. (ينظر: النشر ٢/١٠٠).
(١٠) ينظر: الإتحاف ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣.
(١١) ينظر: النشر ٢/٩٨، ١٠٠.

٢ ـ ثمَّ الترقيق فيهما؛ من طريق الداني[(١)]، ومن معه[(٢)].

٣ ـ ثمَّ الترقيق في: ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾، والتفخيم في: ﴿فَٱنفِرُواْ﴾؛ من طريق طاهر بن غلبون، ومن معه[(٣)].

وأمَّا التفخيم فيهما: فلا يعلم للأزرق من الطرق المذكورة.

نبَّه على ذلك بعض المحققين[(٤)]، ثم قال: «لكن في النشر[(٥)] بعد الذين ذكرهم للتفخيم في المضمومة قوله: (وغيرهم)؛ فيحتمل أن يكون فيهم من يقول بالتفخيم في: ﴿حِذۡرَكُمۡ﴾، فلا يقطع حينئذٍ بنفي التفخيم فيهما»، انتهى.

٣٤٠ ـ وَإِنْ تَكُنْ سَاكِنَةً عَنْ كَسْرِ رَقَّـقَـهَـا يَـا صَـاحِ: كُـلُّ مُـقْـرِي

ثم بين حكم الراء الساكنة، فقال:

(**وإِنْ تَكُنْ**)؛ أي: الراء.

(**سَاكِنَة**).

(**عَنْ**)؛ أي: بعد.

(**كَسْرِ**)، وكان لازماً[(٦)].

نحو:

﴿فِرۡعَوۡنَ﴾ [البقرة: ٤٩][(٧)]، و﴿شِرۡعَةٗ﴾ [المائدة: ٤٨].

---

(١) ينظر: التيسير ص (٥٢).
(٢) ينظر: النشر ٢/٩٨، ١٠٠.
(٣) ينظر: النشر ٢/٩٨، ١٠٠.
(٤) كشيخ صاحب الإتحاف؛ أبي الضياء نور الدين علي الشبراملسيّ، نصَّ على ذلك في إتحافه، كما نصَّ عليه المنير السمنودي في شرحه على الطيبة. (ينظر: الإتحاف ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٠/ب)).
(٥) ينظر: النشر ٢/١٠٠.
(٦) ينظر: شرح النويري ٣/١٧٨.
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿لَشِرْذِمَةٌ﴾ [الشعراء: ٥٤][1]، و﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦][2].

و﴿أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿اَصْبِرْ﴾ [ص: ١٧][3].

و﴿لَا تُصَاعِرِ﴾ [لقمان: ١٨][4].

فقد (**رَقَّقَهَا**)؛ أي: الراء الساكنة المذكورة.

(**يَا صَاحِ**)؛ أي: يا صاحبي.

وترخيمه[5] من الشاذ المستعمل لكونه غير علم[6]، إلا أنه كثير في شعر العرب، ونظم المولدين[7].

(**كُلٌّ**) إمام.

---

(١) رُسِمَتْ في الأصل: (شرذمة)، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٢) وسورة يس: الآية [١٠].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) رُسِمَتْ هكذا في الأصل: (لا تصاعر)؛ وذلك على قراءة ورش ومن معه لها؛ بألف بعد الصاد، وتخفيف العين؛ لغة الحجاز. (ينظر: الإتحاف ٣٦٢/٢ ـ ٣٦٣).

(٥) وترخيم المنادى؛ أي: حذف آخره تخفيفاً. (ينظر: شرح النويري ١٧٦/٣ ـ ١٧٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بتحقيق محي الدين عبدالحميد ١٠١/٣).

(٦) يعني: أن ترخيم كلمة: (صاحب) من الشذوذ المستعمل؛ لأنه ـ كما قال ـ غير علم، بخلاف: (مالك)، ونحوه، ونظير هذا الترخيم كما قرأ بعضهم: (**يَا مَال لِيَقْضِ عَلينَا رَبُّكَ**)، قال النويري: (و(صاحِ) مرخم (صاحب)، على الشذوذ؛ لكثر استعماله في نظمهم ونثرهم، إذ ليس علماً))، وقال الشيخ أبو سنة ـ في تحقيقه لشرح النويري ـ: «ويجوز ترخيم المنادى ـ أي حذف آخره تخفيفاً ـ وذلك بشرط كونه معرفة غير مستغاث، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد، فلا يرخم». (ينظر: شرح النويري ١٧٦/٣ ـ ١٧٧، وإبراز المعاني لأبي شامة ١٧٠/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك بتحقيق محي الدين عبدالحميد ١٠١/٣).

(٧) ونظم المولدين؛ هو أحد الأساليب الشعرية التي ظهرت في مطلع العصر العباسيّ، كتب به المولدون شعرهم، ويتميز أسلوبهم بالرصانة والجودة، ويكون خالياً من الألفاظ الوحشية والغريبة، والألفاظ العامية والمستهجنة، كما يتميز بتجديد الأصالة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٧)، والمفصّل للزمخشري ٧١/١، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء ٣٤٩/١).

(**مُقْرِي**)، من غير اختلاف عنهم من رواتهم وطرقهم.

٣٤١ ـ وَحَيْثُ جَا[1] بَعْدُ[2] حَرْفُ[3] اسْتِعْلَا فَخِّمْ. وَفِي ذِي الْكَسْرِ خُلْفٌ. إِلَّا
٣٤٢ ـ صِـــــرَاطِ[4]........................ ....

(**وَ**)لكن.

(**حَيْثُ جَا**) بالقصر للوزن.

(**بَعْدُ**) بالضم؛ أي: بعد الراء الساكنة.

(**حرْفُ**)؛ أي: أحرف.

(**اسْتِعْلَا**)؛ وهي أحرف: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)[5].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالقصر وحذف الهمز؛ للوزن: (**جَا**)، ونصَّ عليه الشارح في شرحه، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بالمد وإثبات الهمز: (**جَاءَ**).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ كما نصَّ عليه الشارح ـ؛ بضم الدال: (**بَعْدُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا ما انفردت به نسخة الشيخ رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بنصب الدال: (**بَعْدَ**)، وفيه نظر.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (**حَرْفُ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بكسر الفاء: (**حَرْفِ**)، وفيه نظر.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء: (**صِرَاطِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الطاء: (**صِرَاطَ**).

(٥) قال النويري في معنى قول الناظم (**وَحَيْثُ جَا بَعْدُ حَرْفُ اسْتِعْلَا**): «أي: حيث وقعت راء مفتوحة، أو مكسورة في أصل مَنْ رقق، أو ساكنة في أصل السبعة، تقدمها سبب الترقيق، وأتى بعدها أحد حروف الاستعلاء السبعة، متصلٌ مباشر، أو مفصول بألف؛ فخَّمها الكلُّ في محل الخلاف والوفاق، إلا مع حرف الاستعلاء المكسور ففيها خلاف، وخرج بمتصل: المنفصل، نحو: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ [القصص: ٤٦] للأزرق، و﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا﴾ [المعارج: ٥]، وإطلاق الناظم يدل على المنفصل كالمتصل، لكن قرينة اعتبار لزوم السبب عينت إرادة المتصل فقط؛ لأن أقل مراتب المانع أن يساوي الممنوع المتبوع في القوة ليحصل التساقط، والإجماع على عد مالاعتداد بهذا المنفصل».

والواقع منها في القرآن الكريم:

﴿قِرْطَاسٍ﴾ في الأنعام(١).

و﴿فِرْقَةٍ﴾ [١٢٢].

و﴿إِرْصَادًا﴾ [١٠٧](٢).

في التوبة.

و﴿مِرْصَادًا﴾ في النبأ(٣).

و﴿بِالْمِرْصَادِ﴾ في الفجر(٤).

فـ(فَخِّمْ)؛ أي: اقرأها بالتفخيم لكل القراء.

إذ لا خلاف بينهم فيه.

ووقع أيضاً من ذلك في أصل الأزرق عن ورش أربعة؛ القاف، والصاد، والضاد، والطاء، مفصولات؛ نحو:

﴿هَٰذَا فِرَاقُ﴾ [الكهف: ٧٨]، ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨].

﴿بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]، و﴿إِعْرَاضًا﴾ [النساء: ١٢٨].

و﴿عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥]، و﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦].

و﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ﴾ [آل عمران: ٥١](٥)، و﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾ [البقرة: ١٤٢](٦).

ولا خلاف عنه أيضاً في تفخيمها كلها، إلَّا: ﴿الْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨].

(وَفِي) حرف الاستعلاء.

---

(١) الآية: [٧].
(٢) الآية: [١٠٧]، وهي مرسومة في المصحف الشريف: ﴿وَإِرْصَادًا﴾.
(٣) الآية: [٢١].
(٤) الآية: [١٤]، وهي مرسومة في المصحف الشريف: ﴿لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(ذِي الْكَسْرِ)؛ بعد الراء الساكنة.

وهو في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ في الشعراء[1].

و﴿الْإِشْرَاقِ﴾ المذكور.

للأزرق (خُلْفٌ)؛ أي: خلاف بين أهل الأداء في ترقيق رائه حينئذٍ.

وقد تقدم تحرير الخلاف في: ﴿الْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨].

وذهب إلى ترقيق ﴿فِرْقٍ﴾ المذكور: جمهور المغاربة، والمصريين؛ لضعف حرف الاستعلاء بالكسر[2].

وذهب إلى تفخيمه: أكثر أهل الأداء[3].

والوجهان: في الحرز[4]، وغيره[5].

قال المصنف[6]: «وهما صحيحان، قرأنا بهما، إلا أن النصوص متواترة على الترقيق، وحكى غير واحد الاتفاق عليه».

قال[7]: «وقياسه اجراؤهما في: ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢]، حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيه نصًّا»[8].

---

(١) الآية: [٦٣].

(٢) وهو الذي قطع به في: التبصرة، والهداية، والهادي، والكافي، والتجريد، وغيرها. (ينظر: النشر ٢/١٠٣، ولطائف الإشارات ٣/١١٩٠).

(٣) وهو القياس، وهو الذي يظهر من نص التيسير، وظاهر العنوان، والتلخيصين، وغيرها. (ينظر: النشر ٢/١٠٣).

(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٥١).

(٥) كجامع البيان، والإعلان، وغيرهما. (ينظر: النشر ٢/١٠٣).

(٦) ينظر: النشر ٢/١٠٣.

(٧) ينظر: النشر ٢/١٠٤

(٨) قال الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي في (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة)، البيت رقم (٢٣٠):

وَ(فِرْقَةٍ) مَا رُقِّقَتْ إِنْ مُيِّلَتْ   (بِشَرَرٍ) وَقْفًا لِوَرْشٍ رُقِّقَتْ =

(**إِلَّا**) إن كان حرف الاستعلاء [طاءً][١].

وذلك في: ﴿**صِرَاطِ**﴾؛ من نحو:

﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢][٢].

﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٣].

و﴿هَٰذَا صِرَٰطِى﴾ [الأنعام: ١٥٣].

فإنهم أجمعوا على: تفخيم الراء، مع أن حرف الاستعلاء فيه مكسوراً؛ لشدة قوة الطاء.

٣٤٢ ـ ....وَالصَّوَابُ أَنْ يُفَخَّمَا[٣] عَنْ كُلٍّ: الْمَرْءِ[٤]، وَنَحْوُ مَرْيَمَا

(**وَالصَّوَابُ**) المعول عليه من أربعة آراء لأهل الأداء[٥].

(**أَنْ يُفَخَّمَا**) (**عَنْ كُلٍّ**)؛ أي: كل القراء[٦]، بلا تفرقة بين الأزرق وغيره[٧].

= وقال في تحريراته على طيبة النشر؛ المسمى بـ(البدر المنير)، الأبيات رقم (٨٩١ ـ ٨٩٣):

........................وَ(فِـرْقَــةٍ) يُقَاسُ بِـ(فِرْقٍ) حَيْثُ فِي الْوَقْفِ مُيِّلَا
كَمَا هُوَ فِي نَشْرٍ وَتَفْخِيْمَهَا اعْتَمِدْ فَمَا قَاسَ و(الْإِشْرَاقِ) لِلْأَزْرَقِ الْمَلَا
عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى قِيَاساً وَلَـمْ يَقُلْ بِـتَـرْقِـيْـقِـهِ إِلَّا لِـرَاوٍ بِـهِ تَـلَا

(ينظر: جامع الخيرات ٣/٤٩٠، ٦٠٥).

(١) في الأصل: (صاداً)، وهو سهوٌ.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء مع التشديد؛ على البناء للمفعول: (**يُفَخَّمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الخاء مع التشديد؛ على البناء للفاعل: (**يُفَخِّمَا**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**الْمَرْءِ**)؛ موافقة للنص القرآني، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الهمزة: (**الْمَرْءُ**).

(٥) ينظر: الإتحاف ١/٣٠٣ ـ ٣٠٤.

(٦) وهذا هو الرأي الأول؛ وهو تفخيمه عن كل القراء بلا تفرقة أو استثناء.

(٧) قال في النشر: «والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في: الشاطبية، والتيسير، والكافي، والهادي، والهداية، وسائر أهل الأداء، سواه»، وهذا هو الرأي الأول. (ينظر: النشر ٢/١٠٢).

﴿ٱلْمَرْءِ﴾؛ أي: راؤه من قوله تعالى:

﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ في البقرة[١].

و﴿ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ في الأنفال[٢].

(**وَنَحْوُ**) لفظ:

﴿**مَرْيَمَا**﴾؛ حيث [**٢١١**] أتت[٣].

وأراد بـ(**ـنحو**)؛ لفظ: ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ حيث أتت[٤] ـ أيضاً ـ.

والرأي الثاني: للأهوازي[٥]؛ الترقيق في هذه الكلمات الثلاث لهم؛ من أجل الياء والكسرة.

والثالث: لابن شريح[٦]، ومكي[٧]؛ ترقيق: ﴿**مَرْيَم**﴾، و﴿**قَرْيَة**﴾، فقط؛ من أجل الياء[٨].

والرابع: لابن بليمة[٩]، وغيره[١٠]، ترقيق الثلاث للأزرق، وتفخيمها لغيره.

---

(١) الآية: [١٠٢].

(٢) الآية: [٢٤].

(٣) كموضع سورة البقرة: الآية [٨٧]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) كموضع سورة البقرة: الآية [٥٨]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) ينظر: النشر ١٠٢/٢.

(٦) ينظر: الكافي ص (٦٠).

(٧) ينظر: التبصرة ص (١٤٨).

(٨) ينظر: النشر ١٠٢/٢.

(٩) ينظر: تلخيص العبارات ص (٣٣).

(١٠) كأبي بكر الأذفوي، وأبي القاسم بن الفحام، وزكريا بن يحيى، ومحمد بن خيرون، وأبي علي بن بليمة، وأبي الحسن الحصري، وهو أحد الوجهين في جامع البيان، والتبصرة، والكافي، إلا أنه قال في التبصرة: إن المشهور عن ورش الترقيق، وقال ابن شريح: التفخيم أكثر وأحسن، وقال الحصري:

وَلَا تَقْرَ رَاءَ (الْـمَرءِ) إِلَّا رَقِيْقَةً ... لَدَى سُورَةِ الْأَنْفَالِ أَوْ قِصَّةِ السِّحْرِ

(ينظر: النشر ١٠٢/٢، والقصيدة الحصرية ص (١٣٢)، البيت رقم (١٦٨)).

وظاهر كلام المصنف[(١)]: تخطئه هذه الثلاثة[(٢)] كلها.

وسبقه إليه الداني: فإنه غَلَّط من قال بخلاف التفخيم في ذلك[(٣)].

ولذا كان العمل عليه في سائر الأقطار ـ كما ذكره صاحب الغيث[(٤)] ـ وهو القياس الصحيح الذي عليه جمهور المحققين.

وبه جزم في الدرر اللوامع حيث قال[(٥)]:

وَقَبْلَ كَسْرَةٍ وَيَاءٍ فَخِّمَا فِي (الْمَرْءِ) ثُمَّ (قَرْيَةٍ) وَ(مَرْيَمَا)
إِذْ لَا اعْتِبَارَ بِتَأَخُّرِ[(٦)] السَّبَبْ هُنَا وَإِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبْ
وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ فِي (بِشَرَرِ) لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي الْمُكَرَّرِ[(٧)]

٣٤٣ ـ وَبَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ أَوْ مُنْفَصِلْ فَخِّمْ...............................

(وَ)إن وقعت الراء الساكنة.

---

(١) ينظر: النشر ١٠٢/٢.

(٢) أي: الرأي الثاني، والثالث، والرابع.

(٣) نصَّ عليه ابن الجزري في النشر عندما تكلم عن مذاهب القراء في كلمتي: ﴿مَرْيَم﴾، و﴿قَرْيَة﴾، لكنِّي لم أجده في النشر نصَّ على ذلك عند كلامه عن خلاف القراء في كلمة: ﴿ٱلْمَرْءِ﴾؛ في الموضعين، بل إنه نقل كلام الداني في جامع البيان؛ حيث قال بعد ذكره لخلاف القراء في كلمة: ﴿ٱلْمَرْءِ﴾ ما نصُّه: «وتفخيمها أقيس؛ لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت»، وعليه فإن تغليط الداني لمن قرأ بخلاف التفخيم ليس شاملاً لجميع الكلمات الثلاث، كما أوهمه كلام المؤلف، بل هو محصور في كلمتي: ﴿مَرْيَم﴾، و﴿قَرْيَة﴾، كما نصَّ علي في النشر، وللإمام ابن شريح كلام في الرد على الإمام الداني فيما ذهب إليه في هذا المسألة ـ كما نوَّه على ذلك صاحب كتاب منهج ابن الجزري في النشر ـ، فليرجع إليه. (ينظر: النشر ١٠٢/٢، وجامع البيان ٤٠٥/١).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٢٤٠).

(٥) ينظر: النجوم الطوالع ص (١٤٥)، وتحصيل المنافع ص (٢٣١)، الأبيات رقم (١٨٠ ـ ١٨٣).

(٦) هكذا في الأصل: (بتأخر)، وهي في المطبوع: (لتأخر). (ينظر: النجوم الطوالع ص (١٤٥)، وتحصيل المنافع ص (٢٣١)، البيت رقم (١٨١)).

(٧) هكذا في الأصل: (المكرر)، وهي في المطبوع مجردة من أل التعريف: (مكرر). (ينظر: النجوم الطوالع ص (١٤٥)، وتحصيل المنافع ص (٢٣١)، البيت رقم (١٨٣)).

(بَعْدَ كَسْرٍ عَارِضٍ)؛ نحو:

﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ [النور: ٥٠].

﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

﴿لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

(أَوْ) بعد.

كسر **(مُنْفَصِلْ)** ـ وإن كان لازماً ـ نحو:

﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ﴾ [مريم: ٢٨][١].

و﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨][٢].

كما تقدم أول الباب.

ونحو:

﴿بِرَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١].

و﴿لِرَبِّهِۦ﴾ [الإسراء: ٢٧][٣].

لأن الجار والمجرور كلمتان؛ حرف، واسم.

فـ**(فَخِّمْ)** الراء في ذلك لكلهم.

وعُلِمَ مما مثلنا به أن المراد بالكسر اللازم؛ هو الذي يكون على حرف أصلي، أو منزل منزلته، يخل إسقاطه بالكلمة[٤].

والعارض بخلاف ذلك؛ وهو: همز الوصل، وكذا: باء الجر، ولامه.

---

(١) في الأصل كلمة: (ما كان) غير موجودة، وعدم وجودها يوهم معنى غير مراد من السياق.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وسورة العاديات: الآية [٦].

(٤) ينظر: النشر ٢/١٠٧.

وقيل: العارض ما كان على حرف زائد[(١)].

قال بعض المحققين[(٢)]: «وتظهر فائدة الخلاف في: ﴿مِّرۡفَقٗا﴾ بالكهف[(٣)]؛ في قراءة كسر الميم وفتح الفاء، وهي لغير المدني، والشامي[(٤)]، فعلى الأول: يكون لازماً، فترقق الراء معه، وهو الذي صوبه المصنف وغيره؛ لإجماعهم على ترقيق: ﴿ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧][(٥)]، للأزرق، وتفخيم: ﴿مِرْصَاد﴾ [الفجر: ١٤]؛ لأجل حرف الاستعلاء بعد، لا من أجل عروض الكسر [قبل][(٦)]، وعلى الثاني: يكون عارضاً؛ فتفخم، وعليه الصقلي[(٧)]».

٣٤٣ ـ ....وَإِنْ تَرُمْ فَمِثْلُ[(٨)] مَا تَصِلْ

(**وإِنْ تَرُمْ**)؛ أي: وإن وقفت على الراء بالروم ـ على ما سيأتي بيانه ـ.

(**فَمِثْلُ مَا تَصِلْ**)؛ تفخيماً، وترقيقاً، فيما تقدم كله.

لأن الوقف بالروم بمنـزلة الوصل؛ من حيث إن فيه الإتيان ببعض الحركة.

فترقق [**٢١٢**] الراء المكسورة للجميع؛ نحو:

---

(١) نصَّ عليه في النشر، وصاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٢/١٠٧، والإتحاف ١/٤٠٣).

(٢) كابن الجزري، وصاحب اللطائف، والشيخ أحمد بن محمد البنَّا؛ صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٢/١٠٧، ولطائف الإشارات ٣/١١٩٠، والإتحاف ١/٤٠٣).

(٣) الآية: [١٦].

(٤) ينظر: النشر ٢/٣١٠.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش، وكتب عليه: (صح).

(٧) واحتج؛ بزيادة الميم ـ يعني في الوزن الصرفي (مِفعل) ـ، وعروض الكسرة. (ينظر: التجريد ص (١٧٧)، ولطائف الإشارات ٣/١١٩٠).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**فَمِثْلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح اللام: (**فَمِثْلَ**).

﴿ٱلۡكِبَرِ﴾ [إبراهيم: ٣٩].

و﴿ٱلۡفَجۡرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

والمضمومة للأزرق؛ نحو:

﴿يَقۡدِرُ﴾ [النحل: ٧٥](١).

و﴿خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤](٢).

و﴿كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧].

كما تقدم.

٣٤٤ ـ وَرَقِّقِ الرَّا: إِنْ تُمَلْ، وَتُكْسَرِ(٣) ....

(**وَرَقِّقِ الرَّا**) المفتوحة.

(**إِنْ تُمَلْ**)؛ أي: حيث قرأتها بالإمالة، سواء كانت كبرى، أم صغرى؛ لأن الإمالة لا تجتمع مع التفخيم.

نحو:

﴿ذِكۡرَىٰ﴾ [الأنعام: ٦٩](٤).

و﴿بُشۡرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٢٦](٥).

و﴿أَسۡرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧](٦).

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي ـ هنا ـ؛ بالعطف بـ(و): (**وَتُكْسَرِ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بـ(أو): (**أَوْ كَسْرَةٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وسورة الإسراء: الآية [١].

و﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣][(١)].

و﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥].

ولا خلاف بينهم في ذلك.

ثم بين حكم الراء المكسورة، [فقال][(٢)]: (**أَوْ تُكْسَرِ**)؛ يعني: ورقق الراء إن كانت مكسورة؛ سواء كانت كسرتها لازمة، أو عارضة؛ نحو:

﴿رِّزْقِ﴾ [البقرة: ٦٠][(٣)].

﴿رِجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦][(٤)].

﴿فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨].

﴿ٱلطَّارِقُ﴾ [الطارق: ٢].

﴿أَجْرِىَ﴾ [يونس: ٧٢][(٥)].

﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ [فاطر: ٢٥][(٦)].

﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١].

ونحو:

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ﴾ [النور: ٦٣].

﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [عبس: ٢٤][(٧)].

---

(١) وسورة الحج: الآية [٢].

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) في الأصل رُسِمَتْ مجردة من الواو: (بالزبر)، وقد أثبتها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

(٧) وسورة الحج: الآية [٥].

ونحو:

﴿وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢ ـ ٣].

و﴿وَٱنتَظِرْ إِنَّهُم﴾ [السجدة: ٣٠][1].

حال النقل.

ولا خلاف بينهم في ذلك أيضاً.

٣٤٤ ـ .... وَفِي سُكُونِ الْوَقْفِ فَخِّمْ وَانْصُرِ.

٣٤٥ ـ مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ بَعْدِ: يَاء[2] سَاكِنَةِ أَوْ كَسْرٍ، اَوْ تَرْقِيقٍ، اَوْ إِمَالَةِ

(**وَفِي سُكُونِ**) الراء.

حال (**الْوَقْفِ**) عليها؛ بالإسكان المحض، أو مع الإشمام ـ فيما يجوز فيه ـ.

(**فَخِّمْـ**)ـها للكل؛ سواء كانت مكسورة في الوصل أم لا.

نحو:

﴿ٱلْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠].

و﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١].

و﴿لِيَفْجُرَ﴾ [القيامة: ٥].

و﴿ٱلنُّذُرُ﴾ [الأحقاف: ٢١][3].

و﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١].

---

(١) في الأصل: (وانتظر إن)، وهو خطأ.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالمد وإثبات الهمز: (يَاءٍ)، وقد ضُبطت في نسخة رضوان العقبي كذلك ثم طُمس على الهمزة، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالقصر، وحذف الهمزة: (يَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الصواب؛ منعاً لانكسار وزن البيت.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١][١].

وقد شذَّ بعضهم: فجوز ترقيق الراء المكسورة من ذلك؛ لعروض الوقف[٢].

وخصّ آخرون[٣] ذلك: بالأزرق.

والصحيح: التفخيم[٤].

ولذا قال المصنف: **(وَانْصُرِ)**؛ أي انصر القول بإطلاق التفخيم وتعميمه، وصحِّحْه[٥].

نعم محل ذلك: **(مَا لَمْ تَكُنْ)**؛ أي: الراء الموقوف عليها.

(مِنْ بَعْدِ يَاءٍ سَاكِنَةٍ)؛ نحو:

﴿لَا ضَيۡرَ﴾ [الشعراء: ٥٠][٦].

﴿وَٱلۡحَمِيرَ﴾ [النحل: ٨].

(أَوْ [كَسْرٍ) متصل، نحو:

﴿بُعۡثِرَ﴾ [العاديات: ٩].

و﴿كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤].

أو ساكن بعد كسر؛ نحو:

﴿ٱلشِّعۡرَ﴾ [يس: ٦٩].

---

(١) والموضعين الآخرين في السورة نفسها: الآيتين [٢، ٣].

(٢) ينظر: النشر ٢/١٧٠، وشرح ابن الناظم ص (١٣٩)، ولطائف الإشارات ٣/١١٩٢.

(٣) كأبي عبدالله بن شريح، وابن بليمة. (ينظر: الكافي ص (٥٨)، وتلخيص الإشارات ص (٣٤)، والنشر ٢/١٧٠).

(٤) ينظر: النشر ٢/١١٠.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٩).

(٦) في الأصل رُسِمَت بزيادة واو: (ولا ضير)، وهو خطأ، وتحريف.

و﴿كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦].

(اوْ).

بعد (تَرْقِيْقٍ)؛ يعني راء مرققة.

وهي: ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]، عند من رقق الراء الأولى للأزرق.

(اوْ) بعد][1].

(إِمَالَةٍ)؛ أي: ألف ممالة بنوعيها؛ نحو:

(فِي الدَّارِ)[2].

و﴿وَبِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧][3].

و﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

فترقق الراء في كل ذلك.

ومِنْهُ:

﴿نُذُرِ﴾ الستة في القمر[4].

و﴿يَسْرِ﴾ في الفجر[5].

لأن الأول: ليس من قبيل المضموم.

والثاني: ليس من قبيل الساكن.

لأن أصلهما: (نُذُرِي)، و(يَسْرِي).

---

(١) ما بين المعكوفتين من قوله: (كسر متصل) إلى هنا ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ولا يوجد مثلها في القرآن الكريم.

(٣) في الأصل: (الأسحار)، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٤) وهي قوله تعالى في سورة القمر: ﴿وَنُذُرِ﴾ [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩].

(٥) الآية: [٤].

وحكمهما: الترقيق على المختار(١).

واخْتُلِفَ:

في: ﴿ٱدْخُلُواْ مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩].

وفي: ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ: ١٢].

فأخذ بالتفخيم فيهما جماعة(٢)؛ وهو قياس مذهب الأزرق من طريق المصريين.

وآخرون(٣): بالترقيق فيهما؛ وهو الأشبه بمذهب الأكثر.

واختار المصنف(٤): «تفخيم: ﴿مِصْرَ﴾، وترقيق: ﴿ٱلْقِطْرِ﴾؛ نظراً للوصل، وعملاً بالأصل، وهو الوصل»(٥)، وقد نظم ذلك الشيخ المتولي في قوله(٦):

---

(١) ينظر: النشر ١١١/٢، وجامع الخيرات ١٢٦/٣ ـ ١٢٧.

(٢) كابن شريح وغيره. (ينظر: النشر ١٠٦/٢).

(٣) كالدانيّ في جامع البيان وغيره. (ينظر: النشر ١٠٦/٢).

(٤) ينظر: النشر ١٠٦/٢.

(٥) قال الشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي في (التحفة السمنودية)، البيت رقم (٨١):

وَرَقِّ نَحْوِ يَسْرِ وَاسْرِ أَحْرَى ... كَالْقِطْرِ مَعْ نُذُرِ عَكْسَ مِصْرَ

وقال في (رياضة اللسان شرح تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن)، الأبيات رقم (٥٧ ـ ٥٨):

والْخُلْفُ عِنْدَ الْفَاصِلِ الْمُسْتَعْلِي ... وَاخْتِيرَ فِيْهِ الْوَقْفُ مِثْلُ الْوَصْلِ

وَقِيلَ بِالتَّرْقِيقِ فِي ذِي الْكَسْرِ ... لَكِنَّه رُجِّحَ فِي كَـ(يَسْرِ)

قال ـ رحمه الله ـ في شرحه لهذين البيتين: «وقع الخلاف بين أهل الأداء في الراء بعد الكسر، إذا فصل بينهما ساكن مستعل، فذهب بعضهم: إلى الترقيق، وذهب آخرون: إلى التفخيم، ولكنَّ المختار؛ في: ﴿ٱلْقِطْرِ﴾؛ الترقيق، وفي: ﴿مِصْرَ﴾؛ التفخيم؛ نظراً للوصل، وعملاً بالأصل، وقد قال بعض أهل الأداء: بالترقيق وقفاً في كلِّ راء مكسورة، والعمل على خلافه، إلا أن الترقيق أولى فيما حُذِفت منه الياء؛ نحو: ﴿نُذُرِ﴾، و﴿وَيَسْرِ﴾، و﴿أَسْرِ﴾، ليس غير؛ نظراً للياء المحذوفة فيهنَّ». (وينظر: النشر ١١١/٢، وجامع الخيرات ١٢٦/٣ ـ ١٢٧).

(٦) ينظر: فتح المعطي وغنية المقري في شرح مقدمه ورش المصري ص (٣٠).

وَفِي (إِذَا يَسْرِ) اخْتِيَارُ الْجَزَرِي[١] تَــرْقِــيْــقُــهُ وَهَــكَــذَا (وَنُــذُرِ)

وَ(مِصْرَ) فِيْــهِ اخْتَــارَ أَنْ يُفَخَّــمَا وَعَكْسُهُ فِي (الْقِطْرِ) [عَنْهُ][٢] فَاعْلَمَا

وسيأتي الكلام على الوقف على:

﴿أَنْ أَسْرِ﴾ [طه: ٧٧][٣].

و﴿فَأَسْرِ﴾ [هود: ٨١][٤].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٥].



(١) في الأصل ضبطت: (ابن الجزري)، وفي المطبوع: (الجزري)؛ لاستقامة الوزن. (ينظر: فتح المعطي وغنية المقري في شرح مقدمه ورش المصري ص (٣٠)).

(٢) في الأصل ضبطت: (منه)، وفي المطبوع: (عنه). (ينظر: فتح المعطي وغنية المقري في شرح مقدمه ورش المصري ص (٣٠)).

(٣) وسورة الشعراء: الآية [٥٢].

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) ينظر: النشر ٢/٩٠ ـ ١١١، وتقريب النشر ص (١٠٣ ـ ١١٠)، وشرح الطيبة للنويري ٢/١٠ ـ ٣٤، وشرح ابن الناظم ص (١٣٣ ـ ١٣٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ٥٩/أ ـ ٦١/أ)، والإتحاف ٢/٢٩٥ ـ ٣٠٦.

بَابُ اللاَّمَاتِ[١]

تغليظاً وترقيقاً[٢].

وتغليظ اللام: عبارة عن تسمينها، وهو والتفخيم بمعنى.

غير أن الأكثر استعمال:

التغليظ: في اللام.

والتفخيم: في الراء.

والترقيق: ضدهما.

قالوا[٣]: إن الأصل في اللام الترقيق.

وهذا ـ كما قاله المصنف[٤] ـ أبين من قولهم: الأصل في الراء التفخيم؛ لأن اللام لا تغلظ إلا لسبب؛ وهو مجاورتها حرف استعلاء، وليس تغليظها مع وجوده بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاوره لازم.

---

(١) قال النويري: «أي: باب حكم اللامات في التفخيم والترقيق، وذكره بعد الراءات؛ لاشتراكهما مخرجاً وتغيراً». (ينظر: شرح النويري ٣/١٩١).

(٢) قوله: (**تَغْلِيْظاً وَتَرْقِيْقاً**)، كُتِبَ في الأصل وكأنه ابتداء للشرح، فظهر متصل بالخط مع ما بعده من الكلام، والحقيقة أن هذه الجملة ربما كان من الأنسب أن توصل بما قبلها فتكون متممة لعنوان الباب، فيصير عنوان الباب كاملاً: (**بَابُ اللاَّمَاتِ تَغْلِيْظاً وَتَرْقِيْقاً**).

(٣) كالجعبري تبعاً لغيره. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١١٩٥).

(٤) ينظر: النشر ٢/١١١.

٣٤٦ ـ وَأَزْرَقٌ[١]: لِفَتْحِ لَامٍ غَلَّـظَا بَعْدَ سُكُونٍ: صَادٍ[٢]، اَوْ[٣] طَاءٍ، وَظَا
٣٤٧ ـ أَوْ فَتْحِهَا[٤]................. ....

ثم التغليظ:

١ ـ متفق عليه ـ وسيأتي ـ.

٢ ـ ومختلف فيه، وبه بدأ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ فقال:

(وَأَزْرَقٌ) عن ورش.

وزاد لام التقوية في قوله: (لِفَتْحِ لَامٍ)[٥] من إضافة الصفة إلى الموصوف.

لتقدمه عن عامله الذي هو (غَلَّظَا)؛ أي: غلَّظ الأزرق وحده كلَّ لام مفتوحة؛ مخففة، أو مشددة، متوسطة، أو متطرفة.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع القاف مع التنوين: (وَأَزْرَقٌ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الفاء بلا تنوين: (وَأَزْرَقُ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مجردة من (أل) التعريف، وكسر الصاد مع التنوين: (صَادٍ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ مقرونة بـ(أل) التعريف، وكسر الصاد بلا تنوين: (الصَّادِ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: همزة وصل، بعدها واو ساكنة: (اوْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بهمزة قطع، بعدها واو ساكنة: (أَوْ) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (وَافْتَحْهَا)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (أَوْ فَتْحِهَا)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) قال النويري: «قوله: (لِفَتْح لَام) يوهم أن الحركة هي المغلظة، وقد تقدم أن الحرف هو المغلظ، وكأنه مقلوب: (لَام فَتْح)، أو أصله: (لَاماً ذَاتَ فَتْحٍ)، فحذف الموصوف ثم المضاف». (ينظر: شرح النويري ١٩٦/٣).

إذا وقعت اللام (**بَعْدَ سَاكِنِ**[1] **صَادٍ**) ـ من إضافة الصفة إلى الموصوف أيضاً ـ؛ أي: بعد صاد مهملة ساكنة.

(**أَوْ**) بعد.

سكون (**طَاءٍ**) مهملة.

(**وَ**)؛ أي: أو.

بعد سكون (**ظَاء**) معجمة.

(**أَوْ**) وقعت اللام.

بعد (**فَتْحِهَا**)؛ أي: مفتوح هذه الثلاثة؛ (الصاد)، و(الطاء)، و(الظاء).

سواء كانت مخففة، أم مشددة.

فخرج:

بقيد: الفتح في اللام؛ المضمومة، والمكسورة.

وبقيد: كونها بعد هذه الأحرف الثلاثة؛ ما إذا وقعت اللام قبلها.

وبقيد: سكون الثلاثة أو فتحها؛ مضمومها، أو مكسورها.

وبالثلاثة: الضاد المعجمة.

فأَمَّا (**الصاد**) المفتوحة:

مع (اللام) المفتوحة، فنحو:

﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣][2].

و﴿صَلَوَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].

---

(١) ضُبطت في أصل الشرح: (**سَاكِنِ**)، وضبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ كضبطها في جميع النسخ الأخرى ـ: (**سُكُونِ**).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣][(١)].

و﴿فَصَلَتِ﴾ [يوسف: ٩٤][(٢)].

و﴿مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤].

﴿وَمَا صَلَبُوهُ﴾ [النساء: ١٥٧].

ومع (اللام) المشددة، نحو:

﴿صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١][(٣)].

و﴿يُصَلَّبُوٓاْ﴾ [المائدة: ٣٣].

ومفصولاً بالألف[(٤)] في:

﴿يَصَّالَحَا﴾ [النساء: ١٢٨][(٥)].

و﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وأمَّا (**الصاد**) الساكنة، فنحو:

﴿يَصْلَى﴾ [الأعلى: ١٢].

و﴿سَيَصْلَىٰ﴾ [المسد: ٣].

و﴿ٱصْلَوْهَا﴾ [يس: ٦٤][(٦)].

و﴿مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

---

(١) وسورة غافر: الآية [٨].
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وسورة العلق: الآية [١٠].
(٤) أي: مفصولاً بالألف بين (اللَّام)، وبين الصاد؛ مشددة أو مفتوحة.
(٥) وذلك على قراءة ورش ومن معه؛ بفتح الياء، والصاد مشددة، وبألف بعدهما، وفتح اللام. (ينظر: النشر ٢/٣٥٢).
(٦) وسورة الطور: الآية [١٦].

و﴿إِصْلَٰحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨][1].

و﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠][2].

وأمَّا (**الطاء**) المهملة المفتوحة مع (اللام) المخففة، فنحو:

﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧][3].

و﴿وَٱنطَلَقَ﴾ [ص: ٦][4].

و﴿أَطَّلَعَ﴾ [مريم: ٧٨].

و﴿وَبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨][5].

و﴿مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥].

و﴿طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤١].

وأمَّا التي مع المشددة[6]، فنحو:

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨][7].

و﴿طَلَّقْتُمُ﴾ [البقرة: ٢٣١].

وأمَّا (**الطاء**) الساكنة ففي: ﴿مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] **[٢١٤]** فقط.

والمفصول بينهما بألف: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤][8].

---

(١) وسورة النساء: الآية [٣٥].

(٢) في الأصل رُسِمَتْ مجردة من الواو: (فصل الخطاب)، وقد أثبتها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

(٣) والموضع الآخر من السورة نفسها: الآية [٢٢٩].

(٤) في الأصل رُسِمَتْ مجردة من الواو: (فصل الخطاب)، وقد أثبتها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

(٥) في الأصل رُسِمَتْ مجردة من الواو: (بطل)، وقد أثبتها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

(٦) أي: (اللَّام) المشددة.

(٧) في الأصل: (فالمطلقات)، ولا يوجد مثلها، وقد أثبتها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

وأمَّا (**الظاء**) المعجمة:

مع (اللام) المخففة؛ فنحو: ﴿ظَلَمَ﴾ [البقرة: ٢٣١](١).

ومع المشددة(٢)؛ نحو:

﴿بِظَلَّامٍ﴾ [آل عمران: ١٨٢](٣).

و﴿ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨](٤).

وأمَّا الساكنة؛ فنحو:

﴿أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠](٥).

و﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١](٦).

فغلظ الأزرق اللام في هذه الأمثلة ونظائرها؛ لكون هذه الأحرف الثلاثة مطبقة مستعلية، ليعمل اللسان عملاً واحداً.

بخلافها مع (الضاد)؛ فلا تغلظ لبعد مخرجها من اللام.

٣٤٧ ـ ....وَإِنْ(٧) يَحُلْ فِيهَا أَلِفْ   أَوْ إِنْ يُمَلْ(٨)، مَعْ سَاكِنِ الْوَقْفِ، اخْتُلِفْ(٩).

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) أي: (اللَّام) المشددة.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وقد رُسِمَتْ في الأصل: (ظَلَّام)، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٤) وسورة الزخرف: الآية [١٧].

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من واو العطف: (**إِنْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح بواو العطف: (**وَإِنْ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على التذكير: (**يُمَلْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ونصَّ على هذا الوجه صراحة واختاره الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بالتاء؛ على التأنيث: (**تُمَلْ**).

(٩) ضُبط هذا الشطر من البيت في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي؛ كالتالي: (**وَإِن يُمَلْ مَعْ اسَكان الْوَقْفِ اخْتُلِفْ**).

٣٤٨ ـ وَقِيلَ: عِنْدَ الطَّا[١]، وَالْظَّا[٢]. وَالْأَصَحْ تَـفْـخِـيـمُـهَـا..........................

(**وَ**)لكن.

(**إِنْ يَحُلْ فِيْهَا**)[٣]؛ أي: بين اللام وأحد الأحرف الثلاث أَلِفٌ.

وهو في ثلاثة مواضع.

موضعان مع (الصاد):

﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

و﴿**يَصَّالَحَا**﴾ [النساء: ١٢٨][٤].

وموضع مع (الطاء)؛ وهو: ﴿**طَالَ**﴾:

في طه[٥]: ﴿أَفَطَالَ﴾.

[و[٦]] في الأنبياء[٧]: ﴿حَتَّىٰ طَالَ﴾.

وفي الحديد[٨]: ﴿فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ﴾.

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمز: (**الطّا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**الطَّاءِ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**والظَّا**)، وهي كذلك في سائر النسخ والشروح الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**والظَّاءِ**).

(٣) قال النويري: «وقوله: (**وَإِنْ يَحُلْ فِيْهَا أَلِفْ**) أولى من قول الشاطبيّ: (**وَفِي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً**)؛ لإيهامه قصر الخلاف عليهما». (ينظر: شرح النويري ١٩٦/٣).

(٤) وذلك على قراءة ورش ومن معه؛ بفتح الياء، والصاد مشددة، وبألف بعدهما، وفتح اللام. (ينظر: النشر ٣٥٢/٢).

(٥) الآية: [٨٦].

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أَثْبَتُّه محاكاة لمنهج الشارح في نظائره السابقة واللاحقة.

(٧) الآية: [٤٤].

(٨) الآية: [١٦].

فقد اختلف فيها.

فروى جماعة: الترقيق[(١)]؛ للفاصل.

وروى آخرون: التغليظ[(٢)].

وهما في الحرز[(٣)]، وغيره[(٤)].

والأرجح هو التغليظ ـ كما سيأتي ـ.

(أَوْ إِن يُمَلْ)؛ بأن وقع بعد اللام ألف ممالة[(٥)] نحو:

﴿صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١][(٦)].

و﴿يَصْلَىٰ﴾ [الأعلى: ١٢].

و﴿يَصْلَىٰهَا﴾ [الإسراء: ١٨][(٧)].

فقد اختلف فيه[(٨)] أيضاً.

---

(١) وهو الذي في: التيسير، والعنوان، والتذكرة، وتلخيص ابن بليمة، والتبصرة، وأحد الوجهين في الهداية، والهادي، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، وفي الكافي، وتلخيص أبي معشر. (ينظر: النشر ٢/١١٣ ـ ١١٤).

(٢) قال في النشر: «اعتداداً بقوة الحرف المستعلي، وهو الأقوى قياساً، والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم، وهو اختيار الداني في غير التيسير، وقال في الجامع: إنه الأوجه، وقال صاحب الكافي: إنه أشهر، وقال أبو معشر الطبري: إنه أقيس». (ينظر: النشر ٢/١١٤).

(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٦١).

(٤) كالتجريد، والكافي، والتلخيص، وجامع البيان. (ينظر: النشر ٢/١١٤).

(٥) وقد وقع ذلك في عشرة أحرف من القرآن الكريم، ثلاثة منها رأس آية، وذلك في سور القيامة: الآية [٣١]، والأعلى: الآية [١٥]، والعلق: الآية [١٠]، والسبعة الباقية غير رأس آية، وذلك في سور: البقرة: الآية [١٢٥] ـ حال الوقف عليها ـ، والأعلى: الآية [١٢]، والإسراء: الآية [١٨]، والليل: الآية [١٥]، والانشقاق: الآية [١٢]، والغاشية: الآية [٤]، والمسد: الآية [٣]. (ينظر: النشر ٢/١١٣).

(٦) وسورة الأعلى: الآية [١٠].

(٧) وسورة الليل: الآية [١٥].

(٨) على وجهين؛ التغليظ مع الفتح، والترقيق مع الإمالة، أما وجه التغليظ على الإمالة فلا يتأتى؛ لما تأصل من أن الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، نصَّ عليه في النشر، =

فأخذ بعضهم[١]: بالتغليظ[٢]؛ كصاحب التجريد[٣]، والتبصرة[٤].

وأخذ جماعة: بالترقيق؛ لأجل الإمالة[٥]، كصاحب المجتبى[٦]، وغيره[٧].

وهما: في الحرز[٨]، [وغيره[٩]][١٠].

وفصَّل آخرون[١١]؛ فرققوا في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلَّظوا في غيرها؛ للموجب، وسيأتي إيضاحه.

(مَعْ) الْإِخْتِلَافِ.

في **(سَاكِنِ الْوَقْفِ)**؛ أي: في اللام المتطرف إذا وقف عليه؛ وهو: ﴿أَن يُوصَلَ﴾ في البقرة[١٢]، والرعد[١٣].

= وذكره في الإتحاف، فتغليظ اللام إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وإمالة الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ١١٦/٢، والإتحاف ٥٧٥/٢).

(١) كالتذكرة، والكافي. (ينظر: النشر ١١٣/٢).

(٢) من أجل الحرف قبلها، وذلك كما في التذكرة، والكافي. (ينظر: النشر ١١٣/٢).

(٣) ينظر: التجريد ص (١٨١).

(٤) ينظر: التبصرة ص (١٥١).

(٥) ينظر: النشر ١١٣/٢.

(٦) ينظر: النشر ١١٣/٢.

(٧) وهو مقتضى العنوان، والتيسير، وهو في تلخيص أبي معشر أقيس. (ينظر: النشر ١١٣/٢).

(٨) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٦٢).

(٩) كالإعلان، والكافي، وتلخيص ابن بليمة، وغيرها. (ينظر: النشر ١١٣/٢).

(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(١١) كصاحب التبصرة، وهو الاختيار في التجريد، والأرجح في الشاطبية، والأقيس في التيسير، وقطع به أيضاً في الكافي، إلا أنه أجرى الوجهين في غير رؤوس الآي أيضاً. (ينظر: النشر ١١٣/٢).

(١٢) الآية: [٢٧].

(١٣) الآيتين: [٢١، ٢٥].

﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ في البقرة[١] ـ أيضاً ـ.

﴿وَقَدْ فَصَّلَ﴾ في الأنعام[٢].

﴿وَبَطَلَ﴾ في الأعراف[٣].

و﴿ظَلَّ﴾ في النحل[٤]، والزخرف[٥].

﴿وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ في ص[٦].

فرواه بالترقيق ـ وقفاً ـ: جماعة[٧].

وبالتغليظ: آخرون[٨].

وهما: في الحرز[٩]، وغيره[١٠].

وصححهما المصنف[١١].

ورَجَّحَ: التغليظ ـ كما سيأتي ـ أيضاً.

---

(١) الآية: [٢٤٩]، وفي الأصل: (ولما فصل)، وقد أثبتها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.
(٢) الآية: [١١٩].
(٣) الآية: [١١٨].
(٤) الآية: [٥٨].
(٥) الآية: [١٧].
(٦) الآية: [٢٠].
(٧) وهو الذي في: الكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، وتلخيص العبارات (ينظر: النشر ٢/١١٤).
(٨) وهو الذي في: العنوان، والمجتبي، والتذكرة، وغيرها. (ينظر: النشر ٢/١١٤).
(٩) ينظر: حرز الأماني ص (٢٩)، الأبيات رقم (٣٦٠ ـ ٣٦١).
(١٠) كالتيسير، وتلخيص أبي معشر، وقال الداني في جامع البيان: «إن التفخيم أوجه». (ينظر: النشر ٢/١١٤، وجامع البيان ١/٤٠٩).
(١١) ينظر: النشر: ٢/١١٤.

وعلم مما قررناه أنَّ قوله: (**اخْتُلِفْ**)؛ في ترقيقه وتغليظه، راجع للمسائل الثلاث؛ أعني:

١ ـ حيلولة الألف.

٢ ـ والإمالة.

٣ ـ وسكون الوقف.

وقوله: (**وَقِيْلَ**)؛ يعني: خصَّ بعضهم التغليظ بـ(الصاد) وحدها.

فروى ترقيق (اللام)[١] (**عِنْدَ الطَّاءِ**)؛ أي: بعد الطاء المهملة.

صاحب العنوان[٢]، والمجتبى[٣]، والتذكرة[٤]، وبه قرأ مكي على أبي الطيب[٥]، والداني على أبي الحسن[٦].

(**وَ**)روى ترقيقها.

عند (**الظَّاء**) المعجمة [**٢١٥**]؛ أي: بعدها.

الصقلي[٧]، وهو أحد وجهي الكافي[٨].

والأصح التغليظ بعدهما ـ مثل (الصاد) ـ كما تضمنه قوله:

(**وَالْأَصَحْ**) في ذلك كله.

(١) والقراءة لورش من طريق الأزرق بترقيق اللام المفتوحة، الواقعة بعد الطاء والظاء، سواء كانتا مفتوحتين أو ساكنتين، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١١٢/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٨)).
(٢) ينظر: العنوان ص (٦٥).
(٣) ينظر: النشر ١١٣/٢.
(٤) ينظر: التذكرة ص (٣٠٧).
(٥) ينظر: التبصرة ص (١٥١).
(٦) ينظر: جامع البيان ٤٠٧/١.
(٧) ينظر: التجريد ص (١٨٠ ـ ١٨١).
(٨) ينظر: الكافي ص (٥٤ ـ ٥٥).

(**تَفْخِيْمُهَا**)؛ أي: تغليظ (اللام):

١ ـ مع (الألف) الحائل؛ لأنه ليس بحاجز حصين.

٢ ـ ومع الحرف الممال؛ لأنه لا يغلظ إلا في وجه الفتح.

٣ ـ [و](١) مع الوقف؛ لأنه عارض غير معتبر.

٤ ـ ومع (الطاء)، و(الظاء)؛ لأنهما أقوى من (الصاد).

٣٤٨ ـ ....وَالْعَكْسُ فِي الْآيِ رَجَحْ.

٣٤٩ ـ كَذَاكَ (صَلْصَالٍ)(٢)........... ....

ولكن الأرجح فيما إذا كان رأس آية ـ مِمَّا يمال ـ: الترقيق؛ للتناسب.

وهذا معنى قوله:

(**وَالْعَكْسُ**)؛ أي: عكس التغليظ؛ وهو الترقيق.

(**فِي**).

رؤوس (**الْآيِ**)؛ وهي ثلاثة:

١ ـ ﴿وَلَا صَلَّىٰ﴾ في القيامة(٣).

٢ ـ ﴿اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ﴾ في سبح(٤).

٣ ـ و﴿إِذَا صَلَّىٰ﴾ في العلق(٥).

(**رَجَحْ**) على التغليظ فيها؛ لما تقرر من التناسب، وما هو معلوم [من](٦)

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام مع التنوين: (**صَلْصَالٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع اللام مع التنوين: (**صَلْصَالٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٣) الآية: [٣١].

(٤) الآية: [١٥].

(٥) الآية: [١٠].

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

أن التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، فالتغليظ إنما يكون مع الفتح، أما إذا أميلت الألف في ذلك فلا تكون الإمالة إلا مع الترقيق، وهذا ـ كما قال المصنف[١] ـ مما لا خلاف فيه، سواء كان رأس آية أم لا[٢].

وبه ـ مع ما سبق في باب الإمالة في رؤوس الآي من تقليلها فقط للأزرق ـ يُعْلَم أنه لم يُقْرَأْ له إلا بوجه واحد في رؤوس الآي الثلاثة المذكورة؛ وهو التقليل مع الترقيق فقط[٣]، تأمل.

(**كَذَاكَ**)؛ أي: مثل رؤوس الآي المذكورة.

لام: ﴿صَلْصَلٍ﴾ الأولى؛ في الحجر[٤]، والرحمن[٥].

اختلافاً وترجيحاً ـ وإن كانت ساكنة ـ؛ لوقوعها بين صادين.

فرواها بالترقيق: الداني[٦]، وصاحب العنوان[٧]، والتذكرة[٨]، والمجتبى[٩]، وغيرهم[١٠].

ورواها بالتغليظ[١١]: صاحب التلخيص[١٢]، والهادي[١٣]، والهداية[١٤].

---

(١) ينظر: النشر: ١١٦/٢.
(٢) ينظر: الإتحاف ٣١٠/١.
(٣) ينظر: الإتحاف ٣١٠/١.
(٤) الآيات: [٢٦، ٢٨، ٣٣].
(٥) الآية: [١٤].
(٦) ينظر: جامع البيان ٤٠٩/١.
(٧) ينظر: العنوان ص (٦٥).
(٨) ينظر: التذكرة ص (٣٠٧).
(٩) ينظر: النشر ١١٤/٢.
(١٠) ينظر: النشر ١١٤/٢.
(١١) والقراءة لورش من طريق الأزرق بتفخيم اللام الساكنة، الواقعة بعد الصاد المفتوحة من كلمة: ﴿صَلْصَلٍ﴾، في الموضعين، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١١٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٧ ـ ٨٨)).
(١٢) ينظر: تلخيص العبارات ص (٣٥).
(١٣) ينظر: النشر ١١٤/٢.
(١٤) ينظر: شرح الهداية ص (٣٢٤).

ورجَّحَ المصنف: الأول؛ وقال[1]: «إنه الأصح رواية وقياساً؛ حملاً لها على سائر اللامات السواكن».

٣٤٩ ـ ....وَشَذَّ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ...............................

(وَشَذَّ) في تغليظ اللامات عن الأزرق.

(غَيْرُ مَا ذَكَرْتُـ)ـه.

كما ذكر صاحب الكافي: تغليظها مضمومة بعد الصاد والظاء الساكنتين، نحو:

﴿فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣].

و﴿مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

وما ذكره غيره[2]: فيما إذا وقعت[3] بين حرفي الاستعلاء؛ نحو:

﴿خَلَطُواْ﴾ [التوبة: ١٠٢].

وكذا ما ذكره بعضهم[4]: من تغليظ:

﴿ٱخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦].

﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩].

و﴿تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

---

(١) ينظر: النشر ٢/١١٤

(٢) وقد ذكره في: الهداية، والتجريد، وتلخيص ابن بليمة، وهو أحد الوجهين في الكافي ورجحه. (ينظر: تلخيص العبارات ص (٣٤ ـ ٣٥)، والكافي ص (٥٥)، والتجريد ص (١٨١)، والنشر ٢/١١٥).

(٣) أي: اللام.

(٤) كصاحب الكافي، حيث زاد ـ على ما ذُكِرَ ـ تغليظ: ﴿ٱخْتَلَطَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، وغلَّظ صاحب التجريد في أحد الوجهين عنده: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، وزاد في التلخيص تغليظ: ﴿تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]. (ينظر: التلخيص ص (٣٤ ـ ٣٥)، والكافي ص (٥٥)، والنشر ٢/١١٥).

قال ابن المصنف[١]: «وذلك كله شاذ لا نأخذ به».

٣٤٩ ـ ....وَاسْـمَ اللهِ: كُـلٌّ فَـخَّـمَـا

٣٥٠ ـ مِنْ بَعْدِ فَتْحَةٍ[٢]، وَضَمٍّ. وَاخْتُلِفْ بَـعْـدَ مُـمَـالٍ[٣]. لَا مُـرَقَّـقٍ وُصِـفْ

ثم بين المتفق عليه، فقال:

(**وَاسْمَ اللهِ**)؛ أي: لام لفظ الجلالة، وإن زيد عليه الميم.

(**كُلٌّ**)؛ أي: كل القراء بلا خلاف منهم.

(**فَخَّمَا**).

إذا كانت (**مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ**) محقق؛ نحو:

﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩][٤]

﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨].

﴿أَخَذَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١][٥].

﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥].

(**وَ**)من بعد.

(**ضَمٍّ**) كذلك؛ نحو:

﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٠).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**فَتْحِهِ**)، وضُبطت في أصل الشرح: (**فَتْحٍ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**فَتْحَةٍ**)، وهو الذي أثبته.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام بلا تنوين: (**مُمَالِ**)، والثاني: بكسر اللام مع التنوين: (**مُمَالٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) وسورة الشورى: الآية [١٥]، هكذا مثَّل بها في الأصل، وليس فيه دلالة لما هو بصدد ضرب الأمثلة عليه، فلعل الأنسب التمثيل بما مثَّل به ابن الجزري في النشر، للدلالة على مراد الشارح من ضرب الأمثلة على اللام ـ من لفظ الجلالة ـ الواقعة بعد فتح، وذلك في قوله تعالى: ﴿رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]، وغيرها.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿يَقُولُ اللهُ﴾[1].

﴿قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢].

وذلك قصدًا إلى تعظيم هذا الاسم الأعظم[2].

ولأن موجب الترقيق معدوم، والفتحة والضمة تستعليان في الحنك، والاستعلاء خفيف[3].

قال ابن المصنف[4]: «وما حكاه الأهوازي[5] عن السوسي وروح من الترقيق فيه ـ أي فيما بعد الضم ـ فهو شاذ لا يؤخذ به، ولا تصح تلاوته»[6].

وأمَّا إن كانت قبل اللام كسرة محضة فإنه يجب ترقيقها؛ سواء كانت الكسرة متصلة في الرسم، أو منفصلة: عارضة، أو لازمة؛ نحو:

﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢][7].

و﴿بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨][8].

و﴿أَفِي ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

و﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١][9].

---

(١) ولا يوجد مثلها في القرآن الكريم، ومن الأمثلة الأخرى في القرآن الكريم على وقوع اللام من لفظ الجلالة بعد ضم قوله تعالى: ﴿وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وغيرها.

(٢) ينظر: الإتحاف ٣٠٧/١.

(٣) ينظر: فتح الوصيد ٣٣٤/١.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤١).

(٥) وتَبِعَ الأهوازي في ذلك ابن الباذش في إقناعه. (ينظر: الوجيز ص (٤١)، والنشر ١١٦/٢ ـ ١١٧).

(٦) ونصّ في النشر على شذوذه ومنْعِهِ وعدم جواز القراءة به. (ينظر: النشر ١١٦/٢ ـ ١١٧).

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦][(١)].

ونحو:

﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ﴾ [فاطر: ٢].

و﴿أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢].

وذلك كراهة التصعد بعد التسفل، واستثقالاً له[(٢)].

(وَ)لكن.

(اخْتُلِفْ) في تفخيم لام الجلالة وترقيقها.

إذا وقعت **(بَعْدَ)**.

حرف **(مُمَالٍ)**.

وذلك في رواية السوسي في:

﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥].

﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤].

فيجوز:

١ ـ تفخيم اللام؛ لعدم وجود الكسر الخالص قبلها[(٣)].

٢ ـ وترقيقها؛ لعدم وجود الفتح الخالص قبلها[(٤)].

والوجهان ـ كما قاله المصنف[(٥)] ـ: «صحيحان في النظر، ثابتان [في الأداء][(٦)]».

---

(١) وسورة الزمر: الآية [٤٦].
(٢) ينظر: فتح الوصيد ١/٣٣٤.
(٣) ينظر: النشر ٢/١١٦.
(٤) ينظر: النشر ٢/١١٦.
(٥) ينظر: النشر ٢/١١٧.
(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

والأول: مختار الشاطبي[١]، وتلميذه السَّخاوي[٢].

ونصَّ الداني في الجامع[٣]: على الثاني؛ وقال: «إنه القياس».

و(**لَا**)خلاف في تفخيم لام الجلالة.

إذا وقع بعد راء (**مُرَقَّقٍ**)؛ في نحو قوله تعالى:

﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٤][٤].

﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣].

﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

إذا (**وُصِفْ**) راؤه بالترقيق للأزرق عن ورش، كما هو مذهب أكثر أهل الأداء فيما تقدم، فإنه يجب تفخيم اللام من اسم الله تعالى بعده قولاً واحداً، ولا اعتبار بترقيق الراء قبله.

قال ابن المصنف[٥]: «وإنما نصَّ على ذلك؛ لأن بعض أهل عصرنا أجرى المرقق في ذلك مجرى الإمالة، فأخذ بذلك في الترقيق، وهو خطأ، كما نبه عليه في النشر[٦]».

والله سبحانه وتعالى أعلم[٧].



(١) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٦٣).
(٢) ينظر: فتح الوصيد ٣٠٨/١.
(٣) ينظر: جامع البيان ٤١٢/١ ـ ٤١٣.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤١) بتصرف من الشارح.
(٦) ينظر: النشر ١١٧/٢.
(٧) ينظر: النشر ١١١/٢ ـ ١١٩، وتقريب النشر ص (٧٥ ـ ٧٦)، وشرح الطيبة للنويري ١٩١/٣ ـ ٢٠٢، وشرح ابن الناظم ص (١٣٩ ـ ١٤١)، والإتحاف ٣٠٧/١ ـ ٣١١، وشرح المنير السمنودي (ل ٦١/ب ـ ٦٢/أ).

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ(١)

من حيث:

١ ـ الإسكان المحض.

٢ ـ والإشمام.

٣ ـ والروم.

وتقدم أن الوقف: عبارة عن قطع النطق على الكلمة الوضعية زمناً يتنفس فيه، مع التنفس بالفعل بنية استئناف القراءة(٢).

وأن له حالتين(٣):

إحداهما: ما يوقف **[٢١٧]** عليه، ـ وقد تقدم أيضاً ـ.

والثانية: ما وُقِفَ به؛ وهذا مقصود الباب.

---

(١) والتقدير: باب حكم الوقف على أواخر الكلم المختلف فيها، فقوله: (أواخر الكلم) بيان محل الوقف، وخرج المتفق بالمختلف، قال ابن الناظم في شرحه على الطيبة: «ومناسبة الباب لما تقدم؛ أنه لما ذكر في الباب قبله الوقف على المغلظ، وفي الباب قبله الوقف على الراء والروم فيها والسكون، فتعين معرفة ذلك عقبه»، وإنما أُخِّر هذا الباب عن غيره؛ لخصوصيته وفرعيته. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤١)، وشرح النويري ٢٠٣/٣، ولطائف الإشارات ١٢٠٨/٣).

(٢) لا بنية الإعراض. (ينظر: لطائف الإشارات ١٢٠٨/٣، والإتحاف ٣١٣/١).

(٣) ينظر: النشر ١٢٠/٢.

٣٥١ـ وَالْأَصْلُ فِي الْوَقْفِ: السُّكُونُ[(١)]. وَلَهُمْ فِي الرَّفْعِ وَالضَّمِّ: أَشِمَّنَّ[(٢)]، وَرُمْ

وللعرب في الوقف وجوه:

١ ـ كالنقل.

٢ ـ والتضعيف.

٣ ـ والروم.

٤ ـ والإشمام.

٥ ـ والسكون.

وهذه الثلاثة[(٣)] هي المستعملة في القراءة، ولذا اقتصر المصنف على بيانها فقال:

(**وَالْأَصْلُ فِي الْوَقْفِ**)؛ هو مأخوذ من وقفت عن كذا، إذا لم تأت به، فلما كان ذلك وقوفاً عن الحركة وتركاً لها؛ سُمِّيَ وقفاً.

(**السُّكُونُ**) المحض؛ لأنه ضد الابتداء.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (**السُّكُونُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر النون: (**السُّكُونِ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**أَشِمَّنَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (**اشْمِمَنَّهُ**).
تنبيه: قام محقق شرح النويري ـ كعادته ـ في التدخل في ضبط النصِّ؛ فخَطَّأَ الوجه الأول من وجهي ضبط هذه اللفظة من المتن ـ أي ـ: (**أَشِمَّنَّ**)، وذلك على الرغم من اتفاق خمس نسخ عتيقة معتبرة على هذا الوجه من أوجه ضبطها، حيث قال ـ محقق شرح النويري ـ (٢٠٤/٣): «بالأصل: (**أَشِمَّنَّ**)؛ بالإدغام، والصواب ماورد بالنظم وما جاء في (ز)، و(س) ـ يعني: (**اشْمِمَنَّهُ**) ـ، وقد أشار إلى هذه اللفتة الكريمة الأستاذ الدكتور/مهدي علَّام؛ مقرر لجنة إحياء التراث عند مراجعته لهذا القسم من الكتاب»، فتوافق هذان العالمان الجليلان ـ أي الشيخ أبو سنة والدكتور مهدي علام ـ في استدراك ما ليس بخطأ ولا مستدرك.

(٣) أي: الروم، والإشمام، والسكون.

وقد ثبت للابتداء: الحركة، فوجب لضده ضدها؛ وهو: السكون.

ولأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، فأُعِين بالأخفِّ؛ وهو السكون قبل[1] الابتداء بالمتحرك[2].

والوقف على الساكن استحساني، وهذا ـ كما قاله بعض المحققين[3] ـ: «قد يدل على أن المراد بالخطأ ـ فيما لو وقف على متحرك بالحركة ـ إنما هو الخطأ الصناعي، حتى لو وقف بالحركة لم يحرم، وبه أفتى الشهاب الرملي[4]، ويمكن أن المراد بالاستحساني مقابل الضروري؛ بمعنى أن الابتداء بالساكن متعذِّرٌ[5] ومتعسر جداً، فاجتلاب همزة الوصل ضروري فيه، بخلاف الوقف على المتحرك فإنه لا يتعذر، فكان اختيار السكون فيه، ولو على سبيل الوجوب استحسانياً، إذ الواجب يقال له حسن».

(**وَلَهُمْ**)؛ أي: الأئمة القراء كلهم.

(**فِي**) الوقف.

على (**الرَّفْعِ**)؛ أي: اللفظ المرفوع؛ نحو:

﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢].

---

(١) في الأصل تصحفت إلى: (قبل)؛ بالباء الموحدة.

(٢) ينظر: لطائف الإشارات ١٢٠٨/٣.

(٣) وهو شيخ صاحب الإتحاف؛ أبي الضياء نور الدين علي الشبراملسيّ، ونص كلامه موجود في الإتحاف، وعنه نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٣١٣/١).

(٤) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي المنوفي الأنصاري الشافعي، الإمام العلامة الناقد الجهبذ، أخذ عن القاضي زكريا الأنصاري وانتفع بعلمه، وكان يجله وأذن له بالإفتاء والتدريس، كما كان يطلب منه أن يصلح كتبه في حياته وبعد مماته، ولم يأذن لأحد سواه بذلك، من تلاميذه: ابن حجر الهيتمي، وعبدالوهّاب الشعراني، ومحمد الرملي، وآخرين، ومن مؤلفاته؛ فتح الجواد في شرح منظومة ابن العماد، والفتاوى، وشرح الآجرومية، وغيرها، توفي يوم الجمعة مستهل جمادى الآخرة عام ٩٥٧هـ، ﵀ رحمة واسعة ـ.

(٥) في الأصل: (متعذراً)، وهو سبق قلم.

و﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٧][(١)].

و(الرفع) [من ألقاب الإعراب[(٢)]][(٣)]، كالنصب، والجر، الآتيين.

(وَ)في الوقف.

على (الضَّمِّ)؛ أي: اللفظ المضموم؛ نحو:

﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ [الروم: ٤].

و﴿يَٰصَٰلِحُ﴾ [الأعراف: ٧٧][(٤)].

و(الضم) من ألقاب البناء[(٥)]؛ كالفتح، والكسر، سواء كانت الحركة أصلية ـ كما مثَّل ـ، أم منقولة من [حذف حرف من][(٦)] نفس الكلمة؛ [نحو][(٧)]:

﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ﴾ [عبس: ٣٤].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وألقاب الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجر، وجزم، والكوفيون يذكرون ألقاب الأعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما، وأمَّا البصريون فيطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب، والتمييز بين ألقاب حركات الأعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم: تقريب على السامع، فإن قيل: كم ألقاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية؛ أربعة للإعراب، وأربعة للبناء، فألقاب الإعراب؛ رفع، ونصب، وجر، وجزم، وألقاب البناء: ضم، وفتح، وكسر، ووقف. قال ابن مالك في الكافية:

فَارفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ كَسْراً كَـذِكْـرُ اللهِ عَـبْـدَهُ يَـسُـرْ

وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

(ينظر: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (٢٦)، الأبيات رقم (٢٥ ـ ٢٦)، وينظر: أسرار العربية ١٢/١).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) وألقاب البناء: ضم، وفتح، وكسر، ووقف ويسمى السكون. (ينظر: أسرار العربية ١٢/١).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من النشر، وهو كذلك في غيث النفع؛ وذلك لتمام المعنى. (ينظر: النشر ١٢٣/٢، وغيث النفع ص (٦٢)).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

و﴿ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨][١].

و﴿شَىۡءٌ﴾ [آل عمران: ١٥٤][٢].

المرفوعين.

و﴿دِفۡءٌ﴾ [النحل: ٥].

و﴿مِّلۡءُ﴾ [آل عمران: ٩١].

كما في وقف حمزة وهشام.

(**أَشِمَّنَّ**) جوازاً.

(**وَرُمْ**) كذلك.

فالمرفوع، والمضموم، يجوز فيهما ثلاثة أوجه ـ لجميع القراء ـ:

١ ـ الإسكان المحض.

٢ ـ والإشمام.

٣ ـ والروم.

وسيأتي ـ آنفاً ـ معناهما[٣].

٣٥٢ـ وَامْنَعْهُمَا: فِي [النَّصْبِ وَالْفَتْحِ][٤]. بَلَى: فِي الْجَرِّ وَالْكَسْرِ يُرَامُ مُسْجَلَا

(**وَامْنَعْهُمَا**)؛ أي: الإشمام، والروم.

(**فِي**) الوقف على اللفظ.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم، وفي الأصل: (الشيء)، بأل التعريف، ولا يوجد مثلها في القرآن الكريم.

(٣) يعني بذلك: الإشمام، والروم.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتقديم (النصب) على (الفتح): (**النَّصْبِ وَالْفَتْحِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه بالعكس: (**الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ**)

بـ(ـالنَّصْبِ)؛ أي: المنصوب.

(وَالْفَتْحِ)؛ أي: اللفظ المفتوح.

نحو:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠][١]، و﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢][٢].

و﴿أَن يَضْرِبَ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿ضَرَبَ﴾ [إبراهيم: ٢٤][٣].

فلا يجوز فيهما الإشمام ولا الروم.

لأن المنصوب إن كان [٢١٨] منوناً وُقِفَ عليه بالألف، وإلا فلخفة حركته لا يتبعض، فإن الفتحة إذا خرج بعضها خرج كلها، هذا مذهب القراء[٤].

وذهب سيبويه[٥]: إلى جواز الروم فيهما.

قال في الحرز[٦]:

وَلَمْ يَرَهُ في الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ ۝ وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ في الْكُلِّ أُعْمِلَا

قال ابن القاصح[٧]: «ولم يقرأ به أحد»[٨].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) ولم يجزه أحد منهم، إلا ما شذَّ به أبي الطيب فيما حكاه الجعبري عن مكيٍّ عنه، إلا أنه قال بعد ذلك: «وتركه أحب إليّ»، قال في لطائف الإشارات: «وإذا قلنا به ـ على شذوذ ـ فيُحتاج في النطق به إلى رياضة تامة، وهو عَسِرٌ، بل لايكاد يُلْفظ به على وجهه، ولذلك لم يجزه القراء ومن وافقهم». (ينظر: النشر ١٢٦/٢، ولطائف الإشارات ٣/ ١٢١٣).

(٥) ونصُّ عبارته: «أمَّا ما كان في موضع نصبٍ أو جرٍ فإنك تروم فيه الحركة، فأمَّا الإشمام فليس إليه سبيل»، كما ذهب السخاوي إلى جواز الروم في المنصوب لكن لا يقرأ به. (ينظر: الكتاب ١٧١/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٢/أ)).

(٦) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٧١).

(٧) ينظر: سراج القاري ص (١٢٥).

(٨) أي: الإشمام والروم في اللفظ المفتوح والمنصوب.

(**بَلَى**) يجوز الروم.

(**فِي الْجَرِّ وَالْكَسْرِ**)؛ أي: المجرور، والمكسور؛ نحو:

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].

و﴿**فِي الدَّارِ**﴾[1].

ونحو:

﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١].

و﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠].

ونحو:

﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢][2].

و﴿مِن شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٩٢][3].

و﴿ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦][4].

إن وقف بالهمز، والنقل كما في وقف حمزة.

فإن كلًّا منهما (**يُرَامُ**)؛ أي: يوقف عليه بالروم جوازاً ـ كما قررناه ـ.

(**مُسْجَلَا**)؛ أي: مطلقاً.

ولا يجوز فيه الإشمام.

وتلخَّص من ذلك:

١ ـ أَنَّ المرفوع، والمضموم: يجوز فيه الثلاثة؛ السكون، والروم، والإشمام.

---

(١) وقد مثَّل به صاحب الإتحاف، ولا يوجد مثله في القرآن. (ينظر: النشر ١٢٦/٢).

(٢) وسورة الأنفال: الآية [٢٤].

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [١٢].

٢ ـ وأَنَّ المنصوب، والمفتوح: لا يجوز فيه إلا السكون.

٣ ـ وأَنَّ المجرور، والمكسور: يجوز فيه الإسكان، والروم فقط.

قال ابن المصنف[1]: «وإنما أتى بـ(**بَلَى**) الذي هو حرف إيجاب هنا؛ لأنه جواب سؤال مقدر، كأنه لما جوَّزهما في: الرفع، والضم، ومنعهما: في الفتح، والنصب، قيل: فهل يرام أو يشم في الجر والكسر؟، فقال: (**بَلَى**)..الخ»[2].

ووجه امتناع الإشمام فِيْهما؛ أن إشمامها يكون بمطِّ الشفة السفلى، ولا يتأتى غالباً إلا برفع العليا، فيُوهِم الفتح[3].

٣٥٣ ـ وَالرَّوْمُ: الِاتْيَانُ بِبَعْضِ الْحَرَكَةْ[4]. واشْمَامُهُمْ[5]: إِشَارَةٌ لَا حَرَكَةْ[6]

ثم بين معناهما[7] فقال:

(**وَالرَّوْمُ**) المذكور.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٢).

(٢) ومعنى كلام ابن الناظم هذا بل وبعض نصه موجود في شرح النويري، وهذا من المواضع التي تشابه فيها الشرحان في بيان مراد الناظم، وكأنهما ينقلان من معين واحد، وإنما نوَّهت على ذلك؛ لأنه قد وقع في كلٍّ من شرح ابن الناظم وشرح النويري تشابه بل وتطابق في بعض المواضع من شرحيهما، فكان ذلك مثار سؤال وتساؤل: هل أفاد أحد الشرحين من الأخر؟ مع أن النويري قد نصَّ في مقدمة شرحه على أنه لم يجد أحد سبقه في شرح الطيبة. (ينظر: شرح النويري ٣/٢٠٤).

(٣) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣/٢٠٦.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء مربوطة: (**الْحَرَكَةْ**)، والثاني: بهاء: (**الْحَرَكَهْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مقرونة بواو العطف، وهمزة وصل بعدها: (**واشْمَامُهُمْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة من واو العطف: (**إِشْمَامُهُمْ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء مربوطة: (**حَرَكَةْ**)، والثاني: بهاء: (**حَرَكَهْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٧) أي: معنى الروم والإشمام.

هو: (**الِاتْيَانُ بِبَعْضِ الْحَرَكَةْ**) وقفاً.

فلذا ضَعُفَ صوتها لقصر زمنها، ويسمعها القريب المصْغي[١].

وهذا معنى قول غيره[٢]: «تضعيف الصوت بها حتى يذهب معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً»[٣].

وهو[٤] عندهم[٥] غير الاختلاس والإخفاء؛ اللذين هما[٦] عندهم[٧] واحد، ولذا عبَّر بكل منهما عن الآخر.

والروم[٨] يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة، ولكن يخالفه في:

١ ـ أنَّه لا يكون في نصب، ولا فتح.

٢ ـ ويكون في الوقف فحسب.

٣ ـ والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب، وقدَّرَهُ الأهوازي بالثلث[٩].

---

(١) ينظر: شرح النويري ٢٠٨/٣، والإتحاف ٣١٤/١.

(٢) وهذا القول ذكره الدانيّ في التيسير. (ينظر: التيسير ص (٥٩)).

(٣) قال الجعبري ـ معلقاً على كلام الإمام الداني هذا ـ: «وأخصر منه؛ الإتيان بأقل الحركة وقفاً»، وقال المرادي في شرح ألفية ابن مالك ممَّا عزاه لـ(شرح الكافية): «وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركات». (ينظر: لطائف الإشارت ١٢٠٩/٣).

(٤) يعني: الروم. (ينظر: لطائف الإشارت ١٢٠٩/٣).

(٥) يعني: القراء. (ينظر: لطائف الإشارت ١٢٠٩/٣).

(٦) أي: الاختلاس والإخفاء. (ينظر: لطائف الإشارت ١٢٠٩/٣).

(٧) يعني: القراء. (ينظر: لطائف الإشارت ١٢٠٩/٣).

(٨) ينظر: الإتحاف ٣١٤/١.

(٩) كأن الذي تحذفه من الحركة أقل مما تأتي به. (ينظر: لطائف الإشارت ١٢٠٩/٣).

والاختلاس[(١)]:

١ ـ يكون في كلِّ الحركات، كما في:

﴿أَرِنَا﴾ [النساء: ١٥٣][(٢)].

و﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيَ﴾ [يونس: ٣٥].

و﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾ [البقرة: ٦٧].

٢ ـ ولا يختص بالوقف[(٣)].

٣ ـ والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب، وقُدِّر بالثلثين.

ولا يُضْبَطُ ذلك **[٢١٩]** إلا بالمشافهة؛ على معنى أنه لا يُعْرَفُ قدر الثلث والثلثين من الحركة بالقياس على شيء كما عُرِفَ قدر الحركة في المد بعقد الأصابع مثلاً، بل أمره موكول إلى تخمين المقرئ الماهر في الأداء، فيخمن ذلك ويلفظ، ويسمع المتعلم، ويتكلف الأداء مثله، ثم يتحفظه، ويُقَوِّي حفظه؛ حتى لا ينسى أداء الشيخ، فاعرفه.

(**وَ**)أمَّا.

(**إِشْمَامُهُمْ**)؛ أي: القراء هنا.

فـ(**ـإِشَارَةٌ**)؛ بأن تضم شفتيك بُعَيدَ الإسكان؛ إشارة إلى الضم.

(**لَا حَرَكَهْ**)؛ أي: ليس فيها حركة بالكلية.

ولا بد من أن ندع بين الشفتين بعض انفراج ليخرج منه النفس، ومن اتصال ضمِّهما بالإسكان، فلو تراخى فإسكان مجرد لا إشمام، وهذا معنى قول الحرز[(٤)]:

---

(١) ينظر: الإتحاف ٣١٤/١.

(٢) وسورة فصلت: الآية [٢٩].

(٣) بل هو مختص بالوصل ـ كما نصَّ عليه الجعبري وغيره ـ. (ينظر: لطائف الإشارت ١٢٠٩/٣).

(٤) ينظر: حرز الأماني ص (٣٠)، البيت رقم (٣٦٩).

وَالِاشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَ مَا يُسَكَّنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا

وهو أتم من تعبير غيره بـ(بعد)[١]؛ لعدم إفادته التعقيب[٢].

والأعمى يدرك الروم بسماعه لا الإشمام؛ لعدم المشاهدة [إلَّا][٣] بمباشرة[٤]، فلا يدركه من غيره، وإن أحسنه بنفسه.

ويكون وسطاً، وآخراً، وأولاً[٥].

٣٥٤ـ وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفٍ: وَرَدَا نَصًّا. وَلِلْكُلِّ: اخْتِيَاراً أُسْنِدَا

(**وَعَنْ**) الإمام.

(**أَبِي عَمْرٍو**[٦]) البصري.

(**وَ**)أئمة.

(**كُوْفٍ**)؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(**وَرَدَا**)[٧]؛ أي: ثبت الروم، والإشمام، في الوقف.

---

(١) يعني بذلك عبارة الداني في التيسير حيث قال: «ضمُّ شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً»، كما هو صريح عبارة الإمام الشاطبي في الحرز: «بُعَيْدَ مَا يُسَكَّنُ»، وعليه مضى شراح الشاطبية؛ كتعبير أبي شامة في شرحه على الشاطبية حيث قال: «أي: بعد ما يسكن الحرف المتحرك»، وقول صاحب التيسير: «الإشمام ضم شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً»، وقول ابن القاصح في السراج: «الإشمام هو: أن تطبق شفتيك بعد تسكين الحرف»، وغيرهم. (ينظر: إبراز المعاني ١٩٦/٢، وسراج القاري ص (١٢٥)).

(٢) نصَّ عليه في لطائف الإشارات، وفي الإتحاف. (ينظر: لطائف الإشارات ١٢١٥/٣، والإتحاف ٣١٤/١).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من شرح النويري، وهو كذلك في الإتحاف؛ وذلك لحاجة السياق إليه. (ينظر: شرح النويري ٣١٥/١، والإتحاف ٣١٤/١).

(٤) ينظر: الإتحاف ٣١٤/١.

(٥) قال في لطائف الإشارات وفي الإتحاف: «خلافاً لمكي في تخصيصه بالآخر، كما في الجعبري». (ينظر: لطائف الإشارات ١٢١٥/٣، الإتحاف ٣١٤/١).

(٦) في الأصل: (أبو عمروٍ)، وهو سبق قلم.

(٧) وألفه للتثنية، قاله النويري. (ينظر: شرح النويري ٢١٠/٣).

(**نَصًّا**)، ولم يأت عن الباقين فيه شيء.

(**وَ**)لكن.

(**لِلْكُلِّ**)؛ أي: لجميع القراء.

(**اخْتِيَارًا**) من أهل الأداء.

(**أُسْنِدَا**)(١)؛ أي: الروم، والإشمام.

قال ابن المصنف(٢): «حتى صار الأخذ بهما شائعاً لكلهم، مُجْمَعاً عليه لهم، مُسْنَداً [عنهم أداءً](٣)، وإن لم يرد عن بعضهم نصٌّ».

وفائدتهما ـ كما قاله السيوطي(٤) ـ: «بيان الحركة الأصلية التي ثبتت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع مع الروم وللناظر الإشمام كيف تلك الحركة [الموقوف عليها](٥)»(٦).

---

(١) وألفه للتثنية، قاله النويري. (ينظر: شرح النويري ٣/ ٢١٠).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٢).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٢)).

(٤) والكلام بحروفه موجود في النشر. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٥٧٠، والنشر ٢/ ١٢٥).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من النشر ـ وهو كذلك في الإتقان ـ؛ وذلك لتمام المعنى. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٥٧٠، والنشر ٢/ ١٢٥).

(٦) ويتأكد الإتيان بهما ـ الروم والإشمام ـ بين يدي الشيخ؛ ليظهر للشيخ: هل أصاب الطالب فيقره، أو أخطأ فيعلمه، قال في كتاب لطائف الإشارات ـ وأصل ونص كلامه في النشر ـ: «وكثيراً مايشتبه على المبتدئين، بل على من فوقهم ممن لم يوقفه شيخه على بيان الإشارة أن يميِّزوا بين حركات الإعراب في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون لم يعرفوا كيف يقرؤون: (عليم)، و(فقير)، حالة الوصل، هل هو بالرفع أو بالجر؟، ومن ثمَّ ينبغي للمعلمين أن يأمروا في مثل هذا بالإشارة أو الوصل؛ محافظة على التعريف». (ينظر: النشر ٢/ ١٥٢، ولطائف الإشارات ٣/ ١٢١٥، والإتحاف ١/ ٣١٤).

قال بعضهم[١]: «عُلِمَ منه أنه لا روم ولا إشمام عند قراءة القرآن في الخلوة؛ إذ لا سامع ولا ناظر ثمة».

وهو ظاهر في إشمام الوقف، ورومه، كما هو الكلام.

دون نحو[٢]:

﴿لَا تَأۡمَنَّا﴾ [يوسف: ١١][٣].

﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥][٤].

---

(١) نصَّ على معناه في النشر، وأكَّد عليه النويري في شرحه حيث قال: «تعليل الإشارة المتقدم يقتضي استحسان الوقف بها إذا كان بحضرة القارئ سامع، وإلا فلا يتأكد؛ لأنه لا يحتاج إلى أن يبين لنفسه وبحضرته يحتاج أن يبين له، فإذا كان السامع عالماً بذلك علم صحة عمل القارئ، وإلا ففي ذلك تنبيه له لتعليم حكم الحرف الموقوف عليه كيف هو». (ينظر: النشر ١٢٥/٢، وشرح النويري ٢٠٧/٣).

(٢) وهذا استثناء من قوله: «علم منه أنه لا روم، ولا إشمام، عند قراءة القرآن في الخلوة؛ إذ لا سامع ولا ناظر ثمة»، وذلك لأن وجهي الروم والإشمام في هذين الحرفين ونظائرهما من الأوجه الواجبة، حيث إن الخلاف فيهما إنما هو من قبيل خلاف القراءات والطرق والروايات، فلو أخلَّ القارئ بشيء منها كان نقصاً في الرواية، بينما وجهي الروم والإشمام اللذين نصَّ على جوازهما الناظم إنما هما من قبيل خلاف الأوجه، وخلاف الأوجه من قبيل اختلاف التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فلا حاجة لجمع الأوجه كلها في كل وقت وحين. (ينظر: النشر ٢٦٨/١، وشرح النويري ٣٥/٢، والإتحاف ١٠٢/١ ـ ١٠٣).

(٣) إلا لأبي جعفر؛ وذلك لأنَّه قرأ هذه الكلمة بالإدغام المحض بلا إشمام ولا روم؛ فينطق بنون مفتوحة مشددة، أمَّا الباقون فليس لهم فيها إلا الروم أو الإشمام؛ وذلك أنهم يقرؤونها بالإدغام مع الإشارة، واختلفوا فيها؛ فبعضهم يجعلها روماً، فيكون حينئذ إخفاء، فيمتنع معه القراءة بالإدغام الصحيح؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً، وإنما يضعف صوت الحركة، وبعضهم يجعلها إشماماً؛ فيشير بضم شفيته إلى ضم النون بعد الإدغام، فيصح معه حينئذ كمال الإدغام. (ينظر: الإتحاف ١٤١/٢).

(٤) وذلك على وجه القراءة باختلاس الهاء عن: أبي عمرو، وقالون، وابن جماز، وعبر بعضهم عن ذلك الاختلاس بالإخفاء، وبعضهم بالإشمام، وبعضهم بتضعيف الصوت، وبعضهم بالإشارة. (ينظر: النشر ٢٨٢/٢).

٣٥٥ ـ وَخُلْفُ (هَا) الضَّمِيرِ. وَامْنَعْ فِي الْأَتَمْ مِنْ بَعْدِ: يَاءٍ[١]، وَاوٍ[٢]، اَوْ[٣] كَسْرٍ، وَضَمْ

ثم بين ما اختلف في جواز الروم والإشمام فقال:

(**وَخُلْفُ**) أهل الأداء.

في ("**هَا**" **الضَّمِيْرِ**).

فذهب جماعة منهم: إلى جواز الإشارة بهما فيها مطلقاً.

وهو الذي في التيسير[٤]، والتجريد[٥]، وغيرهما[٦].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بياء ثم ألف ثم همزة منونة: (**يَاءٍ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بياء مقصورة: (**يَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من أداة العطف: (**وَاوٍ**)، وهو ضبط مرتبط مع ضبط الشارح للكلمة التي قبلها، وضُبطت في أصل الشرح؛ مقرونة بواو العطف: (**وَوَاوٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، ومنطوق شرح النويري، والطبعة الخامسة من المتن المطبوع، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ ومنها المتن الذي على هامش شرح النويري ـ؛ معطوفة بـ(أو): (**أَوْ وَاوٍ**)، وهذا من المواضع التي خالف فيها المتن الذي على هامش شرح النويري، منطوق النويري في شرحه، وهو كثير، وأظنه تصرف من قبل المحقق، كما فعل في مواضع أخرى من ضبطه للمتن، فصار في ضبط هذه الكلمة ثلاثة أوجه: (**وَاوٍ**)، (**وَوَاوٍ**)، (**أَوْ وَاوٍ**). (ينظر: شرح النويري ٢١٢/٣).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ، بهمزة وصل بعدها واو ساكنة: (**اوْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بهمزة قطع بعدها واو ساكنة: (**أَوْ**).

(٤) لم أقف عليه في التيسير، وقال صاحب منهج ابن الجزري ما نصه: «لم أقف عليه في التيسير، بل لم يذكره الدانيّ لا في باب: (هاء الكناية)، ولا في باب: (الوقف على أواخر الكلم)، قال أبو شامة: (هذه المسألة لم تذكر في التيسير)، ويرجح عدم ذكره في التيسير قول المالقي في الدر النثير: (ولم يذكره الحافظ هنا؛ لجواز الروم والإشمام فيه عنده)». (ينظر: منهج ابن الجزري في النشر ١٤٦٨/٢، وإبراز المعاني ٢٠٥/٢، والدر النثير ١٣٤/٤، ١٤٧).

(٥) ينظر: التجريد ص (١٤٠).

(٦) كالتلخيص، والإرشاد، والكفاية، وغيرها، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد. (ينظر: النشر ١٢٤/٢).

ولا بد **[٢٢٠]** من حذف الصلة مع الروم كما تحذف مع السكون.

وذهب آخرون: إلى المنع مطلقاً.

وهو ظاهر كلام الحرز(١)، وهو ما ذكره في غير التيسير(٢).

والمختار عند المحققين(٣): التفصيل؛ كما ذكره المصنف بقوله:

(**وَامْنَعْ**) الروم والإشمام فيها.

(**فِي**) القول.

(**الْأَتَمْ**)؛ أي: الأرجح.

إذا كانت الهاء (**مِنْ بَعْدِ يَاءٍ**) ساكنة.

(**وَ**)؛ أي: أو.

بعد (**وَاوٍ**) ساكنة(٤).

(**أَوْ**) بعد.

(**كَسْرٍ**).

(**وَ**)؛ أي: أو.

بعد (**ضَمْ**).

نحو:

﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢](٥).

---

(١) وهو قوله: (**وَفي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا**). (ينظر: حرز الأماني ص (٣٠)، البيت رقم (٣٧٤)).

(٢) ينظر: القصد النافع ص (٣١١).

(٣) ينظر: النشر ٢/١٢٤.

(٤) قال النويري في شرحه ٣/٢١٣: «أطلق الناظم الياء والواو؛ ليشمل المدِّية وغيرها».

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨][١].

ونحو:

﴿خُذُوهُ﴾ [الدخان: ٤٧][٢].

﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ [الأنعام: ١١٣].

ونحو:

﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢][٣].

و﴿رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٣٧][٤]

ونحو:

﴿يَعْلَمُهُۥ﴾ [النحل: ١٠٣][٥].

و﴿أَمْرُهُۥٓ﴾ [يس: ٨٢][٦].

وجوَّزهما إذا لم يكن قبلها ذلك؛ بأن انفتح ما قبلها، أو وقع قبلها ألف، أو ساكن صحيح؛ نحو:

﴿لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ [طه: ٩٧].

و﴿ٱجْتَبَىٰهُ﴾ [النحل: ١٢١][٧].

﴿وَهَدَىٰهُ﴾ [النحل: ١٢١].

و﴿مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠][٨].

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) وسورة طه: الآية [١٢٢].
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١][١].

و﴿أَرْجِئْهُ﴾ [الأعراف: ١١١][٢] ـ في قراءة الهمزة[٣] ـ.

﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢]، في قراءة حفص[٤]؛ بسكون القاف.

قال ابن المصنف[٥] ـ كهو[٦] ـ: «وهذا أعدل المذاهب وأتمها، كما قطع به: مكي[٧]، وابن شريح[٨]، والحافظ أبو العلاء[٩]، وأشار إليه الشاطبي[١٠]، والداني في الجامع[١١]، وتظهر المذاهب الثلاثة من كلامه، شكر الله سعيه، ونفع بعلومه»[١٢].

٣٥٦ـ وَهَاءَ[١٣] تَأْنِيثٍ، وَمِيمَ[١٤] الْجَمْعِ، مَعْ عَارِضِ تَحْرِيكٍ: كِلَاهُمَا امْتَنَعْ

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وسورة الشعراء: الآية [٣٦].

(٣) وهي قراءة ابن كثير، وهشام من طريق الحلواني؛ بضم الهاء مع الإشباع والهمز. (ينظر: النشر ٢/٣١٢).

(٤) وقراءة حفص في (يتقه)؛ بكسر الهاء من غير إشباع مع سكون القاف. (ينظر: النشر ٢/٣٠٧).

(٥) ينظر: النشر ٢/١٢٤، وشرح ابن الناظم ص (١٤٣).

(٦) كهو: أي: كالمصنف، والمعنى: أن قول ابن المصنف الذي سيذكره الشارح هو كقول المصنف في هذه المسألة.

(٧) ينظر: التبصرة ص (١٠٩).

(٨) ينظر: الكافي ص (٥٢ ـ ٥٣).

(٩) ولم يقطع به ـ كما نقله الشارح عن ابن الناظم ـ في غاية الاختصار. (ينظر: غاية الاختصار ١/٣٣ ـ ٣٨٤).

(١٠) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(١١) ولم يقطع في جامع البيان بأنه الأتم أو الأسلم. (ينظر: جامع البيان ص (٦٤٣)، والنشر ٢/١٢٤).

(١٢) ينظر: النشر ٢/١٢٤.

(١٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (**وَهَاءَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الهمزة: (**وَهَاءُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ فتح الهمزة وضمها، وضُبطت في شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية: (**وَخُلْفُ التَّأْنِيثِ**) بدلاً من: (**وَهَاءُ تَأْنِيْثٍ**)، ولايصح.

(١٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم الثانية: (**وَمِيمَ**)، =

(وَ) يمتنع الإشمام والروم.

في **(هَاء)** مبدلة.

من تاء **(تَأْنِيْثٍ)** محضةٍ، موقوف عليها بالهاء؛ نحو:

﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥][(١)].

و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١][(٢)].

و﴿ٱلْقِبْلَةَ﴾ [البقرة: ١٤٣].

و﴿لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣][(٣)].

و﴿مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤][(٤)].

و﴿هُمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

و﴿لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

فخرج بقيد:

١ ـ التأنيث؛ نحو: ﴿نَفْقَهُ﴾ [هود: ٩١].

٢ ـ وبالمحضة؛ لفظ: ﴿هَٰذِهِ﴾ [البقرة: ٣٥]؛ إذ مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء[(٥)].

= وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الميم الثانية: **(وَمِيمُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم بالوجهين؛ فتح الميم وضمها، والمقصود الميم الثانية من الكلمة.

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) لعدم فتح ماقبلها، وثبوتها في الوصل وصلتها. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢١٩).

٣ ـ وبالموقوف عليها بالهاء، ما يوقف عليه بالتاء؛ اتِّباعاً للرسم فيما كُتِبَ[١] بالتاء، نحو: ﴿بَقِيَّتُ﴾ [هود: ٨٦]، و﴿مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٣][٢]؛ فيجوز الروم والإشمام، إذ الوقف حينئذٍ على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له[٣]، بخلاف الأولى[٤] فإنها بدل من حرف الإعراب.

(وَ)كذا يمتنعان.

في (**مِيْم الْجَمْعِ**)؛ على قراءة الصلة؛ [نحو:

﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧][٥].

و﴿إِلَيْهِم﴾ [آل عمران: ٧٧][٦].

و﴿مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥][٧].

و﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩][٨].

و﴿إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢][٩].

لأنها حركة طارئة لأجل الصلة][١٠]، فإذا ذهبت عادت إلى أصلها: السكون[١١].

---

(١) من تلك الكلمات. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢١٨).
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) فيسوغ فيه الروم والإشمام. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢١٩).
(٤) فإن الوقف عليها إنما هو على حرف ليس عليه إعراب. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢١٩).
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(١١) نصَّ عليه الداني، ونقل فيه الإجماع، وعورض واستدرك عليه. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢١٩).

(**مَعْ**) امتناعهما ـ أيضاً ـ.

في (**عَارِضِ تَحْرِيْكِ**)؛ أي: متحرك في الوصل بحركة عارضة.

١ ـ إمَّا للنقل؛ نحو:

﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١].

﴿وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢ ـ ٣]، في قراءة ورش.

٢ ـ وإمَّا لالتقاء الساكنين؛ نحو:

﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾ [المزمل: ٢].

و﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ [الأعراف: ١٩٥][(١)].

و﴿أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ [يونس: ٢].

لعدم الاعتداد بالحركة العارضة.

وبما قررناه عُلِمَ أنَّ قوله:

(**كِلَاهُمَا**)؛ أي: الروم، والإشمام.

(**امْتَنَعْ**[(٢)]) اتفاقاً.

راجع إلى المسائل الثلاث؛ أعني:

١ ـ هاء التأنيث.

٢ ـ وميم الجمع.

٣ ـ والمتحرك العارض.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) قال النويري في شرحه ٢١٣/٣: «وأفرد عائد كلاهما باعتبار لفظه، ويجوز مراعاة معناه ـ أيضاً ـ مثل (كلتا)».

ومنه ـ كما في الإتحاف[١] وغيره[٢] ـ: ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤] **[٢٢١]**؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند إلحاق التنوين، فإذا زال التنوين وقفاً رجعت الذال إلى أصلها [من][٣] السكون، بخلاف: ﴿غَوَاشٍۚ﴾ [الأعراف: ٤١]، و﴿كُلٌّ﴾ [يس: ٣٢]؛ لأن التنوين دخل فيهما على متحرك، فالحركة فيهما أصلية، فكان الوقف عليهما بالروم حسناً؛ أي: مع حذف التنوين، كما في نظائرهما.

فقد صرح في الغيث بأنه لا بد من حذف التنوين حال الروم كحال السكون، قال[٤]: «وهي فائدة مهمة قلَّ من تعرض لها من أئمتنا، فعليك بها».

قال المصنف[٥]: «يتعين التحفظ من الحركة في الوقف على المشدد المفتوح[٦]؛ نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ﴾ [الأنفال: ٧]، و﴿عَلَيۡهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨][٧]، ـ أي في غير قراءة يعقوب بهاء السكت ـ، وإن أدَّى إلى الجمع بين الساكنين؛ فإنه في الوقف مغتفر مطلقاً.

وإذا وقف على المشدد المتطرف، وكان قبله أحد أحرف المد

---

(١) ينظر: الإتحاف ٣١٥/١ ـ ٣١٦.

(٢) كالنشر، ولطائف الإشارات. (ينظر: النشر ١٢٣/٢، ولطائف الإشارات ١٢٢٠/٣).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣١٦/١).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (١٣١).

(٥) ينظر: النشر ١٢٧/٢.

(٦) والتحفظ المقصود هو: أن يقف القاري ـ عند إرادته الوقف ـ بالسكون التامّ مع التشديد من غير روم؛ لأن كثيراً من القراء يقف بالروم؛ معلِّلاً ذلك بالخروج من التقاء السَّاكنين، وهو خطأ بيِّن، قال الجعبري: «وهو خطأٌ في النقل والتعليل؛ فأما النقل فلم يوجد في كتب أحد من أئمة الأمصار، بل نصُّوا على منعه، وأما التعليل بالتقاء السَّاكنين، فهو مغتفر في الوقف في الاجتماع المحقق، فالمقدر أولى». (ينظر: لطائف الإشارات ١٢١٤/٣).

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

أو اللين، نحو: ﴿دَوَابِّ﴾ [الأنفال: ٢٢][1]، و﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، و﴿ٱلَّذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿هَٰتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧][2]؛ ـ أي في قراءة التشديد[3] ـ وقف بالتشديد [كما يوصل][4]، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومد من أجل ذلك، وربما زيد مده [وقفاً][5] لذلك»[6].

والله سبحانه وتعالى أعلم[7].



(١) والموضع الأخر في السورة نفسها: الآية [٥٥].

(٢) في الأصل: (اللتين) بدلاً من (هاتين)، ولا يوجد مثلها في القرآن، وفي النشر ـ حيث نقل الشارح ـ ذكر (هاتين)، بدلاً من (اللتين)، وهو الموافق لنصِّ القرآن الكريم. (ينظر: النشر ١٢٧/٢).

(٣) يعني: قراءة ابن كثير: بالتشديد وكسر النون مع المد الطويل، وذلك في المواضع الثلاثة التي مثَّل بها؛ ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، و﴿ٱلَّذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿هَٰتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]. (ينظر: النشر ٢٤٨/٢).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من النشر ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: النشر: ١٢٧/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من النشر ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: النشر ١٢٧/٢).

(٦) وإليه ذهب النويري في شرحه، وصاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: شرح النويري ٢١٧/٣ ـ ٢١٨، والإتحاف ٣١٧/١).

(٧) ينظر: النشر ١٢٠/١ ـ ١٢٨، وتقريب النشر ص (٧٧)، وشرح الطيبة للنويري ٤٤/٢ ـ ٥٧، وشرح ابن الناظم ص (١٤١ ـ ١٤٣)، والإتحاف ٣١٣/٢ ـ ٣١٨، وشرح المنير السمنودي (ل/٦٣أ ـ ل/٦٤أ).

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى مَرْسُومِ الْخَطِّ[(١)]

أي: خط المصاحف العثمانية، التي اجتمع عليها الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ[(٢)(٣)].

وأصل الرسم: الأثر[(٤)]؛ ومنه: رسم الدار؛ أي: أثرها.

ومعنى مرسوم الخط؛ ما أثره الخط[(٥)].

فإن طابق الخط اللفظ؛ فقياسي[(٦)]، وإلَّا: فاصطلاحي[(٧)].

---

(١) قال النويري ـ ونقله عنه المنير السمنودي في شرح الطيبة ـ: «ذكره بعد الوقف لتعلقه به، لكون المتقدم في بيان كيفية الوقف، وهذا في بيان الحرف الموقوف عليه». (ينظر: شرح النويري ٢٢١/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٣/أ)).

(٢) ينظر: القاموس المحيط ٢٣١/٣، ولسان العرب ٢٤١/١٢.

(٣) قال الشيخ موسى جار الله: «رسْمُ الصحابة عندي على نوعين؛ رسم الاحتمال؛ كالحذف في: ﴿مـٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ ليحتمل قراءة القصر، والحذف في: ﴿يُخَـٰدِعُونَ﴾ [البقرة: ٩]؛ ليحتمل قراءة: ﴿يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩]، وأمثال ذلك من كل ما يمكن فيه اختلاف القراءة، ومن كل ما قُصِدَ بصورة الرسم إبقاء التلاوة، والثاني: رسم الاصطلاح؛ كحذف الألفين في مثل لفظ: ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٩]، وحذف الألف في مثل: ﴿نَشَـٰٓؤُا۟﴾ [هود: ٨٧]، ووجوب الاتباع رسماً وتلاوةً على ما أراه بالقسم الأول، فإن حَذْفَ الألف مثلاً في مثل: ﴿نَشَـٰٓؤُا۟﴾ تلاوة ـ لكونها محذوفة رسماً ـ لا يجوز بالاتفاق». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٨٥)).

(٤) ينظر: القاموس المحيط ٢٣١/٣، ولسان العرب ٢٤١/١٢.

(٥) أو هو: أثر الكتابة في اللفظ. (ينظر: لطائف الإشارات ١٢٢٤/٣).

(٦) فالقياسيّ: أي جَارٍ على القياس الذي اتخذه كَتَبَةُ المصاحف أصْلاً يُتَّبَع عليه ولا يُخَالف إلا نادراً، وغالب خط المصاحف من هذا القسم يجري على القياس بقوانين وأصول موضوعة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٨٤ ـ ٨٥)).

(٧) فالاصطلاحيّ: ما خالف الخط؛ بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو فصل، أو وصل، بقوانين وأصول، كما هو مذكور في كتب العربية. (ينظر: النشر ١٢٨/٢).

ثم الوقف إن قصد لذاته؛ فاختياري ـ بالياء المثناة التحتية ـ.

وإلَّا فإن لم يُقْصَدْ أصلاً بل لقطع النفس؛ فاضطراري.

وإن قُصِدَ لا لذاته بل لأجل حال القاري؛ فاختباري ـ بالباء الموحدة ـ[1].

زاد بعضهم: الانتظاري؛ وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف[2] الروايات.

٣٥٧ ـ وَقِفْ لِكُلٍّ[3]: بِاتِّبَاعِ مَا رُسِمْ حَذْفًا، ثُبُوتًا، اتِّصَالاً، مِنَ[4] الْكَلِمْ

ثم الوقف على المرسوم:

١ ـ متفق عليه.

٢ ـ ومختلف فيه.

وقد بينهما المصنف، فقال:

(**وَقِفْ**) أيها القارئ، والمقرئ.

(**لِكُلٍّ**)؛ أي: لكل القراء.

(**بِاتِّبَاعِ مَا رُسِمْ**) في المصاحف العثمانية.

---

(١) ينظر: شرح النويري ٣/٢٢١.

(٢) في الأصل أشار إلى أنه يوجد سقط كُتِبَ في الهامش، لكنه كُتِبَ بخط ممسوح وغير مقروء، وهو عبارة عن كلمة واحدة مفادها ضرب المثال لهذا النوع من أنواع الوقف، ومثاله: قرأ عاصم والكسائيُّ قول الله تعالى: ﴿مَـٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، بالألف على المد فيها، وقرأها باقي القراء بعدم الألف على القصر، فإن القارئ يأتي بقراءة قالون ومن معه على القصر وهو: ﴿**مَلِكِ يَومِ الدِّينِ**﴾، ثم يقف وقفا انتظارياً، ثم يعطف قراءة عاصم والكسائي على المد: ﴿**مَالِكِ يَومِ الدِّينِ**﴾.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**لِكُلٍّ**)، والثاني ما انفردت به النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيها: (**لِلْكلِّ**).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**مِنْ**)، وبها ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**فِي**).

(**حَذْفاً**)؛ نحو:

﴿إِنَّهُۥ﴾ [البقرة: ٣٧][1].

و﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢][2].

و(**ثُبُوتًا**)؛ نحو:

﴿يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩][3].

﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩].

(**اتِّصَالاً**)؛ نحو:

﴿بِئْسَمَا﴾ [البقرة: ٩٠].

و﴿أَلَن﴾ [آل عمران: ١٢٤].

و﴿كَيْلَا﴾ [آل عمران: ١٢٤].

وانقطاعاً؛ نحو: ﴿**بِئْسَ مَا**﴾ الأربعة **[٢٢٢]** التي في المائدة[4].

(**مِنَ الْكَلِمْ**)؛ جمع كلمة.

فقد نُقِلَ عن جماعة من المحققين[5]: الإجماع على لزوم اتباع الرسم فيما تدعو الحاجة إليه في الوقف اختياراً واضطراراً.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [٢٥].

(٤) وهي في المواضع الأربعة مقرونة باللام: ﴿لَبِئْسَ مَا﴾ [٦٢، ٦٣، ٧٩، ٨٠]، وقد اتفقوا على قطع: ﴿لَبِئْسَ﴾، عن: ﴿مَآ﴾، في المواضع الأربعة المذكورة. (ينظر: الحواشي المفهمة ص (٢٧٩)).

(٥) ينظر: النشر ١٢٨/٢، وشرح النويري ٢٢١/٣ ـ ٢٢٢، ولطائف الإشارات ١٢٢٤/٣، والإتحاف ٣١٩/١.

وورد ذلك نصًّا عن: نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف[١].

ورواه كذلك نصًّا الأهوازي[٢] وغيره عن: ابن عامر[٣].

واختاره أهل الأداء: لبقية القراء[٤].

بل رواه أئمة العراقيين نصًّا وأداء: عن كلِّ القراء[٥].

٣٥٨ ـ لَكِنْ حُرُوفٌ عَنْهُمُ فِيهَا اخْتُلِفْ: كَـهَـاءِ أُنْـثَـى كُـتِـبَـتْ تَـاءً فَـقِـفْ

٣٥٩ ـ بِـالْـهَـا: رَجَـا حَـقٍّ....... ....

(**لَكِنْ حُرُوفٌ**)؛ أي: كلمات معينة.

(**عَنْهُمُ**)؛ أي: عن أئمة القراء.

(**فِيْهَا اخْتُلِفْ**)؛ أي: وقع عن بعضهم مخالفته في الوقف على صورة رسمها.

قال في الحرز[٦]:

.... وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرٍ أَنْ يُفَصَّلَا

وقد انحصر[٧] في خمسة أقسام[٨]:

١ ـ الإبدال.

---

(١) ينظر: النشر ١٢٨/٢.

(٢) نصَّ عليه في النشر، والإتحاف. (ينظر: النشر ١٢٨/٢، والإتحاف ٣١٩/١، والوجيز ص (٩٩)).

(٣) وخصَّهُ في الوجيز: «بالحلواني عن هشام عن ابن عامر» (ينظر: الوجيز ص (٩٩)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٣١٩/١.

(٥) وهو المختار عند المحققين للجميع، ولم يوجد نصٌّ بخلافه، قاله النويري. (ينظر: النشر ١٢٨/٢، وشرح النويري ٢٢٢/٣).

(٦) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٧٧).

(٧) المختلف فيه ـ بين القراء ـ من الموقوف عليه من المرسوم.

(٨) ينظر: شرح النويري ٢٢١/٣، والإتحاف ٣١٩/١ ـ ٣٢٠.

٢ ـ والإثبات.

٣ ـ والمقطوع رسماً.

٤ ـ وقطع الموصول رسماً.

٥ ـ والحذف.

وقد ذكرها المصنف هنا مفصلة على سبيل التمثيل في الأول[(١)]؛ لكثرة إفراده، فقال[(٢)]:

(**كَهَاءِ أُنْثَى كُتِبَتْ تَاءً**)؛ أي هاءات التأنيث المكتوبة[(٣)] بالتاء المجرورة؛ وهي:

﴿رَحْمَتَ﴾ في المواضع السبع[(٤)].

و﴿نِعْمَتَ﴾ في إحدى عشر موضعاً[(٥)].

و﴿سُنَّتُ﴾ في خمس مواضع[(٦)].

---

(١) وهو الإبدال، وهو القسم الأول من الأقسام المختلف فيها من الموقوف عليه من المرسوم.

(٢) قال النويري: «اختلف عنهم ـ أي القراء ـ في أصل مطَّرد، وكلمات مخصوصة»، وقد بدأ الشارح في بيان خلافهم في الأصل المطرَّد وهو قول الناظم: (**كَهَاءِ أُنْثَى كُتِبَتْ تَاءً**)، ثم يتبع ذلك ببيان خلافهم في ستِّ كلمات مخصوصة وذلك عند قول الناظم: (**وَذَاتَ بَهْجَهْ**. . . .الخ)، على ما سيأتي لاحقاً بإذن الله تعالى. (ينظر: شرح النويري ٣/٢٢٣).

(٣) في الأصل: (المنكوبة)، وهو تصحيف.

(٤) وذلك في المواضع الآتية: سورة البقرة: الآية [٢١٨]، وسورة الأعراف: الآية [٥٦]، وسورة هود: الآية [٧٣]، وسورة مريم: الآية [٢]، وسورة الروم: الآية [٥٠]، وموضعين في سورة الزخرف: الآية [٣٢].

(٥) وذلك في المواضع الآتية: سورة البقرة: الآية [٢٣١]، وسورة آل عمران: الآية [١٠٣]، وسورة المائدة: الآية [١١]، وسورة إبراهيم: الآيتين [٢٨، ٣٤]، وسورة النحل: الآيات [٧٢، ٨٣، ١١٤]، وسور لقمان: الآية [٣١]، وسورة فاطر: الآية [٣]، وسورة الطور: الآية [٢٩].

(٦) وذلك في المواضع الآتية: سورة الأنفال: الآية [٣٨]، وسورة فاطر: الآية [٤٣] ثلاثة مواضع، وسورة غافر: الآية [٨٥].

و﴿ٱمْرَأَتُ﴾ في سبعة مواضع[1].

و﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ في هود[2].

و﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ في القصص[3].

و﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ في الروم[4].

و﴿شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ في الدخان[5].

و﴿لَّعْنَتَ﴾ في آل عمران[6]، والنور[7].

﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ في الواقعة[8].

و﴿ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ﴾ في التحريم[9].

﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ في موضعي المجادلة[10].

و﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في الأعراف[11].

(فَقِفْ) أيها المقرئ والقارئ على تلك الكلمات في الاختبار[12]، أو الاضطرار، إذ هي غير مواضع الوقف[13].

---

(١) وذلك في المواضع الآتية: سورة آل عمران: الآية [٣٥]، وسورة يوسف: الآيتين [٣٠، ٥١]، وسورة القصص: الآية [٩]، وسورة التحريم: الآيتين [١٠، ١١].

(٢) الآية: [٨٦].

(٣) الآية: [٩].

(٤) الآية: [٣٠].

(٥) الآية: [٤٣].

(٦) الآية: [٦١].

(٧) الآية: [٧].

(٨) الآية: [٨٩].

(٩) الآية: [١٢].

(١٠) الآيتين: [٨، ٩].

(١١) الآية: [١٣٧].

(١٢) في الأصل ـ بالياء التحتية ـ: (الاختيار)، والصواب ما أثبته.

(١٣) أي: ليست مواضع يستحسن الوقف عليها.

(**بِالْهَا**) على الأصل، وهي لغة قريش[١].

للمرموز إليهم بقوله: (**رَجَا حَقٍّ**[٢])؛ أي: الكسائي ـ مع الإمالة فيما يمال منها كما عُلِمَ مما تقدم ـ، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

ووقف الباقون: بالتاء.

موافقة لصريح الرسم، وهي لغة طيء[٣].

وكذلك الحكم فيما اخْتُلِفَ في إفراده وجمعه؛ نحو:

﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ في الأنعام[٤] وغيرها، كما سيأتي.

و﴿ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧][٥].

و﴿غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠][٦].

مما سَيُذْكَرُ في الفرش[٧].

فمن قرأه بالإفراد: فهو في الوقف على أصله المذكور؛ كما رُسِم في مصاحفهم.

ومن قرأه بالجمع: وقف عليه بالتاء؛ كسائر المجموع[٨].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٣٥/١، والإتحاف ٣٢١/١.

(٢) ومعنى قوله: (**حَقٍّ**)؛ من الحق، ويقابله: الباطل.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٢١/١، والدر المصون ٥٣٥/١، والمهذب ٨٩/١ ـ ٩٠.

(٤) الآية: [١١٥]، وسورة يونس: الآية [٣٣]، وسورة غافر: الآية [٦].

(٥) وموضع سورة العنكبوت: الآية [٥٠].

(٦) والموضع الأخر في السورة نفسها: الآية [١٥].

(٧) كقوله تعالى: ﴿ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [فصلت: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات: ٣٣]، (ينظر: النشر ١٣٠/٢ ـ ١٣١).

(٨) ينظر: النشر ١٣٠/٢ ـ ١٣١.

وأفهم التقييد بكتابتها بالتاء **[٢٢٣]**؛ أن المرسومة بالهاء لا خلاف فيها، بل هي تاء في الوصل هاء في الوقف(١)(٢).

وأُلْحِق بذلك: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، على قراءة يعقوب(٣)، وسيأتي في الفرش بيانه.

قال ابن المصنف(٤): «(**رَجَا**)؛ يجوز أن يكون ممدوداً فقُصِر ضرورة؛ ومعناه: التوقع، والأمل، فالمعنى عليه: قف على ذلك بالهاء توقعاً للحق في صحة روايته، ويجوز أن يكون مقصوراً؛ ومعناه الناحية والموضع؛ أي: الوقف [بالهاء](٥) موضع حقٍّ وصواب، وإن خالف الرسم؛ فعلى الأول: يكون (**رَجَا**) [نُصِبَ](٦) على أنه مفعول له، وعلى الثاني: على الظرفية».

---

(١) قال النويري: «قوله: (**كَهَاءِ أُنْثَى كُتِبَتْ تَاءً**)؛ التقييد لمحل الخلاف، والإشارة إلى أن الأمر دائر بين الهاء والتاء؛ ليؤخذ لمن سكت عنهم: التاء، وفُهِم من تقييد الخلاف بالوقف؛ أن الوصل بالتاء على الرسم، ومن قوله: (**كُتِبَتْ تَاء**)؛ أن المرسومة بالهاء لا خلاف في كونها (هاءً) في الوقف، (تاءً) في الوصل». ينظر: (شرح النويري ٣/٢٢٣).

(٢) واختُلِف هل الأصل التاءُ أم الهاءُ؛ على قولين؛ الأول: قال به سيبويه، والثاني: قال به ثعلب وآخرون: (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢٢٨).

(٣) حيث قرأ يعقوب بالتنوين والنصب: ﴿حَصِرَةً﴾؛ على أنه اسم مؤنث، وقد نص عليه: أبو العز القلانسي، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني، وغيرهم: أن الوقف عليه بالهاء؛ وذلك على أصله في الباب. ونص أبو طاهر بن سوار وغيره: على أن الوقف بالتاء لكلهم، وذلك يقتضى التاء له. وسكت آخرون: فلم ينصوا على شيء فيه: كالحافظ أبي العلاء، وغيره. (ينظر: النشر ٢/١٣١).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٤).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٤)).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم؛ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٤)).

٣٥٩ ـ ....وَذَاتَ بَــهْــجَــهْ اللَّاتَ[١]، مَرْضَاتَ[٢]، وَلَاتَ[٣]: رَجَّهْ.
٣٦٠ ـ هَيْهَاتَ: هُدْ زِنْ خُلْفَ رَاضٍ. يَا أَبَهْ[٤]: دُمْ كَــمْ ثَــوَى........................

واختلفوا ـ أيضاً ـ في ستِّ كلمات؛ بيَّنها في قوله[٥]:

(وَ)قف بالهاء ـ أيضاً ـ:

١ ـ على: ﴿ذَاتَ﴾ من قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾[٦] في النمل[٧].

خرج به: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، فإنه لا خلاف على أنه بالتاء وقفاً[٨].

---

(١) ضُبطت في الأصل مجردة من واو العطف: (**اللَّاتَ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ والشروح؛ مقرونة بواو العطف: (**واللَّاتَ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر التاء: (**مَرْضَاتِ**)، والثاني: بفتح التاء: (**مَرْضَاتَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والوجه الثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله من إضافة كلمة: (**مَع**) قبل: (**مَرْضاتِ**)، بكسر التاء، فصار ضبطها في شرح موسى جار الله: (**مَعْ مَرْضَاتِ**)، وهو خلاف مرتبط بانفراده في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف: (**وَلَاتَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ مجردة من واو العطف: (**لَاتَ**)، وهو ضبط مرتبط بالخلاف في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**يَا أَبَهْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ("**تَا**" **أَبَهْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٥) ولما فرغ الشارح من بيان خلاف القراء في الأصل المطَّرد شرع في بيان خلافهم في ستِّ كلمات مخصوصة؛ وذلك ابتداءً من قول الناظم: (**وَذَاتَ بَهْجَهْ**. . . .الخ). (ينظر: شرح النويري ٣/٢٢٣).

(٦) قال ابن الناظم ص (١٤٤): «والمراد: ﴿ذَاتَ﴾، لا ﴿بَهْجَةٍ﴾؛ لأن ﴿بَهْجَةٍ﴾ لا خلاف في رسمها بالهاء والكلام فيما رسم بالتاء».

(٧) الآية: [٦٠].

(٨) قصر الشارح ـ هنا ـ المستثنى بقيد الناظم على موضع سورة الأنفال، متبعاً في ذلك صاحب الإتحاف (٣٢٢/١)، فأوهم باقتصاره على ذكر موضع سورة الأنفال على =

٢ - (وَ)على.

﴿ٱللَّٰتَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾ في النجم(١).

٣ - وعلى: ﴿**مَرۡضَاتَ**﴾ حيث وقع(٢).

٤ - (وَ)على.

﴿**لَاتَ**﴾ من: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾ في ص(٣).

هذه الأربعة؛ للمرموز إليه براء: (**رَجَّهْ**)؛ أي: الكسائي بتمامه، بلا خلاف.

والباقون وقفوا عليها: بالتاء.

قال ابن المصنف(٤): «يقال: (رَجَّهُ) (يَرُجُّهُ) إذا حَرَّكه وزلْزَلَه وزعْزَعَه؛ وهي الحركة القوية، يشير إلى قوة ذلك، قال تعالى: ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلۡأَرۡضُ رَجّٗا﴾ [الواقعة: ٤]».

= أنه المستثنى فقط دون سائر المواضع وليس ذلك كذلك، بينما جعل النويري المستثنى بقيد الناظم ثلاثة مواضع؛ وذلك بزيادة موضعي سورة الكهف: الآيتين [١٧، ١٨]، حيث قال ٣/٢٢٧: «وقيد: ﴿ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾ [النمل: ٦٠]، ليخرج: ﴿ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ﴾ [الكهف: ١٧، ١٨]، و﴿ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ١]؛ لأن الثلاثة متشابهات في اللفظ»، فأوهم النويري - أيضاً - باقتصاره على ذكر هذه المواضع الثلاثة على أن المستثنى هو هذه الثلاثة فقط، وليس ذلك كذلك أيضاً، بينما قال ابن الناظم - وتبعه المنير السمنودي -: «احترازاً من: ﴿ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ١] ونحوها»؛ فدل قولهما: (ونحوها) على أن قيد الناظم يخرج بها جميع المواضع الأخرى، المواضع الثلاثة - التي نصَّ عليها النويري - وغيرها، وهو الصواب، فصار تعبيرهما أبلغ في الدلالة والبيان. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ٣٣/ب)).

(١) الآية: [١٩].

(٢) وقد وقع في أربعة مواضع؛ موضعان في سورة البقرة: الآيتين [٢٠٧، ٢٦٥]، وموضع في سورة النساء: الآية [١١٤]، وموضع رابع في سورة التحريم: الآية [١].

(٣) الآية: [٣].

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من شرح ابن الناظم - حيث نقل الشارح -؛ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٤)).

والخامسة: ﴿هَيْهَاتَ﴾ في موضعي المؤمنون[١].

فقف عليها [بالهاء][٢]، للمرموز إليهم بقوله: (**هُدْ زِنْ خُلْفَ رَاضٍ**[٣])؛ أي: البزي، وقنبل بخلاف عنه، والكسائي[٤].

والباقون: وقفوا عليها بالتاء[٥].

قال في الإتحاف[٦]: «إلا أن الخلف عن قنبل في: العنوان، والتذكرة، والتلخيص لم يذكر في الأول، وقطع له بالتاء [فيهما][٧] في: الحرز، كأصله، وبالهاء فيهما ـ كالبزي ـ: [العراقيون][٨] قاطبة».

وقوله: (**هُدْ**)؛ أمرٌ من هاد؛ تاب ورجع إلى الحق[٩].

وحَسُنَ مجيئه بعد: ﴿هَيْهَاتَ﴾.

و(**زِنْ**)؛ إمَّا من الزينة[١٠]، أو الوزن[١١].

---

(١) الآية: [٣٦].

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ومعنى قوله: (رَاضٍ)، مُريحٍ، مرضيٍّ، مسرورٍ، فهي: اسم فاعل من (رَضِيَ)، وجمعه: راضون، ورُضاة.

(٤) وهو الذي في: الكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، وغيرها. (ينظر: النشر ٢/١٣٢).

(٥) وهو الذي في التبصرة، والتيسير، والشاطبية، والعنوان، والتذكرة، وتلخيص العبارات، إلا أن الخلاف في العنوان والتذكرة وتلخيص العبارات لم يُذْكَر في الأول. (ينظر: النشر ٢/١٣٢).

(٦) ينظر: الإتحاف ١/٣٢٢.

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ١/٣٢٢).

(٨) في الأصل بواو العطف: (والعراقيون)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ١/٣٢٢).

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٥)، والمفردات ص (٥٤٦)، ولسان العرب ٣/٤٣٩.

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٥)، والمفردات ص (٢١٨)، ولسان العرب ١٣/٢٠١.

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٥)، والمفردات ص (٥٢٢)، ولسان العرب ١٣/٤٤٦.

والسادسة: ﴿يَا أَبَةْ﴾[(١)]:

في: يوسف[(٢)]، ومريم[(٣)]، والقصص[(٤)]، والصافات[(٥)].

فقف عليها بالهاء، للمرموز إليهم بقوله: (**دُمْ كَمْ ثَوَى**)؛ أي: ابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب.

لكونها تاء تأنيث لحقت الأب في باب النداء خاصة[(٦)].

والباقون: وقفوا عليها بالتاء؛ للرسم.

وسيأتي في يوسف[(٧)] الخلاف في فتحها وصلاً.

وقوله: (**دُمْ**) دعاء بالدوام، وفيه **[٢٢٤]** مناسبة بعد: ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾[(٨)].

و(**كَمْ ثَوَى**)؛ سؤالٌ أو إخبار عن إقامته، وفيه التفات[(٩)].

٣٦٠ - ....فِيمَهْ، لِمَهْ، عَمَّهْ، بِمَهْ

---

(١) قال النويري ٢٣٠/٣: «عُلِمَت الهاء في (يَا أَبَتِ) للمذكورين من عطفها على الهاء لا من اللفظ؛ لعدم كَشْفها».

(٢) الآية: [٤].

(٣) الآية: [١٠٠].

(٤) الآية: [٤٢].

(٥) الآية: [٤٤].

(٦) ينظر: لطائف الإشارات ١٢٢٩/٣، والإتحاف ٣٢٢/١، وحجة القراءات ص (٣٥٣ - ٣٥٤).

(٧) عند شرحه للبيت رقم (٦٩٨) وهو قول الناظم: (**يَا أَبَتِ افْتَحْ حَيثُ جَا كَمْ ثَطَعَا**)، حيث قرأها بفتح التاء - وصلاً -؛ المرموز إليهم بقوله: (**كَمْ ثَطَعَا**)؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، وقرأها الباقون: بكسر التاء، وأصل الكلمة: (يا أبي)، فعوض عن الياء تاء التأنيث، فالكسر؛ ليدل على الياء، والفتح؛ لأنها حركة أصلها. (ينظر: الإتحاف ١٣٩/٢).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٥).

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٥).

٣٦١ ـ مِمَّهْ: خِلَافٌ[١] هَبْ ظُبًى[٢] ....

والقسم الثاني[٣]: الإثبات، وهو في هاء السكت[٤]، وتسمى: الإلحاق[٥].

وقد ذكره المصنف في قوله[٦]:

﴿فِيْمَه﴾.

و﴿لِمَهْ﴾.

و﴿عَمَّهْ﴾.

و﴿بِمَهْ﴾.

و﴿مِمَّهْ﴾.

هذه خمس كلمات فيها (**خِلَافٌ**).

للمرموز إليهما بقوله: (**هَبْ**[٧] **ظُبًى**[٨])؛ أي: البزي، ويعقوب[٩].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: (**خِلَافٌ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الفاء بلا تنوين: (**خِلَافُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ بالألف الممدودة: (**ظُبًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (**ظُبًى**).

(٣) من الأقسام المختلف فيها من الموقوف عليه من المرسوم.

(٤) وفي حرف العلة المحذوف للساكن. وتجيء في خمسة أصول مطردة، وكلمات مخصوصة. (ينظر: النشر: ٢/١٣٤).

(٥) ينظر: شرح النويري ٣/٢٣٠، والإتحاف ٢/٣٢٢.

(٦) استفتح الشارح الأصول الخمسة **بالأصل الأول**؛ وهو: الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف الجر. (ينظر: النشر ٢/١٣٤).

(٧) ومعنى قوله: (**هَبْ**)؛ على الأمر، أي: أعْطِ، من الهبة وهي العطية بلا عوض، وقد تأتي بمعنى أفرِض.

(٨) ومعنى: (**ظُبًى**)؛ جمع ظُبَة؛ وهي: حد السيف، والأسنة.

(٩) فقطع له في الوقف بالهاء: أبو محمد سبط الخياط، وأبو الفضل الرازي، =

فإنهما ـ في أحد الوجهين ـ وقفا عليها بإلحاق هاء السكت فيها ـ كما تلفظ به المصنف ـ عوضاً عن الألف المحذوفة؛ لأجل دخول حرف الجر على (ما) الاستفهامية[(١)].

قال ابن مالك[(٢)]:

وَمَا فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

والخلاف للبزي[(٣)]: في الحرز[(٤)]، وفاقاً للداني في غير التيسير[(٥)]، وبغير الهاء قرأ على فارس بن أحمد، وعبدالعزيز الفارسي، وهو من

= والشريف عن الشرف العباسي. وقطع له الجمهور؛ كأبي العز، وابن غلبون، والحافظ أبي العلاء، وابن سوار، والداني: بالهاء في: ﴿عَمَّ﴾، وقطع له الأكثرون بذلك في: ﴿فِيْمَ﴾؛ وهو الذي في الإرشاد، والمستنير، وزاد أيضاً: ﴿بِمَ﴾، وقطع له الداني بالهاء في: ﴿مِمَّ﴾، وقطع من قراءته على أبي الفتح في: ﴿بِمَ﴾، و﴿لِمَ﴾، و﴿مِمَّ﴾، وقطع آخرون بذلك لرويس خاصة في الأحرف الخمسة؛ كأبي بكر بن مهران، وقطع أبو العز بذلك لرويس في: ﴿بِمَ﴾، و﴿لِمَ﴾، و﴿مِمَّ﴾، وجعل: ﴿عَمَّ﴾، و﴿فِيْمَ﴾؛ ليعقوب بكماله، ولم يذكره عنه في: الكامل، ولا في الجامع، ولا في كثير من الكتب، قاله في النشر، ثم قال: «قلتُ: وبالوجهين آخذ ليعقوب في الأحرف الخمسة لثبوتها عندي عنه من روايتيه».
والقراءة ليعقوب بترك هاء السكت عند الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٣٤ ـ ١٣٥، وشرح منحة مولى البر ص (٩٠)، والإتحاف ١/٣٢٢).

(١) فإذا دخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية حُذِف ألفها في اللغة الفصحى. قال النويري في شرحه على الطيبة (٣/٢٣٢): «وخرج بالاستفهامية الخبرية؛ نحو: ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٣]، والمجرورة؛ نحو: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى﴾ [النمل: ٢٠]».

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص (٢١٣)، البيت رقم (٨٩٥)، باب الوقف.

(٣) وقطع للبزي بالهاء في المواضع الخمسة: صاحب التيسير، والتبصرة، والتذكرة، والكافي، وتلخيص العبارات، وغيرها، وهو الذي عليه العراقيون، وانفرد في الهداية بالهاء عن ابن كثير بتمامه في حرفين؛ ﴿لِمَ﴾، و﴿عَمَّ﴾، وهي انفرادة شاذة لا يقرأ بها. (ينظر: النشر ٢/١٣٤ ـ ١٣٥).

(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٨٦).

(٥) ينظر: جامع البيان ١/٤٣٠.

المواضع التي خرج فيها في التيسير عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي فيه عن الفارسي[١].

٣٦١ ـ ....وَهْـيَ[٢] وَهُـوْ: ظِـلٌّ.....................................

(وَ)وقف.

على (**هِيَ وَهُوْ**)[٣] ـ حيث وقعا ـ بهاء السكت.

الإمام المرموز إليه بظاء: (**ظِلٌّ**)؛ أي: يعقوب بلا خلاف عنه.

والـ(**ظِلُّ**)؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال[٤].

ويناسبه ذكره؛ أنه وقت استراحة، كما أن الوقف في القراءة لأجل الاستراحة.

٣٦١ ـ ....وَفِي مُشَدَّدِ وَاسْمٍ[٥]: خُلْفُهُ
٣٦٢ ـ نَحْوُ[٦]: إِلَيَّ، هُنَّ............ ....

---

(١) وقطع فيه بالهاء عن البزي، ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون، كما نصَّ عليه في جامع البيان، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٢/١٣٤ ـ ١٣٥، والإتحاف ١/٣٢٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون الهاء، وتحريك الياء بالفتح: (**وَهْيَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: ضُبطها بكسر الهاء، وسكون الياء: (**وَهِيْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليها خط الناظم.

(٣) هذا هو **الأصل الثاني** من الأصول الخمسة التي تجيء فيها هاء السكت؛ وهو الوقف على: (هُو)، و(هِي)، حيث وقعا في القرآن الكريم. (ينظر: النشر ٢/١٣٤).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٥).

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مقرونة بواو العطف: (**وَاسْم**)، بينما هي في ظاهر كلام الشارح في شرحه من دونها: (**اسْم**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى: وهو الصواب، وقد تصحفت في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي إلى: (**أَهَم**).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بضم الواو: (**نَحْوُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الواو: (**نَحْوُ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب). ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(وَ)الوقف بهاء السكت.

(فِي مُشَدَّدِ اسْمٍ)؛ أي:

مشدَّد من الأسماء المبنية[1].

والنون المشددة في ضمير جمع المؤنث[2].

(خُلْفُهُ)؛ أي: خلاف فيه عن يعقوب[3].

(نَحْوُ)[4]:

﴿تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١].

﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠][5].

﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

﴿ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩].

﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

كذا ذكره جماعة عنه[6].

---

(١) هذا هو **الأصل الثالث** من الأصول الخمسة التي تجيء فيها هاء السكت، وهو: المشدد المبنيّ. (ينظر: النشر ٢/١٣٤).

(٢) هذا هو **الأصل الرابع**، من الأصول الخمسة التي تجيء فيها هاء السكت، وهو: الوقف على النون المشددة من جمع الإناث؛ سواء اتصل بها شيء أم لم يتصل. (ينظر: النشر ٢/١٣٤، وشرح النويري ٣/٢٣٣).

(٣) والقراءة ليعقوب بترك (هاء السكت) على ياء المتكلم المشددة حيث وقعت في القرآن الكريم، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٣٥، وشرح منحة مولى البر ص (٩٠)).

(٤) هنا شروع من الشارح في ضرب الأمثلة على **الأصل الثالث** من الأصول الخمسة التي تجيء فيها هاء السكت، وهو: الوقف على المشدد المبنيّ.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) قال في النشر: «فنصَّ على الوقف عليه بالهاء ليعقوب بكماله: أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني، والأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو بكر بن مهران عن روح وحده»، على أن ابن سوار وابن مهران لم يتعرضا لهذا النوع في كتبهما المطبوعة التي بين أيدينا. والقراءة ليعقوب بترك (هاء السكت) عند الوقف على المشدد المبنيّ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٣٥، وشرح منحة مولى البر ص (٩٠)).

لكن الأكثر عنه: ترك الهاء فيه(١).

قال المصنف(٢): «وكلا الوجهين ثابت عن يعقوب، والظاهر أن ذلك مقيد بما إذا كان بالياء، كما مثلنا به».

ونحو(٣)(٤):

﴿هُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧](٥).

و﴿لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧](٦).

و﴿فِيهِنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧](٧).

و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨](٨).

و﴿حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤](٩).

وخرج بقولنا: في ضمير جمع المؤنث؛ نحو: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١](١٠)؛ فإن النون وإن كانت مشددة إلا أنها ليست للنسوة، بل نون النسوة هنا؛ النون المخففة المدغمة فيها النون التي هي لام الفعل، كما نبه عليه النور الشبراملسي(١١).

---

(١) ينظر: النشر ٢/١٣٥.

(٢) ينظر: النشر ٢/١٣٥.

(٣) والقراءة ليعقوب بترك (هاء السكت) عند الوقف على نون النسوة الواقعة بعد هاء الغيبة، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٣٤، وشرح منحة مولى البر ص (٩٠)).

(٤) هنا شروع من الشارح في ضرب الأمثلة على **الأصل الرابع** من الأصول الخمسة التي تجيء فيها هاء السكت؛ وهو: الوقف على النون المشددة من جمع الأناث.

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [٦].

(١٠) في الأصل: (ولا تحزن)، وهو سبق قلم.

(١١) نصَّ على ذلك في الإتحاف ونسبه إليه، والنور الشبراملسيّ هو شيخ صاحب الإتحاف =

قال المصنف[١]: «وأطلقه ـ يعني الجمع المؤنث ـ بعضهم، وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد (هاءٍ) **[٢٢٥]** كما [مثَّلوا به][٢]، ولم أجد أحداً مثَّل بغير ذلك».

٣٦٢ـ ....وَالْبَعْضُ: نَقَلْ بِنَحْوِ: عَالَمِينَ، مُوفُونَ. وَقَلْ

(**وَالْبَعْضُ**)؛ أي: بعض أهل الأداء؛ كابن سوار في المستنير[٣]، وغيره[٤].

(**نَقَلْ**) وروى عن الإمام يعقوب.

الوقف (**بِـ**)ـهاء السكت[٥].

على: (**نَحْوِ**):

﴿**عَالَمِينَ**﴾)[٦] من قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢][٧].

و﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧][٨].

= ـ كما مرَّ من قبل في ترجمته ـ، ومن منهج الشارح في نقل تحقيقات هذا الإمام أنه مرة يسميه بـ(بعض المحققين)، وهو كثير، ومرة يصرح باسمه العلم ـ كما هنا ـ، وهو قليل. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٢٣).

(١) ينظر: النشر ٢/١٣٥.

(٢) هكذا في الأصل، ولكنَّ صاحب كتاب منهج ابن الجزري ذكر أن عبارة: (مثَّلوا به) تحريف، وأن الصحيح: (نقلوا) بدلاً من عبارة: (مثلوا به). (ينظر: منهج ابن الجزري ٢/١٤٩٠).

(٣) ينظر: المستنير ١/٥١١.

(٤) كابن مهران؛ حيث رواه عن رويس. (ينظر: النشر ٢/١٣٦، بتصرف يسير).

(٥) والقراءة ليعقوب بهاء السكت عند الوقف على جمع المذكر السالم وما أُلْحِق به سواء كان مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٣٦، وشرح منحة مولى البر ص (٨٩)).

(٦) هذا هو الأصل الخامس، من الأصول الخمسة التي تجيء فيها هاء السكت، وهو: الوقف على النون المفتوحة. (ينظر: النشر ٢/١٣٤).

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧][١].

ونحو: ﴿مُوفُونَ﴾ من قوله: ﴿وَٱلْمُوفُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

و﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥][٢].

و﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣][٣].

كذا مثَّل به ابن سوار[٤]، وظاهره شمول ذلك للأفعال.

والذي ذكره ابن مهران[٥]: تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية، لا[٦] نحو: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢][٧].

وهذا هو الذي صوبه المصنف، حيث قال[٨]: «والصواب تقييده ـ بالأسماء ـ عند من أجازه».

على أنَّه (قَلّ) الأخذ بذلك.

فإنَّ جمهور أهل الأداء: على عدم إثبات الهاء في هذا الفصل، وعليه العمل[٩].

٣٦٣ ـ وَوَيْلَتَى، وَحَسْرَتَى، وَأَسَفَى وَثَمَّ: غَرْ خُلْفًا......................

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) وقد ذكره ابن سوار في المستنير بصيغة التضعيف، حيث قال: «وَرُوِيَ عن يعقوب». (ينظر: المستنير ٥١١/١).

(٥) بما رواه عن هبة الله التمَّار، حيث قال ـ كما في النشر ـ: «ومذهب أبي الحسن بن أبي بكر ـ يعني شيخه ابن مقسم ـ أنَّ هاء السكت لا تثبت في الأفعال». (ينظر: النشر ١٣٦/٢).

(٦) قال صاحب منهج ابن الجزري: «لعل كلمة (لا) زائدة؛ لأن ابن الجزري نقل عن ابن مهران: (بما تعلمون)».

(٧) و﴿تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) ينظر: النشر ١٣٦/٢، بتصرف يسير.

(٩) ينظر: النشر ١٣٦/٢.

ووقف بهاء السكت على هذه الكلمات[1]:

﴿يَوَيْلَتَىٰ﴾ في المائدة[2].

و﴿يَحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

و﴿يَتَأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

و﴿ثَمَّ﴾ الظرف[3]، المفتوح [الثاء][4].

المرموز إليه بغين: (**غَرْ خُلْفًا**)؛ أي: رويس وحده بخلاف عنه.

فقطع له ابن مهران[5]، وغيره[6]: بإثبات هاء السكت فيها.

ورواه الآخرون عنه: بغير هاء، كالباقين[7].

والوجهان ـ كما قاله المصنف[8] ـ صحيحان عن رويس.

---

(١) بعد أن انتهى الشارح من بيان الأصول الخمسة ـ بحسب كلام الناظم في نظمه ـ التي تجيء فيها هاء السكت، شرع في بيان كلمات مخصوصة ـ ذكرها الناظم ـ تجيء فيها هاء السكت، وهي أربع كلمات. (ينظر: النشر ١٣٦/٢).

(٢) الآية: [٣١].

(٣) كما في سورة الشعراء: الآية [٦٤]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبطت في الأصل: (الفاء)، وهو سهو وتحريف، والصواب ما أثبته، وقد خرج بقول الشارح: (المفتوحة) المضمومة، وخرج بقوله: (الظرف) العاطفة، و(ثَمَّ) اسم يشار به إلى المكان البعيد، وهو ظرف لا يتصرف، ولا يتقدمه حرف التنبيه، إلحاقاً بذي اللام؛ وذلك بجامع البعد، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب؛ لأنه موضوع للبعيد فلا حاجة له بالكاف الدالة على البعد. (ينظر: مغني اللبيب ١٢٧/١ ـ ١٢٨).

(٥) ينظر: النشر ١٣٦/٢.

(٦) كأبي العز القلانسي، وصاحب الكنز. (ينظر: النشر ١٣٦/٢).

(٧) والقراءة ليعقوب بترك (هاء السكت) عند الوقف على هذه الكلمات الأربع، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٣٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٩٠)).

(٨) حيث قال في النشر: «والوجهان صحيحان عن رويس، بهما قرأتُ، وبهما آخذُ». (ينظر: النشر ١٣٦/٢).

وقوله: (**غَرْ**)؛ من الغيرة، فكأن المعنى: غر على هذا الخلاف الثابت كغيرة الرجل على أهله[1].

٣٦٣ ـ ....وَوَصْـلاً حَـذَفَـا[2]

٣٦٤ ـ سُلْطَانِيَـهْ، وَمَالِيَـهْ، وَمَاهِيَـهْ: فِي ظَـاهِـرٍ..............................

وأجمعوا على الوقف بهاء السكت وقفاً في سبع كلمات؛ للرسم.

(وَ)اختلفوا.

في إثباتها (**وَصْلاً**).

بيَّنها بقوله: (**حَذَفَا**) بألف الإطلاق لا التثنية؛ لئلا يكون على لغة: (أكلوني البراغيث)[3]، أي: حذف هاء:

﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩].

(وَ)﴿مَالِيَه﴾ [الحاقة: ٢٨].

كلاهما في الحاقة.

(وَ)﴿مَا هِيَهْ﴾ في القارعة[4].

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي ظَاهِرٍ**)؛ أي: حمزة، ويعقوب.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٦).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء، والذال؛ على البناء للفاعل: (**حَذَفَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الحاء، وكسر الذال؛ على البناء للمفعول: (**حُذِفَا**).

(٣) النحاة يطلقون على اللغة التي تجمع بين الفاعل الظاهر وعلامة التثنية أو الجمع في الفعل لغة: (أكلوني البراغيث)، ويطلقون عليها أيضا لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة). (ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/١).

(٤) الآية: [١٠].

فيقرآنها في الوصل:

(سُلْطَانِيْ خُذُوُهُ).

و(مَالِيْ هَلَكَ).

(وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْ نَارٌ).

قال ابن المصنف[1]: «قوله: (**فِي ظَاهِرِ**)؛ أي: وجه ظاهر من حيث إنها هاء السكت؛ فحقها الحذف وصلاً، والثبوت وقفاً».

٣٦٤ ـ ....كِـتَـابِيَـهْ، حِسَـابِيَـهْ:

٣٦٥ ـ ظَـــنَّ[2]...................... ....

وحَذَف هاء:

﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ معاً[3].

و﴿حِسَابِيَهۡ﴾[4].

في الحاقة ـ أيضاً ـ وصلاً.

الإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَنَّ**)؛ أي: يعقوب وحده.

قال ابن المصنف[5]: «أي: [عَلِمَ][6]، والظنُّ يكون بمعنى العلم؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٤٦]».

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٦).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء؛ على الإخبار: (**ظَنَّ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الظاء؛ على الأمر: (**ظُنَّ**).

(٣) الحاقة: [١٩، ٢٥].

(٤) الحاقة: [٢٠، ٢٦].

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٦).

(٦) في الأصل: (اعلم)؛ على الأمر، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٦)).

٣٦٥ ـ ....اقْتَدِهْ: شَفَا ظُبًى[(١)]. وَيَتَسَنْ: عَنْهُمْ. وَكَسْرَ[(٢)] (هَا) اقْتَدِ[(٣)]: كِسْ. وَاشْبِعَنْ[(٤)]:

٣٦٦ ـ مِنْ[(٥)] خُلْفَهُ[(٦)]................ ....

وحَذَف هاء **[٢٢٦]**: ﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾ في الأنعام[(٧)] ـ وصلاً ـ.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا ظُبًى**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، ويعقوب، بلا خلاف.

(**وَ**)كذا.

هاء ﴿**يَتَسَنْ**﴾؛ أي: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ وَٱنظُرۡ﴾ في البقرة[(٨)].

(**عَنْهُمْ**)؛ أي: عن أهل (**شَفَا ظُبًى**)، ـ في الوصل[(٩)] ـ.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ بالألف الممدودة: (**ظُبًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (**ظُبًى**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**كَسْرَ**)، والثاني: بضم الراء: (**كَسْرُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف الهاء: (**اقْتَدِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الاختيار في النسخ العتيقة ـ؛ بإثبات الهاء ساكنة: (**اقْتَدِهْ**)، وهو ضبط مرتبط بخلافهم في ضبط بعض الكلمات الآتية.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مقرونة بواو العطف بعدها همزة وصل، وسكون النون بلا تشديد: (**وَاشْبِعَنْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى، ـ وهو الاختيار في النسخ العتيقة ـ؛ مجردة من واو العطف، والهمزة في أولها همزة قطع، مع سكون النون: (**أَشْبِعَنْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**مِنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (**مِزْ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: فتح الفاء وضم الهاء: (**خُلْفَهُ**)، والثاني: بضم الفاء والهاء: (**خُلْفُهُ**)، والثالث: بكسر الهاء والفاء: (**خُلْفِهِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خُلْفَهُ**)، (**خُلْفُهُ**)، (**خُلْفِهِ**).

(٧) الآية: [٩٠].

(٨) الآية: [٢٥٩].

(٩) أي: وكذا ثبت عن المرموز إليهم بـ(**شَفَا ظُبًى**): حذف الهاء من كلمة: ﴿يَتَسَنَّهۡ﴾ وصلاً.

(**وَكَسْرَ "هَا" اقْتَدِ**) المذكور.

للإمام المرموز إليه بكاف: (**كِسْ**)؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه.

(**وَ**)لكن

(**اشْبِعَنْ**) كسر تلك الهاء.

لأحد راوييه المرموز إليه بميم: (**مِنْ خُلْفَهُ**)؛ أي: ابن ذكوان بخلاف عنه.

والوجه الآخر له: الاختلاس[1] ـ كهشام ـ.

والأول: رواية الأكثر عن ابن ذكوان[2].

والثاني: رواية زيد، عن الرملي، عن الصوري، عنه[3].

وذكرها في الحرز[4].

قال المصنف[5]: «ولا أعلمها وردت عنه من طريقه، ولا شك في صحتها عنه، لكنها عزيزة من طرق كتابنا».

قال ابنه: «قوله: (**شَفَا ظُبًا**)؛ مضاف ومضاف إليه، و(**شَفَا**)؛ كل حرف، و(**ظُبًا**)؛ أطراف السيوف وحدها، و(**كِسْ**)؛ من الكيس؛ وهو العقل والمعرفة، أي: كُنْ كيِّساً في معرفة وجه هذه القراءة، [ولا تقل

---

(١) والقراءة بوجه الاختلاس لابن ذكوان في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٤٢/١، وشرح منحة مولى البر ص (٩٠)).

(٢) قال في النشر: «وهو الذي في التيسير، والمفردات، والهادي، والهداية، والتبصرة، والتذكرة، والتجريد، والتلخيصين، والغايتين، والجامع، والمستنير، والكفاية الكبرى، وسائر الكتب إلا اليسير منها». (ينظر: النشر ١٤٢/٢).

(٣) نصَّ عليه أبو العز في الإرشاد، ومن تبعه على ذلك من الواسطيين؛ كابن مؤمن، والديواني، وغيرهما. (ينظر: النشر ١٣٦/٢).

(٤) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٦٥٣): «**وَمُدَّ بِخُلْفٍ مَاجَ**».

(٥) ينظر: النشر ١٤٢/٢.

كما قال من][1] لا كيس عنده: إنه غلط [على][2] ظن أنها هاء السكت فحقها السكون؛ فإنها لم تكن في قراءة الكسر كذلك، بل هاء كناية عن المصدر، وحَسُنَ إضماره بدلالة الفعل [عليه][3]، فالهاء[4] ضمير الاقتداء الذي دلَّ عليه: ﴿ٱقْتَدِهْ﴾»؛ [أو][5] ضمير الهدى، ـ كما في الإتحاف[6] ـ.

٣٦٦ـ ....أَيًّا بِـ: (أَيًّا) (مَا): غَفَلْ رِضًى. وَعَنْ كُلٍّ: كَمَا الرَّسْمُ[7] أَجَلْ

والقسم الثالث[8]: المقطوع رسماً.

وقد بينه بقوله:

(**"أَيًّا" بِـ"أَيًّا" "مَا"**)؛ أي: وقف على: ﴿أَيًّا﴾ فقط، دون: ﴿مَا﴾، من قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في الإسراء[9].

---

(١) ما بين المعكوفتين في الأصل: (ولا تكن كمن)، والتصويب من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٦)).

(٢) ما بين المعكوفتين في الأصل: (عن)، والتصويب من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٦)).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٦)).

(٤) هكذا في الأصل، وهي في شرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٣٨٢): (فإنها).

(٥) ما بين المعكوفتين في الأصل: (أي)، والصواب ما أثبته من الإتحاف؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٢).

(٦) ينظر: الإتحاف ٢/٢٢.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم: (**الرَّسْمِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الميم: (**الرَّسْمُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٨) من الأقسام المختلف فيها من الموقوف عليه من المرسوم.

(٩) الآية: [١١٠].

المرموز إليهم بقوله: (غَفَلْ[1] رِضًى[2])؛ أي: رويس، وحمزة، والكسائي. كذا ذكره الداني[3]، وغيره[4].

وذكروا ـ أيضاً ـ أن الوقف على: ﴿مَا﴾، دون: ﴿أَيًّا﴾؛ للباقين.

ولم يتعرض الأكثرون[5] لذكر ذلك؛ لا بوقف، ولا ابتداء.

فالأرجح الأصوب: جواز الوقف على كلٍّ من: ﴿أَيًّا﴾، و﴿مَا﴾، لجميع القراء[6]؛ اتباعاً للرسم، لكونها كلمتين انفصلتا رسماً.

---

(١) ومعنى قوله: (غَفَلْ)، من الغفلة، كما اختاره الشارح ـ في مفهوم كلامه ـ حيث قال: «وفي قوله: (غَفَلْ)؛ إيماء إلى ضعف تخصيصهم بالوقف على: ﴿أَيًّا﴾، و﴿مَا﴾»، بينما ذكر الشيخ أيمن سويد ـ في تحقيقه لمتن طيبة النشر ص (١٣٦) ـ «أنها اسمٌ، والْغَفَلْ؛ هو: السعة في العيش، ولكن الأصوب والأليق بسياق النظم وشرحه هو القول الأول»، وههنا يرد تساؤل عن مدى مناسبة استقلال بيان معاني النظم مجردة عن شرح النظم، من حيث إن الكلمة قد يكون لها عدة معاني، ولكن واحداً من تلك المعاني هو المراد، وذلك بقرينة السياق وكلام الشراح.

(٢) قال في صحاح اللغة (٣٤٥/١): «ورضيت عنه رِضًى؛ مقصور، وهو مصدر محض، والاسم؛ الرِضاءُ، ممدود»، وقال في مختار الصحاح (١٢٠/١): «ورضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي، ورضي عنه بالكسر رِضًى؛ مقصور مصدر محض، والاسم؛ الرضاء؛ ممدود».

(٣) ينظر: التيسير ص (٥٥).

(٤) كالطاهر بن غلبون، وأبي عبدالله بن شريح، وغيرهما. (ينظر: النشر ١٤٤/٢).

(٥) كالمهدوي، وابن سفيان، ومكي، وابن بليمة، وغيرهم من المغاربة، وكأبي معشر، والأهوازي، وأبي القاسم بن الفحام، وغيرهم من المصريين والشاميين، وكأبي بكر بن مجاهد، وابن مهران، وابن شيطا، وابن سوار، وابن فارس، وأبي العز، وأبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وغيرهم من سائر العراقيين، ثم قال في النشر: «وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراءة، وإذا لم يكن فيها خلاف فيجوز الوقف على كل من: ﴿أَيًّا﴾، ومن: ﴿مَا﴾؛ لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً، وهذا هو الأقرب إلى الصواب، وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نصٌّ بخلافه، وقد تتبعت نصوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة، ولاسيما في هذا الموضع». (ينظر: النشر ١٤٤/٢).

(٦) وهو الذي رجَّحه ابن الجزري، وقال: «وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نص بخلافه، وقد تتبعت نصوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة ولاسيما في هذا الموضع». (ينظر: النشر ١٤٤/٢).

وهذا مراد المصنف بقوله:

(**وَعَنْ كُلٍّ**)؛ أي: كلِّ القراء.

أنَّ الوقف (**كَمَا الرَّسْمُ**)؛ أي: باتباع رسم ذلك الذي عليه الجمهور.

(**أَجَلْ**)؛ أي: أعظم وأقوى مما تقدم عن الداني ومن معه[(١)].

وفي قوله: (**غَفَلْ**)؛ إيماء إلى ضعف تخصيصهم بالوقف على: ﴿أَيًّا﴾، و[﴿مَا﴾][(٢)].

قال [**٢٢٧**] في الإتحاف[(٣)]: «و﴿أَيًّا﴾ هنا شرطية منصوبة بمجزومها، وتنوينها عوض عن المضاف إليه؛ أي: أيُّ الأسماء[(٤)]، و﴿مَا﴾ مؤكدة؛ على حد قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾ [البقرة: ١١٥]، ولا يمكن رسمه موصولاً صورة؛ لأجل الألف، فيُحْتَمَلُ أن يكون موصولاً في المعنى، على حد: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾ [القصص: ٢٨]، وأن يكون مفصولاً كـ﴿وَحَيْثُ مَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، وهو الظاهر؛ للتنوين»[(٥)].

٣٦٧ ـ كَذَاكَ: وَيْكَأَنَّهُ، وَوَيْكَأَنْ. وَقِيلَ بِالْكَافِ: حَوَى. وَالْيَاءِ[(٦)]: رَنْ

---

(١) ينظر: شرح النويري ٣/٢٤٠، والإتحاف ٢/٣٢٧.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٧)).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٣٢٧.

(٤) في الأصل بعد قوله: (أيُّ الأسماء) كُتِبَ كلام في الهامش، ثم كُتِبَ عليه: (صح)، ولكنه كلام ممسوح بعض حروفه، غير واضح المعالم، وحيث إن هذا النصّ الذي نقله الشارح موجود بحروفه في شرح النويري وفي الإتحاف فقد رجعت إلى كلا الكتابين فلم أجد زيادة عن ما نقله الشارح هنا، وعليه فإن ما كتب في الهامش على أنه سقط فإنه ليس من أصل النصِّ المنقول، وإن أوهم أنه منه، والله أعلم. (ينظر: شرح النويري ٣/٣٤٠، والإتحاف ٢/٣٢٧).

(٥) والكلام بحروفه موجود في شرح النويري. (ينظر: شرح النويري ٣/٣٤٠).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بكسر الهمزة: (**وَالْيَاءِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الهمزة: (**وَالْيَاءَ**)؛ =

ثم أشار إلى **القسم الرابع**[1] بقوله: (**كَذَاكَ**) الأَجَلُّ[2].

هو الوقف على الرسم للكل في هذين الحرفين:

﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [٨٢].

و﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [٨٢].

في القصص.

فإن أكثر أهل الأداء لم يذكروا فيهما شيئاً، فالوقف عندهم ـ كما قاله المصنف[3] ـ على الكلمة بأسرها؛ لاتصالها رسماً إجماعاً، وهذا هو الأولى المختار في مذاهب الجميع[4]؛ اقتداءً بالجمهور، وأخذاً بالقياس الصحيح.

(**وَ**)قد ذكر جماعة خلاف ذلك[5].

لكنهم أتوا فيه بصيغة التمريض[6] وهو: (**قِيلَ**).

إن الوقف عليهما (**بَالْكَافِ**).

للمرموز إليه بحاء: (**حَوَى**[7])؛ أي: الإمام أبي عمرو البصري.

= والثالث: بضم الهمزة: (**وَالْيَاءُ**)، فصار في ضبط هذه اللفظة ثلاثة أوجه: (**وَالْيَاءُ**)؛ (**وَالْيَاءِ**)، (**وَالْيَاءَ**).

(١) قطع الموصول، وهو القسم الرابع من الأقسام المختلف فيها من الموقوف عليه من المرسوم.

(٢) والْأَوْلَى. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٨٧)، وشرح ابن الناظم ص (١٤٧)).

(٣) ينظر: النشر ١٥١/٢.

(٤) وهو الذي أجمعت على كتابته المصاحف. (ينظر: النشر ١٥١/٢).

(٥) وهذا الخلاف محكيٌّ عن أبي عمرو البصري، والكسائي: في التبصرة، والتيسير، والإرشاد، والكفاية، والمبهج، وغاية أبي العلاء، والهداية. (ينظر: النشر ١٥١/٢).

(٦) كما نصَّ عليه في التيسير. (ينظر: التيسير ص (٥٥)).

(٧) قال ابن الناظم: «(**حَوَى**)؛ جَمَعَ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٧)).

(وَ).

بـ(ـالْيَاءِ).

للإمام المرموز إليه براء: (رَنْ[١])؛ أي: الكسائي.

فالابتداء:

عند أبي عمرو: بالهمزة[٢].

وعند الكسائي: بالكاف[٣].

وهذا القول لم يجزم به أحدٌ سوى: ابن شريح[٤]، والشاطبي حيث قال في الحرز[٥]:

وَقِفْ وَيْكَأَنَّهْ وَيْكَأَنَّ بِرَسْمِهِ ... وَبِالْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَبِالْكَافِ حُلِّلَا

وقد عَلِمْتَ أنه خلاف القياس المختار في مذهب [الجميع[٦]][٧].

---

(١) قال ابن الناظم: «(رَنْ)؛ من الرنة، وهو الصوت». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٧)).

(٢) فيقف على: (وَيْكْ)، ثم يبدأ: (أَنَّ).

(٣) فيقف على: (وَيْ)، ثم يبدأ: (كَأَنَّ)، قال أبو حيان: «(وَيْ) عند الخليل وسيبويه اسم فعل، مثل: صَه، ومَه، ومعناها: أعجب، والكاف للتعليل، وقيل: (كَأَنَّ) للتشبيه». (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢٤٤).

(٤) ينظر: الكافي ص (١٥٨).

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٨٤).

(٦) في الأصل: (الجمع)، وهو تصحيف.

(٧) **والخلاصة**: أنَّ لأصحاب الكتب من أئمة القراءات ـ في ذكر هذين الموضعين في كتبهم ـ مذاهب:

١ ـ فمنهم من روى الوقف عليهما بصيغة الجزم: كالشاطبي في حرز الأماني، وابن شريح في الكافي.

٢ ـ ومنهم من رواه بصيغة التمريض: كما في التبصرة، والتيسير، والإرشاد، والكفاية، والمبهج، وغاية أبي العلاء، والهداية.

٣ ـ ومنهم من ساوى بين الوجهين في الوقف عليهما، لكنه رجح بعد ذلك الوقف فيهما؛ كأبي العلاء في غاية الاختصار.

٤ ـ ومنهم من لم يذكر شيئاً في الوقف على هاتين الكلمتين عن أبي عمرو ولا الكسائي، =

وسيأتي الكلام على:

﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥][1]، في موضعه.

وكذا: ﴿ءَالِ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠][2].

٣٦٨ـ وَمَالِ: سَالَ، الْكَهْفِ، فُرْقَانِ[3]، النِّسَا قِيلَ عَلَى (مَا): حَسْبُ خُلْفُهُ[4] رَسَا

= كابن سوار، وصاحبي التلخيصين، وصاحب العنوان، وصاحب التجريد، وابن فارس، وابن مهران، وغيرهم، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها.

٥ - ومنهم من ذكره لأحد الإمامين دون الآخر، قال في النشر: «وروى الوقف بالياء الحافظ الداني عن الكسائي من رواية الدوري نصًّا عن شيخه عبدالعزيز، وإليه أشار في التيسير، وقرأ بذلك عن الكسائي على شيخه أبي الفتح، وروى أبو الحسن بن غلبون ذلك عن الكسائي من رواية قتيبة، ولم يذكر عن أبي عمرو في ذلك شيئاً، وكذلك الداني لم يعول على الوقف على الكاف عن أبي عمرو في شيء من كتبه، وقال في التيسير (وَرُوِي) بصيغة التمريض، ولم يذكره في المفردات البتة، ورواه في جامعه وَجَادة عن ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو، والآخرين».

لكن القول الصحيح المختار ـ كما قرره في النشر ـ الوقف على الكلمة بأسرها؛ لاتصالها رسماً إجماعاً، وهذا هو الأولى في مذاهب الجميع؛ اقتداء بالجمهور، وأخذاً بالقياس الصحيح. (ينظر: النشر ٢/١٥١).

(١) قال ابن الجزري: «واختلفوا في: ﴿ألا **يَسْجُدُواْ**﴾؛ فقرأ أبو جعفر، والكسائي، ورويس، بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتداء: ﴿ألا **يَا**﴾، وابتدءوا: ﴿**اسْجُدُواْ**﴾؛ بهمزة مضمومة على الأمر، وقرأ الباقون: بتشديد اللام، و﴿**يَسْجُدُواْ**﴾ عندهم كلمة واحدة، مثل: ﴿أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء: ٣]، فلا يجوز القطع على شيء منهما». (ينظر: النشر ٢/٣٣٧).

(٢) قال في النشر: «واختلفوا في: ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]؛ فقرأ نافع، وابن عامر، ويعقوب: ﴿**آل ياسين**﴾؛ بفتح الهمزة، ومد وقطع اللام من الياء وحدها؛ مثل: ﴿ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٦]، وكذا رُسِمَت في جميع المصاحف، وقرأ الباقون: بكسر الهمزة، وإسكان اللام بعدها، ووصلها بالياء، كلمة واحدة في الحالين، وهي على قراءة هؤلاء لا يجوز قطعها فيوقف على اللام؛ لكونها من نفس الكلمة اتفاقاً، وذلك مما لا نعلم فيه خلافاً». (ينظر: النشر ٢/٣٦٠).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون: (**فُرْقَانِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ رضوان العقبي، حيث ضُبِطَتْ فيها؛ بنصب النون: (**فُرْقَانَ**).

(٤) ضُبِطَت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على معنى الخلاف: (**خُلْفُهُ**)، بينما ضبطت =

....

= في سائر النسخ الأخرى ـ وهو الاختيار في النسخ العتيقة ـ؛ على معنى الحفظ: (**حِفْظُهُ**).

وهذا الموضع من انفرادات الشارح ـ الترمسي ـ المعتبرة في ضبط المتن، وعليه: فقد اختلفت مقاصد الشراح باعتبار اختلافهم في ضبط هذه الكلمة، وذلك على النحو التالي: فعلى ضبط الشارح ـ أي الترمسي هنا ـ يكون المعنى: أنَّ الخلاف ثابت عن الكسائي في حال الوقف في هذه المواضع الأربعة؛ فيقف على: (ما) كأبي عمرو، أو يقف على: (اللام)؛ بينما أبو عمرو المرموز له بقوله: (**حَسْبُ**)، له حال الوقف على هذه المواضع الأربعة وجهاً واحدًا؛ وهو الوقف على: (ما) دون (اللام).

بينما يكون المعنى على ضبط الشرأَّح الآخرين: أن معنى قوله: (**حَسْبُ**)؛ أي: فقط، و(**حِفْظُهُ**)؛ رمز لأبي عمروٍ، فيكون المعنى: روى بعضُ أهل الأداء الوقف على (ما) فقط دون الوقف على (اللام)؛ لأبي عمرو، والكسائي، وعلى كلامهم هذا لا يوجد خُلْفٌ للكسائي في هذه الكلمات الأربع، بل هو كأبي عمرو، ليس له في الوقف على هذه الكلمات الأربع إلا وجه واحد؛ وهو الوقف على (ما) دون الوقف على (اللام)، وهو خلاف ما نصَّ عليه في النشر، حيث قال: «وأمَّا: ﴿مَا﴾ في المواضع الأربعة فنص على الخلاف فيه أيضاً: الجمهور من المغاربة، والمصريين، والشاميين، والعراقيين؛ كالداني، وابن الفحام، وأبي العز، وسبط الخياط، وابن سوار، والشاطبي، والحافظ أبي العلاء، وابن فارس، وابن شريح، وأبي معشر، فاتفق كلهم عن أبي عمرو على الوقف على: (ما)، واختلف بعضهم عن الكسائي؛ فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف عليها ـ أي على (ما)، أو على (اللام) بعدها: أبو عمرو الداني، وابن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، والآخرون منهم: اتفقوا عن الكسائي على الوقف على (ما)»، وقد وافق النويري في شرحه ما نصَّ عليه في النشر؛ لأنه ناقل عنه، لكنه لم يُنْزِلْ كلمات الناظم على ما ذكره في شرحه، مما يدل على أنه نقل عن النشر الخلاف في هذه المواضع الأربعة من غير مراعاة لاختياره في ضبط كلمات المتن في هذه المسألة، فصار منطوق شرح النويري يخالف ضبطه لهذه اللفظة من كلام الناظم.

والحاصل: أن الشارح ـ هنا ـ جعل كلمة: (**حَسْبُ**) رمز لأبي عمروٍ، وكلمة: (**خُلْفُهُ**)؛ عائدة على خلاف الكسائي الذي رُمِز له بـ(**رَسَا**)، بينما أجمعت الشروح الأخرى على أن كلمة (**حَسْبُ**) في النظم بمعنى: فقط؛ قال ابن الناظم ص (١٤٧) ـ وتبعه المنير السمنودي في شرحه (ل ٦٤/ب) ـ: «ولكن روى بعض أهل الأداء الوقف على (ما) فقط؛ يعنون: دون الوقف على (اللام)، عن أبي عمرو والكسائي»، وقال النويري: «ومعنى كلمة (حَسْبُ)؛ أن صاحب هذا القول أوجب الوقف على (ما) لمن ذُكِرَ، ومفهومه أن القول الأول لم يوجبه وإنما جوزه وجوز غيره»، بينما كلمة (حِفْظُهُ) =

ثم عاد المصنف إلى بيان بقية **القسم الثالث**[1].

فقال: (وَ)**اخْتُلِفَ** في الوقف على: ﴿مَالِ﴾ في أربعة مواضع:

٥ ـ ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ في (**سَأَلَ**[2]) سائل[3].

٦ ـ و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ في (**الْكَهْفِ**)[4].

٧ ـ و﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ في (**فُرْقَانِ**)[5].

٨ ـ ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ﴾ في (**النِّسَا**)[6].

فـ(**ـقِيْلَ**) إن الوقف في هذه الأربعة.

(**عَلَى "مَا"**) دون (اللام).

للإمام المرموز إليه بحاء: (**حَسْبُ**[7])؛ أي: أبي عمرو.

بلا خلاف عنه على هذا القول.

و(**خُلْفُهُ**)؛ أي: الوقف على: (ما) كأبي عمرو، أو على: (اللام).

للإمام المرموز إليه براء: (**رَسَا**[8])؛ أي: الكسائي.

= عندهم رمز لأبي عمرو، وعليه فإن ضبط الشارح هنا أقرب إلى وصف الخلاف الدائر بين القراء في هذه المواضع الأربعة من ضبط الشروح الأخرى، والله أعلم. (ينظر: النشر ٢/١٤٦، وشرح ابن الناظم ص (١٤٧)، وشرح النويري ٣/٢٤٥ ـ ٢٤٦، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٤/ب)، وشرح موسى جار الله ص (٨٧)).

(١) من الأقسام المختلف فيها من الموقوف عليه بالرسم، وهو: المقطوع رسماً.

(٢) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**سأل**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ كما في سائر النسخ الأخرى ـ؛ بالإبدال في الهمز: (**سال**).

(٣) الآية: [٣٦].

(٤) الآية: [٤٩].

(٥) الآية: [٧]، وفي الأصل كتبت مجردة من أل التعريف: [فرقان].

(٦) الآية: [٧٨].

(٧) ومعنى قوله: (**حَسْبُ**)؛ أي: كفاك، وحسبك به؛ أي: يكفيك مرادك.

(٨) ومعنى قوله: (**رَسَا**)؛ أي: ثبت ووقف واستقر.

والوجهان له ذكرهما الشاطبي[١]، وغيره[٢].

قال ابن القاصح[٣]: «وهذه الأربعة كُتِبَتْ في المصحف: ﴿مَالِ﴾، ﴿فَمَالِ﴾، بانفصال مما بعدها[٤]، فمن وقف على (ما) ابتدأ بـ(ـاللام) متصلة **[٢٢٨]** بما بعدها، ومن وقف على (اللام) ابتدأ بما بعدها من الأسماء»، ثم ذكر طرق[٥] قراءته كذلك.

لكن الأصح ـ كما في الاتحاف[٦] ـ وغيره[٧]: جواز الوقف على (ما) لجميع القراء؛ لأنها كلمة برأسها، منفصلة: لفظاً، وحكماً، [ورسماً][٨].

وهو ما اختاره المصنف[٩]، وأخذ به لهم.

وأمَّا (اللام) فيحتمل الوقف عليها؛ لانفصالها خطًّا، وهو الأظهر قياساً، ويحتمل أن لا يوقف عليها؛ من أجل كونها لام جر، وهي لا تقطع عما بعدها.

---

(١) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٣٨١):
وَمَالِ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَا وَسَالَ عَلَى مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتِّلَا

(٢) ينظر: الكافي ص (١٥٨).

(٣) ينظر: سراج القاري ص (١٣١).

(٤) هكذا في الأصل، وهي في سراج القاري المطبوع: «بانفصال اللام مما بعده». (ينظر: سراج القاري ص (١٣١)).

(٥) أي: أنَّ ابن القاصح أخذ بعد ذلك بسرد طرق قراءته في الوقف على كلمة: ﴿مَالِ﴾، فقال في سراج القاري: «وكذلك قرأت من طريق المبهج، والتذكرة، ونصَّ عليه صاحب المبهج في كتاب الاختيار، وابن غلبون في التذكرة، والصفراوي في كتاب الإعلان، ولم يذكر الناظم الابتداء تبعاً للتيسير». (ينظر: سراج القاري ص (١٣١)).

(٦) ينظر: الإتحاف ٣٢٧/١.

(٧) ينظر: النشر ١٤٦/١.

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الإتحاف، وأثبته من النشر ـ حيث نقل صاحب الإتحاف ـ، لتمام المعنى. (ينظر: النشر ١٤٦/١).

(٩) ينظر: النشر ١٤٦/١.

وعلى كلٍّ إذا وقف على (ما)؛ اضطراراً أو اختياراً، [أو على اللام][1] كذلك، فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى: ﴿لِهَٰذَا﴾، ولا: ﴿هَٰذَا﴾، فليتنبه[2].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣٢٧/١).

(٢) من قوله: «وأما اللام فيحتمل الوقف..الخ» إلى هنا موجود بحروفه في الإتحاف ٣٢٧/١.

والخلاصة: أنَّ مذاهب القراء في الوقف على: ﴿مَالِ﴾ في المواضع الأربعة كما في النشر (١٤٦/٢ ـ ١٤٧) على النحو التالي:

١ ـ نصَّ على الخلاف فيها: الجمهور من المغاربة، والمصريين، والشاميين، والعراقيين؛ كالدَّاني، وابن الفحام، وأبي العز، وسبط الخياط، وابن سوار، والشاطبي، والحافظ أبي العلاء، وابن فارس، وابن شريح، وأبي معشر، فاتفق هؤلاء كلهم عن أبي عمرو على الوقف على: (ما)، واختلف بعضهم عن الكسائي؛ فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف عليها، أو على (اللام) بعدها: أبو عمرو الداني، وابن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على الوقف على (ما).

٢ ـ فأبو عمرو جاء عنه بالنصِّ الوقف على: (ما) أبو عبدالرحمٰن وإبراهيم ابنا اليزيدي، وذلك لا يقتضي أن لا يوقف على (اللام)، ولم يأت من روايتي الدوري والسوسي نصٌّ، وأمَّا الكسائي فقد ثبت عنه الوقف على: (ما)، وعلى: (اللام)، من طريقين صحيحين.

٣ ـ اتفق هؤلاء ـ أي الذين نصُّوا على الخلاف لأبي عمرو والكسائي ـ على أن الباقين من الأئمة القراء ـ أي غير أبي عمرو والكسائي ـ يقفون على اللام، وقد نصَّ الداني على عدم النصِّ عنهم، سوى ما جاء عنهم من اتباعهم لرسم الخط عند الوقف، وأن ذلك يوجب ـ في مذهب من رُوِيَ عنه ـ أن يكون وقفه على (اللام)، لكن ابن الجزري ردَّ كلام الداني بقوله: «وفيما قاله آخراً نظر؛ فإنهم إذا كانوا يتبعون الخط في وقفهم فما المانع من أنهم يقفون أيضاً على (ما)، بل هو أولى وأحرى؛ لانفصالها لفظاً ورسماً».

٤ ـ أنَّ من المؤلفين من لم يذكرها ـ أي الوقف على هذه الكلمة ـ، ولا ذكروا فيها خلافاً عن أحد، ولا تعرضوا إليها؛ كأبي محمد مكي، وأبي علي بن بليمة، وأبي الطاهر بن خلف ـ صاحب العنوان ـ، وأبي الحسن بن غلبون، وأبي بكر بن مهران، وغيرهم.

٥ ـ القول الأصح المختار: جواز الوقف على (ما) لجميع القراء؛ لأنها كلمة برأسها، منفصلة: لفظاً، وحكماً، ورسماً، وأمَّا (اللام) فيحتمل الوقف عليها؛ لانفصالها خطًّا، وهو الأظهر قياساً، ويحتمل أن لا يوقف عليها؛ من أجل كونها لام جر، وهي لا تقطع عمَّا بعدها.

٦ ـ وعلى كلا الوجهين إذا وقف على (ما)؛ اضطراراً أو اختياراً، أو على اللام كذلك، =

٣٦٩ ـ (هَا) أَيُّهَ[(١)]**: الرَّحْمَنِ، نُورِ، الزُّخْرُفِ: كَمْ ضَمَّ**[(٢)]**. قِفْ رَجَا حِمًا: بِالْأَلِفِ**

واخْتُلِفَ وصلاً ووقفاً في: (**"هَا"** ﴿أَيُّهَا﴾) في ثلاثة مواضع:

١ ـ ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ في سورة (**الرَّحْمَنِ**)[(٣)].

٢ ـ ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ [جَمِيعًا][(٤)] أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ في سورة (**نُورِ**[(٥)]).

= فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى: ﴿لِهَٰذَا﴾، ولا: ﴿هَٰذَا﴾، وإنما يُبْتَدَأُ هكذا: ﴿مَالِ هَٰذَا﴾، ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾، والله أعلم.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف بعد الهاء: (**أَيُّهَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بحذف الألف: (**أَيُّهَ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَمَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّ الضاد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**).

وقد اضطرب ضبط المتن في شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي لهذه اللفظة؛ فضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح بالضم، وضُبِطَت في ثنايا الشرح بالفتح، وهو ـ أي ضَبْطُهَا بالفتح ـ ظاهر كلام النويري في شرحه حيث قال (٢٤٧/٣): «(**ضَمَّ**)؛ فعل ماض»، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح النويري بالضم، وأظنه من تصرف محقق الشرح ـ كما فعل في كثير من مواضع ضبط المتن ـ.

تنويه: من خلال تتبعي لتحقيق كثير من شروح المتون المتعلقة بعلم القراءات وجدتُ أن كثيراً من المحققين لهذه الشروح ـ إن لم يكن كلهم ـ يستقلون بضبطهم للمتن المشروح بمعزل عن مراد الشارح؛ بحيث يخالف ضبطهم للمتن ـ أحياناً كثيرة ـ كلام الشارح ومنطوقه، وهم يفعلون ذلك من دون تنويه أو إشارة إليه في مقدمة الدراسة التحقيق، فيوهم صنيعهم هذا أن ضبطهم للمتن المشروح هو مراد الناظم، وليس ذلك كذلك، مع أنه لايجوز لأي محقق أو دارس لكتاب من كتب العلم أن يخرج فيه عن مراد الشارح بكل تفاصيله ـ شرحاً أو متناً ـ إلا أن يتعذر عليه ـ أي على المحقق ـ ذلك؛ كأن يكون هناك طمس، أو مسح، أو سقط في الكتاب المحقَّق، أو نسيان أو وهم من المؤلف، أو يكون المتن الذي على هامش الشرح غير مشكول بالحركات، والشارح لم يضبط جميع الأبيات في سياق شرحه، فيجوز للمحقق أو الدارس أن يختار ضبطاً للمتن، وينوه على ذلك بكل وضوح في مقدمة التحقيق، ذاكراً المسوغات والمرجحات التي دعته لاختياره هذا الضبط دون غيره من الضبوطات والنسخ التي عُنيت بضبط المتن وتحقيقه.

(٣) الآية: [٣١].

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٥) الآية: [٣١].

٣ ـ و﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ في سورة (**الزُّخْرُفِ**[١]).

الإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**[٢])؛ أي: ابن عامر الشامي.

(**ضَمَّ**)؛ أي: قرأها ـ في الوصل ـ بضم الهاء.

اتباعاً لضمة الياء قبلها[٣].

والباقون: بفتحها.

على الأصل[٤].

و(**قِفْ**) عليها.

للمرموز إليهم بقوله: (**رَجَا**[٥] **حِمًا**[٦])؛ أي: الكسائي، وأبي عمرو، ويعقوب.

(**بِالْأَلِفِ**).

على الأصل[٧].

وللباقين ـ منهم ابن عامر ـ: بالإسكان.

للرسم.

---

(١) الآية: [٤٩].

(٢) ومعنى قوله: (**كَمْ**)؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(٣) ينظر: النشر ١/١٤٢.

(٤) ينظر: النشر ١/١٤٢.

(٥) قال ابن الناظم: «هو في الأصل ممدود، وقصر ضرورة»، وهو اسم معناه: الأمل، وقد يكون مقصوراً في الأصل ومعناه: الموضع والناحية، وقد يأتي فعلاً؛ بمعنى: أَمَّلَ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٧)، بتصرف يسير).

(٦) الـ(**حِمىَ**)؛ الممنوع من القرب منه، والتعرض له، قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٢): «ويجيء ممدودًا، ومعناه: المدافع عنه، يقال: حاميت عن فلان حماءً؛ أي: نائيت عنه ودافعت».

(٧) فهي لغة بني أسد، يضمون الهاء؛ على قاعدة اتباع الحركة للحركة، فقراءة ابن عامر اتَّبَعَ ـ في ضم الهاء فيها ـ الأثر، ووافق الرسم، والعربية. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٨٧)).

فإن هذه الثلاثة دون غيرها مرسومة كذلك في المصاحف(١).

قال في الرائية(٢):

وَأَيُّـهَ الْـمُـؤْمِـنُـونَ أَيُّـهَ الـثَّـقَـلَا نِ أَيُّهَ السَّاحِرُ احضُرْ كالنَّدَى سَحَرا

٣٧٠ ـ كَأَيِّنِ: النُّونُ. وَبِالْيَاءِ: حِمَا ....

ثم أشار إلى **القسم الخامس**(٣): وهو الحذف، فقال:

﴿**كَأَيِّنِ**﴾ حيث كان(٤).

[يُوقَفُ عليها بـ(**النُّونُ**)(٥) كما رُسِم(٦)](٧).

وهي(٨) في سبعة مواضع؛ في آل عمران(٩)، ويوسف(١٠)، وموضعي الحج(١١)، وفي العنكبوت(١٢)، والقتال(١٣)، والطلاق(١٤).

---

(١) قال النويري ٢٤٨/٣: «ورُسِمَتْ ـ أي هاء التنبيه ـ في هذه المواضع بلا ألف على لفظ الوصل، أو تنبيهاً على لغة الضمِّ».

(٢) ينظر: عقيلة أتراب القصائد ص (٥٠)، البيت رقم (١٤٢).

(٣) من الأقسام المختلف فيها من الموقوف عليه من المرسوم.

(٤) وجاء في القرآن الكريم.

(٥) وهذه النون إنما هي تنوين ثبت رسماً؛ من أجل احتمال قراءة ابن كثير، وأبي جعفر، حيث يقرآن بألف ممدودة بعد الكاف، وبعدها همزة مكسورة، وسيأتي بيان قراءتهما عند شرح الشارح للبيت رقم (٥٣٨) من المتن في سورة آل عمران. (ينظر: النشر ١٤٣/٢).

(٦) وذلك للقراء العشرة على هذه الكلمة حيث حلَّت، إلا من خصه الناظم بالذكر وهو مدلول (حِماً)؛ أي: أبا عمرو، ويعقوب؛ فإنهما يقفان بالياء، كما يأتي ذكره وبيانه. (ينظر: شرح النويري ٢٤٩/٣).

(٧) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (النون)، وما أثبته من الكلام قبل هذه اللفظة وبعدها ـ من شرح ابن الناظم ـ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٧)).

(٨) أي كلمة: (**كَأَيِّن**).

(٩) الآية: [١٤٦].

(١٠) الآية: [١٠٥].

(١١) الآيتين: [٤٥، ٤٨].

(١٢) الآية: [٦٠].

(١٣) الآية: [١٣].

(١٤) الآية: [٨].

(وَ)قد وقف عليها.

(بِالْيَاء) فقط، وحذف النون.

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(حِماً)**؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب.

تنبيهاً على الأصل، لأنها مركبة من (كاف) التشبيه، و(أيّ) المنونة، فلزم التنوين لأجل التركيب، وثبت[١] رسماً، ويحذف للوقف، وحدث فيها بالتركيب معنى (كم) الخبرية[٢].

والباقون: بالنون.

اتباعاً لصورة الرسم.

٣٧٠ ـ .... وَالْيَاءُ إِنْ تُحْذَفْ لِسَاكِنٍ: ظَمَا

٣٧١ ـ يُرِدْنِ، يُؤْتِ[٣]، يَقْضِ[٤]، تُغْنِ[٥]، الْوَادِ[٦] صَالِ، الْجَوَارِ، اخْشَوْنِ، نُنْجِ، هَادِ[٧]

---

(١) أي: التنوين.

(٢) ينظر: شرح النويري ٣/٢٤٩، وشرح ابن الناظم ص (١٤٧).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(يعطي)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح: **(يُؤْتِ)**، وهو الذي في جميع النسخ والشروح.

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ بإثبات الياء ـ: **(يَقْضِي)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ بحذف الياء ـ: **(يَقْضِ)**، وهو الذي في جميع النسخ والشروح.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء، وكسر الغين، وسكون النون: **(تُغِنْ)**، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وتقريب الطيبة، والنسخة الحديثة من ضبط المتن، وضبط الكلمة بهذا الوجه سبق قلم في هذه النسخ كلها، حيث يؤدي إلى كسر وزن البيت، كما أنه من المواضع القليلة التي فات ضبطها على نسخة الشيخ القاضي، مع دقة الشيخ ـ رحمه الله ـ وتتبعه للمتن حرفاً حرفاً من أوله إلى آخره، بينما ضُبطت هذه الكلمة في جميع النسخ الأخرى؛ بضم التاء، وسكون الغين، وكسر النون: **(تُغْنِ)**، وهو الصواب الصحيح: ﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥]، لأنه لا خلاف بين القراء أجمعين على حركات الحروف الثلاث، وإنما خلافهم في إثبات الياء من عدمه.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: **(الْوَادِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: **(الْوَادِي)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: **(هَادِ)**، =

(**وَالْيَاءُ**)؛ أي: وَقَفَ بالياء.

(**إِنْ تُحْذَفْ**)؛ أي: الياء رسماً.

(**لِـ**)ـأجل.

(**سَاكِنٍ**)، لا للتنوين.

الإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَمَا**[(١)])؛ أي: يعقوب.

وذلك **[٢٢٩]** أحد عشر حرفاً[(٢)]، في سبعة عشر موضعاً[(٣)]، بيَّنها في قوله:

١ - ﴿يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ في يس[(٤)].

٢ - ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ في البقرة[(٥)].

[﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦]][(٦)].

على قراءته[(٧)] بكسر التاء[(٨)].

= وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: (**هَادِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(١) ومعنى قوله: (**ظَمَا**)؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

(٢) وهو القِسْمُ الذي سمَّاه ابن الجزري بأنه: ما حُذِفَ لغير تنوين. (ينظر: النشر ١٣٩/٢).

(٣) وقد ذكر هذه المواضع السبعة عشر في النشر والتقريب، ثم قال في النشر: «وقد نصَّ على الجميع جملة وتفصيلاً أبو القاسم الهذلي، وأبو عمرو الداني»، كما نظم هذه الأوجه السبعة عشر الإمام الأبياري في البهجة السنية. (ينظر: النشر ١٣٨/٢، وتقريب النشر ص (٧٩ ـ ٨٠)).

(٤) الآية: [٢٣]، وسيأتي بيان قراءته في هذا الموضع عند شرح الشارح للبيت رقم (٥١٣) من المتن وذلك في سورة البقرة.

(٥) الآية: [٢٦٩].

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو تتمة الأمثلة السبعة عشر، وقد أثبته من النشر. (ينظر: النشر ١٣٨/١).

(٧) أي: الإمام يعقوب.

(٨) من كلمة: ﴿يُؤْتَ﴾.

٣ - و﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ في الأنعام[١].

٤ - ﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ في القمر[٢].

٥ - و﴿ٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ في طه[٣]، والنازعات[٤].

و﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ في سورته[٥].

و﴿ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ في القصص[٦].

٦ - و﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾ في الصافات[٧].

٧ - و﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ في الرحمن[٨].

و﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ في التكوير[٩].

٨ - و﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ﴾ في المائدة[١٠].

٩ - و﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في يونس[١١].

١٠ - و﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ﴾ في الحج[١٢].

---

(١) الآية: [٥٧]، ورُسِمَتْ في الأصل على قراءة يعقوب: (يقض)؛ بإسكان القاف وكسر الضاد معجمة؛ من القضاء، موافقة للنظم. (ينظر: التقريب ص (١٥٤)).

(٢) الآية: [٥].

(٣) الآية: [١٢].

(٤) الآية: [١٦].

(٥) أي: سورة النمل: الآية [١٨]، ورُسِمَتْ في الأصل بإثبات الياء: (وادي)، وقد أثبتها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

(٦) الآية: [٣٠].

(٧) الآية: [١٦٣].

(٨) الآية: [٢٤].

(٩) الآية: [١٦].

(١٠) الآية: [٣]، ورُسِمَتْ في الأصل مجردة من الواو: (اخشون)، وأثبتها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

(١١) الآية: [١٠٣].

(١٢) الآية: [٥٤]، ورُسِمَتْ في الأصل: (هاد)، وأثبتها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

و﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ في الروم[١].

١١ ـ و﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ في (ق)[٢]، ـ كما سيأتي[٣] ـ.

فهذه أحد عشر حرفاً[٤].

قال في التقريب[٥]: «وهذا ـ أي الوقف بالياء فيها ـ هو الصحيح عنه ـ أي يعقوب ـ في الجميع، وبه قرأت، وبه آخذ».

٣٧٢ ـ وَافَقَ وَادِ[٦] النَّمْلِ، هَادِ[٧] الرُّومِ: رُمْ. تَهْدِي[٨] بِهَا: فَوْزٌ. يُنَادِ[٩] قَافَ: دُمْ

٣٧٣ ـ خُلْفُهُمُوا[١٠] ....

---

(١) الآية: [٥٣].

(٢) الآية: [٤١]، والياء التي يثبتها يعقوب هي الياء الأولى: ﴿يُنَادِ﴾، ولابن كثير فيها خلف، وأما الياء الثانية: ﴿ٱلْمُنَادِ﴾؛ فيشاركه في إثباتها ابن كثير بلا خلف عنه ـ كما سيأتي ـ، ولم يقع بعدها ساكن تُحذف من أجله، كما قال في الطيبة: (**والْيَاءُ إِنْ تُحْذَف لِسَاكِنٍ ظَمَا**).

(٣) قال النويري في شرحه على الطيبة (٣/٢٥٢): «وإنما لم يذكرها هنا ـ أي مع المواضع التي ذكرها في البيتين السابقين ـ؛ لمشاركة غيره له فيها، فلذا ذكرها في الزوائد».

(٤) فهي أحد عشر حرفاً من حيث الذات، وسبعة عشر حرفاً من حيث العدد.

(٥) ينظر: التقريب ص (٧٩ ـ ٨٠).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**وَادِ**)، والثاني: ما انفرد به كلًّا من شرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيهما؛ بإثبات الياء: (**وَادِي**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**هَادِ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بإثبات الياء: (**هَادِيْ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بتاء الخطاب مع إثبات الياء: (**تَهْدِي**)، والثاني: بياء الغيبة مع إثبات الياء: (**يَهْدِي**)، والثالث: بتاء الخطاب مع حذف الياء: (**تَهْدِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**يُنَادِ**)، والثاني ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، فقد ضُبطت فيه؛ بإثبات الياء: (**يُنَادِي**).

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**خُلْفُهُمُوا**)، والثاني: (**بِخُلْفِهِمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ =

و(**وَافَقَـ**)ـهُ في حرف:

﴿وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ في سورته[1].

و﴿بِهَٰدِ ٱلۡعُمۡيِ﴾ في سورة الروم[2].

الإمام المرموز إليه براء: (**رُمْ**[3])؛ أي: الكسائي.

فإنه وقف عليهما بالياء ـ كيعقوب ـ.

ووافقه أيضاً في: ﴿تَهۡدِي﴾[4].

(**بِهَا**)؛ أي: في الروم[5].

الإمام المرموز إليه بفاء: (**فَوزٌ**[6])؛ أي: حمزة.

فإنه وقف عليه بالياء.

مع قراءته: ﴿تَهۡدِي﴾؛ كما تلفظ به المصنف.

والـ(**ـفَوزُ**)؛ هو: الظفر، والنجاة[7].

= فقد ضُبطت فيه؛ على الإفراد: (**بِخُلْفِهِ**)، وهي كذلك في المتن الذي على هامش النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في ثنايا النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي ـ كضبط الجماعة ـ؛ على الجمع: (**بِخُلْفِهِمْ**)، ولا يصح ضبطه بالإفراد؛ لمخالفته قراءة الأئمة الثلاثة، لأن الخلاف قد ورد عن الأئمة الثلاثة في الحروف المذكورة في هذا البيت، وهو الذي يدل عليه وجه الجمع، بينما ضبطها بالإفراد يوهم اقتصار الخلاف على ابن كثير، وهو غير صحيح.

(١) أي: سورة النمل: الآية [١٨]، ورُسِمَتْ في الأصل بإثبات الياء: (وادي).

(٢) الآية: [٥٣].

(٣) قال ابن الناظم: «(رُمْ)؛ أي: اقصد». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٨)).

(٤) هكذا رُسِمَتْ في الأصل؛ على قراءة حمزة؛ حيث يقرأ بتاء مفتوحة، وإسكان الهاء من غير ألف، ونصب: ﴿ٱلۡعُمۡيَ﴾.

(٥) الآية: [٥٣].

(٦) وقوله: (**فَوْزٍ**)؛ اسمٌ، مصدر فاز، يقال: أحرز فوزاً؛ يعني: أحرز نجاحاً أو ظفراً.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٨).

ووافقه في: (﴿يُنَادِ﴾ **قَافَ**)؛ أي: ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ الذي في سورة (ق[1]).

الإمام المرموز إليه بدال: (**دُمْ**[2])؛ أي: ابن كثير.

فإنه وقف على: ﴿يُنَادِ﴾؛ بالياء.

وقوله: (**خُلْفُهُمُوا**)؛ أي: الأئمة الثلاثة المذكورين في ذلك.

أمَّا الكسائي:

فالوقف له على: ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨].

بالياء: رواية الجمهور عنه[3].

وروى جماعة عنه: بلا ياء[4].

والوقف له على: ﴿بِهَـٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ [الروم: ٥٣].

بالياء في: الحرز[5]، وأصله[6]، وعليه أبو الحسن بن غلبون[7].

وبالحذف[8] عند: مكي[9]، وابن شريح[10]، وغيرهما[11]، وعليه جمهور العراقيين.

---

(١) الآية: [٤١].

(٢) قال ابن الناظم: «(**دُمْ**)؛ دعاءٌ للقارئ بالبقاء». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٨)).

(٣) وهو الذي قطع به الداني، وطاهر بن غلبون، وأبو القاسم الهذلي، وأبو عبدالله بن شريح، وأبو العباس المهدوي، وأبو عبدالله بن سفيان، وأبو علي بن بليمة، وغيرهم، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي. (ينظر: النشر ١٣٩/٢).

(٤) والقراءة للكسائي بحذف الياء وقفاً في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٣٩/١، وشرح منحة مولى البر ص (٩١)).

(٥) قال في حرز الأماني ص (٧٥)، البيت رقم (٩٤٢): «**وَبِالْيَا لِكُلٍّ قِفْ وَفِي الرُّومِ شَمْلَلَا**».

(٦) ينظر: التيسير ص (١٣٧).

(٧) ينظر: التذكرة ٥٨٩/٢.

(٨) والقراءة للكسائي بحذف الياء وقفاً في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٣٩/١، وشرح منحة مولى البر ص (٩١)).

(٩) ينظر: التبصرة ص (٢٩٤).

(١٠) ينظر: الكافي ص (١٥٦).

(١١) كابن الفحام، وابن سوار، والحافظ أبي العلاء، وغيرهم. (ينظر: النشر ١٤٠/٢).

وهما صحيحان عنه نصًّا وأداءً[(١)].

وأمَّا حمزة:

فالوقف له على: ﴿تَهۡدِى﴾:

بالياء: قطع به الداني في كتبه[(٢)]، والحافظ أبو العلاء[(٣)].

وبالحذف[(٤)]: ابن سوار[(٥)]، وغيره[(٦)].

ولا خلاف في الوقف على موضع النمل بالياء في القراءتين؛ موافقة للرسم[(٧)].

وأمَّا ابن كثير:

على: ﴿يُنَادِ﴾ [ق: ٤١] بالياء وقفاً.

فهو رواية الجمهور[(٨)]، وهو الأصح، وبه ورد النص[(٩)].

وروي عنه: الحذف[(١٠)].

---

(١) ينظر: النشر ١٤٠/٢.

(٢) ينظر: التيسير ص (١٣٧)، وجامع البيان ٣٢٨/٢.

(٣) ينظر: غاية الاختصار ٦٠٤/٢.

(٤) والقراءة لحمزة بحذف الياء وقفاً في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٣٩/١، وشرح منحة مولى البر ص (٩١)).

(٥) إلَّا أن نصَّ عبارته في المستنير: «قرأ حمزة: ﴿تَهۡدِى﴾؛ بتاء مفتوحة مع سكون الهاء، ﴿ٱلۡعُمۡىَ﴾؛ بنصب الياء، ويقف بالياء، وكذلك في الروم»، وقال في سورة الروم: «وكلهم وقف بغير ياء هنا؛ اتِّباعاً للأمام، غير يعقوب» (ينظر: المستنير ٣٤٦/٢، ٣٦٤، والنشر ١٤٠/٢).

(٦) كالمهدوي، وابن سفيان. (ينظر: النشر ١٤٠/٢).

(٧) ينظر: النشر ١٤٠/٢.

(٨) وبه قطع صاحب التجريد، والمبهج، وغاية الاختصار، والمستنير، والإرشاد، والكفاية، وابن فارس، وغيرهم، وهو الذي في التيسير. (ينظر: النشر ١٤٠/٢).

(٩) نصَّ على ذلك في النشر. (ينظر: النشر ١٤٠/٢).

(١٠) وهو الذي في التذكرة، والتبصرة، والهداية، والهادي، والكافي، وتلخيص العبارات، وغيرها من كتب المغاربة. (ينظر: النشر ١٤٠/٢).

والوجهان في: الحرز[١]، والجامع[٢]، وغيرهما[٣].

٣٧٣ ـ ....وَقِفْ بِـ: هَادٍ، [وَاقِ بِالْيَا لِـمَكٍّ[٤]، مَعَ وَالٍ، بَاقِ][٥]

(**وَقِفْ**) أيها القارئ مما حذفت فيه الياء للتنوين.

(**بِـ﴿هَادٍ﴾**) في خمسة؛ اثنان في الرعد[٦] [**٢٣٠**]، واثنان في الزمر[٧]، وواحد في الطَّوْل[٨].

و﴿وَاقٍ﴾؛ في موضعي الرعد[٩]، وموضع غافر[١٠].

(**بِالْيَا لِمَكٍّ**)؛ أي: الإمام ابن كثير بكماله.

(**مَعَ**):

﴿وَالٍ﴾ في الرعد[١١].

---

(١) قال في حرز الأماني، البيت رقم (١٠٤٥): «**وَبِالْيَا يُنَادِى قِفْ دَلِيلاً بِخُلْفِهِ**».

(٢) ينظر: جامع البيان ٢/٤١٩.

(٣) كالإعلان. (ينظر: النشر ٢/١٤٠).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الكاف مشددة، مع حذف الياء: (**لِمَكِّ**)، والثاني: بكسر الكاف مشددة، مع إثبات ياء ساكنة بعدها: (**لِمَكِّيْ**)، والثالث: بكسر الكاف مشددة مع التنوين، وحذف الياء: (**لِمَكٍّ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**لِمَكِّ**)، (**لِمَكِّيْ**)، (**لِمَكٍّ**).

(٥) حصل اضطراب في ضبط ما بين المعكوفتين بين المتن الذي على هامش الشرح وأصل الشرح، والنسخ الأخرى؛ فضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**بِالْيَا لِمَكٍّ مَعْ وَالٍ بَاقِ وَاقِ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح على الترتيب التالي: (**بِالْيَا لِمَكٍّ مَعْ وَالٍ بَاقِ**)، وهو الذي أثبته، بينما الترتيب والضبط الموجود في جميع النسخ هو: (**بِالْيَا لِمَكِّ مَعْ وَالٍ وَاقِ**)، فصار الخلاف بين شرح الترمسي والنسخ الأخرى دائر بين تقديم: (**بَاقِ**)، على (**وَاقِ**)، بينما في المتن الذي على هامش الشرح تحركت كلمة: (**بَاق**) من مكانها في المصراع الأول من البيت وصارت جزءاً من المصراع الثاني من البيت، كما بينته آنفاً.

(٦) الآيتين: [٧، ٣٣].

(٧) الآيتين: [٢٣، ٣٦].

(٨) الآية: [٣٣].

(٩) الآيتين: [٣٤، ٣٧].

(١٠) الآية: [٣١].

(١١) الآية: [١١].

و﴿بَاقٍ﴾ في النحل[١].

فهذه أربع كلمات، في عشرة مواضع، وقف عليها ابن كثير: بالياء.

قال ابن المصنف[٢]: (وإنما أعاد الترجمة في [الوقف][٣]؛ لئلا يتوهم أن ذلك مما وافق فيه ابن كثير يعقوب، فلذلك استأنف».

والله سبحانه وتعالى أعلم[٤]



---

(١) الآية: [٩٦].

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٨).

(٣) في الأصل ضُبِطَتْ مجردة من أل التعريف: (وقف)، والتصويب من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٨)).

(٤) ينظر: النشر ١٢٨/٢ ـ ١٦١، وتقريب النشر ص (٧٨ ـ ٨١)، وشرح الطيبة للنويري ٢٥٦/٣ ـ ٢٩٤، وشرح ابن الناظم ص (١٤٣ ـ ١٤٨)، والإتحاف ٣١٩/١ ـ ٣٣١، وشرح المنير السمنودي (٦٣/أ ـ ٦٥/أ).



سلسلة مطبوعات مجمع القراء بمكة المكرمة (١)

غنية الطلبة بشرح الطيبة

لمحمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الجاوي ثم المكي
(ت: ١٣٣٨هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الله بن محمد بن سليمان الجار الله
مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف



المجلد الثالث



المركز الخيري لتعليم القرآن الكريم وعلومه
بالمدينة المنورة

دار التدمرية

سلسلة كتب المقارئ القرآنية (٦)

بَابُ مَذَاهِبِهِمْ ـ أَي الْقُرَّاءُ ـ فِي يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ[1]

من حيث الفتح والإسكان فيها.

وهما لغتان شائعتان في القرآن العزيز، وكلام العرب.

والإسكان فيها هو الأصل الأول[2]؛ لأنها مبنية، والأصل في البناء هو السكون[3].

والفتح أصل ثان؛ لأنه اسم على حرف[4] غير مرفوع، فَقَوِيَ بالحركة، وكانت فتحةً للتخفيف[5].

٣٧٤ ـ لَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ (يَا)[6] الْمُضَافِ بَلْ هِيَ فِي الْوَضْعِ كَـ: (هَا) وَكَافِ

ولما توقفت معرفتها[7] على معرفة العربية؛ ذكر لها ضابطاً يَهْدِي إليها، فقال:

(**لَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ**)، ولا من نفس أصول الكلمة.

---

(١) قال النويري: «استغنى الناظم بذكرها هنا عنه في آخر السور». (ينظر: شرح الطيبة ٣/٢٦١).
(٢) وهو رأي الكوفيين. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢٥٥).
(٣) وتُسْتثْقل حركة حرف العلة وإن خفَّت. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢٥٥).
(٤) واحد. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢٥٥).
(٥) من قوله: «والاسكان فيها» إلى هنا، من كلام الجعبري في كنز المعاني، نقله عنه صاحب اللطائف، وصاحب الإتحاف، وعنه نقل الشارح. (ينظر: كنز المعاني ١٢٤/ب، ولطائف الإشارات ٣/١٢٥٥، والإتحاف ١/٣٣٣).
(٦) في الأصل بالباء الموحدة، والصواب ما أثبته.
(٧) ينظر: الإتحاف ١/٣٣٣.

(**"يَا" الْمُضَافِ**)؛ أي: الياء المسماة بياء الإضافة.

فهي ياء زائدة، آخر الكلمة، وتتصل بالاسم، والفعل، والحرف.

وهي مع الاسم مجرورة المحل، نحو:

﴿نَفْسِى﴾ [المائدة: ٢٥][1].

﴿ذِكْرِى﴾ [الكهف: ١٠١][2].

ومع الفعل منصوبة[3]، نحو:

﴿فَطَرَنِىٓ﴾ [هود: ٥١][4].

﴿لَيَحْزُنُنِىٓ﴾ [يوسف: ١٣].

ومع الحرف منصوبة، ومجرورة[5]، نحو:

﴿أَنِّىٓ﴾ [البقرة: ٢٢٣][6].

و﴿لِى﴾ [البقرة: ١٥٢][7].

وقد أطلق أئمة هذا الفن تلك التسمية عليها تجوزاً، مع مجيئها منصوبة المحل غير مضاف إليها، كما ترى[8].

ثم زاد في بيانها فقال:

(**بَلْ هِيَ**)؛ أي: ياء الإضافة.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٣) المحل.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وذلك بحسب عمل الحرف. (ينظر: لطائف الإشارات ١٢٥٤/٣).
(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٨) ينظر: النشر ١٦١/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٤٩)، وشرح النويري ٢٥٦/٣، والإتحاف ٣٣٣/١.

(فِي الْوَضْعِ كَـ(هَا) وَكَافِ)؛ أي: كهاء الضمير، وكَافِهِ.

فكل كلمة وليتها الياء المذكورة، واتصلت بها، صح أن الهاء[١] والكاف[٢] أن تلياها، وتتصلا بها.

فتقول في: نفسي، وفطرني؛ نفسه، ونفسك، وفطره، وفطرك.

وفي: إنِّي، ولي؛ إنَّه، [وإنَّك][٣]، وله، ولك[٤].

وقد خرج عن ذلك[٥]، نحو:

﴿ٱلدَّاعِيَ﴾ [طه: ١٠٨][٦].

و﴿أَنۡ يَهۡدِيَنِي﴾ [النمل: ٤١].

و﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ﴾ [الأنبياء: ٩][٧].

و﴿أَلۡقَىٰٓ﴾ [النساء: ٩٤][٨].

و﴿أَوۡحَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٩][٩].

وجملة ما في القرآن من ياءات الإضافة: سبعمائة وست وتسعون ياء[١٠].

---

(١) أي: هاء الغائب. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢٥٤).
(٢) أي: كاف الخطاب. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢٥٤).
(٣) ما بين المعكوفتين في الأصل مجردة من الواو: (إنك)، وقد أثبتُّ الواو محاكاة لمنهج الشارح في نظائره.
(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٩)، والإتحاف ١/٣٣٣.
(٥) حيث لايصح مكان الياء في جميع الأمثلة التي سيذكرها ـ ونظائرها ـ هاء ولا كاف. (ينظر: لطائف الإشارات ٣/١٢٥٤).
(٦) وسورة القمر: الآية [٨].
(٧) والموضع الثاني من السورة نفسها: الآية [١١١].
(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١٠) وقد وقع في شرح المنير السمنودي أنَّ جملة ما في القرآن من ياءات الإضافة: ستمائة وست وستون ياء، وهو وهم وسبق قلم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٤٩)، وشرح المنير السمنودي (٦٥/ب)).

وهي في ذلك على ثلاثة أضرب(١):

الأول: ما أُجْمِع على إسكانه؛ لمجيئه على الأصل الأول(٢)، وهو الأكثر؛ نحو:

﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ [البقرة: ٣٠].

﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة: ١٥٢].

﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧](٣).

﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: ٣٦](٤).

وجملته: خمسمائة وست وستون.

الضرب الثاني: ما أُجْمِعَ على فتحه **[٢٣١]**؛ لموجب(٥):

---

(١) ينظر: النشر ٢/١٦١ ـ ١٦٢، وشرح ابن الناظم ص (١٤٩)، وشرح النويري ٣/٢٥٧ ـ ٢٥٨، والإتحاف ١/٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٢) وهو الإسكان، باعتبار ما قدَّمه من التوطئة من أن الإسكان في الياء هو الأول؛ لأنها مبنية، والأصل في البناء هو السكون، وأن الفتح في الياء هو الأصل الثان. (ينظر: النشر ٢/١٦١ ـ ١٦٢، وشرح ابن الناظم ص (١٤٩)، وشرح النويري ٣/٢٥٧ ـ ٢٥٨، والإتحاف ١/٣٣٣).

(٣) والموضع الأخر من السورة نفسها: الآية [١٢٢].

(٤) في الأصل: (فمن اتبعني)، وهو سبق قلم.

(٥) وهذا الموجب ـ كما بينه الشارح في سياق كلامه ـ إمَّا أن يكون قبل الياء ساكن؛ وهو الألف والياء، وإمَّا أن يكون بعد الياء ساكن؛ وذلك كـ(لام) التعريف وشبهه، فعدد الياءات التي وقع قبلها ألف ساكن؛ ست كلمات في ثمانية مواضع، وعدد الياءات التي وقع قبلها ياء؛ تسع كلمات في اثنين وسبعين موضعاً، وعدد الياءات التي وقع بعدها ساكن؛ (لام) تعريف وشبهه، إحدى عشر كلمة في ثمانية عشر موضعاً، فأصبح مجموع الياءات في الضرب الثاني ـ من أنواع ياءات الإضافة ـ وهو الضرب المجمع على فتحه: ست وعشرون كلمة، في ثمانية وتسعين موضعاً، لكن قال في شرح ابن الناظم ما نصُّهُ: «الثاني: ما أُجْمع على فتحه وذلك لموجب؛ إما أن يكون بعده ساكن، أو قبله، نحو: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩]، ﴿وَإِيَّايَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وهو ثمانية عشر موضعاً»، فجعل عدد ياءات النوع المجمع على فتحه لموجب ثمانية عشر موضعاً، وهو ـ ولا شك ـ سبق قلم، وقد تبعه على هذا الوهم محققا شرحه، =

إمَّا أن يكون بعدها ساكن؛ لام تعريف، أو شبهه[1]، ووقع في إحدى عشرة كلمة، في ثمانية عشر موضعاً؛ نحو:

﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ﴾ [البقرة: ٤٠][2].

و﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩][3].

﴿بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

أو يكون قبلها:

ألفٌ، نحو: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨][4].

ووقع في ست كلمات[5].

أو ياءٌ، نحو:

﴿إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥][6].

و﴿عَلَيَّ﴾ [النساء: ٧٢][7].

ووقع في تسع[8].

= فلم يعلقا عليه بشيء، وكذا كل من نقل عنه؛ كالمنير السمنودي، وصاحب تقريب الطيبة، وغيرهما. (ينظر: النشر ١٦٢/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٤٩)، وشرح النويري ٢٥٨/٣، والإتحاف ٣٣٤/١، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٥/ب)، وتقريب الطيبة ص (١٧٣)).

(١) فراراً من التقاء الساكنين، وشبه لام التعريف: لام: (التي)؛ لأنها زائدة لازمة، ولكنها تشبه لام التعريف صورة. (ينظر: لطائف الإشارات ١٥٥/٣).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وسورة الزمر: الآية [٣٨].

(٤) وسورة طه: الآية [١٢٣].

(٥) في ثمانية مواضع. (ينظر: النشر ١٦٢/٢، وشرح النويري ٢٥٨/٣).

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٨) أي: تسع كلمات في اثنين وسبعين موضعاً، وعليه فإن جملة الضربين المجمع عليهما ستمائة وأربع وستون آية. (ينظر: النشر ١٦٢/٢، وشرح النويري ٢٥٨/٣).

الضرب الثالث: ما اخْتُلِفَ في إسكانه وفتحه، وهي مائتا ياء وثنتا[(١)] عشرة ياء[(٢)].

والكلام فيه على ستة أنواع؛ باعتبار ما بعدها[(٣)]؛ لأنه إمَّا:

١ ـ همز.

٢ ـ أو غيره.

والهمز؛ إمَّا:

١ ـ قطع؛ وهو ثلاثة[(٤)]، باعتبار حركته.

٢ ـ أو وصل، مصاحب للام[(٥)]، أو مجرد عنها[(٦)].

---

(١) هكذا رُسِمَتْ في الأصل؛ مجردة من همزة الوصل، وهي في باقي الكتب: (واثنتا)؛ أي: بهمزة الوصل. (ينظر: النشر ١٦٢/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٤٩)، وشرح النويري ٢٥٨/٣، والإتحاف ٣٣٤/١).

(٢) وقد عدَّها الداني وغيره من المحققين (أربع عشرة)؛ فزاد اثنتين؛ وهما: قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [النمل: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧]، وزاد آخرون ثنتين آخرين؛ وهما: قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣]، ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٢٣]، قال في النشر: «وذِكْرُ هذه الأربع في باب الزوائد أولى؛ لحذفها في الرسم، وإن كان لها تعلق بهذا الباب من حيث فتحها وإسكانها، ولذلك ذكرتُها ثمَّ»، أمَّا قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، فقد ذكرها ابن الجزري في ياءات الإضافة تبعاً للشاطبي وغيره؛ وذلك ـ كما ذكر في النشر ـ؛ لأن المصاحف لم تجتمع على حذفها. (ينظر: النشر ١٦٣/٢).

(٣) وتنقسم باعتبار طرفيها إلى أربعة أقسام؛ بين ساكنين؛ نحو: ﴿وَإِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٤٨]، ومتحركين؛ نحو: ﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وساكن فمتحرك؛ نحو: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وعكسه؛ نحو: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [إبرهيم: ٣١]. (ينظر: شرح النويري ٢٦١/٣).

(٤) مفتوحة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّيَ إِذًا﴾ [هود: ٣١]، ومضمومة، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِّيَ أُوفِي﴾ [يوسف: ٥٩]. (ينظر: لطائف الإشارات ١٢٥٦/٣).

(٥) نحو: ﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣]. (ينظر: لطائف الإشارات ١٢٥٦/٣).

(٦) نحو: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]. (ينظر: لطائف الإشارات ١٢٥٦/٣).

٣٧٥ ـ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ بِهَمْزٍ انْفَتَحْ ....

فالنوع الأول(١) ما ذكره بقوله:

(**تِسْعٌ وَتِسْعُونَ**) كلمة من المختلف فيها.

(**بِهَمْزٍ انْفَتَحْ**)؛ أي: وقع بعدها همز منفتح، نحو:

﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [البقرة: ٣٠](٢).

﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢].

فأصْلُ: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر: فتحهنَّ.

وأصْل **الباقين**: إسكانهنّ(٣).

٣٧٥ ـ .... ذَرُونِ(٤): الَاصْبَهَانِي(٥) مَعْ مَـكٍّ(٦) فَتَحْ

إلَّا أنهم اختلفوا في: خمسة وثلاثين موضعاً؛ قدَّم منها أربعاً وعشرين، حسبما ذكره بقوله:

(**ذَرُونِ**)؛ أي: قرأ بفتح: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ﴾ في غافر(٧).

---

(١) وهي الياءات التي بعدها همزة مفتوحة، عدَّها كاملة في النشر، واللطائف، وغيرهما. (ينظر: النشر ٢/١٦٤، ولطائف الإشارات ٣/١٢٧ ـ ١٢٩، والإتحاف ١/٣٣٤).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) ينظر: النشر ٢/١٦٤، وشرح النويري ٣/٢٦٣.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**ذَرُونِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: (**ذَرُونِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ والشروح في ضبط هذه الكلمة؛ وخلافهم دائر بين كسر همزة القطع ـ كما في النسخة التي عليها خط الناظم ـ وفتحها، وبين كسر الباء ـ كما في شرح موسى جار الله ـ وفتحها، وبين التحقيق في الهمز والنقل، وبين إثبات الياء وحذفها، وقد فصلت ذلك مراراً بما يغني عن إعادته هنا.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الكاف مشددة مع التنوين، مع حذف ياء النسبة: (**مَكٍّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الكاف مشددة، بعدها ياء النسبة: (**مَكِّيْ**).

(٧) الآية: [٢٦].

(**الَاصْبَهَانِي**) عن ورش.

(**مَعْ مَكٍّ**)؛ أي: الإمام ابن كثير المكي.

فكلٌّ منهما (**فَتَحْ**) ذلك.

والباقون: بالإسكان

٣٧٦ـ وَاجْعَلْ لِيَا[١]، ضَيْفِي، دُونِ[٢]، يَسِّرْ لِي، وَلِي يُوسُفَ، إِنِّي أَوَّلَاهَا: حَلِّلِ[٣]

٣٧٧ ـ مَدًّا.................................. ....

وثمان ياءات؛ من ذلك:

﴿ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗ﴾ في آل عمران[٤]، ومريم[٥].

و﴿ضَيۡفِيٓ أَلَيۡسَ﴾ في هود[٦].

و﴿**دُوْنِ**﴾؛ أي: ﴿مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ في الكهف[٧].

---

(١) ضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح: (**لِيَا**)، وضُبِطَت بلام مكسورة: (**لِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي، ونسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبِطَت في أصل شرح الترمسي ـ هنا ـ؛ باللام مخففة وياء ساكنة بعدها: (**لِيْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وانفرد شيخنا المحقق تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، بضبط حركة اللام مكسورة مع التشديد: (**لِّيْ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**لِيَا**)، (**لِ**)، (**لِيْ**)، (**لِّيْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بحذف الياء: (**دُونِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بإثبات الياء: (**دُونِي**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح النون ولا ياء بعدها: (**دُونَ**)، ولا يصح، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**دُونِ**)، (**دُونِي**)، (**دُونَ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**حَلِّلِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بإثبات الياء: (**حَلِّلِي**).

(٤) الآية: [٤١]، وهو الموضع الأول.

(٥) الآية: [١٠]، وهو الموضع الثاني.

(٦) الآية: [٧٨].

(٧) الآية: [١٠٢]، ورُسِمَتْ في الأصل: (ومن دوني)، بزيادة (واو) وهو خطأ.

﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي﴾ في طه[1].

و﴿يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ في يوسف[2].

و﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ﴾[3].

و﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ﴾[4].

وهذا معنى قوله: **(أَوَّلَاهَا)**؛ أي: سورة يوسف[5].

واحترز بها[6] عن ثلاث فيها:

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ﴾ [٤٣].

﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ [٦٩].

﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [٩٦].

فسيأتي الاختلاف فيها على وجه آخر.

وتلك الثمان فتحهن الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(حَلِّلِ)**[7] **(مَدًا)**[8]؛ أي: أبو عمرو، ونافع، وأبو جعفر.

وخرج ابن كثير عن أصله؛ فقرأهن: بالإسكان - **كالباقين** -.

---

(١) الآية: [٢٦].

(٢) الآية: [٨٠].

(٣) الآية: [٣٦].

(٤) الآية: [٣٦].

(٥) الآية: [٣٦].

(٦) أي: بقوله: **(أَوَّلَاهَا)**. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٠)، وشرح المنير السمنودي ٦٥/ب).

(٧) قال ابن الناظم: «أي: أَبِحْهُ، يعني أجز قراءته بالفتح؛ وذلك أنها لما كانت مخصوصة دون الباقي ناسب ذلك». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٠)).

(٨) ومعناه في الأصل؛ الغاية، والنهاية، ومنه حديث: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوتِ الْمُؤَذِّنِ إِنْسٌ وَلَا جِنٌّ وَلَا شَيءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَومَ الْقِيَامَةِ»، وقد تصرفت هذه الكلمة في كلام الناظم على أوجه عديدة؛ فمرة تُلفظ: (مَدَا)، ومرة تلفظ: (مَدَاه)، وهي في كل استعمالتها رمز للإمامين الجليلين؛ أبي جعفر ونافع.

٣٧٧ ـ ....وَهُمْ وَالْبَزِّ[١]: لَكِنِّي أَرَى تَحْتِيَ، مَعْ إِنِّي أَرَاكُمْ...........

(**وَهُمْ**)؛ أي: أبو عمرو، ونافع، وأبو جعفر.

(**وَ**)معهم.

(**الْبَزِّ**) عن ابن كثير.

فتحوا ثلاثة ياءات:

﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ﴾ في هود[٢]، والأحقاف[٣].

و﴿مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ في الزخرف[٤].

(**مَعْ**).

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكُم﴾ في هود[٥] ـ أيضاً ـ.

وقنبل قرأهنَّ: بالإسكان ـ **كالباقين** ـ.

٣٧٧ ـ ....وَدَرَى[٦]:

٣٧٨ ـ ادْعُونِيَ[٧]، اذْكُرُونِ[٨]....... ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**وَالْبَزِّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: (**وَالْبَزِّيْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) الآية: [٢٩].

(٣) الآية: [٢٣].

(٤) الآية: [٥١].

(٥) الآية: [٨٤].

(٦) ضُبطت في الأصل: (وروى) وهو تصحيف.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالابتداء بهمزة وصل، مع إثبات الياء ساكنة: (**ادْعُونِي**)، والثاني: بالابتداء بهمزة وصل، وبحذف الياء: (**ادْعُونِ**)، والثالث: بالابتداء بهمزة قطع، وبحذف الياء: (**أُدْعُونِ**)، والرابع: بالابتداء بهمزة قطع، مع إثبات الياء مفتوحة: (**أُدْعُونِيَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والاختلاف في ضبط هذه الكلمة مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها، فصار في هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**أُدْعُونِيَ**)، (**أُدْعُونِ**)، (**ادْعُونِ**)، (**ادْعُونِي**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: مجردة من واو العطف، =

(وَ)الإمام.

المرموز إليه بدال: (**دَرَى**)[1]؛ أي: ابن كثير ـ بكماله ـ وحده.

قرأ بفتح:

﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ في غافر[2].

و﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ في البقرة[3].

والباقون: [بالإسكان][4] فيهما.

٣٧٨ ـ ....ثُـمَّ الْـمَـدَنِـي وَالْـمَـكِّ قُـلْ: حَشَـرْتَنِي، يَـحْزُنُـنِي

٣٧٩ ـ مَعْ تَأْمُرُونِي، تَعِدَانِنِي[5]........... ....

= والابتداء بهمزة وصل، مع حذف الياء: (**اذْكُرُونِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: مجردة من واو العطف، والابتداء بهمزة قطع، مع حذف الياء: (**أُذْكُرُونِ**)، والثالث: مقرونة بواو العطف، ثم همزة وصل بعدها، مع حذف الياء: (**واذْكُرُونِ**)، والرابع: مقرونة بواو العطف، ثم همزة وصل بعدها، مع إثبات الياء: (**وَاذْكُرُونِي**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**وَاذْكُرُونِي**)، (**واذْكُرُونِ**)، (**أُذْكُرُونِ**)، (**اذْكُرُونِ**).

(١) قال ابن الناظم: «أي: عَلِمَ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٠)).

(٢) الآية: [٦٠].

(٣) الآية: [١٥٢]، وقد كُتِبَتْ في الأصل مجردة من حرف الفاء: (اذكروني)، وأثبتُّها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (السكون)، ثم كُتِبَ في الهامش: [الإسكان]، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بنونين مكسورتين، بعدها ياء ساكنة: (**تَعِدَانِنِي**)، والثاني: بنون واحدة بدل النونين، بعدها ياء ساكنة: (**تَعِدَانِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وقد حكى الشيخ أيمن سويد إجماع النسخ الخمس من متن الطيبة ـ التي راجع عليها المتن ـ على هذا الضبط، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه: بنون مكسورة، بعدها ياء مفتوحة: (**تَعِدَانِيَ**)، والرابع: ـ ضبط الجمهور ـ: بنونين؛ الأولى مكسورة، والثانية ساكنة، مع حذف الياء بعد النون الساكنة: (**تَعِدَانِنْ**)، وهي كذلك في شرح النويري، لكنها ضُبطت بكسر النونين معاً: (**تَعِدَانِنِ**)، وأظنه تصحيف؛ لانكسار وزن البيت، =

(**ثُمَّ الْمَدَنِي**)؛ نافع، وأبو جعفر.

(**وَالْمَكِّ**)؛ ابن كثير.

(**قُلْ**) **[٢٣٢]** إنهم قرؤوا أربع ياءات بالفتح.

﴿حَشَرْتَنِيَ أَعْمَىٰ﴾ في طه[١].

و﴿لَيَحْزُنُنِيَ أَن تَذْهَبُواْ﴾ في يوسف[٢].

(**مَعَ**) قوله تعالى:

﴿تَأْمُرُوٓنِّيَ أَعْبُدُ﴾ في الزمر[٣].

و﴿أَتَعِدَانِنِيَ أَنْ﴾ في الأحقاف[٤].

وخرج أبو عمرو عن أصله؛ فقرأهن: بالإسكان ـ **كالباقين** ـ.

٣٧٩ ـ ....وَمَــدَا[٥]: يَبْلُوَنِي، سَبِيلِي[٦]......................

= وخلافهم في هذه الكلمة مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**تَعِدَانِنِ**)، (**تَعِدَانِنْ**)، (**تَعِدَانِيَ**)، (**تَعِدَانِي**)، (**تَعِدَانِنِي**).

(١) الآية: [١٢٥].

(٢) الآية: [١٣].

(٣) الآية: [٦٤].

(٤) الآية: [١٧].

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: مجردة من واو العطف، وبالألف الممدودة: (**مَدَا**)، والثاني: مقرونة بواو العطف، وبالألف المقصورة: (**ومَدَى**)، والثالث: مقرونة بواو العطف، وبالألف الممدودة: (**ومَدَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ومَدَا**)، (**ومَدَى**)، (**مَدَا**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول ـ وجه الجمهور ـ: بكسر اللام، وإثبات الياء: (**سَبِيلِي**)، والثاني: بكسر اللام، مع حذف الياء: (**سَبِيلِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، فقد ضُبطت فيهما؛ بكسر اللام منونة، ولا ياء بعدها: (**سَبِيلٍ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**سَبِيلِي**)، (**سَبِيلِ**)، (**سَبِيلٍ**).

(وَ)فَتَحَ.

(**مَدَا**)؛ أي: نافع، وأبو جعفر.

ياءين:

﴿لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ﴾ في النمل[1].

و﴿سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ﴾ في يوسف[2].

وأسكنهما: **الباقون**.

٣٧٩ ـ ....وَاتْـلُ ثِـقْ هُـدَا:

٣٨٠ ـ فَـطَـرَنِـي.................... ....

(وَ)فَتَح.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**اتْلُ ثِقْ هُدَى**)؛ أي: نافع، وأبو جعفر، والبزي عن ابن كثير.

ياء: ﴿فَطَرَنِيٓ أَفَلَا﴾ في هود[3].

وقوله: (**اتْلُ**)؛ من التلاوة.

و(**ثِقْ**)؛ من الوثوق[4].

و(**هُدَى**)؛ الرشد، والفلاح[5].

فالمعنى: اقرأ بالفتح حال كونك واثقاً بحصول الرشد والفلاح.

٣٨٠ ـ ....وَفَتْحُ أَوْزِعْنِي: جَلَا هَـوًى[6]**...............................**

---

(١) الآية: [٤٠].

(٢) الآية: [١٠٨].

(٣) الآية: [٥١].

(٤) ينظر: المفردات ص (٥١١)، ولسان العرب ٣٧١/١٠.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٠).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بالألف المقصورة، =

(وَفَتْحُ) ياء:

﴿أوزعني[1]﴾ في النمل[2]، والأحقاف[3].

الراويان[4] المرموز إليهما [بأولى][5] قوله: (جَلَا هَوَى)؛ أي: ورش من طريق الأزرق، والبزي.

ومعنى (جَلَا)؛ كشف[6].

و(هَوَى)؛ هوى النفس[7].

٣٨٠ ـ ....وَبَاقِي الْبَابِ: حِرْمٌ[8] حَمَّلَا[9]

وقوله: (وَبَاقِي الْبَابِ)؛ أي: ما بقي من ياءات الإضافة من هذا الباب؛ وهو الذي بعده همز مفتوح، وهي خمسٌ وسبعون ياء.

= وفتح الواو مع التنوين: (هَوًى)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الواو بلا تنوين: (هَوَى)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، حيث ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة: (هَوَا).

(١) في الأصل: (وزعني)، وهو تصحيف.

(٢) الآية: [٥١].

(٣) الآية: [١٥].

(٤) هكذا في الأصل، ولعل الأنسب ـ بقرينة السباق ـ هو التعبير: (للراويان).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٠).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٠).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (حِرْمٌ)، والثاني: بجر الميم مع التنوين: (حِرْمٍ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب). وقد ضُبطت في نسخة رضوان العقبي بالوجهين؛ ضم الميم وكسرها، مع التنوين. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٩) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الحاء، وفتح الميم مع التشديد؛ على البناء للفاعل: (حَمَّلَا)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الحاء، وكسر الميم مع التشديد؛ على البناء للمفعول: (حُمِّلَا)، وقد تصحفت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) إلى (جَمَّلَا)، وتصحفت في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي إلى: (حَلَا).

فتحَهنَّ الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(حِرْمٌ حَمَّلَا**[1]**)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو.

إلا أنه اختلف عن ابن كثير منهن في ياء واحدة، وهي: ﴿عِندِىٓ أَوَلَمۡ﴾ [القصص: ٧٨]، وسيأتي في المتن[2].

٣٨١ ـ وَافَقَ فِي مَعِي: عُلاً[3] **كُفْءٌ**[4] ....

ولما كان في هذه الياءات الباقية من هذا الباب من يوافق هؤلاء في فتح بعضها؛ وهو عشرة مواضع ذكرها؛ ليُعْلَمَ الموافق فيها، فقال:

(وَافَقَ) نافعاً، وابن كثير، وأبا جعفر، وأبا عمرو.

(فِي) فتح ياء:

﴿مَعِىَ﴾ في التوبة[5]، والملك[6].

---

(١) معنى قوله: **(حَمَّلَا)**؛ أي: كلَّف غيره بالحمل، والألف للإطلاق.

(٢) وذلك عند قول الناظم في البيت رقم (٣٨٢): **(عِنْدِي دُوِّنَا)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: فتح اللام منونة: **(عُلاً)**، والثاني: بالألف الممدودة، مع فتح اللام بلا تنوين: **(عُلَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بالألف المقصورة، مع فتح اللام بلا تنوين: **(عُلَى)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أقوال؛ الأول: برسم الهمزة على السطر، وضمها مع التنوين: **(كُفْءٌ)**، والثاني: ما انفردت به شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية؛ فقد ضُبطت فيه: بإبدال الهمزة ألفاً: **(كُفْوا)**، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيهما: بحذف الهمزة، وكسر الواو مع التنوين: **(كُفْوٍ)**، والرابع: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث اختار ضبطها: برسم الهمزة على الواو، مع ضم الهمزة وتنوينها: **(كُفْؤٌ)**، والخامس: برسم الهمزة على الواو، مع كسر الهمزة وتنوينها: **(كُفْؤٍ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الاخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: **(كُفْءٌ)**، **(كُفْوا)**، **(كُفْوٍ)**، **(كُفْؤٌ)**، **(كُفْؤٍ)**.

(٥) الآية: [٨٣].

(٦) الآية: [٢٨].

راوٍ، وإمام؛ وهما المرموز إليهما بأول قوله: (**عُلاً**[١] **كُفءٌ**[٢]) أي: حفص، وابن عامر، بلا خلاف عنهما.

٣٨١ ـ ....وَمَـــا لِي: لُذْ مِنَ الْخُلْفِ..................

(**وَ**)وَافَقهم[٣].

في فتح ياء: ﴿مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ في غافر[٤].

الإمام ابن عامر، إلا أنه اختلف عن أحد راوييه.

ولذا رمز إليهما بقوله: (**لُذْ**[٥] **مِنَ**[٦] **الْخُلْفِ**)؛ أي:

هشام بغير خلاف عنه.

وابن ذكوان بخلاف عنه:

فالفتح[٧]: من طريق الصوري[٨].

والإسكان: من طريق الأخفش[٩].

٣٨١ ـ ....لَـعَـلِّـي: كُـرِّمَـا

---

(١) ومعنى قوله: (**عُلاً**)؛ جمع عَلْيا؛ وهي المرتبة الرفيعة العالية.

(٢) ومعنى قوله: (**كُفءٌ**)؛ الكُفءُ؛ المقتدر، والمماثل، والنظير، والجمع؛ أكفاء وكِفاء.

(٣) أي: وافق ابن عامر؛ نافعاً، وابن كثير، وأبا جعفر، وأبا عمرو.

(٤) الآية: [٤١].

(٥) (**لُذْ**)؛ فعل أمر، مِنْ لاذ بالشيء إذا لجأ إليه واعتصم به.

(٦) (**مِن**)؛ حرف جر يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية وهو أشهر معانيه، ومن معانيه أنه يفيد التبعيض.

(٧) وقراءة ابن ذكوان ـ بخلفه ـ بالفتح في الياء من قوله تعالى: ﴿مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: ٤١]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٦٦/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٢)).

(٨) وهو الذي في: الإرشاد، والكفاية، وغاية الاختصار، والجامع لابن فارس، والمستنير، وغيرها. (ينظر: النشر ١٦٦/٢).

(٩) وهو الذي قطع به في: العنوان، والتجريد، والتيسير، والتذكرة، والتبصرة، والكافي، وسائر المغاربة، وبه قطع في المبهج، من جميع طرقه. (ينظر: النشر ١٦٦/٢).

وَوَافَقَهم[(١)] في فتح ياء: ﴿لَعَلِّيَ﴾ حيث وقع؛ وهو في ستة مواضع: في يوسف[(٢)]، وطه[(٣)]، والمؤمنون[(٤)]، وغافر[(٥)]، وموضعي القصص[(٦)].

الإمام المرموز إليه بكاف: (كُرِّمَا)[(٧)]؛ أي: ابن عامر.

٣٨٢ ـ رَهْطِيَ: مَنْ لِي الْخُلْفُ......... ....

وَوَافَقَهم[(٨)] ـ أيضاً ـ في فتح: ﴿أَرَهْطِيَ أَعَزُّ﴾ في هود[(٩)].

إلا أنه اخْتُلِفَ عن أحد راوييه.

ولذا رمز إليهما بقوله: (**مَنْ**[(١٠)] **لِي**[(١١)] **الْخُلْفُ**)؛ أي: ابن ذكوان **[٢٣٣]** وجهاً واحداً.

وهشام في أحد وجهيه[(١٢)].

والوجه الآخر له: الإسكان[(١٣)].

---

(١) أي: وافق ابن عامر؛ نافعاً، وابن كثير، وأبا جعفر، وأبا عمرو.
(٢) الآية: [٤٦].
(٣) الآية: [١٠].
(٤) الآية: [١٠٠].
(٥) الآيتين: [٢٩، ٣٨].
(٦) الآية: [٣٦].
(٧) ومعنى قوله: (**كُرِّمَا**)؛ أي عُظِّم واحْتُرِم وقُدِّرَ.
(٨) أي: وافق ابن عامر؛ نافعاً، وابن كثير، وأبا جعفر، وأبا عمرو.
(٩) الآية: [٩٢].
(١٠) وقوله: (**مَنْ**)؛ تأتي استفهاماً، وتأتي موصولة بمعنى: الَّذي، وهي على كل الأحوال تُطْلق على الأشخاص أو جماعة الأشخاص.
(١١) وقوله: (**لِي**)؛ تستعمل في التعبير ـ تعبير الشخص ـ عن الملكية والاستحقاق.
(١٢) وهو مذهب الجمهور عنه، وهو الذي في المبهج، وجامع الخياط، والمستنير، والكامل، والكفاية الكبرى، وسائر كتب العراقيين، وبه قرأ صاحب التجريد على غير عبدالباقي، وقرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس. وقراءة هشام بالفتح في هذا الموضع؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٦٦/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٣)).
(١٣) قال في النشر: «وقطع به صاحب العنوان، والتذكرة، والتبصرة، والتلخيصين، =

قال في الاتحاف[(١)]: «والوجهان صحيحان عنه، لكن الفتح أشهر وأكثر».

٣٨٢ ـ ....عِنْدِي: دُوِّنَا خُـلْـفٌ..............................

وفي قوله تعالى: ﴿عِندِىٓ أَوَلَمْ﴾ في القصص[(٢)]، من جملة البواقي.

للإمام المرموز إليه بدال: **(دُوِّنَا)**[(٣)]؛ أي: ابن كثير.

(خُلْفٌ) في الفتح، والإسكان.

فروى جمهور المغاربة عنه: الفتح[(٤)] من روايتيه.

وقطع جمهور العراقيين[(٥)] للبزي: بالإسكان، ولقنبل: بالفتح.

والإسكان له[(٦)] من هذه الطرق عزيز، لكن رواه عنه جماعة[(٧)].

وأطلق الخلاف عن ابن كثير؛ الشاطبي[(٨)]، والصفراوي[(٩)]، وغيرهما، كما في المتن[(١٠)].

= والكافي، والتيسير، والشاطبية، وسائر المغاربة، والمصريين، وهو اختيار الداني؛ وقال: إنه هو الذي عليه العمل». (ينظر: النشر ١٦٦/٢).

(١) ينظر: الإتحاف ٣٣٦/١.

(٢) الآية: [٧٨].

(٣) ومعنى قوله: **(دُوِّنَا)** ـ على البناء للمفعول ـ: الجمع والكتابة في الكتب ومجتمع الصحف.

(٤) وهو الذي في: التبصرة، والتذكرة، والهداية، والهادي، والتلخيصين، والكافي، والعنوان، وغيرها، وهو ظاهر التيسير. (ينظر: النشر ١٦٥/١).

(٥) وهو الذي في: المستنير، والإرشاد، والكفاية الكبرى، والتجريد، وغاية الاختصار، وغيرها. (ينظر: النشر ١٦٥/١).

(٦) أي: لقنبل.

(٧) فقطع به ـ لقنبل ـ سبط الخياط في كفايته من طريق ابن شنبوذ، وفي مبهجه من طريق ابن مجاهد، وكذلك قطع به أبو القاسم الهذلي له من هذين الطريقين وغيرهما، وهو رواية أبي ربيعة وغيره عنه. (ينظر: النشر ١٦٥/١).

(٨) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٣٩٩).

(٩) ينظر: النشر ١٦٥/١.

(١٠) والقراءة بالفتح للبزي، والإسكان لقنبل، في الياء من قوله تعالى: ﴿عِندِىٓ أَوَلَمْ﴾ [القصص: ٧٨]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٦٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٣)).

وكلاهما ـ كما قاله المصنف[1] ـ صحيح عنه، غير أن الفتح عن البزي ليس من طرق الحرز وأصله، وكذا الإسكان عن قنبل، ومن هنا تعلم وجه إفراده لهذا الحرف، ولولا ذلك لأغنى عن ذكره قوله السابق: **(وَبَاقِي الْبَابِ حِرْمٌ حَمَّلَا)**، فهو إنْ أخذ لابن كثير بالإسكان كان مخالفاً لأصله، وإنْ أخذ له بالفتح فهو عليه، تدبر.

٣٨٢ ـ ....وَعَنْ كُلِّهِمُوا[2] تَسَكَّنَا:

٣٨٣ ـ تَرْحَمْنِي[3]، تَفْتِنِّي، اتَّبِعْنِ[4]، أَرِنِي ....

ثم قال المصنف ـ رحمه الله ـ: **(وَعِنْ كُلِّهِمُوا)**؛ أي: كل القراء.

(تَسَكَّنَا) هذه الياءات الأربع[5] المذكورة في قوله:

﴿وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن﴾ في هود[6].

﴿وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا﴾ في التوبة[7].

و﴿فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ﴾ في مريم[8].

---

(١) ينظر: النشر ١/١٦٥.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بصلة ميم الجمع بواو رسماً: **(كُلِّهِمُوا)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بصلة ميم الجمع مكسورة: **(كُلِّهِمِ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بصلة ميم الجمع مضمومة من غير واو: **(كُلِّهِمُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(كُلِّهِمُوا)**، **(كُلِّهِمِ)**، **(كُلِّهِمُ)**، وهو اختلاف كتابة ورسم لا أثر له في معنى الكلمة أو دلالتها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول ـ وهو اختيار الجمهور ـ: بإثبات الياء: **(تَرْحَمْنِي)**، والثاني: بحذف الياء: **(تَرْحَمْنِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: **(اتَّبِعْنِ)**، والثاني: بإثبات الياء: **(اتَّبِعْنِي)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) قال النويري: «وإنما أخَّر هذه الأربعة؛ لينبه على أنها ليست من التسعة والتسعين». (ينظر: شرح النويري ٣/٢٧١).

(٦) الآية: [٤٧].

(٧) الآية: [٤٩].

(٨) الآية: [٤٣].

و﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ في الأعراف(١).

فلا خلاف في إسكانها(٢).

كما لا خلاف في فتح:

﴿عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [طه: ١٨].

﴿وَإِيَّٰيَ أَتُهۡلِكُنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

ونحو: ﴿بِيَدَيَّ أَسۡتَكۡبَرۡتَ﴾ [ص: ٧٥].

لضرورة الجمع بين الساكنين.

نبه عليه المصنف(٣).

قال ابنه(٤): «تَسَكَّنَ، و[يَسْكُنُ](٥)، وسَكَنَ؛ بمعنًى، ويمكن أن يقال: عدل [عن سَكَنَ](٦)؛ لأجل أن تلك الأربع في أنفسهن [ساكنة](٧) لم يسكنها أحد».

٣٨٣ ـ .... وَاثْنَانِ مَعْ خَمْسِينَ مَعْ كَسْرٍ عُنِي

---

(١) الآية: [١٤٣].

(٢) فأما إسكان الْمُسَكِّنِ: فجرياً على أصله، وأما إسكان الْفَاتِحِ فقيل: للتناسب، من حيث إنها وقعت بعد مسكَّن إجماعاً، وقيل: غير ذلك. (ينظر: النشر ١/١٦٧، ولطائف الإشارات ٣/١٢٦٥).

(٣) ينظر: النشر ١/١٦٧.

(٤) وذلك في معرض بيانه لمعنى قول الناظم: (**تَسَكَّنَا**). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥١)).

(٥) ما بين المعكوفتين في الأصل كُتِبَت: (سكن)، وهو تكرار للكلمة التي بعدها، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥١)).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥١)).

(٧) ما بين المعكوفتين في الأصل كُتِبَت: (ساكن)، والتصويب من شرح ابن الناظم حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥١)).

ولما فرغ من النوع الأول، أخذ في **النوع الثاني**[(١)]، فقال:

(وَاثْنَانِ[(٢)] **مَعْ خَمْسِيْنَ)** ياء.

مما وقع **(مَعْ كَسْرٍ)**؛ أي: مع همز مكسور بعد الياء؛ نحو:

﴿مِنِّيٓ إِلَّا﴾ [البقرة: ٢٤٩].

﴿أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢][(٣)].

(عُنِي)[(٤)]؛ أي: اهْتُمَّ ببيانها؛ نظراً لوجود الخلاف فيها.

وإلا فجملة ما في القرآن منها: إحدى وستون ياء[(٥)].

وأصل نافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو، في هذا النوع: الفتح ـ أيضاً ـ.

والباقين: الإسكان.

٣٨٤ ـ وَافْتَحْ[(٦)]**: عِبَادِي، لَعْنَتِي، تَجِدُنِي بَنَاتِ**[(٧)]**، أَنْصَارِي**[(٨)] **مَعًا**[(٩)]**: لِلْمَدَنِي**

---

(١) وهي الياءات التي بعدها همزة قطع مكسورة، وجملة ما وقع منه في القرآن الكريم؛ إحدى وستون ياء، والخلاف في اثنين وخمسين موضعاً. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٩٠)).

(٢) قال ابن الناظم: «وقال: اثْنَانِ ـ أي: بالتذكير ـ؛ لأن الحروف يجوز تذكيرها وتأنيثها، وكلاهما فيها سائغ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥١).

(٣) وسورة الصف: الآية [١٤].

(٤) يقال: «عُنِيَ بالحاجة؛ يعني بها عناية فهو بها معني؛ أي: اهتم واشتغل». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥١)، ولسان العرب ١٠٢/١٥).

(٥) أي: فجملة ما في القرآن من الياء الواقعة بعد همز مكسور: إحدى وستون ياء؛ اخْتُلِفَ منها في اثنتين وخمسين ياء. (ينظر: لطائف الإشارات ١٢٦٧/٣، والإتحاف ٣٣٦/١).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف **(وَافْتَحْ)**، والثاني: مقرونة بفاء العطف: **(فَافْتَحْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بحذف الياء: **(بَنَاتِ)**، والثاني: بإثبات الياء مفتوحة: **(بَنَاتِيَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بإثبات الياء ساكنة: **(بَنَاتِيْ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(بَنَاتِ)**، **(بَنَاتِيَ)**، **(بَنَاتِيْ)**.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: الابتداء بهمزة قطع: **(أَنْصَارِي)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالنقل في همزة القطع: **(انْصَارِي)**.

(٩) تصحفت في شرح المنير السمنودي إلى: **(مَع)**.

إلا أنه وقع الخلاف على غير هذا الوجه في خمسة وعشرين ياء، بينها في قوله:

(وَافْتَحْ) أيها القارئ، أو المقرئ؛ ياءَ:

﴿بِعِبَادِيَ إِنَّكُم﴾ في الشعراء[1].

و﴿لَعْنَتِيَ إِلَىٰ﴾ في ص[2].

و﴿سَتَجِدُنِيَ إِن﴾ في الكهف[3]، والقصص[4]، والصافات[5].

و﴿بَنَاتِيَ إِن﴾ في الحجر[6].

و﴿أَنصَارِيَ إِلَى﴾.

(مَعاً)؛ أي: في آل عمران[7]، والصف[8].

(لِلْمَدَنِي)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، بكمالهما.

فإنهما **[٢٣٤]** قرءا هذه الياءات: بالفتح.

والباقون: بالإسكان.

٣٨٥ - وَإِخْوَتِي: ثِقْ جُدْ............ ....

(وَ)افتح.

---

(١) الآية: [٥٢].
(٢) الآية: [٧٨].
(٣) الآية: [٦٩].
(٤) الآية: [٢٧].
(٥) الآية: [١٠٢].
(٦) الآية: [٧١].
(٧) الآية: [٥٢].
(٨) الآية: [١٤].

ياء: ﴿إِخْوَتِيٓ إِنَّ﴾ في يوسف[1].

للمرموز إليهما [بأولى][2] قوله: (ثِقْ جُدْ)؛ أي: أبي جعفر، وورش من طريق الأزرق.

٣٨٥ ـ ....وَعَمَّ: رُسُلِي ....

(وَ)قرأ.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (عَمَّ)؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

بفتح ياء: ﴿وَرُسُلِيٓ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ في المجادلة[3].

٣٨٥ ـ .... وَبَاقِيَ الْبَابِ: إِلَى ثَنًا حَلِي[4]

(وَ)قرأ.

(بَاقِيَ الْبَابِ) ـ وهو ثلاث وأربعون ياء[5] ـ: بالفتح.

الأئمة المرموز إليهم بأوائل هذه الكلمات: (إِلَى[6]

---

(١) الآية: [١٠٠].

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٣) الآية: [٢١].

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء (حَلِي)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: بضم الحاء: (حُلِي)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في النسخ الأخرى.

(٥) هكذا عدَّها في الأصل، والصواب أنها اثنتان وأربعون ياء، كما ذكر ذلك ابن الناظم، وموسى جار الله، وغيرهما، وكما يدلُّ عليه التحري والتدقيق، بينما لم يصرح النويري ولا المنير السمنودي بعدتها، بل قال النويري ـ ونقل عنه المنير السمنودي ـ: «وفتح باقي الاثنين والخمسين ذو ألف (إِلى)؛ نافع، وثاء: (ثَنًا)؛ أبو جعفر، وحاء: (حُلِي)؛ أبو عمرو». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٢)، وشرح موسى جار الله ص (٩٠)، وشرح النويري ٣/٢٧٣، وشرح المنير السمنودي ل ٦٩/ب).

(٦) ومعنى (إِلَى)؛ حرف جرٍّ يأتي على معان مختلفة، فقد يفيد: انتهاء الغاية المكانية، يقال: وصلت إلى البيت، ومن معانيه: يفيد انتهاء الغاية الزمانية، يقال: =

ثَنًا[(١)] **حَلِي**[(٢)])؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو.

إلا أنه اخْتُلِفَ عن قالون في: ﴿رَبِّيَ إِنَّ﴾ في فصلت[(٣)]، كما يأتي في المتن[(٤)].

٣٨٦ ـ وَافَقَ فِي حُزْنِي، وَتَوْفِيقِي: كِلَا[(٥)] ....

فالفتح في هذا الباب أصْل هؤلاء[(٦)]، كما قررناه فيما تقدم، وفي بعضه من الباقين من يوافقهم، كما بينه في قوله:

(**وَافَقَ**) نافعاً، وأبا جعفر، وأبا عمرو.

(**فِي**) فتح ياء:

﴿وَحُزْنِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ في يوسف[(٧)].

(**وَ**)ياء:

﴿وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ في هود[(٨)].

= عملت إلى الساعة الرابعة، ومن معانيه العندية؛ أي يفيد معنى: عند، يقال: هو أقرب إليه من أخيه، ومن معانيه يفيد معنى المعية (مع)؛ يقال: هو طويل إلى وسامة.

(١) ومعنى (**ثَنًا**)؛ من الثناء؛ وهو ما يوصف به الإنسان من المدح.

(٢) معنى قوله: (**حُلِي**) ـ على ضم الحاء ـ؛ جمع حَلْي أو حُلْية؛ وهي ما يتزين به من المصوغات أو الأحجار الكريمة، وعلى فتح الحاء: (**حَلِي**)؛ حَلِيَ، يحْلَى، مصدر حلاوةٌ، وحلوانٌ، يقال: حَلِيَ الطعام؛ كان حُلْواً، وحَلِيت الفاكهةُ؛ أي: طابت، وحَلِيَ الشيءُ؛ أي: عدَّه حُلْواً.

(٣) الآية: [٥٠].

(٤) وذلك عند قول الناظم، البيت رقم (٣٨٧): (**وَبَنَا خُلْفٌ إِلَى رَبِّي**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الكاف: (**كَلَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الكاف: (**كِلَا**).

(٦) أي: أصل الأئمة: نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو.

(٧) الآية: [٨٦].

(٨) الآية: [٨٨].

الإمام المرموز إليه بكاف: (كِلَا[١])؛ أي: ابن عامر.

٣٨٦ ـ .... يَـدِي: عُـلاً..............................

ووافقهم في فتح ياء: ﴿يَدِىَ إِلَيْكَ﴾ في المائدة[٢].

الراوي المرموز إليه بعين: (**عُلاً**)[٣]؛ أي: حفص عن عاصم.

٣٨٦ ـ ....أُمِّي، وَأَجْرِي: كَمْ عَلَا

ووافقهم في فتح عشر ياءآت:

﴿وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ﴾ في المائدة[٤].

﴿أَجْرِىَ إِلَّا﴾ في يونس[٥]، وموضعي هود[٦]، وخمسة مواضع في الشعراء[٧]، وموضع في سبأ[٨]؛ الجملة تسع.

إمامٌ، وراوٍ، وهما المرموز إليهما [بأولى][٩] قوله: (**كَمْ**[١٠] **عَلَا**[١١])؛ أي: ابن عامر، وحفص.

---

(١) ومعنى قوله: (**كِلَا**) ـ بكسر الكاف ـ؛ على التثنية، أي: كلا الموضعين المذكورين، وأما معناها على فتح الكاف: (**كَلَا**)؛ فقد يكون من حَفِظَ وحرس، وأصلها: كَلأَ، ويصح أن تكون بمعنى: الكلأ والعشب.

(٢) الآية: [٢٨].

(٣) وقوله: (**عُلاً**)، اسم، من العلو؛ وهو الرفعة والشرف، ويأتي جمعاً لـ(أعلى)، والعُلَا: جمع الْعُلْيا.

(٤) الآية: [١١٦].

(٥) الآية: [٧٢].

(٦) الآيتين: [٢٩، ٥١].

(٧) الآيات: [٥١، ١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤].

(٨) الآية: [٤٧].

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(١٠) ومعنى قوله: (**كَمْ**)؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(١١) وقوله: (**عَلَا**)، فعل ماض، يقال: علا الشيءُ؛ أي: ارتفع، وعلا بالإمر؛ أي: استقل به، أو اضطلع به.

٣٨٧ ـ **دُعَائِيْ**[١]، **آبَائِيْ**[٢]: **دُمًا كِسْ**....... ....

ووافقهم في فتح:

﴿دُعَآءِيَ إِلَّآ﴾ في نوح[٣].

و﴿ءَابَآءِيَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ في يوسف[٤].

الإمامان المرموز إليهما [بأولي][٥] قوله: (**دُمًا**[٦] **كِسْ**[٧])؛ أي: ابن كثير، وابن عامر، بكمالهما.

والباقون: على أصولهم.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكتابة الهمزة على نبرة، مع إثبات الياء وسكونها: (**دُعَائِيْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكتابة الهمزة على السطر، مع فتح الياء: (**دُعَاءِيَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بالهمزة على السطر، مع حذف الياء: (**دُعَاءِ**)، والرابع: بكتابة الهمزة على نبرة، مع إثبات الياء وفتحها: (**دُعَائِيَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، **ويتنبه**: إلى أن الخلاف في ضبط حركة الياء هنا خلاف مرتبط بضبط الهمزة في الكلمة الآتية بعدها.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برسم الهمزة على نبرة، والابتداء بهمزة قطع ممدودة ـ باعتبار سكون الياء في الكلمة التي قبلها ـ: (**آبَائِي**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، الثاني: برسم الهمزة على السطر، والابتداء بهمزة وصل ـ باعتبار فتح الياء في الكلمة التي قبلها ـ: (**ابَاءِي**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٣) الآية: [٦].

(٤) الآية: [٣٨].

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) والـ(**ـدُمَا**) بضم الدال؛ جمع دُمْية؛ وهو الصورة الحسنة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٧)).

(٧) ومعنى قوله: «(**كِسْ**)؛ مِن: كَاس يَكِيسُ، كِيساً وكِياسةً، فهو كَيِّسٌ وكَيْسٌ، يقال: كاس الشخص؛ ظَرُفَ وكان فَطِناً، عنده كيس ودهاء، ومنه الحديث الشريف: «الكَيِّسُ من دان نفسه وعمل لما بعد الموت»، قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٤٦) ـ بتصرف يسير ـ: «(**كِسْ**)؛ كن كيِّساً في الطلب».

٣٨٧ ـ ....وَبَـنَـا خُلْفٌ[١]: إِلَى رَبِّي...................

(وَ)أمَّا الراوي المرموز إليه بباء: (بَنَا)[٢]؛ أي: قالون[٣] عن نافع.

فله (خُلْفٌ)؛ أي: خلاف.

في فتح: ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ في فصلت[٤].

فروى الجمهور عنه: فتحها[٥]؛ على أصله.

وروى الآخرون: إسكانها[٦].

وأطلق الخلاف[٧] في: الحرز[٨]، كأصله[٩]، وغيرهما[١٠].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: (خُلْفُ)، وهو الذي اختاره المحقق الدكتور أيمن سويد، والثالث: وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بفتح الفاء بلا تنوين: (خُلْفَ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (خُلْفٌ)، (خُلْفُ)، (خُلْفَ).

(٢) ومعنى قوله: (بَنَا)؛ فعل ماض، من قولهم: بنا في الشرف يَبْنُو، وقد يأتي مشتقاً من بَنَى يَبْنِي، الذي هو نقيض الهدم.

(٣) وقد ذكره الناظم؛ لأجل خلافه، وإلَّا فكان داخلاً فيمن فتح باقي الياءات. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٢)).

(٤) الآية: [٥٠].

(٥) وهو الذي لم يذكر العراقيون قاطبة عنه سواه، وهو الذي في: الكامل، والكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، وغير ذلك من كتب المغاربة. (ينظر: النشر ١٦٨/٢).

(٦) وهو الذي في تلخيص العبارات، والعنوان. (ينظر: النشر ١٦٨/٢).

(٧) ومعنى إطلاق الخلاف؛ صحة الوجهين؛ الفتح والإسكان.

(٨) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٠٠٧).

(٩) ينظر: التيسير ص (١٥٧).

(١٠) كابن غلبون في التذكرة؛ حيث قال: «واخْتُلِفَ فيها عن قالون؛ فروى أحمد بن صالح المصري، عن قالون، عن نافع: الفتح، وروى إسماعيل القاضي عن قالون: بالإسكان، وقد قرأت له بالوجهين، وبهما آخذ». (ينظر: التذكرة ٦٦٠/٢، والنشر ١٦٨/٢).

وصحح المصنف الوجهين عنه، قال[1]: «غير أن الفتح أشهر، وأكثر، وأقيس».

٣٨٧ ـ ....وَكُلٌّ[2]: أَسْكَنَا[3]

٣٨٨ ـ ذُرِّيَّتِي، يَدْعُونَنِي[4]، تَدْعُونَنِي أَنْظِرْنِ[5]، مَعْ بَعْدَ رِدًا، أَخَّرْتَنِي

ثم قال: (**وَكُلٌّ**)؛ أي: كلُّ القراء.

(**أَسْكَنَا**)؛ تسع[6] ياءات من هذا الباب.

---

(١) الآية: [١٦٩].

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**وَكُلٌّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: (**وَلِلْكُلِّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، واختاره الشيخ أيمن سويد، مع أن اللام في نسخة رضوان العقبي فيها مسح، فلا أدري أهو مسح تصويب أم مسح للصواب، وعلى كل حال فخلافهم في ضبط هذه الكلمة مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة قطع مفتوحة، بعدها سين ساكنة، وكاف مفتوحة؛ على الإخبار في الماضي: (**أَسْكَنَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالابتداء بهمزة وصل، بعدها سين ساكنة، وكاف مكسورة؛ على الأمر: (**اسْكِنَا**)، واختاره الشيخ أيمن سويد، ولم يتبين لي الضبط في نسخة رضوان العقبي، وخلافهم هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**دْعونِي**)، وهو تصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**يَدْعُونَنِي**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإثبات النون الثانية مع جرها بالكسر: (**أَنْظِرْنِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: في شرح ابن الناظم بتحقيقيه، حيث اختلف التحقيقان في ضبط حركة النون؛ فضُبطت في تحقيق الشيخ أنس مهرة؛ بالفتح: (**أَنْظِرْنَ**)، وهو تصحيف ولا شك، بينما ضُبطت في تحقيق د.رفاعي؛ بالسكون مع تحريك الراء بالفتح: (**أَنْظِرَنْ**).

(٦) وقع في شرح النويري أنها سبع ياءات، وهو وهم وتصرف من محقق الشرح، بدليل قوله في الهامش أنه جاء في بعض النسخ أنها تسع، لكنه اختار السبع على التسع بلا دليل، وكان يكفيه ـ عند وجود الشك لديه ـ أن يرجع إلى النشر أو إلى شرح ابن الناظم فقد نصَّا على التسع قولاً واحدًا، وذلك بدل من أن يجتهد رأيه فيما لا يحتمل الرأي ولا الاجتهاد. (ينظر: النشر ١٦٩/٢، وشرح النويري ٢٧٧/٣، وشرح ابن الناظم ص (١٥٢)).

وهي التي ذكرها في هذا البيت:

﴿ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي[١]﴾ في الأحقاف[٢].

و﴿يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ[٣]﴾ في يوسف[٤].

و﴿تَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ﴾[٥].

و﴿وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى﴾[٦]

كلاهما في غافر.

و﴿أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ﴾ في الأعراف[٧].

و﴿فَأَنظِرۡنِيٓ﴾ في الحجر[٨]، ومثلها في ص[٩].

(مَعْ) الذي وقع.

(بَعْدَ ﴿رِدًا﴾)[١٠]؛ وهو ياء: ﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ في القصص[١١].

و﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ﴾ في المنافقين[١٢].

فلا خلاف بينهم في إسكان هذه التسع[١٣].

---

(١) في الأصل: (إلى)، وهو تصحيف.

(٢) الآية: [١٥].

(٣) في الأصل: (إلى)، وهو تصحيف.

(٤) الآية: [٣٣].

(٥) غافر: الآية [٤٣].

(٦) غافر: الآية [٤١].

(٧) الآية: [١٤].

(٨) الآية: [٣٦].

(٩) الآية: [٧٩].

(١٠) وجاء بها على قراءة أبي جعفر؛ لضرورة النظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٢)).

(١١) وذلك من قوله تعالى: ﴿فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ﴾ [٣٤].

(١٢) الآية: [١٠].

(١٣) قيل: لثقل كثرة الحروف، وقيل غير ذلك. (ينظر: النشر ١٦٩/٢).

كما لا خلاف في فتح:

﴿أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٢٣].

و﴿رُءْيَايَ﴾ [يوسف: ٤٣][1].

ونحو: ﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥]، كما تقدم[2].

٣٨٩ ـ وَعِنْدَ ضَمِّ الْهَمْزِ عَشْرٌ. فَافْتَحَنْ: مَدًّا. وَأَنِّي أُوْفِ: بِالْخُلْفِ[3] ثَمَنْ

ثم شرع في **[٢٣٥]** النوع الثالث[4] فقال:

(وَ)الياء.

(عَنْدَ ضَمِّ الْهَمْزِ) بعدها؛ اثنا عشر[5].

والتي وقع الخلاف فيها **(عَشْرٌ)**:

﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا﴾ في آل عمران[6].

﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾[7].

---

(١) وذلك من قوله تعالى: ﴿أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِن﴾ [يوسف: ٤٣].

(٢) وذلك لضرورة الجمع بين الساكنين، كما نبه عليه في النشر، ومراد الشارح من قوله: (كما تقدم)؛ أي: كما تقدم نظيره في ما لا خلاف فيه من الياءات الواقعة بعد همز القطع المفتوح؛ فقد ذكر هناك ثلاث ياءات اتفق القراء ـ كما هنا في الياءات الثلاث الواقعة بعد همز القطع المكسور ـ على فتحها، وقد توافقت الياءات المتفق على فتحها هنا وهناك على توجيه فتحها؛ وأنه لضرورة الجمع بين الساكنين. (ينظر: النشر ١/١٦٧).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بباء الجر، مع كسر الفاء: (**بِالْخُلْفِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ مقرونة بواو العطف، مع ضم الفاء: (**والْخُلْفُ**).

(٤) وهي: الياءات التي بعدها همزة قطع مضمومة، وجملة ماوقع منها في القرآن الكريم: اثنا عشر موضعاً، والخلاف في عشر منها. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٩٠)).

(٥) أي: اثنا عشر موضعاً، وهي: الياءات التي بعدها همزة قطع مضمومة.

(٦) الآية: [٣٦].

(٧) المائدة: الآية [٢٩].

﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾[1]

كلاهما في المائدة.

﴿إِنِّيٓ أُمِرۡتُ﴾ في الأنعام[2].

﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ﴾ في الأعراف[3].

﴿إِنِّيٓ أُشۡهِدُ﴾ في هود[4].

﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾ في يوسف[5].

﴿إِنِّيٓ أُلۡقِيَ﴾ في النمل[6].

﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ في القصص[7].

﴿إِنِّيٓ أُمِرۡتُ﴾ في الزمر[8]، وغافر[9].

فهذه العشر (**افْتَحَنْ**)؛ أي: اقرأهنَّ بالفتح.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**مَدًّا**)[10]؛ أي: نافع، وأبي جعفر، بكمالهما.

إلا أنه اخْتُلِفَ عن الثاني في واحدة منهنَّ، بيَّنها بقوله:

---

(١) المائدة: الآية [١١٥].
(٢) الآية: [١٤].
(٣) الآية: [١٥٦].
(٤) الآية: [٥٤].
(٥) الآية: [٥٩].
(٦) الآية: [٢٩].
(٧) الآية: [٢٧].
(٨) الآية: [١١].
(٩) هكذا في الأصل نصّ على سورة غافر، حيث قال: (في الزمر وغافر)، وهو وهم، والصواب أنها سورة الزمر فقط.
(١٠) ومعناه في الأصل؛ الغاية، والنهاية.

(وَ)افتح[1].

﴿أَنِّيٓ أُوفِي ٱلۡكَيۡلَ﴾ في يوسف[2].

(بِالْخُلْفِ).

عن المرموز إليه بثاء: (ثَمَنْ)[3]؛ أي: أبي جعفر.

والوجه الآخر له: الإسكان[4]، ـ كالباقين في العشر ـ.

وكِلَا الوجهين ـ كما قاله المصنف[5] ـ صحيح عنه، من روايتيه جميعاً.

٣٩٠ ـ لِلْكُلِّ: آتُونِي، بِعَهْدِي[6]، سَكَنَتْ ....

و(لِلْكُلِّ)؛ أي: كل القراء.

﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ﴾ في الكهف[7].

و﴿بِعَهۡدِيٓ أُوفِ﴾ في البقرة[8].

(سَكَنَتْ)؛ لا خلاف بينهم في إسكانها[9].

---

(١) وهو الذي قطع به أبو القاسم الهذلي، وأبو العز، وابن سوار، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/١٧٠).

(٢) الآية: [٥٩].

(٣) ومعنى قوله: (ثَمَنْ)؛ اسم، معناه: قيمة الشيء وسعره، والجمع: أثمان، وأثْمُن، وأثمنة، وتأتي بمعنى الفعل، ثَمَنَ، يَثْمُنُ، ثَمْناً، يقال: ثَمَنَ القوم؛ كان ثامنهم.

(٤) وهو الذي قطع به الحافظ أبو العلاء، وأبو العز، وابن سوار، وأبو الحسن بن فارس، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/١٧٠).

(٥) ينظر: النشر ٢/١٧٠.

(٦) في الأصل: (عهدي)، وهو تصحيف.

(٧) الآية: [٩٦].

(٨) الآية: [٤٠]، وقد تصحفت في الأصل ـ من الباء إلى الواو ـ: (وعهدي).

(٩) قيل: لكثرة حروفهما، وقيل: للجمع. (ينظر: النشر ٢/١٧٠، وشرح النويري ٣/٢٧٧).

٣٩٠ ـ .... وَعِنْدَ لَامِ الْعُرْفِ أَرْبَعْ عَشَرَتْ[١]

ثم شرع في **النوع الرابع**[٢]، فقال:

(وَ)الياء.

التي **(عِنْدَ لَامِ الْعُرْفِ)**[٣]؛ أي: التعريف، بأن وقعت اللام بعدها.

اثنان وثلاثون ياءً[٤]، والتي وقع فيها الخلاف منهنَّ: **(أَرْبَعْ عَشَرَتْ)**؛ إمَّا بالإدغام الكبير، أو بإسكان العين الثانية؛ لغتان فصيحتان، وبكسر الشين على لغة نجد، وبالوقف عليها بالتاء على لغة بعض طيء[٥]، كما قال ثابت بن قيس الأنصاري[٦]: «يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَأَجَابَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ: مَا أَحْفَظُ مِنْهَا وَلَا آيَتْ»[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الشين: **(عَشَرَتْ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الشين: **(عَشِرَتْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وقد نصَّ ابن الناظم في شرحه على ضبطها بالكسر، حيث قال ص (١٥٣): «**(عَشِرَتْ)**؛ بكسر الشين؛ لغة أهل نجد، وبالإسكان: لغة أهل الحجاز، والوقف بالتاء فيها: لغة مشهورة».

(٢) وهي الياءات التي وقع بعدها: (لام) التعريف، وجملة ما جاء من الياء قبل (لام) التعريف: اثنان وثلاثون موضعاً، والاختلاف في أربع عشرة موضعاً منها. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٩٠)).

(٣) قال النويري ـ وتبعه المنير السمنودي ـ: «قيد اللام بالعُرْفِ؛ تنبيهاً على أنها المعرفة الخاصة». (ينظر: شرح النويري ٣/٢٨٠، وشرح المنير السمنودي (٦٧/أ)).

(٤) في الأصل: (باء)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٢).

(٦) ثابت بن قيس بن شماس الخزرجي الانصاري رضي الله عنه، صحابي جليل، كان خطيب الرسول ﷺ، وشهد أحدًا وما بعدها من المشاهد، وفي الحديث: نعم الرجل ثابت، دخل عليه النبي ﷺ وهو عليل، فقال: أذهب البأس رب الناس عن ثابت بن قيس، توفي رضي الله عنهسنة ١٢هـ، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: الأعلام للزركلي ٩٨/٢).

(٧) ذكره في التحرير والتنوير (٩٢/١) في المقدمة (الثامنة) من المقدمات التي وضعها بين يدي تفسيره، حيث قال: «وقد ذكر النحويون في الوقف على تاء التأنيث هاءً؛ أن رجلاً نادى: يا أهل سورة البقرت ـ بإثبات التاء في الوقف ـ وهي لغة، فأجابه مجيب: ما أحفظ منها ولا آيت؛ محاكاة لِلُغَتِهِ».

٣٩١ ـ رَبِّي الَّذِي، حَرَّمَ رَبِّي، مَسَّنِي لُاخْرَانِ[١]، آتَانِيَ[٢]، مَعْ أَهْلَكَنِي[٣]

٣٩٢ ـ أَرَادَنِي، عِبَادِ[٤] الَانْبِيَا سَبَا: فُـزْ.......................................

﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ في البقرة[٥].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ستة أوجه؛ الأول: ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف همزة الوصل، والابتداء باللام، من دون تشكيل بالحركات: (**لاخرانِ**)، والثاني: ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بحذف همزة الوصل، مع الابتداء بلام مضمومة، وتسكين الخاء، وكسر النون: (**لُاخْرَانِ**)، والثالث: ضُبطت في أصل الشرح؛ أي شرح الترمسي: بـ(أل) التعريف، مع النقل في الهمز، وفتح الخاء، وكسر النون: (**الَاخَرَانِ**)، والرابع: ضُبطت في نسخة الشيخ الضباع؛ بـ(أل) التعريف، مع تحقيق الهمزة مفتوحة بلا مد، وفتح الخاء، وكسر النون: (**الْأَخَرَانِ**)، وهي كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيقيه، والخامس: ضُبطت في نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بالابتداء بهمزة قطع مفتوحة، بعدها لام مفتوحة، ثم خاء مكسورة، ونون مفتوحة: (**أَلَاخِرَانَ**)، وفي نسخة رضوان العقبي تحتمل اللام الأولى من الكلمة ضبطها بالسكون، وعليه التحقيق في الهمز: (**أَلْأَخِرَانَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، أو تضبط بالفتح ـ وهو المثبت في أصل النسخة المخطوطة ـ وعليه النقل في الهمز: (**أَلَاخِرَانَ**)، والسادس: ضُبطت في المتن المطبوع ـ على أحد الوجهين ـ في طبعاته الثانية، والثالثة، والرابعة؛ بـ(أل التعريف)، مع النقل في الهمز، ومع كسر الخاء: (**الَاخِرَانِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وفي شرح المنير السمنوديّ بنسختيه، قال الشيخ موسى جار الله في ضبطه لهذه الكلمة من شرحه على الطيبة ص (٩١): «نوى الوقف على نون (الاخران)؛ فسكن، ثم نقل فتح همزة: (آتان) إلى النون بعد حذف الهمزة، فصار: (الَاخرا ـ نَاتَانِ مَعْ)، فاتزن المصراع الثاني»، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ستة أوجه: (**الَاخِرَانِ**)، (**أَلْأَخِرَانَ**)، (**أَلَاخِرَانَ**)، (**الْأَخَرَانِ**)، (**الَاخَرَانِ**)، (**لُاخْرَانِ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإثبات الياء؛ مع فتحها: (**آتَانِيَ**)، والثاني: بكسر النون، وحذف الياء: (**آتَانِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) في الأصل حصل في هذا البيت مع البيت الذي يليه تقديم وتأخير، فتأخر هذا البيت مكان البيت الذي يليه.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**عِبَادِ**)، والثاني: بإثبات الياء: (**عِبَادِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) الآية: [٢٥٨]، وقال النويري: «وإنما قيد (ربي) بـ(الذي)؛ ليخرج: ﴿أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]». (ينظر: شرح النويري ٣/٢٨١).

و﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ في الأعراف[١].

و﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ في الأنبياء[٢].

و﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ في ص[٣].

وهذا مراده بقوله: **(الآخَرَانِ)** في القرآن.

احترازاً عن[٤]:

﴿مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ في الأعراف[٥].

و﴿مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ في الحجر[٦].

فإنه لا خلاف في فتحهما.

﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ في مريم[٧].

(مَعْ).

و﴿أَهْلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ في الملك[٨].

و﴿أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ﴾ في الزمر[٩].

و﴿عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾.

وهو الذي في **(الَانْبِيَا)**[١٠].

---

(١) الآية: [٣٣].
(٢) الآية: [٨٣].
(٣) الآية: [٤١].
(٤) ينظر: شرح النويري ٣/٢٨١، وشرح ابن الناظم ص (١٥٣).
(٥) الآية: [١٨٨].
(٦) الآية: [٥٤].
(٧) الآية: [٣٠].
(٨) الآية: [٢٨].
(٩) الآية: [٣٨].
(١٠) الآية: [١٠٥].

و﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾.

الذي في سورة (سَبَا[1]).

أسكن الياء في هذه الكلمات الست من المواضع التسعة؛ الإمام المرموز إليه بفاء: **(فُزْ)**[2]؛ أي: حمزة بكماله.

وعُلِمَ الإسكان في ذلك كله من ذكره عقب قوله: **(سَكَنَتْ)**.

وفتحها: **الباقون**.

٣٩٢ ـ ....لِعِبَادِي: شُكْرُهُ رِضًى كِبَا[3]

وأسكن ياء: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في إبراهيم[4].

القراء المرموز إليهم بقوله: **(شُكْرُهُ**[5] **رِضًى**[6]

(١) الآية: [١٣].

(٢) قال ابن الناظم: «من الفوز؛ وهو النجاة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٣)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الكاف: **(كَبَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنوديّ (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بجر الكاف: **(كِبَا)**، وهو ظاهر كلام الشارح هنا، لأنه قال في معنى الكلمة: «و**(كِبَا)**؛ نوع من العود الذي يُبَخَّرُ به»، كما هو ـ أي وجه كسر الكاف ـ ظاهر كلام ابن الناظم في شرحه؛ حيث قال: «و**(كِبَا)**؛ من الكباءة؛ نوع من العود يبخر به»، وهذه المعنى ـ أي: نوع من العود يبخر به ـ يأتي على كسر الكاف، كما وجدته في معاجم وقواميس اللغة؛ كالقاموس المحيط وغيره.

(٤) الآية: [٣١].

(٥) ومعنى قوله: **(شُكْرُهُ)**؛ أي: عرفان الإحسان ونشره، ومقابلته بالثناء على المحسن.

(٦) وأصل (الرضى)؛ مصدرٌ وُصِفَ به؛ للمبالغة في الثناء على المرضي عنه، قال في صحاح اللغة (٣٤٥/١): «ورضيت عنه رِضًى؛ مقصور، وهو مصدر محض، والاسم؛ الرِضاءُ، ممدود»، وقال في مختار الصحاح (١٢٠/١): «ورضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي، ورضي رضى؛ مقصور، مصدر محض، والاسم؛ الرضاء؛ ممدود».

كِبَا[١])؛ أي: روح، وحمزة، والكسائي، وابن عامر.

وفتحها: **الباقون [٢٣٦]**.

و(**كِبَا**)؛ نوع من العود الذي يُبَخَّرُ به[٢].

٣٩٣ ـ وَفِي النِّدَى[٣]: **حِمًى شَفَا**........ ....

(**وَ**)أسكن ياء: ﴿عِبَادِى﴾.

التي (**فِي النِّدَا**) وهو:

﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ في العنكبوت[٤].

و﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ في الزمر[٥].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حِمًى شَفَا**)؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وفتحها: **الباقون**.

٣٩٣ ـ ....عَـهْـدِي: عَـسَـى فَـوْزٌ.....................................

وأسكن ياء: ﴿عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في البقرة[٦].

---

(١) ومعنى قوله: (**كَبَا**) ـ بفتح الكاف ـ؛ النقص، والإخفاق، والتعثر، والذبول، يقال: كَبا الرجل؛ إذا غفا وهو قاعد غفوات متكررة غفوة يتلوها استيقاظ، وكبا الرجل؛ أي: عثر وفقد توازنه، وكَبا الزند؛ لم يُخْرِج ناره، وكَبا السهم؛ لم يصب هدفه، وأما الـ(**كِبَا**) ـ بكسر الكاف ـ؛ فهو: الزبد المتكاثف في جنبات الماء، والجمع: أكْباء، وكِباء، والجمع: كُباً؛ والكِباءُ؛ عُود البَخور، أو ضَرب منه.

(٢) قال ابن الناظم: «من الكباءة؛ نوع من العود يبخر به». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٣)، ولسان العرب ١٥/٢١٤).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**النِّدَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (**النِّدَى**).

(٤) الآية: [٥٦].

(٥) الآية: [٥٣].

(٦) الآية: [١٢٤].

المرموز إليهما [بأولى][1] قوله: (**عَسَى**[2] **فَوزٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة.

وفتحها: **الباقون**.

و(**عَسَى**)؛ كلمة تَرجٍّ.

والـ(**ـفوز**)؛ النجاة[3]، والظفر بالمطالب النافعة، رزقنا الله ذلك بمنه وكرمه.

٣٩٣ ـ ....وَآيَاتِيَ[4] أَسْكِنْ[5]: فِي كِسَا[6]

(**وَ**)ياء:

﴿ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ في الأعراف[7].

(**أَسْكِنْـ**)ـها[8].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ومعنى قوله: (**عَسَى**)؛ فعل ماض جامد، من أخوات (كاد)، يكون للترجي في الأمر المحبوب، ويكون للإشفاق في الأمر المكروه، وقد تدل على الوجوب كما في القرآن الكريم كله.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٣).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء الثانية: (**آيَاتِيَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بسكون الياء: (**آيَاتِيْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بهمزة قطع، ونون واحدة ساكنة: (**أَسْكِنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بهمزة قطع، ونونين؛ ثانيتهما مفتوحة مشددة: (**أَسْكِنَنَّ**)، والثالث: بهمزة وصل، ونون واحدة ساكنة: (**اسْكِنْ**)، والرابع: بهمزة قطع، ونونين؛ ثانيتهما مفتوحة مشددة: (**أَسْكِنَنَّ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الكاف: (**كَسَا**)، والثاني: بكسر الكاف: (**كِسَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٧) الآية: [١٤٦].

(٨) قال ابن الناظم: «وأعاد الإسكان؛ لطول الفصل، وزيادة في البيان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٤).

للمرموز إليهما [بأولى][1] قوله: (**فِي**[2] **كَسَا**[3])؛ أي: حمزة، وابن عامر.

وافتحها: **للباقين.**

واتفقوا على فتح البواقي من هذا النوع[4]؛ نحو:

﴿بِيَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

﴿مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [الحجر: ٥٤].

﴿شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [الكهف: ٥٢][5].

﴿نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ﴾ [التحريم: ٣].

﴿أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ومعنى: (**فِي**)؛ حرف جر يفيد الظرفية الحقيقة أو المجازية، أو هو حرف جر زائد لإفادة التوكيد.

(٣) ومعنى قوله: (**كَسَا**)؛ فعل ماض؛ بمعنى: سد حاجة المحتاج بالكسوة، وهو مايلبس من الثياب ونحوها.

(٤) وهي الياءات التي وقع بعدها: (لام) التعريف، وعدة البواقي من هذا النوع: ثمانية عشر ياء، كما ذكره في النشر (١٧١/٢)، وهكذا عدَّها النويري في شرحه على الطيبة (٢٨١/٣ ـ ٢٨٢)، وموسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٩١)، لكنَّ صاحب الإتحاف ذكر في إتحافه، أنَّ عدة ما اتفقوا على فتحه من هذا الفصل هو تسع ياءات، ثم عددها؛ فذكر إضافة إلى الياءات الخمس التي ذكرها الشارح أربع ياءات؛ وهي كالتالي: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، و﴿فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢، ٧٤]، و﴿وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، علماً بأنَّ صاحب الإتحاف قد ذكر في أول حديثه عن هذا النوع من ياءات الإضافة ـ أي: الياء التي وقع بعدها همزة الوصل المصاحبة للام ـ ما نصُّهُ (٣٣٩/١): «والواقع منها اثنان وثلاثون؛ اختلف في أربعة عشرة تأتي كذلك نحو. . .الخ»، فذكر الأربعة عشر ياء المختلف فيها بين القراء، وبقي الياءات المتفق عليها بينهم وعدتها ثمانية عشر ياء، فصار قول صاحب الإتحاف (٣٣٩/١): «واتفقوا على فتح التسعة الباقية» محل نظر وتأمل.

(٥) وموضعي سورة القصص: الآيتين [٦٢، ٧٤].

٣٩٤ ـ وَعِنْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ سَبْعٌ........ ....

ثم شرع في **النوع الخامس**[١]؛ فقال:

(وَ)الياء.

(عِنْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ) مجرداً عن اللام؛ بأن وقع همز الوصل بعد الياء.

(سَبْعٌ).

إلا عند ابن عامر ومن معه[٢] فستٌّ؛ لقطعه همزة: ﴿أَخِى ۝٣٠ ٱشْدُدْ﴾ [طه: ٣٠ ـ ٣١][٣]، كما سيأتي في موضعه[٤].

وهنَّ:

﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤].

﴿أَخِى ۝٣٠ ٱشْدُدْ﴾ [طه: ٣٠ ـ ٣١].

﴿لِنَفْسِى ۝٤١ ٱذْهَبْ﴾ [طه: ٤١ ـ ٤٢].

﴿ذِكْرِى ۝٤٢ ٱذْهَبَآ﴾ [طه: ٤٢ ـ ٤٣].

﴿يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان: ٢٧].

---

(١) وهي الياءات التي وقع بعدها همزة وصل المجرد أو العاري عن اللام. (ينظر: شرح النويري ٢٨٣/٣).

(٢) كأبي جعفر من رواية ابن وردان في أحد وجهيه، فقد قال في النشر: «ومقتضى أصل أبي جعفر فتحها ـ أي الياء ـ لمن قطع الهمزة عنه، ولكني لم أجده منصوصاً». (ينظر: النشر ٣٢٣/٢).

(٣) فقرأ ابن عامر، وابن وردان بخلاف عنه، فيما رواه النهرواني عن أصحابه، عن شبيب، عن الفضل، وكذا رواه أبو القاسم الهذلي، عن الفضل من جميع طرقه، عن ابن وردان: بقطع همزة (اشدد)، وفتحها، وعليه فإن هذه الياء عند ابن عامر، وابن وردان بخلاف عنه، تلحق بالنوع الأول؛ وهي: الياءات التي بعدها همزة مفتوحة. (ينظر: النشر ١٧١/٢، والإتحاف ٢٤٦/٢).

(٤) من سورة (طه). (ينظر: النشر ٣٢٠/٢، وطيبة النشر، الأبيات رقم (٧٧٠ ـ ٧٧١)).

و﴿قَوۡمِی ٱتَّخَذُوا۟﴾ [الفرقان: ٣٠].

﴿مِنۢ بَعۡدِی ٱسۡمُهُۥۤ أَحۡمَدُ﴾ [الصف: ٦].

٣٩٤ ـ ....لَيْتَنِي فَافْتَحْ: حُلاً. قَوْمِي: مَدًا حُزْ شِمْ هَنِي

وقد بيَّن اختلافهم فيهنَّ[١] بقوله:

﴿**لَيۡتَنِي** ٱتَّخَذۡتُ﴾ في الفرقان[٢].

(**فَافْتَحْـ**)ـها.

للإمام المرموز إليه بحاء (**حُلاً**)[٣]؛ أي: أبي عمرو وحده.

﴿قَوۡمِی ٱتَّخَذُوا۟﴾ في الفرقان[٤] ـ أيضاً ـ.

افتحها للمرموز إليهم بقوله: (**مَداً**[٥] **حُزْ شِمْ هَنِي**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو، وروح، والبزي.

وقوله: (**حُزْ**)؛ من الحيازة، وهي الْمُلْكُ، والنَّيل[٦].

و(**شِمْ**)؛ من الشيم، يقال: شمت السيف أغمدته، وسللته، على الضد، وشمت مخايل الشيء؛ إذا تطلعت حوله ببصرك، وشمت البرق؛ إذا نظرت إلى سحابته أتمطر أم لا[٧].

و(**هَنِي**)؛ مهموز الأصل، كل أمر من غير تعب[٨].

---

(١) أي: في الياءات السبع التي وقعت فيها الياء قبل همز الوصل المجرد من اللام.

(٢) الآية: [٢٧].

(٣) معنى قوله: (**حُلاً**)؛ ما يتزين به من مصوغ المعادن أو الحجارة، كالذهب والفضة والألماس ونحوها.

(٤) الآية: [٣٠].

(٥) ومعناه في الأصل؛ الغاية، والنهاية.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٤)، ولسان العرب ٣٣٩/٥.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٤)، ولسان العرب ٣٢٩/١٢.

(٨) فهو هنيء. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٤)، والمفردات ص (٥٤٦)، ولسان العرب ١٨٤/١).

٣٩٥ ـ إِنِّي، أَخِي: حَبْرٌ.............. ....

وافتح:

﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ﴾ في الأعراف[١].

و﴿أَخِي ۝٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ﴾ في طه[٢].

للمرموز إليهما بقوله: (**حَبْرٌ**)[٣]؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو.

٣٩٥ ـ ....وَبَعْدِي: صِفْ سَمَا ....

(**وَ**)افتح.

﴿مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُ﴾ في الصف[٤].

للمرموز إليهم بقوله: (**صِفْ**[٥] **سَمَا**[٦])؛ أي: شعبة، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

٣٩٥ ـ .... ذِكْرِي، لِنَفْسِي: حَافِظٌ مَدًا دُمَا

وافتح:

﴿ذِكۡرِي ۝٤٢ ٱذۡهَبَآ﴾[٧].

و﴿لِنَفۡسِي ۝٤١ ٱذۡهَبۡ﴾[٨].

---

(١) الآية: [١٤٤].

(٢) الآية: [٣٠ ـ ٣١].

(٣) ومعنى قوله: (**حَبْرٌ**) وهو بفتح الحاء وكسرها؛ العالم المقتدى به، ويأتي بمعنى: السرور والجمال، والرجل الصالح، وما يكتب به. (ينظر: الصحاح في اللغة، باب (حبر)، ١/١٤٠، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٩)).

(٤) الآية: [٦].

(٥) قال ابن الناظم: «(**صِفْ**)؛ من الوصف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٠)).

(٦) ومعنى (**سَمَا**)؛ ارتفع، وقد يأتي اسماً من الممدود؛ وهو كل ما علاك، ومنه السماء؛ الجرم المعهود، وبمعنى المطر.

(٧) الآية: [٤٢ ـ ٤٣].

(٨) الآية: [٤١ ـ ٤٢].

كلاهما في (طه).

للمرموز إليهم بقوله: (**حَافِظٌ**[١] **مَدًا**[٢] **دُمَا**[٣])؛ أي: أبي عمرو، ونافع، وأبي جعفر، وابن كثير.

ولم يأت في هذا النوع ـ أعني الذي [**٢٣٧**] بعده همز وصل مجرد عن اللام ـ ياءٌ أُجْمِع على فتحها وإسكانها[٤]

٣٩٦ ـ وَفِي ثَلَاثِينَ بِلَا هَمْزٍ. فَتَحْ بَيْتِي ـ سِوَى نُوحٍ ـ: مَدًا لُذْ عُدْ.......

ثم شرع في **النوع السادس**؛ وهو الياء التي بعدها متحرك غير الهمز، ووقع في خمسمائة وستة وتسعين ياء[٥].

(**وَ**)قد اختلف منها.

(**فِي ثَلَاثِيْنَ**) ياء.

(**بِلَا هَمْزٍ**)؛ لا قطع، ولا وصل.

بيِّنها في قوله:

(**فَتَحْ**) منها ياء.

﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ في البقرة[٦] والحج[٧].

فهي التي في (**سِوَى**).

---

(١) ومعنى: (**حَافِظٌ**)؛ اسم فاعل من (حَفِظَ)، وتأتي بمعنى: الحارس الموكَّل بشيء يحفظه، وحافظ الخزانة؛ القيِّمُ عليها، ويطلق على من استظهر القرآن في صدره، حافظٌ.

(٢) ومعناه في الأصل؛ الغاية، والنهاية.

(٣) والـ(**دُمَا**) بضم الدال؛ جمع دُمْية؛ وهو الصورة الحسنة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٧)).

(٤) ينظر: النشر ١٧١/٢، والإتحاف ٣٤٠/١.

(٥) ينظر: لطائف الإشارات ١٢٧٨/٣، والإتحاف ٣٤٠/١.

(٦) الآية: [١٢٥].

(٧) الآية: [٢٦].

سورة (نُوحٍ).

المرموز إليهم بقوله: (مَدًا لُذْ[1] عُدْ[2])؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وهشام، وحفص.

وسكنها: **الباقون**.

٣٩٦ ـ ....وَلَــحْ

٣٩٧ ـ عَوْنٌ: بِهَا....................... ....

(وَ)فتح.

المرموز إليهما بأولي قوله: (لَحْ[3]) (عَونٌ[4])؛ أي: هشام، وحفص، وحدهما.

﴿بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا﴾ [نوح: ٢٨]، وهو الذي (بِهَا)؛ أي: سورة نوح.

وسكنها: **الباقون**.

٣٩٧ ـ ....لِي دِينِ: هَبْ خُلْفًا عَلَا إِذْ لَاذَ.................................

وفَتَحَ ياء: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦].

المرموز إليهم بقوله: (هَبْ[5] خُلْفٌ[6] عَلَا[7]) (إِذْ[8] لَاذَ[9])؛ أي: البزي بخلاف عنه، وحفص، ونافع، وهشام.

---

(١) (لُذْ)؛ فعل أمر، من لاذ بالشيء إذا لجأ إليه واعتصم به.

(٢) ومعنى قوله: (عُدْ)؛ أمرٌ بالعود مرة بعد أخرى.

(٣) ومعنى قوله: (لَحْ)؛ اللَّحُّ هو الالتصاق.

(٤) ومعنى قوله: (عْونٌ)؛ العون يطلق على المعين، ويأتي بمعنى: المعاونة.

(٥) وقوله: (هَبْ)؛ بمعنى: انتبه، يقال هَبَّ من نومه؛ انتبه، واستيقظ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٤)).

(٦) هكذا في الأصل: (خُلْفٌ)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (خُلْفاً).

(٧) ومعنى قوله: (عَلَا)؛ أي: ارتفع، وتأتي اسمٌ؛ بمعنى: الرفعة.

(٨) ومعنى: (إِذْ)؛ كلمة تدل على ما مضى من الزمان، وقد تقع اسم زمان للمستقبل، وتأتي بمعنى (حين)، وتكون حرف تعليل، وحرف مفاجأة، وهي كلمة مبنية على السكون، وتضاف إلى الجملة الواقعة بعدها، سواء كانت جملة إسمية أوفعلية.

(٩) ومعنى قوله: (لَاذَ)؛ أي: لجأ وعاد واعتصم.

وسكنها: **الباقون.**

قال في الاتحاف[١]: «والفتح للبزي رواه جماعة؛ كصاحب العنوان[٢]، والمجتبى[٣]، والكامل[٤]، من طريق أبي ربيعة[٥]، وابن الحباب[٦]، وهي رواية نصر بن محمد[٧]، عن البزي.

وروى عنه الجمهور: الإسكان، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة[٨]، وبه قرأ الداني على الفارسي[٩]، عن قراءته بذلك عن النقاش، عن أبي ربيعة عنه، وهذا طريق التيسير[١٠]، وقال فيه: وهو المشهور، وبه آخذ، وقطع به ابن بليمة[١١] وغيره، وقطع بالوجهين جميعاً: في الحرز[١٢]، وغيره[١٣].

وهما ـ كما قاله المصنف[١٤] ـ صحيحان عن البزي، ولكن الإسكان أكثر، وأشهر»[١٥].

---

(١) ينظر: الإتحاف ٣٤١/١.
(٢) ينظر: العنوان ص (٢١٤).
(٣) ينظر: النشر ١٧٤/٢.
(٤) ينظر: الكامل ص (٤٤٢).
(٥) محمد بن إسحاق بن وهب بن أَعْيَن، أبو ربيعة المكيّ، وهو من رواة البزي وقنبل، توفي سنة ٢٩٤هـ، وقد تقدمت ترجمته. (ينظر: غاية النهاية ٩٩/٢).
(٦) ينظر: الإتحاف ٣٤١/١.
(٧) ينظر: الإتحاف ٣٤١/١.
(٨) عنه ـ أي عن البزي ـ.
(٩) ينظر: جامع البيان ٤٩٧/٢.
(١٠) ينظر: التيسير ص (١٨٣).
(١١) ينظر: تلخيص العبارات ص (٤١).
(١٢) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٤١٥).
(١٣) كصاحب الهداية، والتذكرة، والتبصرة، والكافي، والتجريد، وتلخيص أبي معشر، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون. (ينظر: النشر ١٧٤/٢).
(١٤) ينظر: النشر ١٧٤/٢.
(١٥) هنا انتهى كلام صاحب الإتحاف، وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في النشر. (ينظر: النشر ١٧٤/٢).

٣٩٧ ـ ....لِي فِي النَّمْلِ: رُدْ نَوَى دَلَا.

٣٩٨ ـ وَالْخُلْفَ[١]: خُذْ لَنَا......... ....

وفتح: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾.

(فِي).

سورة **(النَّمْلِ)**[٢].

المرموز إليهم بقوله: **(رُدْ[٣] نَوَى[٤] دَلَا[٥])**؛ أي: الكسائي، وعاصم، وابن كثير، بلا خلاف عنهم.

(وَ)ثبت.

(الْخُلْفُ) فيه.

للمرموز إليهما بقوله: **(خُذْ[٦] لَنَا[٧])**؛ أي: ابن وردان، وهشام.

فالفتح لابن وردان[٨]: رواه جماعة عنه[٩].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: **(وَالْخُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به الشيخ عبدالفتاح القاضي في تحقيقه لمتن الطيبة، حيث اختار ضبطها: بفتح الفاء: **(وَالْخُلْفَ)**، وهو ظاهر نسخة رضوان العقبي.

(٢) الآية: [٢٠].

(٣) و**معنى**: **(رُدِ)**؛ من الورود، أي: أُحْضُر. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١)).

(٤) ومعنى قوله: **(نَوَى)**؛ أي: قَصَدَ.

(٥) ومعنى قوله: **(دَلَا)**؛ جمع دلاة؛ وهو الدلو الصغير، وقد يكون بمعنى الفعل؛ أي: خروج الدلو من البئر مملوءاً بالماء.

(٦) ومعنى قوله: **(خُذْ)**؛ فعل أمر؛ من أخذ يأخذ أخذاً، ومنه: أَخَذَ الكتاب؛ تناوله، ومنه خذ الكتاب بقوة.

(٧) وقوله: **(لَنَا)**؛ تفيد الملكية والاستحقاق، هذا لنا؛ أي: هذا حقُّنا واستحققناه بعملنا.

(٨) والقراءة بالفتح لابن وردان في الياء من قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧٣/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٢)).

(٩) ونص عليه: أبو العز القلانسي، وابن سوار، وصاحب الجامع، والكامل، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم، وقرأ في التجريد على عبدالباقي. (ينظر: النشر ١٧٥/٢).

ولكن الجمهور: على الإسكان(١).

ولذا قال المصنف(٢): «هما صحيحان عنه، غير أن الإسكان عنه أكثر، وأشهر».

والفتح لهشام: من طريق الحلواني عنه(٣)، عند الأكثر.

وروى الآخرون عنه: الإسكان(٤)؛ وهو رواية الداجوني(٥) عن أصحابه عنه.

وصرح كثيرون: بالوجهين(٦) جميعاً من الطريقين.

وقرأه الباقون: بالإسكان(٧).

٣٩٨ - ....مَعِي، (مَا كَـانَ لِـي): [عُذْ. (مَنْ مَعِي): لَهُ وَوَرْشٌ فَانْقُلِ](٨)

---

(١) ينظر: النشر ٢/ ١٧٤.

(٢) ينظر: النشر ٢/ ١٧٥.

(٣) وهو عند المغاربة قاطبة، وبه قطع في المبهج، والتلخيصين، وغيرها. (ينظر: النشر ٢/ ١٧٥).

(٤) والقراءة بالإسكان لهشام في الياء من قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/ ١٧٣، ومنحة مولى البر ص (٩٢)).

(٥) وهو الذي قطع به ابن مهران. (ينظر: المبسوط ص (٢٠٧)، والنشر ٢/ ١٧٥).

(٦) كصاحب الجامع، والمستنير، والكفاية، والحافظ أبو العلاء، وصاحب التجريد، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/ ١٧٥).

(٧) وشذَّ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان فقرأها: بالفتح، فخالف سائر الرواة، وخالفه أيضاً جميع أهل الأداء حتى الآخذين عنه، والصواب هو السكون كما أجمع الرواة عنه. (ينظر: النشر ٢/ ١٧٤).

(٨) ضُبِطَ هذا الشطر من البيت في الأصل - متناً وشرحاً -: **(عُذْ (مَنْ مَعِي) لَهُ وَوَرْشٌ فَانْقُلِ)**، وهو كذلك في نسخة رضوان العقبي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وهو - أيضاً - كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) لكن ضُبطت كلمة **(انْقُلِ)** مجردة عن الفاء، وضُبطت في منطوق شرح النويري، وفي شرح المنير السمنودي (النسخة التركية): **(عِدْ (مَنْ مَعِي) (مَنْ مَعْهُ) وَرْشٌ انْقُلِ)**، بينما ضُبط هذا الشطر من البيت في جميع النسخ الأخرى: **(عُدْ (مَنْ مَعِي) (مِنْ مَعْهُ) وَرْشٌ فَانْقُلِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، لكن ضُبطت كلمة **(عُذْ)**؛ =

وفتح ياء: ﴿مَعَيْ﴾ في ثمانية مواضع: ـ

﴿مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ في الأعراف(١).

و﴿مَعِىَ عَدُوًّا﴾ في التوبة(٢).

و﴿مَعِىَ صَبْرًا﴾؛ ثلاثة في الكهف(٣).

و﴿مَن مَّعِىَ﴾ في الأنبياء(٤).

و﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى﴾ في الشعراء(٥)، وهو الأول فيه.

و﴿مَعِىَ رِدْءًا﴾ في القصص(٦).

= بالذال المعجمة بدلاً من الدال المهملة، وعلى ضبط النسخة التي عليها خط الناظم وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية ـ وظاهر منطوق شرح النويري ـ، يكون معنى قول الناظم: (مَنْ مَعْهُ)؛ أنَّ المراد الموضع الثاني من سورة الشعراء؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن مَّعِىَ مِنَ﴾ [١١٨]، المقيد بكلمتي: ﴿وَمَن مَّعَهُۥ﴾ من قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]، فيكون قول الناظم ـ كما قاله النويري في شرحه (٢٨٧/٣) ـ: (مَنْ مَعْهُ)؛ قيدٌ جاء به لتقييد الموضع الثاني من سورة الشعراء؛ فيخرج بهذا القيد الموضع الأول؛ وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى﴾ [٦٢]، فإنه مما انفرد بفتحه حفص، فلم يشاركه في فتح ياءه أحد من القراء، على أنَّ قول الناظم: (مَنْ مَعِي مِنْ) هو أيضاً ـ كما قال ابن الناظم ـ قيد يخرج به الموضع الأول من سورة الشعراء المذكور آنفاً؛ حيث قال ابن الناظم: «وإنما قُيِّد بـ(مِنْ)؛ ليخرج الأول؛ وهو: ﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى﴾ [الشعراء: ٦٢]، فإنه لحفص وحده، كما تقدم»، فصار في ضبط هذا الموضع؛ خمسة أوجه: (**عِدْ (مَنْ مَعِي) (مَنْ مَعْهُ) وَرْشُ انْقُلِ**)، (**عُذْ (مَنْ مَعِي) لَهُ وَوَرْشٌ فَانْقُلِ**)، (**عُذْ (مَنْ مَعِي) لَهُ وَوَرْشٌ انْقُلِ**)، (**عُدْ (مَنْ مَعِي) (مِنْ مَعْهُ) وَرْشٌ فَانْقُلِ**)، (**عُذْ (مَنْ مَعِي) (مِنْ مَعْهُ) وَرْشٌ فَانْقُلِ**)، أما الأوجه: الأول والرابع والخامس فإن القيد موجود فيها، وأما الوجهان الثاني والثالث فإنهما خاليان من القيد. (ينظر: شرح النويري ٢٨٧/٣، وشرح ابن الناظم ص (١٥٥)).

(١) الآية: [١٠٥].

(٢) الآية: [٨٣].

(٣) الآيات: [٦٧، ٧٢، ٧٥].

(٤) الآية: [٢٤].

(٥) الآية: [٦٢].

(٦) الآية: [٣٤].

وياء [**٢٣٨**]: ﴿لِي مِن﴾ في [ص][١].

المرموز إليه بعين: (**عُذْ**)[٢]؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بالإسكان فيها.

وأمَّا: ﴿مَعِيَ﴾ في ثاني الشعراء[٣]؛ وهو: ﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ﴾ [١١٨].

[(**لَهُ**)][٤]؛ أي: فالفتح لحفص.

(**وَوَرْشٌ**) من طريقيه.

(**فَانْقُلِ**) ذلك، فإن ورشاً يوافقه فيه.

فتلخص مما هنا وما تقدم: أن ﴿مَعِيَ﴾؛ في القرآن في أحد عشر موضعاً؛ فَتَحَ حفص الياء في جميعها، ووافقه غيره في ثلاثة؛ ﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ المذكور، و﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ في التوبة[٥]، ﴿مَّعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ في الملك[٦].

---

(١) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (إبراهيم)، والصواب أنَّ هذا الموضع في سورة (ص): الآية [٦٩]، وأمَّا موضع سورة إبراهيم، فهو من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم﴾ [٢٢]، وقد فات الشارح ذكره، وكان حقُّه أن يذكره؛ لأنه داخل في ما انفرد حفص بفتحه، في هذا اللفظ خاصة. (ينظر: شرح النويري ٣/٢٨٧، وشرح ابن الناظم ص (١٥٥)).

(٢) و(**عُذْ**)؛ أمر من العود؛ وهو الرجوع، أي: بل عد من ظلمة غموضه إلى وضوحه، وتأتي من العيادة؛ بمعنى الزيارة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)).

(٣) لم يبين الشارح هنا القرينة التي خصَّ بها موضع ثاني الشعراء دون موضع سورة الأنبياء: الآية [٢٤]، كما أن اختياره في ضبط متن الطيبة ـ بحسب ما أثبته في المتن الذي على هامش الشرح وفي سياق شرحه ـ لا يتضمن قيداً يخرج موضع سورة الأنبياء، وعليه: فكان حقه أن يبين ذلك، أما ضبط المتن في جميع الشروح الأخرى فإنه تضمن قيداً يخرج موضع سورة الأنبياء ـ كما بينته في مقابلتي لنسخ المتن وشروحه ـ. قال ابن الناظم: «وإنَّما قيده بـ(ـمن)؛ ليخرج الموضع الأول، وهو: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي﴾ [الشعراء: ٦٢]، فإنه لحفص وحده كما تقدم». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٥)).

(٤) ما بين المعكوفتين من كلمات المتن، وقد كُتِبَ في الأصل مكانها كلمة غير مفهومة الخط، وما أثبته هو من استقرائي لسياق الكلام.

(٥) الآية: [٨٣]، وقد تقدمت الإشارة إليه في النوع الأول؛ وهي الياءات المفتوحة بعد همز القطع المفتوح.

(٦) الآية: [٢٨]، وفي الأصل كُتِبَت: (ومعي ولو رحمنا)، وهو تصحيف، وقد تقدمت الإشارة إليه في النوع الأول؛ وهي الياءات المفتوحة بعد همز القطع المفتوح.

٣٩٩ ـ وَجْهِي: عُلاً عَمَّ.............. ....

وفَتَحَ ياء:

﴿وَجْهِىَ لِلَّهِ﴾ في آل عمران[١].

و﴿وَجْهِىَ لِلَّذِى﴾ في الأنعام[٢].

المرموز إليهم بقوله: (**عُلاً**[٣] **عَمَّ**[٤])؛ أي: حفص، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

والباقون: بالإسكان.

٣٩٩ ـ ....وَلِي فِيهَا: جَنَا عُدْ[٥]..................................

وفَتَحَ: ﴿وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ في طه[٦].

المرموز إليهما بقوله: (**جَنَا عُدْ**[٧])؛ أي: ورش من طريق الأزرق، وحفص.

---

(١) الآية: [٢٠].

(٢) الآية: [٧٩].

(٣) و(**عُلاً**)؛ اسمٌ، جمع أعلى، وهو بمعنى: الرفعة والشرف.

(٤) و(**عَمَّ**)؛ يأتي: اسماً، وفعلاً، ومركباً من حرف واسم، فمن الأول: العم أخو الأب، وفي الحديث: «عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ»، والفعل من العموم، والمركب: كـ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]؛ أصله: (عَنْ مَا)، فأدغم، وحذف ألف الاستفهام. (ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (٩)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر العين: (**عِدْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية) والثاني: بضم الدال: (**عُدْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في النسخ الأخرى.

(٦) الآية: [١٨].

(٧) قال ابن الناظم: «قوله: (**جَنَا**)؛ أي: ما يُجْنى من الشجر من الثمر، و(**عُدْ**)؛ من الوعد يكون في الخير». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٥)).

وأسكنها: **الباقون** ـ منهم الأصبهاني عن ورش ـ.

٣٩٩ ـ ....شُرَكَائِي، مِنْ وَرَائِي: دُوِّنَا[١]

وفَتَحَ:

﴿أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ﴾ في فصلت[٢].

و﴿مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ﴾ في مريم[٣].

المرموز إليه بدال: **(دُوِّنَا)**[٤]؛ أي: ابن كثير.

وأسكنهما: **الباقون**.

٤٠٠ ـ أَرْضِي، صِرَاطِي: [كَمْ][٥]......... ....

وفَتَحَ:

﴿أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ في العنكبوت[٦].

و﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى﴾ في الأنعام[٧].

الإمام المرموز إليه بكاف: **(كَمْ)**[٨]؛ أي: ابن عامر [بكماله][٩].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال والواو؛ على البناء للفاعل: **(دَوَّنَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، ونسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيهما: بضم الدال، وكسر الواو؛ على البناء للمفعول: **(دُوِّنَا)**.

(٢) الآية: [٤٧].

(٣) الآية: [٥].

(٤) قال ابن الناظم: «قوله: **(دَوَّنَا)**؛ أي: قرَّرَه وحرَّرَه؛ يعني قرأ به». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٥)).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، غير أنه مثبت في أصل الشرح.

(٦) الآية: [٥٦].

(٧) الآية: [١٥٣].

(٨) ومعنى قوله: **(كَمْ)**؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

وأسكنهما: **الباقون**.

٤٠٠ ـ ....مَمَاتِي: إِذْ ثَنَا ....

وَفَتَحَ: ﴿وَمَمَاتِى لِلَّهِ﴾ في الأنعام(١) ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهما بقوله: (**إِذْ**(٢) **ثَنَا**(٣))؛ أي: نافع، وأبو جعفر.

وأسكنه: **الباقون**.

٤٠٠ ـ .... لِي نَعْجَةٌ: لَاذَ بِخُلْفٍ عَيَّنَا

وَفَتَحَ: ﴿وَلِىَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ في ص(٤).

الراويان المرموز إليهما باللام، والعين، من قوله: (**لَاذَ**(٥) **بِخُلْفٍ عَيَّنَا**(٦))؛ أي: هشام بخلاف عنه، وحفص بدونه(٧).

والفتح لهشام(٨): في التيسير(٩)، وغيره(١٠).

---

(١) الآية: [١٦٢].

(٢) ومعنى: (**إِذْ**)؛ كلمة تدل على ما مضى من الزمان، وقد تقع اسم زمان للمستقبل، وتأتي بمعنى (حين)، وتكون حرف تعليل، وحرف مفاجأة، وهي كلمة مبنية على السكون، وتضاف إلى الجملة الواقعة بعدها، سواء كانت جملة إسمية أوفعلية.

(٣) قال ابن الناظم: «(**ثَنَا**)؛ ثنا الشيء؛ عطفه، وكفَّه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٥ ـ ١٥٦).

(٤) الآية: [٢٣].

(٥) قال ابن الناظم: «(**لَاذَ**)؛ لجأ، وعاد، واعتصم». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦)).

(٦) قال ابن الناظم: «(**عَيَّنَا**)؛ أي: خصَّص». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦))

(٧) أي: بغير خلاف عنه.

(٨) والقراءة بالفتح لهشام في هذا الموضع؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧٣/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٣)).

(٩) هكذا في الأصل، ولكنَّ الصواب أنه ليس لهشام من طريق التيسير إلا الفتح، ويبدو أنه سهو أو وهم من الشارح أو من الناسخ. (ينظر: التيسير ص (١٥٣)، والنشر ١٧٣/٢، وشرح النويري ٢٨٨/٣، والإتحاف ٣٤١/١).

(١٠) كصاحب المبهج، وصاحب المفيد وعبارته: «وبخلاف عنه ـ أي هشام ـ في (ولي نعجة)»، وأبو معشر الطبري، وغيرهم، وكذلك قطع به له من طريق الحلواني غير واحد؛ =

والإسكان: في المبهج[1]، وغيره[2].

وهما صحيحان عنه[3].

وأسكنها: **الباقون.**

٤٠١ ـ وَلْيُؤْمِنُوا بِي، تُؤْمِنُوا لِي: وَرْشُ..... ....

وَفَتَحَ:

﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٦].

و﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾ في الدخان[4].

(وَرْشُ) من طريقيه.

وأسكنهما: **الباقون.**

٤٠١ ـ ....يَـا عِبَادِ لَا[5]: غَوْثٌ بِخُلْفٍ صَلِيَا.

٤٠٢ ـ وَالْحَذْفُ: عَنْ شُكْرٍ دَعَا[6] شَفَا......... ....

= كالحافظ أبي العلاء، وأبي العز، ورواه ابن سوار عن ابن العلاف من طريق الحلواني. (ينظر: غاية أبي العلاء ٣٥٣/١، والتلخيص ص (٣٨٧)، والنشر ١٧٣/٢).

(١) ولكنّهُ نصَّ في المبهج على الفتح لهشام، وهو الصحيح، ويبدو أنه سهو أو سبق قلم من الناسخ أو من الشارح، فقد عُكِسَ العزو؛ فَجُعِل وجه المبهج وجهاً للتيسير، ووجه التيسير وجهاً للمبهج. (ينظر: المبهج ص (٤٧٧)، والنشر ١٧٣/٢، وشرح النويري ٢٨٨/٣، والإتحاف ٣٤١/١).

(٢) كصاحب العنوان، والكافي، والتبصرة، وتلخيص ابن بليمة، والتيسير، والشاطبية، والهداية، والهادي، والتجريد، والتذكرة، وسائر المغاربة، والمصريين، وقطع به للدجواني عنه أبو العلاء الحافظ، وابن فارس، وأبو العز، وكذلك ابن سوار من غير طريق ابن العلاف عن الحلواني. (ينظر: غاية أبي العلاء ٣٥٣/١، والنشر ١٧٣/٢).

(٣) ينظر: النشر ١٧٣/٢ ـ ١٧٤.

(٤) الآية: [٢١].

(٥) هذه اللفظة ساقطة من المتن الذي على هامش الشرح، وهي كذلك ساقطة من شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما هي ثابتة في جميع النسخ والشروح الأخرى، وهو الذي أثبته ليستقيم بها وزن البيت.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الدال، =

وأمَّا قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾ [الزخرف: ٦٨]؛ فاختلف القراء في: إثبات يائه، وحذفها، وإسكانها؛ لاختلاف المصاحف فيه[١].

فقرأه بإثباتها مفتوحة ـ وصلاً ـ المرموز إليهما بقوله: **(غَوثٌ بِخُلْفٍ صَلَيَا[٢])**؛ أي: رويس بخلاف عنه[٣]، وشعبة بدونه.

وَوَقَفَا: بالياء الساكنة.

وهذا طريق أبي الطيب عن رويس[٤].

(وَالْحَذْفُ) للياء وصلاً، ووقفاً؛ يعني: قرأه بحذفها في الحالين.

المرموز إليهم بقوله: **(عَنْ[٥] شُكْرٍ[٦] دَعَا[٧] شَفَا[٨])**؛ أي:

= وفتح العين بلا تنوين: **(دُعَا)**، والثاني: بفتح الدال، وفتح العين بلا تنوين: **(دَعَا)**، والثالث: بضم الدال، وفتح العين مع التنوين: **(دُعًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(دُعَا)**، **(دُعًا)**، **(دَعَا)**؛ أما الوجهان الأول والثاني فعلى أنه اسم؛ والدعاء هو الطلب من الله تعالى، وأما الوجه الثالث فعلى أنه فعل ماض.

(١) هكذا في الأصل، وفي الإتحاف: (فيها)، على التأنيث. (ينظر: الإتحاف ٣٤٣/١).

(٢) قال ابن الناظم: «قوله: **(صَلَيَا)**؛ يقال: صلي بالأمر، إذا قاسى شدته وحرَّه كأنَّه اجتهد فيه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦)).

(٣) والقراءة لرويس ـ من طريق أبي الطيب ـ بفتح الياء من قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾ [الزخرف: ٦٨]؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧٠/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٣)).

(٤) ينظر: النشر ١٧٥/٢، والإتحاف ٣٤٣/١.

(٥) ومعنى: **(عَنْ)**؛ حرف جرٍّ، من معانيها؛ المجاوزة، يقال: رحل عن بلاده بعيداً، ومن معانيها: التعليل؛ يقال: لم يتوقف عن العمل إلا مكرهاً، ومن معانيها؛ انتهاء الغاية؛ يقال: استأصلهم عن بكرة أبيهم، وتأتي بمعنى (بعد)، يقال: عن قريب ستظهر الحقيقة، وتأتي بمعنى: (مِنْ)، وتأتي مركبة مع (ما) الحرفية الزائدة.

(٦) ومعنى: **(شُكْرٍ)**؛ مصدر (شَكَرَ)، وهو: الثناء على المحسن بما أولاه من المعروف، أو هو عرفان النعمة وإظهارها، والثناء بها، والشكر من الله؛ الرضا والثواب.

(٧) ومعنى: **(دَعَا)**؛ بمعنى: طلب وسأل، دَعَا يَدعُو دُعَاء، ودعا له؛ تمنَّى له الخير، ودعا عليه؛ طلب له الشر، ودعا إليه؛ طلب إليه، ودعا إلى الأمر؛ حثَّ على اعتقاده، ودعا الله؛ سأله حاجته واستغاث به وتضرع إليه.

(٨) ومعنى قوله: **(شَفَا)**؛ تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه، وبمعنى البقية والقلة، وتأتي فعلاً؛ نحو: (شفاه الله).

حفص، وروح، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

موافقة لمصاحفهم.

وقرأه الباقون [٢٣٩]؛ وهم نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو، وابن عامر، ورويس من [غير][1] طريق أبي الطيب: بإثبات الياء الساكنة وصلاً، ووقفوا عليها كذلك.

موافقة لمصحف المدينة والشام.

٤٠٢ - ....وَلِــي يَس سَكِّنْ: لَاحَ خُلْفٌ[2] ظُلَلِ[3]

٤٠٣ - فَـتًّــى.......................... ....

(**وَ**)ياء.

﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ في سورة يس[4].

(**سَكِّنْ**)ـها[5].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثْبَتُّه لأنَّ الكلام لا يستقيم إلا به، بل إن عدمه يوهم خلاف المراد، فقد كتبت الجملة في الأصل: (من طريق أبي الطيب)، وليس كذلك، بل قراءة رويس هنا هي من (غير طريق أبي الطيب)، لأنَّ الشارح قد نصَّ قبلاً على قراءة رويس من طريق أبي الطيب، فكانت قراءة رويس هنا من غير طريق أبي الطيب. (ينظر: النشر ١٧٥/٢، والإتحاف ٣٤٣/١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، والثاني: برفع الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء، وفتح اللام الأولى، وكسر اللام الثانية: (**ظُلَلِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الظاء، وكسر اللامين مع تشديد اللام الأولى؛ على الأمر: (**ظَلِّلِ**).

(٤) الآية: [٢٢].

(٥) قال ابن الناظم: «وإنما قيده بالإسكان؛ لئلا يتوهم عطفه على الحذف»، لأنَّ الحذف أقرب مذكور. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦)).

للمرموز إليهم بقوله: (**لَاحَ**[١] **خُلْفٌ ظُلَلٍ**[٢]) (**فَتًى**)[٣]؛ أي: هشام بخلاف عنه، ويعقوب، وحمزة، وخلف في اختياره، بلا خلاف عنهم.

والإسكان لهشام[٤]؛ قطع به جمهور العراقيين[٥] من طريق الداجوني.

والفتح له؛ من طريق الحلواني، وعليه الجمهور[٦]، بل لا يعرف المغاربة غيره عن هشام.

وبه[٧] **قرأ الباقون**؛ وهم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر.

هذا وقد سُئِلَ أبو عمرو: لأي شيء قرأت: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، بالإسكان، و﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [يس: ٢٢]، بالفتح، ولا فرق بينهما؟، فأجاب: بأن السكون ضرب من الوقف، فلو سكنت هنا لكان كالذي وقف على: ﴿مَا لِيَ﴾، وابتدأ: ﴿لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾، ولا يخفى ما فيه، وهو بخلاف: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾[٨].

---

(١) قال ابن الناظم: «قوله: (**لَاحَ**) ؛ أي: ظهر ولمح». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦)).

(٢) قال ابن الناظم: «قوله: (**ظُلَلٍ**)؛ أي: جمع ظلة، وهو كل ما أظلك». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦)).

(٣) قال ابن الناظم: «قوله: (**فَتًى**)؛ أي: يا فتى»، وأصل (الفتى)؛ الكريم، والسخي، والشاب، ويستعمل في الكامل في الأخلاق الجميلة وذي الصفات المحمودة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦)).

(٤) ووجه الإسكان لهشام في هذا الحرف؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧٥/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٢)).

(٥) كأبي طاهر بن سوار، وأبي العز القلانسي، وأبي علي البغدادي، وأبي الحسن بن فارس، وغيرهم. (ينظر: النشر ١٧٥/٢).

(٦) ينظر: النشر ١٧٥/٢.

(٧) أي: وبالفتح.

(٨) ذكره العكبري في التبيان ١٠٨٠/٢، وجاء مثله في إعراب القرآن وعلل القراءات لجامع العلوم ٢٤٧/٢، لكنهم جميعاً لم ينسبوه لأبي عمرو البصري، ونقله الصفاقسي في غيث النفع ص (٣٣٢)، وصاحب الإتحاف ٣٩٨/٢، ونسباه إلى أبي عمرو البصري، =

قال بعض المحققين[1]: «وهذا مع ثبوت الرواية؛ من دقة النظر، وإدراك المعاني اللطيفة، رزقنا الله إياها».

٤٠٣ ـ ....وَمَحْيَايَ: بِه ثَبْتٌ جَنَحْ خُلْفٌ................................

(وَ)سَكِّن الياء الثانية وصلاً.

من قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ في الأنعام[2].

للمرموز إليهم بقوله: (بِهِ ثَبْتٌ جَنَحْ) (خُلْفٌ)؛ أي: قالون، وأبي جعفر، وورش من طريق الأزرق بخلاف عنه[3]، وكذا الأصبهاني عنه بلا خلاف.

فتُمَدُّ الألف حينئذٍ مدًّا مشبعاً لأجل الساكنين، وكذا في الوقف.

والوجه الآخر للأزرق عن ورش: الفتح وصلاً بلا مد.

والوجهان صحيحان عنه[4].

= قال في النشر ١٦١/٢: «قال الأستاذ أبو محمد علي بن سعيد العماني في كتابه المرشد في الوقف والابتداء: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]؛ (ما) كلمة واحدة، وهي حرف نفي، و(لي) كلمة أخرى، فهما كلمتان، وفي: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]؛ (مالي) كلمة واحدة للاستفهام)، وقال الشيخ أبو البقاء العكبري في إعرابه في سورة (يس): (ومالي) الجمهور على فتح الياء لأن ما بعدها في حكم المتصل بها إذ كان لا يحسن الوقف عليها والابتداء، ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، بعكس ذلك. انتهى. وكلا الكلامين لا يظهر فليتأمل، ولكن لكلام أبي البقاء فيما ذكره في الوقف والابتداء وجه، والله أعلم».

(١) كالصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٢)).

(٢) الآية: [١٦٢].

(٣) فقطع بالخلاف له فيها: صاحب التيسير، والتبصرة، والكافي، وابن بليمة، والشاطبي، وغيرهم. (ينظر: النشر ١٧٢/٢).

(٤) ذكرهما في: الشاطبية، والتيسير، والتبصرة، والكافي، وغيرها. وقد ذهب أبو شامة إلى تضعيف وجه الإسكان، واستدل لذلك بما رُوِيَ عن ورش: أنه روى عن نافع القراءة بالإسكان، ثم رجع إلى الحركة، حتى إنه ـ أي أبو شامة ـ قال في إبراز المعاني ٢٥٠/٢: «هذه الرواية تقضي على جميع الروايات لأنها أخبرت بالأمرين جميعاً، =

إلا أن روايته عن نافع: الإسكان[١].

والفتح؛ اختياره لنفسه؛ لأنه أقوى في العربية[٢].

وبه **قرأ الباقون**.

وإذا وقف على هذه القراءة؛ جازت لهم الأوجه الثلاثة؛ من أجل عروض السكون، لأن الأصل في مثل هذه الياء [الفتح][٣] للساكنين، وإن كان الأصل الأصيل في ياء الإضافة السكون، لأن حركة هذه الياء صارت أصلاً آخر لسكون ما قبلها، وذلك نظير (حيث)، و(كيف)، فإن حركة (الثاء)، و(الفاء)، صارت أصلاً وإن كانت الأصل فيهما السكون،

= ومعها زيادة عِلْم بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك، فلا تعارضها رواية الإسكان؛ فإن الأول معترف بها، ومخبر بالرجوع عنها»، ثم قال أبو شامة: «فلا ينبغي لذي لُبٍّ إذا نُقِل له عن إمام روايتان إحداهما أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى»، وقد ردَّ عليه الجعبري في شرحه على الشاطبية، كما ردَّ عليه ابن الجزري في النشر، وكذا صاحب لطائف الإشارات، وحرَّرو المسألة بلا مزيد عليه، فليرجع إليه. (ينظر: النشر ١٧٦/٢ ـ ١٧٧، وكنز المعاني للجعبري ٢١٦ ـ ٢١٨ (خ)، ولطائف الإشارات ١٢٨٢/٣ ـ ١٢٨٧).

(١) فقطع له بالإسكان: صاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار، وأبو الحسن بن غلبون، وأبو علي الأهوازي، والمهدوي، وابن سفيان، وغيرهم، وبه قرأ صاحب التجريد على عبدالباقي عن والده، وبذلك قرأ الداني على خلف بن إبراهيم الخاقاني، وطاهر بن غلبون، وقال في النشر: «قال الداني: وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع سماعاً وأداءاً، والفتح اختيار منه؛ اختاره لقوته في العربية، وبه قرأت على أبي الفتح في رواية الأزرق عنه من قراءته على المصريين، وبه كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد صاحب هلال ومن يأخذ عنه فيما بلغني». (ينظر: النشر ١٧٢/٢).

(٢) وانفرد ابن بليمة بإجراء الوجهين لقالون، وهو ظاهر التجريد، والصواب عن قالون: الإسكان قولاً واحدًا، وكذا انفرد أبو العز القلانسي عن ابن وردان بفتح الياء، والصواب عنه من روايته عن أبي جعفر الإسكان بلا خلاف. (ينظر: النشر ١٧٢/٢، والإتحاف ٣٤٢/١).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (السكون)، ثم كُتِبَ في الهامش: (الفتح)، وكُتِبَ عليه: (صِح)، وقد ضبطت في النشر: (الحركة). (ينظر: النشر ١٧٦/٢).

ومن ثم جازت الأوجه الثلاثة في الوقف[١].

وقوله: **(ثَبْتٌ)**؛ أي: ثابت القلب، والحجة[٢].

و**(جَنَحْ)**؛ مَالَ، وأذعن[٣].

وبهذه [الياء][٤] ختم الثلاثين[٥]، وتمَّت الياء[٦] المختلف فيها **[٢٤٠]**.

٤٠٣ ـ ....وَبَعْدَ سَاكِنٍ: كُلٌّ فَتَحْ

ثم قال[٧] ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ:

(وَ)الياء.

(بَعْدَ).

حرف **(سَاكِنٍ)**؛ سواء كان ألفاً، أو ياء؛ نحو:

﴿وَإِيَّٰيَ﴾ [البقرة: ٤٠][٨].

و﴿رُءْيَٰيَ﴾ [يوسف: ٤٣][٩].

---

(١) من قوله: «وإذا وقف على هذه القراءة» إلى هنا، موجود بحروفه في النشر. (ينظر: النشر ١٧٦/٢).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) وبقي خمس مائة وستة وستون ياء، بالفتح، بالاتفاق بين الأئمة العشرة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٩٢)).

(٦) هكذا في الأصل؛ ضُبطت على الإفراد، ولعل الأنسب رسمها بالجمع: (الياءات)، كما هو في شرح ابن الناظم ص (١٥٦).

(٧) أي: قال ابن الجزري في نظم الطيبة مبيناً في قوله ذلك فائدة جليلة؛ وهي: أن الأئمة القراء أجمعوا على فتح كلِّ ياء وقعت بعد ساكن؛ سواء كان ذلك الساكن؛ ألفاً، أو غيره. (ينظر: تقريب النشر ص (٨٥)).

(٨) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٩) والموضع الآخر من سورة يوسف: الآية [١٠٠].

ونحو:

﴿إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥][1].

و﴿لَدَيَّ﴾ [النمل: ١٠][2].

(**كُلٌّ**)؛ أي: كلُّ القراء.

(**فَتَحْ**) ذلك.

لا خلاف بينهم فيه، إلا: ﴿**مُصْرِخِيَّ**﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وسيأتي الكلام عليه في موضعه[3].

والله سبحانه وتعالى أعلم[4].



---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) عند قول الناظم في سورة إبراهيم، البيت رقم (٧١٣): «**وَمُصْرِخِيَّ كَسْرُ الْيَا فَخَرْ**»، وخلاصة القول فيها: أنَّ حمزة يقرأها بكسر الياء، بينما قرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: النشر ٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩).

(٤) ينظر: النشر ٢/١٦١ ـ ١٧٩، وتقريب النشر ص (٨٢ ـ ٨٥)، وشرح الطيبة للنويري ٣/٢٥٦ ـ ٢٩٤، وشرح ابن الناظم ص (١٤٨ ـ ١٥٦)، والإتحاف ١/٣٣٣ ـ ٣٤٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٥/أ ـ ل ٦٨/أ).

بَابُ مَذَاهِبِهِمْ ـ أَيِ الْقُرَّاءُ ـ فِي يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ(١)

إثباتاً وحذفاً(٢).

وجعل هذا الباب آخر أبواب الأصول؛ لأن اختلافهم فيه يكون في آخر الكلمة، فناسب جعله بعد الوقف(٣).

٤٠٤ ـ وَهْيَ الَّتِي زَادُوا عَلَى مَا رُسِمَا ....

(وَهْيَ)؛ أي: ياءات الزوائد.

في الاصطلاح: **(الَّتِي زَادُوا)**؛ أي: الياء التي زادها القراء في التلاوة بحسب الرواية.

(عَلَى مَا رُسِمَا) في المصاحف العثمانية.

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الباب ضمنه بعض الكلمات على سبيل الشرح والبيان، وقد اختلفت النسخ في ضبط عنوان هذا الباب على قولين؛ الأول: **(بَابُ مَذَاهِبِهِم فِي يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ)**، وقد أَثْبَتَه الشارح بنصه في المتن الذي على هامش الشرح، والثاني: **(بَابُ مَذَاهِبِهِم فِي الزَّوَائِدِ)** وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) قوله: **(إِثْبَاتاً وَحَذْفاً)**، كُتِبَ في الأصل وكأنه ابتداء للشرح، فظهر متصل بالخط مع ما بعده من الكلام، والحقيقة أن ظاهر هذه الجملة إنما هي متممة لعنوان الباب، ولذا فلعل الأنسب أن تلحق مع ما قبلها من الكلام؛ لتصبح جزأً من العنوان، فيصير عنوان الباب كاملاً: **(بَابُ مَذَاهِبِهِم ـ أَيِ الْقُرَّاءِ ـ فِي يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ إِثْبَاتاً وَحَذْفاً)**، فتكون هذه الزيادة على اسم الباب الذي وضعه الناظم؛ من قبيل التفسير والبيان.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٧).

فسُمِّيَت زائدة؛ [لزيادتها على الرسم في قراءة من أثبتها على حال، ومن لم يثبتها فليست عنده بزائدة(١)](٢).

ثم هي [تكون](٣) في الأسماء، نحو:

﴿ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦](٤).

و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [الرحمن: ٢٤](٥).

وفي الأفعال، نحو:

﴿يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥].

و﴿وَيَسْرِ﴾ [الفجر: ٤].

وهي في هذا وشبهه لام الكلمة.

وتكون ـ أيضاً ـ ياء إضافة في محل الجر والنصب، نحو:

﴿دُعَآءِىٓ﴾ [نوح: ٦].

و﴿أَخَّرْتَنِ﴾ [المنافقون: ١٠](٦).

وأصلية، وزائدة.

كلٌّ منها؛ فاصلة، وغير فاصلة.

فأمَّا غير الفاصلة: فخمسٌ وثلاثون.

---

(١) ينظر: سراج القاري ص (١٤٠)، وشرح موسى جار الله ص (٩٣).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) في الأصل كُتِبَت؛ على التذكير: (يكون)، والأليق بالسياق تأنيثها، وهو الذي أثبته؛ وهي كذلك ـ على التأنيث ـ في شرح ابن الناظم ص (١٥٧)، والإتحاف ١/٣٤٥، وغيرهما.

(٤) وسورة القمر: الآية [٦].

(٥) وسورة التكوير: الآية [١٦].

(٦) وسورة الإسراء: الآية [٦٢]، عند من أثبت يائها من القراء.

الأصلية منها: ثلاثة عشر؛ نحو:

﴿ٱلدَّاعِ﴾ في البقرة[1].

و﴿يَأْتِ﴾ بهود[2].

وغير الأصلية منها: اثنان وعشرون؛ وهي ياء المتكلم؛ نحو:

﴿إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

و﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي﴾ [البقرة: ١٩٧].

و﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ وَقُل﴾ [آل عمران: ٢٠].

وأما الفاصلة: فستٌّ وثمانون.

الأصلية منها: خمس؛ نحو:

﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

وغير الأصلية: هي ياء المتكلم الزائدة، في إحدى وثمانين؛ نحو:

﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠][3].

﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١][4].

﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [يوسف: ٦٠].

﴿أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤][5].

فالجملة: مائة وإحدى وعشرون، كما سيذكره قريباً.

---

(١) الآية: [١٨٦].

(٢) الآية: [١٠٥].

(٣) وسورة النحل: الآية [٥١].

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) في الأصل: (أن تنفذون)، وهو خطأ وتصحيف.

وزِيدَ[(١)]: ﴿تَسْـَٔلْنِي﴾ في الكهف[(٢)]؛ اختلفوا في إثباتها وحذفها[(٣)].

٤٠٤ ـ .... تَثْبُتُ[(٤)] فِي الْحَالَيْنِ: لِي ظِلٌّ[(٥)] دُمَا

ولهم في ذلك أصول، بيَّنها بقوله:

(تَثْبُتُ)؛ أي: الياء الزائدة.

(فِي الْحَالَيْنِ)؛ حال الوصل، وحال الوقف.

عند المرموز إليهم بأوائل قوله: **(لِي[(٦)] ظِلٌّ[(٧)] دُمَا[(٨)])**؛ أي: هشام، ويعقوب، وابن كثير.

قال في الاتحاف[(٩)]: «وهي لغة الحجازيين، ويوافق الرسم تقديراً، إذ ما حُذِفَ لعارض كالموجود، كألف: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الفاتحة: ١][(١٠)]»[(١١)].

---

(١) فعلى مذهب من يثبت الياء في هذا الموضع، يكون عددها مائة واثنين وعشرين ياء.

(٢) الآية: [٧٠].

(٣) ينظر: النشر ١٨٠/٢ ـ ١٨٢، وشرح ابن الناظم ص (١٥٧)، وشرح النويري ٢٩٥/٣ ـ ٢٩٦، والإتحاف ٣٤٥/١.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء، وضم الباء؛ على البناء للفاعل: **(تَثْبُتُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها: بضم التاء، وفتح الباء؛ على البناء للمفعول: **(تُثْبَتُ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام مشددة مع التنوين: **(ظِلٌّ)**، والثاني: بضم اللام مشددة بلا تنوين: **(ظِلُّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) وقوله: **(لِي)**؛ تستعمل في التعبير ـ تعبير الفرد ـ عن الملكية والاستحقاق.

(٧) وقوله: **(ظِلٌّ)**؛ اسمٌ، والجمع: أَظْلَال، وظِلال، وظُلَل، وظِلول، والظِّلُّ؛ عتمة تغشى مكاناً حجب عنه أشعة ضوئية حاجز غير شفاف، والظِّلُّ من كل شيء؛ شخصه، وظِلُّ الليل؛ سوادهُ وظلامهُ، والظِّلُّ؛ الفيء، ويأتي على معان أخرى.

(٨) والـ**(ـدُمَا)** بضم الدال؛ جمع دُمْية؛ وهو الصورة الحسنة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٧)).

(٩) ينظر: الإتحاف ٣٤٦/١.

(١٠) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١١) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في شرح النويري (٢٩٧/٣) حيث عزاه النويري إلى ابن قتيبة.

٤٠٥ ـ وَأَوَّلَ[١] النَّمْلِ: فِدًا......... ....

(وَ)تثبت فيهما[٢] الياء.

التي **(أَوَّلَ النَّمْلِ)**، وهي: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [٣٦].

عند المرموز إليه بفاء: **(فِدًا)**[٣]؛ أي: حمزة.

فخالف في هذا الحرف أصله الآتي على الإِثْر.

وتقدم [في باب الإدغام الكبير][٤] اتفاقه مع يعقوب على إدغام النون[٥].

وخرج بالـ**(ـأَوَّل)**؛ الثاني، وهو: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦][٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: **(وَأَوَّلُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح اللام: **(وَأَوَّلَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) أي: في الحالين؛ الوصل، والابتداء.

(٣) وقوله: **(فِدًا)**؛ مصدر فَدَى، والفعل يفدي، أَفِدْ، والفِدَى؛ العوض والمقابل، ويأتي بمعنى: استنقذه بمال أو غيره فخلَّصه مما كان فيه، يقال: فداك أبي؛ أي: أفديك بأبي، يريدون به الدعاء والتعجب والثناء.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) وذلك عند قول الناظم البيت رقم (١٤٩): **(وَفِي تُمِدُّونَنِ فَضْلُهُ ظَرُفْ)**؛ حيث قرأ المرموز إليهما بقوله: **(فَضْلُهُ ظَرُفْ)**؛ أي: حمزة، ويعقوب؛ بإدغام النون في النون من قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ [٣٦]، وقرأه الباقون: بالإظهار، وهي مرسومة بنونين في المصاحف، ولا خلاف عمَّن أدغمها في مد الواو مدًّا مشبعاً؛ للساكنين. (ينظر: النشر ٣٠٣/١، والإتحاف ١٢٤/١، وغيث النفع ص (٣١١ ـ ٣١٢)).

(٦) قال ابن الناظم ـ وتبعه المنير السمنودي ـ: «وقيده بالأول؛ لأن فيها ياءين من الزوائد هذا أولهما، والثاني: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [النمل: ٣٦]»، فالموضع الثاني له حكم آخر سيأتي بإذن الله. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٧)، وشرح المنير السمنودي (٦٨/ب)).

٤٠٥ ـ ....وَتُـثْـبَـتُ(١) وَصْلاً: رِضَى(٢) حِفْظٍ(٣) مَدًى........

(وَتُثْبَتُ)؛ أي: الياء الزائدة.

(وَصْلاً) فقط، لا وقفاً.

عند المرموز إليهم بقوله: **(رِضَى حِفْظٍ مَدًى)**؛ أي: حمزة **[٢٤١]** والكسائي، وأبي عمرو، ونافع، وأبي جعفر.

فهم يثبتون ما أثبتوه منها في الوصل دون الوقف.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بياء الغيب مضمومة، وكسر الباء؛ على البناء للفاعل: **(وَيُثْبِتُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها بضم التاء، وفتح الباء؛ على البناء للمفعول: (وَ**تُثْبَتُ**)، والثالث ـ وهو الذي في النسخ الأخرى ـ: بفتح التاء، وضم الباء؛ على البناء للفاعل: **(وَتَثْبُتُ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَتَثْبُتُ)**، **(وَيُثْبِتُ)**، (وَ**تُثْبَتُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة، مع فتح الضاد بلا تنوين: **(رِضَى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها: بالألف الممدودة، مع فتح الضاد بلا تنوين: **(رِضَا)**، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: بالألف الممدودة مع التنوين: **(رِضاً)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف المقصورة، مع فتح الضاد منونة: **(رِضًى)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: **(رِضَى)**، **(رِضَا)**، **(رِضاً)**، **(رِضًى)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الظاء مع التنوين: **(حِفْظٍ)**، والثاني: بكسر الظاء بلا تنوين: **(حِفْظِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: برفع الظاء مع التنوين: **(حِفْظٌ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(حِفْظٍ)**، **(حِفْظِ)**، **(حِفْظٌ)**.

مراعاة للأصل، والرسم[١].

والباقون؛ وهم ابن ذكوان، وعاصم، وخلف في اختياره: يحذفونها في الحالين.

تخفيفاً[٢]، وهي لغة هذيل[٣].

قال الكسائي: «العرب تقول: الوالِ، والوالي، والقاضِ، والقاضي)[٤].

وليس إثبات الياء هنا في الحالين، أو في الوصل، مما يعدُّ مخالفاً للرسم، بحيث يدخل به في [حكم][٥] الشذوذ، بل يوافقه تقديراً؛ لما تقدم عن الإتحاف: من أن المحذوف لعارض في حكم الموجود[٦].

وقد خرج بعض القراء عن أصله؛ للرواية والأثر[٧]، كما سيأتي مفصلاً.

٤٠٥ ـ ....وَمِـائَـةُ

٤٠٦ ـ إِحْدَى وَعِشْرُونَ أَتَتْ[٨]......   ....

---

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣٣٣/١، وشرح النويري ٢٩٨/٣، والإتحاف ٣٤٦/١.

(٢) واجتزاءً بدلالة الكسرة. (ينظر: لطائف الإشارات ١٢٩٢/٣).

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣٣٣/١، وشرح النويري ٢٩٨/٣، والإتحاف ٣٤٦/١.

(٤) ذكره النويري في شرحه، وصاحب اللطائف، وصاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: شرح النويري ٢٩٧/٣، ولطائف الإشارات ١٢٩٢/٣، والإتحاف ٣٤٦/١).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ لاستقامة المعنى ـ حيث نصُّ العبارة موجود بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٣٤٦/١).

(٦) وهو كذلك في شرح النويري، وشرح موسى جار الله. (ينظر: شرح النويري ٢٩٧/٣، والإتحاف ٣٤٦/١، وشرح موسى جار الله ص (٩٣)).

(٧) ينظر: الإتحاف ٣٤٦/١.

(٨) في الأصل: (أتيت)، وهو تصحيف.

ثم بين المصنف عدد الآيات المختلف فيها، فقال:

(وَمِائَةٌ).

و**(إِحْدَى وَعِشْرُونَ أَتَتْ)**.

أي: جاءت عدة الياءات الزوائد في القرآن ـ التي وقع اختلافهم [فيها][1] اثباتاً، وحذفاً؛ في الحالين، أو في الوصل فقط ـ [كذلك][2].

ولنذكرها مسرودة على الترتيب[3]:

ففي (البقرة) **(ستٌّ)**[4]:

﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾ [٤٠].

﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٤١].

﴿وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ [١٥٢].

﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [١٨٦][5]

﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي﴾ [١٩٧].

وفي (آل عمران) **(ثلاثٌ)**[6]:

﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ [٢٠].

﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٥٠].

﴿وَخَافُونِ﴾ [١٧٥].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ لاستقامة المعنى ـ حيث نصُّ العبارة موجود بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٣٤٦/١).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من شرح ابن الناظم؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٨)).

(٣) ينظر: النشر ١٨٠/٢ ـ ١٨٢.

(٤) ينظر: النشر ٢٣٧/٢.

(٥) فقد اجتمع في هذه الآية ياءان؛ ﴿ٱلدَّاعِ﴾، و﴿دَعَانِ﴾.

(٦) ينظر: النشر ٢٤٧/٢.

وفي (المائدة)[(١)]:

﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ﴾ [٤٤].

وفي (الأنعام)[(٢)]:

﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ [٨٠].

وفي (الأعراف)[(٣)]:

﴿كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ [١٩٥][(٤)].

وفي (يونس)[(٥)]:

﴿وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [٧١].

وفي (هود) (**أربعٌ**)[(٦)]:

﴿تَسْـَٔلْنِ﴾ [٤٦]

﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [٥٥].

﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٧٨].

﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [١٠٥].

وفي (يوسف) (**ستٌّ**)[(٧)]:

﴿يَرْتَعْ﴾ [١٢].

﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ [٤٥].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٥٦.
(٢) ينظر: النشر ٢/٢٦٧.
(٣) ينظر: النشر ٢/٢٧٥.
(٤) وقد اجتمعت فيها الياءان؛ ﴿كِيدُونِ﴾، و﴿تُنظِرُونِ﴾. (ينظر: النشر ٢/٢٣٧).
(٥) ينظر: النشر ٢/٢٨٨.
(٦) ينظر: النشر ٢/٢٩٢.
(٧) ينظر: النشر ٢/٢٩٧.

﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [٦٠].

﴿أَن تُفَنِّدُونِ[1]﴾ [٩٤].

﴿تُؤْتُونِ﴾ [٦٦].

﴿مَن يَتَّقِ﴾ [٩٠].

وفي (الرعد) (**أربعٌ**)[2]:

﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [٩].

﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [٣٠].

﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [٣٢].

﴿وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ﴾ [٣٦].

وفي (إبراهيم) (**ثلاثٌ**)[3]:

﴿وَعِيدِ﴾ [١٤].

﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [٢٢].

﴿دُعَآءِ ۝٤٠ رَبَّنَا﴾ [٤٠ ـ ٤١].

وفي (الحجر)[4]:

﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [٦٨].

﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٦٩].

---

(١) في الأصل: (تنفدون)، وهو تصحيف.
(٢) ينظر: النشر ٢/٢٩٨.
(٣) ينظر: النشر ٢/٣٠١.
(٤) ينظر: النشر ٢/٣٠٢.

وفي (النحل)[1]:

﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٢].

﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾ [٥١].

وفي (الإسراء)[2]:

﴿أَخَّرۡتَنِ﴾ [٦٢].

﴿فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ﴾ [٩٧].

وفي (الكهف) (**ستٌّ**)[3]:

﴿فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ﴾ [١٧].

﴿أَن يَهۡدِيَنِ﴾ [٢٤].

﴿أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [٤٠].

﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦].

﴿إِن تَرَنِ﴾ [٣٩].

﴿نَبۡغِ﴾ [٦٤].

وفي (مريم)[4]:

﴿وَأَطِيعُون﴾[5].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٠٦.
(٢) ينظر: النشر ٢/٣٠٩.
(٣) ينظر: النشر ٢/٣١٦.
(٤) ينظر: النشر ٢/٣١٩.
(٥) هكذا في الأصل، والصَّواب أن سورة مريم ليس فيها من ياءات الزوائد شيء، بل إن هذه اللفظة غير موجودة أصلاً في سورة مريم، وعليه فذكرها هنا سهو وسبق قلم. (ينظر: النشر ٢/٣١٩).

وفي (طه)(١):

﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [٩٣].

وفي (الأنبياء)(٢):

﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ معاً(٣).

﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [٣٧].

وفي (الحج)(٤):

﴿وَٱلْبَادِ﴾ [٢٥].

و﴿نَكِيرِ﴾ [٤٤].

وفي (المؤمنين) (**ستٌّ**)(٥):

﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾ [٢٦]، معاً(٦).

﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٥٢].

﴿أَن يَحْضُرُونِ﴾ [٩٨].

﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [٩٩].

﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [١٠٨].

وفي (الشعراء) (**ست عشرة**)(٧):

﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [١٢].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٢٣.
(٢) ينظر: النشر ٢/٣٢٥.
(٣) الآيتين: [٢٥، ٩٢].
(٤) ينظر: النشر ٢/٣٢٧.
(٥) ينظر: النشر ٢/٣٣٠.
(٦) الآيتين: [٢٦، ٣٩].
(٧) ينظر: النشر ٢/٣٣٦.

﴿أَن يَقْتُلُونِ﴾ [١٤].

﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٦٢].

﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [٧٨].

﴿وَيَسْقِينِ﴾ [٧٩].

و﴿يَشْفِينِ﴾ [٨٠].

و﴿يُحْيِينِ﴾ [٨١].

﴿وَأَطِيعُونِ﴾؛ الثمان(١).

﴿كَذَّبُونِ﴾ [١١٧].

وفي (النمل)(٢):

﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [٣٢].

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾(٣) [٣٦].

﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [٣٦].

وفي (القصص)(٤) **[٢٤٢]**:

﴿أَن يَقْتُلُونِ﴾ [٣٣].

﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤].

وفي (العنكبوت)(٥):

﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ [٥٦].

---

(١) الآيات: [١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩]؛ اثنتان منها في قصة نوح، ومثلهما في قصة هود، ومثلهما في قصة صالح، وموضع في قصة لوط، ومثله في قصة شعيب.

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٤٠.

(٣) في الأصل ـ بنون واحدة ـ: (أتمدون)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٤٢.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٤٤.

وفي (سبأ)[(١)]:

﴿كَٱلْجَوَابِ﴾ [١٣].

﴿نَكِيرِ﴾ [٤٥].

وكذا في (فاطر)[(٢)].

وفي (يس)[(٣)]:

﴿يُنقِذُونِ﴾ [٢٣].

﴿إِن يُرِدْنِ﴾ [٢٣].

﴿فَٱسْمَعُونِ﴾ [٢٥][(٤)].

وفي (الصافات)[(٥)]:

﴿لَتُرْدِينِ﴾ [٥٦].

﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٩٩].

وفي (الزمر)[(٦)(٧)]:

﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [١٦][(٨)].

﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ﴾ [١٧ ـ ١٨].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٥١.
(٢) يعني قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [٢٦]. (ينظر: النشر ٢/٣٥٢).
(٣) ينظر: النشر ٢/٣٥٦.
(٤) في الأصل: (يسمعون)، وهو خطأ.
(٥) ينظر: النشر ٢/٣٦١.
(٦) ينظر: النشر ٢/٣٦٢.
(٧) لم يذكر الشارح ياءات الزوائد التي في السورة التي قبل سورة الزمر؛ وهي سورة (ص)، وعدد ياءات الزوائد فيها ثنتان؛ هما: ﴿عِقَابِ﴾ [١٤]، و﴿عَذَابِ﴾ [٨]. (ينظر: النشر ٢/٣٦٢).
(٨) جاء في هذه الآية ياءان من ياءات الزوائد التي في السورة؛ ﴿يَٰعِبَادِ﴾، ﴿فَٱتَّقُونِ﴾. (ينظر: النشر ٢/٣٦٤).

وفي غافر **(أربعٌ)**[(١)]:

﴿عِقَابِ﴾ [٥].

﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [١٥].

﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [٣٢].

﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ [٣٨].

وفي (الشورى)[(٢)]:

﴿ٱلۡجَوَارِ﴾ [٣٢].

وفي (الزخرف) **(ثلاثٌ)**[(٣)]:

﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٢٧].

﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٦٣].

﴿وَٱتَّبِعُونِ﴾ [٦١].

وفي (الدخان)[(٤)]:

﴿تَرۡجُمُونِ﴾ [٢٠].

﴿فَٱعۡتَزِلُونِ﴾ [٢١].

وفي (قاف)[(٥)]:

﴿وَعِيدِ﴾ معاً[(٦)].

﴿ٱلۡمُنَادِ﴾ [٤١].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٦٦.
(٢) ينظر: النشر ٢/٣٦٨
(٣) ينظر: النشر ٢/٣٧٠.
(٤) ينظر: النشر ٢/٣٧١.
(٥) ينظر: النشر ٢/٣٧٦.
(٦) الآيتين: [١٤، ٤٥].

وفي (الذاريات) (**ثلاثٌ**)(١):

﴿لِيَعۡبُدُونِ﴾ [٥٦].

﴿أَن يُطۡعِمُونِ﴾ [٥٧].

﴿فَلَا يَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ [٥٩].

وفي (القمر) (**ثمانٌ**)(٢):

﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [٦].

﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ [٨].

﴿وَنُذُرِ﴾ الستُ(٣).

وفي (الملك)(٤):

﴿نَذِيرِ﴾ [١٧].

و﴿نَكِيرِ﴾ [١٨].

وفي (المرسلات)(٥)(٦):

﴿فَكِيدُونِ﴾ [٣٩].

وفي (الفجر) (**أربعٌ**)(٧):

﴿يَسۡرِ﴾ [٤].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٧٧.
(٢) ينظر: النشر ٢/٣٨٠.
(٣) الآيات: [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩].
(٤) ينظر: النشر ٢/٣٨٩.
(٥) ينظر: النشر ٢/٣٩٧.
(٦) لم يذكر الشارح ياءات الزوائد التي في سورة (نوح)، وهي ياء واحدة، وذلك من قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٣]. (ينظر: النشر ٢/٣٩١).
(٧) ينظر: النشر ٢/٤٠٠.

﴿بِٱلْوَادِ﴾ [٩].

﴿أَكْرَمَنِ﴾ [١٥].

و﴿أَهَٰنَنِ﴾ [١٦].

وفي (الكافرون)[(١)]:

﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [٦].

٤٠٦ ـ ....تُعَلِّمَنْ يَسْرِ[(٢)]، إِلَى الدَّاعِ، جَوَارِ[(٣)]، يَهْدِيَنْ

٤٠٧ ـ كَهْفِ[(٤)]، الْمُنَادِ[(٥)]، يُؤْتِيَنْ، تَتَّبِعَنْ أَخَّرْتَنِ[(٦)] الْإِسْرَا: سَمَا...........

وقد بين المصنف اختلافهم فيها مفصلة[(٧)]، فقال:

﴿تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ في الكهف[(٨)].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٤٠٤.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**يَسْرِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: (**يَسْرِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف: (**جَوَارِ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح بـ(أل) التعريف: (**الْجَوَارِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، لكنها في شرح النويري بإثبات الياء: (**الْجَوَارِي**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء: (**كَهْفِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الفاء: (**كَهْفُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**الْمُنَادِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: (**الْمُنَادِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**أَخَّرْتَنِ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بإثبات الياء: (**أَخَّرْتَنِي**).

(٧) فبدأ بعدِّ تسع كلمات، أثبت يائها أهل (سما)، وكلٌّ من هؤلاء الخمسة على أصله وصلاً ووقفاً.

(٨) الآية: [٦٦].

و﴿إِذَا يَسْرِ ۝٤ هَلْ﴾ في الفجر(١).

و﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ في القمر(٢).

و﴿ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ﴾ في الشورى(٣).

قال ابن المصنف(٤): «ولا يَرِدُ: ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن: ٢٤]، و﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦]؛ لأنهما لا يمكن إثبات ياءيهما في الوصل»(٥).

و﴿يَهْدِيَنِ﴾ [٢٤].

الذي في الـ(كَهْفِ)(٦).

احترز(٧) **به من**: ﴿يَهْدِيَنِى﴾ في القصص(٨)، فإنه لا خلاف في إثباتها في الحالين.

---

(١) الآيتين: [٤ ـ ٥].

(٢) الآية: [٨]، و﴿ٱلدَّاعِ﴾ في القرآن في أربع آيات؛ موضع بسورة البقرة: الآية [١٨٦]، وموضعين في سورة القمر: الآيتين [٦، ٨]، وقد رُسِمَت هذه المواضع الثلاثة في جميع المصاحف بلا ياء، وبقي موضع رابع؛ وهو في سورة طه: الآية [١٠٨]، وهو مرسوم بياء في جميع المصاحف، لأنه منصوب لا يوصل ولا يوقف عليه إلا بالياء، والداخل في الترجمة من بين هذه المواضع الأربعة، إنما هو الموضع الثالث، في سورة القمر: الآية [٨]، ولذا قيَّده بـ(إلى)، قال النويري: «تقييده: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ بـ(إلى)؛ يريد ثاني (اقتربت)، ويخرج ما عداه». (ينظر: شرح النويري ٣/٣٠١).

(٣) الآية: [٣٢].

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٨).

(٥) وقال النويري: «و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ عُلِمَ أن المراد التي بالشورى من أن حكم الزوائد وصلاً لا يمكن إلا فيها؛ لأن: ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦]، و﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن: ٢٤]؛ بعدها ساكن فخرجا»، وقد رُسِمَت المواضع الثلاثة بلا ياء في جميع المصاحف. (ينظر: شرح النويري ٣/٣٠١، وشرح موسى جار الله ص (٩٤)).

(٦) أي: في سورة الكهف: الآية [٢٤].

(٧) أي: أن الناظم احترز بقوله: (كَهْفِ) من موضع سورة القصص: الآية [٢٢]، لأنه مرسوم بالياء في جميع المصاحف. (ينظر: شرح النويري ٣/٣٠٢، وشرح ابن الناظم ص (١٥٨)، وشرح موسى جار الله ص (٩٤)).

(٨) الآية: [٢٢].

و﴿ٱلْمُنَادِ﴾ في ق[1].

و﴿يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ في الكهف[2].

و﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ﴾ في طه[3].

و﴿أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ﴾ [٦٢].

في (**الْإِسْرَاء**[4])[5].

احترز[6] **به من**: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ [إِلَىٰٓ أَجَلٍ][7]﴾ في المنافقون[8]، فإنه لا خلاف في إثباتها في الحالين.

أثبت تلك الياءات التسع، الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**سَمَا**)[9]؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

وهم على أصولهم المذكورة:

فابن كثير، ويعقوب، يثبتانها في: الحالين.

ونافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو، يثبتونها في: الوصل فقط.

---

(١) الآية: [٤١].

(٢) الآية: [٤٠].

(٣) الآية: [٩٣].

(٤) ضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح ـ وهي كذلك في جميع النسخ ـ؛ بحذف الهمزة؛ على الإطلاق: (**الْإِسْرَا**).

(٥) أي: في سورة الإسراء: الآية [٦٢].

(٦) أي: أن الناظم احترز بقوله: (**الْإِسْرَا**) من موضع سورة المنافقون: الآية [٢٣]، فإنه مرسوم بالياء تلاوة ورسماً. (ينظر: شرح النويري ٣٠٢/٣، وشرح ابن الناظم ص (١٥٨)، وشرح موسى جار الله ص (٩٤)).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٨) الآية: [١٠].

(٩) ومعنى (**سَمَا**)؛ ارتفع، وقد يأتي اسماً من الممدود؛ وهو كل ما علاك، ومنه السماء؛ الجرم المعهود، وبمعنى المطر.

قال في الاتحاف[١]: «إلا أن أبا جعفر فتح ياء: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ [أَفَعَصَيْتَ][٢]﴾ بطه[٣]، وصلاً، وأثبتها وقفاً؛ ساكنة»[٤].

والباقون: يحذفونها في الحالين.

٤٠٧ ـ ....**وَفِـي تَـرَنْ**

٤٠٨ ـ وَاتَّبِعُونِ أَهْدِ: بِكُمْ[٥] حَقٌّ[٦] ثُمَا[٧] ....

(**وَ**)أثبت الياء.

(**فِي**): ﴿إِن تَـرَنِ أَنَاْ﴾ في الكهف[٨].

(**وَ**)في.

﴿ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾؛ وهو الذي في غافر[٩].

المرموز إليهم بقوله: (**بِكُمْ حَقٌّ[١٠] ثُمَا[١١]**)؛ أي: قالون، وابن كثير،

---

(١) ينظر: الإتحاف ٣٤٧/١.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) الآية: [٩٣].

(٤) وهو نصُّ كلام النويري في شرحه، وسيأتي مزيد بيان لهذا الموضع عند قول الناظم في الطيبة، الأبيات رقم (٤١٧ ـ ٤١٨): (**كَذَا تَتَّبِعَنْ وَقِفْ ثَناً**).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**بِكُم**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**بِي**)، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن، ولا يستقيم وزن البيت إلا على إسكان النون في قوله: (**وَاتَّبِعُونْ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم القاف بلا تنوين: (**حَقُّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء: (**ثَمَا**)، والثاني: بضم الثاء: (**ثُمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) الآية: [٣٩].

(٩) الآية: [٣٨].

(١٠) ومعنى قوله: (**حَقٌّ**)؛ من الحق، ويقابله: الباطل.

(١١) ومعنى قوله: (**ثُمَا**)؛ ـ بالضم ـ نَبْتٌ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١١٤)).

وأبو عمرو، ويعقوب، وأبو جعفر، وكذا الأصبهاني عن ورش؛ لدخوله في رمز قالون.

وهم على أصلهم المقرر.

والباقون: بالحذف في الحالين.

وخرج بقيد[١]: ﴿أَهۡدِكُمۡ﴾، عن: ﴿وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا صِرَٰطٞ﴾ في الزخرف[٢]؛ لأنه لأبي عمرو، ويعقوب، وأبي جعفر، كما سيأتي.

٤٠٨ - .... وَيَأْتِ هُودَ[٣]، نَبْغِ كَهْفٍ[٤]: رُمْ سَمَا

(**وَ**)أثبت الياء.

في: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ﴾ [هود: ١٠٥].

في (**هُودَ**)[٥].

و﴿مَا كُنَّا نَبۡغِ فَٱرۡتَدَّا﴾ [الكهف: ٦٤].

في (**كَهْفٍ**)[٦].

المرموز إليهم بقوله: (**رُمْ**[٧] **سَمَا**)؛ أي: الكسائي، ونافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

---

(١) والقيد الذي ذكره الناظم إنما هو: (**أَهْدِ**)، من دون الضمير، وعليه فذكر الضمير زيادة من الشارح على كلام الناظم؛ للتوضيح والبيان. (ينظر: شرح النويري ٣/٣٠٢، وشرح ابن الناظم ص (١٥٨)).

(٢) الآية: [٦١]، وفي الأصل رُسِمَت مجردة عن الواو: (اتبعون هذا صراطي)، وهو خطأ.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال بلا تنوين: (**هُودَ**)، والثاني: بكسر الدال مع التنوين: (**هُودٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء بلا تنوين: (**كَهْفِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الفاء مع التنوين: (**كَهْفٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٥) أي: في سورة هود: الآية [١٠٥].

(٦) أي: في سورة الكهف: الآية [٦٤].

(٧) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

وكلٌّ على أصله السابق.

والباقون: بالحذف في الحالين.

قال ابن المصنف[1]: «وخرج بـ(**هُودَ**) من نحو: ﴿يَأْتِيَ بِٱلشَّمْسِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، مما لا خلاف في إثباته، وبالـ(**كَهْفِ**)، من التي في يوسف: ﴿يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِي﴾ [٦٥]؛ إذ لا خلاف في إثباتها»[2].

٤٠٩ ـ تُؤْتُونِ: ثُبْ[3] حَقًّا.......... ....

وأثبت الياء في قوله تعالى: ﴿[حَتَّىٰ][4] تُؤْتُونِ مَوْثِقًا﴾ في يوسف[5].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**ثُبْ**[6] **حَقًّا**[7])؛ أي: أبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

وكلٌّ على أصله.

وحذفها: **الباقون**.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٨).

(٢) وبمثله قال النويري في شرحه ٣/٣٠٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، والثاني: ما انفرد به تحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس، حيث ضُبطت فيه: بكسر الثاء ـ على أحد الوجهين فيه ـ: (**ثِبْ**)، والوجه الآخر فيه الضم كالجماعة.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) الآية: [٦٦].

(٦) ومعنى قوله: (**ثُبْ**) ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، من: ثَاب يَثُوب ثَوباً فهو ثائب، والمفعول: مَثوب إليه، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى، وأما (**ثِبْ**) ـ على كسر الثاء ـ؛ فهي مِن: وَثَب يَثِب والمفعول؛ مَوثوب، يقال: وثب على العدو؛ إذا طلبه هرب، وإذا تمكن وثَب (وصف من يغدر ويمكر)، ووثب إلى المكان بلغه.

(٧) ومعنى قوله: (**حَقًّا**)؛ من الحق، ويقابله: الباطل.

٤٠٩ ـ ....وَنَرْتَعْ[١]، يَتَّقِ[٢] يُوسُفَ: زِنْ خُلْفًا.....................

(**وَ**)أثبت الياء في الحالين.

في قوله: ﴿**نَرْتَعِ وَنَلْعَبْ**[٣]﴾ [يوسف: ١٢].

وفي: ﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠].

وكلاهما في (**يُوسُفَ**).

الراوي المرموز إليه بزاي: (**زِنْ**[٤] **خُلْفًا**)؛ أي: قنبل بخلاف عنه فيهما.

وهما فعلان مجزومان؛ إجراءً للمعتلِّ[٥] في الجزم مجرى الصحيح، وهي لغة[٦]، أو أُشْبِعَت الكسرة فنشأ عنها الياء؛ وهي لغة[٧] أيضاً، على حد قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي[٨] ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يَرْتَعْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالنون: (**نَرْتَعْ**)، وهو الذي في شرح الترمسي ـ هنا ـ، وفي تحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع ـ على أحد الوجهين فيها ـ.

(٢) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بإثبات الياء: (**يَتَّقِي**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الياء: (**يَتَّقِ**).

(٣) هكذا ضُبطت في الأصل: ﴿**نَرْتَعِ وَنَلْعَبْ**﴾؛ وذلك بالنون فيهما، على قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، (ينظر: النشر ٢/٢٩٣).

(٤) ومعنى قوله: (**زِنْ**)؛ فعل أمر؛ من الزينة، يقال: زان كلامه؛ إذا حسَّنه وجمَّله، أو أمر من الوزن، يقال: وزن الشيء؛ رجح.

(٥) أي: للفعل المعتل كما في الإتحاف وغيره. (ينظر: الإتحاف ١/٣٥٠).

(٦) قليلة لبعض العرب. (ينظر: النشر ٢/١٨٧، وشرح النويري ٣/٣٠٤، والإتحاف ١/٣٥٠).

(٧) فهي لغة لبعض العرب، وعليها تُحْمَل قراءة: ﴿**مَالِكي يَومِ الدِّينِ**﴾. (ينظر: النشر ٢/١٨٧، وشرح النويري ٣/٣٠٦، والإتحاف ١/٣٥٠).

(٨) وقد ذكر محقق شرح النويري أنّ كلمة: (يأتيك)؛ قد وردت على عدة أوجه؛ (يأتك)، =

والإثبات في: ﴿نَرْتَعِ﴾ لقنبل: رواية ابن شنبوذ[1] عنه.

والحذف: رواية ابن مجاهد[2].

وهما في الحرز[3]، إذ قال[4]:

وَفِي نَرْتَعِي خُلْفٌ زَكَا.......... ....

إلا أن الإثبات ليس من طريقه، كما نبَّه عليه المصنف[5]، وغيره[6]؛

= و(أتاك)، وعلى كل حال فإنَّ هذا الشاهد هو صدر بيت من قصيدة تبلغ عدتها (١١) بيتاً، لقيس بن زهير، وتمام البيت ـ بصدره وعجزه ـ:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وجاء بعد هذا البيت:

وَمَحْبَسُهَا عَلَى الْقُرَشِيِّ تُشْرَى ... بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ جِدَادِ

وهذا المصراع المستشهد به من هذا البيت؛ من شواهد النحويين؛ كسيبويه وغيره، في كتبهم.

(ينظر: الكتاب ١٥/١، والخصائص ٣٣٣/١، والدر المصون ١٩٧/٦، وأوضح المسالك ٧٦/١).

(١) من جميع طرقه، وهي رواية أبي ربيعة، وابن الصباح، وابن بقرة، والزينبي، ونظيف، وغيرهم، عنه، وقراءة قنبل بالإثبات، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٨٧/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٥)).

(٢) وهي رواية العباس بن الفضل، وعبدالله بن أحمد البلخي، وأحمد بن محمد اليقطيني، وإبراهيم بن عبدالرزاق، وابن ثوبان، وغيرهم. (ينظر: النشر ١٨٧/٢).

(٣) والتيسير، والوجهان ـ كما قال في النشر ـ صحيحان عن قنبل، إلا أن ذكر وجه الإثبات في التيسير والشاطبية، خروج منهما عن طرقهما. (ينظر: التيسير ص (١٠٧)، والنشر ١٨٧/٢).

(٤) ينظر: حرز الأماني ص (٣٦)، البيت رقم (٤٤١)

(٥) حيث قال: «وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طرقه». (ينظر: النشر ١٨٧/٢).

(٦) كصاحب الإتحاف، والصفاقسي في غيث النفع، والخليجي في حل المشكلات، قال في غيث النفع: «ذِكْرُه الخلاف لقنبل في إثبات الياء بعد عين: ﴿يَرْتَعْ﴾، في الحالين حيث قال: (**وَفِي نَرْتَعِي خُلْفٌ زَكَا**) هو مما خرج فيه عن طريقه، ولذا لم نذكره، ومن بيان ذلك أن إثبات الياء طريق ابن شنبوذ، وليس من طرقه، وإنما طريقه ابن مجاهد، =

لأن طريقه عنه إنما هو طريق ابن مجاهد، وأمَّا ذكره في أصله[١] آخر السورة فعلى سبيل الحكاية لا الرواية[٢].

وأمَّا: ﴿يَتَّقِ﴾:

فأثبتها عنه: ابن مجاهد[٣].

وحذفها في الحالين: ابن شنبوذ[٤].

وبه **قرأ الباقون**[٥].

= ولم يرو ابن مجاهد إلا الحذف»، ثم قال بعد ذلك: «فإن قلت ذكره في التيسير، وهو أصله، قلتُ: ذكره على وجه الحكاية، لا على وجه الرواية، ويدلك على ذلك أنه لم يذكره في باب الزوائد، وإنما ذكره في آخر السورة».

وقال الخليجي في حل المشكلات: «ذكر الشاطبي الإثبات والحذف في (**نَرْتَعِي**) لقنبل، لكن الإثبات من زيادات القصيد كما نبه عليه في النشر؛ لأن طريقها عن ابن مجاهد وهو يحذف فقط، كما قال الوافراني:

ابْنُ مُجَاهِدٍ رَوَى الْحَذْفَ لَدَى ... نَـرْتَـعِ يُـوسُـف لِـقُـنْـبُـلٍ جَـلَا

وقال الشيخ السمنودي في دواعي المسرة، البيت رقم (٢٥٣):

....وَنَرْتَعِي لِقُنْبُلٍ حُذِفْ

(ينظر: غيث النفع ص (٢٥٥)، وجامع الخيرات ٤٩٢/٣، وحل المشكلات ص (٦٩)).

(١) يعني بذلك قول الإمام الداني في التيسير: «وروى أبو ربيعة، وابن الصباح، عن قنبل: بإثبات الياء، وروى غيرهما: حذفها عنه في الحالين». (ينظر: التيسير ص (١٠٧)).

(٢) قاله في غيث النفع، ثم قال بعد ذلك: «ويدل على ذلك أنه لم يذكره في باب الزوائد، وإنما ذكره في آخر السورة بلفظ: «وروى أبو ربيعة، وابن الصباح، عن قنبل: ، بإثبات الياء، وروى غيرهما: حذفها عنه في الحالين». (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٥)).

(٣) من جميع طرقه، إلا ما شذ منها، فلذلك لم يذكر في التيسير، والكافي، والتذكرة، والتبصرة، والتلخيص، والتجريد، والهداية، وغيرها سواه، وهي طريق أبي ربيعة، وابن الصباح، وابن ثوبان، وغيرهم، جميعهم عن قنبل. (ينظر: النشر ١٨٧/٢).

(٤) وهي رواية الزينبي، وابن عبدالرزاق، واليقطيني، وغيرهم عنه، وقراءة قنبل بالحذف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٨٧/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٥)).

(٥) والوجهان؛ الحذف، والإثبات، صحيحان عن قنبل، إلا أن ذكر وجه الحذف في الشاطبية خروج منه عن طرقه. (ينظر: النشر ١٨٧/٢، والإتحاف ١٥٣/٢).

٤٠٩ ـ ....وَتَسْئَلْنِ(١): ثِقِ

٤١٠ ـ حِمًّى جَنَا........................   ....

(وَ)أثبت الياء.

في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ في هود(٢).

المرموز إليهم بقوله: (ثِقِ)(٣) (حِمًّى(٤) جَنَا(٥))؛ أي: أبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب، وورش.

وكلٌّ على أصله.

وحذفها: **الباقون** في الحالين.

ولم يحتج إلى تقييده بهود؛ لأن الكلام فيما لم يُرْسَم الياء فيه، وما في الكهف(٦) مرسوم بها(٧).

٤١٠ ـ ....الدَّاعِ(٨) إِذَا دَعَانِ: هُمْ.   مَعْ خُلْفِ قَالُونَ(٩)..............

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**وَتَسْئَلْنِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: (**وَتَسْئَلْنِي**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) الآية: [٤٦].

(٣) قال ابن الناظم: «(**ثِقْ**)؛ أي: ائتمن، وحسِّن ظنك». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٩)).

(٤) والـ(**حِمَى**)، الممنوع من القرب منه والتعرض له.

(٥) قال ابن الناظم: «قوله: (**جَنَا**)؛ أي: ما يجنى من الشجر من الثمر». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٥)).

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى﴾ [٧٠].

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٩).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإثبات الياء: (**الدَّاعِي**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بحذف الياء: (**الدَّاعِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**قَالُونَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر النون مع التنوين: (**قَالُونٍ**).

وأثبت الياء[١] في قوله: ﴿دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي﴾ في البقرة[٢].

(هُمْ)؛ أي: هؤلاء؛ أبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب، وورش، بلا خلاف عنهم فيهما.

وكلٌّ على أصله.

(مَعْ خُلْفِ)؛ أي: خلاف.

(قَالُونَ) فيهما.

ففي التيسير[٣]، والكافي[٤]، والهداية[٥]، والتبصرة[٦]، والشاطبية[٧]، و[التلخيصين][٨]، والإرشاد[٩]، وكفاية أبي العز[١٠]،

---

(١) والمراد الياء في كلٍّ من: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، و﴿دَعَانِ﴾.

(٢) الآية: [١٨٦].

(٣) ينظر: التيسير ص (٧٢).

(٤) ينظر: الكافي ص (٦٩).

(٥) ينظر: النشر ١٨٣/٢.

(٦) ينظر: التبصرة ص (١٧٥).

(٧) ينظر: حرز الأماني ص (٣٥)، البيت رقم (٤٣٦).

(٨) أمَّا تلخيص العبارات لابن بليمة فموافق لما ذكره الشارح؛ من أنّه قطع لقالون بالحذف في كلا الياءين، وأمّا تلخيص أبي معشر الطبري فقد نصَّ على الخلاف لقالون، حيث قال: «أثبت: ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾؛ بصري وورش، وابن الصلت لقنبل، بخلاف عن قالون»، وعليه: فإن ما جاء في تلخيص أبي معشر هو الخلاف لقالون في الياءين وليس القطع بالحذف، والشارح ـ هنا ـ موافق لما في النشر، حيث عزاه في النشر إلى كلا التلخيصين، وفي تقريب النشر عزاه إلى التلخيص مفردًا، ولم يحدد أيُّ التلخيصين يريد؛ فإن كان يريد تلخيص العبارات فصحيح، وإن كان يريد تلخيص أبي معشر ففيه نظرٌ؛ لما سبق ذكره، ولم يعرج النويري على أيٍّ من التلخيصين في العزو على الرغم من أنه غالباً ما يستوفي العزو للكتب من حيث إنه في شرحه ناقل عن النشر، وكذا لم يذكره في الإتحاف. (ينظر: تلخيص ابن بليمة ص (٤٢)، وتلخيص الطبري ص (٢٢٥)، والنشر ١٨٣/٢، وتقريب النشر ص (٨٧)، وشرح النويري ٣٠٧/٣، والإتحاف ٣٤٧/١).

(٩) ينظر: الإرشاد ص (٦٣).

(١٠) ينظر: الكفاية الكبرى ص (١٣٧).

وغاية ابن مهران[1]: الحذف فيهما.

وفي المبهج[2]، وغاية أبي العلاء[3]، وغيرهما [٢٤٤]: إثباتهما[4].

وفي الجامع[5] لابن فارس، والمستنير[6]، والتجريد[7]، وكفاية السبط[8]، وغيرها: إثباتها في: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، وحذفها في: ﴿دَعَانِ﴾.

وفي العنوان[9]، والمجتبى[10]، والتجريد[11] من طريق الحلواني[12]: حذفها في: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، و[أثباتها][13] في: ﴿دَعَانِ﴾.

كذا في التقريب[14].

لكن استظهر جماعة[15] ـ وفاقاً للجعبري ـ أن الوجهين مأخوذان من الشاطبية أيضاً؛ لأنه لو لم يرد ذكر الخلاف لسكت عنه، كغيره من مواضع

---

(١) ينظر: غاية ابن مهران ص (١٣١ ـ ١٣٢).
(٢) ينظر: المبهج ص (٣٠٢).
(٣) ينظر: غاية الاختصار ٣٦٤/١.
(٤) من طريق أبي نشيط عن قالون، وهي ـ أيضاً ـ رواية العثماني عن قالون. (ينظر: النشر ١٨٣/٢).
(٥) ينظر: النشر ١٨٣/٢.
(٦) ينظر: المستنير ٧٤/٢.
(٧) ينظر: التجريد ص (٢٠١).
(٨) ينظر: النشر ١٨٣/٢.
(٩) ينظر: العنوان ص (٧٧).
(١٠) ينظر: تقريب النشر ص (٨٧).
(١١) ينظر: التجريد ص (٢٠١).
(١٢) من طريق الحلواني، وهي طريق أبي عون. (ينظر: النشر ١٨٣/٢).
(١٣) ما بين المعكوفتين في الأصل: (حذفها)، ثم كُتِبَ في الهامش: (أثباتها)، وكُتِبَ عليه: (صِح).
(١٤) ينظر: تقريب النشر ص (٨٧).
(١٥) كابن القاصح، والبنَّا الدمياطي، والصفاقسي، وغيرهم. (ينظر: سراج القاري ص (١٤٦)، والإتحاف ٣٤٨/١، وغيث النفع ص (١٤٩)).

الخلاف، فقوله[١]:

.... وَلَـيْـسَـا لِـقَـالُـونٍ عَـنِ الْـغُـرِّ سُـبَّـلَا

فيه إشارة إلى أن الإثبات وَرَدَ عن قوم غير مشهورين كشهرة من روى الحذف، ولهذا قيد النفي بـ(ـالغُرِّ)[٢]، ولم يطلقه[٣].

فالمعنى: ليس إثبات الياءين منقولاً عن الرواة المشهورين عنه، بل عن رواة دونهم[٤].

وبالجملة: فالوجهان ـ كما قاله المصنف[٥] ـ صحيحان عن قالون، إلا أن الحذف أكثر وأشهر.

والباقون: بالحذف فيهما.

٤١٠ ـ ....وَيَـدْعُ الـدَّاعِ: حُـمْ

٤١١ ـ هُدْ جُدْ ثَوَى................... ....

(**وَ**)أثبت الياء.

في قوله تعالى: ﴿**يَدْعُ**[٦] **الدَّاعِ**﴾، وهو الأول في القمر[٧].

المرموز إليهم بقوله: (**حُمْ**)[٨] (**هُدْ**)[٩] ....

---

(١) في الأصل: (فقوله)، والصواب ما أثبته. (ينظر: حرز الأماني ص (٣٥)، البيت رقم (٤٣٦)).

(٢) والمراد بـ(الغُرِّ)؛ أي: الأئمة المشهورين. (ينظر: سراج القاري ص (١٤٦)).

(٣) من قوله: (أنَّ الوجهين مأخوذان. . .الخ) إلى هنا موجود بنصه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (١٤٩)).

(٤) ينظر: إبراز المعاني ٢/٢٧٠.

(٥) ينظر: النشر ٢/١٨٣.

(٦) في الأصل: (ويدع)، والصواب ما أثبته.

(٧) الآية: [٦].

(٨) و(**حُمْ**)؛ فعل أمر، ومنه: حام الطائر على البيت: أي: دار حوله، وحام حول السؤال؛ لم يجب عنه مباشرة.

(٩) و(**هُدْ**)؛ فعل أمر، من هاد يَهُود هَوداً فهو هائد، والمفعول: مَهُود، ومنه: هاد الشخص؛ إذا تاب ورجع إلى الحق، وهاد الشخص في كلامه؛ إذا أدَّاه بسكون ورفق.

جُدْ[١] **ثَوَى**[٢])؛ أي: أبو عمرو، والبزي، وورش، وأبو جعفر، ويعقوب، على أصولهم.

والباقون: بالحذف في الحالين.

٤١١ ـ ....وَالْبَادِ: ثِقْ حَقٌّ جُنَنْ[٣] ....

وأثبت الياء في قوله تعالى: ﴿ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن﴾ في الحج[٤].

المرموز إليهم بقوله: (**ثِقْ**[٥] **حَقٌّ**[٦] **جُنَنْ**)؛ أي: أبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وورش[٧]، ـ على أصولهم السابقة ـ.

---

(١) قوله: (**جُدْ**)؛ فعل أمر معناه: كن جواداً؛ أي: سخيًّا.

(٢) ومعنى: (**ثَوَى**)؛ أقام، يقال: ثوى بالمكان؛ أقام به، (ثواء) بالمد، فهو (ثاو)، والمثوى؛ المنزل، والجمع؛ مثاوي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: (**جُنَنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الجيم: (**جَنَنْ**)، وهي بضم الجيم؛ كل ما يُسْتَتَرُ به من سلاح وغيره، وبفتح الجيم؛ بمعنى: الساتر، والقبر، والكفن، ونحوها، فصار المعنى على كلا الوجهين واحد.

(٤) الآية: [٢٥].

(٥) (**ثِقْ**)؛ فعل أمر، من الوثوق؛ الذي يفيد الراحة والاطمئنان.

(٦) و(**الحَقُّ**)، هو الذي ضده: الباطل.

(٧) خصَّه في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، وشرح المنير السمنودي: بالأزرق، والذي في النشر ما نصه: «واتفق الخمسة ـ أيضاً ـ سوى قالون على الياء في موضع واحد وهو: ﴿وَٱلْبَادِ﴾ في الحج، على أصولهم»؛ والخمسة هم: نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو، وابن كثير، ويعقوب، بل إنه في التقريب صرح بورشٍ من غير تقييد بالأزرق حيث قال: «وأثبت ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش: ﴿وَٱلْبَادِ﴾، في الحج»، فصار مفهوم النشر ومنطوق التقريب وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، بل إن معظم نسخ شرح ابن الناظم ـ ثمان نسخ مخطوطة ـ كذلك، ووافقهم صاحب لطائف الإشارات، وصاحب الإتحاف؛ التصريح بورش مطلقاً؛ ليشمل الأزرق والأصبهانيّ، بينما صار منطوق شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، وشرح المنير السمنودي: تقييده بالأزرق، ومعلوم أن حرف الجيم (ج) إذا أطلق في الأصول؛ فالمراد به الأزرق دون الأصبهانيّ ـ على ما اصطلحه الناظم في الطيبة ـ إلا في باب ياءات الزوائد فإن الجيم فيها رمز لورش والأصبهانيّ ـ =

والباقون: بالحذف في الحالين.

و(**جُنَنْ**)؛ جمع جنة، وهو ما اسْتَتَرْتَ به من سلاح أو غيره[(١)].

ومنه حديث: «الصِّيَامُ جُنَّةٌ»[(٢)].

٤١١ - .... وَالْـمُـهْـتَـدِي لَا أَوَّلاً، واتَّـبَـعَـنْ

٤١٢ - وَقُلْ: حِمًا مَدًا............ ....

(**وَ**)أثبت الياء.

في: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن﴾ في الإسراء[(٣)]، والكهف[(٤)].

واحترز بقوله: (**لَا أَوَّلَا**) عن: ﴿**فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى**﴾ في الأعراف[(٥)]، فإنه أول ما وقع منه، ولا خلاف في إثباته[(٦)].

= كما ذكره الشيخ تميم الزعبي في تحقيقه لمتن الطيبة -، حاصلَهُ: على مذهب النشر ومن معه فإن الأزرق والأصبهانيّ - معاً - يثبتان الياء في هذا الحرف، بينما على مذهب النويري ومن معه فإن الأزرق يثبت الياء، والأصبهانيّ يحذفها. (ينظر: النشر ١٨٣/٢، وتقريب النشر ص (١٢٣)، وشرح النويري ٣٠٨/٣، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.الرفاعي ص (٤١٢)، والإتحاف ٣٤٧/١، ولطائف الإشارات ١٢٩٥/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٩/أ)، ومتن طيبة النشر بتحقيق الشيخ تميم الزعبي ص (١٠٥)).

(١) فهي بضم الجيم وفتحها؛ تأتي بمعنى الساتر، والستر. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٩)).

(٢) متفق عليه، فقد أخرجه البخاري في باب: فضل الصوم، حديث رقم (١٧٦١)، وأخرجه مسلم في باب فضل الصيام، حديث رقم (١٩٤٣)، وهو من رواية أبي هريرة ﵁.

(٣) الآية: [٩٧].

(٤) الآية: [١٧].

(٥) الآية: [١٧٨].

(٦) ذكره ابن الناظم في شرحه، وقال النويري في شرحه على الطيبة: «وشمل قوله: (**لَا أَوَّلَا**) السورتين، وخرج به: ﴿**ٱلْمُهْتَدِى**﴾ [١٧٨]، في الأعراف»، ونقله المنير السمنودي عن النويري، فالياء فيه ثابتة في جميع المصاحف. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٩)، وشرح النويري ٣٠٩/٣، وشرح موسى جار الله ص (٩٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٩/أ)).

(وَ)[أثبت][1] الياء.

في قوله تعالى: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ وَقُل﴾ في آل عمران[2].

المرموز إليهم بقوله: (**حِمًى مَدًا**)؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب، ونافع، وأبو جعفر.

وكلٌّ على أصله[3].

والباقون: بالحذف.

٤١٢ ـ ....وَكَالْجَوَابِ: جَا حَقٌّ....................................

(**وَ**)أثبت الياء.

في: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ﴾ في سبأ[4].

المرموز إليهم بقوله: (**جَا**)[5] (**حَقٌّ**)؛ أي: ورش، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

وكلٌّ على أصله.

والباقون: بالحذف في الحالين.

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) الآية: [٢٠].

(٣) قال ابن الناظم: «(**وَقُلْ**) قَيدٌ لـ﴿**اتَّبَعَن**﴾؛ احترز به عن قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [١٠٨]، في يوسف، فإنه لا خلاف في إثباته»، وقال النويري: «ويقيد (**قُلْ**) بعد (**اتَّبعَن**)، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [١٠٨]، بيوسف، فإنها ثابتة إجماعاً»، وقال المنير السمنودي: «واعلم أن قوله (**لَا أَوَّلَا**) يشمل السورتين، وخرج به: (المهتدي) في الأعراف، وبقيد (**قُلْ**) بعد (**اتَّبَعَن**)، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [١٠٨]، بيوسف، فإنهما ثابتان إجماعاً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٩)، وشرح النويري ٣/٣٠٩، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٩/أ)).

(٤) الآية: [١٣].

(٥) ومعنى: (**جَا**)، أتى، أو قَدِمَ، أو وصل، ولها معان أخرى، وأصلها بالهمز: جَاء، وحذفت الهمزة عند الوقف.

٤١٢ ـ ....تُمَدُّونَنِ: فِي سَمَا.........

وأثبت الياء في: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ في النمل[١].

المرموز إليهم بقوله: (**فِي**[٢] **سَمَا**)؛ أي: حمزة، [ونافع][٣]، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب.

وكلٌّ على أصله، إلا أن حمزة خالف أصله؛ فأثبتها في الحالين، كما تقدم أول الباب[٤]، مع بيان أنه ويعقوب يدغمان النون منه **[٢٤٥]** في النون[٥].

والباقون: بالحذف في الحالين.

٤١٢ ـ ....وَجَا:

٤١٣ ـ تُخْزُونِ فِي، اتَّقُونِ يَا، اخْشَوْنِ[٦] وَلَا وَاتَّبِعُونِ[٧] زُخْرُفٍ: ثَوَى حَلَا[٨]

---

(١) الآية: [٣٦].

(٢) ومعنى: (**فِي**)، حرف جرٍّ يفيد الظرفية الحقيقة أو المجازية.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٤) عند شرحه لقول الناظم، البيت رقم (٤٠٥): (**وَأَوَّلَ النَّمْلِ فِدًا**)؛ والمعنى: أن الياء من قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [النمل: ٣٦]، تثبت وصلاً ووقفاً عن المرموز إليه بفاء: (**فِدًا**)؛ أي: حمزة، فخالف في هذا الحرف أصله.

(٥) كما تقدم في باب الإدغام الكبير عند شرحه لقول الناظم، البيت رقم (١٤٩): (**وَفِي تُمِدُّونَنِ فَضْلُهُ ظَرُفْ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**اخْشَوْنِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: (**اخْشَوْنِي**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**وَاتَّبِعُونِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بإثبات الياء: (**وَاتَّبِعُونِي**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الحاء، وبالألف الممدودة: (**حَلَا**)، والثاني: بضم الحاء، وبالألف الممدودة: (**حُلَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بضم الحاء، وبالألف المقصورة: (**حُلَى**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حَلَا**)، (**حُلَا**)، (**حُلَى**).

(وَجَا) من ياءات الزوائد:

﴿وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِيٓ﴾ في هود[١].

و﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ في البقرة[٢].

﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ﴾ في المائدة[٣].

﴿وَٱتَّبِعُونِ هَـٰذَا [صِرَٰطٌ][٤]﴾.

في **(زُخْرُفٍ)**[٥].

فأثبت الياء في هذه المواضع، الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(ثَوَى**[٦] **حَلَا)**؛ أي: أبو جعفر، ويعقوب، وأبو عمرو، ـ على أصلهم ـ.

وحذفها الباقون: في الحالين.

وخرج:

بقيد [**(فِي)**][٧] في الأولى: ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ في الحجر[٨]، فإنه ليعقوب وحده[٩].

وبقيد: **(يَا)** في الثانية [احترازاً][١٠] من غيرها، نحو: ﴿وَإِيَّـٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]؛ مما انفرد به يعقوب[١١].

---

(١) الآية: [٧٨].

(٢) الآية: [١٩٧].

(٣) الآية: [٤٤].

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) الآية: [٦١].

(٦) ومعنى: **(ثَوَى)**؛ أقام، يقال: ثوى بالمكان؛ أقام به، (ثواء) بالمد، فهو (ثاو)، والمثوى؛ المنزل، والجمع؛ مثاوي.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٨) الآية: [٦٩].

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٠)، وشرح النويري ٣/٣١٠.

(١٠) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وقد أثبته لاستقامة المعنى.

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٠)، وشرح النويري ٣/٣١٠.

وبـ(ـوَلَا) في الثالثة: ﴿وَٱخۡشَوۡنِي وَلِأُتِمَّ﴾ في البقرة[١] فإنه لا خلاف في إثباتها[٢].

وبما في الـ(ـزُخْـرُف): ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ﴾ في آل عمران[٣]، و﴿فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ أَمۡرِي﴾ [طه: ٩٠]؛ فإنه لا خلاف فيه[٤].

وقوله: (حَلَا)؛ جمع حلية، من التحلي؛ بمعنى: لبس الحلي[٥].

٤١٤ ـ خَافُونِ إِنْ، أَشْرَكْتُمُونِ[٦]، قَدْ هَدَا نِ[٧]: عَنْهُمُ[٨]..........................

وإثبات ياء:

﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم﴾ في آل عمران[٩].

و﴿بِمَآ أَشۡرَكۡتُمُونِ مِن قَبۡلُ﴾ في إبراهيم[١٠].

﴿وَقَدۡ هَدَىٰنِ﴾ في الأنعام[١١].

---

(١) الآية: [١٥٠].

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٠)، وشرح النويري ٣/٣١٠.

(٣) الآية: [٣١].

(٤) وليخرج بهذا القيد ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ [غافر: ٣٨]، فإنه قد تقدم الخلاف فيه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٠)، وشرح النويري ٣/٣١٠).

(٥) وهي: من الحلاوة، وتأتي بمعنى: صار ذا حلاوة، وحَلَّاه؛ أعطاه حِلْية، وهي ما يُتَزَيَّنُ به، وقد تأتي بمعنى: العطية، يقال: حلوت فلاناً إذا أعطيته حلواً. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٠)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛: بحذف الياء: (**أَشْرَكْتُمُونِ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه بإثبات الياء: (**أَشْرَكْتُمُونِي**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**هَدَانِ**)، والثاني: بإثبات الياء: (**هَدَانِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**عَنْهُمُو**)، والثاني: (**عَنْهُمُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٩) الآية: [١٧٥].

(١٠) الآية: [٢٢].

(١١) الآية: [٨٠].

(عَنْهُمُو)؛ أي: عن أبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب، المذكورين في البيت قبله، ـ على أصولهم أيضاً ـ.

والباقون: بالحذف في الحالين في هذه الثلاثة.

وقيد بـ**(ـقَدْ)** في الأخيرة، **للاحتراز** من نحو: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾ [الزمر: ٥٧]، فإنه ثابت للجميع[(١)].

٤١٤ ـ ....فَكِيدُونِ[(٢)] الَاعْرَافِ: لَدَى[(٣)]

٤١٥ ـ خُلْفٍ[(٤)] حِمَى[(٥)] ثَبْتٍ[(٦)].......... ....

---

(١) نصَّ عليه ابن الناظم، والنويري، في شرحيهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦١)، وشرح النويري ٣/٣١٠).

(٢) هكذا في الأصل؛ بزيادة الفاء، والذي في جميع النسخ والشروح؛ بدونها، وهو الصواب.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(لَدَى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف الممدودة: **(لَدَا)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: **(خُلْفٌ)**، والثاني: بكسر الفاء مع التنوين: **(خُلْفٍ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثالث: بكسر الفاء بلا تنوين: **(خُلْفِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، واختيار تحقيق الشيخ أيمن سويد، والرابع: بضم الفاء بلا تنوين: **(خُلْفُ)**، وهو أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة أربعة أوجه: **(خُلْفٍ)**، **(خُلْفِ)**، **(خُلْفُ)**، **(خُلْفٌ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم مع التنوين، وبالألف الممدودة: **(حِمًا)**، والثاني: بفتح الميم بلا تنوين، وبالألف المقصورة: **(حِمَى)**، والثالث: بفتح الميم بلا تنوين، وبالألف الممدودة: **(حِمَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(حِمَى)**، **(حِمَا)**، **(حِمًا)**.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء مع التنوين: **(ثَبْتٍ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم التاء مع التنوين: **(ثَبْتٌ)**.

وأثبت ياء: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾.

الذي في (الَاعْرَافِ)[١].

المرموز إليهم بقوله: (لَدَى[٢] خُلْفٌ حِمًى ثَبْتٍ[٣])؛ أي: هشام بخلاف عنه، وأبو عمرو، ويعقوب، وأبو جعفر، بلا خلاف عنهم.

وكلٌّ على أصله.

أمَّا هشام فليس له من الزوائد إلا في هذا الحرف.

وقد قطع له الجمهور: بإثبات الياء في الحالين[٤].

وهو الذي في طرق التيسير[٥][٦].

وذِكْرُ الخلاف له فيه إنما هو على سبيل الحكاية، كما نبَّه عليه المصنف[٧].

وروى الآخرون عنه: الإثبات في الوصل دون الوقف؛ وهو الذي في جامع ابن فارس[٨]، وبه قطع صاحب المستنير[٩]، والكفاية[١٠]، عن الداجوني[١١].

---

(١) أي: في سورة الأعراف: الآية [١٩٥].

(٢) ومعنى قوله: (لَدَى)؛ أي: عند.

(٣) ومعنى قوله: (ثَبْتٍ)؛ هو الثابت، ورجل ثبت؛ أي: حجة، أو ثابت القلب.

(٤) وهو الذي في: الكافي، والتبصرة، والهداية، والعنوان، والهادي، والتلخيصين، والمفيد، والكامل، والمبهج، والغايتين، والتذكرة، وغيرها، وكذا في التجريد من قراءته على الفارسي يعني من طريقي الحلواني والدجواني جميعاً عنه، وبذلك قرأ الداني على شيخه أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه كما نصَّ عليه في جامعه، وزاد الإزميري في تحرير النشر ص (١٩٠ ـ ١٩١): «روى هشام بالإثبات في الحالين: من التلخيص، وللحلواني: من المصباح، وروضة المعدِّل». (ينظر: النشر ٢/١٨٤).

(٥) ينظر: التيسير ص (٩٥).

(٦) قال في النشر: «ولا ينبغي أن يُقْرَأَ من التيسير بسواه». (ينظر: النشر ٢/١٨٤).

(٧) ينظر: النشر ٢/١٨٤.

(٨) ينظر: النشر ٢/١٨٤.

(٩) ينظر: المستنير ٢/١٦٥.

(١٠) ينظر: النشر ٢/١٨٤.

(١١) وزاد الإزميري في تحرير النشر ص (١٩٠ ـ ١٩١): «وبالإثبات وصلاً ـ أي للحلواني =

وكأنَّ هذا[١] هو الوجه الثاني الذي في الحرز[٢]، حيث ذَكَرَ الخلاف له، لكن استبعده المصنف[٣] جداً من طرقه[٤].

= عن هشام ـ: من الروضة ـ أي روضة المالكي ـ، وللداجوني: من المصباح، وروضة المعدِّل». (ينظر: النشر ٢/١٨٤).

(١) أي: وجه الإثبات في الوصل دون الوقف.

(٢) قال في حرز الأماني، الأبيات رقم (٤٣١ ـ ٤٣٢):

وَكِيدُونِ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا ....

بِخُلْفٍ........................... ....

(٣) حيث قال: «وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في الشاطبية هو هذا ـ أي وجه الإثبات في الوصل ـ، على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية في غاية البُعْد، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط». (ينظر: النشر ٢/١٨٥).

(٤) **فحاصِلَهُ**: أن المقروء به من طريق الشاطبية ـ كما التيسير ـ إثبات الياء وصلاً ووقفاً قولاً واحداً، وعليه فإن الخلاف المذكور في الشاطبية ينبغي أن لا يقرأ به؛ لبعده عن طرقه وطرق أصله، بل إنه لم يثبت من طرق النشر إلا في حالة الوقف خاصة، وذلك من طريق الداجوني عن هشام، ـ كما صرح به في النشر ونقله الشارح هنا ـ، وأمَّا ذِكْر الداني للخلاف في هذا الحرف فلا دليل فيه؛ لأن الداني كثيراً ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية، وإن كان هو لم يأخذ به وليس من طرقه، وهذا الموضع منه، ويدل لذلك قوله في المفردات ـ بعد أن ذكر الخلاف لهشام ـ ص (٢٢٥): «قرأ ـ يعني هشاماً ـ بياء ثابتة في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه، وبالأول آخذ»، كما يدل له قوله في جامع البيان (٢/١٧١): «وبه ـ أي بالإثبات في الوصل والوقف ـ قرأت على الشيخين؛ أبي الفتح، وأبي الحسن، من طريق الحلوانيّ، عنه، بل إنه يدل عليه كلامه في التيسير حيث قال في باب الزوائد ص (٦١): «وأثبت ابن عامر رواية هشام الياء في الحالين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ [الأعراف: ١٩٥]»، فجزم بالإثبات ولم يحك خلافه، ومن المعلوم المقرر أن العلماء يعتنون بتحقيق المسائل في أبوابها أكثر من اعتنائهم بذلك إذا ذكروها استطرادًا.

فالخلاف لهشام في حالة الوصل عزيز لا يُقْرأ به من طريق الشاطبية ولا من طريق طيبة النشر، وإنما الخلاف حالة الوقف، حيث زاد الداجوني عن هشام إثبات الياء في الوصل دون الوقف، لكن لا ينبغي أن يُقْرأ به من طريق الحرز وأصله، وهو الذي أجمع عليه المحررون في تحريراتهم ومصنفاتهم.

قال في (بلوغ الأمنية)، باب حكم ما في ياءات الزوائد، ص (١٤٠):

وَكِيدُونِ فِي الْأَعْرَافِ عِنْدَ هِشَامِهِمْ بِإِثْبَاتِهِ فَاقْرَأْهُ وَقْفاً وَمَوْصِلَا

وقال السمنودي في (دواعي المسرة)، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٢٥٢): =

قال(١): «وكلا الوجهين صحيح، نصًّا وأداءً، حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ به بغير الإثبات من طرق كتابنا، وأما رواية بعضهم الحذف عنه في الحالين فلا أعلمه نصًّا منها(٢)، لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر التجريد من قراءته على عبدالباقي [٢٤٦]؛ أي: من طريق الحلواني».

وقد قال(٣): «رحلت إلى الشام بعد وفاة ابن ذكوان ثلاث مرات، ثم رجعت إلى حلوان فورد عليَّ كتابه(٤): إني أخذت عليك: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ في الأعراف، بياء في الوصل، وهي بياء في الحالين».

والباقون: بالحذف فيهما.

= .... **كِيْدُونِ أَثْبِتْ عَنْ هِشَامٍ مُسْجَلَا**

وقال الشيخ المتولي في (الروض النضير)، البيت رقم (٣٩٥):

.............وَكِـيْـدُونِ مُـطْـلَـقـاً بِـيـاءٍ هِـشَـامٌ زَادَ داجُـونِ مُـوصِـلَا

وبمثله قال الشيخ عامر السيد عثمان في فتح القدير شرح تنقيح التحرير ص (١٢٣)، والشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات في شرح تنقيح فتح الكريم ص (٧٧ ـ ٧٨).

وقال السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الكبرى المسمى بـ(البدر المنير)، سورة الأعراف، البيت رقم (٨٧٤):

.............وَكِـيْـدُونِ مُـطْـلَـقـاً بِـيـاءٍ هِـشَـامٌ زَيْـدُهُ زَادَ مُـوصِـلَا

وقال محمد جابر المصري في (مختصر قواعد التحرير) ص (٤١):

....وَأَثْبَتَ يَاءَ كِيْدُونِ عَنْ كِلَا

فخلاصة القول: أنَّ المقروء به من طريق الشاطبية ـ كما التيسير ـ إثبات الياء وصلاً ووقفاً قولاً واحداً، وأنَّ ذكر الشاطبي للخلاف ـ تبعاً للتيسير ـ إنما هو خروج عن طرقهما فلا يُقْرأ به.

وأنَّ المقروء به من طرق طيبة النشر: إثبات الياء وصلاً ووقفاً من الطريقين؛ أي: الحلواني والداجوني، وإثبات الياء في الوقف دون الوصل؛ من طريق الداجوني، والله أعلم. (ينظر: النشر ١٨٥/٢، وغيث النفع ص (٢٣١ ـ ٢٣٢)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (١٤١ ـ ١٤٢)، وحل المشكلات ص (٦٣ ـ ٣٧)، وجامع الخيرات ٤٩٣/٣).

(١) ينظر: النشر ١٨٥/٢، بتصرف من الشارح في تقديم للكلام وتأخير.

(٢) أي: من طرق كتاب النشر.

(٣) القائل هو الحلواني فيما يرويه عن هشام. (ينظر: الإتحاف ٣٤٩/١، وحل المشكلات للخليجي ص (٦٨)).

(٤) أي ورد إليه كتابٌ من هشام. (ينظر: الإتحاف ٣٤٩/١).

واحترز(١) بقيد: **(الأعْرَافِ)** عن: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ في هود(٢)(٣)، فإنه ليعقوب، كما يأتي.

٤١٥ ـ ....يَاعِبَادِ(٤) فَاتَّقُو: خُلْفُ(٥) غِنًى(٦)....................

وأمَّا قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ في الزمر(٧).

فثبت **(خُلْفُ)**.

المرموز إليه بغين: **(غِنًى)**؛ أي: رويس(٨).

---

(١) ينظر: شرح النويري ٣/٣١٠ ـ ٣١١، وشرح ابن الناظم ص (١٦٠).

(٢) الآية: [٥٥].

(٣) هكذا في الأصل، والصحيح أنَّ الياء في موضع سورة هود: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا﴾ [٥٥]، ثابتة لجميع القراء، وإنَّما الخلاف في موضع سورة المرسلات، وهو قوله تعالى: ﴿كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾ [٣٩]، فإن إثبات الياء فيها إنما هو ليعقوب دون سائر القراء، كما سيأتي في موضعه بإذن الله ـ تعالى ـ. (ينظر: شرح النويري ٣/٣١٠ ـ ٣١١، وشرح ابن الناظم ص (١٦٠)).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مقرونة بياء النداء: **(يا عِبَادِ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة من ياء النداء: **(عِبَادِ)**، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي في نسخته الهندية، لكن مع إثبات الياء: **(عِبَادِي)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: **(خُلْفٌ)**، والثاني: ـ ما جاء في ظاهر نسخة رضوان العقبي ـ، حيث ضُبطت فيها؛ بكسر الفاء بلا تنوين: **(خُلْفِ)**، والثالث: بضم الفاء بلا تنوين: **(خُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(خُلْفٌ)**، **(خُلْفِ)**، **(خُلْفُ)**.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، مع فتح النون منونة: **(غِنًى)**، والثاني: بالألف الممدودة، مع فتح النون منونة: **(غِنًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، وفتح النون بلا تنوين: **(غِنَا)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(غِنًى)**، **(غِنًا)**، **(غِنَا)**.

(٧) الآية: [١٦].

(٨) وقراءة رويس بحذف الياء في الحالين في هذا الموضع؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٨٦، ومنحة مولى البر ص (٩٦)).

والمراد الياء في: ﴿عِبَادِ﴾.

ولم يُخْتَلَفْ في غيره من المناديات[١].

قال في التقريب[٢]: «فأثبتها: أبو العز[٣]، وأبو العلاء الحافظ[٤]، وابن سوار[٥]، وصاحب الجامع[٦]، والمبهج[٧].

وحذفها: ابن غلبون[٨]، والداني[٩]، وأبو معشر[١٠].

وأحسب أن إثباتها من أجل مجاورتها: ﴿فَاتَّقُونِ﴾؛ لثبوتها على أصله».

قال في الإتحاف[١١]: «والحذف هو القياس، فإنه في الحالين قاعدة الاسم المنادى، وهو في مائة وثلاثين؛ منها: ﴿يَٰرَبِّ﴾ [الفرقان: ٣٠][١٢]، و﴿رَبِّ﴾[١٣]؛ سبعة وستون موضعاً، و﴿يَٰقَوْمِ﴾[١٤]؛ ستة وأربعون،

---

(١) كما نصَّ عليه في النشر وتقريبه. (ينظر: تقريب النشر ص (٨٧)، والنشر ١٨٦/٢).

(٢) ينظر: تقريب النشر ص (٨٧).

(٣) ينظر: الإرشاد ص (١٨٦)، والكفاية الكبرى ص (٢٧٤).

(٤) ينظر: غاية الاختصار ٣٥٦/١.

(٥) ينظر: النشر ١٨٥/٢.

(٦) ينظر: النشر ١٨٦/٢.

(٧) ينظر: المبهج ص (٤٨١).

(٨) لم يتعرض لها ابن غلبون في التذكرة بخلاف ما نصَّ عليه الشارح له هنا، قال في التذكرة: «وفيها ـ أي سورة الزمر ـ من المحذوفات ياء واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُونِ﴾، أثبتها يعقوب في الوصل والوقف، وحذفها الباقون في الحالين»، وعليه فمفهوم عبارة ابن غلبون في التذكرة: الإثبات في الحالين. (ينظر: التذكرة ٦٥٠/٢، والنشر ١٨٦/٢).

(٩) ينظر: مفردة يعقوب ص (٨٢).

(١٠) لم ينصَّ في التلخيص على: ﴿عِبَادِ﴾، بل نصُّ عبارته: «أثبت يعقوب: ﴿فَاتَّقُونِ﴾. (ينظر: تلخيص الطبري ص (٣٩٢)، والنشر ١٨٦/٢).

(١١) ينظر: الإتحاف ٣٥٠/١.

(١٢) وسورة الزخرف: الآية [٨٨].

(١٣) كموضع سورة الفاتحة: الآية [٢]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(١٤) كموضع سورة البقرة: الآية [٥٤]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿يَبُنَيِّ﴾[1]؛ ستة، و﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[2]؛ ثمانية، و﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، و﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، و﴿يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الزمر: ١٠]، و﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

والياء في هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها، اسْتُغْنِي عنها بالكسر، ولم يثبت من ذلك في المصاحب سوى موضعين بلا خلاف: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ في العنكبوت[3]، و﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ في الزمر[4]، وموضع بخلاف: وهو﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ في الزخرف[5]».

٤١٥ ـ ....بَشِّرْ عِبَادِ [افْتَحْ][6]: يَقُوا

٤١٦ ـ بِالْخُلْفِ. وَالْوَقْفُ: يَلِي خُلْفاً[7] ظُبَى[8] ....

وياء: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾ في الزمر[9] ـ أيضاً ـ.

---

(١) كموضع سورة لقمان: الآية [١٣]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) كموضع سورة يوسف: الآية [٤]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) الآية: [٥٦].

(٤) الآية: [٥٣].

(٥) الآية: [٦٨].

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، وهو مثبت في أصل الشرح.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش الشرح هنا ـ؛ بفتح الفاء مع التنوين: (**خُلْفاً**)، والثاني: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، ونسخة القاضي، والثالث: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، ـ وهو اختيار نسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ والرابع: بفتح الفاء بلا تنوين: (**خُلْفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**خُلْفاً**)، (**خُلْفٌ**)، (**خُلْفُ**)، (**خُلْفَ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**ظُبَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (**ظُبَى**).

(٩) الآية: [١٧ ـ ١٨].

(**افْتَحْـ**)ـها.

للمرموز إليه بياء: (**يَقُوا**)؛ أي: السوسي.

(**بِالْخُلْفِ**) عنه[1].

والوجه الآخر له: الحذف.

و(**يَقُوا**)؛ من الوقاية، وأصله: (يقون)[2]، جزمه بالحذف على جواب الأمر في قوله: (**بَشِّرْ عِبَادِي**).

وهذا في الوصل.

(**وَ**)أمَّا.

(**الْوَقْفُ**) فله وجهان.

كما أشار إليه بقوله: (**يَلِي**[3] **خُلْفٌ**)؛ وهما الحذف، والإثبات ساكناً.

كما أثبت وقفاً الإمام المرموز إليه بظاء: (**ظُبَى**)[4]؛ أي: يعقوب بكماله، بلا خلاف.

وإيضاح ما للسوسي في ذلك:

أنه وحده قرأها بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، بخلاف عنه فيه.

ثم اختلف المثبتون عنه؛ فأثبتها منهم في الوقف ـ أيضاً ـ ساكنة: الجمهور؛ كأبي الحسن بن فارس[5]، و[أبي][6] العز[7]،

---

(١) وقراءة السوسيّ في هذا الموضع بإثبات الياء؛ مفتوحة وصلاً، وساكنة وقفاً؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٨٩/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٦)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٠).

(٣) ومعنى قوله: (**يَلِي**)؛ أي: يَتْبَعُ.

(٤) و(**ظُبَى**)؛ جمع ظبة؛ وهي: حد السيف والأسنة.

(٥) ينظر: النشر ١٨٩/٢.

(٦) ما بين المعكوفتين في الأصل: (وابن)، وهو تصحيف.

(٧) ينظر: الكفاية الكبرى ص (١٧٤).

وسبط الخياط[١]، وغيرهم **[٢٤٧]** وهو الذي رجحه في المفردات[٢].

وحذفها: الآخرون فيه؛ كصاحب التجريد[٣]، والتيسير[٤]، وهو ظاهر المستنير[٥].

وذهب جماعة عن السوسي: إلى حذفها في الحالين؛ كصاحب التذكرة[٦]، والعنوان[٧]، والكافي[٨]، وهذا كما قاله المصنف[٩]: «هو الذي ينبغي أن يكون في التيسير».

فتحصل للسوسي فيها ثلاثة أوجه:

١ ـ الإثبات وصلاً ووقفاً.

٢ ـ والحذف كذلك[١٠].

٣ ـ والإثبات وصلاً ـ مفتوحة ـ لا وقفاً.

والباقون ـ غير يعقوب ـ: بالحذف في الحالين.

٤١٦ ـ .... آتَانِ نَمْلٍ افْتَحُوا[١١]: مَدًّا غَبَى[١٢]

---

(١) ينظر: المبهج ص (٤٨١).
(٢) ينظر: المفردات ص (١٧٣).
(٣) ينظر: التجريد ص (٣٠٠).
(٤) ينظر: التيسير ص (١٥٣).
(٥) ينظر: العنوان ٢/٤١٥.
(٦) ينظر: التذكرة ٢/٦٥٠.
(٧) لم أقف عليه في نسخة العنوان المطبوعة التي بين يدي. (ينظر: العنوان ص (١٦٦)).
(٨) لم أقف عليه في نسخة الكافي المطبوعة التي بين يدي. (ينظر: الكافي ص (١٧٤)).
(٩) ينظر: النشر ٢/١٩٠.
(١٠) وصلاً ووقفاً.
(١١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مجردة من (واو) العطف: (**افْتَحُوا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مقرونة بواو العطف: (**وافْتَحُوا**)، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.
(١٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الغين، =

٤١٧ ـ حُزْ عُدْ(١). وَقِفْ: ظَعْناً. [وَخُلْفُ](٢): عَنْ حَسَنْ بِـــنْ زُرْ(٣)..............................

وياء قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ في النمل(٤).

(افْتَحُوا)؛ أي: اقرؤوها وصلاً بإثباتها مفتوحة.

للمرموز إليهم بقوله: (مَداً غبَى(٥)) (حُزْ(٦) عُدْ)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، ورويس، وأبي عمرو، وحفص.

وهو قياس ياء الإضافة.

واحذفوها في الوصل: **للباقين**؛ وهم ابن كثير، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وشعبة، وخلف في اختياره، وروح؛ لالتقاء الساكنين.

هذا حكم الوصل، كما قررناه.

وأمَّا الوقف فبينه بقوله: (وَقِفْ) أيها القارئ والمقرئ بالإثبات.

للإمام المرموز إليه بظاء: (ظَعْناً)؛ أي: يعقوب بكماله، بلا خلاف.

= وبالألف الممدودة: (غَبَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الغين، وبالألف المقصورة: (غَبَى)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: بضم الغين، وبالالف الممدودة: (غُبَا)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (غَبَى)، (غَبَا)، (غُبَا).

(١) ضُبطت في جميع النسخ؛ بالدال؛ من العود: (عُدْ)، وجَوَّز الشارح ـ وكذا ابن الناظم ـ فيها وجهاً أخر؛ وهو ضبطها بالذال المعجمة؛ من العياذ: (عُذْ)، قال ابن الناظم ص (١٦١) ـ ونقل عنه الشارح هنا ـ: «و(عُدْ)؛ من العيادة، أو العود، إن كان بالمهملة، أو من العياذ، إن كان بالمعجمة».

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، لكنَّ الشارح أثبته في أصل الشرح.

(٣) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (رر).

(٤) الآية: [٣٦].

(٥) في الأصل: (غى)، وهو تصحيف.

(٦) (حُزْ)؛ فعل أمر، بمعنى: اجمع وضُمَّ، وتكون بمعنى: حاز الشيء إذا حصَّله وصار في ملكه وحوزته وحفظه وصانه.

(وَ)ثبت.

(**خُلْفٌ**)؛ أي: خلاف في إثباتها عند الوقف.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**عَنْ**[١] **حَسَنْ**[٢] **بِنْ**[٣] **زُرْ**[٤])؛ أي: حفص، وأبي عمرو، وقالون، وقنبل.

وأمَّا الثلاثة الأُوَل:

فقطع لهم بالوقف في الياء[٥]: مكي[٦]، وابن بليمة[٧]، وطاهر بن غلبون[٨]، في آخرين.

وقطع لهم بالحذف: جمهور العراقيين، وهو الذي في المستنير[٩]، والعنوان[١٠]، وغيرهما.

وأطلق لهم الخلاف في: الحرز[١١]، وأصله[١٢]، والتجريد[١٣]، وغيرها.

---

(١) ومعنى قوله: (**عَنْ**)؛ حرف جر من معانيها؛ المجاوزة؛ يقال: رحل عن بلاده بعيداً، والتعليل: لم يتوقف عن العمل إلا مكرهاً، وبمعنى انتهاء الغاية، وتأتي بمعنى (بعد)، وتأتي بمعنى (من) ـ وهو المراد هنا ـ؛ يقال: أخذت عنه العلم، وتأتي بمعنى (الواسطة).

(٢) ومعنى قوله: (**حَسَنْ**)؛ من الْحُسْنِ نقيض الْقُبْحِ.

(٣) ومعنى قوله: (**بِنْ**)؛ أَظْهِر وَأَوْضِحْ.

(٤) قال ابن الناظم: «(**زُرْ**)؛ أمر من الزيارة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨٠)).

(٥) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: التبصرة ص (٢٩٥).

(٧) ينظر: تلخيص العبارات ص (٤٢).

(٨) ينظر: التذكرة ٢/٥٩٢.

(٩) ينظر: المستنير ٢/٣٤٨

(١٠) ينظر: العنوان ص (١٤٤).

(١١) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٤٢٩).

(١٢) ينظر: التيسير ص (١٣٨).

(١٣) ينظر: التجريد ص (١٨١ ـ ١٨٢).

وأمَّا قنبل:

فأثبتها عنه: ابن شنبوذ[١].

وحذفها: ابن مجاهد، **كالباقين**: وهم؛ ورش، والبزي، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف في اختياره.

وقوله: (**غَبَا**)؛ مصدر غبى في الشيء؛ إذا غفل عنه، ولم يتفطن له[٢].

و(**عُدْ**)؛ من العيادة، أو العود إن كان بالمهملة[٣]، أو من العياذ إن كان بالمعجمة[٤].

و(**الظَّعْنُ**)؛ السير[٥].

وقوله: (**وَخُلْفٌ عَنْ حَسَنْ**)؛ أي: قارئ حسن في الأداء، ولا يشتبه هذا بالعَلَم؛ إذ ليس من القراء العشرة ورواتهم من اسمه (حسن)[٦].

٤١٧ ـ ....يُرِدْنِ افْتَحْ، كَذَا تَتَّبِعَنْ

٤١٨ ـ وَقِفْ: ثَنًا[٧]**.................. ....**

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ في يس[٨].

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بإثبات الياء مفتوحة ـ وصلاً ـ لأبي جعفر، كما سيأتي رمزه.

---

(١) وقراءة قنبل بإثبات الياء وقفاً في هذا الموضع؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٥٦/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٤)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦١).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦١).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦١).

(٥) والمسير. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦١)).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦١).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون، وألف بعدها بلا تنوين: (**ثَنَا**).

(٨) الآية: [٢٣].

و(**كَذَا**).

قوله: ﴿تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ في طه[١]، فإنه[٢] قرأه بإثبات الياء مفتوحة في الوصل.

(**وَقِفْ**) على: ﴿يُرِدْنِ﴾، و﴿تَتَّبِعَنِ﴾ **[٢٤٨]**، بإثبات الياء ساكنة.

لأبي جعفر، كما رمز إليه بثاء: (**ثَنَا**)[٣].

والباقون: بحذفها فيهما.

وتلك الثلاثة الكلمات؛ أعني:

﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧].

و﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦].

و﴿إِن يُرِدْنِ﴾ [يس: ٢٣].

مما وقعت فيه الياء قبل ساكن[٤].

وههنا تم الكلام على الزوائد في غير الفواصل؛ وهي كما تقدم (خمسٌ وثلاثون)؛ الأصلية منها (ثلاث عشرة)، وغيرها (ثنتان وعشرون).

٤١٨ ـ ....كُلُّ[٥] رُوسِ الْآيِ: ظِلْ[٦] ....

(١) الآية: [٩٣].

(٢) أي: أبو جعفر.

(٣) ومعنى: (**ثَنَا**)؛ من الثناء، وهو مايوصف بها الإنسان من المناقب والمدائح.

(٤) ينظر: الإتحاف ٣٥٢/١.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مجردة من واو العطف: (**كُلُّ**)، والثاني: مقرونة بواو العطف، وبضم اللام مع التشديد: (**وَكُلُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: مقرونة بواو العطف، وبفتح اللام مع التشديد: (**وَكُلَّ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**كُلُّ**)، (**وَكُلُّ**)، (**وَكُلَّ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الظاء: (**ظِلْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو ظاهر كلام ابن الناظم في شرحه حيث قال ص (١٦١): =

ثم بين الزوائد في الفواصل، فقال:

(كُلٌّ) ياءات الزوائد.

في **(رُؤُسِ الْآيِ)**؛ (ست وثمانون) ياء.

ما بين أصلية؛ وهي (خمسٌ):

﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ في الرعد[1].

و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[2].

و﴿ٱلتَّنَادِ﴾[3].

في (الطَّول)[4].

و﴿يَسْرِ﴾[5].

و﴿بِٱلْوَادِ﴾[6].

في (الفجر).

وغير أصلية؛ وهي ما عدا الخمس المذكورة.

وقد تقدم ذكر: ﴿يَسْرِ﴾[7]، فالباقي (خمس وثمانون) ياء.

= «(ظِلْ)؛ أي: يُسْتَظل ببركتها»، والثاني: بفتح الظاء: **(ظَلْ)**، وقد اختلف ظاهر كلام ابن الناظم عن ضبط المحققين لشرحه، فظاهر كلامه في الشرح؛ أنه يختار ضبطها؛ بالكسر، بينما اختار المحققين لشرح ابن الناظم ضبطه؛ بالفتح.

(١) الآية: [٩].

(٢) [غافر: ١٥].

(٣) [غافر: ٣٢].

(٤) و(الطَّول) اسم من الأسماء الاجتهادية للسورة الكريمة، ويقال: سورة (حم الأولى)، ومن أسمائها التوقيفية: سورة (غافر)، و(المؤمن)، و(حم المؤمن). (ينظر: أسماء سور القرآن ص (٣٤٨ ـ ٣٥٣)).

(٥) [الفجر: ٤].

(٦) [الفجر: ٩].

(٧) [الفجر: ٤].

أثبتها كلها الإمام المرموز إليه بظاء: (ظِلْ)[1]؛ أي: يعقوب بكماله، في الحالين.

على أصله المتقدم.

وقد وافقه غيره في (ست عشرة) كلمة[2]؛ وهي:

﴿دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠].

و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].

و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢].

و﴿أَكۡرَمَنِ﴾ [الفجر: ١٥].

و﴿أَهَٰنَنِ﴾ [الفجر: ١٦].

و﴿ٱلۡوَادِ﴾ [الفجر: ٩].

و﴿ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].

و﴿وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤][3].

و﴿نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٧].

و﴿نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤][4].

---

(١) قال ابن الناظم: «(ظِلْ)؛ أي: يُسْتَظَلُّ ببركتها». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦١)).

(٢) هكذا صرح بعدتها في النشر، وهي كذلك في شرح النويري، وشرح المنير السمنودي، وفي الإتحاف عدّها سبع عشرة كلمة؛ بإضافة موضع سورة الفجر: ﴿يَسۡرِ﴾ [٤]، بينما صرَّح في شرح ابن الناظم ـ ووافقه كلٌّ من نقل عنه كشرح موسى جار الله، وصاحب تقريب الطيبة ـ بأن عدتها تسع عشرة ياء، وهو سبق قلم، ولم يعقب محققا شرح ابن الناظم على ذلك بشيء. (ينظر: النشر ١٩٠/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٦١)، وشرح النويري ٣٢٠/٣، وشرح موسى جار الله ص (٩٧)، والإتحاف ٣٥٢/١، وتقريب الطيبة ص (١٨٨)).

(٣) وموضعي سورة قاف: الآيتين [١٤، ٤٥].

(٤) والمواضع الثلاثة في: [سبأ: ٤٥]، و[فاطر: ٢٦]، و[الملك: ١٨].

و﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [الشعراء: ١٢].

و﴿يُنقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣].

و﴿لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦].

و﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١].

و﴿تَرْجُمُونِ﴾ [الدخان: ٢٠].

﴿وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦](١).

٤١٨ ـ .... وَافَقَ بِالْوَادِ(٢): دَنَا جُدْ(٣). وَزَحِلْ(٤):

٤١٩ ـ بِخُلْفِ وَقْفٍ(٥)............... ....

(وَ)أَمَّا:

﴿بِٱلْوَادِ﴾ في الفجر(٦).

---

(١) وذلك في المواضع الستة من سورة القمر: الآيات [١٦،١٨،٢١،٣٠،٣٧،٣٩].

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**بِالْوَادِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: (**بِالْوَادِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٣) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**حَدْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**جُدْ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الزاي، وكسر الحاء: (**وَزَحِلْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الزاي، وفتح الحاء: (**وَزَحَلْ**)، وهو أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بضم الزاي، وفتح الحاء: (**وَزُحَلْ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَزَحِلْ**)، (**وَزَحَلْ**)، (**وَزُحَلْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر القاف مع التنوين: (**وَقْفٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر القاف بلا تنوين: (**وَقْفِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٦) الآية: [٩].

فـ(ـوَافَقَـ)ـه[١].

المرموز إليهما بقوله: (دَنَا[٢] جُدْ[٣])؛ أي: ابن كثير، وورش.

وهما على أصلهما:

فورش: وصلاً فقط.

وابن كثير: وصلاً، ووقفاً.

(وَ)لكن.

رواية المرموز إليه بزاي: (زَحِلْ)[٤]؛ أي: قنبل.

(بِخُلْفِ) أثباتها.

في حال (وَقْفٍ) عليه.

والإثبات له طريق التيسير[٥]؛ إذ هو من قراءة مؤلفه على فارس بن أحمد، وعنه أسند رواية قنبل[٦] [فيه][٧].

وكلا الوجهين ـ كما قاله المصنف[٨] ـ صحيح عن قنبل حالة الوقف نصًّا وأداءً.

---

(١) الضمير يعود إلى الإمام يعقوب بكماله، فقد وافقه غيره من القراء في (ست عشرة) كلمة، هذا أول كلام الناظم في تفصيلها.

(٢) و(دَنَا)؛ هي من باب (سما)، ومعنى (دنا)؛ قَرُبَ، يقال: دنا وقت الرحيل؛ إذا اقترب، والجمع: الدُّنا.

(٣) ومعنى: (جُدْ)؛ تَكَرَّمْ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٩٠)).

(٤) قال ابن الناظم في شرح الطيبة ص (١٦١): «وقوله: (وَزَحَلْ)؛ من زحل عن مكانه، إذا تنحى فهو زاحل، وناسب ذلك لما روى عنه في مخالفته أصله»، وهذا يعني: أنه يختار ضبطها؛ بفتح الزاي والحاء. وأما معناها على كسر الحاء: (زَحِلْ)؛ فهو: المتباعد، وأما معناها على الضم في الزاي، وفتح الحاء: (زُحَلْ)؛ فهو: الفلك المعروف، أحد كواكب المجموعة الشمسية.

(٥) ينظر: التيسير ص (١٨١).

(٦) ينظر: الإتحاف ٣٥٣/١.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٨) ينظر: النشر ١٩٢/٢.

والباقون: بالحذف في الحالين.

٤١٩ ـ ....وَدُعَاءِ[١]: فِي جُمَعْ[٢] ثِقْ حُطْ زَكَا الْخُلْفُ هَدَى[٣].........

(وَ)أمَّا.

﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ في إبراهيم[٤].

فوافقه[٥] المرموز إليهم بأوائل قوله: **(فِي[٦] جُمَعْ[٧]) (ثِقْ[٨] حُطْ[٩]**

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: برسم الهمزة على السطر، وكسرها بلا تنوين: **(وَدُعَاءِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بحذف الهمز، وإثبات الياء: **(وَدُعَاي)**، والثالث: برسم الهمزة على نبرة، وياء بعدها: **(وَدُعَائِي)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والرابع: برسم الهمزة على السطر، وكسرهامع التنوين: **(وَدُعَاءٍ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: **(وَدُعَاءِ)**، **(وَدُعَاي)**، **(وَدُعَائِي)**، **(وَدُعَاءٍ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: **(جُمَعْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ). والثاني: بفتح الجيم: **(جَمَعْ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهاء: **(هَدَى)**، والثاني: بضم الهاء: **(هُدَى)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) الآية: [٤٠].

(٥) الضمير يعود إلى الإمام يعقوب بكماله، فقد وافقه غيره من القراء في (ست عشرة) كلمة.

(٦) ومعنى: **(فِي)**، حرف جرٍّ يفيد الظرفية الحقيقة أو المجازية.

(٧) قال ابن الناظم في شرح الطيبة ص (٤١٨): «وقوله: **(جُمَعْ)**؛ جمع جُمُعَة، وجَمْعٌ: مزدلفة»، وفي القاموس: (جُمَعْ)، جمع: أَجْمَعُ، وسميت مزدلفة (جَمْعٌ)؛ لاجتماع الناس بها. أما على الوجه الأخر من ضبط الكلمة؛ بفتح الجيم والميم: **(جَمَعْ)**، فهو: فعل ثلاثي متعد بحرف، يقال: جمع الأعداد، أي: أضاف بعضها على بعض للحصول على مجملها، وجمع أمره؛ عَزَم عليه، ولها معان أخرى.

(٨) **(ثِقْ)**؛ فعل أمر، من الوثوق؛ الذي يفيد الراحة والاطمئنان.

(٩) ومعنى قوله: **(حُطْ)**؛ فعل أمر من حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

زَكَا[١] **الْخُلْفُ هَدَى**[٢])؛ أي: حمزة، وورش، وأبو جعفر، وأبو عمرو، بلا خلاف عنهم، وقنبل بخلاف عنه، والبزي بلا خلاف أيضاً[٣].

وكلٌّ على أصله:

فالأربعة الأُوَل: في الوصل فقط.

والبزي: في الحالين.

وأمَّا قنبل[٤]:

فروى عنه ابن مجاهد: الحذف في الحالين.

وروى عنه ابن شنبوذ: الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف؛ كحمزة ومن معه.

قال المصنف[٥]: «وبكلٍّ من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلاً ووقفاً، وبه آخذ».

والباقون: [٢٤٩] بالحذف فيهما.

٤١٩ ـ ....**التَّلَاقِ مَعْ**

٤٢٠ ـ تَنَادِ: خُذْ دُمْ جُلْ. وَقِيلَ: الْخُلْفُ بَرْ[٦] ....

(١) ومعنى: (**زَكَا**)؛ نمى وكَثُرَ.

(٢) ومعنى قوله: (**هَدَى**) ـ بفتح الهاء ـ؛ فعل؛ أي: دلَّ وأرشد وبيَّن ووضح، و(**هُدَى**) ـ بضم الهاء ـ؛ اسم مصدر (هَدَى)، والـ(هُدى)؛ الطريق، أو الشريعة، أو النهار، وغير ذلك من المعاني.

(٣) قال ابن الناظم: «ولم يحتج إلى الاحتراز عما وقع في نوح، وهو: ﴿دُعَآءِىَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [٦]؛ لأنه ليس برأس آية، ولأنه تقدم في باب الإمالة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦١ ـ ١٦٢)).

(٤) وقراءة قنبل بإثبات الياء في الحالين في هذا الموضع؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٩٠، ومنحة مولى البر ص (٩٥)).

(٥) ينظر: النشر ٢/١٩٠.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء: (**بُرْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين =

وأمَّا: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾[1].

(مَعَ): ﴿**الـتَّنَّاد**﴾؛ أي: و﴿ٱلتَّنَادِ﴾[2].

في (غافر).

فوافقه[3] المرموز إليهم بأوائل قوله: **(خُذْ[4] دُمْ[5] جُلْ)**؛ أي: عيسى بن وردان، وابن كثير، وورش، بلا خلاف عنهم.

وكلٌّ على أصله:

فابن وردان، وورش: في الوصل فقط.

وابن كثير: في الحالين.

والباقون ـ منهم قالون ـ: بالحذف في الحالين.

(وَقِيْلَ)؛ أي: قال الداني[6] ـ وتبعه الشاطبي[7][8] ـ.

= ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والـ(**ـبُرْ**)؛ فعل أمر من باره يبوره إذا اختبره، أو مخفَّف من البر، وهو الحنطة، والثاني: بفتح الباء: (**بَرْ**)، والـ(**ـبَرْ**)؛ هو الصادق، أو كثير البر من الطاعة والخير بجميع أنواعه.

(١) الآية: [١٥].

(٢) الآية: [٣٢].

(٣) الضمير يعود إلى الإمام يعقوب بكماله، فقد وافقه غيره من القراء في (ست عشرة) كلمة.

(٤) وقوله: (**خُذْ**)؛ فعل أمر، من الأخذ، ويقابله: العطاء.

(٥) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقارئ أو المقرئ.

(٦) ينظر: التيسير ص (١٥٦).

(٧) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٤٣٥).

(٨) قال في غيث النفع: «وتبعهما ـ أي الدانيّ والشاطبيّ ـ كلُّ من رأيته ألَّف بعدهما»؛ وممن قال بذلك من المؤلفين؛ ابن الباذش في الإقناع، وسبط الخياط في المبهج، وابن الجندي في البستان، والقباقبي في إيضاح الرموز، والنشار في المكرر، وكذا في البدور الزاهرة، وغيرهم. (ينظر: غيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ١٠٧١/٣).

(الْخُلْفُ)؛ أي: الخلاف في إثباتها فيهما وصلاً[(١)].

للمرموز إليه بباء: **(بَرْ)**؛ أي: قالون.

لكن تعقبها المصنف[(٢)]: بأن ذكر الخلاف له ضعيف، بل الصحيح الحذف عنه في الحالين[(٣)].

ووجه الإثبات له مما انفرد به عبدالباقي بن الحسن، قال: ـ أعني المصنف[(٤)] ـ «وقد خالف عبدالباقي سائر الناس، ولا أعلمه ورد في طريق من الطرق لا عن أبي نشيط، ولا الحلواني، بل ولا عن قالون، إلا من طريق ابن مروان[(٥)] عنه، وسائر الرواة عن قالون على خلافه»، ثم عدَّدَهم[(٦)].

---

(١) وقراءة قالون بإثبات الياء في الموضعين وصلاً، وحذفهما وقفاً؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٩٠/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٧)).

(٢) ينظر: النشر ١٩٠/٢ ـ ١٩١.

(٣) قال الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٢٥٤):

وَفي التَّلَاقِ والتَّنَادي احْذِفْ وَسَوْ ... دَعَانِ بِالدَّاعِي لِقَالُونَ رَوَوْا

وقال الشيخ الخليجي في (حلِّ المشكلات): «ليس لقالون من الحرز فيهما إلا الحذف، فذِكْرُ الشاطبيّ الخلف بالإثبات خروج عن طريقه؛ لأنه انفرد به عنه أبو الفتح فارس».

قال المنصوري في تحريراته:

وَفَارِسٌ عَنْ عَبْدِ بَاقٍ ذُو انْفِرَادْ ... بِخُلْفِ قَالُونَ التَّلَاقِ والتَّنادْ

وقال الحسيني في تحريراته على الشاطبية:

لِعِيسَى التَّلَاقِ وَالتَّنَادِ احْذِفْهُمَا ... .

قال الشيخ الضباع في (مختصر بلوغ الأمنية): «أمر أن يُقْرَأ لقالون بحذف الياء قولاً واحداً، ولا عبرة بالخلاف الذي ذكره له فيهما الإمامان؛ الدانيّ، والشاطبيّ، ومن تبعهما».

ينظر: حل المشكلات ص (٨٢)، وجامع الخيرات ٤٩٢/٣، ومختصر بلوغ الأمنية ص (١٤٣)).

(٤) ينظر: النشر ١٩٠/٢ ـ ١٩١.

(٥) محمد بن عثمان بن خالد، ينتهي نسبه إلى الوليد بن عثمان ﷺ، أبو مروان، القرشي، العثمانيّ المدنيّ ثمَّ المكيّ، مقرئ معروف ثقة، روى الحروف عرضاً وسماعاً عن: قالون، وله عنه نسخة، وروى عنه الحروف: أحمد بن نصر الترمذيّ، وأحمد بن الهيثم البلخيّ، قال البخاريّ: توفي سنة ٢٤١هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٦١٦/١، و١٩٦/٢).

(٦) قوله: (ثم عدَّدَهم)؛ يعني أنَّ ابن الجزري بعد أن ذكر ما ذكر من تقرير انفراد الداني، =

قال في الغيث[١]: «لكنَّ نَقْلُ الخلاف في هذا النظم يدل على أنه وإن كان ضعيفاً لم يبلغ في الضعف إلى هجره بالكلية، والله أعلم».

وقوله: **(جُلْ)**؛ من الجَوَلان؛ وهو السعي، والانتقال[٢].

و**(بُرْ)**؛ من باره يبوره إذا اختبره، ويحتمل بمعنى: البر المعروف[٣].

٤٢٠ ـ .... وَالْمُتَعَالِ[٤]: دِنْ.......................

(وَ)أمَّا.

﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ في الرعد[٥].

فوافقه[٦] الإمام المرموز إليه بدال: **(دِنْ)**؛ أي: ابن كثير بكماله، في الحالين.

والباقون: بالحذف فيهما.

= وشيخه فارس بن أحمد، وشيخه عبدالباقي بهذه المسألة، أخذ يعدد الرواة عن قالون؛ الذين نقلوا الإجماع على الإثبات دون الحذف في هذين الموضعين، فقال: «كإبراهيم وأحمد ابنيّ قالون، وإبراهيم بن دازيل، وأحمد بن صالح، وإسماعيل القاضي، والحسن بن علي الشحَّام، والحسين بن عبدالله المعلم، وعبدالله بن عيسى المدني، وعبيدالله بن محمود العُمَري، ومحمد بن عبدالحكم، ومحمد بن هارون المروزي، ومصعب بن إبراهيم، والزبير بن محمد الزبيري، وعبدالله بن فليح، وغيرهم». (ينظر: النشر ٢/١٩١).

(١) ينظر: غيث النفع ص (٣٤٠).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٢).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: **(وَالْمُتَعَالِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بإثبات الياء: **(وَالْمُتَعَالِي)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) الآية: [٩].

(٦) الضمير يعود إلى الإمام يعقوب بكماله، فقد وافقه غيره من القراء في (ست عشرة) كلمة.

قال ابن المصنف[(١)]: «(دِنْ)؛ أي: جَازِ، وكَافِئْ، واخضع، وذلَّ في الطاعة، وفي الحديث[(٢)]: «الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ»».

٤٢٠ ـ ....وَعِيدِ[(٣)]، وَنُذُرْ

٤٢١ ـ يُكَذِّبُونِ قَالَ، مَعْ نَذِيرِ[(٤)] فَاعْتَزِلُونِ، تَرْجُمُو، نَكِيرِ[(٥)]

٤٢٢ ـ تُرْدِينِ، تُنْقِذُونِ[(٦)]: جُودٌ[(٧)]......... ....

وأمَّا:

﴿وَعِيدِ﴾ في المواضع الثلاثة:

﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ في إبراهيم[(٨)].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٢).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، حديث رقم (٢٤٥٩)، وابن ماجة في سننه، كتاب الزهد، باب ذكر الموت، حديث رقم (٤٢٦٠)، والحاكم في المستدرك ٤/٢٨٠، حديث رقم (٧٦٣٩)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وتعقبه الذهبيّ في التلخيص بأن الحديث ضعيف، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب ٢/١٨٧، حديث رقم (١٩٥٩).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (وَعِيدِ)، والثاني: بإثبات الياء: (وَعِيدِي)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف الياء: (نَذِيرِ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بإثبات الياء: (نَذِيرِيْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإثبات الياء: (نَكِيرِي)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني ـ ما انفرد به شرح الترمسي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد ـ، حيث ضُبطت فيهما: بحذف الياء: (نَكِيرِ).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالتاء: (تُنْقِذُونِ)، وهو ضبط لا يستقيم، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالياء: (يُنْقِذُونِ)، وهو الصواب الذي أجمعت عليه النسخ والشروح.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: (جُودٌ)، والثاني: بفتح الجيم: (جَودٌ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وقد نصَّ ابن الناظم ـ ونقل عنه الترمسيّ ـ على الوجهين؛ الضم، والفتح، حيث قال ابن الناظم في شرح الطيبة ص (١٦٢): «والـ(ـجَودُ)؛ بفتح الجيم؛ المطر الغزير النافع، وبالضم؛ الكرم والسخاء، ويصح إرادة كلٍّ هنا».

(٨) الآية: [١٤].

﴿فَحَقَّ وَعِيدِ﴾[١].

و﴿يَخَافُ وَعِيدِ﴾[٢].

في (ق).

﴿**وَنُذُرْ**﴾؛ أي: ﴿عَذَابِي وَنُذُرِ﴾ في القمر[٣].

و﴿أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾ قَالَ سَنَشُدُّ﴾ في القصص[٤].

(**مَعْ**: ﴿كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾ وَلَقَدْ﴾) في الملك[٥].

و﴿فَاعْتَزِلُونِ ﴿٢١﴾ فَدَعَا رَبَّهُۥ﴾ في الدخان[٦].

و﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ فيه[٧] ـ أيضاً ـ.

و﴿نَكِيرِ﴾ في المواضع الأربعة؛ الحج[٨]، وسبأ[٩]، وفاطر[١٠]، والملك[١١].

و﴿لَتُرْدِينِ﴾ في الصافات[١٢].

﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ في يس[١٣].

---

(١) سورة (ق): الآية [١٤]، في الأصل: (فخاف وعيد)، وهو خطأ وتصحيف.
(٢) سورة (ق): الآية [٤٥].
(٣) وذلك في المواضع الستة من سورة القمر: الآيات [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩].
(٤) الآية: [٣٤ ـ ٣٥].
(٥) الآية: [١٧ ـ ١٨].
(٦) الآية: [٢١ ـ ٢٢].
(٧) سورة الدخان: الآية [٢٠].
(٨) الآية: [٤٤].
(٩) الآية: [٤٥].
(١٠) الآية: [٢٦].
(١١) الآية: [١٨].
(١٢) الآية: [٥٦].
(١٣) الآية: [٢٣].

فوافقه[1] المرموز إليه بجيم: (**جُودٌ**)؛ أي: ورش.

فإنه أثبت في هذه التسع ـ في الوصل فقط ـ على أصله.

والباقون: بالحذف فيهن؛ وصلاً، ووقفاً.

والـ(**ـجُودُ**) بفتح الجيم؛ المطر الغزير النافع، وبالضم؛ الكرم والسخاء، ويصح إرادة كل هنا[2].

٤٢٢ ـ ....أَكْـرَمَـنْ أَهَانَنِي[3]: هُدًى[4] مَدًّى. وَالْخُلْفُ: حَنْ

وأمَّا:

﴿رَبِّىٓ أَكۡرَمَنِ﴾[5].

و﴿رَبِّىٓ أَهَـٰنَنِ﴾[6].

كلاهما في (الفجر).

فوافقه[7] المرموز إليهم بقوله: (**هُدًّى مَدًّا**)؛ أي: البزي [**٣٥٠**] في الحالين.

---

(١) الضمير يعود إلى الإمام يعقوب بكماله، فقد وافقه غيره من القراء في (ست عشرة) كلمة.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإثبات الياء: (**أَهَانَنِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بحذف الياء: (**أَهَانَنِ**).

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**هد**)، وضُبطت في أصل الشرح؛ بالألف المقصورة: (**هُدى**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الهاء وفتح الدال مع التنوين: (**هُدًّى**)، والثاني: بضم الهاء، وفتح الدال بلا تنوين: (**هُدَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بالألف الممدودة، مع فتح الهاء والدال بلا تنوين: (**هَدَا**)، وهو ظاهر الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة ثلاثة أوجه: (**هُدًّى**)، (**هُدَى**)، (**هَدَا**).

(٥) الآية: [١٥].

(٦) الآية: [١٦].

(٧) الضمير يعود إلى الإمام يعقوب بكماله، فقد وافقه غيره من القراء في (ست عشرة) كلمة.

ونافع، وأبو جعفر، في الوصل فقط.

على أصولهم.

(وَ)ثبت.

(**الْخُلْفُ**)؛ أي: الخلاف فيهما.

عن الإمام المرموز إليه بحاء: (**حَنْ**)؛ أي: أبي عمرو.

فالجمهور عنه: على التخيير؛ بين الإثبات، والحذف.

والآخرون: بالحذف فقط، وعليه عوَّل الداني[(١)]، والشاطبي[(٢)]، حيث قال:

.. وَحَذْفُهُماَ لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلَا

قال المصنف[(٣)]: «والوجهان صحيحان، مشهوران، عن أبي عمرو، والتخيير أكثر، والحذف أحسن[(٤)]»؛ لأنهما رأس آيتين، وهو يعتمد الحذف في رؤوس الآيات[(٥)].

و(**حَنْ**)؛ من الحنين؛ وهو الشوق، ويقال: (حنَّ)؛ بمعنى: رَحِمَ[(٦)].

٤٢٣ ـ وَشَذَّ عَنْ قُنْبُلَ[(٧)]: غَيْرُ مَا ذُكِرْ ....

---

(١) ينظر: التيسير ص (١٨١).

(٢) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٤٢٨).

(٣) ينظر: النشر ١٩١/٢.

(٤) هكذا في الأصل، وفي النشر: (أشهر) بدلا من (أحسن)، وهي في الإتحاف كما في النشر (ينظر: النشر ١٩١/٢، والإتحاف ٣٥٣/١).

(٥) قال السخاوي: «وإنما قال الشاطبي إن الحذف له أعدل؛ لأن أبا عمرو ـ الداني ـ قال: وقياس قوله في حذفها في رؤوس الآي، يوجب حذفها». (ينظر: التيسير ص (١٨١)، وفتح الوصيد ٣٨٧/١ ـ ٣٨٨).

(٦) فيكون من الحنان. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٢)، وشرح موسى جار الله ص (٩٨)).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (**قُنْبُلِ**)، والثاني: بفتح اللام: (**قُنْبُلَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

ثم قال المصنف:

(وَشَذَّ عَنْ قُنْبُلَ) من الياءات الزوائد.

(غَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ)[١] فيما تقدم، وهو:

١ ـ قوله[٢]: (وَنَرْتَعْ) [يَتَّقِ][٣] (يُوسُفَ زِنْ خُلْفَاً).

٢ ـ وقوله[٤]: (وَخُلْفٌ عَنْ حَسَنْ) (بِن زُرْ).

٣ ـ وقوله[٥]: ([وَزَحِلْ])[٦] (بِخُلْفِ وَقْفٍ).

٤ ـ وقوله[٧]: (زَكَا الْخُلْف).

فهذه الأربعة هي الصحيحة عنه.

ومن الشاذ عنه؛ الإثبات في: ﴿ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، و﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ في الإسراء[٨]، والكهف[٩]، والحذف عنه في: ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، وغير ذلك، فلا يُقْرَأُ عنه بذلك؛ لعدم ثبوته عنه، كما بينه[١٠] في غير هذا الكتاب، كالتقريب[١١].

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ على البناء للمفعول: (ذُكِرْ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضبطها الشارح ـ كما ترى ـ في سياق شرحه؛ على البناء للفاعل، مع زيادة ضمير المتكلم وهاء بعدها: (ذَكَرْتُهُ)، وهذا من المواضع التي خرج فيها الشارح عن تتبع المتن بحروفه وكلماته، فتصرف في كلام الناظم؛ ربما لضرورة السياق.

(٢) في البيت رقم (٤٠٩).

(٣) في الأصل: (ويتق)، والصواب عدم الواو، كما ضبطه الشارح من قبل في موضعه.

(٤) في البيت رقم (٤١٧).

(٥) في البيت رقم (٤١٨).

(٦) في الأصل: (بزحل)، والصواب ما أثبته، كما ضبطه الشارح من قبل في موضعه.

(٧) في البيت رقم (٤١٩).

(٨) الآية: [٩٧].

(٩) الآية: [١٧].

(١٠) أي: كما بينه المحقق ابن الجزري.

(١١) وقد نصَّ في النشر أيضاً على المواضع التي رويت عن قنبل مما لا يقرأ له به =

٤٢٣ ـ .... وَالَاصْبَهَانِيُّ[(١)]: كَالَازْرَقِ اسْتَقَرْ.

٤٢٤ ـ مَعْ: تَرَنِ[(٢)]، إِتَّبِعُونِ[(٣)]........ ....

ثم قال:

(**وَالَاصْبَهَانِيُّ**) عن ورش.

(**كالْأَزْرَقِ**) عنه.

(**اسْتَقَرْ**) في هذا الباب.

كقوله[(٤)]: (**وَكَالْجَوَابِ جَا حَقٌّ**).

وقوله[(٥)]: (**وَافَقَ بِالْوَادِ دَنَا جُدْ**).

وقوله[(٦)]: (**التَّلَاقِ مَعَ**) (**التَّنَادِ خُذْ دُمْ جُلْ**).

وقوله[(٧)]: في التسع الكلمات؛ من قوله: (**وَعِيْدِ...جُودٌ**)[(٨)].

= من طريق ابن شنبوذ، كلٌّ في موضعه. (ينظر: تقريب النشر ص (١٢٤ ـ ١٢٦)، والنشر ٢/١٨٣ ـ ١٩٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة ـ في جلِّ أماكن ورودها ـ؛ وخلاف النسخ دائرٌ بين تحقيق الهمز ونقله، وبين كسر همزة القطع ـ كما في النسخة التي عليها خط الناظم ـ وفتحها، وهو دائر ـ أيضاً ـ بين كسر الباء ـ كما في شرح موسى جار الله ـ وفتحها، وبين إثبات الياء وحذفها، وقد تعرضت لذلك مراراً بما يغني عن إعادته.

(٢) في الأصل: (تران)، وهو تصحيف وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**تَرَنِ**)، والثاني بإثباتها: (**تَرَنِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء: (**إِتَّبِعُونِ**)، والثاني بإثباتها: (**إِتَّبِعُونِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) في البيت رقم (٤١٢).

(٥) في البيت رقم (٤١٨).

(٦) في الأبيات رقم (٤١٩ ـ ٤٢٠).

(٧) في الأبيات رقم (٤٢٠ ـ ٤٢٢).

(٨) في الأصل: (وعيد جد)، وهو تصحيف، ومراده؛ بالكلمات التسع: (**وعيد، ونذير، ونكير، ويكذبون، وينقذون، ولتردين، فاعتزلون، وترجمون، ونذر**).

وهذا تنبيه ـ كما قاله ابن المصنف(١) ـ على شيء لا بد منه؛ لأنه ذكر أوّلاً في الخطبة على ما اصطلحه: من أنه إذا جاء رمز ورش؛ وهو الجيم في الأصول، فإنه من طريق الأزرق خاصة، فيكون الأصبهاني مثل قالون.

وقد ذكر في هذا الباب مواضع فيها رمز ورش، فمقتضى الاصطلاح السابق أنه من طريق الأزرق فقط، مع أن مراده أن الأصبهاني مثله، ولو لم ينبه عليه هنا؛ لاقتضى كونه من طريق الأزرق وحده، وليس كذلك.

والحاصل: أنهما لم يتخالفا في هذا الباب، إلَّا فيما ذكره بقوله:

(مَعْ) إثبات الأصبهاني الياء في قوله: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠﴾ في الكهف(٢).

والياء في قوله: ﴿يَٰقَوۡمِ(٣) ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ﴾ في غافر(٤).

ففي هذين الحرفين وقع الخلاف بينهما:

فالأصبهاني: بإثباتها فيهما، كقالون، كما قررناه فيما تقدم.

والأزرق: بالحذف **[٣٥١]** وصلاً، ووقفاً.

قال ابن المصنف(٥): «وتُقْرأ: **(إِتَّبِعُونِ)**؛ أي في هذا البيت، بقطع همزة الوصل، كما هو ثابت في النسخ القديمة، فإنه يخرج ما في الزخرف(٦) أيضاً؛ لأن حرف غافر(٧) كذلك بغير واو، ويبتدئ بهمزة مكسورة».

وههنا انتهى الكلام على ياءات الزوائد.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٣).
(٢) الآية: [٣٩].
(٣) في الأصل: (وياقوم)، وهو تصحيف.
(٤) الآية: [٣٨].
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٣).
(٦) الآية: [٦١].
(٧) الآية: [٣٨].

٤٢٤ ـ ....وَثَـبَـتْ تَسْأَلْنِ[١] فِي الْكَهْفِ. وَخُلْفُ الْحَذْفِ: مَتْ

ثمَّ قال: (**وَثَبَتْ**) ﴿**تَسْأَلْنِ**﴾؛ أي: ثبتت الياء في قوله تعالى ـ عن الخضر لموسى عليهما الصلاة والسلام ـ: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰ . . . الخ﴾ [الكهف: ٧٠].

وهي التي (**فِي**).

سورة (**الْكَهْفِ**).

لجميع القراء وصلاً ووقفاً، كما هو رسمه في المصاحف.

(**وَ**)لكن.

ثبت (**خُلْفُ الْحَذْفِ**)؛ أي: الخلاف في حذف الياء في الحالين.

للمرموز إليه بميم: (**مَتْ**)؛ أي: ابن ذكوان.

فروى جماعة عنه من طريقيه: الحذف في الوصل، والوقف؛ حملاً للرسم على الزيادة، تجاوزاً للرسم في حرف[٢] المد.

وذكر بعضهم: الحذف في الوصل فقط.

والأشهر عنه: الإثبات في الحالين، **كالباقين**.

والوجهان في الحرز[٣]، وغيره[٤].

وكليهما ـ كما قاله المصنف[٥] ـ صحيح عن ابن ذكوان نصًّا وأداءً.

---

(١) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: رسم الهمزة على الألف: (**تَسْأَلْنِ**)، والثاني رسم الهمزة على نبرة: (**تَسْئَلْنِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.
(٢) هكذا في الأصل، وفي النشر: (الحروف). (ينظر: النشر ٣١٣/٢).
(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٤٤٠).
(٤) ينظر: النشر ٣١٢/٢ ـ ٣١.
(٥) ينظر: النشر ٣١٣/٢.

وعلى كلٍّ ليست الياء من قبيل الزوائد، كما قد يتوهم؛ لثبوتها رسماً في جميع المصاحف، كما قررنا، فَذِكْرُهُ هنا استطراداً(١).

قال ابن المصنف(٢): «**الْمَتُّ**»؛ التوسل بقراءة(٣) ونحوها، و(**الْمَتُّ**) أيضاً؛ المد».

والله سبحانه وتعالى أعلم(٤).



(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٣).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٣).

(٣) هكذا ضُبطت في الأصل؛ من القراءة، بينما ضُبطت في شرح ابن الناظم بتحقيق د.الرفاعي ص (٤٢٢): (بقرابة)؛ من القرابة، وهو الصواب، يقال: متَّ إليه بصلة أو بقرابة، انتسب، أو اتصل به.

(٤) ينظر: النشر ١٧٩/٢ ـ ١٩٤، وتقريب النشر ص (٨٦ ـ ٨٩)، وشرح الطيبة للنويري ٢٩٥/٣ ـ ٣٢٨، وشرح ابن الناظم ص (١٥٧ ـ ١٦٣)، والإتحاف ٣٤٥/١ ـ ٣٥٥، وشرح المنير السمنودي (ل ٦٧/ب ـ ل ٧٠/أ).

بَابُ إِفْرَادِ الْقِرَءَاتِ وَجَمْعِهَا

في ختمة[١].

وهذا الباب[٢] لم يتعرض له غالب المؤلفين في القراءات قبل المصنف[٣].

---

(١) قوله: (**فِي خَتْمَة**)، كتب في الأصل وكأنه ابتداء للشرح، فظهر متصل بالخط مع ما بعده من الكلام، والحقيقة أن ظاهر معنى هذه الجملة ـ من سياق الكلام ـ إنما هي متممة لعنوان الباب، فلعل الأنسب أن تكون جزءاً من العنوان، ويكون وجودها من باب الشرح والتفسير والبيان ـ كما في نظائره في بعض أبواب الشرح ـ فيصير عنوان الباب كاملاً: (**بَابُ إِفْرَادِ الْقِرَاءاتِ وَجَمْعِهَا فِي خَتْمَة**).

(٢) ويُطْلق على هذا الباب؛ أي: جمع القراءات؛ (الإِرْدَاف)، كما هو موجود في بعض كتب المغاربة؛ لأنه يُتْبع الوجه تلو الوجه، فهو وجمع القراءات مترادفان، وقد عرَّفه العلامة عبدالفتاح هنيدي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بأنه: «تكرار أبعاض القرآن؛ لاستيفاء مذاهب القراء ـ ولو مع غيره مع التدبر والتذكر ـ بشروطه؛ من رعاية الوقف والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب؛ أي تركيب مذهب من مذهبين أو أكثر بأن نجعل القراءتين أو القراءات قراءة واحدة؛ وهو المعبر عنه بالخلط، وهذا التعريف مفهوم من كلامهم سواء كان جمعاً بالوقف أم بالحرف». (ينظر: الأدلة العقلية في حكم جمع القراءات النقلية ص (٤٤)، والجمع بالقراءات المتواترة ص (٣٥٢)، والقراء والقراءات بالمغرب ص (٦٥)، ومعجم المصطلحات ص (٤٩)).

(٣) إلا ما أشار إليه وذكره أبو القاسم عبدالرحمٰن بن عبدالمجيد إسماعيل الصفراويّ المتوفى سنة (٦٣٦هـ) في كتابه (الإعلان)، ولكنه لم يأت بطائل، كما قاله في النشر، ونقله عنه ابنه في شرحه على الطيبة، بينما قال النويري في شرح الطيبة: «وقد أشار إليه الصفراويّ، ولكنه لم يُمْعن»، وقال المنير السمنودي في شرح الطيبة: «هذا الباب لم يتعرض له أحد من أئمة القراءات، ولا ذُكِرَ في مصنف من المصنفات، غير أن الصفراويّ لبعضه قد أشار، وإلى المقصود لم يتعرض، ولم يفد منه التذكار». =

....

= وقد استدرك محقق كتاب (الأدلة العقلية في حكم جمع القراءات النقلية) على الإمام ابن الجزري وابنه قولهما: «وقد أشار إليه أبو القاسم الصفراوي في إعلانه، ولم يأت بطائل»؛ حيث قال ـ أي المُسْتَدْرِك عليهما ـ ص (١٥): «أشار في النشر إلى محاولة الصفراوي هذه، لكنه غَمَزَهَا بقوله: ولم يأت بطائل، وكذا صنع ابنه في شرح طيبة النشر، وما كان يحق لهما هذا في حق هذا الإمام»، قلتُ: بل ما كان يحق له هو ـ أي محقق كتاب الأدلة العقلية ـ أن يظنَّ بهذين الإمامين هذا الظنّ البعيد، ولا ينبغي أن يصدر منه فيهما مثل هذا الاتهام، فإنَّ قول ابن الجزري في النشر: (ولم يأت بطائل) ليس فيه غمز ولا تقليل من جهد صاحب (الإعلان)، ولا يجوز أن نظن أن ذلك يصدر عن محقق الفن، وإمام القراء، والعالم الربانيّ؛ ابن الجزري، فإنه مدح مؤلف كتاب (الإعلان) وأثنى عليه في غاية النهاية (٣٧٣/١) حيث قال: «الأستاذ، المقري، المكثر، مؤلف كتاب (الإعلان)، وغيره، كان إماماً كبيراً مفتياً على مذهب مالك، انتهت إليه رئاسة العلم ببلده»، كما أنه ـ أي ابن الجزري ـ أكثر وأفاض في كتاب النشر من ذكر كتاب (الإعلان) ومن العزو إليه، وعدَّه من أصوله التي رجع إليها وأسند من خلالها، ولو لا ذكر ابن الجزري له وإسناده إليه لما كان لكتاب (الإعلان) ما كان من الحضور والشهرة والمعرفة عند طلاب العلم وأهل الفنِّ في هذا الزمان، وحيث إنَّ كتاب النشر هو العمدة عند أهل الفنَّ، وهو الحجة المعتبر ـ عند المتخصصين ـ من جهتي الرواية والدراية، فكان لا بد لابن الجزري أن يقول ما قال من رأيه في بيان الحقائق وتحرير المسائل وشرح الأقوال ـ كما هو منهجه في كتاب النشر ـ بغض النظر عن قائليها ومؤلفيها، حتى ولو كانوا من كبار الأئمة والمؤلفين، ومقالته في كتاب (الإعلان) هي من قبيل ذلك، فهو عندما ذكر أن أوَّل من صنف في جمع القراءات هو صاحب كتاب (الإعلان) كان لابد أن يقول رأيه؛ لأن رأيه في كلِّ ما يتعلق بهذا العلم الشريف معتبر منتظر، **وعليه**: فإن ما قاله ابن الجزري في شأن هذا الكتاب ليس فيه همز ولا لمز، بل هو واجب عليه من جهة أنه محقق هذا العلم ومن أعلم الناس فيه، كما قال هو عن نفسه: «وأعجب من ذلك أنَّ بيننا وبينكم يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همة أن يرحل أحد منكم فيأخذ القراءات بهذا التحقيق، وإني لأقسم بالله ـ تعالى ـ أني لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم وإلى غيركم ليؤخذ عني هذا العلم الشريف العزيز، الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلَّا من قرأ عليّ»، ثمَّ إن العرب تقول في الشيء إذا لم يكن فيه غِناءٌ عن غيره، ومزية خاصة فيه: (هذا أمر لا طائل فيه)؛ فيكون معنى قوله: (لم يأت بطائل)؛ أي: أن ما جاء في كتاب (الإعلان) من الحديث عن جمع القراءات ليس فيه غنية واستغناء عن غيره، وليس فيه مزية ينفرد بها. =

....

= وأما توجيه عدم ذكر هذا الباب في كتب المتقدمين؛ فقد قال المنير السمنودي ـ وهو موجود في شرح النويري على الطيبة ـ: «وسبب عدم ذكره من المتقدمين وجهابذة الفنِّ مما سلف من المحققين؛ مبالغة منهم في الإكثار من هذا العلم الشريف، والاستيعاب، والإدمان على التلاوة بالوجه المنيف، وعظم همتهم».

ولم تتحدث المصادر المتخصصة بالدراسات القرآنية عن زمن ظهور جمع القراءات على وجه التحديد وبدقة، إلا ما ذكره ابن الجزري في كتابيه؛ منجد المقرئين، والنشر في القراءات العشر، من تتبعه لتراجم القراء السابقين بحثاً عن الزمن الذي ظهر فيه جمع القراءات ـ ومعلوم أن ابن الجزري اطَّلع على غالب تراجم القراء من الصدر الأول إلى أوائل القرن التاسع ـ فأبان فيهما بأنه لم يهتد إلى معرفة ذلك، حيث قال في الْمُنْجِد: «وقد تتبعت تراجم القراء فلم أعلم متى خرج الجمع، وقد بلغني أن شخصاً من المغاربة ألَّفَ كتاباً في كيفية الجمع»، بينما ذكر صاحب كتاب القراءة والقراءات بالمغرب ص (٦٥): «أن المغاربة والأندلسيين هم أول من ابتكر جمع القراءات»، من غير أن يحدد أحدًا منهم هم على وجه التعيين، وعلى كلِّ حال فظاهر كلامه في النشر، ومنجد المقرئين، أن ابتداء الجمع في حدود الأربع مائة وهلم جرًّا.

وقد أُلِّفت مؤلفات عديدة في موضوع جمع القراءات؛ ومن ذلك: كتاب (ترتيب الأداء وبيان الجمع في الإقراء) لأبي الحسن علي بن سليمان الأنصاري القرطبي (ت ٧٣٠هـ)، و(نزهة الناظر والسامع) لأبي العلاء إدريس الحسيني (ت ١١٣٧هـ)، ومنظومة (الإرداف) للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، و(قانون الجمع والإرداف) لأبي عبدالله الحسيني (ت ١٢١٤هـ)، و(التوضيح والانكشاف في حل قانون الجمع والإرداف) لأبي العباس السماتي المتوفي أوائل القرن الرابع عشر، و(هدية القراء والمقرئين) للشيخ خليل غنيم الجنانيني، و(الآيات البينات في حكم جمع القراءات) للعلامة أبي بكر الحداد، و(الأدلة العقلية في حكم جمع القراءات النقلية) للشيخ عبدالفتاح هنيدي، ومن التآليف المعاصرة في جمع القراءات؛ كتاب (الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي)؛ وهو كتاب جليل القدر، على غاية من التحرير والتحقيق والتدقيق، يقع في أكثر من خمسة آلاف صفحة، وقد طُبع منه الأجزاء الثلاث الأولى، وهو من تأليف الشيخ محمد تميم الزعبي، قرأتُ بمضمنه على مصنفه بالقراءات العشر الكبرى، ومن المؤلفات ـ أيضاً ـ؛ كتاب (فريدة الدهر في جمع القراءات العشر الكبرى)، وكتاب (التحفة المرضية من طريق الشاطبية في القراءات السبع)، وكتاب (النفحة المسكية في تأصيل وجمع الدرة المضية في القراءات الثلاث)، وجميع هذه الكتب الثلاثة من تأليف الشيخ محمد إبراهيم سالم، وكذا كتاب (المنح الإلهية في جمع القراءات السبع من طريق الشاطبية) من تأليف الشيخين؛ سيد لاشين، والشيخ خالد بن محمد العلمي، =

وهو باب كثير الفائدة، يتعين معرفته والاهتمام به؛ لعموم الحاجة إليه الآن.

ولا بد لمن أراد علم القراءات عن تحقيق؛ من حفظ كتاب كامل، يستحضر به اختلاف القراء[1].

٤٢٥ ـ وَقَدْ جَرَى مِنْ عَادَةِ الْأَئِمَّهْ[2] إِفْرَادُ كُلِّ قَارِئٍ بِخَتْمَهْ[3]

(وَقَدْ جَرَى) واستقرّ.

(مِنْ عَادَةِ الْأَئِمَّهْ) المقرئين المتقدمين.

= وأخيراً كتاب (الجمع بالقراءات) وهي رسالة دكتوراه قدَّمها الدكتور فتحي العبيدي، وقد ذكر فيها جمع من الكتب المؤلفة في موضوع جمع القراءات. (ينظر: النشر ١٩٤/٢، ومنجد المقرئين ص (٧٢)، وسطعات لمعات ضياء الفجر (ل ٧٠/ب)، والجمع بالقراءات ص (١٧٥) والأدلة العقلية في حكم جمع القراءت النقلية ص (٣٦ ـ ٣٩)، وشرح النويري ٣٢٩/٣).

(١) أصلاً وفرشاً، ويميز قراءة كل قارئ بانفراده، وإلَّا فسيقع له من التخليط والفساد والتركيب شيء كثير، قال في منجد المقرئين: «وينبغي أن يفرد القراءات كلَّها، فإن أراد الجمع فلا بدَّ من حفظ كتاب جامع في القراءات»، وقال في النشر: «من يريد تحقيق علم القراءات، وإحكام تلاوة الحروف، فلا بد من حفظه كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراءة، وينبغي أن يعرف أولاً اصطلاح الكتاب الذي يحفظه، ومعرفة طرقه». (ينظر: منجد المقرئين ص (٥٢)، والنشر ١٩٩/٢، وغيث النفع ص (٣٢)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بتحقيق الهمز، وسكون الهاء: **(الْأَئِمَّهْ)**، والثاني: بتحقيق الهمز، وبالتاء المكسورة مكان الهاء: **(الْأَئِمَّةِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضبطها؛ بإبدال الهمزة ياء، وبالهاء الساكنة: **(الْأَيِمَّهْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، لكن بالتاء المربوطة المكسورة: **(الْأَيِمَّةِ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: **(الْأَئِمَّهْ)**، **(الْأَئِمَّةِ)**، **(الْأَيِمَّةِ)**، **(الْأَيِمَّهْ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهاء الساكنة بعد الميم: **(بِخَتْمَهْ)**، والثاني: بالتاء المكسورة مكان الهاء الساكنة: **(بِخَتْمَةِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(إِفْرَادُ كُلِّ) إمام.

(قَارِئٍ) من الأئمة العشرة، أو غيرهم.

(بِخَتْمَهْ).

إذ الذي عليه السلف أخذ كل ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها، واستمر العمل على ذلك إلى أثناء القرن الخامس؛ عصر الحافظ الداني، وابن شريح(١)، والأهوازي(٢)، وغيرهم(٣)، فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستمر عليه العمل إلى هذا الزمان، ولكنهم لم يكونوا يسمحون به إلا لمن أفرد القراءات، وأتقن طرقها، وقرأ لكل قارئ **[٢٥٢]** بختمة على حدة، بل إذا كان للإمام راويان قرأ لكل راوٍ بختمة، ثم يجمعون له وهكذا(٤).

---

(١) محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح، أبو عبدالله، الرُّعيني الإشبيلي الأندلسيّ، الأستاذ المحقق، مؤلف كتاب الكافي، والتذكير، ولد سنة ٤٣٣هـ، قرأ على: أبي العباس بن نفيس بمصر، وأحمد بن محمد القنطري بمكة، ولقي مكي بن أبي طالب وأجازه، ورجع بعلم كثير، وَلِيَ خطابة أشبيلية بلده، تلا بالقراءات الثمان عليه ابنه أبو الحسن شريح، وعيسى بن حزم، مات في شوال سنة ٤٤٦هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: معرفة القراء ٨٢٤/٢، وغاية النهاية ١٥٣/٢).

(٢) الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، الأستاذ أبو علي الأهوازي، صاحب المؤلفات والمصنفات، شيخ القراء في عصره، إمام ومحدث كبير، قرأ على: إبراهيم بن أحمد الطبري، وأبي بكر أحمد بن محمد بن سويد المؤدب، وأحمد بن عبدالله بن الحسين الجبني، وغيرهم، وقرأ عليه: أبو علي الحسن بن قاسم غلام الهراسي، وأبو بكر أحمد بن الأشعث السمرقندي، وأبو القاسم الهذلي، وغيرهم، توفي سنة ٤٤٦هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٢٠/١، ومعرفة القراء ٧٧٦/٢).

(٣) كالهذلي، وابن شيطا، ومكي بن أبي طالب. (ينظر: النشر ١٩٥/٢).

(٤) وقد شدَّدَ في غيث النفع على منع القراءة بالجمع حال عرض القراءات حيث قال ص (٢٥ ـ ٢٩): «وكان بعض الأئمة ينكره ـ أي الجمع ـ من حيث إنه لم يكن عادة السلف، قلتُ: وهو الصواب، إذ من المعلوم أن الحق والصواب في كل شيء مع الصدر الأول..الخ»، ولكنَّ الذي استقر عليه العمل؛ ما نص عليه ابن الجزريّ بقوله في منجد المقرئين ص (٧٣): «وتلقاه ـ أي جمع القراءات ـ الناس بالقبول، وقرأ به العلماء وغيرهم، لا نعلم أحداً كرهه»، وقال في النشر (١٩٥/٢): =

....

= «وكان بعض الأئمة يكره ذلك ـ أي الجمع ـ من حيث إنه لم تكن عادة السلف عليه، ولكنَّ الذي استقر عليه العمل هو الأخذ به، والتقرير عليه، وتلقيه بالقبول»، وذكر الشيخ عبدالفتاح هنيدي الإجماع على جواز العمل بجمع القراءات حيث قال في كتابه الأدلة العقلية ص (٤٥): «وقد حدث جمع القراءات في عصر الداني ولم يتكلم أحد في منعه، وصار معمولاً به في كل عصر إلى عصرنا هذا، فصار إجماعاً سكوتياً، ولا يبعد أن يكون قولياً؛ لاحتمال أن من قرأ بجميع وجوه القراءات في هذا العصر فعله ولم يكن هناك باق يسكت، وهو ممن يعتد بإجماعه، والفعل كالقول»، ثم قال الشيخ الهنيدي بعد ذلك ص (٤٧): «على أنا لو نظرنا إلى جوازه ـ أي الجمع ـ من غير هذا الوجه ـ وهو الإجماع ـ لوجدنا له دليلاً آخر؛ وهو القياس؛ فنقول: الجمع هو تكرار أبعاض القرآن؛ لاستيفاء مذاهب القراء بشروطه، وكل ما كان كذلك فهو جائز، فتكون النتيجة: الجمع جائز؛ ذلك لأنه تكرار للقرآن وترداده يزداد فيه تجملا، إذ هو ذكر، وإعادته فائدة»، كما تعرض في كتابه هذا إلى الردِّ على صاحب غيث النفع في اعتراضه على جمع القراءات وردِّه له.

وههنا تحرير مفصل في هذه المسألة أنقله عن شيخنا المحقق الشيخ عبدالرافع رضوان الشرقاويّ ـ حفظه الله ـ؛ حيث سألته عن حكم القراءة بالجمع المعروف في علم القراءات في المجالس والمحافل؟ فأجاب بقوله: «قبل أن نتكلم عن جمع القراءات في المجالس والمحافل يَجْدُرُ بنا أن نلقي نظرة فاحصة على ما كان عليه السلف؛ لنترسم خُطَاهُم، ونقتفي آثارهم.

فقد كان الطالب في القرونِ المشهود لها بالخيرية يجلس إلى شيخه فيقرأ عليه ما يريد من القراءات، ولكنَّه لا يقرأ الآية أكثر من مرة، بل يقرأ القرآن الكريم كلَّه وفق رواية واحدة، ثم يستأنف قراءته وفق الرواية الثانية، فيقرأ ختمة وفق رواية قالون، وأخرى وفق رواية ورش، وثالثة وفق رواية البزيّ، ورابعة وفق رواية قنبل، وهكذا يأتي على جميع الروايات.

وعلى هذا المنهج كانت قراءة القرآن الكريم في المحافل، فكان القارئ لا يقرأ أمام الجمهور إلا وفق رواية واحدة، لا يعيد آية، ولا يكرر أخرى.

واستمر العمل حال التلقي، والمشافهة، والأخذ عن الشيوخ على هذا النحو، كما كانت قراءة القرآن الكريم في المحافل على هذه الكيفية أيضاً، إلا أن الأوَّل يكون أمام الشيخ، والثاني يكون أمام الجمهور، فلم تنقل لنا كتب القراءات أن الجمع كان معروفاً عند السلف الصالح، وظلت قراءة القرآن الكريم على هذا النهج إلى أوائل القرن الخامس الهجري، وكان فيه من أئمة القراءة الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني؛ الذي قال بجمع القراءات في الختمة الواحدة حال التلقي، =

....

= وكان الدافع إلى هذا ما رأى أئمة القراءة في هذا العصر من ضعف في العزائم، وفتور في الهمم، واحتياج إلى زمن طويل لا يُمَكِّن من تلقي علم القراءات فيه على طريقة السلف الصالح، فرأوا ـ تيسيراً على طالب علم القراءات، وتمكيناً له من تحصيل هذا العلم في وقت وجيز ـ أن يُحْدِثوا هذا الجمع.

وهذا الجمع الذي أحدثوه حال التلقي والمشافهة والأخذ عن الشيخ لم يتفق العلماء على جوازه، بل منهم من أجازه؛ نظراً لما يترتب عليه من الفوائد السالفة، ومنهم من أنكره؛ لأنه لم يكن من عادة السلف.

قال الحافظ ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر: «وكانوا يقرؤون على الشيخ الواحد العدة من الروايات، والكثير من القراءات، كل ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها، وهذا الذي كان عليه الصدر الأول ومن بَعْدَهُم، إلى أثناء المائة الخامسة؛ عصر الداني، وابن شيطا، والأهوازي، والهذلي، ومَن بَعْدَهم، فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستمر إلى زماننا، وكان بعض الأئمة يكره ذلك من حيث إنه لم تكن عادة السلف الصالح عليه، ولكن الذي استقر عليه العمل هو الأخذ به، والتقرير عليه، وتلقيه بالقبول، وإنما دعاهم إلى ذلك فتور الهمم، وقصد سرعة الترقي، والانفراد»، انتهى.

وقال الجلال السيوطيّ في الإتقان: «الذي كان عليه السلف الصالح أخذ كل ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها إلى أثناء المائة الخامسة، فظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستقر عليه العمل»، انتهى.

وقال العلامة الصفاقسي في كتابه غيث النفع في القراءات السبع: «لم يكن في الصدر الأول هذا الجمع المتعارف في زماننا، بل كانوا لاهتمامهم بالخير، وعكوفهم عليه، يقرؤون على الشيخ الواحد العدة من الروايات، والكثير من القراءات، كل ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى رواية، واستمر العمل على ذلك إلى أثناء المائة الخامسة؛ عصر الداني، وابن شريح، وابن شيطا، ومكي، والأهوازي، وغيرهم، فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستمر عليه العمل إلى هذا الزمان، وكان بعض الأئمة ينكره من حيث إنه لم يكن عادة السلف، قلتُ: وهو الصواب، إذ من المعلوم أن الحق والصواب في كل شيء مع الصدر الأول، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقال ﷺ: «وإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، =

وسمح جماعة أن يقرأ لكل إمام من العشرة بختمة سوى نافع، وحمزة؛ فإنهم كانوا يأخذون ختمة لقالون، ثم ختمة لورش، ثم ختمة لخلف، ثم ختمة لخلاد، ولا يسمح أحد بالجمع إلا بعد ذلك، ومن وقف على تراجم المتقدمين المحققين وإجازاتهم علم جلية ذلك(١).

= وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»، انتهى.

ثم قال صاحب غيث النفع: «وانظر إلى توقف أفضل هذه الأمة بعد نبيِّها ﷺ؛ أبي بكر، وعمر، وغيرهما من الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ في جمع القرآن، وكَتْبه في المصاحف، وأشفقوا من ذلك، مع أنه يظهر في بادئ الرأي أنه حق وصواب، إذ لولا جمعه وحفظه لذهب هذا الدين، نعوذ بالله من ذلك، وتوقف كثير من أئمة التابعين وأتباعهم في نقْطِهِ، وشكله، وكَتْبِ أعْشَارِه، وفواتح سوره، وبعضهم أنكر ذلك، وأمر بمحوه مع أن فيه مصلحة عظيمة للصغار، ومن لم يقرأ من الكبار في زماننا وزمانهم، فإذا كان أعلم الناس وأفضلهم توقفوا في مثل هذا، وخافوا أن يكون ذلك حدثاً أحدثوه بعد نبيهم ﷺ فما بالك بأمر لا يترتب عليه كبير نفع، وربما يترتب عليه الفساد والغلط والخلط، والداعي إليه النفس؛ لتحصيل حظوظَها من الراحة، وتقصير زمن العبادة، جنح إلى هذا الكسالى والمقصرون، ووافقهم على ذلك ـ شفقة عليهم، وخوفاً من انسلاخهم من الخير بالكلية ـ الأئمة المجتهدون»، انتهى.

مما تقدم يتضح أن المراد بالجمع في كلام الأئمة السابقين هو ما يكون في حال التلقي والأخذ عن الشيوخ، وأما الجمع الذي يكون في المحافل فلم ينقل عن أحد من علماء القرآن جوازه وإباحته.

وحيث إن الجمع في المحافل لم يكن في الصدر الأول، ولم ينقل إلينا أباحته وجوازه، تعين أن يكون جمع القراءات في المحافل من البدع الضارة ويكون مندرجاً تحت قوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

فعلى قارئ القرآن الكريم أن يقرأ لراو واحد؛ سواء كان حفصاً أم غيره، وعليه ألا يقرأ إلا إذا كان واثقاً بما يقرأ، متثبتا من أصول الراوي وفرشه، حتى لا يخلط بين راوية وأخرى، وحتى لا يقرأ بما لم يرد عن الراوي الذي يقرأ له، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل)). (ينظر: مجلة ضياء، سلسلة قراء العصر سيرٌ وعبر، من إصدارات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بمدينة الزلفي، العدد السادس، رمضان ١٤٣٠هـ).

(١) ينظر: شرح النويري ٣/٣٣١، وشرح ابن الناظم ص (١٦٤). =

٤٢٦ ـ حَتَّى يُؤَهَّلُوا[١] لِجَمْعِ[٢] الْجَمْعِ بِالْعَشْرِ أَوْ بِأَكْثَرَ[٣] أَوْ بِالسَّبْعِ

ثم لا يزالون يُفْرِدُون (**حَتَّى يُؤَهَّلُوا**)؛ أي: حتى تصير للآخذين أهلية.

(**لَجَمْعِ**) القراءات جملة واحدة في ختمة واحدة.

ويسمون ذلك: بجمع (**الْجَمْعِ**).

كأنهم عنوا به جمع كل القراءات لقارئ؛ لأن القارئ من الأئمة السبعة أو العشرة له راويان، فإذا أفردت في ختمة جمعها [في ختمة][٤] على حدة[٥].

(**بِـ**)ـالقراءات.

(**الْعَشْرِ**) للأئمة العشرة المذكورة في هذا النظم، وغيره.

(**أَوْ أَكْثَرَ**) منها؛ كزيادة الأربع[٦]: للحسن البصري، والأعمش،

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهاء؛ على البناء للمفعول: (**يُؤَهَّلُوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الهاء؛ على البناء للفاعل: (**يُؤَهِّلُوا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**لِجَمْعِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، حيث ضُبطت فيها: (**بِجَمْعِ**).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بزيادة باء قبل الهمزة: (**بَأَكْثَرَ**)، وبه ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**أَكْثَرَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) قال ابن الناظم: «كأنهم يعنون جمع كل جمع قراءة؛ وذلك أن القارئ من الأئمة السبعة أو العشرة له راويان؛ فإذا أفردت في ختمة واحدة، جمعت في ختمة، فإذا أتوا عليها، وأتموا جمع ذلك لكل إمام، جُمِعُوا جميعهم في ختمة على حدة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٤)).

(٦) وهي القراءات الأربع الزائدة على القراءات العشر المتواترة، وتنسب للأئمة؛ الحسن البصري، والأعمش، واليزيدي، وابن محيصن، وهي قراءات مدونة في الدواوين والكتب، ولا زالت أسانيدها متصلة إلى يومنا هذا ـ مع أن بعض المصنفين =

واليزيدي، وابن محيصن، ـ كما في لطائف الإشارات، والإتحاف[1] ـ، وكذا أكثر منها[2]؛ مما هو زائد عن العشرة[3].

= يرى انقطاع أسانيدها ـ، والراجح عند جمهور الأمة: عدُّها من الشاذ الذي لا تجوز الصلاة ولا القراءة بها، قال العلامة المتولي: «القراءات الأربع الزائدة على العشرة وإن اتفقوا على شذوذها، لكن يجوز تدوينها، والتكلم فيها، وتعليمها، لما فيها من الأحكام واللغات»، وقد جمع هذه القراءات الأربع الشاذة العلامة المتوليّ في نظم رائق معتبر عند أهل هذا الفن، سمَّاه: (الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع بعد العشرة) وعليه المدار ـ في هذا الزمان ـ في تلقي هذه القراءات الأربع واتصال أسانيدها، وقد حُقِّق وطُبع هذا المتن طبعات عدة موجود في المكتبات. (ينظر: إجازة المتولي في القراءات الأربع الشاذة بعد العشر للبنَّا الدمياطي ص (٢٥٣ ـ ٢٥٤)، والعلامة إبراهيم بن علي شحاثة السمنودي سيرته وجهوده في علم القراءات ص (٢٤٤)).

(١) من حيث اشتمال كلٍّ من لطائف الإشارات، والإتحاف؛ على ذكر القراءات الأربع الشواذ الزائدة، وجمعها مع القراءات العشر المتواترة، وقد تبع صاحب الإتحاف صاحب اللطائف في منهجه، قال في الإتحاف: «ولما كانت القراءات بالنسبة إلى التواتر وعدمه ثلاثة أقسام؛ قسم اتفق على تواتره وهم السبعة المشهورة، وقسم اخْتُلِف فيه، ـ والأصح بل الصحيح المختار المشهور تواتره ـ، وهم الثلاثة بعدها، وقسم اتفق على شذوذه وهم الأربعة الباقية، قَدَّمْتُ قراءة السبعة، ثم الثلاثة، ثم الأربعة، على الترتيب السابق، فإن تابع أحد من الثلاثة أحداً من السبعة عطفته: بكذا أبو جعفر مثلاً، تبعاً لكتاب (اللطائف)؛ وهو مرادي بالأصل، فإن وافق أحد من الأربعة قلت بعد استيفاء الكلام على تلك القراءة: وافقهم الحسن مثلا، فإن خالف قلت: وعن الحسن كذا مثلاً»، كما أُلِّف مؤلفات أخرى في القراءات الأربع الشاذة؛ منها كتاب (الإفادة المقنعة في قراءات الأئمة الأربعة)؛ للعلامة عبدالله باشا الكوبريلي. (ينظر: الإتحاف ١/٨٠، والعلامة إبراهيم بن علي شحاثة السمنودي سيرته وجهوده في علم القراءات ص (٢٤٤)).

(٢) ما بين المعكوفتين في الأصل: (وكذا أكثر منها)، والذي في شرح ابن الناظم: (وغيرهم). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٤)).

(٣) قال ابن الجزريّ: «وما زال المقرئون أحدَ رجلين؛ إمَّا مقرئ بما زاد على السبعة، بل والعشرة، وإمَّا مقرئ بالسبعة فقط، غير منكرٍ على من أقرأ بالعشر أو الثلاثة الزائدة عليها؛ وهي: قراءة الحسن البصري، وابن محيصن المكيّ، وسليمان الأعمش، قرأنا بذلك على شيوخنا، وقرؤوا كذلك على شيوخهم، ولم ينكر أحدٌ علينا، وشهد في إجازاتنا بها علماء الإسلام الأعلام، لكن لا يُصَلُّون بهذه القراءات الثلاث الزائدة على العشرة؛ لكثرة انفرادها عن الجادة»، لكنَّ الذي استقرَّ عليه الأمر في هذا الزمان، =

....

= وفي ما عرفته وتلقيت به هذه القراءات الأربع الشواذ عن شيخي الكبير الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي، وعلمته من مشايخي الأجلاء: أنَّ طريقتهم في القراءة والإجازة بهذه القراءات الأربع الشواذ إنما هو بعرض المتن المسمى بـ(الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع الزائدة على العشرة) للإمام المتوليّ، مع قراءة شيءٍ من القرآن للقراء الأربعة بمضمن متن الفوائد المعتبرة، كما فعل الإمام المتوليّ نفسه مع تلميذه محمد بن عبدالرحمٰن البنَّا، حيث قال المتولي في إجازته للبنّا ما نصّهُ: «فقد جاء إليَّ وقرأ عليَّ القرآن العظيم بالقراءات العشر من طريق طيبة النشر حتى صار على غاية من التحقيق والإتقان والتدقيق، وحينما رأيته على غاية من التحقيق التام، وجودة الفهم في استخراج الأحكام، طلبت منه أن يقرأ عليَّ شيئًا من القرآن للقرّاء الأربعة الزائدة على العشرة، وهم: ابن محيصن، واليزيدي، والحسن، والأعمش، وإن اتفقوا على شذوذها، لكن يجوز تدوينها والتكلم فيها وتعليمها لما فيها من الأحكام واللغات، وقد أجزته بما تضمنته منظومتنا المسماة بـ(الفوائد المعتبرة) التي جمعتها بإذن من شيخنا ـ رحمة الله عليه ـ من الكتب المعتدة المحرّرة»، فقوله ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «طلبت منه أن يقرأ عليَّ شيئًا من القرآن للقرّاء الأربعة الزائدة على العشرة»؛ يدل على أنه لم يقرأ عليه ختمة كاملة، بل قرأ عليه شيئًا من القرآن؛ قلَّ أو كثر، وقد تكون الإجازة ـ بالقراءات الأربع الشواذ ـ بعرض المتن المذكور مجردًا من قراءة القرآن بهذه القراءات، وقد تكون الإجازة ـ بالقراءات الأربع الشواذ ـ بقراءة ختمة كاملة بمضمن متن (الفوائد المعتبرة) كما هي إجازة شيخنا الكبير إبراهيم السمنودي، فقد قرأ الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي على شيخه حنفي السقا ختمة كاملة بالقراءات الأربع الشواذ كما هو مثبت في نص إجازة حنفي السقا للسمنودي ـ والتي عندي نسخة منها ـ حيث جاء فيها ما نصه: «حضر إليَّ الأستاذ الناصح الفالح الناجح الضابط المحقق المتقن الشيخ إبراهيم بن علي بن علي بن محمد بن العشري العيسيوي الشافعي السمنودي الخليلي، وقرأ عليَّ القرآن كله من أوله إلى آخره بمقتضى الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع الزائدة على العشرة، واستجازني فأجزته بما يجوز لي وعني روايته. . .الخ»، كما أفادني شيخي المحقق محمد تميم الزعبيّ أن شيخه الشيخ عبدالعزيز عيون السود قد قرأ على الشيخ الضباع ختمة كاملة بالقراءات الأربع الشواذ، كما أنه ـ أي الشيخ عبدالعزيز عيون السود ـ قرأ على شيخه الآخر أحمد حامد التيجي ختمة أخرى بالأربع الشواذ، كما أفادني شيخنا محمد تميم الزعبي بأن الشيخ عبدالعزيز عيون السود ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أقرأ أحد تلاميذه ختمة كاملة بالقراءات الأربع الشواذ، والله أعلم. (ينظر: منجد المقرئين ص (١٠١)، والعلامة إبراهيم بن علي السمنوديّ سيرته وجهوده في علم القراءات ص (٢٥٤ ـ ٢٥٥)).

(**أَوْ بِالسَّبْعِ**) القراءات العامة في الحرز، وغيره[(١)].

وتقدَّم أنَّ السبع مجمع عليها، والعشرة؛ هي الصحيحة التي اختارها المحققون من القراء والفقهاء، والزائدة عليها شاذة.

٤٢٧ ـ وَجَمْعُنَا نَخْتَارُهُ بِالْوَقْفِ. وَغَيْرُنَا يَأْخُذُهُ بِالْحَرْفِ

ولهم في كيفية الجمع ثلاثة مذاهب؛ بينها المصنف فقال:

(**وَجَمْعُنَا**) للقراءات في الختمة الواحدة.

الذي (**نَخْتَارُهُ**) أيها المحققون.

مذهب الشاميين؛ وهو الجمع (**بِالْوَقْفِ**).

وكيفيته[(٢)]: أنه إذا أخذ في قراءة من قدَّمه لا يزال يقرأ حتى يقف على ما يحسن الابتداء بتاليه، ثم يعود إلى القارئ التالي إن لم يكن داخلاً في سابقه، ثم يفعل بكل قارئ حتى ينتهي الخُلْفُ، ثم يبتدئ بما بعد ذلك الوقف.

وهذا المذهب أشد استحضاراً، وأقوى استظهاراً، وأجود مكاناً؛ لما فيه من[(٣)] رونق القراءة، وزينة التلاوة[(٤)].

(**وَغَيْرُنَا**)؛ وهم أكثر المصريين، والمغاربة[(٥)].

---

(١) قال ابن الناظم: «(**أَوْ بِالسَّبْعِ**)؛ أي: أو بالسبع القراءات المتواترة عند العوام». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٤)).

(٢) ينظر: النشر ٢/٢٠١.

(٣) هكذا في الأصل، ولعل الأليق بالسياق إتمامه بما يبين معناه، مثل: (لما فيه من المحافظة على رونق القراءة..الخ).

(٤) ولكن ـ كما قال ابن الناظم والنويري ـ فيه تطويل، وبه قرأ ابن الجزري على عامة من قرأ عليه؛ مِصْراً وشَاماً، ثم قال: «وبه آخذ». (ينظر: النشر ٢/٢٠١، وشرح ابن الناظم ص (١٦٤)، وشرح النويري ٣/٢٣٥).

(٥) وجمهور البصريين، ويقال: إنها طريق أبي عمرو الداني، فيما نقله أبو الحسن علي بن عمر الأندلسي القيجاطي في قصيدته المسماة (التكملة المفيدة)؛ حيث قال فيها:

عَلَى الْجَمْعِ بَالْحَرْفِ اعتِمَادُ شُيُوخِنَا ... فَلَمْ أَرَ مِنْهُمْ مَنْ رَأَى عَنْهُ مَعْدِلَا
لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو تَرَقَّاهُ سُلَّمًا ... فَصَارَ لَهُ مَرْقًا إِلَى رُتَبِ الْعُلَا =

(يَأْخُذُهُ)؛ أي: الجمع.

(بِالْحَرْفِ)؛ وهو أن يشرع في القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خلاف أعاد الكلمة بمفردها حتى يستوفي ما فيها من الخلاف، فإن كانت مما يسوغ الوقف عليه وقف واستأنف، وإلا وصلها بآخر وجه انتهى إليه، حتى تنتهي إلى موقف فيقف.

وإن كان الخلاف مما يتعلق بكلمتين؛ كالمد المنفصل، والسكت **[٢٥٣]** على ذي كلمتين، وقف على الكلمة الثانية، واستأنف الخلاف.

وهذا المذهب وإن كان أوثق في استيفاءه أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ، إلا أنه أزال التلاوة عن رونقها وحسنها[(١)].

٤٢٨ ـ بِشَرْطِهِ: فَلْيَرْعَ وَقْفاً وَابْتِدَا. وَلَا يُرَكِّبْ. وَلْيُجِدْ[(٢)] حُسْنَ الْأَدَا

ولا بد من مراعاة الوقف والابتداء، وعدم التركيب، كما قال:

(بِشَرْطِهِ)؛ أي: الجمع بالحرف.

= **وَلَكِنْ شُرُوطٌ سَبْعَةٌ قَدْ وَفَوا بِهَا فَحَلُّوا مِنَ الْإِحْسَانِ وَالْحُسْنِ مَنْزِلَا**

ثم قال عقيب ذلك: كل من لقيت من كبار الشيوخ، وقرأت عليه، كالشيخ الجليل أبي عبدالله بن مُسْغُون، والشيخ الجليل أبي جعفر الطباع، والشيخ الجليل أبي علي بن أبي الأحوص، وغيرهم ممن كان في زمانهم، إنما كانوا يجمعون بالحرف، لا بالآية، ويقولون: إنه مذهب أبي عمرو ـ يعني الداني ـ، ثم ذكر بعد ذلك الشروط السبعة وشرحها، وقد نقل ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر. (ينظر: الجمع بالقراءات المتواترة ص (٢٦٤ ـ ٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧١/أ)).

(١) وحيث إن الجمع بالحرف يؤدي في كثير من الأحيان إلى معان مولَّدة غير مرادة من السياق القرآني، فقد كان بعض أشياخنا الحذّاق ـ كشيخ القراء بالديار الشامية الشيخ محمد كريم راجح ـ يلزموننا عند قراءتنا بالجمع بالحرف أن يكون وقْفُنَا دائماً وقفاً بذوق واختيار ـ حتى وإن كان هذا المعنى غير مراد من السياق القرآني ـ، فلا يجوز عندهم ـ حال الجمع بالحرف ـ الوقف على كلمة ليس لها معنى، أو الوقف على معنى مُوهِم. (ينظر: النشر ٢٠١/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٦٤)، وشرح النويري ٢٣٥/٣).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء: **(وَلْيُجِدْ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الياء: **(وَلْيَجِدْ)**.

وقد أشار إليه بقوله:

(فَلْيَرْعَ) الجامع به.

(وَقْفاً)؛ أي: حسن الوقف.

فنحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢][١].

لا يجوز الوقف على: ﴿إِلَٰهٍ﴾؛ ليستوعب النقل، والسكت، مثلاً.

وكذا: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥][٢].

لا يجوز الوقف على: ﴿إِلَٰهَ﴾؛ ليستوعب أوجه المد، والقصر[٣].

(وَ)ليرع.

(ابْتِدَا)؛ أي: حُسْنَهُ.

فلا يبتدئ بـ﴿إِنَّ﴾ في قوله:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ [المائدة: ١٧][٤].

﴿قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

وكذا لا يبتدئ بقوله: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾، من قوله: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

(وَلَا يُرَكِّبْ) قراءة في قراءة أخرى.

لأنَّ التركيب ـ ويقال له التلفيق ـ خطأٌ في الرواية[٥].

---

(١) وموضع سورة ص: الآية [٦٥].

(٢) وموضع سورة القتال: الآية [١٩].

(٣) ولبشاعة الوقف على مثلها.

(٤) والموضع الأخر في السورة نفسها: الآية [٧٢].

(٥) فالتركيب ـ كما في الفتح المتعالي ـ: «هو خلط الروايات أو الطرق بعضها ببعض، وإسناد القراءة لغير صاحبها»، أو هو ـ كما في معجم المصطلحات ص (١٦٨) ـ: «التنقل بين القراءات المختلفة أثناء التلاوة، من غير إعادة لأوجه الخلاف، =

نحو أن يقف على: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ﴾ [البقرة: ٦]، فيقرأ لقالون ـ مثلاً ـ:

= ودون الالتزام برواية معينة، كأن يقرأ كلمة: (وهو) في موضع بضم الهاء وفي موضع آخر بإسكانها، ويعبر عنه بـ(الخلط)، وبـ(التلفيق)».

وفي حكمه خلاف بين العلماء، والراجح أنه حرام لا يجوز؛ قال في النشر (١٩/١): «إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم؛ كمن يقرأ: ﴿فَتَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]، بالرفع فيهما، أو بالنصب آخذاً رفع: ﴿آدَمُ﴾، من قراءة غير ابن كثير ورفع: ﴿كلماتٌ﴾، من قراءة ابن كثير، ونحو: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]، بالتشديد مع الرفع أو عكس ذلك، وشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة، وأمَّا ما لم يكن كذلك، فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها؛ فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً، من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح ومقبول لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كلٌّ من عند الله نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة لشق عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد بالسهولة إلى التكليف».

وقال العلامة القسطلاني في لطائف الإشارات: «يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق وتمييز بعضها من بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز، وقراءة ما لم يُنَزَّل، وقد وقع في هذا كثير من المتأخرين، لاسيما من وضع كتاباً مفرداً في هذه الأوجه».

وقد قطع الإمام الإزميري ـ رحمه الله تعالى ـ بأن حكم التركيب التحريم، وجعل الاحتراز عنه من البواعث التي دفعته لتأليف كتابه عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن؛ حيث قال في سبب تأليفه وجمع ما فيه من الطرق ص (٣): «احترازاً عن التركيب؛ لأنه حرام في القرآن على سبيل الرواية أو مكروه كراهة تحريم كما حققه أهل الدراية».

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في فتاويه (٣٩٩/١٣ ـ ٤٠٠): «لا يجوز جمع كل أدعية الاستفتاح التي رويت عن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم بصيغ مختلفة في استفتاح صلاة واحدة، فكذلك القرآن من باب أولى».

وقال النويري في شرح الدرة (١٥٩/١): «والقراءة بخلط الطرق أو تركيبها حرامٌ، أو مكروهٌ، أو معيب»، قال الشيخ محمد تميم الزعبي ـ معقباً على كلام النويري ـ: «فقوله: حرامٌ أو مكروهٌ أو معيب، قد يتوهم منه أن النويري بهذا يتردد في القطع بحرمته، فإنه ليس من هذا الباب ـ كما قاله شيخنا المرصفي في هداية القاري». (ينظر: الفتح المتعالي، (خ)، ومعجم المصطلحات ص (١٦٨)).

بالصلة والإسكان، ثم لورش: بالإبدال والتسهيل مع الصلة والمد الطويل للأزرق، ثم بالتسهيل مع المد والقصر للأصبهاني، ثم لابن كثير، ثم ابن عامر، وهكذا، حتى يختم بسكت حمزة، ثم يصل ذلك بأن يقول: ﴿لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا﴾ بالصلة لقالون أو غيره، بعد أن يكون آخر قراءته تحقيق الهمزتين، فإنه يقع حينئذٍ في التلفيق الممنوع.

(**وَلْيُجِدْ**)؛ من الإجادة.

(**حُسْنَ الْأَدَا**)؛ من تجويد الحروف وصفاتها، وتحقيق الهمزات، وتسهيلها، وإبدالها، والإمالة، والفتح، وغير ذلك(١).

٤٢٩ ـ فَالْمَاهِرُ الَّذِي إِذَا مَا وَقَفَا يَبْدَا(٢) بِوَجْهِ مَنْ عَلَيْهِ وَقَفَا(٣)

(**فَا**)لأستاذ.

(**الْمَاهِرُ**)؛ أي: العالم الحاذق المتقن في القراءات وأوجهها.

هو: (**الَّذِي إِذَا**).

(**مَا**) زائدة.

(**وَقَفَا**) على وجه لأحد من القراء.

(**يَبْدَا**) بعده.

(**بِوَجْهِ مَنْ عَلَيْهِ وَقَفَا**)؛ وهو صاحب ذلك الوجه.

---

(١) من قوله: (ولا بد من مراعاة الوقف والابتداء. . .الخ) إلى هنا؛ موجود بنصه ومعناه في شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٤ ـ ١٦٥)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف؛ على الإطلاق: (**يَبْدَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالهمز الساكن: (**يَبْدَأْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو والقاف؛ على البناء للفاعل: (**وَقَفَا**)، والثاني: بضم الواو، وكسر القاف، على البناء للمفعول: (**وُقِفَا**) وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

فإذا وقف في مثالنا السابق على قوله: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ لحمزة بالسكت، فينبغي أن يبدأ إذا وصل فيقول: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ بالإسكان وإبدال الهمزة؛ حتى لا يقع التلفيق في هذه الحالة.

وإذا قرأ قوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١]، إلى ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١] فيبدأ **بقالون**: فيسكن له الميم، ويقصر المنفصل وهو: ﴿هَا﴾، ويمد: ﴿أُوْلَآءِ﴾، مع تسهيل همزه مع الطويل **[٢٥٤]** في وقف: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، ثم يعيد: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ كما قرأ: ﴿أُوْلَآءِ﴾، وهو وما قبله مع التوسط والقصر في: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، أو يقتصر على إعادة: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، ثم يأتي بقصرها مع قصر: ﴿أُوْلَآءِ﴾، مع أوجه: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، ثم يمدهما مع أوجه: ﴿صَٰدِقِينَ﴾؛ فهذه **تسعة**.

ولا يُدْخِلُ معه أحد؛ لتخلف:

ورش، وحمزة، في: ﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾.

وابن كثير في: ﴿عَرَضَهُمْ﴾.

والباقين في: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾

ثم يعطف **أبا عمرو**: بقصر: ﴿هَا﴾، و﴿أُوْلَآءِ﴾ وإسقاط همزته مع أوجه: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، ثم بقصر: ﴿هَا﴾، ومد: ﴿أُوْلَآءِ﴾ مع أوجه: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، ثم بمد: ﴿هَا﴾ مع أوجه: ﴿صَٰدِقِينَ﴾.

ثم يعطف **ابن عامر**: مع مد: ﴿هَا﴾، ومد: ﴿أُوْلَآءِ﴾ وتحقيق همزته مع أوجه: ﴿صَٰدِقِينَ﴾.

ويندرج معه **عاصم، والكسائي**؛ لاتحاد قراءتهم ومدِّهم على مرتبتين.

ولا يخفى التفريع على الأربع.

ثم يأتي **لقالون**: بضم ميم الجمع، ويتفرع عليه ما يتفرع على إسكانها.

ويندرج **البزي** معه.

ثم يعطف **قنبلاً**: بقصر: ﴿هَا﴾، ومد: ﴿أُوْلَآءِ﴾ وتسهيل همزة: ﴿إِنَّ﴾، مع أوجه: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، ثم مع إبدال همزة: ﴿إِنَّ﴾ ياء ساكنة، مع أوجه: ﴿صَٰدِقِينَ﴾.

ثم يأتي **بورش**: بنقل: ﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ ومده طويلاً، وقصر: ﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾، ومد: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾، وإبدال همزة: ﴿إِنَّ﴾ ياء ساكنة فيمد مشبعاً، ثم يعطفه بتسهيل همزة: ﴿إِنَّ﴾، مع ثلاثة: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، ثم بإبدالها ياء مكسورة خالصة مع الثلاثة.

ثم يأتي **بحمزة**: بالسكت على لام التعريف في: ﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ مع مده طويلاً، مع تحقيق الهمزتين، وثلاثة: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، ثم تعطفه بعدم السكت مع الثلاثة.

ثم **بورش** مع توسط: ﴿ءَادَمَ﴾، و﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾، مع ثلاثة: ﴿إِنَّ﴾، ومع كل [واحد][1] ثلاثة: ﴿صَٰدِقِينَ﴾، ثم بالطويل مع ثلاثة همزة: ﴿إِنَّ﴾، و﴿صَٰدِقِينَ﴾، مع تقديم البدل، كما تقدم.

وهذا كله للسبعة أخذاً مما ركبه المصنف هنا من المذهبين السابقين[2].

وهو في غاية اللطف والحسن[3].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) وهو **النوع الثالث** من أنواع الجمع؛ أو ما يسمى **بطريقة ابن الجزري في الجمع**، قال في النشر: «ولكني ركبت من المذهبين مذهباً، فجاء في محاسن الجمع طرازاً مُذَهَّباً، فَأَبتدئ بالقارئ، وأنظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصلت إلى كلمتين بين القارئين فيها خلف وقفت وأخرجته معه، ثم وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف، ولما رحلت إلى الديار المصرية ورأيت الناس يجمعون بالحرف كما قدمت أولاً، فكنت أجمع على هذه الطريقة بالوقف وأسبق الجامعين بالحرف، مع مراعاة حسن الأداء، وكمال القراءة». (ينظر: النشر ٢/٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٣) وهناك **نوع رابع** للجمع؛ وهو **مذهب صاحب غيث النفع**، ومذهبه قريب من مذهب ابن الجزري كما نصّ عليه في الغيث؛ حيث قال: «المذهب المركب من المذهبين؛ =

. . . .

= وهو أن يأتي برواية الراوي الأول، ويجري العمل بتقديم قالون؛ لأنَّ الشاطبيّ قدَّمه، وعادة كثير من المقرئين تقديم من قدمه صاحب الكتاب الذي يُقْرِئُونَ بمضمنه، وهو غير لازم، إلا أنه أقرب للضبط، وكان شيخنا ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ إذا نسي القارئ قراءة أو رواية لا يأمره بإعادة الآية، بل بإتيان تلك القراءة أو الرواية فقط، ويتمادى إلى أن يقف على موضع يسوغ الوقف عليه، فمن اندرج معه فلا يعيده، ومن تخلف فيعيده، ويقدم أقربهم خلفًا إلى ما وقف عليه، فإن تزاحموا عليه فيقدم الأسبق فالأسبق، وينتهي إلى الوقف السائغ مع كل راوٍ، وبهذا قرأت على جميع شيوخي، وبه أقرئ غالباً، وهو قريب مما اختاره ابن الجزري».

قال محقق غيث النفع: «وبهذا يظهر أن المذهب الذي اختاره المؤلف ـ أي الصفاقسيّ ـ غير المذهب الذي اختاره ابن الجزريّ، وإن كان مقارباً له، فتكون أربعة مذاهب، والفرق بين ما اختاره الصفاقسيّ وما اختاره ابن الجزري من وجهين؛ أحدهما: أنه على مذهب المؤلف يتم القارئ القراءة للراوي إلى حيث يريد الوقف، ثم يعطف من بعده، ومذهب ابن الجزري يجمع للراوي الموافق لمن يقرأ له ما في الكلمة التي خالف فيها، ثم يكمل إلى موضع الوقف، والثاني: على مذهب المؤلف يبدأ القارئ بعد انتهاء وجوه الخلاف في المقطع الذي وقف عليه بالراوي الأول الذي قدمه صاحب الكتاب؛ كقالون من الشاطبية، وعلى مذهب ابن الجزريّ: يبدأ القارئ بمن ختم به خلاف المقطع الموقوف عليه، وبهذا يتضح أن المذهب المعمول به الآن في جمع القراءات في أغلب المعاهد والأقسام والكليات المتخصصة في تدريس القراءات هو على مذهب الشيخ على النوري الصفاقسيّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ».

وهناك **نوع خامس** للجمع؛ وهو **الجمع بالآية**؛ وكيفيته: «أن يشرع في الآية حتى ينتهي إلى آخرها، ثم يعيدها لقارئ قارئ، حتى ينتهي الخلاف، وكأنهم قصدوا بذلك فصل كل آية على حِدَتها بما فيها من الخلاف؛ ليكون أسلم من التركيب وأبعد من التخليط، وذلك كأن يبدأ بالآية بالبدء بقالون في كل آية، أو يقرأ كل آية حسب ترتيب القراء إن تكررت الأوجه، كما فُعِلَ بتسجيل القراءات في الجامعة الإسلامية، ومن محاسن هذه الطريقة: أن يُبْقِيَ القارىء على رونق القراءة وحسن الأداء، وفيه موافقة للسنة؛ إذ ورد عنه ﷺ القراءة آية آية، وورد عنه أيضاً التكرار لبعض الآي، كما أن فيه مشابهة الإفراد، ولكن من المآخذ على هذه الطريقة الإطالة في الختمة، والتكرار لبعض الأوجه المتداخلة»، قلتُ: وبهذا النوع من أنواع الجمع كانت قراءة مشايخي الإجلاء الكبار؛ كالشيخ إبراهيم السمنودي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، والشيخ أبي الحسن الكردي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، والشيخ محمد كريم راجح ـ حفظه الله ـ، على مشايخهم ـ رحمهم الله تعالى ـ، وبه قرأتُ على الشيخ أبي الحسن الكردي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ من قراءتي عليه بالقراءت العشر الصغرى. (ينظر: الفتح المتعالي، (خ)). =

٤٣٠ ـ يَعْطِفُ أَقْرَباً بِهِ فَأَقْرَبَا مُسْتَحْضِرًا[(١)] مُسْتَوْعِبًا مُرَتِّبَا

لأنه (**يَعْطِفُ**) بعد مراعاة الوقف والابتداء وغيرهما مما تقدم، فليقرأ أولاً الوجه إلى محل الوقف الجائز.

= والنوع السادس من أنواع الجمع: **الجمع بالتناسب**؛ وكيفيته: إذا ابتدأ بالقصر مثلاً أتى بالمرتبة التي فوقه، ثم كذلك حتى ينتهي لآخر مراتب المد، وكذا في عكسه، وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده بالصغرى ثم بالكبرى، وإن ابتدأ بالنقل أتى بعده بالتحقيق ثم بالسكت القليل، ثم ما فوقه، وهذا لا يقدر على العمل به إلا قوي الاستحضار، وهذه الطريقة منسوبة إلى ابن الجزري حين جمع على شيخه ابن اللبان ـ رحمهما الله تعالى ـ، فقد قال في النشر: «وكنت أتنوع بهذه التنويعات على ابن اللبان؛ لأنه كان أقوى من لقيت استحضارًا، فكان عالماً بما أفعل»، ثم قال النويري معقباً على هذا الكلام ـ ونص كلامه موجود في النشر ـ: «وهذه الطريقة لا تُسْلَكُ إلا مع من هو بهذه المثابة، أما ضعيف الاستحضار فينبغي أن يسلك به نوع واحد؛ ليكون أسلم له»، قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي: «ومن محاسن هذه الطريقة؛ حصر المتماثلات والنظائر على باب واحد، كما أن فيه سرعة العطف، وقلة زمن الختمة، ولكن هذه الطريقة تُعَرِّضُ القارئ لفوات بعض الأوجه، أو بعض الرواة، كما أنها لا تصلح إلا لشيخ قوي الاستحضار».

وهناك نوع **سابع للجمع**؛ وهو **الطريقة المطلقة**؛ نصَّ عليها الشيخ رضوان بن محمد أبو عيد المخلِّلاتي المصري (ت ١٣١١هـ)، فإنه لمَّا ذكر الجمع بالحرف وبالوقف وبالمركب؛ قال: «ولو أمكن الجمع على غير هذه المذاهب الثلاثة مع مراعاة شروط الجمع التي هي: رعاية الوقف والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب لما منع»، وإليها ـ أي الطريقة المطلقة في جمع القراءات ـ يذهب الشيخ المحقق عبدالفتاح القاضي ـ فيما حدثني به الشيخ إبراهيم الأخضر شيخ القراء بالمسجد النبوي ـ والشيخ أبو عبدالله منير المظفر الصفاقسيّ؛ حيث كان الشيخ القاضي يجنح إلى أن جمع القراءات ليس علماً مستقلاً بذاته وإنما هو وسيلة إلى تحصيل القراءات ومعرفتها، ولذا فلا يلزم القارئ أن يلتزم في قراءته طريقة معينة في جمع القراءات، ومن هنا فقد كان مذهبه مع بعض من قرأ عليه القراءات من تلاميذه أنه يطلب منه كل يوم أن يتستفتح براو من الرواة؛ فاليوم بستفتح بأبي الحارث، وغداً بابن جماز، وهكذا، ثم يكون الجمع في القراءة على المسْتَفْتَحِ به من الرواة. (ينظر: النشر ٢٠٢/٢، وشرح النويري ٣٣٨/٣ ـ ٣٣٩، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٢٨٥/١، والفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي (خ)، والأدلة العقلية في حكم جمع القراءات النقلية).

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**مُسْتَحْضِرًا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**مُخْتَصِرًا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

ويعطف في قراءته وجهاً (**أَقْرَباً بذلك**[(١)]).

(**فَأَقْرَبَا**)؛ فينظر في قراءته إلى من يكون من القراء أقرب موافقة لمن ابتدأه، فإذا وصل إلى كلمة بين القارئين فيها خلاف وقف وأخرجه معه، ثم وصل حتى ينتهي إلى وقف سائغ، وهكذا حتى ينتهي الخلاف.

حال كونه (**مُخْتَصِراً**) بما يعطفه.

و(**مُسْتَوْعِباً**) للأوجه كلها من غير إخلال.

و(**مُرَتِّباً**)؛ إمَّا بالأسماء **[٢٥٥]** من مؤلف الكتاب، أو من حفظه، أو بتقديم أصحاب المد الطويل ثم التوسط ثم القصر، وبالعكس، كما مثلناه للسبعة[(٢)].

---

(١) هكذا في الأصل: (**بذلك**)، وهي في المتن: (**بِهِ**)، ولعلها جاء بها على المعنى.

(٢) وفائدة الترتيب ـ كما قال ابن الناظم ـ: «أن يكون عالماً بما قرأ وما لم يقرأ، فلا يفوته شيء»، وقد اختلف العلماء في من يُقدَّم من الأئمة القراء حال القراءة بالجمع؛ فقال جماعة: بتقديم قالون أولاً؛ لترتيب ذلك في الكتب المشهورة، وقال آخرون ـ كأبي الحسن القيجاطي وغيره ـ: بتقديم ورش من طريق الأزرق؛ لكثرة انفراده في كثير من روايتيه بأنواع من الخلاف؛ كالمدِّ، والنقل، والترقيق، والتغليظ، وغير ذلك، وهو اختيار ابن الجزري حيث قال بعد أن ذكر القول بتقديم ورش من طريق الأزرق في الجمع: «وهذا الذي أختاره أنا إذا أخذت بالترتيب، وهو الذي لم أقرأ بسواه على أحد من شيوخي؛ بالشام، ومصر، والحجاز، والإسكندرية، وعلى هذا الحكم إذا قدَّم ورش من طريق الأزرق، يتبع بطريق الأصبهاني، ثم بقالون، ثم بأبي جعفر، ثم بابن كثير، ثم بأبي عمرو، ثم بيعقوب، ثم ابن عامر، ثم عاصم، ثم حمزة، ثم الكسائي، ثم خلف»، وبذلك يكون ابن الجزري قد اختلف ترتيبه للقراء في نظم الطيبة عن اختياره للترتيب حال القراءة بالجمع، ففي الطيبة قال بقول القائلين بتقديم قالون، وفي النشر اختار قول القائلين بتقديم ورش من طريق الأزرق، على أنَّ ابن الجزري قد قال ـ أيضاً ـ في النشر: «وأمَّا رعاية الترتيب والتزام تقديم شخص بعينه فلا يُشْتَرَطُ، بل الذين أدْرَكْناهُم من الأساتذة الحذَّاق المستحضرين لا يعدُّون الماهر إلا من لا يلتزم تقديم شخص بعينه». (ينظر: النشر ٢٠٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٦٧)).

ومثاله(١) للعشرة:

أن يبتدئ **بقالون** فيقول: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]؛ [بالإسكان.

ثم يعطف عليه الأقرب فيقول: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾](٢) بالصلة؛ فيخرج معه **ابن كثير**.

ثم يرجع فيقول: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ بالإبدال، ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ بالصلة؛ **لأبي جعفر**.

ثم يعطف عليه ويقول: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ﴾ بالإسكان، فيخرج وجه **أبي عمرو** وغيره.

ثم يرجع ويقول: ﴿وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ بتغليظ اللام **للأزرق عن ورش**.

ثم يبتدئ بعد **بالأزرق** فيقول: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]؛ بالإبدال، ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ بالمد الطويل، ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ كذلك، ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ بالنقل، والترقيق مع المد، والتوسط والقصر، ﴿هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [بالإسكان](٣).

ثم يعود فيقول: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ بالمد الدون(٤)، وبالقصر، و﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ بالنقل؛ ليخرج **الأصبهاني**.

ثم يقول: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ بغير نقل، فيخرج **أبو عمرو** في وجه الإبدال.

---

(١) هذا مثالٌ مثَّل به الشارح ـ نقلاً عن شرح ابن الناظم ـ ليبين به الجمع على طريقة ابن الجزري؛ وهو أن يراعي في جمعه الوقف؛ فيقرأ أوَّلاً الوجه إلى محل الوقف الجائز، ويعطف في قراءته الوجه الأقرب فالأقرب.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث الكلام بحروفه ـ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٤٢٧)).

(٤) أي: مرتبة المد الوسطى؛ وهي التي دون مرتبة الطول والإشباع، وفوق مرتبة القصر.

ثم يقول: ﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ بالإسكان؛ فيتم **الأصبهاني**، ووجه إبدال **أبي عمرو**.

ثم يقول: ﴿هُمُ يُوقِنُونَ﴾ بالصلة؛ فيخرج **أبو جعفر**.

ثم يقول: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بالهمز، ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن [قَبْلِكَ](1)﴾ بالمد والقصر ـ أيضاً ـ، ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ بالإسكان، فيخرج: وجه **قالون**، ووجه التحقيق **لأبي عمرو**، والقصر **لحفص** وغيره.

ثم يقول: ﴿هُمُ يُوقِنُونَ﴾ بالصلة، وهو الوجه الثاني **لقالون**، ويخرج معه **ابن كثير**.

وإن كان يقرأ بمراتب المد الخمس فيقول عاطفاً: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾، بالمد الوسط، و﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ﴾.

ثم يعطف ويسكت على: ﴿الْآخِرَةُ﴾؛ **لإدريس**.

ثم يقول: ﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ فيخرج **ابن عامر**، **والكسائي**، **وخلف** في اختياره.

ثم يعطف ويقول: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ بمد **عاصم**.

ثم يقول: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ﴾ بالسكت **للأشناني**.

ثم يقول: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾.

[ثم يعود فيقول: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ بالهمز، ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ بالمد الطويل، ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ كذلك](2) ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ﴾ بالسكت وعدمه، فيخرج: **حمزة**، **والأخفش عن ابن ذكوان** من طريق العراقيين.

---

(1) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(2) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: [فيقول: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ بالمد الطويل]، وما أثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث الكلام بحروفه ـ لاستقامة المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٤٢٨ ـ ٤٢٩)).

ثم يعطف فيقول: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ ويسكت بعد [المد][1]، وكذا: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ﴾ بالسكت أيضاً، ﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾؛ فتخرج أوجه **حمزة.**

وليقس على ذلك بحسن تدبر ومعرفة[2].

٤٣١ ـ وَيَلْزَمِ[3] الْوَقَارَ وَالتَّأَدُّبَا عِنْدَ الشُّيُوخِ إِنْ يُرِدْ[4] أَنْ يَنْجُبَا[5]

(**وَلْيَلْزَمِ**) طالب علم القراءة، بل وكل طالب علمٍ.

(**الْوَقَارَ**)، والسكينة.

(**وَالتَّأَدُّبَا**) بالآداب الشرعية في مجالس القرآن، والعلوم.

و(**عَنْدَ الشُّيُوخِ**)؛ بحفظ حرمتهم، ولينظرهم بعين الكمال، فإن رأى من أحد منهم ما ظاهره منكرٌ فليطلب له تأويلاً حسناً، فلا يعجز عن ذلك إلا محروم من بركة العلوم أو قليلٌ التوفيق بل عديمه[6].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٦)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق/د.رفاعي ص (٤٢٧ ـ ٤٢٩).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛: (**وَيَلْزَمِ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**وَلْيَلْزَمِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيبة: (**يُرِدْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي؛ حيث ضُبطت فيها؛ بتاء الخطاب: (**تُرِدْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الجيم: (**يَنْجُبَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الجيم: (**يَنْجَبَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بتاء الخطاب، مع فتح الجيم: (**تَنْجَبَا**)، فصار في هذه الكلمة ثلاثة أقوال: (**يَنْجُبَا**)، (**يَنْجَبَا**)، (**تَنْجَبَا**).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٧).

وبالجملة فليعمل الطالب جميع آداب العلوم وطلبها(١).

---

(١) وقد ذكر المنير السمنودي في شرحه على الطيبة (ل ٧٣/أ ـ ٧٤/ب) طرفاً من هذه الآداب؛ أذكر بعضها للفائدة؛ **فمن تلك الآداب**:

١ ـ أنَّه ينبغي لطالب العلم أن يلازم وقار شيخه وتكريمه؛ ليحصل له النجاة والظفر بالمقصود، وبسلوكه معه طريق الأدب يرتفع أعلى الرتب، فيعامله بكل مستحسن شرعاً.

٢ ـ ومن الآداب التي يجب أن يأخذ بها في حضرة شيخه: أن يسكت بين يديه.

٣ ـ **ومنها**: أن لا يعترض في كل حالة عليه.

٤ ـ **ومنها**: أن يكون مع شيخه في كل أموره، ويحفظه في غيبته وحظوره، وينظر إليه بعين الكمال.

٥ ـ **ومنها**: أن يتحمل جفوته وسوء خلقه، بل يقبل جميع ما يقوله ويتصبر ولا يتأثر ولا يتضجر بذلك، قال الإمام الشافعيّ:

اصْبِرْ عَلَى مُرِّ الْجَفَا مِنْ مُعَلِّمٍ ... فَإِنَّ رُسُوبَ الْعِلْمِ فِي نَفَرَاتِهِ
فَتَبْدُو لَكَ الْأَفْهَامُ مِنْ عَالَمِ الْخَفَا ... وَيَأْتِيكَ فَتْحُ اللهِ مِنْ سِرِّ ذَاتِهِ
تَحَمَّلْ وَلَا تَضْجَرْ بِمَا قَدْ يَقُولُهُ ... وَلَا تَبْتَأِسْ فَالْفَتْحُ فِي حَرَكَاتِهِ
وَمَنْ لَمْ يَذُقْ ذُلَّ التَّعَلُّمِ سَاعَةً ... تَجَرَّعْ كُؤوسَ الْجَهْلِ طُولَ حَيَاتِهِ
حَيَاةُ الْفَتَى وَاللهِ بِالْعِلْمِ وَالتُّقَى ... إِذَا لَمْ يَكُونَا لَا اعْتِبَارَ لِذَاتِهِ
وَمَنْ فَاتَهُ التَّعْلِيْمُ وَقْتَ شَبَابِهِ ... فَكَبِّرْ عَلَيْهِ أَرْبَعاً لِوَفَاتِهِ

٦ ـ **ومن آداب طالب العلم**: أن يقصد بالعلم ما وُضِعَ ذلك العلم له، فلا يقصد به غير ذلك؛ كاكتساب مال، أو جاه، أو مغالاة، أو مكابرة، أو مجادلة، أو مماراة، فيصونه عما يشتبه، قال بعضهم:

وَلَو أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ صَانُوهُ صَانَهُمْ ... وَلَوْ عَظَّمُوهُ فِي النُّفُوسِ لَعُظِّمَا
وَلَكِنْ أَهَانُوهُ فَذَلُّوا وَدَنَّسُوا ... مُحَيَّاهُ بِالْأَطْمَاعِ حَتَّى تَجَهَّمَا
أَأَغْرِسُهُ غَرْساً وَأَجْنِيهِ ذِلَّةً ... إِذاً فَاتِّبَاعِ الْجَهْلِ قَدْ كَانَ أَحْزَمَا

٧ ـ **ومن الآداب**: أن يعلم غاية ذلك العلم، وفائدته، وموضوعه وحدَّه؛ ليكون على بصيرة منه.

٨ ـ **ومن الآداب**: إذا قلَّ وصعب تعلمه وجهد ذهنه فلا يترك التعلم بل يُقبل على التعليم ويطلب من الله الفتح العظيم، فيكرر ذلك مراراً، فلا يحصل له ملل ولا سامة، ولا إضجار، قال بعض الفضلاء:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَر مِنْ مَطْلَبٍ ... فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا
أَمَا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكْرَارِهِ ... فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

وقال غيره:

لَمْ تُدْرَكُ الْعُلُومُ بِالتَّمَنِّي ... لَكِنَّ بِالتَّكْرَارِ وَالتَّأَنِّي
كَمْ أَعْرَجٍ وَأَخْشَمٍ أَخَنِّ ... قَدْ حَازَ بِالتَّكْرَارِ كُلَّ فَنِّ

٩ ـ **ومنها**: أن يستوعب ذلك العلم من أوله إلى آخره، وأن يقرأ على شيخ مرشد أمين =

. . . .

= ناصح ديِّن، وأن لا يستقلَّ بفهمه وذكائه، وأن لا يعتمد على الكتب بغير شيخ يأخذ عنه.

١٠ ـ **ومنها**: إذا حصَّل ذلك العلم فلا يضيعه بإهماله، ولا تعليمه لغير أهله، ولا يمنعه مستحقه؛ لخبر: (من تعلم علماً وكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار).

١١ ـ **ومنها**: أن يحفظ ما استنبطه وما استفاده بالضبط والكتابة؛ وذلك خوف الضياع والنسيان.

١٢ ـ **ومنها**: أن لا يعتقد أنه حصَّل منه ـ أي من العلم ـ قدرًا لا يحتاج معه إلى الزيادة عليه، فذاك نقص وحرمان.

١٣ ـ **ومنها**: أن لا يترك تحصيل العلم والمبادرة في ذلك كسلاً منه حتى يمضي الزمان ولا يُحصِّلَ منه حاصل، إذ اليوم في التعليم والتعلم أفضل من غد، وأفضل منه أمس، وليغتنم الفرصة في أوَّل شبابه، وزيادة عقله واكتسابه، قبل جمود ذهنه وذهابه، وأن لا يثق بذكائه، ولا يعتمد على فهمه استقلالاً، فإن الذهن خوَّان.

١٤ ـ **ومنها**: أن لا ينتقل من علم إلى علم قبل ضبطه وإتقانه، وأن لا ينتقل من شيخ إلى آخر قبل اتقان ما بدأ به عليه، فإنه بطريقته تلك يهدم ما قد بناه إذا تطلع لسواه.

١٥ ـ **ومنها**: إذا كتب ما استفاده فلا يتكل على الكتابة بل يحفظه عن ظهر قلبه، فربما ضاع ما كتبه فيضيع ما استفاده وما كسبه، قال بعضهم:

عَلَيْكَ بِالْحِفْظِ بَعْدَ الْكَتْبِ فِي وَرَقٍ ... فَإِنَّ لِلْكُتْبِ آفَاتٍ تُفَرِّقُهَا
النَّارُ تُحْرِقُهَا وَاللِّصُّ يَسْرِقُهَا ... والْفَارُ يَخْرُقُهَا وَالْمَا يُغَرِّقُهَا

وقال بعضهم: «العلم النافع ما دخل معك الحمام وأنت عريان»، وقال آخر: «أَنْفَعُ العلم ما دخل معك القبر إلا ما اكتسبته بيدك»، وقال بعض العرب: «حرف من قلبك خير من ألف حرف في كتبك»، وقال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ:

عِلْمِي مَعِي أَينَ مَا كُنْتُ يَنْفَعُنِي ... فِي جَوفِ صَدْرِي لَا فِي جَوفِ صُنْدُوقِ
إِنْ كُنْتُ فِي الْبَيْتِ كَانَ الْعِلْمُ فِيهِ مَعِي ... أَوْ كُنْتُ فِي السُّوقِ كَانَ الْعِلْمُ فِي السُّوقِ

١٦ ـ **ومنها**: أن لا يُدْخِل علماً في علم، لا في تَعَلُّمٍ، ولا في مناظرة؛ لأن ذلك يشوش الفكر.

١٧ ـ **ومنها**: أن لا يُكْثِر من التردد على أهل الدنيا، والتودد إلى أهلها، والوقوف على أبوابهم.

١٨ ـ **ومنها**: التواضع، وترك الكبر.

١٩ ـ **ومن القواطع والصوارف عن طلب العلم**: ضيق العيش، وعدم الهمة منه أو من أستاذه، فإن همة الأستاذ تُبْلِغُ المراد.

٢٠ ـ **ومنها**: أن يراعي كلٌّ من المتعلم والمعلم الآخر، خصوصاً الأول ـ أي المتعلم ـ؛ =

(**إِنْ يُرِدْ أَنْ يَنْجُبَا**)؛ أي: يصير نجيباً، كريماً، وافر العلم.

وفي الحديث قال ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، وَتَعَلَّمُوا لِلْعِلْمِ السَّكِينَةَ [وَالْوَقَارَ][١]، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ»، رواه الطبراني[٢].

وأخذ ابن عباس[٣] ـ مع جلالته ـ بركاب زيد بن ثابت، ويقول: «هَكَذَا أُمِرْنَا أَنْ نَفْعَلَ بِعُلَمَائِنَا»[٤].

= لأن معلمه كالأب، بل هو أعظم؛ لأنَّ أباه قد كان سبباً في خروجه إلى دار الفناء، ومعلمه سبباً لوصوله إلى دار البقاء، قال بعضهم:

أُقَدِّم أُسْتَاذِي عَلَى فَضْلِ وَالِدِي ... وَإِنْ نَالَنِي مِنْ وَالِدَي الْعِزُّ وَالشَّرَفُ
فَذَاكَ مُرَبِّي الْعَقْلِ والْعَقْلُ جَوْهَرُ ... وَهَذَا مربي الْجِسْمِ وَالْجِسْمُ مِتْلَفُ

ولا شك أن هذا فيه من المبالغة ما لا يخفى؛ فإن الوالدين لايُقدَّم عليهما أحد من البشر كائناً من كان.

٢١ ـ **ومنها**: أن لا يقتصر على علم واحد ويترك باقي العلوم، بل يأخذ من كل علم طرفاً بقدر طاقته، قال بعضهم:

إِجْهَدْ عَلَى كُلِّ عِلْمٍ تَسْتَرِيح بِهِ ... وَلَا تَعِيْش بِعِلْمٍ وَاحِدٍ كَسَلَا
النَّحْلُ لَمَّا جَنَى مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ ... حَوَى لَنَا جَوْهَرَيْنِ الشَّمْعَ وَالْعَسَلَا
فَالشَّمْعُ نُورٌ عَظِيمٌ يَسْتَنَارُ بِهِ ... والشَّهْدُ يُبْرِي لَنَا الْأَسْقَامَ وَالْعِلَلَا

٢٢ ـ **ومنها**: أن يُذاكِر به الأقران والأنظار؛ لأجل التحصيل والإكثار، طلباً للتحقيق لا المغالبة والمخاصمة، بل للإعانة على الإفادة والاستفادة، فقد قيل لبعضهم: بم نلت العلم؛ قال: بثلاثة أمور؛ إذا جتمعت على من هو أعلم مني تعلمت منه، أو بمن هو دوني علمته، أو بمن هو مثلي ذاكرته، قال بعضهم:

مَنْ حَازَ الْعِلْمَ وَذَاكَرَهُ ... صَلُحَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتُهْ
فَأَقِمْ لِلْعِلْمِ مُذَاكَرَةً ... فَحَيَاةُ الْعِلْمِ مُذَاكَرَتُهْ

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو من تتمة الحديث.

(٢) في الأصل: «تتعلمون منه»، ولكنها في الطبراني وغيره: «تَعَلَّمُونَ»، والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/٢٠٠)، حديث رقم (٦١٨٤)، وقال الهيثمي (١/١٢٩): فيه عبَّاد بن كثير، وهو متروك الحديث، وكذا أخرجه: ابن عديّ (٤/٣٣٥، ترجمة ١١٦٥ عباد بن كثير الثقفي).

(٣) عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

(٤) والأثر بنصه مرويٌّ عن عمار بن أبى عمار: «أن زيد بن ثابت صلَّى على جنازة، =

وقال الشافعي[(١)]: «كنت أتصفح الورقة صفحاً رقيقاً؛ لئلا يسمع ـ أي مالك ـ وقعتها».

والحاصل: لا يُنَالُ العلم إلا بغاية التواضع، وإلقاء السمع، ونهاية الأدب.

قال السيد السمهودي[(٢)]: «وقد نبَّه سبحانه وتعالى على ذلك في قصة موسى والخضر عليهما الصلاة والسلام بقوله: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ الآيات[(٣)]، مع علو قدر موسى، وجلالته في الرسالة والعلم، ومع ذلك لم يرض الخضر بتعليمه حتى شرط عليه السكوت، فقال: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: ٧٠]، وانظر إلى ما مدح الله تعالى أهل الأدب، وشرف محلهم؛ إذ قال عز من قائل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱمْتَحَنَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَىٰ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٣]».

وفقنا الله وأحبتنا للعلوم وآدابها، ورزقنا حسن العمل بظواهرها وبواطنها، آمين.

= فقُرِّبَت له بغلته ليركب، فأخذ ابن عباس بركابه، فقال له: تنح يا ابن عم رسول الله ﷺ، فقال له: هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا وكبرائنا، فقال زيد: أرني يدك، فأخرج يده، فقبلها فقال: هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبينا». أخرجه ابن عساكر في كنز العمال، (٣٢٦/١٩)، حديث رقم (٣٧٠٦١)، وفيض القدير ٣٨٢/٥.

(١) قال المنير السمنودي: «وقال الربيع ـ رحمه الله ـ صاحب الإمام الشافعيّ ـ رحمه الله ـ: والله ما اجترأت أن أشرب الماء والشافعي ينظر إليّ هيبة له». (ينظر: الآداب الإسلامية ص (٥٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٣/ب)، وتذكرة السامع والمتكلم لبدر بن جامعة ص (٨٨)).

(٢) هو علي بن عبدالله بن أحمد الشافعي السمهودي (٨٤٤ ـ ٩١١هـ)، مؤرخ المدينة وعالمها، صاحب (وفاء الوفاء)، و(خلاصة الوفاء)، له ترجمة مطولة في التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة للسخاوي، توفي سنة ٩٢٢هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٣٠٧/٤، وشذرات الذهب ٥٠/٨).

(٣) الكهف: الآيات [٦٧، ٧٢، ٧٥].

٤٣٢ ـ وَبَعْدَ إِتْمَامِ الْأُصُولِ نَشْرَعُ فِـي الْـفَـرْشِ. وَاللهُ إِلَـيْـهِ نَـضْـرَعُ

(**وَبَعْدَ إِتْمَامِ**) الكلام.

على الأبواب المسماة بـ(**ـالْأُصُولِ**)؛ أي: أصول القراءات، وأصول القراء العشرة، حسبما تضمنته طرق هذه المنظومة.

وإنما أطلقوا على الأبواب أصولاً؛ لكثرة دورانها، واطِّرادها، ودخول حكم الجميع في حكم الواحد منها، فإنه إذا ذكر فيها حكم ولم يقيد يدخل تحته كل ما كان مثله(١).

(**نَشْرَعُ**)؛ أي: ندخل، ونأخذ، يقال: شرعت في الأمر؛ خضت ودخلت فيه، وشرعت الإبل الماء؛ دخلت فيه(٢).

(**فِي**) [٢٥٧] ذكر الفروع.

المسماة عند أهل هذا الشأن؛ بـ(**ـالْفَرْشِ**)(٣)؛ هو في الأصل مصدر: فرش؛ نشر، أُطْلِق هنا على ما قلَّ وروده ولم يطَّرد، وسُمِّيَ بذلك؛ لانتشاره، كأنه انفرش وتفرق في السور؛ أي: انتشر فيها(٤).

(**وَاللهُ**) ﷻ.

---

(١) ينظر: إبراز المعاني ٢٧٨/٢، وفتح الوصيد ٤٠٠/١، والوافي ص (١٩٨).

(٢) ينظر: لسان العرب ١٧٥/٨، والقاموس المحيط ص (٩٤٦).

(٣) قال النويري: «وكان ابن مجاهد وغيره من المتقدمين يذكرون جزئياتهم، ثم استنبط الفضلاء بعدهم لها ضوابط على وجه الاختصار». (ينظر: شرح النويري ٣٤٢/٣).

(٤) فهو بعد بيان كليَّات القراءة شرع في بيان جزئيَّاتها وفروعها، وهي من كلمات القرآن كلمة كلمة، ويطلق عليها: فرش الحروف؛ اصطلاحاً، أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ [الأنعام: ١٤٢]؛ أي: فرشاً لصغارها، فإن الجزئيات والتفاصيل أصغر من الكليات والإجمال، لا تحيط ما تحيطه الكليات، وقال المنير السمنودي: «الفرش؛ مصدر فَرَشَ؛ أي: نشر، واصطلح كثير من القراء على تسمية المسائل المذكورة فرشاً؛ لافتراشها، وقلة دورها، فكأنها افترشت وتفرقت». (ينظر: إبراز المعاني ٢٧٨/٢، وفتح الوصيد ٤٠٠/١، والوافي ص (١٩٩)، وشرح موسى جار الله ص (١٠٠)، ولسان العرب ٣٢٦/٦، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٤/ب)).

(إِلَيْهِ) لا إلى غيره.

(نَضْرَعُ) بسكون الضاد؛ أي: نذل، ونخضع، ونبتهل.

والتضرع هو: التذلل، والمبالغة في السؤال والرغبة[١]، قال تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥][٢].

فنسأل الله تعالى بجاه[٣] الحبيب الأعظم ﷺ، وحرمة[٤] بيته المكرم؛ أن يوفقنا في هذا الشرح للوجه الأتم، آمين[٥].



(١) ينظر: المفردات ص (٢/١٩٤ ـ ٢٠٦)، ولسان العرب ٨/٢٢١.

(٢) ينظر: النشر ٢/١٩٤ ـ ٢٠٦، وشرح الطيبة للنويري ٢/١٣٣ ـ ١٤١، وشرح ابن الناظم ص (١٦٣ ـ ١٦٧).

(٣) التوسل بجاه النبيّ ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ توسلٌ غير مشروع؛ لأنَّ التوسل بالجاه والحرمة والمكانة ونحوها في الدعاء عبادة، والعبادة توقيفية، ولم يرد في الكتاب العزيز، ولا في سنة النبيِّ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ولا عن أحد من الصحابة ﭫ، ما يدل على مشروعية هذا التوسل، وقد قال النبيّ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الحديث المتفق على صحته: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ».

(٤) التوسل بحرمة بيته المكرم توسلٌ غير مشروع، كما سبق بيانه قريباً.

(٥) ينظر: النشر ٢/١٩٤ ـ ٢٠٦، وشرح الطيبة للنويري ٣/٣٢٩ ـ ٣٤٢، وشرح ابن الناظم ص (١٦٣ ـ ١٦٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٠/ب ـ ل ٧٤/ب)، ولم يفرد في (تقريب النشر) باباً لجمع القراءات.

بَابُ فَرْشِ الْحُرُوفِ

المختلف فيها منه بين القرَّاء(١).

واعلم أن اصطلاح المصنف فيه(٢):

١ ـ أن ما تكرر فيه الكلمة(٣)، ووقع الخلاف فيها في كل موضع وقعت فيه أو أكثر المواضع؛ ضبط الخلاف فيه في أول موضع وقعت فيه تلك الكلمة وضم إليها ما يشبهها ثم لا يعيدها أصلاً(٤).

٢ ـ وأن ما لم تتكرر من الكلمات(٥) يوردها منشورة على حسب الترتيب القرآني إلا ما يضطر إليه لإقامة الوزن مثلاً.

وسأُنَبِّه في الأثناء على ما يحتاج الطلبة إلى إعادته، وكذا ما يتعلق بالهمزات ونحوها مما تقدم في الأصول؛ ولاسيما وقف حمزة عليها، ومد البدل للأزرق، وغير ذلك، إغناءً لهم عن تعب المراجعة، وزيادةً في الإيضاح، ويغتفر مثل هذا التكرار كما لا يخفى عند العلماء الأخيار.

---

(١) قوله: (**الْمُخْتَلفُ فِيهَا مِنْهُ بَينَ الْقُرَّاءِ**)، كتب في الأصل وكأنه ابتداء للشرح، فظهر متصل بالخط مع ما بعده من الكلام، والحقيقة أن ظاهر هذه الجملة أنها متمِّمَة لعنوان الباب؛ لتصبح جزأً من العنوان، فيصير عنوان الباب كاملاً: (**بَابُ فَرْشِ الْحُرُوفِ الْمُخْتَلفُ فِيهَا مِنْهُ بَينَ الْقُرَّاءِ**).

(٢) أي: اصطلاح ابن الجزري في المختلف فيها منه بين القرَّاء من باب الفرش.

(٣) هذا هو النوع الأول من خلاف القراء في باب الفرش.

(٤) هكذا في الأصل، بينما قال في لطائف الإشارات ١٣١٢/٤: «ثم يعاد كلُّها أو أكثرها في محالِّهِ؛ للإيضاح، وعدم مشقة المراجعة».

(٥) هذا هو النوع الثاني من خلاف القراء في باب الفرش.

سُورَةُ الْبَقَرَةِ(١)

﴿الٓمٓ﴾ [١]؛ قرأه أبو جعفر ـ وحده ـ بالسكت على كلِّ حرف من حروفها الثلاثة، وكذا نظائره من فواتح السور، وتقدم توجيهه(٢).

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [٢]؛ قرأه حمزة بمد (لا) النافية(٣) بخلاف عنه(٤)، والمراد التوسط(٥)، كما تقدم(٦).

﴿فِيهِ هُدَى﴾ [٢]؛ ما فيه من الصلة لابن كثير، والإدغام لأبي عمرو ويعقوب، ظاهر.

---

(١) قال المنير السمنودي في شرحه على الطيبة: «واعلم أن الصحيح الترجمة بسورة كذا لا بالسورة التي يذكر فيها كذا»، وكلام المنير السمنودي موجود بحروفه في شرح النويري، وزاد النويري بقوله: «وأن من قال لا يقال إلا السورة التي يذكر فيها البقرة، مخالف لصريح ما ورد في السنة». (ينظر: شرح النويري ٤/١، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٤/ب)).

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها؛ وذلك ليبين بهذا السكت أنَّ الحروف كلها ليست للمعاني كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة ـ وإن اتصلت رسماً ـ وليست بمؤتلفة، وفي كل واحد منها سرٌّ من إسرار الله تعالى الذي استأثر الله تعالى بعلمه، قاله في النشر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، البيت رقم (٢٤٨)، والنشر ٤٢٤/١ ـ ٤٢٥، والإتحاف ٣٧١/١).

(٣) ويسمى مد (لا) التبرئة.

(٤) والوجه الأخر له: القصر كالباقين.

(٥) وذلك بقصد المبالغة في النفي، فهو من السبب المعنوي، فلا يُبْلَغُ به حدَّ الإشباع، كما صرح به في الإتحاف، ونصَّ عليه الشارح، بل يقتصر فيه على التوسط؛ وذلك لضعف سببه عن الهمز، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٣٤٤/١ ـ ٣٤٥، والإتحاف ٣٧١/١ ـ ٣٧٢)

(٦) في باب المد والقصر، البيت رقم (١٧١).

وكذا إبدالُ: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ [٣]؛ لأبي عمرو، وورش، وأبي جعفر.

كتغليظ لام: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [٣][١]، للأزرق.

وكذا مدُّ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [٤]، وإذا وُقِفَ عليه لحمزة ففيه أربعة أوجه: تحقيق الهمزة[٢]، وتسهيلها مع المد والقصر[٣]، والسكت مع التحقيق[٤].

وإذا وُقِفَ له[٥] على: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [٤]، ففيه وجهان[٦]: النقل، والسكت، وله الإمالة؛ لفتحه رائها، بخلاف عنه، كالكسائي بلا خلاف.

وتقدم ما في: ﴿عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [٦]، للجميع محرَّرًا[٧]، وإذا وُقِفَ عليه لحمزة؛ فله السكت على الميم، وعدمه، مع تسهيل الهمزة الثانية، وتحقيقها؛ فهي أربعة[٨].

---

(١) في الأصل: (الصلة)، والصواب ما أثبته.

(٢) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٣٧٥/١).

(٣) وهو طريق أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٣٧٥/١).

(٤) ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٣٧٥/١.

(٥) أي: حمزة ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ.

(٦) وزاد العلامة المتولي وجهًا ثالثًا؛ وهو الوقف بالتحقيق، إلَّا أن الوقف بالتحقيق لا تؤيده النصوص، كما دلَّ عليه كلام ابن الجزري في النشر حيث يقول: «وحُكِيَ فيه وجهٌ ثالث؛ وهو التحقيق من غير سكتٍ كالجماعة، ولا أعلمه نصًّا في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق عن حمزة، ولا عن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته؛ لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة حالة الوصل مجمعون على النقل وقفاً لا أعلم بين المتقدمين خلافاً منصوصاً يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتمادًا على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها»، وهو اختيار الشيخ حسن الحسيني، ووافقه الضباع، وإبراهيم شحاتة السمنودي، والخليجي، ومحمد تميم الزعبي، وغيرهم من المحررين، وقد سبق تحرير الخلاف في هذه المسألة تحريراً مسهباً مطوَّلاً، وذلك في باب: السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، فليُرْجع إليه. (ينظر: النشر ٤٨٦/١ بتصرف، والروض النضير ص (٢٨١ ـ ٢٨٣)، والإتحاف ٣٧٥/١، وجامع الخيرات ٤٨٦/٣، وحل المشكلات (٤٤)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٨١)).

(٧) وذلك عند شرحه للأبيات رقم (١٧٥ ـ ١٧٦) من طيبة النشر.

(٨) وأمَّا مذهب ورش في ميم الجمع: فهو عدم النقل إليها؛ لأنه يصلها قبل همزة القطع، =

٤٣٣ ـ وَمَا يُخَادِعُونَ يَخْدَعُونَا: كَـنْـزٌ ثَـوَى..........................

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [٩].

فقرأه: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾[١]؛ بفتح الياء، وسكون الخاء [من غير ألف بعدها][٢]، وفتح الدال[٣].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**كَنْزٌ**[٤] **ثَوَى**[٥])؛ أي: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وأبو جعفر، ويعقوب.

وقرأه الباقون ـ وهم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو ـ: ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ﴾؛ [بضم][٦] الياء، وفتح الخاء، وألف بعدها، وكسر الدال.

من المخادعة.

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين، فلم يحتج إلى تقييدهما[٧]،

= كما تقدم، فلم تقع الهمزة إلا بعد حرف الصلة، وقد تقدم بيان خلافهم في هذه المسألة في باب النقل، فخلاصة التحرير في هذه المسألة هو: أنَّ ميم الجمع من طريق الهاشمي عن ابن جماز، وقد نص الهذلي على أن مذهبه عدم الصلة مطلقاً؛ ومقتضاه: عدم صلتها عند الهمزة، ونصَّ له ـ أيضاً ـ على النقل مطلقاً؛ ومقتضاه: النقل إلى ميم الجمع، قال النويري ـ كما في النشر ـ: «وهو مشكل، فإن أحداً لم ينص على النقل لميم الجمع بخصوصها، والصواب: عدم النقل فيها؛ لخصوصها، والأخذ فيها بالصلة، نصَّ عليه أبو الكرم الشهرزوري». (ينظر: النشر ٤١٨/١، وشرح النويري ٣٢٥/٢).

(١) في الأصل: (وما يخدعونا) بإثبات ألف، وهو خطأ.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وكُتِبَ في الهامش، ثم كُتِبَ عليه: (صح).

(٣) من الخَدْع، فهي من باب (مَنَع). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٨)، وشرح موسى جار الله ص (١٠٠)).

(٤) وقوله: (**كَنْزٌ**)؛ اسم، وهو: المال المدفون والمدخر.

(٥) ومعنى: (**ثَوَى**)؛ أقام، يقال: ثوى بالمكان؛ أقام به، (ثواء) بالمد، فهو (ثاو)، والمثوى؛ المنزل، والجمع؛ مثاوي.

(٦) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل (بفتح) ثم محي، وكُتِبَ في الهامش (بضم) وكُتِبَ عليه: (صح).

(٧) واعلم أن من اصطلاح الناظم أن القراءة إذا عمَّت الوصل والوقف يطلقها إن لم يعرض شبهة، فإن خصت أحدهما نبه على قرينة التخصيص، ومن اصطلاحه ـ أيضاً ـ =

كقول الحرز[1]:

سُكَارَى مَعاً سَكْرَى.................... ....

والمفاعلة هنا؛ إمَّا بمعنى (فعل)؛ كـ(عاقبت اللص)، فيتحدان، وإمَّا بإبقاء المفاعلة على بابها؛ فهم (يُخَادِعُونَ أَنْفُسَهُم)؛ أي: يمنونها الأباطيل، وأنفسهم تمنيهم ذلك ـ أيضاً ـ[2].

واحترز[3] بقوله: (وَمَا) عن الأول[4] فإنه لا خلاف فيه أنَّه: بالضم، والألف، وكسر الدال، وكذا حرف النساء[5].

ويوقف لحمزة على نحو:

﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠].

و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢].

و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١].

بالوجهين السابقين[6] في نحو: ﴿بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٤].

وبثالث؛ وهو: عدم النقل والسكت[7].

= أنه يورد المسائل على ترتيب التلاوة، ولكن ربَّما ألجأه الوزن إلى مخالفة ذلك، قاله النويري، والمنير السمنودي، في شرحيهما على الطيبة. (ينظر: شرح النويري ٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (١٦٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٤/ب)).

(١) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٨٩٣).

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٢٤ ـ ٢٢٥، وشرح الهداية ص (٣٤٢ ـ ٣٤٣).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٠٧، وشرح النويري ٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (١٦٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٥/أ)، وغيث النفع ص (٨٣)).

(٤) أي: الموضع الأول من الآية نفسها، وهو قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [٩].

(٥) الآية [١٤٢]، وذلك كراهية التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجه إلى الله تعالى، فَأُخْرِجَ مخرج المفاعلة لذلك. (ينظر: النشر ٢/٢٠٧).

(٦) أي: النقل، والسكت.

(٧) أي: الوجه الثالث لحمزة في السكت على المفصول؛ التحقيق من دون سكت، نصَّ عليه في الإتحاف، وقرره الضباع في مختصر بلوغ الأمنية، والشيخ محمد تميم الزعبي =

٤٣٣ ـ ....اضْمُمْ شُدَّ يَكْذِبُونَا:

٤٣٤ ـ كَمَا سَمَا...................... ....

ثمَّ قال:

(اضْمُمْ) الياء.

و**(شُدَّ)** الذال بعد الكاف المفتوحة[1].

مِنْ قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ[2]﴾ [١٠].

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمَا[3] سَمَا[4])**؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بفتح الياء، وسكون الكاف، وتخفيف الذال ـ كما لفظ به المصنف ـ.

فالأولى: من التكذيب.

والثانية: من الكذب.

ووجههما ظاهر؛ فإن المنافقين كذَّبوا الرسل، وكَذَبُوا في أنفسهم، كما وصفهم الله ـ تعالى ـ في مواضع من القرآن بالكذب[5].

= في الفتح المتعالي، وقد سبق تحرير هذا المسألة في باب السكت على الهمز قبل الساكن وغيره. (ينظر: الإتحاف ٣٧٨/١، وحل المشكلات ص (٧٥ ـ ٧٦)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٨١)، والفتح المتعالي (خ)).

(١) قال النويري: «عُلِمَ فتح الكاف للمذكورين من: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ المجمع عليه في غير هذا الموضع، وعُلِمت قراءة الباقين من لفظه، ويمكن أن يفهم من الضد؛ لأن ضد الضم الفتح، والتشديد ضد التخفيف». (ينظر: شرح النويري ٥/٤).

(٢) في الأصل كتبت: (يكذبونا)، موافقة للنظم، وهو خطأ.

(٣) ومعنى قوله: **(كَمَا)**؛ كلمة مركبة من كاف التشبيه، و(ما).

(٤) ومعنى **(سَمَا)**؛ ارتفع، وقد يأتي اسماً من الممدود؛ وهو كل ما علاك، ومنه السماء؛ الجرم المعهود، وبمعنى المطر.

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٣٤٣ ـ ٣٤٤)، والكشف عن وجوه القراءات ٢٢٨/١ ـ ٢٢٩، والإتحاف ٣٧٨/١.

٤٣٤ ـ ....وَقِيلَ، غِيضَ، [جِي، أَشِمْ][(١)] فِي كَسْرِهَا الضَّمَّ: رَجَا غِنًى لَـزِمْ

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: الفعل الثلاثي الذي قلبت عينه ألفاً في الماضي؛ كـ(ـقَالَ) إذا بُنِيَ للمفعول.

وهو في:

﴿قِيلَ﴾ حيث وقع؛ نحو: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ معًا، هنا[(٢)].

﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ في هود[(٣)].

و﴿وَجِاْىٓءَ﴾ في الزمر[(٤)]، والفجر[(٥)].

فـ(ـأَشِمْ) (فِي كَسْرِهَا الضَّمَّ).

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (رَجَا[(٦)] غِنًى[(٧)] لَزِمْ)؛ أي: الكسائي، ورويس، وهشام.

فإنهم قرؤوها بإشمام الكسرة الضم، وبـ(ـياء) بعدها؛ نحو: (واو).

٤٣٥ ـ وَحِيلَ، سِيقَ: كَمْ رَسَا غَيْثٌ[(٨)]............ ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بياء ساكنة ثم همزة قطع في الكلمة التي بعدها: (جِيْ أَشِمْ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: همزة مكسورة على نبرة، ثم همزة وصل في الكلمة التي بعدها: (جِئِ اشِمْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) الآيتين من سورة البقرة: [١٢، ١٣].

(٣) الآية: [٤٤].

(٤) الآية: [٦٩].

(٥) الآية [٢٣]، وفي الأصل: (والملك)، وهو سبق قلم.

(٦) قال ابن الناظم: «هو في الأصل ممدود، وقصر ضرورة»، وهو اسم معناه: الأمل، وقد يكون مقصوراً في الأصل ومعناه: الموضع والناحية، وقد يأتي فعلاً؛ بمعنى: أَمَّلَ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٧)، بتصرف يسير).

(٧) وقوله: (غِنًى)؛ اسمٌ، وهو مقابل الفقر.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بضم الثاء مع التنوين: (غَيْثٌ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها: بضم الثاء بلا تنوين: (غَيْثُ).

(وَ)في:

﴿حِيْلَ بَيْنَهُمْ﴾ في سبأ[١].

و﴿سِيقَ﴾ معًا، في الزمر[٢].

[أَشِمَّ][٣] كسرهما الضم.

للمرموز إليهم [٢٥٩] بأوائل قوله: (كَمْ[٤] رَسَا[٥] غَيْثٌ[٦])؛ أي: ابن عامر، والكسائي، ورويس؛ فهم قرؤوها بالإشمام ـ كما تقدم ـ.

٤٣٥ ـ ....وَسِــي سِيئَتْ: مَدَا رَحْبٍ غِلَالَةً[٧] كَسِي[٨]

(١) الآية: [٥٤].

(٢) الآيتين: [٧١، ٧٣].

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ومعنى قوله: (كَمْ)؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(٥) ومعنى قوله: (رَسَا)؛ أي: ثبت ووقف واستقر.

(٦) ومعنى قوله: (غَيثٌ)؛ أي: المطر، ويُسَمَّى به الكلأ؛ لنباته بسبب المطر.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على سبعة أوجه: الأول: بكسر الغين، ونصب التاء مع التنوين: (غِلَالةً)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها: بفتح الغين، ونصب التاء مع التنوين: (غَلَالةً)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، لكن لم تتبين حركة الغين، والثالث: ما انفرد به الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، فقد اختار في ضبطها: بضم الغين، ونصب التاء مع التنوين: (غُلَالةً)، والرابع: ما انفرد به شرح النويري، وشرح موسى جار الله: فقد ضُبطت فيهما: بضم الغين، ورفع التاء مع التنوين: (غُلَالةٌ)، والخامس: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه: بكسر الغين، ونصب التاء بلا تنوين: (غِلَالةَ)، والسادس: بفتح الغين، وضم التاء مع التنوين: (غَلَالةٌ)، والسابع: بكسر الغين، وضم التاء مع التنوين: (غِلَالةٌ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ سبعة أوجه: (غِلَالةً)، (غَلَالةً)، (غُلَالةً)، (غُلَالةٌ)، (غِلَالةَ)، (غِلَالةٌ)، (غَلَالةٌ).

(٨) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بفتح الكاف: (كَسِي)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الكاف: (كُسِي)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(وَ)في:

﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ في هود[١]، والعنكبوت[٢].

و﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ﴾ في الملك[٣].

أَشِمَّ في كسرهما الضم.

للمرموز إليهم بقوله: (**مَدًا**[٤] **رَحْبٍ**[٥] **غِلَالَةً**[٦] **كَسِي**[٧])؛ أي: نافع، وأبي جعفر، والكسائي، ورويس، وابن عامر.

فإنهم قرؤوهما بالإشمام ـ كما تقدم ـ.

فتلخص من ذلك:

أنَّ نافعاً، وأبا جعفر، قرءا بالإشمام في حرفين: ﴿سِيٓءَ﴾، و﴿سِيٓـَٔتۡ﴾.

وأنَّ الكسائي،وهشام، ورويساً، قرؤوا به[٨] في الأفعال السبعة كلها.

وهي لغة قيس، ومن جاورهم[٩].

---

(١) الآية: [٧٧].

(٢) الآية: [٣٣].

(٣) الآية: [٢٧].

(٤) ومعنى قوله: (**مَدًا**)؛ الغاية، والنهاية.

(٥) ومعنى قوله: (**رَحْبٌ**)؛ الواسع، والمتسع، يقال: استقر في مكان رَحْبٍ؛ أي: واسع، ورَحْبُ الذراع؛ أي: شديد البأس قوي المراس، ورَحْبُ الباع أو الذراع؛ الكريم السخي، كثير العطاء.

(٦) ومعنى قوله: (**غِلَالَةً**)؛ ثوب رقيق يَشِفُّ ما تحته، وهو اللباس الداخلي، أو القميص الرقيق تغطيه ثياب خارجية.

(٧) ومعنى قوله: (**كَسِي**) ـ بفتح الكاف ـ؛ فعل ماض مبنى للمعلوم؛ أي: لبس كساء وثياباً، وأما معناها ـ على ضم الكاف ـ (**كُسِي**)؛ فعل ماض مبني للمجهول، بمعنى: تم كَّسْوَته، ومنه: كَسَوته الثياب إذا ألبسته أياها.

(٨) أي: بالإشمام.

(٩) وعقيل، وعامة بني أسد. (ينظر: شرح النويري ٨/٤، ومعجم القراءات ٤٥/١، والإتحاف ٣٧٩/١).

وكيفية اللفظ بذلك: أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لا شيوعاً[(١)]، فجزء الضمة مقدم وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولذا تمحضت الياء[(٢)].

وقرأ الباقون: بالكسرة الخالصة.

وهي لغة أكثر العرب[(٣)]

وبقي لغة أخرى[(٤)] لم يقرأ بها في العشرة[(٥)].

---

(١) أي: بفرز حركة الضمة من حركة الكسرة، وليس بشيوع الضم على الكسر، وبالإفراز كانت قراءتي على مشايخي في المدينة النبوية ومصر، وبالشيوع كانت قراءتي على مشايخي في بلاد الشام، وهو ـ أعني وجه الشيوع ـ أيضاً مذهب المغاربة الذي لا يعرفون غيره، كما نصَّ على ذلك ـ دراية وأداءً ـ الشيخان الجليلان؛ الشيخ محمد السحابي والشيخ مصطفى البحياوي، وذلك في الحلقتين المسجلتين معهما ضمن برنامج الأداء الصوتي (اتساق).

(٢) وهو اختيار الجعبري، ونصَّ عليه صاحب النجوم الطوالع ص (٩٣) ثم قال عقب هذا التعريف: «هذا هو الصواب، ومن قال بخلافه فكلامه إما مؤول أو باطل لا تجوز القراءة به»، وإلى هذا التعريف ذهب صاحب الإتحاف، وكذا ذكره في غيث النفع، ثم قال بعد ذلك: «ومن يقول غير هذا فإمَّا أن يكون ارتكب المجاز، أو قال بما لا تحل القراءة به»، قال المنير السمنودي ـ وهو بنصه في شرح النويري على الطيبة ـ: «وهذا ثالث أنواع الإشمام، والفرق بينه وبين الذي في باب الوقف؛ أن هذا يقع في الأول، ويعم الوصل والوقف، ويُسْمَعُ، وحروفه متحركة وضده في الجميع، واختلفوا في التعبير عنه؛ فعامة النحويين ومتأخروا القراء ـ كالناظم والشاطبي والداني ـ يسمونه إشمامًا مجازاً، وعلى رأي الكوفيين، وقال أبو العز: رومٌ، وقال أبو العلاء: ضمٌّ، وهو مجاز، وقال الأهوازي: رفعٌ»، قال الشيخ موسى جار الله: «والإشمام في عرف القوم له ثلاثة معان؛ الأول: ضم الشفاه في الوقف والإدغام، الثاني: مزج الصاد بالزاي في سورة الفاتحة، الثالث: ما ذكر هنا؛ من مزج حركة بحركة، وهذا نوع من الإمالة». (ينظر:الإتحاف ٣٧٩/١، وغيث النفع ص (٨٣)، وإبراز المعاني ٢٤٢/١، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٥/أ ـ ب)، والتمهيد ص (٧٣)، وشرح موسى جار الله ص (١٠١)، والإضاءة في أصول القراءة ص (٦٣)).

(٣) وعلى رأسهم: قريش، ومن جاورهم من بني كنانة. (ينظر: شرح النويري ٨/٤، ومعجم القراءات ٤٤/١).

(٤) وهي القراءة بالضمة الخالصة مع سكون العين؛ (قُوْلَ).

(٥) أي: القراءات العشر المتواترة، بل ولم يُقْرأْ بها في شيء من الشواذ، =

وقد أشار ابن مالك إلى اللغات الثلاث في الخلاصة(١)، فقال:

وَاكسِرْ أَوِ اشْمِمْ (فَا) ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ   عَيْناً وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

وخرج بـ(الفعل): ﴿قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢](٢)، فلا خلاف في الكسر(٣).

وقوله في البيت السابق: **(لَزِمْ)**؛ من اللزوم، أي: رجاء الغنى لا تفارقه(٤).

وقوله: **(رَسَا)**: أي: ثبت، ووقف(٥).

والـ**(ـرَحْبُ)**: الواسع(٦).

والـ**(ـغِلَالَةُ)**: الثوب يلبس كالقميص(٧).

هذا ويُوقَفُ:

على: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [١٣](٨) لحمزة، وهشام بخلف(٩)، بإبدال الهمزة ألفاً؛ مع المد، والقصر، والتوسط، ويجوز رومها بالتسهيل [بين بين](١٠)، مع المد، والقصر؛ فهي

= قال في البحر المحيط: «وفي ذلك لغة ثالثة؛ وهي إخلاص ضم الفاء وسكون عينه واواً: (قُوْلَ)، ولم يُقْرَأْ بها، وهي لغة هذيل وبني دُبَيْر». (ينظر: البحر المحيط ٦١/١، ومعجم القراءات ٤٥/١).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص (٨٠)، البيت رقم (٢٤٧).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وخرج بالمبني للمفعول: (قال)، و(حال)، و(ساء). (ينظر: شرح النويري: ٧/٤).

(٤) ينظر: المفردات ص (٤٥٠)، ولسان العرب ٥٤١/١٢، وشرح ابن الناظم ص (١٦٩).

(٥) ينظر: المفردات ص (١٩٦)، وشرح ابن الناظم ص (١٦٩).

(٦) ينظر: المفردات ص (١٩١)، وشرح ابن الناظم ص (١٦٩).

(٧) ينظر: المفردات ص (٣٦٣)، وشرح ابن الناظم ص (١٦٩).

(٨) أي: الوقف على كلمة: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ من هذه الآية.

(٩) وتقدم: أن وجه التحقيق في الهمز المتطرف لهشام من زيادات النشر وطيبته.

(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح)، =

خمسة[١]، وكذا نظائره[٢] مما لم ترسم لها صورة.

وعلى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [١٤]؛ بالتسهيل بين بين[٣]، وبالإبدال ياءً[٤]، وبالحذف مع ضم ما قبل الواو؛ للرسم[٥]، كقراءة أبي جعفر في الحالين.

٤٣٦ ـ وَتُرْجَعُوا الضَّمَّ افْتَحَنْ[٦] وَاكْسِرْ: ظَمَا إنْ كَانَ لِلْأُخْرَى........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تُرْجَعُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٢٨]، وبابه.

= وإنما اشْتُرِط في التسهيل أن يكون مصاحباً للروم؛ لأنَّ الوقف بالتسهيل وحده يفضي إلى الوقف بكامل الحركة، والوقف بالحركة الكاملة لا تسيغه القراءة الصحيحة، ويختلف هشام عن حمزة في وجه التسهيل بالروم مع المد؛ بأن له التوسط، ولحمزة الإشباع، وكما هو معلوم ـ من باب التحريرات ـ: فإنَّ التغيير في الهمز المتطرف يمتنع لهشام على قصر المنفصل، فقد روى الحلواني عن هشام التغيير في الهمز المتطرف وقفاً في أحد وجهيه على التوسط في المنفصل، فإن قَصَرَ حقق، وللداجوني التحقيق في الهمز المتطرف من غير الكافي، حيث إن له من الكافي التغيير في الهمز المتطرف، ومعلوم أن الداجوني له التوسط في المدِّين، قال في شرح تنقيح فتح الكريم، البيت رقم (١٩):

وَسَهَّلَ حُلْوَانِيٌّ الْهَمْزَ وَاقِفاً عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَدِّ ثُمَّ لَا

(ينظر: الفتح المتعالي (خ)، وشرح التنقيح ص (١٢ ـ ١٣)).

(١) وهي الأوجه المسماة: خمسة القياس.

(٢) ونظائره: كل همزة متطرفة مضمومة أو مكسورة لم ترسم لها صورة. (ينظر: الإتحاف ٣٧٩/١).

(٣) أي: بين الهمزة والواو، وهو مذهب سيبويه. (ينظر: الإتحاف ٣٧٩/١).

(٤) وهو مذهب الأخفش. (ينظر: الإتحاف ٣٧٩/١).

(٥) وهو مختار الداني، وأما تسهيلها بين الهمزة والياء، وإبدالها واواً، فكلاهما لا يصح، وكذا وجه كسر الزاي مع الحذف. (ينظر: الإتحاف ٣٧٩/١).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**افْتَحَنْ**)، والثاني: (**افْتَحًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو اختلاف رسم غير مؤثر في الدلالة والمعنى.

وهو كلُّ فعل أوله ياء أو تاء المضارعة إذا كان من رجوع الآخرة، كما يأتي آنفاً[١]، نحو:

﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ﴾ [النور: ٦٤][٢].

و﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ١٢٣].

فـ(**ـالضَّمّ**) للتاء منها.

(**افْتَحَنْـ**)ـه[٣].

(**وَاكْسِرْ**)[٤]؛ أي: الجيم.

للإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَمَا**)[٥]؛ أي: يعقوب بكماله.

فإنه قرأ ذلك بفتح حرف المضارعة، وكسر الجيم.

على البناء للفاعل، في جميع القرآن.

والباقون[٦]: للبناء للمفعول، على ما يأتي في بعضها.

(**إِنْ كَانَ**)؛ أي: الرجوع.

(**لِلْأُخْرَى**).

خرج بهذا القيد نحو:

﴿أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥][٧].

---

(١) تستعمل هذه الكلمة للدلالة على الفعل الماضي القريب، وقد تستعمل في الدلالة على المعنى الآن، لكن استعمالها للدلالة على عمل المستقبل ـ كما هنا ـ فيه نظر.

(٢) في الأصل: (ويوم ترجعون)، على الخطاب، وهو سبق قلم.

(٣) وقيَّد فتح الضمِّ؛ لأنَّه لو أطلق لكان ضده الكسر. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٩)).

(٤) ولم يقيِّد الكسر؛ لأنَّ ضده الفتح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٩)).

(٥) ومعنى قوله: (**ظَمَا**)؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

(٦) بضم الياء، وفتح الجيم.

(٧) في الأصل: (أهلكناهم)، وهو خطأ.

﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١].

﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨].

فلا خلاف فيه[١].

٤٣٦ ـ ....وَذُو يَـوْمًـا: حِـمَـا

وقد وافقه[٢] غيره في مواضع **[٢٦٠]** من ذلك.

كما بيَّنه بقوله: **(وَذُو ﴿يَوْماً﴾)**.

يعني قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ آخر هذه السورة.

قرأه المرموز إليهما بقوله: **(حِمَا)**[٣]؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب.

بالبناء للفاعل[٤]، كما هو الترجمة.

فيعقوب على أصله، وأبو عمرو خارج عنه.

وقرأه الباقون: بالبناء للمفعول[٥].

٤٣٧ ـ وَالْقَصَصُ الْأُولَى: أَتَى ظَلْماً[٦] شَفَا ....

---

(١) ينظر: شرح النويري ٤/١٠، وشرح ابن الناظم ص (١٧٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٥/ب)، ولطائف الإشارات ٤/١٤٢٠.

(٢) ينظر: شرح النويري ٤/١٠، وشرح ابن الناظم ص (١٧٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٥/ب).

(٣) الممنوع من القرب منه، والتعرض له، قال ابن الناظم في شرحه ص (٢٢): «ويجيء ممدودًا، ومعناه: المدافع عنه، يقال: حاميت عن فلان حماءً؛ أي: نائيت عنه ودافعت».

(٤) بفتح التاء، وكسر الجيم.

(٥) بضم التاء، وفتح الجيم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الظاء، وفتح الميم مع التنوين: (**ظَلْمًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبط حركة الظاء في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، =

(وَ)قرأ بالبناء للفاعل(١).

[في](٢) كلمة (**الْقَصَصُ الْأُوْلَى**).

أي: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ إِلَيۡنَا لَا يُرۡجَعُونَ﴾ [القصص: ٣٩].

المرموز إليهم بقوله: (**أَتَى**(٣) **ظَلْماً**(٤) **شَفَا**(٥))؛ أي: نافع، ويعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأها الباقون: بالبناء للمفعول(٦).

واحترز بقوله: (**الْأُولَى**)، عن أخرى القصص؛ وهي: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [٨٨](٧)، فإنها ليعقوب وحده؛ على أصله(٨).

٤٣٧ ـ .... وَالْمُؤْمِنُونَ: ظِلُّهُمْ شَفَا..............

(وَ)**قَرَأَ قوله**: ﴿وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

في سورة قد أفلح (**الْمُؤْمِنُونَ**)(٩).

= والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ حيث ضُبطت فيه: بفتح الظاء، وضم الميم مع التنوين: (**ظَلْمٌ**)، والثالث: بضم الظاء، وفتح الميم مع التنوين: (**ظُلْمًا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ظَلْمًا**)، (**ظَلْمٌ**)، (**ظُلْمًا**)، واختار شيخنا محمد كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ـ الوجه الثاني: (**ظَلْمٌ**).

(١) أي: بفتح ضم الياء وكسر الجيم. (ينظر: شرح النويري ٤/١٠).

(٢) في الأصل: (على)، ولعل الصواب أنها: (في)؛ وذلك لاستقامة المعنى.

(٣) ومعنى قوله: (**أَتَى**)؛ فعل ماض، بمعنى: المجيء والحضور والوصول، أتى الرجل؛ إذا جاء، وحضر، ووصل.

(٤) ومعنى قوله: (**ظَلْماً**)؛ اسمٌ، والجمع: ظُلُوم، والظَلْمُ؛ ماء الأسنان وبريقها، وهو كالسواد داخل عظم السن من شدة البياض، أو هو بمعنى: الثلج.

(٥) ومعنى قوله: (**شَفَا**)؛ تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه، وبمعنى البقية والقلة، وتأتي: فعلاً؛ نحو: (شفاه الله).

(٦) بضم الياء، وفتح الجيم.

(٧) في الأصل: (وإليه يرجعون)، على الغيب، وهو سبق قلم.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٦٩).

(٩) سمَّاها الشارح بسورة: (قد أفلح المؤمنون)؛ كما فعل الإمام الطبري في تفسيره، =

بالبناء للفاعل(١).

المرموز إليهم بقوله: ([ظِلُّهُمْ(٢)](٣) شَفَا)؛ أي: يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون: بالبناء للمفعول(٤).

٤٣٧ ـ ....**وَفَــى**(٥)

٤٣٨ ـ لُامُورُ(٦): هُمْ وَالشَّامِ......... ....

= حيث عَنْوَن لها بسورة (قد أفلح المؤمنون)، وتسمى أيضاً سورة (قد أفلح)، كما ذكره الطاهر بن عاشور في تفسيره، ونصَّ عليه السخاويّ في جمال القراء، فاسم السورة التوقيفي: (سورة المؤمنون)، واسمائها الاجتهادية: (قد أفلح)، و(قد أفلح المؤمنون)، و(الفلاح). (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٢٧٨ ـ ٢٧٩)).

(١) بفتح التاء، وكسر الجيم.

(٢) وقوله: (**ظِلُّهُمْ**)؛ الظلُّ؛ اسمٌ، والجمع: أَظْلَال، وظِلال، وظُلَل، وظِلول، والظِّلُّ؛ عتمة تغشى مكاناً حجب عنه أشعة ضوئية حاجز غير شفاف، والظِّلُّ من كل شيء؛ شخصه، وظِلُّ الليل؛ سوادهُ وظلامهُ، والظِّلُّ؛ الفيء.

(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ظُلْمًا)، وهو سبق قلم.

(٤) بضم التاء، وفتح الجيم.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**وَفَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (**وَفَى**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالنقل في الهمز، والابتداء بلام مضمومة: (**لُامُورُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وقد وجَّه الشارح ضبطه لهذه الكلمة حيث قال: «و(**لُامُور**) أصله؛ (**الْأُمُور**)؛ فنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، واعتد بالعارض، فحذف همزة الوصل، ـ كما تقدم في بابه ـ»، وقال موسى جار الله ص (١٠١): «(**لُامُورُ**)؛ تخفيف (**الْأُمُورُ**)، بنقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، وحذف هذه الهمزة، ثم حذف همزة الوصل؛ استغناءً عنها بحركة اللام»، والوجه الثاني في ضبط هذه الكلمة: الابتداء بلام مفتوحة: (**لَامُورُ**)، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله، والثالث: بهمزة الوصل، مع تحقيق الهمز في لام التعريف: (**الْأُمُورُ**)، وفيه نظر، والرابع: بهمزة الوصل مع نقل الهمز في لام التعريف: (**الُامُورُ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**الُامُورُ**) (**الْأُمُورُ**)، (**لُامُورُ**)، (**لَامُورُ**).

و(**وَفَى**) بقراءة البناء للفاعل[١] ـ أيضاً ـ.

﴿**لُامُورُ**﴾؛ أي: ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾؛ حيث وقع.

وهو في ستة مواضع: في البقرة[٢]، وآل عمران[٣]، والأنفال[٤]، والحج[٥]، وفاطر[٦]، والحديد[٧].

(**هُمْ وَالشَّامِ**)؛ أي: يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن عامر.

وقرأها الباقون: بالبناء للمفعول[٨].

فقوله: (**وَفَى**) فعل ماض؛ من الوفاء[٩] ضد [الغدر][١٠].

و(**لُامُور**) أصله؛ (الْأُمُور)؛ فنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، واعتد بالعارض، فحذف همزة الوصل، ـ كما تقدم في بابه ـ.

٤٣٨ ـ ....وَاعْكِسْ إِذْ عَفَا: لَامْرُ[١١]..............................

---

(١) بفتح التاء، وكسر الجيم.
(٢) الآية: [٢١٠].
(٣) الآية: [١٠٩].
(٤) الآية: [٤٤].
(٥) الآية: [٧٦].
(٦) الآية: [٤].
(٧) الآية [٥].
(٨) بضم التاء، وفتح الجيم.
(٩) قال ابن الناظم: «ويُحْتَمَلُ أن يكون فعلاً؛ بمعنى: لم ينقص، ويُحْتَمَلُ أن يكون الفيء؛ وهو الرجوع، فيناسب ذكر الظل، وتكون الواو زائدة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٠)).
(١٠) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الغرور)، وهو تصحيف. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٠)).
(١١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالنقل في الهمز، والابتداء بلام مفتوحة: (**لَامْرُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، قال الشارح ـ موجهاً ضبطه لهذه الكلمة ـ: «وفي قوله: (**لَامْرُ**) ما تقرر في: (**الْأُمُورُ**)»؛ قلتُ: =

ثمَّ قال: **(وَاعْكِسْ)** الترجمة المذكورة؛ فضم حرف المضارعة، وافتح الجيم.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(إِذْ[١] عَفَا[٢])** أي: نافع، وحفص.

في: ﴿**لَامْرُ**﴾؛ أي: قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾؛ آخر هود[٣].

فإنهما قرآه: بالبناء للمفعول[٤].

وقرأه الباقون: بالبناء للفاعل[٥].

ووجه البناء للفاعل؛ إسناده لفاعل الفعل المجازي؛ من اللازم[٦].

ووجه البناء للمفعول؛ إسناده للفاعل الحقيقي، على الأصل؛ من المتعدي[٧].

وفي قوله: **(لَامْرُ)** ما تقرر[٨] في: **(الُامُورُ)**.

= أي: ما تقرر من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، والاعتداد بالعارض، مع حذف همزة الوصل، والوجه الثاني في ضبط الكلمة: بهمزة الوصل مع تحقيق الهمز في لام التعريف: **(الْأَمْرُ)**، والثالث: بهمزة الوصل، مع نقل الهمز في لام التعريف: **(الَامْرُ)**.

(١) ومعنى: **(إِذْ)**؛ كلمة تدل على ما مضى من الزمان، وقد تقع اسم زمان للمستقبل، وتأتي بمعنى (حين)، وتكون حرف تعليل، وحرف مفاجأة، وهي كلمة مبنية على السكون، وتضاف إلى الجملة الواقعة بعدها، سواء كانت جملة إسمية أوفعلية.

(٢) ومعنى قوله: **(عَفَا)**؛ أي: زاد وكَثُرَ ونما.

(٣) الآية [١٢٣].

(٤) بضم الياء، وفتح الجيم.

(٥) بفتح الياء، وكسر الجيم.

(٦) لأن (رجع) على نوعين؛ لازم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ومتعدي؛ نحو: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾ [الملك: ٣]، فهي على وجه البناء للفاعل من قبيل اللازم، وعلى وجه البناء للمفعول من قبيل المتعدي. (ينظر: لسان العرب ١٤/٨، وشرح النويري ١١/٤ ـ ١٢).

(٧) ينظر: شرح النويري ١٢/٤.

(٨) أي: ما تقرر من: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، والاعتداد بالعارض، مع حذف همزة الوصل.

٤٣٨ ـ ....وَسَكِّنْ [هَاءَ][1] هُوْ هِيْ بَعْدَ (فَا)

٤٣٩ ـ وَاوٍ وَلَامٍ: رُدْ ثَنًا بَلْ حُزْ.......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: هاء ضمير المذكر، الغائب، المنفصل، المرفوع، وكذا المؤنث.

فـ(ـسَكِّنْ).

(هَاءَ: هُو).

وهاء: (هِي).

إذا وقع كل منهما: (بَعْدَ فَا).

نحو: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١][2].

و﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [الحج: ٤٥].

وبعد (وَاوٍ).

نحو: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩][3].

و﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ﴾ [هود: ٤٢][4].

(وَ)بعد.

(لَام) ابتداء.

نحو: ﴿لَهُوَ خَيْرٌ﴾[5] [النحل: ١٢٦][6].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في المتن الذي على هامش الشرح، وهو موجود في أصل الشرح، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٤) في الأصل قبل هذه الآية كتبت كلمة غير مفهومة لعلها (وهاء)، ولم أثبتها؛ لعدم وضوحها، ولأن الكلام يستقيم بدونها.

(٥) في الأصل: (لهو خير لكم)، ولا يوجد مثلها في القرآن.

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

و﴿لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**رُدْ ثَنًا**[١] **بَلْ**[٢] **حُزْ**[٣])؛ أي **[٢٦١]**: الكسائي، وأبي جعفر، وقالون، وأبي عمرو.

ووجْهُهُ؛ أنَّ اتصال هذه الحروف بهما صيرت الكلمة شبيهة بلفظ: (عَضْد)[٤]، و(كَتْف)[٥]، فسكنت الهاء تخفيفاً[٦].

والباقون: بضم هاء: ﴿هُوَ﴾، وكسر هاء: ﴿هِىَ﴾[٧].

على الأصل[٨]، ولذا لم يقيدهما[٩]، على أنه قد تلفظ [بهما][١٠] مضمومة، ومكسورة[١١].

---

(١) ومعنى قوله: (**ثَنًا**)؛ أصله: ثناء، فقُصِر للوزن، والثناء: ما اتصف به الإنسان من مدح أو ذم، وخصَّ بعضهم به المدح.

(٢) ومعنى قوله: (**بَلْ**)؛ كلمة استدراك وإعلام بالإضراب عن الأول.

(٣) ومعنى قوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر من: حاز الشيء إذا قبضه وملكه وجمعه وحفظه وصانه.

(٤) فشُبِّهت (هو)، بـ(عضْد). (ينظر: الدر المصون ١/٢٤٥).

(٥) فشُبِّهت (هِي)، بـ(كَتْف). (ينظر: الدر المصون ١/٢٤٥).

(٦) فكلٌّ ثلاثيّ متحرك الأوسط يجوز تخفيفه؛ بإسكان وسطه، وإذا كان عينه من حروف الحلق ففيه وجوه؛ فنحو: (كَتْف) فيه وجوه ثلاثة، ونحو: (فخْذ)؛ فيه وجوه أربعة، والإسكان لغة نجدية. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٤٦)، والكشف عن وجوه القراءات ١/٢٣٤ ـ ٢٣٥، والدر المصون ١/٢٤٥، وشرح النويري ٤/١٥، وشرح موسى جار الله ص (١٠٢)).

(٧) قال النويري: «وقراءة الباقين بالضم؛ مفهومة من اللفظ والإجماع، لا من الضد». (ينظر: شرح النويري ٤/١٤).

(٨) قال في شرح الهداية: «وما جاء على الأصل فقد استغنى عن الاحتجاج»، والتحريك؛ لغة حجازية. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٤٥)، وشرح موسى جار الله ص (١٠٢)).

(٩) قال النويري: «عُلِمَ عموم الخلاف في الكلِّ من الضم، وخرج بالضمير؛ ﴿لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، و﴿لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦]، إذ هو متفق الإسكان، ولهذا لفظ بها الناظم، ولمَّا عمت عبارته اللام المنفصلة، وكانت مختصة بحكم ذَكَرها». (ينظر: شرح النويري ٤/١٤).

(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧١).

قال ابن المصنف[١]: «قوله: (رُدْ)؛ أي: أقصد؛ والمعنى اطلب الثناء الحسن، ثم أَضْرَبَ عن ذلك، فقال: بل املكه لتُذْكَرَ به، وفي الثناء خير من الغنى».

٤٣٩ - ....وَرُمْ: ثُمَّ هْوَ...................................

(وَ)زاد.

المرموز إليه براء (رُمْ)؛ أي: الكسائي.

فسكَّن هاء: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ في القصص[٢]، بلا خلاف عنه.

٤٣٩ - ....وَالْخُلْفُ: يُمِلَّ هْوَ، وَثُمْ:

٤٤٠ - ثَـبْتٌ بَدَا........................ ....

(وَ)ثبت.

(الْخُلْفُ)؛ أي: الخلاف.

في إسكان هاء: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ آخر البقرة[٣].

وهاء: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ المذكورة[٤].

عن المرموز إليهما بأولى قوله: (ثَبْتٌ[٥] بَدَا[٦])؛ أي: أبي جعفر[٧]،

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧١) بتصرف يسير.
(٢) الآية: [٦١].
(٣) الآية: [٢٨٢].
(٤) سورة القصص: الآية [٦١].
(٥) ومعنى قوله: (ثَبْتٌ)؛ أي: ثابتٌ، ورجل ثبتٌ؛ أي: حجة، أو ثابت القلب.
(٦) ومعنى قوله: (بَدَا)؛ فعل ماض بمعنى: بان وظَهَر.
(٧) فروى عيسى بن وردان عنه ـ من غير طريق ابن مهران ـ، والأشناني عن الهاشمي عن ابن جماز: إسكان الهاء عنه فيهما، وروى ابن جماز ـ سوى الهاشمي عنه ـ، وابن مهران وغيره، عن ابن شبيب، عن عيسى بن وردان: ضم الهاء فيهما عنه، وقطع بالخلاف لأبي جعفر في: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾؛ ابن فارس في جامعه، وكلا الوجهين فيهما صحيح عن أبي جعفر، قاله في النشر. (ينظر: جامع ابن فارس (ل ٤١/أ)، والنشر ٢٠٩/١).

وقالون[١].

والوجهان فيهما صحيحان عنهما، إلا أن الخلاف فيهما عزيز عن أبي نشيط، عن قالون، كما نبه عليه المصنف[٢]، ولذا قال في الحرز[٣]:

.. ..وَعَنْ كُلٍّ يُمِلَّ هُوَ انْجَلَا

ووجْهُ الإسكان في: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾؛ إلحاق: ﴿ثُمَّ﴾ بتلك الحروف؛ لاتحادها في الحرفية، ولمشاركتها الواو والفاء في العطفية[٤].

ووجْهُهُ في: ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾؛ إلحاق لام: ﴿يُمِلَّ﴾، بلام: ﴿لَهُوَ﴾؛ لغرض التخفيف[٥].

وقد أشار بقوله: **(ثَبْتٌ)**؛ إلى ظهوره وثبوته[٦] ـ على ما تقرر ـ.

---

(١) فروى الفرضي، عن ابن بويان ـ من طريق أبي نشيط ـ، عن قالون: إسكان: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾، وكذلك روى أبو إسحاق الطبري، عن ابن مهران، من طريق الحلواني، ونص عليه الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه عن ابن مروان عن قالون، وعن أبي عون عن الحلواني عنه، وروى سائر الرواة عن قالون الضم ـ كالجماعة ـ، وروى ابن شنبوذ، عن أبي نشيط: الضم في: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وكذلك روى الحلواني من أكثر طرق العراقيين، وروى الطبري عنه: السكون، والوجهان فيهما صحيحان عن قالون، قاله في النشر (ينظر: جامع ابن فارس (ل ٤١/أ)، والنشر ٢٠٩/١).

(٢) ينظر: النشر ٢٠٩/١.

(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٤٥٠)، وقال في غيث النفع ص (١٧٠): «لا خلاف بين السبعة من طرق كتابنا في ضم هاء (هو)، وما روي عن قالون من إسكانه فهو من طريق النشر».

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٣٤٦)، والكشف عن وجوه القراءات ٢٣٥/١.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧١).

(٦) ولعله يريد بإشارته إلى ظهور القراءة وثبوتها الردّ على ما ورد عن بعض الأئمة من تضعيف هذه القراءة والحكم بشذوذها، فقد قال السمين الحلبي في الدر المصون: «وقُرِئ بإسكان هاء (هو) ـ يعني في قوله تعالى: ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ ـ، وهي قراءة ضعيفة؛ لأن هذا الضمير كلمة مستقلة منفصلة عمَّا قبلها، ومَنْ سكَّنَهَا أجرى المنفصل مُجْرى المتصل»، وقال أبو حيَّان في تفسيره: «وهذا ـ يعني الإسكان ـ في قوله تعالى: ﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ ـ أشذُّ من قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾»، فجعل أبو حيان قراءة الإسكان =

هذا وتقدَّم الكلام على: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [٣١]، مستوفى(١).

وإذا وُقِفَ على: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ لحمزة؛ فله تحقيق الأولى وتسهيلها بين بين، مع المد والقصر؛ لكونه متوسطا بزائد، وفي الثانية: الإبدال ألفًا، مع المد والقصر والتوسط، والروم، مع المد والقصر؛ فهي خمسة عشر؛ من ضرب ثلاثة [الأولى](٢) في خمسة الثانية، لكن يمتنع وجهان في وجه التسهيل بين بين ـ كما نبه عليه المصنف(٣) ـ؛ مد الأول وقصر الثاني، وعكسه؛ لتصادم المذهبين، فالصحيح ثلاثة عشر(٤).

وأمَّا هشام فيسهل المتطرفة بخلفه، فله أوجهها(٥).

٤٤٠ ـ ......وَكَسْرَ(٦) (تَا) الْمَلَائِكَتْ قَبْلَ اسْجُدُوا [اضْمُمْ](٧): ثِقْ. وَالِاشْمَامُ: خَفَت

٤٤١ ـ خُلْفًا بِكُلٍّ.................... ....

= في كلا الموضعين من الشذوذ، وحكم السمين الحلبي بضعف موضع سورة القصص، ولا شك أن قولهما مردود بتواتر القراءة وثبوتها، ثم إنَّ موضع سورة القصص قرأ به الإمام الكسائي؛ رئيس النحاة، كما قرأ بالإسكان في الموضعين؛ قالون عن نافع، وهو أضبط رواة نافع لحرفه، وكذا قرأ بها أبو جعفر، وهو شيخ نافع، وإمام الإقراء في المدينة النبوية. (ينظر: الدر المصون ٢/٦٥٥، والبحر المحيط ٣/٣٤٥، وشرح ابن الناظم ص (١٧١)).

(١) في باب الهمزتين من كلمتين، وكذا تكلم وأسهب فيها صاحب الإتحاف بما لا مزيد عليه. (ينظر: الإتحاف ١/٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٣) ينظر: النشر ١/٤٨٧.

(٤) ينظر: الإتحاف ١/٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(٥) أي: أوجه الوقف على الهمز المتطرف، وذلك على أصله؛ والأوجه هي: الإبدال في الهمز مع القصر والتوسط والمد، والروم مع التوسط والقصر.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**كَسْرَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الراء: (**كَسْرُ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في المتن الذي على هامش الشرح، وهو موجود في أصل الشرح، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

واخْتُلِفَ في: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [٣٤].

بينه المصنف بقوله: (**وَكَسْرَ "تَا"**: ﴿**الْمَلَائِكَتْ**﴾).

التي وقعت (**قَبْلَ**): ﴿ٱسْجُدُواْ﴾.

وقوله: (**اضْمُمْ**)؛ أي: اقرأها بالضمة.

للإمام المرموز إليهم بثاء (**ثِقْ**)[1]؛ أي: أبي جعفر ـ بلا خلاف ـ من رواية ابن جماز.

وبه[2] من راويه الآخر[3]؛ كما ذكره بقوله:

(**وَالِاشْمَامُ**)؛ أي: إشمام كسر تاء: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ الضم.

للمرموز إليه بخاء: (**خَفَتْ**)[4] (**خُلْفًا**)؛ أي: ابن وردان بخلاف عنه.

وهو من طريق هبة الله عنه.

---

(١) قال ابن الناظم: «قوله: (**ثِقْ**)؛ أي: بهذه القراءة، ولا يُعْتَبَرُ قول من ضعَّفَها، كيف وهي قراءةٌ نُقِلت إلينا عن الصحابة»؛ وهو يريد بذلك الرد على من طعن في صحة هذه القراءة مثل الزجاج، والفارسيّ، والزمخشريّ، وغيرهم كأبي البقاء حيث قال: «وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي، لم يضبط عن القارئ، وذلك أن القارئ أشار إلى الضمِّ تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء فلم يدرك الراوي هذه الإشارة، وقيل: إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حرَّكها بالضمِّ إتباعاً لحركة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف»، وقد انبرى للرد على هذا الطعن والتضعيف لهذه القراءة المتواترة الإمام ابن الجزري في النشر، فقال: «إنَّ أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره، وهو لم ينفرد بهذه القراءة، بل قرأ بها غيره من السلف، ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضاً الأعمش، وقرأنا له بها من كتاب المبهج وغيره، وإذا ثبت مثله في لغة العرب فكيف ينكر». (ينظر: المحتسب ٧١/١ ـ ٧٣، والدر المصون ٢٧٢/١، والنشر ٢١٠/٢ ـ ٢١١، وشرح ابن الناظم ص (١٧١)، والإتحاف ٣٨٧/١).

(٢) أي: وبالخلاف.

(٣) ينظر: النشر ٢١٠/٢.

(٤) ومعنى قوله: (**خَفَتْ**)؛ انخفض وضعف، كقولهم: خفت صوته إذا كان منخفضاً ضعيفاً.

والوجه الآخر له الضم **[٢٦٢]** كابن جماز.

وهما ـ كما قاله المصنف[١] ـ صحيحان عن ابن وردان.

وذلك (**بِكُلٍّ**)؛ أي: في كلِّ القرآن.

وهو في خمسة مواضع[٢]: هنا[٣]، وفي الأعراف[٤]، والإسراء[٥]، والكهف[٦]، وطه[٧].

ووجه الضم؛ اتباع ضم الجيم، ولم يعتد بالساكن فاصلاً، واستثقال الانتقال من الكسرة إلى الضم، وإجراء الكسرة اللازمة مجرى العارضة[٨].

ووجه الإشمام؛ تقريبه للأصل[٩]، الذي هو قراءة **الباقين**.

٤٤١ ـ ....وَأَزَالَ فِـــي أَزَلْ: فَـــوْزٌ...................................

(**وَ**)**اخْتُلِفَ في**: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [٣٦].

فقرأه: ﴿**فَأَزَالَهُمَا**﴾؛ بألف بعد الزاي، مخففة اللام.

(**فِي**) مكان قراءة الأكثر[١٠].

---

(١) ينظر: النشر ٢٠٩/١.

(٢) وقراءة ابن وردان بالإشمام ـ بخلف عنه ـ في المواضع الخمسة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢١٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٩٨)).

(٣) سورة البقرة: الآية [٣٤].

(٤) الآية: [١١].

(٥) الآية: [٦١].

(٦) الآية: [٥٠].

(٧) الآية: [١١٦].

(٨) وعللَّها أبو البقاء: بأنه نوى الوقف على التاء فسكنها، ثم حركها بالضم اتباعاً لضمة الجيم، وهذا من باب إجراء الوصل مجرى الوقف. (ينظر: شرح النويري ١٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (١٧١)، والإتحاف ٣٨٧/١).

(٩) الذي هو الضمُّ؛ وذلك تنبيهًا على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة الوصل مضمومة حال الابتداء. (ينظر: شرح النويري ١٦/٤ ـ ١٧، وشرح ابن الناظم ص (١٧١)، والإتحاف ٣٨٧/١).

(١٠) وهم بقية القراء العشرة عدا حمزة الزيات.

﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾؛ بغير ألف بعدها مشددة اللام.

الإمام المرموز إليه بفاء: (فَوْزٌ)[١]؛ أي: حمزة بكماله.

من الإزالة، فالمعنى: صَرَفَهُمَا[٢]، ونَحَّاهُما[٣].

وأمَّا قراءة الأكثر فمعناها: أوقعهما في الزلة[٤]؛ وهي الخطيئة، ويُحْتَمل أنه مِنْ (زلَّ عن المكان) إذا تنحَّى[٥]، فيتحدان في المعنى[٦].

٤٤١ ـ ....وَآدَمُ انْتِصَابُ الرَّفْعِ: دَلْ.

٤٤٢ ـ وَكَلِمَاتٍ[٧] رَفْعُ كَسْرِ[٨]: دِرْهَمِ ....

---

(١) وقوله: (فَوْزٍ)؛ اسمٌ، مصدر فاز، يقال: أحرز فوزاً؛ يعني: أحرز نجاحاً أو ظفراً.

(٢) عن طاعة الله ـ تعالى ـ، فأوقعهما في الزلة، لأن إغواءه وإيقاعه لهما في الزلة سبب للزوال، وإنما تُحْمل على هذا الوجه من التوجيه إذا رددنا قراءة حمزة إلى قراءة الجماعة. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٥١)، والكشف ٢٣٥/١، وحجة القراءات ص (٩٤)، والدر المصون ٢٨٨/١).

(٣) عن مكانهما، وإنما تُحْمل على هذا الوجه من التوجيه إذا اعتبرنا أن قراءة حمزة تفيد معنًى مستقلاً. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٥١)، والكشف ٢٣٥/١، وحجة القراءات ص (٩٤)، والدر المصون ٢٨٨/١).

(٤) فيكون (زلَّ) بمعنى (استنزل)، وإنما تُحْمَل على هذا الوجه من التوجيه إذا اعتبرنا أن قراءة الجماعة تفيد معنًى مستقلاً. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٥١)، والكشف ٢٣٥/١، وحجة القراءات ص (٩٤)، والدر المصون ٢٨٨/١).

(٥) فتكون من الزوال، وإنما تُحْمَل على هذا الوجه من التوجيه إذا رددنا قراءة الجماعة إلى قراءة حمزة. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٥١)، والكشف ٢٣٥/١، وحجة القراءات ص (٩٤)، والدر المصون ٢٨٨/١).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٣٥١)، والكشف ٢٣٥/١، وحجة القراءات ص (٩٤).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء مع التنوين: (كَلِمَاتٍ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء مع التنوين: (كَلِمَاتٌ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء بلا تنوين: (كَسْرِ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الراء مع التنوين: (كَسْرٍ).

(وَ)اخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [٣٧].

بيَّنه بقوله: (﴿آدَمُ﴾ **انْتِصَابُ الرَّفْعِ**)؛ أي: قرأ لفظ: ﴿ءَادَمَ﴾ بنصب رفعه ـ في قراءة الأكثر[١] ـ.

الإمام المرموز إليه بدال: **(دَلْ)**؛ أي: ابن كثير ـ بكماله ـ.

(وَ﴿كَلِمَٰتٍ﴾ رَفْعُ كَسْرٍ)[٢]؛ أي: قرأ لفظ: ﴿كَلِمَٰتٍ﴾؛ برفع نصبها بالكسرة ـ في قراءة الأكثر ـ.

الإمام المرموز إليه بدال **(دِرْهَمِ)**؛ أي: ابن كثير.

والحاصل: أنه قرأه بنصب: ﴿ءَادَمَ﴾؛ على أنه مفعول، ورفع: ﴿كَلِمَٰتٍ﴾ [على أنها][٣] فاعل، على إسناد الفعل إلى: ﴿**الْكَلِمَاتِ**﴾، وإيقاعه على: ﴿ءَادَمَ﴾، فكأنه قال: (فجاءت كلمات)[٤]، ولم يؤنث الفعل؛ لكونه غير حقيقي، وللفصل[٥].

والباقون: برفع: ﴿ءَادَمُ﴾، ونصب: ﴿كَلِمَٰتٍ﴾؛ بالكسر.

لأنه جمع مؤنث سالم، إسنادًا إلى: ﴿ءَادَمَ﴾، وإيقاعاً له على: ﴿**الْكَلِمَات**﴾؛ أي: (أَخَذها بالقبول ودَعَا بها)[٦].

وقوله: **(دَلْ)**؛ الدلُّ: الوقار، وحسن الصمت، والشمائل، ويحتمل: أنه من الدلالة[٧].

---

(١) وهُمْ بقية القراء العشرة عدا ابن كثير المكيّ.

(٢) قال النويري: «وقيد النصب ـ أي: في قول الناظم: (**انتِصَابُ الرَّفعِ**) ـ والرفع ـ أي: في قول الناظم: (**رَفْعُ كَسْرٍ**) ـ للضد». (ينظر: شرح النويري ١٩/٤).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٣٥٢)، والكشف ٣٢٧/١، وحجة القراءات ص (٩٤).

(٥) أي: أنَّ الفصل بين الفعل والفاعل من أسباب عدم تأنيث الفعل. (ينظر: الإتحاف ٣٨٨/١).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٣٥٢)، والكشف ٢٣٧/١، وشرح النويري ٢٠/٤.

(٧) أي: أنه يكون فعلاً؛ فيصير المعنى من الدلالة على الطريق وغيره. (ينظر: المفردات ص (١٧١)، ولسان العرب ٢٤٧/١١، وشرح ابن الناظم ص (١٧٢)).

والـ(ـدِرْهَم)؛ معروف[١].

وقد اجتمع في هذه الآية للأزرق: ذات الياء، ومد البدل؛ فله فيها خمسة أوجه[٢] من طريق هذا المتن، كما تقدم محرراً، فراجعه.

---

(١) ينظر: المفردات ص (١٦٨)، ولسان العرب ١٩٩/١٢، وشرح ابن الناظم ص (١٧٢).

(٢) وهي: الأول: قصر البدل والفتح، والثاني: التوسط والفتح، والثالث: المد المشبع والفتح، والرابع: المد مع التقليل، والخامس: التوسط مع التقليل، وقد نظمها ابن الجزري في ما يسمى: بالمسائل التبريزية، ونقلها عنه صاحب الإتحاف ٢٦٤/١، حيث قال ابن الجزري:

كَآتَى لِوَرْشٍ افْتَحْ بِمَدٍّ وَقَصْـرِهِ ... وَقَلِّلْ مَعَ التَّوسِيطِ وَالْمَدِّ مُكْمِلَا

لِحِرْزٍ وَفِي التَّلْخِيصِ فَافْتَحْ وَوَسِّطَنْ ... وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُ لِلْمَلَا

قال الترمسي في تحريره وتقريره للأوجه الخمسة: «وإنما امتنع هذا السادس ـ أعني: قصر البدل مع التقليل ـ؛ لأنَّ كل من روى القصر فيه لم يرو التقليل»، قلتُ: وليس ذلك كذلك؛ فليس كلُّ من روى القصر في مد البدل لم يروي عنه التقليل في ذوات الياء، بل صح من طريق تلخيص ابن بليمة رواية القصر في مد البدل مع تقليل ذوات الياء على ما سأوضحه بإذن الله ـ تعالى ـ، ففي تحرير الشارح واختياره في هذه المسألة مراجعة ونظر، وهو في ذلك تابع لصاحب الإتحاف، واختيار الشارح هنا ـ أي: بأنها خمسة أوجه، مع ردِّ وجه التقليل على قصر البدل ـ هو اختيار الشيخ الصفاقسيّ وبعض شيوخه، حيث قال في غيث النفع: «وكان شيخنا العلامة عليّ الشبراملسيّ يخبر أنَّ مشايخه يقرءون بها ـ بستة أوجه ـ وقرؤوا بها على مشايخهم، وأمعن هو ـ رحمه الله ـ النظر فأسقط منها واحداً؛ وهو القصر على التقليل، فكان يقرأ بخمسة، والصحيح أنه لا يصح منها ـ من طريق الشاطبية ـ إلا أربعة، وهو القصر والطويل على الفتح، والتوسط والطويل على التقليل، ولم أقرأ على شيخنا من طريق الشاطبية إلا بها، وقرأ هو بذلك على شيخه سلطان بن أحمد المزَّاحي، والوجه الخامس إنما هو من طريق الطيبة، كما ذكره الشيخ سلطان في جواب الأسئلة»، وهو ـ أي: القول بأنها خمسة أوجه، مع رد وجه التقليل على وجه قصر البدل ـ أيضاً اختيار صاحب الإتحاف، حيث قال: «وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة؛ التي هي طرق الكتاب، ومنع شيخنا العلامة المتقن (سلطان) ـ رحمه الله ـ الطريق الثانية من طريق الحرز؛ وهي: التوسط مع الفتح؛ معلِّلاً لذلك: بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري، قال لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري. . .الخ» ثم ذكر البيتين المنسوبين لابن الجزري، واللذين نقلهما الشارح، وهو ـ أي: القول بأنها خمسة أوجه، مع رد وجه التقليل على قصر البدل ـ =

....

= مذهب العلامة الخليجي في حل المشكلات حيث قال: «ولا يتأتى تقليل ذات الياء على قصر البدل من جميع الطرق، وليس من طريق الحرز فتحها مع التوسط، بل هو من طريق النشر، نقل ذلك كله العلامة (سلطان)، قال صاحب الإتحاف: وقوله: وقصر مع التقليل..الخ؛ تصريح بمنع الطريق السادس؛ وهو قصر البدل مع التقليل، فلا يصح من طريق الكتابين».

والصحيح ـ والله أعلم ـ كما قرره المحررون: أنَّ وجه التقليل على قصر مد البدل للأزرق: وجه صحيحٌ مقروءٌ به؛ من طريق تلخيص ابن بليمة، وهو اختيار الإمام المتولي في (الروض النضير) ص (٥٨٣)، البيت رقم (٧٦٣):

وَقَلِّلْ مِنَ التَّلْخِيصِ ذَا الْيَا لِأَزْرَقٍ ... سِوَى مَا بِهِ هَا مِنْ رُؤوُسٍ تَنَزَّلَا

كما هو اختيار شيخنا الكبير الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيَّات في (تنقيح فتح الكريم) ص (٢٢)، البيت رقم (٥٢):

وَقَلِّلْ مِنَ التَّلْخِيصِ ذَا الْيَاءِ عِنْدَهُ ... سِوَى مَا بِهِ هَا مِنْ رُءُوسٍ تَنَزَّلَا

قال الشيخ الزيات في شرحه لهذا البيت: «ذكر ابن بليمة في تلخيصه للأزرق: التقليل في ذوات الياء مطلقاً، وفتح ما فيه هاء من رؤوس الآي، والقصر والتوسط في البدل. . .الخ».

كما هو ـ أيضاً ـ اختيار شيخنا الكبير إبراهيم بن علي شحاثة السمنودي في منظومة (البدر المنير) من جامع الخيرات ٥٧٢/٣، البيت رقم (٣٢٠)، وبمثله قال الشيخ الكبير عامر السيد عثمان في فتح القدير ص (٥٧)، البيت رقم (٦٦):

وَقَلِّلْ رُؤُوسَ الآيِ مَعْ كُلِّ ذَاتِ يَـا ... وَقَلِّلْ رُؤُوساً غَيْرَ مَا (هَا) بِهِ فَلَا

والنصُّ الذي في تلخيص ابن بليمة ص (٢٨) والذي يُعْتَمَدُ عليه في القراءة بوجه قصر البدل مع تقليل ذوات الياء هو قوله في التلخيص: «قرأ ورش ـ يعني من طريق الأزرق ـ: جَمِيع ذلك ـ يُشِير إلى ذوات (الياء) ـ بين اللفظين، إلا ما كان ذلك في سورة أواخر آيها (ها ألف) فإنَّه أخلَصَ الفَتح فِيهِ»، على أنَّ ابن الجزريّ ـ في النشر ـ قد نصَّ لابن بليمة بالفتح في ذوات الياء ـ مما ليس برأس آية ـ قولاً واحداً، بل إنه صرح: أنه لم يرو للملا، والصواب عكسه؛ أي: أنَّ له التقليل بين بين ـ فيما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية ـ قولاً واحداً لابن بليمة، وله في مد البدل: القصر والتوسط، فلعل ابن الجزري ـ كما أفاده شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي ـ لم يطلع على النسخة التي فيها التقليل في ذوات الياء قولاً واحدًا، وقد تبع ابن الجزري في ذلك ـ كما أشرت سابقاً ـ صاحب لطائف الإشارات، وصاحب الإتحاف ولم يعقب محققا إتحافه بشيء، وكذا الصفاقسي، ولم يعقب أيضاً محقق غيث النفع على اختيار الصفاقسي في هذه المسألة، **فالخلاصة**: أنَّ وجه التقليل على قصر مد البدل للأزرق =

٤٤٢ ـ .... لَا خَوْفَ نَوِّنْ رَافِعًا: لَا الْحَضْرَمِي

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٨].

فـ(**ـنَوِّنْ**)؛ أي: اقرأه بالتنوين.

حال كونك (**رَافِعاً**)[١] له.

على أنَّ: ﴿لَا﴾ بمعنى: (ليس)[٢]؛ فهذه قراءة العشرة.

(**لَا**)؛ أي: غير.

يعقوب (**الْحَضْرَمِيّ**).

فإنه قرأه ـ حيث وقع ـ بفتح الفاء؛ وحذف التنوين مبنياً على الفتح؛ على جعل: ﴿لَا﴾ للتبرئة[٣].

قال ابن المصنف[٤]: «وهو أشد نفياً من (ليس)؛ لأنك إذا قلت: لا رجل في الدار؛ فالمعنى لا فيها رجل [**٢٦٣**] بحال؛ لا واحد، ولا أكثر منه».

هذا ويوقف لحمزة على نحو: ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [٣٩]؛ بالتحقيق، وبإبدال الهمز ياء؛ لأنَّه متوسط بزائد[٥].

= وجهٌ صحيحٌ مقروءٌ به، وبالأوجه الستة كانت التلقي عن الشيخ محمد تميم الزعبي من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى، بمضمن كتابه العالي المسمى: فتح المتعالي بالقراءات العشر العوالي، قال الشيخ الزعبي: «وبالأوجه الستة كانت قراءتي على جميع من قرأت عليه من المشايخ في المدينة والشام ومصر، وهو الاختيار»، والله أعلم. (ينظر: النشر ٤٩/٢ ـ ٥٠، وغيث النفع ص (١٠٧ ـ ١٠٨)، والإتحاف ٢٦٤/١، وحل المشكلات ص (٤١)، ومتن طيبة النشر ص (٩٢)، البيت رقم (٣٩٨)، وفريدة الدهر ٦٥/٢ ـ ٦٦).

(١) قال النويري: «وضد الرفع في قوله: (**رَافِعًا**)؛ الفتح، لا النصب، وقد ضادَدَتْ هنا حركة البناء حركة الإعراب، ولم ينبه عليه الناظم، ولا إشكال فيه؛ لأن ضد الرفع المنون نصب بلا تنوين وهو لفظ فتحة البناء». (ينظر: شرح النويري ٢١/٤ ـ ٢٢).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٢)، والإتحاف ٣٨٩/١.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٢)، والإتحاف ٣٨٩/١.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٣٨/١، والإتحاف ٣٨٩/١.

وتقدَّم أنَّ أبا جعفر قرأ بتسهيل همزة: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [٤٠]، مع المد والقصر، وله الإشباع أيضاً[١].

ويوقف لحمزة على: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [٤٠]؛ بتحقيق الهمزة الأولى من غير سكت[٢] على ﴿بَنِيٓ﴾؛ وبالسكت[٣]، وبالنقل[٤]، وبالإدغام[٥]، وفي الثانية: التسهيل، مع المد والقصر؛ فهي ثمانية أوجه[٦]، تأمل.

٤٤٣ ـ رَفَثَ، لَا فُسُوقَ: ثِقْ حَقًّا. وَلَا جِدَالَ: ثَبْتٌ..........................

ثمَّ ذكر المصنف ما يشبه: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٨].

بقوله: (﴿رَفَثَ﴾ [﴿لَا فُسُوقَ﴾][٧]).

أي مِنْ قوله[٨]: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [١٩٧].

نوِّنْهُما رافعاً للمرموز إليهم بقوله: **(ثِقْ[٩] حَقًّا)**؛ أي: أبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

---

(١) أي: إشباع المدِّ المتصل الذي عبّر عنه الناظم بقوله: (**والْبَعْضُ لِلتَعْظِيم عَنْ ذِيْ الْقَصْرِ مَدّ**)؛ والذي هو رواية البعض ـ كالعراقيين ـ عن جميع القراء، وقد سبقت الإشارة إليه. (ينظر: النشر ٣٤٤/١ ـ ٣٤٥).

(٢) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٩/١)

(٣) وذكره أبو بكر الشذائي، والهذلي، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ٤٨٩/١)

(٤) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ٤٩٠/١)

(٥) وهو جائز من أكثرهم. (ينظر: النشر ٤٩٠/١)

(٦) وفيها وجه التسهيل بين بين وعليه المد والقصر، ذكره أبو العلاء، وهو ضعيف، وقيل فيها وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياء على اتباع الرسم، وهو شاذ، فإن ضُرِبَ في الخمسة المذكورة صارت خمسة عشر، وأشذ منه حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، فتصير عدة الأوجه عشرين وجهًا. **وخلاصة القول**: أنَّ الأوجه الصحيحة المقروء بها في هذه الكلمة؛ ثمانية أوجه، ذكرها الشارح ـ رحمه الله ـ. (ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٣٩٠/١، وفريدة الدهر ٦٨/٢).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لدلالة السياق عليه.

(٨) تعالى.

(٩) (**ثِقْ**)؛ فعل أمر، من الوثوق؛ الذي يفيد الراحة والاطمئنان.

﴿وَلَا جِدَالَ﴾ [١٩٧]؛ نوِّنه رافعاً.

للمرموز إليه بثاء: (ثَبْتٌ)[١]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

قال في الإتحاف[٢]: «ووجه رفع الأولين مع التنوين؛ أن الأول: اسم [(لا)][٣] المحمولة على (ليس)، والثاني: عطف على الأول، و(لا) مكررة للتأكيد ونفي الاجتماع، وبناء الثالث على الفتح؛ على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف في الحجِّ، لأنَّ قريشاً كانت تقف بالمشعر الحرام، فَرُفِعَ الخلاف؛ بأن أُمِرُوا أن يقفوا كغيرهم بعرفة، وأمَّا الأول؛ فعلى معنى النهي؛ أي: لا يكوننَّ رفث ولا فسوق».

ويشهد لذلك حديث: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ»[٤]، وما ذكر الجدال[٥].

وقرأ الباقون: الثلاثة؛ بالفتح بلا تنوين.

على أنَّ (لا) لنفي الجنس، عاملة عمل (إنَّ)، مركبة مع اسمها، كما لو انفردت[٦].

---

(١) ومعنى قوله: (ثَبْتٍ)؛ هو الثابت، ورجل ثبت؛ أي: حجة، أو ثابت القلب.

(٢) ينظر: الإتحاف ٣٨٩/١.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣٨٩/١).

(٤) وتتمة الحديث: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه»، وفي لفظ أخر: «من حج فلم يرفث ولم يفسق غُفِر له ما تقدم من ذنبه»، وهو من رواية أبي هريرة، وقد أخرجه باللفظ الأول جمع من أئمة أهل الحديث؛ كالإمام البخاري في صحيحه بحديث رقم (١٧٣٣)، وحديث رقم (١٧٣٤)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٤٨١)، وغيرهما، وأخرجه باللفظ الثاني: الترمذي في سننه بحديث رقم (٨١٦)، وقال: «حديث حسن صحيح».

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٣).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٣)، والإتحاف ٣٨٩/١.

٤٤٣ ـ ....بَـيْـعَ[١]، خُـلَّـةٌ[٢]، وَلَا

٤٤٤ ـ شَفَاعَةٌ[٣]، لَا بَيْعَ، لَا خِلَالَ، لَا تَـأْثِيـمَ، لَا لَغْوَ[٤]: مَدَى كَنْزٍ[٥]..........

ونوِّن رافعاً قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [٢٥٤].

في هذه السورة، قُبيلَ آية الكرسي[٦].

وقوله: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ في سورة إبراهيم[٧].

(﴿لَا﴾) (﴿تَأْثِيْمَ﴾ ﴿لَالَغْوَ﴾)؛ يعني قوله: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ في الطور[٨].

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**مَدًا**[٩] **كَنْزٍ**[١٠])؛ أي: نافع،

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**بَيْعَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين: (**بَيْعُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**خُلَّةٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح التاء بلا تنوين: (**خُلَّةَ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**شَفَاعَةٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح التاء بلا تنوين: (**شَفَاعَةَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو بلا تنوين: (**لَغْوَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع الواو مع التنوين: (**لَغْوٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الزاي مع التنوين: (**كَنْزٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الزاي مع التنوين: (**كَنْزٌ**).

(٦) الآية: [٢٥٥].

(٧) الآية: [٣١]، في الأصل: (ولا بيع)؛ بالواو، وهو خطأ.

(٨) الآية: [٢٣].

(٩) وقوله: (**مَدًا**)؛ معناه في الأصل؛ الغاية، والنهاية.

(١٠) وقوله: (**كَنْزٍ**)؛ اسم، ومعناه: المال المدفون والمدخر.

وأبو جعفر، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأ الباقون؛ وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: بالفتح بلا تنوين في الكلمات السبع(١).

وتوجيه القراءتين معلوم مما تقدم آنفًا.

٤٤٤ - ....وَلَا

٤٤٥ - يُقْبَلُ(٢) أَنِّثْ: حَقٌّ(٣)......... ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [٤٨].

فـ(**أَنِّثْ**)(٤)؛ أي: اقرأه بالتأنيث.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَقٌّ**)(٥)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

نظراً لتأنيث: ﴿شَفَٰعَةٌ﴾ لفظاً(٦).

---

(١) قال النويري: «وأجاد الناظم ﷺ في جمع النظائر». (ينظر: شرح النويري ٢١/٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على التذكير: (**يُقْبَلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالتاء؛ على التأنيث: (**تُقْبَلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها: بفتح القاف: (**حَقَّ**)، والثاني: بضم القاف: (**حَقٌّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٤) قال النويري: «لم يحتج إلى تقييد (**تُقْبَلُ**) بالأولى؛ لأن الاصطلاحية: إذا كانت الكلمة المختلف فيها ذات نظير مجمع عليه التزم الترتيب، فَيُعْلَمُ من ذكرها موضعها». (ينظر: شرح النويري ٢٤/٤).

(٥) وقوله: (**حَقٌّ**)؛ اسم، وهو ضد الباطل.

(٦) ينظر: الكشف ٢٣٨/١، وحجة القراءات ص (٩٥)، والدر المصون ٣٣٨/١، والإتحاف ٣٩٠/١.

وقرأه [الباقون][(١)] ﴿يُقْبَلُ﴾؛ بالتذكير.

نظرًا لكونها مجازي التأنيث، وحسَّنه الفصل بالظرف[(٢)].

٤٤٥ ـ ....وَاعَـدْنَـا اقْـصُـرَا مَعْ طَهَ، الَاعْرَافِ[(٣)]: حَلَا ظَلْمٌ[(٤)] ثَـرَى[(٥)]

واخْـتُـلِـفَ فـي قـولـه تـعـالـى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا[(٦)] مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [٥١]؛ هنا[(٧)].

فـ(**ـاقْصُرَا**)؛ أي **[٢٦٤]**: اقرأه بالقصر؛ وهو حذف الألف بين الواو والعين.

(مَعْ):

قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ﴾ في **(طَهَ)**[(٨)].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وكُتِبَ في الهامش، ثم كُتِبَ عليها (صِحْ).

(٢) ينظر: الكشف ٢٣٨/١، وحجة القراءات ص (٩٥)، والدر المصون ٣٣٨/١، والإتحاف ٣٩٠/١.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ـ وهو الاختيار في النسخ العتيقة ـ: بالنقل في الهمز والابتداء بهمزة وصل، وضم الفاء: (**الَاعْرَافُ**)، الثاني: بالنقل في الهمز والابتداء بهمزة وصل، مع كسر الفاء: (**الَاعْرَافِ**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالابتداء بلام مفتوحة، مع كسر الفاء: (**لَاعْرَافِ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**الَاعْرَافِ**)، (**الَاعْرَافُ**)، (**لَاعْرَافِ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء: (**ظَلْمٌ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الظاء: (**ظُلْمٌ**)، ورجَّح الشيخ محمد كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ـ وجه الفتح في الظاء وضم الميم مع التنوين.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**ثَـرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (**ثَـرَى**).

(٦) في الأصل كتبت: (وواعدنا)؛ وهو تصحيفٌ.

(٧) أي: هنا في سورة البقرة، التي هو بصدد شرح كلام الناظم فيها.

(٨) الآية: [٨٠].

وقوله: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ في (الأعْرَافِ)[١].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (حَلَا ظَلْمٌ ثَرَى)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، وأبي جعفر.

لأن الله ـ تعالى ـ هو المنفرد بالوعد لموسى ـ صلى الله على نبينا وعليه وسلم[٢] ـ.

وقرأ الباقون: ﴿وَٰعَدۡنَا﴾ في الثلاثة بالألف.

من المواعدة، وهي قد تكون من الواحد، فتتحد القراءتان، ولأن قبول الوعد من موسى لإنجازه والوفاء به قائم مقام الوعد، أو لأنه ـ تعالى ـ وَعَدَ موسى: بالوحي، وموسى وَعَدَه: بالمجيء[٣].

وقيَّد المصنف بقراءة الباقين؛ رفعاً لإيهام كون الألف أولاً أو آخرًا[٤].

وصرح بالثلاثة في مواضعها؛ ليخرج:

﴿أَفَمَن وَعَدۡنَٰهُ﴾ في القصص[٥].

﴿أَوۡ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِي وَعَدۡنَٰهُمۡ﴾ في الزخرف[٦].

فلا خلاف أنهما بغير ألف؛ لعدم صحة المفاعلة[٧].

---

(١) الآية: [١٤٢].

(٢) فالمواعدة إنما تكون من البشر، وأما الله ـ تعالى ـ فهو المنفرد بالوعد والوعيد. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٥٣)، والكشف عن وجوه القراءات ١/٢٣٩، والدر المصون ١/٣٥٢، وشرح ابن الناظم ص (١٧٣)).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٣٥٣)، والكشف عن وجوه القراءات ١/٢٤٠، وحجة القراءات ص (٩٦)، والدر المصون ١/٣٥٢ ـ ٣٥٣، وشرح النويري ٤/٢٥، وشرح ابن الناظم ص (١٧٣).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٤).

(٥) الآية: [٦١].

(٦) الآية: [٤٢].

(٧) ينظر: شرح النويري ٤/٢٤، وشرح ابن الناظم ص (١٧٤)، والإتحاف ١/٣٩١.

قال ابن المصنف[١]: «قوله: (حَلَا)؛ من الحلاوة.

والـ(ـظَلْمُ)؛ الماء الجاري من الثغر، وقيل: رقة الأسنان وبياضها.

و(ثَرَى)؛ كَثُرَ، يقال: ثرى القوم إذا كثروا وكثرت أموالهم».

٤٤٦ ـ بَارِئِكُمْ، يَأْمُرُكُمْ، يَنْصُرُكُمْ يَأْمُرُهُمْ، تَأْمُرُهُمْ، يُشْعِرُكُمْ[٢]

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط كلمات هذا البيت على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة في الكلمة الأولى، وضمّ الراء في الكلمات الخمس الباقية، مع سكون ميم الجمع: (**بَارِئِكُمْ يَأْمُرُكُمْ يَنْصُرُكُمْ يَأْمُرُهُمْ تَأْمُرُهُمْ يُشْعِرُكُمْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بإسكان الهمزة في الكلمة الأولى، وإسكان الراء في الكلمات الخمس البواقي، مع صلة ميم الجمع بالضم في جميع الكلمات الستّ: (**بَارِئْكُمُ يَأْمُرْكُمُ يَنْصُرْكُمُ يَأْمُرْهُمُ تَأْمُرْهُمُ يُشْعِرْكُمُ**).

وقد نصَّ النويري على ضبطها؛ بالتحريك وإسكان ميم الجمع في الكلمات الست، بل إنه انتصر لهذا الوجه وردَّ الوجه الأخر في ضبط هذه الكلمات؛ وهو: الإسكان مع صلة الميم، حيث قال في شرحه (٢٨/٤): «لا يقال: الوزن يصح بالإسكان، مع صلة الميم؛ لأنه لا قارئ به». كما صرَّح ابن الناظم ـ أيضاً ـ في شرحه باختياره في ضبط هذه الكلمات الست، حيث قال ص (١٧٤) ـ بعد أن ذكر قراءة أبي عمرو بالاختلاس والإسكان ـ: «وظهرت قراءة الباقين من تلفظه بها»، وقراءة الباقين؛ إنما هي: بالإتمام؛ أي: بالتحريك مع إسكان ميم الجمع، وكذا صرَّح المنير السمنودي في شرحه (ل ٧٦/ب) بضبطها بالتحريك مع إسكان ميم الجمع، فهذا الموضع مما أجمعت عليه شروح الطيبة، إلا صاحب الهادي فقد خالف في ضبطها؛ لكونه يتبع في ضبطه للمتن نسخة الشيخ الضباع غالباً.

ومما يجدر **التنبيه** عليه؛ هو أن النويري، وابن الناظم، قد خالف اختيارهما ومنطوقهما في ضبط هذه الكلمات ضبط المتن الذي على هامش شرحيهما، فصار لهما ضبطان؛ اختيارهما ومنطوق شرحيهما، وضبط المتن الذي على هامش شرحيهما، بل إن محقق شرح النويري أثبت الوجه الذي خطَّأَه ورده الإمام النويري في ضبط هذه الكلمات الستِّ، وهاهنا يثور سؤال: هل اختلاف ضبط المتن الذي على هامش شرحي النويري وابن الناظم عن منطوق الشرحين وكلام الشارحين ـ وهذا منه كثير ـ هو تصرف من المحققين، أم من النساخ، أم أنه اختيار للشارحين ـ أي النويري وابن الناظم ـ لبيان جواز الضبطين؟ على أن هذا التوجيه الأخير لا يستقيم البتة في بعض المواضع ـ كما هنا ـ حيث إن الشارحين قد صرحا باختيارهما ووجَّهَاهُ وعلَّلَاهُ، والله أعلم.

٤٤٧ ـ سَكِّنْ أَوِ اخْتَلِسْ: حُلاً. وَالْخُلْفُ[(١)]: طِبْ ....

واخْتُلِفَ في:

كسرة همزة: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [٥٤]؛ في الموضعين هنا[(٢)].

وضم راء: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [٦٧]، المتصل بضمير جمع المخاطب، حيث جاء[(٣)].

وراء: ﴿يَنصُرْكُمُ﴾؛ مطلقًا[(٤)].

و﴿تَأْمُرُهُم﴾ [الطور: ٣٢].

و﴿يَأْمُرُهُم﴾ [الأعراف: ١٥٧].

مخاطب، أو غائب، متصل بضمير غائب[(٥)].

و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾، حيث وقع ذلك مرفوعاً[(٦)].

فـ(سَكِّنْ)[(٧)]؛ أي: الهمزة في: ﴿بَارِئِكُمْ﴾، من غير إبدالها ياء، والراء في البواقي.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (**الْخُلْفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته، حيث اختار ضبطها: بفتح الفاء: (**الْخُلْفَ**).

(٢) وكلا الموضعين في آية واحدة من سورة البقرة، وهي الآية: [٥٤].

(٣) وقد جاء في سورة البقرة: الآيات [٦٧، ٩٣، ١٦٩، ٢٦٨]، وسورة آل عمران: الآية [٨٠]، وسورة النساء: الآية [٢٠].

(٤) كموضع سورة آل عمران: الآية [١٦٠]، وسورة التوبة: الآية [١٤]، وسورة محمد ﷺ: الآية [٧]، وسورة الملك: الآية [٢٠].

(٥) قال النويري: «وفُهِمَ من مطلق لفظه بـ(يَأْمُرُكُم)، و(تَأْمُرُكُمْ)، و(تَأمُرُهُمْ)؛ قَصْرُ الخلاف على ما فيه ثلاث ضمَّات، فخرج: ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠]، أو خرج بإضافة: (تَأْمُرْ)، إلى: (هُمْ)، و(كُمْ)، أو بحصر الأنواع». (ينظر: شرح النويري ٢٨/٤).

(٦) كموضع سورةالأنعام: الآية [١٠٩].

(٧) قال النويري: «وفهم من قوله (سَكِّنْ)؛ أن الحكم منوط بالمتحرك، إذ هو الصالح للإسكان، فخرج: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ﴾ [آل عمران: ١٦٠]». (ينظر: شرح النويري ٢٨/٤).

(أَوْ اخْتَلِسْـ)ـهما؛ أي: اقرأهما؛ بالسكون المحض، أو بالاختلاس. للإمام بالمرموز له بحاء (حُلاً)[1]؛ أي: أبي عمرو بكماله. إلا أنه اختلف ذلك من أحد راوييه كما قال: (وَالْخُلْفُ). عن المرموز إليه بطاء: (طِبْ)[2]؛ أي: الدوري عنه.

وإيضاح ما في المقام[3]:

أنَّ أبا عمرو قرأ ذلك بالإسكان[4]، كما ورد عنه وعن أصحابه

(١) قال ابن الناظم في شرح الطيبة ص (١٧٤): «(حُلاً)؛ جمع حلية». وتأتي كلمة: (حَلَا)؛ بمعنى: صار ذا حلاوة، وحَلَّاه؛ أعطاه حِلْية، وهي ما يُتَزَيَّنُ به من مصوغ المعادن أو الحجارة، كالذهب والفضة والألماس ونحوها، وقد تأتي بمعنى: العطية، يقال: حلوت فلاناً إذا أعطيته حلواً.

(٢) قال ابن الناظم: «(طِبْ)؛ أي: طب نفساً، أو كن طيباً، ومن هنا تخريج وجه الإتمام للدوريّ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٤)).

(٣) ونصُّ هذا الإيضاح موجود في كتاب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣٩١/١ ـ ٣٩٢).

(٤) وقد ذكر أبو حيان: «أنَّ المبرد منع التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمروٍ لحنٌ، وردَّه ـ أي صاحب البحر المحيط ـ بأنَّ ما ذهب إليه المبرد ليس بشيء؛ لأن أبا عمروٍ لم يقرأ إلَّا بأثرٍ عن رسول الله ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر»، وقال السمين الحلبي: «وهذه جرأة من المبرِّد، وجهل بأشعار العرب، فإن السكون قد ورد في الشعر كثيراً، وليت المبرد اقتدى بسيبويه في الاعتذار عن أبي عمرو، وفي عدم الجرأة عليه»، وكان الزجاج ـ في معرض اعتراضه على قراءة أبي عمرو ـ قال: «روى أبو عمرو إسكان الهمزة، ورواه سيبويه بالاختلاس، وأحسب الرواية ما روى سيبويه فإنه أضبط»، فقال الجعبري رادًّا عليه عبارته تلك: «إن سيبويه أعرف بالإعراب، واليزيدي أضبط لكيفية اللفظ، لأن قراءة أبي عمرو إنما صحَّت من روايته لا من رواية سيبويه، وقد صحَّ الإسكان عن اليزيدي، وصحة الاختلاس لا تمنع الإسكان»، وقال في النشر: «وقد طعن المبرد في الإسكان ومنعه، وزعم أن قراءة أبي عمرو ذلك لحن، ونقل عن سيبويه أنه قال: إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكَّن، وذلك ونحوه مردود على قائلة، ووجهها في العربية ظاهر غير منكر؛ وهو التخفيف وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، نحو: (إبْل) و(عَضْد) و(عنْق)، وقال الحافظ الداني ﵀: قالت الجماعة عن اليزيدي إنَّ أبا عمرو كان يُشِمّ الهاء من: ﴿يَهِدِّيٓ﴾ [يونس: ٣٥]، =

منصوصًا، وعليه أكثر المؤلفين[١]؛ وهي لغة بني أسد، وتميم، وبعض نجد؛ طلبًا للخفة عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد؛ كـ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، أو نوعين؛ كـ﴿بَارِئِكُمْ﴾، وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للخفة، فإسكانه وإبقاؤه أولى[٢].

وروى جماعة عنه من [روايتيه][٣]: الاختلاس[٤] فيهما.

وعبَّر عنه بالإتيان بثلثي الحركة؛ بمعنى أكثرها، بخلاف الروم؛ فإنه الإتيان **[٢٦٥]** بأقلها[٥].

= والخاء من: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، شيئاً من الفتح، قال: وهذا يبطل قول من زعم أن اليزيدي أساء السمع إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة في: ﴿بَارِئِكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُم﴾؛ فتوهمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه، لأنَّ ما أساء السمع فيه وخفي عنه لم يضبطه، بزعم القائل وقول المتأول، وقد حكاه بعينه، وضبطه بنفسه فيما لا يتبعض من الحركات لخفته؛ وهو الفتح، فمحال أن يذهب عنه ويخفي عليه فيما يتبعض منهن لقوته؛ وهو الرفع، والخفض، فإنَّ من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرؤون، وعنه منزهون»، وقد تكلم في لطائف الإشارات في الانتصار لقراءة أبي عمرو وذكر كلام الأئمة في ذلك مطولاً. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٥٥)، والبحر المحيط ٢٠٦/١، والدر المصون ٣٦٣/١ ـ ٣٦٤، والنشر ٢١٣/٢ ـ ٢١٤، وإبراز المعاني ٢٩٢/٢، والإتحاف ٣٩١/١ ـ ٣٩٢، ومعجم القراءات ١٠٠/١ ـ ١٠١، ولطائف الإشارات ١٤٤٤/٤/١٤٤٨).

(١) كالداني؛ حيث قرأ به في رواية الدوري على شيخه الفارسي، عن قراءته بذلك على أبي طاهر بن أبي هاشم، وعلى شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد، عن قراءته بذلك على عبدالباقي بن الحسن، وبه قرأ ـ أيضاً ـ في رواية السوسي على شيخيه: أبي الفتح، وأبي الحسن، وغيرهما، وهو الذي نص عليه لأبي عمرو بكماله الحافظ أبو العلاء الهمذاني، وشيخه أبو العز، والإمام أبو محمد سبط الخياط، وابن سوار. (ينظر: النشر ٢١٢/٢).

(٢) ينظر: شرح النويري ٢٨/٤ ـ ٢٩.

(٣) في الأصل: (روايته)، والتصويب من الإتحاف، حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٣٩٢/١).

(٤) وهو الذي لم يذكر صاحب العنوان عن أبي عمرو من روايتي الدوري والسوسي سواه، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح أيضاً عن قراءته على أبي أحمد السامريّ، وهو اختيار الإمام أبي بكر بن مجاهد، ووجه الاختلاس؛ استخفاف ـ أي طلب الخفة ـ لثقل الكسرات. (ينظر: النشر ٢١٢/٢، وشرح الهداية ص (٣٥٤)).

(٥) ينظر: الإتحاف ٣٩٢/١، وشرح النويري ٢٨/٤، وشرح ابن الناظم ص (١٧٤)، =

وروى أكثرهم[(١)]:

الاختلاس: عن الدوري.

والإسكان: عن السوسي.

وعكس بعضهم[(٢)].

وروى جماعة[(٣)]: الإتمام في الجميع[(٤)] ـ أيضاً ـ عن الدوري وحده.

وبه **قرأ الباقون**.

فصار للدوري: ثلاثة[(٥)].

وللسوسي: الإسكان، والاختلاس[(٦)].

وهذا الحكم منوط بالمتحرك في نوعيه[(٧)].

= والإضاءة في بيان أصول القراءة ص (٣٩)، والقواعد والإشارات في أصول القراءات ص (٥٢).

(١) وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن وغيره، وهو المنصوص في كتاب الكافي، والهداية، والتبصرة، والتلخيص، والهادي، وأكثر كتب المغاربة. (ينظر: النشر ٢/٢١٢).

(٢) فروى الاختلاس عن السوسي، والإسكان عن الدوري؛ كالأستاذين أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط. (ينظر: النشر ٢/٢١٢).

(٣) نص على ذلك الأستاذ أبو العز القلانسي من طريق ابن مجاهد، وكذلك الشيخ أبو طاهر بن سوار، ونص عليه الإمام الحافظ أبو العلاء: من طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء، ومن طريق أبي عبدالله أحمد بن عبدالله الوراق عن ابن فرح، كلاهما عن الدوري، إلا أنَّ أبا العلاء خص ابن مجاهد بتمام: ﴿بَارِيِكُمْ﴾، وخص الحمامي بإتمام الباقي، وأطلق أبو القاسم الصفراوي الخلاف في الإتمام والإسكان والاختلاس عن أبي عمرو بكماله. (ينظر: النشر ٢/٢١٢ ـ ٢١٣).

(٤) وقراءة الدوري بالإتمام في الحركة في هذه الكلمات الست؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢١٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٠)).

(٥) الإسكان، والاختلاس، والإتمام. (ينظر: شرح النويري ٤/٢٩).

(٦) وقراءة السوسيّ بالاختلاس في هذه الكلمات الست؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢١٣، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٠)).

(٧) ينظر: شرح النويري ٤/٢٨.

فخرج نحو:

﴿إِن يَنصُرۡكُمُ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، المجزوم.

﴿وَيُحَذِّرُكُمُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

و﴿أُنذِرُكُم﴾ [الأنبياء: ٤٥].

و﴿يُسَيِّرُكُمۡ﴾ [يونس: ٢٢].

﴿وَيُطَهِّرَكُمۡ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

بل صوَّب المصنف(١) اختصاص الكلم المذكورة أوّلاً؛ إذا النصُّ فيها.

وبالحركات الثقال(٢)، نحو: ﴿تَأۡمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠]؛ لخفة الفتحة.

ولا خلاف عن أبي عمرو، في عدم إبدال همزة: ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ معاً، حال سكونها، كما قررنا فيما تقدم، وقول الحرز(٣):

.... وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا

ضعيفٌ لا يُقْرَأُ به؛ لأنَّه من تفرده(٤).

قال المصنف(٥): «إنه غير مرضيٌّ؛ لأنَّ إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفًا فلا يعتد به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لا يعتد به

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢١٣.

(٢) يعني: وخرج بالحركات الثقال (وهي في هذا المثال: الضمَّات الثلاث)، والحركات الثقال هو قيد وضعه الشارح في تعليل اقتصار أبي عمرو على إسكان الكلمات الست المذكورة، وهو في ذلك ناقل عن صاحب اللطائف والإتحاف وغيرهما. (ينظر: لطائف الإشارات ٤/١٤٤٣).

(٣) قال الدانيّ: «وكان أبو الحسن ـ شيخنا ـ يبدل الهمزة في: ﴿بَارِئِكُمۡ﴾، ﴿عِندَ بَارِئِكُمۡ﴾، بسكون الهمزة». (ينظر: حرز الأمانيّ ص (١٨)، البيت رقم (٢٢١)، والمفردات ص (١٧٢)، وإبراز المعاني ١/٣٩٦ ـ ٣٩٧)).

(٤) كما نصَّ عليه في النشر حيث قال: «وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من: ﴿بَارِئِكُمۡ﴾ في حرفي البقرة». (ينظر: النشر ١/٣٩٣).

(٥) ينظر: النشر ١/٣٩٣ ـ ٣٩٤.

فهذا أولى، وأيضاً فلو اعتد بسكونها أُجْرِيَتْ مجرى اللازم كان إبدالها مخالفاً لأصل أبي عمرو؛ لأنه يشتبه بأن يكون من (البَرِى)[١]؛ وهو التراب، وهو قد همز: ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ [البلد: ٢٠][٢]، ولم يبدله لأجل ذلك مع أصالة السكون فيه، فكان الهمز في هذا أولى؛ وهو الصواب، والله أعلم»[٣].

٤٤٧ ـ .... يُغْفَرْ: مَدًا. أَنِّثْ هُنَا[٤]: كَمْ. وَظَرِبْ

٤٤٨ ـ عَمَّ: بِالَاعْرَافِ. وَنُونَ[٥] الْغَيْرِ لَا تَضُمَّ[٦]، وَاكْسِرْ فَاءَهُمْ..................

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿يُغْفَرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [٥٨].

فقرأه المرموز إليهما بقوله: (**مَدًا**)؛ أي: نافع، وأبو جعفر.

بالتذكير[٧]، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

واغتنى به عن القيد، كما قرر في الاصطلاح[٨]؛ إذ قال[٩]:

................................وَأَطْلِقَا رَفْعاً وَتَذْكِيراً وَغَيْباً حُقِّقَا

---

(١) هكذا في الأصل، وهي في النشر: (البرا). (ينظر: النشر ١/٣٩٤).

(٢) وموضع سورة الهمزة: الآية: [٨].

(٣) ويوقف لحمزة على: ﴿بَارِيِكُمْ﴾، بالتسهيل بين بين، وقيل: بالبدل ياء على الرسم، ولكنه ضُعِّف. (ينظر: لطائف الإشارات ٤/١٤٤٩).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون وألف بعدها بلا تنوين: (**هُنَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح النون وألف بعدها مع التنوين: (**هُنًا**)، وهي من انفرادات شرحه في ضبط المتن.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون الثانية: (**وَنُونُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتحها: (**وَنُونَ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء، وفتح الضاد؛ على البناء للمفعول: (**تُضَمُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح التاء، وضم الضاد؛ على البناء للفاعل: (**تَضُمَّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٧) وذلك بالياء المضمومة وفتح الفاء: (**يُغْفَرْ لَكُمْ**)، قال النويري: «وفُهِمَت ياء التذكير لنافع من الإطلاق، وضمُّهَا من قوله: (**وَنُونَ الْغَيرِ لَا تُضَمُّ**)». (ينظر: شرح النويري ٤/٣١، ومعجم القراءات ١/١٠٦).

(٨) أي: كما قرره الناظم في اصطلاحه الذي ذكره في خطبة الكتاب.

(٩) ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٥٣).

فهذا أوَّل موضع وقع له من ذلك(١).

و(أَنِّثْ)؛ أي اقرأه: ﴿تُغْفَرْ﴾ [٥٨]؛ بالتأنيث.

(هُنَا)؛ أي: في هذه السورة.

للإمام المرموز إليه بكاف: (كَـمْ)(٢)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

(وَ)أنِّث: ﴿تُغْفَرْ﴾ [الأعراف: ١٦١](٣).

للمرموز إليهم بقوله: (ظَرِبْ(٤)) (عَمَّ(٥))؛ أي: يعقوب، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(فِي(٦)) الحرف.

الذي في سورة: (الَاعْرَافِ).

ووجه الكل ظاهر؛ إذ الفعل مسند إلى مجازي التأنيث(٧).

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٦/ب).

(٢) وقوله: (كَمْ)؛ اسم ثنائيٌّ مبنيٌّ على السكون، يُعبِّر عن عدد مبهم القدر والجنس، ولذلك يحتاج إلى مُميِّز، وقد يُعبَّر به عن العدد الكثير في مقام الافتخار والتعظيم، وقد يستعمل في التعجب السَّماعي.

(٣) من قوله تعالى: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١].

(٤) وقوله: (ظَرِبْ)؛ اسم؛ والجمع: ظِرابٌ، وهو: الجبل المنبسط، أو التلة الصغيرة، وفي الحديث: «اللهم على الآكام والظِّراب وبطون الأودية»، وقيل: الظَّرِبُ؛ ما نتأ من الحجارة وحُدِّدَ طرفُه، ويقال: ظَرِبَ الشيء؛ إذا لصق.

(٥) و(عَمَّ)؛ يأتي: اسماً، وفعلاً، ومركباً من حرف واسم، فمن الأول: العم أخو الأب، وفي الحديث: «عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ»، والفعل من العموم، والمركب: كـ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]؛ أصله: (عَنْ مَا)، فأدغم، وحذف ألف الاستفهام. (ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (٩)).

(٦) ضُبطت في أصل الشرح: (فِي)، فيصير ضبطها مع الكلمة بعدها: (فِي الَاعْرَافِ)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ وهي كذلك في جميع النسخ والشروح ـ: (بـ)، فيصير ضبطها مع الكلمة بعدها: (بالَاعْرَافِ)

(٧) ينظر: الإتحاف ٣٩٤/١.

واتفق هؤلاء الأربعة على ضم حرف المضارعة، وفتح الفاء؛ على البناء للمفعول(١).

ثم بين **قراءة الباقين** بقوله:

(وَنُونُ الغَيْرِ)؛ يعني أنَّ: ابن كثير، وأبا عمرو، والكوفيين؛ قرؤوا: ﴿نَّغْفِرْ﴾؛ بالنون هنا(٢)، وفي الأعراف(٣).

و**(لَا تَضُمَّـ)**ـها، بل افتحها لهم.

و**(اكْسِرْ فَاءَهُمْ)**، فقراءتهم بنونٍ مفتوحة، وفاءٍ مكسورة، في الموضعين.

على البناء للفاعل.

وعُلِمَ من هنا: أنَّ قراءة هؤلاء الأربعة **[٢٦٦]**؛ بالبناء للمفعول ـ كما قررناه ـ.

هذا وتقدَّم الخلاف في: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [٦٢](٤)، وأنَّ الجمهور على الهمز(٥).

و[يوقف](٦) عليه لحمزة: بالتسهيل كالياء، وبالحذف كقراءة المدنيين على التحقيق الرسمي، وأما الإبدال ياء فضعيف(٧).

وكذا حكم الوقف له على:

﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ [٦٥](٨).

---

(١) ينظر: الإتحاف ٣٩٤/١.

(٢) الآية: [٥٨].

(٣) الآية: [١٦١].

(٤) وموضع سورة الحج: الآية: [١٧]، وفي الأصل كتبت بدون واو العطف: (الصابئين)، وقد أثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٥) بخلاف الإمامين؛ أبي جعفر، ونافع؛ حيث قرءا بياءٍ ساكنةٍ من غير همز. (ينظر: الإتحاف ٣٩٦/١).

(٦) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٧) ذكره في غيث النفع، ونصَّ عليه في النشر حيث قال: «وحُكِيَ فيه وجه ثالث؛ وهو إبدال الهمزة، ذكره الهذلي وغيره، وهو ضعيف». (ينظر: النشر ٤٨٥/١، والإتحاف ٣٩٧/١، وغيث النفع ص (١١٨)).

(٨) وموضع سورة الأعراف: الآية [١٦٦]. (ينظر: الإتحاف ٣٩٧/١، وغيث النفع ص (١١٨)).

و﴿ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٢٩].

٤٤٨ ـ ....وَأَبْـدَلَا[(١)]

٤٤٩ ـ عُدْ: هُزُوًا[(٢)]، مَعْ كُفُوًا[(٣)]. هُزْؤًا سَكَنْ ضَـمَّ[(٤)]: فَتًى. كُفْوًا[(٥)]: فَتًى ظَنَّ........

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ـ وهو اختيار النسخ العتيقة ـ: على معنى الأمر: (**أَبْدِلَا**)، وهي كذلك ـ على الأمر ـ في المتن الموجود على هامش شرح النويري، وشرح ابن الناظم ـ بتحقيقيه ـ، وشرح المنير السمنودي، والثاني: ـ وهو اختيار الشارح الترمسي ـ: على الإخبار في الماضي: (**أَبْدَلَا**)، وهي كذلك ـ على الإخبار في الماضي ـ في منطوق شروح النويري وابن الناظم والمنير السمنودي، حيث يقولون في شرح هذه الكلمة: «وَقَرَأَ حفصٌ بإبدال الهمزة واواً..الخ»، فلا يكون معناها كما جاء في منطوق كلامهم إلا إذا كانت على البناء للفاعل، وأمَّا ضبطها على الأمر ـ كما هي في الشروح والنسخ الأخرى ـ، فلا يتوجه على ما ذهبوا إليه من الشرح.
وهذا الموضع من مواضع ضبط المتن يبين مدى دقة الشارح ـ أي الترمسيّ ـ في شرحه وفي ضبطه للمتن، فلم يختلف ضبطه للمتن عن مدلول كلامه وشرحه وبيانه، بخلاف الشروح الأخرى، والتي تكرر فيها مراراً اختلاف ضبط المتن عن مدلول الشرح، وهذا أحد الأمثلة الكثيرة على ذلك. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٤ ـ ١٧٥)، وشرح النويري ٢٣/٤، ومتن طيبة النشر، البيت رقم (٤٤٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٦/ب)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ـ وهو اختيار النسخ العتيقة ـ: على الهمز: (**هُزُؤًا**)، والثاني: على الإبدال في الهمز: (**هُزُوًا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الهمز: (**كُفُؤًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: على الإبدال في الهمز: (**كُفُوًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٤) هذه الكلمة ساقطة من المتن الذي على هامش الشرح بينما هي مثبتة في أصل الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبِطَت في ظاهر كلام الشارح هنا؛ بفتح الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَـمَّ**)، والثاني: بفتح الضاد، ورفع الميم مع التنوين: (**ضَـمٌّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بضم الضاد، وفتح الميم؛ على الأمر: (**ضُـمَّ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ضَمَّ**)، (**ضَـمٌّ**)، (**ضُـمَّ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الهمز: (**كُفْؤًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: على الإبدال في الهمز: =

(وَأَبْدَلَا)؛ بالبناء للفاعل؛ أي: أَبْدَل.

المرموز [إليه][(١)] بعين: (عُدْ)؛ أي: حفص.

همز: ﴿هُزُؤًا﴾؛ نحو:

﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا﴾ [٦٧].

و﴿هُزُؤًا وَلَعِبًا﴾ [المائدة: ٥٧][(٢)].

[(مَعْ)][(٣)].

همز: ﴿كُفُؤًا﴾ في سورة الإخلاص[(٤)].

واواً في الحالين.

تخفيفًا[(٥)].

وقوله: (﴿هُزْؤًا﴾ سَكِّنْ) (ضَمَّ)؛ يعني: قَرَأَ بإسكان [ضَمِّ][(٦)] زاي[(٧)]: ﴿هُزُؤًا﴾ في جميع القرآن.

= (كُفْوًا)، والثالث: على الإبدال في الهمز، لكنها رُسِمَت فيها بهمزة على الألف بدلا من همزة على الواو: (كُفًا). وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(١) في الأصل: (إليهما)، والصواب ما أثبته.

(٢) والموضع الآخر من السورة نفسها: الآية [٥٨].

(٣) ما بين المعكوفتين كُتب في الأصل (و)؛ أي واو العطف، والصواب ما أثبته، ومع أن الشارح ـ رحمه الله ـ يتتبع كلام الناظم بحروفه وكلماته فيضمنه شرحه، إلا أن هذا الموضع من المواضع التي فات الشارح، وقد أَثْبَتُّهَا في أصل الشرح دون الهامش محاكاة لمنهج الشارح في جميع شرحه.

(٤) الآية: [٤].

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٤٧/١، وشرح الهداية ص (٣٥٨)، والإتحاف ٣٩٧/١.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل ـ وهو موجود في شرح ابن الناظم ـ، وإنما أثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه، فقد جرت عادته أن يُضَمِّنَ كلام الشارح في شرحه؛ فيتتبع كلام الناظم حرفاً حرفاً وكلمة كلمة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٥)).

(٧) هكذا جاء التعبير في الأصل، ولعل الأليق أن يُقال: (قَرَأَ بإسكان زاي).

المرموز إليهما بقوله: **(فَتًى)**؛ أي: حمزة، وخلف في اختياره.

والباقون قرؤوه: بالضم.

وقرأ بإسكان فاء: ﴿كُفُوًا﴾ في الإخلاص(١).

المرموز إليهم بقوله: **(فَتًى ظَنَّ)**؛ أي: حمزة، وخلف في اختياره، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بالضم.

ويوقف عليه(٢)**، وعلى**: ﴿هُزُوًا﴾؛ لحمزة بوجهين؛ وهما: النقل؛ على وجه القياس، والإبدال واواً؛ اتباعًا للرسم، وحُكِيَ بين بين، والتشديد على الإدغام، ولا يقرأ بهما(٣).

٤٤٩ ـ ....الْأُذُنْ

٤٥٠ ـ أُذْنُ(٤)**: اتْـلُ.................... ....**

وَقَرَأَ بإسكان ذال:

﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ [المائدة: ٤٥].

و﴿أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

و﴿كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيْهِ﴾ [لقمان: ٧].

---

(١) الآية: [٤]، ورُسِمَتْ في الأصل بإبدال الهمز: (كفواً)؛ على قراءة حفص، وقراءة حمزة، وخلف في اختياره، ويعقوب: بالهمز كما هو معلوم.

(٢) الضمير يرجع إلى: ﴿كُفُوًا﴾ [٤].

(٣) وحُكِيَ وجه خامس؛ وهو الضم في الزاي والفاء، مع إبدال الهمزة واواً؛ اتِّباعًا للرسم ولزوماً للقياس، وقد ذكره الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه. (ينظر: الإتحاف ٣٩٧/١، وغيث النفع ص (١١٨ ـ ١١٩)، والنشر ٤٨٣/١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول ـ وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ: ضم النون: **(أُذْنُ)**، والثاني: بفتح النون: **(أُذْنَ)**، ولم تُشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

الإمام المرموز إليه بهمز: (**اتْلُ**)[1]؛ أي: نافع بكماله.

والباقون: بالضم.

٤٥٠ ـ ....وَالسُّحْتَ[2]: ابْلُ[3] نَـلْ فَتًى كَسَا ....

(**وَ**)قرأ بإسكان الحاء.

مِنَ: ﴿ٱلسُّحۡتَ﴾ [المائدة: ٦٢][4].

و﴿لِلسُّحۡتِ﴾ [المائدة: ٤٢].

في (المائدة).

المرموز إليهم بقوله: (**اتْلُ نَلْ[5] فَتًى كَسَا[6]**)؛ أي: نافع، وعاصم، وحمزة، وخلف في اختياره، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بالضم.

٤٥٠ ـ .... **وَالْقُدْسِ[7]، نُكْرٍ: دُمْ**.................

(١) ومعنى قوله: (**أُتْلُ**)؛ فعل أمر؛ من الأمر بالتلاوة والقراءة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء: (**وَالسُّحْتَ**)، والثاني: بكسر التاء: (**وَالسُّحْتِ**)، والثالث: بضم التاء: (**وَالسُّحْتُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَالسُّحْتَ**)، (**وَالسُّحْتِ**)، (**وَالسُّحْتُ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: من التلاوة: (**أُتْلُ**)، وهي كذلك في المتن الذي على هامش الشرح هنا، والثاني: من الابتلاء والتجريب والاختبار: (**ابْلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في أصل الشرح هنا.

(٤) والموضع الأخر من سورة المائدة: الآية [٦٢].

(٥) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٦) ومعنى قوله: (**كَسَا**)؛ فعل ماض؛ من الكسوة، يقال: كسا غيره إذا ألبسه.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر السين: (**وَالْقُدْسِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع السين: (**وَالْقُدْسُ**).

(وَ)قُرأ بإسكان.

دال: ﴿ٱلْقُدُسِ﴾ حيث جاء[١].

وكاف: ﴿إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ في القمر[٢].

الإمام المرموز إليه بدال: (دُمْ)؛ أي: ابن كثير.

طلبًا للتخفيف.

والباقون: بالضم فيهما.

قال في الإتحاف[٣]: «وروح القدس؛ جبريل، وقيل: روح عيسى، ووصفها به؛ لطهارته من مس الشيطان، أو لكرامته على الله ـ تعالى ـ ولذا أضافه إلى نفسه، أو لأنه لم تضمه الأصلاب».

٤٥٠ ـ ....وَثُلْثَيْ: لَبَسَا[٤]

(وَ)قُرأ بإسكان لام: ﴿ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ﴾ في المزمل[٥].

---

(١) سورة البقرة: الآيتين [٨٧، ٢٥٣]، وسورة المائدة: الآية: [١١٠]، وسورة النحل: الآية: [١٠٢].

(٢) الآية: [٦].

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٧٣/١، وقد نقل الإمام ابن كثير في تفسيره (٤٨٠/١ ـ ٤٨٣) الخلاف في المراد بروح القدس، واختار أن المراد به هنا جبريل عليه السلام، فقال: «والدليل على أن روح القدس هو جبريل كما نصَّ عليه ابن مسعود في تفسير هذه الأية، وتابعه على ذلك ابن عباس، ومحمد بن كعب القرظي، هو قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤]، وذكر قول رسول الله ﷺ لحسان: «اللهم أيد حسَّان بروح القدس»، ورجَّح الطبري أن المراد به: «جبريل عليه السلام».

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (لسا)، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الباء: (**لَبَسَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الباء: (**لَبِسَا**)، والثالث: بياء بعد اللام: (**لَيْسَا**)، والرابع: بسكون الباء: (**لَبْسَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**لَبَسَا**)، (**لَبِسَا**)، (**لَيْسَا**)، (**لَبْسَا**).

(٥) الآية: [٢٠].

المرموز إليه بلام: (**لَبَسَا**)؛ أي: هشام.

والباقون: بالضم.

قال ابن المصنف[1]: «وقوله (**دُمْ**)؛ من الدوام؛ على وجه الدعاء [بالبقاء][2]، و(**لَبَسَا**)؛ من اللَّبْسِ؛ وهو اختلاط [الظلام][3]، ويقال لبَّسْتُ عليه الأمر؛ إذا خلطته».

٤٥١ ـ عُقْبًا: نُهَى[4] فَتًى. وَعُرْبًا: فِي صَفَا ....

وَقَرَأَ بإسكان قاف: ﴿وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ في الكهف[5].

المرموز إليهم بقوله: (**نُهًى فَتًى**)؛ أي: عاصم، وحمزة، وخلف في اختياره.

والباقون: بالضم.

(**وَ**)قُرأ [**٢٦٧**].

بإسكان راء: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ في الواقعة[6].

المرموز إليهم بقوله: (**فِي صَفَا**)؛ أي: حمزة، وشعبة، وخلف في اختياره.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٥).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٥)، والمفردات ص (١٧٥)، ولسان العرب ٢١٢/١٢)).

(٣) في الأصل: (الكلام)، وفي شرح ابن الناظم بتحقيقيه: (الظلام)، وهو الذي في معاجم اللغة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٥)، والمفردات ص (٤٤٧)، ولسان العرب ٢٠٢/٦)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهاء بلا تنوين: (**نُهَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الهاء مع التنوين: (**نُهًى**).

(٥) الآية: [٤٤]، ورُسِمَتْ في الأصل: (خير) من دون واو العطف، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٦) الآية: [٣٧].

والباقون: بالضم.

قال ابن المصنف[١]: «(**نُهًى**) جمع نُهْية؛ وهو العقل، و(**فِي صَفَا**)؛ أي: في عيش صافٍ، إشارة إلى قوته[٢]».

٤٥١ ـ .... خُطْوَاتِ: إِذْ هُدْ خُلْفَ[٣] صِفْ فَتًى حَفَا

وَقَرَأَ بإسكان طاء: ﴿**خُطُوَٰتِ**﴾ حيث أتى[٤].

المرموز إليهم بقوله: (**إِذْ**[٥] **هُدْ**[٦] **خُلْفَ صِفْ**[٧] **فَتًى حَفَا**[٨])؛ أي: نافع بلا خلاف عنه، و[البزي][٩] بخلاف عنه، وشعبة، وحمزة، وخلف في اختياره، وأبو عمرو، بلا خلاف عنهم.

[والإسكان: للبزي؛ من طريق أبي ربيعة.

والضم: من طريق ابن الحباب عنه][١٠].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٦).

(٢) وتتمة كلامه ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «إشارة إلى قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٧]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٦)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (**خُلْفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الفاء: (**خُلْفَ**).

(٤) سورة البقرة: الآيتين [١٦٨، ٢٠٨]، وسورة الأنعام: الآية [١٤٢]، وسورة النور: الآية [٢١].

(٥) ومعنى قوله: (**إِذْ**)؛ اسم يدل على ما مضى من الزمان بمعنى: (حين)، وهو مبنيٌّ على السكون.

(٦) ومعنى قوله: (**هُدْ**)؛ أمر من هادَ يهودُ إذا تاب ورجع إلى الحق.

(٧) ومعنى قوله: (**صِفْ**)؛ فعل أمر من الوصف، وهو بيان حال الشيء وصفته.

(٨) ومعنى قوله: (**حَفَا**)؛ فعل ماض بمعنى: بالغ واستقصى، والحفي: هو الذي يعلم الشيء باستقصاء وتحقيق، ويأتي اسماً؛ وهو: الذي يمشي بغير نعل ولاخف، قال الشيخ أيمن سويد: وهو المناسب لمعنى الكلمة في البيت. (ينظر: متن طيبة النشر بتحقيق أيمن سويد ص (١١٨)).

(٩) في الأصل: (قنبل)، وهو وهمٌ، فإنَّ الرمز في قول الناظم: (هُدْ)؛ يعني البزي عن ابن كثير.

(١٠) في الأصل: (والإسكان: لقنبل؛ من طريق ابن مجاهد، والضم: من طريق ابن شنبوذ عنه)، وهو وهمٌ، بناه على وهمه أوّلاً في نسبة الخلاف في هذا الموضع لقنبل =

وبه قرأ: **الباقون.**

قال ابن المصنف[١]: «قوله: **(حَفَا)**؛ أي: بالغ، والحفا[٢]؛ الذي يعلم الشيء باستقصاء وتحقق».

٤٥٢ ـ وَرُسْلُنَا، مَعْ هُمْ، وَكُمْ، وَسُبْلَنَا[٣]: حُـزْ.....................................

(وَ)قُرأ بإسكان سين: ﴿رُسُلُنَا﴾.

وسين: ﴿رُسُلُ﴾.

إذا كان **(مَعْ)**.

كلمة: **(هُمْ)**.

وكلمة: **(كُمْ)**.

أي: ﴿رُسُلُهُم﴾ [الأعراف: ١٠١][٤].

و﴿رُسُلُكُم﴾ [غافر: ٥٠].

مما وقع مضافاً إلى ضمير على حرفين[٥].

= وهو للبزي بنص الناظم. (ينظر: النشر ٢١٦/١، وشرح ابن الناظم ص (١٧٥)، وشرح النويري ٣٥/٤، والإتحاف ٤٠٣/١).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٦).

(٢) هكذا في الأصل، وفي شرح ابن الناظم: (الحفي)، وهو الصواب. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٦)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح اللام: **(وَسُبْلَنَا)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم اللام: **(وَسُبْلُنَا)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ حيث ضُبطت فيه؛ بكسر اللام: **(وَسُبْلِنَا)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَسُبْلَنَا)**، **(وَسُبْلُنَا)**، **(وَسُبْلِنَا)**.

(٤) والمواضع الأخرى: سورة التوبة: الآية: [٧٠]، وسورة يونس: الآية: [١٣]، وسورة إبراهيم: الآيات [٩، ١٠، ١١، ١٣]، وسورة الروم: الآية: [٩]، وسورة فاطر: الآية: [٢٥]، وسورة غافر: الآيتين [٢٢، ٨٣]، وسورة التغابن: الآية: [٦].

(٥) ينظر: شرح النويري ٣٥/٤.

(وَ)باء: ﴿سُبُلَنَا﴾ في إبراهيم[(١)]، والعنكبوت[(٢)].

الإمام المرموز إليه بحاء: (حُزْ)[(٣)]؛ أي: أبو عمرو.

والباقون: بالضم.

واحترزنا بالمضاف إلى الضمير عن:

المجرد عن الإضافة؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾ [المؤمنون: ٥١].

والمضاف إلى الظاهر؛ نحو: ﴿رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وبكون الضمير على حرفين عن الضمير المفرد؛ نحو: ﴿رُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٨][(٤)]

و﴿رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: ١٩٤].

فلا خلاف بين العشرة في ضمها.

٤٥٢ ـ ....جُرُفٍ: لِي الْخُلْفُ صِفْ فَتًى[(٥)] مَنَا[(٦)]

---

(١) الآية: [١٢].

(٢) الآية: [٦٩].

(٣) ومعنى قوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر؛ من حاز الشيء إذا صار في ملكه وحوزته.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء مع التنوين: (**فَتًى**)، والثاني: بفتح التاء بلا تنوين: (**فَتَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (**مَنَا**)، والثاني: بضم الميم: (**مُنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ثم اختلفت النسخ في الألف من الكلمة؛ فانفرد الترمسي بضبطها في ثنايا الشرح ـ وهي كذلك في تحقيق الشيخ أيمن سويد ـ؛ بالألف المقصورة: (**منى**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ وهي كذلك في جميع النسخ والشروح ـ؛ بالألف الممدودة: (**منا**).

وَقَرَأَ بإسكان راء: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ في التوبة[١].

المرموز إليهم بقوله: (**لِي الْخُلْفُ صِفْ فَتًى مَنَى**[٢])؛ أي: هشام بخلاف عنه، وشعبة، وحمزة، وخلف في اختياره، وابن ذاكون، بلا خلاف عنهم.

والإسكان لهشام: من طريق الحلواني عنه[٣].

والضم: من طريق الداجوني[٤].

وبه **قرأ الباقون**.

٤٥٣ ـ وَالْأُكْلِ[٥]، أُكْلٍ[٦]: إِذْ دَنَا. [وَأُكْلُهَا][٧] شُغْلٍ[٨]: أَتَى حَبْرٌ[٩]..................

---

(١) الآية: [١٠٩].

(٢) ومعنى قوله: (**مَنَى**)، فعل ثلاثي متعد بحرف، مَنَى، يَمْنِي، والمصدر: مَنْيٌ، قَصَد وقدَّر، يقال: منى الله لك الأمر مَنْياً؛ إذا قدَّره، ومنى الله فلاناً بكذا؛ ابتلاه به.

(٣) ينظر: النشر ٢/٢١٦.

(٤) عن أصحابه عنه. وقراءة هشام بالضم في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢١٦، وشرح منحة مولى البر ص (٩٩)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**وَالْأُكْلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر اللام: (**وَالْأُكْلِ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام مع التنوين: (**أُكْلٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر اللام مع التنوين: (**أُكْلٍ**)، وهو الوجه الثاني في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**كلها**). وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**وَأُكْلُهَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح اللام: (**وَأُكْلَهَا**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام مع التنوين: (**شُغْلٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم اللام مع التنوين: (**شُغْلٌ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بجر الراء مع التنوين: (**حَبْرٍ**).

(وَ)قرأ بإسكان كاف:

﴿ٱلۡأُكُلِ﴾ حيث أتى[١].

و﴿أُكُلٍ خَمۡطٍ﴾[٢].

المرموز إليهما بأولى قوله: (**إِذْ دَنَا**)[٣]؛ أي: نافع، وابن كثير.

(وَ)بإسكان.

كاف: ﴿أُكُلَهَا﴾ [٢٦٥][٤].

وغين: ﴿شُغُلٍ﴾ في يس[٥].

المرموز إليهم بقوله: (**أَتَى**[٦] **حَبْرٌ**[٧]) أي: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو.

فإسكانه لكاف: (أُكْل) إنما هو في المضاف إلى ضمير المؤنث خاصة، بخلاف غيره، فيضمها جمعاً بين اللغتين.

وبه[٨] قرأ الباقون في الجميع.

٤٥٣ ـ ....وَخُشْبٌ: حُطْ رَهَا[٩]

---

(١) كموضع سورة الرعد: الآية [٤].

(٢) سورة سبأ: الآية [١٦].

(٣) ومعنى قوله: (**دَنَا**)؛ قَرُبَ، ودنوت منه؛ اقتربت منه، ودنا وقت الرحيل؛ أي: اقترب.

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) الآية: [١].

(٦) ومعنى قوله: (**أَتَى**)؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، يأتي بمعنى: جاء، وحضر ووصل، ونزل وحلّ.

(٧) ومعنى قوله: (**حَبْرٌ**) وهو بفتح الحاء وكسرها؛ العالم المقتدى به، ويأتي بمعنى: السرور والجمال، والرجل الصالح، وما يكتب به.

(٨) أي: بالضم.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**رَهَا**)، والثاني: بضم الراء: (**رُهَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

٤٥٤ ـ زِدْ خُـلْـفَ[١]........................ ....

(وَ)قرأ بإسكان شين: ﴿خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤].

المرموز إليهم بقوله: **(حُطْ**[٢] **رَهَا**[٣]**)** **(زِدْ**[٤] **خُلْفَ)**؛ أي: أبو عمرو، والكسائي، وقنبل بخلاف عنه.

فالإسكان[٥]: من طريق ابن مجاهد عنه.

والضم[٦]: من طريق ابن شنبوذ عن أصحابه عنه.

وبه **قرأ الباقون**.

٤٥٤ ـ ....نُذْرًا: حِفْظُ صَحْبٍ........ ....

وَقَرَأَ بإسكان ذال: ﴿نُذْرًا﴾ في المرسلات[٧].

المرموز إليهم بقوله: **(حِفْظُ**[٨] **صَحْبٍ**[٩]**)**؛ أي: أبو عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأه الباقون: بالضم.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: **(خُلْفَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم الفاء: **(خُلْفُ)**.

(٢) ومعنى قوله: **(حُطْ)**؛ فعل أمر من حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

(٣) قال ابن الناظم: «**(رَهَا)**؛ هو بالضم، والفتح؛ فبالضم: حيٌّ من العرب يقال له مذحج، وبالفتح: الأرض الواسعة، وهو ممدود، وقصر للوقف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٦)).

(٤) ومعنى قوله: **(زِدْ)**؛ فعل أمر من الزيادة؛ أي: اطلب الزيادة من العلم ونحوه.

(٥) ينظر: النشر ٢١٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٩٩).

(٦) وقراءة قنبل بضم الشين في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢١٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٩٩).

(٧) الآية: [٦].

(٨) ومعنى قوله: **(حِفْظُ)**؛ نقيض النسيان؛ وهو التعاهد والرعاية وقلة الغفلة.

(٩) وقوله: **(صَحْبٍ)**؛ اسم جمع، أو جمع لصاحب، كـ(ركب) و(راكب).

وإلى هنا ترجمة الإسكان[١].

٤٥٤ ـ ....وَاعْـكِـسَـا[٢] رُعْبَ[٣] الرُّعُبْ: رُمْ كَمْ ثَوَى.......

ثـمَّ انتقل إلى الضم تفنناً؛ فقال: (وَاعْكِسَا) أيها القارئ هذه الترجمة؛ بأن تضم الساكن في المواضع الآتية.

قال ابن المصنف[٤]: «العكس يستعمل بمعنى الضد؛ ومنه قولهم: هذا يعاكس فلانًا؛ أي: يضاده».

فقد قرأ بضم عين:

﴿رُعْبَ﴾.

و﴿ٱلرُّعْبَ﴾.

حيث وقعتا؛ وهي في خمسة مواضع: آل عمران[٥]، والأنفال[٦]، والكهف[٧]، والأحزاب[٨]، والحشر[٩].

---

(١) أي: إلى هذا الموضع، فإنَّ الكلَّ معطوفٌ على ترجمة إسكان الضم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٦)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين مع التنوين: (**وَاعْكِسًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح السين بلا تنوين: (**وَاعْكِسَا**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء: (**رُعْبُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الباء: (**رُعْبَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٦).

(٥) الآية: [١٥١].

(٦) الآية: [١٢].

(٧) الآية: [١٨].

(٨) الآية: [٢٦].

(٩) الآية: [٢].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (رُمْ[١] كَمْ ثَوَى[٢])؛ أي: الكسائي، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بالإسكان.

٤٥٤ ـ ....رُحْمًا: كَسَا[٣]

٤٥٥ ـ ثَــوَى......................... ....

وَقَرَأَ بضم حاء: ﴿وَأَقْرَبَ رُحُمًا﴾ في الكهف[٤].

المرموز إليهم بقوله: **(كَسَا)**[٥] **(ثَوَى)**؛ أي: ابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب.

والباقون: بالإسكان.

٤٥٥ ـ ....وَجُزْأً: صِفْ.......... ....

وَقَرَأَ بضم زاي: ﴿جُزْءًا﴾.

الراوي المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**[٦]؛ أي: شعبة وحده.

والباقون: بالإسكان.

وهو ثلاثة؛ منصوبان، ومرفوع.

---

(١) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٢) ومعنى: (ثَوَى)؛ أقام، يقال: ثوى بالمكان؛ أقام به، (ثواء) بالمد، فهو (ثاو)، والمثوى؛ المنزل، والجمع؛ مثاوي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الكاف: (كَسَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في ضبطه للمتن؛ حيث ضبطها: بكسر الكاف: (كِسَا).

(٤) الآية: [٨١].

(٥) قال ابن الناظم: «قوله: (كَسَا)؛ من الكسوة»، يقال: كسا غيره إذا ألبسه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٨)).

(٦) ومعنى قوله: (صِفْ)؛ فعل أمر من الوصف، وهو بيان حال الشيء وصفته.

﴿[ثُمَّ ٱجْعَلْ][(١)] عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ هنا[(٢)].

و﴿مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ في الزخرف[(٣)].

و﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ في الحجر[(٤)].

هذا وقرأ أبو جعفر: بحذف همزته، وتشديد زايه[(٥)]، وتقدم توجيهه[(٦)].

ووقف على المنصوب لحمزة: بالنقل فقط، وأما الإبدال واواً فشاذ، وبين بين ضعيف[(٧)].

وعلى المرفوع: بالنقل مع الإسكان والروم والإشمام؛ فهي ثلاثة[(٨)].

وكذا لهشام بخلفه.

٤٥٥ ـ ....وَعُذْرًا [أَوْ][(٩)]: شَـرَطْ ....

---

(١) ما بين المعكوفتين في الأصل: (واجعل)، وهو خطأ.

(٢) أي: في سورة البقرة: الآية [٢٦٠].

(٣) الآية: [١٥].

(٤) الآية: [٤٤].

(٥) على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاي تخفيفاً، ثم ضعف الزاي كالوقف على: (فرج)، عند من أجرى الوصل مجرى الوقف، وهي قراءة أبي شهاب الزهريّ. (ينظر: النشر ٤٠٦/١).

(٦) وذلك عند شرحه لقول الناظم، البيت رقم (٢٢٧): (**جُزًّا ثَنَا**).

(٧) ذكره في الإتحاف، ونصَّ على ذلك في النشر حيث قال: «ففيه ـ أي (جزءاً) المنصوب ـ وجه واحد؛ وهو النقل، وحُكِيَ فيه بين بين على ضعفه، ووجه ثالث: هو الإدغام ولا يصح، وشذَّ الهذلي فذكر وجهاً رابعاً: وهو إبدال الهمزة واواً قياساً على: (هزؤا)، وليس بصحيح». (ينظر: النشر ٤٨٢/١، والإتحاف ٤٥١/١، وفريدة الدهر ٣٢٢/٢ ـ ٣٢٣).

(٨) وذكر فيه وجه رابعٌ؛ وهو: الإدغام، عزاه في النشر إلى الهذلي، ثم قال: «ولا يصح عن حمزة». (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ٤٥١/١).

(٩) ضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح: (**و**)، ولا يستقيم، بينما ضُبطت في ثنايا الشرح: (**أو**)، وهو الذي في جميع النسخ والشروح.

(وَ)قرأ بضم ذال: ﴿عُذُرًا أَوۡ﴾ في المرسلات[١].

المرموز إليه بشين: (**شَرَطْ**)[٢]؛ أي: روح وحده.

والباقون: بالإسكان.

وقيده بـ(**أَوْ**)؛ **للاحتراز** عن قوله: ﴿بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرًا﴾ في الكهف[٣]؛ فإنه لا خلاف في الإسكان[٤].

وتقدَّم آنفًا[٥]: ﴿أَوۡ نُذُرًا﴾ [المرسلات: ٦].

٤٥٥ ـ .... وَكَيْفَ عُسْرَ[٦] الْيُسْرَ[٧]: ثِقْ. وَخُلْفُ خَطْ:

٤٥٦ ـ بِالذَّرْوِ.......................... ....

(وَ)قرأ (**كَيْفَ** ﴿**عُسْرَ**﴾ ﴿**الْيُسْرَ**﴾)؛ أي: بضم السين.

---

(١) الآية: [٦].

(٢) قال ابن الناظم: (قوله: (**شَرَطْ**)؛ يقال: شرط عليه كذا، وتشرط، واشترط، والشرط ـ أيضاً ـ بالتحريك: العلامة، فعلى هذا يجوز أن يكون فعلاً، كما تقدم من الشرط؛ وهو الالتزام، وأن يكون اسماً؛ بمعنى العلامة)). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٧)).

(٣) الآية: [٧٦].

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٧).

(٥) عند شرحه لقول الناظم: (**نُذْراً حِفْظُ صَحْبٍ**). (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٤٥٤)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الراء: (**عُسْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الراء: (**عُسْرَ**)، والثالث: بكسر الراء: (**عُسْرِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الوجه الثاني في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبطها؛ ثلاثة أوجه: (**عُسْرَ**)، (**عُسْرُ**)، (**عُسْرِ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الراء: (**الْيُسْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الراء: (**الْيُسْرَ**)، والثالث: بكسر الراء: (**الْيُسْرِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الوجه الثاني في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبطها؛ ثلاثة أوجه: (**الْيُسْرَ**)، (**الْيُسْرِ**)، (**الْيُسْرُ**).

مِنَ: ﴿ٱلْعُسْرَ﴾.

و﴿ٱلْيُسْرَ﴾.

كيف أتى.

نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [١٨٥].

و﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥].

الإمام المرموز إليه بثاء: (**ثِقْ**)[(١)]؛ أي: أبو جعفر بكماله.

(**وَ**)لكن.

ثبت (**خُلْفُ**) أحد راوييه.

المرموز إليه بخاء: (**خَط**[(٢)])؛ أي: عيسى بن وردان.

في الحرف الذي (**بِالذَّرْوِ**)[(٣)]؛ أي: في الذاريات[(٤)]؛ وهو: ﴿فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا﴾ [٣].

---

(١) قال ابن الناظم ص (١٧٧): «قوله: (**ثِقْ**)؛ من الوثوق»، فهو فعل خماسي لازم، متعد بحرف، مصدر تَوَثَّقَ، يقال: توثقت علاقتهم؛ تقوَّت، وتثبتت.

(٢) قال ابن الناظم ص (١٧٧): (قوله: (**خَطْ**)؛ الخط واحد الخطوط، والخط خط الزاجر، وهو أن يخط بأصبعه في الرمل ويزجر))، والخطُّ؛ الكتابة ونحوها مما يخط باليد.

(٣) لم أقف على من سمَّى السورة الكريمة بهذا الاسم، ويبدو أنه اختيار للناظم، بحيث سمَّى السورة ببعض ما ورد فيها من الكلمات، أو أنه معدود في اللغة من باب النحت؛ وهو بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة بحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منهما بخط في اللفظ دالة عليهما؛ نحو (بسمل) دالة عليها بسم الله الرحمن الرحيم، و(حيعل)؛ دالة عليها (حي على الصلاة)، و(حوقل) دالة عليها (لا حول ولا قوة إلا با لله). وأما الاسم التوقيفي للسورة الكريمة فهو: سورة (الذَّاريات)، ولا يوجد لها اسم غير هذا الاسم الذي اشتهرت به، ولم يعدّها السيوطي في الإتقان في عداد السور ذوات الاسمين فأكثر، ولم تذكر لها في كتاب أسماء السور في القرآن اسماً أخر، مع أنها تتحرى أسماء السور في مظانها، حتى ولو كانت أقوالاً ضعيفة أو مرجوحة. (ينظر: أسماء السور في القرآن ص (٤٠٢ ـ ٤٠٤)).

(٤) الآية: [٣].

فأسكنها عنه: النهرواني[1].

وضمَّها: غيره[2].

وهما [٢٦٩] صحيحان عنه[3].

وبالإسكان: **قرأ الباقون** في الجميع.

٤٥٦ـ .... سُحْقًا: ذُقْ[4]. وَخُلْفًا: رُمْ خَلَا[5] ....

وَقَرَأَ بضم حاء: ﴿سُحْقاً﴾ في الملك[6].

المرموز إليه بذال: **(ذُقْ)**[7]؛ أي: ابن جماز بلا خلاف عنه.

(وَخُلْفاً)؛ أي: وضُمَّها بخلاف.

عن المرموز إليهما بالراء والخاء من قوله: **(رُمْ[8] خَلَا[9])**؛

---

(١) وقراءته بوجه الإسكان من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢١٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٩٩)).

(٢) ينظر: النشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٤٠٤/١.

(٣) نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٢١٦/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: **(ذُقْ)**؛ من الذوق، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: **(ذَرْ)**، من الترك، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به المتن الذي على هامش شرح النويري، حيث ضُبطت فيه: **(ذَيْ)**، بينما ضُبطت في ظاهر كلام النويري: **(ذَرْ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة ثلاثة أوجه: **(ذُقْ)**، **(ذَرْ)**، **(ذَيْ)**.

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: **(حَلَا)**، وتصحفت في المتن الذي على هامش شرح النويري إلى: **(فَلَا)**، وهو تصحيف موهم، بينما ضُبطت في جميع النسخ والشروح؛ بالخاء المعجمة: **(خَلَا)**.

(٦) الآية: [١١].

(٧) ومعنى قوله: **(ذُقْ)**؛ من الذوق؛ وهو معرفة طعم الأشياء ومذاقاتها.

(٨) ومعنى قوله: **(رُمْ)**؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٩) ومعنى قوله: **(خَلَا)**؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، خَلَا يَخْلُو والمصدر خُلُوٌّ، وهو من الخلوة، يقال: خلا إليه؛ اجتمع معه في خلوة، وتأتي كلمة خَلَا؛ بمعنى إلَّا، =

أي: الكسائي[١]، وابن وردان[٢].

فلكلٍّ منهما فيه: الضم، والإسكان[٣].

وبه **قرأ الباقون**.

٤٥٦ ـ .... قُـرْبَـةُ[٤]: جُـدْ.........................

ويَضُمُّ[٥] راء: ﴿قُرُبَةٌ﴾ في التوبة[٦].

المرموز إليه بجيم **(جُدْ)**[٧]؛ أي: ورش من طريقيه؛ لأنَّه في الفرش[٨]،

= أو عدا، أداة استثناء يستثنى بها وتنصب ما بعدها، وتأتي حرف جرٍّ يجر الاسم المستثنى به، وتأتي بمعنى: مضى.

(١) قال في النشر: «فروى المغاربة له قاطبة الضم من روايتيه، وكذلك أكثر المشارقة، ونص الحافظ أبو العلاء: على الإسكان لأبي الحارث، وجهاً واحدًا، وعلى الوجهين الدوري عنه، وكذلك الأستاذ أبو طاهر بن سوار، وذكر الوجهين جميعاً من رواية أبي الحارث ـ أيضاً ـ عن شيخه أبي علي الشرمقاني، وذكر سبط الخياط: الضم عن الدوري، والإسكان عن أبي الحارث، بلا خلاف عنهما، قلتُ: والوجهان صحيحان عن الكسائي من روايتيه، وقد نصَّ عليهما جميعاً عنه الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه، ونصَّ عليهما ـ أيضاً ـ عنه على السواء الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام، والأستاذ الكبير أبو بكر بن مجاهد». (ينظر: النشر ٢/٢١٧).

(٢) قال في النشر: «فروى النهرواني عن عيسى: الإسكان، وروى غيره عنه: الضم». (ينظر: النشر ٢/٢١٧).

(٣) وقراءة الكسائي وابن وردان بوجه الإسكان من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢١٧، وشرح منحة مولى البر ص (٩٩)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء: **(قُرْبَةُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح التاء: **(قُرْبَةَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٥) في الأصل؛ بالباء الموحدة: (بضم).

(٦) الآية: [١٠٦].

(٧) قوله: **(جُدْ)**؛ فعل أمر معناه: كن جواداً؛ أي: سخيًّا.

(٨) فقد اصطلح الناظم على أنَّ الرمز: (ج) إذا أطلقه في خلاف القراء في الأصول فإنما يعني به الأزرق عن ورش، إلا في ياءات الزوائد؛ فإنه رمز لورش والإصبهاني، على ما تمَّ بيانه وتفصيله، وإذا أطلقه في خلاف القراء في الفرش =

وهو أول ما وقع له فيه[١].

وقرأه الباقون: بالإسكان.

٤٥٦ ـ ....نُكْرًا: ثَوَى[٢] صُنْ إِذْ مَلَا[٣]

وَقَرَأَ بضم كاف: ﴿نُكُرًا﴾ في الكهف[٤]، والطلاق[٥].

المرموز إليهم بقوله: (**ثَوَى صُنْ**[٦] **إِذْ مَلَا**[٧])؛ أي: أبو جعفر، ويعقوب، وشعبة، ونافع، وابن ذكوان.

وقرأه الباقون وهم؛ ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره: بالإسكان.

وهذا آخرُ ما وقع من باب: (فُعُل) ـ بضمتين ـ والملحق به.

وإنما ساقه المصنف في موضع واحد؛ رعايةً للاختصار، وعونًا على الاستحضار[٨].

= فإنما يعني به ورشاً بتمامه؛ الأزرق، والأصبهانيّ، كما قال في الطيبة، الأبيات رقم (٣٩ ـ ٤٠):

وَحَيْثُ جَا رَمْزٌ لِوَرْشٍ فَهْوَ ... لِأَزْرَقٍ لَدَى الْأُصُوْلِ يُرْوَى

وَالْأَصْبَهَانِيُّ كَقَالُونَ وَإِنْ ... سَمَّيْتُ وَرْشاً فَالطَّرِيْقَانِ إِذَنْ

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٧).

(٢) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح: (**ثَرى**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (**مَلَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الميم: (**مُلَا**).

(٤) الآيتين: [٧٤، ٨٧].

(٥) الآية: [٨].

(٦) قوله: (**صُنْ**)؛ فعل أمر، بمعنى: الحفظ والحماية والعناية والوقاية، يقال صان المال إذا حفظه في مكان أمين.

(٧) قال ابن الناظم: «قوله: (**مَلَا**)؛ من الملي، يقال: ملأ الإناء وغيره، ورجلٌ ملآن من العلم ومملؤه؛ أي: امتلأ منه كثرة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٧)).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٧).

والإسكان في الباب كله: لغة تميم، وأسد، وعامة قيس(١).

والضم: لغة الحجاز(٢).

وقيل(٣): الأصل هو السكون وأُتبع، أو الضم وأُسْكن؛ تخفيفاً كـ﴿رُسُلُنَا﴾.

وعلى الضمِّ حملت جماعة حديث الحاكم مرفوعًا(٤): «نَزلَ الْقُرْآنُ بِالتَّفْخِيم»؛ فقالوا(٥): «إن(٦) المراد به تحريك أوساط الكلم بالضم والكسر في المواضع المختلف فيها».

قال عمَّار ـ أحد رواته ـ: «﴿عُذُراً﴾ ﴿نُذُراً﴾ [المرسلات: ٦](٧)؛ يعني بتحريك الوسط؛ لأنه أشبع وأفخم»(٨).

وعن ابن عباس(٩): «نَزلَ الْقُرْآنُ بِالتَّثْقِيلِ وَالتَّفْخِيمِ»(١٠)؛ نحو قوله: ﴿ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، وأشباهها.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٧)، وشرح النويري ٣٩/٤.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٧)، وشرح النويري ٣٩/٤.

(٣) ينظر: شرح النويري ٣٨/٤، والإتحاف ٤٠٦/١.

(٤) الحديث أخرجه أبو بكر بن الأنباري في إيضاح الوقف والإبتداء (١٤/١)، حديث رقم (٧)، والحاكم في المستدرك ٢٣١/٢، ٢٤٢، في كتاب التفسير، باب قراءات النبيّ، وصححه، وتعقبه الذهبيّ بقوله: «لا والله، العوفي مجمع على ضعفه، وبكَّار ليس بعمدة، والحديث واهٍ منكر»، وذكره السيوطي في الإتقان (٥٩٧/٢)، في باب الفتح والإمالة وما بينهما.

(٥) وهذا الكلام نقله السيوطي في معرض التوجيه والجواب عن حديث زيد بن ثابت السابق ذكره، وزاد فيه: «دون إسكانها؛ لأنه أشبع لها وأفخم». (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٥٩٧/٢).

(٦) في الأصل: (أل)، وهو تصحيف.

(٧) وقد سبق ذكر الخلاف للقراء في هاتين الكلمتين مفصلاً.

(٨) ذكره السيوطي في الإتقان نقلاً عن الداني، ونصُّهُ: «قال محمد بن مقاتل: سمعت عمَّاراً يقول. . .الخ». (ينظر: الموضح في مذاهب القراءة في الفتح والإمالة ص (١٦٩ ـ ١٧١)، والإتقان ٥٩٨/٢).

(٩) عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (١٦): (وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه. . .الخ).

(١٠) أسند هذا القول ـ عن ابن عباس ـ الداني في الموضح، ونقله ـ عن الداني ـ السيوطي في الإتقان. (ينظر: الموضح ص (١٦٩)، والإتقان ٥٩٧/٢ ـ ٥٩٨).

ويؤيده قول أبي عبيدة[١]: «إن أهل الحجاز يفخمون الكلام كله إلا (عشرة) فيسكنونه، وأهل نجد يكسرونه».

قال الداني[٢]: «فهذا الوجه أولى في تفسير الخبر»، والله أعلم.

٤٥٧ ـ مَا يَعْمَلُونَ: دُمْ. وَثَانٍ: إِذْ صَفَا ظِـلٌّ دَنَـا[٣].............................

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ۝٧٤ أَفَتَطْمَعُونَ﴾ [٧٤ ـ ٧٥].

فقرأه: ﴿مَا يَعْمَلُونَ﴾؛ بالغيب ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بدال (**دُمْ**)[٤]؛ أي: ابن كثير ـ بكماله ـ وحده.

والباقون: بالخطاب.

وهذا أول موضعٍ من الغيب الذي إطلاقه قيد، كما تقدم في الخطبة[٥].

ووجه الغيب[٦] حمله على ما قبله، نحو: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [٧١]، وعلى ما بعده، نحو: ﴿أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ﴾ [٧٥].

ووجه الخطاب[٧]: حمله على: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَءْتُمْ﴾ [٧٢] ونحو ذلك، إلى قوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم﴾ [٧٤].

---

(١) أسند هذا القول عن أبي عبيدة الداني في الموضح، وفيه: «إلَّا حرفاً واحداً (عشْرة) فإنهم يجزمونه، وأهل نجد يتركون التفخيم في هذا الكلام إلا هذا الحرف؛ فإنهم يقولون: (عَشِرة) بالكسر». (ينظر: الموضح ص (١٧١)، والإتقان ٥٩٨/٢).

(٢) ينظر: الموضح في مذاهب القراءة في الفتح والإمالة ص (١٦٩)، والإتقان ٥٩٨/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**دَنَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به بعض نسخ شرح النويري، حيث ضُبطت فيها: (**دُمَا**).

(٤) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٨).

(٦) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٤٤٨/١، وشرح الهداية ص (٣٥٩)، وشرح ابن الناظم ص (١٧٨)، وشرح النويري ٤١/٤.

(٧) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٤٤٨/١، وشرح الهداية ص (٣٥٩)، وحجة القراءات ص (١٠١)، وشرح ابن الناظم ص (١٧٨)، وشرح النويري ٤١/٤.

(وَ)قرأ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾.

في موضع: (ثَانٍ) هنا.

وهو: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ ۝٨٥ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ [٢٧٠]﴾ [٨٥ ـ ٨٦].

بالغيب ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بقوله: (إِذْ صَفَا[١]) (ظِلٌّ[٢] دَنَا[٣])؛ أي: نافع، وشعبة، وخلف في اختياره، ويعقوب، وابن كثير.

موافقة[٤] لقوله: ﴿ٱشْتَرَوُاْ﴾ [٨٦].

والباقون: بالخطاب.

مناسبة[٥] لقوله: ﴿أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ [٨٤].

٤٥٧ ـ ....بَابَ[٦] الْأَمَانِي خَفَّفَا[٧]

---

(١) يأتي اسما مقصوراً؛ جمع صفاة، وهو: الحجر الأملس، وممدوداً؛ وهو خلاف الكدر، وفِعْلاً من ذلك، ويأتي بمعنى؛ الخلاصة؛ وصفوة كل شيء خالصه؛ من صفوة المال، وصفوة الإخاء.

(٢) والـ(ظِلُّ)؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال.

(٣) و(دَنَا)؛ هي من باب (سما)، ومعنى (دنا)؛ قَرُبَ، يقال: دنا وقت الرحيل؛ إذا اقترب، والجمع: الدُّنا.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٥٣/١، وشرح الهداية ص (٣٥٩)، وشرح ابن الناظم ص (١٧٨)، وشرح النويري ٤١/٤.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٤٤٨/١، وشرح الهداية ص (٣٥٩)، وشرح ابن الناظم ص (١٧٨)، وشرح النويري ٤١/٤.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء: (بَابُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الباء: (بَابَ).

(٧) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح ـ وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الدكتور المحقق أيمن سويد؛ بفتح الخاء، وفتح الفاء؛ على البناء للفاعل: (خَفَّفَا)، وهذا الوجه في ضبط هذه الكلمة هو الوجه الأليق والأنسب؛ لموافقته لكلام شرَّاح الطيبة، فقد قال النويري في شرحه (٤٢/٤) ـ ووافقه المنير السمنودي في شرحه (ل ٧٧/ب) ـ: =

٤٥٨ ـ أُمْنِيَّتِهْ(١)، وَالرَّفْعَ وَالْجَرَّ اسْكَنَا(٢): ثَـبْـتٌ..............................

(بَابُ ﴿الْأَمَانِي﴾)؛ أي: كل ما جاء من لفظه.

نحو: ﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [٧٨].

= «قرأ ذو ثَا (ثَبْتٌ)؛ أبو جعفر باب: (الأمانيّ)...الخ»، وقال ابن الناظم في شرحه ص (١٧٨): «قرأ بتخفيف الياء: أبو جعفر، حيث وقع»، وقال الترمسيّ: «فـ(خَفَّفَا)؛ أي: قرأه: ﴿أُمْنِيَتِهِ﴾ [الحج: ٥٢]؛ المفرد، بتخفيف الياء»، قلتُ: وهذا يدل على نفاسة نسخة الشيخ القاضي في طيبة النشر، ومدى دقته ـ ﷺ ـ في تشكيله لمتن الطيبة، ودقة اختياراته في ضبطها، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الاختيار في النسخ العتيقة ـ؛ بضم الخاء، وكسر الفاء؛ على البناء للمفعول: (خُفِّفَا).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: تشديد الياء، ثم تاء مكسورة، بعدها هاء ساكنة: (أُمْنِيَّتِهْ)، والثاني: بتشديد الياء، وكسر التاء بلا تنوين: (أُمْنِيَّةِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: (أُمْنِيَّةٌ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والرابع: ما انفرد به شرح الشيخ موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: بجر التاء منونة، مع تخفيف الياء: (أُمْنِيَةٍ)، والخامس: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في النسخة التركية ـ، حيث ضُبطت فيه: بالتشديد، وفتح التاء بلا تنوين: (أُمْنِيَّةَ)، ولم يتبين لي حركة التاء في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح ـ وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي ـ؛ بفتح الكاف؛ على الخبر في الماضي: (اسْكَنَا)، وهو الأليق والأنسب؛ لموافقته لكلام الشرَّاح، حيث عبَّر كلهم عن عبارة الناظم بالفعل الماضي، ومنهم الترمسي ـ هنا ـ: «(اسْكَنَا)؛ الياء، وكسر الهاء بعدها»، قلتُ: وهذا يدل ـ كما أشرت آنفاً ـ على نفاسة نسخة الشيخ القاضي في طيبة النشر، ومدى دقته ـ ﷺ ـ في تشكيله لمتن الطيبة، ودقة اختياراته في ضبطها، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم ـ؛ بكسر الكاف؛ مبنية للفاعل؛ على الأمر: (اسْكِنَا)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ كذلك، لكن مع فتح النون مع التنوين: (اسْكِنًا)، وقد اختلف ضبط الشيخ أيمن سويد في تحقيقه للمتن في هذه الكلمة عن ضبطه للكلمة التي قبلها: (خَفَّفَا)، فقد ضبطها؛ على الإخبار في الماضي، بينما ضبط هذه الكلمة ـ أعني (اسْكِنَا) ـ؛ على الأمر، ولعل الأنسب أن يوحد في الضبط بينهما؛ لأن سياق الكلام واحد، فإما أن تضبط كلا الكلمتين بالماضي، أوتضبط كلا الكلمتين بالأمر، وحاصله: أنه جاء في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (اسْكَنَا)، (اسْكِنَا)، (اسْكِنًا).

و﴿أَمَانِيُّهُمْ﴾ [١١١].

﴿وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٢٣].

اختلف القراء فيه.

فـ(خَفِّفَا) أي: قرأه: ﴿أُمْنِيَتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢][(١)] ـ المفرد ـ بتخفيف الياء.

(وَ)إذا وقع من ذلك.

(الرَّفْعَ)؛ أي: المرفوع.

(وَالْجَرَّ)؛ أي: المجرور.

(اسْكَنَا)؛ الياء، وكَسَرَ الهاء بعدها[(٢)].

الإمام المرموز إليه بثاء (ثَبْتٌ)[(٣)]؛ أي: أبو جعفر بكماله.

و(الْأَمَانِي)؛ جمع أُمْنِيَّة ـ كما أشرنا إليه ـ وهي أُفْعُولة، أصلها: (أُمْنُوية)، اجتمعت الواو، والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وهي من (مَنَّى)؛ إذا قدَّر، لأن المتمني يُقدِّرُ في نفسه ويَحْرِزُ ما يتمنَّاه.

وجَمْعُها بتشديد الياء؛ لأنه (أَفَاعِيل)، وإذا [جُمِعَتْ][(٤)] على (أَفَاعِيل) خُفِّفَتْ الياء، والأصل التشديد؛ لأن الياء الأولى في الجمع هي الواو التي في المفرد التي انقلبت فيه ياء.

فوجه قراءة أبي جعفر: بالتخفيف؛ جمعه على (أَفَاعِل)، ولم يعتد

---

(١) في الأصل: (وأمنيته)؛ وهو خطأ.

(٢) أي: بعد الياء الساكنة من: ﴿أَمَانِيُّهُمْ﴾؛ لوقوعها بعد ياءٍ ساكنة. (ينظر: النشر ٢١٨/٢، وشرح النويري ٤٢/٤).

(٣) أي: ثابت، أو حجة، ويقال: رجل ثبت؛ أي: قوي القلب.

(٤) في الأصل: (اجمعت)؛ بهمزة الوصل، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣٩٩/١).

بحرف المد الذي في المفرد، كما يقال في جمع مِفْتَاح: (مَفَاتِيح)، و(مَفَاتِح)[1].

والباقون: بالتشديد وإظهار الإعراب[2] في الجميع.

وهو الأصل[3] ـ كما تقرر ـ.

٤٥٨ ـ ....**خَطِيئَاتُهُ**[4] **جَمْعُ**[5]: **إِذْ**[6] **ثَنَا**

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [٨١].

فهي **(جَمْعٌ)**؛ أي: جمع سلامة[7]، ـ كالتلفظ به ـ.

في قراءة المرموز إليهما بأولى قوله: **(إِذْ ثَنَا)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

قال ابن المصنف[8]: «ووجهه؛ أن الذنوب كثيرة متعددة».

والباقون: بالإفراد.

ووجهه[9]: أنَّ التوحيد يفيد معنى الجمع.

---

(١) ينظر: الدر المصون ١/٤٤٧ ـ ٤٤٨، والإتحاف ١/٣٩٩.
(٢) ينظر: النشر ٢/٢١٨.
(٣) ينظر: الإتحاف ١/٣٩٩.
(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول؛ على الجمع: (**خَطِيئَاتُهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني؛ على الإفراد: (**خَطِيْئَتُهُ**).
(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين بلا تنوين: (**جَمْعُ**)، والثاني: برفع العين مع التنوين: (**جَمْعٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.
(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتحقيق الهمز؛ على القطع: (**إِذْ**)، والثاني؛ بوصل الهمزة: (**اذْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو خلاف مرتبط بخلاف النسخ في ضبط الكلمة التي قبلها.
(٧) ينظر: الدر المصون ١/٤٥٧، وشرح النويري ٤/٤٢.
(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٨).
(٩) ينظر: الدر المصون ١/٤٥٧، وشرح ابن الناظم ص (١٧٨).

كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨].

و(**ثَنَا**)؛ طوى، وعطف، وجمع؛ وهو الأنسب هنا؛ لأن القراءة بالجمع[١].

ويُوقَفُ عليه لحمزة: بإبدال همزته ياء من جنس الزائدة قبلها وإدغامها فيها، وجهاً واحداً[٢]، وحُكِي بين بين؛ وضُعِّفَ[٣].

٤٥٩ ـ لَا يَعْبُدُونَ: دُمْ رِضًى....... ....

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿لَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [٨٣].

فقرأه بالغيب، ـ كما لفظ به ـ.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**دُمْ رِضًى**)؛ أي: ابن كثير، وحمزة، والكسائي.

لأنَّ بني إسرائيل لفظ غيبة[٤].

والباقون: بالخطاب.

حكاية لما خُوطبوا به، وليناسب[٥]: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ﴾ [٨٣][٦].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٨).

(٢) ينظر: النشر ١/٤٨٠، والإتحاف ١/٤٠٠.

(٣) ذكره الحافظ أبو العلاء في غايته، ونصَّ في النشر على ضعفه. (ينظر: غاية الاختصار ١/٢٠٥ ـ ٢٠٦، والنشر ١/٤٨٠، والإتحاف ١/٤٠٠).

(٤) يعني: أنَّ أول الآية وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٨٣]؛ إخبار عن غيب في الماضي، فإجراء الكلام على ما ابتدئ به أول الآية أولى وأشبه من الانصراف عنه إلى الخطاب، أمَّا قراءة الخطاب فهي حكاية لما سبق أن خُوطِبُوا به، فجرى الكلام على لفظ المواجهة. (ينظر: حجة القراءات ص (١٠٢ ـ ١٠٣)، والإتحاف ١/٤٠٠).

(٥) ينظر: حجة القراءات ص (١٠٢)، وشرح ابن الناظم ص (١٧٨)، وشرح النويري ٤٣/٤.

(٦) في الأصل: رُسِمَتْ: (قولوا للناس) مجردة من واو العطف، وأثبتُّها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

ويوقف لحمزة على: ﴿إِحۡسَانًا﴾[(١)]؛ بالتحقيق [**٢٧١**]، والتسهيل كالياء؛ لأنه متوسط بغيره المنفصل[(٢)].

٤٥٩ ـ ....وَخَـفَّـفَـا[(٣)] تَـظَّـاهَـرُونَ[(٤)]، مَـعَ تَـحْـرِيـمٍ: كَـفَـى

(**وَخَفَّفَا**)؛ أي: قرأ بتخفيف الظاء.

مِنْ قوله تعالى: ﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم﴾ هنا[(٥)].

(**مَعَ**).

حرف (**تَحْرِيمٍ**)؛ وهو: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾ [التحريم: ٤].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وشدَّدَهما: **الباقون**.

على إدغام التاء في الظاء؛ لشدة قرب المخرج، فإن الأصل: (تَتَظَاهَرُون)، و(تتظاهرا).

وأمَّا الأولى: فعلى حذف إحدى التاءين[(٦)]؛ مبالغة في التخفيف[(٧)].

---

(١) عند وصلها بالكلمة التي قبلها.

(٢) ينظر: النشر ١/٤٣٩، والإتحاف ١/٤٠٠.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الخاء، وفتح الفاء؛ على البناء للفاعل: (**وَخَفَّفَا**)، والثاني: بفتح الخاء، وكسر الفاء؛ على الأمر: (**وَخَفِّفَا**)، والثالث: بضم الخاء، وكسر الفاء؛ على البناء للمفعول: (**وَخُفِّفَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتشديد الظاء: (**تَظَّاهَرُونَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه: بفتح الظاء بلا تشديد: (**تَظَاهَرُونَ**)، ولم تضبط الظاء بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) أي في سور البقرة: الآية: [٨٥].

(٦) على خلاف في أيهما المحذوفة؛ فذهب سيبويه وغيره إلى أنها الثانية؛ لأنَّ الثقل حصل بها، ولأنَّ الأولى تدل على المضارعة، وذهب الكوفيون إلى أنها الأولى؛ لأنها زائدة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٩)).

(٧) ينظر: الدر المصون ١/٤٧٨ ـ ٤٧٩، والإتحاف ١/٤٠٠.

قال ابن مالك[١]:

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى (تَا) كَتَبَيَّنُ[٢] الْعِبَرْ

إمَّا تاء التفاعل، أو تاء المضارعة، والمختار الأول[٣].

٤٦٠ ـ حُسْنًا فَضُمَّ اسْكِنْ: نُهًى حُزْ عَمَّ دَلْ ....

واخْتُلِف في: ﴿حُسۡنًا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنًا﴾ [٨٣].

(فَضُمَّ)؛ الحاء.

و**(أَسْكِنْ)**؛ السين.

للمرموز إليهم بقوله: **(نُهًى[٤] حُزْ عَمَّ دَلْ[٥])**؛ أي: عاصم، وأبي عمرو، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وابن كثير.

قال في الإتحاف[٦]: «وظاهره ـ كما قال أبو حيان[٧] ـ: أنه مصدر، وأنه كان في الأصل: (قولاً حسنًا)؛ إما على حذف مضاف؛ أي: (ذا حسن)، وإما على الوصف بالمصدر؛ لإفراط حسنه»[٨].

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص (٢٣٤)، البيت رقم (٩٩٥).

(٢) أصله: (تتبين)؛ الأولى: تاء المطاوعة، والثانية تاء التفعيل. (ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص (٢٣٤)).

(٣) واختاره ابن حيان حيث قال: «فحذف التاء، وهي عندنا الثانية لا الأولى، خلافاً لهشام، إذ زعم أن المحذوف هي التي للمضارعة، الدالة في مثل هذا على الخطاب، وكثيراً جاء في القرآن حذف التاء» (ينظر: البحر المحيط ٢٩١/١، والإتحاف ٤٠٠/١).

(٤) و(**نُهًى**)، النُّهى؛ العقل، والنُّهَى؛ جمع النُّهية؛ وهي: غاية كل شيء ومنتهاه.

(٥) و(**دَلْ**)، فِعْلٌ؛ بمعنى افتخر، أو مَنَّ بعطائه، وتأتي بمعنى أرشد وهدى، ويأتي الـ(دلُّ) بمعنى الدلال.

(٦) ينظر: الإتحاف ٤٠١/١.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٢٨٤/١.

(٨) وينظر: الدر المصون ٤٦٦/١ ـ ٤٦٧.

وقرأه الباقون ـ حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، ويعقوب ـ: بفتح الحاء ضد الضم، وفتح السين.

لأن المفهوم من ضد الإسكان التحريك، ومطلقه[1] الفتح، نعت مصدر محذوف؛ أي: (قولاً حسنًا)[2].

٤٦٠ ـ .... أَسْرَى: فَشَا.............................

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَـٰرَىٰ﴾ [٨٥].

فقرأه: ﴿أَسْرَىٰ﴾؛ بفتح الهمز، وإسكان السين، من غير ألف بعدها، ـ كما لفظ به ـ، بوزن (فَعْلَى).

الإمام المرموز إليه بفاء: **(فَشَا)**[3]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: ﴿أُسَـٰرَىٰ﴾؛ بضم الهمزة، وفتح السين، وألف بعدها، بوزن (فُعَالَى).

وكلاهما جمع (أَسير)[4].

أو: الثاني جمع الأول[5].

وكلٌّ على أصله في: الفتح، والإمالة، والتقليل.

وتقدَّم[6]: إمالة السين أيضاً لدورى الكسائي من طريق الضرير[7] عنه.

٤٦٠ ـ ....تَفْدُوا تُفَادُوا: رُدْ ظُلَلْ[8]

---

(١) أي: مطلق التحريك.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/٢٨٤، والكشف ١/٢٥٠، وشرح الهداية ص (٣٦١)، والدر المصون ١/٤٦٧ ـ ٤٦٨.

(٣) قال ابن الناظم: «(**فَشَا**)؛ أي: ظهر وانتشر». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٩)).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٣٦٢)، وشرح ابن الناظم ص (١٧٩)، وشرح النويري ٤/٤٦، والإتحاف ١/٤٠١.

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٣٦٢)، وشرح ابن الناظم ص (١٧٩)، وشرح النويري ٤/٤٦، والإتحاف ١/٤٠١.

(٦) وذلك في البيت رقم (٢٩١)، من باب الإمالة والفتح بين اللفظين.

(٧) في الأصل: (الضريري)، وهو تصحيف.

(٨) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**ظل**)، وهو تصحيف، وقد اختلفت النسخ =

٤٦١ ـ نَـالَ مَـدًا...................... ....

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ [٨٥].

فقرأه: ﴿تُفَـٰدُوهُمْ﴾؛ بضم التاء، وفتح الفاء، وألف بعدها.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(رُدْ**[١] **ظُلَلْ**[٢]**) (نَالَ**[٣] **مَدًا)**؛ أي: الكسائي، ويعقوب، وعاصم، ونافع، وأبو جعفر.

والباقون: بفتح التاء، وإسكان الفاء بلا ألف.

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين، فلم يحتج إلى تقييدهما[٤] **[٢٧٢]**.

وهما بمعنى واحد[٥].

أو المفاعلة على بابها[٦].

٤٦١ ـ ....يُنْزِلُ كُلًّا خَفَّ[٧]**: حَقْ. لَا الْحِجْرَ**[٨]**. وَالْأَنْعَامُ**[٩] **أَنْ يُنْزِلَ: دَقْ.**

= في ضبط حركة الظاء، على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: **(ظُلَلْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الظاء: **(ظَلَلْ)**، ولم يتبين لي ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(١) ومعنى قوله: **(رُدْ)**؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود.

(٢) قال ابن الناظم: «**(ظُلَلْ)**؛ جمع ظلة، وقال الله تعالى: ﴿فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ﴾ [٥٦]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٩)).

(٣) ومعنى قوله: **(نَالَ)**؛ فعل ماض، بمعنى: بلغ وأدرك، ونال الشيء؛ إذا حصل عليه.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٩)، وشرح النويري ٤٥/٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤٨٢/١ ـ ٤٨٣، والإتحاف ٤٠٢/١، وشرح الهداية ص (٣٦٣).

(٦) فيُعْطَى الآسِرُ المال، والأسير الطلاق. (ينظر: الدر المصون ٤٨٣/١، والإتحاف ٤٠٢/١، وحجة القراءات ص (١٠٤ ـ ١٠٥)، والكشف ٢٥٢/١، وشرح الهداية ص (٣٦٢ ـ ٣٦٣)).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الخاء؛ على الخبر في الماضي: **(خَفَّ)**، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: **(خِفُّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بكسر الخاء، وفتح الفاء: **(خِفَّ)**.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الراء: **(الْحِجْرَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع الراء: **(الْحِجْرُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بكسر الراء: **(الْحِجْرِ)**.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم: **(وَالْأَنْعَامُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الميم: **(وَالْأَنْعَامِ)**.

٤٦٢ ـ لِاسْرَا: حِمًى. وَالنَّحْلُ(١) الُاخْرَى(٢): حُزْ دَفَا(٣). وَالْغَيْثَ(٤) مَعْ مُنْزِلُهَا: حَقٌّ شَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿يُنَزِّلَ﴾ وبابه؛ إذا كان:

١ ـ فعلاً مضارعاً.

٢ ـ بغير همزة.

٣ ـ مضموم الأول.

٤ ـ مبنياً للفاعل، أو المفعول(٥).

نحو: ﴿أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٩٠].

و﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡهِم﴾ [الروم: ٤٩].

و﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [الإسراء: ٨٢].

فخرج بقيد(٦):

المضارع؛ الماضي، نحو: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [١٦٤](٧).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (**وَالنَّحْلِ**)، والثاني: بضم اللام: (**وَالنَّحْلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنقل في الهمز: (**الُاخْرَى**)، والثاني: بتحقيق الهمز: (**الْأُخْرَى**)، وفيه نظر.

(٣) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بكسر الدال: (**دِفَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الاختيار في النسخ العتيقة ـ؛ بفتح الدال: (**دَفَا**)، على معنى: نقيض البرد.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء: (**وَالْغَيْثَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الثاء: (**وَالْغَيْثُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) وعُلِم شموله للمجهول من قول الناظم: (**كُلًّا**). (ينظر: شرح النويري ٤/٤٨).

(٦) ينظر: شرح النويري ٤/٤٧، والإتحاف ١/٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٧) وموضع سورة الجاثية: الآية [٥].

وبغير همزة[(١)]، نحو: ﴿سَأُنزِلُ﴾ [الأنعام: ٩٣].

وبالمضموم الأول، [نحو][(٢)]: ﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سبأ: ٢][(٣)].

فـ(كُـلًّا خَـفَّ)؛ أي: قرأ كل ما جاء من ذلك بإسكان النون، وتخفيف الزاي[(٤)].

من الإنزال.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (حَقْ)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

(لَا)؛ أي: غيرَ.

الحرف الذي في (الحِجْرَ)؛ وهو: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ﴾ [الحجر: ٢١].

فإنَّه لاخلاف في تشديده.

قال ابن المصنف[(٥)]: «لأنَّ الآية تدل على [تنزيل شيء بعد شيء][(٦)]؛ وهي: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ﴾ [الحجر: ٢١]؛ وهو حرف تبعيض، وقوله: ﴿إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: ٢١]؛ وهو دليل على التكثير، وقوله: ﴿إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعۡلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وهو أيضًا يدل على [نزول][(٧)] الشيء بعد الشيء».

---

(١) أي: خرج بقوله: (بغير همزة)، ما كان مهموزاً، فإنه لا يدخل في هذا الباب.
(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.
(٣) وموضع سورة الحديد: الآية [٤].
(٤) قال النويري: «عُلِمَ العموم؛ من قوله: (كُلًّا)، وعُلِمَ إسكان النون؛ من لفظه، وعُلِمَ فتحها مع التشديد؛ من المجمع عليه». (ينظر: شرح النويري ٤/٤٨).
(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٩ ـ ١٨٠).
(٦) ما بين المعكوفتين في الأصل: (التكثير)، والتصويب من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٩)).
(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠)).

(وَ)خَفَّ.

حرف (**الْأَنْعَامِ**)[1].

وهو: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧].

الإمام المرموز إليه بدال (**دَقْ**)؛ أي: ابن كثير وحده.

فخالف أبو عمرو، ويعقوب، أصلهما فيه.

قال ابن المصنف[2]: «لأنَّه جواب [قوله][3]: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧]، و(**دَقْ**)؛ أي: لَطُفَ؛ لأنه جاء مناسبة لما قبله».

وخَفَّ حرفي (**لِاسْرَا**)[4]؛ وهما:

﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الإسراء: ٨٢].

و﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا﴾ [الإسراء: ٩٣].

الإمامان المرموز إليهما بقوله: (**حِمًى**)؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب.

فخالف ابن كثير أصله فيهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦][5].

(وَ)خَفَّ.

كلمة (**النَّحْلُ الْاخْرَى**)[6]؛ وهي: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١].

---

(١) قال النويري: «وقيد الأنعام بـ(أن)؛ فخرج: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ﴾ [٨١]». (ينظر: شرح النويري ٤/٤٨).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠)).

(٤) قال النويري: «وأطلق الإسراء؛ ليفهم موضعيها». (ينظر: شرح النويري ٤/٤٨).

(٥) في الأصل: (ونزلنا تنزيلاً) وهو خطأ.

(٦) أي: موضع النحل الذي وقع آخراً في سورتها. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠)).

المرموز إليهما بأولى قوله: **(حُزْ دَفَا)**؛ أي: أبو عمرو، وابن كثير.

وشدَّدَها: يعقوب، مخالفاً لأصله(١).

(وَ)خَفَّ.

الحرف الذي وقع بعده: ﴿**الْغَيْثَ**﴾.

وهو: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ في لقمان(٢).

و﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ في الشورى(٣).

(مَعْ).

﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا﴾ في المائدة(٤).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(حُقٌّ شَفَا)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره(٥).

وقرأ الباقون ذلك كله: بالتشديد.

من التنزيل.

وقوله: **(دَفَا)**؛ أصله: دفأ، فوقف بالنقل، وهو خلاف البرد، ففيه إشارة إلى تلقيه بالفطنة والذكاء والفهم(٦).

---

(١) وإنما خالف يعقوب أصله فيه؛ لمجاورة قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢]. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠)).

(٢) الآية: [٣٤].

(٣) الآية: [٢٨].

(٤) الآية: [١١٥].

(٥) قال ابن الناظم: «وإنما خالف حمزة والكسائيّ وخلف فيه أصولهم؛ لقوله تعالى في غير موضع: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الأنعام: ٩٩]، ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [المؤمنون: ١٨]، ولقوله في (منزلها): ﴿رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً﴾ [المائدة: ١١٤]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠)).

(٦) ينظر: القاموس المحيط ص (٥٠)، وشرح ابن الناظم ص (١٨٠).

٤٦٣ ـ وَيَعْمَلُونَ[(١)] قُلْ خِطَابٌ: ظَهَرَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿بَصِيرٌۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [٩٦].

الذي وقع بعده: ﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ﴾ [٩٧].

فقرأه بالتاء؛ على أنه **(خِطَابٌ)**.

الإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَهَرَا)**[(٢)]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ **[٢٧٣]** بكماله.

والباقون: بياء الغيب.

قال ابن المصنف[(٣)]: «وتقييده بـ**(قُلْ)**؛ احترازًا من قوله [بعده][(٤)]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ١١٠ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [١١٠ ـ ١١١]؛ فإنه لا خلاف في أنه بالخطاب، وتنبيهاً على وجه الخطاب، وزيادة بيان، وإلا فالترتيب كاف ومانع أن يدخل غيره على القاعدة».

ووجه الخطاب[(٥)]: مناسبة قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَتۡ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [٩٤].

﴿قُلۡ مَن كَانَ...الخ﴾ [٩٧].

فقوله: **(ظَهَرَا)**؛ أي: وجهه، وإن كان ممن انفرد به يعقوب؛ لأنه محمول على: **(قُلْ)**، كما قررناه[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ ـ على الغيبة ـ: **(وَيَعْمَلُونَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني؛ بالتاء؛ ـ على الخطاب ـ: **(وَتَعْمَلُونَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) ومعنى قوله: **(ظَهَرَا)**؛ من الظهور، وهو الوضوح، ويأتي بمعنى الغلبة.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠)).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠).

ووجه الغيب[١]: حمله على قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [٩٦][٢].

٤٦٣ ـ .... جِبْرِيلُ[٣] فَتْحُ الْجِيمِ: دُمْ. وَهْيَ وَ(رَا)
٤٦٤ ـ فَافْتَحْ، وَزِدْ هَمْزًا بِكَسْرٍ[٤]: صُحْبَهْ كُلًّا. وَحَذْفُ الْيَاءِ: خُلْفُ شُعْبَهْ

واخْتُلِفَ في: ﴿**جِبْرِيلُ**﴾؛ هنا[٥]، وفي التحريم[٦].

فـ(**ـفَتْحُ الْجِيمِ**)، وكسر الراء، وياء ساكنة، من غير همزة[٧].

قراءة الإمام المرموز إليه بدال (**دُمْ**)[٨]؛ أي: ابن كثير المكي بكماله.

(**وَهْيَ**)؛ أي: الجيم.

(**وَ "رَا"**).

(**فَافْتَحْـ**)ـهما[٩].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠).

(٢) حدَّد الشارح بداية نقله من كلام ابن الناظم بقوله: «قال ابن المصنف»، لكنه لم يحدد نهاية النقل، وعليه: فهنا نهاية كلام ابن الناظم، وقد تكرر هذا في مواضع أخر؛ حيث إنه ينقل كلاماً من شرح ابن الناظم، أو كتاب الإتحاف، لكنه لا يشير إلى نهاية كلامهما أو نقله عنهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٠)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**جِبْرِيلُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح اللام: (**جِبْرِيلَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء بلا تنوين: (**بِكَسْرِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الراء مع التنوين: (**بِكَسْرٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٥) سورة البقرة: الآيتين [٩٧، ٩٨].

(٦) الآية: [٤].

(٧) فيكون اللفظ: (**جَبْرِيْل**).

(٨) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٩) أي: الراء، والجيم.

(وَزِدْ) بعد الراء.

(هَمْزاً بِكَسْرٍ)؛ أي: همزاً مكسوراً، وياءً ساكنةً، بعدهما.

فيكون اللفظ: (جَبْرَئِيْل)؛ بوزن (سَلْسَبِيْل).

هذه قراءة المرموز إليهم بقوله: **(صُحْبَهْ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة في أحد وجهيه، كما سيأتي آنفًا.

وذلك **(كُلًّا)**؛ أي: في كلِّ القرآن.

اثنين هنا[1]:

﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ . . .الخ﴾ [٩٧].

﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ﴾ [٩٨].

وواحد في التحريم: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ...الخ﴾ [التحريم: ٤].

(وَحَذْفُ الْيَاءِ)؛ التي بعد الهمز فيكون: كـ(ـجَحْمَرِش[2]).

(خُلْفُ شُعْبَهْ)؛ وهذا وجهه الآخر[3].

وهو من طريق يحيى بن آدم عنه[4].

والأول: من طريق يحيى العليمي عنه[5].

وقرأ الباقون ـ وهم نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وأبو

---

(١) أي: هنا في سورة البقرة، التي هو بصدد شرح كلام الناظم فيها.

(٢) قال في لسان العرب: «والجَحْمَرِش من النساء الثقيلةُ السمِجَة، وتعني: العجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، ومن الإبل؛ الكبيرةُ السنّ، وأَفْعى جَحْمَرِش؛ خَشْناءُ غليظة، والجَحْمَرِش؛ الأَرْنَب الضخمة، ولا نظير لها إلا امرأَة صَهْصَلِقٌ؛ وهي الشديدة الصوت». (ينظر: لسان العرب ٢٧٢/٦، وتاج العروس ٩٨/١٧).

(٣) فيكون اللفظ: **(جَبْرَئِل)**.

(٤) ينظر: النشر ٢١٩/٢.

(٥) وقراءة شعبة بإثبات الياء بعد الهمزة في لفظ: **(جَبْرَئِل)**؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢١٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٠)).

جعفر، ويعقوب ـ: بكسر الجيم والراء، وحذف الهمزة، وإثبات الياء؛ بوزن (قِنْدِيْل)[١].

ففيها أربع قراءات[٢] كلها متواترة؛ وهي لغات[٣].

وسُمِعَ أكثر من ذلك، قُرِئَ بعضه في الشواذ[٤].

٤٦٥ ـ مِيكَالَ: عَنْ حِمًى. وَمِيكَائِيلَ[٥] لَا (يَا) بَعْدَ هَمْزٍ: زِنْ بِخُلْفٍ ثِقْ أَلَا

واخْتُلِفَ في: ﴿مِيكَائِيلَ﴾ [٩٨].

---

(١) فيكون اللفظ: **(جِبْرِيْل)**، وهي لغة الحجازيين. (ينظر: الإتحاف ١/٤٠٨).

(٢) وترتيبها كما جاءت في كلام الناظم، وبيَّنها الشارح، على النحو التالي:

١ ـ **﴿جَبْرِيْل﴾**؛ بفتح الجيم، وكسر الراء، وياء ساكنة، من غير همزة، وهي قراءة ابن كثير.

٢ ـ **﴿جَبْرَئِل﴾**؛ بفتح الجيم والراء، وزيادة همزة مكسورة بعد الراء، وقرأ بها شعبة من طريق يحي بن آدم عنه.

٣ ـ **﴿جَبْرَئِيْل﴾**؛ بفتح الجيم والراء، وزيادة همزة مكسورة بعد الراء، ثم ياء ساكنة، وهي قراءة؛ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وشعبة من طريق يحي العليمي عنه.

٤ ـ **﴿جِبْرِيْل﴾**؛ بكسر الجيم، والراء، وحذف الهمزة، وإثبات الياء؛ بوزن (قِنْدِيْل)، وهي قراءة الباقين؛ نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب.

(٣) ينظر: الكشف ١/٢٥٤ ـ ٢٥٥، وشرح الهداية ص (٣٦٤)، والإتحاف ١/٤٠٩، والموضح ١/٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٤) وقد أوصلها في معجم القراءات إلى قريب من ثمان عشرة قراءة، أربع منها متواترة نصَّ عليها الشارح، واثنتان قُرِئ بهما في القراءات الأربع الشواذ بعد العشرة، وهما: قراءة ابن محيصن من المبهج؛ بالهمز من غير ياءٍ، مع تشديد اللام: **(جَبْرَئِلّ)**، وقراءة الحسن؛ بألف قبل الهمزة، وحذف الياء: **(جَبْرَائِل)**، وباقي الأوجه لغاتٌ قُرِئَ ببعضها في الشواذ ـ غير الأربع التي فوق العشرة ـ، وقد أشرت إليها مفصلاً عند كلام الشارح على قول الناظم: (وقيل في المراد منها أوجه)، في خطبة الكتاب. (ينظر: الإتحاف ١/٤٠٩، ومعجم القراءات ١/١٥٧ ـ ١٥٩).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء بعد الهمز: **(وَمِيكَائِيلَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بحذف الياء: **(وَمِيكَائِلَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

فقرأه: ﴿وَمِيكَىٰلَ﴾[(١)]؛ بحذف الهمزة، والياء بعدها ـ كما تلفظ به المصنف ـ بوزن (مِيعَاد)[(٢)].

المرموز إليهم بقوله: **(عَنْ حِمًى)**؛ أي: حفص، وأبو عمرو، ويعقوب.

قال في الإتحاف[(٣)]: «وهي لغة الحجازيين».

(وَ)قرأه.

(مِيْكَائِيْلَ)؛ بهمزة بعد الألف.

لكن **(لَا)** ("**يَاءَ**[(٤)]" **بَعْدَ هَمْزٍ**)؛ فيكون لفظه: ﴿**مِيْكَائِلَ**﴾؛ كـ(ـمِيكَاعِل).

المرموز إليهم بقوله: **(زِنْ**[(٥)] **بِخُلْفٍ ثِقْ أَلَا)**؛ أي: قنبل بخلاف عنه[(٦)]، وأبو جعفر، ونافع، بلا خلاف عنهما.

وقرأه الباقون: ـ وهم؛ البزي، وابن عامر، وشعبة، وحمزة **[٢٧٤]** والكسائي، وخلف في اختياره ـ: ﴿**وَمِيْكَائِيْلَ**﴾؛ بالهمزة، والياء بعدها[(٧)].

وبه قرأ قنبل: من طريق ابن مجاهد عنه[(٨)].

---

(١) في الأصل: (ميكال)، من دون واو العطف.

(٢) ومثقال. (ينظر: الإتحاف ٤٠٩/١).

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٠٩/١.

(٤) ضُبطت في أصل الشرح بالهمز: (**يَاءَ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الهمز: (**يَا**).

(٥) سهى القلم في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع ص (٧٧)، حيث ضُبطت الفاصلة بعد هذه الكلمة؛ بحيث صار النص ـ كما هو في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع ـ: (**زِنْ، بِخُلْفٍ ثِقْ أَلَا**)؛ ولا يصح، لأن المعنى على هذا الوجه من الضبط يفيد بأن قنبل يقرأ هذا الحرف بلا خلاف عنه، وأن أبا جعفر، ونافع، يقرآن هذا الحرف بخلاف عنهما، والصواب عكس ذلك؛ كما هو صريح النظم.

(٦) وقراءة قنبل بحذف الياء بعد الهمزة في لفظ: (ميكائيل)؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢١٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٠)).

(٧) وهي لغة تميم، وقيس، وكثير من أهل نجد. (ينظر: البحر المحيط ٣١٨/١، ومعجم القراءات ١٦١/١).

(٨) ينظر: النشر ٢١٩/٢.

والأول: من طريق ابن شبوذ[١].

وهما صحيحان.

ففيه ثلاث قراءات[٢]؛ وهي لغات[٣].

وسُمِعَ فيها أكثر[٤].

ويوقف لحمزة على:

﴿جَبْرَئِيْلَ﴾؛ بالتسهيل بين بين فقط[٥].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢١٩.

(٢) يعني: متواترة قُرِئَ بها في العشر، وإلا فهناك أوجه أخرى قُرِئَ بها في الشواذ، كما أشار الشارح لاحقاً، وترتيب هذه القراءات الثلاث المتواترة؛ بحسب كلام الناظم، وشرح الشارح؛ كالتالي:

١ - ﴿وَمِيكَىٰلَ﴾؛ بحذف الهمزة، والياء بعدها، بوزن (مِيعَاد)، وهي قراءة: حفص، وأبي عمرو، ويعقوب.

٢ - ﴿وَمِيْكَائِلَ﴾؛ بهمزة بعد الألف، ومن غير ياء بعد الهمز؛ بوزن؛ (مِيكَاعِل)، وقرأ بها: قنبل من طريق ابن شنبوذ، وأبو جعفر ونافع بلا خلاف عنهما.

٣ - ﴿وَمِيْكَائِيْلَ﴾؛ بالهمزة بعد الألف، والياء الساكنة بعدها، وقرأ بها: الباقون؛ البزي، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقنبل من طريق ابن مجاهد.

قال النويري في شرح الطيبة (٤/٥٢ ـ ٥٣): «فُهِمَت القراءة الأولى: من لفظه، والثانية: من قوله: (**لَا يَاءَ بَعْدَ هَمْزٍ**)، لأن النفي داخل على الياء خاصة، والثالثة: من مفهوم الثانية، وقيَّد الياء بعد الهمز؛ لأن الأولى متفق عليها».

(٣) ينظر: الكشف ١/٢٥٤ ـ ٢٥٥، وشرح الهداية ص (٣٦٤)، والإتحاف ١/٤٠٩، وشرح ابن الناظم ص (١٨١)).

(٤) وقد أوصلها في "معجم القراءات" إلى قريب من ثلاث عشرة قراءة، ثلاث منها متواترة نصَّ عليها الشارح، واثنتان منها في القراءات الأربع الشواذ بعد العشرة، حيث قرأ ابن محيصن من المبهج: بالهمز من غير ياءٍ مع تشديد اللام: (**مِكَئِلّ**)، وبتخفيف اللام من المفردة، وباقي الأوجه لغاتٌ قرئ ببعضها في الشواذ غير الأربع المشهورة. (ينظر: الإتحاف ١/٤٠٩، ومعجم القراءات ١/١٥٩ ـ ١٦١).

(٥) لأنها من الهمز المتوسط بنفسه، المكسور بعد فتح. (ينظر: النشر ٢/٤٣٧ ـ ٤٣٨، والإتحاف ١/٤٠٩).

وكذا: ﴿مِيكَائِيلَ﴾؛ مع المد، والقصر[1].

٤٦٦ ـ وَلَكِنِ لْخِفُّ[2]، [وَبَعْدُ ارْفَعْهُ، مَعْ][3] أَوَّلَي[4] الْأَنْفَالِ: كَمْ فَتًى رَفَعْ[5]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿لَكِنَّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [١٠٢].

فـ(ـالْخِفُّ وَبَعْدُ ارْفَعْهُ)؛ أي: تخفيف النون[6] من: ﴿وَلَٰكِن﴾؛ كما هو لغة[7]، وكسرها وصلاً[8]، ورفع ما بعدها على الابتداء[9].

(مَعْ):

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧].

(١) لأنها من الهمز المتوسط، المتحرك، الساكن ما قبله، وقد جاء الهمز بعد ألف ساكنة، فكان حقه التسهيل بين بين، وأما جواز الوجهين؛ المدُّ، والقصر، فلأن الهمز قد تغير بالتسهيل، كما هو الأصل في القاعدة المعروفة من كلام الناظم البيت رقم (١٧٤): (**والْمَدُّ أَوْلَى إِنْ تَغَيَّرَ السَّبَبْ وَبَقِيَ الْأَثَرُ أَوْ فَاقْصُرْ أَحَبْ**). (ينظر: النشر ٤٧٦/١ ـ ٤٧٧، والإتحاف ٤٠٩/١).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**لْخِفُّ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بـ(أل) التعريف، مع النقل في الهمز: (**الْخِفُّ**)، وهو الذي في جميع النسخ والشروح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**وَبَعْدُ ارْفَعْهُ مَعْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه: (**وَبَعْدَهُ رَفَعْ**)، بينما ضُبطت في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي كضبط الجماعة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**أَوَّلَي**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه: (**وَأُولَيَا**)، وهو خلاف مرتبط بخلافهم في ضبط الموضع الذي قبله.

(٥) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ من الرفع أو الرفعة: (**رَفَعْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**رَتَعْ**)، فعل ماض بمعنى: أكل وشرب وتمتع في مستراحه، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٦) قال النويري: «وعُلِمَ سكون النون؛ من اللفظ». (ينظر: شرح النويري ٥٣/٤).

(٧) ينظر: شرح النويري ٥٣/٤ ـ ٥٤، والإتحاف ٤١٠/١.

(٨) قال النويري: «وعُلِمَ كسر النون للمخَفِّفِ وصلاً؛ من الإجماع». (ينظر: شرح النويري ٥٤/٤ ـ بتصرف يسير ـ).

(٩) ينظر: الإتحاف ٤١٠/١، وشرح الهداية ص (٣٦٥).

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧].

في: **(أَوَّلَي الْأَنْفَالِ).**

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمْ فَتًى رَفَعْ)**؛ أي: ابن عامر، وحمزة، وخلف ـ في اختياره ـ، والكسائي.

وقرأ الباقون: بالتشديد(١)، ونصب ما بعدها بها(٢).

واحترز بـ**(ـأَوَّلَي الْأَنْفَال)** عن:

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣].

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

فإنه لا خلاف في تشديدهما، ونصب الاسم بعدهما(٣).

٤٦٧ ـ وَلَكِنِ النَّاسُ: شَفَا. وَالْبِرُّ مَنْ: كَمْ أَمَّ.................................

وَقَرَأَ بتخفيف(٤): ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ في يونس(٥).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف ـ في اختياره ـ.

وقرأه الباقون: بالتشديد.

(وَ)قرأ بتخفيف(٦):

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [١٧٧].

---

(١) قال النويري: «وعُلِمَ فتح النون للمشدِّدِ وصلاً؛ من الإجماع». (ينظر: شرح النويري ٥٤/٤ ـ بتصرف يسير ـ).
(٢) ينظر: الإتحاف ٤١٠/١، وشرح الهداية ص (٣٦٥).
(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨١)، وشرح النويري ٥٣/٤.
(٤) أي: بتخفيف النون مع كسرها؛ للضرورة. (ينظر: الإتحاف ١١٠/٢).
(٥) الآية: [٤٤].
(٦) أي: بتخفيف النون مع كسرها؛ للضرورة. (ينظر: الإتحاف ١١٠/٢).

﴿وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [١٨٩].

في هذه السورة(١).

الإمامان المرموز إليهما [بأولى](٢)قوله: (كَمْ أَمَّ)؛ أي: ابن عامر، ونافع.

وقرأهما الباقون: بالتشديد.

قال ابن المصنف(٣): «التخفيف مع الإهمال شائع سائغ، ولكن الإعمال مع الواو أشهر؛ كقوله: ﴿وَلَكِنَّهُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، ﴿وَلَكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [المنافقون: ٧]، ﴿وَلَٰكِنَّا﴾ [الكهف: ٣٨](٤)، بخلاف ما إذا لم يسبق بالواو(٥)؛ نحو: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ [النساء: ١٦٦]؛ لأنَّها إذا خُفِّفَت [صارت](٦) حرف عطف، والواو حرف عطف.

وإنما أثبت أهل (شَفَا) تخفيف المواضع الأربعة؛ لأنهم يجعلون (لَكِنْ) بمعنى (بَلْ)، اعتباراً بما وقع من نظائره من القرآن نحو: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]؛ أي: بل كانوا.

ووجه مخالفة ابن عامر لهم في: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ﴾ [يونس: ٤٤]؛ أنَّه راعى تشديد: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، وأمَّا تخصيص:

---

(١) أي: سورة البقرة، التي هو بصدد بيان خلاف القراء فيها.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٢)، بتصرف يسير.

(٤) وموضع سورة القصص: الآية [٤٥].

(٥) قال في شرح الهداية كلاماً في معناه ونصّه: «وقد قال بعض النحويين ـ كالكسائي والفراء ـ إذا كان مع (لكن) الواو كان التشديد أحسن، وإذا لم يكن معها الواو فالتخفيف أحسن»، ثم عقب محقق شرح الهداية قائلاً: «وقد ناقش أبو حيان هذا القول، وردَّه الفارسيّ في الحجة». (ينظر: شرح الهداية ص (٣٦٥)).

(٦) هذه الكلمة غير موجودة في الأصل وأثبتُّها من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح؛ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٢)).

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧]، بالتخفيف والرفع؛ فلمجاورته ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧]، والله أعلم».

ويوقف لحمزة، وهشام ـ بخلفه ـ، على: ﴿ٱلْمَرْءِ﴾(١)؛ بالنقل، مع إسكان الراء للوقف؛ على القياس، ويجوز الروم(٢).

٤٦٧ ـ ....نَنْسَخْ(٣) ضُمَّ وَاكْسِرْ: مِنْ(٤) لَسَنْ
٤٦٨ ـ خُلْفٌ(٥)...................... ....

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [١٠٦].

فـ(**ضُمَّ**) نون المضارعة **[٢٧٥]**.

(**وَاكْسِرْ**) السين.

للإمام: ابن عامر؛ لكن اختلف عن أحد راوييه.

ولذا رمزهما بقوله: (**مِنْ لَسَنْ**) (**خُلْفٌ**)؛ أي: ابن ذكوان بلا خلاف عنه، وهشام بخلاف عنه.

---

(١) الهمزة هنا؛ من الهمز المتطرف، الواقع بعد الساكن الصحيح. (ينظر: النشر ٤٧٦/١).

(٢) إشارة إلى كسرة الراء. (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ٤١٠/١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون الأولى، وسكون النون الثانية، وفتح السين: (**نَنْسَخْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم النون الأولى، وسكون النون الثانية، وكسر السين: (**نُنْسِخْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم: (**مِنْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الميم: (**مَنْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بينما لم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، والثالث: بكسر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

مضارع: (أَنْسَخَ) الرباعي[1].

وقرأه الباقون: بفتحهما.

كما يُخَرَّجُ من الضدين؛ مِنْ (نَسَخَ) الثلاثي[2].

وبه قرأ هشام من طريق الداجوني[3].

والأول: من طريق الحلواني عنه[4].

والنسخ لغة: الإزالة، أو النقل[5].

واصطلاحاً: رفع الحكم، أو بيانٌ لانتهاء أمده.

والمختار؛ أنه رفع الحكم الشرعي بخطاب.

وقوله: **(لَسَنْ)** بفتحتين؛ الفصاحة[6].

٤٦٨ ـ ....كَـ: نُنْسِهَا بِلَا هَمْزٍ: كَفَى عَمَّ ظُبًى[7] ....

(كَـ)ـضم نون المضارعة، وكسر السين[8].

(١) وقد ردَّ أبو حاتم هذه القراءة، قال السمين الحلبي: «وهذه جرأة منه ـ على عادته ـ». (ينظر: الدر المصون ٥٦/٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٦/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٨٢)، والإتحاف ٤١١/١.

(٣) وقراءة هشام من طريق الداجوني بفتح النون الأولى والسين في هذا الموضع؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢١٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠١)).

(٤) ينظر: النشر ٢١٩/٢.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٢)، وشرح النويري ٥٦/٤، والمفردات ص (٤٩٠)، ولسان العرب ٦١/٣.

(٦) قال في لسان العرب (٣٨٥/١٣): «واللَّسَنُ بالتحريك؛ الفصاحة، وقد لَسِنَ ـ بالكسر ـ، فهو لَسِنٌ، وأَلسَنُ، وقوم لُسْنٌ، واللَّسنُ جَوْدَة اللسان وسَلاطَتُه، لَسِنَ لسَناً فهو لَسِنٌ».

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: **(ظُبًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: **(ظُبًى)**.

(٨) قال النويري: «استغنى بالتشبيه عن التقييد بالضم والكسر، ويُفْهم منه ـ أيضًا ـ عدم الهمز، ولكن تظهر فائدة التقييد به قراءة المسكوت عنهم؛ لأن الإثبات ضد الحذف، =

من قوله: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ [١٠٦][١].

(بِلَا هَمْزٍ) بعد السين.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)** **(عَمَّ ظُبًى)**؛ أي: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف ـ في اختياره ـ، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر، ويعقوب.

من النسيان؛ بمعنى: الترك[٢].

وقرأه: ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿**نَنْسَأْهَا**﴾؛ بفتح نون المضارعة، والسين، وهمزة ساكنة تليها.

من (النسأ)؛ وهو التأخير؛ أي: نؤخر نسخها؛ أي: نزولها، أو نمحها لفظاً وحكماً[٣].

ولم يبدل أبو عمرو همزته اتفاقاً؛ لعلة الجزم، وقد أجمع من روى الإبدال عنه على استثناء خمس عشرة كلمة؛ أولاها: ﴿**أَنْبِئْهُم**﴾ [٣٣]، وهذه الثانية، وستأتي البواقي في مواضعها[٤].

= ولم يطَّرِد للناظم قاعدة في الهمز، فتارة يطلقها، وتكون مرفوعة؛ كقوله: **(وَاهْمِزْ يُضَاهُونَ)**، وتارة منصوبة؛ كقوله: **(الْبَرِيَّةُ اتْلُ)**، وتارة بحسب الإعراب؛ كقوله: **(بَابَ النَّبِيءِ)**، وتارة ساكنة ـ كهذا ـ، فلا يفهم هنا إلا من جهة العربية». (ينظر: شرح النويري ٥٥/٤).

(١) وفي هذه الكلمة القرآنية ثلاث عشرة قراءة، ذكرها في الدر المصون وعدَّدها. (ينظر: الدر المصون ٥٨/٢).

(٢) على أحد القولين، وهو الأظهر، وقيل: إن أصله الهمز، من النسْء؛ وهو التأخير، إلا أنه أُبْدل من الهمزة ألف. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٥٩/١، وشرح الهداية ص (٣٦٦)، والدر المصون ٦٠/٢).

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٥٨/١، وشرح الهداية ص (٣٦٦)، والدر المصون ٥٩/٢ ـ ٦٠).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (١٢٨).

هذا وإذا وُقِفَ لحمزة على: ﴿سُيِلَ﴾ [١٠٨]؛ فبالتسهيل بين بين كالياء[(١)]، وبالإبدال واواً مكسورةً؛ على مذهب الأخفش[(٢)].

وتقدَّم:

مدُّ: ﴿شَيۡءٍ﴾ للأزرق، وتوسطه له، وكذا لحمزة بخلفه[(٣)]، والأشهر عنه: السكت.

---

(١) على مذهب سيبويه، وهو مذهب الجمهور؛ كأبي طاهر صاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار الطرسوسي، وأبي العباس المهدوي، وأبي طاهر بن سوار، وأبي القاسم بن الفحام صاحب التجريد، وأبي الطيب بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر. (ينظر: النشر ٤٤٤/١، والإتحاف ٤١١/١).

(٢) قال في النشر: «ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النحوي البصري؛ أكبر أصحاب سيبويه، فقال الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه: هذا هو مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره، وتبعه على ذلك الشاطبي، وجمهور النحاة على ذلك عنه، وأجازه كذلك عن حمزة في الوقف: أبو العز القلانسي وغيره، ووافقهم الحافظ أبو العلاء الهمداني على جواز الإبدال في المضمومة بعد كسرٍ ـ فقط ـ مطلقاً؛ أي في المنفصل، والمتصل، فاء الفعل، ولامه، وحكى أبو العز ذلك ـ في هذا النوع خاصة ـ عن أهل واسط». (ينظر: النشر ٤٤٤/١، والإتحاف ٤١١/١ ـ ٤١٢).

(٣) ولا يكون التوسط في المد لحمزة ـ حيث قُرِئ به ـ إلا مع السكت؛ إمَّا على لام التعريف فقط، أو على المنفصل، كما نصَّ عليه في النشر، وذكره في الإتحاف، قال في النشر ٣٤٨/١: «والمراد بالمد عند من رواه من هؤلاء؛ هو التوسط، وبه قرأت من طرق من روى المد، ولم يروه عنه إلا من روى السكت في غيره»، وقال في باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره ما نصُّه ٤٢٨/١: «لا يجوز مد: ﴿شَيۡءٍ﴾، لحمزة حيث قُرِئَ به إلا مع السكت؛ إما على لام التعريف فقط، أو عليه وعلى المد المنفصل، وظاهر التبصرة المد على: ﴿شَيۡءٍ﴾، لخلاد مع عدم السكت المطلق، حيث قال: وذكر أبو الطيب مد: ﴿شَيۡءٍ﴾ في روايتيه وبه آخذ، ولم يتقدم السكت إلا لخلف وحده في غير: ﴿شَيۡءٍ﴾، فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيب المد عن خلاد في: ﴿شَيۡءٍ﴾، مع عدم السكت، وذلك لا يجوز، فإن أبا الطيب المذكور هو ابن غلبون صاحب كتاب الإرشاد، ولم يذكر في كتابه مد: ﴿شَيۡءٍ﴾، لحمزة إلا مع السكت على لام التعريف، وأيضاً فإن مد: ﴿شَيۡءٍ﴾، قائم مقام السكت فيه فلا يكون إلا مع وجه السكت، وكذا قرأنا». (ينظر: النشر ٣٤٨/١، والإتحاف ٢٢٢/١).

وإذا وُقِفَ عليه: له[١]، ولهشام ـ بخلفه ـ: ففيه النقل، مع الإسكان، والروم، ومعهما الإدغام، فهي أربعة، هذا في المجرور.

وكذا المرفوع، ويجوز فيه ـ أيضاً ـ: الإشمام، مع كلٍّ من النقل، والإدغام، فتصير ستة[٢].

وأما المنصوب: ففيه وجهان فقط[٣]، كما تقدم.

وقد نظم جميع ذلك العلامة المرادي[٤] فقال[٥]:

فِي شَيءٍ الْمَرْفُوعِ سِتَّةُ أَوْجُهٍ ... نَقْلٌ وَإِدْغَامٌ بِغَيْرِ مُنَازِعِ
وَكِلَاهُمَا مَعْهُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ... وَالْحَذْفُ مُنْدَرِجٌ فَلَيْسَ بِسَابِعِ[٦]
وَيَجُوزُ فِي مَجْرُورِهِ هَذَا[٧] سِوَى ... إِشْمَامِهِ فَامْنَعْ لِأَمْرٍ مَانِعِ

---

(١) أي: لحمزة.

(٢) ينظر: الإتحاف ١/٣٨١.

(٣) وهما: النقل، والإدغام، والهمز في (شيء) المنصوب هو من قبيل الهمز المتوسط، بخلاف الهمز في (شيء)؛ المجرور، والمرفوع، فإنه من قبيل الهمز المتطرف؛ وذلك لحذف تنوينه. (ينظر: الإتحاف ١/٤٢٦، ٢٢٧).

(٤) الحسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم المرادي، المصريّ الفقيه النحوي اللغوي التصريفي البارع، قرأ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل بن الشيخ تاج الدين البناكتي، صنف وتفنن وأفاد وأجاد، له من التواليف: شرح التسهيل والألفية، وشرح الشاطبية، وتفسير القرآن، وله مؤلف في وقف حمزة على الهمز، مات سنة ٧٤٩هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٢٧).

(٥) وقد قاله في: (شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الحرز)، كما ذكر ذلك في (غيث النفع)، وقد نسب في حل المشكلات البيتين الأولين للمرادي، وقال في البيتين الآخرين: وزاد بعضهم في أوجه المجرور والمنصوب. (ينظر: الإتحاف ١/٣٨١، وغيث النفع ص (١٣١ ـ ١٣٢)، وشرح ابن أم قاسم المرادي على باب وقف حمزة وهشام ق٦٠/ب، وحل المشكلات ص (٣٩)).

(٦) هكذا ضُبِطَت في الأصل، وهي في المطبوع: (بتابع).

(٧) هكذا ضُبِطَت في الأصل، وهي في حل المشكلات: (مجرورها هذا)، وهو تصحيف. (ينظر: حل المشكلات ص (٣٩)).

وَالنَّقْلُ وَالْإِدْغَامُ فِي مَنْصُوبِهِ[1] لَا غَيرَ فَافْهَمْ [ذَاكَ][2]غَيْرَ مُدَافِعِ

ولا بد من حذف التنوين حال الروم ـ كالسكون[3] ـ، كما قدمناه.

ووجه الإدغام **[٢٧٦]**: فيه نوع صعوبة على الإنسان[4]، فلا بد من إظهار التشديد في اللفظ، وتمكين ذلك حتى يظهر في السمع، كالوقف على نحو: ﴿وَلِيٌّ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، و﴿خَفِيٌّ﴾ [الشورى: ٤٥]، تدبر[5].

٤٦٨ ـ ....بَعْدَ عَلِيمٌ احْذِفَا

٤٦٩ ـ وَاوًا: كَسَا........................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ﴾ [١١٦].

فـ**(بَعْدَ)**: ﴿عَلِيمٌ﴾، وقبل: ﴿قَالُواْ﴾.

(احْذِفَا) (وَاوًا).

فاقرأه: ﴿عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ قَالُواْ ٱتَّخَذَ...الخ﴾.

للإمام المرموز إليه بكاف **(كَسَا)**؛ أي: ابن عامر بكماله.

وقيده[6]: بـ﴿عَلِيمٌ﴾ احترازاً من: ﴿**بَصِيرٌ** ﴿١١٠﴾ **وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ**...الخ﴾ [١١٠ ـ ١١١].

---

(١) هكذا ضُبِطَت في الأصل، وهي في حل المشكلات: (منصوبها)، وهو تصحيف. (ينظر: حل المشكلات ص (٣٩)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من حل المشكلات؛ لتمام المعنى. (ينظر: حل المشكلات ص (٣٩)).

(٣) نصَّ على ذلك في غيث النفع، وقال: «لا بد من حذف التنوين من المنون حال الروم كحال السكون، وهي فائدة مهمة، قلَّ من تعرض لها من أئمتنا، فعليك بها». (ينظر: غيث النفع ص (١٣١)).

(٤) لاجتماع الساكنين في الوقف غير منفصلين، لأنَّه حرف واحد. (ينظر: غيث النفع ص (١٣٢)).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (١٣٢).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٢).

وتعين **للباقين** أن يقرؤوا: ﴿عَلِيمٌ ۝١١٥ وَقَالُوا اتَّخَذَ...الخ﴾ [١١٥ ـ ١١٦]؛ بإثبات الواو.

من عطف جملة [على جملة][١].

قال في الغيث[٢]: «[وهي مفقودة][٣] في مصحف أهل الشام، موجودة فيما عداه من المصاحف»[٤].

قال ابن المصنف[٥]: «ووجه الحذف؛ الاستئناف، تعجباً من عظيم قولهم وافترائهم، ويشهد له ما في يونس[٦]: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ...الخ﴾ [يونس: ٦٨]، بالإجماع»؛ أي: قراءة، ورسماً.

٤٦٩ ـ ....كُنْ فَيَكُونُ[٧] فَانْصِبَا[٨] رَفْعًا ـ سِوَى الْحَقُّ[٩] وَقَوْلُهُ ـ: كَبَا.

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح). (ينظر: الدر المصون ٨٣/٢، وشرح الهداية ص (٣٦٧)، والكشف ٢٦٠/١).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (١٣٣ ـ ١٣٤).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ينظر: حجة القراءات ص (١١٠ ـ ١١١)، والكشف ٢٦٠/١، والمقنع ص (١٠٦)، وهجاء مصاحف الأمصار ص (١١٨).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٣).

(٦) وقد اتفقوا على حذف الواو في موضع سورة يونس؛ لعدم شيء يعطف عليه قبله، فهو استئناف خرج مخرج التعجب من عظم جرأتهم وقبيح افترائهم، قاله النويري. (ينظر: شرح النويري ٦٠/٤).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (**فَيَكُونُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح النون: (**فَيَكُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الأمر: (**فَانْصِبَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه؛ على الحال: (**نَاصِبَا**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم القاف مع التشديد: (**الْحَقُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر القاف مع التشديد: (**الْحَقِّ**)، ولم تُشكَّل القاف في نسخة رضوان العقبي.

٤٧٠ ـ وَالنَّحْلُ[١]، [مَعْ][٢] يَس: رُدْ كَمْ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ **حيث أتى، إلا ما يستثنى آنفًا.**

(فَانْصِبَا) (رَفْعًا)؛ أي: اقرأ بنصب رفع: ﴿فَيَكُونُ﴾.

(سِوَى)؛ أي: غير.

قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ في آل عمران[٣].

(وَ)سوى.

قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ في الأنعام[٤].

للمرموز إليه بكاف: **(كَبَا)**؛ أي: ابن عامر بكماله.

فإنه قرأ بالنصب:

﴿كُن فَيَكُونُ ۝١١٧ وَقَالَ﴾ هنا[٥].

و﴿كُن فَيَكُونُ ۝٤٧ وَيُعَلِّمُهُ[٦]﴾ في آل عمران[٧].

و﴿كُن فَيَكُونُ ۝٣٥ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ﴾ في مريم[٨].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: **(وَالنَّحْلُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح اللام: **(وَالنَّحْلَ)**، ولم تُشكل اللام في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، بينما هي مثبتة في أصل الشرح.

(٣) الآيتين: [٥٩ ـ ٦٠].

(٤) الآية: [٧٣].

(٥) سورة البقرة: الآيتين [١١٧ ـ ١١٨].

(٦) في الأصل كُتِبَت بنون العظمة؛ (ونعلمه)؛ على الإلتفات، وهي لغير: نافعٍ، وعاصمٍ، وأبو جعفر، ويعقوب. (ينظر: الإتحاف ١/٤٧٨).

(٧) الآيتين: [٤٧ ـ ٤٨].

(٨) الآيتين: [٣٥ ـ ٣٦].

و﴿كُن فَيَكُونُ ۝٦٨ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ في [غافر[1]][2].

(وَ)قرأ بالنصب.

حرف (النَّحْل)؛ أي: وهو: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٤٠ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟﴾ [٤٠ ـ ٤١].

(مَعْ).

حرف (يَس)؛ أي: وهو: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٨٢ فَسُبْحَٰنَ﴾ [٨٢ ـ ٨٣].

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: (رُدْ كَمْ)؛ أي: الكسائي، وابن عامر.

فجملة ما وقع في القرآن من قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ثمانية؛ ستةٌ مختلفٌ فيها[3]؛ أربعة انفرد ابن عامر بنصبها[4]، واثنان وافقه فيهما الكسائي[5].

وقرأه الباقون: بالرفع في الستة.

ولا خلاف بين العشرة في رفع اثنين[6].

فقوله: (كَبَا)؛ من كبا الزند: إذا لم يخرج ناره؛ يشير إلى غموض وجه الاستثناء في هذين الحرفين، وإشكال وجه قراءة النصب في غيرهما[7].

---

(١) الآيتين: [٦٨ ـ ٦٩].

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) وهي المواضع التي في السور الكريمة: البقرة، وآل عمران، والنحل، ومريم، ويس، وغافر.

(٤) وهي المواضع التي في السور الكريمة: البقرة، وآل عمران، ومريم، وغافر.

(٥) وذلك في السورتين الكريمتين: النحل، ويس.

(٦) وهما: قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [٥٩ ـ ٦٠]. وقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [٧٣].

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٣)، ولسان العرب ١٧٩/١ ـ ١٨٠.

وقد وجَّهُوا النصب: بأنه على إضمار أنَّ بعد الفاء حملاً للفظ الأمر، وهو (كُنْ)؛ على الأمر الحقيقي(١).

قال ابن المصنف(٢): «إذ هو(٣) ينتظم منه شرط وجزاء، فإنْ صحَّ صحَّ، فنقول: قُمْ أَقُمْ، مثل إن أكرمتني أكرمتك، فلا بد من التغاير، ولو قُدِّر ما في هذه المواضع: إن يَكُنْ يَكُنْ لم يصحّ، فاعتمد في هذه المواضع لفظ الأمر، وإن لم يكن أمر في الحقيقة، ورُتِّب عليه الجواب [٢٧٧]، وإن لم يكن جواباً في الحقيقة، ومن أنكر(٤) هذه القراءة الصحيحة فقد أخطأ الخطأ القبيح، وسلك السبيل القبيحة».

---

(١) وضعَّفَ هذا التوجيه مكي بن أبي طالب في الكشف، حيث قال بعد كلام طويل: «فالنصب في هذا على الجواب ـ أي على جعله جواباً بالفاء للفظ (يكن) ـ بَعِيدُ المعنى». (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٦١/١، وشرح الهداية ص (٣٦٧ ـ ٣٦٨)، وحجة القراءات ص (١١١)، وشرح ابن الناظم ص (١٨٣)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٣).

(٣) الضمير يعود إلى الأمر الحقيقي؛ أي: أن الأمر الحقيقي ينتظم منه. . .الخ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٣)).

(٤) وممن اعترض على قراءة النصب الزجاج حيث قال: «النصب ههنا محال»، وحكى ابن عطية عن أحمد بن موسى: «أنَّ قراءة ابن عامر لحنٌ»، وقال في الدر المصون: «وأما ما انفرد به ابن عامر في هذه الأربعة فقد اضطرب كلام الناس، وهي لَعَمْري تحتاج إلى فضل نظر وتأمل، ولذلك تجرأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير، فقال ابن مجاهد: (قرأ ابن عامر (فيكونَ) نصباً، وهذا غير جائز في العربية؛ لأنه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في (يس)، و(النحل)، فإنه نسق جواب)، وقال في آل عمران: (قرأ ابن عامر وحده (كن فيكونَ) بالنصب وهو وهم)، وقال الزجاج: «(كن فيكونُ)؛ رفعٌ لا غير». وقد ردَّ ذلك كله أبو حيان في تفسيره حيث قال: «وهذا قولٌ خطأٌ ـ أي القول بتلحين قراءة النصب لابن عامر ـ؛ لأنَّ هذه القراءة في السبعة، فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد ذلك قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن لِيَلْحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما عُلِمَ نقله بالتواتر من كتاب الله ـ تعالى ـ». (ينظر: البحر المحيط ٥٣٦/١، والدر المصون ٨٨/٢ ـ ٨٩، ومعجم القراءات ١٨٢/١).

وأمَّا توجيه الرفع: فعلى تقدير (فهو يكونُ)[(١)].

قال في الغيث[(٢)]: «وما أحسن ما قاله بعضهم[(٣)]: ينبغي على قراءة الرفع[(٤)] أن يوقف بالروم؛ ليظهر اختلاف القراءتين في اللفظ وصلاً ووقفاً[(٥)]».

٤٧٠ ـ ....تُسْأَلُ[(٦)] لِلضَّمِّ فَافْتَحْ وَاجْزِمَنْ[(٧)]: إِذْ ظَلَّلُوا

(١) قال في شرح الهداية: «ومن رفع في الستة فعلى ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون عطفاً على موضع: ﴿كُن﴾؛ لأنَّ معناه: (يكونه)، فالتقدير: (إنما يُكَوِّنه فيكون)، والثاني: على إضمار (هو)؛ فكأنه قال: (فهو يكون)، والثالث: (يكون) في الأربعة مواضع خاصة التي رفعها الكسائيّ فيكون عطفاً على: ﴿يَقُولُ﴾». (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٦١، وشرح الهداية ص (٣٦٨)، وحجة القراءات ص (١١١)، والدر المصون ٢/٩٠).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (١٣٤).

(٣) والقائل هو: أبو العباس أحمد بن علي بن شعيب المالقي، وذلك في كتابه: إتقان الصنعة في التجويد للسبعة ٢/١٧٠.

(٤) وتتمة كلام صاحب الغيث ـ بعد هذه الكلمة ـ ص (١٣٤): «في هذا وشبهه»، قلتُ: ولا بد من هذه الزيادة؛ لتكون هذه القاعدة صالحة وشاملة لكل ما اختلفت فيه مذاهب القراء ـ في حرفه الأخير ـ بين الرفع والنصب، أو بين الرفع والجر، أو بين الجر والنصب، وقد يكون الإشمام ـ للمبصر دون الأعمى ـ قائماً مقام الروم في الدلالة على اختلاف القراءتين في اللفظ وقفاً، وذلك في الحروف التي يكون خلاف القراء فيها دائر بين الرفع والنصب لا غير.

(٥) لعل الأنسب تقييد عبارة المالقيّ ـ والتي نقلها صاحب غيث النفع ـ بالوقف، لتكون كالتاليّ: «ليظهر اختلاف القراءتين في اللفظ **وقفاً**»، وذلك لأن الوقف بالسكون يُخْفِي فرق الحركات بين القراءتين، فساغ الوقف بالروم؛ والذي هو الإتيان ببعض الحركة، والوقف بالإشمام؛ الذي هو إشارة لا حركة؛ ليدلَّ على الحركة المخفية بالسكون، أمَّا وصلاً فالخلاف ظاهر بين القراءتين، لأنَّ القارئ ينطق بالحركة كاملة، والله أعلم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم التاء، والهمزة على نبرة؛ وذلك على البناء للمفعول: (**تُسْئَلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم التاء، والهمزة على ألف؛ وذلك على البناء للمفعول: (**تُسْأَلُ**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبِطَت في شرحه؛ بفتح التاء، والهمزة على الألف؛ وذلك على البناء للفاعل؛ موافقة لقراءة نافع ويعقوب: (**تَسْأَلْ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**وَاجْزِمًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (**وَاجْزِمَنْ**).

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [١١٩].

(لِلضَّمِّ فَافْتَحْ)؛ أي: اقرأه بفتح ضم التاء.

(وَاجْزِمَنْ) اللام بـ(ـلا) الناهية.

على البناء للفاعل.

للإمامين المرموز إليهما [بأولى قوله](١): **(إِذْ ظَلَّلُوا**(٢)**)**؛ أي: نافع، ويعقوب.

والنهي هنا ـ كما قاله جمع من المحققين(٣) ـ: «جارٍ على سبيل المجاز؛ لتفخيم ما وقع فيه أهل الكفر من العذاب؛ كقولك لمن قال لك: كيف حال فلان؟ أي: لا تسألنَّ عما وقع له؛ أي حلَّ به أمر عظيم غير محصور، فهو أعظم مما تظنُّ».

وقرأه الباقون: بضم التاء، ورفع اللام، لما تقدم(٤): أنَّ ضد الجزم الرفع.

على البناء للمفعول بعد (لا) النافية(٥)؛ والجملة مستأنفة(٦)؛ أي: (لا تسأل عن الكفار ما لهم لا يؤمنون؛ لأنَّ ذلك ليس إليك، إن عليك إلا البلاغ)(٧).

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ومعنى قوله: **(ظَلَّلَوا)**؛ أي: نصب ما يستظل به.

(٣) نصَّ عليه في الإتحاف، وقال في شرح الهداية بمعناه. (ينظر: الإتحاف ٤١٤/١، وشرح الهداية ص (٣٦٩)، والكشف ٢٦٢/١، وشرح النويري ٦١/٤ ـ ٦٣).

(٤) وذلك في خطبة الكتاب في البيت رقم (٥٠)، حيث بيَّن اصطلاحه في نظمه.

(٥) ينظر: شرح النويري ٦٠/٤، والإتحاف ٤١٤/١.

(٦) والوجه الثاني: أن الجملة في موضع الحال؛ تقديره: (إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير سائل عن أصحاب الجحيم). (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٦٢/١، وحجة القراءات ص (١١٢)، وشرح الهداية ص (٣٦٩)، والدر المصون ٩٢/٢ ـ ٩٣).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٣).

٤٧١ ـ وَيَقْرَأُ[١] ابْرَاهَامَ[٢]: ذِي، مَعْ سُورَتِهْ مَعْ مَرْيَمَ[٣]، النَّحْلِ، أَخِيرًا[٤] تَوْبَتِهْ[٥]

٤٧٢ ـ آخِرَ[٦] الَانْعَامِ، وَعَنْكَبُوتِ[٧]، مَعْ أَوَاخِرِ النِّسَا ثَلَاثَةٌ[٨] تَبَعْ

٤٧٣ ـ وَالذَّرْوِ، وَالشُّورَى، امْتِحَانٍ أَوَّلَا وَالنَّجْمِ، وَالْحَدِيدِ: مَازَ الْخُلْفَ[٩] لَا

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الياء؛ على البناء للفاعل: (**وَيَقْرَأُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الياء؛ على البناء للمفعول: (**وَيُقْرَأُ**)، ولم تضبط بالشكل في شرح موسى جار الله، لكن ضبطه للكلمة التي بعدها يُفْهَمُ أنه ضبطها؛ بالبناء للمفعول: (**وَيُقْرَأُ**). والثالث: ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بالتاء؛ على الخطاب: (**وَتَقْرَأُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالمد، وفتح الميم: (**ابْرَاهَامَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالمد، وضم الميم: (**ابْرَاهَامُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بالقصر، وفتح الميم: (**ابْرَاهِيمَ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم الثانية: (**مَرْيَمَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الميم: (**مَرْيَمِ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بألف ممدودة، بعد راء مفتوحة: (**أَخِيرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني؛ بألف ممدودة، بعد راء مفتوحة: (**أَخِيرًا**)، والثالث: بياء ساكنة بعد الراء المفتوحة: (**أَخِيرَيْ**).

(٥) في المتن الذي على هامش الشرح: (**بِتَوْبَتِهْ**)، وهو تصحيف.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**آخِرَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته، والشيخ إبراهيم السمنودي من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة، حيث اختارا ضبطها؛ بكسر الراء: (**آخِرِ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء: (**وَعَنْكَبُوتِ**)، والثاني: بفتح التاء: (**وَعَنْكَبُوتَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء مع التنوين: (**ثَلَاثَةٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بجر التاء مع التنوين: (**ثَلَاثَةٍ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (**الْخُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الفاء: (**الْخُلْفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي.

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿إِبْرَاهِيْم﴾ في ثلاثة وثلاثين موضعاً من القرآن[١].

فـ(**يَقْرَأُ**)ها ابن عامر ـ بخلاف عن أحد راوييه كما سيأتي رمزهما ـ: ﴿**إِبْرَاهَام**﴾؛ بفتح الهاء، وألف بعدها، كما لفظ به[٢].

خمسة عشر؛ كل ما في (**ذِيْ**) السورة[٣]:

﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ **إِبْرَاهَامَ**﴾ [١٢٤].

و﴿مِن مَّقَامِ **إِبْرَاهَامَ**﴾ [١٢٥].

و﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ **إِبْرَاهَامَ**﴾ [١٢٥].

﴿وَإِذْ قَالَ **إِبْرَاهَامُ**﴾ [١٢٦].

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ **إِبْرَاهَامُ**﴾ [١٢٧].

﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ **إِبْرَاهَامَ**﴾ [١٣٠].

﴿**وَأَوْصَى بها إِبْرَاهَامُ**﴾ [١٣٢][٤].

---

(١) وجملة ما في الكتاب العزيز من لفظ (إبراهيم): تسعة وستون موضعاً؛ جملة ما وقع فيه الخلاف منها ثلاثة وثلاثون موضعاً، وفي ستة وثلاثين موضعاً بالياء قولاً واحداً، هذا في المتواتر، وأما في الشواذ فقرئ بغير ذلك، وقد رسمها الشارح هنا في جميع المواضع: بالألف، وقد ردَّ ذلك شيخنا الأستاذ الدكتور محمد سيدي الأمين، وقال: «هذا من الأسماء الأعجمية التي نصَّ علماء الرسم على حذف الألف منه لتوفر شروط الحذف الأربعة فيه؛ وهي: الأول: أن يكون الاسم الأعجمي علماً؛ احترازاً عن نحو: (نمارق)، والثاني: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف؛ احترازاً عن نحو: (عاد)، الثالث: أن يكون ألفه حشواً ـ أي وسطاً ـ؛ احترازاً عن نحو: (يحي)، الرابع: أن يكون كثير الدور ـ أي كثير الاستعمال ـ، وهذه الأربعة كلها متوفرة في لفظ (إبراهيم)، فإذا أُريد رسمها على قراءة من يقرأ بإثبات الألف فإنا نرسمها بالهاء وبعدها الميم وبينهما ألف صغيرة للإشارة إلى قراءة أخرى». (ينظر: إبراز المعاني ٢/٣٢٥).

(٢) قال النويري: «عُلِمَت قراءة ابن عامر من اللفظ؛ لدورانه بين الألف والياء، وقد عُلِمَ من اصطلاحه أن المختلف إذا كان له نظير متفق ذكر الوجه المخالف؛ وهو الألف هنا، ويحيل الأخر على محل الإجماع؛ وهو الياء». (ينظر: شرح النويري ٤/٦٦).

(٣) أي: سورة البقرة.

(٤) في الأصل: رُسِمَت على قراءة نافع، وابن عامر: (**وَأَوْصَى**).

و﴿ءَابَآئِكَ إِبْرَاهَامَ﴾ [١٣٣].

﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهَامَ﴾ [١٣٥].

﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَاهَامَ﴾ [١٣٦](١).

﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهَامَ﴾ [١٤٠](٢).

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَاهَامَ﴾ [٢٥٨].

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهَامُ﴾ [٢٥٨].

﴿قَالَ إِبْرَاهَامُ﴾ [٢٥٨].

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهَامُ رَبِّ أَرِنِى﴾ [٢٦٠].

(**مَعْ**) واحدٍ.

في (**سُوْرَتِهْ**)(٣)؛ وهو: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهَامُ رَبِّ ٱجْعَلْ...الخ﴾ [إبراهيم: ٣٥].

وهذا الضمير فيه استخدام لطيف(٤).

[و(**مَعْ**) الثلاثة.

التي في (**مَرْيَمَ**)؛ وهي قوله تعالى:

﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَاهَامَ﴾ [مريم: ٤١].

﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰإِبْرَاهَامُ﴾ [مريم: ٤٦].

---

(١) في الأصل نصَّ على موضع آل عمران، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٨٤]؛ وهو وهمٌ، لأنه يريد موضع سورة البقرة، حيث إنه بصدد سرد مواضع سورة البقرة الخمسة عشر دون المواضع الأخرى، لمناسبة السورة هنا، ولأن موضع (آل عمران) لا خلاف فيه.

(٢) في الأصل رُسِمَت بالغيب: (يقولون).

(٣) أي: في سورة إبراهيم: الآية [٣٥].

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٤).

﴿وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهَامَ﴾ [مريم: ٥٨]][(١)].

ومع اثنين في: (**النَّحْلِ**)؛ هما:

﴿إِنَّ إِبْرَاهَامَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠].

و﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهَامَ﴾ [النحل: ١٢٣].

والموضعان (**أَخِيْرَا تَوْبَتِهْ**)[(٢)]:

﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَاهَامَ﴾ [التوبة: ١١٤].

و﴿إِنَّ إِبْرَاهَامَ لَأَوَّٰهٌ﴾ [التوبة: ١١٤].

والتقييد بالأخيرين؛ **للاحتراز** عن كلِّ ما فيها[(٣)].

وواحد (**آخِرِ الَانْعَامِ**): ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهَامَ﴾ [الأنعام: ٦١].

وقيده بالأخير؛ **احترازًا** عن كلِّ ما فيها؛ وهو ثلاثة[(٤)].

---

(١) لم يتعرض الشارح لبيان معنى قول الناظم: (**مَعْ مَرْيَم**)، فلم يتعرض لمواضع سورة مريم الثلاثة؛ على الرغم من أنه ذكر كلام الناظم في المتن الذي على هامش الشرح، ولهذا فإنَّ ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته ـ محاكاة لمنهج الشارح في شرحه ـ؛ وذلك لإتمام المعنى.

(٢) قال ابن الناظم: «قوله: (**تَوْبَتِهْ**)؛ أي توبة القرآن، يعني سورة براءة، ويقال لها أيضاً سورة التوبة»، وما ذكره ابن الناظم من الأسماء للسورة إنما هو من أسمائها التوقيفية، وأمَّا أسماؤها الاجتهادية فقد أوصلتها صاحبة كتاب "أسماء سور القرآن" إلى قريبٍ من اثني عشر اسماً؛ منها: الفاضحة، والعذاب، والمقشقشة، والبحوث، والمنقرة، والحافرة، والمثيرة، والمبعثرة، والمدمدمة، والمخزية، والمنكلة، والمشردة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٤)، وأسماء سور القرآن ص (٢٠٨ ـ ٢٢٠)).

(٣) وليس فيها إلا ثلاثة مواضع؛ اثنان منها هما محل الخلاف، وبقي موضع واحد لا خلاف فيه؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَقَوْمِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٧٠]، وهو الذي احترز عنه بقوله: (**أَخِيْرَا**). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٤)، وشرح النويري ٦٦/٤).

(٤) فإنه لا خلاف في قراءتها بالياء؛ وهي:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ﴾ [٧٤].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [٧٥].

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [٨٣].

(ينظر: شرح النويري ٦٦/٤، وشرح ابن الناظم ص (١٨٤)).

(وَ)واحدٍ.

آخر (عَنْكَبُوتِ): ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ [رُسُلُنَآ][1] إِبْرَاهَامَ بِٱلْبُشْرَىٰ﴾ [العنكبوت: ٣١].

واحترز [٢٧٨] به عن الأول فيه[2].

(مَعْ).

الذي في: (أَوَاخِرِ).

سورة (النِّسَا):

﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهَامَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥].

﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَاهَامَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَاهَامَ﴾ [النساء: ١٦٣].

فهي (ثَلَاثَةٌ تَبَعْ)؛ أي: تلا بعضها بعضاً[3].

واحترز بذلك عن الأول[4].

(وَ)واحدٍ.

في: (الذَّرْوِ)؛ أي: الذاريات[5]:

﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهَامَ﴾ [الذاريات: ٢٤][6].

(وَ)واحدٍ.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته تصويباً.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ [١٦]؛ فإنَّهُ لا خلاف في قراءته بالياء. (ينظر: شرح النويري ٤/٦٦، وشرح ابن الناظم ص (١٨٥)).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٥).

(٤) فإنَّهُ لا خلاف فيه، وهو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [النساء: ٥٤]. (ينظر: شرح النويري ٤/٦٦، وشرح ابن الناظم ص (١٨٥)).

(٥) الآية: [٢٤].

(٦) كتبت في الأصل بزيادة (واو): (وهل آتاك حديث ضيف إبراهيم)؛ وهو خطأ.

في: (**الشُّورَى**)[(١)]: ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ **إِبْرَاهَامَ**﴾ [الشورى: ١٣].

وواحدٍ [في][(٢)] (**امْتِحَانٍ أَوَّلَا**)؛ أي: أول الممتحنة.

وهو: ﴿**أُسْوَةٌ** حَسَنَةٌ فِىٓ **إِبْرَاهَامَ**﴾ [الممتحنة: ٤].

واحترز بـ(**ـأَوَّلَا**) عما بعده[(٣)]؛ وهو: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الممتحنة: ٤].

(**وَ**)واحدٍ.

في: (**النَّجْمِ**): ﴿**وَإِبْرَاهَامَ** ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧].

(**وَ**)واحدٍ.

في (**الْحَدِيْدِ**): ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا **إِبْرَاهَامَ**﴾ [الحديد: ٢٦][(٤)].

فهذه ثلاثة وثلاثون[(٥)].

قرأها: بالفتح[(٦)]، والألف بعدها، المرموز إليهما: بالميم، واللام، من قوله: (**مَازَ**[(٧)] **الْخُلْفُ لَا**)؛ أي: ابن ذكوان[(٨)] بخلاف عنه[(٩)]، وهشام بلا خلاف[(١٠)].

---

(١) الآية: [٢٤].

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٣) فإنَّهُ لا خلاف فيه. (ينظر: شرح النويري ٤/٦٦، وشرح ابن الناظم ص (١٨٥)).

(٤) في الأصل: (وقد) بدلاً من (ولقد)، وهو خطأٌ.

(٥) قال في النشر: «وانفرد ابن مهران فزاد على هذه الثلاثة والثلاثين موضعاً ما في سورة آل عمران والأعلى، فوهم في ذلك». (ينظر: النشر ٢/٢٢٢).

(٦) في الهاء.

(٧) قال ابن الناظم: «قوله: (مَازَ)؛ أي فَرَّقَ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٣)).

(٨) القراءة لابن ذكوان بقلب ياء: (إبراهيم)؛ ألفاً، مع فتح الهاء: (إِبْرَاهَام)، في بقية مواضع الثلاث والثلاثين ـ عدا مواضع سورة البقرة ـ، من زيادات النشر وطيبته، إذ أنَّ ابن ذكوان له من طريق الشاطبية والتيسير الوجهان في مواضع سورة البقرة خاصة، وله القراءة بالياء قولاً واحداً في باقي المواضع. (ينظر: النشر ٢/٢٢١، وحرز الأماني، الأبيات رقم (٤٨٠ ـ ٤٨٤)، وشرح منحة مولى البر ص (١٠١)).

(٩) وهي رواية الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٢/٢٢١).

(١٠) ينظر: النشر ٢/٢٢١.

وقرأها الباقون: بالكسر[(١)]، والياء.

وبه قرأ ابن ذكوان في وجهه الآخر.

وهي طريق النقاش، عن الأخفش[(٢)]، والصوري[(٣)]، عنه.

وفصَّل بعضهم: فروى الألف عنه في خمسة عشر التي في هذه السور خاصة.

وهي رواية كثير[(٤)] عن ابن الأخرم، عن الأخفش، عنه.

فإن قيل: من أين تؤخذ قراءة الباقين بالياء بعد الهاء؟

فالجواب: لما قرأ ابن ذكوان وهشام؛ بالألف وبالفتح ـ كما تلفظ به المصنف ـ، وضد الفتح الكسر، ويلزم من الكسر قبل الألف قلبها ياء، فتكون قراءة من عَدَاهُما: (إِبْرَاهِيْم)؛ بِهَاءٍ مكسورة، بعدها ياء.

وهما لغتان.

وسُمِعَ أكثر منها[(٥)].

---

(١) في الهاء.

(٢) وبه قرأ الداني على شيخه أبي القاسم الفارسي عنه فعنه، وعلى أبي الفتح فارس عن قراءته في جميع الطرق عن الأخفش. (ينظر: النشر ٢/٢٢١).

(٣) من رواية المطوعيّ عنه عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٢/٢٢١).

(٤) كالمغاربة قاطبة، وبعض المشارقة، وبذلك قرأ الداني على شيخه أبي الحسن في أحد الوجهين عن ابن الأخرم، وهو الذي لم يذكر الأستاذ أبو العباس المهدوي في هدايته غيره. (ينظر: النشر ٢/٢٢١، والإتحاف ١/٤١٦).

(٥) قال في البحر المحيط: «إبراهيم: اسم علم أعجمي؛ قيل: ومعناه بالسريانية قبل النقل إلى العلمية: أبٌ رحيم، وفيه لُغىً ست: (إِبْرَاهِيْم)؛ بألف وياء، وهي الشهيرة المتداولة، وبألف مكان الياء: (إِبْرَاهَام)، وبإسقاط الياء مع كسر الهاء: (إِبْرَاهِمْ)، أو فتحها: (إِبْرَاهَمْ)، أو ضمها: (إِبْرَاهُمْ)، وبحذف الألف والياء وفتح الهاء: (إِبْرَهَمْ)»، وزاد في إبراز المعاني عن الأهوازي عن الفراء: (إِبْرَهُوم). (ينظر: البحر المحيط ٥/٣٧٤، ومعجم القراءات ١/١٨٧، وإبراز المعاني ٢/٣٢٥).

ووجه خصوصية هذه المواضع ـ بعد تواتر القراءة فيها ـ؛ أنها كُتِبَتْ في المصاحف الشامية بحذف الياء منها خاصة(١).

وأمَّا زيادة موضع: آل عمران، والأعلى(٢)، على ما ذُكِرَ(٣)؛ فهو وهم، كما نبه عليه المصنف(٤).

٤٧٤ ـ وَاتَّخِذُوا(٥) بِالْفَتْحِ: كَمْ أَصْلٍ....... ....

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [١٢٥].

فقرأه بـ(**بالْفَتْحِ**)؛ أي: بفتح الخاء.

الإمامان المرموز إليهما [بأولى](٦) قوله: (**كَمْ أَصْلٍ**)؛ أي: ابن عامر، ونافع.

---

(١) نصَّ عليه في النشر، وزاد: «وكذلك رأيتها في المصحف المدني، وكُتِبَتْ في بعضها في سورة البقرة خاصة». (ينظر: النشر ٢/٢٢١).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [١٩].

(٣) يريد بذلك ما ذكره ابن الجزري في النشر بقوله: «وانفرد ابن مهران فزاد على هذه الثلاثة والثلاثين موضعاً ما في سورة (آل عمران)، وسورة (الأعلى)، فوهم في ذلك»، لكني لم أجد في المبسوط نص عن ابن مهران في ذلك، بل وجدت النص له على استثنائهما كغيرهما من المواضع المستثناة، قال في المبسوط: «قرأ ابن عامر وحده: (إبْراهام)، كل ما في سورة البقرة، وفي آل عمران: (إبراهيم)...الخ»، ثم قال في آخر كلامه: «وفي المفصل كلها: (إبراهام) إلا: في سورة المودة: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الممتحنة: ٤]، وفي النجم: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧]، وفي الأعلى: ﴿صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [١٩]»، فدلَّ منطوق كلام ابن مهران في المبسوط على استثناء جميع المواضع في سورة آل عمران، والموضع الأخير من سورة الأعلى. (ينظر: النشر ٢/٢٢١، والمبسوط ص (٧٢ ـ ٧٣)).

(٤) وهذا يؤكد كلام الشارح قبلاً من أنَّ القراءة سنة متبعة ينقلها الأول عن الآخر، ليس فيها قياس ولا اجتهاد. (ينظر: النشر ٢/٢٢٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الخاء: (**وَاتَّخِذُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الخاء: (**وَاتَّخَذُوا**)، ولم تشكل هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

على الخبر، عطفاً على ما قبله[١]؛ إما مجموع: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾، فتُضمر: ﴿إِذْ﴾، وإما نفس ﴿جَعَلْنَا﴾.

والباقون: بكسرها.

على الأمر[٢]؛ والمأمور هو النبي ﷺ، وأمته؛ أي: (وقلنا اتخذوا)[٣].

وفي الصحيح في سبب نزوله قصة، وهي من موافقات عمر رضي الله عنه[٤].

وقوله: **(كَمْ أَصْلٍ)**؛ أي: لتلك القراءة أصول **[٢٧٩]** كثيرة[٥].

ومر آنفاً: **(إِبْرَاهَام)** بالألف؛ لابن عامر[٦].

٤٧٤ ـ ....وَخِــفْ[٧] أُمْتِعُهُ: كَمْ..............................

(وَخِفْ)؛ أي: قرأ بإسكان الميم[٨]، وتخفيف التاء.

---

(١) وفي المعطوف عليه ثلاثة أقوال، ذكرها في الدر المصون. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٠)، والكشف ٢٦٣/١، والدر المصون ١٠٥/٢).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٣٦٩)، والكشف ٢٦٣/١.

(٣) هذا أحد الأقوال الأربعة في توجيه قراءة الأمر، ذكرها في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٠٦/٢).

(٤) ففي الحديث الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ لَو اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى فَنَزَلَتْ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]. . .الخ»، الحديث أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم (١٦٢٩)، وصحيح مسلم ١٨٦٥/٤، وهو مُخَرَّجٌ في غيرهما من كتب السنة.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٥).

(٦) بخلف عن ذكوان، كما مرَّ تحريره أنفاً.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الخاء، وسكون الفاء بلا تشديد: **(وَخِفْ)**، وهو الاختيار في النسخة العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الخاء، وسكون الفاء بلا تشديد: **(وَخَفْ)**.

(٨) قال النويري: «عُلِمَ سكون ميم: **(أُمْتِعُهُ)**؛ لابن عامر، من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٦٨/٤).

من قوله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [١٢٦].

ـ كما تلفظ به المصنف ـ.

للإمام المرموز إليه بكاف: **(كَمْ)**؛ أي: ابن عامر بكماله.

مضارع (أَمْتَعَ) المتعدي بالهمزة[١].

والباقون: بالفتح[٢]، والتشديد.

مضارع: (مَتَّعَ) المعدى بالتضعيف[٣].

٤٧٤ ـ ....أَرِنَا أَرْنِي اخْتُلِفْ

٤٧٥ ـ مُخْتَلِسًا[٤]: حُزْ. وَسُكُونُ الْكَسْرِ: حَقْ.   وَفُصِّلَتْ: لِي الْخُلْفُ مِنْ حَقٍّ صَدَقْ

وراء:

﴿أَرِنَا﴾.

و﴿أَرِنِى﴾.

حيث وقعا[٥]؛ نحو:

﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [١٢٨][٦].

---

(١) فهو من (أَمْتَعَ)، (يُمْتِعُ). (ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٠)، والكشف ٢٦٥/١، والدر المصون ١١٠/٢).

(٢) قال النويري: «عُلِمَ فتح ميم: (**أَمَتِّعُهُ**)؛ لابن عامر، من الإجماع على: ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا﴾ [هود: ٣]». (ينظر: شرح النويري ٦٨/٤، بتصرف).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٠)، والكشف ٢٦٥/١، وحجة القراءات ص (١١٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام؛ على البناء للفاعل: (**مُخْتَلِسًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح اللام؛ على البناء للمفعول: (**مُخْتَلَسًا**).

(٥) قال النويري: «وعُلِمَ العموم من قرينة التخصيص». (ينظر: شرح النويري ٧٠/٤).

(٦) في الأصل: رُسِمَتْ من غير واو العطف: (أرنا)، وأَثْبَتُّها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

و﴿أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [٢٦٠].

(**اخْتُلِفْ**)؛ أي: اختلف القراء فيها.

فقرأه (**مُخْتَلِساً**) كسر الراء.

الإمام المرموز إليه بحاء: (**حُزْ**)؛ أي: أبو عمرو ـ بكماله ـ بخلاف عنه[١]، كما تضمنه.

(**وَسُكُونُ الْكَسْرِ**)[٢]؛ للراء منهما.

قرأه المرموز إليهم بقوله: (**حَقْ**)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

قال المصنف[٣]: «وكلاهما ـ أي: الاختلاس، والإسكان، لأبي عمرو ـ ثابت من كلِّ الروايتين».

وبعضهم: روى الاختلاس عن الدوري، والإسكان عن السوسي؛ كالشاطبي[٤].

(**وَ**)قرأ بإسكان الراء.

من قوله: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ في (**فُصِّلَتْ**[٥]).

المرموز إليهم بقوله: (**لِي الْخُلْفُ مِنْ حَقٍّ صَدَقْ**)؛ أي: هشام

---

(١) وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالإسكان في الراء في المواضع الخمسة، وقراءة السوسي باختلاس كسرة الراء فيها؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٢٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٢)).

(٢) قال النويري: «وقيد السكون؛ لئلا يختل المفهوم». (ينظر: شرح النويري ٤/٧٠).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٢٢، بتصرف يسير.

(٤) قال في حرز الأماني:

وَأَرْنَا وَأَرْنِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمْ يَداً وَفِي فُصِّلَتْ يُرْوَى صَفَا دَرِّهِ كُلَا
وَأَخْفَاهُمَا طَـلْقٌ........... ....

(ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٤٨٥ ـ ٤٨٦)، والإتحاف ١/٤١٧).

(٥) الآية: [٢٩].

بخلاف عنه، وابن ذكوان، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وشعبة، بلا خلاف عنهم.

إلا أبا عمرو؛ فله الاختلاس أيضاً ـ كما مرّ آنفاً ـ.

والإسكان لهشام: من طريق الحلواني عنه(١).

وقرأ الباقون ـ وهم؛ نافع، وأبو جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وحفص ـ: بالكسر الكامل في الكلِّ.

وبه قرأ هشام؛ من طريق الداجوني، عن أصحابه، عنه(٢).

وكذا ابن ذكوان، وشعبة، في غير هذا الحرف.

وقوله: (**حَقْ**)؛ إشارة إلى الرد على من أنكر(٣) قراءة الإسكان؛

(١) ينظر: النشر ٢٢٢/٢، والإتحاف ٤١٨/١.

(٢) وقراءة هشام بالإسكان في موضع سورة فصلت: الآية [٢٩]، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٢٢/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٢)).

(٣) وممن أنكر قراءة الإسكان الزمخشري وغيره، من حيث إن هذه القراءة عنده قد اسْتُرْذِلَتْ؛ لأنَّ الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها، وردَّ عليه أبو حيان بقوله: «وقد أنكر بعض الناس الإسكان من أجل أن الكسرة تدل على ما حذف، فيقبح حذفها، يعني أن الأصل كان: (أَرْءِ)، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة، فكان في إقرارها دلالة على المحذوف، وهذا ليس بشيء، لأنَّ هذا أصل مرفوض، وصارت الحركة كأنها حركة للراء، وقال الفارسي: ما قاله هذا القائل ليس بشيء، ألا تراهم أدغموا في: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، أي: الأصل: (لكن)، ثم نقلوا الحركة وحذفوا، ثم أدغموا، فذهاب الحركة في: ﴿أَرِنَا﴾ ليس بدون ذهابها في الإدغام»، قال الشيخ الدكتور محمد سيدي الأمين ـ معلقاً على ما سبق ـ: «تشبيه أبي علي (أرنا) بـ(لكنا)؛ لأن الأصل (لكن) (أنا)، فطرحت حركة الهمزة على النون فُحركت النون بالفتح فاجتمع نونان؛ فأدغمت الأولى في الثانية». ومن جهة أخرى فقد سُمِعَ الإسكان في هذا الحرف نصًّا عن العرب، قال الشاعر:

أَرْنَا إِداوة عَبْد اللهِ نَمْلَؤُهَا ... مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَومَ قَدْ ظَمِئُوا

وقال الألوسي: «وقول الزمخشري إجحاف مما لا ينبغي؛ لأنَّ القراءة من المتواترات، ومثلها أيضاً موجود في كلام العرب العرباء». (ينظر: البحر المحيط ٣٩٠/١، وروح المعاني ٣٨٦/١، وفتح الوصيد ٤٣٤/١).

من أجل أن حركة الراء حركة نقل؛ أصله: (أَرْئِنا)، و(أَرْئِني)[١].

وقد خطَّأ [أبو عمرو][٢] منكر ذلك؛ بالإجماع على إدغام: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [٢٦٠][٣].

وقوله: (صَدَقْ)؛ من الصدق، يشير إلى صحة ذلك، وثبوت قراءة إسكانه خاصة؛ لأن معناه: أعطنا بخلاف غيره[٤].

قال الأخفش[٥] «إنما جرى ابن عامر في: ﴿حمٓ﴾ على معنى: (أَعْطِنا)، والدليل على ذلك قوله:

أَرْنَـا إِدَاوَةَ عَـبْـدِاللهِ نَـمْـلَاهَـا[٦] ....

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٦).

(٢) هكذا في الأصل: (أبو عمرو)، والصحيح أنه: (أبو علي الفارسي)، ويبدو أن الشارح تبع في هذه التسمية بعض نسخ شرح ابن الناظم، حيث ذكر محقق شرح ابن الناظم أنها في إحدى النسخ: (أبو عمرو علي الفارسي)، والصواب أنه: الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن سليمان بن إبان، الإمام أبو علي الفارسي، النحوي المشهور، أصله من فسطاط من عمر شيراز، روى القراءة عرضاً عن: أبي بكر بن مجاهد، وروى القراءة عنه عرضاً: عبدالملك بن بكران النهرواني، وأخذ النحو عن أبي إسحاق الزجاج، ثم عن أبي بكر بن السّري، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وانتهت إليه رئاسة علم النحو، وقد أخذ عنه النحو أئمة كبار؛ كابن جنى، وأبي الحسن الربيعي، وخلقٌ، وألف كتاب التذكرة، وكتاب الحجة شرح سبعة ابن مجاهد، فأجاد وأفاد، والإيضاح، والتكملة، وغير ذلك، مات سنة ٣٧٧هـ، وأوصى بثلث ماله لنحاة بغداد. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٤٧٥)، والأعلام ١٧٩/٢، وغاية النهاية ٢٠٦/١).

(٣) نقل قوله: أبو حيان، والألوسي، والسخاوي، وغيرهم، وقد تعرضت لبيان نقلهم في الهوامش السابقة.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٦).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٦)، وتفسير القرطبي ١٢٥/٢، وفتح القدير ٢٢١/١، وروح المعاني ٣٨٦/١.

(٦) ضبطت في الأصل: (أرنا أدلوة الله غلاماً)، وهو خطأٌ وتصحيف، والتصويب من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ، غير أن اللفظة الأخيرة من هذا الشطر من البيت في شَرْحَيّ ابن الناظم بتحقيقيه ضُبطت: (نملاها)، لكنَّها في جميع المصادر =

أفاده ابن المصنف[١].

٤٧٦ ـ أَوْصَى بِوَصَّى: عَمَّ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [١٣٢].

فقرأ: ﴿**وَأَوْصَى**﴾؛ بهمزة مفتوحة بين الواوين، وإسكان الثانية، وتخفيف الصاد.

(بـ: ﴿**وَصَّى**﴾)؛ أي: بَدَلُه.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

وهو موافق لرسم[٢] المصحف المدني، والشامي **[٢٨٠]**.

وقرأه الباقون: بالتشديد من غير همزة.

موافقة لمصاحفهم[٣].

= التي رجعت إليها بالهمز: (نملؤها)، بينما ضُبطت في تقريب الطيبة: (غلاماً)، وهو تصحيف وتحريف، وقد سألتُ الأستاذ الدكتور أحمد السالم ـ عميد كلية اللغة العربية بجامعة الإمام ـ سابقاً ـ والشاعر الإسلامي المعروف ـ عن الروايتين: "نملاها" و"نملؤها"، وأيهما أصحّ؟ فقال ما نصُّه: «كلتاهما صحيحتان عروضيًا، فالبحر هو البسيط، ووزن "نملاها": مُسْتَفْعلْ، والبيت بهذه الرواية قد دخله القطع، وهو حذف ساكن الوتد المجموع، وإسكان ما قبله. وأما وزن "نملؤها" فهو "مسْتعلنْ"، والبيت بهذه الرواية قد دخله الطيّ، والطيّ أخف من القطع، وأكثر منه ورودًا في عروض البحر البسيط»، حصلت على هذا الجواب من الدكتور أحمد السالم بواسطة الدكتور أحمد بن صالح السديس. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٦)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٤٧٥)، وتفسير القرطبي ١٢٨/٢، والبحر المحيط ٣٩٠/١، وروح المعاني ٣٨٦/١، وتقريب الطيبة ص (٢١٣)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٦).

(٢) مع تعديته بالهمز. (ينظر: الكشف ٢٦٦/١، والدر المصون ١٢٤/٢، وشرح النويري ٧٢/٤).

(٣) إضافة إلى كونه معدًّى بالتضعيف. (ينظر: الكشف ٢٦٧/١، وشرح النويري ٧٢/٤، والإتحاف ٤١٨/١).

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين، فلم يحتج إلى ضبطهما[(١)].

وهما لغتان[(٢)]، كـ(أَمْتَعَ)، و(مَتَّعَ)، و(أَنْزَلَ)، و(نَزَّلَ).

وهم في الإمالة، والتقليل، والفتح: على أصولهم[(٣)].

٤٧٦ ـ ....أَمْ يَقُولُ: حُفْ صِفْ حِرْمَ[(٤)] شِمْ....................

وَقَوْلُهُ: (أَمْ يَقُولُ. . .الخ)؛ يعني: اخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ...الخ﴾ [١٤٠].

فقرأه بياء الغيب[(٥)]؛ ـ كلفظ المصنف به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(حُفْ)** **(صِفْ حِرْمَ شِمْ)**؛ أي: أبو عمرو، وشعبة، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وروح.

حملاً على: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا﴾ [١٣٧][(٦)].

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب.

حملاً على: ﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾ [١٣٩][(٧)].

وقوله: **(حُفْ)**؛ بمعنى طاف، ومنه: ﴿حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥][(٨)].

---

(١) ولا إلى تقييدهما. (ينظر: شرح النويري ٧٢/٤).

(٢) وقيل: إنهما بمعنًى واحد. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٧١)، والكشف ٢٦٥/١، والدر المصون ١٢٤/٢).

(٣) ينظر: الإتحاف ٤١٨/١.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم: **(حِرْمَ)**، والثاني: بكسر الميم: **(حِرْمِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بضم الميم: **(حِرْمُ)**، ولم تتبين حركة الميم في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) قال في النويري: «وفُهِمَ غيب: **(يَقُولُ)**؛ من الإطلاق». (ينظر: شرح النويري ٧٢/٤).

(٦) ينظر: الكشف ٢٦٦/١، وشرح ابن الناظم ص (١٨٦)، وشرح النويري ٧٢/٤.

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧١)، والكشف ٢٦٦/١، وحجة القراءات ص (١١٥).

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٦)، والمفردات ص (١٢٣)، ولسان العرب ٤٩/٩.

هذا وإذا وُقِفَ على قوله: ﴿قُلۡ ءَأَنتُمۡ﴾ لحمزة[١]؛ فبالسكت على اللام مع تحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية، ومع تحقيقها، وبعدم السكت مع الوجهين المذكورين، وبنقل حركة [الهمزة][٢] الأولى إلى اللام مع تسهيل الثانية، ولا يجوز مع التحقيق[٣]؛ فهذه خمسة، ولا يجوز غيرها ـ كما بينه المصنف[٤] ـ وغيره[٥].

٤٧٦ ـ ....وَصُحْبَةٌ حِمًا: رَؤُفْ

٤٧٧ ـ [فِي الْكُلِّ فَاْقْصُر][٦]........ ....

---

(١) ينظر: الإتحاف ١/٤٢٠.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/٤٢٠).

(٣) قال في الغيث: «لأنَّ من خفف الأولى فالثانية أحرى؛ لأنَّها متوسطة صورة». (ينظر: غيث النفع ص (١٤٠)).

(٤) وزاد في النشر: «وذُكِرَ فيها ثلاثة أوجهٍ أخرى؛ وهي السكت، وعدمه، والنقل، مع إبدال الثانية ألفاً؛ على ما ذكره في الكافي وغيره، وفيه نظر، وحُكِيَ هذه الثلاثة مع حذف إحدى الهمزتين؛ على صورة اتباع الرسم، ولا يصح سوى ما ذكرته أولًا». (ينظر: النشر ١/٤٨٩).

(٥) كالصفاقسي، حيث قال في الغيث: «وقد نظم ذلك شيخنا، وتلقيته منه حال قراءتي عليه لكتاب النشر، فقال:

فِي قُلْ أَأَنْتُمْ إِنْ وَقَفْتَ لِحَمْزَةٍ خَمْسٌ مُحَرَّرَةٌ تُنَصُّ لِنَشْرِهِمْ
فَالنَّقْلُ بِالتَّحْقِيقِ لَيسَ مُوَافِقاً وَمُنَافِياً فَالْمَنْعُ مِنْهُ بِنَصِّهِمْ

والحاصل: أنَّ فيها ستة أوجهٍ، حاصلة من ضرب ثلاثة النقل والسكت وعدمهما في وجهي التحقيق والتسهيل، لأنه من باب المتوسط بزائد، لدخول همزة الاستفهام على همزة: (أنتم)؛ يمنع منها وجهٌ واحدٌ، والخمسة جائزة، فنبَّه الشيخ على الممنوع خوفاً من الوقوع في الخطأ، ولم يذكر الجائز لظهوره، وفُهِمَ من قوله: (محررة) أن ثمَّ غيرها، وهو كذلك، إذ قيل فيها: بإبدال الثانية ألفاً مع الثلاثة، وحذف إحدى الهمزتين على صورة اتِّباع الرسم مع الثلاثة أيضاً، ولا يصح سوى الخمسة». (ينظر: غيث النفع ص (١٤٠)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الموضع على ثلاثة أقوال؛ الأول: (**فِي الْكُلِّ فَاْقْصُر**)، وهو أحد الوجهين في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: (**فَاْقْصُرْ جَمِيعاً**)، وهو الاختيار في نسخة العقبي، وهو الوجه الآخر في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، =

(**وَ**)قرأ المرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ حِمًا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة، وأبو عمرو، ويعقوب.

لفظ: ﴿رَءُوفٌ﴾؛ بوزن: (نَدُسْ)[١]؛ ـ كما لفظ به المصنف ـ.

(**فِي الْكُلِّ**)؛ أي: في جميع القرآن[٢].

(**فَاقْصُرْ**)؛ الهمزة من غير واو بعدها لفظاً[٣].

وقرأه الباقون: بالمدِّ؛ بوزن: (عَطُوف)[٤].

قال ابن المصنف[٥]: «هما لغتان مشهورتان، وكلاهما بناء مبالغة».

ولم يكتف المصنف باللفظ المتقدم؛ زيادة في الإيضاح والعموم[٦].

= والثالث: (**فَاْقْصُر**)، فهذه ثلاثة أوجه في ضبط هذا الموضع، كلها محتملة إلا الوجه الثالث ففيه نظر؛ لأنه يوقع في المحذور الذي وقع فيه الإمام الشاطبي في الحرز ـ واسْتُدْرِكَ عليه ـ؛ وذلك من جهة أنه لم يأتي بلفظ يفيد عموم القصر لكل ما ورد من لفظ: (**رَؤُفْ**) في القرآن الكريم.

(١) قال في شرح الهداية: «ورَؤُفٌ) مثل: (فَعُلْ)، ونظيره: رجلٌ حَذُر»، وقال في الحجة: «على وزن: (رَعُفْ)، وحجتهم أنَّ هذا أبلغ في المدح، كما تقول: (رجلٌ حَذُق ويقُظ)». (ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٢)، والكشف ٣٦٧/١، وحجة القراءات ص (١١٦)).

(٢) سورة البقرة: الآيتين [١٤٣، ٢٠٧]، وسورة آل عمران: الآية [٣٠]، وسورة التوبة: الآيتين [١١٧، ١٢٨]، وسورة النمل: الآيتين [٧، ٤٧]، وسورة الحج: الآية [٦٥]، وسورة النور: الآية [٢٠]، وسورة الحديد: الآية [٩]، وسورة الحشر: الآية [١٠].

(٣) قال النويري: «معنى القصر؛ حذف حرف المد». (ينظر: شرح النويري ٧٢/٤).

(٤) قال في شرح الهداية: «فهذا وما أشبهه على وزن: (فَعُولْ)»، وقال في الكشف: «يقول: رجل ضروبٌ وشكور». (ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٢)، والكشف ٣٦٧/١، وحجة القراءات ص (١١٦)).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٦)، والإتحاف ٤٢١/١.

(٦) بخلاف صنيع الإمام الشاطبيّ ـ رحمه الله ـ، وقد نصَّ على هذه الفائدة الجليلة ابن الناظم في شرحه، والمراد أنَّ ابن الجزري لم يكتف باللفظ بالقراءة والنصِّ عليها فقط، باقتصاره على قول: (**وَصُحْبَةٌ حِماً رَؤُف فَاقْصُرْ**) بل إنه زاد ـ أي ابن الجزري ـ على نصِّهِ ولفظه بالقراءة بما يدل على العموم بقوله: (**في الكلِّ فاقصر**)، وفي اللفظ الآخر: =

وثلاثة الأزرق فيه واضحة[١].

ويُوقَفُ عليه لحمزة؛ بالتسهيل كالواو، وحُكِيَ إبدالها واواً؛ على الرسم، وهو لا يصح؛ ـ كما قاله في الإتحاف[٢] ـ.

٤٧٧ ـ ....يَعْمَلُونَ[٣]: إِذْ صَفَا حَبْرٌ غَدَا عَوْنًا. وَثَانِيهِ: حَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾ وَلَئِنْ﴾ [١٤٤ ـ ١٤٥].

فقرأه: ﴿يَعْمَلُونَ﴾؛ بياء الغيب ـ كلفظ المصنف به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**إِذْ صَفَا**) (**حَبْرٌ غَدَا عَوْنٌ**[٤])؛ أي: نافع، وشعبة، وخلف في اختياره، وابن كثير، وأبو عمرو، ورويس، وحفص.

= (**فَاقْصُرْ جَمِيْعاً**)؛ فصار قوله: (**جميعاً**)، وفي الوجه الأخر: (**فِي الْكُلِّ**)، قرينة دلت على شمول القصر لكل ما جاء من لفظ: (رؤف) في القرآن الكريم، بينما كانت هذه المسألة مما استُدْرِكَ على الإمام الشاطبيّ، حيث قال: (**ورءوف قصر صحبته حلَا**)؛ فقالوا: كان الأنسب في الحرز أن يقول: (**جميعاً**) أو نحو ذلك من الألفاظ التي تفيد العموم؛ وممن استدرك عليه ذلك الإمام أبو شامة في إبراز المعاني حيث قال: «وكان الأولى أن يقول: (**وَكُلُّ رءوفٍ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا**»؛ ليُفْهَمَ العموم ويَزُول اللبس في كون القصر مخصوص بموضع سورة البقرة. على أنه قد جاء في بعض نسخ ضبط متن طيبة النشر التصريح بالقصر مجرداً من قرينة تدل على العموم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٧)، وإبراز المعاني ٢/٣٣١، وحرز الأماني ص (٣٩)، البيت رقم (٤٨٧)).

(١) أي: ثلاثة البدل.

(٢) ونصَّ عليه في النشر، وزاد بقوله: «والقصد أنَّ إبدال الياء والواو محضتين في ذلك هو مما لم تجزه العربية، بل نص أئمتها على أنه من اللحن الذي لم يأت في لغة العرب وإن تكلمت به النبط، وإنما الجائز من ذلك هو: بين بين لا غير، وهو الموافق لاتباع الرسم أيضاً، فهو من الشاذ المتروك الذي لا يعمل به، ولا يعتمد عليه، والله أعلم». (ينظر: الإتحاف ١/٤٢٢، والنشر ١/٤٨٤).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الموضع على ثلاثة أقوال؛ الأول: (**يَعْمَلُونَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: (**وَعَمَّا يَعْمَلُونَ**)، والثالث: (**وَبَعْدُ يَعْمَلُونَ**)، وهو الاختيار في نسخة العقبي.

(٤) ضبطت في أصل الشرح: (**عَوْنٌ**)، بينما ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**عَوْناً**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

حملاً على: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟﴾ [١٤٤][١].

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب.

حملاً على: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [١٤٤][٢]

قال ابن المصنف[٣]: «ولا يلتبس هذا بقوله: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ ۝١٤٠ تِلْكَ أُمَّةٌ﴾ [١٤٠ ـ ١٤١][٤]؛ لأنَّه ذكر بعد: ﴿رَءُوفٌ﴾، والترتيب يزيل الالتباس»[٥].

(و)قرأه بالغيب **[٢٨١]**.

في **(ثَانِيْهِ)**؛ وهو: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ۝١٤٩ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [١٤٩ ـ ١٥٠][٦].

الإمام المرموز إليه بحاء **(حَفَا)**؛ أي: أبو عمرو ـ بكماله ـ وحده.

قال ابن المصنف[٧]: «حملاً على: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾ [١٤٦].

والباقون: بالخطاب.

حملاً على قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجْهِكَ﴾ [١٤٩].

وقوله: **(حَفَا)**؛ أي: عَلِمَ عِلْم استقصاء»[٨].

٤٧٨ ـ وَفِي مُوَلِّيهَا مُوَلَّاهَا: كَـنَا ....

(١) ينظر: الكشف ٢٦٨/١، وحجة القراءات ص (١١٧)، وشرح ابن الناظم ص (١٨٧).
(٢) ينظر: الكشف ٢٦٨/١، وحجة القراءات ص (١١٦)، وشرح ابن الناظم ص (١٨٧).
(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٧).
(٤) في الأصل رسمت بياء الغيب: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.
(٥) وقال النويري: «﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾؛ هو الواقع بعد: ﴿رَءُوفٌ﴾، وفُهِمَ من الترتيب، وفُهِمَ الغيب؛ من الإطلاق». (ينظر: شرح النويري ٧٤/٤ ـ بتصرف ـ).
(٦) في الأصل كتبت بياء الغيب: (عما يعملون)، على قراءة الإمام أبي عمرو البصري.
(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٧).
(٨) وينظر: حجة القراءات ص (١١٧)، والكشف ٢٦٨/١ ـ ٢٦٩.

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي) قوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [١٤٨].

فقرأه (﴿مُوَلَّاهَا﴾)؛ بفتح اللام، وألف بعدها.

الإمام المرموز إليه بكاف: **(كَنَا)**؛ أي: ابن عامر بكماله.

على أنه اسم مفعول، وفعله يتعدى إلى مفعولين؛ فالأول: هو الضمير المستتر(١) المرفوع على النيابة عن الفاعل، والثاني: هو الضمير البارز المتصل به(٢) على وجهه، فلا يحتاج إلى حذف مفعول(٣).

ولذا قال: **(كَنَا)**؛ أي: أَضْمرَ، [وَرَوَى](٤)، فناسب قراءته.

---

(١) في (مولِّيها)، وهو ضمير: (هو)، كناية عن الاسم الذي أضيفت إليه: (كُلٍّ) وهو الفاعل. (ينظر: الكشف ٢٦٧/١، وحجة القراءات ص (١١٧)).

(٢) وهو الهاء في: (موليّها)، العائد على: (وجهة)؛ أي: الله يوليه إيَّاها. (ينظر: الكشف ٢٦٧/١، وشرح النويري ٧٥/٤).

(٣) ينظر: الكشف ٢٦٧/١، وحجة القراءات ص (١١٧)، وشرح الهداية ص (٣٧٢)، والإتحاف ٤٢٢/١، وشرح النويري ٧٥/٤.

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: **(وَرَوَى)**، من الرواية، وهي كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وتقريب الطيبة، وفي الملحق المخصص لمعاني الكلمات الواردة في الطيبة والموجود في آخر متن الطيبة بتحقيق الشيخ أيمن سويد، ولا يصح هذا الضبط، والذي يظهر لي بعد الرجوع لمعاجم اللغة أن (كَنَى) لا تأتي بمعنى (رَوَى)، وإنما الأظهر أنها تأتي بمعنى (ورّى)، فحدث تحريف وأبدل مكان الواو راءً، ويشهد على هذا ما يلي:
أولاً: جميع المعاجم تنص على أن مادة (كنى) تحمل معاني الستر والتعبير عن الشيء بلفظ يُظن أن المراد به شيء آخر. وهذا معنى مقابل تمامًا لمعنى الرواية التي تحمل دلالات على النشر والإعلان.
ثانيًا: لم يشر مرجع واحد؛ قديمًا كان أو حديثًا على أن (كنى) تأتي بمعنى (روى).
ثالثًا: نصّ ابن منظور في "لسان العرب على أن (كنى) تأتي بمعنى (روى).
رابعًا: نصت المراجع على أنّ "الكنية" أطلق عليها هذا المصطلح لأنها تورية عن الاسم، وأن الكناية تكون عما يُستفحش ذكره.
خامسًا: عرَّفَ البلاغيون مصطلحات "الكناية" و"التورية"، وكلاهما يطلق فيهما عبارة أو لفظ ويراد به معنى غير المعنى الظاهر، وهذا هو دلالة الفعل (ورّى)، دون الفعل (روى). =

والباقون: بصيغة اسم الفاعل[(١)].

وقد تلفظ **المصنف بالقراءتين**[(٢)].

٤٧٨ ـ .... تَطَوَّعَ (التَّا) (يَا) وَشَدِّدْ سَكِّنَا[(٣)]:

٤٧٩ ـ ظَبْيٌ[(٤)] **شَفَا. الثَّانِي: شَفَا........ ....**

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [١٥٨].

فاجعل **(التَّاءَ)**[(٥)] الفوقية في: ﴿تَطَوَّعَ﴾.

(يَا) تحتية.

= سادسًا: جاء في الكتاب أن (كنى) بمعنى: أضمر وورّى، والإضمار والتورية معنيان متقاربا الدلالة، وليس الأمر كذلك لو كان المعنى: أضمر وروى؛ فليس في الأول إشكال، وفي الثاني إشكال ظاهر.

وقد ذكر د.عادل رفاعي في تحقيقه لشرح ابن الناظم ضبطها: **(وَوَرَّى)**، من التورية، قولاً واحداً في جميع النسخ التي رجع إليها من شرح ابن الناظم.

وعليه: فتكون كلمة (وروى) التي ذكرها الشارح هنا ـ وغيره من الشرَّاح والمؤلفين ـ مما سها به القلم فنقله بعض المصنفين والمؤلفين عن بعض من غير تبين ولا تحرير. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٤٧٩)، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (١٨٧)، وتقريب الطيبة ص (٢١٤)، ومتن طيبة النشر بتحقيق أيمن سويد ص (١٤٢)).

(١) أي: بكسر اللام، وياء ساكنة بعدها. (ينظر: الكشف ٢٦٧/١، وشرح الهداية ص (٣٧٢)، والإتحاف ٤٢٢/١، وغيث النفع ص (١٤٣)).

(٢) فأغناه تلفظه بالقراءتين عن قيدهما. (ينظر: شرح النويري ٧٤/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ٨٠/أ)).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ على الأمر: **(سَكِّنَا)**، بينما ضُبِطت في أصل الشرح؛ على الحال: **(مُسْكِنَا)**؛ وهي كذلك في جميع النسخ والشروح، وهو ظاهر كلامه في الشرح؛ حيث قال: «حال كونك **(مُسْكِنًا)** للعين».

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الظاء، وبفتح الباء منونة، بعدها ألف مقصورة: **(ظُبًى)**، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها: بالألف الممدودة: **(ظُبًا)**، والثالث: بفتح الظاء، وبسكون الباء، ثم ياء مضمومة منونة: **(ظَبْيٌ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) قال النويري: «وقيد التاء؛ لخروج الضد عن المصطلح». (ينظر: شرح النويري ٧٦/٤).

(وَشَدِّد) الطاء.

حال كونك **(مُسْكِنًا)**[1] للعين.

للمرموز إليهم بقوله: **(ظَبْيٌ شَفَا)**؛ أي: يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

على أنه فعل مضارع مجزوم بـ(من) الشرطية، وأصله: (يَتَطَوَّع[2]) ـ كقراءة عبدالله[3] ـ، فَأُدْغِم.

وكذا الحرف **(الثَّانِي)**؛ وهو: ﴿فَمَن[4] تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ [١٨٤].

قرأه بتلك الترجمة الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**، أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، فلم يوافقهم هنا يعقوب.

---

(١) قال النويري: «وقال: (مُسْكِناً) لا (جَازِمًا)؛ لئلا يختل الضد». (ينظر: شرح النويري ٤/٧٦).

(٢) ثم أدغمت التاء في الطاء، فشددت الطاء لذلك. (ينظر: الكشف ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠)، وشرح الهداية ص (٣٧٣ ـ ٣٧٤)).

(٣) ومراده بقراءة عبدالله؛ أي: قراءة عبدالله بن مسعود ﷺ في الشواذ، حيث قرأ: **(يَتَطَوَّع)**، قال في معجم القراءات: «وهي مقوية لقراءة حمزة ومن معه على الإدغام»، وقراءة عبدالله بن مسعود من القراءات التي صح نقلها عن الآحاد، وصح وجهها في العربية، لكن خالف لفظها رسم المصحف المجمع عليه من الصحابة، فمثل قراءته تقبل، ولا يقرأ بها لأمرين؛ مخالفتها لما أجمع عليه، ثمَّ إنها لم تؤخذ بإجماع بل بخبر الآحاد، ولا يثبت بخبر الآحاد قرآن. قال الشيخ عبدالفتاح القاضي: «ومما ينبغي التنبيه عليه؛ أنه إذا أضيفت أية قراءة إلى أي صحابي؛ فقيل: قراءة أبي بن كعب، أو قراءة عبدالله ابن مسعود، أو قراءة علي بن أبي طالب، وهكذا، فليس معنى هذه الإضافة أن هذا الصحابي لا يعرف غير هذه القراءة، أو أن هذه القراءة لم ترو إلا عنه، أو أنه ابتدعها من تلقاء نفسه، بل المراد أن هذا الصحابي كان أضبط لهذه القراءة، وأكثر ملازمة لها وميلاً إليها، فاشتهر بها، وأُخِذتْ عنه، وهذا لا يمنع أنه يعرف غيرها، وأن غيره يعرفها». (ينظر: البحر المحيط ١/٤٥٨، ومعاني القرآن ١/١٩٥، وحجة القراءات ص (١١٨)، والنشر ١/١٤ ومعجم القراءات ١/٢٢١، والإتحاف ١/٤٢٣، وأبحاث في قراءة القرآن الكريم ص (٢٧)).

(٤) رسمت في الأصل بالواو: (ومن)، وهو خطأٌ، وتصحيف.

بل قرأه: ﴿تَطَوَّعَ﴾؛ بالفوقية، وتخفيف الطاء، وفتح العين.

فعلاً ماضياً[١] ـ كما تلفظ به المصنف ـ.

وبه **قرأ الباقون** في الموضعين.

٤٧٩ ـ ....وَالرِّيحِ[٢]: هُمْ كَـالْكَهْفِ، مَعْ جَاثِيَةٍ: تَوْحِيدُهُمْ.
٤٨٠ ـ حِجْرٌ[٣]: فَتًى. الَاعْرَافُ[٤]، ثَانِي الرُّومِ، مَعْ فَاطِرٍ، نَمْلٍ: دُمْ شَفَا. فُرْقَانَ[٥]: دَعْ.
٤٨١ ـ وَاجْمَعْ بِإِبْرَاهِيمَ، شُورَى: إِذْ ثَنَا. وَصَادَ، الِاسْرَا[٦]، الْأَنْبِيَا، سَبَا: ثَنَا.

(١) ولهذا فيجوز أن تكون: ﴿مَن﴾ على هذه القراءة للشرط، ويكون موضع: ﴿تَطَوَّعَ﴾ جزماً، ويكون ماضياً بمعنى المستقبل؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالأفعال المستقبلة، وقيل في توجهيها غير ذلك. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٤)، والكشف ١/٢٧٠، وحجة القراءات ص (١١٨)، والإتحاف ١/٤٢٣).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الحاء: (**وَالرِّيحِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الحاء: (**وَالرِّيحُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء مع التنوين: (**حِجْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بجر الراء مع التنوين: (**حِجْرٍ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثمانية أوجه؛ الأول: بلام مفتوحة، مع ضم الفاء: (**لَاعْرَافُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بـ(أل) التعريف، مع تحقيق الهمز، مع ضم الفاء: (**الْأَعْرَافُ**)، والثالث: بـ(أل) التعريف، مع تحقيق الهمز، وفتح الفاء: (**الْأَعْرَافَ**)، والرابع: بالنقل في الهمز، مع نصب الفاء: (**الَاعْرَافَ**)، والخامس: بالنقل في الهمز، مع رفع الفاء: (**الَاعْرَافُ**)، والسادس: كذلك، لكن مع جر الفاء: (**الَاعْرَافِ**)، والسابع: بلام مفتوحة، مع فتح الفاء: (**لَاعْرَافَ**)، والثامن: بلام مفتوحة، مع جر الفاء: (**لَاعْرَافِ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: مجردة من (أل) التعريف؛ مع جر النون: (**فُرْقَانٍ**)، والثاني: مجردة من (أل) التعريف، مع الرفع في النون: (**فُرْقَانُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: مجردة من (أل) التعريف، مع النصب في النون: (**فُرْقَانَ**)، والرابع: مقرونة بـ(أل) التعريف، مع فتح النون: (**الْفُرْقَانَ**)، والخامس: مقرونة بـ(أل) التعريف، مع الرفع في النون: (**الْفُرْقَانُ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالنقل في الهمز: (**الِاسْرَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بتحقيق الهمز: (**الْإِسْرَا**)، =

٤٨٢ ـ وَالْحَجُّ[(١)]: **خُلْفُهُ**.............. ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ٱلرِّيحُ﴾؛ إفراداً، وجمعاً.

هنا[(٢)]، والأعراف[(٣)]، وإبراهيم[(٤)]، والحجر[(٥)]، والإسراء[(٦)]، والكهف[(٧)]، والأنبياء[(٨)]، والفرقان[(٩)]، والنمل[(١٠)]، وثاني الروم[(١١)]، وسبأ[(١٢)]، وفاطر[(١٣)]، و(صَ)[(١٤)]، والشورى[(١٥)]، والجاثية[(١٦)].

فـ**(هُمْ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره[(١٧)].

قرؤوه بالإفراد؛ ـ كلفظ المصنف ـ هنا.

= وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بهمزة قطع مجردة من (أل) التعريف: (**إِسْرَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بـ(واو) العطف، مع ضم الجيم: (**وَالْحَجُّ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله من بين جميع النسخ، حيث ضُبطت فيه؛ مسبوقة بحرف الجر (في)، مع جر الفاء: (**فِي الْحَجِّ**).

(٢) الآية: [١٦٤].

(٣) الآية: [٥٧].

(٤) الآية: [١٨].

(٥) الآية: [٢٢].

(٦) الآية: [٦٩].

(٧) الآية: [٤٥].

(٨) الآية: [٨١].

(٩) الآية: [٤٨].

(١٠) الآية: [٦٣].

(١١) الآية: [٤٨].

(١٢) الآية: [١٢].

(١٣) الآية: [٩].

(١٤) الآية: [٣٦].

(١٥) الآية: [٣٣].

(١٦) الآية: [٥].

(١٧) وعُلم أن مراده بـ(**هُمْ**)؛ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر؛ من عود الضمير لأقرب مذكور في سياق النظم، وأقرب مذكور في السياق هو قوله الناظم: (**الثَّاني شَفَا**).

أعني: ﴿[وَتَصۡرِيفِ][1] ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ﴾ [١٦٤].

(كَـ)ـالحرف.

الذي في (**الْكَهْفِ**): ﴿تَذۡرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥].

(مَعْ).

حرف (**جَاثِيَةٍ**): ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ﴾ [الجاثية: ٥].

فـ(**ـتوحيدهم**)؛ أي: إفراد أهل (شفا) لهذه الثلاثة ثابت صحيح[2].

وقرأه الباقون: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾؛ جمعاً في الثلاثة.

وقرأه بالإفراد في حرف: (**حِجْرٌ**): ﴿وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢].

المرموز إليهما بقوله: (**فَتَى**)؛ أي [**٢٨٢**]: حمزة، وخلف في اختياره.

والباقون: بالجمع.

وقرأ بالإفراد في حرف (**الَاعْـرَافِ**): ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الأعراف: ٥٧].

وفي (**ثَانِي الرُّومِ**): ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [الروم: ٤٨].

(مَعْ).

حرف (**فَاطِرٍ**): ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [فاطر: ٩][3].

وحرف (**نَمْلٍ**): ﴿وَمَن يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [النمل: ٦٣].

المرموز إليهم بقوله: (**دُمْ شَفَا**)؛ أي: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

---

(١) في الأصل: (وتصريح)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٨).

(٣) في الأصل: رُسِمَت مجردة من الواو: (الله الذي أرسل).

وقرأه الباقون: بالجمع في الأربعة.

وقيَّد الذي في الروم: بالثاني؛ **احترازاً** من الأول: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦][1]، فإنه لا خلاف في جمعه؛ لأجل الجمع في: ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾[2].

وقرأ بالإفراد حرف (**فُرْقَانَ**): ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيحَ نُشُراً﴾ [الفرقان: ٤٨][3].

الإمام المرموز إليه بدال: (**دَعْ**)[4]؛ أي: ابن كثير بكماله.

وقرأه الباقون: بالجمع.

ثم عكس المصنف الترجمة ـ تفنناً ـ، فقال:

(**وَاجْمَعْ**)؛ أي: اقرأ ﴿ٱلرِّيَاحَ﴾ بصيغة الجمع.

الحرف الذي (**بِإِبْرَاهِيْمَ**): ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [إبراهيم: ١٨].

والذي في (**شُورَى**): ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيَاحَ﴾ [الشورى: ٣٣].

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**إِذْ ثَنَا**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، بكمالهما.

وأفردهما: **للباقين**.

(**وَ**)اجمع.

الحرف الذي في (**صَادَ**): ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيَاحَ﴾ [ص: ٣٦].

والحرف الذي في (**الِاسْرَا**): ﴿قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [الإسراء: ٦٩].

---

(١) في الأصل كُتِبَت: (وهو الذي يرسل الرياح مبشرات)، وهو خطأٌ، وتحريف.

(٢) ذكره في النشر، وكذا ابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ٢/٢٢٤، وشرح ابن الناظم ص (١٨٨)، والإتحاف ١/٤٢٥، وشرح النويري ٤/٧٨).

(٣) في الأصل: (يرسل)؛ والصواب: (أرسل)، كما رسمت كلمة: (بُشْراً) على قراءة ابن كثير؛ حيث يقرأها بالنون مع ضمها، وضم الشين.

(٤) ومعنى قوله: (دَعْ)، أي: أترك.

والحرف الذي في (**الْأَنْبِيَا**): ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].

والحرف الذي في (**سَبَا**): ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢].

للإمام المرموز إليه بثاء (**ثَنَا**)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

وأَفْرِد هذه الأربعة: **للباقين**.

وقوله: (**ثَنَا**) وسط البيت؛ بمعنى: عطف، فهو ماض[(١)].

وآخره[(٢)]؛ اسم ممدود، [وقُصِرَ للوزن، ومعناه: المدح][(٣)].

(**وَالْحَجُّ خُلْفُهُ**)؛ يعني: اختلف عن أبي جعفر في حرف الحج.

وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ﴾ [الحج: ٣١].

فله وجهان؛ الإفراد[(٤)]، والجمع[(٥)].

---

(١) وبهذا التوجيه يُفْهم استدراك الشيخ القاضي وانفراده بضبط هذه الكلمة مقصورة في موضعها من المتن: (**ثَنَى**) ـ كما مرَّ معنا في ضبط المتن ـ، وهو استدراك العالم بالعربية، البصير بأساليبها وعلومها، فخالف بذلك سائر من ضبط المتن؛ حتى النسخة العتيقة المخطوطة للمتن، وبهذا يُعْلم مدى نفاسة نسخة الشيخ القاضي في ضبط متن الطيبة، وتميزه في ذلك عن سائر نسخ المتن وشروحه، فغاير في ضبطه لرسم الكلمة الواحدة في الموضعين؛ ليبين المغايرة في المعنى بين الكلمتين. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٨)، والمفردات ص (٨٢)، ولسان العرب ١١٥/١٤، والقاموس المحيط ص (١٦٣٦).

(٢) يعني آخر الشطر الثاني من البيت: (**وَصَادَ الِاسْرَا الْأَنْبِيَا سَبَا ثَنَا**).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (وقصر للوقف؛ ومعناه الارتياح)، وهو كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيق د.أنس مهرة، وتقريب الطيبة، إلا أن د.رفاعي نصَّ في تحقيقه لشرح ابن الناظم على النص الذي أَثْبَتُّهُ، وذلك من مقابلته لنسخ الشرح المختلفة، وهو الأقرب لتمام المعنى، ويؤيده السياق، ولهذا فقد أثبته، وهَمَّشْتُ نص الأصل. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (١٨٩)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٤٨١)، وتقريب الطيبة ص (٢١٦)).

(٤) ينظر: النشر ٢٢٤/٢.

(٥) فروى ابن مهران وغيره من طريق ابن شبيب، عن الفضل، عن ابن وردان، =

وهما صحيحان عنه.

فجملة ما وقع الخلاف إفراداً وجمعاً بين العشرة: ستة عشر حرفاً؛ جمعها كلها أبو جعفر؛ مختصًّا من بينهم بخمسة، مع اختلاف عنه في واحد: وهو حرف الحج المذكور.

ولا خلاف في إفراد حرف الذاريات؛ وهو: ﴿ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [٤١][(١)].

كما لا خلاف في إفراد ما ليس فيه ألف ولام؛ نحو: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾ [الروم: ٥١].

قال ابن المصنف[(٢)]: «وجه جمع أبي جعفر لتلك المواضع؛ أنَّه أجزل، وأعمّ، وأكثر دلالة على عجيب[(٣)] الصنع، ولأنَّ الرياح لها انتشار وتفرق أجزاء؛ أي: ولاختلاف أنواعها؛ جنوباً، ودَبُوراً، وصَبَا **[٢٨٣]**، وغير ذلك[(٤)].

ووجه الإفراد؛ أنَّ المراد: الجنس[(٥)]، ألا ترى إلى قول الشاعر[(٦)]:

= وروى الجوهري والمغازلي من طريق الهاشمي، عن إسماعيل، عن ابن جماز، كليهما عنه، بالجمع فيه، وقراءة أبي جعفر بالجمع في موضع الحج ـ بخلف عنه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٢٤، وشرح منحة مولى البر ص (١١٥)).

(١) لأجل الإفراد في العقيم؛ ذكره في النشر، وكذا ابن الناظم، والنويري، في شرحيهما. (ينظر: النشر ٢/٢٢٤، وشرح ابن الناظم ص (١٨٨)، والإتحاف ١/٤٢٥، وشرح النويري ٤/٧٨).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٩).

(٣) في الأصل: (عجب)، والتصويب من شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٩)).

(٤) ومن أنواعها؛ الجاملة، والرُوج، والنؤوج، والحاصبة، والحرجف، والحرجوج، والبارح، والحنون، والمهداج، والخريق، والسجسج، وريدة، والراعفة، والسموم، والسمهج، والصرصر، والخازم، والعرية، والعقيم، والنافخة، والنسيم، والنكباء، والهبوة، والهيف، والهوجاء، والمِلاح، والزوبعة، والسينهوج، وغيرها. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٤ ـ ٣٧٥)، والكشف ١/٣٧١، وحجة القراءات ص (١١٩)).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٥)، والكشف ١/٣٧١، وحجة القراءات ص (١١٨).

(٦) قائل هذا البيت هو: غصين بن براق أبو هلال الأحدب، ويكنَّى: بـ(دعبل) بن علي. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٤٨١)، وتاريخ بغداد ١٢/٣٣٢).

وَلَو أَنَّ مَا بِي بِالْحَصَا فَلقَ الْحَصَا[١]   وَبِالرِّيحِ لَمْ [يُسْمَعْ][٢] لَهُنَّ هُبُوبُ

فوحَّد (الريح)، وأراد به الجنس، بدليل قوله: (لَهَنَّ)، ومن فرَّق بين المواضع لاحظ المعنيين[٣]»، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

٤٨٢ ـ ....تَرَى[٤] الْخِطَابُ: ظَلْ   إِذْ كَـمْ خَـلَا خُـلْـفٌ.............

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [١٦٥]؛ خطاباً، وغيباً.

فـ(**ـالْخِطَابُ**) فيه.

للمرموز إليهم بقوله: (**ظَلْ**)[٥] (**إِذْ كَمْ خَلَا خُلْفٌ**)؛ أي: يعقوب، ونافع، وابن عامر، بلا خلاف عنهم، وعيسى بن وردان بخلاف عنه[٦].

والمخاطب؛ هو النبي ﷺ، ويَسْرِي إلى أمته، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ نُصِبَ به[٧].

والباقون: بياء الغيب.

---

(١) في الأصل: (الحصا) في الموضعين رسمت ممدودةً، وهي هكذا في شرح ابن الناظم، ولكنها ضبطت في طبقات الشعراء: (الحصى) على القصر. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٩)، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٢/٣٣٢).

(٢) في الأصل: (تسمع)؛ على الخطاب، وهي في شرح ابن الناظم، وطبقات الشعراء: (يُسْمَعْ)، وهو ما أثبته. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٩)، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٢/٣٣٢).

(٣) وجمع بين اللغتين. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٥)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَرَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَرَى**)، وهو الوجه الآخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) ومعنى قوله: (**ظَلْ**)؛ أي: دام وبقي.

(٦) من رواية ابن شبيب، عن الفضل، من طريق النهرواني، عنه، وقراءة أبي جعفر بالخطاب في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٢٤، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٢)).

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٥)، والكشف ١/٣٧١، وحجة القراءات ص (١٢٠)، والإتحاف ١/٤٢٥).

على إسناد الفعل إلى: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾؛ إذ هم المقصودون بالوعيد(١).

وبه قرأ ابن وردان في وجهه الآخر(٢).

وأمال: ﴿يَرَى ٱلَّذِينَ﴾ وصلاً؛ السوسي(٣).

وأما في الوقف فكلهم على أصولهم(٤).

٤٨٢ ـ ....يَـرَوْنَ الـضَّـمُّ(٥): كَـلْ

واخْتُلِفَ في: ﴿إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ﴾ [١٦٥].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٥ ـ ٣٧٦)، والكشف ٣٧١/١، وحجة القراءات ص (١١٩)، وشرح النويري ٨١/٤.

(٢) ينظر: النشر ٢٢٤/٢.

(٣) وإمالة السوسي في مثل هذا الحرف ونظائره ـ من ذوات الراء قبل الساكن غير المنون ـ ليست على إطلاقها، كما يوهمه ظاهر كلام الشارح، بل إنَّ له الخلف؛ أي: الإمالة، وعدمها، كما نصَّ عليه الناظم في الطيبه، البيت رقم (٣٢٥)، حيث قال: (**وَخُلْفُ كَـ(الْقُرَى الَّتِي) وَصْلاً يَصِفْ**)، فروى عنه ـ أي السوسيّ ـ ابن جرير: الإمالة وصلاً، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن أصحاب ابن جرير، وقطع به في التيسير، وقطع له بها ـ أي بالإمالة ـ أبو القاسم الهذلي في كامله من طريق أبي عمران، وأبو معشر الطبري، وأبو عبدالله الحضرمي صاحب المفيد، وصاحب التجريد. وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي: الفتح وهو الذي في أكثر الكتب؛ كالتذكرة، والهداية، والكافي، والإرشادين، وجامع ابن فارس، والتبصرة، والغايتين، والكفاية، والروضة، والتذكار، وغيرهم، وإنما اشتهر الفتح عن السوسي من أجل أنَّ ابن جرير كان يختار الفتح من ذات نفسه، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وقال: «واختار الإمالة؛ لأنه قد جاء بها نصًّا وأداءً عن أبي شعيب أبو العباس محمود بن محمد الأديب، وأحمد بن حفص الخشَّاب، وهما من جلة الناقلين عنه». والوجهان في الحرز، والإعلان، وغيرهما، وهما صحيحان ثابتان عن السوسيّ. (ينظر: تقريب النشر ص (١٠٣)، والنشر ٧٨/٢، وجامع البيان ٣٨٩/١).

(٤) في الفتح والإمالة، حيث إنها عندهم: من الألفات الواقعة بعد راء في فعل؛ فأمالها: أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، وحمزة، والكسائيّ، وخلف العاشر في اختياره، وقلَّلها بين بين: الأزرق عن ورش، وفتحها: الباقون. (ينظر: الإتحاف ٤٢٥/١، وطيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم: (**الضَّمُّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الميم: (**الضَّمَّ**).

فـ(**ـالضَّمُّ**)؛ أي: ضم الياء.

للمرموز إليه بكاف: (**كَلْ**)؛ أي: ابن عامر بكماله.

فالفعل مبني للمفعول(١)، على حد: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [١٦٧](٢).

وقرأه الباقون: بفتحها.

مبنياً للفاعل؛ حملاً على: ﴿وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [١٦٦](٣).

وقوله: (**ظَلْ**)؛ أي: دام، وبقي(٤).

وقوله: (**خَلَا**)؛ مضى(٥).

وقوله: (**كَلْ**) بفتح الكاف؛ ومعناه الثقل، ففيه إشارة إلى أنَّ الضم أثقل الحركات(٦).

٤٨٣ ـ أَنَّ وَأَنَّ اكْسِرْ: ثَوَى.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾ [١٦٥](٧).

فـ(**ـاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأ بكسر الهمزة فيهما.

للمرموز إليهما بقوله: (**ثَوَى**)؛ أي: أبي جعفر، ويعقوب.

---

(١) من (أَرَأيتُ) المنقولة من (رَأيت)؛ بمعنى: (أبصرت)، فتعدت لاثنين. (ينظر: الدر المصون ٢/٢١٥).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٥ ـ ٣٧٦)، والكشف ١/٢٧٣، وحجة القراءات ص (١٢٠)، وشرح النويري ٤/٨١.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٦)، والكشف ١/٢٧٣، وحجة القراءات ص (١١٩)، والإتحاف ١/٤٢٥.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٩)، ولسان العرب ١١/٤١٥.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٩)، والمفردات ص (١٥٨)، ولسان العرب ١٤/٢٣٧.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٩).

(٧) في الأصل بزيادة واو: (وأن القوة لله جميعاً)، وهو خطأ.

قال في الإتحاف[١]: «على تقدير أن جواب (لو)؛ لقلت إنَّ القوة لله ـ في قراءة الخطاب ـ، ولقالوا ـ في قراءة الغيب ـ، ويحتمل أن يكون على الاستئناف[٢]»[٣].

والباقون: بفتحهما.

والتقدير: (لعلمت أن القوة لله)، أو (لعلموا)[٤].

٤٨٣ ـ ....وَمَـيْـتَـةْ وَالْمَيْتَةَ[٥] اشْدُدْ: ثُبْ[٦]. وَالَارْضُ الْمَيْتَةْ:

٤٨٤ ـ مَدًا. وَمَيْتاً: ثِقْ. وَالَانْعَامُ[٧]: ثَوَى إِذْ. حُجُرَاتٌ[٨]: غِثْ مَدًا. وَثُبْ أَوَى[٩]

(١) ينظر: الإتحاف ١/٤٢٥.

(٢) وبه قال ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٩)).

(٣) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف، موجود بحروفه في الدر المصون، قال في الدر المصون: «وحذف جواب (لو) شائع مستفيض، وكَثُر حذفه في القرآن، وفائدة حذفه؛ استعظامه، وذهاب النفس كل مذهب، بخلاف ما لو ذُكِر، فإن السامع يقصُر همّه عليه، وقد ورد في أشعارهم ونثرهم حذفه كثيراً». (ينظر: الدر المصون ٢/٢١٤).

(٤) ينظر: الدر المصون ٢/٢١٤، والإتحاف ١/٤٢٥.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء المربوطة: (**وَالْمَيْتَةَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضمها: (**وَالْمَيْتَةُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تُشْكل التاء في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الثاء: (**ثِبْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنقل في الهمز، وضم الميم: (**وَالَانْعَامُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، لكنها في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ضُبطت الهمزة بالتحقيق، وفيه نظر، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بالنقل في الهمز، وبفتح الميم: (**وَالَانْعَامَ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**حُجُرَاتٌ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم التاء بلا تنوين: (**حُجُرَاتُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بكسر التاء مع التنوين: (**حُجُرَاتٍ**)، والرابع: ما انفرد به شيخنا الكبير ابراهيم شحاتة السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ حيث ضبطها؛ بكسر التاء بلا تنوين: (**حُجُرَاتِ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، =

٤٨٥ ـ صَحْبٍ: بِمَيْتِ[١] بَلَدٍ. وَالْمَيْتَ[٢]: هُمْ وَالْحَضْرَمِي.........................

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿مَّيۡتَةً﴾.

(وَ)﴿ٱلۡمَيۡتَةَ﴾.

تشديدًا للياء، وإسكاناً لها.

فصَّلَها المصنف؛ فقال:

(اشْدُدْ)[٣] الياء مكسورة في جميع القرآن.

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثُبْ)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

فـ﴿مَّيۡتَةً﴾ الْمُنَكَّر: في موضعي الأنعام[٤].

و﴿ٱلۡمَيۡتَةَ﴾ الْمُعَرَّف: هنا[٥]، والمائدة[٦]، والنحل[٧].

= وفتح الهمزة: (أَوَى)، والثاني: بكسر الهمزة، وبالألف الممدودة: (إِوَا)، والثالث: بفتح الهمزة، وبالألف الممدودة: (أَوَا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهي بالألف المقصورة في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) لكن لم يتبين ضبط حركة الهمزة.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر التاء بلا تنوين: (بِمَيْتِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بجر التاء مع التنوين: (بِمَيْتٍ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء: (وَالمَيْتَ)، والثاني: بضم التاء: (وَالمَيْتُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بكسر التاء: (وَالمَيْتِ)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) في الأصل: أشد.

(٤) الآيتين: [١٣٩، ١٤٥].

(٥) سورة البقرة: الآية [١٧٣].

(٦) الآية: [٣].

(٧) الآية: [١١٥].

انفرد أبو جعفر: بتشديدها.

والباقون: بالتخفيف ساكنة.

(وَ)اشدد[1].

قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ في يس[2].

للمرموز إليهما بقوله: **(مَدًى)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

وخَفِّفْه: **للباقين**.

---

(١) قال النويري في شرحه: «وقيَّد (الميتة) بـ(الأرض)؛ ليخرج الميتة بالنحل، والمائدة»، وقال ابن الناظم: «قوله: (**وَالْأَرْضُ الْمَيْتَةُ**)؛ أي: التي في (يس)، ولذلك قيَّدها بـ(الأرض)، وذلك واردٌ على الشاطبيِّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ»، ومراده: أنَّ عموم كلام الشاطبي في قوله: (**وَالْمَيْتَةُ الْخِفُّ خُوِّلَا**)؛ يوهم التخفيف في المواضع الثلاثة؛ النحل، والمائدة، و(يس)، وقال الشيخ الخليجي: «قول الشاطبيّ: (**وَالْمَيْتَةُ الْخِفُّ خُوِّلَا**)، يوهم عمومه التخفيف في النحل، والمائدة، و(يس)»، والتحقيق: أنّ الذي يثقله نافع هو: موضع سورة (يس)، دون سائر المواضع؛ كما نظمه شيخنا العلامة إبراهيم السمنودي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بقوله:

وَاخْصُصْ بِيَاسِيْنَ عُمومَ الْمَيْتَةِ ... فَنَافِعٌ كَثَامِنِ الْأَئِمَّةِ

على أنَّ الشيخ الكبير إبراهيم الأخضر بن علي القيم؛ شيخ القراء بالمسجد النبويّ ـ يرى أن هذا الموضع من المواضع التي لها مخرج وتأويل، حيث يقول ـ فيما تلقيته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الصغرى ـ: بأنَّ الإمام الشاطبيّ حين قال: (**وَالْمَيْتَةُ الْخِفُّ خُوِّلَا**)؛ أراد بـ(**خُوِّلَا**)؛ أي: ميتةٌ مُخَوَّلٌ وجائز أكلها، والميتة التي يُخَول أكلها من بين المواضع الثلاثة المذكورة؛ إنما هي ميتة سورة (يس)؛ فإن المراد بها؛ الأرض قبل أن يصيبها المطر وينزل عليها القطر؛ فإنها في حكم الميتة، فإذا أصابتها السماء وارتوت بالماء؛ أخرجت ـ بقدرة الله ـ ماءها ومرعاها، وأخرجت عنباً وقضباً، وزيتوناً وحباً ونخلاً، فكانت طعاماً لبني آدم ولأنعامهم. وعليه: فإن قوله في الحرز: (**خُوِّلَا**)؛ ـ عند الشيخ إبراهيم الأخضر ـ إنما هو قيد خرج به موضعاً؛ المائدة، والنحل. (ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٥٥٠)، وشرح النويري ٨٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (١٨٩)، وجامع الخيرات ٤٩٣/٣، منظومة: دواعي المسرة، البيت رقم (٢٧٠)، وحل المشكلات ص (٥٥)).

(٢) الآية: [٣٣].

(وَ)اشدد [٢٨٤].

﴿مَيْتًا﴾ في الفرقان(١)، والزخرف(٢)(٣).

للمرموز إليه بثاء: (ثِقْ)؛ أي: أبي جعفر وحده.

(وَ)اشدد.

﴿مَيْتًا﴾ في: (الَانْعَامُ)؛ أي: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

للمرموز إليهم بقوله: (ثَوَى) (إِذْ)؛ أي: أبي جعفر، ويعقوب، ونافع.

وخَفَّفْه: **للباقين**.

واشدد: ﴿مَيْتًا﴾ في: (حُجُرَاتٍ).

[أي](٤): ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢].

للمرموز إليهم بقوله: (غِثْ مَدًا)؛ أي: رويس، ونافع، وأبي جعفر.

وخَفِّفْه: **للباقين**؛ منهم روح.

(وَ)شدَّدَ.

المرموز إليهم بقوله: (ثُبْ أَوَى) (صَحْبٍ)؛ أي: أبو جعفر، ونافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

الياء الذي: (بـ﴿مَيْتٍ﴾).

واقعٌ بعد: ﴿بَلَدٍ﴾(٥).

---

(١) الآية: [٤٩].

(٢) الآية: [١١].

(٣) والموضع الثالث في سورة (ق) الآية: [١١]، وقد فات الشارح ذكره، بينما ذكره ابن الناظم وغيره من الشراح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٥) قال ابن الناظم: «وإنما قيده بـ(بَلَدٍ)؛ احترازاً من نحو: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، فإنَّه لا خلاف في تشديده»، وقال النويري: «قيد الميت بـ(بلد)؛ العاري من الهاء؛ فخرج المتصل بها؛ نحو: ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)، وشرح النويري ٤/٨٣).

أي؛ وهو: ﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[١] في الأعراف[٢].

و﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ في فاطر[٣].

(وَ)شدَّدُوا ـ أيضاً ـ.

﴿الْمَيْتِ﴾؛ المُعَرَّف، حيث أتى.

نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١][٤].

(**هُمْ**)؛ أي: المذكورون[٥].

(وَ)يعقوب (**الْحَضْرَمِي**)؛ معهم في التشديد.

وخَفَّفَها: **الباقون**، في النوعين.

وقوله: (**ثُبْ**)؛ من الوثوب وهو: النهوض[٦].

و(**أَوَى**)؛ مصدر: أوى إلى منزله، كأنه قال: ارجع إلى مأوى أصحابك[٧].

ووجه التشديد في الباب كلِّه[٨]؛ مجيئه على الأصل[٩]، إذ هو:

---

(١) في الأصل كُتِبَتْ مجردة من لام التوصلة: (بلد ميت).

(٢) الآية: [٥٧].

(٣) الآية: [٩].

(٤) وسورة الروم: الآية [١٩].

(٥) يعني كلًّا من: أبي جعفر، ونافع، وأهل (صحب)؛ حفص، وحمزة، والكسائيُّ، وخلف العاشر، وهم المذكورون في قول الناظم: (**وَثُبْ أَوَى صَحْبٍ**).

(٦) وزاد في شرح ابن الناظم: «أي: انهض إلى الطلب فاظفر إليه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠، ولسان العرب ٧٩٢/١).

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)، والمفردات ص (٣٤)، ولسان العرب ٥١/١٤.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)، ومعاني القرآن للفراء ١٢٠/١، والمفردات ص (٤٧٦)، ولسان العرب ٩٠/٢، والدر المصون ٤٤١/١.

(٩) وقد اخْتُلِف في أصله، كما بينه الشارح لاحقاً.

(ميوتة) و(مَيْوِتْ)[١]، أو (مويتة) و(مَوْيِتٌ)[٢]، ولا يخفى تصريفها.

ووجه التخفيف[٣]؛ الفرق بين من مات ومن لم يمت[٤].

ومن شدَّد بعضاً وخفف بعضاً؛ لاحظ المعنيين[٥].

قال في الإتحاف[٦]: «وعلى القراءتين قوله[٧]:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

واتَّفَقُوا على تشديد ما لم يمت[٨]؛ نحو:

﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧]، ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠][٩].

---

(١) كَسَيْوِدْ، وذلك على وزن (فيعِلة)، و(فيعِل)، سُبِقَت الياء بالسكون فقلبت فصارت ياءً مشددة، وهو مذهب سيبويه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)، وشرح النويري ٨٣/٤ ـ ٨٤)

(٢) مثل: سيِّد، سَوْيِد، فأدغمت الواو في الياء، ثم ثقلت الياء. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)، وشرح النويري ٨٣/٤ ـ ٨٤).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)، ومعاني القرآن للفراء ١٢٠/١، والمفردات ص (٤٧٦)، ولسان العرب ٩٠/٢، والدر المصون ٤٤١/١.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)، ومعاني القرآن للفراء ١٢٠/١، والمفردات ص (٤٧٦)، ولسان العرب ٩٠/٢، والدر المصون ٤٤١/١.

(٦) ينظر: الإتحاف ٤٢٨/١.

(٧) وهذا البيت من مقول: عدي بن الرعلاء، وبعده:

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيْشُ كَئِيْباً ... كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيْلَ الرَّجَاءِ
فَأُنَاسٌ يُمَصَّصُونَ ثِمَاداً ... وأُنَاسٌ حُلُوقُهمْ فِي الْمَاءِ

(ينظر: الإتحاف ٤٢٨/١، وشرح قطر الندى لابن هشام ص (٢٣٤ ـ ٢٣٥)، وشرح النويري ٨٤/٤).

(٨) وإلى هذا المعنى أشار الشاطبي في الحرز، البيت رقم (٥٥١)، حيث قال:

.... وَمَا لَمْ يَمُتْ لِلْكُلِّ جَاءَ مُثَقَّلَا

(٩) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ [الصافات: ٥٨].

٤٨٥ ـ ....وَالسَّاكِنُ(١) الْأَوَّلُ(٢) ضُمْ

٤٨٦ ـ [لِضَمِّ هَمْزِ الْوَصْلِ. وَاكْسِرْهُ(٣): نَمَا](٤) فُزْ. غَيْرَ قُلْ: حَلَا(٥). وَغَيْرَ(٦) أَوْ: حِمَا.

٤٨٧ ـ وَالْخُلْفَ(٧) فِي التَّنْوِينِ: مِزْ. وَإِنْ يُجَرْ: زِنْ خُلْفَهُ(٨)..............................

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (**وَالسَّاكِنُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح النون: (**وَالسَّاكِنَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**الْأَوَّلُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح اللام: (**الْأَوَّلَ**) وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بالواو: (**وَاكْسِرْهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته؛ فقد ضُبِطَتْ فيها؛ مقرونة بالعطف بالفاء: (**فَاكْسِرْهُ**)، وهي من انفرادات نسخة الشيخ القاضي في ضبط المتن، وبالنظر إلى سياق كلام الناظم فإن اختيار نسخة القاضي في الضبط أنسب من اختيار الجماعة؛ فالناظم ذكر القاعدة ثم شرع في ذكر خلاف القراء فيها.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط المصراع الأول من البيت على وجهين؛ الأول: (**لِضَمِّ هَمْزِ الْوَصْلِ وَاكْسِرْهُ نَمَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ: (**لِثَالِثِ الْفِعْلِ وَبِالْكَسْرِ نَمَا**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وبفتح اللام بلا تنوين: (**حَلَا**)، والثاني: بالالف الممدودة، وضم الحاء، وفتح اللام مع التنوين: (**حُلاً**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ حيث ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، وضم الحاء، وفتح اللام بلا تنوين: (**حُلَا**)، والرابع: ما انفرد به الشيخ أيمن سويد في تحقيقه، حيث اختار ضبطها: بالالف المقصورة، وضم الحاء، وفتح اللام مع التنوين: (**حُلًى**).

(٦) اختلفت النسخ في هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**وَغَيْرَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الراء: (**وَغَيْرُ**).

(٧) اختلفت النسخ في هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (**وَالْخُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفرد به القاضي في نسخته، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الفاء: (**وَالْخُلْفَ**).

(٨) اختلفت النسخ في هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**خُلْفَهُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الفاء: (**خُلْفُهُ**).

(وَ)إذا التقى ساكنان من [كلمتين][(١)]، ثالثُ ثانيهما مضمومٌ ضمة لازمة، ويبدأ الفعل الذي يليه[(٢)] بالضم، وأول الساكنين أحد أحرف: (لَتَنُود)؛ اللام، والتاء، والنون، والواو، والدال، وكذا التنوين[(٣)].

فالـ(ـسَّاكِنُ الْأَوَّلُ) من ذلك.

(ضُمْ)؛ بالبناء للمفعول.

نحو:

﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١].

و﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣][(٤)]

و﴿أَوِ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠][(٥)].

و﴿فَتِيلًا ﴿٤٩﴾ ٱنظُرْ﴾ [النساء: ٤٩ ـ ٥٠].

(لِـ)ـأجل.

(ضَمِّ هَمْزِ الْوَصْلِ) الذي في الكلمة الثانية، ولإرادة التنبيه على أن الهمزة المحذوفة منها مضمومة[(٦)].

(وَ)قد اختلف القراء في ذلك.

---

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (كلمة)، وهو سهوٌ، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٤٢٨/١).
(٢) أي: الذي يلي الساكن الأوَّل. (ينظر: الإتحاف ٤٢٨/١).
(٣) ينظر: شرح النويري ٨٥/٤.
(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩١).

كما بينه المصنف بقوله:

(**اكْسِرْهُ**)[١]؛ أي: الساكن الأول، مطلقاً[٢]، في الوصل[٣] **[٢٨٥]**.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**نَمَا**)[٤] (**فُزْ**)؛ أي: عاصم، وحمزة.

على أصل دفع التقاء الساكنين[٥].

واكسر: (**غَيْرَ** ﴿قُلْ﴾).

للمرموز إليه بحاء: (**حَلَا**)[٦]؛ أي: أبي عمرو بكماله.

أمَّا لام: ﴿قُلْ﴾؛ نحو:

﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

﴿قُلِ ٱنظُرُواْ﴾ [يونس: ١٠١].

فضمُّه؛ لضم القاف فيه[٧].

(**وَ**)اكسر.

(**غَيْرَ** ﴿أَوْ﴾).

للمرموز إليهما بقوله: (**حِمَى**)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

أمَّا واو: ﴿أَوْ﴾؛ نحو:

﴿أَوِ ٱخْرُجُواْ﴾ [النساء: ٦٦].

---

(١) في الأصل: (اكسر)، والصواب ما أثبته.

(٢) أي: حيث وقع. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩١)).

(٣) فإن ابْتُدِئَ به فلا خلاف بينهم في ضم همزة الوصل، كما نصَّ عليه الداني وغيره، نبَّه عليه في الغيث. (ينظر: غيث النفع ص (١٤٥)).

(٤) قال ابن الناظم: «قوله: (**نَمَا**)؛ أي: زاد وكَثُرَ وربا». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩١)).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٧)، والكشف ١/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وشرح ابن الناظم ص (١٩١).

(٦) قال ابن الناظم: «قوله: (**حَلَا**؛ من الحلاوة، أو الحلية». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩١)).

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٧)، والكشف ٢٧٥/١، وشرح ابن الناظم ص (١٩١).

﴿أَوِ ٱدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠].

فضمَّاهُ؛ لثقل الكسرة على الواو[١].

وقرأ الباقون: ـ وهم نافع، وابن كثير، وابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف في اختياره ـ؛ بالضم في الستة.

اتْباعاً لضم الثالث[٢] ـ كما تقرر ـ.

(وَ)لكن.

ثبت (**الْخُلْفَ**)؛ أي: الخلاف.

(**فِي**).

ضمِّ (**التَّنْوِينِ**)؛ نحو:

﴿فَتِيلًا ۝٤٩ ٱنظُرْ﴾ [النساء: ٤٩ ـ ٥٠].

﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

عن أحد راويي ابن عامر المرموز إليه بميم: (**مِزْ**)[٣]؛ أي: ابن ذكوان[٤].

فروى النقاش عن الأخفش عنه: كسره مطلقاً[٥].

وكذا نص أبو العلاء[٦] عن الرملي عن الصوري.

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٧)، والكشف ٢٧٥/١، والإتحاف ٤٢٨/١.

(٢) ينظر: الكشف ٢٧٥/١، والإتحاف ٤٢٨/١.

(٣) قال ابن الناظم: «وقوله: (**مِزْ**)؛ أي: بِنْ وافرق بين التنوين وغيره». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩١)).

(٤) وقراءة ابن ذكوان بالضم في التنوين إذا كان ساكناً، من زيادات النشر وطيبته، إلا في: ﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، و﴿بِرَحْمَةٍ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ٤٩]؛ فإن الوجهين ثابتان له من الطريقين؛ طريق الشاطبية، وطريق طيبة النشر. (ينظر: النشر ٢٢٥/٢، وحرز الأماني ص (٤٠)، البيت رقم (٤٩٩)، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٢)).

(٥) يعني: حيث أتى. (ينظر: النشر ٢٢٥/٢).

(٦) ينظر: غاية الاختصار ٤٢١/٢.

وكذا روى [العراقيون][١] عن ابن الأخرم عن الأخفش.

واستثنى كثير [من الأئمة][٢] عن ابن الأخرم[٣]:

﴿بِرَحْمَةٍ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾ في الأعراف[٤].

و﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ في إبراهيم[٥].

وروى الصوري من طريقيه: الضم مطلقاً[٦].

والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان[٧] من طريقيه، ـ كما بينه المصنف ـ.

(و)كذا.

(إِنْ يُجَرْ)؛ أي: إن وقع التنوين عن جرٍّ؛ نحو:

﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

﴿وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥ ـ ٤٦][٨].

فأحد راويي ابن كثير المرموز إليه بزاي: **(زِنْ**[٩] **خُلْفَهُ)**؛ أي: قنبل اختلف من الطريقين.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته ـ من النشر حيث الكلام موجود بحروفه ـ لتمام المعنى. (ينظر: النشر ٢/٢٢٥).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته ـ من النشر حيث الكلام موجود بحروفه. (ينظر: النشر ٢/٢٢٥).

(٣) فضمَّ التنوين فيهما، وبذلك قرأ الحافظ أبو عمرو من طريقه، وهو الذي لم يذكر المهدوي، وابن شريح، غيره. (ينظر: النشر ٢/٢٢٥).

(٤) الآية: [٤٩].

(٥) الآية: [٢٦].

(٦) ولم يَسْتَثْنِ شيئاً. (ينظر: النشر ٢/٢٢٥).

(٧) رواهما عنه غير واحد من الأئمة. (ينظر: النشر ٢/٢٢٥).

(٨) في الأصل كُتِبَتْ مجردة عن الواو: (عيون ادخلوها).

(٩) قال ابن الناظم: «وقوله: **(زِنْ)**؛ من الزينة». (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٤٨٨)).

فكسره: ابن شنبوذ[١].

وضمَّه: ابن مجاهد، كباقي أقسام التنوين.

وخرج:

بقيد: (الكلمتين) ـ فيما قررنا سابقا ـ: ما فصل بينهما بأخرى، نحو:

﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٥٧][٢].

﴿قُلِ ٱلرُّوحُ﴾ [الإسراء: ٨٥].

﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ٢].

فإنه وإن صدق عليه أن الثالث مضموم ضمًّا لازماً لكن لام التعريف فصلت بينهما.

وبقيد: (الضمة اللازمة)؛ نحو:

﴿أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦]؛ لأنَّ أصله: (امْشِيُوا).

و﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ لأنَّ الضمة تابعة لحركة الإعراب.

و﴿أَنِ ٱتَّقُواْ﴾ [النساء: ١٣١]؛ إذ أصله: (اتَّقِيوا).

و﴿بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ﴾ [النساء: ١٣١][٣]؛ لأنها حركة إعراب[٤].

---

(١) قال في النشر: «هذا هو الصحيح من طريق ابن شنبوذ، كما نصَّ عليه الداني، وسبط الخياط في المبهج، وابن سوار، وغيرهم»، وقراءة قنبل من طريق ابن شنبوذ بالكسر إن وقع التنوين عن جر، من زيادات النشر وطيبته، أمَّا إن وقع التنوين عن نصبٍ، فليس له إلا الضم قولاً واحداً من جميع الطرق. (ينظر: النشر ٢/٢٢٥، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٣)).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) في الأصل رُسِمَتْ مجردة من الباء: (غلام اسمه).

(٤) من قوله: «وخرج بقيد الكلمتين..» إلى هنا، موجود بحروفه في الإتحاف، وبمعناه في شرح النويري. (ينظر: الإتحاف ١/٤٢٨ ـ ٤٢٩، وشرح النويري ٤/٨٨).

٤٨٧ ـ ....وَاضْطُرَّ: ثِقْ[١] ضَمًّا كَسَرْ.

٤٨٨ ـ وَمَا اضْطُرِرْ: خُلْفٌ خَلَا.......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في طاء: ﴿ٱضۡطُرَّ﴾ [١٩٣][٢].

فالإمام المرموز إليه بثاء: (ثِقْ)؛ أي: أبو جعفر بكماله.

(ضَمًّا كَسَرْ)؛ أي: قرأه بكسر ضم الطاء، حيث أتى[٣].

لأنَّ الأصل: (اضْطُرِرَ) بكسر الأولى، فلما أدغمت الراء في الراء انتقلت [٢٨٦] حركتها إلى الطاء بعد سلب حركتها[٤].

(وَ)لكن.

في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِ﴾ في الأنعام[٥].

(خُلْفٌ) كسره.

عن المرموز إليه بخاء: (خَلَا)؛ أي: ابن وردان.

فله فيه الكسر[٦].

والضم؛ على الأصل[٧].

وبه **قرأ الباقون**.

---

(١) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**ت**).

(٢) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٣) وهو على أصله في ضم أول الساكنين: (**فَمَنُ اضطِرَّ**).

(٤) ينظر: اللباب ١٧٧/٣، والإتحاف ٤٢٩/١.

(٥) الآية: [١١٩].

(٦) وذلك من رواية النهرواني وغيره، عن الفضل، عن عيسى بن وردان، وهي من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٢٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٨)).

(٧) وهي رواية الباقين عنه. (ينظر: النشر ٢٢٦/٢).

وفُهِمَ العموم ـ الذي قررناه ـ من ذكر هذا الحرف هنا[١]، فافهم.

وقوله: (ثِقْ)؛ أي: كن واثقاً بهذه القراءة؛ لأنها صحيحة، لها وجه في العربية، كما تقرر[٢].

٤٨٨ ـ ....وَالْـبِـرُّ أَنْ بِنَصْبِ رَفْعٍ: فِي عُلًا[٣]..............

(وَ)قَرَأَ: ﴿لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [١٧٧].

(بِنَصْبِ رَفْعٍ)[٤] للراء.

المرموز إليهما بأولى قوله: **(فِي عُلًا)**؛ أي: حمزة، وحفص.

على أنَّه خبر: ﴿لَيْسَ﴾ مقدماً، و﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ في تأويل مصدر اسمها مؤخراً، لأنَّ المصدر المؤول أعرف من المحلَّى؛ لشبهه بالضمير في [كونه][٥] كلٌّ لا يوصف ولا يوصف به[٦].

---

(١) نصَّ على هذه الفائدة الجليلة ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩١)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د. رفاعي ص (٤٨٨)، ولسان العرب ٣٧١/١٠، واللباب ١٩١/٣.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم العين: **(عُلًا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح العين: **(عَلًا)**، والثالث: ما انفرد به الشيخ أيمن سويد في تحقيقه، حيث اختار ضبطها؛ بضم العين وبالألف المقصورة: **(عُلَى)**.

(٤) قال النويري: «وإنما قيد النصب للمفهوم». (ينظر: شرح النويري ٩٠/٤).

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (كون)، ولعل الصواب ما أثبته لتمام المعنى. (ينظر: اللباب ١٩١/٣، والإتحاف ٤٢٩/١).

(٦) وتقديم خبر (ليس) على اسمها قليل، حتى زعم منعه جماعة، منهم: ابن درستويه؛ قال: لأنَّها تشبه (مَا) الحجازية، ولأنَّها حرفٌ على قول جماعة، لكنه محجوجٌ بهذه القراءة المتواترة، وبقول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءٌ عَالِمٌ وَجَهُولُ

وقال آخر:

أَلَيْسَ عَظِيماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخُطُوبِ مُعَوَّلُ

(ينظر: اللباب ١٩١/٣، والإتحاف ٤٢٩/١).

وقرأه الباقون: برفع الراء.

على أنَّه اسم (ليس)[1]، لأنَّ الأصل أن يلي الفعلَ مرفوعه قبل منصوبه.

وتقدم[2] الكلام على:

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [١٧٧].

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [١٨٩].

واتفقوا[3] على رفع: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟﴾ [١٨٩].

لتعين ما بعده [بالخبر][4] بدخول الباء عليه[5].

٤٨٨ ـ ....مُوْصٍ: ظَعَنْ

٤٨٩ ـ صُحْبَةُ ثَقِّلْ[6]................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مِن مُّوصٍ جَنَفًا﴾ [١٨٢].

فللمرموز إليهم بقوله: **(ظَعَنْ) (صُحْبَةُ)**؛ أي: يعقوب، وحمزة، والكسائي، وشعبة، وخلف في اختياره.

---

(١) عند قول الناظم في البيت رقم (٤٦٧): (**وَالْبِرُّ مَنْ كَمْ أَمَّ**)؛ حيث قرأهما ابن عامر، ونافع: بالتخفيف، وقرأهما الباقون: بالتشديد.

(٢) و﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ خبرها في تأويل مصدر؛ أي: ليس تَوْلِيَتِكُمْ. (ينظر: اللباب ١٩١/٣، والإتحاف ٤٢٩/١).

(٣) في الأصل: (وأنفوا)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (للحبر)، وهو تصحيف، وما بين المعكوفتين أثبته من الإتحاف، حيث الكلام موجود بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٤٢٩/١).

(٥) ينظر: النشر ٢٢٦/٢، وشرح النويري ٩١/٤، وشرح ابن الناظم ص (١٩٢)، والإتحاف ٤٢٩/١.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء، وسكون القاف، وكسر اللام مع التنوين: (**ثِقْلٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الثاء، وكسر القاف مع التشديد، وسكون اللام؛ على الأمر: (**ثَقِّلْ**).

(ثَقِّلْ)؛ أي: شدد صاده، بعد واوٍ مفتوحة[١].

وخفِّفْها، بعد واوٍ ساكنة[٢] للباقين.

وهما لغتان فاشيتان، كما تقدم في (وَصَّى)، و(أَوْصَى)[٣]؛ قال ـ تعالى ـ:

﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١].

﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [العنكبوت: ٨][٤].

وقوله: **(فِي عُلاً)**؛ أي: رفعة[٥].

و**(ظَعَنْ)**؛ سار، وسكن أيضاً[٦].

٤٨٩ ـ ....لَا تُـنَـوِّنْ فِـدْيَـةُ طَعَامُ خَفْضُ الرَّفْعِ: مِلْ إِذْ ثَبَّتُوا.

٤٩٠ ـ مِسْكِينٍ اجْمَعْ لَا تُنَوِّنْ وَافْتَحَا: عَـمَّ...

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [١٨٤].

بيَّنَهُ بقوله: **(لَا تُنَوِّنْ)** أيها القارئ.

﴿**فِدْيَةُ**﴾.

بل أضفها إلى: ﴿طَعَامُ﴾.

---

(١) من التوصية. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١١١)).

(٢) من الإيصاء، ومعنى القراءتين واحدٌ، إلا أن التفعيل أغلب ما يُسْتعمل في العهد بما يعمل به مقترناً بالطلب، والأفعال في الفرض، وتعيين حصة المال. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١١١)).

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٦٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٩٢)، والإتحاف ٤٣٠/١، واللباب ٢٤٥/٣، وشرح الهداية ص (٣٧٩).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٢).

(٦) والظعن؛ السفر أيضاً. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٢)، والمفردات ص (٣١٤)، ولسان العرب ٢٧٠/١٣).

فهو (**خَفْضُ الرَّفْعِ**)[١]؛ أي: مخفوض غير مرفوع بإضافة: ﴿**فِدْيَةُ**﴾ إليه.

للمرموز إليهم بقوله: (**مِلْ إِذْ ثَبَّتُوا**[٢]) أي: ابن ذكوان، ونافع، وأبي جعفر.

وقرأه الباقون: ﴿فِدْيَةٌ﴾؛ بالتنوين، و﴿طَعَامِ﴾؛ بالرفع؛ على أنه بدل منها، أو عطف بيان.

و(﴿**مِسْكِيْنٍ**﴾ **اجْمَعْ**)؛ أي: اقرأه: ﴿مَسَٰكِينَ﴾؛ بصيغة الجمع.

و(**لَا تُنَوِّنْ**) نونه.

(**وَافْتَحَا**)؛ لأنَّه وإن كان مجروراً بإضافة: ﴿**طَعَامُ**﴾ إليه، لكنه اسم غير منصرف، [و][٣]غير مقترن بلام التعريف [**٢٨٧**] ولا مضاف، قال ابن مالك:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَمْ[٤] يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رُدِفْ

وذلك للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بالإفراد، ومكسور النون منونة.

فتلخص من ذلك:

أنَّ نافعاً، وأبا جعفر، وابن ذكوان، قرءوا:

بحذف تنوين: ﴿فِدْيَةٌ﴾، وجر: ﴿طَعَامِ﴾، وجمع: ﴿مَسَٰكِينَ﴾[٥].

---

(١) قال النويري: «وقيد الخفض؛ لأجل المفهوم». (ينظر: شرح النويري ٤/٩١).
(٢) ومعنى قوله: (**ثَبَّتوا**)؛ فعل ماض من التثبيت، أي: جعلوه ثابتاً.
(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.
(٤) هكذا ضُبِطت في الأصل، ولكنها ضبطت في المطبوع: (**مَا لَا يَنْصَرِفْ**)). (ينظر: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (٣٠)، البيت رقم (٤٣)).
(٥) مع فتح النون بلا تنوين. (ينظر: الإتحاف ١/٤٣٠).

والباقون: كذلك، إلا أنَّهم أفردوا: ﴿مِسۡكِينٖ﴾.

وجه الجمع[(١)] ـ كما أفاده ولد المصنف ـ: الحمل على: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ [١٨٤][(٢)]؛ لأنَّ الواجب على الجماعة إذا أفطروا إطعام جماعة، على حد: (ركب القوم دوابهم).

ووجه الإفراد[(٣)]: أن المراد على [كلِّ][(٤)] واحد إطعام المسكين، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤].

٤٩٠ ـ ....لِتُكْمِلُوا اشْدُدَنْ[(٥)]: ظَنًّا[(٦)] صَحَا[(٧)]

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ﴾ [١٨٥].

فـ(**ـاشْدُدَنْ**) ميمه، بعد الكاف المفتوحة.

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٩)، والدر المصون ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥، وشرح النويري ٤/٩٢، وشرح ابن الناظم ص (١٩٢).

(٢) في الأصل: (يطيقون)، وهو خطأ وتصحيف.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٣٧٩)، والدر المصون ٢/٢٧٥، وشرح النويري ٤/٩٢، وشرح ابن الناظم ص (١٩٢).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وإنما أثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٢)).

(٥) في الأصل: رسمت الكلمة: (**اشْدُدَ**)، ولا يصح، وقد أثبتها ـ بالنون الساكنة بعد الدال المفتوحة ـ كما أثبتها الشارح في ثنايا شرحه، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: فتح الدال الثانية بلا تنوين، ثم ألف بعدها: (**اشْدُدَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بنون ساكنة بعد الدال المفتوحة: (**اشْدُدَنْ**)، والثالث: بالتنوين مكان النون الساكنة: (**اشْدُدًا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ظَنًّا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالنصب في النون من غير تنوين: (**ظَنَّا**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالباء الموحدة ـ المفتوحة مع التنوين ـ مكان النون: (**ظُباً**).

(٧) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**مَحَا**).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ظَنًّا صَحَا**[١]) أي: يعقوب، وشعبة.

على أنَّه من التكميل[٢].

والباقون: بإسكان الكاف، وتخفيف الميم، ـ كما تلفظ به المصنف ـ. من الإكمال[٣].

٤٩١ ـ بُيُوتِ[٤] كَيْفَ جَا بِكَسْرِ الضَّمِّ: كَمْ دِنْ صُحْبَةً[٥] بَـلَى. غُيُوبِ[٦]: صَوْنُ فَمْ.

٤٩٢ ـ عُيُونَ[٧]، مَعْ شُيُوخَ[٨]، مَعْ جُيُوبِ: صِفْ مِزْ دُمْ رِضًا. وَالْخُلْفُ فِي الْجِيمِ: صُرِفْ

---

(١) قال ابن الناظم: «قوله: (**صَحَا**)؛ أي: أفاق من سُكْرِه، وصحا من النوم: ذهب عنه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٢)).

(٢) فهو مِنْ: كَمَّلَ يُكَمِّلُ. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٠)، والكشف ١/٢٨٣، وحجة القراءات ص (١٢٦)).

(٣) فهو مِنْ: أَكْمَل يُكْمِلُ. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٠)، والكشف ١/٢٨٣، وحجة القراءات ص (١٢٦)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء: (**بُيُوتِ**)، والثاني: بنصب التاء: (**بُيُوتَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء المربوطة مع التنوين: (**صُحْبَةً**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم التاء المربوطة مع التنوين: (**صُحْبَةٌ**)، والثالث: ما انفرد به شيخنا السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ فضبطها؛ بكسر التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٍ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الباء: (**غُيُوبِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الباء: (**غُيُوبُ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ الكسرة، والضمة.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم النون: (**عُيُونُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر النون: (**عُيُونِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بفتح النون: (**عُيُونَ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء: (**شُيُوخَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الخاء: (**شُيُوخِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

واخْتُلِفَ في: ﴿بُيُوتَ﴾.

(كَيفَ جَا) في القرآن؛ منكراً، ومعرفاً؛ نحو:

﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ﴾ [١٨٩].

﴿فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٣٦].

فقرأه **(بِكَسْرِ الضَّمِّ)**؛ أي: بكسر ضمة الباء الموحدة منه.

المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ)** **(دِنْ صُحْبَةً بَلَى**[١]**)**؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، وشعبة، وخلف في اختياره، وقالون.

وقرأه الباقون ـ منهم؛ ورش، وحفص ـ: بالضم.

وقرأ بكسر غين: ﴿غُيُوبِ﴾ كيف جاء ـ أيضاً[٢] ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: **(صَوْنُ فَمْ)**؛ أي: شعبة، وحمزة فقط.

وضَمَّها: **الباقون**.

قال ابن المصنف[٣]: «قوله: **(دِنْ**. . .الخ)؛ أي: جازهم، وكافئهم، وأملكهم بالإفضال.

و**(بَلَى)**؛ جوابٌ لمقدر؛ أي: ينبغي أن يكون كذلك بلى.

وقوله: **(صَوْنُ فَمْ)**؛ فيه إشارة إلى الورع؛ أنه ينبغي أن يحفظ الفم عن أن تدخل فيه ما لا يحلّ، ويحتمل أن يكون المراد بالفم؛ اللسان؛ لأنه عبارته، فيكون إشارة إلى الصمت، ويرشحه ذكره بعد الغيوب؛ أي: سيَّما الكلام في المغيبات فإنه لا ينبغي الخوض فيها بكلام».

وقرأ بكسر عين: ﴿عُيُونٍ﴾ كيف جاء[٤].

---

(١) ومعنى قوله: **(بَلَى)**؛ حرف جواب مختص بالنفي، وتفيد إبطاله، سواء كان مقروناً باستفهام أم لا.

(٢) سورة المائدة: الآيتين [١٠٩، ١١٦]، وسورة التوبة: الآية [٧٨]، وسورة سبأ: الآية [٤٨].

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٣) بتصرف يسير.

(٤) سورة الحجر: الآية [٤٥]، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم؛ معرفاً ومنكراً.

(مَعْ).

شين: ﴿**شُيُوخِ**﴾ في غافر[١].

(مَعْ).

جيم: ﴿**جُيُوبِ**﴾ في النور[٢].

المرموز إليهم بقوله: **(صِفْ) (مِزْ دُمْ رِضًا)**، أي: شعبة، وابن ذكوان، وابن كثير [٢٨٨]، وحمزة، والكسائي.

وضَمَّها: **الباقون.**

(وَ)لكن.

ثبت **(الْخُلْفُ)**؛ أي: الخلاف.

(فِي).

كسر **(الْجِيمِ)** من لفظ: ﴿**جُيُوبِ**﴾.

للمرموز إليه بصاد: **(صُرْ)**[٣]؛ أي: شعبة.

فضَمَّها عنه[٤]: يحيى العليمي[٥]، وشعيب، عن يحيى بن آدم، عنه.

وكسَرَها[٦]: أبو حمدون، عن يحيى بن آدم، عنه.

هذا وقد جمع المصنف كل ذلك هنا؛ على عادته في الاختصار.

---

(١) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا﴾ [٦٧].

(٢) قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [٣١].

(٣) ضُبطت في أصل الشرح؛ بحذف الفاء: **(صُرْ)**، وهو تصحيف ظاهر، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: **(صُرِفْ)**، ومعناها؛ رُدَّ عن وجهه.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٢٦.

(٥) في الأصل: (العليمن)؛ وهو تصحيف.

(٦) ينظر: النشر ٢/٢٢٦.

ووجه الضم في ذلك كله[١]: أنه الأصل؛ لأنَّ (فِعْلاً) يُجْمَع على: (فُعُول)؛ كـ(فِلْس) و(فُلُوس).

ووجه الكسر[٢]: طلب الخفة؛ لأجل الياء، لثقل ضمها بعد ضمة، وهي لغة معروفة[٣].

قال ابن المصنف[٤]: «قوله: (صُرِفْ)؛ أي: رَبَى[٥] بزيادة الخلاف فيه، وحسن ذلك أن شعبة أخرجه عن أخواته، فضمه في وجه؛ لأنَّه بعد: ﴿خُمُرِهِنَّ﴾ المضموم الأحرف، كقراءة حفص في ضم: ﴿مُتُّمْ﴾؛ لأجل: ﴿قُتِلْتُمْ﴾، كما سيأتي».

٤٩٣ ـ لَا تَقْتُلُوهُمْ، وَمَعًا بَعْدُ: شَفَا فَاقْصُرْ.................................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [١٩١].

(**وَ**)الحرفين.

(**مَعاً**) (**بَعْد**)ها:

﴿حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ﴾ [١٩١].

﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ﴾ [١٩١].

فقرأ المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره[٦]، ـ كلفظ المصنف ـ.

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٢)، والكشف ١/٢٨٤، وحجة القراءات ص (١٢٧).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٢)، والكشف ١/٢٨٤، وحجة القراءات ص (١٢٧).

(٣) قال النويري: «وعليه فلا يلتفت إلى قول النحاس: الكسر يؤدي إلى بناءٍ مرفوض، لأنَّ المثْبِتُ مقدم على النَّافي». (ينظر: شرح النويري ٤/٩٤).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٣).

(٥) في الأصل: (**ربى**)، ولكنَّها في شرح ابن الناظم بتحقيقيه: (**زُيِّنَ**). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٣).

(٦) في الأصل: (حمزة، والكسائي، وشعبة، وخلف في اختياره)، فجعل قراءة شعبة بالقصر، حيث أدخله مع أهل: (شفَا)، وهو سهو وسبق قلم، والصواب: أن شعبة ـ كحفص ومن موافقه ـ يقرأ بالمدِّ، كما هو صريح كلام الناظم.

أي: (**فَاقْصُرْ**) بحذف الألف في الأفعال الثلاثة[(١)].

من الْقَتْل[(٢)].

وقرأها الباقون ـ منهم حفص[(٣)] ـ: بالألف.

من الْقِتَال[(٤)].

وتقدم الكلام[(٥)]**على**: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [١٩٧].

٤٩٣ ـ ....وَفَتْحُ السِّلْمِ: حِرْمٌ[(٦)] رَشَفَا[(٧)].

---

(١) قال النويري: «وعُلِمَ عدم الألف للمذكورين؛ من قوله: (فَاقْصُرْ)، وإثباتها للمسكوت عنهم؛ من ضد القصر، وهذا كاف للثلاثة، وتتمة قيود القراءتين في الأولين فُهِمَت؛ من الإجماع»، ولم يتوسع الشارح ـ هنا ـ في شرح القراءتين وكيفيتها ـ متبعاً في ذلك صاحب الإتحاف ـ، بحيث إن الشارح اقتصر على قوله: (بحذف الألف في الأفعال الثلاثة)، مخالفاً بذلك عادته في الوصف الدقيق لخلاف القراء في الحروف المختلفة، وكذا فعل ابن الناظم في شرحه حيث قال: «قرأ الثلاثة بالقصر؛ على ما لفظ به»، بينما توسع النويري، والمنير السمنوديّ في وصف القراءتين، في شرحيهما، حيث قال النويري ـ ونقل عنه المنير السمنودي ـ: «قرأ مدلول (شفا)؛ بفتح تاء الأول، وياء الثاني، وإسكان ثانيهما، وضم ما بعدهما، وحذف الألف في الثلاثة، والباقون: بضم أُوْلى الأولين، وفتح ثانيهما، وكسر ثالثهما، وألف في الثلاثة بين القاف والتاء». (ينظر: شرح النويري ٩٥/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ٨٢/أ)، وشرح ابن الناظم ص (١٩٣)).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٣)، والكشف ٢٨٥/١، واللباب ٣٤٤/٣، والإتحاف ٤٣٣/١.

(٣) وإنما خصَّ حفصاً بالذكر، لِيُخْرِجَ شعبة من مجموع عاصم، اعتماداً على ما قرره أولاً من أن قراءة شعبة؛ بالقصر، كأهل (شفا)، وهو سهو، والصحيح، أن عاصماً بكماله يقرأ: بإثبات الألف فيها، مع ضم تاء الأول، وياء الثاني، وفتح قافيهما، وكسر تاءيهما.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٣)، والكشف ٢٨٥/١، واللباب ٣٤٤/٣، والإتحاف ٤٣٣/١.

(٥) وذلك عند شرحه للبيت رقم (٤٤٣)، وهو قول الناظم:

رَفَثَ لَا فُسُوْقَ ثِقْ حَقًّا وَلَا جِدَالَ ثَبْتٌ......................

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء، والشين؛ على البناء للفاعل: (**رَشَفَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الراء، وكسر الشين؛ على البناء للمفعول: (**رُشِفَا**).

٤٩٤ ـ عَكْسُ(١) **الْقِتَالِ: فِي صَفَا. الْأَنْفَالُ**(٢)**: صُرْ**(٣) ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾؛ فتحاً، وكسراً.

في هذه السورة(٤)، والأنفال(٥)، والقتال(٦).

فـ(**فَتْحُ**).

سين: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [٢٠٨]، هنا(٧).

للمرموز إليهم بقوله: (**حِرْمٌ رَشَفَا**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، والكسائي.

والباقون: بالكسر.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**عَكْسُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: (**كَسْرُ**)، وهذا الوجه من وجهي الضبط مثبت في بعض نسخ طيبة النشر ـ كما أفاده الشيخ أيمن سويد في ضبطه لمتن الطيبة ـ، وقال الشيخ أيمن سويد: «وعليه ـ يعني ضبطها بكلمة (**كَسْرُ**) ـ شرح ابن الناظم»؛ يعني بذلك قول ابن الناظم عند شرح هذا البيت: «أي: كَسَر الحرف الذي في القتال وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ﴾ [٣٥]، حمزة، وخلف، وشعبة، والباقون: بالفتح». قلتُ: لم يحكِّ أحد من محققي شرح ابن الناظم ـ وخصوصاً د.رفاعي ـ هذا الخلاف في المتن بين النسخ التي قابلوا عليها الشرح، مما يدل على أن ما ذكره ابن الناظم ربما يكون من قبيل الشرح لعبارة: (**عَكْسُ**) وليس إثباتاً للوجه الأخر من أوجه الضبط وهو: (**كَسْرُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع اللام: (**الْأَنْفَالُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر اللام: (**الْأَنْفَالِ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بفتح الصاد: (**صَرْ**)، والثاني: ما انفرد به شيخنا محمد تميم الزعبي في تحقيقه للمتن ـ بطبعته الخامسة ـ، حيث ضبطها ـ على أحد الوجهين عنده ـ بكسر الصاد: (**صِرْ**)، والثالث: بضم الصاد: (**صُرْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة. والـ(**صُرُّ**) ـ بضم الصاد ـ؛ فعل أمر من قولهم: صُرَّ الدراهم؛ أي: اشدد عليها الصُّرة، والصرة هي وعاء الدراهم.

(٤) الآية: [٢٠٨].

(٥) الآية: [٦١].

(٦) الآية: [٣٥].

(٧) أي: في سورة البقرة.

قال ابن المصنف[١]: «وهما لغتان، وقيل: الكسر؛ بمعنى الإسلام، والفتح؛ بمعنى: الاستسلام والمصالحة، ولذلك كسر أكثر القراء هنا، وفتحوا في القتال والأنفال، كما سيذكره في البيت بعده؛ لظهور معنى الإسلام هنا، وظهور معنى المصالحة في ذينك».

وقوله: (**رَشَفَا**)؛ من رَشَفَ الماء؛ مَصَّهُ، يشير إلى قراءتهم له بسهولة ولطف، وقبول ذلك[٢].

وذلك (**عَكْسُ**) قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ﴾ [القتال: ٣٥].

وهو الذي في (**الْقِتَالِ**)[٣].

فقرأه بالكسر، المرموز إليهم بقوله: (**فِي صَفَا**)؛ أي: حمزة، وشعبة، وخلف في اختياره.

والباقون: بالفتح.

وعكس حرف (**الْأَنْفَالَ**)؛ أي قوله: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

فقرأه: بالكسر؛ المرموز إليهم بصاد: (**صَرْ**)؛ أي: شعبة وحده.

والباقون: بالفتح.

٤٩٤ ـ .... وَخَفْضُ رَفْعِ وَالْمَلَائِكَةُ[٤]: ثُرْ[٥]

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٤).

(٢) وقيل في المثل: (الرَّشْفُ أنقع)؛ أي: أسكن للعطش. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٤)، ومجمع الأمثال ١/٣٣٠، وجمهرة الأمثال ١/٤٨٤).

(٣) وهي سورة محمد ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ؛ وهو الاسم التوقيفي للسورة، و(القتال) من أسماء السورة الاجتهادية، ومن أسمائها الاجتهادية ـ أيضاً ـ؛ سورة (الذين كفروا). (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٣٨٥ ـ ٣٨٨)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء: (**الْمَلَائِكَةُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر التاء: (**الْمَلَائِكَةِ**).

(٥) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الثاء: (**ثَرْ**)، بينما ضُبِطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الثاء: (**ثُرْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(وَ)قرأ.

بـ(ـخَفْض رَفْعِ)؛ أي: بجر.

قوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٢١٠].

الإمام المرموز إليه بثاء: (ثُرْ)(١)؛ أي: أبو جعفر بكماله.

على أنَّه معطوف على: ﴿ظُلَلٍ﴾(٢)، أو ﴿ٱلْغَمَامِ﴾(٣)، لا على لفظ الجلالة؛ تعظيماً له أن يكون مع الملائكة [في نَسَق](٤).

وقرأه الباقون: بالرفع.

عطفاً على الجلالة.

قال البيضاوي(٥): «فإنهم الواسطة في إتيان أمره، والآتون على الحقيقة ببأسه».

وقوله: (ثُرْ)؛ أمرٌ من ثار، أي: انهض، وتحرك، أو فعل ماض مجهول؛ بمعنى: كثر، وغزر، أفاده ابن المصنف(٦).

---

(١) ومعنى قوله: (ثُرْ) ـ بضم الثاء ـ؛ فعل مبني للمجهول، يقال صار ثرًّا؛ أي كَثُر وغَزُر، وعلى فتح الثاء: (ثَرْ)؛ اسمٌ؛ أي: غزير، فهو مأخوذ من الكثرة والغزارة، وقد يكون فعل أمر من ثار يثور، بمعنى: نهض وتحرك.

(٢) أي: إلا أن يأتيهم في ظلل وفي الملائكة. (ينظر: اللباب ٤٨٢/٣ ـ ٤٨٣، والإتحاف ٤٣٥/١).

(٣) أي: من الغمام ومن الملائكة، فتوصف الملائكة بكونها ظللاً على التشبيه، وعلى الحقيقة، فيكون المعنى: يأتيهم أمر الله وآياته، والملائكة يأتون ليقوموا بما أمروا به من الآيات والتعذيب، أو غيرها من أحكام يوم القيامة. (ينظر: اللباب ٤٨٢/٣ ـ ٤٨٣، والإتحاف ٤٣٥/١).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من شرح ابن الناظم، حيث الكلام موجود بحروفه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٤)، واللباب ٤٨٢/٣ ـ ٤٨٣).

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ٥١٦/١.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٤).

٤٩٥ ـ لِيَحْكُمَ اضْمُمْ وَافْتَحِ الضَّمَّ: ثَنَا كُـلًّا..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ﴾ [٢١٣].

فـ(**ـاضْـمُـمْ وَافْـتَـحِ الـضَّـمَّ**)؛ أي: اقرأه بضم الياء، وفتح الكاف؛ ﴿لِيُحْكَمَ﴾.

للمرموز إليه بثاء: (**ثَنَا**)؛ أي: أبي جعفر.

(**كُلًّا**)؛ أي: هنا[١]، وفي آل عمران[٢]، وموضعي النور[٣].

على أنَّه فعل مبني للمفعول حذف فاعله؛ لإرادة عموم الحكم من كل حاكم[٤].

وقرأه الباقون: بفتح الياء، وضم الكاف[٥].

على البناء للفاعل[٦].

قال ابن المصنف[٧]: «وقد اختلف المفسرون في معناه هنا على هذه القراءة؛ فقيل: ليحكم الكتاب، وقيل: كل نبيٍّ بكتابه، وهما محتملان، وقراءة أبي جعفر تدل على المعنيين جميعاً، وهي كقراءة أبي عمرو في الحديد[٨]: ﴿وَقَدۡ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمۡ﴾ [الحديد: ٨]، كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ».

٤٩٥ ـ ....يَقُولَ[٩] ارْفَعْ: أَلَا.........

---

(١) سورة البقرة: الآية [٢١٣].
(٢) الآية: [٢٣].
(٣) الآيتين: [٤٨، ٥١].
(٤) ينظر: الإتحاف ٤٣٦/١، وشرح النويري ٩٧/٤.
(٥) كما فُهِم من ضده. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٥)).
(٦) ينظر: الإتحاف ٤٣٦/١، وشرح النويري ٩٧/٤.
(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٥).
(٨) حيث قرأ أبو عمرو: ﴿أُخِذَ﴾؛ بضم الهمزة، وكسر الخاء؛ على البناء للمجهول، و﴿مِيثَٰقُكُمۡ﴾، بالرفع. (ينظر: النشر ٣٨٤/٢).
(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**يَقُولَ**)، =

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [٢١٤].

فـ(**ـارْفَعْ**)؛ أي: اقرأه بالرفع.

للإمام المرموز إليه بهمزة: (**أَلَا**)؛ أي: نافع بكماله.

لأنَّه ماض بالنسبة لزمن الإخبار، أو حال باعتبار حكاية الحال الماضية، والناصب يخلِّص للاستقبال، فتنافيا.

والباقون: بالنصب.

لأنَّ (حتى) من حيث هي حرف جر لا تلي الفعل، إلا مؤولاً بالاسم، فاحْتِيجَ إلى تقدير مصدر، فأُضْمِرَت (إن)؛ وهي مخلِّصة للاستقبال ـ كما تقرر ـ فلا تعمل إلا فيه، و﴿يَقُولُ﴾ حينئذ مستقبل، نظراً إلى زمن الزلزال، فنصبته مقدرة وجوباً[١].

٤٩٥ ـ ....الْعَفْوُ: حَنَا

وَقَرَأَ: ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [٢١٩].

ـ كذلك ـ بالرفع.

المرموز إليه بحاء: (**حَنَا**)[٢]؛ أي: أبو عمرو بكماله.

على أنَّ: ﴿مَا﴾ في: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ استفهامية، و﴿ذَا﴾ موصولة، فوقع جوابها مرفوعاً؛ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الذي ينفقونه العفو[٣].

= وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم اللام: (**يَقُولُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(١) توجيه القراءة موجود بحروفه في شرح النويري، وهو ـ أيضاً ـ بنصِّه في الإتحاف. (ينظر: شرح النويري ٩٨/٤، والإتحاف ٤٣٧/١، والدر المصون ٣٨٢/٢).

(٢) ومعنى قوله: (**حَنَا**)، فعل ماض يعني: عَطَفَ الشيء وَعَوَّجَهُ وقَوَّسَهُ، وتأتي بمعنى الشفقة والرحمة والحنان.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٦)، والكشف ٢٩٢/١، وحجة القراءات ص (١٣٤)، والإتحاف ٤٣٧/١.

وقرأ الباقون: بالنصب.

على أنَّ: ﴿مَاذَا﴾ اسم واحد، فيكون مفعولاً مقدماً؛ أي: (أيَّ شيء ينفقون)، فوقع الجواب منصوبا بفعل؛ أي: (أنفقوا العفو)(١).

قال ابن مالك(٢):

وَمِـثْـلُ مَـاذَا بَـعْـدَ مَـا اسْـتِـفْـهَـامِ ... أَوْ مَنْ إِذَا [لَمْ](٣) تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

وينبغي(٤) عند الوقف على قراءة أبي عمرو: الإشارة بالروم، أو الإشمام؛ ليظهر اختلاف القراءتين؛ وصلاً، ووقفاً(٥)، نظير ما تقدم(٦) في: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [١١٧].

٤٩٦ ـ إِثْمٌ كَبِيرٌ(٧) ثَلِّثِ الْبَا: فِي رَفَا(٨) ....

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٦)، والكشف ٢٩٢/١، وحجة القراءات ص (١٣٤)، والإتحاف ٤٣٧/١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص (٤٥)، البيت رقم (٩٥).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو سقط واضح؛ نظراً لتغير المعنى من دونه، وقد أثبته لتمام المعنى. (ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص (٤٥)، البيت رقم (٩٥)).

(٤) كما نص على ذلك الصفاقسي في الغيث ص (١٣٤)، ونقله عن أبي العباس أحمد بن علي بن شعيب المالقي، وذلك في كتابه: إتقان الصنعة في التجويد للسبعة ـ، وقد نقل صاحب الغيث هذه المقالة عند كلامه عن خلاف القراء في قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

(٥) هذه العبارة من كلام الإمام المالقيّ في كتابه (إتقان الصنعة في التجويد للسبعة)، ولعل الأنسب تقييد عبارة المالقي هذه ـ بالوقف ـ لتكون كالتاليّ: «ليظهر اختلاف القراءتين في اللفظ **وقفاً**»، وذلك لأن الوقف بالسكون يخفي فرق الحركات بين القراءتين، فساغ الوقف بالروم؛ والذي هو الإتيان ببعض الحركة، والوقف بالإشمام؛ الذي هو إشارة لا حركة؛ ليدلَّ على الحركة المخفية بالسكون، أمَّا وصلاً فالخلاف ظاهر بين القراءتين، لأنَّ القارئ ينطق بالحركة كاملة، والله أعلم.

(٦) عند كلام الشارح في خلاف القراء في قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالباء الموحدة: (**كَبِيرٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالثاء المثلثة: (**كَثِيرٌ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**رَفَا**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿كَبِيرٌ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [٢١٩].

فـ(**ـثَلِّثِ الْبَا**)؛ أي: اقرأ: ﴿كَثِيرٌ﴾؛ بالثاء المثلثة.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي رَفَا**[١])؛ أي: حمزة، والكسائي.

من الكثرة، اعتباراً للشاربين، والمقامرين[٢].

والباقون: ﴿كَبِيرٌ﴾؛ بالباء الموحدة.

أي: عظيم؛ إذ يقال لعظائم الفواحش: كبائر[٣].

قال ابن المصنف[٤]: «قيده بذلك؛ **احترازاً** من التصحيف، وزيادة في البيان، قال: وكان من حق هذا الحرف تقديمه على: ﴿ٱلْعَفْوَ﴾ [٢١٩]، بحسب الترتيب القرآني، ولكن أخَّرَه بحسب تأْتي النظم، وهو مغتفر حيث أمن اللبس، وقد صنع كذلك صاحب "الحرز" في مواضع[٥]».

= وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الراء: (**رِفَا**)، وهو ظاهر نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ومعنى قوله: (**رَفَا**) ـ على فتح الراء ـ؛ سَكَن وهدأ من الرعب، وقد يكون معناه: لأَمَ الخرق وسده وأصلح خلله، وأما معناها على كسر الراء: (**رِفَا**)، الالتحام والاتفاق والكسوة والطمأنينة.

(٢) فلكل واحد إثمٌ، وإماً باعتبار ما يترتب على تعاطيهما من الأقوال السيئة والأفعال القبيحة. (ينظر: الكشف ٢٩١/١ ـ ٢٩٢، واللباب ٣٦/٤، والإتحاف ٤٣٧/١).

(٣) ينظر: الكشف ٢٩١/١ ـ ٢٩٢، واللباب ٣٦/٤، والإتحاف ٤٣٧/١.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٥).

(٥) ومن ذلك قوله في الحرز، البيت رقم (٨٥٢):

وَيَأْجُوجَ مَأْجُوجَ اهْمِزِ الْكُلَّ نَاصِراً   وَفِي يَفْقَهُونَ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ شُكِّلَا

فقدَّم الكلام عن حرف: (يأجوج ومأجوج) على حرف: (يفقهون)، وكان حقه ـ بحسب الترتيب ـ التأخير.

وقال النويري في شرحه ٩٩/٤: «وقدَّم: (العفو)، على: (إثم)؛ للضرورة».

٤٩٦ ـ .... يَطْهُرْنَ يَطَّهَّرْنَ(١): فِي رَخَا(٢) صَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ [٢٢٢].

فقرأه: ﴿**يَطَّهَّرْنَ**﴾؛ بفتح الطاء، والهاء، مشددتين.

المرموز إليهم في قوله: **(فِي رَخَا صَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وشعبة، وخلف في اختياره.

على أنَّه مضارع: (تَطَهَّرَ)؛ اغتسل، والأصل: (يَتَطَهَّرن)؛ كقراءة(٣): أُبيّ بن كعب(٤)، وعبدالله ـ رضي الله عنهما ـ.

والباقون: بسكون الطاء، وضم الهاء مخففة.

مضارع: (طهرت المرأة)؛ شفيت من الحيض، واغتسلت(٥).

[دلَّ](٦) عليه صريحاً: القراءة الأولى، والتزاماً قوله: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ...الخ﴾(٧).

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين(٨).

وقوله: **(رَفَا)** بالفاء؛ الالتحام، والإنفاق، والكسوة، والطمأنينة(٩).

---

(١) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى (**يَطَّهَّرْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء بلا تنوين: (**رَخَا**)، والثاني: بفتح الخاء مع التنوين: (**رَخًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) وهذه القراءة معدودة من القراءات الشاذة؛ لمخالفتها رسم المصحف، وشرط التواتر، ونصَّ على هذا التوجيه صاحب الإتحاف. (ينظر: البحر ١٦٨/٢، والإتحاف ٤٣٧/١، وشرح الهداية ص (٣٨٦)، ومعجم القراءات ٣٠٨/١).

(٤) أبي بن كعب بن قيس بن النجار أبو المنذر الأنصاري رضي الله عنه، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٣): (وليجتهد فيه وفي تصحيحه).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٧)، والإتحاف ٤٣٧/١، وحجة القراءات ص (١٣٥).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٧) نصَّ عليه البيضاوي في تفسيره. (ينظر: تفسير البيضاوي ٥٢٨/١)

(٨) وقال النويري في شرحه ٩٩/٤: «وأغناه لفظه بهما عن تقييده».

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٦)، ولسان العرب ١٢٤/٩، والقاموس المحيط ص (١٦٦٣).

و(**رَخَا**) بالخاء المعجمة؛ رخص السعر(١).

و(**صَفَا**)؛ طيب الوقت(٢).

٤٩٧ ـ ضَمَّ(٣) يَخَافَا: فُزْ ثَوَى........ ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [٢٢٩].

فـ(**ـضَمَّ**).

ياء: ﴿يَخَافَآ﴾.

المرموز إليهم بقوله: (**فُزْ ثَوَى**)؛ أي: حمزة، وأبو جعفر، ويعقوب.

على أنَّه مبنيٌّ للمفعول؛ أصله: ([إلَّا أن](٤) يخاف الحكامُ الزوجين على (ألَّا يقيما)، من المعدَّى لواحدٍ بنفسه، ولثانٍ بالحرف، ثمَّ بُنِي للمفعول، فحذف الفاعل، وناب عنه ضمير الزوجين، ثمَّ حُذِفَ الجار، فمحل: ﴿أَلَّا يُقِيمَا﴾؛ نصب(٥)، أو جر بـ(على) المقدرة، ويُحْتَمَلُ كون: ﴿أَلَّا يُقِيمَا﴾؛ بدل اشتمال من ضمير الزوجين، فحلوله محله كـ(ـخيف زيد شره)، والتقدير: (إلَّا أن يُخاف عدم إقامتهما حدود الله)؛ من المعدَّى لواحد(٦).

والباقون: بفتحها.

على البناء للفاعل؛ أي: الزوجان، معلوم من السياق(٧).

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٦)، والمفردات ص (١٩٢)، ولسان العرب ٣١٤/١٤.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٦)، والمفردات ص (٢٨٣)، ولسان العرب ٤٦٢/١٤.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد؛ على الخبر: (**ضَمَّ**)، والثاني: بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**) وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى. (ينظر: الدر المصون ٤٤٨/٢).

(٥) على مذهب سيبويه.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٧)، وشرح ابن الناظم ص (١٩٦)، والإتحاف ٤٣٩/١، والدر المصون ٤٤٨/٢.

(٧) أي: أنَّ إسناده إلى ضمير الزوجين معلومٌ من السياق. (ينظر: الكشف ٢٩٥/١، وشرح ابن الناظم ص (١٩٦)، والإتحاف ٤٣٩/١).

٤٩٧ ـ ....تُـضَـارَ[١]: حَـقْ رَفْعٌ. وَسَكِّنْ خَفِّفِ: الْخُلْفُ[٢] ثَدَق.
٤٩٨ ـ مَعْ لَا يُضَارَ.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ﴾ [٢٣٣][٣]

فالمرموز إليهم بقوله: **(حَقْ)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

(رَفْعٌ)؛ أي: قرؤوه برفع الراء مشددة.

لأنَّه مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فرفع، فـ(لا) نافية؛ ومعناها: النهي؛ للمشاكلة، من حيث إنه عطف جملة خبرية على مثلها من حيث اللفظ[٤].

والباقون: بفتح الراء مشددة.

على أنَّ (لا) ناهية، فهي جازمة، فسكنت الراء الأخيرة للجزم، وقبلها راء ساكنة مدغمة، فالتقى ساكنان، فحرك الثاني لا الأول، وإن كان الأصل للأول، وكانت فتحة لأجل الألف، إذ هي أختها[٥].

ولاخلاف بينهم في ذلك؛ إلَّا لأبي جعفر؛ كما بينه بقوله:

(وَسَكِّنْ).

و**(خَفِّفْ الْخُلْفَ)**.

يعني: اقرأه بتسكين الراء، مع تخفيفها، بالخلاف في ذلك.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: **(تُضَارَ)**، والثاني: بضم الراء: **(تُضَارُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.
(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: **(الْخُلْفُ)**، والثاني: بفتح الفاء: **(الْخُلْفَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.
(٣) في الأصل: (ولا تضار)، بزيادة الواو، وهو خطأ.
(٤) ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٢، واللباب ١٧٦/٤، والكشف ٢٩٦/١، والإتحاف ٤٤٠/١.
(٥) الكلام بحروفه موجود في الدر المصون، واللباب، ونصَّ عليه صاحب الإتحاف. (ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٢، واللباب ١٧٦/٤ ـ ١٧٧، والكشف ٢٩٦/١، والإتحاف ٤٤٠/١).

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَدَقْ)**؛ أي: أبي جعفر.

(مَعْ) قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ [٢٨٢]، آخر السورة[١]

وذلك رواية: ابن وردان، من غير طريق ابن مهران[٢]، عن ابن شبيب.

وابن جماز من طريق الهاشمي[٣].

قيل[٤]: من (ضار) (يضير)، فيكون السكون؛ لأجل إجراء الوصل مجرى الوقف.

وروى ابن جماز من غير طريق الهاشمي، وابن وردان من طريق ابن مهران؛ تشديد الراء، وفتحها فيهما **كالباقين**[٥].

ولا خلاف عنهم في مد الألف؛ للساكنين فيهما.

وقوله: **(ثَدَقْ)** بالدال المهملة؛ جاوز، وكثر، يقال: (ثدق المطر) **[٢٩٢]**؛ جاوز، وزاد، و(ماءٌ ثادقٌ)؛ أي: سائل[٦].

---

(١) يعني سورة البقرة.

(٢) في أصل نسخة النشر ـ بتحقيق الضباع ـ: (من طريق ابن مهران)، من دون (غير)، والصواب ما أثبته صاحب الإتحاف، ونقله عنه الشارح، وهو كذلك في شرح النويري. (ينظر: النشر ٢/٢٢٧).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٢٧.

(٤) وقيل: بل هو من (ضارَّ) (يُضَارُّ)؛ بتشديد الراء، وإنما اسْتُثْقِل تكرير حرف هو مكرر في نفسه، فحذف الثاني منهما، وجمع بين الساكنين؛ الألف والراء، إمَّا إجراء للوصل مجرى الوقف، وإمَّا لأن الألف قائمة مقام الحركة لكونها حرف مد، والكلام بحروفه في اللباب. (ينظر: اللباب ٤/١٧٧، والإتحاف ١/٤٤٠).

(٥) وقراءة أبي جعفر؛ بالتشديد في الراء المنصوبة ـ كقراءة الجماعة ـ في الموضعين، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٢٧ ـ ٢٢٨، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٣)).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٦)، ولسان العرب ١٠/٣٣، والقاموس المحيط ص (١١٢٥).

٤٩٨ ـ ....وَأَتَيْتُمْ قَصْرُهُ كَأَوَّلِ الرُّومِ: دَنَا.....................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٣].

فـ**(قَصْرُهُ)**؛ أي: قصر همزه.

(كَـ)ـالذي.

في **(أَوَّلِ الرُّومِ)**: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [الروم: ٣٩].

للإمام المرموز إليه بدال: **(دَنَا)**؛ أي: ابن كثير بكماله.

مِنْ أتى إليه إحساناً إذا فعله(١).

والباقون: بالمد فيهما.

بمعنى: أَعْطَيتم(٢).

واحترز بـ(أوَّل الروم) من ثانيه؛ وهو: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [الروم: ٣٩]؛ فلا خلاف في مده(٣).

٤٩٨ ـ ....وَقَدْرُهُ

٤٩٩ ـ حَرِّكْ مَعًا: مِنْ صَحْبِ ثَابِتٍ........ ....

(وَ)قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَقَدْرُهُۥ﴾ [٢٣٦](٤).

(حَرِّكْ) دالَه بالفتحة؛ إذ هي مطلق الحركة(٥).

---

(١) ينظر: حجة القراءات ص (١٣٧)، والإتحاف ٤٤١/١، وسراج القاري ص (١٦٣)، وإبراز المعاني ص (٣٥٩)).

(٢) ينظر: حجة القراءات ص (١٣٧)، والإتحاف ٤٤١/١، وشرح النويري ١٠٤/٤.

(٣) لأن المراد: (أَعْطيتم)، ولقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾، بخلاف هذين الموضعين، فإن القصر فيهما؛ على معنى: (فَعلتم)، و(قصدتم). (ينظر: النشر ٢٢٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٩٧)، وشرح النويري ١٠٣/٤).

(٤) قال النويري: «قدَّم: (قدره)، على: (تمسوهن)؛ للضرورة». (ينظر: شرح النويري ١٠٥/٤).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٧).

(**مَعاً**)؛ أي: ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [٢٣٦].

للمرموز إليهم بقوله: (**مِنْ صَحْبِ ثَابِتٍ**[١])؛ أي: ابن ذكوان، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وحفص، وأبي جعفر.

وقرأهما الباقون: بسكونها فيهما.

وهما بمعنًى واحد، وعليه الأكثر[٢].

وقيل: بالتحريك؛ المقدار، وبالتسكين؛ الطاقة[٣]

٤٩٩ ـ ....وَ(فَــا) كُلِّ[٤] تَمَسُّوهُنَّ ضُمَّ[٥] امْدُدْ: شَفَا

واخْتِلَافُهُمْ في: (**وَفَا**) (**كُلِّ** ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾)؛ أي:

﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [٢٣٦].

﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ﴾ [٢٣٧].

هنا[٦].

و﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ في الأحزاب[٧].

---

(١) ومعنى قوله: (**ثَابِتٍ**)؛ اسم فاعل، كقولك: ثبت في المكان إذا نزل به وأقام، وكلام ثابت؛ أي كلام صحيح.

(٢) كأبي زيد، والأخفش. (ينظر: الدر المصون ٤٨٨/٢، واللباب ٢١١/٤، والإتحاف ٤٤١/١، وحجة القراءات ص (١٣٧)).

(٣) ينظر: الكشف ٢٩٩/١، والدر المصون ٤٨٩/٢، واللباب ٢١١/٤، والإتحاف ٤٤٢/١، وحجة القراءات ص (١٣٧).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر اللام: (**كُلِّ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح اللام: (**كُلَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بضم اللام: (**كُلُّ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الضاد؛ على الخبر: (**ضَمَّ**).

(٦) أي: أن الموضعين المذكورين آنفاً كلاهما في سورة البقرة.

(٧) الآية: [٤٩].

فـ(ـضُمَّ).

و(امْدُدْ).

أي: اقرأه بضم التاء، وإثبات الألف بعد الميم، فتمد لها مدًّا طويلاً.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

من باب المفاعلة[١].

والباقون: بفتح التاء بلا ألف بعدها[٢]، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

ومرَّ وقف يعقوب ـ على مثله ـ بهاء السكت، بخلاف عنه[٣].

٥٠٠ ـ وَصِيَّةٌ: حِرْمٌ[٤] صَفَا ظِلًّا رَفَهْ ....

(١) ينظر: الكشف ٢٩٨/١، والدر المصون ٤٨٦/٢، واللباب ٢٠٨/٤، وشرح الهداية ص (٣٨٩)، والإتحاف ٤٤١/١.

(٢) وحجة من قرأ بهذه القراءة أنه من باب (فَعَلَ) لا (فَاعَل)، ثمَّ إجماعهم على ترك الألف في موضع سورة مريم: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [٢٠]، ولم يقل: (يُماسني). (ينظر: الكشف ٢٩٨/١، والدر المصون ٤٨٦/٢، واللباب ٢٠٨/٤، وشرح الهداية ص (٣٨٩)).

(٣) وذلك عند قول الناظم في باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦١): **(وَفِي مُشَدَّدِ اسْمٍ خُلْفُهُ)**، فهذا الموضع عنده من أنواع النون المشددة من جمع الإناث، فله فيها الوقفُ بهاء السكت بخلف عنه؛ نصَّ على الوقف عليه ـ وعلى نظائره ـ بالهاء ليعقوب بكماله: أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني، والأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو بكر بن مهران عن روح وحده، كما قاله في النشر. والقراءة ليعقوب بترك السكت ـ هنا ـ من زيادات النشر وطيبته، وكلا الوجهين ثابت عن يعقوب. (ينظر: النشر ١٣٤/٢ ـ ١٣٥، وشرح منحة مولى البر ص (٩٠)، وشرح النويري ٢٣٣/٣).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الميم مع التنوين: **(حِرْمٌ)**، والثاني: بجر الميم مع التنوين: **(حِرْمٍ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبيَّن ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

وقَولُهُ: ﴿**وَصِيَةٌ**﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ [٢٤٠].

قرأه بالرفع ـ كما لفظ به ـ المرموز إليهم بقوله: **(حِرْمٌ صَفَا ظِلًّا رَفَهْ)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وشعبة، وخلف في اختياره، ويعقوب، والكسائي.

على أنه مبتدأ، خبره: ﴿لِّأَزْوَاجِهِم﴾[١]، والمسوغ كونه موضع تخصيص؛ كـ(سلام عليكم).

والباقون: بالنصب.

مفعولٌ مطلقٍ؛ أي: (وليوص الذي[٢])، أو به[٣]؛ أي: (كتب الله عليكم وصية)، ﴿وَالَّذِينَ﴾؛ فاعل على الأول، مبتدأ على الثاني[٤].

وقوله: **(رَفَهْ)**؛ من الرفاهية؛ سعة العيش، والرغد[٥].

٥٠٠ ـ .... وَارْفَعْ شَفَا حِرْمٌ[٦] حَلَا[٧]: يُضَاعِفَهْ

---

(١) والتقدير: فعليهم وصيةٌ لأزواجهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٨٩)، والكشف ٢٩٩/١، وحجة القراءات ص (١٣٨)، والإتحاف ٤٤٢/١).

(٢) هكذا في الأصل، وفي الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ: «أي: وليوص الذين». (ينظر: الإتحاف ٤٤٢/١).

(٣) هكذا في الأصل، وفي الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ: «أو مفعولٌ به». (ينظر: الإتحاف ٤٤٢/١).

(٤) ينظر: الإتحاف ٤٤٢/١، وغيث النفع ص (١٦٧).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٧)، ولسان العرب ٤٩٢/١٣، والقاموس المحيط ص (١٦٠).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار الذي في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، ولم يتبين ضبط النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء، وفتح اللام بلا تنوين: (**حَلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الحاء، وفتح اللام مع التنوين: (**حُلاً**).

٥٠١ ـ مَعًا. وَثَقِّلْهُ وَبَابَهُ: ثَوَى كِسْ دِنْ................................

(وَارْفَعْ)؛ أي: اقرأ بالرفع.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا حِرْمِ حَلَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، ونافع، وأبي جعفرٍ، وابن كثير **[٢٩٣]**، وأبي عمرو.

قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾.

(مَعاً)؛ أي: هنا(١)، وفي الحديد(٢).

على الاستئناف؛ أي: (فهو يضاعفه)(٣).

والباقون ـ وهم؛ ابن عامر، وعاصم، ويعقوب ـ: بالنصب فيهما.

على إضمار: (أَنْ)، عطفاً على المصدر المفهوم من: ﴿يُقْرِضُ﴾ معنى، فيكون مصدراً معطوفاً على مُقَدَّرٍ تقديره: (من ذا الذي يكون منه إقراض فمضاعفة من الله)، أو على جواب الاستفهام في المعنى، لأنه وإن وقع عن المقرض لفظاً فهو عن القرض معنى، كأنه قال: (أيقرض الله أحد فيضاعفه له)(٤).

(وَ)اخْتُلِفَ في: حذف الألف، وتشديد العين منهما، وما جاء من لفظه؛ بيَّنه بقوله:

(ثَقِّلْهُ)؛ أي: شدِّد عينه، مع حذف الألف قبلها.

(وَ)ثَقِّل.

(بَابَهُ) في سائر القرآن.

---

(١) سورة البقرة: الآية [٢٤٥].

(٢) الآية: [١١].

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٤٣/١، وشرح ابن الناظم ص (١٩٧)، وشرح الهداية ص (٣٨٩)، والكشف ٣٠١/١.

(٤) ينظر: الإتحاف ٤٤٣/١، والكشف ٣٠١/١ ـ ٣٠٠.

وجملة ذلك عشرة مواضع:

موضعين هنا(١).

و﴿مُّضَٰعَفَةً﴾ في آل عمران(٢).

و﴿يُضَٰعِفۡهَا﴾ في النساء(٣).

و﴿يُضَٰعَفُ لَهُمُ﴾ في هود(٤).

و﴿يُضَٰعَفۡ﴾ في الفرقان(٥).

و﴿يُضَٰعَفۡ لَهَا﴾ في الأحزاب(٦).

﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾(٧).

﴿يُضَٰعَفُ لَهُمۡ﴾(٨).

في (الحديد).

﴿يُضَٰعِفۡهُ﴾ في التغابن(٩).

للمرموز إليهم بقوله: **(ثَوَى) (كِسْ دِنْ)**؛ أي: أبي جعفر، ويعقوب، وابن عامر، وابن كثير.

والباقون: بالتخفيف، وألفٍ قبل العين.

---

(١) الآية: [٢٤٥، ٢٦١].
(٢) الآية: [١٣٠].
(٣) الآية: [٤٠].
(٤) الآية: [٢٠].
(٥) الآية: [٦٩].
(٦) الآية: [٣٠].
(٧) الآية: [١١].
(٨) الآية: [١٨].
(٩) الآية: [١٧].

وهما لغتان[١].

فيصير في: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ في الموضعين؛ أربع قراءات[٢]:

١ ـ النصب مع التشديد؛ لابن عامر، ويعقوب.

٢ ـ والرفع مع التشديد؛ لأبي جعفر، وابن كثير.

٣ ـ والنصب مع التخفيف؛ لعاصم.

٤ ـ والرفع مع التخفيف؛ لنافع، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

٥٠١ ـ ....وَيَبْسُطْ[٣] سِينَهُ[٤]: فَتًى حَوَى

٥٠٢ ـ لِي غِثْ. وَخُلْفٌ: عَنْ قُوًى زِنْ مَنْ يَصُرْ. كَـ: بَسْطَةً[٥] الْخَلْقِ. وَخُلْفَ[٦] الْعِلْمِ: زُرْ

---

(١) بمعنًى واحد. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٠)، والإتحاف ٤٤٣/١، وشرح ابن الناظم ص (١٩٨)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٨).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالسين: (**وَيَبْسُطْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالصاد: (**وَيَبْصُطْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

تنبيه: رجَّح النويري في شرحه ضبطها بالصاد، حيث قال (١١٢/٤): «البيت موزون بالصاد والسين، لكن تعينت قراءة الصاد؛ من قوله ـ أي الناظم ـ: (**سِيْنُهُ**)».

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (**سِينُهُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون: (**سِينَهُ**).

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**كَسْبطَةً**)، بينما ضبطت في ثنايا الشرح ـ كضبط الجماعة ـ (**كَبَسْطَةً**)، وهو الذي أثبته، واختلفت النسخ على وجهين في ضبط حركة التاء من الكلمة؛ الأول: بفتح التاء المربوطة: (**كَبَسْطَةَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، لكنها في النسخة (أ) رسمت بالصاد مكان السين: (**كَبَصْطَةَ**)، وفي النسخة (ب) رسمت بالسين مكان الصاد: (**كَبَسْطَةَ**)، والثاني: بكسر التاء، ورسمها بالسين: (**كَبَسْطَةِ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**وَخُلْفَ**)، والثاني: بضم الفاء: (**وخُلْفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

وَاخْتُلِفَ في: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [٢٤٥].

فـ**(ـسِيْنَهُ)**؛ أي: قراءته بالسين.

للمرموز إليهم بقوله: **(فَتًى حَوَى) (لِي غِثْ)**؛ أي: حمزة، وخلف في اختياره، وأبي عمرو، وهشام، ورويس.

لكن اخْتُلِفَ عن: أحد راويي حمزة، وأبي عمرو.

كما يصرح به قوله: **(وَخُلْفٌ)** في سينه.

للمرموز إليهم بقوله: **(عَنْ قُوًى زِنْ مَنْ يَصُرْ**(١)**)**؛ أي: حفص، وخلاد، وقنبل، وابن ذكوان، والسوسي.

فأمَّا حفص(٢):

فالولي، عن الفيل وزرعان، كلاهما عن عمرو، عن حفص: بالصاد(٣).

وروى عبيد عنه: بالسين(٤).

وأمَّا خلاد:

فابن الهيثم، من طريق ابن ثابت، عنه: بالصاد(٥).

وروى ابن نصر، عن ابن **[٢٩٤]** الهيثم، و[النقاش](٦)، عن ابن شاذان، عن خلاد: بالسين(٧).

---

(١) ومعنى قوله: **(يَصُرْ)**؛ من قولهم صرَّ الدراهم إذا شدَّها ولم يخرجها، وتأتي بمعنى صرّ ضروع الماشية بخرقة ونحوها وذلك حتى لا ترضعها أولادها.

(٢) بالوجهين جميعاً نصَّ له: أبو العباس المهدوي، وأبو عبدالله بن شريح، وغيرهما. (ينظر: الكافي ص (٧١)، والنشر ٢/٢٢٩).

(٣) وهي رواية أبي شعيب القواس وابن شاهي وهبيرة كلهم عن حفص. (ينظر: النشر ٢/٢٢٩).

(٤) وهي رواية أكثر المغاربة والمشارقة عنه. (ينظر: النشر ٢/٢٢٩).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٦) في الأصل: (والنقاس)؛ بالسين المهملة، وهو تصحيف.

(٧) وهي قراءة الداني على شيخه أبي الحسن، وهو الذي في الكافي، والهداية، والعنوان، والتلخيص، وسائر كتب المغاربة. (ينظر: النشر ١/٢٣٠).

وأمَّا قنبل:

فابن شنبوذ عنه: بالصاد[١].

وابن مجاهد عنه: بالسين[٢].

وأمَّا ابن ذكوان:

فالمطوعي عن الصوري، والشذائي[٣] عن الرملي، عن ابن ذكوان: بالسين[٤].

وروى زيد[٥]، والقباب[٦]، عن الرملي، وسائر أصحاب الأخفش عنه: الصاد[٧].

إلا النقاش فروى عنه: بالسين هنا[٨].

وأمَّا السُّوسي:

[فابن حَبَش][٩] عن ابن جرير، عنه: بالصاد[١٠]، وكذا ابن جمهور عن السوسي[١١].

---

(١) قال في النشر: «وهو الصحيح عنه، وهي طريق الزينبي وغيره عنه». (ينظر: النشر ٢٢٩/١، والإتحاف ٤٤٣/١).

(٢) ينظر: النشر ٢٢٨/١ ـ ٢٢٩، والإتحاف ٤٤٣/١.

(٣) في الأصل: (الشذاي)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: النشر ٢٢٩/٢.

(٥) تقدمت ترجمته عند شرح المؤلف لقول الناظم: (**بِاثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ وَإِلَّا أَرْبَعُ**).

(٦) عبدالله بن محمد بن محمد بن فورك بن عطاء بن مهيار أبو بكر القباب الأصبهاني، إمام وقته، مقرئ مفسر مشهور، قرأ على: أبي بكر الداجوني، وابن شنبوذ، وغيرهما، واختار اختياراً من القراءة رواه عنه الهذلي، قرأ عليه: أبو بكر عبدالله بن محمد العطار، ومنصور بن محمد بن المقدور، من أَجِلَّة قراء أصبهان، ومن العلماء بتفسير القرآن، كثير الحديث، ثقة نبيل، توفي سنة ٣٧٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٤٤٧/١).

(٧) ينظر: النشر ٢٢٩/٢.

(٨) قال في النشر: «وبهذا قرأ الداني على شيخه عبدالعزيز بن محمد عنه، ولم يقع ذلك للداني تلاوة». (ينظر: النشر ٢٢٩/١، والإتحاف ٤٤٣/١).

(٩) ما بين المعكوفتين في الأصل: (فابن الأخفش)، وهو وهم وتصحيف. (ينظر: النشر ٢٢٩/٢).

(١٠) نصَّ على ذلك الإمام أبو طاهر بن سوار، وكذا الحافظ أبو العلاء الهمذاني. (ينظر: النشر ٢٢٩/١، والإتحاف ٤٤٤/١).

(١١) ينظر: النشر ٢٢٩/١، والإتحاف ٤٤٤/١.

وروى سائرهم[١] عنه: بالسين[٢].

وقرأ الباقون: بالصاد؛ وهم: نافع، وأبو جعفر، وشعبة، والبزي، وروح، والكسائي.

وما تقدم **من الوفاق والخلاف في**: ﴿**يَبْسُطُ**﴾؛ (﴿**كَبَسْطَةَ**﴾ **الْخَلْقِ**)؛ أي: كوفاقهم، وخلافهم، في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ في الأعراف[٣]، سواء بسواء[٤].

إلا النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان: فإنَّه بالصاد هنا[٥]، وثَمَّ[٦] بالسين[٧].

---

(١) أي: سائر رواة السُّوسيّ المذكور آنفاً.

(٢) وهو الذي في: التيسير، والشاطبية، والكافي، والهادي، والتبصرة، والتلخيصين، وغيرها. (ينظر: النشر ٢٢٩/١، والإتحاف ٤٤٤/١).

(٣) الآية: [٦٩].

(٤) والقراءة بالصاد في الموضعين؛ موضع سورة البقرة: ﴿وَيَبْصُۜطُ﴾، وموضع سورة الأعراف: ﴿بَصْۜطَةً﴾؛ لقنبل والسوسيّ، من زيادات النشر وطيبته، وأمَّا خلاف ابن ذكوان في موضع البقرة فهو من طريقي الحرز والطيبة، وفي موضع الأعراف فالسين له من النشر وطيبته، ولا تأتي من طريق الشاطبية كما تقرر في التحريرات. (ينظر: النشر ٢٢٨/٢ ـ ٢٢٩، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٣)، وحرز الأماني، الأبيات رقم (٥١٤ ـ ٥١٥)).

(٥) أي: في موضع سورة الأعراف: ﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ [٦٩].

(٦) أي: في موضع سورة البقرة: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [٢٤٥].

(٧) وهو الصواب، وقد ذكر الشاطبيّ الوجهين؛ السين، والصاد، في موضعي البقرة، والأعراف، ولكنَّ الذي تؤديه طرقه أن له السين في البقرة، والصاد في الأعراف فقط، وأن السين في الأعراف خروج عن طرق التيسير، قال في النشر: «وبهذا قرأ الداني على شيخه عبدالعزيز بن محمد عنه، ولم يقع ذلك للداني تلاوة، والعجب كيف عوَّل عليه الشاطبي ولم يكن من طرقه ولا من طرق التيسير، وعدل عن طريق النقاش التي لم يذكر في التيسير سواها، وهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه، فَلْيُعْلَم ولْيُنَبَّه عليه».

قال الشيخ السمنودي في دواعي المسرة، البيت رقم (٢٦٣):

يَبْصُطَ بَصْطَةَ بِصَادَ ظَاهِرِ   وسِينِ فَارِسٍ وصَادُهَا مَرَي =

....

= وقال الشيخ الجمزروي:

وَلَمْ يَرْضَ خُلْفاً لِابْنِ ذَكْوَانَ نَشْرِهِمْ فِي الَاعْرَافِ بَلْ فِيهَا لَهُ الصَّادَ أَعْمِلَا

وقال الشيخ الحسيني في تحريراته على الشاطبية:

وَفِي بَصْطَةً بِالصَّاد لَا غَيْرَ فَاقْرَأَنْ مِنَ الْحِرْزِ أَعْنِي لِابْنِ ذَكْوَانَ فَانْقُلَا

قال الشيخ الضباع ـ ونصُّ كلامه موجود في غيث النفع ـ: «يعني: أن ابن ذكوان ليس له من طريق الحرز في قوله تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً﴾؛ إلا الصاد وجهاً واحداً، وأما السين فليست من طريقه، فَذِكْرُ الشاطبي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ الخلاف فيه خروج منه عن طريقه وطريق أصله، لأن سنده في القراءات ينحصر في الداني؛ لأنه قرأ ببلده شاطبة على (النَفَزي)؛ بفتح النون والفاء، ثم ارتحل إلى بلنسية؛ وهي قريبة من شاطبة، فقرأ بها على ابن هذيل، وكل منهما قرأ على تلاميذ الداني؛ منهم الإمام الكبير أبو داود سليمان بن نجاح ولم يقرأ الداني (بصطة) لابن ذكوان على جميع شيوخه إلا بالصاد، وأما (يبصط) بالبقرة، فقرأه بالسين على شيخه عبدالعزيز بن جعفر بن محمد بن النقاش، قال في التيسير: وروى النقاش عن الأخفش هنا؛ أي: بالبقرة بالسين، وفي الأعراف: بالصاد».

لكنَّ الشيخ الخليجي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ جاء بمذهب ثالث، بعد أن قرَّر ما قرره الآخرون من خروج الشاطبيّ ـ في هذين الحرفين ـ عن طرق أصله، حيث قال في حلِّ المشكلات: «فإن قلت: فبم تقرأ بمقتضى الشاطبية لابن ذكوان؟ قلت: أقرأ له بالوجهين فيهما؛ لأن ذلك مقروء به، ولم ينبه الشاطبيّ على ضعفه، قال بعض مشايخنا ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: ما خرج عن طريق الكتاب ـ يعني الشاطبية ـ قسمان؛ قسم مذكور في الطيبة، وقسم غير مذكور، فإن قُرِئَ بالمذكور فلا بأس به، إلا أن القارئ يُنبه على أنه ليس من طرق الكتاب، وغير المذكور لا يقرأ به»، على أن بعض المشايخ والمؤلفين ـ كشيخنا محمد كريم راجح شيخ قراء الديار الشامية ـ يرون أن جميع ما خرج به الشاطبي عن أصله ولم ينبه أو ينص على ضعفه فإنه صحيح مقرؤ به لكل من يقرأ بالقراءات السبع من طريق الشاطبية؛ لأنه اختيار الإمام الشاطبي، واختيارات الشاطبي معوّلٌ عليها. وقد كتب الشيخ الدكتور عبدالرحيم الشنقيطي مبحثاً لطيفاً، منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي بجدة، عام ١٤٣١هـ، سمَّاه (حالات الشاطبية مع التيسير)، ذكر فيه أن الشاطبية لها أربعة أحوال مع التيسير؛ الأول: الموافقة ـ وهو الأغلب ـ، والثاني: المخالفة، والثالث: النقصان، والرابع: الزيادة، وأفرد لكل حالة مبحثاً خاصًّا تناول فيه الحالة بشقيها؛ العلمي والمنهجي. (ينظر: النشر ٢٢٩/١، وغيث النفع ص (٢٢٥)، والإتحاف ٤٤٣/١، وجامع الخيرات ٤٩٣/٣، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٢٢١ ـ ٢٣١)، وحل المشكلات ص (٤٩)).

وهما كما قاله جمعٌ؛ لغتان[١].

والرسم بالصاد[٢]؛ للتنبيه على البدل[٣].

كما في: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦][٤].

(وَ)ثبت.

(خُلْفُ) السين.

في قوله: ﴿وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾، في هذه السورة[٥].

للمرموز إليه بزاي: **(زُنْ)**؛ أي: قنبل.

فروى عنه ابن شنبوذ[٦]: الصاد هنا أيضاً[٧].

وابن مجاهد عنه: السين[٨].

وبه **قرأ الباقون**، بلا خلاف من أحدهم.

كما هو رسمه[٩].

---

(١) كما رُوِيَ عن الكسائي، وأبي حاتم، وغيرهما. (ينظر: شرح الهداية ص (٢١٠ ـ ٢١١)، والكشف ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣، وحجة القراءات ص (٨٠)، وشرح ابن الناظم ص (١٩٨)، والإتحاف ٤٤٤/١).

(٢) أي: رسم الكلمتين في المصحف الشريف. (ينظر: الإتحاف ٤٤٤/١).

(٣) نصَّ عليه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٤٤/١).

(٤) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٥) أي: في سورة البقرة: الآية [٢٤٧].

(٦) قال في النشر: «من جميع الطرق، وهي رواية ابن بقرة عن قنبل، وعن أبي ربيعة عن البزي، ورواية الخزاعي عن أصحابه الثلاثة عن ابن كثير، وانفرد صاحب العنوان عن أبي بكر بالصاد فيها بخلاف، وهي رواية الأعشى عن أبي بكر، وانفرد الأهوازي عن روح بالصاد فيها، والله أعلم». (ينظر: النشر ٢٣٠/٢).

(٧) والقراءة بالصاد لقنبل في هذا الموضع؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٣٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٣)).

(٨) ينظر: النشر ٢٣٠/٢.

(٩) ينظر: النشر ٢٣٠/٢.

ولا إشمام لأحد في ذلك كله[١]، ولذا قال في الحرز[٢]:

وَبِالسِّينِ بَاقِيهِمْ.............................. ....

٥٠٣ ـ عَسَيْتُمُ اكْسِرْ سِينَهُ مَعًا: أَلَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿عَسَيْتُمْ﴾.

فـ(**ـاكْسِرْ سِيْنَهُ**)؛ أي: اقرأه بكسر السين منه.

(**مَعاً**)؛ أي:

﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ﴾ هنا[٣].

و﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ في القتال[٤].

للإمام المرموز إليه بهمزة: (**أَلَا**)؛ أي: نافع بكماله.

وقرأه الباقون: بالفتح.

وهما لغتان[٥]، قال ابن مالك في الكافية[٦]:

وَالسِّيْنُ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ قَدْ يُرَى ... مُنْكَسِراً وَنَافِعٌ بِهِ قَرَا

قيل: الكسر لغة الحجازيين، يكسرونها مع [المضمر][٧] خاصة.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٤٤٤/١.

(٢) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٥١٥).

(٣) سورة البقرة: الآية [٢٤٦].

(٤) سورة محمد ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ: الآية [٢٢].

(٥) قال في شرح الهداية: «وإذا أضيفت (عسى) إلى ضمير متكلم أو مخاطب موحد أو جماعة مخاطبين ففيها لغتان؛ كسر السين وفتحها، فإذا أضيفت إلى ظاهر فليس فيها إلا لغة واحدة وهي الفتح». (ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٠)، والكشف ٣٠٣/١، وحجة القراءات ص (١٣٩)، وشرح ابن الناظم ص (١٩٨)، والإتحاف ٤٤٤/١).

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٥٧/١، البيت رقم (٣٣٢).

(٧) في الأصل: (**الضم**)، وهي مضبوطة كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، ولكنَّها كتبت في شرح ابن الناظم بتحقيق د. رفاعي: (**المضمر**)، وهو الصحيح، =

ولذا قال في الإتحاف[1]: «إنَّ الفتح هو الأصل[2]؛ للإجماع عليه في (عَسَى)».

٥٠٣ - .... غَرْفَةً[3] اضْمُمْ: ظِلُّ[4] كَنْزٍ..........

واخْتُلِفَ في: ﴿غَرْفَةً﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ [٢٤٩].

فـ(**ـاضْمُمْ**)؛ أي: اقرأه بضم الغين.

للمرموز إليهم بقوله: (**ظِلُّ كَنْزٍ**)؛ أي: يعقوب، وابن عامر، والكوفيين **[٢٩٥]**.

اسم للماء المُغْتَرَف[5].

وافتحها ـ على أنها مصدر: (مَرَة)[6] للباقين؛ الحرميين، وأبي عمرو البصري.

= وبمعناها نصَّ عليه في شرح الهداية. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (١٩٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٥٠٣)، وشرح الهداية ص (٣٩٠)).

(١) الآية: [٤٤٥].

(٢) قال أبو عبيد: «القراءة عندنا هي الفتح؛ لأنَّها أعرف اللغتين، ولو كان (عسِيتُم) لقرئت: (عسِي ربنا)، وما اختلفوا في هذا الحرف، وقد حُكيَ عن أبي عمرو أنَّه كان يحتج بهذه الحجة». (ينظر: حجة القراءات ص (١٣٩ ـ ١٤٠)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الغين، ونصب التاء مع التنوين: (**غَرْفَةً**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الغين، وفتح التاء بلا تنوين: (**غُرْفَةَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**ظِلُّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بنصب اللام: (**ظِلَّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم يتبين ضبط حركة اللام في نسخة رضوان العقبي.

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٠)، والكشف ٣٠٤/١، وحجة القراءات ص (١٤٠)، والإتحاف ٤٤٦/١.

(٦) قال في حجة القراءات: «وحجتهم ما ذكرها اليزيدي عن أبي عمرو: ما كان باليد فهو: (غَرْفَة)؛ بالفتح، وما كان بـ(إناء) فهو: (غُرْفَة)؛ بالضم». (ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٠)، والكشف ٣٠٤/١، وحجة القراءات ص (١٤٠)، والإتحاف ٤٤٥/١).

حُكِيَ أنَّ الحجاج أنكره[1] على قراءته بالفتح، وهدده، وقال: إن لم تأتني على ذلك بشاهد من كلام العرب ضربت عنقك، وأَجَّلَهُ عليه مدة، فهرب منه وأخذ يطوف في أحياء العرب، فسمع أعرابياً ينشد قول الشاعر:

رُبَمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْـ ـرِ لَهُ (فَرْجَةٌ) كَحَلِّ الْعِقَالِ

بفتح: (فَرْجَة).

وكان أبو عمرو من قبله يُنْشِدُه مضموماً.

فقال: ما وراءك يا أخا العرب؟

قال: مات الحجاج.

قال: أبو عمرو: فما أدري بأيهما أفرح؟ أبموت الحجاج، أم بقوله: (فَرْجَة).

وفي رواية: فكنت أشدُّ فرحاً مني بقوله: مات الحجاج[2].

٥٠٣ ـ ....[وَ][3]كِــلَا

٥٠٤ ـ دَفْعُ دِفَاعُ [وَاكْسِرِ: اذْ][4] ثَوَى....... ....

---

(١) أي: أنكر على أبي عمرو قراءته بالفتح.

(٢) ذكر هذا الشاهد الرضي في شرحه على الكافية، وصاحب الصحاح في اللغة، وغيرهما، ونُسِبَ إلى شيخ من الأعراب، ونسبه في الصحاح وغيره: إلى أمية بن الصلت، وتتمة بعض أبياته:

صَبِّرِ النَّفسَ يَنْجَلِي كُلُّ هَمٍّ إنَّ فِي الصَّبْرِ حِيْلَةَ الْمُحْتَالِ
رُبَمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
لَا تَضِيقَنَّ في الْأُمُورِ فَقَدْ تُكْـ شَفُ غَمّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ

(ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥١/٣، والصحاح في اللغة ٣٧/٢، وتاج العروس ١٤٧٦/١).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو مثبت في أصل الشرح.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بكسر الراء من قوله: (**وَاكْسِرِ**)، والابتداء بهمزة وصل: (**اذْ**)، وذلك على النقل في حركة الكسرة في =

(وَكِلَا) الحرفين.

من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ﴾ هنا[١]، وفي الحج[٢].

اخْتُلِفَ فيهما؛ فاقرأه: ﴿دِفَاعُ﴾؛ بفتح الفاء، وألف بعده.

و**(اكْسِرِ)** داله، فيهما.

للمرموز إليهم بقوله: **(إِذْ ثَوَى)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، ويعقوب.

وقرأه الباقون فيهما: بفتح الدال، وإسكان الفاء، بلا ألف بعدها.

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين.

وكلاهما مصدر: (دَفَع) (يدفع) ثلاثياً؛ كـ(كَتَبَ) (كَتْباً) و(كِتَاباً).

أو (دِفَاع)؛ مصدر: (دَافَعَ)، كـ(قَاتَل) (قِتَالاً).

والأول أوفق[٣].

٥٠٤ ـ ....امْـدُدَا أَنَا بِضَـمٍّ[٤] الْهَمْزِ [أَوْ][٥] فَتْحٍ: مَدَا.

٥٠٥ ـ وَالْكَسْرِ[٦]: بِنْ خُلْفاً.......... ....

= همزة القطع للراء الساكنة قبلها، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بسكون الراء من قوله: **(وَاكْسِرْ)**، والابتداء بهمزة قطع في: **(إِذْ)**، ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) سورة البقرة: الآية [٢٥١].

(٢) الآية: [٤٠].

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٣٩١)، والكشف ٣٠٤/١ ـ ٣٠٥، وحجة القراءات ص (١٤١ ـ ١٤١)، والإتحاف ص (٤٤٦)، واللباب ٢٩٢/٤.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: مقرونة بالباء: **(بِضَمٍّ)**، والثاني: مقرونة بلام التعليل: **(لِضَمٍّ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو مثبت في أصل الشرح.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: **(وَالْكَسْرِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الراء: **(وَالْكَسْرَ)**، والثالث؛ بضم الراء: **(وَالْكَسْرُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

واخْتُلِفَ في: إثبات الألف وحذفها من لفظ: ﴿أَنَاْ﴾ في الوصل، إذا أتى بعده همزة قطع، بيَّنه المصنف بقوله:

(**امْدُدَا**) ﴿أَنَاْ﴾؛ أي: اقرأه بإثبات ألفه وصلاً.

(**بِـ**)ـسبب.

(**ضَمِّ الْهَمْزِة**[1])؛ أي: همز القطع الذي بعده[2].

وهو في موضعين[3]:

﴿أَنَاْ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ في هذه السورة[4].

و﴿أَنَاْ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ في يوسف[5].

(**أَوْ**) بسبب.

(**فَتْحٍ**)؛ أي: فتح همز القطع بعده.

وهو عشرة مواضع[6]:

﴿وَأَنَاْ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ في الأنعام[7].

و﴿وَأَنَاْ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في الأعراف[8].

و﴿أَنَاْ أَخُوكَ﴾ في يوسف[9].

---

(١) في الأصل: (**الهمزة**) بالتاء المربوطة، وهي في المتن الذي على هامش الشرح ـ كما هي في جميع النسخ ـ: (**الهمز**)؛ مجردة من التاء المربوطة.

(٢) ليخرج نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤]، وغيرها، وعُلِمَ ذلك من قاعدة الساكنين. (ينظر: شرح النويري ٤/١١٦).

(٣) ينظر: شرح النويري ٤/١١٤، والإتحاف ١/٤٤٨.

(٤) سورة البقرة: الآية [٢٥٨].

(٥) الآية: [٤٥].

(٦) ينظر: شرح النويري ٤/١١٤، والإتحاف ١/٤٤٨.

(٧) الآية [١٦٣].

(٨) الآية [١٤٣].

(٩) الآية [٦٩].

و﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾[(١)].

و﴿أَنَا۠ أَقَلَّ﴾[(٢)].

في (الكهف).

و﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ﴾[(٣)].

و﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَ﴾[(٤)].

في (النمل).

﴿وَأَنَا۠ أَدۡعُوكُمۡ﴾ في غافر[(٥)].

و﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ في الزخرف[(٦)].

و﴿وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ﴾ في الإمتحان[(٧)].

للمرموز إليهما بقوله: **(مَدًا)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر؛ بكمالهما.

والباقون: بالقصر في الجميع.

(وَ)امدد ألف: ﴿أَنَا۠﴾.

بـ**(ـالْكَسْرِ)**؛ أي: كسر همز القطع بعده.

وهو في ثلاثة مواضع[(٨)]:

﴿إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ في الأعراف[(٩)].

---

(١) [الكهف: ٣٤].
(٢) [الكهف: ٣٩].
(٣) [النمل: ٣٩].
(٤) [النمل: ٤٠].
(٥) الآية [٤٢].
(٦) الآية [٨١].
(٧) الآية [١].
(٨) ينظر: شرح النويري ١١٤/٤، والإتحاف ٤٤٨/١.
(٩) الآية [١٨٨].

و﴿إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴿١١٥﴾ قَالُواْ﴾ في الشعراء(١).

﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ﴾ في الأحقاف(٢).

للمرموز إليه بباء: (**بِنْ خُلْفًا**)؛ أي: قالون وحده، بخلاف عنه فيها.

والباقون ـ منهم ورش ـ: بالقصر.

وهو الوجه الأخر لقالون.

وهما صحيحان عنه؛ من طريق [أبي](٣) نشيط(٤).

وأما من طريق الحلواني؛ فبالقصر فقط، إلا من طريق ابن عون(٥) عنه؛ فبالمد(٦).

والمراد بالمد: زيادة ألف بعد نون: ﴿أَنَا۠﴾ ـ كما قررناه(٧) ـ.

وعُلِمَ أنه الألف(٨): من لفظه(٩).

وذلك في الوصل فقط(١٠) ـ كما قررناه أيضاً ـ.

---

(١) الآية [١١٥].

(٢) الآية [٩].

(٣) في الأصل: (ابن)، والصواب ما أثبته.

(٤) نصَّ على ذلك في النشر. (ينظر: النشر ٢/٢٣١).

(٥) أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صبح بن عون، أبو الحسن النبال، المكي، المعروف بالقواس، إمام مكة في القراءة، قرأ على وهب بن واضح، وقرأ عليه: قنبل، وعبدالله بن جبير الهاشمي، وأحمد بن يزيد الحلواني، توفي سنة ٢٤٠هـ، وقيل: ٢٤٥هـ، وقيل: ٢٤٩هـ. (ينظر: غاية النهاية ٢/٢٧٢، والقراء الكبار ١/١٢٣).

(٦) نصَّ على ذلك في النشر. (ينظر: النشر ٢/٢٣١).

(٧) قال النويري: «قوله: (**امْدُدَا**)؛ يريد زيادة ألف، وعُلِمَ أنه ألف وبعد النون؛ من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٤/١١٦، والإتحاف ١/٤٤٨).

(٨) التي بعد النون. (ينظر: شرح النويري ٤/١١٦).

(٩) ينظر: شرح النويري ٤/١١٦، والإتحاف ١/٤٤٨.

(١٠) قال النويري: «ويُفْهَمُ من عدم تعرضه للوصل، أن الألف فيهما ثابتة في الحالين، إلا أن محل الخلاف: الوصل». (ينظر: شرح النويري ٤/١١٦، والإتحاف ١/٤٤٨).

ولا خلاف في إثباته وقفاً[(١)]؛ متابعة للرسم[(٢)].

وهو ضمير منفصل، والاسم منه: (أن) عند البصريين، والألف زائدة[(٣)]؛ لبيان الحركة في الوقف[(٤)].

وفيه لغتان:

لغة تميم؛ إثباته وصلاً، ووقفاً[(٥)]، وعليه يحمل قراءة المدنيين.

وهما على أصولهما في زيادة المد؛ لأنه حينئذ من قبيل المنفصل.

والثانية: إثباتها وقفاً فقط[(٦)]، وهي لغة أكثر العرب، وعليها أكثر القراء.

٥٠٥ ـ ....وَ(رَا) فِي نُنْشِزُ: سَمَا....................................

وَقَوْلُهُ: (وَ"رَا" فِي ﴿نُنْشِزُ﴾)؛ أي: والقراءة بالراء المهملة.

في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [٢٥٩].

---

(١) قال الشيخ السمنودي في تحريراته المسماة (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة من طريق الشاطبية والدرة) والتي هي أحد المنظومات المجموعة في كتاب جامع الخيرات في تحرير وتجويد أوجه القراءات ٤٩٣/٣، البيت رقم (٢٦٤):

أَنَا وَلَكِنَّا وَحَاشَا وَقْفُ كُلْ ....

(ينظر: الإتحاف ٤٤٨/١، وجامع الخيرات ٤٩٣/٣).

(٢) ينظر: الإتحاف ٤٤٨/١.

(٣) كهاء السكت، وتسمى: هاء الوقف. (ينظر: الكشف ٣٠٧/١).

(٤) وعند الكوفيين فإنَّ الاسم المضمر: الهمزة، والنون، والألف؛ أي: (أنا) بكماله. (ينظر: الكشف ٣٠٦/١، وحجة القراءات ص (١٤٢)، وشرح النويري ١١٦/٤، والإتحاف ٤٤٨/١).

(٥) وهي قيسية ربيعية. (ينظر: شرح النويري ١١٦/٤، واللباب ٣٤٠/٤، وإعراب القراءات ٩١/١ ـ ٩٢).

(٦) ولا يجوز إثباتها وصلاً إلَّا لضرورة، كما في بعض الشعر. (ينظر: شرح النويري ١١٦/٤، واللباب ٣٤٠/٤، وإعراب القراءات ٩١/١ ـ ٩٢).

للمرموز إليهم بقوله: **(سَمَا)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو[١]، وأبي جعفر، ويعقوب.

مِنْ (أنشر الله الموتى)؛ أحياهم[٢]، ومنه: ﴿إِذَا [شَآءَ][٣] أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢].

والباقون: بالزاي.

من النشز؛ وهو: الارتفاع؛ أي: (يرتفع بعضها على بعض للتركيب)[٤].

٥٠٥ - ....وَوَصْلُ اعْلَمْ بِجَزْمٍ: فِي رُزُوا[٥]

(وَوَصْلُ).

همزة: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ [٢٥٩][٦].

(بِجَزْمٍ)؛ أي: مع جزم الميم[٧].

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(فِي رُزُوا)**؛ أي: حمزة، والكسائي.

---

(١) في الأصل: (ابن عمرو)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٤)، والكشف ٣١١/١، وحجة القراءات ص (١٤٤)، والإتحاف ٤٤٩/١.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتُّه تصحيحاً وتصويباً.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٥)، والكشف ٣١٠/١، وحجة القراءات ص (١٤٤)، والإتحاف ٤٤٩/١.

(٥) في المتن الذي على هامش الشرح: **(زُزُوا)**، وهو تصحيف.

(٦) قال النويري: «لَفَظَ بـ(اعلم) بلا واو؛ ليخرج: ﴿وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وعُلِمَ كسر همزة الوصل في الابتداء وفتح همزة القطع في الحالين؛ من الإجماع، وكان ينبغي - أن يقول - (وصل اعلم بوقف)، لكنه تجوز، أو استعمل المذهب الكوفي في إطلاق ألقاب الإعراب على المبني». (ينظر: شرح النويري ١١٨/٤).

(٧) قال ابن الناظم: «وإنما عَدَلَ عن السكون إلى الجزم؛ لأنه لو ذكر السكون لكان ضده الحركة، ومطلق الحركة الفتح، فعدل إلى الجزم، لأنَّ ضده الرفع، كما تقرر في الخطبة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٩)).

فتعين للباقين: القراءة بقطع الهمزة؛ لأنه ضد الوصل، وبالرفع؛ لأنه ضد الجزم.

فالمعنى على القراءة الأولى: (قال الله أو الملك لذلك المارّ: اعلم ما عاينت من قدرة الله علماً يقيناً)، ويحتمل أن المارَّ أمر نفسه على وجه التجريد(١).

وعلى الثانية: الإخبار **[٢٩٧]** عن المتكلم(٢).

ومعرفة الابتداء بهمزة الوصل مكسورة، شهيرة لا تحتاج إلى بيان(٣).

وقوله: **(رُزُوا)**؛ بضمتين؛ جمع: (رُزء)، مثل: (قرء)، و(قروء)؛ ومعناه: النقص(٤).

---

(١) ينظر: اللباب ٣٦٣/٤، وشرح الهداية ص (٣٩٥)، والكشف ٣١٢/١، وحجة القراءات ص (١٤٤).

(٢) ينظر: اللباب ٣٦٣/٤، وشرح الهداية ص (٣٩٥)، والكشف ٣١٢/١، وحجة القراءات ص (١٤٥).

(٣) قال الإمام ابن الجزري في مقدمته الجزرية ص (٥٦)، الأبيات رقم (١٠١ ـ ١٠٢):

وَابْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمْ ... إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمْ
وَاكْسِرْهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي ... الَاسْمَاءِ غَيْرَ الَّلامِ كَسْرُهَا وَفِي

وقال الشيخ السمنودي في رياضة اللسان ص (١٦٠):

وَحِيْنَمَا يَعْرِضُ فَاكْسِرْ يَا أُخَيّ ... فِي ابْنُوا مَعَ ائْتُونِي مَعَ امْشُوا اقْضُوا إِليّ
وكَسْرُهَا فِي الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ كَذَا ... وَفَتْحُهُ مَعْ لَام عُرْفٍ أُخِذَا
وَكَسْرُهَا فِي مَصْدَرِ الْخُمَاسِي ... يَأْتِي كَذَا فِي مَصْدَرِ السُّدَاسِي
وَأَيضاً اثْنَتَيْنِ وَابْنٍ وَابْنَتِ ... وَاثْنَيْنِ وَاسْمِ وَامْرِئٍ وَامْرَأَةِ

والمعنى: «يُبْتَدَأُ بكسرة همزة الوصل؛ إذا كان ثالث الأفعال مكسوراً، أو مفتوحاً، نحو: (اضرب)، و(اقرأ)، و(اعملوا)، ويُبْتَدَأُ بكسر همزة الوصل قياساً وسماعاً؛ فالقياسي: في كل مصدر خماسي كـ(ـاختلاف)، أو سداسي: كـ(ـاستغفار)، والسماعي: ولم يوجد منه في القرآن إلا سبع كلمات؛ وهي: (اثنتين)، و(ابن)، و(ابنت)، و(اثنين)، و(اسم)، و(امرئ)، و(امرأة)؛ حيث وقعت، وكيف جاءت في القرآن الكريم» قال النويري في شرح الطيبة ١١٨/٤: «وعُلِمَ كسر همزة الوصل في الابتداء وفتح همزة القطع في الحالين من الإجماع».

(٤) فخُفِّفَ همزه للوقف بالإدغام، وفي هذه بعض الهمز والحركة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٩)).

٥٠٦ ـ صُرْهُنَّ كَسْرُ الضَّمِّ: غِثْ فَتًى ثَمَا(١) ....

وَقَوْلُهُ: (**﴿صُرْهُنَّ﴾ كَسْرُ الضَّمِّ**)؛ أي: قرأ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [٢٥٩]؛ بكسر الصاد.

المرموز إليهم بقوله: (**غِثْ فَتًى ثَـمَا**)؛ أي: رويس، وحمزة، وخلف في اختياره، وأبو جعفر.

والباقون: بضمها.

قيل: هما بمعنًى، يقال: (صاره) (يَصِيْرُهُ) و(يصوره)؛ بمعنى قطعه، أو أماله(٢).

وقيل: الكسر؛ بمعنى القطع(٣).

والضم؛ بمعنى الإمالة(٤).

وَمَرَّ:

أنَّ شعبة قرأ: ﴿جُزْءًا﴾؛ بضم الزاي(٥).

وأبا جعفر: بحذف همزته، وتشديد الزاي(٦).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء: (**ثَمَا**)، والثاني: بضم الثاء: (**ثُمَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب). ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) فاللغتان لفظ مشترك بين هذين المعنين، والقراءتان تحتملهما معاً، وهذا مذهب أبي عليٍّ الفارسي. (ينظر: اللباب ٣٧٠/٤، وشرح الهداية ص (٣٩٥)، والكشف ٣١٣/١، وحجة القراءات ص (١٤٥)، وشرح ابن الناظم ص (١٩٩)، والإتحاف ٤٥٠/١ ـ ٤٥١).

(٣) وهو قول الفراء، وغيره، وهي لغة كثير من العرب. (ينظر: اللباب ٣٧٠/٤، وشرح الهداية ص (٣٩٦)، والكشف ٣١٣/١، وشرح ابن الناظم ص (١٩٩)، والإتحاف ٤٥١/١).

(٤) ينظر: اللباب ٣٧٠/٤، والكشف ٣١٣/١، والإتحاف ٤٥١/١.

(٥) وذلك عند شرحه لقول الناظم: «**وَجُزْءاً صِفْ**». (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٤٥٥)).

(٦) قال في النشر: «فقرأ أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي؛ على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاي تخفيفاً، ثم ضعف الزاي كالوقف على: (فرج) عند من أجرى =

ووقف حمزة عليه: بالنقل فقط[1].

٥٠٦ ـ .... رَبْـوَةٌ[2] الـضَّـمُّ مَـعـاً: شَـفَـا سَـمَـا

وَقَولُهُ: (**﴿رَبْوَةٌ﴾ الضَّمُّ**)؛ أي: قرأ بضم راء: ﴿رَبْوَةٍ﴾.

(**مَعاً**)؛ أي:

هنا[3]: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [٢٦٥].

وفي المؤمنين[4]: ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ﴾ [٥٠].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا سَمَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب.

على أحد لغاتها الثلاثة؛ وهي: لغة قريش[5].

وقرأه ابن عامر، وعاصم: بالفتح.

وقُرِئَ في الأربعة[6]: بالكسر.

= الوصل مجرى الوقف، وهي قراءة الإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري»، وقال في الطيبة، البيت رقم (٢٢٧): (**جُزًّا ثَنَا**). (ينظر: متن طيبة النشر ص (٤٦)، والنشر ١/٤٠٦).

(١) قال في النشر: «وأمَّا: ﴿جُزْءًا﴾ ففيه وجه واحد؛ وهو النقل، وحُكِيَ فيه: بين بين ـ على ضعفه ـ، ووجه ثالث هو: الإدغام، ولا يصح، وشذ الهذلي فذكر وجهاً رابعاً: وهو إبدال الهمزة واواً؛ قياساً على: ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧]، وليس بصحيح». (ينظر: النشر ١/٤٨٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**رَبْوَةٌ**)، والثاني: بكسر التاء مع التنوين: (**رَبْوَةٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) أي: في سورة البقرة.

(٤) أي: سورة المؤمنون: الآية [٥٠].

(٥) ينظر: الإتحاف ١/٤٥٢.

(٦) وقرأ بها من الأربعة: الأعمش، من رواية المطوعي عنه، كما قال في الفوائد المعتبرة ص (٢٧٧)، الأبيات رقم (١٥٩ ـ ١٦٠):

٥٠٧ ـ فِي الْوَصْلِ: (تَا) تَيَمَّمُوا اشْدُدْ، تَلْقَفُ تَـلَـهَّ، [لَا][1] تَـنَـازَعُـوا، تَـعَـارَفُـوا
٥٠٨ ـ تَفَرَّقُوا، تَعَاوَنُوا، تَنَابَزُوا وَهَـلْ تَـرَبَّـصُـونَ، مَـعْ تَـمَـيَّـزُ
٥٠٩ ـ تَبَرَّجِ[2]، اذْ تَلَقَّوْا، التَّجَسُّسَا وَتَّـفَـرَّقَ[3]، تَّـوَفَّـا فِـي الـنِّـسَـا
٥١٠ ـ تَـنَـزَّلُ[4] الْأَرْبَـعُ، أَنْ تَـبَـدَّلَا تَـخَـيَّـرُونَ، مَـعْ تَـوَلَّـوْا بَـعْـدَ (لَا)
٥١١ ـ مَعْ هُودَ، وَالنُّورِ[5]، وَالِامْتِحَانِ، لَا تَكَلَّمُ: الْبَزِّي. تَلَظَّى: هَبْ غَلَا.
٥١٢ ـ تَنَاصَرُوا: ثِقْ هُدْ. وَفِي الْكُلِّ: اخْتُلِفْ [لَهُ][6]. وَبَعْدَ: كُنْتُمُ، ظَلْتُمْ، وُصِفْ.
٥١٣ ـ وَلِلسُّكُونِ الصِّلَةَ[7] امْدُدْ وَالْأَلِفْ ....

= نُـنْـشِـرُهَـا فَـتْـحٌ وَضَـمٌ حُـرِّرَا وَبَـعْـدَ قَـالَ أَوَ لَـمْ قِـيـلَ طـرَا
وَكَـسْـرُ رُبْـوَةٍ لَـهُ........ ....

كما قرأ بها الحسن، وهي قراءة ابن عباس، وأبو إسحاق السبيعي، وطلحة بن مصرف. (ينظر: البحر المحيط ٣١٢/٢، والدر المصون ٦٤٠/١، ومعجم القراءات ٣٨٤/١).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو مثبت في أصل الشرح.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الجيم: (**تَبَرَّجِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الجيم: (**تَبَرَّجُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: بفتح الجيم: (**تَبَرَّجَ**).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الفاء: (**تَّفَرَّقَ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالفاء قبل التاء؛ موافقة للنصِّ القرآني: (**فَتَّفَرَّقَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**تَنَزَّلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح اللام: (**تَنَزَّلَ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الراء: (**وَالنُّورِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الراء: (**وَالنُّورَ**)، وهو ظاهر الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بضم الراء: (**وَالنُّورُ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ ضم الراء، وكسرها.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو مثبت في أصل الشرح.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء المربوطة: (**الصِّلَةَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم التاء: (**الصِّلَةُ**)، والثالث: بكسر التاء: (**الصِّلَةِ**).

هذا واخْتُلِفَ في تشديد تاء: (التفعل)، و(التفاعل) في الفعل المضارع المرسوم بتاء واحدة، وهي المشهورة بـ(تاءات البزيّ).

بيَّنها بقوله: **(فِي الْوَصْلِ)**، إلى آخر الأبيات الستة، وصدر السابع[(١)].

("تَـا" ﴿تَيَمَّمُوا﴾ اشْدُدْ)؛ أي: اقرأه بتشديد **تاء**: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ﴾ [٢٦٧].

وما بعده[(٢)] - في حال الوصل - مِنْ:

تاء: ﴿تَلْقَفُ﴾؛ في ثلاثة مواضع:

﴿أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ﴾ في الأعراف[(٣)].

﴿وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾ في طه[(٤)].

﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ﴾ في الشعراء[(٥)].

وتاء: ﴿تَلَهَّ﴾؛ أي: ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ في عبس[(٦)].

وتاء: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾ في الأنفال[(٧)].

وتاء: ﴿وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ في الحجرات[(٨)].

وتاء: ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ﴾ في آل عمران[(٩)].

وتاء: ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ﴾ في المائدة[(١٠)].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٠)، وشرح النويري ١٢١/٤.
(٢) أي: واشدد تاء ما بعد تَا: ﴿تيَمَّمُوا﴾ المذكورة، مما سيأتي الناظم على ذكره تباعاً.
(٣) الآية: [١١٧].
(٤) الآية: [٦٩].
(٥) الآية: [٤٥].
(٦) الآية: [١٠].
(٧) الآية: [٤٦].
(٨) الآية: [١٣].
(٩) الآية: [١٠٣].
(١٠) الآية: [٢].

وتاء: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾ في الحجرات[1] ـ أيضاً ـ.

(وَ)تاء:

﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾[2] في التوبة[3].

(مَعْ)؛ أي: **وتاء**:

﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ **[٢٩٨]** في الملك[4].

وتاء: ﴿**تبرَّجِ**﴾؛ أي: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ في الأحزاب[5].

وتاء: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾ في النور[6]

وتاء: ﴿**التَّجَسُّسَا**﴾؛ أي: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا۟﴾ في الحجرات[7] ـ أيضاً ـ.

(وَ)تاء:

﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[8] في الأنعام[9].

وتاء: ﴿**تَوَفَّى**﴾.

الذي: **(فِي النِّسَا)**؛ هو: ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧].

وقيدها بالنساء؛ ليخرج نحو: ﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٢][10].

---

(١) الآية: [١١].

(٢) في الأصل: كتبت بزيادة الواو: (وقل هل تربصون)، وهو خطأ وتصحيف.

(٣) الآية: [٥٢].

(٤) الآية: [٨].

(٥) الآية: [٣٣].

(٦) الآية: [١٥].

(٧) الآية: [١٢].

(٨) كُتِبَتْ في الأصل: (عن سبيل)، وهو خطأ وتصحيف.

(٩) الآية: [٦٩].

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١).

وتاء: (﴿تَنَزَّلُ﴾ الْأَرْبَعُ):

﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ في الحجر(١).

و﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ﴾ في الشعراء(٢).

و﴿شَهْرٍ ﴿٣﴾ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ في القدر(٣).

وتاء: ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ﴾ في الأحزاب(٤) ـ أيضاً ـ.

وتاء: ﴿لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ **في (ن)**(٥).

(مَعْ)؛ أي: **وتاء:**

(﴿**تَوَلَّوْا**﴾ **بَعْدَ "لَا"**)؛ أي: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ في الأنفال(٦) ـ أيضاً ـ.

(مَعْ): ﴿تَوَلَّوْا﴾.

الذي في سورة **(هُودَ)**؛ وهو حرفان:

﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٣].

وفي قصة عاد: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ﴾ [هود: ٥٧].

(وَ)في.

(النُّورِ): ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾ [النور: ٥٤].

(وَ)في.

(الِامْتِحَانِ): ﴿وَظَٰهَرُوا عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾ [الممتحنة: ٩].

---

(١) الآية: [٨].
(٢) الآيتين: [٢٢١ ـ ٢٢٢].
(٣) الآيتين: [٣ ـ ٤].
(٤) الآية: [٥٢].
(٥) الآية: [٣٨].
(٦) الآية: [٢٠].

قال ابن المصنف(١): «واحترز بالنص [عليها](٢)، من نحو قوله ـ تعالى ـ في المائدة(٣): ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ﴾، وفي آخر(٤) آل عمران(٥): ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾(٦)، فإنه لا خلاف فيهما؛ لأن الفعل فيهما ماض، مع أن حرف(٧) (آل عمران) يحتمل الاستقبال».

وتاء قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ في هود(٨).

فهذه المذكورات: اختص (**الْبَزِّي**) بتشديدها وصلاً من بين القراء، بخلاف عنه، كما يأتي تحريره آنفاً.

واشدد في الوصل أيضاً **تاء**: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ في الليل(٩).

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وقد أثبته من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٣) الآية: [٤٩].

(٤) هكذا في الأصل، ولكنَّها ـ أي كلمة: (آخر) ـ غير موجودة في شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ، لأن المواضع الموافقة للنص الذي مثَّل به الشارح ـ أي: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ ـ من سورة آل عمران هي ثلاثة مواضع؛ في أول السورة، ووسطها، وآخرها، وهي: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ [٣٢]، و﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ [٦٣]، و﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ [٦٤]، وعليه فإن تحديد الشارح لها بآخر آل عمران لا وجه له، على أن ابن الناظم في شرحه لم يقيدها بأول ولا آخر، وإنما نصُّ كلامه: «وفي آل عمران: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٥) الآيات: [٣٢، ٦٣، ٦٤].

(٦) هكذا في الأصل: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾، ولكنها في شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح ـ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾، فاحتمل نصُّ تمثيل ابن الناظم الموضعين: [٣٢، ٦٣]، بينما احتمل نصُّ تمثيل الشارح المواضع الثلاثة: [٣٢، ٦٣، ٦٤]. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٧) هكذا في الأصل، وهي كذلك في شرح ابن الناظم، وظاهر كلامهما أن مرادهما موضع واحد، والحقيقة ـ كما أسلفت ـ أنها ثلاثة أحرف على نصِّ تمثيل الشارح، وحرفان على نصِّ تمثيل ابن الناظم، وعليه فلا يستقيم قول ابن الناظم: «وحرف آل عمران»، بل حقه أن يقول ـ موافقة للنصِّ الذي مثَّل به ـ: «وحرفا آل عمران»، وكذا الشارح كان حقه أن يقول ـ موافقة للنصِّ الذي مثَّل به ـ: «والأحرف الثلاثة في آل عمران». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٨) الآية: [١٠٥].

(٩) الآية: [١٤].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**هَبْ**[١] **غَلَا**[٢])؛ أي: البزي المذكور، ورويس[٣]؛ موافقة له.

واشدد في الوصل ـ أيضاً ـ **تاء**: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ في الصافات[٤].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ثِقْ هُدْ**)؛ أي: أبي جعفر بكماله، والبزي ـ أيضاً ـ.

(**وَفِي الْكُلِّ**)؛ أي: كل التاءات في تلك المواضع؛ وهي أحد وثلاثون موضعاً[٥].

(**اخْتُلِفْ**) تشديدها.

(**لَهُ**)؛ أي: البزي.

فإنه من طريقيه ـ سوى الفحام، والطبري، والحمامي ـ عن النقاش، عن أبي ربيعة؛ بتشديد التاء في المواضع كلها وصلاً.

---

(١) قال ابن الناظم: «قوله: (**هَبْ**)؛ من الهبة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٢) قال ابن الناظم: «قوله: (**غَلَا**)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٣) قال ابن الناظم: «ووجه تخصيص رويس له: كأنه لاحظ شدة تلظي النار وتعظيم المقام، كما خصص حفص الصلة في: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٤) الآية: [٢٥].

(٥) هكذا عدتها في النشر، وشرح النويري، والإتحاف، وشرح المنير السمنودي، بينما أوصلها ابن الناظم في شرحه إلى ثلاثة وثلاثين موضعاً؛ وإنما اختلف عنده العدد؛ لأنه عدَّ التاءين المختلف فيهما عن البزي؛ وهم: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، بينما أخرجهما من العدد ابن الجزري في النشر، وباقي شراح الطيبة، وصاحب الإتحاف، وقال موسى جار الله في شرحه على الطيبة: «أما تشديد التاء من: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ في آل عمران، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ في الواقعة، فقد وُصِفَ الخلاف فيه ونقل، إلا أن التشديد لم يثبت من طريق النشر والطيبة» وكأن ابن الناظم في عدِّه لهذين التاءين مع تاءات البزي يرى صحة وجه القراءة بالتشديد فيهما. (ينظر: النشر ٢/٢٣٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٠)، وشرح النويري ٤/١٢١، والإتحاف ١/٤٥٢، وشرح المنير السمنودي (ل ٨٤/أ)، وشرح موسى جار الله ص (١١٤)).

وتوجيهه(١) ـ كما قاله الجعبري وغيره(٢) ـ: «أن الأصل تاءان؛ تاء المضارعة، وتاء التفاعل والتفعل، وليست كما قيل **[٢٩٩]** من نفس الكلمة، واستثقل اجتماع المثلين، وتعذر إدغام الثانية في تاليها، نُزِّل اتصال الأولى بسابقتها منزلة اتصالها بكلمتها، فأدغمت في الثانية تخفيفاً؛ مراعاة للأصل، والرسم».

وروى الفحام، والطبري، والحمامي، عن النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي: تخفيف التاء في ذلك كله(٣).

وبه **قرأ الباقون.**

إلا ما مرَّ قريباً؛ من موافقة:

رويس في: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤].

وأبي جعفر له في: ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥].

(وَ)أمَّا تشديد التاء.

(بَعْدَ: ﴿كُنْتُمْ﴾)؛ من قوله: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ في آل عمران(٤).

---

(١) قال موسى جار الله: «واجتماع السواكن ثابت في لغة العرب؛ يغتفر لصحة الرواية، وسعة الطعن فيما ثبت في اللغة وصح في الرواية من ضيق العطن». (ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٦ ـ ٣٩٧)، والكشف ٣١٤/١ ـ ٣١٥، واللباب ٤٠٨/٤، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (١١٤)).

(٢) كصاحب الإتحاف، وعزاه إلى الجعبري. (ينظر: الإتحاف ٤٥٤/١).

(٣) قال العلامة المتولي في الروض النضير ص (٣٤٩)، البيت رقم (٢٧٥) ـ ونقله عنه العلامة السمنودي في منظومة البدر المنير من جامع الخيرات ٥٨٩/٣، البيت رقم (٦١١) ـ:

وَبِالْخُلْفِ (تَا) الْبَزِّيِّ خَفَّفَهَا أَبُو … رَبِيعَةَ أَمَّا ابْنُ الْحُبَابِ فَثَقَّلَا

والقراءة بتخفيف التاءات الإحدى وثلاثين للبزي، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٣٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٤)).

(٤) الآية: [١٤٣].

(وَ)بعد.

﴿ظَلْتَمُ﴾ من قوله: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ في الواقعة[١].

عن البزي فليس من طرق هذا المتن، فضلاً عن طرق الحرز.

وإن **(وُصِفْ)**[٢]؛ أي: وَصَفَ التشديد فيهما للبزي ـ بخلاف عنه ـ الشاطبي، حيث قال في حرزه[٣]:

وَكُنْتُـمْ تَـمَـنَّوْنَ الَّـذِي مَـعْ تَـفَـكَّـهُـو نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمْ مُحَصِّلَا

فهذا وإن كان ثابتاً؛ [فإنه][٤] ليس من طريقه، ولا طريق المتن[٥].

---

(١) الآية: [٦٥].

(٢) قال ابن الناظم في شرحها: «**(وُصِفْ)**؛ أي: وُصِفَ الخلاف ـ أيضاً ـ للبزي؛ أي: رُوِيَ عنه أيضاً تشديد التاءات في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ في آل عمران، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ في الواقعة، كما ذكره صاحب التيسير ومن تبعه»، فجعل مدلول كلمة: **(وُصِفْ)** تدل على أن الخلاف المذكور في هاتين الكلمتين موصوف ثابت، بينما جعلها الشارح هنا تحرير لعدم صحة القراءة بوجه الإدغام في هاتين الكلمتين بقوله: (بأن الخلاف غير معتبر، وإن وصفه الشاطبي في الحرز. . .الخ)، فلاحظ الفرق في بيان معنى الكلمة وشرحها عنده، وعند ابن الناظم، وهذا الموضع من المواضع الكثيرة التي تدل على تميز هذا الشرح في تحري إنزال كلمات الناظم على ما تدل عليه في أصل المنظومة وهو كتاب النشر، كما فيه دلالة على اجتهاد الشارح في الدلالة على مقصود الناظم ومراده في نظمه.

(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٥٣٥).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٥) وعليه: فإن الصحيح المختار هو عدم القراءة بوجه التثقيل للبزي في هذين الموضعين ـ وبذلك قرأتُ وتلقيتُ رواية ودراية على الشيخ المحقق محمد تميم الزعبي من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى ـ بينما قرأت على غيره من مشايخي الأجلاء بالوجهين ـ؛ وذلك لأن القراءة بوجه التثقيل ليست من طريق الحرز ولا التيسير، ولا من طريق الطيبة والنشر، قال العلامة المتولي في الروض النضير، ص (٣٤٩)، الأبيات رقم (٢٧٥ ـ ٢٧٦):

وَمَا بَعْدَ كُنْتُمْ مَعْ فَظَلْتُمْ لَدَى أَبِي رَبِيْعَةَ يَرْوِي الزَّيْنَبِيُّ مُثَقِّلَا
عَلَى مَا أَبُو عَمْرٍو رَوَى مُسْنِداً لَهُ نَعَم مِنْ طَرِيقِ الزَّيْنَبِيِّ النَّشْرُ قَدْ خَلَا

=

....

= وقال الشيخ أحمد الزيات في شرح تنقيح فتح الكريم ص (٥٥):

.... فَظَلْتُمْ لَدَى الْبَزِّيِّ دَعْ إِنْ تُثَقِّلَا

ثم قال في شرحه لهذا الشطر من البيت: «ويمتنع للبزي التشديد في: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ في آل عمران، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ في الواقعة».

وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في دواعي المسرة، البيت رقم (٢٦٤):

.... وَبَعْدَ كُنْتُمْ وَفَظَلْتُمْ مَا ثَقُلْ

وقال العلامة محمد الخليجي في حل المشكلات ص (٥٠): «وأما أحد الوجهين في: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]؛ وهو مد الصلة بالتشديد، فقد نبه ابن الجزري على أنه ليس من طرق التيسير، وإن صح نقله عن الداني وغيره، والأخذ بالتخفيف فيهما مع الصلة أولى وأوفق بطرق الشاطبية».

وقال الحسيني في تحريراته على الشاطبية ص (١٩٧):

وَكُنْتُمْ تَمَنَّونَ الَّذِي مَعْ تَفَكَّهُو نَ عَنْ أَحْمَدٍ خَفِّفْ مِنَ الْحِرْزِ تَعْدِلَا

قال الشيخ الضباع في شرحه لمختصر بلوغ الأمنية ص (١٩٨): «أمر أن يقرأ للبزي من طريق الشاطبية بتخفيف التاء فيهما ـ أي في موضعي آل عمران والواقعة المذكورين ـ قولاً واحداً، ولا عبرة بالخلف الذي ذكره له فيهما الإمام الشاطبي».

وفي غيث النفع جوَّز الوجهين حيث قال في موضع سورة الواقعة ص (٤٦٣): «قرأ البزي ـ بخلف عنه ـ بتشديد التاء، والباقون بالتخفيف، وهو الطريق الثانية للبزي، والأقوى عنه»، وأما في سورة آل عمران فإنه ـ أي صاحب غيث النفع ـ نقل كلام وتحرير ابن الجزري في هذه المسألة نقلاً كاملاً، بل وأخذ به؛ حيث قال ص (١٨٣): «ولكني أقول كما قال المحقق في نشره: ولولا إثباتهما في التيسير. . .الخ»، إلا أنه لم يصرح بعدم صحة القراءة بوجه التشديد، وهكذا فعل صاحب الإتحاف من حيث إنه لم يصرح بعدم صحة وجه التشديد مع أنه قال ٤٥٥/١: «وأما تشديد التاء فهو وإن كان ثابتاً لكنه ليس من طرق كتابنا ـ كالنشر ـ، وانفرد بذلك الداني».

وما ذكره في تقريب الطيبة من قوله ص (٢٢٩): «والظاهر من كلام الإمام ابن الجزري أنه ـ أيضاً ـ قد تبع الداني على اختياره»، يَرِدُ عليه أمران؛ **الأمر الأول**: هو أن ابن الجزري عندما ذكر ـ في النشر ـ الخلاف في تاءات البزي في أول كلامه عنها قال (٢٣٢/٢): «واختلفوا في تشديد التاء التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلة إذا حَسُنَ معها تاء أخرى، ولم ترسم خطًّا؛ وذلك في إحدى وثلاثين تاء. . .الخ»، فلو كان ـ متابعاً للداني ـ باعتبار أن الخلاف في هاتين التاءين معتبر عنده لما أخرجهما من جملة عدد التاءات المتفق على الخلاف فيها عن البزي، فدلَّ حصره لتاءات البزي بإحدى وثلاثين تاءً عدم اعتداده بوجه التثقيل في هذين الحرفين؛ لأنه ـ كما قال ـ =

قال المصنف[١]: «لا نعلم أحدًا ذكرهما سوى الداني من طريق أبي الفرج النجاد المقرئ[٢]، وهو لم يقرأ بذلك، ويدل عليه قوله في التيسير[٣] ـ بعد [ما][٤] قال: البزي يشدد التاء في أحد وثلاثين، وعدَّها ـ: ([وزادني][٥] أبو الفرج النجادي المقرئ، من[٦] قراءته على أبي الفتح

= ليس من طرق كتابه ولا من طرق الشاطبية ولا التيسير، **والأمر الثاني** من الأمور التي ترد على مقالة صاحب تقريب الطيبة ـ في قوله أن ابن الجزري قد تابع الداني في اختياره ـ: صريح كلام ابن الجزري في النشر؛ حيث قال (٢/٢٣٥): «ولولا إثباتهما في التيسير، والشاطبية، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نص البزي، لما ذكرناهما؛ لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا، وذكر الداني لهما في تيسيره اختيار، والشاطبي تبع له، إذ لم يكونا من طريق كتابهما»، فابن الجزري يقول: «لَمَا ذكرناهما»؛ فهو يبرر مجرد ذكره ـ وليس متابعته للداني أو اختياره ـ لوجه التثقيل في هذين الحرفين من كتابه النشر، وهو الذي فهمه ـ أيضاً ـ صاحب الإتحاف من قول ابن الجزري: «لما ذكرناهما»، حيث قال في الإتحاف ما نصُّه: «ثم اعتذر في النشر عن ذكرهما؛ حيث قال: ولولا إثباتهما في التيسير، والشاطبية، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، لما ذكرناهما»، ومعلوم أن الذي يُعْتَذر من ذكره غير متبوع ولا مقدم ولا معتبر، وعليه: فلا يعني ذكر ابن الجزري لوجه التثقيل في هذين الحرفين في كتاب النشر أنه اختيار له فيهما، فلو كانت القراءة بوجه التثقيل مقروء به عنده أو أنه اختيار له أو أنه تابع فيهما الداني والشاطبي لصرح بذلك، على عادته في مثله من مسائل الخلاف، فما دام أنه ـ أي ابن الجزري ـ قد صرح بأنه ليس من طرق كتابه ولا من طرق التيسير ولا الشاطبية؛ فكيف يكون تابعاً لهما؟

(١) ينظر: النشر ٢/٢٣٤ ـ ٢٣٥، بتصرف في النقل من الشارح.

(٢) محمد بن يوسف بن محمد أبو الفرج النَّجَّاد، أبو عبدالله، الأموي، الأندلسي، القرطبي، مقرئ ضابط، متصدر، ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن: أحمد أبي الفتح بن بدهن المصري، وروى الحروف عنه: الحافظ أبو عمرو الداني، وهو خال الإمام الداني، مات سنة ٤٢٩هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢/٢٨٧، وطبقات القراء الكبار ١/٣٨٨، والحلقات المضيئات ٢/١٢٩).

(٣) ينظر: التيسير ص (٧١)، بتصرف من الشارح.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٥) في الأصل: (وزاد)، والصواب ما أثبته من التيسير، ومن النشر. (ينظر: التيسير ص (٧١)، والنشر ٢/٢٣٥).

(٦) في التيسير: «عن» بدلاً من: «من». (ينظر: التيسر ص (٧١)).

ابن [بدهن][١]، عن أبي بكر الزينبي[٢]، عن أبي ربيعة، عن البزي، عن أصحابه، عن ابن كثير؛ أنه شدد التاء في: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾)، ولولا إثباتهما في التيسير، والشاطبية، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نص البزي؛ وهو كل تاء تكون في مستقبل، يحسن معها تاء أخرى، ولم ترسم خطاً، لما ذكرناهما، لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا، وذكر الداني لهما في تيسيره اختيار، والشاطبي تبع له، إذ لم يكونا من طريق[٣] كتابهما، وهذا موضع تعين التنبيه عليه، ولا يهتدي إليه إلا حذَّاق الأئمة، الجامعين بين الرواية والدراية، والكشف والإتقان».

ثم بين المصنف حكم المد في ذلك[٤] فقال:

(وَ)إذا كان قبل التاء منها حرف مد[٥]، نحو [**٣٠٠**]:

---

(١) في الأصل: (برهان)، وهو تصحيف. وهو: أحمد بن عبدالعزيز بن موسى بن عيسى، أبو الفتح، الخوارزمي الأصل ثم البغدادي، الإمام، نزيل مصر، يعرف بابن بُدْهُن، مشهور، عارف، متقن، اجتمع له حسن الصوت والأداء، قرأ على: أحمد بن سهل الأشناني، ومحمد بن موسى الزينبي، وابن مجاهد وهو أحذق أصحابه، وروى الحروف عن العباس بن أحمد صاحب البزي، قرأ عليه: عبيدالله بن عمر القيسي، ومحمد بن الحسن بن النعمان، وعبدالمنعم بن غلبون سماعاً، وابنه طاهر بن عبدالمنعم، وغيرهم، توفي سنة ٣٥٩هـ. (ينظر: النشر ٢/٢٣٥، وغاية النهاية ١/٦٨، وطبقات القراء الكبار ١/٣١٥).

(٢) محمد بن موسى بن محمد بن سليمان بن عبدالله أبو بكر الزَّيْنَبِي الهاشمي البغدادي، قال الأهوازي: وسُمِّيَ الزينبي؛ لأنَّ جدته كانت زينب بنت سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس، مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير، اخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن: أبي ربيعة، ومحمد بن شريح العلاف، وإسحاق بن محمد الخزاعي، وغيرهم، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً: أحمد بن عبدالعزيز بن بدهن، وأحمد بن نصر الشذائي، وغيرهم، توفي سنة ٣١٨هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢/٢٦٧، وطبقات القراء الكبار ١/٢٨٥).

(٣) هكذا في الأصل، وهي في النشر: (طرق). (ينظر: النشر ٢/٢٣٥).

(٤) أي: في تاءات البزيّ إذا كان قبل التاء حرف مد.

(٥) ألفٌ، أو واو ساكنة قبلها ضمة، وذلك في ثلاثة عشر موضعاً. (ينظر: الكشف ١/٣١٥).

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟﴾ [٢٦٧].

و﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١٠].

فـ(لِلسُّكُونِ)؛ أي: لأجل التقاء الساكنين.

(الصِّلَةَ) امددها مداً مشبعاً[(١)].

(وَ)كذا.

(الْأَلِفْ).

فلا يجوز حذف ذلك.

وإنما ثبت حرف المد هنا ولم يحذف على الأصل كما حذف في نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ﴾ [الحشر: ٩][(٢)]، ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ﴾ [النساء: ١٨]؛ لأن التشديد طارئ على حرف المد، فلم يحذف لأجله.

وأمَّا إدغام اللام في: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [النساء: ١٨]، و﴿ٱلدَّارُ﴾ [الحشر: ٩]، ونحوهما، فأصل لازم غير طارئ على حرف المد، فحذف حرف المد لأجله، وإن كان قبلها حرف ساكن غير الألف جُمِعَ بينهما، وإن كان فيه نوع صعوبة؛ لصحة الرواية، واستعماله عن القراء والعرب[(٣)].

فلا يلتفت لطعن الطاعن فيه[(٤)].

---

(١) قال أبو حيان في منظومته في علم القراءات المسماة: (عقدة اللآلىء):

وَفِي بَدْئِهِ خَفِّفْ وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا ... لَدَى الْوَصْلِ حَرْفَ الْمَدِّ مُدَّ وَطَوِّلَا

(ينظر: البحر المحيط ٣١٧/٢، والنشر ٢٣٣/٢، والإتحاف ٤٥٤/١).

(٢) في الأصل: كُتِبَت الآية: (ومنهم الذين تبوءوا الدار)، وهو خطأ.

(٣) ينظر: شرح النويري ١٢٥/٤، والإتحاف ٤٥٤/١، وغيث النفع ص (١٧٠).

(٤) قال في اللباب: «قال أبو علي: هذا الإدغام غير جائز؛ لأنَّ المدغم يسكَّن، وإذا سُكِّن وجب أن تُجْلب همزة الوصل عند الابتداء به كما جُلِبَت في أمثلة الماضي»، وقال في شرح الهداية: «وفي قراءته ـ أي البزي ـ بُعْدٌ؛ لأنه أسكن التاء التي أدغمها وهي في أول الكلمة، والعرب لا تبتدئ بساكن، ولأنه يجتمع في قراءته في بعض المواضع ساكنان، نحو قوله: ﴿شَهْرٍ ۝٣ تَنَزَّلُ﴾ [القدر: ٣ ـ ٤]، ولأن مذهبه في ذلك =

سواء كان الساكن تنويناً؛ نحو:

﴿خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣ تَنَزَّلُ﴾ [القدر: ٣ ـ ٤].

و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤].

أوغير تنوين؛ نحو:

﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢].

﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ [هود: ٥٧][1].

﴿مَن تَنَزَّلُ﴾ [الشعراء: ٢٢١].

واحترز بقوله: **(فِي الْوَصْلِ)** المتقدم أول الأبيات، من الوقف على ما قبل الكلمات التي فيها التاء، فإن التاء حال الابتداء بها لا تشدُّ لأحد من القراء، إذ الحرف المشدد بحرفين أولهما ساكن وهو لا يبتدأ به[2].

٥١٣ ـ .... مَنْ يُؤْتَ[3] كَسْرُ التَّا: ظُبًى. بِالْيَاءِ[4] قِفْ[5]

= ينتقض في الابتداء، إذ الابتداء بها مشددة خلاف للسان العرب»، ولا عبرة بكلام النحويين وغيرهم بعد تواتر القراءة وثبوتها. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٧)، واللباب ٤/٤٠٨).

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) وأما عند الابتداء: فقد نصَّ العلماء على أن هذه التاءات يبتدأ بها مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن، لا خلاف بينهم في ذلك. (ينظر: النشر ٢/٢٣٣، وشرح النويري ٤/١٢٧، والإتحاف ١/٤٥٤).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: **(يؤْتَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بجر التاء: **(يؤْتِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وقد ضُبطت في اختيار نسخة رضوان العقبي، بالتاء مكان الياء، وبكسر التاء: **(تؤْتِ)**، ولا يصح.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة بعد الالف: **(بِالْيَاءِ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بحذف الهمز؛ على الإطلاق: **(بِالْيَا)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والخلاف هنا متعلق بالخلاف في ضبط الكلمة التي بعدها ـ كما سيأتي تفصيله بإذن الله ـ.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الأمر: **(قِفْ)**، =

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [٢٦٩].

فـ(**كَسْرُ التَّا**) من: ﴿يُؤْتَ﴾.

للمرموز إليه بظاء: (**ظُبًى**)؛ أي: يعقوب بكماله.

على أنه فعل مبني للفاعل؛ وهو ضمير الله ﷻ[١]، و(مَنْ) موصولة[٢]، والتقدير: (ومن يؤتيه الله الحكمة بذلك)[٣].

قوله: (**بِالْيَاءِ قِفْ**)؛ أي: ليعقوب.

فهو عنده مما حذف فصلاً للساكنين[٤].

والباقون: بفتح التاء.

على البناء للمفعول، ومَنْ شرطية[٥]، وضميرها هو النائب عن الفاعل[٦].

ويقفون عليه بالتاء الساكنة.

= وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: على الأخبار؛ فعل مضارع: (**يقِفْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهذا الوجه وجه حسن؛ لاتساقه مع سياق المتن؛ فيصير الضمير في كلمة (**يَقِفْ**) راجع إلى المرموز له بقوله: (**ظُبًى**).

(١) وذلك لتقدم ذكره جلَّ وعلا. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب ص (٣٩)).

(٢) وتحتمل أن تكون شرطية في موضع نصب، كما نصَّ عليه أبو الحسن شريح في الجمع والتوجيه، ثم قال: «غير أن الذي نعتمد عليه أنها للشرط، ولو كانت موصولة لكان على أصله؛ الوقف بياء، كما كان ذلك في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦]، ونظيره، فَحَمْلُها على أنها للشرط أولى، وهي على قراءة غيره ـ أي يعقوب ـ للشرط لا غير». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب ص (٣٩)).

(٣) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب ص (٣٩)، وشرح النويري ١٢٨/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٢)، والإتحاف ٤٥٥/١.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٢).

(٥) ولا تكون إلا كذلك. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب ص (٣٩)).

(٦) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب ص (٣٩)، وشرح النويري ١٢٨/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٢)، والإتحاف ٤٥٥/١.

٥١٤ ـ مَعًا نِعِمَّا افْتَحْ: كَمَا شَفَا. وَفِي إِخْفَاءِ كَسْرِ الْعَيْنِ: حُزْ بِهَا صَفِي[١].
٥١٥ ـ وَعَنْ أَبِي جَعْفَرَ مَعْهُمْ: سَكِّنَا[٢] ....

وَقَوْلُهُ: (**مَعاً** ﴿**نِعِمَّا**﴾)؛ يعني: اخْتُلِفَ في: ﴿نِعِمَّا﴾ مِنْ:

قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [٢٧١]، في هذه السورة[٣].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ في النساء[٤].

فـ(**ـافْتَحْ**) النون فيهما.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَمَا شَفَا**)؛ أي: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

على الأصل[٥]؛ كـ(ـعَلِمْ).

والباقون: بكسر النون.

اتباعاً لكسر العين، قيل: إنها لغة هذيل[٦].

(**وَ**)اخْتُلِفَ.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد: (**صَفِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الصاد: (**صِفِي**)، وقد ضُبِطَت هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي بالوجهين؛ الفتح والكسر في الصاد، بينما لم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**سَكِّنَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: (**اسَكِّنَا**)، وعلى هذا الوجه؛ فلا بد من تحريك الميم ـ في الكلمة التي قبلها ـ؛ لعارض التقاء الساكنين.

(٣) أي: في سورة البقرة.

(٤) الآية: [٥٨].

(٥) والأصل: (نَعِم). (ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٧)، والكشف ٣١٦/١، وحجة القراءات ص (١٤٧)، والإتحاف ٤٥٥/١).

(٦) نصَّ على ذلك سيبويه في كتابه. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٧)، والكشف ٣١٦/١، والكتاب لسيبويه ٣٠٥/٢، ٣١٠، والإتحاف ٤٥٥/١).

([فِي][١]) (**إِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ**)؛ أي: اختلاسه.

عن المرموز إليهم بأوائل قوله: (**حُزْ بِهَا صَفِي**[٢])؛ أي: أبي عمرو، وقالون، وشعبة.

وهذا ـ أعني الإخفاء ـ رواية المغاربة[٣] [عنهم][٤].

وبها جزم الشاطبي؛ إذ قال في حرزه[٥]:

.... وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَا

ومرادهم به؛ الإختلاس ـ كما قررناه ـ، فراراً من الجمع بين الساكنين[٦].

والوجه الآخر لهم ما ذكره بقوله:

(**وَعَنْ أَبِي جَعْفَرَ**) بكماله بلا خلاف عنه.

(**مَعْهُمْ**)؛ أي: أبي عمرو، وقالون، وشعبة.

(**سَكِّنَا**)؛ أي: العين.

وهذه رواية أكثر أهل الأداء[٧] عن: أبي عمرو، ومن معه.

واتَّفق كل القراء على: تشديد الميم[٨].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٢) ومعنى قوله: (**صَفِي**)؛ الصديق الخالص الود الصادق المحبة، أو هي: ما يصطفيه القائد لنفسه من المغنم قبل القسمة، وقد تكررت هذه اللفظة في كلام الناظم ثلاث مرات؛ هنا، وفي البيت رقم (٥١٧)، ورقم (٩١٨).

(٣) كالمهدوي، وابن شريح، وابن غلبون، والشاطبي، ومع أن الإسكان في التيسير فلم يذكره الشاطبي في حرزه. (ينظر: النشر ٢/٢٣٥).

(٤) في الأصل: (عنها)، وما أثبته لتمام المعنى.

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٥٣٦).

(٦) ينظر: النشر ٢/٢٣٥، والإتحاف ١/٤٥٦.

(٧) وهي رواية العراقيين والمشرقيين قاطبة عنهم. (ينظر: النشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ١/٤٥٦).

(٨) ينظر: النشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ١/٤٥٦.

قال جمع من المحققين[١] ما معناه: «فإن قيل: ذُكِرَ لأبي عمرو ومن معه الإسكان المحض، ولم يذكر في الحرز لهم إلا الإخفاء كما علمت، قلنا: نعم، لكن كان حقه أن يذكره؛ لأنه كان في أصله»[٢].

وقد ذكر المصنف المحقق[٣]: «أن الإسكان لهم رواية العراقيين والمشرقيين، ولم يُعْرَف الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم[٤]».

فلا وجه لإسقاط الحرز ذكره إلا لِخِيَلِ الْمُتَخَيِّلِين[٥].

---

(١) نصَّ على ذلك الصفاقسي في غيث النفع، وتتمة كلامه ـ رحمه الله ـ «ونصه: ويجوز الإسكان، وبذلك ورد النصُّ عنهم، والأول أقيس»، كما نبه على ذلك ابن الجزري في النشر، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: غيث النفع ص (١٧٠)، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ١/٤٥٦).

(٢) قال في مختصر بلوغ الأمنية ص (١٥٤):

نِعِمَّا اخْتَلِسْ سَكِّنْ لِصِيغَ بِهِ حُلَا ... وَتَعْدُوا لِعِيْسَى مَعْ يَهِدِّيْ كَذَا اجْعَلَا

وَفِي يَخصِمُونَ اقْرَأْ كَذَلِكَ عِنْدَهُ ... فَفِي كُلٍّ الْوَجْهِينِ تَيْسِيْرًا اعْمَلَا

والمعنى: «أن المدلول عليهم بصاد: (**صِيغَ**)، وباء: (**بِهِ**)، وحاء: (**حُلَا**)؛ أي: شعبة، وقالون، وأبو عمرو، قرءوا (**نعمَّا**) في الموضعين؛ بوجهين؛ اختلاس كسر العين؛ وهو الإتيان بثلثي الحركة، والوجه الثاني: إسكانها، وروى قالون في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿لَا تَعْدُواْ﴾ [النساء: ١٥٤]، وقوله تعالى في سورة يونس: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيَ﴾ [يونس: ٣٥]، وقوله تعالى في سورة يس: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]، الوجهين أيضاً؛ أي: الاختلاس، والإسكان، فإن قيل: من أين يؤخذ لهم الإسكان مع أن الشاطبي يذكر لهم الإخفاء، فالجواب: يؤخذ لهم الإسكان من أصله؛ حيث نصَّ عليه في التيسير»، وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في منظومة دواعي المسرة، الأبيات رقم (٢٦٥ ـ ٢٦٦):

وَفِي نِعِمَّا أَخْفِ أَوْ أَسْكِنْ حَلَا ... صِدْقٌ بِهِ وَعَنْهُ هَكَذَا اجْعَلَا

تَعْدُوا وَيَخْصِمُونَ لَا يَهِدِّي..... ....

وقال الخليجي في حل المشكلات ص (٥٠): «أسكن العين فيهما ـ أي في: ﴿نِعِمَّا﴾ في الموضعين ـ أبو جعفر، وروى الإسكان فيهما عن أصحاب الإخفاء قالون وغيره سواء، وهو الذي في التيسير، ولم يذكره الشاطبي». (ينظر: غيث النفع ص (١٧٠)، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ١/٤٥٦، وجامع الخيرات ٣/٤٩٣).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٣٦.

(٤) كالمهدوي، وابن شريح، وابن غلبون، والشاطبي. (ينظر: النشر ٢/٢٣٥).

(٥) وهذه العبارة للإمام الجعبري في شرحه على الشاطبية، قال محقق غيث النفع ٢/٤٤٥: =

أو حمل كلام أصله على حكاية مذهب الغير، وهو عذر غير مقبول[١].

لأن الداني روى الوجهين جميعاً، ثم قال[٢]: «والإسكان آثر، والاختلاس أقيس».

كيف لا! والنص عنهم: الإسكان، وبه قرأ ـ أيضاً ـ أبو جعفر، وكذا الحسن البصري[٣]، وهي لغة النبي ﷺ، كما تقدم ضبط أبي عبيدة به حديث: (نِعْمَّا الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَجُلِ الصَّالِحِ)، وغاية ما فيه؛ الجمع بين الساكنين، وليس أولهما حرف مد ولين، وهو جائز قراءة، ولغة، ولا عبرة بمن أنكر ولو كان إمام البصرة، والمنكر له[٤] هنا يقرأ به لحمزة في

= «في أكثر النسخ: (إلا لحيل المنتحلين)، والصواب: (إلا تَخَيُّل الْمُتَخَيِّلِين)، وهو الذي في كنز المعاني»، ثم قال في معنى هذه العبارة ـ نقلاً عن الشيخ المحقق د. عبدالهادي حَمِيتُّو ـ ما نصه: «والمعنى أنه ـ أي الجعبري ـ يعترض على الشاطبي في إسقاطه لذكر ما ذكره صاحب التيسير، وينفي أن يكون لإسقاطه معنى، إلا أن يكون بناءً على خيال من تخيل خلاف هذا الوجه، وأراد حمل كلام التيسير على مذهب الغير، فقوله: (إلا تخيل المتخيلين): كما لو قال: إسقاط الناظم ذكره مع كونه منصوصاً عند صاحب التيسير لا معنى له، إلا أن يكون لتخيل المتخيلين معنًى يمكن اعتباره ومراعاته؛ وذلك لأن المانعين لهذا الوجه من الأداء زعموا أنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين، وليس أولهما حرف مد ولين، ولا شك أنه جائز قراءة ولغة، ولا عبرة بمن أنكره، ولو كان إمام البصرة، كما قال»، وقال شيخ القراء بالمسجد النبوي الشيخ إبراهيم الأخضر: «ويُحْتَمل أن أصل العبارة: (إلا لخير المتخيرين)؛ أي: الذين يختارون طريقاً من الطريقين في التلفظ بهذه الكلمة؛ أي: إما اختيار الشاطبي، وإما طريق أصل الشاطبية، وهو التيسير». (ينظر: غيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٢/٤٤٥).

(١) وهذا العذر اعتذر به صاحب كتاب "الفتح الداني من كنز حرز الأماني" ـ وهو شهاب الدين أحمد القسطلاني ـ عن إهمال الشاطبي لذكر وجه الإسكان، ونص اعتذاره: «وفي التيسير إسكان عينٍ لمختلسها، وأسقطه الناظم؛ حملاً على حكايته فيه مذهب الغير». (ينظر: غيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٢/٤٤٦).

(٢) ينظر: التيسير ص (٧١).

(٣) والمفضل، واليزيدي، وشيبة، وغيرهم. (ينظر: البحر المحيط ٢/٣٢٤، ومعجم القراءات ١/٣٩٤).

(٤) وممَّن أنكره المبرد، والزجاج، والفارسي، قال المبرد: «لا يقدر أحد أن ينطق به، =

قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَمَا اسْطَّاعُوا**﴾ في الكهف(١)، إذ فيه الجمع بين الساكنين وصلاً بلا شك؛ فإن السين ساكن والطاء مشدد، وهذا مثله(٢).

وبالجملة ففي: ﴿نِعِمَّا﴾ معاً أربع قراءات(٣):

١ ـ فتح النون، مع كسر العين كاملة؛ لابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف.

٢ ـ كسر النون، وإسكان العين كاملة: لأبي جعفر، وكذا لأبي عمرو، ومن عطف عليه في الأصح عنهم.

٣ ـ كسر النون، واختلاس كسرة العين؛ في وجههم الثاني.

٤ ـ كسر النون والعين كاملة: للباقين؛ وهم **[٣٠٢]**: ورش، وابن كثير، وحفص، ويعقوب.

واتفق الكلُّ على: تشديد الميم(٤) ـ كما تقدم ـ.

و(**نِعِمَّ**)؛ فعل ماض جامد، جُرِّدَ عن الزمان؛ لإنشاء المدح، ولَمَّا لحقتها (**ما**) اجتمع مثلان، فخُفِّفَ بالإدغام، ورُسِمَ متصلاً لأجله، وهي نكرة غير موصوفة، ولا(٥) موصولة؛ أي: فنعم شيئاً إبداؤها.

= وإنما يروم الجمع بين ساكنين فيحرك، ولا يشعر»، وقال الفارسي: «لعل أبا عمرو أخفى فظنَّه الراوي سكوناً». (ينظر: اللباب ٣٢٣/٤ ـ ٤٢٤، والحجة للفارسي ٢٩٦/٢).

(١) الآية: [٩٧].

(٢) من قوله: «قال جمع من المحققين» إلى هنا، موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (١٧٠)، والنشر ٢٣٦/٢).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٣).

(٤) ينظر: النشر ٢٣٦/٢، والإتحاف ٤٥٦/١، وغيث النفع ص (١٧٠).

(٥) في نسخة الإتحاف بتحقيق د.شعبان: (وما)، ولكنها هنا في الأصل: (ولا)، وهي كذلك في نسخة الإتحاف بتحقيق أنس مهرة، وهو الصواب. (ينظر: الإتحاف ٤٥٦/١، وشرح النويري ١٣٠/٤).

٥١٥ ـ .... وَ(يَا) يُكَفِّرْ[(١)]: شَامِهُمْ[(٢)] وَحَفْصُنَا.

٥١٦ ـ وَجَزْمُهُ: مَدًا شَفَا.......... ....

وَقَوْلُهُ: (وَ"يَا" ﴿يُكَفِّرْ﴾)؛ أي قرأ: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [٢٧١].

(شَامِهُمْ)؛ أي: القراء؛ وهو ابن عامر.

(وَحَفْصُنَا).

بياء الغيب.

حملاً على: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ [٢٧٠][(٣)]، أو: [ضمير الإخفاء][(٤)].

والباقون: بالنون.

إخباراً عن نفسه ـ تعالى ـ، العظيم حقيقة[(٥)].

(وَ)اخْتُلِفَ في: جزمه ورفعه.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على الغيب: (**يُكَفِّرْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالنون؛ على التعظيم: (**نُكَفِّرْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٢) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بكسر الميم، وضم الهاء: (**شَامِهُمْ**)، وضُبِطَت في شرح موسى جار الله؛ بكسر الميم والهاء معاً: (**شَامِهِمْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الميم الهاء معاً: (**شَامُهُمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**شَامِهُمْ**)، (**شَامِهِمْ**)، (**شَامُهُمْ**).

(٣) في إسناده إلى ضمير الجلالة. (ينظر: شرح النويري ١٣١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٣)، والكشف ٣١٧/١).

(٤) في الأصل: (أو خبر)، والذي أثبته هنا من شرح ابن الناظم حيث الكلام بحروفه، ومعنى قوله: (أو حملاً على ضمير الإخفاء)؛ أي: أو حملاً على إسناده إلى ضمير الإخفاء أو الإيتاء المفهومين من قوله تعالى: ﴿تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا﴾؛ أي يكفر الله الإخفاء والإيتاء. (ينظر: شرح النويري ١٣١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٣)).

(٥) ينظر: اللباب ٤٢٣/٤ ـ ٤٢٤، وشرح الهداية ص (٣٩٨)، والكشف ٣١٧/١، وحجة القراءات ص (١٤٨)، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٣).

فـ**(ـجَزْمُهُ)**؛ أي: ﴿**يُكَفِّرْ**﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(مَداً شَفَا)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

ورفعه: **للباقين**.

ففيه ثلاث قراءات[(١)]:

١ ـ الياء والرفع: لابن عامر، وحفص.

على الاستئناف[(٢)].

٢ ـ والنون والرفع: لابن كثير، وأبي عمرو، وشعبة، ويعقوب[(٣)].

٣ ـ والنون والجزم: لـ**(ـمَدًى شَفَا)**[(٤)].

على أنه بدل من موضع: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٢٧١][(٥)].

ويوقف لحمزة على: ﴿سَيِّئَاتِكُمْ﴾؛ بإبدال الهمزة ياء؛ لأنها متوسطة بنفسها بعد كسرة[(٦)].

---

(١) ينظر: غيث النفع ص (١٧٠)، والإتحاف ١/٤٥٦ ـ ٤٥٧.

(٢) ينظر: اللباب ٤/٤٢٣ ـ ٤٢٤، وشرح الهداية ص (٣٩٨)، والكشف ١/٣١٧، وحجة القراءات ص (١٤٨)، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٣).

(٣) وذلك على الاستئناف ـ أيضاً ـ، والقراءة بالنون إجراءً على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه؛ لأنه هو المكفر للسيئات، والتقدير: ونحن نكفر عنكم. (ينظر: اللباب ٤/٤٢٣ ـ ٤٢٤، وشرح الهداية ص (٣٩٨)، والكشف ١/٣١٧، وحجة القراءات ص (١٤٨)، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٣)).

(٤) وهم: نافع، وأبو جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

(٥) ينظر: اللباب ٤/٤٢٣ ـ ٤٢٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٣).

(٦) ينظر: النشر ٢/٤٣٨.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر السين: **(وَيَحْسِبُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح السين: **(وَيَحْسَبُ)**.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الحاء مع التنوين: **(بِفَتْحٍ)**، والثاني: بكسر الحاء بلا تنوين: **(بِفَتْحِ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

٥١٦ ـ ....وَيَحْسِبُ[١] مُسْتَقْبَلاً بِفَتْحِ[٢] سِينٍ: كَتَبُوا
٥١٧ ـ فِي نَصٍّ ثَبْتٍ.................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَحْسِبُ﴾.

إذا كان (مُسْتَقْبَلاً)؛ أي: مضارعاً[٣]؛ كيف أتى في القرآن؛ سواء بالياء، أو بالتاء، متصل به ضمير، أو غير متصل، نحو[٤]:

﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٩].

﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ﴾ [الكهف: ١٠٤].

و﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩].

و﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ﴾ [الفرقان: ٤٤][٥].

و﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [القيامة: ٣][٦]

و﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ﴾ [الهمزة: ٣][٧].

فقرأه: (بِفَتْحِ سِينٍ).

الأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (كَتَبُوا[٨]) (فِي نَصٍّ[٩] ثَبْتٍ[١٠])؛

---

(١) فخرج بشرط المضارع؛ الماضي، وهذا المضارع لا بد أن يكون خالياً من الزوائد البنائية؛ وذلك ليخرج ذو الزوائد؛ نحو: ﴿يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]. (ينظر: شرح النويري ١٣٢/٤).
(٢) وعلم العموم من قوله: (مُسْتَقْبَلاً). (ينظر: شرح النويري ١٣٢/٤).
(٣) كتبت في الأصل: (أم تحسب أن أكثر)، وهو خطأ وتصحيف.
(٤) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [٣٦].
(٥) في الأصل كُتِبَت: (أيحسب أن ماله)، وهو تصحيف وتحريف.
(٦) ومعنى قوله: (كَتَبوا)؛ أي: أَثْبَتُوه وسطروه كتابة في الكتب.
(٧) ومعنى قوله: (نَصٍّ)؛ من النص؛ وهو في اللغة: الرفع، ويراد به: ذكر الشيء على التعيين.
(٨) ومعنى قوله: (ثَبْتٍ)؛ أي: ثابت، ورجل ثبت؛ أي: حجة ومعتبر، أو هو من ثبات القلب.

أي: ابن عامر، وحمزة، وعاصم، وأبو جعفر.

على الأصل، كـ(عَلِمَ)، (يَعْلَمُ)، وهي لغة تميم(١).

والباقون: بكسرها.

لغة أهل الحجاز(٢).

وهي على خلاف القياس(٣)، كما أشار إليه في الحرز بقوله(٤):

....وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاساً مُؤَصَّلَا

٥١٧ ـ ....فَأْذَنُوا امْدُدْ وَاكْسِرِ: فِي صَفْوَةٍ...............................

واخْتُلِفَ في: ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ﴾ [٢٧٩].

(فَامْدُدْ وَاكْسِرِ)؛ أي: اقرأه بألف بعد الهمزة المقطوعة، وكسر الذال(٥).

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(فِي صَفْوَةٍ**(٦)**)**؛ أي: حمزة، وشعبة.

من (آذنه بكذا)؛ أعلمه به(٧).

---

(١) ينظر: اللباب ٤/٤٢٣ ـ ٤٢٤، وشرح الهداية ص (٣٩٨)، والكشف ١/٣١٧، وحجة القراءات ص (١٤٨).

(٢) ينظر: اللباب ٤/٤٢٣ ـ ٤٢٤، وشرح الهداية ص (٣٩٨)، والكشف ١/٣١٧، وحجة القراءات ص (١٤٨).

(٣) أي: أنَّ (يحسب) فيها لغتان؛ القياسية، والسماعية، ووجه الكسر: السماعية، وليست القياسية، لأن (فَعِلَ) في الماضي إنما يأتي مستقبله على: (يَفْعَل)؛ بالفتح في الأكثر، والكسر فيه لغة شذت عن القياس. (ينظر: الكشف ١/٣١٨، وشرح النويري ٤/١٣٣).

(٤) ينظر: حرز الأماني ص (٤٣)، البيت رقم (٥٣٨).

(٥) قال النويري: «عُلِمَ أن المد؛ زيادة حرف المد، وأنه ألف، وأنه بعد الهمزة، من الإجماع». (ينظر: شرح النويري ٤/١٣٣).

(٦) ومعنى قوله: (صَفْوَةٍ)؛ صفوةُ الشيء خالصه وما صفا منه.

(٧) ينظر: الكشف ١/٣١٨، وشرح الهداية ص (٣٩٩)، وحجة القراءات ص (١٤٨).

كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ءَاذَنتُكُمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

والباقون: بوصل الهمزة(١)، وفتح الذال، ـ كما لفظ به **[٣٠٣]** المصنف ـ.

أمرٌ؛ من (أَذِن بالشيء)؛ إذا عَلِمَ به(٢).

ويوقف عليه لحمزة: بالتسهيل بين بين؛ لأنه متوسط بزائد(٣).

٥١٧ ـ ....مَيْسَرَةِ(٤) الضَّمَّ: انْصُرِ

واخْتُلِفَ في: ﴿مَيۡسَرَةٍ﴾ [٢٨٠].

فـ**(ـالضَّمَّ)**؛ أي: ضم السين.

للإمام المرموز إليه بهمزة: **(انْصُرِ)**(٥)؛ أي: نافع بكماله وحده.

والباقون: بالفتح.

---

(١) هكذا في الأصل: (بوصل الهمزة)، وهي كذلك في النشر، والإتحاف، والذي في شرح ابن الناظم ما نصُّه: «بإسكان الهمزة من غير مد»، وهي كذلك في شرح المنير السمنوديّ، وقال النويري: «بإسكان الهمزة، وحذف الألف»، وقال في غيث النفع: «بإسكان الهمزة»، فظاهر قول الشارح يوحي بأن الهمزة تُنْطَقُ همزة وصل، كما أنه لا يذكر سكونها، وعليه: فتعبير ابن الجزري ومن وافقه إنما هو من تعابير كتب الفنِّ المتقدمة، بينما تعبير النويري ومن وافقه من التعابير الحديثة المتأخرة، وكلا التعبيرين صواب؛ إلَّا أن كلام النويري ومن معه أبين في وصف القراءة والدلالة عليها. (النشر ٢/٢٣٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٣)، وشرح النويري ٤/١٣٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٨٥/أ)، والإتحاف ١/٤٥٨، وغيث النفع ص (١٧٠)).

(٢) ينظر: الكشف ١/٣١٨، وشرح الهداية ص (٣٩٩)، وحجة القراءات ص (١٤٨).

(٣) فهو من الهمز المتوسط بزائد، المتحرك المتحرك ما قبله، والوجه الثاني عنه: التحقيق. (ينظر: النشر ٢/٤٣٨ ـ ٤٣٩).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين، وكسر التاء: **(مَيْسَرَةِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم السين، وفتح التاء: **(مَيْسُرَةَ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٥) ومعنى قوله: **(انْصُرِ)**؛ أمر بالنصرة والتأييد.

وهو الأشهر؛ لأن (مَفْعَلَة): بالفتح كثير، وبالضم قليل، لكنها لغة أهل الحجاز[1]، وقد جاء منه نحو: المقبرة[2]، والمسربة[3]، والمأدبة[4].

وأشار بقوله: (**انْصُرِ**) إلى الرد على من أنكر الضم[5]؛ إذ قد ثبت: نقلاً، ولغة، وقياساً[6].

٥١٨ ـ تَصَّدَّقُوا[7] خِفٌّ: نَمَا........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٢٨٠].

---

(١) ينظر: الكشف ٣١٨/١، وشرح الهداية ص (٣٩٩)، وحجة القراءات ص (١٤٨).

(٢) قال في لسان العرب: «المقْبَرَة بفتح الباء وضمها؛ موضع القُبُور». (ينظر: لسان العرب ٦٨/٥).

(٣) قال في لسان العرب: «والمَسْرَبةُ والمَسْرُبة بضم الراءِ؛ الشَّعَر المُسْتَدَقُّ النابِت وَسَطَ الصَّدْرِ إلى البطنِ، وفي الصحاح: الشَّعَر المُسْتَدِقُّ الذي يأْخذ من الصدرِ إِلى السُّرَّة». (ينظر: لسان العرب ٤٦٢/١).

(٤) قال في لسان العرب: «والمشهور في المأْدُبة ضم الدال، وأَجاز بعضهم الفتح، والمأْدُبةُ: الطعامُ، والمأْدَبة: الأَدَب». (ينظر: لسان العرب ٢٠٦/١).

(٥) وقد ردَّ النحاس قراءة الضمِّ، وقال: «لم تأت (مَفْعُلَةٌ) إلا في حروف معدودة ليست هذه منها، وأيضاً فإن الهاء زائدة، ولم يأت في كلامهم (مَفْعُل) البتة»، وقال سيبويه: «ليس في الكلام (مَفْعُل)، وقد خطَّأ النحويون مجاهداً وعطاءً في قراءتهما (إلى مَيْسُرة)، بإضافة (مَيْسُر) مضموم السين إلى ضمير الغريم؛ لأنهم بنوه على أنه ليس في الآحاد (مَفْعُل)، وقد أفاض في "اللباب" في بيان أقوال المعارضين لهذه القراءة والمنكرين لها والرد عليهم. ولا عبرة بكلام النحويين وردهم للقراءة وقد ثبتت بالتواتر عن الأئمة الأعلام. (ينظر: اللباب ٤٦٩/٤ ـ ٤٧٠).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٣).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد مع التشديد: (**تَصَّدَّقُوا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الصاد بلا تشديد: (**تَصَدَّقُوا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٨) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**خِفٌّ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**خَفِّفْ**)، وهو ضبطٌ يُحْتَمَل أنه لضرورة السياق، إلا أن يكون ضبط الكلمة عند الشارح؛ على الأمر، ففتح الخاء، وكسر الفاء الأولى، وسكَّن الفاء الثانية، =

فـ(**ـخَفِّفْ**)[1]؛ أي: تخفيف الصاد، على حذف إحدى التاءين.

للمرموز إليه بنون: (**نَمَا**)؛ أي: عاصم ـ بكماله ـ وحده.

والتشديد: **للباقين.**

وأصله: (تَتَصَدَّقُوا)[2]، كما تقدم في: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ [٨٥].

ومرَّ الخلاف في:

﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٢٨١][3].

و﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ [٢٨٢][4]

ويقف[5] **على**: ﴿شَيْئًا﴾ [٢٨٠]؛ لحمزة بوجهين؛ النقل، والإدغام[6].

= ولكن يَرد عليه أنه لم يرد في منطوق شرحه، أو مفهوم كلامه، ما يفيد الأمر؛ حيث قال في شرحه لمعنى هذه الكلمة: «أي: تخفيف الصاد، على حذف إحدى التاءين»، ولو كان يريد ضبطها بالأمر لعبر بما يفيد ذلك مثل ما فعل في نظائره، كأن يقول ـ مثلاً ـ: «أي: خَفِّف الصاد، على حذف إحدى التاءين»، وخلاصة القول: أن هذه الكلمة تحتمل في ظاهر كلام الشارح ومفهوم شرحه؛ ضبطان؛ ضَبط كضبط الجماعة: (**خِفٌّ**)، وضبط؛ على معنى الأمر: (**خَفِّفْ**).

(١) فمن خفف حذف التاء الثانية، ومن شدد أدغم التاء التي حذفها من خفف الصاد. (ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٩)، والكشف ٣١٩/١، وحجة القراءات ص (١٤٩)، والإتحاف ٤٥٨/١، وشرح النويري ١٣٥/٤).

(٢) فقرأه مبنياً للفاعل؛ أبو عمرو، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالبناء للمفعول. (ينظر: الإتحاف ٤٥٩/١).

(٣) فقرأها بإسكان الهاء: قالون، وأبو جعفر، بخلاف عنهما، وتقدم عن النشر تصحيح الوجهين عنهما، غير أن الخلف عزيز من طريق أبي نشيط عن قالون. (ينظر: طيبة النشر، البيت رقم (٤٣٩)، والنشر ٢٠٩/١، والإتحاف ٤٥٩/١).

(٤) هكذا في الأصل، لكن التعبير في نظائره من الشرح: (ويُوقَف).

(٥) وذلك لأن الهمز في ﴿شَيْئًا﴾ المنصوب؛ هو من قبيل الهمز المتوسط، ولا يصح فيه إلا النقل، والإدغام، بلا روم ولا إشمام، بخلاف الهمز في: ﴿شَيْء﴾؛ المجرور، والمرفوع، فإنه من قبيل الهمز المتطرف؛ وذلك لحذف تنوينه، وقد تقدم بيان ذلك عند شرح المؤلف للأبيات رقم (٤٦٧ ـ ٤٦٨). (ينظر: النشر ٤٣٣/١، والإتحاف ٤٢٦/١، ٢٢٧).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**وَكَسْرُ**)، =

٥١٨ ـ ....وَكَسْرُ[1] أَنْ   تَضِلَّ: فُزْ. تُذْكِرَ: حَقًّا خَفِّفَنْ.

٥١٩ ـ وَالرَّفْعَ[2]: فِدْ................   ....

(**وَكَسْرُ** ﴿**أَنْ**﴾) (﴿**تَضِلَّ**﴾)؛ أي: القراءة بكَسر.

همزة: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [٢٨٢].

للمرموز إليه بفاء: (**فُزْ**)؛ أي: حمزة ـ بكماله ـ وحده.

والباقون: بالفتح.

و﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [٢٨٢].

للمرموز إليهم بقوله: (**حَقًّا**)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

(**خَفِّفَنْ**)؛ أي: اقرأه لهم بتخفيف الكاف.

والباقون: بالتشديد.

(**وَالرَّفْعَ**)؛ أي: رفع: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾.

للمرموز إليه بفاء: (**فِدْ**)؛ أي: حمزة بكماله.

والباقون: بالنصب.

وتوضيح قراءة هذين الحرفين بتوجيههما أنَّ:

حمزة قرأ:

بكسر: ﴿أَن﴾.

= وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الراء: (**وَكَسْرَ**).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**وَالرَّفْعَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم العين: (**وَالرَّفْعُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٩)، والكشف ١/٣٢٠، وحجة القراءات ص (١٥٠).

على أنها شرطية[1].

و﴿تَضِلَّ﴾؛ جزم بها[2]، وفتحت اللام: للإدغام[3].

وجواب الشرط: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾؛ فإنه يقرأه بتشديد الكاف، ورفع الراء.

فالفاء في جواب الشرط، ورفع الفعل: للتجرد عن الناصب، والجازم[4].

وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف في اختياره:

﴿أَن﴾ بالفتح[5].

على أنها ناصبة لـ﴿تَضِلَّ﴾، ففتحته إعراب[6].

و﴿تُذَكِّرَ﴾؛ بتشديد الكاف، ونصب الراء.

عطفاً على: ﴿تَضِلَّ﴾[7].

وقرأ: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب:

بفتح: ﴿أَن﴾، كذلك.

ونصب: ﴿تُذْكِرَ﴾، لكن بإسكان الذال، وتخفيف الكاف،

---

(١) ينظر: شرح النويري ١٣٥/٤، والإتحاف ٤٥٩/١.
(٢) ينظر: شرح النويري ١٣٥/٤، وحجة القراءات ص (١٥٠)، والإتحاف ٤٥٩/١.
(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٩ ـ ٤٠٠)، والكشف ٣٢٠/١، وحجة القراءات ص (١٥٠).
(٤) في الأصل: (الفتح).
(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٣٩٩)، والكشف ٣٢٠/١، وحجة القراءات ص (١٥٠).
(٦) ينظر: الكشف ٣٢٠/١، وحجة القراءات ص (١٥٠)، والإتحاف ٤٥٩/١.
(٧) قال الفراء: «إن من خفَّف فهو من (الذَّكَر)؛ الذي هو ضد الأنثى، والمعنى أن المرأة الثانية إذا شهدت مع الأولى ذكَّرتها، أي: جعلتها كالذَّكر، أي كالرجل الذي لا يحتاج إلى غيره في الشهادة». (ينظر: الكشف ٣٢٠/١، وحجة القراءات ص (١٥٠ ـ ١٥١)).

كـ(ـتُكْرِمَ)[1].

وتقدَّم حكم:

﴿مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن﴾ [٢٨٢][2].

﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا﴾ [٢٨٢][3]

في باب الهمزتين من كلمتين.

٥١٩ ـ ....تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ[4] لِـنَـصْـبِ رَفْـعٍ: نَـلْ.................

واخْتُلِفَ في: ﴿تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [٢٨٢]**[٣٠٤].**

فقرأهما: **(لِنَصْبِ رَفْعٍ)**؛ أي: بالنصب.

الإمام المرموز إليه بنون: **(نَلْ)**؛ أي: عاصم وحده بكماله.

على أن كان ناقصة؛ اسمها: ضمير المعاملة، و﴿تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾؛ خبرها[5]، وصفته[6].

والباقون: برفعها.

---

(١) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس: بإبدال الهمزة الثانية المفتوحة ياءً خالصة في الوصل بعد تحقيق الأولى مكسورة، وقرأ الباقون بتحقيقهما. (ينظر: البدور الزاهرة للنشَّار ١/٢١٠).

(٢) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس: بتسهيل الهمزة الثانية كالياء، ولهم ـ أيضاً ـ إبدالها واواً خالصة مكسورة، وقرأ الباقون: بتحقيقهما. (ينظر: البدور الزاهرة للنشَّار ١/٢١٠).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء بلا تنوين: (**حَاضِرَةُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الراء مع التنوين: (**حَاضِرَةٌ**).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٤٠١)، والكشف ١/٣٢٠، وحجة القراءات ص (١٥٠).

(٥) الضمير في: (صفته) يعود على قوله: (خبرها)، أي: أنَّ: ﴿تِجَٰرَةً﴾؛ منصوبة في محل خبر (كان)، و﴿حَاضِرَةً﴾؛ صفةٌ لـ﴿تِجَٰرَةً﴾، والتقدير: إلا أن تكون التجارة تجارة، وإلا أن تكون المبايعات تجارة. (ينظر: الكشف ١/٣٢١).

(٦) وعلى هذا فتكون: ﴿تُدِيرُونَهَا﴾؛ في محل رفع؛ صفة لتجارة. (ينظر: اللباب ٤/٥٠٢ ـ ٥٠٣، وشرح الهداية ص (٤٠١)، والكشف ١/٣٢٠، والإتحاف ١/٤٥٩).

على أنها تامة؛ أي: (إلا أن تحدث تجارة حاضرة)[(١)].

٥١٩ ـ ....رِهَانٌ[(٢)] كَسْرَةُ[(٣)]

٥٢٠ ـ وَفَتْحَةٌ ضَمًّا[(٤)] وَقَصْرُ[(٥)]: حُزْ دَوَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [٢٨٣].

فـ(**كَسْرَةُ**) (**وَفَتْحَةٌ ضَمًّا**)[(٦)]؛ أي: قرأه بضم كسر الراء، وضم فتح الهاء.

[(**وَقَصْرُ**)][(٧)]؛ أي: مع قصرها؛ بحذف الإلف بعدها.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**حُزْ دَوَا**)؛ أي: أبو عمرو، وابن كثير.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون بلا تنوين: (**رِهَانُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم النون مع التنوين: (**رِهَانٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء بلا تنوين: (**كَسْرَةُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الراء مع التنوين: (**كَسْرَةٌ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الضاد، وفتح الميم مشددة بلا تنوين: (**ضُمَّا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ حيث ضُبطت فيه بفتح الضاد، وفتح الميم مشددة بلا تنوين: (**ضَمَّا**)، والثالث: بفتح الضاد، وفتح الميم مع التنوين: (**ضَمًّا**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الراء: (**وَقَصْرُ**)، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته، حيث ضُبطت فيها؛ بنصب الراء مع التنوين: (**وَقَصْرًا**)، والثالث: برفع الراء مع التنوين: (**وَقَصْرٌ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) في الأصل: (فكسره وفتحه).

(٦) في الأصل: هذه الكلمة ساقطة من الأصل، والصواب إثباتها ـ محاكاة لمنهج الشارح في نظائره ـ؛ وذلك ليستقيم سياق الكلام.

(٧) قال أبو عمرو: «وإنما قرأتُ (فرُهُن)؛ للفصل بين الرهان في الخيل، وبين جمع: (رَهْن) في غيرها»، ومعنى كلامه ـ رحمه الله ـ: إنما اخترت هذه القراءة على قراءة: (رهان)، لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك كما ذكر دون اتباع ورواية. (ينظر: اللباب ٤/٥٠٧ ـ ٥٠٨، وشرح الهداية ص (٤٠١)، والكشف ١/٣٢٢، والإتحاف ١/٤٦٠).

جمع (رَهْن)، كـ(سَقْف) و(سُقُف)[1].

والباقون: بكسر الراء، وفتح الهاء، وألف بعدها، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

جمع (رَهْن) أيضاً، نحو: (سَهْم)، و(سِهَام)[2].

وتقدَّم:

إبدال همز: ﴿فَلْيُؤَدِّ﴾ واواً مفتوحة[3]: لورش، وأبي جعفر.

و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ وصلاً؛ ياءً من جنس ما قبلها[4]: لهما[5]، ولأبي عمرو بخلفه، وبه وقف: حمزة[6].

ولو وقف على: ﴿ٱلَّذِى﴾[7]، وابتدأ: بـ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾؛ وجب الابتداء للكلِّ: بهمزة مضمومة، بعدها واو ساكنة.

---

(١) ينظر: اللباب ٤/٥٠٧ ـ ٥٠٨، وشرح الهداية ص (٤٠١)، والكشف ١/٣٢٢، والإتحاف ١/٤٦٠ ـ ٤٦١.

(٢) بعد الياء المضمومة، وذلك وصلاً، ووقفاً. (ينظر: البدور الزاهرة للنشار ١/٢١٢).

(٣) لأن الذي قبلها كسرة. (ينظر: البدور الزاهرة للنشار ١/٢١٢).

(٤) أي: لورش، وأبي جعفر.

(٥) قال في الإتحاف: «وبه وقف حمزة وجهاً واحداً، والتحقيق أنه ضعيفٌ، وإن عُلِّلَ بأن الهمزة فيه مبتدأة، وأما تجويز أبي شامة: زيادة المد على حرف المد المبدل، وبنى عليه جواز الإمالة في (الهدى ائتنا)، فتعقبه في النشر وأطال في رده». (ينظر: الإتحاف ١/٤٦١).

(٦) في الأصل كتبت: (الذه)، وهو تصحيف.

(٧) فقد أجمعوا على الابتداء بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة؛ لأن الأصل (اؤْتُمِنَ)، مثل (اقْتُدِرَ)، فهي بهمزتين؛ الأولى: للوصل، والثانية: فاء الكلمة وقعت ساكنة بعد أخرى قبلها مضمومة، فوجب قلبها بمجانس حركة الأولى وهو الواو، أو على القاعدة لأنَّ الثالث مضموم، والقاعدة ـ لجميع القراء ـ: أن همزة الوصل يُبْتَدَئُ بها مضمومة إذا كان الثالث من الفعل مضموم، كما نصَّ عليه في المقدمة الجزرية:

وَابْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمْ ... إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمْ

قال في الغيث: «وبعض من لا علم عنده يبدلها واواً، وهذا لم يقل به قارئ ولا نحويّ». =

ولا يخفى توجيهه[(١)].

٥٢٠ ـ ....   يَغْفِرْ يُعَذِّبْ رَفْعُ جَزْمٍ: كَـمْ ثَوَى
٥٢١ ـ نَصٌّ[(٢)]........................   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [٢٨٣].

فـ(**رَفْعُ جَزْمٍ**)؛ أي: القراءة برفع الراء، والباء.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَمْ ثَوَى**) (**نَصٌّ**)؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب، وعاصم.

على الاستئناف؛ أي: (فهو يغفر)، أو عطف جملة فعلية على مثلها[(٣)].

والباقون: بالجزم فيهما.

عطفاً على الجزاء المجزوم[(٤)].

وتقدَّم في باب الإدغام الصغير[(٥)]:

إدغام الراء في اللام: للسوسي، والدوري بخلفه.

وإدغام الباء في الميم: لقالون، وابن كثير، وحمزة، بخلاف عنهم،

= وقال المنير السمنودي بعد أن ذكر التعليل السابق: «وإنما ذكرنا ذلك؛ لأن كثيراً مما لا علم عنده بالعربية من القراء يغلطون فيبتدؤن بهمزة مكسورة». (ينظر: البدور الزاهرة للنشار ٢١٢/١، وشرح النويري ١٤٠/٤، والإتحاف ٤٦١/١، والمقدمة الجزرية ص (٥٦)، البيت رقم (١٠١)، وغيث النفع ص (١٧١)، وشرح المنير السمنودي (ل ٨٥/ب)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الصاد بلا تنوين: (**نَصُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الصاد مع التنوين: (**نَصٌّ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٢) ينظر: اللباب ٥١٩/٤ ـ ٥٢٠، وشرح الهداية ص (٤٠١)، والكشف ٣٢٣/١.

(٣) ينظر: اللباب ٥١٩/٤ ـ ٥٢٠، وشرح الهداية ص (٤٠١)، والكشف ٣٢٣/١.

(٤) ينظر: الإتحاف ٤٦١/١.

وأبي عمرو، والكسائي، وخلف في اختياره، بلا خلاف.

فصار(١):

١ ـ قالون، وابن كثير: بالجزم، وإظهار الراء، وكذا الباء [بخلفهما](٢).

٢ ـ وورش: كذلك بالجزم، لكن مع إظهارهما.

٣ ـ وأبو عمرو: بالجزم، مع إدغامهما، بخلف عن الدوري في الراء.

٤ ـ وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب: برفعهما بلا إدغام فيهما.

٥ ـ وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره: بجزمهما، مع إظهار الراء، وإدغام الباء، بخلف عن حمزة في [الباء](٣)، تأمل **[٣٠٥]**.

٥٢١ ـ ....كِتَابِهِ(٤) بِتَوْحِيدٍ: شَفَا ....

وَقَرَأَ: ﴿وَكِتَابِهِ﴾ [٢٨٥].

(بِتَوْحِيْدٍ)؛ أي: إفرادٍ.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

على إرادة جنس الكتب، أو القرآن(٥).

---

(١) الكلام بحروفه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٦١/١ ـ ٤٦٢).

(٢) في الأصل: (بخلفها)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٤٦١/١).

(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الميم)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٤٦٢/١).

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(كِتَابٍ)**، ولا يستقيم، بينما ضُبطت في أصل الشرح: **(كِتَابِهِ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ينظر: اللباب ٥١٩/٤ ـ ٥٢٠، وشرح الهداية ص (٤٠١)، والكشف ٣٢٣/١، وحجة القراءات ص (١٥٣).

والباقون: بالجمع.

لموافقة[(١)]: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ [٢٨٥]، ﴿وَرُسُلِهِۦ﴾ [٢٨٥].

٥٢١ ـ .... وَلَا نُـفَـرِّقُ[(٢)] بِـيَـاءٍ: ظَـرُفَـا

(وَ)قَرَأَ: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [٢٨٣].

(بِيَاءٍ) تحتية.

الإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَرُفَا)**؛ أي: يعقوب وحده ـ بكماله ـ.

على أن الفعل لـ﴿كُلٌّ﴾، والجملة عليه: محلها نصب على الحال، أو رفع خبر بعد خبر[(٣)].

وقرأه الباقون: بالنون.

والمراد نفي الفرق بالتصديق، وعليه: فالجملة في محل نصب[(٤)]؛ أي: (يقولون لا نفرق..الخ)[(٥)].

هذا وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ثمان[(٦)]:

﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ معاً[(٧)].

فتحهما: المدنيان، وابن كثير، وأبو عمرو.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٤)، والإتحاف ١/٤٦٢.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: **(وَلَا نُفَرِّقُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسختيه، فقد ضُبطت فيه؛ بالياء: **(وَلَا يُفَرِّقُ)**.

(٣) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٠)، واللباب ٤/٥٢٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٥)، والإتحاف ١/٤٦٢.

(٤) بقول محذوف. (ينظر: الإتحاف ١/٤٦٢).

(٥) ينظر: اللباب ٤/٥٢٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٥)، والإتحاف ١/٤٦٢.

(٦) ينظر: النشر ٢/٢٣٧، وشرح النويري ٤/١٤٠ ـ ١٤١.

(٧) الآيتين: [٣٠، ٣٣].

و﴿عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [١٢٤].

سكنها: حمزة، وحفص.

﴿بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [١٢٥].

فتحها: المدنيان، وهشام، وحفص.

﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [١٥٢].

فتحها: ابن كثير.

﴿بِي لَعَلَّهُمۡ﴾ [١٨٦].

فتحها: ورش.

﴿مِنِّيٓ إِلَّا﴾ [٢٤٩].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

و﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي﴾ [٢٥٨].

سكنها: حمزة.

ومن الزوائد ست(١):

﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾ [٤٠].

﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [٤١].

﴿تَكۡفُرُونِ﴾ [١٥٢].

أثبتهنَّ: يعقوب في الحالين.

﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [١٨٦].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٣٧، وشرح النويري ٤/١٤٠ ـ ١٤١.

أثبتهما وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر، وورش.

واختلف عن قالون فيهما، كما تقدم تحريره(١).

وأثبتهما في الحالين: يعقوب.

﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي﴾ [١٩٧].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه أعلم(٢).



(١) قال في النشر: «واخْتُلِفَ فيه عن قالون ـ أي: ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [١٨٦] ـ؛ فقطع له جمهور المغاربة وبعض العراقيين: بالحذف فيهما، وهو الذي في التيسير، والكافي، والهداية، والهادي، والتبصرة، والشاطبية، والتلخيصين، والإرشاد، والكفاية الكبرى، والغاية، وغيرها، وقطع بالإثبات فيهما من طريق أبي نشيط: الحافظ أبو العلاء في غايته، وأبو محمد في مبهجه، وهي رواية العثماني عن قالون، وقطع بعضهم له بالإثبات في: ﴿ٱلدَّاعِ﴾؛ والحذف في: ﴿دَعَانِ﴾؛ وهو الذي في الكفاية في الست، والجامع لابن فارس، والمستنير والتجريد من طريق أبي نشيط، وفي المبهج من طريق ابن بويان عن أبي نشط، وعكس آخرون فقطعوا له بالحذف في: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، والإثبات في: ﴿ٱلدَّاعِ﴾؛ وهو الذي في التجريد من طريق الحلواني، وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضاً صاحب العنوان. قلتُ: والوجهان صحيحان عن قالون، إلا أن الحذف أكثر، وأشهر». (ينظر: النشر ١٨٣/٢).

(٢) ينظر: النشر ٢٠٦/٢ ـ ٢٣٧، وتقريب النشر ص (٩٠ ـ ١٠٠)، وشرح النويري ١/٣ ـ ١٤٣، وشرح ابن الناظم ص (١٦٨ ـ ٢٠٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٤/أ ـ ل ٨٦/أ)، والإتحاف ٣٧٠/١ ـ ٤٦٦.

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [١]؛ قرأه الكل: بإسقاط همزة الجلالة وصلاً، وتحريك الميم بالفتح للساكنين(١)، وكانت فتحته مراعاة لتفخيم الجلالة، إذ لو كُسِرَت الميم لرُقِّقَت.

وبه يتجه ما بحثه جمعٌ من أصحابنا؛ أن المؤذن إذا وصل التكبير يفتح الراء(٢)، وقد أوضحته في: المنهل العميم(٣).

ويجوز لكل القراء في مد الميم: الطول، والقصر(٤)؛

(١) وإليه ذهب سيبويه، وهو مذهب الجمهور، وذهب الفراء إلى أن الفتحة في الميم هي حركة الهمزة حين أُسْقِطَت للتخفيف، واختاره الزمخشري، وتعقبه أبو حيان، وذكر الزجاج الوجهين في فتح الميم، وقد ذكر السمين الحلبي في الدر المصون توجيهات أخرى، حتى أوصلها إلى ستة أقوال، ذكرها وذكر القائلين بها والمعترضين عليها في تفصيل طويل. (ينظر: البحر المحيط ٣٧٢/٢، والدر المصون ٦/٣ ـ ١٤، ومعاني الزجاج ٦٦/١، ٣٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٩/١، والكشاف ٣٠٩/١).

(٢) فقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة؛ فمنهم من يرى تحريك الراء الأولى بالفتح والوقف على الثانية بالسكون، ومنهم من يرى الوقف على كل من الراء الأولى والثانية بالسكون.

(٣) و(المنهل العميم) حاشية في الفقه الشافعي ألفها الشارح ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ، وسمَّاها: (المنهل العميم بحاشية المنهج القويم وموهبة ذي الفضل على شرح العلامة ابن حجر مقدمة بافضل)، وقد طُبع هذا الكتاب في أكثر من عشر مجلدات، وطبعته مكتبة المنهاج بجدة، عام ١٤٣٢هـ.

(٤) فالمدُّ: باعتبار استصحاب حكم المد، وعدم الاعتداد بعارض الحركة، والقصر: باعتبار الاعتداد بالعارض؛ لأن السكون الذي هو سبب المد ذهب بالحركة، قال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى؛ المسماة "دواعي المسرة =

لتغير سبب المد؛ فيجوز الاعتداد بالعارض، وعدمه.

والأرجح: القصر[1]؛ لذهاب السكون بالحركة[2].

ولا يجوز التوسط، خلافاً لما بحثه بعضهم[3]؛ معلِّلًا له: بمراعاة جانبي اللفظ والحكم، وهو ممنوع.

فقد حقق المصنف[4]: «بأن التوسط لا يجوز [٣٠٦] فيما تغير فيه سبب المد؛ كـ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾، ويجوز فيما تغير فيه سبب القصر؛ نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ وقفاً؛ لأن المد في الأول هو الأصل، ثم عرض تغير السبب، والأصل أن لا يعتد بالعارض، فمُدَّ لذلك، وحيث اعتد بالعارض قصر؛ لكونه ضد المد، والقصر لا يتفاوت، وأما الثاني: وهو نحو:

= في الأوجه العشرية المحررة من طريقي الشاطبية والدرة"، البيت رقم (٢٦٧):

لِلْكُلِّ مِيمَ اللهِ مُدَّ وَاقْصُرَا ... وَنَاقِلٌ فِي الْعَنْكَبُوتِ ذَا يُرَى

وقال في تحريراته على القراءات العشر الكبرى؛ المسماة: بـ(البدر المنير)، البيت رقم (٦٣٧):

عَنِ الْكُلِّ مِيمَ اللهِ مُدَّ أَوِ اقْصُرَا ... وَعَنْ نَاقِلٍ فِي الْعَنْكَبُوتِ كَذَا اجْعَلَا

(ينظر: التذكرة ٩٣/١، وجامع البيان ٢٣٢/١، والنشر ٣٥٩/١، وغيث النفع ص (٣١٧)، والإتحاف ٤٦٨/١، وجامع الخيرات ٤٩١/٣، ٤٩٣).

(١) وممن نصَّ على ترك المدِّ: إسماعيل بن عبدالله النحاس، ومحمد بن عمر بن خيرون القيرواني، عن أصحابهما، عن ورش، ونصَّ عليه أيضاً: أبو محمد مكي، وأبو العباس المهدوي، وهو اختيار أبي الحسن الطاهر بن غلبون، قال ابن غلبون في التذكرة: «وكلا القولين حسن، غير أني بغير مدٍّ قرأتُ فيهما، وبه آخذ»، وقال في جامع البيان: «والوجهان حسنان بالغان، غير أنَّ الأول أقيس، والثاني آثر عليه، وعليه عامة أهل الأداء»، وقال في النشر: «إنما رجح القصر؛ من أجل أن الساكن ذهب بالحركة». (ينظر: التذكرة ٩٣/١، وجامع البيان ٢٣٢/١، والنشر ٣٥٩/١، وغيث النفع ص (٣١٧)، والإتحاف ٤٦٨/١).

(٢) نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٣٦٠/١).

(٣) كأبي عبدالله الفاسي؛ لكن ردَّه في النشر، حيث قال: «وأما قول أبي عبدالله الفاسي: ولو أُخِذَ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً، فإنه تفقهٌ وقياسٌ لا يساعده نقلٌ». (ينظر: النشر ٣٦٠/١).

(٤) ينظر: النشر ٣٦٠/١.

﴿نَسۡتَعِينُ﴾ وقفاً؛ فالأصل فيه القصر؛ لعدم الاعتداد بالعارض، وهو سكون الوقف، فإن اعْتُدَّ به مُدَّ؛ لأنه ضد القصر، والمد يتفاوت طولًا وتوسطاً فأمكن التفاوت، [واطَّردت][(١)] القاعدة المذكورة».

وتقدم سكت أبي جعفر على: ألف، ولام، وميم[(٢)].

٥٢٢ ـ سَيُغْلَبُونَ[(٣)] تُحْشَرُونَ[(٤)]: رُدْ فَتَى ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**سَيُغْلَبُونَ وَيُحْشَرُونَ**﴾ [١٢].

فقرأهما بياء الغيب ـ كلفظ المصنف ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**رُدْ فَتَى**)؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف في اختياره[(٥)].

والضمير: (للذين كفروا)، والجملة: محكية بقول آخر لا بـ(ـقل)، أي: (قل لهم قولي سيغلبون..الخ)[(٦)].

والباقون: بتاء الخطاب فيهما[(٧)].

---

(١) في الأصل: (واطرد)، والتصويب من كتاب الإتحاف ـ حيث النص بحروفه ـ، ونص الكلام ـ كما أشار المؤلف ـ موجود في النشر، في آخر باب المد. (ينظر: النشر ٣٦٠/١، والإتحاف ٤٦٨/١).

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بالسين: (**سَيُغْلَبُونَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: مقرونة بالواو: (**وَيُغْلَبُونَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بتاء الخطاب: (**تُحْشَرُونَ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بياء الغيب: (**يُحْشَرُونَ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) وفُهِمَتْ قراءتهم بياء الغيب من الإطلاق. (ينظر: شرح النويري ١٤٦/٤).

(٦) على أن الخطاب لليهود. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٣)، والكشف ٣٣٥/١، والدر المصون ٤١/٣ ـ ٤٢).

(٧) على أن المخاطبين هم المغلوبون، ويكون الضمير في قراءة الخطاب لليهود =

٥٢٢ ـ .... يَرَوْنَهُمْ[(١)] خَاطِبْ: ثَنًا[(٢)] ظِلٌّ[(٣)] أَتَى

واخْتُلِفَ في: ﴿يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ﴾ [١٣].

فـ(**ـخَاطِبْ**)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب[(٤)].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**ثَنًا ظِلٌّ أَتَى**)؛ أي: أبي جعفر، ويعقوب، ونافع.

وقرأه الباقون: بياء الغيب[(٥)].

= والمشركين جميعاً، ويجوز أن يكون لأحدهما. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٣)، والكشف ١/٣٣٥، والدر المصون ٣/٤١ ـ ٤٢، والإتحاف ١/٤٦٩).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على الغيبة: (**يَرَوْنَهُمْ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَرَوْنَهُمْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته، حيث ضُبطت فيها؛ بالألف المدودة، وفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام مشددة مع التنوين: (**ظِلٍّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم اللام مشددة مع التنوين: (**ظِلٌّ**).

(٤) ووجه القراءة بالتاء: أن قبله خطاباً، فجرى آخر الكلام عليه، وهو قوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ [١٣]، أي: جرى: ﴿**تَرَوْنَهُمْ**﴾، على الخطاب في: ﴿**لَكُمْ**﴾. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٣)، والكشف ١/٣٣٦).

(٥) ووجه القراءة بالياء: فلأن قبله: ﴿فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [١٣]، وبعده: ﴿**يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ**﴾ [١٣]، فالياء أشبه بما قبله وما بعده، والتقديرُ: ترى الفئة المقاتلة في سبيل الله الأخرى الكافرة، فالضمير المرفوع في: ﴿**يَرَوْنَهُمْ**﴾؛ للمسلمين، والضمير المنصوب للمشركين، والضمير في: ﴿**مِّثْلَيْهِمْ**﴾؛ للمسلمين. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٣)، والكشف ١/٣٣٦). =

هذا ويوقف على: ﴿ٱلْمَـَٔابِ﴾ [١٤]؛ لحمزة؛ بالتسهيل بين بين فقط(١).

وتقدَّم حكم الهمزتين في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [١٥]، تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً بينهما(٢).

فلو وُقِفَ عليه لحمزة ـ وهو غير موضع وقف ـ ففيه ـ على ما قاله جماعة؛ منهم الجعبري(٣)، والسمين(٤)، وغيرهما ـ سبعة وعشرون وجهاً.

لأنَّ فيه ثلاث همزات:

الأولى: مفتوحة بعد ساكن صحيح(٥) منفصل رسماً؛ ففيها:

النقل.

والتحقيق، ومعه السكت، وعدمه.

---

(١) قال في النشر: «وحكى أبو العز في كفايته في المفتوحة بعد فتح: إبدالها ألفاً، = وعزاه إلى المالكي، والعلوي، وابن نفيس، وغيرهم، وذكره أيضاً مكي، وابن شريح وقال: أنه ليس بالمطَّرد، قلتُ: وهذا مخالف للقياس، لا يثبت إلا بسماع»، وقال في موضع آخر: «وقد نصَّ على البدل فيه الهذلي، وليس بصحيح؛ لخروجه عن القياس، ولضعفه رواية». (ينظر: النشر ٤٣٨/١، ٤٨٣، والكافي ص (٣٣)).

(٢) فقد قرأ: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بتسهيل الثانية مع إدخال ألف بينهما، لكن اخْتُلِفَ في الإدخال عن قالون، وأبي عمرو، وقرأ: ورش، وابن كثير، ورويس: بالتسهيل بلا فصل، وقرأ: ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وروح، وخلف: بالتحقيق بلا فصل، واخْتُلِفَ عن هشام: فالتحقيق مع القصر عنه من طريق الداجوني، ومع المد من طريق الحلواني، وليس له هنا تسهيل. (ينظر: الإتحاف ٤٧٠/١ ـ ٤٧١).

(٣) ينظر: كنز المعاني ٥٤٢/٢.

(٤) هو: أحمد بن يوسف بن عبدالدايم الحلبي، أبو العباس شهاب الدين المعروف بالسمين، مفسرٌ، وعالم بالعربية والقراءات، شافعي من أهل حلب، استقر واشتهر في القاهرة بمصر، من كتبه: الدر المصون في تفسير الكتاب المكنون، وشرح لقصيدة الشاطبية المسمَّى: بالعقد النضيد، وغيره، مات سنة ٧٥٦هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١٥٢/١، والأعلام ٢٧٤/١).

(٥) وهو: اللام.

الثانية[1]: مضمومة بعد فتحة، ففيها:

التحقيق؛ لتوسطها بزائد.

والتسهيل كالواو[2].

والإبدال واواً؛ على الرسم.

الثالثة[3]: مضمومة بعد كسرة؛ ففيها:

التسهيل كالواو[4].

وكالياء.

وإبدالها ياءً خالصة[5].

فتُضْرَب في ثلاثة الأولى ثلاثة الثانية، بتسعة، تضرب في ثلاثة الثالثة[6]؛ فالجملة ما ذُكِرْ.

وقد نظمها المُرَادِي[7]، فقال[8]:

---

(١) متوسطة بزائد.

(٢) بعد قوله: (والتسهيل كالواو)، كتب في الهامش ما نصه: (أو كالياء وإبدالها ياءً)، وكتب عليه: (صِحْ)، ولا شك أنه وهمٌ من الناسخ، وخلط لهذه المسألة مع التي تليها، إذ هي التي يجوز فيها التسهيل كالياء، أو الإبدال ياءً خالصة. (ينظر: غيث النفع ص (١٧٤)، والإتحاف ٤٧١/١).

(٣) متوسطة بنفسها.

(٤) على مذهب سيبويه. (ينظر: النشر ٣٨٧/١).

(٥) على مذهب الأخفش. (ينظر: النشر ٣٨٧/١).

(٦) بسبع وعشرين وجهاً.

(٧) هو الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي؛ المعروف: بابن أم قاسم، وقد تقدمت ترجمته عند ذكر أوجه حمزة عند الوقف على لفظ: ﴿شَيْءٍ﴾، من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢٠]، في سورة البقرة.

(٨) ينظر: شرح ابن أم قاسم المرادي على باب وقف حمزة وهشام (ق ٧٦/أ)، والنشر ٤٨٨/١ ـ ٤٨٩، وغيث النفع ص (١٧٤)، وقد طبع هذا الكتاب بعنوان (شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية)، بتحقيق د. محمد خضير الزوبعي، بدار المناهج ببغداد.

[سَبْعٌ][(١)] وَعِشْرُونَ وَجْهاً قُلْ لِحَمْزَةَ فِي (قَلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ) يَا صَاحِ إِنْ وَقَفَا
فَالنَّقْلُ وَالسَّكْتُ فِي الْأُولَى وَتَرْكُهُمَا وَأَعْطِ ثَانِيَةً حُكْماً لَهَا أَلِفَا
وَاواً وَكَالْوَاوِ أَوْ حَقِّقْ وَثَالِثَةٌ كَالْوَاوِ أَوْ يَا وَكَالْيَا لَيْسَ فِيْهِ خَفَا
وَاضْرِبْ يَبِنْ لَكَ مَا قَدْ قُلْتُ مُتَّضِحاً قُلْت[(٢)] وَبِالْإِشَارَةِ أَسْتَغْنِي وَقَدْ عُرِفَا

لكن الصحيح المقروء به منها؛ إنما هو عشرة فقط، كما حققه المصنف[(٣)]، وتابعوه[(٤)]:

الأول: السكت على اللام، مع تحقيق الثانية[(٥)]، مع تسهيل الثالثة بين بين[(٦)].

الثاني: مثله، مع إبدال الثالثة ياءً مضمومة[(٧)].

---

(١) في الأصل: (سبعةٌ)، وبهذه اللفظة ينكسر البيت، وما أثبته هو الموجود في النشر، وغيث النفع، وفي شرح المرادي على باب وقف حمزة وهشام، وهو الصواب. (ينظر: شرح ابن أم قاسم المرادي على باب وقف حمزة وهشام (ق ٧٦/أ)، والنشر ٤٨٨/١، وغيث النفع ص (١٧٤)، والبدور الزاهرة للنشار ٢٢٢/١).

(٢) هكذا ضُبِطَت في الأصل: (مَا قَدْ قُلْتُ)، وهي كذلك في غيث النفع المطبوع والمحقق، والبدور الزاهرة للنشار، كما هي في شرح ابن أم قاسم على باب وقف حمزة وهشام، ولكنها في النسخة المطبوعة وكذلك المحققة من كتاب النشر ضبُطت: (مَا قَدَّمْتُ). (ينظر: البدور الزاهرة للنشَّار ٢٢٢/١، والنشر ٤٨٩/١، ومنهج ابن الجزري في كتابه النشر ١٢٥٢/٢، وغيث النفع بتحقيق د.الزهراني ٤٦٤/١، وغيث النفع المطبوع ص (١٧٤)، وشرح ابن أم قاسم المرادي على باب وقف حمزة وهشام (ق ٧٦/أ)).

(٣) ينظر: النشر ٤٨٧/١ ـ ٤٨٩.

(٤) نصَّ عليه في الإتحاف، ونصُّه موجود في غيث النفع. (ينظر: الإتحاف ٤٧١/١، وغيث النفع ص (١٧٤)).

(٥) المضمومة.

(٦) وهذا الوجه لحمزة بكماله في: العنوان، ولخلف عنه: في الكافي، والشاطبية، والتيسير، وطريق أبي الفتح فارس عنه. (ينظر: النشر ٤٨٧/١).

(٧) على ما ذُكِر من مذهب الأخفش، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني في وجه السكت، وفي الشاطبية والتيسير لخلف. (ينظر: النشر ٤٨٧/١).

الثالث: عدم السكت على اللام، مع تحقيق الأولى والثانية، وتسهيل الثالثة بين بين[(١)].

الرابع: مثله، مع إبدال الثالثة ياءً[(٢)].

الخامس: السكت على اللام، مع تسهيل الثانية والثالثة بين بين[(٣)].

السادس: مثله، مع إبدال الثالثة ياءً[(٤)].

السابع: عدم السكت على اللام، مع تسهيل الثانية والثالثة بين بين[(٥)].

الثامن[(٦)]: مثله، مع إبدال الثالثة ياءً[(٧)].

التاسع: النقل، مع تسهيل الثانية والثالثة[(٨)].

العاشر: مثله، مع إبدال الثالثة ياءً[(٩)].

---

(١) وهو في الهداية والتذكرة: لحمزة، وهو لخلاد في: التبصرة، والكافي، والشاطبية، والتيسير، وتلخيص ابن بليمة. (ينظر: النشر ١/٤٨٨).

(٢) وهو في: الشاطبية والتيسير لخلاد، واختيار الداني في وجه عدم السكت. (ينظر: النشر ١/٤٨٨).

(٣) وهو في التجريد لحمزة، وطريق أبي الفتح لخلف عن حمزة، وكذا في الشاطبية، والتيسير. (ينظر: النشر ١/٤٨٨).

(٤) وهو اختيار الداني في وجه السكت أيضاً، وفي الشاطبية، والتيسير، لخلف. (ينظر: النشر ١/٤٨٨).

(٥) وهو اختيار صاحب الهداية لحمزة، وفي تلخيص ابن بليمة، وطريق أبي الفتح لخلاد، وفي الشاطبية، والتيسير. (ينظر: النشر ١/٤٨٨).

(٦) وهو اختيار الداني في وجه عدم السكت، وفي الشاطبية، والتيسير. (ينظر: النشر ١/٤٨٨).

(٧) ساكنةً. (ينظر: غيث النفع ص (١٧٤)).

(٨) وهو في الروضة، والشاطبية، ومذهب جمهور العرقيين. (ينظر: النشر ١/٤٨٨).

(٩) وهو في الكفاية الكبرى، وغاية أبي العلاء، وحكاه أبو العز عن أهل واسط وبغداد. (ينظر: النشر ١/٤٨٨).

وأمَّا باقي الأوجه فلا يصح، ولا يُقْرَأُ [بها][١].

لأن التسعة التي مع تسهيل الأخيرة كالياء هو الوجه المعضل.

وإبدال الثانية واواً محضة على الرسم في ستة لا يجوز.

والنقل في الأولى، مع تحقيق الثانية بالوجهين لا يوافق، إذ من خفف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى؛ لأنها متوسطة صورة، فهي أحرى بذلك من المبتدأة[٢].

والحاصل[٣]:

أنَّ النقل للأولى فيه وجهان فقط:

تسهيل الثانية فقط مع وجهي الثالثة؛ أعني ياءً، وكالواو.

وأنَّ السكت[٤] **فيه أربعة:**

تسهيل الثانية، وتحقيقها، وكلاهما مع وجهي الثالثة.

وأنَّ عدم النقل، والسكت [للأولى][٥]، فيه أربعة كذلك:

أعني: تسهيل الثانية، وتحقيقها، مع وجهي الثالثة.

والله أعلم[٦].

---

(١) في الأصل: (به)، ولعل الأصوب ما أثبته.

(٢) نصَّ عليه في الإتحاف من قوله: «لأن التسعة...الخ» إلى هنا. (ينظر: الإتحاف ١/٤٧١).

(٣) ينظر: الإتحاف ١/٤٧٢.

(٤) للأولى.

(٥) في الأصل: (للأول)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث النص موجود بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ١/٤٧٢).

(٦) وغالب التحرير الذي ذكره الشارح في وقف حمزة على الهمزات الثلاث في =

٥٢٣ـ رِضْوَانُ(١) ضَمَّ(٢) الْكَسْرَ(٣): صِفْ. [وَذُو السُّبُلْ](٤): خُلْفٌ(٥)..................................

= قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [١٥]، نصَّ عليه في النشر، وهو كذلك في الإتحاف، ونصُّه موجود ـ أيضًا ـ في غيث النفع. (ينظر: النشر ٤٨٧/١ ـ ٤٨٩، والإتحاف ٤٧١/١ ـ ٤٧٢، وغيث النفع ص (١٧٤)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه أربعة؛ الأول: بضم النون بلا تنوين: (**رِضْوَانُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، حيث ضُبطت فيها: بكسر النون: (**رِضْوَانِ**)؛ والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية) ـ على أحد الوجهين فيه ـ، حيث ضُبطت هذه الكلمة؛ بنصب النون: (**رِضْوَانَ**)، وأما الوجه الثاني في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي فهو كضبط الجماعة؛ أي: برفع النون: (**رِضْوَانُ**)، والرابع: بضم النون مع التنوين: (**رِضْوَانٌ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه أربعة؛ الأول: بفتح الضاد، وفتح الميم؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَمَّ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم: (**ضَمُّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث؛ على معنى الأمر: (**اضْمُمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ـ على أحد الوجهين فيها ـ، والرابع: بضم الضاد، وفتح الميم؛ على الأمر: (**ضُمَّ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء؛ على المفعولية: (**الْكَسْرَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الراء؛ على المفعولية: (**الْكَسْرِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما بين المعكوفتين ضُبط في المتن الذي على هامش الشرح مجرداً من الواو العاطفة، بينما ضُبط في الأصل ـ شرحاً ـ: (**وَذُو السُّبُلْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: (**ثَانِي الْمَائِدَهْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وبعض نسخ شرح النويري، وهو أحد الوجهين في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي.

(٥) فصار تمام المصراع الأول من هذا البيت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وبعض نسخ شرح النويري، وأحد الوجهين في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، كالتالي: (**رِضْوَانُ ضُمَّ الْكَسْرَ صِفْ وَذُو السُّبُلْ**)، بينما صار تمام البيت في جميع النسخ الأخرى، بما فيها النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وبعض نسخ شرح المنير السمنودي ـ: (**رِضْوَانٌ اضْمُمْ صِفْ وَثَانِي الْمَائِدَهْ**)، على خلاف بينها في ضبط وتشكيل بعض الكلمات ـ كما بينته في الهوامش السابقة ـ.

واخْتُلِفَ في راء: ﴿رِضْوَانُ﴾؛ حيث وقع[(١)] نحو:

﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [١٥][(٢)].

﴿فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢].

﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ﴾ [التوبة: ٢١].

فـ(**ـضَمَّ الْكَسْرَ**)؛ يعني: قرأه بضم الراء [**٣٠٨**].

المرموز إليه بصاد: (**صِفْ**)؛ أي: شعبة بلا خلاف من طريقيه.

إلَّا في حرف واحد بينه بقوله:

(**وَ**)﴿**رِضْوَانُ**﴾.

(**ذُو السُّبُلْ**)[(٣)]؛ أي: الذي وقع بعده لفظ: ﴿**سُبُلَ**﴾.

وهو: ﴿ٱتَّبَعَ رِضْوَانَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ ثاني المائدة[(٤)].

فيه (**خُلْفٌ**)؛ أي: خلاف عن شعبة.

فكسر الراء فيه: من طريق يحيى العليمي.

واختلف فيه: عن يحيى بن آدم[(٥)].

---

(١) سورة آل عمران: الآيات [١٥، ١٦٢، ١٧٤]، وسورة المائدة: الآية [٢]، وسورة التوبة: الآيات [٢١، ٧٢، ١٠٩]، وسورة محمد ﷺ [٢]، وسورة الفتح: الآية [٢٩]، وسورة الحديد: الآيتين [٢٠، ٢٧]، وسورة الحشر: الآية [٨].

(٢) وسورة التوبة: الآية [٧٢].

(٣) في المتن الذي على هامش الأصل: (ذو السبل)، مجردة من واو العطف، وبإسقاط واو العطف ينكسر البيت، وهو تصحيف.

(٤) الآية: [١٦].

(٥) فروى أبو عون الواسطي ضمه عن شعيب عنه كسائر نظائره، وكذلك روى الخبازي والخزاعي عن الشذائي عن نفطوية عن شعيب أيضاً، وقراءة شعبة بضم الراء في هذا الموضع من طريق يحي بن آدم بخلف عنه، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٣٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٧)).

والوجهان صحيحان عن ابن آدم، بل عن شعبة، ـ كما حقَّقه المصنف[1] ـ.

والباقون: بالكسر في الكل.

وهما لغتان[2].

٥٢٣ ـ ....وَإِنَّ[3] الدِّينَ [فَافْتَحْهُ: رَجُلْ[4]][5]

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ [١٩][6].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٣٨.

(٢) والكسر: لغة الحجازيين، والضم: لغة تميم وقيس، وهل هما بمعنًى واحد أم بينهما فرق؟ فيه قولان؛ الأول: أنهما مصدران بمعنًى واحد لرَضِيَ يَرْضَى، والثاني: أن المكسور اسم ومنه: رِضْوان خازن الجنة، والمضموم هو المصدر. (ينظر: الدر المصون ٣/٦٨، واللباب ٥/٨٦، وشرح الهداية ص (٤٠٤)، والكشف ١/٣٣٧، وحجة القراءات ص (١٥٧)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**وَإِنَّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الهمزة: (**وَأَنَّ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي. وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بالوجهين؛ كسر الهمزة، وفتحها.

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (رحل).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: (**فَافْتَحْهُ رَجُلْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما جاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وبعض نسخ شرح النويري، وأحد الوجهين في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، حيث ضُبطت فيها جميعاً: (**فَافْتَحْ رَافِدَهْ**)، فصار تمام المصراع الثاني من هذا البيت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وبعض نسخ شرح النويري، وأحد الوجهين في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، كالتالي: (**خُلْفٌ وَإِنَّ الدِّينَ فَافْتَحْ رَافِدَهْ**)، بينما صار تمام المصراع الثاني من البيت في جميع النسخ الأخرى: (**خُلْفٌ وَإِنَّ الدِّينَ فَافْتَحْهُ رَجُلْ**)، على خلاف بينها في ضبط وتشكيل بعض الكلمات، قد تم بيانه وتفصيله في الهوامش السابقة، فصار تمام البيت بمصراعيه في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وبعض نسخ شرح النويري، وأحد الوجهين في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي:

رِضْوَانٌ اضْمُمْ صِفْ وَثَانِي الْمَائِدَهْ ... خُلْفٌ وَإِنَّ الدِّينَ فَافْتَحْ رَافِدَهْ

(٦) قال ابن الناظم: «وقيده بـ(الدين)؛ احترازاً من قوله تعالى بعدُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ﴾ [٢١]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٥)).

(فَافْتَحْهُ)؛ أي: اقرأه بفتح همز: ﴿إِنَّ﴾.

للمرموز إليه براء: **(رَجُلْ)**[(١)(٢)]؛ أي: الكسائي.

على أنه بدل كلٍّ من قوله: ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، واشتمال، لأن الإسلام يشتمل على التوحيد[(٣)]، أو عطف عليه بحذف الواو[(٤)].

والباقون: بالكسر.

على الاستئناف[(٥)].

وقوله: **(رَجُلْ)**؛ أي: يا رجل[(٦)].

٥٢٤ ـ يُقَاتِلُونَ الثَّانِ: فُزْ فِي يَقْتُلُو ....

وَقَرَأَ: ﴿وَيُقَاتِلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [٢١].

وهو الموضع **(الثَّانِ)**؛ بضم الياء، وألف بعد القاف، وكسر التاء.

الإمام المرموز إليه بفاء: **(فُزْ)**؛ أي: حمزة ـ بكماله ـ وحده.

في موضع: ﴿يُقَـٰتِلُونَ﴾؛ بفتح الياء، وسكون القاف، وضم التاء، في **قراءة الباقين**.

وهما من المقاتلة، والقتل[(٧)].

---

(١) ومعنى قوله: **(رَجَلْ)**؛ يريد به المعنى المعروف وهو جنس الذكور من بني الإنسان.

(٢) في المتن الذي على هامش الأصل: (جل)، وهو تصحيف.

(٣) وقد ذكر صاحب الدر المصون خمسة أقوال في توجيه قراءة الكسائي، وأطال في بيانها. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٤)، والكشف ٢٣٨/١، والدر المصون ٨٣/٣ ـ ٨٩، وحجة القراءات ص (١٥٨)).

(٤) أي: (شهد الله بأنه وبأن الدين). (ينظر: شرح النويري ١٥٠/٤، والإتحاف ٤٧٢/١).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٤)، والكشف ٢٣٨/١، والدر المصون ٨٣/٣، وحجة القراءات ص (١٥٨).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٥).

(٧) فقراءة حمزة: من المقاتلة، وقراءة الجمهور: من القتل. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٤ ـ ٤٠٥)، والكشف ٢٣٨/١ ـ ٢٣٩، وحجة القراءات ص (١٥٨)، والدر المصون ٩٤/٣).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين.

واحترز بالثاني عن الأول، وهو: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [٢١]؛ فلا خلاف في أنه من القتل[١].

٥٢٤ ـ .... تَـقِـيَّـةً قُـلْ فِـي تُـقَـاةً: ظُـلَـلُ

وَقَوْلُهُ: (﴿**تَقِيَّةً**﴾ **قُلْ**)؛ أي اقرأ: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ **تَقِيَّةً**﴾ [٢٨].

بفتح التاء، وكسر القاف، وتشديد الياء مفتوحة.

(**فِيْ**) مكان.

﴿**تُقَىٰةً**﴾؛ بضم التاء، وفتح القاف، وألف بعدها.

للإمام المرموز إليه بظاء: (**ظُلَلُ**)؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله[٢].

فقراءته بوزن[٣]: (مَطِيَّة)، وعليها صورة الرسم في جميع المصاحف، كما صرح به في الإتحاف[٤].

وقراءة الباقين بوزن: (رُمَاة)[٥].

وكلاهما مصدر[٦]: (اتَّقَى)، كـ(اتِّقَاء)، و(تَقْوى)، وأصل: (تُقَاة):

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٦).

(٢) قال النويري: (وقد استغنى بلفظ القراءتين في الموضعين عن قيدهما). (ينظر: شرح النويري ٤/١٥١).

(٣) في الأصل: (بون)، وهو تصحيف.

(٤) وأصله في الدر المصون، وصرح به ـ أيضاً ـ النويري في شرحه، ولعل صاحب الإتحاف نقله منه. (ينظر: الدر المصون ٣/١١٢، وشرح النويري ٤/١٥١، والإتحاف ١/٤٧٤).

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/١١١، والإتحاف ١/٤٧٤.

(٦) قال أبو الحسن شريح: «قراءة يعقوب على وزن (فَعِيلَةٍ)، ومعنى (تَقِيَّةٍ)، و(تُقَاةٍ)، واحدٌ». (ينظر: الجمع والتوجيه ص (٤٠)، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٦)، وشرح النويري ٤/١٥١).

(تُقْيَة) كهمزة، فألفه [منقلبة][(١)] عن ياء[(٢)]، فلذا أماله من أمال هذا[(٣)].

ويُوقَفُ على: ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [٣٠]؛ لحمزة، وهشام بخلفه: بالنقل، ورُوِي الإدغام ـ أيضاً ـ، ويجوز مع كلٍّ: الإشارة [بالروم][(٤)]، فهي أربعة؛ كالوقف على: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠][(٥)] المجرور، حرفاً **[٣٠٩]** بحرف[(٦)].

٥٢٥ ـ كَفَلَهَا[(٧)] الثِّقْلُ[(٨)]: كَفَى........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ [٣٧][(٩)]

فـ(**ـالثِّقْلُ**)؛ أي: القراءة بتشديد الفاء.

---

(١) ما بين المعكوفتين في الأصل: (منقلة)، وهو تصحيف.

(٢) فالتاء في جميع هذه الألفاظ بدلٌ من الواو، فقيل إن أصله: (وِقْيَةً)، مصدر على: (فِعْلة)؛ من الوقاية. (ينظر: اللباب ١٤١/٥ ـ ١٤٢، وشرح النويري ١٥١/٤، والإتحاف ٤٧٤/١).

(٣) فأمالها حمزة والكسائي وخلف في اختياره، وقللها الأزرق بين بين بخلف عنه. (ينظر: الإتحاف ٤٧٤/١).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث النص بحروفه ـ لإيضاح المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٧٤/١).

(٥) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٦) وقد نظم ذلك العلامة المرادي فقال:

فِي شَيْءٍ الْمَرْفُوعِ سِتَّةُ أَوْجُهٍ ... نَقْلٌ وَإِدْغَامٌ بِغَيْرِ مُنَازِعِ
وَكِلَاهُمَا مَعْهُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ... وَالْحَذْفُ مُنْدَرِجٌ فَلَيْسَ بِسَابِعِ
وَيَجُوزُ فِي مَجْرُورِهِ هَذَا سِوَى ... إِشْمَامِهِ فَامْنَعْ لِأَمْرٍ مَا نِعِ

وقد قاله في: (شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الحرز ص (٢٠٤)). (ينظر: الإتحاف ٤٧٤/١، وغيث النفع ص (١٣١ ـ ١٣٢)، وشرح ابن أم قاسم المرادي على باب وقف حمزة وهشام ق٦٠/ب، وحل المشكلات ص (٣٩)).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء بلا تشديد: (**كَفَلَهَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الفاء مع التشديد: (**كَفَّلَهَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٨) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**القَتْلُ**)، وضُبطت في أصل الشرح: (**الثِّقْلُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٩) وإنما قدَّم: (كفلها) على: (وضعت)؛ للوزن. (ينظر: شرح النويري ١٥٢/٤).

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

من التكفيل، على أن الفاعل هو الله ـ تعالى ـ، والهاء (لمريم): مفعوله الثاني، و(زكريا): مفعوله الأول؛ أي: (جعله كافلاً لها، وضامناً لمصالحها)[١].

والباقون: بالتخفيف.

من الكفالة، على إسناد الفعل إلى زكرياء، والهاء مفعوله[٢].

ولا تخالف بينهما معنًى؛ لأن الله ـ تعالى ـ لما كفَّلَها إياه كفَلَها[٣].

٥٢٥ ـ ....وَاسْكِنْ وَضُمْ سُكُونَ (تَا) وَضَعْتُ: صُنْ[٤] ظَهْرًا كَرُمْ[٥]

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾ [٣٧].

فـ**(ـاسْكِنْ)**؛ أي: العين.

(وَضُمْ) (سُكُونَ "تَا")[٦].

من: ﴿وَضَعَتۡ﴾.

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٦)، والكشف ٣٤١/١، والإتحاف ٤٧٥/١، وشرح النويري ١٥٢/٤.

(٢) على حدِّ: ﴿أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ﴾ [٤٤]. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٧)، والكشف ٣٤١/١، والدر المصون ١٤٢/٣، والإتحاف ٤٧٥/١، وشرح النويري ١٥٢/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٦)).

(٣) ينظر: الدر المصون ١٤٢/٣، والإتحاف ٤٧٥/١.

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى **(مِنْ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الكاف، وضم الراء: **(كَرُمْ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بنصب الكاف والراء: **(كَرَمْ)**.

(٦) وإنما قيد الضمَّ لأجل المفهوم، وخرج: ﴿وَضَعۡتُهَا﴾ [٣٦]، وعُلِمَ أن السكون في العين من اللفظ. (ينظر: شرح النويري ١٥٢/٤).

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**صُنْ ظَهْرًا كَرُمْ**[١])؛ أي: شعبة، ويعقوب، وابن عامر.

على أن الفعل مسند للمتكلمة؛ وهي أم مريم[٢].

وقرأه الباقون: بفتح العين، وبتاء التأنيث الساكنة.

فهو من كلام الباري ـ ﷻ ـ[٣].

٥٢٦ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ زَكَرِيَّاءَ[٤] مُطْلَقَا: صَحْبٌ. وَرَفْعَ[٥] الْأَوَّلِ انْصِبْ: صَدِّقَا

(**وَحَذْفُ هَمْزِ**: ﴿زَكَرِيَاء﴾)؛ هنا[٦].

وفي جميع القرآن[٧]؛ وهذا معنى قوله: (**مُطْلَقَا**).

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وحفص.

---

(١) ومعنى قوله: (**كَرُمْ**)؛ أي: صار كريماً.

(٢) خاطبت بذلك نفسها؛ تسلية لها، واعتذاراً لله تعالى، حيث أتت بمولود لا يصلح لما نذرته من سدانة بيت المقدس. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٦)، والكشف ١/٣٤٠، وحجة القراءات ص (١٥٨)، والدر المصون ٣/١٣٥، والإتحاف ١/٤٧٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٦)، وشرح النويري ٤/١٥٣).

(٣) وفيه تنبيه على عِظَم قدْر هذا المولود، وأن له شأناً لم تعرفيه، ولم تعرفي إلا كونه أنثى لا غير، دون ما يؤول إليه من أمور عظام وآياتٍ واضحة. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٦)، والكشف ١/٣٤٠، وحجة القراءات ص (١٥٨)، والدر المصون ٣/١٣٥، والإتحاف ١/٤٧٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٦)، وشرح النويري ٤/١٥٣).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالهمز: (**زَكَرِيَّاءَ**)، وبه ينكسر الوزن، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**زَكَرِيَّا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**وَرَفْعَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع العين: (**وَرَفْعُ**).

(٦) سورة آل عمران: الآيتان [٣٧، ٣٨].

(٧) سورة آل عمران: الآيتين [٣٧، ٣٨]، وسورة الأنعام: الآية [٨٥]، وسورة مريم: الآيتين [٢، ٧]، وسورة الأنبياء: الآية [٨٩].

والباقون: بالهمز في الكلِّ[١].

وهما لغتان فاشيتان عن أهل الحجاز[٢].

(وَرَفْعُ): ﴿**زَكَرِيَّاءَ**﴾.

(الْأَوَّلِ)؛ وهو: ﴿**وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاءَ**﴾ [٣٧].

(انْصِبْ)؛ أي: اقرأه بالنصب[٣].

للمرموز إليه بصاد: **(صَدِّقَا)**[٤]؛ أي: شعبة.

فصارت قراءته وحده: بتشديد: ﴿**كَفَّلَهَا**﴾، وهمز ونصب: ﴿**زَكَرِيَّاءَ**﴾.

وقراءة غيره من الكوفيين: بالتشديد، وقصر: ﴿زَكَرِيَّا﴾.

وقراءة الباقين: بالتخفيف، وهمز ورفع: ﴿**زَكَرِيَّاءُ**﴾.

ويُوقَفُ عليه لهشام وحده ـ بخلف ـ: بالبدل مع ثلاثته[٥]، وبالروم مع وجهيه[٦]؛ فهي خمسة[٧].

أمَّا حمزة: فوقفه عليه كوصله؛ بالقصر فقط[٨].

---

(١) وعُلِمَ أن الباقين بهمزة من ضد الحذف، وعُلِمَ أن الهمزة بعد الألف من قرينة الإعراب، قاله النويري في شرحه على الطيبة. (ينظر: شرح النويري ٤/١٥٤).

(٢) فالهمزة فيه للتأنيث، وكذلك الألف المقصورة في قراءة من قصر ألف التأنيث، وفيه لغة ثالثة: (زَكَرِيّ)، وهي نجدية، وحكى الأخفش لغة رابعة: (زَكَر) كزجر. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٧)، والكشف ١/٣٤٢، وحجة القراءات ص (١٦١)).

(٣) لأنه مفعول ثان لـ(كَفَّلَهَا). (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٧)، والكشف ١/٣٤٢).

(٤) ومعنى قوله: (**صَدِّقَا**)؛ فعل أمر من التصديق.

(٥) وثلاثته: القصر، والتوسط، والطول.

(٦) وهما: القصر، والتوسط.

(٧) لأن أصله عنده الهمز، وخففه للوقف. (ينظر: غيث النفع ص (١٧٥)، والإتحاف ١/٤٧٦).

(٨) لأنه يقرأه بلغة من لا يهمز. (ينظر: غيث النفع ص (١٧٥)، والإتحاف ١/٤٧٦).

٥٢٧ ـ نَـادَتْـهُ نَـادَاهُ: شَـفَـا........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٣٩].

فقرأه: ﴿نَادَىٰهُ﴾(١) بالألف مكان التاء(٢).

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

ومعلوم أنهم أمالوها على أصولهم، فَذِكْرُ الإضجاع في قول الحرز(٣):

وَذَكِّـرْ فَـنَـادَاهُ وَأَضْـجِـعْـهُ شَـاهِـداً ....

لزيادة الإيضاح فقط(٤).

والباقون: بالتاء الساكنة(٥).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين(٦).

والفعل مسند لجمع المُكَسَّر(٧)، فيجوز فيه التذكير والتأنيث(٨)؛ نظراً

---

(١) في الأصل رُسِمَت على القياس: (ناداه).
(٢) لأن التأنيث غير حقيقي، وعلى تأويل: الجمع. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٧)، والكشف ٣٤٢/١، وحجة القراءات ص (١٦٢)).
(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٥٥٤).
(٤) قال في سراج القاري ص (١٧٨ ـ ١٧٩): «ونص على الإمالة؛ لينبه على العلامة».
(٥) بالتأنيث؛ على تأويل الجماعة. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٠٧)، والكشف ٣٤٢/١، وحجة القراءات ص (١٦٢)).
(٦) ينظر: شرح النويري ١٥٥/٤.
(٧) أي: جمع تكسير. (ينظر: الإتحاف ٤٧٧/١).
(٨) قال في الدر المصون ١٥٠/٣: «وقد تجرأ بعضهم على قراءة العامة فقال: أكره التأنيث؛ لما فيه من موافقة دعوى الجاهلية؛ لأن الجاهلية زعمت أن الملائكة إناث، وتجرأ أبو البقاء على قراءة الأخوين، وهذان القولان الصادران عن أبي البقاء وغيره ليسا بجيدين؛ لأنهما قراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن ترد أحدهما البتة».

للجمع والجماعة، كـ(قام الرجال)، و(قامت الرجال). وحَسَّنَ التذكير [**٣١٠**] هنا؛ الفصل[١]، وكون الفاعل: (الملائكة)[٢].

٥٢٧ - ....وَكَسْرُ أَنْ اللهَ: فِي كَمْ..........................

(وَ)بعده.

فـ**(كَسْرُ)** همز: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ﴾ [٣٩][٣].

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(فِي كَمْ)**؛ أي: حمزة، وابن عامر.

إجراء للنداء مجرى القول، على مذهب النحاة الكوفيين[٤].

أو إضمار القول، على مذهب البصريين[٥].

والباقون: بالفتح.

على حذف حرف الجر؛ أي: بـ﴿أَنَّ ٱللَّهَ﴾ إلى آخره[٦].

٥٢٧ - ....يَبْشُرُ: اضْمُمُ[٧] اشَدُدَنْ[٨]

---

(١) أي: الفصل بين الفعل وفاعله. (ينظر: اللباب ٥٥/٤).

(٢) ينظر: اللباب ٥٥/٤، وغيث النفع ص (١٧٥)، والإتحاف ٤٧٦/١.

(٣) قال النويري: «وعُلِمَ أن الخلاف في: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ [٣٩]، لا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ﴾ [٣٧]، من الترتيب». (ينظر: شرح النويري ١٥٥/٤).

(٤) ينظر: الدر المصون ١٥٢/٣، واللباب ١٩٢/٥ - ١٩٣، وشرح الهداية ص (٤٠٤)، والكشف ٢٣٨/١، وحجة القراءات ص (١٥٨).

(٥) أي: فنادته فقالت. (ينظر: الدر المصون ١٥٢/٣، واللباب ١٩٢/٥ - ١٩٣، وشرح الهداية ص (٤٠٨)، والكشف ٣٤٣/١).

(٦) ينظر: الدر المصون ١٥٢/٣، واللباب ١٩٢/٥ - ١٩٣، وشرح الهداية ص (٤٠٨)، والكشف ٣٤٣/١.

(٧) ضُبطت في ظاهر المتن الذي على هامش الشرح؛ بضم الميم الثانية - كما الأولى -: (**اضْمُمُ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بسكون الميم الثانية: (**اضْمُمْ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة اوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي - هنا - حيث ضُبطت؛ بالابتداء بهمزة وصل: (**اشَدُدَنْ**)، والثاني: الابتداء بهمزة وصل مسبوقة بواو العطف: (**وَاشَدُدَنْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها =

٥٢٨ ـ كَسْرَ[(١)] كَالإِسْرَى، الْكَهْفِ. وَالْعَكْسُ: رِضًا. وَكَافُ[(٢)]، أُولَى الْحِجْرِ، تَوْبَةٌ: فَضَا.
٥٢٩ ـ وَدُمْ رِضًا حَلَا: الَّذِى يُبَشِّرُ ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿يُبَشِّرُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [٣٩].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [٤٥].

فـ**(ـاضْمُمْ)** الياء، وافتح الباء.

و**(شَدِّدَنْ)** الشين.

حال كونها: **(كَسْرًا)**؛ أي: مكسورة.

من التبشير[(٣)].

فهذه الترجمة قراءة من عدا حمزة والكسائي، كما يفهمه قوله الآتي: **(وَالْعَكْسُ رِضَا)**.

(كَـ)ـحرفي.

= خط الناظم (أ)، والثالث: **(شَدِّدَنّ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(١) ضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح؛ براء مفتوحة ليس بعدها ألف: **(كَسْرَ)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بفتح الراء مع التنوين: **(كَسْرًا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: **(وَكَافُ)**، والثاني: بفتح الفاء: **(وَكَافَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) قال به في الدر المصون، وكذا صاحب اللباب، واستدلَّا عليه بقول الشاعر:

يَا بِشْرُ حُقَّ لِوَجْهِكَ التَّبْشِيرُ ... هَلَّا غَضِبْتَ لَنَا وَأَنْتَ أَمِيْرُ

وقال في الكشف: «والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان، يقال: بَشَرَ يَبْشُرُ، وبَشَّرَ يُبَشِّرُ، مبشّراً وبشوراً»، وقال في شرح الهداية: «وهما بمعنىً واحد»، وهي لغة الحجاز. (ينظر: الدر المصون ١٥٣/٣، واللباب ١٩٣/٥ ـ ١٩٤، والكشف ٣٤٤/١، وشرح الهداية ص (٤٠٨)، وحجة القراءات ص (١٦٣)، والنشر ٢٤٠/٢، والإتحاف ٤٧٨/١).

(الِاسْرَى[(١)])[(٢)].

و(الْكَهْفِ)[(٣)].

أي: ﴿وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فيهما.

(وَالْعَكْسُ)؛ لتلك الترجمة[(٤)].

للمرموز إليهما بقوله: (رِضَا)؛ أي: حمزة، والكسائي.

فإنهما قرءا: ﴿يُبَشِّرُ﴾ في المواضع الأربعة المذكورة: بفتح الياء المثناة التحتية، وإسكان الباء الموحدة، وتخفيف الشين مضمومة.

من البشر؛ وهو البشارة[(٥)].

(وَ)العكس ـ أيضاً ـ.

في حرفي: (كَافَ)؛ أي: سورة مريم؛ وهما:

﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ﴾ [مريم: ٧].

و﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٩٧].

وفي: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣]؛ وهي: (أَوْلَى الْحِجْرِ).

وفي (تَوبَةٌ)؛ وهو: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾ [التوبة: ٢١].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (الِاسْرَى)، والثاني: بالألف الممدودة: (الِاسْرَا)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٢) الآية: [٩].

(٣) الآية: [٢].

(٤) قال النويري: «عُلِمَتْ كيفية العكس من اللفظ». (ينظر: شرح النويري ١٥٧/٤).

(٥) وهي لغة أهل تهامة من كنانة وغيرهم من قريش، وقال في الكشف: «وأنكر أبو حاتم التخفيف، وقال: لا نعرف فيه أصلاً يعتمد عليه»، وحيث ثبتت القراءة وتواترت فلا أثر لقوله ولا يلتفت إليه، وفيها لغة ثالثة وهي: (أَبْشَرْتُ) رباعياً، وعليه قراءة بعضهم: (يُبْشِرُكَ)، بضم الياء. (ينظر: الكشف ٣٤٤/١، والدر المصون ١٥٣/٣، واللباب ١٩٣/٥ ـ ١٩٤، والإتحاف ٤٧٧/١، ومعجم القراءات ٤٨٨/١).

للمرموز إليه بفاء: **(فَضَا)**[١]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

فإنه قرأ هذه الأربعة كالأربعة السابقة.

(وَ)العكس ـ أيضاً ـ.

للمرموز إليهم بقوله: **(دُمْ رِضاً حَلَا)**؛ أي: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وأبي عمرو.

فإنهم قرؤوا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ في الشورى[٢]؛ بفتح الياء، وإسكان الباء، وضم الشين مخففة.

فجملة الحروف تسعة[٣]:

خفَّفَها كلها: حمزة.

ووافقه:

الكسائي في: خمسة.

وابن كثير وأبو عمرو في: واحد.

وقرأ الباقون وهم: نافع، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف في اختياره؛ بالتشديد في التسعة كلها.

وهي لغة الحجاز[٤].

قال اليزيدي عن أبي عمرو: «إنه إنما خفَّف حرف الشورى

---

(١) ومعنى قوله: **(فَضَا)**؛ أي: فَرَغ وخَلا واتسع، ويأتي اسماً بمعنى: الأمر المختلط وغير المحكم، ويأتي أصله: فضاء، ثم قُصِرَ للوقف؛ وهو المكان الواسع والخالي من الأرض.

(٢) الآية: [٢٣].

(٣) قال النويري: «وكلمة الحجر وأول مريم؛ بالنون، وآخرها ـ أي مريم ـ؛ بالتاء، والبواقي ستٌّ؛ بالياء، وصح عطفها باعتبار المضارع». (ينظر: فتح الوصيد ١٧/٢، وإبراز المعاني ٢٠/٣، والدر المصون ١٥٣/٣، وشرح النويري ١٥٧/٤).

(٤) ينظر: الإتحاف ٤٧٨/١، وشرح النويري ١٥٨/٤.

لأنه بمعنى: ينضّرهم، إذ ليس فيه نكد؛ أي يحسن وجوههم»(١).

وقيد الحجر **بالأولى**؛ ليخرج:

﴿أَبَشَّرْتُمُونِي﴾ [الحجر: ٥٤](٢).

و﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤](٣).

فإنهما متفقا التشديد.

٥٢٩ ـ .... **يُعَلِّمُ(٤) الْيَا: إِذْ ثَوَى [نَلْ](٥)** ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُعَلِّمُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [٤٨].

فـ(**ـالْيَاء**(٦)) التحتية.

للمرموز إليهم بقوله: (**إِذْ ثَوَى نَلْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، ويعقوب، وعاصم.

---

(١) ذكره النويري في شرحه، وصاحب الإتحاف في إتحافه، وأشار إلى معناه ابن خالوية في الحجة. (ينظر: شرح النويري ١٥٩/٤، والإتحاف ٤٧٧/١ ـ ٤٧٨، والحجة لابن خالوية ص (١٠٩)).

(٢) انفرد الشارح هنا بالتنويه على استثناء هذا الموضع من بين سائر شروح الطيبة، ولعله استفاده من شرح ابن القاصح، حيث نصَّ عليه في سراج القاري. (ينظر: سراج القاري المبتدي ص (١٧٩)).

(٣) في الأصل: رُسِمَتْ من دون فاء العطف: (بم تبشرون)، وإنما حصل الاتفاق على تشديدها بين القراء؛ لمناسبة ما قبله وما بعده من الأفعال المجمع على تشديدها. (ينظر: النشر ٢٤٠/٢، وشرح النويري ١٥٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ٨٦/ب)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يُعَلِّمُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالنون: (**نُعَلِّمُ**)، وهو أحد الاختيارين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، لكنه مثبت في أصل الشرح.

(٦) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز بعد الألف: (**بالْيَاء**)؛ وهي في المتن الذي على هامش الشرح: بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**بالْيَا**).

مناسبة لقوله: ﴿قَضَىٰ﴾ [٤٧][١].

والنون: **للباقين.**

إخباراً منه ـ تعالى ـ بنون العظمة؛ جبراً لقولها: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي...الخ﴾؛ على الالتفات[٢].

٥٢٩ ـ ....وَاكْسِرُوا

٥٣٠ ـ أَنِّيَ[٣] أَخْلُقُ: اتْلُ ثُبْ......... ....

(وَاكْسِرُوا) أيها السعداء.

همزة: ﴿أَن﴾ من: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم﴾ [٤٩].

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(اتْلُ ثُبْ[٤])**؛ أي: نافع، وأبو جعفر.

على إضمار القول، أي: (فقلت إني)[٥]، أو الاستئناف[٦].

والباقون: بالفتح.

بدل من[٧]: ﴿أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم﴾ [٤٩].

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٨٢/٣ ـ ١٨٦، وشرح الهداية ص (٤٠٩)، والكشف ٣٤٤/١.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٨٢/٣ ـ ١٨٦، وشرح النويري ١٥٨/٤، والإتحاف ٤٧٨/١.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: **(أَنِّيَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الهمزة: **(إِنِّيَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) وقوله: **(ثُبْ)**؛ من الوثوب وهو: النهوض، وزاد في شرح ابن الناظم: «أي: انهض إلى الطلب فاظفر إليه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)).

(٥) ينظر: الدر المصون ١٩٠/٣، واللباب ٢٤٠/٥ ـ ٢٤١، والإتحاف ٤٧٩/١.

(٦) أو على التفسير، ففسر بهذه الجملة قوله: ﴿بِئَايَةٍ﴾ [٤٩]، كأن قائلاً قال: وما الآية؟ فقال هذا الكلام. (ينظر: الكشف ٣٤٤/١، وشرح الهداية ص (٤٠٩)، واللباب ٢٤٠/٥ ـ ٢٤١، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٧)، والإتحاف ٤٧٩/١).

(٧) بدل من: ﴿ءَايَةٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِئَايَةٍ﴾ [٤٩]، فصار التقدير: جئتكم بأني أخلق. (ينظر: الكشف ٣٤٤/١، وشرح الهداية ص (٤١٠)، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٧)، والإتحاف ٤٧٩/١).

٥٣٠ ـ ....وَالطَّائِرِ فِي الطَّيْرِ كَالْعُقُودِ: خَيْرُ[١] ذَاكِرِ.
٥٣١ ـ وَطَائِرًا مَعًا بِطَيْرًا: إِذْ ثَنَا ظُبًى[٢]..................................

(**وَ**)قرأ.

﴿**الطَّائِرِ**﴾؛ المعرف بألف، بعدها همزة مكسورة؛ على الإفراد.

(**فِي**) موضع.

﴿ٱلطَّيْرِ﴾؛ بإسكان الياء من غير ألف ولا همز؛ على الجمع.

(**كـ**)ـلفظ: ﴿**الطَّائِرِ**﴾، في: ﴿ٱلطَّيْرِ﴾.

الذي في سورة (**الْعُقُودِ**)؛ أي: المائدة[٣].

الراويان المرموز إليهما بأولى قوله: (**خَيْرُ**[٤] **ذَاكِرِ**[٥])؛ أي: ابن وردان، وابن جماز، فهي قراءة أبي جعفر بكماله.

وإنما لم يرمز إليه بل فرق راوييه برمزيهما؛ لئلا يقع في كلامه حشو[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**خَيْرُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الراء: (**خَيْرَ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**ظُبًى**)، والثاني: بالألف الممدودة: (**ظُبًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) الآية: [١١٠]، وتسمية سورة المائدة بسورة (العقود) هو من الأسماء الاجتهادية للسورة، وقد ورد تسميتها بسورة (العقود) في بعض كتب التفسير وعلوم القرآن، فذكرها أبو حيان، والألوسي، والسخاوي، والبقاعي، غير أنه لم يثبت هذا الاسم في السنة ولا عن السلف، وإنما هو اجتهاد من بعض المفسرين؛ وهو من باب تسمية السورة ببعض أجزائها ومعانيها، ومن أسمائها الاجتهادية الأخرى: المنقذة، والأحبار. (ينظر: أسماء سور القرآن ص (١٨١ ـ ١٨٢)).

(٤) معنى قوله: (**خَيرُ**)؛ اسم تفضيل بمعنى: أفضل وأحسن.

(٥) معنى قوله: (**ذَاكِرِ**)؛ اسم فاعل من ذَكر، والذِكْرُ: الحفظ للشيء، أو جريان الشيء على اللسان.

(٦) هذه من الفوائد التي انفرد بها من بين شروح الطيبة.

(وَ)قرأ.

﴿طَائِرًا﴾ الْمُنَكَّر؛ بالضبط الأول.

(مَعًا)؛ أي: هنا[١]، وفي العقود[٢].

بـ(طَيْرًا)؛ أي: في موضع: ﴿طَيْرًا﴾ كذلك بالضبط الثاني.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (إِذْ ثَنَا ظُبًى)؛ أي: نافع، وأبو جعفر، ويعقوب.

فتحصل من ذلك[٣]:

أن أبا جعفر قرأ الأربعة؛ المعرفين، والمنكرين: بالإفراد[٤].

وأن نافعاً، ويعقوب: قرءا به في المنكرين فقط.

وأن الباقين: قرءوا الأربعة بالجمع.

قال في الإتحاف[٥] «فيُحْتَمَلُ أن يراد به اسم الجنس؛ أي: جنس الطير، ويحتمل عليه أن يراد الواحد فما فوقه، ويحتمل أن يراد [به][٦] الجمع؛ أي: الحقيقي».

وخرج بتخصيص[٧] السورتين:

﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

---

(١) في سورة آل عمران: الآية [٤٩].

(٢) الآية: [١١٠].

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٧٩/١، وشرح المنير السمنودي (ل ٨٧/أ).

(٤) قال ابن الناظم: «ووجه الإفراد: أنه لم يخبرهم بخلقه لجميع الطيور، فقد جاء في التفسير أنه صنع كهيئة الخفاش، ونفخ فيه فصار طائراً بإذن الله تعالى، ويدل على ذلك قوله: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ [٤٩]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٧)).

(٥) ينظر: الإتحاف ٤٧٩/١.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٧٩/١).

(٧) في الأصل: (بتجصيص)، وهو تصحيف.

﴿وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا﴾ [سبأ: ١٠][١].

٥٣١ ـ ....نُوَفِّيهِمْ[٢] بِيَاءٍ: عَنْ غِنَا[٣]

وَقَرَأَ: ﴿**فَنُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ**﴾ [٥٧].

(بِيَاءٍ)؛ أي: بياء الغيب.

على الالتفات[٤].

المرموز إليهما بأولى قوله: **(عَنْ غِنَا)**؛ أي: حفص، ورويس.

والباقون: بالنون.

جرياً على ما قبله[٥].

وتقدَّم الكلام على: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [٦٦]، مبسوطاً[٦].

ويوقف عليه لحمزة[٧]: بالتحقيق[٨]، والتسهيل بين بين مع المد

---

(١) ينظر: شرح النويري ١٥٩/٤.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نُوَفِّيهِمْ**)، وهو أحد الاختيارين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالياء: (**يُوَفِّيهِمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) في الأصل تصحفت إلى: (عنا)، وهو تصحيف موهم.

(٤) من التكلم إلى الغيبة، تفنناً في الفصاحة. (ينظر: الدر المصون ٢١٦/٣، واللباب ٢٧٣/٥، والإتحاف ٤٨٠/١).

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿فَأُعَذِّبُهُمْ﴾ [٥٦]، وعلى ما بعده؛ وهو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ [٥٨]. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٧)، والدر المصون ٢١٦/٣، واللباب ٢٧٣/٥، والإتحاف ٤٨٠/١).

(٦) وذلك في باب الهمز المفرد، وأفاض في الإتحاف في بيان مراتب القراء وخلافهم في هذا الحرف بما لا مزيد عليه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٢ ـ ٢٢٣)، والإتحاف ٤٨٠/١ ـ ٤٨١).

(٧) ينظر: الإتحاف ٤٨١/١ ـ ٤٨٢.

(٨) وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، وأبيه أبي الطيب، وأبي محمد مكي، واختيار صالح بن إدريس وغيره من أصحاب ابن مجاهد، وورد منصوصاً عن حمزة، وبه قرأ صاحب التجريد على عبدالباقي. (ينظر: النشر ٤٣٤/١).

والقصر(١)؛ لأنه متوسط بزائد(٢).

٥٣٢ ـ وَتَعْلَمُونَ ضُمَّ حَرِّكْ وَاكْسِرَا وَشُدَّ: كَنْزًا.............................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تُعَلِّمُونَ [٣١٢] ٱلْكِتَٰبَ﴾ [٧٩].

فـ**(ضُمَّ)** التاء.

و**(حَرِّك)** العين بالفتحة.

(وَاكْسُرَ) اللام.

(وَشُدَّ)ـها.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَنْزًا)**؛ أي: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

من التعليم، فيتعدى لاثنين؛ أولهما محذوف؛ أي: (تُعَلِّمُونَ الناس أو الطالبين الكتاب)(٣).

والباقون: بفتح التاء، وإسكان العين، وفتح اللام.

من عَلِمَ الثلاثي ـ كما لفظ به المصنف ـ فيتعدى لواحد؛ هو الكتاب(٤).

---

(١) هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، وعليه العراقيون قاطبة، وأكثر المصريين والمغاربة، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وبه قرأ عليه الداني، وقال: أنه هو مذهب الجمهور من أهل الأداء واختياري، وبه قرأ صاحب التجريد على شيخه الفارسي، وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد؛ وهو ما انفصل حكماً واتصل رسماً. (ينظر: النشر ١/٤٣٤).

(٢) وذكر الوجهين جميعاً ـ أي: التسهيل بين بين، والتحقيق ـ صاحب التيسير، والشاطبية، والكافي، والهداية، والتلخيص. (ينظر: النشر ١/٤٣٤).

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/٢٧٧، واللباب ٥/٣٤٩ ـ ٣٥٠، وشرح الهداية ص (٤١٥)، والكشف ١/٣٥١.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣/٢٧٧، واللباب ٥/٣٤٩ ـ ٣٥٠، وشرح الهداية ص (٤١٥)، والكشف ١/٣٥١.

٥٣٢ ـ ....وَارْفَعُوا لَا يَأْمُرَا:
٥٣٣ ـ [حِرْمٌ[1] حَلَا رَجَا[2]][3]........... ....

(**وَارْفَعُوا**) أيها السعداء.

﴿**لَا يَأْمُرَا**﴾ من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن﴾ [٨٠].

للمرموز إليهم بقوله: (**حِرْمٌ حَلَا**[4] **رَجَا**[5])؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، والكسائي.

على الاستئناف، وفاعله: ضمير اسم الله ـ تعالى ـ، أو: (فبشر)[6].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بنصب الميم مع التنوين: (**حِرْماً**)، والثالث: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) هذه اللفظة ساقطة من المتن الذي على هامش الشرح، لكنها ثابتة في أصل الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي، حيث ضُبطت فيه: براء، ثم جيم؛ من الرجاء: (**رَجَا**)، والثاني: براء مضمومة، ثم حاء ساكنة، ثم باء مفتوحة مع التنوين: (**رُحْبًا**)؛ وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع لكنه ضبط الباء بالفتح بلا تنوين: (**رُحْبَا**)، والثالث: بفتح الراء، وفتح وتنوين الباء: (**رَحْبًا**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولا نسخة رضوان العقبي.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هو ثابت في أصل الشرح.

(٤) معنى قوله: (**حُلًا**)؛ ما يتزين به من مصوغ المعادن أو الحجارة، كالذهب والفضة والألماس ونحوها.

(٥) وقوله: (**رَجَا**)؛ يجوز أن يكون ممدوداً فقُصِر ضرورة؛ ومعناه: التوقع، والأمل، ويجوز أن يكون مقصوراً؛ ومعناه الناحية والموضع.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٤١٦)، والكشف ٣٥١/١، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٨)، وشرح النويري ١٦٠/٤، والإتحاف ٤٨٣/١.

وتقدَّم[١] **أن أبا عمرو بكماله**: يُسَكِّن راءه كالذي بعده، أو يختلس ضمتها، وللدوري عنه ثالث؛ وهو إتمام الضمة.

وقرأه الباقون: بالنصب.

أي: (ولا له أن يأمركم)، فـ(أن) مضمرة، أو منصوب بالعطف على: ﴿يُؤْتِيَهُ﴾ [٧٩]، والفاعل ضمير: (بَشَرٍ)[٢].

٥٣٣ ـ ....لَمَا[٣] **فَاكْسِرْ: فِدَا. آتَيْتُكُمْ يَقْرَأُ**[٤] **آتَيْنَا: مَدَا**

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم﴾ [٨١].

(فَاكْسِرْ) اللام.

للإمام المرموز إليه بفاء: **(فِدَا)**؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

على أنها لام الجر متعلقة بأخذ[٥]، و(ما) مصدرية[٦]، أي: (لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم مجيء رسول)[٧].

---

(١) في سورة البقرة. (ينظر: طيبة النشر، ص (٦٢)، الأبيات رقم (٤٤٦ ـ ٤٤٧)).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٤١٦)، والكشف ٣٥٠/١، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٨)، والإتحاف ٤٨٣/١، وشرح النويري ١٦٠/٤.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: **(لَمَا)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسرها: **(لِمَا)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء؛ على البناء للمفعول: **(يُقْرَأُ)**، والثاني: بفتح الياء؛ على البناء للفاعل: **(يَقْرَأُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) أي: أخذ الله ميثاق النبيين لهذا الأمر. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٨)).

(٦) أو موصولة بمعنى: الذي، أو أنها نكرة موصوفة والجملة بعده صفتها، وعائدها محذوف. (ينظر: اللباب ٣٥٩/٥ ـ ٣٦٠).

(٧) أخذ الله الميثاق لتؤمنن به ولتنصرنه. (ينظر: الدر المصون ٢٨٤/٣ ـ ٢٨٦، واللباب ٣٥٩/٥ ـ ٣٦٠، وشرح الهداية ص (٤١٦)، والكشف ٣٥٢/١، وحجة القراءات ص (١٦٨)).

وقرأه الباقون: بفتح اللام.

على أنها لام الابتداء، أو القسم[١]، و(ما) شرطية [منصوبة][٢] بـ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾، وهو ومعطوفه بـ(ثم) جزم بها، على المختار[٣].

وقوله: ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [٨١].

(يَقْرَأُ) مكانه.

﴿**آتَيْنَاكُمْ**﴾؛ بالنون، والألف بعدها.

بضمير المعظِّم نفسه حقيقة[٤].

المرموز إليهما بقوله: **(مَدَا)**؛ أي: نافع، وأبو جعفر.

وقرأه الباقون: بتاء مضمومة بلا ألف[٥].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٦].

وتقدم[٧] **حكم الهمزتين في**: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [٨١]؛ تحقيقاً، وتسهيلاً،

---

(١) فإنَّ أَخْذ الميثاق فيه معنى الاستحلاف. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١١٧)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٨٤/١، وشرح الهداية ص (٤١٧)، والكشف ٣٥٢/١، وشرح النويري ١٦١/٤).

(٣) وهو مختار الخليل، وسيبويه. (ينظر: شرح الهداية ص (٤١٧)، والكشف ٣٥٢/١، والدر المصون ٢٨٤/٣ ـ ٢٨٦، والإتحاف ٣٨٤/١، وشرح النويري ١٦١/٤).

(٤) وقد أنكر الشيخ موسى جار الله أن تكون النون هنا نون العظمة؛ حيث قال في شرحه على الطيبة: «أمَّا (**آتيناكم**)، نافع وأبو جعفر بالنون بعدها ألف؛ نون جمع وليس بنون عظمة، فإن نون العظمة في الواحد قول من لا علم له بالحقائق ولا بلسان العرب». (ينظر: شرح الهداية ص (٤١٨)، والكشف ٣٥٢/١، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٨)، والإتحاف ٣٨٣/١، وشرح النويري ١٦٢/٤، وشرح موسى جار الله ص (١١٧)).

(٥) على لفظ التوحيد، لأن قبله اسم الله جل ذكره بلفظ التوحيد. (ينظر: شرح الهداية ص (٤١٨)، والكشف ٣٥٢/١).

(٦) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٧) في باب الهمزتين من كلمة. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٥ ـ ١٧٦)، والبيت رقم (١٩٠)).

وفصلاً بينهما، وإبدالاً للثانية[١].

ويوقف عليه لحمزة[٢]: بتحقيقهما، ثم بتسهيل الثانية مع تحقيق الأولى؛ لتوسطها بزائد منفصل، ثم بتسهيلهما؛ لأن كلًّا متوسط بغيره.

وعلى: ﴿ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾ [٨١]؛ بالسكت، وعدمه.

ولا يجوز النقل، خلافاً لمن جوزه[٣]؛ فإنه مذهب نحوي لا يوافق عليه القراء، كما حقَّقه المصنف[٤].

---

(١) وخلاصة مذاهب القراء في الهمزتين في هذا الموضع وأمثاله: قرأها بتسهيل الثانية مع إدخال ألف: قالون، وأبو عمرو، وهشام من بعض طرقه، وأبو جعفر، وقرأ ورش من طريق الأصبهاني، وكذا من طريق الأزرق في أحد وجهيه، وابن كثير، ورويس بالتسهيل بلا ألف، وأبدلها الأزرق ألفاً في وجهه الثاني ومدَّ مشبعاً، ولهشام وجه ثان: وهو التحقيق والإدخال، وله ثالث: وهو التحقيق بلا ألف، وبه قرأ الباقون. (ينظر: الإتحاف ١/٤٨٤).

(٢) ينظر: النشر ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، والإتحاف ١/٤٨٤.

(٣) كابن مهران، وتبعه الجعبري، وهو ـ أيضاً ـ مذهب بعض النحويين. (ينظر: النشر٢/,٤٤١ ـ ٤٤٢، وغيث النفع ص (١٨٠)).

(٤) قال في النشر: «وقال الإمام أبو الحسن السخاوي: لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف، وهذا هو الصحيح الذي قرأناه به، وعليه العمل، وإنما لم يجز النقل في ذلك؛ لأن ميم الجمع أصلها الضم، فلو حُرِّكَت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية، ولذلك آثر مَنْ مذهبه النقل صلتها عند الهمز لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها على ما فعل ورش وغيره، على أن ابن مهران ذكر في كتابه في وقف حمزة فيها مذاهب؛ أحدها: نقل حركة الهمزة إليها مطلقاً؛ فتُضَم في نحو: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، وتُفْتَح في نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وتُكْسَر في نحو: ﴿إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم﴾ [البقرة: ٩٣]، الثاني: أنها تُضَم مطلقاً ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة؛ حذراً من تحرك الميم بحركتها الأصلية، قلتُ: وهذا يمكن في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا﴾ [الأنفال: ٣١]، و﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، لأن الألف والياء حينئذٍ لا يقعان بعد ضمة، الثالث: ينقل في الضم والكسر دون الفتح؛ لئلا تشتبه بالتثنية».

وقال في غيث النفع: «ولا يجوز النقل؛ لأن ميم الجمع أصلها الضم، فلو حُرِّكت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية في نحو: و﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وتحريك البصري لها بالكسر في نحو: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ لأنه الأصل في =

٥٣٤ ـ وَيُرْجَعُونَ: عَنْ ظُبًى[1] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [٨٣].

فقرأه بياء الغيب[2] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله **[٣١٣]**: **(عَنْ**[3] **ظُبًى)**؛ أي: حفص، ويعقوب؛ وهو على أصله في بنائه للفاعل[4].

والباقون بتاء الخطاب.

على الإلتفات[5].

٥٣٤ ـ ....يَبْغُونَ: عَنْ حِـمًـى..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [٨٣].

فقرأه بياء الغيب[6] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(عِنْ) (حِمًا)**؛ أي: حفص، وأبو عمرو، ويعقوب.

= التقاء الساكنين، ولأجل كسر الهاء قبلها، فتبع الكسرُ الكسرَ، وما ذكره ابن مهران ـ وتبعه الجعبري ـ من جواز النقل فهو خلاف الصحيح والمقروء به، كما ذكره غير واحد». (ينظر: النشر ٢/٤٤١ ـ ٤٤٢، وغيث النفع ص (١٨٠)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(ظُبًى)**، والثاني: بالألف الممدودة: **(ظُبًا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/٢٩٧.

(٣) ومعنى قوله: **(عَنْ)**؛ حرف جرٍّ يأتي على معان متعددة؛ منها: المجاوزة، والتعليل، وانتهاء الغاية، وغيرها.

(٤) قال في اللباب: «ويحتمل ذلك وجوهاً: أحدها: أن يعود الضمير على من: ﴿أَسْلَمَ﴾، الثاني: أن يعود على من عاد عليه الضمير في: ﴿يَبْغُونَ﴾، في قراءة من قرأ بالغيبة، ولا التفات في هذين، والثالث: أن يعود على من عاد عليه الضمير في: ﴿تَبْغُونَ﴾ ـ في قراءة الخطاب ـ فيكون التفاتاً حينئذ». (ينظر: اللباب ٥/٣٦٨).

(٥) ينظر: الدر المصون ٣/٢٩٧، وشرح النويري ٤/١٦٣، والإتحاف ١/٤٨٤.

(٦) ينظر: الكشف ١/٣٥٣، وشرح النويري ٤/١٦٢.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب.

على الالتفات[(١)] ـ أيضاً ـ.

وتقدَّم[(٢)] الكلام على نقل: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ [٩١][(٣)]؛ لورش[(٤)]، [وابن وردان[(٥)]][(٦)].

٥٣٤ ـ ....وَكَسْرُ حَجُّ[(٧)]: عَنَ شَفَا ثَمَنْ

(وَكَسْرُ) حاء.

﴿حَجُّ﴾ الذي في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [٩٧].

---

(١) ينظر: شرح النويري ١٦٣/٤، والإتحاف ٤٨٤/١.

(٢) في باب: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٢٣٤)).

(٣) في الأصل: على نقل (لك ملء الأرض).

(٤) من طريق الأصبهاني بخلف عنه، وقطع للأصبهاني فيه بالنقل أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وهو رواية أبي نصر بن مسرور، وأبي الفرج النهرواني عن أصحابهما عنه، وهو نص ابن سوار عن النهرواني عنه، وكذا رواه أبو عمرو الداني نصًّا عن الأصبهاني، ورواه سائر الرواة عنه بغير نقل. (ينظر: النشر ٤١٤/١).

(٥) قال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى؛ المسماة "دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة من طريقي الشاطبية والدرة"، البيت رقم (٢٧٦):

....   وَمِلْءُ عِيسَى قِفْ كَحَمْزَةَ انْقُلَا

(ينظر: جامع الخيرات ٤٩٣/٣).

(٦) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (وابن ذكوان)، وهو وهم وتصحيف، وقراءة عيسى بن وردان بالنقل في هذا الموضع هي من رواية: النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان، وبه قطع لابن وردان الحافظ أبو العلاء، ورواه من الطريق المذكورة أبو العز في الإرشاد، والكفاية، وابن سوار في المستنير، بينما رواه سائر الرواة عن ابن وردان بغير نقل. (ينظر: النشر ٤١٤/١، والمستنير ٥٠٦/١، والكفاية الكبرى ص (١٤٣)، وإرشاد المبتدي ص (٦٨)).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: (**حَجُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الجيم: (**حَجَّ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَنْ شَفَا ثَمَنْ**[1])؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وأبي جعفر.

وهي لغة نجد[2].

وقرأه الباقون: بالفتح.

لغة أهل العالية[3]، والحجاز، وأسد[4].

ولا خلاف بين العشرة إلا في هذا الحرف[5].

٥٣٥ ـ مَا يَفْعَلُوا، لَنْ يُكْفَرُو: صَحْبٌ طَلَا خُلْفًا................................

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥].

فقرأه بالغيب[6] فيهما ـ كاللفظ به ـ.

---

(١) ومعنى قوله: (**ثَمَنْ**)؛ اسمٌ، معناه: قيمة الشيء وسعره، والجمع: أثمان، وأثْمُن، وأثمنة، وتأتي بمعنى الفعل، ثَمَنَ، يَثْمُنُ، ثَمْناً، يقال: ثَمَنَ القوم؛ كان ثامنهم، وثَمَنَ الشيءَ؛ أخذ ثُمْنَهُ.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٢٣/٣، وشرح النويري ١٦٢/٤، والإتحاف ٤٨٥/١، ومعجم القراءات ٥٤٨/١.

(٣) يتردد في كتب اللغويين القدامى وغيرهم ذكر (العالية)، ويقولون: لغة أهل العالية، ويضيفونها أحيانًا إلى الحجاز أو نجد فيقولون: عالية الحجاز أو عالية نجد، وتوصف لغتهم بالفصاحة، فالعاليتان الحجازية والنجدية متلاصقتان ومتداخلتان، والأشهر عند إطلاقهم (العالية) أنهم يريدون بها عالية الحجاز. (أفدته من مقال بعنوان التداخل بين عالية الحجاز وعالية نجد للأستاذ الدكتور عبدالرزاق الصاعدي، منشور بجريدة المدينة بتاريخ ١٤٣٤/٥/٩هـ).

(٤) وقيل: بالفتح يعني: المصدر، وبالكسر يفيد الاسم، وقيل: بل هما جميعاً مصدران، وقيل: (الحج) مفتوحٌ: اسمٌ، ومكسورٌ: عملٌ. (ينظر: شرح الهداية ص (٤١٨)، والكشف ٣٥٣/١ ـ ٣٥٤، والسبعة ص (٢١٤)، ومعاني القرآن للزجاج ٤٧٧/١، والدر المصون ٣٢٣/٣).

(٥) أي: لا خلاف بين القراء إلا في هذا الموضع من سورة آل عمران: ﴿حَجُّ﴾، قال النويري: «وذَكَر: ﴿حَجُّ﴾ نكرة؛ ليخرج: ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧]، ونحوه». (ينظر: شرح النويري ١٦٢/٤).

(٦) قال النويري: «فُهِمَ الغيب من إطلاقه، وضد الجزم الرفع». (ينظر: شرح النويري ١٦٤/٤).

المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ طَلَا**[١]) (**خُلْفٌ**[٢])؛ أي: حمزة، والكسائي، وحفص، وخلف في اختياره؛ بلا خلاف عنهم، ودوري أبي عمرو بخلاف عنه.

فمن طريق ابن فرح[٣]: بالغيب.

ورُوِي عنه[٤] من طريق ابن مجاهد عن أبي الزعراء: التخيير بين الغيب والخطاب فيهما[٥].

وصحَّحَ المصنف الوجهين عنه، قال[٦]: «إلا أن الخطاب أكثر، وأشهر»[٧].

وبه **قرأ الباقون**[٨].

وجه الغيب[٩]: مراعاة قوله: ﴿مِنْ أَهْلِ...الخ﴾ [١١٣].

ووجه الخطاب[١٠]: الرجوع إلى خطاب أمة النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [١١٠].

---

(١) ومعنى قوله: (**طَلَا**)؛ حبس وقيَّد.

(٢) هكذا ضُبطت في أصل الشرح ـ برفع وتنوين الفاء ـ: (**خُلْفٌ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بنصب وتنوين الفاء: (**خُلْفاً**).

(٣) من رواية النهرواني، وبكر بن شاذان عنه. (ينظر: النشر ٢٤١/٢).

(٤) من رواية المهدوي عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عنه. (ينظر: النشر ٢٤١/٢).

(٥) قال في النشر: «وكلُّهم نص عنه ـ أي اليزيدي ـ عن أبي عمرو أنه قال: ما أبالي أبالتاء أم بالياء قرأتهما، إلا أن أبا حمدون وأبا عبدالرحمٰن قالا عنه: وكان أبو عمرو يختار التاء». (ينظر: النشر ٢٤١/٢).

(٦) ينظر: النشر ٢٤١/٢.

(٧) وزاد: «وعليه الجمهور من أهل الأداء». (ينظر: النشر ٢٤١/٢).

(٨) ينظر: النشر ٢٤١/٢.

(٩) ينظر: الدر المصون ٢٥٨/٣، وشرح الهداية ص (٤١٩)، والكشف ٣٥٤/١، وحجة القراءات ص (١٧١).

(١٠) ينظر: الدر المصون ٢٥٨/٣، والكشف ٣٥٤/١، وحجة القراءات ص (١٧١).

هذا وتقدَّم إبدال همز[1]: ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ [١٢٠]؛ للأصبهاني، وأبي جعفر؛ وصلاً، ووقفاً، وكذا وقف حمزة[2].

٥٣٥ ـ ....يَضِرْكُمُ اكْسِرِ اجْزِمْ: أَوْصِلَا[3]

٥٣٦ ـ حَقًّا. وَضُمَّ اشْدُدْ: لِبَاقٍ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ[4] كَيْدُهُمْ﴾ [١٢٠].

فـ(**اكْسِرْ**) الضاد.

و(**اَجْزِمْ**) الراء بالسكون.

للمرموز إليهم بقوله: (**أَوْصِلَا**[5]) (**حَقًّا**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

على أنه جواب الشرط؛ من (ضاره) (يَضيره)، والأصل: (يضيركم)؛ كـ(يغلبكم)، نُقِلت كسرة الياء إلى الضاد، فحُذِفَت الياء للساكنين، والكسرة دالة عليها[6].

---

(١) وذلك في باب الهمز المفرد، وهي عند أبي عمرو من المستثنيات؛ لأنه من الأنواع التي سكونها للجزم، فلا يبدل مثلها؛ خوف اللبس. (ينظر: النشر ٣٩٢/١ ـ ٣٩٣، والإتحاف ٢٠٠/١).

(٢) في باب: وقف حمزة وهشام على الهمز، فهذا الموضع هو من أنواع الهمز الساكن المتوسط بنفسه المضموم ما قبله، فتخفيفه عند حمزة وقفاً؛ أن يبدله بحركة ما قبله وهي الضم؛ فيبدل الهمزة واواً. (ينظر: النشر ٢٣٠/١ ـ ٢٣١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للفاعل: (**أَوْصِلَا**)، والثاني: على البناء للمفعول: (**أُوْصِلَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين حركة الهمزة في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) ضُبِطَت في جميع النسخ على التخفيف: (**يَضِرْكُمْ**).

(٥) ومعنى قوله: (**أَوصِلَا**)؛ فعل أمر من أوصله إليه، إذا أبلغه إياه.

(٦) الكلام بحروفه موجود في شرح النويري، وهو بنصه في الإتحاف، ولعل صاحب الإتحاف أفاده من شرح النويري، وأصل كلامهم جميعاً موجود في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٣٧٤/٣، وشرح النويري ١٦٥/٤، والإتحاف ٤٨٦/١، وشرح الهداية ص (٤١٩)، والكشف ٣٥٥/١).

(**وَضُمَّ**) الضاد، والراء.

و(**اشْدُدْ**)ـها[١].

(**لِبَاقٍ**)؛ أي: باقي القراء وهم: ابن عامر، وأبو جعفر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

على أن الفعل مرفوع لوقوعه بعد فاء مقدرة، والجملة جواب الشرط على حد: (من يفعل الحسنات [٣١٤] اللهُ يشكرها)؛ أي: (فالله)، وجعله جماعة[٢] مجزوماً، والضمة غير إعرابية كـ(ـلم يَرُدّ) إذ الأصل: (يضرركم) كـ(ـينصركم) نُقِلَت ضمة الراء الأولى إلى الضاد؛ لتصحيح[٣] الإدغام، ثم سكنت الثانية؛ للجزم، فالتقى ساكنان، فحُرِّكَت الثانية له؛ لكونها [طرفاً][٤]، وكانت ضمة للاتباع[٥]، وهذا أوفق بالقراءة الأولى.

وصنيع المصنف محتمل للإعرابين، فتأمل.

٥٣٦ ـ ....وَاشْـدُدُوا مُـنَـزَّلِـيـنَ مُـنْـزِلُـونَ: كَـبَّـدُوا.

٥٣٧ ـ وَمُنْزَلٌ: عَنْ كَمْ............ ....

(**وَاشْدُدُوا**) الزاي، مع فتح النون.

---

(١) أي: الراء، مع الرفع فيها، قال ابن الناظم: «ولم يحتج إلى التنبيه على الرفع؛ لأنه فُهِمَ من ضد الجزم». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٩)).

(٢) كالجعبري، والنويري. (ينظر: الإتحاف ٤٨٦/١، وشرح النويري ١٦٥/٤).

(٣) هكذا في الأصل، وفي شرح النويري، وكذا الإتحاف: (ليصح). (ينظر: شرح النويري ١٦٥/٤، والإتحاف ٤٨٦/١).

(٤) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (ظرفاً)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف حيث الكلام موجود بحروفه، وكذا هو في شرح النويري. (ينظر: الإتحاف ٢٨٧/١، وشرح النويري ١٦٥/٤).

(٥) أي: اتباعاً لضمة الضاد، والكلام بحروفه موجود في شرح النويري، وهو بنصه في الإتحاف، ولعل صاحب الإتحاف أفاده من شرح النويري، وأصل كلامهم جميعاً موجود في الدر المصون. (ينظر: شرح الهداية ص (٤١٩)، والكشف ٣٥٥/١، والدر المصون ٣٧٤/٣ ـ ٣٧٦، وشرح النويري ١٦٥/٤، والإتحاف ٤٨٦/١).

مِنْ قوله: ﴿مِّنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [١٢٤]، في هذه السورة[١].

و﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ في العنكبوت[٢].

للمرموز إليه بكاف: **(كَبَّدُوا)**[٣]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالتخفيف، مع سكون النون.

وهما لغتان.

الأول: من (نَزَّلَ)[٤].

والثاني: من (أَنْزَلَ)[٥].

ولا خلاف بين العشرة[٦] في فتح الزاي هنا، وكسرها في العنكبوت.

(وَ)اشددوا الزاي، مع فتح النون والزاي.

[من][٧] قوله: ﴿أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ في الأنعام[٨].

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(عَنْ كَمْ)**؛ أي: حفص، وابن عامر.

والباقون: بالتخفيف.

---

(١) أي: في سورة آل عمران.

(٢) الآية: [٣٤].

(٣) ومعنى قوله: **(كَبَّدُوا)**؛ أي: نزلوا في وسط المكان.

(٤) المعدَّى بالتضعيف. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٢٠)، والكشف ١/٣٥٥، وحجة القراءات ص (١٧٢)، والدر المصون ٣/٣٨٦).

(٥) المعدَّى بالهمز. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٢٠)، والكشف ١/٣٥٥، وحجة القراءات ص (١٧٢)، والدر المصون ٣/٣٨٦).

(٦) وإنما الخلاف فيما فوق القراءات العشر من الشواذ، فقد قرأ الحسن البصري موضع سورة آل عمران بكسر الزاي مع التخفيف، قال في الفوائد المعتبرة: «**وَمُنْزَلِينَ عَنْهُ فَاكْسِرَا**». (ينظر: الإتحاف ١/٤٨٧، وإتحاف البررة ص (٢٧٩)).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٨) الآية: [١١٤].

٥٣٧ ـ ....مُسَوَّمِينَ[(١)]: نَمْ حَقُّ اكْسِرِ الْوَاوَ......................

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥].

فللمرموز إليهم بقوله: **(نَمْ) (حَقُّ)**؛ أي: عاصم، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

(اكْسِرِ الْوَاوَ) منه.

على أنه اسم فاعل، من (سوَّم)؛ (علَّم)؛ أي مسوِّمين أنفسهم وخيلهم، وكانوا بعمائم صفر مرخيات على أكتافهم[(٢)].

وقرأه الباقون: بفتح الواو.

اسم مفعول، والفاعل هو: الله ـ ﷻ ـ[(٣)].

٥٣٧ ـ ....وَحَذْفُ الْوَاوِ: عَمْ

٥٣٨ ـ مِنْ قَبْلِ سَارِعُوا.............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [١٣٣].

فـ**(حَذْفُ الْوَاوِ)**[(٤)].

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمْ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(مِنْ قَبْلِ).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو مع التشديد: (مُسَوَّمِينَ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الواو، مع التشديد: (مُسَوِّمِينَ).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٤٢٠)، والكشف ٣٥٥/١، وحجة القراءات ص (١٧٣)، والدر المصون ٣٨٧/٣.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٤٢١)، والكشف ٣٥٦/١، وحجة القراءات ص (١٧٣)، والدر المصون ٣٨٧/٣.

(٤) وهي بالإجماع: الواو الأولى، كما صرح بذلك الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٩)).

سين: ﴿سَارِعُوا﴾[(١)].

على الاستئناف[(٢)]، وهو كذلك في الرسم المدني والشامي[(٣)].

والباقون: بإثبات الواو قبلها.

عطف أمريّة على مثلها[(٤)]، وهو كذلك في رسم غير ذينك[(٥)].

قال في الرائية[(٦)]:

وَسَارِعُوا الْوَاوُ مَكِّيٌّ عِرَاقِيَّة ....

٥٣٨ - ....**وَقَرْحُ الْقَرْحُ**[(٧)] **ضَمْ**[(٨)]: **صُحْبَةٌ**.................................

(وَ)اخْتُلِفَ في:

﴿**قَرْحٌ**﴾ مِنْ قوله: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [١٤٠].

---

(١) قال ابن الناظم: «وذلك احترازاً من التي بعد العين». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠٩)).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٤٢١)، والكشف ٣٥٦/١، والدر المصون ٣٩٤/٣.

(٣) ينظر: الكشف ٣٥٦/١، وحجة القراءات ص (١٧٤)، والدر المصون ٣٩٤/٣، وشرح النويري ١٦٧/٤.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٤٢١)، والكشف ٣٥٦/١، وحجة القراءات ص (١٧٣)، والدر المصون ٣٩٤/٣.

(٥) أي: رُسِمَ بالواو: ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾؛ في المصحف المكي، والبصري، والكوفي. (ينظر: الكشف ٣٥٦/١، وحجة القراءات ص (١٧٤)، والدر المصون ٣٩٤/٣، وشرح النويري ١٦٧/٤، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٤٠)).

(٦) ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٢٤)، البيت رقم (٦١).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة والتي قبلها على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح القاف في الكلمتين: (**وَقَرْحُ الْقَرْحُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم القاف في الكلمتين: (**وَقُرْحُ الْقُرْحُ**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي. والثالث: (**وَقُرْحُ الْقَرْحِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمْ**)، والثاني: بفتح الضاد؛ على الإخبار: (**ضَمْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

و﴿ٱلْقَرْحُ﴾ المعرف؛ وهي: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾ [١٧٢](١).

فـ(**ضُمْ**) القاف فيهما.

للمرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةُ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة.

والباقون: بالفتح فيهما(٢).

وهما لغتان، كـ(الضُّعْف)، و(الضَّعْف) **[٣١٥]**؛ ومعناه: الجرح.

وقيل: المفتوح؛ (الجرح)، والمضموم؛ (ألمه)(٣).

٥٣٨ ـ ....كَائِنْ فِي كَأَيِّنْ: ثُلَّ(٤) دُمْ(٥)

وَقَرَأَ: ﴿كَائِنْ﴾ [١٤٦]؛ بألف ممدودة بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة(٦).

(**فِي**) مكان.

---

(١) وهي لغة أهل الحجاز. قال النويري: «عُلِم عموم: ﴿قَرْحُ﴾، من ضمِّ المعرف». (ينظر: الدر المصون ٤٠٢/٣ وشرح النويري ١٦٧/٤).

(٢) وهي لغة أهل الحجاز. (ينظر: الدر المصون ٤٠٢/٣).

(٣) ينظر: الدر المصون ٤٠٢/٣، وشرح الهداية ص (٤٢١)، والكشف ٣٥٦/١، وحجة القراءات ص (١٧٤)، والإتحاف ٤٨٨/١.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُلَّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الثاء: (**ثَلَّ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**دُمْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الدال: (**دَمْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) وفيها خمس لغات؛ الأولى: (**كَأَيِّن**)؛ وهي الأصل، والثانية: (**كَائِنْ**) بزنة (كَاعِنْ)؛ وهي قراءة ابن كثير وجماعة، وهي أكثر استعمالاً من الأولى، وإن كانت الأولى هي الأصل، والثالثة: (**كَأَيِن**) بياء خفيفة بعد الهمزة على مثال: (كَعَيِن)؛ وبها قرأ ابن محيصن والأشهب العقيلي، واللغة الرابعة: (**كَيْئِنْ**) بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة، وقرأ بها بعضهم، واللغة الخامسة: (**كَئِنْ**) على مثال: (كَعٍ)، ونقلها الداني قراءة عن ابن محيصن. (ينظر: الدر المصون ٤٢٢/٣ ـ ٤٢٤).

﴿كَأَيِّنْ﴾ [١٤٦]؛ بهمزة مفتوحة، وياء مكسورة مشددة.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**ثُلَّ**[(١)] **دُمْ**[(٢)])؛ أي: أبي جعفر، وابن كثير.

وتقدم تسهيل همزه لأبي جعفر[(٣)]، وكذا حكم الوقف عليها[(٤)].

وتلفظ المصنف بالقراءتين مجردتين عن الواو؛ ليعم جميع ما في القرآن[(٥)]؛ نحو:

﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [١٤٦].

﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الحج: ٤٥].

---

(١) ومعنى قوله: (**ثُلَّ**)، الضم والفتح في الثاء بمعنًى واحد؛ فيقال للقوم إذا ذهب عِزُّهم: (قد ثُلَّ عَرْشُهُم)، ويقال: (ثَلَّ اللهُ عَرْشَهم)؛ أي: هَدَم مُلْكَهم.

(٢) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٣) في باب الهمز المفرد، عند قول الناظم: «**وَفِي كَاينْ وَإِسْرَائِيلَ ثَبْتٌ وَاحْذِفِ**»، مع التأكيد على عدم التعويل لما تفرد به الهذلي من تحقيقها عن ابن جماز، كما قرره في النشر حيث قال: «وانفرد الهذلي عن ابن جماز بتحقيق الهمزة في: (كأين)، فخالف سائر الناس عنه». (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٢١٩)، والنشر (٣٩٩/١)، والكامل ص (٣٧٨ ـ ٣٧٩)).

(٤) وخلاف القراء في الوقف عليها، وذلك في باب الوقف على مرسوم الخط، **وملخصه**: أنه يوقف لجميع القراء على: ﴿**كَأَيِّن**﴾ في مواضعها السبعة؛ **بالنُّونُ** كما رُسِمَ، إلا ما كان من إماما أهل البصرة؛ أبي عمرو، ويعقوب، وسورة بن مبارك عن الكسائي، حيث وقفوا عليها: بِالْيَاء فقط، وحذف النون: (كَأَيّ)؛ وذلك تنبيهاً على الأصل، لأنها مركبة من (كاف) التشبيه، و(أيٍّ) المنونة، فلزم التنوين ـ لأجل التركيب ـ وثبت رسماً، ويُحْذَفُ للوقف، وحدث فيها بالتركيب معنى (كم) الخبرية؛ أي: معنى التكثير، فـ(كم) الخبرية، و(كأين)، و(كذا)، كلُّها بمعنى واحد. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٣٧٠)، والنشر ١٤٣/٢، والدر المصون ٤٢١/٣ ـ ٤٢٢، وشرح النويري ٢٤٩/٣)، وشرح ابن الناظم ص (١٤٧)).

(٥) كموضع سورة يوسف: الآية [١٠٥]، وسورة محمد ﷺ: الآية [١٣]، وسورة الطلاق: الآية [٨].

على أنه لا حاجة إلى بيان الإطلاق؛ لتقدم ذكره في الأصول كما في الحرز[١].

٥٣٩ ـ قَاتَلَ ضُمَّ اكْسِرْ بِقَصْرٍ: أَوْجِفَا[٢] حَقًّا..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [١٤٦].

فـ(**ـضُمَّ**) القاف.

و(**اكْسِرْ**) التاء.

(**بِقَصْرٍ**)؛ أي: بلا ألف بينهما.

للمرموز إليهم بقوله: (**أَوْجِفَا**)[٣] (**حَقًّا**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

فعل مبني للمفعول[٤].

---

(١) فذكرها في أول موضع لها من الفرش، البيت رقم (٥٧٠)، حيث قال:
.... **وَمَعْ مَدِّ كَائِنْ كَسْرُ هَمْزَتِهِ دَلَا**
وكان قد بين خلاف القراء فيها في الأصول في باب: الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٨٠):
.....................**وَكَـأَيِّـنِ الْـوُ قُوفُ بِنُونٍ وَهْوَ بِالْيَاءِ حُصِّلَا**
(ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٣٨٠، ٥٧٠)، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٩)).

(٢) اختلفت النسخ والشروح في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ بيانها على النحو التالي: الأول: بضم الهمزة، وفتح الجيم والفاء؛ على البناء للمفعول: (**أُوْجَفَا**)، والثاني: بفتح الهمزة، وكسر الجيم، وفتح الفاء؛ على الأمر: (**أَوْجِفَا**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ حيث ضبطها بفتح الحروف الثلاثة؛ الهمزة، والجيم، والفاء؛ على الإخبار في الماضي: (**أَوْجَفَا**)، والرابع: بضم الهمزة، وكسر الجيم، وفتح الفاء؛ على البناء للمفعول: (**أُوْجِفَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) ومعنى قوله: (**أَوجِفَا**)؛ فعل أمر من الإيجاف، وهو سرعة السير.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٤٢٢)، والكشف ١/٣٥٩، والإتحاف ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠، وشرح النويري ٤/١٦٩.

والباقون: بفتح القاف والتاء، وألف بينهما، ـ كما لفظ به المصنف ـ[1].

بوزن فاعل[2].

٥٣٩ ـ ....وَكُلُّهُ[3]: حِمًى...............

(وَ)قَرَأَ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [١٥٤].

برفع[4] لام: ﴿**كُلُّهُ**﴾، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بقوله: **(حِمًى)**؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب.

على الابتداء، ومتعلق قوله: ﴿لِلَّهِ﴾ خبره، والجملة خبر إنَّ[5]، نحو: (إن مالك كله عندي)[6].

والباقون: بالنصب.

تأكيداً لاسم: ﴿إِنَّ﴾[7].

---

(١) قال النويري: «خرج بالتزام الترتيب قوله: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]». (ينظر: شرح النويري ١٦٩/٤).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٤٢٢)، والكشف ٣٥٩/١، والإتحاف ٤٩٠/١، وشرح النويري ١٦٩/٤.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام مشددة: **(وَكُلُّهُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح اللام مع التشديد: **(وَكُلَّهُ)**.

(٤) قال النويري: «وفُهِمَ رفع: ﴿كُلَّهُۥ﴾ من الإطلاق». (ينظر: شرح النويري ١٦٩/٤).

(٥) وهو الأشهر، وقيل: بل هو توكيد على المحل، فـ(إنَّ) اسمها في الأصل مرفوع بالابتداء، وهو مذهب الزجاج والجرميّ. (ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٣، وشرح الهداية ص (٤٢٤)، والكشف ٣٦١/١، وحجة القراءات ص (١٧٧)، والإتحاف ٤٩١/١، وشرح النويري ١٧٠/٤).

(٦) ينظر: الإتحاف ٤٩١/١.

(٧) وهو الأظهر، وقال مكي عن الأخفش: بل هو بدل منه، وهو غير واضح، كما ذكره في الدر المصون، وقال موسى جار الله: «وقد قيل: إنَّ (كُلًّا) إذا أضيف إلى الضمير فلا يقع إلا تأكيداً أو مبتدأ، ولا يباشره عامل من العوامل اللفظية، ونحن لا نرى هذا الرأي، بل نقول: إنه يجوز ويحسن مباشرة العوامل اللفظية لكلمة (كلّ) إذا أضيفت إلى الضمير، سواء كان ضمير خطاب أو غيبة، وفي البخاري عن النبي ـ ﷺ ـ: =

٥٣٩ ـ ....يَـغْـشَـى: شَـفَـا

٥٤٠ ـ أَنِّــثْ......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةً﴾ [١٥٤].

فللمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(أَنِّثْ)؛ أي: اقرأه بتاء التأنيث.

إسناداً إلى ضمير[(١)]: ﴿أَمَنَةً﴾[(٢)].

والباقون: بياء التذكير، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

إسناداً إلى ضمير: (النعاس)[(٣)].

٥٤٠ ـ ....وَيَعْمَلُونَ: دُمْ شَفَا......... ....

(وَ)قَرَأَ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [١٥٦].

بياء الغيب[(٤)]، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(دُمْ شَفَا)**؛ أي: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

= (أو لكلكم ثوبان)، وفي أبي داود: (وقال: إن كلكم مناج ربه)، (أليس كلكم يرى القمر ليلة البدر)، وفي مسلم في خطبة حجة الوداع: (فإنه موضوع كله)، (المسلمون كرجل واحد؛ إن اشتكى منه عينه اشتكى كله، وإن اشتكى رأسه اشتكى كله». (ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٣، وشرح الهداية ص (٤٢٤)، والكشف ٣٦١/١، وحجة القراءات ص (١٧٧) والإتحاف ٤٩٢/١، وشرح النويري ١٧٠/٤، وشرح موسى جار الله ص (١١٩)).

(١) في الأصل: (مضمير)، وهو تصحيف.

(٢) فيكون صفة لها. (ينظر: الدر المصون ٤٤٥/٤، وشرح الهداية ص (٤٢٣)، والكشف ٣٦٠/١، واللباب ٦١٠/٥ ـ ٦١١).

(٣) وتكون قراءة التذكير صفة للنعاس. (ينظر: الدر المصون ٤٤٦/٣، وشرح الهداية ص (٤٢٤)، والكشف ٣٦٠/١، واللباب ٦١٠/٥ ـ ٦١١).

(٤) قال النويري: «عُلِمَ ـ أي الغيب ـ من إطلاقه». (ينظر: شرح النويري ١٧٠/٤).

ردًّا على الذين كفروا(١).

والباقون: بتاء الخطاب.

ردًّا على قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟﴾ خطاباً للمؤمنين(٢).

٥٤٠ ـ ....اكْسِرِ ضَمًّا هُنَا فِي مُتُّمُ(٣): شَفَا أُرِي.

٥٤١ ـ وَحَيْثُ جَا: صَحْبٌ أَتَى.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مَاتَ﴾، إذا اتصل به ضمير التاء؛ وحدها، أو مع الميم، أو النون.

بيَّنه المصنف بقوله: (**اكْسِرِ**) (**ضَمًّا هُنَا**)؛ أي: في هذه السورة.

أي: اقرأ بكسر ضم الميم (**فِي**): ﴿مُتُّمْ﴾ مِنْ:

قوله: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾ [١٥٧].

وقوله: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [١٥٨].

الموضعين (**هُنَا**)(٤).

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا أُرِي**(٥))؛ أي: حمزة، و[**٣١٦**]الكسائي، وخلف في اختياره، ونافع.

والباقون: بالضم فيهما.

(**وَ**)اكسر ضمًّا.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤/٤٥٦، وشرح الهداية ص (٤٢٥)، والكشف ١/٣٦١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤/٤٥٦، وشرح الهداية ص (٤٢٥)، والكشف ١/٣٦١، والإتحاف ١/٤٩٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم الأولى: (**مُتُّمُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الميم الأولى: (**مِتُّمُ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) أي: في سورة آل عمران، التي هو بصدد بيان خلاف القراء فيها.

(٥) ومعنى قوله: (**أُرِي**)؛ على البناء للمفعول، من أراه الشيء يريه؛ جعله ينظر إليه.

(حَيْثُ جَاء[١])؛ ﴿مُتُّمْ﴾[٢]، و﴿مِتْنَا﴾[٣]، و﴿مِتُّ﴾[٤] في القرآن، غير ذينك الحرفين[٥]، نحو:

﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥].

﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ [مريم: ٦٦].

﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢][٦].

للمرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ أَتَى)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وحفص، ونافع.

والباقون: بالضم في الجميع.

فتلخص من ذلك:

أنَّ نافعاً، و[حمزة][٧]، والكسائي، وخلف في اختياره؛ قرؤوا بكسر الميم، في الكل.

ووافقهم: حفص في غير موضع[٨] هذه السورة.

وأنَّ الباقين: بالضم في الكل.

ومعهم حفص هنا معاً[٩].

---

(١) في المتن الذي على هامش الشرح ضُبِطَتْ بحذف الهمزة: **(جَا)**، وهي كذلك في جميع نسخ النظم وشروحه، بينما ضُبِطَتْ في أصل الشرح؛ بالهمز: **(جَاء)**.

(٢) سورة آل عمران: الآيتين [١٥٧، ١٥٨]، وسورة المؤمنون: الآية [٣٥]، وسورة الصف: الآية [٨].

(٣) سورة المؤمنون: الآية [٨٢]، وسورة الصافات: الآيتين [١٦، ٥٣]، وسورة (ق): الآية [٣]، وسورة الواقعة: الآية [٤٧].

(٤) سورة مريم: الآيتين [٢٣، ٦٦]، وسورة الأنبياء: الآية [٣٤].

(٥) أي: الموضعين المذكورين آنفاً في سورة آل عمران: الآيتين [١٥٧، ١٥٨].

(٦) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٨) أي: في غير الموضعين المذكورين آنفاً في سورة آل عمران: الآيتين [١٥٧، ١٥٨].

(٩) أي: في الموضعين المذكورين في سورة آل عمران: الآيتين [١٥٧، ١٥٨]، فيقرأهما بالضم ـ كالجماعة ـ.

وَجْهُ الكسرِ[١]: أنه على لغة من يقول: (مات) (يَمَاتُ)، كـ(ـخاف) (يخاف)، فالأصل: (مَوِتَ)، بكسر عينه كـ(ـخَوِفَ)[٢]، فإذا أُسْنِد إلى نحو تاء المتكلم[٣] قيل: (مِتُّ) بالكسر، ليس إلا لنقل حركة الواو إلى الميم بعد سلب حركتها؛ دلالة على الأصل، ثم حُذِفَت الواو للساكنين.

ووَجْهُ الضمِّ[٤]: أنه مِنْ (فَعَل) بفتح العين من ذوات الواو، وقياسه الضم للفاء إذا أُسْنِدَ لنحو تاء[٥] المتكلم[٦]، إما من أول وهلة، أو أن تبدل الفتحة ضمة، ثم نقلت إلى الفاء كـ(ـقُلْتُ)[٧].

وحفص جمع اللغتين، فاعرفه.

٥٤١ ـ ....وَفَتْحُ ضَمْ يُغَلَّ[٨] وَالضَّمُّ: حُلَا[٩] نَصْرٍ[١٠] دَعَمْ

---

(١) الكلام بحروفه موجود في الإتحاف، وأصله في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٤٥٨/٣، والإتحاف ٤٩٢/١، والكشف ٣٦٢/١، واللباب ١٢/٦ ـ ١٣، وحجة القراءات ص (١٧٩)).

(٢) فمضارعه بفتح العين. (ينظر: الإتحاف ٤٩٢/١).

(٣) أو إحدى أخواتها. (ينظر: الإتحاف ٤٩٢/١).

(٤) الكلام بحروفه موجود في الإتحاف، وهو موجود ـ أيضاً ـ في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٤٥٨/٣ ـ ٤٥٩، والكشف ٣٦١/١ ـ ٣٦٢، واللباب ١٢/٦ ـ ١٣، وحجة القراءات ص (١٧٨)، والإتحاف ٤٩٣/١).

(٥) هكذا في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف، بينما هي في الدر المصون: (ياء). (ينظر: الدر المصون ٤٥٨/٣، والإتحاف ٤٩٣/١).

(٦) أو إحدى أخواتها. (ينظر: الدر المصون ٤٥٨/٣).

(٧) أصله (قولت)؛ بضم عينه، ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء فبقيت ساكنة وبعدها ساكن فحذفت. (ينظر: الإتحاف ٤٩٣/١).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الياء، وفتح الغين، وفتح اللام مع التشديد: (**يُغَلَّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الياء، وفتح الغين، وضم اللام مع التشديد: (**يُغَلُّ**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الياء، وضم الغين، وفتح اللام مشددة: (**يَغُلَّ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط حركة الحاء على وجهين؛ الأول: بالضم: (**حُلَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الحاء: (**حَلَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١٠) ضُبطت في جميع النسخ؛ بجر الراء مع التنوين: (**نَصْرٍ**)، إلا ما انفرد به =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [١٦١].

فـ**(فَتْحُ ضَمْ)** ياء[١].

﴿**يُغَلَّ**[٢]﴾ فيه.

(وَالضَّمُّ)؛ أي: ضم غينه.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(حَلَا**[٣] **نَصْرٍ**[٤]**دَعَمْ**[٥]**)**؛ أي: أبي عمرو، وعاصم، وابن كثير.

على البناء للفاعل[٦]؛ أي: (لا يصح أن يقع منه ﷺ غلول البتة).

والباقون: بضم الياء، وفتح الغين[٧].

مبنياً للمفعول، من (أغلَّه) الرباعي[٨]؛ نسبه للغلول، كـ(أكذبه)؛ نسبه إلى الكذب، أو (أغله)؛ وجده غالًّا، كـ(أحمدته)؛ وجدته محموداً[٩].

٥٤٢ ـ وَيَجْمَعُونَ: عَالِمٌ............ ....

= الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، فقد ضبطها؛ بالرفع مع التنوين: (**نَصْرٌ**).

(١) قال النويري: «قيد الفتح؛ للضدِّ». (ينظر: شرح النويري ١٧٢/٤).

(٢) في الأصل كتبت كلمة ممسوح بعض أحرفها، وغير واضحة.

(٣) ومعنى قوله: (**حَلَا**)؛ من الحلاوة، وتأتي كلمة: (**حَلَا**)؛ بمعنى: صار ذا حلاوة، وحَلَّاه؛ أعطاه حِلْية، وهي ما يُتَزَيَّنُ به، وقد تأتي بمعنى: العطية، يقال: حلوت فلاناً إذا أعطيته حلواً. وتأتي بمعنى: جمع حلية، من التحلي؛ بمعنى: لبس الحلي.

(٤) ومعنى قوله: (**نَصْرٍ**)؛ من النصرة، وهو إعانة المظلوم ونحوه.

(٥) معنى قوله: (**دَعَمْ**)؛ أي: أقام الشيء بعد ميلانه.

(٦) من (غلَّ). (ينظر: الدر المصون ٤٦٥/٣، والكشف ٣٦٣/١).

(٧) في الأصل: (العين)، وهو تصحيف.

(٨) فهذه القراءة فيها احتمالان؛ أحدهما: أن يكون من (غلَّ) ثلاثياً، والاحتمال الثاني: أن يكون من (أَغَلَّ) رباعياً. (ينظر: الدر المصون ٤٦٥/٣).

(٩) ينظر: الدر المصون ٤٦٥/٣، وشرح الهداية ص (٤٢٦)، والكشف ٣٦٣/١.

(وَ)قَرَأَ: ﴿وَرَحۡمَةٌ خَيۡرٌ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ [١٥٧](١).

بياء الغيب(٢)، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بعين: (**عَالِمٌ**)(٣)؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بتاء الخطاب.

فالأول: على الالتفات(٤).

والثاني: جرياً على: ﴿قُتِلۡتُمۡ﴾(٥).

٥٤٢ ـ ....مَا قُتِلُوا(٦) شُدَّ:(٧) لَدَى خُلْفٍ. وَبَعْدُ: كَفَلُوا(٨).

٥٤٣ ـ كَالْحَجِّ. وَالْآخِرُ، وَالْأَنْعَامُ: دُمْ كَمْ.............................

قَولُهُ: (﴿**مَا قُتِلُوا**﴾ **شُدَّ**)؛ يعني: قرأ: ﴿لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ﴾ [١٦٨](٩)، بتشديد التاء.

---

(١) في الأصل: ﴿وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٌ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾، فأوهمت موضع الزخرف: الآية [٣٢]، ثم وهم مرة أخرى فكتب: ﴿وَرَحۡمَةٌ﴾ بالتاء المربوطة فخالف الرسم، والصواب ما أثبته.

(٢) قال النويري: «عُلِم ـ أي الغيب ـ من إطلاقه». (ينظر: شرح النويري ٤/١٧٢).

(٣) ومعنى قوله: (**عَالِمٌ**)؛ اسم فاعل من العلم، وهو إدراك الشيء على حقيقته والإحاطة به من جميع جوانبه.

(٤) ينظر: اللباب ٦/١٤، والإتحاف ١/٤٩٢.

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٤٢٥)، والكشف ١/٣٦٢، والإتحاف ١/٤٩٣.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء مع التخفيف: (**مَا قُتِلُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر التاء مع التشديد: (**مَا قُتِّلُوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال مع التشديد: (**شُدَّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بدالين؛ الأولى مكسورة مشددة، والثانية ساكنة: (**شَدِّدْ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء مع التشديد: (**كَفَّلُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الفاء بلا تشديد: (**كَفَلُوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٩) قال النويري: «خرج بالترتيب: ﴿مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ [١٥٦]، لأنها قبل: ﴿يَجۡمَعُونَ﴾ [١٥٧]». (ينظر: شرح النويري ٤/١٧٣).

المرموز إليهم بلام: **(لَدَى خُلْفٍ)**؛ أي: هشام بخلاف عنه(١).

وهو ـ أي: التشديد ـ من طريق الداجوني، وطريق الحلواني عند المغاربة(٢).

وأما عند المشارقة عن الحلواني عنه **[٣١٧]**: فالتخفيف(٣).

وبه **قرأ الباقون**.

قال ابن المصنف(٤): «وأَحْسنَ حيث لم يأت بواو الفصل؛ لئلا يشتبه بالأول؛ وهو: ﴿مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟﴾، فلا خلاف في تخفيفه، مع أن ذِكْرَه بعد: ﴿يَغُلَّ﴾ يدفع ذلك».

(وَ)قرأ بتشديد: ﴿قُتِلُوا۟﴾.

(بَعْدُ)؛ أي: بعد ذلك الحرف؛ أي: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [١٦٩].

الإمام المرموز إليه بكاف: **(كَفَلُوا)**(٥)؛ أي: ابن عامر بكماله.

(كَـ)ـالحرف.

الذي في سورة: **(الْحَجِّ)**؛ وهو: ﴿ثُمَّ قُتِلُوٓا۟ أَوْ مَاتُوا۟﴾ [الحج: ٥٨].

(وَ)أمَّا.

الحرف **(الْآخِرُ)** من هذه السورة(٦)؛ وهو: ﴿وَقَـٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟﴾ [١٩٥].

(وَ)كذا.

---

(١) وقراءة هشام بالتخفيف في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨]، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٤٣، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٥)).

(٢) ينظر: النشر ٢/٢٤٣، والإتحاف ١/٢٩٤.

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٤٣، والإتحاف ١/٢٩٤.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١٠).

(٥) ومعنى قوله: **(كَفَلُو)**؛ من القيام بكفالة أمر اليتيم ونحوه، وتأتي بمعنى: ضَمِنوا.

(٦) أي: من سورة الحج.

(الْأَنْعَامُ)؛ أي: وهو: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ﴾ [الأنعام: ١٤٠].

فقرأهما بالتشديد الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: **(دُمْ كَمْ)**؛ أي: ابن كثير، وابن عامر، بكمالهما.

و**قرأ الباقون**: بالتخفيف في الكل.

على الأصل[١].

وأمَّا التشديد؛ فللتكثير، والمبالغة[٢].

٥٤٣ ـ ....وَخُلْفُ لَا يَحْسَبَنَّ[٣]: لَامُوا.

٥٤٤ ـ وَخَاطِبَنْ [ذَا الْكَفْرِ، وَالْبُخْلِ][٤]: فَنَنْ. وَفَرَحٍ: ظَهْرٌ[٥] كَفَى..............

(وَخُلْفُ) ياء:

﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [١٦٩].

للمرموز إليه بلام: **(لَامُوا)**[٦]؛ أي: هشام.

---

(١) لأن التخفيف للتقليل والتكثير. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٦٤، وشرح الهداية ص (٤٢٦)، والدر المصون ٣/٤٨١).

(٢) فهو على التكثير؛ لأن المقتولين كُثُر، والتشديد للتكثير. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٦٤، وشرح الهداية ص (٤٢٦)، والدر المصون ٣/٤٨١).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مقرونة بـ(لا) الناهية: (**لَا يَحْسَبَنَّ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ؛ مجردة منها: (**يَحْسَبَنَّ**)، ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة السين من الكلمة؛ فضُبطت في جميع النسخ؛ بالفتح: (**يَحْسَبَنَّ**)، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيها؛ بكسر السين: (**يَحْسِبَنَّ**).

(٤) ضُبطت في جميع النسخ؛ بتقديم الكفر على البخل: (**ذَا الْكَفْرِ وَالْبُخْلِ**)، إلا شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، فقد ضُبطت فيهما؛ بتقديم البخل على الكفر: (**ذَا الْبُخْلِ وَالْكَفْرِ**)، وهذا من انفرادات شرح المنير السمنودي في ضبط متن الطيبة.

(٥) انفردت النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بضبط هذه الكلمة؛ بجر الراء مع التنوين: (**ظَهْرٍ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالرفع في الراء مع التنوين: (**ظَهْرٌ**).

(٦) ومعنى قوله: (**لَامُوا**)؛ من اللوم، وهو عذل الإنسان على فعل لا ينبغي له فعله.

وهي [بالغيب][١]: من طريق الداجوني[٢].

واخْتُلِفَ من طريق الحلواني عنه[٣].

وأكثرهم[٤] عنه: بالتاء الفوقية[٥].

وبه **قرأ الباقون.**

(وَخَاطِبَنْ): ﴿يَحۡسَبَنَّ﴾.

(ذَا الْكُفْرِ)؛ أي: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [١٧٨].

(وَ).

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى، ووجه قراءة الغيب: إسناده إلى ضمير الرسول أو من يصلح للحسبان، فـ(الذين) مفعول أول، و(أمواتاً) ثان، أو إسناده إلى (الذين قتلوا)، والمفعول الأول محذوف؛ أي: ولا يحسبن الشهداء أنفسهم أمواتاً. (ينظر: الدر المصون ٣/٤٨٠، وشرح النويري ٤/١٧٥، والإتحاف ١/٤٩٤).

(٢) أي: أن قراءة هشام بالغيب ـ قولاً واحداً ـ هي من طريق الداجوني، واخْتُلِف عنه من طريق الحلواني كما سيأتي بيانه. (ينظر: النشر ٢/٢٤٤).

(٣) من طرق المغاربة والمصريين؛ فرواه الأزرق الجمال عنه بالغيب، وهي قراءة الداني على أبي القاسم الفارسي من طريقه على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبدالباقي بن الحسن، وكذلك روى إبراهيم بن عباد عن هشام، ورواه ابن عبدان عن الحلواني بالتاء على الخطاب، وهي قراءة الداني على أبي الفتح، عن قراءته على عبدالله بن الحسين، عن ابن عبدان وغيره عنه، وقراءته على أبي الحسن عن قراءته على أبيه عن أصحابه عن الحسن بن العباس عن الحلواني، وهي التي اقتصر عليها ابن سفيان، وصاحب العنوان، وصاحب الهداية، وصاحب الكافي، وأبو الطيب بن غلبون في إرشاده، وابنه طاهر في تذكرته، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/٢٤٤).

(٤) قبل قوله: (وأكثرهم)، وبعد قوله: (واختلف من طريق الحلواني عنه) وردت العبارة التالية: (فبعض المغاربة أنما نملي لهم خيرا لأنفسهم)؛ وهي غير مفهومة المراد، ولعله سبق قلم من الناسخ فأدخلها ـ سهواً ـ في غير مكانها، فهي مقحمة على السياق، وذلك بالنظر للسباق واللحاق.

(٥) على الخطاب، ووجه الخطاب: إسناده إلى مخاطب ما؛ أي: لا تحسبن يا محمد أو يا مخاطب، وخلاف القراء في فتح السين وكسرها تقدم ذكره. (ينظر: شرح النويري ٤/١٧٥، والإتحاف ١/٤٩٤).

ذا (**الْبُخْلِ**): أي: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [١٨٠].

أي: اقرأهما بتاء الخطاب.

للإمام المرموز إليه بفاء: (**فَنَنْ**)[١]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

والمخاطب هو النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ، أو كل أحد، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ مفعول أول، و﴿أَنَّمَا نُمْلِي﴾ بدل منه، سدَّ مسد المفعولين، ولا يلزم منه أنها عملت في ثلاثة، إذ المبدل منه في [نية][٢] الطرح، و(ما) موصولة، أو مصدرية؛ [أي][٣]: (ولا تحسبن أن الذي نمليه للكفار أو إملاءنا لهم خيراً لهم)، وأمَّا الثاني: فيُقَدَّر فيه مضاف أي: (لا تحسبن بخل الذين يبخلون خيراً)، فـ(بخل)، و(خيراً)؛ مفعولاه[٤].

والباقون: بياء الغيب فيهما.

مسنداً إلى: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فيهما، وإنما في الأول سدت مسد المفعولين، ويقدر في الثاني مفعول دل عليه: ﴿يَبْخَلُونَ﴾؛ أي: (لا يحسبن الباخلون [بخلهم][٥] خيراً لهم[٦]).

---

(١) ومعنى قوله: (فَنَنْ)؛ أي: غصن الشجرة، وقد يطلق على النعمة.

(٢) ما بين المعكوفتين غير واضحة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٩٥/١).

(٣) ما بين المعكوفتين غير مقروءة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٩٥/١).

(٤) من قوله: (والمخاطب هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم..) إلى هنا، موجود بحروفه في شرح النويري، والإتحاف. (ينظر: شرح النويري ١٧٦/٤، والإتحاف ٤٩٥/١ ـ ٤٩٦).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٩٦/١).

(٦) من قوله: (مسنداً..) إلى هنا، موجود بحروفه في شرح النويري، والإتحاف، ولعل صاحب الإتحاف أفاده من النويري. (ينظر: شرح النويري ١٧٧/٤، والإتحاف ٤٩٦/١).

(وَ)خاطبن: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾.

ذا (فَرِحٍ)؛ أي: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ [٣١٨] ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ...الخ﴾ [١٨٨].

أي: اقرأه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهم بقوله: (ظَهْرٌ[١] كَفَى)؛ أي: يعقوب، والكوفيين كلهم.

والباقون: بياء الغيب.

وسيأتي توجيه إعرابه عند قوله: (**وَيَحْسَبَنَّ غَيْبٌ**)، (**وَضَمَّ الْبَاءَ حَبْرٌ**).

وأمَّا السين فكلهم على أصولهم: فابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر؛ بالفتح.

والباقون: بالكسر[٢].

٥٤٤ ـ ....وَاكْسِرْ وَأَنْ

٥٤٥ ـ اللهَ: رُمْ........................ ....

(**وَاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأ بكسر همز: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٧١].

للمرموز إليه براء: (رُمْ)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

على الاستئناف[٣].

---

(١) ومعنى قوله: (ظَهْرٌ)؛ الظهر من كل شيء خلاف البطن.

(٢) وعُلِمَتْ مذاهب القراء فيها من قوله في طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧): «**وَيَحْسِبُ مُسْتَقْبَلاً بِفَتْحِ سِينٍ كَتَبُوا فِي نَصِّ ثَبْتٍ**».

(٣) ويؤيد كونها استئنافية قراءة عبدالله بن مسعود في مصحفه: «والله لا يُضيع». (ينظر: الدر المصون ٤٨٦/٣ ـ ٤٨٧، واللباب ٥٣/٦ ـ ٥٤، وشرح الهداية ص (٤٢٧)، والكشف ٣٦٤/١).

والباقون: بالفتح.

عطفاً على نعمة؛ أي: (وعدم إضاعة الله أجرهم)(١).

واحترز بذكر الجلالة عن نحو قوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ﴾ [١٧٣]، وإن كانت واو الفصل يخرجه(٢)؛ زيادةً في البيان(٣).

ويُوقَفُ لحمزة وهشام:

على: ﴿سُوٓءٌ﴾ [١٧٤]؛ بالنقل؛ على القياس، وبالإدغام، وتجوز الإشارة فيهما بالروم والإشمام؛ فهي ستة(٤).

وعلى: ﴿يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾ لحمزة؛ بتسهيل الثانية(٥)، مع المد والقصر، مع تخفيف الأولى وإبدالها واواً مفتوحة(٦).

(١) ينظر: الدر المصون ٤٨٧/٣، وشرح الهداية ص (٤٢٧)، والكشف ٣٦٤/١، وحجة القراءات ص (١٨١).

(٢) في الأصل: (يخرجه)، وفي شرح ابن الناظم ـ حيث الكلام بحروفه ـ: (تُخرجه). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١١)).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١١).

(٤) قال في النشر: «ولا يصح فيها غير ذلك؛ فإن اتباع الرسم في ذلك متحد ـ كما قدمنا ـ، وقد قيل: إنه يجوز فيها أيضاً حذف الهمز اعتباطاً، فيمد حرف المد ويقصر؛ على وجه اتباع الرسم، ورجح المد في ذلك، وحكى الهذلي فيه عن ابن غلبون بين بين، وكل ذلك ضعيف لا يصح، ولا يصح غيرها». (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والبدور الزاهرة للنشار ٢٥٥/١، والإتحاف ٤٩٥/١).

(٥) لأن الهمزة الثانية همزة متوسطة بنفسها، متحركة بالفتح، بعد الألف الساكنة. (ينظر: النشر ٤٣٣/١).

(٦) وهذا الموضع ـ أي الهمزة الأولى ـ عند حمزة من المواضع التي توسط فيها الهمز بغيره منفصلاً رسماً، فسَهَّلَ هذا القسم من سهَّلَ الهمز المتوسط المنفصل الواقع بعد حروف المد من العراقيين، وتسهيله هو ونظائره؛ كتسهيل المتوسط بنفسه من الهمز المتحرك بعد المتحرك، فتبدل الهمزة المفتوحة بعد الضم واواً، وبعد الكسر ياءً، وتُسَهَّلُ بين بين في بقية الصور الأخرى. (ينظر: النشر ٤٣٩/١، والإتحاف ٤٩٥/١).

٥٤٥ ـ ....يَحْزُنُ فِي الْكُلِّ اضْـمُـمَا مَعْ كَسْرِ ضَمٍّ: أَمَّ[١]. الَانْبِيَا: ثَمَا[٢]

(﴿يَحْزُنُ﴾ فِي الْكُلِّ)؛ أي: في كل ما جاء منه في القرآن[٣]، نحو:

﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ﴾ [١٧٦].

و﴿يَحْزُنُهُمُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

و﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ [يوسف: ١٣][٤].

(اضْمُمَا)؛ أي: اقرأه بضم حرف المضارعة[٥].

(مَعْ كَسْرِ ضَمٍّ) الزاي[٦].

للإمام المرموز إليه بهمزة (أَمَّ)[٧]؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

من (أَحْزَنَ) رباعياً[٨].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (أَمَّ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، حيث ضبطها؛ بضم الهمزة: (أُمَّ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء: (ثَمَا)، والثاني: بضم الثاء: (ثُمَا)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) قال النويري: «عُلِمَ عموم: ﴿يَحْزُنُ﴾؛ من قرينة الضم، وعُلِمَ الخلاف في المتعدي من قوله: (كَسْرُ ضَمٍّ)؛ أي: الذي زايه دائرة بين الضم والكسر، فخرج اللازم، فإنه مفتوح الزاي؛ نحو: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨]، ﴿وَلَا تَحْزَنُواْ﴾ [آل عمران: ١٣٩]». (ينظر: شرح النويري ١٧٨/٤).

(٤) في الأصل بحذف الياء: (ليحزنن)، وهو وهم، وخطأ.

(٥) أي: الياء.

(٦) قال النويري: «وقيد الكسر؛ لأجل الضد». (ينظر: شرح النويري ١٧٨/٤).

(٧) ومعنى قوله: (أَمَّ) ـ بفتح الهمزة ـ، فعلٌ، والمفعول مأموم، أَمَّ الناس أو بهم؛ تقدمهم وصلَّى بهم إماماً، وأمَّت المرأة أُمومة؛ صارت أمًّا، وأمَّ البيت؛ أي: قصده، والأَمُّ بمعنى العلم في مقدمة في الجيش. وبضم الهمزة: (أُمَّ)؛ الوالدة، وتجمع على أُمَّات، وأُمَّهات.

(٨) وهي لغة تميم. (ينظر: الدر المصون ٤٩٤/٣، واللباب ٦٥/٦، وشرح الهداية ص (٤٢٧)، والكشف ٣٦٥/١).

إِلَّا حرف (الَانْبِيَا): ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

ففتح [الياء][١]، وضم الزاي، كقراءة الباقين في الكل.

من (حزن) ثلاثياً[٢].

إِلَّا المرموز إليه بثاء (ثَمَا)[٣]؛ أي: أبا جعفر ـ وحده ـ بكماله ـ في حرف الأنبياء هذا[٤] ـ؛ فضم[٥]، وكسر[٦].

والحاصل:

أنَّ الباقين: بفتح الياء، وضم الزاي.

وكذا نافع: في الأنبياء.

وأبا جعفر: في غير الأنبياء.

تأمل[٧].

٥٤٦ ـ يَمِيزَ ضُمَّ افْتَحْ وَشَدِّدْهُ: ظَعَنْ[٨] شَفَا مَعًا..............................

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.

(٢) وهي لغة قريش. (ينظر: الدر المصون ٤٩٥/٣، واللباب ٦٥/٦، والكشف ٣٦٥/١)

(٣) ومعنى قوله: (ثُما)؛ ـ بالضم ـ نَبْتٌ، وبالفتح: (ثَمَا)؛ فِعْلٌ، أصله: (ثمأ)، وحذفت الهمزة للاطلاق والتخفيف، يقال: ثمأ رأسه؛ أي: خدشه، وثمأ الخبز؛ أي: فتَّه.

(٤) قال النويري: «وفُهِمَ اختصاصه به من إفراده ـ أي إفراد أبي جعفر بالذكر ـ، ولو شاركه لذكره معه». (ينظر: شرح النويري ١٧٨/٤).

(٥) الياء.

(٦) الزاي.

(٧) قال السمين الحلبي: «ومن عجيب ما اتفق أن نافعاً ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ يقرأ هذه المادة من (أَحْزَن) إلَّا التي في الأنبياء كما تقدم، وأن شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع يقرؤها من (حَزَنه) ثلاثياً إلَّا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين، والقراءة سنة متبعة»). (ينظر: الدر المصون ٤٩٥/٣).

(٨) ضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بضم الظاء والعين: (ظُعُنْ)، بينما ضُبطت في جميع نسخ النظم وشروحه؛ بفتح الظاء والعين: (ظَعَنْ).

واخْتُلِفَ في: ﴿يَمِيزَ﴾[١].

فـ(**ـضُمَّ**).

و(**افْتَحْ وَشَدِّدْهُ**).

أي: اقرأه بضم حرف المضارعة[٢]، وفتح الميم، وتشديد الياء[٣] مكسورة.

للمرموز إليهم بقوله: (**ظَعَنْ**[٤]) (**شَفَا**)؛ أي: يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(**مَعاً**)[٥]؛ أي:

﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ هنا[٦].

و﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ﴾ في الأنفال[٧].

من (مَيَّزَ) المضعف[٨].

والباقون: بفتح الياء، وكسر الميم، وسكون الياء بعدها، ـ كلفظ المصنف به ـ.

---

(١) في سورة آل عمران الآية: [١٧٩]، وسورة الأنفال: الآية [٣٧].

(٢) أي: الياء الأولى من الكلمة.

(٣) أي: الياء الثانية من الكلمة.

(٤) ومعنى قوله: (**ظَعَنْ**) ـ بفتح الظاء والعين ـ؛ سار وارتحل، يقال: ظعن المسافر، وظَعَن؛ جمع ظَاعن، و(**ظُعُنْ**) ـ بضم العين والظاء ـ؛ جمع ظَعِينة؛ وهي: الراحلة يرتحل بها، ويأتي بمعنى: الهودج، ولها معان أُخَر.

(٥) في الأصل: (ما)، وهو تصحيف.

(٦) سورة آل عمران: الآية [١٧٩].

(٧) الآية: [٣٧].

(٨) وفي التشديد معنى التكثير، وقال أبو عمرو: «إذا كان لتخليص كثير من كثير فهو: (مَيَّزْتُهُ)»؛ أي بالتشديد. (ينظر: الكشف ٣٦٩/١، وشرح الهداية ص (٤٣١)، والدر المصون ٥٠٩/٣، واللباب ٨٠/٦).

من (مَازَ)، (يَمِيْزُ)[١].

وهما لغتان[٢].

٥٤٦ - ....يَكْتُبُ[٣] (يَا) وَجَهِّلَنْ

٥٤٧ - قَتْلَ ارْفَعُوا، يَقُولُ[٤] (يَا): فُزْ....... ....

وَقَوْلُهُ: ﴿**يَكْتُبُ**﴾؛ يعني قوله[٥] - تعالى -: ﴿**سَيُكْتَبُ مَا قَالُوا**﴾ [١٨١].

اقرؤوه بـ(**يَاء**[٦] **وَجَهِّلَنْ**)؛ أي: أبقوه على المجهول؛ فتُضَمُّ الياء التحتية، وتُفْتَحُ التاء الفوقية[٧].

---

(١) قال أبو عمرو: «إذا كان لتخليص واحد من واحد فهو: (مِزْتُهُ)»؛ أي بالتخفيف. (ينظر: الدر المصون ٣/٥٠٩، وشرح الهداية ص (٤٣١)، واللباب ٦/٨٠، وحجة القراءات ص (١٨٣)).

(٢) وقرأ ابن كثير - في الشواذ -: (يُمِيْزَ)؛ بضم أوله، وتخفيف الياء الثانية، من (أماز) الرباعي، فهي ثلاث لغات. (ينظر: الدر المصون ٣/٥٠٩، واللباب ٦/٨٠، والكشف ١/٣٦٩، وشرح الهداية ص (٤٣١)، ومعجم القراءات ١/٦٣٠، والإتحاف ١/٤٩٦).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالياء؛ على البناء للفاعل: (**يَكْتُبُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالنون؛ على البناء للفاعل: (**نَكْتُبُ**)، وهو الوجه الآخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، لكن رُسمت حركة التاء فيها بالفتح، وهو سبق قلم، والثالث: بالياء؛ على البناء للمفعول: (**يُكْتَبُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يَقُولُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالنون: (**نَقُولُ**)، وهو الوجه الآخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) كُرِّرَتْ هذه اللفظة مرتين؛ في نهاية الصفحة، ثم في بداية الصفحة الأخرى، ولعله سهو من الناسخ.

(٦) في المتن الذي على هامش الأصل سقطت هذه اللفظة، بينما هي في أصل الشرح مضبوطة بالهمز: (**يَاء**)، ولكنها في جميع النسخ الأخرى من غير همز: (**يَا**).

(٧) ينظر: الدر المصون ٣/٥١٤، واللباب ٦/٨٩، والكشف ١/٣٧٠، وحجة القراءات ص (١٨٥)، وشرح الهداية ص (٤٣١).

وقوله: (قَتْلَ)؛ أي: ﴿وَقَتْلَهُمُ﴾ [١٨١].

(ارْفَعُوا)؛ على أنه معطوف على: ﴿مَا﴾ الموصولة النائبة عن الفاعل.

﴿وَيَقُولُ ذُوقُواْ﴾ [١٨١].

بـ(ـيَاء) الغيب.

وذلك قراءة الإمام المرموز إليه بفاء: (فُزْ)[١]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ **الباقون**: بالنون المفتوحة، وضم التاء.

بالبناء للفاعل[٢].

ونصب: ﴿وَقَتْلَهُمُ﴾.

بالعطف على: ﴿مَا﴾ المنصوبة المحل على المفعولية.

﴿وَنَقُولُ﴾؛ بالنون.

٥٤٧ ـ ....يَعْمَلُوا: حَقٌّ..................................

وَقَرَأَ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [١٨٠].

بياء الغيب ـ كاللفظ به ـ.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (حَقٌّ)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

جرياً على: ﴿يَبۡخَلُونَ﴾[٣].

والباقون: بالخطاب.

على الالتفات[٤].

---

(١) ومعنى قوله: (فُزْ)؛ أمر بالفوز؛ وهو النجاة والظفر بالخير.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣/٥١٤، واللباب ٦/٨٩، والكشف ١/٣٦٩ ـ ٣٧٠، وحجة القراءات ص (١٨٤)، وشرح الهداية ص (٤٣٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ٣/٥١٢، والكشف ١/٣٦٩، وحجة القراءات ص (١٨٤)، وشرح الهداية ص (٤٣١).

(٤) والوجه الثاني: ردًّا على قوله: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. (ينظر: الدر المصون ٣/٥١٢، والكشف ١/٣٦٩، وحجة القراءات ص (١٨٤)، وشرح الهداية ص (٤٣١)).

٥٤٧ ـ ....[وَفِي الزُّبُرِ][(١)] بِـ(الْبَا): كَمَّلُوا.
٥٤٨ ـ وَبِالْكِتَابِ: الْخُلْفُ[(٢)] لُذْ........... ....

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي): ﴿وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [١٨٤].

فقرأه: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾؛ (بـ)ـزيادة (الْبَاء)[(٣)].

الإمام المرموز إليه بكاف: (كَمَّلُوا)[(٤)]؛ أي: ابن عامر ـ باتفاق راوييه ـ.

وقرأ: ﴿وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾ بزيادة الباء ـ أيضاً ـ.

أحد راوييه ـ بخلاف عنه ـ[(٥)]؛ كما صرح به وبرمزه

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بحرف الجر (في): (وَفِي الزُّبُرِ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: مقرونة بحرف الجر (بـ): (وَبِالزُّبُرِ)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالضمِّ في الفاء: (الْخُلْفُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالكسر في الفاء: (الْخُلْفِ).

(٣) في المتن الذي على هامش الشرح ضبطت بحذف الهمز؛ رعاية للوزن، وهي كذلك في جميع النسخ: (بِالْبَا)، بينما ضُبِطَتْ في أصل الشرح ـ هنا ـ بالهمز: (بِالْبَاء).

(٤) ومعنى قوله: (كَمَّلُوا)؛ من الإكمال وهو التمام الذي لانقص فيه، والمعنى: جعلوا الكلمة تامة لم ينقص منها حرف.

(٥) فرواه الحلواني من جميع طرقه ـ إلا من شذ منهم ـ عن هشام بزيادة الباء، وهو اختيار الداني، حيث قال: «وهذا هو الصحيح عندي عن هشام؛ لأنه قد أسند ذلك من طريق ثابت إلى ابن عامر، ورفع مرسومه من وجه مشهور إلى أبي الدراء صاحب رسول الله ـ ﷺ ـ»، وقال في النشر: «وكذا رأيته أنا في المصحف الشامي في الجامع الأموي، وكذا رواه هبة الله بن سلامة بن نصر المفسر عن الدجواني عن أصحابه عنه، ولولا رواية الثقات عن هشام حذف الباء أيضاً لقطعت بما قطع به الداني عن هشام، فقد روى الدجواني من جميع طرقه ـ إلا من شذ منهم ـ عنه عن أصحابه عن هشام حذف الباء، وكذا روى النقاش عن أصحابه عن هشام، وكذا روى ابن عباد عن هشام، وعبيدالله بن محمد عن الحلواني عنه، وقد رأيته في مصحف المدينة الباء ثابتة في الأول محذوفة في الثاني، وقطع الحافظ أبو العلاء عن هشام من طريقي الدجواني والحلواني جميعاً بالباء فيهما، وهو الأصح عندي عن هشام، ولولا ثبوت الحذف عندي عنه من طرق كتابي هذا لم أذكره»، وتختص غنة الحلواني بإثبات الباء، وللداجوني بحذفها؛ وذلك لأن حذف الباء للحلواني من كفاية أبي العز عن ابن عبدان =

بقوله: (**الْخُلْفُ لُذْ**)؛ أي: هشام.

والباقون: بغير باء فيهما[(١)].

وابن ذكوان هنا[(٢)].

وكذا رسم المصحف الشامي.

ثبت الباء في: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ اتفاقاً.

واختلف في: ﴿وَبِٱلْكِتَٰبِ﴾.

ولذا قال في الحرز[(٣)]:

وَبِالزُّبُرِ الشَّامِي كَذَا رَسْمُهُمْ وبالْـ ـكِتَابِ هِشَامٌ وَاكْشِفِ الرَّسْمَ مُجْمِلَا

قال ابن القاصح[(٤)]: «روى في المقنع[(٥)] عن أبي الدرداء[(٦)] رضي الله ـ تعالى ـ عنه أن الباء ثابتة في الموضعين للشامي، قال الأخفش: إن الباء زيدت في الإمام؛ أي: في مصحف الشام في: ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾ وحده، وقال[(٧)] في الهداية: لم يُرْسَم الثاني بالباء أصلاً، قال الداني: رواية أبي الدرداء أَثْبَتُ، قلتُ: وإلى الاختلاف أشار بقوله: (**وَاكْشِفِ الرَّسْمَ مُجْمِلَا**)؛ أي: قائلاً جميلاً، وقيل: إنما اعتمد ابن عامر على النقل والرواية لا رسمه، والوفاق اتفاق»، انتهى ما في ابن القاصح.

= ومن التجريد عن الجمال، والإثبات للداجوني من غاية أبي العلاء وكفاية أبي العز، وللمفسر عن زيد عن الداجوني عن المستنير وليس فيها غنة. (ينظر: النشر ٢/٢٤٥، والإتحاف ١/٤٩٧، وفتح القدير شرح تنقيح التحرير ص (١٠١)).

(١) وهو كذلك في مصاحفهم. (ينظر: النشر ٢/٢٤٦).

(٢) أي: أن ابن ذكوان قرأ بغير باء في: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ﴾.

(٣) ينظر: حرز الأماني ص (٤٧)، البيت رقم (٥٨٢).

(٤) ينظر: سراج القاري ص (١٨٦ ـ ١٨٧).

(٥) أي: الإمام أبي عمرو الداني.

(٦) تقدمت ترجمته ـ رضي الله عنه ـ عند شرح قول الناظم البيت رقم (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٧) أي: مكي بن أبي طالب في الهداية. (ينظر: سراج القاري ص (١٨٧)).

وقوله[١]: أي في مصحف الشام؛ تفسير للإمام، فيه نظر، إذ المشهور بالإمام إنما هو المصحف المدني الخاص بسيدنا عثمان رضي الله عنه[٢].

وفي الإتحاف هنا التصريح: «بأن الباء ثابتة في مصحف المدينة في الأولى، محذوفة في الثانية»[٣].

وقوله: «وقيل إنما...الخ»، يقتضي تضعيف هذا القول **[٣٢٠]**، مع أنه الصحيح، بل صرح جماعة من المحققين[٤] بأنه الصواب.

وإنما ذكروا الرسم؛ تأييداً للنقل، والرواية، لا لكون أئمة القراء اعتمدوا في قراءاتهم على الرسم فحسب، تدبر.

٥٤٨ - ....يُبَيِّنُنْ وَيَكْتُمُونَ: حَبْرُ صِفْ...............

قَوْلُهُ: ﴿**لَيُبَيِّنُنْ**[٥]﴾ (وَ﴿**يَكْتُمُونَ**﴾)؛ يعني قرأ قوله: ﴿**لَيُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا يَكْتُمُونَهُ**﴾ [١٨٧].

بياء الغيب[٦] فيهما - كاللفظ بها -

المرموز إليهم بقوله: (**حَبْرُ صِفْ**)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، وشعبة.

إسنادًا لأهل الكتاب[٧].

---

(١) أي: في قول الأخفش الذي نقله ابن القاصح في سراج القاري. (ينظر: سراج القاري ص (١٨٦ - ١٨٧)).

(٢) عثمان بن عفان - رضي الله عنه وأرضاه -، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٩٧/١.

(٤) كالداني، وابن الجزري في النشر، وقد نقلت بعض كلامهما آنفاً. (ينظر: النشر ٢٤٥/٢).

(٥) ضبطت في أصل الشرح بزيادة اللام قبل الياء - موافقة للنص القرآني -: (**لَيُبَيِّنُنْ**)، بينما هي في المتن الذي على هامش الشرح: (**يُبَيِّنُنْ**).

(٦) وعُلِمَ الغيب من الإطلاق. (ينظر: شرح النويري ١٨٢/٤).

(٧) ينظر: الدر المصون ٥٢٣/٣، واللباب ١٠٢/٦، والكشف ٣٧١/١.

والباقون: بتاء الخطاب.

على الحكاية، أي: (وقلنا لهم)[١].

ونظيره: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣][٢].

٥٤٨ ـ ....وَيَحْسَبَنْ[٣]

٥٤٩ ـ غَيْبٌ، وَضَمَّ[٤] **الْبَاءَ**[٥]**: حَبْرٌ......** ....

وَقَوْلُهُ: (وَ﴿يَحْسَبَنْ﴾) **(غَيْبٌ وَضَمُّ الْبَاءِ)**؛ يعني أنه اخْتُلِفُ في قوله: ﴿فَلَا **يَحْسِبُنَّهُمْ** بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِۖ﴾ [١٨٨][٦].

فقرأه: بياء الغيب، وضم الباء.

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(حَبْرٌ)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو.

وتقدم أنهما قرءا: ﴿لَا **يَحْسِبَنَّ** ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ. . .الخ﴾ [١٨٨][٧]؛ بالغيب.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٢٣/٣، واللباب ١٠٢/٦، والكشف ٣٧١/١.

(٢) حيث قُرِأَت بالتاء والياء. (ينظر: الدر المصون ٥٢٣/٣، واللباب ١٠٢/٦).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بالياء، مع فتح السين والباء: (**وَيَحْسَبَنْ**)، والثاني: بالياء، مع كسر السين، وضم الباء: (**وَيَحْسِبُنْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثالثة، والرابعة؛ حيث ضُبطت فيها؛ بالخطاب، وكسر السين، وفتح الباء: (**وَتَحْسِبَنْ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بفتح الضاد والميم؛ على الخبر: (**وَضَمَّ**)، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم؛ على الإسم: (**وَضَمُّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: بضم الضاد، وفتح الميم؛ على الأمر: (**وَضُمَّ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**الْبَاءِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الهمزة: (**الْبَاءَ**)، والاختلاف في ضبط حركة الهمزة مرتبط بالخلاف في ضبط الكلمة التي قبلها، وقد انفردت نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية) بضبطها؛ بالألف على الإطلاق: (**الْبَا**).

(٦) في الأصل كتبت بالغيب: (فلا يحسبنهم بمفازة من العذاب).

(٧) في الأصل كتبت بالغيب: (لا يحسبن الذين يفرحون).

فتوضيح[١] **ما في الحرفين قراءةً وتوجيهاً**[٢]:

أنَّهما[٣] قرءا:

﴿**لَا يَحْسِبَنَّ**﴾؛ بياء الغيب، وفتح الباء.

﴿**فَلَا يَحْسِبُنَّهُم**﴾؛ بالياء ـ أيضاً ـ، وضم الباء.

فالفعل الأول: مسند إليه ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ، أو غيره، و﴿ٱلَّذِينَ﴾[٤] مفعولٌ أول، والثاني: (بمفازة)، أي: (لا يحسبن الرسول الفرحين ناجين).

والفعل الثاني: مسند إلى ضمير: ﴿ٱلَّذِينَ﴾، ومن ثَمَّ ضُمَّت الباء؛ لتدل على واو الضمير المحذوفة لسكون النون بعدها، فمفعوله الأول: ضمير: (هم)، والثاني: محذوفاً تقديره: (فلا يحسبن الفرحون أنفسهم ناجية)، والفاء عاطفة.

وأنَّ الكوفيين، ويعقوب: قرؤوا بتاء الخطاب فيهما، وفتح الباء فيهما، معاً.

إسناداً فيهما للمخاطب، والثاني تأكيدٌ للأول، والفاء زائدة؛ أي: (لا تحسبن الفرحين ناجين، لا تحسبنهم كذلك).

وأنَّ المدنيين، وابن عامر: بياء الغيب في الأول، وتاء الخطاب في الثاني، وفتح الباء الموحدة فيهما.

إسناداً: للأول إلى: ﴿ٱلَّذِينَ﴾، والثاني إلى: المخاطب.

---

(١) في الأصل: (فتوضح)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) ونصُّ ما سيأتي من البيان والتوجيه لقراءات الأئمة في الحرفين موجود بحروفه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٩٧/١ ـ ٤٩٨).

(٣) أي: ابن كثير وأبي عمرو.

(٤) في الأصل: (الذي)، وهو تصحيف.

وكلٌّ في السين فيهما على أصله[(١)]:

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر: بالفتح فيهما.

والباقون: بالكسر.

٥٤٩ ـ ....قُتِلُوا[(٢)] قَدِّمْ، وَفِي[(٣)] التَّوْبَةِ أَخِّرْ يَقْتُلُوا:

٥٥٠ ـ شَفَاً................................ ....

واخْتُلِفَ في:

﴿وَقَـٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ﴾ هنا[(٤)].

و﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ في التوبة[(٥)].

فقوله: ﴿قُتِلُواْ﴾؛ المبني للمفعول.

(**قَدِّمْـ**)ـه على: ﴿قَـٰتَلُواْ﴾ هنا[(٦)].

(**وَ**)قدِّم.

(**فِي التَّوْبَةِ**): ﴿**يُقْتَلُونَ**﴾؛ المبني للمفعول ـ أيضاً ـ.

---

(١) وعُلِمَتْ مذاهب القراء فيها من قوله في طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧): (**وَيَحْسِبُ مُسْتَقْبَلاً بِفَتْحِ سِينٍ كَتَبُوا فِي نَصِّ ثَبْتٍ**). (وينظر: الإتحاف ٤٩٨/١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء بلا تشديد؛ على التخفيف: (**قُتِلُوا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، بل إنه نص في نسخة العقبي على التخفيف؛ حيث كُتِبَ فوقها بخط صغير: «خِفّ»، والثاني: بكسر التاء مع التشديد: (**قُتِّلُوا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بحرف الجر (في): (**وَفِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ضبطها مقرونة بما يدل على المعية: (**مَعَ**) بدلاً من (**فِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وذكره الشيخ محمد الزعبي في ضبطه للمتن في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع؛ حيث قال: «في بعض النسخ (مع)، وما أثْبتُّه ـ أي (**وَفِي**) ـ أجود».

(٤) الآية: [١٩٥].

(٥) الآية: [١١١].

(٦) أي في سورة آل عمران: الآية [١٩٥].

و(أَخِّرْ) عنه.

﴿يَقْتُلُونَ﴾؛ المبني للفاعل.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (شَفَا)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

إمَّا لأن الواو لا تقتضي ترتيباً، فلذلك قدم ما هو متأخر في الوقوع، وأنَّ المخبر عنه جماعة، واختلف أحوالهم؛ فمنهم من قُتِلَ، ومنهم من قَاتَلَ، أو لأن المراد: لما قُتِلَ منهم قوم قَاتَلَ الباقون ولم يضعفوا(١).

وقرأ الباقون: بتقديم المبني للفاعل على المبني للمفعول فيهما.

لأنَّ القتال قبل القَتْل، ويقال: قَتَل ثم قُتِل(٢).

٥٥٠ ـ ......يَغُرَّنْكَ الْخَفِيفُ، يَحْطِمَنْ أَوْ نُرِيَنْ(٣)، وَيَسْتَخِفَّنْ(٤)، نَذْهَبَنْ(٥)
٥٥١ ـ وَقِفْ بِذَا بِأَلِفٍ: غُصْ....... ....

وَقَرَأَ رويس ـ كما يأتي رمزه ـ: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾ في هذه السورة(٦).

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٤٢/٣ ـ ٥٤٣، واللباب ١٢٨/٦، والكشف ٣٧٣/١، وشرح الهداية ص (٤٣٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٤٢/٣، واللباب ١٢٨/٦، وشرح الهداية ص (٤٣٣).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (نُرِيَنْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيهما: (نُرِيَنْكَ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضبطها مقرونة بواو العطف: (وَيَسْتَخِفَّنْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيهما: بدون واو العطف: (يَسْتَخِفَّنْ)، وخلافهم في ضبط هذه الكلمة مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة قبلها.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول؛ بالنون: (نَذْهَبَنْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني؛ بالتاء: (تَذْهَبَنْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) أي: سورة آل عمران: الآية [١٩٦]، وقوله ـ رحمه الله ـ: «في هذه السورة»؛ إنما هو قيد =

(الْخَفِيفُ)؛ يعني بالنون الخفيفة(١) في هذا الفعل.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ﴾ في النمل(٢).

وقوله: ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٢].

وقوله: ﴿يَسْتَخِفَّنَّكَ﴾ [الروم: ٦٠].

وقوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾ [الزخرف: ٤١].

فهذه خمسة أحرف(٣).

(وَقِفْ بِذَا) الأخير؛ وهو: ﴿نَذْهَبَنَّ﴾ [الزخرف: ٤١].

(بِأَلِفٍ)(٤) بدلاً عن النون الخفيفة.

كما هو الأصل فيه(٥).

= ذكره ليخرج الموضعين في سورة فاطر: الآية [٣٣]، وفي سورة لقمان: الآية [٥]، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ﴾ [لقمان: ٣٣]، فإن فيهما التشديد قولاً واحداً، وقد وَهِمَ الجعبري ـ رحمه الله ـ فعمَّم تخفيفه في المواضع الثلاثة، والصواب ـ كما نصَّ عليه في النشر ـ تقييده بموضع سورة آل عمران فقط، والله أعلم. (ينظر: النشر ٢/٢٤٦).

(١) مع سكونها. (ينظر: الإتحاف ١/٤٩٩).

(٢) الآية: [١٨].

(٣) قرأها جميعها رويس بالنون الخفيفة؛، قال أبو الحسن شريح: «وهذه النون الخفيفة تدخل على الأفعال للتأكيد كما تدخل المشددة، إلا أن المشددة أبلغ في التأكيد عند النحويين». (ينظر: الجمع والتوجيه ص (٤١)).

(٤) بعد الباء. (ينظر: الإتحاف ١/٤٩٩).

(٥) أي: على الأصل في نون التأكيد الخفيفة، كما ورد فيها ـ أي الوقف بالألف ـ النص عن غير واحد من الأئمة ـ، قال في النشر: «نصَّ الأستاذ أبو طاهر بن سوار، والشيخ أبو العز، وغير واحد؛ على الوقف عليه بالألف، ولم يتعرض إلى ذلك الحافظان؛ أبو عمرو، وأبو العلاء، ولا الشيخ أبو محمد سبط الخياط، ولا أبو الحسن طاهر بن غلبون، ولا أبو القاسم الهذليّ، وكأنهم تركوه على الأصل المقرر في نون التوكيد الخفيفة، وهو الوقف عليه بالألف بلا نظر، أو أنهم لم يكن عندهم في ذلك نصٌّ، وقد ثبت النصُّ بالألف». (ينظر: النشر ٢/٢٤٧، والإتحاف ١/٤٩٩).

للمرموز إليه بغين: **(غُصْ)**[(١)]؛ أي: رويس.

وقرأ الباقون ـ منهم روح ـ: بالنون الثقيلة في الخمسة.

ويقفون على: ﴿نَذْهَبَنَّ﴾ [الزخرف: ٤١]، بالنون.

كما هو الأصل ـ أيضاً ـ.

٥٥١ ـ ....وَثَـمَـرْ: شَـدَّدَ[(٢)] لكِـنَّ[(٣)] الَّـذِيـنَ كَـالـزُّمَـرْ[(٤)]

(وَ)للإمام.

المرموز إليه بثاء: **(ثَمَرْ)**[(٥)]؛ أي: أبي جعفر ـ بكماله ـ وحده.

(شَـدَّدَ)[(٦)] نـونَ[(٧)]: ﴿لَكِنِ﴾ مـن قـولـه ـ تـعـالـى ـ: ﴿لَكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ﴾ [١٩٨].

---

(١) ومعنى قوله: **(غُصْ)**؛ فعل أمر من الغوص، وهو النزول تحت الماء، ويُكَنَّى به في معان كثيرة؛ ومنها الغوص في المعاني.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الشين، وفتح الدال الأولى مشددة، وفتح الدال الثانية بلا تشديد: **(شَدَّدَ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وفي النسخة التي عليها خط الناظم (أ) وجه ثانٍ، وهو بكسر الدال مشددة: **(شَدِّدَ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون بلا تشديد: **(لَكِنِ)**، والثاني: بفتح النون مع التشديد: **(لَكِنَّ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما ضُبطت هذه الكلمة في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ فتح النون مع التشديد، وكسر النون بلا تشديد.

(٤) عند نهاية هذا البيت كتب الشيخ القاضي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بخطِّ يده ما نصُّه: «النصف باعتبار أول الاستعاذة».

(٥) و**(الثَّمَر)**؛ هو حمل النخل ونحوه.

(٦) هكذا ضُبطت في جميع النسخ؛ على معنى: الإخبار في الماضي، لكنَّ سياق كلام الشارح يناسبه أن تُضبط الكلمة؛ بمعنى الأمر: **(شَدِّدْ)**.

(٧) ووجه التشديد: قصد المبالغة، والزيادة في التوكيد، والموصول ـ على قراءة التشديد ـ في محل نصب بـ(لكنَّ)؛ التي أصلها أنها تنصب الاسم، وترفع الخبر، ويقل عملها. (ينظر: الدر المصون ٣/٥٤٥، وشرح النويري ٤/١٨٧).

(كـ)ـالحرف.

الذي في سورة (الزُّمَرْ)[١].

وخفِّفْها[٢]: للباقين.

وتقدم في البقرة توجيهها[٣].

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ستٌّ[٤]:

﴿وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [٢٠].

فتحها: المدنيان، وابن عامر، وحفص.

﴿مِنِّيَ إِنَّكَ﴾ [٣٥][٥].

و﴿لِّيَ ءَايَةً﴾ [٤١].

فتحهما: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿وَإِنِّيَ أُعِيذُهَا﴾ [٣٦].

و﴿أَنصَارِيَ إِلَى﴾ [٥٢].

فتحهما: المدنيان.

﴿أَنِّيَ أَخْلُقُ﴾ [٤٩].

فتحها: المدنيان، وابن كثير، وأبو عمرو.

---

(١) الآية: [٢٠]، وعند قول الناظم: (**كَالزُّمَرْ**)، تم النصف الأول من متن طيبة النشر، باعتبار الابتداء من أول الاستعاذة.

(٢) فالموصول ـ على قراءة التخفيف ـ في محل رفع على الابتداء. (ينظر: اللباب ١٣٠/٦، والإتحاف ٤٩٩/١).

(٣) أي: توجيه قراءتيّ التشديد والتخفيف في لفظ: ﴿لَكِنِ﴾. (ينظر: الدر المصون ٥٤٥/٣، وشرح النويري ١٨٧/٤).

(٤) ينظر: النشر ٢٤٧/٢، وشرح النويري ١٨٧/٤ ـ ١٨٨.

(٥) في الأصل كتبت: (مني إليك)، ولا يوجد مثلها، وهو تصحيف.

ومن الزوائد ثلاث[1]:

﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ [٢٠٠].

أثبتها: وصلاً؛ المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين؛ يعقوب.

﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٥٠٠].

أثبتها: في الحالين؛ يعقوب.

﴿وَخَافُونِ﴾ [١٧٥].

أثبتها: وصلاً؛ أبو جعفر، وأبو عمرو.

وفي الحالين؛ يعقوب[2].

والله سبحانه وتعالى أعلم[3].



---

(١) ينظر: النشر ٢٤٧/٢، وشرح النويري ١٨٧/٤ ـ ١٨٨.

(٢) في النشر المطبوع لم يذكر في هذا الموضع إثبات الياء ليعقوب في الحالين، ونصَّ على ذكرها النويري في شرحه، ولعله سقط من نسخة النشر المحققة. (ينظر: النشر ٢٤٧/٢، وشرح النويري ١٨٨/٤).

(٣) ينظر: النشر ٢٣٨/٢ ـ ٣٤٧، وتقريب النشر ص (١٠٠ ـ ١٠٣)، وشرح النويري ١٤٤/٣ ـ ١٨٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٠٥ ـ ٢١٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ٨٦/أ ـ ل ٨٩/أ)، والإتحاف ٤٦٧/١ ـ ٥٠٠.

سُورَةُ النِّسَاءِ [٣٢٢]

٥٥٢ ـ تَسَائَلُونَ[١] الْخِفُّ: كُوفٍ........ ....

اخْتُلِفَ في: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ [١].

فـ(**ـالْخِفُّ**)؛ أي: القراءة بتخفيف السين.

لأئمة: (**كُوفٍ**)[٢]؛ أي: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

على حذف إحدى التاءين؛ الأولى، أو الثانية، على الخلاف[٣].

وقرأه الباقون: بالتشديد.

على إدغام تاء التفاعل في السين، لأن الأصل: (تتساءلون)[٤].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين مع التشديد: (**تَسَّاءَلُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح السين بلا تشديد؛ على التخفيف: (**تَسَاءَلُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) تصحفت في الأصل إلى: (كرف).

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٣، وشرح الهداية ص (٤٣٤)، والكشف ٣٧٥/١، وحجة القراءات ص (١٨٨).

(٤) ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٣، وشرح الهداية ص (٤٣٤)، والكشف ٣٧٥/١، وحجة القراءات ص (١٨٨).

٥٥٢ ـ ....وَاجْـرُرَا[١] الَارْحَامَ[٢]: فُقْ.........................

(وَاجْرُرَا)؛ أي: اقرأ بالجر.

ميم قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [١].

للإمام المرموز إليه بفاء: (فُقْ)[٣]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

على أنه معطوف على الضمير المجرور في: ﴿بِهِۦ﴾؛ على مذهب الكوفيين[٤]، وبهذه القراءة استدل ابن مالك لمختاره[٥]، أو على أنه أُعِيدَ الجار وحُذِفَ للعلم به، أو جُرَّ على القسم؛ تعظيماً للأرحام وحثًّا على صلتها، واختار هذا التوجيه بعض المتأخرين؛ معللاً له بأن روايته في قراءة حمزة هنا الوقف على: ﴿بِهِۦ﴾، فـ﴿بالْأَرْحَامَ﴾ مُسْتَأْنَف، والواو حرف قسم، على حد: ﴿وَٱلطُّورِ﴾، ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾، مما أقسم به من المخلوقات، والجواب: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ. . .الخ﴾[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء بلا تنوين: (وَاجْرُرَا)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، فقد اختار ضبطها؛ بفتح الراء منونة: (وَاجْرُرًا)، فهذا الموضع من انفرادات الشيخ إبراهيم السمنودي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في ضبط المتن.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالابتداء بلام مفتوحة: (لَارْحَامَ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط الظاء بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالابتداء بهمزة وصل قبل اللام: (الَارْحَامَ).

(٣) معنى قوله: (فُقْ)؛ أمر بالتفوق والتقدم، يقال: فاق أصحابه؛ إذا سادهم شرفاً، أو علاهم بالفضل والعلم.

(٤) بخلاف البصريين فإنهم لا يجيزونه، وقد انتصر الشيخ موسى جار الله لمذهب الكوفيين وحشد له الشواهد من الآيات الكريمة. (ينظر: اللباب ١٤٤/٦، وشرح موسى جار الله ص (١٢١ ـ ١٢٢)).

(٥) حيث قال في الألفية، الأبيات رقم (٥٥٩ ـ ٥٦٠):

وَعَودُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

(٦) وقد طعن قومٌ في قراءة حمزة؛ كالزجاج والفراء وغيرهما؛ قالوا: لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض قد كُنيَ به، وهذا من كلام الفراء، وقال الفراء أيضاً: =

والباقون: بالنصب.

عطفاً على لفظ الجلالة، أو محل: ﴿بِهِۦ﴾؛ كمررت به وزيداً[(١)].

قال البيضاوي[(٢)]: «وقد نبَّه ـ سبحانه وتعالى ـ إذ قرن الأرحام باسمه [الكريم][(٣)] على أن صلتها بمكان منه».

٥٥٢ ـ ....وَاحِـدَةً[(٤)] رَفْـعٌ: ثَـرَا.

٥٥٣ ـ الُاخْرَى: مَدًا................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَاحِدَةً﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ [٣].

فـ(**ـرَفْعٌ**)؛ أي: قراءته بالرفع.

= «هو خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ ـ أيضاً ـ في أمر الدين عظيم؛ لحديث: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به والرحم على ذا»، ولا عبرة بكلام المتكلمين وطعن الطاعنين عند ثبوت القراءة وتواترها، قال السمين الحلبي: «ولا التفات إلى طعن من طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنيَّة المانعة له من نقل قراءة ضعيفة». (ينظر: الدر المصون ٣/٥٥٤، ومعاني القرآن ٢/٢، واللباب ٦/١٤٤ ـ ١٤٧، وشرح الهداية ص (٤٣٤)، والكشف ١/٣٧٥ ـ ٣٧٦، وحجة القراءات ص (١٨٩ ـ ١٩٠)، والإتحاف ١/٥٠٢، وشرح النويري ٤/١٩١ ـ ١٩٢).

(١) ينظر: الدر المصون ٣/٥٥٤، واللباب ٦/١٤٤ ـ ١٤٧، وشرح الهداية ص (٤٣٤ ـ ٤٣٥)، والكشف ١/٣٧٦، وحجة القراءات ص (١٩٠)، والإتحاف ١/٥٠١ ـ ٥٠٢، وشرح النويري ٤/١٩٢.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١/٤٢٧.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأَثْبَتُّه من تفسير البيضاوي ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لجمال المعنى. (ينظر: أنوار التنزيل ١/٤٢٧).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء مع التنوين: (**وَاحِدَةً**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع التاء مع التنوين: (**وَاحِدَةٌ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَرَا)**[١]؛ أي: أبي جعفر وحده.

على أنه فاعل بمحذوف[٢]، أي: (فتكفي واحدة).

والباقون: بالنصب.

أي: فانكحوا واحدة[٣].

هذا ويُوقَفُ لحمزة على: ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ [٤]، و﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [٤]؛ بالإبدال ياءً مع الإدغام؛ لزيادة الياء[٤].

وبه قرأ أبو جعفر في الحالين، بخلاف عنه من راوييه[٥]، ـ كما تقدم[٦] ـ.

---

(١) في الأصل: (ثر)، وهو تصحيف، ومعنى قوله: **(ثَرَا)**؛ نما وزاد، ثرا المال إذا نما وزاد وكَثُر.

(٢) ويجوز أن تكون مرفوعة بالابتداء، وسُوِّغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على فاء الجزاء، والخبر محذوف؛ أي: فواحدة كافية، أو مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فالمقنع واحدة. (ينظر: الدر المصون ٥٦٦/٣ ـ ٥٦٧، واللباب ١٦٧/٦، وشرح النويري ١٩٢/٤، والإتحاف ٥٠٢/١ ـ ٥٠٣).

(٣) أو: اختاروا واحدة. (ينظر: الدر المصون ٥٦٦/٣، واللباب ١٦٧/٦، وشرح النويري ١٩٢/٤، والإتحاف ٥٠٣/١).

(٤) والهمز في هذين الموضعين من أنواع الهمز؛ المتوسط بنفسه، المتحرك، الساكن ما قبله وهي الياء الزائدة؛ وليس فيهما إلا الإبدال ياءً مع الإدغام، وحُكِيَ فيهما وجه آخر؛ وهو: بين بين؛ ذكره الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف، وحُكِيَ فيهما وجه آخر؛ وهو الإدغام، كأنه أُريدَ به الاتباع، ذكره الهذلي، وحُكِيَ ـ أيضاً ـ فيهما وجه رابع؛ وهو: التخفيف كالنقل، كأنه على قصد اتباع الرسم، وذكره بعضهم، فيصير أربعة أوجه، ولا يصح منها سوى الأول، نصَّ على ذلك في النشر. (ينظر: النشر ٤٣٣/١، ٤٨٠/١).

(٥) فروى هبة الله من طرقه والهذلي عن أصحابه عن ابن شبيب كلاهما عن ابن وردان: بالإدغام، وكذلك روى الهاشمي من طريق الجوهري والمغازلي والدوري كلاهما عن ابن جماز، وروى باقي أصحاب أبي جعفر من الروايتين ذلك: بالهمز. (ينظر: النشر ٤٠٥/١، والإتحاف ٥٠٣/١).

(٦) في باب الهمز المفرد من طيبة النشر، ص (٤٥)، البيت رقم (٢٢٦).

وأمَّا: ﴿وَٰحِدَةً﴾ (**الْأُخْرَى**)؛ أي: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [١١].

فمع أبي جعفر في قراءتها بالرفع؛ نافع، كما رمز إليهما بقوله: (**مَداً**).

على أن كان تامة(١).

والباقون: بالنصب.

على أنها ناقصة(٢).

٥٥٣ ـ ....وَاقْصُرْ قِيَامًا: كُنْ(٣) أَبَا. وَتَحْتُ: كَمْ..........................

(**وَاقْصُرْ**)؛ أي: اقرأ: ﴿ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ [٥].

بحذف الألف(٤) بين الياء والميم.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**كُنْ**(٥) **أَبَا**(٦))؛ أي: ابن عامر، ونافع.

(**وَ**)اقصر: ﴿قِيَٰمًا﴾.

الذي (**تَحْتُ**)؛ أي: في سورة المائدة؛ وهو: ﴿قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [٩٧].

للمرموز **[٣٢٣]** إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر وحده.

---

(١) أي: وإن وجدت واحدة. (ينظر: الدر المصون ٥٩٩/٣، والكشف ٣٧٨/١، وشرح الهداية ص (٤٣٥)).

(٢) واسمها مستتر فيها يعود على الوارثة أو المتروكة. (ينظر: الدر المصون ٥٩٩/٣، والكشف ٣٧٨/١، وشرح الهداية ص (٤٣٥)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: من الكينونة: (**كُنْ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضبطت فيه: (**كَمْ**).

(٤) قال النويري: «القصر هنا؛ حذف الألف، وعُلِمَ خصوصها ومحلها من لفظه». (ينظر: شرح النويري ١٩٣/٤).

(٥) ومعنى قوله: (**كُنْ**)؛ فعل أمر من كان؛ بمعنى: وُجِدَ أو صار.

(٦) ومعنى (**أَبَاً**)؛ أي: الوالد، و(الأبا) لغة في الاب.

على أنَّ: ﴿قِيَماً﴾ مصدر[1] كـ(ـالقيام)[2]، وليس مقصوراً منه[3]، أو جمع (قِيْمَة)[4]، وعليه جرى (الجلال)[5].

والباقون: بالألف فيهما.

مصدر (قام)، أي: جعلها الله سبب قيام أبدانكم؛ أي: بقائها[6].

٥٥٣ ـ ....يَصْلَوْنَ[7] ضُمَّ: كَمْ صَبَا

واخْتُلِفَ في: ﴿يَصْلَوْنَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [١٠].

فـ(**ـضُمَّ**)؛ أي: اقرأه بضم الياء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ صَبَا**[8])؛ أي: ابن عامر، وشعبة.

---

(١) هذا هو القول الأول في توجيه قراءة نافع وابن عامر، قيل: إن أصله: (قِوَمًا) بالواو، وكان ينبغي أن تَصِحَّ الواو فيه ولا تُعَلَّ، كما صحت في قولك: (حِوَلاً) ونظائره، لكن جاء شاذًا عن بابه. (ينظر: اللباب ١٨٠/٤، وشرح الهداية ص (٥٣٤)، والإتحاف ٥٠٣/١).

(٢) الذي يراد به الثبات والدوام. (ينظر: الدر المصون ٥٨١/٣، واللباب ١٨٠/٤، والكشف ٣٧٦/١، وشرح الهداية ص (٤٣٥)).

(٣) هذا هو القول الثاني في توجه قراءة نافع وابن عامر؛ وهو أنه مقصور من (قيام)، فحذفوا الألف تخفيفاً، كما قالوا: (خيم) في (خيام). (ينظر: الدر المصون ٥٨١/٣، واللباب ١٨٠/٤).

(٤) كـ(دِيَم) في جمع: (دِيمَة)، والمعنى: أن الأموال كالقيم للنفوس؛ لأن بقاءها بها، وقد ردَّ الفارسي هذا الوجه، ولم يُوافَقْ على ردِّهِ له. (ينظر: الدر المصون ٥٨١/٣، واللباب ١٨٠/٤، وشرح الهداية ص (٤٣٥)، والكشف ٣٧٦/١، والإتحاف ٥٠٣/١).

(٥) ينظر: تفسير الجلالين على هامش القرآن الكريم ص (٧٧).

(٦) ينظر: الدر المصون ٥٨٢/٣، واللباب ١٨٠/٤، وشرح الهداية ص (٤٣٥)، والكشف ٣٧٦/١.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء؛ على البناء للفاعل: (**يَصْلَوْنَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الياء؛ على البناء للمفعول: (**يُصْلَوْنَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٨) و(**صَبَا**)؛ ريح مهبها الْمُسْتَوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار.

على البناء للمفعول، من الثلاثي[١].

والباقون: بالفتح.

من: صَلَا النار؛ لازمها[٢].

وتغليظ لامه للأزرق واضح[٣].

٥٥٤ ـ يُوصِي[٤] بِفَتْحِ الصَّادِ: صِفْ كِفْلاً دَرَا. وَمَعَهُمْ[٥] حَفْصٌ: فِي الْأُخْرَى [قَدْ قَرَا][٦]

وَقَرَأَ: ﴿يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ ءَابَآؤُكُمۡ﴾ [١١].

وهي الأولى[٧].

(١) من (أَصْلَى)، (يُصْلِي). (ينظر: الدر المصون ٣/٥٩٥، وشرح الهداية ص (٤٣٥)، والكشف ١/٣٧٨، وشرح النويري ٤/١٩٣ ـ ١٩٤، والإتحاف ١/٥٠٤).

(٢) من (صَلِيَ)، (يَصْلَى)، قال المنير السمنودي (ل ٨٩/ب): «وهو المختار ـ أي وجه الفتح ـ؛ لأنه الأصل، والأبلغ في التهديد». (ينظر: الدر المصون ٣/٥٩٥، وشرح الهداية ص (٤٣٥)، والكشف ١/٣٧٨، وشرح النويري ٤/١٩٣ ـ ١٩٤، والإتحاف ١/٥٠٤).

(٣) وذلك على أصله في اللام إذا وقعت بعد صاد مهملة ساكنة؛ لكون الصاد حرف مطبق مستعل، وليعمل اللسان عملاً واحداً، قال في الطيبة، البيت رقم (٣٤٦):

وَأَزْرَقٌ لِفَتْحِ لَامٍ غَلَّظَا بَعْدَ سُكُونِ صَادٍ او طَاءٍ وَظَا

(وينظر: غيث النفع ص (١٨٨)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الصاد: (**يُوصِي**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ على أحد الوجهين فيها ـ؛ والثاني: بفتح الصاد: (**يُوصَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون العين، وضم الهاء، وصلة ميم الجمع مضمومة: (**وَمَعْهُمُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح العين، وضم الهاء، وسكون الميم: (**وَمَعَهُمْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مكونة من كلمتين: (**قَدْ قَرَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ مكونة من كلمة واحدة؛ من التقدير: (**قَدَّرَا**).

(٧) وستأتي الثانية، حيث أخَّر الحديث عنها في مكانها، قال النويري: «عُلِمَ قرينة العموم =

(**بِفَتْحِ الصَّادِ**)؛ ويلزم منه وجود الألف بعدها(١).

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**صِفْ**(٢) **كِفْلاً**(٣) **دَرَا**(٤))؛ أي: شعبة، وابن عامر، وابن كثير.

على البناء للمفعول، و﴿بِهَآ﴾ في محل رفع نائب الفاعل(٥).

(**وَمَعْهُمُ**)؛ أي: هؤلاء الثلاثة.

(**حَفْصٌ**) عن عاصم.

(**فِي**).

الكلمة (**الْأُخْرَى**)؛ وهي: ﴿يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرٍّ﴾ [١٢].

(**قَدْ قَرَا**)؛ بفتح الصاد كذلك.

ـ لا في الأولى ـ؛ للأثر.

والباقون: بالكسر فيهما، ويلزم منه وجود الياء بعد الصاد(٦).

على البناء للفاعل؛ أي: (يوصي المذكور والموروث)، و﴿بِهَآ﴾: في محل نصب(٧).

٥٥٥ ـ لِأُمِّهِ، فِي أُمِّ، أُمِّهَا، كَسَرْ   ضَمًّا لَدَى الْوَصْلِ: رِضًا. كَذَا الزُّمَرْ

= من الضمِّ، وعُلِمَ الألف من لفظه، وكأنه قصد بذكرها قبل: (فلأمه) عدم التزام الترتيب عند أمن اللبس، وإلا فلا ضرورة للتقديم». (ينظر: شرح النويري ١٩٤/٤).

(١) ينظر: غيث النفع ص (١٨٨).

(٢) ومعنى قوله: (**صِفْ**)؛ فعل أمر من الوصف، وهو بيان حال الشيء وصفته.

(٣) ومعنى قوله: (**كِفْلاً**)؛ اسم، بمعنى النصيب، والجمع؛ أكفال، وكِفْلُ الثور؛ قطعة من الثوب توضع على عنقه.

(٤) ومعنى قوله: (**دَرَا**)؛ فعل ماض أصله: دَرَأَ؛ بمعنى: دَفَع، فسُكِّنت همزته للوقف، ثم أبدلت ألفاً.

(٥) ينظر: الدر المصون ٦٠٣/٣، وشرح الهداية ص (٤٣٧)، والكشف ٣٨٠/١.

(٦) ينظر: غيث النفع ص (١٨٨).

(٧) ينظر: الدر المصون ٦٠٣/٣، وشرح الهداية ص (٤٣٧)، والكشف ٣٨٠/١.

٥٥٦ ـ وَالنَّحْلُ، نُورُ، النَّجْمِ. وَالْمِيمُ[(١)] تَبَعْ: فَــــاشٍ.................................

واخْتُلِفَ في: ﴿أُمِّ﴾ المضاف للمفرد مِنْ:

قوله: ﴿فَلِأُمِّهِ﴾ معاً، هنا[(٢)].

وقوله: ﴿فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في الزخرف[(٣)].

وقوله: ﴿فِيٓ أُمِّهَا﴾ في القصص[(٤)].

فـ**(ـكَسَرْ)**[(٥)] **(ضَمًّا)**؛ أي: قرأ بكسر الهمزة في الأربعة[(٦)].

(لَدَى الوَصْلِ).

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(رِضاً)**؛ أي: الكسائي، وحمزة.

لمناسبة الكسر[(٧)]، أو الياء[(٨)].

ولذا لا يكسرانها في الأخيرين إلا وصلاً، فإذا وقفا على: [﴿فِي﴾][(٩)] فيهما، وابتدءا: بـ﴿أُمِّ﴾، و﴿أُمِّهَا﴾ ضمَّاها[(١٠)].

---

(١) ضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم؛ بفتح الميم: **(وَالْمِيمَ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الميم: **(وَالْمِيمُ)**.

(٢) أي: في سورة النساء: الآية [١١].

(٣) الآية: [٥].

(٤) الآية: [٥٩].

(٥) قال النويري: «وقيد الكسر لخروجه عن المصطلح، وأطلق الميم لجريها عليه». (ينظر: شرح النويري ١٩٦/٤).

(٦) وقد حكاه سيبوية لغة لبعض العرب، ونسبه الكسائي والفراء إلى هذيل وهوازن، وقيل هو لغة لقريش. (ينظر: الدر المصون ٦٠٢/٣، واللباب ٢١٦/٦، وشرح النويري ١٩٦/٤).

(٧) أي: لمناسبة كسر اللام.

(٨) التي قبل الهمزة، ولاستثقالهم الخروج من كسر أو شبهه إلى ضم، ولذلك إذا ابتدآ بالهمزة ضمَّاها لزوال الكسر أو الياء. (ينظر: الدر المصون ٦٠١/٣ ـ ٦٠٢، واللباب ٢١٦/٦، وشرح الهداية ص (٤٣٥ ـ ٤٣٦)، والكشف ٣٧٩/١، وشرح النويري ١٩٦/٤، والإتحاف ٥٠٤/١).

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(١٠) ينظر: الدر المصون ٦٠٢/٣، واللباب ٢١٦/٦، وشرح النويري ١٩٦/٤، والإتحاف ٥٠٤/١.

والباقون: بضمها في الحالين[(١)].

و**(كَذَا)**.

حرف **(الزُّمَرْ)**؛ وهو: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ﴾ [الزمر: ٦][(٢)].

(وَ)حرف **(النَّحْل)**: ﴿مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ﴾ [النحل: ٧٨].

وحرف **(نُور)**: ﴿أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَـٰتِكُمْ﴾ [النور: ٦١].

وحرف **(النَّجْمِ)**: ﴿وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢].

(وَالْمِيْمُ)[(٣)] في هذه الأربعة.

(تَبَعْ) للهمزة في الكسرة وصلاً[(٤)].

للمرموز إليه بفاء: **(فَاشٍ)**[(٥)]؛ أي: حمزة وحده.

فإنه أتبع حركة الميم حركة الهمزة، فكسرة الميم تبع التبع، كالإمالة للإمالة، ولذا إذا ابتدأ بها ضم الهمزة وفتح الميم[(٦)].

وأمَّا الكسائي: فكسر الهمزة وحدها فيها.

والباقون: بضم الهمزة، وفتح **[٣٢٤]** الميم.

على الأصل[(٧)].

---

(١) لأنه الأصل. (ينظر: الدر المصون ٦٠١/٣، واللباب ٢١٦/٦، وشرح الهداية ص (٤٣٥ ـ ٤٣٦)، والكشف ٣٧٩/١).

(٢) في الأصل كتبت بزيادة (واو): (ويخلقكم)، وهو سهو، وخطأ.

(٣) قال النويري: «وقيد لتختص بخلاف الميم». (ينظر: شرح النويري ١٩٦/٤).

(٤) قال النويري: «يريد بالوصل؛ وصل الحرف لا الكلمة ليعم». (ينظر: شرح النويري ١٩٦/٤).

(٥) ومعنى قوله: **(فَاشٍ)**؛ اسم فاعل مِنْ: فَشَا، بمعنى منتشر وذائع.

(٦) ينظر: اللباب ٢١٦/٦، وشرح النويري ١٩٦/٤، والإتحاف ٥٠٤/١.

(٧) ينظر: الدر المصون ٦٠١/٣، والكشف ٣٨٠/١، وشرح النويري ١٩٦/٤، والإتحاف ٥٠٤/١.

وهذا في الوصل[١] ـ كما تقرر ـ.

وأمَّا الابتداء بهمزة: ﴿أُمِّ﴾، و﴿أُمَّهَات﴾؛ فلا خلاف في ضمها[٢].

وخرج بهذه الثمانية نحو:

﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩].

﴿فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ١٠].

و﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ﴾ [٢٣].

فلا خلاف في ضمه[٣].

٥٥٦ ـ ....ونُدْخِلْهُ[٤]، مَعَ الطَّلَاقِ، مَعْ

٥٥٧ ـ فَوْقُ، يُكَفِّرْ[٥]، وَنُعَذِّبْ[٦] مَعْهُ فِي إِنَّا فَتَحْنَا، نُونُهَا: عَمَّ............

واخْتُلِفَ في:

﴿نُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ﴾ [١٣].

---

(١) قال النويري: «وتقييد خلاف الجمع بالوصل معلوم من الواحد، وعُلِمَ منه اتفاق الكل على ضم الهمزة إذا ابتدءوا بها، وعلى فتح الميم في الجمع بعد الضم». (ينظر: شرح النويري ١٩٦/٤).

(٢) لزوال الكسر أو الياء. (ينظر: الدر المصون ٦٠١/٣ ـ ٦٠٢، واللباب ٢١٦/٦).

(٣) وهذه اللطيفة مما انفرد بذكرها الشارح عن باقي الشروح الأخرى. (ينظر: الإتحاف ٥٠٤/١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**ونُدْخِلْهُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء: (**ويُدْخِلْهُ**)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون والياء.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يُكَفِّرْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالنون: (**نُكَفِّرْ**)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون والياء.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**وَنُعَذِّبْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء: (**وَيُعَذِّبْ**)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون والياء.

و﴿نُدْخِلْهُ نَارًا﴾ [١٤].

هنا[١].

(مَعَ).

الذي في: (الطَّلَاقِ)[٢].

و(مَعْ).

ما (فَوْقُ)؛ أي: التغابن[٣].

﴿وَنُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ﴾[٤].

و﴿نُكَفِّرْ عَنْهُ﴾؛ في التغابن ـ أيضاً ـ.

(وَ)﴿نُعَذِّبْهُ﴾ [الفتح: ١٧].

(مَعْهُ)؛ أي: مع: ﴿نُدْخِلْهُ﴾ [الفتح: ١٧].

كلاهما (فِي).

﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾[٥].

هذه سبعة أحرف.

---

(١) أي: هذين الموضعين في سورة النساء.

(٢) الآية: [١١].

(٣) الآية: [٩].

(٤) هذا هو نص الموضع المختلف فيه من السورتين الكريمتين؛ سورة الطلاق، وسورة التغابن، وهو المراد بقوله: **(مَعَ الطَّلَاقِ مَعْ فَوْقُ)**.

(٥) أي: سورة الفتح، وتسمية السورة بـ(إنا فتحنا) لا يعرف له خَلَفٌ في كتب التفسير وعلوم القرآن، كما نصَّ على ذلك كتاب (أسماء سور القرآن)، ويبقى للسورة اسم واحد وهو الاسم التوقيفي للسورة؛ وهو سورة (الفتح)، ولكن الناظم هنا إنما سمى السورة ببعض ألفاظها، وهذا منه كثير؛ بحيث إن السورة قد تسمى ببعض معانيها أو ببعض الألفاظ الواردة فيها، وإن لم يرد بذلك نص أو أثر. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٣٩٠)).

(نُوْنُهَا)؛ أي: القراءة بالنون فيها[١].

للأئمة المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

وقرأها الباقون: بالياء فيها كلها[٢].

٥٥٧ ـ ....**وَفِـــي**

٥٥٨ ـ اللَّذَانِ[٣]، ذَانِ[٤]، وَالَّذَيْنِ[٥]، تَيْنِ، شَدْ: مَـكٍّ. فَـذَانِـكَ: غِـنًـا[٦] دَاعٍ حَـفَـدْ

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي):

﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا﴾[٧]، هنا[٨].

وهـ﴿ـذَانِ﴾ معاً:

---

(١) ووجه قراءة النون: إسناد الفعل إلى الله تعالى على جهة العظمة، وفيه التفات. (ينظر: اللباب ٦/٢٣٣ ـ ٢٣٤، وشرح الهداية ص (٤٣٧)، والكشف ١/٣٨١، وشرح النويري ٤/١٩٧).

(٢) ووجه قراءة الياء: لأن قبله اسم الله ﷻ، فقراءته بالياء؛ إسناده إليه على جهة الغيبة مناسبة لسابقه، فهو رد لأخر الكلام على أوله. (ينظر: اللباب ٦/٢٣٣ ـ ٢٣٤، وشرح الهداية ص (٤٣٧)، والكشف ١/٣٨١، وشرح النويري ٤/١٩٧).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالابتداء بهمزة وصل قبل اللام المشددة؛ موافقة للنصِّ القرآني: **(اللَّذَانِ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالابتداء بلام مفتوحة: **(لَذَانِ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(ذَانِ)**، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي؛ حيث ضُبطت فيها: **(ذَينِ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالابتداء بهمزة وصل قبل اللام المشددة: **(وَالَّذَيْنِ)**، والثاني: بالابتداء بلام مفتوحة: **(وَلَذَيْنِ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون منونة: **(غِنًا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: **(غِنَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) الآية: [١٦]، وفي الأصل رُسِمَتْ من غير واو: (الذان يأتيانها).

(٨) أي: في سورة النساء: الآية [١٦]، وفي الأصل رُسِمَتْ من غير واو: (الذان يأتيانها).

﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ في طه[١].

و﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ في الحج[٢].

و﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ في فصلت[٣].

و﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ في القصص[٤].

فـ(ـشَدْ)؛ أي: قرأها كلَّها بتشديد النون[٥].

إمام (مَكٍّ)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

وشدَّ[٦]: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ﴾ في القصص[٧].

المرموز إليهم بأوائل قوله: (غِناً[٨]دَاعٍ[٩] حَفَدْ[١٠])؛ أي: رويس، وابن كثير، وأبو عمرو.

ومعلوم أنه إذا شدد يمد مشبعاً؛ لأجل الساكنين[١١].

وهذه الأسماء تسمى مبهمة، مبنية للافتقار، فالتشديد في الموصول؛

---

(١) الآية: [٦٣].
(٢) الآية: [١٩].
(٣) الآية: [٢٩].
(٤) الآية: [٢٧].
(٥) قال النويري: «عُلِمَ أن المراد تشديد النون؛ لعطفه على النون». (ينظر: شرح النويري ١٩٨/٤).
(٦) قال النويري: «وعُلِمَ تشديد: ﴿فَذَٰنِكَ﴾ من العطف على التشديد». (ينظر: شرح النويري ١٩٨/٤).
(٧) الآية: [٣٢].
(٨) وقوله: (غِناً)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غِنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.
(٩) معنى قوله: (دَاعٍ)؛ أي: منادٍ، وهو اسم فاعل من دَعَى يَدْعُو.
(١٠) معنى قوله: (حَفَدْ)؛ أي: خفَّ وأسرع في العمل.
(١١) قال النويري: «وعُلِمَ تمكين المد من قوله: (وَأَشْبِعِ الْمَدَّ لِسَاكِنٍ لَزِمْ)». (ينظر: شرح النويري ١٩٨/٤).

على جعل إحدى النونين عوضاً عن الياء المحذوفة التي كان ينبغي أن تبقى، وذلك أنَّ (الذي) مثل (القاضي)؛ تثبت ياؤه في التثنية، فكان حق ياء: (الذي)، و(التي)، كذلك.

قال ابن مالك[١]:

وَالنَّونُ قَدْ شُدَّ[٢] مِنْهُمَا وَمِنْ ذَينِ وَتَيْنِ[٣] عِوَضاً كَي لَا يَهِنْ

ولكنهم حذفوها؛ إما لأن هذه تثنية على غير قياس، وإما لطول الكلام بالصلة[٤].

وجه تشديد: ﴿فَذَانِكَ﴾؛ أنَّ إحدى النونين للتثنية، والأخرى خلف عن لام: (ذلك)، [أو بدل][٥] منها[٦].

والباقون: بالتخفيف فيهنَّ، والقصر[٧].

٥٥٩ ـ كَرْهاً[٨] مَعًا ضَمَّ[٩]: شَفَا. الْأَحْقَافُ: كَفَى ظَهِيرًا مَنْ لَهُ خِلَافُ

---

(١) ينظر: قصيدة الكافية الشافية، باب: فصل الموصول، البيت رقم (١٢٣).

(٢) هكذا في الأصل، وهي في المتن المطبوع: (تشد). (ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٥٦/١، البيت رقم (١٢٣)).

(٣) هكذا في الأصل، وهي في المتن المطبوع مجردة من واو العطف: (تَيْن). (ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٥٦/١، البيت رقم (١٢٣)).

(٤) الكلام بحروفه في الدر المصون واللباب وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٦١٦/٣ ـ ٦٢٠، واللباب ٢٤٥/٦، والإتحاف ٥٠٦/١).

(٥) في الأصل: (وأبدل)، والتصويب من الإتحاف، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٥٠٦/١).

(٦) ينظر: شرح النويري ١٩٨/٤، والكشف ٣٨٢/١، وشرح الهداية ص (٤٣٨)، والإتحاف ٥٠٦/١.

(٧) على إجراء المبهم مجرى سائر الأسماء، فخفف النون كما تخفف في كل الأسماء. (ينظر: الكشف ٣٨٢/١، وشرح الهداية ص (٤٣٨)).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الكاف: (**كُرْهاً**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الكاف: (**كَرْهاً**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وضم الميم مشددة منونة: (**ضَمٌّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الضاد، وفتح الميم مشددة غير منونة: (**ضَمَّ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿كَرْهًا﴾[1].

(مَعاً)[2]:

﴿أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [١٩][3] هنا[4].

و﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ في التوبة[5].

فـ**(ـضَمَّ)** الكاف منهما.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وأمَّا **[٣٢٥]** (الْأَحْقَافُ)؛ أي: ﴿كَرْهًا﴾ الذي في سورة الأحقاف؛ وهو: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

فضَمَّ الكاف فيهما المرموز إليهم بقوله: **(كَفَى ظَهِيْراً**[6] **مَنْ لَهُ خِلَافُ)**؛ أي: القراء الكوفيون كلهم، ويعقوب، وابن ذكوان، بلا خلاف عنهم.

وهشام بخلاف عنه[7].

والوجه الآخر له؛ الفتح[8].

---

(١) وقد وردت في أربعة مواضع من القرآن الكريم؛ في سورة النساء: الآية [١٩]، وسورة التوبة: الآية [٥٣]، وموضعين في سورة الأحقاف: الآية [١٥].

(٢) في الأصل: (واختلف في كسرها معاً)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته ليستقيم المعنى.

(٣) في الأصل: (إن تؤتوا النساء كرهاً)، وهو تحريف.

(٤) أي: في سورة النساء.

(٥) الآية: [٥٣].

(٦) ومعنى قوله: (**ظَهِيراً**)؛ الظهير هو الناصر والمعين.

(٧) فالضم رواية الداجوني من جميع طرقه إلا هبة الله المفسر عن هشام. (ينظر: النشر ٢٤٨/٢، وشرح النويري ١٩٩/٤).

(٨) وهي رواية الحلواني من جميع طرقه، والمفسر عن الداجوني عن أصحابه، عن هشام. (ينظر: النشر ٢٤٨/٢، وشرح النويري ١٩٩/٤).

وبه **قرأ الباقون**: في الجميع.

وهما لغتان[١].

وعن الفراء: «الفتح؛ بمعنى الإكراه، والضم؛ ما يفعله الإنسان كارهاً من غير إكراه مما فيه مشقة»[٢].

٥٦٠ ـ وَصِفْ دَنَا[٣]: بِفَتْحِ (يَا) مُبَيِّنَةْ. وَالْجَمْعُ[٤]: حِرْمٌ[٥] صُنْ حِمًى........

(وَ)قَرَأَ المرموز إليهما بأولى قوله: **(صِفْ دَنَا[٦])**؛ أي: شعبة، وابن كثير.

---

(١) وهو قول أكثر البصريين، والكسائي، والأخفش؛ وقال: «هما لغتان بمعنى المشقة والإجبار». (ينظر: اللباب ٦/٢٥٧، وشرح الهداية ص (٤٣٨)، والكشف ١/٣٨٢ ـ ٣٨٣، وشرح النويري ٤/١٩٩، والإتحاف ١/٥٠٦).

(٢) ذكره صاحب الإتحاف في إتحافه، والنويري في شرحه، وينسب هذا القول ـ أيضاً ـ لابن عباس، وأبي عمرو بن العلاء، نصَّ عليه ابن زنجلة في الحجة. (ينظر: حجة القراءات ص (١٩٥)، وشرح الهداية ص (٤٣٨)، والكشف ١/٣٨٢، وشرح النويري ٤/١٩٩، والإتحاف ١/٥٠٦ ـ ٥٠٧).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول؛ ما انفرد به شرح الترمسي، حيث ضُبطت فيه: بنون بعد الدال: **(دَنَا)**، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي؛ حيث ضُبطت فيها: بضم الدال، وبالألف المقصورة المنونة بالفتح: **(دُمًى)**، والثالث: بضم الدال، وبالألف الممدودة المنونة بالفتح: **(دُماً)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والرابع: بفتح الدال التي قبل الميم: **(دَماً)**، ولم يتبين لي ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الميم مع التنوين: **(حِرْمٌ)**؛ والثاني: بجر الميم مع التنوين: **(حِرْمٍ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبيَّن ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع العين: **(وَالْجَمْعُ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر العين: **(وَالْجَمْعِ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٦) و**(دَنَا)**؛ هي من باب (سما)، ومعنى (دنا)؛ قَرُبَ، يقال: دنا وقت الرحيل؛ إذا اقترب، والجمع: الدُّنا.

بـ(فَتْحِ يَاء[1]).

لفظ: ﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ المفرد؛ وهو:

﴿إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾؛ في هذه السورة[2]، وفي الطلاق[3].

و﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ في الأحزاب[4].

والباقون: بالكسر فيها.

(**وَ**)قرأ.

بفتح ياء لفظ: ﴿مُّبَيِّنَٰتٍ﴾؛ (**الْجَمْعُ**)؛ وهو:

﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا﴾ [النور: ٣٤].

و﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَٱللَّهُ يَهْدِى﴾ [النور: ٤٦].

في النور.

و﴿يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَٰتٍ﴾ في الطلاق[5].

المرموز إليهم بقوله: (**حِرْمٌ صُنْ**[6] **حِمًى**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وشعبة، وأبو عمر، ويعقوب.

والباقون: بالكسر فيه.

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الهمزة؛ على الإطلاق: (**الْيَا**)؛ وهي كذلك في جميع النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بهمزة بعد الألف: (**الْيَاء**)؛ ربما لضرورة السياق.

(٢) الآية: [١٩].

(٣) الآية: [١].

(٤) الآية: [٤٦].

(٥) الآية: [١١].

(٦) قوله: (**صُنْ**)؛ فعل أمر، بمعنى: الحفظ والحماية والعناية والوقاية، يقال صان المال إذا حفظه في مكان أمين.

فالفتح فيهما: على أنه اسم مفعول من المتعدي، فمعنى المفرد؛ (بيَّنها من يدعيها)، ومعنى الجمع؛ (أنَّ الله بينها).

والكسر: اسم فاعل من المتعدي[(١)] أيضاً، والمفعول محذوف؛ أي: مبينة حال مرتكبها، أو من اللازم[(٢)]، يقال: (بان الشيء)، و(أبان)، و(استبان)، و(بين)، و(تبين)، بمعنى واحد؛ أي: ظهر[(٣)].

٥٦٠ ـ ....وَمُحْصَنَةْ

٥٦١ ـ فِي الْجَمْعِ كَسْرُ الصَّادِ لَا الْأُولَى: رَمَى ....

(**وَ**)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿**مُحْصَنَةٍ**﴾.

لكن (**فِي الْجَمْعِ**)؛ أي: جمع المؤنث.

وهو: ﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾، و﴿مُحْصَنَٰتٍ﴾، حيث أتت في القرآن.

فـ(**كَسْرُ الصَّادِ**) في الجميع.

(**لَا**)؛ أي: غير.

(**الْأُوْلَى**) من هذه السورة[(٤)].

للمرموز إليه براء: (**رَمَى**)[(٥)]؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) أي: اسم فاعل من: (بَيَّن) المتعدي. (ينظر: الدر المصون ٣/٦٣١).

(٢) أي: اسم فاعل من: (بَيَّن) اللازم، فإنَّ (بَيَّن) يكون متعدياً ولازماً. (ينظر: الدر المصون ٣/٦٣١).

(٣) من قوله: «فالفتح فيهما...الخ» إلى هنا؛ الكلام بحروفه ذكره صاحب الإتحاف، وموجود في شرح النويري معظمه، وهو موجود بتمامه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٣/٦٣١، واللباب ٦/٢٦٠، والكشف ١/٣٨٢، وشرح النويري ٤/٢٠٠ ـ ٢٠١، والإتحاف ١/٥٠٧).

(٤) سورة النساء: الآية [٢٤].

(٥) ومعنى قوله: (رَمَى) ـ إذا رُسِمَ مقصوراً ـ من الرماية؛ يقال: رمى العدو بالنبل فإصابه، وإذا كان ممدوداً، فهو من رمأ؛ بمعنى: أقام، فسُكِّنت همزته ثم أبدلت ألفاً، ويصح أن يكون إسماً أصله رَمَاء؛ وهو الزيادة، ثم حذفت الهمزة للوقف.

لأنهنَّ يحصنَّ أنفسهن بالعفاف، أو فروجهنَّ بالحفظ(١).

والباقون: بالفتح في الجميع(٢).

أمَّا الأولى؛ وهو: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [٢٤].

فلا خلاف بين العشرة في فتحها.

لأن المراد بهنَّ الزوجات ذوات الأزواج، فهم أحصنوهنَّ؛ فهنَّ مفعولات(٣).

وأجمعوا(٤) على كسر: ﴿مُّحْصِنِينَ﴾ [٢٤](٥).

٥٦١ - .... أَحْصَنَّ(٦) ضُمَّ اكْسِرْ: عَلَى(٧) كَهْفٍ سَمَا

---

(١) ووجه الكسر؛ أنه اسم فاعل. (ينظر: الدر المصون ٦٤٦/٣، واللباب ٢٩٧/٦، والكشف ٣٨٤/١، وشرح النويري ٢٠٢/٤، والإتحاف ٥٠٨/١).

(٢) ووجه الفتح: إجراء الفعل على ما لم يسمَّى فاعله، فأسند الإحصان إلى غيرهنَّ؛ وهم الأزواج أو الأولياء، فالزوج يحصن امرأته أي: يعفها، والولي يحصنها بالتزويج أيضاً، والله يحصنها بذلك، أو أن المفتوح بمنزلة المكسور منها، يعني أنه اسم فاعل. (ينظر: الدر المصون ٦٤٦/٣، واللباب ٢٩٧/٦، والكشف ٣٨٤/١، وشرح النويري ٢٠٢/٤، والإتحاف ٥٠٨/١).

(٣) على أنه قد قُرِئ شاذًّا بالكسر في هذا الموضع، قال في الدر الصون: «وإن أريد بهن المزوجات؛ لأن المراد أحصن أزواجهن، أو فروجهن». (ينظر: الدر المصون ٦٤٦/٣، واللباب ٢٩٧/٦، وغيث النفع ص (١٩٠)، والإتحاف ٥٠٨/١).

(٤) قال النويري: «وخرج بتقييده الخلاف بجمع محصنة؛ (محصنين)». (ينظر: شرح النويري ٢٠٢/٤، والإتحاف ٥٠٨/١).

(٥) وسورة المائدة: الآية [٥].

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة، والصاد؛ على البناء للفاعل: (**أَحْصَنَّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الهمزة، وكسر الصاد؛ على البناء للمفعول: (**أُحْصِنَّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح العين، ثم لامٌ، =

واخْتُلِفَ في: ﴿فَإِذَآ أُحۡصِنَّ﴾ [٢٥].

فـ(**ـضُمَّ**).

و(**اكْسِرْ**).

أي: اقرأه بضم الهمزة، وكسر الصاد.

للمرموز إليهم **[٣٢٦]** بقوله: (**عَلَى كَهْفٍ**[١] **سَمَا**)؛ أي: حفص، وابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

مبنياً للمفعول؛ على أن المحصن لهن الزوج[٢].

والباقون ـ وهم؛ شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه ـ: بفتح الهمزة، والصاد.

على البناء للفاعل؛ أي: (أحصنَّ فروجهنَّ، أو أزواجهنَّ)[٣].

٥٦٢ ـ أَحَلَّ[٤]**: ثُبْ صَحْبًا**........... ....

= وألف مقصورة: (**عَلَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم العين، ثم لام، وألف ممدودة: (**عُلَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ومفهوم النويري في شرحه، والثالث: بضم العين، ثم لامٌ، وألف مقصورة: (**عُلَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١) ومعنى قوله: (**كَهْفٌ**)؛ هو الغار الكبير المحفور في بعض الجبال، وقد تنوع استخدام الناظم لهذه الكلمة؛ فمرات استخدمها في الدلالة على السورة نفسها ـ أي سورة الكهف ـ، واستخدمها مرات أخرى كرمز للإمام أبن عامر.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٤٤٠)، والكشف ٣٨٥/١، وحجة القراءات ص (١٩٨) وشرح النويري ٢٠٣/٤، والإتحاف ٥٠٩/١.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٤٤٠)، والكشف ٣٨٥/١، وحجة القراءات ص (١٩٨)، وشرح النويري ٢٠٣/٤، والإتحاف ٥٠٩/١.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة، والحاء؛ على البناء للفاعل: (**أَحَلَّ**)، والثاني: بضم الهمزة، وكسر الحاء؛ على البناء للمفعول: (**أُحِلَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

وَقَرَأَ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ [٢٤].

بتلك الترجمة؛ أي: البناء للمفعول[١].

المرموز إليهم بقوله: **(ثُبْ صَحْباً)**؛ أي: أبو جعفر، وحمزة، والكسائي، وحفص، وخلف في اختياره.

والباقون: بالبناء للفاعل؛ وهو: الله ـ ﷻ ـ[٢].

٥٦٢ ـ ....تِجَارةٌ: عَدَا كُوفٍ.....................................

وَقَرَأَ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ﴾ [٢٩].

بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

(عَدَا) (كُوْفٍ)؛ أي: غير القراء الكوفيين.

على أن كان تامة، وعن تراض صفة لـ(تجارة)[٣].

وأمَّا **الكوفيون** ـ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره ـ فقرؤوها: بالنصب.

على أنها ناقصة، اسمها ضمير[٤] (الأموال).

٥٦٢ ـ ....وَفَتْحُ ضَمِّ مُدْخَلاً[٥]: مَدَا.

٥٦٣ ـ كَالْحَجِّ....................... ....

---

(١) ينظر: اللباب ٣٠١/٦ ـ ٣٠٢، وشرح الهداية ص (٤٤٠)، والكشف ٣٨٥/١، وشرح النويري ٢٠٣/٤، والإتحاف ٥٠٨/١.

(٢) ينظر: اللباب ٣٠١/٦ ـ ٣٠٢، والكشف ٣٨٤/١، وشرح النويري ٢٠٣/٤، والإتحاف ٥٠٨/١.

(٣) ينظر: اللباب ٣٣٧/٦، وشرح الهداية ص (٤٤١)، والإتحاف ٥٠٩/١.

(٤) ضمير مستتر يعود على: (الأموال). (ينظر: اللباب ٣٣٧/٦، وشرح الهداية ص (٤٤١)، والكشف ٣٨٦/١، والإتحاف ٥٠٩/١).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم: **(مُدْخَلاً)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الميم: **(مَدْخَلاً)**،

(وَفَتْحُ ضَمِّ)[١]؛ أي: القراءة بفتح ميم: ﴿مَّدْخَلًا﴾.

من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَنُدْخِلْكُم مَّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [٣١].

للمرموز إليهما بقوله: **(مَدًا)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

(كَـ)ـالذي.

في سورة **(الْحَجِّ)**: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ﴾ [الحج: ٣١][٢].

قال في الإتحاف[٣]: «فيقدر له فعل ثلاثي مطاوع لـ(ـيدخلكم)؛ أي: ويدخلكم فيدخلون[٤] مدخلاً».

وقرأهما الباقون: بالضم.

وهي واضحة؛ لجريانهما على فعليهما[٥].

وخرج بهما: ﴿رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]، المتفق على ضمه[٦].

٥٦٣ ـ ......عَاقَدَتْ: لِكُوفٍ قُصِرَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَالَّذِينَ **عَاقَدَتْ** أَيْمَنُكُمْ﴾ [٣٣].

فـ**(ـلِكُوفٍ)**؛ أي: قراء الكوفة؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) قال النويري: «وقيد الضم؛ لمخالفة الاصطلاح». (ينظر: شرح النويري ٢٠٣/٤).

(٢) في الأصل (ويدخلهم)، وهو خطأ.

(٣) ينظر: الإتحاف ٥٠٩/١.

(٤) هكذا في الأصل؛ على ياء الغيبة، وهي في الإتحاف: (فتدخلون)؛ على تاء الخطاب. (ينظر: الإتحاف ٥٠٩/١).

(٥) فتوجيه قراءة الضم: أنه مصدر رباعي بمعنى: (إدخال)، كاسم المفعول، والمدخول فيه حينئذٍ محذوف، أي: ويدخلكم الجنة إدخالاً، أو اسم مكان؛ أي: ندخلكم مكاناً كريماً، فنصبه إما على الظرفية، أو أنه مفعولٌ به. (ينظر: الدر المصون ٦٦٥/٣ ـ ٦٦٦، واللباب ٣٤١/٦ ـ ٣٤٢، وشرح الهداية ص (٤٤١)، والكشف ٣٨٧/١، وشرح النويري ٢٠٤/٤، والإتحاف ٥٠٩/١).

(٦) ينظر: الإتحاف ٥٠٩/١، والدر المصون ٦٦٥/٣.

(**قُصِرَا**) بحذف الألف بعد العين.

أُسْنِدَ الفعل إلى (الإيمان)، وحُذِفَ المفعول؛ أي: عهودهم[(١)].

وللباقين: ﴿**عَاقَدَتْ**﴾ ـ كلفظ المصنف ـ.

من باب المفاعلة[(٢)]، أي: [ذوو أيمانكم ذوي أيمانهم][(٣)].

٥٦٣ ـ .... وَنَصْبُ رَفْعِ[(٤)] حَفِظَ اللهُ: ثَـرَا

(**وَنَصْبُ رَفْعِ**)؛ لفظ الجلالة.

من قوله: ﴿بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [٣٤].

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَرَى**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

فـ(ـما)؛ موصولة، أو [نكرة] موصوفة، وفي: ﴿حَفِظَ﴾ ضمير يعود إليها على تقدير مضاف، إذ الذات المقدس لا يحفظه أحد، أي: (بالبر الذي)، أو (بشيء حفظ: حق الله، أو دينه، أو أمره)، ومنه حديث: «احفظ الله يحفظك»[(٥)(٦)].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦٦٩/٣ ـ ٦٦٧٠، وشرح الهداية ص (٤٤٣)، والكشف ٣٨٨/١، والإتحاف ٥١٠/١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٦٩/٣ ـ ٦٦٧٠، وشرح الهداية ص (٤٤٢)، والكشف ٣٨٨/١، والإتحاف ٥١٠/١.

(٣) في الأصل: (ذوا أيمانكم ذوي ايمانكم)، والتصويب من الإتحاف حيث الكلام بحروفه، والكلام بنصه في شرح النويري. (ينظر: الإتحاف ٥١٠/١، وشرح النويري ٢٠٥/٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر العين بلا تنوين: (رَفْعِ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بجر العين مع التنوين: (رَفْعٍ)، بينما لم تشكل بالحركات في نسخة رضوان العقبي.

(٥) هذا الحديث العظيم من وصية الرسول ﷺ لأبي العباس عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، وجاء في أوله: «يا غلام إني أعلمك كلمات؛ احفظ الله يحفظك...الخ»، أخرجه الترمذي برقم (٢٥١٦) ٦٦٧/٤ وصححه، وأخرجه أحمد برقم (٢٦٦٩) ٢٩٣/١، وغيرهما من الأئمة، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي بحديث رقم (٢٥١٦)، ٦٦٧/٤.

(٦) ينظر: الدر المصون ٦٧١/٣، واللباب ٣٤٥/٦، وشرح النويري ٢٠٥/٤، والإتحاف ٥١٠/١، والبدور الزاهرة للنشّار ٢٦٩/١ ـ ٢٧٠.

والباقون: بالرفع.

وما: مصدرية، أو موصولة **[٣٢٧]**، أي: (بحفظ الله إياهنَّ)، أو (بالذي حفظه الله لهنَّ)[١].

٥٦٤ ـ وَالْبُخْلِ[٢] ضُمَّ اسْكِنْ مَعاً: كَمْ نَلْ سَمَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ في:

﴿الْبُخْلِ﴾.

فـ**(ضُمَ)**.

و**(اسْكِنْ)**.

أي: اقرأه بضم الباء، وإسكان الخاء[٣].

(مَعاً)؛ أي: ﴿وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ﴾ هنا[٤]، وفي الحديد[٥].

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمْ نَلْ سَمَا)**؛ أي: ابن عامر، وعاصم، ونافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأهما الباقون: بفتحتين[٦].

وهما لغتان[٧]؛ كـ(الْحُزْن)، و(الْحَزَن)، و(الْعُرْب)، و(الْعَرَب).

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦٧١/٣، واللباب ٣٤٥/٦، والإتحاف ٥١٠/١.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (**وَالْبُخْلِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم اللام: (**وَالْبُخْلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) وهي لغة قريش. (ينظر: شرح النويري ٢٠٥/٤).

(٤) أي: في سورة النساء: الآية [٣٧].

(٥) الآية: [٢٤].

(٦) وهي لغة أسد. (ينظر: شرح النويري ٢٠٥/٤).

(٧) وفيها لغة ثالثة؛ وهي بفتح الباء وإسكان الخاء: (الْبَخْل)، وقرأ بها قتادة والزبير، وفيها لغة رابعة؛ بضم الباء والخاء: (الْبُخُل)، وقرأ بها الحسن وعيسى بن عمر. =

٥٦٤ ـ ....   حَسَنَةٌ: حِرْمٌ[١] ....

وَقَرَءُوا: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَعِّفْهَا﴾ [٤٠][٢].

برفع التاء[٣] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(حِرْمٌ)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر.

وقرأه الباقون: بالنصب.

وتوجيههما[٤] ظاهر مما تقدم في نظائره.

ومرَّ الكلام على: ﴿يُضَعِّفْهَا﴾ [٤٠][٥].

٥٦٤ ـ ....تَسَوَّى[٦] اضْمُمْ: نَمَا

٥٦٥ ـ حَقٌّ. وَعَمَّ: الثِّقْلُ.............   ....

= (ينظر: الدر المصون ٦٧٨/٣، وشرح الهداية ص (٤٤٢)، والكشف ٣٨٩/١، وحجة القراءات ص (٢٠٣)، والإتحاف ٥١١/١).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الميم مع التنوين: **(حِرْمٌ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بجر الميم مع التنوين: **(حِرْمٍ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) في الأصل كتبت من غير الواو: (إن تك).

(٣) قال النويري: «وعُلِمَ الرفع من الإطلاق». (ينظر: شرح النويري ٢٠٦/٤ بتصرف يسير).

(٤) فتوجيه قراءة الرفع: على أن (كان) تامة غير محتاجة إلى خبر، أي: وإن تقع حسنةٌ، وتوجيه قراءة النصب: على أنها خبر: (كان) الناقصة، واسمها مستتر فيها يعود على (مثقال)، وإنما أُنِّث ضميره حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى: وإن تكن زِنَة ذرة حسنة. (ينظر: الدر المصون ٦٨١/٣ ـ ٦٨٢، واللباب ٣٨٤/٦، والكشف ٣٨٩/١، وشرح النويري ٢٠٦/٤، والإتحاف ٥١١/١ ـ ٥١٢).

(٥) فقرأها بالقصر والتشديد: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، والباقون: بالألف وتخفيف العين، فصار مجموع ما في هذه الكلمة مع الكلمة التي قبلها؛ أربع قراءات. (ينظر: الإتحاف ٥١٢/١، والبدور الزاهرة للنشّار ٢٧١/١).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: **(تَسَوَّى)**؛ والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم التاء: **(تُسَوَّى)**.

واخْتُلِفَ في: ﴿لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾ [٤٢].

فـ**(ـاضْمُمْ)** التاء منه.

للمرموز إليهم بقوله: **(نَمَا) (حَقٌّ)**؛ أي: عاصم، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بالفتح.

(وَ)المرموز[١] إليهم بقوله: **(عَمَّ)**؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

(الثِّقْلُ)؛ أي: تشديد سينه[٢].

والباقون: بالتخفيف.

ففيه ثلاث قراءات[٣].

بل لو نُظِر إلى الفتح، والإمالة بقسميها؛ ففيه خمس قراءات[٤]، كما لا يخفى.

وتقدم الكلام على نحو: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ﴾ [٤٣][٥].

---

(١) هكذا جاءت في الأصل، ولعل الأليق بسياق الكلام؛ سباقه ولحاقه، هو التعبير بـ(وللمرموز)، كما في الفقرة التي قبلها.

(٢) أما الواو فإنها مشددة للجميع. (ينظر: غيث النفع ص (١٩١)).

(٣) فحمزة، والكسائي، وخلف: بفتح التاء، وتخفيف السين، وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر: بفتح التاء، وتشديد السين، والباقون: بضم التاء، بلا إمالة، وتخفيف السين؛ مبنياً للمفعول. (ينظر: الإتحاف ٥١٢/١، والبدور الزاهرة للنشَّار ٢٧١/١).

(٤) فحمزة، والكسائي، وخلف: بفتح التاء، وتخفيف السين، مع الإمالة، وقرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر: بفتح التاء، وتشديد السين، بلا إمالة، إلا الأزرق فبالفتح والتقليل، والباقون: بضم التاء، بلا إمالة، وتخفيف السين؛ مبنياً للمفعول. (ينظر: الإتحاف ٥١٢/١، والبدور الزاهرة للنشَّار ٢٧١/١).

(٥) فقرأ بإسقاط الهمزة الأولى مع المد والقصر ـ وهو الوجه المقدم لزوال الأثر ـ: قالون، والبزي، وأبو عمرو، ورويس بخلفه، وقرأ ورش ـ من طريقيه ـ، وأبو جعفر، =

٥٦٥ ـ ....لَامَسْتُمْ قَصَرْ مَعًا: شَفَا.........................

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوۡ لَـٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [٤٣].

فـ**(قَصَرْ)** بحذف الألف بين اللام والميم.

(مَعاً)؛ أي: هنا(١)، وفي المائدة(٢).

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأهما الباقون: بإثبات الألف بينهما.

قال في الإتحاف(٣): «أي ما مسستم بشرة النساء ببشرتكم، وقيل: ما جامعتموهنَّ، وقيل: (لَمَسَ)؛ الجماع، و(لَامَسَ)؛ لما دون الجماع»(٤).

وقال البيضاوي(٥): «واستعماله ـ أي: (لمستم) ـ؛ كناية عن الجماع أقل من الملامسة».

هذا وتقدَّم الكلام على:

﴿فَتِيلًا ۝٤٩ ٱنظُرۡ﴾ [٤٩ ـ ٥٠](٦).

= ورويس ـ بخلفه ـ: بتسهيل الثانية بين بين، وللأزرق أيضاً إبدالها ألفاً بلا مد مشبع؛ لعدم الساكن بعده، ولقنبل ثلاثة أوجه؛ إسقاط الأولى ـ كالبزي ـ، وتسهيل الثانية، وإبدالها ألفاً ـ كالأزرق فيهما ـ. (ينظر: الإتحاف ٥١٣/١، والبدور الزاهرة للنشَّار ٢٧١/١، وغيث النفع ص (١٩١)).

(١) الآية: [٤٣].

(٢) الآية: [٦].

(٣) ينظر: الإتحاف ٥١٣/١.

(٤) معنى كلام صاحب الإتحاف موجود في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦٩٢/٣).

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ١٣٨/٢.

(٦) فقرأ بكسر التنوين وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، واخْتُلِفَ عن ابن ذكوان، والباقون: بالضم، فلو وقف على: ﴿فَتِيلًا﴾، فالجميع يبتدئون بهمزة مضمومة، وقد تقدم بيان قاعدة مثله في سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر، الأبيات رقم (٤٨٥ ـ ٤٨٧)، والإتحاف ٥١٣/١، وغيث النفع ص (١٩١ ـ ١٩٢)).

و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ﴾ [٥١][١].

و﴿نِعِمَّا﴾ [٥٨][٢].

و﴿أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ﴾ [٦٦][٣].

و﴿أَوِ ٱخۡرُجُواْ﴾ [٦٦][٤].

٥٦٥ ـ ....إِلَّا قَلِيلًا[٥]: نَصْبُ كَرْ

٥٦٦ ـ فِــي الــرَّفْــعِ................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [٦٦][٦].

---

(١) فقرأها بإبدال الهمزة الثانية ياءً مفتوحةً: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وقد تقدم بيان قاعدة مثله في باب الهمزتين من كلمتين. (ينظر: متن طيبة النشر، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والإتحاف ٥١٣/١).

(٢) فقرأ بفتح النون، وكسر العين كسرة تامة: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وكذا خلف، والباقون: بكسر النون، وقرأ أبو جعفر: بإسكان العين، واخْتُلِف عن أبي عمرو، وقالون، وأبي بكر؛ فروى عنهم المغاربة: إخفاء كسرة العين، وروى أكثر أهل الأداء عنهم: الإسكان، غير أن النص عنهم: الإسكان، ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم، والباقون: بكسر النون، والعين، واتفقوا على تشديد الميم، وقد تقدم بيان خلاف القراء فيها في سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر، الأبيات رقم (٥١٤ ـ ٥١٥)، والنشر ٢٣٥/٢ ـ ٢٣٦، والإتحاف ٥١٤ ـ ٥١٥).

(٣) فقرأها بكسر النون وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وضمها: الباقون، وقد تقدم بيان خلاف القراء فيه في سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٥٨٦)، والإتحاف ٥١٥/١).

(٤) فكسر الواو: عاصم، وحمزة فقط، وضمها: الباقون، وقد تقدم بيان خلاف القراء فيه في سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٥٨٦)، والإتحاف ٥١٥/١).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام مع التنوين: (**قَلِيلاً**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم اللام مع التنوين: (**قَلِيلٌ**) وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٦) قال ابن الناظم: «ولا يَرِدُ عليه قوله تعالى: ﴿لَاتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣]، الذي بعده؛ للترتيب، لأنه ذكر بعد هذا الخلاف خلافهم في: ﴿تَكُن﴾ [٧٣]، وخلافهم في: ﴿تَظۡلِمُونَ﴾ [٧٧]؛ فَأُمِن اللبس، إذ هو بعد ذلك». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١٥)).

فـ(نَصْبُ) اللام ـ كما لفظ به ـ.

للمرموز إليم بكاف: (كَرْ)[1]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

(فِي).

مكان (الرَّفْعِ)[2] في قراءة غيره.

فالنصب: على الاستثناء[3].

والرفع: على الإبدال[4].

وهما عربيان جيدان، تقول: ما مررت بأحد إلا زيداً، [إلا زيدٍ][5].

قال ابن النحاس[6]: «كلُّ ما جاز فيه الإتباع **[٣٢٨]** جاز فيه النصب على الاستثناء، ولا عكس».

واخْتُلِفَ في الراجح منهما[7]، قال في الكافية[8]:

وَنَحْوُ (مَا فِي دَارِ زَيْدٍ رَجُلُ إِلَّا أَبَاكَ صَالِحٌ) يَحْتَمِلُ
تَرْجِيحَ نَصْبِهِ وَتَرْجِيحَ الْبَدَلْ وَلَوْ يُسَوَّيَانِ لَمْ يَلْزَمْ خَلَلْ

---

(١) قال موسى جار الله في شرح الطيبة ص (١٢٥): «الكرُّ؛ معناه: الرجوع».

(٢) قال النويري: «ولمخالفة الاصطلاح؛ قيَّد النصب». (ينظر: شرح النويري ٢٠٩/٤).

(٣) وعلى الإتباع لمصاحف أهل الشام، ومصحف أنس بن مالك، فإنها في مصاحفهم بالألف. (ينظر: اللباب ٤٧٣/٦، والدر المصون ٦٩٩/٣، وشرح الهداية ص (٤٤٤)، والكشف ٣٩٢/١، وشرح النويري ٢٠٨/٤، والإتحاف ٥١٥/١).

(٤) وعليه أكثر المصاحف؛ كالمدني، والعراقي، فهو فيها بغير ألف. (ينظر: اللباب ٤٧٣/٦، وشرح الهداية ص (٤٤٤)، والكشف ٣٩٢/١، وشرح النويري ٢٠٨/٤ ـ ٢٠٩، والإتحاف ٥١٥/١).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وأشير إليه بسهم.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١.

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: «وعندي أن النصب والبدل عند ذلك متساويان؛ لان لكل منهما مُرَجِّحاً فتكافآ». (ينظر: شرح الكافية الشافية ص (٧٠٧)).

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ص (٧٠٥)، الأبيات رقم (٦٧٠ ـ ٦٧١).

والكوفيون يجعلون الرفع عطفاً على الضمير بـ(إلا)؛ لأنها تعطف عندهم[١].

٥٦٦ ـ ......تَأْنِيثُ[٢] تَكُنْ[٣]: دِنْ عَنْ غَفَا ....

و(**تَأْنِيثُ** ﴿تَكُنْ﴾)؛ أي: القراءة بتأنيث[٤]: ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ﴾ [٧٣].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**دِنْ**[٥] **عَنْ غَفَا**[٦])؛ أي: ابن كثير، وحفص، ورويس.

والباقون: بالتذكير[٧].

ووجههما ظاهر.

٥٦٦ ـ .... لَا يُظْلَمُو: دُمْ ثِقْ شَذَا الْخُلْفُ[٨] شَـفَا

---

(١) ينظر: الإتحاف ١/٥١٥.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الثاء بلا تنوين: (**تَأْنِيثُ**)؛ والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الثاء مع التنوين: (**تَأْنِيثٌ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على التأنيث: (**تَكُنْ**)، والثاني: بالياء؛ على التذكير: (**يَكُنْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٤) وتوجيه قراءة التأنيث؛ لأجل لفظ: (مودة). (ينظر: شرح الهداية ص (٤٤٤)، والكشف ١/٣٩٢، وشرح النويري ٤/٢١٠).

(٥) ومعنى قوله: (**دِنْ**)؛ فعل أمر؛ أي: جازِ، وكافئْ.

(٦) ومعنى قوله: (**غَفَا**)؛ أي: نام نومة خفيفة، وقد تأتي بمعنى الاسم؛ وهو: ما يُخرَجُ من الطعام مما علق فيه فيرمى كالعيدان والقشور ونحوها.

(٧) لأن التأنيث مجازي غير حقيقي، ولأجل الفصل بين الفعل والفاعل. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٤٤)، والكشف ١/٣٩٢، وشرح ابن الناظم ص (٢١٦)، وشرح النويري ٤/٢١٠).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الفاء: (**الْخُلْفُ**)؛ وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الفاء: (**الْخُلْفِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

وَقَرَأَ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ۝٧٧ أَيْنَمَا﴾ [٧٧ ـ ٧٨]، بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**دُمْ**[٢] **ثِقْ**[٣] **شَذَا**[٤] **الْخُلْفُ شَفَا**)؛ أي: ابن كثير، وأبو جعفر، بلا خلاف عنهما، وروح بخلاف عنه[٥]، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، بلا خلاف عنهم.

والوجه الآخر لروح؛ الخطاب[٦].

وبه **قرأ الباقون**؛ نافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم، ورويس.

ولا خلاف[٧] في: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ۝٤٩ ٱنظُرْ﴾ [٤٩]؛ أنه بالغيب، وهو الأول، ولم يقيد المصنف؛ لذكر ذلك بعد: ﴿قَلِيلًا﴾ [٦٦]، وهذا قبله، والترتيب يدفع الالتباس[٨].

---

(١) مناسبة لما قبله من الغيب. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٤٤)، والكشف ٢٩٣/١، وشرح النويري ٢١٠/٤).

(٢) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٣) وقوله: (**ثِقْ**)؛ فعل أمر؛ من الوثوق؛ بمعنى: الاطمئنان والتصديق.

(٤) وقوله: (**شَذَا**)؛ يأتي بمعنى؛ قوة الرائحة وشدة انتشارها، كما تسمى قطع العود الصغيرة: شَذَا، وتسمى به الرائحة الزكية التي تفوح من بعض المواد النباتية.

(٥) فروى عنه أبو الطيب بياء الغيب، وروى عنه سائر الرواة بالخطاب ـ كالجماعة ـ. (ينظر: النشر ٢٥٠/٢).

(٦) ووجه قراءة الخطاب: أنه خطاب للنبي ﷺ؛ مناسبة لما قبله من خطاب للنبي ﷺ، والخطاب للنبي ﷺ خطاب لأمته، فالخطاب هنا على الالتفات، وقراءة روح بالخطاب في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٤٥)، والكشف ٢٩٣/١، وشرح النويري ٢١٠/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢١٦)، والنشر ٢٥٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٦)).

(٧) من طريق من الطرق ولا رواية من الروايات؛ لأجل أن قوله: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ [٤٩]، للغيب فرد عليه، قال في النشر: «والعجب من الإمام الكبير أبي جعفر الطبري ـ مع جلالته ـ أنه ذكر في كتابه الجامع الخلاف فيه دون الثاني، فجعل المجمع عليه مختلفاً فيه، والمختلف فيه مجمع عليه». (ينظر: النشر ٢٥٠/٢).

(٨) ينظر: النشر ٢٥٠/٢، وشرح النويري ٢١٠/٤، والإتحاف ٥١٦/١، وغيث النفع ص (١٩٣).

وتقدَّم الكلام على:

﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [٧٨][١]

و﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾ [٨١][٢].

وباب: ﴿أَصۡدَقُ﴾ [٧٧، ١٢٢][٣].

٥٦٧ ـ وَحَصِرَتْ[٤] حَرِّكْ وَنَوِّنْ: ظَلَعَا ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [٩٠].

فـ(**ـحَرِّكْ وَنَوِّنْ**)؛ أي: اقرأه بتحريك التاء، وتنوينها.

بوزن: (تَبِعَة)[٥].

للمرموز إليه بظاء: (**ظَلَعَا**)[٦]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) وقف على: ﴿مَا﴾، من: ﴿مَالِ﴾، دون (اللام): أبو عمرو، واخْتُلِفَ فيه عن الكسائي، على خلاف في ذلك وتفصيل، وتفصيل ذلك كله سبق ذكره عند كلام الشارح في شرح البيت رقم (٣٦٨)، من باب الوقف على مرسوم الخط. (ينظر: النشر ١٤٤/٢ ـ ١٤٥، والإتحاف ٥١٦/١ ـ ٥١٧، وغيث النفع ص (١٩٣)).

(٢) أدغم (تاء): ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾: أبو عمرو، وحمزة، والباقون: بفتح التاء مع الإظهار، قال في النشر: «وليس إدغامه لأبي عمرو كإدغام باقي الباب، بل كل أصحاب أبي عمرو مجمعون على إدغامه، من أدغم منهم الإدغام الكبير ومن أظهره». (ينظر: النشر ٣٠٣/١، والإتحاف ٥١٧/١، وغيث النفع ص (١٩٣)).

(٣) وباب (أصدق)؛ هو كل صاد ساكنة بعدها دال، وهو في اثني عشر موضعاً من الكتاب العزيز، فحمزة، والكسائي، وخلف، ورويس بخلف عنه: يقرءون بإشمام الصاد الزاي؛ والباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: النشر ٢٥٠/٢ ـ ٢٥١، والإتحاف ٥١٧/١).

(٤) ضُبطت في جميع النسخ والشروح؛ بجر الصاد: (**وَحَصِرَتْ**)، وهي أحد الوجهين في شرح موسى جار الله، والوجه الأخر في ضبطها عنده؛ بفتح الصاد: (**وَحَصَرَتْ**).

(٥) على أنه اسم دخلته هاء التأنيث، قال أبو الحسن شريح: «وهي قراءة حسنة، نَصَبَ (حَصِرَةً) على أنه حال من المضمر المرفوع في: ﴿جَآءُوكُمۡ﴾، والعامل فيه (جاء)». (ينظر: الجمع والتوجيه ص (٤٢)، والدر المصون ٦٨/٤، والإتحاف ٥١٨/١، ومعجم القراءات ١٢٤/٢).

(٦) ومعنى قوله: (**ظَلَعَا**)؛ من الظَّلَعِ؛ وهو العرج، ويطلق مجازاً على الضعف والميل.

ووقف عليه بالهاء؛ على أصله فيما رسم بالتاء[(١)].

والباقون: بسكون التاء.

فعلاً ماضياً[(٢)].

وكلهم على أصولهم في إدغام التاء في الصاد وعدمه[(٣)].

وكذا: ترقيق الراء للأزرق على أصله.

قال في الغيث[(٤)]: «ومن قال فيه بالتفخيم وصلاً واعتلَّ بوقوع الراء بين صادين فليس بشيء؛ لانفصال الصاد الثانية عنها بالتاء، وقد أجمعوا على ترقيق الراء من: ﴿ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا﴾ [الزخرف: ٥]، و﴿لِتُنذِرَ قَوۡمًا﴾ معاً[(٥)]، و﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ﴾ [المدثر: ١ ـ ٢]، ولم يوجد فيه إلا الانفصال الخطي، فهذا أولى».

٥٦٧ ـ .... تَثَبَّتُوا: شَفَا مِنَ الثَّبْتِ مَعَا.

٥٦٨ ـ مَعْ حُجُرَاتٍ. وَمِنَ الْبَيَانِ: عَنْ سِوَاهُمُ..................................

وَقَرَأَ: ﴿**تَثَبَّتُوا**﴾؛ بثاء مثلثة، بعدها باء موحدة، بعدها تاء مثناة فوقية، ـ كاللفظ به ـ.

---

(١) قال في النشر: «نص عليه الأستاذ أبو العز وغيره، وهو الصحيح في مذهبه، والذي يقتضيه أصله، وقد ذكر بعض الأئمة الوقف عليها بالتاء لجميع القراء، كابن سوار وغيره، فأدخل يعقوب في جملتهم إجمالاً، والصواب تخصيصه بالهاء على أصله في كل ما كُتِبَ من المؤنث بالتاء»، وقد تقدم بيانه في: (باب الوقف على مرسوم الخط). (ينظر: النشر ٢٥١/٢، والإتحاف ٥١٨/١، والبدور الزاهرة للنشَّار ٢٧٦/١).

(٢) أي: ضاقت صدورهم. (ينظر: الدر المصون ٦٧/٤، والإتحاف ٥١٨/١، ومعجم القراءات ١٢٤/٢).

(٣) فأدغم التاء في الصاد: أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها: الباقون. (ينظر: النشر ٥/٢، والإتحاف ٢١٨/١، والبدور الزاهرة للنشار ٢٧٥ ـ ٢٧٦)

(٤) ينظر: غيث النفع ص (١٩٤).

(٥) أي: في موضعيها من القرآن الكريم؛ في سورة السجدة: الآية [٥]، وسورة يس: الآية [٦].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ **[٣٢٩]** أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

على أنه (**مِنَ الثَّبْتِ**)؛ أي: التثبت؛ وهو الوقوف، خلاف الإقدام والسرعة[(١)].

وذلك حرفان (**مَعَا**):

﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ **فَتَثَبَّتُوا**﴾ [٩٤].

﴿فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ **فَتَثَبَّتُوا**﴾ [٩٤].

هنا[(٢)].

(**مَعْ**).

حرف (**حُجُرَاتٍ**): ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ **فَتَثَبَّتُوا**﴾ [الحجرات: ٦].

(**وَ**)اقرأها: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾.

بباء موحدة، وياء مثناة تحتية، ونون.

على أنه (**مِنَ الْبَيَانِ**)؛ أي: التبين[(٣)].

(**عَنْ سِوَاهُمُ**)؛ وهو: الحرمي، والشامي، والبصري، وعاصم.

وهما متقاربان؛ يقال: تثبت في الشيء؛ تبينه[(٤)].

٥٦٨ - ....السَّلَامَ لَسْتَ فَاقْصُرَنْ:

٥٦٩ - عَمَّ فَتًى........................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [٩٤].

---

(١) ينظر: اللباب ٥٧٦/٦، والكشف ٣٩٤/١، وشرح النويري ٢١٢/٤، والإتحاف ٥١٨/١.

(٢) أي: في سورة النساء.

(٣) ينظر: اللباب ٥٧٦/٦، والكشف ٣٩٤/١، وشرح النويري ٢١٢/٤، والإتحاف ٥١٨/١.

(٤) قاله أبو عبيدة، وصححه ابن عطية. (ينظر: اللباب ٥٧٦/٦، وشرح الهداية ص (٤٤٦)، والإتحاف ٥١٨/١).

فـ(ـاقْصُرَنْ)؛ أي: اقرأه بحذف الألف بعد اللام.

للمرموز إليهم بقوله: (عَمَّ فَتًى)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وحمزة، وخلف في اختياره.

والباقون: بإثبات الألف.

هما بمعنى واحد؛ وهو: الإنقياد[١].

واستظهر بعضهم: أن الممدود؛ بمعنى التحية، والمقصور؛ بمعنى الانقياد[٢].

وقيَّد: ﴿ٱلسَّلَٰمَ﴾، بـ﴿لَسۡتَ﴾؛ **احترازاً**: مما قبله؛ وهو: ﴿وَأَلۡقَوۡاْ[٣] إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ [٩٠]، ومن الذي في النحل[٤]: ﴿وَأَلۡقَوۡاْ إِلَى ٱللَّهِ يَوۡمَئِذٍ ٱلسَّلَمَۖ﴾، فلا خلاف أنها بحذف الألف[٥]

٥٦٩ ـ ....وَبَعْدُ مُؤْمِنًا[٦] فَتَحْ ثَالِثَهُ: بِالْخُلْفِ ثَابِتًا[٧]........

---

(١) ينظر: الإتحاف ٥١٨/١.

(٢) نصَّ عليه السمين الحلبي وغيره. (ينظر: الدر المصون ٧٤/٤، وشرح الهداية ص (٤٤٦)، والكشف ٣٩٥/١، وحجة القراءات ص (٢٠٩)، وشرح النويري ٢١٣/٤ ـ ٢١٤، والإتحاف ٥١٨/١).

(٣) في الأصل رُسِمَتْ من غير واو العطف: (ألقوا).

(٤) الآية: [٨٧].

(٥) على أن الترتيب ـ هنا ـ يفيد خروج هذين الموضعين عن الخلاف المذكور، كما نصَّ عليه النويري في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١٦)، وشرح النويري ٢١٣/٤، وغيث النفع ص (١٩٤)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بجر الميم، وهمز الواو: (**مُؤْمِنًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الميم الثانية، والإبدال في الهمز: (**مُومِنًا**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في النسخة التركية، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الميم الثانية، وهمز الواو: (**مُؤْمَنًا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مُؤْمِنًا**)، (**مُومِنًا**)، (**مُؤْمَنًا**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء مع التنوين: (**ثَابِتًا**)، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته، فقد انفرد بضبطها؛ برفع التاء مع التنوين: (**ثَابِتٌ**).

(وَبَعْدُ)؛ أي: بعد السلام المذكور[(١)].

(﴿**مُؤْمِناً**﴾ **فَتَحْ**) الميم.

التي وقع **(ثَالِثَهُ)**؛ أي: ثالث أحرفه[(٢)].

(بِالْخُلْفِ)؛ أي: الخلاف فيه من الروايتين[(٣)].

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَابِتاً)**[(٤)]؛ أي: أبو جعفر.

على أنه اسم مفعول؛ أي: (مبذولاً له الأمان)[(٥)].

ومرَّ أن مذهبه إبدال الهمز الساكن وجهاً واحداً.

والباقون: بكسر الميم.

اسم فاعل؛ أي: إنما فعلت ذلك متعوذاً[(٦)].

٥٦٩ ـ ....وَضَحْ

٥٧٠ ـ غَيْرَ ارْفَعُوا: فِي حَقِّ نَلْ......... ....

وقوله: **(وَضَحْ)**؛ تكملة ـ مع قصد الفصل بواوه ـ.

فقد اخْتُلِفَ في: ﴿**غَيْرَ**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [٩٥].

---

(١) في الآية رقم: [٩٤].

(٢) قال ابن الناظم: «واحترز بذلك عن الميم أوله». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١٦)).

(٣) فروى النهرواني، عن أصحابه، عن ابن شبيب وابن هارون، كلاهما، عن الفضل، والحنبلي، عن هبة الله، كلاهما، عن عيسى بن وردان: فتح الميم التي بعد الواو، كذلك روى الجوهري، والمغازلي، عن الهاشمي، في رواية ابن جماز، وكسرها سائر أصحاب أبي جعفر. (ينظر: النشر ٢/٢٥١).

(٤) ومعنى قوله: **(ثَابِتًا)**؛ اسم فاعل، كقولك: ثبت في المكان إذا نزل به وأقام، وكلام ثابت؛ أي كلام صحيح.

(٥) أو: لا نُؤَمِّنك في نفسك، وتروى هذه القراءة عن علي وابن عباس ويحيى بن يعمر. (ينظر: الدر المصون ٤/٧٥، وشرح النويري ٤/٢١٣، والإتحاف ١/٥١٩).

(٦) ينظر: الدر المصون ٤/٧٥، وشرح النويري ٤/٢١٣، والإتحاف ١/٥١٩.

فـ(ـارْفَعُوا)؛ أي: اقرءوا برفع راء: ﴿غَيْرَ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**فِي حَقِّ نَلْ**[1])؛ أي: حمزة، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وعاصم.

على أنه بدل[2] من: (القاعدون)، أو صفة له[3].

والباقون: بالنصب.

على أنه حال، أو استثناء منه[4]

٥٧٠ ـ ....نُـؤْتِـيـهِ[5] يَـا: فَتًى حُلاً..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿نُؤۡتِيهِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَسَوۡفَ **يُؤۡتِيۡه** أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [١١٤].

فـ(ـيَا)؛ أي: القراءة بياء تحتية.

للمرموز إليهم بقوله: (**فَتًى حُلاً**)؛ [**٣٣٠**] أي: حمزة، وخلف، وأبي عمرو.

والباقون: بنون العظمة[6].

---

(١) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٢) واختاره السمين الحلبي؛ وقال: «وإنما كان هذا أظهر؛ لأن الكلام نفي، والبدل معه أرجحُ؛ لما قُرِّر في علم النحو». (ينظر: الدر المصون ٧٦/٤).

(٣) ينظر: اللباب ٥١٨/٦ ـ ٥٨٢، وشرح الهداية ص (٤٤٧)، والكشف ٣٩٦/١، وشرح النويري ٢١٧/٤، والإتحاف ٥١٩/١.

(٤) واختاره السمين الحلبي ـ بعد أن ذكر في توجيه قراءة النصب أربعة أقوال ـ حيث قال: «وهو الأظهر؛ لأنه المحدِّث عنه». (ينظر: اللباب ٧٦/٤، وشرح الهداية ص (٤٤٦)، والكشف ٣٩٦/١، وشرح النويري ٢١٨/٤، والإتحاف ٥١٩/١).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون العظمة: (**نُؤْتِيهِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بياء الغيبة: (**يُؤْتِيهِ**) وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) نظراً لقوله بعده: ﴿نُوَلِّهِۦ﴾ [١١٥] ﴿وَنُصۡلِهِۦ﴾ [١١٥]. (ينظر: الدر المصون ٩٠/٤).

٥٧٠ - ....وَيَدْخُلُونَ[١] ضَمُّ (يَا)

٥٧١ - وَفَتْحُ ضَمٍّ: صِفْ ثَنَا حَبْرٍ[٢] شُفِي. وَكَافَ[٣] أُولَى الطَّوْلِ: ثُبْ[٤] حَقٌّ[٥] صَفِي[٦].

٥٧٢ - وَالثَّانِ: دَعْ ثَطَا[٧] صَبَا خُلْفًا[٨] غَدَا. وَفَاطِرٍ[٩]: حُزْ.........................

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء، وضم الخاء؛ على البناء للفاعل: (**وَيَدْخُلُونَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الياء، وفتح الخاء؛ على البناء للمفعول: (**وَيُدْخَلُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الراء مع التنوين: (**حَبْرٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**وَكَافَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الفاء: (**وَكَافُ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بجر الثاء: (**ثِبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**)، والثاني: بنصب القاف بلا تنوين: (**حَقَّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد: (**صَفِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضمها: (**صُفِي**)، ولم يتبين ضبطها في النسخ العتيقة.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الطاء بلا تنوين: (**ثَطَا**)، والثاني: بفتح الطاء مشددة مع التنوين: (**ثَطًّا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الطاء بلا تشديد مع التنوين: (**ثَطًا**).

(٨) سهى القلم في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع بتحقيق شيخنا تميم الزعبي ص (٨٨)، حيث ضُبط الحرف الأول من هذه الكلمة باللون الأحمر؛ وفي ذلك - بحسب اصطلاح المحقق - إيهام بالرمز لابن وردان راوية أبي جعفر، ولا يصح؛ لأن أبا جعفر يقرأ هذا الحرف بلا خلاف عنه وقد مضى رمزه وهو قول الناظم: (**ثَطَا**)، والمراد من هذه الكلمة هو أن شعبة يقرأ هذا الحرف بخلف عنه فيه.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿يَدْخُلُونَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [١٢٤].

فـ(ـضَمُّ يَا) المضارعة.

(وَفَتْحُ ضَمٍّ)(١)؛ أي: للخاء.

للمرموز إليهم بقوله: (صِفْ ثَنَا حَبْرٍ شُفِي(٢))؛ أي: شعبة، وأبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو، وروح.

على البناء للمفعول(٣).

(وَ)قرأه بهذه الترجمة.

في سورة (كَافَ)(٤) أي؛ مريم: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٠].

وفي (أَوَّلِ)(٥).

= (فَاطرٍ)، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته، فقد ضُبطت فيها؛ بنصب الراء مع التنوين: (فَاطرًا)، والثالث: بضم الراء مع التنوين: (فَاطِرٌ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط هذه الكلمة بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) قال النويري: «وقيد الفتح للضد». (ينظر: شرح النويري ٢١٧/٤).

(٢) وقوله: (شُفِي)؛ أي: فعل ماض مبني للمجهول؛ أي: شفاه الله.

(٣) ينظر: الدر المصون ٩٧/٤ ـ ٩٨، واللباب ٣٥/٧، وشرح الهداية ص (٤٤٧)، والكشف ٣٩٧/١، وشرح النويري ٢١٨/٤، والإتحاف ٥٢١/١.

(٤) وتسمية السورة الكريمة بـ(كاف) هو من باب تسمية السور ببعض ما ورد فيها من المعاني والألفاظ، وإلا فلم يرد لها في معظم كتب التفسير وعلوم القرآن إلا اسمان؛ اسم توقيفي؛ وهو سورة (مريم)، واسم اجتهادي؛ وهو سورة (كهيعص). (ينظر: أسماء سور القرآن ص (٢٦٠ ـ ٢٦٤)).

(٥) هكذا ضُبِطَتْ في أصل الشرح، بينما ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح: (أُوْلَى)، وهي كذلك في سائر النسخ والشروح.

سورة **(الطَّوْلِ)**[١] أي؛ غافر: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [غافر: ٤٠].

المرموز إليهم بقوله: **(ثُبْ حَقٌّ صُفِي)**؛ أي: أبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وشعبة.

(وَ)قرأ بالترجمة المذكورة.

الحرف **(الثَّانِ)** من (الطَّول)؛ وهو: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

المرموز إليهم بأوائل قوله: **(دَعْ ثَطَا**[٢] **صَبَا خُلْفاً غَدَا**[٣]**)**؛ أي: ابن كثير، وأبو جعفر، بلا خلاف عنهما، وشعبة بخلاف عنه[٤]، وروح بلا خلاف عنه.

(وَ)قرأ بالترجمة المذكورة ـ أيضاً ـ.

حرف: **(فَاطِرٍ)**؛ وهو: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾ [فاطر: ٣٣].

الإمام المرموز إليه بحاء: **(حُزْ)**؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ الباقون: بفتح حرف المضارعة، وضم الخاء.

---

(١) وهو من أسماء السورة الاجتهادية، ومن أسمائها الاجتهادية الأخرى؛ سورة (حم الأولى)، أما أسماؤها التوقيفية؛ فسُمِّيَت بسورة (غافر)، وسورة (المؤمن)، وسورة (حم المؤمن). (ينظر: أسماء سور القرآن ص (٢٦٠ ـ ٢٦٤)).

(٢) ومعنى قوله: **(ثَطًّا)** ـ على التشديد ـ؛ يقال رجل ثطٌّ؛ ثقيل البطن بطيء الحركة، وقيل: هو الخفيف اللحية من العارضين.

(٣) ومعنى قوله: **(غَدَا)**؛ فعل ماض؛ بمعنى: بكَّر، والغدوّ؛ البكور.

(٤) فروى العليمي عنه من طريق العراقيين قاطبة: فتح الياء، وضم الخاء، وهو المأخوذ به من جميع طرقه، واخْتُلِفَ عن يحيى بن آدم عنه؛ فروى سبط الخياط عن الصريفيني عنه كذلك، وجعل من طريق الشنبوذي عن أبي عون عنه الوجهين، وعلى ضم الياء وفتح الخاء سائر الرواة عن يحيي. (ينظر: النشر ٢/٢٥٢).

مبنياً للفاعل في الخمسة[1].

هذا وقرأ: ﴿إِبْرَاهَام﴾ ـ الثلاثة الأواخر من هذه السورة ـ بالألف؛ ابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان، ـ كما تقدم[2] ـ.

٥٧٢ ـ ....يُصْلِحَا: كُوفٍ لَدَى

٥٧٣ ـ يَصَّالَحَا...................... ....

وَقَرَأَ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا﴾ [١٢٨].

بضم الياء، وإسكان الصاد، وكسر اللام، من غير ألف بينهما.

أئمة (**كُوفٍ**)؛ أي: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(لَدَى).

قراءة غيرهم: ﴿**أَنْ يَصَّالَحَا**﴾؛ بفتح الياء، والصاد مشددة، وبألف بعدها، وفتح اللام.

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[3].

فالأُولى: من الإصلاح[4].

---

(١) قال في الدر المصون ـ بعد أن ذكر خلاف القراء في هذه المواضع كلها ـ: «وذلك للتفنن في البلاغة، وقد يظهر فروق لا يَسَعها هذا الكتاب»، وقال النويري ـ بعد أن ذكر مواضع الخلاف التي ذكرها الناظم ـ: «لا خلاف في غير ما ذكر، وعُلمت تراجم الثلاث من عطفها على الأولى»، وهي ثلاث ـ إذا استثنينا موضع سورة النساء ـ باعتبار خلاف القراء فيها؛ وإلا فهي أربعة مواضع؛ موضعي سورة (غافر)، وموضع سورة (فاطر)، وموضع سورة (مريم). (ينظر: الدر المصون ١٠٨/٤، واللباب ٣٥/٧، وشرح الهداية ص (٤٤٨)، والكشف ٣٩٧/١، وشرح النويري ٢١٧/٤ ـ ٢١٨، والإتحاف ٥٢١/١).

(٢) في سورة البقرة. (ينظر: طيبة النشر، البيت رقم (٤٧٢)، والإتحاف ٥٢١/١).

(٣) فاستغنى بلفظه بالقراءتين عن تقييد القراءتين أو وصفهما. (ينظر: شرح النويري ٢١٩/٤).

(٤) ينظر: الدر المصون ١٠٨/٤، واللباب ٥١/٧، والكشف ٣٩٨/١.

والثانية: من التصالح؛ فأصلها (يتصالحا)، أبدلت التاء صاداً، وأدغمت(١).

وللأزرق: تغليظ اللام(٢)، وترقيقها(٣)؛ لفصلها عن الصاد بلا ألف(٤) كـ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، و﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وإن أوهم كلام الحرز(٥) قصر الحكم عليهما، فإن التحقيق خلافه(٦) ـ كما تقدم ـ.

٥٧٣ ـ ......تَلْوُوا تَلُوا: فَضْلٌ كَلَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟﴾ [١٣٥].

فقرأه: ﴿**تَلُوْا**﴾؛ بضم اللام، وواو ساكنة بعدها، بوزن: (تَفُوا).

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٠٨/٤، واللباب ٥١/٧، والكشف ٣٩٨/١.

(٢) وهو الذي في التجريد، والكافي، والتلخيص، وجامع البيان، والحرز، وغيرها. (ينظر: النشر: ١١٤/٢).

(٣) وهو الذي في التيسير، والعنوان، والتذكرة، وتلخيص ابن بليمة، والتبصرة، وأحد الوجهين في الهداية، والهادي، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، وفي الكافي، وتلخيص أبي معشر. (ينظر: النشر ١١٣/٢ ـ ١١٤).

(٤) في الأصل: (بلا لف)، وهو تصحيف.

(٥) وذلك قوله في الحرز، البيت رقم (٣٦١):

وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَعِنْدَماَ ... يُسَكَّنُ وَقْفاً وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلَا

قال أبو شامة في إبراز المعاني ١٨٦/٢: «ولو قال:

وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالاً وَنَحْوِهِ ... وَسَاكِنُ وَقْفٍ وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلَا

لزال الإيهام».

(٦) قال الصفاقسي في غيث النفع ص (١٩٥): «ولا يضرنا ما في كلام الشاطبي ـ رحمه الله ـ من إيهام قصر الحكم على: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤]، و﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فإنه ليس كذلك، بل كل كلمة حالت الألف فيها بين الطاء واللام، أو بين الصاد واللام، نحو: ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ﴾ [طه: ٨٦]، و﴿أَنْ يَصَّالَحَا﴾، ففيه بين أهل الأداء خلاف؛ ذهب بعضهم إلى التفخيم، وبعضهم إلى الترقيق، مع ثبوت الرواية بهما».

وقال الشيخ السمنودي في دواعي المسرة، ٤٩٠/٣، البيت رقم (٢٣٦):

(يَصَّالَحَا) كـ(طَالَ) فِي الْحُكْمِ جُعِلْ ... .

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: (**فَضْلٌ**[١] **كَلَا**[٢])؛ أي: حمزة، وابن عامر.

من الولاية [**٣٣١**]؛ أي: (وإن وليتم إقامة الشهادة أو تعرضوا عنها)[٣].

ولا يعبأ بطعن الطاعن في هذه القراءة بعد تواترها وصحة معناها[٤].

والباقون: بإسكان اللام، وإثبات الواو المضمومة قبل الساكنة[٥].

من: (لَوَى)، (يَلْوِي)[٦].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٧].

---

(١) قال ابن الناظم: «(**فَضْلٌ**)؛ أي: زيادة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٥)).

(٢) ومعنى قوله: (**كَلَا**)؛ فعل أصله؛ كلأَ، بالهمز، فسكن ثم أبدل للوقف، ومعناه؛ حفظ وحرس، أو تأخر وانتهى، يقال: كلأ الدين؛ أي: تأخر دفعه، وكلأَ الله العباد؛ أي: حفظهم ورعاهم، ويكون الكلأ؛ بمعنى: العشب، وله معان أُخَر.

(٣) أي: تُعْرِضُوا عن إقامة الشهادة، وهذا القول يُعْزى لجماعة منهم الفارسي، وفي توجيه هذه القراء أقوال أخرى ذكرها في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١١٨/٤ ـ ١١٩، واللباب ٦٩/٧ ـ ٧٠، وشرح الهداية ص (٤٤٨ ـ ٤٤٩)، والكشف ٣٩٩/١، والإتحاف ٥٢٢/١).

(٤) فقد لحَّن بعض النحويين ـ كالأخفش ـ هذه القراءة، وقال: «ولا أراها إلا لحناً إلا على معنى الولاية، وليس للولاية معنىً هنا»، وعقَّب أبو حيان بقوله: «وهذا لا يجوز؛ لأنها قراءة متواترة في السبع، ولها معنىً صحيح وتخريج حسن»، وقال في الدر المصون: «وقد طعن قوم على قراءة حمزة وابن عامر ـ منهم أبو عبيد ـ قالوا: لأن معنى الولاية غير لائق بهذا الموضع، وهذا الطعن ليس بشيء؛ لأنها قراءة متواترة ومعناها صحيح». (ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ـ ٢٤٨، والبحر المحيط ٣٧١/٣، والدر المصون ١١٩/٤، ومعجم القراءات ١٧٣/٢).

(٥) أي: أن بعد اللام واوان؛ أولاهما مضمومة، والأخرى ساكنة.

(٦) والمعنى: وإن تَلْووا ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكومة العدل. (ينظر: الدر المصون ١١٨/٤، واللباب ٦٩/٧ ـ ٧٠، وشرح الهداية ص (٤٤٨)، والكشف ٤٠٠/١، والإتحاف ٥٢٢/١).

(٧) فاستغنى بلفظه بالقراءتين عن تقييد القراءتين أو وصفهما. (ينظر: شرح النويري ٢١٩/٤).

٥٧٣ ـ .... نَزَّلَ أَنْزَلَ اضْمُمِ اكْسِرْ: كَمْ حَلَا
٥٧٤ ـ دُمْ. وَاعْكِسِ الْأُخْرَى: ظُبًى[١] نَلْ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [١٣٦].

فـ(**ـاضْمُمْ**).

و(**اكْسِرْ**).

أي: اقرأهما بضم: نون: ﴿نَـزَّلَ﴾، وهمزة: ﴿أُنزِلَ﴾، وكسر الزاي فيهما.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَمْ حَلَا**[٢]) (**دُمْ**)؛ أي: ابن عامر، وأبي عمرو، وابن كثير.

على أنهما مبنيان للمفعول، والغائب ضمير: (الكتاب)[٣].

وقرأهما الباقون: بفتح النون، والهمزة، والزاي فيهما.

على بنائهما للفاعل؛ وهو: الله ـ تعالى ـ[٤].

(**وَاعْكِسِ**)؛ أي: اقرأ بعكس الترجمة السابقة في كلٍّ[٥]: ﴿نُزِّلَ﴾.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة: (**ظُبًى**)، والثاني: بالألف الممدودة: (**ظُبًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وانفرد الشيخ أيمن سويد بضبطها؛ بكسر الظاء، وبالألف الممدودة: (**ظِبًا**)، وأصلها: ظباء، وقصرت للوزن، وهو جمع ظبي، وهو الغزال، ويكنى به عن المرأة.

(٢) قال ابن الناظم: «قوله: (**حَلَا**)؛ أي: أعطى، من حلوت فلاناً إذا أعطيته حلوىً، أو من الحلاوة، أو من الحلية». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١٨)).

(٣) ينظر: الدر المصون ١١٩/٤، واللباب ٧٢/٧، وشرح الهداية ص (٤٤٩)، والكشف ٤٠٠/١.

(٤) ينظر: الدر المصون ١١٩/٤، واللباب ٧٢/٧، وشرح الهداية ص (٤٤٩)، والكشف ٤٠٠/١.

(٥) هكذا هي في الأصل، ولم أفهم المراد منها، ولعلها: (كلمة) بدلاً من: (كل)، فيكون المعنى: واعكس الترجمة السابقة في كلمة (نزل) في الموضع الآخر.

(الْأُخْرَى)؛ وهي: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾ [١٤٠].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (ظُبًى[١]نَلْ[٢])؛ أي: يعقوب، وعاصم.

فإنهما قرءاها: بفتح النون والزاي.

على البناء للفاعل[٣]؛ وهو: الله ـ ﷻ ـ.

والباقون: للبناء للمفعول[٤]، والنائب عن الفاعل: (إن) وما في حيزها المذكورة بعد.

تنبيه[٥]: ﴿وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [١٤٣]، الوقف عليه كاف، فإن وقفت عليه لحمزة ـ على ما ذكره جماعة [فيه][٦] ـ خمسة وعشرون وجهاً؛ لأنَّ لَهُ:

في الهمزة الأولى خمسة أوجه: التحقيق مع المد فقط، والتسهيل مع المد والقصر، وإبدالها واواً مضمومة؛ اتباعاً للرسم معهما.

وفي الثانية خمسة ـ أيضاً ـ: إبدالها ألفاً مع المد والقصر والتوسط، وروم تسهيلها مع المد والقصر، فتضرب في الخمسة الأولى؛ خمسة وعشرون.

وقد نظمها ابن أم قاسم في قوله[٧]:

فِي هَؤُلَاءِ إِنْ[٨] وَقَفْتَ لِحَمْزَةٍ ... عِشْرُونَ وَجْهاً ثُمَّ خَمْسٌ فَاعْرِفِ
أُولَاهُمَا سَهِّلْ وَأَبْدِلْ[٩] مَعْهُمَا ... مَدٌّ وَقَصْرٌ أَوْ فَحَقِّقْ وَاقْتَفِ

---

(١) ومعنى: (ظُبًى)؛ جمع ظُبَة؛ وهي: حد السيف، والأسنة.
(٢) ومعنى قوله: (نَلْ)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.
(٣) ينظر: اللباب ٧/٧٢، وشرح الهداية ص (٤٤٩)، والكشف ١/٤٠٠ ـ ٤٠١.
(٤) ينظر: اللباب ٧/٧٢، وشرح الهداية ص (٤٤٩)، والكشف ١/٤٠٠ ـ ٤٠١.
(٥) الكلام بحروفه في هذا التنبيه موجود في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (١٩٦)).
(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٧) قال ابن أم قاسم ص (٢٢٦): «وقد كنت نظمتها على الطريق الثاني في هذه الأبيات»، ثم ذكر الأبيات المذكورة أعلاه. (ينظر: غيث النفع ص (١٩٦)).
(٨) هكذا في الأصل: (إن)، وهي في المطبوع المحقق ص (٢٢٦): (إذا).
(٩) هكذا في الأصل: (وأبدل)، وهي في المطبوع المحقق ص (٢٢٦): (أو ابدل).

وَتُـرَامُ بِـالْـوَجْـهَـيـنِ ثَـانِـيَـةٌ وَإِنْ تُـبْـدِلْ فَـتِـلْـكَ ثَـلَاثَـةٌ لَا تَـخْـتَـفِـي
وَبِضَرْبِ خَمْسٍ قَدْ حَوَتْ أُوْلَاهُمَا فِي خَمْسَةِ الْأُخْرَى تَتِمُّ لِمُنْصِفِ

لكن الصحيح منها ـ كما ذكره جمع من المحققين[١] ـ: إنما هي ثلاثة عشر فقط، وغيرها ممتنعة؛ العشرة الآتية على البدل، ووجهان من العشرة [٣٣٢] الآتية على التسهيل؛ وهو مد الأول وقصر الثاني، وعكسه[٢]؛ لتصادم المذهبين.

وليس لهشام ـ بخلفه ـ: إلا خمسة الثانية، وليس له في الأولى إلا التحقيق، والله أعلم.

٥٧٤ ـ ....وَالــدَّرْكْ سَــكِّــنْ: كَـفَـى........................

(وَ)اخْتُلِفَ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ﴾ [١٤٥].

فـ**(سَكِّنْ)**؛ أي: اقرأه بتسكين الراء.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: القراء الكوفيين.

والباقون: بالفتح.

وهما [لغتان[٣]].

وقيل: إن (الدَّرَك) بفتح الراء][٤] بمعنى جمع: (درَكةٍ).

(١) كالصفاقسي، والمرادي، وغيرهما. (ينظر: غيث النفع ص (١٩٦)).

(٢) وهو تسهيل الهمزة الأولى مع القصر، مع تسهيل الثانية بالروم مع المد.

(٣) لغتان بمعنى واحد؛ كالشَّمْع والشَّمَع، والقَدْرِ والقَدَرْ. (ينظر: الإتحاف ٥٢٣/١، وشرح النويري ٢٢٠/٤، وشرح الهداية ص (٤٤٩)، والكشف ٤٠١/١، وحجة القراءات ص (١٨٢)).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبتُّه من الإتحاف وشرح الهداية وغيرهما؛ لتصويب المعنى واستقامته، حيث إنه في الأصل، أشار إلى أنهما ـ أي: كلا القراءتين ـ جمع (دَرَكَة)، ولكن صاحب كتاب الدر المصون أشار في كتابه إلى أن (الدَّرَك) بالفتح هو الذي جمع (دركة)؛ على حد: بَقَرٍ وبَقَرة، وبمثله قال في شرح الهداية، وصاحب الإتحاف، وهو الذي أثبته. (ينظر: الدر المصون ١٣٢/٤، وشرح الهداية ص (٤٥٠)، والكشف ٤٠١/١، واللباب ٩٠/٦ ـ ٩١، والإتحاف ٥٢٣/١).

وقيل: السكون مصدر[١].

ولا خلاف في طه: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ [طه: ٧٧][٢]؛ أنه بالفتح[٣]، قال في الإتحاف[٤]: «إلا ما رُوِيَ من سكونه عن أبي حيوة»[٥].

تنبيه[٦]: ﴿وَسَوۡفَ يُؤۡتِ ٱللَّهُ﴾ [١٤٦]؛ رُسِمَ: ﴿يُؤۡتِ﴾ هنا بغير ياء، فوقفهم كذلك[٧]، إلا يعقوب فإنه وقف عليها بإثبات الياء.

قال أبو عمرو[٨]: «وينبغي ألا يوقف عليها؛ لأنه إن وقف بالحذف خالف النحويين، وإن وقف بالياء خالف المصحف»، انتهى. لكن إن اضطر تابع الرسم كما هو ظاهر، ولأن الأطراف قد كثر حذفها.

وقريب منها: ﴿وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر: ٩]؛ فإنه إن وقف عليها بغير هاء السكت خالف الصناعة النحوية، وإن وقف بهاء السكت خالف الرسم، لكن هذا بقطع النظر عن الرواية، وإلا فالقراءة سنة متبعة، ألا ترى إلى وقف يعقوب على نحو: ﴿يُؤۡتِ﴾ [البقرة: ٢٤٧][٩]، ونحو: ﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥][١٠].

٥٧٤ - ....يُؤْتِيهِمُ[١١] اليَاءُ: عَرَكْ

---

(١) ينظر: الإتحاف ٥٢٣/١.
(٢) في الأصل رُسِمَتْ بياء الغيب: (لا يخاف دركاً)، ولا يصح.
(٣) أي: بفتح الراء، فلا خلاف بين القراء العشرة في قراءته بالفتح.
(٤) ينظر: الإتحاف ٥٢٣/١.
(٥) ورُوِيَ كذلك عن طلحة، والأعمش، وأبو بحرية. (ينظر: الدر المصون ٥٢٣/٧، ومعجم القراءات ٤٦٩/٥).
(٦) جميع ما في هذا التنبيه نصَّ عليه السمين الحلبي في الدر المصون، وهو كذلك في الإتحاف. (ينظر: الدر المصون ١٣١/٤).
(٧) اتباعاً للرسم.
(٨) ينظر: البحر المحيط ٣٨١/٣، والدر المصون ١٣٢/٤، والإتحاف ٥٢٣/١.
(٩) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١٠) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(١١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على الغيب: =

واخْتُلِفَ في: ﴿سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾ [١٥٢].

فـ(**ـالْيَاءُ**)[١]؛ أي: القراءة بالياء.

للمرموز إليه بعين: (**عَرَكْ**)[٢]؛ أي: حفص وحده.

على أن الضمير لله ـ تعالى ـ في: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ﴾ [١٥٢][٣].

والباقون: بنون العظمة [التفاتاً][٤].

وتقدَّم الكلام على:

﴿تُنَزِّلَ﴾ [١٥٣][٥].

و﴿أَرِنَا﴾ [١٥٣][٦].

= (**يُؤْتِيهِمُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالنون؛ على التعظيم: (**نُؤْتِيهِمُ**)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء والنون.

(١) ضُبطت في أصل الشرح بحذف الهمزة التي بعد الألف: (**الْيَا**)، وهي كذلك في المتن الذي على هامش شرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالهمزة المضمومة بعد الألف: (**الْيَاءُ**)، وهي كذلك في سائر النسخ والشروح.

(٢) وقوله: (**عَرَكْ**)؛ تأتي فعلاً؛ يقال: عَرَك، يَعْرُك، عَرْكاً، فهو عارِك، ويقال: عَرَك الجلد؛ دَلَكه، وعَرَكه الدهر؛ حنَّكهُ وأدَّبه، وعَرَك الشيء حكَّه حتى محاه، وتأتي (عَرَك)؛ اسماً؛ جمع عَرُوك؛ والعَرَك؛ صوت التمريس. والـ(عَرَكيُّ)؛ جمع عَرَك؛ ومعناها؛ صياد السمك.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٣٩/٤، وشرح الهداية ص (٤٥٠)، والكشف ٤٠١/١.

(٤) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (اتفاقاً)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف، ومن شرح النويري، وقال في الدر المصون: «وقول بعضهم: قراءة النون أولى؛ لأنها أفخم، ليس بجيد لتواتر القراءتين». (ينظر: الدر المصون ١٣٩/٤، وشرح الهداية ص (٤٥٠)، والكشف ٤٠١/١، وشرح النويري ٢٢١/٤، والإتحاف ٥٢٤/١).

(٥) فقرأها ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: بإسكان النون، وتخفيف الزاي، وقد مر تفصيل ذلك في سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر ص (٦٣)، البيت رقم (٤٦١)، والنشر ٢١٨/٢، والإتحاف ٥٢٤/١).

(٦) فسكَّن الراء فيها: ابن كثير، وأبو عمرو ـ بخلفه ـ، ويعقوب، وقد مر تفصيل ذلك في سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر ص (٦٣)، البيت رقم (٤٦١)، والنشر ٢٢٢/٢، والإتحاف ٥٢٤/١).

٥٧٥ ـ تَعْدُوا فَحَرِّكْ: جُدْ. وَقَالُونُ: اخْتَلَسْ بِالْخُلْفِ. وَاشْدُدْ دَالَهُ: ثَـمَّ[١] أَنَسْ
واخْتُلِفَ في: ﴿لَا تَعْدُواْ فِي ٱلسَّبْتِ﴾ [١٥٤][٢].

(فَحَرِّكْ)؛ أي: اقرأه بفتح العين.

للمرموز إليه بجيم: **(جُدْ)**؛ أي: ورش من طريقيه.

(وَ)أمَّا.

(قَالُونُ).

فـ**(ـاخْتَلَسْ)**؛ أي: قرأه باختلاس فتحة العين.

(بِالْخُلْفِ) فيه.

وعلى هذا الاختلاس: المغاربة[٣]، فلم يذكروا عنه غيره.

والوجه الآخر له: الإسكان؛ وهو الأثبت عنه ـ كما سيأتي آنفاً ـ.

(وَاشْدُدْ دَالَهُ)؛ أي: اقرأه بتشديد داله.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: **(ثَـمَّ[٤] أَنَسْ[٥])**؛ أي: أبي جعفر، ونافع، ـ بكمالهما ـ.

وتوضيح ما في هذا الحرف[٦]:

أنَّ قالون ـ بخلف عنه ـ، وأبا جعفر **[٣٣٣]** ـ بلا خلاف ـ، قرآه:

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء: **(ثَمَّ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الثاء: **(ثُمَّ)**، ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) كُتِبَتْ في الأصل: (أن لا تعدوا)، وهو تحريف.

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٥٣.

(٤) ومعنى **(ثَمَّ)**؛ هي إشارة إلى المكان البعيد، والمعنى: هناك، ويصح أن يكون فعلاً من قولهم: ثمَّ الشيء يَثُمُّهُ؛ إذا أصلحه أو جمعه أو أكل جيده، وقد جاءت في بعض المواضع من المتن ساكنة الميم مع التشديد: **(ثَمّ)**.

(٥) ومعنى قوله: **(أَنَسْ)**؛ مصدر أَنِستُ به، وهو خلاف الوَحْشةِ، ويأتي إسماً علماً.

(٦) ينظر: الإتحاف ١/٥٢٤.

بإسكان العين مع تشديد الدال؛ وهو رواية العراقيين عن قالون من طريقيه[١]، وأهمله في الحرز[٢].

والوجه الثاني لقالون: اختلاس حركة العين مع تشديد الدال ـ أيضاً ـ؛ وعليه اقتصر في الحرز ـ كالمغاربة[٣] ـ معبراً عنه بالإخفاء[٤]، حيث قال[٥]:

....أَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونُ مُسْهِلَا

ولا وجه لإهماله الأول[٦]، مع أنه رواية الأكثر والأثبت عن قالون[٧].

وروى الداني عنه الوجهين، وقال[٨]: «إن الإخفاء أقيس، والإسكان آثر».

واعتذر بعضهم[٩] عن الحرز: «بأنه إنما تركه لتضعيف بعض النحاة له؛ لما فيه من الجمع بين الساكنين على غير حده»، لكن مثل هذا العذر

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٥٣.

(٢) وقد أفاض الشارح في الاعتراض على إهمال الشاطبي ـ رحمه الله ـ لوجه الإسكان في الحرز، وعدم ذكره إياه، مع أنه في التيسير، وذكر أقوال العلماء في ذلك، وحرر المسألة وبينها أحسن بيان، متبعاً في ذلك ابن الجزري في النشر، والإمام الصفاقسي في غيث النفع، وذلك عند شرحه لخلاف القراء في كلمة: ﴿فَنِعِمَّا﴾ [٢٧١]، من سورة البقرة، فليرجع إليه. (ينظر: النشر ٢/٢٣٥، وغيث النفع ص (١٧١)، والإتحاف ١/٤٥٦).

(٣) كابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وابن غلبون، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/٢٥٣).

(٤) فراراً من التقاء الساكنين. (ينظر: النشر ٢/٢٥٣).

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٦١٢).

(٦) أي: الوجه الأول السابق ذكره، لا سيما وأنه ثابت في أصله؛ وهو كتاب التيسر. (ينظر: غيث النفع ص (١٩٦)).

(٧) فهو رواية العراقيين والمشرقيين قاطبة عنهم. (ينظر: النشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ١/٤٥٦).

(٨) ينظر: التيسير ص (٧١)، وجامع البيان ٢/٣١٨، والنشر ٢/٢٥٣.

(٩) كالصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (١٩٧)).

غير معوَّل عليه في مثل ما نحن فيه، لما تقدم غير مرة؛ أن الجمع بينهما مختلف فيه.

وقرأ ورش: بفتح العين فتحة كاملة، وتشديد الدال.

وأصل الكلمة: (تعتدوا)، نُقِلَتْ حركة تاء الافتعال(١) إلى العين لأجل الإدغام، وقُلِبَتْ دالاً، وأُدْغِمَتْ(٢).

وقرأه الباقون: بإسكان العين، وتخفيف الدال.

من (عَدَا) (يَعْدُوا)، كـ(ـغَزَا) (يَغْزُوا)، والأصل: (تَعْدُوُا)؛ حُذِفَت ضمة الواو الأولى التي هي لام الكلمة، ثم حُذِفَت هي لالتقاء الساكنين، فوزنه: (تَفْعُوا)(٣).

ولا خلاف في تخفيف موضع الأعراف(٤).

هذا وتقدَّم الكلام على إدغام: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [١٥٥](٥).

واتَّفق الجمهور على قراءة: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ [١٦٢]؛ بالياء(٦)، وقد رُوِيَ

---

(١) في الدال. (ينظر: الدر المصون ١٤١/٤).

(٢) ذكره في الدر المصون، وهو كذلك في الإتحاف، وقال موسى جار الله: «على أن يكون أصله (لا تعتدوا)؛ أدغم التاء في الدال، والتزم جمع الساكنين، واجتماع السواكن ثابت في اللغة، وحدود الصرف قد ضاقت عن إحاطة ما في اللغة». (ينظر: الدر المصون ١٤١/٤، والإتحاف ٥٢٤/١، وشرح موسى جار الله ص (١٢٧)).

(٣) ذكره في الدر المصون، وكذا هو موجود بحروفه في الإتحاف. (ينظر: الدر المصون ١٤١/٤، والإتحاف ٥٢٤/١).

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي ٱلسَّبْتِ﴾ [١٦٣]. (ينظر: الإتحاف ٥٢٥/١).

(٥) قال في الإتحاف: «وأدغم لام: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾؛ هشام وحمزة ـ بخلف عنهما ـ، والكسائي، وصوب في النشر: الإدغام عن هشام، وخصَّ الشاطبي الخلاف بخلاد، والمشهور عن حمزة الإظهار من روايتيه». (ينظر: النشر ٧/٢ ـ ٨، والإتحاف ٥٢٥/١).

(٦) وقد اضطربت في توجيهها أقوال النحاة، وأوصلها في الدر المصون إلى ستة أقوال، حيث قال: «وفيها ستة أقوال أظهرها: أنه منصوبٌ على القطع ـ يعني المفيد للمدح ـ كما في قطع النعوت؛ وهذا القطع مفيد لبيان فضل الصلاة»، ثم قال بعد ذلك: «وقد زعم قوم ـ لا اعتبار لهم ـ أنها لحن، ونقلوا عن عائشة وأبان بن عثمان أنه خطأ =

قراءتها بالواو عن أبي عمرو، لكن من رواية يونس وهارون عنه[١].

٥٧٦ ـ وَ(يَا) سَنُؤْتِيهِمْ[٢]: **فَتًى**...... ....

(وَيَا)؛ أي: اقرأ[٣] بالياء.

من قوله ـ تعالى ـ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [١٦٢][٤].

المرموز إليهما بقوله: **(فَتًى)**؛ أي: حمزة، وخلف في اختياره.

والباقون: بالنون.

= من جهة غلط كاتب المصحف، قالوا: وأيضاً فهي في مصحف ابن مسعود بالواو فقط، وفي مصحف أبيّ كذلك، وهذا لا يصح عن عائشة ولا أبان، وما أحسن قول الزمخشري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ومن لم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغَبِيَ عليه أن السابقين الأولين الذين مَثَلُهم في التوراة ومثلُهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة عن الإسلام وذب المطاعن عنه من أن يقولوا ثُلْمةً في كتاب الله ليسدها من بعدهم، وخرقاً يَرْفوه من يلحق بهم». (ينظر: الدر المصون ١٥٣/٤، والإتحاف ٥٢٥/١).

(١) نسقاً على ما قبله، وهو: ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وهي قراءة جماعة كثيرة؛ كابن جبير، وعمرو بن عبيد، والجحدري، والحسن، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، ومجاهد عن أبي عمرو، وابن مسعود، وأُبيٍّ بخلاف عنه. (ينظر: البحر ٣٩٥/٣ ـ ٣٩٦، والمحتسب ٢٠٣/١، والإتحاف ٥٢٥/١، ومعجم القراءات ١٩٩/٢).

(٢) تصحفت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ إلى: **(سَنُوَفِّيهِمْ)**، بينما هي في جميع النسخ: **(سَنُؤْتِيهِمْ)**، على خلافٍ بينها في ضبطها بالنون أو بالياء على قولين؛ الأول: بالنون؛ على التعظيم: **(سَنُؤْتِيهِمْ)**، والثاني: بالياء؛ على الغيب: **(سَيُؤْتِيهِمْ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٣) هكذا في الأصل؛ على الأمر، ولعلها على الإخبار فعلاً ماضياً؛ موافقة لسياق الكلام قبل وبعد.

(٤) في الأصل كُتِبَتْ: (سنوفيهم أجراً عظيما)، وهو خطأ، وقد تكرر الخطأ في المتن أيضاً.

وضم هاءه: يعقوب[١].

٥٧٦ ـ ....وَعَنْهُمَا: زَايَ زَبُورًا كَيْفَ جَاءَ فَاضْمُمَا

(وَعَنْهُمَا)؛ أي: عن حمزة، وخلف في اختياره[٢].

(زَايَ ﴿زَبُوراً﴾ كَيْفَ جَاءَ) في القرآن؛ وهو:

﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ۝٥٥ قُلِ ٱدْعُواْ[٣]﴾ في الإسراء[٤].

﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ [مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ][٥] أَنَّ ٱلْأَرْضَ﴾ في الأنبياء[٦].

(فَاضْمُمَا)؛ أي: اقرأه بضم الزاي في الجميع لهما.

على أنه جمع: (زَبْر)[٧]، كـ(فَلْس) و(فُلُوس)[٨].

والباقون: بفتحها.

على الإفراد، كـ(الحلوب[٩])؛ اسم مفعول[١٠].

---

(١) وهو على أصله في ضم الهاء بعد الياء الساكنة مطلقاً من ضمير التثنية والجمع، مذكراً ومؤنثاً. (ينظر: النشر ٢٧٢/١).

(٢) وعُلِمَ أن مراد الناظم من قوله: **(وَعَنْهُمَا)**؛ حمزة وخلف العاشر، من عود الضمير إلى أقرب مذكور، وأقرب مذكور في سياق الناظم هو قوله: **(فَتًى)**.

(٣) في الأصل: (وقل ادعوا)، وهو تحريف.

(٤) الآية: [٥٥].

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٦) الآية: [١٠٥].

(٧) ثم جُمِعَ على: (فُعُول).

(٨) قال به أبو علي الفارسي والزمخشري وغيرهما، ونقله في الدر المصون، وذكر معه قولين آخرين في توجيه قراءة الضم. (ينظر: الدر المصون ١٥٨/٤، واللباب ١٣٢/٧ ـ ١٣٣، وشرح الهداية ص (٤٥٠ ـ ٤٥١)، والكشف ٤٠٢/١، وشرح النويري ٢٢٤/٤، والإتحاف ٥٢٦/١).

(٩) تصحفت في الأصل إلى: (الجلوب).

(١٠) ينظر: اللباب ١٣٢/٧ ـ ١٣٣، وشرح الهداية ص (٤٥١)، والكشف ٤٠٣/١، وشرح النويري ٢٢٤/٤، والإتحاف ٥٢٦/١.

هذا ويوقف لحمزة، وهشام ـ بخلفه ـ، على: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [١٥٣] **[٣٣٤]**: بتخفيف الهمزة بحركة ما قبلها؛ فتبدل واواً ساكنة، وبحركة نفسها؛ فتبدل واواً مضمومة، فإذا سكنت للوقف اتحد مع الوجه الأول، ويتحد معهما وجه اتباع الرسم، وإن وقف بالإشارة؛ جاز الروم، والإشمام؛ فهذه ثلاثة أوجه، والرابع: تسهيلها بين بين على تقدير روم حركة الهمزة[١].

وليس في هذه السورة ياء **إضافة**، ولا **زائدة**.

والله أعلم[٢].



(١) نصَّ على هذه الأوجه الأربعة ابن الجزري في النشر، وذكرها صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٤٦٩/١، والإتحاف ٥٢٦/١).

(٢) ينظر: النشر ٢٤٧/٢ ـ ٢٥٣، وتقريب النشر ص (١٠٤ ـ ١٠٧)، وشرح النويري ١٨٩/٤ ـ ٢٢٤، وشرح ابن الناظم ص (٢١٢ ـ ٢١٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ٨٩/أ ـ ٩٢/أ)، والإتحاف ٥٠١/١ ـ ٥٢٧.

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

تقدَّم ضم راء: ﴿رِضْوَنَ﴾؛ لشعبة حيث جاء، إلا أنه اخْتُلِفَ عنه في الثاني من هذه السورة[(١)].

٥٧٧ ـ تُسَكَّنْ[(٢)] مَعًا شَنْئَانُ: كَـمْ صَحَّ خَفَا ذَا الْخُلْفَ[(٣)]..........................

(**تُسَكَّنْ مَعاً: ﴿شَنْئَانُ﴾**)؛ أي: اقرأ بتسكين النون التي قبل الألف، من لفظ: ﴿شَنَـَانُ﴾ في الموضعين[(٤)].

---

(١) وهو قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَـٰمِ﴾ [١٦]، فكَسْرُ الراء فيه ـ عن شعبة ـ من طريق: العليمي، واختلف فيه عن يحيى بن آدم عنه؛ فروى أبو عون الواسطي: ضمه عن شعيب عنه كسائر نظائره، وكذلك روى الخبازي والخزاعي عن الشذائي عن نفطوية عن شعيب أيضاً، والروايتان صحيحتان ـ كما نصَّ عليه في النشر ـ، وقراءة شعبة بضم الراء في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٣٨/٢، ومتن طيبة النشر، البيت رقم (٥٢٣)، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٧)).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بزيادة تاء في أولها: (**تُسَكَّنْ**)، وأظنه تصحيف وسبق قلم؛ لأن منطوق كلام الشارح ـ رحمه الله ـ في شرحه لهذه اللفظة يخالف ضبطه لها، حيث قال: «أي: اقرأ بتسكين النون التي قبل الألف. . .الخ»، فجعل معناها؛ على الأمر، وهو معنى ضبط جميع النسخ والشروح لهذه اللفظة؛ حيث ضبطت في جميع النسخ على الأمر: (**سَكِّنْ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، حيث اختار ضبطها؛ بنصب الفاء: (**الْخُلْفَ**)، والثاني: بضم الفاء: (**الْخُلْفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: بجر الفاء: (**الْخُلْفِ**).

(٤) من سورة المائدة: الآيتين [٢، ٨].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَمْ صَحَّ**[١] **خَفَا**[٢]) (**ذَا**[٣] **الْخُلْفَ**)؛ أي: ابن عامر، وشعبة، وابن وردان؛ بلا خلاف عنهم.

وابن جماز ـ بخلاف عنه ـ؛ وهو رواية الهاشمي وغيره عنه[٤].

والباقون: بفتحها فيهما.

وهو رواية سائر الرواة عن ابن جماز[٥].

وهما بمعنًى واحد، مصدر (شَنَأَهُ)؛ بالغ في بغضه، أو الساكن مخفف من المفتوح، أو قيل: الساكن [صفة][٦]؛ كـ(ـبغضان)؛ بمعنى: بغيض قوم، و(فعلان)؛ كثير في الوصف[٧].

وللأزرق فيه ثلاثة البدل.

وإذا وقف عليه لحمزة فله التسهيل فقط[٨].

٥٧٧ ـ ....أَنْ[٩] صَدُّوكُمُ اكْسِرْ: حُزْ دَفَا

---

(١) وقوله: (**صَحَّ**)؛ فعل بمعنى؛ بَرِئ وسَلِم، يقال: صحَّ المريض؛ إي: بَرِئَ من علته، وصحَّ الخبر؛ إذا ثبت وصحَّ وكان موافقاً للواقع.

(٢) وقوله: (**خَفَا**)؛ فعل بمعنى؛ لَمع، وظهر، يقال: خفا البرق إذا لمع.

(٣) وقوله: (**ذَا**)؛ اسم إشارة للمفرد المذكر القريب، على صور ثلاث؛ بحسب أحوال المخاطب، ويأتي (ذَا) بمعنى الوقت مطلقاً؛ يقال: لقيته ذا صباح.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٥٤.

(٦) في الأصل كتبت: (ضمَّه)، والصواب ما أثبته. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٥٢)، والكشف ١/٤٠٤، وشرح النويري ٤/٢٢٥ ـ ٢٢٦، والإتحاف ١/٥٢٩).

(٧) ينظر: الدر المصون ٥/١٨٩ ـ ١٩٠، واللباب ٧/١٨٢، وشرح الهداية ص (٤٥٢)، والكشف ١/٤٠٤، وشرح النويري ٤/٢٢٥ ـ ٢٢٦، والإتحاف ١/٥٢٩.

(٨) قال في النشر: «وحكى أبو العز في كفايته في المفتوحة بعد فتح: إبدالها ألفاً، وعزاه إلى المالكي، والعلوي، وابن نفيس، وغيرهم، وذكره أيضاً مكي، وابن شريح وقال: إنه ليس بالمطَّرد، قلتُ: وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلا بسماع». (ينظر: النشر ١/٤٣٨، والبدور الزاهرة للنشَّار ١/٢٨٩).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الهمزة: (**أَنْ**)، =

واخْتُلِفَ في همزة: ﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [٢].

فـ(**ـاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسرها[١].

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**حُزْ**[٢] **دَفَا**[٣])؛ أي: أبي عمرو، وابن كثير.

على أنها شرطيّة[٤].

والباقون: بالفتح.

على أنها تعليل للـ﴿شَنَـَٔانُ﴾[٥].

وتقدَّم:

تشديد: ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ﴾ [٢]؛ للبزي بخلفه، وعليه اشباع المد للساكنين[٦].

وتشديد: ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ [٣]؛ لأبي جعفر[٧].

= وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الهمزة: (إِنْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١) قال ابن الناظم: «واحترز بـ﴿صَدُّوكُمْ﴾، عن: ﴿أَن تَعْتَدُواْ﴾ [٢]»، وذلك في الآية نفسها. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١٩)).

(٢) ومعنى قوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر؛ من حاز الشيء إذا صار في ملكه وحوزته من الحيازة؛ وهو الجمع.

(٣) ومعنى قوله: (**دَفَا**)؛ أصله بالهمز (دَفَأَ)، وهو ضد البرد، وعلى الإبدال في الهمز قد تأتي بمعنى؛ أجهز، يقال: دفا المريض؛ إذا أجهز عليه.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٩٢/٥، واللباب ١٨٤/٧، وشرح الهداية ص (٤٥٢)، والكشف ٤٠٥/١.

(٥) أي: لا يَكسبَنكم أو لا يَحْمِلَنَّكُم بُغْضُكُم لقوم؛ لأجل صَدهم إياكم عن المسجد الحرام. (ينظر: الدر المصون ١٩٢/٥، واللباب ١٨٤/٧، وشرح الهداية ص (٤٥٢)، والكشف ٤٠٥/١، وشرح النويري ٢٢٦/٤، والإتحاف ٥٢٩/١).

(٦) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٨)، والنشر ٢٣٢/٢، والإتحاف ٥٢٩/١.

(٧) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٣)، والنشر ٢٢٤/٢، والإتحاف ٥٢٩/١.

وإخفاء نون: ﴿وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ﴾ [٣]؛ عنه ـ بخلاف(١) ـ.

وكذا الكلام على نون: ﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ﴾ [٣]؛ ضمًّا وكسراً(٢).

وكسر صاد: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ﴾ [٥](٣).

ويوقف على: ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [٦]؛ لحمزة بوجهين؛ التسهيل بين بين(٤)، والحذف، قال المصنف(٥): «وهو الأولى(٦) عند الآخذين باتباع الرسم، وقد نصَّ عليه(٧)».

٥٧٨ ـ أَرْجُلِكُمْ(٨) نَصْبُ: ظُبًى عَنْ كَمْ إِضَا(٩) رُدْ..

---

(١) فاستثناها له بعض أهل الأداء؛ فأظهرها فيها كالجمهور؛ لكونه في كلمة واحدة، وبعض أهل الأداء لم يستثنها؛ منهم الأستاذ أبو بكر بن مهران في الروايتين بل أطلق الإخفاء فيها كسائر القرآن، وخصَّ في الكامل استثنائها من طريق الحمامي فقط، وروى الإخفاء فيها أبو العز في إرشاده من طريق الحنبلي عن هبة الله، وذكرهما في كفايته عن الشطوي كلاهما من رواية ابن وردان. ورواه أبو طاهر بن سوار من الروايتين جميعاً، قال في النشر: «وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر من روايتيه». (ينظر: النشر ٢٢/٢، ومتن طيبة النشر، باب أحكام النون الساكنة والتنوين، البيت رقم (٢٧٤)).

(٢) فهذا الموضع مما اجتمع فيه ساكنان يبتدأ بثانيهما بهمزة مضمومة، فضم النون: نافع، وابن كثير، وابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٧ ـ ٤٨٨)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٥٣٠/١).

(٣) فقرأ الكسائي: بكسر الصاد، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٦٠ ـ ٥٦١)، والنشر ٢٤٩/٢، والإتحاف ٥٣٠/١).

(٤) على القياس. (ينظر: النشر ٤٨٤/١).

(٥) ينظر: النشر ٤٨٤/١.

(٦) أي: وجه القراءة بالحذف.

(٧) وتتمة الكلام في النشر: «وقد نصَّ عليه غير واحد». (ينظر: النشر ٤٨٤/١).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (**أَرْجُلِكُمْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بنصب اللام: (**أَرْجُلَكُمْ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به الشيخ القاضي =

واخْتُلِفَ في: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [٦].

فـ(**ـنَصْبُ**) اللام؛ أي **[٣٣٥]**: القراءة بالنصب.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**ظُبًى عَنْ كَمْ إِضَا**[١]) (**رَدْ**)؛ أي: يعقوب، وحفص، وابن عامر، ونافع، والكسائي.

عطفاً على: ﴿وُجُوهَكُمْ﴾ [٦]؛ فإن حكمها الغسل، مثل الوجه[٢].

والباقون: بالجر.

عطفاً على: ﴿رُؤُوسِكُمْ﴾ لفظاً ومعنى[٣].

قيل: ثم نسخ بوجوب الغسل[٤].

والمراد بالمسح فيها: الغسل، كـ(ـتمسَّحت للصلاة؛ أي: توضأت لها)، والمراد؛ مسح الخف، أو تخفيف الغسل؛ تنبيهاً على عدم الإسراف في الماء؛ لأن الأرجل مظنته، وهو منهي عنه[٥].

وقيل[٦]: «مجرور على الجوار».

= في نسخته، حيث اختار ضبطها: بكسر الهمزة: (**إِضَا**)، والثاني: بفتح الهمزة: (**أَضَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ومعنى قوله: (**أَضَا**) ـ على فتح الهمزة وكسرها ـ؛ من الاستنارة، فأصل الكلمة: أضاء، وإنما قُصِرَتْ للوقف، فعلى فتح الهمزة يكون معنى الكلمة: فعل ماض، بينما يكون معناها على كسر الهمزة: اسم.

(٢) في الإتحاف: «عطفاً على (أيديكم)»، وهو كذلك في اللباب. (ينظر: اللباب ٧/٢٢٣ ـ ٢٢٤، وشرح الهداية ص (٤٥٣)، والكشف ١/٤٠٧، وشرح النويري ٤/٢٢٦، والإتحاف ١/٥٣٠).

(٣) ينظر: اللباب ٧/٢٢٣ ـ ٢٢٤، وشرح الهداية ص (٤٥٣ ـ ٤٥٤)، والكشف ١/٤٠٦، وشرح النويري ٤/٢٢٧، والإتحاف ١/٥٣٠.

(٤) ينظر: اللباب ٧/٢٢٣ ـ ٢٢٤، والإتحاف ١/٥٣٠.

(٥) ينظر: الدر المصون ٥/٢١١ ـ ٢١٢، والإتحاف ١/٥٣٠، وغيث النفع ص (٢٠٠).

(٦) وهو قول أبي عبيدة في إعراب القرآن، والأخفش في معاني القرآن، وقال في شرح الهداية: «وهو أضعف الوجوه»، والجر بالجوار له شرط عند النحويين وهو أن يُؤْمَنَ اللبس، =

قال البيضاوي[(١)]: «ونظيره كثير»[(٢)].

لكن قال بعض المحققين[(٣)]: «لا ينبغي التخريج عليه؛ لأنه لم يرد إلا في النعت أو ما شذ من غيره».

٥٧٨ ـ ....وَاقْصُرِ[(٤)] اشْدُدْ (يَا) قَسِيَّةً: رِضَا

(وَاقْصُرْ)؛ أي: احذف الألف.

و**(اشْدُدْ "يَا" ﴿قَسِيَّةً﴾)** من قوله: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [١٣].

للمرموز إليهما من قوله: **(رِضَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي.

بوزن: (مَطِيَّة)، إما مبالغة، أو بمعنى: (رَدِيَّة)؛ من قولهم: (درهم قسيّ مغشوش)[(٥)].

وقرأه الباقون: بالألف، والتخفيف.

= وضَعَّفَه ـ أيضاً ـ السمين الحلبي حيث قال: «إلا أن التخريج عليه ضعيفٌ؛ لضعف الجوار من حيث الجملة، وأيضاً فإن الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف». (ينظر: مجاز القرآن ٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥/١، وشرح الهداية ص (٤٥٤)، والدر المصون ٢١١/٥ ـ ٢١٢، واللباب ٢٢٣/٧ ـ ٢٢٤، وشرح النويري ٢٢٧/٤، والإتحاف ٥٣٠/١).

(١) ينظر: تفسير البيضاوي ١٩٨/٢.

(٢) وتتمة كلامه ـ رحمه الله ـ: «ونظيره كثير في القرآن والشعر، وللنحاة باب في ذلك». (ينظر: تفسير البيضاوي ١٩٨/٢).

(٣) كالسمين الحلبي في الدر المصون، وصاحب الإتحاف في إتحافه، وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٢١٢/٥، والإتحاف ٥٣٠/١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: **(وَاقْصُرِ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الراء: **(وَاقْصُرُ)**.

(٥) وكلمة (مغشوش) تفسير للكلمة قبلها؛ أي كلمة: (قَسِيّ)، فشبه قلوبهم في كونها غيرَ صافية من الكدر بالدراهم المغشوشة غير الخالصة، وقيل: هو من القسوة؛ لأن الذهب والفضة الخالصين فيهما لينٌ، والمغشوش فيه صلابة ويبس. (ينظر: الدر المصون ٢٢٢/٥ ـ ٢٢٣، واللباب ٢٥١/٧ ـ ٢٥٢، والكشف ٤٠٧/١ ـ ٤٠٨، والإتحاف ٥٣١/١).

اسم فاعل، من (قَسَى) (يَقْسُو)(١).

تنبيه(٢): ذكر جماعة(٣) في وقف حمزة على: ﴿وَأَحِبَّتُؤُهُ﴾ [١٨]؛ ستة وثلاثين وجهاً؛ بيانها: أن تضرب الثلاثة التي في الهمزة الأولى: وهي التحقيق والتسهيل والبدل ألفاً في أربعة الثانية: التسهيل مع المد والقصر وإبدالها واواً؛ للرسم(٤) معهما، باثني عشر، تضرب في ثلاثة الوقف: السكون المحض والروم والإشمام؛ بستة وثلاثين(٥).

ولكن الصحيح منها ـ كما ذكره جمع من المحققين(٦) ـ: اثنا عشر فقط؛ أربعة متفق عليها، وثمانية مختلف فيها، فالأربعة: تحقيق الأولى وتسهيلها؛ لأنها متوسطة بزائد، ومع كلٍّ منهما تسهيل الثانية مع المد والقصر؛ لأنه مد(٧) قبل همز مغير، وكلها مع السكون(٨)، والثمانية: هي هذه الأربعة مع الروم ومع الإشمام(٩)، على مذهب من أجازهما في هاء الضمير، وقد نظمها صاحب الغيث فقال(١٠):

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢٢٢/٥، واللباب ٢٥١/٧ ـ ٢٥٢، وشرح الهداية ص (٤٥٤)، والكشف ٤٠٨/١.

(٢) نصُّ الكلام الذي في هذه الفقرة موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٢٠١ ـ ٢٠٢)).

(٣) كابن أم قاسم المرادي، والصفاقسي، وغيرهما. (ينظر: غيث النفع ص (٢٠١)).

(٤) أي: اتباعاً للرسم معهما.

(٥) قال في غيث النفع: «وقد نظم المرادي أربعة وعشرين منها، واعتذر عن ترك التفريع على إبدال الأولى ألفاً بأنه لم يره منقولاً فيه، بل أجازوا الإبدال في أمثاله؛ نحو: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، و﴿سَأَصْرِفُ﴾ [الأعراف: ١٤٦]». (ينظر: غيث النفع ص (٢٠١)).

(٦) منهم الإمام ابن الجزري في النشر، والصفاقسي صاحب غيث النفع، ونصَّ صاحب الإتحاف على الأربعة الأوجه المتفق عليها. (ينظر: النشر ٤٧٦/١ ـ ٤٧٧، وغيث النفع ص (٢٠٢)، والإتحاف ٥٣٢/١).

(٧) أي: حرف مد.

(٨) أي: الوقف بالسكون.

(٩) أي: الوقف بالروم والإشمام.

(١٠) ينظر: غيث النفع ص (٢٠٢).

أَحِبَّـاؤُهُ مِـنْ بَـعْـدِ وَاوٍ لِـحَـمْـزَةٍ لَدَى وَقْفِهِ ثِنْتَانِ زَادَتْ عَلَى عَشْرِ
فَوَجْهَانِ فِي الْأُولَى فَحَقِّق وَسَهِّلَنْ وَثَـانِـيَـةً سَـهِّـلْ مَعَ الْـمَـدِّ وَالْـقَـصْـرِ
فَـهَـا أَرْبَـعٌ مَـضْـرُوبَـةٌ فِـي ثَـلَاثَـةٍ سُكُونٍ وَإِشْمَامٍ وَرَوْمٍ أَخِي الْقَصْرِ

وأما ما سواها فلا يصح، ولا تجوز القراءة به، واتباع الرسم فيه بين بين(١)، والله أعلم.

٥٧٩ ـ [مِنْ أَجْلِ](٢) كَسْرُ الْهَمْزِ وَالنَّقْلُ(٣): ثَنَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ [٣٢].

فـ**(كَسْرُ الْهَمْزِ وَالنَّقْلُ)**؛ أي: نقل حركته إلى النون.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنَا)**؛ أي: أبي جعفر ـ بكماله ـ.

والباقون: بفتح الهمزة.

لغتان(٤).

وكلٌّ على أصله في: النقل، والسكت، وعدمهما.

---

(١) ينظر: النشر ٤٧٦/١ ـ ٤٧٧، وغيث النفع ص (٢٠٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بسكون النون، وبعدها همزة قطع محققة: **(مِنْ أَجْلِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي؛ حيث ضُبطت فيها: بكسر الهمز، ونقل حركته إلى النون، فيصير النطق بنون مكسورة بعدها همزة وصل؛ على قراءة أبي جعفر: **(مِنِ اجْلِ)**، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسختيه، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الهمزة، ونقل حركتها إلى النون، فيصير النطق بنون مفتوحة بعدها همزة وصل: **(مِنَ اجْلِ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: **(وَالنَّقْلُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر اللام: **(وَالنَّقْلِ)**.

(٤) قال في معجم القراءات: «قال الزبيدي: (أجل) بالفتح والكسر لغتان، وبالكسر قرئ أيضاً قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ [٣٢]». (ينظر: الإتحاف ٥٣٤/١، والدر المصون ٢٤٧/٥ ـ ٢٤٩، ومعجم القراءات ٢٦٤/٢).

ففيه أربع قراءات.

٥٧٩ ـ .... وَالْعَيْنَ[١]، وَالْعَطْفَ[٢]، ارْفَعِ الْخَمْسَ: رَنَا.

٥٨٠ ـ وَفِي الْجُرُوحَ[٣]: ثَعْبُ[٤] حَبْرٍ كَمْ رَكَا[٥] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ [٤٥].

(وَالْعَطْفَ)؛ أي: والمعطوفات عليه الأربع؛ وهي:

﴿وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [٤٥].

فـ**(ـارْفَعِ الْخَمْسَ)**؛ أي: اقرأهن بالرفع.

للإمام المرموز إليه براء: **(رَنَا)**[٦]؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(وَالْعَيْنَ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي؛ حيث ضُبطت فيها: بضم النون: **(وَالْعَيْنُ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: **(وَالْعَطْفَ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي؛ حيث ضُبطت فيها: بضم الفاء: **(وَالْعَطْفُ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الحاء: **(الْجُرُوحَ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الحاء: **(الْجُرُوحُ)**، والثالث: بكسر الحاء: **(الْجُرُوحِ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تشكل الحاء في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بعين مهملة ساكنة بعد الثاء: **(ثَعْبُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بغين معجمة ساكنة بعد الثاء: **(ثَغْبُ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء، وبالألف الممدودة بعد الكاف: **(رَكَا)**، والثاني: بجر الراء، وبالألف الممدودة بعد الكاف: **(رِكَا)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وقد تصحفت الراء في نسخة رضوان العقبي إلى زاي معجمة، بينما لم يتبين ضبط حركة الراء في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) ومعنى قوله: **(رَنَا)**؛ الشيء المنظور إليه، ويأتي بمعنى الفعل الماضي؛ أي: أدام النظر وثبَّته.

فالواو عاطفة جملةً إسميةً على: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [٤٥]؛ باعتبار المعنى، فالمحل مرفوع، كأنه قيل: (كتبنا عليهم النفس بالنفس والعين بالعين. . .الخ)، إذ الكتابة والقراءة تقعان على الجمل[١]، وقيل[٢]: عطف على الضمير في الخبر يعني: (بالنفس)، فيكون الجار والمجرور حالاً مبينة للمعنى[٣].

(وَ)الرفع.

(فِي).

لفظ: ﴿الْجُرُوحَ﴾ [٤٥]، من جملة الخمس المذكورة.

للمرموز إليهم بقوله: (ثَعْبُ[٤] حَبْرٍ كَمْ رَكَا[٥])؛ أي: أبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، والكسائي.

فهم ـ غير الكسائي ـ بالنصب، فيما عدا: ﴿الْجُرُوحَ﴾؛ فيرفعونه معه.

قطعاً له عما قبله؛ مبتدأ، وخبره: ﴿قِصَاصٌ﴾[٦].

وإنما أعاد الكسائي وإن كان قد عُلِمَ له الرفع فيه من البيت السابق؛ دفعاً لتوهم أنه مع الباقين؛ نافع، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف في اختياره، الذين قرؤوا الخمس: بالنصب[٧].

---

(١) وذلك كالقول.

(٢) نسبه في حجة القراءات وصاحب الإتحاف وكذا النويري: للزجاج. (ينظر: حجة القراءات ص (٢٢٧)، وشرح النويري ٢٢٩/٤، والإتحاف ٥٣٦/١).

(٣) ينظر: اللباب ٣٥١/٧، والكشف ٤٠٩/١، وشرح الهداية ص (٤٥٥).

(٤) ومعنى قوله: (ثَعْبُ)؛ اسمٌ؛ من جريان الدم وخروجه من مكان الجرح.

(٥) ومعنى قوله: (رَكَا)؛ من ركا الأرض إذا حفرها، وركوت الشيء إذا أصلحته وشددته، وبكسر الراء، أصله: (رِكاءٌ)؛ جمع رِكْوةٌ، يقال: يعلق رِكوة على جرابه؛ إناء من جلد أو معدن يُشْربُ منه الماء.

(٦) ينظر: اللباب ٣٥١/٧، والكشف ٤٠٩/١، وحجة القراءات ص (٢٢٦)، وشرح النويري ٢٢٩/٤، والإتحاف ٥٣٦/١.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١٩).

عطفاً على اسم (أنَّ) لفظاً، والجار بعده خبره، و﴿قِصَاصٌ﴾ خبر: ﴿وَالْجُرُوحَ﴾؛ أي: (وإنها قصاص)، وهو من عطف الجمل؛ عطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر، نحو: (إن زيداً قائم وعمراً قاعد)[(١)].

وسَكَّن نافع وحده ذال: ﴿الْأُذْنَ﴾ [٤٥][(٢)]

٥٨٠ ـ .... وَلْيَحْكُمِ[(٣)] اكْسِرْ وَانْصِبَنْ مُحَرِّكَا:

٥٨١ ـ فُــقْ............................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ﴾ [٤٧].

فـ(**اكْسِرِ وَانْصِبَنْ**)؛ أي: اقرأه بكسر لام: ﴿**لِيَحْكُمَ**﴾، وانصب ميمه.

حال كونك (**مُحَرِّكاً**) لها بالفتحة[(٤)].

للإمام المرموز إليه بفاء: (**فُقْ**)؛ أي: حمزة [**٣٣٧**] ـ وحده ـ بكماله.

على جعل اللام لام (كي)، فأضمر (أن) بعدها[(٥)].

---

(١) ينظر: اللباب ٣٥١/٧، والكشف ٤٠٩/١، وحجة القراءات ص (٢٢٧)، والإتحاف ٥٣٦/١.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٤٩ ـ ٤٥٠)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٣٦/١.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الميم: (**وَلْيَحْكُمِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الميم: (**وَلْيَحْكُمَ**)، والثالث: بضم الميم: (**وَلْيَحْكُمُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) قال ابن الناظم: «وإنما قيَّد ذلك بالتحريك؛ لأجل قراءة الباقين، فإنهم يقرءون بالإسكان في اللام والميم، ولولا قيد التحريك فيهما لكان الباقون يُفْهَمُ لهم فتح اللام وخفض الميم، وهذا أوضح من كلام الشاطبي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ حيث قال:

وَحَمْزَةُ وَلْيَحْكُمْ بِكَسْرٍ وَنَصْبِهِ يُـحَـرِّكُـهُ..........................

لظهور عود الضمير إلى النصب». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢١٩)).

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٨٥/٥، وشرح الهداية ص (٤٥٥)، والكشف ٤١٠/١، وشرح النويري ٢٣٠/٤، والإتحاف ٥٣٦/١.

والباقون: بسكون اللام، وجزم الميم.

على أنها لام الأمر سُكِّنَتْ كـ(كَتْفَ)، والأصل الكسرة، وقُرِئ به[1].

٥٨١ ـ ....خَاطِبُوا[2] تَبْغُونَ[3]: كَمْ.......... ....

وَقَولُهُ: (**خَاطِبُوا ﴿تَبْغُونَ﴾**)؛ أي: اقرءوا قوله: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ تَبْغُونَ﴾ [٥٠].

بتاء الخطاب[4].

للإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بياء الغيب[5].

٥٨١ ـ ....وَقَبْلَا يَقُولُ وَاوُهُ: كَفَى حُزْ ظِلَّا.

٥٨٢ ـ وَارْفَعْ: سِوَى الْبَصْرِي....... ....

(**وَقَبْلَا**) بألف الإطلاق.

(**﴿يَقُوْلُ﴾ وَاوُهُ**).

أي: اقرأ قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ[6] ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ﴾ [١٥٣]، بواو قبل: ﴿يَقُولُ﴾.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢٨٥/٥، والهداية ص (٤٥٦)، والكشف ٤١٠/١، وشرح النويري ٢٣٠/٤، والإتحاف ٥٣٦/١.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء؛ على الأمر: (**خَاطِبُوا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الطاء؛ على الإخبار في الماضي: (**خَاطَبُوا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَبْغُونَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَبْغُونَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) على الالتفات؛ ليكون أبلغ في زجرهم وردعهم ومباكتته لهم، حيث واجههم بهذا الاستفهام الذي يأنف منه ذوو البصائر. (ينظر: الدر المصون ٢٩٩/٥).

(٥) نسقاً على ما تقدم من الأسماء الغائبة. (ينظر: الدر المصون ٢٩٨/٥).

(٦) في الأصل: (هؤلاء)، وهو تصحيف وخطأ.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى حُزْ ظِلًّا)**؛ أي: القراء الكوفيين كلهم، وأبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بحذفها.

ثم قال: **(وَارْفَعْ)**؛ أي: اقرأ برفع لام: ﴿**يَقُولُ**﴾ المذكر لكل القراء.

(سِوَى الْبَصْرِي)؛ أبي عمرو، ويعقوب.

فإنهما قرآه بالنصب.

ففيه ثلاث قراءات[١]:

الأولى: قراءة نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر؛ ﴿**يَقُولُ**﴾؛ بغير واو قبل الياء، ورفع اللام.

على أنه جملة مستأنفة، جواب سؤال مقدر: (فما ذا يقول المؤمنون)[٢].

والثانية: قراءة أبي عمرو، ويعقوب؛ بإثبات الواو، ونصب اللام.

عطفاً على: ﴿أَن يَأْتِيَ﴾ [٥٢]، باعتبار المعنى، فكأنه قال: (عسى أن يأتي بالفتح ويقول)[٣]، أو عطفاً على: ﴿فَيُصْبِحُواْ﴾ [٥٢]، على جعله منصوباً في جواب الترجي على مذهب الكوفيين[٤].

والثالثة: قراءة الكوفيين؛ بالواو، والرفع.

وهي واضحة[٥].

٥٨٢ ـ ....وَعَمَّ: يَرْتَدِدْ ....

(١) ينظر: الدر المصون ٥/٣٠١ ـ ٣٠٤، والإتحاف ١/٥٣٧ ـ ٥٣٨.
(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٤٥٦)، والكشف ١/٤١٢، والإتحاف ١/٥٣٧ ـ ٥٣٨.
(٣) في شرح الهداية: (وأن يقول). (ينظر: شرح الهداية ص (٤٥٦)).
(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٤٥٦)، والكشف ١/٤١٢، والإتحاف ١/٥٣٧ ـ ٥٣٨.
(٥) فهي على القطع والاستئناف. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٥٦)، وشرح النويري ٤/٢٣٢).

(وَ)قَرَأَ الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن **يَرْتَدِدْ** مِنكُمْ﴾ [٥٤].

بدالين مخفَّفَتين؛ الأولى مكسورة، والثانية ساكنة، بفك الإدغام ـ كما لفظ به المصنف ـ.

على الأصل لا الجزم، وعليها رسم المدني والشامي والإمام[(١)]، كما في الرائية[(٢)].

والباقون: بدال واحدة مفتوحة مشددة بالإدغام[(٣)].

وهي لغة تميم[(٤)].

والأولى: لغة الحجاز[(٥)].

واتُّفِقَ على حرف البقرة: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ أنه بدالين؛ بإجماع المصاحف على ذلك[(٦)].

وتقدم الكلام على: ﴿**هُزُؤًا**﴾ [٥٨][(٧)].

---

(١) ينظر: شرح النويري ٢٣٢/٤، والإتحاف ٥٣٨/١.

(٢) قال في الرائية ص (٤١)، البيت رقم (٦٤):

مَعَ الْإِمَامِ وَشَامٍ يَرْتَدِدْ مَدَنِيْ ... وَقَبْلَهُ وَيَقُوْلُ بِالْعِرَاقِ يُرَى

(٣) قال ابن الناظم: «وفُهِمَ ذلك من لفظه بالإظهار». (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق/د. رفاعي ص (٥٥٢)).

(٤) ينظر: الكشف ٤١٣/١، والدر المصون ٣٠٦/٥، وشرح النويري ٢٣٢/٤، والإتحاف ٥٣٨/١.

(٥) ينظر: الكشف ٤١٣/١، والدر المصون ٣٠٦/٥، وشرح النويري ٢٣٢/٤، والإتحاف ٥٣٨/١.

(٦) ينظر: الإتحاف ٥٣٨/١، وشرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب ص (٤١).

(٧) فقرأها حفص: بإبدال الهمزة واواً في الحالين، وأسكن الزاي: حمزة وخلف، وضمها الباقون. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢١٥/٢ ـ ٢١٦، والإتحاف ٥٣٨/١).

٥٨٢ ـ .... وَخَفْضُ وَالْكُفَّارَ[(١)]: رُمْ حِمًا.........

(وَخَفْضُ).

راء: ﴿مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ﴾ [٥٧].

للمرموز إليهم بقوله: (رُمْ حِمًا)؛ أي: الكسائي، وأبي عمرو، [ويعقوب][(٢)].

على أنه معطوف على: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ المجرور بـ(مِنْ)[(٣)].

والباقون: بالنصب.

عطفاً على: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ﴾ [٥٧]، والمعمول لـ﴿لَا تَتَّخِذُواْ﴾ [٥٧][(٤)].

٥٨٢ ـ ....عَـبُـدْ[(٥)]

٥٨٣ ـ بِضَمِّ بَائِهِ، وَطَاغُوتَ اجْرُرِ: فَـوْزًا...................................

وَقَرَأَ: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [٦٠].

(بِضَمِّ بَائِهِ) [٣٣٨]؛ أي: ﴿عَبُدَ﴾[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (وَالْكُفَّارَ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الراء: (وَالْكُفَّارِ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ينظر: الدر المصون ٣١٦/٥، وشرح الهداية ص (٤٥٧)، والكشف ٤١٣/١، والإتحاف ٤٣٩/١.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣١٦/٥، وشرح الهداية ص (٤٥٧)، والكشف ٤١٤/١، والإتحاف ٤٣٩/١.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء: (عَبُدْ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الباء: (عَبَدْ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة، ونَسَبَ قارئها إلى الوهم؛ كالفراء، =

(وَ).

الـ(ـطَّاغُوْتَ) بعده.

(اجْرُرِ) تاءه.

للإمام المرموز إليه بفاء: (فَوْزًا)[1]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

على أن: ﴿عَبُدَ﴾؛ واحد يراد به الكثرة، على حد: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾، وليس بجمع: (عبد)، إذ ليس من صنيع التكثير، و﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾ مجرور بإضافته إليه، أي: (وجعل منهم عبُد الطاغوت)؛ أي: خدمه[2].

والباقون: بفتح الباء.

على أنه فعل ماض، ونصب: ﴿ٱلطَّٰغُوتَ﴾ مفعولاً به[3].

٥٨٣ ـ ....رِسَالَاتِهِ[4] اجْمَعْ[5] وَاكسِرِ:

= والزجاج، وأبي عبيد، ونصير الرازي النحوي صاحب الكسائي، قال في الدر المصون رادًّا على تلك الطعون: «وإذا تواتر الشيء قرآناً فلا التفات إلى منكره؛ لأنه خَفِيَ عنه ما وضح لغيره». (ينظر: الدر المصون ٣٢٩/٥).

(١) ومعنى قوله: (**فوزاً**)؛ من الفوز؛ وهو النجاة والظفر.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٢٧/٥ ـ ٣٢٩، واللباب ٤١٢/٧، وشرح الهداية ص (٤٥٧)، والكشف ٤١٤/١.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣٢٧/٥ ـ ٣٢٨، واللباب ٤١٢/٧، وشرح الهداية ص (٤٥٧)، والكشف ٤١٤/١.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالجمع: (**رِسَالَاتِهِ**)، إلا ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته، فقد اختار ضبطها؛ بالإفراد: (**رِسَالَتَهُ**).

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من الفاء: (**اجْمَعْ**)، وبهذا الضبط ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ مقرونة بالفاء: (**فاجْمَعْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

٥٨٤ ـ عَمَّ صَرَى[١] ظَلْمٍ[٢]. وَالَانْعَامَ[٣] اعْكِسَا: دِنْ عُـدْ[٤]..............................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَاتِهِ﴾ [٦٧].

(فَاجْمَعْ وَاكْسِرِ)؛ أي: اقرأه بصيغة جمع المؤنث[٥]، وكسر التاء.

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ صَرَى[٦] ظَلْمٍ[٧])**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وشعبة، ويعقوب.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الصاد، وبالألف المقصورة: **(صَرَى)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بجر الصاد، وبالألف المقصورة: **(صِرَى)** والثالث: بفتح الصاد، وبالألف الممدودة: **(صَرَا)**، ولم يتبين لي ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء، وجر الميم مع التنوين: **(ظَلْمٍ)**، والثاني: بضم الظاء، وضم الميم مع التنوين: **(ظُلْمٌ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، وضُبطت الميم بالكسر والتنوين، ولم يتبين ضبط حرف الظاء في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالنقل في الهمز، وفتح الميم: **(وَالَانْعَامَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالنقل في الهمز، وضم الميم: **(وَالَانْعَامُ)**، والثالث: بالنقل في الهمز، وكسر الميم: **(وَالَانْعَامِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والرابع: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بالتحقيق في الهمز، وفتح الميم: **(وَالْأَنْعَامَ)**، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين: **(عُدْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر العين: **(عِدْ)**، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) ووجْهُ الجمع: أنه عليه الصلاة والسلام بُعِثَ بأنواع شتى من الرسالة؛ كالتوحيد، والأحكام على اختلاف أنواعها، على حدِّ قول نبيِّ الله نوح عليه الصلاة والسلام: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢]. (ينظر: الدر المصون ٥/٣٥٣، وشرح النويري ٤/٢٣٤).

(٦) ومعنى قوله: **(صِرَى)** ـ بفتح الصاد وكسرها ـ؛ الماء الذي طال مكثه وتغيَّر.

(٧) ومعنى قوله: **(ظَلْم)** ـ بفتح الظاء ـ؛ هو الثلج، أو ماء الأسنان وبريقها وشدة بياضها، وأما بضم الظاء: **(ظُلْمٍ)**؛ فهو نقيض العدل.

والباقون: بالإفراد[١]، وفتح التاء.

(وَالَانْعَامَ اعْكِسَا)؛ أي: اعكس الترجمة المذكورة في حرف الأنعام: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

فاقرأه: بالإفراد، وفتح التاء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(دِنْ[٢] عُدْ[٣])**؛ أي: ابن كثير، وحفص.

والباقون: بالجمع، وكسر التاء.

٥٨٤ - ....تَكُونَ[٤] ارْفَعْ: حِمًى فَتًى رَسَا

واخْتُلِفَ في: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [٧١].

فـ**(ـارْفَعْ)**؛ أي: اقرأه برفع نون: ﴿تَكُونَ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(حِمًى فَتًى رَسَا[٥])**؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، وحمزة، وخلف في اختياره، والكسائي.

على أنَّ ﴿أَنْ﴾ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف؛ أي: (أنه)، و(لا) نافية، و﴿تَكُونُ﴾ تامة، و﴿فِتۡنَةٞ﴾ فاعلها، والجملة خبر: ﴿أَنْ﴾، وهي مفسرة لضمير الشأن، ﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾[٦] حينئذ للتيقن

---

(١) ووجه الإفراد: أن اسم الجنس المضاف يعم جميع ذلك، على حدِّ قول نبي الله صالح عليه الصلاة والسلام: ﴿أَبۡلَغۡتُكُمۡ رِسَالَةَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٧٩]. (ينظر: الدر المصون ٥/٣٥٣، وشرح النويري ٤/٢٣٤).

(٢) ومعنى قوله: **(دِنْ)**؛ أي: جَازِ، وكَافِئْ، واخضع، وذلَّ في الطاعة، وفي الحديث: «الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ».

(٣) ومعنى قوله: **(عُدْ)**؛ أمر بالعود مرة بعد أخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(تَكُونَ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم النون: **(تَكُونُ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٥) ومعنى قوله: **(رَسَا)**؛ أي: ثبت ووقف واستقر.

(٦) هكذا في الأصل؛ على الجمع، وهي في الدر المصون - حيث الكلام بحروفه - وكذا في الإتحاف: على الإفراد؛ فعل ماض: (وحسب). (ينظر: الدر المصون ٤/٣٦٥، والإتحاف ١/٥٤١).

لا للشك؛ لأن المخففة[١] لا تقع إلا بعد تيقن[٢].

والباقون: بالنصب.

فـ﴿**أَنْ**﴾ ناصبة للمضارع، دخلت على فعل منفيٍّ بـ(لا)، وهي غير مانعة من عمل ﴿**أَنْ**﴾، و(حَسِبَ)؛ بمعنى (ظَنَّ)، إذ الناصبة لا تقع بعد علم، والمخففة بعد غير تيقن[٣]، تأمل.

٥٨٥ ـ عَقَّدْتُمُ[٤] المَدُّ: مُنًى. وَخَفَّفَا[٥]: مِنْ صُحْبَةٍ...............................

واخْتُلِفَ في: ﴿بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [٨٩].

فـ**(ـالْمَدُّ)**؛ أي: القراءة بألف بين العين والقاف، بوزن (قَاتَلْتُم).

للمرموز إليه بميم: **(مُنًى)**[٦]؛ أي: ابن ذكوان وحده.

والباقون: بغير مد.

(وَخَفَّفَا) بألف الإطلاق؛ أي: خفف القاف.

المرموز إليهم بقوله: **(مِنْ صُحْبَةٍ)**؛ أي: ابن ذكوان المذكور، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة.

---

(١) أي: (أَنْ) المخففة. (ينظر: الإتحاف ١/٥٤١).

(٢) ينظر: الدر المصون ٤/٣٦٥، واللباب ٧/٤٥١ ـ ٤٥٣، وشرح الهداية ص (٤٥٨)، والكشف ١/٤١٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٤/٣٦٨، واللباب ٧/٤٥١ ـ ٤٥٣، وشرح الهداية ص (٤٥٨)، والكشف ١/٤١٦.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح القاف مع التشديد، وسكون الدال، وضم التاء بلا تشديد: **(عَقَّدْتُمُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح القاف وضم التاء بلا تشديد فيهما: **(عَقَدْتُمُ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء، وتشديد الفاء الأولى مفتوحة، وبعدها فاء مفتوحة؛ على الإخبار؛ فعل ماض: **(وَخَفَّفَا)**، والثاني: بضم الخاء، وتشديد الفاء الأولى مكسورة، بعدها فاء مفتوحة؛ على البناء للمفعول: **(وَخُفِّفَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) ومعنى قوله: **(مُنًى)**؛ جمع مُنْية، وهي ما يتمناه الإنسان.

وقرأه الباقون: بالتشديد.

ففيه ثلاث قراءات:

﴿**عَاقَدتُّمُ**﴾ بالمد والتخفيف[1]: لابن ذكوان.

﴿**عَقَدتُّمُ**﴾ بالقصر والتخفيف[2]: لصحبة.

و﴿عَقَّدتُّمُ﴾ بالقصر والتشديد[3]: للباقين.

٥٨٥ ـ ....جَزَاءُ تَنْوِينٌ: كَفَى

٥٨٦ ـ ظَهْرًا. وَمِثْلِ[4]: رَفْعُ خَفْضِهِمْ وَسَمْ. وَالْعَكْسُ فِي كَفَّارَةٌ طَعَامُ: عَمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ [٣٣٩] مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [٩٥].

فـ(**تَنْوِينٌ**)؛ أي: القراءة بتنوين الهمزة[5].

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**) (**ظَهْرًا**)؛ أي: القراء الكوفيين جميعاً، ويعقوب.

على أنه: مبتدأ[6]، أو خبر[7]، أو فاعل فعل محذوف؛ أي: (فعليه)، أو (فالواجب)، أو (فيلزمه جزاء)[8].

---

(١) قيل: وهو بمعنى (فعل). (ينظر: الدر المصون ٤/٤٠٣ ـ ٤٠٤، والإتحاف ١/٥٤٢).

(٢) على الأصل. (ينظر: الدر المصون ٤/٤٠٣، والإتحاف ١/٥٤٢).

(٣) على التكثير، ويكون بمعنى التوكيد لليمين، ويكون بمعنى تأكيد العزم بالالتزام، وأما قول من قال ـ كأبي عبيد ـ إن التشديد؛ للتكرير مرة بعد مرة، وعليه فإن الكفارة تسقط في اليمين الواحدة لأنها لم تكرر، فإنه قول مردود لايصح، فإن الكفارة تجب ولو بمرة واحدة. (ينظر: الدر المصون ٤/٤٠٣، والإتحاف ١/٥٤٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام: (**وَمِثْلِ**)، والثاني: بضم اللام: (**وَمِثْلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) مرفوعة.

(٦) والخبر محذوف. (ينظر: الإتحاف ١/٥٤٢).

(٧) لمبتدأ محذوف. (ينظر: الإتحاف ١/٥٤٢).

(٨) وبقي وجه رابع، وهو أن: ﴿**جَزَاءُ**﴾؛ مبتدأ، وخبره: ﴿**مِّثْلُ**﴾. (ينظر: الدر المصون ٤/٤٢٠).

(وَ﴿مِّثْلُ﴾) بعده.

(رَفْعُ خَفْضِهِمِ).

على أنه **(وَسَمْ)**؛ أي: جُعِلَ علامة؛ يعني صفة لـ﴿**جَزَاءٌ**﴾[١].

والباقون: بغير تنوين: ﴿**جَزَاءُ**﴾، وبخفض لام: ﴿**مِّثْلِ**﴾[٢].

فـ﴿**جَزَاءُ**﴾؛ [مصدر][٣] مضاف لمفعوله؛ أي: (فعليه أن يجزي المقتول من الصيد المقتول مثله من النعم)، فحُذِفَ المفعول الأول؛ لدلالة الكلام عليه، وأُضِيفَ المصدر إلى ثانيهما، أو (مثل) مقحمة؛ كقولك: (مثلي لا يفعل كذا)؛ أي: (إني لا أفعل)، والمعنى: (فعليه أن يجزي مثل ما قتل)؛ أي: (يجزي ما قتل)، فلا يرد أن الجزاء للمقتول لا لمثله[٤].

(وَالْعَكْسُ)؛ أي: عكس الترجمة المذكورة.

(فِي).

قوله: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [٩٥].

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

فإنهم قرؤوه بغير تنوين: ﴿**كَفَّارَةُ**﴾، وبخفض: ﴿**طَعَامِ**﴾.

على الإضافة للتبيين[٥]، كـ(ـخاتم فضة).

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤/ ٤٢٠.

(٢) وقد استبعد هذه القراءة جماعة ـ منهم الواحدي ـ؛ لأجل الإضافة؛ لأنها توجب جزاء مثل الصيد المقتول، قال في الدر المصون: «ولا التفات إلى هذا الاستبعاد فإن أكثر القراء عليها، وقد أجاب الناس عن ذلك بأجوبة سديدة، لمَّا خفيت على أولئك طعنوا في المتواتر». (ينظر: الدر المصون ٤/ ٤٢٠).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بنصه موجود فيه ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ١/ ٥٤٢).

(٤) ينظر: الدر المصون ٤/ ٤١٩ ـ ٤٢٠، والإتحاف ١/ ٥٤٢.

(٥) فإن الكفارة لمَّا تنوعت إلى تكفير بالطعام وتكفير بالجزاء المماثل وتكفير بالصيام حسُن إضافتها لأحد أنواعها تنبيهاً لذلك، والإضافة تكون بأدنى ملابسة. (ينظر: الدر المصون ٤/ ٤٢٥، والإتحاف ١/ ٥٤٢، وشرح النويري ٤/ ٢٣٦).

والباقون: بتنوين: ﴿كَفَّارَةٌ﴾، ورفع: ﴿طَعَامُ﴾.

بدلاً منها، أو عطف بيان لها، أو خبراً لمحذوف؛ أي: (هي طعام)(١).

ولا خلاف في جمع: ﴿مَسَـٰكِينَ﴾ [٩٥]، هنا(٢).

هذا وأبدل: ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ [١٠١]؛ الأصبهاني، وأبو جعفر، كحمزة وقفاً(٣).

٥٨٧ ـ ضَمَّ اسْتُحِقَّ افْتَحْ وَكَسْرَةٌ(٤): عَلَا(٥). وَالْأَوْلَـيَـانِ الْأَوَّلِـيـنَ: ظُـلِّـلَا

٥٨٨ ـ صَفْواً(٦) فَتًى.................. ....

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤/٤٢٥، والإتحاف ١/٥٤٢، وشرح النويري ٤/٢٣٦.

(٢) قال النشَّار في البدور الزاهرة: «لأنه لا يطعم في قتل الصيد مسكينٌ واحد، بل جماعة مساكين، وإنما الخلاف في الذي في سورة البقرة؛ لأن التوحيد يراد به عن كل يوم، والجمع يراد به عن أيام كثيرة»، على أنه قد قُرئَ في الشاذ بتنوين (كفارة)، ورفع (طعام مسكين) بالتوحيد؛ وقرأ بها عيسى بن عمر والأعرج؛ قالوا: ومرادهما بيان الجنس لا التوحيد. (ينظر: البدور الزاهرة للنشَّار ١/٣٠٦، والإتحاف ١/٥٤٢، والدر المصون ٤/٤٢٦).

(٣) ينظر: الإتحاف ١/٥٤٣.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالتاء بعد الراء: (**وَكَسْرَةٌ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى، بالهاء بعد الراء: (**وَكَسْرَهُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح العين، وبالألف الممدودة: (**عَلَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وكذا هي ـ بالفتح ـ في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية) لكنها ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**عَلَى**)، والثاني: ما انفرد به الشيخ المحقق أيمن سويد في ضبطه لمتن طيبة النشر، حيث اختار ضبطها: بالألف المقصورة، وضم العين: (**عُلَى**)، والثالث: بضم العين، وبالألف الممدودة: (**عُلَا**)، ولم تشكل العين في نسخة رضوان العقبي، بينما لم يتبين لي ضبط العين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، لكن رُسمت الألف ممدودة في النسخ العتيقة.

(٦) رُسِمَتْ هذه الكلمة في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بزيادة ألف بعد الواو: (**صَفْوًا**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حرف الواو من هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: =

واخْتُلِفَ في: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [١٠٧].

فـ(**ـضَمَّ**) تاء.

(﴿**اسْتُحِقَّ**﴾ **افْتَحْـ**)ـهُ.

(**وَ**)افتح.

(**كَسْرَةٌ**)[١]؛ أي: كسر حائه.

للمرموز إليه بعين: (**عَلَا**)؛ أي: حفص وحده.

على البناء للفاعل[٢]، وإذا ابتدأ كَسَرَ الهمزة[٣].

والباقون: بضم التاء، وكسر الحاء.

مبنياً للمفعول[٤][٥]، وإذا ابتدءوا ضموا الهمزة[٦].

(**وَ**)قرأ.

مكان: ﴿**الْأَوْلَيَانِ**﴾ في ذلك.

﴿**الْأَوَّلِيْنَ**﴾ بتشديد الواو مفتوحة، وكسر اللام بعدها، وفتح النون.

= بضم الواو بلا تنوين: (**صَفْوُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الواو منونة: (**صَفْوٌ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(١) في الأصل: (كسره)، والصواب ما أثبته.

(٢) ينظر: اللباب ٥٨٠/٧، والإتحاف ٥٤٣/١، وشرح النويري ٢٣٧/٤.

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٢٠٥)، والإتحاف ٥٤٣/١.

(٤) ينظر: اللباب ٥٨٠/٧، والإتحاف ٥٤٣/١، وشرح النويري ٢٣٨/٤.

(٥) قال في الدر المصون: «ولما وصل أبو إسحاق الزجاج إلى هذا الموضع قال: هذا موضع من أصعب ما في القرآن إعراباً، ولعمري إن القول ما قالت حَذامِ، فإن الناس قد دارت رؤوسهم في فك هذا التركيب». (ينظر: الدر المصون ٤٧٣/٤).

(٦) ينظر: غيث النفع ص (٢٠٥)، والإتحاف ٥٤٣/١.

المرموز إليهم بقوله: (ظُلِّلَا[١]) (صَفْوًا[٢] فَتَى)؛ أي: يعقوب، وشعبة، وحمزة، وخلف في اختياره.

على أنه جمع: (أوَّل)؛ المقابل: لـ(آخِر)، مجرور صفة: لـ﴿ٱلَّذِينَ﴾[٣]، أو بدل منه، أو من الضمير[٤] في: ﴿عَلَيْهِمُ﴾[٥].

والباقون: ﴿الْأَوْلَيَانِ﴾؛ بإسكان الواو، وفتح اللام والياء، وألف بعدها، وكسر النون.

مثنى: (الأولى)؛ أي: الْأَحَقَّانِ بالشهادة، وهو مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي: (وهما الأوليان)، أو خبر: ﴿آخَرَانِ﴾، أو بدل منهما[٦]، أو من الضمير في: ﴿يَقُومَانِ﴾.

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[٧].

٥٨٨ـ ....وَسِحْرُ[٨] سَاحِرٌ: شَفَا. كَالصَّفِّ، هُودَ[٩]. وَبِيُونُسَ[١٠]: دَفَا

---

(١) ومعنى قوله: (ظُلِّلَا)؛ أي: نُصِبَ ما يَسْتَظِلُّ به من الشمس والمطر ونحوه.
(٢) ومعنى قوله: (صَفْواً)؛ خالصاً؛ وصفوة كل شيء خالصه وما صفا منه.
(٣) قال في الدر المصون: «وهو قليل؛ لكونه مشتقًّا». (ينظر: الدر المصون ٤/٤٨٠).
(٤) يعني: أو بدل من الضمير. (ينظر: الدر المصون ٤/٤٨٠).
(٥) قال النويري: «واستغنى بلفظهما عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٤/٢٣٧).
(٦) أي: بدل من ﴿آخَرَانِ﴾. (ينظر: الدر المصون ٤/٤٧٣).
(٧) قال النويري: «واستغنى بلفظهما عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٤/٢٣٧).
(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء بلا تنوين: (وَسِحْرُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع الراء مع التنوين: (وَسِحْرٌ).
(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الدال بلا تنوين: (هُودَ)، والثاني: برفع الدال مع التنوين: (هُودٌ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الدكتور أيمن سويد، والثالث: بجر الدال مع التنوين: (هُودٍ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تشكل حركة الدال في نسخة رضوان العقبي.
(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح السين: (بِيُونُسَ)، والثاني: بجر السين مع التنوين: (بِيُونُسٍ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تشكل حركة الدال في نسخة رضوان العقبي، وجاء في شرح المنير السمنودي =

٥٨٩ ـ كَـفَـى.......................... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿سِحْرٌ﴾.

مِـنْ قـولـه تـعـالـى: ﴿فَقَالَ [٣٤٠] ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ هنا[١].

فقرأه: ﴿سَاحِرٌ﴾؛ بفتح السين، وألف بعدها، وكسر الحاء.

بصيغة اسم الفاعل[٢].

المرموز إليهم بقوله: (شَفَا)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(كَـ)ـالذي.

في سورة (الصَّفِّ)؛ أي: ﴿قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: ٦][٣].

وسـورة (هُـودَ)؛ أي: ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود: ٧].

(وَ)قرأ الحرف.

الذي (بِـ)ـسورة.

(يُونُسٍ)؛ أي: ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢][٤].

= (النسخة الهندية) كلمة (هُمُ) بدلاً من حرف الجر (بـ) ومن واوا العطف؛ ليكون النصُّ في شرح المنير السمنودي: (هُمُ يُونُسَ)، بدلاً من: (بِيُونُسَ)، ولعل الأحسن إثبات حرف الجر: (هُمُ بَيُونُسَ)؛ ليستقيم الوزن.

(١) أي: في سورة المائدة: الآية [١١٠].

(٢) مع احتمال الرسم لها. (ينظر: الدر المصون ٤/٤٩٧، والكشف ١/٤٢١، وشرح الهداية ص (٤٦١)، والإتحاف ١/٥٤٥، وشرح النويري ٤/٢٣٩).

(٣) في الأصل رُسِمَتْ بالمد: (ساحر).

(٤) في الأصل كتبت: (إلا ساحر)، وهو خطأ.

المرموز إليهم بقوله: **(دَفَا)**[1] **(كَفَى)**؛ أي: ابن كثير، والكوفيون كلهم.

فتلخص من ذلك:

أنَّ أهل (شفا) قرؤوا: ﴿سَاحِرٌ﴾، في الأربعة كلها.

وأنَّ ابن كثير، وعاصماً قرءا: كذلك في حرف يونس فقط.

والباقين قرؤوا: ﴿سِحْرٌ﴾؛ بكسر السين، وإسكان الحاء من غير ألف بينهما، في الأربعة.

على المصدر، أي: (ما هذا الخارق إلا سحر)، أو بمعنى: (ذو سحر)، أو جعلوه نفس السحر؛ كـ(رجل عدل)[2].

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[3].

٥٨٩ ـ ......وَيَسْتَطِيعُ رَبُّكَ: سِوَى عَلِيِّهِمْ..................................

(وَ)قَرَأَ: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن﴾ [١١٢].

بياء الغيب.

ورفع: ﴿رَبُّكَ﴾، ـ كاللفظ به ـ.

جميع القراء.

(سِوَى)؛ أي: غير.

(عَلِيِّهِمْ)؛ الكسائي.

فالمعنى: (هل يفعل بمسألتك)، أو (هل يطيع ربك)؛ أي:

---

(١) وقوله: **(دَفَا)**؛ أصله: دفأ، فوقف بالنقل، وهو خلاف البرد، ففيه إشارة إلى تلقيه بالفطنة والذكاء والفهم.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤/٤٩٨، والكشف ١/٤٢١، وشرح الهداية ص (٤٦١)، والإتحاف ١/٥٤٥، وشرح النويري ٤/٢٣٩.

(٣) فاستغنى بلفظهما عن القيد.

(هل يجيبك)، و(استطاع) يأتي بمعنى (أطاع)، ويجوز أن يكونوا سألوه سؤال مستخبر: (هل ينزل أم لا؟)؛ لأنهم لا يشكُّون في قدرة الله ـ تعالى ـ، لأنهم مؤمنون[(١)].

وأمَّا عليٌّ؛ الكسائي فقرأه: بتاء الخطاب لـ(عيسى)[(٢)].

مع إدغام لام (هل) فيها على أصله.

و﴿رَبَّكَ﴾؛ بالنصب.

على التعظيم، أي: (هل تستطيع سؤال ربك هذا؟)[(٣)].

وتقدَّم الكلام على: ﴿يُنَزِّلَ﴾[(٤)] ﴿مُنَزِّلُهَا﴾[(٥)]؛ تشديداً، وتخفيفاً.

٥٨٩ ـ ....يَوْمُ[(٦)] انْصِبِ الرَّفْعَ: أَوَى

واخْتُلِفَ في: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [١١٩].

فـ(**انْصِبِ الرَّفْعَ**)؛ أي: اقرأ بنصب: ﴿يَوْمَ﴾.

للإمام المرموز إليه بهمزة: (**أَوَى**)؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤/٤٩٩ ـ ٤٥٠، واللباب ٧/٦٣١، وشرح الهداية ص (٤٦١ ـ ٤٦٢)، والكشف ١/٤٢٢ ـ ٤٢٣، والإتحاف ١/٥٤٥.

(٢) أي: نبيُّ الله عيسى ـ عليه وعلى نبيِّنا أفضل الصلاة والسلام ـ.

(٣) ينظر: الدر المصون ٤/٥٠١ ـ ٥٠٢، واللباب ٧/٦٣١، وشرح الهداية ص (٤٦١)، والكشف ١/٤٢٢، والإتحاف ١/٥٤٥.

(٤) فقرأها ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: بإسكان النون، وتخفيف الزاي، وقد مرَّ تفصيل ذلك في سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٤٦١)، والنشر ٢/٢١٨، والإتحاف ١/٥٢٤).

(٥) فقرأها نافع، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر: بفتح النون وتشديد الزاي، وقرأ الباقون: بالتخفيف، وقد مرَّ تفصيل ذلك في سورة البقرة. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٢)، والنشر ٢/٢١٨، والإتحاف ١/٥٤٦).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الميم: (**يَوْمُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الميم: (**يَوْمَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

على أنه ظرف، ومتعلقه: خبر: (هذا) محذوفاً، أي: (واقع) أو (يقع)، فالفتحة إعراب، أو هو الخبر، وبُنِيَ على الفتح؛ لإضافته لجملة فعلية ـ وإن كانت معربة ـ[(١)]؛ عملاً بقول ابن مالك[(٢)]:

....وَمَـنْ بَـنَـى فَـلَـنْ يُـفَـنَّـدَا

والباقون: بالرفع.

على المبتدأ والخبر، أي: (هذا اليوم يوم ينفع)، والجملة في محل نصب بالقول[(٣)].

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة ست[(٤)]:

﴿يَدِىَ إِلَيْكَ﴾ [٢٨].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، وحفص.

﴿إِنِّىَ أَخَافُ﴾ [٢٨].

﴿لِىَ أَنْ﴾ [١١٦].

فتحهما **[٣٤١]**: المدنيان، وابن كثير، وأبو عمرو.

و﴿إِنِّىَ أُرِيدُ﴾ [٢٩].

﴿فَإِنِّىَ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [١١٥].

فتحهما: المدنيان.

﴿وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [١١٦].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٢٠/٤ ـ ٥٢١، واللباب ٦٢٦/٧، وشرح الهداية ص (٤٦٢)، والكشف ٤٢٣/١ ـ ٤٢٤، والإتحاف ٥٤٧/١.

(٢) ينظر: ألفية ابن مالك ص (٣٣)، البيت رقم (٤٠٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٢٠/٤، واللباب ٦٢٦/٧، وشرح الهداية ص (٤٦٣)، والكشف ٤٢٤/١، والإتحاف ٥٤٧/١.

(٤) ينظر: النشر ٢٥٦/٢.

فتحها: المدنيان، وابن عامر، وأبو عمر، وحفص.

وفيها زائدة واحدة[١]:

﴿وَٱخْشَوْنِ وَلَا﴾ [٤٤].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].



---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٥٦.

(٢) ينظر: النشر ٢/٢٥٣ ـ ٢٥٦، وتقريب النشر ص (١٠٧ ـ ١٠٩)، وشرح النويري ٤/٢٢٥ ـ ٢٤١، وشرح ابن الناظم ص (٢١٨ ـ ٢٢١)، وشرح المنير السمنودي (٩٢/أ ـ ٩٣/ب)، والإتحاف ١/٥٢٨ ـ ٥٤٨.

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

تقدَّم أنه لا خلاف في رفع دال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١]؛ بالضمة[١].

ويُوقَف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ [١]؛ على رسمه بـ(ـواو) باثني عشر وجهاً[٢]؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، وإذا سكتَّ لحمزة على الميم من: ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ [٥][٣]؛ فله الإثنا عشر المذكورة؛ فتصير أربعة وعشرين[٤].

---

(١) مع الجر في اللام من لفظ الجلالة المعظم: (لِلَّهِ)، وهي قراءة الجماعة، رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «الرفع هو القراءة»، وقال الفراء: «اجتمع القراء على رفع الحمد»، وقال الزجاج: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمد) إلا بالرفع؛ لأن السنة تُتَّبَعُ في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفع القراءة»، وقرأ الحسن البصري بكسر الدال؛ وذلك على إتباع حركة الدال حركة اللام بعدها: (الْحَمْدِ لِلّهِ)، كما قرأ الحسن ـ أيضاً ـ بفتح الدال، مع الفتح في اللام من لفظ الجلالة المعظم: (الْحَمْدَ لَلّهِ)، وقرأ هارون العتكي، وسفيان بن عيينة، وغيرهما: بفتح الدال مع الجر في اللام من لفظ الجلالة المعظم: (الْحَمْدَ لِلّهِ)، وقرأ أبو عبلة بضم الدال، مع الضمِّ في اللام من لفظ الجلالة المعظم: (الْحَمْدُ لُلّهِ)، قال ابن خالويه: «هذه الوجوه الأربعة في (الحمد) وإن كانت سائغة في العربية فإني سمعت ابن مجاهد يقول: لا يُقْرَأُ بشيءٍ من ذلك إلا بما عليه الناس في كل مصرٍّ: (الحمدُ لِلّهِ)؛ بضم الدال، وكسر اللام». (ينظر: معجم القراءات ٣٨٥/٢).

(٢) ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ٦/٢.

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ [٥].

(٤) ينظر: الإتحاف ٦/٢، وهذه الأوجه الاثنا عشر لا يدخل فيها ما كان معرفاً باللام =

٥٩٠ ـ يُصْرَفْ[1] بِفَتْحِ[2] الضَّمِّ وَاكْسِرْ: صُحْبَةُ ظَعْـنٍ.................................

واخْتُلِفَ في: ﴿مَن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ﴾ [١٦].

فاقرأه: (**بِفَتْحِ الضَّمِّ**)[3]؛ أي: بفتح الياء.

(**وَاكْسِرْ**) الراء.

للمرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةُ**) (**ظَعْنٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة، ويعقوب.

على البناء للفاعل، والمفعول محذوف؛ ضمير العذاب[4].

وللباقين: بضم الياء، وفتح الراء.

على البناء للمفعول، والنائب؛ ضمير العذاب، والضمير في: ﴿عَنۡهُ﴾ يعود على: ﴿مَن﴾[5].

= من هذا اللفظ؛ لأن همزه ليس مرسوماً على الواو، وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَنۢبَآءُ﴾ [القصص: ٦٦].

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون الفاء: (**يُصْرَفْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الفاء: (**يُصْرَفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بالباء، مع جر الحاء: (**بِفَتْحِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: مجردة من الباء، مع ضم الحاء: (**فَتْحُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وخلافهم هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٣) قال النويري: «وقيد الفتح؛ لأجل الضد». (ينظر: شرح النويري ٢٤٢/٤).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٤٦٤)، والكشف ٤٢٥/١، والدر المصون ٥٥٩/٤.

(٥) وقد تكلَّف بعض الناس في ترجيح أحد القراءتين على الأخرى؛ كأبي علي الفارسي، وأبي حاتم، وأبي عبيد، ومكي بن أبي طالب في كتاب الهداية، وابن جرير الطبري، وغيرهم، قال في الدر المصون ـ بعد أن ذكرهم ـ: «وقد قدمت في أوَّل الكتاب ـ يعني كتاب الدر المصون ـ عن العلماء ثعلب وغيره أن ذلك ـ أعني ترجيح إحدى القراءات المتواترة على الأخرى بحيث تُضَعَّفُ الأخرى ـ لا يجوز». (ينظر: شرح الهداية ص (٤٦٤)، والكشف ٤٢٥/١، والدر المصون ٥٦٠/٤ ـ ٥٦٣، وشرح النويري ٢٤٣/٤، والإتحاف ٧/٢).

٥٩٠ - ....وَيَحْشُرْ[١] (يَا) يَقُولُ[٢]: ظُبَةُ[٣].

٥٩١ - وَمَعْهُ حَفْصٌ[٤]: فِي سَبَأْ[٥]....... ....

(وَ)قرأ.

﴿يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [٢٢].

("يَا") أي: بيَاء الغيبة.

وكذا: ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾ [٢٢].

بالياء[٦] - أيضاً -.

الإمام المرموز إليه بظاء: (ظُبَةُ)[٧]؛ أي: يعقوب - وحده - بكماله.

والباقون: بالنون فيهما.

(وَ)قرأ بالياء.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بياء الغيب مضمومة؛ على البناء للمفعول: (يُحْشَرْ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بياء الغيب مفتوحة؛ على البناء للفاعل: (يَحْشُرْ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه؛ حيث ضبطها: بنون مفتوحة، وسكون الراء؛ على البناء للفاعل: (نَحْشُرْ)، والرابع: بالنون، وبضم الراء؛ على البناء للفاعل: (نَحْشُرُ)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على الغيب: (يَقُولُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالنون: (نَقُولُ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: (ظُبَةُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: (ظُلَّةُ)، والثالث: (ظُنَّةُ).

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (خَفْضٌ).

(٥) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بهمزة ساكنة بعد الباء: (سَبَأْ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى - بما فيها النسخ العتيقة -؛ بألف بعد الباء - على الأبدال في الهمز -: (سَبَا).

(٦) فوَجْهُ قراءة الياء؛ إسناد الفعلين إلى الاسم الظاهر في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١]. (ينظر: الدر المصون ٤/٥٥٩، وشرح النويري ٤/٢٤٣).

(٧) ومعنى قوله: (ظُبَةُ)؛ أي: حد السيف والأسنة.

(مَعْهُ)؛ أي: مع يعقوب.

(حَفْصٌ).

﴿يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ﴾ [سبأ: ٤٠]؛ الذين (فِي سَبَأْ).

والباقون: بالنون فيهما[(١)].

٥٩١ ـ ....يَكُنْ: رِضَا صِفْ خُلْفَ ظَامٍ. فِتْنَةَ[(٢)] ارْفَعْ: كَمْ عَضَا

٥٩٢ ـ دُمْ.............................. ....

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [٢٣].

فقرأه: ﴿يَكُنْ﴾؛ بياء التذكير ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (رِضَا) ([صِف][(٣)] خُلْفَ ظَامٍ[(٤)])؛ أي: حمزة، والكسائي، وشعبة بخلاف عنه[(٥)]، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

و﴿فِتْنَةَ﴾؛ أي: ﴿فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [٢٣].

(ارْفَعْ)؛ أي: اقرأه برفع التاء.

---

(١) وهي نون العظمة، فَوَجْهُ النون؛ إسناد الفعلين إلى العظيم تبارك وتعالى. (ينظر: الدر المصون ٥٥٩/٤، وشرح النويري ٢٤٣/٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب التاء الثانية: (فِتْنَةَ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع التاء الأخيرة: (فِتْنَةُ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل ـ شرحاً ـ، لكنه موجود في المتن الذي على هامش الشرح، وقد أثبتُّه لاستقامة المعنى.

(٤) ومعنى قوله: (ظَامٍ)؛ هو العطشان.

(٥) فالعليمي عنه: بالياء؛ على التذكير، ويحيى بن آدم عنه: بالتاء؛ على التأنيث، وقراءة شعبة من طريق العليمي من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٥٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٧)).

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(كَمْ عَضَا[١]) (دُمْ[٢])**؛ أي: ابن عامر، وحفص، وابن كثير.

والباقون: بالنصب.

ففيه ثلاث قراءات [**٣٤٢**] وهي[٣]:

تذكير: ﴿يَكُنْ﴾، **ونصب**: ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾[٤]: لحمزة، والكسائي، ويعقوب، وشعبة في أحد وجهيه؛ وهو طريق يحيى العليمي عنه.

والتأنيث والرفع[٥]: لابن كثير، وابن عامر، وحفص.

والتأنيث والنصب[٦]: لنافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، وخلف في اختياره، وشعبة في وجهه الثاني؛ وهو طريق يحيى بن آدم عنه.

٥٩٢ ـ ....رَبِّنَا[٧] النَّصْبُ: شَفَا...... ....

---

(١) ومعنى قوله: (**عَظَا**)؛ ضرَّ وأبعد، يقال: عضا عدوه؛ أي: سقاه سمًّا فقتله، وعظا جاره؛ إذا أبعده وصرفه عن وجوه الخير، وقال الشيخ أيمن سويد في تحقيقه لمتن الطيبة؛ أن معناها: فرَّق المال ونحوه.

(٢) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٣) ينظر: الإتحاف ٨/٢، وغيث النفع ص (٢٠٦).

(٤) قال السمين الحلبي: «فهي أفصح هذه القراءات؛ لإجرائها على القواعد من غير تأويل»، فأعرابها ظاهر؛ وذلك أن ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾؛ خبر مقدم، و﴿أَن قَالُواْ﴾ بتأويل اسم مؤخر، والتقدير: ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم. (ينظر: الدر المصون ٥٧٢/٤، وشرح النويري ٢٤٣/٤).

(٥) وذلك أنَّ: ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾؛ اسم كان، ولذلك أنث الفعل لإسناده إلى مؤنث، و﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾؛ خبرها. (ينظر: الدر المصون ٥٧٢/٤، وشرح النويري ٢٤٣/٤).

(٦) وذلك أنَّ: ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾؛ خبر مقدم، و﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾؛ اسم مؤخر. (ينظر: الدر المصون ٥٧٢/٤، وشرح النويري ٢٤٣/٤).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء مع التشديد: (**رَبِّنَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بنصب الباء مع التشديد: (**رَبَّنَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [٢٣].

فـ(**ـالنَّصْبُ**)؛ أي: القراءة بنصب باء: ﴿رَبَّنَا﴾[1].

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

إمَّا على: النداء، أو المدح، أو إضمار: (أعني)، وعلى كل فالجملة معترضة بين القسم وجوابه[2].

والباقون: بالجر.

نعت، أو بدل، أو عطف بيان[3].

٥٩٢ - ....نُكَذِّبُ[4] بِنَصْبِ رَفْعٍ: فَوْزُ ظُلْمٍ[5] عَجَبُ.

٥٩٣ - كَذَا نَكُونُ[6]: مَعْهُمُ[7] شَامٍ........ ....

---

(١) قال ابن الناظم: «ولا يرد عليه: ﴿رَبِّنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [٢٧]، بعده؛ لأن الترتيب يمنعه، ولأنه أول ما وقع في السورة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٢٢)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٧٤/٤، والإتحاف ٨/٢، والكشف ٤٢٧/١، وشرح الهداية ص (٤٦٥).

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٧٥/٤، والإتحاف ٨/٢، والكشف ٤٢٧/١، وشرح الهداية ص (٤٦٥).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نُكَذِّبُ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها: بالياء: (**يُكَذِّبُ**) ولا يستقيم؛ لإجماع القراء على قراءتها بالنون.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: (**ظُلْمٍ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الظاء: (**ظَلْمٍ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نَكُونُ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بالياء: (**يَكُونُ**)، ولا يستقيم؛ لعدم الخلاف بين القراء في قراءتها بالنون.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون العين، مع صلة ميم الجمع: (**مَعْهُمُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح العين، وسكون الميم الثانية: (**مَعَهُمْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

وَقَرَأَ: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [٢٧].

(بِنَصْبِ رَفْعٍ)؛ أي: بنصب باء: ﴿نُكَذِّبَ﴾.

المرموز إليهم بأوائل قوله: **(فَوْزُ**[١] **ظُلْمٍ**[٢] **عَجَبُ**[٣]**)**؛ أي: حمزة، ويعقوب، وحفص.

و**(كَذَا)**.

قرؤوا: ﴿وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧].

بالنصب.

على إضمار (أن) بعد واو المعية في جواب التمني، و(أن) ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم من الفعل؛ أي: (يا ليتنا لنا ردٌّ، وانتفاء تكذيبٍ، وكونٌ من المؤمنين)؛ أي: (ليتنا لنا ردٌّ مع هذين الأمرين)[٤].

و**(مَعْهُمُ)**؛ أي: حمزة، ويعقوب، وحفص.

في هذا الحرف.

(شَامٍ)؛ أي: ابن عامر.

فإنه قرأ: برفع: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾، ونصب: ﴿وَنَكُونَ﴾[٥].

وأمَّا الباقون: فقرؤوهما بالرفع.

عطفاً على: ﴿نُرَدُّ﴾؛ أي: (يا ليتنا نرد ونوفق للتصديق والإيمان)،

---

(١) ومعنى قوله: **(فَوزُ)**؛ هو النجاة والظفر بالأمنية والخير.
(٢) ومعنى قوله: **(ظُلْم)**؛ هو الجور ومجاوزة الحد، ووضع الشيء في غير موضعه.
(٣) ومعنى قوله: **(عَجَبٌ)**؛ من العجب؛ وهو إنكار ما يرد إليك لقلة اعتياده.
(٤) ينظر: الدر المصون ٥٨٧/٤ ـ ٥٨٨، والإتحاف ٨/٢، والكشف ٤٢٧/١، وشرح الهداية ص (٤٦٥).
(٥) ينظر: الدر المصون ٥٨٥/٤، والإتحاف ٨/٢ ـ ٩، والكشف ٤٢٧/١، وشرح الهداية ص (٤٦٥).

والواو[١] للحال، والمضارع خبر لمحذوف، والجملة حال من مرفوع: ﴿نُرَدُّ﴾، أي: (نرد غير مكذبين وكائنين من المؤمنين)، فيكون تمني الرد مقيداً بهاتين الحالتين فتدخلان في التمني[٢]، تأمل.

٥٩٣ ـ ....وَخَـفْ لَلدَّارُ الَاخِرَةُ خَفْضُ[٣] الرَّفْعِ: كَفْ

(وَخَفْ)، أي: تخفيف[٤].

﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [٣٢].

و**(خَفْضُ الرَّفْعِ)**[٥]؛ في: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾.

للمرموز إليه بكاف: **(كَفْ)**؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

فإنه قرأه: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾؛ بلام واحدة؛ كما هي في المصحف الشامي؛ وهي لام الابتداء[٦]، وتخفيف الدال، وجر ﴿ٱلْآخِرَةِ﴾؛ على الإضافة؛ إما على حذف الموصوف: أي: (لدار الحياة)، أو (الساعة الآخرة)، كـ(مسجد الجامع)؛ أي: (المكان الجامع)، وإما للاكتفاء بلفظ الموصوف[٧] وصفته في جواز الإضافة[٨].

---

(١) في الإتحاف: (أو الواو) بدلاً من: (والواو). (ينظر: الإتحاف ٩/٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٨٥/٤، والإتحاف ٨/٢ ـ ٩، والكشف ٤٢٧/١، وشرح الهداية ص (٤٦٥).

(٣) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (خَفْ)، لكنه ضبطها في أصل الشرح كضبط الجماعة: (خَفْضُ).

(٤) أي: تخفيف حرف (الدال) من قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ﴾. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٢٢)).

(٥) قال النويري: «وقيد الرفع؛ للمخالفة». (ينظر: شرح النويري ٢٤٥/٤).

(٦) قال ابن الناظم: «ولم يحتج إلى التعرض لحذف لام التعريف؛ لأن تخفيف الدال كاف في معرفة المعنى على اللفظ، إذ لا فائدة فيه غير التطويل». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٢٢)).

(٧) في الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ: «باختلاف لفظ الموصوف». (ينظر: الإتحاف ٩/٢).

(٨) ينظر: الدر المصون ٦٠٠/٤، وشرح النويري ٢٤٧/٤، والكشف ٤٣٠/١، وشرح الهداية ص (٤٦٦).

وقرأه الباقون: بلامين؛ لام الابتداء، ولام التعريف، مع التشديد؛ للإدغام، ورفع: ﴿ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾ ـ كما تلفظ المصنف ـ.

على أنها صفة: لـ(ـلدَّار)، و﴿خَيْرٌ﴾ خبرها، وعليها بقية الرسوم(١).

ولا خلاف في حرف يوسف(٢) [أنه بلام واحدة؛ لاتفاق الرسوم عليه(٣).

٥٩٤ ـ لَا يَعْقِلُونَ خَاطِبُوا(٤)، وَتَحْتُ: عَمْ   عَنْ ظَفَرٍ. يُوسُفَ(٥): شُعْبَةُ(٦) وَهُمْ.

٥٩٥ ـ يَاسِينَ: كَمْ خُلْفٍ(٧) مَدَا ظِلٍّ.........   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٣٢﴾ [قَدْ نَعْلَمُ](٨)﴾ [٣٢ ـ ٣٣](٩).

فـ(**ـخَاطِبُوا**)؛ أي: اقرؤوه بتاء الخطاب(١٠)، هنا(١١).

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦٠٠/٤، وشرح النويري ٢٤٧/٤، والكشف ٤٢٩/١، وشرح الهداية ص (٤٦٦).

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [١٠٩].

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٢٠٦)، والإتحاف ٨/٢، والدر المصون ٦٠٠/٤.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الأمر: (**خَاطِبُوا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الطاء؛ على الإخبار في الماضي: (**خَاطَبُوا**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**يُوسُفَ**)، والثاني: برفع الفاء: (**يُوسُفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء بلا تنوين: (**شُعْبَةُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برفع التاء مع التنوين: (**شُعْبَةٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، والثاني: برفع الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٨) في الأصل: (قد نعم)، وهو تحريف.

(٩) قال النويري: «وخرج بتقييد ﴿**يَعْقِلُونَ**﴾ بالنفي، ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]؛ أول يوسف، و﴿أَفَلَمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٢]؛ بـ(يس)». (ينظر: شرح النويري ٢٤٩/٤).

(١٠) والقراءة بتاء الخطاب في المواضع الأربعة؛ على الالتفات خطاباً لمن كان بحضرته ـ عليه الصلاة والسلام ـ وفي زمانه. (ينظر: الدر المصون ٦٠١/٤، وشرح النويري ٢٤٩/٤).

(١١) أي: في هذه السورة؛ سورة الأنعام: الآية [٣٢].

(وَتَحْتُ)؛ أي: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ في الأعراف(١).

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمْ)** **(عَنْ ظَفَرٍ(٢))**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وحفص](٣) **[٣٤٣]**، ويعقوب.

وقوله: **(يُوسُفُ)**؛ أي: قرأ حرف يوسف: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١٠٩ ـ ١١٠]؛ بتاء الخطاب ـ أيضاً ـ.

(شُعْبَةُ وَهُمْ) المذكورون قبل، فهنا دخل عاصم بكماله.

وقرأ حرف **(يَاسِيْن)**: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٨﴾ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾ [يس: ٦٨ ـ ٦٩](٤).

المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ خُلْفٍ مَدَا ظِلٍّ(٥))**؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه، والمدنيين، ويعقوب بلا خلاف عنه.

وإيضاح الخلاف لابن عامر:

أنَّ الداجوني قرأ من أكثر طرقه عن هشام(٦)، والأخفش كذلك عن ابن ذكوان: بالخطاب(٧) ـ كما تقرر ـ.

وقرأ بياء الغيب هنا(٨): الحلواني عن هشام، والشذائي عن الداجوني عن أصحابه عنه، والصوري عن ابن ذكوان(٩) من طريق زيد(١٠).

---

(١) الآية: [١٦٩ ـ ١٧٠].

(٢) و**(الظَّفرُ)**؛ هو النجاة الفوز.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) في الأصل كُتِبَ: (أفلا تعقلون أو لم نعمره)، وهو خلط، وخطأ، وتصحيف.

(٥) والـ**(ـظِلُّ)**؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال.

(٦) والقراءة لهشام بالخطاب في موضع سورة (يس) من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٥٧، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٠)).

(٧) ينظر: النشر ٢/٢٥٧.

(٨) أي: في موضع سورة (يس).

(٩) والقراءة لابن ذكوان بالغيب في موضع سورة (يس) من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٥٧، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٠)).

(١٠) ينظر: النشر ٢/٢٥٧، والإتحاف ٢/١٠.

وبه **قرأ الباقون**: في الأربعة[(١)][(٢)].

٥٩٥ ـ ....وَخِـفْ يُكَذِّبُ[(٣)]: اتْلُ رُمْ.......................

(**وَخِفْ**[(٤)] ﴿**يُكَذِّبُ**﴾)؛ أي: وقرأ: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [٣٣][(٥)].

بإسكان الكاف، وتخفيف الذال.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**اتْلُ**[(٦)] **رُمْ**[(٧)])؛ أي: نافع، والكسائي.

من (أكذب)[(٨)].

والباقون: بفتح الكاف، وتشديد الذال.

من (كَذَّبَ)[(٩)].

وهما: كـ(أَنْزَلَ)، و(نَزَّلَ)[(١٠)].

أو بالتشديد؛ نسبة الكذب إليه[(١١)].

والتخفيف؛ نسبة الكذب إلى ما جاء به[(١٢)].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٥٧، والإتحاف ٢/١٠.

(٢) والقراءة بياء الغيب في المواضع الأربعة؛ ردًّا على ما تقدم من الأسماء الغائبة. (ينظر: الدر المصون ٤/٦٠١، وشرح النويري ٤/٢٤٩).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء، ولا واو بعدها: (**يُكَذِّبُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بإثبات الواو بعد الباء المضمومة: (**يُكَذِّبُو**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) ومعنى قوله: (**خِفْ**) ـ على كسر الخاء ـ؛ فعل أمر من التخفيف؛ أي: خفف.

(٥) في الأصل كتبت: (وهم لا يكذبونك) مكان: (فإنهم)، وهو خطأ.

(٦) ومعنى قوله: (**اتْلُ**)؛ فعل أمر؛ من القراءة والتلاوة.

(٧) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٨) ينظر: الإتحاف ٢/١٠، وشرح النويري ٤/٢٤٩.

(٩) ينظر: الإتحاف ٢/١٠، وشرح النويري ٤/٢٤٩.

(١٠) و(أَكْثَرَ)، و(كثَّر). (ينظر: الدر المصون ٤/٦٠٣، والإتحاف ٢/١٠).

(١١) قاله الكسائي. (ينظر: الدر المصون ٤/٦٠٤، والإتحاف ٢/١٠).

(١٢) قاله الكسائي. (ينظر: الدر المصون ٤/٦٠٤، والإتحاف ٢/١٠).

هذا ويوقف لحمزة وهشام على: ﴿مِن نَّبَإِيْ﴾؛ بإبدال الهمزة ألفاً؛ لوقوعها ساكنة للوقف بعد فتح، وبإبدالها ياءً ساكنة؛ لرسمها بياء بعد الألف، وهي صورة الهمزة بياء مكسورة بحركة نفسها، فإذا سكنت للوقف اتحد مع ما قبله، وتجوز الإشارة بالروم وبالتسهيل بين بين، فهي أربعة[(١)].

وتــقــدَّم الــكــلام عــلــى: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [٤٠]، و﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [٤٦]، ونحوهما[(٢)]، ووقف حمزة عليه بالتسهيل فقط[(٣)].

٥٩٥ ـ ....فَتَحْنَا اشْدُدْ: كَلِفْ[(٤)]

٥٩٦ ـ خُذْهُ .[كَـ(٥)]الَاعْرَافِ. وَخُلْفًا: ذُوْ(٦) غَدَا. وَاقْتَرَبَتْ: كَمْ ثِقْ غَلَا الْخُلْفُ شَدَا.

---

(١) ينظر: النشر ٤٦٩/١، والإتحاف ١٠/٢.

(٢) وهو (رأى) الماضي المسبوق بهمزة الاستفهام، المتصل بتاء الخطاب، فقرأه بتسهيل الهمزة الثانية بين بين: قالون، وورش من طريقيه، وأبو جعفر، ولورش من طريق الأزرق وجه آخر: وهو إبدالها ألفاً خالصة مع إشباع المد للساكنين، والمقدم له في الأداء وجه التسهيل؛ لأنه الأشهر، وعليه الجمهور وقرأ الكسائي بحذف الهمزة الثانية، وقرأ الباقون: بإثبات الهمز مع التحقيق، وقد تقدم بيان ذلك كله مع التوجيه في باب الهمز المفرد. (ينظر: متن طيبة النشر ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ١١/٢، وغيث النفع ص (٢٠٧)).

(٣) وهو من المتوسط المتحرك بعد المتحرك، قال في النشر: «ففيه وجه واحد وهو بين بين، وحُكِيَ فيه وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ألفاً، ذكره في الكافي، والتبصرة وقال: وليس بالمطرد، وحكى ذلك: أبو العز المالكي، وقد ذكره من يخفف باتباع الرسم، وليس بصحيح لخروجه عن القياس، وضعفه رواية، وحُكِيَ فيها ـ أي: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ وبابه ـ وجه ثالث: وهو الحذف على رسم بعض المصاحف، وليس بصحيح، وإن كان قد صح من رواية الكسائي، فإنه لا يلزم أن كل ما صح عن قارئ يصح عن قارئ آخر». (ينظر: النشر ٤٨٣/١ ـ ٤٨٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (**كَلِفْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بنصب اللام: (**كَلَفْ**).

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بدلاً من (**كـ**) التي للتشبيه، (**لَا**)، فيكون النص كالتالي: (**لَا لَاعْرَافِ**)، وهو تصحيف موهم خلاف المراد، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة.

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**ذُوْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**ذُقْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وتصحفت في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية) إلى: (**دَقْ**).

٥٩٧ ـ وَفُتِّحَتْ[1] يَأْجُوجُ[2]: كَمْ ثَوَى....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَتَحۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَبۡوَٰبَ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [٤٤].

فـ(**ـاشْدُدْ**)؛ أي: اقرأه بتشديد التاء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**كَلِفْ**[3]) (**خُذْهُ**[4])؛ أي: ابن عامر، [وابن وردان.

(**كَـ**)ـحرف.

(**الَاعْرَافِ**)؛ وهو: ﴿لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ﴾ [الأعراف: ٩٦].

(**وَ**)اشددهما][5].

(**خُلْفاً**)؛ أي: بخلاف فيه.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء الأولى مع التشديد: (**وَفُتِّحَتْ**)، والثاني: بكسر التاء بلا تشديد: (**وَفُتِحَتْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وقد خالف شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد قاعدتهما في ضبط المتن؛ وهي أنهما يضبطان الكلمة المختلف فيها على عكس القيد المذكور في البيت، وتفصيل ذلك: أنهما ضبطا الموضع الأول ـ أعني قول الناظم: (**فَتَحْنَا**) ـ؛ على التخفيف، بينما ضبطا هذا الموضع ـ أعني قول الناظم: (**فُتِّحَتْ**) ـ بالتشديد، ولعل الأقرب أن يُضْبَطَ كلا الموضعين بالتخفيف؛ لأنهما في سياق واحد، ثم إن الناظم قد جعل كل ما جاء بعد الكلمة الأولى معطوف عليها بالواو، فيكون المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء؛ وعليه: فإن القيد في الكلمة الأولى ـ وهو قول الناظم: (**اشْدُدْ**)، هو أيضاً قيد للكلمة الثانية ـ أعني قول الناظم: (**فُتِحَتْ**) ـ لكنه قيد مقدَّر مفهوم بحسب السياق كما جاء في كل الشروح.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم الثانية: (**يَأْجُوجُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بنصب الجيم: (**يَأْجُوجَ**).

(٣) ومعنى قوله: (**كَلِفْ**)؛ هو المتكلف الأمر على مشقة وعسر.

(٤) ومعنى قوله: (**خُذْهُ**)؛ فعل أمر؛ بمعنى: النيل والتناول والتحصيل؛ يقال: أخذ الكتاب؛ إذا تناوله وحصل عليه.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ذُو**[١] **غَدَا**[٢])؛ أي: ابن جماز، ورويس.

فروى الأشناني عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جماز التشديد فيهما، وكذا ابن قتيبة عنه، وغيرهما عنه: التخفيف فيهما[٣].

وروى النخَّاس عن رويس: التشديد فيهما، وأبو الطيب عنه؛ التخفيف فيهما[٤].

(**وَ**)اشدد.

حرف (**اقْتَرَبَتْ**)؛ وهو: ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [القمر: ١١].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَمْ ثِقْ**[٥] **غَلَا**[٦] **الْخُلْفُ شَذَا**[٧])؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، ورويس بخلاف عنه، وروح.

فالتشديد لرويس؛ من طريق النخَّاس عنه.

والتخفيف له؛ من طريق أبي الطيب.

(**وَ**)اشدد.

---

(١) ومعنى قوله: (**ذُو**)، صاحب؛ ولا يكون إلا مضافاً، فإن وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة، وإن وصفت به معرفة أضفته إلى الإلف واللام، ولا يجوز إضافته إلى مضمر أو زيد ونحوه.

(٢) ومعنى قوله: (**غَدَا**)، فعل ماض، من الغدو وأصله البكور، وقد يستعمل في الذهاب كل وقت.

(٣) والقراءة لابن جماز بالتخفيف في الموضعين من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٥٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٨)).

(٤) والقراءة لرويس بالتخفيف في الموضعين من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٥٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٨)).

(٥) (**ثِقْ**)؛ فعل أمر، من الوثوق؛ الذي يفيد الراحة والاطمئنان.

(٦) ومعنى قوله: (**غَلَا**)؛ أي: ارتفع وعزَّ.

(٧) وقوله: (**شَذَا**)؛ الرائحة الطيبة، وتأتي بمعنى كسر العود الذي يُتطيبُ به.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ﴾ في الأنبياء[١].

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمْ ثَوَى)**؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بالتخفيف في الأربعة المواضع.

وجه التشديد؛ التكثير[٢].

ووجه التخفيف؛ الأصل[٣].

٥٩٧ ـ ....وَضَمْ[٤] غُدْوَةِ[٥] فِي الْغَدَاةِ[٦]، كَالْكَهْفِ: كَتَمْ

(وَضَمْ)[٧]؛ أي: قرأ بضم.

---

(١) الآية: [١١].

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٤٦٨)، والكشف ٤٣٣/١، والدر المصون ٦٣٤/٤، وشرح النويري ٢٥١/٤.

(٣) وللإجماع عليه. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٦٨)، والكشف ٤٣٣/١، والدر المصون ٦٣٤/٤، وشرح النويري ٢٥١/٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وسكون الميم؛ على الإخبار: (**ضَمْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، فقد اختار ضبطها؛ بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر التاء: (**غُدْوَةِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بنصب التاء: (**غُدْوَةَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تضبط حركة التاء في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: مقرونة بـ(أل) التعريف، مع جر التاء: (**الغَدَاةِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: مجردة من (أل) التعريف، مع جر التاء: (**غَدَاةِ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثالث: مجردة من (أل) التعريف، مع فتح التاء: (**غَدَاةَ**)، وانفرد شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية) بضبطها: (**الغَدَاوَةِ**).

(٧) قال ابن الناظم: «وإنما قيده بالضم مع تلفظه به؛ لئلا يتوهم أنَّ ابن عامر يقرؤه بالكسر كما قُرِئَ: ﴿**بِالْعِدْوَةِ**﴾ [الأنفال: ٤٢]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٢٣)).

غين: ﴿غُدْوَةِ﴾، وإسكان الدال، وبواو مفتوحة[١].

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [٥٢].

[(كَـ)ـالحرف.

الذي في سورة (الْكَهْفِ)؛ وهو: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨]][٢].

الإمام المرموز إليه بكاف: (كَتَمْ)[٣]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

قال في الإتحاف[٤]: «والأشهر أنها معرفة بالعلمية الجنسية كـ(أسامة) في الأشخاص، فهي غير مصروفة، ولا يلتفت إلى من طعن[٥]

---

(١) فات الشارح هنا أن يُضمِّن قول الناظم: (فِي الغَدَاةِ)، في سياق شرحه، فخالف عادته في شرحه؛ وعادته في شرحه أنه يتتبع كلام الناظم حرفاً حرفاً فيضمنه شرحه تضميناً يبين كلام الناظم تبييناً دقيقاً، ولعل سياق الكلام ـ بعد تضمين كلام الناظم في سياق الشرح ـ يكون على النحو التالي: (اقرأ بضم غين: ﴿غُدْوَةِ﴾، وإسكان الدال، وبواو مفتوحة، (فِي) موضع: ﴿الغَدَاةِ﴾، من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [٥٢]. . .الخ))، فتضاف عبارة: «(فِي) موضع ﴿الغَدَاةِ﴾» بعد قوله: «وبواو مفتوحة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٢٣)).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ومعنى قوله: (كَتَمْ)؛ أي: غطَّى وستر.

(٤) ينظر: الإتحاف ١٢/٢.

(٥) قال أبو حيان: «وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكرها، ولما خفيت هذه اللغة على أبي عبيد القاسم بن سلام أساء الظن بمن قرأ هذه القراءة فقال: إنما نرى ابن عامر والسلمي قرآ تلك القراءة اتباعاً للخط، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها، لأنهم كتبوا (الصلاة) و(الزكاة) بالواو، ولفظهما على تركها، وكذلك (الغداة)، على هذا وجدنا العرب، وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة التي حكاها سيبويه والخليل، فكيف يظن بهؤلاء أنهم لحنوا، واغتروا بخط المصحف؟ ولكن أبو عبيدة جهل هذه اللغة، وجهل نقل هذه القراءة، فتجاسر على ردها ـ عفا الله عنه ـ»، =

في هذه القراءة بعد تواترها، من حيث كونها ـ أعني (غدوة) ـ عَلَماً وُضِعَ للتعريف، فلا تدخل عليها (أل) كسائر الأعلام، وأما كتابتها بالواو؛ فكـ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾، و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾[١]، وجوابه[٢]: أن تنكير (غدوة) لغة ثابتة، حكاها سيبويه والخليل[٣]، تقول: (أتيتك غُدْوةً)؛ بالتنوين، على أن ابن عامر لا يعرف اللحن؛ لأنه عربي[٤]، والحسن يقرأ بها؛ وهو ممن يستشهد بكلامه فضلاً عن قراءته»[٥].

والباقون: بفتح الغين والدال، وبالألف.

لأنَّ ﴿**غَدَاةِ**﴾: اسم لذلك الوقت، ثم دخلت عليها (لام) التعريف[٦].

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[٧]، إلا أنه حذف (أل) في الأولى؛ للوزن.

= وقال في الدر المصون: «إلا أن هذا الطعن لا يلتفت إليه، وكيف يظن بمن تقدم أنهم يلحنون، والحسن البصري ممن يستشهد بكلامه فضلاً عن قراءته، ونصر بن عاصم شيخ النحاة أخذ هذا العلم عن أبي الأسود ينبوع الصناعة، وابن عامر لا يعرف اللحن لأنه عربي، وقرأ على عثمان بن عفان وغيره من الصحابة ﷺ». (ينظر: البحر المحيط ١٣٦/٤، والدر المصون ٦٤٠/٤).

(١) في الأصل رُسِمَتْ بالألف: (الزكاة).

(٢) وهذا الجواب من كلام أبي حيان في تفسيره. (ينظر: البحر المحيط ١٣٦/٤).

(٣) الخليل بن أحمد الإمام الجليل، وقد تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢): (من نشر منقول حروف العشرة).

(٤) وزاد عليه في البحر المحيط: «وكان موجوداً قبل أن يوجد اللحن، لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان، ونصر بن عاصم؛ أحد العرب الأئمة في النحو، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي؛ مستنبط علم النحو. . .الخ». (ينظر: البحر المحيط ١٣٦/٤).

(٥) الكلام بمعظم حروفه ومعناه موجود في الدر المصون واللباب وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٦٣٩/٤ ـ ٦٤٢).

(٦) ينظر: اللباب ١٦١/٨، وشرح الهداية ص (٤٦٨)، والكشف ٤٣٢/١.

(٧) قال النويري: «واستغنى بلفظ القرائتين عن تقييدهما»، كما أن المصاحف قد اتفقت =

٥٩٨ ـ وَإِنَّهُ[١] افْتَحْ: عَمَّ ظِلًّا نَلْ. فَإِنْ[٢]: نَلْ كَمْ ظُبًى............................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّهُۥ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ. . . الخ﴾ [٥٤].

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بفتح همزة: ﴿إِنَّهُۥ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ ظِلًّا نَلْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، ويعقوب، وعاصم.

وقرأه الباقون: بالكسر.

وافتح همزة: ﴿فإِنْ﴾؛ من قوله ـ تعالى ـ بعدُ: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٥٤].

= على رسمها بالواو، كما قال في العقيلة: «**وَبِالْغَدَاةِ مَعاً بِالْوَاوِ كُلِّهِمُ**». (ينظر: شرح النويري ٤/٢٥١، وشرح موسى جار الله ص (١٣٣)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**وَإِنَّهُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الهمزة: (**وَأَنَّهُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**فَإِنْ**)، والثاني: بفتح الهمزة: (**فَأَنْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وقد خالف شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد قاعدتهما في ضبط المتن؛ وهي أنهما يضبطان الكلمة المختلف فيها على عكس القيد المذكور في البيت، وتفصيل ذلك: أنهما ضبطآ الموضع الأول ـ أعني: (**وإِنَّهُ**) ـ بكسر الهمزة بينما ضبطآ هذا الموضع بفتحها، ولعل الأقرب أن يُضْبَطَ كلا الموضعين بكسر الهمزة لأنهما في سياق واحد؛ فالقيد في الكلمة الأولى ـ وهو قول الناظم (**افْتَحْ**) ـ مصرح به، وهو في الكلمة الثانية مقدَّر مفهوم من السياق كما جاء في كل الشروح.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**نَلْ**[١] **كَمْ ظُبًى**)؛ أي: عاصم، وابن عامر، ويعقوب.

وقرأه نافع، وأبو جعفر: بالكسر.

كالباقين في الموضعين[٢].

قال في الإتحاف[٣]: «ففتح الأولى على أنه بدل من: ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾؛ بدل شيء من شيء، أو على الابتداء، والخبر محذوف؛ أي: عليه أنه...الخ، أو على تقدير حرف الجر (اللام)، وفتح الثانية على أن محلها رفع مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: فغفرانه ورحمته حاصلان، وكسر الأولى على أنها مستأنفة، وأن الكلام قبلها تام، وكذا كسر الثانية، بمعنى أنها في صدر جملة، وقعت خبراً لـ(ـمن) **[٣٤٥]**[٤] الموصولة، أو جواباً لها إن جعلت شرطاً»[٥].

٥٩٨ - ....وَيَسْتَبِينَ[٦]**: صَوْنُ فَنْ**

---

(١) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر مِنْ: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٢) فصار مجموع القراءات في اجتماع الحرفين معاً ثلاث قراءات متواترة؛ فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب: بالفتح فيهما، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف العاشر: بالكسر فيهما، وقرأ نافع وأبو جعفر بفتح الأولى وكسر الثانية. (ينظر: الدر المصون ٦٤٩/٤).

(٣) ينظر: الإتحاف ١٣/٢.

(٤) ابتداءً من هذه الصفحة ارتبك ترقيم الصفحات في الأصل، حيث كُتِبَ رقم هذه الصفحة على أنه (٣٤١)، وهو على الحقيقة (٣٤٥)، وانسحب الخطأ في ترقيم هذه الصفحة على الصفحات التي بعدها إلى نهاية المخطوط، وقد عدلت الترقيم على الصواب من غير أن انبه على ذلك؛ وذلك لكثرته وتكراره.

(٥) الكلام بمعظم حروفه ومعناه موجود في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦٥٠/٤).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (**وَيَسْتَبِينُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وفيه نظر، والثاني: بنصب النون: (**وَيَسْتَبِينَ**) وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة.

٥٩٩ ـ رَوَى. سَبِيلُ(١) **: غَيْرَ**(٢) **مَدَنِيْ**(٣) ....

(وَ)قَرَأَ: ﴿**يَسْتَبِيْنَ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [٥٥].

بياء التذكير ـ كاللفظ به ـ.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**سَبِيلُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بنصب اللام: (**سَبِيلَ**).

ومما يجدر **التنبيه** عليه؛ هو أن ابن الناظم قد خالف اختياره ومنطوقه في ضبط هذه الكلمة ضبط المتن الذي على هامش شرحه، أما منطوق الشرح فهو قوله ص (٢٢٤): «قرأه بالرفع ـ على لفظه ـ غير المدنيين...الخ»، فنصَّ على أن اللام مرفوعة، بينما ضُبطت اللام في المتن الذي على هامش شرحه ـ في جميع الطبعات المحققة ـ؛ بفتح اللام، وقد تكرر هذا في شرحه كثيراً، ويثور هنا سؤالان: الأول: هل يمكن التعويل على المتن الذي على هامش شرح ابن الناظم مطبوعاً ومخطوطاً باعتباره معبراً عن اختيار ابن الناظم في ضبط المتن، والسؤال الثاني: هل اختلاف ضبط المتن الذي على هامش شرح ابن الناظم عن منطوق الشرح وكلام الشارح هو تصرف من المحققين، أم من النساخ، أم أنه اختيار للشارح ـ أي ابن الناظم ـ لبيان جواز الضبطين؟ على أن هذا التوجيه الأخير لا يستقيم في بعض المواضع ـ كما هنا ـ حيث إن الشارح قد صرح باختياره ووجهه وعلله، والذي أراه أن الواجب على كل من انبرى لتحقيق شرح ابن الناظم ـ بل وكل متن مشروح ـ أن يبين المحقق في مقدمة تحقيقه ما هو المعتمد عنده ـ أي عند المحقق ـ في ضبط المتن المشروح؛ هل هو ضبط من اختيار الشارح، أم هو ضبط من اختيار المحقق، والله أعلم.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**غَيْرَ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**لَا**)، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: (**مَدَنِيْ**)، والثاني: ضُبطت في شرح موسى جار الله: (**الْمَدَنِيْ**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنوديّ (النسخة الهندية)، وبهذين الضبطين ينكسر وزن البيت، والثالث: ضُبطها في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها شرح المنير السمنودي بنسخته التركية ـ: (**الْمَدِينِى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

المرموز إليهم بقوله: (**صَوْنُ**[١] **فَنْ**[٢]) (**رَوَى**)؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون: [بالتاء][٣]؛ على التأنيث، أو الخطاب.

قال ابن المصنف[٤]: «فيه نوع تجوز؛ لضرورة الاختصار، لكنه أسهل من قول الشاطبية[٥]: «....**صُحْبَةٌ ذَكَّرُوا وِلَا**...»».

وقرأ: ﴿سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [٥٥]؛ بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

كل العشرة (**غَيْرَ مَدَنِي**)؛ نافع، وأبي جعفر.

فقراءتهما بالتاء في الفعل، و﴿**سَبِيلَ**﴾؛ بالنصب.

وأمَّا: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، ويعقوب؛ فبالتاء الفوقية، ورفع: ﴿**سَبِيلُ**﴾.

وأمَّا: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره؛ فبالياء التحتية، ورفع[٦]: ﴿**سَبِيلُ**﴾.

ففيه ثلاث قراءات.

وجه الأولى[٧]: أنه مِن اسْتَبنت الشيء الْمُعَدَّى؛ أي: (ولتستوضح يا أشرف الخلق)، و﴿**سَبِيلَ**﴾ مفعوله.

ووجه الثانية[٨]: أن الفعل لازم؛ من (استبان الصبح)؛ ظهر، وأُسْنِدَ إلى السبيل على لغة تأنيثه؛ على حد: (هذه سبيلي).

---

(١) وقوله: (**صَوْنُ فَن**)؛ فيه إشارة إلى الورع؛ وأنه ينبغي أن يحفظ الحال من الوقوع في ما لايرضي الله.

(٢) ومعنى قوله: (**فَنْ**)؛ أي: الحال، وقد يطلق على النوع.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٢٤).

(٥) ينظر: حرز الأماني ص (٥١)، البيت رقم (٦٤١).

(٦) في الأصل: (ونصب)، وهو سهوٌ، والصواب ما أثبته. (ينظر: الإتحاف ٢/١٣).

(٧) ينظر: الدر المصون ٤/٦٥٥، واللباب ٨/١٨٠، وشرح الهداية ص (٤٧٠).

(٨) ينظر: الدر المصون ٤/٦٥٥، واللباب ٨/١٨٠، وشرح الهداية ص (٤٧٠)،

والثالثة[١]: كذلك، لكن على لغة تذكيره، على حدِّ: ﴿سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦].

٥٩٩ ـ ....وَيَـقُـصْ فِي يَقْضِ أَهْمِلَنْ[٢] وَشَدِّدْ: حِرْمُ[٣]نَصْ[٤]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَقُصْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [٥٧].

فـ(ـفِي).

موضع: ﴿يَقْضِ[٥] ٱلْحَقَّ﴾.

(أَهْمِلَنْ وَشَدِّدْ)؛ أي: اقرأه بالصاد المهملة وتشديدها مع ضمها، وضم القاف قبلها.

للمرموز إليهم بقوله: (**حِرْمُ**[٦] **نَصْ**[٧])؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وعاصم.

مِنْ: (قصَّ الحديث والأثر إذا تتبعه)[٨].

والإتحاف ١٣/٢، وشرح النويري ٢٥٥/٤.

(١) ينظر: اللباب ١٨٠/٨، وشرح الهداية ص (٤٧٠)، والإتحاف ١٣/٢، وشرح النويري ٢٥٥/٤.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**أَهْمِلَنْ**)، والثاني: بالتنوين مكان النون الساكنة: (**أَهْمِلاً**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**أَهْمِلْهُ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم: (**حِرْمُ**)، والثاني: بجر الميم: (**حِرْمِ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبينَ ضبط النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**نَصْ**)، والثاني: بضم النون: (**نُصْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبط النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) في الأصل رُسِمت بياء: (يقضي الحق).

(٦) وقوله: (**حِرْمُ**)؛ أصله: (حِرْمِيّ)؛ بكسر الحاء، وسكون الراء؛ نسبة إلى الحَرَم؛ بفتحتين على خلاف القياس، والمراد: حرم مكة، وحرم المدينة، فَخُفِّفَ كما خُفِّفَ غيره من المكي والمدني ونحوهما، وأُجْرِي مجرى المنقوص.

(٧) ومعنى قوله: (**نَصْ**)؛ من النص؛ وهو في اللغة: الرفع، ويراد به: ذكر الشيء على التعيين.

(٨) ينظر: اللباب ١٨٢/٨، والإتحاف ١٣/٢.

وقرأه الباقون: بقاف ساكنة، وضاد معجمة مكسورة.

من القضاء[١].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين.

قال في الإتحاف[٢]: «ولم تُرْسَم إلا بضاد، كأن الياء حذفت خطًّا[٣]؛ تبعاً للفظ للساكنين[٤]، كما في: ﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥]، وكحذف الواو في: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٤]»[٥]، قال[٦]: «ووقف عليه يعقوب بالياء».

٦٠٠ ـ وَذَكِّرِ[٧]: اسْتَهْوَى[٨]، تَوَفَّى[٩]، مُضْجِعَا: فَـضْـلٌ..................................

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤/٦٥٥، واللباب ٨/١٨٢، والإتحاف ٢/١٣.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/١٤.

(٣) كما حُذِفتْ لفظاً. (ينظر: الدر المصون ٤/٦٥٧).

(٤) هكذا في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف، والكلام موجود بحروفه في الدر المصون، وعليه فلعل الصواب ـ كما في الدر المصون ٤/٦٥٧ ـ: (تبعاً لالتقاء الساكنين) بدلاً من قوله: (تبعاً للفظ للساكنين). وقد تكون الياء حُذفت لدلالة الكسرة عليها، كما قاله الإمام مكي في الكشف ١/٤٣٤.

(٥) والكلام بحروفه موجود ـ أيضاً ـ في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٤/٦٥٧ ـ ٦٥٨).

(٦) أي في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/١٤).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بجر الكاف والراء؛ على الأمر: (**ذَكِّرِ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الكاف والراء؛ على الإخبار في الماضي: (**ذَكَّرَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وضُبطت في بعض نسخ الطيبة ـ كما أفاده الشيخ أيمن سويد في تحقيقه لمتن الطيبة ص (١٠٨) ـ؛ على الجمع: (**وَذَكَّرَوا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ذَكِّرِ**)، (**ذَكَّرَ**)، (**وَذَكَّرَوا**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**اسْتَهْوَى**)، وانفردت النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، برسمها بالألف الممدودة: (**اسْتَهْوَا**)، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، حيث اختار ضبطها: (**اسْتَهْوَتْ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**تَوَفَّى**)، وانفردت النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، برسمها بالألف الممدودة: (**تَوَفَّا**)، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، حيث اختار ضبطها: (**تَوَفَّتْ**).

(وَ)اخْتُلِفَ في:

﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [٦١].

و﴿ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [٧١].

فـ(ـذَكِّرْ)؛ أي: اقرأ بتذكير.

﴿اسْتَهْوَى﴾.

وتذكير: ﴿تَوَفَّى﴾.

حال كونك (مُضْجِعًا)؛ أي: مميلاً لهما إمالة كبرى.

للمرموز إليه بفاء: (فَضْلٌ)؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

وقرأهما الباقون: بتاء ساكنة، من غير ألف، ولا إمالة.

ثمَّ ﴿تَوَفَّاهُ﴾ في قراءة حمزة؛ فعل ماض حُذِفَتْ منه تاء التأنيث؛ لكونه مجازياً، وللفصل بالمفعول، ويجوز أن يكون مضارعاً أصله: (تتوفاه) [٣٤٦]، حُذِفَتْ منه إحدى التاءين كـ(ـتنزل) ونظائره[1].

٦٠٠ ـ ....وَيُنْجِي[2] الْخِفُّ كَيْفَ وَقَعَا:

٦٠١ ـ ظِلٌّ. وَفِي الثَّانِ[3]: اتْلُ مِنْ حَقٍّ. وَفِي   كَافَ[4]: ظُبًى رُضْ[5]. تَحْتَ صَادَ[6]: شَرِّفِ.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤/٦٦٧، والإتحاف ٢/١٤.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (وَيُنْجِي)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالنون: (وَنُنْجِي)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الياء بعد النون: (الثَّانِ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بإثبات الياء بعد النون: (الثَّانِي)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بنصب الفاء: (كَافَ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بجر الفاء بلا تنوين: (كَافِ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بجر الفاء مع التنوين: (كَافٍ).

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (ضِ)، لكنه ضبطها في أصل الشرح كضبط الجماعة: (رُضْ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال بلا تنوين: =

٦٠٢ ـ وَالْحِجْرُ[١]، أُولَى الْعَنْكَبَا: ظَلْمٌ[٢] شَفَا. وَالثَّانِ: صُحْبَةٌ[٣] ظَهِيرٌ[٤] دَلَفَا[٥].

٦٠٣ ـ وَيُونُسُ[٦] الْأُخْرَى: عَلَا ظَبْيٌ رَعَى. وَثِقْلُ صَفِّ[٧]: كَمْ......................

(وَ)اخْتُلِفَ في باب: ﴿يُنْجِي﴾.

فـ(ـالْخِفُّ)؛ أي: القراءة بالتخفيف.

(كَيْفَ وَقَعَا) في القرآن؛ بالياء، أو بالتاء، أو بالنون، أو بغير ذلك[٨].

= (صَادَ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بجر الدال مع التنوين: (صَادٍ)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وانفرد تحقيق الشيخ أيمن سويد برسمها: (صَ).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (وَالحِجْرُ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بجر الراء: (وَالحِجْرِ)، ولم يتبين اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء: (ظَلْمٌ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الظاء: (ظُلْمٌ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (صُحْبَةٌ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم التاء بلا تنوين: (صُحْبَةُ)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٤) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (ظَهرٌ)، على أنه قد أثبتها في أصل الشرح: (ظَهِيرٌ)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الراء من الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (ظَهِيرٌ)، والثاني: بكسر الراء مع التنوين: (ظَهِيرٍ)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (لَفَا)، على أنه قد أثبتها في أصل الشرح كضبط الجماعة: (دَلَفا).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم السين: (وَيُونُسُ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح السين: (وَيُونُسَ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد، وكسر الفاء مشددة بلا تنوين: (صَفِّ)، والثاني: بفتح الصاد، وجر الفاء مشددة مع التنوين: (صَفٍّ)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٨) سواءٌ كان اسماً، أو فعلاً اتصل به ضمير. (ينظر: شرح النويري ٤/٢٥٦).

أَوَّلُهُ **ما هنا**: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم﴾ [٦٣]، وسيأتي ببقيته.

للمرموز إليه بظاء: **(ظِلٌّ)**[١]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

وقد وافقه غيره حسب ما فصله المصنف بقوله:

(وَ)قرأه بالتخفيف.

(فِي).

الحرف **(الثَّانِ)** هنا[٢]؛ وهو: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم﴾ [٦٤].

المرموز إليهم بقوله: **(اتْلُ**[٣] **مِنْ حَقٍّ)**؛ أي: نافع، وابن ذكوان، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بالتشديد.

(وَ)قرأ بالتخفيف.

(فِي).

سورة **(كَافَ)**؛ أي: مريم؛ وهو: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [مريم: ٧٢].

المرموز إليهما بأولى قوله: **(ظُبًى رُضْ**[٤]**)**؛ أي: يعقوب، والكسائي.

وقرأه الباقون: بالتشديد.

وقرأ ما في **(تَحْتَ صَادَ)**؛ أي: في سورة الزمر.

وهو: ﴿وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ [الزمر: ٦١].

---

(١) ومعنى قوله: **(ظِلٌّ)**؛ الظِلُّ هو الفيء الحاصل من الحاجز بين الشيء وبين الشمس.

(٢) أي: سورة الأنعام.

(٣) وقوله: **(اتْلُ)**؛ من التلاوة.

(٤) و**(رُضْ)**؛ من الرياضة؛ وهو التهذيب فهو أمر؛ من (راض)، (يروض)؛ أي: دم على الرياضة فإنا سنشد حجتك وقوتك.

المرموز إليه بشين: (**شَرِّفِ**[١])؛ أي: روح ـ وحده ـ عن يعقوب.

والباقون ـ منهم رويس عن يعقوب ـ: بالتشديد.

(**وَ**)قرأ.

بالتخفيف ما في (**الْحِجْرِ**)؛ وهو: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [الحجر: ٥٩].

وما في (**أُولَى الْعَنْكَبَا**)؛ وهو: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾ [العنكبوت: ٣٢].

المرموز إليهم بقوله: (**ظَلْمٌ**[٢] **شَفَا**)؛ أي: يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأهما الباقون: بالتشديد.

(**وَ**)قرأ.

الحرف (**الثَّانِ**) من موضعي العنكبوت؛ وهو: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ[٣]﴾ [العنكبوت: ٣٣]،

بالتخفيف.

المرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ ظَهِيرٌ**[٤] **دَلَفَا**[٥])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة، ويعقوب، وابن كثير.

وقرأه الباقون: بالتشديد.

(**وَ**)قرأ.

---

(١) وقوله: (**شَرِّفِ**)؛ فعل أمر أي: شرِّف الشيءَ، أي: اجعله شريفاً، فهو من الشرف والرفعة والمكانة.

(٢) والـ(**ظَلْمُ**)؛ الماء الجاري من الثغر، وقيل: رقة الأسنان وبياضها.

(٣) في الأصل رُسِمَتْ باللام: (لمنجوك)، وهو خطأ.

(٤) ومعنى قوله: (**ظَهِيراً**)؛ الظهير هو الناصر والمعين.

(٥) ومعنى قوله: (**دَلَفَا**)، فعل ماض بمعنى: تقدَّم، ويقال: أدلف له القول؛ إذا أغلظ له فيه، وأدلفه الكبر؛ جعله يدلف؛ أي: يمشي على مهْل ويقارب الخطو.

كلمة (**يُونُسَ الْأُخْرَى**)؛ وهي: ﴿كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، بالتخفيف.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**عَلَا**[١] **ظَبْيٌ**[٢] **رَعَى**[٣])؛ أي: حفص، ويعقوب، والكسائي.

وقرأها الباقون: بالتشديد.

واحترز بقيد: (**الْأُخْرَى**) عن:

الأولى؛ وهي: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢].

والثانية؛ وهي: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي[٤] رُسُلَنَا﴾ [يونس: ١٠٣].

فالتخفيف فيهما ليعقوب وحده.

ثم قال: (**وَثِقْلُ صَفٍّ**)؛ أي: القراءة بالتشديد في حرف الصف؛ وهو: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم﴾ [الصف: ١٠].

للإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالتخفيف.

فجملة الحروف: إحدى عشر.

خفَّفَها كلها يعقوب بكماله[٥]، إلا حرف الزمر فمن رواية روح فقط ـ كما تقرر ـ.

---

(١) ومعنى قوله: (**عَلَا**)؛ أي: ارتفع، وتأتي اسم؛ بمعنى: الرفعة.

(٢) ومعنى قوله: (**ظَبْيٌ**)؛ أي: الغزال، ويُكنى به عن المرأة.

(٣) و(**رَعَى**)؛ أحاط، ووقى.

(٤) في الأصل: (وننجي رسلنا)، وهو خطأ.

(٥) قال النويري: «ذكر ليعقوب ـ أولاً ـ تخفيف الباب كله، ثم ذكر الموافقين، وأعاد ذكره معهم؛ لئلا يتوهم خروجه عن أصله». (ينظر: شرح النويري ٢٥٨/٤).

وذلك من (نجَّى) بالتضعيف[١]، و(أنْجَى) بالهمز[٢][٣].

٦٠٣ ـ ....وَخُفْيَـةً مَعَـا

٦٠٤ ـ بِكَسْرِ ضَمٍّ: صِفْ............ ....

(وَ)قَرَأَ: (﴿خُفْيَةً﴾ مَعَا)؛ أي:

﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ في هذه السورة[٤].

و﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ في الأعراف[٥].

(بِكَسْرِ ضَمٍّ)[٦]؛ أي: بكسر الخاء.

المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**[٧]؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

والباقون: ـ منهم حفص عنه[٨] ـ بضم الخاء فيهما.

وهما لغتان[٩]، كـ(أُسْوَة) و(إِسْوَة).

وأمَّا: ﴿خِيفَةً﴾، آخر الأعراف[١٠] فليس من هذا، بل هو من الخوف[١١].

---

(١) أي: المعدَّى بالتضعيف. (ينظر: الدر المصون ٦٦٨، وشرح الهداية ص (٤٧١)، والكشف ١/٤٣٥).

(٢) أي: المعدَّى بالهمز. (ينظر: الدر المصون ٦٦٨، وشرح الهداية ص (٤٧٢)، والكشف ١/٤٣٥).

(٣) ينظر: الدر المصون ٤/٦٦٨، والإتحاف ٢/١٦.

(٤) أي: في سورة الأنعام: الآية [٦٣].

(٥) الآية: [٥٥].

(٦) قال النويري: «وقيد الكسر؛ لمخالفة الاصطلاح». (ينظر: شرح النويري ٤/٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(٧) قال ابن الناظم: «قوله: **(صِفْ)**؛ من الوصف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٩)).

(٨) أي: عن عاصم.

(٩) ينظر: الدر المصون ٤/٦٦٩، وشرح الهداية ص (٤٧١)، والكشف ١/٤٣٥، وحجة القراءات ص (٢٥٥).

(١٠) يعني قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [٢٠٥].

(١١) ينظر: الإتحاف ٢/١٤.

٦٠٤ ـ ....وَأَنْجَانَا : كَفَا. أَنْجَيْتَنَا : الْغَيْرُ....................

(وَ)قَرَأَ: ﴿لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ﴾ [٦٣].

بألف بعد الجيم، من غير ياء ولا تاء؛ بلفظ الغيبة(١).

المرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: القراء الكوفيون كلهم.

وهم يُمِيلُونَه إلَّا عاصماً، على أصولهم وأصله.

وقرأه: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ﴾؛ بياء ساكنة، بعدها تاء مفتوحة.

على الخطاب، حكاية لدعائهم(٢).

(الْغَيْرُ)؛ أي: غير الكوفيين.

وقد لفظ المصنف بالقراءتين(٣).

٦٠٤ ـ ....وَيُنْسِي : كَفَّفَا(٤)

٦٠٥ ـ ثِـقْـلاً......................... ....

(وَ)قَرَأَ: ﴿يُنْسِي﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [٦٨].

الإمام المرموز إليه بكاف: **(كَفَّفَا)**(٥)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) مراعاة لقوله: ﴿تَدْعُونَهُۥ﴾ [٦٣]، كما هي كذلك مرسومة في مصاحف الكوفيين. (ينظر: الدر المصون ٦٧٠/٤، وشرح الهداية ص (٤٧١)، والكشف ٤٣٥/١، وحجة القراءات ص (٢٥٥)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٧٠/٤، وشرح الهداية ص (٤٧١)، والكشف ٤٣٥/١، وحجة القراءات ص (٢٥٥).

(٣) قال النويري: «واستغنى ـ أي عن القيد ـ بلفظ القرائتين». (ينظر: شرح النويري ٢٥٩/٤).

(٤) ضُبِطَت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: **(كَفَّفَا)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: **(كَيِّفَا)**، بمعنى: قطِّع، وهي من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٥) ومعنى قوله: **(كَفَّفَا)**، يقال: كفَّف الثوب بالحرير ونحوه كفَّه؛ عمل على ذيله وأكمامه وكفه كِفافاً أو حواشي.

(ثِقْلاً)؛ أي: مشدد السين، مع فتح النون قبلها.

مِنْ (نَسَّى) المضاعف.

والباقون: بتحقيقها، مع سكون النون قبلها.

وهما لغتان، كـ(ـنَزَلَ) و(أَنْزَلَ)، والمفعول الثاني محذوف؛ أي: (ما أُمِرْتَ به من ترك مجالسة الخائضين فلا تقعد بعد ذلك معهم)[(١)].

تنبيه[(٢)]: **يوقف لحمزة على**: ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [٧١]؛ بإبدال الهمزة ألفاً بلا إمالة وجهاً واحداً؛ لأن ألف: ﴿ٱلْهُدَى﴾ قد كانت وذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدلة منها؛ لأنه تخفيف وهو عارض.

ونقل المصنف[(٣)] عن الداني: احتمالاً في الإمالة؛ بناء على أنها ألف: ﴿ٱلْهُدَى﴾ دون المبدلة من الهمزة، والحكم في وجه الإمالة للأزرق كذلك.

لكن قال المصنف[(٤)]: «إن الصحيح المأخوذ به عن حمزة والأزرق هو الفتح فقط»[(٥)].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦٧٥/٤، وشرح الهداية ص (٤٧٢)، والكشف ٤٣٦/١، والإتحاف ١٦/٢.

(٢) ينظر: النشر ٧٩/٢ ـ ٨٠، والإتحاف ١٧/٢، وغيث النفع ص (٢٠٩ ـ ٢١٠)، وحل المشكلات ص (٦٠).

(٣) ينظر: النشر ٧٩/٢.

(٤) ينظر: النشر ٨٠/٢.

(٥) قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، سورة الأنعام، البيت رقم (٢٨٨):

مَا مَيَّل الْهُدَى ائْتِنَا مَنْ أَبْدَلَا ... إِذْ لَا يَزَالُ الْحَذْفُ فِيهِ حَاصِلَا

وقال الشيخ المنصوري في تحريراته:

إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا احْتِمَالُ الدَّانِي ... وَفَتْحُهُ الصَّحِيْحُ ذُو الرُّجْحَانِ

أما الوقف على (الْهُدَى) وحدها فكل القراء على أصله، في الفتح، والتقليل، والإمالة. (ينظر: حل المشكلات ص (٦٠)، وغيث النفع ص (٢٠٩ ـ ٢١٠)).

٦٠٥ ـ ....وَآزَرَ[١] ارْفَعُوا: ظُلْمًا...... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿آزَرَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [٧٤].

فـ(ـارْفَعُوا)؛ يعني: اقرؤوه بضم الراء.

للمرموز إليه بظاء: (ظُلْمًا)[٢]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنه مُنادى حذفت منه ياؤه، ويؤيده ما في مصحف أُبَيّ: (يا آزر)[٣] بإثبات حرف النداء[٤].

والباقون: بفتحها.

ممنوعاً من الصرف، لأنه مجرور بدل من (أبيه)، أو عطف بيان له إن كان لقباً، أو حال إن كان وصفاً؛ بمعنى: العوج[٥].

وتقدَّم الكلام على باب: ﴿رَءَا﴾، نحو: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، و﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في باب الإمالة مفصلاً[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بنصب الراء: (آزَرَ)؛ والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الراء: (آزَرُ).

(٢) ومعنى قوله: (ظُلْماً)؛ من الظلم؛ وهو الجور ومجاوزة الحد، أو وضع الشيء في غير موضعه.

(٣) قال في معجم القراءات: «وقرأ أُبيُّ بن كعب: (يا آزر اتَّخَذْتَ أصناماً)، بالتصريح بحرف النداء، والفعل: اتخذت: ماض، وذكر أبو حيان أنه في مصحف أُبيّ كذلك: (يا آزر)، وهو في هذا على خطى ابن عطية، ولم أجدها في المطبوع منه». (ينظر: البحر المحيط ١٦٤/٤، ومعجم القراءات ٤٦٢/٢).

(٤) وهذا التوجيه إنما يتمشى على دعوى أنه عَلَمٌ، وأما على دعوى وصفيته فيضعف؛ لأن حذف حرف النداء يقل فيها، قاله في الدر المصون. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٤)، والدر المصون ٦٩٧/٤، والإتحاف ١٧/٢، وشرح النويري ٢٥٩/٤).

(٥) وفي الإتحاف: «بمعنى المعوج، أو المخطئ، أو الشيخ الهرم، وقيل: اسم صنم، فنصبه بفعل تقديره (أتعبد)». (ينظر: الإتحاف ١٧/٢، وشرح النويري ٢٥٩/٤).

(٦) وقد لخص صاحب الإتحاف خلاف القراء فيها تلخيصا مختصراً مستوعباً. (ينظر: متن طيبة ص (٥٢)، الأبيات رقم (٣٠١ ـ ٣٠٣)، والنشر ٤٤/٢ ـ ٤٧، والإتحاف ١٨/٢ ـ ١٩).

ويوقف [٣٤٨] لحمزة، وهشام، على: ﴿بَرِيٓءٌ﴾ بالإبدال مع الإدغام فقط؛ لزيادة الباء، وتجوز الإشارة بالروم والإشمام[(١)].

٦٠٥ ـ ....وَخِـفْ نُونَ[(٢)] تُحَاجُّونِ[(٣)]: مَدًا مَنْ لِي اخْتُلِفْ

(وَخِفْ) (نُونَ ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾)؛ أي: قرأ بنون مخففة.

قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي [فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ][(٤)]﴾ [٨٠].

المرموز إليهم بقوله: **(مَدًا مَنْ لِي)**، أي: نافع، وأبو جعفر، وابن ذكوان، بلا خلاف عنهم.

وهشام من طريق ابن عبدان، عن الحلواني والداجوني من جميع طرقه ـ إلا المفسر ـ، عن زيد عنه[(٥)].

---

(١) قال في النشر: «وحُكِيَ في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر، ولا يصح، واتباع الرسم متحد مع الإدغام». (ينظر: النشر ٤٧٥/١، والإتحاف ١٩/٢ ـ ٢٠).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بفتح النون الثانية: **(نُونَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر النون: **(نُونِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه، الأول: بضم الجيم مشددة، وكسر النون، مع حذف الياء بعدها: **(تُحَاجُّونِ)**، والثاني: بضم الجيم بلا تشديد، مع كسر النون وإثبات الياء: **(تُحَاجُونِي)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بضم الجيم مشددة، وكسر النون، مع إثبات الياء: **(تُحَاجُّونِي)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وقد جرى من عادة الشيخ المحقق أيمن سويد أن يضبط الكلمة المختلف فيها على عكس القيد المذكور في البيت، لكنه هنا خالف ما اشترطه على نفسه؛ حيث ضبط الكلمة بالتخفيف: **(تُحَاجُونِي)**، ولعل الأنسب أن يضبطها بالتشديد: **(تُحَاجُّونِي)**.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش وكُتِب عليه: (صح).

(٥) وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على أبي أحمد، وبه قرأ أيضاً على أبي الحسن عن قراءته على أصحابه عن الحسن بن العباس عن الحلواني، وبذلك قطع له المهدوي، وابن سفيان، وابن شريح، وصاحب العنوان، وغيرهم من المغاربة. (ينظر: النشر ٢٥٩/٢ ـ ٢٦٠).

وقرأ الجمال، عن الحلواني والمفسر وحده عن الداجوني عن هشام: بنون مشددة(١).

وهذا معنى قوله: (**اخْتُلِفْ**)؛ أي: الطرق عن هشام.

وبالتشديد **قرأه الباقون**.

على الأصل؛ فإن النون الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية(٢).

قال في الإتحاف(٣): «وفيها لغات ثلاث: الفكُّ مع تركهما، والإدغام، والحذف لإحداهما؛ والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ومن تبعه، والثانية عند الأخفش ومن تبعه»(٤).

٦٠٦ ـ وَدَرَجَاتِ(٥) نَوِّنُوا(٦): كَفَا مَعًا(٧). يَعْقُوبُ(٨) مَعْهُمُ(٩): هُنَا...........

---

(١) وبذلك قطع العراقيون قاطبة للحلواني، وبذلك قرأ الداني على شيخه الفارسي عن قراءته على أبي طاهر عن أصحابه من الطرق المذكورة، وبه قرأ أيضاً على أبي الفتح عن قراءته على عبدالباقي عن أصحابه عنه، وهي رواية ابن عباد عن هشام، وبها قرأ من طريقه الداني على أبي الفتح عن أصحابه عنه. (ينظر: النشر ٢/٢٦٠).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥/١٥، والإتحاف ٢/٢٠، واللباب ٨/٢٥٢.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٢٠.

(٤) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٥/١٦).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بجر التاء بلا تنوين: (**دَرَجَاتِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بجر التاء مع التنوين: (**دَرَجَاتٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بكسر الواو مع التشديد؛ على الأمر: (**نَوِّنُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الواو الأولى مع التشديد؛ على الخبر: (**نَوَّنُوا**)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٧) في الأصل أصاب الألف مسح وطمس، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بفتح العين بلا تنوين: (**مَعَا**)، بينما ضُبطت في باقي النسخ العتيقة؛ بفتح العين مع التنوين: (**مَعًا**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: برفع الباء: (**يَعْقُوبُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الباء: (**يَعْقُوبَ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بسكون العين، مع صلة ميم الجمع: =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُ﴾ [٨٣].

فـ**(ـنَوِّنُوا)**؛ أي: أقرؤوه بالتنوين.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: القراء الكوفيين كلهم.

(مَعًا)؛ أي: في هذه السورة[(١)]، وسورة يوسف[(٢)].

فيحتمل النصب على الظرف و(مَنْ) مفعول؛ أي: (نرفع مَنْ نشاء مراتب ومنازل)، أو على أنه مفعول ثان قدم على الأول بتضمين (نرفع) معنى (نعطي) مثلاً؛ أي: (نعطي للرفع مَنْ نشاء درجات)؛ أي: رتباً، فالدرجات هي المرفوعة وإذا رفعت ارتفع صاحبها، أو على الحال؛ أي: (ذوي درجات)[(٣)].

وقرأ: **(يعقوب)**؛ [الحضرمي][(٤)]؛ بالتنوين.

(مَعَهُمْ)؛ أي: مع الكوفيين.

(هنا)؛ أي: في هذه السورة ـ دون حرف يوسف ـ.

اتباعاً للأثر.

وقرأ الباقون: بغير تنوين فيهما.

على الإضافة، فـ﴿دَرَجَٰتٍ﴾ مفعول: ﴿نَرۡفَعُ﴾[(٥)].

= **(مَعْهُمُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: بفتح العين، وسكون الميم الثانية: **(مَعَهُمْ)**.

(١) سورة الأنعام: الآية [٨٣].

(٢) الآية: [٧٦].

(٣) ينظر: الدر المصون ٥/٢٦، والكشف ١/٤٣٦ ـ ٤٣٨، والإتحاف ٢/٢٠، وشرح النويري ٤/٢٦١.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/٢٠.

٦٠٦ ـ ....وَالْيَسَعَا[(١)]

٦٠٧ ـ شَدِّدْ وَحَرِّكْ سَكِّنَنْ مَعًا : شَفَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَالْيَسَعَا﴾ ـ بألف الإطلاق ـ.

فـ(**ـشَدِّدْ وَحَرِّكْ**).

و(**سَكِّنَنْ**).

أي: اقرأه بتشديد اللام، وفتحها، وإسكان الياء.

(**مَعًا**)؛ أي: هنا[(٢)]، وفي (ص)[(٣)].

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

على أن أصله لـ(ـيْسَع) كـ(ـضَيْغَم)، وقُدِّرَ تنكيره، فدخلت (أل) للتعريف، ثم أدغمت اللام في اللام[(٤)].

وقرأهما الباقون: بتخفيفهما، وفتح الياء في الموضعين، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

على أنه منقول من مضارع، والأصل **[٣٤٩]** (يوسع) كـ(ـيوعد)، وقعت الواو بين ياء مفتوحة وكسرة تقديرية، إذ الفتح إنما أُتِيَ به لأجل

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بل ونص عليه الشارح في الشرح؛ بلام واحدة؛ وذلك على قراءة الجماعة: (**وَالْيَسَعَا**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بلامين: (**وَاللَّيْسَعَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وقد خالف شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، وشيخنا المحقق أيمن سويد قاعدتهما في ضبط المتن؛ وقاعدتهما: أنهما يضبطان الكلمة بما يخالف القيد، لكنهما في هذا الموضع ضبطا الكلمة بما يوافق القيود المذكورة في البيت: (**وَاللَّيْسَعَا**).

(٢) سورة الأنعام: الآية [٨٦].

(٣) الآية: [٤٨].

(٤) ينظر: الكشف ٤٣٨/١، والدر المصون ٢٩/٥، والإتحاف ٢١/٢، وشرح النويري ٢٦٢/٤، واللباب ٢٦٧/٨.

حرف الحلق في لامه، فحذفت كحذفها في (يدع)، و(يهب)، ونظائرهما(١).

وتقدَّم الكلام [على](٢): ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل﴾ [٩٠]، مستوفى(٣).

٦٠٧ ـ .... وَيَجْعَلُوا، يُبْدُوا، وَيُخْفُو: دَعْ حَفَا(٤)

(وَ)قَرَأَ: ﴿يَجْعَلُو يُبْدُو وَيُخْفُوا﴾.

---

(١) ينظر: الكشف ٤٣٨/١، والدر المصون ٢٨/٥ ـ ٢٩، والإتحاف ٢١/٢، وشرح النويري ٢٦٢/٤، واللباب ٢٦٧/٨.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) **حاصلَهُ**: أنهم اتفقوا على إثبات هاء السكت من: ﴿ٱقْتَدِهْ﴾ وقفاً؛ على الأصل، سواء قلنا إنها للسكت أو للضمير، واختلفوا في إثباتها وصلاً؛ فقرأ بحذف الهاء وصلاً: حمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب؛ على أنها للسكت فمحلها الوقف، وأثبتها ـ وصلاً ـ ساكنة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وكذا أبو جعفر، وأثبتها مكسورة مقصورة: هشام، وأشبع الكسرة ابن ذكوان بخلف عنه، والإشباع رواية الجمهور عنه، والاختلاس رواية زيد عن الرملي عن الصوري عنه ـ كما في النشر ـ حيث قال فيه: «وقد رواها الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ عنه ولا أعلمها وردت عنه من طريقه، ولا شك في صحتها عنه، لكنها عزيزة من طرق كتابنا»، فما ذكره الشاطبي لابن ذكوان من الكسر من غير إشباع لا شك في صحته عنه، إلا أنه ليس من طريقه، ولم يذكره الداني في الجامع ولا التيسير، ولا المفردات، فلا يُقْرأ به من طريقه، كما حرره في غيث النفع وغيره، قال الشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي ـ رحمه الله تعالى ـ في تحريراته المسماة بـ(دواعي المسرة)، سورة الأنعام، البيت رقم (٢٩٠):

.... وَ(هَا) اقْتَدِهْ عِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ وُصِلْ

وقال المنصوري في تحريراته:

إِشْبَاعُ كَسْرِ (اقْتَدِهِ) الْجُمْهُورُ عَنِ ابْنَ ذَكْوَانَ هُوَ الْمَشْهُورُ
وَقَصْرُهَا لِزَيْدٍ عَنْ رَمْلِيِّ وَلَمْ يَكُنْ طَرِيْقُ شَاطِبِيِّ

(ينظر: طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦٥ ـ ٣٦٦)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٢١/٢ ـ ٢٢، وغيث النفع ص (٢١٢)، وحل المشكلات ص (٦١ ـ ٦٢)، وجامع الخيرات ص (٤٦٦)).

(٤) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**خَفَا**)، وهو تصحيف موهم، على أنه قد أثبتها في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**حَفَا**).

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ﴾ [٩١].

بياء الغيب[(١)] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: (دَعْ)[(٢)] حَفَا[(٣)])؛ أي: ابن كثير، وأبو عمر.

على إسناد الفعل فيها للكفار مناسبة لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ...الخ﴾ [٩١][(٤)].

والباقون: بتاء الخطاب فيها.

أي: (قل لهم ذلك)[(٥)].

٦٠٨ ـ يُنْذِرَ: صِفْ.................. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُنْذِرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلِيُنْذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [٩٢].

فقرأه بياء الغيب[(٦)] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بصاد: (صِفْ)[(٧)]؛ أي: شعبة وحده.

على أن الضمير للقرآن، أو الرسول للعلم به ﷺ[(٨)].

والباقون: بتاء الخطاب.

---

(١) قال النويري: «وفُهِمَ ـ أي الغيب ـ من الإطلاق». (ينظر: شرح النويري ٢٦٢/٤).
(٢) ومعنى قوله: (دَعْ)، أي: أترك.
(٣) ومعنى قوله: (حَفَا)؛ فعل ماض بمعنى: بالغ واستقصى، والحَفِيُّ: هو الذي يعلم الشيء باستقصاء وتحقيق، ويأتي اسماً؛ وهو: الذي يمشي بغير نعل ولاخف.
(٤) ينظر: الدر المصون ٣٤/٥، وشرح الهداية ص (٤٧٤)، والكشف ٤٤٠/١.
(٥) ينظر: الدر المصون ٣٤/٥، وشرح الهداية ص (٤٧٤)، والكشف ٤٤٠/١.
(٦) قال النويري: «وفُهِمَ ـ أي الغيب ـ من الإطلاق». (ينظر: شرح النويري ٢٦٢/٤).
(٧) قوله: (صِفْ)؛ من الوصف.
(٨) ينظر: شرح الهداية ص (٤٧٤)، والكشف ٤٤٠/١، والدر المصون ٣٨/٥.

للرسول ﷺ[(١)].

ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه، على: ﴿فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [٩٤] ونحوه؛ مما رُسِمَت الهمزة فيه واواً؛ باثني عشر وجهاً[(٢)]، تقدمت في: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ [٥]، أول السورة، فراجعه.

٦٠٨ ـ ....بَيْنَكُمُ ارْفَعْ: فِي كِلَا[(٣)] حَقٍّ[(٤)] صَفَا............................

واخْتُلِفَ في: ﴿بَيْنَكُمْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٩٤].

فـ**(ـارْفَعْ)**؛ أي: اقرأه برفع النون.

للمرموز إليهم بقوله: **(فِي كِلَا)** **(حَقٍّ صَفَا)**؛ أي: حمزة، وابن عامر، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وشعبة، وخلف في اختياره.

على أنه اتسع في هذا الظرف، فأسند الفعل إليه، فصار اسماً، ويقويه: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، و﴿بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]،

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٤٧٤)، والكشف ١/٤٤٠، والدر المصون ٥/٣٨.

(٢) وهي: خمسة على التخفيف القياسي؛ وهي: إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، وتسهيلها كالواو مع روم حركتها مع المد والقصر، وسبعة على التخفيف الرسمي؛ وهي: إبدالها واواً ساكنة، ويجوز رومها وإشمامها، ويأتي على كلٍّ من السكون والإشمام الأوجه الثلاثة في المد، وعلى الروم القصر فقط، فهذا السبعة مع الخمسة المتقدمة اثنا عشر وجهاً. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/٦، وغيث النفع ص (٢١٢)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، حيث أختار ضبطها: بكسر الكاف: **(كِلَا)**، والثاني: بفتح الكاف: **(كَلَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه، الأول: بكسر القاف منونة مع التشديد: **(حَقٍّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم القاف مع التشديد: **(حَقٌّ)**، والثالث: ما انفرد به شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بضم القاف مشددة بلا تنوين: **(حَقُّ)**.

فاستعمل مجروراً، أو على أنَّ (بين) اسم غير ظرف، وإنما معناه الوصل؛ أي: (تقطع وصلكم)[(١)].

والباقون: بنصب النون.

ظرف لـ﴿تَّقَطَّعَ﴾، والفاعل مضمر يعود على الاتصال؛ لتقدم ما يدل عليه؛ وهو لفظ: ﴿شُرَكَـٰٓؤُاْ﴾، أي: (تقطع الاتصال بينكم)[(٢)].

٦٠٨ ـ ....وَجَاعِلُ اقْرَأْ جَعَلَا

٦٠٩ ـ وَاللَّيْلِ[(٣)] نَصْبُ: الْكُوفِ........... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [٩٦].

فـ(**ـاقْرَأْ**)ـه.

﴿**جَعَلَا**﴾؛ بفتح العين، واللام، من غير ألف قبل العين.

فعل ماض.

(وَ﴿**اللَّيْلِ**﴾) بعده.

(**نَصْبُ**)؛ أي: منصوب؛ مفعول به.

للقراء (**الْكُوفِ**)؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وهي مناسبة لما بعد من: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ...الخ﴾ [٩٧][(٤)].

---

(١) ينظر: الكشف ٤٤٠/١، والدر المصون ٥٢/٥، وشرح الهداية ص (٤٧٤).

(٢) وهو أحسن ما قيل في توجيه قراءة النصب، كما قاله السمين الحلبي في الدر المصون، وقد ذكر سبعة أقوال في توجيه قراءة النصب. (ينظر: الكشف ٤٤١/١، والدر المصون ٤٨/٥، وشرح الهداية ص (٤٧٤)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بكسر اللام: (**وَاللَّيْلِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم اللام: (**وَاللَّيْلُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)،ونسخة رضوان العقبي.

(٤) ينظر: الكشف ٤٤١/١، والدر المصون ٦٠/٥، والإتحاف ٢٣/٢، وشرح النويري ٢٦٥/٤.

والباقون: بالألف وكسر العين ورفع اللام، وجر: ﴿**اللَّيْلِ**﴾؛ بالإضافة.

فـ﴿**جَاعِلُ**﴾ محتمل للماضي، وهو الظاهر، والماضي **[٣٥٠]** عند البصريين لا يعمل إلا مع (أل)، خلافاً لبعضهم في منع إعمال المعرف بها، فـ﴿سَكَنًا﴾؛ منصوب بفعلٍ دل عليه: ﴿**جَاعِلُ**﴾ لا به؛ لما ذُكِر، أو به على أن المراد: ﴿جَعَلَ﴾ مستمراً في الأزمنة المختلفة[١]، تأمل.

٦٠٩ - ....قَافَ مُسْتَقَرْ[٢] فَاكْسِرْ: شَذَا حَبْرٌ[٣]...................
و(**قَافَ**)[٤].

قوله تعالى: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [٩٨].

(**فاكْسِرْ**)، أي: اقرأه بالكسر.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَذَا حَبْرٍ**)؛ أي: روح، وابن كثير، وأبي عمرو.

اسم فاعل مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: (فمنكم شخص قارٌّ في الأصلاب أو البطون أو القبور)[٥].

والباقون: بفتح القاف.

اسم مكان، أو مصدر، أي: (فلكم مكان تستقرون فيه، أو استقرار)[٦].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦١/٥، والإتحاف ٢٣/٢.
(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بفتح القاف: (**مُسْتَقَرْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر القاف: (**مُسْتَقِرْ**)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.
(٣) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي بالوجهين؛ بكسر الراء، ورفعها، مع التنوين، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بكسر الراء مع التنوين: (**حَبْرٍ**).
(٤) في الأصل: (وفاق)، وهو تصحيف.
(٥) ينظر: الكشف ٤٤٢/١، والدر المصون ٦٦/٥، وشرح الهداية ص (٤٧٥).
(٦) ينظر: الكشف ٤٤٢/١، والدر المصون ٦٦/٥، وشرح الهداية ص (٤٧٥).

٦٠٩ ـ ....وَفِي ضَمَّيْ ثَمَرْ[١]:

٦١٠ ـ شَفَا. كَـ: يَس............. ....

(وَفِي ضَمَّيْ ﴿ثَمَرْ﴾)؛ أي: قرأ بضم الثاء، والميم، [مِنْ][٢]:

قوله تعالى: ﴿انظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [٩٩].

وقوله: ﴿كُلُوا۟[٣] مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾ [١٤١].

في هذه السورة[٤].

المرموز إليهم بقوله: (شَفَا)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(كَـ)ـحرف.

(يَاسِيْنَ): ﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ﴾ [يس: ٣٥].

جمع ثمرة، كـ(ـخَشَبَة)، و(خُشُب)[٥].

والباقون: بفتحها في الثلاثة.

اسم جنس[٦]، كـ(ـشَجَر)، و(شَجَرَة)، و(خَرَز)[٧]، و(خَرَزَة)[٨].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بفتح الثاء والميم: (ثَمَرْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الثاء والميم: (ثُمُرْ).

(٢) غير موجودة في الأصل، وقد أثبتها لتمام المعنى.

(٣) في الأصل بزيادة واو: (وكلوا)، وهو خطأ.

(٤) أي: سورة الأنعام.

(٥) ففي توجيه قراءة الضم أربعة أوجه؛ الأول: أن تكون اسماً مفرداً كـ(طُنُب)، و(عُنُق)، والثاني: أنه جمع الجمع فـ(ثُمر) جمع (ثِمار) و(ثِمار) جمع (ثَمرة)، والثالث: أنه جمع (ثَمر) كما قالوا: (أَسَد) و(أُسُد)، والرابع: أنه جمع (ثَمرة). (ينظر: الدر المصون ٨٠/٥، والكشف ٤٤٣/١، والإتحاف ٢٥/٢، وشرح النويري ٢٦٧/٤، وشرح الهداية ص (٤٧٥)).

(٦) ينظر: الدر المصون ٨٠/٥، والكشف ٤٤٣/١، والإتحاف ٢٥/٢، وشرح النويري ٢٦٧/٤، وشرح الهداية ص (٤٧٦).

(٧) في الأصل: (حرز)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢٥/٢).

(٨) في الأصل: (حرزة)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢٥/٢).

وأما موضعا الكهف[١] فسيأتيان في موضعهما.

٦١٠ ـ ....وَخَــرَّقُــوا اشْــدُدِ: مَــدًا....................................

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ﴾ [١٠٠].

فـ**(ـاشْدُدِ)**؛ أي: اقرأه بتشديد الراء.

للمرموز إليهما بقوله: **(مَدًا)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

على معنى: التكثير[٢].

والباقون: بالتخفيف.

بمعنى: الاختلاق، والكذب[٣].

٦١٠ ـ ....وَدَارَسْــتَ: لِـحَـبْـرٍ فَـامْـدُدِ.

٦١١ ـ وَحَرِّكِ[٤] اسْكِنْ: كَمْ ظُبًى[٥]...... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَلِيَقُولُوا۟ دَارَسْتَ﴾ [١٠٥].

(لِحَبْرٍ فَامْدُدِ)؛ أي: فاقرأه ـ لابن كثير، وأبي عمرو، المرموز إليهما بقوله: **(حَبْرٍ)** ـ بألف بعد الدال، وسكون السين، وفتح التاء، ـ كاللفظ به ـ. بوزن (قَابَلْتَ) أي: (دارَسْتَ غيرك)[٦].

---

(١) الآيتين: [٣٤، ٤٢].

(٢) ينظر: الدر المصون ٥/٨٧، والكشف ١/٤٤٣، وشرح الهداية ص (٤٧٦)، واللباب ٨/٣٣٧.

(٣) وقيل: هما لغتان، والتخفيف هو الأصل. (ينظر: الدر المصون ٥/٨٧، والكشف ١/٤٤٣، وشرح الهداية ص (٤٧٦)، واللباب ٨/٣٣٧).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بكسر الكاف: **(حَرِّكِ)**، والثاني: بفتح الكاف: **(حَرِّكَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بالألف المقصورة: **(ظُبًى)**، والثاني: بالألف الممدودة: **(ظُبًا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) ينظر: الدر المصون ٥/٩٥، والكشف ١/٤٤٤، وشرح الهداية ص (٤٧٦)، واللباب ٨/٣٥٧.

(وَحَرِّكِ) السين بالفتح، [من][(١)] غير ألف بعد الدال.

و**(أَسْكِنْ)**؛ التاء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(كَمْ ظُبًى)**؛ أي: ابن عامر، ويعقوب.

بوزن (ضَرَبَتْ)؛ من الدروس، أي: (قَدِمَتْ هذه الآيات وعَفَتْ)[(٢)].

والباقون: بغير ألف، وسكون السين، وفتح التاء.

أي: (حُفِظَتْ وأُتْقِنَت بالدرس أخبار الأولين)[(٣)].

٦١١ ـ ....وَالْحَضْرَمِي: عَـدْوًا عُـدُوًّا كَــ:عُـلُـوًّا فَـاعْـلَـمِ

(وَ)قَرَأَ يعقوب **(الْحَضْرَمِي)**.

مكان: ﴿**عَدْوًا**﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًۢا﴾ [١٠٨].

[﴿**عُدُوًّا**﴾][(٤)]؛ بضم العين والدال، وتشديد الواو.

(كَعُلُوًّا)، و(سُلُوًّا).

والباقون: بالفتح، والسكون، والْخِفّ.

(فَاعْلَم) اختلاف القراءتين مما تلفظنا بهما[(٥)].

يقال: (عَدَا)، (عَدْواً)، و(عُدُوًّا)، و(عداءً)، و(عُدْوَاناً)؛ بمعنًى[(٦)]،

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥/٩٥، والكشف ١/٤٤٤، وشرح الهداية ص (٤٧٦)، واللباب ٨/٣٥٧.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥/٩٥، والكشف ١/٤٤٤، وشرح الهداية ص (٤٧٦)، واللباب ٨/٣٥٧.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته مجاراة لمنهج الشارح في نظائره من الشرح؛ وذلك تقريباً للمعنى ومناسبة السياق.

(٥) قال ابن الناظم: «وقد أحسن في قوله: **(فَاعْلَم)**؛ أي: فاعلم ما يشاء، فإن الله تبارك وتعالى ذكر سبّ الكافر بغير علم، فلهذا لم يَقل الناظم: (فافهم)، أو (فاسلم)، أو نحو ذلك مما يقوم به الوزن». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٢٧)).

(٦) فـ(ـالْعُدُوُّ) كـ(ـالعُتُوّ)، و(الْعُلُوّ)، و(الْعَدْوُ) كـ(ـالعَفْوِ)، و(الْغَزْوِ). (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٥)).

ونصبه [٣٥١] على المصدر، أو المفعول لأجله، أو لوقوعه موقع الحال المؤكدة؛ لأنه لا يكون إلا عدوًّا[١].

٦١٢ ـ وَإِنَّهَا[٢] افْتَحْ: عَنْ رِضًا عَمَّ صَدَا خُلْفٍ[٣]................................

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿**إِنَّهَا**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ﴾ [١٠٩].

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ أي: اقرأ بفتح همزة: ﴿**إِنَّهَا**﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَنْ رِضاً عَمَّ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر بلا خلاف عنه.

وشعبة من طريق العراقيين عن يحيى بن آدم عنه[٤].

وروى يحيى العليمي عنه، وغير العراقيين عن ابن آدم عنه: بالكسر[٥].

وهذا معنى قوله: (**صَدَا**)[٦] (**خُلْفٍ**)؛ أي: بخلاف عن شعبة في الفتح والكسر.

---

(١) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٤ ـ ٤٥)، والدر المصون ٥/١٠٠، واللباب ٨/٣٦٥.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بكسر الهمزة: (**إِنَّهَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الهمزة: (**أَنَّهَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بكسر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الذي في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٤) وهو الذي في كتاب العنوان. (ينظر: النشر ٢/٢٦١).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٦١.

(٦) والـ(**ـصَدَى**) له معان؛ منها الصوت الذي يجيئك مثل صوتك في الجبال والجدران، ومنها؛ أنَّ (الصدا): طير صغير يقال له الجندب؛ الذي يُرى ليلاً، وقيل: هو ذكر البوم، وقيل: (الصدا): العطش.

وبه **قرأ الباقون**.

وجه الفتح[(١)]: أنها بمعنى: (لعلها)، وهي في مصحف أُبَيٍّ كذلك[(٢)]، أو على تقدير لام العلة؛ والتقدير: (إنما الآيات التي يقترحونها عند الله؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون)، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾؛ اعتراض بين العلة والمعلول.

ووجه الكسر[(٣)]: استئناف خبر بعدم إيمان من طُبِعَ على قلبه ولو جاءت كل آية.

وتقدم إسكان راء: ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [١٠٩]، واختلاسها؛ لأبي عمرو من روايتيه، وروى الدوري عنه إتمام الضمة ـ كالباقين ـ[(٤)].

٦١٢ ـ ....وَتُؤْمِنُونَ[(٥)] خَاطِبْ: فِي كُدَا[(٦)]

(وَ)قَوْلُهُ: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]، بعد: ﴿جَآءَتْ﴾ [١٠٩].

---

(١) وقد وُجِّهت قراءة الفتح بستة أقوال، أظهرها أنها بمعنى (لعلَّ). (ينظر: الدر المصون ١٠٢/٥ ـ ١٠٧، والكشف ٤٤٤/١، وشرح الهداية ص (٤٧٦ ـ ٤٧٧)).

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٠٢/٤، ومعجم القراءات ٥٢١/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٠١/٥، والكشف ٤٤٥/١، وشرح الهداية ص (٤٧٦)، وشرح النويري ٢٦٨/٤.

(٤) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، الأبيات رقم (٤٤٦ ـ ٤٤٧)، والإتحاف ٢٦/٢، والنشر ٢١٢/٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**وَتُؤْمِنُونَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: على الغيب: (**وَيُؤْمِنُونَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بينما لم تنقط في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه، الأول: بالألف الممدودة، وضم الكاف: (**كُدَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة، مع ضم الكاف: (**كُدَى**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، مع فتح الكاف: (**كَدَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(**خَاطِبْ**)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهم بأولى قوله: (**فِي كُدًا**[١])، أي: حمزة، وابن عامر.

مناسبة لـ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [١٠٩]، على أنها للمشركين[٢].

[**والباقون**: بياء الغيب.

على توجيه الكاف للمؤمنين، والياء للمشركين[٣]][٤].

وحرف الجاثية[٥] يأتي في محله.

٦١٣ ـ وَقِبَلاً[٦] كَسْرًا وَفَتْحًا ضَمَّ: حَقْ كَفَى. وَفِي الْكَهْفِ: كَفَى ذِكْرًا خَفَقْ

(**وَ)اخْتُلِفَ فِي**: ﴿قِبَلاً﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ [١١١].

فـ(**كَسْراً وَفَتْحاً ضَمَّ**)[٧]؛ أي: قرأ بضم القاف، والباء.

المرموز إليهم بقوله: (**حَقْ**) (**كَفَى**)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، والكوفيون كلهم.

على أنه جمع: (قبيل)؛ بمعنى (كفيل)، كـ(رُغُف) و(رغيف)، وقيل: بمعنى جماعة جماعة، وصنفاً صنفاً[٨].

---

(١) ومعنى قوله: (**كُدَا**)؛ جمع كُدْية؛ وهي: ما ارتفع من الأرض أو ما صَلَب منها، وتطلق الـ(كُدية) على الثنية السفلى بمكة مما يلي باب العمرة.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٠٧/٥، والإتحاف ٢٦/٢، وشرح النويري ٢٦٩/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ١٠٨/٥، والإتحاف ٢٧/٢، وشرح النويري ٢٦٩/٤.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) الآية: [٦].

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بكسر القاف، وفتح الباء: (**وَقِبَلاً**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم القاف والباء: (**وَقُبُلاً**).

(٧) قال النويري: «قيد الضم للضد». (ينظر: شرح النويري ٢٧٠/٤).

(٨) ونصبه على الحال، فيكون المعنى: وحشرنا عليهم كل شيء فوجاً فوجاً ونوعاً نوعاً =

والباقون: بكسر القاف، وفتح الباء.

بمعنى: مقابلة؛ أي: معاينة[١].

(وَ)قرأ: ﴿قِبَلاً﴾.

الذي (فِي).

سورة (**الْكَهْفِ**): ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [٥٥].

بهذه الترجمة؛ أعني: بضم القاف، والباء.

المرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: الكوفيون كلهم.

وأبو جعفر المدني، كما ذكره بالرمز إلى راوييه في أولى قوله: (**ذِكْراً**[٢] **خَفَقْ**[٣])؛ أي: ابن جماز، وابن وردان، وإنما فرقهما؛ دفعاً للحشو في نظمه.

والباقون: بكسر القاف، وفتح الباء.

ويوقف لحمزة على: ﴿إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ﴾ [١١٣]؛ بتحقيق الهمزة الأولى[٤]،

= من سائر المخلوقات، وهناك قول ثالث؛ وهو: أن (قُبُلاً) قد يكون بمعنى (قِبَلاً) في أحد وجهيها؛ وهو المواجهة أي: مواجهة ومعاينة. (ينظر: الدر المصون ١١٣/٥، وشرح الهداية ص (٤٧٨)، والكشف ٤٤٦/١ ـ ٤٤٧، وشرح النويري ٢٧٠/٤).

(١) ونصْبُه على الحال ـ أيضاً ـ. (ينظر: الدر المصون ١١٢/٥ ـ ١١٣، وشرح الهداية ص (٤٧٨)، والكشف ٤٤٧/١، وشرح النويري ٢٧٠/٤).

(٢) وتأتي (**ذِكْرًا**) على معان؛ منها العظة والاعتبار، وقد يسمَّى به القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: (وقد آتيناك من لدنا ذكرا).

(٣) ومعنى قوله: (**خَفَقْ**)؛ أي: اضطراب الشيء العريض وخفقانه، فهي تأتي على عدة معان؛ منها: اضطرب وتحرك، يقال: خفقت الراية؛ إذا اضطربت وتحركت، ومنها: مَالَ، يقال: خفق قلبه لأمه؛ أي: مال إليها حبًّا وشوقاً، ومنها: نعَس، يقال: خفق الرجل حرك رأسه وهو ناعس، وخفق الطير؛ إذا طار وذهب.

(٤) أي: الهمزة الأولى من كلمة: (أفئدة)، وهذه الهمزة من الهمز المتوسط بغيره، المنفصل رسماً، وقد وقعت الهمزة هنا مفتوحة بعد كسر فحكمها عند الوقف عليها: التحقيق، والإبدال ياء مفتوحة. (ينظر: النشر ٤٣٩/١).

وإبدالها ياءً مفتوحة، كلاهما مع نقل حركة **[٣٥٢]** الثانية[١] إلى الفاء[٢].

٦١٤ ـ وَكَلِمَاتُ اقْصُرْ: كَفَى ظِلًّا. وَفِي يُونُسَ، وَالطَّوْلِ: شَفَا حَقًّا[٣] نُفِي[٤]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿كَلِمَاتُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [١١٥].

فـ**(ـاقْصُرْ)**؛ أي: اقرأه بغير ألف بين الميم والتاء.

على الإفراد[٥].

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى ظِلًّا)**؛ أي: الكوفيين كلهم، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بالمد.

على الجمع.

(وَ)قرأ بالقصر؛ ـ أعني الإفراد ـ.

ما **(فِي يُونُسَ)**؛ وهو: ﴿كَذَٰلِكَ[٦] حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟﴾ [يونس: ٣٣][٧].

---

(١) أي: الهمزة الثانية من كلمة: (أفئدة)، وهذه الهمزة من الهمز المتوسط بنفسه، الساكن ما قبله سكوناً صحيحاً، وقد وقعت الهمزة هنا مكسورة، فحكمها عند الوقف عليها: تسهيلها بالنقل قولاً واحداً. (ينظر: النشر ٤٣٣/١).

(٢) ينظر: النشر ٤٣٣/١، والإتحاف ٢٨/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بفتح القاف مع التنوين: (**حَقًّا**)، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، حيث اختار ضبطها: برفع القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بضم النون: (**نُفِي**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح النون: (**نَفِي**). ولم يتبين اختيار باقي النسخ العتيقة.

(٥) ووجه الإفراد: على إرادة الجنس، وهو نظير (رسالته)، و(رسالاته). (ينظر: الدر المصون ١٢٥/٥، والإتحاف ٢٨/٢).

(٦) في الأصل بزيادة الواو: (وكذلك)، وهو خطأ.

(٧) أغفل ابن الناظم الإشارة إلى هذا الموضع من سورة يونس، واقتصر على الموضع الثاني، =

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [يونس: ٩٦].

﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [غافر: ٦].

في **(الطَّوْلِ)**[(١)]؛ أي: سورة غافر.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا حَقًّا نُفِى**[(٢)]**)**؛ أي: حمزة والكسائي، وخلف في اختياره، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وعاصم.

وقرأ الباقون: بالجمع[(٣)].

ووقف[(٤)] الكسائي، ويعقوب؛ على الكلِّ: بالهاء، ـ ممالة للكسائي ـ، وابن كثير، وأبي عمرو، كذلك[(٥)] في غافر، ويونس، والباقون: بالتاء في الجميع؛ للرسم.

ولا خلاف في جمع[(٦)]:

= ولم يشر محققا شرحه إليه، ولا من نقل عنه؛ كصاحب تقريب الطيبة، وغيره، وقد ذكره النويري في شرحه، ومحقق الإتحاف في تحقيقه، والعجيب أن أبا شامة لم يذكر هذا الموضع أيضاً، ولم يعقب محقق شرحه عليه بشيء، رحم الله الجميع. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة ص (٢٢٧)، وشرح ابن الناظم بتحقيق/عادل رفاعي ص (٥٦٨)، والإتحاف ٢٨/٢، وتقريب الطيبة ص (٢٦٠)، وإبراز المعاني ١٤١/٣).

(١) هذا من المواضع القليلة التي خالف فيه الشارح منهجه في الشرح؛ ومنهجه في شرحه هو أنه يتتبع كلام الناظم بحروفه وكلماته، لكنه هنا أغفل حرف الواو من قول الناظم: **(وَالطَّولِ)**.

(٢) ومعنى قوله: **(نُفِي)**؛ أي: فعل مبني للمجهول بمعنى: أُنْكِر وجُحِد.

(٣) لأن كلماته ـ تبارك وتعالى ـ متنوعة بالنسبة إلى الأمر والنهي والوعد والوعيد. (ينظر: الدر المصون ١٢٥/٥، والإتحاف ٢٨/٢).

(٤) فهم على أصولهم في الوقف على مثلها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٥٨ ـ ٣٥٩)).

(٥) أي: كذلك وقفوا عليها بالهاء في مواضعها من سورة يونس، وغافر.

(٦) لأن الخلاف بين القراء هو في ما جاء على صيغة: ﴿**كلمات**﴾، دون: ﴿**لكلماته**﴾، وإن أوهم ظاهر النص العموم، ويُؤَيِّده من النظم قرينة الصيغة، فصيغة الثانية ـ أي: ﴿**لكلماته**﴾ ـ مخالفة باللام والهاء، للصيغة التي نصَّ عليها الناظم في نظمه وهي: ﴿**كلمات**﴾، فصار نص الكلمة في كلام الناظم قيداً خرج به الموضعان المذكوران في كلام الشارح. (ينظر: الدر المصون ١٢٥/٥، وشرح النويري ٢٧١/٤، والإتحاف ٢٨/٢ ـ ٢٩).

﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [١١٥].

﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [٣٤].

٦١٥ ـ فُصِّلَ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ: أَوَى ثَوَى كَفَى. وَحُرِّمَ: اتْلُ عَنْ ثَوَى

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [١١٩].

فـ(**فَتْحُ الضَمِّ**)(١).

وفتح (**الْكَسْرِ**).

أي: القراءة بفتح فاء: ﴿**فُصِّلَ**﴾، وصاده.

على البناء للفاعل(٢).

للمرموز إليهم بقوله: (**أَوَى**(٣) **ثَوَى كَفَى**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، ويعقوب، والكوفيين كلهم.

والباقون: بضم الفاء، وكسر الصاد.

على البناء للمفعول(٤).

(**وَ**)فتح الضم والكسر.

في: ﴿**حُرِّمَ**﴾(٥).

على البناء(٦) للفاعل.

---

(١) قال النويري: «قيد الفتح؛ لأجل الضد». (ينظر: شرح النويري ٤/٢٧٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥/١٢٩، وشرح الهداية ص (٤٧٩)، والكشف ١/٤٤٨، وشرح النويري ٤/٢٧٢.

(٣) و(**أَوَى**)؛ مصدر: أوى إلى منزله، كأنه قال: ارجع إلى مأوى أصحابك.

(٤) ينظر: الدر المصون ٥/١٢٩، وشرح الهداية ص (٤٧٩)، والكشف ١/٤٤٨، وشرح النويري ٤/٢٧٢.

(٥) قال النويري: «وعُلِمَ ترجمة (حُرِّمَ) من (فُصِّلَ)». (ينظر: شرح النويري ٤/٢٧٢).

(٦) في الأصل: (بالبناء)، والصواب ما أثبته.

للمرموز إليهم بقوله: (**اتْلُ عَنْ ثَوَى**)؛ أي: نافع، وحفص، وأبي جعفر، ويعقوب.

والباقون: بضم الحاء، وكسر الراء.

على البناء للمفعول.

ففي ذلك ثلاث قراءات[١]:

١ ـ بناء الفعلين معاً للفاعل؛ وهي: لنافع، وأبي جعفر، ويعقوب، وحفص.

٢ ـ وبناؤهما للمفعول؛ وهي: لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر.

٣ ـ وبناء الأول للفاعل والثاني للمفعول؛ وهي: لشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، ولم يقرأ أحد بالعكس[٢].

والأزرق على أصله[٣] في تغليظ لام: ﴿فَصَّلَ﴾ وصلاً، واختلف عنه في الوقف[٤]، ـ كما تقدم ـ.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢٩/٢، وغيث النفع ص (٢١٥)

(٢) ينظر: الدر المصون ١٢٩/٥.

(٣) هذا الموضع مما وقعت فيه اللام مفتوحة بعد صاد مفتوحة فليس فيها ـ وصلاً ـ إلا التغليظ، فالأزرق على قاعدته وأصله، وقاعدته: أنه غلظ كل لام مفتوحة؛ مخففة، أو مشددة، متوسطة، أو متطرفة، إذا وقعت اللام بعد سكون صاد أو طاء، أو ظاء، أو وقعت اللام بعد فتح الصاد أو الطاء أو الظاء، سواء كانت هذه الحروف الثلاثة مخففة أو مشددة. (ينظر: النشر ١٤/٢، ومتن طيبة النشر، باب اللامات، الأبيات رقم (٣٤٦ ـ ٣٤٧)، والإتحاف ٢٨/٢).

(٤) فرواه بالترقيق ـ وقفاً ـ: جماعة؛ كصاحب الكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، وتلخيص العبارات، ورواه بالتغليظ: آخرون؛ كصاحب العنوان، والمجتبي، والتذكرة، وغيرهم، وهما: في الحرز، وغيره؛ كالتيسير، وتلخيص أبي معشر، وصححهما المصنف ورجَّح: التغليظ. (ينظر: النشر ١٤/٢، ومتن طيبة النشر، باب اللامات، الأبيات رقم (٣٤٧ ـ ٣٤٨)، والإتحاف ٢٨/٢).

وكذا أبو عمرو في إدغامها[١] [في][٢] لام: ﴿لَكُمْ﴾، بخلفه[٣].

وكذلك صلة ميم الجمع[٤] لابن كثير، وأبي جعفر، وكذا قالون بخلفه[٥].

فيتفرع من ذلك أوجه كثيرة، بل لو قُرِئ للسبعة فقط من قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾، تأتي فيه ستة وثلاثون وجهاً[٦] كما يُعْلَمُ مما تقدم في باب الجمع، ولو قُرِئَ للعشرة لزاد عن ذلك بكثير، والله أعلم.

٦١٦ ـ وَاضْمُمْ يَضِلُّوا[٧]، مَعَ يُونُسَ[٨]: كَفَى ....

(وَاضْمُمْ)؛ أي: اقرأ بضم.

ياء: ﴿يَضِلُّوا﴾ من قوله **[٣٥٣]**: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم﴾ [١١٩].

(مَعَ).

---

(١) يعني: إدغام لام: ﴿فَصَّلَ﴾ ـ وصلاً ـ.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لاستقامة المعنى.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، الأبيات رقم (١٢١ ـ ١٢٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٩)، والنشر ١/٢٧٣.

(٥) فالصلة له ـ من الهداية ـ: للحلواني، وبها قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقين عن قراءته من طريق الجمال عن الحلواني، والإسكان له: في الكافي، والعنوان، والإرشاد، وكذا في الهداية من طريق أبي نشيط، ومنها قرأ الداني به على أبي الحسن، ومن طريق الحلواني على أبي الفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٩)، والنشر ١/٢٧٣).

(٦) وقد سردها صاحب غيث النفع كاملة. (ينظر: غيث النفع ص (٢١٥)).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بفتح الياء: **(يَضِلُّو)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم، والثاني: بضم الياء: **(يُضِلُّو)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٨) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: **(يُوسُفَ)**، وهو سهو وسبق قلم، بيد أنه قد ضبطها في أصل الشرح كضبط الجماعة: **(يُونُس)**، وهو الذي أثبته، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة السين من الكلمة؛ فضبطها الشيخ القاضي في نسخته؛ بالفتح: **(يُونُسَ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالكسر مع التنوين: **(يُونُسٍ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

حرف **(يُونُسَ)**؛ وهو: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾ [يونس: ٨٨].

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: القراء الكوفيين كلهم.

والباقون: بالفتح فيهما.

يقال: ضلَّ في نفسه، وأضلَّ غيره، فالمفعول محذوف على قراءة الضم[(١)].

٦١٦ ـ .... **ضَيْقًا مَعًا[(٢)] فِي ضَيِّقًا: مَكٍّ وَفَى[(٣)]**

وَقَرَأَ: ﴿**ضَيْقاً**﴾؛ بسكون الياء مخففاً.

(مَعاً)؛ وهو:

﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا﴾ في هذه السورة[(٤)].

و﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ في الفرقان[(٥)].

(فِي) مكان.

﴿ضَيِّقًا﴾؛ بتشديد الياء مكسورة فيهما.

(مَكٍّ)؛ ابن كثير وحده.

(وَفَى) بكماله.

والباقون: بالتشديد.

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٣٠/٥، وشرح الهداية ص (٤٧٩ ـ ٤٨٠)، والكشف ٤٤٩/١، والإتحاف ٢٩/٢، وشرح النويري ٢٧٣/٤.

(٢) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: **(مَا)**، بينما ضُبِطَتْ في أصل الشرح كضبط الجماعة: **(مَعًا)**، وهو الذي أثبته.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بالألف المقصورة: **(وَفَى)**، والثاني: بالألف الممدودة: **(وَفَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) سورة الأنعام: الآية [١٢٥].

(٥) الآية: [١٣].

كما تلفظ المصنف بالقراءتين[١].

وهما لغتان؛ كـ(ـمَيْتْ)، و(مَيِّتْ)، وقيل: المشدد: في الأَجْرَام، والمخفف: في المعاني، ووزن المشدد (فيعل)؛ كـ(ـميِّت) و(سيِّد)، ثم أدغم، ويجوز تخفيفه[٢].

٦١٧ ـ (رَا) حَرَجًا بِالْكَسْرِ: صُنْ مَدًّا........ ....

وَقَرَأَ (رَا: ﴿حَرَجًا﴾ [١٢٥]) ـ بعد: ﴿ضَيِّقًا﴾ [١٢٥] ـ.

(بِالْكَسْرِ).

المرموز إليهم بقوله: **(صِفْ[٣] مَدًّا)**؛ أي: شعبة، ونافع، وأبو جعفر.

وقرأه الباقون: بفتح الراء.

وهما بمعنى، وقيل: المفتوح؛ مصدر، والمكسور؛ اسم فاعل، وقيل: المكسور أضيق الضيق[٤].

٦١٧ ـ ....وَخِـفْ سَاكِنَ[٥] يَصْعَدُ[٦]: دَنَا. وَالْمَدَّ[٧]: صِفْ.

(١) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٢) ينظر: الدر المصون ٥/١٤١ ـ ١٤٢، واللباب ٨/٤١٧، وشرح الهداية ص (٤٨٠)، والكشف ١/٤٥٠.

(٣) هكذا ضبطت في أصل الشرح؛ بصاد ثم فاء: **(صِفْ)**، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بصاد ثم نون: **(صُنْ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ينظر: الدر المصون ٥/١٤٢ ـ ١٤٤، وشرح الهداية ص (٤٨٠)، والكشف ١/٤٥٠، وشرح النويري ٤/٢٧٥.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بفتح النون: **(سَاكِنَ)**، والثاني: بكسر النون: **(سَاكِنِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط الكلمة بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: **(يَصْعَدُ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الصاد مشددة، ثم ألف بعدها: **(يَصَّاعَدْ)**.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بنصب الدال مع التشديد: =

٦١٨ ـ وَالْعَيْنَ خَفِّفْ: صِفْ[١] دُمًا[٢]....... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي[٣] ٱلسَّمَآءِ﴾ [١٢٥].

(فَخِفْ) (سَاكِنَ)؛ أي: قرأ بتخفيف الصاد الساكنة.

من قوله: ﴿يَصْعَدُ﴾؛ بلا ألف.

الإمام المرموز إليه بدال: (دَنَا)[٤]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

(وَالْمَدَّ)؛ أي: قراءته بألف بعد الصاد المفتوحة المشددة.

للمرموز إليه بصاد: (صِفْ)[٥]؛ أي: شعبة وحده.

(وَالْعَيْنَ خَفِّفْ)؛ أي: اقرأه بتخفيف العين.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (صُنْ[٦] دُمًا[٧])؛ أي: شعبة، وابن كثير.

= (وَالمَدَّ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الدال مع التشديد: (وَالمَدُّ) بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بصاد ثم فاء: (صِفْ)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بصاد ثم نون: (صُنْ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بالألف الممدودة، مع ضم الدال: (دُمًا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه، فقد اختار ضبطها: بالألف المقصورة، مع ضم الدال: (دُمًى)؛، والثالث: بكسر الدال، ثم ألف ممدودة بعد الميم: (دِمًا). وتعني بضم الدال: جمع دُمية، بينما معناها بكسر الدال؛ جمع دَمْ؛ وهو السائل الأحمر الذي يجري في عروق الإنسان. ولم يتبين اختيار النسخ العتيقة.

(٣) في الأصل: (إلى)، وهو خطأ وتصحيف.

(٤) و(دَنَا)؛ هي من باب (سما)، ومعنى (دنا)؛ قَرُبَ، يقال: دنا وقت الرحيل؛ إذا اقترب، والجمع: الدُّنا.

(٥) ومعنى قوله: (صِفْ)؛ فعل أمر من الوصف، وهو بيان حال الشيء وصفته.

(٦) قوله: (صُنْ)؛ فعل أمر، بمعنى: الحفظ والحماية والعناية والوقاية، يقال صان المال إذا حفظه في مكان أمين.

(٧) والـ(ـدُمَا) بضم الدال؛ جمع دُمْية؛ وهو الصورة الحسنة.

ففيه ثلاث قراءات[١]:

﴿**يَصْعَدُ**﴾؛ بإسكان الصاد، وتخفيف العين، بلا ألف قبلها[٢].

مضارع: (صَعَدَ)؛ كـ(ـعَلِمَ) (يعلم)؛ أي: (ارتفع).

وهي: لابن كثير المكي.

الثانية: ﴿**يَصَّاعَدُ**﴾؛ بتشديد الصاد، وتخفيف العين، قبلها ألف.

أصلها؛ يـ(ـتصاعد)؛ أي: (يتعاطى الصعود ويتكلفه).

وهذه: لشعبة.

والثالثة: ﴿**يَصَّعَّدُ**﴾؛ بفتح الصاد مشددة، وبتشديد العين، دون ألف بينهما[٣].

مِنْ: (تصعد)؛ (تكلف الصعود).

وهي: **للباقين**.

٦١٨ - ....يَحْشُرُ[٤] (يَا): حَفْصٌ وَرَوْحٌ. ثَانِي[٥] يُونُسَ[٦]: عَيَا

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٣٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٢٨).

(٢) كـ(يَصْعَقُ). (ينظر: غيث النفع ص (٢١٥)).

(٣) كـ(يَذَّكَّر). (ينظر: غيث النفع ص (٢١٥)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بالياء؛ على الغيب: (**يَحْشُرُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالنون - على التعظيم -: (**نَحْشُرُ**)، ولم تنقط في نسخة رضوان العقبي.

(٥) ضُبطت في الأصل - متناً وشرحاً - بكسر النون مع إثبات الياء: (**ثَانِي**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى - بما فيها النسخ العتيقة -؛ بكسر النون، وحذف الياء بعدها: (**ثَانِ**).

(٦) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح السين: (**يُونُسَ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى - بما فيها النسخ العتيقة -؛ بكسر السين مع التنوين: (**يُونُسٍ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿يَحْشُرُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [١٢٨].

فـ(**ـيَا**)؛ أي: فقرأه بالياء.

على أن الضمير لله عز جل[١].

(**حَفْصٌ**) عن عاصم.

(**وَرَوحٌ**) عن يعقوب.

وقرأ: ﴿**يَحْشُرُ**﴾ **في (ثَانِي يُونُسَ)**؛ وهو: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾ [يونس: ٤٥].

بالياء ـ أيضاً ـ.

المرموز إليه بعين: (**عَيَا**)[٢]؛ أي: حفص **[٣٥٤]** عن عاصم ـ أيضاً ـ.

وقرأ الباقون: بالنون في الموضعين.

إسناداً إلى اسم الله ـ تعالى ـ؛ على وجه العظمة[٣].

وخرج [بثاني يونس][٤] أوَّله: ﴿وَيَوْمَ[٥] نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٢٨]؛ المتفق عليه عند العشرة أنه بالنون؛ لأجل: ﴿فَزَيَّلْنَا﴾[٦].

---

(١) أي: ويوم يحشرهم ربهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٨١)، والكشف ١/٤٥١ ـ ٤٥٢، والدر المصون ٥/١٤٨).

(٢) ومعنى قوله: (عَيَا)؛ هو من قنوط الطبيب من شفاء المريض ونحوه، وأصله بالمد: عياء.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٤٨١)، والكشف ١/٤٥٢، والإتحاف ٢/٣١، وشرح النويري ٤/٢٧٥.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) في الأصل كتبت مجردة من الواو: (يوم).

(٦) ينظر: النشر ٢/٢٦٢، والإتحاف ٢/٣١.

٦١٩ ـ خِطَابُ[(١)] عَمَّا يَعْمَلُوا[(٢)]: كَمْ. هُودُ[(٣)] مَعْ نَمْلٍ[(٤)]: [عُلاً عَمَّ][(٥)]..............

وَقَوْلُهُ: (**خِطَابُ ﴿عَمَّا يَعْمَلُوا﴾**)؛ أي: قرأ بتاء الخطاب.

قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا **تَعْمَلُونَ**﴾ [١٣٢].

الإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر وحده ـ بكماله ـ.

مراعاة لقوله: ﴿يُذْهِبْكُمْ﴾[(٦)].

وقرأه الباقون: بياء الغيب[(٧)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء: (**خِطَابُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتحها: (**خِطَابَ**)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بالياء؛ على الغيب: (**يَعْمَلوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَعْمَلوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وقد رُسِمَت في النسخة التي عليها خط الناظم بالوجهين؛ التاء والياء.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**هُودُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الدال: (**هُودَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام مع التنوين: (**نَمْلٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر اللام بلا تنوين: (**نَمْلِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ). ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٥) هكذا ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ، حيث رمز الشارح لاختلاف القراء في موضعي هود والنمل بـ(**علاً عَمَّ**)، وهو رمز لم أجده عند غيره من الشراح أو المحققين للمتن، ثم ذكر الشارح ـ في شرحه ـ بعد ذلك أن الرمز أشارة إلى: نافع، وأبي جعفر، وحفص، وابن عامر، ولم يذكر يعقوب، مع أن الإمام يعقوب يقرأ موضعي هود والنمل بالخطاب، بينما ضبطت في سائر النسخ والشروح الأخرى: (**إِذْ ثَوَى عُدْ كِسْ**)؛ بدلاً من ضبط الشارح: (**عُلاً عَمَّ**)؛ لتشمل من ذكرهم الشارح إضافة إلى الإمام التاسع يعقوب، وهو الصواب، والله أعلم.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٥٦/٥، والكشف ٤٥٢/١، والإتحاف ٣١/٢، وشرح النويري ٢٧٦/٤.

(٧) ردًّا على قوله: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَـٰتٌ﴾ [١٣٢]. (ينظر: الدر المصون ١٥٦/٥، والإتحاف ٣١/٢، وشرح النويري ٢٧٦/٤).

وقيده بـ(عَمَّا) ليخرج به قوله بعده: ﴿إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [١٣٥]، فإنه لا خلاف أنه بالخطاب[١].

وقرأ حرف آخِر (هُودُ).

(مَعْ).

حرف (نَمْلٍ).

بتاء الخطاب ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بقوله: (عُلاً عَمَّ)[٢]؛ أي: حفص، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر، [ويعقوب][٣].

وقرأهما الباقون: بياء الغيب.

٦١٩ ـ ....مَكَانَاتٍ[٤] جَمَعْ[٥]

٦٢٠ ـ فِي الْكُلِّ: صِفْ[٦]........... ....

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٢٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ٩٧/أ).

(٢) هكذا ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ، حيث رمز الشارح لاختلاف القراء في موضعي هود والنمل بـ(علاً عَمَّ)، وهو رمز لم أجده عند غيره من الشراح أو المحققين للمتن،كما نبهت على ذلك وفصلته آنفاً.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد منه؛ لئلا يدخل يعقوب في قراءة الغيب للباقين، لأنه يقرأ كلا الموضعين بالخطاب. (ينظر: النشر ٢٦٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٢٨ ـ ٢٢٩)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بجر التاء مع التنوين: (مَكَانَاتٍ)، والثاني: بكسر التاء بلا تنوين: (مَكَانَاتِ)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بنصب الجيم والميم؛ على البناء للفاعل: (جَمَعْ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الجيم، وجر الميم؛ على البناء للمفعول: (جُمِعْ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو ظاهر نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك الاختيار في نسخة الشيخ القاضي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: على معنى الوصف: (صِفْ)، والثاني: على معنى الصيانة والحفظ: (صُنْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

واخْتُلِفَ في: ﴿مَكَانَاتِ﴾.

فـ(**ـجَمَعْ**)؛ أي: قرأه بصيغة الجمع[(١)].

(**فِي الْكُلِّ**)؛ أي: كل ما وقع منه في القرآن؛ وهي: هنا[(٢)]، وهود[(٣)] معاً، ويس[(٤)]، والزمر[(٥)].

المرموز إليه بصاد: (**صِفْ**)؛ أي: شعبة وحده.

ليطابق المضاف إليه، وهو ضمير الجماعة، إذ لكل واحد مكانة[(٦)].

والباقون: بالإفراد[(٧)].

على إرادة الجنس[(٨)].

٦٢٠ ـ ....وَمَنْ يَكُونُ[(٩)]**، كَالْقَصَصْ**: **شَـفَـا**....................................

(**وَ**)**قَرَأَ**: ﴿مَن[(١٠)] يَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾، هنا[(١١)].

(**كَـ**)ـالحرف.

الذي في (**الْقَصَصْ**)[(١٢)].

---

(١) وذلك بألف بعد النون. (ينظر: غيث النفع ص (٢١٦)).
(٢) سورة الأنعام: الآية [١٣٥].
(٣) الآيتين: [٩٣، ١٢١].
(٤) الآية: [٦٧].
(٥) الآية: [٣٩].
(٦) ينظر: الدر المصون ١٥٨/٥، واللباب ٤٤٠/٨، والإتحاف ٣١/٢، وشرح النويري ٢٧٧/٤.
(٧) وذلك بغير ألف بعد النون. (ينظر: غيث النفع ص (٢١٦)).
(٨) ينظر: الدر المصون ١٥٨/٥، واللباب ٤٤٠/٨، والإتحاف ٣١/٢، وشرح النويري ٢٧٧/٤.
(٩) ضُبِطَت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بياء التذكير: (**يَكُونُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بتاء التأنيث: (**تَكُونُ**).
(١٠) في الأصل: بزيادة واو: (ومن)، وهو خطأ.
(١١) سورة الأنعام: الآية [١٣٥].
(١٢) الآية: [٣٧].

بياء التذكير، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأهما الباقون: بتاء التأنيث.

وهما ظاهرتان، إذ التأنيث غير حقيقي مع أن فيه فصلاً[(١)].

٦٢٠ ـ ....بِزَعْمِهِمْ مَعًا ضَمَّ[(٢)]: رَمَصْ

واخْتُلِفَ في: (﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾ **مَعاً**)؛ أي:

﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ﴾ [١٣٦].

و﴿لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعۡمِهِمۡ﴾ [١٣٨].

فـ(**ضَمَّ**)؛ أي: قرأهما بضم الزاي.

الإمام المرموز إليه براء: (**رَمَصْ**)[(٣)]؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

لغة بني أسد[(٤)].

وقرأهما الباقون: بفتح الزاي.

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٤٨١)، والكشف ٤٥٣/١، والإتحاف ٣٢/٢، وشرح النويري ٢٧٧/٤.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه، الأول: بفتح الضاد والميم المشددة؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَمَّ**)، والثاني: بفتح الضاد، ورفع الميم مع التنوين والتشديد؛ على الإسمية: (**ضَمٌّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**).

(٣) ومعنى قوله: (**رَمَصْ**)؛ هي مادة مستقذرة تخرج من العين فتجمد على أطرافها وعلى الأجفان، وعادة خروجها بعد النوم وقد تخرج مع المرض، وعلى الفعلية يكون معنى الكلمة: أصلح أو اكتسب.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٥٩/٥، والكشف ٤٥٣/١، والإتحاف ٣٢/٢، وشرح النويري ٢٧٨/٤.

لغة أهل الحجاز[١].

فقيل: هما بمعنًى واحد، وقيل: المفتوح؛ مصدر، والمضموم؛ اسم[٢].

٦٢١ ـ زَيَّنَ[٣] ضُمَّ اكْسِرْ، وَقَتْلَ[٤] الرَّفْعُ[٥]: كَرْ. أَوْلَادِ[٦] نَصْبُ[٧]، شُرَكَاؤُهُمْ[٨] بِجَرْ

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٥٩/٥، والكشف ٤٥٣/١، والإتحاف ٣٢/٢، وشرح النويري ٢٧٨/٤.

(٢) وفيها لغة ثالثة قرأ بها ابن أبي عبلة؛ وهي: بفتح الزاي والعين، وكذا لغة رابعة لبعض بني قيس وبني تميم؛ وهي: بكسر الزاي. (ينظر: الدر المصون ١٥٩/٥، والكشف ٤٥٣/١، والإتحاف ٣٢/٢، وشرح النويري ٢٧٨/٤).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بنصب الزاي، ونصب الياء مشددة؛ على البناء للفاعل: (**زَيَّنَ**)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع الزاي، وكسر الياء مشددة؛ على البناء للمفعول: (**زُيِّنَ**)، وهي كذلك في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بنصب اللام: (**قَتْلَ**)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم، والثاني: برفع اللام: (**قَتْلُ**)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين، الأول: بضم العين: (**الرَّفْعُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر العين: (**الرَّفْعِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الدال: (**أَوْلَادِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الدال: (**أَوْلَادُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بفتح الدال: (**أَوْلَادَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**أَوْلَادِ**)، (**أَوْلَادُ**)، (**أَوْلَادَ**).

تنبيه: ضبطها الشارح ـ هنا ـ في المتن الذي هامش الشرح: (**أَوْلَاد**)، بينما ضبطها في أصل الشرح حكاية عن النص القرآني: (**أَوْلَادِهِم**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء بلا تنوين: (**نَصْبُ**)، والثاني: بضم الباء مع التنوين: (**نَصْبٌ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالضم في الواو المهموزة والهاء: (**شُرَكَاؤُهُمْ**)، والثاني: بالكسر في الهمزة والهاء: (**شُرَكَائِهِمْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

٦٢٢ ـ رَفْعٍ: كُدًا[١]........................... ....

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [١٣٧].

فـ**(ضُمَّ)**.

و**(اكْسِرْ)**.

أي: اقرأه بضم زاي: ﴿زُيِّنَ﴾، وكسر يائه.

على البناء للمفعول[٢].

وقوله: **([وَ]**[٣]**﴿قَتلَ﴾ الرَّفْعُ)**؛ أي: مرفوع اللام.

على النيابة عن الفاعل[٤].

وذلك للإمام المرموز إليه بكاف: **(كَرْ)**[٥]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

وقوله: **(﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ نَصْبُ)**؛ أي: منصوب الدال.

على أنه مفعول المصدر الذي هو القتل[٦].

وقوله: **﴿شُرَكَائُهُمْ﴾ [٣٥٥]** (بِجَرْ) (رَفْعٍ)؛ أي: مجرور.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(كُدًى)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالألف الممدودة: **(كُدًا)**.

(٢) ينظر: الكشف ٤٥٣/١، وشرح الهداية ص (٤٨٢)، والإتحاف ٣٢/٢، وشرح النويري ٢٧٩/٤.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض.

(٤) ينظر: الكشف ٤٥٣/١، وشرح الهداية ص (٤٨٢)، والإتحاف ٣٢/٢، وشرح النويري ٢٧٩/٤.

(٥) والـ**(كَرُّ)**؛ يأتي بمعنى الهجوم على العدو في القتال، وكرُّ السفينة؛ حبل شراعها، وكرَّ عليه السؤال؛ أعاده مرة بعد مرة، والكرُّ بضد الفر.

(٦) ينظر: الكشف ٤٥٣/١، وشرح الهداية ص (٤٨٢)، والإتحاف ٣٢/٢، وشرح النويري ٢٧٩/٤.

بإضافة: ﴿قَتَلَ﴾ إليه، وهو فاعله(١).

للإمام المرموز إليه بكاف: **(كُدًى)**(٢)؛ أي: ابن عامر المذكور.

وقرأه الباقون: بفتح الزاي والياء، ونصب لام: ﴿قَتْلَ﴾، وكسر دال: ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾، ورفع همز: ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾.

وهي واضحة(٣).

وقد تكلم غير واحد من النحاة(٤) بالطعن في قراءة الإمام ابن عامر

---

(١) ينظر: الكشف ٤٥٣/١، وشرح الهداية ص (٤٨٢)، والإتحاف ٣٢/٢، وشرح النويري ٢٧٩/٤.

(٢) و**(كُدًا)**. جمع كُدية؛ وهي: ما ارتفع أو صَلُب من الأرض، ويمكن أن تكون هي الثنية السفلى بمكة مما يلي باب العمرة.

(٣) فقراءة الجماعة على أنَّ: ﴿زَيَّنَ﴾؛ مبني للفاعل، و﴿قَتْلَ﴾؛ مفعول: ﴿زَيَّنَ﴾، و﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾؛ فاعل: ﴿زَيَّنَ﴾، والتقدير: قَتْلَهُم أولادِهم، فالفاعل محذوف. (ينظر: الكشف ٤٥٤/١، وشرح الهداية ص (٤٨٢ ـ ٤٨٣)، والإتحاف ٣٢/٢، وشرح النويري ٢٧٩/٤).

(٤) كالزمخشري حيث قال في الكشاف ٤٠١/٢: «وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة؛ وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما رُدَّ: (زَجُ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ) فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته»، وممن طعن بهذه القراءة المتواترة أبو عليٍّ الفارسي، حيث قال في كتابه الحجة ـ بعد أن ذكر قراءة ابن عامر ـ ٤١٠/٣: «ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى»، والنحاس حيث قال في إعراب القرآن ٩٨/٢: «فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف، لأنه يفصل، فأما الأسماء غير الظروف فلحن»، وابن جني حيث قال في الخصائص ٣٩٠/٢: «وأما الفروق والفصول... فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه....» إلى أن قال: «ومن ذلك قراءة ابن عامر، وهذا في النثر وحال السعة صعب جداً، لاسيما والمفصول به مفعول لا ظرف»، وممن ضعَّف قراءة ابن عامر من المفسرين: البيضاوي حيث قال في تفسيره ٣١٢/٢: «وقرأ ابن عامر (زُيِّنَ) على البناء للمفعول الذي هو (القتل)، ونصب: (الأولاد)، وجر (الشركاء)، بإضافة القتل إليه مفصولاً بينهما بمفعوله، =

وتضعيفها، من حيث الفصل بين المضاف وهو: ﴿قَتْلُ﴾، والمضاف إليه وهو: ﴿شُرَكَآئِهِمْ﴾، بالمفعول وهو: ﴿أَوْلَٰدَهُمْ﴾، وزعم هؤلاء أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر، وهو زعم فاسد، وكلام غير معول عليه؛ لأنه طعن في القراءة المتواترة، وقارئها ابن عامر؛ ذاك الإمام الشامي، أعلى القراء السبعة سنداً، وأقدمهم هجرة، من كبار التابعين، وهو عربي صريح فصيح من صميم العرب، وقد قرأها بالتلقي والسماع، مع موافقتها لرسم مصحفه[1].

ولم يرد عن السلف الطعن فيها، بل انتصر لها من النحاة من يقابل هؤلاء الطاعنين أو أجل منهم، وأورد من لسان العرب ما يشهد لصحتها، نثراً ونظماً، كقولهم: (هذا غلام إن شاء الله أخيك)، وقد قُرِئَ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧]؛ بنصب: ﴿وَعْدَهُۥ﴾، و[جر][2]﴿رُسُلِهِۦ﴾، وكحديث: «فهل أنتم تاركوا لي صاحبي»[3].

= وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر»، وابن عطية حيث قال في المحرر الوجيز ٣٤٩/٢ ـ ٣٥٠: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر، فكيف بالمفعول في أفصح الكلام»، وشيخ المفسرين ابن جرير الطبري، والإمام مكيّ بن أبي طالب في الكشف حيث قال بعد أن ذكر قراءة ابن عامر ٤٥٤/١: «وهذه القراءة فيها ضعف؛ للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا في التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف، لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد»، وغيرهم، وقد أفاض العلماء المحققين كالشاطبي، وأبي شامة، وأبي حيان، وابن الجزري، وصاحب الإتحاف، والصفاقسي في غيث النفع، وغيرهم، في الرد على هؤلاء الطاعنين في هذه القراءة الصحيحة المتواترة، والمضعفين لها. (ينظر: إبراز المعاني ١٤٦/٣ ـ ١٥٧، والبحر المحيط ٢٢٩/٤، والنشر ٢٦٣/٢ ـ ٢٦٤، والإتحاف ٣٢/٢ ـ ٣٤، وغيث النفع ص (٢١٦ ـ ٢١٩)، ومعجم القراءات ٥٥٢/٢ ـ ٥٥٨).

(١) ينظر: النشر ٢٦٣/٢ ـ ٢٦٤، والإتحاف ٣٢/٢ ـ ٣٤، وغيث النفع ص (٢١٦ ـ ٢١٩).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه من رواية أبي الدرداء ﷺ، في كتاب التفسير، ٢٣٨/٥، برقم (٤٦٤٠).

ومن ثم لم يبال الإمام جمال الدين ابن مالك بما تقَوَّلَهُ هؤلاء الطاعنون، بل قال في الكافية الشافية[(١)] بعد أن ذكر جواز الفصل بما ذكر:

وَحُجَّتِي قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرٍ   وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَ نَاصِرِ

وأما شواهد ذلك من الشعر، [فشيء][(٢)] كثير؛ كقوله[(٣)]:

سَقَاهَا الْحِجَا سَقْيَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ

وقوله[(٤)]:

............فَزَجَجْتُهَا[(٥)] بِمَزَجَّةٍ[(٦)]   زَجَّ الْقَلُوصَ[(٧)] أَبِي مَزَادةَ.........

قال في الإتحاف[(٨)]: «وأما من زعم أنه لم يقع في الكلام المنثور مثله فلا يعول عليه، لأنه ناف، ومن أثبت هذه القراءة مثبت، وهو مقدم

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، باب الإضافة، ٩٧٨/٢، البيت رقم (٩٤٥).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) القائل هو: أحمد بن الحسين بن الحسن، أبو الطيب المتنبي، وقد ذكره في البحر المحيط، وصاحب الإتحاف والنويري في شرحه. (ينظر: البحر المحيط ٢٢٩/٤، وإبراز المعاني ١٥٤/٣، والإتحاف ٣٤/٢، وشرح النويري ٢٨٣/٤).

(٤) قائل هذا البيت هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط، توفي سنة ٢١٥هـ، وقد أورده الفراء في معاني القرآن ولكنه لم يعزه أو ينسبه، ثم إنه ردَّ هذه الرواية وقال: «هذا باطل، والصواب: زج القلوص أبو مزادة»، ولم يعزه أيضاً ثعلب في مجالسه ورواه بتغيير بسيط: «فزججتها متمكناً. . .الخ»، ولم يعزه غيرهما ـ مما اطلعت عليه ـ ممن استدل به من العلماء، وفي الخزانة: «هذا البيت يروى لبعض المدنيين» ونقله ـ أيضاً ـ صاحب إبراز المعاني، واستشهد به الشاطبي في حرزه. (ينظر: معاني القرآن ٣٥٨/١، والخصائص ٤٠٦/٢، والبحر المحيط ٢٢٩/٤، وإبراز المعاني ١٥٢/٣ ـ ١٥٣، والإتحاف ٣٤/٢، وخزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي ٢٥١/٢، ومجالس ثعلب ٢٠/١).

(٥) وزججته: طعنته بالزج؛ وهي الحديدة أسفل الرمح. (ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٨٥/٢).

(٦) في الأصل: (بمزية)، وهي في جميع المصادر التي اطلعت عليها: (بمزجة)، وذكر في إبراز المعاني أنها تروى: (متمكناً)، بدلاً من: (بمزجة)، و(المزجة)؛ الرمح القصير. (ينظر: الإتحاف ٣٤/٢، وإبراز المعاني ١٥٢/٣ ـ ١٥٣، وشرح النويري ٢٨١/٤).

(٧) هي الناقة الشابة. (ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٨٥/٢).

(٨) ينظر: الإتحاف ٣٤/٢.

على النافي اتفاقاً، قال: وكيف فيمن أثبت تابعي عن الصحابة عمن لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﷺ، فقد بطل قولهم، وثبتت قراءته سالمة من المعارض، ولله الحمد»[1].

٦٢٢ ـ ....أَنِّثْ يَكُنْ: لِي خُلْفُ[2] مَا صِبْ ثِقْ. وَمَيْتَةٌ: كَسا ثَنًا[3] دُمَا.

٦٢٣ ـ وَالثَّانِ: كَمْ ثَنَّا[4]......... ....

وَقَوْلُهُ: (أَنِّثْ ﴿يَكُنْ﴾)؛ أي: اقرأ قوله: ﴿وَإِن تَكُن مَّيۡتَةً﴾ [١٣٩]؛ بتأنيث الفعل.

للمرموز إليهم بقوله: **(لِي خُلْفُ مَا[5]) (صِبْ[6] ثِقْ) [٣٥٦]**؛ أي: هشام بخلاف[7]، وابن ذكوان، وشعبة، وأبي جعفر، بلا خلاف عنهم.

---

(١) وقال الشيخ موسى جار الله: «ورسم المصحف الشامي قد نَصَرَ قراءته... ووجوه الكلام في لغة العرب واسعة لم تدخل تحت حصر النحاة، وإنكار وجه من الوجوه قصور لا يقدح في صحته وعربيته». (ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (١٤٠)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مجردة من (أل) التعريف: (**خُلْفُ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ مقرونة بـ(أل) التعريف: (**الْخُلْفُ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي ـ هنا ـ، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضبطت فيهما؛ بنون مفتوحة مشددة، وبعدها ألف ممدودة: (**ثَنَّا**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: بنون مفتوحة بلا تشديد، بعدها ألف ممدودة: (**ثَنَا**)، والثالث: بنون مشددة مفتوحة، بعدها ألف مقصورة: (**ثَنَّى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والرابع: بنون مفتوحة منونة، بعدها ألف مقصورة: (**ثَنًى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) وكلمة: (**مَا**)؛ جاء بها الناظم على عدة معان، فمرة نافية، ومرة موصولة، ومرة مقصورة عن كلمة (مّاء).

(٦) ومعنى قوله: (**صِبْ**)، فعل؛ مِن وَصَب يَصِب وُصوباً، وصب الشيء؛ دام وثبت، دائم ولازم.

(٧) ينظر: النشر ٢/٢٦٥.

وقرأه الباقون: بالتذكير، وهو الوجه الثاني لهشام.

و﴿مَيْتَةٌ﴾؛ بالرفع، ـ كاللفظ به ـ.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَسَا ثَنًا**[١]**دُمَا**[٢])؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، وابن كثير.

وقرأه الباقون: بالنصب.

وفي مجموع الحرفين خمس قراءات[٣]:

الأولى[٤]: تأنيث: ﴿تَكُنْ﴾، ورفع: ﴿مَيْتَةٌ﴾ ساكنة الياء: وهي لابن عامر من غير طريق الداجوني عن هشام.

والثانية[٥]: كذلك، إلا أنها مشددة الياء المكسورة: وهي لأبي جعفر.

والثالثة[٦]: تذكير: ﴿يَكُنْ﴾، ورفع: ﴿مَيْتَةٌ﴾ ساكنة الياء؛ وهي لابن كثير، والداجوني من أشهر طرقه عن هشام[٧]؛ فلا خلاف عنه[٨] في رفع: ﴿مَّيْتَةٌ﴾.

---

(١) ومعنى: (**ثَنًا**)؛ من الثناء، وهو مايوصف بها الإنسان من المناقب والمدائح، أو هو بمعنى: كفَّ، وصرف، ولوى.

(٢) والـ(**ـدُمَا**) بضم الدال؛ جمع دُمْية؛ وهو الصورة الحسنة.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٥/٢.

(٤) وتوجيهها: أنَّ ﴿تَكُنْ﴾؛ تامة، بمعنى: تقع، و﴿مَّيْتَةٌ﴾ مرتفعة بـ﴿تَكُنْ﴾، ولا خبر لـ﴿تَكُنْ﴾، وأُنِّثَ الفعل لتأنيث لفظها. (ينظر: الكشف ٤٥٤/١ ـ ٤٥٥، وشرح الهداية ص (٤٨٣)، والدر المصون ١٨٦/٥).

(٥) وتوجيهها: كالتي قبلها. (ينظر: الكشف ٤٥٤/١ ـ ٤٥٥، وشرح الهداية ص (٤٨٣)، والدر المصون ١٨٦/٥، وشرح النويري ٢٨٤/٤).

(٦) وتوجيهها: لأن التأنيث غير حقيقي، و﴿يَكُنْ﴾ تامة غير محتاجة إلى خبر، بمعنى: حدث ووقع، فرفع: ﴿مَّيْتَةٌ﴾ بها. (ينظر: الكشف ٤٥٥/١، وشرح الهداية ص (٤٨٣)، والدر المصون ١٨٦/٥).

(٧) وقراءة هشام بالتذكير في: ﴿يَكُنْ﴾، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٦٥/٢، ومنحة مولى البر ص (١٠٨)).

(٨) أي: عن هشام.

والرابعة[١]: **تأنيث**: ﴿تَكُن﴾، ونصب: ﴿مَّيْتَةً﴾ ساكنة الياء؛ وهي لشعبة.

والخامسة[٢]: **تذكير**: ﴿يَكُنْ﴾، ونصب: ﴿مَّيْتَةً﴾ كذلك؛ وهي للباقين.

وتوجيه الخمس واضح[٣].

(**وَ**)قرأ.

(**الثَّانِي**) من هذه السورة وهو: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ مَيْتَةً﴾ [١٤٥]؛ بالترجمة المذكورة؛ ـ أعني رفع: ﴿مَيْتَةٌ﴾ ـ.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ ثَنَّا**)[٤]؛ أي: ابن عامر، وأبو جعفر.

وهو[٥] على أصله في تشديد: ﴿مَيِّتَةٌ﴾.

وسيأتي الكلام على: ﴿تَكُونَ﴾.

والباقون: بالنصب.

---

(١) وتوجيهها: أنه أنث الفعل؛ لأن اسم (كان) المضمر وإن كان راجعاً إلى مذكر فهو (الميتة) في المعنى. (ينظر: الكشف ٤٥٥/١، وشرح الهداية ص (٤٨٣)، والدر المصون ١٨٦/٥، وشرح النويري ٢٨٤/٤).

(٢) وتوجيهها: أنه ذكَّرَ الفعل لتذكير: (ما) في: ﴿مَا فِي بُطُونِ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، و﴿يَكُنْ﴾ ناقصة تحتاج إلى خبر، فأضمر فيها اسمها، وهو ضمير: (ما) في قوله: ﴿مَا فِي بُطُونِ﴾، ونصب: ﴿مَّيْتَةً﴾؛ على أنها خبر كان، والتقدير: وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتة فهم في أكله شركاء). (ينظر: الكشف ٤٥٥/١، وشرح الهداية ص (٤٨٣)، وشرح النويري ٢٨٤/٤).

(٣) ينظر: الكشف ٤٥٤/١ ـ ٤٥٥، وشرح الهداية ص (٤٨٣)، والدر المصون ١٨٦/٥ ـ ١٨٧، وشرح النويري ٢٨٤/٤.

(٤) ومعنى (**ثَنَّا**)؛ من التثنية؛ وهو جعل الشيء اثنين بضم غيره إليه، وتأتي بمعنى المدح؛ ثنى على مجهوده؛ أثنى عليه بالشكر والتقدير.

(٥) أي: أبو جعفر.

٦٢٣ ـ ....حِصَادِ(١) افْتَحْ: كَلَا حِمًى نَمَا(٢)...........................

[واخْتُلِفَ في](٣): ﴿حِصَادِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [١٤١].

فـ**(ـافْتَحْ)**؛ أي: اقرأه بفتح الحاء(٤).

للمرموز إليهم بقوله: **(كَلَا) (حِمًى نَمَا)**؛ أي: ابن عامر، وأبي عمرو، ويعقوب، وعاصم.

والباقون: بكسر الحاء(٥).

وهما لغتان في المصدر؛ كـ(ـجِذَاذ) و(جُذَاذ)(٦).

٦٢٣ ـ ....وَالْمَعْزِ حَرِّكْ: حَقُّ لَا

٦٢٤ ـ خُلْفٌ(٧) مُنًى(٨)............... ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الحاء: **(حِصَادِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الحاء: **(حَصَادِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: **(ثَمَا)**.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٤) وهي لغة أهل نجد وتميم، كما ذكره الفراء، واختار أبو عبيد الفتح وقال: «للفخامة». (ينظر: الدر المصون ١٨٩/٥، وشرح النويري ٢٨٧/٤، والدر المصون ١٨٩/٥).

(٥) وهي لغة أهل الحجاز، كما ذكره الفراء، واختاره مكي وقال: «لأنه الأصل، وعليه أكثر الجماعة». (ينظر: شرح النويري ٢٨٧/٤، والدر المصون ١٨٩/٥).

(٦) و(قَطاف)، و(قِطاف)، و(حَران)، و(حِران). (ينظر: الكشف ٤٥٦/١، وشرح الهداية ص (٤٨٣)، والدر المصون ١٨٩/٥، وشرح النويري ٢٨٧/٤).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: **(خَلْفٌ)**؛ والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: **(خُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به المحقق أيمن سويد، حيث اختار ضبطها: بفتح الفاء بلا تنوين: **(خُلْفَ)**.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم الميم، وبالألف المقصورة: **(مُنًى)**؛ والثاني: بضم الميم، وبالألف الممدودة: **(مُنَا)**، =

(﴿وَمِنَ ٱلْمَعْزِ﴾ [١٤٣]؛ **حَرِّكْ**)؛ أي: اقرأه بفتح العين؛ كما هو مطلق الحركة.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَقُّ لَا**) (**خُلْفُ مُنًى**[١])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب بلا خلاف عنهم، وهشام بخلاف عنه، وابن ذكوان بلا خلاف أيضاً.

فالفتح ـ لهشام ـ: من طريق غير الداجوني.

والإسكان: من طريقه عنه[٢].

وبه **قرأ الباقون**.

وهما لغتان في جمع: (ماعِز)؛ كـ(خادِم) و(خَدَم)، و(تَاجِر) و(تَجْر)، ويجمع أيضاً على (معزى)[٣].

وتقدَّم الكلام:

على: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [١٤٤]، ونظائره[٤].

= وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به الشيخ أيمن سويد، حيث اختار ضبطها: بجر الميم، وبالألف المقصورة: (**مِنًى**)، ومعناها على جر الميم ـ موضع قرب مكة وهو من مشاعر الحج وأمكنته، والرابع: ما انفرد به شرح النويري، حيث ضبطها؛ بالألف المقصورة، مع فتح النون بلا تنوين: (**مُنَى**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**مُنًى**)؛ (**مُنًا**)، (**مِنًى**). (**مُنَى**).

(١) ومعنى قوله: (**مُنًى**)؛ جمع مُنْية، وهي ما يتمناه الإنسان.

(٢) وقراءة هشام بالإسكان في عين: ﴿ٱلْمَعْزِ﴾، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٦٦/٢، ومنحة مولى البر ص (١٠٩)).

(٣) وذلك أن (فَاعِلاً) يُجمَع على (فَعْل) تارة وعلى (فَعَل) تارة أخرى، كما مثل به الشارح. (ينظر: الكشف ٤٥٦/١، وشرح الهداية ص (٤٨٣)، والدر المصون ١٩٤/٥، والإتحاف ٣٦/٢).

(٤) وذلك في باب الهمز المفرد، فهذه الكلمة مما دخلت فيها همزة الاستفهام على همزة الوصل، فقد اتفق القراء على إثبات همزة الوصل وعلى تسهيلها من قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، وإن اختلفوا في كيفيته؛ فالجمهور على إبدال همزة الوصل الواقعة بعد همز الاستفهام ألفاً خالصةً مع إشباع المد للساكنين للكلِّ، =

وكذا على نحو: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾ [١٤٣][(١)].

= وهو المختار المقدم لجميع القراء، وذهب آخرون إلى تسهيلها بين بين، والوجهان صحيحان، ولا يجوز عند من سهل أن يدخل ألف بينها وبين همزة الاستفهام كما يجوز في همزة القطع؛ وذلك لضعفها عنها، وكذا الحكم في نظائره؛ وهي: ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١]، و﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩]، و[النمل: ٥٩].

وههنا تحرير خاص للأزرق في كلمة: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، عند اجتماعها في القراءة مع كلمة: ﴿نَبِّئُونِي﴾، من الآية نفسها، فيكون فيها للأزرق خمسة أوجه؛ وهي: إبدال: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، وعليه تثليث البدل في: ﴿نَبِّئُونِي﴾، والتسهيل في: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، وعليه المد والتوسط في البدل ـ دون القصر ـ في: ﴿نَبِّئُونِي﴾، فيمتنع وجه القصر على التسهيل؛ وذلك لأن رواة القصر في البدل ليس لهم في: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، إلا الإبدال، قال العلامة إبراهيم شحاثة السمنودي ـ رحمه الله ـ في دواعي المسرة، سورة الأنعام، البيت رقم (٢٩١):

(آلـذَّكَـرَيْـنِ) إِنْ لِـوَرْشٍ سُـهِّـلَا … فَـقَـصْـرُهُ فِـي نَـبِّـئُـونِـي أَهْـمِـلَا

وقال الخليجي ـ رحمه الله ـ في تحريراته:

وَأَزْرَقٌ إِذَا قَــصَــرْتَ الْــبَــدَلَا … تَـسْـهِـيـلُـهُ (آلـذَّكَـرَيْـنِ) حُـظِـلَا

ومن التحريرات: أنه يمتنع ليعقوب الوقف بهاء السكت على وجه التسهيل، ويمتنع ليعقوب ـ أيضاً ـ الإدغام من المصباح على التسهيل، لأن طريق المصباح هو الإبدال، ويمتنع سكت ابن ذكوان وحفص على التسهيل، غير أن السكت الخاص لابن الأخرم يأتي على التسهيل والإبدال، قال العلامة أحمد عبدالعزيز الزيات ـ رحمه الله ـ في شرح تنقيح فتح الكريم:

بِتَسْهِيلِ (الَانَ) أَظْهِرَنْ لِرُوَيسِهِمْ … وكـ(الْمُسْلِمِيْنَ) الْهَا لِيَعْقُوبَ أَهْمِلَا
كَمَدِّ ابْنِ ذَكْوَانَ وَسَكْتٍ لَهُ كَذَا … لِحَفْصٍ نَعَمْ تَخْصِيْصُ الَاخْرَمِ أَسْجِلَا

والمعنى: يتعين على تسهيل همزة الوصل في: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾، و﴿ءَآللَّهُ﴾، و﴿ءَآلْـَٔنَ﴾، الإظهار لرويس، وعدم الإتيان بهاء السكت في نحو: (المسلمين)، ليعقوب، ويمتنع مد النقاش، وسكت ابن ذكوان وحفص، إلا السكت الخاص فيجوز لابن الأخرم على التسهيل والإبدال. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد ص (٤٤)، البيت رقم (١٩٢)، والإتحاف ٣٦/٢ ـ ٣٧، والنشر ٣٧٧/١، وغيث النفع ص (٢١٩)، وجامع الخيرات ٤٩٤/٣، وحل المشكلات ص (٦٢)، وفريدة الدهر ٦٦٩/٢، وشرح تقيح فتح الكريم ص (٧٤ ـ ٧٥)).

(١) وذلك في باب الهمز المفرد، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة مع ضم ما قبلها لأجل الواو، وأنه عنده كـ(ـمتكؤون) في ذلك، نصَّ عليه في النشر، ونسبه للأهوازي وغيره، ولا يخفى ما لحمزة وقفاً من تسهيل الهمزة بينها وبين ما منه حركتها، وحكى بعضهم: =

٦٢٤ ـ ....يَكُونَ[(١)]: إِذْ حِمًّى نَفَى [رَوَى][(٢)] ....

وَقَرَأَ: ﴿يَكُونَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [١٤٥]؛ بتذكير الفعل ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**إِذْ حِمًّى نَفَى**[(٣)]) (**رَوَى**)؛ أي: نافع، وأبو عمرو، ويعقوب، وعاصم، والكسائي، وخلف **[٣٥٧]** في اختياره.

وقرأ الباقون: بتاء التأنيث.

وتقدَّم رفع: ﴿مَيْتَةٌ﴾؛ لابن عامر، وأبي جعفر[(٤)].

ففي مجموع الحرفين أربع قراءات[(٥)]:

الأولى[(٦)]: تأنيث: ﴿تَكُونَ﴾، ورفع: ﴿مَيْتَةٌ﴾ مخففة الياء؛ وهي: لابن عامر ـ بكماله ـ.

والثاني[(٧)]: كذلك، لكن مع تشديد الياء: لأبي جعفر.

= التسهيل بين الهمز وحركة ما قبلها. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد ص (٤٦)، الأبيات رقم (٢١٩ ـ ٢٢٠)، والإتحاف ٣٦/٢، والنشر ٣٩٧/١، و٤٣٨/١).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتذكير مع فتح النون: (**يَكُونَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالتذكير مع ضم النون: (**يَكُونُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي ثابتة في أصل الشرح.

(٣) ومعنى قوله: (**نَفَى**)؛ فعل ماض بمعنى النفي وهو ضد الإثبات، وقد يأتي بمعنى: نفى الشَّعْرَ إذا ثار وشعث وتساقط.

(٤) وأن أبا جعفر على أصله في قرائتها مشددة الياء المكسورة.

(٥) ينظر: الإتحاف ٣٧/٢، وغيث النفع ص (٢١٩).

(٦) على أن (كان) تامة؛ بمعنى: توجد ميتة. (ينظر: الإتحاف ٣٧/٢).

(٧) وتوجيهها كتوجيه التي قبلها. (ينظر: الإتحاف ٣٧/٢).

والثالثة(١): **تأنيث**: ﴿تَكُونَ﴾، مع نصب: ﴿مَّيۡتَةً﴾ مخففة الياء: لابن كثير، وحمزة.

والرابعة(٢): **تذكير**: ﴿يَكُونَ﴾، مع نصب: ﴿مَّيۡتَةً﴾(٣) كذلك: للباقين.

٦٢٤ - ....تَذَكَّرُونَ: صَحْبٌ(٤) خَفَّفَا(٥)

٦٢٥ - كُـلًّا.................................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾؛ إذا كان بالخطاب، وحسن مع تائه تاءً أخرى(٦).

نحو: ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢].

فالمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وحفص.

(**خَفَّفَا**)؛ أي: قرأ كل واحد منهم بتخفيف الذال.

---

(١) على أنَّ اسم (كان) ضمير يعود على: ﴿مُحَرَّمًا﴾، أو المأكول، وأُنِّثَ الفعل؛ لتأنيث الخبر. (ينظر: الإتحاف ٣٧/٢).

(٢) على أن اسم (يكون) يعود على قوله: ﴿مُحَرَّمًا﴾؛ فالمعنى: إلا أن يكون الموجود ميتة. (ينظر: شرح الهداية ص (٤٨٤)، والإتحاف ٣٧/٢).

(٣) مخففة الياء.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الباء من غير تنوين: (**صَحْبُ**)، والثاني: بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**خَفَا**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء والفاء؛ على البناء للفاعل: (**خَفَّفَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الخاء، وجر الفاء؛ على البناء للمفعول: (**خُفِّفَا**).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٠)، والإتحاف ٣٧/٢.

(كُلًّا)؛ أي: كل ما جاء من ذلك في القرآن.

على حذف إحدى التاءين؛ إذ الأصل: (تتذكرون)[١].

والباقون: بالتشديد.

فأدغموها في التاء[٢].

٦٢٥ـ ....وَأَنْ: كَمْ ظُبًى[٣]. وَاكْسِرْهَا: شَفَا ....

وَقَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [١٥٣]؛ بفتح الهمزة وإسكان النون ـ كاللفظ به ـ.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: **(كَمْ ظَنَّ)**؛ أي: ابن عامر، ويعقوب.

على أنها مخففة من الثقيلة[٤].

قال في الإتحاف[٥]: «على اللغة القليلة».

(وَاكْسِرْهَا)؛ أي اقرأ: بكسر الهمزة، مع تشديد النون.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

على الاستئناف[٦].

---

(١) على خلافٍ في أيِّ التاءين هو المحذوف؛ هل هي تاء المضارعة، أو تاء التفعل، خلاف مشهور. (ينظر: الكشف ٤٥٧/١، وشرح الهداية ص (٤٨٤)، وشرح النويري ٢٨٧/٤، والإتحاف ٣٧/٢، والدر المصون ٢٢٣/٥).

(٢) ينظر: الكشف ٤٥٧/١، وشرح الهداية ص (٤٨٤)، والدر المصون ٢٢٣/٥، وشرح النويري ٢٨٧/٤، والإتحاف ٣٧/٢.

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (ظُبًى)، بينما ضبطت في أصل الشرح: (ظَنَّ)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٤) واسمها ضمير الأمر والشأن. (ينظر: الدر المصون ٢٢٥/٥، وشرح الهداية ص (٤٨٤)، والكشف ٤٥٧/١).

(٥) ينظر: الإتحاف ٣٨/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون ٢٢٣/٥، وشرح النويري ٢٨٧/٤، وشرح الهداية ص (٤٨٥)، والكشف ٤٥٧/١.

وقرأه الباقون: بفتح الهمزة، وتشديد النون.

على تقدير اللام[(١)]؛ أي: (ولأن هذا...الخ)[(٢)].

وتقدَّم الكلام على:

صاد: ﴿صِرَٰطِي﴾ [١٥٣][(٣)]، و﴿يَصۡدِفُونَ﴾ [٤٦، ١٥٧][(٤)].

وتاء: ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ [١٥٣][(٥)].

---

(١) وهي لام العلة، فيكون تقدير الكلام: ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ﴾ [الجن: ١٨]. (ينظر: الدر المصون ٥/٢٢٣).

(٢) ذكر صاحب الدر المصون أربعة أقول في توجيه قراءة الجماعة هذا أحدها. (ينظر: الدر المصون ٥/٢٢٤، وشرح الهداية ص (٤٨٤)، والكشف ١/٤٥٧، وشرح النويري ٤/٢٨٧).

(٣) فقرأ قنبل من طريق ابن مجاهد، ورويس: بالسين، وقرأ خلف عن حمزة: بالإشمام، وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: طيبة النشر، سورة أم القرآن، ص (٣٨)، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ١/٢٧١ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٢/٣٨).

(٤) فقرأ حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد الزاي، واختلف عن رويس؛ فروى عنه النخاس والجوهري كذلك بالإشمام، وبه قطع ابن مهران به، وروى عنه أبو الطيب وابن مقسم بالصاد الخالصة، وبه قطع الهذلي وبذلك قرأ الباقون. (ينظر: طيبة النشر، سورة أم القرآن، ص (٣٨)، البيت رقم (١١٤)، والنشر ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١، والإتحاف ٢/٣٩).

(٥) لم ينبه الشارح على أن موضع سورة الأنعام هذا هو أحد الموضعين اللذين يُقْرَآن بالتشديد مطلقاً؛ أي: وصلاً ووقفاً، وأما الموضع الثاني: فهو موضع سورة الحجرات: ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [١٣]، وسيأتي بإذن الله، وإنما قُرِئَ هذان الحرفان بالتشديد مطلقاً؛ لوجود اللام والفاء قبل التاء المشددة، فاتصل الساكن المشدد بشيء قبله، على أن ظاهر كلام صاحب الإتحاف، وصاحب غيث النفع، والقاضي في البدور الزاهرة يفيد العموم، فدل عدم تقييده عندهم على عموم الحكم حال الوصل والوقف، قال في غيث النفع: «وكلُّ من أطلق التقييد بحال الوصل ـ كالشاطبي ـ فَيُخَصُّ كلامه بهذا ـ أي بالموضع الذي في سورة الحجرات: ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [١٣]، وبموضع سورة الأنعام: ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ [١٥٣]، أو يقال: يحمل في الوصل كلامهم على العموم؛ أي: سواء وصل الحرف المشدد بآخر حرف من كلمة قبله، أو بحرف متصل بكلمته». (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٦)، البيت رقم (٥٠٨)، والنشر ٢/٢٣٣، والإتحاف ٢/٣٨، وغيث النفع ص (٣٥٦)، والبدور الزاهرة ص (٣٠١)، والإتحاف ٢/٣٨، وغيث النفع ص (٢٢٠)).

٦٢٥ ـ .... يَأْتِيَهُمْ، كَالنَّحْلِ: عَنْهُمْ وُصِفَا

وَقَوْلُهُ: ﴿تَأْتِيهِم[1]﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ في هذه السورة[2].

(كَـ) حرف.

(النَّحْلِ)؛ وهو:

﴿هَلْ[3] يَنظُرُونَ[4] إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣].

(عَنْهُمْ)؛ أي عن: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(وُصِفَا)؛ أي: نُقِلَ قراءة الحرفين بياء التذكير[5].

والباقون: بالتاء الفوقية فيهما[6].

٦٢٦ ـ وَفَرَّقُوا[7] مُدَّ[8] وَخَفِّفْهُ مَعَا: رِضًا.................................

---

(١) ضُبِطت في أصل الشرح بالتاء؛ على التأنيث: (**تَأْتِيَهُمْ**)، بينما ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح بالياء؛ على التذكير: (**يَأْتِيَهُمْ**)، وهي كذلك في جميع نسخ النظم وشروحه.

(٢) سورة الأنعام: الآية [١٥٨].

(٣) في الأصل بزيادة الواو: (وهل)، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: (ينظرو)، وهو خطأ.

(٥) قال النويري: «ووجه التذكير: أن فاعله مذكر». (ينظر: الدر المصون ٥/٢٣٢، وشرح النويري ٤/٢٨٧).

(٦) قال النويري: «ووجه تأنيثه: أن لفظه مؤنث». (ينظر: الدر المصون ٥/٢٣٢، وشرح النويري ٤/٢٨٧).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على القصر: (**وَفَرَّقُوا**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ على المد: (**وَفَارَقُوا**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**مُدَّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: (**امْدُدْهُ**).

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَرَّقُواْ﴾.

فـ(مُدَّ وَخَفِّفْهُ)؛ أي: اقرأه بألف بعد الفاء، وتخفيف الراء.

(مَعاً)؛ أي:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ﴾، في هذه السورة[1].

و﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ﴾ في الروم[2].

للمرموز إليهما بقوله: (رِضاً)؛ أي: حمزة، والكسائي.

على أنه من المفارقة، بمعنى التفرقة والتجزئة؛ أي: (آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه)، أو بمعنى [٣٥٨]: التَّرك[3].

وقرأهما الباقون: بتشديد الراء بلا ألف فيهما.

٦٢٦ ـ ....وَعَشْرُ[4] نَوِّنْ[5]، بَعْدُ ارْفَعَا

٦٢٧ ـ خَفْضًا: لِيَعْقُوبَ............. ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [١٦٠].

فـ(نَوِّنْ)؛ أي: اقرأه بتنوين: ﴿عَشْرٌ﴾.

و﴿أَمْثَالُهَا﴾؛ (بَعْدُ ارْفَعاً) (خَفْضاً) أي: اقرأه بالرفع.

(لِـ)ـلإمام.

---

(١) سورة الأنعام: الآية [١٥٩].

(٢) الآية: [٣٢].

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٩/٢، وشرح النويري ٢٨٨/٤، وشرح الهداية ص (٤٨٥)، والكشف ٤٥٨/١.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالضمِّ في الراء من غير تنوين: (وَعَشْرُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع الراء منونة: (وَعَشْرٌ).

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (نَوِّنْ)، وبه ينكسر الوزن، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: نون ساكنة مكان التنوين: (نَوِّنَنْ)؛ والثاني: بفتح النون الثانية مع التنوين: (نَوِّنًا)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(**يَعْقُوبَ**) الحضرمي ـ بكماله ـ.

على أنه نعت لـ﴿**عَشْرٌ**﴾.

والباقون: بغير تنوين: ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، بالخفض.

على الإضافة[1].

٦٢٧ ـ ....وَدِينًا قِيَمًا[2] فَافْتَحْهُ مَعْ كَسْرٍ بِثِقْلِهِ: سَمَا

(**وَ)اخْتُلِفَ في**: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [١٦١].

فـ(**ـافْتَحْهُ**)؛ أي: اقرأ بفتح قاف: ﴿قِيَمًا﴾.

(**مَعْ كَسْرٍ بِثِقْلِهِ**)؛ أي: مع كسر الياء مشدداً.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**سَمَا**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

على أنه مصدر على (فيعل)، فأصله: (قيوم)[3]، ولا يخفى تصريفه؛ أي: (ديناً مستقيماً)[4].

والباقون ـ وهم ابن عامر، والكوفيون ـ: بكسر [القاف][5]، وفتح الياء مخففاً.

---

(١) ولذا حُذِفَت منها الهاء، وإن كان لفظ الأمثال مذكراً لأنها في المعنى حسنات، وهي مؤنثة، وتقدير الكلام: فله عشرُ حسنات أمثالها، فلذلك حذف الهاء. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٥)، والإتحاف ٣٩/٢، واللباب ٥٣٣/٨، والنشر ٢٦٧/٢، وشرح النويري ٢٨٨/٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء، بلا تشديد: (**قِيَمَا**)، والثاني: بفتح الياء، مع التشديد: (**قَيِّمَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٣) فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قُلِبَت الواو ياءً، وأُدْغِمَت. (ينظر: الإتحاف ٣٩/٢).

(٤) ينظر: الكشف ٤٥٩/١، وشرح النويري ٢٨٨/٤، والإتحاف ٣٩/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

كـ(ـالشِّبَعِ)؛ مصدر (قام) (دام)؛ أي: (ديناً دائماً)[(١)].

هذا وفيها من ياءات الإضافة ثمان[(٢)]:

﴿إِنِّيَ أُمِرْتُ[(٣)]﴾ [١٤].

و﴿وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [١٦٢].

فتحهما: المدنيان.

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [١٥].

﴿إِنِّيَ أَرَىٰكَ﴾ [٧٤].

فتحهما: الحرمي، وأبو عمرو.

و﴿وَجْهِيَ لِلَّذِي[(٤)]﴾ [٧٩].

فتحها: المدنيان، والشامي، وحفص.

﴿صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [١٥٣].

فتحها: الشامي.

﴿رَبِّيَ إِلَىٰ﴾ [١٦١].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿وَمَحْيَايَ﴾ [١٦٢].

أسكنها: المدنيان؛ باختلاف من طريق الأزرق عن ورش.

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٤٨٥)، والكشف ٤٥٩/١، وشرح النويري ٢٨٨/٤، والإتحاف ٣٩/٢.

(٢) ينظر: النشر ٢٦٧/٢، والإتحاف ٤٢/٢.

(٣) في الأصل: (أتى أمر)، وهو خطأ وتصحيف.

(٤) في الأصل رُسِمَتْ: (وجهي لله)، وهو خطأ، ورُسِمَتْ بنفس الخطأ في كتاب النشر المطبوع والإتحاف المحقق. (ينظر: النشر ٢٦٧/٢، والإتحاف ٤٢/٢).

والزائدة واحدة[١]:

﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ [٨٠].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].



(١) ينظر: النشر ٢/٢٦٧، والإتحاف ٢/٤٢.

(٢) ينظر: النشر ٢/٢٥٦ ـ ٢٦٧، وتقريب النشر ص (١٠٩ ـ ١١٤)، وشرح النويري ٤/٢٤٢ ـ ٢٨٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٢١ ـ ٢٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ٩٣/ب ـ ل ٩٨/أ)، والإتحاف ٢/٥ ـ ٤٢.

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

﴿الٓمٓصٓ﴾ [١].

(ألف) لا مدَّ [فيه](١)، والثلاثة ممدودة للكل؛ لأجل الساكن اللازم(٢).

وتقدَّم سكت أبي جعفر على كل حرف منها(٣).

٦٢٨ ـ تَذَّكَّرُونَ(٤) الْغَيْبَ زِدْ مِنْ قَبْلُ: كَمْ. وَالْخِفُّ: كُنْ صَحْبًا.................

واخْتُلِفَ في: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٣].

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتُّه من غيث النفع حيث الكلام بحروفه؛ وذلك لتمام المعنى، والمعنى أن حرف الألف من الآية الكريمة ليس فيه مدٌّ لأحد من القراء؛ وذلك لأن وسطه متحرك. (ينظر: غيث النفع ص (٢٢١)).

(٢) والحروف الممدودة لأجل الساكن اللازم ثمانية، هذه الثلاثة، والكاف، والقاف، والسين، والنون، والعين، وقد نظمها العلامة الجمزوري في التحفة ص (١٧١ ـ ١٧٢)، الأبيات رقم (٥٣ ـ ٥٤)، فقال:

وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلُ السُّوَرْ ... وُجُودُهُ وَفِي ثَمَانٍ انْحَصَرْ
يَجْمَعُهَا حُرُوفُ كَمْ عَسَلْ نَقُصْ ... وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّولُ أَخَصّ

(ينظر: غيث النفع ص (٢٢١)).

(٣) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الذال مع التشديد: (**تَذَّكَّرُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الذال بلا تشديد؛ على التحفيف: (**تَذَكَّرُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

فـ(**ـالْغَيبَ زِدْ مِنْ قَبْلُ**)؛ أي: اقرأه: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾؛ بزيادة ياء الغيب قبل التاء.

للإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بتاء فوقية واحدة، بلا ياء قبلها.

(**وَالْخِفُّ**)؛ أي: تخفيف الذال من: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾[(١)].

للمرموز إليهم بقوله: (**كُنْ صَحْباً**[(٢)])؛ أي: ابن عامر[(٣)] ـ مع قراءته: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾، كما تقرر ـ، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون: بالتشديد[(٤)].

على أصولهم السابقة[(٥)].

---

(١) على حذف إحدى التاءين؛ إذ الأصل: (تتذكرون)؛ على خلاف في أيِّ التاءين هو المحذوف؛ هل هي تاء المضارعة، أو تاء التفعل، خلاف مشهور. (ينظر: الكشف ٤٥٧/١، وشرح الهداية ص (٤٨٤)، وشرح النويري ٢٨٧/٤، والإتحاف ٣٧/٢، والدر المصون ٢٢٣/٥).

(٢) قال ابن الناظم: «وإنما أعاد ذكر (**صَحْبٌ**) ـ وإن كان قد عُلِمَ مما تقدم قريباً في آخر الأنعام، في قوله: (**تَذَكَّرُونَ صَحْبٌ خَفَّفَا**) ـ؛ لأجل ذكر ابن عامر، فإنه لا بد من ذكر التخفيف له، ولو ذكره وحده لفهم للباقين التشديد، وليس كذلك». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣١)).

(٣) قال النويري: «وأعاد ذكر ابن عامر؛ ليبين الإجماع المركب». (ينظر: شرح النويري ٢٩٠/٤).

(٤) ينظر: الكشف ٤٥٧/١، وشرح الهداية ص (٤٨٤)، والدر المصون ٢٢٣/٥، وشرح النويري ٢٨٧/٤، والإتحاف ٣٧/٢.

(٥) أي: أصول القراء في حرف (الذال) من كلمة: (تذكرون)، التي سبق بيانها وذلك في سورة الأنعام، حيث قرأ أهل صَحْبُ؛ وهم: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وحفص؛ بتخفيف الذال ـ وذلك في كل مواضعها في القرآن ـ؛ على حذف إحدى التاءين؛ إذ الأصل: (تتذكرون)؛ وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٤)، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ٤٤/٢).

ففيه ثلاث قراءات[(١)].

تنبيه: اتفقوا على قراءة: ﴿مَعَٰيِشَ﴾ [١٠]، بالياء، من غير همز ولا مدٍّ؛ لكل القراء.

قال في الإتحاف[(٢)]: «وما رواه خارجة[(٣)] عن نافع من همزها **[٣٥٩]** فغلط فيه، إذ لا يُهْمَزُ إلا ما كانت الياء فيه زائدة؛ نحو: (صحائف)، و(مدائن)»، انتهى[(٤)].

---

(١) **الأولى**: بياء تحتية مفتوحة قبل التاء، مع تخفيف الذال: **(يَتَذَكَّرُون)**؛ لابن عامر.
والثانية: بتاء فوقية بلا ياء قبلها، مع تخفيف الذال: **(تَذَكَّرُون)**؛ لحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف.
والثالثة: بتاء فوقية بلا ياء قبلها، مع تشديد الذال: **(تَذَّكَّرُون)**، للباقين.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٤٤.

(٣) وهو: خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي السرخسي، أخذ القراءة عن: نافع، وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى أيضاً عن حمزة حروفاً، روى القراءة عنه: العباس بن الفضل، وأبو معاذ النحوي، ومغيث بن بديل، توفي سنة ١٦٨هـ. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٦٨).

(٤) ولم ينفرد بها خارجة بن مصعب عن نافع، بل قرأ بها أُسيد عن الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وحميد بن عمير، وابن عامر الشامي في رواية، وأبو جعفر، قال في غيث النفع: «وشذ خارجة فرواه عن نافع بالهمز، وهو ضعيف جداً، بل جعله بعضهم لحناً؛ لأنه جمع (مَعِيْشَة)، وأصلها (مَفْعِلَة) بكسر العين، ثم نُقِلَت حركة الياء إلى العين تخفيفاً، فالميم زائدة؛ لأنها من (العيش)، والياء أصلية متحركة، فلا تقلب في الجمع همزة؛ نحو (مكايل)، و(مبايع)، وأما لو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون لهمزتها في الجمع، نحو: (سفائن)، و(صحائف)، و(مدائن)؛ لأن مفرده (فَعِيْلَة) والياء فيه زائدة ساكنة، وكذا تهمز في الجمع إذا كان موضع الياء ألف أو واو زائدتان، نحو (عجائز)، و(رسائل)، لأن الواحد (عجوز)، و(رسالة)»، وقال الزجاج: «وأكثر القراء على ترك الهمز في معايش، وقد رووها عن نافع مهموزة، وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ، فأما ما رواه نافع من (معائش) فلا أعرف له وجهاً، ولا أحب القراءة بالهمز»، وقال أبو جعفر: «والهمز لحن لا يجوز»، وقد أسهب صاحب معجم القراءات في بيان هذه القراءة ومن قرأ بها، وأقوال المعترضين عليها، والرد عليهم من أمثال أبي حيان وغيره. (ينظر: البحر ٤/٢٧١، والدر المصون ٥/٢٥٧، وغيث النفع ص (٢٢١)، ومعجم القراءات ٣/٩ ـ ١٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٢٠ ـ ٣٢١).

وقرأ: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [١١]، بضم التاء وصلاً[(١)]؛ أبو جعفر بخلاف عن ابن وردان، والثاني له[(٢)]: إشمام كسرتها[(٣)]، ـ كما تقدم في البقرة[(٤)] ـ.

ويوقف لحمزة:

على: ﴿مَذْءُومًا﴾؛ بالنقل فقط[(٥)].

وعلى: ﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾؛ بالنقل، وبالإدغام[(٦)]؛ إلحاقاً للواو الأصلية بالزائدة.

---

(١) قال في النشر: «ووجه الضم: أنهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة؛ إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة، وذلك لغة (أزد شنوءة)، عللها أبو البقاء: أنه نوى الوقف على التاء، فسكَّنها، ثم حركها بالضم اتباعاً لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف». (ينظر: النشر ١/ ٢١٠).

(٢) أي: لابن وردان عن أبي جعفر.

(٣) قال في النشر: «ووجه الإشمام: أنه أشار إلى الضم؛ تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء». (ينظر: النشر ١/ ٢١٠).

(٤) وموضع سورة البقرة هو **أول** موضع ورود لها في القرآن الكريم، **والثاني** في سورة الأعراف، **والثالث** في سبحان، **والرابع** في الكهف، **والخامس** في طه، فهي خمسة مواضع؛ فقرأ أبو جعفر ـ في هذه المواضع كلها ـ من رواية ابن جماز ومن غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان بضم التاء حالة الوصل اتباعاً، وروى هبة الله وغيره عن عيسى عنه إشمام كسرتها الضم، والوجهان صحيحان عن ابن وردان، نص عليهما غير واحد، قاله في النشر وزاد: «ولا التفات إلى قول الزجاج ولا إلى قول الزمخشري: إنما تستهلك حركة الإعراب بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم: (الحمد لله)؛ لأنَّ أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره، وهو لم ينفرد بهذه القراءة، بل قد قرأ بها غيره من السلف، ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها ـ أيضاً ـ الأعمش، وقرأنا له بها من كتاب المبهج وغيره، وإذا ثبت مثله في لغة العرب فكيف يُنْكَرُ»، وقرأ الباقون: بإخلاص كسر التاء. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٤٠)، والنشر ١/ ٢١٠، والإتحاف ٢/ ٤٤).

(٥) والهمزة في هذه الكلمة من أنواع الهمز الواقع بعد الصحيح الساكن، قال في النشر: «وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو بين بين، وهو ضعيف جداً». (ينظر: النشر ١/ ٤٨١، والإتحاف ٢/ ٤٤).

(٦) قال في النشر: «وحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، =

....

= وهو ضعيف»، ونصَّ على مثله ونقله عن النشر؛ الصفاقسي في غيث النفع، والعلامة البنَّا في إتحافه، والإمام ابن القاصح في تحفته حيث قال ما نصُّه: «وإذا وقفت لحمزة على: (كهيئة، وسوءة، وسوآتكم، وسوآتهما، وشبه ذلك حيث وقع هذ الباب، فإن الياء والواو فيها حرفا لين؛ لأنهما ساكنتان وقبلهما مفتوح، وهما أصليتان، وعليه فإن لك فيه وجهان: أحدهما: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفها ـ أي الهمزة ـ، فتقول: (كهيَة)، و(سوَة)، بإبدال الهمزة تحريك اليا والواو مخففاً، والثاني: إبدال الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها، وإدغام ما قبله فيه، كما ذهب إليه بعضهم؛ إلحاقاً بالزائد، فتقول: (كهيَّة)، و(سوَّة)، بتحريك الياء والواو مشدداً، وحُكِيَ وجه ثالث: وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف، قاله: ابن الجزري، وقال ابن جبارة: ولا يجوز التسهيل بين بين، ولا الحذف؛ اتباعاً للرسم»، ومع ذلك فقد وهِمَ محقق غيث النفع، حيث نصَّ على أنَّ الصفاقسي قد التبس عليه كلام ابن الجزري في النشر؛ لأن النص في غاية الاختصار لا يدل إلا على وجهي النقل والإدغام فقط. . .الخ، قُلتُ: وليس الأمر كما قال محقق غيث النفع، وذلك لعدة أمور؛ أولاً: أن ابن الجزري في النشر بعد أن قال: «مسألة؛ سيئت، والسوآى» ذكر في هاتين الكلمتين الأوجه الثلاثة قائلاً: «فيهما وجهان؛ النقل، والإدغام، وحُكِيَ وجه ثالث وهو بين بين ـ كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره ـ وهو ضعيف»، ثم قال: «وكذلك الحكم في سوءة، وسوآتكم، وسوآتهما، وشيا) و(كهيئة، واستايس، وييايس، وبابه)»، فالضمير في قوله: (وكذلك الحكم. . .الخ) يرجع إلى أقرب مذكور؛ وأقرب مذكور: وجهي النقل والإدغام مع وجه التسهيل بين بين المنسوب لغاية الاختصار، ثانياً: والدليل على شمول الحكم لـ(سوءة) ونحوها؛ أنه قال ـ في النشر ـ بعد أن ذكر هذه الأوجه الثلاثة: «وكذلك الحكم في: (سوءة، وسوآتكم، وسوآتهما، وشيا)، و(كهيئة، واستايس، وييايس) وبابه، إلا أنه حُكِيَ في: (استايس) وبابه وجه رابع. . .الخ» مما يدل على أن كلمة: (استايس وبابه) فيه ثلاثة أوجه ـ كالكلمات التي سبقتها ـ مع الوجه الرابع الذي ذكره، والكلمات التي سبقتها (سوءة وأخواتها)، ثالثاً: أن عدم وجوده في غاية الاختصار لا يعني أن الصفاقسي قد التبس عليه نصّ النشر، بل ربما كان موجوداً في نسخة غير نسخ الكتاب المطبوع من غاية الاختصار، وهذا محتمل جداً كما هو معلوم في نظائره من مسائل الخلاف في كتب الفن الأخرى، رابعاً: أنَّ صاحب منهج ابن الجزري في النشر قد عزا الوجه الذي نصَّ عليه ابن الجزري إلى غاية الاختصار ولم يشر ـ أي محقق النشر كعادته عند عدم وجوده في المصدر المعزو إليه ـ إلى شيء من ذلك، خامساً: أن هذا النص ـ أعني حكاية الوجه الثالث؛ وهو التسهيل بين بين، ونسبته لغاية الاختصار ـ قد نقله عن النشر ثلاثة من كبار الأئمة؛ =

وتقدم ما للأزرق فيه[1].

= ابن القاصح في كتابه النفيس: (تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام)، والإمام الصفاقسي في غيث النفع، والعلامة المحرر أحمد البنَّا في إتحاف فضلاء البشر، فإن التبس على أحدهم ـ فَهْمُ نصَّ النشر في هذه المسألة ـ لم يلتبس على الآخر، هذا في جانب الدارية، وأمَّا في جانب الرواية: فقد تلقيته عن الشيخ المحقق محمد تميم الزعبي على ما جاء في النشر والغيث والإتحاف وتحفة الأنام مفصلاً، وذلك من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى بمضمن كتابه القيِّم (الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي)، وعليه فإنَّ توهيم محقق غيث النفع للعلامة الصفاقسي فيه نظر ولا يصح، بل الصواب ما أثبته العلامة الصفاقسيُّ في الغيث، والله أعلم. (ينظر: النشر ٤٨٠/١، وتحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام ص (٣١ ـ ٣٢)، (خ)، والإتحاف ٤٥/٢، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٦١٥/٢ ـ ٦١٦، ومنهج ابن الجزري في النشر ١٢٤١/٢).

(١) **فحاصِلَهُ**: أن كلُّ مَنْ يَمُدْ اللين مشبعاً عن الأزرق قَصَّرَ واو (سَوْءَاتِ)؛ أي: ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ الأربعة؛ ثلاثة منها في سورة الأعراف، وموضع في سورة طه، و﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]، صرح بذلك الجمهور؛ كالمهدوي في الهداية، وابن سفيان في الهادي، وابن شريح في الكافي، وأبو محمد في التبصرة، ولم يستثنه الداني، والأهوازي، ولذا ذكر في الحرز الخلاف فيه، وأما همزته فيجري فيها الثلاثة؛ على أصل الأزرق.

ووقع لبعض شراح الحرز حكاية ثلاثة أوجه في الواو، وتضرب في ثلاثة الهمزة؛ فتبلغ تسعة، قال في غيث النفع ص (٢٢٢): «وهو ظاهر كلام الشاطبي، وجرى عليه جمْع من شراحه، ومنهم الجعبري، والصواب أنه لا يجوز منها إلا أربعة فقط؛ وهي: قصر الواو مع الثلاثة في الهمز، والرابع التوسط فيهما؛ لأن كل من له في حرف اللين الإشباع يستثني سوءات، وكل من وسَّطَهُ مذهبه في باب (آمنوا) التوسط»، وتعقب ابن الجزري الجعبري بقوله: «بأنه لم يجد أحداً روى إشباع اللين إلا وهو يستثنى (سوءات)، قال: فعلى هذا يكون الخلاف دائراً بين التوسط والقصر، وأيضاً فإن من وسَّطَها مذهبه في الهمز المتقدم التوسط، فيكون فيها أربعة أوجه فقط؛ قصر الواو مع ثلاثة الهمزة، والتوسط فيهما، وقد جمعها ابن الجزري في النشر بقوله:

وَسَوْءَاتِ قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزِ ثَلِّثَنْ ... وَوَسِّطْهُمَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرِ

وقال في الإتحاف: «وما وقع للجعبري من جعل ثلاثة الواو مضروبة في ثلاثة الهمزة فتبلغ تسعة تعقبه في النشر».

وقال الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي في دواعي المسرة، البيت رقم (٢٩٢):

سَوْءَاتِ قَصْرُ الوَاوِ ثَلِّثْ بَدلَا ... وَسِّطْ وَوَسِّطْ وَامْدُدًا مُقَلِّلَا =

٦٢٨ ـ ....وَتُـخْـرَجُـونَ ضَـمْ

٦٢٩ ـ فَافْتَحْ وَضُمَّ[١] الرَّاء[٢]: شَفَا ظِلٌّ مَلَا. وَزُخْـرُفٌ: مَـنٌّ شَـفَـا. وَأَوَّلَا

٦٣٠ ـ رُومٍ[٣]: شَفَا مِنْ[٤] خُلْفِهِ[٥]. الْجَاثِيَتَا[٦]: شَفَا...

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾ يَبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [٢٥ ـ ٢٦].

(ضَمْ) (فَافْتَحْ وَضُمَّ الرَّا)؛ يعني: اقرأه بفتح حرف المضارعة، وضم الراء.

= وقال الخليجي في حل المشكلات ص (٦٢ ـ ٦٣): «والمحقَّقُ في هذا الخلاف أنه دائر بين القصر والتوسط؛ لأن من له مد اللين مجمع على استثناء (سوءات)، ومن يوسط (سوءات) يوسط البدل، فيتأتى فيها أربعة أوجه لا غير؛ وهي: قصر الواو مع تثليث الهمز ثم توسطهما، فلو أتى مع (سوءات) ذات ياء كان فيها خمسة أوجه؛ وهي: قصر البدل والواو مع فتح ذات الياء، ثم توسط البدل، وفي الواو وجهان؛ توسط وقصر مع التقليل، ثم مد البدل مع قصر الواو ومع الفتح والتقليل». (ينظر: كنز المعاني (٣٧٦/١)، وغيث النفع ص (٢٢٢)، والإتحاف ٤٤/٢ ـ ٤٥)، وشرح النويري (١٨٦/٢)، والنشر (٣٤٧/١)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الضاد: (ضُمَّ)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: بفتح الضاد: (ضَمَّ).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالهمز بعد الألف: (الرَّاء)؛ بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (الرَّا)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (رُم)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (رُوم)، وهو الذي أثبته.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم: (مِنْ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: بفتح الميم: (مَنْ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء والهاء: (خُلْفِهِ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: بضم الفاء والهاء: (خُلْفُهُ)، وهو ضبط مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بياء ثم تاء مفتوحة بعدها ألف: (الْجَاثِيَتَا)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بياء بعدها تاء مربوطة مفتوحة: (الْجَاثِيَةَ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا ظِلٌّ**[(١)] **مَلَا**[(٢)])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، ويعقوب، وابن ذكوان.

على البناء للفاعل[(٣)].

وقرأه [**الباقون**][(٤)]: بضم حرف المضارعة، وفتح الراء.

على البناء للمفعول[(٥)].

(**وَ**)قرأ.

حرف (**زُخْرُفٍ**)؛ وهو: ﴿بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١].

بالترجمة المذكورة ـ أعني: فتح حرف المضارعة وضم الراء ـ؛ على البناء للفاعل.

المرموز إليهم بقوله: (**مَنٌّ**[(٦)] **شَفَا**)؛ أي: ابن ذكوان، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأه الباقون: منهم يعقوب؛ للبناء للمفعول.

(**وَ**)قرأ.

---

(١) والـ(**ظِلُّ**)؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال.

(٢) ومعنى: (**مَلَا**)؛ أي: جماعة أشرافاً.

(٣) فأضافوا الفعل إليهم؛ لأنهم إذا أُخْرِجُوا خَرَجَوا، فهم فاعلون مفعولون في المعنى. (ينظر: الكشف ٤٦٠/١، والدر المصون ٢٨٥/٥، وشرح النويري ٢٩٣/٤، والإتحاف ٤٥/٢).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) فهم أجروه على ما لم يُسَمَّ فاعله، فهم لا يَخْرُجون حتى يُخْرَجوا. (ينظر: الكشف ٤٦٠/١، والدر المصون ٢٨٥/٥، وشرح النويري ٢٩٣/٤، والإتحاف ٤٥/٢).

(٦) ومعنى قوله: (**مَنٌّ**)؛ أي: إحسان وإنعام وإكرام.

(أَوَّلَا)؛ الألف للإطلاق؛ أي: الحرف الذي أول.

(رُومٍ)[(١)]؛ وهو: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ۝١٩ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ﴾ [الروم: ١٩ ـ ٢٠].

بالترجمة المذكورة[(٢)] ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا مِنْ خُلْفِهِ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره بلا خلاف عنهم.

وابن ذكوان بخلاف عنه؛ فروى الطبري وأبو القاسم الفارسي عن النقاش عن الأخفش عنه كذلك، وكذا هبة الله عن الأخفش[(٣)].

وروى سائر الرواة[(٤)] عن ابن ذكوان؛ بضم التاء وفتح الراء.

مبنياً للمفعول.

وبه **قرأ الباقون**.

ولا خلاف في: بناء الفاعل للكل في الحرف الثاني منه، وهو:

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥][(٥)].

وكذا حرف الحشر[(٦)]: ﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢].

---

(١) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(رم)**، وهو تصحيف.

(٢) أي: بفتح تاء المضارعة، وضم الراء؛ على البناء للفاعل.

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٦٨.

(٥) أي: الموضع الثاني من سورة الروم، قال ابن الناظم: «واحترز بتقييده أول الروم عن الحرف الثاني، فإنه لا خلاف في أنه بفتح التاء وضم الراء». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣١ ـ ٢٣٢)، والنشر ٢/٢٦٨، وشرح النويري ٤/٢٩٢، والإتحاف ٢/٤٦، وشرح المنير السمنودي (ل ٩٨/أ)، والدر المصون ٥/٢٨٥ ـ ٢٨٦).

(٦) ينظر: شرح النويري ٤/٢٩٢، والإتحاف ٢/٤٦، والنشر ٢/٢٦٨.

قال المصنف[(١)]: «وعبارة الشاطبي[(٢)] موهمة له[(٣)] لولا ضبط الرواية[(٤)]».

وقرأ (**الْجَاثِيَتَا**)؛ أي: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ[(٥)] مِنْهَا﴾ في سورة الجاثية بالترجمة المذكورة[(٦)].

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأه الباقون: بالبناء للمفعول.

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٦٨.

(٢) أي: أنَّ عبارة الإمام الشاطبي، وهي قوله في الحرز، البيت رقم (٦٨٣):

..............لا يَخْرُجُونَ فِي   رِضاً..............................

لم يحدد فيها أي الموضعين هو المراد؛ هل هو موضع سورة الجاثية: الآية [٣٥]، أم موضع سورة الحشر: الآية [١٢]، فأوهم نص الشاطبية على أن المراد كلا الموضعين؛ موضع الجاثية وموضع الحشر، لعدم تحديده سورة الموضع المختلف فيه، وهو موضع سورة الجاثية، دون موضع سورة الحشر المتفق عليه بين القراء، وقال الجعبري: «وأراد بقوله: (لَا يَخْرُجُونَ) كلمة الجاثية، ويندرج فيه: ﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ في الحشر [١٢]، وهو متفق الفتح، فلو قال:

وَفِي يَخْرُجُونَ الضَمَّ فَافْتَحْ وَضُمَّهُ   كَزُخْرُفِهَا شَافٍ فَذِي الرُّوم أَوَّلَا
شَذَا مَنْ بِخُلْفٍ وَالشَّرِيعَةُ شَاهِدٌ   وَثَانِي لِبَاسَ الرَّفْعُ فِي حَقٍّ نَهْشَلَا

لحرر المسألتين، إذ فرق التنوين خفي محتمل».

وبمثل كلام الجعبري قال ملا علي قاري، ثم قال: «فقلتُ:

بِخُلْفٍ مَضَى فِي الرُّومِ جَاثِيَةً فَذَا   رِضاً وَلِباسَ الرَّفْعُ فِي حَقٍّ نَهْشَلَا

ثم ذكر ملَّا علي قاري تعديل الجعبري وأن الأصفهاني تبعه فيه وتصرف في نظمه بقوله:

....   كَزُخْرُفِهَا مَنْ شَاءَ والرُّومَ أَوَّلَا

ثم قال: «قلت: ويمكن تداركهما في بيت واحد بأدنى تغيير فيقال:

بِخُلْفٍ مَضَى فِي الرُّومِ جَاثِيَةٍ شَفَى   وَلِباسَ الثَّانِ فِي حَقٍّ نَهْشَلَا

على أن الفرق بين (لِبَاسُ) و(لباساً) ظاهر لا يوجب التباساً». (ينظر: حرز الأماني ص (٥٤)، البيت رقم (٦٨٣)، وتعديلات بعض شراح الشاطبية ص (١١٦ ـ ١١٧)).

(٣) الضمير في (له) يرجع إلى موضع سورة الحشر المذكور آنفاً.

(٤) وزاد في النشر: «لأن منع الخروج منسوب إليهم وصادر عنهم، ولهذا قال بعده: ﴿وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ [١٢]». (ينظر: النشر ٢/٢٦٨).

(٥) في الأصل رُسِمَت بالخطاب: (لا تخرجون)، وهو خطأ.

(٦) أي: بفتح الياء، وضم الراء؛ على البناء للفاعل.

٦٣٠ - ....لِبَاسَ[(١)] الرَّفْعُ[(٢)]: نَلْ حَقًّا[(٣)] فَتَى

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [٢٦].

فـ(**ـالرَّفْعُ**)؛ أي: القراءة برفع السين.

للمرموز إليهم بقوله: (**نَلْ حَقٌّ**[(٤)] **فَتَى**)؛ أي: عاصم، وابن كثير **[٣٦٠]**، وأبي عمرو، ويعقوب، وحمزة، وخلف في اختياره.

إمَّا مبتدأ، و﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ ثان، و﴿خَيْرٌ﴾؛ خبر ثان، والجملة خبر الأول[(٥)]، والرابط اسم الإشارة[(٦)]، وإمَّا خبر محذوف؛ أي:

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: (**لِبَاسَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم السين: (**لِبَاسُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع العين: (**الرَّفْعُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر العين: (**الرَّفْعِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بفتح العين: (**الرَّفْعَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح القاف منونة مع التشديد: (**حَقًّا**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم القاف مشددة بلا تنوين: (**حَقُّ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم القاف مشددة مع التنوين: (**حَقٌّ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بينما ظاهر ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بفتح القاف مشددة: (**حَقَّ**).

(٤) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بالرفع مع التنوين: (**حَقٌّ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالنصب مع التنوين: (**حَقًّا**)، وهو الذي في جميع نسخ النظم وشروحه.

(٥) قال أبو شامة: «ويكون المعنى: ولباس التقوى خير لصاحبه إذا أخذ به وأقرب له إلى الله تعالى مما خلق له من اللباس والرياش الذي يتجمل به، وأضيف اللباس إلى التقوى كما أضيف إلى الجوع والخوف في قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: ١١٣]». (ينظر: إبراز المعاني ١٦٦/٣).

(٦) قال السمين الحلبي: «وهذا الوجه هو أَوْجَهُ الأعاريب في هذه الآية الكريمة». (ينظر: الدر المصون ٢٨٧/٥).

(وهو أو سترة العورة لباس التقوى)[١].

وقرأه الباقون ـ وهم؛ نافع، وابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر ـ: بالنصب.

عطفاً على: ﴿لِبَاسًا﴾[٢].

هذا ويوقف لحمزة على: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [٣١]؛ بالتحقيق بلا سكت[٣]، وبالسكت على الياء[٤]، وبالنقل[٥]، وبالإدغام[٦]؛ فهي: أربعة[٧]، وهو من المتوسط بغيره المنفصل[٨].

٦٣١ ـ خَالِصَةٌ: إِذْ.................. ....

وَقَرَأَ: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً﴾ [٣٢].

---

(١) وهذا قول أبي إسحاق الزجاج، وقدَّره مكي بن أبي طالب بقوله: «وستر العورة لباس التقوى»، قال أبو شامة: «فيكون (هو) ضمير اللباس المواري للسوأة، سمَّاه: (لباس التقوى)؛ لستره العورة، لأن كشفها محرم ينافي التقوى، وإليه الإشارة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾؛ أي: خير في نفس الأمر، أي: خير من الريش المتجمل به»، وبقي ثلاثة أقوال في توجيه قراءة الرفع ذكرها في الدر المصون. (ينظر: توجيه القراءة في: الدر المصون ٢٨٨/٥ ـ ٢٨٩، واللباب ٦٩/٩، وشرح الهداية ص (٤٨٨)، والكشف ٤٦١/١، وإبراز المعاني ١٦٦/٣، والإتحاف ٤٦/٢ ـ ٤٧، وشرح النويري ٢٩٣/٤ ـ ٢٩٤).

(٢) أي: أنزلنا لباساً موارياً وزينة، وأنزلنا لباس تقوى. (ينظر: الدر المصون ٢٨٨/٥، واللباب ٦٩/٩، وشرح الهداية ص (٤٨٨)، والكشف ٤٦١/١، والإتحاف ٤٦/٢، وشرح النويري ٢٩٣/٤).

(٣) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٩/٢).

(٤) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي أيضاً، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ٤٨٩/٢ ـ ٤٩٠).

(٥) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ٤٩٠/٢).

(٦) وهو جائز من طرق أكثرهم. (ينظر: النشر ٤٩٠/٢).

(٧) قال في النشر: (والخامس: التسهيل بين بين، على ما ذكره الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف)). (ينظر: النشر ٤٩٠/٢).

(٨) رسماً، الواقع بعد ساكن. (ينظر: النشر ٤٨٩/١، والإتحاف ٤٧/٢).

بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بهمز: (إِذْ)(١)؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

على أنه خبر بعد خبر؛ كما قاله البيضاوي(٢).

أو خبر: ﴿هِيَ﴾، و﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ متعلق به(٣).

وقرأه الباقون: بالنصب.

على الحال من الضمير المستقر في الظرف؛ وهو الخبر(٤).

٦٣١ ـ ....يَعْلَمُوا الرَّابِعَ(٥): صِفْ ....

وَقَوْلُهُ: (﴿يَعْلَمُوا﴾ **الرَّابِعَ**)؛ يعني قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [٣٨].

قرأه المرموز إليه بصاد: (**صِفْ**)؛ أي: شعبة بياء الغيب(٦)، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب(٧).

---

(١) ومعنى قوله: (إِذْ)؛ هي كلمة تدل على ما مضى من الزمان، وهو اسم مبنيٌّ على السكون، وحقه أن يكون مضافاً إلى جملة سواء كانت فعلية أو إسمية.

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي ٣٣٥/٢، والإتحاف ٤٧/٢.

(٣) ذكر القولين السمين الحلبي وصاحب اللباب وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٣٠١/٥ ـ ٣٠٢، واللباب ٩٢/٩ ـ ٩٣، وشرح الهداية ص (٤٨٨ ـ ٤٨٩)، والكشف ٤٦١/١).

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٠٢/٥، واللباب ٩٢/٩ ـ ٩٣، وشرح الهداية ص (٤٨٨ ـ ٤٨٩)، والكشف ٤٦١/١.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**الرَّابِعَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع العين: (**الرَّابِعُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٦) على أن الضمير عائد على الطائفة السائلة تضعيفَ العذاب أو على الطائفتين؛ أي: لا يعلمون قدر ما أُعِدَّ لهم من العذاب. (ينظر: الدر المصون ٣٠١/٥ ـ ٣٠٢، وشرح النويري ٢٩٥/٤).

(٧) على أنه خطاب للسائلين، أو خطاب لأهل الدنيا؛ أي: ولكن لا تعلمون ما أُعِدَّ من العذاب لكل فريق. (ينظر: الدر المصون ٣٠١/٥ ـ ٣٠٢، وشرح النويري ٢٩٥/٤).

واحترز بـ(ـالرَّابع):

عن الأول؛ وهو: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٢٨]؛ فلا خلاف أنه بالخطاب.

وعن الثاني؛ وهو: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [٣٢]؛ فلا خلاف أنه بالغيب.

وعن الثالث؛ وهو: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٣]؛ فلا خلاف أنه بالخطاب ـ أيضاً ـ(١).

قال ولد المصنف(٢): «وكلام الشاطبي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ يوهم دخول هذا الحرف؛ حيث قيد بـ(ـلا) فيحتاج إلى تأويل: (الثَّانِي) في قوله(٣):

.... **لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي**......................

بأنه ما بعد: ﴿خَالِصَةً﴾(٤)، والمصنف قيده بـ(**ـالرَّابِعِ**)، وهو يدفع صريحاً، على أنه قد تبعه في قوله: (**الثَّانِ**)، واشتهر في النسخ عنه بذلك، ثم غيره إلى الصواب، والله أعلم»، انتهى.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٢)، وشرح النويري ٤/٢٩٥، وشرح المنير السمنودي (ل ٩٨/ب).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٢).

(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٦٨٤).

(٤) وهذا التوجيه نصَّ عليه أبو شامة في إبراز المعاني، حيث قال: «فإن قلت هلَّا قال: (في الثالث)، فإن قبل هذين الموضعين ثالثاً، وهو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٢٨]، وهو أيضاً بالخطاب بلا خلاف، قلتُ: أراد الثاني بعد كلمة: ﴿خَالِصَةً﴾ التي ذكر الخلاف فيها، ولم يحتج إلى الاحتراز عما تقدم: ﴿خَالِصَةً﴾، فإن ذلك يعلم أنه لا خلاف فيه؛ لأنه تعداه، ولو كان فيه خلاف لذكره قبل: ﴿خَالِصَةً﴾، ثم قال أبو شامة بعد ذلك: ولو أنه قال:

وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَشُعْبَةُ يَعْلَمُونَ **بَـعْـدُ وَلَـكِـنْ لَا**...........

لما احتاج إلى ذكر ثانٍ ولا ثالثٍ». (ينظر: إبراز المعاني ٣/١٦٨).

٦٣١ ـ .... يُفْتَحُ: فِي رَوَى[١]. وَحُزْ شَفَا: يَخِفْ[٢]

واخْتُلِفَ في: ﴿لَا يُفْتَحُ لَهُمْ أَبْوَابُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [٤٠].

فقرأه بياء التذكير ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**فِي رَوَى**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

(**وَ**)كلٌّ.

من المرموز إليه بقوله: (**حُزْ شَفَا**)؛ أي: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(**يَخِفْ**)؛ أي: يقرأه بتخفيف التاء.

وقرأه الباقون: بالتشديد.

ومن خفَّفَ: سكَّن التاء، ومن شدَّدَ: فتحها[٣].

ففيه ثلاث قراءات[٤] [٣٦١]:

١ ـ التذكير مع التخفيف: لحمزة، والكسائي، وخلف.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو بلا تنوين: (**رَوَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفح الواو مع التنوين: (**رَوًى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء مفتوحة: (**يَخِفْ**)، والثاني: بباء مكسورة مكان الياء: (**بِخِفْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٢٢٣).

(٤) فالتذكير والتأنيث باعتبار الجمع والجماعة، والتخفيف والتضعيف باعتبار التكثير وعدمه. (ينظر: الدر المصون ٣١٨/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٢)، والإتحاف ٤٨/٢، وغيث النفع ص (٢٢٣)).

٢ ـ والتأنيث مع التخفيف: لأبي عمرو.

٣ ـ والتأنيث مع التشديد للباقين.

ولا خلاف بين العشرة في ضم حرف المضارعة(١).

٦٣٢ ـ وَاوَ(٢) (وَمَـا) احْـذِفْ: كَـمْ........ ....

وَقَوْلُهُ: (وَاوَ ﴿وَمَآ﴾ احْذِفْ)؛ أي: اقرأ بحذف الواو.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [٤٣].

للإمام المرموز إليه بكاف: **(كَمْ)**؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

وهو كذلك في رسم الشامي(٣).

والباقون: بإثباتها.

كما في مصاحفهم(٤).

٦٣٢ ـ ....نَعَـمْ كُلَّا كَسَرْ عَيْنًا: رَجَا............................

واخْتُلِفَ في: (﴿نَعَمْ﴾ كُلَّا)؛ أي: حيث جاء في القرآن، وهو أربعة:

﴿قَالُواْ نَعَمْ فَأَذَّنَ﴾ [٤٤].

---

(١) على أنه قد قُرِئَ في الشواذ بفتح حرف المضارعة، وهي قراءة الحسن، واليزيدي، وكذا المطوعيّ لكن مع التذكير. (ينظر: الإتحاف ٤٨/٢).

(٢) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الواو: **(وَاوَ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بضم الواو: **(وَاوُ)**.

(٣) والجملة التي بعد الواو المحذوفة تحتمل الاستئناف أو الحال. (ينظر: الدر المصون ٣٢٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٢)، وشرح النويري ٢٩٦/٤، واللباب ١١٩/٩، والكشف ٤٦٤/١).

(٤) وفيها وجهان؛ أظهرهما: أنها للاستئناف، والجملة بعدها مستأنفة، والثاني: أنها حالية. (ينظر: الدر المصون ٣٢٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٢)، وشرح النويري ٢٩٦/٤، واللباب ١١٩/٩، والكشف ٤٦٤/١).

﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ﴾ [١١٤].

هنا(١).

﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا﴾ في الشعراء(٢).

﴿قُلْ(٣) نَعَمْ وَأَنتُمْ﴾ في الصافات(٤).

فـ(كَسَرْ) (عَيْناً)؛ أي: قرأه بكسر عينه في الكل.

المرموز إليه براء: (رَجَا)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

وهي لغة كنانة، وهذيل(٥).

وبها استعمل عمر بن الخطاب ﵁؛ فقد روى الكسائي عن سليمان(٦) التيمي، عن أبي عثمان النهدي: «أن عمر سألهم عن شيءٍ، فقالوا: نَعَمْ؛ أي: بفتح العين، فقال: إنما النَعَمُ الإبل،[قولوا: نَعِمْ](٧)؛ أي: بالكسر(٨)».

---

(١) أي: في سورة الأعراف.

(٢) الآية: [٤٢].

(٣) في الأصل رُسِمَتْ بالمد على القول: (قال)، وهو خطأ.

(٤) الآية: [١٨].

(٥) وقد تُبْدَلُ عينها حاءً ـ فتقول: (نَحَمْ)، وهي قراءة ابن مسعود، كما تبدل حاء: (حتى) عيناً. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٢)، وشرح النويري ٢٩٦/٤، والإتحاف ٤٩/٢، واللباب ١٢٢/٩، والكشف ٤٦٢/١ ـ ٤٦٣، ومعجم القراءات ٥٦/٣ ـ ٥٨).

(٦) في الأصل: (سليمن).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٨) ذكره مكي في الكشف، والسمين الحلبي في الدر المصون، وابن عادل في اللباب، وابن زنجلة في حجة القراءات، وهو كذلك في لسان العرب، وتاج العروس، وقد طعن أبو حاتم في قراءة الكسائي حيث قال: «ليس الكسر بمعروف»، كما ردّ أبو عبيد القاسم بن سلام الأثر المرويّ عن عمر ﵁ حيث قال: «ولم نر العرب يعرفون ما رَوَوه عن عمر ـ ﵁ ـ ونراه مُوَلَّداً»، لكن رد كلامه السمين الحلبي بقوله: «هذا طعن في المتواتر فلا يقبل». (ينظر: الكشف ٤٦٣/١، والدر المصون ٣٢٦/٥ واللباب ١٢٢/٩، وحجة القراءات ص (٢٨٣)، ومعجم القراءات ٥٦/٣ ـ ٥٨، ولسان العرب، مادة (نعم)).

وقرأه الباقون: بفتح العين.

وهي لغة أكثر العرب[١].

٦٣٢ ـ ....أَنْ خَفَّ[٢]: نَلْ حِمًى زَهَرْ

٦٣٣ ـ خُلْفُ اتْلُ. لَعْنَةُ[٣]: لَهُمْ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [٤٤].

فـ(**ـخَفَّ**)؛ أي: فقرأه بإسكان نون: ﴿أَن﴾ مخففة[٤].

المرموز إليهم بقوله: (**نَلْ حِمًى زَهَرْ**[٥]) (**خُلْفُ اتْلُ**)؛ أي: عاصم، وأبو عمرو، ويعقوب، بلا خلاف عنهم، وقنبل بخلاف عنه، ونافع بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

وقوله: ﴿**لَعْنَةُ**﴾؛ بالرفع.

(**لَهُمْ**)[٦].

على أنَّ: ﴿أَن﴾ مخففة من الثقيلة؛ اسمها ضمير الشأن، و﴿لَعۡنَةُ﴾ مبتدأ، والظرف بعده خبره، والجملة خبر: ﴿أَن﴾[٧].

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٢)، وشرح النويري ٢٩٦/٤، والإتحاف ٤٩/٢، واللباب ١٢٢/٩، والكشف ٤٦٢/١ ـ ٤٦٣.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الخاء، وفتح الفاء مشددة: (**خَفَّ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بكسر الخاء، وفتح الفاء مشددة: (**خِفَّ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء بلا تنوين: (**لَعْنَةُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم التاء مع التنوين: (**لَعْنَةٌ**).

(٤) قال النويري: «وعُلِمَ إسكان المخفف ـ أي النون ـ من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٢٩٧/٤).

(٥) فقوله: (**زَهَرْ**)؛ أي: النبت المعروف، أو نوره، أو ذو اللون الأصفر منه خاصة.

(٦) أي: للمذكورين المرموز لهم بقوله: (**نَلْ حِمىً زَهَرْ**) (**خُلْفُ اتْلُ**)؛ وهم: عاصم، وأبو عمرو، ويعقوب، بلا خلاف عنهم، وقنبل بخلاف عنه، ونافع بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٤٩١)، والكشف ٤٦٣/١، والإتحاف ٤٩/٢، وشرح النويري ٢٩٨/٤.

والباقون: بتشديد النون[١]، ونصب: ﴿**لَعْنَةَ**﴾[٢]، والظرف خبر: ﴿**أَنَّ**﴾[٣].

وبه قرأه قنبل في وجهه الثاني؛ وهو طريق ابن شنبوذ[٤] عنه.

والأولى طريق ابن مجاهد[٥] عنه.

٦٣٣ - ....يُغْشِي مَعَا شَدِّدْ: ظَمَا صُحْبَةِ[٦]..................

واخْتُلِفَ في: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [٥٤].

(مَعَا)؛ أي في هذه السورة[٧]، وفي الرعد[٨].

فـ**(شَدِّدْ)**؛ أي: اقرأه بفتح الغين، وتشديد الشين.

للمرموز إليهم بقوله: **(ظَمَا[٩] صُحْبَةِ)**؛ أي: يعقوب، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

---

(١) مفتوحةً، وفُتِحَتْ لوقوع الفعل عليها؛ أي: بأنَّ. (ينظر: شرح النويري ٢٩٨/٤).

(٢) على أنها اسم (أنَّ). (ينظر: الكشف ٤٦٣/١).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٤٩١)، والكشف ٤٦٣/١، والإتحاف ٥٠/٢، وشرح النويري ٢٩٨/٤.

(٤) إلا الشطوي، وهي رواية أبي ربيعة الزينبي وابن عبدالرزاق والبلخي، وبذلك قطع الداني لابن شنبوذ وابن الصباح وسائر الرواة عن القواس وعن ابن شنبوذ. (ينظر: النشر ٢٦٩/٢).

(٥) وطريق الشطوي عن ابن شنبوذ كذلك، وهي رواية ابن ثوبان عنه، وعليها أكثر العراقيين من طريق ابن الصباح وابن شنبوذ وأبي عون. (ينظر: النشر ٢٦٩/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر التاء: (**صُحْبَةِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به الشيخ أيمن سويد في تحقيقه للمتن، فقد اختار ضبطها؛ بفتح التاء: (**صُحْبَةَ**)، والثالث: برفع التاء: (**صُحْبَةُ**)، ولم يتبين حركة ضبطها في باقي النسخة العتيقة.

(٧) سورة الأعراف: الآية [٥٤].

(٨) الآية: [٣].

(٩) ومعنى قوله: (**ظَمَا**)؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

على أنه من (غَشَّى) المضعف(١).

وقرأهما الباقون: بسكون الغين، وتخفيف الشين.

من (أَغْشَى)(٢).

٦٣٣ - ....وَالشَّمْسَ(٣) ارْفَعَا

٦٣٤ - كَالنَّحْلِ، مَعْ عَطْفِ الثَّلَاثِ: كَمْ. وَثَمْ مَعْهُ فِي الْأَخِرَيْنِ(٤): حَفْصٌ(٥).........

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلشَّمۡسَ﴾ [٥٣] **[٣٦٢]**.

فـ(**ـارْفَعَا**)؛ أي: اقرأه بالرفع.

(**كـَ**)ـالذي.

في (**النَّحْلِ مَعْ عَطْفِ الثَّلَاثِ**)؛ أي: ﴿وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ﴾ [١٢].

---

(١) على وزن (فَعَّل)، فالتضعيف هنا للتعدية التي أكسبت الفعل مفعولاً ثانياً؛ لأنه في الأصل متعد لواحد فصار الفاعل مفعولاً. (ينظر: الدر المصون ٣٤١/٥، وشرح النويري ٢٩٨/٤، والإتحاف ٥١/٢، والكشف ٤٦٤/١، وشرح الهداية ص (٤٩١)).

(٢) على وزن (أَفْعَل) فالهمزة هنا للتعدية التي أكسبت الفعل مفعولاً ثانياً؛ لأنه في الأصل متعد لواحد فصار الفاعل مفعولاً. (ينظر: الدر المصون ٣٤١/٥، وشرح النويري ٢٩٨/٤، والإتحاف ٥١/٢، والكشف ٤٦٤/١، وشرح الهداية ص (٤٩١)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: (**وَالشَّمْسَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع السين: (**وَالشَّمْسُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتحقيق الهمز: (**الْأَخِرَيْنِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالنقل في الهمز: (**الَاخِرَيْنِ**).

(٥) ضُبطت في الأصل - متناً وشرحاً - بالتصريح باسم الرواي حيث قال: (**حَفْصٌ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ والشروح؛ بالرمز: (**عُدْ**)، دون التصريح بالاسم العلم، قال ابن الناظم ص (٢٣٣): «قوله: (**عُدْ**)؛ من العود؛ أي: عد إلى رفع الأخيرين المذكورين لابن عامر»، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن، وقد كتبت كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ثم طُمست، وعليه فضبط الترمسي موافق لضبط إحدى النسخ العتيقة.

فاثنان منها معطوفان حقيقة، والثالث في حكمه؛ فهو على التغليب[(١)].

للمرموز إليه بكاف: **(كَمْ)**؛ أي: الإمام ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

على الابتداء، والخبر[(٢)].

(وَ)قرأ.

(ثَمْ)؛ أي: في سورة النحل[(٣)].

(مَعْهُ)؛ أي: مع ابن عامر بالرفع.

(فِي).

الحرفين **(الآخَرَيْنِ)**؛ أي: ﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾ فقط.

(حَفْصٌ) عن عاصم[(٤)].

لأن الناصب ثمة: ﴿سَخَّرَ﴾[(٥)]، فلو نصب: ﴿ٱلنُّجُومَ﴾، و﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾؛ لصار اللفظ: (سخَّرها مسخرات)، فيلزم التأكيد[(٦)]،

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٣).

(٢) فجعلها جملة مستقلة بالإخبار بأنها مسخرات لنا من الله تعالى لمنافعنا. (ينظر: الدر المصون ٣٤٣/٥، وإبراز المعاني ١٧١/٣، وشرح النويري ٢٩٨/٤، والإتحاف ٥١/٢، والكشف ٤٦٥/١، وشرح الهداية ص (٤٩٢)).

(٣) قال ابن الناظم: «وهذا أوضح من الشاطبية حيث قال: **(وَفِي النَّحْلِ مَعْهُ فِي الْأَخِيرِينِ حَفْصُهُمْ)**، وأصرح، فإن ذلك مشكل كما بيناه في موضعه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٣)).

(٤) أي: أن حفصاً عن عاصم وافق ابن عامر في رفع الأخيرين؛ من قوله تعالى: ﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾ [١٢].

(٥) وهو من قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ [النحل: ١٢]. (ينظر: الدر المصون ٣٤٣/٥).

(٦) فلذلك قطعها عن الأول ورفعهما جملة مستقلة، وما ذكره الشارح من قوله: «لأن الناصب...الخ»، الكلام بحروفه في الدر المصون واللباب والإتحاف. (ينظر: الدر المصون ٣٤٣/٥، واللباب ١٥٥/٩، والإتحاف ٥١/٢).

والتأسيس خير منه(١).

وقرأ الباقون: بالنصب في الموضعين؛ وهو في: ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾ بالكسر لأنه بألف وتاء.

وتوجيهه هنا: أنه عطف على: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(٢)، و﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾ حال من هذه المفاعيل(٣).

وفي النحل على الحال المؤكدة، وهو شائع مستفيض، أو على إضمار فعل قبل: ﴿ٱلنُّجُومَ﴾؛ أي: (وجعل. . .الخ)(٤).

وقرأ **شعبة**: ﴿خِفْيَةً﴾ [٥٥]؛ بكسر الخاء(٥)، كما تقدم في الأنعام.

٦٣٤ ـ ....[فَـتْـحُ ضَـمْ(٦)

٦٣٥ ـ نُشْرًا: شَفَا. وَضَمَّ سَاكِنٍ: سَمَا. وَالنُّونَ (بَا): نَلْ](٧)....................

---

(١) والمعنى هو: أنه في حال قراءة لفظ: ﴿ٱلنُّجُومَ﴾، و﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾، بالرفع فهما حينئذ مبتدأ أو خبر وهما أساس الجملة الإسمية. (ينظر: الدر المصون ٣٤٣/٥، واللباب ١٥٥/٩، والإتحاف ٥١/٢).

(٢) التي أول الآية، أي: وخلق الشمس، وفي شرح الهداية قال: «فإنه عطف الأسماء الثلاثة على الأرض. . .الخ». (ينظر: شرح الهداية ص (٤٩٢)، والدر المصون ٣٤٣/٥).

(٣) ويجوز أن تكون هذه منصوبة بـ(جعل) مقدراً، فتكون هذه المنصوبات مفعولاً أول، و﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾؛ مفعولاً ثانياً. (ينظر: الدر المصون ٣٤٣/٥).

(٤) أو يكون: ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾؛ جمع مسخر المراد به المصدر، وجُمِعَ باعتبار أنواعه؛ كأنه قيل: وسخَّر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم تسخيرات؛ أي: أنواعاً من التسخير، وما ذكره الشارح من توجيه خلاف القراء في هذا الحرف موجود بنصه في الدر المصون واللباب وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٣٤٣/٥، وشرح النويري ٢٩٨/٤، والإتحاف ٥١/٢، والكشف ٤٦٥/١، وشرح الهداية ص (٤٩٢)).

(٥) وقرأ الباقون: بضم الخاء فيهما؛ وهما لغتان، كـ(أُسْوَة) و(إِسْوَة)، وأما: ﴿وَخِيفَةً﴾ آخر الأعراف وهو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [٢٠٥]، فليس من هذا، بل هو من الخوف. (ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٣)، الأبيات رقم (٦٠٣ ـ ٦٠٤)، والدر المصون ٦٦٩/٤، والإتحاف ١٦/٢، وشرح النويري ٢٥٨/٤).

(٦) هذه الكلمة غير موجودة في المتن الذي على هامش الشرح.

(٧) ما بين المعكوفتين من كلمات المتن ـ من هذا الشطر من البيت والبيت الذي يليه ـ =

و(**فَتْحُ ضَمْ**) ﴿**نُشْراً**﴾؛ أي:

وقرأ: ﴿**نَشْراً**﴾ هنا[١]، وفي الفرقان[٢]، والنمل[٣]؛ بفتح النون، وإسكان الشين.

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

= اختلف ضبط الشارح له ـ هنا ـ عن ضبط سائر النسخ الأخرى، حيث ضُبط ما بين المعكوفتين في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ على النحو التالي:

....	.................**فَتَحُ ضَمْ**
نُشْراً شَفَا وَضَمُّ سَاكِنٍ سَمَا	**وَالنُّونَ بَا نَلْ**..........

بينما ضُبط ما بين المعكوفتين في سائر النسخ الأخرى:

....	.................**نُشْراً بِضَمْ**
فَافْتَحْ شَفَا كُلًّا وَسَاكِناً سَمَا	**ضُمَّ وَبَا (نَلْ)**...............

وقد وافقه في هذا الضبط بحروفه الشيخ النويري في بعض نسخ شرحه، وهذا الانفراد في ضبط المتن من ميزات الشارح في شرحه ـ؛ حيث انفرد في بعض المواضع من الشرح باختلاف ضبطه عن النسخ والشروح الأخرى؛ وقد تنوع هذا الاختلاف؛ فمرة يكون باختلاف حرف، ومرة باختلاف كلمة، وأخرى باختلاف الحركات، أو ـ كما هنا ـ باختلاف أكثر من كلمة، وقد تعرضت لهذا في قسم الدراسة، وضربت له بعض الأمثلة.

ثم إن النسخ الأخرى ـ أي غير شرح الترمسي ـ قد اختلفت في ضبط كلمتي: (**يُضَمْ**)، و(**ضُمَّ**)؛ فأما كلمة: (**يُضَمْ**)؛ فقد ضبطها الشيخ القاضي؛ بالباء المجرورة، والضاد المفتوحة: (**بِضَمْ**)، ووافقه الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وهي كذلك في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح المنير السمنودي، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى؛ بالياء المضمومة بدلاً من الباء، ثم ضاد مفتوحة: (**يُضَمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وانفرد في الهادي بضبطها: (**لِضَمْ**).

وأمَّا كلمة (**ضُمَّ**)؛ فضبطها الشيخ القاضي؛ بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، وهي كذلك في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة، والهادي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الضاد؛ على الخبر: (**ضَمَّ**).

(١) سورة الأعراف: الآية [٥٧].

(٢) الآية: [٤٨].

(٣) الآية: [٦٣].

على أنه مصدر واقع موضع الحال، بمعنى: (نَاشِرة)، أو (منشُورة)، أو (ذات نشر)[(١)].

(وَضَمَّ سَاكِنٍ)؛ أي: قرأه بضم النون والشين معاً.

المرموز إليهم بقوله: **(سَمَا)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب.

على أنه جمع: (نَاشِر)، كـ(ـنازِل)، و(نُزُل)، و(شارِف)، و(شُرُف)[(٢)].

وقرأه ابن عامر: بضم النون، وإسكان الشين، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وهي مخففة من قراءة الضمتين[(٣)].

والكلُّ: بالنون.

ثم قال: **(وَالنَّونَ)**؛ أي: قرأه: ﴿بُشْرًا﴾.

(بَا)؛ أي: بالباء الموحدة المضمومة بدل النون، وبإسكان الشين.

المرموز إليه بقوله: **(نَلْ)** أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله.

في المواضع الثلاثة.

على أنه جمع؛ (بشير)[(٤)].

---

(١) وقيل: مصدر مؤكد، وقيل: مصدر على حذف الزوائد؛ أي: إنشاراً، وهو واقع موقع الحال؛ أي: مُنْشِراً أو مُنْشَراً. (ينظر: الدر المصون ٣٤٨/٥، واللباب ١٦٥/٩، والكشف ٤٦٦/١، وشرح الهداية ص (٤٩٣)).

(٢) وهو جمعٌ شاذٌّ في (فَاعِل)، وقيل: جمع (نَشُور) بمعنى: (فَاعل)، وقيل: جمع (ناشر) مضارعه (أنشر)، وقيل: جمع (ناشر) بمعنى: (مُنْشِر)، وقيل: جمع (نُشُور) بمعنى (مَفْعُول). (ينظر: الدر المصون ٣٤٨/٥، واللباب ١٦٥/٩، والكشف ٤٦٥/١، وشرح الهداية ص (٤٩٣ ـ ٤٩٤)).

(٣) كـ(ـرُسْل)، و(رُسُل)، و(كُتْب)، و(كُتُب)، فسُلِبَت الضمة تخفيفاً. (ينظر: الدر المصون ٤٨/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٤)، وشرح النويري ٣٠٠/٤، والإتحاف ٥٢/٢، والكشف ٤٦٦/١، وشرح الهداية ص (٤٩٤)).

(٤) وقال في الدر المصون: «وهو جمع (بشيرة)، كـ(ـنذيرة)، و(نُذُر)»، إذ الرياح تبشر بالمطر، وشاهده قوله تعالى: ﴿يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، وأصل الشين الضم، لكن أُسْكِنَتْ تخفيفاً، كـ(رسول)، و(رسل)، وقيل: جمع (فعيل) كـ(ـقليب)، و(قُلُب)، =

وإذا اعْتُبِرَ مع: ﴿ٱلرِّيحُ﴾ - قبله - ففيه خمس قراءات[١]:

١ - ﴿ٱلرِّيحَ نَشْرًا﴾؛ بإفراد الريح، وفتح النون، وإسكان الشين[٢].

لحمزة، والكسائي، وخلف.

٢ - ﴿ٱلرِّيحَ **نُشُراً**﴾ بالإفراد، وضمتين.

لابن كثير.

٣ - ﴿ٱلرِّيَاحَ **نُشُراً**﴾ بالجمع، وضمتين.

للمدنيين، والبصريين.

٤ - ﴿ٱلرِّيَاحَ **نُشْراً**﴾ بالجمع، وضم النون، وسكون الشين.

للشامي.

٥ - ﴿ٱلرِّيَاحَ **بُشْراً**﴾ بالجمع، وبالباء، وإسكان الشين.

لعاصم.

٦٣٥ - ....نَكِدًا[٣] فَتْحٌ[٤]: ثَمَا[٥]

= و(رغيف)، و(رُغُف). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٤)، وشرح النويري ٣٠٠/٤، والإتحاف ٥٢/٢، والكشف ٤٦٦/١، وشرح الهداية ص (٤٩٣)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٤)، وغيث النفع ص (٢٢٤).

(٢) في الأصل: (السين)، وهو تصحيف.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الكاف: (**نَكِدًا**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بنصب الكاف: (**نَكَدًا**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الحاء مع التنوين: (**فَتْحٌ**)، والثاني: برفع الحاء بلا تنوين: (**فَتْحُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين حركة الحاء في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالفتح في الثاء: (**ثَمَا**)، والثاني: بضم الثاء: (**ثُمَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

واخْتُلِفَ في: ﴿نَكِدًا﴾.

مِنْ قوله **[٣٦٣]** تعالى: ﴿لَا يَخْرُجُ(١) إِلَّا نَكِدًا﴾ [٥٨].

(١) لم يتعرض الشارح ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ لما في هذه الكلمة الكريمة من اختلاف القراء مع أنه قد تعرض لنظائرها في سورة التوبة حيث قال: «هذا وقرأ ابن وردان: ﴿**سُقَاةَ الحاج**﴾؛ بوزن: (رُمَاة)، ﴿**وَعَمَرَةَ المسجد**﴾؛ بوزن: (بَرَدَة)، ولم يعرج عليه في المتن؛ لأنها انفرادة للشطوي عنه»، وهو في عدم تعرضه لهذه الموضع ـ أي موضع سورة الأعراف ـ بذكر ولا تنبيه موافق في ذلك للشروح الأخرى، حيث لم يذكرها النويري في شرحه، ولا ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما، ولا صاحب الهادي، ولا صاحب الإتحاف في إتحافه، ولا موسى جار الله في شرح الطيبة، وكان حقه ـ أي الشيخ الترمسي ـ بل وحق غيره من الشراح إن لم يذكروا تحرير الخلاف فيها ـ لعدم ورودها في نص متن الطيبة ـ فلا أقل من أن يشيروا إليها إشارة تذكر الطالب بها، كما فعل ابن الجزري في نشره، كيف وهي قراءة صحيحة، نصَّ عليها في النشر، وقُرئ بها من طريق الدرة، وأجمع المحررون على ثبوتها وعلى القراءة بها، فالعجب هو إجماع شروح الطيبة على عدم ذكر هذا الموضع أو الإشارة إليه مع أن هذه الشروح تذكر أحياناً الانفرادات الشاذة الغير مقروء بها والتي ذُكرت في النشر، وتنوه على شذوذها وعدم صحة القراءة بها، بل إن الشارح هنا وابن الناظم في شرحه ربما ذكرا مواضع شاذَّة وانفرادات غير مقروء بها لم ينص عليها حتى ابن الجزري أو يذكرها في نشره، بل ولم أجدها في ما بين يدي من الكتب التي هي مظان للشاذ من القراءات، بل ولم أجد لها جواباً عند المتخصصين والمحققين في هذا العلم الشريف، فكيف يُغْفِلُون ذكر هذه الانفرادات الصحيحة والقراءات الثابتة من جهتي الرواية والدراية!

وهذه الانفرادات الصحيحة المقروء بها والتي انفرد بها الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان ـ بخلف عنه ـ هي في أربع كلمات من القرآن العزيز:

﴿سِقَايَةَ﴾ [التوبة: ١٩]؛ بضم السين، وحذف الياء: **(سُقَاة)**.

﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]؛ بفتح العين، وحذف الألف بعد الميم: **(عَمَرة)**.

﴿لَا يَخْرُجُ﴾ [٥٨]؛ بضم الياء، وكسر الراء: **(لَا يُخْرِجُ)**.

﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩]؛ بالتأنيث، مع تشديد في الراء، وفتح الغين: **(فَتُغَرِّقَكُمْ)**.

وقد أغفلها ابن الجزري فلم يضمنها نظمه في طيبة النشر، وقيل في ذلك توجيهات عدة؛ منها ما ذكره صاحب الإتحاف بقوله ٨٨/٢: «ولم يعرج على هذه القراءة في الطيبة لكونها انفرادة على عادته» وعادته أنه لا يذكر الانفرادات في نظم الطيبة، وإن ذكرها في النشر، وقيل: لأنه اشترط في طيبته أن يكون عن الإمام راويين، وعن كل راوٍ منهما طريقين، وعن كل طريق من الطريقين طريقين، فإن تعذر عليه ذلك جعل عن الإمام أربعة رواة، وهذا هو معنى قوله: **(بِاثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ وإِلَّا أَرْبَعُ)**، لكنه في هذه =

....

= الكلمات الأربع لم يتحقق شرطه، فلم يحصل له في هذه الكلمات الأربع إلا طريق واحد؛ فكل كلمة من هذه الكلمات رُوِيَت من طريق واحد، وهو طريق الشطوي عن ابن هارون، فقيل إنه لعدم تحقق شرطه هذا فقد أغفل ذكرها، وإن نصَّ عليها في النشر وأثبتها في الدرة، وقيل غير ذلك من التوجيهات، وعليه: فإن الاستشكال في هذه المسألة على شقين؛ السؤال الأول: لِمَ لَمْ يذكرها في طيبة النشر؟، والسؤال الثاني: هل تصح القراءة بها؟، فأما جواب السؤال الأول فهو ما نقلته سابقاً من كلام الأئمة، وأن عدم ذكره لها في الطيبة إنما هو على عادته في أنه لا يذكر انفرادات الكتب أو الطرق في متن الطيبة، سواء كانت هذه الانفرادات شاذة، أو صحيحة مقروء بها، وأما جواب السؤال الثاني: فإن هذه الانفرادات الأربع ـ على ما قرره علماء القراءات المحررين ـ صحيحة مقروء بها؛ لثبوت النقل، وصحة الرواية.

وقد اقتصر النويري ـ رحمه الله تعالى ـ في شرحه على ذكر موضع سورة الإسراء بقوله ٤/٤٣٤: «انفرد الشطوي عن ابن وردان بتشديد الراء من (**يُغْرِقَكُمْ**)»، وأغفل ذكر المواضع الثلاثة الأخرى؛ وموضع سورة الأعراف، وموضعي سورة التوبة، فلم ينوه بها أو يذكرها أو ينقلها من النشر مع أنه قد أفرغ النشر في شرحه.

وأما ابن الناظم والمنير السمنودي ومحمد سالم محيسن ـ رحمهم الله تعالى ـ فلم يتعرضوا لهذه الانفرادات الأربع في شروحاتهم لا من قريب ولا من بعيد، فخلت شروحهم من ذكرها أو التنويه عنها أو الإشارة إليها.

وأما الخليجي في حل المشكلات فقد ذكر موضع سور الأعراف بقوله ص (٦٣): «(لا يخرج)؛ بضم الياء وكسر الراء انفرد به الشطوي عن ابن وردان وهو مذكور في الدرة ولم يعول عليه في الطيبة»، وذكر موضعي سورة التوبة بقوله ص (٦٥): «قرأه ابن وردان ـ فيما انفرد به الشطوي عن ابن هارون ـ: ﴿**سُقَاةَ**﴾؛ جمع (ساق)، كـ(ـرُمَاة)، ﴿**وَعَمَرَةَ**﴾؛ بفتح العين والميم وحذف الألف جمع (عامر)، مثل (فاعل)، و(فعلة)، ولم يعرج على هذه القراءة في الطيبة؛ لكونها انفرادة على عادته، وعرج عليها في الدرة فقال: (**وَقُلْ عَمَرَه مَعْهَا سُقَاةَ الْخِلَافَ بِنْ**)، بينما أغفل ـ أي الخليجي ـ موضع سورة الإسراء فلم يذكره أو ينوه عليه، مع أنه كالمواضع الثلاثة الأخرى سواء بسواء.

وأما صاحب الإتحاف ـ رحمه الله تعالى ـ فقد تعرض لموضعي سورة التوبة بقوله: «وقرأ ابن وردان ـ فيما انفرد به الشطوي عن ابن هارون ـ: ﴿**سُقَاةَ الحاج**﴾؛ بضم السين وحذف الياء جمع (ساق)، كـ(ـرَام)، و(رُمَاة)، ﴿**وَعَمَرَةَ المسجد**﴾؛ بفتح العين وحذف الألف جمع (عَامِر)، مثل (صَانِعْ)، و(صَنْعَة)، ولم يعرج على هذه القراءة في الطيبة؛ لكونها انفرادة على عادته»، وتعرض في الإتحاف لموضع سورة الإسراء بقوله ٢/٢٠٢: =

....

= «وانفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء، ولم يعرج عليها في الطيبة على عادته»، وأغفل ـ أي صاحب الاتحاف ـ موضع سورة الأعراف فلم يذكره أو يتعرض له مع أنه كالمواضع الثلاثة الأخرى سواء بسواء.

وهكذا فإنا نجد أن الشارح ـ أي الترمسي ـ قد ذكر موضعين من تلك الانفرادات وهما الموضعين في سورة التوبة، وأغفل ذكر الموضعين الأخرين؛ وهما: موضع سورة الأعراف، وموضع سورة الإسراء، بينما النويري في شرحه اقتصر على ذكر موضع واحد من تلك الانفرادت؛ وهو موضع سورة الإسراء، وأغفل ذكر المواضع الثلاثة الأخرى؛ موضعي سورة التوبة، وموضع سورة الأعراف، وذكر صاحب الإتحاف ثلاثة مواضع وأغفل موضع سورة الأعراف، وكذا فعل الخليجي في حل المشكلات فذكر ثلاث مواضع وأغفل موضع سورة الإسراء، بينما لم يذكر ابن الناظم ولا المنير السمنودي ولا صاحب الهادي أيًّا من تلك الإنفرادات في شروحهم، فاختلف أهل الكتب فيما يذكرونه من تلك الانفرادات وما يثبتونه منها!

ثم إنا نجد أن الترمسي ـ في ذكره لموضعي سورة التوبة ـ وصاحب الإتحاف والخليجي ـ في ذكرهما للمواضع الثلاثة التي اختاروا ذكرها من تلك الانفرادات ـ والنويري ـ عند ذكره لموضع سورة الإسراء ـ كلهم سكتوا فلم يتعرضوا لها بتحرير أو ترجيح أو بيان، فأوهم سكوتهم ذلك بأن هذه المواضع انفرادات شاذة غير مقروء بها.

ولا شك أن هذه الانفرادات الأربع ـ على ما قرره علماء القراءات المحررين ـ صحيحة مقروء بها؛ لثبوت النقل، وصحة الرواية.

قال الشيخ إبراهيم السمنودي في كتاب جامع الخيرات، منظومة البدر المنير، سورة الأعراف، ص (٥١٣)، الأبيات رقم (٤٧٩ ـ ٤٨١):

رَوَى الشَّطَوِي عِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ وَحْدَهُ ... بِضَمٍ فَكَسْرٍ عِنْدَ لَا يَخرُجُ انْقُلَا
كَذَاكَ سُقَاةَ اقْرَأْ مَعْ عَمَرَهْ وَقُلْ ... بِتَشْدِيدِ رَاءٍ فِي فَتُغْرِقَكُمْ تَلَا
إِذَنْ غُنَّةً أَهْمِلْ وَمُتَّصِلاً أَطِلْ ... وَإِنْ بِانْفِرَادٍ قَدْ أَتَتْ فَتُقُبِّلَا

وقال الشيخ جابر في "قواعد التحرير"، باب: تحريرات عامة واستدراكات ص (٦)، الأبيات رقم (٥٠ ـ ٥٣):

وَيَرْوِي ابْنَ هَارُونَ سُقَاةً بِتَوْبَةٍ ... كَذَا عَمَرَهْ عِنْدَ ابِنِ وَرْدَانَ فَاحْمِلَا
وَلِلشَّطَوِي عُدَ انْفِرَاداً وَمِثْلُهُ ... تُغَرِّقَكُمْ لِاسْرَا بِلَا غَنٍّ انْقُلَا
وَيَخْرُجُ بِالْأَعْرَافِ بِالضَمِّ عِنْدَهُ ... كَذَاكَ بِكَسْرٍ لِاشْتِهَارٍ تَحَمَّلَا

وقال الزبيدي في شرحه على الدرة: «ولاشكّ أنها صحيحة»، ثم قال: «ولو لم تصح لم يذكرها الشيخ في الدرة زيادة على الطيبة»، قال شيخي المحقق محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي: «وهذه الزيادة مقبولةٌ مقروءٌ بها، وبها قرأنا من طريق الدرة والطيبة =

فـ(**ـفَتْحٌ**)؛ أي: القراءة بفتح الكاف.

للمرموز إليه بثاء: (**ثَمَا**)[١]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على أنه مصدر[٢].

والباقون: بكسرها.

اسم فاعل، أو صفة مشبهة[٣].

٦٣٦ ـ وَ(رَا) إِلَهٍ غَيْرُهُ[٤] اخْفِضْ حَيْثُ جَا رَفْعًا: ثَنًا[٥] رُدْ........................

(**وَ**)**اخْتُلِفَ في**: (**رَا**) قوله تعالى: ﴿مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [٥٩].

فـ(**ـاخْفِضْ حَيْثُ جَاء**[٦]) (**رَفْعًا**)؛ أي: اقرأه بجر الراء، وكسر الهاء، حيث جاء في القرآن؛ وهو: هنا[٧]، وفي هود[٨]، والمؤمنين[٩].

= على بعض شيوخنا، وقد ذكرها الإمام ابن الجزري في التقريب»، وقال شيخي المحقق عبدالرافع رضوان في تحقيقه على شرح الدرة للنويري ١٥٠/٢: «لو لم تصح هذه الرواية ما ذكرها الإمام المحقق ابن الجزري، وقد تلقيناها عن شيوخنا». (ينظر: النشر ٢٧٨/٢، والفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي لمحمد تميم الزعبي (مخطوط)).

(١) قال ابن الناظم: «قوله: (**ثُمَا**) بالضمِّ؛ نَبَت ـ كما تقدم ـ، وهو مناسب هنا؛ لأن المراد النبات». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٤)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٥٢/٥، وشرح النويري ٣٠٠/٤، والإتحاف ٥٢/٢.

(٣) ينظر: شرح النويري ٣٠٠/٤، والإتحاف ٥٢/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: برفع الهاء والراء: (**غَيْرُهُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الهاء والراء: (**غَيْرِهِ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: فتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

(٦) ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**جَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، بينما رُسِمَتْ في أصل الشرح بالهمز: (**جَاء**).

(٧) سورة الأعراف: الآيات [٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥].

(٨) الآيات: [٥٠، ٦١، ٨٤].

(٩) الآيات: [٢٣، ٣٢].

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(ثَنَا رُدْ)**[١]؛ أي: أبي جعفر، والكسائي.

على النعت، أو البدل من: ﴿إِلَٰهٍ﴾ لفظاً[٢].

وقرأه الباقون: برفع الراء، وضم الهاء.

على النعت، أو البدل، من موضع: ﴿إِلَٰهٍ﴾؛ لأنَّ: ﴿مِنْ﴾ مزيدة فيه، وموضعه رفع؛ إما بالابتداء، أو الفاعلية[٣].

هذا ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن﴾ كل ما في هذه السورة[٤]، ونحوه[٥]؛ مما كُتِبَ بالألف؛ بإبدال الهمزة ألفاً لفتح ما قبلها، وتسهيلها بين بين على الروم، فهما وجهان فقط، ولا يجوز غيرهما[٦].

٦٣٦ ـ ....**أُبْلِغُ**[٧] **الْخِفُّ**[٨]: **حَجَا**[٩]

٦٣٧ ـ كُـلًّا............................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أُبَلِّغُ﴾.

---

(١) ومعنى قوله: **(رُدْ)**؛ من الورود، أي: أُحْضُر.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٥٤/٥، واللباب ١٧٧/٩، والكشف ٤٦٧/١، وشرح الهداية ص (٤٩٤).

(٣) ينظر: الدر المصون ٣٥٤/٥، واللباب ١٧٧/٩، والكشف ٤٦٧/١، وشرح الهداية ص (٤٩٤).

(٤) سورة الأعراف: الآيات [٦٠، ٦٦، ٧٥، ٨٨، ١٠٩].

(٥) كموضع سورة التوبة: ﴿نَبَأُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ٧٠].

(٦) قال في النشر: «ولا يجوز إبدالها بحركة نفسها؛ لمخالفة الرسم وعدم صحته رواية». (ينظر: النشر ٤٧٠/١، والإتحاف ٥٣/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بضم الغين: **(أُبْلِغُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الغين: **(أُبْلِغِ)**.

(٨) في الأصل تصحفت إلى: (الحف).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح الحاء: **(حَجَا)**، والثاني: بكسر الحاء: **(حِجَا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والـ**(حِجَا)** ـ بكسر الحاء ـ؛ هو العقل والفطنة والذكاء.

مِنْ قوله: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾.

فـ(**ـالْخِفُّ**)؛ أي: القراءة بإسكان الباء[(١)]، وتخفيف اللام.

للمرموز إليه بحاء: (**حَجَا**)؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

(**كُلًّا**)؛ أي:

﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ [٦٢].

و﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [٦٨].

في هذه السورة[(٢)].

﴿وَأُبَلِّغُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦ﴾ في الأحقاف[(٣)].

وقرأه الباقون: بالفتح، والتشديد؛ في الكلِّ.

فالأولى؛ من الإبلاغ[(٤)].

والثانية؛ من التبليغ[(٥)].

وتقدَّم[(٦)] في البقرة الخلاف في: ﴿بَسْطَةً﴾ [٦٩][(٧)].

---

(١) قال النويري: «عُلِمَ سكون (باء) المخفف من اللفظ، وفتح المشدد من النظير». (ينظر: شرح النويري ٣٠١/٤).

(٢) أي: سورة الأعراف.

(٣) الآية: [٢٣].

(٤) ينظر: الكشف ٤٦٧/١، وشرح الهداية ص (٤٩٤)، وشرح النويري ٣٠١/٤، واللباب ١٨١/٩.

(٥) ينظر: الكشف ٤٦٧/١، وشرح الهداية ص (٤٩٤)، وشرح النويري ٣٠١/٤، واللباب ١٨١/٩.

(٦) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٢)، والنشر ٢٢٨/٢ ـ ٢٢٩، والإتحاف ٤٤٤/١.

(٧) والقراءة بالصاد في موضع سورة الأعراف: ﴿بَسْطَةً﴾؛ لقنبل، والسوسيّ، من زيادات النشر وطيبته، وأمَّا خلاف ابن ذكوان في موضع الأعراف فالسين له من النشر وطيبته، =

٦٣٧ ـ ....وَبَعْدَ الْمُفْسِدِينَ[(١)] الْوَاوُ: كَمْ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾ [٧٥].

(بَعْدَ ﴿**الْمُفْسِدِيْنَ**﴾) في قصة صالح.

فـ(**ـالْوَاوُ**)؛ أي: القراءة بالواو قبل قاف: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾.

للمرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

وهو كذلك في رسم الشامي[(٢)].

والباقون: بحذف الواو.

وهو كذلك في رسم مصاحفهم[(٣)].

= ولا تأتي من طريق الشاطبية كما تقرر في التحريرات، قال الحسيني في تحريراته على الشاطبية:

وَفِي بَصْطَة بِالصَّادِ لَا غَيْرَ فَاقْرَأَنْ ... مِنَ الْحِرْزِ أَغْنِي لِابْنِ ذَكْوَانَ فَانْقُلَا

والمعنى: أن ابن ذكوان ليس له في حرف الأعراف من طريق الحرز إلا الصاد وجهاً واحداً، وأما السين فليست من طريق الحرز، فذكر الشاطبي للخلاف فيه خروج منه عن طرقه وطرق أصله. (ينظر: النشر ٢/٢٢٨ ـ ٢٢٩، وشرح منحة مولى البر ص (١٠٣)، وحرز الأماني ص (٤١)، الأبيات رقم (٥١٤ ـ ٥١٥)، والإتحاف ١/٤٤٤، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٢٢٣ ـ ٢٢٧)، وغيث النفع ص (٢٢٥)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بـ(أل) التعريف: (**الْمُفْسِدِينَ**)، والثاني: بحذف (أل) التعريف: (**مُفْسِدِينَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وضبطت في شرح النويري بمثل ذلك ولكنه بتصرف واختيار من محقق الشرح، والذي تصرف في ضبطها فجعلها في المتن الذي على هامش الشرح مجردة من (أل) التعريف، بينما هي في أصل الشرح ضُبطت بـ(أل) التعريف، وإلى ذلك أشار المحقق في تحقيقه، وهو مما يتعارض مع قواعد البحث العلمي؛ حيث يتصرف المحقق في أصل المخطوط، خصوصاً إذا كان هذا الأمر يتعلق بضبط النص المشروح والذي تختلف في ضبطه النسخ، فيغير ـ من تلقاء نفسه ـ مراد الشارح في الضبط إلى مراد آخر غير مراد!

(٢) على العطف نسقاً لهذه الجملة على ما قبلها. (ينظر: الدر المصون ٥/٤٦٥، والنشر ٢/٢٧٠، وشرح النويري ٤/٣٠٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٥)).

(٣) على الاستئناف تنبيهاً على التراخي، أو اكتفاء بالربط المعنوي، أو أنه جواب لسؤال مقدر. (ينظر: الدر المصون ٥/٤٦٥، والنشر ٢/٢٧٠، وشرح النويري ٤/٣٠٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٥)).

٦٣٧ ـ .... أَوْ أَمِنَ الْإِسْكَانُ: كَمْ حِرْمٍ[(١)].........

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوَ أَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [٩٨].

فـ**(ـالْإِسْكَانُ)**؛ أي: القراءة بإسكان الواو من: ﴿أَوَ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمْ حِرْمٍ)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي جعفر.

على أنَّ: ﴿أَوْ﴾؛ حرف عطف للتقسيم؛ أي: (أفأمنوا إحدى العقوبتين)[(٢)].

والباقون: بفتحها.

على أن واو العطف دخلت عليه همزة الإنكار، مقدمة عليه لفظاً، وإن كانت بعده تقديراً؛ أي: (أفأمنوا[(٣)] مجموع العقوبتين)[(٤)].

وورش على أصله في النقل[(٥)].

وابن ذكوان في السكت بخلفه[(٦)].

٦٣٧ ـ ....وَسَمْ

٦٣٨ ـ عَلَى عَلَيَّ: اتْلُ............... ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على قولين؛ الأول: بتنوين الميم مجرورة: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، الثاني: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، ولم يتبين اختيار باقي النسخ العتيقة.

(٢) وقيل: بل هي للإباحة والتخيير، وليس بظاهر. (ينظر: الدر المصون ٣٩٢/٥، وشرح النويري ٣٠٢/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٥)، والكشف ٤٦٨/١، وشرح الهداية ص (٤٩٦)).

(٣) كُتِبَتْ الألف مرتين: (أفأمنواا).

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٩٢/٥، وشرح النويري ٣٠٢/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٥)، والكشف ٤٦٩/١، وشرح الهداية ص (٤٩٥).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٥)، والإتحاف ٥٥/٢.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٥).

وَقَوْلُهُ: (**وَسَمْ**)؛ تكملة، ولأجل الإتيان بواو الفصل[١].

أي [**٣٦٤**] واخْتُلِفَ في: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [١٠٥].

فقرأه بفتح ياء: ﴿عَلَيَّ﴾ مشددة[٢].

الإمام المرموز إليه بهمزة: (**اتْلُ**)؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

على أن: ﴿عَلَىٰٓ﴾ جارة لياء المتكلم، فقُلِبَت ألفها ياء، وأُدْغِمَت فيها، وَفُتِحَت[٣].

والباقون: بالألف لفظاً.

على أن: ﴿عَلَىٰٓ﴾ دخلت على: ﴿أَن﴾؛ وهي بمعنى الباء؛ أي: (حقيق بقول الحق ليس إلَّا)، أو يضمن: ﴿حَقِيقٌ﴾؛ معنى حريص، أو للإغراق في الوصف بالصدق[٤].

---

(١) وهذا الموضع من المواضع الخفية والنكت الدقيقة التي انفرد الشارح ببيانها؛ حيث جعل تمام الكلام عن خلاف القراء في: (**أَوْ أَمِنَ**) ينتهي عند قول الناظم: (**حِرْمٌ**)، وأن قول الناظم (**وَسَمْ**) إنما هو فاصلة وابتداء للدخول في خلاف القراء في: (**عَلَى عَلَيَّ**)، ولم ينبه أحد من الشراح أو ممن ضبطوا المتن على هذه الفائدة، بل إن المتن المطبوع بتحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ في طبعته الخامسة ـ، وكذا تحقيق الشيخ أيمن سويد ـ مع حرص المحققين الجليلين لكلا النسختين على تتبع الوحدة الموضوعية في نظم الطيبة ـ قد فات عليهما هذا الموضع فجعلا كلمة: (**وَسَمْ**) من تتمة قول الناظم: (**أَوْ أَمِنَ الْإِسْكَانُ كَمْ حِرْمِ**)، والصواب أن الكلام قد تم قبلها، وأنها فاصلة وابتداء لقول الناظم: (**عَلَى عَلَيَّ اتْلُ**).

(٢) قال النويري: «استغنى عن القيد باللفظ في الموضعين». (ينظر: شرح النويري ٣٠٣/٤).

(٣) وأما قراء نافع ففي توجيهها ثلاثة أقوال نصَّ عليها السمين الحلبي في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٤٠٤/٥، والإتحاف ٥٥/٢، والكشف ٤٦٩/١، وحجة القراءات ص (٢٨٩)).

(٤) ففي توجيه قراءة الجمهور ستة أوجه ذكرها في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٤٠١/٥، والإتحاف ٥٥/٢، والكشف ٤٦٩/١، وحجة القراءات ص (٢٨٩)، وشرح الهداية ص (٤٩٦)، وشرح النويري ٣٠٣/٤).

وتقدَّم[١] **الكلام على: ﴿أرجِئْهُ﴾**، وأن فيه ست قراءات[٢]، في باب الهمز المفرد[٣]، فراجعه.

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية ص (٤٢)، الأبيات رقم (١٦٠ ـ ١٦١).

(٢) وقد تحرر من اختلافهم في الهمز وهاء الكناية أن فيها ست قراءات كلها متواترة؛ ثلاث مع الهمز، وثلاث مع تركه:
الأولى: ﴿أَرْجِئْهُو وَأَخَاه﴾؛ بضم الهاء، مع الإشباع، والهمز، وهي: لابن كثير، وهشام من طريق الحلواني.
والثانية: ﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاه﴾؛ بقصر ضمة الهاء، مع الهمز، وهي: لأبي عمرو، ويعقوب، وهشام من طريق الداجوني، وشعبة من طريق أبي حمدون ونفطويه.
والثالثة: ﴿أَرْجِئْهِ وَأَخَاه﴾؛ بالهمز، وقصر كسرة الهاء، وهي: لابن ذكوان.
والرابعة: ﴿أَرْجِهِ وَأَخَاه﴾؛ بكسر الهاء، مقصورة، بلا همز، وهي: لقالون، وابن وردان من طريق ابن هارون، وهبة الله.
والخامسة: ﴿أَرْجِهِي وَأَخَاه﴾؛ بإشباع كسرة الهاء، بلا همز، وهي: لورش، والكسائي، وخلف في اختياره، وابن جماز، وابن وردان من طريق ابن شبيب.
والسادسة: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاه﴾؛ بإسكان الهاء، بلا همز، وهي: لحمزة، وعاصم، من غير طريق نفطويه، وأبي حمدون، عن شعبة؛ فلشعبة وجهان: ترك الهمز مع إسكان الهاء، والهمز مع قصر ضم الهاء.
ولابن وردان وجهان: ترك الهمز، مع قصر كسرة الهاء، ومع إشباعها، ولهشام وجهان: قصر ضمة الهاء، وإشباعها، كلاهما مع الهمز.
ولا يُلتفت إلى من طعن في بعض هذه القراءات المتواترة؛ كطعن بعضهم في قراءة ابن ذكوان؛ بأن الهاء لا تُكْسَر إلا بعد كسر أو ياء ساكنة، فإن مثل هذا الطعن لا يعبأ به، بعد ثبوت تواتر القراءة؛ وقراءة ابن ذكوان التي طعن فيها بعض الطاعنين؛ هي قراءته بالهمز، وقصر كسرة الهاء؛ وممن طعن في هذه القراءة الفارسي، وابن مجاهد، والحوفي، والعكبري، وغيرهم، لكن رد عليهم أبو حيان طعنهم في القراءة بقوله: «وما ذهب إليه الفارسيّ وغيره من غلط هذه القراءة، وأنها لا تجوز، قول فاسد؛ لأنها قراءة ثابتة متواترة روتها الأكابر عن الأئمة، وتلقتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربية، وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة؛ لأنها قابلة للتغيير بالإبدال، والحرف بالنقل وغيره، فلا وجه لإنكار هذه القراءة»، وعلى التنزل فالجواب عن ذلك: بأن الفاصل بينهما وبين الكسرة، الهمزة الساكنة، وهو حاجز غير حصين.
(ينظر: الدر المصون ٤٠٩/٥ ـ ٤١٣، والنشر ٣١١/١ ـ ٣١، والإتحاف ٥٦/٢ ـ ٥٧، والبحر المحيط ٣٦٠/٤، ومعجم القراءات ١٢٣/٣ ـ ١٢٤).

(٣) هكذا في الأصل، وهو سهوٌ، لأن هذه المسألة إنما هي من مسائل باب: هاء الكناية، وليست من مسائل باب: الهمز المفرد، ـ كما هو معلوم ـ.

٦٣٨ ـ ....وَسَحَّارٍ: شَفَا مَعْ يُونُسٍ فِي سَاحِرٍ..............

(وَ)قَرَأَ: ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾ [١١٢].

بفتح الحاء مشددة، وألف بعدها، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(مَعْ): ﴿سَحَّارٍ﴾ [يونس: ٧٩].

الذي في **(يُونُسٍ)**.

وأمالهما: دوري الكسائي[١].

وذلك **(فِي)** موضع.

﴿سَٰحِرٍ﴾؛ بألف بعد السين، وكسر الحاء خفيفة، بوزن (فَاعِل)[٢]، من غير إمالة[٣]، في **قراءة الباقين** في الموضعين.

ولا خلاف في تشديد موضع الشعراء[٤].

٦٣٨ ـ ....وَخَفَّفَا[٥]

(١) لأنّ من مذهبه في الإمالة؛ إمالة كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة، سواء كانت الألف أصلية أم زائدة. (ينظر: النشر ٥٤/٢).

(٢) ينظر: الإتحاف ٥٧/٢، والكشف ٤٧٢/١، وشرح الهداية ص (٤٩٧)، وشرح النويري ٣٠٣/٤.

(٣) لأنّ سبب الإمالة ـ على هذه القراءة ـ معدوم غير موجود؛ وهو كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة. (ينظر: النشر ٥٤/٢).

(٤) يعني: قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٣٧]، نصَّ على ذلك في النشر، ونقله عنه ابنه في شرحه على الطيبة، وذكره صاحب الإتحاف في إتحافه، والمنير السمنودي في شرحه. (ينظر: النشر ٢٧٠/٢ ـ ٢٧١، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٥)، والإتحاف ٥٧/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الخاء، وفتح الفاء مع التشديد، على الإخبار في الماضي: **(خَفَّفَا)**، والثاني: بضم الخاء، وكسر الفاء مع التشديد؛ =

٦٣٩ ـ تَلْقَفُ كُلًّا: عُدْ.............. ....

(وَخَفَّفَا)؛ أي: قرأ بتخفيف.

قاف: ﴿تَلۡقَفُ﴾، مع إسكان اللام.

(كُلًّا)؛ أي: هنا[١]، وفي: طه[٢]، والشعراء[٣].

المرموز إليه بعين: **(عُدْ)**؛ أي: حفص وحده.

مِنْ (لَقِفَ) كـ(عَلِمَ)، (يَعْلَمُ)، يقال: (لَقِفْتُ الشيء إذا أخذتُه بسرعة فأكلتُه أو ابتلعتُه)[٤].

والباقون: بفتح اللام وتشديد القاف فيهنّ.

مِنْ (تَلقَّفَ)[٥].

وتقدم في البقرة تشديد تائه في الوصل للبزي بخلفه[٦].

وتقدم في الهمزتين[٧] الكلام على: ﴿ءَامَنتُم﴾ [١٢٣][٨]؛ مستوفى، فراجعه[٩].

= على البناء للمفعول: **(خُفِّفَا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الخاء، وكسر الفاء مع التشديد؛ على الأمر: **(خَفِّفَا)**.

(١) سورة الأعراف: الآية [١١٧].

(٢) الآية: [٦٩].

(٣) الآية: [٤٥].

(٤) ينظر: الدر المصون ٤١٦/٥، والكشف ٤٧٣/١، وحجة القراءات ص (٢٩٢)، وشرح الهداية ص (٤٩٧).

(٥) **(يَتَلَقَّفُ)**، والأصل: **(تَتَلَقَّفُ)** بتاءين فحُذِفَت إحداهما؛ إما الأولى وإما الثانية، على الخلاف في ذلك. (ينظر: الدر المصون ٤١٦/٥، والكشف ٤٧٣/١، وحجة القراءات ص (٢٩٢)، وشرح الهداية ص (٤٩٧)).

(٦) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة ص (٦٦)، البيت رقم (٥٠٧)، والنشر ٢٣٢/٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٥٨/٢.

(٧) أي: في باب الهمزتين من كلمة.

(٨) مع موضع سورة طه: الآية [٧١]، وموضع سورة الشعراء: الآية [٤٩].

(٩) قرأ بهمزة واحدة محققة بعدها ألف؛ على الإخبار: حفص، ورويس، =

٦٣٩ ـ ....سَنَقْتُلُ اضْمُمَا وَاشْدُدْهُ وَاكْسِرْ ضَمَّهُ: كَنْزٌ[(١)] حِمَى.
٦٤٠ ـ وَيَقْتُلُونَ عَكْسُهُ[(٢)]: انْقُلْ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [١٢٧].

فـ**(ـاضْمُمَا) (وَاشْدُدْهُ وَاكْسِرْ ضَمَّهُ)**؛ أي: اقرأه بضم النون، مفتوح القاف، وبتشديد التاء، وكسرها.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَنْزٌ حِمَى)**؛ أي: ابن عامر، والكوفيين كلهم، وأبي عمرو، ويعقوب.

من التقتيل؛ المفيد للتكثير؛ لتعدد المحال[(٣)].

= وورش من طريق الاصبهانِي عنه، وقرأ الباقون: بهمزتين؛ على الاستفهام، وَقرأ بتحقيق الهمزة الثانية: هشام من رواية الداجواني من طريق الشذائي، وحمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة، وروح؛ بلا خلاف عنهم، وقرأها الباقون: بتسهيلها بين بين؛ وهم: أبو عمرو، وابن ذكوان، وهشام من طريق الحلواني والداجوني من طريق زيد، وقالون، وأبو جعفر، والبزي، وورش من طريق الأزرق، وللأزرق فيها ثلاثة البدل، ولم يبدل أحد عنه الثانية ألفاً، وأبدل قنبل الهمزة الأولى واواً خالصة حالة الوصل، واختلف عنه في الهمزة الثانية؛ فسهلها عنه ابن مجاهد، وحققها مفتوحة ابن شنبوذ، وإذا ابتدأ فبهمزتين ثانيتهما مسهلة كالبزي، ثم على قراءة الهمزتين لم يُدْخِل أحد بينهما ألفاً كما أدخلوها في: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾؛ لئلا يجتمع أربع متشابهات. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة ص (٤٣)، الأبيات رقم (١٨١ ـ ١٨٤) والنشر ٣٦٨/١ ـ ٣٦٩، وشرح النويري ٢٣٣/٢ ـ ٢٣٤، وشرح ابن الناظم ص (٧٩ ـ ٨٠)، والإتحاف ٥٨/٢ ـ ٥٩).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الزاي مع التنوين: **(كَنْزٌ)**، والثاني: برفع الزاي بلا تنوين: **(كَنْزُ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب السين: **(عَكْسَهُ)**، والثاني: برفع السين: **(عَكْسُهُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) في الدر المصون: «لتعدد المجال». (ينظر: الدر المصون ٤٢٤/٥، والكشف ٤٧٤/١، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٤٩٩)، والإتحاف ٦٠/٢).

وقرأه الباقون ـ وهم؛ نافع، وابن كثير، وأبو جعفر ـ: بفتح النون، وإسكان القاف، وضم التاء مخففة.

من القتل المجرد[١].

(وَ)في.

قوله تعالى: ﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ[٢]﴾ [١٤١].

(عَكْسُهُ)؛ أي: عكس الترجمة المذكورة؛ وهو: فتح الياء، وإسكان القاف، وضم التاء مخففة.

عن المرموز إليه بهمزة: **(انْقل)**[٣]؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بضم الياء، وفتح القاف، وكسر التاء مشددة.

للمبالغة[٤].

٦٤٠ ـ ....يَـعْـرِشُـو[٥] مَعًا بِضَمِّ كَسْرٍ[٦]: صَافٍ كَمَشُوا[٧]

---

(١) ينظر: الكشف ٤٧٤/١، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٤٩٩).

(٢) في الأصل رُسِمَتْ: (أبنائهم)، وهو خطأ، وقد تابع الترمسي النويري في شرحه؛ حيث ورد هذا الخطأ ـ أيضاً ـ في شرح النويري، ولم يعلق محقق شرح النويري بشيء. (ينظر: شرح النويري ٣٠٥/٤).

(٣) ومعنى قوله: (**انْقُلِ**)؛ فعل أمر من النقل؛ وهو تحويل الشيء من موضع إلى آخر.

(٤) ينظر: الكشف ٤٧٤/١، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٤٩٩)، والإتحاف ٦٠/٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الراء: (**يَعْرِشُو**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الراء: (**يَعْرُشُو**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ مجردة من (أل) التعريف، مع تنوين كسرة الراء: (**كَسْرٍ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى مقرونة بـ(أل) التعريف، ومع كسر الراء بلا تنوين: (**الْكَسْرِ**)، وهي من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٧) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بلا واو بعد الشين: (**كمش**)، لكنها لم تُشَكَّل بالحركات، وضُبطت في النسخ العتيقة؛ بكسر الميم، وضم الشين بلا واو بعدها: (**كَمِشُ**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَعْرِشُو**﴾ (**معاً**)؛ أي:

﴿كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾ في هذه السورة[1].

﴿وَمِمَّا يَعْرِشُونَ **[٣٦٥]**﴾ في [النحل[2]][3].

فقرأهما (**بِضَمِّ كَسْرٍ**)[4]؛ أي: كسرة الراء[5].

المرموز إليهما بأولى قوله: (**صَافٍ**[6] **كَمَشُ**[7])؛ أي: شعبة، وابن عامر.

وقرأهما الباقون: بالكسر.

وهما لغتان، يقال: (عَرَشه) (يعرِشُه)، من باب (نَصَر)، و(ضَرَب)[8].

قيل: الثاني أفصح[9].

٦٤١ ـ وَيَعْكُفُوا[10] اكْسِرْ ضَمَّهُ: شَفَا. وَعَنْ   إِدْرِيسَ: خُلْفُهُ........................

= وهي كذلك في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وضبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ شرح الترمسي ـ بفتح الميم، وضم الشين، ثم واو بعدها، مع إثبات ألف بعد الواو: (**كَمَشُوا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(١) سورة الأعراف: الآية [١٣٧].

(٢) كُتِبَت في الأصل: (في النمل)، والصحيح أنها في سورة النحل.

(٣) الآية: [٦٨].

(٤) قال النويري: «وقيَّد الضمّ؛ للاصطلاح». (ينظر: شرح النويري ٣٠٥/٤).

(٥) وهي لغة أهل الحجاز. (ينظر: الإتحاف ٦١/٢، وشرح النويري ٣٠٥/٤).

(٦) ومعنى قوله: (**صَافٍ**)؛ من الصفاء، وهو الخالي والخالص من الكدر والمنغصات.

(٧) ومعنى قوله: (**كَمِش**) ـ بكسر الميم ـ؛ عَزَمَ وأسرع، يقال: كَمِشَ في أمره؛ عزم وجدَّ وأسرع فيه، و(**كَمَشَ**) ـ بفتح الميم ـ؛ قطع، وفَنِيَ، يقال: كمش فلاناً بالسيف؛ قطع أطرافه، وكَمَشَ الزاد؛ فَنِيَ.

(٨) ينظر: الدر المصون ٤٤١/٥، والكشف ٤٧٥/١، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٤٩٩)، والإتحاف ٦١/٢.

(٩) ينظر: الإتحاف ٦١/٢.

(١٠) انفرد في تقريب الطيبة في ضبطها؛ بكسر الكاف: (**وَيَعْكِفُو**)، ولايستقيم؛ لاتفاق القراء على ضمة الكاف بلا خلاف بينهم.

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿يَعْكُفُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾ [١٣٨].

فـ**(ـاكْسِرْ ضَمَّهُ)**؛ أي: اقرأه بكسر الكاف.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(وَ)لكن.

ثبت **(عَنْ)** أحد راوييه.

(إِدْرِيْسَ) بن عبدالكريم الحداد.

(خُلْفُهُ) فيه.

فمن طريق: المطوعي، وابن مقسم، والقطيعي، عنه، عن خلف: كسر الكاف، كإسحاق عنه(١).

وهي لغة بني أسد(٢).

ومن طريق الشطي عن إدريس عن خلف: ضمها(٣).

وبه **قرأ الباقون**.

لغة أكثر العرب(٤).

٦٤١ - ....وَأَنْجَيْنَا(٥) احْذِفَنْ

---

(١) ينظر: النشر ٢٧١/٢.

(٢) ينظر: الكشف ٤٧٥/١، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٤٩٩)، وشرح النويري ٣٠٦/٤.

(٣) وقراءة إدريس بالضم في الكاف من قوله تعالى: ﴿يَعۡكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٧١/٢، ومنحة مولى البر ص (١٠٩)).

(٤) ينظر: الكشف ٤٧٥/١، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٤٩٩)، وشرح النويري ٣٠٦/٤.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء الساكنة بعد الجيم المفتوحة: (**وَأَنْجَيْنَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالألف الساكنة بعد الجيم المفتوحة: (**وَأَنْجَانَا**).

٦٤٢ ـ يَـاءً[١] وَنُـونَ[٢] كَـمْ......... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَـٰكُم﴾ [١٤١].

فـ(**ـاحْذِفَنْ**) (**يَاءً وَنُوْناً**)؛ أي: اقرأه بحذف الياء والنون منه.

للإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر.

فإنه قرأه: ﴿**وإِذْ أَنْجَاكُمْ**﴾.

وهو كذلك في الرسم الشامي[٣].

قال ابن المصنف[٤]: «وهذا أوضح من قول الشاطبية[٥]:

.... وَأَنْجَى بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالنُّونِ كُفِّلَا

لأنه لم يُعْلَمْ موضعها، ولا لَفَظَ بقراءة الباقين، وقد ظهر أنه: ﴿أَنجَيْنَـٰكُم﴾[٦]».

وهو كذلك في رسم غير الشامي[٧].

---

(١) في الأصل أصاب هذه الكلمة مسح وطمس.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بفتح النون من غير ألف بعدها: (**وَنُونَ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح بنون منونة بالفتح: (**وَنُونًا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) كما أنه ردٌّ على قوله تعالى: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ﴾ [١٤٠]. (ينظر: الكشف ٤٧٥/١، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٤٩٩)، وشرح النويري ٣٠٦/٤، والإتحاف ٦١/٢).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٦).

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٦٩٦).

(٦) هكذا في الأصل، ونصه في شرح ابن الناظم: «وقد ظهر أنها: (أنجينا)». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٦)).

(٧) على لفظ الجماعة، إخباراً عن الله تعالى، عن طريق التعظيم لله والإكبار له، فهو أعظم العظماء ـ سبحانه وتعالى ـ. (ينظر: الكشف ٤٧٥/١، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٤٩٩)، وشرح النويري ٣٠٦/٤، والإتحاف ٦١/٢).

هذا وتقدَّم الخلاف في:

﴿وَعَدْنَا﴾ [١٤٢][(١)].

و﴿أَرِنِي﴾ [١٤٣][(٢)].

﴿وَلَكِنِ ٱنظُرْ﴾ [١٤٣][(٣)].

٦٤٢ ـ ....وَدَكَّــاءَ: شَــفَــا فِي دَكًّا الْمَدُّ. وَفِي الْكَهْفِ: كَفَى

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿دَكَّآءَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ﴾ [١٤٣].

فللمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

(فِي) موضع:

﴿دَكًّا﴾؛ بالتنوين، بلا همز، ولا مد.

(الْمَدُّ)[(٤)]؛ أي: القراءة بالمد، والهمز، من غير تنوين.

(وَ)قرأ: ﴿جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ وَكَانَ﴾ [الكهف: ٩٨].

---

(١) فقرأ أبو جعفر والبصريان: بقصر الألف؛ من الوعد، وقرأ الباقون: بالمد من المواعدة. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧٤ ـ ٤٧٥)، والنشر ٢١٢/٢، والإتحاف ٦١/٢).

(٢) فأسكن الراء فيها: ابن كثير، ويعقوب، وأبو عمرو، وروى الاختلاس ـ أيضاً ـ عن أبي عمرو، وقرأ الباقون: بكسر الراء كسرة كاملة، واتفقوا على إسكان الياء. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٥)، والنشر ٢٢٢/٢، والإتحاف ٦١/٢، وغيث النفع ص (٢٢٩)).

(٣) قرأ بكسر النون ـ وصلاً ـ: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالضم. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٥ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف/٦١).

(٤) قال ابن الناظم: «وإنما نصَّ على المد مع كونه تلفظ به؛ زيادة للبيان، ولأنه لا يقوم الوزن بغير المد الذي هو الألف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٦)).

(**في**).

سورة (**الكهف**).

بالمد.

المرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: جميع الكوفيين ـ حتى عاصم ـ.

بوزن: (حَمْرَاء)؛ من قولهم: (ناقة دكَّاء؛ منبسطة السنام غير مرتفعه[1])، أي: (أرضاً مستوية)[2].

وقرأهما الباقون ـ في الموضعين، وعاصم هنا ـ: بالتنوين، بلا مد، ولا همزة.

على أنه مصدر واقع موقع المفعول به؛ أي: (مدكوكاً[3] مُفَتَّتاً)؛ أي: (صار تراباً)، أو (ساخ[4] في الأرض)[5].

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[6].

٦٤٣ ـ رِسَالَتِي اجْمَعْ: غَيْثُ[7] كَنْزٍ حَجَفَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿رِسَالَتِي﴾.

---

(١) هكذا ضُبِطَت في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف، بينما ضبطها في الدر المصون: (مُرتفعته). (ينظر: الدر المصون ٤٥٠/٥، والإتحاف ٦٢/٢).

(٢) ينظر: الكشف ٤٧٥/١، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٤٩٩)، والدر المصون ٤٥٠/٥، واللباب ٣٠٢/٩.

(٣) أو مُنْدَكًّا. (ينظر: الدر المصون ٤٥٠/٥).

(٤) قال في شرح الهداية: «ومعنى ذلك: أن الجبل ساخ حتى لصق بالأرض». (ينظر: شرح الهداية ص (٤٩٩)).

(٥) ينظر: الكشف ٤٧٥/١ ـ ٤٧٦، وحجة القراءات ص (٢٩٤)، وشرح الهداية ص (٥٠٠)، والدر المصون ٤٥٠/٥، واللباب ٣٠٢/٩.

(٦) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**غَيْثُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الثاء: (**غَيثَ**).

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [١٤٤].

فـ(ـاجْمَعْ)؛ أي: اقرأه بإثبات ألف بعد اللام؛ على صيغة الجمع.

للمرموز إليهم بقوله: (غَيْثُ[١] كَنْزٍ[٢] حَجَفَا[٣])؛ أي: رويس، وابن عامر، وجميع الكوفيين، وأبي عمرو.

على أن المراد به: أسفار التوراة[٤].

وقرأه الباقون ـ نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وروح ـ: بالإفراد، ـ كما تلفظ به المصنف ـ.

على أن المراد به: الصنف[٥]؛ أي: (بإرسالي إياك، أو تبليغ رسالتي)[٦].

٦٤٣ ـ .... وَالرُّشْدِ[٧] حَرِّكْ وَافْتَحِ الضَّمَّ: شَفَا.

٦٤٤ ـ وَآخِرُ[٨] الْكَهْفِ: حِمًى....... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ٱلرُّشْدُ﴾.

---

(١) ومعنى قوله: (غَيْثٌ)؛ أي: المطر، ويُسَمَّى به الكلأ؛ لنباته بسبب المطر.

(٢) ومعنى قوله: (كَنْزٌ): المال المدفون والمدخر.

(٣) قوله: (حَجَفَا)؛ الْحَجَفْ اسم جمع، مفرده: حَجَفَة؛ وهي: الترس المصنوع من الجلود ليس فيه خشب.

(٤) ينظر: الكشف ٤٧٦/١، والإتحاف ٦٢/٢.

(٥) فعلى هذه القراءة ـ أي: قراءة الإفراد فإن (رسالة) تجري مجرى المصدر، وتعمل عمله. (ينظر: الكشف ٤٧٦/١، والدر المصون ٤٥١/٥، والإتحاف ٦٢/٢).

(٦) ينظر: الكشف ٤٧٦/١، والدر المصون ٤٥١/٥، والإتحاف ٦٢/٢.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**وَالرُّشْدُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني بكسر الدال: (**وَالرُّشْدِ**). وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر الدال وضمها، ولم تشكل الدال في نسخة رضوان العقبي.

(٨) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بضمِّ الراء: (**وَآخِرُ**)، وهو ظاهر اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بينما ضُبِطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ؛ بفتح الراء: (**وَآخِرَ**).

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا﴾ [١٤٦].

فـ(**حَرِّكْ وَافْتَحْ الضَّمَّ**)؛ أي: اقرأه بفتح الشين؛ الذي هو مطلق الحركة، وفتح الراء.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون: بضم الراء، وسكون الشين.

لغتان في المصدر، كـ(ـالبُخْل)، و(البَخَل)(١).

(**وَ**)قرأ بالترجمة المذكورة: ﴿**الرَّشَد**﴾.

الذي (**آخِرُ**).

سورة (**الْكَهْفِ**)؛ وهو: ﴿مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا﴾ [الكهف: ٦٦].

المرموز إليهما بقوله: (**حِمًى**)؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب.

والباقون: بضم الراء، وسكون الشين.

واحترز بـ(ـالآخر):

عن الأول؛ وهو: ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا﴾ [الكهف: ١٠].

---

(١) و(السُّقْم)، و(السَّقَم)، و(الْحُزْن)، و(الْحَزَن)، فقد اختلفوا هل هما بمعنًى واحد ـ وهو رأي الجمهور ـ أم أنهما مختلفين؟ نقل اليزيدي عن أبي عمرو أنه قال: «(الرُّشْد)؛ بضمة وسكون: ما كان بمعنى الصلاح في النظر؛ كقوله ﷻ: ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا﴾ [النساء: ٦]، وبفتحتين؛ الدين، فالرُّشْد ههنا: إصلاح المال، والرَّشَدُ: في الدين؛ فلذلك قرأ في الكهف: ﴿مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا﴾ [٦٦]»، وقال الشيخ موسى جار الله: «وقيل: إن الرُّشْد بالضم والسكون؛ في الأمور العادية، والرَّشَد بالحركات؛ في الأمور العالية، والأول أقرب؛ لقوله: ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا﴾ [النساء: ٦]، ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَآ إِبۡرَٰهِيمَ رُشۡدَهُۥ﴾ [الأنبياء: ٥١]، فإن بين الرشدين بوناً بعيداً». (ينظر: الكشف ٤٧٧/١، وحجة القراءات ص (٤٩٥ ـ ٤٩٦)، وشرح الهداية ص (٥٠٠)، والدر المصون ٤٥٧/٥، وشرح النويري ٣٠٨/٤، والإتحاف ٦٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (١٤٦)).

وعن الثاني: ﴿لِأَقْرَبَ[(١)] مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤].

فلا خلاف في أنهما بفتح الراء والشين[(٢)].

وهما وارِدَان على الحرز؛ حيث لم يقيد حرف الكهف بالأخير[(٣)].

قال ابن المصنف[(٤)]: (ووجه تخصيص أبي عمرو الأخير منه دون

---

(١) في الأصل رُسِمَتْ مقرونة بالواو: (ولأقرب)، وهو خطأ.

(٢) ينظر: النشر ٢/٣١١ ـ ٣١٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٧)، وشرح النويري ٤/٣٠٨، والإتحاف ٢/٢٢٠، وغيث النفع ص (٢٨١).

(٣) وهو قول الإمام الشاطبي في الحرز، الأبيات رقم (٧٩٨ ـ ٧٩٩):

.... وَفي الرُّشْدِ حَرِّكْ وَافْتَحِ الضَّمَّ شُلْشُلَا

وَفِي الْكَهْفِ حُسْنَاهُ............ ....

قال أبو شامة: «فلو قيد موضع الخلاف في الكهف كان أولى، فيقول:

وَفِي ثَالِثٍ فِي الِكَهْفِ حُزْ...... ....

وقال أبو عبدالله الفاسي: «وفي قوله: (وفي الكهف حسناه) إشكال؛ لأن في الكهف ثلاثة مواضع، والخلاف إنما هو في الثالث، والعذر له؛ ضيق المكان مع اشتهار ذلك في الثالث دون الأول والثاني، ولو قال:

وَآخِرُ الْكَهْفِ حُزْ........ ....

لحصل المقصود من غير إشكال».

وقال الجعبري: «وفي الكهف ثلاثة: ﴿مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [١٠]، وعن الثاني: ﴿مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤]، وهم متفقتان الفتح، و﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [٦٦]؛ وهو المقصود، ونبه عليه بقوله: (حسناه)؛ أي: أحسن رشداً، وهو الأنسب بهذا، فلو قال:

وَعُلِّمْتَ رُشْداً كَهْفِهَا حُزْ...... ....

لأحسن».

وقال ملَّا علي القاري بمثل ما قاله الجعبري، وزاد: «لكن مما يخفى حمله عليه جداً، فقلت:

وَعُلِّمْتَ رُشْداً حُزْ........ ....

وقال الأصفهاني:

وَآخِرُ كَهْفٍ حُزْ...... ....

(ينظر: إبراز المعاني ٣/١٨٣، وتعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها ص (١٢١)).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٧).

هذه السورة؛ أنه قال: إن الرشد بالفتح؛ العلم والبيان، وبالضم؛ الصلاح والخير، وكان هذا حاصلاً لموسى عليه[1] وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، وإنما طلب من الخضر العلم والبيان ـ عليهما السلام ـ).

٦٤٤ ـ ....وَخَاطِبُوا[2] [تَرْحَمْ وَتَغْفِرْ][3]، رَبُّنَا[4] الرَّفْعَ انْصِبُوا:
٦٤٥ ـ شَفَا.............................. ....

(وَخَاطِبُوا)؛ أي: اقرؤوا بتاء الخطاب.

﴿يَرْحَمْ وَيَغْفِرْ﴾؛ أي: **﴿لَئِن لَّمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا﴾** [١٤٩].

و(**﴿رَبُّنَا﴾ الرَّفْعَ انْصِبُوا**)؛ أي: اقرأ: **﴿رَبَّنَا﴾**؛ بنصب الباء.

على النداء[5].

وذلك قراءة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

---

(١) في الأصل بعد هذه اللفظة كُتب كلمة: (السلام)، ثم محيت.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالكسر في الطاء؛ على الأمر: (**وَخَاطِبُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الطاء؛ على البناء للفاعل: (**وَخَاطَبُوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء في الحرفين؛ على الخطاب: (**تَرْحَمْ وَتَغْفِرْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالياء فيهما؛ على الغيب: (**يَرْحَمْ وَيَغْفِرْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وأحد الاختيارين في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الباء مشددة: (**رَبُّنَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الباء مع التشديد: (**رَبَّنَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٥) وناسبه الخطاب. (ينظر: الكشف ٤٧٧/١، وحجة القراءات ص (٢٩٦)، والدر المصون ٤٦٥/٥، وشرح الهداية ص (٥٠١)).

والباقون: بياء الغيب فيهما، ورفع[١]: ﴿رَبُّنَا﴾.

على أنه فاعل[٢].

٦٤٥ ـ ....وَحَلْيِهِمْ[٣]مَعَ الْفَتْحِ: ظَهَرْ. وَاكْسِرْ: رِضًا.........................

(وَ)قَرَأَ: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا﴾ [١٤٨].

بإسكان لام: ﴿حَلْيِهِمْ﴾؛ مخففة الياء.

(مَعَ الْفَتْحِ)؛ أي: فتح الحاء[٤].

المرموز إليه بظاء: **(ظَهَرْ)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله[٥].

إمَّا مفرد أريد به الجمع، أو اسم جنس مفرده؛ (حَلْيَة)[٦]،

---

(١) حرف الباء. (ينظر: غيث النفع ص (٢٢٩)).

(٢) فيجوز أن يكون هذا الكلام صدر من جميعهم على التعاقب، أو هذا من طائفة وهذا من طائفة، فمن غلب عليه الخوف وقوي على المواجهة خاطب مستقيلاً من ذنبه، ومن غلب عليه الحياء أخرج كلامه مخرج المستحيي من الخطاب، فأسند الفعل إلى الغائب. (ينظر: الدر المصون ٤٦٥/٥، والكشف ٤٧٧/١، وحجة القراءات ص (٢٩٦)، وشرح الهداية ص (٥٠١)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء، وسكون اللام؛ وجر الياء بلا تشديد؛ موافقة لقراءة يعقوب: **(حَلْيِهِمْ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الحاء، وجر اللام، وكسر الياء مع التشديد؛ موافقة لقراءة الجمهور: **(حُلِيِّهِمْ)**.

(٤) مع تخفيف الهاء، قال ابن الناظم: «وقيده بالفتح؛ للاختلاف في ضم الحاء وكسرها». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٧ ـ ٢٣٨)).

(٥) قال ابن الناظم: «ولفظ بقراءة يعقوب ليبينها، ووكل قراءة الباقين في اللام والياء للشهرة، وبين اختلافهم في الحاء؛ ليتم المقصود مع الاختصار». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٨)).

(٦) وقال الشيخ أبو الحسن شريح: «الْحَلْيُ) واحد (الْحُلِيِّ)، كـ(حَقْوٍ)، و(حُقِيٍّ)، و(ثَدْيٍ)، و(ثُدِيٍّ)، وقد يُكْسَر أول الجمع اتباعاً للكسرة بعده، والواحد في هذا كالجمع؛ لأنه اسم جنس، فاستوت معاني القراءات». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب ص (٤٥ ـ ٤٦)، والدر المصون ٤٥٩/٥، واللباب ٣١٥/٩، وشرح النويري ٣٠٩/٤، والإتحاف ٦٣/٢).

كـ(قَمْحٍ)، [وقَمْحَةٍ][1].

(وَاكْسِرْ)؛ أي: اقرأه بكسر الحاء، واللام، مع تشديد الياء.

للمرموز إليهما بقوله: **(رِضًا)**؛ أي: حمزة، والكسائي.

على اتْبَاعِ كسر الحاء لكسرة اللام[2].

وقرأه الباقون: بضم الحاء، وكسر اللام **[٣٦٧]** وتشديد الياء[3].

جمع: (حَلْي)، كـ(فَلْس)، و(فُلُوس)، فأصله: (حُلُويّ)[4]، ولا يخفى تصريفه[5].

٦٤٥ ـ ....وَأُمَّ مِيمَهُ كَسَرْ[6]:

٦٤٦ ـ كَمْ[7] صُحْبَةٍ مَعًا........... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿أُمَّ﴾.

مِنْ: ﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ [١٥٠].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: الكشف ٤٧٨/١، وحجة القراءات ص (٢٩٦)، وشرح الهداية ص (٥٠١)، والدر المصون ٤٥٩/٥.

(٣) مكسورة.

(٤) كـ(ثُدِيّ) في (ثُدُويّ)؛ فاجتمعت الواو والياء، وسَبَقت إحداهما بالسكون، فقُلِبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، وكُسِرَت اللام لتصح الياء، إذ ليس في كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمة. (ينظر: الدر المصون ٤٥٩/٥، وشرح الهداية ص (٥٠٠ ـ ٥٠١)، والكشف ٤٧٧ ـ ٤٧٨، والإتحاف ٦٣/٢).

(٥) ينظر: الكشف ٤٧٧/١ ـ ٤٧٨، وحجة القراءات ص (٢٩٦)، وشرح الهداية ص (٥٠٠ ـ ٥٠١).

(٦) ضُبِطَت في أصل الشرح بالكاف والسين مفتوحتان، وسكون الراء: **(كَسَرْ)**، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، وهو الذي أثبته، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بهمزة وصل ثم كاف وسين وراء؛ على الأمر: **(اكْسر)**.

(٧) في المتن الذي على هامش الشرح حصل فيها مسح؛ فبدت الكلمة ممسوحة الكاف وبعضاً من حرف الميم.

فـ(ـمِيْمَهُ كَسَرْ)[١]؛ أي: قرأه بكسر الميم فيهما.

المرموز إليهم بقوله: (كَمْ صُحْبَةٍ)؛ أي: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة.

(مَعاً)؛ أي:

﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ﴾ في هذه السورة[٢].

و﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ﴾ في طه[٣].

وهي كسرةُ بناء عند البصريين[٤]؛ لأجل ياء المتكلم[٥].

وقرأ الباقون: بفتح الميم فيهما.

لتركيبهما تركيب خمسة عشر بالشبه اللفظي، وعليه ليس: ﴿ٱبْنَ﴾ مضافاً لـ﴿أُمَّ﴾، بل مركب معها[٦]، وذهب الكوفيون؛ أن: ﴿ٱبْنَ﴾ مضاف لـ﴿أُمَّ﴾[٧]، وهي مضافة للياء، قلبت الياء ألفاً تخفيفاً،

---

(١) قال النويري: «وقال في ميم: ﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾؛ كسر لا جر ـ وإن كان مجروراً ـ تنبيهاً على أن الكسرة حركة اتباع لا إعراب، ولما كان الكسر المطلق يحمل على الأول نصَّ على الميم». (ينظر: شرح النويري ٣١١/٤).

(٢) سورة الأعراف: الآية [١٥٠].

(٣) الآية: [٩٤].

(٤) بينما هي عند الكوفيين كسرة إعراب وحُذِفَت الياء مجتزأ عنها بالكسرة كما اجْتُزِئَ عن ألفها بالفتحة. (ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٥، واللباب ٣٢٤/٩ ـ ٣٢٥، والإتحاف ٦٤/٢).

(٥) بمعنى أنا أضفنا هذا الاسم المركب كله لياء المتكلم فكسر آخره، ثم اجْتُزِئَ عن الياء بالكسرة، فأصلها: (يا ابن أمِّي)؛ بإثبات الياء، ثم حذفت الياء تخفيفاً، مثل حذفها في قول القائل: (يا غلام)، ونابت الكسرة عنها. (ينظر: الكشف ٤٧٩/١، وحجة القراءات ص (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، وشرح الهداية ص (٥٠١)، والدر المصون ٤٦٧/٥، والإتحاف ٦٤/٢، واللباب ٣٢٤/٩ ـ ٣٢٥).

(٦) وهو مذهب البصريين. (ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٥).

(٧) فهي في محل خفض بالإضافة. (ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٥).

فانفتحت الميم[(١)]، كقوله[(٢)]:

.... **يَا بِنْتَ[(٣)] عَمَّا لَا تَلُوْمِي وَاهْجَعِي[(٤)]**

ثم حذفوا الألف، وبقيت الفتحة دالة عليها[(٥)].

قال ابن مالك[(٦)]:

وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اشْتَهَرْ   فِي يَا ابْنَ أُمَّ[(٧)] يَا ابْنَ عَمَّ[(٨)] وَنَدَرْ
كَسْرٌ وَفَتْحٌ مَعَ يَاءٍ أَوْ أَلِفْ   كَيَا ابْنَ أُمَّا[(٩)] يَا ابْنَ عَمَّا[(١٠)] فَاعْتَرِفْ

ويوقف عليه لحمزة: بالتحقيق، والتسهيل كالواو[(١١)].

---

(١) كما تُقْلَبُ في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وقد مثَّل له الشارح بشاهد من الشعر. (ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٥).

(٢) هذا البيت لأبي النجم؛ واسمه: الفضل بن قدامة، والشاعر يخاطب امرأته وهي ابنة عمه، وتدعى أم الخيار، فقال لها قبل البيت الذي نقله الشارح:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
حَتَّى إِذَا وَرَاكِ أُفق فَارْجِعِي   يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلُوْمِي وَاهْجَعِي

(ينظر: اللسان، مادة (عمَّ) ٤٢٤/١٢، وخزانة الأدب ٧٣/١، والدرر اللوامع ٧٠/١، ٧٣).

(٣) ضبطه في شرح الهداية، والإتحاف وغيرهما: (يا ابنة). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٠٢)، والإتحاف ٦٤/٢).

(٤) قال في شرح الهداية: «يريد يا ابنة عَمِّي»، والهجوع؛ هو النوم في الليل خاصة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٠٢)).

(٥) كما يُجْتَزَأُ عن الياء بالكسرة. (ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٥، والكشف ٤٧٨/١ ـ ٤٧٩، وحجة القراءات ص (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، وشرح الهداية ص (٥٠٢)، واللباب ٣٢٤/٩ ـ ٣٢٥).

(٦) ينظر: الكافية ١٣٢٤/٣، البيت رقم (١٣٣١).

(٧) هكذا في الأصل، وفي الكافية: (أُمِّي).

(٨) هكذا في الأصل، وفي الكافية: (عَمِّي).

(٩) هكذا في الأصل، وفي الكافية: (أُمِّي).

(١٠) هكذا في الأصل: (يَا ابْنَ عَمَّا)، وفي الكافية: (ابْنَةَ عَمَّا).

(١١) فالهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط بغيره، المنفصل رسماً، المضموم بعد فتح، ففيه الوجهان؛ التحقيق، والتسهيل بين بين. (ينظر: النشر ٤٣٩/١، والإتحاف ٦٤/٢).

٦٤٦ ـ ....وَآصَارَ اجْمَعِ وَاعْكِسْ خَطِيئَاتِ: كَمَا. الْكَسْرَ[١] ارْفَعِ:
٦٤٧ ـ عَمَّ ظُبًى. وَقُلْ خَطَايَا: حَصَرَهْ. [مَعْ][٢] نُوحَ............................

(وَ﴿أَصَارَ[٣]﴾).

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ أَصَارَهُمْ﴾ [١٥٧].

(اجْمَعِ)؛ أي: اقرأه بفتح الهمزة، ومدِّها، وفتح الصاد، وألف بعدها[٤].

على الجمع[٥].

(وَاعْكِسْ)؛ أي: اقرأ بالإفراد؛ الذي هو عكس الجمع.

﴿خَطِيئَاتِ﴾ من قوله تعالى: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔتِكُمْ﴾ [١٦١].

للإمام المرموز إليه بكاف: (كَمَا)[٦]؛ أي: ابن عامر وحده.

---

(١) في المتن الذي على هامش الشرح: (اكسر)، والصواب ما أثبته.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، بيد أن الشارح قد أثبته في أصل الشرح وثناياه.

(٣) ضُبطت المتن الذي على هامش الشرح؛ بواو العطف: (وَأَصَار)، ولكنه في أصل الشرح ضبطها مجردة من الواو: (أَصَارَ)، غير أني أثبتها كما جاءت في المتن الذي على هامش الشرح وكما هي في كل النسخ؛ لاستقامة المعنى، ولعل سقوط الواو سبق قلم من الناسخ؛ لأن من عادة الشارح أن يفصل بين الحرف والحرف الآخر من الكلمات المختلف فيها بين القراء بحرف الواو حتى ولو لم تكن هذه الواو من أصل النظم.

(٤) قال النويري: «وعُلِمَ جمع (آصار) من قوله: (اجْمَعِ)، وخصوص الوزن من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٣١١/٤).

(٥) على صيغة (أَفْعَال)، فانقلبت الهمزة التي هي فاء الكلمة ألفاً لسَبْقِها بمثلها، فهي جمع باعتبار متعلقاته وأنواعه، وهي كثيرة، وعليه رسم المصحف الشاميّ. (ينظر: الكشف ٤٧٩/١، وشرح الهداية ص (٥٠٢)، والدر المصون ٤٨١/٥، واللباب ٣٤٣/٩).

(٦) (كَمَا) بالألف الممدودة؛ قال ابن الناظم في شرح الطيبة: «يقال: كما فلانٌ شهادته، إذا كتمها»، وضبطها الخليل بن أحمد في كتاب العين بالألف المقصورة، قال في العين: «كمى: كَمَى الشهادة يَكْميها كَمْياً، أي: كَتَمها»، وقال في محيط اللغة: «كَمى الشَّهَادَةَ يَكْمي كَمْياً: إذا كَتَمَها»، وقال في الصحاح: «كَمى فلان شهادته يَكْميها، إذا كتمها، وانْكمى؛ أي: استخفى». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١)، ومختار الصحاح، مادة (كمى)، والعين (٥٧/٣)، ومحيط اللغة مادة (كمى)).

والباقون: ﴿إِصْرَهُمْ﴾؛ بكسر الهمزة، والقصر، وإسكان الصاد، بلا ألف بعدها(١).

على الإفراد؛ اسم جنس(٢)

و﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾؛ بالجمع.

حسْبَ ما بينه بقوله: **(الْكَسْرَ ارْفَعِ)**؛ أي: اقرأه بالرفع.

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ ظُبًى)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، ويعقوب.

والباقون: بالكسر(٣).

(وَ)لكن.

(قُلْ)؛ أي: اقرأ.

﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ بوزن؛ (عَطَايَاكُم)(٤).

للإمام المرموز إليه بحاء: **(حَصَرَه)**(٥)؛ أي: أبي عمرو وحده.

وتقدَّم ـ في البقرة ـ الخلاف في: ﴿نَّغْفِرْ﴾(٦).

فإذا اعْتُبِرَ حكم: ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾، مع: ﴿يَغْفِرْ﴾(٧):

---

(١) وراؤُه مفخمة للجميع. (ينظر: غيث النفع ص (٢٢٩)).

(٢) وعليه بقية الرسوم في المصاحف العثمانية. (ينظر: الكشف ٤٧٩/١، وشرح الهداية ص (٥٠٢)، والدر المصون ٤٨١/٥، والإتحاف ٦٥/٢، واللباب ٣٤٣/٩، وشرح النويري ٣١٢/٤).

(٣) قال النويري: «وعُلِمَتْ صيغة قراءة الباقين في (خَطِيئَات) من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٣١١/٤).

(٤) على جمع التكسير، وعُلِمَ جمع التكسير لمن قرأ به من قوله هنا: **(وَقُلْ خَطَايَا)**. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٩)، والدر المصون ٤٩١/٥).

(٥) قال ابن الناظم: «قوله: **(حَصَرَه)**؛ أي: ضبطه، وقيده بهذا اللفظ، من الحصر؛ وهو: الحبس». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٨ ـ ٢٣٩)، وغيث النفع ص (٢٢٩)، والإتحاف ٦٥/٢ ـ ٦٦).

(٦) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٤٧ ـ ٤٤٨)، والنشر ٢١٥/٢.

(٧) ففيها أربع قراءات، وقال ابن الناظم: «ويُخَرَّجُ جمع السلامة لمن قرأ به من لفظه المتقدم، =

فنافع، وأبو جعفر، ويعقوب: ﴿تُغْفَرْ﴾؛ بالتاء[1]، والبناء للمفعول، و﴿خَطِيٓـَٔتِكُمۡ﴾؛ بجمع السلامة، مع ضم التاء[2].

وابن عامر: كذلك، لكن بإفراد: ﴿خَطِيْئَتِكُمْ﴾[3].

وأبو عمرو: ﴿نَّغۡفِرۡ﴾؛ بالنون[4]، و﴿خَطَـٰيَـٰكُمۡ﴾ بوزن؛ (عَطَايَاكُم)[5].

والباقون[6]: بالنون، و﴿خَطِيٓـَٔتِكُمۡ﴾؛ بجمع السلامة، مع كسر التاء[7].

(مَعْ).

حرف **[٣٦٨]** **(نُوْحَ)**[8].

فإن أبا عمرو قرأه: ﴿مِّمَّا خَطَـٰيَـٰهُم أُغْرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥]، بوزن (عَطَاياكم).

= وجمع التكسير من قوله: **(وَقُلْ خَطَايا)**. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٣٨ ـ ٢٣٩)، وغيث النفع ص (٢٢٩)، والإتحاف ٦٥/٢ ـ ٦٦).

(١) أي: تاء التأنيث.

(٢) على النيابة عن الفاعل. (ينظر: الكشف ٤٨٠/١، وشرح الهداية ص (٥٠٢)، وحجة القراءات ص (٢٩٩)، والإتحاف ٦٥/٢).

(٣) لأن الواحد يدل على الجمع، وقد أُضِيفَ إلى الجمع، فذلك أقوى في الدلالة على الجمع. (ينظر: الكشف ٤٨٠/١، وشرح الهداية ص (٥٠٢)، وحجة القراءات ص (٢٩٩)، والإتحاف ٦٦/٢).

(٤) على تسمية الفاعل.

(٥) على جمع التكسير لـ(خطيئة)، مفعولاً لـ(نَغْفِر)؛ وذلك لكثرة الخطايا منهم، ولأن الجمع المكسر أدل على الكثرة من الجمع المُسَلَّم ومن الواحد. (ينظر: الكشف ٤٨٠/١، وشرح الهداية ص (٥٠٣)، وحجة القراءات ص (٢٩٩)، والإتحاف ٦٦/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٩)).

(٦) وهم: ابن كثير، والكوفيون.

(٧) نصباً على المفعولية، وذلك على إخبار الله تعالى عن نفسه ـ جلَّ جلاله وتقدست أسماءوه ـ، والفاعل مضمر في: ﴿نَّغۡفِرۡ﴾. (ينظر: الكشف ٤٨٠/١، وشرح الهداية ص (٥٠٢ ـ ٥٠٣)، وحجة القراءات ص (٣٠٠)، والإتحاف ٦٦/٢).

(٨) الآية: [نوح: ٢٥].

وقرأه الباقون: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾؛ بجمع السلامة.

ولم يقرأ أحد هناك بالإفراد[(١)].

واتفقوا على: ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ في البقرة[(٢)]؛ للرسم[(٣)].

وتقدم الكلام على: ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ﴾، في باب النقل[(٤)].

٦٤٧ ـ ....وَارْفَعْ نَصْبَ حَفْصٍ: مَعْذِرَهْ

(وَارْفَعْ)؛ أي: اقرأ بالرفع.

(نَصْبَ حَفْصٍ ﴿مَعْذِرَهْ﴾**)** مِنْ قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ﴾ [١٦٤].

فكلهم ـ غير حفص ـ: قرؤوا برفع التاء.

على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: (موعظتنا أو هذه معذرة)[(٥)].

وأما حفص: فقرأه بالنصب.

على المفعول لأجله[(٦)]، أو المصدر[(٧)]، أو المفعول به؛ لأنَّ المعذرة

---

(١) قال النويري: «وعُلِمَ من إفراده بـ(نوح) أن ابن عامر يقرأ فيها كالجماعة هنا باعتبار الجمع، وعُلِمَ أنهم فيه بالكسر حملاً على الأقرب أو النظير، ولا يتطرق إلى (نوح) إفراده؛ لأنه لم يندرج في الأول». (ينظر: شرح النويري ٣١١/٤).

(٢) وذلك قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [٥٨].

(٣) ينظر: النشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٦٦/٢.

(٤) أي: باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فهي من قبيل فعل الأمر، وجاء قبل السين واو، فقرأ بنقل حركة الهمزة إلى السين: ابن كثير، والكسائي، وخلف العاشر، وحمزة وقفاً. (ينظر: طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤٤٤/١، والإتحاف ٦٦/٢).

(٥) ينظر: الكشف ٤٨١/١، وشرح الهداية ص (٥٠٣)، وحجة القراءات ص (٣٠٠).

(٦) وهو أظهر الأوجه الثلاثة، والتقدير؛ أي: وَعَظْناه لأجل المعذرة. (ينظر: الدر المصون ٤٩٥/٥).

(٧) فهي منصوبة على المصدر بفعل مقدر من لفظها تقديره: نعتذر معذرة. (ينظر: الدر المصون ٤٩٥/٥).

تتضمن كلاماً، والعذر التنصل من الذنب[١].

٦٤٨ ـ بَئِيسٍ[٢] بِيَاءٍ: لَاحَ[٣] بِالْخُلْفِ مَدَا. والْهَمْزُ[٤]: كَمْ[٥]. وَبَيْأَسٍ[٦]: خُلْفٌ صَدَى.

٦٤٩ ـ بَئِيسٍ: الْغَيْرُ[٧]............... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿بِيْسٍ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بِيْسٍ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [١٦٥].

فقرأه بكسر الباء الموحدة، و(**بِيَاءٍ**) ساكنة بعدها، من غير همز؛ بوزن: (عِيْس)، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**لَاحَ[٨] بِالْخُلْفِ مَدَا**)؛ أي: هشام بخلاف

(١) ينظر: الكشف ٤٨١/١، وشرح الهداية ص (٥٠٣)، وحجة القراءات ص (٣٠٠)، والدر المصون ٤٩٥/٥.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**بَئِيسٍ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: (**بِئْسٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: (**بِيْسٍ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**لَاحَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: (**لَاذَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الزاي: (**الْهَمْزُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الزاي: (**والْهَمْزِ**).

(٥) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (م)، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**كَمْ**).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَبَيْأَسٍ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**وَبَيْئَسٍ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والخلاف هنا خلاف رسم وخط.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**الْغَيْرُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الراء: (**الْغَيْرِ**).

(٨) ومعنى قوله: (**لَاحَ**)؛ أي: ظهر ولَمَح.

عنه[١]، ونافع، وأبو جعفر، بلا خلاف عنهما.

والوجه الآخر لهشام ـ وهو من غير طريق زيد عن الداجوني عنه[٢] ـ: الهمز، كما تضمنه قوله: [(**وَالْهَمْزُ كَمْ**)؛ أي][٣]:

(**وَ**)قرأه كذلك.

إلا أنه بـ(**ـالْهَمْزِ**) الساكن بلا ياء[٤].

الإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر.

على أنه صفة على: (فِعْل)؛ كـ(ـحذر)، نقلت كسرة الهمزة إلى الباء ثم سكنت[٥].

ووجه الأول كذلك؛ بمعنى أن أصله ما ذكر، ثم أبدل الهمز ياء[٦].

وقوله: (**وَ﴿بَيْئَسٍ﴾ خُلْفٌ**)؛ أي: اخْتُلِفَ.

---

(١) وذلك من طريق زيد عن الداجوني عنه، وقراءة هشام في هذا الموضع بهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٦٦، ومنحة مولى البر ص (١٠٩)).

(٢) ينظر: النشر ٢/٢٧٢.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٤) وقد عبر عنه في النشر بقوله: «إلا أنه همز الياء»، وهو الموجود في شرح ابن الناظم، وغيث النفع، وهنا عبر عنه الشارح ـ كما في الإتحاف وغيره ـ بقوله: «بالهمز الساكن بلا ياء»، وقال النويري: «بهمز عوض الياء»، فمدار اختلاف العبارة بين الشراح على "الياء" وجوداً وعدماً، فعبر عنه ابن الجزري وابنه والصفاقسي والمنير السمنودي: (بهمز الياء)، وعبر عنه الآخرون: (بهمز ساكن بلا ياء)، أو (عوض الياء)، ولعل المعنى واحد، والله أعلم. (ينظر: النشر ٢/٢٧٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٩)، والإتحاف ٢/٦٦ ـ ٦٧، وغيث النفع ص (٢٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠١/أ)).

(٥) أي: (بعذاب بِئْسٍ)، أو تكون وصفاً وُضِع على (فِعْل)؛ كـ(حِلْف). (ينظر: الكشف ١/٤٨٢، وشرح الهداية ص (٥٠٣)، وحجة القراءات ص (٣٠٠)، والدر المصون ٥/٤٩٦).

(٦) وقد قيل في توجيه هذه القراءة أربعة أقوال، نقلها جميعها في الدر المصون. (ينظر: الكشف ١/٤٨١، وشرح الهداية ص (٥٠٣)، وحجة القراءات ص (٣٠٠)).

عن شعبة المرموز إليه بصاد: **(صَدَى)**.

فروى الجمهور من طريق يحيى بن آدم عنه: بباء موحدة مفتوحة، ثم ياء ساكنة، ثم همزة مفتوحة[١].

على وزن: (ضَيْغَم)؛ صفة على: (فَيْعَل)، وهو كثير في الصفات[٢].

وروى الجمهور ـ أيضاً ـ من طريق يحيى العليمي عنه[٣]: مثل قراءة الغير التي ذكرها المصنف بقوله: (﴿بَئِيْسٍ﴾ **الْغَيْرُ**)؛ أي: أن الباقين قرؤوه بفتح الباء، وكسر الهمزة، وبياء ساكنة[٤].

على وزن: (رَئِيْسٍ)، وصف على: (فَعِيْل)؛ كـ(شَدِيْد)؛ للمبالغة[٥].

ويوقف عليه لحمزة: بالتسهيل كالياء فقط[٦].

وعلى: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ [١٦٦]، كذلك، وبحذف الهمزة[٧]؛ اتباعاً للرسم[٨].

---

(١) أي: (بعذاب بَيْئَسٍ). (ينظر: النشر ٢٧٢/٢ ـ ٢٧٣).

(٢) ينظر: الكشف ٤٨٢/١، وشرح الهداية ص (٥٠٤)، والدر المصون ٤٩٦/٥، وحجة القراءات ص (٣٠٠).

(٣) ينظر: النشر ٢٧٣/٢.

(٤) أي: (بعذاب بَئِيْسٍ)، ولا خلاف بين القراء العشرة في كسر السين وتنوينها. (ينظر: الدر المصون ٤٩٧/٥، والإتحاف ٦٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٩)، وشرح النويري ٣١٥/٤، وغيث النفع ص (٢٣٠)).

(٥) أو أنه مصدر وُصِفَ به؛ أي: بعذاب ذي بأس بئيس، مصدر مثل: النذير، والنكير، والعذير. (ينظر: الكشف ٤٨٢/١، وشرح الهداية ص (٥٠٣)، والدر المصون ٤٩٧/٥، وحجة القراءات ص (٣٠٠)، والإتحاف ٦٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٩)، وشرح النويري ٣١٥/٤).

(٦) والهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المكسور بعد فتح، قال في النشر: «وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو إبدالها ياء، ولا يجوز، ونص الهذلي على إبدال همزته ياء وهو ضعيف». (ينظر: النشر ٤٨٥/١، والإتحاف ٦٧/٢).

(٧) قال في النشر: «وهو المختار عند الآخذين بالرسم». (ينظر: النشر ٤٨٥/١).

(٨) والهمزة في هذا الكلمة من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المكسور بعد كسر، الواقع بعد ياء، قال في النشر: «وحُكيَ فيه وجه ثالث؛ وهو: إبدال الهمزة ياء، ذكره الهذلي، =

٦٤٩ ـ ....وَصِفْ[١]: يُمْسِكُ خِفْ[٢] ....

(وَ)المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**[٣]؛ أي: شعبة عن عاصم.

﴿**يُمْسِكُ**﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ[٤]﴾ [١٧٠].

(خِفْ)؛ أي: قرأه بسكون الميم، وتخفيف السين.

من (أَمْسَك)، وهو متعد **[٣٦٩]**، فالمفعول محذوف؛ أي: (دينهم وأعمالهم[٥] بالكتاب)، والباء: للحال، أو الآلة[٦].

والباقون: بالفتح[٧]، والتشديد[٨].

= وهو ضعيف»، وليس لأبي جعفر ـ تبعاً للنشر ـ إبدالٌ لهمزته، قال في الإتحاف: «والذي سبق له ـ أي الإمام أبي جعفر ـ في باب الهمز المفرد تبعاً للنشر وغيره: أنه لا يحذف من هذا الباب إلَّا: (الصابئين)، و(متكئين)، و(مستهزئين)، و(الخاطئين)، و(خاطئين)، فقط، وكذا في النشر وطيبته وتقريبه، غير أنه ذكر فيه ـ أي في النشر ـ: أن الهذلي انفرد عن النهرواني عن ابن وردان بالحذف في: (خاسئين)، وهو غير معولٌ عليه». (ينظر: الإتحاف ٣٩٧/١، والنشر ٣٩٧/١، وغيث النفع ص (٢٣٠)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الصاد: **(صِفْ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الصاد ـ على أحد الوجهين فيه ـ، والوجه الثاني؛ بالفتح ـ كالجماعة ـ.

(٢) ضُبِطت في ظاهر كلام الشارح؛ بفتح الخاء؛ على الإخبار: **(خَفْ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى، بكسر الخاء؛ على الأمر: **(خِفْ)**.

(٣) قال ابن الناظم ص (١٢٠): «**(صِفِ)**؛ من الوصف».

(٤) في الأصل رُسِمَتْ من دون حرف الجر؛ الباء: (الكتاب)، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) في الأصل: (وأعمالهم)؛ فالعطف بـ(الواو)، بينما في الإتحاف العطف بـ(أو): (أو أعمالهم)، وتمام العبارة من الدر المصون: «يمسكون دينهم وأعمالهم بالكتاب». (ينظر: الدر المصون ٥٠٩/٥، والإتحاف ٦٨/٢).

(٦) أي: مصاحبين للكتاب، أي لأوامره ونواهيه، وقد رُوِيَتْ هذه القراءة ـ أيضاً ـ عن أبي عمرو، وأبي العالية. (ينظر: الكشف ٤٨٢/١، وشرح الهداية ص (٥٠٤)، وحجة القراءات ص (٣٠١)، والدر المصون ٥٠٨/٥، والإتحاف ٦٨/٢، وشرح النويري ٣١٥/٤ ـ ٣١٦).

(٧) في الميم.

(٨) في السين.

مِنْ (مَسَّك) المضعف؛ بمعنى: (تمسَّك)، فالباء للآلة، كهي[١] في: (تمسكْت بالحبل)[٢].

٦٤٩ ـ .... ذُرِّيَّةَ[٣] اقْصُرْ وَافْتَحِ التَّاءَ: دَنِفْ
٦٥٠ ـ كَفَى. كَثَانِي[٤] الطُّورِ. يَس: لَهُمْ وَابْنِ الْعَلَا..............................

واخْتُلِفَ في: ﴿ذُرِّيَّةَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ [١٧٢].

فـ(**اقْصُرْ وَافْتَحِ التَّاءَ**)؛ أي: اقرأه بحذف الألف بعد الياء، وبفتح التاء.

على الإفراد.

للمرموز إليهم بقوله: (**دَنِفْ**[٥]) (**كَفَى**)؛ أي: ابن كثير، والكوفيين الأربعة.

على الإفراد[٦].

---

(١) في الأصل هذه الكلمة غير واضحة، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٦٨/٢).

(٢) أي: إن فَعَّل بمعنى تَفَعَّل. (ينظر: الكشف ٤٨٢/١، وشرح الهداية ص (٥٠٤)، وحجة القراءات ص (٣٠١)، والدر المصون ٥٠٨/٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**ذُرِّيَّةَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر التاء: (**ذُرِّيَّةِ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكسر النون، ثم ياء بعدها: (**كَثَانِي**)، وهي كذلك في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحذف الياء بعد النون المكسورة: (**كَثَانِ**).

(٥) ومعنى قوله: (**دَنِفْ**)؛ المريض الذي أرهقه المرض حتى أشرف على الهلاك.

(٦) تكرر توجيه القراءة بقوله: (على الإفراد) مرتين، فلعله سبق قلم.

(كَثَانِي الطُّورِ)(١)؛ وهو: ﴿أَلْحَقْنَا(٢) بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١].

وأما حرف: **(يَس)**؛ وهو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١].

فـ**(ـلَهُمْ)**؛ أي: لابن كثير، والكوفيين.

(وَ)لأبي عمرو.

(ابْنِ الْعَلَا)؛ البصري.

فإنه وافقهم في إفراد حرف (يس) فقط.

والباقون: بالجمع(٣) في الأربعة(٤).

وتوضيح ذلك(٥):

أنَّ ابن كثير، والكوفيين: قرؤوا(٦) بالإفراد في الأربعة، مع ضم تاء أول الطور، وفتحها في الثلاثة.

وأنَّ نافعاً، وأبا جعفر: قرءا(٧) بالإفراد أول الطور، والجمع في الثلاثة، مع كسر التاء فيها، [وفتحها](٨) أول الطور.

---

(١) أي: اختلافهم ـ يعني المرموز إليهم بقوله: **(دَنِفْ) (كَفَى)**؛ أي: ابن كثير، والكوفيين الأربعة ـ في موضع سورة الأعراف هنا كخلافهم في الحرف الثاني من سورة الطور سواء بسواء.

(٢) في الأصل بزيادة واو: وألحقنا، وهو خطأ.

(٣) وذلك بإثبات ألف بعد الياء التحتية، مع كسر التاء. (ينظر: النشر ٢٧٣/٢، وغيث النفع ص (٢٣٠)، وشرح ابن الناظم ص (٢٣٩)، وشرح النويري ٣١٥/٤).

(٤) هكذا في الأصل، والحقيقة أن المواضع المختلف فيها ثلاثة مواضع ذكرها الناظم، وفصَّلها الشارح، وهي: موضع سورة الأعراف: الآية [١٧٢]، وموضع سورة يس الآية [٤١]، وموضع سورة الطور: الآية [٢٤].

(٥) ينظر: الإتحاف ٦٨/٢.

(٦) في الأصل: (قروا).

(٧) في الأصل: (قرا).

(٨) هكذا في الأصل: (وفتحها)، والصواب: (وضمها)؛ لأن الخلاف في الموضع الأول من سورة الطور دائرٌ بين ضم التاء وكسرها، فقرأ بالكسر: أبو عمرو البصري وحده، =

وأنَّ أبا عمرو: قرأ بالجمع هنا، وموضعي (الطور)، مع كسر التاء في الثلاثة، وبالإفراد في (يس)، مع فتح تائه.

وأن ابن عامر، ويعقوب: قرءا بالجمع في الأربعة؛ مع رفع التاء أول (الطور)، وكسرها في الثلاثة.

قال في الاتحاف[(١)]: «وظاهر على قراءة التوحيد هنا؛ أن: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ مفعول: بـ(أخذ)، على حذف مضاف، أي: ميثاق ذريتهم، أما على قراءة الجمع؛ فيحتمل أن يكون: ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ بدلاً من ضمير: ﴿ظُهُورِهِمْ﴾، كما أنَّ: ﴿ظُهُورِهِمْ﴾[(٢)] بدل من: ﴿بَنِيٓ ءَادَمَ﴾؛ بدل بعض، ومفعول: ﴿أَخَذَ﴾ محذوف[(٣)]؛ والتقدير: وإذ أخذ ربك من ظهور ذريات بني آدم ميثاق التوحيد»[(٤)]، تأمل.

٦٥٠ ـ ....كِلَا يَقُولُوا[(٥)] الْغَيْبُ: حُمْ

وَقَوْلُهُ: (كِلَا ﴿يَقُولُواْ﴾)؛ أي:

﴿شَهِدْنَآ أَن يَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [١٧٢].

﴿أَوْ يَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ﴾ [١٧٣].

(الْغَيْبُ)؛ أي: قراءتهما بياء الغيب.

= وقرأ الباقون: بالضم، قال في الإتحاف: «فكلهم رفع أول الطور إلا أبا عمرو واليزيدي فكسراها»، وقرأه بألف الجمع ابن عامر وأبو عمرو البصري ويعقوب، بينما قرأه الباقون بالتوحيد. (ينظر: النشر ٣٧٧/٢، والإتحاف ٦٨/٢ ـ ٦٩).

(١) ينظر: الإتحاف ٦٩/٢.

(٢) في الإتحاف، والدر المصون: (من ظهورهم). (ينظر: الدر المصون ٥١١/٥، والإتحاف ٦٩/٢).

(٣) فيحتمل أن يكون مفعول (أخذ) محذوفاً لفهم المعنى. (ينظر: الدر المصون ٥١١/٥).

(٤) كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون واللباب. (ينظر: الدر المصون ٥١١/٥).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على الغيب: **(يَقُولُوا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالتاء؛ على الخطاب: **(تَقُولُوا)**.

للمرموز إليه بحاء: (حُمْ)[1]؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

جرياً على ما قبله[2].

والباقون: بتاء الخطاب فيهما.

على الالتفات[3].

٦٥١ ـ وَضَمُّ[4] يُلْحِدُونَ وَالْكَسْرُ[5] انْفَتَحْ[6] كَفُصِّلَتْ: فَشَا. وَفِي النَّحْلِ: رَجَحْ

٦٥٢ ـ فَتًى.................................. ....

(**وَضَمُّ**) ياء.

﴿يُلْحِدُونَ﴾ مِنْ قوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [١٨٠].

(**وَالْكَسْرُ**)؛ أي: كسر حائه.

(**انْفَتَحْ**)؛ أي: انفتح كلٌّ من الضم والكسر.

(**كَـ**)ـالحرف.

الذي في (**فُصِّلَتْ**)؛ وهو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا﴾ [فصلت: ٤٠].

---

(١) معنى قوله: (**حُمْ**)؛ أي: فعل أمر، من حام الطير يحوم إذا دار في طيرانه حول الماء والخضرة ونحوهما.

(٢) ينظر: الكشف ٤٨٣/١، وشرح الهداية ص (٥٠٥)، وحجة القراءات ص (٣٠٢)، والدر المصون ٥١٤/٥.

(٣) ينظر: الكشف ٤٨٣/١، وشرح الهداية ص (٥٠٦)، والدر المصون ٥١٤/٥.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وضم الميم مشددة: (**وَضَمُّ**)، والثاني: بفتح الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الإخبار في الماضي: (**وَضَمَّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الراء: (**وَالْكَسْرُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية؛ فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الراء: (**وَالْكَسْرِ**)، والثالث: بفتح الراء: (**وَالْكَسْرَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة الوصل بعدها نون ساكنة: (**انْفَتَحْ**)، والثاني: بفاء وتاء مفتوحتين ثم حاء ساكنة: (**فَتَحْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

للمرموز إليه بفاء: **(فَشَا)**؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

من **[٣٧٠]** (لَحَدَ)[١] ثلاثياً.

(وَ)أمَّا.

الحرف الذي **(فِي النَّحْلِ)**.

وهو: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ﴾ [النحل: ١٠٣].

فقرأه بهذه الترجمة المرموز إليهم بقوله: **(رَجَحْ**[٢]**)** **(فَتًى)**؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف في اختياره.

وقرأ الباقون: بضم الياء، وكسر الحاء في الثلاثة.

من (أَلْحَدَ)[٣] [رباعيا][٤].

قيل: هما بمعنى واحد؛ وهو الميل، ومنه: (لَحْدُ الْقَبْرِ)[٥].

٦٥٢ ـ ....يَذَرْهُمُ اجْزِمُوا[٦]**: شَفَا. وَ(يَا): كَفَى حِمًى..............................**

---

(١) يَلْحَدُ. (ينظر: الكشف ٤٨٤/١، وشرح الهداية ص (٥٠٦)، وحجة القراءات ص (٣٠٣)، والدر المصون ٥٢٢/٥).

(٢) قال ابن الناظم: «قوله: (**رَجَحْ**)؛ أي: قَوِيَ بترجيح الكسائي له»، وكان قال قبله: «وفرَّق الكسائي بينها وبين غيره؛ بأن التي في النحل استقبلت بـ(ـإلى)؛ والمعنى: يركنون، وفي غيرها استقبلت بـ(ـفي)؛ والمعنى: يُعرِضون، وكأنه رَجَّحَ أن المعدَّى بـ(ـإلى) يكون ثلاثياً، وبـ(ـفي) يكون رباعياً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٠)).

(٣) يُلْحِدُ، وهو أكثر استعمالاً من (لَحَدَ). (ينظر: الكشف ٤٨٤/١، وشرح الهداية ص (٥٠٦)، وحجة القراءات ص (٣٠٣)، والدر المصون ٥٢٢/٥).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) لأنه يمال بحفرة إلى جانبه، بخلاف الضريح؛ فإنه بحفر وسطه. (ينظر: الكشف ٤٨٥/١، وحجة القراءات ص (٣٠٣)، والدر المصون ٥٢٢/٥، والإتحاف ٧٠/٢، وشرح النويري ٣١٧/٤).

(٦) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**اجْرمُوا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**اجْزِمُوا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَـٰنِهِمْ﴾ [١٨٦].

فـ(**ـاجْزِمُوا**)؛ أي: اقرؤوه بالجزم.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون: بالرفع.

(**و"يَا"**)؛ أي: واقرأه بالياء.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى حِمًى**)؛ أي: الكوفيين، وأبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بالنون.

ففيه ثلاث قراءات(١):

الأولى: بالنون(٢)، والرفع(٣): للحرمي، والشامي.

والثانية: بالياء(٤)، والرفع(٥): لأبي عمرو، ويعقوب، وعاصم.

والثالثة: بالياء(٦)، والجزم(٧): لأهل شفا.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٠)، وشرح النويري ٣١٨/٤، والإتحاف ٧٠/٢ ـ ٧١، وغيث النفع ص (٢٣٠).

(٢) على إسناده إلى المتكلم العظيم؛ على الالتفات. (ينظر: الدر المصون ٥٢٨/٥، والنشر ٣١٨/٤).

(٣) على الاستئناف؛ أي: ونحن نذرهم. (ينظر: الدر المصون ٥٢٧/٥ ـ ٥٢٨، والإتحاف ٧٠/٢).

(٤) لأن قبله: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ [١٨٦]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٠٦)).

(٥) على الاستئناف؛ أي: وهو يذرهم. (ينظر: الدر المصون ٥٢٧/٥ ـ ٥٢٨، والإتحاف ٧٠/٢).

(٦) لأن قبله: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ [١٨٦]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٠٦)).

(٧) عطفاً على محل قوله: ﴿فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [١٨٦]؛ لأن الجملة المنفية جواب للشرط فهي محل جزم فعطف على محلها، أو أن الجزم هنا هو سكون تخفيف كقراءة أبي عمرو في: ﴿يَنصُرْكُمُ﴾ [القتال: ٧]، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. (ينظر: الدر المصون ٥٢٨/٥، وشرح النويري ٣١٨/٤، والإتحاف ٧١/٢، وشرح الهداية ص (٥٠٦)).

وتقدَّم:

إمالة: ﴿طُغْيَٰنِهِمْ﴾ للدوري عن الكسائي[(١)].

ومد: ﴿إِنْ أَنَاْ إِلَّا﴾ لقالون، بخلاف عنه[(٢)].

٦٥٢ ـ ....شِرْكًا: مَدَاهُ صَلِيَا

٦٥٣ ـ فِي شُرَكَاءَ[(٣)]................. ....

وَقَرَأَ: ﴿شِرْكاً﴾.

مِنْ قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ [١٩٠].

بكسر الشين، وإسكان الراء، وتنوين الكاف من غير همزة[(٤)].

المرموز إليه بقوله: (**مَدَاهُ**[(٥)] **صَلِيَا**[(٦)])؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وشعبة.

---

(١) ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، البيت رقم (٢٨٨)، والنشر ٣٨/٢، والإتحاف ٧١/٢.

(٢) قال في النشر: «والوجهان صحيحان عن قالون نصًّا وأداءً، نأخذ بهما من طريق أبي نشيط، ونأخذ بالحذف من طريق الحلواني إذا لم نأخذ بهما من طريق أبي نشيط، ونأخذ بالحذف من طريق الحلواني إذا لم نأخذ لأبي عون فإن أخذنا لأبي عون أخذنا بالحذف والإثبات»، قلتُ: وطريق أبي عون ليس من طرق النشر. وقرأ الباقون: بحذف الألف وصلاً، ولا خلاف في إثباتها وقفاً. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٥)، والنشر ٢٣١/٢، والإتحاف ٧١/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الشين، وفتح الراء، والمد، وفتح الهمزة: (**شُرَكَاءَ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الشين، وفتح الراء، والمد، مع حذف الهمز: (**شُرَكا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وكذا هو اختيار شرح المنير السمنودي ـ النسخة الهندية ـ، بينما ضُبطت في النسخة التركية من الشرح؛ كضبط الجماعة.

(٤) ولا مدٍّ؛ على حذف مضاف؛ أي: ذا شرك. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٠)، وغيث النفع ص (٢٣٢)).

(٥) ومعناه في الأصل؛ الغاية، والنهاية، ومنه حديث: «لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوتِ الْمُؤَذِّنِ إِنْسٌ وَلَا جِنٌّ وَلَا شَيءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَومَ الْقِيَامَةِ»، وقد تصرفت هذه الكلمة في كلام الناظم على أوجه عديدة؛ فمرة تُلفظ: (مَدًا)، ومرة تلفظ: (مَدَاه) ـ كما هنا ـ، وهي في كل استعمالتها رمز للإمامين الجليلين؛ أبي جعفر ونافع.

(٦) قال ابن الناظم: «قوله: (**صَلِيَا**)؛ يقال: صلي بالأمر، إذا قاسى شدته وحرَّه كأنَّه اجتهد فيه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٥٦)).

على أنه اسم مصدر أي: (ذا شرك)، أي: (إشراك)، وقيل: بمعنى النصيب(١).

(فِي) موضع.

﴿شُرَكَآءَ﴾؛ بضم الشين، وفتح الراء، وبالمد، والهمزة(٢) بلا تنوين.

جمع شريك(٣): **للباقين.**

٦٥٣ - ....يَتْبَعُوا، كَالظُّلَّهْ بِالْخِفِّ وَالْفَتْحِ: اتْلُ................

واخْتُلِفَ في: ﴿يَتْبَعُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ [١٩٣].

(كَـ)ـقوله: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤].

في سورة: (**الظُّلَّهْ**)؛ أي: الشعراء(٤).

---

(١) وهو ما جعلاه من رزقهما له بأكله معهما، وكان يأكلان ويشربان وحدهما. (ينظر: الكشف ٤٨٦/١، وشرح الهداية ص (٥٠٧ ـ ٥٠٨)، والدر المصون ٥٣٥/٥ ـ ٥٣٦، وحجة القراءات ص (٣٠٤)).

(٢) المفتوحة الممدودة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٠)، وغيث النفع ص (٢٣١)).

(٣) ينظر: الكشف ٤٨٦/١، وشرح الهداية ص (٥٠٨)، وحجة القراءات ص (٣٠٤)، والدر المصون ٥٣٥/٥.

(٤) و(الظلة) من الأسماء الاجتهادية لسورة الشعراء، فقد نصَّ على هذا الاسم البقاعي في نظم الدرر حيث قال: «وتسميتها بـ(ـالظلة)؛ إشارة إلى أنه أعدل في بيانه، وأدل في جميع شأنه من المقادير التي دلت عليها قصة شعيب عليه السلام بالمكيال والميزان، وأحرق من الظلة لمن يبارزه بالعصيان»، كما أنَّ لسورة الشعراء أسماء أخرى اجتهادية مثل: (طسم)، و(الجامعة) ذكره السيوطي في الإتقان، وهذه التسميات لهذه السورة الكريمة لم تثبت عن رسول الله ﷺ، وإنما هي منقولة عن بعض الصحابة أو بعض العلماء استنبطوها من معاني السورة ومضامينها، أمَّا اسمها التوقيفي الذي جاءت في المصاحف وكتب التفسير والسنة فهو: سورة (الشعراء). (ينظر: الاتقان ٣٦٠/٢، وأسماء سور القرآن وفضائلها ص (٢٨٨ ـ ٢٩٠)، ونظم الدرر ١٤/٢).

فقرأهما (**بِالْخِفِّ وَالْفَتْحِ**)؛ أي: بإسكان التاء مخففة، وفتح الباء[١].

الإمام المرموز إليه بهمزة: (**اتْلُ**)[٢]؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

وقرأهما الباقون: بفتح التاء مشددة، وكسر الباء الموحدة[٣].

وهما لغتان[٤].

٦٥٣ ـ ....يَبْطِشْ[٥] كُلَّهْ

٦٥٤ ـ بِضَمٍّ[٦] كَسْرٍ: ثِقْ.............   ....

وَقَرَأَ: (﴿**يَبْطِشْ**﴾ **كُلَّهُ**)؛ أي:

﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ هنا[٧].

و﴿يَبْطِشَ بِالَّذِى﴾ الذي في القصص[٨].

---

(١) على أنه مضارع: (تَبِعَ)، يقال: (تَبِعَهُ)؛ بالتخفيف: إذا مضى خلفه، ولم يدركه. (ينظر: الكشف ٤٨٦/١، والدر المصون ٥٣٧/٥، والإتحاف ٧١/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤١)، وشرح النويري ٣١٩/٤).

(٢) ومعنى قوله: (**اتْلُ**)؛ فعل أمر؛ من القراءة والتلاوة.

(٣) على أنه مضارع: (اتَّبَعَ)، يقال: (اتَّبَعَهُ)؛ بالتشديد: إذا مضى خلفه، فأدركه. (ينظر: الكشف ٤٨٦/١، والدر المصون ٥٣٧/٥، والإتحاف ٧١/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤١)، وشرح النويري ٣١٩/٤).

(٤) ينظر: الكشف ٤٨٦/١، والدر المصون ٥٣٧/٥، والإتحاف ٧١/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤١)، وشرح النويري ٣١٩/٤، وغيث النفع ص (٢٣١).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء: (**يَبْطِشْ**)، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيهما؛ بضم الطاء: (**يَبْطُشْ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**بِضَمٍّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: (**ضُمَّ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) سورة الأعراف: الآية [١٩٥].

(٨) الآية: [١٩].

و﴿يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾ في الدخان[١].

(**بِضَمٍّ كَسْرٍ**)[٢]؛ أي: بضم الطاء.

الإمام المرموز إليه بثاء: (**ثِقْ**)[٣]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بكسرها في الثلاثة.

وهما لغتان، كـ(نصر) (ينصر)، و(ضرب) (يضرب)، والبطش؛ الأخذ بالقوة[٤].

وتقدَّم الكلام على: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ﴾ [١٩٥][٥].

٦٥٤ ـ ....وَلِـيِّـيَ احْـذِفِ بِالْخُلْفِ، وَافْتَحْهُ أَوِ اكْسِرْهُ: يَفِي[٦]

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [١٩٦].

فكلهم قرؤوه **[٣٧١]** بياءين؛ مشددة مكسورة، فمخففة مفتوحة، لا خلاف بينهم في ذلك إلا لأبي عمرو من رواية السوسي حسبما أشار إليه المصنف بقوله: (**احْذِفِ**) منه أخرى الياءين.

(**بِالْخُلْفِ**)؛ أي: الخلاف في هذا الحذف.

(**وَ**)بعد.

فـ(**ـافْتَحْهُ أَوِ اكْسِرْهُ**)؛ أي: الياء.

---

(١) الآية: [١٦].

(٢) قال النويري: «وقيد الضم؛ لأجل المفهوم». (ينظر: شرح النويري ٣١٩/٤).

(٣) (**ثِقْ**)؛ فعل أمر، من الوثوق؛ الذي يفيد الراحة والاطمئنان.

(٤) على أنه مضارع: (فَعَل) يأتي بالوجهين، كما مثل به الشارح. (ينظر: الإتحاف ٧٢/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤١)، وشرح النويري ٣١٩/٤، والدر المصون ٥٤٢/٥).

(٥) فكَسَرَ اللام عاصم وحمزة ويعقوب، وضمها الباقون. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٥ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٧٢/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء، ثم ياء بعدها: (**يَفِي**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بحذف الياء بعد الفاء المكسورة: (**يَفِ**).

للمرموز إليه بياء: (يَفِي)[١]؛ أي: السوسي.

وإيضاح ذلك[٢]:

أن بن حَبَش رواه عنه[٣] بياء واحدة مفتوحة مشددة، وكذا روى أبو نصر الشذائي[٤] عن ابن جمهور عن السوسي، وشجاع عن أبي عمرو، وأبو خلاد عن اليزيدي عن أبي عمرو نصًّا، وعبد الوارد عن أبي عمرو أداءً.

وروى الشنبوذي عن ابن جمهور: كسر الياء المشددة بعد الحذف، ويلزم منه ترقيق لام الجلالة[٥].

ووجه الأولى[٦]: أن ياء (فعيل) مدغمة في ياء المتكلم، والياء[٧] التي هي لام الكلمة محذوفة، وهذا ـ كما قاله بعض المحققين[٨] ـ أحسن ما قيل في تخريجها، أو أن: ﴿وَلِيِّيَ﴾ نكرة غير مضافة، والأصل:

---

(١) ومعنى قوله: (يَفِي)؛ من الوفاء وهو ضد الخيانة والغدر، أو هو من التمام وعدم النقصان.

(٢) الكلام في خلاف القراء في هذا الحرف، مع ما يأتي من توجيه القراءة فيه، موجودٌ بحروفه في النشر، ونقله عنه صاحب الإتحاف، والنويري في شرحه، وعزا إليه ـ أي إلى النشر ـ ابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ٢/٢٧٤، وشرح النويري ٤/٣٢٠ ـ ٣٢١، وشرح ابن الناظم ص (٢٤١)، والإتحاف ٢/٧٢ ـ ٧٣).

(٣) أي: عن السوسي.

(٤) في الأصل: (الشذاي)، والتصويب من النشر. (ينظر: النشر ٢/٢٧٤).

(٥) وقراءة السوسي؛ بياء واحدة مفتوحة مشددة، ويلزم منه تفخيم اللام من الاسم المعظم، في أحد وجهيه، والوجه الآخر: كسر الياء المشددة بعد الحذف، ويلزم منه ترقيق اللام من الاسم المعظم، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٧٤، وشرح منحة مولى البر ص (١١٠)).

(٦) ينظر: النشر ٢/٢٧٤، والدر المصون ٥٥٤٣، والإتحاف ٢/٧٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤١)، وشرح النويري ٤/٣٢٠.

(٧) في الأصل: (بالياء)، وهو تصحيف.

(٨) كابن الجزري في النشر، وصاحب الإتحاف في إتحافه، والنويري في شرحه، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/٢٧٤، وشرح النويري ٤/٣٢٠، والإتحاف ٢/٧٢).

(إن وليًّا الله)؛ فـ(ولياً): اسم (إنَّ)، و(الله): خبرها، ثم حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، ولم يبق إلا كون اسمها نكرة، والخبر معرفة، وهو وارد كقوله[1]:

وَإِنَّ حَرَاماً أَنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً ....

ووجه الثانية[2]: أن المحذوفة ياء المتكلم؛ لملاقاتها ساكناً، كما تحذف ياءات الإضافة، لذلك قيل على هذا: إنما يكون هذا الحذف حالة الوصل، فإذا وقف أعادها.

قال المصنف[3]: «وليس كذلك، بل الرواية؛ الحذف فيهما[4]، وأجرى الوقف مجرى الوصل، كما في: ﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧][5]، ويُحْتمل أن يُخَرَّج على قراءة حمزة في: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢][6]؛ بكسر الياء ـ كما سيأتي ـ[7]»، فانتظره.

---

(١) وهو من (الطويل)، ونسبه في خزانة الأدب للفرزدق، وهو كذلك في ديوانه، والبيت بتمامه:

وَإِنَّ حَرَاماً أَنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً بِآبَائِيَ الشُّمِّ الْكِرَامِ الخَضَارِمِ

وقد ذكره في الدر المصون، واللباب، وفي الإتحاف، ولم يعزه صاحب الإتحاف، ولا محققا كتابه، وذكره أبو حيان في البحر المحيط، ولم يعزه ـ أيضاً ـ. (ينظر: خزانة الأدب ٣٢٠/٧، والبحر المحيط ٤٤٦/٤ والدر المصون ٣١٤/٣، والإتحاف ٧٢/٢).

(٢) ينظر: النشر ٢٧٤/٢، والإتحاف ٧٢/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤١)، وشرح النويري ٣٢٠/٤.

(٣) ينظر: النشر ٢٧٤/٢ ـ ٢٧٥.

(٤) أي: الحذف في حال وصل والوقف. (ينظر: النشر ٢٧٤/٢).

(٥) على قراءة الجماعة؛ البصريين، والكوفيين غير عاصم، وابن عامر؛ بإسكان القاف، وكسر الضاد معجمة؛ من القضاء، ويعقوب على أصله في الوقف بالياء. (ينظر: النشر ٢٥٨/٢).

(٦) في الأصل رُسِمَتْ من دون الباء: مصرخي.

(٧) ثم قال في النشر بعد ذلك: «وقد أجمعت المصاحف على رسمها بياء واحدة». (ينظر: النشر ٢٧٥/٢).

٦٥٥ ـ وَطَائِفٌ [طَيْفٌ[١]]: رَعَى حَقًّا......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿طَٓائِفٌ﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ﴾ [٢٠١].

فقرأه: ﴿**طَيْفٌ**﴾؛ بياء ساكنة[٢]، من غير ألف قبلها، ولا همزة بعدها، بوزن: (ضَيْف).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(رَعَى[٣] حَقًّا)**؛ أي: الكسائي، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

على أنه مصدر؛ من (طاف) (يَطيف)، كـ(ـبَاعَ)، (يبيع)[٤].

والباقون: بألف[٥]، وهمزة مكسورة[٦]، من غير ياء.

اسم فاعل؛ من (طَافَ) (يطوف)[٧].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٨].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، وهو ثابت في أصل الشرح.
(٢) بين الطاء والألف. (ينظر: غيث النفع ص (٢٣٢)).
(٣) ومعنى قوله: **(رَعَى)**؛ أحاط، ووقى.
(٤) وقيل: هو مخفف من (فَيْعَل)، والأصل: (طَيِّف) بتشديد الياء، فحذف عين الكلمة كقولهم (ميِّت)، و(مَيْت)، ثم (طَيِّف) الذي هو الأصل يحتمل أن يكون من (طاف)، (يطيف)، (يطوف)، والأصل: (طيْوِف) فقلب وأدغم، وهذا قول أبي بكر الأنباري، وقيل: إن أصله (طَوف)، من (طاف)، (يطوف)، فقلبت الواو ياءً، قاله في الدر المصون. (ينظر: الكشف ٤٨٧/١، وشرح الهداية ص (٥٠٨)، والدر المصون ٥٤٦/٥، وحجة القراءات ص (٣٠٥)، والإتحاف ٧٣/٢، وشرح النويري ٣٢١/٤).
(٥) بعد الطاء. (ينظر: غيث النفع ص (٢٣٢)).
(٦) ممدودة. (ينظر: غيث النفع ص (٢٣٢)).
(٧) أو من (طاف)، (يطيف). (ينظر: الكشف ٤٨٧/١، وشرح الهداية ص (٥٠٨)، وحجة القراءات ص (٣٠٥)، والدر المصون ٥٤٦/٥، والإتحاف ٧٣/٢، وشرح النويري ٣٢١/٤ ـ ٣٢٢).
(٨) قال النويري: «واستغنى بلفظ: (طَيفٌ) عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٣٢١/٤).

٦٥٥ ـ ....وَضُــمْ وَاكْسِرْ يَمُدُّونَ[(١)] لِضَمٍّ: ثَدْيُ[(٢)] أُمْ

(**وَضُمْ**) (**وَاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأ بضم الياء، وكسر الميم.

﴿**يَمُدُّونَ**﴾ مِنْ قوله: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [٢٠٢].

واللام في: (**لِضَمٍّ**)[(٣)] متعلق بـ(ـاكْسِرْ).

وذلك للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ثَدَيُ**[(٤)] **أُمْ**[(٥)])؛ أي: أبي جعفر، ونافع، ـ بكمالهما ـ.

من (أَمَدَّ)[(٦)].

والباقون: بفتح الياء، وضم الميم.

من (مَدَّ)[(٧)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء، وضم الميم: (**يَمُدُّونَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الياء، وكسر الميم: (**يُمِدُّونَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضبطها في تقريب الطيبة كذلك لكن بتخفيف الدال، وهو سبق قلم.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء: (**ثَدْيُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الياء: (**ثَدْيَ**).

(٣) قال النويري: «ومعنى قوله: (**لِضَمْ**)؛ أي: كسر كائن بعد ضم». (ينظر: شرح النويري ٣٢١/٤).

(٤) ومعنى قوله: (**ثَدْي**)؛ هو مصدر غذاء الرضيع من أمه حتى يقدر على تغذية نفسه، وقد ساغ المعنى الحاصل من اجتماع هذه الكلمة مع الكلمة التي بعدها لشيخنا الكبير العلامة إبراهيم السمنودي ـ رحمه الله ـ، وكان يعدُّ هذا الموضع من بلاغات الطيبة وفصاحاتها، كما أملاه عليَّ أثناء قراءتي للمتن عليه في منزله بسمنود، عطَّر الله قبره، ونور لحده، وآنس وحشته في مرقده، وأسكنه فسيح جناته.

(٥) ومعنى قوله: (**أُمْ**)؛ الوالدة، ويطلق على الجدة، وتجمع على أُمَّات، وأُمَّهات.

(٦) ينظر: الكشف ٤٨٧/١، وشرح الهداية ص (٥٠٩)، وحجة القراءات ص (٣٠٦)، والدر المصون ٥٤٩/٥.

(٧) ينظر: الكشف ٤٨٧/١، وشرح الهداية ص (٥٠٩)، وحجة القراءات ص (٣٠٦)، والدر المصون ٥٤٩/٥.

هذا وتقدَّم:

إبدال همزة: ﴿قُرِيءَ﴾ ياءً لأبي جعفر(١).

ونقل: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾؛ لابن كثير في الحالين(٢)، وكذا حمزة وقفاً(٣).

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة سبع(٤):

﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ [٣٣].

أسكنها: حمزة.

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٥٩].

﴿بَعْدِيَ أَعَجِلْتُمْ﴾ [١٥٠].

فتحهما: المدنيان، وابن كثير، وأبو عمرو.

﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيَ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [١٠٥].

فتحها: حفص.

﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ﴾ [١٤٤].

فتحها: ابن كثير، وأبو عمرو.

و﴿ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [١٤٦].

أسكنها: ابن عامر، وحمزة.

---

(١) ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣ ـ ٢١٤)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٧٣/٢.

(٢) ينظر: طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٤١)، والنشر ٤١٤/١، والإتحاف ٧٣/٢.

(٣) وحُكيَ فيه وجه ثان؛ وهو: التسهيل بين بين، وهو ضعيف جداً. (ينظر: طيبة النشر، باب وقف حمزة وهشام على الهمز، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤٨١/١، والإتحاف ٧٣/٢).

(٤) ينظر: النشر ٢٧٥/٢.

و﴿عَذَابِيَ أُصِيبُ﴾ [١٥٦].

فتحها: المدنيان.

والزوائد ثنتان(١):

﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [١٩٥].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر، والداجوني عن هشام(٢).

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٧٥.

(٢) وهو الذي في جامع ابن فارس، وبه قطع صاحب المستنير، والكفاية، عن الداجوني، وزاد الإزميري في تحرير النشر: «وبالإثبات وصلاً ـ أي للحلواني عن هشام ـ: من الروضة ـ أي روضة المالكي ـ، وللداجوني: من المصباح، وروضة المعدِّل».
وكأن هذا ـ أي: وجه الإثبات في الوصل دون الوقف ـ هو الوجه الثاني الذي في الحرز، حيث ذَكَرَ الخلاف له بقوله: «**وَكِيدُونِ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا بِخُلْفٍ**»، لكن استبعده ابن الجزري جداً من طرقه، حيث قال في النشر: «وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في الشاطبية هو هذا ـ أي وجه الإثبات في الوصل ـ، على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية في غاية البُعْد وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط»، فالقراءة بهذا الوجه ـ عند من قرأ به ـ باعتبار أنه من طرق واختيار الشاطبي لا الشاطبية.
فحاصِلُ الخلاف لهشام في هذه الياء: أن المقروء به من طريق الشاطبية ـ كما التيسير ـ إثبات الياء وصلاً ووقفاً قولاً واحداً، وعليه فإن الخلاف المذكور في الشاطبية ينبغي أن لا يقرأ به؛ لبعده عن طرقه وطرق أصله، بل إنه لم يثبت من طرق النشر إلا في حالة الوقف خاصة، وذلك من طريق الداجوني عن هشام، ـ كما صرح به في النشر ونقله الشارح في موضعه من ياءات الزوائد ـ، وأمَّا ذكر الداني للخلاف في هذا الحرف فلا دليل فيه؛ لأن الداني كثيراً ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية، وإن كان هو لم يأخذ به وليس من طرقه، وهذا الموضع منه، ويدل لذلك قوله في المفردات ـ بعد أن ذكر الخلاف لهشام ـ ص (٢٢٥): «قرأ ـ يعني هشاماً ـ بياء ثابتة في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه، وبالأول آخذ»، كما يدل له قوله في جامع البيان ٢/١٧١: «وبه ـ أي بالإثبات في الوصل والوقف ـ قرأت على الشيخين؛ أبي الفتح، وأبي الحسن، من طريق الحلوانيّ، عنه»، بل إنه يدل عليه كلامه في التيسير حيث قال في باب الزوائد ص (٦١): «وأثبت ابن عامر رواية هشام الياء في الحالين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ [الأعراف: ١٩٥]»، فجزم بالإثبات ولم يحك خلافه، ومن المعلوم المقرر أن العلماء يعتنون بتحقيق المسائل في أبوابها أكثر من اعتنائهم بذلك إذا ذكروها استطرادًا. =

وفي الحالين: يعقوب، والحلواني عن هشام[(١)].

﴿نُنظِرُونِ﴾ [١٩٥][(٢)].

= فالخلاف لهشام في حالة الوصل عزيز لا يُقْرَأ به من طريق الشاطبية ولا من طريق طيبة النشر، وإنما الخلاف حالة الوقف، حيث زاد الداجوني عن هشام إثبات الياء في الوصل دون الوقف، لكن لا ينبغي أن يقرأ به من طريق الحرز وأصله، وهو الذي أجمع عليه المحررون في تحريراتهم ومصنفاتهم.

قال في بلوغ الأمنية، باب حكم ما في ياءات الزوائد، ص (١٤٠):

وَكِيدُونِ فِي الْأَعْرَافِ عِنْدَ هِشَامِهِمْ ... بِإِثْبَاتِهِ فَاقْرَأْهُ وَقْفاً وَمَوْصِلَا

وقال السمنودي في دواعي المسرة، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٢٥٣):

.... كِيْدُونِ أَثْبِتْ عَنْ هِشَامٍ مُسْجَلَا

وقال الشيخ المتولي في الروض النضير، البيت رقم (٣٩٥):

..........وَكِيْدُونِ مُطْلَقاً ... بِيَاءٍ هِشَامٌ زَادَ داجُونِ مُوصِلَا

وبمثله قال الشيخ عامر السيد عثمان في فتح القدير شرح تنقيح التحرير ص (١٢٣)، والشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات في شرح تنقيح فتح الكريم ص (٧٧ ـ ٧٨).

وقال السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الكبرى المسمى بـ(البدر المنير)، سورة الأعراف، البيت رقم (٥٠٣)، ص (٥١٤):

.........وَكِيْدُونِ مُطْلَقَا ... بِيَاءٍ هِشَامٌ زَيْدُهُ زَادَ مُوصِلَا

وقال في مختصر قواعد التحرير ص (٤١):

....وَأَثْبَتَ يَاءَ كِيْدُونِ عَنْ كِلَا

فخلاصة القول: أنَّ المقروء به من طريق الشاطبية ـ كما التيسير ـ إثبات الياء وصلاً ووقفاً قولاً واحداً، وأنَّ ذكر الشاطبي للخلاف ـ تبعاً للتيسير ـ إنما هو خروج عن طرقهما فلا يقرأ به.

وأنَّ المقروء به من طرق طيبة النشر: إثبات الياء وصلاً ووقفاً من الطريقين؛ أي: الحلواني والداجوني، وإثبات الياء في الوقف دون الوصل؛ من طريق الداجوني، وإنما أعدت ذكر المسألة بتفاصيلها لأهميتها وورود مناسبتها. (ينظر: النشر ١٨٤/٢ ـ ١٨٥، وغيث النفع ص (٢٣١ ـ ٢٣٢)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (١٤١ ـ ١٤٢)، وحل المشكلات ص (٦٣ ـ ٣٧)، وتحرير النشر ص (١٩٠ ـ ١٩١)).

(١) وقد قطع له به الجمهور، وهو الذي في طرق التيسير، وقال في النشر: «ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه»، وذِكْرُ الخلاف له في التيسير إنما هو على سبيل الحكاية، كما نبه عليه ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ١٨٤/٢ ـ ١٨٥)، والتيسير ص (٩٥)).

(٢) في الأصل رُسِمَتْ: (ينتظرون)، وهو تصحيف.

أثبتها في الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[1].



(١) ينظر: النشر ٢/٢٦٧ ـ ٢٧٥، وتقريب النشر ص (١١٤ ـ ١٢٠)، وشرح النويري ٤/٢٩٠ ـ ٣٢٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٣١ ـ ٢٤١)، وشرح المنير السمنودي (ل ٩٨/أ ـ ل/١٠١ب)، والإتحاف ٢/٤٣ ـ ٧٥.

سُورَةُ الْأَنْفَال

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِ﴾ [١]؛ ما فيه من النقل[١]، والسكت[٢]، وعدمها، واضح.

٦٥٦ ـ وَمُرْدِفِي[٣] افْتَحْ دَالَهُ: مَدًا ظَمِي[٤] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مُرْدِفِي﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ﴾ [٩].

فـ(ـافْتَحْ دَالَهُ)؛ أي: اقرأه بفتح الدال.

للمرموز إليهم بقوله: (مَدًا ظَمِي[٥]): نافع، وأبو جعفر، ويعقوب.

---

(١) أي: النقل لورش بكماله في: ﴿ٱلۡأَنفَالِ﴾، ولحمزة وقفاً النقل في الحرفين؛ ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾، و﴿ٱلۡأَنفَالِ﴾، وحُكِيَ في: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾؛ وجه ثان: وهو التسهيل بين بين، وهو ضعيف لا يقرأ به، ولا يَرِدُ النقل في: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾؛ لابن كثير، والكسائي، وخلف العاشر؛ لأنهم لا ينقلون إلا ما كان من قبيل فعل الأمر، وجاء قبل السين واو، أو فاء، وهذا ليس منه. (ينظر: طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ١/٤٤٤، ٤٨١، والإتحاف ٢/٦٦).

(٢) أي: السكت على: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾، و﴿ٱلۡأَنفَالِ﴾، لأصحابه.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الدال: (مُرْدِفِي)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني بفتح الدال: (مُرْدَفِي)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء: (ظَمِي)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الظاء: (ظُمِي)، وقد ضبطها الشارح ـ الترمسي ـ في المتن الذي على هامش الشرح: (ظَبِي)، بينما ضبطها في أصل الشرح: (ظَمِي).

(٥) ومعنى قوله: (ظَمِي)؛ وصف يطلق على اسمرار الشفة، وعلى رقة جفن العين، ويقال ظميت الساق؛ إذا كانت قليلة اللحم، وظميت اللثة؛ إذا كانت قليلة الدم.

على أنه اسم مفعول، أي: (مُرْدَفِين بغيرهم)[١].

والباقون: بكسرها.

اسم فاعل، أي: (مُرْدِفِين مثلهم)[٢].

هذا وما رُوِيَ عن قنبل من طريق ابن مجاهد أنه يقرأ بالفتح ـ كنافع ومن معه ـ فغير صحيح من طريقه[٣]، ولذا قال في الحرز[٤]:

.... وَعَنْ قُنْبُلٍ يُرْوَى وَلَيْسَ مُعَوَّلَا

قال ابن القاصح[٥]: «وقد ثبت الفتح عنه[٦] من طريق: العباس، وابن عون[٧] من طريق الأهوازي وأبي الكرم، والأولى أن لا يُقْرَأ به من طريق القصيد»[٨].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥١٠)، والكشف ٤٨٩/١، وحجة القراءات ص (٣٠٧)، والدر المصون ٥٦٧/٥.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥١٠)، والكشف ٤٨٩/١، وحجة القراءات ص (٣٠٧)، والدر المصون ٥٦٧/٥.

(٣) قال في النشر: «وما رُوِيَ عن ابن مجاهد عن قنبل في ذلك فليس بصحيح عن ابن مجاهد؛ لأنه نص في كتابه: على أنه قر أ به على قنبل، قال: وهو وهم، وكان يقرأ له ويُقْرِئُ: بكسر الدال، قال الداني: وكذلك قرأت من طريقه وطريق غيره عن قنبل، وعلى ذلك أهل الأداء»، ولم يذكره أو يعرج عليه في التقريب، وقال في غيث النفع: «ومن جعله ـ أي قنبل ـ كنافع فقد وهم»، وقال في الإتحاف: «وما رُوِيَ عن قنبل من طريق ابن مجاهد: أنه يقرأ كنافع، فليس بصحيح عن ابن مجاهد». (ينظر: النشر ٢٧٥/٢ ـ ٢٧٦، وتقريب النشر ص (١١٨)، وغيث النفع ص (٢٣٣)، والإتحاف ٧٧/٢).

(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٧١٤).

(٥) في الأصل: (ابن قاصح).

(٦) أي: قنبل.

(٧) هكذا في الأصل، وهو في سراج القاري: (وأبي عون). (ينظر: سراج القاري ص (٢٣٣)).

(٨) في الأصل: (ابن قاصح). (ينظر: سراج القاري ص (٢٣٣)، بتصرف يسير).

٦٥٦ ـ .... رَفْعُ[١] النُّعَاسَ: حَبْرُ. يَغْشَى فَاضْمُمِ[٢]

٦٥٧ ـ وَاكْسِرْ: لِبَاقٍ. وَاشْدُدَنْ، مَعْ مُوهِنُ خَفِّفْ: ظُبَى كَنْزٍ[٣]. وَلَا تُنَوِّنُ[٤]

٦٥٨ ـ مَعْ خَفْضِ كَيْدَ[٥]: عُدْ[٦] ....

و(رَفْعُ ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾) مِنْ قوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَاكُمْ النُّعَاسُ﴾ [١١].

قرأه المرموز إليهما بقوله: (حَبْرُ)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو.

وقرأ الباقون: بالنصب.

واخْتُلِفَ في: ﴿يَغْشَى﴾؛ أي: ﴿يَغْشَاكُمْ﴾؛ قبل: ﴿النُّعَاسُ﴾.

فـ(ـاضْمُمِ) (وَاكْسِرْ)؛ أي: اقرأه بضم الياء، وكسر الشين[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع العين: (**رَفْعُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح العين: (**رَفْعَ**).

(٢) في المتن الذي على هامش الشرح؛ أصاب كلا الميمين مسح وطمس.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الزاي مع التنوين: (**كَنْزٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: بضم الزاي مع التنوين: (**كَنْزٌ**)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: على الأمر: (**وَلَا تُنَوِّنُ**)، والثاني: بالياء مبنياً للمفعول: (**وَلَا يُنَوَّنُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بالياء؛ مبنياً للفاعل: (**وَلَا يُنَوِّنُ**)، ورُسمت في نسخة رضوان العقبي بالياء؛ على الغيب، لكنها لم تضبط بالشكل.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الدال: (**كِيْدَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم(أ)، والثاني: بجر الدال بلا تنوين: (**كِيْدِ**)، والثالث: بالجر في الدال مع التنوين: (**كَيْدٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين: (**عُدْ**)، والثاني: بجر العين: (**عِدْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد.

(٧) وإذا انكسرت الشين انقلبت الألف ياء فتصير: (**يُغَشِّيكُمُ**). (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٢)).

(لِبَاقٍ)؛ أي: باقي القراء، غير مدلولي: **(حَبْرٌ)** **[٣٧٣]**؛ ابن كثير، وأبي عمرو.

وهما[1] قرآه: بفتح الياء،[وفتح][2] الشين[3].

ثم قال: **(وَاشْدُدَنْ)**؛ أي: اقرأه بتشديد الشين.

ليعقوب، وابن عامر، والكوفيين، ـ كما سيأتي رمزهم ـ.

والباقون: بالتخفيف[4].

فإذا اعتبرته مع: **﴿النُّعاس﴾**؛ **ففيه ثلاث قراءات**[5]:

الأولى: قراءة نافع، وأبي جعفر؛ بضم الياء، وسكون الغين[6]، وتخفيف الشين[7]، وبياء بعدها[8]، و﴿ٱلنُّعَاسَ﴾؛ بالنصب[9].

والثانية: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو؛ بفتح الياء، وسكون الغين،

---

(١) أي: ابن كثير، وأبي عمرو.

(٢) ما بين القوسين كُتِبَ في الأصل: (وكسر)، وهو سبق قلم، بدليل أنه ضبطها بالفتح عندما لخص خلاف القراء في هذا الحرف. (ينظر: شرح النويري ٣٢٤/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤١)، والإتحاف ٧٧/٢).

(٣) وإذا انفتحت الشين؛ انقلبت الياء ألفاً ضرورة: **(يَغْشَاكُمُ)**. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤١ ـ ٢٤٢)).

(٤) و(أَغْشَى)، و(غَشَّى)، لغتان. (ينظر: الدر المصون ٥٧٤/٥).

(٥) ينظر: شرح النويري ٣٢٤/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤١ ـ ٢٤٢)، والإتحاف ٧٧/٢، وغيث النفع ص (٢٣٣).

(٦) قال النويري: «عُلِمَ سكون غين المخفف من (يَغشى) من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٣٢٥/٤ ـ بتصرف يسير ـ).

(٧) مكسورة. (ينظر: غيث النفع ص (٢٣٣)).

(٨) وذلك من (أَغْشَى). (ينظر: الدر المصون ٥٧٤/٥).

(٩) على أنه مفعولٌ به، وفاعله: ضمير الباري ـ جلَّ شأنه ـ. (ينظر: الإتحاف ٧٧/٢، والدر المصون ٥٧٤/٥).

وفتح الشين مخففة، وألف بعدها[(١)] لفظاً[(٢)]، ورفع[(٣)]: ﴿النُّعاسُ﴾.

والثالثة: للباقين؛ بضم الياء، وفتح الغين[(٤)]، وكسر الشين مشددة، وبياء بعدها[(٥)]، ونصب: ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾[(٦)].

(مَعْ ﴿مُوهِنُ﴾) من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [١٨].

فـ(**ـخَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الواو[(٧)]، وتخفيف الهاء[(٨)].

للمرموز إليهم بقوله: (**ظُبَى كَنْزٍ**)؛ أي: يعقوب، وابن عامر، والكوفيين.

والباقون: بفتح الواو، وتشديد الهاء[(٩)].

(**وَلَا تُنَوِّنُ**) (**مَعْ خَفْضِ** ﴿**كَيْدَ**﴾)؛ أي: اقرأه بغير تنوين النون، مع جر: ﴿كَيْدِ﴾[(١٠)].

للمرموز إليه بعين: (**عُدْ**)[(١١)]؛ أي: حفص وحده من جملة الكوفيين.

---

(١) مع سكون الغين؛ وذلك مِنْ (غَشِيَ)، (يَغْشَى). (ينظر: الدر المصون ٥/٥٧٤).

(٢) لا خطًا لأن المصاحف لم تختلف أنها مرسومة بالياء بين الشين والكاف، كما ذكره في التنزيل. (ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٣/٥٩٥).

(٣) على الفاعلية. (ينظر: الإتحاف ٢/٧٧، والدر المصون ٥/٥٧٤).

(٤) قال النويري: «عُلِمَ فتح غين للمشدد مِنْ (يَغْشَى) من النظير». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٢٥ ـ بتصرف يسير ـ).

(٥) مِنْ (غَشَّى)؛ بالتشديد. (ينظر: الإتحاف ٢/٧٧، والدر المصون ٥/٥٧٤).

(٦) على أنه مفعولٌ به. (ينظر: الدر المصون ٥/٥٧٤).

(٧) قال النويري: «عُلِمَ سكون واو المخفف من (موهن) من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٢٥).

(٨) وبالتنوين؛ كـ(أكرم)، على أنه اسم فاعل. (ينظر: الدر المصون ٥/٥٨٨، والإتحاف ٢/٧٨).

(٩) والتنوين؛ على أنه اسم فاعل. (ينظر: الإتحاف ٢/٧٨).

(١٠) وأصله النصب. (ينظر: الدر المصون ٥/٥٨٨).

(١١) ومعنى قوله: (**عُدْ**)؛ أمر بالعود مرة بعد أخرى.

والباقون: بالتنوين، ونصب: ﴿كَيْدَ﴾[١].

ففيه ثلاث قراءات[٢].

وفي قوله: (**وَاشْدُدَنْ مَعْ مُوهِنُ**. . .الخ) اختصار [بليغ][٣]؛ حيث ذكر تشديد: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾، وتخفيف: ﴿مُوهِنُ﴾، في رمز؛ وهو: (**ظُبَى كَنْزٍ**).

فمن شدد: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾، خفف: ﴿مُوهِنُ﴾، ومن خفف: ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾، شدد: ﴿مُوهِنُ﴾.

٦٥٨ ـ ....وَبَعْدُ افْتَحْ وَإِنْ[٤]**: عَمَّ عُلاً..................................**

---

(١) على أنه مفعول به. (ينظر: الدر المصون ٥/٥٨٨).

(٢) **الأولى**: قراءة ابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف: بسكون الواو، وتخفيف الهاء، والتنوين: (**مُوْهِنٌ**)؛ على أنه اسم فاعل، من (أوهن)؛ كـ(ـأكرم) معدىً بالهمزة والتنوين على الأصل في اسم الفاعل، و﴿كَيْدَ﴾؛ بالنصب على المفعولية به.
والثانية: قراءة حفص: بإسكان الواو، وتخفيف الهاء، وترك التنوين: (**مُوْهِنُ**)، و﴿كَيْدِ﴾؛ بالخفض في الدال؛ على الإضافة.
والثالثة: الباقون: بفتح الواو، وتشديد الهاء، وبالتنوين: (**مُوَهِّنٌ**)، ونصب دال: ﴿كَيْدَ﴾؛ على أنه مفعول به. (ينظر: الإتحاف ٢/٧٨، وغيث النفع ص (٢٣٣)).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (يبلغ)، ثم كُتِبَ في الهامش: (بليغ)، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف: (**وَأَنْ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ مجردة من واو العطف: (**أَنْ**)، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت.
ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة الهمزة؛ فضبطها الشيخ القاضي؛ بالكسر: (**وَإِنْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ ومنها النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ؛ بالفتح: (**وَأَنْ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر الهمزة، وفتحها. وقد جرى منهج كلٌّ من شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، أن يضبطا الكلمة القرآنية المختلف فيها؛ على عكس القيد المذكور في البيت؛ لكنهما في هذا الموضع لم يلتزما بذلك ـ حيث ضبطا الكلمة بما يوافق القيد؛ أي: بفتح الهمزة ـ مع أن البيت يتزن بضبط الكلمة بكسر الهمزة، وقد ضبطها بكسر الهمزة الشيخ القاضي في نسخته.

(وَبَعْدُ)؛ أي: وبعد أن علمت ذلك[١].

فـ**(ـافْتَحْ)**؛ أي: اقرأ بفتح.

همزة قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٨].

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ عُلاً[٢])**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وحفص.

على تقدير لام العلة[٣].

والباقون: بالكسر.

على الاستئناف[٤].

---

(١) اختلفت فهوم الشراح في قول الناظم: **(وَبَعْدُ)**؛ ففهمها الشارح ـ هنا ـ كما رأيت، بينما جعلها ابن الناظم قيداً؛ حيث قال في شرحه: «قوله: **(وَبَعْدُ)**؛ أي: وبعد: ﴿مُوهِنُ كَيْدِ﴾، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٨]؛ بفتح الهمزة...الخ، واحترز بقوله: **(وَبَعْدُ)** من: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [٢٨]، فإنه لا خلاف في فتحه»، ووافق المنير السمنودي في شرحه على الطيبة ابن الناظم في توجهيه، وكذا جعلها النويري قيداً حيث قال في شرحه: «احترز بـ(ـبعد) من: ﴿ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [١٨]؛ فإنه متفق الفتح، ولم يكتف بالترتيب؛ للاحتمال»، بينما لم يشر الشارح الترمسي إلى دلالة القيد الذي ذكره ابن الناظم والنويري في شرحيهما، وكأنه بذلك لا يراه قيداً، ولعل في اختلاف النويري وابن الناظم في دلالة ذلك القيد إشارة إلى صحة ما ذهب إليه الشارح في فهمه لدلالة تلك الكلمة ـ أي: كلمة **(وَبَعْدُ)** ـ من كلام الناظم، وأنه ـ أعني عند الشارح ـ لا حاجة للقيد؛ لأن المراد مفهوم من الترتيب، وهذا الموضع من انفرادات الشارح عن الشروح الأخرى في فهم دلالات كلام الناظم، والله أعلم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٢)، وشرح النويري ٣٢٥/٤، وشرح المنير السمنودي على الطيبة (ل ١١٢/أ)).

(٢) ومعنى قوله: **(عُلاً)**؛ أي: رفعة.

(٣) تقديره: ولأن الله مع المؤمنين كان كيت وكيت، والثاني: أن التقدير: ولأن الله مع المؤمنين امتنع عنادهم، والثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: والأمر أن الله مع المؤمنين، والوجه الثالث يقرب في المعنى من قراءة الكسر؛ لأنه استئناف. (ينظر: الكشف ٤٩١/٢، وحجة القراءات ص (٣١٠)، والدر المصون ٥٨٨/٥).

(٤) ينظر: الكشف ٤٩١/٢، وحجة القراءات ص (٣١٠)، والدر المصون ٥٨٨/٥.

وتقدَّم:

تشديد: [﴿وَلَا تَوَلَّوْا۟﴾ [٢٠]][١]؛ للبزي بخلفه[٢].

وإشمام: ﴿وَتَصْدِيَةً﴾ [٣٥][٣]؛ لحمزة، والكسائي، وخلف، ورويس بخلفه[٤].

وإدغام: ﴿يُغْفَرْ لَهُم﴾ [٢٠][٥]؛ لأبي عمرو بخلف عن الدوري[٦].

٦٥٨ ـ ....وَيَعْمَلُوا الْخِطَابُ: غَنْ

(وَ)اخْتُلِفَ في ﴿يَعْمَلُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [٣٩].

فـ**(ـالْخِطَابُ)**؛ أي: قراءته بتاء الخطاب.

للمرموز إليه بغين: **(غَنْ)**[٧]؛ أي: رويس وحده.

حملاً على: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ﴾ [٣٩]، وعلى: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟﴾ [٤٠]، ونحوهما[٨].

والباقون: بياء الغيب.

---

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ولا تلوا)، ثم كُتِبَ في الهامش: (ولا تولوا)، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢، والإتحاف ٢/٧٩.

(٣) في الأصل رُسِمَت من دون واو عطف: (تصدية).

(٤) فهم يقرؤون بإشمام الصاد الزاي؛ وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٤)، والنشر ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١، والإتحاف ٢/٧٩).

(٥) في الأصل: (يغفر لكم)، وهو خطأ وتصحيف.

(٦) ينظر: طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، الأبيات رقم (١٢٩ ـ ١٣٠)، والإتحاف ٢/٧٩.

(٧) ومعنى قوله: **(غَنْ)**؛ صَوَّتَ، ومن ذلك قولهم: غنَّ الوادي، إذا كَثُرَ شجره فكثرت أصوات ذبابه.

(٨) لم يتعرض النويري في شرحه إلى توجيه هذه القراءة مع عنايته بتوجيه اختلافات القراء، وتبعه في ذلك صاحب الإتحاف فلم يوجه هذه القراءة، بينما وجهها ابن الناظم في شرحه. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٦)، والإتحاف ٢/٧٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٢)، وشرح النويري ٤/٣٢٦).

حملاً على: ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ﴾ [٣٩]، ونحوه[١].

٦٥٩ ـ بِالْعُدْوَةِ اكْسِرْ ضَمَّهُ: حَقًّا مَعَا[٢] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿بِٱلْعُدْوَةِ﴾ [٤٢].

فـ**(ـاكْسِرْ ضَمَّهُ)**؛ أي: اقرأه بكسر العين.

للمرموز إليهم بقوله: **(حَقًّا)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب **[٣٧٤]**.

(مَعَا)؛ أي: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [٤٢].

وقرأهما الباقون: بضم العين.

قال في الإتحاف[٣]: «وهما لغتان لأهل الحجاز[٤]، وإنكار أبي عمرو الضم؛ محمولٌ على أنه لم يبلغه»[٥].

---

(١) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٦)، والإتحاف ٧٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٢)، وشرح النويري ٣٢٦/٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(مَعَا)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وأحد الاختيارين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: **(كِلَا)**، وهو الوجه الآخر في نسخة رضوان العقبي، وقد نوَّه المنير السمنودي ـ كما في النسخة التركية من الشرح ـ على الوجهين، وأنهما من خلاف النسخ في ضبط المتن، وذكر الوجهين الشيخ محمد تميم الزعبي ـ في الطبعة الخامسة من ضبطه للمتن ـ ثم اختار ضبط الجمهور وعلَّلَهُ بقوله ص (٩٦): «والمثبت ـ أي وجه الجمهور ـ أحسن؛ لئلا يُتَوَّهم أن الكاف في كلمة **(كِلَا)** رمز لابن عامر».

(٣) ينظر: الإتحاف ٨٠/٢.

(٤) والكسر لغة قيس، وفيها قراءة ثالثة بالفتح: (الْعَدْوَة)؛ وهي قراءة الحسن وقتادة وزيد بن علي وغيرهم، وهي قراءة شاذة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥١١)، والكشف ٤٩١/١، وحجة القراءات ص (٣١١)، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٢)، وشرح النويري ٣٢٧/٤، والبحر المحيط ٤٩٩/٤، ومعجم القراءات ٢٩٧/٣ ـ ٢٩٨).

(٥) وقال في الدر المصون: «وهما لغتان في شطِّ الوادي وشفيره وضفته، سميت بذلك؛ لأنها عَدَتْ ما في الوادي من ماء ونحوه أن يتجاوزها؛ أي: منعته». (ينظر: الدر المصون ٦٠٩/٥).

٦٥٩ ـ .... وَحَيِيَ اكْسِرْ مُظْهِرًا: صَفَا [زَعَا[1]

٦٦٠ ـ خُلْفٌ[2] ثَوَى إِذْ هَبْ[3]][4]........... ....

(١) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**رزَعَا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**زَعَا**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**زَعَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وأحد الاختيارين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: (**أَلَا**)، وهو الوجه الآخر في نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في تحقيق الشيخ أيمن سويد، لكنه ضبط حركة الهمزة؛ بالكسر: (**إِلَا**)، والاختلاف في ضبط هذه الكلمة مرتبط باختلاف هذه النسخ في ضبط بعض كلمات هذا الشطر والشطر الذي يليه على ما سيأتي بيانه لاحقاً بإذن الله تعالى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الفاء: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، والثالث: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الفاء: (**خُلْفَ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون الباء: (**هَبْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الباء مع التشديد: (**هَبَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**زَعَا....خُلْفٌ ثَوَى إِذْ هَبْ وَيَحْسَبَنَّ فِي**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا النسخة التي عليها خط الناظم، فقد ضُبطت فيها: (**زَعَا....خُلْفٌ ثَوَى إِذْ هَبَّ يَحْسَبَنَّ فِي**)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، إلا أنه ضبط كلمة (**خُلْفٍ**) بالكسر الفاء مع التنوين، وإلا نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها: (**أَلَا....زِدْ خُلْفَ هَبْ ثَوَى وَيَحْسَبَنَّ فِي**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، إلا أنه ضبط كلمة: (**خُلْفٌ**) بضم الفاء مع التنوين، وإلا تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد اختار في ضبطها: (**إِلَا....زِدْ خُلْفَ هَبْ ثَوَى وَيَحْسَبَنَّ فِي**)، والخلاف بين هذه الاختيارات إنما هو خلاف في ترتيب الكلمات وبعض حروفها، وليس خلاف في دلالة الرموز أو معانيها، فقد تشابهت الكلمات في كلا الضبطين حرفياً، إلا في كلمتين؛ حيث إن كلمة: (**زَعَا**) في ضبط الجمهور يقابلها كلمة: (**زِدْ**)، وكلمة: (**إِذْ**) في ضبط الجمهور يقابلها كلمة: (**أَلَا**)، وقد اختار الشيخ أيمن سويد الضبط الذي ذكرته له أعلاه، ثم قال: «وقد آثرته لوجود خط الناظم»، وكان قال قبل ذلك: «كذا جاء هذا الشطر والبيت الذي قبله في (ز)، وفي الصفحة نفسها: سماع بخط الناظم، وعلى ذلك شرح ابنه، ومؤدى الضبطين واحد»، قلتُ: وقد ضبط الشيخ أيمن سويد ـ حفظه الله ـ كلمة: (**إِلَا**)؛ =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿حَيِيَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [٤٢].

فـ(ـاكْسِرْ)[١]؛ أي: اقرأه بياءين؛ الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة.

حال كونك: (مُظْهِرًا).

للمرموز إليهم بقوله: (صَفَا[٢] زَعَا[٣]) (خُلْفٌ ثَوَى إِذْ هَبْ[٤])؛ أي: شعبة، وخلف في اختياره، بلا خلاف عنهما، وقنبل بخلاف عنه، وأبي جعفر، ويعقوب، ونافع، والبزي بلا خلاف عنهم.

وقرأه الباقون ـ وهم: ابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، [وحفص][٥] ـ: بياء مشددة مفتوحة؛ على الإدغام.

وبه قرأ قنبل في وجهه الأخر؛ وهو طريق ابن مجاهد[٦] عنه[٧].

= بكسر الهمزة، وهي في ظاهر النسخة التي اعتمدها في هذه الكلمة ـ أعني نسخة: (ز) ـ؛ بفتح الهمزة، فأوهم ضبطه لها بالكسر ثم ما ذكره في الهامش من أنها مُشَكَّلَة بكسر الهمزة، وليس ذلك كذلك.

(١) قال النويري في شرحه: «لا بد من قوله: (**اكْسِرْ**)؛ بياناً لحركة الحرف المظهر، وليس بتأكيد، ولا يلزم من إظهار الحرف كسر، ولا مفهوم له إلا فرع الوجود». (ينظر: شرح النويري ٣٢٨/٤).

(٢) ومعنى قوله: (**صَفَا**)؛ من الصفاء، وهو: طِيبُ الوقت.

(٣) ومعنى قوله: (**زَعَا**)؛ يقال: زَعَا إذا عَدَل، وسعَى إذا هَرَبَ، وقَعا إذا ذَلَّ، وفَعا إذا فَتَّتَ شيئاً، وتعى إذا عدا.

(٤) قال ابن الناظم: «قوله: (**هَبْ**)؛ من الهبة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٦) قال في النشر: «نصَّ على ذلك في كتاب السبعة، وفي كتاب المكيين، وأنه قرأ بذلك على قنبل، ونصَّ في كتابه الجامع على خلاف ذلك، قال الداني: إن ذلك وهم منه». (ينظر: النشر ٢٧٦/٢).

(٧) وهي رواية الزينبي عنه ـ أيضاً ـ، ورواية ابن ثوبان، وابن الصباح، وابن عبدالرزاق، وأبي ربيعة، كلهم عن قنبل. (ينظر: النشر ٢٧٦/٢).

والأول طريق ابن شنبوذ عنه[١].

وهما لغتان مشهورتان[٢] في كل ما آخره [ياءان][٣] من الماضي؛ أولاهما مكسورة، [نحو: (عيّ)][٤]، و(حيّ)، قال ابن مالك[٥]:

إنْ يَـكُ يَـاءً أَحَـدُ الْـمِـثْـلَـيـنِ مَـعْ لُـزُومِ تَـحْـرِيْـكٍ فَـخَـيِّـر تـتَّـبـعْ
فَـحَـيِـيَ افْـكُـكْ وَادَّغِـمْ دُوْنَ حَـذَرْ ....الـخ

٦٦٠ ـ ....وَيَحْسَبَنَّ[٦]: فِي عَنْ كَمْ ثَنًا[٧]. وَالنُّورُ: فَاشِيهِ كُفِي.
٦٦١ ـ وَفِيهِمَا: خِلَافُ إِدْرِيسَ اتَّضَحْ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ﴾ [٥٩].

فقرأه بياء الغيبة ـ كاللفظ به ـ.

(١) ينظر: النشر ٢/٢٧٦.
(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٨٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٢).
(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٨٠).
(٤) كُتِبَ في الأصل: (كعي) ثم كُتِبَ فوقها علامة (صِح)، وكتب مرة أخرى بالهامش: (نحو عي) وكُتِبَ عليها (صِحْ)، فكان ما كتب في الهامش بديلاً عن ما هو مكتوب في الأصل وإن لم يطمس كلمة الأصل، وقد تأكدت من ذلك بالرجوع إلى أصل الكلام في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٨٠).
(٥) ينظر: الكافية الشافية ٤/٢١٨٤، الأبيات رقم (٢٦٥٦ ـ ٢٦٥٧).
(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف: (**وَيَحْسَبَنَّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: مجردة عن واو العطف: (**يَحْسَبَنَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو خلاف في الضبط مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها، كما بينته آنفاً.
(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بنون مفتوحة غير منونة، وبعدها ألف: (**ثَنَا**).

المرموز إليهم بأوائل قوله: (فِي) (عَنْ كَمْ ثَنَّا[١])؛ أي: حمزة، وحفص، وابن عامر، وأبو جعفر.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب.

وعليه فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾، مفعول أول، و﴿سَبَقُوٓاْ﴾ ثان[٢]، والمخاطب هو النبي ﷺ[٣].

وأمَّا على قراءة الغيب: فالفاعل ضمير يعود على الرسول، أو يفسره السياق، أي: (قتيل المؤمنين)، وإن جُعِلَ: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فاعلاً، فالمفعول محذوف أي: (أنفسهم)، والثاني: ﴿سَبَقُوٓاْ﴾[٤]، تأمل.

(وَ)قرأ.

حرف (**النُّورُ**)؛ وهو: ﴿لَا يَحْسَبَنَّ[٥] ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ﴾ [النُّورُ: ٥٧].

بياء الغيب.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**فَاشِيهِ**[٦] **كُفِي**[٧])؛ أي: حمزة، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب.

(وَ)لكن.

(١) ومعنى: (**ثَنَّا**)؛ من الثناء، وهو مايوصف بها الإنسان من المناقب والمدائح، أو هو بمعنى: كفَّ، وصرف، ولوى.
(٢) أي: أن الجملة في محل نصب مفعولاً ثانياً. (ينظر: الدر المصون ٦٢٣/٥).
(٣) الآية: [٥٧].
(٤) ينظر: الدر المصون ٦٢٤/٥، وشرح الهداية ص (٥١٣)، والكشف ٤٩٤/١.
(٥) في الأصل رسمت بالواو: (ولا يحسبن)، وهو خطأ.
(٦) ومعنى قوله: (**فَاشِيهِ**)؛ اسم فاعل من فَشَا؛ أي: نشر وأذاع، أو انتشر وعمَّ، وتفشى الخبر؛ ذاع وانتشر.
(٧) ومعنى قوله: (**كُفِي**)؛ الكُفي؛ ما تكون به الكفاية، تقول: كُفِيَ الرجل إذا وجد من يقوم بشؤونه.

(فِيهِمَا)؛ أي: هنا[١]، وفي النور[٢].

(خِلَافُ إِدْرِيسَ) في روايته عن خلف في اختياره.

(اتَّضَحْ)؛ فمن طريق الشطي عنه: بياء الغيب في الموضعين[٣].

ومن طريق المطوعي، وابن مقسم، والقطيعي عنه: بتاء الخطاب فيهما[٤].

وهم[٥] في السين على أصولهم[٦].

فابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر: بالفتح.

والباقون: بالكسر.

٦٦١ - .... وَيَتَوَفَّى أَنِّثِ[٧]، انَّهُمْ[٨] فَتَحْ:

---

(١) سورة الأنفال: الآية [٥٩].

(٢) الآية: [٥٧].

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٧٧.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٧٧.

(٥) أي: القراء العشرة.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ٢/٨٢.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الثاء: **(أَنِّثِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما أنفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ فقد ضُبطت فيه؛ بسكون الثاء: **(أَنِّثْ)**، والثالث: بفتح الثاء: **(أَنِّثَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(أَنِّثِ)**، **(أَنِّثْ)**، **(أَنِّثَ)**.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: الابتداء بهمزة وصل: **(انَّهُمْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ فقد ضُبطت فيه؛ بالابتداء بهمزة قطع مكسورة: **(إِنَّهُمْ)**، وقد رُسِمَتْ كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ أي بهمزة قطع مكسورة ـ، ولايستقيم إلا أن تضبط الكلمة التي قبلها بسكون الثاء ـ كما ضُبطت في شرح المنير السمنودي ـ.

٦٦٢ ـ كِفْلٌ[(١)] ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿يَتَوَفَّى﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٥٠].

فـ**(ـأَنِّثْ)**؛ أي: اقرأه بتاء التأنيث[(٢)].

لابن عامر ـ كما سيأتي في رمزه ـ.

وهشام على أصله[(٣)]، في إدغام الذال في التاء[(٤)].

و﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [٥٩].

(فَتَحْ) همزه[(٥)].

المرموز إليه بكاف: **(كِفْلٌ)**[(٦)]؛ أي: ابن عامر بكماله.

وقرأ الباقون: بياء[(٧)] التذكير[(٨)] في: ﴿يَتَوَفَّى﴾ [٥٠]، وكسر همزة[(٩)]: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [٥٩].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الكاف: **(كِفْلٌ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الكاف: **(كَفْلٌ)**.

(٢) لتأنيث لفظ: (الملائكة). (ينظر: شرح الهداية ص (٥١٢)، والكشف ٤٩٣/١، والدر المصون ٦١٨/٥).

(٣) وأصله هو: أنه يدغم الذال من: (إذ)، في: ستة حروف؛ هي: أحرف الصفير: (س، ص، ز)، والأحرف المجموعة في كلمة: (تجد)؛ وهي: (ت، ج، د). (ينظر: النشر ٢/٢ ـ ٣).

(٤) ينظر: طيبة النشر، فصل إدغام ذال (إذ)، ص (٤٨)، البيت رقم (٢٥٤).

(٥) على إسقاط لام العلة؛ أي: لأنهم. (ينظر: الدر المصون ٦٢٥/٥ ـ ٦٢٦، والإتحاف ٨٢/٢، واللباب ٥٥٠/٩).

(٦) ومعنى قوله: **(كِفْلٌ)**؛ أي: الكساء أو الحظ والنصيب، ويطلق على الذي لا يثبت على ظهور الخيل.

(٧) في الأصل كتبت: (بتاء) ثم يبدو أنها غيرت: (بياء)، لكن أثر التاء لازال موجوداً.

(٨) لكون الفاعل ـ (الملائكة) ـ مجازي التأنيث، وللفصل بين الفعل والفاعل بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [٥٠]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥١٢)، والكشف ٤٩٣/١، والدر المصون ٦١٩/٥، والإتحاف ٨١/٢).

(٩) على الاستئناف. (ينظر: الإتحاف ٨٢/٢، واللباب ٥٥٠/٩).

٦٦٢ ـ ....وَتُرْهِبُونَ ثَـقِّلْهُ[(١)]: غَفَا[(٢)] ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [٦٠].

فـ**(ـثَـقِّلْهُ)**؛ أي: اقرأه بفتح الراء، وتشديد الهاء.

للمرموز إليه بغين: **(غَفَا)**[(٣)]؛ أي: رويس ـ وحده ـ.

من الترهيب[(٤)].

والباقون: [بسكون][(٥)] الراء، [وتخفيف][(٦)] الهاء.

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بفتح الثاء وكسر القاف مشددة، وسكون اللام؛ على الأمر: **(ثَقِّلْهُ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم ـ بكسر الثاء، وسكون القاف، وضمِّ اللام: **(ثِقْلُهُ)**، وانفردت نسخة شرح النويري بفتح اللام بدلاً من ضمها: **(ثِقْلَهُ)**، ولم تشكَّل هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاث أوجه؛ الأول: بالعين المهملة، وبالألف الممدودة: **(عَفَا)**، وهو الذي في المتن الذي على هامش الشرح هنا، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالغين المعجمة، وبالألف الممدودة: **(غَفَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: **(غَفَى)**. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وإن كان ظاهرها كنسخة رضوان العقبي.

(٣) ومعنى قوله: **(غَفَا)**؛ أي: نام نومة خفيفة، وقد تأتي بمعنى الاسم؛ وهو: ما يُخرَجُ من الطعام مما علق فيه فيرمى كالعيدان والقشور ونحوها.

(٤) أي: **(تُرَهِّبُونَ)**؛ من (رهَّب) المضاعف، مضعفاً عدَّاه بالتضعيف، والتقدير: تُرَهِّبون عدو الله قتالكم أو لقاءكم. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب ص (٤٧)، والدر المصون ٦٢٨/٥، والإتحاف ٨٢/٢، وشرح النويري ٣٣٠/٤).

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (بكسر)، ثم كُتِبَ في الهامش: (بسكون)، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٦) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (وإسكان)، ثم كُتِبَ في الهامش: (وتخفيف)، وكُتِبَ عليه: (صِح).

من الإرهاب[١].

وهما لغتان[٢].

٦٦٢ ـ .... **ثَانِي يَكُنْ: حِمًى كَفَى. بَعْدُ: كَفَى**

واخْتُلِفَ في: (ثَانِي ﴿يَكُنْ﴾**)**.

يعني: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفًا﴾ [٦٥].

فقرأه بياء التذكير[٣] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(حِمًى كَفَى)**؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب، والكوفيون كلهم.

وقرأ بياء التذكير **(بَعْدُ)**[٤]؛ وهو الثالث: ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ﴾ [٦٦].

المرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: الكوفيون.

لأن تأنيث (المائة) مجازي[٥]، وللفصل بالظرف[٦] فيهما.

---

(١) مِنْ (أَرْهَب). (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب ص (٤٧)، والإتحاف ٨٢/٢، وشرح النويري ٣٣٠/٤).

(٢) كـ(أنزل)، و(نزل)، وقيل: (رَهَّبْته)؛ أفرقته، و(أَرْهَبْته)؛ أدخلت عليه الْفَرَقْ، قال أبو الحسن شريح: «فعَّل)، و(أَفْعَلَ) في هذا لغتان بمعنى واحد، إلا أن التشديد قد تختص بالكثرة، فيحسن في هذا التشديد؛ لأن ما بعده في معنى الكثرة، وإن كان لفظه واحداً، وهو عدوٌّ». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب ص (٤٧)، والإتحاف ٨٢/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٣)، وشرح النويري ٢٣٠/٤).

(٣) قال النويري: «واستغنى بالإطلاق عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٣٣٠/٤).

(٤) أي: بعد الحرف الثاني المذكور آنفاً. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٣)).

(٥) فالتذكير لمن قرأ به في الموضعين: بالرد على معنى المائة لا لفظها. (ينظر: الإتحاف ٨٣/٢، وشرح النويري ٣٣٠/٤، وشرح الهداية ص (٥١٣)، والكشف ٤٩٤/١ ـ ٤٩٥).

(٦) وهو: ﴿مِنكُمْ﴾. (ينظر: الإتحاف ٨٣/٢، وشرح النويري ٣٣٠/٤، وشرح الهداية ص (٥١٣)، والكشف ٤٩٤/١ ـ ٤٩٥).

والباقون: بتاء التأنيث.

نظراً للفظ[(١)].

ووجه تفرقة أبي عمرو، ويعقوب بينهما؛ الوصف بـ﴿صَابِرَةٌ﴾ هنا[(٢)].

وخرج بالثاني والثالث:

﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [٦٥]؛ وهو الأول.

﴿وَإِن يَكُن[(٣)] مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾ [٦٦]؛ وهو الرابع.

فلا خلاف في تذكيرهما[(٤)].

٦٦٣ ـ ضُعْفًا فَحَرِّكْ لَا تُنَوِّنْ مُدَّ: ثُبْ[(٥)]. وَالضَّمَّ[(٦)] فَافْتَحْ: نَلْ فَتًى. وَالرُّومُ[(٧)]: صِبْ[(٨)]

---

(١) أي: أنَّ من قرأ بالتاء فإنه أنث باعتبار تأنيث لفظ المائة لا باعتبار معناها. (ينظر: الإتحاف ٨٣/٢، وشرح النويري ٣٣٠/٤، وشرح الهداية ص (٥١٣)، والكشف ٤٩٥/١).

(٢) أي: في سورة الأنفال: الآية [٦٦]، وقد نصَّ في شرح الهداية على هذا التوجيه وزاد بقوله: «فَقَوِيَ التأنيث». (ينظر: شرح الهداية ص (٥١٤)، والإتحاف ٨٣/٢).

(٣) في الأصل: (يكون)، وهو خطأ وتصحيف.

(٤) ذكره في شرح النويري، ثم قال: «وذلك لاتحاد الجهة». (ينظر: شرح النويري ٣٣٠/٤).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الثاء: (**ثِبْ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم مشددة: (**وَالضَّمَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، ونسخة الشيخ الضباع، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الميم مشددة: (**وَالضَّمُّ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم: (**وَالرُّومُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتحها: (**وَالرُّومَ**).

(٨) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بكسر الصاد: (**صِبْ**)، وهي كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، ونسخة الشيخ الضباع، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو أحد الوجهين في تحقيق الشيخ الزعبي ـ؛ بضم الصاد: (**صُبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها =

٦٦٤ ـ عَنْ خُلْفِ فَوْزٍ..............   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿ضُعْفًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ **ضُعْفًا**﴾ [٦٦].

(فَحَرِّكْ لَا تُنَوِّنْ).

و(**مُدَّ**)[١].

أي: اقرأه بفتح العين، والمد، والهمزة، بلا تنوين.

للمرموز إليه بثاء: (**ثُبْ**)[٢]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

جمعاً على (فُعَلاء)؛ كـ(كَرِيم)، و(كُرَمَاء)، و(ظَرِيف)، و(ظُرَفاء)[٣].

قال ابن مالك[٤]:

وَلِـكَـرِيـمٍ وَبَـخِـيـلٍ فُـعَـلَا   كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

والباقون: ﴿ضُعْفًا﴾؛ مصدراً.

(**وَ**)عليه.

(**الضَّمَّ فَافْتَحْ**)؛ أي: اقرأ بفتح الضاد.

للمرموز إليهم بقوله: (**نَلْ**[٥] **فَتًى**)؛ أي: عاصم، وحمزة، وخلف في اختياره.

= خط الناظم (ب)، ومعناها ـ بضم الصاد ـ؛ جمع صَبوبٍ وصَبِب؛ أي: ينصب بعضهم على بعض بالقتل. ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(١) قال ابن الناظم: «وفُهِمَ من (المد) الهمزة، على القاعدة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٣)).

(٢) وقوله: (**ثُبْ**)؛ من الوثوب وهو: النهوض وزاد في شرح ابن الناظم: «أي: انهض إلى الطلب فاظفر إليه». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٩٠)).

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٣٧/٥، والإتحاف ٨٣/٢، وشرح النويري ٣٣١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٣).

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك، البيت رقم (٨١٨).

(٥) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

والباقون: بالضم.

قيل[١]: هما بمعنى.

وقيل[٢]: الفتح[٣]؛ في العقل والرأي، والضم[٤]؛ في البدن.

(وَ)قرأ **[٣٧٦]** بفتح الضاد.

في أحرف (**الرُّومُ**) الثلاثة؛ وهي: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ [٥٤].

المرموز إليهم بقوله: (**صِبْ**)[٥] (**عَنْ خُلْفِ فَوْزٍ**)؛ أي: شعبة بلا خلاف عنه، وحفص بخلاف عنه، وحمزة بلا خلاف [عنه.

والباقون: بضم الضاد في الثلاثة.

وبه قرأ حفص في وجهه الآخر][٦].

والوجهان صحيحان عنه[٧].

لكنَّ الفتح روايته عن شيخه عاصم، والضم اختيار منه[٨].

لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّه قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْفَتْحِ،

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦٣٧/٥، والكشف ٤٩٥/١، وشرح الهداية ص (٥١٤)، وحجة القراءات ص (٣١٣).

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٣٧/٥، والإتحاف ٨٣/٢.

(٣) والفتح لغة تميم. (ينظر: شرح النويري ٣٣١/٤).

(٤) والضمِّ لغة الحجاز، وأسد. (ينظر: شرح النويري ٣٣١/٤).

(٥) ومعنى قوله: (صِبْ)، فعل؛ مِن وَصَب يَصِب وُصوباً، وصب الشيء؛ دام وثبت، وواصب؛ دائم ولازم.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٧) ينظر: النشر ٣٤٥/٢.

(٨) ينظر: النشر ٣٤٥/٢.

فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الضَّمِّ[١]» رواه أبو داود وغيره بسند حسن[٢].

وقد رُوِيَ عن حفص أنه قال[٣]: «ما خالفت عاصماً في شيء من القرآن إلا في هذا الحرف».

لا يقال[٤]: كيف خالف من توقفت صحة قراءته عليه؟ لأنا نقول إنه لم يخالفه بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عن غيره ما قرأه عليه ثم اختاره، [لا][٥] أنه قرأ برأيه.

ولم يعتمد في صحة قراءته على الحديث فحسب، وإنما استأنس[٦] به، إذ الحديث من قبيل الآحاد، والقراءة لا بد من تواترها، فعمدته؛ ما قرأ به على شيخه وثبت عنه تواتراً[٧].

---

(١) قال في غيث النفع: «يعني أنه قرأ عليه بفتح الضاد، فأنكر عليه الفتح وأباه، وأمره بالضم، وقال ما قال، وعطية ضعيفٌ، لكن قال المحقق: رواه أبو داود والترمذي، وقال حديث حسن». (ينظر: غيث النفع ص (٣٢١)).

(٢) والحديث من رواية الفضيل بن مرزوق عن عطية العوفي، وفيه: «قرأت على ابن عمر ﵄: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٖ ضَعۡفٗا﴾ [٥٤]، فقال ـ أي ابن عمر ـ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضُعۡفٖ﴾، ثم قال: قرأتُ على رسول الله ﷺ كما قرأتَ عليَّ، وأخذ عليَّ كما أخذت عليك»، والحديث رواه أبو داود في سننه ٢٢٤/٤، والترمذي ١٨٩/٥ برقم: (٣١١٧)، وذكره ابن الجزري في النشر وحسَّنه ٣٤٥/٢ ـ ٣٤٦، كما ذكره الداني في جامعه ١٧٦/٢، وحسَّنه ـ أيضاً ـ الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود ٧٥٣/٢ برقم: (٣٣٦٥)، وفي صحيح سنن الترمذي ١٤/٣ برقم: (٢٣٣٩).

(٣) ذكره ابن مجاهد في كتاب السبعة ص (٩٥ ـ ٩٦)، وأسنده الإمام الداني في جامع البيان عن فارس بن أحمد عن أبي طاهر ١٧٦/٢، وذكره ابن الجزري في النشر ٣٤٥/٢ ـ ٣٤٦.

(٤) هذا السؤال والجواب عنه ذكره الجعبري في كنز المعاني، ونقله عنه صاحب غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢١)).

(٥) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (إلا)، والتصويب من غيث النفع حيث الكلام بحروفه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢١)).

(٦) في الأصل: (تأنس)، والصواب ما أثبته.

(٧) الكلام بحروفه من مقول الإمام الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢١)).

وظاهر قول الناظم كالحرز[١]؛ حيث أطلق الخلاف المرموز إليه بعين: **(عَن خُلْفٍ)**؛ يوهم أنه عن عاصم؛ لأن اصطلاحهما أنهما مهما ذكرا وجهين لراو؛ أي: فهما عن إمامه، وهو صريح كلام الأهوازي[٢]، لكن التحقيق أن الضم اختيار له لا رواية عن عاصم، ـ كما قررناه ـ[٣].

فقد قال المصنف نفسه[٤]: «روى عبيد وعمرو عن حفص أنه اختار في: ﴿ضَعْفٍ﴾ الثلاثة؛ الضم خلافاً لعاصم».

وفي كلام ابن مجاهد نحوه[٥].

وبالجملة فإنه يُقْرأ لحفص بهذا الاختيار؛ لأنه وإن لم يروه عن عاصم فقد رواه عن غيره، وثبت قراءته به.

ولذا قال الحافظ الداني[٦]: «واختياري في رواية حفص من الطريقين عبيد وعمرو الأخذ بالوجهين؛ بالفتح والضم، فأتابع بذلك عاصماً على قراءته، وأوافق به حفصاً على اختياره».

وقال المصنف[٧]: «وبالوجهين قرأت له، وبهما آخذ»، فتأمله.

---

(١) وهو قول الشاطبي في حرز الأماني، البيت رقم (٧٢٣):
وفِي الرُّومِ صِفْ عَنْ خُلْفِ...... ....

(٢) حيث قال في مُوْجَزِهِ: «قوله تعالى: ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾؛ عاصم وحمزة بفتح الضاد جميع ما فيها، والباقون برفع الضاد جميع ما فيها، قال أبو علي: واختار حفص في قراءة عاصم ضم الضاد من قوله: ﴿ضَعْفٍ﴾، كل ما في هذه السورة فقط، وبذلك قرأت عنه». (ينظر: الموجز في القراءات ٢/٥٢٠).

(٣) وبمثله قال في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٢)).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٤٥.

(٥) حيث قال في كتاب السبعة: «وقرأ عاصم وحمزة: ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾؛ بفتح الضاد فيهن كلهنّ، وحفص عن نفسه ـ لا عن عاصم ـ: ﴿مِّن **ضُعْفٍ**﴾؛ بضم الضاد». (ينظر: السبعة ص (٨٠٥)).

(٦) ينظر: جامع البيان ٢/١٧٦ ـ بتصرف يسير ـ.

(٧) ينظر: النشر ٢/٣٤٥.

٦٦٤ ـ ....وَيَكُونَ[١] أَنِّثَا[٢]: ثَبْتٌ[٣]حِمًا.............................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَكُونَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [٦٧].

فـ**(ـأَنِّثَا)**؛ أي: اقرأه بتأنيث: ﴿يَكُونَ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(ثَبْتٌ[٤] حِمًى)**؛ أي: أبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

مراعاة لمعنى الجماعة[٥].

والباقون: بالتذكير.

نظراً للفظ[٦].

٦٦٤ ـ ....أَسْرَى أُسَارَى: ثَـلِّثَا[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذا الموضع على وجهين؛ الأول: **(وَيَكُونَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: **(أَنْ يَكُونَ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الهمزة، وكسر النون مشددة؛ على الأمر: **(أَنِّثَا)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفرد ت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الهمزة، وفتح النون مشددة؛ على الخبر في الماضي: **(أَنَّثَا)**، والثالث: وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بضم الهمزة، وكسر النون مع التشديد؛ على البناء للمفعول: **(أُنِّثَا)**، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: **(ثَبْتٌ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع التاء بلا تنوين: **(ثَبْتُ)**، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ومعنى قوله: **(ثَبْتٌ)**؛ أي: ثابتٌ، ورجل ثبتٌ؛ أي: حجة، أو ثابت القلب.

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٥١٤)، والكشف ٤٩٥/١، والدر المصون ٦٣٧/٥، وحجة القراءات ص (٣١٣).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٥١٤)، والكشف ٤٩٥/١، والدر المصون ٦٣٧/٥، وحجة القراءات ص (٣١٣).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء؛ على الأمر: =

٦٦٥ ـ مِنَ الْأُسَارَى: حُزْ ثَنًّا[١]........ ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿أَسۡرَىٰٓ﴾ [٦٧].

فقرأه: ﴿أُسَـٰرَىٰٓ﴾؛ بضم الهمزة، وفتح السين.

على وزن (فُعَالى)[٢].

المرموز إليه بثاء: **(ثَلِّثَا)**[٣]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بفتح الهمزة، وإسكان السين، من غير ألف بعدها.

وقد تلفظ[٤] المصنف بالقراءتين[٥].

قال ابنه[٦]: «إنما لم يكتف بلفظ قراءة أبي جعفر كما فعل في غيره؛ لغرابتها بالنسبة إلى من لا يعرف غير السبعة، والله أعلم».

وَقرَأَ: **﴿مِنَ الْأُسَارَى﴾**.

مِنْ قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ إِن يَعۡلَمِ﴾ [٦٧].

على وزن (فُعَالَى) أيضاً[٧].

= **(ثَلِّثَا)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الثاء؛ على البناء للمفعول: **(ثُلِّثَا)**.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: **(ثَنًّا)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم، والثاني: بنون مفتوحة غير منونة وبعدها ألف: **(ثَنَا)**. ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ينظر: الكشف ٤٩٦/١، والإتحاف ٨٤/٢.

(٣) ومعنى قوله: **(ثَلِّثَا)**؛ فعل أمر؛ مِن ثَلَّث يُثَلِّث تثْليثاً، فهو مُثَلِّث، يقال: ثَلَّث الشيء؛ جعله ذا ثلاثة أركان أو أجزاء.

(٤) في الأصل يوجد مسح أذهب حرف التاء، وبقي منها أثرٌ بسيطٌ، وقد أثبتها على ما جرت به عادة الشارح من أنه يستخدم هذه اللفظة بصيغة المضارع، وليس بصيغة الماضي.

(٥) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٤).

(٧) ينظر: الكشف ٤٩٦/١، وحجة القراءات ص (٣١٤)، وشرح النويري ٣٣٢/٤، والإتحاف ٨٤/٢.

المرموز إليهما بأولى قوله: **(حُزْ ثَنًا)**؛ أي: أبو عمرو، وأبو جعفر، معاً.

وقرأه الباقون: ﴿مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾.

بوزن (فُعْلَى)[1].

وكلٌّ على أصله في: الإمالة، والتقليل، والفتح[2].

٦٦٥ ـ ....وَلَايَــةُ[3] فَاكْسِرْ: فَشَا. الْكَهْفُ[4]: فَتًى رِوَايَةُ[5]

---

(١) ينظر: الكشف ٤٩٦/١، وحجة القراءات ص (٣١٤)، وشرح النويري ٣٣٢/٤، والإتحاف ٨٤/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٤)، والإتحاف ٨٤/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بفتح الواو، وضم التاء: **(وَلَايَةُ)**، وهي كذلك في تحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ في الطبعات الأربع ـ، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وضُبطت في نسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ بفتح الواو، وكسر التاء: **(وَلَايَةِ)**، وضُبطت في نسخة الشيخ رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بفتح الواو، وضبط الحرف الأخير هاء ساكنة مكان التاء المربوطة: **(وَلَايَهْ)**، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، والطبعة الخامسة من تحقيق شيخنا الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بكسر الواو، وضم التاء: **(وِلَايَةُ)**، وقد جرى منهج الشيخ أيمن سويد أن يضبط الكلمة القرآنية بما يوافق الرسم العثماني في المصحف الشريف، لكنه هنا خالف ما اشترطه على نفسه؛ حيث ضبط الكلمة بهاء ساكنة: **(وَلَايَهْ)**، ولعل الأولى أن يضبطها ـ كما رسمت في المصحف ـ بتاء مكسورة ومضمومة؛ لتحتمل موضعي سورتي الأنفال والكهف: **(وَلَايَتـُ)**، وهو الضبط الذي اختاره شيخنا الكبير محمد كريم راجح شيخ القراء بالديار الشامية، وزادت النسختين اللتين عليهما خط الناظم وجهاً خامساً؛ وهو: بكسر الواو، وضبط الحرف الأخير هاء مكان التاء المربوطة: **(وِلَايَهْ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: **(وِلَايَةُ)**، **(وَلَايَهْ)**، **(وِلَايَهْ)**، **(وَلَايَةِ)**، **(وَلَايَةُ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الفاء: **(الْكَهْفُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الفاء: **(الْكَهْفِ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم التاء: **(رِوَايَةُ)**، =

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَايَةِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [٧٢].

(فَاكْسِرْ)؛ أي اقرأه بكسر الواو[١].

للمرموز إليه بفاء: **(فَشَا)**[٢]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالفتح.

وقرأ حرف **(الْكَهْفُ)**؛ أي: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤].

المرموز إليهم بقوله: **(فَتًى رِوَايَةٌ**[٣]**)**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه.

وقرأه الباقون: بالفتح.

وهما لغتان، والفتح؛ من النصرة والنسب، والكسر؛ من الإمارة[٤].

هذا وفيها من ياءات الإضافة ثنتان[٥]:

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ﴾ [٤٨].

= والثاني: ما انفرد به الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ فقد ضبطها؛ بكسر التاء: (**رِوَايَةِ**)، والثالث: بضبط الحرف الأخير هاء ساكنة مكان التاء المربوطة: (**رِوَايَهْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**رِوَايَهْ**)، (**رِوَايَةِ**)، (**رِوَايَةٌ**)، وهو ظاهر النسخ العتيقة.

(١) وقد لحَّن الأصمعي قراءة الكسر، ورُدَّ عليه تلحينه، قال أبو حيان في تفسيره: «وقد لحَّن الأصمعيُّ الأخفشَ في قراءته بالكسر، وأخطأ في ذلك؛ لأنها قراءة متواترة»، وقال السمين الحلبي: «وقد خطَّأ الأصمعي قراءة الكسر، وهو المخطئ؛ لتواترها»، وقال في غيث النفع: «والكسر عربيّ جيد، فلا وجه لإنكار الأصمعي له ـ أي وجه الكسر ـ». (ينظر: البحر المحيط ٥/٣٥٨، والدر المصون ٥/٦٤٠، وغيث النفع ص (٢٣٥)).

(٢) ومعنى قوله: (**فَشَا**)؛ أي: ظهر وانتشر.

(٣) ومعنى قوله: (**رِوايَةٌ**)؛ هي نقل العلم وحمله.

(٤) ينظر: اللباب ٩/٥٧٨ ـ ٥٧٩، والإتحاف ٢/٨٤، وحجة القراءات ص (٣١٤)، وشرح النويري ٤/٣٣٣.

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٧٧.

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٤٨].

فتحهما المدنيان، وابن كثير، وأبو عمرو.

ولا **زائدة** فيها للعشرة(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) ينظر: النشر ٢/٢٧٧.

(٢) ينظر: النشر ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٧، وتقريب النشر ص (٢٤١ ـ ٢٤٤)، وشرح النويري ٤/٣٢٣ ـ ٣٣٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٣١ ـ ٢٤١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠١ب ـ ل ١٠٢ب)، والإتحاف ٢/٧٦ ـ ٨٥.



سلسلة مطبوعات مجمع القراء بمكة المكرمة (١)

غنية الطلبة بشرح الطيبة

لمحمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الجاوي ثم المكي
(ت: ١٣٣٨هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الله بن محمد بن سليمان الجار الله
مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف



المجلد الرابع



المركز الخيري لتعليم القرآن الكريم وعلومه
بالمدينة المنورة

دار التدمرية

سلسلة كتب المقارئ القرآنية (٦)

سُورَةُ التَّوبَةِ

تقدم أنه لا بسملة هنا إجماعاً[(١)].

قال في الثغر الباسم: هل الإتيان بها حرام، أو مكروه، أو خلاف الأولى؟

قال ابن حجر[(٢)]، وابن عبدالحق السنباطي[(٣)]، والخطيب الشربيني: «حرام في أولها، ومكروه في أجزائها».

وقال الشمس الرملي: «تُكْرَهُ في أولها، وتُسَنُّ في أجزائها».

وقد نظمه بعضهم في قوله:

وَبَسْمَلَةٌ حِرْمٌ لِبَدْءِ بَرَاءَةٍ   وَتُكْرَهُ فِي الْأَثْنَاءِ هَذَاكَ مَطْلَبِي

(١) قال في النشر: «وممن حكى الإجماع على ذلك: أبو الحسن بن غلبون، وابن القاسم بن الفحام، ومكي، وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه»، وقال في غيث النفع: «ولا خلاف بينهم في حذف البسملة من أولها، وخلاف هذا بدعة وضلال وخرق للإجماع». (ينظر: غيث النفع ص (٢٣٣)).

(٢) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، أبو العباس، شهاب الدين، ولد في محلة أبي الهيتم من أقاليم مصر سنة ٩٠٩هـ، ومات سنة ٩٧٤هـ، شيخ الإسلام في عصره، من أئمة العلم والتاريخ، فقيه باحث مصريّ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ١/١٣٤).

(٣) أحمد بن عبدالحق بن محمد بن عبدالحق بن أحمد بن محمد بن محمد بن عبدالعال شهاب الدين السُّنْبَاطِي المصريّ الشافعيّ، توفي في مصر سنة ٩٥٠هـ، أخذ عن والده عبدالحق بن محمد السنباطي، وأخذ عنه ولده أحمد بن أحمد السنباطي، وأحمد بن علي الفلوجي، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الحلقات المضيئات ١/٣٤٣).

كَذَا لِابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ وَالْهَيْثَمِي الَّذِي بِمَكَّةَ ثَاوٍ وَالْخَطِيبِ الْمُهَذَّبِ
وَرَمْلِيِّهِمْ قَدْ قَالَ بِدْءاً بِكُرْهِهَا وَتُنْدَبُ فِي الْأَثْنَا وَهَذَاكِ مَذْهَبِ

ويجوز بين الأنفال وبراءة لكلِّ القراء(١): الوقف؛ وهو مختار المصنف(٢)، والوصل [٣٧٨]، والسكت؛ وبه(٣) صرح: أبو محمد مكي في التبصرة(٤)، وأبو عبدالله بن القصاع في الاستبصار(٥).

وتقدَّم(٦) الخلاف في: ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [١٢]؛ تسهيلاً، وإبدالاً،

---

(١) ينظر: النشر ٢٦٩/١.

(٢) حيث قال في النشر: «وأما الوقف فهو الأقيس، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع؛ لأن أواخر السور من أتم التمام، وإنما عُدِلَ عنه في مذهب من لم يفصل من أجل أنه لو وقف على آخر السور للزمت البسملة أوائل السور من أجل الابتداء، وإن لم يؤت بها خُولِفَ الرسم في الحالتين كما تقدم، واللازم هنا منتف والمقتضى للوقف قائم، فمن ثم اخترنا الوقف ولا نمنع غيره، والله أعلم». (ينظر: النشر ٢٦٩/١).

(٣) أي: بوجه السكت، قال في غيث النفع: «وَلِنُدُورِ من نصَّ على السكت توهم بعضهم أنه لا يجوز، والصواب جوازه، وممن نصَّ عليه ـ كما قال المحقق ـ: أبو محمد مكي في تبصرته، وأبو عبدالله ابن القصاع في استبصاره». (ينظر: غيث النفع ص (٢٣٦)).

(٤) قال في التبصرة: «وأجمعوا على ترك الفصل بين الأنفال وبراءة؛ لإجماع المصاحف على ترك التسمية بينهما، فأما السكت بينهما فقد قرأت به لجماعتهم، وليس هو منصوصاً». (ينظر: التبصرة ص (٥٩)).

(٥) نقله عنه في النشر حيث قال: «قال الأستاذ المحقق أبو عبدالله بن القصاع في كتابه الاستبصار في القراءات العشر: واخْتُلِفَ في وصل الأنفال بالتوبة؛ فبعضهم يرى وصلهما ويتبين الإعراب، وبعضهم يرى السكت بينهما». (ينظر: النشر ٢٦٩/١).

(٦) فتلخص من كلام الشارح في باب الهمزتين من كلمة أن للقراء في هذه الحرف خمس قراءات:

١ ـ **إحداها**: التسهيل بين بين؛ لأبي عمرو، ورويس، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر.

٢ ـ **الثاني**: الإبدال بلا مد، لهم ـ أيضاً ـ.

٣ ـ **الثالثة**: المد مع التسهيل، لأبي جعفر.

٤ ـ **الرابعة**: المد مع التحقيق، لهشام في أحد وجهيه.

٥ ـ **الخامسة**: التحقيق من غير مد، لهشام في وجهه الثاني، وهي كذلك قراءة **الباقين**. =

وتحقيقاً، [وفصلاً][(١)].

٦٦٦ ـ وَكَسْرُ[(٢)] لَا أَيْمَانَ: كَمْ[(٣)] ....

(وَكَسْرُ) همزة:

﴿لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾ [١٢].

للمرموز إليه بكاف: **(كَمْ)**؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

على أنه مصدر (أَمِنَ)[(٤)].

= هذا وقد جعل في الحرز ـ كالجامع للداني ـ الإبدال ياء: مذهب النحاة، إذا قال:

....**وَفِـي الـنَّـحْـوِ أُبْـدِلَا**

وليس المراد: أن كل القراء أبدلوا، وكل النحاة سهلوا، بل الأكثر من كُلٍّ على ما ذكر، ولكن لا يجوز المد بينهما عن أحد حال الإبدال.

وأصل الكلمة: (أَأْمِمَة)؛ بوزن أَفْعِلة، جمع إمام، نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها ليسكن أول المثلين، فيدغم، وكان القياس إبدال الهمزة ألفاً؛ لسكونها بعد فتح، لكن لو قالوا (أمة) لالتبس بجمع (آمّ)؛ بمعنى قاصد، فأبدلوها باعتبار أصلها، وكانت ياء؛ لانكسارها.

قال ابن الجزري في النشر: «الصحيح بثبوت كل من الوجوه الثلاثة؛ التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية». (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (١٩٤ ـ ١٩٥)، وحرز الأماني، البيت رقم (١٩٩)، والدر المصون ٢٥/٦، والنشر ٣٧٨/١، وشرح ابن الناظم ص (٨٥)، وشرح منحة مولى البر ص (٤٤)، وغيث النفع ص (٢٣٧)، والإتحاف ٨٧/٢ ـ ٨٨).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: **(كَسْرُ)**، في النسختين اللتين عليهماخط الناظم، والثاني: بفتح الراء: **(كَسْرَ)**، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٣) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (م)، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: **(كَمْ)**.

(٤) الذي هو ضد الخوف، فيكون معناه: لا أمان لهم، قال في الكشف: «ودلَّ على أنه من الأمان؛ قوله عنهم: ﴿لَا يَرۡقُبُونَ فِي مُؤۡمِنٍ إِلّٗا وَلَا ذِمَّةٗ﴾ [١٠]؛ أي: لا يَفُونَ لأحد بعهد». (ينظر: شرح الهداية ص (٥١٧)، والكشف ٥٠٠/١، وحجة القراءات ص (٣١٥)، والدر المصون ٢٥/٦، والإتحاف، وشرح النويري ٣٣٤/٤).

والباقون: بالفتح.

جمع (يمين[1]).

ولا خلاف في فتح[2]: ﴿نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم﴾ [١٢].

٦٦٦ ـ ....مَسْجِدَ: حَقْ   الاَوَّلَ وَحِّــدْ...........................

واخْتُلِفَ في: ﴿مَسْجِدَ﴾.

فالمرموز إليهم بقوله: (**حَقْ**)؛ أي: ابن كثر، وأبو عمرو، ويعقوب.

(**الاَوَّلَ**)؛ وهو: ﴿أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [١٧].

(**وَحِّدْ**)؛ أي: اقرأه لهم بالإفراد.

وقرأه الباقون: بالجمع.

فالمراد جميع المساجد، ويدخل المسجد الحرام دخولاً أولياً.

وقيل: هو المراد، وَجُمِعَ؛ لأنه قبلة المساجد.

وهذان التوجيهان على قراءة الإفراد أيضاً[3].

وخرج بالأوَّل: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [١٨]؛ الثاني، فلا خلاف بين العشرة في جمعه[4]؛ لأن المراد به جميع المساجد.

---

(١) بمعنى الحلف، أي: لا أيمان بارة لهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥١٧)، والكشف ١/٥٠٠، وحجة القراءات ص (٣١٥)، والدر المصون ٢٥/٦، والإتحاف ٨٨/٢، وشرح النويري ٣٣٤/٤).

(٢) لكن قُرِئَ بها في الشواذ بالكسر، قال في البحر المحيط: «قرأ بعضهم: (وإن نكثوا إيمانهم) بالكسر، وهو قول الزمخشري». (ينظر: البحر المحيط ١٥/٥، وتفسير اللباب ٧٠/٩، ومعجم القراءات ٣٥٠/٣).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥١٧)، والكشف ٥٠٠/١، والدر المصون ٢٩/٦، وحجة القراءات ص (٣١٦)، والإتحاف ٨٨/٢، وشرح النويري ٣٣٤/٤ ـ ٣٣٥، وغيث النفع ص (٢٣٧).

(٤) على أنه قُرِئَ به في الشواذ بالإفراد؛ فقرأه بالإفراد: الجحدري، وابن محيصن، وحماد بن أبي سلمة عن ابن كثير. (ينظر: البحر المحيط ١٩/٥، والإتحاف ٨٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٥)، وغيث النفع ص (٢٣٧)).

هذا وقرأ ابن وردان:

﴿سُقَاةَ الحاجِ﴾ [١٩][(١)]؛ بوزن: (رُمَاة).

﴿وَعَمَرَةَ المسجد﴾ [١٩][(٢)]؛ بوزن: (بَرَدَة).

ولم يُعَرِّج عليه في المتن؛ لأنها انفرادة للشطوي عنه[(٣)].

---

(١) وذلك بضمِّ السين، وحذف الياء، وبعد الألف تاء التأنيث؛ جمع: (ساقٍ)، كـ(رَام)، و(رُمَاة)، وهي أيضاً قراءة ابن الزبير، والباقر، وأبو وَجْرة. (ينظر: الدر المصون ٣١/٦، والإتحاف ٨٨/٢).

(٢) وذلك بفتح العين والميم، وحذف الألف؛ جمع: (عامر)، كـ(صانع)، و(صنعة). (ينظر: الدر المصون ٣١/٦، والإتحاف ٨٨/٢).

(٣) ذَكَر الشارح ـ وهكذا فعل صاحب الإتحاف ـ قراءة ابن وردان في هذين الحرفين من غير تنويه أو تحرير لصحة القراءة بها من عدمه، وكان حقهما أن يفعلا، لأن ذكرهما للقراءتين في هذين الحرفين على أنهما من الانفرادات التي لم يعرج عليها في المتن ثم سكوتهما بعد ذلك يوهم شذوذهما وعدم صحة القراءة بهما، على ما جرت به عادتهما في منهجهما في ذكر انفرادات القراء التي نصَّ عليها في النشر، ومع أنهما يحرران المسائل بل الأوجه الدقيقة ويبينان صحتها من ضعفها إلا أنهما لم يفعلا ذلك في هذا الموضع، لكن الصحيح المجمع عليه بين أهل الأداء أن قراءة ابن وردان في هذين الحرفين ـ مع أنها انفرادة للشطوي عنه ـ قراء صحيحة مقروء بها، وقد أثبت القراءة بهاتين الكلمتين في النشر، وقال: «وقد انفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان، وهي رواية ميمونة، والقورسي، عن أبي جعفر، وكذا روى أحمد بن جبير الأنطاكي عن ابن جماز، وهي قراءة عبدالله بن الزبير»، وكذا نصَّ على ذلك المحررون؛ قال الشيخ إبراهيم السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الكبرى المسماة بـ(البدر المنير)، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٤٧٩ ـ ٤٨١):

رَوَى الشَّطَوِي عِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ وَحْدَهُ ... بِضَمٍّ فَكَسْرٍ عِنْدَ لَا يَخرَجُ انْقُلَا
كَذَاكَ سُقَاةَ اقْرَأْ مَعْ عَمَرَهْ وَقُلْ ... بِتَشْدِيْدِ رَاءٍ فِي فَتُغْرِقَكُمْ تَلَا
إِذَنْ غُنَّةً أَهْمِلْ وَمُتَّصِلاً أَطِلْ ... وَإِنْ بِانْفِرَادٍ قَدْ أَتَتْ فَتُقبِّلَا

وقال الشيخ جابر في (قواعد التحرير)، باب: تحريرات عامة واستدراكات ص (٦)، الأبيات رقم (٥٠ ـ ٥٣):

وَيَرْوِي ابْنُ هَارُونَ سُقَاةً بِتَوْبَةٍ ... كَذَا عَمَرَهْ عِنْدَ ابِنِ وَرْدَانَ فَاحْمِلَا
وَلِلشَّطَوِي عُدَّ انْفِرَاداً وَمِثْلُهُ ... تُغَرِّقَكُمْ لِاسْرَا بِلَا غَنٍّ انْقُلَا
وَيَخْرُجُ بِالْأَعْرَافِ بِالضَمِّ عِنْدَهُ ... كَذَاكَ بِكَسْرٍ لِاشْتِهَارٍ تَحَمَّلَا =

....

= وقال الزبيدي في شرحه على الدرة: «ولاشكّ أنها صحيحة» ثم قال: «ولو لم تصح لم يذكرها الشيخ في الدرة زيادة على الطيبة»، وقال شيخي المحقق محمد تميم الزعبي: «وهذه الزيادة مقبولةٌ مقروءٌ بها، وبها قرأنا من طريق الدرة والطيبة على بعض شيوخنا، وقد ذكرها الإمام ابن الجزري في التقريب»، وقال شيخي المحقق عبدالرافع رضوان في تحقيقه على شرح الدرة للنويري ١٥٠/٢: «لو لم تصح هذه الرواية ما ذكرها الإمام المحقق ابن الجزري، وقد تلقيناها عن شيوخنا»، وقال الخليجي في حل المشكلات ص (٦٥): «قرأ ابن وردان ـ فيما انفرد به الشطوي عن ابن هارون ـ: ﴿**سُقَاةَ**﴾؛ جمع (سَاقٍ)، كـ(رُمَاة)، ﴿**وَعَمَرَةَ**﴾؛ بفتح العين والميم وحذف الألف جمع (عَامِر)، مثل (فاعل)، و(فعلة)، ولم يعرج على هذه القراءة في الطيبة؛ لكونها انفرادة على عادته، وعرج عليها في الدرة فقال: (**وَقُلْ عَمَرَه مَعْهَا سُقَاةَ الْخِلَافَ بِنْ**).

قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي ما نصُّهُ: «سكت الشيخان أبو عمرو الداني وأبوداود عن ذكر قوله تعالى: ﴿سِقَايَةَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَعِمَارَةَ﴾ في سورة التوبة، وقياس قراءة الحذف فيها يوجب أن تكون محذوفتي الألف، ولم يذكرهما ابن القاضي في (بيانه) حيث نصّ على أن يذكر ما سكت عنه التنْزيل، ولم يذكرهما صاحب (المورد) ولم يتعرض لهما شراح مورده، ولا ذكرهما الشيخ عمر البينوني صاحب كتاب (البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن) ولم يذكرهما علماء فاس الذين تعقبوا نظم (الخراز) وبينوا مسائل ومواضع مهمة في كتاب (طرر على مورد الظمآن)، ونظرًا لسكوت هؤلاء العلماء رُسِمَتَا في مصحف أهل المغرب وأهل المشرق بمختلف الروايات بإثبات الألف فيهما، إلا أنّ سكوت هؤلاء العلماء لا يبرر إثبات الألف فيهما؛ لما قدَّمناه من أنّ قياس القراءة الأخرى يوجب حذف الألف، بل هناك نصوص تدل على حذف الألف فيهما، قال ابن الجزري في النشر ٢٧٨/٢: «وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف، كـ(قيامة)، و(جمالة)، ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحدًا نصّ على إثبات الألف فيهما، ولا في إحداهما، وهذه الرواية ـ قراءة ابن وردان ـ تدلّ على حذفها منهما، إذ هي محتملة للرسم، ونظم هذا المعنى الشيخ محمد الفيلالي فقال:

سِقَايَةَ عِمَارَةَ بِالْحَذْفِ ... فِي أَلِفَيْهِمَا بِغَيْرِ خُلْفِ
وَفِي النَّشْرِ فَفِي الْمَصَاحِفِ ... أَعْنِي الْقَدِيمَةِ بِغَيْرِ أَلِفِ

ونصَّ على الحذف فيهما الشيخ محمد العاقب في كتابه: (كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين) في باب حذف الألف بعد الميم، وعليه يتعين أنْ تُحْذَفَ الألف فيهما؛ رعاية لقراءة ابن وردان بخلفه: بضم السين وحذف الياء بعد الألف في: (سقاية)، وبفتح العين وحذف الألف في: (وعمارة)، ويترجح زيادة على ما تقدم =

٦٦٦ ـ ....وَعَشِيرَاتُ[١]: صَدَقْ

٦٦٧ ـ جَمْعًا........................ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿عَشِيرَاتُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَعَشِيْرَاتُكُمْ﴾ [٢٤].

فقرأه المرموز إليه بصاد: (صَدَقْ)[٢]؛ أي: شعبة وحده.

بألف بعد الراء.

(جَمْعاً)[٣]؛ أي: جمع سلامة؛ لأن لكل منهم عشيرة، فهو من قبيل: (ركب القوم دوابهم)[٤].

والباقون: بغير الألف.

= أنّ أصل ألف (سقاية) ياء، إلا أنه لم يجرؤ على حذف هذه الألف من الكلمتين أحد من كتاب المصاحف رغم نصّ ابن الجزري في ذلك، وقد نقل القسطلاني في (لطائف الإشارات) كلام ابن الجزري من دون تعليق عليه». (ينظر: الإتحاف ٨٨/٢، والنشر ٢٧٨/٢، والفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي لمحمد تميم الزعبي (مخطوط))، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٥)، وشرح النويري ٣٣٤/٤ ـ ٣٣٥، وشرح الطيبة للمنير السمنودي (ل ١٠٣/أ)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء بلا تنوين: (عَشِيرَاتُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم التاء منونة: (عَشِيرَاتٌ).

(٢) قال ابن الناظم: «وأشار بقوله: (صَدَقْ)؛ إلى ثبوت هذه القراءة، وردًّا على من أنكرها، فإن الأخفش زعم أن (عشيرة) لا يجمع إلا على: (عشائر)، وهذه القراءة الصحيحة ترد عليه»، وكلام ابن الناظم موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥)، والدر المصون ٣٤/٦).

(٣) قال المنير السمنودي في شرحه على الطيبة: «وإنما قيده بقوله أول البيت الآتي: (جَمْعاً) ولم يكتف باللفظ ـ كما تقدم من توحيد (مساجد) ـ؛ لئلا يتوهم أنه عطفٌ عليه». (ينظر: سطعات لمعات ضياء الفجر (ل ١٠٢/أ)).

(٤) ووجه الجمع: أن لكلٍّ من المخاطبين عشيرة فحَسُن الجمع، وهي قراءة أبي عبدالرحمٰن السلمي، وأبي رجاء. (ينظر: شرح الهداية ص (٥١٧)، والكشف ٥٠٠/١، والدر المصون ٣٤/٦، واللباب ٥٤/١٠).

على الإفراد؛ أي: (عشيرة كل منكم)[١].

٦٦٧ ـ ....عُزَيْرُ[٢] نَوِّنُوا: رُمْ[٣] نَلْ ظُبَى[٤] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿عُزَيرُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [٣٠].

فـ(ـنَوِّنُوا)؛ أي: اقرؤوا بالتنوين مكسوراً وصلاً؛ على الأصل.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (رُمْ[٥] نَلْ[٦] ظُبَى[٧])؛ أي: الكسائي، وعاصم، ويعقوب.

قيل: وهو عربي من (التعزير)؛ بمعنى: التعظيم، فهو اسم أمكن مخبر عنه بـ(ـابن) لا موصوف به، وقيل: عبراني، واخْتُلِفَ هل هو مكبر كـ(ـسليمان)، أو هو مُصَغَّرُ (عزر)، كـ(ـنوح)؟، وعليه فصرفه لكونه ثلاثياً،

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥١٨)، والكشف ٥٠٠/١، واللباب ٥٤/١٠.

(٢) ضُبطت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح: (**عُزَيْرا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**عُزَيْر**)، من غير تشكيل بالحركات، ثم اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء بلا تنوين: (**عُزَيرُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الراء مع التنوين: (**عُزَيرٌ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٣) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (م)، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**رُمْ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الظاء، وبالألف المقصورة: (**ظُبَى**)، والثاني: بضم الظاء، وبالألف الممدودة: (**ظُبَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيها؛ بكسر الظاء وبالألف الممدوة: (**ظِبَا**) ولم يتبين ضبط حرف الظاء في كلٍّ من النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وإن رُسمت الألف فيهما؛ ممدودة.

(٥) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٦) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٧) ومعنى قوله: (**ظُبًا**) ـ بضم الظاء ـ؛ أطراف السيوف وحدها، وبكسر الظاء: (**ظِبًا**)، أصلها: ظِباء، وقصرت للوزن، وهو جمع ظبي، وهو الغزال، ويكنى به عن المرأة.

ساكن الوسط، ولا نظر لياء التصغير، ولا يجوز ضم تنوينه على قاعدة الكسائي في نحو: ﴿مَحْظُورًا ۝٢٠ ٱنظُرْ﴾ [الإسراء: ٢٠ ـ ٢١]؛ لأن الضمة في: ﴿ٱبْنُ﴾ هنا ضمة إعراب ـ كما مرَّ ـ فهي غير لازمة(١).

وقرأه الباقون: بغير تنوين.

إمَّا لكونه غير منصرف للعجمة والتعريف، أو لالتقاء الساكنين، تشبيهاً للنون بحرف المد، أو أن: ﴿ٱبْنُ﴾ صفة لـ﴿عُزَيْرٌ﴾، والخبر محذوف؛ أي: [نبيُّنا](٢) مثلاً(٣).

وقد تقرر أن لفظ: (ابن) متى وقع صفة بين علمين، غير مفصول [٣٧٩] بينه وبين موصوفه؛ حذفت ألفه خطاً، وتنوينه لفظاً، إلا لضرورة(٤).

وتقدَّم:

همز: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ لعاصم(٥).

وحذف همز: ﴿يُطْفِـُٔواْ﴾، وضم الفاء، لأبي جعفر(٦).

---

(١) الكلام بحروفه في إتحاف فضلاء البشر. (ينظر: الدر المصون ٣٨/٦، والإتحاف ٨٩/٢، وشرح الهداية ص (٥١٨)، والكشف ٥٠١/١، وشرح النويري ٣٣٦/٤).

(٢) في الاصل: (بنينا)، والتصويب من الإتحاف ٩٠/٢.

(٣) الكلام بحروفه في الدر المصون، وهو ـ أيضاً ـ في إتحاف فضلاء البشر. (ينظر: الدر المصون ٣٨/٦، والإتحاف ٩٠/٢، وشرح الهداية ص (٥١٨)، والكشف ٥٠١/١).

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٨/٦، والإتحاف ٩٠/٢، وقد ذكر المصنف هذه القاعدة في رسم الألف، وبموجب هذه القاعدة فقد كان من حق الألف في لفظ: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ﴾، و﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، الحذف، ومع هذا فقد اتفق علماء الرسم على إثباتها فلماذا؟ قال الداني: وأجمع كُتَّاب المصاحف على إثبات ألف الوصل في قوله تعالى: ﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾، ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، حيث وقعا وهو ـ أي الابن ـ نعت كما أثبوتها في الخبر في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، فـ(ابن) في الأولين وصف، وفي الأخيرين خبر.

(٥) فيقرأها: بكسر الهاء، وهمزة مضمومة بعدها، فواو، والباقون: بضم الهاء، وواوٍ بعدها. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٩٠/٢).

(٦) ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٩٠/٢.

ومثله[(١)]: ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾، ويوقف عليه لحمزة بثلاثة أوجه[(٢)]: التسهيل كالواو، والحذف كأبي جعفر، وإبدالها ياء محضة.

٦٦٧ ـ .... عَيْنَ عَشَرْ فِي الْكُلِّ سَكِّنْ: ثَعَبَا[(٣)]

واخْتُلِفَ في:

﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾ [٣٦].

و﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ [يوسف: ٤].

و﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠].

فـ(**ـعَيْنَ عَشَرْ فِي الْكُلِّ**)؛ أي: الثلاثة المذكورة.

(**سَكِّنْ**)؛ أي: اقرأها بالسكون[(٤)].

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَعَبَا**)[(٥)]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله[(٦)].

---

(١) لأبي جعفر. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٩٠/٢).

(٢) قال في الإتحاف: «أما تسهيلها كالياء؛ وهو المعضل، وإبدالها واواً، وكسر ما قبل الهمز مع حذفه؛ وهو الوجه الخامل؛ فثلاثتها غير مقروء بها». (ينظر: طيبة النشر، باب وقف حمزة وهشام على الهمز، الأبيات رقم (٢٤٤ ـ ٢٤٥) والنشر ٤٤١/١ ـ ٤٤٤، والإتحاف ٩٠/٢ ـ ٩١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالعين المهملة، مع فتح الثاء والعين والباء: (**ثَعَبَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الثاء، وسكون العين، وفتح الباء: (**ثَعْبَا**)، وتعني: مسيل الماء أو الدماء، والثالث: بالغين المعجمة المفتوحة: (**ثَغَبَا**)، وتعني: الذبح، أو الطعن، والرابع: ما انفرد به الشيخ الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة، حيث اختار ضبطها؛ بضم الغين: (**ثَغُبَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة أربعة أوجه؛ (**ثَعَبَا**)، (**ثَعْبَا**)، (**ثَغَبَا**)، (**ثَغُبَا**).

(٤) قال النويري: «ووجه تسكين العين؛ قصد الخفة». (ينظر: شرح النويري ٣٣٦/٤).

(٥) ومعنى قوله: (**ثَعَبَا**)؛ يقال ثعب الماء والدم ونحوهما؛ فجَّرَه فسال، وفي الحديث: «يجيء الشهيد يوم القيامة وجرحه يثعب دماً».

(٦) ولم ينفرد أبو جعفر بالقراءة بها، بل قُرِئَ بها في الشواذ، حيث قرأ بها: هبيرة عن حفص عن عاصم، وحماد بن زيد، والخليل، وعباس، كلهم عن أبي عمرو، =

ولا بد من مدِّ ألف: **(اثْنَا)**؛ للساكنين[١].

وهو كما قاله المصنف[٢]: «فصيح مسموع من العرب».

وبه يُرَدُّ اعتراض بعضهم: بأن فيه جمعاً بين الساكنين على غير حدهما.

وانفرد النهرواني عن زيد[٣] في رواية ابن وردان[٤] بحذف الألف؛ وهي لغة أيضاً[٥].

وقرأه الباقون: بفتح العين في الكل.

٦٦٨ـ يَضِلُّ[٦] فَتْحُ الضَّادِ: صَحْبٌ. ضُمَّ[٧] (يَا): صَحْبٌ[٨] ظُبًا.........................

= والخزاز، وشيبة، وطلحة فيما رواه الحلواني عنه، والعمري عن إسماعيل عن نافع. (ينظر: معجم القراءات ٣/٣٧٩).

(١) نصَّ عليه في النشر، وقال: «نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني وغيره». (ينظر: النشر ٢/٢٧٩).

(٢) ينظر: النشر ٢/٢٧٩.

(٣) عن الحلواني. (ينظر: معجم القراءات ٣/٣٧٩).

(٤) في الأصل: (وردان)، وهو تصحيف.

(٥) أي: (اثْنَ عْشَرَ)، لكنَّها انفرادة لا يقرأ بها، لأنها ليست على شرط كتاب النشر. (ينظر: النشر ٢/٢٧٩، وشرح النويري ٤/٣٣٤).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الياء، وكسر الضاد: **(يَضِلُّ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الياء، وفتح الضاد: **(يُضَلُّ)** والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الياء، وكسر الضاد، وفتح اللام مشددة: **(يُضِلَّ)**، ولم تشكل هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الضاد وفتح الميم مشددة؛ على الأمر: **(ضُمَّ)**، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم مشددة: **(ضَمُّ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: بفتح الميم مشددة؛ على الأخبار في الماضي: **(ضَمَّ)**.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: **(صَحْبٌ)**، والثاني: بضم الباء بلا تنوين: **(صَحْبُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

واخْتُلِفَ في: ﴿يَضِلُّ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [٣٧].

فـ(**فَتْحُ الضَّادِ**) منه.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون: بالكسر.

و(**ضُمَّ "يَا**[١]**"**) المضارعة منه.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ ظُبًى**)؛ أي: فيعقوب موافق لأهل: (**صَحْب**) في ضم الياء، لا في فتح الضاد.

ففيه ثلاث قراءات[٢]:

ضم الياء، وفتح الضاد؛ على البناء للمفعول[٣]: **لأهل (صحب).**

وضم الياء، وكسر الضاد؛ على البناء للفاعل من (أَضَلَّ)[٤]: **ليعقوب.**

---

(١) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة؛ على الإطلاق: (**يَا**)، بينما ضبطت في الشرح بالهمزة ـ وإن كانت قد رسمت بخط صغير موهم ـ: (**يَاء**)، وهي كذلك ـ أي: مرسومة بلا همز ـ في جميع النسخ، وقد أثبتها كما وردت في المتن الذي على هامش الشرح، ليستقيم وزن الكلمة.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥).

(٣) أي: (**يُضَلُّ**). (ينظر: الإتحاف ٢/٩١، وشرح الهداية ص (٥١٩)، والكشف ١/٥٠٣، والدر المصون ٦/٤٨).

(٤) أي: (**يُضِلُّ**)، فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على هذه القراءة فاعلون، بإسناد الفعل إليهم، والمفعول محذوف، والتقدير: يُضِلُّ به الذين كفروا أتباعهم، أي يضل كثيراً، =

وفتح الياء، وكسر الضاد؛ على البناء للفاعل أيضا؛ من (ضَلَّ) الثلاثي[١]: **للباقين.**

وتقدم: إبدال همزة[٢]: ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾ ياءً مع الإدغام؛ للأزرق، وأبي جعفر، وصلاً، ووقفاً[٣].

وحمزة وقفاً فقط، وهشام بخلفه، مع السكون، والروم، والإشمام؛ فهي ثلاثة أوجه[٤].

٦٦٨ - ....كَلِمَةُ[٥] انْصِبْ ثَانِيَا

= وهم أتباعهم وأشياعهم في الكفر. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب، والإتحاف ٩١/٢، والدر المصون ٤٨/٦، وشرح النويري ٣٣٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٥)).

(١) أي: (**يَضِلُّ**). (ينظر: الإتحاف ٩١/٢، وشرح الهداية ص (٥١٩)، والكشف ٥٠٣/١، والدر المصون ٤٨/٦، وشرح النويري ٣٣٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٥)).

(٢) والهمز هنا من أنواع الهمز المتطرف بعد الياء الساكنة الزائدة، ولا يوجد مثله ـ أي أن يكون الساكن قبل الهمز المتطرف ياء زائدة ـ في القرآن الكريم. (ينظر: النشر ٤٣٢/١، ٤٧٥).

(٣) ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٦)، والنشر ٤٠٥/١، والإتحاف ٩٠/٢.

(٤) وفيها وجه رابع لا يصح، قال في النشر: «وحُكِيَ في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر ولا يصح». (ينظر: طيبة النشر، باب وقف حمزة وهشام على الهمز، ص (٤٨)، الأبيات رقم (٢٤٢ ـ ٢٤٣)، والنشر ٤٧٥/١، والإتحاف ٩١/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بفتح الكاف، وكسر اللام، وضم التاء بلا تنوين: (**كَلِمَةُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الكاف، وكسر اللام، ونصب التاء بلا تنوين: (**كَلِمَةَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الكاف، وسكون اللام، ورفع التاء مع التنوين: (**كِلْمَةٌ**)، والرابع: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ مقرونة بواو العطف، مع كسر الكاف، وسكون اللام، وفتح التاء منونة: (**وَكِلْمَةً**)، والخامس: بكسر الكاف، وسكون اللام، وضم التاء بلا تنوين: (**كِلْمَةُ**).

٦٦٩ ـ رَفْعًا، وَمَدْخَلاً(١) مَعَ الْفَتْحِ لِضَمْ يَلْمِزُ(٢) ضُمَّ(٣) الْكَسْرَ(٤) فِي الْكُلِّ: ظَلَمْ(٥)

وَقَوْلُهُ: (﴿كَلِمَةُ﴾ **انْصِبْ ثَانِيَا**)؛ أي: اقرأ بنصب لفظ: ﴿وَكَلِمَةُ﴾ الثانيا(٦)، وهو: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾ [٤٠](٧).

ليعقوب ـ كما سيأتي رمزه ـ.

وكان (**رَفْعاً**)(٨)، في قراءة: **الباقين**.

(**وَ**)**قَرَأَ**: ﴿مَدْخَلاً﴾(٩) مِنْ قوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ﴾ [٥٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (**مَدْخَلاً**)، والثاني: بضم الميم: (**مُدْخَلاً**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، بينما ضبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ فتح الميم وضمها.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم: (**يَلْمِزُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الميم: (**يَلْمُزُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي حيث ضُبِطت في ظاهر كلام الشارح ـ هنا ـ؛ بضم الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها: بفتح الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ فعل ماض: (**ضَمَّ**)، والثالث: بفتح الضاد، ورفع الميم مع التشديد: (**ضَمُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تشكل هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ضُبِطت في ظاهر كلام الشارح؛ بفتح الراء: (**الْكَسْرَ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بجر الراء: (**الْكَسْرِ**)، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به تحقيق الشيخ القاضي، حيث اختار ضبطها؛ بفتح الظاء واللام: (**ظَلَمْ**)، والثاني: بضم الظاء: (**ظُلَمْ**).

(٦) قال في الإتحاف: «عطفاً على: ﴿كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ﴾ [٤٠]». (ينظر: الإتحاف ٩٢/٢).

(٧) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٨ ـ ٤٩).

(٨) قال في الإتحاف: «على الابتداء». (ينظر: الإتحاف ٩٢/٢).

(٩) قال النويري: «واستغنى بلفظ قراءة يعقوب عن قيدها». (ينظر: شرح النويري ٣٣٧/٤).

ليعقوب ـ أيضاً ـ؛ بإسكان الدال ـ كاللفظ به ـ.

(**مَعَ الْفَتْحِ لِضَمْ**)(١)؛ أي: فتح ضمة الميم(٢).

قال ابن المصنف(٣): «وإنما قيده به(٤)؛ لأنَّ الوزن يقوم بالضم فلا بد من بيانه».

والباقون: بضم الميم، وتشديد الدال مفتوحة(٥).

و(﴿**يَلْمِزُ**﴾ **ضُمَّ الْكَسْرَ**)؛ أي: اقرأه بضم الميم(٦).

(**فِي الْكُلِّ**)؛ أي:

﴿يَلْمِزُكَ﴾ [٥٨].

و﴿يَلْمِزُونَ [٣٨٠]﴾ [٧٩].

﴿وَلَا تَلْمِزُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١١](٧).

---

(١) قال النويري: «ولما لم يُفْهَمُ من اللفظ الضمّ صرح به فقال: مع الفتح لضمّ». (ينظر: شرح النويري ٣٣٧/٤).

(٢) قال أبو الحسن شريح: «الْمَدْخل هنا؛ المكان، كما أن المُدَّخَل كذلك، إلا أن المَدْخل من (دَخَل) (يَدْخُل)، والْمُدَّخَل من (ادَّخَل) علة وزن (افْتَعَل)، والمعنيان متقاربان»، وفي الإتحاف: «مِنْ (دخل)»؛ فهو اسم مكان الدخول. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٩)، والإتحاف ٩٣/٢، وشرح النويري ٣٣٧/٤).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥).

(٤) أي: قيَّد الفتح بالضمِّ، وقال النويري: «وقيَّد النصب لمخالفته». (ينظر: شرح النويري ٣٣٧/٤).

(٥) قال في الإتحاف: «مفتعل) من الدخول، والأصل: (مدتخل)؛ إدغمت الدال في تاء الافتعال، كـ(ادَّراء)». (ينظر: الإتحاف ٩٣/٢).

(٦) قال أبو الحسن شريح: «(لَمَزَ)، (يَلْمِزُ)، لغتان، كـ(عَكَفَ) (يَعْكِفُ) و(يَعْكُفُ)، و(حَشَرَ) (يَحْشِرُ) و(يَحْشُرُ)»، وهما لغتان في المضارع، وأصله الإشارة بالعين ونحوه، واللمز هو العيب. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٩)، والدر المصون ٧١/٦).

(٧) في الأصل رسمت بالغيب: (ولا يلمزوا)، وهو خطأ.

للإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَلَمْ**)[١]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بكسر الميم[٢].

وبما قررناه تعلم أنَّ المصنف ـ رحمه الله ـ جمع ثلاث مسائل؛ وهي: ﴿**كَلِمَةَ**﴾، و﴿**مَدْخَلَ**﴾، و﴿**يَلْمِزُ**﴾، في رمز واحد[٣].

وقيَّد: (**كَلِمَةَ**) بـ(الثاني)؛ احترازاً من الأول، وهو: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ [٤٠]؛ فلا خلاف في نصبه[٤].

٦٧٠ ـ يُقْبَلُ[٥]: رُدْ فَتًى............ ....

وَقَرَأَ: ﴿يُقْبَلَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ﴾ [٥٤].

بياء التذكير، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**رُدْ**[٦] **فَتًى**)؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف في اختياره.

---

(١) ومعنى قوله: (**ظَلَم**) ـ على فتح الظاء ـ؛ فعل ماض؛ بمعنى جَار وتعدَّى على غيره، وعلى ضم الظاء: (**ظُلَم**)؛ جمع ظُلمة؛ وهي سواد الليل وظلامه.

(٢) والكسر، والضمُّ، لغتان في المضارع؛ كـ(ـخرج)، (يخرج). (ينظر: الإتحاف ٩٤/٢، وشرح النويري ٣٣٧/٤).

(٣) ذكره ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما على الطيبة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥)، وسطعات لمعات ضياء الفجر (ل/١٠١/أ)).

(٤) نصَّ عليه ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب اللام: (**يُقْبَلَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم اللام: (**يُقْبَلُ**)، وفيه نظر؛ للإجماع على نصب اللام، ولأن خلاف القراء دائر بين التأنيث والتذكير. ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٦) ومعنى قوله: (**رُدْ**)؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود، وهو الحضور.

لأن تأنيث النفقات مجازي[١].

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

على اللفظ[٢].

٦٧٠ ـ ....وَرَحْـمَـةٌ رُفِـعْ[٣] فَاخْفِضْ: فَشَا.......................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [٦١].

(رُفِعْ) في قراءة الجمهور.

(فَاخْفِضْ)؛ أي: اقرأه بالجر.

للمرموز إليه بفاء: **(فَشَا)**؛ أي: الإمام حمزة ـ وحده ـ بكماله.

على أنه معطوف على: ﴿خَيْرٍ﴾، والجملة حينئذ معترضة[٤] بين المتعاطفين؛ أي: (أُذُنُ [خير][٥]ورحمة)[٦].

وأمَّا الرفع في [قراءة][٧] الجمهور؛ فمعطوف على: ﴿أُذُنُ﴾[٨]،

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ١/٥٠٣، وحجة القراءات ص (٣١٩)، والدر المصون ٦/٦٧.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ١/٥٠٣، وحجة القراءات ص (٣١٩)، والدر المصون ٦/٦٧.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الراء، وكسر الفاء؛ على البناء لما لم يسم فاعله: (رُفِعْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الراء والفاء؛ على البناء للفاعل: (رَفَعْ).

(٤) في الأصل: (متعرضة).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح)، لكنَّ كلمة: (صح) كُتبت بعد قوله: (أي)، مما يوهم أن العبارة تكون كالتالي: (أي: خير أذن ورحمة)، وليس الأمر كذلك، بل الصواب أن كلمة: (صِح) تكون بعد قوله: (أذن)، والعبارة الصحيحة هي ما أثبته، وهو الذي في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٩٤).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ١/٥٠٤، وحجة القراءات ص (٣٢٠).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٨) فالمعنى: قل هو أُذُنُ خيرٍ لكم ورحمة للذين آمنوا. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)).

أو على جملة: ﴿يُؤۡمِنُ﴾، أو[1] بتقدير: (وهو رحمة)[2].

٦٧٠ ـ ....يُعْفَ بِنُونٍ سَمٍّ مَعْ

٦٧١ ـ نُونٍ[3] لَدَى أُنْثَى، تُعَذَّبْ مِثْلُهُ[4]   وَبَعْدُ نَصْبُ[5] الرَّفْعِ: نَلْ..........

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿إِن يُعۡفَ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ تُعَذَّبْ[6] طَآئِفَةُۢ﴾ [٦٦].

فاقرأه: ﴿نَّعۡفُ﴾؛ (**بِنُونٍ**) العظمة[7] مكان الياء، وفاء مضمومة.

و(**سَمٍّ**)[8]؛ أي: ابنه للفاعل.

فـ﴿عَن طَآئِفَةٖ﴾ في محل نصب به.

(**مَعْ**) (**نُونٍ**) للعظمة.

(**لَدَى**).

---

(١) خبر محذوف. (ينظر: الإتحاف ٢/٩٤).

(٢) أو على إضمار مضاف تقديره: قل هو أذن خير لكم، وهو ذو رحمة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ١/٥٠٣ ـ ٥٠٤، وحجة القراءات ص (٣٢٠).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون بلا تنوين: (**نُونِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر النون مع التنوين: (**نُونٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ اللام: (**مِثْلُهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح اللام: (**مِثْلَهُ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الباء: (**نَصْبُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الباء: (**نَصْبِ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) في الأصل: (يعذب)، وهو خطأ وتصحيف.

(٧) مفتوحة.

(٨) قال النويري: «أشار بقوله: (**سَمٍّ**)؛ إلى البناء للفاعل». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٣٨).

تاء (**أُنْثَى**)[١].

قوله: (**تُعَذَّبْ**) المبني للمفعول.

(**مِثْلُهُ**)؛ أي: مثل: ﴿نَّعْفُ﴾ في نائبه للفاعل؛ فالذال مكسورة[٢].

(**وَ**)﴿طَآئِفَةٌ﴾.

(**بَعْدُ**)؛ أي: بعد ﴿نَّعْفُ﴾.

(**نَصْبُ الرَّفْعِ**)؛ أي: منصوب.

على أنه مفعول به.

للمرموز إليه بنون: (**نَلْ**)[٣]؛ أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله.

فحاصل قراءته: ﴿نَّعْفُ﴾، و﴿نُعَذِّبْ﴾؛ بالنون فيهما[٤].

وضم فاء: ﴿نَّعْفُ﴾.

وكسر ذال: ﴿نُعَذِّبْ﴾[٥].

ونصب: ﴿طَآئِفَةً﴾ الثاني.

وأمَّا الباقون: فقرؤوه:

﴿**يُعْفَ**﴾؛ بياء مضمومة، وفتح الفاء[٦].

مبنياً للمفعول.

و﴿**تُعَذَّبْ**﴾؛ بتاء مضمومة، وفتح الذال[٧].

---

(١) قال النويري: «صرح بالتأنيث؛ لأن ضد النون الياء». (ينظر: شرح النويري ٣٣٨/٤).

(٢) والباء ساكنة.

(٣) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٤) مبنياً للفاعل.

(٥) مبنياً للمفعول.

(٦) مبنياً للمفعول.

(٧) مبنياً للمفعول ـ أيضاً ـ.

كذلك: ﴿طَآئِفَةٌ﴾ الثاني؛ بالرفع.

نائب الفاعل، ونائب الفاعل في الأول: الظرف بعده[(١)].

هذا ويوقف على: ﴿نَبَأُ﴾ [٧٠]؛ لحمزة، وهشام بخلفه؛ بالإبدال ألفاً[(٢)]؛ لفتح ما قبله[(٣)]، وبين بين على الروم[(٤)] فقط[(٥)].

وتقدَّم:

إبدال: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾ [٧٠]؛ لقالون بخلفه[(٦)].

وإسكان سين: ﴿رُسُلُهُم﴾ [٧٠]؛ لأبي عمرو[(٧)].

وضم راء: ﴿رِضْوَانَ﴾ [٧٢]؛ لشعبة[(٨)].

---

(١) ينظر توجيه القراءتين في: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ١/٥٠٤، وحجة القراءات ص (٣٢٠)، والدر المصون ٦/٨١ ـ ٨٢.

(٢) بحركة ما قبلها. (ينظر: النشر ١/٤٦٩).

(٣) واتِّباعاً للرسم، وهو اختيار أبي محمد مكي بن أبي طالب، وأبي عبدالله شريح؛ صاحب الكافي، وغيرهما. (ينظر: النشر ١/٤٦٥).

(٤) وهو مذهب ابن بليمة، وابن سوار، وأبو القاسم بن الفحام، وغيرهم. (ينظر: النشر ١/٤٦٥ ـ ٤٦٦).

(٥) فلا يجوز إبدالها بحركة نفسها؛ لمخالفة الرسم، وعدم صحته رواية. (ينظر: النشر ١/٤٧٠).

(٦) والإبدال في كلمة: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾، ليس لقالون وحده ـ كما قد يُفْهِمُهُ ظاهر كلام الشارح ـ بل قد أبدلها غيره ـ كما هو معلوم من مذاهبهم في باب الهمز المفرد ـ ؛ فأبدلها ورش من طريقيه، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر بكماله، أمَّا قالون؛ فالإبدال فيهما من طريق أبي نشيط عن ابن سوار، وصاحب الكفاية، وأبي العلاء، وغيرهم، وهو الصحيح عن الحلواني، وأما الهمز فهي رواية الجمهور عنه، والوجهان صحيحان عن قالون، ـ كما قاله في النشر ـ، وقراءة قالون بإبدال الهمزة بخلفه؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٨). والنشر ١/٣٩٤، وشرح منحة مولى البر ص (٤٨)، والإتحاف ٢/٩٥).

(٧) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٥، والإتحاف ٢/٩٥.

(٨) ينظر: طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٣)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٩٥.

وكسر غين[1]: ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ [٧٨]؛ له[2]، ولحمزة.

٦٧١ - ....**وَظِلَّـهُ**[3]:

٦٧٢ - **الْمُعْذِرُونَ الْخِفُّ**............ ....

(**وَ**)للإمام[4] المرموز إليه بظاء: (**ظِلَّهُ**)[5]؛ أي: يعقوب وحده ـ بكماله ـ.

﴿**الْـمُـعْـذِرُونَ**﴾ مِنْ قـولـه تـعـالـى: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ [**٣٨١**] مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾ [٩٠].

(**الْخِفُّ**)؛ أي: اقرأه بسكون العين، وكسر الذال مخففة.

من (أَعْذَرَ[6])؛ كـ(أَكْرَمَ)، (يُكْرِمُ[7]).

والباقون: بفتح العين، وتشديد الذال.

إمَّا من (عَذَّرَ[8]) المضاعف؛ بمعنى: (تكلف العذر)، فالمعنى أنه: (يوهم أن له عُذراً[9])، أو من (افتعل)، والأصل: (اعتذر)؛ فأدغمت التاء في الذال[10].

(**١**) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٩٥.

(**٢**) أي: لشعبة.

(**٣**) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**وظِلَّهُ**)، والثاني: بضم اللام: (**وَظِلُّهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(**٤**) في الأصل: (الإمام)، والصواب ما أثبته.

(**٥**) قال ابن الناظم: «أي: ظِلُّ القارئ؛ وهو يعقوب». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٦)).

(**٦**) المعدى بالهمزة. (ينظر: شرح النويري ٤/٣٤٠).

(**٧**) ينظر: الدر المصون ٦/٩٦، واللباب ١٠/١٦٨، والإتحاف ٢/٩٦، وشرح النويري ٤/٣٤٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٦).

(**٨**) على وزن (فَعَّل). (ينظر: الدر المصون/٩٦).

(**٩**) ولا عُذْرَ له. (ينظر: الدر المصون ٦/٩٦، والإتحاف ٢/٩٦).

(**١٠**) قال أبو الحسن شريح: «يقال أَعْذَر الرجل إذا جاء بعذر واضح، واعْتَذَر إذا جاء بعذر وإن لم يَلُحْ، والمراد بالآية ـ على اختلاف في معناها ـ: أنهم جاؤوا بعذر لائح، =

وتقدَّم إمالة راء: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [٩٤]؛ وصلاً للسوسي بخلفه(١)، فله [على وجه](٢) الإمالة؛ ترقيق لام الجلالة(٣)، وتفخيمها(٤)، وهما صحيحان(٥).

٦٧٢ ـ ....وَالسَّوءِ(٦) اضْمُمَا كَـشَـانِ فَـتْـحٍ: حَـبْـرُ.............

= فالأولى أن يُحْمَلَ التشديد على أنهم المعتذرون». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٠)، والدر المصون ٩٦/٢، واللباب ١٦٨/١٠).

(١) قال في النشر: «فروى عنه أبو عمران بن جرير: الإمالة وصلاً، وهي رواية علي بن الرقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي، كلهم عن السوسي، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في التيسير وغيره، وقطع به أيضاً ـ للسوسي ـ أبو القاسم الهذلي في كامله، وأبو معشر الطبري، وأبو عبدالله الحضرمي صاحب المفيد، وصاحب التجريد.
وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي: الفتح، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسي سواه؛ كصاحب التبصرة، والتذكرة، والهادي، والهداية، والكافي، والغايتين، والإرشادين، والكفاية، والجامع، والروضة، والتذكار، وغيرهم». (ينظر: النشر ٧٧/٢ ـ ٧٨).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف لتمام المعنى واستقامته. (ينظر: الإتحاف ٩٦/٢).

(٣) قال في النشر: «ووجه الترقيق: عدم وجود الفتح الخالص قبلها، وهو الوجه الثاني في التجريد، وعليه نص الحافظ أبو عمرو في جامعه وغيره، وقال إنه القياس، وقال الأستاذ أبو عمرو بن الحاجب إنه الأولى لأمرين؛ أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما فُخِّمَتْ للفتح والضم، ولا فتح ولا ضم هنا، فعدنا إلى الأصل، والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة». (ينظر: النشر ١١٦/٢ ـ ١١٧).

(٤) قال في النشر: «فوجه التفخيم؛ عدم وجود الكسر الخالص قبلها، وهو أحد الوجهين في التجريد، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي، وأبي الحسن السخاوي، وغيرهم، وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين السامري». (ينظر: النشر ١١٦/٢).

(٥) قال في النشر: «والوجهان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء». (ينظر: النشر ١١٧/٢، والإتحاف ٩٦/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين مع التشديد: (**السَّوءِ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم السين مشددة: (**السُّوءِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بالوجهين، فتح السين وضمها مع التشديد، وضبطها صاحب تقريب الطيبة بضم السين بلا تشديد: (**السُوءِ**)، وهو سبق قلم.

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿ٱلسَّوۡءِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [٩٨].

فـ**(ـاضْمُمَا)**؛ أي: اقرأه بضم السين.

(كَثَانٍ): ﴿ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ٦].

التي في سورة الـ**(ـفَتْحِ)**[(١)].

للمرموز إليهما بقوله: **(حَبْرُ)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو.

والباقون: بفتح السين فيهما.

وهو للذم[(٢)].

ومعنى المضموم: العذاب، والضرر، والبلاء[(٣)].

والأزرق على أصله فيه؛ من الإشباع[(٤)]، والتوسط[(٥)]؛ كـ﴿شَيۡءٍ﴾.

ويوقف عليه لحمزة، وهشام بخلفه، بالنقل؛ على القياس، ولهما الإدغام أيضاً؛ إلحاقاً للواو الأصلية بالزائدة[(٦)].

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ٦]، قال النويري: «خرج بقوله: (الْفَتْحِ) نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، و﴿مَطَرَ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفرقان: ٤٠]». (ينظر: شرح النويري ٣٤٠/٤، وغيث النفع ص (٢٣٩).

(٢) فالفتح على أنه مصدر. (ينظر: الكشف ٥٠٥/١، وحجة القراءات ص (٣٢٢)، والدر المصون ١٠٦/٦، والإتحاف ٩٧/٢).

(٣) والضمُّ على أنه اسم. (ينظر: الكشف ٥٠٥/١، وحجة القراءات ص (٣٢٢)، والدر المصون ١٠٦/٦، والإتحاف ٩٧/٢).

(٤) فذهب إلى الإشباع فيه: المهدوي، وهو اختيار أبي الحسن الحصري، وأحد الوجهين في الهادي، والكافي، والشاطبية، ومحتمل في التجريد. (ينظر: النشر ٣٤٦/١).

(٥) وذهب إلى التوسط فيه: أبو محمد مكي، وأبو عمرو الداني، وهو الوجه الثاني في الكافي، والشاطبية، وظاهر التجريد، وذكره ـ أيضاً ـ الحصري في قصيدته مع اختياره الإشباع. (ينظر: النشر ٣٤٦/١).

(٦) والهمز في هذه الكلمة من أنواع الهمز الواقع بعد واو أصلية، وقد نبه الصفاقسي في غيث النفع إلى أن الوقف على هذا الموضع ـ لحمزة وهشام بخلفه ـ كالوقف على: =

واحترز بـ(ثَانِ الْفَتْحِ) عن:

أوله؛ وهو: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [٦].

وثالثه؛ وهو: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [١٢].

فلا خلاف في فتحهما[١].

وتقدَّم ضم راء: ﴿قُرُبَةٌ﴾ لورش؛ على الأصل[٢].

٦٧٢ ـ ....الَانْصَارِ[٣]: ظُمَا[٤]

٦٧٣ ـ بِرَفْعِ خَفْضٍ..................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿الَانْصَارِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [١٠٠].

= ﴿شَيْءٍ﴾ المجرور، وعليه: فإذا وقف عليه حمزة، وهشام ـ بخلفه ـ: ففيه النقل، مع الإسكان، والروم، ومعهما الإدغام، فهي أربعة، ذكر منها الشارح ـ وكذا صاحب الإتحاف ـ اثنان. (ينظر: النشر ١/٤٣٢ ـ ٤٣٣، والإتحاف ٢/٩٧، وغيث النفع ص (٢٣٩)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٦)، وغيث النفع ص (٢٣٩).

(٢) وقرأ الباقون: بإسكانها. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٦)، ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٩٧).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الراء: (**الَانْصَارِ**)، والثاني: بالابتداء بلام مفتوحة، مع كسر الراء: (**لَانْصَارِ**)، والثالث: بضم الراء: (**الَانْصَارُ**)، والرابع: ضُبِطت في النسخة التي عليه خط الناظم (ب): بكسر الراء، وتحقيق الهمز: (**الْأَنْصَارِ**)، وضُبِطت في النسخة التي عليه خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ ضم الراء وكسرها، ولم تُضْبط الراء بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ضُبِطت في نسخة الشيخ القاضي، على التثليث؛ الضم، والفتح، والجر، في الظاء، وضُبطت في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بضم الظاء: (**ظُمَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الظاء: (**ظَمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تُضْبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فقرأه المرموز إليه بظاء: **(ظَمَا)**[١]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

(بِرَفْعِ خَفْضٍ)؛ أي: برفع الراء.

على أنَّه مبتدأ، خبره جملة: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾[٢].

أو عطف على: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾[٣].

وقرأه الباقون: بالجر.

نسقاً على: ﴿ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾[٤].

٦٧٣ ـ ....تَحْتَهَا اخْفِضْ وَزِدِ[٥] مِنْ: دُمْ.................................

وَقَولُهُ: (**﴿تَحتَهَا﴾ اخْفِضْ وَزِدِ**) (**﴿مِنْ﴾**)؛ أراد به: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [١٠٠]، التي أوَّلها: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾.

فأمر بقراءته[٦] بالجر، وزيادة: ﴿مِن﴾ قَبْلُ[٧].

للإمام المرموز إليه بدال: **(دُمْ)**؛ أي: ابن كثير المكي ـ وحده ـ بكماله.

وهو كذلك في مصحف مكة المشرفة[٨].

---

(١) ومعنى قوله: **(ظَمَا)**؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

(٢) مبنيًّا للمفعول.

(٣) وهو اختيار أبو الحسن شريح. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥١)، والإتحاف ٢/٩٧).

(٤) مبنياً للمفعول.

(٥) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(وَرد)**، ولا شك أنه تصحيف موهم، بينما ضبطها في أصل الشرح ـ كالجماعة ـ: **(وَزِدِ)**.

(٦) أي: قراءة لفظة: ﴿تَحْتِهَا﴾.

(٧) أي: قبل لفظة: ﴿تَحْتِهَا﴾.

(٨) ينظر: الكشف ١/٥٠٥، وحجة القراءات ص (٣٢٢)، والإتحاف ٢/٩٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٦)، وشرح النويري ٤/٣٤١، وغيث النفع ص (٢٣٩).

والباقون: بحذف: ﴿مِن﴾، ونصب: ﴿تَحۡتَهَا﴾.

مفعول فيه، وهو كذلك في مصاحفهم(١).

قال في الرائية(٢):

.... **مِنْ تَحْتِهَا آخِراً مَكِّيُّهُمْ زَبَرَا**

٦٧٣ ـ .... **......صَلَاتَكَ: لِصَحْبٍ وَحِّدِ.**

٦٧٤ ـ مَعْ(٣) هُودَ. وَافْتَحْ تَاءَها(٤) هُنَا........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿صَلَوٰتَكَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمۡ﴾ [١٠٣].

فـ(**لِـ**)ـحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وحفص، المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٍ**).

(**وَحِّدِ**)؛ أي: اقرأه بالإفراد لهم.

(**مَعْ**) قوله: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

في سورة (**هُودَ**).

---

(١) قال في شرح الهداية: «زيادة: ﴿مِن﴾، وحذفها؛ سواءٌ في المعنى». (ينظر: الكشف ٥٠٥/١، وحجة القراءات ص (٣٢٢)، والإتحاف ٩٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٦)، وشرح النويري ٣٤١/٤، وغيث النفع ص (٢٣٩)).

(٢) ومعنى: (زَبَرَا)؛ أي: كتب. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٢٩)، البيت رقم (٧٧)).

(٣) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**مِنْ**)، وهو تصحيف، وقد ضبطها في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**مَعْ**)، وقد ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي ـ وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع ـ؛ بفتح العين: (**مَعَ**)، وهو سبق قلم، والصواب الذي عليه جميع النسخ الاخرى؛ سكون العين: (**مَعْ**).

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بالهاء وألف بعدها؛ على التأنيث: (**تَائَهَا**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ على التذكير: (**تَاءَهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ على التذكير، لكنها انفردت برسمها؛ بألف ممدودة بعد التاء، بعدها هاء: (**تَآه**).

على أن المراد **[٣٨٢]** بها الجنس[١].

(وَافْتَحْ تَاءَهَا هُنَا)؛ أي: اقرأ ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [١٠٣]، بفتح التاء لأهل: (صَحْب).

لأنه مفرد منصوب بـ﴿إِنَّ﴾[٢].

والباقون: بالجمع في الموضعين[٣]، وكسر التاء هنا.

لجمعه بألف وتاء[٤].

٦٧٤ ـ ....وَدَعْ (وَاوَ) الَّذِينَ: عَمَّ......................

(وَدَعْ)؛ أي: اترك.

(وَاوَ): ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [١٠٧].

أي: اقرأه بحذف الواو قبل: ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

---

(١) فهو مصدر، والمصدر يؤدي عن الواحد والجمع، فهو بلفظه يدل على الكثرة. (ينظر: الإتحاف ٩٧/٢، والكشف ٥٠٦/١، وشرح الهداية ص (٥٢١ ـ ٥٢٢)، وشرح النويري ٣٤١/٤).

(٢) وقد جاء في شرح ابن الناظم بتحقيقيه، وتقريب الطيبة، ما نصُّه: «وكسر التاء هنا على النصب بـ(أَنَّ)، قلتُ: ولعله سبق قلم تُوبعَ فيه أصل مخطوط شرح ابن الناظم، وذلك لإجماعهم ـ أي محققا شرح ابن الناظم وتقريب الطيبة ـ على هذا السهو المتمثل بفتحهم لهمزة (أَنَّ)، والصواب كسرها؛ ليكون السياق كالتالي: «وكسر التاء هنا على النصب بـ(إنَّ)»، وذلك موافقة للنصِّ القرآني حيث إن الهمزة فيه مكسورة بلا خلاف، كما هي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [١٠٣]، وقد انتبه لها الدكتور شعبان إسماعيل في تحقيقه لشرح ابن الناظم وضبطها بكسر الهمزة. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة ص (٢٤٦)، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٦١٤)، وتقريب الطيبة ص (٢٨٣)، وشرح ابن الناظم بتحقيق شعبان إسماعيل ٧٣٣/٢).

(٣) لأنَّ المصادر قد تُجْمَع، وإذا قلنا بأن الصلاة هنا بمعنى الدعاء، فإن الدعاء يختلف أجناسه وأنواعه، فجُمِعَ المصدر لذلك. (ينظر: الكشف ٥٠٦/١، وشرح الهداية ص (٥٢١ ـ ٥٢٢)، وشرح النويري ٣٤١/٤).

(٤) قال النويري: «والفتح والكسر قياس إعراب الواحد والجمع». (ينظر: شرح النويري ٣٤١/٤).

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

كمصاحفهم(١).

فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأٌ(٢)، خبره محذوف؛ أي: (وفيمن وصفنا)(٣)، أو الخبر: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ﴾ [١١٠](٤)، أو: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [١٠٨](٥).

والباقون: بإثبات الواو قبله.

كمصاحفهم(٦).

عطفاً(٧) على ما تقدم من القصص: ﴿وَءَاخَرُونَ﴾ [١٠٦].

أو مستأنف(٨)، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ؛ كما تقدم في قراءة الحذف(٩).

وإلى الرسمين أشار في الرائية بقوله(١٠):

وَدُونَ وَاوِ الَّذِينَ الشَّامِ وَالْمَدَنِي ....

(١) ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وحجة القراءات (٣٢٣)، وشرح النويري ٣٤١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٧)، وغيث النفع ص (٢٣٩)، والإتحاف ٩٨/٢.

(٢) على أحد الأقوال فيها، وقيل: بل بدل من: ﴿وَءَاخَرُونَ﴾ [١٠٦]، قبلها، وقول ثالث: أنه منصوب على الاختصاص. (ينظر: الدر المصون ١١٩/٦).

(٣) وقيل خبره: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ [١٠٩]، والعائد محذوفٌ تقديره: بنيانه منهم. (ينظر: الدر المصون ١١٩/٦، والإتحاف ٩٨/٢).

(٤) قاله النحاس والحوفي، وقال في الدر المصون: «وفيه بعد؛ لطول الفصل». (ينظر: الدر المصون ١١٩/٦، والإتحاف ٩٨/٢، والكشف ٥٠٧/١).

(٥) قاله الكسائي. (ينظر: الدر المصون ١١٩/٦، والإتحاف ٩٨/٢).

(٦) ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وحجة القراءات (٣٢٣)، وشرح النويري ٣٤١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٧)، وغيث النفع ص (٢٣٩)، والإتحاف ٩٨/٢.

(٧) على أنه عطف جملة على جملة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٢١ ـ ٥٢٢)، والكشف ٥٠٧/٤، والإتحاف ٢٩٨).

(٨) ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وشرح النويري ٣٤١/٤، والإتحاف ٩٨/٢.

(٩) وقيل: إنه منصوب على الاختصاص. (ينظر: الدر المصون ١٢٠/٦، والإتحاف ٩٨/٢).

(١٠) ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٢٩)، البيت رقم (٧٨).

٦٧٤ ـ ....بُـنْـيَـانَ[(١)] ارْتَـفَـعْ

٦٧٥ ـ مَعْ أُسِّسَ[(٢)] اضْمُمْ وَاكْسِرِ: اعْلَمْ كَمْ مَعَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿بُنْيَانَ﴾؛ أي: ﴿بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ [١٠٩].

فـ(**ـارْتَفَعْ**).

(مَعْ ﴿**أُسِّسَ**﴾) قبله.

فـ(**ـاضْمُمْ**) الهمزة.

(**وَاكْسِرْ**) السين.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**اعْلَمْ كَمْ**)؛ أي: نافع، وابن عامر.

فإنَّهما قرءا:

﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾ [١٠٩].

﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا﴾ [١٠٩].

الموضعين (**مَعاً**)؛ بضم الهمزة، وكسر السين، مِن: ﴿أُسِّسَ﴾.

على البناء للمفعول[(٣)].

ورفع: ﴿**بُنْيَانُهُ**﴾ فيهما.

على النيابة عن الفاعل.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون الثانية: (**بُنْيَانَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع النون الثانية: (**بُنْيَانُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للمفعول: (**أُسِّسَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: على البناء للفاعل: (**أَسَّسَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ينظر: الكشف ١/٥٠٧، وشرح الهداية ص (٥٢٢).

وقرأ الباقون: بفتحهما.

على البناء للفاعل(١).

ونصب: ﴿بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ بعدها.

مفعول به، والفاعل ضمير: (من)(٢).

وتقدَّم الخلاف في حرف: ﴿هَـارٍ(٣)﴾(٤).

٦٧٥ ـ .... إِلَّا إِلَى(٥) أَنْ: ظَفَرٌ(٦)................

---

(١) ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وشرح الهداية ص (٥٢٢).

(٢) في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنۡ﴾، و﴿خَيۡرٌ أَم مَّنۡ﴾. (ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وشرح النويري ٣٤٢/٤، والإتحاف ٩٨/٢).

(٣) في الأصل كتبت: (وهار)، وهو خطأ.

(٤) قال في النشر: «وقد كانت راؤه لاماً، فجعلت عيناً بالقلب، وذلك أن أصله: (هاير)، أو (هاور)، من (هار)، (يهير)، أو (يهور) وهو الأكثر، فقدمت اللام إلى موضع العين، وأخرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل في: (قاضي)، فالراء حينئذٍ ليست بطرف، ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف، وكذا إلى لفظها الآن، فهي بعد الألف متطرفة؛ فلذلك ذكرت هنا، وعلى تقدير الأصل ليست كذلك بل بينهما حرف مقدر»؛ وكلام المحقق ابن الجزري بيان لما قد يرد من سؤال حول هذه اللفظة وهو: لِمَ خرج: ﴿هَـارٍ﴾ عن قاعدة الألف التي قبل الراء المتطرفة، وهو صورته في تلك؟، وقد نصَّ على هذا السؤال في غيث النفع ثم جعل كلام ابن الجزري المذكور جواباً عليه.
وأما مذاهب القراء في هذه الكلمة: فقرأها بالإمالة: قالون، وابن ذكوان، بخلفهما، وأبو عمرو، وشعبة، والكسائي، وقلله: الأزرق، والوجهان صحيحان عن قالون من طريقيه، والإمالة لابن ذكوان من طريق: الصوري، وابن الأخرم، والأخفش. (ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٢)، البيت رقم (٣٠٥)، والنشر ٥٧/٢، والإتحاف ٩٨/٢، وغيث النفع ص (٢٣٩)).

(٥) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: (**إلى**)؛ على أنها حرف جرٍّ، وهي كذلك في جميع النسخ والشروح؛ وانفرد تحقيق الشيخ أيمن سويد، بضبطها: (**إلا**)، وهو بعيد؛ من جهة أن قراءة يعقوب لهذا الحرف إنما هي بمعنى حرف الجر، ورسمها بهذا الشكل يخالف رسم المصحف على قراءة يعقوب، ومن جهة أن هذه الكلمة بهذا الرسم توهم معنى الاستثناء وهو ـ في قراءة يعقوب ـ غير مراد.

(٦) ضُبِطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الظاء والفاء: (**ظَفَرٌ**)، وهي كذلك في =

واخْتُلِفَ في: ﴿إِلَّآ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ[(١)] ٱلَّذِى بَنَوْاْ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [١١٠].

فقرأه: ﴿إِلَىٰٓ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾؛ بتخفيف اللام.

المرموز إليه بظاء: **(ظَفَرٌ)**[(٢)]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنها حرف جر[(٣)].

والباقون: بتشديدها.

على أنها حرف استثناء[(٤)]، والمستثنى منه محذوف؛ أي: (لا يزال بنيانهم ريبة في كل وقت إلا وقت تقطيع قلوبهم، أو في كل حال إلَّا حال تقطيعها بحيث لا يبقى لها قابلية الإدراك والإضمار)[(٥)].

= شرح موسى جار الله، وضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم؛ بالضمِّ في الظاء والفاء معاً: **(ظُفُرٌ)**، وهي كذلك في نسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الظاء، وفتح الفاء: **(ظُفَرٌ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(ظَفَرٌ)**، **(ظُفُرٌ)**، **(ظُفَرٌ)**.

(١) في الأصل: (بنيانه)، وهو خطأ وتصحيف.

(٢) ومعنى قوله: **(ظَفَرٌ)** ـ بفتح الظاء والفاء ـ؛ هو الفوز بالمطلوب والحصول على المرغوب، وأما بضم الظاء والفاء: **(ظُفُرٌ)**؛ فهي واحد الأظفار؛ وهي التي تكون في رؤوس الأصابع.

(٣) قال أبو الحسن شريح: «قراءة حسنة، ومعناها: إلى أن تتقطع قلوبهم فيموتوا، أو: إلى أن يموتوا فتتقطع قلوبهم بالبلى، وإلى هذا المعنى تؤول قراءة من قرأ بالتشديد؛ لأن المعنى: إلى أن تتقطع قلوبهم فيموتوا»، وقال النويري: «ووجهه: أنه جعلها غاية، والتخصيص على هذا حاصل لكن بالغاية». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥١)، والدر المصون ١٢٧/٦، والإتحاف ٩٩/٢، وشرح النويري ٣٤٢/٤).

(٤) ينظر: الإتحاف ٩٩/٢، وشرح النويري ٣٤٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب).

(٥) ينظر: الإتحاف ٩٩/٢.

٦٧٥ ـ ....تَقَطَّعَا

٦٧٦ ـ ضُمَّ: اتْلُ صِفْ حَبْرًا رَوَى........... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَقَطَّعَا﴾ [١١٠]، المذكور(١).

فـ(**ضُمَّ**)؛ أي: اقرأه بضم التاء.

على البناء للمفعول، مضارع (قَطَّعَ)؛ بالتشديد(٢).

للمرموز إليهم بقوله: (**اتْلُ**(٣) **صِفْ**(٤) **حَبْرًا رَوَى**(٥))؛ أي: نافع، وشعبة، وابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأه الباقون: بفتح التاء.

مبنياً للفاعل، أصله: (تتقطع)؛ مضارع (تقطع) حُذِفَتْ منه إحدى [٣٨٣] التاءين(٦).

وسَبَقَ:

تقديم المبني للمفعول على المبني للفاعل في قوله: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [١١١]؛ لحمزة، والكسائي، وخلف(٧).

---

(١) أي: المذكور في الآية السابقة.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٢٧/٦، والكشف ٥٠٩/١، وشرح الهداية ص (٥٢٣)، وحجة القراءات ص (٣٢٤).

(٣) ومعنى قوله: (**اتْلُ**)؛ فعل أمر؛ من القراءة والتلاوة.

(٤) قال ابن الناظم: «قوله: (**صِفْ**)؛ من الوصف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٩)).

(٥) ويأتي (**رَوَى**) فعلاً؛ من الرواية، ومن (الرِواء) أيضاً على لغة، يقال: رَوَيْت من الماء، ورأيت منه؛ على القلب.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٢٧/٦، والكشف ٥٠٨/١ ـ ٥٠٩، وشرح الهداية ص (٥٢٣)، وحجة القراءات ص (٣٢٤).

(٧) ينظر: طيبة النشر، سورة آل عمران، الأبيات رقم (٥٤٨ ـ ٥٤٩)، والنشر ٢٤٦/٢، والإتحاف ٩٩/٢.

وضم سين: ﴿عُسْرَةِ﴾ لأبي جعفر[(١)].

٦٧٦ - ....يَزِيغُ: عَنْ فَوْزٍ....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [١١٧].

فقرأه بياء التذكير - كاللفظ به -.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**عُنْ**[(٢)] **فَوزٍ**[(٣)])؛ أي: حفص، وحمزة.

قال في الاتحاف[(٤)]: «واسم: ﴿كَادَ﴾ حينئذٍ ضمير الشأن، و﴿قُلُوبُ﴾؛ مرفوع بـ﴿تَزِيغُ﴾[(٥)]، والجملة نصب خبراً لها[(٦)]»[(٧)].

والباقون: بتاء التأنيث.

وعليها فيُحْتَمَل التوجيه المذكور، ويُحْتَمَل أن يكون: ﴿قُلُوبُ﴾؛ اسم كاد[(٨)]، و﴿تَزِيغُ﴾ خبراً مقدماً، لأنَّ الفعل مؤنث، وإنما قدر هذا الإعراب؛ لأن الفعل إذا دخل عليه الفعل قُدِّرَ اسم بينهما[(٩)].

---

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٩٩.

(٢) ومعنى قوله: (**عَنْ**)؛ حرف جرّ من معانيه؛ المجاوزة، والتعليل، وانتهاء الغاية، وتأتي بمعنى (بَعد)، ومعنى (مِنْ)، وغيرها من المعاني.

(٣) ومعنى قوله: (**فَوزٌ**)؛ هو النجاة والظفر بالأمنية والخير.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/١٠٠.

(٥) هكذا ضُبطت في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف؛ أي: بتاء التأنيث، لكنه في الدر المصون ضبطها بياء التذكير، وهو الأقرب للصواب، لاسيما وأنه بصدد توجيه قراءة التذكير لا قراءة التأنيث. (ينظر: الدر المصون ٦/١٣٣، والإتحاف ٢/١٠٠).

(٦) ويكون اسمها ضمير القوم، أو الجمع الذي دلَّ عليه ذِكْر المهاجرين والأنصار، ولذلك قدره أبو البقاء وابن عطية: (من بعد كاد القوم). (ينظر: الدر المصون ٦/١٣٢).

(٧) ونصَّ كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦/١٣٢، والإتحاف ٢/١٠٠).

(٨) مرفوع بـ(كاد)، وأُنِّث لتأنيث الجمع. (ينظر: الدر المصون ٦/١٣٢).

(٩) الكلام بحروفه في الإتحاف والدر المصون. (ينظر: الإتحاف ٢/١٠٠، والدر المصون ٦/١٣٥، وشرح الهداية ص (٥٢٣)، والكشف ١/٥١٠).

٦٧٦ ـ ....يَرَوْنَ خَاطَبُوا(١): فِيهِ ظَعَنْ(٢)

واخْتُلِفَ في: ﴿يَرَوْنَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ﴾ [١٢٦].

فـ**(ـخَاطَبُوا)**؛ أي: قرؤوه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(فِيهِ ظَعَنْ(٣))**؛ أي: حمزة، ويعقوب.

والمخاطب: المؤمنون(٤)؛ على سبيل التعجب(٥).

وقرأه الباقون: بياء الغيب.

رجوعاً على: ﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [١٢٥](٦).

هذا وفيها مضافتان(٧):

﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ [٨٣].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء؛ على الأمر: **(خَاطِبُوا)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، حيث ضبطها؛ بفتح الطاء؛ فعل ماض: **(خَاطَبُوا)**، ولم تضبط بالشكل في شرح موسى جار الله، ولا في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالياء، ثم العين: **(يعن)**، وهو تصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كالجماعة ـ؛ بالظاء ثم العين: **(ظَعَن)**.

(٣) ومعنى قوله: **(ظَعَنْ)**؛ السير والسفر.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٤١/٦، والكشف ٥٠٩/١، وشرح الهداية ص (٥٢٣)، وحجة القراءات ص (٣٢٦).

(٥) أي: أفلا ترون أيها المؤمنون تَكَرُّر افتتانهم وغفلتهم عن التوبة والاعتبار. (ينظر: الإتحاف ١٠٠/٢، وشرح النويري ٣٤٣/٤).

(٦) فهو مسند إلى المنافقين على جهة التوبيخ؛ أي: أو لا يرى المنافقون أنهم يفتنون؛ أي: يمتحنون بالمرض من كل عام مرة أو مرتين. (ينظر: الدر المصون ١٤١/٦، والكشف ٥٠٩/١، وحجة القراءات ص (٣٢٦)).

(٧) ينظر: النشر ٢٨١/٢.

أسكنها: حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف في اختياره، وشعبة.

﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [٨٣].

فتحها: حفص وحده.

وليس فيها **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



(١) ينظر: النشر ٢/٢٧٨ ـ ٢٨١، وتقريب النشر ص (١٢٠ ـ ١٢٢)، وشرح النويري ٤/٣٣٤ ـ ٣٤٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٤ ـ ٢٤٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٢/ب ـ ل ١٠٤/أ)، والإتحاف ٢/٨٦ ـ ١٠٢.

سُورَةُ يُونُسَ ـ عَلَيهِ السَّلَامُ ـ

أمال الراء من: ﴿الٓر﴾[1] هنا[2]، وفي هود[3]، ويوسف[4]، وإبراهيم[5]، والحجر[6]، و﴿الٓمٓر﴾ أول الرعد[7]؛ أبو عمرو، وابن عامر[8]، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف[9].

---

(١) ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمَدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي على حرفين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: غيث النفع ص (٢٤٠)).

(٢) أي: سورة يونس: الآية [١].

(٣) الآية: [١].

(٤) الآية: [١].

(٥) الآية: [١].

(٦) الآية: [١].

(٧) الآية: [١].

(٨) وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، قال في النشر: «وهذا الذي قطع به الجمهور لابن عامر بكماله، وعليه المغاربة، والمصريون قاطبة، وأكثر العراقيين، وهو الذي لم يذكر في التذكرة، والمبهج، والكافي، وأبو معشر في تلخيصه، والهذلي في كامله، وغيرهم عنه سواه، إلا أن الهذلي استثنى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان يعني عن الحلواني عنه، وتبعه على ذلك أبو العز في كفايته، وزاد الفتح أيضاً له من طريق الداجواني، وتبعه على الفتح ـ للداجواني ـ الحافظ أبو العلاء، وكذلك ذكر ابن سوار وابن فارس عن الدجواني، ولم يذكر في التجريد عن هشام إمالة البتة، قلتُ: والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، فقد نص عليه هشام كذلك في كتابه؛ أعني على الإمالة، ورُوِيَ أيضاً منصوصاً عن ابن عامر بإسناده، قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهو الصحيح عنه ـ يعني عن هشام ـ ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك». (ينظر: النشر ٦٦/٢).

(٩) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٧)، والنشر ٦٧/٢، والإتحاف ١٠٣/٢.

إجراءً لألفها مجرى المنقلبة عن الياء[1].

وقلَّلها: الأزرق[2].

وفتحها: الباقون[3].

وسَكَتَ أبو جعفر[4] على كل حرف من حروف: ﴿الٓر﴾.

وتقدَّم الخلاف في:

[﴿لَسَٰحِرٌ﴾ [٢]][5].

و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٣][6].

٦٧٧ ـ وَإِنَّهُ[7] افْتَحْ: ثِقْ......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [٤].

---

(١) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف. (ينظر: الإتحاف ١٠٣/٢).

(٢) ينظر: النشر ٦٧/٢، والإتحاف ١٠٣/٢.

(٣) ينظر: النشر ٦٧/٢، والإتحاف ١٠٣/٢.

(٤) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (السحر)، والحرف القرآني المختلف فيه بخلافه، ولأن الشارح ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ اعتاد أن يذكر الكلمات المختلف فيها كما وردت في النص القرآني، فقد أثبتها كما رسمت في المصحف الشريف، حتى لا يتوهم أن قوله: (السحر)، كلمة من القرآن. وقرأ: ﴿لَسَٰحِرٌ﴾؛ بالألف، وكسر الحاء: ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، والباقون: بغير ألف، مع سكون الحاء. (ينظر: طيبة النشر، سورة المائدة، ص (٧٢)، الأبيات رقم (٥٨٨ ـ ٥٨٩)، والنشر ٢٥٦/٢، والإتحاف ١٠٣/٢ ـ ١٠٤).

(٦) قرأه بالتخفيف: حفص وحمزة والكسائي، وقرأه الباقون: بالتشديد. (ينظر: طيبة النشر سورة البقرة، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ١٠٤/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: **(وَإِنَّهُ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الهمزة: **(وَأَنَّهُ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بفتح همزة: ﴿إِنَّ﴾.

للمرموز إليهم بثاء: (**ثِقْ**)[1]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على حذف لام الجر[2].

والباقون: بالكسر.

على الاستئناف[3].

وتقدَّم همز: ﴿ضِيَآءً[4]﴾ [٥]، لقنبل[5].

---

(١) قال ابن الناظم: «قوله: (**ثِقْ**)؛ أي: بهذه القراءة، ولا يُعْتَبَرُ قول من ضعَّفَها، كيف وهي قراءةٌ نُقِلت إلينا عن الصحابة»؛ وهو يريد بذلك الرد على من طعن في صحة هذه القراءة مثل الزجاج، والفارسيّ، والزمخشريّ، وغيرهم كأبي البقاء حيث قال: «وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي، لم يضبط عن القارئ، وذلك أن القارئ أشار إلى الضمِّ تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء فلم يدرك الراوي هذه الإشارة، وقيل: إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حرَّكها بالضمِّ إتِّباعاً لحركة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف»، وقد انبرى للرد على هذا الطعن والتضعيف لهذه القراءة المتواترة الإمام ابن الجزري في النشر، فقال: «إنَّ أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره، وهو لم ينفرد بهذه القراءة، بل قرأ بها غيره من السلف، ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضاً الأعمش، وقرأنا له بها من كتاب المبهج وغيره، وإذا ثبت مثله في لغة العرب فكيف ينكر». (ينظر: المحتسب ٧١/١ ـ ٧٣، والدر المصون ٢٧٢/١، والنشر ٢١٠/٢ ـ ٢١١، وشرح ابن الناظم ص (١٧١)، والإتحاف ٣٨٧/١).

(٢) فهو على تقدير اللام؛ أي: حقًّا لأَنَّه، أو على أنه معمول للفعل الناصب: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: وعد الله بدأ الخلق ثم أعادته، والمعنى: إعادة الخلق بعد بدئه، وقيل فيها توجيهات أخرى أوصلها في الدر المصون إلى ستة أقوال. (ينظر: الدر المصون ١٤٨/٦ ـ ١٤٩، وشرح النويري ٣٤٦/٤، والإتحاف ١٠٤/٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ١٤٨/٦، وشرح النويري ٣٤٦/٤، والإتحاف ١٠٤/٢.

(٤) في الأصل رسمت بالوجهين؛ الهمز والياء.

(٥) فرواه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد، وذلك بقلب الياء همزة، وأُوِّلت على أنه مقلوبٌ قدمت لامه ـ التي هي همزة ـ إلى موضع عينه، وأُخِّرت عينه ـ التي هي واو ـ إلى موضع اللام، فوقعت الياء ظرفاً بعد ألف زائدة، فقلبت همزة، على حد: (رداء)، وقرأ الباقون: بالياء قبل الألف وبعد الضاد؛ جمع (ضوء)، كـ(ـسوط)، و(سياط)، =

٦٧٧ ـ ....وَ(يَا) نُفَصِّلُ[(١)]: حَـقٌّ عَـلَا..............................

وَقَوْلُهُ: (وَ"**يَا**" ﴿**نَفَصِّلَ**﴾)؛ أي: وقرأ ﴿**نُفَصِّلُ**﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ يُفَصِّلُ ٱلْآيَـٰتِ﴾ [٥].

بياء الغيب.

المرموز إليهم بقوله: (**حَقٌّ عَلَا**[(٢)])؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وحفص.

جرياً على اسم الله ـ ﷻ ـ[(٣)].

والباقون: بنون العظمة[(٤)].

وتقدم:

تسهيل همزة: ﴿**وَٱطْمَأَنُّواْ**﴾[(٥)] [٧]؛ للأصبهاني[(٦)].

= وزعم ابن مجاهد أن هذه القراءة غلط، مع اعترافه أنه قرأه كذلك على قنبل، قال الشارح في باب الهمز المفرد: «بل هو الغلط، ولذا خالفه الناس، فإنهم رووه عنه بالهمزة، بلا خلاف عنهم»، وقال في الدر المصون: «إن قنبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد»، ولا خلاف بين القراء في الهمز الذي بعد الألف. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ١٠٤/٢، والدر المصون ١٥٢/٦، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون؛ على التعظيم: (**نُفَصِّلُ**)، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يُفَصِّلُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وكذا هو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٢) وقوله: (**عَلَا**)، فعل ماض، يقال: علا الشيءُ؛ أي: ارتفع، وعلا بالإمر؛ أي: استقل به، أو اضطلع به.

(٣) الكلام بنصه في الإتحاف، وشرح المنير السمنودي على الطيبة. (ينظر: الكشف ٥١٣/١، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، وحجة القراءات ص (٣٢٨)، والإتحاف ١٠٤/٢، وشرح النويري ٣٤٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ)).

(٤) الكلام بنصه في الإتحاف، وشرح المنير السمنودي على الطيبة. (ينظر: الكشف ٥١٤/١، وشرح النويري ٣٤٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ)، والإتحاف ١٠٤/٢).

(٥) في الأصل رُسِمَتْ من دون واو العطف.

(٦) ينظر: طيبة النشر باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/١، والإتحاف ١٠٤/٢.

وضم هاء: ﴿يَهۡدِيهِمۡ﴾ [٩]؛ الثاني؛ ليعقوب(١).

٦٧٧ ـ ....**قُضِيَ سَمَّى**(٢)، **أَجَلُ**

٦٧٨ ـ **فِي رَفْعِهِ انْصِبْ: كَمْ ظُبًى**.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قُضِيَ﴾.

مِنْ قوله تعالى [**٣٨٤**]: ﴿وَلَوۡ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسۡتِعۡجَالَهُم بِٱلۡخَيۡرِ لَقُضِيَ إِلَيۡهِمۡ أَجَلُهُمۡ﴾ [١١].

فـ(**سَمَّى**)؛ أي: قرأه بفتح القاف والضاد، وقلب الياء ألفاً(٣).

على البناء للفاعل(٤).

و﴿**أَجَلُ**﴾؛ أي: ﴿**أَجَلُهُمۡ**﴾ بعده.

(**فِي رَفْعِهِ انْصِبِ**)(٥)؛ أي: اقرأه بالنصب.

على المفعول به(٦).

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ ظُبًى**)؛ أي: ابن عامر، ويعقوب.

---

(١) ينظر: طيبة النشر باب الهمز المفرد، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/١، والإتحاف ١٠٤/٢.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: على البناء للفاعل؛ فعلاً ماضياً: (سَمَّى)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: على الأمر: (سَمِّ)، والثالث: ما انفرد به المنير السمنودي بضبطها في شرحه بنسخته الهندية؛ حيث ضبطها ـ على الماضي ـ؛ لكن بالألف الممدودة: (سَمَّا).

(٣) قال النويري: «واستغنى بـ(سَمَّى) عن القيد». (ينظر: شرح النويري ص (٣٤٦)).

(٤) وهو الله ـ جلَّ في علاه ـ. (ينظر: الدر المصون ١٥٩/٦، والكشف ٥١٥/١، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، وحجة القراءات ص (٣٢٨)).

(٥) قال النويري: «وقيد الرفع؛ لمخالفته». (ينظر: شرح النويري ص (٣٤٦)).

(٦) ينظر: الكشف ٥١٥/١، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، وحجة القراءات ص (٣٢٨).

وقرأه الباقون: بضم القاف، وكسر الضاد، وفتح الياء[١].

على البناء للمفعول[٢].

﴿أَجَلُهُمْ﴾؛ بالرفع.

على النيابة[٣].

هذا ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه، على: ﴿تِلْقَآيِٕ﴾ [١٥]، ونحوه؛ مما رُسِمَ بياء بعد الألف؛ بإبدال الهمزة ألفاً مع المد والقصر والتوسط، وبتسهيلها كالياء مع المد والقصر؛ فهي خمسة، وإذا أُبْدِلَتْ ياء على الرسم؛ فالمد والقصر والتوسط مع سكون الياء، والقصر فقط مع روم حركتها، فتصير تسعة[٤]، تأمل.

٦٧٨ ـ ....وَاقْصُرْ وَلَا أَدْرَى[٥]، وَلَا أُقْسِمُ[٦] الُاولَى[٧]: زِنْ هَلَا

---

(١) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦/١٥٩، والكشف ١/٥١٥، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، وحجة القراءات ص (٣٢٨).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١٠٥، وشرح النويري ٤/٣٤٧، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ).

(٤) نصَّ عليه في النشر، فالهمزة هنا مكسورة، ورُسِم فيها للهمز صورة، فهو مما رُسِمَ فيه الهمز بالياء. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/١٠٥).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**أَدْرَى**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ متصلة بكاف الخطاب: (**أَدْرَاكَ**)، واختلاف الضبط في هذه الموضع مرتبط بالاختلاف في ضبط الكلمة بعدها.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف: (**وَلَا أُقْسِمُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ مجردة عن واو العطف: (**لَا أُقْسِمُ**)، واختلاف الضبط في هذه الموضع مرتبط بالاختلاف في ضبط الكلمة قبلها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالنقل في الهمز: (**الُاولَى**)، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بالتحقيق الهمز: (**الْأُولَى**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالنقل في الهمز، والابتداء بلام مضمومة: (**لُاولَى**).

٦٧٩ ـ خُـلْـفٌ........................ ....

(وَاقْصُرْ)؛ أي: اقرأ بالقصر.

﴿**وَلَا أَدْرَى**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ **وَلَأَدْرَاكُم** بِهِۦ﴾ [١٦].

(وَ)اقصر.

﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١].

وهي **(الْاولَى)** في سورة القيامة[(١)].

للإمام ابن كثير؛ لكن بخلاف من أحد راوييه، ولذا ذكر رمزهما بأولى قوله: **(زِنْ**[(٢)] **هَلَا**[(٣)]**)** **(خُلْفٌ)**؛ أي: قنبل بلا خلاف عنه، والبزي بخلاف عنه.

وإِيضَاحُهُ:

أن الإمام ابن كثير ـ من غير طريق ابن الحباب ـ عن البزي: قرأ بحذف الألف التي بعد اللام[(٤)].

جعلها لام ابتداء، فتصير لام توكيد؛ أي: (لو شاء الله ما تلوته عليكم ولأعلمكم به على لسان غيري)[(٥)].

---

(١) الآية: [١].

(٢) قال ابن الناظم: «وقوله: **(زِنْ)**؛ من الزينة». (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٤٨٨)).

(٣) ومعنى قوله: **(هَلَا)**، كلمة تستعمل لزجر الخيل.

(٤) وهي رواية العراقيين قاطبة من طريق أبي ربيعة عن البزي. (ينظر: النشر ٢/٢٨٢).

(٥) هذا توجيه قراءة ابن كثير بخلف عنه في موضع سورة يونس. (ينظر: الدر الصون ٦/١٦٤، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، والنشر ٢/٢٨٢، وشرح النويري ٤/٣٤٧، والإتحاف ٢/١٠٥).

وقرأ الباقون: بإثبات الألف.

على أنها لا النافية مؤكدة؛ أي: (ولو شاء الله ما قرأته عليكم ولا أعلمكم به على لساني)(١).

فالأول والثاني منفيان(٢).

وسيأتي توجيه(٣): ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، في موضعه(٤).

وبإثبات الألف: قرأ ابن الحباب عن البزي فيها، وكذا روى المغاربة والمصريون عن البزي من طرقه(٥).

واحترز بـ(**ـأولى**) القيامة:

عن ثانيته؛ وهو: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢].

وعن(٦): ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١].

---

(١) وهذا توجيه قراءة الجمهور في موضع سورة يونس. (ينظر: الدر الصون ١٦٤/٦، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، والنشر ٢٨٢/٢، وشرح النويري ٣٤٧/٤، والإتحاف ١٠٥/٢).

(٢) ينظر: الإتحاف ١٠٦/٢.

(٣) قال في الإتحاف: «وَوُجِّهتْ بأن اللام: لام الابتداء للتأكيد، أو جواب قسم مقدر، دخلت على مبتدأ محذوف؛ أي: لَأَنا أقسم، وإذا كان الجواب جملة أسمية أكد باللام، وإذا كان خبرها مضارعاً جاز أن يكون للحال، لأن البصريين يمنعون أن يقع فعل الحال جواباً للقسم، فإن ورد ما ظاهره ذلك ـ كما هنا ـ جعل الفعل خبر المضمر فيعود الجواب جملة اسمية؛ التقدير: والله لأنا أقسم، وتوجيه قراءة من أثبت الألف: بجعل (لا) نافية لكلام مقدر؛ كأنهم قالوا: إنما أنت مفتر في الأخبار عن البعث، فرد عليهم: بـ(ـلا)، ثم ابتدأ فقال: أقسم، وقيل: نفي للقسم؛ بمعنى: أن الأمر أعظم، وقيل: زائدة تأكيداً، على حد: لئلا يعلم». (ينظر: الإتحاف ٥٧٤/٢).

(٤) من سورته.

(٥) ينظر: النشر ٢٨٢/٢.

(٦) ذكره في شرح ابن الناظم، لكنه أغفل ذكر الموضع الثاني من سورة القيامة ـ وهو المقصود الأَوَّلِيّ بقيد الناظم ـ فلم يذكره أو يشير إليه، وهكذا فعل محققا شرحه فلم ينوها عليه بشيء، وكذا من نقل عن ابن الناظم؛ كالمنير السمنودي في شرحه على الطيبة، وصاحب تقريب الطيبة، بينما نوَّه عليه الشيخ شعبان إسماعيل في تحقيقه لشرح ابن الناظم. =

المتفق على الإثبات فيهما.

لأنها فيهما كأنه يقول: (إذ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم).

وجعلها البيضاوي[(١)]: لتأكيد القسم، وهو شائع، كـ(لَا وأبيك)[(٢)].

ولا يَرِدُ: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]؛ لوقوعها بعد الفاء، والناظم أوردهما بالواو، ولفظ بهما كذلك[(٣)]، تأمل.

٦٧٩ ـ ....وَعَمَّا يُشْرِكُوا، كَالنَّحْلِ، مَعْ رُومٍ: سَمَا نَلْ كَمْ....................

(وَ)اخْتُلِفَ [٣٨٥] في: ﴿**عَمَّا يُشْرِكُوا**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [١٨ ـ ١٩]، هنا[(٤)].

= فقد جعل ابن الناظم قول الناظم: (**الْأولَى**) قيد يخرج به موضع سورة البلد، وأغفل ذكر الموضع الثاني من سورة القيامه والذي هو أيضاً يخرج بقيد الناظم، فإذا كان موضع سورة البلد قد خرج بقيد الناظم فمن باب أولى أن يخرج الموضع الثاني من سورة القيامة، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، بل هو الأولى بالتنويه من موضع سورة البلد، وهاهنا منقبة للشارح حيث انفرد عن باقي شروح الطيبة بذكر الموضعين اللذين يخرجان بقيد الناظم والتنويه عليهما؛ وهما الموضع الثاني من سورة القيامة، وموضع سورة البلد. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٢٤٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٦١٧)، وتقريب الطيبة ٣٨٥، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٧٣٧/٢).

(١) والذي جعله البيضاوي على معنى تأكيد القسم إنما هو الموضع الأول من سورة القيامة، وليس الموضع الثاني أو موضع سورة البلد كما قد يوهمه ظاهر ترتيب سياق كلام الشارح، ومع أن كلام الشارح موجود بحروفه في كتاب الإتحاف، إلا أن ترتيب هذه العبارة قد جاء في سياق كلام صاحب الإتحاف على الصواب. (ينظر: تفسير البيضاوي ٤٨١/٤).

(٢) وهذه العبارة من كلام تتمة لكلام البيضاوي، ومن قوله: «واحترز. . .الخ» إلى هنا موجود بنصه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١٠٦/٢، وتفسير البيضاوي ٤٨١/٤).

(٣) ذكره في شرح ابن الناظم، وأشار إليه، وهو كذلك في شرح المنير السمنودي. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ)).

(٤) سورة يونس: الآية [١٨].

(كَـ) حرف.

(النَّحْلِ):

﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝١ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [النحل: ١].

و﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ [بِالْحَقِّ][1] تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٣].

(مَعْ) حرف.

(رُومٍ): ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٤٠ ظَهَرَ الْفَسَادُ﴾ [الروم: ٤٠].

فقرأه بياء الغيب[2] في الأربعة؛ الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(سَمَا نَلْ**[3] **كَمْ**[4]**)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب، وعاصم، وابن عامر.

على أنه مستأنف لتنزيه ذاته عن إشراكهم[5].

وقرأه الباقون؛ ـ حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره ـ: بتاء الخطاب في الأربعة.

جرياً على ما سبق[6].

ويوقف لحمزة على: ﴿فِي آيَاتِنَا﴾ [٢١].

١ ـ بعدم السكت مع تحقيق الهمزة[7].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِب عليه: (صح).

(٢) على لفظه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٨)).

(٣) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٤) ومعنى قوله: (**كَمْ**)؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(٥) ينظر: الكشف ٥١٥/١، وشرح الهداية ص (٥٢٦)، وشرح النويري ٣٤٩/٤، والإتحاف ١٠٧/٢.

(٦) ينظر: الكشف ٥١٥/١، وشرح الهداية ص (٥٢٦)، وشرح النويري ٣٤٩/٤، والإتحاف ١٠٧/٢

(٧) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٩/١).

٢ ـ وبالسكت قبل الهمز[(١)].

٣ ـ [وبالنقل[(٢)]][(٣)].

٤ ـ وبالإدغام[(٤)].

فهي أربعة[(٥)].

٦٧٩ ـ ....وَيَمْكُرُوا: شَفَعْ

(وَ)قَرَأَ: ﴿يَمْكُرُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا يَمْكُرُونَ﴾ [٢١].

بياء الغيب ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بشين: (شَفَعْ)[(٦)]؛ أي: روح ـ وحده ـ عن يعقوب.

جرياً على ما سبق[(٧)].

والباقون: بتاء الخطاب.

التفاتاً لقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ [٢١]؛ أي: (قل لهم)، فناسب الخطاب[(٨)].

---

(١) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي ـ أيضاً ـ، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ١/٤٨٩).

(٢) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ١/٤٩٠).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) قال في النشر: «وهو جائز من طرق أكثرهم». (ينظر: النشر ١/٤٩٠).

(٥) قال في النشر: «والخامس: التسهيل بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ، وهو ضعيف». (ينظر: النشر ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠، والإتحاف ٢/١٠٧، وشرح السمنودي (ل ١٠٤/أ)).

(٦) وقوله: (شَفَعْ)؛ مِنْ جعل الوتر شفعاً، أي: صيره زوجاً.

(٧) قال أبو الحسن شريح: «قراءة حسنة؛ لتقدم لفظ الغيبة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً﴾ [٢١]». (ينظر: الجمع والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٢)، والدر المصون ٦/١٦٨، واللباب ١٠/٢٩٠).

(٨) وذلك مبالغة في الإعلام بمكرهم، قال أبو الحسن شريح: «والقراءة بالتاء: على الإنصراف من الغيبة إلى الخطاب». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٢)، والدر المصون ٦/١٦٨، واللباب ١٠/٢٩٠).

وتقدَّم إسكان سين: ﴿رُسُلَنَا﴾ [٢١]، لأبي عمرو(١).

٦٨٠ ـ وَكَمْ ثَنًا(٢): يَنْشُرُ فِي يُسَيِّرُ ....

(وَ)**قَرَأَ** الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ ثَنًا**)؛ أي: ابن عامر، وأبو جعفر، بكمالهما.

﴿**يَنْشُرُ**﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى **يَنْشُرُكُمْ** فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [٢٢].

بفتح الياء، وبنون ساكنة بعدها، فشين معجمة [مضمومة](٣).

من النشر ضد الطي؛ أي: (يُفَرِّقُكُم)(٤).

(**فِي**) موضع قراءة غيرهما.

﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾؛ بضم الياء، وسين مهملة مفتوحة، بعدها ياء مكسورة مشددة.

أي: (يحملكم على السير، ويمكنكم منه)، والتضعيف للتعدية(٥).

والأزرق على أصله في ترقيق الراء(٦).

---

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٣)، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٥، والإتحاف ٢/١٠٧.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**)، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٤) ويبُثُّكم. (ينظر: الدر المصون ٦/١٦٨، وشرح الهداية ص (٥٢٦)، والكشف ١/٥١٦).

(٥) تقول: سار الرجل وسيرته أنا، وقيل: بل هو تضعيف مبالغة لا تضعيف تعدية، ورده في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦/١٦، والكشف ١/٥١٦).

(٦) ظاهر كلام الشارح يُفْهِم أن الأزرق عن ورش ليس له في الراء من كلمة: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾؛ إلا وجه الترقيق، وليس ذلك كذلك، بل الصحيح أن الأزرق عن ورش له في الراء المضمومة الوجهان؛ الترقيق، والتفخيم، فقاعدته: أنه قرأ بترقيق الراء المضمومة إذا كانت بعد ياء ساكنة، أو كسرة، سواء كانت الراء وسطاً، أو طرفاً، منونة، أو غير منونة، وهذا الذي ذهب إليه جمهور أهل الأداء المصريين، والمغاربة، =

٦٨٠ ـ .... مَتَاعُ: لَا حَفْصٌ[1] ....

وَقَرَؤُوا: ﴿مَتَاعُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَـٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٢٣].

برفع عين: ﴿**مَتَاعُ**﴾؛ كاللفظ به.

(**لَا**)؛ أي: غير.

(**حَفْصٌ**) عن عاصم.

فإنه قرأه بالنصب.

على أنه مصدر مؤكد، أي: (تتمتعون متاع)، أو ظرف زماني؛ كـ(مَقْدَم الحاج)، أو مفعول به بمقدر؛ أي: (تبغون متاعاً)، أو من أجله؛ أي: (لأجل متاع)[2].

وأمَّا الرفع في قراءة الجمهور: فعلى أنه خبر[3]: ﴿بَغْيُكُمْ﴾، أو خبر مبتدأ محذوف[4].

= الآخذين بمذهب الأزرق، وهو الذي في الحرز، وأصله، وغيرهما.
وروى جماعة عنه: تفخيمها؛ من أجل الضمة، نظراً إلى كونها لازمة، فلم يجروها مجرى المفتوحة، وهذا ـ كما قاله في التقريب ص (٧٣) ـ «مذهب أبي الحسن بن غلبون، وصاحب العنوان، وصاحب المجتبى، في آخرين»، قال في طيبة النشر، باب الراءات، ص (٥٥)، البيت رقم (٣٣٩):

كَذَاكَ ذَاتَ الْضَّمِّ رَقِّقْ فِي الْأَصَحْ ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الصاد مع التنوين: (**حَفْصٌ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الصاد بلا تنوين: (**حَفْصُ**).

(٢) هذه أربعة أوجه في توجيه قراءة حفص، وبقي وجه خامس؛ وهو: أنه منصوب على المصدر الواقع موقع الحال؛ أي: متمتعين، قاله في الدر المصون. (ينظر: الدر الصون ١٧٤/٦، والكشف ٥١٦/١، وشرح الهداية ص (٥٢٦ ـ ٥٢٧).

(٣) وهو الأظهر، قاله في الدر المصون. (ينظر: الدر الصون ١٧٥/٦).

(٤) والتقدير: هو متاع الحياة الدنيا. (ينظر: الدر الصون ١٧٥/٦، والكشف ٥١٦/١، وشرح الهداية ص (٥٢٧)).

٦٨٠ ـ ....وَقِطْـعًـا: ظَـفَـرُ[١]

٦٨١ ـ رُمْ دِنْ سُكُـونًـا.................. ....

(وَ)قَرَأَ: ﴿قِطْعاً﴾.

مِنْ قوله: ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ [٣٨٦] مُظْلِمًا﴾ [٢٧].

المرموز إليهم بأوائل قوله: (ظَفَرُ)[٢] (رُمْ[٣] دِنْ[٤])؛ أي: يعقوب، والكسائي، وابن كثير.

(سُكُوناً)؛ أي: بسكون الطاء.

وقيل: هي ظلمة آخر الليل، وقيل: سواد الليل[٥].

والباقون: بفتحها.

جمع: (قِطْعة)؛ كـ(ـدِمْنَة)، و(دِمَن)[٦].

٦٨١ ـ ....(بَاءُ)[٧] تَبْلُو (التَّا): شَفَا ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الظاء والفاء: (ظَفَرُ)، والثاني: بضم الظاء الفاء: (ظُفُرُ)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بضم الظاء، وفتح الفاء: (ظُفَرُ).

(٢) و(الظَّفَرُ) ـ بفتح الظاء ـ؛ هو النجاة والفوز، وبضم الظاء؛ واحد الأظفار.

(٣) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٤) قال ابن المصنف: «قوله: (دِنْ)... الخ»؛ أي: جازهم، وكافئهم، واملكهم بالأفضال.

(٥) فمن أسكن أجراه على التوحيد. (ينظر: الدر المصون ١٨٦/٦، واللباب ٣١١/١٠، والكشف ٥١٧/١، وشرح الهداية ص (٥٢٧)).

(٦) ففيه المبالغة في سواد وجوه الكفار. (ينظر: الدر المصون ١٨٧/٦، واللباب ٣١١/١٠، والكشف ٥١٧/١، وشرح الهداية ص (٥٢٧)).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بحذف الهمزة؛ على الإطلاق: (بَا)، والثاني: بالهمزة المفتوحة: (بَاءَ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بضم الهمزة: (بَاءُ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي.

واخْتُلِفَ في: (بَاء ﴿تَبۡلُواْ﴾).

مِنْ قوله: ﴿هُنَالِكَ تَبۡلُواْ كُلُّ نَفۡسٖ مَّآ أَسۡلَفَتۡ﴾ [٣٠].

فـ**(ـالتَّاء)**؛ أي: قراءته (تَتْلُوا)؛ بتاءين[١] من فوق.

بمعنى: (تطلب، وتتبع ما أسلفته من أعمالها)، أو (من التلاوة)[٢].

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون: ﴿تَبۡلُواْ﴾؛ بتاء[٣] من فوق، ثم باء موحدة.

من البلاء؛ أي: (تختبر ما قدمت)[٤].

وتقدَّم الخلاف:

في: ﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾ تخفيفاً، وتشديداً[٥].

وفي: ﴿كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ إفراداً، وجمعاً[٦].

---

(١) أولاهما: مفتوحة، وثانيهما: ساكنة.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٩٣/٦، وشرح الهداية ص (٥٢٧)، والكشف ٥١٧/١.

(٣) مفتوحة.

(٤) أي: تختبر ما قدمت من عمل؛ فتعاين قبحه وحسنه. (ينظر: الدر المصون ١٩٣/٦، وشرح الهداية ص (٥٢٧)، والكشف ٥١٧/١).

(٥) فقرأها بالتشديد: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، وقرأها الباقون: بالتخفيف. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، البيت رقم (٤٨٥)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ١٠٩/٢).

(٦) فقرأها بالتوحيد: ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وقرأها الباقون: بألف على الجمع. (ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٤)، البيت رقم (٦١٤)، والنشر ٢٦٢/٢، والإتحاف ١٠٩/٢).

٦٨١ ـ .... لَا يَهْدِ[١]: خِفُّهُمْ[٢]. وَ(يَا) اكْسِرْ: صُرِفَا[٣].
٦٨٢ ـ وَ(الْهَاءَ): نَلْ ظَلْمًا[٤]. وَأَسْكِنْ: ذَا[٥] بَدَا خُلْفُهُمَا شَفَا خُذِ. الْإِخْفَا: حَدَا
٦٨٣ ـ خُلْفٌ بِهِ ذُقْ.................. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لَا يَهْدِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿[أَمَّن][٦] لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن﴾ [٣٥].

فـ**(ـخِفُّهُمْ)**؛ أي: القراءة بتخفيف الدال.

لحمزة، والكسائي، وخلف، المرموز إليهم: بـ**(ـشَفَا)** قبل.

والباقون: بالتشديد.

(وَ"يَا" اكْسِرْ)؛ أي: اقرأه بكسر ياء المضارعة.

للمرموز إليه بصاد: **(صُرِفَا)**[٧]؛ أي: شعبة وحده عن عاصم.

---

(١) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف الياء بعد الدال: (**لَا يَهْدِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى بلا خلاف بينها ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ، إلا ما انفرد به الشيخ أيمن سويد في تحقيقه للمتن، حيث ضبطها؛ بإثبات الياء بعد الدال: (**لَا يَهْدِي**)، وفيه نظر؛ لاختلال وزن البيت بإثبات الياء.

(٢) في الأصل؛ بالحاء المهملة: (حفهم)، وهو تصحيف.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الصاد، وكسر الراء بلا تشديد؛ على البناء للمفعول: (**صُرِفَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: بضم الصاد، وكسر الراء مشددة؛ على البناء للمفعول: (**صُرِّفَا**)، والثالث: بفتح الصاد والراء؛ على البناء للفاعل: (**صَرَفَا**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الظاء: (**ظَلْماً**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي بخط الناظم (أ)، والثاني: بضم الظاء: (**ظُلْماً**).

(٥) في الأصل: بالدال المهملة: (دا)، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل؛ بفك الإدغام: (أم من).

(٧) ومعنى قوله: (**صُرِفَا**)؛ فعل ماض مبنى للمجهول، يقال صُرف المال؛ إذا انتهى وتم إنفاقه، وصرف الكلام إذا زينه ونمَّقه، وصرف العملة؛ إذا حوَّلها وبدَّلها بمثلها.

والباقون: بفتحها.

(**وَ**)اكسر.

(**الْهَاءَ**).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**نَلْ**[(١)] **ظَلْمًا**[(٢)])؛ أي: عاصم، ويعقوب.

(**وَأَسْكِنْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الهاء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ذَا**[(٣)] **بَدَا**[(٤)])؛ أي: ابن جماز، وقالون.

(**خُلْفُهُمَا**)؛ أي: بخلاف عنهما في الإسكان.

وللمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**[(٥)] **خُذِ**[(٦)])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وابن وردان؛ بلا خلاف عنهم.

و(**الْإِخْفَاء**)؛ أي: القراءة باختلاس فتحة الهاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَدَا**[(٧)]) (**خُلْفٌ بِهِ ذُقْ**[(٨)])؛ أي: أبي عمرو

---

(١) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٢) ومعنى قوله: (**ظَلْماً**)؛ اسمٌ، والجمع: ظُلُوم، والظَلْمُ؛ ماء الأسنان وبريقها، وهو كالسواد داخل عظم السن من شدة البياض، أو هو بمعنى: الثلج.

(٣) ومعنى قوله: (**ذَا**)، صاحب؛ ولا يكن إلا مضافاً، فإن وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة، وإن وصفت به معرفة أضفته إلى الإلف واللام، ولا يجوز إضافته إلى مضمر أو زيد ونحوه.

(٤) ومعنى قوله: (**بَدَا**)؛ فعل ماض بمعنى: بان وظَهَر.

(٥) ومعنى قوله: (**شَفَا**)؛ تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه، وبمعنى البقية والقلة؛ كقولهم: (ما بقي فيه إلا شَفا)، وفعلاً؛ نحو: (شفاه الله)، وقد تكرر هذا الرمز في النظم، واستعمله المصنف بحسب المناسبة في النظم.

(٦) ومعنى قوله: (**خُذِ**)؛ فعل أمر؛ بمعنى: النيل والتناول والتحصيل؛ يقال: أخذ الكتاب؛ إذا تناوله وحصل عليه.

(٧) قوله: (**حَدَا**)؛ من (الحدو)؛ وهو الغناء للإبل في مرعاها، وقد يكون معنى الكلمة ـ على الإسمية ـ من قولهم: حَدِيَ بالمكان حَدًا؛ أي: لزمه فلم يبرحه.

(٨) ومعنى قوله: (**ذُقْ**)؛ من الذوق؛ وهو معرفة طعم الأشياء ومذاقاتها.

بخلاف عنه، وقالون، وابن جماز؛ في وجههما الثاني، لأنه تقدم لهما الإسكان.

والوجه الآخر لأبي عمرو؛ إتمام الفتحة، **وبه قرأ**: ابن كثير، وورش، وابن عامر.

وإيضاح ما في هذا الحرف أنَّ فيه ست قراءات(١):

الأولى: بفتح الياء، وإسكان الهاء، وتخفيف الدال(٢).

وهي: لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والثانية: بكسر الياء والهاء معاً، وتشديد الدال(٣).

وهي لشعبة وحده.

والثالثة: بفتح الياء، وكسر الهاء، وتشديد الدال(٤).

وهي: لحفص، ويعقوب.

والرابعة: بفتح الياء، وإسكان الهاء، وتشديد **[٣٨٧]** الدال(٥).

---

(١) ولقد أجاد ابن الناظم في بيان كلام الناظم في شرح خلاف القراء في هذا الحرف بأسلوب سهل مختصر مفيد، وعنه نقل المنير السمنودي نصَّ كلامه في شرحه على الطيبة، وأجاد صاحب الإتحاف ـ على عادته ـ في بيان القراءات المختلفة في هذا الحرف ـ أيضاً ـ، بينمالم يتعرض النويري في شرحه لحرف: (الدال) من حيث التخفيف والتشديد، مع أنَّ الناظم قد نصَّ عليه بقوله: (**فَخِفُّهُم**)، فلعله اختلاف في نُسَخِ الشرح، لكنَّ العتب على محقق شرحه؛ إذ لم يشر إلى مسألة تخفيف الدال وتشديدها، وكان حقه أن يُتِمَّ ـ بتحقيقه ـ ما نقص في أصل الشرح، فصار تحقيقه يحتاج إلى تحقيق. (ينظر: النشر ٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤، والإتحاف ٤/١٠٩ ـ ١١١، وشرح ابن الناظم ٢٤٨ ـ ٢٤٩، وشرح النويري ٤/٣٥١ ـ ٣٥٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/ب)، وغيث النفع ص (٢٤١)).

(٢) أي: (**يَهْدِي**).

(٣) أي: (**يِهِدِّي**).

(٤) أي: (**يَهِدِّي**).

(٥) أي: (**يَهْدِّي**).

وهي: لابن وردان، وابن جماز[(١)] وقالون[(٢)] في أحد وجهيهما.

والخامسة: بفتح الياء، واختلاس فتحة الهاء، وتشديد الدال.

وهي: لأبي عمرو في أحد وجهيه[(٣)]، وقالون[(٤)] وابن جماز[(٥)] في وجههما الثاني.

والسادسة: بفتح الياء والهاء معاً، وتشديد الدال[(٦)].

وهي: لأبي عمرو في وجهه الثاني[(٧)]، وورش، وابن كثير، وابن عامر.

---

(١) قال في النشر: «وروى أكثر أهل الأداء عن ابن جماز الإسكان - كابن وردان -، وقالون في المنصوص عنه، وهو الذي لم يذكر ابن سوار له سواه». (ينظر: النشر ٢/٢٨٤).

(٢) قال في النشر: «وروى العراقيون قاطبة، وبعض المغاربة والمصريين، عن قالون: الإسكان، وهو المنصوص عنه وعن إسماعيل والمسيبي وأكثر رواة نافع عليه، نص الداني في جامع البيان، ولم يذكر صاحب العنوان له سواه، وهو أحد الوجهين في الكافي». (ينظر: النشر ٢/٢٨٤).

(٣) قال في النشر: «فروى المغاربة قاطبة وكثير من العراقيين عن أبي عمرو اختلاس فتحة الهاء، وعبَّر بعضهم عن ذلك: بالإخفاء، وبعضهم بالإشمام، وبعضهم بتضعيف الصوت، وبعضهم بالإشارة». (ينظر: النشر ٢/٢٨٣).

(٤) قال في النشر: «وقراءة قالون باختلاس الهاء هي رواية أكثر المغاربة وبعض المصريين عن قالون، كاختلاس أبي عمرو سواء، وهو اختيار الداني الذي لم يأخذ بسواه، مع نصه عن قالون بالإسكان، ولم يذكر مكي، ولا المهدوي، ولا ابن سفيان، ولا ابنا غلبون: غيره، إلا أن أبا الحسن بن غلبون أَغْرَبَ جدًّا في جعله: اختلاس قالون دون اختلاس أبي عمرو؛ ففرق بينهما، فيما تعطيه عبارته في تذكرته، والذي قرأ عليه به أبو عمرو الداني الاختلاس كأبي عمرو، وهو الذي لا يصح في الاختلاس سواه». (ينظر: النشر ٢/٢٨٤ بتصرف يسير).

(٥) قال في النشر: «وروى كثير منهم - أي: أهل الأداء - له - أي: ابن جماز - الاختلاس؛ وهي رواية العمري، وهو الذي لم يذكر الهذلي من جميع الطرق عنه سواه»، وقراءته بالاختلاس من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٨٤، ومنحة مولى البر ص (١١٠)).

(٦) أي: (**يَهَدِّي**).

(٧) قال في النشر: «وروى عنه أكثر العراقيين - أي: عن أبي عمرو - إتمام فتحة الهاء كقراءة ابن كثير وابن عامر سواء، وبذلك نص الإمام أبو جعفر أحمد بن جبير، =

فخلاف أبي عمرو دائر: بين الفتح الكامل، وبين الاختلاس[(١)].

وخلاف قالون، وابن جماز: بين الإسكان، وبين الاختلاس[(٢)].

وقد اقتصر في الحرز لقالون وأبي عمرو على الاختلاس فقط؛ حيث قال[(٣)]:

وَ(يَا) لَا يَهدِّي اكْسِرْ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلْ وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلْشُلَا

وقد تعقبه جمع من المحققين المحررين[(٤)] في تركه ذكر الإسكان لقالون بأنه غير جيد، فإن الذي ينبغي له أن يذكره ويقدمه على الاختلاس؛ لأنه في التيسير، وهو الأشهر الأصح المنصوص عليه عن قالون، بل لا يكاد يوجد في كتب النقلة غيره، فلا ينبغي إهماله.

هذا ووجه كسر الهاء[(٥)]: التخلص من الساكنين، إذ أصله: (يهتدي)، فلما سكنت التاء لأجل الإدغام، والهاء قبلها ساكنة، فكسرت للساكنين، ومن فتحها نقل فتحة التاء إليها، ثم قُلِبَتْ دالاً، وأُدْغِمَتْ في الدال.

= وأبو جعفر محمد بن سعدان في جامعه، وبه كان يأخذ أبو بكر بن مجاهد تيسيراً على المبتدئين وغيرهم، قال الداني: وذلك لصعوبة اختلاس الفتح لخفته»، وقراءة أبي عمرو في هذا الحرف بفتح الهاء فتحاً خالصاً من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٨٤، ومنحة مولى البر ص (١١٠)).

(١) لأنه لم يُذكر مع أصحاب الإسكان. (ينظر: شرح النويري ٣٥١/٤، والإتحاف ١١٠/٤).

(٢) ينظر: شرح النويري ٣٥١/٤، والإتحاف ١١٠/٢.

(٣) ينظر: حرز الأماني، سورة يونس، ص (٥٩)، البيت رقم (٧٤٨).

(٤) كالصفاقسي في غيث النفع، والجعبري في كنز المعاني، قال في غيث النفع ص «٢٤١»: «كان حقه ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أن يذكره له، لأنه في أصله، وجعله هو النص، حيث قال: (والنصُّ عن قالون بالإسكان)»، وقال الجعبري في كنز المعاني (ل ٥١١) (خ) «وبه ـ أي: بوجه الإسكان ـ قطع ابن مجاهد والأهوازي والهمداني، ولا يكاد يوجد في كتب النقلة غيره، ولم يذكره الناظم، وليس بجدير؛ لأنه نقص من الأصل، وعدول عن الأشهر».

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٨)، والكشف ٥١٨/١ ـ ٥١٩، واللباب ٣٢٦/١٠، والإتحاف ١١٠/٢.

وشعبة أتبع الياء للهاء في الكسر؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً(١).

وقراءة الاختلاس عسيرة في النطق جداً(٢)، لكن المشافهة تحكمها، فعليك بها.

واسْتُشْكِلَتْ قراءة سكون الهاء مع تشديد الدال، من حيث الجمع بين الساكنين(٣).

وأُجِيب(٤): بأن المدغم في حكم المتحرك.

على أنه لا بُعْدَ فيه؛ لما تقدم في(٥):

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٨)، والكشف ٥١٩/١، واللباب ٣٢٥/١٠، وحجة القراءات ص (٣٣٢).

(٢) قال في النشر: «قال ابن رومي: قال العباس: قرأته ـ أي الاختلاس ـ على أبي عمرو خمسين مرة فيقول: قاربت ولم تصنع شيئاً، وعن أحمد بن نصر قال ابن مجاهد: قلَّ من رأيته يضبط هذا ـ أي: الاختلاس ـ وسألت مقدَّماً منهم مشهوراً عن: (يهدي) ـ بالاختلاس ـ فلفظ به ثلاث مرات كل واحدة تخالف أختيها، قلتُ ـ أي ابن الجزري ـ: ولا شك في صعوبة الاختلاس، ولكن الرياضة من الأستاذ تُذَلِّلُ الاختلاس». (ينظر: النشر ٢٨٤/٢).

(٣) وممن قال بهذا القول: أبو جعفر النحاس، حيث قال: «وهذا لا يجوز، ولا يقدر أحد أن ينطق به»، وقال المبرد: «لابد لمن رام مثل هذا ـ أي: الاختلاس ـ أن يحرك حركة خفيفة إلى الكسر»، وابن خالويه حيث قال: «فأما ما رواه اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يسكن الهاء، ويُشِمُّها شيئاً من الفتح فإنه وهم في الترجمة؛ لأن السكون ضد الحركة، ولا يجتمع الشيء وضده، ولكنه من إخفاء الفتحة واختلاسها، لا من الإسكان»، ولقد شنَّع صاحب غيث النفع على من قال بمثل هذا القول ـ أي القول بعدم جواز الجمع بين الساكنين ـ، حيث قال في الغيث: «وأقوى ما يحتج به التارك له: أن فيه الجمع بين ساكنين على غير حده، وهو غير جائز، وقد تقدم ما يفيد أن هذا كلام باطل، لا يقوله إلا غافل أو جاهل؛ لثبوت ذلك قرآناً ولغة». (ينظر: الحجة لابن خالويه ص (١٨١)، وغيث النفع ص (٢٤١)، ومعجم القراءات ٥٤٩/٣).

(٤) وهو جواب البيضاوي في تفسيره، ونقله عنه صاحب الإتحاف، وعنه نقل الشارح. (ينظر: تفسير البيضاوي ١٥/٣، واللباب ٣٢٦/١٠، والإتحاف ١١٠/٢).

(٥) نصَّ عليه السمين الحلبي، وزاد: «وتقدمت لك قراءات كثيرة في قوله: ﴿يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وسيأتي لك مثل هذا في: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]». (ينظر: الإتحاف ١١٠/٢، والدر المصون ٢٠٠/٦).

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

و﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٨٥][1].

و﴿تَعْدُواْ﴾ [النساء: ١٥٤].

وكلهم كسر الدال[2]، فاعرفه.

٦٨٣ ـ ....تَفْرَحُوا[3]: غِثْ خَاطِبُوا[4] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَفْرَحُواْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [٥٨].

فالمرموز إليه بغين: **(غِثْ)**[5]؛ أي: رويس عن يعقوب.

(خَاطِبُوا)؛ أي: اقرؤوه له بتاء الخطاب.

قال في الإتحاف[6]: «وهي قراءة أُبيّ وأنس ـ رضي الله عنهما ـ[7]، ورفعها في النشر[8] إلى النبي ﷺ، وهي لغة قليلة؛ لأن الأمر باللام إنما يكثر في

---

(١) ومثله موضع سورة البقرة: ﴿فَنِعِمَّا﴾ [٢٧١].

(٢) ينظر: الإتحاف ١١١/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: **(تَفْرَحُوا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالياء؛ على الغيب: **(يَفْرَحُوا)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء؛ على الأمر: **(خَاطِبُوا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الطاء؛ على الأخبار في الماضي: **(خَاطَبُوا)**.

(٥) ومعنى قوله: **(غِثْ)**؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٦) ينظر: الإتحاف ١١٦/٢.

(٧) وهي قراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ وقرأ بها ابن عامر في رواية له، وابن جبير عن الكسائي، وأبو جعفر بخلاف عنه، وأبو رجاء، وابن هرمز، وغيرهم، وقد طعن بعضهم بهذه القراءة المتواترة؛ كالأخفش، وابن خالويه، وغيرهما، ولا عبرة بطعن الطاعنين ما دام أن القراءة قد ثبتت وتواترت. (ينظر: الدر المصون ٢٢٥/٦، ومعجم القراءات ٥٧٥/٣ ـ ٥٧٦).

(٨) ينظر: النشر ٢٨٥/٢.

الغائب كقراءة الباقين، والمخاطب المبني للمفعول؛ نحو: لِتُعْنَ بحاجتي يا زيد، ويقل الأمر باللام للمتكلم؛ نحو: لأقُمْ، ولنقم، ومنه حديث: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ[١]»[٢].

ولا خلاف بين العشرة في إسكان اللام[٣].

٦٨٣ ـ .... وَتَجْمَعُوا[٤]: ثُبْ[٥] كَمْ غَوَى[٦] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَجْمَعُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨].

فقرأه بتاء الخطاب ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (ثُبْ[٧] كَمْ غَوَى[٨])؛ أي: أبو جعفر، وابن عامر، ورويس.

---

(١) رواه البخاري، وأبو داود، وأخرجه النسائي في سننه، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، والحديث رواه أنس بن مالك رضي الله عنه، وفيه: «أن جدته مليكة ـ رضي الله عنها ـ دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته، فأكل منه، ثم قال: قوموا فلأ صل بكم. . .الخ».

(٢) الكلام بحروفه ومعناه موجود في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦/٢٢٥، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٢ ـ ٥٣)).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١١٦.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَجْمَعُوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَجْمَعُوا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء: (**ثِبْ**)، والثاني: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**غَوَى**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة: (**غَوَا**).

(٧) ومعنى قوله: (**ثُبْ**) ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، من: ثَاب يَثُوب ثَوباً فهو ثائب، والمفعول: مَثوب إليه، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى.

(٨) ومعنى قوله: (**غَوَى**)؛ أي: أَضلَّ.

على الالتفات(١) في قراءة الأولين، وتوافق قراءة رويس في: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾.

والباقون: بياء الغيب(٢).

وتقدَّم الكلام على:

﴿أَرَءَيْتُم﴾ [٥٩](٣).

و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾ [٥٩](٤).

٦٨٣ ـ ....اكْسِرْ يَعْزُبُ

٦٨٤ ـ ضَمًّا(٥) مَعًا: رُمْ............   ....

---

(١) فيكون المعنى كقراءة الجماعة، أو أنه خطاب لقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم﴾ [٥٧]. (ينظر: الدر المصون ٢٢٦/٦، وشرح الهداية ص (٥٢٩)، والكشف ٥١٩/١، واللباب ٣٥٨/١٠ ـ ٣٥٩).

(٢) إخباراً عنهم على جهة الغيب؛ مناسبة لما سبق. (ينظر: شرح النويري ٣٥٦/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/ب)).

(٣) فقرأها بتسهيل الهمزة الثانية: نافع، وأبو جعفر، وللأزرق: إبدالها ألفاً مع إشباع المد للساكنين، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة، ومرَّ مثله في نفس السورة الآية: [٥٠]. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ١١٠/٢).

(٤) لكلٍّ من القراء فيه وجهان؛ إبدال همزة الوصل ألفاً ممدودة مدًّا طويلاً لأجل الساكن، وتسهيلها بين بين مع القصر، وورش على أصله في مد البدل، وكذا ابن ذكوان وحفص وحمزة وإدريس على أصولهم ـ وصلاً ووقفاً ـ في السكت وعدمه، قال في النشر: «فأجمعوا على عدم حذفها وإثباتها ـ أي: همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام ـ مع همزة الاستفهام؛ فرقاً بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا على عدم تحقيقها؛ لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداء، وأجمعوا على تليينها، واختلفوا في كيفيته؛ فقال كثير منهم: تبدل ألفاً خالصة، وقال آخرون: تسهل بين بين؛ قال الداني في الجامع: والقولان جيدان، وأجمع من أجاز تسهيلها عنهم أنه لا يجوز إدخال ألف بينها وبين همزة الاستفهام كما يجوز في همزة القطع لضعفها عن همزة القطع». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (٤٤)، والنشر ٣٧٧/١ ـ ٣٧٨، والإتحاف ١١٢/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم مشددة بلا تنوين: =

وَقَولُهُ: (اكْسِرْ ﴿يَعْزُبُ﴾) (ضَمَّا)؛ أي: اقرأ بكسر زاي: ﴿يَعْزُبُ﴾.

(مَعًا)؛ أي:

﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ﴾ [٦١].

و﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾(١) في سبأ(٢).

للإمام المرموز إليه براء: **(رُمْ)**(٣)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بضمها فيهما.

وهما لغتان في مضارع: (عَزَبَ)(٤)، كـ(ضَرَبَ)، و(نَصَرَ).

٦٨٤ ـ ....أَصْغَرَ ارْفَعْ أَكْبَرَا(٥): ظِلُّ(٦) فَتًى........................

وَقَولُهُ: (﴿أَصْغَرَ﴾ ارْفَعْ ﴿أَكْبَرَا﴾)؛ أي: اقرأ برفع الراء.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [٦١].

= (ضَمًّا)، والثاني: بفتح الميم مشددة مع التنوين: (ضَمًّا)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) في الأصل كُتِبَتْ: (وما يعزب عنه)، وهو خطأ وتصحيف.

(٢) الآية: [٣].

(٣) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٤) يقال: عَزَب يَعْزِبُ وَيَعْزُبُ؛ أي: غاب حتَّى خَفِيَ. (ينظر: الكشف ٥٢٠/١، والدر المصون ٢٢٩/٦، واللباب ٣٦٣/١٠ ـ ٣٦٤).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء بلا تنوين: (أَكْبَرَا)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الراء مع التنوين: (أَكْبَرًا)، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ اللام مشددة بلا تنوين: (ظِلُّ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضمِّ اللام مشددة مع التنوين: (ظِلٌّ)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليهم بقوله: (**ظِلٌّ**[1] **فَتًى**)؛ أي: يعقوب، وحمزة، وخلف عن نفسه.

عطفاً على محل: ﴿مِّثْقَالِ﴾؛ لأنه مرفوع بالفاعلية، و﴿مِن﴾؛ زائدة فيه على حد: (وكفى بالله)، ومنع صرفهما؛ للوصف والوزن[2].

والباقون: بالفتح.

عطفاً على لفظ: ﴿مِّثْقَالِ﴾، أو ﴿ذَرَّةٍ﴾؛ فهما مجروران بالفتحة؛ لمنع صرفهما[3]، كما تقرر.

وتقدَّم:

فتح فاء: ﴿لَا خَوْفٌ﴾ ليعقوب[4].

وضم هاء: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ له، ولحمزة[5].

وضم الياء وكسر الزاي من: ﴿يَحْزُنكَ﴾؛ لنافع[6].

٦٨٤ ـ ....صِلْ فَاجْمَعُوا وَافْتَحْ: غَرَا

٦٨٥ ـ خُلْفٌ.......................... ....

وَقَوْلُهُ: (**صِلْ** ﴿**فَاجْمَعُوا**﴾ **وَافْتَحْ**)؛ أي: اقرأ قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ﴾ [٧١]؛ بوصل الهمزة، وفتح الميم.

(١) وقوله: (**ظِلٌّ**)؛ اسمٌ، والجمع: أَظْلَال، وظِلَال، وظُلَل، وظِلول، والظِّلُّ؛ عتمة تغشى مكاناً حجب عنه أشعة ضوئية حاجز غير شفاف، والظِّلُّ من كل شيء؛ شخصه، وظِلُّ الليل؛ سوادهُ وظلامهُ، والظِّلُّ؛ الفيء، ويأتي على معان أخرى.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٩)، والكشف ٥٢١/١، واللباب ٣٦٤/١٠.

(٣) ينظر: الكشف ٥٢٠/١، وشرح الهداية ص (٥٢٩)، واللباب ٣٦٤/١٠.

(٤) فقراءته: بفتح الفاء مع حذف التنوين، وقرأ الباقون: بالرفع والتنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٢)، والنشر ٢١١/٢، والإتحاف ١١٧/٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢٧٢/١، والإتحاف ١١٧/٢.

(٦) وقرأه الباقون: بفتح الياء، وضم الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤٥)، والنشر ٢٤٤/٢، والإتحاف ١١٧/٢).

للمرموز إليه بغين: **(غَرَا)**[(١)] **(خُلْفٌ)**؛ أي: رويس بخلاف عنه[(٢)].

من (جَمَع)؛ ضد (فَرَّقَ)، وقيل: (جَمَع)، و(أَجْمع)؛ بمعنى[(٣)].

والوجه الآخر له: بقطع الهمزة مفتوحة، وكسر الميم، وبه **قرأ الباقون**.

والوجه الأول لرويس: من طريق أبي الطيب، والقاضي أبي العلاء، عن النخاس؛ بالخاء المعجمة، كلاهما عن التمَّار، عنه[(٤)].

والثاني: من باقي الطرق[(٥)].

ويقال[(٦)]: (أَجْمَع)؛ في المعاني، و(جَمَع)؛ في الأعيان، كـ(أَجْمَعْتُ أمري)، و(جمعتُ الجيش).

٦٨٥ ـ ....وَظَنَّ: شُرَكَاؤُكُمْ....... ....

(وَ)قَرَأَ الإمام.

المرموز إليه بظاء: **(ظَنَّ)**[(٧)]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

﴿وَشُرَكَآؤُكُمۡ﴾ [٧١].

بالرفع، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

---

(١) ومعنى قوله: **(غَرَا)**؛ هي المادة التي تُلْصَقُ بها الأشياء، ويأتي فعلاً بمعنى: لَصَقَ، وتضبط الكلمة بالألف الممدودة والمقصورة.

(٢) وقراءة رويس ـ بخلفه ـ بقطع الهمزة وكسر الميم من قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ﴾ [يونس: ٧١]، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٨٥، وشرح منحة مولى البر ص (١١١)).

(٣) ذكره في النشر. (ينظر: النشر ٢/٢٨٥، والإتحاف ٢/١١٧، وشرح النويري ٤/٣٥٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٩)، وشرح السمنودي (ل ١٠٥/أ)).

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٨٥.

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٨٥.

(٦) نصَّ عليه السمين الحلبي في الدر المصون، وابن عادل في اللباب. (ينظر: الدر المصون ٦/٢٤٠، واللباب ١٠/٣٧٦).

(٧) ومعنى قوله: **(ظَنَّ)**؛ عَلِمَ، والظنُّ يكون بمعنى العلم بيقين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٤٦]، ويكون الظن؛ بمعنى العلم بغير يقين.

على أنه معطوف على الضمير المرفوع المتصل، بـ(ـأجمعوا)، وحسَّنه الفصل بالمفعول، أو مبتدأ حذف خبره أي: (كذلك)[1].

والباقون: بالنصب.

نسقاً على: ﴿أَمۡرَكُمۡ﴾[2].

٦٨٥ ـ ....وَخِـفْ تَتَّبِعَانِ[3] النُّونَ[4]: مَنْ لَهُ اخْتُلِفْ

(وَخِفْ) [٣٨٩] (﴿**تَتَّبِعَانِ**﴾ **النُّونَ**)؛ أي: اقرأ بتخفيف نون قوله: ﴿فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [٨٩].

للإمام أبن عامر ـ لكن بخلاف من [أحد][5] راوييه ـ.

ولذا رمزهما بأولى قوله: (**مَنْ**[6] **لَهُ اخْتُلِفْ**)؛ أي: ابن ذكوان بغير خلاف، وهشام بخلاف.

فروى الداجوني عن هشام[7]: بفتح [التاء الثانية][8] مشددة، وكسر الباء وتخفيف النون، ـ كابن ذكوان ـ.

---

(١) وقد اختار هذا التوجيه في النشر. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٣ ـ ٥٤)، والنشر ٢٨٦/٢، واللباب ٣٧٧/١٠، والإتحاف ١١٨/٢، وشرح النويري ٣٥٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٥٠)، وشرح السمنودي (ل ١٠٥/أ)).

(٢) ينظر: اللباب ٣٧٧/١٠، والإتحاف ١١٨/٢، وشرح النويري ٣٥٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٥٠)، وشرح السمنودي (ل ١٠٥/أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون بلا تشديد؛ على قراءة التخفيف: (**تَتَّبِعَانِ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر النون مع التشديد: (**تَتَّبِعَانِّ**)، بينما لم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون الثانية: (**النُّونَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضمِّ النون: (**النُّونُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٦) ومعنى قوله: (**مَنْ**)؛ اسم استفهام عن العاقل، تقول: من قرأ الكتاب.

(٧) وقراءة هشام بخلفه بالتخفيف في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٨٦/٢، ومنحة مولى البر ص (١١١)).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

على أن (لا) نافية بمعنى: النهي[1]، نحو: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ﴾ [٢٣٣]؛ على قراءة الرفع[2].

وروى الحلواني عن هشام[3]: بتشديد النون.

وبه **قرأ الباقون**.

فتكون (لا) للنهي، ولذا أكد بالنون[4].

هذا وانفرد ابن مجاهد: بتخفيف التاء الثانية وإسكانها، وفتح الباء، مع تشديد النون، ورواه سلامة بن هارون أداءً عن الأخفش عن ابن ذكوان، وإليه الإشارة بقول الحرز[5]:

.................................وَمَـا جَ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلَا

لكن نقل المصنف عن الداني[6]: تغليط ذلك عن أصحاب ابن

---

(١) ولفظه النهي. (ينظر: النشر ٢/٢٨٦).

(٢) ذكره في النشر، وزاد في الكشف وغيره: «ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في: (استقيما)؛ أي: استقيما غير متبعين». (ينظر: النشر ٢/٢٨٦، وشرح الهداية ص (٥٣٠)، والكشف ١/٥٢٢، واللباب ١٠/٤٠١).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٨٦.

(٤) وهذا أحد الأوجه التي ذكرها في شرح الهداية وغيره في توجيه هذه القراءة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٣٠)، والكشف ١/٥٢٢، والدر الصون ٦/٢٦١، واللباب ١٠/٤٠٢).

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٧٥٢).

(٦) قال في جامع البيان ـ بعد أن نقل قراءة ابن مجاهد تلك ـ: «وذلك غلط منه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ ومِنْ سلامة؛ لأنَّ جميع الشاميين رووا ذلك عن ابن ذكوان عن الأخفش سماعاً وأداءً؛ بتخفيف النون وتشديد التاء، وكذا نصَّ عليه الأخفش في كتابه، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان وهشام جميعاً»، ونقل في إبراز المعاني عن الداني قوله: «وقد ظنَّ عامة البغداديين أن ابن ذكوان أراد تخفيف التاء دون النون؛ لأنه قال في كتابه: (بالتخفيف) ولم يذكر حرفاً بعينه ـ قال ـ: وليس الأمر كما ظنوا؛ لأن الذين تلقوا ذلك أداءً، وأخذوه مشافهة، أولى أن يُصَارَ إلى قولهم، ويُعْتَمَد على روايتهم، وإن لم يَقْوَ ذلك في قياس العربية». (ينظر: جامع البيان ٢/١٩٨، وإبراز المعاني ٣/٢٢٨).

مجاهد، ومن سلامة[١]، ولذا لم يعرج عليه هنا، على عادته في الانفرادات[٢].

٦٨٦ ـ يَكُونَ[٣]: صِفْ خُلْفًا........ ....

وَقَرَأَ: ﴿يَكُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [٧٨].

بياء التذكير، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بصاد: (**صِفْ**[٤] **خُلْفًا**)؛ أي: شعبة بخلاف عنه.

---

(١) أي: سلامة بن هارون؛ راوي الأخفش.

(٢) يعني على عادة ابن الجزري في عدم التعريج على الانفرادات ـ التي ينصُّ عليها في النشر ـ في متن الطيبة، سواء صحت هذه الانفرادات من طرقه أم لم تصح، قال ابن الجزري ـ بعد كلام الداني المذكور سابقاً ـ: «قلتُ: قد صحت عندنا هذه القراءة؛ أعنى تخفيف التاء، مع تشديد النون، من غير طريق ابن مجاهد وسلامة، فرواها: أبو القاسم عبيدالله بن أحمد بن علي الصيدلاني، عن هبة الله بن جعفر، عن الأخفش، نصَّ عليها أبو طاهر بن سوار»، ثم زاد في النشر: «وصح ـ أيضاً ـ من رواية التغلبي عن ابن ذكوان: تخفيف التاء والنون جميعاً، ووردت أيضاً عن أبي زرعة وابن الجنيد عن ابن ذكوان، وذلك كله ليس من طرقنا، وانفرد الهذلي به عن هشام، وهو وهم، والله أعلم»، وقال الشيخ الحسيني في تحريراته على الشاطبية:

وَتَتَّبِعانِ النُّونُ خَفَّ مَداً وَقُلْ ... سُكُونٌ وَفَتْحٌ وَتَشْدِيْدٌ اهْمِلَا

قال الشيخ الضباع: «وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان؛ بإسكان التاء الثانية، وفتح الباء، وتشديد النون، وهذا الوجه أمر الناظم بإهماله ـ أي تركه ـ؛ لأن الشاطبي نبه على ضعفه بقوله: (ماج)؛ أي اضطرب، ولم يذكره الداني في تيسيره، ونبه في غيره على ضعفه، وأشار المحقق ابن الجزري إلى صحته من طرق أخرى، وقال: إنه ليس من طرقنا فلا يقرأ به». (ينظر: مختصر بلوغ الأمنية ص (٢٤٥ ـ ٢٥٢)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**يَكُونَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّ النون: (**يَكُونُ**).

(٤) ومعنى قوله: (**صِفْ**)؛ فعل أمر من الوصف، وهو بيان حال الشيء وصفته.

فالتذكير[١]: من طريق يحيى العليمي عنه[٢].

وقرأه بتاء التأنيث[٣]: من طريق يحيى بن آدم[٤].

وبه **قرأ الباقون**.

هذا وتقدَّم [الخلاف][٥] في: ﴿سَٰحِرٍ﴾ [٧٩][٦]، ﴿بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [٨١][٧].

وأمَّا ما حُكِيَ من إبدال همز: ﴿تَبَوَّءَا﴾ [٨٧]؛ في الوقف لحفص: فغير صحيح[٨]، ولذا قال في الحرز[٩]:

---

(١) لأنه تأنيث مجازي. (ينظر: اللباب ٣٨٥/١٠، والإتحاف ١١٨/٢).

(٢) وقراءة شعبة ـ بخلفه ـ بالتذكير في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٨٦/٢، ومنحة مولى البر ص (١١١)).

(٣) مراعاة لتأنيث اللفظ. (ينظر: اللباب ٣٨٥/١٠، والإتحاف ١١٨/٢).

(٤) ينظر: النشر ٢٨٦/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) فقرأها: (ساحر)؛ بوزن (فاعل)؛ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بتشديد الحاء، وألف بعدها؛ (سَحَّار) على وزن: (فعَّال). (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٦٤٨)، والنشر ٢٧٠/٢ ـ ٢٧١، والإتحاف ١١٨/٢).

(٧) فقرأ: ﴿ٱلسِّحْرُ﴾؛ بهمزة قطع استفهامية، وبعدها ألف بدل همزة الوصل الداخلة على لام التعريف؛ أبو عمرو، وأبو جعفر، فهي عندهما من باب ما دخلت فيه همزة الاستفهام قبل الوصل، كـ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾ [٥٩]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]؛ فيجوز لكل منهما الوجهان: البدل مع إشباع المد، والتسهيل بلا فصل بألف، فـ﴿مَا﴾ استفهامية مبتدأ، و﴿جِئْتُم بِهِ﴾؛ خبره، و﴿ٱلسِّحْرُ﴾؛ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أَيُّ شيء أتيتم به؟ أهو السحر؟ أو ﴿ٱلسِّحْرُ﴾؛ بدل من: ﴿مَا﴾، والباقون: بهمزة وصل؛ على الخبر، تسقط وصلاً، وتحذف ياء الصلة بعد الهاء للساكنين، و﴿مَا﴾؛ موصولة مبتدأ، و﴿جِئْتُم بِهِ﴾؛ صلتها، و﴿ٱلسِّحْرُ﴾ خبره؛ أي: الذي جئتم به السحر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٤٤)، البيت رقم (١٩٣)، والنشر ٣٧٨/١، والإتحاف ١١٨/٢).

(٨) نصَّ عليه في الإتحاف، وهذه الفائدة لم يتعرض لها أحد من شراح الطيبة في موضعها من سورتها إلا الشارح هنا. (ينظر: الإتحاف ١١٨/٢ ـ ١١٩).

(٩) ينظر: حرز الأماني، سورة يونس، البيت رقم (٧٥١).

..............................تَبَوَّءَا بِيَا وَقْفِ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ فَيُحْمَلَا

أي: لم يثبت فينقل[(١)].

نعم ذكر في الغيث[(٢)]: «أنه صح من طريق هبيرة وغيره، فلا يقرأ من طريق الحرز»، ولا من طريق المتن[(٣)].

وأما وقف حمزة عليه: فبتسهيل الهمزة كالألف[(٤)].

وتقدَّم الخلاف في: ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾، و﴿بُيُوتٍ[(٥)]﴾[(٦)].

---

(١) وذكره في النشر بصيغة التمريض، وقال الداني في جامع البيان: «وكلهم قرأ بتحقيق الهمزة في الوصل، واختلفوا في الوقف؛ فكان حمزة يقف بتسهيل الهمزة فيجعلها بين بين، ويأتي بألف التثنية بعدها، وذكر عبدالله بن عبدالرحمن عن أبيه عن حفص عن عاصم أنه يقف: (تبويا) بياء، من غير همز؛ يعني بياء مفتوحة بدلاً من الهمزة، وهذا الضرب من البدل على غير قياس، وإنما صار إلى مثله بالرواية والسماع، وقال أبو طاهر: سألت أبا العباس الأشناني عن الوقف كما رواه أبو هبيرة؟ فلم يعرفه وأنكره، وقال لي: الوقف مثل الوصل»، وقال في إبراز المعاني: «قال الداني: وبذلك قرأت، وبه آخذ»؛ أي: بأن الوقف مثل الوصل في هذا الحرف. (ينظر: جامع البيان ٢/١٩٧، وإبراز المعاني ٣/٢٢٧، والنشر ١/٤٨٠، والإتحاف ٢/١١٨ ـ ١١٩).

(٢) وزاد في الغيث: «لأنه لم يصح له منها، فذكره له حكاية لا رواية». (ينظر: غيث النفع ص (٢٤٧)).

(٣) فقد حكاه في النشر بصيغة التمريض فقال: «ورُوِيَ ـ أيضاً ـ عن حفص»؛ أي: إبدال الهمزة ياءً. (ينظر: النشر ١/٤٨٠).

(٤) قال في النشر: «فقد حُكِيَ عنه أنه ـ أي حمزة ـ وقف على: ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾ كذلك؛ أي: بإبدال الهمزة ياءً، ورُوِيَ أيضاً عن حفص، والصحيح فيه عن حمزة ـ أيضاً ـ بين بين، والله ـ تعالى ـ أعلم». (ينظر: النشر ١/٤٨٠، والإتحاف ٢/١١٩).

(٥) هكذا ضُبِطَت في الأصل، بينما هي في الآية الكريمة؛ بالنصب: ﴿بُيُوتًا﴾.

(٦) مراده بذلك الموضعين من قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُوا۟ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [٨٧]؛ حيث قرأها بكسر الباء: قالون، وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفس وقرأها الباقون: بضم الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/١١٩).

٦٨٦ ـ ....وَأَنَّـهُ(١): شَـفَـا فَـاكْـسِـرْهُ(٢).......................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿أَنَّهُۥ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿[قَالَ](٣) ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [٩٠].

(شَفَا) (فَاكْسِره)؛ أي: اقرأه بكسر همزة: ﴿أَنَّهُۥ﴾.

لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، المرموز إليهم بـ(شَفَا).

على الاستئناف(٤).

والباقون: بفتحها.

على: (أَنَّ) محلها نصب مفعولاً به لِـ(ـآمنت)، أو بإسقاط الخافض، أي: (بأنه هذا)(٥).

وتقدَّم:

تخفيف: ﴿نُنَجِّيكَ﴾ [٩٢]، و﴿ثُمَّ نُنَجِّى﴾ [١٠٣]؛ ليعقوب(٦).

وكذا: ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ **[٣٩٠]** [١٠٣]؛ له، ولحفص، والكسائي(٧).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (**أَنَّهُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الهمزة: (**إِنَّهُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بزيادة هاء الضمير بعد الراء: (**فَاكْسِره**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بحذفها، مع سكون الراء: (**فَاكْسِرْ**).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) أو بدل: ﴿ءَامَنتُ﴾، أو تضمن معنى القول؛ كأنه قال: آمنت، فقلت: إنه لا إله إلا الذي أمنت به بنو إسرائيل، وإضمار القول في القرآن كثير. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٣٠)، والكشف ٥٢٢/١، واللباب ٤٠٤/١٠).

(٥) أو: لأنه هذا. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٣٠)، والكشف ٥٢٢/١، واللباب ٤٠٤/١٠).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٠٠ ـ ٦٠١)، والنشر ٢٥٨/٢ ـ ٢٥٩، والإتحاف ١٥/٢.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٠٣)، والنشر ٢٥٩/٢، والإتحاف ١٥/٢.

ونقل: ﴿فَسۡـَٔلِ﴾ [٩٤]؛ له[١]، ولابن كثير، وخلف[٢].

٦٨٦ ـ ....**وَنَجْعَلُ**[٣] **بِنُونٍ**: **صُرِّفَا**[٤]

وَقَرَأَ: ﴿وَنَجۡعَلُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [١٠٠].

بنون العظمة.

المرموز إليه بصاد: (**صُرِّفَا**)[٥]؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

مناسبة لـ﴿كَشَفۡنَا﴾[٦].

والباقون: بياء الغيبة.

لقوله: ﴿بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[٧].

---

(١) أي: الكسائي.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/١، والإتحاف ١٢٠/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**وَنَجْعَلُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء: (**وَيَجْعَلُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) في المتن الذي على هامش الشرح أصاب حرف الفاء مسح وطمس، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضمِّ الصاد، وكسر الراء مشددة: (**صُرِّفَا**)، والثاني: بفتح الصاد، وفتح الراء مع التشديد: (**صَرَّفَا**)، والثالث: ضُبطت في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ بضم الصاد، وكسر الراء مخففة: (**صُرِفَا**)، وهو كذلك في بعض نسخ تحقيق الضباع، والرابع: بفتح الصاد، وكسر الراء مشددة: (**صَرِّفَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبط حرف الصاد في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) ومعنى قوله: (**صُرِّفَا**)؛ مبنى للمجهول، مِنْ: صَرَّف يُصَرِّف فهو مُصَرَّف، وصرَّف الأشياء؛ نقلها، بدَّلها، وجَّهها، وصرَّف أعماله؛ إذا أدراها ودبَّرها.

(٦) أي: على استئناف إخبار الله ـ ﷻ ـ عن نفسه. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٣١)، والكشف ٥٢٣/١، واللباب ٤١٦/١٠، والإتحاف ١٢٠/٢).

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٥٣١)، والكشف ٥٢٣/١، واللباب ٤١٦/١٠، والإتحاف ١٢٠/٢.

وتقدَّم الكلام على:

لام: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ﴾ [١٠١](١).

وسين: ﴿رُسُلَنَا﴾ [١٠٣](٢).

وفيها من ياءات الإضافة خمس(٣):

﴿لِيَ أَنۡ﴾ [١٥].

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [١٥].

فتحهما: المدنيان، والمكي، وأبو عمرو.

و﴿نَفۡسِيَ إِنۡ﴾ [١٥].

﴿وَرَبِّيَ إِنَّهُۥ﴾ [٥٣](٤).

فتحهما: المدنيان، وأبو عمرو.

و﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾ [٧٢].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص.

وفيها زائدة(٥):

﴿تُنظِرُونِ﴾ [٧١].

---

(١) فقرأها بكسر اللام: عاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأها الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/١٢٠).

(٢) فسكَّن السين أبو عمرو، وقرأها الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/١٢٠).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٤) رسمت في الأصل من غير الواو: (ربي إنه).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٨٨.

أثبتها: يعقوب في الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



(١) ينظر: النشر (٢٨٢ ـ ٢٨٨)، وتقريب النشر ص (١٢٠ ـ ١٢٢)، وشرح النويري (٣٤٥/٤ ـ ٣٦٠)، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٧ ـ ٢٥٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ ـ ١٠٥ب)، والإتحاف (١٠٣/٢ ـ ١٢١).

سُورَةُ هُودٍ ـ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[١] ـ

﴿الٓر﴾ [١]، تقدم الكلام عليه في الأصول، وأول يونس[٢].

وتقدَّم:

تشديد تاء: ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ [٣]؛ للبزي بخلفه[٣].

والخلاف في:

﴿سِحْرٌ﴾ [٧][٤].

و﴿يُضَٰعَفُ﴾ [٢٠][٥].

---

(١) ضُبطت في الأصل: (**سُورَةُ هُودٍ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ**)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب): (**سُورَةُ هُودٍ عَلَيهِ السَّلَام**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**سُورَةُ هُودٍ**).

(٢) سكت على كل حرف من حروف: ﴿الٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمَدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي على حرفين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٢٢/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(٣) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١١)، والنشر ٢٣٢/٢، والإتحاف ١٢٢/٢.

(٤) فقرأ حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: (ساحر)؛ بألف بعد السين، وكسر الحاء، وقرأ الباقون: بكسر السين، وإسكان الحاء من غير ألف. (ينظر: طيبة النشر، سورة المائدة، البيت رقم (٥٨٨)، والنشر ٢٥٦/٢، والإتحاف ١٢٣/٢).

(٥) قرأها بالتشديد، والقصر: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالإثبات، والتخفيف. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠٠ ـ ٥٠١)، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ١٢٣/٢).

و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٢٤][١].

٦٨٧ ـ إِنِّي[٢] لَكُمْ فَتْحًا: رَوَى حَقٌّ ثَنَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢٥].

فقرأه (**فَتْحًا**)؛ أي: بفتح همزة: ﴿إِنِّي﴾.

المرموز إليهم بقوله: (**رَوَى حَقٌّ ثَنَا**)؛ أي: الكسائي، وخلف عن نفسه، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وأبو جعفر.

على إضمار حرف الجر أي: (بِأَنِّي)[٣].

وقرأه الباقون ـ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة ـ: بكسرها.

على تقدير القول[٤].

وتقدَّم:

همز: ﴿**بَادِئَ**﴾ [٢٧]، لأبي عمرو[٥].

---

(١) فقرأها بتخفيف الذال: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، والباقون: بتشديد الذال. (ينظر: طيبة النشر، سورة (ص)، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/١٢٣).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**إِنِّي**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الهمزة: (**أَنِّي**).

(٣) ينظر: الدر المصون ٦/٣٠٨، والكشف ١/٥٢٥، وشرح الهداية ص (٥٣٣).

(٤) أي: قال لهم إني لكم نذير مبين، وحذف القول كثير مستعمل في القرآن. (ينظر: الكشف ١/٥٢٥، وشرح الهداية ص (٥٣٣)، والدر المصون ٦/٣٠٨).

(٥) وذلك بهمزة بعد الدال؛ أي: أول الرأي بلا روية وتأمل، بل من أول وهلة، والباقون بغير همز. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ١/٤٠٧، والإتحاف ٢/١٢٤).

وإدغام: ﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ﴾ [٢٧]، للكسائي[(١)].

والخلاف في: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [٢٨][(٢)].

٦٨٧ ـ .... عَمِيَتِ[(٣)] اضْمُمْ شُدَّ: صَحْبٌ[(٤)]........

واخْتُلِفَ في: ﴿عَمِيَتْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿[وَءَاتَنِي][(٥)] رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٨].

فـ(**ـاضْمُمْ**) العين.

و(**شُدَّ**) الميم.

أي: اقرأه بضم العين، وتشديد الميم.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

---

(١) ينظر: طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل لام هل وبل)، البيت رقم (٢٦١)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ١٢٤/٢).

(٢) فقرأها بتسهيل الهمزة الثانية: نافع، وأبو جعفر، وللأزرق: إبدالها ألفاً مع إشباع المد للساكنين، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ١٢٤/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين، وكسر الميم مخففة، وفتح الياء؛ على البناء للفاعل: (**عَمِيَتِ**)، وهو احد الاختيارين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم العين، وكسر الميم مع التشديد، وفتح الياء؛ على البناء للمفعول: (**عُمِّيَتِ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، لكن ضُبطت التاء بالضم مكان الكسر: (**عُمِّيَتُ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه؛ بجر الباء مع التنوين: (**صَحْبٍ**).

(٥) في الأصل: فأتاني، والصحيح أنها بالواو.

على البناء للمفعول، أي: (عمَّاها الله عليكم)(١).

وقرأه الباقون: بفتح العين، وتخفيف الميم.

مبنياً للفاعل، وهو ضمير البينة(٢)؛ أي: (خفيت).

ولا خلاف في تخفيف موضع القصص(٣).

وتقدَّم إبدال: ﴿بَرِيٓءٞ﴾ [٣٥]، مع الإدغام؛ لأبي جعفر(٤)، وبه وَقَفَ حمزة، وهشام بخلفه، وتجوز الإشارة بالروم والإشمام(٥).

---

(١) أي: أبْهمها عقوبة لكم، ثم بُني الفعل لما لم يسم فاعله، فحُذِفَ فاعلُه للعلم به وهو الله ـ تعالى ـ وأقيم المفعول وهو ضمير الرحمة مقامه. (ينظر: الدر المصون ٣١٣/٦، والكشف ٥٢٧/١، وشرح الهداية ص (٥٣٣)).

(٢) قال في شرح ابن الناظم: «وفاعله ضمير تثنية»، ووافقه محققا شرحه، ولم يعلقا عليه بشيء، والصواب: (وفاعله ضمير ﴿بَيِّنَةٍ﴾)؛ أي كلمة: ﴿بَيِّنَةٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ [٢٨]، وهو الموجود في كتب التوجيه وشروح الطيبة. (ينظر: الكشف ٥٢٧/١، وشرح الهداية ص (٥٣٣)، والإتحاف ١٢٤/٢ وشرح النويري ٣٦٢/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٥٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٥/ب)).

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [٦٦]، قال في النشر: «لأنها في أمر الآخرة، ففرقوا بينها وبين أمر الدنيا، فإن الشبهات تزول في الآخرة، والمعنى: ضلت عنهم حجتهم وخفيت عليهم محجتهم»، وقد نوَّه على إجماع القراء على موضع سورة القصص ابن الجزري في النشر، وصاحب غيث النفع، وكذا نوه عليه صاحب الإتحاف، على أنَّ فيها قراءة شاذة بضم العين والتشديد: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾، كموضع سورة هود، وقرأ بها: الأعمش، وقتادة، وأبو العالية، وعاصم الجحدري، وجماعة. (ينظر: النشر ٢٨٨/٢، وغيث النفع ص (٢٤٨)، والبحر المحيط ١٢٩/٧، ومعجم القراءات ٦٥/٧ ـ ٦٦، والإتحاف ١٢٤/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٦)، والنشر ٤٠٥/١، والإتحاف ١٢٥/٢.

(٥) فتصير الأوجه لحمزة وهشام بخلفه ـ في الوقف على هذه الكلمة ـ ثلاثة أوجه؛ الإدغام، ويجوز مع الإدغام الإشارة بالروم، والإشارة بالإشمام، وحُكِيَ وجه الحذف مع المد والقصر، ولا يصح، قال في النشر: «وحُكِيَ في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر، ولا يصح، فاتباع الرسم متحد مع الإدغام». (ينظر: متن طيبة النشر، ص (٤٨)، البيت رقم (٢٤٣)، والنشر ٤٧٥/١، والإتحاف ١٢٥/٢).

٦٨٧ ـ ....نَـوِّنَـا[(١)]

٦٨٨ ـ مِنْ كُلِّ فِيهِمَا: عَلَا[(٢)]....... ....

(نَوِّنَا)؛ أي: اقرأ بتنوين.

لام (﴿مِن كُلِّ﴾ فِيهِمَا)؛ أي:

﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هنا[(٣)]][(٤)].

و﴿فَاسْلُكْ فِيهَا [٣٩١] مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ في المؤمنين[(٥)].

للمرموز إليه بعين: (عَلَا)؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

على تقدير محذوف عُوِّضَ عنه التنوين، أي: (من كل حيوان زوجين)، مفعول بـ﴿احْمِلْ﴾.

والباقون: بغير تنوين.

على إضافة: ﴿كُلِّ﴾، إلى: ﴿زَوْجَيْنِ﴾، فـ﴿اثْنَيْنِ﴾، مفعول: ﴿احْمِلْ﴾، و﴿مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ محله نصب على الحال؛ لأنه كان صفة

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النونين؛ الأولى، والثانية، على الأمر: (نَوِّنَا)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ضم النون الأولى، وفتح النون الثانية؛ على البناء للمفعول: (نُوِّنَا)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح العين، وفتح اللام الممدودة بلا تنوين: (عَلَا)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بضم العين، وفتح اللام الممدودة بلا تنوين: (عُلَا)، والثالث: بضم العين، وفتح اللام الممدودة مع التنوين: (عُلاً)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والرابع: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين، وفتح اللام المقصورة مع التنوين: (عُلًى).

(٣) الآية: [٤٠].

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) الآية: [٢٧].

للنكرة، فلما قدم عليها نصب حالاً[١]؛ كـ(لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ)[٢].

٦٨٨ ـ ....مَجْرَى[٣] اضْمُمَا: صِفْ كَمْ سَمَا......................

واخْتُلِفَ في: ﴿مَجْرَى﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [٤١].

فـ(**ـاضْمُمَا**)؛ أي: اقرأه بضم الميم.

للمرموز إليه بقوله: (**صِفْ كَمْ سَمَا**)؛ أي: شعبة، وابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

مِنْ (أَجْرَى) الرباعي[٤].

وقرأ الباقون ـ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه ـ: بفتح الميم.

---

(١) ينظر: الكشف ٥٣٨/١، وشرح الهداية ص (٥٣٤)، والدر المصون ٣٢٤/٦.

(٢) وهو صدر بيت من الشعر يُنسبُ: لذي الرمة، وقيل: لكُثَيِّر عزة، ويستشهدون به للدلالة على جواز تقدم الحال على صاحبها المنكّر، وممن استشهد به: ابن جني، والزمخشري في الكشاف، والسخاوي، وغيرهم، فـ(**ـمُوحِشاً**) حالٌ من (**طَلَل**)؛ لأنَّه في الأصل صفةٌ، فلما قُدِّم تعذَّر بقاؤه صفةً، فَجُعِلَ حالاً، والطلل: ما شخص من آثار الدار، والموحش: مِنْ: أوحش المنزل؛ إذا ذهب عنه الناس وصار ذا وحشة، وهي الخلوة والهمّ، وبقية الشاهد كما نصَّ عليه في خزانة الأدب ٢٠٩/٣ ـ ٢١٢:

لِـمَـيَّـةَ مـوحِـشـاً طَـلَـلُ يَـلـوحُ كـأَنَّـهُ خِـلَـلُ

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الميم، وإثبات الألف المقصورة: (**مَجْرَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الميم، وحذف الألف المقصورة: (**مُجْرَ**)، والثالث: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الميم، مع الألف الممدودة: (**مُجْرَا**)، والرابع: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الميم، مع الألف المقصورة: (**مُجْرَى**).

(٤) على حدِّ: (أرسى). (ينظر: الكشف ٥٢٨/١، وشرح الهداية ص (٥٣٤)، والدر المصون ٣٢٦/٦).

مِنْ (جَرَى) الثلاثي[١].

وكلٌّ في الفتح، والتقليل، والإمالة: على أصله[٢].

إلا أنَّ حفصاً مع المميلين، ولم يمل في القرآن العزيز غيرها للأكثر، كما تقدم[٣].

٦٨٨ ـ ....وَيَا بُنَيِّ[٤] افْتَحْ: نَمَا[٥].

٦٨٩ ـ وَحَيْثُ جَا: حَفْصٌ. وَفِي لُقْمَانَا الُاخْرَى[٦]: هُدَى عِلْمٍ. وَسَكِّنْ: زَانَا.

٦٩٠ ـ وَأَوَّلاً: دِنْ..................... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿يَبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [٤٢].

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بفتح الياء.

للمرموز إليه بنون: (**نَمَا**)[٧]؛ أي: عاصم بكماله.

---

(١) على حدِّ: (تجري بهم). (ينظر: الكشف ٥٢٨/١، وشرح الهداية ص (٥٣٤)، والدر المصون ٣٢٦/٦).

(٢) فأمالها: أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقللها الأزرق. (ينظر: النشر ٤١/٢، والإتحاف ١٢٦/٢).

(٣) في باب الفتح والإمالة بين اللفظين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٤١/٢، والإتحاف ١٢٦/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الياء مع التشديد: (**يَابُنَيِّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط ابن الناظم (أ)، والثاني: بفتح الياء مع التشديد: (**يَابُنَيَّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط ابن الناظم (ب)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**مَا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالألف الممدودة: (**نَمَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**نَمَى**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالابتداء بهمزة وصل، ثم لام مضمومة: (**الُاخْرَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالابتداء بلام مضمومة: (**لُاخْرَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٧) قال ابن الناظم: «يقال: نمى الحديث ينميه، إذا بلَّغَهُ على وجه الإصلاح والخير». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٣)).

(وَ)قرأ بفتح الياء.

(حَيْثُ جَاء) مضموم الياء[1]؛ وهو:

ما ذُكِرَ هنا[2].

و﴿يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ﴾[3] في يوسف[4].

و﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ [لقمان: ١٣].

و﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ﴾ [لقمان: ١٦].

و﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [لقمان: ١٧].

ثلاثتها في لقمان[5].

و﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ [فِي ٱلۡمَنَامِ][6] أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾ في الصافات[7].

(حَفْصٌ) ـ وحده ـ عن عاصم.

(وَ)قرأ بفتح الياء لكلمة [﴿**يا بُنَيَّ**﴾][8].

(فِي لُقْمَانَا) (الْاخْرَى)؛ وهي: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [لقمان: ١٧].

---

(١) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

(٢) أي: في سورة هود: الآية [٤٢].

(٣) وأشار النويري إلى لطيفة من تخصيص هذا الموضع من سورة يوسف؛ حيث قال في شرحه: «وخرج بتخصيص المذكور: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا﴾ [يوسف: ٦٧]، و﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ﴾ [يوسف: ٨٧]، فيها ـ أي: في سورة يوسف ـ، فهما متفقا الفتح». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٦٤).

(٤) الآية: [٥]، وقد كُتِبَتْ في الأصل: (يونس)، وهو تصحيف.

(٥) الآيات: [١٣، ١٦، ١٧].

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولم ينبه عليه في الهامش، وقد أثبتُّه تصويباً.

(٧) الآية: [١٠٢].

(٨) هذه الكلمة غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**هُدَى**[١] **عِلْمٍ**[٢])؛ أي: البزي عن ابن كثير، وحفص ـ على أصله ـ.

(**وَسَكِّنْ**) تلك الأخرى؛ أي: اقرأها بتخفيف الياء مع السكون.

للمرموز إليه بزاي: (**زَانَا**)[٣]؛ أي: قنبل عن ابن كثير.

(**وَ**)سَكِّنْ.

حرفاً (**أَوَّلاً**) من أحرف لقمان؛ وهو: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ﴾ [لقمان: ١٣].

أي: اقرأه بسكون الياء مخففة.

للإمام المرموز إليه بدال: (**دِنْ**)[٤]؛ أي: ابن كثير بكماله.

ولا خلاف عنه في كسر الياء مشددة في الأوسط من لقمان؛ وهو: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ﴾ [لقمان: ١٦][٥].

وبه **قرأ الباقون** في الستة.

وجه الفتح: أن أصل (ابن)؛ على (بنوا)، صُغِّرَ على (بنيو)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قُلِبَتْ الواو ياء، وأدغمت فيها، ثم لحقها ياء الإضافة، فاستثقل اجتماعها **[٣٩٢]** مع الكسرة فقُلِبَتْ ألفاً، ثم حُذِفَتْ الألف اجتزاء عنها بالفتحة[٦].

ووجه الإسكان: إجراء الوصل مجرى الوقف[٧].

---

(١) ومعنى قوله: (**هُدَى**)؛ الرشد، والفلاح.

(٢) ومعنى قوله: (**عِلْمٌ**)؛ هو نقيض الجهل وعدم المعرفة.

(٣) ومعنى قوله: (**زَانَا**)؛ أي: جعل الأمر زيناً؛ أي: حسناً جميلاً.

(٤) ومعنى قوله: (**دِنْ**)؛ فعل أمر؛ أي: جازِ، وكافِئ.

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/١٢٦، والدر المصون ٦/٣٣٠.

(٦) فقيل: أصلها: (يا بُنيَّا) حذفت الألف تخفيفاً؛ فاجتزأ عنها بالفتحة. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٣١، والكشف ١/٥٢٩ ـ ٥٣٠، وشرح الهداية ص (٥٣٥)).

(٧) قال في شرح الهداية: «ومن قرأ بياء ساكنة: فإنه حذف ياء الإضافة؛ على لغة من قال: =

ووجه الكسر: هو الأصل في التخلص[1] من الساكنين[2].

ومرَّ الكلام على:

إدغام: ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [٤٢][3].

وإشمام[4]: ﴿قِيلَ﴾ [٤٣]، ﴿وَغِيضَ﴾ [٤٣].

٦٩٠ ـ ....[عَمَلٌ كَـ:عَلِمَا][5] غَيْرُ[6] انْصِبِ الرَّفْعَ: ظَهِيرٌ رَسَمَا[7]

واخْتُلِفَ في: ﴿عَمَلٌ﴾.

= يا غلام أقبل، فبقيت الياء التي هي لام الفعل مكسورة، فحذفها استخفافاً، فبقيت ياء التصغيرِ وحدها ساكنة». (ينظر: الكشف ٥٣٠/١، وشرح الهداية ص (٦٥٩)، وشرح النويري ٣٦٤/٤).

(١) في الأصل: (التخلص)، وهو تصحيف.

(٢) وردَّهُ في الدر المصون حيث قال: «وهذا تعليل فاسد جداً، بدليل سقوطها في سورة لقمان في ثلاثة مواضع حيث لا ساكنان، وكأن هذا المُعَلِّل لم يعلم بقراءة عاصم في غير هذه السورة، ولا بقراءة البزي في لقمان»، ولكنه ـ أي صاحب الدر المصون ـ رجَّح أن من قرأ بالكسر فإنما حذفت الياء؛ تخفيفاً، وقال في شرح الهداية: «فمن قرأ بالكسر؛ فإنه حذف ياء الإضافة وحدها، وأبقى الكسرة تدل عليها». (ينظر: الكشف ٥٢٩/١، وشرح الهداية ص (٦٦٠)، والدر المصون ٣٣١/٦، وشرح النويري ٣٦٤/٤).

(٣) فأدغم الباء من: ﴿ٱرۡكَب﴾، في الميم من: ﴿مَّعَنَا﴾: أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، واختلف عن: ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلاد، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٧)، والنشر ١١/٢، والإتحاف ١٢٦/٢ ـ ١٢٧)).

(٤) فقرأ بإشمام الضمّ الكسر في: ﴿قِيلَ﴾، ﴿وَغِيضَ﴾؛ هشام، والكسائي، ورويس، وقرأ الباقون: بالكسرة الخالصة في الموضعين. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ١٢٧/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**غَيْرُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الراء: (**غَيْرَ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء، والسين: (**رَسَمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الراء، وكسر السين: (**رُسِمَا**).

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [٤٦].

فقرأه الكسائي، ويعقوب، ـ كما يأتي رمزهما ـ: بكسر الميم، وفتح [اللام[١]][٢].

فعلاً ماضياً؛ **(كَعَلِمَا)**.

فـ﴿غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾، **(انْصِبِ الرَّفْعَ)**؛ أي: اقرأه بنصب الراء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(ظَهِيرٌ[٣] رَسَمَا[٤])**؛ أي: يعقوب، والكسائي.

على أنه مفعول به، أو نعت لمصدر محذوف؛ أي: (عملاً غير)، والضمير لابن نوح ـ عليه السلام ـ[٥].

والباقون: بفتح الميم، ورفع اللام منونة.

على أنه خبر إنَّ، و﴿غَيْرُ﴾؛ بالرفع صفة على معنى: (أنه ذو عمل)، أو جعل ذاته ذات العمل، مبالغة في الذم، فالضمير حينئذ لابن نوح أيضاً، ويحتمل عوده لترك الركوب، أي: (إن تركه لذلك وكونه مع الكافرين عمل غير صالح)[٦].

وأما ما جرى عليه الجلال السيوطي[٧] من جعل الضمير عائداً إلى

---

(١) من غير تنوين.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ومعنى قوله: **(ظَهِيراً)**؛ الظهير هو الناصر والمعين.

(٤) ومعنى قوله: **(رَسَمَا)**، فعل ماض، يأتي بمعنى: كتب، وخطَّ، وصمَّمَ، ورسم الكتاب؛ كتبه وخطه، ورسم المطر الديار؛ عَفَاها وأبقى لأثرها مرسوماً بالأرض.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣٣٦/٦، والكشف ٥٣٠/١ ـ ٥٣١، واللباب ٥٠١/١٠.

(٦) ينظر: الكشف ٥٣٠/١ ـ ٥٣١، والدر المصون ٣٣٦/٦، واللباب ٥٠١/١٠.

(٧) عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، إمام، حافظ، مؤرخ، أديب، له نحو (٦٠٠) مصنف، نشأ في القاهرة يتيماً، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، منزوياً عن أصحابه جميعاً، كأنه لا يعرف أحدًا منهم، فألف أكثر كتبه، من مؤلفاته: =

السؤال المفهوم من النداء؛ حيث قال: «إنه؛ أي: سؤالك أيَّايَّ نجاته؛ عمل غير صالح. . .الخ»(١)، ففيه ـ كما قاله في الإتحاف(٢) ـ خطر عظيم، فينبغي تنزيه الرسل [عنه](٣)، ولذا ضعفه الزمخشري(٤)، فلينتبه(٥).

٦٩١ ـ تَسْئَلْنِ فَتْحُ النُّونِ: دُمْ لِي الْخُلْفُ. وَاشْدُدْ: كَمَا حِرْمٍ. وَعَمَّ: الْكَهْفُ واخْتُلِفَ في: ﴿تَسْئَلْنِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَلَا تَسْئَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [٤٦].

فـ(**فَتْحُ النُّونِ**).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**دُمْ**(٦) **لِي الْخُلْفُ**)؛ أي: ابن كثير بلا خلاف عنه، وهشام بخلاف عنه.

والباقون: بكسرها.

وهو الوجه الآخر لهشام.

= الإتقان في علوم القرآن، والألفية في مصطلح الحديث، والألفية في النحو، وله شرح عليها، ولد سنة ٨٤٩هـ، وتوفي سنة ٩١١هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٣/٣٠١).

(١) ينظر: تفسير الجلالين ص (٢٢٧).

(٢) الإتحاف ٢/١٢٧.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) حيث قال في الكشاف: «وقيل: الضمير لنداء نوح، أي: إنَّ ندائك هذا عمل غير صالح، وليس بذاك». (ينظر: الكشاف ٣/٢٠٤).

(٥) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون وزاد فيه: «كيف يُقَالُ ذلك في حق نبيٍّ من الأنبياء، فضلاً عن أوَّلِ رسول أُرسل إلى أهل الأرض من بعد آدم عليهما السلام؟ ولِمَا حكاه أبو القاسم ـ يعني الزمخشري ـ قال: وليس بذلك، وقد أصاب، واستدل من قال بذلك أن في حرف عبدالله بن مسعود: (إنه عملٌ غيرُ صالح أن تسألني ما ليس لك به علم)، وهذا مخالف للسواد». (ينظر: الدر المصون ٦/٣٣٧، واللباب ١٠/٥٠١).

(٦) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(وَاشْدُدْ)؛ أي: اقرأ بتشديد النون.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمَا**[١] **حِرْمٍ)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي جعفر.

وقرأه الباقون: بالتخفيف.

وإيضاح ما في هذه الكلمة[٢]:

أنَّ فيها ثلاثة أحكام:

١ ـ حكم في اللام.

٢ ـ وحكم في النون.

٣ ـ وحكم في إثبات الياء بعدها.

فقرأ الحرميُّ، والشاميُّ ـ من طريق الداجوني ـ عن هشام[٣]: بفتح اللام، وتشديد النون.

والباقون: بإسكان اللام، وتخفيف النون.

وقرأ المكيُّ، وهشام من طريق الداجوني عنه[٤]: بفتح النون.

والباقون: بكسرها.

وقرأ ورش، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بزيادة [ياء][٥] بعدها وصلاً لا وقفاً.

ويعقوب في الحالين **[٣٩٣]**.

والباقون: بحذفها فيهما.

---

(١) ومعنى قوله: **(كَمَا)**؛ التعبير عن المماثلة والدلالة على الأمر الواقع ماله وما عليه.

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٢٤٩).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٨٩.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٨٩.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

فحصل من مجموع ذلك ست قراءات[١]:

١ ـ **فقالون، وابن ذكوان، وهشام في أحد وجهيه**: بفتح اللام، وتشديد النون مكسورة.

٢ ـ **وورش، وأبو جعفر**: كذلك، إلا أنهما أثبتا الياء وصلاً لا وقفاً.

٣ ـ **وابن كثير، وهشام في وجهه الآخر**[٢]: بفتح اللام، وتشديد [النون][٣] مفتوحة.

٤ ـ **وأبو عمرو**: بإسكان اللام، وتخفيف النون مكسورة، وإثبات ياء بعدها وصلاً فقط.

٥ ـ **ويعقوب**: كذلك، لكن مع إثباتها في الحالين.

٦ ـ **والكوفيون**: بسكون اللام، وتخفيف النون مكسورة، بلا ياء في الحالين.

هذا وحكم النون [واللام][٤]؛ معلوم من كلامه هنا منطوقاً ومفهوماً اقتضاءً[٥].

وأمَّا حكم الياء؛ فمن قوله في ياءات الزوائد[٦]:

.... تَثْبُتُ فِي الْحَالِينِ لِيْ ظِلٌّ دُمَا

---

(١) ينظر: غيث النفع ص (٢٤٩).

(٢) وقراءة هشام بهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٨٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٢)).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) قال النويري: «عُلِمَ سكون لام المخفف من لفظه، وفتحها للمشدد من النظير»، وقال ابن الناظم ـ ونقل عنه المنير السمنودي ـ: «وعُلم إسكان اللام من لفظه، وفتحها من النظير». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٦٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٥١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/أ)).

(٦) ينظر: طيبة النشر، باب مذاهبهم في الزوائد، ص (٥٩)، البيت رقم (٤٠٤).

ثم قوله[١]:

وَتَسْأَلْنِ ثِقْ.......................... ....

حِمًّى جَنَا.......................... ....

فراجعه.

قال في الإتحاف[٢]: «فوجه التشديد مع الفتح: أنها المؤكدة، ولذا بُنِيَ الفعل، ومع الكسر: أنها المؤكدة الخفيفة أدغمت في نون الوقاية، ووجه التخفيف والكسر: أنها نون الوقاية، والفعل مجزوم بالناهية، فسكنت اللام، والياء مفعوله الأول، ومن حذفها فللتخفيف، و(ما) مفعولها الثاني، بتقدير: (عن)»، تأمل.

وقوله: (**وَعَمَّ الْكَهْفُ**)؛ أي:

(**وَ**)قرأ نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، المرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**).

﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى﴾ الذي في سورة (**الْكَهْف**)[٣].

بتشديد النون، مع فتح اللام قبلها.

والأصل (تسألنني)، حذفت نون الوقاية لاجتماع [النونات][٤]، وكسرت الشديدة للياء[٥].

والباقون: بإسكان اللام، وتخفيف النون.

على أنها للوقاية[٦].

---

(١) قال الشارح: «ولم يحتج إلى تقييده بهود؛ لأن الكلام فيما لم يرسم الياء فيه، وما في الكهف مرسوم بها». (ينظر: طيبة النشر، باب مذاهبهم في الزوائد، ص (٦٠)، الأبيات رقم (٤٠٩ ـ ٤١٠)).

(٢) الإتحاف ١٢٧/٢ ـ ١٢٨.

(٣) الآية: [٧٠].

(٤) في الأصل: (النون)، والتصويب من الإتحاف حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٢٢٠/٢).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢٢٠/٢.

(٦) ينظر: الإتحاف ٢٢٠/٢.

واتفقوا على إثبات الياء بعدها في الحالين، إلا ما روي عن ابن ذكوان من الخلاف؛ فروى جماعة عنه من طريقيه الحذف في الحالين؛ حملاً للرسم على الزيادة، وتجاوزاً للرسم في حروف المد[١].

ونصَّ الداني في الجامع[٢]: «أنه قرأ بالحذف والإثبات على ابن غلبون، وبالإثبات على فارس بن أحمد، والفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان».

وذكر بعضهم الحذف في الوصل، والمشهور عنه الإثبات في الحالين كالباقين[٣].

قال المصنف[٤]: «وكل من الإثبات، والحذف؛ صحيح عن ابن ذكوان نصًّا وأداءً **[٣٩٤]**».

وهما في الحرز[٥]، وغيره[٦].

و[ليست][٧] من الزوائد[٨] كما قد يتوهم[٩].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣١٢، والإتحاف ٢/٢٢٠.

(٢) ينظر: جامع البيان ٢/٢٧٢.

(٣) كما في التبصرة. (وينظر: الإتحاف ٢/٢٢٠، والنشر ٢/٣١٢).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣١٢.

(٥) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٤٤٠):
وَفي الْكَهْفِ تَسْأَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا

(٦) كالكافي، والتلخيص. (ينظر: النشر ٢/٣١٣، والإتحاف ٢/٢٢١).

(٧) في الأصل: (وليس)؛ على التذكير، والتصويب ـ كما هو في النشر والإتحاف ـ لتمام المعنى. (ينظر: النشر ٢/٣١٣، والإتحاف ٢/٢٢١).

(٨) نصَّ عليه في النشر، وذكره صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٢/٣١٦، والإتحاف ٢/٢٣٠).

(٩) نبه عليه في غيث النفع، وذلك لأجل الإجماع على ثبوتها في رسم جميع المصاحف حتى المصحف الشاميّ، بينما الأصل في ياءات الزوائد أنها محذوفة رسماً، على أنَّ الشاطبي قد ذكرها في باب ياءات الزوائد كما في الهوامش السابقة، بينما نبه ابن الجزري عليها في موضعها من سورة الكهف، وعندما عدد ياءات الزوائد من سورة الكهف قال في آخرها: «وأما ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى﴾ فليست من الزوائد»، وتكلم على توجيهها =

٦٩٢ ـ يَوْمِئِذٍ[1] مَعْ سَالَ فَافْتَحْ: إِذْ رَفَا ثِقْ. نَمْلُ[2]: كُوفٍ مَدَنٍ. نَوِّنْ كَفَى:
٦٩٣ ـ فَــزَعِ............................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [٦٦].

(مَعْ) حرف.

(سَأَلَ)[3] سائل[4]؛ وهو: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١].

فـ**(ـافْتَحْ)**؛ أي: اقرأه بفتح الميم فيهما.

= الإمام مكي ـ في الكشف ـ عند حديثه عن ياءات الزوائد، وقال أبو شامة: «وهذه الياء التي في الكهف زائدة على العدة، بخلاف التي في هود، فإنها منها؛ لأن تلك محذوفة رسماً، وهذه ثابتة فيه». (ينظر: حرز الأماني ص (٣٦)، البيت رقم (٤٤٠)، وطيبة النشر، باب مذاهبهم في الزوائد ص (٦٠)، الأبيات رقم (٤٠٩ ـ ٤١٠)، والنشر ٣١٦/٢، والكشف ٨٣/٢، وفتح الوصيد ٣٩٧/١، وإبراز المعاني ٢٧٤/٢، وغيث النفع ص (٢٨١)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم، وكسر الذال مع التنوين: (**يَومِئِذٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الميم، وكسر الذال مع التنوين: (**يَومَئِذٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح اللام: (**نَمْلَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم اللام: (**نَمْلُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بكسر اللام: (**نَمْلِ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**سَأَل**).

(٤) وتسمية سورة (المعارج) بسورة (سَأَلَ سَائِلٌ)، من التسميات الاجتهادية، وأما تسميتها بسورة (الْمَعَارِجِ) فهو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها أسماء أخرى اجتهادية؛ كسورة (الْوَاقِع)، وهي ـ كما ترى ـ تسميات للسورة بألفاظ وقعت فيها ولم تقع في غيرها من السور. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٤٨١ ـ ٤٨٤)).

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (إِذْ[١] رَفَا[٢]) (ثِقْ[٣])؛ أي: نافع، والكسائي، وأبي جعفر.

على أنها حركة بناء؛ لإضافته إلى غير متمكن[٤].

والباقون: بكسرها فيهما.

إجراءً لليوم مجرى الأسماء، فأُعْرِبَ ـ وإن أضيف إلى (إذ) ـ؛ لجواز انفصاله عنها[٥].

وافتح حرف (**نَمْلُ**)؛ وهو: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩].

أي اقرأه بفتح الميم، لقراء (**كُوفٍ**): عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقارئَيّ: (**مَدَنٍ**): نافع، وأبي جعفر.

والباقون: بكسرها.

و(**نَوِّنْ**)؛ أي: اقرأ بالتنوين.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: الكوفيين كلهم.

قَوْلَهُ: ﴿فَزَعٍ﴾ [النمل: ٨٩]، قبل: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [النمل: ٨٩]، المذكور.

والباقون: بغير تنوين.

---

(١) ومعنى قوله: (إِذْ)؛ كلمة تدل على ما مضى من الزمان، وهو اسم مبنيٌّ على السكون، وحقه أن يكون مضافاً إلى جملة سواء كانت فعلية أو إسمية.

(٢) ومعنى قوله: (رَفَا) ـ على فتح الراء ـ؛ سَكَن وهدأ من الرعب، وقد يكون معناه: لأَمَ الخرق وسده وأصلح خلله.

(٣) (ثِقْ)؛ فعل أمر، من الوثوق؛ الذي يفيد الراحة والاطمئنان.

(٤) وهو (إذ)، فعامل اللفظ ولم يعامل تقدير الانفصال، ثم حُرِّكَ لأجل التقاء الساكنين. (ينظر: الكشف ٥٣٣/١، وشرح الهداية ص (٥٣٧ ـ ٥٣٨)، والدر المصون ٣٤٩/٦).

(٥) ينظر: الكشف ٥٣٣/١، وشرح الهداية ص (٥٣٨)، والدر المصون ٣٤٩/٦.

ووجه قراءة الكوفيين: إعمال المصدر في الظرف بعده[١].

و﴿يَوۡمَئِذٍ﴾: وعلى قراءة [المدنيين][٢]؛ فتحة الميم: بناء؛ لإضافته إلى غير متمكن[٣]، وعلى قراءة أبي عمرو؛ كسر الميم: إعراب؛ بإضافة: ﴿فَزَعٍ﴾، إلى: ﴿يوم﴾، على الوجه [الآخر][٤]، فأعرب[٥]، كما تقدم.

هذا ولو وقف على: ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾، فليس فيه روم، وإن كان مكسوراً.

قال المصنف[٦]: «لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، بخلاف: كسر ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، وضمة ﴿مِن قَبۡلُ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ [الروم: ٤]، فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف؛ لأنه من أصل الكلمة[٧]، وبخلاف؛ ﴿كُلٍّ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، و﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]؛ لأن التنوين دخل على متحرك، فالحركة فيه أصلية، فكان الوقف عليه بالروم حسناً[٨]»، انتهى، فاحفظه، وقد أشرت إليه في الأصول[٩].

---

(١) على تقدير: وهم من أن يفزعوا يومئذ. (ينظر: الكشف ٢/ ١٧٠، والإتحاف ٢/ ٣٣٦، وشرح النويري ٤/ ٣٦٨، وشرح ابن الناظم، ص (٢٥٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/أ)).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ينظر: الكشف ٢/ ١٧٠، والإتحاف ٢/ ٣٣٦، وشرح النويري ٤/ ٣٦٨، وشرح ابن الناظم، ص (٢٥٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/أ).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) فأجراه مجرى سائر الأسماء. (ينظر: الكشف ٢/ ١٧٠، والدر المصون ٦/ ٣٥٠).

(٦) ينظر: النشر، باب الوقف على مرسوم الكلم، ٢/ ١٢٣، ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٧) ينظر: النشر ٢/ ١٢٣.

(٨) ينظر: النشر ٢/ ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٩) عند شرحه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ لباب (الوقف على أواخر الكلم، البيت رقم (٣٥٦))، وذلك عند قول الناظم: (**كِلَاهُمَا امْتَنَعْ**)؛ فقال ـ أي الترمسي ـ ما نصه: «وبما قررناه عُلِمَ أن قوله: (كلاهما)؛ أي: الروم والإشمام، (امتنع) ـ اتفاقاً ـ راجع إلى المسائل الثلاث؛ أعني: هاء التأنيث، وميم الجمع، والمتحرك العارض، ومنه ـ كما في الإتحاف وغيره ـ يومئذ، وحينئذ. . .الخ».

٦٩٣ ـ ....وَاعْكِسُوا ثَمُودَ هَهُنَا[١] وَالْعَنْكَبَا، الْفُرْقَانِ[٢]: عُجْ ظُبًى[٣] فِنَا[٤].

٦٩٤ ـ وَالنَّجْمِ: نَلْ[٥] فِي ظَنِّهِ. اكْسِرْ نَوِّنِ رُدْ: لِثَمُودَ..............................

(**وَاعْكِسُوا**) تلك الترجمة؛ التي هي: التنوين.

(**ثَمُودَا**) من قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ[٦]﴾ [٦٨].

(**هَهُنَا**)، أي: في هذه السورة[٧].

(**وَ**)﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾ [العنكبوت: ٣٨].

في (**الْعَنْكَبَا**)؛ أي: في سورة العنكبوت.

﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ في (**الْفُرْقَانِ**)[٨].

أي: اقرؤوا هذه الثلاثة بغير تنوين.

---

(١) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**هَهُنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: (**هَاهُنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بجر النون: (**الْفُرْقَانِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم النون: (**الْفُرْقَانُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بنصب النون: (**الْفُرْقَانَ**)، ولم يتبين لي ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: (**ظُبًى**)، والثاني: (**ظُبًا**)، والثالث: (**ظَبْيٌ**)، والرابع: (**ظَبْيُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والخامس: (**ظَبْيَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) ضُبطت في جميع النسخ؛ بكسر الفاء: (**فِنَا**)، إلا شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء: (**فَنَا**).

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**بَلْ**)، وهو تصحيف موهم، لكنه ضبطها في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**نَلْ**).

(٦) في الأصل: بزيادة حرف الباء: (بربهم)، وهو خطأ.

(٧) أي: سورة هود، التي هو بصدد شرح كلام الناظم فيها.

(٨) الآية: [٣٨].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**عُجْ**[١] **ظُبًى**[٢]**فِنَا**[٣][**٣٩٥**])؛ أي: حفص، ويعقوب، وحمزة.

والباقون ـ منهم شعبة ـ: بالتنوين.

(**وَ**)قرأ.

﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ في (**النَّجْمِ**)[٤].

بغير تنوين.

الأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (**نَلْ**[٥] **فِي**[٦] **ظَنِّهِ**[٧])؛ أي: عاصم، وحمزة، ويعقوب، فدخل شعبة هنا.

وقرأه الباقون: بالتنوين.

وكلٌّ من نون في ذلك كله؛ وقف بالألف، و[من][٨] لم ينون؛ وقف بغير ألف، كما جاء نصًّا عنهم، وإن كانت مرسومة؛ ففيه مخالفة لرسم المصحف، ولكن لا ضرر فيها، إذ العمدة في القراءة على الرواية لا على الكتابة[٩]، فاعرفه.

---

(١) ومعنى قوله: (**عُجْ**)؛ فعل أمر من قولهم: عاج بالمكان، بمعنى: أقام به، ومال إليه، ومر عليه.

(٢) ومعنى قوله: (**ظُبًا**) ـ بضم الظاء ـ؛ أطراف السيوف وحدها، وبكسر الظاء: (**ظِبًا**)، أصلها: ظِباء، وقصرت للوزن، وهو جمع ظبي، وهو الغزال، ويكنى به عن المرأة.

(٣) ومعنى قوله: (**فِنَا**)؛ هو المكان الواسع أمام الدار وفي جوانبها.

(٤) الآية: [النجم: ٥١].

(٥) ضُبطت في الأصل: (بل)، وهو تصحيف وتحريف.

(٦) ومعنى قوله: (**فِي**)؛ حرف جر يفيد الظرفية الحقيقية أو المجازية، وهو أيضاً حرف جرٍّ زائد لإفادة التأكيد.

(٧) ومعنى قوله: (**ظَنِّهِ**)؛ عَلِمَه، والظنُّ يكون بمعنى العلم بيقين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، ويكون الظن؛ بمعنى العلم بغير يقين.

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٩) قال ابن الجزري: «فبذلك ـ أي بما ذكره الشارح من أصولهم وقفاً ووصلاً على كلمة (ثمود) ـ جاءت الرواية عنهم منصوصة، لا نعلم عن أحد منهم في ذلك خلافاً، =

و(**اكْسِرْ**) الدال.

و(**نَوِّنِ**).

أي: اقرأ بكسر الدال منونة.

للإمام المرموز إليه براء (**رُدْ**)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

﴿لِّثَمُودَ﴾ من قوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [٦٨].

وقرأ الباقون: بفتح الدال غير منونة.

فعلى قراءة الكسائي يوقف عليه: بالسكون، والروم، وعلى قراءة الباقين يوقف عليه: بالسكون فقط؛ لأن الروم لا يكون في المفتوح[(١)].

لا يقال هذا غير مفتوح حكماً لجره باللام، لأنا نقول المعتبر في جواز الروم والإشمام؛ الحركة الظاهرة الملفوظ بها سواء كانت أصلية أم نائبة عن غيرها، فيجوز الروم في ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وما ألحق به؛ نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ﴾ [الطلاق: ٦]، وإن كان منصوباً؛ لأن نصبه بالكسر، ولا يجوز في غير المنصرف، نحو: ﴿إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿بِإِسْحَٰقَ﴾ [٧١]؛ لأن جره بالفتحة.

هذا و(ثمود) يجوز صرفه، وعدمه، وكلاهما جائز نظماً ونثراً.

فمنع صرفه؛ للعلمية والتأنيث؛ باعتبار القبيلة أو الأم[(٢)].

والصرف؛ لعدم التأنيث؛ باعتبار الحيِّ أو الأب[(٣)].

= إلا ما انفرد به أبو الربيع الزهراني عن حفص عن عاصم أنه كان إذا وقف عليه وقف بالألف»، ونبه على مثله النويري في شرحه، وصاحب الإتحاف في إتحافه، والصفاقسي في غيث النفع، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢٩٠/٢، وشرح النويري ٣٦٩/٤، والإتحاف ١٢٩/٢، وغيث النفع ص (٢٥٠)).

(١) في الأصل: (الفتوح)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٥١/٦، والكشف ٥٣٣/١، وشرح الهداية ص (٥٣٨).

(٣) وقال موسى جار الله: «(ثمود) وقع في القرآن مرفوعاً ومخفوضاً ومنصوباً، =

فيجري حكم الوقف عليه على هذا.

ومن [ثم][١] جعل بعضهم حكم هذه المسألة لغزاً، وهو واضح[٢].

٦٩٤ ـ ....قَالَ سِلْمٌ سَكِّنِ

٦٩٥ ـ وَاكْسِرْهُ وَاقْصُرْ، مَعَ ذَرْوٍ: فِي رُبَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [٦٩].

فـ(**سَكِّنِ**) (**وَاكْسِرْهُ وَاقْصُرْ**)؛ أي: اقرأه بسكون اللام، مع كسر السين، والقصر؛ بحذف الألف بعد اللام.

(**مَعْ**) حرف.

(**ذَرْوٍ**)؛ أي: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ في سورة الذاريات[٣].

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي رُبَا**[٤])؛ أي: حمزة، والكسائي.

وقرأ الباقون ـ منهم خلف عن نفسه ـ فيهما: بفتح السين واللام،

= وما وقع منصوباً فأربعة، كلها رُسِمَت في جميع المصاحف بالألف، وإجماع المصاحف على الألف شاهد قطعيٌّ على جواز صرفه، وعليه جاء قراءة الأئمة ـ غير حفص، ويعقوب وحمزة ـ»، وقال الشاطبيّ في العقيلة:

بِهُودَ والنَّجْمِ والْفُرْقَانِ كُلِّهِمُ ... والْعَنْكَبُوتِ ثَمُوداً طَيِّباً ذفرَا

(ينظر: الدر المصون ٣٥١/٦، والكشف ٥٣٣/١، وشرح الهداية ص (٥٣٨)، وشرح الطيبة لموسى جار الله ص (١٦٤)).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) من قوله: «فعلى قراءة الكسائي؛ يوقف عليه بالسكون. . .الخ» إلى هنا، موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٠)).

(٣) الآية: [٢٥].

(٤) ومعنى قوله: (رُباً)؛ بالألف المقصورة؛ جمع ريبة، وهي موضع الشك والتهمة والظن، أو جمع ربوة؛ وهي ما ارتفع من الأرض.

وبألف بعدها لفظاً، وأما خطًّا فهي [قبله][1]، كما قال بعض الرُسَّامِ[2]:

وَمَـعَ لَامٍ أُلْـحِـقَـتْ يُـمْـنَـاهُ   لِأَسْـفَـلٍ مِـنْ مُـنْـتَـهَـى أَعْـلَاهُ

وهما لغتان[3]؛ كـ(حِرْم)، و(حَرَام)[4].

وخرج بقيد: **(قَالَ)**: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [٦٩]؛ فلا خلاف بين العشرة في الفتح والمد[5].

وتقدَّم الكلام على حرفي: ﴿رَءَآ أَيۡدِيَهُمۡ﴾ [٧٠]، إمالةً، وفتحاً[6].

---

(١) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (قبل)، والتصويب من غيث النفع، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: غيث النفع ص (٢٥١)).

(٢) أي: أهل الرسم والضبط، ومنهم العلامة الخرَّاز؛ في مورد الظمآن ص (٥٠)، وقال العلامة المارغني في شرح هذا البيت: «معناه: أن الألف التي مع اللام إذا حُذِفَت اختصاراً، نحو: ﴿لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، يلحق بالحمراء في الجهة اليمنى من اللام باعتبار الكاتب، ويبتدأ بالإلحاق من الموضع الذي انتهى فيه أعلى اللام، بحيث يكون أعلى الملحق مقارناً لأعلى اللام، مع بقاء بياض يسير بينهما، ويمتد الملحق إلى أسفل اللام، ولا بد من خروج الألف الملحقة من اللام إلى مطته من أمام، كما نصّوا عليه، وهذا الإلحاق بهذه الكيفية منظور فيه إلى الألف المعانقة للام إذا ثبتت، فإنها هي التي في الجهة اليمنى على ما هو المختار...». (ينظر: دليل الحيران ص (٤٠٥)، والطراز في شرح ضبط الخراز ص (٢٩٥)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل ص (٥٠)).

(٣) بمعنى التحية والصلح. (ينظر: الكشف ٥٣٤/١، وشرح الهداية ص (٥٣٩)، والدر المصون ٣٥٢/٦).

(٤) و(حِلّ)، و(حلال). (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٦٥)).

(٥) لكن قُرِئ هذا الحرف في القراءات الأربع الشاذة بعد العشرة: بسكون اللام، مع كسر السين، والقصر بحذف الألف بعد اللام، كقراءة حمزة ومن معه، وهي قراءة الأعمش، كما قال في الفوائد المعتبرة:

كالذَرْوِ قَالَوا سِلْمٌ أَعْمَشٌ كِلَا   ....

(ينظر: الإتحاف ١٣٠/٢، وإتحاف البررة ص (٢٩١)).

(٦) فأمال حرفي (رأى): ابن ذكوان، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأكثرون عن الداجوني عن هشام، وأبو بكر في رواية الجمهور عن يحيى، وقللهما: الأزرق، وأمال الهمزة وفتح الراء أبو عمرو، وتقدم تضعيف نقل الخلاف عن السوسي في الراء، وأنها انفرادة للشاطبي لا يُقرأ بها، وأنه ليس من طرق الكتاب كما قال في النشر: =

وإذا وقف على: ﴿رَءَا﴾ للأزرق جاز له ثلاثة البدل؛ لتقدم الهمز على حرف المد، فإن وُصِلَ له بـ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ تعين الإشباع، عملاً بأقوى السببين؛ وهو الهمز بعد حرف المد[(١)]، فتدبر.

٦٩٥ ـ .... يَعْقُوبُ[(٢)] نَصْبُ الرَّفْعِ: عَنْ فَوْزٍ كَبَا[(٣)]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَعْقُوبُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ **يَعْقُوبُ** ﴿٧١﴾ قَالَتْ﴾ [٧١ ـ ٧٢].

فـ(**ـنَصْبُ الرَّفْعِ**)؛ أي: القراءة بنصب الباء[(٤)].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**عَنْ**[(٥)] **فَوزٍ**[(٦)] **كَبَا**[(٧)])؛ أي: حفص، وحمزة، وابن عامر.

فهو إمَّا منصوب بفعل مقدر يفسره ما دل عليه الكلام، أي: (ووهبنا

= «ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير بل ولا من طرق كتابنا»، وقرأ الباقون: بفتحهما، وبذلك قرأ الجمهور عن الحلواني عن هشام، وكذا العليمي عن أبي بكر في رواية الجمهور أيضاً، وأما فتح الراء وإمالة الهمزة عن شعيب عن يحيى عنه فانفرادة لا يُقْرَأُ بها. (ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠١ ـ ٣٠٢)، والنشر ٢/٤٤ ـ ٤٦، والإتحاف ٢/١٣١)

(١) نصَّ عليه ابن الجزري في النشر في معرض ذكره للقواعد المهمة في باب المد، وذكره صاحب الإتحاف، وكذا نوه عليه الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: النشر ١/٣٦١ ـ ٣٦٢، وغيث النفع ص (٢٥١)، والإتحاف ٢/١٣١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الباء: (**يَعْقُوبُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الباء: (**يَعْقُوبَ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الكاف: (**كَبَا**)، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسرها: (**كِبَا**).

(٤) قال النويري: «وقيد النصب؛ لمخالفة المفهوم». (ينظر: شرح النويري ٤/ ٣٧٠).

(٥) ومعنى قوله: (**عَنْ**)؛ حرف جرّ من معانيه؛ المجاوزة، والتعليل، وانتهاء الغاية، وتأتي بمعن (بَعد)، ومعنى (مِنْ)، وغيرها من المعاني.

(٦) ومعنى قوله: (**فَوزٌ**)؛ هو النجاة والظفر بالأمنية والخير.

(٧) وقوله: (**كَبَا**)؛ من كبا الزند: إذا لم يخرج ناره، ويأتي بمعنى: العود الذي يتبخر به.

يعقوب)[1]، أو مجرور معطوف على مدخول الباء في: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ [٧١][2].

والباقون: بالرفع؛ على أنه مبتدأ، خبره: ﴿مِنْ وَرَآءِ إِسْحَٰقَ﴾ [٧١][3].

وتقدَّم: [الكلام على][4]:

همزتيه ـ كهمزتي المد ـ في الأصول[5].

وكذا إمالة: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ [٧٢]، لأهلها[6].

ووقفه بهاء السكت لرويس بخلفه[7].

---

(١) قال موسى جار الله: أي: «وهبنا لها إسحاق، ومن ورائه وهبنا يعقوب». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٦٥).

(٢) أي: مجرور بالعطف على إسحاق؛ أي: بإسحاق وبيعقوب من وراء إسحاق. (ينظر: الكشف ٥٣٥/١، وشرح الهداية ص (٥٣٩)، والدر المصون ٣٥٥/٦ ـ ٣٥٦).

(٣) ويحتمل رفعه بالظرف الذي قبله، وقيل: إنه مرفوع على القطع؛ أي: الاستئناف، وقيل: مرفوع على الفاعلية بالجارِّ قبله. (ينظر: الدر المصون ٣٥٦/٦، والكشف ٥٣٤/١، وشرح الهداية ص (٥٣٩)).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٥) أي: اختلاف القراء في الهمزتين من كلمتين من قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ﴾ [٧١]، فقد قرأها بتسهيل الهمزة الأولى: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وقرأ ورش، وأبو جعفر، ورويس ـ من غير طريق أبي الطيب ـ: بتسهيل الثانية، وللأزرق وجه ثان؛ وهو: إبدالها ياء ساكنة من جنس سابقتها فيشبع المد للساكنين، وقرأ أبو عمرو، وقنبل من طريق ابن شنبوذ، ورويس من طريق أبي الطيب: بحذف الأولى مع المد والقصر، ولقنبل من طريق الأكثرين: تسهيل الثانية وإبدالها ياء كالأزرق فيكمل له ثلاثة أوجه، وقرأ الباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٢/١ ـ ٣٨٦، والإتحاف ١٣١/٢).

(٦) فأمالها: حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل: الأزرق، والدوري عن أبي عمرو، ووقف عليها رويس بهاء السكت بخلف عنه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٩)، والنشر ٥٣/٢ ـ ٥٤، والإتحاف ١٣١/٢).

(٧) فقطع ابن مهران لرويس بالهاء، وكذلك صاحب الكنز، ورواه أبو العز القلانسي، ورواه الآخرون عنه بغير هاء، كالباقين، قال في النشر: «والوجهان صحيحان عن رويس، قرأتُ بهما، وبهما آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٣)، والنشر ١٣٦/٢، والإتحاف ١٣٠/٢ ـ ١٣١).

وإشمام: ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [٧٧]، لأهله[١].

ويوقف على: ﴿سِيٓءَ﴾ لحمزة وهشام بخلفه؛ بالإبدال ياء[٢]، وبالإدغام؛ إجراءً للأصلي مجرى الزائد[٣].

٦٩٦ ـ وَامْرَأَتُكْ[٤]: حَبْرٌ............ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿امْرَأَتُكَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾ [٨١].

فقرأه برفع التاء ـ كاللفظ به ـ.

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(حَبْرٌ)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو.

على أنه بدل من: ﴿أَحَدٌ﴾.

واسْتُشْكِل ذلك[٥]: بأنه يلزم منه أنهم نُهُوا عن الالتفات إلا المرأة

---

(١) فقرأ بإشمام الضم كسر أولها: الكسائي، وهشام، ورويس، والمدنيان، وابن ذكوان، وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٥)، والنشر ٢/ ٢٠٨).

(٢) قول الشارح: يوقف عليها بالإبدال ياء؛ فيه نظر، فإن هذا الموضع مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة، والقاعدة فيه وفي نظائره أن لحمزة وهشام ـ بخلفه ـ عند الوقف عليه وجهان: النقل، والإدغام، أما الإبدال ياء بلا إدغام فليس بوجه مقروء به، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، ولعل الشارح أراد الإبدال ياء ثم تُدغم الياء المبدلة عن الهمزة مع الياء الأصلية، فيكون الإبدال ياء جزء من عملية الإدغام، فبقي وجه النقل لم يذكره، ويبدو أن الشارح هنا إنما هو ناقل ومتبع لصاحب الإتحاف في هذه المسألة، حيث إن صاحب الإتحاف قال بمثل مقالة الشارح هنا، واستدرك عليه محقق الإتحاف، والصواب كما قال في النشر: «فيه وجهان؛ الأول: النقل، وهو القياس المطرد، والثاني: الإدغام، كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة العربية وغيرهم». (ينظر: النشر ٢/ ٤٧٦، والإتحاف ٢/ ١٣٢).

(٣) ينظر: النشر ٢/ ٤٧٦، والإتحاف ٢/ ١٣٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء: **(وَامْرَأَتُكْ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتحها: **(وَامْرَأَتَكْ)**.

(٥) وممن استشكله وردَّه أبو عبيد، وقد استحسن ابن عطية في تفسيره استشكال =

فإنها لم تنه عنه، وهو غير جائز، ولذا جعله ابن هشام[١] مرفوعاً بالابتداء، وجملة قوله: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا. . .الخ﴾ [٨١]؛ خبر، والمستثنى هو الجملة، قال[٢] «ونظيره: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤]»[٣]

وقرأه الباقون: بالنصب.

مستثنى من: ﴿بِأَهْلِكَ﴾ [٨١]، وجعله ابن هشام[٤] استثناء منقطعاً، لئلا تكون قراءة الأكثرين مرجوحة؛ على أن المراد بالأهل: المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته[٥]، تأمل[٦].

٦٩٦ ـ ....[أَنِ اسْرِ][٧] فَاسْرِ صِلْ: حِـــــرْمٌ[٨].............................

= وإلزام أبي عبيد فقال: «إنه وارد على القول باستثناء المرأة من (أحد) سواء رفعت المرأة أو نصبتها»، وقد ذكر الأقوال الواردة في توجيه هذه القراءة وفصل فيها العلامة الكبير السمين الحلبي في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٣٦٥/٦ ـ ٣٦٦).

(١) ذكره في مغني اللبيب ٤٢٧/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٤٢٧/٢.

(٣) ينظر: الكشف ٥٣٦/١، وشرح الهداية ص (٥٤٠)، والدر المصون ٣٦٦/٦ ـ ٣٦٧.

(٤) ينظر: مغني للبيب ٤٢٧/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٥٣٦/١، وشرح الهداية ص (٥٤٠)، والدر المصون ٣٦٧/٦.

(٦) توجيه القراءتين وما أورده الشارح من أقوال العلماء فيها موجود بحروفه في الدر المصون، حيث قال في أول كلامه: «وفي هذه الآية كلام كثير لابد من استيفائه»، فوفَّى وكفَّى عليه شآبيب الرحمة والمغفرة والرضوان. (ينظر: الدر المصون ٣٦٦/٦ ـ ٣٦٩).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون، والابتداء بهمزة وصل: (**أَنِ اسْرِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بسكون النون، والابتداء بهمزة قطع: (**أَنْ أَسْرِ**)، وفيه نظر.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الميم: (**حِرْمٌ**)، والثاني: بجر الميم: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولا في نسخة رضوان العقبي.

واخْتُلِفَ في:

﴿[أَنْ أَسْرِ][١] بِعِبَادِى﴾ في طه[٢].

و﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ[٣] إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾ في الشعراء[٤].

و﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ[٥]﴾ هنا[٦].

و﴿فَأَسْرِ **[٣٩٧]** بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ﴾ في الحجر[٧].

و﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا﴾ في الدخان[٨].

فـ**(ـصِلْ)**؛ أي: اقرأ بوصل الهمزة[٩] في الخمسة[١٠].

للمرموز إليهم بقوله: **(حِرْمٌ)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر.

والباقون: بقطع الهمزة[١١] في الجميع[١٢].

---

(١) في الأصل: رسمت بزيادة واو (وأن أسر)، وهو خطأ، وتصحيف.
(٢) الآية: [٧٧].
(٣) في الأصل: (بعبادي ليلاً)، وهو خطأ.
(٤) الآية: [٥٢].
(٥) في الأصل كتبت: (ولا تلتفت)، وهو خطأ وتصحيف.
(٦) سورة هود: الآية [٨١].
(٧) الآية: [٦٥].
(٨) الآية: [٢٣].
(٩) تسقط دَرجاً، وتثبت ابتداءً مكسورة، مع كسر نون: (أنْ) للساكنين. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٦٤، والإتحاف ٢/١٣٢ ـ ١٣٣).
(١٠) قال النويري ـ رحمه الله ـ في شرحه على الطيبة: «قرينة خصوص الفرش أخرجت قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٧٢).
(١١) وتثبت مفتوحة درجاً وابتداءً. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٦٤، والإتحاف ٢/١٣٣).
(١٢) يقال: (سرى)، و(أسرى)؛ قيل: هما بمعنى واحد؛ وهو قول: أبو عبيد، وقيل: =

ومعلوم أنَّ نون (أنْ) في قراءة همزة الوصل تحرك بالكسرة؛ لالتقاء الساكنين[(١)].

وإذا وُقِفَ على: ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ بالسكون رُقِّقَتْ الراء[(٢)]، أمَّا على القول بعروض الوقف فظاهر، وأمَّا على القول الآخر؛ فلأن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق، لا يقال إنها عارضة فينبغي التفخيم؛ مثل: ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛ لأنا نقول كما أن الكسر عارض فالسكون عارض ولا أولية لأحدهما فيلغيان معاً، ويرجع إلى كونها مكسورة فترقق[(٣)]، وأمَّا على قراءة القطع، وكذا (فاسر) على القراءتين؛ فمن لم يعتد بالعارض رقق أيضاً، وأمَّا على القول الآخر الصحيح فيحتمل التفخيم للعروض، ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرتي الإعراب والبناء؛ لأن الأصل (أسري) بياء، حذفت الياء لبناء الفعل، فينبغي الترقيق؛ دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له[(٤)]، أفاده المصنف[(٥)].

= (أسرى)؛ لأول الليل، و(سرى)؛ لآخره، وهو قول الليث. (ينظر: اللباب ١٠/٥٣٧، والإتحاف ٢/١٣٣).

(١) وإن ابتدئ بالهمزة فبالكسر، كما ذكره ابن الناظم وغيره، قال النويري: «عُلِمَ كسر النون وصلاً، والهمزة ابتداءً، من الساكنين»؛ أي: التقاء الساكنين. (ينظر: شرح النويري ٤/٣٧٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/أ)).

(٢) قال الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٠٩):

.... **(أَنْ أَسْرِ) عَنْ ذِي الْوَصْلِ وَقْفاً رَقِّقَنْ**

(ينظر: الدر المصون ٦/٣٦٤، والإتحاف ٢/١٣٣، وجامع الخيرات ص (٤٦٨)).

(٣) على أصلها. (ينظر: النشر ٢/١١١).

(٤) وكذا الحكم في: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤]، في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى، والوقف على: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ [الفجر: ١]، بالتفخيم أولى. (ينظر: النشر ٢/١١١).

(٥) ينظر: النشر ٢/١١٠ ـ ١١١.

وتقدَّم الخلاف في:

﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ [٨٧]؛ جمعاً، وإفراداً، ولا خلاف في رفع التاء[١].

وكذا حكم همزتي: ﴿مَا نَشَـٰٓؤُاْ إِنَّكَ﴾ [٨٧][٢].

ورَسْمُ: ﴿نَشَـٰٓؤُاْ﴾ هنا بالواو؛ فيوقف لحمزة وهشام باثني عشر وجهاً[٣]؛ ثلاثة مع البدل ألفاً[٤]، واثنان مع بين بين[٥]، وسبعة[٦] مع إبدال الهمزة واواً، وثلاثة[٧] مع الإسكان، وثلاثة مع الإشمام، وواحد مع الروم[٨]، وتقدم[٩] نظيره في: ﴿أَنۢبَـٰٓؤُاْ﴾ في الأنعام[١٠].

---

(١) فقرأ هذا الحرف حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص: بحذف الواو؛ على التوحيد، وقرأ الباقون: بإثباتها؛ على الجمع، ولا خلاف في رفع التاء، كما قرره الشارح. (ينظر: طيبة النشر، سورة التوبة، الأبيات رقم (٦٧٣ ـ ٦٧٤)، والنشر ٢/٢٨١، والإتحاف ٢/١٣٤).

(٢) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية كالياء، وبإبدالها واواً مكسورة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩، والإتحاف ٢/١٣٤).

(٣) خمسة على القياس، وسبعة على أبدال الهمزة واواً على الرسم. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/٦).

(٤) وعلى الإبدال ألفاً؛ المد، والتوسط، والقصر. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/٦).

(٥) وعلى التسهيل بين بين وجهان؛ المد، والقصر، فتكون الأوجه ـ مع الثلاثة التي على الإبدال ألفاً ـ خمسة أوجه.

(٦) وهي التي تسمى: سبعة الرسم. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/٦).

(٧) هكذا في الأصل، كتبت بواو العطف: (وثلاثة)، فأوهمت أن هذه الأوجه الثلاثة غير الأوجه السبعة التي قبلها وليس كذلك، بل هذه الأوجه الثلاثة وما بعدها هي مجموع الأوجه السبعة، فالصواب حذف واو العطف ليدل السياق على المعنى الصحيح، والأوجه السبعة التي تأتي على إبدال الهمزة واواً على الرسم هي: سكون الواو وإشمامها؛ ويأتي علي كل منهما ثلاثة أوجه؛ المد، والتوسط، والقصر، فهي ستة أوجه، والوجه السابع روم حركة الواو مع القصر. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/٦).

(٨) ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/١٣٤، وغيث النفع ص (٢٥٢).

(٩) ينظر: الإتحاف ٢/٦.

(١٠) الآية: [٥].

٦٩٦ ـ ....وَضَمَّ[(١)] سَعِدُوا[(٢)]: شَفَا عُدِلْ

(وَضَمَّ)؛ أي: قرأ بضم سين: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ **سَعِدُوا** فَفِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [١٠٨].

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا عُدِلْ[(٣)])**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

على البناء للمفعول، مِنْ (سَعَدَه الله)؛ بمعنى: (أسعده)[(٤)].

والباقون: بفتحها.

مبنياً للفاعل؛ مِنْ (سعد) اللازم[(٥)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وضم الميم مشددة: **(وَضَمُّ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تشكل هذه اللفظة في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الإخبار: **(وَضَمَّ)**، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح النويري فقد ضُبطت فيه بضم الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الأمر: **(وَضُمَّ)**، وأظنُّه تصرف من المحقق في ضبطها ـ على ما جرت به عادته في أكثر من موضع ـ؛ بقرينة أن النويري في شرحه لمعنى الكلمة قال: «وضَمَّ مدلول شفا. . .الخ»، مما يعني أن ضبط الكلمة ـ في مفهوم شرحه ـ كالجماعة؛ أي: على الإخبار فعل ماض، ولهذا فإن ضبط النصَّ في شرح النويري المطبوع يحتاج إلى تحرٍّ ومراجعة وتدقيق؛ لكون المحقق ـ عفا الله عنه ـ قد تدخل في ضبط كلمات النظم على ما يراه لا على مقابلته على نسخ شرح النويري الأخرى، أو على نسخ النظم الأخرى وشروحاته، هذا مع وجود مواضع من كلمات النظم في الشرح خالية من التشكيل وضبط الحركات.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: **(سَعِدُوا)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم السين: **(سُعِدُوا)**.

(٣) ومعنى قوله: **(عُدِلْ)**؛ فعل مبني للمجهول من عدلت الحِمْلَ إذا وضعت في الجهة الأخرى ما يساويه.

(٤) وهي لغةٌ لهذيل، كما حكاه الفراء. (ينظر: الكشف ٥٣٦/١، وشرح الهداية ص (٥٤١)، والدر المصون ٣٨٩/٦، واللباب ٥٧٣/١٠).

(٥) ينظر: الكشف ٥٣٦/١، وشرح الهداية ص (٥٤١)، واللباب ٥٧٣/١٠.

٦٩٧ ـ إِنْ كُلًّا الْخِفُّ: دَنَا اتْلُ صُنْ. وَشَدْ[1] لَمَا[2]، كَطَارِقٍ: نُهًى[3] كُنْ فِي ثَمَدْ.
٦٩٨ ـ يَس: فِي ذَا كَمْ نَوَى........ ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [١١١].

فـ(**الْخِفُّ**)؛ أي: القراءة بإسكان نون: ﴿**إِن**﴾ مخففة.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**دَنَا**[4] **اتْلُ**[5] **صُنْ**[6])؛ أي: ابن كثير، ونافع، وشعبة عن عاصم.

والباقون: بفتحها مشددة.

(**وَشَدْ**)؛ أي: قرأ بتشديد.

ميم: ﴿لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [١١١].

عاصم **[٣٩٨]** وابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر، ـ كما سيأتي رمزهم ـ.

فتحصل من جمع حُكْم: ﴿إِن﴾، و﴿لَمَا﴾؛ **أربع قراءات**[7] **بيانها بتوجيهها**[8]:

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي كما هو مفهوم كلامه ـ، حيث ضبطها: بفتح الشين؛ على معنى الإخبار في الماضي: (**وَشَدْ**)، والثاني: بضم الشين؛ على معنى الأمر: (**وَشُدْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم مع التشديد: (**لَمَّا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما: بفتح الميم بلا تشديد: (**لَمَا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**نُهًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (**نُهًى**).

(٤) ومعنى قوله: (**دَنَا**)؛ قَرُبَ، ودنوت منه؛ اقتربت منه، ودنا وقت الرحيل؛ أي: اقترب.

(٥) ومعنى قوله: (**اتْلُ**)؛ فعل أمر؛ من القراءة والتلاوة.

(٦) قوله: (**صُنْ**)؛ فعل أمر، بمعنى: الحفظ والحماية والعناية والوقاية، يقال صان المال إذا حفظه في مكان أمين.

(٧) ينظر: الدر المصون ٦/٣٩٧، وغيث النفع ص (٢٥٣).

(٨) قال في الدر المصون: «هذه الآية الكريمة ممَّا تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً، =

١ ـ **أنَّ نافعاً، وابن كثير**: قرءا بتخفيف نون: ﴿إِن﴾، وميم: ﴿لَمَا﴾.

على إعمال (إن) المخففة، وهي لغة ثابتة، فقد سُمِعَ: (إن عمراً لمُنْطَلِقٌ). وأمَّا ﴿لَمَا﴾؛ فاللام فيها هي الداخلة في خبر (إن)، و(ما) موصولة أو نكرة موصوفة، ولام: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ لام القسم[(١)]، وجملة القسم مع جوابه صلة الموصول أو صفة (ما)، والتقدير على الأول: (وإِنْ كلًّا للذين والله ليوفينهم)، وعلى الثاني: (وإِنْ كلًّا لخلق أو لفريق[(٢)] والله ليوفينهم)، والموصول[(٣)] أو الموصوف[(٤)] خبر (إنْ).

٢ ـ **وأنَّ أبا عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه**: قرؤوا بتشديد: ﴿إِنَّ﴾، وتخفيف: ﴿لَمَا﴾.

وهي واضحة؛ فـ(إنَّ) المشددة عَمِلتْ عملها، واللام الأولى للابتداء دخلت على خبر (إنَّ)، والثانية جواب قسم محذوف؛ أي: (وإنَّ كلًّا للذين والله ليوفينهم)[(٥)].

٣ ـ **وأنَّ ابن عامر، وحفصاً، وحمزة، وأبا جعفر**: قرؤوا بتشديدهما.

فـ﴿إِنَّ﴾ بحالها[(٦)]، وأما: ﴿لَمَّا﴾؛ فقيل أصلها: (لَمِنْ ما)[(٧)]؛ على

= وعَسُرَ على أكثرهم تلخيصها قراءة وتخريجاً، وقد سهّل الله تعالى، فذكرت أقاويلهم وما هو الراجح، وقد اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة: وأمَّا هذه الآية فمعناها على هذه القراءات من أشكل الآيات»، ففيها أربع قراءات متواترة، وأربع أخرى شاذة. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٩٧، واللباب ١٠/٥٧٦).

(١) واقعة في جواب قسم مضمر. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٩٩، واللباب ١٠/٥٧٧).

(٢) ضُبطت في الأصل بـ(أل) التعريف: (الفريق)، والتصويب من اللباب، والإتحاف. (ينظر: اللباب ١٠/٥٧٧، والإتحاف ٢/١٣٥).

(٣) وصلته. (ينظر: الدر المصون ٦/٤٠٠، واللباب ١٠/٥٧٧).

(٤) وصفته. (ينظر: الدر المصون ٦/٤٠٠، واللباب ١٠/٥٧٧).

(٥) ينظر: الدر المصون ٦/٤١٢، واللباب ١٠/٥٨٥.

(٦) يعني أنها على حالها وأصلها في نصب الاسم ورفع الخبر، ولذلك نُصِبَ ما بعدها على أنه اسمها. (ينظر: الدر المصون ٦/٤١٠).

(٧) بالكسر، أو يكون أصلها: (لَمَنْ مَا)؛ بالفتح. (ينظر: الدر المصون ٦/٤١٠).

أنها (مِنْ) الجارة دخلت على (ما) الموصولة أو الموصوفة؛ أي: (لمن الذي والله. . .الخ)، أو (لمنْ خلق والله. . .الخ)، أدغمت النون الساكنة في الميم على القاعدة، فصار في اللفظ ثلاث ميمات، فخففت الكلمة بحذف أحدها، فصار اللفظ كما ترى[١].

٤ ـ **وأنَّ شعبة عن عاصم**: قرأ بتخفيف النون، وتشديد الميم[٢].

جعل: ﴿إن﴾ نافية[٣]، و﴿لَمَّا﴾، كـ(إلَّا)، و(كلًّا)، منصوب بمفسر بقوله: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، أو بتقدير؛ (أمري).

أفاده في الإتحاف[٤].

(كَـ)﴿لَمَا﴾.

الذي في [سورة][٥] **(طَارِقٍ)**؛ وهي: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

فقرأه بتشديد الميم، المرموز إليهم بأوائل قوله: **(نُهًى[٦] كُنْ فِي ثَمَدْ[٧])**؛ أي: عاصم، وابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦/٤٠٩ ـ ٤١١، واللباب ١٠/٥٨٣ ـ ٥٨٤.

(٢) وقد أطال في الدر المصون، وكذا صاحب اللباب ـ رحمهما الله تعالى ـ في بيان توجيه قراءة شعبة وذكراً أكثر من ثمانية أقوال، كل قول منها ماله وعليه. (ينظر: الدر المصون ٦/٤٠١ ـ ٤٠٩، واللباب ١٠/٥٧٨ ـ ٥٨٣).

(٣) بمنزلة (ما). (ينظر: اللباب ١٠/٥٨٢).

(٤) فتوجيه القراءات الأربع نقله الشارح بنصه من كتاب الإتحاف، وهو موجود بحروفه في الدر المصون، واللباب، وقال في الدر المصون بعد أن ذكر توجيه القراءات الأربع المتواترة: «فهذا ما تلخص لي من توجيهات هذه القراءات الأربع، وقد طعن بعض الناس في بعضها بما لا تحقق له، فلا ينبغي أن يُلْتفت إلى كلامه، قال المبرد ـ وهي جرأة منه ـ: هذا لحنٌ؛ يعني: تشديد (لمَّا)، وهذا مردود عليه، وقال أبو جعفر: القراءة بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن، وهذه كلها أقوال مرغوب عنها؛ لأنها معارضة للمتواتر القطعي». (ينظر: الإتحاف ٢/١٣٥ ـ ١٣٦، والدر المصون ٦/٣٩٧ ـ ٤١٣ ـ بتصرف يسير ـ، واللباب ١٠/٥٧٦).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) و(**نُهىً**)، النُّهى؛ العقل، والنُّهَى؛ جمع النُّهية؛ وهي: غاية كل شيء ومنتهاه.

(٧) ومعنى قوله: (**ثَمَدْ**)؛ فعل؛ بمعنى: ثمد المكان؛ جعله كالحوض ليجتمع فيه الماء، =

وقرأه الباقون: بتخفيفها.

وتوجيههما مثل ﴿لَمَّا﴾ هنا[1].

وقرأ بتشديد: ﴿لَمَا﴾ في: (**يس**)، وهو: ﴿وَإِن[2] كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢].

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**فِي ذَا كَمْ نَوَى**)؛ أي: حمزة، وابن جماز، وابن عامر، وعاصم.

على أنها بمعنى (إلَّا)، و﴿وَإِن﴾ نافية، و﴿كُلٌّ﴾ مرفوع بالابتداء، خبره تاليه، و﴿جَمِيعٌ﴾؛ بمعنى مجموع، و﴿لَّدَيْنَا﴾ ظرف له، أو لـ﴿مُحْضَرُونَ﴾[3].

وقرأه [٣٩٩] الباقون ـ منهم ابن وردان عن أبي جعفر ـ: بتخفيف الميم.

على أن: ﴿إِنَّ﴾ مخففة من الثقيلة، و(ما) مزيدة للتأكيد، واللام هي الفارقة، أي: (إن كلٌّ لجميع)؛ أي: (مجموع)[4].

٦٩٨ ـ ....لَامَ زُلَــفْ ضَمَّ[5]: ثَنًا[6]............................

= وثمد الماء؛ استخرجه من الأرض، ويأتي بمعنى: سَمِنَ، وتحرَّك، ويأتي اسماً؛ بمعنى: ولد الأسد، أو الماء القليل.

(١) وهي لغة مشهورة عن هذيل، تقول العرب: (أقسمت عليك لمَّا فعلت كذا)؛ أي: إلا فعلت. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٠٢).

(٢) في الاصل كتبت من دون واو: (إن كل).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٣)، وشرح النويري ٤/٣٧٥، والإتحاف ٢/٤٠٠.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٤٠٠.

(٥) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح: بفتح الضاد؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَمَّ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

وَقَولُهُ: (لَامَ ﴿زُلَفْ﴾) (ضَمَّ)؛ أي: قرأ بضم لام: ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ [١١٤].

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنَّا)**[١]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

للإتباع[٢]، جمع (زُلْفَة)، مثل: (بُسُر)، و(بُسْرة) بالضم[٣].

وقرأه الباقون: بفتحها[٤].

٦٩٨ ـ ....بِقْيَةِ: ذُقْ كَسْرٌ وَخَفْ[٥]

واخْتُلِفَ في: ﴿بِقْيَةٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ﴾ [١١٦].

فالمرموز إليه بذال: **(ذُقْ)**[٦]؛ أي: ابن جماز ـ وحده ـ عن أبي جعفر.

(كَسْرٌ وَخَفْ)؛ أي: قرأه بكسر الباء، وإسكان القاف، وتخفيف الياء[٧].

---

(١) ومعنى: **(ثَنَّا)**؛ من الثناء، وهو مايوصف بها الإنسان من المناقب والمدائح، أو هو بمعنى: كفَّ، وصرف، ولوى.

(٢) أو أنه جمع: (زَليف)؛ و(فَعِيل) يجمع على (فُعُل)، نحو: (رَغيف)، و(رُغُف)، أو أنه اسم مفردٌ على هذه الزِّنَة؛ كـ(عُنق)، قال في النشر: «وهما لغتان مسموعتان في جمع (زلفة)؛ وهي الطائفة من أول الليل، كما قالوا (ظلم) في (ظلمة)، و(يسر) في (يسرة)» (ينظر: الدر المصون ٦/٤٢٠، واللباب ١٠/٥٩٢، والنشر ٢/٢٩٢).

(٣) وهي اسم فاعل، من (بقي)، كـ(شَجِيَّة) من (شَجِي)، والتقدير: أولوا طائفة بقية؛ أي: باقية. (ينظر: اللباب ١٠/٥٩٢، والإتحاف ٢/١٣٦).

(٤) وذلك كنحو: (غُرَف) في جمع (غُرْفَة)، و(ظُلَم) في جمع (ظُلْمَة). (ينظر: الدر المصون ٦/٤٢٠، واللباب ١٠/٥٩٢، والإتحاف ٢/١٣٦).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء، وسكون الفاء: **(خَفْ)**، والثاني: بكسر الخاء: **(خِفْ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) ومعنى قوله: **(ذُقْ)**؛ من الذوق؛ وهو معرفة طعم الأشياء ومذاقاتها.

(٧) على وزن (فِعْلَة)؛ للمرة، قال في النشر: «وقد ترجمها أبو حيان بضم الباء فَوَهِمَ»، قال في معجم القراءات: «قلتُ: ترجمة أبي حيان بضم الباء لقراءة أبي جعفر وشيبة، وقد التبس على ابن الجزري، وليس أبو حيان بواهم» قلتُ: وقد نصَّ في اللباب على قراءة أبي جعفر بضم الباء حيث قال: «وقرأ أبو جعفر وشيبة (بُقْيَة) بضم الفاء وسكون العين»، =

وقرأه الباقون: بفتح الباء، وكسر القاف، وتشديد الياء[(١)].

وتقدَّم:

تسهيل همزة: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [١١٩]، الثانية[(٢)].

وإبدال همزة: ﴿فُؤَادَكَ﴾ [١٢٠]، واواً مفتوحة؛ للأصبهاني ـ لا للأزرق ـ فيهما[(٣)].

وجمع: ﴿مَكَانَاتِكُم﴾ [٩٣، ١٢١]؛ لشعبة[(٤)].

وبناء: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [١٢٣]، للمفعول؛ لنافع، وحفص[(٥)].

وخطاب: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٢٣]؛ لهما[(٦)]، ولأبي جعفر، ويعقوب، وابن عامر[(٧)].

= وهي كذلك في المحرر الوجيز، والبحر المحيط، والدر المصون. (ينظر: النشر ٢٩٢/٢، واللباب ٥٩٧/١٠، ومعجم القراءات ١٥٨/٣، والمحرر الوجيز ٢١٤/٣، والبحر المحيط ٢٧١/٥، والدر المصون ١٤٧/٤).

(١) وتوجيهها على قولين: الأول: أنها صفة على وزن (فَعِيلة) للمبالغة، بمعنى (فاعل)، والثاني: أنها مصدر بمعنى (البَقْوَى)، كـ(التقوى)؛ كـ(التَّقية)؛ بمعنى: (التَّقوى)، والمعنى: فهلَّا كان منهم أولوا مراقبة وخشية من انتقام الله. (ينظر: الدر المصون ٤٢٣/٦، واللباب ٥٩٧/١٠).

(٢) ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/١، والإتحاف ١٣٧/٢.

(٣) ولم يبدله الأزرق؛ لكونه عين الكلمة لا فائها، والأزرق على أصله في ثلاثة البدل، كما لا يخفى إبدال الهمز لحمزة ـ كالأصبهاني ـ وقفاً. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٢)، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ١٣٧/٢).

(٤) وقرأ الباقون: بالإفراد. (ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦١٨ ـ ٦١٩)، والنشر ٢٦٣/٢، والإتحاف ١٣٧/٢).

(٥) وقرأ الباقون: بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٨)، والنشر ٢٠٩/١، والإتحاف ١٣٧/٢.

(٦) أي: نافع، وحفص.

(٧) وقرأ الباقون: بالغيب. (ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦١٩)، والنشر ٢٦٢/٢ ـ ٢٦٣، والإتحاف ١٣٧/٢).

وفيها من ياءات الإضافة ثمان عشرة[1]:

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٣]؛ الثلاث[2].

﴿إِنِّيَ أَعِظُكَ﴾ [٤٦].

﴿إِنِّيَ أَعُوذُ﴾ [٤٧].

﴿شِقَاقِيَ أَن﴾ [٨٩].

فتحهنَّ: المدنيان، وأبو عمرو[3].

﴿أَجْرِيَ إِلَّا﴾ [٢٩]، معاً[4].

فتحهما: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص.

﴿أَرَهْطِيَ أَعَزُّ﴾ [٩٢].

فتحها: المدنيان، والمكي، وأبو عمرو، وابن عامر بخلاف عن هشام.

﴿فَطَرَنِيَ أَفَلَا﴾ [٥١].

فتحها: المدنيان، والبزي.

﴿وَلَٰكِنِّيَ أَرَىٰكُمْ﴾ [٢٩].

[و﴿إِنِّيَ أَرَىٰكُم﴾ [٨٤]][5].

فتحهما: المدنيان، وأبو عمرو، والبزي.

---

(١) وقد ذكر الشارح من هذه الياءات أربع عشرة ياء، وبقي أربع ياءات لم يذكرهنّ ولعله سهوٌ، وهذه الياءات الأربع هي: ﴿عَنِّيَ إِنَّهُۥ﴾ [١٠]، ﴿إِنِّيَ إِذًا﴾ [٣١]، ﴿نُصْحِيَ إِنْ﴾ [٣٤]، ﴿ضَيْفِيَ أَلَيْسَ﴾ [٧٨]؛ ففتحهنَّ: المدنيان، وأبو عمرو. (ينظر: النشر ٢/٢٩٢).

(٢) والموضعان الآخران: [٢٦، ٨٤].

(٣) وفَتَحَ الياءات الست ـ إضافة للمدنيان وأبي عمرو ـ الإمام ابن كثير المكي، ولم يذكره الشارح هنا، ولعله سهوٌ. (ينظر: النشر ٢/٢٩٢).

(٤) والموضع الآخر: [٥١].

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

﴿إِنِّيَ أُشْهِدُ ٱللَّهَ﴾ [٥٤].

فتحها: المدنيان.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [٨٨].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر.

ومن الزوائد أربع(١):

﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا﴾ [٤٦].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو، وورش.

وفي الحالين: يعقوب.

﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [٥٥].

أثبتها في الحالين: يعقوب.

﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٧٨].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو.

وفي الحالين: يعقوب.

و﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [١٠٥].

أثبتها وصلاً: المدنيان، والكسائي(٢).

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٣).

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٩٢.

(٢) وأثبتها وصلاً ـ إضافة للمدنيين، والكسائي ـ، الإمام أبو عمرو البصري، ولم يذكره الشارح هنا، ولعله سهوٌ. (ينظر: النشر ٢/٢٩٢).

(٣) ينظر: النشر ٢٨٨ ـ ٢٩٣، وتقريب النشر ص (١٢٤ ـ ١٢٦)، وشرح النويري ٤/٣٦١ ـ ٣٧٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٠ ـ ٢٥٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٥/ب ـ ل ١٠٦/ب)، والإتحاف ٢/١٢٢ ـ ١٣٨.

سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ(١)

﴿الٓر﴾ [١]، تقدم الكلام عليه(٢).

وكذا نقل:

﴿قُرْءَانًا﴾ [٢].

و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [٣].

لابن كثير(٣)، كوقف حمزة.

٦٩٩ ـ يَا أَبَتِ(٤) افْتَحْ حَيْثُ جَا: كَمْ ثَطَعَا(٥) ....

(١) ضُبطت في شرح الترمسي: (**سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلُام**)، وضُبطت في النسخ العتيقة: (**سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَام**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**سُورَةُ يُوسُفَ**).

(٢) سَكَتَ على كلِّ حرف من حروف: ﴿الٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي مقدار مدِّها على حرفين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٢٢/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(٣) ينظر: طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤٤٤/١، والإتحاف ١٣٩/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**يَا أَبَتَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر التاء: (**يَا أَبَتِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الثاء والطاء؛ =

واخْتُلِفَ [٤٠٠] في: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾.

فـ**(ـافْتَحْ)**؛ أي: اقرأه بفتح التاء(١).

(حُيثُ جَاء)(٢) هذا الحرف في القرآن؛ وهو ثمانية:

﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي﴾ [٤].

و﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا﴾ [١٠].

كلاهما في هذه السورة(٣).

و﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ﴾ [مريم: ٤٢].

و﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ﴾ [مريم: ٤٣].

و﴿يَٰٓأَبَتِ لَا﴾ [مريم: ٤٤].

و﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [مريم: ٤٥].

في مريم.

و﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾ في القصص(٤).

و﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ﴾ في الصافات(٥).

= على البناء للفاعل: **(ثَطَعَا)**، والثاني: بضم الثاء، وجر الطاء بلا تشديد؛ على البناء للمفعول: **(ثُطِعَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بضم الثاء، وجر الطاء مع التشديد، على البناء للمفعول: **(ثُطِّعَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) وقد اسْتُدْرِك على الناظم بأنه لم يعين أي الحروف يقصد بالفتح، حيث قال النويري: «لم يعين محل فتح (يا أبت)». (ينظر: شرح النويري ٣٧٨/٤).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الأصل بالألف من غير همز: **(جا)**، وهي كذلك في سائر النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالهمز: **(جاء)**.

(٣) أي: في سورة يوسف.

(٤) الآية: [٢٦].

(٥) الآية: [١٠٢].

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(كَمْ ثَطَعَا[١])**؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، بكمالهما.

وقرأ الباقون: بكسر التاء في الجميع.

وأصله (يا أبي)، فعوض عن الياء[٢] تاء التأنيث.

فالكسر: ليدل على الياء.

والفتح: لكونه حركة أصله[٣].

وتقدَّم وقف: ابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب؛ عليها بالهاء[٤].

والباقون: بالتاء[٥].

وتقدَّم:

تسهيل: ﴿رَأَيْتُ﴾ [٤]، و﴿رَأَيْتُهُمْ﴾؛ للأصبهاني[٦].

---

(١) ومعنى قوله: **(ثَطَعَا)**؛ مأخوذ من الزكام، وهو المرض المعروف، وعند من ضبطها: **(ثُطِعَا)**؛ فإنها فعل ماض مبني للمجهول؛ يقال: ثُطِع الرجل؛ أي زُكِم الرجل، والثَّطْعُ؛ الزكام.

(٢) أي: ياء المتكلم، ولذا لا يجوز الجمع بين ياء المتكلم وتاء المخاطب إلا لضرورة، وهذا يختص بلفظتين: (يا أبت)، و(يا أَمَتِ)، ولا يجوز في غيرها من الأسماء، فلو قلت: (يا صاحِبَتِ) لم يجز البتة، كما اختصت لفظة الأم بحكم في نحو: (يابن أُمِّ). (ينظر: الدر المصون ٦/٤٣١).

(٣) الكلام بنصه في الإتحاف، وقد ذكر في الدر المصون أربعة أقوال في توجيه قراءة الجماعة. (ينظر: الدر المصون ٦/٤٣٥ ـ ٤٣٦، واللباب ١١/٨ ـ ١١، والكشف ٢/٤، وشرح الهداية ص (٥٤٤)).

(٤) خلافاً للرسم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٢١٧)، والنشر ٢/١٣١، والإتحاف ٢/١٤٠).

(٥) على الرسم. (ينظر: النشر ٢/١٣١، والإتحاف ٢/١٤٠).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٣٦٠)، والنشر ١/٣٩٨ ـ ٣٩٩، والإتحاف ٢/١٤٠.

وإسكان عين: ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ [٤]، لأبي جعفر[١]، نبَّه به على أن الاسمين جُعلا اسماً واحداً[٢].

وفتح: ﴿يَبُنَيَّ﴾ [٤]؛ لحفص[٣].

وكذا إبدال همز: ﴿رُءْيَاكَ﴾ [٤]، لأهله[٤]؛ منهم أبو جعفر، لكنه إذا أَبْدَل قلب الواو المبدلة ياءً، وأدغمها في الياء بعدها[٥].

ويوقف عليه لحمزة[٦]: بإبدال الهمزة واواً على القياسي، وبياء مشددة كأبي جعفر[٧]؛ نقله المصنف عن جمع[٨]، ثم قال[٩]: «إن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء».

٦٩٩ ـ .... آيَـاتٌ[١٠] افْـرِدْ: دِنْ..................

واخْتُلِفَ في: ﴿ءَايَتٌ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [٧].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة التوبة، البيت رقم (٦٦٧)، والنشر ٢/٢٧٩، والإتحاف ٢/١٤٠.

(٢) ذكره هذه الفائدة صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/١٤٠).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/١٤٠.

(٤) فيبدل الهمزة واواً: أبو عمرو بخلفه، والأصبهاني، وأبو جعفر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧).

(٥) معاملة للعارض معاملة الأصلي. (ينظر: النشر ٢/٣٩١، والإتحاف ٢/١٤٠).

(٦) ينظر: النشر ٢/٤٧٢، والإتحاف ٢/١٤٠.

(٧) وحُكِيَ فيه وجه ثالث؛ وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره، فيوقف بياء خفيفة، ولا يجوز ذلك، ذكره في النشر. (ينظر: النشر ٢/٤٧٢).

(٨) كأبي القاسم الهذلي، والحافظ أبي عمرو، وغيرهما، وساووا بينه وبين الإظهار، وحكاه ابن شريح أيضاً وضعفه. (ينظر: النشر ٢/٤٧٢).

(٩) ينظر: النشر ٢/٤٧٢.

(١٠) سقطت هذه الكلمة من المتن الذي على هامش الشرح.

فـ(**ـأَفْرِدْ**)؛ أي: اقرأه بحذف الألف بعد الياء؛ على الإفراد[١].

للإمام المرموز إليه بدال: (**دِنْ**)[٢]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

على إرادة الجنس[٣].

والباقون: بالجمع.

تصريحاً بالمراد[٤].

وتقدَّم الخلاف في تنوين: ﴿مُّبِينٍ ۝٨ ٱقْتُلُوا۟﴾ [٨ ـ ٩]، وصلاً؛ ضمًّا، وكسراً[٥].

٦٩٩ ـ ....غَيَابَتِ[٦] مَعَا

٧٠٠ ـ فَاجْمَعْ: مَـدًا.............. ....

(١) قال النويري: «عُلِمَ خصوصية الجمع المضاد للتوحيد في (آية) من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٣٧٨/٤).

(٢) ومعنى قوله: (**دِنْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ دان يدين، ومنه: دان بالفضل وغيره؛ أي: اعترف، وتأتي بمعنى: خضع، وذلَّ، وأطاع، وتأتي بمعنى: دان الرجل إذا اقترض وصار عليه دين، ولها معان أخرى.

(٣) باعتبار أن شأن يوسف كله آية على الجملة. (ينظر: الكشف ٥/١، وشرح الهداية ص (٥٤٥)، والدر المصون ٤٤١/٦، والإتحاف ١٤٠/٢، وشرح النويري ٣٧٩/٤).

(٤) وذلك باختلاف أحوال يوسف عليه السلام، وانتقاله من حال إلى حال، لأنها أحوال كثيرة، فكل قصة من قصصهم آية. (ينظر: الكشف ٥/١، وشرح الهداية ص (٥٤٥)، والدر المصون ٤٤١/٦، والإتحاف ١٤٠/٢، وشرح النويري ٣٧٩/٤).

(٥) فكسر التنوين وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقنبل؛ من طريق ابن شنبوذ، وابن ذكوان؛ من طريق الأخفش، وقرأ الباقون: بالضم فيه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ١٤٠/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: على الإفراد وجر التاء بلا تنوين: (**غَيَابَتِ**)، والثاني: على الجمع، وجر التاء بلا تنوين: (**غَيَابَاتِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بالجمع وجر التاء مع التنوين: (**غَيَابَاتٍ**)، والرابع: بضم التاء مع التنوين: (**غَيَاباتٌ**)؛ وهي كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وتحقيق الشيخ الضباع، والهادي، وفيه نظر؛ لإجماع القراء على جر التاء.

واخْتُلِفَ في: (﴿غَيَٰبَتِ﴾ **مَعاً**)؛ أي:

﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ﴾ [١٠].

﴿وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ﴾ [١٥].

(**فاجْمَعْ**)؛ أي: اقرأهما بزيادة ألف بعد الباء الموحدة؛ على الجمع.

للمرموز إليهما بقوله: (**مَدًا**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

قال البيضاوي[١]: «كان[٢] لتلك الجب غيابات».

والباقون: بالإفراد فيهما.

لأنه لم يُلْقَ إلا في واحدة[٣].

والجب: هي البئر التي لم تطو[٤].

والغيابة: قعرها، أو حفرة في جانبه[٥].

وتقدَّم الكلام على: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [١١]؛ آخر الإدغام[٦].

---

(١) ينظر: تفسير البيضاوي ٧٦/٣.

(٢) هكذا كُتِبَتْ في الأصل، والذي في تفسير البيضاوي: (كأنه)، والفرق بين الكلمتين واضح في الدلالة على المعنى المراد. (ينظر: تفسير البيضاوي ٧٦/٣).

(٣) باعتبار أن شأن يوسف كله آية على الجملة. (ينظر: الكشف ٥/١، وشرح الهداية ص (٥٤٥)).

(٤) رُسِمَتْ هذه الكلمة في الأصل؛ بزيادة الف بعد الواو، وأما تسميته بالجبِّ: إما لكونه محفوراً في جبوب الأرض؛ أي: ما غلظ منها، وإما لأنه قطع في الأرض، ويجمع على (جِبَبة)، و(جِبَاب)، و(أَجْبَاب). (ينظر: الدر المصون ٤٤٦/٦، ولسان العرب ٢٤٩/١، واللباب ٢٧/١١، والإتحاف ١٤٠/٢).

(٥) ينظر: لسان العرب ٢٤٢/١٥، والدر المصون ٤٤٦/٦، واللباب ٢٧/١١، والإتحاف ١٤٠/٢.

(٦) أجمع الأئمة العشرة على إدغامه ـ كرسمه ـ بنون واحدة؛ لاتفاق المصاحف على الرسم بنون واحدة ـ مع الإشارة، فاخْتُلِف في المراد بها؛ فالأكثرون: على أنها الإشمام؛ وهو: عبارة عن ضم الشفتين إشارة إلى حركة الفعل، مع الإدغام الصريح، =

٧٠٠ ـ ......يَرْتَعْ[١] وَيَلْعَبْ[٢] نُونُ: دَا حُزْ كَيْفَ. يَرْتَعْ كَسْرُ[٣] جَزْمٍ: دُمْ مَدَا

واخْتُلِفَ في: ﴿نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ﴾[٤].

مِنْ قوله: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [١٢].

فالـ(ـنُّونُ)؛ أي: قرأ بنون [٤٠١] فيهما.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (دَا[٥]) (حُزْ كَيْفَ[٦])؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر.

= وهذا مختار المصنف؛ قال: «لأني لم أجد نصًّا يقتضي خلافه، ولأنه أقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم»، وبه قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «وجرى العمل على القراءة بالإشمام؛ لسهولته».
وقال جماعة: أنها الروم؛ وهو: أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى، لأن أصلها (لَا تَأْمَنُنَا)؛ بنونين أولاهما مضمومة؛ لكونه مرفوعاً فلا يكون إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف صوتها، وهذا مختار الداني، وبه قطع في الحرز، وهذا ـ أي الروم ـ فيه صعوبة ولا يحكمه إلا بالأخذ من مشافهة الأشياخ البارعين عن أمثالهم.
وهذان الوجهان ـ أعني: الإشمام، والروم ـ لكل القراء العشرة، فلا يقرأ أحد منهم بغير إشارة، إلا أبو جعفر المدني، وقد بينت ذلك مفصلاً عند قول الناظم في باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٥٠): (تَأْمَنَّا أَشِمْ وَرُمْ لِكُلِّهِمْ. . .الخ).

(١) ضُبطت في أصل الشرح؛ بنون الجماعة: (نَرْتَعْ) وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بياء الغيبة: (يَرْتَعْ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ـ وهو اختيار النسخ العتيقة ـ.

(٢) ضُبطت في أصل الشرح؛ بنون الجماعة: (نَلْعَبْ) وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بياء الغيبة: (يَلْعَبْ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ، وهو اختيار النسخ العتيقة ـ.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (كَسْرُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الراء: (كَسْرِ).

(٤) قال في الدر المصون: «فيها أربع عشرة قراءة؛ ستٌّ في السبع، وثمان في الشاذ». (ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦).

(٥) ومعنى قوله: (دَا)؛ أي: داء ـ وإنما قُصِرت ألفه للوزن ـ، والداء هو: اسم يجمع كل مرض أو عيب، وقد يأتي على معنى الفعل؛ وهو من قولهم: داء يداء، إذا أصابه الداء.

(٦) ومعنى قوله: (كَيفَ)؛ اسم مبني على الفتح بمعنى: الاستفهام.

وقرأ الباقون: بالياء فيهما.

وقرأ (﴿يَرْتَعْ﴾ **كَسْرُ جَزْمٍ**)[١]؛ أي: بكسر العين.

المرموز إليهم بقوله: (**دُمْ**[٢] **مَدَا**)؛ أي: ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر.

وقرأ الباقون: بإسكانها.

وتوضيح ما في الحرفين[٣]:

أنَّ نافعاً، وأبا جعفر قرءا: بالياء من تحت فيهما؛ إسناداً إلى يوسف[٤]، وبكسر عين: ﴿يَرْتَعِ﴾، من غير ياء بعدها؛ على أنه مجزوم بحذف حرف العلة، من (ارتعى) (افْتَعَل)[٥]؛ من (الرَّعي)[٦]، وهما مجزومان على جواب الشرط المقدر[٧].

وأنَّ الكوفيين، ويعقوب: قرؤوا[٨] بالياء كذلك فيهما، لكن مع سكون عين: ﴿يَرْتَعْ﴾، مضارع (رَتعَ)؛ انبسط في الخِصْب، فيكون صحيح الآخر، جزمه بالسكون[٩].

وأنَّ أبا عمرو، وابن عامر: قرءا بالنون فيهما[١٠]، مع سكون عين: ﴿نَرْتَعْ﴾.

---

(١) قال النويري: «وقيد الجزم للمخالفة». (ينظر: شرح النويري ٣٧٨/٤).

(٢) ومعنى قوله: (دُمْ)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر.

(٣) جميع ما ذكره الشارح في بيان اختلاف القراء مع التوجيه في هذين الحرفين، موجود بنصه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١٤١/٢ ـ ١٤٢، واللباب ٣١/١١ ـ ٣٣).

(٤) ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦.

(٥) في الدر المصون: «مِنْ (يَفْتَعل)؛ مِنَ الرعي، كـ(يرتمي)؛ مِنَ الرمي». (ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦).

(٦) في الإتحاف: «مِنَ الرباعي»، وهو تصحيف. (ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦، والإتحاف ١٤١/٢).

(٧) ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦.

(٨) في الأصل رُسِمَتْ: (قروا)

(٩) ينظر: الدر المصون ٤٥٠/٦.

(١٠) إسناداً للفعل إلى أخوة يوسف. (ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦).

وأنَّ ابن كثير: قرأ بالنون فيهما، وكسر عين: ﴿نَرْتَعِ﴾.

إلا أن قنبل في أحد وجهيه أثبت الياء بعدها وصلاً ووقفاً[١]؛ على لغة من يثبت حرف العلة في الجزم، ويقدر حذف الحركة المقدرة على حرف العلة، لأنه (يفتعل)؛ من (الرعي).

وكلها معلوم من كلامه هنا، إلا هذا الوجه عن قنبل؛ فمِنْ قوله في باب الزوائد[٢]:

........................وَيَـرْتَـعْ يَـتَّـقِـي   يُوسُفَ زِنْ خُلْفاً.......................

وكذا مِنْ قول الحرز[٣]:

وَفِـي نَـرْتَـعِ خُـلْـفٌ زَكَـا.............   ....

لكن ذكره له خارج من طريقه؛ الذي هو ابن مجاهد[٤]، ولم يُرْوَى

---

(١) قال في الدر المصون: «وقد تجرأ بعض الناس وردَّها ـ أي: قراءة قنبل بإثبات الياء ـ؛ فقال ابن عطية: هي قراءة ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر»، ولا شك أن ردَّها له مردود بتواتر القراءة. (ينظر: الدر المصون ٦/٤٥٠، واللباب ١١/٣٣).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٤٠٩).

(٣) ينظر: حرز الأماني، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٤٤١).

(٤) قال في غيث النفع: «ذِكْرُهُ الخلاف لقنبل في إثبات الياء بعد عين: ﴿نَرْتَعِ﴾، في الحالين حيث قال: (**وَفِي نَرْتَعِي خُلْفٌ زَكَا**) هو مما خرج فيه عن طريقه، ولذا لم نذكره، ومن بيان ذلك أن إثبات الياء طريق ابن شنبوذ، وليس من طرقه، وإنما طريقه ابن مجاهد، ولم يرو ابن مجاهد إلا الحذف»، ثم قال بعد ذلك: «فإن قلت ذكره في التيسير، وهو أصله، قلتُ: ذكره على وجه الحكاية، لا على وجه الرواية، ويدلك على ذلك أنه لم يذكره في باب الزوائد، وإنما ذكره في آخر السورة».
وقال الخليجي في حل المشكلات: «ذَكَرَ الشاطبي الإثبات والحذف في (**نَرْتَعِي**) لقنبل، لكن الإثبات من زيادات القصيد كما نبه عليه في النشر؛ لأن طريقها عن ابن مجاهد وهو يحذف فقط، كما قال الوافراني:

ابْنُ مُجَاهِدٍ رَوَى الْحَذْفَ لَدَى   نَـرْتَـعِ يُـوسُـف لِـقُـنْـبُـلٍ جَـلَا

وقال الشيخ السمنودي في دواعي المسرة، البيت رقم (٢٥٣):

....وَنَـرْتَـعِـي لِـقُـنْـبُـلٍ حُـذِفْ

(ينظر: غيث النفع ص (٢٥٥)، وجامع الخيرات ٣/٤٩٢، وحل المشكلات ص (٦٩)).

عن قنبل إلا الحذف كالبزي، وإنما روى الإثبات ابن شنبوذ عن قنبل[(١)] ـ كما قرناه فيما تقدم عن المصنف[(٢)] ـ.

٧٠١ ـ بُشْرَايَ حَذْفُ (الْيَا): كَفَى.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿بُشْرَايَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ﴾ [١٩].

فـ(**حَذْفُ الْيَا**)؛ أي: قراءته بغير ياء إضافة.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: القراء الكوفيين؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

نداءً (للبشرى) مجازاً، أي: (أَقْبِلِي)[(٣)].

قال ابن المصنف[(٤)]: «فإن جعلته مقصوداً[(٥)]؛ كان في الألف ضمة مقدرة، وإن جعلته غير مقصود؛ كان في الألف فتحة مقدرة، وإنما لم يُنَوَّن؛ لأن الألف للتأنيث فمنعت الصرف»، انتهى.

وقرأه الباقون: بياء مفتوحة بعد الألف.

---

(١) قال في النشر: «وهي رواية: أبي ربيعة، وابن الصباح، وابن بقرة، والزينبي، ونظيف، وغيرهم، عنه». (ينظر: النشر ١٨٧/٢، والإتحاف ١٤٢/٢).

(٢) قال في النشر: «والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل، وهما في التيسير والشاطبية، وإن كان الإثبات ليس من طريقهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طرقه». (ينظر: النشر ١٨٧/٢، والإتحاف ١٤٣/٢).

(٣) وقد اختلفت المصاحف في رسم هذه الكلمة الشريفة؛ فرُسِمَت في المصاحف الكوفية: بالياء، ورُسِمَت في غيرها: بألف بعدها ياء، وقرأ أهل كل قطر على رسم مصاحفهم. (ينظر: الكشف ٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٤٧)، والإتحاف ١٤٣/٢، واللباب ٤٨/١١، وشرح موسى جار الله ص (١٦٨)).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٤).

(٥) أي: المنادى.

إضافة إلى نفسه[١]، وفُتِحَت الياء على القياس[٢].

وكلٌّ في الفتح والتقليل والإمالة على أصله[٣].

إلَّا شعبة [٤٠٢]؛ ففتحها من أكثر طرق يحيى بن آدم[٤]، وأمالها من طريق يحيى العليمي[٥].

وإلَّا ابن ذكوان؛ فأمالها من طريق الصوري[٦].

وإلَّا أبا عمرو؛ فله فيه ثلاثة أوجه[٧]، كما تقدم من قوله:

....   وَافْتَحْ وَقَلِّلْهَا وَأَضْجِعْهَا حَتَفْ

قال المصنف[٨]: «الفتح له أصح رواية، والإمالة أقيس».

---

(١) أي: على إضافة البِشْرِ إلى نفسه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٤)).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٧، وشرح الهداية ص (٥٤٧)، والإتحاف ٢/١٤٣، واللباب ١١/٤٨.

(٣) فأمالها محضة: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقللها: الأزرق. (ينظر: الإتحاف ٢/١٤٢).

(٤) وهو رواية أبي العز عن العليمي. (ينظر: الكفاية الكبرى ص (٩٨)، والنشر ١/٤١).

(٥) وهو الذي قطع له به في: التجريد، والحافظ أبو عمرو الداني، والحافظ أبو العلاء، وأبو علي العطار، وسبط الخياط في كفايته، وغيرها. (ينظر: النشر ١/٤١).

(٦) وفتحها من طريق الأخفش، وانفرد الكارزيني عن المطوعي عن الصوري بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصوري. (ينظر: النشر ٢/٤٠).

(٧) فله في هذه الكلمة ثلاثة أوجه:

١ - **الفتح**؛ وهو الذي لم ينقل العراقيون سواه، وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء، وبه ورد النص عن أبي عمرو، من رواية السوسي، عن اليزيدي عنه.

٢ - **والتقليل**؛ وهو أحد الوجهين له في التذكرة، والتبصرة.

٣ - **والإضجاع**؛ وهو رواية جماعة؛ كابن مهران، والهذلي.

والثلاثة في الحرز - أيضاً - إذ قال:

.......................وَكِـلَاهُـمَـا   عَنِ ابْنِ الْعَلَا وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلَا

(ينظر: النشر ١/٤٠، والتذكرة ١/٢٦١، والتبصرة ص (٢٤٠)، وحرز الأماني ووجه التهاني، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٧٧٦))

(٨) ينظر: النشر ٢/٤٠.

٧٠١ ـ ....هَيْتَ اكْسِرَا: عَمَّ. وَضُمَّ[١] (التَّا): لَدَى الْخُلْفِ دَرَى.
٧٠٢ ـ وَاهْمِزْ: لَنَا...................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿هَيْتَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿[قَالَتْ][٢] هَيْتَ لَكَ﴾ [٢٣].

فـ(**ـاكْسِرَا**)؛ أي: اقرأه بكسر الهاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بفتح الهاء.

(**وَضُمَّ التَّاء**)؛ أي: اقرأه بضم التاء.

للمرموز إليهما بقوله: (**لَدَى**[٣] **الْخُلْفِ دَرَى**[٤])؛ أي: هشام بخلاف عنه، وابن كثير بلا خلاف.

والوجه الآخر لهشام: الفتح.

وبه **قرأ الباقون**.

(**وَاهْمِزْ**)؛ أي: واقرأه بالهمزة الساكنة مكان الياء[٥].

---

(١) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح هنا ـ أعني شرح الترمسي ـ؛ بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**وَضُمَّ**)، وضُبطت في شرح النويري؛ بفتح الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**وَضَمَّ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الضاد، وضم الميم مع التشديد: (**وَضَمُّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٣) ومعنى قوله: (**لَدَى**)؛ ظرف مكان جامد بمعنى؛ عند، وقد يستعمل في الزمان، وإذا أضيف إلى مُضمر قُلِبت ألفه ياء، وتأتي لغة في لدُن؛ كما في قوله تعالى: (وألفيا سيدها لدى الباب).

(٤) وقوله: (**دَرَى**)؛ فعل ثلاثي متعد، مِنْ دَرَى يَدْرِي، ودَرَى به؛ أي: عَلِمَ، يقال: دَرَى فلان الأمر، علمه وخبره، ودَرَى خبايا الأمور؛ توصل إلى معرفتها، أو عَلِم بها.

(٥) قال النويري: «عُلِمَ إسكان الهمزة من إطلاقه، وعُلِمَ أن ضدها الياء من رسمها». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٨٢).

للمرموز إليه بلام: **(لَنَا)**؛ أي: هشام ـ وحده ـ عن ابن عامر.

مع ضم التاء وفتحها ـ كما تقرر ـ.

ففيها خمس قراءات(١):

الأولى: لنافع، وابن ذكوان، وأبي جعفر؛ بكسر الهاء، وياء ساكنة(٢)، وتاء مفتوحة.

الثانية: لابن كثير؛ بفتح الهاء، وياء ساكنة، وضم التاء؛ تشبيهاً: بـ(ـحيث).

الثالثة: للكوفيين، وأبي عمرو، ويعقوب؛ كذلك، إلا أنه بفتح التاء.

والرابعة: لهشام من طريق الداجوني؛ بكسر الهاء، وهمزة(٣) مكان الياء، وضم التاء(٤).

الخامسة: له ـ أيضاً ـ من طريقة الحلواني كذلك، إلا أنه بفتح التاء.

وهما صحيحان عن هشام(٥)، وقد أشار إليهما في الحرز فقال(٦):

.... وَضَمُّ التَّا(٧) لِوَى خُلْفُهُ دَلَا

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/١٤٣ ـ ١٤٤.

(٢) مدِّية. (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٦)).

(٣) ساكنة. (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٦)).

(٤) قال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الكبرى المسماة بـ(ـالبدر المنير)، البيت رقم (٥٨٢):

.... وَهِئْتَ لِدَاجُونِيٍّ الضَّمُّ أَعْمِلَا

(ينظر: جامع الخيرات ص (٥١٩)، وحل المشكلات ص (٦٩)).

(٥) ينظر: النشر/٢٩٤، والإتحاف ٢/١٤٤.

(٦) ينظر: حرز الأماني ص (٦١)، البيت رقم (٧٧٧).

(٧) ضُبطت في الأصل بالهمز: **(التَّاء)**، بينما ضُبطت في متن الشاطبية المطبوع بلا همز: **(التَّا)**، وقد أثبتها كما ضُبطت في المتن المطبوع، ليستقيم وزن البيت.

لكن ذِكْره الضم خروج عن طريقه(١)؛ الذي هو أحمد الحلواني(٢)، وروايته عن هشام الفتح، وهي قراءة صحيحة كما بينه المصنف(٣) وغيره(٤).

وأمَّا ما زعمه جمع(٥): من أن الهمز وفتح التاء وَهْمٌ من الحلواني

---

(١) قال في غيث النفع: «وزاد ـ رحمه الله تعالى ـ له ـ أي لهشام ـ ضم التاء، فخرج في ذلك عن طريقه، ولذا لم نتبعه فيه».
وقال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى، البيت رقم (٥٣):
....وَلَا تَضُمَّ هِئْتَ لِي
وقال الشيخ المنصوري في تحريراته:
هِئْتَ لِحَلْوَانِي بِفَتْحِ التَّاء وَضَمَّهَا الدَّاجُونِي فِي الأَدَاءِ
وقال في حل المشكلات: «أثبت الشاطبي لهشام فيها الخلاف بفتح التاء وضمها؛ فالحلواني من جميع طرقه عن هشام بفتح التاء، وهي قراءة صحيحة كما في النشر وغيره خلافاً لمن وَهَّمَ الحلواني، والداجوني بضم التاء، قال في النشر: قال الداني: وهذا هو الصواب، وهذا الذي دعا الشاطبي للجمع بين الوجهين، وإن كان الضم ليس من طريقه». (ينظر: جامع الخيرات ص (٤٩٧)، وغيث النفع ص (٢٥٦)، وحل المشكلات ص (٧٠)).

(٢) أحمد بن يزيد أبو الحسن الحلواني المقرئ، من كبار المجودين الأعلام، إمام كبير عارف صدوق ضابط، خصوصاً في قالون وهشام، قرأ بمكة على: أحمد بن محمد القواس، وبالمدينة على: قالون، وبالكوفة والعراق على: خلف، وبالشام على: هشام بن عمار، وغيرهم، وقرأ عليه: الفضل بن شاذان، والعباس بن الفضل، ومحمد بن عمرو الواسطي، وغيرهم، توفي سنة ٢٥٠هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/١٤٩).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٩٤.

(٤) كصاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/١٤٣).

(٥) يعني بذلك مقالة الإمام الداني التي تبع فيها أبا علي الفارسي في كتابه الحجة، كما ذكره في النشر، قال في النشر: «وهذا القول تبع فيه الداني أبا عليٍّ الفارسي فإنه قال في كتابه الحجة: (يشبه أن يكون الهمز وفتح التاء وَهْماً من الرواي؛ لأن الخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهيأ لها بدليل قوله: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ﴾ [يوسف: ٢٣]، وكذا تبعه على هذا القول جماعة»، وكذا ما ذكره الشيخ مكي أبو محمد في الكشف حيث قال: «وقرأ هشام بالهمزة وفتح التاء، وهو وَهْمٌ عند النحويين». (ينظر: النشر ٢/٢٩٤، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٩، والدر المصون ٦/٤٦٤ ـ ٤٦٥).

فلا يلتفت إليه، إذ الحلواني؛ إمام ثقة، حافظ ضابط، من أجلاء المتقنين، ولاسيما فيما رواه عن هشام وقالون، على أنه لم ينفرد بذلك، بل رواه الوليد بن مسلم(١) عن ابن عامر أيضاً(٢).

ومعناها(٣): (تهيأ لي أمرك)، أو (حَسُنَتْ هيئَتُك)، و﴿لَكَ﴾ متعلق بمحذوف على سبيل البيان، أي: (إرادتي لك).

والجمهور على أنها كلمة عربية؛ اسم فعل أمر للحث والإقبال بمعنى؛ هَلُمَّ، وفيها لغتان؛ فتح الهاء بالياء مع تثليث حركة التاء كـ(حيث)، وكسر الهاء وفتح التاء مع الياء [٤٠٣]، والهمز والكسر والضم معه، وعليها وردت القراءات الخمس(٤).

قال المصنف(٥): «وليست فعلاً، ولا التاء فيها ضمير متكلم ولا مخاطب».

٧٠٢ـ ....وَالْمُخْلَصِينَ(٦) الْكَسْرُ: كَمْ ....

(١) الوليد بن مسلم أبو العباس، وقيل: أبو البشر الدمشقي، عالم أهل الشام، روى القراءة عرضاً عن: يحي بن الحارث الذماري، ونافع بن أبي نعيم، وخالد بن يزيد بن عامر، وروى القراءة عنه: إسحاق بن إبراهيم المروزي، وأحمد بن عبدالعزيز الصوري، والوليد بن عتبة، صنف سبعين كتاباً، وتوفي سنة ١٩٥هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٩٤).

(٢) ينظر: النشر ٢/ ٢٩٤.

(٣) نصَّ عليه في النشر، وذكره في غيث النفع. (ينظر: النشر ٢/ ٢٩٤، وغيث النفع ص (٢٥٧)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/ ١٤٤، وغيث النفع ص (٢٥٧)، والدر المصون ٦/ ٤٦٣.

(٥) ينظر: النشر ٢/ ٢٩٥.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام الثانية؛ على البناء للمفعول: (**وَالْمُخْلَصِينَ**)، والثاني: بكسر اللام الثانية؛ على البناء للفاعل: (**وَالْمُخْلِصِينَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر اللام، وفتحها، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا شرح موسى جار الله.

٧٠٢ ـ .... حَقٌّ(١). وَمُخْلَصًا(٢) بِكَافَ(٣): حَقُّ عَمْ

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾؛ حيث أتى بـ(أل)(٤).

نحو: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٢٤].

فـ(**ـالْكَسْرُ**)؛ أي: قراءته بكسر اللام.

على أنه اسم فاعل(٥).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**)، والثاني: بجر القاف مع التنوين: (**حَقٍّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في بقية النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**مُخْلَصًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر اللام: (**مُخْلِصًا**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ فتح اللام وكسرها، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

وقد خالف الشيخ أيمن سويد قاعدته في ضبط المتن؛ وهي أنه يضبط الكلمة المختلف فيها على عكس القيد المذكور في البيت؛ حيث ضبط هذا الموضع: (**وَمُخْلِصًا**) ـ بكسر اللام، ولعل الأنسب أن يَضْبِطَه بالفتح؛ وتفصيل ذلك: أنه ضبط الموضع الأول ـ أعني قول الناظم: (**الْمُخْلَصِينَ**) ـ؛ بفتح اللام الثانية، بينما ضبط هذا الموضع ـ أعني قول الناظم: (**وَمُخْلِصًا**) ـ بكسر اللام، والأصوب أن يُضْبَطَ كلا الموضعين بالفتح؛ لأنهما في سياق واحد، ثم إن الناظم قد جعل كل ما جاء بعد الكلمة الأولى معطوف عليها بالواو، فيكون المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء؛ وعليه: فإن القيد في الكلمة الأولى ـ وهو قول الناظم: (**الْكَسْرُ**)، هو أيضاً قيد للكلمة الثانية ـ أعني قول الناظم: (**وَمُخْلِصًا**) ـ لكنه قيد مقدَّر مفهوم بقرينة السياق كما جاء في كل الشروح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**بِكَافَ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الفاء مع التنوين: (**بِكَافٍ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) أي: حيث أتى معرفاً بـ(أل) في القرآن الكريم، وقد جاء كذلك في سورة يوسف: الآية [٢٤]، وسورة الحجر: الآية [٤٠]، وسورة الصافات: الآيات [٤٠، ٧٤، ١٢٨، ١٦٠، ١٦٩]، وسورة (ص): الآية [٨٣].

(٥) والمفعول محذوف تقديره: المخلصين أنفسهم أو دينهم. (ينظر: الكشف ١/١٠، والدر المصون ٦/٤٧٠).

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمْ) (حَقٌّ)**؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بفتح اللام.

اسم مفعول(١).

(وَ)قرأ.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١].

(بِكَافَ)؛ أي: في سورة مريم.

بكسر اللام.

المرموز إليهم بقوله: **(حَقٌّ عَمْ)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

اسم فاعل ـ أيضاً ـ.

وقرأه الكوفيون: بفتح اللام.

ولَفَظَ بـ(المخلصين)؛ بالألف واللام، وقَيَّدَ: (مخلصاً)؛ بـ(كاف)؛ للاحتراز:

عن: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩](٢).

وعن: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا﴾ [الزمر: ١٤](٣).

فلا خلاف في كسرهما(٤).

---

(١) مِنْ: أخلصهم الله؛ أي: اجتباهم واختارهم، أو أخلصهم من كل سوء. (ينظر: الكشف ٩/١، والدر المصون ٤٧٠/٦).

(٢) والمواضع الأخرى، وهي: سورة يونس: الآية [٢٢]، وسورة العنكبوت: الآية [٦٥]، وسورة لقمان: الآية [٣٢]، وسورة غافر: الآيتين [١٤، ٦٥]، وسورة البينة: الآية [٥].

(٣) والموضعين الآخرين من السورة نفسها، وهما الآيتين الكريمتين: [١١، ١٤].

(٤) نصَّ عليه ابن الناظم والنويري والمنير السمنودي في شروحهم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، وشرح النويري ٣٨٢/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٧/أ)).

٧٠٣ ـ حَاشَا مَعًا [صِلْ][1]: حُزْ....... ....

واخْتُلِفَ في: (﴿حَاشَا﴾ مَعًا)؛ أي:

﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [٣١].

و﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [٥١].

فـ**(ـصِلْ)**؛ أي: اقرأهما بالألف بعد الشين حال الوصل ـ كاللفظ به[2] ـ للإمام المرموز إليه بحاء: **(حُزْ)**[3]؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

على أصل الكلمة[4].

والباقون: بالحذف[5].

ولا خلاف بين العشرة في حذفها في الوقف؛ للرسم[6].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح.

(٢) قال النويري: «عُلِمَ ترجمة (حاشا)؛ من كونه قيَّد اللفظ بالوصل، والوقف ضده، ولفظه دائر بين إثبات الأخيرة وحذفها، والحذف مناسب الوقف، فتعين اللفظ بالشين، وعُلِمَ أن الباقين يحذفونها في الوصل؛ لأن المتطرفة هي التي يختلف حالها وصلاً ووقفاً، ولم يتعرض له، بل عُلِمَ حذفها فيه للكل من الإجماع، ومن المناسبة». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٨٤).

(٣) وقوله: **(حُزْ)**؛ فعل أمر؛ من حاز يحوز، يقال: حاز على الشيء؛ ضمَّه وملكه وصار في حوزته.

(٤) ينظر: شرح الهداية (٥٥٠)، والكشف ١/١٠، والدر المصون ٦/٤٨٥.

(٥) وحجة من حذف الألف أنه جعله فعلاً على (فاعل)، كـ(ـقاض). (ينظر: شرح الهداية (٥٥٠)، والكشف ١/١٠، واللباب ١١/٨٨).

(٦) قال في عقيلة أتراب القصائد، البيت رقم (٨١):

.... **........حَاشَا بِحَذْفٍ صَحَّ مُشْتَهِرَا**

وقال الشيخ السمنودي في تحريراته المسماة (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة من طريق الشاطبية والدرة) والتي هي أحد المنظومات المجموعة في كتاب جامع الخيرات في تحرير وتجويد أوجه القراءات، البيت رقم (٢٦٤):

أَنَا وَلَكِنَّا وَحَاشَا وَقْفُ كُلْ ....

وقال في حل المشكلات: «اتفق القراء على حذف ألفها وقفاً؛ اتباعاً للرسم»، وقال الشيخ موسى جار الله: «اتفقت المصاحف على رسمه بلا ألف بعد الشين، =

قال ابن المصنف[١]: «[اختلف][٢] في: ﴿حَاشَا﴾ هنا؛ هل هو اسم أو فعل، والظاهر أنه اسم منصوب على المصدرية؛ أي: تنزيهاً لله، وفيه ثلاث [لغات][٣]؛ حذف الألف الأخيرة للحجاز، وعنهم حذف الأولى ـ أيضاً ـ، ومن العرب من يثبتها».

وقد ذكره ابن مالك في الألفية بقوله[٤]:

وكـ(ـخَلَا) (حَاشَا) وَلَا تَصْحَبُ مَا وَقِيْلَ حَاشَ وَحَشىَ[٥] فَاحْفَظْهُمَا

قال المكودي[٦]: «ونُوزِعَ في ذلك»[٧].

٧٠٣ـ ....وَسِـجْـنُ[٨] أَوَّلَا افْـتَـحْ[٩]: ظُبًـى......................

= فلذا اتفق أهل العلم على الوقف على الشين بالسكون». (ينظر: الإتحاف ١٤٥/٢، وشرح تلخيص الفوائد ص (٣٠)، البيت رقم (٨١)، وحل المشكلات ص (٧٠)، وجامع الخيرات ص (٤٦٥)، وشرح موسى جار الله ص (١٦٨)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٥).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) قوله: (وكخلا...)؛ أي: في جواز جر المستثنى بها ونصبه، وقوله: (ولا تصحب ما)؛ أي: لا تصحب (حاشا) (ما)، فلا يجوز: قام القوم ما حاشا زيداً، و(حاش)، و(حشا)، لغتان في (حاشا). (ينظر: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (٩٦)، البيت رقم (٣٣١)).

(٥) هكذا ضُبطت في الأصل؛ مقصورة، وهي في المطبوع: (وَحَشَا). (ينظر: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (٩٦)، البيت رقم (٣٣١)).

(٦) عبدالرحمٰن بن علي بن صالح المكودي، أبو زيد، عالم بالعربية، نسبته إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس)، ومولده ووفاته بفاس، له مصنفات عدة؛ منها: شرح على ألفية ابن مالك في النحو، وشرح مقدمة ابن آجروم، وشرح المقصور والممدود لابن مالك، توفي سنة ٨٠١هـ، وقيل: ٨٠٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٣١٨/٣).

(٧) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك ٣٥٩/١.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون بلا تنوين: (**وَسِجْنُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع النون مع التنوين: (**وَسِجْنٌ**)، وقد تصحفت في نسخة رضوان العقبي إلى: (**سِحْر**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفاء، ثم همزة وصل: =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: (﴿سِجْنُ﴾ أَوَّلَا).

أي قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ﴾ [٣٣].

فـ**(ـافْتَحْ)**؛ أي: اقرأه بفتح السين.

للإمام المرموز إليه بظاء: **(ظُبًى)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنه مصدر؛ أي: الحبس، و﴿إِلَيَّ﴾ متعلق بـ﴿أَحَبَّ﴾، وليس (أفعل) هنا على بابه؛ لأنه لم يجب ما يدعونه إليه قط(١).

والباقون: بالكسر(٢).

واحترز بقيد (الأول) عن:

﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ﴾ [٣٦].

و﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ معاً(٣).

و﴿فَلَبِثَ(٤) فِي ٱلسِّجْنِ﴾ [٤٢].

= **(فَافْتَحْ)**، والثاني: بهمزة وصل: **(افْتَحْ)**، والثالث: بالابتداء بهمزة قطع: **(إِفْتَحْ)**، والرابع: بالابتداء بحرف الفاء غير مسبوقة بهمزة قطع ولا وصل، وسكون التاء، وضم الحاء: **(فَتْحُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(١) قال أبو الحسن شريح: «قراءة حسنة، و(السَّجْنُ) المصدر، والمعنى: أن أُسْجَنَ أحب إلي مما يدعونني إليه، وأما (السِّجْنُ) فإنما هو الموضع، ونفس الموضع لا يصح الإخبار عنه بقوله: (أحب إلي)، لكنه على حذف مضاف تقديره: دخول السجن أو سكني السجن أحب إليَّ مما يدعونني إليه». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٥)، والإتحاف ١٤٦/٢، وشرح النويري ٣٨٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، واللباب ٩٥/١١، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٧/ب)).

(٢) على أن المراد به؛ بيت الحبس. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٥)، وشرح موسى جار الله ص (١٦٨)).

(٣) أي: كلا الموضعين من سورة يوسف: الآيتين: [٣٩، ٤١].

(٤) في الأصل كُتِبَتْ: (ولبث)، وهي في المصحف الشريف: بالفاء.

فلا خلاف في كسر سينها؛ لأن المراد بها المكان [٤٠٤]، ولا يصح أن يراد بها المصدر[١]، بخلاف الأول[٢].

٧٠٣ ـ ....وَدَأَبًا حَـرِّكْ: عُـلَا

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿دَأَبًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ [٤٧].

فـ(**ـحَرِّكْ**)؛ أي: اقرأه بفتح الهمزة؛ كما هو مطلق الحركة.

للمرموز إليه بعين: (**عُلَا**)[٣]؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بالإسكان.

وهما لغتان، في مصدر (دَأَب)، (يَدْأَبُ)؛ (داوَمَ)، و(لَازَم)[٤].

وكلٌّ على أصله في الإبدال وعدمه[٥].

٧٠٤ ـ وَيَعْصِرُوا[٦] خَاطِبْ: شَفَا....... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿**يَعْصِرُوا**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَفِيهِ **تَعْصِرُونَ**﴾ [٤٩].

---

(١) قال النويري: «ولهذا قالوا: فرَّق يعقوب بين المصدر والاسم». (ينظر: شرح النويري ٣٨٣/٤).

(٢) ينظر: الإتحاف ١٤٦/٢، وشرح النويري ٣٨٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٧/ب).

(٣) ومعنى قوله: (**عُلَا**)؛ اسم؛ تعني: الرفعة والشرف.

(٤) كـ(ـالمَعْز)، و(الْمَعَز)، و(الضَّأْن)، و(الضَّأَن)، والفتح لغة قليلة. (ينظر: الدر المصون ٥٠٩/٦، وشرح الهداية (٥٥٠)، والكشف ١٠/١).

(٥) فأبدل الهمزة: أبو جعفر، والأصبهاني عن ورش، وأبو عمرو بخلفه، وكذا حمزة وقفاً، والباقون بتحقيق الهمز. (ينظر: البدور الزاهرة ٤٣٧/١، وغيث النفع ص (٢٥٨)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**وَتَعْصِرُوا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء؛ على معنى الغيبة: (**وَيَعْصِرُوا**)، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة.

فـ(**ـخَاطِبْ**)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب[(١)].

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بياء الغيب[(٢)].

وهما ظاهرتان.

وتقدم الكلام على: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [٤٧]، في الأصول[(٣)].

٧٠٤ ـ ....حَيْثُ نَشَا[(٤)] (نُـونٌ): دَنَـا..........................

واخْتُلِفَ في: ﴿**حَيۡثُ يَشَا**﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُ﴾ [٥٦].

فـ(**ـنُونٌ**)؛ أي: القراءة بنون.

---

(١) حملاً على إسناده إلى ضمير المستفتين على حد: (تزرعون)، و(تأكلون). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٠)، والكشف ١١/١، واللباب ١٢٣/١١).

(٢) لإسناده إلى ضمير الناس في قوله تعالى: ﴿يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ [يوسف: ٤٩]؛ لأنهم غيب. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٠)، والكشف ١١/١، واللباب ١٢٣/١١).

(٣) فقرأ بتسهيل الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، والذي عليه الجمهور عنهما إبدالها واواً مكسورة، وإدغام التي قبلها فيها، قال في النشر: «وهذا هو المختار رواية، مع صحته في القياس»، وقرأ ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس: بتسهيل الثانية بين بين، وللأزرق، وقنبل: إبدالها حرف مد مع إشباع المد، ولقنبل وجه ثالث: وهو إسقاط الأولى مع المد والقصر، وبه قرأ أبو عمرو، ورويس في وجهه الثاني، والباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٣/١ ـ ٣٨٥، والإتحاف ١٤٩/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نَشَا**) ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي ـ، والثاني: بالياء: (**يَشا**)، ـ وهو الذي في أصل شرح الترمسي ـ، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء والنون.

للإمام المرموز إليه بدال: (دَنَا)[١]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

على أنها نون العظمة لله ـ ﷻ ـ[٢].

والباقون: بالياء.

فالضمير ليوسف ـ عليه الصلاة والسلام ـ[٣].

وخرج بـ﴿حَيْثُ﴾: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ﴾ [٥٦]، فلا خلاف أنه بالنون[٤].

٧٠٤ ـ ....وَ(يَاءُ) يَرْفَعْ[٥]، مَنْ يَشَا[٦]:

٧٠٥ ـ ظِلٌّ.............................. ....

وَقَوْلُهُ: (وَيَاءُ)؛ أي: وقرأ بياء في الفعلين[٧].

مِنْ قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [٧٦].

---

(١) ومعنى قوله: (دَنَا)؛ قَرُبَ، ودنوت منه؛ اقتربت منه، ودنا وقت الرحيل؛ أي: اقترب.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٥١)، والكشف ١١/١، والدر المصون ٥١٦/٦.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٥١)، والكشف ١٢/١، واللباب ١٣٨/١١.

(٤) ينظر: الإتحاف ١٤٦/٢، وشرح النويري ٣٨٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، وشرح السمنودي (ل ١٠٧/ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (يَرْفَعْ) ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي ـ، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالنون: (نَرْفَعْ)، ـ وهو الذي في أصل شرح الترمسي ـ، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبِطَتْ في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء والنون.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (يَشَا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي ـ، والثاني: بالنون: (نَشا)، ـ وهو الذي في أصل شرح الترمسي ـ، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبِطَتْ في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء والنون.

(٧) لتقدم لفظ الغيبة. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٥)).

الإمام المرموز إليه بظاء: **(ظِلٌّ)**[١]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والفاعل الله ـ تعالى ـ[٢].

والباقون: بالنون فيهما[٣].

وتقدَّم في الأنعام تنوين: ﴿دَرَجَٰتٍ﴾ [٧٦]، للكوفيين[٤].

٧٠٥ـ ....وَ(يَا)[٥] يَكْتَلْ[٦]: شَفَا........... ....

(**وَيَـاءُ** ﴿**نَـكْـتَـلْ**﴾)؛ أي: وقرأ: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا **يَـكْـتَـلْ** وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [٦٣]، بالياء.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن الضمير للأخ[٧].

---

(١) والـ(**ظِلٌّ**)؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال.

(٢) على أنه مسند لضمير الاسم الكريم على غير جهة التعظيم. (ينظر: شرح النويري ٢٨٥/٤، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٦٣٥)، والإتحاف ١٥١/٢).

(٣) على أنه مسند لضمير الاسم الكريم على جهة التعظيم. (ينظر: شرح النويري ٢٨٥/٤، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٦٣٥)، والإتحاف ١٥١/٢).

(٤) وقرأ الباقون: بكسر التاء بلا تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٠٦)، والنشر ٢٦٠/٢، والإتحاف ١٥١/٢).

(٥) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**وَيَاءُ**)، وهي كذلك في شرح النويري، ونسخة الشيخ الضباع، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالياء، والألف بلا همز؛ على الإطلاق: (**وَيَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يَكْتَلْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالنون: (**نَكْتَلْ**)، ولم تنقط في نسخة رضوان العقبي.

(٧) والمعنى: فأرسله معنا يكتل حمله كما نكتال أحمالنا. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٢)، والكشف ١٢/١، واللباب ١٤٥/١١).

وقرأ الباقون: بالنون.

على أنه له ولهم[١].

٧٠٥ ـ ....فِـتْـيَـانِ فِـي فِتْيَةِ، حِفْظًا حَافِظًا: صَحْبٌ.........

واخْتُلِفَ في: ﴿وَقَالَ **لِفِتْيَتِهِ** ٱجْعَلُواْ بِضَٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ﴾ [٦٢][٢].

[فقرأه][٣] حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه ـ كما سيأتي رمزهم ـ: ﴿لِفِتْيَٰنِهِ﴾، بألف بعد الياء، ونون مكسورة بعدها.

في موضع قراءة الباقين: ﴿**لِفِتْيَتِهِ**﴾، بغير ألف، وبتاء مثناة بدل النون.

فالأولى: جمع كثرة لـ(ـفتى)[٤].

والثانية: جمع قلة له[٥].

قال في الإتحاف[٦]: «فالتكثير؛ بالنسبة للمأمورين، والقلة؛ بالنسبة للمتناولين»[٧].

واخْتُلِفَ في: ﴿**حِفْظاً**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ **حِفْظاً** وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [٦٤].

---

(١) فيكون أخاهم داخلاً معهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٢)، والكشف ١/١٢، واللباب ١١/١٤٥).

(٢) في الأصل كتبت: (وقالوا لفتيتهم)، وهو تصحيف وخطأ.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) وذلك على وزن: (فِعْلان)؛ كـ(ـجار)، و(جيران)، و(تاج)، و(تِيجَان). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥١ ـ ٥٥٢)، والكشف ١/١٢، والدر المصون ٦/٥١٧).

(٥) وذلك على وزن: (فِعْلَة)؛ كـ(ـجار)، و(جِيرَة)، و(غلام)، و(غِلْمة). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥١)، والكشف ١/١٢، والدر المصون ٦/٥١٧، واللباب ١١/١٣٨).

(٦) ينظر: الإتحاف ٢/١٥٠.

(٧) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦/٥١٧).

فقرأه: ﴿حَٰفِظًا﴾؛ بفتح الحاء، وألف بعدها، وكسر الفاء.

المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ [٤٠٥]**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه: تمييز[(١)]، أو حال[(٢)].

والباقون: ﴿حِفْظاً﴾؛ بكسر الحاء، وسكون الفاء، بلا ألف بينهما.

على أنه: تمييز فقط[(٣)].

وقد جمع المصنف في هذا الرمز[(٤)] بين المسألتين[(٥)]، ولفظ فيهما بالقراءتين[(٦)]، فاعرفه.

وتقدَّم الكلام على باب: ﴿يَاْيْئَسُ﴾ [٨٠][(٧)]؛ حاصله[(٨)]: أنَّ للبزي فيه وجهين:

---

(١) وهو الأظهر، قاله السمين الحلبي. (ينظر: الدر المصون ٥١٧/٦).

(٢) نصَّ عليه الزمخشري وأبو البقاء وغيرهما، وذلك على وزن (فاعل)، وهي تأتي على وجه المبالغة، والمعنى: حَافِظُ الله خير من حافظكم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٢)، والكشف ١٣/١، والدر المصون ٥١٨/٦، واللباب ١٤٦/١١).

(٣) فلا يجوز فيه غير التمييز، فهو على وزن (فعل)؛ أي: حِفْظُ الله خير من حفظكم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٢)، والكشف ١٣/١، والدر المصون ٥١٩/٦، واللباب ١٤٦/١١).

(٤) أي: الرمز الذي رمز به الناظم لخلاف القراء في الحرفين؛ (حافظاً)، (فتيانه)، وهو قول الناظم: (صحب).

(٥) قال المنير السمنودي ـ ونص كلامه موجود في شرح ابن الناظم ـ: «واتفق للمصنف ـ رحمه الله تعالى ـ الجمع بين (فتيان)، و(حافظاً)، في رمز واحد». (ينظر: سطعات لمعات ضياء الفجر (ل ١٠٧/ب)، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٦)).

(٦) قال النويري: «استغنى باللفظ في المحلين»؛ أي: استغنى عن القيد بلفظه بالقراءتين. (ينظر: شرح النويري ٣٨٦/٤).

(٧) وهي أربعة مواضع، ثلاثة منها في سورة يوسف، وهي: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾ [٨٠]، و﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ [٨٧]، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [١١٠]، والرابع في سورة الرعد، وهو قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [٣١].

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٥)، والنشر ٤٠٥/١، والإتحاف ١٥١/٢.

أحدهما: تقديم الهمزة إلى موضع الياء، وتأخير الياء إلى موضع [الهمزة][(١)]، ثم يبدل الهمزة ألفاً[(٢)].

وثانيهما: بالهمز بعد الياء بلا تأخير، كالجماعة[(٣)].

ويوقف عليه لحمزة: بالنقل، وبالإدغام؛ على إجراء الياء الأصلية مجرى الزائدة، وحُكِيَ وجه آخر: وهو القلب مع الإبدال، كالوجه الأول للبزي، نقله المصنف عن الهذلي وسكت عليه[(٤)].

ويوقف له ولهشام بخلفه على: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ [٨٥]؛ المرسوم بالواو بإبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم[(٥)].

وتقدَّم الكلام على: ﴿يَتَّقِ[(٦)]﴾ [٩٠][(٧)].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) فيصير اللفظ بألف بعد التاء الفوقية، وبعد الألف ياء تحتية؛ أي: (تَايَسُوا). (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٩)).

(٣) فيصير اللفظ بياء ساكنة بعد التاء الفوقية، وبعد الياء التحتية همزة مفتوحة؛ أي: (تَيْأَسُوا). (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٩)).

(٤) وحُكِيَ وجه رابع وهو التسهيل بين بين ـ كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره ـ وهو ضعيف، قاله في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٨٠، والإتحاف ٢/١٥١).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/١٥٢، والبدور الزاهرة ص (١٦٦).

(٦) في الأصل رُسِمَت بالياء: (يتقي).

(٧) فقرأ قنبل بإثبات الياء وصلاً ووقفاً، وذلك من رواية ابن مجاهد عنه من جميع طرقه، إلا ما شذ منها، فلذلك لم يذكر في التيسير، والكافي، والتذكرة، والتبصرة، والتلخيص، والتجريد، والهداية، وغيرها، سواه، وهي طريق أبي ربيعة، وابن الصباح، وابن ثوبان، وغيرهم، جميعهم عن قنبل.
وحذفها في الحالين: ابن شنبوذ وهي رواية الزينبي، وابن عبدالرزاق، واليقطيني، وغيرهم عنه، وقراءة قنبل بالحذف من زيادات النشر وطيبته، وبالحذف في الحالين قرأ الباقون، والوجهان؛ الحذف، والإثبات، صحيحان عن قنبل، إلا أن ذكر وجه الحذف =

٧٠٥ ـ ....وَفِـي

٧٠٦ ـ يُوحَى إِلَيْهِ (النُّونُ) وَ(الْحَاءَ) اكْسِرَا: صَحْبٌ. وَمَعْ إِلَيْهِمُ الْكُلُّ(١): عَرَا(٢)

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي): ﴿مِن رَّسُولٍ إِلَّا يُوحَىٰٓ إِلَيۡهِ﴾ ثاني الأنبياء(٣).

فـ(ـالنُّونُ)؛ أي: القراءة بالنون في: ﴿نُوحِيٓ﴾.

(وَالْحَاءَ اكْسِرَا)؛ على البناء للفاعل(٤).

للمرموز إليهم بقوله: (صَحْبٌ)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالياء، وفتح الحاء.

مبنياً للمفعول.

(وَ)قرأ: ﴿يُوحَىٰٓ﴾.

= في الشاطبية خروج منه عن طرقه. (ينظر: النشر ١٨٧/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٥)، ومتن طيبة النشر، باب مذاهبهم في الزوائد، البيت رقم (٤٠٩)، والإتحاف ١٥٣/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام: (**الْكُلِّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم اللام: (**الْكُلُّ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين، وبالألف الممدودة: (**عَرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين، وبالألف المقصورة: (**عُرَى**)؛ جمع عُروة. **وفي رأي الباحث**: أن هذه النسخة القيمة ـ تحقيق الشيخ المحقق أيمن سويد ـ ما دام أنها جاءت بانفرادات في ضبط المتن خالفت فيه النسخ المطبوعة والمخطوطة من ضبط المتن وخالفت فيه ـ أيضاً ـ ضبط المتن في جميع شروح المتن المخطوطة والمطبوعة، ربما كان من الأحسن أن توثق هذه الانفرادات بعزوها إلى نسخها، لا سيما وأن المحقق ـ حفظه الله ـ قد قابل المتن على خمس نسخ عتيقة من نسخ متن الطيبة المخطوطة، كما أثبت ذلك في مقدمة تحقيقه.

(٣) الآية: [٢٥].

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٤)، والكشف ١٥/١، واللباب ٢٢٥/١١.

إذا كان **(مَعْ)**.

لفظ: ﴿إِلَيْهِم﴾.

بالنون، وكسر [الحاء][(١)].

(الْكُلُّ)؛ أي: كل ما وقع في القرآن من ذلك؛ وهو: هنا[(٢)]، وفي النحل[(٣)]، وأول الأنبياء[(٤)].

المرموز إليه بعين: **(عَرَا)**[(٥)]؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بالياء، وفتح الحاء.

وكلٌّ على أصله في: الفتح، والإمالة، والتقليل.

وخرج بقيد: ﴿إِلَيْهِ﴾، و﴿إِلَيْهِم﴾، نحو: ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ١٠٩]، فلا خلاف أنه بالياء[(٦)].

وتقدَّم في الأنعام الخلاف في: ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [١٠٩]؛ تاءً، وياءً[(٧)].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) الآية: [١٠٩].

(٣) الآية: [٤٣].

(٤) الآية: [٧].

(٥) ومعنى قوله: **(عَرَا)**، فعل ثلاثي متعد مِنْ: عَرَا يَعرو عَرْواً، عراه المرض؛ ألمَّ به، وعرا جاره؛ أتاه طالباً معروفاً، والـ(عَرا) بالمدِّ؛ الفضاء لا سِتْرَ به، قال الله تعالى: (لنبذ بالعراء)، وعُروة القميص؛ مدخل زره، وعرا القميص؛ جعل له عُرىً، واعتراه؛ أي غَشِيَهُ.

(٦) ذكره في الإتحاف، وقال النويري: «وقيد إفراد حفص بجار ضمير الغائبين، والموافق بجار ضمير الغائب، فخرج عنهما: ﴿مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ١٠٩]». (ينظر: الإتحاف ١٥٥/٢، وشرح النويري ٣٨٧/٤).

(٧) فقرأها بالخطاب: نافع، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأها الباقون: بالغيب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٤)، والإتحاف ١٥٥/٢، والنشر ٢٥٧/٢).

٧٠٧ ـ وَكُذِّبُوا[(١)] الْخِفُّ: ثًنًا[(٢)] شَفَا نَوَى ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿كُذِّبُواْ﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا﴾ [١١٠].

فـ(**ـالْخِفُّ**)؛ أي: قراءته بتخفيف الذال[(٣)].

للمرموز إليهم بقوله: (**ثًنًا شَفَا نَوَى**[(٤)])؛ أي: أبي جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وعاصم.

قال في الإتحاف[(٥)]: «ورُوِيَت عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، ورُوِيَ عنها إنكارها[(٦)]، وقد وُجِّهَتْ بوجوه منها ـ وهو المشهور ـ: عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الذال مع التشديد: (**وَكُذِّبُوا**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الذال بلا تشديد: (**وَكُذِبُوا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثًنًا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثنَا**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) في الأصل: (الدال)، وهو تصحيف.

(٤) ومعنى قوله: (**نَوَى**)، قصد وعزم، نوى على الأمر، قصده وعزم عليه، ونوى الشيء؛ جدَّ في طلبه، ونوى المسافر، إذا تحول من مكان آخر وبعُد، ونوى التمر؛ إذا صار له نَوىً.

(٥) ينظر: الإتحاف ١٥٦/٢.

(٦) أخرج البخاري في صحيحه عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت: «إنهم أتباع الأنبياء الذين آمنوا بربهم وصدَّقُوا، طال عليهمُ البلاءُ واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذَّبهم من قومهم، وظنت الرسل أنهم قد كذبوهم، جاءهم نصر الله عند ذلك»، ويروى عنها ـ رضي الله عنها وأرضاها ـ أنها قالت: «معاذ الله لم تكن الرسل لتظنَّ ذلك بربها»، قال ابن حجر في الفتح: «وهذا ظاهر أنها أنكرت القراءة بالتخفيف؛ بناءً على أن الضمير للرسل، وليس الضمير للمرسل إليهم على ما بيَّنْتُهُ، ولا لإنكار القراءة بذلك معنى بعد ثبوتها، ولعله لم يبلغها ممن يُرْجع إليه في ذلك، وقد قرأها بالتخفيف أئمة الكوفة من القراء»، وقال أيضاً: «وقال الكرماني: لم تنكر عائشة القراءة، وإنما أنكرت تأويل ابن عباس، كذا قال، وهو خلاف الظاهر»، وقال في الدر المصون ـ وتبعه صاحب اللباب ـ: «وينبغي ألَّا يصح ذلك عنها؛ لتواتر هذه القراءة»، =

وغيره[(١)]: أن الضمائر كلها ترجع إلى المرسل إليهم؛ أي: وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كَذَبُوهُمْ في ما ادَّعوا من النبوة وفيما [يُوعدون][(٢)] به ـ من لم يؤمن[(٣)] ـ من العقاب»[(٤)].

سُئِلَ سعيد بن جبير[(٥)] عن هذه القراءة؟ فقال: «نعم، حتى إذا استيأسوا من تصديق قومهم، وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كَذَبُوهُم»، فقال الضحاك بن مزاحم[(٦)] ـ وكان حاضراً ـ: لو رحلت في هذه المسألة

= وأحد التأويلين المرويين عن ابن عباس وابن مسعود ومجاهد وهو: أن الضمائر كلها عائدة على الرسل، وأن الظنَّ على بابه من الترجيح، وأن الرسل بشرٌ فَضَعُفُوا وساء ظنهم، ردَّه في الدر المصون وشدد في ذلك حيث قال: «وهذا ينبغي ألا يصح عن هؤلاء، فإنها عبارة غليظة على الأنبياء عليهم السلام، وحاشى الأنبياء من ذلك، ولذلك ردت عائشة وجماعة كثيرة هذا التأويل، وأعظموا أن تُنْسب الأنبياء إلى شيء من ذلك». (ينظر: صحيح البخاري ٨/٢١٧، كتاب التفسير: باب إذا استيأس الرسل، حديث رقم (٤٦٩٥)، والكشف ١/١٥، والدر المصون ٦/٥٦٣ ـ ٥٦٤، واللباب ١١/٢٢٦ ـ ٢٢٧، وفتح الباري ٨/٢٧٧ ـ ٢٧٨).

(١) كابن مسعود، وابن جبير، ومجاهد. (ينظر: الدر المصون ٦/٥٦٥).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش (يوعادون)، وكتب عليه: (صح)، والصحيح أنه: (يوعدون)، وهو الذي أثبته.

(٣) في الدر المصون: «من لم يؤمن بهم من العقاب». (ينظر: الدر المصون ٦/٥٦٥).

(٤) وهذا التوجيه الذي ذكره صاحب الإتحاف لقراءة الكوفيين هو واحد من أربعة أقوال ذكرها السمين الحلبي في توجيه هذه القراءة، حيث قال: «فأمَّا قراءة التخفيف فاضطربت أقوال الناس فيها. . . .وقد وجَّهَهَا الناس بأربعة أوجه؛ أجودها: أن الضمير في: ﴿وَظَنُّوٓاْ﴾، عائد على المرسل إليهم؛ لتقدمهم في قوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [١٠٩]، ولأن الرسل تستدعي مرسلاً إليه، والضمير في: ﴿أَنَّهُمْ﴾، و﴿كَذَبُواْ﴾، عائد على الرسل، أي: وظنَّ المرسل إليهم أن الرسل قد كُذِبوا، أي: كذبهم من أرسلوا إليه بالوحي وينصرهم عليهم. . .الخ»، ثم ذكر القولين الثاني والثالث: على تقدير أن الضمائر الثلاثة كلها عائدة على الرسل وفصَّل في ذلك. (ينظر: الدر المصون ٦/٥٦٣ ـ ٥٦٥).

(٥) سعيد بن جبير أبو عبدالله الكوفي، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم: (٢٦): (ثم أبو عمرو فيحي عنه. . .الخ).

(٦) الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني، تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، =

إلى اليمن كان قليلاً[١].

وقرأه الباقون: بالتشديد.

على عود الضمائر كلها على الرسل؛ أي: (وظن الرسل أنهم قد كذَّبَهُم أممهم فيما جاؤوا به من طول البلاء عليهم)[٢].

٧٠٧ ـ .... نُنْجِي فَقُلْ نُجِّيَ: نَلْ ظِلٌّ[٣] كَوَى[٤]

واخْتُلِفَ في: ﴿**نُنْجِيْ**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿**فَنُنْجِيْ** مَن نَّشَآءُ﴾ [١١٠].

= سمع سعيد بن جبير، وأخذ عنه التفسير، توفي سنة ١٠٥هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٧٧/١).

(١) أسنده ابن جرير في تفسيره ٨٤/١٣، ونقله عنه ابن كثير في تفسيره ٤٩٧/٢، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٧٨/٤، وذكره الصفاقسي في غيث النفع ص (٢٦١).

(٢) والظنُّ هنا يجوز أن يكون على بابه، فيجوز أن يكون بمعنى اليقين، وأن يكون بمعنى التوهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٤)، والكشف ١٥/١، والدر المصون ٥٦٥/٦ ـ ٥٦٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٦)، واللباب ٢٢٦/١١، والإتحاف ١٥٦/٢).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**ظل**)، لكنها غير مشكولة بالحركات، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ضُبِطَت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح اللام منونة مع التشديد: (**ظِلًّا**)، والثاني: ضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم؛ وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بفتح اللام بلا تنوين: (**ظِلَّ**)، والثالث: ضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ برفع اللام منونة بلا تشديد: (**ظِلٌ**)، والرابع: ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ برفع اللام منونة مع التشديد: (**ظِلٌّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي على الطيبة (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه؛ بواو بعد النون، ثم ألف ممدودة: (**كوا**)، لكنها غير مشكولة بالحركات، والثاني: بضم الكاف، ثم واو مفتوحة، بعدها ألف مقصورة: (**كُوَى**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي، وتحقيق شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ المحقق أيمن سويد، والثالث: بألف مقصورة؛ على البناء للفاعل: (**كَوَى**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(فَقُلْ)؛ أي: اقرأه.

﴿نُجِّيَ﴾؛ بنون واحدة، وتشديد الجيم، وفتح الياء.

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (نَلْ[1] ظِلٌّ[2] كَوَى[3])؛ أي: عاصم، ويعقوب، وابن عامر.

على أنه فعل ماض مبني للمفعول، و﴿مَن﴾؛ نائب فاعل[4].

وقرأه الباقون: بنونين؛ مضمومة، فساكنة، فجيم مكسورة مخففة، فياء ساكنة.

مضارع (أَنْجَى)، و﴿مَن﴾ مفعوله[5].

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[6].

وتقدَّم إشمام صاد: ﴿تَصْدِيقَ﴾ [١١١]؛ لأهل شفا، ورويس بخلفه[7].

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة اثنتان وعشرون[8]:

﴿لَيَحْزُنُنِيَ أَن﴾ [١٣].

فتحها: الحرميّ.

---

(١) ومعنى قوله: (نَلْ)؛ فعل أمر؛ من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٢) والـ(ظِلُّ)؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال.

(٣) ومعنى قوله: (كَوَى) ـ بفتح الكاف ـ؛ أي: أحرق، وبضم الكاف: (كُوَى)؛ جمع كُوَّة، وهي الفتحة في الحائط أو النافذة.

(٤) من (نجي)، وهي في أكثر المصاحف بنون واحدة. (ينظر: الكشف ١٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٤)، والدر المصون ٦٧٦/٦).

(٥) والفاعل ضمير المتكلم نفسه، فهو من قبيل الإخبار من الله ـ جلَّ ذكره وتبارك اسمه ـ عن نفسه. (ينظر: الكشف ١٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٤)، والدر المصون ٥٦٧/٦).

(٦) قال النويري: «واستغنى باللفظ عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٣٨٨/٤).

(٧) وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، ص (٣٨)، البيت رقم (١١٤)، والإتحاف ١٥٧/٢، والنشر ٢٥٠/٢ ـ ٢٥١).

(٨) ينظر: النشر ٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧.

﴿رَبِّيَ أَحْسَنَ﴾ [٢٣].

﴿أَرَىٰنِيَ أَعْصِرُ﴾ [٣٦].

﴿أَرَىٰنِيَ أَحْمِلُ﴾ [٣٦].

﴿إِنِّيَ أَرَىٰ﴾ [٤٣].

﴿إِنِّيَ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ [٦٩].

﴿أَبِيَ أَوْ﴾ [٨٠].

﴿إِنِّيَ أَعْلَمُ﴾ [٩٦].

فتح السبع: الحرميّ، وأبو عمرو.

﴿أَنِّيَ أُوفِي﴾ [٥٩].

فتحها: نافع، واخْتُلِفَ عن أبي جعفر[١].

﴿وَحُزْنِيَ إِلَى﴾ [٨٦][٢].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر.

﴿وَبَيْنَ[٣] إِخْوَتِيَ إِنَّ﴾ [١٠٠].

فتحها: أبو جعفر، واخْتُلِفَ عن ورش[٤].

﴿سَبِيلِيَ أَدْعُوٓاْ﴾ [١٠٨].

فتحها: المدنيان.

---

(١) من روايتيه. (ينظر: النشر ٢/٢٩٦).

(٢) في الأصل: كتبت (حزني) من دون الواو.

(٣) في الأصل: رُسِمَتْ مجردة من واو العطف.

(٤) ففتحها الأزرق عن ورش، وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني، وعن هبة الله بن جعفر عن قالون: بفتحها. (ينظر: النشر ٢/٢٩٧).

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ [٣٦]؛ فيهما[1].

و﴿رَبِّيٓ إِنِّي تَرَكۡتُ﴾ [٣٧][2].

﴿نَفۡسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ﴾ [٥٣][3].

﴿رَحِمَ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ [٥٣].

﴿لِيٓ أَبِيٓ﴾ [٨٠][4].

﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٩٨].

﴿بِيٓ إِذۡ﴾ [١٠٠][5].

فتح الثمان: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [٣٨].

﴿لَّعَلِّيٓ [٤٠٧] أَرۡجِعُ﴾ [٤٦].

فتحهما: الحرميّ، وأبو عمرو، وابن عامر.

فهي أكثر السور ياءً مضافة.

ومن الزوائد ست[6]:

﴿فَأَرۡسِلُونِ﴾ [٤٥].

﴿وَلَا تَقۡرَبُونِ﴾ [٦٠].

---

(١) أي: في الموضعين من الآية الكريمة، فلو قال: (معاً) ربما كان أبين وأوضح، كما فعل في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع بتحقيق سالم الزهراني ص (٧٣٥)).

(٢) في الأصل: كتبت كلمة: (وربي) فقط، وأثبت تمامها على ما أثبته النويري في شرح الطيبة (٣٩٠/٤).

(٣) في الأصل: وربي نفسي إن النفس.

(٤) في الأصل غير واضحة: (وإني)، وأثبتها من شرح النويري (٣٩٠/٤).

(٥) في الأصل:. (ربي إذ)، والصواب ما أثبته.

(٦) ينظر: النشر ٢٩٧/٢.

﴿تُفَنِّدُونِ﴾ [٩٤].

أثبتهن في الحالين: يعقوب.

﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ﴾ [٦٦].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿يَرْتَعْ﴾ [١٢][١].

و﴿يَتَّقِ﴾ [٩٠].

أثبتها في الحالين: قنبل بخلاف.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].



---

(١) هكذا في الأصل؛ ضُبطت بالياء: (يرتع)، ومعلوم أن قراءة ابن كثير بالنون: (نرتع)، كما مر في مكانه من فرش السورة، ولهذا فإن ابن الجزري في النشر قد رسمها بالنون عندما تكلم عنها في ياءات الزوائد، ومثله صاحب الإتحاف، والنويري والمنير السمنودي في شرحيهما، كلهم رسموها بالنون: (نرتعي)؛ موافقة لقراءة ابن كثير، بخلاف الشارح هنا، فقد ضبطها بالياء. (ينظر: النشر ٢/٢٩٣، وشرح النويري ٤/٣٩٠، وشرح السمنودي (ل ١٠٨/أ)).

(٢) ينظر: النشر ٢٩٣ ـ ٢٩٧، وتقريب النشر ص (١٢٦ ـ ١٢٨)، وشرح النويري ٤/٣٧٧ ـ ٣٩٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٣ ـ ٢٥٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/ب ـ ١٠٨/أ)، والإتحاف ٢/١٣٩ ـ ١٥٨.

فَرْشُ سُورَةِ الرَّعْدِ وَأُخْتَيهَا ـ أَيْ سُورَتَي إِبْرَاهِيمَ وَالْحِجْرِ ـ

﴿الٓمٓر﴾ [١]، تقدم الكلام عليه[١].

ومرَّ الكلام في الأعراف[٢]؛ الخلاف في: ﴿يُغْشِى﴾ [٣][٣].

٧٠٨ـ زَرْعٍ[٤]، وَبَعْدَهُ الثَّلَاثُ، الْخَفْضَ[٥]: عَنْ حَقِّ ارْفَعُوا..............................

(١) سكت على كل حرف من حروف: ﴿الٓمٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة في الراء من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام)، و(ميم) يُمدَّان مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي تمد بمقدار حركتين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٥٩/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(٢) عند قوله تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ [٥٤].

(٣) قرأه بفتح الغين، وتشديد الشين: يعقوب، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، على أنه من (غَشَّى) المضعف، وقرأه الباقون: بسكون الغين، وتخفيف الشين، من (أَغْشَى). (ينظر: طيبة النشر، سورة الأعراف، ص (٧٤)، البيت رقم (٦٣٣)، والنشر ٢٦٩/٢، والإتحاف ١٥٩/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالجر في العين مع التنوين: (زَرْعٍ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين بلا تنوين: (زَرْعُ)، والثالث: برفع العين مع التنوين: (زَرْعٌ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، وقد خالف كلٌّ من شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، قاعدتهما في تحقيق المتن؛ وهي أنهما يضبطان الكلمة المختلف فيها على عكس القيد المذكور في البيت، والقيد المذكور في كلام الناظم هنا هو: (**الخفض**)، فكان حق هذه الكلمة أن تضبط ـ بحسب قاعدتهما ـ بالرفع في العين، بينما هما قد ضبطاها؛ بالخفض.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الضاد: (**الْخَفْضُ**)، =

واخْتُلِف في: ﴿زَرْعٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ﴾ [٤].

(**وَ**)في الكلمات.

(**بَعْدَهُ الثَّلَاثُ**)؛ أي: ﴿وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ﴾ [٤].

فـ(**بِـالْخَفْضَ عَنْ**) (**حَقِّ ارْفَعُوا**)؛ أي: اقرؤوا بالرفع في الكلمات الأربعة، لحفص، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب؛ المرموز إليهم بقوله: (**عُنْ**[١] **حَقِّ**).

فرفع: ﴿زَرۡعٞ﴾، ﴿وَنَخِيلٞ﴾، بالعطف على: ﴿قِطَعٞ﴾، ورفع: ﴿صِنۡوَانٞ﴾؛ لكونه تابعاً للـ﴿نَخِيل﴾، ﴿وَغَيۡرَ﴾؛ لعطفه عليه[٢].

والباقون: بالخفض.

تبعاً لـ﴿أَعۡنَٰبٖ﴾، المجرور بـ﴿مِنۡ﴾[٣].

٧٠٨ ـ ....يُسْقَى: كَمَا نَصْرٍ ظَعَنْ

واخْتُلِف في: ﴿يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ﴾ [٤].

فقرأه بالياء التحتية ـ كلفظ المصنف ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَمَا نَصْرٍ**[٤] **ظَعَنْ**[٥])؛ أي: ابن عامر، وعاصم، ويعقوب.

= وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالفتح في الضاد: (**الْخَفْضَ**)، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) ومعنى قوله: (**عَنْ**)؛ حرف جرٍّ يأتي على معان متعددة؛ منها: المجاوزة، والتعليل، وانتهاء الغاية، وغيرها.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٣/٧، والكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦).

(٣) ينظر: شرح النويري ٣٩١/٤، والكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦).

(٤) ومعنى قوله: (**نَصْرٍ**)؛ من النصرة، وهو إعانة المظلوم ونحوه.

(٥) ومعنى قوله: (**ظَعَنْ**)؛ السير والسفر.

أي: (يسقى ما ذُكِر)(١).

والباقون: بالتاء الفوقية.

حملاً على المذكورات(٢).

٧٠٩ـ يُفَضِّلُ(٣) (الْيَاءُ): شَفَا......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾ [٤].

فـ**(ـالْيَاءُ)**؛ أي: قراءته بالياء من تحت(٤).

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالنون(٥).

وتقدَّم:

إسكان كاف: ﴿ٱلْأُكُلِ﴾ [٤]، لنافع، وابن كثير(٦).

وإدغام باء: ﴿تَعْجَبْ﴾ [٥]، في فاء: ﴿فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [٥]، لأبي عمرو الكسائي، وهشام، وخلاد، بخلاف عنهما(٧).

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٥/٧، والكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦).

(٢) وللتأنيث في قوله: ﴿بَعْضُهَا﴾ [٤]. (ينظر: الدر المصون ١٥/٧، والكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: **(نُفَضِّلُ)**، والثاني: بالياء: **(يَفَضِّلُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ النون، والياء.

(٤) على الإخبار عن الله ـ جلَّ ذكره ـ بذلك على لفظ الغائب، وأيضاً فإن قبله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ. . .الخ﴾. (ينظر: الكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦)).

(٥) من الإخبار من الله ـ جَّل ذكره ـ عن نفسه، فهو من الإسناد إلى ضمير التعظيم. (ينظر: الكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦)).

(٦) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٣)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ١٦٠/٢.

(٧) ينظر: طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٥)، والنشر ٨/٢، والإتحاف ١٦٠/٢.

والخلاف في: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا [أَءِنَّا](١)﴾ [٥]، في الهمزتين من كلمة مفصلاً.

٧٠٩ ـ ....وَيُوقِدُوا(٢): صَحْبٌ..................................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُوقِدُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ﴾ [١٧].

فقرأه بالياء التحتية(٣) ـ كلفظ المصنف ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب(٤).

وهذا الحرف مُؤَخَّرٌ(٥) في القرآن عن قوله: [﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾](٦).

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**وَيُوقِدُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالتاء الفوقية: (**وَتُوقِدُوا**)، وقد ضُبطت هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بالوجهين؛ بالياء التحتية، والتاء الفوقية.

(٣) ردًّا على ذكر الناس بعده، ولأجل ما قبله من لفظ الغيبة في قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [١٦]، فردُّوه في الغيبة على ما قبله وعلى ما بعده. (ينظر: الكشف ٢/٢٢، وشرح الهداية ص (٥٥٩)).

(٤) باعتبار ما قبله من الخطاب، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾. (ينظر: الكشف ٢/٢٢، وشرح الهداية ص (٥٥٩)).

(٥) أي: أن قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾ [١٧]، في ترتيب آيات سورة الرعد يأتي بعد قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ [١٦]، فهو في القرآن مؤخر، بينما الناظم قدمه في نظمه، على ما جرت به عادته في نظائره من ضرورة النظم ونحوه.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته ـ على ما أَفْهَمَهُ السياق ـ؛ وذلك لتمام المعنى.

٧٠٩ ـ .... وَأَمْ هَلْ يَسْتَوِي: شَفَا صُدُوا[(١)]

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿أَمْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [١٦][(٢)].

فقرأه [٤٠٨] المرموز إليهم بقوله: (**شَفا صُدُوا**[(٣)])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة.

بالياء التحتية[(٤)] ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وقرأه الباقون: بالتاء الفوقية[(٥)].

قال في الإتحاف[(٦)]: «ولم يُدْغِمْ أحد (لام): ﴿هَلْ﴾ في (تاء): ﴿تَسْتَوِى﴾؛ لأن المُدْغِم يقرأ بالتذكير، وورد كلٌّ من الإظهار والإدغام عن هشام؛ والأكثر عنه على الإظهار، كما مرَّ مفصلاً في محله»[(٧)].

٧١٠ ـ يُثْبِتُ خَفِّفْ: نَصُّ حَقٍّ........ ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها: بالفتح في الصاد: (**صَدُوا**)، والثاني: بضم الصاد: (**صُدُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) قال ابن الناظم: «وقيد المصنف رحمه الله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَوِى﴾ بـ﴿أَمْ﴾؛ ليخرج الأول ـ أي: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾، فإنه متفق على تذكيره». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٧)).

(٣) ومعنى قوله: (**صُدُوا**) ـ بضم الصاد ـ ترخيم لكلمة (صدور).

(٤) لأن التأنيث غير حقيقي، فهو بمعنى (ظلام)، فصار معنى: ﴿ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، والظلام واحد، وأيضاً فإنَّ: ﴿**النُّور**﴾ مذكر. (ينظر: الدر المصون ٣٧/٧، وشرح الهداية ص (٥٥٨)).

(٥) على لفظ: ﴿ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، إذ ليس بينها وبين الفعل حائل. (ينظر: الدر المصون ٣٧/٧، وشرح الهداية ص (٥٥٨)).

(٦) ينظر: الإتحاف ١٦١/٢.

(٧) فاستثنى جمهور المؤلفين الذين رووا الإدغام عن هشام قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى﴾ في الرعد، حيث رووه عنه بالإظهار، كما نوه عليه في الطيبة بقوله:

وَعَنْ هِشَامٍ غَيْرُ نَضٍّ تُدَّغَمْ ... عَنْ جُلِّهِمْ لَاحَرْفُ رَعْدٍ فِى الْأَتَمْ =

واخْتُلِفَ في: ﴿يُثْبِتُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [٣٩].

فـ(**ـخَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بسكون الثاء المثلثة، وتخفيف الباء الموحدة.

من (أَثْبَتَ[١]).

للمرموز إليهم بقوله: (**نَصٌّ**[٢] **حَقٌّ**)؛ أي: عاصم، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بفتح التاء، وتشديد الباء.

من (ثَبَّت) المضاعف، ومفعوله محذوف، أي: (ما يشاء[٣]).

٧١٠ ـ ....وَاضْمُمِ صَدُّوا، وَصَدَّ[٤] الطَّوْلِ: كُوفِ[٥] الْحَضْرَمِي

= وهو ـ أي وجه الإظهار ـ الذي في الحرز، كأصله، والكافي، والتبصرة، والهادي، والهداية، والتذكرة، والتلخيص، والمستنير، وغاية أبي العلاء، ولم يستثنها أبو العز في الكفاية، واستثناها في الكامل للحلواني دون الداجوني، ونص صاحب المبهج على الوجهين جميعاً عن الحلواني، وحكى في الجامع عنه الإدغام. (ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٢)، والبيت رقم (٢٧٣)، والتيسير ص (٤٣)، والنشر ٨/٢، وطيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٤)).

(١) المعدى بالهمزة. (ينظر: الكشف ٢٣/٢، والدر المصون ‎/٧، وشرح النويري ٣٩٣/٤، والإتحاف ١٦٣/٢).

(٢) ومعنى قوله: (**نَصٌّ**)؛ من النص؛ ويراد به: ذكر الشيء على التعيين.

(٣) المعدى بالتضعيف. (ينظر: الدر المصون ٦٠/٧، والكشف ٢٣/٢).

(٤) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الصاد: (**وَصَدَّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني؛ بضم الصاد: (**وَصُدَّ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بإثبات الياء بعد الفاء المكسورة: (**كُوفِي**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بكسر الفاء من غير ياء بعدها: (**كُوفِ**).

(**وَاضْمُمِ**)؛ أي: اقرأ بضمٍّ:

صاد: ﴿وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [٣٣].

وصاد: ﴿وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧].

الذي في (**الطَّوْلِ**)؛ أي: في سورة غافر.

لقراء (**كُوفٍ**)؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وليعقوب (**الْحَضْرَمِي**).

على البناء للمفعول فيهما[١].

وقرأهما الباقون: بفتح الصاد.

على البناء للفاعل، إمَّا من (صَدَّ)؛ أعرض وتولَّى، فيكون لازماً، أو (صد غيره)، أو (نفسه)، فيكون متعدياً[٢].

٧١١ـ وَالْكَافِرُ الْكُفَّارُ: شِدْ[٣] كَنْزَ[٤] غُذِي[٥] ....

(١) ينظر: الدر المصون ٥٧/٧، وحجة القراءات ص (٣٧٣ ـ ٣٧٤)، والكشف ٢٣/٢، وشرح الهداية (٥٥٩).

(٢) فقراءة الكوفيين من المتعدي فقط، وأما قراءة الجماعة فتحتمل أن تكون من المتعدي ومفعوله محذوف؛ أي: وصدُّوا غيرهم أو أنفسهم، وأن تكون من اللازم؛ أي: أعرضوا وتولوا. (ينظر: الدر المصون ٥٧/٧، وحجة القراءات ص (٣٧٣ ـ ٣٧٤)، والكشف ٢٣/٢، وشرح الهداية (٥٥٩)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالكسر في الشين: (**شِدْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالضم في الشين ثم دال ساكنة: (**شُدْ**)، والثالث: ما انفرد به الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، حيث ضبطها: بالشين، ثم ميم ساكنة: (**شِمْ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الزاي بلا تنوين: (**كَنْزَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الزاي مع التنوين: (**كَنْزاً**)، والثالث: بضم الزاي مع التنوين: (**كَنْزٌ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالدال المهملة: (**غُدِي**)؛ وهو تصحيف؛ بدليل ضبطه لها =

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿ٱلْكَافِرُ﴾.

[مِنْ قوله][(١)]: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكَافِرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [٤٢].

فقرأه: بضم الكاف، وتقديم الفاء، وفتحها مشددة؛ فيكون لفظه: ﴿ٱلْكُفَّرُ﴾.

جمع تكسير[(٢)].

المرموز إليهم بقوله: (**شُدْ**[(٣)] **كَنْزَ**[(٤)] **غُذِي**[(٥)])؛ أي: ابن عامر، والكوفيون؛ مدلول: (**كَنْزٍ**).

ويعقوب الذي رمز إليه برمز راوييه[(٦)]؛ الشين، والغين من: (**شُدْ**)، و(**غُذِي**).

= في المتن الذي على هامش الشرح ـ كالجماعة ـ بالذال المعجمة: (**غُذِي**)، ثم اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أقوال: الأول: بضم الغين، وكسر الذال: (**غُذِي**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الغين، وكسر الذال: (**غَذِي**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ وهي بهذا الوجه بمعنى: السخلة أو الشاة الصغيرة، والثالث: ما انفرد به المنير السمنودي في شرحه بنسخته الهندية ـ وأحد الوجهين في النسخة التركية ـ بضبطها؛ بغين معجمة مفتوحة، بعدها زاي معجمة مكسورة: (**غَزِي**)، والرابع: ما انفردت به النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، حيث ضُبطت فيها ـ في الوجه الأخر ـ؛ بغين مفتوحة، بعدها باء مكسورة، ثم ياء؛ من الغباوة: (**غَبِي**). فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه ـ انفرد المنير السمنودي في شرحه باثنين منها ـ: (**غُذِي**)، (**غَذِي**)، (**غَزِي**)، (**غَبِي**).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) ينظر: حجة القراءات ص (٣٧٥)، والكشف ٢/٢٣، وشرح الهداية (٥٥٩)، والدر المصون ٧/٦١.

(٣) ومعنى قوله: (**شِدْ**) ـ على كسر الشين ـ؛ مِنْ شاد يشيد، والمفعول مَشِيد، ومنه: شاد البناء، ومن معانيها معنى الشدة، وعلى ضم الشين: (**شُدْ**)؛ مِنْ: شُدَّ الأسير؛ أوثقه وقيِّده، وشَدَّ الوثاق؛ قيده وربطه.

(٤) وقوله: (**كَنْز**)؛ اسم، ومعناه: المال المدفون والمدخر.

(٥) ومعنى قوله: (**غُذِي**)؛ من التغذية، وهو فعل مبني للمجهول، أي: تمت تغذيته.

(٦) وإنما رمز ليعقوب بالرمز لراوييه؛ منعاً للحشو في نظمه، كما ذكر الشارح ذلك في نظائره في أكثر من موضع من شرحه.

وقرأه الباقون ـ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو ـ: بفتح الكاف، وتأخير الفاء، مع كسرها مخففة.

على الإفراد(١).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين(٢).

وإلى هنا انتهى فرش سورة الرعد(٣).

وليس فيها ياء إضافة.

وفيها أربع زوائد(٤):

﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [٩].

أثبتها في الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿مَئَابِ﴾ [٣٦].

﴿مَتَابِ﴾ [٣٠].

و﴿عِقَابِ﴾ [٣٢].

أثبت الثلاث في الحالين: يعقوب.



---

(١) على أن الكافر اسم للجنس. (ينظر: حجة القراءات ص (٣٧٥)، والكشف ٢/٢٤، وشرح الهداية (٥٦٠)، والدر المصون ٧/٦١).

(٢) فاستغنى بذلك عن القيد.

(٣) ينظر: النشر ٢٩٧ ـ ٢٩٨، وتقريب النشر ص (١٢٨ ـ ١٢٩)، وشرح النويري ٤/٣٩١ ـ ٣٩٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٧ ـ ٢٥٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٨/أ ـ ١٠٨/ب)، والإتحاف ٢/١٥٩ ـ ١٦٤.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٩٨.

ثُمَّ شَرَعَ فِي فَرْشِ[١] سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ ـ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ

تقدم الكلام على: ﴿الٓر﴾ [١][٢].

---

(١) هنا أشار الشارح إلى ابتداء فرش سورة إبراهيم ـ على خلاف عادته في السور التي قبلها ـ، وذلك لأنَّ سورة إبراهيم في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سورتي الرعد والحجر، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة الرعد، واستعداداً للدخول في فرش سورة إبراهيم، بينما لم ينوه على ذلك النويري، بل جعل كل سورة من هذه السور الثلاث ـ أعني سور الرعد وإبراهيم والحجر ـ وحدة مستقلة كأنها وردت كذلك في متن الطيبة، وذلك بخلاف صنيعه في السور المجتمعة في النظم والتي ستأتي لاحقاً وتبدأ بسورتي الحج والمؤمنون، فإنه أشار في كل السور المجتمعة في كلام الناظم إلى ابتداء وانتهاء السور، فقال ـ مثلاً ـ في آخر شرحه لسورة الحج: «وهنا آخر سورة الحج»، وشرع بعد ذلك بسورة المؤمنون، وصنع الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة مثل صنيع النويري سواء بسواء، أما المنير السمنودي في شرحه، فإنه فعل مثل صنيع الشارح هنا حيث قال ـ أي المنير السمنودي ـ في شرحه: «ولما فرغ من سورة الرعد شرع في سورة إبراهيم ﷺ»، وأما ابن الناظم في شرحه فإنه شرع في شرح سورة إبراهيم من غير إشارة إلى انتهاء سورة الرعد، فتداخل في شرحه فرش سورة الرعد بفرش سورة إبراهيم، وأما الدكتور محمد سالم محيسن فقد اختلف في شرحه المسمى بـ(الهادي) عن الجميع، حيث إن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ». (ينظر: شرح النويري ٣٩٤/٤ ـ ٣٩٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٨/ب)).

(٢) سكت على كل حرف من حروف: ﴿الٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي تُمَد بمقدار حركتين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، =

٧١١ ـ .... وَعَـمَّ: رَفْعُ الْخَفْضِ فِي اللهِ الَّذِي.

٧١٢ ـ وَالِابْتِدَا[١]: غَرْ[٢]............. ....

(وَ)قَرَأَ الأئمة المرموز إليهم بقوله: (عَمَّ)؛ أي: نافع [٤٠٩]، وأبو جعفر، وابن عامر.

(رَفْعُ الْخَفْضِ فِي) هاء: ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ[٣]﴾ [١ ـ ٢]، وصلاً، وابتداءً.

على أنه مبتدأ، خبره؛ الموصول بعده[٤]، أو خبر مضمر، أي: (هو الله)[٥].

(وَ)كذا قرأه بالرفع.

لكن في حال (الِابْتِدَا) به فقط.

المرموز إليه بغين: (غَرْ)[٦]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

= فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٦٦/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من واو العطف: (الِابْتِدَا)، ولا يستقيم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مقرونة بواو العطف: (والِابْتِدَا)، وانفرد المنير السمنودي في النسخة الهندية من شرحه بضبطها؛ بواو العطف بعدها لام مفتوحة: (ولَابْتِدَا).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الغين: (غَرْ)، والثاني: ما انفرد به الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، فقد ضبطها: بكسر الغين: (غِرْ).

(٣) في الأصل: (والأرض)، وهو خطأ.

(٤) أو أن الخبر محذوف تقديره: الله له ما في السموات وما في الأرض العزيز الحميد، حُذِفَ لدلالة ما تقدم. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧).

(٥) وذلك على المدح. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧، وشرح الهداية ص (٥٦١)، والكشف ٢٥/٢).

(٦) وقوله: (غَرْ)؛ من الغرور وهو الخطر، وكأنه يقول: باب الصدق سلامة، وخلافه خطر.

وإذا وصله بـ﴿ٱلۡحَمِيدِ﴾؛ قرأه بالجر[١].

وبه **قرأ الباقون**؛ وصلاً، وابتداءً.

على أنه بدل مما قبله[٢]، أو عطف بيان[٣]؛ لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام لغلبته على المعبود بحق[٤].

كذا في الإتحاف[٥].

وما تقرر في هذا الحرف لرويس؛ له في القرآن حرفان على نحو هذه القراءة.

فإنَّه قرأ: ﴿إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبۡنَا ٱلۡمَآءَ﴾ في عبس[٦].

بفتح همزة: ﴿أَنَّا﴾ في الوصل بما قبله، وإذا ابتدأ بـ﴿أَنَّا﴾ كسرها.

وقرأ: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ في المؤمنين[٧].

بجر: ﴿عَٰلِمِ﴾ بلا خلاف في الوصل، وإذا ابتدأ به؛ قرأه بالرفع، أو الجر.

وسيأتي[٨] في موضعهما، فانتظره.

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «الأحسن مع الجر الوصل، إذ هو بدل مما قبله، فالوقف دونه ليس بحسن، وأما الرفع فعلى القطع، وهو ابتداء، وما بعده الخبر، والوقف على ما قبله حسن جيد، فاختار يعقوب في قراءته الأحسن من الوجهين، فاعلمه». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٦)).

(٢) واختاره أبو البقاء، والحوفي، وابن عطية. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧).

(٣) وبه قال الزمخشري. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧، وشرح الهداية ص (٥٦١)، والكشف ٢٥/٢).

(٤) وهذا الكلام من تعليل الزمخشري وتتمته: «وذلك كالنجم للثريا». (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧).

(٥) ينظر: الإتحاف ١٦٦/٢.

(٦) الآيتين: [٢٤ ـ ٢٥].

(٧) الآيتين: [٩١ ـ ٩٢].

(٨) أي: الحديث عنهما مفصلاً.

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿نَبَؤُاْ﴾ [٩]؛ المرسوم بالواو؛ بإبدال الهمزة ألفاً على القياس، وبتخفيفها بحركة نفسها؛ فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن للوقف، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس؛ تسهيلها كالواو مع الروم، وتقدَّم نظيره في: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥][(١)].

٧١٢ ـ ....خَالِقُ[(٢)] امْدُدْ وَاكْسِرِ وَارْفَعْ، كَنُورٍ[(٣)]، كُلَّ وَالْأَرْضَ[(٤)] اجْرُرِ:

٧١٣ ـ شَـفَـا......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿خَالِقُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [١٩].

فـ(**ـامْدُدْ وَاكْسِرِ**) (**وَارْفَعْ**)؛ أي: اقرأه بألف بعد الخاء، وكسر اللام، ورفع القاف.

(**كَـ**)ـحرف.

(**نُورٍ**)؛ وهو: ﴿وَٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥].

---

(١) ينظر: الإتحاف ١٥٢/٢، والبدور الزاهرة ص (١٧١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الإسمية ـ وهي قراءة غير أهل شفا ـ: (**خَالِقُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضبطها؛ على الإخبار في الماضي ـ وهي قراءة أهل شفا ـ: (**خَلَقَ**)، وهي من الانفرادات التي لا توجد في النسخ الأخرى، وإنما كانت هذه الانفرادة؛ لأن محقق المتن قد التزم أن يضبط الكلمة بما يخالف قيدها ـ متى ما أمكن ذلك ـ، وهذا الاشتراط من المحقق أدَّى ـ كما ترى ـ إلى انفرادات في ضبط المتن غير مسبوق بها لا في نسخ المتن المخطوطة والعتيقة والمطبوعة ولا في شروح المتن.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: (**كَنُورٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الراء بلا تنوين: (**كَنُورِ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد: (**وَالْأَرْضَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الضاد: (**وَالْأَرْضِ**).

وقوله:

(﴿كُلَّ﴾) في النور[١].

(وَ﴿ٱلْأَرْضِ﴾) هنا[٢].

(**اجْرُرِ**)؛ أي: اقرأهما بالجر.

وذلك للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

فـ﴿خَٰلِقُ﴾ اسم فاعل، وجر: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ هنا على الإضافة، و﴿ٱلْأَرْضِ﴾ بالعطف عليه، و﴿كُلِّ﴾ في النور على الإضافة[٣] ـ أيضاً ـ.

وأمَّا **الباقون فقرؤوا**[٤]: ﴿خَلَقَ﴾؛ بفتح الخاء واللام، بلا ألف بينهما، وفتح القاف، فعلاً ماضياً، ونصب: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ بالكسرة، ﴿وَٱلْأَرْضَ﴾؛ و﴿كُلَّ﴾؛ على المفعولية[٥].

٧١٣ـ ....وَمُصْرِخِيَّ كَسْرُ[٦] الْيَاءِ[٧]: فَخَرْ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في [٤١٠] ﴿مُصْرِخِيَّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ [٢٢].

---

(١) الآية: [٤٥].

(٢) سورة إبراهيم: الآية [١٩].

(٣) ينظر: الدر المصون ٨٥/٧، وشرح الهداية ص (٥٦١)، والكشف ٢٥/٢.

(٤) في الأصل: (فقروا).

(٥) ينظر: الدر المصون ٨٥/٧، وشرح الهداية ص (٥٦١)، والكشف ٢٥/٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**كَسْرُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الراء: (**كَسْرِ**).

(٧) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بالهمز: (**الْيَاءِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى بلا همز: (**الْيَا**).

فـ**(ـكَسْرُ الْيَاءِ)**؛ أي: قراءته بكسر الياء في الوصل.

للإمام المرموز إليه بفاء: **(فَخَرْ)**(١)؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بفتح الياء.

وهي ظاهرة(٢).

وقد طعن جماعة من النحاة(٣) في قراءة حمزة، وجازف بعضهم؛ فغلَّطَها؛ من جهة أن الياء فيه ياء إضافة؛ وحكمها الفتح أو السكون، وإذا تعذر أحدهما تعين الآخر، والسكون هنا متعذر فتعين الفتح؛ لأنَّ أصل (مُصْرِخِيَّ)؛ (مُصْرِخِينَ)؛ جمع (مُصْرِخ)؛ بمعنى: (مُغِيث)، أُضِيفَ لياء المتكلم فحذفت النون للإضافة، فاجتمع ياء الإعراب ـ وهي ساكنة ـ،

---

(١) ومعنى قوله: **(فَخَرْ)**؛ من الفخر؛ وهو المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغيرهما في المتكلم أو في آبائه، ويقال: (فاخرني مفاخرة ففخرته)؛ أي: غلبته في الفخر، وشيء فاخر؛ جيد بالغ نهاية الجودة.

(٢) قال في الدر المصون ـ ونقله عنه في اللباب ـ: «وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً، فمن مجترئ عليها، ملحن لقارئها، ومن مجوز لها من غير ضعف، قال: إنها لغة بني يربوع، والأصل: (بمصرخين لي)، فحذفت النون للإضافة، وأدغمت ياء الجماعة في ياء الإضافة، ومن مجوِّز لها بضعف»، وقال موسى جار الله: «حمزة كسر الياء المشددة، وهي لغة من لغات العرب التي عجز النحو عن حفظها، فياء التكلم فيه السكون، والفتح، وفيه الكسر». (ينظر: الدر المصون ٨٨/٧ ـ ٨٩، واللباب ٣٧١/١١ ـ ٣٧٦، وحجة القراءات ص (٣٧٧ ـ ٣٧٨)، والكشف ٢٦/٢، ومعجم القراءات ٤٧٤/٤ ـ ٤٧٩).

(٣) فجعلها أبو عبيدة: غلطاً حيث قال: «تراهم غلطوا»، وقال الزجاج: «إنها عند الجميع رديئةً مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف»، ونقل الأخفش: أنها غير مسموعة فقال: «ما سمعت هذا الكسر من أحد من العرب ولا من أحد النحويين»، وقال الزمخشري: «هي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول»، وقال الفراء: «لعلها من زَعْم القراء، فإنه قلَّ من سلم منهم من الوهم»، ولا اعتبار لكل ما قالوه من التوهيم والتضعيف ورد القراءة بعد تواترها وثبوتها، وقد أفاض صاحب معجم القراءات في بيان مقالاتهم في رد هذه القراءة المتواترة والرد على طعنهم وشبهاتهم بأقوال كبار الأئمة والمقرئين بما لا مزيد عليه، فليرجع إليه. (ينظر: معاني القرآن ٧٥/٢، والكشاف ٣٠٠/٢، ومعجم القراءات ٤٧٥/١٤ ـ ٤٧٩).

وياء الإضافة فلو سكنت لاجتمع ساكنان، فتعين الفتح، فاجتمع مثلان؛ الأول ساكن، والثاني متحرك، فوجب الإدغام، فصارت ياء مفتوحة[١]، هذا إيضاح في كلام هؤلاء الطاعنين.

ولا عبرة به هنا، بل هو مطعون في نحورهم؛ لأن هذه قراءة متواترة؛ اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها جماعة من التابعين؛ كيحيى بن وثاب[٢]، وحمران بن أعين[٣]، والأعمش[٤]، وغيرهم، وهي لغة بني يربوع[٥]، كما نص عليه: قطرب[٦]، والفراء، وإمام النحو والقراءة؛ أبو عمرو بن العلاء[٧]، ولها وجه صحيح في العربية؛ وهو أنه زيد بعد ياء الإضافة ياء ساكنة كما تزاد بعد الضمير في: ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢]، وحُذِفَت[٨] وبقيت الكسرة دالة عليها[٩]، وأنه لما التقى

---

(١) مشددةً.

(٢) يحي بن وثاب الأسدي، سبقت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٩).

(٣) تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٩): (وحمزة عنه سليم وخلف. . .الخ).

(٤) تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٩): (وحمزة عنه سليم وخلف. . .الخ).

(٥) يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم، وبنوه هم: رياح، وثعلبة، والحارث، وعمرو، وصبير، وكانوا يسمون: الأحمال، وكليب، وغدانة، والعنبر، وكانوا ـ أيضاً ـ يسمون العقداء؛ لأنهم تعاقدوا على بني أخيهم رياح، وصار الأحمال معنى بني رياح. (ينظر: جمهرة أنساب العرب ص (٢٢٤)).

(٦) في كتابه (التصريف) كما نصَّ عليه أبو علي الفارسي في كتابه الحجة ٢٩/٥، وقطرب هو: محمد بن المستنير، أبو علي النحوي، المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه ببابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقِّب به، وأخذ عن عيسى بن عمر، وله من التصانيف: المثلث، والنوادر، والأصوات، والعلل في النحو، وغيرها، مات سنة ٢٠٦هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: معجم الأدباء ٥٣/١٩، وأخبار النحويين البصريين ص (٤٩)).

(٧) قال في الدر المصون: «قال حسين الجعفي: سألت أبا عمرو عن كسر الياء فأجازه، وهذه الحكاية تُحْكَى عنه بطرق كثيرة، وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو تحسينه لهذه القراءة، ولا التفات إليه؛ لأنه علم من أعلام القرآن واللغة والنحو، واطَّلَع على ما لم يطلع عليه من فوق السجستاني». (ينظر: الدر المصون ٨٩/٧).

(٨) تخفيفاً، كما حذفت من: ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]. (ينظر: غيث النفع ص (٢٦٦)).

(٩) وبيان ذلك: أن أصل الكلمة (بِمُصْرِخِيِيْيْ)؛ بثلاث ياءات، الأولى: الياء التي كانت =

ساكنان؛ ياء الإعراب، وياء المتكلم، وحُرِّكَ الثاني لتعذر تحريك الأول لسبب الإعراب، حُرِّكَ بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ولذا قال في الحرز[(١)]:

.... مُصْرِخِيَّ اكْسِرْ لِحَمْزَةَ مُجْمَلَا
كَهَا وَصْلٍ أَوْ لِلسَّاكِنَينِ وَقُطْرُبٌ حَكَاهَا مَعَ الْفَرَّاءِ مَعْ وَلَدِ الْعُلَا

لا يقال الكسر في الياء ثقيل؛ لأنا نقول إنها لما أُدْغِمَتْ فيها الياء التي قبلها قويت بالإدغام، فأشبهت الحرف الصحيح، فاحتملت الكسر[(٢)]، أو أصلها الفتح، وكُسِرَت اتباعاً لكسرة: ﴿إِنِّي﴾، وهي لغة تميم، وبعض غطفان؛ يتبعون الأول للثاني للتجانس، وبه قرأ [الحسن البصري][(٣)] في: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ [٤١١]﴾ [الفاتحة: ٢][(٤)].

وبهذا كله يعلم سر قول المصنف: (فَخَرْ)؛ وهو من الفخر؛ المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغيرهما في المتكلم أو في آبائه، ويقال: (فاخرني مفاخرة ففخرته)؛ أي: (غلبته في الفخر)، و(شيء فاخر؛

= في الجمع في قولك (مصرخين)، والثانية: ياء الإضافة، وسقطت النون من بين اليائين للإضافة، فأُدْغمت الياء الأولى في الثانية، ثم وُصِلَت ياء الإضافة بياء أخرى، وهي الثالثة، ثم حُذِفَتْ ياء الصلة لاجتماع ثلاث ياءات، وبقيت الكسرة في ياء الإضافة تدل على الياء المحذوفة. (ينظر: شرح الهداية ١/١٦١).

(١) ينظر: حرز الأماني، سورة إبراهيم، الأبيات رقم (٧٩٨ ـ ٧٩٩).

(٢) واستشهد له الفراء بقول الأغلب العجلي:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

وقال: «فخفض الياء من (فِيِّ) فإن يك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين، فيخفض الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح، ألا ترى أنهم يقولون: لم أره مُذُ اليوم ومُذِ اليوم، والرفع في الذال هو الوجه، لأنه أصل حركة (مُذْ) والخفض جائز، فكذلك الياء من (مُصْرِخِيَّ)، خفضت ولها أصل في النصب». (ينظر: معاني القرآن ٢/٧٦)).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) من قوله: (وقد طعن جماعة من النحاة...الخ) إلى هنا موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٢٦٥ ـ ٢٦٦)).

جيد بالغ نهاية الجودة)[١].

٧١٣ ـ .... **يُضِلَّ[٢] فَتْحُ الضَّمِّ، كَالْحَجِّ، الزُّمَرْ:**

٧١٤ ـ **حَبْرٌ[٣] غِنًى. لُقْمَانُ[٤]: حَبْرٌ. وَأَتَى عَكْسُ[٥]: رُوَيْسٍ**.........................

واخْتُلِفَ في: ﴿يُضِلَّ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [٣٠].

فـ(**ـفَتْحُ الضَّمِّ**)؛ أي: القراءة بفتح الياء.

(**كـ**)ـحرف.

(**الْحَجِّ**)؛ أي: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٩].

وحرف (**الزُّمَرْ**)؛ أي: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الزمر: ٨].

---

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (فخر) ٤٨/٥.

(٢) ضُبطت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح: (**يَفْعَلُوا**)، وهو سهو وسبق قلم، والصواب ما أثبته، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء، وكسر الضاد، وفتح اللام: (**يُضِلَّ**)، والثاني: بضم الياء، وكسر الضاد، وضم اللام: (**يُضِلُّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تُضبط حركة اللام بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيهما؛ بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ النون: (**لُقْمَانُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالفتح في النون: (**لُقْمَانَ**)، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ السين: (**عَكْسُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالفتح في السين: (**عَكْسَ**)، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَبْرٌ**[١] **غِنًى**[٢])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ورويس.

وقرأ بالترجمة المذكورة ـ أعني: فتح الياء ـ في حرف (**لُقْمَانُ**).

وهـــو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ[٣] مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٦].

المرموز إليهما بقوله: (**حَبْرٌ**)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو.

ثم قال: (**وَأَتَى**)؛ أي: ورد في حرف لقمان.

(**عَكْسُ**) الترجمة المذكورة.

عن (**رُوَيْسٍ**)؛ فله [فيه][٤] روايتان.

قال في التقريب[٥]: «اخْتُلِفَ عن رويس؛ فروى التمّار من [غير][٦] طريق أبي الطيب كذلك[٧] هنا، والحج، والزمر، ومن طريق أبي الطيب بالعكس؛ يفتح في لقمان، ويضم في الباقي[٨]، والباقون: بالضم في الأربعة».

---

(١) ومعنى قوله: (**حَبْرُ**) وهو بفتح الحاء وكسرها؛ العالم المقتدى به، ويأتي بمعنى: السرور والجمال، والرجل الصالح، وما يكتب به.

(٢) وقوله: (**غِنًى**)؛ اسمٌ، وهو مقابل الفقر.

(٣) في الأصل: (ومنهم)، وهو خطأ.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٥) ينظر: تقريب النشر ص (١٢٩).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولم ينوه عليه في الهامش، وقد أثبته من تقريب النشر المطبوع لاستقامة المعنى. (ينظر: تقريب النشر ص (١٢٩)).

(٧) هذه اللفظة سقطت من بعض النسخ المطبوعة من تقريب النشر. (ينظر: تقريب النشر ص (١٢٩)، وتقريب النشر بتحقيق عادل رفاعي ٢/٥٧٠).

(٨) وقراءة رويس بفتح الياء في موضع لقمان، وضمها في المواضع الثلاثة الأخرى، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٩٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٢)).

قال في الإتحاف[١]: «مِنْ أَضَلَّ رباعياً، واللام للجر مضمرة (أن) بعدها، وهي للعاقبة[٢]؛ حيث كان مآلهم إلى ذلك، أو للتعليل»[٣].

وتقدَّم:

ذكر: ﴿لَّا بَيْعٌ﴾ [٣١]، ﴿وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [٣١][٤].

وكذا: ﴿إِبْرَاهَام﴾ [٣٥][٥].

٧١٤ ـ ....وَاشْبِعَنْ أَفْئِدَةَ[٦]:

٧١٥ ـ لِي الْخُلْفُ..................... ....

(وَاَشْبِعَنْ)؛ أي: اقرأ بالإشباع.

﴿أَفْئِدَةَ﴾ هنا[٧]؛ أي: ﴿فَٱجۡعَلۡ **أَفۡئِيۡدَةً** مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [٣٧].

لهشام؛ المرموز إليه بلام: **(لِي الْخُلْفُ)**؛ أي: بخلاف عنه في الإشباع.

---

(١) ينظر: الاتحاف ١٦٩/٢.

(٢) أي: أن اللام لام العاقبة. (ينظر: الدر المصون ١٠٣/٧).

(٣) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٠٣/٧).

(٤) قرأ بالرفع والتنوين في الموضعين: نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف عن نفسه، وقرأ ابن كثير، والبصريان: بالفتح في العين من غير تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٤)، والإتحاف ١٦٩/٢، والنشر ٢١١/٢).

(٥) قرأها بألف: ابن عامر سوى النقاش عن الأخفش، والمطوعي عن الصوري، كلاهما عن ابن ذكوان، وقرأ الباقون: من غير ألف بعد الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٤)، البيت رقم (٤٧١)، والنشر ٢٢١/٢، والإتحاف ١٦٩/٢).

(٦) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ ؛ بفتح التاء المربوطة من غير ألف بعدها: (**أَفْئِدَةَ**)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وضُبطت التاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالضم، وهو سبق قلم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بتاء مفتوحة، بعدها ألف ممدودة: (**أَفْئِدَتَا**).

(٧) أي: في سورة إبراهيم.

فإنه قرأ من جميع طرق الحلواني بياء بعد الهمزة(١).

لغرض المبالغة على لغة المشبعين من العرب، على حد: (الدراهيم)، و(الصياريف)، وليست ضرورة، بل لغة مستعملة معروفة(٢).

ولم ينفرد به الحلواني عن هشام، ولا هشام عن ابن عامر، كما بينه المصنف(٣)، وغيره.

فالطعن فيها غير ملتفت إليه(٤).

---

(١) ينظر: النشر ٣٠٠/٢.

(٢) قال في النشر: «وقد ذكر الإمام أبو عبدالله بن مالك في شواهد التوضيح أن الإشباع من الحركات الثلاث لغة معروفة»، وقال موسى جار الله: «(أفئدة) كُتِبَ في جميع المصاحف بأربعة أحرف؛ بألف، وفاء، ودال، وهاء، ولم يُرْسَم للهمز بعد الفاء صورة على قياس رسم العرب، من رسم الهمز على وجه تسهيله، وكل همز قبله ساكن فإن تسهيله حذف بعد نقل حركته، هذا قياس رسمه، وقد رُسِمَ (إبراهيم) في المصحف الشامي بصورة ياء بين الفاء والدال، فتحتمل أن تكون صورة همز، وتحتمل أن تكون صورة مدٍّ بعده، ولذا ثبت الوجهان في قراءة ابن عامر، ولم يثبت الاختلاف في مثل: ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣]». (ينظر: النشر ٢٩٩/٢، والإتحاف ١٧٠/٢، وشرح النويري ٤٠١/٢، وشرح ابن الناظم، ص (٢٥٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/أ)، وشرح موسى جار الله ص (١٧١)).

(٣) قال في النشر: «ولم يكن الحلواني منفرداً بها عن هشام، بل رواها عنه كذلك أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر البكراوي شيخ ابن مجاهد، وكذلك لم ينفرد بها هشام عن ابن عامر، بل رواها عن ابن عامر العباس بن الوليد وغيره، كما تقدم، ورواها الأستاذ أبو محمد سبط الخياط عن الأخفش عن هشام، وعن الدجواني عن أصحابه عن هشام». (ينظر: النشر ٣٠٠/٢).

(٤) قال في الدر المصون ـ وتبعه في اللباب ـ: «وقد طعن جماعة على هذه القراءة، وقالوا: الإشباع من ضرائر الشعر، فكيف يُجْعَلُ في أفصح الكلام، وزعم بعضهم أن هشاماً قرأ بتسهيل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ، فظنها الراوي زيادة ياء بعد الهمزة، وليس بشيء، فإن الرواية أجلُّ من هذا»، وقال أبو حيان: «فيكون هذا التحريف من جنس التحريف المنسوب إلى من روى عن أبي عمرو: (بارِئْكُم)، و(يأْمُرْكُم)، ونحوه بإسكان حركة الإعراب، وإنما كان اختلاساً»، قال في النشر: «وردَّ ذلك الحافظ الداني وقال: ما ذكره صاحب هذا القول لا يعتمد عليه، لأن النقلة عن هشام كانوا من أعلم الناس بالقراءة ووجوهها، وليس يُفضي بهم الجهل إلى أن يُعْتَقَد فيهم مثل هذا». =

وروى الداجوني من أكثر الطرق عن هشام: بغير ياء بعد الهمزة[١].

وبه **قرأ الباقون.**

جمع (فُؤاد)؛ كـ(غُراب)، و(أَغْربة)[٢].

وخرج بـ(هنا)[٣]، نحو: ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [٤٣]، المتفق على أنه بغير ياء[٤]؛ أي: (قلوبهم فارغة من العقول).

٧١٥ ـ ....وَافْتَحْ لِتَزُولَ ارْفَعْ: رَمَى[٥] ....

= (ينظر: الدر المصون ١١٣/٧، واللباب ٣٩٧/١١، والنشر ٣٠٠/٢، ومعجم القراءات ٤٩٨/١٤ ـ ٤٩٩)، وحاشية الشهاب ٢٧٣/٥).

(١) ينظر: النشر ٣٠٠/٢.

(٢) ينظر: اللباب ٣٩٧/١١، والإتحاف ١٧٠/٢.

(٣) قوله: «وخرج بـ(هنا)»؛ يوهم بأن هذا القيد من كلام الناظم في نظمه، وليس ذلك كذلك، بل هو قيد وضعه صاحب الإتحاف في إتحافه ـ متبعاً في ذلك أصله؛ أي: لطائف الإشارات ـ بما يتوافق مع أصول التأليف وسياق الكلام في كتابيهما، والشارح في ذلك إنما هو ناقل عن صاحب الإتحاف، وحيث إنه نقل الكلام بحروفه فقد كان حقه أن يكون نقله بما يتوافق مع كلام الناظم، وأن ينزل الكلام المنقول من الكتب الأخرى على كلمات النظم ومفرداته؛ لئلا يوهم في شرحه لكلام الناظم مرادًا غير مراد، فابن الجزري في هذا الموضع من الطيبة لم يضع قيدًا يقيد به هذا الموضع عن سائر المواضع الأخرى، وإنما فُهِم تخصيص هذا الحرف بالخلاف من كونه أول المواضع ورودًا في المصحف الشريف، ثم كونه الموضع الوحيد المرسوم بالياء ـ لأجل أن يحتمل قراءة الإشباع ـ من بين سائر المواضع الأخرى، هذا عدا أن الناظم لم يصرح بتعميم الخلاف على جميع المواضع حيث جاءت كما هي قاعدته، فذكر الخلاف في الحرف ولم يعمم، فدل ذلك على انفراد هذا الموضع بالخلاف من بين سائر نظائره من الكتاب العزيز.

(٤) وكذلك سائر ما ورد من نظائره في القرآن الكريم. (ينظر: النشر ٣٠٠/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الراء، وبالألف المقصورة: **(رَمَى)**، والثاني: بضم الراء، ثم ألف ممدودة: **(رُمَا)**، والثالث: ما انفردت به النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ على أحد الوجهين فيها ـ، فقد ضُبطت فيها؛ براء ونون مفتوحتين، بعدهما ألف ممدودة: **(رَنَا)**، والرابع: ـ وهو أحد الوجهين في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بنون وميم مفتوحتين، بعدهما ألف ممدودة: **(نَمَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(**وَافْتَحْ**)؛ أي **[٤١٢]**: اقرأ بفتح اللام الأولى.

مِنْ قوله: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [٤٦].

و(**ارْفَعْ**)؛ أي: اللام الثانية.

للإمام المرموز إليه براء (**رَمَى**)[١]؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

على أنَّ: ﴿إن﴾، مخففة من الثقيلة، والهاء مقدرة، واللام الأولى هي الفارقة[٢]، والفعل مرفوع؛ أي: (وإنه كان مكرهم)[٣].

وقرأ الباقون: بكسر اللام الأولى، ونصب الثانية.

على أن: ﴿إن﴾ نافية، واللام لام الجحود، والفعل منصوب بـ(أَنْ) مضمرة[٤]، ويحتمل جعلها أيضاً مخففة من الثقيلة[٥]، والمعنى: (أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال الثابتة ثباتاً وتمكناً من آيات الله ـ تعالى ـ وشرائعه)؛ قاله البيضاوي[٦].

---

(١) ومعنى قوله: (**رَمَى**) ـ إذا رُسِمَ مقصوراً ـ من الرماية؛ يقال: رمى العدو بالنبل فأصابه، وإذا كان ممدوداً، فهو من رمأ؛ بمعنى: أقام، فسُكِّنت همزته ثم أبدلت ألفاً، ويصح أن يكون إسماً أصله رَمَاء؛ وهو الزيادة، ثم حذفت الهمزة للوقف.

(٢) بين المخففة والنافية، وفي الأصل كأنها رسمت: (المفارقة)، وفي الدر المصون وشرح النويري والإتحاف: (الفارقة)، وهو ما أثبته، والقول بأنها مخففة من الثقيلة هو مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين: فإنها عندهم نافية، واللام بمعنى: (إلا). (ينظر: الدر المصون ١٢٧/٧، والإتحاف ١٧١/٢، وشرح النويري ٤٠٢/٤).

(٣) ينظر: الكشف ٢٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٢).

(٤) وهو القول الأول في توجيه قراءة الجمهور. (ينظر: الدر المصون ١٢٦/٧، والكشف ٢٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٢).

(٥) وهو القول الثاني في توجيه قراءة الجمهور، وأما القول الثالث: فيحتمل أنها شرطية، وجوابها محذوف؛ أي: وإن كان مكرهم معدًّا لإزالة أشباه الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازيهم بمكر هو أعظم منه، قال في الدر المصون: «وقد رُجِّحَ الوجهان الأخيران ـ أي كونها مخففة أو شرطية ـ على الأول ـ أي كونها نافية ـ». (ينظر: الدر المصون ١٢٦/٧، والكشف ٢٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٢).

(٦) ينظر: تفسير البيضاوي ١٤١/٣.

وهاهنا انتهى فرش سورة إبراهيم[1].

وفيها ثلاث مضافات[2]:

﴿لِيَ عَلَيْكُم﴾ [٢٢].

فتحها: حفص.

﴿لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [٣١].

سكنها: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وروح.

﴿إِنِّيٓ أَسْكَنتُ﴾ [٣٧].

فتحها: الحرميّ، وأبو عمرو.

وثلاث زوائد[3]:

﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [١٤].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [٢٢].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو.

وفي الحالين: يعقوب.

﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [٤٠].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو، وحمزة، وورش.

---

(١) ينظر: النشر ٢٩٨ ـ ٣٠١، وتقريب النشر ص (١٢٩ ـ ١٣٠)، وشرح النويري ٣٩٥/٤ ـ ٤٠٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٧ ـ ٢٥٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٨/ب ـ ل ١٠٩/أ)، والإتحاف ١٦٥/٢ ـ ١٧٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٠٠/٢.

(٣) ينظر: النشر ٣٠١/٢.

وفي الحالين: يعقوب، والبزي[١].

واخْتُلِفَ عن قنبل[٢].



(١) وقرأ الباقون: بالحذف في الحالين.

(٢) قال في النشر ٢/١٩٠: «ورُوِيَ عن ابن مجاهد مثل ابن شنبوذ ـ أي بالإثبات في الوصل، والحذف في الوقف ـ، ورُوِيَ عن ابن شنبوذ الإثبات في الوقف»؛ فتكون الأوجه المروية عن قنبل ثلاثة:

١ ـ الحذف في الحالين؛ وهي رواية ابن مجاهد عن قنبل.

٢ ـ الإثبات في الحالين؛ وهي رواية ابن شنبوذ عن قنبل.

٣ ـ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف؛ وهي رواية كل من راوييه؛ ابن مجاهد، وابن شنبوذ، عنه.

قال الشيخ المتولي في الروض النضير، الأبيات رقم (٤٥٨ ـ ٤٥٩)، ص (٤٣٨):

دُعَائِيْ بِحَذْفِ اليَاءِ لِابْنِ مُجَاهِدٍ ... وَأَثْبَتَهَا الثَّانِي إِذَا كَانَ مُوْصِلا
وَقَدْ زَادَ فِي نَشْرٍ قَرَأْتُ لِقُنْبُلٍ ... بِكُلٍّ مِنَ الوَجهَينِ وَقفًا وَمَوْصِلَا

والمعنى: روى ابن مجاهد عن قنبل حذف الياء مطلقاً، وأثبتها ابن شنبوذ وصلاً لا وقفاً ـ كما ذكر ذلك في النشر ـ، ثم زاد في النشر فذكر أنه قرأ بكل من الوجهين وصلاً ووقفاً من الطريقين، ويؤيده قول الإزميري في إتحاف البررة ص (١١٤): «روى قنبل: ﴿دُعَآءِ﴾، بالحذف في الحالين من العنوان، والتجريد، وكذا من غاية أبي العلاء، إلا أن القطَّان أثبتها وصلاً، وأثبتها السامريّ في الوصل من روضة المعدّل، وحذفها ابن مجاهد في الحالين، وابن شنبوذ في الوصل من المصباح، وأثبتها ابن مجاهد وصلاً وابن شنبوذ وقفاً من التلخيص، وأثبتها ابن شنبوذ في الوقف، والنهرواني عن ابن مجاهد في الحالين من المستنير». (ينظر: الروض النضير ص (٤٣٩)).

وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (البدر المنير)، الأبيات رقم (٦١٣ ـ ٦١٦)، ص (٤٣٨):

وَعَنْ قُنْبُلٍ اعْكِسْ وَاحْذِفَ اثْبِتْهُ مُسْجَلَا ... دُعَائِيْ احْذِفِ الْيَا لِابْنِ شَنَبُوذَ وَاصِلا
وَقَدْ قَالَ فِي نَشْرٍ قَرَأْتُ لِقُنْبُلٍ ... بِكُلٍّ مِنَ الْوَجهَينِ وَقفًا وَ مَوْصِلا
ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ ... وَأَرْبَعَةٌ قُلْ لِابْنِ شَنَبُوذَ تُجْتَلَى
بِالِاثْبَاتِ فِي الْحَالَيْنِ تَخْتَصُّ غُنَّةٌ ... وَمُتَّصِلاً أَشْبِعْهُ إِنْ تَرْوِ أَوَّلَا

ثُمَّ شَرَعَ فِي فَرْشِ سُورَةِ الْحِجْرِ

تقدَّم الكلام:

على: ﴿الٓر﴾ [١](١).

ونقل: ﴿قُرۡءَانٍ﴾ [٤٠](٢).

٧١٥ ـ .... وَرُبَّـمَـا الْـخِـفُّ: مَـدًا نَـلْ.........

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [٢].

فـ**(ـالْخِفُّ)**؛ أي: قراءته بتخفيف الياء(٣).

للمرموز إليهم بقوله: **(مَداً نَلْ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وعاصم.

وقرأه الباقون: بتشديدها(٤).

---

(١) سكت على كل حرف من حروف: ﴿الٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذكر من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي على حرفين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٧٣/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/١، والإتحاف ١٧٣/٢.

(٣) وهي لغة الحجاز، وعامة قيس. (ينظر: شرح النويري ٤٠٤/٤).

(٤) وهي لغة أسد وتميم. (ينظر: شرح النويري ٤٠٤/٤).

لغتان[١].

٧١٥ ـ ....وَاضْـمُـمَـا

٧١٦ ـ تَنَزَّلُ[٢]: الْكُوفِ[٣]. وَفِي (التَّا) (النُّونُ)، مَعْ زَاهَا اكْسِرَنْ: صَحْبٌ[٤]. وَبَعْدُ[٥] مَا رَفَعْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مَا نُنَزِّلُ[٦] ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ [٨].

فـ(ـاضْمُمَا) [أول][٧]: ﴿تَنَزَّلُ﴾.

(الْكُوفِي)؛ أي: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(وَفِي).

موضع ("التَّاء" "النُّونُ")؛ فهم قرؤوه بنونين.

---

(١) قال في حجة القراءات: «قال الكسائي: هما لغتان، والأصل: التشديد». (ينظر: حجة القراءات ص (٣٧٠)، والكشف ٢/٢٩، وشرح الهداية ص (٥٦٣)، والدر المصون ٧/١٣٨).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بنونين؛ الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، ثم زاي مكسورة مشددة: (نُنَزِّلُ)، والثاني: بالتاء والنون المفتوحتين، ثمَّ الزاي مفتوحة مشددة، مع ضم اللام: (تَنَزَّلُ)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بضم التاء، وفتح النون، وزاي مفتوحة مشددة، مع ضم اللام: (تُنَزَّلُ)، وهي في نسخة رضوان العقبي بتاء ثم نون لكن لم تشكل الكلمة بالحركات.

(٣) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الياء بعد الفاء: (الْكُوفِ)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الياء بعد الفاء: (الْكُوفِي)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ برفع الباء مع التنوين: (صَحْبٌ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الباء مع التنوين: (صَحْبًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (وَبَعْدُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الدال: (وَبَعْدَ).

(٦) في الأصل: (ما ينزل)، وهو خطأ وتصحيف.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(مَعْ)؛ أي: وَ.

(زَاهَا) (اكْسِرَنْ)؛ أي: اقرأه بكسر الزاي.

للمرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالفتح[(١)].

(وَ)لفظ: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾.

التي **(بَعْدُ)**؛ أي: بعد كلمة: ﴿نُنَزِّلُ﴾.

(مَا)؛ نافية.

(رَفَعْ)؛ أي: لم يقرأه أهل (صحب) بالرفع، بل بالنصب.

وإيضاح ذلك[(٢)]:

١ ـ أنّ حفصاً، وحمزة، والكسائي، وخلفاً **[٤١٣]**: قرؤوه بنونين؛ الأولى مضمومة، والأخرى مفتوحة، وكسر الزاي؛ مبنياً للفاعل[(٣)]، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾؛ بالنصب؛ مفعولاً به[(٤)].

٢ ـ وأنَّ شعبة: قرأ بتاء مضمومة، فنون وزاي[(٥)] مفتوحتين؛ مبنياً للمفعول، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بالرفع؛ على النيابة عن الفاعل[(٦)].

٣ ـ و[أنّ][(٧)] الباقين: قرؤوا كذلك، إلا أنهم فتحوا التاء؛ على البناء

---

(١) أي: بفتح التاء والزاي.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٤/٧ ـ ١٤٥، والإتحاف ١٧٤/٢، وغيث النفع ص (٢٦٧).

(٣) المعظم؛ وهو الباري جلَّ وعلَا. (ينظر: الدر المصون ١٤٥/٧).

(٤) ينظر: الكشف ٢٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٣).

(٥) والزاي مفتوحة مع التشديد.

(٦) ينظر: الكشف ٢٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٣).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

للفاعل، وأصله (تَتَنَزَّلُ) بتاءين؛ حذفت إحداهما تخفيفاً، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بالرفع؛ فاعله[(١)].

٤ ـ وقرأ البزي بخلاف عنه: بتشديد تاء (تنزل) موصولة بـ﴿مَا﴾[(٢)]؛ أدغم التاء المحذوفة لغيره في تاليها بعد أن نزلها منزلة الجزء من الكلمة السابقة؛ لتوقف الإدغام على تسكين المدغم، وتعذر التسكين بالمبدوء به[(٣)].

ففيه أربع قراءات[(٤)].

٧١٧ ـ وَخِفُّ سُكِّرَتْ: دَنَا........ ....

(**وَخِفُّ** ﴿**سُكِّرَتْ**﴾) أي: وقرأ بتخفيف الكاف من: ﴿إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ [١٥].

الإمام المرموز إليه بدال: (**دَنَا**)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله[(٥)].

قال في الإتحاف[(٦)]: «مِنْ سَكَرْتُ الماء في مجاريه إذا منعْتُهُ من الجري)، فهو متعد، فلا يشكل بأن المشهور أن سكر لازم فكيف يبنى للمفعول؟ لأن اللازم من سكر الشراب أو الريح فقط»[(٧)].

وقرأ الباقون: بتشديدها[(٨)].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٣٠، وشرح الهداية ص (٥٦٣).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١٧٤.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/١٧٤، وغيث النفع ص (٢٦٧).

(٥) قال في الدر المصون: «يجوز أن تكون ـ أي قراءة ابن كثير ـ بمعنى المشددة، فإن التخفيف يصلح للقليل والكثير». (ينظر: الدر المصون ١٤٩/٧).

(٦) ينظر: الإتحاف ٢/١٧٤.

(٧) ونص كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٤٩/٧).

(٨) على معنى التكثير والتكرير؛ مبالغة فيه، قال في الدر المصون: «وهما ـ أي قراءتي التشديد والتخفيف ـ مأخوذتان من (السِّكْر) بكسر السين وهو السَّدُّ، فالمعنى: حُبِسَت أبصارنا وسُدَّت، وقيل: بمعنى أُعْطِيَت، وقيل: بمعنى أُخِذَت، وقيل: بمعنى سُحِرت، =

وتقدَّم:

إدغام: ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [١٥][(١)] ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا﴾ [١٦][(٢)]، لأهله.

وإفراد: ﴿ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [٢٢]، لحمزة، وخلف[(٣)].

والخلاف في تغليظ لام: ﴿صَلْصَٰلٍ﴾ [٢٦][(٤)].

وفي فتح لام: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٤٠][(٥)].

٧١٧ ـ ....وَلَامَـا عَـلَـيَّ فَـاكْـسِـرْ نَـوِّنِ ارْفَـعْ: ظَـامَـا

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [٤١].

= وقيل: المشدد من سِكْرِ الماء، والمخفف: بمعنى سُحِرتْ، وقيل: المشدد من سِكْر الماء؛ بالكسر، والمخفف؛ من سُكْرِ الشراب، بالضم». (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٣)، والكشف ٣٠/٢، والدر المصون ١٤٩/٧).

(١) أدغم الكسائي اللام في النون، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٦/٢ ـ ٧، والإتحاف ١٧٥/٢).

(٢) أدغم الدال في الجيم: أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، الأبيات رقم (٢٥٦ ـ ٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ١٧٥/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، البيت رقم (٤٨٠)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ١٧٥/٢.

(٤) وإنما اخْتُلِف في لامها ـ وإن كانت ساكنة ـ لوقوعها بين صادين؛ فرواها بالترقيق: الداني، وصاحب العنوان، والتذكرة، والمجتبى، وغيرهم، ورواها بالتغليظ: صاحب التلخيص، والهادي، والهداية.
ورجح ابن الجزري: الأول؛ وقال: «إنه الأصح رواية وقياساً؛ حملاً لها على سائر اللامات السواكن»، وقال في الإتحاف: «والأصح ترقيقها»، وقراءة ورش من طريق الأزرق بتفخيم اللام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: جامع البيان ٤٠٩/١، والعنوان ص (٦٥)، والتذكرة ص (٣٠٧)، ومتن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٩)، والنشر ١١٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٧ ـ ٨٨))

(٥) فقرأ بفتح اللام: نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، وقرأها الباقون: بالكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٢)، والنشر ٢٩٥/٢، والإتحاف ١٧٥/٢).

فـ(ـلَامَا) بألف الإطلاق.

(﴿عَلَيَّ﴾ **فَاكْسِرْ**).

و(**نَوِّنْ**).

و(**ارْفَعْ**).

أي: قرأ اللفظ: ﴿عَلَيَّ﴾؛ بكسر اللام، وتنوين الياء، ورفعها.

من علوِّ الشرف، على أنه صفة (الصراط)[1].

للإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَامَا**)[2]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بفتح اللام، والياء بلا تنوين.

قال في الإتحاف[3]: «أي: مَنْ مَرَّ عليه مَرَّ عليَّ، والمعنى أنه ـ أي: المشار إليه بهذا ـ طريق عليَّ يؤدي إلى الوصول إليَّ، ويجوز أن يكون المراد حق عليَّ أن أراعيه، نحو: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]».

وتقدَّم ضم زاي: ﴿جُزْءٌ﴾ [٤٤]، لشعبة[4]، وحذف الهمزة وتشديد الزاي لأبي جعفر؛ وكأنه ألقى حركة الهمزة على الزاي، ووقف عليها فشدَّدها، على حد قولهم: (خالدّ)؛ بتشديد الدال، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف[5]، ويوقف عليه **[٤١٤]** لحمزة، وهشام ـ بخلفه ـ؛ بالنقل،

---

(١) قال في الدر المصون: «أي: عالٍ مرتفع»، وقال أبو الحسن شريح: «ومعناه: رفيع بين، وأبين ما يكون الطريق إذا كان مرتفعاً». (وينظر ـ أيضاً ـ: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٦)).

(٢) ومعنى قوله: (**ظَامَا**))؛ الكلام واللغط والجلبة، وأصلها بالهمز: ظَأْما، ثم أبدلت الهمزة للتسهيل.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١٧٥.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢/٢١، والإتحاف ٢/١٧٥.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٢/٤٠٦، والإتحاف ٢/١٧٥ ـ ١٧٦.

مع الإسكان(١)، والروم(٢).

٧١٨ـ هَمْزَ(٣) ادْخُلُوا [انْقُلِ](٤) اكْسِرِ الضَّمَّ اخْتُلِفْ: غَيْثٌ(٥)................................

و(**هَمْزَ** ﴿ٱدۡخُلُوهَا﴾) مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ۝٤٥ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [٤٥ ـ ٤٦].

(**انْقُلِ**) في(٦) الوصل إلى التنوين قبله.

و(**اكْسِرْ الضَّمَّ**)؛ أي: ضمة الهمزة.

(**اخْتُلِفْ**).

عن المرموز إليه بغين: (**غِيْثٌ**)(٧)؛ أي: رويس وحده.

فقد قرأه فيما رواه القاضي، وابن العلاف، والكارزيني؛ ثلاثتهم عن: النخاس(٨)، وأبو الطيب، والشنبوذي، عن التمّار، عنه: بضم تنوين:

---

(١) للوقف، وهو القياس المطَّرد، وهذا هو الوجه الأول. (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ١٧٦/٢).

(٢) والإشمام، فالأوجه الجائزة ثلاثة، وَذُكِرَ وجهٌ رابع؛ وهو وجه الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصح، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل؛ أي: الإسكان، والروم، والإشمام؛ فتصير الأوجه ستة، نصَّ عليه في النشر، ونقله عنه في الإتحاف. (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ١٧٦/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الزاي: (**هَمْزَ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الزاي: (**هَمْزُ**).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء مع التنوين: (**غَيْثٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الثاء بلا تنوين: (**غَيْثُ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) تكررت هذه اللفظة في الأصل مرتين.

(٧) في الأصل: (غث)، وهو تصحيف.

(٨) جاء في النشر بعد هذه الكلمة ـ أي النخاس ـ ما نصّه: «وهو ـ أي: النخاس ـ، وأبو الطيب، والشنبوذي؛ ثلاثتهم عن التمَّار»، فسقط من كلام الشارح هنا ذكر ضمير الغائب (هو) والذي يشير إلى النخاس المذكور آخراً، ولهذا فقد جاء ظاهر =

﴿عُيُونٌ﴾، وكسر خاء: ﴿ٱدْخُلُوهَا﴾[(١)].

مبنياً للمفعول؛ مِنْ (أَدْخَل)[(٢)] رباعياً، فالهمز للقطع؛ نقلت حركتها إلى التنوين ثم حُذِفَتْ[(٣)].

وروى السعيدي[(٤)]، والحمامي؛ كلاهما عن النخاس، وهبة الله؛ كلاهما[(٥)] عن التمّار، عن رويس: بضم الخاء[(٦)].

فعل أمر[(٧)].

= سياق الشارح ـ كما هو ظاهر شرح النويري والإتحاف ـ موهمٌ بالإشارة إلى أن الرواية عن التمّار محصورة في: أبي الطيب والشنبوذي فقط، وليس كذلك، بل شاركهم النخاس في نقل هذا الوجه عن التمّار، رحم الله الجميع رحمة واسعة، وجمعنا بهم في جنات النعيم. (ينظر: النشر ٣٠١/٢، والإتحاف ١٧٦/٢).

(١) وقراءة رويس بضم التنوين وكسر الخاء على ما لم يسم فاعله من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٠٦/٢، والإتحاف ١٧٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٣)).

(٢) فعلاً ماضياً. (ينظر: الدر المصون ١٦٢/٧).

(٣) أي: (أُدْخِلُوهَا)، وهي أيضاً قراءة الحسن البصري. (ينظر: الدر المصون ١٦٢/٧، واللباب ٤٦٣/١١، والنشر ٣٠١/٢).

(٤) علي بن جعفر بن سعيد، أبو الحسن الرازي، أستاذ معروف، قرأ على أبي بكر النقاش، وأحمد بن نصر الشذائي، وقرأ عليه: نصر بن عبدالعزيز الشيرازي، توفي بعد سنة ٤١٠هـ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٥٢٩/١).

(٥) هكذا جاءت العبارة في النشر، وشرح النويري، والإتحاف، ولعل الأحسن ـ لاتِّضاح المعنى ـ أن يُضَمَّن السياق ضمير الغيبة ـ كما في السياق الذي قبله ـ وذلك كالتالي: «وروى السعيدي والحمامي؛ كلاهما عن النخاس، وهو، وهبة الله؛ كلاهما...الخ»، بإضافة ضمير الغيبة (هو) ليشير إلى النخاس، وعلى كل حال فإن المراد بقوله: «كلاهما»؛ أي: النخاس، وهبة الله بن جعفر. (ينظر: النشر ٣٠١/٢، والإتحاف ١٧٦/٢، وشرح النويري ٤٠٧/٤).

(٦) ينظر: النشر ٤٠٦/٢، والإتحاف ١٧٦/٢.

(٧) مِنْ (دخل)، (يدخل)، والهمزة همزة وصل. (ينظر: الدر المصون ١٦١/٧، واللباب ٤٦٣/١١، والنشر ٣٠١/٢).

وكذلك **قرأ الباقون**[١].

وكَسَر عين[٢]: ﴿عُيُونٍ﴾ [١٥]؛ ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي.

وكَسَر تنوينه[٣]: أبو عمرو، وقنبل[٤] وابن ذكوان بخلفهما، وعاصم، وحمزة، وروح[٥].

وأَبْدَل همز: ﴿نَبِّئْ﴾ [٤٩]؛ أبو جعفر في الحالين[٦]، كوقف حمزة وهشام بخلفه.

وأمّا: ﴿نَبِّئْهُمْ﴾ [٥١][٧]؛ فلم يبدلها أبو جعفر[٨] كـ﴿أَنْبِئْهُم﴾ [٣٣]،

---

(١) ولا خلاف بين القراءتين في الابتداء بضم الهمزة. (ينظر: الإتحاف ١٧٦/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ١٧٦/٢.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ١٧٦/٢.

(٤) من رواية ابن شنبوذ عنه، وأمّا ابن مجاهد فقد ضم عن قنبل جميع التنوين. (ينظر: النشر ٢٢٥/٢).

(٥) عندما خصَّ الشارح هنا روحاً بالذكر؛ أوهم تخصيصه أنَّ رويساً يقرأ بضم التنوين في كلا القراءتين له في هذا الموضع، وليس ذلك كذلك، بل إنَّ رويساً في هذا الحرف خاصة: يقرأ بضم التنوين مع كسر الخاء، ويقرأ في وجهه الآخر: بضم الخاء، ويكسر التنوين على أصله، ويبدو أن الشارح إنما أفرد روحاً هنا متبعاً في ذلك صاحب الإتحاف، ولم ينوه محقق الإتحاف على هذه الموضع. (ينظر: الإتحاف ١٧٦/٢).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٥)، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ٣٩١/١، والإتحاف ١٧٦/٢).

(٧) والموضع الآخر في سورة القمر: الآية [٢٨].

(٨) كما نبه عليه في طيبة النشر بقوله:

وَالْكُلَّ ثِقْ مَعْ خُلْفِ نَبِّئْنَا وَلَنْ ... يُبْدَلَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ إِذَنْ

(ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ٣٩١/١، والإتحاف ١٧٦/٢).

ووقف حمزة عليها بالبدل، واخْتُلِفَ عنه في كسر الهاء وضمها حينئذ(١)، كما تقدم في الأصول.

وقَرَأ(٢) ﴿نُبَشِّرُكَ﴾ [٥٣]؛ بالتخفيف(٣)، كما سبق في آل عمران.

٧١٨ ـ ....تُبَشِّرُونَ(٤) ثِقْلُ النُّونِ: دِفْ.
٧١٩ ـ وَكَسْرَهَا(٥): اعْلَمْ دُمْ............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤].

فـ**(ثِقْلُ النُّونِ)**؛ أي: القراءة بتشديد النون.

---

(١) قال في النشر: «واختلف أئمتنا في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياء قبلها في قوله: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿نَبِّئۡهُمۡ﴾ [الحجر: ٥١]؛ فكان بعضهم يروي كسرها؛ لأجل الياء، كما كسر لأجلها في نحو: ﴿فِيهِمۡ﴾ [البقرة: ١٢٩]، و﴿يُؤۡتِيهِمۡ﴾ [النساء: ١٥٢]، وكان آخرون: يقرؤونها على ضمتها؛ لأن الياء عارضة أو لا توجد إلا في التخفيف فلم يعتدوا بها، وهو اختيار: الجمهور، وقال أبو الحسن بن غلبون: كلا الوجهين حسن، وقال صاحب التيسير: وهما صحيحان، وقال في الكافي: الضم أحسن، قلتُ: والضم هو القياس، وهو الأصح، فقد رواه منصوصاً محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليم، وإذا كان حمزة ضم هاء: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿إِلَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ٧٧]، و﴿لَدَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ٤٤]؛ من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف فكان الأصل فيها الضم، فضم هذه الهاء أولى وآصل، والله أعلم». (ينظر: النشر ٤٣١/١ ـ ٤٣٢، والإتحاف ١٧٦/٢).

(٢) أي: حمزة.

(٣) فقرأه حمزة: بالتخفيف، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٨)، والنشر ٢٣٩/٢، والإتحاف ١٧٧/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(تُبَشِّرُونَ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر النون: **(تُبَشِّرُونِ)**، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: **(كَسْرَهَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الراء: **(كَسْرُهَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للإمام المرموز إليه بدال: **(دِفْ)**[١]؛ أي: ابن كثير بكماله.

(وَكَسْرَهَا)؛ أي: النون.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: **(اعْلَمْ[٢] دُمْ[٣])**؛ أي: نافع، وابن كثير، بكمالهما.

فنافع: بكسر النون مخففة.

والأصل (تبشرونني)؛ الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية، حذفت الثانية للثقل، ثم حذفت الياء على حد: (أكرمن)، مجتزئاً[٤] عنها بالكسرة المنقولة إلى النون الأولى، وقيل المحذوفة نون الرفع[٥].

وابن كثير: بكسر النون مشددة.

أدغم الأولى في الثانية تخفيفاً، وحذفت ياء الإضافة اكتفاءً بالكسرة[٦].

والباقون: بفتحها مخففة[٧].

قال في الغيث[٨]: «فإن وقف عليه ـ وهو كاف ـ؛ فالمكي: بالتشديد

---

(١) والـ**(ـدِفْ)**؛ ما يُتَدَفَّى به مما يقي البرد، وأصله الهمزة، ولكن نقل حركة الهمزة، ونوى الوقف، كقراءة حمزة.

(٢) ومعنى قوله: **(اعْلَمْ)**؛ امر بالعلم والمعرفة.

(٣) ومعنى قوله: **(دُمْ)**؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٤) في الأصل: (مجترياً)، وهو تصحيف.

(٥) على خلاف مشهور في أيهما المحذوفة؛ النون الأولى أو النون الثانية. (ينظر: الكشف ٣٠/١ ـ ٣١، وشرح الهداية ص (٥٦٥ ـ ٥٦٦)، والدر المصون ١٦٦/٧، وشرح النويري ٤٠٩/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)، والإتحاف ١٧٧/٢).

(٦) ينظر: الكشف ٣٠/١، وشرح الهداية ص (٥٦٥)، والدر المصون ١٦٦/٧، وشرح النويري ٤٠٨/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/أ ـ ل ١٠٩/ب)، والإتحاف ١٧٧/٢).

(٧) على أنها نون الجماعة، وهو غير مضاف إلى المتكلم، فالفعل غير متعد إلى مفعول، فهي كنون: (يقومون)، و(يخرجون). (ينظر: الكشف ٣٠/١، وشرح الهداية ص (٥٦٦)، والدر المصون ١٦٥/٧، وحجة القراءات ص (٣٨٣)، وشرح النويري ٤٠٨/٤).

(٨) ينظر: غيث النفع ص (٢٦٧).

والمد الطويل مع السكون والروم، والباقون: بالثلاثة؛ مع السكون [٤١٥] وبالروم مع القصر: لنافع(١)».

وبحث المصنف زيادة المد لابن كثير حال الوقف على قدره في الوصل؛ قال(٢): «فقد قال كَثيرٌ(٣) بزيادة ما شُدِّدَ على غير المشدد، وزادوا مد لام من: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، على مد ميم؛ من أجل(٤) التشديد، فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن»(٥).

٧١٩ ـ ....كَـ:يَقْنَطُ(٦) اجْمَعَا(٧): رَوَى(٨) حِمًى.......................

---

(١) فيكون لنافع أربعة أوجه؛ ثلاثة مع السكون، والوجه الرابع: الروم مع القصر. (ينظر: غيث النفع بتحقيق د/سالم الزهراني ٢/٧٧٨).

(٢) ينظر: النشر ١/٣٦٢.

(٣) أي: كثير من المحققين والمصنفين.

(٤) في الأصل: (أحل)، بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٥) وما نوه عليه الشارح هنا من القواعد المهمة في باب المد، ونصُّ كلام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ في النشر: «إذا وقف على المشدد بالسكون نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿دَوَابِّ﴾ [الأنفال: ٢٢]، و﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤]، عند من شدَّد النون، وكذلك: ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]؛ فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المد وقفاً ووصلاً، ولو قيل بزيادته في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيداً، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شُدِّد على غير المشدد، وزادوا مد (لام) من: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، على مد (ميم)؛ من أجل التشديد، فهذا أولى؛ لاجتماع ثلاثة سواكن، وقد ذهب الداني إلى الوقف بالتخفيف في هذا النوع من أجل اجتماع هذه السواكن ما لم يكن أحدها ألفاً، وفرق بين الألف وغيرها، وهو مما لم يقل به أحد غيره». (ينظر: النشر ١/٣٦٢، والإتحاف ٢/١٧٧).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بسكون الطاء: (كَيَقْنَطْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بجر النون، وسكون الطاء: (كَيَقْنِطْ)، والثالث: بضم الطاء: (كَيَقْنَطُ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالابتداء بهمزة قطع: (أَجْمَعَا)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالابتداء بهمزة وصل: (اجْمَعَا)، وخلافهم هنا مرتبط باختلاف الضبط في الكلمة التي قبلها.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (رَوَى)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها: (رَجَا)، وهو تصحيف لا يصح.

(كَـ)ـكسر.

نون: ﴿**يَقْنَطُ**﴾.

(اجْمَعَا)؛ أي:

﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ هنا(١).

و﴿إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ في الروم(٢).

و﴿لَا تَقۡنَطُواْ﴾ في الزمر(٣).

للمرموز إليهم بقوله: **(رَوَى حِمًّى)**؛ أي: الكسائي، وخلف عن نفسه، وأبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بفتح النون في الكل.

كـ(ـعَلِمَ)، (يَعْلَمُ)، لغة فيه(٤).

والأول؛ كـ(ـضَرَبَ)، (يَضْرِبُ)؛ لغة أهل الحجاز، وبني أسد(٥).

قال في الإتحاف(٦): «وهي الأكثر، ولذا أجمعوا على الفتح في الماضي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ﴾ [٢٨]»(٧).

---

(١) أي: في سورة الحجر: الآية [٥٦].

(٢) الآية: [٣٦].

(٣) الآية: [٥٣].

(٤) ينظر: الكشف ٣١/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٤).

(٥) وفيها لغة ثالثة بالضمِّ: (**يَقْنُط**)، وهي شاذة، وقرأ بها: الأعمش، ويحي بن يعمر، وخارجة وعصمة كلاهما عن أبي عمرو، وابن جبير والليث كلاهما عن الكسائي، وغيرهم. (ينظر: اللباب ٤٧١/١١، والبحر المحيط ٤٥٩/٥، ومعجم القراءات ٥٦٧/٤).

(٦) ينظر: الإتحاف ١٧٨/٢.

(٧) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٦٧/٧).

وتقدَّم تخفيف: ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [٥٩]، لأهل شفا، ويعقوب[١].

٧١٩ - ....خِفُّ[٢] قَدَرْنَا: صِفْ مَعَا

و(**خِفُّ**)؛ أي: تخفيف.

دال: ﴿**قَدَرْنَا**﴾.

للمرموز إليه بصاد: (**صِفْ**)؛ أي: شعبة وحده.

(**مَعَا**)؛ إي:

﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا﴾ هنا[٣].

و﴿قَدَّرْنَـٰهَا﴾ في النمل[٤].

وقرأ الباقون: بتشديد الدال فيهما.

قال في الإتحاف[٥]: «وهما لغتان[٦]؛ بمعنى التقدير لا القدرة، أي: كتبنا»[٧].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٠٢)، والنشر ٢/٢٥٩، والإتحاف ٢/١٧٨.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث اختار ضبطها: بفتح الفاء مشددة: (**خِفَّ**)، والثاني: بضم الفاء مع التشديد: (**خِفُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) أي: سورة الحجر: الآية [٦٠].

(٤) الآية: [٥٧]، وكُتِبَت في الأصل: (النحل)، والصواب أنها سورة (النمل).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/١٧٨.

(٦) (قَدَرَ)، و(قَدَّرَ). (ينظر: الدر المصون ٧/١٧٠).

(٧) وبمثل نصِّه قال: ابن الناظم، والنويري، والمنير السمنودي، في شروحهم. (ينظر: شرح النويري ٤/٤١٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/أ)).

وتقدَّم:

الكلام على: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [٦١]، في الأصول مستوفى(١).

والخلاف في وصل: ﴿فَأَسْرِ﴾ [٦٥](٢).

وفي صاد: ﴿فَٱصْدَعْ﴾ [٩٤](٣).

وفيها أربع مضافات(٤):

﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا﴾ [٤٩].

﴿وَقُلْ إِنِّيٓ أَنَا﴾ [٨٩].

فتح الثلاثة: الحرميّ، وأبو عمرو.

و﴿بَنَاتِيٓ إِن﴾ [٧١].

فتحها: المدنيان.

وزائدتان(٥):

﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [٦٨].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٨ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٢/١ ـ ٣٨٥، والإتحاف ١٧٨/٢ ـ ١٧٩.

(٢) فقرأها بهمزة وصل: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بهمزة قطع مفتوحة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٦)، والنشر ٢٩١/٢، والإتحاف ١٧٩/٢).

(٣) وهذه الكلمة من الكلمات التي سكنت الصاد فيها، وأتى بعدها دال، فقرأها: حمزة، والكسائي، وخلف، بإشمام الصاد الزاي، وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٤)، والنشر ٢٥١/٢، والإتحاف ١٧٩/٢).

(٤) ينظر: النشر ٣٠٢/٢.

(٥) ينظر: النشر ٣٠٢/٢.

﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٦٩].

أثبتهما في الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



---

(١) ينظر: النشر ٣٠١ ـ ٣٠٢، وتقريب النشر ص (١٣٠ ـ ١٣٢)، وشرح النويري ٤/٤٠٤ ـ ٤١٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٩ ـ ٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/أ ـ ل ١٠٩/ب)، والإتحاف ٢/١٧٣ ـ ١٧٩.

سُورَةُ النَّحْلِ

أمال: ﴿أَتَىٰ﴾ [١]؛ ابن ذكوان بخلاف عنه(١)، وأهل شفا، وقللها: الأزرق بخلاف عنه(٢).

وخاطب: ﴿عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [١]، معاً(٣)، لأهل شفا(٤) ـ كما سبق في يونس ـ.

٧٢٠ـ نُنْزِلُ(٥)، مَعْ مَا بَعْدُ: مِثْلُ الْقَدْرِ، عَنْ: رَوْحٍ.....................................

(١) فروى عنه الإمالة: الصوريّ، وهي رواية الداجوني عن ابن ذكوان من جميع طرقه، نص على ذلك: أبو طاهر بن سوار، وأبو محمد سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وأبو العز، وغيرهم، ولم يذكره الهذلي، ولا ابن الفحام في تجريده، ولا صاحب المبهج عن المطوعي. (ينظر: النشر ٤٢/٢ ـ ٤٣، ومتن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والإتحاف ١٨٠/٢).

(٢) ينظر: الإتحاف ١٨٠/٢.

(٣) أي: الموضعين من سورة النحل: الآيتين [١، ٣].

(٤) ووجه الخطاب: جرياً على الخطاب قبله في قوله تعالى: ﴿تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[١]، وقرأ الباقون: بالياء؛ على الغيب؛ عوداً على الكفار. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يونس، البيت رقم (٦٧٩)، والنشر ٢٨٢/٢، والإتحاف ١٨٠/٢، والدر المصون ١٨٨/٧).

(٥) ضُبطت في المتن الذي هامش الشرح؛ بنونين؛ بضم النون الأولى، وسكون الثانية: (**نُنْزِلُ**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبِطت في أصل الشرح؛ بضم الياء، وسكون النون: (**يُنْزِل**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ، ثم اختلفت هذه النسخ بعد ذلك في ضبط حركة اللام من الكلمة؛ فضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم؛ برفع اللام: (**يُنْزِلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، حيث ضُبطت فيها جميعًا؛ بفتح اللام: (**يُنْزِلَ**)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

واخْتُلِفَ في: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ [٢].

فاقرأه **(مَعْ مَا بَعْدُ)**؛ أي: مع لفظ: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾؛ بتاء فوقية مفتوحة، وفتح الزاي المشددة، ورفع(١): ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

على الفاعلية(٢).

وهذا معنى قوله: **(مِثْلُ)**: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤].

التي هي في سورة **(الْقَدْرِ [٤١٦])**، المجمع عليها.

وذلك **(عَنْ رَوحٍ)** عن يعقوب.

والباقون: هنا؛ بالياء مضمومة، وكسر الزاي، ونصب: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾(٣).

وهم في تشديد الزاي على أصولهم.

فابن كثير، وأبو عمرو، ورويس: بسكون النون، وتخفيف الزاي.

وغيرهم: بفتح النون، مع التشديد للزاي.

هذا ويوقف على: ﴿فِيهَا [دِفْءٌ](٤)﴾ [٥]، لحمزة، وهشام بخلفه، بالنقل؛ مع إسكان الفاء، والروم، والإشمام(٥).

---

(١) وعُلِمَ الرفع من إطلاقه، كما نوه على ذلك ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٠)).

(٢) على أنه مضارع (تنزل)، ثم خفف بحذف التاء. (ينظر: الإتحاف ١٨٠/٢، وشرح النويري ٤١١/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)).

(٣) على أنه مضارع (أنزل)، أو (نزل). (ينظر: الإتحاف ١٨٠/٢، وشرح النويري ٤١١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) فهي ثلاثة أوجه، والهمز هنا من أنواع الهمز المتطرف الواقع بعد الساكن الصحيح. (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ١٨١/٢).

٧٢٠ ـ ....بِشِـقِّ فَـتْـحُ شِـيـنِـهِ: ثَـمَـنْ

واخْتُلِفَ في: ﴿بِشِقِّ﴾.

مِنْ [قوله][1]: ﴿لَّمْ تَكُونُواْ بَـٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ [٧].

فـ(**فَتْحُ شِينِهِ**)؛ أي: القراءة بفتح الشين.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَـمَـنْ**)[2]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله[3].

والباقون: بكسرها.

مصدران بمعنى واحد، أي: (المشقة)[4].

وقيل: الأول مصدر، والثاني اسم[5].

وقيل: المكسور نصف الشيء[6].

قال البيضاوي[7]: «كأنه ذهب نصف قوته للتعب».

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ومعنى قوله: (**ثَمَنْ**)؛ اسم، معناه: قيمة الشيء وسعره، والجمع: أثمان، وأثْمُن، وأثمنة، وتأتي بمعنى الفعل، ثَمَنَ، يَثْمُنُ، ثَمْناً، يقال: ثَمَنَ القوم؛ كان ثامنهم، وثَمَنَ الشيءَ؛ أخذ ثُمْنَهُ.

(٣) ورُوِيت في الشواذ عن أبي عمرو ونافع. (ينظر: الدر المصون ١٩٤/٧).

(٤) ينظر: الدر المصون ١٩٤/٧، واللباب ١٥/١١، والإتحاف ١٨١/٢، وشرح النويري ٤١١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب).

(٥) ذكره في الدر المصون، واللباب، والإتحاف. (ينظر: الدر المصون ١٩٥/٧، واللباب ١٥/١١، والإتحاف ١٨١/٢).

(٦) ذكره البيضاوي في تفسيره، ونصَّ عليه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف. (ينظر: تفسير البيضاوي ١٦٨/٣، والدر المصون ١٩٥/٧، واللباب ١٥/١١، والإتحاف ١٨١/٢).

(٧) ينظر: تفسير البيضاوي ١٦٨/٣.

وتقدَّم:

قصر: ﴿رَءُوفٌ﴾ [٧]، لأهله[١].

[وإشمام صاد: ﴿فَٱصۡدَعۡ﴾ [٩]، زاياً لأهله][٢].

٧٢١ ـ يُنْبِتُ[٣] نُونٌ[٤]: صَحَّ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ﴾ [١١].

فـ(**ـنُونٌ**)؛ أي: قراءته بنون العظمة[٥].

للمرموز إليه بصاد: (**صَحَّ**)[٦]؛ أي: شعبة.

والباقون: بالياء[٧].

---

(١) قرأ بقصر الهمزة فيه من غير واو: أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب، وقرأ الباقون: بواو بعد الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٤)، الأبيات رقم (٤٧٦ ـ ٤٧٧)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/١٨١).

(٢) ما بين المعكوفتين هكذا كُتِبَ في الأصل، والصواب عدمها، فقد وَهِم الناسخ ـ أو الشارح ـ حيث أعاد كتابة هذه الجملة، وقد كُتِبَتْ من قبل في مكانها الصحيح في سورة الحجر، أما هنا فلا وجود لهذا الحرف في سورة النحل، بل لا يوجد لها نظير في سور القرآن الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يُنْبِتُ**)، والثاني: بالنون مكان الياء: (**نُنْبِتُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وظاهر ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) أنها بالوجهين؛ الياء والنون، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون الثانية مع التنوين: (**نُونٌ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية؛ فقد ضُبطت فيه؛ بجر النون مع التنوين: (**نُونٍ**).

(٥) على إسناده للمعظم على الالتفات. (ينظر: شرح النويري ٤/٤١٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)).

(٦) وقوله: (**صَحَّ**)؛ فعل بمعنى؛ بَرِئَ وسَلِم، يقال: صحَّ المريض؛ إي: بَرِئَ من علته، وصحَّ الخبر؛ إذا ثبت وصحَّ وكان موافقاً للواقع.

(٧) على إسناده لضمير اسم الله تعالى المتقدم لمناسبة: ﴿هُوَ﴾ [١٠]. (ينظر: شرح النويري ٤/٤١٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)).

وقرأ: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ [١٢]؛ برفعهما: ابن عامر.

وهو[١]، وحفص: ﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۢ﴾ [١٢]؛ بالرفع فيهما.

وتقدم في الأعراف موضحاً[٢].

وكذا: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [١٧]، في الأنعام[٣].

٧٢١ ـ ....يَدْعُونَ: ظُبَى[٤] نَلْ.....................................

وَقَرَأَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [٢٠].

بياء الغيب ـ كاللفظ به ـ.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: **(ظُبَى) (نَلْ)**؛ أي: يعقوب، وعاصم.

---

(١) أي: ابن عامر.

(٢) وقرأ الباقون: بالنصب في الأربعة، وكسر تاء: ﴿مُسَخَّرَٰتِۢ﴾ [١٢]. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف ص (٧٥)، الأبيات رقم (٦٣٣ ـ ٦٣٤)، والنشر ٢/٢٦٩، والإتحاف ٢/١٨١).

(٣) فقرأه بتخفيف الذال: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٢٤ ـ ٦٢٥)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/١٨٢).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: **(ظُبَى)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بالألف الممدودة: **(ظبَا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة الظاء من الكلمة، فضُبِطَت في جميع النسخ ـ بما فيها النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ، بضم الظاء، إلا شرح النويري، ونسخة الشيخ الضباع، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا المحقق تميم الزعبي، والهادي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيها جميعًا؛ بكسر الظاء، وأصلها ـ على كسر الظاء ـ: ظِبَاء، وقُصِرَت للوزن، وهو جمع ظبي، وهو الغزال، ويُكَنَّى به عن المرأة، ولم يتبين ضبط حركة حرف الظاء في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولا نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه؛ بالألف المقصورة مع ضم الظاء، وبالألف الممدودة مع ضم الظاء وجرها: **(ظُبَى)**، **(ظُبا)**، **(ظِبا)**.

قال في الإتحاف(١): «على الالتفات، من خطاب عام للمؤمنين إلى غيب خاص بالكافرين»(٢).

والباقون: بتاء الخطاب.

مناسبة لـ﴿تُسِرُّونَ﴾ [١٩]، التفاتاً من الخطاب العام إلى الخاص(٣).

تنبيه: ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ من قوله: ﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ﴾ [٢٧]، قال في التقريب(٤): «انفرد الداني بحكاية ترك الهمز فيه عن النقاش عن البزي هنا خاصة، وليس من طرق كتابه، ولا من طرقنا، على ما فيه من الضعف»، انتهى.

فالبزي فيه كغيره؛ بالهمز، وهو القياس المطرد، إذ لا يجوز قصر الممدود إلا في ضرورة، أو على قلة، كما قاله بعض النحاة(٥)، فذكر الخلاف في الحرز إنما تابع أصله في الحكاية [فقط](٦)، على أنه أشار

---

(١) ينظر: الإتحاف ١٨٢/٢.

(٢) والكلام بحروفه موجود أيضاً في شرح النويري. (ينظر: شرح النويري ٤١٢/٤).

(٣) ينظر: الإتحاف ١٨٢/٢، وشرح النويري ٤١٢/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠ ـ ٢٦١).

(٤) ينظر: التقريب ص (١٨١).

(٥) وهذا من طعن بعض النحاة في هذه القراءة، كما طعنوا في غيرها، لكنه قال في النشر: «والحق: أن هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة، لا من طرق التيسير، ولا الشاطبية، ولا من طرقنا فينبغي أن يكون الممدود جائزاً في الكلام على قِلّته كما قال بعض أئمة النحو»، ورد أبو حيان على تضعيف النحاة بقوله: «ولا ينبغي ذلك؛ لثبوته في هذه القراءة، فيجوز قليلاً في الكلام»، وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٢٥):

إِنَّ ابْـنَ بِلِّـيـمَـةَ وَالـدَّانِـي حَـذَفْ   فِي شُرَكَايَ فَالْخِلاَفُ مَا ضَعُفْ

(ينظر: النشر ٣٠٣/٢، والبحر المحيط ٤٨٥/٥، وجامع الخيرات ص (٤٦٩)).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ)، قال في النشر: «وذلك أن الذين قرأ عليهم الداني هذه الرواية من هذه الطرق؛ وهم عبدالعزيز الفارسي، وفارس بن أحمد، لم يقرؤوه إلا بالهمز، حسبما نصَّه في كتبه، وقال في (مفرداته): والعمل على الهمز، وبه آخذ، ونصَّ على عدم الهمز فيه أيضاً =

إلى ضعفه إذ قال[١]:

.... **وَفِي شُرَكَائِي الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَلْهَلَا**

فإنه من (هلهل النساج إذا لم يحكم نسجه)[٢].

ومن ثم لم يعرج عليه المصنف هنا[٣].

إذ العمل على الهمز[٤]، وبه آخذ[٥].

٧٢١ ـ .... **.........وَتُشَاقُّونَ[٦] اكْسِرِ النُّونَ: أَبَا**

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تُشَٰٓقُّونَ﴾.

= وجهاً واحداً ابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وابنا غلبون، وغيرهم، وكلهم لم يَرْوِهِ من طريق أبي ربيعة ولا ابن الحباب، ولولا حكاية الداني له عن النقاش لم نذكره، وكذلك لم يذكره الشاطبي إلا تبعاً لقول التيسير: البزي بخلاف عنه، وهو خروج من صاحب التيسير ومن الشاطبي عن طرقهما المبنى عليها كتابهما». (ينظر: النشر ٢/٣٠٣).

(١) ينظر: حرز الأماني، سورة النحل، البيت رقم (٨٠٩).

(٢) قال أبو شامة في إبراز المعاني: «يشير إلى ضعف الرواية بترك الهمز وضعف القراءة به». (ينظر: إبراز المعاني ٣/٣٠٩، ولسان العرب ١١/٧٠١، مادة هلهل، وتاج العروس، فصل الهاء، ١/٧٥٩١).

(٣) على عادته في عدم ذكر الانفرادات في نظم الطيبة.

(٤) قال في النشر: «وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره». (ينظر: النشر ٢/٣٠٣).

(٥) ينظر لمزيد تحرير في المسألة: النشر ٢/٣٠٣، والإتحاف ٢/١٨٢ ـ ١٨٣، وغيث النفع ص (٢٩٦ ـ ٢٧٠)، وإبراز المعاني ٣/٣٠٩، وتقريب النشر ص (١٨١)، ومعجم القراءات ٤/٦١٥ ـ ٦١٦، وجامع الخيرات ص (٤٦٩).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم القاف مخففة، وفتح النون: (**تُشَاقُونَ**)، والثاني: بضم القاف مشددة، وفتح النون: (**تُشَاقُّونَ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: ما انفرد به الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، فقد ضبطها؛ بضم القاف مخففة، وبالكسر في النون: (**تُشَاقُونِ**)، والرابع: بضم القاف مشددة، مع كسر النون: (**تُشَاقُّونِ**)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

مِنْ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ [كُنتُمْ][1] تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧].

فـ(ـاكْسِرِ النُّونَ)؛ أي: اقرأه بكسر النون مخففة.

للإمام المرموز إليه بهمزة (أَبَا)[2]؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

قال في الإتحاف[3]: «والأصل؛ (تشاقونني[4])[5]، فحُذِفت[6] مجتزئاً بالكسر، كما تقدم في: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]»[7].

والباقون: بفتحها مخففة ـ أيضاً ـ.

والمفعول محذوف؛ أي: (المؤمنين)[8]، أو (الله)[9].

٧٢٢ ـ وَيَتَوَفَّاهُمْ مَعًا: فَتًى....... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: (﴿يَتَوَفَّاهُمْ﴾ مَعًا)؛ أي:

﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ٱلَّذِينَ **يَتَوَفَّٰهُمُ** ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [٢٧ ـ ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ **يَتَوَفَّٰهُمُ** ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ[10] سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ﴾ [٣١ ـ ٣٢].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل.

(٢) ومعنى (أَبَاً)؛ أي: الوالد، و(الأبا) لغة في الاب.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١٨٣.

(٤) قال في الدر المصون: «والأصل: (تُشاقُّونِي)». (ينظر: حجة القراءات ص (٣٨٨)).

(٥) فحُذِفَتْ إحدى النونين تخفيفاً، وحُذِفَتْ الياء؛ اجتزاءً عنها بالكسرة، قال في الدر المصون: «والأصل: (تُشاقُّونِي)». (ينظر: الدر المصون ٧/٢١١).

(٦) أي: الياء.

(٧) والكلام بحروفه موجود في شرح المنير السمنودي. (ينظر: شرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)).

(٨) أي: تشاقُّون المؤمنين. (ينظر: الدر المصون ٧/٢١١).

(٩) أي: تشاقُّون الله. (ينظر: الدر المصون ٧/٢١١، والإتحاف ٢/١٨٣).

(١٠) في الأصل: (يقولوا)، وهو تصحيف.

فقرأهما بياء التذكير[١].

المرموز إليهما بقوله: **(فَتًى)**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالتاء.

على التأنيث اللفظي[٢].

٧٢٢ ـ ....وَضَـمْ وَفَتْحُ يَهْدِي[٣]: كَمْ سَمَا..............

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى مَن يُضِلُّ[٤]﴾ [٣٧].

فـ**(ـضَمُّ)** الياء.

(وفَتْحُ) الدال.

من: ﴿يَهۡدِى﴾.

مبنياً للمفعول.

قراءة الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ سَمَا)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

فـ﴿مَن﴾ هو النائب عن الفاعل[٥].

---

(١) على لفظ التذكير في الفعل، وذلك على إرادة جمع (الملائكة). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٨)، والإتحاف ٢/١٨٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)، والهادي ٢/٣٥٦).

(٢) على لفظ التأنيث في الفعل، وذلك لأن لفظ الملائكة مؤنث، والمراد جماعة الملائكة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٨)، والإتحاف ٢/١٨٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)، والهادي ٢/٣٥٦).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء، وسكون الهاء، وكسر الدال: **(يَهْدِي)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ حيث ضبطها؛ بضم الياء، وسكون الهاء، وفتح الدال: **(يُهْدَى)**.

(٤) واتفقوا على ضم الياء وكسر الضاد من: ﴿يُضِلُّ﴾؛ لأن المعنى: أن من أضله الله لا يهتدي، ولا هادي له، على كلٍّ من القراءتين. (ينظر: النشر ٢/٣٠٤، وغيث النفع ص (٢٧٠)).

(٥) وعائده محذوف. (ينظر: الدر المصون ٧/٢١٨، والكشف ٢/٣٧، وشرح الهداية ص (٥٦٨)).

وقرأه الباقون ـ وهم الكوفيون ـ: بفتح الياء، وكسر الدال.

على البناء للفاعل[1]، أي: (لا يهدي [الله من يُضِلُّ)، فـ﴿مَن﴾ مفعول: ﴿يَهْدِي﴾، أو هو[2] الفاعل؛ على أن: ﴿يَهْدِي﴾؛ بمعنى (يهتدي)[3]][4].

٧٢٢ ـ ....تَـرَوْا[5] إِلَـى[6]: فَـكَـمْ[7]

٧٢٣ ـ رَوَى الْخِطَابُ[8]. وَالْأَخِيرُ: كَمْ ظَرُفْ فَتًى. تَرَوْا[9]: كَيفَ شَفَا. وَالْخُلْفَ[10]: صِفْ

---

(١) فيكون الفاعل ضميراً عائداً على الله تعالى. (ينظر: الدر المصون ٢١٨/٧).

(٢) أي: الاسم الموصول؛ أي: لا يَهْدي المضلون. (ينظر: الدر المصون ٢١٨/٧).

(٣) ينظر: الكشف ٣٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٨).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَرَوا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَرَوا**)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٦) هذه اللفظة زائدة في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ، بينما هي غير موجودة في جميع النسخ الأخرى، وهو من انفردات الشارح في ضبط المتن.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالكاف مكان العين: (**فَكَمْ**)، والثاني: بالغين المعجمة مكان العين المهملة، مع سكون الميم: (**فَغَمْ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وبعض نسخ شرح ابن الناظم؛ وهي ـ بهذا الضبط ـ بمعنى: تَفَتَّحَ أو انفتح، والثالث: بالعين المهملة مكان الكاف، وسكون الميم: (**فَعَمْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وهي ـ بهذا الضبط ـ بمعنى: امتلأ، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَكَمْ**)، (**فَغَمْ**)، (**فَعَمْ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء: (**الْخِطَابُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، والوجه الثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الباء: (**الْخِطَابَ**)، وهي من انفرادات هذه النسخة القيمة من ضبط المتن، وكان الأحسن أن تُعزى هذه الانفرادات في ضبط المتن ـ في تحقيق الشيخ المحقق أيمن سويد ـ إلى نسخها ـ دراية كانت أو رواية ـ التي جاءت منها إن كان لها في تلك النسخ ذكر أو ورود.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَرَوا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بالياء: (**يَرَوا**)، بينما لم تنقط الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول؛ بضم الفاء: (**الْخُلْفُ**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿تَرَوْاْ إِلَىٰ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ﴾ [٤٨].

فالمرموز إليهم بقوله: **(فَكَمْ) (رَوَى)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

قرؤوه بـ**(ـالْخِطَاب)**؛ أي: بتاء الخطاب؛ ـ كاللفظ به ـ.

مراعاة لقوله: ﴿فَإِنَّ رَبَّكُمْ﴾ [٤٧][1].

وقرأه الباقون: بياء الغيب.

لقوله: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ...الخ﴾ [٤٥][2].

(وَ)قَرَأَ الحرف **(الْأَخِيرُ)** من هذه السورة.

وهو: ﴿أَلَمْ تَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ﴾ [٧٩].

بتاء الخطاب، المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ ظَرُفْ**[3]**) (فَتًى)**؛ أي: ابن عامر، ويعقوب، وحمزة، وخلف عن نفسه.

لقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم﴾ [٧٨][4].

= وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني؛ بفتح الفاء: (**الْخُلْفَ**). بينما لم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(١) ينظر: الدر المصون ٧/٢٢٥، واللباب ١٢/٦٦، والكشف ٢/٣٧، وشرح الهداية ص (٥٦٨).

(٢) ينظر: الدر المصون ٧/٢٢٥، واللباب ١٢/٦٦، والكشف ٢/٣٧، وشرح الهداية ص (٥٦٨).

(٣) و(**ظَرُفْ**)؛ من الظرافة، وهو الجمال، يُمْدَحُ به الرجل وغيره، الظَّرف: البَراعةُ وذكاء القلب، وقيل: الظرفُ حسنُ العِبارة، وقيل: حسن الهيئة، وقيل: الحِذْقُ بالشيء، وقيل: الظَّرفُ في اللسان؛ البلاغةُ، وفي الوجه؛ الحُسْنُ، وفي القلب؛ الذَّكاء.

(٤) ينظر: الدر المصون ٧/٢٢٦، واللباب ١٢/٦٦، والكشف ٢/٤٠، وشرح الهداية ص (٥٦٩).

وقرأه الباقون: [بياء الغيب؛ موافقة لقوله][(١)]: ﴿وَيَعۡبُدُونَ. . .الخ﴾ [٧٣][(٢)].

وَقَرَأَ: ﴿أَوَلَمۡ تَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ﴾ في العنكبوت[(٣)].

بتاء الخطاب.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، بلا خلاف عنهم.

مراعاة لخطاب إبراهيم [٤١٨] عليه الصلاة والسلام لقومه[(٤)].

وقرأه الباقون: بياء الغيب.

ردًّا على الأمم المكذبة[(٥)].

(وَ)لكن.

ثبت **(الْخُلْفَ)**؛ أي: الخلاف في الخطاب والغيب.

عن المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**؛ أي: شعبة.

فمن طريق يحيى بن آدم عنه: بالخطاب.

ومن طريق يحيى العليمي: بالغيب[(٦)].

٧٢٤ ـ وَيَتَفَيَّؤُا[(٧)]: سِوَى الْبَصْرِي......... ....

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٢٦/٧، واللباب ٦٦/١٢، والكشف ٤٠/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٩ ـ ٥٧٠).

(٣) الآية: [١٩].

(٤) ينظر: اللباب ٣٢٩/١٥، والكشف ١٧٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٢).

(٥) ينظر: اللباب ٣٢٩/١٥، والكشف ١٧٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٤٣/٢.

(٧) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: **(وَيَتَبَوَّؤُا)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح: **(وَيَتَفَيَّؤُا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهي كذلك في شرح المنير =

(وَ)قَرَأَ: ﴿يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ﴾ [٤٨].

بياء التذكير[(١)]؛ كل العشرة.

(سِوَى الْبَصْرِي)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

فإنهما قرآه بتاء التأنيث[(٢)].

ووجه القراءتين ظاهر.

ويوقف عليه لحمزة، وهشام بخلفه، بإبدال الهمزة ألفاً؛ على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها؛ فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن للوقف، ويتحد مع الرسم، ويجوز: الروم، والإشمام، والتسهيل بين بين على روم حركة الهمزتين؛ فهي خمسة أوجه، كما في: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥][(٣)].

ويوقف لحمزة على: ﴿تَجْـَٔرُونَ﴾ [٥٣]، بالنقل فقط[(٤)].

وتقدَّم توسط مد: ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٦٢]، له بخلفه[(٥)].

= السمنودي بنسخته التركية، لكنه انفرد عن الجماعة بضبطها؛ بحذف الألف التي بعد الواو: (وَيَتَفَيَّؤُ)، بينما ضُبطت في النسخة الهندية من الشرح كضبط الجماعة، وانفردت النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله؛ بضبطها: (وَيَتَفَيَّأُ)، فصار في هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (وَيَتَفَيَّؤُا)، (وَيَتَفَيَّؤُ)، (وَيَتَفَيَّأُ)، والخلاف هنا خلاف رسم غير مؤثر في الدلالة والمعنى.

(١) على أن التأنيث غير حقيقي، فمن قرأ بالتذكير فعلى المعنى؛ لأن الظلال هو الظل، فهما سواء. (ينظر: الكشف ٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٩)).

(٢) على تأنيث لفظ الجمع، وهو الظلال. (ينظر: الكشف ٣٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٨)).

(٣) ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ١٥٢/٢، والبدور الزاهرة ص (١٧٩).

(٤) فالهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المفتوح، الواقع بعد ساكن صحيح؛ فليس فيه لحمزة إلا حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الجيم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب وقف حمزة وهشام على الوقف، ص (٤٨)، البيت رقم (٢٤١)، والنشر ٤٣٣/١، والإتحاف ١٨٥/٢).

(٥) قال في النشر: «وقد ورد مد المبالغة للنفي في (لا) التي للتبرئة عن حمزة؛ نص على ذلك له: أبو طاهر بن سوار في المستنير، ونص عليه أبو محمد سبط الخياط =

٧٢٤ ـ ....وَ(رَا) مُفَرِّطُونَ اكْسِرْ: مَدًا. وَاشْدُدْ: ثَرَا

(وَ"رَا") قوله: ﴿وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [٦٢].

(اكْسِرْ)ـها.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (مَدًا)؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

(وَاشْدُدْ)ـها.

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثَرَا)[١]؛ أي: أبو جعفر وحده.

فقراءته: اسم فاعل من (التفريط)؛ وهو التقصير[٢].

وقراءة نافع: اسم فاعل من (الإفراط)[٣].

وقرأه الباقون: بفتح الراء.

اسم مفعول من (الإفراط) ـ أيضاً ـ، يقال: (أَفْرَطتُّهُ خلفي)؛ أي: تركته ونسيته[٤].

= في المبهج من رواية خلف عن سليم عنه، ونص عليه أبو الحسن بن فارس في كتابه الجامع عن محمد بن سعدان عن سليم، وقَدْرُ المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ: وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نص عليه الأستاذ أبو عبدالله بن القصاع؛ وذلك لضعف سبب الهمز». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٣٤٥/١، والإتحاف ١٨٥/٢).

(١) ومعنى قوله: (ثَرَا)؛ نما وزاد، ثرا المال إذا نما وزاد وكَثُر.

(٢) مِنْ فرَّط في كذا؛ أي: قصَّر فيه. (ينظر: الدر المصون ٢٤٨/٧، واللباب ٩٥/١٢).

(٣) مِنْ (أَفْرَطَ)، (يُفْرِطُ)، فالمعنى: أنهم متجاوزون الحد في معاصي الله ـ تعالى ـ. (ينظر: الكشف ٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٩)، والدر المصون ٢٤٧/٧ ـ ٢٤٨، واللباب ٩٥/١٢).

(٤) وقيل: إنه مِنْ (أفرطته)؛ أي: قدمته إلى كذا. (ينظر: الدر المصون ٢٤٨/٧، واللباب ٩٥/١٢، والإتحاف ١٨٦/٢، وشرح النويري ٤١٥/٤ ـ ٤١٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٦١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/أ)).

٧٢٥ ـ وَنُونَ[(١)] نَسْقِيكُمْ[(٢)] مَعًا أَنِّثْ: ثَنَا. وَضَمُّ[(٣)]: صَحْبٍ[(٤)] حَبْرُ.............

(وَنُونَ ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ مَعًا)؛ أي:

﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ هنا[(٥)].

و﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا﴾ في المؤمنين[(٦)].

(أَنِّثْ)؛ أي: اقرأهما بتاء التأنيث.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنَا)**؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

(وَضَمُّ) تلك النون فيهما.

للمرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ حَبْرُ)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن كثير، وأبي عمرو.

فقراءتهم فيهما: بالنون مضمومة.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**نُونَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم النون: (**نُونُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**نَسْقِيكُمْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم النون: (**نُسْقِيكُمْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم؛ على الإسم: (**وَضَمُّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بنصب الميم؛ على الإخبار في الماضي: (**وَضَمَّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب). ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء مع التنوين: (**صَحْبٍ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليها خط الناظم، والثاني: برفع الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وخلافهم هنا مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها. ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي.

(٥) سورة النحل: الآية [٦٦].

(٦) الآية: [٢١].

مِنْ (أَسْقَى)، ومنه: ﴿فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢](١).

وقراءة نافع، وابن عامر، وشعبة، ويعقوب: بالنون مفتوحة فيهما.

مِنْ (سَقَى)، وعليه قوله: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الإنسان: ٢١](٢).

وقراءة أبي جعفر وحده: بالتاء الفوقية فيهما مفتوحة.

على إسناد الفعل لـ(ـلأنعام).

قال في الإتحاف(٣): «ولا ضعف فيها(٤) ـ هنا ـ؛ من حيث إنه أَنَّثَ: ﴿نُّسْقِيكُم﴾، وذَكَّر: ﴿بُطُونِهِۦ﴾؛ لأنَّ التأنيث والتذكير باعتبارين، ـ قاله **[٤١٩]** أبو حيان(٥) ـ».

ولا خلاف بين العشرة في ضمِّ: ﴿وَنُسْقِيَهُۥ(٦) مِمَّا خَلَقْنَآ﴾ في الفرقان(٧).

وتقدَّم:

إمالة: ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [٦٦](٨)، لابن ذكوان بخلفه(٩).

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٩)، والكشف ٢/٢٩، واللباب ١٢/٩٩.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٩)، والكشف ٢/٢٩، واللباب ١٢/٩٩.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١٨٦.

(٤) أي: قراءة أبي جعفر بفتح التاء من فوق.

(٥) وكان أبو حيان في ذلك يوجه تضعيف ابن عطية لقراءة أبي جعفر، حيث قال في البحر المحيط: «وضَعْفُهَا عنده ـ والله أعلم ـ أنه. . .الخ»، وقال السمين الحلبي: «وضَعْفُهَا عنده ـ أي أبن عطية ـ من حيث المعنى، وهو أن المقصود الامتنان على الخلق، فنسبة السقي إلى الله هو الملائمُ، لا نسبته إلى الأنعام». (ينظر: البحر المحيط ٥/٤٩٢، واللباب ١٢/٩٩، والدر المصون ٧/٢٥٢).

(٦) في الأصل رُسِمَتْ من دون واو العطف: (نسقيه مما خلقنا).

(٧) الآية: [٤٩]، وذلك مناسبة للرباعي قبله، وهو: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ﴾ [الفرقان: ٤٩]، نص عليه في النشر، وقاله النويري في شرحه. (ينظر: النشر ٢/٣٠٤، وشرح النويري ٤/٤١٦).

(٨) في الأصل: (الشاربين).

(٩) فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان. =

وضم راء: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [٦٨]، لابن عامر، وشعبة(١).

٧٢٥ ـ ....يَجْحَدُوا(٢): غِنَا

٧٢٦ ـ صَبَا الْخِطَابُ............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَجْحَدُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [٧١].

فقرأه المرموز إليهما بأولى قوله: **(غِنَا)**(٣) **(صَبَا)**(٤)؛ أي: رويس، وشعبة.

(الْخِطَابُ)؛ أي: بتاء الخطاب(٥).

وقرأه الباقون: بياء الغيب(٦)، كما لفظ به المصنف.

= (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٢)، والنشر ٢/٦٥، والإتحاف ٢/١٨٦).

(١) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤٠)، والنشر ٢/٢٧١، والإتحاف ٢/١٨٦).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيب: **(يَجْحَدُوا)**، والثاني: بتاء الخطاب: **(تَجْحَدُوا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين، الغيبة، والخطاب، ولم تنقط الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٣) وقوله: **(غِناً)**؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

(٤) و**(صَبَا)**؛ ريح مهبها الْمُسْتَوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار.

(٥) لأن بعده: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم﴾ [٧٢]؛ على الخطاب، وقيل: بل رده على الخطاب قبله: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلرِّزْقِ﴾ [٧١]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٩)، والكشف ٢/٢٩، والدر المصون ٧/٢٦٤، واللباب ١٢/١١٧ ـ ١١٨).

(٦) لأن قبله ذكر غيبة، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّي رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [٧١]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٩)، والكشف ٢/٢٩، والدر المصون ٧/٢٦٤، واللباب ١٢/١١٧ ـ ١١٨).

وتقدَّم كسر همزة وميم: ﴿بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [٧١]، وصلاً لحمزة[١]، والهمزة فقط للكسائي[٢].

٧٢٦ ـ ....ظَعْنِكُمْ حَرِّكْ: سَمَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿ظَعْنِكُمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [٨٠].

فـ**(حَرِّكْ)**؛ أي: اقرأه بفتح العين ـ كما هو مطلق الحركة ـ.

للمرموز إليهم بقوله: **(سَمَا)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بسكون العين.

وهما لغتان؛ بمعنى؛ كـ(النَّهْر)، و(النَّهَر)[٣].

وظاءه مشالة[٤]، ولم يأت الظعن في القرآن إلا هنا[٥].

---

(١) حيث أتبع حركة الهمزة حركة النون، وحركة الميم حركة الهمزة. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧١)).

(٢) حال الوصل أيضاً، فإن وقفا على: ﴿بُطُونِ﴾ رجعا إلى الأصل؛ وهو ضم الهمزة، وفتح الميم، لزوال الموجب، وهو قراءة الباقين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٥ ـ ٥٥٦)، والنشر ٢/٢٨٤، والإتحاف ٢/١٨٧، وغيث النفع ص (٢٧١)).

(٣) و(السَّمْع)، و(السَّمَع)، قال في الدر المصون: «وزعم بعضهم أن الأصل: الفتح، والسكون تخفيف لأجل حرف الحلق». (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٠)، والكشف ٢/٤٠، والدر المصون ٧/٢٧٣، واللباب ١٢/١٣٢).

(٤) لا معجمة، والمشالة والمعجمة، من المصطلحات الشائعة في علم الخط، فيقال: الضاد المعجمة، والباء الموحدة، والحاء المهملة، والذال المعجمة، والثاء المثلثة، ونحو ذلك؛ وذلك لتمييز حرف عن حرف آخر، و(الشولة)؛ هو الخط المنتصب المائل قليلاً على ظهر الظاء، والعرب تقول: شالت الناقة بذنبها إذا رفعته، والضاد يقال عنها المعجمة لتمييزها عن الصاد، ويقال عنها الساقطة لتمييزها عن الظاء المشالة، قال في اللسان: تضافروا؛ هو ـ بالضاد الساقطة ـ من ضفر الشعر إذا ضم بعضه إلى بعض، لا بالظاء المشالة. (ينظر: لسان العرب ١٣/٤٣٥).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٢٧١).

تنبيه[١]: ﴿وَإِيتَآيِ﴾ هنا[٢]؛ مما زيد فيه الياء رسماً ـ للتقوية ـ بعد الهمزة المكسورة[٣]، وفيه لحمزة إن وقف عليه ـ وليس محل وقف ـ ثمانية عشر وجهاً:

إبدال الهمزة ألفاً مع المد والتوسط والقصر[٤].

والتسهيل مع المد والقصر[٥].

وإسكان الياء على الرسم[٦]؛ مع الثلاثة[٧].

وروم حركتها؛ مع القصر.

فهذه تسعة.

تأتي على كلٍّ من: [تسهيل][٨] الأولى، و[تحقيقها][٩]؛ لتوسطها بزائد؛ وهو واو العطف.

---

(١) نصُّ كلام الشارح في هذا التنبيه موجود بحروفه في غيث النفع، وهذا فيه إشارة إلى حرص الشارح على تضمين شرحه المسائل المحررة مما هو موجود في بعض الكتب دون بعضها، وهذا مما انفرد به عن سائر شروح الطيبة الأخرى، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٢)).

(٢) سورة النحل: الآية [٩٠].

(٣) قال محقق غيث النفع: «ذهب المؤلف إلى أن الياء زيدت بعد الهمزة رسماً؛ تقوية للهمزة المكسورة، موافقاً بذلك للنشار في البدور الزاهرة، وهي عند آخرين صورة للهمزة، وعلى كلا القولين ليست الياء ملفوظة بعد الهمزة». (ينظر: غيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٧٩٣/٢).

(٤) وهي ثلاثة أوجه من الأوجه الخمسة القياسية المعروفة.

(٥) أي: التسهيل بالروم، وهو بوجهيه ـ المد والقصر ـ تتمة الأوجه الخمسة القياسية.

(٦) المراد بإسكان الياء؛ أي: إبدال الهمزة ياءً ساكنة.

(٧) أي: ثلاثة الأوجه في المد؛ الطول، والتوسط، والقصر.

(٨) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل بـ(أل) التعريف: (التسهيل)، والتصويب ـ من غيث النفع حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٢)).

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

ولهشام: تسعة فقط، إذ لا حكم له في المتوسط[١].

وليس للأزرق في الهمزة الثانية مد البدل، كما قد يتوهمه المصحفيون[٢]؛ لأن حرف المد وإن وُجِدَ بعد الهمزة فهو غير ملفوظ به، والمعتبر في ذلك إنما هو على اللفظ لا الرسم، ومن ثم كان له مد البدل في: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، لا هنا، وأما الهمزة الأولى هنا فله ثلاثة البدل؛ لوجود الياء بعده خطًّا ولفظاً، تدبر.

٧٢٦ ـ .... لَيَجْزِيَنَّ[٣] النُّونُ: كَمْ خُلْفٍ[٤] نَمَا

٧٢٧ ـ دُمْ[٥] ثِــقْ.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجْرَهُم﴾ [٩٦][٦].

فـ**(ـالنُّونُ)**؛ أي: قراءته بنون العظمة.

---

(١) أي: أن هشاماً لا يسهل الهمزة الأولى من هذه الكلمة، لأنه ليس له في الهمز المتوسط بزائد أو بغير زائد إلا التحقيق، فتسقط له تسعة التسهيل، وتبقى له تسعة الهمزة المتطرفة فقط.

(٢) هكذا رُسِمَتْ في الأصل، ولكنها في غيث النفع المطبوع، وكذا في غيث النفع الذي بتحقيق د.سالم الزهراني: (المُصَحِّفُون)؛ من التصحيف، ولعل ضبط الشارح هنا أبلغ وأدق؛ وذلك لمناسبته في الدلالة والتعبير عن أولئك الذين يأخذون القراءة وأحكامها من النظر في المصاحف أو الكتب من غير رجوع إلى الركن الركين لهذا العلم الشريف؛ وهو التلقي والمشافهة عن العلماء المتقنين والقراء الضابطين لأحكام الروايات المختلفة، فيلفقون بين القراءات، ويركبون بين الروايات، لاعتمادهم على الدراية الناقصة دون الرواية والرجوع إلى العلماء المتقنين. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٢)).

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون؛ على العظمة: **(لَنَجْزِيَنَّ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء؛ على الغيب: **(لَيَجْزِيَنَّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء مع التنوين: **(خُلْفٍ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الفاء مع التنوين: **(خُلْفٌ)**، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(دُمْ)**، والثاني: **(دِنْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) كتبت في الأصل من دون الواو: (نجزين).

مراعاة لما قبله[١].

للمرموز إليه بقوله: (**كَمْ خُلْفٍ نَمَا**[٢]) (**دُمْ**[٣] **ثِقْ**)؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه، وعاصم، وابن كثير، وأبي جعفر، بلا خلاف عنهم.

وإيضاح الخلاف [**٤٢٠**] لابن عامر[٤]: أنّ النون؛ رواية النقاش عن الأخفش، والمطوعي عن الصوري[٥]، كلاهما عن ابن ذكوان، وكذا رواه الداجوني عن أصحابه عن هشام[٦].

ولا عبرة بقول الداني في التيسير[٧]: «ولنجزين بالنون، وكذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهي عندي وهم؛ لأنّ الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه الياء»، انتهى؛ لثبوت ذلك عند غيره، ولاحتمال أنه ذكر في الكتاب أحد الوجهين وهو الياء، وكان يقرأ بالوجهين الياء والنون، والإقراء مقدم عند التعارض وأولى مع إمكان الجمع[٨].

وقول الحرز[٩]:

مَلَكْتُ وَعَنْهُ نَصَّ الَاخْفَشُ يَاءهُ ... وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُوناً مُوَهَّلَا

---

(١) وذلك التفاتاً من الغيبة إلى التكلم. (ينظر: الكشف ٢/٤٠، وشرح الهداية ص (٥٧٠)، والدر المصون ٧/٢٨٤، والإتحاف ٢/١٨٩، وشرح النويري ٤/٤١٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٢)، وشرح المنير السمنوي (ل ١١٠/أ)).

(٢) قال ابن الناظم: «يقال: نمى الحديث ينميه، إذا بلَّغَهُ على وجه الإصلاح والخير». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٣)).

(٣) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٠٥.

(٥) وكذا رواه الرملي عن الصوري. (ينظر: الإتحاف ٢/١٨٩).

(٦) وقراءة هشام بالنون من رواية الداجوني عن أصحابه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٠٥، وشرح منحة مولى البر ص (١١٣)).

(٧) ينظر: التيسير ص (١١٢).

(٨) هذا التوجيه والرد على توهيم الداني لقراءة النون لابن ذكوان من كلام الصفاقسي في غيث النفع، فقد أفاض في بيان المسألة وتحريرها بما لا مزيد عليه. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٢)).

(٩) ينظر: حرز الأماني ص (٦٤)، البيت رقم (٨١٤).

يحتمل وفاقه لأصله في التوهيم، فلا يعول عليه(١)،

(١) فقول الشاطبي: (**مُوَهَّلَا**) إنما تبع فيه الداني ـ كما مرَّ آنفاً ـ وقد تعقبه الجعبري في كنز المعاني، حيث قال ص (٥٥٠)، (خ): «ولَمَّا أجمل رمز الميم فصَّله بقوله: (**وَعَنْهُ نَصَّ الَاخْفَشُ يَاءَهُ**. . .الخ)، وهو معنى قول التيسير: (وكذلك بالنون قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهو عندي وهم، لأن الأخفش ذكر في كتابه عن ابن ذكوان الياء) فأشار بالنص إلى تعيينه في الكتاب، وبـ(**ـمُوَهَّلَا**) إلى قوله: (وهم)، وقال الأهوازي: (قال النقاش: أشك كيف قرأته على الأخفش)، وقيل: النقاش عند أهل النقل ضعيف، قلتُ: قد صحت النون عن ابن عامر من رواية هشام أيضاً، وعن ابن ذكوان من طريق الصوري، ومن طريق الأخفش طريق هبة الله والنقاش في نقل ابن النضر وغيره، فقوله: (هو عندي وهم)، واعتماده فيه على نص كتاب الأخفش غير كاف؛ لاحتمال أنه ذكر أحد الوجهين، والإقراء مقدم عليها، وقول الأهوازي: (شكَّ فيها)، يحتمل أنه راجعه، أو تذكر، وإلا فمقتضاه عدم الرواية، فكيف نقل عنه الياء، والمضعف غالط، لأنه إن قصد: نوعاً آخر: فغير لازم، أو في هذه المسألة: فتحكُّمٌ، أو مطلقاً: فموثقه مُقَدَّم عليه، وحينئذ لم يُنْقَل في التيسير عن ابن ذكوان سوى الياء؛ لقطعه بعدم صحة النون، وفي النظم إن قصد بـ(ـمُوَهَّلَا) أنه منسوب إلى الوهم مطابقة فكذلك، أو مخالفة فوجه النون من الزوائد»، وقال الجمزوري في (كنز المعاني بتحرير حرز الأماني) ص (٢٠٥):

وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُوناً مُؤَصَّلاً ... وَصَحَّ لَهُ الْوَجْهَانِ فَاحْذَرْ مُوَهِّلَا

وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة) ص (٤٧٠)، البيت رقم (٣٢٨):

وَاقْرَأْ لَيَجْزِيَنَّ بِالنُّونِ وَ(يَا) ... عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ كَمَا قَدْ رُوِيَا

وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (البدر المنير)، ص (٥٢٢)، البيت رقم (٦٤٠):

وَفِي نَجْزِيَنَّ الْيَاءَ يَرْوِ ابْنُ أَخْرَمِ ... وَنُوناً رَوَى الْمُطَّوِّعِيُّ وَقُلْ كِلَا

لِبَاقِي الدِّمَشْقِي سَكْتُ رَمْلِيْ اخْصُصًا بِيَاً ... وَإِنْ يَسْكُتِ النَّقَّاشُ أَوْ هُوَ طَوَّلَا

فَلَا يَا وَمَا غَنَّا عَلَيهَا وَقَاصِرٌ ... بِنُونٍ هِشَامٌ غنَّ لَامٍ بِهَا احظُلَا

وقال في (شرح مختصر قواعد التحرير) ص (٥٨):

وَسَكْتاً لِرَمْلِيْ اخْصُصْ بِيَائِكَ نَجْزِيَنْ ... بِهَا وَسَّطَ النَّقَّاشُ والسَّكْتَ أَهْمَلَا

وَمُطَّوِّعِي بِالنُّونِ الَاخْرَمُ يَاؤُهُ ... .

وقال الشيخ أحمد الزيات في (شرح تنقيح فتح الكريم) ص (٨٨):

......................وَأَخْـــــرَمِ ... بِيَا يَجْزِيَنَّ مُطُوِعِي تَلَا

وقال الشيخ عامر السيد عثمان في (فتح القدير) ص (١٤٨):

......................وَيَجْزِيَنْ ... نَونٌ لَهُ بِالْيَا ابنُ الَاخْرَمِ قَدْ تَلَا

والمعنى: روى المطوعي: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ بالنون، وابن الأخرم بالياء، وباقي رواة ابن عامر؛ =

ويحتمل خلافه له، وهو الأقرب.

وبالجملة فقد قال المصنف المحقق(١): «إنه لا شك في صحة النون عن هشام وابن ذكوان جميعاً من طرق العراقيين قاطبة؛ فقد قطع بذلك عنهما أبو العلاء الهمداني، كما رواه سائر المشارقة».

وقرأه الباقون: بالياء؛ على الغيب(٢).

وهو نص المغاربة من طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً وجهاً واحداً.

ولاخلاف في: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم﴾ [٩٧]، أنّه بالنون(٣)؛ لقوله قبله: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ﴾ [٩٧](٤)، فلهذا قيدنا الموضع بقولنا(٥): (الذين)(٦).

= أي الرملي والنقَّاش: بالوجهين، ويختص سكت الرملي بالياء، وتتعين النون للنقاش على السكت قبل الهمز وعلى الطول، ويختص ياء النقاش بالتوسط وعدم السكت.

(١) ينظر: النشر ٣٠٥/٢.

(٢) وذلك رجوعاً إلى الله ـ تعالى ـ لتقدم ذكره ـ جلَّ ذكره ـ في قوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [٩٦]. (ينظر: الكشف ٤٠/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٠)، والدر المصون ٢٨٤/٧، والإتحاف ١٨٩/٢، وشرح النويري ٤١٨/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٢)، وشرح المنير السمنوي (ل ١١٠/أ)).

(٣) نصَّ عليه في النشر، وذكره صاحب الإتحاف، والصفاقسي في غيث النفع، وأشار إليه النويري في شرحه. (ينظر: النشر ٣٠٥/٢، والإتحاف ١٨٩/٢، وغيث النفع ص (٢٧٢)، وشرح النويري ٤١٩/٤ ـ ٤٢٠).

(٤) في الأصل: (ننجينه)، وهو وهم. (ينظر: الإتحاف ١٨٩/٢).

(٥) في الأصل كتبت: (قيد بوضع بقوله)، ثم عدلت في نفس السطر: (قيدنا الموضع بقولنا).

(٦) لعل الشارح ـ رحمه الله ـ يريد أن الشاطبيّ قيد هذا الموضع بقوله في منظومته: (**وَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ النُّونُ دَاعِيهِ نُوِّلَا**)، فخرج بهذا القيد الذي وضعه الشاطبي الموضع الآخر من السورة نفسها وهو قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم﴾ [٩٧]، أو لعل الشارح يريد بقوله: (قيدنا الموضع بقولنا: الذين) ما ذكره أولاً من قوله: (واختلف في: لنجزين الذين صبروا أجرهم)، متابعاً الشاطبي في قيده، على أن ابن الجزري لم يقيد هذا الموضع في طيبته بمثل القيد الذي جاء في الحرز؛ اكتفاءً بقرينة اللفظ، فأورد الحرف المختلف فيه بلفظه، فصار غيره خارجاً من الخلاف بقرينة اللفظ، كما مرَّ سابقاً في أكثر من موضع.

وتقدَّم:

في البقرة ذكر: ﴿بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [١٠١][١]، و﴿الْقُدُسِ﴾ [١٠٢][٢].

وفي الأعراف ذكر: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [١٠٣][٣].

٧٢٧ ـ ....وَضُمَّ فَتَنُوا وَاكْسِرْ: سِوَى شَـامٍ.................................

(وَضُمَّ ﴿فَتَنُوا﴾)؛ أي: اقرأ بضم الفاء.

مِنْ قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا﴾ [١١٠].

(وَاكْسِرْ) تاءه.

على البناء للمفعول.

لكل العشرة **(سِوَى)**.

إمام **(شَامٍ)**؛ أي: ابن عامر.

فإنه قرأ بفتح: الفاء، والتاء.

مبنياً للفاعل، أي: (فَتَنُوا المؤمنين بإكراههم على الكفر[٤]، أو أنفسهم ثم أسلموا[٥]، كعكرمة، وعمه، وسهيل بن عمرو)[٦].

---

(١) قرأ بسكون النون وتخفيف الزاي: ابن كثير، وأبو عمرو، وخالف يعقوب أصله، فقرأ بالتشديد في هذا الموضع، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٢)، والنشر ٢/٢١٩، والإتحاف ٢/١٨٩).

(٢) قرأ بتسكين الدال: ابن كثير وحده، وقرأ الباقون: بضم الدال. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٠)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/١٨٩).

(٣) قرأ بفتح الياء والحاء: حمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالضم والكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٥١ ـ ٦٥٢)، والنشر ٢/٢٧٣، والإتحاف ٢/١٨٩ ـ ١٩٠).

(٤) هذا على عود الضمير على المشركين. (ينظر: الدر المصون ٧/٢٩٢).

(٥) وهذا على عود الضمير على المؤمنين، وقد يكون المعنى أيضاً: أنهم لما صبروا على عذاب المشركين فكأنهم فتنوا أنفسهم، أو فتنوا أنفسهم بما أعطوا المشركين من القول ظاهراً. (ينظر: الدر المصون ٧/٢٩٢).

(٦) ينظر: الكشف ٢/٤١، والدر المصون ٧/٢٩٢، والإتحاف ٢/١٩٠، =

وأمَّا على قراءة الجمهور؛ فالمعنى: (فتنتهم الكفار بالإكراه على التلفظ بالكفر وقلوبهم مطمئنة بالإيمان؛ كعمَّار بن ياسر)(١).

وتقدَّم ذكر:

﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ [١١٥](٢).

و﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [١١٥](٣).

و﴿إِبْرَاهَام﴾ [١٢٠](٤).

٧٢٧ ـ ....وَضَيْقٍ كَسْرُهَا مَعًا: دَوَى(٥)

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ضَيْقٍ﴾ [١٢٧].

= وشرح النويري ٤/٤٢٠، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/أ)، وغيث النفع ص (٢٧٢).

(١) ينظر: الكشف ٢/٤١، والإتحاف ٢/١٩٠، وشرح النويري ٤/٤٢٠، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/أ)، وغيث النفع ص (٢٧٢)).

(٢) فقرأها بالتشديد: أبو جعفر، وقرأ الباقون: على التخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٣)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/١٩٠).

(٣) في الأصل كُتِبَتْ من دون فاء العطف: (من اضطر)، وقرأ البصري، وعاصم، وحمزة، ويعقوب: بكسر النون، وقرأ الباقون: بضمها، وانفرد أبو جعفر: بكسر الطاء وضم النون، واتفقوا على ضم همزة الوصل في الابتداء ـ حتى أبو جعفر ـ. (ينظر: متن طيبة النشر سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٧)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/١٩٠، والبدور الزاهرة ص (١٨٣)).

(٤) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [١٢٣]، فقرأهما ابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان؛ بفتح الهاء، وألف بعدها مكان الياء، في الموضعين، والباقون: بالهاء مكسورة، ثم ياء ساكنة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧١)، والنشر ٢/٢٢١، والإتحاف ٢/١٩٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة: (**دَوَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته الهندية، فقد ضُبِطت فيه: بحذف الألف بعد الواو: (**دَوَ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته التركية، فقد ضُبِطت فيه؛ من الدفا: (**دَفَا**)، والرابع: بالألف المقصورة: (**دَوَى**).

فـ**(كَسْرُهَا)**؛ أي: القراءة **[٤٢١]** بكسر الضاد.

(مَعاً)؛ أي:

﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ هنا[١].

﴿وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ﴾ [النمل: ٧٠].

للإمام المرموز إليه بدال: **(دَوَا)**[٢]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ الباقون: بفتح الضاد فيهما.

قال في الإتحاف[٣]: «لغتان؛ بمعنى في هذا المصدر، كـ(الْقَوْل)، و(الْقِيل)، أو الكسر؛ مصدر: (ضاق بيته)، ونحوه، والفتح؛ مصدر: (ضاق صدره)، ونحوه»، انتهى.

وليس في هذه السورة ياء إضافة.

وفيها زائدتان[٤]:

﴿فَارْهَبُونِ﴾ [٥١].

﴿فَاتَّقُونِ﴾ [٢].

أثبتهما في الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٥].



---

(١) الآية: [٢٧].

(٢) ومعنى قوله: **(دَوَا)**؛ أصله: دواء، فقصر للوزن، والدواء؛ اللبن أو الطعام، أو ما يُدَاوى به الأمراض.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١٩١.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٠٦.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٠٢ ـ ٣٠٦، وتقريب النشر ص (١٣٢ ـ ١٣٣)، وشرح النويري ٤/٤١١ ـ ٤٢١، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠ ـ ٢٦٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب ـ ١١٠/ب)، والإتحاف ٢/١٨٠ ـ ١٩١.

سُورَةُ الإِسْرَاءِ

تقدَّم تسهيل: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [٢]، لأبي جعفر، مع المد والقصر[١]. ويوقف عليه لحمزة: بثمانية أوجه[٢]؛ تحقيق الهمزة الأولى بلا سكت علي (بني)[٣]، والسكت[٤]، والنقل[٥]، والإدغام[٦]؛ وعلى كلٍّ من الأربعة: ففي الهمزة [الثانية][٧] التسهيل بين بين، مع المد والقصر[٨].

٧٢٨ ـ يَتَّخِذُوا: حَدَا[٩]............... ....

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٩)، والنشر ١/٤٠٠، والإتحاف ٢/١٩٣.

(٢) ينظر: النشر ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠، والإتحاف ٢/١٩٣.

(٣) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ١/٤٨٩).

(٤) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي ـ أيضاً ـ، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ١/٤٨٩).

(٥) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ١/٤٩٠).

(٦) وهو جائز من طرق أكثرهم. (ينظر: النشر ١/٤٩٠).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٨) ويجيء وجه خامسٌ؛ وهو: التسهيل بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ، وهو ضعيف، وقيل: فيها وجه سادسٌ؛ وهو: إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذ، فإن ضُرِبَ في الخمسة المذكورة صارت خمسة عشر وجهاً، ووجه سابعٌ أشذ منه؛ وهو: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، فيصير عشرين، ولا يصح، ذكر ذلك كله في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٩٠).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي، حيث ضبطها؛ بالدال مكان اللام: (**حَدَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح اللام مع التنوين: (**حَلاً**)، والثالث: بالحاء مكان الدال، مع فتح اللام بلا تنوين: (**حَلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

وَقَرَأَ: ﴿أَلَّا يَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ [٢].

بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بحاء: **(حَدَا)**[٢]؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب.

على الالتفات[٣].

٧٢٨ ـ ....يَسُوءَ[٤] فَاضْمُمَا هَمْزًا وَأَشْبِعْ: عَنْ سَمَا. النُّونُ: رَمَى[٥]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَسُوءَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ **لِيَسُوءُ** وُجُوهَكُمۡ﴾ [٧].

فـ**(ـاضْمُمَا) (هَمْزًا وَأَشْبِعْ)**؛ أي: اقرأه بضم الهمزة، ومدِّها.

---

(١) حملاً على الغيب قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُ هُدٗى لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٢]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٢/١، وحجة القراءات ص (٣٩٦)، والدر المصون ٣٠٩/٧، والإتحاف ١٩٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٢)، وشرح النويري ٤٢٢/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/أ)).

(٢) ومعنى قوله: **(حَدَا)**، فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، والحدو؛ سوق الإبل والغناء لها وحثها على المسير، وحدا فلان على كذا؛ بعثه عليه، وحدا الشيء حدواً؛ تبعه، وحدا الشيء؛ تعمده وتوخَّاه.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٢/١، والدر المصون ٣٠٩/٧، وحجة القراءات ص (٣٩٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الهمزة: **(يَسُوءُ)**، والثاني: بفتح الهمزة: **(يَسُوءَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي إلى: **(سُوء)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة: **(رَمَى)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالألف الممدودة: **(رَمَا)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: ما انفردت به النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ على أحد الوجهين فيها ـ: **(رَنَا)**، والوجه الآخر: **(رَمَا)**.

للمرموز إليهم بقوله: **(عَنْ سَمَا)**؛ أي: حفص، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بفتح الهمزة من غير مد.

وقوله: **(النُّونُ)**؛ أي: قرأه بنون العظمة.

الإمام المرموز إليه براء: **(رَمَى)**(١)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالياء.

ففيه ثلاث قراءات(٢):

الأولى: للكسائي؛ بالنون، وفتح الهمزة(٣).

والثانية: لابن عامر، وشعبة، وحمزة؛ بالياء، وفتح الهمزة(٤).

والثالثة: للباقين؛ بالياء، وضم الهمزة، بعدها واو الجمع(٥).

---

(١) ومعنى قوله: **(رَمَى)** ـ إذا رُسِمَ مقصوراً ـ من الرماية؛ يقال: رمى العدو بالنبل فإصابه، وإذا كان ممدوداً، فهو من رمأ؛ بمعنى: أقام، فسُكِّنت همزته ثم أبدلت ألفاً، ويصح أن يكون إسماً أصله رَمَاء؛ وهو الزيادة، ثم حذفت الهمزة للوقف.

(٢) ينظر: النشر ٣٠٦/٢، والإتحاف ١٩٣/٢ ـ ١٩٤، وغيث النفع ص (٢٧٣).

(٣) أي: (لِنَسُوءَ نحن)؛ على الإخبار من الله ـ جلَّ ذكره ـ عن نفسه؛ لأن قبله إخباراً فحمله عليه، وهو قوله تعالى: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [٥]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٢/١، وحجة القراءات ص (٣٩٨)، والدر المصون ٣١٧/٧).

(٤) أي: **(لِيَسُوْءَ)**؛ على معنى: ليسوء الله وجوهكم، أو ليسوء البعث وجوهكم، والفاعل: إما الله تعالى، وإما الوعد، وإما البعث، وإما النفير. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٢/١، وحجة القراءات ص (٣٩٧)).

(٥) أي: **(لِيَسُوْؤُا)**؛ ردُّوه على الجمع الذي قبله وبعده، فالذي قبله: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [٥]، والذي بعده قوله تعالى: ﴿وَلِيَدْخُلُواْ ٱلْمَسْجِدَ﴾ [٧]، وقوله: ﴿وَلِيُتَبِّرُواْ﴾ [٧]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٣/١، وحجة القراءات ص (٣٩٧)، والدر المصون ٣١٧/٧).

وتقدم تخفيف: ﴿وَيُبَشِّرُ﴾ [٩]، لحمزة، والكسائي[١].

٧٢٩ـ وَنُخْرِجُ[٢] الْيَاءُ: ثَوَى. وَافْتَحْ[٣]، وَضُمْ[٤]. وَضَمُّ رَاءٍ: ظَنُّ[٥]. فَتْحُهَا: ثَكَمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾ [١٣].

فـ**(ـالْيَاءُ)**؛ أي: قراءته بالياء التحتية.

للمرموز إليهما بقوله: **(ثَوَى)**؛ أي: أبي جعفر، ويعقوب.

ثم قال: **(وَافْتَحْ)** تلك الياء: ليعقوب.

(وَضُمَّـ)ـها: لأبي جعفر.

(وَضَمُّ رَاءٍ).

---

(١) فيقرآنها: بفتح الياء، وسكون الباء الموحدة، وضم الشين مخففة، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الباء، وتشديد الشين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، الأبيات رقم (٥٢٧ ـ ٥٢٨)، والنشر ٢/٢٣٩، والإتحاف ٢/١٩٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بنون العظمة المضمومة، وكسر الراء؛ على البناء للفاعل: **(وَنُخْرِجُ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالياء التحتية المضمومة، ثم راء مفتوحة بعدها؛ على البناء للمفعول: **(وَيُخْرَجُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (بنسخته التركية)، والثالث: بضم الياء، وكسر الراء؛ على البناء للفاعل: **(وَيُخْرِجُ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وكذا هو الاختيار في شرح موسى جار الله، بينما لم تضبط بالشكل ولم تنقط في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الأمر: **(وَافْتَحْ)**، وهي انفرادة من الشارح في ضبط المتن، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على الإخبار: **(وَفَتْحُ)**.

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الأمر بالضم: **(وَضُمْ)**، وهي انفرادة من الشارح في ضبط المتن، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على أنها قيد للفتح قبلها، فَضَبْطُهَا مرتبط بضبط الكلمة التي قبلها.

(٥) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بضم النون: **(ظَنُّ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بفتحها: **(ظَنَّ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليه بظاء: **(ظَنٌّ)**؛ أي: يعقوب.

و**(فَتْحُهَا)**؛ أي: الراء.

للمرموز **[٤٢٢]** إليه بثاء: **(ثَكَمْ)**(١)؛ أي: أبي جعفر.

فهما بعد توافقهما على قراءته بالياء، اختلفا.

ففتح يعقوب الياء، وضم الراء.

مضارع (خرج)، والفاعل ضمير (الطائر)(٢).

وعكس أبو جعفر: فضم الياء، وفتح [الراء](٣).

على البناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير (الطائر)(٤) ـ أيضاً ـ.

وقرأه الباقون: بنون العظمة مضمومة، وكسر الراء.

من الإخراج.

واتفقوا على نصب: ﴿كِتَٰبًا﴾؛ على المفعول به في الأخيرة، وعلى الحال في السابقتين(٥).

---

(١) ومعنى قوله: **(ثَكَمْ)**؛ وَسَطٌ، يقال: ثَكَم الطريق؛ أي: وسطه، والمراد: الطريق البينة الواضحة.

(٢) أي: (يَخْرُجُ)، فهو مسند إلى ضمير الطائر، وهو ما قدمه المرء من خير أو شر، وسُمِّي طائراً؛ لأن ذكره يطير؛ أي: ينتشر، كما قال تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧]؛ أي: منتشراً. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٨)، والإتحاف ١٩٠/٢، وشرح النويري ٤٢٥/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٦/١٢).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الياء) فكرر الياء مرتين، وهو سبق قلم.

(٤) أي: (يُخْرَجُ). (ينظر: الدر المصون ٣٢١/٧، والإتحاف ١٩٠/٢، وشرح النويري ٤٢٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٦/١٢).

(٥) ينظر: الدر المصون ٣٢١/٧، وشرح النويري ٤٢٥/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٦/١٢، والإتحاف ١٩٠/٢.

٧٣٠ ـ يَلْقَا اضْمُمِ اشْدُدْ: كَمْ ثَنًّا[١].......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَلْقَنْهُ مَنشُورًا﴾ [١٣].

فـ(**اضْمُمِ**) الياء.

و(**اشْدُدْ**) القاف.

أي: اقرأه بضم الياء، وفتح اللام، وتشديد القاف.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ ثَنًّا**)؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر.

مِنْ (لَقَّى) المضاعف[٢].

والباقون: بفتح الياء، وإسكان [اللام][٣]، وتخفيف القاف.

مِنْ (لَقِيَ) الثلاثي[٤].

وتقدَّم إمالة: ابن ذكوان ـ من طريق الصوري[٥] عنه ـ له مع المميلين[٦]، وقلَّله الأزرق بخلاف عنه.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًّا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**). ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) فهو مضارع (لَقَّى) بالتشديد. (ينظر: الدر المصون ٣٢٣/٧ ـ ٣٢٤، والإتحاف ١٩٤/٢، وشرح النويري ٤٢٦/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٧/١٢).

(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الياء)، فكررت الياء مرتين، وهو سبق قلم.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٢٣/٧ ـ ٣٢٤، والإتحاف ١٩٤/٢، وشرح النويري ٤٢٦/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٧/١٢.

(٥) من طريق الرملي، وهي رواية الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان، وكذا رواه صاحب التجريد عن النقاش عن الأخفش، وهي رواية هبة الله عن الأخفش أيضاً، وكل من الفتح والإمالة صحيح عن ابن ذكوان، قاله في النشر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والنشر ٤٣/٢، والإتحاف ١٩٤/٢ ـ ١٩٥).

(٦) أي: حمزة، والكسائي. (ينظر: الإتحاف ١٩٤/٢ ـ ١٩٥).

٧٣٠ ـ ....مَـدَّ[١] أَمَـرْ: ظَــهْــرٌ................................

وَقَولُـهُ: (**مَـدَّ**: ﴿**أَمَـرْ**﴾)؛ أي: [قـرأ][٢] بـمـد هـمـزة: ﴿أَمَّرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦].

الإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَهْرٌ**)[٣]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنه من المفاعلة[٤].

قال في الاتحاف[٥]: «ورُوِيَت عن ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، [و][٦]نافع، من غير هذه الطرق».

وقرأه الباقون: بقصر الهمزة[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال مع التشديد: (**مَدَّ**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الدال مع التشديد: (**مَدُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٢) ضُبطت في الأصل بصيغة الأمر: (**اقرأ**)، لكن يَرِدُ عليه قوله فيما بعد: (الإمام)، وكان حقه أن يقول ـ لأجل أن يستقيم سياق الكلام ـ بدلاً من ذلك: (للإمام)، ولهذا فلا بد من إعادة النظر في ضبط إحدى الكلمتين، ولعل تغيير الكلمة الأولى من صيغة الأمر إلى صيغة الماضي أقرب إلى الصواب؛ لأجل إجماع الشروح على لفظه ومعناه فيكون ضبطها: (مَدَّ)، وهو الذي أثبته، والله أعلم.

(٣) ومعنى قوله: (**ظَهْرٌ**)، الظهر من كل شيء خلاف البطن.

(٤) أي: من باب (فاعل) الرباعي؛ وأصلها: (أأمرنا)، فخففت؛ أي: أكثرنا جبابرتها وأُمراءها، قال أبو الحسن شريح: «يُقال: أمِرَ القوم إذا كثُروا، فيجوز أن يكون المكَثَّرَ عَدَدُهُم أو يَسَارهم أو كلاهما، وذلك كله مما يبعث المعتوه ذا الترف على الفسق». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٩)، والإتحاف ١٩٠/٢، وشرح النويري ٤٢٦/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٣٨/١٢).

(٥) ينظر: الإتحاف ١٩٥/٢، وينظر أيضاً: البحر المحيط ٢٠/٦، واللباب ٢٣٧/١٢، ومعجم القراءات ٣٢/٥.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٧) من باب (فعل) الثلاثي. (ينظر: الإتحاف ١٩٥/٢، وشرح النويري ٤٢٦/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٣٨/١٢).

وتقدَّم في البقرة الكلام على تنوين:

﴿مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ ٱنظُرْ﴾ [٢٠ ـ ٢١].

و﴿مَسْحُورًا ﴿٤٧﴾ ٱنظُرْ﴾ [٤٧ ـ ٤٨].

[ضمًّا][١] وكسراً، حال الوصل[٢].

٧٣٠ ـ ....وَيَبْلُغَنَّ مَدَّ وَكَسَرْ:

٧٣١ ـ شَـفَـا.......................... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في ﴿يَبْلُغَنَّ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ﴾ [٢٣].

فـ**(ـمَدَّ وَكَسَر)**؛ أي قرأه: ﴿**يَبْلُغَانِّ**﴾؛ بألف ممدودة بعد الغين، وكسر النون[٣].

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن الألف ضمير التثنية راجعة للوالدين، و﴿أَحَدُهُمَآ﴾، بدل بعض منه، و﴿كِلَاهُمَا﴾ عطف عليه، بدل كلّ، ولولا: ﴿أَحَدُهُمَآ﴾، لكان: ﴿كِلَاهُمَا﴾ توكيداً للألف[٤].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٢) فقرأ بكسر التنوين وصلاً ـ في الموضعين ـ: أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش عنه، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، بينما قرأهما الباقون: بضم التنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٥ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/١٩٥).

(٣) مشددة.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢ ـ ٥٧٣)، والكشف ٢/٤٤، والدر المصون ٧/٣٣٦، وشرح النويري ٤/٤٢٦، واللباب ١٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣، والإتحاف ٢/١٩٦.

والباقون: بغير ألف، وفتح النون[١].

توحيداً، لأنها تفتح من غير ألف، و﴿أَحَدُهُمَآ﴾ فاعله، و﴿كِلَاهُمَا﴾ معطوف عليه[٢].

وتقدَّم إمالته: لأهل شفا.

وأمَّا الأزرق: فالجمهور على فتحه له وجهاً واحداً، وهو المأخوذ به الذي عليه عمل أهل الأداء قاطبة، ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه[٣]، لأنَّ ألفها منقلبة عن واو **[٤٢٣]** لإبدال التاء منها في (كلتا) ولذا ركبت[٤] ألفاً.

٧٣١ ـ ....وَحَيْثُ أُفِّ نَوِّنْ: عَنْ مَدَا. وَفَتْحُ فَائِهِ: دَنَا ظِلُّ[٥] كُدَا[٦]

---

(١) والنون مشددة للجميع. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٣)).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢ ـ ٥٧٣)، والكشف ٢/٤٤، وشرح النويري ٤/٤٢٦، واللباب ١٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣، والإتحاف ٢/١٩٦.

(٣) نصَّ على ذلك في النشر، وقال به الصفاقسي في الغيث، وصاحب الإتحاف، قال في النشر: «وأمّا: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و﴿كِلَاهُمَا﴾ [٢٣]، فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من: ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]؛ فأماله بين بين، وهو صريح العنوان، وظاهر جامع البيان، والجمهور على فتحه وجهاً واحداً، وهو الذي نأخذ به؛ من أجل كون ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ واوياً، و﴿كِلَاهُمَا﴾، و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، إنما أميلا من أجل الكسرة، وإنما أميل ما أميل من الواوي غير ذلك كـ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، من أجل كونه رأس آية، فأميل للمناسبة والمجاورة، وهذا الذي عليه العمل عند أهل الأداء قاطبة، ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه»، وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في منظومته المسماة (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة)، ص (٤٦١)، الأبيات (٢١٧ ـ ٢١٨):

وَلَمْ يُقَلِّلْ وَرْشُهُمْ مَرْضَاةِ ... وَلَا كِلَاهُمَا وَلَا مِشْكَاةِ
وَلَا الرِّبَا وَلَا كِلَا أَنْصَارِي ... وَلَا فَلَا تُمَارِ وَالْجَوَارِيْ

(ينظر: النشر ٢/٥٠ ـ ٥١، والإتحاف ٢/١٩٥، وغيث النفع ص (٢٧٣)).

(٤) ضُبطت في الأصل: (ركت)، وهو تصحيف، وفي الإتحاف: (رسمت) بدلاً من (ركبت). (ينظر: الإتحاف ٢/١٩٦).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام بلا تنوين: (**ظِلُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم اللام مع التنوين: (**ظِلٌّ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**كدَا**)، =

(وَ)اخْتُلِفَ (حَيْثُ) أتى ـ في اللفظ.

﴿أُفٍّ﴾؛ وهو:

﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ هنا[1].

و﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾ في الأنبياء[2].

و﴿أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ في الأحقاف[3].

فـ(ـنَوِّنْ)؛ أي: اقرأه بالتنوين.

للمرموز إليه بقوله: **(عَنْ مَدَا)**؛ أي: حفص، ونافع، وأبي جعفر.

والباقون: بغير تنوين.

(وَفَتْحُ فَائِهِ)؛ أي: ﴿أُفَّ﴾.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(دَنَا[4] ظِلٌّ[5] كَدَا[6])**؛ أي: ابن كثير، ويعقوب، وابن عامر.

والباقون: بالكسر.

= والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف مقصورة: (**كدَى**)، وهي في جميع النسخ ـ وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ بفتح الكاف، إلا نسخة الشيخ القاضي؛ فقد ضبطها بالوجهين؛ فتح الكاف، وضمها، مع الألف المقصورة، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(١) سورة الإسراء: الآية [٢٣].

(٢) الآية: [٦٧].

(٣) الآية: [١٧].

(٤) و(**دَنَا**)؛ هي من باب (سما)، ومعنى (دنا)؛ قَرُبَ، يقال: دنا وقت الرحيل؛ إذا اقترب، والجمع: الدُّنا.

(٥) والـ(**ـظِلُّ**)؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال.

(٦) ومعنى قوله: (**كَدَا**) ـ بفتح الكاف ـ؛ أصلها كَدَاء، وهي الثنية العليا بمكة مما يلي مقابر المعلاة، وأما على ضم الكاف: (**كُدَى**) فإن معناها: جمع كُدية، وهي ما صَلَب أو ما ارتفع من الأرض، وقد يراد بها الثنية السفلى بمكة مما يلي باب العمرة.

فصار[(١)]:

١ ـ المدنيان، وحفص: بكسر الفاء منونة في الثلاثة[(٢)]؛ للتنكير[(٣)].

٢ ـ وابن كثير، ويعقوب، وابن عامر: بفتح الفاء غير منونة[(٤)].

٣ ـ وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة: بكسر الفاء غير منونة[(٥)]؛ على أصل التقاء الساكنين، وللتعريف[(٦)].

قال في الإتحاف[(٧)]: «[وهو][(٨)] صوت يدل على تضجر، ولغة الحجاز؛ الكسر بالتنوين وعدمه، ولغة قيس؛ الفتح»[(٩)].

٧٣٢ ـ وَفَتْحُ خِطْئًا: مَنْ لَهُ الْخُلْفُ ثَرَا. حَرِّكْ: لَهُمْ وَالْمَكِّ. وَالْمَدَّ[(١٠)]: دَرَى

---

(١) ينظر: الإتحاف ١٩٦/٢.

(٢) أي: (**أُفٍّ**).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والكشف ٤٤/٢، والإتحاف ١٩٦/٢، وشرح النويري ٤٢٧/٤، واللباب ٢٥٥/١٢ ـ ٢٥٦.

(٤) أي: (**أَفَّ**)؛ وذلك لالتقاء الساكنين، والفتح لغة قيس. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والكشف ٤٤/٢، والإتحاف ١٩٦/٢، وشرح النويري ٤٢٧/٤، واللباب ٢٥٥/١٢ ـ ٢٥٦).

(٥) أي: (**أَفِّ**).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والكشف ٤٤/٢، والإتحاف ١٩٦/٢، وشرح النويري ٤٢٧/٤، واللباب ٢٥٥/١٢ ـ ٢٥٦.

(٧) ينظر: الإتحاف ١٩٦/٢.

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ١٩٦/٢).

(٩) قال في الدر المصون: «أُفٍّ؛ اسم فعل مضارع؛ بمعنى أتضجَّر، وفيها لغات كثيرة، وصلها الرُّماني إلى تسع وثلاثين، وذكر ابن عطية لفظةً، بها تمت الأربعون؛ وهي اثنتان وعشرون مع الهمزة المضمومة، وإحدى عشر مع كسر الهمزة، وستٌّ مع فتح الهمزة، وتمام الأربعين: (أُفَّاه)، بهاء السكت، وقد قُرِئَ من هذه اللغات بسبعٍ؛ ثلاثٌ في المتواتر، وأربعٌ في الشواذ». (ينظر: الدر المصون ٣٤٠/٧ ـ ٣٤٢، واللباب ٢٥٦/١٢).

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بكسر الدال مع التشديد: (**الْمَدِّ**)، والثاني: بضم الدال مع التشديد: (**الْمَدُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها: بفتح الدال مع التشديد: (**الْمَدَّ**). ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(وَفَتْحُ).

خاء: ﴿خِطْئًا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [٣١].

للمرموز إليهم بقوله: (**مَنْ لَهُ الْخُلْفُ ثَرَا**[١])؛ أي: ابن ذكوان بلا خلاف عنه، وهشام بخلاف عنه، وأبي جعفر بلا خلاف أيضاً.

و(**حَرِّكْ**)؛ أي: اقرأ الطاء؛ كما هو مطلق الحركة.

(**لَهُمْ**)؛ أي: ابن ذكوان، وهشام، وأبي جعفر.

ولـ(**ـلْمَكِّ**)؛ ابن كثير، معهم.

(**والْمَدَّ**)؛ أي: مد الألف بعد الطاء.

للمرموز إليه بدال: (**دَرَى**)[٢]؛ أي: ابن كثير.

ففيه ثلاث قراءات[٣]:

الأولى: له[٤]؛ بكسر الخاء، وفتح الطاء، والمد[٥].

مصدر (خطأ)[٦]، (يُخَاطِئُ)، (خِطَاءً)، كـ(ـقَاتَلَ)، (يُقَاتِلُ)، (قِتَالاً)[٧].

---

(١) ومعنى قوله: (**ثَرَا**)؛ نما وزاد، ثرا المال إذا نما وزاد وكَثُر.

(٢) وقوله: (**دَرَى**)؛ فعل ثلاثي متعد، مِنْ دَرَى يَدْرِي، ودَرَى به؛ أي: عَلِمَ، يقال: دَرَى فلان الأمر، علمه وخبره، ودَرَى خبايا الأمور؛ توصل إلى معرفتها، أو عَلِم بها.

(٣) ينظر: الإتحاف ١٩٧/٢، وغيث النفع ص (٢٧٣).

(٤) والضمير في قوله: (له)؛ لأقرب مذكور؛ وهو ابن كثير ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ.

(٥) أي ألف ممدودة بعد الطاء، قال في الدر المصون: «وقد طعن قوم على هذه القراءة، حتى قال أبو جعفر النحاس ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (لا أعرف لهذه القراءة وجهاً) ولذلك جعلها أبو حاتم غلطاً، قلتُ: قد عرفه غيرهما، ولله الحمد». (ينظر: الدر المصون ٣٤٦/٧، واللباب ٢٦٨/١٢).

(٦) هكذا ضُبطت في الأصل، وضبطها في الدر المصون والإتحاف: (خَاطَأَ)، وهي كذلك في شرح الهداية. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والدر المصون ٣٤٦/٧، والإتحاف ١٩٧/٢).

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والكشف ٤٥/٢، والدر المصون ٣٤٦/٧، والإتحاف ١٩٧/٢، وشرح النويري ٤٢٩/٤، واللباب ٢٦٨/١٢ ـ ٢٦٩.

والثانية: لأبي جعفر، وابن ذكوان، وهشام في أحد وجهيه[(١)]؛ وهو من [طريق][(٢)] الداجوني غير المفسر؛ فتح الخاء، والطاء[(٣)].

اسم مصدر مِنْ (أَخْطَأَ)[(٤)]، أو مصدر (خَطِئَ)[(٥)]، كـ(وَرِمَ)، (ورماً)؛ بمعنى: (أثم ولم يصب)[(٦)].

والثالثة: للباقين؛ بكسر الخاء، وسكون الطاء من غير مد، وبه قرأ هشام في وجهه الآخر؛ وهو طريق الحلواني، والمفسر عن الداجوني.

مصدر (خَطِئَ)[(٧)]، (خِطْأً)؛ إذا لم يتعمد[(٨)]، كـ(أَثِمَ)[(٩)]، (إِثْماً)[(١٠)].

---

(١) وقراءة هشام بفتح الخاء، والطاء، بلا مدّ، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٧/٢، ومنحة مولى البر ص (١١٤)).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (غير)، والصواب كلمة: (طريق) بدلاً من كلمة (غير)، كما هو موجود في النشر، والإتحاف، وغيرهما، لأن كلمة: (غير) غيرت المعنى إلى ضده، وليس هو المعنى المراد، بل المراد أن هشاماً من كل طرق الداجوني ـ إلا طريق المفسر ـ عنه يقرأ كقراءة ابن ذكوان ومن معه. (ينظر: النشر ٣٠٧/٢، والإتحاف ١٩٧/٢، وشرح النويري ٤٢٨/٤).

(٣) من غير ألف ولا مدّ.

(٤) (يُخْطِئُ)، (خَطَأً)؛ أي: إِخْطاءً، إذا لم يصب.

(٥) (يَخْطَأُ)، (خَطَأً)؛ إذا تعمد ولم يصب. (ينظر: الدر المصون ٣٤٦/٧).

(٦) في شرح النويري الكلام على التخيير: «أثم أو لم يصب»، والشارح هنا تابع للإتحاف حيث نقل منه. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٤)، والكشف ٤٥/٢، والإتحاف ١٩٧/٢، وشرح النويري ٤٢٩/٤، واللباب ٢٦٨/١٢ ـ ٢٦٩).

(٧) (يَخْطَأُ). (ينظر: الدر المصون ٣٤٧/٧).

(٨) هكذا كُتِبَتْ في الأصل، ومثله في الإتحاف، ولم يعلق محقق الإتحاف عليه بشيء، لكنها في كتب التوجيه؛ كشرح الهداية، والكشف عن وجوه القراءات، والدر المصون، واللباب، وغيرها: بعكس ما ذكره الشارح، فهي في الشرح هنا: (إذا لم يتعمد)، والصواب؛ الإثبات وعدم النفي؛ أي: (إذا تعمد)، قال في شرح الهداية: «يقال: خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْأً، إذا أَثِمَ وتعمَّد الذنب، مثل: أَثِمَ يَأْثَم إِثْماً، وأَخْطَأَ يُخْطِئُ إِخْطَاءً؛ إِذَا لم يتعمّد الذنب»، وبمثله قال الإمام مكي في الكشف، وقال في الدر المصون وتبعه صاحب اللباب: «وأما قراءة الباقين فواضحة؛ لأنها من قولهم: خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْأً، كأَثِمَ يَأْثَمُ إِثْماً، إذا تعمَّد الكذب». (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٤)، والكشف ٤٦/٢، والدر المصون ٣٤٧/٧، واللباب ٢٦٩/١٢).

(٩) (يَأْثَمُ). (ينظر: الدر المصون ٣٤٧/٧).

(١٠) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٤)، والكشف ٤٤/٢، والإتحاف ١٩٦/٢، وشرح النويري ٤٢٧/٤، واللباب ٢٥٥/١٢ ـ ٢٥٦.

ولا بد من التنوين، والهمز، للجميع.

٧٣٣ـ يُسْرِفْ[١]: **شَفَا خَاطِبْ**............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُسۡرِف﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِ﴾ [٣٣].

فللمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(خَاطِبْ)؛ أي: أقرأ لهم بتاء **[٤٢٤]** الخطاب.

للإنسان، أو القاتل ابتدأ بالقتل العدوان[٢]، أو القاتل استيفاءً، أو وَليِّ المقتول ـ بعد نحو الدية[٣] ـ، أو بقتل غير القاتل ـ كعادة الجاهلية[٤] ـ.

والباقون: بياء الغيب.

حملاً على [أن][٥] الإنسان، أو الولي[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيب: **(يُسْرِفْ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بتاء الخطاب: **(تُسْرِفْ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) أي: لا تسرف أيها الإنسان، لأن إقدامه على ذلك القتل ظلم محض، وهو إسراف. (ينظر: اللباب ١٢/٢٧٦).

(٣) أي: لا تقتل أيها الولي بعد أخذك الدية من القاتل. (ينظر: الكشف ٢/٤٦).

(٤) وذلك أن أولياء المقتول كانوا إذا قتل واحدٌ من قبيلة شريفة، قتلوا خلقًا من القبيلة الدنيئة، فنهى الله عنه، وحكم بقتل القاتل وحده، أو كان من بعض عاداتهم أن أهل الجاهلية كانوا يقصدون أشرف القبائل، ثم يقتلون منهم قوما معينين، ويتركون القاتل. (ينظر: اللباب ١٢/٢٧٥).

(٥) هكذا كُتِبَت في الأصل، ولكنها غير موجودة في الإتحاف حيث نقل الشارح، والصواب عدمها، لأجل استقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/١٩٧).

(٦) جعلوه نهياً للولي على المعاني التي سبق ذكرها على قراءة الخطاب، أو نهياً للقاتل أن يقتل من لا يجب قتله. (ينظر: الكشف ٢/٤٦، وشرح الهداية ص (٥٧٥)، والإتحاف ٢/١٩٧، وشرح النويري ٤/٤٣٠).

٧٣٣ ـ ....وَقُسْطَاسِ[(١)] اكْسِرِ ضَمًّا[(٢)] مَعًا: صَحْبٌ................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿قُسْطَاسِ﴾.

فـ(**ـاكْسِرِ**) (**ضَمًّا**)؛ أي اقرأه بكسر القاف.

(**مَعاً**)؛ أي:

﴿وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ﴾ هنا[(٣)].

و﴿وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾ وَلَا﴾ في الشعراء[(٤)].

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بضم القاف فيهما.

وهي لغة الحجاز.

والأولى: لغة غيرهم[(٥)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: ضم القاف، مع كسر السين الأخيرة: (**قُسْطَاسِ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر القاف، وكسر السين السين الثانية: (**قِسْطَاسِ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بضم القاف، وفتح السين الأخيرة: (**قُسْطَاسَ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم بلا تشديد: (**ضَمًا**)، والثاني: بفتح الميم مشددة مع التنوين: (**ضَمًّا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) الآية: [٣٥].

(٤) الآية: [١٨٢ ـ ١٨٣].

(٥) قال في اللباب: «قال ابن عطية ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: هو عربيٌّ مأخوذ من القسط، وهو العدل، أي: زنوا بالعدل المستقيم، واللفظة للمبالغة من القسط». (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٥)، والكشف ٤٦/٢، والإتحاف ١٩٧/٢، وشرح النويري ٤٣٠/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح السمنودي (ل ١١١/أ)، واللباب ٢٧٩/١٢).

ويوقف على: ﴿مَسْئُولًا﴾ [٣٦]، لحمزة بالنقل فقط[١].

٧٣٣ ـ ....وَضُـمَّ ذَكِّـرِ

٧٣٤ ـ سَيِّئَةً وَلَا تُنَوِّنْ: كَمْ كَفَى ....

(وَ)اخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ **سَيِّئَةً** عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [٣٨].

فـ(**ـضُمَّ**).

و(**ذَكِّرِ**).

أي: اقرأ ﴿**سَيِّئَةً**﴾؛ بضم الهمزة، والهاء، وإشباع ضمتها[٢].

(**وَلَا تُنَوِّنْـ**)ـها.

على التذكير.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَمْ كَفَى**)؛ أي: ابن عامر، والكوفيين كلهم.

على أنَه اسم: ﴿كَانَ﴾، و﴿مَكْرُوهًا﴾؛ خبرها، أي: (كل ما ذُكِرَ مما أُمِرْتُم به ونُهِيتُمْ عنه كان سيئة، وهو ما نُهِيتُمْ عنه خاصة أمراً مكروهاً)[٣].

وقرأه الباقون: بفتح الهمزة، ونصب تاء التأنيث، مع التنوين.

على الإفراد خبر: ﴿كَانَ﴾، وأُنِّثَ حملاً على معنى: ﴿كُلُّ﴾،

---

(١) وهي من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، الواقع بعد الصحيح الساكن؛ وقد حُكِيَ فيها وجه ثان: وهو التسهيل بين بين، وهو ضعيف جداً، وحُكِيَ فيها وجه ثالث: وهو إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها فقط، وهو وجه مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف أيضاً، من أجل مخالفة الرسم وما عليه عمل أهل الأداء. (ينظر: النشر ٤٨١/١ ـ ٤٨٢، والإتحاف ١٩٧/٢).

(٢) فتكون الهاء المضمومة موصولة بواو في اللفظ. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٣)).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٥)، والكشف ٤٧/٢، واللباب ٢٨٨/١٢، والإتحاف ١٩٨/٢، وشرح النويري ٤٣١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ).

وذُكِّرَ: ﴿مَكْرُوهًا﴾؛ حملاً على لفظها، واسم: ﴿كَانَ﴾ ضمير الإشارة[(١)].

ويوقف **على**: ﴿سَيِّئُهُۥ﴾[(٢)] لحمزة بوجهين؛ التسهيل كالواو[(٣)]، والإبدال واواً مضمومة[(٤)].

٧٣٤ ـ .... لِيَذْكُرُوا اضْمُمْ خَفِّفَنْ[(٥)] مَعًا: شَفَا.

٧٣٥ ـ وَبَعْدَ أَنْ: فَتًى. وَمَرْيَمُ[(٦)]: نَمَا إِذْ كَـمْ................................

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٥)، والكشف ٤٧/٢، واللباب ٢٨٨/١٢، والإتحاف ١٩٨/٢، وشرح النويري ٤٣١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ).

(٢) في الأصل: (سيئة) بتاء التأنيث، وهو وهم من الناسخ، لأن حمزة يقرأ كقراءة بقية الكوفيين؛ بضم الهمزة، والهاء، وإشباع ضمتها، بلا تنوين؛ على التذكير؛ أي: (سَيِّئُهُ).

(٣) على مذهب سيبويه، وهو الذي عليه الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٤/١).

(٤) هكذا في الأصل، وهذا الوجه ـ وهو الإبدال واواً مضمومة ـ وإن كان قد حُكِي عن حمزة إلا أنه لا يصح ولا يُقرأ به، ولعلَّ مراد الشارح هنا هو الإبدال ياءً مضمومة، على ما ذُكِرَ من مذهب الأخفش، وهو المذهب المختار عند الآخذين بالتخفيف الرسمي كالإمام الداني وغيره، وأنَّ ذِكْرَهُ لوجه الإبدال واواً مضمومة سهوٌ ووهمٌ منه أو من الناسخ، رحم الله الجميع؛ لأنه قد جرت عادة الشارح ـ هنا ـ أنه لا يذكر الأوجه الضعيفة أو الشاذة، وإن ذكرها فإنه يُنَوِّهُ على ما فيها من الضعف والشذوذ، وقد حُكِيَ في هذا الموضع ـ أيضاً ـ لحمزة وجه رابع؛ وهو التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل، ولا يصح. (ينظر: النشر ٤٨٤/١ ـ ٤٨٥، والإتحاف ١٩٨/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط ورسم هذه الكلمة على ثلاثة اوجه؛ الأول: (**خَفِّفَنْ**)، والثاني: (**خَفِّفًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسخته التركية ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء بلا تنوين: (**خَفِّفَا**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ برفع الميم الثانية بلا تنوين: (**مَرْيَمُ**)، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**مَرْيَمٍ**)، وهو اختيار نسخة الشيخ رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ، والثالث: بضم الميم الثانية مع التنوين: (**مَرْيَمٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والرابع: ما انفردت به نسخة الشيخ رضوان العقبي، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي، ـ على أحد الوجهين فيهما ـ: (**وَبَعْدَ لَا**)؛ أي: ﴿يُذَكِّرَ﴾ المذكور بعد: ﴿أَوَلَا﴾، من قوله تعالى في سورة مريم: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [٦٧]، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**مَرْيَمُ**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [٤١].

فـ(**ـاضْمُمْ**).

و(**خَفِّفَنْ**).

أي: اقرأه بإسكان الذال، وضم الكاف[(١)]، وتخفيفهما[(٢)].

(**مَعاً**)[(٣)].

= (مَرْيَم)، (مَرْيَمُ)، (وَبَعْدَ لَا)؛ انفردت نسخة العقبي والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي بواحد منها، وهو: (وَبَعْدَ لَا) وانفردت نسخة الشيخ القاضي؛ بواحد منها؛ وهو: (مَرْيَمُ).

(١) فمن قرأ بالتخفيف فقد جعله من الذِّكْر، فهو مِنْ (ذَكَرَ)، (يَذْكُرُ). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٧/٢، والدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣٢/٤).

(٢) قول الشارح: (**وتخفيفهما**)، وإن كان صحيحاً في معناه، وهو تخفيف الذال والكاف، إلا أنه غير مراد من قول الناظم: (**وَخَفِّفَنْ**)؛ والشارح لمتن من المتون إنما يقوم بإنزال كلام الناظم على مراده، فكلام الشارح لا يخلو من تكرار، فالتخفيف في الذال معلوم من تصريح الشارح بإسكان الذال، فلم يبق إلا أن يكون المراد بقوله: (**خَفِّفَن**)؛ أي: تخفيف الكاف، ولاسيما أن الأمر بالتخفيف إنما جاء بعد الأمر بالضمِّ، والأمر بـ(ـالضمِّ) المراد به ضم الكاف بالإجماع، فيكون المعنى: تخفيف الحرف المضموم وهو الكاف، وهو الذي نصَّ عليه في الغيث والإتحاف، وغيرهما، قال في الدر المصون ـ وهو كذلك في الإتحاف وشرح موسى جار الله والهادي ـ: «بإسكان الذال، وضم الكاف مخففة»، وقال في غيث النفع: «قرأ الأخوان: بإسكان الذال، وضم الكاف مع تخفيفها»، والعجب أن أيًّا من شروح الطيبة لم يتعرض لبيان معنى قول الناظم: (**خَفِّفَنْ**)، إلا ما كان من كلام موسى جار الله وصاحب الهادي على ما سبق الإشارة إليه. (ينظر: الدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣١/٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)، والهادي ٣٧٢/٣، وشرح موسى جار الله ص (١٧٨)، والإتحاف ١٩٨/٢، وغيث النفع ص (٢٧٣)).

(٣) هذا الموضع مما فات على الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ بيان معناه، فظاهر كلام الشارح أنَّ معنى قول الناظم: (**مَعاً**)؛ هو الإشارة إلى تخفيف الحرفين، أي: تخفيف كلًّا من الذال والكاف، حيث قال ـ أي الترمسي ـ: «اقرأه بإسكان الذال، =

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتح الذال، والكاف، مع تشديدهما.

والأصل: (ليتذكروا)[(١)].

(وَ)قرأ بالترجمة المذكورة.

الحرف الذي (**بَعْدُ**: ﴿**أَنْ**﴾)؛ أي: ﴿أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ﴾ في الفرقان[(٢)].

للمرموز إليهما بقوله: **(فَتًى)**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه.

(وَ)قرأ بالترجمة المذكورة ـ أيضاً ـ.

الحرف الذي في سورة **(مَرْيَمُ)**؛ أي: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ﴾ [مريم: ٦٧].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(نَمَا**[(٣)]**) (إِذْ كَمْ)**؛ أي: عاصم، ونافع، وأبي عمرو.

= وضم الكاف، وتخفيفهما معاً» وليس المراد ذلك، بل مراد الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ كما في النويري وغيره؛ أنَّ قوله: **(مَعًا)**؛ أي أنَّ ما ذكره من الترجمة: بإسكان الذال، وضم الكاف وتخفيفها، إنما هو شاملٌ لكلا الموضعين الواردين في القرآن الكريم واللذين ورد فيهما لفظة: ﴿**لِيَذْكُرُوا**﴾ وهما: موضع سورة الإسراء المذكور هنا، وموضع سورة الفرقان؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]، فهذا معنى قوله: **(معاً)**؛ أي: كلا الموضعين في سورتي: الإسراء، والفرقان. (ينظر: شرح النويري ٤٣١/٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)، والهادي ٣٧٢/٣، والإتحاف ١٩٨/٢).

(١) والمعنى: ليتدبروا، وليتفكروا، فأُدْغِمَتْ التاء في الذال، فمن قرأ بالتشديد جعله من (التَّذَكُّر)؛ وهو التدبر، فالتشديد لـ(ـلتدبر)، والتخفيف لـ(ـلذِكْرِ) بعد النسيان. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٧/٢، والدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣٢/٤، والإتحاف ١٩٨/٢).

(٢) الآية: [٦٢].

(٣) قال ابن الناظم: «يقال: نمى الحديث ينميه، إذا بلَّغَهُ على وجه الإصلاح والخير». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٣)).

وقرأ الباقون: بالتشديد في السورتين **[٤٢٥]**.

٧٣٥ ـ ....يَقُولُ[١]: عَنْ دُعَا. الثَّانِي: سَمَا

٧٣٦ ـ نَـلْ كَـمْ...................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَقُولُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [٤٢].

فقرأه بياء الغيب[٢] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: **(عَنْ دُعَا[٣])**؛ أي: حفص، وابن كثير.

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب[٤].

وقرأ الحرف **(الثاني)**؛ أي: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [٤٣].

بياء الغيب[٥].

---

(١) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الإفراد: **(يَقُولُ)**، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ، ولا يستقيم؛ لأن الخلاف في هذا الحرف دائر بين الغيب والخطاب وليس بين الجمع والإفراد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على الجمع: **(يَقُولُو)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) ردًّا على لفظ الغيبة في قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ﴾ [٤١]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٨/٢، وشرح النويري ٤٣٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)).

(٣) ومعنى: **(دُعَا)**؛ من الدعاء؛ وهو: الطلب والسؤال، مِن: دَعَا يَدعُو دُعَاء، ودعا له؛ تمنَّى له الخير، ودعا عليه؛ طلب له الشر، ودعا إليه؛ طلب إليه، ودعا إلى الأمر؛ حثَّ على اعتقاده، ودعا الله؛ سأله حاجته واستغاث به وتضرع إليه.

(٤) أي على تقدير: قل لهم يا محمد لو كان معه آلهة كما تقولون، أو على اعتبار الخطاب الذي قبله في قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم﴾ [٤٠]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٧/٢، والدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣٢/٤، والإتحاف ١٩٨/٢).

(٥) وهو في التوجيه كالذي قبله، ردًّا على لفظ الغيبة في قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ﴾ [٤١]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٧/٢، والدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣٢/٤، والإتحاف ١٩٨/٢).

المرموز إليهم بقوله: **(سَمَا)** **(نَلْ كَمْ)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب، وعاصم، وابن عامر[١].

وقرأه الباقون؛ وهم أهل شفا: بتاء الخطاب.

٧٣٦ـ ....يُسَبِّحُ: صَدًا[٢] عَمَّ دُعَا[٣].   وَفِيهِمَا: خُلْفُ رُوَيْسٍ وَقَعَا

وَقَرَأَ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [٤٤].

بياء التذكير[٤] ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(صَدَا[٥] عَمَّ دُعَا)**؛ أي: شعبة، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وابن كثير.

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث[٦].

ولا خلاف بينهم في الثلاثة.

(وَ)لكن.

---

(١) وبقي من أهل (سما) ـ الذين يقرؤون بياء الغيب ـ ممن لم يذكره الشارح؛ الإمام أبو عمرو البصري، ولعله سهو. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، والإتحاف ١٩٩/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الدال منونة، وبالألف الممدودة: **(صَدًا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: **(صَدًى)**، والثالث: **(صَدَى)**، والرابع: **(صَدا)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الدال: **(دُعَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الدال: **(دَعَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٤) لأن تأنيثه مجازي، ولوجود الفصل. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٨/٢، وشرح النويري ٤٣٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)).

(٥) والـ**(صَدَى)** له معان؛ منها الصوت الذي يجيئك مثل صوتك في الجبال والجدران، ومنها؛ أنَّ (الصدا): طير صغير يقال له الجندب؛ الذي يُرى ليلاً، وقيل: هو ذكر البوم، وقيل: (الصدا): العطش.

(٦) لإسناده إلى: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٨/٢، وشرح النويري ٤٣٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)).

(فِيْهِمَا)؛ أي في:

﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣].

و﴿يُسَبِّحُ﴾ [٤٤].

(خُلْفُ رُوَيْسٍ) عن يعقوب.

(وَقَعَا).

فإنه قرأ: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣]:

من طريق أبي الطيب عن التمَّار عنه: بالتاء الفوقية[١].

ومن طريق غيره: بالياء التحتية[٢].

وقرأ: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالعكس[٣].

وتقدَّم الكلام:

على: ﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾ [٤٩][٤].

---

(١) ينظر: النشر ٣٠٧/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٠٧/٢.

(٣) أي: أنَّ رويساً من طريق أبي الطيب عن التمّار قرأه بالياء؛ على التذكير، ومن طريق غيره بالتاء الفوقية. (ينظر: النشر ٣٠٧/٢، والإتحاف ١٩٩/٢).

(٤) قرأ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني: نافع، والكسائي، ويعقوب،وكلٌّ على أصله؛ فقالون: بالتسهيل والمد، وورش: بالتسهيل والقصر، والكسائي وروح: بالتخفيف والقصر، وقرأ ابن عامر، وأبو جعفر: بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، وكلٌّ على أصله ـ أيضاً ـ: فابن عامر بالتحقيق من غير فصل، على الخلاف لهشام، والجمهور بالفصل عنه، وأبو جعفر: بالتسهيل والمدّ، وابن كثير وأبو عمرو: بالاستفهام في الأول والثاني فيهما، وهم على أصولهم ـ أيضاً ـ؛ فابن كثير: بتسهيلهما بين بين من غير فصل، وأبو عمرو: بتسهيلهما مع المد، والباقون: بتحقيقهما مع القصر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨٦، ١٩٠)، والنشر ٣٧٣/١، والإتحاف ١٩٩/٢).

وكذا إخفاء: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [٥١][١]؛ لأبي جعفر[٢].

وضم زاي: ﴿زَبُورًا﴾ [٥٥]؛ لحمزة، وخلف[٣].

٧٣٧ ـ وَرَجْلِكَ اكْسِرْ سَاكِنًا: عُدْ...... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿رَجْلِكَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ [٦٤].

فـ(**اكْسِرْ سَاكِناً**)؛ أي: اقرأه بكسر الجيم.

للمرموز إليه بعين: (**عُدْ**)[٤]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

على أنه مفرد أريد به الجمع، لغة في (رَجِل)؛ بمعنى: (رَاجِل)، أي: (مَاشٍ)، كـ(ـحَذِرْ)[٥]، و(حَاذِرْ)، و(تَعِبْ)، و(تَاعِبْ)[٦].

والباقون: بكسر الجيم.

---

(١) في الأصل: (مسعصون)، وهو تصحيف.

(٢) وهذا أحد المواضع التي استثناها بعض أهل الأداء عن أبي جعفر؛ فأظهروا النون عنه فيها، وروى الإخفاء فيها: أبو العز في إرشاده، وذكرهما في كفايته، من رواية ابن وردان، ولم يستثنها ابن مهران في الروايتين، بل أطلق الإخفاء فيها كسائر القرآن، وخص في الكامل استثنائها من طريق الحمامي فقط، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين، قال ابن الجزري: «وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر من روايتيه، والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس»، وقال في الإتحاف: «والجمهور على استثنائها عنه». (ينظر: متن طيبة النشر، باب أحكام النون الساكنة والتنوين، الأبيات رقم (٢٧٣ ـ ٢٧٤)، والنشر ٢/٢٢٢، والإتحاف ٢/٢٠٠).

(٣) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧٦)، والنشر ٢/٢٢٢، والإتحاف ٢/٢٠٠).

(٤) ومعنى قوله: (**عُدْ**)؛ أمر بالعود مرة بعد أخرى.

(٥) في الأصل: بالدال (كحدر)، وهو تصحيف.

(٦) على أنه واحد؛ يراد به الكثرة. (ينظر: الدر المصون ٧/٣٩٥، واللباب ١٢/٣٥٣، وشرح النويري ٤/٤٣٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢/٢٠٣، والهادي ٢/٣٧٧).

اسم جمع (رَاجِل)، كـ(ـالصَّحْب)[(١)]، و(الرَّكْب[(٢)])[(٣)].

٧٣٧ ـ ....يَخْسِفَا[(٤)] وَبَعْدَهُ الْأَرْبَعُ (نُونٌ): حُزْ دَفَا.

٧٣٨ ـ يُغْرِقَكُمْ[(٥)] مِنْهَا فَأَنِّثْ: ثِقْ غِنَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَخْسِفَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ﴾ [٦٨].

(وَبَعْدَهُ).

الكلمات **(الْأَرْبَعُ)**؛ وهي:

﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨].

و﴿أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ﴾ [٦٩].

﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٩].

﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [٦٩].

---

(١) في (صَاحب). (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧).

(٢) في (رَاكِب). (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٨/٢، والدر المصون ٣٩٥/٧، واللباب ٣٥٣/١٢، وشرح النويري ٤٣٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢، والهادي ٣٧٧/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**يَخْسِفَا**)، والثاني: بالنون: (**نَخْسِفَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**يُغْرِقَكُمْ**)، والثاني: بالنون؛ على العظمة: (**نُغْرِقَكُمْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

فـ**(ـنُونٌ)**؛ أي: القراءة بنون العظمة في الأفعال الخمسة[١].

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(حُزْ دَفَا[٢])**؛ أي: أبي عمرو، وابن كثير.

وقرأ الباقون: بالياء في الخمسة[٣].

إلَّا: ﴿فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [٦٩].

(مِنْهَا)؛ أي: من الخمسة المذكورة.

فـ**(ـأَنِّثْ)**؛ أي: اقرأه بتاء التأنيث[٤].

---

(١) على الالتفات؛ بالخروج من الغيبة إلى الإخبار، قال في شرح الهداية: «لأن قبله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [٦١]، وما بعده على إخبار الله ـ ﷻ ـ عن نفسه». (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧، واللباب ٣٥٣/١٢، وشرح النويري ٤٣٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢، ٣٧٧).

(٢) وقوله: **(دَفَا)**؛ أصله: دفأ، فوقف بالنقل، وهو خلاف البرد، ففيه إشارة إلى تلقيه بالفطنة والذكاء والفهم.

(٣) قال في اللباب: «على سَنَنِ ما تقدم من الغيبة». (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧، واللباب ٣٥٣/١٢، وشرح النويري ٤٣٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢).

(٤) لم يتعرض الشارح ـ رحمه الله ـ لانفرادة الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان؛ في كلمة: ﴿**فَتُغْرِقَكُم**﴾؛ حيث قرأها بالتأنيث، مع تشديد الراء، وفتح القاف: **(فَتُغَرِّقَكُمْ)**، ـ مع أنه قد تعرض لنظائرها في سورة التوبة حيث قال: «هذا وقرأ ابن وردان: ﴿**سُقَاةَ الحاجِ**﴾؛ بوزن: (رُمَاة)، ﴿**وَعَمَرَةَ المسجد**﴾؛ بوزن: (بَرَدَة)، ولم يعرج عليه في المتن؛ لأنها انفرادة للشطوي عنه»، وموضع سورة الإسراء هذا كموضعي سورة التوبة سواء بسواء، وهو ـ أي الشارح ـ في عدم تعرضه لهذه الموضع ـ أي موضع سورة الإسراء ـ بذكر ولا تنبيه مُتَّبعٌ في ذلك الشروح الأخرى، حيث لم يذكرها ابن الناظم ولا المنير السمنودي ولا موسى جار الله في شروحهم، ولا صاحب الهادي، بينما ذكرها النويري في شرحه بقوله ٤٣٤/٤: «انفرد الشطوي عن ابن وردان بتشديد الراء من (يُغْرِقَكُمْ)»، وذكرها صاحب الإتحاف في إتحافه حيث قال ٢٠٢/٢: «وانفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء، ولم يعرج عليها في الطيبة على عادته»، لكن ذِكْر النويري وصاحب الإتحاف لهذا الموضع ـ كما ترى ـ ذكر من غير تنويه أو تحرير لصحة القراءة بها من عدمه، وكان حقهما أن يفعلا، =

للمرموز إليهما بأولى قوله: (ثِقْ[1] غِنَا[2])؛ أي: أبي جعفر، ورويس عن يعقوب.

= لأن ذكرهما لها من الانفرادات ثم سكوتهما بعد ذلك يوهم شذوذها وعدم القراءة بها، اعتماداً على ما هو معلوم عند أهل الفن من أن الانفرادات حكمها الشذوذ، مع أنهما ـ أي النويري وصاحب الإتحاف ـ يحرران المسائل بل الأوجه الدقيقة ويبينان صحتها من ضعفها، وكان حقه ـ أي الشيخ الترمسي ـ بل وحق غيره من الشراح إن لم يذكروا الخلاف فيها ـ لعدم ورودها في نص متن الطيبة ـ فلا أقل من أن يشيروا إليها إشارة تَذَكِّرُ الطالب بها، كما فعل ابن الجزري في نشره، كيف وهي قراءة صحيحة، نصَّ عليها في النشر، وقُرئ بها من طريق الدرة، وأجمع المحررون على ثبوتها وعلى القراءة بها، فالعجب هو إجماع شروح الطيبة على عدم ذكر هذا الموضع أو الإشارة إليه، وإن أشاروا إليه أو ذكروه فإنهم يذكرونه ذكراً يوهم شذوذ القراءة به، مع أن هذه الكتب والشروح تذكر كثيراً من الانفرادات الشاذة الغير مقروء بها والتي ذُكرت في النشر وكتب القراءات الأخرى، وتنوه على شذوذها وعدم صحة القراءة بها، بل إن الشارح هنا وابن الناظم في شرحه ربما ذكرآ مواضع شاذة وانفرادات غير مقروء بها لم ينص عليها حتى ابن الجزري أو يذكرها في نشره، بل ولم أجدها في ما بين يدي من الكتب التي هي مظان للشاذ من القراءات، بل ولم أجد لها جواباً عند المتخصصين والمحققين في هذا العلم الشريف، فكيف يُغْفِلُون ذكر هذه الانفرادات الصحيحة!

وهذا الوجه ـ أي انفرادة الشطوي عن ابن وردان في هذا الحرف ـ إحدى الانفرادات الأربع الصحيحة المقروء بها من طريق الدرة، والطيبة، على ما حرره المحررون والمحققون من العلماء كما مرّ معنا عند أول هذه الأنفرادات الأربع؛ وذلك في سورة الأعراف عند قوله تعالى: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [٥٨]، حيث بينت ذلك مفصلاً.

على أن ابن الجزري قد ذكرها في التقريب، ونصَّ عليها في النشر في موضعها من سورة الإسراء، حيث قال: «وانفرد الشطوي، عن ابن هارون، عن الفضل، عن ابن وردان بتشديد الراء، وهي قراءة ابن مقسم، وقتادة، والحسن في رواية»، ولم يتعرض الخليجي لهذا الموضع في حل المشكلات مع أنه تعرض للمواضع الثلاث في سورها، وموضع سورة الإسراء كتلك المواضع الثلاثة سواء بسواء. (ينظر: النشر ٣٠٨/٢، وتقريب النشر ص (١٨٤)، وشرح النويري ٤٣٤/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح موسى جار الله ص (١٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)، والإتحاف ٢٠٢/٢، والهادي ٣٧٦/٢، وحل المشكلات ص (٧٣)).

(١) وقوله: (ثِقْ)؛ فعل أمر؛ من الوثوق؛ بمعنى: الاطمئنان والتصديق.

(٢) وقوله: (غِناً)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

على إسناد الضمير [٤٢٦] للـ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾[١].

وتقدَّم:

جمع: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ [٦٩]، لأبي جعفر[٢].

وكذا إمالة: ﴿أَعۡمَىٰ﴾ [٧٢]، معاً، في بابها[٣].

٧٣٨ ـ .... خَلْفَكَ فِي خِلَافَكَ: اتْلُ صِفْ ثَنَا

٧٣٩ ـ حَبْرٍ[٤]...................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [٧٦].

فقرأ: ﴿**خَلْفَكَ**﴾؛ بفتح الخاء، وإسكان اللام، بغير ألف بعدها.

(**فِي**) موضع: ﴿خِلَٰفَكَ﴾.

المرموز إليهم بقوله: (**اتْلُ صِفْ ثَنَا**) (**حَبْرٍ**)؛ أي: نافع، وشعبة، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو.

---

(١) على الالتفات؛ بالخروج من الغيبة إلى الإخبار، قال في شرح الهداية: «لأن قبله: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [٦١]، وما بعده على إخبار الله ـ ﷻ ـ عن نفسه». (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧، واللباب ٣٥٣/١٢، وشرح النويري ٤٣٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢، والهادي ٣٧٧/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨١)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٢٠٢/٢.

(٣) أمالهما معاً: أبو بكر شعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر؛ لأنهما من ذوات الياء، وقللهما: الأزرق بخلفه، وقرأ أبو عمرو ويعقوب بإمالة الأول محضة؛ على أنه ليس أفعل التفضيل، فألفه متطرفة لفظاً وتقديراً، وفتحا الثاني؛ لكونه أفعل التفضيل، فألفه في حكم المتوسطة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥١)، البيت رقم (٢٩٢)، والنشر ٤٣/٢، والإتحاف ٢٠٢/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الراء مع التنوين: (**حَبْرٍ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

وقرأه الباقون: بكسر الخاء، وفتح اللام، وألف بعدها.

وقد لفظ المصنف بالقراءتين(١).

وهما بمعنى؛ أي: (بعد خروجك)(٢).

قال في التقريب(٣): «وانفرد ابن العلاف عن المعدل(٤) عن روح: ﴿يُلَبَّثُونَ﴾ [٧٦]؛ بضم الياء، وفتح اللام، وتشديد الباء»، انتهى(٥).

ولذا لم يعرج عليه في النظم، كما هو عادته في الانفرادات(٦).

قال في الإتحاف(٧): «فلا يقرأ بها من طرق الكتاب؛ وهي قراءة عطاء(٨)».

٧٣٩ ـ ......نأَى نَاءَ مَعًا: مِنْهُ ثنَا(٩) ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [٨٣].

---

(١) فاستغنى ـ بلفظه بالقراءتين ـ عن ذكر القيد. (ينظر: شرح النويري ٤/٤٣٥).

(٢) ينظر: الدر المصون ٧/٣٩٥، واللباب ١٢/٣٥٣، وشرح النويري ٤/٤٣٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢/٢٠٣، والهادي ٢/٣٧٧.

(٣) ينظر: تقريب النشر ص (١٣٤).

(٤) في الأصل: (العدل)، والتصويب من التقريب ـ حيث نقل الشارح ـ، وهي كذلك في الإتحاف. (ينظر: التقريب ص (١٨٤)، والنشر ٢/٣٠٨، والإتحاف ٢/٢٠٣).

(٥) قال في اللباب: «وهي مِنْ: (لَبَّثَهُ)؛ بالتشديد». (ينظر: اللباب ١٢/٣٥٣، والدر المصون ٧/٣٩٤).

(٦) ينظر: تقريب النشر ص (١٣٤).

(٧) ينظر: الإتحاف ٢/٢٠٣.

(٨) وهي أيضاً قراءة الحسن، وقتادة. (ينظر: معجم القراءات ٥/١٠٢).

(٩) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بنون مفتوحة ثم ثاء مفتوحة، وبعد الثاء ألف ممدودة: (ثَنَا)، بينما ضُبطت في جميع النسخ ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ بثاء مضمومة، بعدها باء مفتوحة، وبعدها ألف ممدودة: (ثُبَا)، إلا نسخة الشيخ القاضي؛ فقد ضُبطت فيها بالألف المقصورة: (ثُبَى)، ومعناها ـ ممدودة أو مقصورة ـ؛ هو العالي من مجالس الأشراف، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (ثَنَا)، (ثُبَا)، (ثُبَى).

فقرأه: ﴿**نَاءَ**﴾؛ بتقديم الألف على الهمزة؛ بوزن (شَاءَ).

(**مَعاً**)؛ أي: هنا[(١)]، وفي فصلت[(٢)].

المرموز إليهما بأولى قوله: (**مِنْهُ ثَنَا**)؛ أي: ابن ذكوان، وأبو جعفر.

من (نَاءَ)، (يَنُوْءُ)[(٣)]؛ [أي][(٤)]: (نَهَضَ)[(٥)].

وقرأ الباقون: فيهما بتقديم الهمزة على حرف العلة.

بوزن (رَمَى)، من (النَّأْي)؛ وهو الْبُعْدُ[(٦)].

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[(٧)].

وتقدَّم ـ في الأصول ـ الكلام على إمالته مستوفى[(٨)].

---

(١) سورة الإسراء: الآية [٨٣].

(٢) الآية: [٥١].

(٣) وقيل: بل هي مِنْ: (نَأى)، ووزنه (فَلَع)، كقولهم: في (رَأَى) (رَاءَ). (ينظر: الدر المصون ٧/٤٠٤).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لإتمام المعنى وإيضاحه. (ينظر: الدر المصون ٧/٤٠٤).

(٥) ينظر: اللباب ١٢/٣٧٠، وشرح النويري ٤/٤٣٧، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢/٢٠٣، والهادي ٢/٣٧٧.

(٦) ينظر: اللباب ١٢/٣٧٠، وشرح النويري ٤/٤٣٧، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢/٢٠٣، والهادي ٢/٣٧٧.

(٧) فاستغنى ـ بلفظه بالقراءتين ـ عن ذكر القيد.

(٨) فأمال النون مع الهمزة: الكسائي وخلف عن نفسه وعن حمزة، وأمال الهمزة ـ فقط ـ فيهما: خلاد، وبالفتح والتقليل: الأزرق في الموضعين، وذلك في الهمزة، مع فتح النون، واختلف عن أبي بكر في حرف سبحان؛ فروى عنه العليمي والحمامي وابن شاذان عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عنه: الإمالة فيهما، وروى سائر الرواة عن شعيب عن يحيى عنه: فتح النون، فيصير لأبي بكر أربع طرق: أحدها: إمالة الهمزة في سبحان فقط، وهي رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه، الثاني: إمالة النون والهمزة جميعاً، في سبحان فقط؛ وهي رواية العليمي عنه وأبي حمدون عن يحيى عنه من طريق الحمامي وابن شاذان، الثالث: إمالة الهمزة فقط، في سبحان وفصلت جميعاً؛ الرابع: الفتح في الموضعين من السورتين سبحان وفصلت، والوجهان الثالث =

ويوقف عليه لحمزة؛ بالتسهيل بين بين فقط، ولا يصح سواه[(١)]، كما ذكره المصنف[(٢)].

٧٣٩ ـ .... تَفْجُرَ[(٣)] فِي[(٤)] الْأُولَى كَـ: تَقْتُلَ[(٥)]: ظُبَى

٧٤٠ ـ كَـفَـى........................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَفْجُرَ﴾.

(فِي) الكلمة (الْأُولَى).

= والربع انفرادتين لا يُقرأ بهما، وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح لا يعلم بينهم في ذلك خلافاً، فإمالةُ الهمزة في الموضعين للسوسي انفرادة ـ لفارس بن أحمد شيخ الداني ـ لم يعوِّل عليها في الطيبة، وإن حكاه بـ(قيل) في آخر الباب. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٤ ـ ٢٩٥)، والنشر ٤٣/١ ـ ٤٤، والإتحاف ٢٠٤/٢، وغيث النفع ص (٢٧٦)).

(١) نصَّ عليه في النشر، والإتحاف، وقد حُكِيَ فيه وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ألفاً، وليس بصحيح؛ لخروجه عن القياس، ولضعفه رواية، والهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط المتحرك المفتوح بعد فتح. (ينظر: النشر ٤٨٣/١، والإتحاف ٢٠٤/٢).

(٢) ينظر: النشر ٤٨٣/١.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء، وسكون الفاء، وضم الجيم مخففة، ثم راء مفتوحة: (**تَفْجُرَ**)، والثاني: بضم التاء، وفتح الفاء، وكسر الجيم مشددة، مع فتح الراء: (**تُفَجِّرَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة ـ عدماً ووجودًا ـ على وجهين؛ الأول: إثبات الكلمة بحيث يكون سياق النظم على النحو التالي: (**تَفْجُرَ فِي الْأُولَى**)، وهذا الوجه موجود في كل النسخ التي ضبطت كلمة: (**تَفْجُرَ**)، بالتخفيف، والثاني: حذف كلمة (فِي)، بحيث يكون سياق النظم كالتالي: (**تُفَجِّرَ الْأُولَى**)، وهذا الوجه موجود في كل النسخ التي ضبطت كلمة: (**تُفَجِّرَ**)، بالتشديد، والخلاصة: أن خلافهم هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها؛ فمن ضبطها بالتخفيف أثبت كلمة (في)، ومن ضبطها بالتشديد حذف كلمة (في).

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح ـ هنا ـ إلى: (**كَقَتْلٌ**)، وانفرد شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، بضبط حركة اللام؛ بالضم: (**كَتَقْتُلُ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالفتح في اللام: (**كَتَقْتُلَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

وهي: ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [٩٠].

فقرأها: بفتح التاء، وسكون الفاء، وضم الجيم مخففة؛ كـ(تَقْتُلَ) الثلاثي.

المرموز إليهم بقوله: **(ظُبَى) (كَفَى)**؛ أي: يعقوب، والكوفيون كلهم.

على أنه مضارع (فَجَرَ الأرض)؛ شَقَّهَا[١].

وقرأها [**الباقون**][٢]: بضم التاء، وفتح الفاء، وكسر الجيم مشددة.

من (التَّفْجِير)؛ للمبالغة، والتكثير[٣].

وخرج بـ**(ـالْأُولَى)** الثانية؛ وهي: ﴿فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا﴾ [٩١][٤]، فلا خلاف في تشديدها؛ للتصريح بمصدرها[٥].

٧٤٠ ـ ......وَكِسْفًا حَرِّكَنْ: عَمَّ نَفَسْ. وَالشُّعَرَا سَبَا: عُلَا[٦]. الرُّومَ[٧] عَكَسْ:

(١) لأن الينبوع واحد. (ينظر: الكشف ٥١/٢، والدر المصون ٤٠٨/٧، واللباب ٣٨٤/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٤/٢).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٣) والدلالة على تكرير الفعل. (ينظر: الكشف ٥١/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، والدر المصون ٤٠٨/٧، واللباب ٣٨٤/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٤/٢ ـ ٢٠٥).

(٤) كُتِبَتْ في الأصل: (تفجير الأنهار تفجيرا)، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) نصَّ عليه في: النشر، والإتحاف، وغيث النفع، والمنير السمنودي في شرحه، وقال في الهادي: «من أجل قوله تعالى: ﴿تَفْجِيرًا﴾». (ينظر: النشر ٣٠٨/٢، واللباب ٣٨٤/١٢، والإتحاف ٢٠٥/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وغيث النفع ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والهادي ٣٧٦/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها: بضم العين: **(عُلَا)**، والثاني: بفتح العين: **(عَلَا)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم: **(الرُّومَ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الميم: **(الرُّومِ)**، والثالث: بضم الميم: **(الرُّومُ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

٧٤١ ـ مَنْ لِي بِخُلْفٍ ثِقْ(١) ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿كِسْفًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ [٩٢].

فـ(**حَرِّكَنْ**)؛ أي: اقرأه بفتح السين، كما هو مطلق الحركة.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ نَفَسْ**(٢))؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وعاصم(٣).

على أنه **[٤٢٧]** جمع (كِسْفَة) أيضاً، كـ(ـسِدْرَة)، وكـ(ـسَدْر)(٤).

(**وَ**)حَرِّكَنْ.

حرف (**الشُّعَرَا**): ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ [الشعراء: ١٨٧](٥).

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: (**ق**).

(٢) ومعنى قوله: (**نَفَسْ**)؛ من التنفيس، وهو: الفرج بعد الهم والكرب.

(٣) لم يشر المؤلف إلى قراءة الباقين في هذا الموضع؛ أعني: موضع سورة الإسراء، وإنما بعد أن ذكر قراءة التحريك للمرموز إليهم بـ(**عمَّ نَفَسْ**)، انتقل مباشر إلى ذكر خلاف القراء في موضعي سورتي الشعراء وسبأ، ولعله سهو ونسيان، بقرينة أنه ذكر بعد ذلك توجيه قراءة الإسكان مكان توجيه قراءة التحريك، وكان حقه بعد أن ذكر قراءة التحريك للمدنيين وعاصم وابن عامر، أن ينوه على قراءة الباقين من القراء العشرة وهم: ابن كثير، وأبي عمرو، وأهل (شفا)؛ فيقول: وقراءة الباقين: بالإسكان.

(٤) ما ذكره الشارح من التوجيه إنما هو توجيه لقراءة الإسكان، كما هو في الدر المصون والإتحاف وغيرهما، فـ(كِسَفَ)، و(كِسْف) جمع (كِسْفَة)، و(الكِسْفة)؛ القطعة، فالمعنى: أو تسقط السماء علينا قطعاً؛ أي: قطعة قطعة، وأما توجيه قراءة التحريك فقال في الدر المصون ـ وهو كذلك في الإتحاف ـ: «فمن فتح السين جعله جمعَ كِسْفَة، نحو: (قِطْعة)، و(قِطَعْ)، و(كِسْرة)، وَ(كِسَر))، فسبق قلم الشارح في هذا الحرف حيث ذكر قراءة التحريك ووجهها بتوجيه قراءة الإسكان ثم سكت عن قراءة الإسكان. (ينظر: الكشف ٥١/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، والدر المصون ٤٠٩/٧، واللباب ٣٨٦/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٥/٢، والهادي ٣٧٨/٢).

(٥) في الأصل: (فأسقط علينا سقفا)، وهو تصحيف وخطأ.

وحرف (**سَبَا**): ﴿أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سبأ: ٩].

للمرموز إليه بعين: (**عُلَا**)؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بإسكانها في الحرفين[١].

وأمَّا حرف (**الرُّومَ**): ﴿وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [الروم: ٤٨][٢].

فـ(**ـعَكَسْ**).

المرموز إليهم بقوله: (**مَنْ**[٣] **لِي بِخُلْفٍ ثِقْ**)؛ أي: ابن ذكوان، وهشام في أحد وجهيه، وأبو جعفر.

فإنهم قرؤوه: بإسكان السين.

والوجه الآخر لهشام: الفتح[٤].

---

(١) فمن سكن السين جعله اسماً مفرداً؛ فيكون المعنى: أو تسقط السماء علينا قطعة واحدة تظللنا، ويجوز أن يكون الكِسْف بالإسكان جمع (كِسْفة)، كـ(ـتَمْرة)، و(تَمْر)، و(سِدْرة)، و(سِدْر)؛ فيكون في المعنى كقراءة من فتح؛ أي: قطعة قطعة. (ينظر: الكشف ٥١/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، واللباب ٣٨٦/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٥/٢، والهادي ٣٧٨/٢).

(٢) في الأصل كتبت من دون الواو: (يجعله).

(٣) و(مَنْ) ـ على وجه الفتح ـ؛ تأتي بمعنى: اسم استفهام عن العاقل، وتأتي بمعنى: اسم موصول بمعنى الذي؛ تطلق على الأشخاص أو على جمع فيه أشخاص، وأما على وجه الجر في الميم: (مِنْ)؛ فإنها حرف جر يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية.

(٤) فروى الداجوني عن أصحابه عنه: فتح السين، وروى عنه ابن مجاهد من جميع طرقه: الإسكان، وبه قرأ الداني على شيخيه؛ أبي القاسم الفارسي، وأبي الحسن بن غلبون، وهو الذي لم يذكر ابن سفيان، ولا المهدوي، ولا ابن شريح، ولا صاحب العنوان، ولا مكي، ولا غيرهم من المغاربة والمصريين عن هشام سواه، ونص عليه صاحب المبهج وابن سوار عن هشام بكماله. (ينظر: النشر ٣٠٩/٢).

وبه **قرأ الباقون**[١].

٧٤١ ـ ....وَقُـلْ قَـالَ: دَنَـا كَـمْ..................................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [٩٣].

فقرأه: ﴿قَالَ﴾؛ بفتح القاف، وألف بعدها، وفتح اللام.

بصيغة الماضي؛ إخباراً عنه ﷺ[٢].

المرموز إليهما بأولى قوله: **(دَنَا كَمْ)**؛ أي: ابن كثير، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بضم القاف، وإسكان اللام.

على الأمر منه ﷻ لنبيه ﷺ[٣].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٤].

٧٤١ ـ ....وَعَلِمْتَ[٥] [التَّاءُ بِالضَمِّ: رَنَا][٦]

---

(١) قال في النشر: «واتفقوا على إسكان السين في سورة الطور من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا﴾ [٤٤]؛ لوصفه بالواحد المذكر في قوله ـ في الآية نفسها ـ: ﴿سَاقِطًا﴾. (ينظر: النشر ٣٠٩/٢، وشرح النويري ٤٣٨/٤، والإتحاف ٢٠٥/٢ وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والهادي ٣٧٩/٢).

(٢) وهي مرسومة في مصاحف المكيين والشاميين: (قال)؛ بألف. (ينظر: الكشف ٥٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، والدر المصون ٤١٢/٧، واللباب ٣٨٨/١٢، وشرح النويري ٤٣٨/٤ ـ ٤٣٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٥/٢، والهادي ٣٧٩/٢).

(٣) وهي مرسومة في مصاحفهم: (قل)؛ من غير ألف. (ينظر: الكشف ٥٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، والدر المصون ٤١٢/٧، واللباب ٣٨٨/١٢، وشرح النويري ٤٣٨/٤ ـ ٤٣٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٥/٢، والهادي ٣٧٩/٢).

(٤) فاستغنى بذلك عن القيد.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: **(عَلِمْتَ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء: **(عَلِمْتُ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ولم تضبط حركة التاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين على وجهين؛ الأول: **(التَّاءُ بِالضَّمِّ رَنَا)**، =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿عَلِمْتَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ...الخ﴾ [١٠٢].

فقرأ **(التَّاءَ)** منه.

(بِالضَّمِّ).

الإمام المرموز إليه براء: **(رَنَا)**(١)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

على الإسناد لضمير موسى(٢).

والباقون: بالفتح.

على جعل الضمير للمخاطب؛ وهو فرعون(٣).

وتقدَّم: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ﴾ [١٠٢](٤).

وفي هذه السورة مضافة(٥):

﴿رَبِّيٓ إِذًا﴾ [١٠٠].

= وهو اختيار النسخ العتيقة، إلا أن نسخة رضوان العقبي قد ضبطت: **(التَّاء)** من غير همز؛ وذلك على الإطلاق أي: **(التَّا)**، والثاني: **(مَا بِضَمِّ التَّا رَنَا)**.

(١) ومعنى قوله: **(رَنَا)**؛ الشيء المنظور إليه، ويأتي بمعنى الفعل الماضي؛ أي: أدام النظر وثبَّته.

(٢) أي: إني متحقق أني ما جئتُ به هو منزل من عند الله. (ينظر: الكشف ٥٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٩)، والدر المصون ٤٢٢/٧، واللباب ٤٠١/١٢، وشرح النويري ٤٣٩/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٦/٢، والهادي ٣٧٩/٢).

(٣) أي: أنت متحقق أن ما جئتُ به هو منزل من عند الله، وإنما كفرك عناد. (ينظر: الكشف ٥٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٩)، والدر المصون ٤٢٢/٧، واللباب ٤٠١/١٢، وشرح النويري ٤٣٩/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٦/٢، والهادي ٣٧٩/٢).

(٤) فقرأ بكسر اللام والواو: عاصم، وحمزة، وقرأ يعقوب: بكسر اللام فقط، وقرأ الباقون: بضم اللام والواو. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٢٠٦/٢).

(٥) ينظر: النشر ٣٠٩/٢، والإتحاف ٢٠٧/٢.

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

وزائدتان[1]:

﴿أَخَّرْتَنِ﴾ [٦٢].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [٩٧].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[2].



(١) ينظر: النشر ٣٠٩/٢، والإتحاف ٢٠٧/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٠٦ ـ ٣٠٩، وتقريب النشر ص (١٣٣ ـ ١٣٥)، وشرح النويري ٤٢٢/٤ ـ ٤٣٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٢ ـ ٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب ـ ل ١١٢/أ)، والإتحاف ١٩٢/٢ ـ ٢٠٧.

سُورَةُ الْكَهْفِ

تقدَّم:

اتفاق العشرة على ضم دال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١][1].

وسَكْتُ حفص ـ بخلاف عنه ـ على[2]:

﴿عِوَجَاۜ﴾ [١][3].

و﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢][4].

---

(١) والرفع قراءة الجماعة، رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «الرفع هو القراءة»، وقال الفراء: «اجتمع القراء على رفع الحمد»، وقال الزجاج: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمد) إلا بالرفع؛ لأن السنة تُتَّبَعُ في القرآن، ولا يُلْتَفَت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفع: القراءة» وقرأ الحسن البصري ـ في الشواذ ـ بكسر الدال؛ وذلك على إِتْبَاع حركة الدال حركة اللام بعدها، وقُرِئَ ـ أيضا ـ في الشواذ بضمها. (ينظر: معجم القراءات ٣٨٥/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٤٥/١).

(٢) قال في الدر المصون ـ في معرض توجيهه لسكت حفص على هذه الكلمات الأربع ـ: «قال المهدوي: وكان يلزم حفصاً مثل ذلك، فيما شاكل هذه المواضع، وهو لا يفعله، فلم يكن لقراءته وجه من الاحتجاج إلا اتباع الأثر في الرواية». (ينظر: الدر المصون ٤٣٦/٧).

(٣) قال في النشر: «ووجه السكت في: ﴿عِوَجَاۜ﴾؛ قصد بيان أنَّ: ﴿قَيِّمًا﴾ [٢]، بعده ليس متصلاً بما قبله في الإعراب، فيكون منصوباً بفعل مضمر تقديره: (أنزله قيما)، فيكون حالاً من الهاء في: (أنزله)». (ينظر: النشر ٤٢٦/١، والدر المصون ٤٣٤/٧).

(٤) قال في النشر: «ووجه السكت في: ﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾؛ بيان أن كلام الكفار قد انقضى، وأن قوله: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٥٢]؛ هذا ليس من كلامهم؛ فهو إما من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين». (ينظر: النشر ٤٢٦/١، والدر المصون ٤٣٥/٧ ـ ٤٣٦).

و﴿مَنۜ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧][1].

و﴿بَلۜ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤][2].

وبالسكت جزم الشاطبي، إذ قال في حرزه[3]:

وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي (عِوَجاً) بَلَا
وَفِي نُونِ (مَنْ رَاقٍ) وَ(مَرْقَدِنَا) وَلَا مِ (بَلْ رَانَ) وَالْبَاقُونَ لَا سَكْتَ مُوصَلَا [٤٢٨]

والوجه الآخر: عدم السكت عليها ـ كغيره ـ.

وهما صحيحان من طريق المتن، كما تقدم في بابه[4].

٧٤٢ ـ مِنْ لَدْنِهِ [لِلضَّمِّ سَكِّنْ][5] وَأَشِمْ ....

---

(١) وجه السكت في: ﴿مَنۜ رَاقٍ﴾؛ لئلا يتوهم أنها كلمة واحدة على (فعَّال) اسم فاعل للمبالغة من (مَرَق) (يَمْرق) فهو (مرَّاق)، مع صحة الرواية في ذلك. (ينظر: الدر المصون ٤٣٦/٧، والنشر ٤٢٦/١).

(٢) وجه السكت في: ﴿بَلۜ رَانَ﴾؛ قصد بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان، مع صحة الرواية في ذلك، نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٤٢٦/١).

(٣) ينظر: حرز الأماني ص (٦٦)، الأبيات رقم (٨٣٠ ـ ٨٣١).

(٤) قال في النشر: «فروى جمهور المغاربة وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد وعمرو: السكت، وهذا الذي في: الشاطبية، والتيسير، والهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، والتلخيص، والتذكرة، وغيرها، وروى الإدراج في الأربعة ـ كالباقين ـ: أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران، وغير واحد من العراقيين، وروى عنه كلًّا من الوجهين: أبو القاسم بن الفحام في تجريده، واتفق صاحب المستنير والمبهج والإرشاد على الإدراج في: ﴿عِوَجَاۜ﴾، و﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾ كالجماعة، وعلى السكت في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف، وروى الحافظ أبو العلاء في غايته السكت في: ﴿عِوَجَاۜ﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، قلتُ: فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه، وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٩)، والإتحاف ٢٠٨/٢ ـ ٢٠٩، والنشر ٤٢٥/١).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**لِلضَّمِّ سَكِّنْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**فِي الضَّمِّ أَسْكِنْ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه: (**للضَّمِّ أَسْكِنْ**).

٧٤٢ ـ .... وَاكْسِرْ سُكُونَ النُّونِ(١) وَالضَّمَّ(٢): صُرِمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [٢].

فـ(لِلضَّمِّ سَكِّنْ وَأَشِمْ)؛ أي: اقرأه بتسكين الدال، وإشمامها الضم(٣).

(وَاكْسِرْ سُكُونَ النُّونِ).

(وَ)اكسر.

(الضَّمَّ)؛ أي: ضم الهاء، وصلها بياء لفظية(٤).

وذلك للمرموز إليه بصاد: (صُرِمْ)(٥)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

فتصير: (لَدْنِهِيْ)(٦).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون الثانية: (النُّونِ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح النون الثانية: (النُّونَ)، وهو الوجه الآخر في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم مع التشديد: (وَالضَّمَّ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك الذي في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بضم الميم: (وَالضَّمُّ)، وهو الاختيار في بعض نسخ شرح ابن الناظم، والثالث: بجر الميم مع التشديد: (وَالضَّمِّ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٣) قال النويري: «قيَّد الإسكان والضم للضد». (ينظر: شرح النويري ٤/٥).

(٤) وهي مرسومة في مصاحفهم: (قل)؛ من غير ألف. (ينظر: الكشف ٢/٥٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، واللباب ١٢/٣٨٨، وشرح النويري ٤/٤٣٨ ـ ٤٣٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢/٢٠٥، والهادي ٢/٣٧٩).

(٥) ومعنى قوله: (صُرِمْ)؛ أي: قُطِعْ، وصَرَم الشيء؛ جزَّه وقطعه، وصرم النخل؛ جدَّه، وصرم عنده شهرا كاملا؛ قضى عنده وأقام، وصرم الصديق؛ إذا هجره وقاطعه.

(٦) في الأصل: (لديهن)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٠٨).

فتسكين الدال تخفيفاً كتسكين ضاد(١): (عضُد)، فالتقت(٢) مع النون الساكنة، فكُسِرَت النون(٣) وتبعه كسر الهاء، وكان حقه أن يكسر أول الساكنين(٤)، إلا أنه يلزم منه العود إلى ما فرَّ منه، ووُصِلَتْ بياء؛ لأنها بين متحركين، والسابق كسر وإشمام الدال؛ للتنبيه على أصلها في الحركة(٥).

وهو هنا عبارة عن ضم الشفتين مع الدال(٦)

---

(١) في الدر المصون والإتحاف: «كتسكين عين: (عضد)». (ينظر: الدر المصون ٤٣٧/٧، والإتحاف ٢٠٩/٢).

(٢) في الأصل: (فالتفتت)، من الالتفات، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢).

(٣) لالتقاء الساكنين. (ينظر: الدر المصون ٤٣٧/٧).

(٤) وذلك على القاعدة المعروفة. (ينظر: الدر المصون ٤٣٧/٧).

(٥) من قوله: «فتسكن الدال. . .الخ)، إلى هنا، الكلام بحروفه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وهو كذلك موجود بنصه في شرح المنير السمنودي على الطيبة. (ينظر: الكشف ٥٤/٢، والدر المصون ٤٣٧/٧ ـ ٤٣٨، واللباب ٤١٨/١٢، والإتحاف ٢٠٩/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)».

(٦) وهاهنا مسألة؛ وهي: هل ضمُّ الشفتين بالإشمام يكون عقب النطق بالدال أم مع النطق بها؟ قولان لأهل الأداء؛ فرجح الإمام مكي، والداني، وأبو عبدالله الفاسي، وغيرهم، أن الإشمام يكون عقب النطق بالدال الساكنة كما نقله عنهم في غيث النفع، وإلى هذا القول ذهب صاحب الدر المصون ـ وتبعه صاحب اللباب ـ حيث قال: «والإشمام هنا عبارة عن ضم الشفتين من غير نطق، ولهذا يختص به البصير دون الأعمى، هكذا قرَّره القراء، وفيه نظر، لأن الإشمام المشار إليه إنما يتحقق عند الوقف على آخر الكلمة فلا يليق إلا بأن يكون إشارة إلى حركة الحرف الأخير المرفوع إذا وقف عليه، نحو: (جاء الرجل)، وهكذا قدَّره النحويون، وأما كونه يؤتى به في وسط الكلمة فلا يتصور إلا أن يقف المتكلم على ذلك الساكن ثم ينطق بـ(ـياء) الكلمة، وإذا جربت نطقك في هذا الحرف الكريم وجدت الأمر كذلك، لا ينطق به بالدال الساكنة مشيراً إلى ضمها إلا حتى يقف عليها، ثمَّ يأتي بـ(ـياء) في الكلمة»، لكن ردَّ هذا القول الجعبري في شرحه على الشاطبية، حيث قال: «والإشمام هنا ضم الشفتين مع الدال، قال الفارسي: هو تهيئة العضو للضم، وليس حركة، وتَجَوَّز الأهوازي بتسميته اختلاساً، وقال مكي: هو بعد الدال كالوقف، وليس كـ(ـقيل)؛ لأنه متحرك، ووافقه السخاوي، وقال: لا يدركه الأعمى، قلتُ: ليس بعده؛ =

بلا نطق[(١)]، بل هو تهيئة العضو بلا صوت، فليس هو حركة[(٢)]، ومن سمَّاه[(٣)] اختلاساً فقد تَجَوَّز[(٤)].

= لأنه إن لم يكن على حرف لزم سكته، ولم يُنْقَل، أو على حرف، فإن كان النون فهي المشمة، لا الدال، والتقدير: الدال، فهذا خلفٌ، أو هو على الدال فهو المُدَّعَى» وبه قال المنير السمنودي في شرحه، وصاحب الإتحاف، والنويري في شرحه، حيث قال: «والإشمام هنا هو ضم الشفتين مع الدال»، وهو اختيار الشارح، بينما لم يتعرض له ابن الناظم في شرحه ولا صاحب الهادي، ونقل الشيخ عبدالفتاح القاضي كلاماً عن صاحب غيث النفع، وما تضمنه من نقل كلام الجعبري المذكور أعلاه، ثم قال بعد ذلك: «والظاهر أن الحق مع الجعبري». (ينظر: كنز المعاني ص (٥٦٠)، (خ)، وغيث النفع ص (٢٧٧)، وشرح النويري ٤/٥، والإتحاف ٢٠٩/٢، والبدور الزاهرة ص (١٨٨)، والدر المصون ٤٣٨/٧).

(١) يعني بلا نطق وصوت لقلقلة الدال، وهاهنا سؤال هل ينطق بقلقلة الدال الساكنة أم لا؟ على قولين؛ الأول: نص على وجوب قلقلة الدال مع الإشمام شيخنا الكبير محمد كريم راجح ـ وذلك من قراءتي عليه وإسنادي إليه ـ، وهو اختيار صاحب فريدة الدهر الشيخ محمد ابراهيم سالم، وهو كذلك اختيار الشيخ الدكتور أيمن سويد حيث صرح بذلك ونطق به في الحلقة المسجلة مع فضيلته في مشروع التسجيل الصوتي للأداء القرآني ـ اتساق ـ، والشيخ أبو عبدالله منير المظفر ـ فيما تلقيته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى ـ، وشيخ الإسكندرية الشيخ محمد عبدالحميد ـ في الحلقة المسجلة بصوته في مشروع الأداء القرآني (اتساق) ـ، وقلقلة الدال هي ـ أيضاً ـ اختيار المغاربة على ماذكره الشيخان الجليلان؛ الشيخ محمد السحابي والشيخ مصطفى البحياوي، حيث نصَّا على ذلك دراية وأداءً، كما في الحلقة المسجلة معهما في مشروع الأداء الصوتي، بينما نصَّ الشيخ إبراهيم الأخضر بن علي القيم ـ من قراءتي عليه بالقراءات العشر ـ على عدم القلقلة في الدال، وهو اختيار الشيخ محمد تميم الزعبي ـ فيما تلقيته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى بمضمن كتابه الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي ـ، وهو ـ أيضاً ـ اختيار الشيخ عبدالحكيم عبداللطيف كما نصَّ على ذلك ونطق به في الحلقة المسجلة معه في برنامج الأداء الصوتي ـ اتساق ـ؛ وذلك لأن النطق بها يؤدي إلى تحرك الحرف المشم، والأصل في الإشمام الإشارة بالحركة دون النطق بها، وهو مفهوم كلام الشارح ـ الترمسي ـ هنا، ومعناه موجود في كلام صاحب الإتحاف حيث قال: «وهو هنا عبارة عن ضم الشفتين مع الدال بلا نطق». (ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢، وفريدة الدهر ٣١٠/٣).

(٢) قال بذلك: الفارسي ومكي ومن تابعهم، كما نقله صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢).

(٣) والذي سمَّاه اختلاساً هو: الأهوازي. (ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ).

والباقون: بضم الدال، وسكون النون، وضم الهاء(١).

وابن كثير: يصلها بواو، على أصله.

وتقدَّم:

تخفيف: ﴿وَيُبَشِّرُ﴾ [٢]؛ لأهل شفا(٢).

وإبدال(٣): ﴿وَهَيِّئْ﴾ [١٠]، و﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [١٦]؛ لأبي جعفر(٤)، وكذا حمزة، وهشام؛ وقفاً(٥).

وإمالة: ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ [١١]؛ لدوري الكسائي(٦).

٧٤٣ ـ مِرْفَقًا افْتَحْ اكْسِرَنْ(٧): عَمَّ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مِّرْفَقًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ [١٦].

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ الميم.

---

(١) وذلك على الأصل، إذ لا ضرورة لتحريكها. (ينظر: الكشف ٢/٥٥).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٢٧ ـ ٥٢٨)، والنشر ٢/٢٣٩، والإتحاف ٢/٢٠٩.

(٣) في كلا الموضعين رُسِمَتَا في الأصل من دون واو العطف: (هيئ، يهيئ).

(٤) فيبدلها أبو جعفر، فتصير يائين، الثانية منهما خفيفة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ١/٣٩٠، والإتحاف ٢/٢١٠).

(٥) فيقف عليه حمزة، وهشام بخلفه: بوجه واحد على التخفيف القياسي، وهو إبدال الهمزة ياءً ـ كأبي جعفر ـ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وحُكِيَ فيها وجه ثان؛ وهو الوقف بألف على التخفيف الرسمي، ولا يجوز، وحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو التحقيق، ولا يصح، ووجه رابع، وهو حذف حرف المد المبدل من الهمزة لأجل الجزم، ولا يجوز، نصَّ على ذلك كله في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٦٩، والإتحاف ٢/٢١٠).

(٦) وذلك بإمالة الألف الثانية، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٨)، والنشر ٢/٣٨، والإتحاف ٢/٢١٠).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**اكْسِرَنْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها: بزيادة واو العطف: (**وَاكْسِرًا**)، والثالث: (**اكْسِرًا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

و(**اكْسِرَنْ**)؛ الفاء.

أي: اقرأه بفتح الميم، وكسر الفاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بكسر الميم، وفتح الفاء(١).

وعلى الأول؛ فُخِّمَت الراء.

وعلى الثانية؛ رُقِّقَتْ على الصحيح، بل الصواب ـ كما قاله جمع ـ؛ لأن الكسرة لازمة، وإن كانت الميم زائدة فيه(٢).

وتقدَّم إمالة راء: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ﴾ [١٧]؛ وصلاً، للسوسي بخلفه(٣).

٧٤٣ ـ ....وَخِـــفْ(٤) تَزَّاوَرُ(٥): الْكُوفِي. وَتَزْوَرُّ: ظَرُفْ(٦)

---

(١) (المَرْفق)، و(المِرْفق)، لغتان فيما يرتفق به، وكذلك هما لغتان في مرفق اليد أيضاً، وقيل: بفتح الميم مصدر، كالمرجع، وبكسرها للعضو، وأنشد الفراء جمعاً بين اللغتين: (بتُّ أُجَافِي مِرْفَقاً عَنْ مَرْفَقِ). (ينظر: الكشف ٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٠ ـ ٥٨١)، واللباب ٤٣٩/١٢، وشرح النويري ٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢١٠/٢، والهادي ٨/٣).

(٢) قال في النشر: «وأمَّا: ﴿مِّرْفَقًا﴾، فقد ذكر بعض أهل الأداء تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة؛ من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها، وبه قطع في التجريد، وحكاه في الكافي ـ أيضاً ـ عن كثير من القراء، ولم يرجح شيئاً، والصواب فيه: الترقيق، وأن الكسرة فيه لازمة، وإن كانت الميم زائدة»، وهو اختيار صاحب الإتحاف، ورجَّحه في غيث النفع. (ينظر: النشر ١٠٤/٢، والإتحاف ٢١٠/٢، وغيث النفع ص (٢٧٧)).

(٣) فأمالها السوسي ـ بخلفه ـ وصلاً، وفتحها الباقون، وأما في الوقف فكلٌّ على أصله. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٧٧/٢، والإتحاف ٢١٠/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الخاء؛ على الأمر: (**وَخِفْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الخاء؛ على الخبر: (**وَخَفْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الزاي مع التشديد: (**تَزَّاوَرُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الزاي بلا تشديد: (**تَزَاوَرُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الظاء المشالة، =

٧٤٤ ـ كَـمْ.............................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾ [١٧].

فـ(ـخِفْ) ﴿تَزَّاوَرُ﴾؛ أي: اقرأه بتخفيف الزاي المفتوحة، وتخفيف الراء.

(الْكُوفِي)(١)؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على حذف إحدى التاءين؛ لأن أصله (تتزاور)(٢).

(وَ)قرأه.

﴿تَزْوَرُّ﴾؛ بإسكان الزاي، من غير ألف بعدها، وبتشديد الراء؛ بوزن: (تَحْمَرُّ).

المرموز إليهما بأولى قوله: (ظَرُفْ(٣)) (كَمْ(٤))؛ أي: يعقوب، وابن عامر.

من (الإزْوِرَار)، وأصله: الميل، والأَزْوَر(٥)؛ المائل [٤٢٩] بعينه، وبغيرها(٦).

= وضم الراء؛ على البناء للفاعل: (ظَرُفْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الظاء المشالة، وفتح الراء: (ظُرَفْ)، والثالث: بضم الظاء المشالة، وكسر الراء؛ على البناء للمفعول: (ظُرِفْ).

(١) هكذا ضُبطت في الأصل: (الْكُوفِي)، ولعل الأليق بالسياق: (للكُوفِي).

(٢) فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً، فالعلة فيه كالعلة في: ﴿تَسَآءَلُونَ﴾ [النساء: ١]، و﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]. (ينظر: الكشف ٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، والدر المصون ٤٥٧/٧ ـ ٤٥٨، واللباب ٤٤١/١٢، وشرح النويري ٦،/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢١١/٢، والهادي ٨/٣).

(٣) و(ظَرُفْ)؛ من الظرافة، وهو الجمال، يُمْدَحُ به الرجل وغيره، والظَّرف: البَراعةُ وذكاء القلب، وقيل: الظرفُ حسنُ العِبارة، وقيل: حسن الهيئة، وقيل: الحِذْقُ بالشيء، وقيل: الظَّرفُ في اللسان؛ البلاغةُ، وفي الوجه؛ الحُسْنُ، وفي القلب؛ الذَّكاء.

(٤) ومعنى قوله: (كَمْ)؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(٥) في الأصل: (والأزورا)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢١١/٢).

(٦) وقول الزور؛ ميل عن الحق، فالمعنى: وترى الشمس إذا طلعت تنقبض عنهم. (ينظر: الكشف ٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، والدر المصون ٤٥٧/٧، واللباب ٤٣٩/١٢).

وقرأه الباقون ـ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر ـ: بفتح الزاي مشددة، وألف بعدها، وتخفيف الراء.

على إدغام التاء في الزاي[١].

٧٤٤ـ ....**وَمُلِئْتَ**[٢] **الثِّقْلُ: حِرْمٌ**[٣] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مُلِئْتَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [١٨].

فـ**(ـالثِّقْلُ)**؛ أي: قراءته بتشديد اللام الثانية[٤].

للمرموز إليهم بقوله: **(حِرْمٌ)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر.

وقرأه الباقون: بتخفيف اللام[٥].

وكلٌّ على أصله في الهمز؛ إبدالاً، وعدمه[٦].

وضَمَّ عين: ﴿رُعْبًا[٧]﴾؛ ابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر،

---

(١) فهو من البناء على (تَزَاورَت)، فأصلها (تَتَزاور) بتاءين؛ ثم أُدْغَمَتْ إحدى التاءين في الزاي، وحَسُن الإدغام، لأنه ينقل التاء إلى لفظ الزاي، فالزاي أقوى من التاء بكثير. (ينظر: الكشف ٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، والدر المصون ٤٥٧/٧، واللباب ٤٤١/١٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام بلا تشديد: **(مُلِئْتَ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر اللام مع التشديد: **(مُلِّئْتَ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: **(حِرْمٌ)**، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: **(حِرْمٍ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٤) للمبالغة والتكثير، والتشديد لغة فيه. (ينظر: الكشف ٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، واللباب ٤٤١/١٢).

(٥) والتخفيف والتشديد لغتان. (ينظر: الكشف ٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، واللباب ٤٤١/١٢).

(٦) فأبدل همزها ياء ساكنة: أبو عمرو بخلفه، والأصبهاني، وأبو جعفر، كوقف حمزة. (ينظر: الإتحاف ٢١١/٢).

(٧) في الأصل ضبطت بالياء التحتية: (رعيا)، وهو تصحيف.

ويعقوب[(١)].

٧٤٤ ـ ....وَرْقِكُـمْ سَاكِنُ[(٢)] كَسْرٍ: صِفْ فَتًى شَافٍ حَكَمْ[(٣)]

[واخْتُلِفَ في][(٤)] ﴿وَرْقِكُمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ﴾ [١٩].

فقرأه: (سَاكِنُ كَسْرٍ)[(٥)]؛ أي: بسكون الراء[(٦)].

المرموز إليهم بقوله: (صِفْ فَتًى شَافٍ[(٧)] حَكَمْ[(٨)])؛ أي: شعبة،

---

(١) وقرأ الباقون: بإسكانها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٣)، البيت رقم (٤٥٤)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٢١١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (سَاكِنُ)، والثاني: بفتح النون: (سَاكِنَ)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بفتح الحاء والكاف: (حَكَمْ)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية) ـ على أحد الوجهين فيه ـ، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الحاء، وكسر الكاف: (حُكِمْ)، ثم كُتب في الهامش (حُلِمْ)، وكُتب عليه (صح)، فصار الوجه الأخر ـ وهو الوجه الثالث من أوجه ضبط الكلمة ـ في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية): بضم الحاء، وبلام مكسورة مكان الكاف: (حُلِمْ)، والرابع: بفتح الحاء، وبلام مضمومة مكان الكاف: (حَلُمْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والخامس: بفتح الحاء، وضم الكاف: (حَكُمْ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (حَكَمْ)، (حُكِمْ)، (حُلِمْ)، (حَلُمْ)، (حَكُمْ).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته مجاراة لصنيع الشارح في نظائره.

(٥) قال النويري: «وقيد السكون للضد». (ينظر: شرح النويري ٥/٦).

(٦) والسكون في الراء؛ للتخفيف، وهو لغة تميم. (ينظر: الكشف ٢/٥٨، وشرح الهداية ص (٥٨١)، واللباب ١٢/٤٤٩، وشرح النويري ٥/٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢/٢١٢، والهادي ٣/٩).

(٧) وقوله: (شَافٍ)؛ اسم فاعل من قولهم: الطبيب شاف، والدواء شافٍ، وكله بمشيئة الله تعالى.

(٨) معنى قوله: (حَكَمْ) ـ بفتح الكاف ـ؛ أي: هو الحاكم أو القاضي؛ لأن كلاهما يمنع الظالم من الظلم، وقد تأتي بمعنى: مَنَعَ على وجه المصلحة، أما على وجه ضبط الكاف بالضم: (حَكُمْ)، فإن معنى الكلمة يكون: صار حكيماً، وهو الذي =

وحمزة، وخلف عن نفسه، وروح، وأبو عمرو.

وهو مخفف من **قراءة الباقين**: بكسرها.

كـ(ـنَبْقٌ)، و(نَبِق)[١].

تنبيه[٢]: ﴿لِشَاْىْءٍ﴾ [٢٣]، في هذا الموضع مرسوم بألف بعد الشين، وليس في القرآن الكريم نظيره، وأما ما قيل[٣]: أنها تزاد في كل لفظ ﴿شَىْءٍ﴾ من القرآن فلا يعول عليه[٤]. ولذا قال في الرائية[٥]:

فِي الْكَهْفِ شِيءٌ لِشَاىءٍ بَعْدَهُ أَلِفٌ وَقُولُ فِي كُلِّ شَيءٍ لَيسَ مُعْتَبَرَا

٧٤٥ ـ وَلَا تُنَوِّنْ مِائَةٍ: شَفَا......... ....

(وَلَا تُنَوِّنْ ﴿مِائَةٍ﴾).

= يتقن الأشياء ويحكمها، أو هو صاحب الحكمة، والعلم بحقائق الأشياء مع العمل بمقتضاها، وقد ضُبطت في بعض النسخ ـ كما بينته آنفاً ـ على معنى الحلم والأناة والعقل وكظم الغيظ عند الغضب: (**حَلُمْ**).

(١) والكسر؛ على الأصل، وهو لغة الحجازيين. (ينظر: الكشف ٥٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، والدر المصون ٤٦٢/٧، واللباب ٤٤٩/١٢، وشرح النويري ٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢١٢/٢، والهادي ٩/٣).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٢٧٨).

(٣) ونُقِلَ هذا القول عن محمد بن عيسى، حيث قال: «رأيتها في مصحف عبدالله بن مسعود كلها (شَائ)؛ بالألف». (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد ص (٥٦)).

(٤) اتفقت المصاحف على زيادة ألف بين الشين والياء في هذا الموضع، واخْتُلِفَ فيما سواه، وهذه الألف إنما زيدت علامة على فتح الشين على ما كان من الاصطلاح، ومن قال إن كل لفظة (شيء) فبألف فقوله غير معتبر، على الصحيح، قال الداني: «لم أجد شيئاً من ذلك في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف». (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد ص (٥٦)، البيت رقم (١٦٢)، وشرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب ص (٧١)).

(٥) ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد ص (٥٦)، البيت رقم (١٦٢)).

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [٢٥].

أي: اقرأه بغير تنوين التاء[١].

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه مضاف إلى: ﴿سِنِينَ﴾، أوقعوا الجمع فيه موقع المفرد، و(مائة) واحد وقع موقع الجمع؛ لأن مميز الثلاثة إلى العشرة مجموع مجرور كـ(ثلاثة أيام)، فقياسه (ثلاث مئات)، لكن وُحِّدَ اعتماداً على العقد السابق، ومميز (المائة) موحد مجرور، فقياسه (مائة سنة)، وجمع بينها على الأصل[٢].

قال الفراء[٣]: «في العرب من يضع سنين موضع سنة».

والباقون: بالتنوين.

لأنه لما عدل عن قياسه عدل عن إضافته، فيكون: ﴿سِنِينَ﴾ بدلاً من: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾، أو عطف على رأي الكوفيين[٤].

وتقدَّم إبدال همزته ياء مفتوحة لأبي جعفر[٥]، وكذا حمزة في الوقف[٦].

---

(١) قال في الدر المصون: «وقد أنحى أبو حاتم على هذه القراءة، ولا يلتفت إليه». (ينظر: الدر المصون ٤٧٠/٧، واللباب ٤٦٣/١٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٧٠/٧، والإتحاف ٢١٢/٢، وشرح النويري ٧/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والكشف ٥٨/٢، واللباب ٤٦٣/١٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٨/٢، والإتحاف ٢١٢/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٥٨/٢، والدر المصون ٤٧١/٧، واللباب ٤٦٣/١٢، والإتحاف ٢١٢/٢ ـ ٢١٣، وشرح النويري ٧/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٢١٣/٢.

(٦) فتسهل الهمزة بإبدالها ياءً مفتوحة. (ينظر: النشر ٤٣٨/١).

٧٤٥ ـ ....وَلَا يُشْرِكْ[١] خِطَابٌ مَعَ جَزْمٍ: كَمَّلَا[٢]

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا يُشْرِكُ [٤٣٠] فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [٢٦].

فـ(**ـخِطَابٌ مَعَ جَزْمٍ**)؛ أي: قراءته بتاء الخطاب، مع جزم الكاف. للمرموز إليه بكاف: (**كَمَّلَا**)[٣]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

على أنه نهيٌ[٤].

والباقون: بياء الغيب، ورفع الكاف.

على الخبر[٥].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**يُشْرِكْ**)، والثاني: بالتاء؛ على الخطاب: (**تُشْرِكْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وقد اختلف ـ في هذا الموضع ـ منهج الشيخ المحقق أيمن سويد في تحقيقه لمتن الطيبة ـ ومنهجه أنه يذكر الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في كلام الناظم ـ، والقيد المذكور هنا هو قول الناظم: (**خِطابٌ**)، فكان حقه ـ بحسب منهجه ـ أن يضبطها بالياء التحتية، لكنه ضبطها بالتاء على بالخطاب، ولعله تعمد فعل ذلك ـ أعني مخالفة منهج ضبط الكلمة بعكس قيدها المذكور في المتن ـ؛ ليبين جواز المنهجين.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الكاف، وفتح الميم مع التشديد: (**كَمَّلَا**)، والثاني: بضم الكاف، وكسر الميم مشددة؛ على البناء للمفعول: (**كُمِّلَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الكاف، وضم الميم بلا تشديد؛ على البناء للفاعل: (**كَمُلَا**).

(٣) ومعنى قوله: (**كَمَّلَا**) ـ على البناء للفاعل ـ؛ أي جَعَله كاملاً، وأما على البناء للمفعول فالمعنى: جُعِل كاملاً، وأصله ـ على كلا الوجهين ـ من الفعل (كَمَلَ) (يكمُل)، كمالاً، فهو كامل، كمل الشيء؛ تمت أجزاؤه أو صفاته فصار كاملاً، وكمل الشهر؛ تم دوره، وكمل العمل؛ تم إنجازه.

(٤) وعلى الالتفات إليه؛ بالرجوع من الغيبة إلى الخطاب؛ والمعنى؛ أي: ولا تشرك أنت أيها الإنسان. (ينظر: الدر المصون ٤٧٢/٧، والإتحاف ٢١٣/٢، وشرح النويري ٨/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والكشف ٥٩/٢، واللباب ٤٦٥/١٢).

(٥) فجعل (لا) نافية، والفعل أُسْنِدَ لضمير الله ـ ﷻ ـ، حملاً على قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُواْ﴾إلى قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ﴾، أي: ولا يشرك الله في حكمه أحدا. (ينظر: الكشف ٥٩/٢، والدر المصون ٤٧٢/٧، واللباب ٤٦٥/١٢).

وتقدَّم ضم غين: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ [٢٨]، وإسكان داله، وقلب ألفها واواً؛ لابن عامر(١).

تنبيه(٢): اخْتُلِفَ في إمالة: ﴿كِلْتَا﴾ [٣٣]، وقفاً لأهلها، فذكرها لهم جماعة من أهل الأداء؛ معللين له بأن الألف للتأنيث(٣)، وزنها (فِعْلى)، كـ(ـإِحْدَى)، و(سِيما)، والتاء مبدلة من واو، الأصل: (كِلْوِىّ)، ولكن الجمهور على الفتح؛ لأن ألفها للتثنية، ومفرده؛ (كلت)(٤).

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٧)، والنشر ٢/٢٥٨، والإتحاف ٢/٢١٣.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٧)، والنشر ٢/٢٥٨، والإتحاف ٢/٢١٣، وغيث النفع ص (٢٨٠).

(٣) وهو مذهب البصريين، نصَّ على ذلك: سيبويه، والداني في الموضح وجامع البيان. (ينظر: الموضح في الفتح والإمالة بين اللفظين ص (٧٠٧)، والكتاب ٣/٣٦٤، والنشر ٢/٧٨، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

(٤) وهو مذهب الكوفيين، نصَّ على ذلك: سيبويه، والداني في الموضح وجامع البيان، وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، الأبيات رقم (٢١٠ ـ ٢١٢):

وَالْكَسْرُ فِي سَبْعٍ بِسِيْمَا ذِكْرَى ... عِيسَى وَضِيزَى ثُمَّ إِحْدَى الشِّعْرَى
كِلْتَا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ... وَهْيَ مُثَنَّى عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ
وَفَتْحُ كُلٍّ أَوْ مُمِيلٍ أَعْلَى ... سِتٌّ وَأَرْبَعُونَ كُلٌّ فُعْلَى

وقال في (البدر المنير)، سورة الكهف، البيت رقم (٦٥٨):

وَكِلتَ كَفِعْلَى اجْعَلْ أَوِ افْتَحْ لِكُلِّهِمْ ... أَوِ افْتَحْ فَقَطْ عِنْدَ الْمُمِيْلِ وَفُضِّلَا

وقال غيث النفع: «لم نذكر في الممال: ﴿كِلْتَا﴾ [٣٣]، إن وُقِف عليها؛ لأن الفتح فيه أشهر وأرجح عند أهل الأداء، بل حكى ابن أبي شريح وغيره الإجماع عليه، وجنح إليه المحقق، وقلنا بإمالتها كما هو مذهب أئمتنا العراقيين قاطبة؛ كابن سوار وسبط الخياط وغيرهم، فإمالتها لهم وبصري؛ لأنها (فِعْلَى)؛ كـ(إِحْدَى)، و(سيما)، والظاهر عندي ـ حيث ثبت فيها النص بالفتح والإمالة ـ: أنها تمال للبصري وورش، لأن ألفها عند البصريين ثابت، والتاء مبدلة من واو، والأصل: (كلوى)، ولا تمال للأخوين؛ لأنهما من الكوفيين، وألفها عندهم ألف تثنية، واحدها (كلت)، وهي لا تمال بإجماع، وما ذكرناه من أن ألفها للتأنيث عند البصريين وللتثنية عند الكوفيين نص عليه غير واحد من أئمة القراءة والنحو؛ كالداني في موضحه، وجامعه، وسيبويه، والله أعلم». (ينظر: الموضح في الفتح والإمالة بين اللفظين ص (٧٠٧)، والكتاب ٣/٣٦٤، والنشر ٢/٧٨، وغيث النفع ص (٢٨٠)، وجامع الخيرات ص (٤٦١)، (٥٢٣)).

قال المصنف[١]: «والوجهان جيدان، ولكني إلى الفتح أجنح؛ فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي، وابن المبارك[٢]».

٧٤٦ ـ وَثُمُرٌ[٣] ضَمَّاهُ بِالْفَتْحِ: ثَوَى نَصْرٌ[٤]. بِثُمْرِهِ[٥]: ثَنَا شَادٍ نَوَى.
٧٤٧ ـ سَكِّنْهُمَا: حَلَا[٦]......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ثُمُرٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾ [٣٤].

(١) ينظر: النشر ٧٨/٢.
(٢) هكذا ضُبط اسمه في الأصل مقروناً بواو العطف: (وابن المبارك)، فصار معطوفاً على الكسائي، وهو كذلك في الإتحاف، ولم يعلق عليه محققا الإتحاف بشيء، فأوهم صنيع الشارح ـ وصنيع صاحب الإتحاف ـ أن الكسائي وابن المبارك شيئين مختلفين، وليس ذلك كذلك، فالذي جاء في نص النشر: «فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي؛ سَوْرَةُ بن المبارك»، وهو الصواب؛ لأن سورة بن المبارك الخراساني الدينوري أحد رواة الكسائي، حيث روى عن الكسائي القراءة وهو من المكثرين في الرواية عنه، وكان مما نقله عن الكسائي: الفتح في (كِلْتَا). (ينظر: النشر ٧٨/٢، والإتحاف ٢١٤/٢، وغاية النهاية ٣٢١/١).
(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الثاء والميم: (**ثُمُرٌ**)، والثاني: بفتح الثاء والميم: (**ثَمَرٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.
(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الراء مع التنوين: (**نَصْرٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الراء مع التنوين: (**نَصْرٍ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.
(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الثاء، وسكون الميم: (**بِثُمْرِهِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الثاء، وسكون الميم: (**بِثَمْرِهِ**).
(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم الحاء، وفتح اللام مع التنوين، وبالألف الممدودة: (**حُلاً**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الحاء، وفتح اللام بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**حُلَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه: بضم الحاء، وفتح اللام مع التنوين، وبالألف المقصورة: (**حُلًى**)، والرابع: بفتح الحاء، وفتح اللام بلا تنوين: (**حَلَا**).

فـ(**ـضَمَّاهُ بِالْفَتْحِ**)[١]؛ أي: قرأه بفتح الثاء والميم[٢].

المرموز إليهما بقوله: (**ثَوَى نَصْرٍ**[٣])؛ أي: أبو جعفر، ويعقوب، وعاصم.

وقرأ: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ﴾ [٤٢].

بالترجمة المذكورة.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**ثَنَا شَادٍ**[٤] **نَوَى**[٥])؛ أي: أبو جعفر، وروح، وعاصم.

و(**سَكِّنْهُمَا**)؛ أي: اقرأ بتسكين الميم، مع ضم الثاء؛ في: ﴿ثَمَرٌ﴾ [٣٤]، و﴿بِثَمَرِهِۦ﴾ [٤٢][٦].

للإمام المرموز إليه بحاء: (**حَلَا**)؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بضم الثاء والميم معاً فيهما[٧].

---

(١) قال النويري: «وقيَّد الفتح؛ للضد». (ينظر: شرح النويري ٩/٥).

(٢) اسم جنس مفرده (ثَمَرة)، كـ(شَجَر)، و(شَجَرَة)، و(بَقَر)، و(بَقَرة)، و(جَزَر)، و(جَزَرة)، قال في الإتحاف: «يعني ـ أي الثَمَر ـ؛ حَمْل الشجر». (ينظر: الدر المصون ٨١/٧، وشرح الهداية ص (٥٨٢)، والكشف ٥٩/٢).

(٣) ومعنى قوله: (**نَصْرٍ**)؛ من النصرة، وهو إعانة المظلوم ونحوه.

(٤) ومعنى قوله: (**شَادٍ**)؛ الشادي هو من مدَّ صوته بإنشاد ونحوه.

(٥) ومعنى قوله: (**نَوَى**)، قصد وعزم، نوى على الأمر، قصده وعزم عليه، ونوى الشيء؛ جدَّ في طلبه، ونوى المسافر، إذا تحول من مكان آخر وبعُد، ونوى التمر؛ إذا صار له نَوىً.

(٦) قال في الإتحاف: «إمّا تخفيفاً ـ أي من قراءة الضم ـ، أو جمع (ثَمَرَة)، كـ(بَدَنَة)، و(بُدُن)»، وقال بعض أهل اللغة: الثَمْر؛ بالإسكان: المال، والثَمَر؛ بالفتح: المأكول. (ينظر: الدر المصون ٨١/٧، والإتحاف ٢١٤/٢، والكشف ٦٠/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٢)، وشرح النويري ٩/٥، والهادي ١١/٥).

(٧) قال في الإتحاف: «جمع: ثِمَار»، و(ثِمَار) جمع (ثَمَر)، و(ثُمُر) جمع (ثَمَرة)، فهو جمع الجمع، وهذا كله يراد به التكثير، وقيل: هي جمع (ثَمَر) كما قالوا: (أَسَد)، و(أُسُد)، وقيل: هي جمع (ثَمَرة)، حكاه الفارسي، والوجه الرابع: أن تكون اسماً مفرداً كـ(طُنُب)، و(عُنُق). (ينظر: الدر المصون ٨١/٧، والإتحاف ٢١٤/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٢)، والكشف ٥٩/٢).

ومعهم رويس في: ﴿بِثَمَرِهِۦ﴾ [٤٢].

وتقدَّم مد: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ﴾ [٣٤]، و﴿أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ [٣٩]، ـ في الوصل ـ للمدنيين[١].

٧٤٧ ـ ....وَمِـنْـهَـا مِـنْـهُـمَـا: دِنْ عَـــمَّ...............................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مِنۡهَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهَا مُنقَلَبٗا﴾ [٣٦].

فقرأه: ﴿مِنۡهُمَا﴾؛ بضم الهاء، وزيادة ميم بينها وبين الألف[٢].

للمرموز إليهم بقوله: **(دِنْ[٣] عَمَّ)**؛ أي: ابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

على أنه ضمير تثنية راجع لـ(لجنتين)، وعليه مصاحفهم[٤].

والباقون: بفتح الهاء، بغير ميم بعدها.

على الإفراد، وعود الضمير على (الجنة المدخولة)، وهي واحد، وعليه مصاحف؛ الكوفة، والبصرة[٥].

٧٤٧ ـ ....لَكِنَّا فَصِلْ: ثُرْ[٦] غُصْ كَمَا

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٤)، والنشر ٢/٢٣١، والإتحاف ٢/٢١٤.

(٢) قال النويري: «واستغنى بلفظ: ﴿مِنۡهَا﴾ عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٥/١٠).

(٣) قال ابن المصنف: «قوله: (دِنْ)؛ أي: جازهم، وكافئهم، وأملكهم بالإفضال».

(٤) ينظر: الكشف ٢/٦١، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، والدر المصون ٧/٤٩٠، واللباب ١٢/٤٨٨.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٦٠، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، والدر المصون ٧/٤٩٠، واللباب ١٢/٤٨٨.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي ـ هنا ـ؛ فقد ضُبطت فيه: بثاء مضمومة ثم راء ساكنة: **(ثُرْ)**، والثاني: بثاء مضمومة، ثم باء ساكنة: **(ثُبْ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بثاء مكسورة، ثم باء ساكنة: **(ثِبْ)**.

واخْتُلِفَ في: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [٣٨].

(فَصِلْ)؛ أي: اقرأه بإثبات الألف بعد النون وصلاً ووقفاً[١].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(ثُرْ[٢]غُصْ[٣] كَمَا[٤])**؛ أي: أبي جعفر، ورويس، وابن عامر.

وأصل اللفظ: (لَكِنْ أَنَا)، فنقل حركة همزة: (أنا)، إلى نون: (لكن)، وحُذِفَت الهمزة[٥]، فتلاقت النونان، فكان الإدغام[٦].

فإثبات الألف **[٤٣١]** في الوصل؛ بتعويضها عن الهمزة، ولإجراء الوصل مجرى الوقف[٧].

والباقون: بحذف الألف لفظاً في الوصل، وإثباتها وقفاً.

---

(١) قال النويري: «واستغنى بلفظ (لَكِنَّا) عن القيد». (ينظر: شرح النويري ١٠/٥).

(٢) ومعنى قوله: **(ثُرْ)** ـ بضم الثاء ـ؛ فعل مبني للمجهول، يقال صار ثرًّا؛ أي كَثُر وغَزُر، وعلى فتح الثاء: **(ثَرْ)**؛ اسمٌ؛ أي: غزير، فهو مأخوذ من الكثرة والغزارة، وقد يكون فعل أمر من ثار يثور، بمعنى: نهض وتحرك.

(٣) ومعنى قوله: **(غُصْ)**؛ فعل أمر من الغوص، وهو النزول تحت الماء، ويُكَنَّى به في معان كثيرة؛ ومنها الغوص في المعاني.

(٤) **(كَمَا)** بالألف الممدودة؛ قال ابن الناظم في شرح الطيبة: «يقال: كما فلانٌ شهادته، إذا كتمها»، وضبطها الخليل بن أحمد في كتاب العين بالألف المقصورة، قال في العين: «كمى: كَمَى الشهادة يَكْميها كَمْياً، أي: كَتَمها»، وقال في محيط اللغة: «كَمى الشَّهَادَةَ يَكْمي كَمْياً: إذا كَتَمَها»، وقال في الصحاح: «كَمى فلان شهادته يَكْميها، إذا كتمها، وانْكمى؛ أي: استخفى». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١)، ومختار الصحاح، مادة (كمى)، والعين (٥٧/٣)، ومحيط اللغة مادة (كمى)).

(٥) في الأصل: (الهمز).

(٦) وهذا أحسن الوجهين في تخريج هذه القراءة، وقيل: حذف همزة (أنا) اعتباطاً فالتقى المثلان فأدغم، قال في الدر الصون: «وليس بشيء؛ لجري الأول على القواعد». (ينظر: الدر المصون ٤٩١/٧).

(٧) الكلام بحروفه في الإتحاف. (ينظر: الكشف ٦١/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، واللباب ٤٨٩/١٢، وشرح النويري ٩/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢١٥/٢، والهادي ١٣/٣).

على حد: ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠].

فالوقف محل وفاق(١).

ولم يذكره المصنف لوضوحه(٢).

٧٤٨ ـ يَكُنْ: شَفَا................. ....

[**واخْتُلِفَ**](٣) في: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ﴾ [٤٣].

فقرأه: بياء التذكير(٤)، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

لأنَّ تأنيث: ﴿فِئَةٍ﴾ مجازي، وللفصل بالظرف(٥).

والباقون: بتاء التأنيث.

---

(١) بين القراء العشرة، أي: أن إثبات الألف حال الوقف على: ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾، هو محل اتفاق بين القراء العشرة؛ وذلك اتباعاً للرسم، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٢٦٤):

أَنَا وَلَكِنَّا وَحَاشَ وَقْفُ كُلْ ....

أي: أنَّ الأئمة القراء وإن اختلفوا في قراءة هذه الكلمات الثلاث: (أنا)، و(لكنَّا)، و(حاش)، وصلاً، إلا أنهم اتفقوا على قراءتها وقفاً؛ وذلك اتباعاً للرسم: فقرءوا: (أنا)، و(لكنَّا): بإثبات الألف وقفاً، وقرءوا كلمة (حاش): بحذف الألف وقفاً. (ينظر: الدر المصون ٤٩١/٧، وشرح النويري ٩/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/ب)، والإتحاف ٢١٥/٢، والهادي ١٣/٣، وجامع الخيرات ص (٤٦٥)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٨).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٤) قال ابن الناظم: «وفُهِمَ ـ أي التذكير ـ من الإطلاق»، وبمثله قال النويري في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح النويري ١٠/٥).

(٥) ينظر: الكشف ٦٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، والدر المصون ٤٩٨/٧، واللباب ٤٩٦/١٢.

على اللفظ(١).

وتقدَّم إبدال أبي جعفر(٢) همزة: ﴿فِئَةٍ﴾ ياءً مفتوحة، كوقف حمزة(٣).

٧٤٨ـ ....وَرَفْعَ(٤) خَفْضِ الْحَقِّ: رُمْ حُـطْ..............................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [٤٤].

فـ(ـرَفْعَ خَفْضِ ﴿الْحَقِّ﴾)؛ أي: القراءة [برفع](٥) قاف: ﴿ٱلْحَقِّ﴾.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (رُمْ(٦)) (حُطْ(٧))؛ أي: الكسائي، وأبي عمرو.

على أنه صفة: ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾، أو خبر مضمر؛ أي: (هو الحق)، أو مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: (الحق ذلك)؛ أي: (ما قلنا)(٨).

والباقون: بالجر.

صفة للفظ الجلالة(٩).

---

(١) ينظر: الكشف ٦٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، والدر المصون ٤٩٨/٧، واللباب ٤٩٦/١٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٢١٦/٢.

(٣) فَتُسَهَل الهمزة بإبدالها ياءً مفتوحة. (ينظر: النشر ٤٣٨/١).

(٤) انفردت نسخة الشيخ القاضي بضبطها: بفتح العين: (رَفْعَ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم العين: (رَفْعُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (بجر)، ولعله سبق قلم، والصواب ما أثبته. (ينظر: النشر ٣١١/٢).

(٦) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٧) ومعنى قوله: (حُطْ)؛ فعل أمر من حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

(٨) ينظر: الدر المصون ٤٠٠/٧، والكشف ٦٣/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، واللباب ٤٩٧/١٢.

(٩) ينظر: الدر المصون ٤٠٠/٧، والكشف ٦٣/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، واللباب ٤٩٧/١٢.

وتقدَّم:

كسر واو: ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾[١].

وإفراد: ﴿ٱلرِّيحُ﴾[٢].

لأهل (شفا).

وإسكان قاف: ﴿عُقْبًا﴾ [٤٤]، لعاصم، وحمزة، وخلف[٣].

٧٤٨ ـ ....(يَا) نُسَيِّرُ[٤] افْتَحُوا: حَبْرٌ كَرُمْ

٧٤٩ ـ وَالنُّونَ أَنِّثْ، وَالْجِبَالَ[٥] ارْفَعْ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [٤٧].

فـ(**يَا** ﴿**نُسَيِّرُ**﴾ **افْتَحُوا**)؛ أي: اقرؤوا بفتح الياء التي بعد السين.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَبْرٌ كَرُمْ**[٦])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر.

---

(١) لأهل (شفا)، كما ذكره الشارح، وقرأ الباقون: بالفتح في الواو. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنفال، البيت رقم (٦٦٥)، والنشر ٢/٢٧٧، والإتحاف ٢/٢١٦).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٩)، والإتحاف ٢/٢١٦، والنشر ٢/٢٢٣.

(٣) وقرأ الباقون: بالضم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥١)، والنشر ٢/، والإتحاف ٢/٢١٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون العظمة؛ على البناء للفاعل: (**نُسَيِّرُ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها: بتاء مضمومة مكان النون؛ على البناء للمفعول: (**تُسَيَّرُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**وَالْجِبَالَ**)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، حيث ضُبطت فيها؛ بضم اللام: (**وَالْجِبَالُ**).

(٦) ومعنى قوله: (**كَرُمْ**)؛ أي: صار كريماً.

(وَالنُّونَ أَنِّثْ)[(١)]؛ أي: اقرأ لهم بتاء التأنيث[(٢)] قبل السين.

(وَالْجِبَالَ ارْفَعْ)؛ أي: اقرأ لهم برفع لام: ﴿ٱلْجِبَالُ﴾.

فقراءتهم بالتاء الفوقية مضمومة، وتشديد الياء التحتية؛ على البناء للمفعول، ورفع: ﴿ٱلْجِبَالُ﴾؛ على النيابة عن الفاعل، وهو الله[(٣)] ـ ﷻ ـ.

والباقون: بنون العظمة مضمومة، وكسر الياء مشددة[(٤)]، ونصب: ﴿ٱلْجِبَالَ﴾؛ على المفعول به، لقوله: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾[(٥)].

وتقدَّم الكلام على:

﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [٤٩][(٦)].

و﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [٥٠][(٧)].

---

(١) قال ابن الناظم: «وإنما نصَّ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ على النون، ليُعْلَم قراءة الباقين». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٨)).

(٢) أي: مكان النون.

(٣) وحُذِفَ الفاعل ـ وهو الله جل جلاله ـ للعلم به، وقيل: بل الفاعل من يأمره من الملائكة. (ينظر: الكشف ٢/٦٤، والدر المصون ٧/٥٠٣، واللباب ١٢/٥٠٢، وشرح النويري ٥/١١، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/ب)، والإتحاف ٢/٢١٦).

(٤) مِنْ: (سيَّر) بالتشديد. (ينظر: الدر المصون ٧/٥٠٣).

(٥) ينظر: الكشف ٢/٦٤، والدر المصون ٧/٥٠٣، واللباب ١٢/٥٠٢، وشرح النويري ٥/١١، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي (١١٢/ب)، والإتحاف ٢/٢١٦.

(٦) قال في الإتحاف: «ووقف على: ﴿مَا﴾ من: ﴿مَالِ هَٰذَا﴾: أبو عمرو، والكسائي بخلفه، كما ذكره لهما الشاطبي ـ كالداني وجمهور المغاربة ـ، ومقتضى كلام هؤلاء أن الباقين: يقفون على (اللام) دون: ﴿مَا﴾، والأصح كما في النشر: جواز الوقف على: ﴿مَا﴾ للكل، وأمَّا (اللام)؛ فيُحْتَمَل الوقف عليها؛ لِانفصالها رسماً، ويُحْتَمَل المنع؛ لكونها لام جر». (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٣٦٨)، والإتحاف ٢/٢١٦ ـ ٢١٧، والنشر ٢/١٤٤ ـ ١٤٥).

(٧) قرأه بضمِّ التاء حالة الوصل اتباعًا: أبو جعفر، وله من رواية ابن وردان وجه آخر؛ وهو إشمام الكسرة الضمّ، تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء، والوجهان صحيحان عنه مقروء بهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٠)، والنشر ٢/٢١٠، والإتحاف ٢/٢١٧).

٧٤٩ ـ ....وَثَــمْ: أَشْهَدْتُ أَشْهَدْنَا.....................

(وَ)**قَرَأَ** الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَمْ)**[(١)]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

مكان: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [٥١].

﴿**مَا أَشْهَدْنَاهُمْ**﴾؛ بنون[(٢)]، وألف.

على الجمع؛ للعظمة[(٣)].

والباقون: بالتاء المضمومة[(٤)].

ضمير المتكلم بلا ألف[(٥)].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[(٦)].

٧٤٩ ـ ....**وَكُنْتَ**[(٧)] **التَّاءَ**[(٨)] **ضُمْ**[(٩)]:

---

(١) ومعنى **(ثَمْ)**؛ هي إشارة إلى المكان البعيد، والمعنى: هناك، وقد جاءت في بعض المواضع مفتوحة الميم مع التشديد: **(ثَمَّ)**.

(٢) بعد الدال. (ينظر: شرح النويري ٥/٩).

(٣) ينظر: الدر المصون ٧/٥٠٨، واللباب ١٢/٥١٠، وشرح النويري ٥/١١، وشرح المنير السمنودي (١١٢/ب)، والإتحاف ٢/٢١٧، والهادي ٣/١٥.

(٤) بعد الدال. (ينظر: شرح النويري ٥/٩).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢١١، وشرح النويري ٥/٩، والإتحاف ٢/٢١٧.

(٦) قال النويري: «واستغنى بلفظ القراءتين عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٥/١١).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: **(وَكُنْتَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم التاء: **(وَكُنْتُ)**، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: **(التَّاءَ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الهمزة: **(التَّاءُ)**.

(٩) ضُبطت هذه الكلمة في ظاهر كلام الشارح؛ بضم الضاد؛ على الأمر: **(ضُمْ)**، حيث قال في الشرح: «**(ضُمْ)**؛ أي: اقرأه بضم تاء: ﴿كُنتَ﴾»، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الضاد؛ على الإخبار: **(ضَمْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

٧٥٠ ـ سِــوَاهُ.......................... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [٥١].

فـ(ـالتَّاءَ ضُمْ)؛ أي: اقرأه بضم تاء: ﴿كُنتَ﴾.

إخباراً عن نفسه ـ تعالى[١] ـ.

وهذا كلُّ العشرة [٤٣٢].

(سِوَاهُ)؛ أي: غير أبي جعفر.

أمَّا هو[٢] فقرأه: بفتح التاء.

خطاباً للنبي ﷺ؛ ليعلم أمته أنه لم يزل محفوظاً من أول نشأته، لم يعتضد بمضل، ولا مَالَ إليه ﷺ[٣].

٧٥٠ ـ ....وَالنُّونُ يَقُولُ[٤]: فَرَدَا[٥] ....

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٠٨/٧، واللباب ٥١١/١٢، وشرح النويري ١١/٥، وشرح المنير السمنودي (١١٢/ب)، والإتحاف ٢١٧/٢، والهادي ١٥/٣.

(٢) أي: أبو جعفر.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٠٨/٧، واللباب ٥١١/١٢، وشرح النويري ١١/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/ب)، والإتحاف ٢١٧/٢، والهادي ١٥/٣.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (يَقُولُ)، والثاني: بالنون؛ على العظمة: (نَقُولُ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الراء: (فَرَدَا)، وهو اختيار النسخ العتيقة، ومعناه ـ على هذا الوجه ـ؛ من التفرد والتميز والاستقلال، يقال: فَرَدَ في عمله؛ إذا تفرَّد وتميز فيه، ويقال فَرَدَ عن الجماعة؛ انعزل عنها وتنحى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الراء مع التشديد: (فَرَّدَا)، ومعناه ـ على هذا الوجه ـ؛ من العزلة والانقطاع، يقال: فرَّد الرجل؛ اعتزل الناس وخلا للعبادة، وفي الحديث الشريف: (طوبى للمفرِّدين)، وفرَّد برأيه؛ استبد به، وفرَّد الشيءَ؛ جعله أفراداً، =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَآءِىَ﴾ [٥٢].

فـ**(ـالنُّونُ)**؛ أي: القراءة بنون العظمة في: ﴿يَقُولُ﴾.

للإمام المرموز إليه بفاء: **(فَرَدَا)**؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

موافقةً لقوله: ﴿جَعَلْنَا﴾(١).

والباقون: بياء الغيب.

أي: (اذكر يا أشرف الخلق يوم يقول الله ـ ﷻ ـ)(٢).

وتقدَّم الخلاف في:

﴿قُبُلًا﴾ [٥٥](٣).

و﴿هُزُوًا﴾ [٥٦](٤)؛ ويوقف عليه لحمزة بوجهين(٥): بالنقل(٦)؛

= والثالث: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها ـ على أحد الوجهين عنده ـ؛ بكسر الراء: **(فَرِدَا)**، وهو اسم، معناه؛ من التفرد والوحدة؛ يقال: جاء فَرِداً؛ أي: واحداً، وعملٌ فَرِدٌ؛ متفردٌ، وشخص فَرِدٌ؛ لانظير له، والرابع: بالإسكان في الراء: **(فَرْدَا)**، وهو بمعنى الواحد، والوتر، والوحيد، والفرْدُ؛ اسم من أسماء الله الحسنى، والفرْدُ من الناس؛ المنقطع النظير الذي لامثيل له في جودته، والفَرْدُ؛ أحد الزوجين من كل شيء.

(١) ينظر: الكشف ٦٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٤)، واللباب ٥١١/١٢، وشرح النويري ١٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي ١١٢/ب، والإتحاف ٢١٧/٢، والهادي ١٦/٣.

(٢) ينظر: الكشف ٦٥/٢، واللباب ٥١١/١٢، وشرح المنير السمنودي ل ١١٢/ب، والإتحاف ٢١٧/٢.

(٣) قرأ بضم القاف والباء: عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف؛ جمع (قبيل)، أي: أنواعاً وألواناً، وقرأ الباقون: بكسر القاف وفتح الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٧٤)، البيت رقم (٦١٣)، والإتحاف ٢١٨/٢، والنشر ٣١١/٢).

(٤) في الأصل كُتِبَتْ: (هواء)، وهو تصحيف، وقد روى حفص إبدال الهمزة واواً في الحالين، وقرأ الباقون فيها: بالهمز، وأسكن الزاي منها: حمزة، وخلف. (ينظر: النشر ٢١٥/٢).

(٥) والهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط، الواقع بعد الصحيح الساكن. (ينظر: النشر ٤٨٢/١).

(٦) وهو الذي لم يذكر في العنوان غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون. (ينظر: النشر ٤٨٢/١).

على القياسي، والإبدال واواً[١]؛ اتباعاً للرسم.

وعلى: ﴿مَوۡئِلٗا﴾ [٥٨][٢]؛ بوجهين[٣] ـ أيضاً ـ؛ النقل[٤]، والإدغام[٥].

٧٥٠ ـ .... مُهْلَكَ[٦]، مَعْ نَمْلِ[٧]، افْتَحِ الضَّمَّ: نَدَا.

---

(١) مع إسكان الزاي، وقد رجَّحه في: الكافي، والتبصرة، وهو ظاهر التيسير، والشاطبية، وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد، وقال الداني في الجامع: «وهذا مذهب أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح»، وقد ضعَّف وجه الإبدال واواً: أبو العباس المهدوي، قال في النشر: «والوجهان صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عند جمهورهم: الإبدال»، وفيه وجه ثالث: وهو التسهيل بين بين، ووجه رابع: وهو تشديد الزاي على الإدغام، وكلاهما ضعيف، ووجه خامس: وهو ضم الزاي مع إبدال الهمزة واواً؛ اتباعاً للرسم، ولزوماً للقياس، قاله في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٨٢ ـ ٤٨٣).

(٢) والهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط، المكسور، الواقع بعد واو أصلية ساكنة، ولا مد فيه لأحد. (ينظر: النشر ١/٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٣) وحُكِيَ وجه ثالث: وهو إبدال الهمزة ياءً مكسورة؛ على وجه اتباع الرسم، وفيه نظر؛ لمخالفته القياس، وضَعْفِهِ في الرواية، وحُكِيَ وجه رابع: وهو بين بين، نصَّ عليه أبو طاهر بن أبي هشام، وذُكِرَ فيه وجه خامس: وهو إبدال الهمزة ياءً ساكنة، وكسر الواو قبلها؛ على نقل الحركة، وإبقاء الأثر، حكاه ابن الباذش، وهو ضعيف قياساً، ولا يصح رواية، وذُكِرَ وجه سادس: وهو إبدال الهمزة واواً من غير إدغام، حكاه الهذلي، وهو أضعف هذه الوجوه وأردؤها، قاله في النشر، وذكر هذه الأوجه الستة في غيث النفع، ثم قال: «والصحيح المقروء به؛ الأول، والثاني»؛ أي: وجهي النقل، والإدغام. (ينظر: النشر ١/٤٨٠، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

(٤) وهو القياس المطَّرد بإجماع، واقتصر عليه غير واحد؛ كطاهر بن غلبون، ووالده أبي الطيب، وابن سفيان، والمهدوي، والطرطوشي، وابن الفحام. (ينظر: غيث النفع ص (٢٨٠)).

(٥) ذكره الداني في جامع البيان، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح فارس، وأبو محمد مكي، وابن شريح، وحكى ذلك من العرب يونس بن حبيب وغيره، وحكاه أيضاً سيبويه، ولم يَقِسْهُ. (ينظر: غيث النفع ص (٢٨٠)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم الميم، وفتح الكاف: (**مُهْلَكَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الميم، وكسر الكاف: (**مُهْلَكِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بفتح الميم والكاف: (**مَهْلَكَ**) والرابع: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه: بفتح الميم، وكسر الكاف: (**مَهْلَكِ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر اللام بلا تنوين: =

٧٥١ ـ وَاللَّامَ فَاكْسِرْ: عُدْ(١)........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مُهْلَكَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ هنا(٢).

(مَعْ).

حرف **(نَمْلِ)**: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ [النمل: ٤٩](٣).

فـ**(ـافْتَحِ الضَّمَّ)**؛ أي: اقرأه بفتح الميم فيهما.

للإمام المرموز إليه بنون: **(نَدَا)**(٤)؛ أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله.

(وَ)اختلف راوياه.

في **(اللَّامَ)** بعد الهاء.

(فَاكْسِرْ)ـها.

للمرموز إليه بعين: **(عُدْ**(٥)**)**؛ أي: حفص وحده(٦).

= **(نَمْلِ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر اللام مع التنوين: **(نَمْلٍ)**.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم العين: **(عُدْ)**، والثاني: بجر العين: **(عِدْ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح العين: **(عَدْ)**.

(٢) سورة الكهف: الآية [٥٩].

(٣) في الأصل: (وما شهدنا بمهلك أهله)، وهو خطأ وتصحيف.

(٤) وقوله: **(نَدَا)**؛ فعلٌ، يقال: ندا الرجل بماله؛ جادَ، وندا الناس؛ إذا اجتمعوا في النادي، والنداء؛ الصوت، ويأتي بمعنى الجُود، يقال سنَّ للناس النَّدى، وفلانٌ نديُّ الكف؛ أي: سخيّ، والنَّدا أيضاً بُعد ذهاب الصوت، ويقال: فلان أندى صوتاً من فلان، والنَّدى؛ المطر والبلل.

(٥) ومعنى قوله: **(عُدْ)**؛ أمر بالعود مرة بعد أخرى.

(٦) نصَّ الشارح على مذهب حفص في حركة اللام؛ وهو الكسر، وسكت عن مذهب شعبة في حركة اللام، وهو الفتح، وكان حقه بعد أن ذكر مذهب حفص أن يتبعه =

ففيه ثلاث قراءات[(١)]:

الأولى: لشعبة؛ بفتح الميم واللام[(٢)] فيهما.

مصدر (هَلَكَ)، أو اسم زمان منه، أي: (لهلاكهم)؛ كـ(ـمَشْهَد)، وهو مضاف للفاعل، أو المفعول عند من يعديه بنفسه وهم بنو تميم، على حد: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ﴾ [الأنفال: ٤٢][(٣)].

والثانية: لحفص؛ بفتح الميم، وكسراللام، فيهما.

مصدراً، أو اسم زمان؛ من (هَلَكَ) على غير قياسه كـ(ـمَرْجِعْ)[(٤)].

والثالثة: للباقين؛ بضم الميم، وفتح اللام، فيهما.

على جعله مصدراً ميمياً لـ(ـأَهْلَكَ) مضافاً للمفعول كـ(ـمَخْرَجْ)، أو اسم زمان منه، أي: (لإهلاكهم وما شهدنا إهلاك أهله)، أو لوقته[(٥)].

وتقدَّم الكلام على:

﴿أَرَءَيْتَ﴾ [٦٣][(٦)].

= بمذهب شعبة، ليتبين المذهبان، على أنه قد لخص ـ لاحقاً ـ القراءات الواردة ـ لجميع القراء ـ في هذه الكلمة.

(١) ينظر: الكشف ٢/٦٥، وشرح الهداية ص (٥٨٥)، واللباب ١٢/٥١٨ ـ ٥١٩.

(٢) التي بعد الهاء. (ينظر: الإتحاف ٢/٢١٨).

(٣) ينظر: الدر المصون ٧/٥١٥ ـ ٥١٦، والإتحاف ٢/٢١٨.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٦٥ ـ ٦٦، وشرح الهداية ص (٥٨٥)، والدر المصون ٧/٥١٦، واللباب ١٢/٥١٨ ـ ٥١٩.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٦٦، وشرح الهداية ص (٥٨٥)، والدر المصون ٧/٥١٧، واللباب ١٢/٥١٩.

(٦) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية: نافع، وأبو جعفر، وللأزرق وجه ثان؛ إبدالها ألفاً مع المدِّ للساكنين، وحذفها الكسائي، وقرأ الباقون: بالتحقيق، قال في غيث النفع: «وإن وقف عليه فليس فيه لورش إلا التسهيل، ويسقط وجه البدل؛ لأنه يلزم عليه اجتماع ثلاثة سواكن ظواهر، وهو غير موجود في كلام العرب، وليس هذا كالوقف على المشدد». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٢/٣٩٧ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٢/٢١٩، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

و﴿رُشْدًا﴾ [٦٦][1].

و﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِي﴾ [٧٠][2].

٧٥١ ـ ....وَغَيْبُ[3]يُغْرِقَا[4] وَالضَّمَّ وَاكْسِرِ[5] افْتَحَنْ: فَتًى رَقَا.

---

(١) قرأ أبو عمرو، ويعقوب: بفتح الراء والشين، وقرأ الباقون: بضمِّ الراء وسكون الشين؛ وهما لغتان؛ كـ(الـبُخْل)، و(الْبَخَل)، ولا خلاف بينهم في الموضعين المتقدمين؛ وهما قوله تعالى: ﴿مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤]. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤٤)، والنشر ٣١١/٢، والإتحاف ٢١٩/٢، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

(٢) قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر: بفتح اللام، وتشديد النون، والباقون: بإسكان اللام، وتخفيف النون، واتفقوا على إثبات الياء بعد النون وصلاً ووقفاً، واتفقوا على إثبات الياء بعدها في الحالين، إلا ما رُوِيَ عن ابن ذكوان من الخلاف؛ فروى جماعة عنه من طريقيه الحذف في الحالين؛ حملاً للرسم على الزيادة، وتجاوزاً للرسم في حروف المد، ونصَّ الداني في الجامع: أنه قرأ بالحذف والإثبات على ابن غلبون، وبالإثبات على فارس بن أحمد، والفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان.

وذكر بعضهم الحذف في الوصل، والمشهور عنه ـ كما في التبصرة وغيرها ـ الإثبات في الحالين كالباقين، قال ابن الجزري: «وكلٌّ من الإثبات والحذف صحيح عن ابن ذكوان نصًّا وأداءً»، والوجهان في الحرز، والكافي، والتلخيص، وغيرها، وهذه الياء ليست من الزوائد كما قد يُتَوَهَّم؛ لأنها مرسومة بالياء، وياءات الزوائد الأصل فيها أنها محذوفة رسماً، وقد مرَّ تفصيله في سورة هود. (ينظر: جامع البيان ٢٧٢/٢، وحرز الأماني ص (٣٦)، البيت رقم (٤٤٠)، ومتن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩١)، والنشر ٣١٢/٢، والإتحاف ٢٢٠/٢، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الباء بلا تنوين: (**غَيْبُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه: برفع الباء مع التنوين: (**غَيْبٌ**)، والثالث: بفتح الباء: (**غَيْبَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بياء مضمومة، وراء مكسورة: (**يُغْرِقَا**)، والثاني: بياء وراء مفتوحتين: (**يَغْرَقَا**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بتاء مضمومة، وراء مكسورة؛ على الخطاب: (**تُغْرِقَا**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ التاء، والياء، مع كسر الراء.

(٥) ضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف، مع إسكان الكاف، =

٧٥٢ ـ وَعَنْهُمُ: ارْفَعْ أَهْلَهَا......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [٧١].

فـ(**ـغَيْبُ** ﴿**يُغْرِقَا**)﴾؛ أي: قراءته بياء الغيب.

(**وَالضَّمَّ**)؛ أي: ضم حرف المضارعة.

(**وَالْكَسْرَ**)؛ أي: كسر الراء.

(**افْتَحَنْـ**)ـها.

للمرموز إليهم بقوله: (**فَتًى رَقَا**[١])؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه، والكسائي.

(**وَعَنْهُمُ ارْفَعْ**).

لام: ﴿أَهْلَهَا﴾.

فقراءتهم: بفتح الياء التحتية[٢]، وفتح الراء؛ على الغيب، ﴿**أَهْلُهَا**﴾؛ بالرفع؛ على الفاعلية[٣].

والباقون [٤٣٣]: بضم التاء الفوقية، وكسر الراء[٤]؛ على الخطاب[٥]، و﴿**أَهْلَهَا**﴾ بالنصب، على المفعولية[٦].

= وتحريك السين والراء بالكسر: (**وَاكْسِرِ**)، ولا يستقيم، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ مقرونة بـ(أل) التعريف، مع فتح الكاف، وسكون السين، وفتح الراء: (**وَالْكَسْرَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الصواب.

(١) ومعنى قوله: (**رَقَا**)؛ أي: صَعَدَ، وقد تكون بمعنى الرُّقية؛ وهي الاستشفاء بالقرآن والأذكار الصحيحة.

(٢) وسكون الغين. (ينظر: الدر المصون ٥٢٧/٧).

(٣) ينظر: الكشف ٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٦)، والدر المصون ٥٢٧/٧، واللباب ٥٣٥/١٢، وشرح النويري ١٣/٥، والإتحاف ٢٢١/٢، والهادي ١٨/٣.

(٤) مع سكون الغين.

(٥) أي: لتغرق أنت أهلها. (ينظر: الدر المصون ٤٢٧/٧).

(٦) ينظر: الكشف ٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٦)، والدر المصون ٤٢٧/٧، واللباب ٥٣٥/١٢، وشرح النويري ١٣/٥، والإتحاف ٢٢١/٢، والهادي ١٨/٣.

وتقدَّم الكلام على: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي﴾ [٧٣][١]

٧٥٢ ـ ....وَامْدُدْ وَخِفْ[٢] زَاكِيَةً[٣]: حَبْرٌ[٤] مَدًا غُنْ[٥]..........

واخْتُلِفَ في: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [٧٤].

فـ(**امْدُدْ وَخِفْ**) (﴿**زَاكِيَةً**﴾)؛ أي: اقرأه بألف بعد الزاي، وتخفيف الياء.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَبْرٌ مَدًا [غُنْ]**[٦])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع، وأبي جعفر، ورويس.

على أنه اسم فاعل من (زَكَا)[٧]، أي: (طاهرة من الذنوب)،

---

(١) فأبدل همزه واواً: ورش بتمامه، وأبو جعفر؛ لأن الهمزة مفتوحة وقبلها ضم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١١)، والنشر ٣٩٥/٢، والإتحاف ٢٢١/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء؛ على الإخبار في الماضي: (**وَخَفْ**)، والثاني: بكسرها؛ على الأمر: (**وَخِفْ**)، وضُبطت في النسخ العتيقة بالوجهين؛ فتح الخاء وكسرها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على القصر والتشديد: (**زَكِيَّةً**)، والثاني: بالمد والتخفيف: (**زَاكِيَةً**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالضم بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اضطرب ضبط المخطوط لهذه اللفظة، فضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بغين بعدها نون: (**غُنْ**)، وهو محتمل؛ لأنه وإن اختلف في اللفظ عن باقي النسخ إلا أنه يتفق معها في رمزه إلى راوي يعقوب؛ رويس، بينما ضُبطت في أصل الشرح بعين مفتوحة بعدها نون ساكنة: (**عَنْ**)، ولا شك أنه تصحيف؛ لأن الرمز يؤدي إلى غير المراد؛ فيشير إلى حفص عن عاصم وهو ليس من أهل هذه القراءة، بينما ضُبطت في جميع النسخ؛ بالغين المفتوحة، ثم ثاء ساكنة: (**غِثْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) ضُبطت في الأصل؛ بالعين المهملة: (**عَن**)، وهو تصحيف موهم، والصواب ما أثبته.

(٧) وعليه رسم المصاحف العراقية والشامية. (ينظر: الكشف ٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٦)، والدر المصون ٥٢٨/٧، واللباب ٥٣٧/١٢).

ووصفها بهذا الوصف؛ لأنه لم يرها أذنبت قبل، أو لأنها صغيرة لم تبلغ [الحنث[١]].

والباقون: بلا ألف، وبتشديد الياء.

أخرج إلى (فعيله)[٢]؛ للمبالغة[٣].

وتقدَّم الخلاف في كاف: ﴿نُّكْرًا﴾ [٨٧][٤].

٧٥٢ ـ ....وَصُـرِفْ[٥]:

٧٥٣ ـ لَدْنِي أَشِمَّ أَوْ رُمِ الضَّمَّ. وَخِفْ[٦] نُـونٍ[٧]: مَـدًا صِـلْ........................

---

(١) في الأصل: (الخبث)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف/٢٢١).

(٢) في الأصل: (فعلية)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف/٢٢١).

(٣) ينظر: الكشف ٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٦)، والدر المصون ٥٢٨/٧، واللباب ٥٣٧/١٢، وشرح النويري ١٣/٥، والإتحاف ٢٢١/٢، والهادي ١٨/٣.

(٤) فقرأها في الموضعين؛ بضم الكاف: نافع، وأبو بكر، وابن ذكوان، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأهما الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٦)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٢٢١/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الصاد، وكسر الراء؛ على البناء للمفعول: (**وَصُرِفْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الصاد والراء؛ على الخبر في الماضي: (**وَصَرَفْ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الخاء؛ على الأمر: (**وَخِفْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الخاء، وسكون الفاء؛ على الخبر في الماضي: (**وَخَفْ**). وضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم (ب)، بالوجهين؛ فتح الخاء وكسرها.

(٧) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بنون ثم واو، ثم نون منونة بالكسر: (**نُونٍ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ وهو اختيار النسخ العتيقة ـ، وانفردت نسخة الشيخ القاضي باختيار، فقد ضُبطت فيها النون الثانية؛ منونة بالفتح: (**نُونًا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ هنا ـ؛ بهاء ممدودة بعد النون الثانية: (**نُونَهَا**)، ولعل الناسخ أراد ضبطها كما ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ أي: بالألف مع التنوين: (**نُونًا**)، فسبق قلمه بحرف الهاء؛ وذلك لأن الشارح من عادته أنه يذكر كلام الناظم =

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [٧٦].

فللمرموز إليه بصاد: (**صُرِفْ**)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

(﴿**لَدْنِي**﴾ **أَشِمَّ أَوْ رُمِ الضَّمَّ**)؛ أي: اقرأه بإشمام الدال الضم، أو باختلاس ضمتها المعبر عنه؛ بالروم.

(**وَخِفْ**) (**نُونَـها**[١])؛ أي: اقرأه بتخفيف نونها[٢].

للمرموز إليهم بقوله: (**مَداً صِلْ**[٣])؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وشعبة.

وإيضاح ما في هذا الحرف[٤]:

أنَّ نافعا، وأبا جعفر: قرآه بضم الدال، وتخفيف النون.

وهي ـ كما قاله في البحر[٥] ـ: «نون (لَدُن) اتصلت بياء المتكلم، وهو القياس، إذ الأصل في الأسماء إذا أُضِيفَتْ إلى ياء المتكلم لم تلحق

= ثم يشرحه، وهنا ذكر هذه اللفظة على أنها من كلام الناظم، ثم أعادها مرة أخرى بحروفها، فدل على أن ذكره لها في المرة الثانية هو شرح لنصها في النظم، ولا يمكن أن يكون الشرح والنص سواء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: فإن ضبط الشارح لها في المتن الذي على هامش الشرح قد وافق ضبط بعض النسخ، مما يعني أن اختلاف الضبط في ثنايا الشرح إما أن يوافق ضبط نسخ أخرى فيكون محتملاً، أو أن يكون سبق قلم وتصحيف؛ لأن البيت ـ بهذا الضبط ـ منكسر ولا يستقيم، وانفرد الشيخ موسى جار الله بضبطها في شرحه؛ بنون مضمومة: (**نُونُ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه؛ (**نُونُ**)، (**نُونٍ**)، (**نُوناً**)، والله أعلم.

(١) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بهاء ممدودة بعد النون الثانية: (**نُونَهَا**)؛ وقد نبهت على ذلك آنفاً.

(٢) في الأصل: (نويها)، وهو تصحيف.

(٣) وقوله: (**صِلْ**)؛ فعل أمر، من الصلة والإحسان، ويأتي بمعنى الوصول، يقال: وَصَلَ رحمه؛ إذا عطف على الأقربين إليه ورفق بهم، وصل الشيء بالشيء؛ إذا ضمه به وجمعه، وصل الرجل بين الرجلين؛ إذا ربط ووحد بينهما، وله معان أخرى.

(٤) ينظر: النشر ٣١٣/٢ ـ ٣١٤، والإتحاف ٢٢٢/٢، وغيث النفع ص (٢٨١).

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٤٢/٦.

نون الوقاية، نحو: غلامي، وفرسي»[١].

وقرأه شعبة: بتخفيف النون، واخْتُلِفَ عنه في ضمة الدال؛ فالجمهور[٢] عنه: على إشمامها الضم بعد إسكانها؛ وهو الإشمام[٣] إلى الضمة[٤] بعد سكون الدال[٥]، وعليه اقتصر الشاطبي[٦]، إذ قال في حرزه[٧]:

وَسَكِّنْ وَأَشْمِمْ[٨] ضَمَّةَ الدَّالِ صَادِقاً ....

(١) ينظر: الكشف ٦٩/٢، والدر المصون ٥٣١/٧، واللباب ٥٣٩/١٢، وشرح النويري ١٦/٥، والإتحاف ٢٢٢/٢، والهادي ١٩/٣.

(٢) ينظر: النشر ٣١٣/٢.

(٣) في الأصل: (الأسماء)، وهو تصحيف.

(٤) أي: الإيماء بالشفتين إلى الضمة.

(٥) ذهب الشارح هنا ـ كما ذهب إليه في الموضع الأول من السورة ـ إلى أن الإشمام يكون بعد سكون الدال، متَّبِعاً في ذلك للإمامين؛ مكي بن أبي طالب، وأبي عمرو الداني؛ حيث قال في جامع البيان: «والإشمام في هذه الكلمة على رواية من رواه عن عاصم وعن أبي بكر: يكون إيماء بالشفتين إلى الضمة بعد سكون الدال وقبل كسرة النون»، وابن الجزري في النشر، حيث قال: «وأكثر أهل الأداء على إشمامها الضم بعد إسكانها» وغيرهم من الأئمة، ومخالفاً لمذهب الجعبري ومن معه من القائلين بأن الإشمام يكون موافقاً لسكون الدال وليس بعد إسكانها، وقد فصَّلْتُ في هذه المسألة في الموضع الأول من السورة ـ سورة الكهف: الآية [٢] ـ، ولكني أزيد هنا بأن الجعبري في شرحه على الشاطبية عندما تكلم في شرح هذا الحرف نصَّ على عدم التفريق في طريقة الإشمام بين الموضعين في هذه السورة، بل قال ما نصُّه: «والتحقيق أنّ إشمام: ﴿لَّدُنْهُ﴾، و﴿لَّدُنِّى﴾، واحدٌ»، وذهب الشيخ القاضي في البدور الزاهرة إلى ما ذهب إليه الجعبري فقد أيده في الموضع الأول حيث قال: «والظاهر أن الحق مع الجعبري»، ثم جاء في هذا الموضع فأيده مرة أخرى، حيث قال: «ولشعبة وجهان؛ الأول: إسكان الدال مع الإيماء بالشفتين، فيصير النطق بدال ساكنة مشمَّة فيكون الإشمام مقارناً للإسكان، الثاني: اختلاس الدال. . .الخ». (ينظر: جامع البيان ٢٦٥/٢، كنز المعاني ص (٥٦٧)، (خ)، والنشر ٣١٣/٢، والبدور الزاهرة ص (١٩٣)).

(٦) وهو الذي في الكافي، والتذكرة، والهداية، وأكثر كتب المغاربة، وكذا هو في كتب ابن مهران، وكتب أبي العز، وسبط الخياط. (ينظر: النشر ٣١٣/٢).

(٧) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٨٤٧).

(٨) في الأصل: (وشم)، وهو تصحيف.

وذهب كثيرٌ[١]؛ كأبي العلا[٢]، وابن سوار[٣]، والهذلي[٤]؛ إلى اختلاس ضمة الدال[٥].

وعليه فالنون؛ إمَّا أصلية خُفِّفَتْ بالسكون كـ(عَضْد)، أو وقاية[٦].

وهذان الوجهان؛ أعني الإشمام، والاختلاس، خاصٌّ بهذا الحرف[٧]، وهما صحيحان[٨].

وأمَّا: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [٢]، فليس له إلا الإشمام[٩] ـ كما تقدم ـ.

والباقون: بضم الدال، وتشديد النون.

دخلت نون الوقاية على (لَدُن) لِتَقِيَهَا من الكسر محافظة على سكونها، كما حُوفِظَ على[١٠] نون (مِنْ) و(عَنْ)؛ فقيل[١١]: (منِّي)،

---

(١) أي: كثير من أهل الأداء. (ينظر: النشر ٣١٣/٢).

(٢) ينظر: ٥٥٧/٢.

(٣) ينظر: المستنير ٢٧١/٢.

(٤) ينظر: الكامل للهذلي ص (٥٩٠).

(٥) قال في الغيث: «وهو قوي صحيح ذكره غير واحد من الأئمة؛ كالحافظ أبي العلاء الهمداني، وابن سوار، والهذلي، وذكره الداني في مفرداته، وجامعه، والمحقق»، قلتُ: وأمّا ذِكر الداني له في كتابيه؛ المفردات، والجامع، إنما هو على أحد القولين عنده، والقول الثاني عنده هو: الإشمام، على أنه لم يذكر في كتابه التيسير إلا وجه الإشمام. (ينظر: جامع البيان ٢٦٤/٢ ـ ٢٦٥، والمفردات السبع ص (٢٧٦)، والتيسير ص (١١٨)، والغيث ص (٨١)).

(٦) ينظر: الدر المصون ٥٣١/٧ ـ ٥٣٢، واللباب ٥٣٩/١٢ ـ ٥٤٠، والإتحاف ٢٢٣/٢، والنشر ٣١٤/٢، وشرح النويري ١٥/٥، والهادي ١٩/٣.

(٧) وتنويه الشارح على خصوصية هذا الحرف بالوجهين؛ الإشمام والاختلاس؛ من أجل أن يخرج الموضع الأول من السورة نفسها؛ وهو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، فإن شعبة ليس له في هذا الحرف إلا الإشمام فقط، كما سيأتي عليه تنبيه الشارح بعد قليل، ـ وكما تقدم بيانه في موضعه ـ.

(٨) نصَّ عليه في النشر، ونقله عنه في غيث النفع. (ينظر: النشر ٣١٤/٢، وغيث النفع ص (٢٨١)).

(٩) قاله في النشر، ونقله في غيث النفع، قال في النشر: «كما أن حرف أول السورة؛ وهو: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [٢]، يختص بالإشمام؛ ليس إلَّا من أجل الصلة بعد النون». (ينظر: النشر ٣١٤/٢، وغيث النفع ص (٢٨١)).

(١٠) سكون. (ينظر: الدر المصون ٥٣١/٧).

(١١) بعد أن أُلْحِقَتْ بهما ـ أي ألحق بـ(مِنْ)، و(عَنْ) ـ نون الوقاية. (ينظر: الدر المصون ٥٣١/٧).

و(عنِّي)؛ بالتشديد؛ فأُدْغمت [٤٣٤] النون الأولى في نون الوقاية المتصلة بياء المتكلم، وهذا هو الأكثر(١)، قال ابن مالك(٢):

وَفَـي لَـدُنِّـي لَـدُنِـي قَـلَّ(٣)........... ....

٧٥٣ ـ ....**تَخِذَ الْخَاءَ**(٤) **اكْسِرْ وَخِفْ**(٥):

٧٥٤ ـ حَـقًّـا........................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَخِذْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [٧٧].

فـ(**ـالْخَاء اكْسِرْ وَخِفْ**)؛ أي: اقرأه بتاء مفتوحة مخففة، وكسر الخاء، بلا ألف وصل(٦).

للمرموز إليهم بقوله: (**حَقًّا**)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

على أنه من (تَخِذَ) بكسر عينه، (يَتْخَذُ)، كـ(ـتَعِبَ) (يَتْعَبُ)(٧).

والباقون: بهمزة وصل، وتشديد التاء، وفتح الخاء.

---

(١) ينظر: الكشف ٦٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٧)، والدر المصون ٥٣٠/٧ ـ ٥٣١، واللباب ٥٣٩/١٢، وشرح النويري ١٦/٥، والإتحاف ٢٢٢/٢، والهادي ١٩/٣.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، النكرة والمعرفة، البيت رقم (٧١).

(٣) أشار بهذا إلى أن الفصيح في (**لَدُنِّي**) هو إثبات النون، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، ويقل حذفها، كقراءة من قرأ (**من لَدُنِي**): بالتخفيف. (ينظر: شرح ألفية ابن مالك، باب النكرة والمعرفة، ص (٣٨)، البيت رقم (٧١)).

(٤) ضبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالهمزة بعد الخاء: (**الْخَاءَ**)، وبه ينكسر الوزن. بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحذف الهمز: (**الْخَا**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الخاء؛ على الأمر: (**وَخِفْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الخاء، وسكون الفاء؛ على الخبر في الماضي: (**وَخَفْ**).

(٦) أي: (لَتَخِذْتَ). (ينظر: الدر المصون ٥٣٥/٧).

(٧) وهي لغة هذيل. (ينظر: الدر المصون ٥٣٧/٧، واللباب ٥٤٤/١٢ وشرح الهداية ص (٥٨٧)، والكشف ٧٠/٢).

افْتَعَلَ مِن (اتَّخَذ)، أدغمت التاء التي هي فاء الفعل في تاء الافتعال[١].

وتقدَّم إظهار ذالها[٢]: لابن كثير، وحفص، ورويس بخلفه[٣].

٧٥٤ ـ ....وَمَعْ تَحْرِيمَ[٤]، النُّونِ[٥]، يُبْدِلَا خَفِّفْ: ظُبَى[٦] كَنْزٍ[٧] دَنَا. النُّورُ[٨]: دَلَا

---

(١) فهي من (الاتِّخاذ). (ينظر: الدر المصون ٧/٧٣٥، واللباب ١٢/٥٤٤، وشرح الهداية ص (٥٨٧)، والكشف ٢/٧٠).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، ص (٥٠)، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ٢/١٥ ـ ١٦، والإتحاف ٢/٢٢٣.

(٣) فروى الحمَّامي من جميع طرقه، والقاضي أبو العلاء، وابن العلاف، والأكثرون عن النخاس، عن التمّار عنه: بالإظهار، وهو الذي في المستنير، والكفاية، والإرشاد، والجامع، والروضة، وغيرها، وروى أبو الطيب، وابن مقسم، كلاهما عن التمّار عنه: بالإدغام. (ينظر: النشر ٢/١٥ ـ ١٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (**تَحْرِيْمَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الميم: (**تَحْرِيمِ**).

(٥) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مقرونة بـ(أل) التعريف: (**النُّون**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة منها: (**نُون**)، ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة النون من الكلمة على ثلاثة أوجه، الأول: بفتح النون الثانية: (**نُونَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم النون الثانية مع التنوين: (**نُونٌ**)، والثالث: بكسر النون الثانية مع التنوين: (**نُونٍ**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**النُّونِ**)، (**نُونٍ**)، (**نُونَ**)، (**نُونٌ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، وفتح الباء بلا تنوين: (**ظُبَى**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الباء بلا تنوين: (**ظُبَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بالألف المقصورة، وفتح الباء مع التنوين: (**ظُبًى**)، والرابع: بالألف الممدودة، وفتح الباء مع التنوين: (**ظُباً**)، والخامس: بظاء مفتوحة، وباء ساكنة، ثم ياء مفتوحة: (**ظَبْيَ**)، وهو ظاهر اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الزاي المعجمة مع التنوين: (**كَنْزٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الزاي المعجمة مع التنوين: (**كَنْزٌ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الراء: (**النُّورُ**)، =

٧٥٥ ـ صِــفْ ظَــنَّ.................. ....

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ﴾ [٨١].

(مَعْ).

حرف (**تَحْرِيمَ**)؛ أي: ﴿أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا﴾ [التحريم: ٥][(١)].

وحرف الـ(**ـنُّونِ**)؛ أي: ﴿أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا﴾ [القلم: ٣٢].

فـ(**ـيُبْدِلَا**) في الثلاثة.

(**خَفِّفْ**)ـه؛ أي: اقرأه بإسكان الباء الموحدة، وتخفيف الدال.

المرموز إليهم بقوله: (**ظُبَى كَنْزٍ دَنَا**)؛ أي: يعقوب، وابن عامر، والكوفيون، وابن كثير.

من الإبدال[(٢)].

وقرأ الباقون؛ وهم نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بفتح الباء، وتشديد [الدال][(٣)] في [الثلاثة][(٤)].

من التبديل[(٥)].

= وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الراء: (**النُّورِ**)، والثالث: بفتح الراء: (**النُّورَ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) في الأصل رُسِمَتْ بزيادة واو: (وأن يبدله)، وهو خطأ.

(٢) فهو مصدر: (أَبْدَلَ) الرباعي؛ ويأتي للإتيان بالشيء وبقاء المبدل منه، قال في اللباب: «قال ثعلب: الإبدال؛ تنحيةُ جوهرة، واستئناف أخرى، والتبديل: تغيير الصورة إلى غيرها والجوهرة باقية بعينها». (ينظر: الكشف ٧٢/٢، والدر المصون ٥٣٨/٧، واللباب ٥٤٧/١٢، وشرح النويري ١٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/أ)، والإتحاف ٢٢٣/٢، والهادي ٢١/٣).

(٣) في الأصل: وتشديد (أل)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: وتشديد (الثلاثية)، وهو تصحيف.

(٥) فهو مضارع: (بدَّل) المضعف؛ وهو الذهاب بالشيء والإتيان بغيره، والإتيان بالشيء وبقاء غيره. (ينظر: الكشف ٧٢/٢، والدر المصون ٥٣٨/٧، واللباب ٥٤٧/١٢).

وقرأ بالترجمة المذكورة ـ أعني: التخفيف ـ حرف **(النُّورُ)**.

أي: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ [النور: ٥٥].

المرموز إليهم بأوائل قوله: **(دَلَا)**[١] **(صِفْ ظَنَّ)**؛ أي: ابن كثير، وشعبة، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بالتشديد.

وتقدَّم ضم حاء: ﴿رُحْمًا﴾ [٨١]، لابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب[٢].

٧٥٥ ـ ....أَتْبَعَ الثَّلَاثُ[٣]: كَمْ كَفَى ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَتْبَعَ﴾.

الكلماتُ **(الثَّلَاثُ)**:

﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا ۝٨٥ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ﴾ [٨٥ ـ ٨٦].

﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ۝٨٩ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ﴾ [٨٩ ـ ٩٠].

﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ۝٩٢ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [٩٢ ـ ٩٣].

فقرأها بقطع الهمزة، وإسكان التاء[٤]، في الكلِّ ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ كَفَى)**؛ أي: ابن عامر، والكوفيون كلهم.

وقرأ الباقون: بوصل الهمزة، وتشديد التاء مفتوحة[٥].

---

(١) وقوله: **(دَلَا)**؛ مِنْ دلا الدلو في البئر؛ أنزلها في قعره، ودلا الدلو من البئر؛ سحبها ملأَى، ودلا بصاحبه إلى المدير؛ استشفع به، ودلا صاحبه؛ رَفَق به.

(٢) وقرأ الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة ص (٦٣)، الأبيات رقم (٤٥٤ ـ ٤٥٥)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٢٢٣).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء الثانية: **(الثَّلَاثُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الثاء الثانية: **(الثَّلَاثَ)**.

(٤) قال النويري: «عُلِمَ قطع الهمزة وسكون التاء من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٥/١٧).

(٥) قال النويري: «وعُلِمَ وصل الهمزة وفتح التاء المشددة من المجمع». (ينظر: شرح النويري ٥/١٧).

وهما بمعنًى واحد، والفعل متعد لواحد، وقيل: (أتبع) بالقطع؛ يتعدى لاثنين، حذف هنا أحدهما، أي: (أتبع أمره سببا)[١].

٧٥٥ ـ .... حَـامِـيَـةٍ حَـمِـئَـةٍ وَاهْـمِـزْ: أَفَـا

٧٥٦ ـ عَـنْ[٢] حَـقٍّ[٣]...................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿حَامِيَةٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ **حَامِيَةٍ**﴾ [٨٦].

فاقرأه: ﴿حَمِئَةٍ﴾؛ بغير ألف بين الحاء والميم.

(وَاهْمِزْ) بعد الميم[٤].

للمرموز إليهم بقوله: **(أَفَا)**[٥] **(عَنْ حَقٍّ)**؛ أي: نافع **[٤٣٥]** وحفص، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

على أنه صفة مشبهة[٦]، يقال: (حَمِئَتِ البئر) (تَحْمَأ) فهي (حَمِئَةٌ)؛

---

(١) أو: فأتبع سبباً سبباً آخر، فهما لغتان. (ينظر: الكشف ٢/٢٧ ـ ٧٣، والدر المصون ٧/٥٤٠، واللباب ١٢/٥٥٦).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي ـ هنا ـ، حيث ضُبطت فيه ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون بعد العين؛ حرف جرٍّ: (**عَنْ**)، والثاني: بالذال المعجمة بعد العين؛ من العوذ: (**عُذْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بالدال بعد النون؛ من العود: (**عُدْ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به الشارح ـ هنا ـ، حيث ضبطها: بجر القاف مع التشديد: (**حَقٍّ**)، والثاني: بنصب القاف مشددة: (**حَقَّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: برفع القاف مع التشديد: (**حَقٌّ**). ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٤) قال النويري: «ولمَّا لم يُعْلم الهمز صرَّح»؛ أي: صرح بذكر الهمز. (ينظر: شرح النويري ٥/١٩).

(٥) ومعنى (**أَفَا**)؛ جمع أفاة، وهي القطعة من الغيم أو المطر الحفيف، أو أن أصله أفاء، ثم قصر للوقف، وهو من الفيء؛ وهو الغنيمة والخراج.

(٦) فهي من (الْحَمْأَةِ)؛ وهي الطين. (ينظر: الدر المصون ٧/٥٤١).

إذا صار فيها الطين(١).

وقرأه الباقون: بألف بعد [الهاء](٢)، وإبدال الهمزة(٣) ياء مفتوحة(٤).

اسم فاعل من (حَمِيَ) (يَحْمَى)، أي: (حارة)(٥).

ولا تنافي بينهما؛ لجواز أن تكون العين جامعة للوصفين؛ الحرارة، وكونها من طين(٦).

وتقدَّم ضم يعقوب هاء: ﴿فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [٨٦](٧).

٧٥٦ ـ ....وَالرَّفْعَ انْصِبَنْ نَوِّنْ جَزَا: صَحْبُ(٨) ظُبَى.........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٨٨].

فـ(ـارْفَعِ(٩) انْصِبَنْ).

---

(١) ينظر: الكشف ٧٤/٢، واللباب ٥٥٧/١٢، وشرح النويري ١٨/٥ ـ ١٩، والإتحاف ٢٢٣/٢ ـ ٢٢٤، والهادي ٢٢/٣.

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الهاء)، وهو سبق قلم.

(٣) بعد الميم المكسورة.

(٤) قال النويري: «عُلِمَ مد (حامية) وخصوصيته من لفظه». (ينظر: شرح النويري ١٩/٥).

(٥) ينظر: الكشف ٧٤/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٩)، والدر المصون ٥٤١/٧.

(٦) نصَّ عليه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٥٤٢/٧، والإتحاف ٢٢٤/٢، والهادي ٢٢/٣).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٢٢٤/٢.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الباء: (**صَحْبُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بجر الباء مع التنوين: (**صَحْبٍ**).

(٩) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ على الأمر بالرفع: (**فَارْفَعِ**)، ولا يستقيم الكلام، بل إنه يوهم انفصال قوله: (**فارفع**) عن قوله: (**انصبن**) في المعنى، وليس ذلك كذلك، بل المراد: أن الرفع في الهمزة من كلمة: (**جَزَاءُ**)، يُقْرَأ مكانه بالنصب: (**جَزَاءً**)، =

و(**نَوِّنْ** ﴿**جَزَا**﴾).

أي: اقرأه بنصب: ﴿جَزَآءً﴾، وتنوينه.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبُ ظُبَى**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب.

على أنه مصدر في موضع الحال، نحو: (في الدار قائماً زيدٌ)، أو مصدر مؤكد، أي: (يَجْزِي جزاء)(١).

والباقون: بالرفع من غير تنوين.

على أنه مبتدأ، خبره: الظرف قبله، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ مضاف(٢) إليهما(٣).

ولا خلاف بين العشرة(٤) في كسر لام: ﴿مَطْلِعَ﴾ هنا(٥).

= فالناظم قيد الفتح هنا؛ فالرفع قيد للفتح، وعليه فالصواب أن يكون نصّ الشارح: (**فَالرَّفْعَ انْصِبَنْ**)؛ أي: بإضافة (أل) التعريف إلى قوله: (**فارفع**)، ليستقيم المعنى، ويُفْهِم السياق المراد، على أنها ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ كباقي النسخ ـ بـ(ـأل) التعريف: (**وَالرَّفْعَ**).

(١) ينظر: الدر المصون ٥٤٢/٧ ـ ٥٤٣، والكشف ٧٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٠)، واللباب ٥٥٨/١٢، وشرح النويري ٢٠/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/أ)، والإتحاف ٢٢٤/٢، والهادي ٢٣/٣.

(٢) قال في اللباب: «والمراد بالحسنى: الجنة، وقيل: الفعلة الحسنى». (ينظر: الدر المصون ٥٤٣/٧، والكشف ٧٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٠)، واللباب ٥٥٩/١٢، وشرح النويري ٢٠/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/أ)، والإتحاف ٢٢٤/٢، والهادي ٢٣/٣).

(٣) في الدر المصون اللباب والإتحاف: (إليها) مكان: (إليهما). (ينظر: الإتحاف ٢٢٤/٢، واللباب ٥٥٩/١٢).

(٤) يعني في المتواتر، أما في الشاذ فقد قرأ ابن محيصن والحسن البصري ـ في القراءات الأربع الشواذ بعد العشرة ـ بفتح اللام، قال العلامة المتولي في الفوائد المعتبرة:

.... **مَطْلِعَ فَتْحُ لَامِهِ حُزْ مَاضِيَهْ**

وهي أيضاً قراءة ابن كثير في رواية شبل عنه، وعيسى بن عمر، وابن مجاهد، وأبو مجلز، والفتح هو القياس. (ينظر: الإتحاف ٢٢٤/٢، وإتحاف البررة في المتون العشرة ص (٢٩٧)، ومعجم القراءات ٢٩٧/٥).

(٥) سورة الكهف: الآية [٩٠].

قال السمين[١]: «والمضارع (يَطْلُع)، فكان القياس فتح اللام في الفعل[٢]، ولكنها مع أخوات لها سُمِعَ فيها بالكسر»، انتهى.

٧٥٦ - ....افْتَحْ ضَمَّ[٣] سُدَّيْنِ[٤]: عَزَا
٧٥٧ - حَبْرٌ. وَسَدًّا[٥]: حُكْمُ صَحْبٍ دَبَرَا[٦]. يس[٧]: صَحْبٌ[٨] ....

(**افْتَحْ ضَمَّ**[٩] ﴿سُدَّيْنِ﴾).

(١) ينظر: الدر المصون ٧/٥٤٣.

(٢) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف، بينما ضُبِطَتْ في الدر المصون، وكذا في اللباب: (**المَفْعَل**). (ينظر: الدر المصون ٧/٥٤٣، واللباب ١٢/٥٦٠، والإتحاف ٢/٢٢٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد والميم؛ على الإخبار: (**ضَمَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الضاد، وفتح الميم؛ على الأمر: (**ضُمَّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ السين: (**سُدَّينِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح السين: (**سَدَّينِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: (**سَدًّا**)، والثاني: بضم السين: (**سُدًّا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الباء بلا تشديد: (**دَبَرَا**)، والثاني: بفتح الباء مع التشديد: (**دَبَّرَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي - بتشديد الدال - تعني: روى أو نظر في عواقيب الأمور، والألف للإطلاق.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**يَاسِينَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم النون: (**يَاسِينُ**). ورُسمت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب): سين لا نون بعدها: (**يس**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء بلا تنوين: (**صَحْبُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٩) قال النويري: «وقيد الفتح؛ للضد». (ينظر: شرح النويري ٥/٢٠).

مِنْ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ[(١)] ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [٩٣].

أي: اقرأه بفتح السين، للمرموز إليهم بقوله: (**عَزَا**[(٢)]) (**حَبْرٌ**)؛ أي: حفص، وابن كثير، وأبي عمرو.

والباقون: بضمها.

وهما لغتان بمعنى واحد، وقيل[(٣)]: المضموم لما خلقه الله، والمفتوح؛ لما عمله الناس، وتُعُقِّب[(٤)].

(**وَ**)قرأ.

﴿**سَدًّا**﴾ من قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [٩٤][(٥)].

بفتح السين.

المرموز إليهم بقوله: (**حُكْمُ**[(٦)] **صَحْبٍ دَبَرَا**[(٧)])؛ أي: أبو عمرو،

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل.

(٢) ومعنى قوله: (**عَزَا**)؛ من العزاء؛ وهو اسم لدعوة المستغيث بغيره.

(٣) قال في الدر المصون: «وهو مرويٌّ عن عكرمة، والكسائي، وأبي عبيد، وابن الأنباري»، وقال أبو عبيد: «كل شيء وجدته العرب من فعل الله ـ تعالى ـ من الجبال والشعاب فهو (سُدّ) بالضم، وما بناه الآدميون فهو (سَدّ) بالفتح». (ينظر: الدر المصون ٥٤٣/٧، واللباب ٥٦٠/١٢، وحجة القراءات ص (٤٣٠)، والإتحاف ٢٢٥/٢).

(٤) وممن تعقبه: السمين الحلبي في الدر المصون، وابن عادل في اللباب، وغيرهما، قال في الدر المصون: «وهو مردودٌ: بأنَّ السدَّين في هذه السورة جبلان؛ سدُّ ذو القرنين بينهما بسدٍّ، فهما من فعلِ الله، والسدُّ الذي فعله ذو القرنين من فعل المخلوق، و(سدًّا) في يس من فعل الله تعالى؛ لقوله: (وجعلناه)، ومع ذلك قريء في الجميع: بالفتح، والضمِّ، فعُلِمَ أنهما لغتان؛ كـ(ـالضَّعْف)، و(الضُّعف)، و(الفَقْر)، و(الْفُقر)، وقال الخليل: المضموم: اسمٌ، والمفتوح: مصدر، وهذا هو الاختيار». (ينظر: الدر المصون ٥٤٥/٧، واللباب ٥٦١/١٢).

(٥) في الأصل: (على أن يجعل)؛ على الغيب، وهو تصحيف.

(٦) وقوله: (**حُكْمُ**)؛ مصدر حَكُمَ، وجمعه أحكام، والحُكْمُ؛ عِلْمٌ وتفقهٌ وحكمة، والحكم في الشرع؛ القول بالحل والحرمة ونحوهما، والحُكْمُ؛ القضاء.

(٧) وقوله: (**دَبَرَا**)؛ مِنْ دَبَرَ يَدْبُرُ، دَبَرت الريح؛ هبت من المغرب، ودَبَرَ الشيخ؛ وَلَّى، وشَيَّخ، ودَبَرَ الرجل؛ تبعه مِن ورائه، ودَبَرَ والده؛ خلفه بعد موته وبقي مِن بعده.

وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن كثير.

وقرأه الباقون: بضم السين.

وَقَرَأَ حرفي ﴿يسٓ﴾: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا﴾ [يس: ٩].

بفتح السين فيهما.

المرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بضم السين فيهما[1].

٧٥٧ ـ ....يَفْقَهُوا ضُمَّ اكْسِرَا:

٧٥٨ ـ شَـفَـا....................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَفْقَهُوا**﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا﴾ [٩٣].

فـ**(ـاضْمُمِ**[2] **اكْسِرَا)**؛ أي: اقرأه بضم ياء المضارعة، وكسر القاف.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

---

(١) فالمدنيان، وابن عامر، وشعبة، ويعقوب، قرؤوا: بضم الأربعة، وابن كثير، وأبو عمرو، قرءا: بفتح موضعي سورة الكهف، وضمَّا موضعي سورة (يس)، وحمزة، والكسائي، وخلف، قرؤوا: بفتح موضعي سورة (يس)، و﴿سَدًّا﴾؛ المنكر في سورة الكهف، قال النويري في شرحه: «وعُلِمَ حكم الأخيرين من العطف»؛ أي: من العطف على الترجمة بالضمِّ في الموضع الأول. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٠)، وشرح النويري ٥/٢٠).

(٢) هكذا ضُبطت في أصل الشرح: (**اضْمُمُ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**ضُمَّ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

من (أَفْقَهَ غيره)، مُعَدًى بالهمزة، فالمفعول الأول محذوف[١]، أي: (لا يُفْقِهون السامع كلامهم [٤٣٦])[٢].

والباقون: بفتح الياء والقاف معاً.

من (فَقِهَ) الثلاثي، فيتعدى لواحد، أي: (لا يفقهون كلام غيرهم؛ لجهلهم بلغة من يخاطبهم، وقلة فطنتهم)[٣].

وتقدَّم:

همز: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [٩٤]، لعاصم وحده[٤].

وإدغام: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ﴾ [٩٤]، للكسائي وحده[٥].

٧٥٨ـ ....وَخَرْجًا قُلْ خَرَاجًا فِيهِمَا: لَهُمْ. فَخَرْجُ[٦]: كَمْ.....................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿خَرْجًا﴾.

فـ(**ـقُلْ**)؛ أي: اقرأ.

﴿**خَرَاجًا**﴾؛ بفتح الراء، وألف بعدها.

---

(١) والمفعول الثاني: قوله تعالى: ﴿قَوْلًا﴾. (ينظر: الهادي ٢٤/٣).

(٢) فَحُجَة من قرأ بهذه القراءة أنه جعل فعله رباعياً من (أفْقَه)، أي: أفهمه ما يقوله، فعدَّاه إلى مفعولين. (ينظر: الدر المصون ٥٤٥/٧، والكشف ٧٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٠)، واللباب ٥٦٢/١٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٤٥/٧، والكشف ٧٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٠)، واللباب ٥٦٢/١٢، والإتحاف ٢٢٥/٢.

(٤) فقرأه عاصم بهمزة ساكنة؛ لغة لبني أسد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ٣٩٤/١ ـ ٣٩٥، والإتحاف ٢٢٥/٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٢٢٥/٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: (**فَخَرْجُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الجيم مع التنوين: (**فَخَرْجٌ**).

(فِيهِمَا)؛ أي:

﴿نَجْعَلُ لَكَ خَرَاجاً عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ﴾ هنا[١].

و﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرَاجاً﴾ في المؤمنين[٢].

(لَهُمْ)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، المرموز إليهم ـ قَبْلُ ـ بقوله: (شَفَا).

وقرأ الباقون: بإسكان الراء بلا ألف بعدها ـ فيهما ـ.

وقرأ: ﴿فَخَرْجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ وهو الثاني في المؤمنين[٣].

بسكون الراء بلا ألف بعدها ـ كلفظ الإمام ـ.

المرموز إليه بكاف (كَمْ)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بفتح الراء، وألف بعدها.

وهما بمعنًى واحد، كـ(النَّوْل)، و(النَّوَال)، وبألف: (ما ضُربَ على الأرض كلَّ عام)[٤]، وبغيرها[٥]؛ بمعنى (الجُعْل)[٦]، وقيل: (الْخَرْجُ)؛ مصدر، و(الْخَرَاجُ)؛ اسمٌ لما يُعْطَى[٧].

وتقدَّم الكلام على: ﴿مَكَّنِّي﴾ [٩٥]، في الأصول[٨].

---

(١) سورة الكهف: الآية [٩٤].

(٢) الآية: [٧٢].

(٣) الآية: [٧٢].

(٤) في الدر المصون: «ما صُرف على الأرض من الإتاوة كل عام». (ينظر: الدر المصون ٥٤٧/٧).

(٥) أي: بغير الألف.

(٦) أي: نعطيك من أموالنا مرة واحدة ما تستعين به على ذلك. (ينظر: الدر المصون ٥٤٧/٧).

(٧) ينظر: الدر المصون ٥٤٧/٧، واللباب ٥٦٤/١٢ ـ ٥٦٥، والكشف ٧٧/٢ ـ ٧٨، وشرح النويري ٢٥/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢، والهادي ٢٥/٣ ـ ٢٦.

(٨) قرأ المكيّ بنونين؛ الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة مخففة؛ على الأصل، وكذا هي في مصاحف أهل مكة، والباقون: بنون واحدة مشددة مكسورة؛ بإدغام النون التي هي لام الفعل في نون الوقاية؛ وكذا هي مرسومة في مصاحفهم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (١٥٠)، والنشر ٣٠٣/١، والإتحاف ٢٢٦/٢).

٧٥٨ ـ ....وَصُدْفَيْنِ اضْمُمَا

٧٥٩ـ وَسَكِّنَنْ: صِفْ. وَبِضَمَّيْ: كُلِّ[1] حَقْ   ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿صُدْفَيْنِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [٩٥].

فـ(ـاضْمُمَا) (وَسَكِّنَنْ)؛ أي: اقرأه بضم الصاد، وتسكين الدال؛ تخفيفاً.

للمرموز إليه بصاد: (صِفْ)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

(وَ)قرأ.

(بِضَمَّيْ) الصاد، والدال، معاً.

للمرموز إليهم بقوله: (كلِّ[2] حَقْ)؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

وهي لغة قريش[3].

واقرأه للباقين: بفتحهما.

لغة الحجاز[4].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (كُلِّ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم اللام: (كُلُّ). وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ كسر اللام، وضمها.

(٢) ومعنى قوله: (كُلِّ)؛ أي: جميع.

(٣) ذكر ذلك الجعبري في شرحه على الشاطبية، والنويري في شرحه على الطيبة، وصاحب الإتحاف، وقال في الدر المصون ـ ونقله عنه في اللباب ـ: «وقال أبو عبيد: والضَّم: لغة حمير»، والصدفان: الجبلان. (ينظر: الدر المصون ٥٤٩/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، وكنز المعاني ص (٥٧٢)، (خ)، والكشف ٧٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٢)، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والإتحاف ٢٢٧/٢، والهادي ٢٦/٣).

(٤) ذكر ذلك في الإتحاف، وقال في الدر المصون ـ ونقله عنه في اللباب ـ: «وقال أبو عبيد: والفتح: لغة تميم»، والصدفان: الجبلان. (ينظر: الدر المصون ٥٤٩/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والكشف ٧٩/٢، والإتحاف ٢٢٧/٢، والهادي ٢٦/٣).

٧٥٩ ـ .... آتُونِ هَمْزُ[١] الْوَصْلِ فِيْهِمَا: صَرَفْ[٢]

٧٦٠ ـ خُلْفٌ[٣]. وَثَانٍ: فُزْ......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿آتُونِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [٩٥ ـ ٩٦].

وقوله: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [٩٦].

فـ(**ـهَمْزُ الْوَصْلِ**)؛ أي: القراءة بهمز الوصل.

(**فِيْهِمَا**)[٤]؛ أي: في الحرفين معاً.

للمرموز إليه بصاد: (**صَرَفْ**[٥]) (**خُلْفٌ**)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ بخلاف عنه.

(**وَ**)قرأ بهمز الوصل.

في حرف (**ثَانٍ**) فقط، وهو: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ﴾ [٩٦].

الإمام المرموز إليه بفاء: (**فُزْ**)؛ أي: حمزة.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الزاي المعجمة: (**هَمْزُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الزاي: (**هَمْزِ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي، حيث ضُبِطت فيه ـ متناً وشرحاً ـ؛ بصاد مفتوحة، ثمَّ راء مفتوحة ـ أيضاً ـ، بعدها فاء ساكنة: (**صَرَفْ**)، والثاني: بصاد مفتوحة، ثمَّ دال مفتوحة ـ أيضاً ـ، ثم قافٌ ساكنة؛ من الصدق: (**صَدَقْ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**).

(٤) في الاصل: (معهما)، وهو تصحيف.

(٥) وقوله: (**صَرَفْ**)؛ فِعلٌ؛ مِن صَرَفَ يَصْرِفُ، يقال: صرف الباب؛ صوَّتَ، وصَرَفَ نابه؛ سُمِع له صوتٌ، وصرف المال؛ أنفقه، وصرف الشخص؛ خلَّى سبيله.

وقرأ الباقون: بهمز القطع فيهما.

وإيضاح ذلك:

أنَّ شعبة قرأ من طريق يحيى العليمي، وأبي حمدون عن يحيى بن آدم: بهمزة ساكنة مع كسر التنوين قبلها **[٤٣٧]** في الأول وصلاً، وبهمزة ساكنة بعد اللام في الثاني وصلاً[(١)] ـ أيضاً ـ.

أمرٌ مِنَ الثلاثي، بمعنى: (المجيء)[(٢)].

والابتداء حينئذ: بكسر همز الوصل، وإبدال الهمزة التي [هي][(٣)] فاء الكلمة ياءً ساكنة في الكلمتين[(٤)].

وروى شعيب، عن يحيى بن آدم، عن شعبة: بقطع الهمز، ومده فيهما في الحالين.

مِنْ (آتى) الرباعي، بمعنى: (أعطى)[(٥)].

وبه قطع العراقيون[(٦)].

والابتداء حينئذ: بهمزة مفتوحة كالوصل[(٧)].

---

(١) وبذلك قرأ الداني؛ في رواية أبي بكر على فارس بن أحمد، وهو الذي اختاره في المفردات، ولم يذكر صاحب العنوان غيره. (ينظر: النشر ٣١٥/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٤٨/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والكشف ٧٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٩١).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٢٦/٢).

(٤) ينظر: النشر ٣١٥/٢، والإتحاف ٢٢٦/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والدر المصون ٥٤٨/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والكشف ٧٩/٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ٥٤٨/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والكشف ٧٩/٢، وشرح الهداية ص (٢٩٢).

(٦) ينظر: النشر ٣١٥/٢، والإتحاف ٢٢٦/٢، وشرح النويري ٢٤/٥.

(٧) ينظر: الكشف ٧٩/٢، والنشر ٣١٥/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والدر المصون ٥٤٨/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والإتحاف ٢٢٦/٢.

وقرأ حمزة: الحرف الثاني كالوجه الأول، وقرأ الحرف الأول كالثاني له.

وبه **قرأ الباقون** فيهما.

وظاهر النظم أنَّ الخلاف لشعبة في الحرفين معاً، وهو الأصح(١).

ورَوَى عنه بعضهم؛ الأول بوجهين، والثاني بالقطع ليس إلَّا(٢).

وقطع له بالوصل في الأول(٣)، وفي الثاني بالوجهين(٤)، وهذا هو الذي عليه الشاطبي(٥)، إذا قال في الحرز(٦):

..................وَاهْـمِـزْ سَـكِّـنـاً(٧) [لَدَى](٨) رَدْماً ائْتُونِي وَقَبْلَ اكْسِرِ الْوِلَا
لِشُعْبَةَ وَالثَّانِي فَشَا صِفْ بِخُلْفِهِ وَلَا كَسْرَ وَابْدَأْ فِيهِمَا الْيَاءَ [مُبْدِلَا](٩)

---

(١) اختاره في النشر، ونصَّ عليه. (ينظر: النشر ٣١٦/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٢) وهو الذي في التذكرة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن. (ينظر: النشر ٣١٥/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٣) وجهاً واحداً. (ينظر: النشر ٣١٥/٢).

(٤) وهناك وجه رابع، وهو أنَّ بعضهم أطلق لشعبة الوجهين في الحرفين جميعاً، وهو في الكافي وغيره، وقد جمع هذه الأوجه لشعبة الشيخ إبراهيم السمنودي في منظومة (البدر المنير)، الأبيات رقم (١٠٣٣ ـ ١٠٣٥):

وَشُعْبَةُ آتُونِي بِوَصْلِهَا سِوَى شُعِيبٍ فَعَنْ يَحْيَ بِقَطْعِهِمَا تَلَا
وَهَذَا الَّذِي قَدْ صَوَّب النَّشْرُ نَقْلهُ وَوَصْلٌ وَقَطْعٌ فِي الْبَدَائِعِ كَمَّلَا
وَوَصْلٌ فَقَطْعٌ عِنْدَ شُعْبَةَ وَارِدٌ فَوَجْهَانِ عَنْ كُلِّ الرُّوَاةِ تَسَلْسَلَا

(ينظر: النشر ٣١٥/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢، وجامع الخيرات ٦١٤/٣).

(٥) وهو الذي في أصله؛ أي: التيسير. (ينظر: التيسير ص (١١٩)، والنشر ٣١٥/٢).

(٦) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٨٥٥ ـ ٨٥٧).

(٧) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل، وهي في المطبوع: (مسكناً).

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المراد.

(٩) في الأصل: (معدلا)، وهو تصحيف.

[وَزِدْ][1] قَبْلَ هَمْزِ الْوَصْلِ وَالْغَيْرُ فِيهِمَا ... بِقَطْعِهِمَا وَالْمِدِّ بَدْءاً وَمَوْصِلَا

٧٦٠ ـ ......فَمَا اسْطَاعُوا اشْدُدَا ... طَاءً: فَشَا......................

واخْتُلِفَ في: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [٩٧].

فـ(**ـاشْدُدا**[2]).

الـ(**ـطَّاءَ**)[3]؛ أي: اقرأه بتشديد الطاء.

للإمام المرموز إليه بفاء: (**فَشَا**)[4]؛ أي: حمزة بكماله.

على إدغام التاء في الطاء؛ لاتحاد المخرج[5].

وطَعْنُ بعض النحاة[6] في هذه القراءة من حيث الجمع بين الساكنين

---

(١) في الأصل: (ورد)، وهو تصحيف موهم.

(٢) في الأصل: (فَاشد)، وهو تصحيف.

(٣) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بـ(ـأل) التعريف مع فتح الهمز: (**الطَّاءَ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف، مع الفتح وتنوين الهمز: (**طَاءً**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) قال ابن الناظم: «(**فَشَا**)؛ أي: ظهر وانتشر». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٩)).

(٥) ينظر: اللباب ١٢/٥٦٧، والكشف ٢/٨٠، وشرح الهداية، ص (٢٩٢)، وشرح النويري ٥/٢٦، والإتحاف ٢/٢٢٧، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والهادي ٣/٢٧.

(٦) كالزجاج، حيث قال: «فأما من قرأ (اسْطَّاعوا)؛ بإدغام السين في الطاء، وصوابه التاء في الطاء، فلاحنٌ مخطئٌ»، وأبو علي الفارسي، حيث قال: «هي غير جائزة»، وابن مجاهد، حيث قال ـ في كتابه السبعة ـ: «كلهم قرأ: (فما اسطاعوا) بتخفيف الطاء، غير حمزة، فإنه قرأ: (فما اسْطَّاعوا) مشددة الطاء، يريد: (فما استطاعو)، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز؛ لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة».

والعجيب أن صاحب الدر المصون غالباً ما يرد على من يُلَحِّنُ القراءات المتواترة من النحاة وغيرهم، وينتصر للمتواتر في وجه الطاعنين، لكنه في هذا الحرف نقل كلام الزجاج وأبي علي الفارسي في ردِّهم لهذه القراءة المتواترة ولم يعلق على كلامهما بشيء، لكن يبدو أنه اكتفى بما سبق من الرد والتفصيل والبيان في نظائره من الجمع بين الساكنين. (ينظر: الدر المصون ٧/٥٥٠، واللباب ١٢/٥٦٧، ومعاني القرآن ٣/٣١٢، ومعجم القراءات ٥/٣١٠).

مردود؛ بأنها قراءة متواترة، والجمع بينهما في مثل ذلك شائع جائز مسوغ(١) في مثله، كما تقدم موضحاً في نظائر لها(٢).

ومما يقوي ذلك ويسوغه؛ أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة، صار بمنزلة حرف متحرك، فكأنَّ الساكن الأول قد وَلِيَ متحركاً(٣).

وقرأ الباقون: بتخفيفها.

بحذف التاء تخفيفاً(٤).

وخرج بـ(ـفَمَا): ﴿وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ﴾ [٩٧]، المجمع على إظهاره(٥).

وتقدَّم:

مدّ: ﴿دَكَّآءَ﴾ [٩٨]؛ ممنوع الصرف؛ للكوفيين(٦).

وإدغام: ﴿هَلۡ نُنَبِّئُكُم﴾ [١٠٣]؛ للكسائي(٧).

---

(١) في جامع البيان، والنشر، والإتحاف: (مسموع)، بدلاً من: (مسوغ). (ينظر: جامع البيان ٢٦٩/٢، والنشر ٣١٦/٢، والإتحاف ٢٢٧/٢).

(٢) الكلام بحروفه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٢٧/٢).

(٣) ذكر هذا التوجيه الداني في جامع البيان، ونقله عنه في النشر، وأثبته صاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: جامع البيان ٢٦٩/٢ ـ ٢٧٠، والنشر ٣١٦/٢، والإتحاف ٢٢٧/٢).

(٤) ينظر: اللباب ٥٦٧/١٢، والكشف ٨١/٢، وشرح الهداية، ص (٢٩٢)، وشرح النويري ٢٦/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والإتحاف ٢٢٧/٢، والهادي ٢٨/٣.

(٥) نصَّ على ذلك: النويري، وابن الناظم، والمنير السمنودي، ومحمد سالم محيسن، في شروحهم، والصفاقسي في غيث النفع، وكذا صاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: شرح النويري ٢٤/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والإتحاف ٢٢٧/٢، والهادي ٢٨/٣، وغيث النفع ص (٢٨٣)).

(٦) فقرؤوها: بالمدِّ والهمز، وقرأ الباقون: بالتنوين من غير مد ولا همز. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤٢)، والنشر ٢٧١/٢ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٢٢٨/٢).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٢٢٨/٢.

والخلاف في سين: ﴿يَحۡسَبُونَ[1]﴾ [١٠٤][2].

وزاي: ﴿هُزُوًا﴾ [١٠٦]، وهمزه[3].

٧٦٠ ـ ....وَرُدْ[4] فَتًى: أَنْ يَنْفَدَا

(وَ)قَرَأَ المرموز إليهم بقوله: **(رُدْ[5] فَتًى)**؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف عن نفسه **[٤٣٨]**.

﴿لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن **يَنفَدَ** كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [١٠٩][6].

بياء التذكير، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

ووجههما جليّ؛ لأن تأنيث: ﴿كَلِمَٰتُ﴾ مجازي[7].

---

(١) في الأصل: (يجمعون)، والصواب ما أثبته. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٢٢٨).

(٢) قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر: بفتح السين، وقرأ الباقون: بكسر السين. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ٢/٢٢٨).

(٣) أبدل الهمز واواً خالصة في الحالين: حفص، وأسكن حمزة وخلف الزاي، ويوقف عليه لحمزة بوجهين؛ النقل على القياس، والإبدال واواً مفتوحة؛ على الرسم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٤٨ ـ ٤٤٩)، والإتحاف ٢/٢٢٨، والنشر ٢/٢١٥ ـ ٢١٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: **(وَرُدْ)**، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما: بكسر الراء: **(وَرِدْ)**، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة، والوجه الثاني في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بضم الراء؛ ـ كالجماعة ـ.

(٥) ومعنى قوله: **(رُدْ)**؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود؛ وهو المجيء والحضور.

(٦) في الأصل كُتِبَتْ بياء التذكير: (ينفد).

(٧) ينظر: الكشف ٢/٨٢، وشرح الهداية ص (٥٩٣)، والدر المصون ٧/٥٥٧، واللباب ١٢/٥٧٧ ـ ٥٧٨، وشرح النويري ٥/٢٤ ـ ٢٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، والإتحاف ٢/٢٢٨، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والهادي ٣/٢٨.

ويوقف لحمزة على: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [١١٠]؛ بالتحقيق مع عدم السكت[١]، وبالسكت على الياء قبل الهمزة[٢]، وبالإدغام[٣]؛ فهي ثلاثة أوجه فقط، وأما النقل بلا إدغام فغير مأخوذ به عند المصنف[٤]؛ لأن الياء زائدة لمجرد الصلة[٥]، بخلاف نحو: ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]؛ ففيه النقل[٦] أيضاً ـ كما تقدم ـ.

وفي هذه السورة تسعُ مضافات[٧]:

﴿رَّبِّيٓ أَعْلَمُ﴾ [٢٢].

﴿بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ [٣٨].

﴿بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ [٤٢].

﴿رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [٤٠].

فتحها ـ الأربعة ـ: أهل (سما) غير يعقوب.

﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ [٦٩].

فتحها: المدنيان.

﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ [٦٧]، الثلاثة[٨].

فتحها: حفص وحده.

---

(١) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٤٩١/١، والإتحاف ٢٢٩/٢).
(٢) ينظر: النشر ٤٨٩/١، والإتحاف ٢٢٩/٢.
(٣) ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٢٢٩/٢.
(٤) قال في النشر: «ولكني آخذ في الياء والواو بالنقل، إلَّا فيما كان زائداً صريحاً لمجرد المد والصلة فبالإدغام، وذلك كان اختيار شيخنا أبي عبدالله الصائغ المصري، وكان إماماً في العربية والقراءات». (ينظر: النشر ٤٣٧/١، والإتحاف ٢٢٩/٢).
(٥) ينظر: النشر ٤٣٧/١، والإتحاف ٢٢٩/٢.
(٦) وهو اختيار ابن الجزري في النشر كما سبق بيانه. (ينظر: النشر ٤٣٧/١، والإتحاف ٢٢٩/٢).
(٧) ينظر: النشر ٣١٦/٢.
(٨) والآيتان: [٧٢، ٧٥].

﴿مِن دُونِيَ أَوْلِيَآءَ﴾ [١٠٢].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

فيها ستُّ زوائد(١):

﴿ٱلْمُهْتَدِ وَمَن﴾ [١٧].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠﴾ [٣٩].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو، وقالون، والأصبهاني عن ورش.

وفي الحالين: ابن كثير، [ويعقوب](٢).

﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [٦٤].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو، والكسائي.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٣).

---

(١) وبقي من الزوائد ثلاث ياءات، لم يذكرها الشارح، وهي:
﴿أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [٤٠].
و﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦].
و﴿أَن يَهْدِيَنِ﴾ [٢٤].
أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.
وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.
(ينظر: النشر ٣١٦/٢، والنويري ٢٦/٥).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من النشر تصويباً للأصل في تركه وعدم ذكره. (ينظر: النشر ٣١٦/٢).

(٣) ينظر: النشر ٣١٠ ـ ٣١٦، وتقريب النشر ص (١٣٦ ـ ١٣٩)، وشرح النويري ٣/٥ ـ ٢٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦ ـ ٢٧١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ ـ ١١٣/ب)، والإتحاف ٢٠٨/٢ ـ ٢٣٠.

سُورَةُ مَرْيَمَ(١)

وقضية قوله: ـ عَلَيهِمَا(٢) السَّلَامُ ـ أنَّ مريم نبيَّة، وهو خلاف الصحيح(٣).

قال في التعرف: وشرط النبيِّ؛ حرية، وذكورة، وإنسانية...الخ.

(١) ضُبِطَتْ في الأصل: (**سُورَةُ مَرْيَمَ**)؛ أي: مجردة من زيادة: (**عَلَيهَا السَّلَامُ**)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ مثبتة فيها: (**سُورَةُ مَرْيَمَ عَلَيهَا السَّلَامُ**)، ولعل الشارح حذفها من عنوان السورة وأثبتها في ثنايا الشرح، لأنه يختار رأي الجمهور في أن مريم ليست نبية.

(٢) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل: (عليهما)، على التثنية.

(٣) والجمهور على أن مريم ليست نبية، قال ابن حجر في فتح الباري: «واسْتُدِلَّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ﴾ [آل عمران: ٤٢] على أنها كانت نبية، وليس بصريح في ذلك، وأُيِّدَ بذكرها مع الأنبياء في سورة مريم، ولا يمنع وصفها بأنها صديقة فقد وُصِفَ يوسف بذلك، وقد نُقِلَ عن الأشعري أن في النساء عدة نبيَّات، وحصرهن ابن حزم في ست؛ حواء، وسارة، وهاجر، وأم موسى، وآسية، ومريم، وأسقط القرطبي سارة وهاجر، ونقله في التمهيد عن أكثر الفقهاء، وقال القرطبي: الصحيح أن مريم نبية، وقال عياض: الجمهور على خلافه، ونقل النووي في الأذكار: أن الإمام ـ يعني أمام الحرمين ـ نقل الإجماع على أن مريم ليست نبية، وعن الحسن: ليس في النساء نبية ولا في الجن، وقال السبكي الكبير: لم يصح عندي في هذه المسألة شيء، ونقله السهيلي في آخر الروض عن أكثر الفقهاء»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «وقد ذكر القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى، وأبو المعالي، وغيرهم: الإجماع على أنه ليس في النساء نبية، والقرآن والسنة دلَّا على ذلك، كما في قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقوله: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ﴾ [المائدة: ٧٥]، ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه: الصِّدِّيقية». (ينظر: فتح الباري ٢٣٢/١٠، ومجموع الفتاوى ٣٩٦/٤).

﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [١].

قرأه ابن كثير، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب: بفتح الهاء والياء معاً[(١)].

وقرأ شعبة، والكسائي: بإمالتهما محضة[(٢)].

وقالون[(٣)]، وورش[(٤)]: بتقليلهما بخلاف عنهما.

بل المشهور من طريق الأصبهاني عن ورش: الفتح قولاً واحداً[(٥)].

وقرأه أبو عمرو: بإمالة الهاء محضة[(٦)].

---

(١) ينظر: الإتحاف: ٢/٢٣٢.

(٢) ينظر: النشر: ٢/٦٧ ـ ٦٨، والإتحاف: ٢/٢٣٢.

(٣) فقد اتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذلك هو في: الهداية، والهادي، وغيرهما من طرق المغاربة، وهو أحد الوجهين في الكافي، وفي التبصرة، إلَّا أنه قال في التبصرة: «وقرأ نافع بين اللفظين، وقد رُوِيَ عنه الفتح، والأول أشهر»، وقطع له ـ أيضاً ـ بالفتح صاحب التجريد، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبدالباقي بن الحسن؛ يعني من طريق أبي نشيط، وهي طريق التيسير، ولم يذكره فيه فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه، وروى عنه بين بين: صاحب التيسير، والتلخيصين، والعنوان، والتذكرة، والكامل، والشاطبية، وهو الوجه الثاني في الكافي، والتبصرة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من قراءته على عبدالله بن الحسين؛ فقطع له بين اللفظين: صاحب التيسير، والتلخيصين، والكامل، والتذكرة، وهو أحد الوجهين في الكافي، والتبصرة، وقطع له بالفتح: صاحب الهداية، والهادي، وصاحب التجريد، وهو الوجه الثاني في الكافي، والتبصرة. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف: ٢/٢٣٢).

(٤) فقطع له بين اللفظين: صاحب التيسير، والتلخيصين، والكامل، والتذكرة، وهو أحد الوجهين في الكافي، والتبصرة، وقطع له بالفتح: صاحب الهداية، والهادي، وصاحب التجريد، وهو الوجه الثاني في الكافي، والتبصرة. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف ٢/٢٣٢).

(٥) والإمالة بين بين من انفرادات أبي القاسم الهذلي عن الأصبهاني، نصَّ عليه في النشر، وهي من الشاذ الذي لا يقرأ به. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف ٢/٢٣٢).

(٦) ينظر: النشر ٢/٦٧، والإتحاف ٢/٢٣٢.

وأمّا الياء: فالمشهور عنه فتحها من روايتيه، كما قال[١] ـ فيما تقدم ـ: **(وَالْخُلْفُ)**؛ أي: في الياء، **(قَلْ لِثَالِثٍ)**[٢].

وقد رُوِيَ عنه إمالتها ـ أيضاً ـ: من طريق ابن فرح عن الدوري[٣].

وأمَّا السوسي: فلم ترد عنه من طرقه[٤].

وقرأه ابن عامر، وحمزة، وخلف عن نفسه: بفتح الهاء، وإمالة الياء محضة[٥][٦].

بخلاف عن هشام في الياء، والمشهور عنه الإمالة[٧].

---

(١) ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٨ ـ ٣١٩).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٣٢.

(٣) وذلك من كتاب التجريد من قراءته على عبدالباقي، وغاية ابن مهران، وأبي عمرو الداني من قراءته علي أبي الفتح فارس بن أحمد. (ينظر: النشر ٢/٦٩، والإتحاف ٢/٢٣١).

(٤) يعني: أن إمالة (الياء) من فاتحة سورة مريم لم ترد عن السوسيّ من طرق النشر، كما صرح بذلك في النشر، حيث قال: «وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسي في غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك في طرق التيسير والشاطبية، بل ولا في طريق كتابنا»، ولكنَّها وردت ـ أي: إمالة الياء عن السوسيّ ـ من غير طرق النشر، كما سردها في النشر وعزاها، لكن لا يقرأ بها، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، سورة مريم، البيت رقم (٣٣٠):

(هَا) (يَا) لِقَالُونَ مِنَ الْحِرْزِ افْتَحِ ... وَلَيْسَ فِي (يَا) عَيْنَ مَيْلُ صَالِحِ

(ينظر: النشر ٢/٦٩ ـ ٧٠، والإتحاف ٢/٢٣١ ـ ٢٣٢، وجامع الخيرات ٣/٤٩٨).

(٥) ينظر: النشر: ٢/٦٨.

(٦) في الأصل: (٤٣٥)، وهو سهوٌ.

(٧) وبه قطع له ابن مجاهد، وابن شنبوذ، والحافظ أبو عمرو من جميع طرقه في جامع البيان وغيره، وكذلك صاحب الكامل، وصاحب المبهج، وصاحبا التلخيص، وهو الذي في التذكرة، والتبصرة، والكافي، وغيرها، وروى جماعة له الفتح؛ كصاحب التجريد، والمهدوي، ورواه أبو العز بن سوار، وابن فارس، والحافظ أبو العلاء من طريق الداجوني. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف ٢/٢٣٢).

ويجوز في العين؛ المد[١]، والقصر[٢]، والتوسط[٣]، للكلِّ[٤].

والمشهور عنهم؛ إخفاء نون (عين) عند (الصاد)[٥].

وبعضهم يظهرها[٦]؛ لكونها حروفاً مقطوعة[٧].

---

(١) على مذهب من أجراها مجرى حرف المد فأشبع مدّها؛ لالتقاء الساكنين، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكي، وأبي القاسم الشاطبي، وحكاه أبو عمرو الداني في جامعه. (ينظر: النشر ٣٤٨/٢، وغيث النفع ص (٢٨٤)، ومعجم القراءات ٣١٣/٥).

(٢) وهو مذهب من أجراها مجرى الحروف الصحيحة فلم يزد في تمكينها على ما فيها، وهذا مذهب: أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الهمداني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيين، وهو الذي في الهداية، والهادي، والكافي لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش. (ينظر: النشر ٣٤٨/١، ومعجم القراءات ٣١٣/٥).

(٣) وذلك نظراً لفتح ما قبل الياء، ورعاية للجمع بين الساكنين، أو كما قال في الغيث: «لقصور حرف اللين عن حرف المد واللين»، وهو مذهب: عبدالمنعم بن غلبون، وابن طاهر، وصاحب العنوان، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي صاحب الروضة، وغيرهم، وهو الوجه الثاني في جامع البيان، وحرز الأماني، والتبصرة، وهو أحد الوجهين في كفاية أبي العز القلانسي عن الجميع، وفي الكافي عن ورش وحده بخلاف، وهو اختيار الجعبري. (ينظر: النشر ٣٤٨/٢، وغيث النفع ص (٢٨٤)، ومعجم القراءات ٣١٣/٥).

(٤) قال في الطيبة، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧٢):

وَأَشْبِعِ الْمَدَّ لِسَاكِنٍ لَزِم ... وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ

(ينظر: النشر ٣٤٨/٢، والإتحاف ٢٣٢/٢).

(٥) ينظر: الإتحاف ١٤١/١، والبحر المحيط ١٦٣/٦.

(٦) والذي قرأ بإظهارها حفص وغيره. (ينظر: البحر المحيط ١٦٣/٦، ومعجم القراءات ٣٣٢/٥).

(٧) قال في الإتحاف: «والمشهور إخفاء نون (عين) عند (الصاد) للكلِّ من: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وبعضهم يظهرها، وهو مرويٌّ عن حفص؛ لأنها حروف مقطعة، ونظيرها نون: (عين)، عند (السين)، من فاتحة الشورى، ولم أرَ من نبه عليه»، وقال العكبري: «يُقْرَأ بإخفاء النون عند الصاد؛ لمقاربتها إياها واشتراكهما في الفم، وتُقْرَأُ بإظهارها؛ =

وسكت أبو جعفر على حروف هجائها[(١)].

وأظهر دال: (صاد) عند ذال: ﴿ذِكْرُ﴾ [٢]؛ نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

وأدغمها: **الباقون**[(٢)].

وتقدَّم الكلام على: ﴿زَكَرِيَّآ﴾ [٢]؛ قصراً، ومداً[(٣)].

وعليه: فـ﴿زَكَرِيَّاءَ إِذْ﴾ من قبيل الهمزتين من كلمتين؛ فسهل الحِرْميون، ورويس، همزة: ﴿إِذْ﴾، وصلاً[(٤)].

= لأن الحروف المقطعة يُقْصَدُ تمييز بعضها عن بعض إيذاناً بأنها مقطعة، ولذلك وقف بعضهم على كل حرف»، قال في البحر المحيط: «وقرأ حفص عن عاصم وفِرْقَةٌ: بإظهار النون من عين، والجمهور على إخفائها»، وقال في معجم القراءات: «وقرأ بإظهار النون من: (عين)، مع: (الصاد)؛ حفص عن عاصم، وأبو جعفر، قال أبو الحسن: تبيين النون أجود في العربية، لأنَّ حروف العدد والهجاء منفصل بعضها عن بعض، وذكر ابن عطية أنه القياس؛ لأنها حروف منفصلة»، قلتُ: وهي قراءة معدودة من الشواذ التي لا يقرأ بها. (ينظر: الدر المصون ٥٦٢/٧، واللباب ٣/١٣، والإتحاف ١٤١/١، والبحر المحيط ١٦٣/٦، ومعجم القراءات ٣٣٢/٥).

(١) سَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفيّ، وقَطْعُ همزة الوصل بعدها؛ وذلك ليبين بهذا السكت أنَّ الحروف كلها ليست للمعاني، كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً وليست بمؤتلفة، وفي كل واحد منها سرٌّ من إسرار الله تعالى الذي استأثر الله تعالى بعلمه، قاله في النشر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٨)، والنشر ٤٢٤/١ ـ ٤٢٥، والإتحاف ٢٣٢/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٨)، والنشر ١٧/٢، والإتحاف ٢٣٢/٢.

(٣) قرأ بالقصر بلا همز: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالمد مع الهمز. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٦)، والنشر ٢٣٩/٢، والإتحاف ٢٣٣/٢).

(٤) وعنهم أيضاً تسهيلها كالياء، وقرأ الباقون: بالتحقيق وإسقاط همزة: ﴿زَكَرِيَا﴾، ولهشام حال الوقف عليه الأوجه الثلاثة المعروفة في الوقف على الهمز المتطرف. =

٧٦١ ـ وَاجْزِمْ يَرِثْ: حُزْ رُدْ مَعًا........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا[١] ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [٢].

فـ**(ـاجْزِمْ)**؛ أي: اقرأه بالجزم.

﴿**يَرِثْ**﴾.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(حُزْ[٢] رُدْ[٣])**؛ أي: أبي عمرو، والكسائي.

الحرفين **(مَعاً)**؛ أي: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾.

على أنَّ: الأول: جواب الدعاء، أو جواب شرط مقدر، والثاني: عطف عليه[٤].

والباقون: بالرفع فيهما.

الأول: صفة الياء[٥]، أي: (وارثاً)، والثاني: عطف عليه[٦].

وتقدَّم تخفيف: ﴿نُبَشِّرُكَ﴾ [٧]، لحمزة[٧].

= (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، البيت رقم (٢٠١)، والنشر ٣٨٦/١، ٣٨٨، والإتحاف ٢٣٣/٢).

(١) في الأصل: (ويا)، وهو تصحيف.

(٢) ومعنى قوله: **(حُزْ)**؛ فعل أمر؛ من حاز الشيء إذا صار في ملكه وحوزته من الحيازة؛ وهو الجمع.

(٣) ومعنى قوله: **(رُدْ)**؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود.

(٤) أي: عطف على الأول. (ينظر: الكشف ٨٤/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٤)، والدر المصون ٥٦٧/٧، واللباب ١٠/١٣).

(٥) في الدر المصون، واللباب، وشرح ابن الناظم، والإتحاف: (صفة لولياً)، وهو الصواب. (ينظر: الدر المصون ٥٦٧/٧، واللباب ١٠/١٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، والإتحاف ٢٣٣/٢).

(٦) ينظر: الكشف ٨٤/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٤)، والدر المصون ٥٦٧/٧، واللباب ١٠/١٣.

(٧) فقرأ حمزة: بفتح النون، وإسكان الباء، وضم الشين مخففة، وقرأ الباقون: =

٧٦١ ـ ....بُكِيًّا[(١)] بِكَسْرِ ضَمِّهِ: رِضًا...................

واخْتُلِفَ في: ﴿بُكِيًّا﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [٥٨].

فقرأه **(بِكَسْرِ ضَمِّهِ)**[(٢)]؛ أي: بكسر الياء.

المرموز إليهما بقوله: **(رِضًا)**؛ أي: حمزة، والكسائي.

والباقون: بضمِّها.

٧٦١ ـ ....عُتِيًّا[(٣)]

= بضم النون، وفتح الباء، وكسر الشين مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٨)، والنشر ٢/٢٣٩، والإتحاف ٢/٢٣٤).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء مع التنوين: (**بُكِيًّا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الياء بلا تنوين: (**بُكِيَّا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٢) قال النويري: «قيد الكسر؛ للضدِّ». (ينظر: شرح النويري ٥/٣٠).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين: (**عُتِيًّا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بكسر العين: (**عِتِيًّا**)، وقد خالف تحقيق الشيخ أيمن سويد قاعدته في مثل هذا الموضع ـ وقاعدته أن يضبط الكلمة بعكس قيدها ـ، فكان حقه أن يضبطها ـ والكلمتين اللتين بعدها ـ بالضم؛ لأن الترجمة في هذه الكلمة والكلمتين اللتين بعدها معطوفة على الترجمة في الكلمة التي قبلها، والترجمة في الكلمة التي قبلها مفهومة من قول الناظم: (**بِكَسْرِ ضَمِّهِ**)، فتكون هذه الترجمة قيدًا لكلمة: (**بُكِيًّا**)، وللكلمات التي بعدها، وهذا ـ أعني أن عبارة (**بِكَسْرِ ضَمِّهِ**) هي قيد لكلمة (**بُكِيًّا**) والكلمات التي بعدها ـ هو مفهوم كلام النويري في شرحه على الطيبة (٥/٣٠) حيث قال: «وعَمَّ موضعي (عتيّا)، و(بكيًّا)، لقرينة الضمّ»، وعليه: ـ فبحسب قاعدة الشيخ أيمن سويد ـ فإن الكلمات الأربع تضبط بضم أولها، قلتُ: ولعل الشيخ المحقق أيمن سويد خالف منهجه في هذا الموضع ـ كما حصل في مواضع أخرى من التحقيق ـ؛ ليبين صحة المنهجين في ضبط المتن؛ منهج ضبطها بالقيد، ومنهج ضبطها بعكس القيد.

٧٦٢ ـ مَعْهُ صُلِيًّا(١) **، وَجُثِيًّا**(٢) **: عَنْ رِضَا**(٣) ....

وَقَرَأَ: ﴿عُتِيًّا﴾ مِنْ:

قوله: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [٨].

وقوله: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [٦٩].

(مَعْهُ)؛ أي: مع: **﴿عُتِيًّا﴾** الأولى(٤).

﴿بِهَا **صُلِيًّا**﴾ [٧٠].

(وَ﴿جُثِيًّا﴾) من قوله:

﴿حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ [٦٨].

﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [٧٢].

بكسر أوائل هذه الثلاثة.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الصاد: **(صُلِيًّا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بكسر الصاد: **(صِلِيًّا)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: **(جُثِيًّا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بكسر الجيم: **(جِثِيًّا)**، وقد سها القلم في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فضُبطت الجيم بالفتح، ولا يصح؛ لأنه لا قارئ به.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الضاد بلا تنوين: **(رِضَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الضاد مع التنوين: **(رِضًا)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: بالألف المقصورة، وفتح الضاد بلا تنوين: **(رِضَى)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) قال النويري: «وعَمَّ موضعي (عتيّا)، و(بكيًّا)، لقرينة الضمّ». (ينظر: شرح النويري ٥/٣٠).

[المرموز إليهم بقوله: **(عَنْ رِضَا)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي. **وقرأه**][1] الباقون: بضم أوائل الأربعة.

على الأصل[2].

فالكسر فيها؛ للاتباع[3]، كما تقدم في: ﴿حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨][4].

وجمع حفص بين اللغتين[5].

٧٦٢ - .... وَقُلْ خَلَقْنَا فِي خَلَقْتُ: رُحْ فَضَا

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [١٠].

فـ**(قُلْ)**؛ أي: اقرأ.

﴿**خَلَقْنَاكَ**﴾؛ بنون مفتوحة[6]، وألف بعدها.

في مكان: ﴿خَلَقْتُكَ﴾؛ بالتاء المضمومة[7] بلا ألف.

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: الكشف ٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٥٧١/٧، واللباب ١٩/١٣، وشرح النويري ٢٩/٥، وشرح المنير السمنودي (١١٤/أ)، والإتحاف ٢٣٤/٢، والهادي ٣٠/٣.

(٣) ينظر: الكشف ٨٤/٢ ـ ٨٥، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٥٧١/٧، واللباب ١٩/١٣، وشرح النويري ٢٩/٥، وشرح المنير السمنودي (١١٤/أ)، والإتحاف ٢٣٤/٢، والهادي ٣٠/٣.

(٤) ذكره مكي بن أبي طالب في الكشف، والمهدوي في شرح الهداية، والمراد أنَّ حمزة والكسائي قرآ: بكسر الحاء واللام، وتشديد الياء مكسورة؛ على الاتباع، لكسرة اللام. (ينظر: الكشف ٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والإتحاف ٦٢/٢ ـ ٦٣).

(٥) حيث قرأ الموضع الأول: بالضم، وقرأ المواضع الثلاثة: بالكسر. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٩٦)، وشرح النويري ٢٩/٥، وشرح المنير السمنودي (١١٤/أ)، والإتحاف ٢٣٤/٢).

(٦) بعد القاف.

(٧) بعد القاف.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (رُحْ[١] فَضَا[٢])؛ أي: الكسائي، وحمزة.

على أنه ضمير الجمع؛ للتعظيم حقيقة[٣].

والباقون: على الإفراد[٤].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٥].

وتقدَّم إمالة: ﴿مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾ [١١]، لابن ذكوان[٦]، وترقيقه: للأزرق[٧].

٧٦٣ ـ هَمْزُ أَهَبْ بِالْيَا: بِهِ خُلْفٌ جَلَا حِمًى..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا [٤٤٠] زَكِيًّا﴾ [١٩].

فـ(**هَمْزُ**: ﴿**أَهَبْ**﴾ **بِالْيَا**)؛ أي: قرأ: ﴿**لِيَهَبَ**﴾؛ بالياء[٨] بعد اللام.

---

(١) ومعنى قوله: (رُحْ)؛ من الرواح، وابتدائه بعد غروب الشمس، وقد يكون فعلاً، من راح الشيء إذا وجد ريحه.

(٢) ومعنى قوله: (فَضَا)؛ أي: فَرَغ وخَلا واتسع، ويأتي اسماً بمعنى: الأمر المختلط وغير المحكم، ويأتي أصله: فضاء، ثم قُصِرَ للوقف؛ وهو المكان الواسع والخالي من الأرض.

(٣) ينظر: الكشف ٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٥٧٣/٧، واللباب ٢١/١٣، وشرح النويري ٣٠/٥، والإتحاف ٢٣٤/٢، والهادي ٣١/٣.

(٤) ينظر: الكشف ٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٥٧٣/٧، واللباب ٢١/١٣.

(٥) قال النويري: «واستغنى بلفظ (خَلَقْتُ)، و(خَلَقْنَا)»، أي: استغنى بلفظه بالقراءتين عن قيدهما. (ينظر: شرح النويري ٣٠/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، وشرح المنير السمنودي (١١٤/أ)).

(٦) بلا خلاف عنه؛ لأنه مجرور. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٣)، والنشر ٦٤/٢، والإتحاف ٢٣٤/٢).

(٧) ينظر: النشر ١٠٧/٢، والإتحاف ٢٣٤/٢.

(٨) المفتوحة، قال النويري: «وعُلِمَ فتح الياء من فتح مخلوفها»؛ ومخلوفها هو: الهمزة التي أُبْدِلَتْ مكانها الياء، فَفُتِحَتْ الياء خلفاً لفتح الهمزة. (ينظر: شرح النويري ٣١/٥).

المرموز إليهم بقوله: (**بِهِ خُلْفٌ جَلَا**[١]) (**حِمًى**)؛ أي: قالون بخلاف عنه من طريقيه[٢]، وورش، وأبو عمرو، ويعقوب.

على أن الضمير للربِّ، أي: (لِيَهَبَ لك الذي استعذتِ به مني)؛ لأنه الواهب حقيقة[٣].

والباقون: بالهمز[٤]، وبه قرأ قالون في وجهه الثاني[٥].

فالضمير للمتكلم وهو الملك، أسنده لنفسه على طريق المجاز، ويحتمل أن يكون محكيًّا بقول محذوف؛ أي: (قال لأهب)[٦].

وتقدَّم الخلاف في ميم: ﴿مِتُّ﴾ [٢٣]؛ كسراً، وضمًّا[٧].

٧٦٣ ـ ....وَنِسْيًا فَافْتَحَنْ: فَوْزٌ عَلَا[٨]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿نِسْيًا﴾.

مِنْ: ﴿كُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [٢٣].

---

(١) ومعنى قوله: (**جَلَا**)؛ فعل ماض، من جلا القوم عن أوطانهم، إذا خرجوا من بلد إلى بلد، أو بمعنى؛ كشف وأوضح.

(٢) ينظر: النشر ٣١٧/٢ ـ ٣١٨.

(٣) ينظر: الكشف ٨٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، واللباب ٣٤/١٣، والدر المصون ٥٧٨/٧.

(٤) المفتوحة موضع الياء.

(٥) ينظر: النشر ٣١٨/٢.

(٦) ينظر: الكشف ٨٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٥٧٨/٧، واللباب ٣٤/١٣.

(٧) فقرأ بكسر الميم: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بضمِّها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، ص (٦٩)، البيت رقم (٥٤١)، والنشر ٢٤٣/٢، والإتحاف ٢٣٥/٢.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**عَلَا**)، والثاني: بضم العين: (**عُلَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(**فَافْتَحَنْ**)؛ أي: اقرأه بفتح النون.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**فَوْزٌ**[1] **عَلَا**[2])؛ أي: حمزة، وحفص.

وقرأه الباقون: بكسرها.

وهما لغتان، كـ(ـالوَتْر)، و(الوِتْر)، والمفتوح في الأصل مصدر سُمِّيَ به[3].

قال في الإتحاف[4]: «والكسر أرجح؛ ومعناه: الشيء المتروك الذي لا يُعْرَفُ ولا يُذْكَرُ»[5].

٧٦٤ـ مَنْ[6] تَحْتَهَا[7] اكْسِرْ جُرَّ: صَحْبٌ شِدْ[8] مَدَا[9] ....

(١) ومعنى قوله: (**فَوزٌ**)؛ هو النجاة والظفر بالأمنية والخير.

(٢) ومعنى قوله: (**عَلَا**)؛ أي: ارتفع، وتأتي اسم؛ بمعنى: الرفعة.

(٣) والمكسور فعل بمعنى مفعول كـ(الذبح)، و(الطحن)؛ ومعناه الشيء الحقير الذي من شأنه أن يُنسى؛ كالوتد، والحبل، وخرقة الطمث، ونحوها. (ينظر: الكشف ٨٦/٢، والدر المصون ٥٨٢/٧، واللباب ٤١/١٣).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٣٥/٢.

(٥) وكلام صاحب الإتحاف موجود في الدر المصون، ونقل ـ السمين الحلبي ـ ترجيح الكسر عن الفراء. (ينظر: الدر المصون ٥٨٢/٧).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم، اسم موصول: (**مَنْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الميم؛ حرف جر: (**مِنْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء الثانية: (**تَحْتَهَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر التاء الثانية: (**تَحْتِهَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي. واختلاف الضبط في هذه اللفظة مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بشين مكسورة، ثم دال ساكنة: (**شِدْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الشين، ثم ذال ساكنة: (**شُذْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، =

واخْتُلِفَ في: ﴿مِن تَحْتِهَا﴾.

أي مِنْ قوله: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِي﴾ [٢٤].

فـ(**ـاكْسِرْ وَجُرَّ**)؛ أي: اقرأه بكسر ميم: ﴿مِنْ﴾، وجر تاء: ﴿تَحْتِهَا﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ شِدْ**[1] **مَدَا**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وروح، ونافع، وأبي جعفر.

ففاعل: ﴿فَنَادَىٰهَا﴾ مضمر؛ قيل: جبريل، وقيل: عيسى[2].

قال في الإتحاف[3]: «ومعنى كون جبريل تحتها، أي: في مكان أسفل؛ لأنه كان تحت أكمة، والجار متعلق بالنداء».

والباقون: بفتح ميم: ﴿مَن﴾، ونصب تاء: ﴿تَحْتَهَا﴾.

فـ﴿مَن﴾، موصولة، والظرف صلتها[4].

وتقدَّم الخلاف في إدغام:

﴿قَدْ جَعَلَ﴾ [٢٤][5].

= وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، وبفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، والثالث: ما انفرد به نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، حيث ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) وقوله: (**شِدْ**)؛ مِن: شَاد، يَشِيدُ، شَيداً، فهو شَائد، يقال: شاد البناء؛ رفعه وأعلاه.

(٢) فيكون المعنى: فكلمَّها جبريل من الجهة المحاذية لها، أو فكلمَّها عيسى من موضع ولادته، وذلك تحت ثيابها، قاله في الكشف. (ينظر: الكشف ٨٦/٢ ـ ٨٧، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٣/٧، واللباب ٤٢/١٣).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٣٥/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٨٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٣/٧، واللباب ٤٢/١٣.

(٥) أدغم الدال في الجيم: أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، =

وكذا: ﴿لَقَدْ جِئْتَ﴾ [٢٧][١].

٧٦٤ ـ .... خِفَّ[٢] تُسَاقِطْ[٣]: فِي عُدْ[٤]. ذَكِّرْ: صَدَا

٧٦٥ ـ خُلْفٍ[٥] ظُبًى. وَضُمَّ وَاكْسِرْ: عُدْ...... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [٢٥].

= وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، الأبيات رقم (٢٧٦ ـ ٢٧٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٢٣٥).

(١) أدغم الدال في الجيم: أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبدل الهمزة الساكنة من: ﴿جِئْتَ﴾، أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، كوقف حمزة، وحققها ورش من طريقيه كالباقين. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، الأبيات رقم (٢٧٦ ـ ٢٧٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٢٣٥).

(٢) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بفتح الفاء؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الفاء: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بالوجهين؛ كسر الخاء، وفتحها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم التاء، وفتح السين بلا تشديد، وكسر القاف: (**تُسَاقِطْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بفتح التاء والسين والقاف: (**تَسَاقَطْ**)، والثالث: بفتح التاء، وفتح السين مشددة، وفتح القاف: (**تَسَّاقَطْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالدال الساكنة بعد العين المضمومة: (**عُدْ**)، وفيه نظر؛ لانكسار الوزن به، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بعين مضمومة، ثم لام مفتوحة مع التنوين: (**عُلاً**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في شرح النويري لكنها ضُبطت؛ بفتح اللام بلا تنوين: (**عُلَا**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط متن طيبة النشر.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بجر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بجر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، والرابع: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**).

فـ(**ـخِفَّ**: ﴿**تُسَاقِطْ**﴾)؛ أي: اقرأه بتخفيف السين.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي عُدْ**)؛ أي: حمزة، وحفص.

وللباقين: بالتشديد.

و(**ذَكِّرْ**)؛ أي اقرأه بياء التذكير.

للمرموز إليهما بقوله: (**صَدًا**) (**خُلْفٍ ظُبًى**)؛ أي: شعبة بخلاف عنه، ويعقوب بلا خلاف.

وللباقين: بتاء التأنيث.

(**وَضُمَّ**) التاء.

(**وَاكْسِرْ**) القاف.

للمرموز إليه بعين: (**عُدْ**)[1]؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بفتحهما.

ففيه أربع قراءات[2]:

الأولى: لحمزة؛ بفتح التاء الفوقية والقاف، وتخفيف السين[3].

أصله [٤٤٢]: (تتساقط)؛ فحُذفت إحدى التاءين؛ مبالغة في التخفيف[4].

الثانية: لحفص؛ بضم التاء الفوقية، وتخفيف السين، وكسر القاف[5].

---

(١) و(**عُدْ**)؛ أمر من العود؛ وهو الرجوع، أي: بل عد من ظلمة غموضه إلى وضوحه، وتأتي من العيادة؛ بمعنى الزيارة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٣٥ ـ ٢٣٦، والهادي ٣/٣٣.

(٣) أي: (**تَسَاقَطْ**).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٨٨، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٧/٥٨٧، واللباب ١٣/٤٨.

(٥) أي: (**تُسَاقِطْ**).

مضارع: (ساقطت)؛ متعدٍّ، و﴿رُطَبًا﴾ مفعوله، أو يُقَدَّرُ: (تساقط ثمرها)، فـ﴿رُطَبًا﴾ تمييز(١).

الثالثة: ليعقوب؛ بالياء التحتية مفتوحة على التذكير، وتشديد السين، وفتح القاف(٢).

فالفعل مسند إلى الجذع(٣).

وبها قرأ شعبة؛ من طريق يحيى العليمي، والخياط عن شعيب عن يحيى بن آدم عنه(٤).

الرابعة: للباقين؛ بفتح التاء الفوقية، وتشديد السين، وفتح القاف(٥).

على إدغام التاء الثانية(٦).

وبها قرأ شعبة من أكثر طرق يحيى بن آدم عنه(٧).

والفعل على هذه والأولى لازم، وفاعله مضمر، أي: (تتساقط النخلة أو ثمرتها)، و﴿رُطَبًا﴾؛ تمييز، أو حال(٨).

---

(١) ينظر: الكشف ٨٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٧/٧، واللباب ٤٨/١٣.

(٢) أي: (**يَسَّاقَطْ**).

(٣) ينظر: شرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٥/٢، والهادي ٣٣/٣.

(٤) وقراءة شعبة وموافقته ليعقوب بهذا الوجه، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣١٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٥)).

(٥) أي: (**تَسَّاقَطْ**).

(٦) في السين. (ينظر: الكشف ٨٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٧/٧، واللباب ٤٨/١٣).

(٧) ينظر: النشر ٣١٨/٢.

(٨) ينظر: الكشف ٨٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٧/٧، واللباب ٤٨/١٣.

هذا ويوقف لحمزة وهشام على: ﴿ٱمۡرَأَ﴾ [٢٨]، ونحوه، مما همزته مفتوحة بعد فتح؛ بإبدالها ألفاً فقط[١].

٧٦٥ ـ ....وَفِــــي قَوْلُ انْصِبِ الرَّفْعَ: نُهًى[٢]ظِلٌّ[٣] كَفِي[٤]

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي): ﴿قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ﴾ [٣٤].

فـ**(ـانْصِبِ الرَّفْعَ)**؛ أي اقرأه بنصب اللام.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(نُهًى[٥] ظِلٌّ[٦] كَفِي[٧])**؛ أي: عاصم، ويعقوب، وابن عامر.

---

(١) وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو بين بين، على جواز الروم في المفتوح ـ كما تقدم ـ، وهو شاذٌّ لا يصح، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٧١/١، والإتحاف ٢٣٦/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بهاء مفتوحة منونة، ثم ألف مقصورة: (**نُهًى**)، والثاني: ما انفرد به موسى جار الله؛ بالألف الممدودة، مع فتح الهاء بلا تنوين: (**نُهَا**)، والثالث: بالألف المقصورة بعد الهاء المفتوحة بلا تنوين: (**نُهَى**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع اللام مع التنوين: (**ظِلٌّ**)، والثاني: بجر اللام مع التنوين: (**ظِلٍّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الكاف، وكسر الفاء: (**كَفِي**)، بينما ضُبِطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الكاف، وكسر الفاء: (**كُفِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) و(**نُهىً**)، النُّهى؛ العقل، والنُّهَى؛ جمع النُّهية؛ وهي: غاية كل شيء ومنتهاه.

(٦) وقوله: (**ظِلٌّ**)؛ اسمٌ، والجمع: أظْلَال، وظِلال، وظُلَل، وظِلول، والظِّلُّ؛ عتمة تغشى مكاناً حُجِبَ عنه أشعة ضوئية حاجز غير شفاف، والظِّلُّ من كل شيء؛ شخصه، وظِلُّ الليل؛ سوادهُ وظلامهُ، والظِّلُّ؛ الفيءُ، ويأتي على معان أخرى.

(٧) ومعنى قوله: (**كُفِي**) ـ على البناء للمفعول ـ؛ الكُفِيّ؛ ما تكون به الكفاية، تقول: كُفِيَ الرجل إذا وجد من يقوم بشؤونه، وعلى البناء للفاعل: (**كَفِيّ**)؛ فاعل كَفَى، والجمع؛ أكفياء، يقال: رجل كَفِيٌّ؛ أي: يُسْتغنى ويكتفي به عن غيره، وكَفِيُّ الرجل؛ من يقوم مقامه.

على أنّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، أي: (هذا الإخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ليس منسوباً لغيرها)، أي: (أقول [قول][(١)] الحق)، أي: (القول الحق)[(٢)].

وقرأه الباقون: بالرفع.

خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو)، أي: نسبته إلى أمه فقط؛ قول الحق، أو خبر ثان عن قوله: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ﴾ [٣٤]؛ بمعنى: (كلمة الله)[(٣)].

وتقدَّم نصب: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [٣٥]، لابن عامر[(٤)].

٧٦٦ ـ وَاكْسِرْ وَأَنَّ[(٥)] لله: شِمْ كَنْزًا........ ....

(وَاكْسِرْ)؛ أي: اقرأ بكسر.

همز: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ﴾ [٣٥].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: الكشف ٨٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٩)، والدر المصون ٥٩٧/٧ ـ ٥٩٨، واللباب ٦٢/١٣.

(٣) ينظر: الكشف ٨٨/٢ ـ ٨٩، وشرح الهداية ص (٥٩٩)، والدر المصون ٥٩٨/٧، واللباب ٦٢/١٣.

(٤) وقرأه الباقون: بالرفع، وقد وجَّهوا النصب: بأنه على إضمار أن بعد الفاء حملاً للفظ الأمر، وهو (كن) على الأمر الحقيقي، وأما توجيه الرفع: فعلى تقدير (فهو يكون). قال في الغيث: «وما أحسن ما قاله بعضهم: ينبغي على قراءة الرفع أن يُوقَفَ بالروم؛ ليظهر اختلاف القراءتين في اللفظ وصلاً ووقفاً». (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٦١/١، وشرح الهداية ص (٣٦٨)، وحجة القراءات ص (١١١)، وغيث النفع ص (١٣٤)، ومتن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٤)، البيت رقم (٤٦٩)، والنشر ٢٢٠/٢، والإتحاف ٢٣٦/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: **(وَأَنَّ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، حيث ضُبطت فيها: بكسر الهمزة: **(وَإِنَّ)**.

للمرموز إليهم بقوله: (شِمْ[١] كَنْزًا[٢])؛ أي: روح، وابن عامر، والكوفيون.

على الاستئناف[٣].

والباقون ـ منهم رويس ـ: بفتح الهمزة.

على حذف اللام[٤]، متعلقة بما بعدها، فالمعنى: (لوحدانيته أطيعوه)، أو عطفاً على (الصلاة)؛ أي: (بالصلاة وبأن الله...الخ)[٥].

وتقدَّم الكلام على:

﴿صِرَٰطٌ﴾ [٣٦][٦].

و﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٤٠][٧].

---

(١) وقوله: (شِمْ)؛ فعل أمر، مِنْ: شَمَّ، يشِمُّ، ومنه: شم الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط.

(٢) في الأصل: (كنز).

(٣) ينظر: الكشف ٨٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٩ ـ ٥٦٠)، والدر المصون ٥٩٩/٧ ـ ٥٦٠، واللباب ٦٥/١٣.

(٤) أي: على حذف حرف الجر؛ الذي هو (اللام). (ينظر: الإتحاف ٢٣٧/٢).

(٥) وإلى هذا التوجيه ذهب الزمخشري والخليل وسيبويه، وقيل: إنها معطوفة على (الصلاة)، والتقدير: وأوصاني بالصلاة وبأن الله، وإليه ذهب الفراء، ولم يذكر مكي بن أبي طالب غيره، قال في الدر المصون: «وقد اسْتُبْعِدَ هذا القول؛ لكثرة الفواصل بين المتعاطفين»، وذكر في الدر المصون ثلاثة أقوالٍ أخرى في توجيه خلاف القراء في هذا الحرف. (ينظر: الكشف ٨٨/٢ ـ ٨٩، وشرح الهداية ص (٥٩٩)، والدر المصون ٥٦٠/٧، واللباب ٦٥/١٣ ـ ٦٦).

(٦) فقرأها بالسين: قنبل من طريق ابن مجاهد، ورويس، وأشمَّ الصاد زاياً خلف عن حمزة، وقرأ الباقون بالسين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أمِّ القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢٧١/٢ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٢٣٧/٢).

(٧) قرأ يعقوب: بالياء التحتية؛ مبنياً للفاعل، والباقون: بالياء التحتية؛ مبنياً للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٢٣٧/٢).

و﴿إِبْرَاهَام﴾ [٤١، ٤٦، ٥٨](١).

و﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [٤٢](٢).

و﴿مُخْلَصًا﴾ [٥١](٣).

و﴿يَدْخُلُونَ﴾ [٦](٤).

٧٦٦ ـ ....وَشُـدْ نُورِثُ: غِثْ..........................

(وَشُدْ)؛ أي: اقرأ بتشديد.

راء: ﴿نُورِثُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [٦٣].

للمرموز إليه بغين: **(غِثْ)**(٥)؛ أي: رويس.

فإنَّه رواه **[٤٤٢]** ـ عن يعقوب ـ: بفتح الواو، وتشديد الراء.

---

(١) قرأ المواضع الثلاثة بالألف: هشام، وابن ذكوان بخلفه، وقرأ الباقون: بالياء مكان الألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٩)، والنشر ٢/٢٢١، والإتحاف ٢/٢٣٧).

(٢) قرأ بفتح التاء: ابن عامر، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بالكسر فيها، ووقف عليها بالهاء: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، ووقف عليها الباقون: بالتاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف عليه السلام، البيت رقم (٦٩٩)، والنشر ٢/٢٩٣، والإتحاف ٢/٢٣٧).

(٣) قرأ بفتح اللام: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف عليه السلام، البيت رقم (٧٠٢)، والنشر ٢/٢٩٥، والإتحاف ٢/٢٣٧).

(٤) قرأ بضمِّ الياء، وفتح الخاء، مبنياً للمفعول: ابن كثير، وأبو عمرو، وشعبة، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الخاء؛ مبنياً للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٧٠ ـ ٥٧١)، والنشر ٢/٢٥٢، والإتحاف ٢/٢٣٧).

(٥) ومعنى قوله: **(غِثْ)**؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

من (ورَّث) مضعَّفاً[(١)].

والباقون ـ منهم روح ـ: بسكون الواو، وتخفيف [الراء][(٢)].

من (أوْرَث)[(٣)].

وتقدَّم الكلام:

على: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ﴾ [٦٥]؛ إظهاراً، وإدغاماً[(٤)].

وعلى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ [٦٦]؛ استفهاماً، وإخباراً[(٥)].

وعلى: ﴿أَوَلَا يَذۡكُرُ﴾ [٧٦]؛ تخفيفاً، وتشديداً[(٦)].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦١٣/٧، واللباب ٩٦/١٣، وشرح النويري ٣٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٧/٢، والهادي ٣٥/٣.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) المعدَّى بالهمزة، والتوريث والإيراث معناهما واحد، والأكثر الأفعال. ولم يُحْفَظْ اختلاف إلا في هذا الحرف. (ينظر: شرح النويري ٣٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٧/٢، وشرح موسى جار الله ص (١٩٠)، والهادي ٣٥/٣).

(٤) قرأ بإدغام اللام في التاء: حمزة، والكسائي، وهشام ـ على ما صوبه عنه في النشر ـ؛ فالجمهور عنه على الإدغام من الطريقين، وقرأ الباقون وهم؛ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وعاصم، ويعقوب، وخلف في اختياره: بإظهار اللام عند التاء. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، والنشر ٧/٢ ـ ٨، والإتحاف ٢٣٨/٢).

(٥) قرأ بهمزة واحدة مكسورة؛ على الخبر: ابن ذكوان من طريق الصوري من جميع طرقه غير الشذائي عنه، وابن الأخرم عن الأخفش عنه، ورواه النقاش عن الأخفش عنه، والشذائي عن الصوري عنه: بهمزتين؛ الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة؛ على الاستفهام، وبه قرأ الباقون، وجميع القراء على أصولهم في الإدخال بين الهمزتين وعدمه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٧٩)، والنشر ٣٧٢/١، والإتحاف ٢٣٨/٢).

(٦) قرأ بتخفيف الذال، والكاف المضمومة: نافع، وابن عامر، وعاصم؛ مضارع (ذكَّر)، والباقون: بالتشديد، مع فتح الكاف مشددة، مضارع (تذكر)، والأصل: (يتذكر)؛ أدغمت التاء في الذال. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، الأبيات رقم (٧٣٤ ـ ٧٣٥)، والنشر ٣٠٧/٢، والإتحاف ٢٣٨/٢).

وكذا: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ﴾ [٧٢][(١)].

٧٦٦ ـ ....مَقَامًا[(٢)] اضْمُمْ: [دَامَ وُدْ][(٣)]

واخْتُلِفَ في: ﴿مَقَامًا﴾.

---

(١) قرأ بالتخفيف؛ وذلك بإسكان النون الثانية، وتخفيف الجيم، من (أنجى): الكسائي، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتشديد؛ وذلك بفتح النون، وتشديد الجيم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٦٠١)، والنشر ٢/٢٥٩، والإتحاف ٢/٢٣٨).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح القاف: (**مَقَامًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الميم: (**مُقَامًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وقد انفرد شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، ـ ووافقه في تحقيق الشيخ أيمن سويد ـ؛ برسم نون صغيرة مكسورة بعد الألف المنونة ومتصلة بهمزة الوصل في الكلمة التي تليها: (**مَقَامًانِ اضْمُمْ**) وذلك على سبيل البيان لكيفية نطق التنوين وصلاً.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالدال المفتوحة، وألف بعدها، ثم ميم ساكنة: (**دَامَ**)، وأما الكلمة الثانية فضُبطت؛ بواو مضمومة، ثم دال ساكنة: (**وُدْ**)، وعلى هذا الوجه من أوجه الضبط فإن الكلمة الأولى تكون رمزًا لابن كثير بتمامه، والكلمة الثانية زيادة وتكملة، أما الوجه الثاني من أوجه ضبط هذا الموضع: فهو أن الكلمة الأولى من هاتين الكلمتين ضُبطت؛ بهاء مفتوحة، بعدها ألف، ثم ميم مفتوحة: (**هَامَ**)، وأما الكلمة الثانية فضُبطت؛ بزاي مكسورة، ثم دال ساكنة: (**زِدْ**)، وعلى هذا الضبط فإن في هاتين الكلمتين مجتمعتين رمز إلى ابن كثير براوييه، وقد أشار النويري في شرحه إلى هذا الخلاف في النسخ بقوله في شرحه (٣٦/٥): «وفي نسخ المتن: (**اضْمُمْ دَامَ وُدْ**)، فيكون الواو فيصلاً»، كما أنَّ الشارح ـ أي الترمسي ـ أكدَّ ضبطه لها بـ(**دَامَ**)؛ من قوله بعد ذلك: «وقوله: (**وُدْ**)؛ تكملة»، مما يعني ثبوت كلا الضبطين في النسخ المختلفة، وعناية الشُّرَّاح به في هذا الموضع، على أنه لم يتكلم على الخلاف في ضبط هذا الموضع ابن الناظم، ولا صاحب الهادي، ولا المنير السمنودي، ـ مثل ما فعل النويري والترمسي ـ في شروحهم، **وخلاصة القول**: فإن هذا الموضع من كلام الناظم قد اختلفت النسخ في ضبطه على قولين؛ الوجه الأول: «(**دَامَ وُدْ**)، بحيث تكون الكلمة الأولى رمز لابن كثير بتمامه، والكلمة الثانية تكملة، وهو اختيار النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا المحقق تميم الزعبي، وتحقيق المحقق أيمن سويد، ونسخة الشيخ القاضي، والوجه الثاني: (**هَامَ زِدْ**)، وهو الذي في باقي النسخ الأخرى، وأحد الوجهين في شرح النويري، والترمسيّ.

مِنْ قوله: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [٧٣].

فـ(ـاضْمُمْ)؛ أي: اقرأه بضم الميم.

للإمام المرموز إليه بدال: (دَامَ)[١]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

مصدر (أَقَامَ)، أو اسم مكان منه، أي: (خَيرُ إقامة)، أو (مَوضِعُ إقامة)[٢].

والباقون: بفتحها.

مصدر (قَامَ)، أو اسم مكانه[٣]، وعلى كلٍّ فنصبه: على التمييز[٤].

وقوله: (وُدْ)؛ تكملة[٥].

وتقدَّم قراءة: قالون، وابن ذكوان، وابن جعفر، في قوله: ﴿رِيًّا﴾ [٧٤]: بتشديد الياء بلا همز[٦].

فيُحْتَمَلُ أن يكون مهموز الأصل؛ إشارة إلى حسن البشرة، كأنه قال: ونضارة، فسُهِّلَتْ الهمزة بإبدالها ياء ثم أدغمت[٧]، ويُحْتَمَلُ أن يكون

---

(١) ومعنى قوله: (دَامَ)؛ أي: استمر وثبت.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٢٨/٧، اللباب ١٢٢/١٣ ـ ١٢٣، وشرح النويري ٣٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٩/٢، والهادي ٣٥/٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٢٨/٧، اللباب ١٢٢/١٣ ـ ١٢٣، وشرح النويري ٣٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٩/٢، والهادي ٣٥/٣.

(٤) ينظر: اللباب ١٢٢/١٣ ـ ١٢٣، والدر المصون ٦٢٨/٧.

(٥) قال النويري في شرحه: «وفي نسخ المتن: (**اضْمُمْ دَامَ وُدْ**)، فيكون الواو فيصلاً». (ينظر: شرح النويري ٣٦/٥).

(٦) أي: بالإبدال مع الإدغام، وقرأه الباقون: بالهمزة الساكنة، بعدها ياء مخففة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٩)، والدر المصون ٦٣١/٧، والنشر ٣٩٤/١، والإتحاف ٢٣٩/٢).

(٧) الياء المبدلة عن الهمزة في الياء الأصلية.

من (الرِّيّ)؛ مصدر رَوَى يَرْوِي رِيًّا؛ امتلأ من الماء، لأن الريان له من الحسن والنضارة ما يُسْتحسن[١].

ويوقف عليه لحمزة بالبدل[٢] مع الإظهار؛ اعتبارًا للأصل[٣]، وبالإدغام[٤]، فهما وجهان صحيحان رجحا كل مرجح[٥]، والثاني هو المنصوص عن حمزة[٦]، وأما التحقيق[٧]، والحذف[٨]؛ فضعيفان لا يؤخذ بهما في وقف حمزة، واتباع الرسم متحد مع الإدغام[٩]، فتبصر.

٧٦٧ـ وُلْدًا، مَعَ الزُّخْرُفِ، فَاضْمُمْ أَسْكِنَا[١٠]: **رِضًى**....................................

(١) من قوله: «فيحتمل أن يكون مهموز الأصل. . .الخ» إلى هنا، موجود بحروفه في الإتحاف، وكذا في معظمه في الدر المصون، واللباب، وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٦٣٠/٧، واللباب ١٢٥/١٣ ـ ١٢٦، الإتحاف ٢٣٩/٢، والكشف ٩١/٢ ـ ٩٢، وشرح الهداية ص (٦٠٠)).

(٢) أي: تُبْدَل ياءً.

(٣) ورجَّح الإظهار: صاحب الكافي، وصاحب التبصرة؛ وقال: «إنه الذي عليه العمل»، ولم يذكر في الهداية، والهادي، وتلخيص العبارات، والتجريد، سواه. (ينظر: النشر ٤٧١/١).

(٤) ورجَّحَ الإدغام: صاحب التذكرة، والداني في جامع البيان؛ فقال: «هو أولى؛ لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة، ولموافقة الرسم»، ولم يذكر صاحب العنوان سواه. (ينظر: النشر ٤٧١/١).

(٥) وأطلق في التيسير الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبيّ. (ينظر: التيسير ص (٤٠)، وحرز الأماني، البيت رقم (٢٤٣)، والنشر ٤٧١/١).

(٦) نصَّ على ذلك الإمام الداني في جامعه ـ على ما نقله ابن الجزري في النشر ـ. (ينظر: النشر ٤٧١/١).

(٧) قال في النشر: «وزاد في التذكرة وجهاً ثالثاً؛ وهو التحقيق؛ من أجل تغيير المعنى، ولا يؤخذ به؛ لمخالفته النص والأداء». (ينظر: النشر ٤٧١/١).

(٨) قال في النشر: «وحَكَى الفارسي وجهاً رابعاً؛ وهو الحذف؛ أي: حذف الهمزة، فيوقف بياء واحدة مخففة؛ على اتباع الرسم، ولا يصح، بل ولا يحل». (ينظر: النشر ٤٧١/١ ـ ٤٧٢).

(٩) قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٧٢/١).

(١٠) انفرد الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ بضبطها؛ بالابتداء بواو مفتوحة، ثم همزة وصل: (**وَاسْكِنَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالابتداء بهمزة قطع: (**أَسْكِنَا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَدًا﴾ الأربعة هنا[1]، وهي:

﴿وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [٧٧].

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [٨٨].

و﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [٩١].

و﴿وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [٩٢].

(مَعَ).

حرف **(الزُّخْرُفِ)**؛ أي: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١].

فـ**(ـاضْمُمْ)**.

و**(أَسْكِنَا)**.

أي: اقرأه بضم الواو، وإسكان اللام، في الخمسة.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(رِضًى)**؛ أي: حمزة، والكسائي.

جمع (وَلَد)، كـ(ـأَسَدٍ)، و(أُسْدٍ)[2].

وقرأ الباقون: بفتح الواو واللام في الخمسة.

اسم مفرد قائم مقام الجمع[3].

وقيل: هما لغتان، كـ(ـالعَرَبِ)، و(العُرْبِ)[4].

---

(١) قال النويري: «وعلم العموم من الإطلاق». (ينظر: شرح النويري ٣٧/٥).

(٢) وقيل: بل هي كقراءة الجماعة في المعنى. (ينظر: الدر المصون ٦٣٥/٧، اللباب ١٣٢/١٣، وشرح النويري ٣٧/٥، والإتحاف ٢٤٠/٢، والهادي ٣٦/٣).

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٣٥/٧، واللباب ١٣٢/١٣، وشرح النويري ٣٧/٥، والإتحاف ٢٤٠/٢، والهادي ٣٦/٣.

(٤) قال النويري: «وقال الأخفش: بالفتح؛ الأولاد، وبالضمِّ: الأهل». =

وسيأتي حرف نوح في موضعه(١).

ويوقف لحمزة على: ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ [٨٣]، بالتسهيل بين بين فقط(٢).

٧٦٧ - ....يَكَادُ فِيهِمَا: أَبٌ رَنَا

واخْتُلِفَ في: ﴿يَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [٩٠].

(فِيْهِمَا)؛ أي: هنا(٣)، وفي الشورى(٤).

فقرأهما بياء التذكير(٥)، - كاللفظ به -.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: **(أَبٌ(٦) رَنَا(٧))**؛ أي: نافع، والكسائي.

والباقون: بتاء التأنيث(٨).

= (ينظر: الدر المصون ٦٣٥/٧، واللباب ١٣٢/١٣، وشرح النويري ٣٧/٥، والإتحاف ٢٤٠/٢، والهادي ٣٦/٣).

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا﴾ [نوح: ٢١].

(٢) قال في النشر - ونقله عنه صاحب الإتحاف -: «وحُكِيَ وجه ثانٍ؛ وهو إبدالها واواً مضمومة؛ للرسم، ولا يصح»، والهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المضموم بعد الفتح. (ينظر: النشر ٤٨٤/١، والإتحاف ٢٤٠/٢).

(٣) سورة مريم: الآية [٩٠].

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾ [٥].

(٥) لأنَّ تأنيث: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ مجازيٌّ غير حقيقي. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠١)، والدر المصون ٦٤٦/٧، واللباب ١٥٠/١٣، وشرح النويري ٣٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٤٠/٢، والهادي ٣٦/٣).

(٦) وقوله: (أَبٌ)؛ جمعه؛ أباء، والأبُ؛ كلمة من الأسماء الخمسة المشهورة، والأبُ؛ الوالد، ويطلق على الجد، وعلى كل من كان سبباً في إيجاد شيء.

(٧) ومعنى قوله: (رَنَا)؛ يأتي فعل، ومنه: رَنَا إلى حديثه؛ أصغى إليه، ورنا للشيء؛ أدام النظر إليه، ويأتي اسم؛ بمعنى: الشيء المنظور إليه؛ لحسنة.

(٨) على لفظ تأنيث: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠١)، والدر المصون ٦٤٦/٧، واللباب ١٥٠/١٣).

٧٦٨ ـ وَيَنْفَطِرْنَ يَتَفَطَّرْنَ: عَلَمْ حِرْمٍ[(١)] رَقَا[(٢)]. الشُّورَى: شَفَا عَنْ دُونِ عَمْ

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ [٩٠].

فقرأه: ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾؛ بفتح الياء من تحت، والتاء من فوق، والفاء، والطاء مشددة.

المرموز إليهم بقوله: (**عَلَمْ**[(٣)]) (**حِرْمٍ رَقَا**[(٤)])؛ أي: حفص، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، والكسائي.

من (التفطر)؛ وهو (التشقق مرة بعد أخرى)[(٥)].

والباقون: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾؛ بنون ساكنة[(٦)]، وكسر الطاء مخففة.

من الانفطار[(٧)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برفع الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة: (**رَقَا**)، والثاني: ما انفرد به نسخة الشيخ القاضي، ـ ووافقه في تحقيق الشيخ أيمن سويد ـ، حيث ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: (**رَقَى**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالفاء مكان القاف: (**رَفَا**).

(٣) ومعنى قوله: (**عَلَمْ**)؛ العلم هو الراية والعلامة التي يُهْتَدَي بها، ويأتي بمعنى: سيد القوم ورئيسهم.

(٤) ومعنى قوله: (**رَقَا**)؛ أي: صَعَدَ، وقد تكون بمعنى الرُّقية؛ وهي الاستشفاء بالقرآن والأذكار الصحيحة.

(٥) من (فطَّره) إذا شقَّقَه. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٢)، والدر المصون ٦٤٧/٧، واللباب ١٥٠/١٣).

(٦) مكان التاء الفوقية.

(٧) من (فَطَرَه) إذا شقَّه، فهو من باب الانفعال. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٢)، والدر المصون ٦٤٧/٧، واللباب ١٥٠/١٣).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[١].

وقرأ حرف **(الشُّورَى)**: ﴿يَتَفَطَّرْنَ[٢]﴾ [الشورى: ٧٤].

من (التفطُّر) ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا عَنْ دُونٍ[٣] عَمْ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

وقرأه الباقون ـ شعبة، وأبو عمرو، ويعقوب ـ: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾؛ بنون ساكنة، وكسر الطاء المخففة.

من الانفطار[٤].

وتقدَّم الكلام:

على: ﴿هَلْ تُحِسُّ﴾ [٩٨]، إدغاماً، وإظهاراً[٥].

وعلى: ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ﴾ [٩٧]، تخفيفاً، وتشديداً[٦].

وفي هذه السورة ستُّ مضافات[٧]:

﴿وَرَآءِى وَكَانَتِ﴾ [٥].

---

(١) فاستغنى ـ بلفظه بالقراءتين ـ عن القيد. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)).

(٢) في الأصل: (ينفطرن)، من الانفطار، والصواب ما أثبته.

(٣) ومعنى قوله: (دُونٍ)؛ من الدُّونيةِ؛ وهو التحقير والتقريب.

(٤) ولا خلاف بين القراء في قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]، فهو من باب الانفعال عند الجميع. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٩١)).

(٥) قرأ حمزة، والكسائي، وهشام ـ على الصحيح ـ: بإدغام اللام في التاء، وقرأ الباقون: بإظهار اللام عند التاء. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، والنشر ٧/٢ ـ ٨، والإتحاف ٢٤١/٢).

(٦) فقرأه حمزة: بالتخفيف؛ وذلك بفتح التاء الفوقية، وإسكان الباء، وضم الشين مخففة، وقرأه الباقون: بالتشديد؛ وذلك بضم التاء، وفتح الباء، وكسر الشين مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٨)، والنشر ٢٣٩/٢، والإتحاف ٢٤١/٢).

(٧) ينظر: النشر ٣١٩/٢.

فتحها: ابن كثير.

﴿لِّيٓ ءَايَةً﴾ [١٠].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ﴾ [١٨].

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٤٥].

فتحهما: الحرمي، وأبو عمرو.

و﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [٣٠].

سكنها: حمزة.

﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٤٧].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

وليس فيها زائدة(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) ينظر: النشر ٣١٩/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣١٧ ـ ٣١٩، وتقريب النشر ص (١٣٩ ـ ١٤١)، وشرح النويري ٢٨/٥ ـ ٣٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١ ـ ٢٧٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/أ ـ ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣١/٢ ـ ٢٤١.

سُورَةُ طَهَ ﷺ(١)

هي أولى السور الإحدى عشر التي تُمَالُ فواصلها لأهلها(٢).

(١) يظهر من هذا أن الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أنَّ (طه) اسم من أسماء النبي ﷺ، وهو ـ على كل حال ـ قولٌ لعدد من المفسرين؛ كالقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٩/١٤ ـ ١٠، وابن جزي الكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل ١٥/٢، والثعالبي في الجواهر الحسان في تفسير القرآن ٣٤٢/٢، وأبي حيان في البحر المحيط ٢١٢/٦، ولكنه رجَّحَ أنه من الحروف المقطعة، وجميعهم حكاه بصيغة التمريض: «وقيل: إنه اسم من أسماء النبي ﷺ»، وقال الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٤٥): «وما يذكره العوام أن (يس)، و(طه)، من أسماء النبي ﷺ فلم يثبت فيه حديث ولا أثر من صاحب»، والذي اختاره أئمة التفسير: أنَّ (طه) ليس اسماً من أسماء النبي ﷺ وان اختلفوا في تفسيرها على عدة أقوال؛ فقيل: إن معنى (طه)؛ أي: يا رجل في لغة عَكْ، وقيل: (طه) أصله (طَأْهَا) بهمزة (طَأْ) أمراً من (وَطِئ) (يَطَأ) ثم أبدل الهمزة لسكونها ألفاً، ولم يحذفها في الأمر نظراً إلى أصلها أي: طأ الأرض بقدميك، إلى غير ذلك من الأقوال الموجودة في مظانها من كتب التفسير. (ينظر: الدر المصون ٥/٨ ـ ٦، واللباب ١٦٤/١٣ ـ ١٦٧، والبحر المحيط ٢١٢/٦، والجامع لأحكام القرآن ٨/١٤ ـ ١٢، وتفسير البيضاوي ٣٠٥/٣ ـ ٣٠٦، وتفسير ابن كثير ٣١٠/٩).

(٢) والسور الإحدى عشرة هي: (طه)، و(النجم)، و(المعارج)، و(القيامة)، و(النازعات)، و(عبس)، و(الأعلى)، و(الشمس)، و(الليل)، و(الضحى)، و(العلق)، وتحقيق القول في ذلك: أنَّ ورشاً وأبا عمروٍ قد خرجا عن أصولهما في باب الإمالة في هذه الإحدى عشرة سورة، فأمالا ألفات رؤوس آي هذه الإحدى عشرة سورة المتطرفة تحقيقاً، أو تقديراً، سواء كانت يائية، أو واوية، أصلية أو زائدة، في الأسماء أو الأفعال الثلاثة أو غيرها، إلا المبدلة من تنوين نحو: ﴿عِلْمًا﴾ [١١٤]، و﴿ذِكْرًا﴾ [٩٩]، فلا إمالة فيه، وكذا لا إمالة فيما هو رأس آية وليس ألفاً، نحو: ﴿لِذِكْرِيٓ﴾ [١٤]، و﴿لِسَانِي﴾ [٢٧]، و﴿وَاقِعٖ﴾ [المعارج: ١]، وأمَّا خروج ورش عن أصله: فإنه في أصله له في ذوات الياء الفتح والتقليل، بينما ليس له في رؤوس الآي إلا التقليل فقط، =

فيُمَال أوَّلُها إلى: ﴿طَغَىٰ ﴿٢٤﴾ قَالَ رَبِّ﴾ [٢٤ ـ ٢٥].

إلَّا: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [١٤](١).

ثمَّ من: ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [١٧]، إلى: ﴿لِتَرۡضَىٰ﴾ [٨٤].

إلَّا: ﴿عَيۡنِيٓ﴾ [٣٩]، و﴿ذِكۡرِي﴾ [٤٢]، و﴿مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [٧٨](٢).

= فالفتح ـ في رؤوس الآي ـ شاذٌّ قد انفرد به عن ورش صاحب التجريد، فلا يعول على انفراده ـ كما قرره ابن الجزري في النشر، وهذا إذا لم يكن رأس الآية على لفظ (ها)، فإن كان كذلك؛ وذلك في النازعات، والشمس، نحو: ﴿مُرۡسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، و﴿بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، فله فيه وجهان؛ الفتح، والتقليل، وما لم يكن فيه راء، وهو: ﴿ذِكۡرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، فليس له فيه إلا التقليل على أصله، وأمَّا خروج البصري عن أصله: فإنه أمال ـ في أصله ـ ما كان على وزن: (فعلى) مثلث الفاء، وما كان ألف منقلبة عن ياء قبلها راء، وألفاظ مخصوصة مذكورة في مواضعها، وأمال رؤوس آي هذه السور، ما كان على وزن: (فعلى) أو غيره، وسواء كان من ذوات الراء أو غيره، إلا أنه في صفة الإمالة على أصله؛ فإن كانت من ذوات الراء فإنها محضة، وإلا فبين بين. وأهل (شفا) يميلان جميع ذلك، إلا أنهما لم يخرجا عن أصولهما في شيء، وقد اختص عليٌّ الكسائيّ ـ من بين أهل شفا ـ بإمالة: ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، وهي من رؤوس الآي.

ولا بد للقارئ من تمييز ما هو رأس آية من غيره؛ ليميل ما هو رأس آية، ويفتح غيره إن لم يمل لسبب آخر، وسبيل معرفة ذلك هو معرفة علم عدِّ الآي على ما هو معروف عند أهل التخصص والدراية، على أنه لا خلاف بين أهل العدد في الفواصل الممالة من هذه الإحدى عشرة سورة إلا في تسع آيات، ذكرها في غيث النفع، ثم قال: «لكن لا تظهر ثمرة هذا الخلاف إلا في كلمتين؛ (موسى) من قوله تعالى: (﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [٨٨]، بطه، و(طغى) بالنازعات من قوله تعالى: (﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴾ [النازعات: ٣٧]، وقد ذيلتُ بهذه الفائدة كلام ابن غازي فقلت:

وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ لَيْسَتْ تَظْهَرُ ... إِلَّا بِمُوسَى مَعْ إِلَهٍ يُذْكَرُ
كَذَاكَ قَولُهُ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ... بِالنَّازِعَاتِ خَابَ سَعْيُ مَنْ سَعَى

وقد تقدم ـ في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ بيان مذاهب القراء في إمالة رؤوس الآي من هذه السُّور مفصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، (٢٨٣ ـ ٢٨٤)، والنشر ٢/٤٩، وغيث النفع ص (٢٨٧ ـ ٢٨٨)).

(١) في الأصل: (لذكر)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (وغشيم)، وهو تصحيف.

ثمَّ: [﴿مُوسَىٰ﴾ مِنْ][1]: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [٩١].

ثمَّ من: ﴿إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [١١٦]، إلى آخرها.

إلَّا: ﴿بَصِيرًا﴾ [١٢٥].

﴿طه﴾ [١][2].

قرأه شعبة[3]، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بإمالة الطاء، والهاء، ـ معاً ـ محضة[4].

وقرأه أبو عمرو: بفتح الطاء، وإمالة الهاء؛ محضة[5] ـ أيضاً ـ.

وكذا الأزرق عن ورش في الأشهر[6]، ولم يمل محضة إلَّا هذا الحرف[7]، والوجه الثاني له: التقليل[8].

---

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ثم من موسى)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٤٣).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على سكت أبي جعفر على (الطاء)، و(الهاء)، كما هي عادته في التنويه على مثله في حروف الهجاء الواردة في فواتح السور، وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقَطْعُ همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، البيت رقم (٢٣٨)، والنشر ١/٤٢٤ ـ ٤٢٥، والإتحاف ٢/٢٤٣).

(٣) قال في النشر: «وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح، ولم يروه غيره». (ينظر: النشر ٢/٧٠).

(٤) ينظر: النشر ٢/٧٠.

(٥) ينظر: النشر ٢/٧١.

(٦) وهو رواية الجمهور عنه، وهو الذي في: التيسير، والشاطبية، والتذكرة، وتلخيص العبارات، والعنوان، والكامل، والتجريد من قراءته على ابن نفيس، والتبصرة من قراءته على أبي الطيب وقوَّاه بالشهرة، وأحد الوجهين في الكافي. (ينظر: النشر ٢/٦٨، وغيث النفع ص (٢٩٠)).

(٧) أي: من طرق الكتب التي جاء وجه إمالة هذا الحرف منها. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف ٢/٢٤٣، وغيث النفع ص (٢٩٠)).

(٨) وهو الذي في تلخيص أبي معشر، والوجه الثاني في الكافي، وفي التجريد من قراءته على عبدالباقي. (ينظر: النشر ٢/٦٨).

وفتحهما: **الباقون**(١).

وفي كامل الهذلي(٢): تقليل الطاء عن قالون، والأزرق، ولم يعوِّل عليه في المتن(٣).

وهي غير فاصلة عند المدني، والبصري؛ وقد أمالها: الأزرق، وأبو عمرو؛ باعتبار كونها حرف هجاء، [وكذا](٤) مَحَّضَاهَا(٥).

وتقدَّم التنبيه(٦): أنَّ أبا عمرو لم يمل **[٤٤٤]** كبرى ـ مع غير الراء ـ إلَّا:

﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨](٧)، المجرور.

---

(١) قال في النشر: «ولم يمل أحد الطاء مع فتح الهاء». (ينظر: النشر ٧٢/٢، وغيث النفع ص (٢٩٠)).

(٢) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٣٥).

(٣) ذكره في الإتحاف، ونصَّ عليه في غيث النفع، وقال في النشر: «إلَّا أنَّ صاحب الكامل روى بين بين عن نافع سوى الأصبهاني، ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في تلخيصه، وكذا أبو علي العطار عن الطبري عن أصحابه عن أبي نشيط، فيما ذكره ابن سوار». (ينظر: النشر ٧٠/٢، والإتحاف ٢٤٣/٢، وغيث النفع ص (٢٩٠)).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) وقد ذكر هذه الفائدة الجليلة الإمام الجعبري في شرحه على الشاطبية، ونقلها عنه في غيث النفع، وأشار إليها صاحب الإتحاف، قال في كنز المعاني: «سؤالٌ: ﴿طه﴾ ليست فاصلة عند المدني والبصري، ويميلها أبو عمرو، وورش، و﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٣١]، و﴿مِّنِّى هُدًى﴾ [١٢٣] ـ وقفاً ـ، ليستا فاصلتين عند الكوفي، ويميلها حمزةُ وعليٌّ، جواب: أمال أبو عمرو وورش: ﴿طه﴾؛ باعتبار كونه حرفاً، كـ(ـهاء) مريم، ولهذا مَحَّضَاها، لا باعتبار الفاصلة، وأمال حمزة وعليٌّ: ﴿مِّنِّى هُدًى﴾ ـ وقفاً ـ، و﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾؛ باعتبار الياء، و(فُعْلَى)، وأمالوا: ﴿إِلَىٰ مُوسَىٰٓ﴾ [٧٧]؛ باعتبار رسم الياء، والحمل على: (فُعْلَى)، فقس على ذلك». (ينظر: كنز المعاني ص (٢٣٤)، (خ)، وغيث النفع ص (٢٩٠)، والإتحاف ٢٤٤/٢).

(٦) ذكر هذا التنبيه الجعبري في شرحه على الشاطبية، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: كنز المعاني ص (٢٣٤) (خ)، والإتحاف ١٢٨٢).

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢].

و﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة: ٨٦][(١)]، في أحد أوجهه.

والياء والهاء من فاتحتي: مريم[(٢)]، وطه[(٣)].

ولم يقلل الرائي إلَّا: ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩]، في أحد أوجهه.

وتقدَّم ضم هاء: ﴿لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ [١٠]، وصلاً لحمزة[(٤)].

٧٦٩ ـ إِنِّي[(٥)] أَنَا افْتَحْ: حَبْرُ[(٦)] ثَبْتٍ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [١١ ـ ١٢].

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بفتح همزة: ﴿إِنِّيٓ﴾.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حَبْرُ ثَبْتٍ**[(٧)])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

(٢) أي: الهاء من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [١].

(٣) أي: الهاء من قوله تعالى: ﴿طه﴾ [١].

(٤) وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٩)، والنشر ١/٣١٣، والإتحاف ٢/٢٤٤).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**إِنِّي**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الهمزة: (**أَنِّي**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**حَبْرُ**)، والثاني: بفتح الراء: (**حَبْرَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) ومعنى قوله: (**ثَبْتٌ**)؛ أي: ثابتٌ، ورجل ثبتٌ؛ أي: حجة، أو ثابت القلب.

على تقدير الباء، أي: (بِأَني)[١].

والباقون: بكسرها.

على إضمار القول[٢]، أو تأويل: ﴿نُودِيَ﴾؛ بـ(ـقيل)[٣].

٧٦٩ ـ ....وَأَنَـــا شَدِّدْ، وَفِي اخْتَرْتُ قُلِ اخْتَرْنَا: فِنَا[٤]

واخْتُلِفَ في: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [١٣][٥].

فـ**(ـشَدِّدْ)**؛ أي: اقرأه بتشديد نون: ﴿أَنَا﴾.

(وَفِي).

موضع: ﴿ٱخْتَرْتُكَ﴾.

اقرأ: ﴿**اخْتَرْنَاكَ**﴾؛ بنون مفتوحة[٦]، وبعدها ألف[٧].

ضمير المتكلم المعظم نفسه[٨].

---

(١) لأن النداء يوصل بها، فتقول: ناديته بكذا، وجوَّز ابن عطية أن يكون بمعنى: لأجل، قال السمين الحلبي: «وليس بظاهر». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٣)، والكشف ٩٦/٢، والدر المصون ١٦/٨، واللباب ١٨٨/١٣).

(٢) وهو رأي البصريين. (ينظر: الدر المصون ١٦/٨).

(٣) وهو رأي الكوفيين. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٣)، والكشف ٩٦/٢، والدر المصون ١٦/٨، واللباب ١٨٨/١٣).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء: **(فِنَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الفاء: **(فَنَا)**، ولم تضبط بالشكل في شرح موسى جار الله.

(٥) كتبت من دون واو العطف: (أنا اخترتك)، وقد أثبتها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

(٦) بعد الراء. (ينظر: غيث النفع ص (٢٨٧)).

(٧) وقد لفظ الناظم بالقراءتين؛ فأغنى بذلك عن قيدهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٣)).

(٨) قال في شرح الهداية: «وليس قول من قال: إنما قرأ حمزة بذلك لأنّه رأى في منامه أنه قرأه على الله ـ ﷺ ـ بشيء؛ لأنه لا يجوز لحمزة ولا لغيره أن ينقل شيئاً من الكتاب والسنة على ما رآه في منامه، ولا يجوز نقل ذلك إلا عن الثقات =

للإمام المرموز إليه بفاء: **(فِنَا)**[1]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بتخفيف نون: ﴿أَنَا۠﴾[2]، ﴿ٱخْتَرْتُكَ﴾؛ بالتاء مضمومة[3] من غير ألف.

على لفظ الواحد؛ حملاً على ما قبله[4].

ويوقف لحمزة ولهشام بخلفه على: ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [١٨]؛ بإبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها؛ فتبدل واواً مضمومة، ثم تسكن للوقف، ويتحد معه اتباع الرسم، وتجوز الإشارة بالروم، والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس؛ التسهيل كالواو مع الروم[5]، كما تقدم في: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ في يوسف[6].

٧٧٠ـ طُوًى[7] مَعًا نَوِّنْهُ: كَـنْـزًا............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿طُوًى﴾.

(مَعًا)؛ أي: هنا[8]، وفي النازعات[9].

= الموثوق بنقلهم، وكذلك حمزة لم يقرأ إلا بما قرأه على شيوخه». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٩٧/٢، والدر المصون ١٧/٨ ـ ١٨، واللباب ١٨٨/١٣).

(١) ومعنى قوله: **(فِنَا)**؛ هو المكان الواسع أمام الدار وفي جوانبها.

(٢) قال النويري: «واتفقوا على فتح همزة (وأنا)»؛ أي: اتفق كل من خفف أو شدد النون من كلمة (وأنا) على فتح الهمزة فيها. (ينظر: شرح النويري ٣٩/٥).

(٣) موضع النون. (ينظر: غيث النفع ص (٢٨٧)).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٩٧/٢، والدر المصون ١٧/٨ ـ ١٨، واللباب ١٨٨/١٣.

(٥) ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٢٤٥/٢، والبدور الزاهرة ص (٢٠٢).

(٦) الآية: [٨٥].

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: فتح الواو مع التنوين: **(طُوًى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالفتح بلا تنوين: **(طُوَى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٨) سورة طه: الآية [١٢].

(٩) الآية: [١٦].

فـ(ـنَوِّن)[١]؛ أي: اقرأه بالتنوين فيهما[٢].

للمرموز إليهم بقوله: (كَنْزًا)؛ أي: ابن عامر، والكوفيين.

على أنه مصروف بتأويله بالمكان[٣].

وقرأ الباقون: بلا تنوين[٤].

على عدم صرفه بالتأنيث، باعتبار: البقعة والتعريف[٥].

٧٧٠ - ....فَتْحُ ضَمْ اشْدُدْ[٦] مَعَ الْقَطْعِ، وَأَشْرِكْهُ يُضَمْ:

٧٧١ - كَمْ خَافَ[٧] خُلْفًا............... ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿أَخِى ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى﴾ [٣٠ - ٣٢].

فـ(ـفَتْحُ ضَمْ).

همز: ﴿ٱشْدُدْ﴾.

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (نَوِّنْهُ)، وهي كذلك في سائر النسخ، إلا أن الشارح ضبطها في ثنايا الشرح بحذف هاء الضمير: (نَوِّنْ).

(٢) مع ضمِّ الطاء. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٤٥).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٣)، والكشف ٢/٩٦، والدر المصون ٨/١٧، واللباب ١٣/١٨٩.

(٤) مع ضمِّ الطاء. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٤٥).

(٥) أو أن منعه للعَدْل إلى (فُعَل)، وإن لم يُعرف اللفظ المعدول عنه، وجعله كـ(عُمَر)، و(زُفَر)، أو أنه اسم أعجمي فمنعه للعلمية والعُجْمة. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٣)، والكشف ٢/٩٦، والدر المصون ٨/١٧، واللباب ١٣/١٨٩ - ١٩٠).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالابتداء بهمزة وصل: (اشْدُدْ)، والثاني: الابتداء بهمزة قطع مفتوحة: (أَشْدُدْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بالابتداء بهمزة قطع مضمومة: (أُشْدُدْ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: الخوف: (خَافَ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ من الخيبة: (خَابَ).

(مَعَ الْقَطْعِ) له.

(وَ)همز.

(﴿أَشْرِكْهُ﴾ يُضَمْ).

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(كَمْ خَافَ[(١)] خُلْفًا)**؛ أي: ابن عامر بلا خلاف عنه، وابن وردان بخلاف.

فقراءتهما بقطع همزة: ﴿ٱشۡدُدۡ﴾، مع فتحها.

لأنه من فعل ثلاثي، وهمزة المضارع قطعٌ، وحكمها أَنْ [تثبت][(٢)] في الحالين مفتوحة، وجزم الفعل؛ جواباً للدعاء[(٣)].

﴿أُشْرِكْهُ﴾؛ بضم الهمزة، مع القطع.

لأَنَّه فعل مضارع من رباعي، وجزم بالعطف على ما قبله[(٤)].

وقرأ الباقون: بوصل همزة **[٤٤٥]**: ﴿ٱشۡدُدۡ﴾، وضمّها في الابتداء، وفتح همزة: **﴿أَشْرِكْهُ﴾**.

على جعلهما دعاء [من][(٥)] موسى؛ بـ(ـشد الأزر)، وتشريك هارون في النبوة، ولتدبير الأمر[(٦)].

---

(١) وقوله: **(خَافَ)**، فعل ماض، بمعنى: تهيَّب، أو ارتعب، أو فَزِعَ، يقال: خاف اللهَ تعالى؛ إذا اتقاه واجتنب محارمه، وخاف الشخصُ؛ شعر بنوع من الاضطراب بسبب اقتراب مكروه أو توقعه.

(٢) في الأصل: (ثبت)، والتصويب من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٤٦).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٢/٩٧، والدر المصون ٨/٣٢، واللباب ١٣/٢٢٨.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٢/٩٧، واللباب ١٣/٢٢٨، والدر المصون ٨/٣٢.

(٥) في الأصل: (بن).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٢/٩٧، واللباب ١٣/٢٢٨، والدر المصون ٨/٣٢.

وهمزة الأمر من: ﴿ٱشۡدُدۡ﴾[١] وصل[٢]؛ تضم في الابتداء لضمّ[٣] العين من الفعل، وبها قرأ ابن وردان عن أكثر الطرق عنه، وأمَّا الأولى؛ فمن طريق النهرواني، عن [أصحابه، عن ابن شبيب][٤] عن الفضل، عن ابن وران[٥].

٧٧١ ـ ....وَلِتُصْنَعْ[٦] سَكِّنَا كَسْرًا وَنَصْبًا: ثِقْ............

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [٣٩].

فـ**(سَكِّنَا) (كَسْرًا وَنَصْبًا)**[٧]؛ أي: اقرأه بتسكين اللام، والعين.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثِقْ)**؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على أن اللام للأمر[٨]، والفعل مجزوم بها، فيجب عنده[٩] إدغام العين في العين[١٠].

والباقون: بكسر اللام.

---

(١) في الأصل: (شدّ)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (وضل)، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (الضم)، والتصويب من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٤٦).

(٤) في الأصل بعد كلمة: (النهرواني عن) يوجد مسح، وأتممت النقص من النشر، وهو كذلك في النويري، ولكنه في الإتحاف قال: «عن أصحابه عن شبيب». (ينظر: النشر ٢/٣٢٠، وشرح النويري ٥/٤١، والإتحاف ٢/٢٤٦).

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٢٠.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون العين: **(وَلِتُصْنَعْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح العين: **(وَلِتُصْنَعَ)**.

(٧) قال النويري: «وقيد السكون للضد». (ينظر: شرح النويري ٥/٤١).

(٨) ومعناه: ليربَّ وليحسن إليك. (ينظر: الدر المصون ٨/٣٦).

(٩) أي: عند أبي جعفر.

(١٠) ينظر: اللباب ١٣/٢٣٩، والدر المصون ٨/٣٦، وشرح النويري ٥/٤١، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/أ)، والإتحاف ٢/٢٤٥، والهادي ٣/٤٠.

ونصب الفعل بـ(ـأن) مضمرة بعد لام (كي)؛ أي: (لتُرَبَّى ويُحْسَنَ إليك)[١].

قال النخاس[٢]: «عطف على علة محذوفة؛ أي: ليتلطف بك ولتصنع. . . الخ).

٧٧١ ـ ....مِهَادًا: كُوِّنَا[٣]

٧٧٢ ـ سَمَا. كَزُخْرُفٍ بِـ: مَهْدًا[٤] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مِهَدًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مِهَدًا﴾ [٥٣].

فقرأه بكسر الميم، وفتح [الهاء][٥]، وألف بعدها، ـ كاللفظ به ـ.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كُوِّنَا[٦]) (سَمَا)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

---

(١) قاله الزمخشري، وزاد عليه في الكشاف: «وأنا مراعيك ومراقبك كما يراعي الإنسانُ الشيءَ بعينه إذا اعتنى به». (ينظر: الكشاف ٥٣٦/٢ ـ ٥٣٧، والدر المصون ٣٦/٨، واللباب ٢٣٩/١٣، وشرح النويري ٤١/٥، وشرح المنير السمنودي ل ١١٥/أ، والإتحاف ٢٤٥/٢، والهادي ٤٠/٣).

(٢) ذكره في الإتحاف. (ينظر: النشر ٣٢٠/٢، وشرح النويري ٤١/٥، والإتحاف ٢٤٦/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الكاف؛ على البناء للمفعول: **(كُوِّنَا)**، والثاني: بفتح الكاف، على البناء للفاعل: **(كَوِّنَا)**، وهو ظاهر اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح الكاف، وفتح الواو مشددة؛ على البناء للفاعل: **(كَوَّنَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال مع التنوين: **(بمَهْدًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الدال مع التنوين: **(بمَهْدٍ)**.

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الياء)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٦) ومعنى قوله: **(كُوِّنَا)** ـ على البناء للمجهول ـ؛ أي: تم تكوينه وإحداثه، وأما على البناء للمعلوم: **(كَوِّنَا)** فإن المعنى: فعل أمر؛ مِنَ التكوين؛ وهو أحداث الشيء وإيجاده، يقال: كوَّن الشيء؛ ركَّبه وألف أجزائه.

(كـَ)ـحرف.

(زُخْرُفٍ)[١]؛ فإنَّهم قرءوه: ﴿مِهَٰدًا﴾ ـ أيضاً ـ.

(بِـ)ـموضع.

﴿مَهْدًا﴾؛ بفتح الميم، وإسكان الهاء، من غير ألف بعدها.

في قراءة الكوفيين للحرفين.

وهما؛ أعني: ﴿مِهَٰدًا﴾، و﴿مَهْدًا﴾، مصدران؛ بمعنى، يقال: (مَهَدْتُه)، (مَهْداً)، و(مِهَاداً)، كـ(كَتَبْتُه)، (كَتْباً)، و(كِتَاباً)، أو (مَهْداً) الفعل، و(مِهَاداً) الاسم، أو جمع: (مَهْد)؛ كـ(كَعْب)، و(كِعَاب)[٢].

ولا خلاف في موضع [النبأ][٣] أنه بالكسر مع الألف؛ مناسبة لرؤوس الآي بعده[٤].

٧٧٢ ـ ....وَاجْزِمِ نُخْلِفْهُ[٥]: ثُبْ[٦]......................

(١) أي: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [١٠].

(٢) ينظر: الدر المصون ٥١/٨، واللباب ٢٧٦/١٣، وشرح النويري ٤٣/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/أ)، والإتحاف ٢٤٧/٢، والهادي ٤٢/٣.

(٣) في الأصل: (البناء)، وهو كذلك في شرح النويري، وهو تصحيف. (ينظر: شرح النويري ٤٣/٥).

(٤) نصَّ عليه في النشر، وذكره النويري من غير توجيه، وصاحب الإتحاف، وشرح موسى جار الله، وصاحب الهادي واحتج له بسنية القراءة واتباع الأثر، ولم يشر إليه أحد من أصحاب الشروح الأخرى. (ينظر: النشر ٣٢٠/٢، وشرح النويري ٤٣/٥، والإتحاف ٢٤٧/٢، والهادي ٤٢/٣، وشرح موسى جار الله ص (١٩٣)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالنون: (**نُخْلِفْهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالتاء: (**تُخْلِفْهُ**)، والثالث: ضُبطت في ظاهر نسخة رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ؛ بالياء: (**يُخْلِفْهُ**)، وأصح هذه الضبوطات الضبط الأول ـ ولا شك ـ؛ لأن خلاف القراء في هذا الحرف إنما هو دائر بين جزم اللام ورفعها، أما القراءة بالنون فإنها محل إجماع بين سائر القراء.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، =

(وَاجْزِمِ)؛ أي: اقرأ: ﴿**نُخْلِفْهُ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [٥٨].

بجزم اللام.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثُبْ)**[(١)]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على أنه جواب الأمر[(٢)]، ويلزم من ذلك منع الصلة[(٣)].

والباقون: بالرفع.

على الصفة لـ﴿مَوْعِدًا﴾[(٤)]، ويلزم منه الصلة لهم[(٥)].

٧٧٢ ـ ....سِوًى[(٦)] بِكَسْرِهِ[(٧)] اضْمُمِ:

٧٧٣ ـ نَـلْ كَـمْ فَـتًّـى ظَـنَّ.......... ....

= وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الثاء: **(ثِبْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ومعنى قوله: **(ثُبْ)** ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى ورجع، وعلى كسر الثاء: **(ثِبْ)**؛ مِن وَثَب، يَثِبُ، وُثُوباً؛ فعل أمر؛ بمعنى: الوثوب، وهو: النهوض، وَثَبَ الرياضي؛ قفز، وَوثب الرجل قائماً؛ وقف ونهض.

(٢) فتكون هي (لا) الناهية. (ينظر: الدر المصون ٥٦/٨، واللباب ٢٨٥/١٣).

(٣) ينظر: النشر ٣٢٠/٢، والإتحاف ٢٤٨/٢، والهادي ٤٢/٣.

(٤) وتكون على هذه القراءة هي (لا) النافية. (ينظر: الدر المصون ٥٦/٨، واللباب ٢٨٥/١٣).

(٥) ينظر: النشر ٣٢٠/٢، والإتحاف ٢٤٨/٢، والهادي ٤٢/٣.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر السين، وفتح الواو مع التنوين: **(سِوًى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم السين، وفتح الواو مع التنوين: **(سُوًى)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بكسر السين، وفتح الواو بلا تنوين: **(سِوَى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الابتداء بحرف الباء: **(بِكَسْرِهِ)**، والثاني: بالابتداء بلام التعليل: **(لِكَسْرِهِ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

واخْتُلِفَ في: ﴿سِوًى﴾.

مِنْ قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [٥٣].

فـ(**بِكَسْرِهِ اضْمُمِ**)(١)؛ أي: اقرأه بضم السين.

للمرموز إليهم بقوله: (**نَلْ كَمْ فَتًى ظَنَّ**)؛ أي: عاصم، وابن عامر، وحمزة، وخلف عن نفسه، ويعقوب.

والباقون: بكسرها(٢).

ولا خلاف بين العشرة في تنوينه **[٤٤٦]** وصلاً(٣).

وعند الوقف كلّ على أصولهم في الفتح والإمالة، ولذا قال في الحرز(٤):

..................وَفِيـهِ وَفِـي سُـدًى مُـمَالُ وُقُـوفٍ فِـي الْأُصُـولِ تَـأَصَّـلَا

---

(١) قال النويري: «وقيد الضمَّ؛ للضد». (ينظر: شرح النويري ٤٤/٥).

(٢) والضمُّ والكسر لغتان؛ بمعنىً واحد، مثل: (طِوى)، و(طُوَى)، ومعناه: مكاناً نِصْفاً فيما بين الفريقين، و(السوى)؛ فعل من التسوية والعدل، قال في اللباب: «قال الأخفش: (سوى) مقصور إن كسرت سينه أو ضمت، وممدود إن فتحتها، ويكون فيها جميعاً بمعنى: غير، وبمعنى: عدل، ووسط بين الفريقين». (ينظر: الكشف ٩٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والدر المصون ٥٧/٨، واللباب ٢٨٥/١٣ ـ ٢٨٦).

(٣) على أنه قد ثبت من قراءة الحسن البصري ـ في القراءات الأربع الشواذ ـ القراءة بضم السين بلا تنوين، كما قرأ ـ أيضاً ـ عيسى بن عمر: بكسر السين بلا تنوين. (ينظر: الدر المصون ٥٧/٨ ـ ٥٨، واللباب ٢٨٥/١٣ ـ ٢٨٦، والفوائد المعتبرة، سورة طه، ص (٢٩٩)).

(٤) أي: إنَّ الإمالة في هذين اللفظين: ﴿سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، و﴿سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، ثابتة حال الوقف عليهما؛ لزوال التنوين المانع من إمالتهما وصلاً، وقد تأصل ذلك وتبين في باب الإمالة من أبواب الأصول المتقدمة قبل السور، وذلك في قول الناظم في البيت رقم (٣٠٩): (**سُوًى وَسُدًى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ**)، وإنما ذكر ذلك هنا ـ مع أنه ذكره في الأصول ـ تجديداً للعهد بما تقدم، وزيادة بيان، وتأكيداً لذلك، لئلا يُظَنُّ أن ضم السين مانع من الإمالة لحمزة وأبي بكر شعبة، فقال: أَمْرُ الإمالة على ما سبق، وسواءٌ في ذلك من كسر السين؛ وهو الكسائي، ومن ضمَّها؛ وهو حمزة وأبو بكر. (ينظر: حرز الأماني، سورة طه، البيت رقم (٨٧٥)، وإبراز المعاني ٣٧١/٣).

نعم اختلف عن شعبة في الفتح والإمالة، وهما صحيحان عنه(١) ـ كما تقدم ـ.

٧٧٣ ـ ....وَضُمَّ وَاكْسِرَا   يَسْحَتَ(٢): صَحْبٌ(٣) غَابَ...........

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [٦١].

فـ(**ـضُمَّ وَاكْسِرَا**) (﴿**يَسْحَتَ**﴾)؛ أي: اقرأه بضم ياء المضارعة، وكسر الحاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ غَابَ**(٤))؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ورويس عن يعقوب.

على أنه من (أَسْحَتَ) رباعياً؛ لغة نجد وتميم(٥).

---

(١) قال في النشر: «فروى المصريون، والمغاربة قاطبة، عن شعيب عنه: الإمالة ـ في الوقف ـ مع من أمال، وهي رواية العجلي، والوكيعي، عن يحيى بن آدم، ورواية ابن أبي أمية، وعبيد بن نعيم، عن أبي بكر، ولم يذكر سائر الرواة عن أبي بكر من جميع الطرق في ذلك شيئاً في الوقف، والوجهان جميعاً عنه صحيحان، والفتح طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٢ ـ ٢٩٣)، والنشر ٤٣/٢، والإتحاف ٢٤٨/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء، وسكون السين، ثم بكسر الحاء، وفتح التاء: (**يُسْحِتَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الياء، وسكون السين، ثم حاء مفتوحة، بعدها تاء مفتوحة: (**يَسْحَتَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبِطت في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي؛ بضمِّ الباء بلا تنوين: (**صَحْبُ**)، والثاني: ضُبِطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضمِّ الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) وقوله: (**غَابَ**)، فعلٌ، مِنْ: غَاب، يغيبُ؛ بمعنى الاختفاء وعدم الظهور، يقال: غابت الشمس؛ غَرَبت واختفت، وغاب الطالب، تخلف عن الحضور، وغاب عنه الأخر، خفيَ.

(٥) قال في الدر المصون: «وأصل هذه المادة الدلالة على الاستقصاء والنفاد، =

والباقون: بفتح الياء، والحاء.

مِنْ (سَحَتَهُ) ثلاثياً؛ لغة الحجاز[1].

٧٧٣ ـ ....إِنْ خَفِّفْ: دَرَا

٧٧٤ ـ عِلْمًا. وَهَذَيْنِ بِهَذَانِ: حَلَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [٦٣].

فـ(**ـخَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بتخفيف نون: ﴿إِنَّ﴾.

للمرموز إليهما بأولي قوله: (**دَرَا**[2]) (**عِلْمًا**[3])؛ أي: ابن كثير، وحفص.

والباقون: بالتشديد.

(**وَ**)قرأ.

﴿**هَذَيْنِ**﴾؛ بالياء.

(**بـَ**)ـموضع.

= ومنه: سَحَتَ الحالقُ الشعرَ؛ أي: استقصاه فلم يترك منه شيئاً، ويستعمل في الإهلاك والذهاب». (ينظر: الكشف ٩٨/٢ ـ ٩٩، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والدر المصون ٦٠/٨، واللباب ٢٩١/١٣).

(١) ينظر: الكشف ٩٨/٢ ـ ٩٩، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والدر المصون ٦١/٨، واللباب ٢٩١/١٣.

(٢) ومعنى قوله: (**دَرَا**) ـ بالألف الممدودة ـ؛ فعل ماض أصله: دَرَأَ؛ بمعنى: دَفَع، فسُكِّنت همزته للوقف، ثم أبدلت ألفاً، ومنه حديث: «ادرءوا الحدد بالشبهات»، و(**دَرَى**) ـ بالألف المقصورة ـ؛ فعل ثلاثي متعد، يأتي بمعنى عَرَف وعَلِم وخَبَرَ، درى فلان بالأمر؛ عَلِمه وخَبَرَهُ، ودَرى خبايا الأمور؛ توصل إلى معرفتها، وعَلم بها، وهو المناسب في هذا الموضع.

(٣) ومعنى قوله: (**عِلْمًا**)، اسمٌ؛ والعلم هو ادراك الشيء بحقيقته، وهو المعرفة، وضده الجهل، والذي يعنينا هنا هو: مجموع المعارف التي يتحصل عليها الإنسان من خلال الدراسة والبحث والطلب.

﴿هَٰذَٰنِ﴾؛ بالألف.

الإمام المرموز إليه بحاء: **(حَلَا)**؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ الباقون: ﴿هَٰذَٰنِ﴾؛ بالألف.

وتقدَّم تشديد نونه: لابن كثير[1].

وإيضاح ما في المقام ـ قراءةً وتوجيهًا ـ[2]:

أنَّ ابن كثير وحده: قرأ بتخفيف: ﴿إِنْ﴾، و﴿هَٰذَٰنِ﴾؛ بالألف، مع تشديد نونه.

وقرأ حفص: كذلك، إلا أنه خفف نون: ﴿هَٰذَٰنِ﴾ ـ أيضاً ـ.

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية؛ معنًى، ولفظاً، وخطًّا.

وذلك لأنّ: ﴿إِنْ﴾ هي المخففة من الثقيلة أهملت، و﴿هَٰذَٰنِ﴾ مبتدأ، و﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ خبره، واللام للفرق بين النافية والمخففة؛ على رأي البصريين[3].

قال ابن مالك في الخلاصة[4]:

وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ   وَتَلْزَمُ الَّلام إِذَا مَا تُهْمَلُ[5]

---

(١) وهو على أصله في مد الألف مدًّا طويلاً، وتمكين الياء؛ وصلاً ووقفاً؛ لالتقاء الساكنين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٨)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ١/٥٠٦).

(٢) ينظر: الدر المصون ٨/٦٣ ـ ٦٨، وغيث النفع ص (٢٩٠)، والإتحاف ٢/٢٤٩.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٩٩، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والبحر المحيط ٦/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٣، واللباب ١٣/٢٩٥.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، باب: إنَّ وأخواتها، ص (٧٠)، البيت رقم (١٩٠).

(٥) في الأصل: (تهل)، وهو تصحيف، وأما مفهوم البيت فهو: أنَّ إهمالها ـ يعني إنَّ ـ هو الكثير، وأمَّا لزومها اللام؛ فللتفريق بينها وبين (إن) النافية.

وقرأ أبو عمرو: ﴿إِنَّ﴾؛ بتشديد النون، و﴿هَـٰذَيْنِ﴾ بالياء، مع تخفيف نونه.

وهذه القراءة واضحة ـ أيضاً ـ من حيث الإعراب؛ والمعنى؛ لأنَّ: ﴿هَـٰذَيْنِ﴾ اسم: ﴿إِنَّ﴾؛ نُصِبَ بالياء، و﴿لَسَـٰحِرَانِ﴾ خبرهما[(١)]، ودخلت (اللام)؛ للتأكيد[(٢)].

قال ابن مالك فيها[(٣)]:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ [٤٤٧]

واسْتُشْكِلَتْ من حيث رسم المصحف؛ وذلك لأنّ: ﴿هَـٰذن[(٤)]﴾

---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل؛ على التثنية: (خبرهما)، ولعل الصواب ضبطها على الإفراد: (خبرها).

(٢) ينظر: الكشف ١٠٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، والدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٥/١٣.

(٣) مفهوم البيت: أنَّ (لام) الابتداء لا تصحب خبر غير (إن) المكسورة، وقوله: (لوزر)؛ اللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، (وزر): خبر (إن)، ومعناه: الملجأ الذي يستعان به. (ينظر: شرح ألفية ابن مالك، باب: إنَّ وأخواتها، ص (٦٨)، البيت رقم (١٨٣)).

(٤) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل، وهي كذلك ضُبِطَتْ في الدر المصون بتحقيق الدكتور الخراط ٦٤/٨، وفي معجم القراءات للدكتور عبداللطيف الخطيب ٤٥١/٥، وفي البحر المحيط بتحقيق الشيخين عادل عبدالموجود وعلي معوض وزملاؤهما ٢٣٨/٦، بينما أشكل ضبطها في اللباب لابن عادل ٢٩٦/١٣ حيث ضُبطت فيه بالألف: (هذان) في أكثر من موضع، ووافقه محققوا تفسيره، بينما ضُبطت في الإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٢٤٩/٢، والإتحاف بتحقيق/أنس مهرة ص (٣٨٤): (**هذين**)، ووافقه محققا الإتحاف، وبمثل ضبط صاحب الإتحاف ضبطها المنير السمنودي في شرحه على الطيبة: (**هذين**)، والصواب ـ والله أعلم ـ هو ضبط الشارح لها هنا ـ ومن وافقه من الكتب ـ، وذلك لموافقته لرسم المصحف الذي هو مدار الاستشكال الوارد على قراءة أبي عمرو، كما أن وصف هذه اللفظة في الإتحاف ٢٤٩/٢ بقوله: «وذلك أن (هذين) رسمت بغير ألف ولا ياء» مشكلٌ؛ لأنه لا يستقيم وصفه لها أنها رسمت بغير ياء مع رسمه إياها بالياء، وهكذا في اللباب ٢٩٦/١٣، فقد قال: «أنه رسم (هذان) بدون ألف ولا ياء»، فلا يستقيم وصفه لها أنها رسمت بغير ألف مع رسمه إياها بالألف، =

[في][1] رسم المصاحف بغير ألف ولا ياء[2]، كما صرح به أبو عبيدة[3]، وغيره[4].

= فلا يستقيم الوصفان في كلا الكتابين إلَّا برسمها مجردة من الألف والياء: (هَذَن)، وهو الصواب، والله أعلم.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) فإثبات الياء في قراءة أبي عمرو ـ عند من استشكل هذه القراءة ـ زيادة على خطِّ المصحف؛ وذلك لأنها رسمت في المصحف: (هذن) بدون ألف ولا ياء، قال أبو إسحاق: «لا أُجيز قراءة أبي عمرو؛ لأنها خلافُ المصحف»، وقال أبو عبيدة: «رأيتهما في الإمام مصحف عثمان: (هذن) بإسقاط الألفِ، وإذا كتبوا النصبَ والخفض كتبوه بالياء، ولا يُسْقطونها»، قال في الدر المصون: «وهذا لا ينبغي أنْ يُردَّ به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياءُ خارجةٌ عن القياسِ، وقد نصُّوا أنه لا يجوز القراءةُ بها فليكنْ هذا منها؛ أعني ممَّا خرج عن القياس، فإن قلت: ما نقلته عن أبي عبيد مشتركُ الإلزام بين أبي عمرو وغيره، فإنهم كما اعترضوا عليه بزيادة الياء يُعْترض عليهم بزيادة الألفِ: فإن الألف ثابتةٌ في قراءتهم، ساقطة من خطِّ المصحفِ، فالجواب: ما تقدم من قول أبي عبيد: أنه رآهم يُسْقطون الألف من رفع الاثنين، فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء، وذهب جماعةٌ ـ منهم عائشة ﵄، وعثمان بن عفان ﵁، وأبو عمرو ـ إلى إن هذا ممَّا لَحَنَ فيه الكاتب وأُقيم بالصواب، يَعْنون أنه كان مِنْ حقه أن يكتبه بالياء فلم يفعلْ، فلم يقرَأْه الناسُ إلا بالياء على الصواب»، وردَّه الداني بقوله: «ولا يجوز عندنا أن يرى عثمان ﵁ شيئاً في المصحف يخالف رسم الكتابة مما لا وجه له فيها فيقرُّه على حاله ويقول: (إن في المصحف لحناً ستقيمه العرب بألسنتها)، ولو جاز ذلك لم يكن للكتابة معنىً ولا فائدة»، وكذا ردَّه ابن الجزري في النشر حيث قال: «وكلها ـ أي ألفاظ هذا الأثر ـ مضطربة لا يصح منها شيء، وكيف يصح أن يكون عثمان ﵁ يقول ذلك في مصحف؛ جُعِل للناس إماماً يقتدى به، ثم يتركه لتقيمه العرب بألسنتها...الخ»، وقد ذكر في شرح الهداية أنَّ هذا الأثر عن عائشة ـ ﵄ ـ، وعن عثمان ﵁ لا يصح؛ ثم قال في شرح الهداية: «ولم يوجد في القرآن حرفٌ إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٧)، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، والنشر ٤٥٨/١ ـ ٤٥٩، والمحكم ص (١٨٥ ـ ١٨٦)، والدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٦/١٣).

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٣٨/٦، والدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٦/١٣، والإتحاف ٢٤٩/٢.

(٤) كأبي إسحاق الزجاج في معاني القرآن، ومكي في الكشف حيث قال: «وحجة من قرأ =

وأُجِيبَ(١): بأن هذا غير وارد على أبي عمرو(٢)، فكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت إلى مثل ذلك الإشكال، ولا إلى طعن الطاعن فيها(٣).

وقرأ الباقون: بتشديد: ﴿إِنَّ﴾، و﴿هَٰذَٰنِ﴾؛ بالألف، وتخفيف نونه. وفيها أوجه(٤):

= بالياء أنه أعمل (إن) في (هذان)، فنصبته، وهي اللغة المشهورة المستعملة، لكنه خالف خط المصحف فَضُعِّفَ لذلك»، وقال ابن الناظم: «لكن فيها مخالفة للرسم»، ثم سكت ولم يوجه ما ذكره من مخالفة الرسم، ولم يتكلم محققا شرحه بشيء في ذلك، وقال المنير السمنودي: «لكن استشكلت من حيث خط المصحف»، لكنه ردَّ على هذا الاستشكال، وأزال الإشكال، فذكر كلاماً بنحو كلام صاحب الإتحاف ـ في إشارته إلى استشكال مخالفة قراءة أبي عمرو لخط المصحف ورده على هذا الإشكال ـ بنصه، بينما لم يتكلم النويري في شرحه عن توجيه قراءة أبي عمرو، أو يشير إلى مخالفتها لخط المصحف، وكذا فعل صاحب الهادي، إلا أنه وجه القراءة، وقال في غيث النفع: «اتفقت المصاحف على رسم: ﴿هَٰذَٰنِ﴾ بغير ياء، وهكذا رواه أبو عبيدة في الإمام، وعليه فرسمه للبصري بياء حمراء ملحقة كسائر نظائره». (ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٦٤/٣، والكشف ١٠٠/٢، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، والدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٦/١٣).

(١) هذا الجواب ذكره في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، وهو أيضاً في الإتحاف. (ينظر: الدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٦/١٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٤)، وشرح النويري ٤٤/٥ ـ ٤٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والإتحاف ٢٤٩/٢، والهادي ٢٤٩/٢).

(٢) وقال أبو زرعة: «وأبو عمرو مستغنٍ عن إقامة دليل على صحتها». (ينظر: معجم القراءات ٤٥١/٥).

(٣) قال في اللباب: «فإن المسلمين أجمعوا على أنَّ ما بين الدفتين كلامُ الله، وكلام الله لا يجوز أن يكون لحناً وغلطاً». (ينظر: اللباب ٣٠٣/١٣).

(٤) ذكر هذه الأوجه أبو حيان في البحر المحيط، ونقلها عنه تلميذه؛ صاحب الدر المصون، وزاد عليها أوجهاً أخرى، وقد وقف عند كلِّ وجه من هذه الأوجه؛ مستدلاً لها، أو مستدركاً عليها، ونقل عن الدر المصون صاحب اللباب، وزاد عليه في الدلالة والاستدلال والذب عن قراءة أبي عمرو في هذا الحرف بما لا مزيد عليه، =

أحدها؛ أن: ﴿إِنَّ﴾؛ بمعنى (نعم)، و﴿هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ مبتدأ، وخبر.

الثاني؛ اسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة: ﴿هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ خبرها.

الثالث؛ أن: ﴿هَٰذَٰنِ﴾ اسم: ﴿إِنَّ﴾؛ على لغة من أجرى المثنى بالألف دائما[(١)].

٧٧٤ ـ .... وَفَاجْمَعُوا[(٢)] صِلْ وَافْتَحِ الْمِيمَ: حُلَا

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾ [٦٤].

فـ(**صِلْ وَافْتَحِ الْمِيْمَ**)؛ أي: اقرأه بوصل الهمزة[(٣)]، وفتح الميم.

للإمام المرموز إليه بحاء: (**حُلَا**)؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

على أنه من (جَمَعَ) الثلاثي، ضد (فَرَقَ)[(٤)].

والباقون: بقطع الهمزة مفتوحة، وكسر الميم.

= وهذه الأوجه موجودة ـ أيضاً ـ بنصها أو بمعناها في كتب التوجيه وشروح النظم، فرحم الله الجميع رحمة واسعة. (ينظر: البحر المحيط ٢٣٨/٦، والدر المصون ٦٥/٨ ـ ٦٨، واللباب ٢٩٦/١٣ ـ ٣٠٣، والكشف ٩٩/٢ ـ ١٠٠، وشرح الهداية ص (٦٠٥ ـ ٦٠٧)، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٤)، وشرح النويري ٤٤/٥ ـ ٤٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والإتحاف ٢٤٩/٢، والهادي ٢٤٩/٢).

(١) واختاره أبو حيان، وهو مذهب سيبويه. (ينظر: البحر المحيط ٢٣٨/٦، والإتحاف ٢٤٩/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف، ثم فاء مفتوحة، بعدها همزة وصل، ثم جيم ساكنة، وميم مفتوحة: (**وَفَاجْمَعُوا**)؛ على قراءة أبي عمرو، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: مجردة من واو العطف، ثم فاء مفتوحة، بعدها همزة قطع، ثم جيم ساكنة، وميم مكسورة: (**فَأَجْمِعُوا**)، على قراءة الجمهور.

(٣) بعد الفاء، فتصل الفاء بالجيم. (ينظر: شرح النويري ٤٥/٥).

(٤) ينظر: الكشف ١٠٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٧)، واللباب ٣٠٩/٤.

من (أَجْمَعَ) الرباعي، أي: (اعزموا كيدكم واجعلوه مجمعاً عليه)[١].

٧٧٥ـ يُخَيَّلُ[٢] التَّأْنِيثَ[٣]: مِنْ[٤] شِمْ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُخَيَّلُ[٥]﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [٦٦].

فـ(**ـالتَّأْنِيثَ**)؛ أي: قراءته بتاء التأنيث.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**مِنْ شِمْ**[٦])؛ أي: ابن ذكوان، وروح.

على إسناد الفعل لضمير: (العِصِيِّ)، و(الحبال)[٧]، فـ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ بدل اشتمال من ذلك الضمير[٨].

والباقون: بياء التذكير.

---

(١) ينظر: الكشف ١٠٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٧)، واللباب ٣٠٩/٤.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء على التذكير: (**يُخَيَّلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: على التأنيث: (**تُخَيَّلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الثاء: (**التَّأْنِيثَ**)، والثاني: بضم الثاء: (**التَّأْنِيثُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بزاي مكان النون: (**مِزْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالنون مكان الزاي: (**مِنْ**).

(٥) في الأصل: (نخيل)، وهو تصحيف.

(٦) وقوله: (**شِـمْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: شَمَّ، يشِمُّ، ومنه: شم الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط.

(٧) أي: تخيل الحبال والعصي. (ينظر: الدر المصون ٧٣/٨).

(٨) وقيل: بل هي اشتمال من ذلك الضمير، وقيل: الفعل مسند لقوله: ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾، وإنما أُنِّثَ الفعل؛ لاكتساب المرفوع التأنيث بالإضافة. (ينظر: الكشف ١٠١/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨)، والدر المصون ٧٢/٨ ـ ٧٣، واللباب ٣١١/١٣ ـ ٣١٢).

على إسناد الفعل إلى: ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾؛ أي: (يخيل سعيها)[١].

قال في الإتحاف[٢]: «ولم يذكر ابن مجاهد ـ كصاحبه ابن أبي هاشم ـ هذا الحرف، فتوهم بعضهم الخلاف لابن ذكوان فيه، وليس فيه خلاف، كما نبه عليه المصنف[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالى ـ».

٧٧٥ ـ ....وَارْفَعِ جَزْمَ[٤] تَلَقَّفْ: لِابْنِ ذَكْوَانَ وُعِي

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾ [٦٩].

فـ**(ـارْفَعِ) (جَزْمَ** ﴿**تَلَقَّفْ**﴾**)**؛ أي: اقرأه برفع الفاء.

(لِابْنِ ذَكْوَانَ) عن ابن عامر.

مع فتح اللام، وتشديد القاف.

على الحال الُمَقَّدرة من المفعول، أو الاستئناف، أي: (فإنها تلقف)[٥].

والباقون: بالجزم.

على جواب الأمر.

فحفص: بإسكان اللام والفاء، مع تخفيف القاف[٦]؛ من (لقف)، (يلقف)، كـ(ـعلم)، (يعلم)[٧].

---

(١) ينظر: الكشف ١٠١/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨)، والدر المصون ٧٢/٨، واللباب ٣١١/١٣.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢٥٠/٢.

(٣) ينظر: النشر ٣٢١/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: **(جَزْمَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الميم: **(جَزْمُ)**.

(٥) ينظر: الكشف ١٠١/٢ ـ ١٠٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨)، والدر المصون ٧٤/٨ ـ ٧٥، واللباب ٣١٦/١٣.

(٦) والتاء. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٠)).

(٧) ينظر: الإتحاف ٢٥٠/٢.

والبزي: يشدد التاء [٤٤٨] ـ في الوصل بخلفه ـ، والقاف[١]، وجزم الفاء[٢].

وغيرهما: بتخفيف التاء[٣]، وتشديد القاف، وجزم [الفاء][٤].

فهي أربع قراءات[٥].

كل منها قد **(وُعِي)**؛ أي: حُفِظَ، وعُلِمَ، ـ مما تقدم ـ.

٧٧٦ ـ وَسَاحِرٍ[٦] سِحْرٍ[٧]: شَفَا......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿سَٰحِرٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [٦٩].

فقرأه: ﴿**سِحْرٍ**﴾؛ بكسر السين، وإسكان الحاء، بلا ألف بينهما.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنّ المعنى: (كيدُ ذي سحر)، أو هم نفس السحر؛ للمبالغة[٨].

---

(١) وفتح اللام. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٠)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٥٠.

(٣) وفتح اللام. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٠)).

(٤) في الأصل: (وجزم القاف)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٢١، وغيث النفع ص (٢٩٠)، والإتحاف ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: **(سَاحِرٍ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع الراء مع التنوين: **(سَاحِرٌ)**. وقد انفرد في شرح النويري بضبطها؛ بكسر الراء بلا تنوين: **(سِاحِرِ)**.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: **(سِحْرٍ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع الراء مع التنوين: **(سِحْرٌ)**. وقد انفرد في شرح النويري بضبطها؛ برفع الراء بلا تنوين: **(سِحْرُ)**.

(٨) أو تبيينٌ للكيد؛ لأن الكيد يكون سِحْراً وغير سِحْرٍ، كما تميز سائر الأعداد بما يفسرها؛ نحو: (مئة درهم، وألف دينار)، ومثله: علمُ فقه، وعلم نحو. (ينظر: الكشف ٢/١٠٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨)، والدر المصون ٨/٧٥ ـ ٧٦، واللباب ١٣/٣١٧ ـ ٣١٨).

وقرأه الباقون: بفتح السين، وكسر الحاء، وألف بينهما.

اسم فاعل(١)، وأُفْرِد؛ نظراً إلى أن فعلهم نوع واحد من السحر(٢).

وتقدَّم الكلام على:

﴿ءَأَمِنتُم﴾ [٧١](٣).

و﴿يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ [٧٧](٤).

و﴿أَنْ أَسْرِ﴾ [٧٧](٥).

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿جَزَآؤُ مَن﴾ [٧٦]؛ المرسوم بواو وألف: باثني عشر وجهاً(٦)، ....

---

(١) مِنْ (سحر). (ينظر: الإتحاف ٢/٢٥١).

(٢) قال في الدر المصون: «وأفرد ساحرًا، وإن كان المراد به جماعة، قال الزمخشري: لأن القصد في هذا الكلام إلى معنى الجنسية، لا إلى معنى العدد، فلو جُمِعَ لَخُيِّل أن المقصودَ هو العدد». (ينظر: الدر المصون ٨/٧٦، واللباب ١٣/٣١٧، وشرح النويري ٥/٤٦، والإتحاف ٢/٢٥١، والهادي ٣/٤٦).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨١ ـ ١٨٢)، والنشر ١/٣٦٨ ـ ٣٦٩، والإتحاف ٢/٢٥١.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٥٦ ـ ١٥٧)، والنشر ١/٣٠٩ ـ ٣١٠، والإتحاف ٢/٢٥٢.

(٥) قرأ بهمزة وصل ساقطة درجاً، ثابتة مكسورة ابتداءً: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، والباقون: بهمزة قطع مفتوحة في الحالين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٦)، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٦) كلمة: ﴿جَزَآؤُ﴾ الواردة في هذه السورة من المواضع المختلف في رسمها، كما ذكره في النشر، ونصَّ عليه الإمام الشاطبي في العقيلة حيث قال:

(جزآؤا) حَشْرٍ وَشُورَى وَالْعُقُودِ مَعاً ... فِي الْأَوَّلَيْنِ وَوَالَى خُلْفُهُ الزُّمَرَا

طَهَ عِرَاقٌ وَمَعْهَا كَهْفُهَا......... ....

والمعنى: أنَّ كلمة: ﴿جَزَآؤُ﴾ بغير واو في جميع القرآن، إلَّا سبعة أحرفٍ استثناها الناظم؛ وهي: حرف في سورة الحشر: [١٧]، وحرف في سورة الشورى: [٤٠]، والحرفان الأوَّلان من الأحرف الخمسة المذكورة في سورة المائدة: [٢٩، ٣٣]، =

....

= فهذه الأربعة: مرسومة بواوٍ بعدها ألف بالاتفاق، وخامس المستثنيات: حرف سورة الزمر: [٣٤]؛ وفيه خلاف؛ قيل: إنه بواو بعدها ألف، وقيل: بل هو مرسوم بلا واو، وسادس المستثنيات: حرف سورة طه: [٧٦]، وهو المراد هنا؛ وسابع المستثنيات: حرف سورة الكهف: [٨٨]؛ فهذه الأحرف الثلاثة من المستثنيات؛ وهي موضع سورة الزمر، وسورة طه، وسورة الكهف، اختلف فيها؛ فقيل: إنها رسمت في المصاحف العراقية؛ أي: الكوفية والبصرية، بالواو بعدها ألف؛ وذكرها أبو عمرو في باب ما اتفق على رسمه مصاحف أهل العراق، ولذا يجوز فيها من الأوجه ـ وقفاً لحمزة وهشام بخلفه ـ ما يجوز في المرسوم على الواو؛ أي اثني عشر وجهاً؛ خمسة القياس، وسبعة الرسم، وقيل: بل الهمزة غير مرسومة على الواو ـ وذلك في غير المصاحف العراقية ـ؛ ولذا يجوز فيها خمسة أوجه فقط، وهي خمسة القياس، ولهذا فإن الشارح ـ هنا ـ اختار القول بأنها مرسومة بواو بعدها ألف، متَّبِعاً في ذلك صاحب الإتحاف؛ والذي نصَّ ـ في إتحافه ـ على أنها مرسومة بواو بعدها ألف، ولم يتعرض للوجه الآخر ـ خصوصاً لهشام؛ لأنها في مصاحفهم ـ أي مصاحف أهل الشام ـ مرسومة بغير واو ـ مما قد يُوهِم أنها من المتفق على رسمه، لكنَّه ـ أي صاحب الإتحاف ـ قال في آخر سورة طه عند حديثه عن المرسوم الوارد في السورة ما نصه ٢٦٠/٢: «وكتبوا في الكوفي والبصري: (جزؤا من) بواو وألف»، ولم يتعرض الشارح هنا إلى الخلاف في رسم هذه اللفظة وما يترتب عليه من اختلاف الأوجه وقفاً، أو يستدل لها من منظومة العقيلة كما فعل في نظائره في مواضع أخرى من شرحه، وكان حقه أن يشير إلى الخلاف فيها، توضيحاً للطلاب وتعليماً، إلا أنه تَبِع في ذلك الإتحاف حيث نقل عنه، ولم يتعرض محققا الإتحاف إلى بيان الخلاف في رسم هذا الحرف أو يشيرا إلى خلاف أهل الرسم فيه، وقد ذكر الشيخ القاضي في البدور الزاهرة الخلاف في رسم هذا الموضع وما يترتب عليه من الأوجه حال الأداء، لكن قد يرد على كلام الشيخ القاضي في البدور أن حمزة ليس له في هذا الموضع ـ وقفاً ـ إلا اثني عشر وجهاً؛ لأنها في مصاحف الكوفيين من المرسوم بواو، فكان من المناسب أن يقيد الخلاف لهشام وحده دون حمزة، وقد ذكر الوجهين أبو داود في مختصر التبيين ثم قال: «وكلاهما حسن».

وهنا يرد سؤال؛ وهو: إذا كان هذا الموضع من المواضع المجمع على رسمها في مصاحف أهل العراق، فلماذا اختلف رسمها في المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم، وعلى رأسها مصحف المدينة النبوية؟ فقد رُسِمت الهمزة في معظم المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم ـ بما فيها مصحف المدينة النبوية ـ بألف بعد الزاي من غير واو، ولم ترسم بالرسم المجمع عليه في تلك المصاحف =

. . . .

= ـ أعني المصاحف الكوفية ـ؛ أي: بواو بعد الزاي وألف بعدها؟ قال الدكتور أحمد شرشال في تحقيقه لمختصر التبيين بعد كلام أبي داود في موضع سورة طه؛ وأنه مرسوم في بعض المصاحف بالواو بعد الزاي صورة للهمزة المضمومة وألفاً بعدها، قال معلقاً على كلام أبي داود: «وهي كذلك في مصاحف أهل العراق، وذكرها أبو عمرو في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العراق، وهو الذي يَحْسُن أن تكون عليه المصاحف التي برواية حفص وغيره من الكوفيين؛ اتباعاً لأصولهم العتيقة، وما جرى به العمل في رواية حفص مخالف للنص»؛ أي: أن العمل الذي جرى عليه رسم هذا الموضع في المصاحف المطبوعة من إثبات الألف، وجعل الهمزة مرسومة على السطر، أن هذا العمل مخالف للنص، ومخالف لإجماع مصاحف أهل العراق.

وخلاصة التحرير في هذه المسألة ـ والله أعلم ـ : أنه يؤخذ لحمزة باثني عشر وجهاً؛ اتباعاً للإجماع على رسم هذا الموضع في مصاحف الكوفة؛ لأنه كوفيٌّ، ويؤخذ لهشام بخمسة أوجه القياس؛ اتباعاً للإجماع على رسم هذا الموضع في مصاحف الشام؛ لأنه شاميّ، فالإجماع على رسمها في مصاحف أهل الشام بالهمزة على السطر بلا واو، فكلٌّ يقرأ على ما رُسِمَ في مصحف بلده، كما قعَّد ذلك وأصَّله الإمام المحقق في النشر حيث قال: «إذا اختلفت المصاحف في رسم حرف فينبغي أن تُتَّبَعَ في تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف، فينبغي إذ كان مكتوباً ـ مثلاً ـ في مصاحف المدينة أن يجري ذلك في قراءة نافع وأبي جعفر، وإذا كان في المصحف المكي فقراءة ابن كثير، والمصحف الشامي فقراءة ابن عامر، والبصرى فقراءة أبي عمرو ويعقوب، والكوفي فقراءة الكوفيين، هذا هو الأليق بمذاهبهم والأصوب بأصولهم».

وعليه: فإن ما ذهب إليه صاحب الإتحاف، من إطلاق الخلاف لهشام في هذا الموضع فيه نظر؛ لأن هذا الموضع مرسوم في المصاحف الشامية بالهمزة على السطر، مع إثبات الألف قبلها، فلا يكون لهشام ـ كما ذكرت آنفاً ـ في هذا الموضع إلا خمسة القياس ـ قولاً واحداً ـ، وما ذهب إليه الشيخ القاضي في البدور الزاهرة من إطلاق الخلاف لحمزة وهشام في هذا الموضع ـ أيضاً ـ فيه نظر، لأن الهمزة في هذا الموضع ـ كما مرَّ ـ مرسومة في مصاحف الكوفيين بواو وألف بعدها، فيقف عليها حمزة باثني عشر وجهاً ـ قولاً واحداً، وهي مرسومة في مصاحف الشاميين بالهمزة على السطر مع إثبات الألف قبلها، فيقف عليها هشام بخمسة القياس ـ قولاً واحداً ـ، قال الإمام المتولي في عزو الطرق:

وَفِي جَزَا كَهْفٍ وَطَهَ لَا تَقِفْ ... بِالْوَاوِ عَنْ هِشَامِهِمْ حَيْثُ وُصِفْ
لِأَنَّهُ مِنَ الشَّامِيِّينَا ... وَالْوَاوُ مِنْ رَسْمِ الْعِرَاقِيِّينَا
وَقَدْ تَلَقَّى أَهْلُ كُلِّ بَلَدِ ... مَا وَافَقَ مُصْحَفَهُمْ بِالسَّنَدِ =

مرَّ بيانها في: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ[1]﴾ في الأنعام[2].

٧٧٦ ـ ....**أَنْجَيْتُكُمْ وَاعَدْتُكُمْ: لَهُمْ. كَذَا رَزَقْتُكُمْ**[3]

وَاقْرَأْ: ﴿قَدْ **أَنْجَيْتُكُمْ** مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَٰعَدْتُّكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ [٨٠].

و(**كَذَا**)[4]: ﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا **رَزَقْتُكُمْ**﴾ [٨١].

بتاء مضمومة[5] من غير ألف في الثلاثة ـ كلفظه ـ.

(**لَهُمْ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

المرموز إليهم: بـ(**شَفَا**) قبل.

وقرأ الباقون: ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾، ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ﴾، ﴿مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾؛ بنون مفتوحة[6]، بعدها ألف مكان التاء.

= فكان الأولى في كلٍّ من الكتابين عدم إطلاق الخلاف لكلا الإمامين؛ لأن كلٌّ من حمزة وهشام ليس له في هذا الموضع إلا وجه واحد؛ موافقة لرسم هذا الموضع في مصحف بلده، وأن يتم التنويه على أن الخلاف في الرسم بين المصاحف العثمانية لا يترتب عليه خلاف في القراءة لدى الإمام الواحد، ولكن الخلاف المترتب على اختلاف رسم المصاحف إنما هو خلاف بين الأئمة القراء، إلا أن يأتي نصٌّ بذلك، والله أعلم. (ينظر: النشر ٤٥١/١، ١٥٨/٢، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٨٣)، الأبيات رقم (٢١٢ ـ ٢١٣)، وشرح تلخيص الفوائد ص (٧٦)، والبدور الزاهرة للقاضي ص (٢٠٥)، والإتحاف ٢٥١/٢، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل ٨٤٩/٤).

(١) في الأصل كتبت (أبناؤ)، وهو تصحيف.

(٢) الآية: [٥].

(٣) قال الشيخ القاضي في نسخته من طيبة النشر ـ عندما انتهى إلى ضبط هذا البيت ـ: «هنا تم ثلاثة أرباعها ـ أي: الطيبة ـ من أوَّل الاستعاذة».

(٤) خالف الشارح هنا عادته في تتبع كلام الناظم بحسب ترتيب وروده في النظم فقدم الشارح شرحه لهذه الكلمة على الكلمة التي قبلها وهي قوله: (**لَهُم**)؛ وذلك لضرورة السياق.

(٥) وهي: تاء المتكلم، وذلك مناسبة لقوله: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [٨١]. (ينظر: الدر المصون ٨٢/٨، والإتحاف ٢٥٣/٢).

(٦) وهي: نون العظمة، مناسبة لقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [٨١]. (ينظر: الدر المصون ٨٢/٨، وشرح النويري ٤٨/٥).

ولم يقيد قراءتهم؛ لظهورها[(١)]، ولأنَّ الكلمات لا تحتمل غير التاء والنون.

وتقدَّم حذف ألف: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ﴾ التي قبل العين[(٢)]: للبصريين، وأبي جعفر.

٧٧٧ ـ وَلَا تَخَفْ جَزْمًا[(٣)]: فَشَا...... ....

(وَ)قَرَأَ: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ [٧٧][(٤)].

(جَزْماً)؛ أي: بجزم [الفاء][(٥)]؛ فتحذف الألف قبلها.

للإمام المرموز إليه بقوله: **(فَشَا)**؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

على أنه جواب الأمر، أو مجزوم بـ﴿لَا﴾ الناهية، ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾؛ رفع على الاستئناف، أو جزم بحذف الحركة تقديراً؛ إجراءً له مجرى الصحيح، أو بحذف حرف العلة، وهذه الألف إشباع لمناسبة الفواصل[(٦)].

والباقون: بألف بعد الخاء، ورفع [الفاء][(٧)].

---

(١) قال ابن الناظم: «واعتمد على الشهرة»، وقال المنير السمنودي في شرحه: «واعتماده على الشهرة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)).

(٢) مِنَ الوعد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (٤٤٥)، والنشر ٢١٢/١، والإتحاف ٢٥٣/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم مع التنوين: (**جَزْمًا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**جَزْمٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) في الأصل كتبت: (تخف درًكا)، فالشارح لم يأت بها على ما يوافق النظم، ولا على ما جاء في النص القرآني فحذف (لا)، وقد أثبتها على ما جاءت في المصحف الشريف.

(٥) في الأصل: (بجزم التاء)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: الكشف ١٠٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨ ـ ٦٠٩)، واللباب ٣٣٣/١٣ ـ ٣٣٤، والدر المصون ٨٢/٨.

(٧) في الأصل كُتِبَت: (ورفع اللام)، وهو سبق قلم.

على أنه مستأنف، فلا محل له، أو في محل نصب على الحالية؛ من فاعل (اضرب)، أي: (حال كونك غير خائف)، ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ عطف عليه[1].

٧٧٧ ـ ....وَأَثَرِي[2] فَاكْسِرْ وَسَكِّنْ: غِثْ..............

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿أَثَرِى﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ﴾ [٨٤].

(فَاكْسِرْ وَسَكِّنْ)؛ أي: اقرأه بكسر الهمزة، وتسكين الثاء المثلثة.

للمرموز إليه بغين: **(غِثْ)**[3]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

والباقون: بفتحهما.

وهما لغتان[4]؛ يقال: (جئت على **[٤٤٩]** أَثَرِه)؛ بفتحتين، و(إِثْرِه)؛ بكسر فسكون؛ أي: (تبعته عن قرب)[5].

....وَضَمٌّ[6] كَسْرِ

---

(١) ينظر: الكشف ١٠٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٩)، واللباب ٣٣٣/١٣، والدر المصون ٨١/٨.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة والثاء: **(أَثَرِي)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الهمزة، وسكون الثاء: **(إِثْرِي)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ومعنى قوله: **(غِثْ)**؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٤) قال أبو الحسن شريح: «(أَثَرِي)، و(إِثْرِي)، بمعنًى واحد، أي: قريب مني». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦١)).

(٥) ينظر: اللباب ٣٤٩/١٣، والدر المصون ٨٨/٧، والهادي ٤٨/٣.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وضم الميم مع التشديد: **(وَضَمٌّ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: **(وَضُمَّ)**.

٧٧٨ ـ **يَحِلَّ مَعْ يَحْلِلْ**[(١)]: **رَنَا**[(٢)].......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [٨١].

فـ(**ضَمُّ كَسْرِ**).

حاء: ﴿**يَحِلَّ**﴾.

(**مَعْ**).

أُوْلَى لامَيّ: ﴿**يَحْلِلْ**﴾.

للإمام المرموز إليه براء: (**رَنَا**)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

على أنهما مِنْ (أَحَلَّ)[(٣)]، (يَحُلُّ)؛ (إذا نزل).

ومِنْهُ: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١][(٤)].

والباقون: بكسرهما.

على أنهما من (حلَّ عليه كذا)؛ أي: (وَجَبَ)، كـ(حَلَّ الدين)،

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام الأولى: (**يَحْلِلْ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم اللام الأولى: (**يَحْلُلْ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء، وفتح النون بلا تنوين: (**رَنَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الراء، وفتح النون مع التنوين: (**رَنًا**).

(٣) هكذا ضُبطت في الأصل، وهي في الدر المصون والإتحاف: (حَلَّ).

(٤) فمن قرأه بالضم فقد بناه على (فَعَل، يَفْعُل). (ينظر: الكشف ١٠٣/٢ ـ ١٠٤، وشرح الهداية ص (٦٠٩)، واللباب ٣٤٢/١٣، والدر المصون ٨٦/٨، وشرح النويري ٤٨/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والإتحاف ٢٥٣/٢ ـ ٢٥٣، والهادي ٤٨/٣ ـ ٤٩).

(يَحِلُّ) بالكسر؛ وجب قضاؤه، ومنه: ﴿يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦][(١)].

ولا خلاف بينهم في كسر حاء: ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ﴾ [٨٦][(٢)]؛ لأنَّ المراد به الوجوب لا النزول[(٣)].

٧٧٨ - ....بِمِلْكِنَا[(٤)] ضُمَّ[(٥)]: شَفَا. وَافْتَحْ: إِلَى نَصٍّ[(٦)] ثَنَا

واخْتُلِفَ في: ﴿بِمَلْكِنَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالُواْ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا﴾ [٨٦].

فـ(**ضُمَّ**)؛ أي: اقرأه بضم الميم.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) فمن قرأه بالكسر: فقد بناه على (فَعَل، يَفْعِل). (ينظر: الكشف ١٠٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٩)، واللباب ٣٤٢/١٣، والدر المصون ٨٦/٨، وشرح النويري ٤٩/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والإتحاف ٢٥٤/٢، والهادي ٤٩/٣).

(٢) كما لا خلاف بينهم في ضم الحاء من قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٩٥)).

(٣) ذكره في النشر، ونقله عنه صاحب الإتحاف، وذكره ابن الناظم والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، لكنَّ ذكرهم له كان من غير توجيه. (ينظر: النشر ٣٢١/٢، والإتحاف ٢٥٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، وشرح موسى جار الله ص (١٩٥)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الميم: (**بِمِلْكِنَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الميم: (**بِمَلْكِنَا**)، والثالث: بضم الميم: (**بِمُلْكِنَا**). وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الضاد، وفتح الميم؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم مع التنوين: (**ضَمٌّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الصاد مع التنوين: (**نَصٍّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسرها بلا تنوين: (**نَصِّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(وَافْتَحْ)؛ أي: اقرأه بفتح الميم.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(إِلَى نَصٍّ ثَنَا)**؛ أي: نافع، وعاصم، وأبي جعفر.

فتعين للباقين ـ ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب ـ: كسر الميم.

فهي ثلاث قراءات(١).

قال في الإتحاف(٢): «قيل: لغات بمعنى، وقيل: المضموم؛ معناه: لم يكن لنا ملك فنخلف موعدك لسلطانه، وإنما أخلفناه بنظر أدَّى إليه فعل السامريّ، وفتح الميم؛ مصدر من مَلَك(٣) أمره، أي: ما فعلناه بأنا مَلَكْنا الصواب بل غَلَبَتْنا أنفسنا، وكسر الميم أكثر استعماله فيما [تحوزه اليد](٤)، ولكنه يُسْتَعْمَلُ فيما يبرمه الإنسان من الأمور، ومعناه كالذي قبله»(٥).

٧٧٩ ـ [وَضُمَّ وَاكْسِرْ ثِقْلَ](٦) حُمِّلْنَا: عَفَا كَمْ غَنَّ(٧) حِرْمٌ(٨)........................

---

(١) ينظر: لتوجيه القراءات الثلاث في: الكشف ٢/١٠٤، وشرح الهداية ص (٦٠٩ ـ ٦١٠)، واللباب ١٣/٣٤٥، والدر المصون ٨/٨٩، وشرح النويري ٥/٤٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٥ ـ ٢٧٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والهادي ٣/٤٩.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٣) في الأصل: (تلك)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (تجوزه إليه)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٥٥).

(٥) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون، وقال الشيخ موسى جار الله: «والذي نراه أن اختلاف الحركات لاختلاف اللغات فقط، وأن معانيها واحد، ويمكن أن اختلاف الحركات لاختلاف المعاني». (ينظر: الدر المصون ٨/٨٩ ـ ٩٠، وشرح موسى جار الله ص (١٩٦)).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَضُمَّ وَاكْسِرْ ثِقْلَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ هنا ـ: (**فَضُمَّ اكْسِرْ وَثَقِّلْ**)، فالخلاف بين ضبط الشرح وضبط المتن الذي على هامشه؛ دائر بين التقديم والتأخير في الكسر والتثقيل.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**غَنَّ**)، والثاني: (**غَرَّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: =

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾ [٨٧].

فـ(**ـضُمَّ اكْسِرْ وَثَقِّلْ**)؛ أي: اقرأ بضم الحاء، وكسر الميم، وتشديدها، مِنْ: ﴿حُمِّلْنَآ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَفَا**[(١)]) (**كَمْ غَنَّ**[(٢)(٣)] **حِرْمٌ**)؛ أي: حفص، وابن عامر، ورويس، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر.

على أنه [معدًّى][(٤)] بالتضعيف إلى آخر، وبُنِيَ للمفعول، فالضمير المتصل نائب الفاعل[(٥)].

وقرأه الباقون: بفتح الميم مخففة[(٦)].

= (**حِرْمٌ**)، والثاني: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) وقوله: (**عَفَا**)؛ قد تأتي فعلاً؛ بمعنى: زاد وكَثُرَ، وقد تأتي اسماً؛ بمعنى: الهلاك وذهاب الأثر، أو بمعنى التراب.

(٢) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بالعين: (**عَنْ**)، وهو تصحيف موهم لمعنىً غير مراد، وذلك أنه رمز يشير إلى حفص، وحفص قد تكرر قَبْلُ في قول الناظم (**عَفَا**)، فلم يبق إلا أنه تصحيف، والصواب ما أثبته: (**غَنَّ**)، وهو المثبت في المتن الذي على هامش الشرح، وهو الذي في بعض نسخ النظم وشروحه، كما بينته آنفاً.

(٣) ومعنى قوله: (**غَنّ**)؛ صَوَّتَ، ومن ذلك قولهم: غنَّ الوادي، إذا كَثُرَ شجره فكثرت أصوات ذبابه.

(٤) في الأصل: (معدة).

(٥) ينظر: الكشف ٢/١٠٤، واللباب ١٣/٣٥٥، والدر المصون ٨/٩٠، وشرح النويري ٥/٤٩ ـ ٥٠، والإتحاف ٢/٢٥٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/أ)، والهادي ٣/٥٠.

(٦) مع فتح الحاء، وكان الواجب أن ينصَّ على حركة الحاء مع ذكره لحركة الميم؛ لئلا يوهم سكوته عن بيان حركة الحاء أنها ـ كالقراءة السابقة ـ محركة بالضمِّ، وهذا الاحتمال في الفهم مع بُعْدِه إلا أنه محتمل، وقد نصَّ على حركة الحاء جميع شروح المتن، وصاحب الإتحاف، والصفاقسي في غيث النفع، وغيرهم من مصنفي كتب القراءات. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٥٤، وشرح النويري ٥/٥٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والهادي ٣/٥٠، والكشف ٢/١٠٤، والدر المصون ٨/٥٠، والبدور الزاهرة للنشَّار ٢/٣١٩، وغيث النفع ص (٢٩١)).

مبنياً للفاعل، متعدياً لواحد، والأوزار؛ الأثقال، والمراد بها: (الحُلِيّ التي استعاروها من القبط)[١].

قال البيضاوي[٢]: «ولعلهم سمّوها أوزاراً لأنها آثام، فإن الغنائم لم تكن تحل بعد، أو لأنهم كانوا مستأمنين، وليس للمستأمن أن يأخذ مال الحربيّ».

وتقدَّم كسر ميم: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [٩٤]، لابن عامر [**٤٥٠**]، وأهل: صحبة[٣]، ويوقف عليه لحمزة: بتحقيق الهمزة، وتسهيلها كالواو[٤]؛ لأنها متوسطة بغيرها[٥].

٧٧٩ ـ ....يَبْصُرُوا[٦] خَاطِبْ: شَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿يَبْصُرُواْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ [٩٦].

فـ(**ـخَاطِبْ**)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) ينظر: الكشف ٢/١٠٤، واللباب ١٣/٣٥٥، والدر المصون ٨/٩٠.

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي ٣/٣٢٩.

(٣) وقرأ الباقون: بفتح الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٤٥ ـ ٦٤٦)، والنشر ١/٢٧٢، والإتحاف ٢/٢٥٥).

(٤) وحُكِيَ في الهمز المضموم بعد فتح وجه آخر، وهو: الإبدال واواً مضمومة؛ للرسم، ولا يصح. (ينظر: النشر ١/٤٨٤).

(٥) فالهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المضموم بعد فتح. (ينظر: النشر ١/٤٤٦، ٤٦٠، والإتحاف ٢/٢٥٥).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيب: (**يَبْصُرُوا**)، والثاني: بتاء الخطاب: (**تَبْصُرُوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء، والتاء.

والمخاطب موسى وقومه(١).

وقرأ الباقون: بياء الغيب.

إسناداً للغائبين، أي: (بنو إسرائيل)(٢).

ومرَّ الخلاف في إدغام:

﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [٩٦](٣).

و﴿فَٱذْهَبْ فَإِنَّ﴾ [٩٧](٤).

٧٨٠ ـ تُخْلَفَهُ(٥) اكْسِرْ لَامَ: حَقٌّ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تُخْلَفَهُۥ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ [٩٧].

فـ(**ـاكْسِرْ لَامَـ**)ـهُ؛ أي: اقرأه بكسر اللام(٦).

---

(١) ينظر: الكشف ١٠٥/٢، وشرح الهداية ص (٦١٠)، واللباب ٣٦٨/١٣، والدر المصون ٩٤/٨.

(٢) ينظر: الكشف ١٠٥/٢، وشرح الهداية ص (٦١٠)، واللباب ٣٦٨/١٣، والدر المصون ٩٤/٨.

(٣) فأدغم الذال في التاء من: ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾؛ أبو عمرو، وهشام في رواية جمهور المشارقة عنه، وهو الذي في الكفاية الكبرى، والمستنير، والكامل، وغاية أبي العلاء، وغيرها، وحمزة، وخلف، والكسائي، وقرأ بالإظهار: الباقون، وهي رواية المغاربة قاطبة عن هشام، وهو الذي في الشاطبية، والتيسير، والتبصرة، والكافي، والعنوان، والهداية، والهادي، وغيرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، الأبيات رقم (٢٦٨ ـ ٢٦٩)، والنشر ١٦/٢، والإتحاف ٢٥٦/٢).

(٤) قرأ بإدغام الباء من: ﴿فَٱذْهَبْ﴾، في الفاء من: ﴿فَإِن﴾؛ أبو عمرو، والكسائي، وهشام، وخلاد، بخلف عنهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٢٦٥)، والنشر ٨/٢ ـ ١٠، والإتحاف ٢٥٦/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب اللام: (**تُخْلَفَهُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر اللام: (**تُخْلِفَهُ**)، ولم تضبط اللام بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) وضمِّ التاء. (ينظر: الإتحاف ٢٥٦/٢).

للمرموز إليهم بقوله: **(حَقٍّ)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

على البناء للفاعل، متعدياً لمفعولين؛ أحدهما: الهاء؛ ضمير الوعد، والثاني: محذوف، أي: (لن تخلفه[١] الله)[٢].

والباقون: بفتح اللام.

على البناء للمفعول، متعدياً بالاثنين أيضاً؛ أحدهما: الضمير المستتر المرفوع على النيابة، والثاني: الهاء؛ أي: (لن يخلفك الله إياه)[٣].

٧٨٠ ـ ....نُحْرِقَنْ[٤] خَفِّفْ: ثَنًا[٥]. وَافْتَحْ لِضَمٍّ وَاضْمُمَنْ
٧٨١ ـ كَسْرًا: [خدَا][٦].............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نُحْرِقَنْ﴾.

---

(١) في الأصل: (نخلفه)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٠٥ ـ ١٠٦، وشرح الهداية ص (٦١٠)، واللباب ١٣/٣٧٥.

(٣) ينظر: الكشف ٢/١٠٦، وشرح الهداية ص (٦١١)، واللباب ١٣/٣٧٥.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإسكان الحاء، وتخفيف الراء مكسورة: **(نُحْرِقَنْ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: فتح الحاء، وتشديد الراء: **(نُحَرِّقَنْ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وكذا هي في تحقيق شيخنا المحقق تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، على أنه قد عدَّلها في الطبعة الخامسة إلى ضبط الجماعة. وهذا الوجه فيه نظر؛ لانكسار الوزن به.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: **(ثَنًا)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بنون مفتوحة بعدها ألف: **(ثَنَا)**، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحاء، ثم ذال: **(حَذَا)**، ولا شك أنه تصحيف موهم خلاف المراد، وضُبطت في أصل الشرح؛ بخاء، ثم دال: **(خَدَا)**، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في جميع نسخ النظم؛ بخاء، ثم لام: **(خَلَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ومعنى قوله: **(خَلَا)**؛ من الخلوة، يقال: خلا إليه؛ اجتمع معه في خلوة، وتأتي كلمة خَلَا؛ بمعنى إلَّا، أو عدا، أداة استثناء يستثنى بها وتنصب ما بعدها، وتأتي حرف جرٍّ يجر الاسم المستثنى به، وتأتي بمعنى: مضى.

مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾ [٩٧].

فـ(**ـخَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الحاء، وتخفيف الراء.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَنَا**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

(**وَ**)اختلف راوياه في النون والراء.

كما بينه بقوله: (**افْتَحْ لِضَمٍّ وَاضْمُمَنْ**) (**كَسْرًا**)؛ أي: اقرأه بفتح النون، وضم الراء.

لراويه المرموز إليه بخاء: (**خَدَا**[١])؛ أي: عيسى بن وردان.

على أنه مِنَ الثلاثي؛ كـ(ـخَرَجَ)، (يَخْرُجُ)[٢].

[ورواه][٣] سليمان بن جماز: بضم النون، وكسر الراء.

مِنْ باب: (أَخْرَجَ)، (يُخْرِجُ)[٤].

وقرأ الباقون: بضم النون، وفتح الحاء، وكسر الراء مشددة.

مِنْ (حَرَّقَه)؛ بالتشديد[٥].

---

(١) ومعنى: (**خَدَا**)؛ في اللغة الفارسية؛ القوي، أو المقدس، أو السماء، أو التقي المؤمن، وتأتي على معان أخرى.

(٢) فهو مِنْ: حرَّق إذا أُبرد بالمبرد. (ينظر: الدر المصون ١٠٠/٨، واللباب ٣٧٧/١٣، وشرح النويري ٥١/٥، والإتحاف ٢٥٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (١٩٧)، والهادي ٥١/٣).

(٣) في الأصل: (رواه).

(٤) فهو مِنْ: أحرق بالنار. (ينظر: الدر المصون ١٠٠/٨، واللباب ٣٧٧/١٣، وشرح النويري ٥١/٥، والإتحاف ٢٥٦/٢، والهادي ٥١/٣، وشرح موسى جار الله ص (١٩٧)).

(٥) فهو بمعنى: التحريق بالنار، أو بمعنى: المبالغة في الإبراد بالمبرد. (ينظر: الدر المصون ٩٩/٨، واللباب ٣٧٧/١٣).

٧٨١ ـ ....يُنْفَخُ[١] بِالْيَا وَاضْمُمِ وَفَتْحُ ضَمٍّ: لَا أَبُو عَمْرِهِمِ

واخْتُلِفَ في: ﴿يُنفَخُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ [١٠٢].

فاقرأه **(بِالْيَاء)** التحتية.

(وَاضْمُمْـ)ـها[٢].

(وَفَتْحُ ضَمٍ)؛ أي: بفتح الفاء.

هكذا قراءة العشرة.

(لَا أَبُو عَمْرِهِمِ).

على أنه بُنِيَ للمفعول، والنائب عن الفاعل هو الجار والمجرور بعده[٣].

أمَّا أبو عمرو: فقرأه بنون العظمة مفتوحة.

مبنياً للفاعل، مسند إلى لام الآمر به[٤]، والنافخ: (إسرافيل)[٥].

٧٨٢ ـ يَخَافُ فَاجْزِمْ: دُمْ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَخَافُ﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ[٤٥١]ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [١١٢].

فـ**(ـاجْزِمْ)**؛ أي: اقرأه بغير ألف بعد الخاء، وجزم الفاء.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء تحتية مضمومة، وبفتح الفاء: (**يُنْفَخُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بنون العظمة مفتوحة، وبضم الفاء: (**نَنْفُخُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) في الأصل: (واضمنها)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: الكشف ١٠٦/٢، والدر المصون ١٠٣/٨، واللباب ٣٨٢/١٣، وشرح النويري ٥٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/أ)، والإتحاف ٢٥٧/٢، والهادي ٥٢/٣.

(٤) تعظيماً للمأمور؛ وهو الْمَلَك (إسرافيل). (ينظر: الدر المصون ١٠٣/٨).

(٥) ينظر: الكشف ١٠٦/٢، والدر المصون ١٠٣/٨، واللباب ٣٨٢/١٣.

على النهي[١].

للإمام المرموز إليه بدال: (دُمْ)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالألف، ورفع الفاء[٢].

أي: (فهو لا يخاف)[٣].

والموضع على القراءتين؛ جزم جواب الشرط[٤].

٧٨٢ ـ ....وَيُقْضَى نَقْضِيَا[٥]   مَعْ نُونِهِ، انْصِبْ رَفْعَ وَحْيُ[٦]: ظَمِيَا

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُقْضَىٰٓ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [١١٤].

فاقرأه: ﴿**نَقْضِيَا**﴾؛ بكسر الضاد، وفتح الياء بعدها.

(مَعْ نُونِهِ)؛ أي: نون المضارعة.

و**(انْصِبْ رَفْعَ وَحْيُ)**؛ أي: اقرأ بنصب: ﴿وَحْيَهُۥ﴾.

للإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَمِيَا)**[٧]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله[٨].

---

(١) ينظر: الكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١٠٩/٨، واللباب ٣٩٦/١٣.

(٢) على أن (لا) نافية. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٩٧)).

(٣) ينظر: الكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١٠٩/٨، واللباب ٣٩٦/١٣.

(٤) ينظر: شرح النويري ٥٢/٥، والإتحاف ٢٥٧/٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نَقْضِيَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالياء التحتية: (**يَقْضِيَا**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالرفع بلا تنوين: (**وَحْيُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، حيث ضبطها: (**وَحْيُهْ**)، والثالث: بالجر مع التنوين: (**وَحْيٍ**).

(٧) ومعنى قوله: (**ظَمِيَا**)؛ من الظَّمَى؛ وهو قلة دم اللثة ولحمها، وسمرة الشفتين.

(٨) قال ابن الناظم: «واستغنى باللفظ عن القيد فيهما»، وبمثله قال المنير السمنودي في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/أ)).

فإن قراءته بنون العظمة مفتوحة، وكسر الضاد، وفتح الياء[١].

نصباً بـ(ـأنْ).

ونصب: ﴿وَحْيُهُۥ﴾.

مفعولاً به[٢].

والباقون: بالياء التحتية مضمومة، وفتح الضاد.

مبنياً للمفعول.

و﴿وَحْيُهُۥ﴾ بالرفع.

نائب الفاعل[٣].

وتقدَّم ضم تاء: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [١١٦]، لأبي جعفر، بخلف عن ابن وردان، والثاني له: الإشمام[٤].

---

(١) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف، وقد تكرر ذلك كثيراً في ثنايا الشرح؛ أي: تصحف الياء إلى الباء.

(٢) قال أبو الحسن شريح: «هذه القراءة ـ أي قراءة يعقوب ـ على الانصراف من لفظ الغيبة إلى لفظ الحاضر، وبناء الفعل للفاعل والمفعول به سواء في المعنى؛ لأنه قد عُلِمَ أن فاعل الوحي هو الله ـ ﷻ ـ». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٢)، والدر المصون ١١١/٨، واللباب ٤٠٠/١٣).

(٣) ينظر: الدر المصون ١١١/٨، واللباب ٤٠٠/١٣، وشرح النويري ٥٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧).

(٤) والوجهان ـ كما قال في النشر ـ صحيحان عن ابن وردان، ووجه قراءة الضم؛ اتباع ضم الجيم، ولم يعتد بالساكن فاصلاً، واستثقال الانتقال من الكسرة إلى الضم، وإجراء الكسرة اللازمة مجرى العارضة، ووجه قراءة الإشمام؛ تقريبه للأصل الذي هو الضمّ؛ وذلك تنبيهًا على أن الهمزة المحذوفة ـ التي هي همزة الوصل ـ مضمومة حال الابتداء، وقراءة ابن وردان بالإشمام بخلف عنه، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٠٩/١، ومتن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، الأبيات رقم (٤٤٠ ـ ٤٤١)، والنشر ٢١٠/٢ ـ ٢١١، والإتحاف ٢٥٨/٢، وشرح النويري ١٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (١٧١)).

٧٨٣ ـ أَنَّكَ[١] لَا بالْكَسْرِ: أَهْلُهُ[٢] صَبَا ....

[واخْتُلِفَ][٣] في: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [١١٩][٤].

فقرأه (بِالْكَسْرِ)؛ أي: كسر همزة: ﴿أَنَّكَ﴾.

المرموز إليهما بأولى قوله: (أَهْلُهُ صَبَا[٥])؛ أي: نافع، وشعبة.

عطفاً على: ﴿إِنَّ لَكَ﴾ [١١٨]، واستئنافاً[٦].

وقرأ الباقون: بفتحها.

عطفاً على المصدر المنسبك من: ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾؛ أي: انتفاء جوعك، وانتفاء ظمئك[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (أَنَّكَ)، والثاني: بكسر الهمزة: (إِنَّكَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر الهمزة وفتحها، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (أَهْلُهُ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على وزن (فاعل): (آهِلٌ)؛ يقال: مكانٌ آهل؛ أي: مكان مأهول بالسكان، ورجلٌ آهلٌ؛ أي: له أهل.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته ـ مما جرت عليه عادة المؤلف في نظائره في ذكر أحرف الخلاف ـ، وذلك لتمام المعنى.

(٤) قال ابن الناظم: «وقيد الحرف بـ(لا)؛ احترازاً من غيره»، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/أ)).

(٥) وقوله: (صبَا)؛ تأتي بمعنى ريح تهب من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، وقد تأتي فعلاً من (صَبَا)، (يَصبو)؛ إذا عمل باللهو والغزل ونحو ذلك.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦١١)، والكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١١٣/٨، واللباب ٤٠٥/١٣.

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٦١١)، والكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١١٣/٨، واللباب ٤٠٥/١٣، والإتحاف ٢٥٨/٢، وشرح النويري ٥٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧)، والهادي ٥٣/٣.

[وتقدَّم][(١)] أنَّه ليس للأزرق في: ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ [١٢١]، إلا أربعة؛ توسط الواو مع توسط الهمزة، وقصر الواو مع ثلاثة الهمزة[(٢)]، ويوقف لحمزة عليها: بالنقل، وبالإدغام[(٣)].

---

(١) في الأصل: (والتقدير)، وهو سبق قلم وكلام غير مراد، والصواب ما أثبته.

(٢) قال في النشر: «فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب ـ أي: في مد اللين ـ إلا وهو يستثني: (سوءات)، فعلى هذا لا يتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه؛ وهي قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة، والرابع: التوسط فيها؛ طريق الداني، وقد نظمتُ ذلك في بيت:

وَسَوآت قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزِ ثَلِّثاً وَوَسِّطْهُمَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرِ

وقال في الإتحاف: «وما وقع للجعبري من جعل ثلاثة الواو مضروبة في ثلاثة الهمزة فتبلغ تسعة تعقبه في النشر». (ينظر: النشر ١/٣٤٧، والإتحاف ١/٤٤ ـ ٤٥).

(٣) وذلك إلحاقاً للواو الأصلية بالزائدة، قال في النشر: «وَحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف»، ونصَّ على مثله ونقله عن النشر الصفاقسي في غيث النفع، حيث قال: «وزاد الحافظ أبو العلاء وغيره وجهاً ثالثاً؛ وهو التسهيل، وهو ضعيف، ولا يُقْرَأُ به»، وكذا نقله العلامة البنَّا في إتحافه، حيث قال: «وأمَّا بين بين فضعيف»، ونقله الإمام ابن القاصح في تحفته، حيث قال ما نصُّه: «وإذا وقفت لحمزة على: (كهيئة، وسوءة، وسوآتكم، وسوآتهما، وشبه ذلك حيث وقع هذ الباب، فإن الياء والواو فيها حرفا لين؛ لأنهما ساكنتان وقبلهما مفتوح، وهما أصليتان، وعليه فإن لك فيه وجهان: أحدهما: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفها ـ إي الهمزة ـ، فتقول: (كهيَة)، و(سوَة)، بإبدال الهمزة، وتحريك اليا والواو مخفَّفاً، والثاني: إبدال الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها، وإدغام ما قبله فيه، كما ذهب إليه بعضهم؛ إلحاقاً بالزائد، فتقول: (كهيَّة)، و(سوَّة)، بتحريك الياء والواو مشدداً، وحُكِيَ وجه ثالث: وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف، قاله: ابن الجزري، وقال ابن جبارة: ولا يجوز التسهيل بين بين، ولا الحذف؛ اتباعاً للرسم»، وقد وقع لمحقق غيث النفع توهيم الصفاقسي في نقله لوجه التسهيل بين بين من غاية أبي العلاء، ونصَّ ـ أي محقق الغيث ـ على أنَّ الصفاقسي قد التبس عليه كلام ابن الجزري في النشر؛ لأن النص في غاية الاختصار لا يدل إلا على وجهي النقل والإدغام فقط. . .الخ، قُلتُ: والصواب مع صاحب غيث النفع، وأن الأمر ليس كما قال محقق الغيث، وذلك لعدة أمور سبق بيانها تفصيلاً عند ورود مناسبته في سورة الأعراف. (ينظر: النشر ١/٤٨٠، وتحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام ص (٣١ ـ ٣٢)، (خ)، والإتحاف ٢/٤٥، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٢/٦١٥ ـ ٦١٦).

﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ﴾ [١٣٠].

[نَقْلُ][١] ورش، وثلاثة الأزرق: جليَّان.

فإن وُقِفَ عليه لحمزة[٢]؛ ففيه سبعة وعشرون وجهاً[٣]، كلها صحيحة[٤]:

البدل[٥]؛ مع: المد، والتوسط، والقصر.

والتسهيل[٦]؛ مع: المد، والقصر.

وإبدال الهمزة ياء ساكنة[٧]؛ مع الثلاثة.

وروم حركة الياء؛ مع: القصر.

فهذه تسعة في: النقل، والسكت، وعدمهما[٨].

٧٨٣ - .... تَرْضَى بِضَمِّ التَّاءِ: صَدْرٌ رَحُبَا[٩]

واخْتُلِفَ في: ﴿تَرْضَىٰ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ [١٣٠].

---

(١) في الأصل: (فقل)، وهو تصحيف.

(٢) قال في غيث النفع: «وليس بمحل وقف». (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٢)).

(٣) وذلك من ضرب الثلاثة الأولى في التسعة الثانية، نصَّ على ذلك في النشر، وذكره في الإتحاف، وفصَّل ذكره في غيث النفع. (ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ٢٥٩/٢، وغيث النفع ص (٢٩٢)).

(٤) قال في غيث النفع: «كلُّهَا قوية صحيحة». (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٢)).

(٥) أي: البدل ألفاً في الهمزة الثانية.

(٦) أي: التسهيل في الهمزة الثانية.

(٧) أي: على الرسم، لأنَّ الهمزة مرسومة علي ياء.

(٨) أي: لحمزة في الهمزة الأولى: النقل، والسكت، وعدم النقل والسكت؛ أي: بالتحقيق من غير سكت.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الحاء: (**رَحُبَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الحاء: (**رَحَبَا**).

فقرأه: **(بِضَمِّ التَّاءِ)**.

المرموز إليهما بأولى قوله: **(صَدْرٌ**[1] **رَحُبَا**[2]**)**؛ أي: شعبة، والكسائي.

على البناء للمفعول، وحُذِفَ الفاعل للعلم به، أي: (لعل الله يعطيك ما يرضيك)، أو (لعله يرضاك)[3].

وقرأه الباقون: بفتح التاء.

مبنياً للفاعل، أي: (لعلك تَرْضَى **[٤٥٢]** بها[4]).

٧٨٤ ـ زَهْـرَةَ حَـرِّكْ: ظَـاهِـرًا.......   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٣١].

فـ**(ـحَرِّكْ)**؛ أي: اقرأه بفتح الحاء، كما هو مطلق الحركة.

للإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَاهِرًا)**[5]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بسكون الهاء.

---

(١) ومعنى قوله: **(صَدْرٌ)**؛ أَوَّلٌ، فصدر كلِّ شيء أوَّلُهُ.

(٢) ومعنى قوله: **(رَحُبَا)**؛ أي: اتَّسع، وتأتي بكسر الحاء: (رَحِبَ)، وهي بمعنى اتسع، وقد تأتي بتشديد الحاء مفتوحة: (رَحَّبَ)، وكلها تحمل معنى السعة والاتساع. أما بفتح الحاء (رَحَبَ)، فلم أقف على معناها.

(٣) ينظر: الكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١٢٢/٨، واللباب ٤٢٥/١٣، وشرح النويري ٥٣/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧).

(٤) ينظر: الكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١٢٢/٨، واللباب ٤٢٧/١٣ ـ ٤٢٩، وشرح النويري ٥٣/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧).

(٥) وقوله: **(ظَاهِرًا)**؛ اسم فاعل، بمعنى: البين الواضح، وأَظْهَر الأدلة؛ بينها وأخرجها، وقد تأتي بمعنى فعل الأمر؛ من المساعدة والمعاونة، ومنه: ظاهر الشخصَ؛ عاونه وناصره.

وهما بمعنى واحد[١]، كـ(ـنَهْر)، و(نَهَر)؛ وهو: (ما يروق من النور)، و(سراج زاهر لبريقه)[٢].

٧٨٤ ـ ....تَأْتِيَهُمُ[٣]: صُحْبَةُ كَهْفٍ خَوْفَ[٤] خُلْفٍ دَهِمُ[٥]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَأْتِهِمُ[٦]﴾.

---

(١) فهما لغتان معناهما؛ زينة الحياة، قال موسى جار الله: «ولا يحتمل أن تكون (زهرة) جمع زاهر، فإن صفاء اللون، وتهلل الوجه، وبهاء الزيِّ، وحسن الشارة، لا يمكن أن يكون جميع هذه وصف ذم». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٩٨)).

(٢) قال في الدر المصون: «في نصبه تسعة أوجه»، واستدرك عليه محقق الكتاب وجهاً عاشراً، وقال أبو الحسن شريح: «(فَعْلٌ)، و(فَعَلٌ)، لغتان مستمرتان في ما ثانيه حرف الحلق؛ مثل (ـنَهْر) و(نَهَر)، و(زَهْر) و(زَهَر)، و(شَعْر) و(شَعَر)». (ينظر: الدر المصون ١٢٢/٨ ـ ١٢٤، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٢)، واللباب ٤٢٥/١٣).

(٣) ضُبطت في أصل المتن الذي على هامش الشرح؛ بالتاء على التأنيث، وبزيادة الياء: (**تَأْتِيَهُمُ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالياء على التذكير، وبزيادة الياء أيضًا: (**يَأْتِيَهُمُ**)، وزيادة الياء في كلا الضبطين تصحيف وخطأ، لمخالفتها لرسم المصحف، وما يوهمه هذا الرسم من نطق الياء، وقد ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء؛ على التذكير، ومن غير ياء بعد التاء، كما جاءت في رسم المصحف الشريف: (**يَأْتِهِمُ**).

(٤) ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح: (خف)، بينما ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (خوف)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكسر الهاء، وضم الميم بلا واو بعدها: (**دَهِمُ**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي ـ وأحد الوجهين في الطبعات؛ الأولى، والثالثة، والخامسة من تحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ، وأحد الوجهين في تحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بكسر الهاء، وضم الميم، بعدها واو وألف؛ على الجماعة: (**دَهِمُوا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الثانية، وأحد الوجهين في طبعاته؛ الأولى، والثالثة، والخامسة، وأحد الوجهين في تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بفتح الهاء، وضم الميم: (**دَهَمُوا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم يتبين ضبط هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**دَهَمُوا**)، (**دَهِمُوا**)، (**دَهِمُ**).

(٦) في الأصل: (يأتيهم)، وهو تصحيف.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [١٣٣].

فقرأه بياء التذكير ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ كَهْفٍ**[١] **خَوْفَ**[٢] **خُلْفٍ دَهِمُ**[٣])؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن عامر بلا خلاف، وابن وردان بخلاف، وابن كثير بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

وقرأه الباقون ـ نافع، وأبو عمرو، وحفص، ويعقوب، وابن جماز ـ: بتاء التأنيث.

وبها قرأ ابن وردان؛ فيما رواه العلاف، وابن مهران، من طريق ابن شبيب، عن الفضل عنه[٤].

وأما الأولى: فمن رواية النهرواني، عن ابن هارون[٥]، عن الفضل والحنبلي، عن هبة الله، كلاهما عنه[٦].

ووجه القراءتين ظاهر[٧].

---

(١) ومعنى قوله: (**كَهْفٌ**)؛ هو الغار الكبير المحفور في بعض الجبال، وقد تنوع استخدام الناظم لهذه الكلمة؛ فمرات استخدمها في الدلالة على السورة نفسها ـ أي سورة الكهف ـ، واستخدمها مرات أخرى كرمز للإمام ابن عامر.

(٢) وقوله: (**خَوْفَ**)؛ اسمٌ؛ بمعنى الفزع والإرهاب والتخويف، يقال: اعتراه خوف؛ أي: فزع وخشية، ويُعَرَّفُ الخوف بأنه: انفعال في النفس يحدث لتوقع ما يرد من المكروه أو يفوت من المحبوب.

(٣) وقوله: (**دَهَمُ**) ـ بفتح الهاء ـ؛ فعل ماض، مِنْ: دَهَمَ، يَدْهَمُ، دَهْماً، يقال: دَهَم الأمرُ فلاناً؛ إذا جاءه وغشيه فجأة، ودهمتهم الحرب؛ غشيتهم، وبكسر الهاء: (**دَهِمُ**)، قريب من معنى الفتح، فهي مِنْ: دَهِمَ، يَدْهَم؛ يقال: دهمت الصورةُ؛ اسْودَّت، ودهمه المصاب، أصابه فجأة، وفرس أدهم، وبعير أدهم، وناقة دهماء؛ أي: أسود اللون.

(٤) ينظر: النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٩/٢.

(٥) وابن شبيب. (ينظر: النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٩/٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٩/٢.

(٧) من قرأ بالياء؛ لأن التأنيث غير حقيقي، فحملوه على تذكير البيان؛ لأن البينة والبيان سواء في المعنى، ومن قرأ بالتاء؛ فلأن التأنيث على لفظ: ﴿بَيِّنَةُ﴾، والقاعدة في مثل =

وفي السورة ثلاث عشرة مضافة[(١)]:

﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ [١٠].

﴿إِنِّيٓ أَنَا۠﴾ [١٢].

﴿لِنَفۡسِي (٤١) ٱذۡهَبۡ﴾ [٤١ ـ ٤٢].

﴿فِي ذِكۡرِي (٤٢) ٱذۡهَبَآ﴾ [٤٢ ـ ٤٣].

فتح الخمس[(٢)]: الحرميُّ، وأبو عمرو.

﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [١٠].

سكنها: الكوفيون، ويعقوب.

﴿وَلِيَ فِيهَا﴾ [١٨].

فتحها: حفص، والأزرق عن ورش.

﴿لِذِكۡرِيٓ (١٤) إِنَّ﴾ [١٤ ـ ١٥].

و﴿وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي[(٣)]﴾ [٢٦].

﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ (٣٩) إِذۡ﴾ [٣٩ ـ ٤٠].

﴿بِرَأۡسِيٓ إِنِّي﴾ [٩٤][(٤)].

= هذا الحرف ونظائره ـ كما قال موسى جار الله ـ: «والمسند إلى ظاهر المؤنث فيه الوجهان أبداً». (ينظر: شرح الهداية ص (٦١١)، والكشف ١٠٨/٢، والدر المصون ١٢٥/٨، واللباب ٤٣٢/١٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧)، وشرح موسى جار الله ص (١٩٨)).

(١) ينظر: النشر ٣٢٣/٢.

(٢) وتتمة الخمس: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا﴾ [١٤]، ولم يذكرها الشارح، وهو سهو. (ينظر: النشر ٣٢٣/٢).

(٣) في الأصل كتبت: (أمر)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل كتبت: (برأسي) فقط.

فتح الأربعة: المدنيان[١].

و﴿أَخِي ۝٣٠ ٱشۡدُدۡ﴾ [٣٠ ـ ٣١].

فتحها[٢]: ابن كثير، وأبو عمرو.

و﴿حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾ [١٢٥].

فتحها: الحرمي.

وزائدة واحدة[٣]:

﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [٩٣].

أثبتها وصلاً: نافع، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب، وأبو جعفر؛ ولكنه يفتحها في الوصل[٤].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٥].



(١) وأبو عمرو ـ أيضاً ـ يفتحها، وقد فات على الشارح ذكره مع الفاتحين، ولعله سهو. (ينظر: النشر ٢/٣٢٣).

(٢) قال في النشر: «ومقتضى أصل مذهب أبي جعفر فتحها لمن قطع الهمزة عنه، ولكني لم أجده منصوصاً». (ينظر: النشر ٢/٣٢٣).

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٢٣.

(٤) قال في الاتحاف: «إلا أن أبا جعفر فتح ياء: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِّ﴾ بطه؛ وصلاً، وأثبتها وقفاً؛ ساكنة». (ينظر: الإتحاف ١/٣٤٧).

(٥) ينظر: النشر ٣١٩ ـ ٣٢٣، وتقريب النشر ص (١٤١ ـ ١٤٥)، وشرح النويري ٥/٣٩ ـ ٥٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٣ ـ ٢٧٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٥/ب ـ ل ١١٦/ب)، والإتحاف ٢/٢٤٢ ـ ٢٦٠.

سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ـ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ[١] ـ

٧٨٥ ـ قُلْ قَالَ: عَنْ شَفَا[٢]. وَأُخْرَاهَا[٣]: عَظُمْ ....

اخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [٤].

فقرأه: ﴿قَالَ﴾؛ بفتح القاف، وألف بعدها، وفتح اللام.

على الخبر.

المرموز إليهم بقوله: **(عَنْ شَفَا)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

فالضمير لرسول الله ﷺ[٤].

وقرأه الباقون: بضم القاف، وحذف الألف،وسكون اللام.

---

(١) ضُبطت في الأصل: (**سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ من دون عبارة (عليهم السلام): (**سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ**).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بفتح الفاء بلا تنوين: (**شَفَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الفاء مع التنوين: (**شَفًا**)، وقد انفردت النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بضبطها: (**رَضًى**)، وهو سبق قلم لايصح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة قطع مضمومة، ثم خاء ساكنة، بعدها راء مفتوحة: (**أُخْرَاهَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بهمزة قطع ممدودة، ثم خاء مكسورة، بعدها راء مرفوعة: (**آخِرُهَا**).

(٤) ينظر: الكشف ١١٥/٢، وشرح الهداية ص (٦١٥)، واللباب ٦٢٧/١٣، والدر المصون ٢١٨/٨.

على الأمر له ﷺ[١].

(وَ)قرأ: ﴿قُلْ رَبِّ ٱحْكُمْ بِٱلْحَقِّ﴾ [١١٢].

وهي التي في (**أُخْرَاهَا**)؛ أي: السورة.

بفتح القاف، وألف بعدها، وفتح اللام.

على الخبر[٢] ـ أيضاً ـ.

المرموز إليه بعين: (**عَظُمْ**)[٣]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

والباقون: بصيغة الأمر ـ أيضاً ـ.

وتقدَّم:

﴿نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾ [٧]؛ بضم النون على؛ البناء للفاعل، لحفص[٤].

وكذلك: ﴿نُوحِىٓ إِلَيْهِ﴾ [٢٥]، له، ولأهل شفا[٥].

٧٨٥ ـ .... وَأَوَلَـمْ أَلَـمْ: دَنَا........................

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [٣٠].

فقرأه: ﴿أَلَمْ﴾؛ بحذف الواو التي بعد همزة الاستفهام التوبيخي.

---

(١) ينظر: الكشف ٢/١١٠، وشرح الهداية ص (٦١٢)، واللباب ١٣/٤٥٠، والدر المصون ٨/١٣٤.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١١٠، وشرح الهداية ص (٦١٢)، واللباب ١٣/٤٥٠، والدر المصون ٨/١٣٤.

(٣) ومعنى قوله: (**عَظُمْ**)؛ أي: كَبُر وفَخُم وصار عظيماً، يقال: عَظُم الأمر؛ صَعُب وشقَّ عليه، وعَظُم الشخص؛ كَبُر وعلت مكانته.

(٤) وقرأ الباقون: بالياء التحتية، وفتح الحاء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٧)، والنشر ٢/٢٩٦، والإتحاف ٢/٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٥) وقرأ الباقون: بالياء من تحت، وفتح الحاء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٧)، والنشر ٢/٢٩٦، والإتحاف ٢/٢٦١ ـ ٢٦٢).

الإمام المرموز إليه بقوله: (دَنَا)[1]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بإثباتها[2].

عطفاً على السابق[3].

وتقدَّم الكلام على:

﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٣٥][4].

و﴿رَءَاكَ﴾ [٣٦][5].

و﴿هُزُوًا﴾ [٣٦][6].

---

(١) وقوله: (دَنَا)؛ من باب سَمَا، بمعنى: قَرُبَ، دنا إلى الشيء؛ قَرُب منه، ودنا من الشيء؛ اقترب منه، وبينهما دناوة؛ أي قرابة أو قُرْبٌ، وفي الحديث: «إذا أكلتم فدنُّوا»؛ أي كلوا مما يليكم، وتدانوا؛ دنا واقترب بعضهم من بعض.

(٢) قال النويري: «واستغنى بلفظ القراءتين عن القيد»، وبمعناه قال المنير السمنودي في شرحه. (ينظر: شرح النويري ٥/٥٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/ب)).

(٣) وعليه رسم مصاحفهم؛ إثباتاً وحذفاً، فهي مرسومة بالواو في جميع المصاحف إلا مصحف أهل مكة، قال في المقنع: «وفي مصاحف أهل مكة: ﴿أَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾؛ بغير واو بين الهمزة واللام، وفي سائر المصاحف: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾؛ بالواو». (ينظر: الكشف ٢/١١٠، وشرح الهداية ص (٦١٢)، واللباب ١٣/٤٨٢، والدر المصون ٨/١٤٦، والمقنع في مرسوم المصاحف ص (١٠٤)).

(٤) قرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٢٦٣).

(٥) وقرأ: ﴿رَءَاكَ﴾، ونحوه؛ مما اتصل بالضمير، بإمالة الراء والهمزة معاً: حمزة، والكسائي، وخلف، وقللهما: الأزرق معاً، وأمال الهمزة فقط: أبو عمرو، واخْتُلِفَ عن هشام؛ فله الفتح فيهما معاً، والإمالة فيهما ـ أيضاً ـ معاً، والوجهان صحيحان عن هشام كما في النشر، واخْتُلِفَ أيضاً عن ابن ذكوان على ثلاثة أوجه؛ الأول: إمالتها معاً، والثاني: فتحهما، والثالث: فتح الراء، وإمالة الهمزة، وأما أبو بكر: ففتحهما عنه ـ معاً ـ العليمي، وأمالهما عنه ـ معاً ـ يحيى بن آدم، والباقون: بالفتح فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، الأبيات رقم (٣٠١ ـ ٣٠٢)، والنشر ٢/٤٦، والإتحاف ٢/٢٦٣).

(٦) قرأ حفصٌ: بضمِّ الزاي، وإبدال الهمزة واواً، وقرأ حمزة، وخلف: =

و﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [٤١][١].

٧٨٥ ـ ....يَسْمَعُ ضُمْ

٧٨٦ ـ خِطَابَهُ[٢] وَاكْسِرْ، وَلِلصُّمُّ[٣] انْصِبَا رَفْعًا: كَسَا. وَالْعَكْسُ في النَّمْلِ: دَبَا.

٧٨٧ ـ كَـالـرُّومِ........................ ....

اخْتُلِفَ في: ﴿يَسْمَعُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾ [٤٥].

فـ(**ـضُمْ**) (**خِطَابَهُ**)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب مضمومة.

(**وَاكْسِرْ**)؛ الميم منه.

(**وَلِـ﴿ـالصُّمُّ﴾ انْصِبَا**) (**رَفْعًا**).

[(**كسا**)][٤]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

= بإسكان الزاي وبالهمز، وقرأ الباقون: بضم الزاي، وبالهمز، ووقف عليه حمزة: بالنقل؛ على القياس، وبإبدال الهمزة واواً؛ على الرسم، وأمَّا تشديد الزاي فضعيف كالتسهيل بين بين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥ ـ ٢١٦، والإتحاف ٢/٢٦٤).

(١) قرأ بكسر الدال وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٢٦٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الباء؛ مفعولاً به: (**خِطَابَهُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الباء: (**خِطَابُهُ**).

(٣) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**وَلِلضَمُّ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**وَلِلصُمّ**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الميم من الكلمة على ثلاثة أوجه، الأول: ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بضم الميم مشددة: (**وَلِلصُمُّ**)، والثاني: ضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بفتح الميم مشددة: (**وَلِلصُمَّ**)، والثالث: ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بكسر الميم مع التشديد: (**وَلِلصُمِّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) هذه الكلمة سقطت من أصل الشرح، وقد أشار الشارح إلى معنى الرمز فيها دون أن يذكرها بنصها، فلعله سهو من الناسخ، وقد أَثبَتُّهَا ـ مجاراة لمنهج الشارح في نظائره ـ؛ وذلك لتمام المعنى.

وقرأه الباقون: ﴿يَسۡمَعُ﴾؛ بالياء التحتية[١]، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾؛ على الفاعلية.

(**وَالْعَكْسُ**)؛ أي: اقرأ بعكس الترجمة المذكورة[٢].

(**فِي**).

حرف (**النَّمْلِ**)، وهو: ﴿وَلَا يَسۡمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡا۟﴾ [النمل: ٨٠][٣].

الإمام المرموز إليه بدال: (**دَبَا**)[٤]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

(**كَـ**)ـحرف.

(**الرُّومِ**)[٥] ـ أيضاً ـ.

[فإنه قرأهما: بياء الغيب، وفتح الميم، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾.

وقرأهما الباقون: بتاء الخطاب مضمومة، [و][٦]بكسر الميم، ونصب: [﴿ٱلصُّمَّ﴾][٧].

---

(١) وفتح الميم.

(٢) أي: الترجمة المذكورة لابن عامر؛ وهي: قراءته بتاء الخطاب مضمومة، وكسر الميم، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾.

(٣) في الأصل كُتِبَتْ مجردة من الواو: (لا يسمع)، وقد أثبتها مع الواو.

(٤) وقوله: (دَبَا)؛ اسمٌ؛ هو الجراد الصغير قبل أن يستقل بالطيران، أو هو أصغر ما يكون من الجراد والنمل، وقد تأتي فعلٌ؛ مِنْ: دَبَأَ؛ وحذفت أو أبدلت الهمزة ألفاً، والمعنى: سَكَن، ودبأ فلان بالعصا؛ ضربه.

(٥) أي: أن خلاف القراء في حرف الروم هو كخلافهم في حرف الأنبياء سواء بسواء.

(٦) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٧) ما بين المعكوفتين حصل فيه خلطٌ وتركيب في نسبة القراءة وعزوها للأئمة القراء، فجعل الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ قراءة ابن كثير في الحرفين المذكورين ـ أي حرفي النمل والروم ـ مكان قراءة القراء التسعة، وجعل قراءة القراء التسعة مكان قراءة ابن كثير، فلعله سهو وسبق قلم، بدليل أنه ذكر العزو صحيحاً عند تلخيصه ـ فيما بعد ـ لاختلاف القراء في هذه الأحرف الثلاثة، فعبارة الشارح في الأصل كالتالي: «فإنه قرأهما: بتاء الخطاب مضمومة، وبكسر الميم، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾، وقرأهما الباقون: بياء الغيب، وفتح الميم، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾»، وما أثبته هو الصواب، وذلك بجعل قراءة الباقين في الموضعين قراءةً لابن كثير، وقراءة ابن كثير فيهما قراءةً للباقين، =

فالحاصل أنَّ[1]:

ابن عامر: بالخطاب في الجميع[2]، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾[3].

وابن كثير: بالغيب في الجميع، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾[4].

والباقين: هنا؛ بالغيب، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾، وفي النمل والروم؛ بالخطاب، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾[5].

٧٨٧ ـ ....مِثْقَالَ[6]، كَلُقْمَانَ، ارْفَعِ: مَـدًا....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿مِثْقَالَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ هنا[7].

= من غير تصرف في عبارة الشارح البتة، والذي أثبته هو الذي في سائر شروح الطيبة، كما هو ـ أيضًا ـ في النشر والإتحاف. (ينظر: النشر ٣٣٨/٢، والإتحاف ٣٣٤/٢، وشرح النويري ٥٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/ب)، وشرح موسى جار الله ص (١٩٩)، والهادي ٥٦/٣ ـ ٥٧).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٨).

(٢) بضمِّ التاء، وكسر الميم.

(٣) فقراءة ابن عامر؛ على أنَّ الخطاب للنبيِّ ﷺ، فهو مضارع: (أسمع)، ومفعولاه: ﴿ٱلصُّمَّ﴾، و﴿ٱلدُّعَآءَ﴾. (ينظر: الكشف ١١٠/٢، وشرح الهداية ص (٦١٢)، واللباب ٥٠٨/١٣، والدر المصون ١٦٢/٨).

(٤) وقراءة ابن كثير؛ من إضافة الفعل إلى: ﴿ٱلصُّمُّ﴾، الذي ارتفع فاعلاً، و﴿ٱلدُّعَآءَ﴾؛ مفعول، فهو على معنى الإخبار عن الكفار، وسمُّوا صُمًّا؛ لأنهم لم ينتفعوا بأسماعهم. (ينظر: الكشف ١١١/٢، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ٥٠٩/١٣، والدر المصون ١٦٢/٨).

(٥) وأمَّا وجه قراءة الباقين؛ الجمع بين التوجهين المذكورين. (ينظر: شرح النويري ٥٨/٥).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**مِثْقَالَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع اللام: (**مِثْقَالُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) سورة الأنبياء: الآية [٤٧].

(كـ)حرف.

(لُقْمَانَ): ﴿إِن تَكُ مِثْقَالَ﴾ [١٦][١].

فـ(ـارْفَعِ)؛ أي: اقرأه برفع اللام فيهما.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (مَدًا)؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

على أن كان تامة[٢]، أي: (وُجِدَ مثقال)[٣].

وقرأ الباقون: بالنصب فيهما.

على أنها ناقصة[٤]، واسمها [مضمر][٥]، أي: (وإن كان العمل أو الظلم مقدار حبة)، و﴿مِّنْ خَرْدَلٍ﴾؛ صفة حبة[٦].

وتقدَّم همز[٧]: ﴿ضِئَاء﴾، لقنبل [٤٥٤].

٧٨٧ ـ ....جُذَاذًا كَسْرُ ضَمِّهِ: رُعِي

واخْتُلِفَ في: ﴿جُذَاذًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ﴾ [٥٨].

---

(١) في الأصل بزيادة واو: (وإن تك)، وهو تصحيف.

(٢) فلا تحتاج إلى خبر.

(٣) ينظر: الكشف ١١١/٢، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ٥١٣/١٣، والدر المصون ١٦٥/٨.

(٤) فهي محتاجة إلى اسم وخبر.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٦٥/٢).

(٦) ينظر: الكشف ١١١/٢، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ٥١٣/١٣، والدر المصون ١٦٥/٨.

(٧) قرأ قنبل: بهمزة مفتوحة بدل الياء، وقال في النشر: «وزعم ابن مجاهد أنه غلط، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل، وخالف الناس ابن مجاهد في ذلك فرواه عنه بالهمز، ووافق قنبلاً أحمد بن يزيد الحلواني فرواه كذلك عن القواس شيخ قنبل، وهو على القلب؛ قُدِّمَتْ فيه اللام على العين، كما قيل في (عات)، (عتا)، وقرأ الباقون: بغير همز في الياء». (ينظر: متن طيبة النشر، الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٤٠٦/٢ ـ ٤٠٧، والإتحاف ٢٦٥/٢).

فـ(**كَسْرُ ضَمِّهِ**)؛ أي: قراءته بكسر الجيم.

للإمام المرموز إليه براء: (**رُعِي**)(١)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بضمها.

قال في الإتحاف(٢): «هما لغتان في متفرق الأجزاء، والمكسور؛ جمع (جَذيذ)، كـ(ـخَفيف)، و(خِفَاف)، أو (جِذَاذَة)، والمضموم؛ جمع (جُذاذَة)، كـ(ـقُرَادة)، و(قُرَاد)(٣)، وقيل: هي في لغاتها كلها مصدر(٤)».

وتقدَّم:

﴿فَسْـَٔلُوهُمْ﴾ [٥٨](٥).

و﴿أُفٍّ﴾ [٦٧](٦).

---

(١) ومعنى قوله: (**رُعِي**)؛ من الرعاية؛ وهو الحفظ والصون.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٦٥.

(٣) في الأصل: وقرادة.

(٤) فلا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يؤنَّثُ، ومعنى القراءتين: أنه كسَّرَهم قِطَعًا، و(الجذاذ) في جيمه الحركات الثلاث؛ الضم، والفتح، والكسر، قال موسى جار الله: «فهو بالفتح؛ مصدر، معناه؛ الفصل، ويطلق على ما انفصل، و(الجِذَاذ) بالكسر ـ ويضم ـ؛ معناه: القطع، و(الجُذاذ) بالضم؛ فتات الذهب، وحجارة مشوبة بالتبر، فمنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾ [الأنبياء ٥٨]؛ لأن الغالب أن أصنامهم كانت مصنوعة من أحجار مذهبة بالتبر، وقيل: بالكسر؛ جمع جذيذ، فعيل في معنى مفعول، وهذا القول ـ وإن قاله الكبار ـ ليس بسديد، فإن فعيلاً إذا دلَّ على كون الشيء مصاباً بمصيبة فلا يجمع على فعال البتة، وإنما يُجمَع على فعلى». (ينظر: الدر المصون ٢/١٧٣، واللباب ١٣/٥٢٤ ـ ٥٢٥، وشرح النويري ٥/٥٧، وشرح الهداية ص (٦١٣)، والكشف ٢/١١٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٠)).

(٥) قرأ ابن كثير، والكسائي، وخلف: بنقل حركة الهمزة إلى السين، وحذف الهمزة، وقرأ الباقون: بإسكان السين، وهمزة مفتوحة بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٢٦٥).

(٦) قرأ بكسر الفاء منونة: نافع، وحفص، وأبو جعفر، وبفتح الفاء من غير تنوين: ابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الفاء بلا تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، ص (٨٢)، البيت رقم (٧٣١)، والنشر ٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧، والإتحاف ٢/٢٦٥).

و﴿أَيِـمَّةَ﴾ [٧٣][١].

٧٨٨ـ تُحْصِنَ[٢] نُونٌ: صِفْ [غِنًا][٣]. أَنِّثْ: عَلَنْ[٤] كُفْءٌ[٥] ثَنًا[٦] ....

(١) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية بين وبين، وبالإبدال ياء خالصة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وكلهم من غير إدخال بين الهمزتين غير أبي جعفر فيدخل ألفاً بينهما مع وجه التسهيل دون وجه الإبدال، والباقون: بتحقيق الهمزتين مع القصر، بخلف عن هشام فثبت عنه الإدخال وعدمه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، ص (٤٤)، الأبيات رقم (١٩٤ ـ ١٩٥)، والنشر ٢/٣٧٨ ـ ٣٨١، والإتحاف ٢/٢٦٥ ـ ٢٦٦).

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالتاء؛ على التأنيث: (**تُحْصِنَ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء: (**يُحْصِنَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**ثَنَا**) ولا شك أنه تصحيف؛ لأنَّ هذا الرمز؛ أي: (**ثَنَا**) إنما هو رمز لأبي جعفر، وقراءة أبي جعفر بتاء التأنيث وليس بنون العظمة، إضافة إلى أن الشارح في ثنايا الشرح قد أثبت الرمز كما هو في سائر النسخ: (**غِنًا**)، وفسَّره بأنه رمز لرويس، فزال الإشكال، وأنهى الاستشكال، وقد ضُبطت في جميع نسخ النظم بالألف الممدودة: (**غِنًا**)، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: (**غِنًى**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون ساكنة بعد العين: (**عَلَنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسختيه، فقد ضُبطت فيه؛ بلام مفتوحة بعد العين: (**عُلَا**).

(٥) ضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالهمزة على السطر: (**كُفْءٌ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بلا همز: (**كُفَ**)، وضُبِطَت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي؛ بكسر الهمزة بلا تنوين، ومرسومة على واو: (**كُفْؤِ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بتنوين الهمزة مكسورة ومرسومة على واو: (**كُفْؤٍ**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بتنوين الهمزة مضمومة، ومرسومة على واو: (**كُفْؤٌ**)، وضُبطت في شرح النويري؛ مرسومة على الواو، ثم ألف بعد الهمزة: (**كُفؤا**)، وضُبطت في شرح موسى جار الله؛ بهمزة مكسورة مرسومة على السطر: (**كُفْءٍ**)، وهي كذلك في تحقيق الشيخ أيمن سويد، وانفرد الشيخ المنير السمنودي في النسخة الهندية من شرحه على الطيبة فضبطها ـ شرحاً ومتناً ـ: (**كُفَا**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بفتح الهمزة بلا تنوين: (**كُفْؤَ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ تسعة أوجه: (**كُفْءٌ**)، (**كُفَ**)، (**كُفْؤٌ**)، (**كُفؤا**)، (**كُفؤِ**)، (**كُفْؤٍ**)، (**كُفْءٍ**)، (**كُفَا**)، (**كُفْؤَ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿تُحْصِنَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ **لِيُحْصِنَكُم** مِّنۢ بَأْسِكُمْ﴾ [٨٠].

فـ(**ـنُونٌ**)؛ أي: قراءته بنون العظمة.

المرموز[١] إليهما بأولى قوله: (**صِفْ غِنًا**)؛ أي: شعبة، ورويس.

مناسبة لقوله: ﴿عَلَّمْنَـٰهُ﴾[٢].

و(**أَنِّثْ**)؛ أي: اقرأ بتاء التأنيث.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**عَلَنْ**[٣]) (**كُفْءٌ**[٤] **ثَنَا**)؛ أي: حفص، وابن عامر، وأبي جعفر.

على أن الفاعل ضمير يعود على (الصنعة)[٥]، أو (اللبوس)، إذ المراد بها: (الدروع)[٦].

وقرأه الباقون: بالياء التحتية.

فالفاعل يعود على: (الله ـ ﷻ ـ)، أو (داوود)، أو (التعليم)، أو (اللبوس)[٧].

---

(١) ضُبطت في الأصل: (المرموز)، ولعل الأليق بالسياق ضبطها: (للمرموز).

(٢) ينظر: الكشف ١١٢/٢، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ٥٦٠/١٣، والدر المصون ١٨٧/٨.

(٣) وقوله: (**عَلَنْ**)؛ اسمٌ؛ بمعنى: الجهر والانكشاف؛ وضده السرّ، يقال: علنَ الخبر؛ أي: ظهر، وبان، وشاع، وانتشر، وأمرٌ عَلَنٌ؛ أي: صار علانية، ظاهرٌ.

(٤) ومعنى قوله: (**كَفءٌ**)؛ أي: المماثل، والنظير، موظفٌ كفءٌ؛ مقتدرٌ قادر على القيام بالمهام الموكلة إليه بكل كفاءة واقتدار.

(٥) في الأصل: (الصفة)، ولا يستقيم الكلام بها، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٦٦/٢).

(٦) ينظر: الكشف ١١٢/٢، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ٥٦٠/١٣، والدر المصون ١٨٧/٨).

(٧) فإن (فعولاً) يستوي فيه التذكير والتأنيث. (ينظر: الكشف ١١٢/٢، وشرح الهداية ص (٦١٤)، واللباب ٥٦٠/١٣، والدر المصون ١٨٧/٨).

وتقدَّم جمع: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ [٨١]؛ لأبي جعفر(١).

٧٨٨ - ....**يَقْدِرَ**(٢) **يَاءٌ**(٣) **وَاضْمُمَنْ**(٤)

٧٨٩ - **وَافْتَحْ: ظُبًى**............... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَقْدِرَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [٨٧](٥).

فـ(**يَاءٌ**)؛ أي: اقرأه بياء تحتية.

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨١)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٢٦٦.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بضم الياء، وفتح الدال والراء: (**يُقْدَرَ**)، وهو ظاهر نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وضُبطت في نسخة الشيخ الضباع؛ بفتح الياء، وكسر الدال، ونصب الراء: (**يَقْدِرَ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بضم الياء، وفتح الدال، وضم الراء: (**يُقْدَرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في بعض نسخ شرح ابن الناظم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالنون المفتوحة، مع كسر الدال: (**نَقْدِرَ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**نَقْدِرَ**)، (**يُقْدَرُ**)، (**يَقْدِرَ**)، (**يُقْدَرَ**)، أما الوجهان؛ الثاني والثالث ففيهما نظر؛ لأن الخلاف بين القراء دائر بين الوجهين؛ الأول والرابع؛ حيث لا خلاف بين القراء العشرة في فتح الراء، سواء منهم من قرأ بالياء، أو قرأ بالنون، كما لاخلاف في تحريك الياء بالضم عند من قرأ منهم بالياء.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بياء مجردة من (أل) التعريف، ثم همزة بعد الألف: (**يَاءٌ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا المتن المطبوع بطبعاته الأربع، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ مقرونة بـ(أل) التعريف، مع حذف الهمز منها؛ على الإطلاق: (**بالْيَا**)، بينما ضُبطت في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع كضبط الجماعة.

(٤) ضُبطت في جميع النسخ والشروح: (**وَاضْمُمَنْ**)، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: (**وَاضْمُمَا**)، وهو خلاف مرتبط بخلافهم في خاتمة المصراع الأول من هذا البيت.

(٥) في الأصل كُتِبَتْ: (فظن أن يقدر عليه)، وهو خطأ في النص القرآني.

(وَاضْمُمْـ) ـها.

(وَافْتَحْ) الدال.

للإمام المرموز إليه بظاء: **(ظُبًى)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنه فعل مبني للمفعول(١).

والباقون: بنون العظمة المفتوحة، وكسر الدال.

على البناء للفاعل، والمفعول محذوف، أي: (لن نضيق عليه الجهات والأماكن)(٢).

٧٨٩ـ ....نُنْجِي احْذِفِ اشْدُدْ: لِي مَضَى(٣) صُـنْ....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿نُـجِى﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨].

فـ**(ـاحْذِفِ اشْدُدْ)**؛ أي: اقرأه بحذف إحدى النونين، وتشديد الجيم(٤).

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(لِي مَضَى(٥))** **(صُنْ(٦))**؛ أي: هشام،

---

(١) مِنْ: (أقدر)، فالفعل هنا مِنَ (القَدَر)؛ بمعنى القضاء، وعليه فإن المعنى: فظن أن لن يُقْدَرَ عليه ما قُدِرَ، أو: ظنَّ ذا النون ورجا أن لن نقضي عليه شيئاً يسوءه، وقيل: إن المعنى؛ فظن أن لن يُضَيَّقَ عليه. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٢ ـ ٦٣)، واللباب ٥٧٨/١٣، والدر المصون ١٩١/٨).

(٢) فالفعل هنا من (القدر) خلاف البسط، أي: بمعنى التضييق. (ينظر: اللباب ٥٧٨/١٣، والدر المصون ١٩٠/٨).

(٣) ضُبطت في جميع النسخ والشروح؛ بالألف المقصورة: **(مَضَى)**، إلا نسخة رضوان العقبي، والنسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بالألف الممدودة: **(مَضَا)**.

(٤) من (نُجِّيَ). (ينظر: الدر المصون ١٩١/٨).

(٥) وقوله: **(مَضَى)**؛ فعل ماض؛ مِنْ: قطع وأمْضى وأنفذ، فهو من القطع والنفاذ، ويكون مِن الذهاب، ويطلق المضي على السيف؛ مضى السيف؛ صار حادًّا سريع القطع.

(٦) وقوله: **(صُنْ)**؛ فعل أمر؛ مِنْ: الحفظ والرعاية والصيانة، صان عرضه؛ حماه ووقاه مما يعيبه، وصان المال؛ حفظه في مكان أمين.

وابن ذكوان، وشعبة، فهي: له، وابن عامر بكماله؛ لكنه فرق في الرمز إلى راوييه دفعاً للحشو في كلامه(١).

والباقون: بضم النون الأولى، وإسكان الثانية، وتخفيف الجيم.

من الإنجاء(٢)؛ مُسْنَدًا إليه ﷻ بنون العظمة، ونصب: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهي واضحة.

واختار الإمام [أبو عبيد](٣): القراءة الأولى لموافقتها المصاحف(٤)؛ فإنها في المصحف الإمام وغيره بنون **[٤٥٥]** واحدة.

وأمَّا [ما](٥) زعمه بعض النحاة(٦) من أنها لحنٌ [فمردود](٧): بأنها

---

(١) وقد تكرر هذا التفريق بين الراويين لقراءة الإمام الواحد في مواضع متعددة من النظم؛ وذلك ـ كما قال الشارح ـ دفعاً للحشو في نظم الناظم.

(٢) من (أَنْجَى)، (يُنْجِي). (ينظر: الكشف ١١٣/٢، واللباب ٥٨٥/١٣، والدر المصون ١٩١/٨، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦٦/٢، والهادي ٥٩/٣).

(٣) في الأصل: (أبو عبيدة)، وهي كذلك في البحر المحيط، والإتحاف، والكشف، والصواب بحذف التاء، وهو: القاسم بن سلام أبو عبيد الخراساني الأنصاري مولاهم البغدادي، الإمام الكبير الحافظ العلامة، أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات، والحديث، والفقه، واللغة، والشعر، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن: علي بن حمزة الكسائي، وشجاع بن أبي نصر، وسليمان بن حماد، وغيرهم، وروى عنه القراءة: علي بن عبدالعزيز البغوي، ونصر بن داود، له اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر، قال الداني: إمام أهل دهره في جميع العلوم، صاحب سنة ثقة مأمون، وقال أحمد بن سلمة: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: الحق يحبه الله، أبو عبيد أفقه مني وأعلم، وسُئِل ابن معين عنه فقال: مثلي يُسْأَلُ عن أبي عبيد، أبو عبيد يُسْأَلُ عن الناس، ولد سنة ١٥٠هـ، وقيل: ١٥٤هـ، وتوفي سنة ٢٢٤هـ في مكة، عن ثلاث وسبعين سنة. (ينظر: الكشف ١١٣/٢، والبحر ٣١١/٦، والإتحاف ٢٦٦/٢، وغاية النهاية ١٧/٢، والإعلام للزركلي ١٧٦/٥، وطبقات القراء الكبار ١٧٠/١).

(٤) نصَّ عليه الإمام مكي في الكشف، وذكره أبو حيان في تفسيره، وصاحب الإتحاف. (ينظر: الكشف ١١٣/٢، والبحر ٣١١/٦، والإتحاف ٢٦٦/٢).

(٥) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٦) كالفراء في معاني القرآن ٢١٠/٢، وأبي إسحاق الزجاج في معاني القرآن ٤٠٣/٣، وأبي علي الفارسي في الحجة للقراء السبعة ٢٥٩/٥.

(٧) في الأصل: (فمردون)، وهو تصحيف.

قراءة متواترة[١]، ثابتة عن إمامين جليلين[٢]، ولها[٣] وجه صحيح في العربية[٤][٥].

لأنَّ الأصل: (نُنَجِّي)[٦]؛ بفتح النون الثانية، مضارع (نَجَّى) المضعف، فاسْتُثْقِل توالي المثلين، فحذفت الثانية، كما حذفت في: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥][٧].

---

(١) قال في الدر المصون: «وهذه القراءة متواترةٌ، ولا التفات على من طعن على قارئها، وإنْ كان أبو علي ـ أي: أبو عليٍّ الفارسي ـ، وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج، وأمَّا الزمخشري فلم يطعن عليها، وإنما طعن على بعض الأوجه ـ أي في توجيهها ـ». (ينظر: الدر المصون ١٩٣/٨، واللباب ٥٨٦/١٣).

(٢) قال موسى جار الله: «وهما تابعيان تلقيا حروف القرآن عن الصحابة، وابن عامر من صريح العرب، قوله ونقله حجة، وهو الذي تمكن في كرسي الرياسة والقضاء والإفتاء، وما كان يتقدمه أحد، ودار الخلافة غاصة بعلمائها، على أن ظاهر الرسم لا يحتمل غيره». (ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (٢٠١)).

(٣) في الأصل: (ولهما).

(٤) ينظر: الكشف ١١٣/٢، والنشر ٣٢٤/٢، واللباب ٥٨٤/١٣ ـ ٥٨٦، والدر المصون ١٩١/٨ ـ ١٩٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٨ ـ ٢٧٩)، وغيث النفع ص (٢٩٤)، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٥) قال موسى جار الله: «والذي نراه ولا نرى أن الحق يتعداه؛ أن زيداً حين كتب المصاحف إنما رسم الحرف بنون واحدة ليبقي قراءة الإدغام بالكتاب، ويبقي قراءة الإظهار بالأصالة، فاصطلاح زيد أن يرسم الحرف على الوجه العارض لتأبيده في المصاحف، لإن الوجه الأصلي باق بأصالته، لا يحتاج في بقائه إلى تأييد الرسم، وهذا من عظيم فقه زيد ﵁ وقد التزمه في جميع المصاحف ولم يخالفه في حرف، ومن لم يتنبه على هذه الدقيقة من طعن على حرف ابن عامر وشعبة عن عاصم، بناء على ما حفظ عنده من قواعد الصرف، ووجوه العربية أوسع من أن تحصره كتب النحاة». (ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (٢٠١ ـ ٢٠٢)).

(٦) بنونين؛ الأولى: مضمومة، والثانية: مفتوحة، ثم جيم مشددة. (ينظر: الإتحاف ٢٦٦/٢).

(٧) وقد وجَّه السمين الحلبي قراءة ابن عامر وشعبة بتوجيهات أربع، ونقلها عنه ابن عادل في اللباب، هذا أقواها؛ وذلك ـ كما قال في الدر المصون ـ: «لسلامته مما تقدم من الضعف»، وهذا الوجه من أَوجَهِ توجيه هذه القراءة، هو الذي أخذ به واقتصر عليه: ابن الناظم، ومحمد سالم محيسن، في شرحيهما، وكذا صاحب الإتحاف في إتحافه، وهو أحد الوجهين في النشر، وغيث النفع. (ينظر: الكشف ١١٣/٢، والنشر ٣٢٤/٢، =

أو الأصل: (نُنْجِي)؛ مضارع: (أَنْجَى)، أدغمت النون في الجيم؛ لاشتراكهما[١] في أكثر الصفات، كما أدغمت في: (أَجَّاصَة[٢])، و(أَجَّانة)؛ بتشديد الجيم فيهما[٣]، والأصل: (أنجاصة)، و(أنجانة)[٤].

= واللباب ٥٨٤/١٣ ـ ٥٨٦، والدر المصون ١٩١/٨ ـ ١٩٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٨ ـ ٢٧٩)، وغيث النفع ص (٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، وشرح النويري ٦٠/٥، والإتحاف ٢٦٦/٢ ـ ٢٦٧، والهادي ٥٩/٣).

(١) في الأصل: (لاشتراكها)، والتصويب من غيث النفع ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٤)).

(٢) في الأصل: (أصاصة)، وهو تصحيف.

(٣) قال في غيث النفع: «والإِجَّاصَةُ؛ واحدة الإجَّاص، قال في القاموس: (الإجَّاص بالكسر مشددة: ثمر دخيل، لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمةٍ، الواحدة بهاءٍ، ولا تقل إِنْجَاصٌ، والإِجَّانَةُ واحدة الأَجاجِين، قال في التصريح: وهي بفتح الهمزة وكسرها، قال صاحب الفصيح: قصرية يعجن فيها ويغسل فيها، يقال: (إِنجانة)، كما يقال: (إنجاصة)، وهي لُغًى يمانية فيهما، أنكرها الأكثرون». (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٤)).

(٤) وقد ذكر هذا الوجه من أوجه توجيه القراءة: أبو عبيد، كما ذكر ذلك النحاس في إعراب القرآن، ونقله أبو حيان في تفسيره، وبمثل هذا التوجيه قال النويري في شرحه، وهو أحد الوجهين عند ابن الجزري في نشره، وعند الصفاقسي في الغيث، وذكره موسى جار الله وانتصر له حيث قال: «اللغة تحتمله، وقد تقدم في باب الإدغام حروف أدغمت في الجيم؛ كالذال، والدال، والتاء، ولا شك أن النون أقرب منها إلى الإدغام؛ لأنها تخفى قبل الجيم، والإخفاء كالإدغام، ولأن بين الجيم والنون باعتبار المخرج أربع وسائط، وبين الجيم والذال عشر وسائط، وقد ثبت ثبوتاً لم ينكره أحد، إدغام الذال في الجيم، وإذا ثبت الإدغام بين المتباعدين فجوازه بين المتقاربين أثبت، وقد أيده الرسم»، بينما ضعَّف صاحب الدر المصون هذا الوجه من أوجه توجيه هذه القراءة حيث قال: «وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأن النون لا تُقاربُ الجيمَ فتُدغَمُ فيها»، ووافقه صاحب اللباب، وذكر هذا التوجيه مكي في الكشف ثم قال: «وهو غلط قبيح، ولا يجوز الإدغام في حرف مشدد، فكيف تدغم النون في الجيم وهي مشددة أولها ساكن، ولا يجوز ـ أيضاً ـ إدغام النون في الجيم عند أحد». (ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٣، والكشف ١١٤/٢، والبحر المحيط ٣١١/٦، والنشر ٣٢٤/٢، واللباب ٥٨٦/١٣، والدر المصون ١٩٣/٨، وشرح النويري ٦٠/٥، وغيث النفع ص (٢٩٤)، وشرح موسى جار الله ص (٢٠١)).

٧٨٩ - ....حِرْمٌ اكْسِرْ سَكِّنِ اقْصُرْ: صِفْ رِضَى

واخْتُلِفَ في: ﴿حِرْمٌ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَحَـرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَـةٍ أَهْلَكْنَـٰهَآ﴾ [٩٥].

فـ(ـاكْسِرْ).

و(سَكِّنْ).

و(اقْصُرْ).

أي: اقرأه بكسر وتسكين الراء، وحذف الألف بعدها.

للمرموز إليهم بقوله: **(صِفْ رِضَى)**؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي.

والباقون: بفتح الحاء، والراء، وألف بعدها.

وهما لغتان؛ كـ(ـالحِلِّ)، و(الحَلَال)[١].

وتقدَّم:

الاتفاق على قراءتهم: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [٩٥]؛ بالبناء للفاعل؛ لأنه غير رجوع الآخرة[٢].

والخلاف في تشديد: ﴿فُتِحَتْ﴾ [٩٦][٣]؛ كذا[٤].

---

(١) فهما لغتان في واجب الترك، كـ(حِلّ)، و(حَلَال) في المباح. (ينظر: اللباب ١٣/٥٩٤، والدر المصون ٨/١٩٨).

(٢) ذكره في الإتحاف ونصَّ عليه، وقد خرج هذا الموضع بالقيد الذي ذكره الناظم في الطيبة بقوله: **(إِنْ كَانَ لِلْأُخْرَى)**؛ أي: من رجوع الآخرة، فمفهومه: أن الرجوع إذا لم يكن للآخرة فلا خلاف فيه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والإتحاف ١/٣٨٣، وشرح النويري ٤/١٠، وشرح ابن الناظم ص (١٧٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٥/ب)).

(٣) في الأصل: (فتحة)، وهو خطأ وتصحيف.

(٤) قرأه بالتشديد: ابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٧)، والنشر ٢/٢٥٨، والإتحاف ٢/٢٦٧).

وهمز: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [٩٦]، لعاصم وحده(١).

و﴿لَا يَحْزُنُهُمُ﴾ [١٠٣]؛ مِنْ (أَحْزَنَ)، لأبي جعفر فقط(٢).

٧٩٠ـ نَطْوِ(٣) فَجَهِّلْ أَنِّثِ النُّونَ، السَّمَا(٤) فَارْفَعْ: ثَـنًا(٥)........................

واخْتُلِفَ في: ﴿نَطْوِي﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [١٠٤](٦).

(فَجَهِّلْ).

---

(١) وقرأ الباقون: بالألف فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ٣٩٥/٢، والإتحاف ٢٦٧/٢).

(٢) حيث قرأها: بضمِّ الياء، وكسر الزاي، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضمِّ الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٤٤٥)، والنشر ٢٤٤/٢، والإتحاف ٢٦٨/٢).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالكسر في الواو وحذف الياء: (**نَطْوِ**)، وضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الياء بعد الواو المكسورة: (**نَطْوِي**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، ونسخة الشيخ الضباع، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والهادي، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بالتاء مضمومة، وفتح الواو: (**تُطْوَى**)، فصار هذا الوجه هو اختيار النسخ الثلاث العتيقة.

(٤) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الهمزة: (**السَّما**)، وهي كذلك في جميع النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**السَّمَاء**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

(٦) قال الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة، وذلك في معرض قراءته لمعنى المثل المضروب في هذه الآية الكريمة: «والسجل الصحيفة، والكتاب؛ المكتوب؛ والمعنى: مثل طيِّ الصحيفة على ما فيها حفظاً له، وهذا التشبيه من بدائع التشابيه، وله، ولقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، معنًى جامع، لو اطَّلع عليه أهل العلم لخشعت عقولهم للقرآن، وخرت أفكارهم ساجدة لهيبة البيان». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٠٣)).

و(**أَنِّثْ النُّونَ**).

أي: اقرأه: ﴿**تُطْوَى**﴾؛ بالبناء للمفعول، وبتاء مضمومة مكان النون، وفتح الواو.

(﴿**السَّماءُ**﴾) (**فَارْفَعْ**) أي: اقرأ: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾؛ بالرفع.

على النيابة للفاعل[1].

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَنَا**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بنون العظمة، وكسر الراء؛ مبنياً للفاعل[2].

و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾؛ بالنصب.

مفعول به[3].

٧٩٠ ـ ....وَرَبِّ[4] لِلْكَسْرِ اضْمُمَا:

٧٩١ ـ عَـنْـهُ........................... ....

(**و﴿رَبِّ﴾) مِنْ قوله**: ﴿قُلْ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [١١٢][5].

(**الْكَسْر اضْمُمَا**)؛ أي: اقرأه بضم باء: ﴿رَبِّ﴾.

(**عَنْهُ**)؛ أي: عن الإمام أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله أيضاً، فإنه قرأ كذلك.

---

(١) أَنَّثَ الفعل؛ لأنَّ ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾؛ مؤنثة. (ينظر: اللباب ٦١٣/١٣، والدر المصون ٢٠٩/٨، وشرح النويري ٦٠/٥، والإتحاف ٢٦٨/٢، والهادي ٦٠/٣).

(٢) والفاعل هو الله العظيم ـ جلَّ جلاله ـ. (ينظر: اللباب ٦١٣/١٣، والدر المصون ٢٠٩/٨).

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٠٩/٨، واللباب ٦١٣/١٣، وشرح النويري ٦٠/٥، والإتحاف ٢٦٨/٢، والهادي ٦٠/٣.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الباء مع التشديد: (**رَبِّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّ الباء مع التشديد: (**رَبُّ**).

(٥) قال ابن الناظم: «وقيد الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ: ﴿رَبِّ ٱحْكُم﴾؛ للضرورة»، وفي تَرَحُّم ابن الناظم على والده قرينة إلى أنه ربما يكون قد انتهى من تأليف شرحه وأتمه بعد وفاة والده. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٩)).

قال في الإتحاف[(١)]: «على أحد اللغات الجائزة في المضاف لياء المتكلم، نحو: (يا غلامي)؛ [تنبيهاً][(٢)] على الضمّ، [وتنوي][(٣)] الإضافة، وليس منادى مفرداً؛ [لأنه][(٤)] ليس من نداء النكرة المقبل عليها»[(٥)].

والباقون: بكسر الباء.

اجتزاءً بالكسرة عن ياء الإضافة، وهي الفصحى[(٦)].

وتقدَّم قراءة حفص[(٧)]: ﴿قَالَ﴾، بصيغة الماضي **[٤٥٦]**.

٧٩١ ـ ......وَلِلْكِتَابِ[(٨)]: صَحْبٌ[(٩)] جَمَعَا ....

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٢٦٨.

(٢) في الأصل: كلمة غير واضحة، وضبطها في الإتحاف: (تبنيه) من البناء، وفي شرح النويري: (تنبيه)، وفي شرح ابن الناظم: (تنبيهًا)، وهو الأقرب للمعنى، قال في شرح النويري: «وهي لغة معروفة جائزة في يا غلام؛ أي: يا غلامي، وهي أن تنبه على الضم وأنت تنوي الإضافة، لما قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيته، فمعنى: (رب)؛ (ياربي)». (ينظر: شرح النويري ٥/٦١، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، والإتحاف ٢/٢٦٨).

(٣) في الأصل: (وتنوين)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف: (وتنوي) ـ حيث نقل الشارح ـ، ونصّ عبارة الإتحاف: «وأنت تنوي الإضافة»، وهي نصُّ عبارة ابن الناظم أيضاً. (ينظر: شرح الإتحاف/٢٦٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)).

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (إلا أنه)، والتصويب من الإتحاف، حيث نقل الشارح، وهو كذلك في شرح ابن الناظم. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٦٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)).

(٥) وكلام صاحب الإتحاف موجود بغالب معناه في الدر المصون، ومنه نقل صاحب اللباب. (ينظر: اللباب ١٣/٦٢٧ ـ ٦٢٨، والدر المصون ٨/٢١٨، وشرح النويري ٥/٦٠، والإتحاف ٢/٢٦٨، والهادي ٣/٦٠).

(٦) ينظر: اللباب ١٣/٦٢٧ ـ ٦٢٨، والدر المصون ٨/٢١٨، وشرح النويري ٥/٦٠، والإتحاف ٢/٢٦٨، والهادي ٣/٦٠.

(٧) خبراً عن الرسول ﷺ، والباقون: قرؤوا: ﴿قُلْ﴾؛ بصيغة الأمر؛ على الأمر له ﷺ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنبياء، البيت رقم (٧٨٥)، والنشر ٢/٣٢٣، والإتحاف ٢/٢٦٨).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الإفراد: **(لِلْكِتَابِ)**، والثاني: على الجمع: **(لِلْكُتُبِ)**، وهو الاختيار في النسخ الثلاث العتيقة.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ [١٠٤]، [الذي][1] بعد: ﴿ٱلسِّجِلِّ﴾ [١٠٤]، المتقدم.

فالمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(**جَمَعَا**)؛ أي: قرأ كلٌّ منهم؛ بضم الكاف، والتاء بلا ألف.

على الجمع[2].

والباقون: بكسر الكاف، وفتح التاء، وألف بعدها.

على الإفراد[3].

ورسْمُ المصحف يحتملهما[4]؛ لأنه فيه بغير ألف.

= (**صَحْبٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبِطَتْ فيها؛ بضم الباء بلا تنوين: (**صَحْبُ**)، وفيه نظر.

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (في)، ولعل ما أثبته أليق بسياق الكلام.

(٢) قال في الدر المصون: «والجمع على الاختلاف». (وينظر: اللباب ٦١٥/١٣، وشرح النويري ٦١/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦٨/٢، والهادي ٦٠/٣).

(٣) قال في الدر المصون: «فالإفراد يراد به الجنس»، وزاد ابن الناظم، والمنير السمنودي، في شرحيهما: «فهو كالجمع في المعنى». (ينظر: اللباب ٦١٥/١٣، والدر المصون ٢١١/٨، وشرح النويري ٦٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦٨/٢، والهادي ٦٠/٣).

(٤) هذه الكلمة ضُبِطَت في الإتحاف بتحقيقيه ـ وذلك بعد ذكره لقراءة الجماعة على الإفراد ـ: (يحتملها)، فأفردها صاحب الإتحاف، ولم يعلق محققا الكتاب عليه بشيء، فأوهم كلام صاحب الإتحاف وإفراده للكلمة إلى أن قراءة الجماعة فقط هي التي يحتملها الرسم، وأن قراءة أهل (صحب) غير مُحْتَمَلة في الرسم، وهذا غير صحيح، ثمَّ إن هذه العبارة موجودة بكامل نصِّها في الدر المصون، وفي اللباب لابن عادل، فجاءت هذه اللفظة فيهما ـ كما أثبتها الشارح هنا ـ على التثنية؛ لتشير إلى أن الرسم محتمل لكلا القراءتين. (ينظر: الدر المصون ٢٠٩/٨، واللباب ٦١٥/١٣، والإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٢٦٨/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٣٩٥)).

وتقدَّم ضم زاي: ﴿ٱلزَّبُورِ﴾ [١٠٥]، لحمزة، وخلف عن نفسه[(١)].

٧٩١ - .... وَخُلْفُ[(٢)] غَيْبِ[(٣)] يَصِفُونَ[(٤)]: مَنْ وَعَا

(وَخُلْفُ غَيْبِ ﴿يَصِفُونَ﴾).

مِنْ قوله: ﴿وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [١١٢].

للمرموز إليه بميم: **(مَنْ وَعَا)**؛ أي: ابن ذكوان[(٥)].

فإنه رواه من طريق الصوري عنه عن ابن عامر: بالياء من تحت؛ بالغيب[(٦)].

والباقون: بالتاء الفوقية.

---

(١) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧٦)، والنشر ٢/٢٥٣، والإتحاف ٢/٢٦٨).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: **(وَخُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الفاء: **(وَخُلْفِ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الباء بلا تنوين: **(غَيْبِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الباء مع التنوين: **(غَيْبٍ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على الغيب: **(يَصِفُونَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالتاء؛ على الخطاب: **(تَصِفُونَ)**، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ التاء، والياء. بينما لم تنقط الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٥) قال في النشر: «وهي رواية التغلبي عنه، ورواية المفضل عن عاصم، وقراءة علي بن أبي طالب ﵁»، وقراءة ابن ذكوان بياء الغيب في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٢٥، وشرح منحة مولى البر ص (١١٥)).

(٦) قال في الهادي: «وذلك على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة». (ينظر: اللباب ١٣/٦٢٨، والدر المصون ٨/٢١٩، وشرح النويري ٥/٦٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢/٢٦٩، والهادي ٣/٦١).

على الخطاب[١].

وهي رواية الأخفش عن ابن ذكوان[٢].

هذا وفي السورة أربعُ مضافات[٣]:

﴿إِنِّيٓ إِلَٰهٞ﴾ [٢٩].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

و﴿مَن مَّعِيَ﴾ [٢٤].

فتحها: حفص.

﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [٨٣].

﴿عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [١٠٥].

سكَّنها: حمزة.

وثلاثُ زوائد[٤]:

﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾ معاً[٥].

﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ [٣٧].

أثبتهنّ يعقوب: في الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٦].

---

(١) قال في الهادي: «وذلك لمناسبة الخطاب قبله: ﴿وَإِنۡ أَدۡرِي لَعَلَّهُۥ فِتۡنَةٞ لَّكُمۡ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾ [١١١]». (ينظر: اللباب ٦٢٨/١٣، والدر المصون ٢١٩/٨، وشرح النويري ٦٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦٩/٢، والهادي ٦٢/٣).

(٢) ينظر: النشر ٣٢٥/٢.

(٣) في الأصل: (مضافاة). (ينظر: النشر ٣٢٥/٢).

(٤) ينظر: النشر ٣٢٥/٢.

(٥) الآية: [٢٥]، والآية [٩٢].

(٦) ينظر: النشر ٣٢٣ ـ ٣٢٥، وتقريب النشر ص (١٤٣ ـ ١٤٥)، وشرح النويري ٥٥/٥ ـ ٦٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧ ـ ٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/ب ـ ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦١/٢ ـ ٢٦٩.

سُورَةُ الْحَجِّ وَالْمُؤْمِنُونَ

أَمَال راء:

﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ﴾ [٢]، وصلاً السوسي بخلف عنه(١).

وكذا: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [٥].

٧٩٢ ـ سَكْرَا مَعًا: شَفَا............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [٢].

فقرأه: (﴿**سَكْرَى**﴾ **مَعًا**)؛ بفتح السين، وإسكان الكاف مع حذف الألف، ومع الإمالة.

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) قال في النشر: «فروى عنه أبو عمران بن جرير الإمالة وصلاً، وهي رواية علي بن الرقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي، كلهم عن السوسي، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في التيسير وغيره، وقطع به أيضاً للسوسي: أبو القاسم الهذلي في كامله، وأبو معشر الطبري، وأبو عبدالله الحضرمي صاحب المفيد، وصاحب التجريد من قراءته على عبدالباقي بن فارس مطلقاً.

وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي: الفتح؛ وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسي سواه؛ كصاحب التبصرة، والتذكرة، والهادي، والهداية، والكافي، والغايتين، والإرشادين، والكفاية، والجامع، والروضة، والتذكار، وغيرهم، وبه قرأ الداني علي أبي الحسن بن غلبون، وإنما اشتهر الفتح عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختار الفتح من ذات نفسه، كذا رواه عنه فارس بن أحمد ونقله عنه الداني، والوجهان جميعاً صحيحان عنه، ذكرهما له الشاطبي والصفراوي وغيرهما». (ينظر: الإتحاف ٢/٢٧٠، ومتن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٢/٧٧ ـ ٧٨).

جمع (سَكْران)، أو جمع (سَكِر)؛ بكسر الكاف[١].

والباقون: بضم السين، وفتح الكاف، مع الألف.

على وزن (كُسَالَى)؛ جمع (سَكْرَان) ـ أيضاً ـ، أو اسم جمع[٢].

وكلٌّ على أصله في: الإمالة، وعدمها[٣].

٧٩٢ ـ ....رَبَتْ قُلْ رَبَأَتْ: ثَرَا[٤] مَعًا.........................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَرَبَتۡ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَإِذَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهَا ٱلۡمَآءَ ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ﴾ [٥].

فـ(**قُلْ**)؛ أي: اقرأ.

﴿**رَبَأَتْ**﴾؛ بهمزة مفتوحة بعد الباء الموحدة.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَرَا**)[٥]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) فهذه القراءة على وزن (فَعلى)؛ الذي هو وصف المؤنثة بذلك، وفيه تشبيه بجمع ما هو من الزمانة والمرض؛ نحو: (جَرْحَى)، و(صَرْعَى)، وذلك لما ينال الناس يوم القيامة من الفزع والأهوال. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٦)، والكشف ١١٦/٢، والدر المصون ٢٢٥/٨، واللباب ٨/١٤، والإتحاف ٢٧١/٢، وشرح النويري ٦٣/٥).

(٢) قال في الدر المصون: «وهو جمع تكسير، قال أبو حاتم: وهي لغة تميم». (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٦)، والكشف ١١٦/٢، والدر المصون ٢٢٥/٨، واللباب ٨/١٤، والإتحاف ٢٧١/٢، وشرح النويري ٦٣/٥).

(٣) فقرأ بالإمالة فيهما: أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، وقرأ بتقليلهما: الأزرق عن ورش. (ينظر: الإتحاف ٢٧١/٢، ومتن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الراء بلا تنوين: (**ثَرَا**)، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الراء مع التنوين: (**ثَرًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: بالألف المقصورة، وفتح الراء بلا تنوين: (**ثَرَى**).

(٥) ومعنى قوله: (**ثَرَا**)؛ ـ بالألف الممدودة ـ؛ إما من الكثرة، أو من الثراء والغنى، وبالألف المقصورة: (**ثَرَى**)؛ اسم يعني: التراب النَّدِيّ؛ وهو الذي يكون بعد ابتلال التراب بالماء من مطر خفيف ونحوه، أو يكون معناها النَّدَى.

(مَعًا)؛ أي: هنا[١]، وفي: ﴿حمٓ﴾ السجدة[٢].

على أنه بمعنى: (ارتفعت)، و(أشرفت)، يقال: (فلان يربأُ بنفسه عن كذا)؛ أي: (يرتفع عنه)، و(إني لأربأ بك عنه)؛ أي: (أرفعك عنه)[٣].

ومنه قوله[٤]:

قَدْ هَيَّئُوكَ[٥] لِأَمْرٍ لَوْ[٦] فَطِنْتَ لَهُ ... فَارْبَأْ بِنَفْسِكَ أَنْ تَرْعَى مَعَ الْهَمَلِ

والباقون: بحذف الهمزة[٧].

أي: (زادت)؛ من (ربأ)[٨]، (يربوا[٩])[١٠].

---

(١) سورة الحج: الآية [٥].

(٢) سورة فصلت: الآية [٣٩].

(٣) قال في الدر المصون: «ومنه الربيئة؛ وهو من يَطْلُعُ على موضعٍ عالٍ لينظر للقوم ما يأتيهم، ويقال له: ربيءٌ»، وقد رُسِمَتْ هذه الكلمة ـ أي (رَبَتْ) ـ في جميع المصاحف بباء متصلة بتاء التأنيث الساكنة، قال موسى جار الله: «و(ربأ) مهموزاً، و(ربا) واوياً؛ معناهما واحد؛ أي: علا وارتفع، ونمى وزاد، والمشهور في ربأ مهموزاً؛ حرس؛ من الربيئة؛ أي: صار طليعة لهم». (ينظر: الدر المصون ٨/٢٣٤، واللباب ١٤/٢٤، والإتحاف ٢/٢٧١، وشرح النويري ٥/٦٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٤)).

(٤) هذا البيت من قصيدة هي من أشهر القصائد التي تداولها الرواة وتناقلتها الألسن تعرف بـ(اللامية) أو (لامية العجم) للحسين بن علي بن محمد بن عبدالصمد مؤيد الدين أبو إسماعيل الأصبهاني المعروف بالطغرائي، كان آيةً في الكتابة والشعر، خبيراً بصناعة الكيمياء، وله في العربية والعلوم قدر راسخ، وله البلاغة والمعجزة في النظم والنثر، ولد سنة ٤٥٣هـ، وتوفي مقتولاً سنة ٥١٥هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: معجم الأدباء ٣/١١٠٦ ـ ١١١٣).

(٥) هكذا في الأصل، وهي في المطبوع: (رشحوك). (ينظر: معجم الأدباء ٣/١١١٣).

(٦) هكذا في الأصل، وهي في المطبوع: (إن). (ينظر: معجم الأدباء ٣/١١١٣).

(٧) قال النويري: «واستغنى عن ذكر القيود في (ربأت) باللفظ». (ينظر: شرح النويري ٥/٦٤).

(٨) ضُبِطَتْ في الأصل بالهمز: (يربأ)، وهي في الدر المصون واللباب والإتحاف من غير همز: (ربا). (ينظر: الدر المصون ٨/٢٣٤، واللباب ١٤/٢٤، والإتحاف ٢/٢٧١).

(٩) ضُبطت في الأصل: (يربوا)، والصواب ضبطها من غير ألف: (يربو)، وهي كذلك في الدر المصون، واللباب، والإتحاف. (ينظر: الدر المصون ٨/٢٣٤، واللباب ١٤/٢٤، والإتحاف ٢/٢٧١).

(١٠) ينظر: الدر المصون ٨/٢٣٤، واللباب ١٤/٢٤، والإتحاف ٢/٢٧١، وشرح النويري ٥/٦٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٤).

وتقدَّم:

توسط: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [٧]؛ لحمزة بخلفه[١].

وفتح ياء: ﴿لِّيَضِلَّ﴾ [٩]؛ لابن كثير، وأبي عمرو، ورويس[٢].

وتسهيل همزة[٣]: ﴿اطْمَأَنَّ﴾ [١١]؛ للأصبهاني **[٤٥٧]**.

٧٩٢ - ....لَامُ لِيَقْطَعْ حُرِّكَتْ[٤]

٧٩٣ـ بِالْكَسْرِ: [كَمْ جُدْ[٥] حُزْ غِنًى][٦]. لِيَقْضُوا: لَـهُـمْ وَقُـنْبُـلٍ[٧]. لِيُـوفُـوا: مَـحْـضُ.

---

(١) وهو المد الذي يعرف بمد (لا) التي للتبرئة، قال في النشر: «وقَدْرُ المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سببه عن سبب المد»، وقد سبق بيانه مفصلاً في باب المد والقصر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٣٤٥/٢، والإتحاف ١٧١/٢).

(٢) أي: ليَضِلَّ هو في نفسه، وقرأ الباقون: بضمِّ الياء؛ أي: ليُضِلَّ غيره. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، الأبيات رقم (٧١٣ ـ ٧١٤)، والنشر ٢٩٩/٢، والإتحاف ٢٧١/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢.

(٤) ضُبِطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ على الأمر: **(حَرِّكَنْ)**، ولا يصح، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على البناء للمجهول: **(حُرِّكَتْ)**، وهو الصواب الذي أُثبته.

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: **(حُبْرٌ)**، وهو وهم موهم وتصحيف؛ لأن قراءة أهل هذا الرمز؛ وهم ابن كثير وأبو جعفر، كقراءة الجماعة؛ بالإسكان في اللام، فنسبتهم إلى قراءة التحريك، ونسبة صاحب الرمز الأصلي وهو ورش إلى قراءة الإسكان، عزو في غير محله، وتركيب لا يصح، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: **(جُدْ)**، وهو الصواب؛ لدلالته على مراد الناظم في الإشارة إلى قراءة ورش عن نافع، ولعله سبق قلم، بدليل أن الشارح عزا القراءة ـ في شرحه لاختلاف القراء في هذا الحرف ـ عزواً موافقاً لكلام الناظم في نظمه.

(٦) اختلف ترتيب الشارح لرموز القراء التي بين المعكوفتين عن ترتيبها في النسخ الأخرى؛ فقد جاء ترتيبها في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: **(كَمْ جُدْ حُزْ غِنًى)**، وهي على مثل هذا الترتيب في شرح موسى جار الله، بينما جاء ترتيبها في جميع النسخ الأخرى: **(جُدْ حُزْ كَمْ غِنًى)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فالخلاف بين شرح الترمسيّ وشرح موسى جار الله من جهة وبين الشروح الأخرى؛ إنما هو في موقع كلمة: **(كَمْ)**؛ حيث جاء ترتيبها في كلا الشرحين أولاً، بينما جاء ترتيبها في النسخ الأخرى؛ ثالثاً.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجهٍ ثلاثة؛ الأول: بكسر اللام مع التنوين: =

٧٩٤ ـ وَعَنْهُ: وَلْيَطَّوَّفُوا............... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ﴾ [١٥].

فـ(ـلَامُ ﴿لِيَقْطَعْ﴾ [حُرِّكَتْ][(١)] (بِالْكَسْرِ).

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَمْ [جُدْ**[(٢)]][(٣)] **حُزْ غِنًى**)؛ أي: ابن عامر، وورش، وأبي عمرو، ورويس.

على الأصل في (لام) الأمر؛ فرقاً بينها وبين (لام) التوكيد[(٤)].

والباقون: بالإسكان.

تخفيفاً[(٥)].

واخْتُلِفَ في: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ [٢٩].

= (**وَقُنْبُلٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالضمِّ مع التنوين: (**وَقُنْبُلٌ**)، والثالث: بضم اللام بلا تنوين: (**وَقُنْبُلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١) ضُبِطت في ظاهر الشرح؛ على الأمر: (**حَرِّكَنْ**)، ولا يصح، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على البناء للمجهول: (**حُرِّكَتْ**)، وهو الصواب الذي أُثبته.

(٢) وقوله: (**جُدْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: وَجَدَ، يَجِدُ، يقال: وَجَد مطلوبه؛ إذا أصابه وأدركه وظَفِر به، أو عثر عليه، ووَجَدَ فلاناً وَجْدًا؛ حَزَن، ووَجَد به وَجداً؛ أحبه.

(٣) ما بين المعكوفتين ضُبِطت في الأصل: (**حُبْرٌ**)، وهو سبق قلم موهم وتصحيف، بدليل أن الشارح عزا القراءة ـ في شرحه لاختلاف القراء في هذا الحرف ـ عزواً موافقاً لكلام الناظم في نظمه.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٦ ـ ٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢، وشرح النويري ٦٥/٥، وغيث النفع ص (٢٩٥)، والهادي ٦٤/٣.

(٥) لاتصال الواو بها، وتنزيلاً للمنفصل منزلة المتصل، وهو على حدِّ: (وَهْوَ)، (ثمَّ هْوَ)، قال في الكشف: «وقد منع المبرد إسكان اللام مع (ثُمَّ)؛ لأنها كلمة يوقف عليها»، ولا اعتبار لمنعه مع تواتر القراءة وصحة القراءة بها. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٦ ـ ٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢، وشرح النويري ٦٥/٥، وغيث النفع ص (٢٩٥)، والهادي ٦٤/٣).

فحُرِّكَت لامه بالكسر[١] ـ أيضاً ـ.

(لَهُمْ)؛ أي: ابن عامر، وورش، وأبي عمرو، ورويس.

(وَ)لـ**(قُنْبُلٍ)** معهم هنا[٢]، دون الأول[٣].

جمعاً بين اللغتين، مع الأثر[٤].

وحُرِّكَت لام: ﴿وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾ [٢٩]؛ بالكسر.

للمرموز إليه بميم: **(مَحْضُ)**[٥]؛ أي: ابن ذكوان وحده.

([وَ][٦] عَنْهُ)؛ أي: ابن ذكوان.

حُرِّكَت لام: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [٢٩]؛ بالكسر ـ أيضاً ـ.

والباقون: بالإسكان فيهما[٧].

وتقدَّم:

حذف همزة: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [١٧][٨]؛ للمدنيين[٩].

---

(١) وهي لام الأمر. (ينظر: الدر المصون ٨/٢٦٨).

(٢) سورة الحج: الآية [٢٩].

(٣) سورة الحج: الآية [١٥].

(٤) ذكره في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٧٢).

(٥) وقوله: **(مَحْضُ)**؛ اسمٌ؛ وهو: كل شيء خالص لايشوبه ما يخالطه، لبن محض؛ خالص لم يخالطه شيء، وعربيّ محض؛ خالص النسب، وفضة محضة؛ خالصة نقية.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، بينما هي في المتن الذي على هامش الشرح ـ كما هي في جميع النسخ ـ؛ بواو العطف: **(وَعَنْهُ)**، وهو الذي أثبته.

(٧) قال المنير السمنودي ـ وهو كذلك في شرح ابن الناظم ـ: «ولم يختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ﴾ [١٥]، أنه بالإسكان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، وشرح النويري ٧/٦٥).

(٨) في الأصل: من دون واو العطف: (الصابئين)، وقد أَثْبَتُّ الآية الكريمة كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

(٩) وكذا حمزة وقفاً؛ فهذه الكلمة مما وقع بعد همزته ياء؛ ففيه التسهيل بين بين، =

وتشديد: ﴿هَٰذَانِّ﴾ [١٩]؛ للمكي[١].

٧٩٤ ـ ....انْصِبْ لُؤْلُؤَا[٢]: [نَلْ إِذْ][٣] ثَوَى[٤]. وَفَاطِرٌ[٥]: مَدًا نَأَى

و(**انْصِبْ** ﴿**لُؤْلُؤًا**﴾).

مِنْ قوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [٢٣].

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**نَلْ**[٦] **إِذْ ثَوَى**)؛ أي: عاصم، ونافع، وأبي جعفر، ويعقوب.

= ووجه ثان؛ كقراءة المدنيين؛ وهو حذف الهمزة، حكاه جماعة وهو المختار عند الآخذين باتباع الرسم، وحُكِيَ فيه وجه ثالث؛ وهو إبدال الهمزة، ذكره الهذلي وغيره، وهو ضعيف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/١، ٤٨٥، والإتحاف ٢٧٢/٢).

(١) وهو على أصله في مد الألف وتمكين الياء؛ لالتقاء الساكنين، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (٥٥٨)، والنشر ٣٤٨/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة الثانية بلا تنوين: (**لُؤْلُؤَا**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الهمزة الثانية مع التنوين: (**لُؤْلُؤًا**).

(٣) اختلفت النسخ في ترتيب ما بين المعكوفتين؛ فضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: (**نَلْ إِذْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ ـ بما فيها النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ، إلا نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها جميعاً: (**إِذْ نَلْ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو بلا تنوين: (**ثَوَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الواو مع التنوين: (**ثَوًى**) وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الراء مع التنوين: (**فَاطِرٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الراء بلا تنوين: (**فَاطِرَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: بنصب الراء مع التنوين: (**فَاطِرًا**).

(٦) وقوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر مِنْ: نَالَ؛ أي: بَلَغ، وأَدْرَك، وحَصَّل، يقال: نال مطلوبه؛ بلغه وأدركه.

على أنه معطوف على محل: ﴿أَسَاوِرَ﴾[(١)]، أي: (يُحَلَّون أساور ولؤلؤًا)[(٢)]، وبتقدير[(٣)] فعل؛ أي: (وَيُؤْتَونَ لؤلؤًا)[(٤)].

والباقون: بالجر.

قال في الغيث[(٥)]: «عطفاً على: ﴿أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[(٦)]؛ لأنَّ لؤلؤ الجنة ـ لا حرمنا الله ومحبينا منه ـ يُتَّخَذُ منه أساور، لا كلؤلؤ الدنيا».

(وَ)انصب؛ أي: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [فاطر: ٣٣].

في سورة **(فَاطِر)**.

للمرموز إليهم بقوله: **(مَدًّى نَائَى**[(٧)]**)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وعاصم.

والباقون ـ منهم يعقوب ـ: بالجر فيه[(٨)].

---

(١) في الدر المصون، والإتحاف، وشرح النويري، وشرح ابن الناظم، وشرح المنير السمنودي، والهادي: «عطفاً على محل: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾». (ينظر: الدر المصون ٢٥٣/٨، وشرح النويري ٦٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٠)، والإتحاف ٢٧٣/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والهادي ٦٥/٣).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والدر المصون ٢٥٣/٨، واللباب ٥٣/١٤.

(٣) هكذا في الأصل؛ على العطف بالواو، وفي الإتحاف: (أو بتقدير)؛ على التخيير بـ(أو). (ينظر: الإتحاف ٢٧٢/٢).

(٤) قال في الدر المصون: «ولم يذكر الزمخشري غيره، كذا أبو الفتح»، وقد اتفقت المصاحف على رسم الألف بعد الواو المتطرفة في (لُؤْلُؤًا) في حرف سورة الحج. (ينظر: الدر المصون ٢٥٣/٨، واللباب ٥٣/١٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٤)).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٢٩٦).

(٦) وينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والدر المصون ٢٥٣/٨، واللباب ٥٣/١٤.

(٧) وقوله: (نَأَى)؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، يأتي بمعنى: بَعُدَ من حيث المكان أو الوقت أو الطبيعة أو الأشخاص، يقال: نأى عن بيته، وعن وطنه، ويأتي بمعنى: تكبر؛ يقال: نأى الشخص بجانبه؛ تكبر وتباعد وأعرض بوجهه.

(٨) وقد اختلفت المصاحف في رسم الألف بعد الواو المتطرفة في (لُؤْلُؤًا) في حرف سورة فاطر؛ فرُسِمت في المصحف الكوفي والمدني؛ بإثبات الألف، ورُسِمت في =

وأبدل همزته الأولى: أبو عمرو ـ بخلفه ـ[(١)]، وشعبة[(٢)]، وأبو جعفر[(٣)].

ولم يبدلها ورش من طريقيه[(٤)].

ويوقف عليه لحمزة بإبدال الهمزة[(٥)] واواً، وأمَّا الثانية فإبدالها واواً ساكنة[(٦)]؛ لسكونها بعد ضمٍّ على القياسي، وإبدالها واواً مكسورة على مذهب الأخفش، فإذا سكنت للوقف اتحد مع الأول، وإذا وقف بالروم فيصير وجهين، ويجوز تسهيلها كالياء على مذهب سيبويه[(٧)]؛ فهي ثلاثة، وحُكِيَ تسهيلها كالواو مع الروم أيضاً؛ وهو المعضل[(٨)].

= المصاحف الباقية؛ بحذفها، وأما حرف سورة الإنسان؛ وهو قوله تعالى: ﴿حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا﴾[١٩] ـ كحرف سورة الحج ـ فبالألف بالإتفاق. وهذه الألف في المواضع الثلاثة؛ إما ألف مزيدة بعد الواو ـ على العادة ـ، وإما ألف التنوين في المنصوب. (ينظر: الدر المصون ٢٥٣/٨، واللباب ٥٣/١٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٤)).

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٣)، والنشر ٣٩١/١ ـ ٣٩٢، والإتحاف ٢٧٣/٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٨)، والنشر ٣٩٤/١، والإتحاف ٢٧٣/٢.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ٣٩٠/١، والإتحاف ٢٧٣/٢.

(٤) لأنها عنده ـ أي ورش من طريقيه؛ الأزرق والأصبهاني ـ من المستثنيات. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٠٤ ـ ٢٠٥)، والنشر ٣٩١/١، والإتحاف ٢٧٣/٢).

(٥) في الأصل: (الواو)؛ وهو وهم وتصحيف، والهمز هنا مما وقعت فيه الهمزة مكسورة بعد ضم. (ينظر: النشر ٤٧٠/١ ـ ٤٧١).

(٦) مدِّية، قال في غيث النفع: «وهو الأشهر، وفيه موافقة الرسم». (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٦)).

(٧) لأنَّ الساكنة لا تُسَهَّل. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٦)).

(٨) نصَّ على هذه الأوجه الأربعة الإمام ابن الجزري في النشر، ونقلها عنه في الإتحاف، وقال في غيث النفع: «فإن وقف عليه ـ والوقف عليه كاف ـ ففيه لهشام وحمزة ستة أوجه، الصحيح منها ثلاثة»، ثم سردها، فهي أربعة أوجه تقديراً، وثلاثة عملاً وتحقيقاً. (ينظر: النشر ٤٧١/١، والإتحاف ٢٧٣/٢، وغيث النفع ص (٢٩٦)، والبدور الزاهرة للقاضي ص (٢١٤)).

وهشام[١] ـ بخلفه ـ كذلك في الثانية.

٧٩٥ ـ سَوَاءُ[٢] انْصِبْ رَفْعَ: عِلْمِ. الْجَاثِيَهْ[٣]: صَحْبٌ.................................

واختلف في: ﴿سَوَآءً﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [٢٩].

فـ**(ـانْصِبْ رَفْعَ)** همزته؛ أي: اقرأ بنصب: ﴿سَوَآءً﴾.

للمرموز إليه بعين: **(عِلْمِ)**[٤]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

على أنه مفعول ثان: لـ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ إنْ عُدِّيَ لاثنين، أو على الحال من الهاء إن عُدِّيَ[٥] لواحد، وعليهما[٦]، فـ﴿ٱلْعَٰكِفُ﴾ رُفِعَ على الفاعلية به **[٤٥٨]**، أي: (مستوياً فيه العاكف والباد)[٧].

وقرأ الباقون: بالرفع.

على أنه خبر مقدم عن: (العاكف والباد)[٨]، وأُفْرِدَ[٩]؛ لكونه مصدراً

---

(١) كحمزة ـ سواء بسواء ـ في الهمزة الثانية من كلمة: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾. (ينظر: النشر ٤٧١/١، والإتحاف ٢٧٣/٢، وغيث النفع ص (٢٩٦)، والبدور الزاهرة للقاضي ص (٢١٤)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الهمزة مع التنوين: **(سَوَاءٌ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالنصب مع التنوين: **(سَوَاءً)**.

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ مجردة عن (أل) التعريف ـ: **(جَاثِيَهْ)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ ـ وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ؛ مقرونة بـ(أل) التعريف: **(الْجَاثِيَهْ)**.

(٤) وقوله: **(عِلْمِ)**، اسمٌ؛ والعلم هو ادراك الشيء بحقيقته، وهو المعرفة، وضده الجهل.

(٥) في الأصل: (عدا)؛ والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٧٣/٢).

(٦) في الأصل؛ على الإفراد: (وعليها)؛ والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٧٣/٢).

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٨/٢، والدر المصون ٢٥٨/٨، واللباب ٥٩/١٤.

(٨) و(العاكف والباد)؛ مبتدأ. (ينظر: الإتحاف ٢٧٣/٢).

(٩) في الأصل: (وإفراد)، وفي الإتحاف: «ووحد». (ينظر: الإتحاف ٢٧٣/٢).

في الأصل وُصِفَ به[(١)].

وقرأ حرف (**الْجَاثِيَهْ**)؛ ﴿سَوَآءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١]؛ بالنصب[(٢)].

المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

وقرأه الباقون: بالرفع[(٣)].

٧٩٥ ـ ....لِيُوفُوا حَرِّكِ اشْدُدْ: صَافِيَهْ

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾ [٢٩].

فـ(**حَرِّكِ**) الواو.

و(**اشْدُدْ**) الفاء.

أي: اقرأه بفتح الواو التي بعد الياء، وتشديد الفاء.

للمرموز إليه بصاد: (**صَافِيَهْ**)[(٤)]؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

مضارع (وَفَّى)؛ المضعف؛ لقصد التكثير[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٨/٢، والدر المصون ٢٥٧/٨ ـ ٢٥٨، واللباب ٥٨/١٤ ـ ٦٠.

(٢) على الحال من الهاء والميم في: ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾، و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾ فاعل له، أي: نجعل العاصين حال استوائهم في السبق كالمؤمنين. (ينظر: شرح النويري ٦٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/ب)، والهادي ٦٦/٣).

(٣) على أنه خبر مقدم، و﴿مَّحْيَاهُمْ﴾؛ مبتدأ مؤخر، وهذه الجملة في موضع نصب على المفعول الثاني. (ينظر: شرح النويري ٦٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/ب)، والهادي ٦٦/٣).

(٤) وقوله: (**صَافِيَهْ**)؛ أي: خالصة، وهو اسم فاعل مِنْ صَفَا، يقال: الدخل الصافي؛ الربح المتبقي بعد طرح المصاريف، وصافي اللمعان؛ واضح، ناصعٌ، ويملك قلباً صافياً؛ طيباً لاحقد فيه ولا ضغينة.

(٥) فهو عنده من باب التفعيل. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والدر المصون ٢٦٨/٨، واللباب ٧٧/١٤).

والباقون: بالإسكان، والتخفيف.

مضارع: (أَوفَى)؛ لغة في: (وفَّى)[١].

وتقدَّم: كسر لام الأمر فيه لابن ذكوان[٢].

٧٩٦ ـ كَتَخْطَفُ: اتْلُ ثِقْ....... ....

(كـَ)ـتحريك[٣] وتشديد: ﴿**تَخْطَفُ**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ [٣١].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**اتْلُ ثِقْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

فإنهما قرءاه: بفتح الخاء، والطاء مشددة.

على أنه مضارع: (تَخَطَّفُهُ)، والأصل: (فَتَتَخَطَّفُهُ)؛ حُذِفَت إحدى التاءين، على حدِّ: (تَكَلَّمُ)[٤]، أو مضارع: (اخْتَطَفَهُ) وأصله: (فَتَخْتَطِفُهُ)؛ نُقِلَتْ فتحة تاء الافتعال إلى الخاء، ثم أُدْغِمَتْ في الطاء، وفُتِحَتْ؛ لثقل التضعيف[٥].

والباقون: بسكون الخاء، وفتح الطاء مخففة.

مضارع: (خَطِفَ)[٦].

---

(١) وفيه لغة ثالثة؛ وهي: (وَفَى). (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والدر المصون ٢٦٨/٨، واللباب ٧٧/١٤).

(٢) وقرأ الباقون: بسكون اللام. (ينظر: النشر ٣٢٦/٢).

(٣) في الأصل: (لتحريك)، ولعل الصواب ما أثبته؛ ليتوافق مع النظم.

(٤) وذلك من قوله تعالى: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥]؛ أصله: (تتكلم)، ثم حُذِفَتْ إحدى التاءين؛ لاجتماع المثلين استخفافاً. (ينظر: الكشف ١١٩/٢).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٨)، والكشف ١١٩/٢، والدر المصون ٢٧٠/٨، واللباب ٨٣/١٤.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٨)، والكشف ١١٩/٢، والدر المصون ٢٧٠/٨، واللباب ٨٣/١٤.

ولا خلاف بين العشرة في رفع الفاء[١].

وتقدَّم جمع: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ لأبي جعفر ـ بخلف عنه ـ[٢].

٧٩٦ ـ ....كِلَا يَنَالُ[٣]: ظَنْ أَنِّثْ..................................

قَوْلُهُ: (كِلَا ﴿يَنَالُ﴾).

يعني: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [٣١].

فللمرموز إليه بظاء: **(ظَنْ)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

(أَنِّثْ)؛ أي: اقرأها له بتاء التأنيث.

---

(١) وهي كذلك في الأربع الشواذ بعد العشرة إلا المطوعي فقرأها بالنصب، وعليه فإن قراءته: بفتح الخاء، وكسر الطاء، وتشديدها، مع فتح الفاء: (فَتَخَطِّفَهُ)، قال في الفوائد المعتبرة:

فَتَخْطَفُ افْتَحْ وَاكْسِرَنْ شُدَّ انْصِبَا طِبْ وَبِكَسْرَيـنِ وَتَشْدِيدٍ حَبَا

(ينظر: الإتحاف ٢/٢٧٥، ومعجم القراءات ٦/١١٠، والفوائد المعتبرة ص (٣٠٠)).

(٢) فروى ابن مهران وغيره، من طريق ابن شبيب، عن الفضل، عن ابن وردان، وروى الجوهري والمغازلي، من طريق الهاشمي، عن إسماعيل، عن ابن جماز، كليهما عنه: بالجمع فيه، والباقون: بالإفراد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٢)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/٢٧٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاث أوجه؛ الأول: بالياء، وضمِّ اللام؛ على التذكير: **(يَنَالُ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالتاء؛ على التأنيث؛ وضم اللام: **(تَنَالُ)**، والثالث: بالتاء؛ على التأنيث؛ وفتح اللام: **(تَنَالَ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي بتاء التأنيث في نسخة رضوان العقبي، لكن لم تشكل حركة اللام فيها. والعجيب هو إجماع معظم النسخ ـ عدا الطبعة الخامسة من المتن على أحد الوجهين فيها ـ على ضبط اللام مضمومة؛ مع أن لا خلاف بين القراء على فتحها.

ومما يجدر التنبيه عليه: أن الشيخ القاضي في ضبطه لمتن الطيبة غالباً ما يُضَمِّن المتنَ الكلمةَ القرآنية كيفما ضُبطت في النص القرآني من غير اعتبارٍ لما يجب أن تكون عليه حالتها من جهة الإعراب في سياق النظم، وهو ما يسمى بالاقتباس، غير أنه أخلف عادته في هذا الموضع، فحركة اللام في هذه الكلمة القرآنية الكريمة ـ على كلا القراءتين ـ الفتحُ، لكنَّهُ ضبطها في نسخته بالضمِّ.

اعتباراً للفظ[١].

ورُوِيَت عن الزهري، والأعرج، وغيرهما[٢].

والباقون: بالياء التحتية فيهما.

على التذكير.

إذ التأنيث مجازي[٣].

٧٩٦ ـ ....وَسِينَ[٤] مَنْسَكاً[٥]: شَفَا اكْسِرَنْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: (سِيْنَ ﴿مَنسَكًا﴾).

---

(١) وذلك لأن الدماء والتقوى مؤنثان. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٣)، والدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ٩٧/١٤).

(٢) كمالك بن دينار، وابن يعمر، وإسحاق الكوفي عن عاصم، والزعفراني، والجحدري، وابن أبي عبلة. (ينظر: البحر المحيط ٣٤٣/٦، والإتحاف ٢٧٥/٢، ومعجم القراءات ١١٨/٦).

(٣) ويُقَوِّي التذكير في الأول الفصل بين الفعل وفاعله، قال محقق كتاب الدر المصون: «الأقرب أن يقوى في الفعل الأول: لأن الفاعل جمع تكسير»، وعلى كل حال فإن القاعدة في خلاف القراء في مثل هذا الحرف ونظائره؛ هي: أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر المؤنث فإنه يستوي فيه التأنيث والتذكير. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٣)، والدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ٩٧/١٤، والإتحاف ٢٧٥/٢، وشرح النويري ٦٨/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/ب)، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٥)).

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الإفراد: (**وَسِيْنَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي؛ بألف التثنية: (**وَسِيْنَا**)، بينما ضُبطت في سائر نسخ الأخرى؛ على التثنية: (**وَسِيْنَيْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَسِيْنَ**)، (**وَسِيْنَيْ**)، (**وَسِيْنَا**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: (**مَنْسَكًا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر السين: (**مَنْسِكًا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي. وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب): بضم الميم، وكسر السين: (**مُنْسِكًا**)، وهو بعيد؛ لأنه لاخلاف بين القراء على تحريك الميم بالفتح.

يعني: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾ [٣٤].

وقوله: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [٦٧].

فللمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(اكْسِرَنْ)؛ أي: اقرأه لهم بكسر السين فيهما.

والباقون: بفتحها فيهما.

قيل: هما بمعنًى واحد؛ والمراد به: مكان النُّسُك، أو المصدر **[٤٥٩]**.

وقيل: المكسور: مكان(١)، والمفتوح: مصدر(٢).

٧٩٧ ـ يَدْفَعُ فِي يُدَافِعُ: الْبَصْرِي وَمَكْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [٣٨].

فقرأه: ﴿**يَدْفَعُ**﴾؛ بفتح الياء، والفاء(٣)، وإسكان الدال، من غير ألف بينهما، بوزن: (يَسْأَل).

(فِي) موضع.

﴿يُدَٰفِعُ﴾؛ بضم الياء، وفتح الدال، وألف بعدها، وكسر الفاء(٤).

---

(١) أو زمان، وفُسِّر بالعيد، والكسر: سماعي، وهو لغة أسد. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٨)، والكشف ١١٩/٢، والدر المصون ٢٧٤/٨، واللباب ٨٧/١٤).

(٢) أريد به النسك؛ وهو القربان، ومناسك الموسم، قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٠٥): «والأولى تفسير المنسك؛ بالشريعة»، والفتح: هو القياس، وهو لغة الحجاز. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٨)، والكشف ١١٩/٢، والدر المصون ٢٧٤/٨، واللباب ٨٧/١٤).

(٣) في الأصل: (والقاف)، وهو وهم وتصحيف.

(٤) وقد لفظ الناظم بالقراءتين فاستغنى بذلك عن قيدهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨١)).

(الْبَصْرِي)؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب.

(وَمَكْ)؛ ابن كثير.

إسناداً للفعل إليه ـ تعالى ـ؛ لأنه الدافع وحده[1].

وقرأ الباقون: ﴿يُدَافِعُ﴾؛ بضم الياء، وفتح الدال، وألف بعدها، مع كسر الفاء؛ كـ(ـيُقَاتل).

إسناداً إليه ـ تعالى ـ على جهة المفاعلة، مبالغة؛ أي: (يبالغ[2] في الدفع مبالغة من يغالب فيه)[3].

٧٩٧ ـ .... وَأَذِنَ[4] الضَّمُّ: حِمًى[5] مَدًا نَسَكْ.

٧٩٨ ـ مَعْ خُلْفِ إدْرِيسَ............ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟﴾ [٣٩].

فـ**(ـالضَّمُّ)**؛ أي: قراءته بضم الهمزة.

---

(١) قال النويري: «وهو على صريح الرسم». (ينظر: الكشف ١٢٠/٢، والدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ٩٨/١٤ ـ ٩٩، والإتحاف ٢٧٦/٢، وشرح النويري ٦٩/٥).

(٢) في الأصل: (ببالع)، وهو تصحيف.

(٣) فهذا الحرف مما اختلفت المصاحف في رسمه؛ فرُسِم في بعضها؛ بالألف؛ ورُسِم في البعض الأخر؛ بدونها، ومن هنا اختلفت قراءة الأئمة، على ما ذكره الناظم وبينه الشارح. (ينظر: الدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ٩٨/١٤ ـ ٩٩، والإتحاف ٢٧٦/٢، وشرح النويري ٦٩/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٦)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الذال؛ على البناء للفاعل: **(أَذِنَ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الهمزة؛ على البناء للمفعول: **(أُذِنَ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ ضم الهمزة، وفتحها.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم منونة، وبالألف المقصورة: **(حِمًى)**، والثاني: بفتح الميم منونة، وبالألف الممدودة: **(حِمًا)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بفتح الميم بلا تنوين، وبالألف الممدودة: **(حِمَا)**. ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بينما لم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليهم بقوله: (حِمًى مَدًّا نَسَكْ[1])؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، ونافع، وأبي جعفر، وعاصم.

على أنه مبني للمفعول، وإسناده إلى الجار والمجرور[2].

والباقون: بفتحها.

مبنياً للفاعل، مسنداً لضمير اسم الله ﷻ[3].

(**مَعْ خُلْفِ إِدْرِيْسَ**) الحداد.

ففي أكثر الطرق عنه عن خلف في اختياره: بفتح الهمزة[4].

وفي طريق الشطي عنه: بضمها[5].

٧٩٨ ـ ....يُقَاتِلُونَ: عَفْ عَمَّ افْتَحِ التَّا.......................

واخْتُلِفَ في: ﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ [٣٩]، المذكور.

فللمرموز إليهم بقوله: (**عَفْ**[6]) (**عَمَّ**)؛ أي: حفص، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(**افْتَحِ التَّاءَ**)؛ أي: اقرأه بفتح التاء.

---

(١) ومعنى قوله: (**نَسَكْ**)؛ من التنسك، وهو التحنث والطهارة والعبادة، يقال: نَسَك الرجل؛ تزهَّد، ونسك لله؛ تقرب إليه بأعمال البر والطاعة، ونسك الثوب؛ غسله بالما فطهره.

(٢) ينظر: الكشف ١٢٠/٢، والدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ٩٩/١٤، والإتحاف ٢٧٦/٢، وشرح النويري ٧٠/٥.

(٣) ينظر: الكشف ١٢٠/٢، والدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ١٠٠/١٤، والإتحاف ٢٧٦/٢، وشرح النويري ٧٠/٥.

(٤) ينظر: النشر ٣٢٦/٢.

(٥) وقراءة إدريس بضم الهمزة في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٢٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٦)).

(٦) ومعنى قوله: (**عَفْ**)؛ العفُّ؛ هو من كفَّ وامتنع عما لا يَحِل ولا يليق ولا يَجْمُل من قول أو فعلٍ.

مبنيًّا للمفعول؛ لأنَّ المشركين قاتلوهم(١).

وقرأه الباقون: بكسر التاء.

مبنياً للفاعل(٢)؛ أي: (يقاتلون المشركين)، والمأذون فيه محذوف؛ وهو القتال؛ لدلالة: ﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ عليه.

٧٩٨ ـ ....هُدِّمَتْ: لِلْحِرْمِ خِفْ(٣)

واخْتُلِفَ في: ﴿هُدِّمَتْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [٤٠].

فـ(لـ)ـلمرموز إليهم.

بقوله: **(الْحِرْمُ)** أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر.

(خِفْ)؛ أي: اقرأه لهم بتخفيف الدال(٤).

والباقون: بتشديدها.

للتكثير(٥).

وتقدَّم الخلاف في:

إدغام: التاء في الصاد(٦).

---

(١) ينظر: الكشف ١٢١/٢، والدر المصون ٢٨١/٨ ـ ٢٨٢، واللباب ١٠٠/١٤، والإتحاف ٢٧٦/٢، وشرح النويري ٧٠/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ).

(٢) ينظر: الكشف ١٢١/٢، والدر المصون ٢٨١/٨ ـ ٢٨٢، واللباب ١٠٠/١٤.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ كما هو منطوق الشارح ـ؛ بكسر الخاء، وسكون الفاء بلا تشديد؛ على الأمر: (خِفْ)، بينما ضُبِطَتْ في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الخاء: (خَفْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) لأنه يقع للقليل والكثير. (ينظر: الكشف ١٢١/٢، وشرح الهداية ص (٦١٩)، والدر المصون ٢٨٤/٨، واللباب ١٠٢/١٤.

(٥) في الفعل والمفاعيل، وذلك على عادة الجبابرة والطغاة. (ينظر: الكشف ١٢١/٢، والدر المصون ٢٨٤/٨، واللباب ١٠٢/١٤).

(٦) أي من قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [٤٠]، فأدغم التاء في الصاد: أبو عمرو، =

وقراءة: ﴿**دِفَاعُ**﴾ [٤٠][(١)]؛ بوزن (كِتَاب)؛ للمدنيين، ويعقوب.

وقراءة: ﴿**كَـأَيِّـن**﴾ معاً[(٢)]؛ لابن كثير، وأبي جعفر؛ بوزن: (فَاعِل)[(٣)]، لكن مع التسهيل لأبي جعفر، مع المد والقصر[(٤)]، ووقفه بالياء؛ لأبي عمرو، ويعقوب[(٥)].

٧٩٩ ـ أَهْلَكْتُهَا: الْبَصْرِيُّ............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [٤٥][(٦)].

فقرأه: ﴿**أَهْلَكْتُهَا**﴾؛ بالتاء من فوق مضمومة بلا ألف.

(**الْبَصْرَيُّ**)؛ أبو عمرو، ويعقوب.

لقوله قبل: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ [٤٦٠]﴾ [٤٤][(٧)].

= وابن عامر بخلف عن الحلواني عن هشام، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل تاء التأنيث، الأبيات رقم (٢٥٩ ـ ٢٦١)، والنشر ٥/٢، والإتحاف ٢٧٧/٢).

(١) أي من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [٤٠]؛ فقرأ المدنيان، ويعقوب: بكسر الدال، وألف بعد الفاء، وقرأ الباقون: بفتح الدال، وإسكان الفاء من غير ألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٤)، والنشر ٢٣٠/٢، والإتحاف ٢٧٦/٢).

(٢) الآيتين: [٤٥، ٤٨].

(٣) فقرأ ابن كثير، وأبو جعفر: بألف ممدودة بعد الكاف، وبعدها همزة مكسورة: (كَائِن)، وقرأ الباقون: بهمزة مفتوحة بعد الكاف، وبعدها ياء مكسورة مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٣٨)، والنشر ٢٤٢/٢، والإتحاف ٢٧٧/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٩)، والنشر ٤٠٠/١، والإتحاف ٢٧٧/٢.

(٥) فوقف أبو عمرو ويعقوب: بحذف النون منها، ثم الوقف على الياء، ووقف الباقون: بالنون، وهو تنوين ثبت رسماً؛ من أجل احتمال قراءة ابن كثير، وأبي جعفر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٧٠)، والنشر ١٤٣/٢، والإتحاف ٢٧٧/٢).

(٦) في الأصل رُسِمَتْ بالواو مكان الفاء: (وكأين)، وهو خطأ وتحريف للنص القرآني.

(٧) قال المنير السمنودي: «والرسم يحتملهما»، وقال بمثله ابن الناظم في شرحه. =

وقرأ الباقون: بنون العظمة مفتوحة، وبعدها ألف[1].

٧٩٩ ـ ....وَاقْصُرْ ثُمَّ شُدْ مُعَاجِزِينَ الْكُلَّ[2]: حَبْرٌ...............

(**وَاقْصُرْ ثُمَّ شُدْ**)؛ أي: اقرأ بالقصر، والتشديد.

﴿مُعَٰجِزِينَ﴾[3].

(**الْكُلَّ**)؛ أي: هنا[4]، وموضعي [سبأ][5].

للمرموز إليهما بقوله: (**حَبْرٌ**)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو.

فإنهما قرءاه: بحذف الألف بعد العين[6]، وبتشديد الجيم في الثلاثة.

اسم فاعل عن (عجَّز)[7] المضعف، أي: (قاصدين التعجيز بالإبطال [مثبطين][8])[9].

= (ينظر: الكشف ١٢٢/٢، واللباب ١٠٨/١٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، والإتحاف ٢٧٧/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)، وشرح النويري ٧١/٥، والهادي ٧٠/٣).

(١) على التعظيم. (ينظر: الكشف ١٢٢/٢، واللباب ١٠٨/١٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، والإتحاف ٢٧٧/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)، وشرح النويري ٧١/٥، والهادي ٧٠/٣).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام مع التشديد: (**الْكُلَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم اللام مع التشديد: (**الْكُلُّ**).

(٣) في المتن الذي على هامش الشرح رُسِمت: (معاجزءين)، ونقلها في الشرح: (معاجزئين)، والصحيح المجمع عليه ما أثبته.

(٤) سورة الحج: الآية [٥١].

(٥) الآيتين: [٥، ٣٨]، وفي الأصل يوجد مسح مكان هذه اللفظة، وما أثبته ـ من الإتحاف ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٧٨/٢).

(٦) قال ابن الناظم: «ورُسِمَتْ بغير ألف، فاحتمل الرسم القراءتين». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٢)).

(٧) في الإتحاف: «اسم فاعل من عجَّزه». (ينظر: الإتحاف ٢٧٨/٢).

(٨) في الأصل: (ثبطين)، وفي الإتحاف ٢٧٨/٢: (مشطين)، وفي شرح النويري ٧١/٥: (مثبطين)، وهو ما أثبته هنا.

(٩) ينظر: الكشف ١٢٣/٢، وشرح الهداية ص (٦١٩)، والدر المصون ٢٩١/٨، واللباب ١١٥/١٤.

والباقون: بالألف [والتخفيف][(١)].

من (عاجَزَه)، (فأَعْجَزَه)، أي: (سَابَقَه)، (فسَبَقَه)؛ [لأنَّ][(٢)] كلًّا من الفريقين يطلب إبطال حجج خصمه[(٣)].

٧٩٩ ـ ....**وَيَعُدْ**[(٤)]:

٨٠٠ ـ دَانٍ شَفَا...................... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿**يَعُدْ**[(٥)]﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا **يَعُدُّونَ**﴾ [٤٧][(٦)].

فقرأه بياء الغيب[(٧)] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**دَانٍ**[(٨)] **شَفَا**)؛ أي: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

لقوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ﴾ [٤٧][(٩)].

---

(١) في الأصل: (التشديد)، وهو سبق قلم، ولا شك، والصواب: (التخفيف)، وهو الذي أثبته. (ينظر: النشر ٣٢٧/٢، والإتحاف ٢٧٨/٢، وشرح النويري ٧١/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)).

(٢) في الأصل: (لا)، وهو سبق قلم، والصواب: (لأنَّ)، وهو الذي أثبته. (ينظر: الإتحاف ٢٧٨/٢، وشرح النويري ٧١/٥).

(٣) ينظر: الكشف ١٢٣/٢، وشرح الهداية ص (٦١٩)، والدر المصون ٢٩١/٨ ـ ٢٩٢، واللباب ١١٥/١٤.

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**وَيَعَدو**).

(٥) في الأصل: (بعد)، وهو تصحيف.

(٦) قال في الإتحاف: «وخرج موضع الٓم السجدة: الآية [٥]، المتفق على الخطاب فيه». (ينظر: الإتحاف ٢٧٧/٢).

(٧) وعُلِمَ الغيب من إطلاقه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٢)).

(٨) وقوله: (**دَانٍ**)؛ اسم فاعل مِن: دَنَا، وهو من الدنو؛ ومعناه: القرب، يقال: دنا إلى الشيء؛ قَرُب منه، ودنا من الشيء؛ اقترب منه.

(٩) ينظر: الكشف ١٢٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٠)، واللباب ١١٣/١٤.

والباقون: بتاء الخطاب.

لعموم المسلمين وغيرهم[١].

وتقدَّم تخفيف: ﴿فِىٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [٥٢]، لأبي جعفر[٢].

ويوقف لحمزة على نحو: ﴿يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [٥٢]؛ بالتحقيق، وبإبدال الهمزة واواً مفتوحة، وهو متوسط بغير المنفصل[٣].

وتقدَّم:

تشديد: ﴿قُتِلُوٓاْ﴾ [٥٨]؛ لابن عامر[٤].

وفتح ميم: ﴿مُّدۡخَلٗا﴾ [٥٩]؛ للمدنيين[٥].

٨٠٠ ـ ....يَدْعُو كَلُقْمَانَ: حِمَا صَحْبٍ[٦]. وَالُاخْرَى: ظَنَّ. عَنْكَبَا[٧]: نَمَا

٨٠١ ـ حِمًى...

---

(١) ينظر: الكشف ١٢٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٠)، واللباب ١١٣/١٤.

(٢) فقرأ أبو جعفر: بتخفيف الياء، وقرأ الباقون: بتشديدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٨)، والنشر ٢١٧/٢ ـ ٢١٨، والإتحاف ٢٧٨/٢).

(٣) هكذا جاءت عبارة الشارح، وهي كذلك في كتاب الإتحاف، ولا أدري معنى قوله: «وهو متوسط بغير المنفصل»، لكن لعل مراده أن الهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بغيره، المنفصل رسماً، المفتوح بعد ضم. (ينظر: النشر ٤٣٩/١، والإتحاف ٢٧٨/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، الأبيات رقم (٥٤١ ـ ٥٤٢)، والنشر ٢٤٣/٢، والإتحاف ٢٧٨/٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٢)، والنشر ٢٤٩/٢، والإتحاف ٢٧٨/٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء مع التنوين: (**صَحْبٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف بعد الباء المفتوحة: (**عَنْكَبَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الباء مع التنوين: (**عَنْكَبٌ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿يَدْعُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [٦٢].

(كَـ)ـحرف.

(لُقْمَانَ)[١].

فقرأهما بياء الغيب[٢] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(حِمَى) (صَحْبٍ)**؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

وقرأهما الباقون: بتاء الخطاب.

للمشركين الحاضرين[٣].

(وَ)قرأ.

الكلمة **(الُاخْرَى)** في هذه السورة، وهي: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [٧٣][٤].

بياء الغيب[٥] ـ أيضاً ـ.

المرموز إليه بظاء: **(ظَنَّ)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [٣٠].

(٢) حملاً على ما قبله من لفظ الغيبة، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [٥٧]. (ينظر: الكشف ١٢٣/٢، والهادي ٧١/٣ ـ ٧٢).

(٣) توبيخاً لهم، وفي الكلام التفات من الغيبة إلى الخطاب. (الإتحاف ٢٧٩/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)، وشرح النويري ٧٢/٥، والهادي ٧١/٣ ـ ٧٢).

(٤) في الأصل: (لا يخلقون ذباباً)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٥) على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، وقال أبو الحسن شريح: «وهو محمول ـ أي قراءة يعقوب بالغيب ـ على قوله ـ تعالى ـ قبل: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [٧٢]». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٣ ـ ٦٤)، والهادي ٧٢/٣).

والباقون: بتاء الخطاب[(١)].

وقرأ حرف **(عَنْكَبَا)**؛ وهو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يَدۡعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢]. بياء الغيب[(٢)].

المرموز إليهم بقوله: **(نَمَا)** **(حِمًى)**؛ أي: عاصم، وأبو عمرو، ويعقوب.

والباقون: بتاء الخطاب[(٣)].

وتقدَّم بناء: ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [٧٦]؛ للفاعل؛ عن أهل شفا، وابن عامر، ويعقوب[(٤)].

وههنا انتهى فرش سورة الحج[(٥)].

---

(١) لمناسبة ما قبله من الخطاب، وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ [٧٣]. (ينظر: الهادي ٣/٧٢).

(٢) لمناسبة ما قبله من الغيبة، وهو قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ﴾ [٤١]. (ينظر: الهادي ٣/٧٢).

(٣) على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، والخطاب للمشركين. (ينظر: الهادي ٣/٧٢).

(٤) وقرأ الباقون: بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٣٧ ـ ٤٣٨)، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ٢/٢٧٩).

(٥) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة الحج؛ لأن سورة الحج في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سورة المؤمنون، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة الحج، واستعداداً للدخول في فرش سورة المؤمنون، وهكذا فعل النويري في شرحه، حيث قال في آخر شرحه لسورة الحج: «وهنا آخر سورة الحج»، ثم عدَّد ياءات الإضافة والزوائد، وشرع بعد ذلك بسورة المؤمنون، وبمثل ذلك ـ أيضاً ـ فعل المنير السمنودي في شرحه، حيث قال ـ بعد أن عدد ياءات الزوائد والإضافة ـ: «ثم شرع في سورة المؤمنون بقوله: أمانات وحد دعم»، وكذا فعل موسى جار الله في شرحه على الطيبة؛ حيث قال بعد انتهاء فرش سورة الحج: «وهنا انتهى فرش سورة الحج، فأخذ يبين فرش الحروف في سورة المؤمنون بالأبيات التالية. . .الخ»، بينما انفرد ابن الناظم في شرحه بعدم تنويهه على انتهاء فرش سورة الحج ولا ابتداء سورة المؤمنون؛ حيث شرع في شرح سورة المؤمنون من غير إشارة إلى انتهاء سورة الحج، فقال في نهاية سورة الحج: «الله يتولى الأمور»، ثم قال بعد ذلك: «أراد أن ابن كثير وحد. . .»، =

وفيها مضافةٌ واحدة[(١)]:

﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [٢٦].

فتحها: المدنيان، وهشام، وحفص.

وزائدتان[(٢)]:

﴿وَٱلْبَادِ﴾ [٢٥].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وورش، وأبو جعفر.

وفي الحالين **[٤٦١]**: ابن كثير، ويعقوب.

﴿نَكِيرِ﴾ [٤٤].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)].



= فتداخل في شرحه فرش سورة المؤمنون بفرش سورة الحج، والدكتور محمد سالم محيسن في شرحه للطيبة؛ المسمى بـ(الهادي) اختلف عن الجميع، حيث إنه من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ». (ينظر: شرح النويري ٧٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)، والهادي ٧٢/٣).

(١) ينظر: النشر ٣٢٧/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٢٧/٢.

(٣) ينظر: النشر ٣٢٥ ـ ٣٢٧، وتقريب النشر ص (١٤٥ ـ ١٤٦)، وشرح النويري ٦٣/٥ ـ ٧٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩ ـ ٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ ـ ل ١١٨/أ)، والإتحاف ٢٧٠/٢ ـ ٢٨٠.

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ(١)

نَقَلَ حركة همزة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [١]، إلى الدال قبلها: ورش من طريقيه؛ على أصله(٢)، كحمزة وقفاً، مع السكت، وعدمه(٣)، وهما له(٤) وصلاً، ولابن ذكوان، وحفص، وإدريس وصلاً، ووقفاً(٥)، كما تقدم في بابه(٦).

٨٠١ ـ ......أَمَانَاتِ(٧) مَعًا وَحِّدْ: دَعَمْ ....

(١) أعاد الشارح هنا ذكر سورة المؤمنون مع أنه قد ذكرها عند شروعه في شرح سورة الحج حيث قال: (سورة الحج والمؤمنون)، وذلك تذكيراً بانتهاء فرش سورة الحج واستعداداً لدخوله في فرش سورة المؤمنون؛ لئلا يتداخل الفرشان، فصار قوله: (سورة المؤمنون) فاصلاً بين انتهاء شرحه لكلام الناظم في سورة الحج وابتداء شرحه لكلام الناظم في سورة المؤمنون.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٢٩).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٥ ـ ٢٣٧).

(٤) هكذا في الأصل، وهو الصواب، بينما ضُبطت في الإتحاف ـ بتحقيقيه ـ: (وإهماله)، ولا أدري إلى ماذا يرجع الضمير؟ هل يرجع إلى أقرب مذكور وهو عدم السكت، أو يرجع إلى السكت وعدمه، وعلى كلا الاحتمالين فلا يستقيم الكلام ولا معناه، بل الصواب ما أثبته الشارح هنا ـ وفات على كتاب الإتحاف ومحققيه ـ؛ وهو أنّ لحمزة وصلاً في المفصول: السكت، وعدمه وهو التحقيق. (ينظر: الإتحاف بتحقيق د. شعبان إسماعيل ٢/٢٨١، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٤٠٢)).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، الأبيات رقم (٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(٦) أي في بابي: (السكت على الساكن قبل الهمز وغيره)، و(نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء بلا تنوين: (**أماناتِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر التاء مع التنوين: (**أَمَانَاتٍ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿أَمَانَاتِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾ [٨].

(مَعًا)؛ أي: هنا[١]، وفي المعارج[٢].

فـ**(ـوَحِّدْ)**؛ أي: اقرأه بغير ألف بين النون والتاء.

على التوحيد[٣].

للمرموز إليه بدال: **(دَعَمْ)**[٤]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالألف بينهما.

على الجمع[٥].

وخرج بالقيد[٦]:

---

(١) سورة المؤمنون: الآية [٨].

(٢) الآية: [٣٢].

(٣) لأن الأمانة مصدر، وحق المصدر ألا يُثَنَّى وألا يجمع إلا أن تختلف أنواعه، أو يراد معنى الجنس، وهو واحد على صريح الرسم، على حد قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧٢]. (ينظر: الكشف ١٢٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣١٩/٨، واللباب ١٧٣/١٤).

(٤) وقوله: (دَعَمْ)؛ فعل ثلاثي متعد؛ يأتي بمعنى: تقديم العون، والتقوية، والمساندة، والنصرة، وتأتي بمعنى: إقامة الشيء لئلا يسقط أو يميل، يقال: دعم الجدار بدعائم من حديد؛ أسنده ليظل قائماً.

(٥) باعتبار أنه يَصْدُقُ على كل تكليف، على حد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٨٥]. قال موسى جار الله: «كُتِبَ الحرفان ـ يعني الموضعين؛ في سورة الحج، والمعارج ـ في جميع المصاحف بلا ألف بعد الميم والنون، وكل حرف اجتمع فيه ألفان فقياس المصاحف حذفهما جميعاً». (ينظر: الكشف ١٢٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣١٩/٨، واللباب ١٧٣/١٤).

(٦) لم يذكر الشارح هنا مراده بالقيد، وإنما تبع في ذلك صاحب الإتحاف حيث نقل عنه هذه الفائدة فقد قال ـ في الإتحاف ـ عند هذا الموضع: «واخْتُلِف في: (لأماناتهم)؛ هنا، والمعارج...الخ»، ثم قال في آخِرِ كلامه: «وخرج بالقيد: النساء، والأنفال، المجمع على جمعهما»، ومراد صاحب الإتحاف بالقيد ـ على ما هو معلوم من منهجه ـ =

النساء[(١)]، والأنفال[(٢)]، فلا خلاف في جمعهما.

٨٠١ ـ .... صَلَاتِهِمْ: شَفَا.........................

واخْتُلِفَ في: ﴿صَلَاتِهِمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [٩].

فقرأه بالإفراد ـ كاللفظ به ـ.

= هو أنه يذكر الحرف المختلف فيه، ثم إن كان له نظائر أخرى في القرآن الكريم فإنه يقيد الموضع المختلف فيه بقوله: «هنا»، كما قال عند ذكره لخلاف القراء في قوله تعالى: (﴿يَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، حيث قال: «واختلف في: ﴿يَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]؛ هنا.... الخ»، ثم قال بعد ذلك: «وخرج بـ(ـهنا) موضع الّم السجدة»، فالقيد عند صاحب الإتحاف هو قيد يضعه لنفسه على حسب ما اصطلح عليه في كتابه ـ متبعاً في ذلك كتاب لطائف الإشارات؛ الذي هو أصل كتاب الإتحاف ـ؛ ومن قيوده ما استعمله في هذا الحرف من سرده للمواضع المختلف فيها، فيخرج بقيد ذكره للمواضع المختلف فيها ما سوى ذلك من المجمع عليه، لكن كلام صاحب الإتحاف لا ينسحب على مراد الشارح، لأنَّ الشارح في بيانه لخلاف القراء في هذا الحرف إنما يتكلم عن مراد الناظم في الطيبة، وليس في النظم قرينة تدل على قيدٍ كمثل قيد صاحب الإتحاف، ولكنِّي أظن ـ والله أعلم ـ أن القيد الذي خرج به الموضعان المجمع عليهما؛ في سورتي النساء والأنفال، إنما هو قرينة اللفظ، وذلك أن الناظم عندما قال: (**أَمَانَات**)، إنما أرد اللفظ الوارد في سورة المؤمنون؛ لأنه بصدد بيان خلاف القراء في هذه السورة، ثم لما قال: (**مَعًا**)؛ فُهِمَ أن المراد كل لفظ (أمانات) جاء في القرآن الكريم على مثل لفظ: (أماناتهم) الوارد في سورة المؤمنون، وحيث إنه لا يوجد لفظ مماثل لمثل لفظ سورة المؤمنون إلا في سورة المعارج، عُلم بقرينة اللفظ أن معنى قوله: (**معاً**)؛ يفيد أن الخلاف محصور فقط في موضعي المؤمنون والمعارج، وأن ما عداهما خارج عن الخلاف، للإجماع عليه، وقرينة اللفظ قيد معتبر عند الشرَّاح؛ وقد أخذ به النويري في أكثر من موضع من شرحه، وعلى كلِّ حال: فإن كان مراد الشارح بالقيد كمراد صاحب الإتحاف فكان حقه أن يبين ذلك وينص عليه، ولم أجد أحد من شُرَّاح الطيبة أشار إلى هذه الفائدة التي ذكرها الشارح هنا، إلا ما كان من موسى جار الله حيث قال في شرحه: «واتفق أهل القراءة على الجمع في: حرف النساء، وحرف الأنفال». (ينظر: الإتحاف ٢/٢٧٧، ٢٨١، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٧)).

(١) أي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [٨٥].

(٢) أي قوله تعالى: ﴿لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾ [٢٧].

المرموز إليه بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على إرادة الجنس(١).

والباقون: بالجمع.

على إرادة الخَمْس، أو غيرها؛ كالرواتب(٢).

ولا خلاف في إفراد الأول: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ﴾ [٢].

ولم يقيده بالثاني؛ لوقوعه بعد الأمانات(٣).

وكذا لا خلاف(٤) في إفراد حرف: الأنعام(٥)، والمعارج(٦).

---

(١) حيث إن المقصود المحافظة على أصل الصلاة. (ينظر: الدر المصون ٣١٩/٨، وشرح النويري ٧٥/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٧)).

(٢) فقراءة الجمع؛ رعايةً للرسم؛ وإرادةً للمحافظة على أوقات الصلاة. (ينظر: الدر المصون ٣١٩/٨، والإتحاف ٢٨٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٧)، والهادي ٧٣/٣).

(٣) نصَّ على ذلك ابن الناظم في شرحه، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه، وقاله أبو شامة في إبراز المعاني. (ينظر: إبراز المعاني ١٤/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)).

(٤) قال في النشر: «واتفقوا على الإفراد في الأنعام والمعارج؛ لأنه لم يكتنفها فيهما ما اكتنفها في المؤمنون قبل وبعد من تعظيم الوصف في المتقدم، وتعظيم الجزاء في المتأخر، فناسب لفظ الجمع ولم يكن ذلك في غيرها، فناسب الإفراد»، وقد رُسِمَت هذه الأحرف الثلاثة؛ أعني: الحرف الأول من سورة المؤمنون: الآية [٢]، وحرف سورة الأنعام: الآية [٩٢]، وحرف سورة المعارج: الآية [٣٤]، بالألف بعد اللام، ولهذا اتفق الأئمة على قراءتها بالإفراد. (ينظر: النشر ٣٢٨/٢، والإتحاف ٢٨٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٨)).

(٥) الآية: [٩٢].

(٦) أي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [٣٤]، قال ابن الناظم: «ولا خلاف في إفراد ما في سأل في المشهور، لأنه لو أراد الموضعين لنص عليهما كما نصَّ على: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ﴾». (ينظر: إبراز المعاني ١٤/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)).

٨٠١ ـ ....وَعَظْمَ[(١)] الْعَظْمَ[(٢)]: كَمْ

٨٠٢ ـ صِــفْ........................... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [١٤].

فقرأه:

﴿عَظْمًا﴾.

و﴿الْعَظْمَ﴾.

بفتح العين، وإسكان الظاء، بلا ألف بعدها.

المرموز إليهما بأولى قوله: (كَمْ) (صِفْ)؛ أي: ابن عامر، وشعبة.

على الإفراد؛ لإرادة الجنس[(٣)]، على حدِّ: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ[(٤)]﴾ [مريم: ٤].

وقرأ الباقون: بكسر العين، وفتح الظاء، وألف بعدها.

على الجمع، وهو الأصل[(٥)] على حدِّ: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٨٠٢ ـ ....تَنْبُتُ اضْمُمْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ: غِنَا حَـبْــرٍ.....................................

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (عَظْمَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الميم: (عَظْمُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم: (الْعَظْمِ)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الميم: (الْعَظْمَ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٣) ينظر: الكشف ١٢٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣٢٣/٨، واللباب ١٧٩/١٤.

(٤) في الأصل: (وهم العظم)، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) ينظر: الكشف ١٢٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣٢٣/٨، واللباب ١٧٩/١٤.

واخْتُلِفَ في: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [٢٠].

فـ**(ـاضْمُمْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ)**؛ أي: اقرأه بضم تاء المضارعة، وكسر الباء الموحدة.

للمرموز إليهم بقوله: **(غِنَا) (حَبْرٍ)**؛ أي: رويس، وابن كثير، وأبي عمرو.

على أنه مضارع: (أَنْبَتَ) بمعنى (نَبَتَ)، فيكون لازماً، وقيل: معدًّى بالهمزة، و﴿بِٱلدُّهۡنِ﴾؛ مفعوله، والباء: زائدة، أو حال، والمفعول محذوف؛ أي: (نَبَّتَتْ زيتونها أو جَنَاها) ومعه الدهن[1].

والباقون: بفتح تاء المضارعة، وضم الباء.

مضارع: (نَبَتَ)[2]لازم، و﴿بِٱلدُّهۡنِ﴾؛ حال من الفاعل أي: (تنبت متلبسة بالدهن)[3].

٨٠٢ ـ ....وَسَيْنَاءَ[4] اكْسِرُوا: حِرْمٌ[5] حَنَا

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿سَيۡنَآءَ﴾.

مِنْ قوله ـ قبل: ﴿تُنۢبِتُ﴾ ـ : ﴿وَشَجَرَةً تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ﴾ [٢٠].

---

(١) والباء هنا ليست باء التعدية بل هي ـ كما قاله الشيخ موسى جار الله ـ كالباء في قوله تعالى: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ﴾ [الحجر: ٦٥]. (ينظر: الكشف ١٢٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٢)، والدر المصون ٣٢٨/٨، واللباب ١٩١/١٤).

(٢) في الأصل: (ثبت)، وهو تصحيف.

(٣) والباء هنا باء التعدية أو باء مصاحبة وإلصاق. (ينظر: الكشف ١٢٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣٢٩/٨، واللباب ١٩٢/١٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: **(سَيْنَاءَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر السين: **(سِيْنَاءَ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الميم: **(حِرمٌ)**، والثاني: بجر الميم: **(حِرْمٍ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبينْ ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فـ(**ـاكْسِرُوا**)؛ أي: اقرؤوه بكسر السين.

للمرموز إليهم بقوله: (**حِرْمٌ حَنَا**[١])؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو.

كـ(ـحِرْباء)؛ لغة بني كنانة، وهو: جبل موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، بين أيلة ومصر أو بفلسطين، ومنع صرفه؛ للتأنيث المعنوي والعلمية[٢]، لأنها بقعة معينة[٣]، وقيل: المعجمة[٤] معها[٥]

والباقون: بالفتح.

لغة أكثر العرب[٦]، ومنع صرفه حينئذ؛ لألف التأنيث اللازمة فعلاً، كـ(ـصحراء)، لا (فَعْلَال)[٧]، قال البيضاوي[٨]: «إذ ليس في كلامهم».

وتقدَّم الكلام:

في: ﴿نُّسۡقِيكُم﴾ [٢١]؛ ياءً، وتاءً[٩].

---

(١) ومعنى قوله: (**حَنَا**)، فعل ماض يعني: عَطَفَ الشيء وَعَوَّجَهُ وقَوَّسَهُ، وتأتي بمعنى الشفقة والرحمة والحنان.

(٢) في الأصل: (والعلية)، وهو تصحيف.

(٣) قال موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٢٠٨): «والصواب أن سيناء اسم بقعة أو شجرة غير مشتقة، ومدُّها ليس مد تأنيث».

(٤) في الإتحاف: وقيل: (للعجمة)، وهو الصواب. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٣).

(٥) ولغة الكسر لغة قليلة. (ينظر: الكشف ٢/١٢٦ ـ ١٢٧، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٨/٣٢٧، واللباب ١٤/١٨٩ ـ ١٩٠).

(٦) إذ ثبت في أوزان لغة العرب كلمات تزيد على عشرة وزنها (فيعال)؛ بفتح الحاء. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٠٨)).

(٧) ينظر: تفسير البيضاوي ٣/٤٠٠، والكشف ٢/١٢٦، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٨/٣٢٧، واللباب ١٤/١٨٩ ـ ١٩٠.

(٨) ينظر: تفسير البيضاوي ٣/٤٠٠.

(٩) قرأ بالنون المفتوحة: نافع، وابن عامر، وأبو بكر، ويعقوب، وقرأ أبو جعفر بالتاء مفتوحة على التأنيث، وقرأ الباقون: بالنون المضمومة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، ص (٨٢)، الأبيات رقم (٧٢٥ ـ ٧٢٦)، والنشر ٢/٣٠٤، والإتحاف ٢/٢٨٣).

وفي راء: ﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [٢٣][١]؛ ضمًّا، وكسراً[٢].

ورسم: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [٢٤]، في قصة نوح؛ بالواو، ويوقف عليه لحمزة وهشام بخمسة أوجه[٣]، تقدَّم نظيره في: ﴿تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥]، ونظائره.

وتقدَّم لام: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [٢٧]، لحفص[٤].

٨٠٣ ـ مُنْزَلاً[٥] افْتَحْ ضَمَّهُ وَاكْسِرْ: صِبَا[٦] ....

---

(١) لو جاء بما قبلها من كلمات الآية لكان أولى، وهو قوله: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾؛ لدفع ما يوهمه معنى هاتين الكلمتين بعد قطعهما عن سياق الآية قبلهما.

(٢) قرأ أبو جعفر، والكسائي: بخفض الراء، مع كسر الهاء بعدها، وقرأ الباقون: برفع الراء، وضم الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٣٦)، والنشر ٢/٢٧٠، والإتحاف ٢/٢٨٣).

(٣) وهي: إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ١/٤٦٠، والإتحاف ٢/٢٨٣، والبدور الزاهرة للقاضي ص (٢١٨)).

(٤) حيث قرأ حفص: بتنوين اللام من قوله: ﴿كُلٍّ﴾، وقرأ الباقون: بالكسر بلا تنوين؛ على الإضافة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، الأبيات رقم (٦٨٧ ـ ٦٨٨)، والنشر ٢/٢٨٨، والإتحاف ٢/٢٨٣).

(٥) انفرد المنير السمنودي في النسخة التركية من شرحه ـ ووافقه بعض النسخ المطبوعة في ضبط المتن كتحقيق الشيخ أيمن سويد ـ؛ بضبط هذا الموضع وبعض نظائره ضبطاً لم أجده عند أحد ممن اعتنى بضبط المتن؛ وذلك أنه يرسم النطق بالتنوين، فيُثْبت التنوين رسماً، ثم يرسم بعده نون صغيرة مشكلة بحركة التنوين وصلاً، وتكون ملاصقة لهمزة الوصل في الكلمة التي تلي الكلمة المنونة، كما فعل في هذا الموضع، فرسم نوناً صغيرة مكسورة تحت همزة الوصل: (**مُنْزَلاًنِ افْتَحْ**).

(٦) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بصاد، وألف بعد الباء: (**صبا**)، لكن من غير تشكيل لها بالحركات، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وشُكِّلت حركة الصاد بالكسر في شرح المنير السمنودي بنسخته التركية: (**صِبَا**)، والصِّبَا؛ الصغر والحداثة، وتأتي بمعنى: الشوق، وهي أيضاً بمعنى؛ ريح مهبها مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بفتح الصاد، ثم نون ساكنة بعد الباء المفتوحة: (**صَبَنْ**)؛ =

واخْتُلِفَ في: ﴿مُنزَلًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلۡنِي مُنزَلٗا مُّبَارَكٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡمُنزِلِينَ﴾ [٢٩].

فـ(**ـافْتَحْ ضَمَّهُ وَاكْسِرْ**)؛ أي اقرأه: بفتح الميم، وكسر الزاي.

للمرموز إليه: بصاد: (**صَبَا**)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

أي: (مكان نزول)[1].

والباقون: بضم الميم، وفتح الزاي.

مصدر، أو اسم مكان، أي: (إنزالاً)، أو (موضع إنزال)[2].

وتقدَّم الكلام على:

نون: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ [٣٢][3].

وميم: ﴿مِتُّمۡ﴾ [٣٥][4].

٨٠٣ ـ .... هَيْهَاتَ[5] كَسْرُ التَّا مَعًا: ثُبْ[6]..........

= يقال: صَبَن الرجل إذا خبأ شيئاً في كفه من غير أن يُفْطَن له، وصَبن عنه الهدية؛ إذا صرفها ومنعها عنه.

(١) ينظر: الكشف ١٢٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٢)، والدر المصون ٣٣٠/٨، واللباب ٢٠٠/١٤ ـ ٢٠١.

(٢) ينظر: الكشف ١٢٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٢)، والدر المصون ٣٣٠/٨، واللباب ٢٠٠/١٤ ـ ٢٠١.

(٣) قرأ بكسر النون وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٢٨٣/٢).

(٤) قرأ بكسر الميم: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤١)، والنشر ٢٤٢/٢ ـ ٢٤٣، والإتحاف ٢٨٤/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**هَيْهَاتَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر التاء: (**هَيْهَاتِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [٣٦].

فـ**(ـكَسْرُ التَّا)**؛ أي: قراءته بكسر التاء[1].

فيهما **(مَعًا)**.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثُبْ)**[2]؛ أي: أبي جعفر وحده.

وهي لغة تميم، وأسد[3].

وهي مروية عن سيبويه وغيره[4].

وقرأ الباقون: بفتح التاء فيهما.

لغة الحجاز[5].

وفيها لغات[6]، ....

= والثاني: بكسر الثاء: **(ثِبْ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) بلا تنوين.

(٢) ومعنى قوله: **(ثُبْ)** ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى ورجع، وعلى كسر الثاء: **(ثِبْ)**؛ مِن وَثَب، يَثِبُ، وُثُوباً؛ فعل أمر؛ بمعنى: الوثوب، وهو: النهوض، وَثَبَ الرياضي؛ قفز، وَوثب الرجل قائماً؛ وقف ونهض.

(٣) وهو اسم فعل؛ معناه: (بَعُدَ). (ينظر: البحر المحيط ٦/٣٧٤، والدر المصون ٨/٣٣٨، واللباب ١٤/٢١٠، ومعجم القراءات ٦/١٧٢).

(٤) كعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو في بعض رواياته. (ينظر: البحر المحيط ٦/٣٧٤، والإتحاف ٢/٢٨٤، ومعجم القراءات ٦/١٧٢).

(٥) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٧٤، والدر المصون ٨/٣٣٨، واللباب ١٤/٢٠٩، ومعجم القراءات ٦/١٧١.

(٦) قال في الدر المصون: «وفي هذه اللفظة لغات كثيرة تزيد على الأربعين»، منها تسع لغات قد قُرِئ بهنّ، ولم يتواتر منها إلا: قراءة الجمهور؛ بفتح التاء من غير تنوين، وقراءة أبي جعفر؛ بكسر التاء من غير تنوين. وقال في اللباب: «وفي هذه اللفظة لغات كثيرة تزيد على الأربعين، ذكر منها الصَّاغَانِي ستة وثلاثين لغة، وهي: (هَيْهَاتَ)، و(أَيْهَاتَ)، و(هَيْهَانَ)، و(أَيْهَانَ)، و(هَيْهَاه)، و(أَيْهَاه)، كل واحد من هذه الستة: =

نظمها بعضهم في قوله[(١)]:

هَـيْـهَـاهْ أَيْـهَـاهْ وَهَـيْـهَـاتَ كَـذَا أَيْـهَـاتَ هَـيْـاتَ وَأَيْـهَـانَ خُـذَا
ثَــلِّــثْ لِآخِــرٍ وَنُــونٍ اتْــرُكَــا هَـيْـهَـاكَ ضُـمَّ يَـا فَـتًـى لِـذَلِـكَـا
أَيْـهَـاكَ أَيْـهَـاهُ بِـهَـا سَـكْـتٍ عُـلِـمْ هَـيْـهَـا وَأَيْـهَـا ثُـمَّ هَـيْـهَـاهُ خُـتِـمْ

ولم يُقْرَأ في العشر إلا اثنتان[(٢)]، كما عَلِمْتَ.

وهو اسم فعل لا يتعدى برفع الفاعل ظاهراً ومضمراً، وهنا لم يظهر[(٣)]؛ تقديره: (هو)؛ أي: (إخراجكم)، ولام: ﴿لِمَا﴾؛ للبيان، كهيا[(٤)] في: (سقيا لك يا ابنة [المستبعد][(٥)])[(٦)].

وتقدَّم الخلاف في الوقف **[٤٦٣]** عليه تاءً، وهاءً[(٧)].

٨٠٣ ـ ....نَـوِّنَـا[(٨)]

= مضمومة الآخر، ومفتوحته، ومكسورته، وكل واحدةٍ منها: منوّنة، وغير منوّنة، فتكون ستًّا وثلاثين، وحكى غيره: (هَيْهَاك)، و(أَيْهَاكَ) ـ بكاف الخطاب ـ، و(أَيْهاء)، و(أَيْهَا)، و(هَيْهَاء)». (ينظر: الدر المصون ٨/٣٣٧ ـ ٣٣٨، واللباب ١٤/١٠٨ ـ ٢٠٩).

(١) لم أهتد إلى قائله.

(٢) قراءة الجمهور؛ بفتح التاء من غير تنوين، وقراءة أبي جعفر؛ بكسر التاء من غير تنوين.

(٣) أي: الفاعل، فوجب أن يعتقد إضمار تقديره: (هو). (ينظر: البحر المحيط ٦/٣٧٤).

(٤) هكذا في الأصل، وهي في الإتحاف: (كهي). (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٤).

(٥) في الأصل مكانها مسح، وتصويبها من الإتحاف ٢/٢٨٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٧٤، والإتحاف ٢/٢٨٤.

(٧) وقف عليها بالهاء: البزي، وقنبل بخلفه، والكسائي، ووقف الباقون: بالتاء، وهو الوجه الثاني لقنبل. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٠)، والنشر ٢/١٣١ ـ ١٣٢، والإتحاف ٢/٢٨٤).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي ـ هنا ـ، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، حيث ضُبطت فيهما: بألف بعد النون الثانية: (**نَوِّنَا**)، والثاني: بنون ساكنة بعد النون الثانية: (**نَوِّنَنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

٨٠٤ ـ تَتْرَا[(١)]: ثَنَا حَبْرٍ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا﴾ [٤٤].

فـ(**ـنَوِّنَا** ﴿**تَتْرَا**﴾)؛ أي: اقرأه وصلاً بالتنوين.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**ثَنَا حَبْرٍ**)؛ أي: أبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو.

وهي لغة كنانة[(٢)].

والباقون: بغير تنوين.

لغة أكثر العرب[(٣)].

والتاء[(٤)] فيه بدل من واو، نحو: (نجاه)، و(تراب)[(٥)].

وكلٌّ في الإمالة وعدمه على أصله[(٦)]، إلا أبا عمرو، فإنه نوَّنَهُ كما

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الراء بلا تنوين: (**تَتْرَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي؛ حيث ضُبطت فيها بالألف المقصورة، وفتح الراء بلا تنوين: (**تَتْرَى**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيهما؛ بالألف الممدودة، مع فتح الراء منونة: (**تَتْرًا**).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٢٩٩).

(٣) ذكره في غيث النفع ص (٢٩٩)، وقال في الدر المصون ٨/٣٣٥ ـ ونقله عنه في اللباب ١٤/٢٨١ ـ: «وهي اللغة المشهورة»، وقال الفراء في معاني القرآن ٢/٣٣٦: «أكثر العرب على ترك التنوين».

(٤) أي: التاء الأولى من الكلمة؛ فهذه التاء بدل من الواو، وأصلها: (وترا)؛ معناها: متواترة، والتواتر بين الأشياء لا يكون إلا إذا وقعت بينها فترة، وإلا يكون مداركة ومواصلة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٠٩)).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٢٩٩).

(٦) فأمالها أهل الإمالة؛ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر؛ لأنهم لا يُنَوِّنُون، والألف عندهم ألف تأنيث، كـ(الدعوى)، و(الذكرى). (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)).

تقرر؛ فإن وصل فلا خلاف له في التفخيم، وإن وقف عليه فاختلف عنه[(١)].

فقال جماعة[(٢)]: بالفتح؛ بناء على أن الألف مبدلة من التنوين، ولذا رُسِمَتْ بالألف اتفاقاً، وهو لا يمال؛ نحو: (ستراً)، و(ذكراً).

وقال آخرون[(٣)]: بالإمالة؛ بناء على أن الألف للإلحاق، بنحو جعفر[(٤)] في (أَرْطَى)، فدخل التنوين، وإذا ذهب وقفاً أُمِيلَت.

والأول أرجح.

بل قال المصنف[(٥)]: «أن نصوص أكثر الأئمة تقتضي فتحها لأبي عمرو وإن كان للإلحاق[(٦)]؛ من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكي، وابن بليمة، وصاحب العنوان، وغيرهم في إمالة ذات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج: ﴿تَتْرَا﴾».

---

(١) وقد حقق العلامة الصفاقسيّ هذه المسألة في غيث النفع بتحرير نفيس جدير أن يرجع إليه. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠))

(٢) كالداني في كتاب الإمالة، حيث قال: «وعليه القراء وعامة أهل الأداء، وبه قرأت وبه آخذ، وهو مذهب: ابن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وسائر المتصدرين». (ينظر: النشر ٢/٨٠، وغيث النفع ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)، والإتحاف ٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٣) كسيبويه، وكذا مكي في الكشف حيث قال: «والمعمول به في الوقف على الإمالة لأبي عمرو في كل الوجوه، وهي الرواية»، وقد وقع لصاحب الغيث أن نسب لمكي قوله بالفتح دون الإمالة، وهو مستدرك عليه ـ أي على صاحب غيث النفع ـ كما نبَّه على ذلك محقق غيث النفع. (ينظر: النشر ٢/٨٠، وغيث النفع ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)، والإتحاف ٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٤) بعد قوله: (بنحو جعفر) يوجد مسح، ثم بعده: (في أرطى)، وبالرجوع إلى النشر حيث نقل الشارح وجدت أن الكلام ليس فيه سقط بل هو كما هو في الشرح ولا أثر لهذا المسح من سقط أو غيره. (ينظر: النشر ٢/٨٠).

(٥) ينظر: النشر ٢/٨٠.

(٦) في الأصل: (الإلحاق)، والتصويب من النشر، حيث نقل الشارح. (ينظر: النشر ٢/٨٠).

ولذا قال الأفراني[١] في مقصورته[٢]:

فَالْفَتْحُ فِي تَتْرَا لِأَنَّ شَرْطَ مَا ... يُمِيْلُهُ الرَّسْمُ بِيَا نَجْلُ[٣] العُلَا
اخْتَارَهُ لَهُ وَذَا بِوَقْفِهِ ... وَغَيْرُهُ لِأَصْلِهِ قَدِ اقْتَفَى

والحاصل ـ كما قاله في الغيث[٤] ـ: «أن لأبي عمرو فيه إذا وقف وجهين؛ الفتح، والإمالة، والفتح أقوى»[٥].

---

(١) هكذا ضبطه الشارح هنا، وهو الاسم الموجود في أرشفة مخطوطات مؤلفاته المحفوظة في المكتبات المختلفة؛ كمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الخزانة الملكية (الحسنية)، وغيرها، وترجمته؛ هو: محمد بن محمد شمس الدين أبو عبدالله الإفْرَانِيّ السوسي المغربي، رحل إلى المشرق ونزل مصر، وبها توفي بمرض الطاعون سنة ١٠٨١هـ، أخذ عن: سلطان بن أحمد المزَّاحِي، وعبدالرحمٰن المكناسي، وأبي زيد بن القاضي، وأخذ عنه الشيخ علي بن محمد بن سليم أبو الحسن النوري الصفاقسي؛ صاحب غيث النفع حيث نقل عنه كثيراً، له عدة مؤلفات منها؛ منظومة غاية البيان لخفي لفظتي (الآن)، وله مقصورة في طرق السبعة أورد ذكرها صاحب غيث النفع في كتابه، ومنظومة تذكرة الإخوان، وشرحها: البرهان على مسائل تذكرة الإخوان، وقد نصَّ الشيخ الصفاقسي في غيث النفع على تلقيه للقراءات على شيخه محمد بن محمد الإفراني، وقد ذكر هذين البيتين العلامة الخليجي في "حل المشكلات" وضبط اسمه بـ(الوافراني)، ولعل الصواب القول بأنه: الأفراني، والله أعلم. (القراء بالمغرب ص (١٠٩)، وغيث النفع ص (٣٣، ٤٧)، وشجرة النور ص (٣٢١)، وتراجم المؤلفين التونسيين ٥/٥٢، وحل المشكلات ص (٤٩)).

(٢) ذكر هذين البيتين الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: الغيث ص (٣٠٠)، والمقصورة للإفراني ق ٤/ب).

(٣) في الأصل؛ بالحاء: (نحل)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: الغيث ص (٣٠٠).

(٥) قال الشيخ إبراهيم السمنودي في تحريراته المسماة بـ(دواعي المسرة)، ص (٤٦١)، البيت رقم (٢٢٣):

تَتْرَا وَفَتْحُ ابْنُ الْعَلَا فِيْهِ أَسَدّ ... لِأَلِفٍ فِي الرَّسْمِ حَيٌّ فِي الْعَدَدْ

وقال في تحريراته المسماة بـ(البدر المنير)، ص (٥٢٩)، الأبيات رقم (٧٦٨ ـ ٧٦٩):

وَتَتْرَا لَدَى كُلِّ الرُّسُومِ بِهَا أَلِفْ ... فَمِنْ ثَمَّ يَرْوِ الْفَتْحَ أَوْلَى فَتَى الْعَلَا
وَلِلْأَصْلِ ذُوْ مَيْلٍ.................. ... . =

وتقدَّم:

إسكان سين: ﴿رُسُلُنَا﴾ [٤٤]، لأبي عمرو[(١)].

والكلام في همزتي: ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ [٤٤][(٢)].

وإمالة: ﴿جَآءَ﴾ [٤٤][(٣)].

وراء: ﴿رَبْوَةٍ﴾ [٥٠][(٤)].

= وقال المنصوري في تحريراته:

فِي الْوَقْفِ فِي تَتْرَا أَبُو عَمْرٍو فَتَحْ ... إلْحَاقُهُ أَرْطَى احْتِمَال مَا رَجَحْ

وقال الخليجي في حل المشكلات ص (٧٦): «اختلف القراء في إمالة: ﴿تَتْرَا﴾ وقفاً لأبي عمرو، فمن فتحه قال: إنه مصدر وإن ألفه مبدلة من التنوين كألف (عوجا)، ومن أماله قال: إن ألفه للإلحاق بـ(جعفر) مثل (أرطى)، وقال القيسي:

وَلِابْنِ الْعَلَا فِي الْوَقْفِ تَتْرَا فَأَضْجِعَا ... إذَا قُلْتَ لِلْإِلْحَاقِ وَافْتَحْهُ مَصْدَرَا

والأرجح فتحه، لكنَّ صاحب القاموس والصحاح اقتصرا على أنها للإلحاق، وقد ردَّ عليهما النحويون بأن الإلحاق في المصادر قليل، فالأولى الرجوع للعلة التي ذكرها صاحب النشر، وأشار إليها الشيخ فتوح المعادلي بقوله:

وَتَتْرَا لَدَى كُلِّ الرُّسُومِ بِهَا أَلِفْ ... فَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَأْتِ الْإِمَالة لِلْبَصْرِي

فَشَرْطُ إِمَالَاتٍ لِذِ الرَّاءِ عِنْدَهُ ... تُصَوِّرُهُ يَاءً كَمَا قَالَ فِي النَّشْرِ

وهو عند من لم ينون مصدر كـ(دعوى)، فيمال في الحالين لحمزة والكسائي وخلف، ويقلل لورش، قال أبو حيان: وهو منصوب على الحال؛ أي: متواترين واحدًا بعد واحد، وفعلها (وَاتِر)».

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٢٨٤.

(٢) سهل الهمزة الثانية كالواو: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزتين، وليس في القرآن همزة مضمومة بعد همزة مفتوحة من كلمتين غيرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٢/٣٨٦، ٣٨٨، والإتحاف ٢/٢٨٥).

(٣) قرأها بالإمالة: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن ذكوان، وهشام بخلفه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإمالة والفتح بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٢٨٥).

(٤) قرأ بفتح الراء: ابن عامر، وعاصم، وقرأ الباقون: بضمِّها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٦)، والنشر ٢/٢٣٢، والإتحاف ٢/٢٨٥).

٨٠٤ ـ ....وَأَنَّ اكْسِرْ: كَفَى. وَخِفَّ[١]: كَرْ[٢]...................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [٥٢].

فـ(**ـاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسر همزة: ﴿أَنَّ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: الكوفيون كلهم.

والباقون: بفتحها.

(**وَخِفَّ**)؛ أي: اقرأ بتخفيف النون، وإسكانها.

للإمام المرموز إليه بكاف: (**كَرْ**)[٣]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكسر الخاء، ثم فاء مفتوحة مشددة؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، والثاني: ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ وتحقيق شيخنا المحقق تميم الزعبي بطبعاته الأربع، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح النويري، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي؛ بخاء مفتوحة، بعدها فاء مشددة مكسورة، ثم فاء أخرى مخففة مفتوحة: (**خَفِّفَ**)، وهذا الضبط فيه نظر؛ لانكسار الوزن به، وأظنه سبق قلم، والثالث: بخاء مفتوحة، بعدها فاء مشددة مكسورة، ثم فاء أخرى ساكنة: (**خَفِّفْ**)، على الأمر، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. وهو اختيار النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خِفَّ**)، (**خَفِّفَ**)، (**خَفِّفْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالكاف ثم الراء: (**كَرْ**)، والثاني: ضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بكاف مفتوحة، ثم راء منونة مفتوحة، وألف بعدها: (**كَرًا**)، وهو الاختيار في النسخ العيقة، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بالكاف المفتوحة، ثم راء مفتوحة منونة، ثم ألف مقصورة: (**كَرًى**)، والرابع: ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالكاف ثم راء مفتوحة بلا تنوين، وألف بعدها: (**كَرَا**)، ومعناها على هذا الضبط: النوم والنعاس، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**كَرْ**)، (**كرًا**)، (**كَرَا**)، (**كَرًى**)، وهذا الموضع من انفرادات الشارح الترمسي في ضبط المتن.

(٣) وقوله: (**كَرْ**)؛ فعل؛ يعني؛ العود والرجوع والتكرار والتداول، يقال: كرَّ النهار والليل؛ عادا مرة بعد أخرى، وكرَّ على العدوّ؛ حمل وهجم عليه، ويأتي على معان أخرى، وأما معنى الكلمة على ضبط الجماعة: (**كَرَا**)، أي: ثنية الطائف المعروفة، وهي طريق مرتفعة وملتوية يحتاج مَنْ سَلَكَهَا إلى حذر وروية وانتباه.

والباقون: بتشديدها.

فابن عامر: بفتح الهمزة، وتخفيف النون.

على أنها المخففة من الثقيلة، و﴿هَٰذِهِۦٓ﴾؛ رفع(١).

والكوفيون: بكسر الهمزة، وتشديد النون.

على الاستئناف(٢)، أو عطفاً على ﴿إِنِّي﴾ [٥١](٣).

والباقون ـ وهم؛ الحرميون **[٤٦٤]** والبصريان ـ: بفتح الهمزة، وتشديد النون.

على تقدير اللام، أي: (ولأن...الخ)(٤).

و﴿أُمَّةً﴾؛ منصوب على الحال في القراءات الثلاث(٥).

٨٠٤ ـ ....وَتَهْجُرُونَ اضْمُمْ: أَفَا(٦)

٨٠٥ ـ مَعْ كَسْرِ ضَمٍّ................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿تَهْجُرُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [٦٧].

فـ(**اضْمُمْ**)؛ أي اقرأه: بضم تاء المضارعة.

---

(١) ينظر: الكشف ١٢٩/٢، والدر المصون ٣٤٩/٨، واللباب ٢٢٦/١٤.

(٢) ينظر: الكشف ١٢٩/٢، والدر المصون ٣٤٩/٨، واللباب ٢٢٦/١٤.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٨٥/٢، وشرح النويري ٧٧/٥.

(٤) وقيل: إنها منسوقة على: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]؛ أي: إني عليم بما تعملون وبأن هذه، فـ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾ داخلة في حيز المعلوم، والوجه الثالث من أوجه توجيه هذه القراءة: أن في الكلام حذفاً تقديره: واعلموا أن هذه أمتكم. (ينظر: الكشف ١٢٩/٢، والدر المصون ٣٤٩/٨، واللباب ٢٢٦/١٤).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢٨٥/٢، وشرح النويري ٧٧/٥.

(٦) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: (فَا)، وهو تصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالألف الممدودة: (أَفَا)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى؛ إلا نسخة الشيخ القاضي؛ فقد ضُبطت فيها بالألف المقصورة: (أَفَى).

للإمام المرموز إليه بهمزة: (**أَفَا**[١])؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

(**مَعْ كَسْرِ ضَمٍّ**)؛ أي: مع كسر الجيم.

من: (أَهْجَرَ)، (إِهْجَارًا)؛ أي: (أفحش منطقه)[٢].

والباقون: بفتح التاء، وضم الجيم.

إمَّا من: (الهَجْر) بسكون الجيم؛ وهو القطع[٣]، أو من: (الهَجَر) بفتحها؛ وهو الهَذَيان[٤].

وتقدَّم ـ في الكهف ـ الخلاف في: ﴿خَرْجًا[٥] فَخَرْجُ[٦] رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [٧٢].

٨٠٥ ـ ....وَالْأَخِيـرَيْـنِ مَـعَـا اللهُ فِي لِلَّـهِ وَالْـخَـفْـضَ[٧] ارْفَـعَـا:

٨٠٦ ـ بَــصْــرٍ.......................... ....

(١) ومعنى قوله: (**أَفَا**)، جمع أفاة؛ وهي القطعة من الغيم أو المطر الضعيف.

(٢) في اللباب، والدر المصون: «أفحش في منطقه». (ينظر: الكشف ١٢٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤)، والدر المصون ٣٥٩/٨، واللباب ٢٤٠/١٤).

(٣) والصدُّ، وقد ضُبطت في الإتحاف بتحقيقيه: (والصدأ)، وهو تصحيف. (ينظر: الدر المصون ٣٥٩/٦، والإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٢٨٦/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٤٠٥)).

(٤) ينظر: الكشف ١٣٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤)، والدر المصون ٣٥٩/٨، واللباب ٢٤٠/١٤.

(٥) قرأ حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بفتح الراء، وألف بعدها: (خَرَاجًا)، وقرأ الباقون: بإسكان الراء بلا ألف بعدها: (خَرْجًا). (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٨)، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٦) قرأ ابن عامر ـ وحده ـ بكماله: بسكون الراء بلا ألف: (فَخَرْجُ)، وقرأه الباقون: بفتح الراء، وألف بعدها: (فَخَرَاجُ)، وهما بمعنى واحد، كـ(ـالنَّوْل)، و(النَوَال). (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٨)، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد: (**وَالْخَفْضَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الضاد: (**وَالْخَفْضُ**).

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[١] **(الْأَخِيْرَيْنِ مَعَا)**؛ أي:

﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [٨٧].

﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [٨٩][٢].

فاقرأهما: ﴿اللَّهُ﴾؛ بزيادة همزة وصل[٣]، وتفخيم اللام.

(فِي) موضعٍ.

﴿لِلَّهِ﴾، فيهما.

(وَالْخَفْضُ ارْفَعَا)؛ أي: اقرأهما بالرفع[٤].

وذلك قراءة: **(بَصْرٍ)**؛ أبي عمرو، ويعقوب[٥].

لمطابقة [الجواب][٦] السؤال حينئذ لفظاً، لأن المسؤول به مرفوع المحل وهو: (مَنْ)، فجاء جوابه مرفوعاً مبتدأ محذوف الخبر

---

(١) في الأصل: (يسقولون الله)، وهو خطأ وتصحيف.

(٢) في الأصل كتبت: (فسيقولون لله قل فأنى تسحرون)، وهو خطأ في النص القرآني، حيث إنه في المصحف الشريف مجردًا من حرف الفاء.

(٣) قبل اللام.

(٤) أي: برفع هاء الجلالتين.

(٥) وعليه رسم مصاحف البصريين، كما نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه، ونقله عنه المحقق ابن الجزري في نشره، وقرره الإمام مكي في الكشف، وذكره في الدر المصون، واللباب، وغيرهما، وقد سبق قلم العلامة النويري في شرحه؛ حيث جعل رسم مصاحف الحجاز، والكوفة، والشام، على قراءة أبي عمرو البصري، بينما جعل رسم مصاحف البصرة على قراءة الجماعة، وهو وهم وخلط كان يحتاج إلى استدراك وبيان من محقق شرحه، لكنه لم يفعل. (ينظر: جامع البيان ٣٠٤/٢، والكشف ١٣٠/٢، والدر المصون ٣٦٣/٨، واللباب ٢٤٨/١٤، والنشر ٣٢٩/٢، وشرح النويري ٧٨/٥ ـ ٧٩، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو موجود في شرح النويري، وفي الإتحاف، حيث الكلام بنصه، فأثبته لتمام المعنى. (ينظر: شرح النويري ٧٨/٥، والإتحاف ٢٨٧/٢).

تقديره: (الله ربها)، (الله بيده)، وعليها فالابتداء بهمزة مفتوحة[(١)].

والباقون: ﴿لِلَّهِ﴾؛ بغير همزة وصل، وترقيق اللام، وجرِّ الهاء فيهما[(٢)].

جواب على المعنى، إذ لا فرق بين: ﴿مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٨٦]، وبين: (لمن السموات)، كقولك: (من رب هذه الدار)، فيقال: (زيدٌ[(٣)])، أو (لزيدٍ)[(٤)].

واحترز بقوله: **(الْأَخِيْرَيْنِ)**، من: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [٨٥][(٥)]، وهو الأول، فإنه بغير ألف، وكسر اللام، وجر الهاء، اتفاقاً[(٦)]؛ للرسم[(٧)].

---

(١) ينظر: الكشف ١٣٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤)، والدر المصون ٣٦٢/٨، واللباب ٢٤٨/١٤.

(٢) وعليه رسم مصاحف الحجاز والشام والكوفة، كما نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه، ونقله عنه المحقق ابن الجزري في نشره، وذكره في الدر المصون، واللباب، وغيرهما، وقد سبق قلم العلامة النويري في شرحه؛ حيث جعل رسم مصاحف الحجاز، والكوفة، والشام، على قراءة أبي عمرو البصري، بينما جعل رسم مصاحف البصرة على قراءة الجماعة، وهو وهم وخلط كان يحتاج إلى استدراك وبيان من محقق شرحه، لكنه لم يفعل. (ينظر: جامع البيان ٣٠٤/٢، والكشف ١٣٠/٢، والدر المصون ٣٦٣/٨، واللباب ٢٤٨/١٤، والنشر ٣٢٩/٢، وشرح النويري ٧٨/٥ ـ ٧٩، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(٣) في الأصل: (زيداً) على النصب المنون، وهي في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وغيرها: (زيدٌ)؛ على الرفع المنون، وهو الصواب. (ينظر: الدر المصون ٣٦٢/٨، واللباب ٢٤٨/١٤، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(٤) ينظر: الكشف ١٣٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤ ـ ٦٢٥)، والدر المصون ٣٦٢/٨ ـ ٣٦٣، واللباب ٢٤٨/١٤ ـ ٢٤٩.

(٥) في الأصل رسمت بزيادة الفاء: (فسيقولون)، كسابقتها، وهو خطأ في النص القرآني.

(٦) ذكره مكي في الكشف، والمهدوي في شرح الهداية، والداني في جامع البيان، وابن الجزري في النشر، وابن الناظم في شرحه، وصاحب الإتحاف في إتحافه، والمنير السمنودي في سطعاته، والصفاقسي في الغيث، وصاحب الهادي. (ينظر: الكشف ١٣٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤)، وجامع البيان ٣٠٤/٢، والنشر ٣٢٩/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٣)، والإتحاف ٢٨٧/٢، وشرح المنير السمنودي ص (٢٣٣)، وغيث النفع ص (٣٠١)، والهادي ٧٩/٣).

(٧) ذكره في الإتحاف، وعلله الحافظ أبو عمرو الداني ـ بغير ذلك ـ ونقله عنه ابن الجزري، حيث قال في جامع البيان: «لأنَّ قبله: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ﴾ [٨٤]، =

٨٠٦ـ ....كَذَا عَالِمُ: صُحْبَةٌ[١] مَدَا[٢]. وَابْـتَـدِ: غَـوْثَ الْـخُـلْـفِ.........

و(كَذَا) اقْرَأْبالرفع: ﴿عَـٰلِمُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [٩١ ـ ٩٢].

للمرموز إليهم بقوله: (صُحْبَةٌ مَدَا)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة، ونافع، وأبي جعفر.

على القطع؛ أي: (هو عالم)[٣].

والباقون: بالجر.

صفة لله ـ تعالى ـ[٤]، كأنه محض الإضافة، فتعرف المضاف[٥].

ولا خلاف بينهم وصلاً وابتداءً في ذلك[٦]، إلا لإحدى راويي

= فجاء الجواب على لفظ السؤال» (ينظر: جامع البيان ٣٠٤/٢، والنشر ٣٢٩/٢، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (صُحْبَةٌ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر التاء مع التنوين: (صُحْبَةٍ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال بلا تنوين: (مَدَا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الدال مع التنوين: (مَدًا)، وفيه نظر.

(٣) ففيه معنى التأكيد. (ينظر: الكشف ١٣١/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٣٦٤/٨، واللباب ٢٥٠/١٤).

(٤) قال في الدر المصون: «بالجرِّ على البدل من الجلالة»، وردَّه النويري في شرحه حيث قال: «صفة اسم الله لا بدل». (ينظر: الكشف ١٣١/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٣٦٣/٨ ـ ٣٦٤، واللباب ٢٤٠/١٤، وشرح النويري ٧٩/٥).

(٥) قوله: «كأنه محض الإضافة فتعرف المضاف»، قاله الزمخشري في الكشاف، ونقله في الدر المصون، وكذا صاحب اللباب، والبنَّا في الإتحاف. (ينظر: الكشاف ٢٤٦/٤، والدر المصون ٣٦٤/٨، واللباب ٢٥٠/١٤، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(٦) أي: لا خلاف بين قراءة الرفع، وقراءة الجر، حال الوصل وحال الابتداء، =

يعقوب كما بينه بقوله: (وَابْتَدِ) به مرفوعاً إذا وقفت على: ﴿يَصِفُونَ﴾.

للمرموز إليه بغين: (غَوْثَ[١] الْخُلْفِ)؛ أي: رويس بخلفه حينئذ.

فمن طريق الجوهري، وابن مقسم، عن التمّار، عنه: الرفع في الابتداء فقط[٢].

وكذا من طريق أبي العلاء [٤٦٥] والكازريني، كلاهما، عن النخاس، عنه.

وأمَّا باقي الطرق عن رويس: فالجر في الحالين[٣].

وهذا ثاني المواضع التي اخْتُلِفَ بين الوصل والابتداء لرويس[٤].

= فمن قرأ بالرفع قرأه ـ كذلك ـ وصلاً وابتداءً، ومن قرأ بالجر قرأه ـ كذلك ـ وصلاً وابتداءً، إلا ما ذكره الشارح من التفصيل لرويس عن يعقوب.

(١) وقوله: (غَوْثَ)، مصدر غاثَ، والغوث؛ النصرة، والإعانة، وتفريج الكربات وقضاء الحاجات.

(٢) وهو المنصوص عليه له في المبهج، وكتب ابن مهران، والتذكرة، وكثير من كتب العراقيين والمصريين، وقراءة رويس بالضم في هذا الحرف ـ حال الابتداء ـ؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٢٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٦)).

(٣) من غير اعتبار وقف ولا ابتداء، وهو الذي في المستنير، والكامل، وغاية الحافظ أبي العلاء، وخصصه أبو العز في إرشاديه بغير القاضي أبي العلاء، والواسطي. (ينظر: النشر ٣٢٩/٢).

(٤) قال أبو الحسن شريح في كتابه الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٦): «الأحسن مع الجر الوصل، إذ هو بدل مما قبله، فالوقف دونه ليس بحسن، وأما الرفع فعلى القطع، وهو ابتداء، وما بعده الخبر، والوقف على ما قبله حسن جيد، فاختار يعقوب في قراءته الأحسن من الوجهين، فاعلمه».
وما تقرر من القراءة في هذا الحرف لرويس؛ له في القرآن ثلاثة مواضع على شاكلته؛ هذا ثانيها، وقد سبق أوَّلُها عند قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢]، فقرأه بالرفع في هاء الجلالة: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى﴾؛ حال الابتداء به فقط، وإذا وصله بـ﴿ٱلْحَمِيدِ﴾؛ قرأه بالجر، ويأتي ثالثها: عند قوله تبارك وتعالى: ﴿إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ۝٢٤ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ﴾ [عبس: ٢٤ ـ ٢٥]؛ حيث قرأه: بفتح همزة: ﴿أَنَّا﴾ في الوصل بما قبل، وإذا ابتدأ بـ﴿أَنَّا﴾ كسرها، وقد حصرها الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في أول مواضعها في سورة إبراهيم.

٨٠٦ ـ ....وَافْتَحْ وَامْدُدَا

٨٠٧ ـ مُحَرِّكًا شِقْوَتُنَا : شَفَا........... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا [غَلَبَتْ][١] عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [١٠٦].

فـ(ـا**فْتَحْ وَامْدُدَا**) (**مُحَرِّكًا** ﴿**شِقْوَتُنَا**﴾)؛ أي: اقرأه: ﴿**شَقَاوَتُنَا**﴾؛ بفتح الشين والقاف معاً، وألف بعدها وقبل الواو.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بكسر الشين، وسكون القاف بلا ألف بعدها، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وهما مصدران[٢] بمعنى؛ وهو: سوء العاقبة، أو الهوى وقضاء اللذات؛ لأنه يؤدي إلى الشقاوة، اطلق اسم [المسبب][٣] على السبب[٤].

٨٠٧ ـ ....وَضُـمْ كَسْرَكَ[٥] سِخْرِيًّا[٦]، كَـ:صَادَ[٧]: ثَابَ أُمْ

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) فالشِقْوة؛ كالفِطْنة، والرِدَّة، والشَّقاوة؛ كالسَّعَادة، والقَسَاوة، والقصر لأكثر الحجاز، وقد اتفقت المصاحف على كتابة (شقوتنا) بغير ألف بعد القاف. (ينظر: الكشف ١٣١/٢، والدر المصون ٣٧٠/٨، وشرح النويري ٨٠/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢١١)).

(٣) في الأصل: (السبب)، والتصويب من الإتحاف حيث الكلام بنصه. (ينظر: الإتحاف ٢٨٨/٢).

(٤) ينظر: الكشف ١٣١/٢، والدر المصون ٣٧٠/٨، واللباب ٣٦٢/١٤.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**كَسْرَكَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الراء: (**كَسْرُكَ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر السين: (**سِخْرِيًّا**)، وهو الذي في النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّ السين: (**سُخْرِيًّا**)، وهذا من المواضع التي خالف فيه شيخنا المحقق تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، منهجهما في ضبط المتن، ومنهجهما أنهما يضبطان الكلمة القرآنية المختلف فيها بعكس القيد المذكور في كلام الناظم، فكان حق هذا الموضع أن يضبطاه؛ بضم السين؛ وذلك عكس القيد المذكور في البيت وهو قوله: (**كَسْرَكَ**)، ولكنهما ضبطا هذا الموضع بكسر السين، ولعل العلة في ذلك أنهما أرادا بيان صحة المنهجين في ضبط المتن؛ منهج ضبط الكلمة بقيدها وبعكس قيدها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الدال: (**كَصَادَ**)، =

٨٠٨ ـ شَفَا.......................... ....

[(وَ)][(١)] اخْتُلِفَ في: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [١١٠].

فـ(ـضُمْ) (كَسْرَكَ).

سين: ﴿سِخْرِيًّا﴾.

أي: اقرأه بضم السين.

(كَـ)ـحرف.

(صَادَ)؛ أي: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣][(٢)].

للمرموز إليهم بقوله: (ثَابَ[(٣)] أُمْ[(٤)]) (شَفَا)؛ أي: أبي جعفر، ونافع، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بكسر السين فيهما.

وهما بمعنى واحد[(٥)]، مصدر: (أسخر منه)؛ (استهزأ به)، و(سخره)؛ (استعبده)؛ لأنهم سخروهم في العمل، و(سخروا[(٦)] منهم)؛ (استهزءوا)[(٧)].

= وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالكسر مع التنوين: (**كَصَادٍ**)، والثالث: بكسر الصاد بلا تنوين: (**كَصَادِ**).

(١) قبل كلمة: (اختلف) يوجد مسح؛ فلعله مكان حرف الواو، ولهذا فقد أثْبَتُّ الواو على ما جرت به عادة الشارح في قوله: «واختلف في»، عند بيانه لخلاف القراء في حرف من الحروف.

(٢) في الأصل بزيادة الواو: (واتخذناهم)، وهو خطأ وتصحيف للنص القرآني.

(٣) ومعنى (**ثَابَ**)؛ فعلٌ، بمعنى: رَجَع وعَاد، يقال: ثاب إلى ربه؛ إذا تاب ورجع، أو هو من الرجوع بعد الذهاب.

(٤) ومعنى قوله: (**أُمْ**)؛ الوالدة، ويطلق على الجدة، وتجمع على أُمَّات، وأُمَّهَات.

(٥) وهو قول الخليل، وسيبويه، والكسائي، وأبي زيد، وقال موسى جار الله: «ومعنى الضم والكسر واحد من غير فرق». (ينظر: الدر المصون ٣٧٠/٨، وشرح موسى جار الله ص (٢١١)).

(٦) في الأصل: (وسخرو)، والصواب ما أثبته.

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٣٧٠/٨، واللباب ٢٦٥/١٤.

وقيل[١]: المضموم؛ من العبودية، ومنه (السُّخْرَة)، والمكسور؛ من الاستهزاء، ومنه (السُّخْرُ)[٢].

والياء في: ﴿سِخْرِيًّا﴾[٣] للنسب؛ دلالة على قوة الفعل، فـ(السُّخْرِيُّ) أقوى من (السُّخْر)[٤].

ولا خلاف بين العشرة في ضم حرف الزخرف[٥]؛ لأنه من (السُّخْرَة)[٦].

٨٠٨ ـ ....وَاكْسِرْ[٧] إِنَّهُمْ[٨]، وَقَالَ إِنْ قُــلْ: فِــي [رَفَــا][٩].............

(١) ذكره في البحر المحيط، وعزاه إلى أبي عبيدة، والكسائي، والفراء، ويونس، ونقله موسى جار الله في شرح الطيبة. (ينظر: البحر المحيط ٣٨٩/٦ ـ ٣٩٠، وشرح النويري ٨٠/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢١١)).

(٢) ينظر: الكشف ١٣١/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٣٧١/٨.

(٣) و(سُخْرِيًّا) ـ أيضاً ـ. (ينظر: الدر المصون ٣٧٢/٨).

(٤) ذكره في البحر المحيط ونسبه للزمخشري، وأشار إليه في الدر المصون ثم قال: «قال معناه الزمخشريّ». (ينظر: البحر المحيط ٣٨٩/٦، والدر المصون ٣٧٠/٨، واللباب ٢٦٥/١٤).

(٥) أي: قوله الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [٣٢]، لكن ورد عن ابن محيصن ـ في الأربع الشواذ فوق العشرة ـ، والوليد بن مسلم، ومجاهد، وأصحاب عبدالله، وعمرو بن ميمون، وابن أبي ليلى، وابن السميفع: قراءته بالكسر. (ينظر: الإتحاف ٢٨٨/٢، والفوائد المعتبرة ص (٣٠٨)، ومعجم القراءات ٣٦٩/٨).

(٦) لأن المراد به الاستخدام، لا من الهزء، وهو يُقَوِّي قول من فرَّق بينهما. (ينظر: الكشف ١٣١/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٣٧١/٨، والنشر ٣٢٩/٢، واللباب ٢٦٥/١٤).

(٧) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (وَاكْسِر)، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت، بينما ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بضم الراء: (وَكَسْرُ)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بفتح الراء: (وَكَسْرَ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (أَنَّهُمْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الهمزة: (إِنَّهُمْ)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ كسر الهمزة، وفتحها، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٩) هذه اللفظة سقطت من المتن الذي على هامش الشرح وبقي منها حرف الراء، =

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [١١١].

فـ(**كَسْرُ**).

همزة: ﴿أَنَّهُم﴾.

لحمزة، والكسائي، ـ كما سيأتي رمزهما(١) ـ.

على [الاستئناف](٢)، فثاني مفعولي: ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾ محذوف، أي: (الخير)، أو(النعيم)، أو نحوه(٣).

والباقون: بالفتح.

= وضُبطت في أصل الشرح؛ بالفاء المفتوحة ـ بلا تنوين ـ بعد الراء: (**رَفَا**)، وهي كذلك في شرح النويري ـ متناً وشرحاً ـ، وضُبطت في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ براء مفتوحة، ثم فاء مفتوحة منونة: (**رَفًا**)، وهي ـ على كلا الوجهين السابقين بالتنوين وعدمه ـ؛ فعلٌ؛ يقال رفا الشاب؛ إذا تزوج، ورَفَا الثوب؛ أصلحه بضم بعضه إلى بعض بالخياطة، ورَفَا جاره؛ سدَّ حاجته، ورَفَا بين القوم؛ أصلح بينهم، وضُبِطَتْ في نسخة الشيخ القاضي؛ بضم الراء، وتنوين القاف بالفتح: (**رُقًى**)، وهي جمع رقية؛ وهي الاستشفاء بالقرآن والأذكار الشرعية الصحيحة، وضُبطت في تحقيق الشيخ أيمن سويد؛ براء مكسورة، ثم فاء مفتوحة منونة: (**رِفًا**)، وأصله: رِفاء، فقُصِرَ للوقف، والرفاء الالتحام والاتفاق والكسوة والطمأنينة، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالقاف المفتوحة ـ بلا تنوين ـ بعد الراء المفتوحة، ثم ألف ممدودة: (**رَقَا**)، وهو بمعنى: صعد، ويمكن أن يكون فعلاً؛ من الرقية الشرعية، ومنه الراقي الذي يرقي الناس، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**رَفَا**)، (**رَفًا**)، (**رَقَا**)، (**رِفًا**)، (**رُقًى**). ووجدت في إحدى المتون المطبوعة ضبطها؛ بالقاف المفتوحة المنونة بعد الراء المفتوحة، ثم ألف ممدودة: (**رَقًا**).

(١) وذلك في الشطر الثاني من البيت نفسه؛ وهو قوله: «**فِي رَفَا**».

(٢) في الأصل: (الاستثناء)، وهو تصحيف، والتصويب ما أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٩).

(٣) ينظر: الكشف ٢/١٣٢، وشرح الهداية ص (٦٢٦)، والدر المصون ٨/٣٧٢، واللباب ١٢/٢٦٦.

مفعول ثان لـ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾؛ أي: (فوزهم)، أو (لأنهم)[١]، أو (بأنهم)[٢].

[(وَ)][٣]اخْتُلِفَ في: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾ قَـٰلَ[٤] إِن لَّبِثْتُمْ﴾ [١١٣ ـ ١١٤].

فقرأ مكان: ﴿قَـٰلَ﴾ الماضي؛ ﴿قُلْ﴾؛ بصيغة الأمر[٥].

المرموز إليهما بأولى قوله: **(فِي رَفَا**[٦]**)**؛ أي: حمزة، والكسائي.

والباقون: بصيغة الماضي.

على الخبر[٧].

وتقدَّم: ﴿فَسَـَٔلِ﴾ [١١٣][٨]؛ لابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه[٩].

---

(١) يعني: أو بتقدير: (لأنهم). (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٩).

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٣٢، وشرح الهداية ص (٦٢٥ ـ ٦٢٦)، والدر المصون ٨/٣٧٢، واللباب ١٢/٢٦٦.

(٣) قبل كلمة: (اختلف) يوجد مسح؛ فلعله مكان حرف الواو، ولهذا فقد أثبت الواو على ما جرت به عادة الشارح في قوله: (واختلف في)، عند بيانه لخلاف القراء في حرف من الحروف.

(٤) في الأصل: (وقال)، وذلك بزيادة حرف الواو، وهو خطأ في النص القرآني.

(٥) وعليه رسم المصاحف الكوفية. (ينظر: الكشف ٢/١٣٢، وشرح الهداية ص (٦٢٦)، والدر المصون ٨/٣٨٢، واللباب ١٢/٢٦٧).

(٦) وقوله: **(رَفَا)**؛ فعلٌ؛ يقال رفا الشاب؛ إذا تزوج، ورَفَا الثوب؛ أصلحه بضم بعضه إلى بعض بالخياطة، ورَفَا جاره؛ سدَّ حاجته، ورَفَا بين القوم؛ أصلح بينهم، وبكسر الراء: **(رِفَا)**؛ أصله: رِفاء، فقُصِرَ للوقف، والرفاء الالتحام والاتفاق والكسوة والطمأنينة.

(٧) ينظر: الكشف ٢/١٣٢، والدر المصون، ٨/٣٧٢ ـ ٣٧٣، واللباب ١٢/٢٦٧.

(٨) في الأصل: (فقل فاسأل)، ولا معنى لكلمة (فقل)، فهو خلط وسبق قلم.

(٩) قرأ بنقل حركة الهمز إلى السين وحذف الهمزة: ابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بغير نقل. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٢٨٩).

٨٠٨ ـ ....قُلْ كَمْ: هُمَا وَالْمَكِّ دِنْ

وَقَرَأَ: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [١١٢].

بصيغة الأمر(١) ـ كلفظه(٢) ـ.

(هُمَا)؛ أي: حمزة، والكسائي.

(وَالْمَكِّ)؛ ابن كثير معهما.

وقرأه الباقون: بصيغة الماضي(٣).

وهذا الحرف قبل: ﴿قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ﴾ [١١٤] في القرآن، لكن أخَّرَه حسب ما تيسر له نظمه.

وتقدَّم إدغام: ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [١١٤]؛ لأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر(٤).

قال ابن المصنف(٥): «وقوله: **(دِنْ)** ليس رمزاً، بل هو تتمة للبيت؛ لأن أصله قد ذكر؛ وهو **(الْمَكِّ)**، فلا يجمع بينه وبين [الرمز](٦) في موضع واحد».

---

(١) وهو مرسوم بغير ألف في مصاحف الكوفة، ومرسوم بألف في مصاحف مكة، والمدينة، والشام، والبصرة، فوافق حمزة والكسائي رسم مصاحفهما، وخالفها عاصم أو وافقها على تقدير حذف الألف من الرسم وإرادتها، وخالف ابن كثير رسم مصحفه أو وافقه على تقدير حذف الألف وإرادتها، ووافق الباقون رسم مصاحفهم، قاله في الدر المصون. (ينظر: الكشف ١٣٢/٢، والدر المصون، ٣٧٢/٨ ـ ٣٧٣، واللباب ٢٦٧/١٢).

(٢) في الأصل: (كلفه)، وهو تصحيف.

(٣) على الخبر. (ينظر: الكشف ١٣٢/٢، والدر المصون ٣٧٣/٨، واللباب ٢٦٧/١٢).

(٤) أي: إدغام الثاء في التاء، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، ص (٥٠)، الأبيات رقم (٢٦٩ ـ ٢٧٠)، والنشر ١٦/٢، والإتحاف ٢٨٩/٢).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٤).

(٦) هذه الكلمة سقطت من الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض، وقد أثبتها من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٤)).

وتقدَّم أن أهل شفا ويعقوب قرؤوا: ﴿لَا تُرْجَعُونَ﴾ [١١٥]؛ بالبناء للفاعل(١).

وفي السورة مضافةٌ واحدة(٢):

﴿لَعَلِّيَ أَعْمَلُ﴾ [١٠٠].

سكنها: الكوفيون، ويعقوب.

وستُّ زوائد(٣):

﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾ معًا(٤).

﴿فَاتَّقُونِ﴾ [٥٢].

﴿أَن يَحْضُرُونِ﴾ [٩٨].

﴿ارْجِعُونِ﴾ [٩٩].

﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [١٠٨].

اثبتهنَّ يعقوب ـ وحده ـ: في الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٥).



(١) فقرأ يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٣٧)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٢٨٩).

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٣٠.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٣٠.

(٤) الآيتين: [٢٦، ٣٩].

(٥) ينظر: النشر ٣٢٨ ـ ٣٣٠، وتقريب النشر ص (١٤٧ ـ ١٤٨)، وشرح النويري (٥/٧٤ ـ ٨١)، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢ ـ ٢٨٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ ـ ١١٨/ب)، والإتحاف ٢/٢٨١ ـ ٢٩٠.

سُوْرَةُ النُّورِ وَالْفُرْقَانِ

لا خلاف بين العشرة من طرق النظم على رفع: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [١](١)؛ على أنه مبتدأ محذوف، أي: هذه السورة.

ونقل همزة: ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ [١](٢)، إلى التنوين(٣): ورش(٤)، كحمزة وقفاً، مع السكت وعدمه، وقد وردا(٥) عن ابن ذكوان، وحفص، وإدريس، على ما تقدم في الأصول(٦).

٨٠٩ ـ ثَقِّلْ(٧) فَرَضْنَا: حَبْرُ......... ....

و(**ثَقِّلْ**)؛ أي: اقرأ بتشديد.

---

(١) وقُرِئَ بالنصب فيها في الشواذ، وهي قراءة: عمر بن عبدالعزيز، ومجاهد، وعيسى بن عمر الثقفي البصري، وابن محيصن، وغيرهم؛ على إضمار فعل؛ أي: (أتل سورة)، أو (دونك سورة)؛ فنُصِبَ على الإغراء. (ينظر: البحر المحيط ٣٩٢/٦، والدر المصون ٣٧٨/٨، واللباب ٢٧٥/١٤ ومعجم القراءات ٢٢١/٦).

(٢) في الأصل بزيادة (أنا): (إنا أنزلناها)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٣) أي: التنوين في: ﴿سُورَةٌ﴾.

(٤) ينظر: طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٢٩)، والإتحاف ٢٩١/٢.

(٥) أي: السكت وعدمه. (ينظر: طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٧ ـ ٢٣٨)، والإتحاف ٢٩١/٢).

(٦) ينظر: الإتحاف ٢٩١/٢.

(٧) تصحفت الثاء في المتن الذي على هامش الشرح إلى نون: (**نقل**)، واختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء، وكسر القاف مع التشديد، وسكون اللام؛ على الأمر: (**ثَقِّلْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بجر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام: (**ثِقْلُ**) وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله.

راء: ﴿وَفَرَضۡنَٰهَا﴾ [١].

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(حَبْرُ)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو.

للمبالغة[١]، والإشعار بكثرة ما فيها من الأحكام المحضة[٢] بها؛ كالزنى، والقذف، واللعان، والاستئذان، وغض الطرف، والكتابة، وغير ذلك[٣].

والباقون: بتخفيفها.

على معنى: جعلناها[٤] واجبة مقطوعاً بها[٥].

وتقدَّم تخفيف: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١]، لأهل صحب[٦].

٨٠٩ ـ ....رَأْفَـةٌ: هُـدَى[٧] خُلْفٍ[٨] زَكَا حَرِّكْ. وَحَرِّكْ وَامْدُدَا

---

(١) في الأصل كتبت بواو العطف: (وللمبالغة)، والصواب حذف الواو، كما في الإتحاف؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٩١).

(٢) هكذا رُسِمَتْ في الأصل: (المحضة)، ولعل المراد الأحكام المختصة بهذه السورة ـ سورة النور ـ؛ من حيث إنها لاتوجد في سورة غيرها.

(٣) وقيل: إن التشديد يفيد المبالغة والدوام، وعليه فيكون المعنى؛ أي: فرضناها عليكم وعلى من بعدكم إلى قيام الساعة. (ينظر: الكشف ٢/١٣٣، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون، ٨/٣٧٩، واللباب ١٤/٢٧٦).

(٤) في الأصل: (جعلنا)، والتصويب من الإتحاف حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٩١).

(٥) أو يكون المعنى: «قدَّرنا آياتها وكلماتها وجعلناها على مقدار محدود، فإن عدد الآيات في كل سورة، وعدد الكلمات في كل آية معين محدود على سبيل التوقيف»، قاله موسى جار الله. (وينظر: الكشف ٢/١٣٣، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٨/٣٧٩، واللباب ١٤/٢٧٦، وشرح موسى جار الله ص (٢١٣)).

(٦) وشدَّدها غيرهم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٤)، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/٢٩١).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، مع ضمِّ الهاء: **(هُدَى)**، والثاني: بالألف الممدودة، مع فتح الهاء: **(هَدَا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة، مع فتح الهاء: **(هَدَى)**.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء مع التنوين: **(خُلْفٍ)**، والثاني: بضم الفاء مع التنوين: **(خُلْفٌ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

٨١٠ ـ خُلْفَ[١] الْحَدِيدِ: زِنْ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿رَأْفَةٌ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [٢].

فقرأه ابن كثير: بفتح الهمزة؛ لكن بخلاف من أحد راوييه.

ولذا رمز إليهما بقوله: **(هُدَى[٢]) (خُلْفٍ زَكَا[٣] حَرِّكْ)**؛ أي: اقرأه بفتح الهمزة ـ كما هو مطلق الحركة ـ؛ للبزي بخلاف عنه.

فالفتح للبزي: من طريق أبي ربيعة[٤].

والإسكان: من طريق أبن الحباب[٥].

وبه **قرأ الباقون.**

(وَحَرِّكْ وَامْدُدَا) (خُلْفَ الْحَدِيْدِ)؛ أي: اقرأ: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ في سورة الحديد[٦].

بفتح الهمزة، ومدِّها.

بخلاف فيه عن المرموز إليه بزاي: **(زِنْ)**؛ أي: قنبل **[٤٦٧]** وحده.

بوزن: (رءَافَة)[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الفاء: **(خُلْفُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الفاء: **(خُلْفَ)**.

(٢) وقوله: **(هُدَى)** ـ بضم الهاء ـ؛ اسم؛ ويعني: الرشد، والصلاح، والفلاح، وهي بفتح الهاء: **(هَدَى)**؛ فعلٌ؛ بمعنى: أرشد ودلَّ؛ وضده؛ أضلَّ وأغوى.

(٣) ضُبطت في الأصل؛ بالراء المهملة: **(رَكا)**، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٣٠.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٣٠.

(٦) الآية: [٢٧].

(٧) و(كرامة). (ينظر: النشر ٢/٣٣٠، وشرح النويري ٥/٨٣، والإتحاف ٢/٢٩٢، وشرح موسى جار الله ص (٢١٣)).

والوجه الآخر له: الإسكان.

وهو من طريق: ابن مجاهد، عنه[١].

والأول من طريق: ابن شنبوذ، عن أصحابه، عنه[٢].

وبالإسكان: **قرأ الباقون** ـ منهم البزي[٣] ـ.

قال في الإتحاف[٤]: «وكلها لغات في مصادر (رَأَفَ)[٥]، (يَرْؤُف)»[٦].

وكلٌّ من أسكن: على أصله في إبدالها ألفاً[٧].

وتقدَّم كسر صاد: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ للكسائي[٨].

---

(١) قال العلامة السمنودي في (البدر المنير)، ص (٥٣٠)، البيت رقم (٧٧١):

وَرَأْفَةٌ الإِسْكَانُ لِابْنِ مُجَاهِدٍ ... بِتِلْكَ وَذِي لِابْنِ الْحُبَابِ تَحَصَّلَا

ومعنى البيت: قرأ قنبل من طريق ابن مجاهد عنه بالإسكان بـ(تلك)؛ أي: في موضع سورة الحديد، بينما قرأ البزي من رواية ابن الحباب عنه بالإسكان بـ(ذِي)؛ أي: في موضع سورة النور، واتفقت بقية الطرق عن البزي وقنبل بالقراءة بالتحريك في الموضعين. (ينظر: النشر ٢/٣٣٠، وجامع الخيرات ص (٥٣٠)).

(٢) وقراءة قنبل بوجه تحريك الهمزة مع مدِّها مقدار حركتين في هذا الحرف من هذا الطريق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٣٠، وشرح منحة مولى البر ص (١١٦)).

(٣) وقراءة البزي بوجه الإسكان في هذا الحرف؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٣٠، وشرح منحة مولى البر ص (١١٦)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٢.

(٥) في الأصل: (رؤف)، وما أثبته مرسوم في الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٢، وشرح النويري ٥/٨٣).

(٦) فهي لغات مختلفة من لغات العرب لكن من غير فرق في المعنى. (ينظر: الكشف ٢/١٣٣، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والنشر ٢/٣٣٠، والدر المصون ٨/٣٨٠).

(٧) فأبدلها: الأصبهاني، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر وحمزة وقفاً. (ينظر: النشر ٢/٣٣٠، والإتحاف ٢/٢٩٢).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦١)، والنشر ٢/٢٤٩، والإتحاف ٢/٢٩٢.

٨١٠ ـ ....وَأُولَــى أَرْبَــعُ: صَحْبٌ[١] ....

(وَ)**قَرَأَ** برفع: (**أُولَى ﴿أَرْبَعُ﴾**)؛ أي عين: ﴿أَرْبَعُ﴾ في المحلة الأولى.

وهي: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾ [٦].

المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

على أنّه: خبر المبتدأ[٢].

وقرأ الباقون: بنصبها.

على المصدر، وحينئذ: ﴿شَهَٰدَةُ﴾ محذوف الخبر، أي: (فعليه شهادة)[٣].

ولا خلاف في نصب: ﴿أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍ﴾ [٨]، وهي الثانية[٤].

٨١٠ ـ ....وَخَامِسَةَ[٥] **الْاخْرَى فَارْفَعُوا**:

---

(١) أصاب الصاد مسح وطمس في المتن الذي على هامش الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الباء بلا تنوين: (**صَحْبُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) ينظر: الكشف ١٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٣٨٥/٨.

(٣) ينظر: الكشف ١٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٣٨٦/٨.

(٤) وذلك للتصريح بالعامل فيه وهو الفعل. (ينظر: الدر المصون ٣٨٦/٨، واللباب ٣٠٨/١٤، والإتحاف ٢٩٣/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**وَخَامِسَةَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع التاء: (**وَخَامِسَةُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبِطَتْ في نسخة رضوان العقبي: «(**وَخَامِسَتُهُ**)، ولا يستقيم.

٨١١ ـ لَا[(١)] حَفْصُ[(٢)]................ ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: (﴿خَامِسَةَ﴾ الْاُخْرَى).

وهي: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ[(٣)] مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [٩].

(فَارْفَعُوا)؛ أي: اقرؤوه بالرفع لكل القراء العشرة.

(لَا)؛ أي: غير.

(حَفْصُ) عن عاصم.

على الابتداء، خبره ما بعده[(٤)].

وأمّا حفص فقرأه: بالنصب.

عطفاً على: ﴿أَرْبَعَ﴾ قبلها، أو مفعولاً مطلقاً؛ [أي: ويشهد الشهادة الخامسة[(٥)].

وأمَّا الأولى؛ وهي: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ[(٦)]][(٧)] أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [٧]، فلا خلاف في رفعها[(٨)].

---

(١) أصاب هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح.

(٢) أصاب حرف الحاء مسح فلم يظهر في رسم الكتابة، وتصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**حفض**).

(٣) في الأصل: (كانت)، وهو خطأ وتحريف في النص القرآني.

(٤) ينظر: الكشف ١٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٣٨٦/٨، واللباب ٣٠٩/١٤.

(٥) ينظر: الكشف ١٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٣٨٦/٨، واللباب ٣٠٩/١٤.

(٦) في الأصل رسمت مجردة من الواو: (الخامسة)، وقد أثبتها مجردة من واو العطف.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٨) ينظر: الدر المصون، ٣٨٦/٨، واللباب ٣٠٩/١٤.

٨١١ ـ ....أَنْ خَفِّفْ مَعًا، لَعْنَةُ[(١)]: ظَنْ إِذْ[(٢)]. غَضَبُ: الْحَضْرَمِ[(٣)]. وَالضَّادَ اكْسِرَنْ
٨١٢ ـ وَاللهِ[(٤)] رَفْعُ الْخَفْضِ: أَصْلٌ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَن﴾[(٥)].

فـ(ـخَفِّفْ)؛ أي: اقرأه بإسكان النون مخففة.

(مَعًا)؛ أي:

﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [٧][(٦)].

و﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [٩].

و﴿لَعْنَةُ﴾[(٧)]؛ بالرفع.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (ظَنْ[(٨)]) (إِذْ[(٩)])؛ أي: يعقوب، ونافع.

---

(١) تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (لغته).

(٢) هذه الكلمة ساقطة من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح، وقد ضُبطت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية): (إِنْ)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (إِذ).

(٣) ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات ياء النسبة بعد الميم: (الْحَضْرَمِي)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسيّ هنا؛ بحذف ياء النسبة: (الْحَضْرَمِ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) أصاب الواو ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ طمس ومسح، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الهاء على وجهين؛ الأول: بضم الهاء: (وَاللهُ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بجر الهاء من الاسم المعظم: (وَاللهِ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) من الآيتين: [٧]، و[٩]، كما سيأتي بيان ذلك لاحقاً.

(٦) في الأصل رُسِمَتْ الآية بزيادة: (أن لعنة الله إن كان من الكان من الكاذبين)، وهو تحريف وخطأ.

(٧) وعُلِمَ الرفع فيها من الإطلاق. (ينظر: شرح النويري ٥/٨٤).

(٨) وقوله: (ظَنْ)؛ فعلٌ ماض؛ والظنُّ؛ إدراك الذهنُ الشيءَ مع ترجيحه، وقد يكون مع اليقين وقد يكون بغير يقين.

(٩) وقوله: (إِذْ)؛ كلمة تدل على ما مضى من الزمان، وهو اسم مبنيٌّ على السكون، ويضاف للجملة الواقعة بعده؛ سواء كانت إسمية أو فعلية.

وقرأ: ﴿غَضَبُ﴾؛ بالرفع.

ليعقوب (**الْحَضْرَمِيْ**) وحده.

(**وَالضَّادَ اكْسِرَنْ**)؛ أي: اقرأ بكسر ضاد: ﴿غَضِبَ﴾.

(**وَ﴿ٱللَّهِ﴾ رَفْعُ الْخَفْضِ**)؛ يعني: ورفع هاء لفظ الجلالة.

للإمام المرموز إليه بهمزة: (**أَصْلٌ**)[١]؛ أي: نافع وحده.

وإيضاحه[٢]:

أنَّه[٣] **قرأ**: بإسكان: ﴿أَن﴾ فيهما مخففة، و﴿لَعۡنَةُ ٱللَّهِ﴾؛ برفع التاء، وجر [هاء][٤] الجلالة، و﴿أَن غَضِبَ ٱللَّهُ﴾؛ بكسر الضاد، وفتح الباء[٥]؛ فعلاً ماضياً، ورفع الجلالة؛ على الفاعلية، و﴿أَن﴾ هي المخففة، واسمها ضمير الشأن[٦] المقدر[٧].

[**وقرأ يعقوب**][٨]: بإسكان: ﴿أَن﴾ فيهما ـ أيضاً ـ، ورفع: ﴿لَعۡنَةُ﴾،

---

(١) وقوله: (**أَصْلٌ**)؛ اسمٌ، وتأتي بمعنى؛ الأساس الذي يقام عليه، أول الشيء ومادته التي يتكون منها أصل الموضوع، كما أنها تأتي بمعنى: المنبت والمنشأ، والمماثل.

(٢) ينظر: الدر المصون، ٣٨٧/٨، والإتحاف ٢٩٢/٢ ـ ٢٩٣.

(٣) أي: نافع من روايتيه.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لمنع ما يوهمه المعنى بدونها.

(٥) قال النويري: «وأما فتح الباء له ـ أي لنافع ـ؛ فعُلِمَ من مفهوم نصه ليعقوب على رفعها بقوله: (**غَضَبُ الْحَضْرَمِ**)، ففهم ليعقوب الرفع من الإطلاق، ولغيره الفتح، وبقية قيود قراءة يعقوب من مفهوم قراءة نافع». (ينظر: شرح النويري ٨٥/٥).

(٦) بعد قوله: (ضمير الشأن)، جاءت بعدها كلمة: (إن)، غير واضحة المعنى، وقد أثبت الكلام بحذفها، كما في الإتحاف ـ حيث الكلام بنصه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢٩٢/٢).

(٧) ينظر لتوجيه قراءة نافع: الكشف ١٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٨٧/٨، واللباب ٣١٠/١٤.

(٨) في الأصل: (وقرأ الباقون) ولعله سبق قلم أو سهو، لأن ما ذكره بعد ذلك لا يكون إلا قراءة يعقوب الحضرمي، لاسيما أنه ذكر بعد قراءته قراءة الباقين.

وجر الجلالة، و﴿غَضَبُ﴾؛ بفتح [٤٦٨] الضاد، ورفع الباء، وجر هاء الجلالة[١].

وعليها: فـ﴿غَضَبُ﴾؛ مبتدأ مضاف إلى فاعله، والظرف بعده خبره، وكذا: ﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ عندهما[٢].

والباقون: بتشديد: ﴿أَنَّ﴾ فيهما؛ على الأصل، ونصب: ﴿لَعْنَةَ﴾، و﴿غَضَبَ﴾؛ اسمها، مضافاً إلى الجلالة، والظرف بعدها خبر[٣].

٨١٢ - ....كِبْرَ[٤] ضُمْ كَسْرًا: ظُبًى............................

واخْتُلِفَ في: ﴿كِبْرَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١١].

فـ(**ضُمْ**) (**كَسْرَ**)[٥]؛ أي: اقرأه بضم الكاف.

للإمام المرموز إليه بظاء: (**ظُبًى**)؛ أي: يعقوب بكماله.

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «﴿أَن﴾ هذه هي المخففة من الثقيلة أُضْمِرَ فيها الحديث أو القصة، لا تخفف إلا على هذا، و﴿غَضَبُ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ جملة ابتداء وخبر؛ تفسير المضمر». (ينظر: لتوجيه قراءة يعقوب: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٤ ـ ٦٥)).

(٢) أي: عند نافع ويعقوب.

(٣) ينظر لتوجيه قراءة الباقين ـ غير نافع ويعقوب ـ: الكشف ١٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٨٧/٨.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الكاف، وفتح الراء: (**كِبْرَ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الكاف، وفتح الراء: (**كُبْرَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: بكسر الكاف، وضم الراء: (**كِبْرُ**).

(٥) ضُبِطت في أصل الشرح بلا ألف بعد الراء: (**كَسْر**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بإثبات الألف: (**كَسْرًا**).

قال في الإتحاف[1]: «وهي قراءة أبي رجاء، وسفيان الثوري، ويزيد، ورُوِيَت عن محبوب عن أبي عمرو».

والباقون: بكسرها.

وهما لغتان في مصدر (كَبُرَ الشيءُ)؛ عَظُم، لكن غَلَبَ المضموم في السِّنِّ والمكانة، وقيل: بالضم؛ (معظمُ الْإِفْكِ)، وبالكسر؛ (البُداءَةُ به)[2]، أو (الإِثمُ)[3].

وتقدَّم الكلام على:

﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾ [١٥][4].

و﴿رَءُوفٌ﴾ [٢٠][5]

٨١٢ ـ ....وَيَـتَـأَلَّ: خَـافَ ذَمْ[6]

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٣، ونَصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود في النشر ٢/٣٣١ وزاد فيه: «وحميد بن قيس، وعمرة بنت عبدالرحمٰن»، وهي أيضاً قراءة: الحسن، والزهري، ويعقوب، وأبو رجاء، ومجاهد، وأبو البرهسم، والأعمش، وابن أبي عبلة، والزعفراني، وابن مقسم، وسورة عن الكسائي، وأبو رزين، وعكرمة، ذكره في البحر المحيط ٦/٤٠٢.

(٢) في الأصل: (البدأة به).

(٣) ويقال: تولى كُبْر الأمر وعُظْمَه؛ إذا تولى أكثره، فمعنى الآية الكريمة: والذي تولى معظم الإفك بابتدائه والخوض فيه وبإشاعته. (ينظر: البحر المحيط ٦/٤٠٢، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٦)، والدر المصون، ٨/٣٨٩).

(٤) أدغم ذال (إذ) في التاء من قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾؛ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل ذال إذ)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٢/٣، والإتحاف ٢/٢٩٢).

(٥) قرأه بالقصر: أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وفيه تثليث البدل للأزرق عن ورش. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧٦ ـ ٤٧٧)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٢٩٤).

(٦) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (دَمْ)، وهو تصحيف موهم، وأزال الإيهام حيث ضبطها في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة: (ذَمْ).

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾ [٢٢].

فقرأه: ﴿**وَلَا يَتَأَلَّ**﴾؛ بهمزة مفتوحة بين اللام والتاء، وتشديد اللام، وفتحها.

الإمام أبو جعفر، لكن لدفع الحشو رمز المصنف إلى راوييه بقوله: (**خَافَ**(١) **ذَمْ**(٢))؛ أي: عيسى بن وردان، وسليمان بن جماز(٣).

قال في الإتحاف(٤): «على وزن: (يَتَفَعَّل)؛ مضارع (تَأَلَّى)؛ بمعنى: (حَلَفَ)».

والباقون: بهمزة ساكنة بين الياء والتاء، وكسر اللام مخففة.

من (أَلَوْتُ)؛ بمعنى: (قَصَّرْتُ)، أو مضارع: (إئتلى)، (افتعل)؛ من (الأَلِيَّة)؛ وهي (الحَلْف)، فالقراءتان حينئذ على معنى(٥).

وكلٌّ على أصله في إبدال همزته(٦).

٨١٣ ـ يَشْهَدُ: رُدْ فَتًى.................. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَشْهَدُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَوْمَ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ...الخ﴾ [٢٤].

---

(١) ومعنى قوله: (**خَافَ**)؛ فعلٌ؛ من الخوف، وهو: الاضطراب والفزع بسبب اقتراب مكروه أو توقعه.

(٢) ومعنى قوله: (**ذَمْ**)؛ نقيض المدح.

(٣) وهي قراءة: عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وزيد بن أسلم. (ينظر: البحر المحيط ٦/٤٠٤، والنشر ٢/٣٣١، وشرح النويري ٥/٨٧، والإتحاف ٢/٢٩٥).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٥.

(٥) وقد رُسِمَتْ في المصاحف؛ بياء، بعدها تاء، بعدها لام. (ينظر: البحر المحيط ٦/٤٠٤، والدر المصون ٨/٣٩٣ ـ ٣٩٤).

(٦) فأبدل الهمزة الساكنة: ورش من طريقيه، وأبو عمرو بخلف عنه. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٥).

فقرأه بالياء التحتية[١] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (رُدْ فَتًى)؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بالتاء الفوقية[٢].

وتوجيه القراءتين جليّ.

وتقدَّم حكم:

هاء وميم: ﴿يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [٢٥][٣].

وباء: ﴿بُيُوتًا﴾ [٢٧][٤].

وجيم: ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ [٢٤]؛ ضمًّا، وكسراً[٥].

٨١٣ ـ ....وَغَيْرِ[٦] انْصِبْ: صَبَا كَـمْ ثَـابَ..............................

---

(١) للتفريق بين المؤنث وهو (الألسنة) وبين فعله، ولأن التأنيث غير حقيقي، ولأن الواحد من الألسنة مذكر. (ينظر: الكشف ١٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٩٥/٨).

(٢) اعتباراً للفظ، وذلك لتأنيث لفظ الجمع في: (ألسنة). (ينظر: الكشف ١٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٩٥/٨).

(٣) قرأ حمزة، والكسائي وخلف: بضم الهاء والميم ـ وصلاً ـ، وقرأ أبو عمرو، ويعقوب: بكسر الهاء والميم ـ وصلاً ـ، وقرأ الباقون: بكسر الهاء وضم الميم ـ وصلاً ـ، وأما وقفاً: فقرأ الجميع: بإسكان الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (٢٦٩ ـ ٢٧٠)، والنشر ٢٧٤/١).

(٤) ضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢).

(٥) قرأ بكسر الجيم: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة ـ بخلفه ـ، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الراء: (**غَيْرِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بنصب الراء: (**غَيْرَ**)، =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿غَيۡرِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيۡرِ أُوْلِي ٱلۡإِرۡبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾ [٣١].

فـ**(ـانْصِبْ)**؛ أي: اقرأه بنصب الراء.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(صَبَا**[١]**)** **(كَمْ ثَابَ**[٢]**)**؛ أي: شعبة، وابن عامر، وأبي جعفر.

على الاستثناء[٣].

والباقون: بالجر.

نعتاً[٤]، أو بدلاً، أو بياناً[٥].

وتقدَّم:

ضم هاء: ﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [٣١]؛ وصلاً **[٤٦٩]** لابن عامر[٦]،

= وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: بضمِّ الراء: (**غَيْرُ**)، وهو الذي في شرح ابن الناظم بتحقيقه، والهادي، ونسخة الضباع، وفيه نظر؛ لأن خلاف القراء في هذا الحرف دائر بين فتح الراء وكسرها، وأما ضم الراء فلم يقرأ به أحد من القراء. ولم تشكل الراء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١) و(**صَبَا**)؛ ريح مهبها الْمُسْتَوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار.

(٢) وقوله: (**ثَابَ**)؛ فعلٌ، بمعنى: رَجَع وعَاد، يقال: ثاب إلى ربه؛ إذا تاب ورجع، فهو من الرجوع بعد الذهاب.

(٣) ويجوز نصبه على الحال. (ينظر: الكشف ١٣٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٩٨/٨).

(٤) وهو اختيار الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة، ثم قال بعد ذلك: «وجاز نعت (التابعين) بـ(غير)، و(التابعين) معرفة، و(غير) نكرة؛ لأن (التابعين) معرفة في حكم اللفظ غير معين وغير محدود من حيث المعنى». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٤)).

(٥) ينظر: الكشف ١٣٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٩٨/٨.

(٦) لأن الألف لما حُذِفت للساكنين استحقت الفتحة على حرف خفي، فضُمَّت الهاء؛ اتباعاً للياء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢).

ووقف أبي عمرو، والكسائي، ويعقوب؛ عليها: بالألف؛ على الأصل[١]، وغيرهم: بالحذف؛ على الرسم[٢].

وتقدَّم ـ أيضاً ـ:

﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [٣٣]، مستوفى[٣].

و﴿مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ معاً[٤].

٨١٣ ـ ....دُرِّيٌّ اكْسِرِ الضَّمَّ: رُبَا[٥]

٨١٤ ـ حُزْ[٦]. وَامْدُدِ اهْمِزْ: صِفْ رِضًا حُطْ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿دُرِّيٌّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [٣٥].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢.

(٣) فسهل الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وسهل الثانية: ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس، ـ بخلف عنهما ـ، والوجه الثاني للأزرق: إبدالها ياء ساكنة مع المد للساكنين، وهو ثان لقنبل أيضاً، والوجه الثالث: للأزرق إبدالها ياء خفيفة الكسر، وقرأ أبو عمرو، والوجه الثالث لقنبل، والوجه الثاني لرويس: بإسقاط الأولى مع المد والقصر، وقرأ الباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٣/٢ ـ ٣٨٦، والإتحاف ٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧).

(٤) الآيتين: [٣٤، ٤٦]، فقرأهما بفتح الياء: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأهما الباقون: بكسر الياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٠)، والنشر ٢٤٨/٢ ـ ٢٤٩، والإتحاف ٢٩٧/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: **(رُبَا)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بنصب الراء: **(رَبَا)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) أصاب الحاء ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ طمس ومسح.

فـ(**ـاكْسِرِ الضَّمَّ**)؛ أي: اقرأه بكسر الدال.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**رُبَا**[١] **حُزْ**[٢])؛ أي: الكسائي، وأبي عمرو.

(**وَامْدُد**).

و(**اهْمِزْ**).

أي: اقرأه بالمد، والهمز.

للمرموز إليهم بقوله: (**صِفْ رِضًا حُطْ**[٣])؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وأبي عمرو.

فصار[٤]:

١ - **أبو عمرو، والكسائي**: بكسر الدال والراء[٥]، وياء ساكنة بعدها همزة[٦]؛ فيكون من قبيل المد المتصل.

وهو بناءٌ كثيرٌ في الأسماء، نحو: (سِكِّين)، وفي الأوصاف، نحو:[سِكِّير][٧]؛ للمبالغة[٨].

---

(١) ومعنى قوله: (**رُباَ**)؛ بالألف المقصورة؛ جمع ريبة، وهي موضع الشك والتهمة والظن، أو جمع ربوة؛ وهي ما ارتفع من الأرض.

(٢) وقوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ: حاز، يحوز، يقال: حاز على الشيء؛ ضمَّه وملكه وصار في حوزته.

(٣) ومعنى قوله: (**حُطْ**)؛ فعل أمر مِنْ: حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

(٤) فصار في هذا الحرف ثلاثة قراءات؛ قال موسى جار الله: «وكلُّ هذه الوجوه الثلاثة في قراءة الحرف متقاربة من حيث معانيها، متساوية من جهة عربيتها، يُشْكِلُ ترجيح بعضها على البعض». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٥)).

(٥) مشددة.

(٦) ممدودة، فتكون على وزن: (صديق)، و(بطيخ)، و(مريخ). (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٥)).

(٧) في الأصل كُتِبَ حرفان لا معنى لهما: (سا) ثم بعده فراغ، وما أثبته ما بين القوسين من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٨).

(٨) ينظر: الكشف ٢/١٣٨، وشرح الهداية ص (٦٢٩)، والدر المصون، ٨/٤٠٥.

٢ ـ **وحمزة، وشعبة**: كذلك، إلا أنهما يضمَّان الدال.

من (الدَّرْءِ)؛ بمعنى: (الدَّفِع)، أي: (يدفع بعضُها بعضاً)، أو (يَدْفَعُ ضوءُها خَفاءَها)، ووزنه (فُعيِّل)[١]؛ بضم الفاء[٢].

٣ ـ **والباقون وهم؛ الحرميون، وابن عامر، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وحفص**: بضم الدال، وبعد الراء ياء مشددة، بلا همز[٣].

نسبة إلى الدُّر؛ لضيائها[٤].

ويوقف عليه[٥] لحمزة: بإبدال الهمز ياءً، وإدغامه في الياء، وتجوز الإشارة: بالروم، والإشمام[٦].

٨١٤ ـ ....وَافْـتَـحُـوا لِشُعْبَةٍ[٧] وَالشَّام (بَا): يُسَبِّحُ[٨]

واخْتُلِفَ في: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [٣٦ ـ ٣٧].

فـ(**ـافْتَحُوا**).

---

(١) في الأصل: (فعل)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف، والدر المصون، وغيرهما. (ينظر: الإتحاف ٢٩٨/٢، والدر المصون ٤٠٦/٨).

(٢) ينظر: الكشف ١٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٩)، والدر المصون، ٤٠٦/٨.

(٣) ولا ياء.

(٤) في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وشرح النويري، وشرح الهداية: (لصفائها)، وفي الكشف عن وجوه القراءات: (لفرط ضيائه). (ينظر: الكشف ١٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٩)، والدر المصون ٤٠٦/٨).

(٥) اضطراراً أو اختباراً؛ لأنه ليس بمحل وقف.

(٦) فهي ثلاثة أوجه جائزة. (ينظر: النشر ٤٧٥/١ والإتحاف ٢٩٧/٢، وغيث النفع ص (٣٠٣)).

(٧) أصاب اللام في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء مع التشديد؛ على البناء للفاعل: (**يُسَبِّحُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الباء مع التشديد؛ على البناء للمفعول: (**يُسَبَّحُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ فتح الباء وكسرها.

(لِشُعْبَةٍ).

(وَالشَّامِ)؛ ابن عامر.

("بَا" ﴿يُسَبِّحُ﴾).

على البناء للمفعول، فالنائب عن الفاعل: ﴿لَهُۥ﴾ هو أولى من الأخيرين، وحينئذ فـ﴿رِجَالٌ﴾ مرفوع بمضمر، وكأنه جواب سؤال تقديره: (مَنْ سبَّحَهُ[١] فقيل: (رجال)، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: (المُسَبِّحُ رجال)[٢].

والوقف في هذه القراءة على: ﴿**الْأَصَالِ**﴾[٣].

والباقون: [بكسر][٤] الباء.

مبنياً للفاعل، وهو: ﴿رِجَالٌ﴾[٥].

وحينئذ لا يوقف على: ﴿**الْأَصَالِ**﴾[٦].

---

(١) في شرح الهداية ص (٦٣٠)، والإتحاف ٢٩٢/٢: (مَنْ يسبحه).

(٢) ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون، ٤٠٩/٨ ـ ٤١٠، واللباب ٣٩٣/١٤ ـ ٣٩٤.

(٣) ذكره مكي في الكشف، والسمين الحلبي في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، وهو في الإتحاف، وهو اختيار الساجاوندي في علله ص (٣٥٤)، وابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٨/٢ حيث قال: «وحسن الوقف على: ﴿**الْأَصَالِ**﴾، وليس بتام»، وكذا اختاره النحاس في القطع والائتناف ص (٣٦٠)، والأشموني في منار الهدى ص (١٩٦)، وهذا على مذهب من لم يفرق في الوقف والابتداء بين ما كان رأس آية وبين ما لم يكن رأس آية، وإلا فإن الوقف على رؤوس الآي سنة منقولة، كما تقدم تحريره عند شرح المؤلف لمقدمة الطيبة. (ينظر: الكشف ١٣٩/٢، والدر المصون ٤١٠/٨، والإتحاف ٢٩٩/٢، واللباب ٣٩٤/١٤، والنشر ٢٢٦/١).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٩٢/٢).

(٥) ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤١٠/٨.

(٦) ذكره في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، وهو في الإتحاف، وهو اختيار ابن الأنباري، وعلَّلَه في إيضاحه ٧٩٩/٢ بقوله: «لإن ﴿يُسَبِّحُ﴾ فعل لـ﴿رِجَالٌ﴾، =

٨١٥ ـ يُوقَدُ[(١)] أَنِّثْ: صُحْبَةٌ[(٢)]. تَفَعَّلَا: حَقٌّ[(٣)] ثَنًا[(٤)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [٣٥].

فـ(**ـأَنِّثْ**)؛ أي: اقرأه بالتاء الفوقية مضمومة، وإسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال[(٥)]؛ على التأنيث.

للمرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة عن عاصم.

على أنه مضارع: (أُوقِدَت)[(٦)]، مبنياً للمفعول، ونائب الفاعل ضمير يعود على: (الزجاجة)، على حدِّ: (أوقدت القنديل)[(٧)].

واقرأه: ﴿**تَوَقَّدَ**﴾؛ بالتاء الفوقية مفتوحة، وفتح الواو والدال معاً، وتشديد القاف.

= والفعل مضطر إلى فاعله»، وقال به النحاس في القطع والائتناف ص (٣٦٠)، واختاره الأشموني في منار الوقف والابتداء ص (١٩٦). (ينظر: الدر المصون ٤١٠/٨، والإتحاف ٢٩٩/٢، واللباب ٣٩٤/١٤).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على التذكير: (**يُوقَدُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالتاء؛ على التأنيث: (**تُوقَدُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح التاء مع التنوين: (**صُحْبَةً**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برفع القاف بلا تنوين: (**حَقُّ**)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون منونة: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

(٥) أي: (**تُوْقَدُ**).

(٦) في الدر المصون ٤٠٧/٨، واللباب ٣٨٥/١٤، والإتحاف ٢٩٨/٢: (أوقد).

(٧) ينظر: الكشف ١٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٩)، والدر المصون ٤٠٧/٨.

بوزن: (**تَفَعَّلَا**)؛ بألف الإطلاق[(١)].

للمرموز إليهم بقوله: (**حَقٌّ ثَنًا**)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وأبي جعفر.

على أنه فعل ماض فيه ضمير يعود على (المصباح)[(٢)].

والباقون: ـ وهم؛ نافع، وابن عامر، وحفص ـ: [بياء من تحت مضمومة، مع إسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال[(٣)].

على التذكير؛ مبنياً للمفعول، مِنْ (أُوقِدَ)؛ أي: المصباح[(٤)]][(٥)].

فتلك ثلاث قراءات.

فإذا رُكِّبَتْ مع: ﴿دُرِّيٌّ﴾؛ تأتي قراءات[(٦)]:

١ ـ نافع، وابن عامر، وحفص؛ على قراءة[(٧)].

---

(١) لا ألف التثنية، فإن معنى قوله: (**تَفَعَّلَا**)؛ أي: قرأ على وزن (تَفَعَّلَ)؛ فالألف هنا للإطلاق، وليست بضمير التثنية، كما نبه عليه ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٩/ب)).

(٢) ينظر: الكشف ١٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤٠٧/٨.

(٣) أي: (**يُوْقَدُ**).

(٤) فذكَّر الفعل لتذكير (المصباح)، فحمل اللفظ على المعنى. (ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤٠٧/٨، واللباب ٣٨/١٤).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويبدو أنه سقط في الأصل، أو سهو قلم، وعلى كل حال فقد أثبته في أصل الشرح بدلاً من الهامش؛ لتمام المعنى، ومنع الالتباس، والتصويب من الإتحاف حيث كلام الشارح في خلاف القراء في هذا الحرف موجود بنصه فيه. (ينظر: الإتحاف ٢٩٨/٢).

(٦) وعددها: ستُّ قراءات.

(٧) بضمِّ دال: ﴿**دُرِيٌّ**﴾، وتشديد يائه، بلا همزة، ولا مد، و﴿**يُوْقَدُ**﴾؛ بياء تحتية مضمومة، مع التخفيف، والرفع.

٢ ـ وابن كثير(١)، وأبو عمرو(٢)؛ على قراءة(٣).

٣ ـ وحمزة، وشعبة؛ على قراءة(٤).

٤ ـ والكسائي؛ على قراءة(٥).

٥ ـ وأبو جعفر، ويعقوب؛ على قراءة(٦).

٦ ـ وخلف عن نفسه على قراءة(٧).

فهذه ستُّ قراءات(٨).

ولو نُظِرَ إلى مراتب المد المتصل، وإلى غنة التنوين وعدمها؛ لزادت عنها بكثير، كما يعلم بالتأمل الصادق.

٨١٥ ـ ....سَحَابُ لَا نُونٌ(٩): هَلَا.

(١) بضمِّ دال: ﴿دُرِيٌّ﴾، وتشديد يائه، بلا همزة، ولا مد، و﴿تَوَقَّدَ﴾؛ بفتح التاء الفوقية، وفتح الواو، مع تشديد القاف، وفتح الدال.

(٢) بكسر الدال والراء في: ﴿دِرِيءٌ﴾، ثم ياء، بعدها همزة ممدودة، و﴿تَوَقَّدَ﴾؛ بفتح التاء الفوقية، مع تشديد القاف، وفتح الواو والدال.

(٣) جعل الشارح هنا قراءة الإمامين؛ ابن كثير، وأبي عمرو، واحدة في الحرفين، وليس ذلك كذلك، فقراءتهما إنما تتفق في كلمة: ﴿تَوَقَّدَ﴾، وأما الحرف الأخر؛ وهو: ﴿دُرِيٌّ﴾؛ فقد اختلفت قراءة كل منهما عن الأخر، على ما بينته في الهوامش السابقة.

(٤) قرأ حمزة، وشعبة: ﴿دُرِيءٌ﴾؛ بضمِّ الدال، مع ياء ساكنة، ثم همزة ممدودة، و﴿تُوْقَدُ﴾؛ بضمِّ التاء الفوقية، وإسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال.

(٥) بكسر الدال والراء في: ﴿دِرِيءٌ﴾، ثم ياء، بعدها همزة ممدودة، و﴿تُوْقَدُ﴾؛ بضمِّ التاء الفوقية، وإسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال.

(٦) بضمِّ دال: ﴿دُرِيٌّ﴾، وتشديد يائه بلا همزة، و﴿تَوَقَّدَ﴾؛ بفتح التاء الفوقية، مع التشديد، والفتح.

(٧) بضمِّ دال: ﴿دُرِيٌّ﴾، وتشديد يائه بلا همزة، ولا مد، و﴿تُوْقَدُ﴾؛ بضمِّ التاء الفوقية، وإسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال.

(٨) ينظر: غيث النفع ص (٣٠٣)، والإتحاف ٢/٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٩) ضُبِطت في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بضم النون الثانية مع التنوين: (**نُونٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون الثانية بلا تنوين: (**نُونَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله.

٨١٦ـ **وَخَفْضُ رَفْعٍ بَعْدُ: دُمْ**......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿سَحَابٌ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ[1] مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [٤٠].

فـ(**ـلَا نُوْنٌ**)؛ أي: القراءة بغير تنوين الباء الموحدة.

للمرموز إليه[2] بهاء: (**هَلَا**)؛ أي: البزي وحده.

(**وَخَفْضُ**[3] **رَفْعٍ**): ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾.

(**بَعْدُ**)؛ أي: بعد: ﴿سَحَابٌ﴾.

أي: قرأ ﴿**ظُلُمَٰتٍ**﴾؛ بجر التاء الفوقية.

للإمام[4] المرموز إليه بدال: (**دُمْ**)؛ أي: ابن كثير بكماله.

١ ـ **فالبزي**: بغير تنوين: [﴿**سَحَابُ**﴾، وجر: ﴿**ظُلُمَٰتٍ**﴾.

على الإضافة؛ كـ(ـسحاب رحمة)[5].

٢ ـ **وقنبل**: ﴿سَحَابٌ﴾ بالتنوين][6]، ﴿**ظُلُمَٰتٍ**﴾ بالجر بدلاً من: ﴿**ظُلُمَٰتٍ**﴾

---

(١) في الأصل بزيادة (من): (من موج)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٢) في الأصل كتبت على التثنية: (إليهما)، ومعلوم أن البزي انفرد بها، فليس له ثاني في قرائتها، كما أفاده قول الشارح: (البزي وحده)، وعليه فالتعبير بالتثنية سبق قلم.

(٣) في الأصل: (وحفص)، وهو تصحيف.

(٤) هكذا في الأصل: (للإمام)، ولعلها لو كُتِبَتْ: (الإمام)؛ بحذف اللام الأولى، كان السياق أسبك وأحسن.

(٥) في الأصل بإثبات واو العطف: (ورحمة)، والذي في الإتحاف وغيره بلا واو. (ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤١٥/٨، والإتحاف ٢٩٩/٢).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

الأولى، فبـ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾؛ جملة في موضع الصفة: لـ﴿ظُلُمَٰتٍ[(١)]﴾[(٢)].

٣ ـ **والباقون**: بالتنوين، والرفع[(٣)].

أي: (هذه أو تلك ظلمات)[(٤)].

و﴿سَحَابٌ﴾ في الثلاث مبتدأ، خبره: ﴿فَوْقِهِۦ[(٥)]﴾[(٦)].

٨١٦ ـ ....**يَذْهَبُ**[(٧)] **ضُمْ وَاكْسِرْ: ثَنًا**[(٨)].......................

واخْتُلِفَ في: ﴿يَذْهَبُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [٤٣].

فـ**(ضُمْ) (وَاكْسِرْ)**؛ أي: اقرأه بضم ياء المضارعة، وكسر الهاء[(٩)].

للإمام المرموز [إليه][(١٠)] بثاء: **(ثَنًا)**؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) في الأصل: (الظلمات)، والصواب: لـ(ـلظلمات)، وهو الذي أثبته. (ينظر: الإتحاف ٢٩٩/٢).

(٢) ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤١٥/٨.

(٣) فيهما، أي: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾.

(٤) ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤١٥/٨.

(٥) في الكشف ١٣٩/٢، والإتحاف ٢٩٩/٢: (من فوقه).

(٦) ينظر: شرح الهداية ١٣٩/٢، وشرح النويري ٩١/٥، والإتحاف ٢٩٩/٢.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء والهاء؛ على البناء للفاعل: **(يَذْهَبُ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الياء، وكسر الهاء؛ على البناء للمفعول: **(يُذْهِبُ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون منونة: **(ثَنًا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: **(ثَنَا)**.

(٩) قال في الدر المصون ٤٢٤/٨: «وقد خطَّأ هذه القراءة الأخفش، وأبو حاتم، وقالا: لأنَّ الباءَ تُعَاقِبُ الهمزة، وليس ردُّهما بصواب؛ لأنها تتخرج على ما خُرِّج ما قُرِيء به في المتواتر: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]...الخ».

(١٠) في الأصل كتبت على التثنية: (إليهما)، وهو سبق قلم.

على أنه (أَذْهَبَ)، فقيل: الباء زائدة(١)، على حد: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، وقيل: بمعنى (مِنْ)، والمفعول محذوف، أي: (يذهب النور من الأبصار)(٢).

والباقون: بفتح الياء والهاء معاً(٣).

وتقدَّم:

قراءة: ﴿خَـٰلِقُ كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [٤٥]، لأهل شفا(٤).

والكلام على: [﴿يَشَآءُ إِنَّ﴾ [٤٥]](٥)، في الأصول(٦).

٨١٦ ـ ....كَذَا كَمَا اسْتَخْلَفَ(٧): صُمْ

---

(١) وليست للتعدية. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٦)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٢٤/٨، واللباب ٤٢١/١٤.

(٣) مضارع (ذَهَبَ) الثلاثي، والباء للتعدية، و﴿ٱلۡأَبۡصَـٰرُ﴾؛ مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على: ﴿سَنَا بَرۡقِهِۦ﴾. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٦)، والهادي ٩٠/٣).

(٤) قرأ بألف بعد الخاء، وكسر اللام، ورفع القاف، وجر: ﴿كُلِّ﴾، على الإضافة: حمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بفتح اللام، والقاف، من غير ألف، و﴿كُلَّ﴾؛ بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، الأبيات رقم (٧١٢ ـ ٧١٣)، والنشر ٢٩٨/٢، والإتحاف ٣٠٠/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وما أثبته إنما هو من كتاب الإتحاف؛ محاكاة لمنهج الشارح في نظائره. (ينظر: الإتحاف ٣٠٠/٢).

(٦) سهَّل الهمزة الثانية كالياء، وأبدلها واواً مكسورة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، ولا يصح ما نقله ابن شريح في الكافي من وجه تسهيل الهمزة الثانية كالواو؛ لعدم صحته نقلاً، وعدم إمكانه لفظاً، كما تقدم بيانه في محله، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/٢ ـ ٣٨٩، والإتحاف ٣٠٠/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء واللام؛ على البناء للفاعل: (**اسْتَخْلَفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم التاء، وكسر اللام؛ على البناء للمفعول: (**اسْتُخْلِفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب). =

(كَذَا) ضُمَّ واكْسِر.

قوله: ﴿كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [٤٥].

أي: اقرأه بضم التاء، وكسر اللام.

للمرموز إليه بصاد[1] **(صُمْ)**[2]؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

على البناء للمفعول، فـ﴿ٱلَّذِينَ...الخ﴾، نائب الفاعل[3].

وعليه: فيُبْتَدَئ بهمزة الوصل مضمومة[4].

والباقون: بفتحها[5].

مبنياً للفاعل، وهو ضمير **[٤٧١]** الجلالة في: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعوله[6].

وإذا بتدؤوا: كسروا همزة الوصل[7].

= وقد خالف شيخنا المحقق تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، منهجهما في ضبط المتن؛ ومنهجهما: هو أنهما يضبطان الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت إذا لم يختل وزن البيت، وعليه: فربما كان من الأحسن ـ بحسب منهجهما ـ ضبط هذه الكلمة ـ كما ضُبِطَتْ في النسخ العتيقة ونسخة الشيخ القاضي ـ؛ أي: بالبناء للفاعل بدلاً من البناء للمفعول؛ وذلك لأن هذه الكلمة معطوفة على الكلمة التي قبلها بقول الناظم: **(كَذَا)**، وعليه: فإن القيد الذي ذكره الناظم وهو قوله: **(ضُمَّ وَاكْسِر)** كما هو قيد صريح لكلمة: **(يَذْهَبُ)** فإنه قيد أيضاً ـ بالعطف ـ لكلمة: **(اسْتَخَلَفَ)**؛ لأن المعطوف كالمعطوف عليه سواء بسواء، وهذا ما دلَّ عليه كلام الشارح هنا حيث قال: «**(كَذَا)**؛ ضم واكسر. . .الخ».

(١) في الأصل: (بضاد)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (ضم)، وهو تصحيف، وقوله: **(صُمْ)**؛ يأتي على معان عدة؛ فيكون اسمٌ؛ جمع أصمّ، أو فعل أمر؛ مِنْ: صَامَ، يَصُوم، فيكون مِن الإمساك والصيام المعروف.

(٣) ينظر: الكشف ١٤٢/٢، والدر المصون ٤٣٤/٨، واللباب ٤٣٨/١٤.

(٤) ينظر: النشر ٣٣٣/٢، والإتحاف ٣٠١/٢، وغيث النفع ص (٣٠٤)، والهادي ٩٠/٣.

(٥) في الأصل: (بفتحهما)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: الكشف ١٤١/٢، والدر المصون، ٤٣٤/٨، واللباب ٤٣٨/١٤.

(٧) ينظر: النشر ٣٣٣/٢، والإتحاف ٣٠١/٢، وغيث النفع ص (٣٠٤)، والهادي ٩٠/٣.

٨١٧ ـ **ثَانِي ثَلَاثُ**[(١)]: **كَمْ سَمَا عُدْ**...... ....

وَقَوْلُهُ: (ثَانِي ﴿ثَلَٰثُ﴾).

أي: ﴿ثَلَٰثُ﴾ الـ(**ثَّانِي**)، فهو من إضافة الصفة للموصوف.

وهو: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [٥٨].

قرأه بالرفع ـ كما يومئ إليه ما قرناه ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**كَمْ سَمَا عُدْ**)؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، ويعقوب، وحفص.

على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هنَّ ثلاثٌ)[(٢)].

وقرأه الباقون ـ حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة ـ: بالنصب.

على أنه بدل من: (ثلاث مرات) المنصوب على الظرفية الزمانية، أو على المصدرية[(٣)]، أو بإضمار: (اتقوا واحذروا)[(٤)].

واحترز بالثاني [عن][(٥)]: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ [٥٨] ـ وهو الأوَّل ـ فلا خلاف في نصبه[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الثاء الثانية: (**ثَلَاثُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الثاء الثانية: (**ثَلَاثَ**)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي، وما انفرد به المتن الذي على هامش شرح النويري من ضبط للكلمة بالجر مع التنوين: (**ثَلَاثٍ**)، فيه نظر؛ لأن خلاف القراء في هذا الحرف دائر بين ضم الثاء وفتحها، وأما جر الثاء مع التنوين فلم يقرأ به أحد من الأئمة.

(٢) ينظر: الكشف ١٤٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٣١)، والدر المصون ٤٣٤/٨، واللباب ٤٤٩/١٤.

(٣) في الأصل: (المصديرية)، والتصويب من الإتحاف ٣٠٢/٢.

(٤) ينظر: الكشف ١٤٣/٢، وشرح الهداية (٦٣٢)، والدر المصون ٤٣٤/٨، واللباب ٤٤٩/١٤ ـ ٤٥٠.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٦) لوقوعه ظرفاً. (ينظر: النشر ٣٣٢/٢، وشرح النويري ٩٢/٣، والإتحاف ٣٠٢/٢، وغيث النفع ص (٣٠٤)).

وتقدَّم الكلام على:

﴿بُيُوتِكُمْ﴾ [٢٧]، و﴿بُيُوتٍ﴾ [٣٦]، و﴿بُيُوتًا﴾ [٢٧]، كسراً، وضمًّا(١).

[وكذا: همزة](٢)، وميم: ﴿أُمَّهَـٰتِكُمْ﴾ [٦١]، لحمزة، والكسائي(٣).

وما ليعقوب في: ﴿يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [٦٤]، من البناء للفاعل(٤).

وههنا انتهى فرش سورة النور(٥).

---

(١) فقرأ بضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٣٠٢).

(٢) في الأصل: (كذا وهمزة)، وما أثبته لعله أقرب إلى الصواب في استقامة الكلام.

(٣) قرأ بكسر الهمزة والميم ـ وصلاً ـ: حمزة، وقرأ بكسر الهمزة فقط ـ وصلاً ـ: الكسائي، وقرأ الباقون: بضم الهمزة، وفتح الميم، واتفق القراء العشرة على الابتداء بالهمزة مضمومة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٥ ـ ٥٥٦)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٣٠٢).

(٤) قرأ يعقوب: بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الجيم؛ بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٣٠٢).

(٥) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (النور)، وذلك لأن سورة (النور) في أصل نظم الطيبة مجموعة ـ في عنوان واحد ـ مع سورة (الفرقان)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (النور)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (الفرقان)، وهو في ذلك متبع للنويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة النور: «وهذا آخر النور»، ثم شرع بعد ذلك بشرح سورة (الفرقان)، وتبع النويري في ذلك الشيخ صادق قمحاوي في الكوكب الدريّ فقال بمثل قوله وفعل مثل فعله، وقال المنير السمنودي في شرحه بعد ان انتهى من سورة (النور): «ثم شرع في سورة الفرقان فقال: نأكل نون شفا»، وأما الشيخ موسى جار الله فقد التزم في شرحه مذهباً واحدًا لم يتغير، فهو يشير إلى انتهاء السورة التي شرحها، وينوه على ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، حيث قال هنا: «هذا آخر سورة النور، ثم أخذ يبين فرش حروف سورة الفرقان»، وانفرد ابن الناظم في شرحه في السور المجموعة تحت عنوان واحد بمنهج لم يتغير، حيث شرع في شرح سورة الفرقان من غير إشارة إلى انتهاء سورة النور، حيث قال في نهاية سورة النور: «منصوباً بفعل مضمر جاز الوقف عليه والله أعلم»، ثم قال بعد ذلك: «قوله: يأكل نونٌ. . .الخ»، فتداخل في شرحه فرش سورة النور بفرش سورة الفرقان، =

وليس فيها **مضافة** ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].



= والدكتور محمد سالم محيسن اختلف عن الجميع، حيث إن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كل سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ». (ينظر: شرح النويري ٩٢/٥ ـ ٩٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٩/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢١٦)، والهادي ٩١/٣، والكوكب الدريّ ص (٥٠٧ ـ ٥٠٨)).

(١) ينظر: النشر ٣٣٠ ـ ٣٣٣، وتقريب النشر ص (١٤٩ ـ ١٥٠)، وشرح النويري ٨٢/٥ ـ ٩٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٤ ـ ٢٨٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٩/أ ـ ١١٩/ب)، والإتحاف ٢٩١/٢ ـ ٣٠٣.

سُوْرَةُ الْفُرْقَانِ

تقدَّم ـ في الأصول ـ الكلام على: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [٧][1].

٨١٧ ـ ....**يَــأْكُــلُ**[2] **نُونٌ: شَفَا**...............................

واخْتُلِفَ في: ﴿يَأْكُلُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨].

فـ(**ـنُونٌ**)؛ أي: اقرأه بنون الجمع[3].

---

(١) قال في الإتحاف: «ووقف على (ما) مِنْ: ﴿مَالِ هَـٰذَا﴾؛ أبو عمرو، والكسائي بخلفه، كما ذكره لهما الشاطبي ـ كالداني ـ وجمهور المغاربة، ومقتضى كلام هؤلاء أنَّ الباقين: يقفون على (اللام) دون (ما)، والأصح كما في النشر: جواز الوقف على (ما) للكلِّ، وأما (اللام)؛ فيحتمل الوقف عليها؛ لانفصالها رسماً، ويحتمل المنع؛ لكونها لام جر، وإذا وقف على أحدهما لنحو اختبار امتنع الابتداء بـ(ـلهذا)، أو (هذا)». (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٣٦٨)، والإتحاف ٢/٢١٦ ـ ٢١٧، والنشر ٢/١٤٤ ـ ١٤٥).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالياء، مع تحقيق الهمز: (**يَأْكُلُ**)، والثاني: بالنون مكان الياء التحتية، مع الإبدال في الهمز: (**نَاكُلُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالنون مكان الياء التحتية، مع التحقيق في الهمز: (**نَأْكُلُ**)، والرابع: بالياء، مع الإبدال في الهمز: (**يَاكُلُ**)، وقد ضُبِطَت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ الياء والنون، مع تحقيق الهمز، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يَأْكُلُ**)، (**نَاكُلُ**)، (**نَأْكُلُ**)، (**يَاكُلُ**).

(٣) على إسناد الفعل إلى المتكلمين، فالمعنى: أو تكون له جنة نأكل منها فنعلم أنه نبيٌّ بذلك. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والدر المصون ٨/٤٥٩، واللباب ١٤/٤٨٣).

للمرموز[١] إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأه الباقون: بالياء التحتية.

على إسناده إليه ﷺ[٢].

وتقدَّم الكلام على تنوين: ﴿مَسْحُورًا ۝٨ انظُرْ﴾ [٨ ـ ٩]، ضمًّا، وكسراً[٣].

٨١٧ ـ ....**يَقُولُ**[٤]: **كَمْ**[٥]............

واخْتُلِفَ في: ﴿يَقُولُ﴾.

مِنْ: ﴿فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ. . .الخ﴾ [١٧].

فقرأه بالنون.

الإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالياء.

وسيأتي تركيبه مع: ﴿نَحْشُرُ﴾ [١٧].

٨١٧ ـ ....**وَيَجْعَلُ**

---

(١) في الأصل: (المرموز)، والصواب ما أثبته؛ لأجل تمام المعنى واتساق السياق.

(٢) أي: يأكل هو منها ويستغني عن طعامنا. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والدر المصون ٨/٤٥٩).

(٣) قرأ بكسر التنوين وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وابن ذكوان بخلفه، وقرأ الباقون: بضمها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٣٠٥).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يَقُولُ**)، والثاني: بالنون: (**نَقُولُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**ن**)، وأزال الإيهام حيث ضبطها في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة: (**كَمْ**).

٨١٨ ـ فَاجْزِمْ: حِمَى صَحْبٍ[(١)] مَدًا.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَجۡعَل﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾ [١٧].

(فَاجْزِمْ)؛ أي: اقرأه بجزم اللام.

للمرموز إليهم بقوله: **(حِمَى صَحْبٍ مَدًا)**؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص، ونافع، وأبي جعفر.

عطفاً على موضع: [﴿جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ﴾ [١٠]][(٢)] الواقع جواب: ﴿إِن شَآءَ﴾[(٣)].

وقرأه الباقون؛ ابن كثير، وابن عامر، وشعبة: بالرفع.

على الاستئناف[(٤)].

٨١٨ ـ ....**(يَا) يَحْشُرُ[(٥)]: دِنْ عَنْ ثَوَى**..............................

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء مع التنوين: (**صَحْبٍ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، ولم يتبين ضبطها في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٢) في الأصل: (جعل لك قصورا)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٣) وقيل: الجزم؛ لأجل تلاقي المثلين للإدغام من باب الإدغام الكبير. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والكشف ٢/١٤٤، والدر المصون ٨/٤٦٠).

(٤) والقطع؛ أي: (وهو يجعل)، أو (سيجعل)، وزاد في الدر المصون: «أو أنه معطوف على جواب الشرط». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والكشف ٢/١٤٤، والدر المصون ٨/٤٥٩).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نَحْشُرُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالياء التحتية: (**يَحْشُرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ الياء، والنون.

واخْتُلِفَ في: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ **[٤٧٢]** مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [١٧].

فـ("**يَا**" ﴿نَحْشُرُ﴾)؛ أي: قراءته بالياء التحتية.

للمرموز إليهم بقوله: (**دِنْ**(١) **عَنْ ثَوَى**)؛ أي: ابن كثير، وحفص، وأبي جعفر، [ويعقوب](٢).

وقرأ الباقون: بالنون.

ومرَّ آنفاً نون: ﴿نَقُولُ﴾ لابن عامر، فصار هو(٣): بالنون فيهما. التفاتاً من الغيبة(٤).

وابن كثير، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب: بالياء التحتية فيهما. مناسبة لقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ﴾ [١٦](٥).

والباقون: بالنون في: ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾، والياء [في](٦): ﴿فَيَقُولُ﴾. مناسبة لما قبله، والتفاتاً من تكلم إلى غيبة(٧).

---

(١) ومعنى قوله: (**دِنْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ: دَانَ، يدين، يقال: دان الرجل اقترض صار ديناً عليه، ودان نفسها؛ ساسها وحاسبها، ومنه حديث: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت»، وقيل: كما تدين تدان؛ أي: كما تجازِي تُجازَى إن حسن فحسن، وإن سيئاً فسيء.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى وإزالة اللبس؛ وذلك لأن الإمام يعقوب تتمة مدلول رمز (ثوى) الذي ذكره الناظم، وعدم ذكر الإمام يعقوب لا شك أنه سبق قلم؛ فالشارح هنا بعدم ذكره للإمام يعقوب جعل قراءته بالنون؛ كقراءة الجماعة، والصواب أن قراءته بالياء؛ كقراءة أبي جعفر ومن معه، وقد أَثْبَتُّ اسم الإمام يعقوب في أصل الشرح بدلاً من التهميش له في الحواشي السفلية للبحث.

(٣) أي: الإمام ابن عامر ـ رحمه الله تعالى ـ؛ الذي هو أقرب مذكور يرجع إليه الضمير.

(٤) إلى التكلم، على طريق التعظيم، على الإخبار من الله ـ جلَّ ذكره ـ عن نفسه. (ينظر: الكشف ١٤٤/٢، والإتحاف ٣٠٦/٢، وشرح النويري ٩٤/٥، والهادي ٩٤/٣).

(٥) ينظر: الكشف ١٤٥/٢، والإتحاف ٣٠٦/٢، وشرح النويري ٩٤/٥، والهادي ٩٤/٣.

(٦) غير موجودة في الأصل، وقد أثبتها لاستقامة المعنى.

(٧) ينظر: الإتحاف ٣٠٦/٢، وشرح النويري ٩٤/٥، والهادي ٩٥/٣.

وتقدَّم في الأصول الكلام على همزتي:

﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾ [١٧](١).

و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ﴾ [١٧](٢).

٨١٨ ـ ....نَتَّخِذَ اضْمُمَنْ(٣): ثَرُوا(٤)

٨١٩ ـ وَافْـتَـحْ.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَتَّخِذَ﴾.

---

(١) سهل الهمزة الثانية مع الإدخال: قالون، وأبو عمرو، وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وأبو جعفر، وسهلها مع عدم الإدخال: ورش، وابن كثير، ورويس، وللأزرق وجه آخر؛ وهو إبدالها ألفاً مع المدِّ للساكنين، وروى الجمال عن الحلواني عن هشام: التحقيق مع الفصل بالألف، وقرأ الباقون: بالتحقيق في الهمزتين بلا فصل بينهما، وهي طريق الداجوني عن هشام، فصار لهشام ثلاثة أوجه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٥ ـ ١٧٦، ١٩٠)، والنشر ٣٦٣/١، ٣٧٤، والإتحاف ٣٠٦/٢).

(٢) قرأ بإبدال الهمزة الثانية ياءً مفتوحة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، البيت رقم (٢٠٢)، والنشر ٣٨٧/٢ ـ ٣٨٨، والإتحاف ٣٠٦/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم منونة، ثم ألف بعدها: (**اضْمُماً**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بنون ساكنة بعد الميم الثانية: (**اضْمُمَنْ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الميم بلا تنوين، ثم ألف بعدها: (**اضْمُمَا**).

تنبيه: هذه اللفظة غير موجودة في نسخة الشيخ القاضي، وعدم وجودها مرتبط باختلاف ضبط نسخة الشيخ القاضي لهذا الشطر من البيت، كما تم إيضاحه في الهوامش السابقة واللاحقة.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (**ثره**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**ثروا**)، واختلفت النسخ في ضبط حركة الثاء من الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله؛ بفتح الثاء: (**ثَرُوا**)، والثاني: بضمها: (**ثُرُوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

مِنْ قوله: ﴿مَا كَانَ[1] يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [١٨].

فـ(ـاضْمُمَنْ)؛ أي: اقرأه بضم نون المضارعة.

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثَرُوا)[2]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

(وَافْتَحْ)؛ أي: واقرأه له بفتح الخاء.

فهو في قراءته: مبني للمفعول.

قال في الإتحاف[3]: «وهو يتعدى تارة لواحد، نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٢١]، وتارة لاثنين، نحو: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [٤٣]، فقيل: [ماههنا][4] منه؛ فالأول: ضمير: ﴿نُتَّخَذَ﴾؛ النائب عن الفاعل، والثاني: ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾، و﴿مِنْ﴾ تبعيضية؛ أي: (بعض أولياء)، أو زائدة، والأحسن أن: ﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ حال، و﴿مِنْ﴾ مزيدة؛ لتأكيد النفي، والمعنى: (ما كان [لنا][5] أن نُعْبَدَ من دونك، ولا نستحق الولاية.

والباقون: بفتح النون، وكسر الخاء.

على البناء للفاعل، و﴿مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ مفعوله، و﴿مِنْ﴾ مزيدة، وحَسَّن زيادتها انسحاب النفي على: ﴿نَّتَّخِذَ﴾؛ لأنه معمول لـ﴿يَنۢبَغِي﴾، وإذا انتفى الابتغاء انتفى متعلقه، وهي: اتخاذ الأولياء»[6].

---

(١) في الأصل: (كان)، والصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل: (ثره)، والصواب ما أثبته ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش الشرح ـ، قال الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢١٧): «(ثَرُوا) نداء رخم؛ أصله: (ثروان) في معنى: الغزير الكثير، فالمعنى: فاضممن أيها الكثير خيره والغزير علمه»، ومعناها على الضم: (ثُرُوا) ـ فعل ماض مبني للمجهول بمعنى: كَثُروا أو كَثُرَت أملاكهم وأموالهم، وهو مشتق من الثراء؛ وهو الغنى.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٠٦/٢ ـ ٣٠٧.

(٤) في الأصل: (ههنا)، وما أثبته من الإتحاف ٣٠٦/٢؛ لاستقامة المعنى.

(٥) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف ٣٠٦/٢ ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لاستقامة المعنى.

(٦) إلى هنا نهاية كلام صاحب الإتحاف، ويلاحظ أن الشارح هنا لم يشر إلى نهاية نقله =

٨١٩ ـ ......وَزِنْ خُلْفَ[(١)]: يَقُولُوا........ ....

(وَ)قَرَأَ المرموز إليه بزاي: **(زِنْ خُلْفَ)**؛ أي: قنبل بخلاف عنه ـ من طريقيه ـ.

﴿**يَقُولُوا**﴾ مِنْ قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا يَقُولُونَ﴾ [١٩].

بياء الغيب[(٢)] ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وهو من طريق ابن شنبوذ عن أصحابه عنه[(٣)].

وقرأه من طريق ابن مجاهد عنه[(٤)]: بتاء الخطاب[(٥)].

وبها **قرأ الباقون**.

٨١٩ ـ ....وَعَفُوا[(٦)]: مَا يَسْتَطِيعُوا[(٧)] خَاطِبَنْ[(٨)]............

= عن الإتحاف، وكلام صاحب الإتحاف موجود بمعناه في الدر المصون، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي، والهادي. (ينظر: الدر المصون ٤٦٥/٨ ـ ٤٦٦، والإتحاف ٣٠٦/٢ ـ ٣٠٧، وشرح النويري ٩٤/٥ ـ ٩٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٠/أ)، والهادي ٩٥/٣ ـ ٩٦).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الفاء بلا تنوين: **(خُلْفَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء مع التنوين: **(خُلْفًا)**، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الفاء بلا تنوين: **(خُلْفُ)**.

(٢) أي: فقد كذبكم الألهة بما يقولون؛ أي بقولهم: سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء. (ينظر: الدر المصون ٤٦٨/٨، واللباب ٥٠٠/١٤، وشرح موسى جار الله ص (٢١٧)، والهادي ٩٦/٣).

(٣) ينظر: النشر ٣٣٤/٢.

(٤) ينظر: النشر ٣٣٤/٢.

(٥) قال في الدر المصون: «فهذه الجملة من كلام الله اتفاقاً، فهو على إضمار القول والالتفات». (ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٨، واللباب ٥٠٠/١٤).

(٦) ضُبطت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح مجردة من واو العطف: **(عَفُوا)**، وبهذا الضبط ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في جميع النسخ بواو العطف: **(وَعَفُوا)**، وهو ما أثبته، ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة العين؛ على أربعة أوجه؛ =

(وَ)للمرموز إليه.

بعين: (عَفُوا)[1]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

﴿مَا يَسْتَطِيْعُوا﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿فَمَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [١٩].

(خاَطِبَنْ)؛ أي: اقرأه له بتاء الخطاب.

= الأول: بفتح العين: (عَفُوا)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيها جميعاً؛ بضم العين: (عُفُوا)، وهو الوجه الثاني في ضبط حركة العين، والوجه الثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر العين: (عِفُوا)، وقد صرَّح موسى جار الله بهذا الضبط في سياق شرحه حيث قال ص (٢١٧): «(عِفُوا)؛ بكسر العين وتخفيف الفاء لضرورة الوزن، أصله (عفوا) بالتشديد؛ أمر من عف، يعف»، والوجه الرابع: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته فضبط هذه الكلمة ضبطاً مغايراً لجميع النسخ الأخرى؛ حيث ضبطها؛ بعين، ثم لام: (عَلَا)، ولم تتبين حركة العين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ). فصار في ضبط هذه الكلمة أربعة أوجه: (عَلَا)، (عَفُوا)، (عُفُوا)، (عِفُوا).

(٧) انفرد الشيخ القاضي في نسخته؛ فضبط هذه الكلمة ضبطاً مغايراً لجميع النسخ؛ حيث ضبطها؛ بالتاء؛ على الخطاب، وبالنون بعد الواو: (ما تَسْتَطِيْعُونَ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء، وبحذف النون بعد الواو: (مَا يَسْتَطِيْعُوا).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون ساكنة بعد الباء: (خَاطِبَنْ)، والثاني: بتنوين الباء، ثم ألف بعدها: (خَاطِبًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

تنبيه: هذه اللفظة غير موجودة في نسخة الشيخ القاضي، وعدم وجودها مرتبط باختلاف ضبط نسخة الشيخ القاضي لهذا الشطر من البيت، كما تم إيضاحه في الهوامش السابقة واللاحقة.

(١) قال الشيخ موسى جار الله الروسي في شرحه على الطيبة ص (٢١٧): «(عِفُوا)؛ بكسر العين وتخفيف الفاء لضرورة الوزن، أصله (عِفُّوا) بالتشديد؛ أمر من عَفَّ، يَعِفُّ»، وأما على ضم العين والفاء فإن المعنى؛ أُهلِكوا ومُحُوا، بينما على فتح العين وضم الفاء؛ فإنه من العفو والمسامحة.

للعابدين[١].

والباقون: بياء الغيب.

على الإسناد إلى المعبودين[٢].

٨١٩ ـ ....وَخَفِّفُوا[٣]

٨٢٠ ـ شِينَ تَشَقَّقُ، كـَ: قَافَ[٤]**: حُزْ كَفَى** ....

(١) وهم المشركون. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والكشف ١٤٥/٢، والدر المصون ٤٦٨/٨).

(٢) وهم المعبودون من دون الله. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والكشف ١٤٥/٢، والدر المصون ٤٦٨/٨).

(٣) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بكسر الفاء؛ على الأمر: (**وخَفِّفُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، إلا النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس ـ على أحد الوجهين فيه ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء؛ على الخبر: (**وخَفَّفُوا**)، والوجه الثاني ـ كضبط الجماعة ـ؛ على الأمر، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي، بلفظة مختلفة عن النسخ الأخرى، وهي: (**وَلَا تُثَقِّلَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه؛ (**وخَفِّفُوا**)، (**وخَفَّفُوا**)، (**وَلَا تُثَقِّلَا**).

وهما ـ أي ضبط نسخة القاضي وضبط النسخ الأخرى ـ في المعنى سواء، وهذا الخلاف بين نسخة الشيخ القاضي والنسخ الأخرى في الضبط مرتبط باختلاف ضبط ما قبلها من كلمات هذا البيت، كما تم إيضاحه في الهوامش السابقة، وهكذا نجد أن الشيخ القاضي في نسخته قد اختلف ضبطه لهذه الكلمة واللتين قبلها بحيث صارت كلمات النظم الواردة في خلاف القراء في هذا الحرف في نسخة الشيخ القاضي؛ كالتالي: (**وَعَلَا ما تَسْتَطِيْعُونَ وَلَا تُثَقِّلَا**)، بينما هي في جميع النسخ الأخرى: (**وَعَفُوا مَا يَسْتَطِيْعُوا خَاطِبَنْ وَخَفِّفُوا**)، وهي من انفراداته في ضبطه لنسخته النفيسة من طيبة النشر.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح القاف بلا تنوين: (**كَقَافَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالكسر في القاف مع التنوين: (**كَقَافٍ**).

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [٢٥].

فـ**(ـخَفِّفُوا)** **(شِيْنَ** ﴿**تَشَقَّقُ**﴾**)** أي: اقرأه بتخفيف **[٤٧٣]** شينه.

للمرموز إليهم بقوله: **(حُزْ كَفَى)**(١)؛ أي: أبي عمرو، وجميع الكوفيين.

(كَـ)ـحرف.

(قَافَ): ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ﴾ [ق: ٤٤].

على حذف تاء المضارعة، أو تاء التفعل؛ مبالغة في التخفيف(٢).

والباقون: بتشديد الشين فيهما.

على إدغام تاء التفعل في [الشين](٣)؛ لتنزله ـ بالتفشي ـ منزلة المتقارب(٤).

٨٢٠ ـ .... نُزِّلَ(٥) زِدْهُ النُّونَ وَارْفَعْ خَفِّفَا

٨٢١ ـ وَبَعْدُ نَصْبُ الرَّفْعِ: دِنْ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [٢٥](٦).

---

(١) نلاحظ أن الشارح ـ رحمه الله ـ قدم شرحه لرموز القراء قبل أن ينتهي الناظم من كلامه في خلاف القراء في الحرف المختلف فيه؛ فقدم الكلام على قول الناظم: **(حُزْ كَفَى)** على قوله: **(كقَافَ)**، مخالفاً في ذلك ما مشى عليه في غالب شرحه، من تتبعه لكلام الناظم مرتباً حسب وروده في النظم.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٤٥/٢، والدر المصون ٤٧٥/٨ ـ ٤٧٦.

(٣) في الأصل: (شيء)، والتصويب من الإتحاف ٣٠٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٤٥/٢، والدر المصون ٤٧٥/٨ ـ ٤٧٦.

(٥) أصاب النون ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ مسح وطمس، وقد ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بنون واحدة مضمومة: **(نُزِّلَ)**، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بنونين؛ مضمومة، فساكنة: **(نُنْزِلُ)**.

(٦) قال في الدر المصون ٤٧٥/٨: «فيها اثنتا عشرة قراءة؛ ثِنْتان في المتواتر، وعشرٌ في الشاذ».

فـ(﴿ـنُزِّلَ﴾ (زِدْهُ)[١]؛ أي: اقرأه ﴿نُنْزِلُ﴾؛ بنونين؛ مضمومة، فساكنة.

(وَارْفَعْ).

و(خَفِّفَا).

أي: ارفع اللام، وخفف الزاي[٢].

(وَ)﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾.

(بَعْدُ)؛ أي: بعد: ﴿نُنْزِلُ﴾.

(نَصْبُ الرَّفْعِ)؛ أي: منصوب.

للإمام المرموز إليه بدال: (دِنْ)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

فـ(ـنُنْزِلُ)؛ مضارع: (أَنْزَلَ)، و﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾؛ مفعول به[٣].

قال في الإتحاف[٤]: «وحينئذ كان من حق المصدر: (إِنْزَالاً)، قال أبو[علي][٥]لما كان (أَنْزَلَ)، و(نَزَّلَ)، يجريان مجْرًى واحِداً، اجزأ[٦] [مصدر][٧] أحدهما عن الآخر»[٨].

(١) في الأصل: (رده)، وهو تصحيف.
(٢) المكسورة.
(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٤٦/٢، والدر المصون ٤٧٦/٨.
(٤) ينظر: الإتحاف ٣٠٨/٢.
(٥) يوجد بعد كلمة: (أبو) مسح وبياض، وأثْبَتُّ ما سقط من الكلام من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٣٠٨/٢).
(٦) في الأصل: (جزا)، وفي الدر المصون ٤٧٥/٨: (أُجْرِيَ)، وفي الإتحاف ٣٠٨/٢: (أجزأ)، وهو الذي أثبته.
(٧) في الأصل: (مصد)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣٠٨/٢).
(٨) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون، وفي اللباب، وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٤٧٦/٨، واللباب ٥١٧/١٤، والإتحاف ٣٠٨/٢).

والباقون: بنون واحدة، وتشديد الزاي[١]، وفتح اللام.

ماض مبني للمفعول، ورفع: ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾؛ على النيابة[٢].

وكلٌّ موافق لرسم مصحفه[٣].

٨٢١ - ....وَسُرُجَا[٤] فَاجْمَعْ: شَفَا..........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿سُرُجًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ [٦١].

(فَاجْمَعْ)؛ أي: اقرأه بضم السين والراء معاً، من غير ألف؛ على الجمع.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن المراد: الشمس، والكواكب، وذكر القمر تشريفاً[٥].

والباقون: بكسر السين، وفتح الراء، وألف بعدها.

على الإفراد؛ وهو الشمس فقط[٦].

---

(١) مكسورة، فلا خلاف بينهم في كسر الزاي.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٤٦/٢، والدر المصون ٤٧٧/٨.

(٣) كما نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني في المقنع ص (١٠٦)، حيث قال: «في مصاحف أهل مكة بنونين، وفي سائر المصاحف (ونُزِّلَ)؛ بنون واحدة». (ينظر: المقنع ص (١٠٦)، والنشر ٣٣٤/٢، وشرح النويري ٩٦/٥، وغيث النفع ص (٣٠٦)، وشرح موسى جار الله ص (٢١٧)، والهادي ٩٨/٣).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الجيم وألف بعدها بلا تنوين: (**وَسُرُجَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الجيم وألف بعدها مع التنوين: (**وَسُرُجًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٥) ينظر: الكشف ١٤٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٤٩٥/٨.

(٦) قال النويري في شرحه: «وكلٌّ على رسمه». (ينظر: الكشف ١٤٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٤٩٥/٨، وشرح النويري ٩٦/٥).

٨٢١ ـ ....يَأْمُرُنَا: فَوْزٌ[(١)] رَجَا[(٢)]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَأْمُرُنَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا **يَأْمُرُنَا**﴾ [٦٠].

فقرأه بالياء التحتية[(٣)] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**فَوْزٌ**[(٤)] **رَجَا**[(٥)])؛ أي: حمزة، والكسائي.

والباقون: ﴿تَأْمُرُنَا﴾؛ بتاء الخطاب.

والإسناد عليهما[(٦)] إليه ﷺ[(٧)].

٨٢٢ـ وَعَمَّ: [ضُمَّ[(٨)]][(٩)] يَقْتِرُوا[(١٠)]. وَالْكَسْرَ[(١١)] ضُمْ[(١٢)]: كُـوفٍ.................................

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في الأصل ـ شرحًا ـ؛ برفع الزاي: (**فَوزٌ**)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والثاني: بنصب الزاي: (**فَوزًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ وقد تصحفت الزاي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي إلى الراء المهملة: (**فُورٌ**).

(٢) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**وَجَا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**رَجَا**).

(٣) يعني: يا محمد ﷺ. (ينظر: الدر المصون ٨/٤٩٤).

(٤) ومعنى قوله: (**فَوزُ**)؛ اسمٌ؛ بمعنى: النجاة والظفر بالأمنية والخير.

(٥) قال ابن الناظم: «هو في الأصل ممدود، وقصر ضرورة»، وهو اسم معناه: الأمل، وقد يكون مقصوراً في الأصل ومعناه: الموضع والناحية، وقد يأتي فعلاً؛ بمعنى: أَمَّلَ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٧)).

(٦) في الأصل: (عليها)؛ على الإفراد، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٣١٠).

(٧) ينظر: الكشف ٢/١٤٦، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٨/٤٩٤، واللباب ١٤/٥٥٩.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم مع التشديد: (**ضَمُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بفتح الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَمَّ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٩) الكلمة التي بين المعكوفتين ساقطة من الأصل. =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ﴾ [٦٧].

فللأئمة المرموز إليهم بقوله: (عَمَّ)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(ضُمَّ) حرف المضارعة[1] من: ﴿يُقْتِرُوا﴾.

واكسر التاء.

من (أَقْتَرَ) الرباعي[2].

قال في الإتحاف[3]: «وإنكار أبي حاتم مجيئه هنا من الرباعي لكونه بمعنى: (افْتَقَرَ)، ومنه: ﴿وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، مردود بحكاية الأصمعي وغيره: (أَقْتَرَ)؛ بمعنى [٤٧٤] ضَيَّقَ»[4].

وفتح ياء المضارعة.

(وَالْكَسْرَ) للتاء.

---

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء: (يَقْتِرُوا)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء: (يَقْتُرُوا)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (وَالْكَسْرَ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الراء: (وَالْكَسْرُ).

(١٢) ضُبِطت في ظاهر كلام الشارح؛ بضم الضاد؛ على الأمر: (ضُمْ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الضاد: (ضَمْ).

(١) أي: الياء.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٤٧، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٨/٥٠٠ ـ ٥٠١.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٣١١.

(٤) وكلام صاحب الإتحاف عن أبي حاتم والرد عليه موجود بحروفه في الدر المصون، ونقله عن الدر المصون صاحب اللباب. (ينظر: الدر المصون ٨/٥٠٠ ـ ٥٠١، واللباب ١٤/٥٦٦).

(ضُمْ).

لأئمة (**كُوْفٍ**): عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

فقراءتهم بوزن: (يَقْتُل)[(١)].

وقرأه ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: بفتح حرف المضارعة، وكسر التاء. بوزن (يَضْرِب)[(٢)].

قال في الإتحاف[(٣)]: «والإقتار؛ التقليل، ضد الإسراف؛ وهو مجاوزة الحد في النفقة وإن جل[(٤)]، والتضييع في المعصية وإن قل».

وتقدَّم إدغام: ﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ [٦٨]، لأبي الحارث[(٥)].

٨٢٢ ـ ....وَيَخْلُدْ، وَيُضَاعَفْ، مَا جَزَمْ:

٨٢٣ ـ كَـمْ صِـفْ..................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [٦٩].

(**وَ**)في: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [٦٩] ـ قَبْلُ ـ.

فـ(**ـمَا**): نافية.

(**جَزَمْ**).

أي: لم يقرأهما بالجزم.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ صِفْ**)؛ أي: ابن عامر، وشعبة.

---

(١) ينظر: الكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٥٠٠/٨ ـ ٥٠١.

(٢) ينظر: الكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٥٠٠/٨ ـ ٥٠١.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣١١/٢.

(٤) في الأصل؛ بالحاء المهملة: (حل)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٣١١/٢).

(٥) إي: إدغام اللام في الذال، وأظهرها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، ص (٥٠)، البيت رقم (٢٦٦)، والنشر ١٣/٢، والإتحاف ٣١١/٢).

بل قرآهما بالرفع.

فـ﴿يُضَاعَفُ﴾؛ على الحال، أو الاستئناف، كأنه جواب: ما [الآثام[1]؟][2]، ﴿وَيَخْلُدُ﴾ بالعطف عليها.

والباقون: بجزمهما.

بدلاً من: ﴿يَلْقَ[3]﴾، لأنه من معناه: (إذ لَقْيُهُ جزاء الإثم؛ تضعيف عذابه)[4].

وتقدَّم:

قصر، وتشديد: ﴿يُضَعَّفْ﴾، لابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب[5].

وصلة هاء: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾، لابن كثير، ومعه حفص[6].

٨٢٣ ـ ....وَذُرِّيَّتِنَا[7]: حُطْ صُحْبَتَا[8] ....

---

(١) في الأصل كتبت كلمة غير مفهومة: (الآتار)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٣١١/٢).

(٢) ينظر: الكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٥٠٣/٨، واللباب ٥٧١/١٤.

(٣) في الأصل بالفاء: (يلف)، وهو تصحيف

(٤) ينظر: الكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٥٠٣/٨، واللباب ٥٧١/١٤.

(٥) وقرأ الباقون: بالإثبات والتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠١)، والنشر ١٣/٢، والإتحاف ٣١١/٢).

(٦) وقرأ الباقون: بغير صلة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥١)، والنشر ٣٠٥/١، والإتحاف ٣١١/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتشديد الياء مع الفتح: (**وَذُرِّيَّتِنَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الياء بلا تشديد: (**وَذُرِّيَتِنَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وضُبطت في شرح موسى جار الله؛ بالتشديد في الياء مع كسرها: (**وَذُرِّيِّنَا**)، وهو سبق قلم.

(٨) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**صُحْبَتَنَا**)، وضُبِطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بالتاء المفتوحة، ثم ألف بعدها: (**صُحْبَتَا**)، وهي كذلك في =

واخْتُلِفَ في: ﴿هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ﴾ [٧٤].

فقرأه: ﴿ذُرِّيَّتِنَآ﴾؛ بغير ألف بعد الياء.

على الإفراد، ولإرادة الجنس[(١)].

المرموز إليهم بقوله: (**حُطْ**[(٢)] **صُحْبَتَا**)؛ أي: أبو عمرو، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأه الباقون: ﴿وَذُرِّيَّٰتِنَا[(٣)]﴾؛ بألف.

على الجمع المؤنث؛ بياناً للمعنى[(٤)].

٨٢٣ ـ .... يَلْقَوْا يُلَقَّوْا[(٥)] ضُمَّ: كَمْ سَمَا عَتَا

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَلْقَوْا**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجۡزَوۡنَ ٱلۡغُرۡفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوۡنَ فِيهَا تَحِيَّةٗ وَسَلَٰمًا﴾ [٧٥].

فـ(﴿**يَلْقَوْا**﴾ ﴿[**يُلَقَّوْا**][(٦)]﴾ **ضُمَّ**)؛ يعني: قرأه: ﴿**يُلَقَّوْنَ**﴾؛ بضم الياء، وفتح اللام[(٧)]، وتشديد القاف.

= شرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح التاء مربوطة، بلا ألف بعدها: (**صُحْبَةَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) فالذرية تقع للجمع، فلما دلت على الجمع بلفظها استغنى عن جمعها. (ينظر: الكشف ١٤٨/٢، والدر المصون ٥٠٥/٨).

(٢) ومعنى قوله: (**حُطْ**)؛ فعل أمر من حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

(٣) رُسِمَتْ في الأصل؛ مجردة عن واو العطف.

(٤) ينظر: الكشف ١٤٨/٢، والدر المصون ٥٠٥/٨، واللباب ٥٧٥/١٤.

(٥) تصحفت الياء ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ إلى باء: (بلقوا).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.

(٧) في الأصل: (وفتح الباء)، وهو سبق قلم.

المرموز إليهم بقوله: (**كَمْ سَمَا عَتَا**[١])؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، وأبو عمر، ويعقوب، وحفص.

من (لقَّى) المضعف، مبنياً للمفعول، معدًى لاثنين؛ أحدهما: نائب عن الفاعل، فارتفع؛ وهو الواو، والثاني: ﴿تَحِيَّةً﴾[٢].

وقرأه الباقون؛ شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بفتح الياء، وسكون اللام، وتخفيف القاف.

من (لَقِيَ) الثلاثي، معدًى لواحد؛ وهو: ﴿تَحِيَّةً﴾[٣].

هذا [وتقدَّم الكلام على][٤]: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ﴾ [٧٧]، مرسوم **[٤٧٥]** بالواو، ويوقف لحمزة، وهشام ـ بخلفه ـ: بخمسة أوجه[٥]، تقدم له نظائر.

وفي هذه السورة مضافتان[٦]:

﴿يَـٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ﴾ [٢٧].

فتحها: أبو عمرو.

و﴿قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ﴾ [٣٠].

---

(١) ومعنى قوله: (**عَتَا**)؛ فِعْلٌ؛ أي: استكبر وتجاوز الحد، وعتا الشيخ؛ كَبُر جداً، وعتت الريح؛ كانت شديدة الهبوب.

(٢) ينظر: الكشف ١٤٨/٢ ـ ١٤٩، وشرح الهداية ص (٦٣٥)، والدر المصون ٥٠٦/٨.

(٣) ينظر: الكشف ١٤٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٥)، والدر المصون ٥٠٦/٨.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته ليستقيم المعنى ويتسق، وذلك من استقراء منهج الشارح في نظائره من شرحه.

(٥) وهي: إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم، وهذا أحد المواضع العشرة المرسومة بالواو المتقدمة، ذكره في الإتحاف والبدور الزاهرة. (ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٣١٢/٢، والبدور الزاهرة ص (٢٢٩)).

(٦) ينظر: النشر ٣٣٥/٢.

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، والبزي، وروح.

وليس فيها زائدة[(١)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٢)].



(١) ينظر: النشر ٢/٣٣٥.

(٢) ينظر: النشر ٣٣٣ ـ ٣٣٥، وتقريب النشر ص (١٥١)، وشرح النويري ٥/٩٣ ـ ٩٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٦ ـ ٢٨٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٩/ب ـ ١٢٠/ب)، والإتحاف ٢/٣٠٤ ـ ٣١٢.

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ وَأُخْتَيهَا ـ أي: سُورَةُ النَّمْلِ وسُورَةُ الْقَصَصِ ـ(١)

أمال طاء: ﴿طسٓمٓ﴾ [١]، شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه(٢).

وفتحها: الباقون(٣).

وسكت أبو جعفر على: (ط)، و(س)، و(م)(٤).

وأظهر(٥) السين(٦) منها عند الميم: حمزة وحده(٧)، والباقون(٨): بالإدغام.

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الباب إنما ضمَّنه بعض الكلمات على سبيل الشرح والبيان، وهو قوله: (**أي سُورَةُ النَّمْلِ وسُورَةُ الْقَصَصِ**)، وإلا فإن نص العنوان الذي عقده الناظم في أصل النظم لهذه السور الثلاث هو: (**سُورَةُ الشُّعَرَاءِ وأختيها**)، وقد أثبته الشارح بنصه في المتن الذي على هامش الشرح.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٧٠/٢، والإتحاف ٣١٣/٢.

(٣) قال في النشر: «وانفرد أبو االقاسم الهذلي عن نافع ببين اللفظين، ووافقه في ذلك صاحب العنوان، إلا أنه عن قالون ليس من طريقنا». (ينظر: النشر ٧٠/٢).

(٤) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها: إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٥) في الأصل تصحفت الظاء المشالة إلى طاء: (وأطهر).

(٦) في الأصل: (السن)، وهو تصحيف واضح.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ١٩/٢، والإتحاف ٣١٣/٢.

(٨) إلا أبا جعفر، فإنه يظهر السين عند الميم، على أصله في السكت على كل حرف من حروف الفواتح، وكان حقه أن ينبه عليه الشارح هنا؛ لورود مناسبته، بل هذا الموضع =

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ [٦](١)، باثني عشر وجهاً(٢)، تقدم نظيره في الأنعام(٣).

٨٢٤ ـ يَضِيقُ، يَنْطَلِقْ(٤)، بِنَصْبِ(٥) الرَّفْعِ: ظَنْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَضِيقُ﴾، و﴿يَنطَلِقُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدۡرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي﴾ [١٢ ـ ١٣].

= هو أول مناسبته، وكما نبه عليه في فاتحة سورة القصص، ولئلا يوهم سكوته هنا وتنبيهه في سورة القصص معنًى غير مراد في هذه القراءة من التوهم بعدم ثبوتها أو وجود خلاف فيها، أو نحو ذلك، وقد ذكره ونصَّ عليه في النشر مع المظهرين، ثم قال: «وإنما ذكرناه مع المظهرين في هذه الفواتح؛ من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلا فمن لازم السكت الإظهار، فلذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار اللام عند الميم من: ﴿الٓمٓ﴾؛ لأنه انفرد بإظهارها؛ من أجل السكت عليها، وكذلك النون المخفاة من (عين صاد) أول مريم، والنون من: ﴿طسٓ تِلۡكَ﴾ [النمل: ١]، أول النمل، والنون من: ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ٢]، فإن السكت عليها لا يتم إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه». (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ١٩/٢، والإتحاف ٣١٣/٢).

(١) في الأصل: (أبناؤ)، وهو تصحيف وخطأ في النص القرآني.

(٢) خمسة على القياس؛ وهي: إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر. (ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ٦/٢).

(٣) عند قوله تعالى: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥].

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ كما يُفْهمه الخلاف في ضبط الكلمة التي تليها ـ؛ بجزم القاف: (**يَنْطَلِقْ**)، وذلك منعًا للبيت من الانكسار، بينما ضُبطت هذه اللفظة في جميع النسخ الأخرى؛ برفع القاف: (**يَنْطَلِقُ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة وجهان؛ سكون القاف، وضمها.

(٥) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متنًا وشرحًا ـ؛ مقرونة بحرف الجر: (**بِنَصْبِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة من حرف الجر: (**نَصْبُ**)، وهو ضبط مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

فقرأه: (**بنَصْبُ الرَّفْعِ**)؛ أي: بنصب القاف ـ منهما ـ.

الإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَنْ**)؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

عطفاً على: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾[1].

والباقون: بالرفع.

على الاستئناف[2].

ويوقف على: ﴿بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٧]، لحمزة بثمانية[3]، وتقدم بيانها غير مرة.

وتقدَّم:

﴿أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [٣٦][4].

و﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ [٤١][5].

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «جعلهما مما يخافه مع التكذيب، والرفع أبين عند الفراء والنحاس، على العطف على: ﴿أَخَافُ﴾ [١٢]، أو على الاستئناف؛ لأنه أخبر أن صدره يضيق، وذكر الْحُبْسة التي كانت في لسانه، وذلك مما لا يخاف لثبوته قبل». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٦)).

(٢) قال في الدر المصون ٥٣٥/٨: «أو على العطف على خبر: (إنَّ)، واختاره موسى جار الله حيث قال في شرح الطيبة ص (٢١٩): «وقرأ غيره ـ أي يعقوب ـ بالرفع عطفاً على: ﴿أَخَافُ﴾».

(٣) أحدها: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، والثاني: مع السكت، والثالث: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، والرابع: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف. وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٣١٤/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٦٠ ـ ١٦١)، والنشر ٣١١/١ ـ ٣١٢، والإتحاف ٥٦/٢ ـ ٥٧.

(٥) سهَّل الهمزة الثانية مع الفصل بألف: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، =

و﴿نَعَمْ﴾ [٤٢][(١)].

و﴿فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ﴾ [٤٥][(٢)].

و﴿ءَامَنتُم﴾ [٤٩][(٣)].

و﴿أَنْ أَسْرِ﴾ [٥٢][(٤)].

٨٢٤ ـ .... وَحَذِرُونَ[(٥)] امْدُدْ: كَفَى لِي الْخُلْفُ مَنْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿حَذِرُوْنَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُوْنَ﴾ [٥٦].

فـ(**امْدُدْ**)؛ أي: اقرأه ﴿حَاذِرُونَ﴾؛ بألف بعد الحاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى لِي الْخُلْفُ مَنْ**)؛ أي: الكوفيين كلهم بلا خلاف عنهم، وهشام بخلاف عنه، وابن ذكوان بلا خلاف.

= وسهل الهمزة الثانية بلا فصل: ورش، وابن كثير، ورويس، وقرأ هشام من طريق الحلواني: بتحقيق الهمزتين مع الفصل بينهما بألف، ومن طريق الداجوني: بتحقيق الهمزتين مع القصر، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، ص (٤٣ ـ ٤٤)، الأبيات رقم (١٧٥، ١٩٠)، والنشر ٣٦٩/٢ ـ ٣٧١، والإتحاف ٣١٥/٢).

(١) قرأ الكسائي: بكسر العين، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٣٢)، والنشر ٢٦٩/٢، والإتحاف ٣١٥/٢).

(٢) قرأ حفص: بإسكان اللام، وتخفيف القاف، وقرأ الباقون: بفتح اللام، وتشديد القاف، وقرأ البزيُّ وحده: بتشديد التاء ـ وصلاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، وسورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٣٩، ٥٠٧)، والنشر ٤١٤/٢، والإتحاف ٣١٥/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨١ ـ ١٨٢)، والنشر ٣٦٨/١ ـ ٣٦٩، والإتحاف ٢٥٣/٢.

(٤) قرأ المدنيان، وابن كثير: بوصل الألف، ويكسرون النون من: ﴿أَنِ﴾ للساكنين وصلاً، من (سرى) الثلاثي، ويبدءون بكسر الهمزة، وقرأ الباقون: بإسكان النون، وقطع الهمزة مفتوحة؛ من (أسرى) الرباعي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٧٦٦)، والنشر ٢٩٠/٢، والإتحاف ٣١٥/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالقصر: (**حَذِرُونَ**)، والثاني: بالمد: (**حَاذِرُونَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

والباقون: بغير ألف.

وبه قرأ هشام في وجهه الثاني؛ وهو من طريق الحلواني عنه.

والأول من طريق الداجوني عن أصحابه عنه(١).

قال في الإتحاف(٢): «وهما بمعنى، [أو](٣) الحذر: [المتيقظ](٤)، والحاذر: الخائف، أو [الحذر](٥): المجبول على [الحذر](٦)، والحاذر: ما عرض فيه».

تنبيه(٧):

أمال راء: ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [٦١] ـ وصلاً ـ دون الهمزة: حمزة، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتحها فيه.

وللأزرق إذا وقف: التقليل، والفتح، في الهمزة فقط.

---

(١) وقراءة هشام بحذف الألف في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٣٥، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٣١٦.

(٣) في الأصل: (و)، والتصويب من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٣١٦).

(٤) في الأصل: (التيقظ)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٣١٦).

(٥) في الأصل: (والحاذر)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٣١٦).

(٦) في الأصل: (الحذور)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٣١٦).

(٧) أفاض الصفاقسي ـ رحمه الله تعالى ـ في تحرير هذه الكلمة وتحقيقها وبيان الصواب من أقوال العلماء فيها، حيث قال في الغيث: «هذه الكلمة زلت فيها الأقدام، وكَثُرَت فيها الأوهام، والفقير ـ إن شاء الله ـ يبين ما هو الحق فيها، بياناً شافياً، يوضح إبهامها، ويزيل إشكالها، ونترك التعرض لرد ما قالوه من الأوهام، خوفاً من الخروج عمَّا قصدنا من الاختصار، مع الإتمام»، وما ذكره الشارح في هذا التنبيه إنما هو اقتباس في معظمه من غيث النفع، وكتاب الإتحاف. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨ ـ ٣٠٩)، والإتحاف ٢/٣١٦).

وأمَّا الكسائي: فيميلها فيه كبرى؛ على أصله في اليائي(١).

وأمَّا حمزة فيه(٢): فيسهل الهمزة بين بين، ويميلها من أجل إمالة الألف بعدها، ويجوز مع ذلك في الألف قبل الهمزة؛ المد، والقصر(٣)، ويميل الراء أيضاً، فينطق **[٤٧٦]** حينئذ بهمزة [مسهلة](٤) بين ممالين، وهذا هو الوجه الصحيح، وهو القياسي، ولا يؤخذ بغيره(٥).

وهي ـ أعني: كلمة: ﴿تَرَٰٓءَا﴾ ـ؛ فعل ماض، بوزن (تَفَاعَل)، كـ(تناصر)، حُرِّكَت الياء، وانفتح ما قبلها؛ فقُلِبَت(٦) ألفاً، فحق الرسم أن يكون فيها ثلاث ألفات؛ [ألف](٧) [بناء](٨) (تَفَاعَل)، وصورة الهمزة،

---

(١) ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ٣١٦/٢.

(٢) يعني عند الوقف عليه.

(٣) وذلك لتغير الهمزة على القاعدة المقررة؛ قال في حرز الأماني، البيت رقم (٢٠٨):

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

(ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢، وغيث النفع ص (٣٠٨)).

(٤) في الأصل: (مهملة)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢).

(٥) نصَّ على ذلك في النشر، ونقله في غيث النفع، وكذا صاحب الإتحاف، وقد ذكروا لحمزة في هذه الكلمة حال وقفه عليها وجوهًا أُخَرَ؛ الأول: حذف الألف الأخيرة، لحذفها رسماً، فتصير متطرفة، فيجيء فيها ثلاثة: (جاء)، و(شاء)؛ أي: المد، والقصر، والتوسط، وأجروا هشاماً مجراه حينئذٍ في هذا الوجه، لأنه يخفف المتطرفة، وهذه متطرفة على هذا التقدير، إلا أن هشاماً لا يميل الراء، وهذا وجه لا يصح ولا يجوز؛ لاختلال لفظه، وفساد المعنى به، وأطال في النشر في تقرير بيان رده وشذوذه، والوجه الثاني: قلب الهمزة ياء؛ فيقول: (ترايا)، حكاه الهذلي وغيره، وهو ضعيف؛ لأنه لم يوافق القياس ولا الرسم، وإن كان أخف مما قبله لعدم صحة الرواية به، وذكر في غيث النفع وجهاً ثالثاً: وهو إبدالها ياءً ساكنة، ثم قال: «وهو أضعفها، ولا وجه له، ولا يستحق أن يذكر، فضلاً عن أن يقرأ به». (ينظر: النشر ٤٧٨/١، والإتحاف ٣١٦/٢، وغيث النفع ص (٣٠٩)).

(٦) في الأصل: (قلبت).

(٧) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من غيث النفع؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨)).

(٨) في الأصل: حرفي الباء والنون من كلمة (بناء) كتبتا غير منقوطتين.

والمبدلة عن الياء، ولكن لم يوجد في رسم المصاحف العثمانية كما صرَّحوا به إلا ألف واحدة بعد الراء، وحُذِفَ ألفان؛ كراهة [اجتماع](١) الصور [المماثلة](٢) في الخط، ولم يذكر أحد أنها صورة الهمزة، لأنَّ المفتوحة بعد الألف لا صورة لها، وكذا: ﴿جَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٨]، و﴿يَأْتُوا﴾ [المائدة: ١٠٨](٣)، و﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧]، و﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، ونظائرها(٤).

ولذا قال في الرائية(٥):

وَاكْتُبْ تَرَاءَى وَجَاءَانَا بِوَاحِدَةٍ تَبَوَّآ مَلْجَأً مَاءً مَع النُّظَرَا(٦)

واختلف: هل تلك الواحدة ألف (تَفَاعَلَ)، أم المبدلة؟

فقال جماعة(٧): إنها (تَفَاعَل)، واحتج له بأوجه(٨):

---

(١) في الأصل: (إجماع)، والتصويب من غيث النفع؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨)).

(٢) في الأصل: (المماثلة)، والتصويب من غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨)).

(٣) هكذا في الأصل، ولعل مراد الشارح هو ـ ما مثل به في الرائية ـ؛ وهو قوله تعالى: ﴿تَبَوَّءَا﴾ [يونس: ٨٧].

(٤) ومقصوده بنظائرها: كل كلمة لامها أو عينها همزة مفتوحة، وقعت بعد فتحة، أو ألف الاثنين، أو ألف التنوين، أو ألف لام الفعل. (ينظر: شرح عقيلة أتراب القصائد ص (٦٧)).

(٥) ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٥٣)، البيت رقم (١٥٣)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٦٧).

(٦) ومعنى هذا البيت؛ أي: اتفقت المصاحف على رسم: ﴿تَرَٰٓءَا﴾؛ بالشعراء: بألف واحدة بعد الراء، وعلى رسم: ﴿جَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٨]؛ بألف واحدة بين الجيم والنون، واتفقت المصاحف على رسم كل كلمة لامها همزة مفتوحة بعد فتحة، أو ألف قبل ألف الاثنين أو التنوين، بألف واحدة نحو: ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ١١٨]، ﴿تَبَوَّءَا﴾ [يونس: ٨٧]، ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله: (مع النظرا)؛ أي: مع أمثالها. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٥٣)، البيت رقم (١٥٣)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٦٧)).

(٧) وقال بهذا الرأي الجعبري واقتصر عليه، وردَّ توجيهات أبي عمرو الداني كلها تبعاً لأبي داود في مختصره، وكذا استحسنه أبو العباس المهدوي. (ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٤/٩٢٦ ـ ٩٢٧، ومصاحف الأمصار للمهدوي ص (١٠٨)، والغيث ص (٣٠٨)).

(٨) ذكرها الجعبري واحتج بها على اختياره، وذلك في شرحه على العقيلة، =

الأول: أنَّها تدل على معنًى بخلاف المبدلة؛ فحذفها أولى.

[**والثاني**: أنَّ الثانية طرف، والطرف أولى بالحذف][1].

الثالث: أنَّ الثانية حُذِفَت في الوصل لفظاً؛ فناسب أن تُحْذَف خطًّا، لأنَّ التغيير يؤنس بالتغيير.

الرابع: أنَّ حذف إحدى الألفين سببه كراهة اجتماع المثلين، وهو إنَّما يحصل بالثانية، فحُذِفَتْ.

الخامس: أنَّها لو ثبتت لكان القياس أن تُرْسم ياءً؛ لكونها منقلبة عنها، ولا يُقَاس على الأقصى؛ لأنَّه على غير قياس.

وقال آخرون[2]: إنَّها المبدلة؛ واحتج له بأوجه ثلاثة:

الأول: أنَّها أصلية؛ لكونها لام فعل، والأولى زائدة لبيان (تفاعل)، والزوائد أحق بالحذف.

الثاني: أنها قد أُعِلَّت بالقلب فلا تُعَل ثانياً بالحذف.

الثالث: أنهما ساكنان، وقياسه تغيير الأول.

هذا والذي اختار الجعبري في شرح الرائية[3]؛ هو القول الأول.

وكذا صاحب الغيث[4]، وأجاب عن [حجج][5] الثاني[6]:

= ونقلها عنه الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: الجميلة في شرح العقيلة للجعبري ص (٢٤)، وغيث النفع ص (٣٠٨)).

(١) في الأصل نصُّ العبارة: (والثانية: أن الأولى ظرف؛ وهو أولى بالحذف)، والتصويب من غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨)).

(٢) وقال بهذا الرأي: الداني في مقنعه، وأبو داوود في مختصره، وقال محقق مختصر التبيين: «واختيار أبي داود هنا، يخالف اختياره في أصول الضبط». (ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٩٢٦/٤ ـ ٩٢٧، والغيث (٣٠٨)).

(٣) ينظر: الجميلة في شرح العقيلة للجعبري ص (٢٤).

(٤) ينظر: الغيث ص (٣٠٨).

(٥) في الأصل: (حج)، وما أثبته لاستقامة المعنى.

(٦) أي: أجاب عمَّا ذكره الداني من احتجاجه لاختياره. (ينظر: الغيث ص (٣٠٨)).

بأنَّ الزائد إنما يكون أحق بالحذف من الأصلي إذا كانت الزيادة لمجرد التوسع، أمَّا إذا كانت للأبنية فلا.

وبأنَّ محل القلب هو اللفظ، ومحل الحذف الخط، فافترقت الجهتان، فلم يتعدد الإعلال. وبأنها لم تحذف لالتقاء الساكنين بل للمثلين، تدبر [٤٧٧].

٨٢٥ ـ وَفَارِهِينَ(١): كَنْزُ(٢)........... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَتَنْحِتُونَ(٣) مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا **فَارِهِيْنَ**﴾ [١٤٩].

فقرأه: ﴿**فَارِهِيْنَ**﴾؛ بألف بين الفاء والراء.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كَنْزُ)**؛ أي: ابن عامر، والكوفيون كلهم.

اسم فاعل؛ بمعنى: (حاذقين)(٤).

والباقون: بغير ألف.

صفة مشبهة؛ بمعنى: (أشرين)(٥).

٨٢٥ ـ ....وَاتَّبَعَكَا أَتْبَاعُ: ظَعْنٍ(٦)......................

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بالمد: (**فَارِهِينَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، ونسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيهما؛ بالقصر: (**فَرِهِينَ**).

(٢) ضُبطت في جميع النسخ؛ بضم الزاي بلا تنوين: (**كَنْزُ**)، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الزاي مع التنوين: (**كَنْزٌ**).

(٣) في الأصل: (وينحتون)؛ بالغيب، وهو خطأ في النص القرآني.

(٤) فقيل: هي من الْحِذقُ؛ أي: حاذقين في النحت، ماهرين في الصناعة، متخيرين لمواضع نحتها، وقيل الفَرَاهَةُ: النشاط والقوة. ومن قرأ بالألف فهي مرسومة كذلك في مصاحفهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٧)، والكشف ١٥١/٢، والدر المصون ٥٤٢/٨، واللباب ٦٥/١٥).

(٥) متجبرين. ومن قرأ بالقصر فإنها مرسومة بلا ألف في مصاحفهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٧)، والكشف ١٥١/٢، والدر المصون ٥٤٢/٨، واللباب ٦٥/١٥).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر النون مع التنوين: (**ظَعْنٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع النون بلا تنوين: (**ظَعْنُ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿وَاتَّبَعَكَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [١١١].

فقرأه: ﴿**أَتْبَاعُكَ**﴾؛ بقطع الهمزة، وسكون [التاء][1]، وبألف بعد الباء، ورفع العين.

الإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَعْنٍ)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنه جمع (تابع)؛ كـ(صاحِب)، و(أَصْحاب)، أو (تَبِيْع)[2]؛ كـ(شَريف)، و(أشراف)، وهو إمَّا مبتدأ، خبره: ﴿ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾، والجملة حال، أو عطف على ضمير: ﴿أَنُؤۡمِنُ﴾؛ للفصل بـ﴿لَكَ﴾[3].

والباقون: بوصل الهمزة، مع تشديد التاء المفتوحة، وفتح العين، بلا ألف بعدها[4].

فعلاً ماضياً، وهي جملة حالية من كاف: ﴿لَكَ﴾[5].

٨٢٥ ـ ....خَلْقُ فَاضْمُمْ حَرِّكَا

٨٢٦ ـ بِالضَّمِّ: [نَلْ إِذْ][6] كَمْ فَتًى.......... ....

---

(١) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢).

(٢) في الأصل: (تبع)، والتصويب من الإتحاف، والدر المصون، وجاء فيه ـ أيضاً ـ: «أو تَبَع؛ كـ(بَرَم)، وأَبْرَام». (ينظر: الإتحاف ٣١٨/٢).

(٣) قال أبو الحسن شريح: «قرأه يعقوب على وزن (أفْعَال)، وهو جمع (تَبَع)، مثل (حِمْل)، و(أحْمَال)». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٧)، والدر المصون ٥٣٦/٨ ـ ٥٣٧، واللباب ٥٦/١٥ ـ ٥٧).

(٤) قال ابن الناظم: «واستغنى باللفظ عن القيد»، أي: استغنى بلفظه للقراءتين عن قيدهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٨)).

(٥) ينظر: الدر المصون ٥٣٦/٨ ـ ٥٣٧، واللباب ٥٦/١٥ ـ ٥٧، والإتحاف ٣١٨/٢، وشرح النويري ١٠٠/٥.

(٦) اختلفت النسخ في ترتيب ما بين المعكوفتين على قولين؛ الأول: (**إِذْ نَلْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿خَلْقُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خَلْقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧].

(فَاضْمُمْ) الخاء.

و**(حَرِّكَا)** اللام.

(بِالضَّمِّ)؛ أي: اقرأه بضمتين.

للمرموز إليهم بقوله: **(نَلْ إِذْ كَمْ فَتًى)**، أي: عاصم، ونافع، وابن عامر، وحمزة، وخلف عن نفسه.

بمعنى: (العادة)، و(الطبيعة)، و(طبيعة المتقدمين)(١).

وقرأه الباقون: بفتح الخاء، وإسكان اللام.

بمعنى: الكذب، والاختلاق(٢).

٨٢٦ ـ ....وَالْأَيْــكَــةِ لَيْكَةَ: كَمْ حِرْمٍ. كَـ:صَادَ(٣) وَفَّتِ(٤)

= وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية) والثاني: **(نَلْ إِذْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(١) أي: ما هذا الذي جئتنا به من الافتراء إلا عادة الماضين من أمثالك، وما هذا الذي نحن عليه من الدين أو الحياة والموت إلا عادة أبائنا السالفين. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٧)، والكشف ١٥١/٢، والدر المصون ٥٤١/٨).

(٢) قال الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٢٢١): «فالأحسن أن يكون معنى قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧]، على كلا القراءتين؛ أي: ليس الذي نفعله ونديته إلا عادة من قبلنا وأخلاقهم، ونحن وجدناهم على دين فاقتدينا بهم، فلا نعذب نحن، بل غيرنا، على حد قولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]». (وينظر ـ أيضاً ـ: شرح الهداية ص (٦٣٧)، والكشف ١٥١/٢، والدر المصون ٥٤١/٨).

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً ـ؛ مجردة من كاف التشبيه: **(صَادَ)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بكاف التشبيه: **(كَصَادَ)**، وهي كذلك في جميع النسخ، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الدال من الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح الدال: **(كَصَادَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بجر الصاد مع التنوين: **(كَصَادٍ)**.

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالفاء المفتوحة المشددة مكان القاف: **(وَفَّتِ)**، =

واخْتُلِفَ في: ﴿لَـَٔيۡكَةِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [١٧٦].

فقرأه: ﴿**لَيْكَةَ**﴾؛ بلام مفتوحة، بلا ألف وصل قبلها، ولا همزة بعدها، وفتح تاء التأنيث(١).

بوزن: (طَلْحَةَ)؛ ممنوعة من الصرف؛ للعلمية، والتأنيث(٢).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ حِرْمٍ)**؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر.

(كـ)ـكلمة: ﴿**لَيْكَةَ**﴾ [ص: ١٣].

التي في سورة **(صَادَ)**.

قد **(وفَّتِ)**(٣)؛ فإنَّهم قرؤوه ثَمَّة مثل قراءتهم هنا.

= وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالقاف المكسورة المشددة مكان الفاء: **(وَقِّتِ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(١) قال النويري: «في الحالين»؛ أي: أنَّ قراءتهم: بفتح اللام، والتاء، بلا همز، إنما هي في الحالين؛ وصلاً، ووقفاً. (ينظر: شرح النويري ١٠١/٥).

(٢) ينظر لتوجيه القراءتين: شرح الهداية ص (٦٣٧ ـ ٦٣٨)، وإبراز المعاني ٤٣/٤، والدر المصون ٥٤٤/٨، واللباب ٧١/١٥.

(٣) ضبطه ابن الناظم في شرحه كضبط الجماعة، ثمَّ قال: «قوله: **(وَقِّتِ)**؛ أي: ائت بالتي في سورة (ص) في موضعها»، فمعنى الكلمة ـ على وجه ضبطها بالقاف ـ: فعل أمر من وقَّت الشيء بمعنى قدَّر وقته، وقد وقع بعض اللبس في شرح المنير السمنودي عند شرحه لمعنى قول الناظم: (وقِّتِ)، حيث قال ـ أي المنير السمنودي ـ: «و(**فتا**)؛ أي: أنث التي في سورة في موضعهما»، فهو تعبير لا معنى له، وغير واضح الدلالة، ولا مفهوم المعنى، وغير مراد من كلام الناظم، ولعل سببه هو أن شرح ابن الناظم الذي كان في حوزة الشارح قد أصابه تصحيف وتحريف، وأنهما ـ أي المنير السمنودي أو الناسخ ـ نقلا كلام ابن الناظم من المخطوط الذي كان بين يديهما نقلاً من غير مراجعة ولا تدقيق. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٨٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٠/ب)).

وكذلك رُسِمَتَا في جميع المصاحف العثمانية(١).

قال في الرائية(٢):

وَلَيْكَةُ الْأَلِفَانِ الْحَذْفُ نَالَهُمَا فِي صَادَ وَالشُّعَرَاءِ طَيِّبًا شَجَرا(٣)

وقرأ الباقون: بهمزة وصل، وسكون اللام، وبعدها همزة مفتوحة، وبكسر التاء في الحرفين(٤).

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين(٥).

وخرج بهما موضعا: الحجر(٦)، وق(٧)، فلا خلاف أنهما:

---

(١) فقد رُسمت كلمة: ﴿ٱلۡأَيۡكَةِ﴾؛ في هاتين السورتين ـ أعني سورة الشعراء، وسورة (ص) ـ بلام متصلة بالياء، بعدها كاف، بعدها هاء التأنيث، فهي قد رُسِمَتْ بأربعة أحرف، وحُذِفَ الألفان؛ ألف التعريف، وألف (أيكة)، فكانت (لَيْكَة). قال أبو عبيد: «إنه رآه في مصحف الإمام»، وقال الشيخ موسى جار الله: «هذا يدلك على عظيم فضل الصحابة في إتقان صناعة الخطِّ وانتباهاهم لكل دقيقة؛ فإن رسم (**الْأَيْكَةِ**) على صورة (**لَيْكَة**) مبنيٌّ على قاعدة علمية تثبت في علم الصرف، وفيه فائدة احتمال القراءتين، ولمَّا لم يكن في حرف الحجر، وحرف قاف، إلا وجه واحد رسمهما الصحابة على صورة: (**الْأَيْكَة**)؛ أي: بإثبات الألفين». (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٥٧)، البيت رقم (١٦٥)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٧١)، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٢٣١)).

(٢) ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٥٧)، البيت رقم (١٦٥)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٧١).

(٣) في الأصل تصحفت الجيم المعجمة إلى حاء مهملة، ومعنى البيت: أي: رُسِمَ في كلِّ المصاحف: (﴿أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ﴾؛ في: [ص: ١٣]، و[الشعراء: ١٧٦]، مثل: (لَيْلَة)، بالحذف؛ ليحتمل الرسم القراءتين، ورُسِمَ الذي في سورة: [الحجر: ٧٨]، وفي سورة: [ق: ١٤]؛ بإثبات الألفين، وذلك لأنه ليس في هذين الحرفين؛ أعني: حرف الحجر، وحرف قاف، إلَّا وجهٌ واحد، فلهذا رُسِمَتْ بإثبات الألفين، ومعنى: (شَجَرَا)؛ أي: صحةً، فلمَّا احتمل (لَيْكَة) أن تكون اسم شجرٍ ملتفٍ، قال: (طَيِّبًا شَجَرَا) (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٥٧)، البيت رقم (١٦٥)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٧١)).

(٤) قال النويري: «ويبتدئون بهمزة وصلٍ مفتوحة». (ينظر: شرح النويري ١٠١/٥).

(٥) فاستغنى بلفظه للقراءتين عن قيدهما.

(٦) الآية: [٧٨].

(٧) الآية: [١٤].

﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾؛ بالهمز، باتفاق الرسوم عليه[(١)].

قال في الإتحاف[(٢)]: «هما مترادفان؛ غَيْضَةٌ[(٣)] [تنبت][(٤)] ناعم [الشجر][(٥)]، وقيل: (لَيْكَةَ)؛ اسم [٤٧٨] للقرية التي كانوا فيها، و(الْأَيْكَةَ)؛ اسم للبلد كله، وقد أنكر جماعة[(٦)] وتبعهم الزمخشري، على وجه: ﴿لَيْكَةَ﴾، وتجرؤوا على قراءتها؛ زعماً منهم أنهم إنما أخذوها من خط المصاحف دون أفواه الرجال، وكيف يُظَنُّ ذلك بمثل أَسَنِّ القراء،

---

(١) حيث اتفقت المصاحف على رسمهما بإثبات الألفين؛ على صورة: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾، وعليه: فقد اتفق الأئمة فيهما على وجه واحد. (ينظر: النشر ٣٣٦/٢، والدر المصون ٥٤٤/٨، واللباب ٧٠/١٥ وشرح النويري ١٠٤/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٣١٩/٢.

(٣) قال في تاج العروس: «والغِياض؛ جمع غَيْضة؛ وهي الغابة الجامعة للأشجار في حَضيض الماء».

(٤) في الأصل: كلمة غير مفهومة، وما أثبته من الإتحاف ٣١٩/٢ ـ حيث نقل الشارح ـ.

(٥) في الأصل: (الشجرة)، والتصويب من الإتحاف ٣١٩/٢.

(٦) منهم؛ أبو جعفر النحَّاس في إعراب القرآن ٤٩٨/٢، والمبردُ ـ على ما نصَّ عليه أبو شامة في إبراز المعاني ٤٣/٤ ـ، وأبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن ٩٨/٤، وأبو عليٍّ الفارسي في الحجة ـ كما نقله في الدر المصون ٥٤٦/٨ ـ، والزمخشريُّ في الكشاف ٤١٢/٤، وأبو قتيبة ـ كما ذكره في البحر المحيط ـ، وقد أورد صاحب الدر المصون أقوال هؤلاء العلماء واعتراضاتهم وطعونهم على هذه القراءة المتواترة؛ قائلاً في أوَّل كلامه: «وقد اضطربت أقوالُ الناسِ في القراءة الأولى، وتجرأ بعضهم على قارئها، وسأذكر لك من ذلك طرفاً. . .الخ»، ثم ختم بنفس كلام صاحب الإتحاف، والذي يبدو أنه ناقلٌ عنه الكلام بنصِّه، كما نقله صاحب اللباب، ومعنى كلامهم موجود ـ أيضاً ـ في شرح النويري، وأصل كلامهم جميعاً قاله أبو حيان في البحر المحيط حتى إنه قال في معرض دفاعه عن هذه القراءة المتواترة: «وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها، ويقرب إنكارها من الردة ـ والعياذ بالله ـ»، وقال الشيخ موسى جار الله: «ومن الناس من لايعرف هذا الاسم ولا هذه القرية، ثم جعل جهله وقصوره دليلاً وسنداً للطعن في مَنْ عَرَف هذا الاسم وهذه القرية»، فجزاهم الله ـ جميعاً ـ خير الجزاء وأكمله على ذبهم عن حياض المتواتر ودفاعهم عنه. (ينظر: البحر المحيط ٣٦/٧، والدر المصون ٥٤٤/٨ ـ ٥٤٩، واللباب ٧١/١٥ ـ ٧٤، والإتحاف ٣١٩/٢، وشرح النويري ١٠١/٥ ـ ١٠٣، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

وأعلاهم إسناداً، والآخذ للقرآن عن جملة من الصحابة؛ كأبي الدرداء[١]، وعثمان بن عفان[٢]، وغيرهما ـ ﭬ ـ، وبمثل إمام مكة، وإمام المدينة، وإمام الشام، فما هذا إلا تجرؤ عظيم، وقد أطبق أئمة أهل الأداء أن القراء إنما يتبعون ما ثبت في النقل والرواية، أي؛ لا الكتابة، فنسأل الله ـ تعالى ـ حسن الظن بأئمة الهدى خصوصاً، وغيرهم عموماً»، انتهى.

٨٢٧ـ نَزَّلَ خَفِّفْ، وَالْأَمِينُ[٣]، الرُّوحُ[٤]: عَنْ حِـرْمٍ حَـلَا..............................

واخْتُلِفَ في: ﴿نَـزَّلَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ[٥] ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [١٩٢ ـ ١٩٤].

فـ(**ـخَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بتخفيف الزاي.

(**وَ**)رفع.

﴿ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾.

على أنَّ قوله: ﴿ٱلْأَمِينُ﴾؛ نعت لقوله: ﴿ٱلرُّوحُ﴾؛ الذي هو الفاعل[٦].

وذلك قراءة المرموز إليهم بقوله: (**عَنْ**) (**حِرْمٍ حَلَا**)؛ أي: حفص، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو.

وقرأه الباقون: بتشديد الزاي.

---

(١) تقدمت ترجمته ـ ﭬ ـ عند شرح قول الناظم البيت رقم (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٢) عثمان بن عفان ـ ﭬ ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع النون: (**وَالْأَمِينُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بنصب النون: (**وَالْأَمِينَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الحاء: (**وَالرُّوحُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بنصب الحاء: (**وَالرُّوحَ**).

(٥) في الأصل: (من رب)، بزيادة: (من)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٨)، والكشف ١٥٢/٢، والدر المصون ٥٥١/٨.

مبنياً للفاعل الحقيقي؛ وهو الله ـ ﷻ ـ.

و﴿ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾؛ منصوبان.

﴿ٱلرُّوحَ﴾ على المفعولية، و﴿الْأَمِيْنَ﴾؛ نعته[1] ـ أيضاً ـ.

٨٢٧ ـ ....أَنِّثْ يَكُنْ[2]، بَعْدُ ارْفَعَنْ:

٨٢٨ ـ كَـــمْ.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٩٧].

فـ(**أَنِّثْ** ﴿**تَكَنْ**[3]﴾)، أي: اقرأه بالتاء الفوقية على التأنيث.

و﴿ءَايَةٌ﴾؛ (**بَعْدُ**)؛ أي: بعد: ﴿تَكُن﴾.

(**ارِفَعَنْ**)؛ أي: اقرأها بالرفع.

على أنها اسم: ﴿تَكُن﴾، والخبر[4]: ﴿لَهُمۡ﴾، و﴿أَن يَعۡلَمَهُۥ﴾ بدل[5]؛ أو[6] الفاعل[7]، و﴿أَن يَعۡلَمَهُۥ﴾ بدل[8]، و﴿لَهُمۡ﴾؛ حال، أو أنَّ الاسم

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٨)، والكشف ١٥٢/٢، الدر المصون ٥٥١/٨.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على التذكير: (**يَكُنْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالتاء؛ على التأنيث: (**تَكُنْ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح بالياء؛ على التذكير: (**يَكُنْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح: بالتاء؛ على التأنيث: (**تَكُنْ**).

(٤) أي: خبر مقدم.

(٥) مِنْ: ﴿ءَايَةٍ﴾، أو خبر ابتداء مضمرٍ. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨).

(٦) على أنَّ كان تامة؛ فإن كانت تامة: جاز أن يكون: ﴿لَهُمۡ﴾؛ متعلقاً بها، و﴿ءَايَةٌ﴾؛ فاعلاً بها، و﴿أَن يَعۡلَمَهُۥ﴾؛ إمَّا بدل من: ﴿ءَايَةٌ﴾، وإما خبرُ مبتدأ مضمر؛ أي: أو لم يحدُثْ لهم علامةُ عِلْمِ عُلماءِ بني إسرائيل. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨، واللباب ٨٢/١٥).

(٧) فعلى أنَّ كان تامة؛ فإنَّ: ﴿ءَايَةٍ﴾؛ تقع موقع فاعل بها. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨، واللباب ٨٢/١٥).

(٨) مِنْ: ﴿ءَايَةٍ﴾، أو خبر ابتداء مضمرٍ. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨).

ضمير القصة، و﴿ءَايَةٌ﴾ خبر[(١)]: ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾[(٢)]، والجملة خبر: ﴿تَكُن﴾[(٣)].

وذلك قراءة الإمام المرموز إليه بكاف: **(كَمْ)**[(٤)]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله[(٥)].

والباقون: بياء التذكير، ونصب: ﴿ءَايَةً﴾.

على جعل: ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾؛ اسمها، و﴿ءَايَةً﴾؛ خبرها[(٦)].

ويوقف:

لحمزة، وهشام ـ بخلفه ـ، على: ﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ [١٩٧]، باثني عشر وجهاً[(٧)].

ولحمزة على: ﴿بَنِيٓ إِسْرَـٰٓءِيلَ﴾ [١٩٧]، بثمانية أوجه[(٨)]، تقدم بيانها.

---

(١) مقدم.

(٢) الذي هو في محل مبتدأ مؤخر.

(٣) قال موسى جار الله ـ بعد أن ذكر ما ذكره الشارح من التوجيه ـ: «والنظم وإن احتمل وجوهاً غير هذين الوجهين إلا أن المعنى لا يحتمل غيرهما، ولا يجوز أن يكون: ﴿ءَايَةٌ﴾، مرفوعاً على الابتداء، وإن جاز أن تقع النكرة مبتدأ». (ينظر: الدر المصون ٥٥٢/٨ ـ ٥٥٣، والإتحاف ٣٢٠/٢ ـ ٣٢١، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

(٤) وقوله: **(كَمْ)**؛ اسم ثنائيٌّ مبنيٌّ على السكون، يُعبَّر به عن عدد مبهم القدر والجنس، ويُكنى بها عن العدد الكثير في مقام التعظيم والافتخار، كما تستعمل في التعجب السماعي.

(٥) فعلى قراءة ابن عامر يحتمل أنَّ: (تكن)؛ إمَّا تامة، أو ناقصة، على ما بينه الشارح من توجيهها في كلا الحالين. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨، والإتحاف ٣٢١/٢، واللباب ٨٢/١٥).

(٦) ينظر: الدر المصون ٥٥٢/٨ ـ ٥٥٣، والإتحاف ٣٢٠/٢ ـ ٣٢١.

(٧) وهي: خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر. (ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ٦/٢).

(٨) أحدها: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، والثاني: مع السكت، والثالث: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، والرابع: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف. =

٨٢٨ ـ ....**وَتَوَكَّلْ: عَمَّ (فَا)**........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [٢١٧].

فقرأه الأئمة المرموز إليهم **[٤٧٩]** بقوله: **(عَمَّ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(**"فَا"**)؛ أي: بفاء مكان الواو.

وهو كذلك في مصاحف المدينة والشام[(١)]، وجعلوا ما بعدها كالجزاء لما قبلها[(٢)].

والباقون: بالواو.

على مجرد عطف جملة على أخرى[(٣)]، وهو كذلك في مصاحفهم[(٤)].

وتقدَّم:

تشديد تاء: ﴿مَن تَنَزَّلُ[(٥)] ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ﴾ [٢٢١ ـ ٢٢٢]؛ للبزي ـ بخلفه ـ[(٦)].

= وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح. (ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٣١٤/٢).

(١) ينظر: الكشف ١٥٣/٢، وشرح النويري ١٠٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٩)، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٦٤/٨، واللباب ٩٥/١٥.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٦٤/٨، واللباب ٩٥/١٥.

(٤) فعلى حسب الرسم ووفاقه كانت قراءة كل إمام. (ينظر: الكشف ١٥٣/٢، وشرح النويري ١٠٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٩)، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

(٥) في الأصل: من (تنزل به)، بزيادة: (به)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٦) فقرأ البزيُّ ـ وصلاً ـ بخلف عنه: بتشديد التاء في: ﴿مَن تَنَزَّلُ﴾، وكذا شدّدها في: ﴿ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تُنَزَّلُ﴾، والإدغام في الأول صعبٌ؛ لسكون ما قبل التاء وهو نون: ﴿مَن﴾، بينما قرأ الباقون ـ والبزيُّ على أحد الوجهين عنده ـ: بتخفيف التاء وصلاً ووقفاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢٣٢/٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٣٢٢/٢).

وتخفيف: ﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾ [٢٢٤]؛ لنافع[١].

وههنا انتهى فرش سورة الشعراء[٢].

وفيها ثلاث عشر[٣] ياء إضافة[٤]:

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ معاً[٥].

﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ [١٨٨].

فتح الثلاثة: الحرميون، وأبو عمرو.

و﴿بِعِبَادِيَ إِنَّكُم﴾ [٥٢].

فتحها: المدنيان.

﴿لِيَ إِلَّا﴾ [٧٧].

---

(١) فقرأ نافع: بسكون التاء، وفتح الباء الموحدة؛ على التخفيف، وقرأ الباقون: بفتح التاء مشددة، وكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٥٣)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٣٢٢).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة الشعراء ـ على عادته في السور التي جمعها الناظم تحت عنوان واحد، وذلك لأنَّ سورة الشعراء في أصل نظم الطيبة مجموعة مع أختيها؛ أي: سورتي النمل، والقصص، فكانت إشارة الشارح ـ هنا ـ للدلالة على انتهاء سورة الشعراء، واستعداداً للدخول في فرش سورة النمل، واستغنى عن الإشارة إلى ابتداء فرش سورة النمل بكتابة اسم السورة في ابتداء شرحه لها؛ لتكون كالعنوان الجديد، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة الشعراء: «وهذا آخر الشعراء»، ثم شرع بعد ذلك بسورة النمل ـ بعد أن عدد ياءات الزوائد والإضافة، وقال المنير السمنودي في شرحه، بعد أن انتهى من سورة الشعراء: «ثم شرع في سورة النمل فقال: نون كفا ظل»، فأشار إلى ابتداء سورة النمل، لكنَّه لم يذكر انتهاء فرش سورة الشعراء، أما ابن الناظم وموسى جار الله وصاحب الهادي فلم تتغير مناهجهم في ذلك، على ما تم بيانه في ما مضى من نظائره. (ينظر: شرح النويري ٥/١٠٥ ـ ١٠٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢١/أ)، والهادي ٣/١٠٧، والكوكب الدريّ ص (٥١٢)، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

(٣) هكذا في الأصل: (عشر)، ولعل الصواب: (عشرة). (ينظر: النشر: ٢/٣٣٦).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٣٦.

(٥) الآيتين: [١٢، ١٣٥].

﴿لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٧٧][١].

فتحهما: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿إِنَّ مَعِيَ﴾ [٦٢].

فتحها: حفص[٢].

[﴿وَمَن مَّعِيَ﴾ [١١٨].

فتحها: حفص، وورش][٣].

﴿أَجْرِيَ إِلَّا﴾[٤].

الخمس فتحهنَّ: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص.

وفيها من ياءات الزوائد ست عشرة[٥]:

﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [١٢].

﴿أَن يَقْتُلُونِ﴾ [١٤].

﴿سَيَهْدِينِ﴾ [٦٢].

﴿يَهْدِينِ﴾ [٧٨].

﴿وَيَسْقِينِ﴾ [٧٩][٦].

﴿يَشْفِينِ﴾ [٨٠].

---

(١) في الأصل: (لأبي).

(٢) في الأصل: (فتحها حفص، وورش)، وليس ذلك كذلك، بل الصحيح: أن من فتحها هو حفص وحده، وإنما اشترك حفص وورش في فتح الياء التي بعدها؛ أي: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن مَّعِيَ﴾. (ينظر: النشر ٢/٣٣٦).

(٣) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من النشر، وهي تمام العدد الذي ذكره الشارح ـ آنفا ـ بقوله: «وفيها ثلاث عشرة ياء إضافة». (ينظر: النشر: ٢/٣٣٦).

(٤) الآيات: [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠].

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٣٦.

(٦) في الأصل: رُسِمَت من دون الواو: (يسقين).

﴿يُحْيِينِ﴾ [٨١].

﴿كَذَّبُونِ﴾ [١١٧].

﴿وَأَطِيعُونِ﴾(١).

ثمان أثبتهنَّ كلهنَّ يعقوب: في الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) الآيات: [١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩].

(٢) ينظر: النشر ٣٣٥/٢ ـ ٣٣٦، وتقريب النشر ص (١٥٢ ـ ٢٥٣)، وشرح النويري ٩٩/٥ ـ ١٠٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٨ ـ ٢٨٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٠/ب ـ ل ١٢١أ)، والإتحاف ٣١٣/٢ ـ ٣٢٢.

سُورَةُ النَّمْلِ

أمال طاء: ﴿طسٓ﴾ [١]، شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه(١)، وتقدَّم ذلك، كسكت أبي جعفر على: (ط)، و(س)(٢).

٨٢٨ ـ ....نَـوِّنْ كَـفَـى ظِلٌّ(٣): شِهَابٍ..........................

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [٧].

فـ**(ـنَوِّنْ)**؛ أي: اقرأه بالتنوين.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)** **(ظِلٌّ)**؛ أي: الكوفيين كلهم، ويعقوب.

باء: ﴿بِشِهَابٍ﴾.

أي:[على](٤) القطع عن الإضافة، و﴿قَبَسٍ﴾ بدل منه(٥)، أو نعت له؛

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٢/٧٠، والإتحاف ٢/٣٢٣.

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) ضُبِطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وفي النسخة التركية من شرح المنير السمنودي؛ بفتح اللام بلا تنوين: (ظِلَّ)، وضُبطت في شرح موسى جار الله؛ بضم اللام مع التنوين: (ظِلٌّ) بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم اللام بلا تنوين: (ظِلُّ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة ثلاثة أوجه: (ظِلُّ)، (ظِلٌّ)، (ظِلَّ).

(٤) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.

(٥) لأن القبس هو المتناول من الشعلة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٣)).

بمعنى: (مقتبس)، أو (مَقْبُوس)[1].

والباقون: بغير تنوين.

على الإضافة؛ لبيان النَّوع، أي: (من قبس)، كـ(خَاتَم فِضَّةٍ)[2].

وتقدَّم:

تسهيل: ﴿رَءَاهَا﴾ [١٠]، للأصبهاني[3].

وتخفيف: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [١٨]، لرويس[4].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٠)، والكشف ١٥٤/٢، والدر المصون ٥٧٢/٨، واللباب ١١١/١٥.

(٢) والمعنى: بشعلة نار أقتبسها منها. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٠)، والكشف ١٥٤/٢، والدر المصون ٥٧٣/٨، واللباب ١١١/١٥).

(٣) ما ذكره الشارح من تسهيل الهمزة من: ﴿رَءَاهَا﴾ للأصبهاني سهوٌ، وسبق قلم؛ وذلك لأنَّ هذا الموضع من المواضع التي لم يخصها الناظم من ضمن ما يسهله الأصبهاني، فقد نصَّ الناظم في باب الهمز المفرد أنَّ الأصبهاني يسهل الهمزة من (رأى)، وما تصرف منه، وذلك في ستة مواضع ذكرها واحداً واحداً ليس هذا منها، وقال بعد ذكره لهذه المواضع الستة: (**خُصْ**)؛ قال ابن الناظم: «أي خص هذه المواضع الستة دون غيرها»، والشارح ـ هنا ـ ناقل في ذلك عن صاحب الإتحاف، والذي هو ـ أيضاً ـ سبق قلمه فعدَّها من المواضع التي يسهلها الأصبهاني، وقد نبه على ذلك محقق الإتحاف د.شعبان إسماعيل في تحقيقه، بينما لم ينبه عليه أو يستدركه الشيخ أنس مهره في تحقيقه للإتحاف، فكان هذا منه سهو ووهم، كما سبق القلم والسهو من الدكتور محمد سالم محيسن فذكرها ـ في المهذب ـ مما يسهله الأصبهاني في الحالين، وكذا سبق قلم صاحب معجم القراءات فعدَّها مما يسهله الأصبهاني في الحالين، على أنَّ ابن الجزري لما ذكر موضع سورة القصص قال: (ورآها تهتز) في القصص خاصة، علماً بأن صاحب الإتحاف ومثله في شرح الهادي لم يذكرا هذا الموضع في باب الهمز المفرد مما يدل على أنهم عدُّوه من المستثنيات، وقد نبه في فريدة الدهر أنه من المواضع التي لا تسهيل فيها للأصبهاني، وتخصيص موضع القصص دون موضع سورة النمل؛ إنما هو للرواية والأثر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢١٧)، والنشر ٣٩٩/٢، والإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٣٢٤/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٤٢٦)، وتهذيب الطيبة ص (٩٩)، وفريدة الدهر ٦٥١/٣، ومعجم القراءات ٤٨٥/٦، وشرح ابن الناظم ص (٩٢)).

(٤) قرأ رويس: بسكون نون التأكيد؛ على التخفيف، وذكروا أنه كذلك في مصحف أُبيّ، =

٨٢٨ ـ ....يَأْتِيَنَّنِي: دَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [٢١].

فقرأه: ﴿**لَيَأْتِيَنَّنِي**﴾ بنونين؛ الأولى: نون التوكيد المشددة، والثانية: نون الوقاية.

الإمام المرموز إليه بدال: (**دَفَا**)[1]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

وهو الأصل، مع موافقته لرسم المصحف المكي[2].

وقرأه الباقون: بنون واحدة مشددة.

وعليها بقية الرسوم[3].

قال في الدر[4]: «الأظهر أنها نون التوكيد الشديدة توصل **[٤٨٠]** بكسرها لياء المتكلم، وقيل: بل هي نونُ التوكيد الخفيفةِ أُدْغِمَتْ في نون الوقايةِ؛ وليس بشيءٍ لمخالفة الفعلين قبله».

٨٢٩ ـ سَبَا[5] مَعًا لَا نُونَ وَافْتَحْ: هَلْ حَكَمْ. سَكِّنْ: زَكَا.................

واخْتُلِفَ في: (﴿**سَبَأْ**﴾ **مَعًا**)؛ أي:

= وقرأ الباقون: بتشديد النون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٥٠)، والنشر ٢/٢٤٦ ـ ٢٤٨، والإتحاف ٢/٣٢٤، ومعجم القراءات ٦/٤٩٢).

(١) وقوله: (**دَفَا**)؛ أصله: دفأ، فوقف بالنقل، وهو خلاف البرد، ففيه إشارة إلى تلقيه بالفطنة والذكاء والفهم.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٥٥، والدر المصون ٨/٥٩٢، واللباب ١٥/١٣٦، والنشر ٢/٣٣٧.

(٣) ينظر: الكشف ٢/١٥٥، والدر المصون ٨/٥٩٢، واللباب ١٥/١٣٦، والنشر ٢/٣٣٧.

(٤) في الأصل: (الدرر)، والصواب (الدر)، ومراد الشارح كتاب الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٨/٥٩٣).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بالإبدال في الهمز الذي بعد الباء: (**سَبَا**)، وهي كذلك في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالهمز الساكن بعد الباء: (**سَبأْ**).

﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾، هنا[1].

و﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾ في سورتها[2].

فـ(ـلَا نُونَ وَافْتَحْ)؛ أي: اقرأه بغير تنوين، وفتح الهمزة.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (هَلْ[3] حَكَمْ[4])؛ أي: البزي، وأبي عمرو.

على أنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، اسم للقبلية، أو البُقعة[5].

و(سَكِّنْ)؛ أي: اقرأه بسكون الهمزة.

للمرموز إليه بزاي: (زَكَا)؛ أي: قنبل ـ وحده ـ عن ابن كثير.

كأنه نَوَى الوقف، وأجرى الوصل مجراه[6].

والباقون: بالكسر، والتنوين.

فهو مصروف؛ لإرادة الحي، أو المكان[7].

---

(١) سورة النمل: الآية [٢٧].

(٢) أي: في سورة سبأ: الآية [١٥].

(٣) ومعنى قوله: (هَلْ)، على معنى الاستفهام.

(٤) وقوله: (حَكَمْ)؛ اسمٌ، ويطلق على القاضي، والحاكم، ويأتي فعلٌ؛ بمعنى: الفصل في الخصومات والنزاعات.

(٥) ينظر: الكشف ١٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٠)، والدر المصون ٥٩٤/٨، واللباب ١٣٧/١٥.

(٦) فقراءة قنبل في هذا الحرف على قاعدة السكت؛ مثل سكت حفص على ألف: ﴿عِوَجَا﴾. (ينظر: الكشف ١٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٠)، والدر المصون ٥٩٤/٨، واللباب ١٣٧/١٥).

(٧) قال موسى جار الله ص (٢٢٣): «ولا شبهة في أن (سبأ) اسم قبيلة أو حيٍّ؛ لقوله: ﴿تَمْلِكُهُمْ﴾ [النمل: ٢٣]، و﴿مَسْكَنِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥]، بجمع الضمير، فالمنع باعتبار القبيلة، والصرف لاعتبار الحيّ. روى الفراء عن الرواسي أنه سأل ابن العلاء لم منع (سبأ)؟ فقال: لست أدري ما هو، يعني أن العرب تمنع الأسماء التي لا تعرفها». =

٨٢٩ ـ ....مَكُثْ: نُهًى شِدْ[١] فَتْحُ[٢] ضَمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [٢٢].

فقرأه المرموز إليهما بأولى قوله: (**نُهًى**[٣] **شِدْ**[٤])؛ أي: عاصم بكماله، وروح عن يعقوب.

(**فَتْحُ ضَمْ**)؛ أي: بفتح الكاف.

وقرأه الباقون: بضمها.

وهما لغتان[٥].

= (وينظر ـ أيضاً ـ: الكشف ١٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٠)، والدر المصون ٥٩٤/٨، واللباب ١٣٧/١٥، وغيث النفع ص (٣١١)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الشين، ثم دال مهملة: (**شِدْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ومعناها ـ على كشر الشين ودال مهملة ـ؛ فعل أمر، مِنْ: شَادَ، يشيدُ، يقال: شاد البناء؛ بناه ورفعه وأعلَاه، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الشين، ثم ذال معجمة ساكنة: (**شِذْ**)، وهي مِن: شّذَّ، يشِذُّ، بمعنى العزلة والانفراد والمخالفة، والثالث: بشين مضمومة، ثم دال مهملة: (**شُدْ**)، وهي فعل مِن: شدَّ، يشِدُّ، بمعنى: القيد والربط والإيثاق والقوة ولها معان أخرى، يقال: شدَّ فلاناً؛ أوثقه وقيَّده، وشدَّ وِثاقه؛ قيده وربطه، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**شِدْ**)، (**شِذْ**)، (**شُدْ**).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بضم الحاء: (**فَتْحُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الحاء: (**فَتْحَ**)، ولم تشكل الحاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) و(**نُهىً**)، النُّهى؛ العقل، والنُّهَى؛ جمع النُّهية؛ وهي: غاية كل شيء ومنتهاه.

(٤) و(**شِدْ**)، فعل أمر، مِنْ: شَادَ، يشيدُ، يقال: شاد البناء؛ بناه ورفعه وأعلاه.

(٥) فالفتح من باب (نصر)، لقوله: ﴿إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ومن قرأ بالضم؛ لأن مَكُث بابه؛ (خَثُر)، و(فَرُه)، و(كَرُم). (ينظر: الكشف ١٥٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٠)، والدر المصون ٥٩٣/٨).

قيل: إن الفتح أشهر[(١)]، ولعله في اللغة، وإلا فأكثر القراء على الضم كما ترى.

٨٣٠ ـ أَلَّا [أَلَا][(٢)]، وَمُبْتَلًى قِفْ: (يَا)، أَلَا وَابْدَأْ بِضَمٍّ[(٣)] أُسْجُدُوا: رُحْ ثُبْ[(٤)] غَلَا

واخْتُلِفَ في: ﴿أَلَّا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [٢٤ ـ ٢٥].

فقرأه الكسائي، وأبو جعفر، ورويس ـ كما سيأتي آخر البيت رمزهم ـ: ﴿[أَلَا][(٥)] **يَسْجُدُواْ**﴾؛ بتخفيف اللام[(٦)].

على أنه حرف تنبيه واستفتاح، و﴿**ياء**﴾ عندهم: في نية الفصل من:

---

(١) نصَّ عليه في الدر المصون، وكذا مكي في الكشف حيث قال: «والفتح أكثر وأشهر، والضمُّ الاختيار؛ لأنَّ عليه الجماعة، ولولا الجماعة لاخترت الفتح». (ينظر: الكشف ١٥٥/٢، والدر المصون ٥٩٣/٨، واللباب ١٣٧/١٥، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في المتن الذي على هامش الشرح، وهو موجود في أصل الشرح، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: (**بِضَمٍّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بجر الميم بلا تنوين: (**بِضَمِّ**)، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، والثاني: بكسر الثاء: (**ثِبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) بعد كلمة (رمزهم) يأتي مسح وبياض ثم بعده: (يسجدوا)، والصواب ما أثبته بين القوسين لدلالة السياق عليه.

(٦) مع فتح الهمزة، ويبدءون بهمزة وصلٍ مضمومة؛ على الأمر، قال في الدر المصون: «فكان حقُّ الخطِّ على هذه القراءة أن يكون: ﴿**يا اسْجُدُوا**﴾، لكنَّ الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أسقطوا ألف: ﴿**يا**﴾، وهمزة الوصل من: ﴿**اسْجُدُوا**﴾، خطًّا لمَّا سَقَطَا لفظاً، ووصَلُوا الياءَ بسين: ﴿**اسْجُدُوا**﴾، فصارت صورته: ﴿**يَسْجُدُوا**﴾، فاتحدت القراءتان لفظاً وخطًّا، واختلفتا تقديراً»، وقال النويري: «عُلِمَ تخفيف: ﴿**أَلَا**﴾، من لفظه، وحرف النداء من قوله: ﴿**يا**﴾، والأمر من قوله: ﴿**اسْجُدُوا**﴾». (ينظر: الدر المصون ٥٩٨/٨، والنشر ٣٣٧/٢، وشرح النويري ١٠٩/٥، والإتحاف ٣٢٥/٢).

﴿اسْجُدُوا﴾، ثم قيل: هو حرف تنبيه جُمِعَ بينه وبين: ﴿أَلَا﴾ تأكيداً، وقيل: حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: (يا هؤلاء أو يا قوم اسجدوا)؛ فعل أمر[١].

ومثله في لسان العرب كثير؛ نثراً، ونظماً، نحو قوله:

[أَلَا يَا ارْحَمُونَا، أَلَا يَا تَصَدَّقُوا عَلَينَا، أَلَا يَا أنزِلُوا][٢].

وكقول الشاعر[٣]:

فَقَالَتْ أَلَا يَا اسْمَع أَعِظْكَ بِخُطَّةٍ ... فَقُلْتُ سَمِيْعًا[٤] فَانْطقِي وَأَصِيْبِي

وقوله[٥]: **[أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ]**[٦]، وغير ذلك[٧].

---

(١) ينظر: الكشف ١٥٧/٢ ـ ١٥٨، وشرح الهداية ص (٦٤١ ـ ٦٤٢)، والدر المصون ٥٩٨/٨ ـ ٦٠٢، واللباب ١٤٥/١٥ ـ ١٤٢، والإتحاف ٣٢٥/٢ ـ ٣٢٦، وشرح النويري ١١٠/٥، وغيث النفع ص (٣١١).

(٢) في الأصل: (ألا يا راحموا، ألا يا اصدقوا علينا، ألا يا أنزلوا)، وهو تصحيف ونقص، والصواب ما أثبته، وقال الفراء: «وسمعتُ بعض العرب يقول: ألا يا ارحمانا، ألا يا تصدقا علينا، قال: يعنيني وزميلي»، ومنه ـ أيضاً ـ ما جاء في الأثر: «أنَّ أُبَيّ بن خلف كان على بعير له يوم بدر، وهو يقول: يا حدراها، يا حدراها»؛ ومعناه: يا قوم هل أحد رأى مثل هذه؛ لما رأى من ظفر المسلمين، ونصرة الملائكة، وقتل رؤوس المشركين وأسرهم، قاله محقق غيث النفع. (ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢، والبحر المحيط ٦٦/٧ ـ ٦٩، والدر المصون ٦٠١/٨، واللباب ١٤٥/١٥، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٩٤٥/٣).

(٣) وهو بيت للنمر بن تولب بن زهير العكلي، وقد اختلفت النسخ في ضبط بعض ألفاظه. (معاني القرآن للفراء ٤٠٢/٢، والبحر المحيط ٦٦/٧، والكشف ١٥٨/٢، والدر المصون ٦٠١/٨).

(٤) في البحر المحيط: (فقلت سمعنا). (ينظر: البحر المحيط ٦٦/٧).

(٥) في الأصل بعد (ألا يا) كلمة غير مفهومة ثم بعدها: (عار سحال)، وهو تصحيف ونقص، والصواب ما أثبته. (ينظر: الكتاب ٢٢٢/٤، والبحر المحيط ٦٦/٧).

(٦) وهو صدر بيت للشماخ، وعجزه: (**وَقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ**)، وهو في ديوانه ص (٤٥٦)، وروايته:

أَلَا يَا أَصْبِحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ... وَقَبْلَ مَنَايَا بَاكِرَاتٍ وَآجَالِ

و(سنجال)؛ قرية في أرمينية، أو أذربيجان. (ينظر: الدر المصون ٦٠٠/٨، والكتاب ٢٢٢/٤، والبحر المحيط ٦٦/٧).

(٧) أي: وغير ذلك من شواهد العرب نثراً وشعراً، وقد ذكر بعضها أبو حيان في البحر المحيط، =

ورُجِّحَ الأول[1]؛ لعدم الحذف، بخلافه على الثاني، فإن العامل في المنادى محذوف، فلو حُذِفَ المنادى كان إجحافاً.

وقرأ الباقون: بتشديد: ﴿أَلَّا﴾[2].

على إدغام [٤٨١] نون: ﴿أَن﴾؛ الناصبة للفعل، في لام: ﴿لَا﴾، ومن ثم حُذِفَت منه نون الرفع، فـ﴿يَسْجُدُواْ﴾ فعل مضارع؛ أي: (زين لهم أن لا يسجدوا [وصدوهم][3] عن السجود)، أو (لا يهتدون أن يسجدوا)؛ على أنَّ: ﴿لَا﴾ زائدة[4].

= وصاحب الدر المصون، وابن عادل في اللباب، ومكي في الكشف، وغيرهم. (ينظر: الدر المصون ٥٩٩/٨ ـ ٦٠١، واللباب ١٤٣/١٥ ـ ١٤٤، والبحر المحيط ٦٦/٧ ـ ٦٧، والكشف ١٥٨/٢).

(١) أي: أنَّ ﴿يَا﴾؛ حرف تنبيه، مؤكد للتنبيه قبله، فجُمِعَ بينه وبين: ﴿أَلَا﴾ تأكيداً، قال في غيث النفع: «واختار هذا الرأي جماعة من المحققين؛ منهم: ابن عصفور». (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)، والإتحاف ٣٢٥/٢).

(٢) مع فتح الهمزة. (ينظر: شرح النويري ١٠٩/٥، والإتحاف ٣٢٥/٢).

(٣) في الأصل: (وصدورهم)، والتصويب من غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٤) قال محقق غيث النفع: «نبه العلماء إلى أنه لا ينبغي إطلاق لفظ الزيادة على شيء من ألفاظ القرآن الكريم، أيًّا كانت الدوافع أو المسوغات، سواء كان المراد بالزائد ما ليس له معنى، أو كان المراد ما لا يختل المعنى الأصلي بحذفه، أو ما يعبر عنه بالصلة، فالتعبير بالزيادة على كلا النوعين فيه إيهام ونوع تجاوز في الأدب مع كلام الله ـ ﷻ ـ، والأولى أن يعبر عنها بالصلة تأدباً، إذ لم يقع في الوحي العزيز حشوٌ ولا زيادة ليس لها معنى، بل هو معجز في كل حرف من حروفه، ولفظ من ألفاظه، ولا يعني خفاء معناها عن بعضٍ أنها زيادة يغني حذفها عنها»، وكلام الشارح هنا في توجيه قراءة الجماعة موجودٌ بحروفه في غيث النفع، وقد أفاض السمين الحلبي في توجيه قراءة الجمهور حتى قال بعد أن ذكر توجيه قراءة الكسائي ومن معه: «فهذا توجيهُ قراءةِ الكسائي، والخطبُ فيها سهلٌ، وأمَّا قراءة الباقين فتحتاج إلى إمعان نظر، وفيها أوجه كثيرة»، ثم ذكر خمسة أوجه في توجيهها. (ينظر: غيث النفع ٩٤٧/٣، والإتقان ٢٦٨/٢، ومجموع الفتاوى ٥٣٧/١٦، والدر المصون ٦٠٢/٨، واللباب ١٤٥/١٥ ـ ١٤٦، والكشف ١٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٢)، والبحر المحيط ٦٥/٧ ـ ٦٦).

وعلى القراءة الأولى الوقف على: ﴿يَهْتَدُونَ﴾ تام؛ لأن: ﴿أَلَا﴾ للاستفتاح، وحكمه أن يُبْتَدَئَ به الكلام(١).

وقوله: (**مُبْتَلًى قِفْ**)؛ يعني: أنه يجوز الوقف الاختباري(٢).

على: (﴿يَا﴾) وحدها(٣).

وعلى: (﴿أَلَا﴾) وحدها(٤).

---

(١) ذكره السمين الحلبي في الدر المصون ٦٠١/٨، ونقله عنه صاحب اللباب ١٤٤/١٥ ـ ١٤٥ حيث قال في تفسيره: «واعلم أن الوقف عند الكسائي على: ﴿يَهْتَدُونَ﴾ تام، وله أن يقف على: ﴿أَلَا يَا﴾، ويبتدئ: ﴿اسْجُدُوا﴾ بهمزة مضمومة، وله أن يقف على: ﴿أَلَا﴾ وحدها، وعلى: ﴿يَا﴾ وحدها؛ لأنهما حرفان منفصلان، وهذان الوقفان وقفا اختبار لا اختيار؛ لأنهما حرفان لا يتم معناهما إلا بما يتصلان به، وإنما فعله القراء امتحاناً وبياناً»، وذكره الساجاوندي في علله ص (٣٧٩)، حيث قال: «ومن خفف ﴿أَلَا﴾، وقف مطلقاً؛ لأن التنبيه للابتداء»، وقال ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ٨١٦/٢: «غير تام لمن شدد: ﴿أَلَّا﴾، ومن قرأ بالتخفيف: ﴿أَلَا﴾؛ وقف: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَا يَا﴾، وابتدأ: ﴿اسْجُدُوا﴾؛ على معنى: (اسجدوا لله)، بالأمر»، وقال النحاس في القطع والائتناف ص (٣٧٩): «ليس بكاف إلا أن يقرأ بقراءة أبي جعفر وحميد والكسائي فيقف على قول أبي عبيد: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾، ثم يبتدىء: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾، والمعنى: ألا يا أيها الناس اسجدوا لله، فهذا ابتداء كلام»، وهو اختيار الأشموني في منار الهدى ص (٢٠٧) حيث قال: «تام على قراءة الكسائي، فعلى قراءته يوقف على: ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾، وعلى: ﴿يَهْتَدُونَ﴾»، وقال مكي في الكشف: «فالوقف على ما قبل: ﴿أَلَا﴾ في هذه القراءة: حسن»، وهو اختيار النويري في شرحه، وصاحب غيث النفع. (ينظر: الكشف ١٣٩/٢، والدر المصون ٤١٠/٨، وشرح النويري ١١/٥، واللباب ٣٩٤/١٤، والنشر ٢٢٦/١، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٢) قال المنير السمنودي: «قوله: (**وَمُبْتَلاً**... الخ) أراد أن يبين هذه الكلمات المتصلة بتفصيل بعضها عن بعض كما هي منفصلة؛ فقال: إذا ابْتُلِيتَ بالوقف؛ أي: إذا اخْتُبِرْتَ وسُئِلْتَ عن ذلك على وجه الامتحان، أو أراد بالابتلاء الاضطرار إلى ذلك لانقطاع النفس»، وهو كذلك في شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح المنير السمنودي (ل ١٢١/أ ـ ل ١٢١/ب)، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٠)).

(٣) قال ابن الناظم: «لأنها حرف نداء؛ والمنادى هنا محذوف، فهذا موضع الاختبار؛ لأن الياء منفصلة بالفعل لفظاً وخطًّا». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٠)).

(٤) قال ابن الناظم: «وأمَّا الوقف على: ﴿أَلَا﴾ فلا يحتاج إلى اختبار، إذ لا يخفى أنه كلمة، =

لأن كل واحدة كلمة مستقلة.

وعليهما معاً[١].

[(وَ)][٢] إذا وقفت على: ﴿أَلَا﴾[٣] ـ اختبارًا ـ.

فـ(ـابْدَأْ بِضَمِّ) همزة الوصل.

مِنْ: ﴿أُسْجُدُوا﴾.

لأنه ثلاثي مضموم الثالث ضمًّا لازماً[٤].

وذلك في قراءة المرموز إليهم بأوائل قوله: (رُحْ[٥] ثُبْ[٦] غَلَا[٧])؛ أي: الكسائي، وأبي جعفر، ورويس، ـ كما تقدم ـ.

= وكذلك الوقف على: ﴿اسْجُدُوا﴾، فلما كان قوله: (مُبْتَلَى) يحتمل الأمرين؛ ذكر موجبهما على كلٍّ واحد من التقديرين». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٠)).

(١) قال النويري في شرحه: «وَعُلِمَ تنويع الوقف من تقديمه: ﴿يَا﴾، على: ﴿أَلَا﴾، ولما اختلف ابتداؤه ووصله وابتداء غيره وعرض الابتلاء بيَّنَهُ». (ينظر: الكشف ١٥٦/٢، والدر المصون ٦٠١/٨ ـ ٦٠٢، واللباب ١٤٤/١٥ ـ ١٤٥، وشرح النويري ١١٠/٥).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو في الحقيقة جزء من كلام الناظم، وقد فات الشارح ـ على خلاف عادته ـ أن يتناوله بالشرح والبيان، وقد أَثْبَتُّهُ محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه.

(٣) في الأصل: (لا)، والتصويب من غيث النفع ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٤) فهو فعل أمر من المضارع المضموم الوسط. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٠)، والإتحاف ٣٢٥/٢، وشرح النويري ١٠٩/٥، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٥) ومعنى قوله: (رُحْ)؛ من الرواح، وابتدائه بعد غروب الشمس، وقد يكون فعلاً، من راح الشيء؛ إذا وجد ريحه.

(٦) ومعنى قوله: (ثُبْ) ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى ورجع، وعلى كسر الثاء: (ثِبْ)؛ مِن وَثَب، يَثِبُ، وُثُوباً؛ فعل أمر؛ بمعنى: الوثوب، وهو: النهوض، وَثَبَ الرياضي؛ قفز، وَوثب الرجل قائماً؛ وقف ونهض.

(٧) قال ابن الناظم: «قوله: (غَلَا)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

وأما على قراءة الباقين ـ بتشديد: ﴿أَلَّا﴾ ـ فلا يحسن الوقف على: ﴿يَهۡتَدُونَ﴾، لأن ما بعده معمول له، أو لما قبله[(١)]، كما عُلِمَ مما قررناه.

فإن وقف فهو جائز؛ نظراً لكونه رأس آية[(٢)].

ولا يجوز الوقف على: (الياء)؛ لأنها [بعض][(٣)] كلمة، والوقف على بعضها دون بعض غير جائز[(٤)].

---

(١) قال به مكي بن أبي طالب في الكشف ١٥٧/٢، وذكره السمين الحلبي في الدر المصون ٦٠٢/٨ ـ ٦٠٣، ونقله عنه صاحب اللباب ١٤٦/١٥، وذكره الساجاوندي في علله ص (٣٧٩) فقال: «﴿لَا يَهۡتَدُونَ﴾؛ (لا)؛ ـ أي: لا يجوز الوقف عليه ـ، لأن التقدير: فصدهم لئلا يسجدوا»، وقال ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ٨١٦/٢: «غير تام لمن شدد: ﴿أَلَّا﴾؛ لأن المعنى: زين لهم الشيطان ألَّا يسجدوا»، وقال النحاس في القطع والائتناف ص (٣٧٩): «ليس بكاف»، وهو اختيار الأشموني في منار الهدى ص (٢٠٧) حيث قال: «ومن قرأ بتشديد: ﴿أَلَّا﴾، فلا يقف على: ﴿أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾، ولا على: ﴿يَهۡتَدُونَ﴾، ولا على: ﴿أَلَّا﴾. . .الخ»، وهو اختيار النويري في شرحه حيث قال: «ولا يتم الوقف على: ﴿يَهۡتَدُونَ﴾؛ لتعلقه بتاليه»، وكذا هو اختيار الصفاقسي صاحب غيث النفع. (ينظر: الكشف ١٣٩/٢، والدر المصون ٤١٠/٨، وشرح النويري ١١/٥، والإتحاف ٢٩٩/٢، واللباب ٣٩٤/١٤، والنشر ٢٢٦/١، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٢) قال في غيث النفع: «من قرأ: ﴿أَلَّا﴾؛ بالتشديد، لم يَحْسُنْ وقفه على: ﴿يَهۡتَدُونَ﴾، فإن وقف عليه جاز؛ لأنه رأس آية» وتبعه الشارح ـ هنا ـ فنقل عنه ذلك الجواز والتعليل ـ وإن لم يصرح بالنقل ـ موافقاً له، والصواب أنَّ الوقف على رؤوس الآي ليس حظه مجرد الجواز، بل هو سنة منقولة، كما تقدم تحريره عند شرح المؤلف لمقدمة الطيبة، وهو مذهب الأئمة: البيهقي، والداني، وأبو العلاء الهمذاني، وابن القيم، وابن الجزري، وابن النحاس، والسخاوي، وعبدالله بن أبي الهذيل التابعي، وكان أبو عمرو بن العلاء يسكت عند رأس كل آية ويقول: «إنه أحب إليَّ»، وقال الإمام البيهقي: «ومتابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن من تتبُّع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها»، وقال أبو العلاء الهمذاني ـ في كتابه الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي ـ: «(لا بد للقارئ من الاستراحة لطول القصة، فإن انقطع نفسه فليقف على رؤوس الآي فإنه سنة». (ينظر: النشر ٢٢٦/١، وزاد المعاد ٣٣٧/١، والمكتفى ص (١٤٦)، وشعب الإيمان ٥٢١/٢، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٣) في الأصل: (بعد)، والصواب ما أثبته. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣١١).

ولا يجوز[١] الوقف على: (أن) المدغم نونها في: (لا)، إذ كل ما يكتب موصولاً لا يجوز الوقف إلا على الكلمة الأخيرة[٢]؛ لأجل [الاتصال][٣] الرسمي، ولا يجوز فصله إلا برواية صحيحة[٤]، نحو وقف الكسائي على ياء: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢][٥]، وقد اجتمعت المصاحف على كتابتها كلمة واحدة[٦]، تدبر.

٨٣١ ـ يُخْفُونَ، يُعْلِنُونَ، خَاطِبْ: عَنْ رُقَا[٧] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُخْفُونَ﴾، و﴿يُعْلِنُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [٢٥].

فـ(**ـخَاطِبْ**)؛ أي: اقرأهما بتاء الخطاب[٨].

---

(١) وهذا الحكم هو: لجميع القراء؛ سواءٌ منهم من قرأ بالتشديد، أو بالتخفيف. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٢) منه؛ أي: من ذلك الموصول. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٣) في الأصل: (الانفال)، والتصويب من غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٤) نصَّ على ذلك ابن الجزري وقرره في النشر. (ينظر: النشر ١٥٢/٢).

(٥) وقد تم بيانه عند شرح المؤلف لباب الوقف على مرسوم الخط، البيت (٣٦٧)، وينظر: النشر ١٥١/٢.

(٦) ينظر: النشر ١٥١/٢ ـ ١٥٢، وغيث النفع ص (٣١١)، والدر المصون ٦٠٣/٨، واللباب ١٤٦/١٥.

(٧) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة، ولم تشكل حركة الراء: (**رقَّا**)، وضُبِطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة، وفتح الراء: (**رَقَّا**)، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، مع ضم الراء: (**رُقَّا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وإلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بضم الراء، مع الألف المقصورة: (**رُقَّى**)، وقد تصحفت الراء في نسخة رضوان العقبي إلى زاي معجمة: (**زَقَّا**)، ولا يصح، بينما لم يتبين ضبط حركة الراء في النسخة التي عليها خط الناظم. فصار في ضبط هذه الكلمة ثلاثة أوجه: (**رَقَّا**)، (**رُقَّا**)، (**رُقَّى**).

(٨) فأما قراءة حفص فعلى الالتفات، وأما قراءة الكسائي فلأن ما قبله: أَمْرُهُمْ بالسجود وخطابهم. (ينظر: الدر المصون ٦٠٥/٨ ـ ٦٠٦ واللباب ١٤٩/١٤، شرح النويري ١١١/٥).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**عَنْ**[١] **رُقَا**[٢])؛ أي: حفص، والكسائي.

والباقون: بياء الغيب فيهما[٣].

وتقدَّم الكلام على: ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [٢٨][٤].

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [٢٩]؛ الثلاثة هنا[٥] في كالأول من المؤمنين[٦]؛ بخمسة أوجه[٧]، مرَّ بيانه في نحو: ﴿تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥].

وتقدَّم في أبواب الأصول[٨]:

الخلاف في: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ [٣٦]، **حاصله**[٩] **أنَّ**:

---

(١) وقوله: (**عَنْ**)؛ حرف جر؛ من معانيها؛ المجاوزة، والتعليل، وانتهاء الغاية، وتأتي بمعنى: بَعْدَ، وبمعنى: مِنْ، وتأتي بمعان أخرى.

(٢) ومعنى قوله: (**رَقَا**) ـ على فتح الراء ـ؛ أي: صعد، ويمكن أن يكون فعلاً؛ من الرقية الشرعية، ومنه الراقي الذي يرقي الناس، وأما على ضم الراء: (**رُقَا**)، فهي جمع رُقية؛ وهي الاستشفاء بالقرآن والأذكار الصحيحة.

(٣) لتقدم الضمائر الغائبة. (ينظر: الدر المصون ٦٠٥/٨، واللباب ١٤٩/١٤، وشرح النويري ١١١/٥).

(٤) فقرأ قالون، ويعقوب: بالقصر، وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة: بسكون الهاء، وقرأ ابن ذكوان: بالقصر والإشباع، وقرأ هشام: بالسكون والإشباع، والقصر، وقرأ أبو جعفر: بالإسكان، والقصر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٥٣ ـ ١٥٤)، والنشر ٣٠٦/١، والإتحاف ٥٣٢٦/٢ ـ ٣٢٧).

(٥) سورة النمل: الآيات: [٢٩، ٣٢، ٣٨].

(٦) الآية: [٢٤].

(٧) وهي: إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٣٢٧/٢).

(٨) وذلك في باب: الإدغام الكبير، البيت رقم (١٤٩)، وباب: ياءات الزوائد ص (٦٠)، البيت رقم (٤١٢).

(٩) ينظر: الإتحاف ٣٢٧/٢، وغيث النفع ص (٣١١ ـ ٣١٢).

المدنيين، وأبا عمرو، قرؤوا:

﴿**أَتُمِدُّوْنَنِي**﴾ بنونين خفيفتين[١]، بعدهما ياءٌ، وصلاً فقط.

﴿**أَتَانِيَ** ٱللَّهُ﴾؛ بياء مفتوحة وصلاً.

واخْتُلِفَ عن: قالون، وأبي عمرو، في حذفها **[٤٨٢]** وقفاً.

وحذفها وقفاً: ورش، وأبو جعفر، بلا خلاف.

وابن كثير:

﴿**أَتُمِدُّوْنَنِي**﴾؛ كذلك بنونين، مع إثبات الياء في الحالين.

﴿ءَاتَىٰنِۦ﴾؛ بحذف الياء وصلاً وكذا وقفاً؛ بخلاف عن قنبل.

وابن عامر، وشعبة:

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾؛ بنونين أيضاً، وبحذف الياء في الحالين.

وكذا ياء: ﴿ءَاتَىٰنِۦ﴾.

وحفصاً:

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾، كذلك.

إلا أنه أثبت الياء في: ﴿**أَتَانِيَ**﴾ مفتوحة وصلاً، واختلف عنه وقفاً.

وحمزة:

﴿**أَتُمِدُّوْنَنِي**﴾؛ بالإدغام[٢]، وإثبات الياء في الحالين.

﴿ءَاتَىٰنِۦ﴾؛ بحذفهما فيهما.

---

(١) مفتوحة، فمكسورة. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٢٧).

(٢) بإدغام نون الرفع في نون الوقاية. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٢٨).

والكسائي:

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بنونين، وحذف الياء فيهما[١].

﴿ءَاتَىٰنِ ءَ﴾؛ بالإمالة مع حذف الياء فيهما[٢]

وخلفاً عن نفسه:

كذلك، لكن بغير إمالة.

ويعقوب:

﴿أَتُمِدُّوْنِّي﴾؛ بالإدغام، وبالياء فيهما[٣].

و﴿ءَاتَىٰنِ ءَ﴾؛ بإثبات الياء وقفاً، وأما وصلاً: ففتحها رويس، وحذفها روح.

وللأزرق في: ﴿ءَاتَىٰنِ ءَ﴾ بالنظر لمد البدل، مع الفتح والتقليل؛ خمس طرق[٤].

---

(١) أي: في الحالين؛ وقفاً، ووصلاً.

(٢) أي: في الحالين؛ وقفاً، ووصلاً.

(٣) أي: في الحالين؛ وقفاً، ووصلاً.

(٤) والتحرير أنها ستة طرق صحيحة مقروء بها، أما الطرق الخمسة فهي: الأولى: قصر البدل والفتح، والثانية: التوسط والفتح، والثالثة: المد المشبع والفتح، والرابعة: المد مع التقليل، والخامسة: التوسط مع التقليل، وقد نظمها ابن الجزري في ما يسمى: بالمسائل التبريزية، ونقلها عنه صاحب الإتحاف ٢٦٤/١، حيث قال ابن الجزري:

كَآتَى لِوَرْشٍ افْتَحْ بِمَدٍّ وَقَصْـرِهِ ... وَقَلِّلْ مَعَ التَّوسِيطِ وَالْمَدِّ مُكْمِلَا
لِحِرْزٍ وَفِي التَّلْخِيصِ فَافْتَحْ وَوَسِّطَنْ ... وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَلَا

وأما الطريق السادس المختلف فيه فهو: قصر البدل مع التقليل، قال الترمسي ـ رحمه الله تعالى ـ في تقريره للأوجه الخمسة ومنعه للوجه السادس ما نصه: «وإنما امتنع هذا السادس؛ أعني: قصر البدل مع التقليل؛ لأنَّ كل من روى القصر فيه لم يرو التقليل»، قلتُ: وليس ذلك كذلك؛ ففي تحرير الشارح واختياره في هذه المسألة مراجعة ونظر، وهو في ذلك تابع لصاحب الإتحاف، واختيار الشارح هنا ـ أي: بأنها خمسة أوجه، مع رد وجه التقليل مع قصر البدل ـ هو اختيار الشيخ الصفاقسيّ وبعض شيوخه، حيث قال في الغيث: «وكان شيخنا العلامة عليّ الشبراملسيّ يخبر أنَّ مشايخه =

. . . .

= يقرؤون بها ـ بستة أوجه ـ وقرؤوا بها على مشايخهم، وأمعن هو ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ النظر فأسقط منها واحداً؛ وهو القصر على التقليل، فكان يقرأ بخمسة، والصحيح أنه لا يصح منها من طريق الشاطبية إلا أربعة، وهو القصر والطويل على الفتح، والتوسط والطويل على التقليل، ولم أقرأ على شيخنا من طريق الشاطبية إلا بها، وقرأ هو بذلك على شيخه سلطان بن أحمد المزَّاحي، والوجه الخامس إنما هو من طريق الطيبة، كما ذكره الشيخ سلطان في جواب الأسئلة»، وهو ـ أيضاً ـ اختيار صاحب الإتحاف، حيث قال: «وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة؛ التي هي طرق الكتاب، ومنع شيخنا العلامة المتقن (سلطان) ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ الطريق الثانية من طريق الحرز؛ وهي: التوسط مع الفتح؛ معللاً لذلك: بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري، قال لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري. . .الخ» ثم ذكر البيتين المنسوبين لابن الجزري، واللذين نقلهما الشارح، وهو أيضاً ـ مذهب الخليجي في حل المشكلات حيث قال: «ولا يتأتى تقليل ذات الياء على قصر البدل من جميع الطرق، وليس من طريق الحرز فتحها مع التوسط، بل هو من طريق النشر، نقل ذلك كله العلامة (سلطان)، قال صاحب الإتحاف: وقوله: وقصر مع التقليل..الخ؛ تصريح بمنع الطريق السادس؛ وهو قصر البدل مع التقليل، فلا يصح من طريق الكتابين».

والصحيح الذي قرره المحررون: أنَّ وجه التقليل على قصر مد البدل للأزرق: وجه صحيحٌ مقروءٌ به؛ من طريق تلخيص ابن بليمة، وهو اختيار الإمام المتولي في الروض النضير ص (٥٨٣)، البيت رقم (٧٦٣):

وَقَلِّلْ مِنَ التَّلْخِيصِ ذَا الْيَا لأَزْرَقٍ ... سِوَى مَا بِهِ هَا مِنْ رُؤُوسٍ تَنَزَّلَا

كما هو اختيار الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيَّات حيث قال في تنقيح فتح الكريم ص (٢٢)، البيت رقم (٥٢):

وَقَلِّلْ مِنَ التَّلْخِيصِ ذَا الْيَاءِ عِنْدَهُ ... سِوَى مَا بِهِ هَا مِنْ رُءُوسٍ تَنَزَّلَا

قال الشيخ الزيات في شرحه لهذا البيت: «ذكر ابن بليمة في تلخيصه للأزرق: التقليل في ذوات الياء مطلقاً، وفتح ما فيه هاء من رؤوس الآي، والقصر والتوسط في البدل. . .الخ».

وهو ـ أيضاً ـ اختيار الشيخ إبراهيم بن علي السمنودي في منظومة (البدر المنير) ص (٥٠١)، البيت رقم (٢٧٣)، وبمثله قال الشيخ الكبير عامر السيد عثمان في فتح القدير ص (٥٧)، البيت رقم (٦٦):

وَقَلِّلْ رُؤُوسِ الآي مَعْ كُلِّ ذَاتِ يَا ... وَقَلِّلْ رُؤُوساً غَيْرَ مَا (هَا) بِهِ فَلَا

والنصُّ الذي في تلخيص ابن بليمة ص (٢٨) والذي يُعْتَمَدُ عليه في القراءة بوجه قصر البدل مع تقليل ذوات الياء هو قوله في التلخيص: «قرأ ورش ـ يعني من طريق الأزرق ـ: =

٨٣١ - .... وَالسُّوقِ[(١)]، سَاقَيهَا، وَسُوقِ[(٢)]، اهْمِزْ: زَقَا[(٣)].

= جميع ذلك ـ يشير إلى ذوات (الياء) ـ بين اللفظين، إلا ما كان ذلك في سورة أواخر آيها (ها ألف) فإنه أخلَصَ الفتح فيه»، على أنَّ ابن الجزريّ ـ في النشر ـ قد نصَّ لابن بليمة بالفتح في ذوات الياء ـ مما ليس برأس آية ـ قولاً واحداً، بل إنه صرح: أنه لم يرو للملا، والصواب عكسه؛ أي: أنَّ له التقليل بين بين ـ فيما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية ـ قولاً واحداً، وله في مد البدل: القصر والتوسط، فلعل ابن الجزري ـ كما أفاده الشيخ محمد تميم الزعبي ـ لم يطلع على النسخة التي فيها التقليل في ذوات الياء قولاً واحداً، وقد تبع ابن الجزري في ذلك ـ كما أشرت سابقاً ـ صاحب لطائف الإشارات، وصاحب الإتحاف ولم يعقب محققا إتحافه بشيء، وكذا الصفاقسي، ولم يعقب ـ أيضاً ـ محقق غيث النفع على اختيار الصفاقسي في هذه المسألة.

فالخلاصة: أنَّ وجه التقليل على قصر مد البدل للأزرق وجهٌ صحيحٌ مقرروءٌ به، وبالأوجه الستة كانت التلقي عن شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى، بمضمن كتابه العالي المسمى: فتح المتعالي بالقراءات العشر العوالي، قال الشيخ الزعبي: «وبالأوجه الستة كانت قراءتي على جميع من قرأت عليه من المشايخ في المدينة والشام ومصر، وهو الاختيار»، والله أعلم (ينظر: النشر ٤٩/٢ ـ ٥٠، وغيث النفع ص (١٠٧ ـ ١٠٨)، والإتحاف ٢٦٤/١، وحل المشكلات ص (٤١)، ومتن طيبة النشر، البيت رقم (٣٩٨)، وفريدة الدهر ٦٥/٢ ـ ٦٦).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة ساكنة بدل الوواو: (**السُّؤْقِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بواو ساكنة بدل الهمزة: (**وَالسُّوْقِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بهمزة ساكنة بدل الوواو، وكسر القاف: (**سُؤْقِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بواو ساكنة بدل الهمزة، وكسر القاف: (**سُوْقِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بواو ساكنة بدل الهمزة، وفتح القاف: (**سُوْقَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية).

(٣) أصاب القاف ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ مسح وطمس، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: ضُبِطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بفتح الزاي، وبالألف الممدودة: (**زَقَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الزاي، وبالألف المقصورة: (**زَقَى**)، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الزاي، وبالألف الممدودة: (**زُقَا**)، ومعناها ـ على ضم الزاي ـ؛ الصياح والصراخ.

٨٣٢ ـ سُوقِ[١]: عَنْهُ.................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي:

﴿السُّوقِ﴾ مِنْ قوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا[٢] بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ في ص[٣].

﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا[٤]﴾ هنا[٥].

(وَ﴿سُوْقِ﴾) مِنْ قوله: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ في الفتح[٦].

فـ(ـاهْمِزْ)؛ أي: اقرأه بالهمزة الساكنة[٧] بدل الألف والواو.

للمرموز إليه بزاي: (زَقَا)[٨]؛ أي: قنبل ـ وحده ـ عن ابن كثير.

وهي لغة أصلية على الصحيح[٩].

---

(١) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بواو ساكنة بلا همز: (سُوْقِ)، وضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح ابن الناظم، وشرح موسى جار الله؛ بواوين؛ الأولى مضمومة مهموزة، بعدها واو ساكنة: (سُؤُوقِ)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بهمزة مضمومة على نبرة، ثم واو مضمومة: (سُئُوقِ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بواو مهموزة مضمومة: (سُؤُقِ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (سُئُوقِ)، (سُوْقِ)، (سُؤُقِ)، (سُؤُوقِ)، وهذ الاختلاف لا يترتب عليه أثر في الدلالة والمعنى، وإنما هو اختلاف رسم وصورة، وقد أثبته بالتفصيل؛ لبيان طبيعة خلاف النسخ في ضبط المتن وتحقيقه.

(٢) في الأصل: (فطفق سحاب بالسوق والأعناق)، وهو خطأ وتحريف.

(٣) الآية: [٣٣].

(٤) في الأصل: (وكشفت عن ساقها)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٥) الآية: [٤٤].

(٦) الآية: [٢٩].

(٧) قال النويري: «وعُلِمَ سكون الهمز: من إطلاقه». (ينظر: شرح النويري ١١٣/٥).

(٨) وقوله: (زَقَا)؛ فعلٌ؛ يعني: رفع الصوت، وشدة البكاء والصياح، يقال: زَقَا الطفل؛ إذا اشتد بكاؤه، وزقا الطائر؛ رفع صوته صائحاً.

(٩) قيل هي لغة أبي حية النميري، وكان من فصحاء العرب، فقد كان يهمز كل واو ساكنة مضموم ما قبلها. (ينظر: الكشف ١٦١/٢، والبحر المحيط ٧٦/٧، والدر المصون ٦١٩/٨).

وقيل: فرعية، [كهمز][١]: (يأجوج ومأجوج)[٢].

وروى ﴿سُوْقِ﴾؛ أي:

﴿بِٱلسُّوقِ﴾ في ص[٣].

و﴿سُوقِهِۦ﴾[٤] في الفتح[٥].

بزيادة واو، بعد الهمزة.

(عَنْهُ)؛ عن قنبل ـ أيضاً ـ.

على أنه جمع (ساق)، كـ(طل)، و(طلول)[٦].

واسْتُغْرِب هذا الوجه[٧]، حتى قيل: إنه انفرد به الشاطبي، حيث ذكره عنه بقوله:

.... **وَوَجْهٌ بِهَمْزٍ بَعْدَهُ الْوَاوُ وُكِّلَا**[٨]

---

(١) في الأصل: (لهمز)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣٢٩/٢).

(٢) عزا هذا القول النويري في شرحه إلى أبي حيان، ومعناه موجود في إبراز المعاني، وقال في البحر: «هي لغة مشهورة في همز الواو التي قبلها ضمة»، ونقل ابن الجزري كلام أبي حيان ثم قال: «قلتُ: وهو الصحيح»، وقال في الكشف: «وهي لغة قليلة خارجة عن القياس»، وقال في شرح الهداية: «قد جاء في كلامهم، وإن لم يكن بالفاشي». (ينظر: الكشف ١٦١/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٣)، والبحر المحيط ٧٦/٧، وإبراز المعاني ٥٩/٤، والنشر ٣٣٨/٢).

(٣) الآية: [٣٣].

(٤) في الأصل كتبت بالهمز: (سوأقه).

(٥) الآية: [٢٩].

(٦) قال في الدر المصون: «فإنَّ (ساقاً) جُمِعَ على: (سووق)؛ فهُمِزَت الواو الأولى». (ينظر: الدر المصون ٦١٩/٨، واللباب ١٧٢/١٤).

(٧) أي: وجه القراءة لقنبل: بزيادة واو، بعد الهمزة، في حرفي: (ص)، و(الفتح)، قال في الدر: «وهذه الرواية غريبة عن قنبل، وقد قرأنا بها ولله الحمد». (ينظر: الدر المصون ٦٢٠/٨).

(٨) بعد ذكره لشاهد المسألة من حرز الأماني قال: (انتهى)، ولعلها سبق قلم، حيث لا يوجد نقل لكلام أو نحوه، وإنما نقل كلاماً عن المصنف فيما بعد ذلك. (ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٩٣٨)).

انتهى. وليس كذلك، فقد صرح الهذلي: بأنه طريق بكار عن ابن مجاهد، وأبي أحمد السامري عن ابن شنبوذ(١).

قال المصنف(٢): «وقرأ جمع الرواة عن بكار على ذلك بـ(السوق)»(٣).

ولم يذكره في التيسير(٤).

والباقون: بترك الهمز، والواو، في الثلاثة.

على الأصل السالم عن كثرة التغيير(٥).

وخرج بالثلاثة(٦):

﴿يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢].

﴿ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩].

فلا خلاف في عدم الهمز فيه(٧).

---

(١) نصَّ على ذلك في النشر، وزاد بقوله: «وهي قراءة ابن محيصن من رواية نصر بن علي عنه، وقد رواه ابن مجاهد عن أبي عمرو نصًّا». (ينظر: النشر ٣٣٨/٢).

(٢) ينظر: النشر ٣٣٨/٢.

(٣) هكذا نصُّ العبارة في الأصل، لكنَّ نصَّ عبارة النشر: «وقد أجمع الرواة عن بكار عن ابن مجاهد على ذلك في (بالسؤق والأعناق)؛ بواو بعد الهمزة». (ينظر: النشر ٣٣٨/٢).

(٤) أي: أنه لم يذكر وجه زيادة الواو بعد الهمزة عن قنبل، فصار ذلك من الشاطبي خروج عن أصله، وقال في إبراز المعاني: «ثم زاد الناظم ـ أي الشاطبي ـ ذكر وجه ليس في التيسير يختص بالجمع؛ وهو بواو بعد همز». (ينظر: التيسير ص (١٣٦)، وإبراز المعاني ٥٩/٤).

(٥) قال في الكشف: «فهو على الأصل؛ لأن كل ما لا أصل له في الهمز فلا يهمز إلا لعلة». (ينظر: الكشف ١٦١/٢، والإتحاف ٣٢٩/٢، وشرح النويري ١١٢/٥).

(٦) أي: خرج بالقيد الذي ذكره الناظم؛ والقيد هو: حصره للمواضع الثلاثة، فخرج ما لم يذكر من المواضع الأخرى؛ أي: موضع سورة القلم، وموضع سورة القيامة، المذكورين. (ينظر: الإتحاف ٣٣٠/٢، وشرح النويري ١١٢/٥).

(٧) ذكره النويري في شرحه، ونصَّ عليه صاحب الإتحاف، لكن قد قُرِىءَ في الشواذ بالهمز في موضع سورة القلم؛ حيث قرأه ابن الصبّاح بالهمز. (ينظر: الإتحاف ٣٣٠/٢، وشرح النويري ١١٢/٥، ومعجم القراءات ٤٠/١٠).

٨٣٢ ـ ....ضُـمَّ (تَـا) تُـبَـيِّـتُـنْ[١] لَامَ تَقُـولَـنَّ[٢]، وَنُـونًـا[٣] خَـاطِـبَـنْ:

٨٣٣ ـ شَـفَـا........................ ....

واخْتُلِفَ [في: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ]⁽٤⁾ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ [٤٨٣]﴾ [٤٩].

فـ(ـضُمَّ تَاءَ[٥] ﴿تُبَيِّتُنْ﴾[٦]).

وضم (لَامَ: ﴿نَقُولَنَّ﴾).

(وَنُونًا خَاطِبَنْ)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب المضمومة، وضم التاء

---

(١) ضُبطت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح ـ هنا ـ؛ بتاءين مضمومتين: (تُبَيِّتُنْ)، وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بنون مضمومة، وتاء مفتوحة: (نُبَيِّتَنْ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ، إلا النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها؛ بنون مضمومة، ثم ياء مشددة مفتوحة، ثم تاء مفتوحة: (نُبَيَّتَنْ).

(٢) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بنون ولام مفتوحتين: (نَقُولَنَّ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالتاء، وضم اللام: (تَقُولُنَّ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وجميع النسخ قد توحد الضبط فيها لكلا الفعلين؛ إما بالنون، أو بالتاء، إلا شرح الترمسي، وشرح النويري؛ فقد اختلف فيهما ضبط الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح عن ضبطهم لها في أصل الشرح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالنون مع التنوين؛ على الإفراد: (وَنُونًا)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه: بنون مفتوحة؛ على الأفراد أيضاً لكن بلا تنوين: (وَنُونَ)، والثالث: بنون مفتوحة، وبعدها ياء ساكنة: (وَنُونَيْ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (وَنُونًا)، (وَنُونَ)، (وَنُونَيْ).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، ويبدو أنه سقط من أصل المخطوط، وما أثبته واضح من سياق الكلام، حيث جرت عادة الشارح أن يقول عند كل مسألة من مسائل الخلاف: «واختلف في قوله تعالى. . .الخ» ثم يأتي بالآية الكريمة، فأَثْبَتُّ السقط بمحاكاته في نظائره على ما جرت عادة الشارح عليه.

(٥) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بلا همزة؛ على الإطلاق: (تَا)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالهمز: (تَاء).

(٦) ما بين المعكوفتين كتبت في الأصل: (سين)، وهو تصحيف.

المثناة الفوقية؛ وهي لام الفعل في الفعل الأول، وبتاء الخطاب، وضم اللام في الثاني[(١)].

على إسناد الخطاب من بعض الحاضرين إلى بعض[(٢)].

للأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بنون التكلم، وفتح التاء في الفعل الأول، وبنون التكلم ـ أيضاً ـ، وفتح اللام في الثاني[(٣)].

إخباراً عن أنفسهم[(٤)].

وتقدَّم الخلاف في: ﴿مَهۡلِكَ أَهۡلِهِۦ﴾ [٤٩][(٥)].

٨٣٣ ـ ....وَيُشْرِكُوا: حِمًى نَلْ........ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُشْرِكُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [٥٩].

فقرأه بياء الغيب[(٦)] ـ كاللفظ به ـ.

---

(١) فإن الأصل: لتبيتون ولتقولون، وبعد التأكيد بالنون المؤكدة سقط نون الأعراب، وواو الخطاب، وبقي التاء واللام بالضم. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٤)).

(٢) ينظر: الكشف ١٦١/٢، والبحر المحيط ٧٦/٧، والدر المصون ٦٢٥/٨، واللباب ١٧٩/١٤.

(٣) فإن الأصل: لنبيت ولنقول، صيغة تكلم، ثم أُكِّدَتْ بالنون، ففتح التاء واللام على القاعدة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٤)).

(٤) ينظر: الكشف ١٦١/٢، والبحر المحيط ٧٦/٧، والدر المصون ٦٢٥/٨، واللباب ١٧٩/١٤.

(٥) قرأ شعبة: بفتح الميم، واللام، وقرأ حفص: بفتح الميم، وكسر اللام، وقرأ الباقون: بضم الميم، وفتح اللام؛ من أهلك. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، الأبيات رقم (٧٥٠ ـ ٧٥١)، والنشر ٣١١/٢، والإتحاف ٣٣٠/٢).

(٦) ردًّا على لفظ الغيبة قبله. (ينظر: الكشف ١٦٤/٢، والدر المصون ٦٢٩/٨، واللباب ١٨٥/١٤).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حِمًى نَلْ**)؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب، وعاصم.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب(١).

ولا خلاف في: ﴿تَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [٦٣]؛ أنه بالغيب، ولم يقيده؛ لذكره قبل: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢]، فإن هذا بعده(٢).

---

(١) على الالتفات من مخاطبة النبيِّ ﷺ إلى مخاطبة الكفار. (ينظر: الكشف ٢/١٦٤، والدر المصون ٨/٦٢٥، واللباب ١٤/١٨٥).

(٢) لم يذكر ابن الناظم، ولا المنير السمنودي، ولا موسى جار الله، ـ في شروحهم ـ قيداً يقيد الموضع الثاني من سورة النمل، ولم يوجهوا عدم تقييد الناظم له، ولا تعرضوا إليه، بينما قال النويري في شرحه ما نصه: «خرج بالقيد: (إنَّ في ذلك) بالأول، و(عما يشركون) بالثاني، وخروجه بالقيد في: (إنَّ في ذلك)؛ لجواز الكسر والفتح في: (أنَّا دمرناهم)، و(أنَّ الناس كانوا) كما خرج بالثاني وهو: (أمَّا يشركون)، لجواز الخطاب والغيبة فيها، فإنها في الأول واجبة الكسر غير جائز الفتح؛ لوقوعها في أول الكلام، و(عمَّا يشركون) لا يجوز فيها الخطاب؛ لعدم ورود القراءة به في هذا الموضع»، وهي قيود لم ترد في كلام الناظم الذي هو بصدد شرحه وبيان مقاصده، كما أنه كلام لا يخلو من إلغاز وغموض، وحاصل كلام النويري أصله مستقًى من نص كلام الجعبري وتوجيهه في شرحه على الشاطبية، بينما نقل صاحب الهادي في شرحه كلام صاحب الإتحاف حيث يقول: «تنبيه: خرج موضع الخلاف بقيد: (أمَّا تشركون)؛ (عمَّا تشركون)، المتفق على قراءته بياء الغيبة»، وما ذكره في الهادي إنما هو نصُّ صاحب الإتحاف، وهذا القيد الذي قيد به القراءة إنما هو قيد خاص بما اصطلحه صاحب الإتحاف في إتحافه، على ما مرَّ في نظائره، وحيث إن الناظم لم ينص في النظم على هذا القيد أو يشير إليه فلا يصلح أن يكون قيداً لما صاحب الهادي بصدده من شرح متن طيبة النشر، فكان عليه أن يشير إلى أن هذا التنبيه خارج عن كلام الناظم، غير مفهوم من نظمه، لئلا يوهم ذكره القيد ـ أي صاحب الهادي ـ ثم سكوته بعد ذلك، أنه موجود في كلام الناظم، والواقع أنه غير موجود، فكان الأنسب في كلا الشرحين: أن يشير الشارحان ـ النويري، وصاحب الهادي ـ، إلى أنَّ ما ذكراه من القيود ـ في تخصيص الخلاف في الموضع الأول دون الموضع الثاني المتفق عليه ـ إنما هو منقول عن غيرهما، وأنها فوائد زائدة على الشرح، لئلا يوهم ذكرهما لهذه القيود ثم سكوتهما عن عزوها أنها مفهومة من كلام الناظم، أو أنها مراد من نظمه، وليس ذلك كذلك.

قلتُ: فما ذكره الشارح؛ ـ أعني الترمسي ـ من التوجيه لعدم تقييد الناظم =

٨٣٣ ـ ....فَــتْــحُ إِنْ[(١)] نَ النَّاسَ، إِنَّا[(٢)] مَكْرِهِمْ: كَفَى ظَعَنْ

واخْتُلِفَ في: ﴿تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [٨٢].

فـ(ـفَتْحُ).

همزة: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾.

للكوفيين، ويعقوب ـ كما سيأتي آخر البيت رمزهم ـ.

على نزع الخافض، أي: (بأن الناس)[(٣)]، وهذه الباء تحتمل التعْدِية والسببية، أي: (تحدثهم بأن. . .الخ)، أو[(٤)] بسبب انتفاء الإيمان[(٥)].

= للموضع الثاني من السورة؛ انفرادة لشرحه من بين شروح الطيبة؛ تدل على دقة الفهم، وحضور الذهن، واستيعاب لمقاصد النظم. (ينظر: كنز المعاني ص (٣١٥)، (رسالة دكتوارة)، وشرح النويري ١١٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢١/ب)، والهادي ١١٤/٣، والإتحاف ٣٣٢/٢).

(١) ضُبطت هذه الكلمة في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بفتح الهمزة: (**أَن**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بكسر الهمزة: (**إِن**)، ولم تشكل الهمزة في نسخة رضوان العقبي، ولا في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ثم إن النسخ اختلفت في رسم هذه اللفظة، فَرُسِمَت في النسخة التي عليها خط الناظم، ونسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي؛ بنون واحدة مشددة في الشطر الأول من البيت: (**إنّ**)، بينما رسمت في جميع النسخ الأخرى بنونين؛ النون الأولى في نهاية الشطر الأول، وقد ضُبطت بالسكون، والنون الثانية في بداية الشطر الثاني، وقد ضُبطت بالفتح، وإنما ضُبطت بنونين؛ لتعبر عن التشديد في النون: (**إنْ نَ**).

(٢) ضُبطت هذه الكلمة في النسخ العتيقة؛ بفتح الهمزة: (**أَنَّا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بكسر الهمزة: (**إِنَّا**).

(٣) قال السمين الحلبي: (ويدل عليه التصريح بها في قراءة عبدالله ـ أي: ابن مسعود ﷺ ـ: (بأنَّ الناس)). (ينظر: الدر المصون ٦٤٢/٨).

(٤) قال في الدر المصون: (أو تَسِمُهُم بسبب انتفاء الإيمان). (ينظر: الدر المصون ٦٤٢/٨).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٥)، والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٤٢/٨ ـ ٦٤٣، واللباب ٢٠٢/١٤.

والباقون: بكسر الهمزة.

على الاستئناف(١).

واخْتُلِفَ في: ﴿أَنَّا﴾.

الذي وقع بعد: ﴿مَكْرُهُمْ﴾.

وهو: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾ [٥١].

فقرأه بفتح الهمزة ـ كما هو الترجمة ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**كَفَى ظَعَنْ**(٢))؛ أي: الكوفيون كلهم، ويعقوب.

على نزع الخافض(٣).

وقرأه الباقون: بالكسر.

على الاستئناف(٤) ـ أيضاً ـ.

٨٣٤ ـ يَذَّكَّرُوا: لُمْ(٥) حِنْ(٦) شَدَا(٧) ....

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٦)، والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٤٣/٨، واللباب ١٨١/١٤ ـ ٢٠٣.

(٢) ضُبطت في أصل الشرح: (طعن)، وهو تصحيف.

(٣) أي: (لأنَّا دمرناهم)، وقد ذكر في الدر المصون عشرة أوجه في توجيه هذه القراءة، ونقلها عنه ابن عادل في تفسيره. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٥)،والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٢٦/٨، واللباب ١٨١/١٤).

(٤) وهو تفسير للعاقبة. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٥)، والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٢٧/٨، واللباب ١٨١/١٤ ـ ١٨٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح اللام: (**لَمْ**)، والثاني: بضم اللام: (**لُمْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بجر اللام: (**لِمْ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**لُمْ**)، (**لِمْ**)، (**لَمْ**).

(٦) ضُبطت في أصل الشرح؛ بحاء ثم نون: (**حِنْ**)، وتصحفت في المتن المكتوب على هامش الشرح إلى: (**عن**)، وهو تصحيف موهم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحاء ثم زاي: (**حُزْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٧) تصحفت في أصل الشرح إلى: (**شد**)، وضُبطت في المتن المكتوب على هامش الشرح: =

واخْتُلِفَ في: ﴿يَذَّكَّرُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا يَذَّكَّرُونَ﴾ [٦٢].

فقرأه بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**لُمْ**[٢]**حِنْ**[٣]**شَدَا**[٤])؛ أي: هشام، وأبو عمرو، وروح.

وقرأه الباقون: بالخطاب[٥].

وتقدَّم:

تخفيف ذاله لأهل: (صحب)[٦].

والخلاف في: ﴿**الرِّيَاحَ نُشُراً**﴾[٧].

= (**شَدَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**شَذَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة؛ وتعني: الرائحة الطيبة، وتأتي بمعنى كسر العود الذي يُتطيبُ به.

(١) ردًّا على لفظ الغيبة قبله، فأجري الكلام كله على أوله. (ينظر: الكشف ١٦٤/٢، وشرح النويري ١١٥/٥).

(٢) ومعنى قوله: (**لُمْ**)؛ فعل أمر، من لَامَ يَلُوم، ولامَهُ؛ عَذَلَهُ، وأنَّبَه، ووبَّخَه، وآخَذَه، وكدَّرَه، بكلام قاسٍ.

(٣) ومعنى قوله: (**حِنْ**)؛ صوت يعبر عن الشوق، ويبعث على العطف والرحمة، يقال: حنَّ إليه؛ اشتاق إليه، وحنَّت الناقة؛ صوَّتت شوقاً لولدها، وحنَّ على الولد؛ عطف عليه ورحمه، ويقال: أبٌ حنونٌ، وأمٌّ حنونٌ.

(٤) في الأصل: (شد)، والصواب ما أثبته، وقوله: (**شَدَا**)؛ بالدال المهملة؛ تعني: الطرف من القوة، أو حدُّ كل شيء، وتأتي فعلاً؛ مِنْ: شَدَا، يَشْدُو، شدا الرجل؛ أَنْشَدَ مادًّا صوته بالغناء، وشَدَا الإبل؛ حَدَاهَا، وشدا بالشعر؛ ترنم وتغنى.

(٥) ردًّا على لفظ الخطاب قبله. (ينظر: الكشف ١٦٤/٢، وشرح النويري ١١٥/٥).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ٣٣٢/٢.

(٧) قرأ بجمع: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾، وبضم الشين والنون: ﴿**نُشُرا**﴾: نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ بالإفراد في: ﴿ٱلرِّيحَ﴾، وضم النون والشين: ﴿**نُشُرا**﴾: ابن كثير، وقرأ بالجمع في: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾، وضم النون، وإسكان الشين: ﴿**نُشْرًا**﴾: ابن عامر، =

٨٣٤ ـ ....ادَّارَكَ فِــي أَدْرَكَ: إِبْــنِ[١] كَــنْــزَ[٢].............

واخْتُلِفَ في: ﴿بَلِ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِي ٱلْأَخِرَةِ﴾ [٦٦].

فقرأه: ﴿ٱدَّرَكَ﴾؛ بوصل الهمزة، وتشديد الدال، وألف بعدها[٣].

(فِي) موضع: ﴿أَدْرَكَ﴾؛ بوزن (أَكْرَم).

المرموز إليهم بقوله: **(إِبْنِ كَنْزَ)**؛ أي: نافع، وابن عامر، والكوفيون كلهم.

فأصله (تَدَارَكَ)؛ بمعنى **[٤٨٤]** (تَتَابَع)، فأُريد إدغام التاء في الدال، فأُبدلت دالاً، فسكنت، فتعذر الابتداء بها، فاجْتُلِبت همزة الوصل، فصار: (ادَّارَكَ)[٤]، فانتقل من (تَفَاعَل) إلى (افتعال)[٥].

= وقرأ بالجمع في: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾، وبالباء الموحدة، مع إسكان الشين: ﴿بُشْرًا﴾: عاصم، وقرأ بالتوحيد في: ﴿ٱلرِّيحَ﴾، وفتح النون، مع سكون الشين: ﴿نَشْرًا﴾: حمزة، والكسائي، وخلف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٠)، ومتن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٣٤ ـ ٦٣٥)، والنشر ٢/٢٢٣، ٢٦٩ ـ ٢٧٠، والإتحاف ٢/٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(١) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالباء بدل الياء: **(إِبْنِ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء مكان النون؛ على الاستفهام: **(أَيْنَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ظاهر ضبط الشارح لهذه الكلمة ـ باعتبار ضبط الكلمة قبلها ـ؛ بفتح الزاي: **(كَنْزَ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الزاي المعجمة مع التنوين: **(كَنْزٌ)**، والثالث: بضم الزاي بلا تنوين: **(كَنْزُ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(كَنْزَ)**، **(كَنْزٌ)**، **(كَنْزُ)**.

(٣) وتكسر اللام من: ﴿بَلِ﴾، لالتقاء الساكنين، ولم يذكر هذه اللطيفة الدقيقة المهمة أحد من شراح الطيبة، لكن نبَّه عليها بعض شراح الشاطبية؛ كأبي شامة في إبراز المعاني، والإمام أبي عبدالله الموصلي في شرحه على الشاطبية، وابن القاصح في سراج القاري، كما تنبه إليها في فريدة الدهر ونصَّ عليها. (ينظر: سراج القاري ص (٣١٤)، وإبراز المعاني ٤/٦٣، وشرح شعلة على الشاطبية ص (٥٣٠)، وفريدة الدهر ٤/٥ ـ ٦).

(٤) في الأصل: (اداك)، وهو تحريف.

(٥) وهذا الموضع من الخلاف بين القراء من المواضع القليلة التي أطال وأفاض في =

وقرأه الباقون: بهمزة واحدة مقطوعة، وإسكان الدال مخففة، بلا ألف بعدها[١].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٢].

قيل: هما بمعنى، وقيل: ﴿أَدْرَكَ﴾؛ بمعنى: [بَلَغَ][٣]، وانتهى، و[فَنِيَ][٤]؛ من (أَدْرَكَت الثمرة لانتهاء غايتها التي عندها تعدم)[٥].

= توجيهها موسى جار الله في شرحه. (ينظر: الإتحاف ٣٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٦)، والكشف ١٦٥/٢، والدر المصون ٦٣٥/٨، واللباب ١٩٢/١٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٥ ـ ٢٢٧)).

(١) ويتنبه لسكون لام: ﴿بَلِ﴾، في الحالين، ولم يتعرض أحد من شرَّاح الطيبة، ولا صاحب الإتحاف، ولا في غيث النفع، ولا الإمام ابن الجزري في النشر، إلى حركة اللام من قوله تعالى: ﴿بَلِ﴾؛ وهي الكلمة التي قبل الكلمة موضع الخلاف، وحيث إنَّ حركة هذه اللام تتغير بتغير القراءة فربما كان من الأولى ذكر حركتها عند بيان كل قراءة من القراءتين، كما فعل الإمام أبو شامة في شرحه على الشاطبية، حيث قال: «فتكسر اللام من: ﴿بَلِ﴾، لالتقاء الساكنين ـ أي: على قراءة الجماعة ـ، ولام: ﴿بَلِ﴾، ساكنة في قراءة: ﴿أَدْرَكَ﴾»، وكما فعل ابن القاصح في سراج القاري، حيث قال: «ويلزم من قراءتهم؛ أي: الجماعة ـ: كسر لام: ﴿بَلِ﴾، لالتقاء الساكنين، فتعين لابن كثير، وأبي عمرو، القراءة بقطع الهمزة، وتخفيف الدال، وسكونها، ويلزم من قراءتها: القصر، وسكون لام: ﴿بَلِ﴾، في الحالين»، ونبه عليه الإمام أبي عبدالله الموصلي في شرحه على الشاطبية، كما تنبه إليه في فريدة الدهر ونصَّ عليه. (ينظر: سراج القاري ص (٣١٤)، وإبراز المعاني ٦٣/٤، وشرح شعلة على الشاطبية ص (٥٣٠)، وفريدة الدهر ٥/٤ ـ ٦).

(٢) قال النويري: «واكتفى في القراءتين بلفظه»؛ أي: استغنى عن القيد للقراءتين بلفظه بهما، وقد رُسِمَت في جميع المصاحف بلا ألف بعد الدال، فكان الرسم محتملاً، وقال الشيخ موسى جار الله: «ولم يثبت عند أهل العلم بوجوه القرآن الكريم غير هاتين القراءتين». (ينظر: شرح النويري ١١٦/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٥)).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الدر المصون ٦٣٥/٨ حيث الكلام بحروفه؛ لإتمام المعنى.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وإنما كان مكانها مسح وبياض، وأثبتها من الإتحاف ٣٣٣/٢ حيث الكلام بحروفه؛ لإتمام المعنى.

(٥) ينظر: الإتحاف ٣٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٦)، والكشف ١٦٤/٢ ـ ١٦٥، والدر المصون ٦٣٥/٨، واللباب ١٩٢/١٤، وإبراز المعاني ٦٢/٤.

ومرَّ كسر: ﴿ضَيْقٍ﴾ [٧٠]؛ لابن كثير[١].

٨٣٤ ـ ....تَهْدِي الْعُمْيَ: فِي
٨٣٥ ـ مَعًا بِهَادِي. الْعُمْيِ[٢] نَصْبٌ[٣]: فَلَتَا[٤] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَآ أَنتَ تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ﴾ [٨١].

فقرأه: ﴿تَهۡدِي ٱلۡعُمۡيَ﴾؛ بالتاء الفوقية مفتوحة، وإسكان الهاء، بلا ألف بعدها[٥].

الإمام المرموز إليه بفاء: **(فِي)**[٦]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) قرأ ابن كثير: بكسر الضاد، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النحل، ص (٨٢)، البيت رقم (٧٢٧)، والنشر ٣٠٥/٢، والإتحاف ٣٣٤/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء: **(الْعُمْيَ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بجر الياء: **(الْعُمْيِ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: **(نَصْبٌ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الباء بلا تنوين: **(نَصْبُ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبِطَت في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بضم الفاء، وكسر اللام؛ على البناء للمفعول: **(فُلِتَا)**، أي: خُلِّصَ، وأُطْلِق سراحه، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: بضم الفاء، وسكون اللام: **(فُلْتَا)**، ولم أقف على معناها بهذا الضبط، ولكنها بفتح الفاء، وسكون اللام: **(فَلْتَا)**؛ مصدر، مِنْ فَلَتَ، يَفْلِتُ، فَلْتًا، فهو فالت، يقال: فَلَت من قبضته؛ تخلَّص وهرب، وفَلَت الشيء فلْتًا؛ تخَلَّص، وبضم الفاء وفتح اللام: **(فُلَتَا)**؛ الفُلَتُ من الخيل؛ السريع النشيط الحديدُ الفؤاد، والوجه الثالث ـ وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ: بفتح الفاء واللام؛ على البناء للفاعل: **(فَلَتَا)**، وتعني: تخلَّص، وهَرَب، وَنَجا، وخلَّص، يقال: فلَتَ من قبضته، تخلَّص، وفَلَتَهُ من الأسر، خلَّصه وأطلق سراحه، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(فَلَتَا)**، **(فُلِتَا)**، **(فُلْتَا)**.

(٥) وقد رُسِمَت في المصاحف بلا ألف بين الهاء والدال: ﴿بِهَدِي﴾ [النمل: ٨١]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٧)).

(٦) وقد جعل العلامة علي بن محمد الضباع، ـ ووافقه الشيخ عبدالفتاح القاضي في =

على أنه فعل مضارع للمخاطب[1].

وقوله: **(مَعًا)**؛ أي: هنا[2]، وفي الروم[3].

و﴿ٱلْعُمْىَ[4]﴾ فيهما.

= هوامشه على ضبط الطيبة ـ، وكذا شيخنا المحقق تميم الزعبي ـ في تحقيق المتن في طبعته الخامسة ـ، والشيخ المحقق أيمن سويد في تحقيقه لمتن الطيبة ـ في ظاهر ضبطهم للمتن ـ، كلمة (في) هنا داخلة في شرح خلاف القراء في هذا الحرف، حيث لم توضع هذه الكلمة ـ عند المحقِّقَيْنِ الضباع والقاضي ـ بين قوسين ـ والتي هي عندهم علامة على رموز القراء ـ، كما لم تلوَّن هذه الكلمة في المتن المطبوع بتحقيق الشيخين الجليلين الزعبي وسويد باللون الأحمر، والصواب أن كلمة (في) هي ـ في حرفها الأول ـ رمز للإمام حمزة، كما نصَّ على ذلك الشارح هنا، وكما هو مفهوم كلام ابن الناظم في شرحه حيث قال ص (٢٩١): «تهدي العمي. . .الخ)؛ يعني: (وما أنت بهادي العمي) هنا وفي أخر الروم، قرأه حمزة (تهدي). . . قوله: (معاً بهادي) في أول البيت؛ أي: في الموضعين؛ أي: في موضعي قراءة الغير بهادي، وأعاد ـ أي الناظم ـ رمز حمزة ـ يعني قوله: (فَلَتَا) ـ؛ لئلا يتوهم أن: ﴿ٱلْعُمْىَ﴾ مرفوع»، وصرح بذلك النويري في شرحه على الطيبة حيث قال عند شرحه لكلام الناظم (١١٦/٥): «أي: قرأ ذو فاء: (فِي) ـ أخر المتلو ـ حمزة: (وما أنت تهدي)، هنا وفي الروم، بفعل المضارع للمخاطب، ونصب ذو فاء (فَلتَا)؛ حمزة أيضاً، (العمي)، فهي مفعولاً لتهدي. . .الخ»، أما المنير السمنودي فقد لوَّن ـ في المتن الذي على هامش شرحه السمنودي (ل ١٢١/ب) ـ الحرف الأول من كلمة: (في) باللون الأسود ـ على اصطلاحه بتلوين رموز القراء بالأسود ـ دليلاً على أنه حمزة، كما أنه نقل كلام ابن الناظم بغالب نصه. كما أن نسخة الشيخ رضوان العقبي قد تم تلوين الفاء باللون الأحمر؛ إشارة إلى حمزة ـ كما هو اصطلاح النسخة المخطوطة ـ.

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤١/٨، واللباب ٢٠٠/١٥.

(٢) سورة النمل: الآية [٨١]، وقد رُسِمَتْ في المصاحف بلا ألف بين الهاء والدال: ﴿بِهَٰدِى﴾. (ينظر: شرح موسى جار الله الروسيّ ص (٢٢٧)).

(٣) الآية: [٥٣]، وقد رُسمت في المصاحف بلا ألف ولا ياء: ﴿بِهَٰدِ﴾. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٧)).

(٤) هذه الكلمة والكلمة التي بعدها ترتيبها ـ في كلام الناظم ـ يأتي بعد قوله في المتن: (**بِهَادِي**)، لكن الشارح قدمهما ـ على غير عادته ـ على كلمة (**بِهَادِي**) في الشرح والبيان؛ لضرورة المعنى، واتساق السياق.

(نَصْبٌ)؛ أي: منصوب.

على أنه مفعول به[١].

للمرموز إليه بفاء: **(فَلَتَا)**[٢]؛ أي: حمزة المذكور[٣].

وقرأ الباقون: ﴿بِهَٰدِى[٤]﴾؛ بالباء الموحدة مكسورة، وفتح الهاء، وألف بعدها.

و﴿ٱلْعُمْيِ﴾؛ بالجر فيهما.

بإضافة: ﴿بِهَٰدِى﴾ هنا.

[واتفقوا على الوقف بالياء على: ﴿بِهَٰدِى﴾ هنا][٥].

موافقة لخط المصحف الكريم[٦].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤١/٨، واللباب ٢٠٠/١٥.

(٢) ومعنى قوله: **(فَلَتَا)**؛ أي: تَخَلَّصَ، وخلَّصَ، وهَرَب، وَنَجا، يقال: فلَتَ من قبضته، تخلَّصَ، وفَلَتَهُ من الأسر، خلَّصَهُ وأطلق سراحه.

(٣) قال ابن الناظم: «وأعاد ـ أي الناظم ـ رمز حمزة؛ لئلا يتوهم أن: ﴿ٱلْعُمْىَ﴾ مرفوع» (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩١)).

(٤) هذه الكلمة حقُّها في ترتيب كلام الناظم أن تأتي في الشرح قبل شرح قول الناظم: **(الْعَمي نَصْبٌ)**، لكن الشارح أخَّرها عن مكانها في الشرح والبيان، وقدم عليها شرح: **(الْعُمي نَصْبٌ)**؛ لضرورة المعنى، واتساق السياق.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى، واتساق الكلام، فإن موافقة المصحف الكريم في هذه المسألة ليست بإضافة (بهادي) إلى (العمى)، كما يفيده ظاهر عبارة الشارح، وإنما موافقة المصحف الكريم هي: أنَّ جميع الأئمة القراء وقفوا بياء في موضع سورة النمل؛ لأنه كُتِبَ هنا بياء، وعليه: فإنَّ ما أثبته الشارح في أصل الشرح من قوله: «بإضافة: ﴿بِهَٰدِى﴾ هنا؛ موافقة للمصحف الكريم»، إنما هو خلط للكلام، أو سقط لبعض الكلام، والصواب ما أثبته، ويدل عليه ما بعده من سياق الكلام، والله أعلم. (ينظر: الإتحاف ٣٣٤/٢).

(٦) نصَّ عليه في النشر حيث قال: «وأمَّا الذي في سورة النمل فلا خلاف في الوقف عليه بالياء في القراءتين؛ من أجل رسمه كذلك» وقال في الدر المصون: «واتفق القراء على =

واختلفوا في: ﴿بِهَٰدِ﴾ الذي في الروم[١]؛ فحمزة، والكسائي، بخلاف عنهما، ويعقوب: وقفوا بالياء[٢].

أمَّا حمزة فلأنه يقرءوها: ﴿تَهْدِى﴾؛ أي: فعلاً مضارعاً مرفوعاً، فياؤه ثابتة[٣].

وأمَّا الكسائي: فبالحمل على: (هَادِي) هنا، وفيه مخالفة للرسم[٤].

ويعقوب: على أصله[٥].

٨٣٥ ـ .... آتُوهُ[٦] فَاقْصُرْ وَافْتَحِ الضَّمَّ: فَتَى

= أن يقفوا على: (هاد) في هذه السورة ـ أي: سورة النمل ـ بالياء؛ لأنها رسمت في المصحف ثابتة»، وذكره النويري في شرحه، وصاحب الإتحاف في إتحافه، وغيرهم من المحققين. (ينظر: النشر ١٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤١/٨، واللباب ٢٠٠/١٥، وشرح النويري ١١٦/٥).

(١) الآية: [٥٣].

(٢) تصحفت في الأصل إلى: (الباء).

(٣) ذكره في الدر المصون، واللباب، والكشف، والإتحاف، وقال في النشر: «واخْتُلِفَ فيه ـ أيضاً ـ عن حمزة؛ فبالياء قطع له: أبو الحسن في التذكرة، والداني في جميع كتبه، وابن بليمة، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي، وقطع له بالحذف: المهدوي، وابن سفيان، وابن سوار، وغيرهم، ولم يتعرض له أكثر العراقيين». (ينظر: النشر ١٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٤/٢، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤١/٨، واللباب ٢٠٠/١٥).

(٤) ذكره في الدر المصون، واللباب، والكشف، والإتحاف، وقال في النشر: «فقطع له بالياء: أبو الحسن بن غلبون، وأبو عمرو الداني في التيسير، والمفردات، وصاحب الهداية، والهادي، والشاطبية، وغيرهم، وقطع له بالحذف: أبو محمد مكي، وابن الفحام، وابن شريح على الصحيح عنده، وأبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم، وذكر الوجهين أبو العز القلانسي، والداني في جامعه، قلتُ: والوجهان صحيحان نصًّا وأداءً، وعلى الحذف: جمهور العراقيين». (ينظر: النشر ١٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٤/٢، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤٢/٨، واللباب ٢٠٠/١٥).

(٥) ينظر: النشر ١٣٨/٢ ـ ١٣٩، والإتحاف ٣٣٤/٢.

(٦) تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**آتُرهُ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**آتُوهُ**).

٨٣٦ ـ عُــدْ............................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أتُوهُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَكُلٌّ أَتُوهُ دَاخِرِينَ﴾ [٨٧].

(فَاقْصُرْ وَافْتَحِ الضَّمَّ)؛ أي: اقرأه بفتح[١] الهمزة، وفتح التاء.

للمرموز إليهم بقوله: **(فَتى) (عُدْ[٢])**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه، وحفص[٣].

على أنه فعل ماض على [حدِّ][٤]: (فَزِعَ)، والهاء مفعول[٥].

---

(١) في النشر، والإتحاف، وغيث النفع، وغيرها: (بقصر)، أو ما يؤدي معناها، بدلاً من: (بفتح)، وهو الأصوب والأقرب لشرح القراءة ووصفها، مع موافقته لصريح كلام الناظم، كما نصَّ عليه في نظمه بقوله: (فاقْصُرْ)، ويمكن أن يقال: (بفتح الهمزة وقصرها)، فنصُّ عبارته في النشر: «بفتح التاء، وقصر الهمزة»، وهي عبارة غيث النفع، وعبارة موسى جار الله في شرح الطيبة، بينما عبارة المنير السمنودي في شرحه على الطيبة: «وقرأ بنصب الهمزة وفتحها؛ على القصر»، وعبارة الهادي: «بعدم مد الهمزة، وفتح التاء»، وعبارة ابن الناظم في الشرح المطبوع بتحقيق أنس مهرة ـ كعبارة الشارح هنا ـ: «بفتح الهمزة وفتح التاء»، وكذا كل من نقل عنه عبارته؛ كصاحب تقريب الطيبة، ولكنَّها صُوبت في تحقيق د. عادل رفاعي لشرح ابن الناظم إلى: «بقصر الهمزة وفتح التاء»، وأمَّا النويري فقد اقتصر بقوله: «بفتح التاء بلا ألف؛ فعلاً ماضياً». (ينظر: النشر ٣٣٩/٢، والإتحاف ٣٣٥/٢، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٧٢١)، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٢٩١)، وغيث النفع ص (٣١٤)، والهادي ١١٧/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٢/أ)، وتقريب الطيبة ص (٣٤٢)).

(٢) و(عُدْ)؛ أمر من العود؛ وهو الرجوع، أي: بل عد من ظلمة غموضه إلى وضوحه، وتأتي من العيادة؛ بمعنى الزيارة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)).

(٣) في الأصل: (وخفص)، وهو تصحيف.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣٣٥/٢).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٤٥/٨، واللباب ٢٠٦/١٥.

وقرأه الباقون: بمد الهمزة، وضم التاء.

اسم فاعل مضافاً للضمير؛ حملاً على معنى: (كُل)؛ على حد: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٨٧][(١)]، فأصله: (آتيون)، نقلت ضمة الياء إلى التاء قبلها، بعد تجريدها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم النون للإضافة، ولا يصح فعليته[(٢)].

٨٣٦ ـ ....يَفْعَلُوا: حَقًّا[(٣)]. وَخُلْفًا[(٤)]: صُرِفَا كَـــمْ.......................................

واخْتُلِفَ في: ﴿يَفْعَلُوا﴾[(٥)].

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [٨٨].

فقرأه ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، كما رمز إليهم بقوله: **(حَقًّا)**.

بياء الغيب[(٦)] ـ كما لفظ به المصنف ـ بلا خلاف عنهم.

(وَخُلْفُ)؛ الغيب، والخطاب[(٧)].

---

(١) فإنه اسم فاعل بإجماع القراء. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٧)).

(٢) لأنه لغير المتكلم. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٨/٢ ـ ١٦٩، والدر المصون ٦٤٥/٨، واللباب ٢٠٦/١٥، وغيث النفع ص (٣١٤)).

(٣) ضُبِطَتْ في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بفتح القاف مع التنوين: **(حَقًّا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي فقد ضُبطت فيها؛ برفع القاف مع التنوين: **(حَقٌّ)**.

(٤) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بفتح الفاء مع التنوين: **(خُلْفًا)**، غير أنها ضُبطت في أصل الشرح وفي ظاهر كلام الشارح؛ بالرفع: **(خُلْفٌ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) في الأصل: (يعفلوا)، وهو تصحيف.

(٦) حملاً على لفظ الغيبة في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [٨٧]. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٩/٢، والدر المصون ٦٤٦/٨، واللباب ٢٠٨/١٥).

(٧) وقراءة الخطاب: ردُّوه على الخطاب الذي قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ [٨٨]. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٩/٢، والدر المصون ٦٤٦/٨، واللباب ٢٠٨/١٥).

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(صُرِفَا**[١]**) (كَمْ)**: أي: شعبة، وابن عامر.

أمَّا شعبة:

فمن طريق يحيى العليمي عنه: بياء الغيب[٢].

ومن طريق يحيى بن آدم عنه: بتاء الخطاب[٣].

وأمَّا ابن عامر:

فروى هشام عنه من طريق ابن عبدان عن الحلواني: بياء الغيب[٤].

ومن طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام: بتاء الخطاب[٥].

وروى **[٤٨٥]** ابن ذكوان عنه من طريق الصوري: بياء الغيب[٦].

ومن أكثر[٧] طرق الأخفش عنه: بتاء الخطاب[٨].

وبها **قرأ الباقون.**

وتقدَّم:

تنوين: ﴿فَزَعٍ﴾ [٨٩]؛ للكوفيين[٩].

---

(١) ومعنى قوله: **(صُرِفَا)**؛ فعل ماض مبني للمجهول، يقال صُرِفَ المال؛ إذا انتهى وتم إنفاقه، وصرف الكلام إذا زينه ونمَّقه، وصرف العملة؛ إذا حوَّلها وبدَّلها بمثلها.

(٢) وقراءة شعبة بياء الغيب في هذا الحرف ـ بخلف عنه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٣٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٤٠، والإتحاف ٢/٣٣٥.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٣٩، والإتحاف ٢/٣٣٥.

(٥) وقراءة هشام بتاء الخطاب في هذا الحرف ـ بخلف عنه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٣٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٦) وقراءة ابن ذكوان بياء الغيب في هذا الحرف ـ بخلف عنه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٣٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٧) في النشر والإتحاف: «سائر الرواة». (ينظر: النشر ٢/٣٤٠، والإتحاف ٢/٣٣٥).

(٨) ينظر: النشر ٢/٣٤٠، والإتحاف ٢/٣٣٥.

(٩) فقرأه بالتنوين: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بترك التنوين. =

وفتح ميم: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [٨٩]؛ لهم، وللمدنيين(١).

وخطاب: ﴿وَمَا رَبُّكَ(٢) بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٣]؛ لهما، وللشامي، وحفص، ويعقوب(٣).

وههنا انتهى فرش سورة النمل(٤).

وفيها خمس مضافات(٥):

﴿إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾ [٧].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

= (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود عليه السلام، الأبيات رقم (٦٩٢ ـ ٦٩٣)، والنشر ٣٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٦/٢ ـ ٣٣٧).

(١) قرأ المدنيان والكوفيون: بفتح ميم: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود عليه السلام، البيت رقم (٦٩٢)، والنشر ٣٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٧/٢).

(٢) في الأصل: (وما الله)، وهو تحريف وتصحيف.

(٣) فقرأ المدنيان وحفص، وابن عامر، ويعقوب: بتاء الخطاب، وقرأ الباقون: بالغيب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦١٩)، والنشر ٢٦٢/٢ ـ ٢٦٣، والإتحاف ٣٣٧/٢).

(٤) هنا أشار الشارح إلى انتهاء فرش سورة النمل، لأنَّ سورة النمل في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سورتي الشعراء، والقصص، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء فرش سورة النمل، واستعداداً للدخول في فرش سورة القصص، وفعل النويري مثل ذلك، حيث قال في آخر شرحه لسورة النمل: «وهذا آخر النمل»، ثم ذكر ياءات الزوائد والإضافة، ثم قال بعد ذلك: «ثم شرع في القصص. . .الخ»، وقال المنير السمنودي في شرحه، بعد أن انتهى من سورة النمل: «ولما انقضى كلامه من سورة النمل شرع يتكلم في سورة القصص فقال. . .الخ»، أما ابن الناظم، وموسى جار الله، والمنير السمنودي، وصاحب الهادي، فلم تتغير مناهجهم في مثل هذا الموضع ونظائره؛ كما تم التنبيه إلى مثله مراراً. (ينظر: شرح النويري ١١٩/٥ ـ ١٢٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٢/أ)، والهادي ١١٨/٣، والكوكب الدريّ ص (٥١٦)، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٧)).

(٥) ينظر: النشر ٣٤٠/٢.

و﴿أَوْزِعْنِيٓ أَنْ﴾ [١٩].

فتحها: البزي، والأزرق عن ورش.

﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [٢٠].

فتحها: ابن كثير، وعاصم، والكسائي.

واخْتُلِفَ عن: ابن وردان، وهشام.

﴿إِنِّيٓ أُلْقِيَ[١]﴾ [٢٩].

﴿لِيَبْلُوَنِيٓ ءَأَشْكُرُ﴾ [٤٠].

فتحهما: المدنيان.

وثلاثُ زوائد[٢]:

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [٣٦].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب، وحمزة[٣].

﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [٣٦].

أثبتها مفتوحة وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو، وحفص، ورويس.

ووقف يعقوب [عليها بالياء على أصله][٤].

واخْتُلِفَ عن: أبي عمرو، وقالون، وقنبل، وحفص، كما تقدم مبسوطاً[٥].

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: (التي).

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٤٠.

(٣) إلا أن حمزة، ويعقوب: يدغمان النون كما تقدم. (ينظر: النشر ٢/٣٤٠).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من النشر؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٢/٣٤٠).

(٥) وذلك في أول سورة النمل التي هو بصدد شرحها.

﴿حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [٣٢].

أثبتها في الحالين: يعقوب.

والله أعلم[١].



(١) ينظر: النشر ٣٣٧ ـ ٣٤٠، وتقريب النشر ص (١٥٤ ـ ١٥٥)، وشرح النويري ١٠٧/٥ ـ ١٢٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٠ ـ ٢٩١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢١/أ ـ ل ١٢٢/أ)، والإتحاف ٣٢٣/٢ ـ ٣٣٨.

سُورَةُ الْقَصَصِ

تقدَّم إمالة طاء: ﴿طسٓمٓ﴾ [١]؛ لشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه[(١)]، كسكت أبي جعفر على حروفها[(٢)]، وإظهار نون (سين): لحمزة[(٣)]، وأبي جعفر ـ أيضاً ـ؛ بسبب السكت[(٤)].

٨٣٦ ـ ....نُرِيَ الْيَا مَعَ فَتْحَيْهِ: شَفَا

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٧٠/٢، والإتحاف ٣٣٩/٢.

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قَرُبَتْ مخارجها، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ١٩/٢، والإتحاف ٣٣٩/٢.

(٤) فأبو جعفر يظهر النون من (السين) عند الميم؛ على أصله في السكت على كل حرف من حروف الفواتح، وقد ذكره ونصَّ عليه في النشر مع المظهرين، ثم قال: «وإنما ذكرناه مع المظهرين في هذه الفواتح؛ من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلا فمن لازم السكت الإظهار، فلذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار اللام عند الميم من: ﴿الٓمٓ﴾؛ لأنه انفرد بإظهارها؛ من أجل السكت عليها، وكذلك النون المخفاة من (عين صاد) أول مريم، والنون من: ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ [النمل: ١]، أول النمل، والنون من: ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ٢]، فإن السكت عليها لا يتم إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه» (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قَرُبَتْ مخارجها، ص (٥٠)، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ١٩/٢، والإتحاف ٣٣٩/٢).

٨٣٧ ـ [[وَرَفْعُهُمُ[1]][2] بَعْدُ الثَّلَاثَ][3]...... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نُرِيَ﴾.

مِنْ قولـه ﷻ: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ [٦].

فـ(ـالْيَا[4] مَعَ فَتْحَيْهِ)؛ أي: القراءة بالياء[5] مع فتحها، وفتح الراء[6] ممالة[7].

للمرموز إليهم بقوله: (شَفَا)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(وَرَفْعُهُمُ[8] بَعْدُ)؛ أي: بعد: ﴿يَرَى﴾.

الكلمات (الثَّلَاثَ)؛ وهي:

﴿فِرْعَوْنَ﴾؛ على الفاعلية.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بسكون ميم الجمع: (**وَرَفْعُهُمْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بصلة ميم الجمع: (**وَرَفْعُهُمُ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**وَفَتْحُهُمُ**)، وهو سهو، وسبق قلم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين على وجهين؛ الأول: (**وَرَفْعُهُمُ بَعْدُ الثَّلَاثَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: (**وَبَعْدُ لِلثَّلَاثِ فَارْفَعْ**).

(٤) ضبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف الهمزة: (**وَالْيا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه بالهمز: (**وَالْيَاءَ**).

(٥) موضع النون.

(٦) وألف بعدها مرسومة ياءً؛ لذا فهي ممالة لأهل هذه القراءة: أهل (شَفَا). (ينظر: غيث النفع ص (٣١٥)).

(٧) مضارع: (رأى). (ينظر: الدر المصون ٨/٦٥١، وشرح النويري ٥/١٢٠، والإتحاف ٢/٣٤٠).

(٨) ضُبطت في الأصل: (**وَفَتْحُهُمُ**)، وهو سهو، وسبق قلم.

﴿وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا﴾؛ عطفاً عليه[١].

وقرأ الباقون: بالنون مضمومة، وكسر الراء، وفتح الياء[٢].

عطفاً على: ﴿نَمُنَّ﴾ [٥]، المنصوب بـ(أن).

و﴿فِرْعَوْنَ﴾ بالنصب؛ مفعول: ﴿نُرِيَ﴾.

﴿وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا﴾، كذلك، عطفاً عليه[٣].

٨٣٧ - ....وَحَــزَنْ ضُـمَّ[٤] وَسَكِّنْ: عَنْهُمُ.................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿حَزَنْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [٨].

فـ(**ضُمَّ وَسَكِّنْ**)؛ أي: اقرأه بضم الحاء، وتسكين الزاي.

(**عَنْهُمُ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف.

والباقون: بفتحهما.

لغة قريش[٥].

وهما بمعنى، كـ(الْعُدْمِ)، و(الْعَدَم)[٦].

وعلى كلٍّ جاء[٧]:

﴿مِنَ ٱلدَّمْعِ[٨] حَزَنًا﴾ [التوبة: ٩٢].

---

(١) ينظر: الكشف ١٧٢/٢، والدر المصون ٦٥١/٨، واللباب ٢١٥/١٥.

(٢) مضارع: (أَرَى). (ينظر: الدر المصون ٦٥١/٨، وشرح النويري ١٢٠/٥، والإتحاف ٣٤٠/٢).

(٣) ينظر: الكشف ١٧٢/٢، والدر المصون ٦٥١/٨، واللباب ٢١٥/١٥.

(٤) في المتن الذي على هامش الشرح أصاب الضاد مسح وطمس.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٠١/٧، والدر المصون ٦٥١/٨، واللباب ٢١٧/١٥.

(٦) و(السُّقْم)، و(السَّقَم). (ينظر: الكشف ١٧٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٩)، والدر المصون ٦٥١/٨، واللباب ٢١٧/١٥).

(٧) ينظر: شرح النويري ١٢١/٥، والإتحاف ٣٤١/٢.

(٨) في الأصل: (الدفع)، وهو تصحيف.

﴿وَٱبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ ٱلْحُزْنِ﴾ [يوسف: ٨٤].

وتقدَّم ضم: ﴿يَبْطِشَ﴾ [١٠]؛ لأبي جعفر[(١)].

٨٣٧ ـ ....**يَصْدُرَ**[(٢)]: **حَنْ**

٨٣٨ ـ **ثُبْ**[(٣)] **كِدْ**[(٤)] **بِفَتْحِ الضَّمِّ وَالْكَسْرُ**[(٥)] **يُضَمْ** ....

---

(١) وقرأ الباقون: بكسر الطاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، ص (٧٦)، الأبيات رقم (٤٥٣ ـ ٤٥٤)، والنشر ٢/٢٧٤، والإتحاف ٢/٣٤١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ضُبطت في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بضم الياء، وسكون الصاد، وكسر الدال، وفتح الراء: (**يُصْدِرَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الياء، وسكون الصاد، وكسر الدال، وضم الراء: (**يُصْدِرُ**)، والثالث: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الياء، وسكون الصاد، وضم الدال والراء: (**يَصْدُرُ**)، والرابع: ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الياء، وسكون الصاد، وضم الدال، وفتح الراء: (**يَصْدُرَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يُصْدِرَ**)، (**يَصْدُرَ**)، (**يُصْدِرُ**)، (**يَصْدُرُ**).

تنبيه: الوجهان؛ الثالث، والرابع، من أوجه ضبط هذه الكلمة فيهما نظر؛ لأن الخلاف بين القراء دائر بين الكسر والضم في حرفي الياء والدال، أما حرف الراء فإنه مفتوح عند الجميع، بينما الراء في هذين الوجهين مضمومة، ولم يقرأ أحد بالضم.

(٣) أصاب الثاء مسح وطمس في المتن الذي على هامش الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الثاء من الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، وهي كذلك في نسخة القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح النويري، وشرح ابن الناظم، وشرح موسى جار الله، والثاني: بكسر الثاء: (**ثِبْ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) ضبطت في أصل الشرح بألف بعد الدال: (**كدا**)، ولا يستقيم، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الألف بعد الدال: (**كدْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقد اختلفت النسخ في حركة الكاف على وجهين؛ فضُبطت في نسخة الشيخ القاضي بالوجهين؛ ضم الكاف، وكسرها، وهي كذلك بالوجهين ـ في حركة الكاف ـ في نسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعتيه الثالثة، والرابعة، وضُبطت في نسخة الشيخ الضباع؛ =

واخْتُلِفَ في: ﴿يَصْدُرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [٥].

فقرأه المرموز إليهم بأوائل قوله: (**حَنْ**(١)) (**ثُبْ**(٢) **كُدْ**(٣))؛ أي: أبو عمرو، وأبو جعفر، وابن عامر.

(**بِفَتْحِ الضَّمِّ [٤٨٦]**)؛ أي: بفتح ياء المضارعة.

= بضم الكاف: (**كُدْ**)؛ وهي كذلك في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى ـ شرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعتيه؛ الأولى، والثانية، ونسخة الشيخ كريم راجح، من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، وتحقيق الشيخ أيمن سويد ـ؛ بكسر الكاف: (**كِدْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وقد أَثْبَتُّهَا كما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ لإجماع النسخ عليه، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ وجهان: (**كُدْ**)، (**كِدْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**وَالْكَسْرُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ضُبطت في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة؛ بالكسر في الراء: (**والْكَسْرِ**).

(١) ومعنى قوله: (**حِنْ**)؛ صوت يعبر عن الشوق، ويبعث على العطف والرحمة، يقال: حنَّ إليه؛ اشتاق إليه، وحنَّت الناقة؛ صوَّتت شوقاً لولدها، وحنَّ على الولد؛ عطف عليه ورحمه، ويقال: أبٌ حنونٌ، وأمٌّ حنونٌ.

(٢) ومعنى قوله: (**ثُبْ**) ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى ورجع، وعلى كسر الثاء: (**ثِبْ**)؛ مِن وَثَب، يَثِبُ، وُثُوباً؛ فعل أمر؛ بمعنى: الوثوب، وهو: النهوض، وَثَبَ الرياضي؛ قفز، وَوثب الرجل قائماً؛ وقف ونهض.

(٣) ومعنى قوله: (**كِدْ**) ـ بكسر الكاف ـ؛ فعل أمر؛ من كَادَ يكيد؛ وهي تعني: المكر والحيلة والخدعة والاحتيال، وهي بضم الكاف: (**كُدْ**)، فعل أمر، بمعنى: المثابرة والاجتهاد وتحمل المشاقِّ والصعاب في العلم والعمل.

(**وَالْكَسْرُ يُضَمْ**)؛ يعني: وضم الدال[١].

على أنه مصدر (يَصْدُرُ)، كـ(أَخَذَ)، (يَأْخُذُ) [وهو][٢] [قاصر][٣]، و﴿ٱلرِّعَآءُ﴾؛ فاعله، أي: (يرجع الرعاء بمواشيهم)[٤].

والباقون: بضم الياء، وكسر الدال.

مضارع (أَصْدَرَ) معدًّى بالهمزة، والمفعول محذوف، أي: (حتى ترد الرعاء مواشيهم)[٥].

وتقدَّم:

إشمام صاده لأهل (شفا)، ورويس[٦]؛ لأنه من باب (أَصْدَق).

وعلى القراءة الأولى ـ إذا وُقِفَ عليه ـ: فالراء مفخمة؛ لأن قبلها ضمة، وعلى الثانية: ترقق؛ لأن قبلها كسرة[٧].

وفتح تاء: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [٢٦]؛ لابن عامر، وأبي جعفر[٨].

---

(١) أي: ضم الدال المكسورة على قراءة الغير، وقال النويري: «وقيد الفتح والكسر للمفهوم». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٢)، وشرح النويري ١٢١/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٢)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الدر المصون ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: الدر المصون ٦٦٣/٨).

(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (لازما)، وما أثبته من الدر المصون، والإتحاف ـ حيث الكلام فيهما بحروفه ـ؛ لوضوح المعنى. (ينظر: الدر المصون ٦٦٣/٨، والإتحاف ٣٤١/٢).

(٤) ينظر: الكشف ١٧٣/٢، والدر المصون ٦٦٣/٨، واللباب ٢٣٦/١٥.

(٥) ينظر: الكشف ١٧٣/٢، والدر المصون ٦٦٣/٨، واللباب ٢٣٦/١٥.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٤)، والنشر ٢٥٠/٢ ـ ٢٥١، والإتحاف ٣٤٢/٢.

(٧) ذكر هذه الفائدة الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣١٦)).

(٨) وقرأ الباقون: بكسر التاء، وقد تقدم اختلاف القراء في الوقف عليه في باب الوقف على مرسوم الخط، فليرجع إليه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، ص (٨٠)، البيت رقم (٦٩٩)، والنشر ٢٩٣/٢، والإتحاف ٣٤٢/٢).

وضم هاء: ﴿لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ [٢٩]؛ لحمزة[١].

٨٣٨ ـ .... وَجَذْوَةٍ[٢] ضُمَّ[٣]: فَتًى. وَالْفَتْحُ[٤]: نَمْ[٥]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿جَذۡوَةٖ﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ أَوۡ جَذۡوَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [٢٩].

فـ(ضُمَّ) جيمه.

---

(١) وقرأ الباقون: بكسر الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٩)، والنشر ٣١٣/٢، والإتحاف ٣٤٢/٢).

(٢) في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ تصحفت إلى: (**جذودة**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الجيم على وجهين؛ الأول: بكسر الجيم: (**جِذْوَة**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الذي في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، بطبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ والثاني: بفتح الجيم: (**جَذْوَةٍ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، ولم تشكل الجيم في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الضاد، وضم الميم مشددة: (**ضَمُّ**)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الإخبار: (**ضَمَّ**)، والثالث: بضمِّ الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ضُمَّ**) (**ضَمُّ**)، (**ضَمَّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الحاء: (**وَالْفَتْحُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الحاء: (**وَالْفَتْحَ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ: (**ثَمْ**)، وهو تصحيف موهم خلاف الرمز المراد، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**نَمْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

للمرموز إليهما بقوله: **(فَتًى)**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه.

(وَالْفَتْحُ)؛ أي: فتح الجيم.

للمرموز إليه بنون: **(نَمْ)**(١)؛ أي: عاصم.

والكسر: **للباقين**.

وهي لغات في الفاء، كـ(الربوة)؛ ومعناها في الأصل: (العُودُ الغليظ وإن خلا عن النار)، أو(الذي هي فيه)، أو(الشُّعْلة منها)، وليس المراد هنا إلَّا (ما في رأسه نار)(٢).

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿شَٰطِيِٕ﴾ [٣٠]؛ بإبدال الهمزة ياء ساكنة(٣)؛ على القياس، وياء مكسورة بحركة نفسها(٤)، فإذا سكنت للوقف اتحد مع ما قبله في اللفظ، وتجوز الإشارة بالروم، والتسهيل بين بين على روم حركة الهمزة(٥)؛ فهي ثلاثة أوجه(٦).

---

(١) وقوله: (نَمْ)؛ فعل أمر، مِنْ: نَامَ، يَنَامُ، وهو النعاس والاضطجاع والسكون والرقود، يقال: نام الرجل، ونام البحر؛ سكن وهدأ، ونام إلى الشخص؛ سكن واطمأن ووثق به.

(٢) فـ(الجذوة) هنا بحركاتها الثلاث؛ قطعة غليظة من حطب بها نار، وهي المراد؛ بقرينة قوله تعالى في آخر الآية الكريمة: ﴿مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمۡ تَصۡطَلُونَ﴾ [القصص: ٢٩]، قال في نيل الأرب من مثلثات العرب:

وشُعْلَةُ النَّارِ تُسَمَّى (جُذْوَة) والْفَتْحُ والْكَسْرُ بِهَا قَدْ يَجْرِي

(ينظر: الكشف ٢/١٧٣، وشرح الهداية ص (٦٤٩ ـ ٦٥٠)، والدر المصون ٨/٦٦٨ ـ ٦٦٩، واللباب ١٥/٢٤٧ ـ ٢٤٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٨)).

(٣) بحركة ما قبلها؛ لسكون الوقف. (ينظر: النشر ١/٤٧٠).

(٤) على مذهب التميميين. (ينظر: النشر ١/٤٧٠).

(٥) أو على اتباع الرسم؛ على مذهب: مكي، وابن شريح. (ينظر: النشر ١/٤٧٠).

(٦) فهذه الكلمة مما وقعت فيه الهمزة مكسورة بعد كسر، وقد ذكرها في النشر في خاتمة باب الوقف على الهمز لحمزة وهشام بخلفه؛ كمثال من الأمثلة التي أَعْمَلَ فيها ما أصَّلَهُ من القواعد في هذا الباب؛ ليقاس عليها نظائرها، فيعرف ـ بها وبغيرها من الأمثلة التي ذكرها في هذه الخاتمة ـ حكم جميع ما وقع على شاكلته في القرآن الكريم. (ينظر: النشر ١/٤٧٠، والإتحاف ٢/٣٤٢).

٨٣٩ ـ وَالرَّهْبِ[١] ضَمَّ[٢]: صُحْبَةٌ[٣] كَمْ. سَكَّنَا[٤]: كَــنْــزٌ[٥] ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿ٱلرَّهَبِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهَبِ﴾ [٣٢].

فـ(**ـضَمَّ**) راءها، مع سكون الهاء، ـ كما يأتي ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ كَمْ**)؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن عامر.

وقرأ الباقون: بالفتح.

و(**سَكَّنَا**) هاءها.

المرموز إليهم بقوله: (**كَنْزٌ**)؛ أي: ابن عامر، والكوفيون كلهم.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء: (**الرَّهْبِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع الباء: (**الرَّهْبُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تشكل الباء في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: على الإخبار: (**ضَمَّ**)، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم: (**ضَمُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٌ**)، والثاني: بجر التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو ضبط مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين، وفتح الكاف مع التشديد؛ على الإخبار: (**سَكَّنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح السين، وكسر الكاف مع التشديد؛ على الأمر: (**سَكِّنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الزاي المعجمة مع التنوين: (**كَنْزٌ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الزاي المعجمة بلا تنوين: (**كَنْزُ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فدخل فيهم حفص؛ فقراءته: بفتح الراء، وتسكين الهاء.

وقرأ الحرميون، والبصريان: بفتحهما.

فهي ثلاث قراءات.

وهي بمعنى؛ الخوف[1].

وتقدَّم:

تشديد نون: ﴿فَذَانِكَ﴾ [٥][2]؛ لابن كثير، وأبي عمرو، ورويس[3].

بخلاف تشديد: ﴿هَٰتَيْنِ﴾ [٢٧]؛ فإنه لابن كثير وحده[4].

٨٣٩ - ....يُصَدِّقْ رَفْعُ جَزْمٍ: نَلْ فِنَا[5]

واخْتُلِفَ في: ﴿يُصَدِّقْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا[6] يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [٣٤].

---

(١) قال في الدر المصون: «وقيل: بفتحتين؛ الكُمُّ، بلغة حمير وحنيفة، وقال الزمخشري: هو من بدع التفاسير»، واتفق الأئمة على فتح الراء والهاء من قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠]. (ينظر: الكشف ١٧٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٦٧١/٨، واللباب ٢٥٠/١٥).

(٢) في الأصل: (انك)، وهو تصحيف.

(٣) فيصير عندهم من قبيل المد اللازم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٤٨)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٣٤٣/٢).

(٤) فيصير عنده من قبيل المد اللازم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٤٨)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٣٤٣/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء: **(فِنَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الفاء: **(فَنَا)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي. وقد اضطرب شرح النويري في ضبط هذه الكلمة؛ فضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح كالجماعة؛ أي: **(فَنَا)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح: **(فَتَى)**، ولم يعقب محقق شرحه على هذا الاختلاف بشيء أو يشير إليه.

(٦) في الأصل: (دوا)، وهو تصحيف.

فـ(ـرَفْعُ جَزْمٍ)؛ أي: القراءة برفع الدال.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (نَلْ[١] فِنَا[٢])؛ أي: عاصم، وحمزة.

على الاستئناف، أو الصفة لـ﴿رِدْءًا﴾، أو الحال من هاء: ﴿أَرْسِلْهُ﴾[٣].

والباقون: بالجزم.

جواباً لمقدر على الأصح[٤]، دلَّ عليه: ﴿فَأَرْسِلْهُ﴾[٥].

وتقدَّم نقل همزة: ﴿رِدْءًا﴾ [٣٤][٦] إلى الدال؛ للمدنيين[٧]، إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً وصلاً ووقفاً، كنافع وقفاً فقط[٨].

٨٤٠ ـ وَقَالَ مُوسَى الْوَاوَ دَعْ: دُمْ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعْلَمُ [٤٨٧] بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ﴾ [٣٧].

---

(١) ومعنى قوله: (نَلْ)؛ فعل أمر من: نال الشيءَ إذا أصابه وحصَّله.

(٢) في الأصل: (فتا)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته. ومعنى قوله: (فِنَا)؛ هو المكان الواسع أمام الدار وفي جوانبها

(٣) ينظر: الكشف ١٧٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٦٧٧/٨، واللباب ٢٥٧/١٥.

(٤) واختاره موسى جار الله، وقال في الدر المصون: «جواباً للأمر». (ينظر: الدر المصون ٦٧٧/٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٩)).

(٥) ينظر: الكشف ١٧٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٦٧٧/٨، واللباب ٢٥٧/١٥.

(٦) في الأصل ضُبطت: (رداً)؛ على النقل.

(٧) وقرأ الباقون: بإسكان الدال، وهمزة مفتوحة منونة بعده. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٣)، والنشر ٤١٤/٢، والإتحاف ٣٤٣/٢، وغيث النفع ص (٣١٦)).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٣)، والنشر ٤١٤/٢، والإتحاف ٣٤٣/٢.

فـ(ـالْوَاوَ دَعْ)؛ أي: اقرأه: ﴿قَالَ﴾؛ بترك الواو قبل القاف.

للإمام المرموز إليه بدال: (دُمْ)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

على الاستئناف، وهو كذلك في رسم المصحف المكي(١).

والباقون: بإثبات الواو.

عطفاً للجملة على ما قبلها، وهو كذلك في رسم مصاحفهم(٢).

وتقدَّم:

تذكير: ﴿وَمَن يَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [٣٧]؛ لأهل (شفا)(٣).

والخلاف في:

﴿أَيِمَّةً﴾ [٥](٤).

و﴿لَا يُرْجَعُونَ(٥)﴾ [٣٩](٦).

٨٤٠ ـ ....سَاحِرَا سِحْرَانِ: كُوفٍ........................

---

(١) ينظر: الكشف ١٧٤/٢، والدر المصون ٦٧٨/٨، واللباب ٢٥٩/١٥.

(٢) ينظر: الكشف ١٧٤/٢، والدر المصون ٦٧٨/٨، واللباب ٢٥٩/١٥.

(٣) وقرأ الباقون: بالتاء؛ على التأنيث. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٠)، والنشر ٢٦٣/٢، والإتحاف ٣٤٤/٢).

(٤) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية بين وبين، وبالإبدال ياء خالصة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وكلهم من غير إدخال بين الهمزتين، غير الأصبهاني فإن له الإدخال بين الهمزتين في الموضع الثاني من سورة القصص دون الموضع الأول، وغير أبي جعفر فإنَّ له الإدخال على وجه التسهيل في المواضع كلها، والباقون: بتحقيق الهمزتين مع القصر، بخلف عن هشام؛ فثبت عنه الإدخال، وعدمه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٩٤ ـ ١٩٥)، والنشر ٣٧٨/٢ ـ ٣٨١، والإتحاف ٣٤٠/٢ ـ ٣٤١).

(٥) في الأصل كُتِبَتْ: (لا يرجون)، وهو خطأ وتصحيف للنص القرآني.

(٦) قرأ نافع، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف: بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الجيم، بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٧)، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٣٤٤/٢).

واخْتُلِفَ في: ﴿سَاحِرَانِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿**سَاحِرَانِ** تَظَـٰهَرَا﴾ [٤٨].

فقرأه: ﴿سِحْرَانِ﴾؛ بكسر السين، وإسكان الحاء من غير ألف بينهما.

أئمة: (**كُوفٍ**)؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن المراد بهما: القرآن، والتوراة، وموسى، وهارون، أو موسى، ومحمد ـ صلى الله عليهم وسلم ـ؛ على المبالغة، أو حذف المضاف[(١)].

وقرأه الباقون: بفتح السين، وألف بعدها، وكسر الحاء[(٢)].

وتقدَّم الخلاف في ترقيق رائه: للأزرق[(٣)].

٨٤٠ ـ ....يَعْقِلُوا: طِبْ يَاسِرَا
٨٤١ ـ خُلْفٌ[(٤)]...................... ....

---

(١) وقد اتفقت المصاحف على حذف الألف بعد السين. (ينظر: الكشف ٢/١٧٥، والدر المصون ٨/٦٨٢، واللباب ١٥/٢٦٨).

(٢) على أنَّ المراد هو: موسى، وهارون، أو موسى، ومحمد ـ صلى الله عليهم وسلم ـ. (ينظر: الكشف ٢/١٧٥، والدر المصون ٨/٦٨٢، واللباب ١٥/٢٦٨).

(٣) قال في النشر: «ففخَّمها من أجل ألف التثنية: أبو معشر الطبري، وأبو علي بن بليمة، وأبو الحسن بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه، ورققها الآخرون؛ من أجل الكسرة، والوجهان جميعاً في جامع البيان». (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذاهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٥)، والنشر ٢/٩٧، والإتحاف ٢/٣٤٤).

(٤) هذه الكلمة ساقطة من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**)، والثالث: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بجر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خُلْفٌ**)، (**خُلْفًا**)، (**خُلْفِ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿يَعْقِلُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [٦٠].

فقرأه بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**طِبْ**[٢] **يَاسِرَا**[٣]) (**خُلْفٌ**)؛ أي: الدوري بلا خلاف عنه، والسوسي بخلاف عنه[٤].

والباقون: بتاء الخطاب[٥]، وبها قرأ السوسي في وجهه الثاني[٦].

وصحح المصنف عن أبي عمرو الوجهين من روايته، لكنه قال[٧]: «إنَّ الأشهر عنه الغيب، وبهما آخذ في رواية السوسي؛ لثبوت ذلك عندي نصًّا وأداءً»، انتهى.

ومن ثم قَصَرَ الخلاف في النظم والتقريب[٨] عن السوسي[٩].

---

(١) ردُّوه على ما قبله من لفظ الغيبة. (ينظر: الكشف ١٧٥/٢، والدر المصون ٦٨٨/٨، واللباب ٢٧٨/١٥).

(٢) وقوله: (**طِبْ**)؛ أي: طِبْ نفساً، أو كُنْ طيباً.

(٣) ومعنى قوله: (**يَاسِرَا**)؛ أي: غنيًّا، وهي بمعنى الدعاء للقاري.

(٤) فالذي قطع له به كثير من الأئمة أصحاب الكتب: الغيب، وهو اختيار الداني، وشيخه أبي الحسن بن غلبون، وابن شريح، ومكي، وغيرهم، وقطع له آخرون: بالخطاب، كالأستاذ أبي طاهر بن سوار، والحافظ أبي العلاء، وقطع جماعة له وللدوري وغيرهما عن أبي عمرو: بالتخيير بين الغيب والخطاب على السواء؛ كأبي العباس المهدوي، وأبي القاسم الهذلي، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو من هذه الطرق ومن غيرها، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٣٤٢/٢).

(٥) قال في الدر المصون: «التفاتاً»، أو ردًّا على ما قبله من ألفاظ الخطاب. (ينظر: الكشف ١٧٥/٢، والدر المصون ٦٨٨/٨، واللباب ٢٧٨/١٥).

(٦) وقراءة السوسي بالخطاب ـ بخلفه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٤٢/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٧) ينظر: النشر ٣٤٢/٢.

(٨) ينظر: تقريب النشر ص (٢١٠).

(٩) ينظر: الإتحاف ٣٤٥/٢.

٨٤١ـ ....**وَيُجْبَى**[(١)] **أَنِّثُوا**[(٢)]: **مَدًّا غَبَا**[(٣)] ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿يُجْبَىٰٓ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [٥٧].

فـ**(ـأَنِّثُوا)**؛ أي اقرؤوه بتاء التأنيث[(٤)] في: ﴿يُجْبَىٰٓ﴾[(٥)].

---

(١) تصحفت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ فلم تنقط الياء ولا الجيم، بل رُسِمَتَا مهملتين من النقط، وقد اختلفت النسخ في ضبطها على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على التأنيث: **(تُجْبَى)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالياء؛ على الغيب: **(يُجْبَى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بجر النون؛ على الأمر: **(أَنِّثُوا)**، وهي كذلك في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ إبراهيم السمنودي، والشيخ كريم راجح، ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح النون؛ على الإخبار: **(أَنَّثُوا)**، وهو الوجه الثاني في ضبط الكلمة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الغين: **(غُبًا)**، والغُبُّ ـ بضم الغين ـ؛ الواد الذي ملأه ماء البحر، أو ماء مد البحر الطاغي على الشاطئ، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الغين: **(غِبًا)**، ومعناه ـ على كسر الغين ـ؛ العاقبة والنهاية؛ يقال: غِبُّ الشيء؛ عاقبته وآخره، وتعني على تخفيف الباء؛ الغياب وعدم الحضور وترك المحظور، قال الشاطبي: (وعن غيبة فغِبْ)، والثالث: بفتح الغين: **(غَبًا)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ فتح الغين، وكسرها، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(غَبًا)**، **(غُبًا)**، **(غِبًا)**.

(٤) لتأنيث لفظ: ﴿ثَمَرَٰتُ﴾. (ينظر: الكشف ١٧٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٦٧١/٨، واللباب ٢٥٠/١٥).

(٥) في الأصل: (يحى)، وهو تصحيف.

للمرموز إليهم بقوله: (**مَدًّا غَبَا**[١])؛ أي: نافع، وأبي جعفر، ورويس.

وبالباقون: بياء الغيب[٢].

ووجهما ظاهر[٣]؛ لمجازية تأنيث: ﴿ثَمَرَٰتُ﴾.

وتقدَّم:

إسكان هاء: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [٦١][٤]؛ للكسائي، وقالون[٥]، وأبي جعفر[٦]، بخلاف عنهما[٧].

---

(١) وقوله: (غَبَا) مِنْ: غَبيَ الشيء، وغَبَي عنه، غَباً وغباوة؛ لم يفطن له؛ وقيل في الشعر: في بلد يغْبَى بها الخرِّيت؛ أي: يخفى بها فلا يظهر أو يُرى.

(٢) لأنه قد فُرِّقَ بين المؤنث وفعله بـ﴿إِلَيْهِ﴾؛ ولأنه تأنيث غير حقيقي، ولأن معنى الثمرات الرزق فَحُمِل على المعنى فذُكِّر. (ينظر: الكشف ١٧٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٦٧١/٨، واللباب ٢٥٠/١٥).

(٣) لأن القاعدة في هذا الحرف ونظائره؛ أن كل فعل أُسْنِدَ إلى ظاهر ففيه الوجهان أبداً؛ التذكير، والتأنيث. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٣٠)).

(٤) في الأصل: (ثم ها).

(٥) فروى ابن شنبوذ عن أبي نشيط الضم في: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وكذلك روى الحلواني من أكثر طرق العراقيين، وروى الطبري عنه: السكون، والوجهان صحيحان عن قالون، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٢٠٩/١).

(٦) فروى عيسى عنه من غير طريق ابن مهران، والأشناني عن الهاشمي عن ابن جماز إسكان الهاء عنه، وروى ابن جماز سوى الهاشمي عنه، وابن مهران وغيره عن ابن شبيب عن عيسى بن وردان، ضم الهاء عنه، وقطع بالخلاف لأبي جعفر في: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾؛ ابن فارس في جامعه، وكلا الوجهين صحيح عن أبي جعفر. (ينظر: جامع ابن فارس (ل ٤١/أ)، والنشر ٢٠٩/١).

(٧) ووجه الإسكان في: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾؛ إلحاق: ﴿ثُمَّ﴾ بالواو والفاء؛ لاتحادها في الحرفية، ولمشاركتها الواو والفاء في العطفية، والوجهان صحيحان، إلا أنَّ الخلاف عزيز عن أبي نشيط عن قالون، كما نبه عليه المصنف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٩)، والنشر ٢٠٩/٢، وشرح الهداية ص (٣٤٦)، والكشف عن وجوه القراءات ٢٣٥/١).

وبناء: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٨٨]؛ للفاعل، ليعقوب[١].

وهمز: ﴿ضِئَاء﴾ [بعد الضاد][٢] وقبل الألف، لقنبل[٣].

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿لَتَنُوأُ﴾ [٧٦][٤]؛ بالنقل؛ على القياسي، وبالإدغام؛ على جعل الأصلي كالزائد، ويجوز عليهما: الروم، والإشمام، والإسكان المحض؛ فهي ستة، ولا يصح غيرها[٥].

وتقدَّم الكلام ـ أيضاً ـ على:

﴿وَيْكَأَنَّ [٤٨٨] ٱللَّهَ﴾ [٨٢].

و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ [٨٢][٦].

---

(١) قرأ يعقوب: بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الجيم، بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٣٤٥).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٣) حيث قرأ قنبل: بهمزة مفتوحة ـ بعد الضاد ـ بدل الياء، وقال في النشر: «وزعم ابن مجاهد أنه غلط، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل، وخالف الناس ابن مجاهد في ذلك فرووه عنه بالهمز، ووافق قنبلاً أحمد بن يزيد الحلواني فرواه كذلك عن القواس شيخ قنبل، وهو على القلب؛ قدمت فيه اللام على العين، كما قيل في (عات)، (عتا)»، وقرأ الباقون: بغير همز في الياء؛ أي: بياء تحتية بعد الضاد). (ينظر: متن طيبة النشر، الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٢/٤٠٦ ـ ٤٠٧، والإتحاف ٢/٣٤٦).

(٤) في الأصل: (لسوء)، وهو خطأ، وتحريف.

(٥) كما نصَّ عليه في النشر، وزاد بقوله: «وقد قيل: إنه يجوز فيها حذف الهمز اعتباطاً، فيمد حرف المد ويقصر، على وجه اتباع الرسم، ورجح المد في ذلك، وحكى فيه الهذلي عن ابن غلبون: بين بين، وكل ذلك ضعيف لا يصح». (ينظر: النشر ٢/٤٧٦، والإتحاف ٢/٣٤٦، وفريدة الدهر ٤/٥٣).

(٦) فقد أجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة، واختلف في الوقف عليها عن: الكسائي، وأبي عمرو؛ فوقف الكسائي على الياء من الكلمتين: (وَيْ)، بينما وقف أبو عمرو على الكاف منها: (وَيكْ)، ووقف الباقون: على الكلمة كلها، وهذا في وقف الاختبار، أو الاضطرار، والمختار للجميع: الوقف على الكلمة بأسرها؛ =

٨٤١ ـ .... [وَخُسِفَ الْمَجْهُولُ سَمٍّ: عَنْ ظُبَى[(١)]][(٢)]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿خُسِفَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [٨٢].

المبني لـ(ـلْمَجْهُوْلِ) في قراءة الأكثرين.

فـ(ـسَمٍّ)؛ أي: اقرأه بفتح الخاء، والسين.

على البناء للفاعل؛ وهو الله ـ ﷻ ـ[(٣)].

= لاتصالها رسماً بالإجماع، وقد أفاض في بيانه في النشر، فليرجع إليه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، ص (٥٧)، البيت (٣٦٧)، والنشر ١٥١/٢، والإتحاف ٣٤٦/٢).

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (ظُبَى)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (ظبا)، ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة الظاء من الكلمة على ثلاثة أقوال؛ فضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بضم الظاء، ثم ألف ممدودة بعدها: (ظُبَا)، جمعٌ مفرده؛ ظُبَةُ، وهي: أطراف السيوف والخناجر والسنان وحدِّها، وهي كذلك ـ بضم الظاء وبالألف الممدودة ـ في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ بكسر الظاء، وألف ممدودة بعدها: (ظِبَا)، وأصلها: ظباء، وقصرت للوزن، وهو جمع ظبي، وهو الغزال، ويكنى به عن المرأة، وهي كذلك ـ بكسر الظاء والألف الممدودة ـ في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الظاء: (ظَبَا)، ولم يتبين ضبطها في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (ظُبَى)، (ظُبَا)، (ظِبَا)، (ظَبَا).

(٢) اختلفت النسخ في كلمات المصراع الثاني من البيت على وجهين؛ الأول: كُتِبَ ما بين المعكوفتين في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (وَخُسِفَ الْمَجْهُولُ سَمٍّ عَنْ ظُبَى)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها شرح المنير السمنودي على أحد الوجهين فيه ـ، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ـ على أحد الوجهين في كلٍّ منهما ـ حيث ضُبطت فيهما: (وَخُسِفَ الْفَتْحَانِ ظَاهِرٌ عَنَا)، وأما الوجه الأول فهو كالجماعة.

(٣) ينظر: الكشف ١٧٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٥١)، والدر المصون ٦٩٩/٨، واللباب ٢٩٩/١٥.

لراوٍ وإمامٍ مرموز إليهما بأولى قوله: (**عَنْ ظُبَى**)؛ أي: حفص، ويعقوب.

والباقون: بضم الخاء، وكسر السين.

على البناء للمجهول(١) ـ كما تقرر ـ، فالنائب عن الفاعل على الجار والمجرور بعده.

وفي هذه السورة اثنتا عشر مضافة(٢):

﴿رَبِّيٓ أَن﴾ [٢٢].

﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ [٢٩].

[﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [٣٠]](٣).

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٣٤].

﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ معاً(٤).

[فتحهنَّ](٥): الحرميون، وأبو عمرو.

﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [٢٩].

﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ﴾ [٣٨].

سكَّنهما: الكوفيون، ويعقوب.

﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [٣٧].

---

(١) ينظر: الكشف ١٧٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٥١)، والدر المصون ٦٩٩/٨، واللباب ٢٩٩/١٥.

(٢) ينظر: النشر ٣٤٢/٢.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام عدد ياءات الإضافة التي ذكرها الشارح. (ينظر: النشر ٣٤٢/٢).

(٤) الآيتين: [٣٧، ٨٥].

(٥) في الأصل: (فتحن)، وهو تصحيف.

[﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٢٧]][١].

[فتحهما][٢]: المدنيان.

﴿مَعِيَ رِدۡءٗا﴾ [٣٤].

فتحها: حفص.

﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾ [٧٨].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو، بخلاف عن: المكي.

وزائدتان[٣]:

﴿أَن يَقۡتُلُونِ﴾ [٣٣].

أثبتها يعقوب في: الحالين.

﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤].

أثبتها في الوصل: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله أعلم[٤].



---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام عدد ياءات الإضافة التي ذكرها الشارح. (ينظر: النشر ٣٤٢/٢).

(٢) في الأصل: (فتحها)، والصواب ما أثبته.

(٣) ينظر: النشر ٣٤٢/٢.

(٤) جرت عادة الشارح أن يختم شرحه في الأبواب السابقة بعبارة: (والله تعالى أعلم)، وهنا اكتفى بقوله: (والله أعلم). (ينظر: النشر ٣٤١ ـ ٣٤٢، وتقريب النشر ص (١٥٦ ـ ١٥٧)، وشرح النويري ١٢٠/٥ ـ ١٢٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩١ ـ ٢٩٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٢/أ ـ ١٢٢/ب)، والإتحاف ٣٣٩/٢ ـ ٣٤٧).

سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ وَالرُّومِ

تقدَّم:

سكت أبي جعفر على حروف: ﴿الٓمٓ﴾ [١][١].

كنقل همزة: ﴿أَحَسِبَ﴾ [٢٨]، إلى [الميم][٢] لورش[٣].

مع المد، والقصر، في ميم: ﴿الٓمٓ﴾[٤].

---

(١) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٢) في الأصل: (ميم)، وما أثبته لتمام المعنى وتوضيحه.

(٣) ومن وافقه في النقل؛ كـحمزة ـ في أحد وجهيه ـ عند الوقف عليه. (ينظر: النشر ٣٥٩/١).

(٤) فالمدُّ: باعتبار استصحاب حكم المد، وعدم الاعتداد بعارض الحركة، والقصر: باعتبار الاعتداد بالعارض؛ لأن السكون الذي هو سبب المد ذهب بالحركة، وممن نصَّ على ترك المدِّ: إسماعيل بن عبدالله النحاس، ومحمد بن عمر بن خيرون القيرواني، عن أصحابهما، عن ورش، ونصَّ عليه أيضاً: أبو محمد مكي، وأبو العباس المهدوي، والمقدم في الأداء: وجه القصر، كما قاله الشارح في فاتحة سورة (آل عمران): «والأرجح القصر»، وهو اختيار أبي الحسن طاهر بن غلبون كما قال في التذكرة: «وكلا القولين حسن، غير أني بغير مدٍّ قرأتُ، وبه آخذ»، وقال في جامع البيان: «والوجهان حسنان بالغان، غير أنَّ الأول أقيس، والثاني آثر عليه، وعليه عامة أهل الأداء»، وقال في النشر: «إنما رجح القصر من أجل أن الساكن ذهب بالحركة». (ينظر: التذكرة ٩٣/١، وجامع البيان ٢٣٢/١، والنشر ٣٥٩/١، وغيث النفع ص (٣١٧)، والإتحاف ٤٦٨/١).

وعدم جواز التوسط فيه[(١)]؛ لكون المتغير هنا سبب المد، بخلاف ما تغير فيه بسبب [القصر][(٢)]؛ كـ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقفاً[(٣)].

كما مرَّ تحقيقه في (آل عمران) موضحاً[(٤)].

وتقدَّم ـ أيضاً ـ خطاب: ﴿أَوَلَمْ تَرَوا كَيْفَ﴾ [١٩]، لأهل (صحبة) بخلاف عن شعبة[(٥)].

ويوقف [على][(٦)] ﴿كَيْفَ يُبْدِئُ﴾ [١٩]، و﴿يُنْشِئُ﴾ [٢٠][(٧)]، لحمزة، وهشام بخلفه: بإبدال الهمزة ياء[(٨)] على القياسي، وبإبدالها ياء مضمومة على رأي الأخفش، فإذا سكنت للوقف اتحدا مع ما قبله لفظاً، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام؛ فهذه ثلاثة، والرابع: تسهيلها كالواو على رأي سيبويه[(٩)].

---

(١) وممن قال بجواز التوسط أبو عبدالله الفاسي، ذكر ذلك في النشر، ثم ردَّ عليه بقوله: «وأما قول أبي عبدالله الفاسي: ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً، فإنه تفقُّهٌ وقياسٌ لا يساعده نقلٌ». (ينظر: النشر ٣٦٠/١، والإتحاف ٤٦٨/١).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لحاجة المعنى إليه، كما هو ثابت في النشر، والكلام بحروفه موجود في الإتحاف. (ينظر: النشر ٣٦٠/١، والإتحاف ٤٦٨/١).

(٣) ما ذكره الشارح من التعليل لعدم جواز التوسط نصَّ عليه ابن الجزري في النشر وأفاض في بيانه وتحقيقه في المسألة العاشرة من مسائل باب المد في كتاب النشر، كما نقله عن النشر صاحب الإتحاف واستند إليه وعوَّل عليه. (ينظر: النشر ٣٦٠/١، والإتحاف ٤٦٨/١).

(٤) وذلك عند كلامه في فاتحة سورة (آل عمران).

(٥) فروى عنه يحي بن آدم كذلك، وكذا روى عنه ابن أبي أمية، وروى عنه العليمي: بالغيب، وكذا روى الأعشى، والبرجمي، والكسائي، وغيرهم، وهي قراءة الباقين من الأئمة القراء العشرة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النحل، البيت رقم (٧٢٣)، والنشر ٣٤٣/٢، والإتحاف ٣٤٨/٢ ـ ٣٤٩).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٧) هذان الموضعان مما وقعت الهمزة فيه مضمومة بعد كسر. (ينظر: النشر ٤٧٠/١).

(٨) ساكنة؛ لسكونها وقفاً، وذلك بحركة ما قبلها. (ينظر: النشر ٤٧٠/١).

(٩) وخامسها: الوجه المعضل، وهو تسهيلها ـ بحركة ما قبلها لا بحركتها ـ =

٨٤٢ ـ وَالنَّشْأَةَ امْدُدْ حَيْثُ جَا: حِفْظٌ[١] دَنَا[٢] ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾.

فـ(ـامْدُدْ)؛ أي: اقرأه بالمد[٣].

(حَيْثُ جَاءَ[٤] في القرآن؛ وهي:

﴿يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ﴾ هنا[٥]

﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ﴾ في النجم[٦].

= بين الهمزة والياء على الروم، وقد ذكر في النشر هذه الأوجه الخمسة بصيغة التمريض حيث قال: «قيل: فيها خمسة أوجه»، ثم عدَّدها، وذكر الوجه الخامس وسكت عنه ولم يعقب عليه بشيء، وهكذا فعل صاحب الإتحاف، بينما الشارح هنا أعرض صفحاً عن الوجه الخامس فلم يذكره، ولم يعلل عدم ذكره له، وقال في البدور الزاهرة: «فيه وأمثاله خمسة أوجه تقديراً، وأربعة عملياً» ثم عدَّد أربعة منها، ثم قال: «الخامس: إبدالها ياء مضمومة مع الروم»، فعبر بالإبدال مكان التسهيل، وكلامه محل نظر، ونصّ عليه في المهذب فعدد أربعة منها ثم قال في الخامس: «ثم بالتسهيل بالروم». (ينظر: النشر ٤٧٠/١، والإتحاف ٢٣٤٩، والمهذب ١٢٠/٢، والبدور الزاهرة ص (٢٣)).

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالنصب مع التنوين: (**حِفْظاً**)، وضُبطت في النسخ العتيقة؛ برفع الظاء مع التنوين: (**حِفْظٌ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الظاء بلا تنوين: (**حِفْظُ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حِفْظاً**)، (**حِفْظٌ**)، (**حِفْظُ**).

(٢) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**وَنا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**دَنَا**).

(٣) أي: بفتح الشين، وألف بعدها، مع الهمز المفتوح. (ينظر: النشر ٣٤٣/٢، والكشف ١٧٨/٢).

(٤) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة: (**جَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالهمزة: (**جَاء**).

(٥) سورة العنكبوت: الآية [٢٠]

(٦) الآية: [٤٧].

﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ﴾ في الواقعة[(١)].

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**حِفْظٌ**[(٢)] **دَنَا**)؛ أي: أبي عمرو، وابن كثير.

وقرأه بالباقون: بسكون الشين[(٣)]، بلا ألف، ولا مد، في الثلاثة.

وهما لغتان، كـ(ـالرأْفَة)، و(الرَّآفة)[(٤)].

ورسْمُهَا بالألف يقوي قراءة المد[(٥)].

وسكت حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس عن خلف، بخلاف عنهم[(٦)].

وإذا وقف حمزة؛ فبالنقل فقط، وحُكِيَ وجه آخر[(٧)]: وهو إبدالها ألفاً؛ على الرسم، وهو كما قال المصنف[(٨)]: «مسموع قوي»[(٩)].

---

(١) الآية: [٦٢].

(٢) وقوله: (**حِفْظٌ**)؛ اسمٌ؛ بمعنى: التعاهد والرعاية للمحفوظ من العلم ونحوه، وضده النسيان.

(٣) وهمزة مفتوحة بعد الشين. (ينظر: غيث النفع ص (٣١٨)).

(٤) و(الكأْبَة)، و(الكَآبة). (ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٢)، والكشف ١٧٨/٢، والدر المصون ١٥/٩، واللباب ٣٣٣/١٥).

(٥) وقال الصفاقسي: «والقصر أشهر». (ينظر: الدر المصون ١٥/٩، واللباب ٣٣٣/١٥، والإتحاف ٣٤٩/٢، وغيث النفع ص (٣١٨)).

(٦) أي: سكتهم على الهمز من الكلمة، وهو من باب السكت على الموصول. (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٧ ـ ٢٣٨)، والنشر ٤٢٢/١ ـ ٤٢٤، والإتحاف ٣٤٩/٢).

(٧) رواه الحافظ أبو العلاء، وقوَّتُه لرسمه بألف. (ينظر: النشر ٤٨١/١، والإتحاف ٣٤٩/٢).

(٨) ينظر: النشر ٤٨١/١.

(٩) وحُكِيَ وجه ثالث: وهو التسهيل بين بين، قال في النشر: «وهو ضعيف جدًا». (ينظر: النشر ٤٨١/١).

٨٤٢ - .... مَوَدَّةً[(١)] [رَفْعٌ][(٢)]: غِنًا[(٣)] حَبْرٌ[(٤)] رَنَا.

٨٤٣ - وَنَوِّنِ[(٥)] انْصِبْ بَيْنِكُمْ[(٦)]: عَمَّ صَفَا ....

---

(١) أصاب حرف الميم ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ طمس ومسح، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة التاء على ثلاثة أقوال؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ برفع التاء مع التنوين: (**مَوَدَّةٌ**)، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه، بفتح التاء بلا تنوين: (**مَوَدَّةَ**)، والثالث: بفتح التاء مع التنوين: (**مَوَدَّةً**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مَوَدَّةً**)، (**مَوَدَّةٌ**)، (**مَوَدَّةَ**).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بفتح النون بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**غِنَا**)، وهو الذي في النسخ العتيقة، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها، بفتح النون منونة، وبالألف المقصورة: (**غِنًى**)، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح النون بلا تنوين، وبالألف المقصورة: (**غِنَى**)، والرابع: ما انفرد به المنير السمنودي في النسخة الهندية من شرحه، حيث ضُبطت فيه ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بغين، ثم باء: (**غَبَا**)، والخامس: بفتح النون منونة، وبالألف الممدودة: (**غِنًا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**غِنًا**)، (**غِنًى**)، (**غِنَى**)، (**غِنَا**)، (**غَبَا**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الراء مع التنوين: (**حَبْرٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) أصاب الواو ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ طمس ومسح.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: فتح النون: (**بَيْنَكُم**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر النون: (**بَيْنِكُم**)، وقد ضُبِطَت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر النون، وفتحها، بينما لم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

واخْتُلِفَ في: ﴿مَّوَدَّةَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَالَ[1] إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٢٥].

فـ(**ـرَفْعٌ**) التاء من غير تنوين؛ لإضافته إلى: ﴿بَيْنَكُمْ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**غِنًا**[2] **حَبْرٌ**[3] **رَنَا**[4])؛ أي: رويس، وابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي.

فـ﴿مَوَدَّةُ﴾؛ خبر (إنَّ) على حذف المضاف؛ أي: (سبب مودة)، و﴿بَيْنِكُمْ﴾؛ مجرور بالإضافة، اتساعاً في الظرف، كـ(ياسارق الليلة الثوب)[5].

(**وَنَوِّنِ**)؛ أي: اقرأه بنصب التاء منونة.

و(**انْصِبْ** ﴿بَيْنِكُمْ﴾) ـ أيضاً ـ.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ صَفَا**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وشعبه، وخلف عن نفسه.

على الأصل في الظرف، وأمَّا نصب: ﴿مَّوَدَّةً﴾؛ فعلى المفعول له[6].

---

(١) في الأصل: (وقالوا)، على الجمع، وهو خطأ في نقل النصِّ القرآني.

(٢) وقوله: (**غِناً**)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية والاستغناء وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

(٣) ومعنى قوله: (**حَبْرُ**) وهو بفتح الحاء وكسرها؛ العالم المقتدى به، ويأتي بمعنى: السرور والجمال، والرجل الصالح، ويأتي بمعنى: ما يُكَتَبُ به.

(٤) وقوله: (**رَنَا**)؛ اسمٌ؛ بمعنى: الشيء المنظور إليه، ويأتي بمعنى الفعل الماضي؛ أي: أدام النظر وثبَّته.

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٢)، والكشف ١٧٨/٢، والدر المصون ١٧/٩، واللباب ٣٣٨/١٥ ـ ٣٣٩.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٢)، والكشف ١٧٨/٢، والدر المصون ١٧/٩ ـ ١٨، واللباب ٣٣٨/١٥ ـ ٣٣٩.

وقرأ الباقون؛ وهم حفص، وحمزة، وروح: بنصب: ﴿مَّوَدَّةَ﴾ بلا تنوين، و﴿بَيْنِكُمْ﴾ بالجر[(١)].

فهي ثلاث قراءات[(٢)].

٨٤٣ ـ .... آيَاتُ[(٣)] التَّوْحِيدُ: صُحْبَةٌ دَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿ءَايَٰتٌ﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [٥٠].

فـ**(ـالتَّوْحِيْدُ)**؛ أي: اقرأه بالإفراد.

للمرموز إليهم بقوله: **(صُحْبَةٌ دَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة، وابن كثير.

---

(١) فنصب: ﴿مَّوَدَّةَ﴾ بلا تنوين؛ مفعولاً لأجله، و﴿بَيْنِكُمْ﴾ بالجر؛ على الإضافة. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٢)، والكشف ١٧٨/٢، والدر المصون ١٧/٩ ـ ١٨، واللباب ٣٣٨/١٥ ـ ٣٣٩).

(٢) خلاف القراء فيها دائر ـ في الكلمتين ـ بين الرفع والنصب، وذلك هي على النحو التالي:

١ ـ ﴿مَّوَدَّةً بَيْنَكُمْ﴾؛ لنافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وشعبه، وخلف عن نفسه.

٢ ـ ﴿مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ﴾، لابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ورويس.

٣ ـ ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾؛ لحمزة، وحفص، وروح.

وقد أفاض الشيخ موسى جار الله ـ في شرحه على الطيبة ص (٢٣١) ـ في توجيه هذه القراءات الثلاث، ثم قال في نهاية كلامه: «وعلى كل هذه التقادير فيمكن أن يكون معنى الآية: ما اتخذتم الأوثان وما عبدتموها إلا لِأُلْفٍ بين طبعكم وبين الأوثان، على حدِّ قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، فإن الإنسان يتبع ظنه وهوى نفسه وما في طبعه من حب الْأُلْفِ فيتخذه معبودًا وإلهاً ـ ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] ـ، والإنسان لا يعبد إلا ما يهواه ويحبه، ويكون قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [العنكبوت: ٢٥]، على حد قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [الملائكة: ١٤]»

(٣) أصاب الألف والهمزة مسح في المتن الذي على هامش الشرح.

على إرادة الجنس[١].

والباقون: بالجمع[٢].

٨٤٤ ـ نَقُولُ[٣] بَعْدُ الْيَا: كَفَى اتْلُ........ ....

واخْتُلِفَ في: (**﴿نَقُولُ﴾ بَعْدُ**)؛ أي بعد: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ المذكور.

وهو: ﴿وَنَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [٥٥].

فبـ(**الْيَاءِ**)[٤]؛ أي: قراءته بالياء من تحت[٥].

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى اتْلُ**)؛ أي: الكوفيين كلهم، ونافع.

والباقون: بنون العظمة[٦].

٨٤٤ ـ ....يُرْجَعُوا[٧]: صَدْرٌ. وَتَحْتُ[٨]: صَفْوُ حُلْوٍ شَرَعُوا[٩]

---

(١) بمعنى: معجزة، فالواحد في هذا النوع يدل على الجمع، كما أن غالب ما جاء في القرآن إنما هو على الإفراد. (ينظر: الكشف ١٨٠/٢، والدر المصون ٢٤/٩، واللباب ٣٦٤/١٥).

(٢) على الأصل، ولأنَّ بعده: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ﴾، قال موسى جار الله: «وتعيَّن هذا الحرف من جهة أن الاختلاف لايمكن في غيره». (ينظر: الكشف ١٨٠/٢، والدر المصون ٢٤/٩، واللباب ٣٦٤/١٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣١)).

(٣) أصاب النون مسح في المتن الذي على هامش الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط الكلمة على وجهين، الأول: بالنون: (**نَقُوْلُ**)، والثاني: بالياء: (**يَقُوْلُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ النون، والياء.

(٤) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة: (**الْيَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالهمزة: (**الْيَاء**).

(٥) أي: الله تبارك وتعالى، أو الملك الموكل بعذابهم. (ينظر: الكشف ١٨٠/٢، والدر المصون ٢٤/٩، واللباب ٣٦٧/١٥، وشرح النويري ١٢٨/٥).

(٦) أي: لله تبارك وتعالى، أو لجماعة الملائكة. (ينظر: الكشف ١٨٠/٢، والدر المصون ٢٤/٩، واللباب ٣٦٧/١٥).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل: =

وَقَرَأَ: ﴿يُرْجَعُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [٥٧].

بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بصاد: **(صَدْرٌ)**[٢]؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

والباقون: بتاء الخطاب[٣].

وتقدَّم بناؤه للفاعل، للإمام يعقوب[٤].

.ففيه ثلاث قراءات[٥].

(وَ)قرأ.

= **(يَرْجِعُو)**، والثاني: بضم الياء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول: **(يُرْجَعُو)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء الثانية: **(تَحْتُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بنصب التاء الثانية: **(تَحْتَ)**.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الراء مع التشديد: **(شَرَّعُوا)**، والثاني: بفتح الراء بلا تشديد: **(شَرَعُوا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(١) حملاً على لفظ الغيبة قبله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [٥٧]. (ينظر: الكشف ١٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٤)).

(٢) ومعنى قوله: **(صَدْرٌ)**؛ أَوَّلٌ، فصدر كلِّ شيء أَوَّلُهُ.

(٣) على معنى الالتفات من الغيبة إلى الخطاب. (ينظر: الكشف ١٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٤)، والهادي ١٢٨/٣).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٢٥٢/٢.

(٥) فقرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم: **(تَرْجِعُونَ)**؛ على البناء للفاعل، وقرأ شعبة: بضم الياء، وفتح الجيم: **(يُرْجَعُونَ)**؛ على البناء للمفعول، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم: **(تُرْجَعُونَ)**، على البناء للمفعول، فهي ثلاث قراءات.

الحرف الذي (تَحْتُ)؛ أي: في سورة الروم.

وهو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [٥٧].

بالياء ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (صَفْوُ[١] حُلْوٍ[٢] شَرَعُوا[٣])؛ أي: شعبة، وأبو عمر، وروح.

وقرأه الباقون: بالتاء.

ويعقوب على أصله؛ من بنائه للفاعل[٤].

ففيه أربع قراءات[٥]، فتأمل.

٨٤٥ ـ لَنُثْوِيَنَّ الْبَاءَ[٦] ثَلِّثْ مُبْدِلَا: شَفَا..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿لَنُثْوِيَنَّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [٥٨].

فـ(**ـالْبَاءَ[٧] ثَلِّثْ مُبْدِلَا [٤٩٠]**)؛ أي: اقرأه ﴿لَنُثْوِيَنَّهُمْ﴾؛ بثاء مثلثة[٨]

---

(١) ومعنى قوله: (**صَفْو**)؛ خالص؛ وصفوة كل شيء خالصه وما صفا منه.

(٢) معنى قوله: (**حُلْوٍ**)؛ من الحلاوة، وضده المرّ، من المرارة.

(٣) وقوله: (**شَرَعُوا**)؛ من قولهم: شرع الوارد، إذا تناول الماء الذي لا انقطاع له.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٢٥٦/٢.

(٥) فقرأ رويس عن يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم: (**تَرْجِعُونَ**)؛ على البناء للفاعل، وقرأ شعبة، وأبو عمرو: بضم الياء، وفتح الجيم: (**يُرْجَعُونَ**)؛ على البناء للمفعول، وقرأ روح عن يعقوب: بفتح الياء، وكسر الجيم: (**يَرْجِعُونَ**)؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم: (**تُرْجَعُونَ**)، على البناء للمفعول، فهي أربع قراءات.

(٦) ضُبطت في جميع النسخ؛ بالهمز بعد الألف: (**الْبَاءَ**)، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، ونسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيهما؛ بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**البا**).

(٧) في الأصل: (فالياء)، والصواب ما أثبته.

(٨) ساكنة. (ينظر: النشر ٣٤٤/٢).

بدل الموحدة بعد النون[١]، وبعد [الواو المخففة][٢] ياء تحتية مفتوحة.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه[٣].

من (الثَّواء)، وهو: (الإقامة)، يقال: (ثوى)؛ (أقام)، فتعدية الهمزة إلى واحد، فنصب: ﴿غُرَفًا﴾[٤]؛ لتضمنه معنى (أنزلته)، أو على حذف [في][٥]، أو شبه الظرف: المكان المختص بالمبهم، فوصل إليه الفعل، فيكون مفعولاً فيه[٦].

وقرأه الباقون: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾؛ بالباء الموحدة موضع الثاء، وتشديد الواو، وبعدها همزة مفتوحة.

من [التَّبَوُّء][٧]؛ وهو (النزول)، يقال: (بَوَّأَهُ مَنْزِلاً إذا أنزله إياه)، ولذا قيل: بزيادة لام: ﴿بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٢٦]، والمعنى: (لننزلنهم من الجنة علالي)[٨] ـ رزقنا الله ومحبينا منها ـ.

---

(١) الأولى. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٥٢).

(٢) في الأصل كتبت: (الراء والمخففة)، وهو تصحيف موهم، والتصويب من الإتحاف ٢/٣٥٢.

(٣) قال في جامع البيان ـ ونقله عنه في النشر ـ: «واتفقوا على الذي في سورة النحل، أنه بهذه الترجمة؛ لأنَّ المعنى: لنسكننهم مسكناً صالحاً؛ وهو المدينة»؛ قلتُ: يريد قوله تعالى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: ٤١]، ولم يشر أحد من شراح الطيبة، ولا صاحب الإتحاف، ولا الصفاقسي في غيث النفع، إلى هذا الموضع، على الرغم من تنبيه ابن الجزري عليه، وقد ذكره أبو شامة ـ في إبراز المعاني ـ وأشار إليه. (ينظر: جامع البيان ٢/٣٣٩، والنشر ٢/٣٤٤، وإبراز المعاني ٤/٧٨).

(٤) في الأصل: (عرفا)، وهو تصحيف.

(٥) ما بين القوسين غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف ٢/٣٥٢.

(٦) ينظر: الكشف ٢/١٨١، وشرح الهداية ص (٦٥٤)، والدر المصون ٩/٢٥، واللباب ١٥/٣٧٠ ـ ٣٧١.

(٧) في الأصل كُتِبَتْ: (من النبأ)، والتصويب من غيث النفع ص (٣١٩) حيث الكلام بحروفه.

(٨) ينظر: الكشف ٢/١٨١، وشرح الهداية ص (٦٥٤)، والدر المصون ٩/٢٥، واللباب ١٥/٣٧٠ ـ ٣٧١، وغيث النفع ص (٣١٩).

وتقدَّم إبدال همز: ﴿لَنُبَوِّئَنَّ﴾؛ ياءً مفتوحة لأبي جعفر[١]، وصلاً ووقفاً، كحمزة[٢] وقفاً.

٨٤٥ ـ ....وَسَكِّنْ كَسْرَ (وَلْ): شَفَا بَلَا

٨٤٦ ـ دُمْ.............................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [٦٦].

فـ(**سَكِّنْ كَسْرَ** ﴿وَلْ﴾؛ أي: اقرأه بسكون لام: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا بَلَا**[٣]) (**دُمْ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقالون، وابن كثير.

على أنها (لام) الأمر، لا لام (كي)، إذ لا تسكن لضعفها، وهو أمر تهديد[٤].

والباقون: بكسر اللام.

إمَّا (للأمر)، وهو الأوفق، أو لام (كي)، كما جاز في: ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ [٦٦]، قبله، والأصل في كلٍّ: الكسر[٥].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٥)، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٣٥٢/٢.

(٢) فالهمزة عنده في هذا الموضع من الهمز المتوسط بنفسه المفتوح بعد كسر، وحكمه: الإبدال ياءً. (ينظر: النشر ٤٣٧/١ ـ ٤٣٨، والإتحاف ٣٥٢/٢).

(٣) ومعنى قوله: (**بَلَا**)؛ فعل ماض، بمعنى: اختبر، أو اسم أصله: بلاء؛ وهو الاختبار، فحُذِفت همزته للوقف.

(٤) ينظر: الكشف ١٨١/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٥)، والدر المصون ٢٧/٩، واللباب ٣٧٨/١٥.

(٥) قال موسى جار الله: «وليست لام عاقبة أو لام علة؛ لأن الإشراك بالله بعد النجاة يكون كفراً بالنعمة ولا يكون تمتعاً بها، فلا يستقيم: لام العاقبة، ولا لام التعليل». (ينظر: الكشف ١٨١/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٤)، والدر المصون ٢٧/٩، واللباب ٣٧٨/١٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٢)).

وضم إسكان[١]**باء:** ﴿سُبُلَنَا﴾ [٦٩]، لأبي عمرو.

وههنا انتهى فرش سورة العنكبوت[٢].

وفيها ثلاثُ مضافات[٣]:

﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٢٦].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [٥٦].

فتحها: الحرميون، والشامي، وعاصم.

﴿أَرْضِي وَٰسِعَةٌ﴾ [٥٦].

فتحها: الشامي وحده.

وزائدةٌ واحدة[٤]:

﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ [٥٦].

---

(١) هكذا في الأصل، والصواب العكس؛ أي: (وإسكان ضم باء. . .الخ)؛ فقراءة أبي عمرو: بإسكان السين، وقراءة الباقين: بضم السين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٣٥٣).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة العنكبوت؛ لأنَّ سورة العنكبوت في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سورة الروم، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة العنكبوت، واستعداداً للدخول في فرش سورة الروم، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة العنكبوت: «وهذا آخر العنكبوت»، ثم شرع بعد ذلك بسورة الروم، بعد أن عدد ياءات الإضافة والزوائد، وقال المنير السمنودي في شرحه ـ بعد أن انتهى من سورة العنكبوت: «ثم شرع في سورة الروم فقال. . .الخ»، وأما ابن الناظم وموسى جار الله وصاحب الهادي فلم تختلف مناهجهم في ذلك، كما تم بيان ذلك مراراً. (ينظر: شرح النويري ٥/١٣٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/أ)، والهادي ٣/١٢٩، والكوكب الدريّ ص (٥٢٠)).

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٤٤.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٤٤.

أثبتها يعقوب في: الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].



(١) ينظر: النشر (٣٤٣ ـ ٣٤٤)، وتقريب النشر ص (١٥٨)، وشرح النويري (١٢٦/٥ ـ ١٣٠)، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٣ ـ ٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٢/أ ـ ل ١٢٣/أ)، والإتحاف (٣٤٨/٢ ـ ٣٥٣).

سُورَةُ الرُّومِ(١)

تقدَّم:

سكت أبي جعفر على أحرف: ﴿الٓمٓ﴾ [١](٢).

وإسكان سين: ﴿رُسُلُهُم﴾ [٩]، لأبي عمرو(٣).

٨٤٦ ـ ....ثَانِ عَاقِبَةَ(٤) رَفْعُهَا(٥): سَمَا ....

واخْتُلِفَ في: (ثَانِ ﴿عَٰقِبَةُ﴾).

أي: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ [ٱلَّذِينَ](٦) أَسَٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟...الخ﴾ [١٠].

---

(١) أعاد الشارح هنا ذكر سورة الروم ـ مع أنه قد ذكرها عند شروعه في شرح سورة العنكبوت حيث قال: (سورة العنكبوت والروم) ـ تذكيراً بانتهاء فرش سورة العنكبوت، ودخولاً في فرش سورة الروم؛ لئلا يتداخل الفرشان.

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) وضمَّها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٣٥٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**عَاقِبَةَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء: (**عَاقِبَةُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بألف بعد الهاء؛ على التأنيث: (**رَفْعُهَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بحذفها؛ على التذكير: (**رَفْعُهُ**).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

فـ(**ـرَفْعُهَا**)؛ أي: القراءة بالرفع.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**سَمَا**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

على أنه اسم (كان)، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ خبرها، و﴿أَن كَذَّبُواْ...الخ﴾؛ مفعول [مِنْ][1] أجله، متعلق بالخبر لا بـ﴿أَسَٰٓـُٔواْ [٤٩١]﴾؛ للفصل حينئذ بين الصلة ومتعلقها بالخبر، وهو غير جائز[2].

والباقون: بالنصب.

خبر لـ(ـكان)، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾؛ اسمها.

أو هي مفعول: ﴿أَسَٰٓـُٔواْ﴾، و﴿أَن كَذَّبُواْ[3]﴾ الاسم[4].

واحترز [بالثاني][5]: عن الأول[6]، والثالث: ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ﴾ [٤٢]، فلا خلاف في رفعها[7].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتقريب المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٥٤).

(٢) وزاد النويري: «ولم يؤنث (كان)؛ لتأويل العاقبة بالمآل». (ينظر: الإتحاف ٢/٣٥٤، والكشف ٢/١٨٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٩/٣٤، واللباب ١٥/٣٩٠ ـ ٣٩١، وشرح النويري ٥/١٣١).

(٣) في الأصل: (كذا)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٣٥٤، والكشف ٢/١٨٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٩/٣٤، واللباب ١٥/٣٩١، وشرح النويري ٥/١٣٢.

(٥) في الأصل: (بالثامن)، وهو سبق قلم.

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [٩].

(٧) قال في النويري: «واحترز بالثاني عن الأول»، فأغفل الثالث فلم يذكره، ومثله فعل ابن الناظم، والمنير السمنودي، في شرحيهما، فلم يذكراه أو يشيرا إليه، أما موسى جار الله فلم يتعرض لهذه المسألة أصلاً، بينما نصَّ عليه في الإتحاف، وصاحب الهادي. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٥٥، وشرح النويري ٥/١٣٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/أ)، والهادي ٣/١٣١، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٣)).

وكلٌّ في: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ على أصله؛ إمالة بنوعيها، وفتحاً[١]، ويوقف عليها لحمزة[٢]: بالنقل[٣]، أو بالإبدال، والإدغام[٤]، وأمَّا التسهيل بين بين؛ فضعيف، ـ كما حققه المصنف[٥] ـ.

ويوقف له[٦]:

على: ﴿يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [١٠]؛ بثلاثة أوجه[٧].

---

(١) فقرأ بالإمالة فيها: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر عن نفسه، وقرأها بالتقليل: الأزرق عن ورش، وأبو عمرو، بخلف عنهما، ويمد همزها ـ وصلاً ـ الأزرق مدًّا مشبعاً عملاً بأقوى السببين؛ وهو المد لأجل الهمز بعدها، فإن وقف عليها جازت الثلاثة له؛ لتقدم الهمز، وذهاب سببية الهمز بعد. (ينظر: غيث النفع ص (٣١٩)، والإتحاف ٢/٣٥٥).

(٢) قال في غيث النفع: «وليس بمحل وقف، وإنما ذكرتها لأنها لا نظير لها، حتى يعلم حكمها من ذكر ما يجوز الوقف عليه، إذ لم يوجد في القرآن العظيم همز متحرك متوسط وقبله الواو وهو حرف مدٍّ إلا هذا». (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٠)).

(٣) وهو القياس المطَّرد؛ وذلك بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فيصير: (**السُّوَى**)؛ بسين مضمومة، بعدها واو مفتوحة مخففة ممالة محضة. (ينظر: النشر ٢/٤٨٠، وغيث النفع ص (٣٢٠)، والإتحاف ٢/٣٥٥)).

(٤) على ما ذهب إليه بعضهم من إجراء الأصلي مجرى الزائد، فيصير اللفظ (**السُّوَّى**)؛ بسين مضمومة، بعدها واو مفتوحة مشددة ممالة محضة، ولا مدَّ لحمزة في الوجهين؛ النقل، والإبدال مع الإدغام؛ لأنَّ الواو تُحَرك، والهمز حذف، وأمَّا غيره فلا بد له من مد الواو الذي بعد السين، لأنه حرف مد قبل همز، وأجمعوا على المد وصلاً؛ لأنه مد متصل، ومراتبهم في المنفصل لا تخفى. (ينظر: النشر ٢/٤٨٠، وغيث النفع ص (٣٢٠)، والإتحاف ٢/٣٥٥).

(٥) قال في النشر: «وحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف، إلا أنه في: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ أقرب عند من التزم اتباع الرسم». (ينظر: النشر ٢/٤٨٠).

(٦) أي: لحمزة.

(٧) وهي: التسهيل بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه، وإبدال الهمزة ياء؛ على مذهب الأخفش، وحذف الهمزة مع ضم الزاي؛ اتباعاً للرسم، ويجوز على كل وجه من هذه الأوجه أوجه المد الثلاثة؛ المد، والتوسط، والقصر، وأمَّا وجه التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل، وحُكِيَ وجه إبدالها واواً، فقال في النشر: «فكلاهما لا يصح»، فهذا الموضع من المواضع التي توسط فيها الهمز بنفسه ووقع فيها الهمز مضموماً بعد كسر. (ينظر: النشر ١/٤٨٤ ـ ٤٨٥، والإتحاف ٢/٣٥٥).

وعلى: ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ [١١]؛ بخمسة[(١)].

وعلى: [﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾][(٢)] [١٣]؛ باثني عشر وجهاً[(٣)]، تقدمت نظائرها.

ومرَّ الخلاف في:

﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ[(٤)]﴾ [١١][(٥)].

و﴿ٱلۡمَيِّتِ﴾ [١٩][(٦)].

﴿وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾ [١٩][(٧)].

---

(١) وهي: إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ١/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٧).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وما أثبته إنما هو من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٥٥).

(٣) وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٤) في الأصل: (رجعون)، وهو تصحيف، وخطأ في نقل النص القرآني.

(٥) فقرأ أبو عمرو، وأبو بكر، وروح: بالغيب، وقرأ الباقون: بالخطاب، ويعقوب على أصله في القراءة بالبناء للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة العنكبوت، البيت رقم (٨٤٤)، والنشر ٢/٣٤٣، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٦) قرأ بالتشديد في الياء: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٤ ـ ٤٨٥)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٧) قرأ بفتح حرف المضارعة، وضم الراء، على البناء للفاعل: حمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان بخلف عنه، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٢٨ ـ ٦٣٠)، والنشر ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨، والإتحاف ٢/٣٥٦).

٨٤٦ ـ .... لِلْعَالَمِينَ اكْسِرْ: عِدًا[(١)]............

واخْتُلِفَ في: ﴿لِلْعَٰلَمِينَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [٢٢].

فـ**(ـاكْسِرْ)**؛ أي: اقرأه بكسر اللام بعد الألف.

للمرموز إليه بعين: **(عِدًا)**[(٢)]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

جمع (عالم)؛ ضد (الجاهل)، لأنه المنتفع بالآيات، على حد: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ[(٣)]﴾ [٤٣][(٤)].

وقرأ الباقون: بفتحها.

جمع (عَالَم)؛ بالفتح ـ أيضاً ـ؛ وهو: كلُّ موجود سوى الله ـ تعالى ـ، وجُمِعَ باعتبار الأنواع والأزمان، والآيات لا تكاد تخفى على أحد[(٥)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين، وفتح الدال مع التنوين: **(عُدًا)** ـ بضم العين ـ؛ تعني: أعداء، جمع عدوّ؛ وهو الخصم، وضده الصديق، والثاني: ما انفرد به المتن الذي على هامش شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح العين، والدال: **(عَدَا)** ـ بفتح العين ـ؛ بمعنى: جَرَى ورَكَضَ، وسار بخطًى متباعدة، وقفز قفزات متتابعة، وتأتي أداة استثناء، والوجه الثالث في ضبط الكلمة: بكسر العين، مع تنوين الدال بالفتح: **(عِدًا)**، ـ بكسر العين ـ؛ تعني: أعداء، جمع عدوّ؛ وهو الخصم، وضده الصديق، وهي ـ بكسر العين ـ كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبط حركة العين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(عِدًا)**، **(عَدَا)**، **(عُدًا)**.

(٢) ومعنى قوله: **(عِدًا)**؛ أي: الأعداء، جمع عدوّ؛ وهو الخصم، وضده الصديق.

(٣) في الأصل: (وما يعقلو لها إلا العالمون)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٤) ينظر: الكشف ١٨٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٣٧/٩، واللباب ٣٩٧/١٥.

(٥) ينظر: الكشف ١٨٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٣٧/٩، واللباب ٣٩٧/١٥.

وتقدَّم:

قراءة: ﴿**فَارَقُوا دِينَهُمْ**﴾ [٣٢]؛ لحمزة، والكسائي[١].

وكسر نون: ﴿يَقْنَطُونَ﴾ [٣٦]، له[٢]، ولخلف عن نفسه، والبصريين[٣].

٨٤٦ ـ ....تُرْبُوا[٤]: ظَمَى[٥]

٨٤٧ ـ مَدًا خِطَابٌ ضُمَّ أَسْكِنْ............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تُرْبُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ﴾ [٣٩].

فللمرموز إليهم بقوله: (**ظَمَا**[٦]) (**مَدًا**)؛ أي: يعقوب، ونافع، وأبي جعفر.

(**خِطَابٌ**)؛ أي: قراءته بتاء الخطاب.

---

(١) قرأ حمزة، والكسائي: بالألف مع تخفيف الراء، وقرأ الباقون: بغير ألف مع التشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٦)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/٣٥٧).

(٢) أي: الكسائي.

(٣) وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحجر، البيت رقم (٧١٩)، والنشر ٢/٣٠٢، والإتحاف ٢/٣٥٧).

(٤) ضُبطت في أصل الشرح: (ربوا)، وهو تصحيف، وقد ضُبِطت في النسخ العتيقة؛ بضمِّ التاء: (**تُرْبُوا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري؛ فقد ضُبطت فيه بفتح التاء: (**تَرْبُوا**).

(٥) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالألف الممدودة: (**ظَمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة: (**ظَمَى**)، وهذا الموضع من المواضع التي اختلف فيها ضبط أصل الشرح عن المتن الذي على هامش الشرح.

(٦) ومعنى قوله: (**ظَمَا**)؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

و(**ضُمَّـ**)ـها.

و(**أَسْكِنْ**) الواو بعدها.

لهم[(١)].

على إسناده لضمير المخاطبين، وهو من (أَرْبَى) معدًّى بالهمز، فمضارعه مضموم، وحُذِفَت منه نون الرفع؛ لنصبه بـ(ـأن) مقدرة بعد لام (كي)[(٢)].

وقرأ الباقون: بياء الغيب مفتوحة، وفتح الواو.

لإسناد الفعل إلى ضمير الرِّبا[(٣)]، وهو (رَبَا)[(٤)] الثلاثي؛ [أي][(٥)]: (زَادَ)، فواوه لام الكلمة، وفُتِحَتْ علامة للنصب؛ لأنها حرف الإعراب[(٦)].

ولا خلاف في: ﴿فَلَا يَرْبُواْ﴾ [٣٩]، أنه بياء الغيب[(٧)].

وتقدَّم:

قصر همزة: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [٣٩] ـ قَبْلُ ـ لابن كثير وحده[(٨)].

ولا خلاف في مدِّ[(٩)]: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [٣٩]، ـ بَعْدُ ـ.

---

(١) أي: لأهل: (**ظَمَا**) (**مَدًّا**)؛ يعقوب، ونافع، وأبي جعفر، الذين سبق ذكرهم.

(٢) ينظر: الكشف ١٨٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٤٧/٩، واللباب ٤١٦/١٥.

(٣) في الإتحاف: (يربوا). (ينظر: الإتحاف ٣٥٧/٢).

(٤) في الإتحاف: (وهو مضارع ربا الثلاثي). (ينظر: الإتحاف ٣٥٧/٢).

(٥) غير موجودة في الأصل، وأثبتها لتمام المعنى.

(٦) ينظر: الكشف ١٨٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٧)، والدر المصون ٤٧/٩، واللباب ٤١٦/١٥.

(٧) مفتوحة، مع إسكان الواو. (ينظر: الإتحاف ٣٥٧/٢، وشرح النويري ١٣٣/٥، وغيث النفع ص (٣٢١)، والهادي ١٣٢/٣).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٨)، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ٣٥٧/٢.

(٩) للجميع، قال في الكشف: «لأنَّه بمعنى الإِعْطَاء»، وقال في جامع البيان: «لقوله: ﴿وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]». (ينظر: جامع البيان ٣٤٢/٢، والكشف ١٨٥/٢، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ٣٥٧/٢).

والخلاف في: ﴿عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [٤٠]؛ غيباً، وخطاباً[(١)].

٨٤٧ ـ ....وَشَــهُـــمْ زَيْنُ[(٢)] خِلَافِ[(٣)]: النُّونِ مِنْ يُذِيقَهُمْ[(٤)]

واخْتُلِفَ في: ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [٤١].

فقرأ المرموز إليهما بأولى قوله **[٤٩٢]**: (**شَهُمْ**[(٥)] **زَيْنُ**[(٦)])؛ أي: روح بلا خلاف، وقنبل بـ(**ـخِلَافٍ**) عنه.

بـ(**ـالنُّونِ**)؛ أي: بنون العظمة[(٧)].

في: ﴿**نُذِيْقَهُمْ**﴾.

---

(١) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب: بالغيب، وقرأ الباقون: بالخطاب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يونس، البيت رقم (٦٧٩)، والنشر ٣٨٢/٢، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٢) ضُبطت في النسخ العتيقة؛ بضم النون بلا تنوين: (**زَيْنُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ برفع النون مع التنوين: (**زَيْنٌ**).

(٣) ضُبطت في النسخ العتيقة؛ بجر الفاء: (**خِلَافِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله فقد ضُبطت فيه؛ برفع الفاء: (**خِلَافُ**)، والخلاف هنا مرتبط بالخلاف في الكلمة التي قبلها.

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي بالوجهين؛ النون، والياء، وضُبطت في أصل الشرح؛ بالياء التحتية: (**يُذِيْقَهُمْ**)، وهي كذلك في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بالنون: (**نُذِيْقَهُمْ**)، وانفرد شرح موسى جار الله بضبطها؛ بالنون، مع ضبط حركة القاف بالضم: (**نُذِيْقُهُمْ**).

(٥) ومعنى قوله: (**شَهُمْ**)؛ يقال: شَهُمَ الرجلُ، إذا كان عزيز النفس، حريصاً على مباشرة الأمور التي تستتبع الذكر الجميل، وقائدٌ شَهْمٌ؛ سديد الرأي، صبورٌ على القيام بما حُمِّل.

(٦) ومعنى قوله: (**زَيْنُ**)؛ مصدر زَانَ؛ ويجمع على: أَزْيَان، وزَينَات، وهو كلُّ ما يزيَّنُ به، يقال: زَين الأمر؛ أي: جعل الأمر زيناً؛ أي: حسناً جميلاً.

(٧) وذلك على الالتفات. (ينظر: الكشف ١٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٧)، وشرح النويري ١٣٣/٥).

فالنون لقنبل: من طريق ابن مجاهد عنه، وكذا أبو الفرج عن ابن شنبوذ، فانفرد به عنه(١).

وروى الشطوي ـ كباقي أصحابه ـ عن ابن شنبوذ عنه(٢): بالياء التحتية(٣).

وبها: **قرأ الباقون.**

ولا خلاف في: ﴿وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [٤٦]، أنه بالياء(٤).

وتقدَّم الكلام على:

﴿ٱلرِّيَاحَ﴾ [٤٨](٥).

و[﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ﴾ [٤٨](٦)](٧).

---

(١) ينظر: النشر ٣٤٥/٢.

(٢) وقراءة قنبل بالياء التحتية في هذا الحرف ـ بخلف عنه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٤٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٨)).

(٣) حملاً على لفظ الغيبة التي قبله، وهو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [٤٠]. (ينظر: الكشف ١٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٧)، وشرح النويري ١٣٣/٥، والهادي ١٣٣/٣).

(٤) نصَّ عليه في الإتحاف لكن من غير تعليل، فلعل هذا الموضع خرج بقيد قرينة اللفظ، حيث نصَّ الناظم على لفظ الموضع الأول، فخرج بنصه على اللفظ بقوله: (**نُذِيقَهُم**)، هذا الموضع المتفق على قراءته بالغيب. (ينظر: الإتحاف ٣٥٨/٢).

(٥) قرأه بالتوحيد: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالجمع فيه، وخرج: ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [٤٦]؛ لوصفه بـ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٠)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٦) فقد اخْتُلِفَ عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل؛ فله الفتح، والإمالة، كما تم بيانه في بابه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٧٧/٢ ـ ٧٨، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض، وأثبتُّها باستقراء منهج الشارح في شرحه، وبالرجوع للإتحاف الذي يعول عليه الشارح وينقل منه كثيراً.

و﴿كِسَفًا﴾ [٤٨][1].

و﴿يُنَزِّلَ﴾ [٤٩][2].

٨٤٨ ـ آثَارِ فَاجْمَعْ: كَهْفُ صَحْبٍ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿ءَاثَرِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰٓ أَثَـٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٥٠].

(فَاجْمَعْ)؛ أي: اقرأه بألف [بعد][3] الهمزة، والألف بعد التاء[4]؛ على الجمع.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَهْفُ صَحْبٍ)**؛ أي: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

نظرًا إلى تعدد أثر المطر المعبر عنه بالرحمة وتنوعه[5].

وأمالها منهم: الدوري عن الكسائي، وابن ذكوان بخلاف عنه[6].

---

(١) فقرأ أبو جعفر، وابن ذكوان: بإسكان السين، واختلف فيه عن هشام: فقرأه بفتح السين من طريق الداجوني، وبه قرأ الداني من طريق الحلواني على شيخه فارس، وقرأه بالإسكان: من جميع طرق ابن مجاهد، وصحح في النشر الوجهين عن هشام، وقرأ الباقون: بإسكان السين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، الأبيات رقم (٧٤٠ ـ ٧٤١)، والنشر ٣٠٩/٢، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٢) قرأ بسكون النون، وتخفيف الزاي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦١)، والنشر ٢١٨/٢ ـ ٢١٩، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٣) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من غيث النفع ص (٣٢١)؛ لتمام المعنى.

(٤) في الأصل: (التاء)، وهو تصحيف، وعبر النويري عن الألف التي بعد الهمزة وأختها التي بعد الثاء بقوله: «بألفين مكتنفيّ الثاء»، وقد أجمعت المصاحف على حذف الألف بعد الثاء. (ينظر: شرح النويري ١٣٤/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٤)).

(٥) قال موسى جار الله: «إلا أن الجمع أليق؛ نظراً إلى ما سبق». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٨)، والكشف ١٨٥/٢، وحجة القراءات ص (٥٦١)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٤)).

(٦) لأنها عندهما من الألفات التي بعدها راء متطرفة مجرورة، بينما خالف أبو عمرو فيها أصله؛ =

وقرأه الباقون: بقصر الهمزة، والألف صورتها، من غير ألف بعد الثاء[١].

على الإفراد[٢].

وتقدَّم الخلاف:

في الوقف على: ﴿رَحْمَتِ﴾ [٥٠]؛ هاءً، وتاءً؛ للأصل، والرسم[٣].

وفي: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ﴾ [٥٢][٤].

وفي: ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ [٥٣][٥].

= لأنه يقرأها على الإفراد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٥٤/٢ ـ ٥٥، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(١) في الاصل: (التاء)، وهو تصحيف.

(٢) وإرادة الجنس، وأنه لمَّا أضيف إلى مفرد أُفْرِدَ ليأتلف الكلام، وقال موسى جار الله: «والإفراد أبلغ؛ نظراً إلى ما لحق، فإن أثراً واحدًا لرحمة الله أن أحيا الأرض بعد موتها، فذلك الذي لا نهاية لها، وله قدرة قاهرة فوق الكلِّ، وله رحمة تسع الكل أقدر». (ينظر: الكشف ١٨٥/٢، وحجة القراءات ص (٥٦١)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٤٥)).

(٣) وهي من المواضع السبعة المتفق عليها، فوقف عليها بالهاء ـ على الأصل ـ: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، ووقف الباقون: بالتاء؛ على الرسم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٥٧ ـ ٣٥٩)، والنشر ١٢٩/٢ ـ ١٣٠، والإتحاف ٣٥٩/٢، وغيث النفع ص (٣٢١)).

(٤) فقرأ ابن كثير: بالياء التحتية المفتوحة: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾، وضم ميم: ﴿ٱلصُّمُّ﴾، وقرأ الباقون: بالتاء الفوقية، وضمها: ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنبياء، ص (٨٦)، الأبيات رقم (٧٨٥ ـ ٧٨٧)، والنشر ٣٣٩/٢، والإتحاف ٣٥٩/٢).

(٥) قرأ حمزة: ﴿تَهْدِي﴾؛ بالتاء، وفتحها؛ على الخطاب، وإسكان الهاء من غير ألف، و﴿ٱلْعُمْيَ﴾؛ بالنصب، وقرأ الباقون: بالباء، وكسرها، وبفتح الهاء، وألف بعدها: ﴿بِهَٰدِي﴾، و﴿ٱلْعُمْيِ﴾؛ بالخفض. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشعراء وأختيها، الأبيات رقم (٨٣٤ ـ ٨٣٥)، والنشر ٣٣٩/٢، والإتحاف ٣٥٩/٢).

وفي: ﴿ضَعْفٍ﴾ [٥٤]، الثلاثة(١).

٨٤٨ ـ ....يَـنْـفَـعُ: كَفَى. وَفِي الطَّوْلِ: فَكُوفٍ نَافِعُ

واخْتُلِفَ في: ﴿يَنفَعُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَعۡذِرَتُهُمۡ﴾ [٥٧].

فقرأه بالياء؛ على التذكير ـ كاللفظ به ـ.

---

(١) قرأ غير عاصم وحمزة: بضم الضاد في الثلاثة، وقرأ عاصم وحمزة: بفتح الضاد في الثلاثة، واخْتُلِفَ عن حفص، وقد أفاض الشارح في تحرير خلاف حفص في هذه المواضع الثلاثة وتحقيقه، وذلك في سورة الأنفال، ولنفاسة كلامه، وورود مناسبته في سورته، فإني أُعِيدُ ما قاله هنا، قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «وبه ـ أي: ضم الضاد ـ قرأ حفص في وجهه الآخر، والوجهان صحيحان عنه، لكنَّ الفتح روايته عن شيخه عاصم، والضم اختيار منه، لحديث ابن عمر ﵄: (أنه قرأ هذه الآية على النبي ﷺ، فرده النبي ﷺ إلى الضمّ)؛ قال في غيث النفع: (يعني أنه قرأ عليه بفتح الضاد، فأنكر عليه الفتح وأباه، وأمره بالضم، وقال ما قال، وعطية ضعيفٌ، لكن قال المحقق: رواه أبو داود والترمذي، وقال حديث حسن)، وقد رُوِيَ عن حفص أنه قال: (ما خالفتُ عاصماً في شيء من القرآن إلا في هذا الحرف)، لا يقال: كيف خالف من توقفت صحة قراءته عليه؟ لأنا نقول إنه لم يخالفه بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عن غيره ما قرأه عليه ثم اختاره، لا أنه قرأ برأيه، ولم يعتمد في صحة قراءته على الحديث فحسب، وإنما استأنس به، إذ الحديث من قبيل الآحاد، والقراءة لا بد من تواترها، فعمدته؛ ما قرأ به على شيخه، وثبت عنه تواتراً، وظاهر قول الناظم كالحرز، حيث أطلق الخلاف المرموز إليه بعين: (عَن خُلْفٍ)؛ يوهم أنه عن عاصم؛ لأن اصطلاحهما أنهما مهما ذكرا وجهين لراو؛ أي: فهما عن إمامه، وهو صريح كلام الأهوازي، لكن التحقيق أن الضم اختيار له لا رواية عن عاصم، فقد قال المصنف نفسه: (روى عبيد وعمرو عن حفص أنه اختار في ضعف الثلاثة؛ الضم خلافاً لعاصم)، وبالجملة فإنه يُقْرَأُ لحفص بهذا الاختيار؛ لأنه وإن لم يروه عن عاصم فقد رواه عن غيره، وثبت قراءته به، ولذا قال الحافظ الداني: (واختياري في رواية حفص من الطريقين عبيد وعمرو الأخذ بالوجهين؛ بالفتح والضم، فأتابع بذلك عاصماً على قراءته، وأُوافق به حفصاً على اختياره)، وقال المصنف: (وبالوجهين قرأت له، وبهما آخذ)»، فتأمله. (ينظر: النشر ٣٤٥/٢، وجامع البيان ١٧٦/٢، وغيث النفع ص (٣٢١)، والإتحاف ٣٥٩/٢ ـ ٣٦٠).

المرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: القراء الكوفيون؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بالتاء؛ على التأنيث.

(وَ)أمَّا.

[**(فِي)**][(١)].

حرف **(الطَّوْلِ)**؛ أي: سورة غافر: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢].

(فَـ)ـقرأه: بياء التذكير.

أئمة **(كُوْفٍ)** المذكورون.

ومعهم **(نَافِعُ)** المدني.

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

ووجه القراءتين ظاهر؛ لأن تأنيث (المعذرة) مجازي[(٢)].

وتقدَّم قراءة رويس: ﴿وَلَا يَسْتَخِفَنَّكَ﴾ [٦٠]؛ بنون التوكيد الخفيفة[(٣)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل؛ وإن كان موجوداً في المتن الذي على هامش الشرح، فهو جزء من النظم، لعله سقط من كلام الشارح، أو من خط الناسخ، وذلك لما جرت عليه عادة الشارح من أنه يتتبع كلام الناظم ويشرحه حرفاً حرفاً، وكلمة كلمة، فلا بد من تضمين هذه الكلمة لكلام الشارح مجارةً له فيما سبق وما يلحق من شرحه وبيانه، ليكون الكلام والشرح على نسق واحد.

(٢) فمن قرأه بالتأنيث؛ فمراعاة للفظ، ومن قرأ بالتذكير؛ فلأن التأنيث مجازيٌّ، كما أنه قد فصل بين المؤنث وفعله بالمفعول، فقوي التذكير، والقاعدة في هذا ونظائره: أن الفعل إذا أُسْنِدَ إلى ظاهر اسم مؤنث ففيه الوجهان أبداً. (ينظر: الكشف ١٨٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٨)، والدر المصون ٥٦/٩، واللباب ٤٣٢/١٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٤)).

(٣) مع سكونها، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٥٠)، والنشر ٢٤٦/٢، والإتحاف ٣٦٠/٢).

وليس في هذه السورة **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].



(١) ينظر: النشر (٣٤٤ ـ ٣٤٦)، وتقريب النشر ص (١٥٩)، وشرح النويري (١٣١/٥ ـ ١٣٥)، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (١٢٣/أ)، والإتحاف (٣٥٤/٢ ـ ٣٦٠).

وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[(١)] ـ

وهي خمسُ سور[(٢)]؛ لقمان، والسجدة، والأحزاب، وسبأ، وفاطر.

---

(١) اختلفت النسخ والشروح في ضبط هذا الموضع اختلافاً متبايناً؛ فضُبطت في شرح الترمسي: **(وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام)**، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي: **(وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس صَلَى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ)**، وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب): **(وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس)**، وهي كذلك في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيقه، وشرح المنير السمنودي، وضُبطت في شرح موسى جار الله: **(سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس)**، وضُبطت في تحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الأربع: **(وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ عَلَيهِ السَّلَامُ إِلَى سُورَةِ يَس عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام)**، بينما ضُبطت في الطبعة الخامسة من: **(وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ عَلَيهِ السَّلَامُ إِلَى سُورَةِ يَس)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهكذا تجد النسخ والشروح قد اختلفت كثيراً فيما بينها في ضبط عنوان هذا الباب، ولا أدري ما هو منشأ هذا الخلاف، مع أن ضبطها واضح بيِّن في النسخ العتيقة والتي هي أصل النسخ كلها في ضبط المتن.

ومن جهة أخرى فإن الشارح ـ الترمسي ـ يظهر من اختياره لهذا الضبط أنَّه يرى أنَّ (يس) اسم من أسماء النبي ﷺ، وهو قولٌ ذكره عدد من المفسرين، وقد ذكرتُ طرفاً منها عند ورود مناسبته في موضعه من سورة (يس).

(٢) لم يتعرض أحد من شراح الطيبة إلى بيان مقاصد الناظم من جمعه لبعض السور الكريمة تحت عنوان واحد، وقد فعل الناظم ذلك من قَبْلُ في سور: (الرعد وإبراهيم والحجر)، وفي سورتي: (الحج والمؤمنون)، وفي سورتي: (النور والفرقان)، وفي سور: (الشعراء والنمل والقصص)، وفي سورتي: (العنكبوت والروم)، كما أنه فعل ذلك في بعض ما يأتي من السور الكريمة، ولا يقال إنّه عمد إلى جمع هذه السور بعضها إلى بعض؛ لأجل أنّ أوجه الخلاف فيها قليلة فلا تكفي لإفراد كل سورة منها تحت عنوان مستقل، فإنه أفرد سورة (النحل) وعدد أبياتها ثمانية أبيات، =

تقدَّم سكت أبي جعفر على أحرف: ﴿الٓمٓ﴾ [١][١].

٨٤٩ ـ وَرَحْـمَـةٌ: فَـوْزٌ.............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَرَحْمَةً﴾.

مِنْ قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [٢ ـ ٣].

فقرأه بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بفاء: **(فَوْزٌ)**؛ أي: حمزة **[٤٩٣]** ـ وحده ـ بكماله.

على أنه عطف على: ﴿**هُدًى**﴾، وهو خبر ثان، أو خبر (هو) محذوفاً[٢].

= وأفرد سورة (يوسف) وعدد أبياتها تسعة أبيات، بل إنه أفرد سورة (الرحمن) في أربعة أبيات، ثم هو جمع سورتي (الحج والمؤمنون)، في سبعة عشر بيتاً؛ نصيب كل منها على حدة ثمانية أبيات أو تزيد، وكذلك جمع سورتي (النور والفرقان) في خمسة عشر بيتاً نصيب كل منهما سبعة أبيات أو تزيد، كما جمع سورتي (العنكبوت والروم) في سبعة أبيات، فلماذا لم يجمعها مع ما قبلها أو مع ما بعدها من السور الكريمة، إضافة إلى أنه في كتاب النشر قد أفرد كل سورة من السور الكريمة بعنوان مستقل حتى وصل إلى سورة الصف؛ حيث بدأ يجمع السور بعضها إلى بعض تحت عنوان واحد، فقال مثلاً: (ومن سورة الصف إلى سورة الملك)، و(من سورة الملك إلى سورة الجنِّ)، وهكذا، والناظم ابن الجزري ـ رحمه الله تعالى ـ متَّبع في ذلك للإمام الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ في حرز الأماني، وإن اختلف معه في بعض السور التي جمعها أو أفردها، فإنَّ الشاطبي قد عمد إلى جمع بعض السور إلى بعض، مثل قوله (ومن سورة الروم إلى سورة سبأ)، وجمع سورتي (سبأ وفاطر)، بينما أفرد سورة (يس)، وسورة (الصافات)، بل وأفرد سورة (ص) في أربعة أبيات، وسورة (الزمر) في خمسة أبيات، وسورة (فصلت) في ثلاثة أبيات، وجمع بعد ذلك سور (الشورى والزخرف والدخان)، ولم أجد أحد من شروح الشاطبية ـ التي اطلعت عليها ـ تعرض لمقاصد الشاطبي في جمعه لبعض السور، وإفراده لبعضها، كما لم يتعرض أحد من شرَّاح الطيبة إلى بيان ذلك أو التنويه عليه.

(١) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٩)، والكشف ١٨٧/٢، والدر المصون ٥٩/٩، واللباب ٤٣٦/١٥.

وقرأ الباقون: بالنصب.

عطفاً على: ﴿هُدًى﴾ ـ أيضاً ـ؛ على أنها حال من: ﴿ءَايَٰتُ﴾، أو﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ لأن المضاف [جر][1] المضاف إليه، والعامل ما في: ﴿تِلْكَ﴾ من معنى الفعل[2].

وتقدَّم فتح[3]: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [٦]، [لابن كثير][4]، وأبي عمرو، ورويس بخلاف عنه[5].

٨٤٩ ـ ....وَرَفْعَ[6] يَتَّخِذْ فَانْصِبْ: ظُبَى صَحْبٍ...............

(وَرَفْعَ ﴿يَتَّخِذْ﴾) (فَانْصِبْ)[7]؛ أي: اقرأ: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [٦].

بنصب الذال.

للمرموز إليهم بقوله: **(ظُبَى صَحْبٍ)**؛ أي: يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

---

(١) في الأصل: (جزء)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٩)، والكشف ١٨٧/٢، والدر المصون ٥٩/٩، واللباب ٤٣٦/١٥.

(٣) أي: فتح الياء من قوله تعالى: ﴿لِّيُضِلَّ﴾.

(٤) في الأصل: (لأبي كثير)، وهو تصحيف.

(٥) فقرأ بفتح الياء: ابن كثير، وأبو عمرو، ورويس، من طريق أبي الطيب، وقرأ الباقون: بالضمِّ، وبه قرأ رويس من غير طريق أبي الطيب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، البيت رقم (٧١٤)، والنشر ٢٩٩/٢، والإتحاف ٣٦١/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب العين: **(وَرَفْعَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: برفع العين: **(وَرَفْعُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٧) قال النويري: «وقيد النصب؛ للمفهوم». (ينظر: شرح النويري ١٣٧/٥).

على أنه معطوف على: ﴿لِيُضِلَّ[(١)]﴾؛ تشريكاً في العلة[(٢)].

وقرأ الباقون: بالرفع.

عطفاً على: ﴿يَشْتَرِي﴾؛ تشريكاً في الصلة، واستئنافاً[(٣)].

وتقدَّم:

إبدال حفص همزة: ﴿**هزؤا**﴾ [٦]؛ واواً مفتوحة في الحالين، وإسكان حمزة، وخلف: زايها[(٤)]، ويوقف لحمزة عليها: بالنقل على القياسي، وبالإبدال واواً مفتوحة على الرسمي[(٥)].

وتسهيل: ﴿كَأَن لَّمْ﴾ [٧]؛ للأصبهاني[(٦)].

وقرأ [حفص][(٧)]: ﴿يَبُنَيَّ﴾ في المواضع الثلاثة[(٨)]؛ بفتح

---

(١) في الأصل: (يضل)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٩)، والكشف ١٨٧/٢، والدر المصون ٦١/٩، واللباب ٤٣٩/١٥.

(٣) في الإتحاف: (أو استئنافاً)، قال موسى جار الله: «والمعنى على كلا الوجهين ـ يعني القراءتين ـ واحد؛ فإن اشتراء اللهو والاستهزاء بالآيات وبسبيل الله يجتمعان فيه، كان الثاني غاية للأول أو قارنه، إلا أن الفعل مرفوعاً يحتمل أن يكون معطوفاً على (مَنْ) الموصول، فيكون المعنى: ومن الناس من يتخذها، وهذا أبلغ؛ حيث يدخل في كل ذنب بانفراده تحت وعيد: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [لقمان: ٦]». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٩)، والكشف ١٨٧/٢، والدر المصون ٦١/٩، واللباب ٤٣٩/١٥).

(٤) فقرأ حفصٌ: بضمِّ الزاي، وإبدال الهمزة واواً، في الحالين، وقرأ حمزة، وخلف: بإسكان الزاي وبالهمز، وقرأ الباقون: بضم الزاي، وبالهمز، ووقف عليه حمزة: بالنقل؛ على القياس، وبإبدال الهمزة واواً؛ على الرسم، وأمَّا تشديد الزاي فضعيف، كالتسهيل بين بين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢١٥/٢ ـ ٢١٦، والإتحاف ٣٦٢/٢).

(٥) ينظر: النشر ٢١٥/٢ ـ ٢١٦، والإتحاف ٣٦٢/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٣٦٢/٢.

(٧) غير موجودة في الأصل، وأَثْبَتُّهَا من الإتحاف ٣٦٢/٢؛ لإتمام المعنى.

(٨) الآيات: [١٣،١٦،١٧]، وينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢٨٩/٢، والإتحاف ٣٦٢/٢.

الياء[1]، والبزي كذلك في: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [١٧][2]؛ [فقط][3]، [وسكَّنها][4]: قنبل[5].

وأسكن ابن كثير بكماله: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ [١٣][6]، ولا خلاف عنه في كسر الوسط: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ﴾ [١٦]، كالباقين في الثلاثة، وغيرها[7].

ورفع: ﴿مِثْقَالَ﴾ [٩]؛ للمدنيين[8].

٨٤٩ ـ ....تُصَاعِرْ[9]: حَلَّ إِذْ

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢/ ٢٨٩، والإتحاف ٢/ ٣٦٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢/ ٢٨٩، والإتحاف ٢/ ٣٦٢.

(٣) في الأصل: (فقد)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ٢/ ٣٦٢.

(٤) في الأصل: كتبت مجردة من الواو، (سكنها)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/ ٣٦٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢/ ٢٨٩، والإتحاف ٢/ ٣٦٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٠)، والنشر ٢/ ٢٨٩، والإتحاف ٢/ ٣٦٢.

(٧) نصَّ عليه في النشر، ونقله في الإتحاف. (ينظر: النشر ٢/ ٢٨٩، والإتحاف ٢/ ٣٦٢).

(٨) قرأ المدنيان: برفع اللام، وقرأ الباقون: بالنصب فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنبياء، البيت رقم (٧٨٧)، والنشر ٢/ ٣٢٤، والإتحاف ٢/ ٣٦٢).

(٩) تصحفت الغين المعجمة ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ إلى عين مهملة، وقد ضُبطت هذه الكلمة في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بعين مكسور مخففة بعدها ألف: (**تُصَاعِرْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ والشروح الأخرى، إلا تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد انفرد بضبطها؛ بعين مشددة مكسورة ليس بعدها ألف؛ على قراءة القصر: (**تُصَعِّرْ**)، وهذا الموضع من المواضع التي أجمعت على ضبطها كل النسخ المخطوطة والمطبوعة ونسخ الرواية وشروح الطيبة، مما يدل على أن منهج: ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت ليس مرادًا للناظم ـ مع أنه كان قادراً على العمل به ـ، وعليه فما جرى عليه بعض المحققين للمتن من الأخذ بهذا المنهج ـ أي ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت ـ في ضبطهم للمتن، وإلزام الناظم ما لم يلزم به نفسه، فإنه محل نظر واستدراك، وإن قال به بعض العلماء المحققين؛ كالسمين الحلبي، وابن جبارة المقدسيّ، وغيرهما، رحم الله الجميع، وتقبل الله من جميع علمائنا ومشايخنا الأحياء والأموات، إنه سميع مجيب.

٨٥٠ ـ شَـفَـا فَـخَـفِّـفْ مُـدَّ...... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تُصَاعِرْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [١٨].

فللمرموز إليهم بقوله: **(حَلَّ**[١] **إِذْ) (شَفَا)**؛ أي: أبي عمرو، ونافع، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(فَخَفِّفْ).

و**(مُدَّ).**

أي: اقرأه لهم بتخفيف العين، وأَلِفٌ قبلها، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

لغة الحجاز[٢].

والباقين: بتشديد العين، بلا ألف[٣].

لغة تميم، من (الصَّعَر)[٤]؛ داءٌ يلحق الإبل في [أعناقها][٥] فيميلها، أي: (لا تمل خدَّك للناس[٦])، أي: (لا تُعْرِضْ عنهم بوجهك

---

(١) وقوله: (**حَلَّ**)؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف؛ يقال: حلَّ بالمدينة؛ إذا نزل بها، وحلَّ مشكلته؛ وجد لها حلًّا وجواباً، وأنت في حلٍّ؛ أنت متحرر متخلص من المسؤولية.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٨/٢، والدر المصون ٦٦/٩، واللباب ٤٥٠/١٥.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٨/٢، والدر المصون ٦٦/٩، واللباب ٤٥٠/١٥.

(٤) في الأصل: (الصفر)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (أعناقهم)، وهو كذلك في الإتحاف بتحقيقيه، ولم يعلق محققاه بشيء، والصواب ما أثبته، لاتساقه مع سياق الكلام ومعناه، وهو الذي في الدر المصون واللباب وشرح النويري وغيرها. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٩، واللباب ٤٥٠/١٥، وشرح النويري ١٣٧/٥، والإتحاف ٣٦٢/٢).

(٦) هكذا في الأصل، وهو كذلك في الإتحاف بتحقيقيه، ولم يعلق محققاه بشيء، فلعل الصواب: (عن الناس)، لأنَّ إمالة الخد للناس من المأمور به، ومراد الآية هنا: (لا تعرض بوجهك عن الناس)، وهو الذي في شرح النويري وغيره، =

إذا كلموك تكبراً)[١].

٨٥٠ ـ ....نِـعْـمَـةً نِـعَـمْ: عُـدْ حُـزْ مَـدًّا[٢]......................

واخْتُلِفَ في: ﴿نِعْمَةً﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَةً ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [٢٠].

فقرأه ﴿**نِعَمْ**﴾؛ أي: ﴿نِعَمَهُۥ﴾؛ بفتح العين، والهاء مضمومة غير منونة.

للمرموز[٣] إليهم بقوله: (**عُدْ حُزْ مَدًّا**)؛ أي: حفص، وأبو عمرو، ونافع، وأبو جعفر.

جمع (نِعْمَة)[٤]؛ كـ(سِدْرَة)، والهاء اسم الله ـ ﷻ ـ، و﴿ظَٰهِرَةً﴾؛ حال منها[٥].

= والقراءتين هنا من باب المفاعلة والتفعيل والأفعال، وهي أبواب معانيها في هذه المادة واحدة؛ وهي: التجبر والتهاون بحقوق الناس. (ينظر: شرح النويري ١٣٧/٥، والإتحاف ٣٦٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٥)).

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٨/٢، والدر المصون ٦٦/٩، واللباب ٤٥٠/١٥.

(٢) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًّا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَّا**)، وإلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًّى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبطها ثلاثة أوجه: (**مَدًّا**)، (**مَدَّا**)، (**مَدًّى**).

(٣) هكذا في الأصل: (للمرموز)، ولعل الأليق بالسياق التعبير بـ(المرموز)، مراعاة للفعل: (فقرأه).

(٤) على حدِّ قوله تعالى: ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾ [النحل: ١٢١]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٣٥)).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٩/٢، والدر المصون ٦٧/٩، واللباب ٤٥٤/١٥.

وقرأه الباقون: ﴿نِعْمَةً﴾؛ بإسكان العين، وتاء منونة[(١)].

اسم جنس[(٢)] مراد به الجمع، فـ﴿ظَـٰهِرَةً﴾ نعتٌ لها، أو يراد به الوحدة؛ لأنها في تفسير ابن عباس: (الإسلام)[(٣)].

وتقدَّم:

إدغام: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ [٢١][(٤)]، للكسائي[(٥)].

و﴿يَحْزُنكَ **[٤٩٤]**﴾ [٢٣]؛ بضم الياء، وكسر الزاي، لنافع[(٦)].

٨٥٠ - ....وَالْبَحْرُ: لَا الْبَصْرِي وَسَمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلْبَحْرُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ﴾ [٢٧].

فكلهم (**لَا**)؛ أي: غير.

(**الْبَصْرِي**)؛ أبي عمرو، ويعقوب.

قرؤوه بالرفع - كما لفظ به المصنف -.

---

(١) قال ابن الناظم: «ولم يُخْتَلَفْ في إفراد: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٥)).

(٢) فهو عندهم مفرد منونٌ يعم القليل والكثير، على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٣٥)).

(٣) نسبه لابن عباس القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، ومكي في الكشف، والنويري في شرحه على الطيبة، وغيرها. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٩/٢، والدر المصون ٦٧/٩، واللباب ٤٥٤/١٥).

(٤) في الأصل: (بل نتبعك)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٧/١، والإتحاف ٣٦٣/٢.

(٦) مِنْ: (أحزن)، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضمِّ الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، ص (٦٩)، البيت رقم (٥٤٥)، والنشر ٢٤٤/٢، والإتحاف ٣٦٣/٢).

عطفاً على محل (أنَّ)، ومعمولها[١].

وأما البصريان فقرآه: بالنصب.

عطفاً على اسم: ﴿أَنَّ﴾؛ وهو: ﴿مَا﴾، و﴿يَمُدُّهُۥ﴾؛ الخبر، أو بمفسر بـ﴿يَمُدُّهُۥ﴾، والجملة حنيئذٍ حالية[٢].

وتقدَّم الخلاف في:

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ﴾ [٣٠][٣]؛ غيباً، وخطاباً[٤].

﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [٣٤]؛ تخفيفاً، وتشديدًا[٥].

وإبدال همزة: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ﴾ [٣٤]، ياء مفتوحة للأصبهاني ـ بخلفٍ ـ[٦].

وقوله: **(وَسَمْ)**؛ تكملة، **وإشارة إلى انتهاء فرش سورة لقمان**[٧].

---

(١) فهو عندهم ـ أي القراء الثمانية ـ مرفوع على الابتداء. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٩/٢، والدر المصون ٦٨/٩، واللباب ٤٥٨/١٥ ـ ٤٥٩).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٩/٢، والدر المصون ٦٧/٩، واللباب ٤٥٨/١٥.

(٣) في الأصل: (وأن يدعون)، وهو تصحيف في نقل النص القرآني.

(٤) قرأ أبو عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف: بالغيب، وقرأه الباقون: بالخطاب، وقد سقط من كتاب الإتحاف ـ بتحقيقيه ـ ذكر اسم الإمام (حمزة)، من الذين يقرؤون بالغيب ـ سهواً ـ ولم ينبه محققا الإتحاف عليه، وهو سهو وسبق قلم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٨٠٠)، والنشر ٣٢٧/٢، والإتحاف ٣٦٤/٢).

(٥) قرأ بسكون النون، وتخفيف الزاي؛ على التخفيف: ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب، وقرأه الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٢)، والنشر ٢١٨/٢، والإتحاف ٣٦٤/٢).

(٦) أي: بخلف عن الأصبهاني؛ فروى الحمامي من جميع طرقه، عن هبة الله، والمطوعي، كلاهما عنه: إبدال الهمزة ياءً مفتوحة، وبه قطع في التجريد، والكامل، وروى التحقيق: سائر الرواة، عن هبة الله، عنه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٣٦٤/٢).

(٧) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة لقمان، وجعل قول الناظم: **(وَسَمْ)**؛ إشارة له، =

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].

❀ ❀ ❀

= وهي لطيفة لم أجدها عند غيره من الشروح الأخرى، وإنما أشار الشارح إلى انتهاء سورة لقمان؛ لأنَّ سورة لقمان في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (السجدة، والأحزاب، وسبأ، وفاطر)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة لقمان، واستعداداً للدخول في فرش سورة السجدة، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة لقمان: «وهذا آخر لقمان»، ثم قال بعد ذلك: «ثم شرع في السجدة»، وقال المنير السمنودي في شرحه بعد أن انتهى من سورة لقمان: «ثم شرع في سورة السجدة فقال. . .الخ»، دون التنويه ـ أيضاً ـ على نهاية فرش سورة (لقمان)، وأما ابن الناظم والشيخ موسى جار الله وصاحب الهادي فلم تتغير مناهجهم في ذلك، كما تم بيانه مراراً. (ينظر: شرح النويري ١٣٩/٥ ـ ١٤٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/ب)، والهادي ١٣٧/٣، والكوكب الدريّ ص (٥٢٢)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٥)).

(١) ينظر: النشر ٣٤٦ ـ ٣٤٧، وتقريب النشر ص (١٥٩)، وشرح النويري ١٣٦/٥ ـ ١٤١، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٥)، وشرح المنير السمنودي (١٢٣/ب)، والإتحاف ٣٦١/٢ ـ ٣٦٤.

سُورَةُ السَّجْدَةِ

تقدَّم غير مرة:

سكت أبي جعفر على أحرف: ﴿الٓمٓ﴾ [١][(١)].

ومد[(٢)]: ﴿لَا رَيۡبَ﴾ [٢]، وسطاً، لحمزة ـ بخلفه ـ.

والكلام على: ﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ [٥][(٣)].

وعلى: ﴿أَءِذَا﴾ [١٠]، ﴿أَءِنَّا﴾ [١٠][(٤)]، في الأصول.

---

(١) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٢) وهو المد الذي يعرف بمد (لا) التي للتبرئة، قال في النشر: «وقدر المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سببه عن سبب المد». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، ص (٤٢)، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٢/٣٤٥، والإتحاف ٢/٣٦٥).

(٣) فسهل الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وسهل الثانية كالياء ـ أيضاً ـ: ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس، ـ بخلف عنهما ـ، والوجه الثاني للأزرق: إبدالها ياء ساكنة بلا مد مشبع؛ لتحرك ما بعدها، وهو وجه ثان لقنبل، وقرأ أبو عمرو، وقنبل في وجهه الثالث، ورويس في وجهه الثاني: بإسقاط الأولى، مع المد والقصر، وقرأ الباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ١٩٩)، والنشر ٢/٣٨٣ ـ ٣٨٦، والإتحاف ٢/٣٦٥ ـ ٣٦٦).

(٤) قرأ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني: نافع، والكسائي، ويعقوب، وقرأ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني: ابن عامر، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما، وكلٌّ على أصله في الإدخال وعدمه، فقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بالتسهيل مع الفصل، وورش، وابن كثير، ورويس: بالتسهيل بلا فصل، =

كتسهيل الهمزة الثانية من: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [١٣]، للأصبهاني[(١)].

٨٥١ ـ أُخْفِيَ سَكِّنْ: فِي ظُبًى[(٢)]......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أُخْفِيَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [١٧].

فـ(**سَكِّنْ**)؛ أي: اقرأه بتسكين الياء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي ظُبًى**)؛ أي: حمزة، ويعقوب، ـ بكمالهما ـ.

على أنه فعل مضارع، مسند لضمير المتكلم، مرفوعاً تقديراً؛ ولذا سكنت ياؤه[(٣)].

والباقون: بفتح الياء.

ماض مبني للمفعول[(٤)].

ولا خلاف بين العشرة في: ضم الهمزة، وكسر الفاء[(٥)].

= وقرأ الباقون: بالتحقيق بلا فصل، على أن أكثر الطرق عن هشام على الفصل. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٨٥ ـ ١٨٦)، والنشر ٣٧٣/٢، والإتحاف ٣٦٦/٢).

(١) ولحمزة وقفاً، مع تحقيق الأولى، وتسهيلها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٣٦٧/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الباء منونة، وبالألف المقصورة: (**ظُبًى**)، والثاني: بفتح الباء منونة، وبالألف الممدودة: (**ظُبًا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بفتح الباء بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**ظُبَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩١/٢، والدر المصون ٨٧/٩، واللباب ٤٨٦/١٥.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩١/٢، والدر المصون ٨٧/٩، واللباب ٤٨٦/١٥.

(٥) لم أجد من شروح الطيبة من نبه على هذه اللطيفة، بل إن صاحب الإتحاف ـ بتحقيقه ـ سبق قلمه حيث قال: «فحمزة ويعقوب بإسكان الياء، والباقون: بضم الهمزة وكسر الفاء وفتح الياء. . .الخ»، فسكوته عن بيان حركة الهمزة والفاء في قراءة حمزة ويعقوب، =

٨٥١ ـ ....وَإِذْ كَـفَـى: خَـلْـقَـهُ[(١)] حَـرِّكُـوا[(٢)]....................

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [٧].

فللأئمة المرموز إليهم بقوله: (**إِذْ كَفَى**)؛ أي: نافع، والكوفيين كلهم.

(﴿**خَلْقَهُ**﴾ **حَرِّكُوا**)، أي: اقرؤوه لهم بفتح لام: ﴿خَلَقَهُۥ﴾.

على أنه فعل ماض، في موضع نصب صفة: ﴿كُلَّ﴾، أو جرّ صفة: ﴿شَىْءٍ﴾[(٣)].

وقرأه الباقون: بسكونها.

على أنه بدل اشتمال من: ﴿كُلَّ﴾؛ أي: (أحسن خلق كل شيء)،

= ثم إشارته إلى حركة الهمزة والفاء في قراءة الباقين، أوهم اختلاف القراءتين في حركة الهمزة والفاء، والصواب هو إجماع القراءتين على ضم الهمزة وكسر الفاء، وأن خلافهم إنما هو في سكون الياء وفتحها، ولم ينبه محققا الإتحاف عليه أو يشيرا إلى الوهم فيه، ولعل صواب العبارة في الإتحاف: «فحمزة ويعقوب بإسكان الياء، والباقون: بفتح الياء، ولا خلاف بين العشرة في ضم الهمزة، وكسر الفاء»، وقد نبه على هذه الفائدة الصفاقسي في غيث النفع، ويبدو أن الشارح ناقل عنه، وهذا يدل على أنَّ الشارح استفرغ جهده في تضمين شرحه الفرائد والفوائد واللطائف وجمعها من كتب علم القراءات وشروحها، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الإتحاف ٣٦٧/٢، وغيث النفع ص (٣٢٣)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإسكان اللام: (**خَلْقَهُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وشرح الترمسي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح اللام: (**خَلَقَهُ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. وعُلِمَ ضبط هذه اللفظة في كلام الترمسي من ضبط اللفظة التي بعدها؛ وذلك لأن الشارح انفرد بضبط الكلمة التي بعدها بالجمع، ولا يستقيم وزن البيت إلا بضبط هذه الكلمة بإسكان اللام.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ على الجمع: (**حَرِّكُوا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على الإفراد: (**حَرِّكْ**)، وهو من انفرادات شرح الترمسي في ضبط المتن.

(٣) أو في محل بدل من: ﴿أَحْسَنُ﴾. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩١/٢، والدر المصون ٨٢/٩، واللباب ٤٧٧/١٥).

فالضمير في: ﴿خَلَقَهُۥ﴾ يعود على [﴿كُلَّ﴾، وقيل: يعود على (الله)، فيكون حينئذ][(١)] [منصوباً][(٢)] نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله، كقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]؛ أي: خَلَقَه خلقاً، ورُجِّحَ: بأنه أبلغ في الامتنان؛ لأنه إذا قيل: (أحسن كل شيء)، كان أبلغ من: (أحسن خلق كل شيء)؛ لأنه قد يحسن الخلق، ولا يكون الشيء في نفسه حسناً، ومعنى: ﴿أَحْسَنَ﴾؛ حسن، إذ مَا مِنْ خلق إلا وهو مرتب على ما تقتضيه الحكمة، فالكل حسن وإن تفاوت فيه الأفراد[(٣)]، تأمل.

وتقدَّم [٤٩٥] الكلام على:

﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾ [١٠][(٤)].

و﴿لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٢٣][(٥)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ٣٦٦/٢ ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى.

(٢) في الأصل كتبت: (أو منصوب)، وما أثبته بين المعكوفتين من الإتحاف ٣٦٦/٢؛ وذلك لاستقامة المعنى.

(٣) الكلام في توجيه هذه القراءة موجود بنصِّه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وموجود بعضه بمعناه في شرح النويري، وابن الناظم، والمنير السمنودي، وموسى جار الله. (ينظر: الدر المصون ٨١/٩ ـ ٨٢، واللباب ٤٧٦/١٥ ـ ٤٧٧، والإتحاف ٣٦٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩١/٢، وشرح النويري ١٤٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٥ ـ ٢٣٦)).

(٤) هذا الموضع تكرر التنويه عليها مرتين؛ حيث نوَّه عليه في أول السورة، ثم أعاد ذكره ههنا.

(٥) لم يبين الشارح مراده من تقدم الكلام في هذا الموضع، فإن هذا الحرف يدخل فيه عدة أبواب من أبواب الأصول في الخلاف بين القراء؛ ففيه خلاف القراء في المد بنوعيه؛ المنفصل والمتصل، وخلاف أبي جعفر بالتسهيل في الهمز مع المدِّ والقصر وذلك صلاً ووقفاً، وخلاف الأزرق في تثليث البدل بخلفه، وأوجه الوقف على الهمز لحمزة، وهي ثماني أوجه، على النحو التالي: أحدها: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، والثاني: مع السكت، والثالث: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، والرابع: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين ـ على ما =

٨٥١ ـ ....لِمَا[1] اكْسِرْ خَفِّفَا:

٨٥٢ ـ غَيْثٌ[2] رِضًى[3]............ ....

= ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف، وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذٌّ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح. (ينظر: النشر ١/٤٩٠، والإتحاف ٢/٣١٤، ٣٦٨).

(١) ضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم؛ بفتح اللام مشددة مقرونة بالواو: (**وَلَمَّا**)؛ وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة، وبعض نسخ شرح ابن الناظم؛ بكسر الميم غير مشددة، ومقرونة بواو العطف: (**وَلِمَا**)، وضُبطت في نسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ بفتح اللام مخففة: (**لَمَا**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بلام مكسورة، ثم ميم مفتوحة: (**لِمَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**لِمَا**)، (**وَلِمَا**)، (**وَلَمَّا**)، (**لَمَا**)، وهذا الموضع من المواضع التي خالف فيها شيخنا المحقق تميم الزعبي، وشيخنا المحقق أيمن سويد، منهجهما؛ الذي هو: ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت، فكان حق هذه الكلمة ـ بحسب منهج الشيخين الجليلين ـ أن تُضْبَطَ؛ بفتح اللام، وفتح الميم مشددة: (**وَلَمَّا**)، بعكس القيد المذكور، علماً بأنه قد ورد في بعض النسخ الخطية العتيقة من المتن ضبطها بعكس قيدها، كما أن وزن البيت يستقيم بهذا الوجه من أوجه الضبط، لكن هذه الكلمة في النسختين المذكورتين ضُبطت؛ بكسر اللام وفتح الميم بلا تشديد: (**لِمَا**)، ـ وهو ما يوافق القيد المذكور في البيت: (**اكْسِرْ خَفِّفَا**) ـ، ويخالف منهجهما في ضبط المتن في مثل هذه المواضع.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الثاء مع التنوين: (**غَيْثٌ**)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالرفع في الثاء بلا تنوين: (**غَيْثُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٣) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ بالألف الممدودة: (**رِضًا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بالألف المقصورة: (**رِضًى**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهذا الموضع من المواضع الكثيرة التي اختلف فيها ضبط المتن الذي على هامش شرح الترمسي عن ضبطه لها في ثنايا الشرح ـ خصوصاً في باب الممدود والمقصور ـ، ولعل هذا الاختلاف لأجل بيان جواز الوجهين.

واخْتُلِفَ في: ﴿لِمَا﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [٢٤].

فـ**(ـاكْسِرْ)**.

و**(خَفِّفَا)**.

أي: اقرأه بكسر اللام، وتخفيف الميم.

للمرموز إليهم بقوله: **(غَيْثٌ**[١] **رِضًا)**؛ أي: رويس، وحمزة، والكسائي.

على أنها جارة معللة بـ(ـجعل)، و(ما) مصدرية؛ أي: (جعلناهم أئمة هادين لصبرهم)[٢].

وقرأه الباقون: بفتح اللام، وتشديد الميم.

[كلمة][٣] واحدة؛ [تضمنت][٤] معنى المجازاة؛ وهي التي تقتضي جواباً؛ أي: (لِمَا صبروا جعلناهم...الخ)، أو ظرفية؛ أي: (جعلناهم أئمة حين صبروا)[٥].

وتقدَّم الخلاف في:

﴿أَيِمَّةَ﴾ [٢٤]؛ تحقيقاً، وتسهيلاً، وإبدالاً، ومدًّا، وقصرًا[٦].

---

(١) ومعنى قوله: (**غَيْثٌ**)؛ أي: المطر، ويُسَمَّى به الكلأ؛ لنباته بسبب المطر.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨٨/٩، واللباب ٤٩١/١٥، والإتحاف ٣٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩٢/٢.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وقد أثبتها من الإتحاف ٣٦٨/٢، حيث الكلام بحروفه، وذلك لاستقامة المعنى.

(٤) في الأصل: (يضمنت)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: الدر المصون ٨٨/٩، واللباب ٤٩١/١٥، والإتحاف ٣٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩٢/٢.

(٦) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية بين وبين، وبالإبدال ياء خالصة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وكلهم من غير إدخال بين الهمزتين، غير أبي جعفر =

و﴿ٱلْمَآءَ إِلَى﴾ [٢٧][(١)].

وهاهنا انتهى فرش سورة السجدة[(٢)].

وليس فها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)].



= والأصبهاني؛ فإنهما يدخلان ألفاً بين الهمزتين مع وجه التسهيل دون وجه الإبدال، والباقون: بتحقيق الهمزتين مع القصر، بخلف عن هشام فثبت عنه الإدخال وعدمه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٩٤ ـ ١٩٥)، والنشر ٣٧٨/٢ ـ ٣٨١، والإتحاف ٢٦٥/٢ ـ ٢٦٦).

(١) فسهل الهمزة الثانية كالياء: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/٢، والإتحاف ٣٦٨/٢).

(٢) أشار الشارح ـ هنا ـ إلى نهاية فرش سورة (السجدة)، وإنما أشار الشارح إلى انتهاء سورة (السجدة)؛ لأنَّ سورة (السجدة) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سور الكريمة: (لقمان، والأحزاب، وسبأ، وفاطر)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (السجدة)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (الأحزاب)، وهكذا فعل النويري، وقد تم التنويه على مذاهب الشروح في نظائره مراراً بما يغني عن أعادته. (ينظر: شرح النويري ١٤١/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٦)، والهادي ١٤٠/٣، والكوكب الدريّ ص (٥٢٢)).

(٣) ينظر: النشر ٣٤٧/٢، وتقريب النشر ص (١٦٠)، وشرح النويري ١٤٠/٥ ـ ١٤١، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، وشرح المنير السمنودي (١٢٤/أ)، والإتحاف ٣٦٥/٢ ـ ٣٦٨.

سُورَةُ الْأَحْزَابِ

﴿يَـٰٓأَيُّهَا **النَّبِيءُ** ٱتَّقِ﴾ [١]؛ همز: ﴿**النَّبِيءُ**﴾، لنافع واضح[(١)]، وأمَّا همزة: ﴿ٱتَّقِ﴾؛ فهي همزة وصل، فليس من باب الهمزتين[(٢)].

٨٥٢ـ ....وَيَعْمَلُوا[(٣)] مَعًا: حَوَى[(٤)] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: (﴿يَعْمَلُوا﴾ مَعًا) مِنْ:

قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٢].

وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٩].

فقرأ الإمام المرموز إليه بحاء: **(حَوَى)**[(٥)]؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

بياء الغيب فيهما، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

---

(١) والباقون: بالياء المشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٢/٤٠٦، والإتحاف ٢/٣٦٩).

(٢) ذكره في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٣)).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بمعنى العلم: **(يَعْلَمُو)**، وهو تصحيف وقلب ظاهر، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بمعنى العمل: **(يَعْمَلُوا)**، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة، مع فتح الواو بلا تنوين: **(حَوَى)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: بفتح الواو مع التنوين: **(حَوًى)**.

(٥) وقوله: **(حَوَى)**؛ فعلٌ، بمعنى: حصَّل، واستولى، ومَلَك، وأحْرَزَ، يقال: حَوَى على الشيء؛ ضمَّه واشتمل عليه وجمعه واحتواه.

على أنَّ الواو للكافرين والمنافقين(١).

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب.

بإسناده للمؤمنين(٢).

وتقدَّم في الأصول(٣) الكلام على: ﴿ٱلَّـٰٓـِٔي﴾ [٤]؛ **حاصِلَهُ(٤)**:

أنَّ الكوفيين، وابن عامر: قرؤوه بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، بوزن (القاضي)؛ على الأصل.

وأنَّ قالون، وقنبل، ويعقوب: قرؤوه بحذف الياء، وتحقيق الهمزة.

وورشاً، وأبا جعفر: قرآه بحذف الياء، وتسهيل الهمزة.

وكذا أبو عمرو، والبزي، ـ في أحد وجهيهما(٥) ـ، والوجه الآخر لهما(٦): إبدال الهمزة ياء ساكنة، فاجتمع ساكنان مع الألف فيمد مشبعاً(٧).

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٢)، والكشف ١٩٣/٢، والدر المصون ٩١/٩، واللباب ٤٩٧/١٥.

(٢) قال في الدر المصون: «وأما الخطاب فلقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [١]؛ لأن المراد هو ﷺ وأمته، أو خُوطِب بالجمع تعظيماً». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٢)، والكشف ١٩٣/٢، والدر المصون ٩١/٩، واللباب ٤٩٧/١٥).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٤) ينظر: النشر ٤٠٤/١، والإتحاف ٣٦٩/٢ ـ ٣٧٠.

(٥) قال في النشر: «فقطع لهما العراقيون قاطبة: بالتسهيل، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية، والمستنير، والغايتين، والمبهج، والتجريد، والروضة». (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

(٦) قال في النشر: «وقطع لهما المغاربة قاطبة: بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في التيسير، والهادي، والتبصرة، والتذكرة، والهداية، والكافي، وتلخيص العبارات، والعنوان». (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

(٧) قال في النشر: «والوجهان في الشاطبية، والإعلان»، ثم قال: «والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في جامع البيان»، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٤٠٤/١، والإتحاف ٣٧٠/٢).

فهي أربع قراءات.

وكل من سهل الهمزة ـ إذا وقف ـ يقلبها ياء ساكنة[١]؛ لتعذر الوقف على المسهلة[٢].

---

(١) ينظر: النشر ٤٠٨/١، والإتحاف ٣٧٠/٢، وشرح النويري على الطيبة ٢٩٨/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/أ).

(٢) وقول الشارح: «لتعذر الوقف على المسهلة»، هذا من كلام صاحب الإتحاف، وأصله موجود في شرح النويري ـ حيث علَّل تعذر الوقف على المسهلة ـ بقوله: «كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف قلبها ياء ساكنة؛ ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ؛ لزوال حركتها، فتنقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة»، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه، وهو تحرير نفيس، وهذه المسئلة عزيزة، قلَّ من يستحضرها من المقرئين، وقلَّ من تعرض لها من أهل الكتب، كما نوَّه بذلك الإمام ابن الجزري في النشر بقوله في التنبيهات من باب الهمز المفرد: «ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك»، وهذا الوجه من أوجه قراءة أبي جعفر؛ وهو الوقف بياء ساكنة مع المد المشبع، قد صحت الرواية به، وبه قرأت على المشايخ الكبار، لكنَّه كان من المواضع التي أشكلت عليَّ في أثناء قراءتي بالقراءات الثلاث من طريق الدرة المضية، ومكمن الإشكال هو أنَّ أبا جعفر ـ من طريق الدرة ـ يقرأ بتسهيل الهمزة بين بين وصلاً، وهذا مأخوذ من ظاهر كلام الناظم في الدرة، وله على وجه التسهيل وجهي التوسط والقصر، وهما مأخوذان من القاعدة الأخرى المعروفة، وهي التي نظمها الشاطبي في حرزه بقوله:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

فصار لأبي جعفر ـ وصلاً ـ وجهان؛ تسهيل الهمزة بين بين مع التوسط والقصر، ثم إذا قصد القاري الوقف على: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾؛ لأبي جعفر ـ من طريق الدرة ـ صار لأبي جعفر ثلاثة أوجه: الوقف بالروم مع التوسط والقصر، وهذا ـ كما أسلفتُ ـ مأخوذ له من القاعدة المعروفة، وهي: (أنَّ القراءة بالروم كالوصل سواء بسواء)، كما قال في الطيبة: (**وَإِنْ تَرُمْ فَمِثْلُ مَا تَصِلْ**)، وله وجه ثالث: وهو الوقف بياء ساكنة مع المد المشبع، **فالسؤال ومكمن الاستشكال**: من أين يؤخذ ـ من صريح نظم الدرة ـ دلالة هذا الوجه لأبي جعفر، ومن أين يؤخذ دلالته أيضاً من صريح نظم طيبة النشر لأبي جعفر وورش وأبي عمرو والبزي، كما أخذت دلالته لورش وأبي عمرو والبزي من صريح التيسير، ومن صريح الشاطبية حيث نصَّ على وجه الوقف بالإبدال ياء ساكنة لمن سهل الهمزة بين بين، حيث قال:

وَكَالْيَاءِ مَكْسُوراً لِوَرْشٍ وَعَنْهُمَا وَقِفْ مُسْكِناً...........

فلم يوجِّه أحد من شراح الدرة وجه القراءة بالوقف بياء ساكنة مع المد الطويل لأبي جعفر، =

فإن وقف بالروم فكالوصل(١).

[وإن وقف](٢) عليه لحمزة: فبالتسهيل، مع المد والقصر؛ لأنه متوسط بنفسه(٣).

= بل أقصى ما يتكلمون به أنهم يذكرون أن أبا جعفر له ثلاثة أوجه وقفاً؛ وجه الروم مع التوسط والقصر، ووجه الوقوف بياء ساكنة مع المد الطويل، من غير تنويه على دلالة ذلك من صريح النظم أو مفهومه أو تحريره.

وقد جمع الشيخ إبراهيم السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى هذه الأوجه الثلاثة لأبي جعفر حيث قال في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٤٧٢):

وَالـلَّاءِ وَقْـفاً رُمْـهُ لِـلْـمُـسَـهِّـلِ مَـعْ مَـدٍّ وَاقْـصُـراً وَبِـالْـيَـا طَـوِّلِ

وقال في تحريراته على القراءات العشر الكبرى، المسمى بـ(البدر المنير) البيت رقم (٨٣٩):

وَبِالرَّومِ والتَّسْهِيلِ قْف لْمُسَهِّلِ وَبِـالْـيَـا بِـإِسْـكَـانٍ.........

فخلاصة الجواب لهذا الإشكال هو: أنَّ وجه القراءة ـ وقفاً ـ بياء ساكنة مع المد الطويل ـ لأبي جعفر من طريق الدرة، وله ولورش وأبي عمرو والبزي من طريق طيبة النشر ـ إنما يؤخذ من التحرير الذي صحت به الرواية ـ بلا خلاف ـ من طريق الدرة والطيبة، وإن لم يأت به النصُّ منطوقاً فيهما، والتحرير الذي عنيته في الدلالة على وجه القراءة بالوقف بياء ساكنة لمن يقرأ به من طريق الدرة والطيبة إنما يؤخذ من القاعدة الجليلة التي نصَّ عليها في النشر (٤٠٨/١) بقوله: «إذا قصد الوقف على: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، في مذهب من يسهل الهمزة بين بين إن وقف بالروم ولم يكن فرق بين الوصل والوقف، وإن وقف بالسكون وقف بياء ساكنة»، ونقله عنه النويري، والسمنودي، في شرحيهما، وصاحب الإتحاف في أكثر من موضع في إتحافه، بينما لم يتعرض لبيانه أو الإشارة إليه ابن الناظم، ولا الهادي، ولا موسى جار الله، في شروحهم، ولم يذكر أحد من شراح الدرة هذه القاعدة الجليلة في توجيه قراءة أبي جعفر المذكورة. (ينظر: الإتحاف ٣٧٠/٢، والإيضاح في شرح الدرة المضية للقاضي ص (٣٦)، وشرح الدرة المضية للنويري بتحقيق الشيخ عبدالرافع رضوان ٢٥٤/١، وشرح الدرة المضية للمنير السمنودي ص (١٦)، وإبراز المعاني ٩٠/٤، وجامع الخيرات ص (٤٧٢)، والهادي ٢٣٣/١).

(١) سبق للشارح ذِكْرُ هذه القاعدة الجليلة في باب الهمز المفرد، وأعاد ذكرها هنا لورود مناسبته في أول سوره، وقد ذكره في النشر ـ في التنبيهات من باب الهمز المفرد ـ ثم قال: «ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك»، وقد عزاه إلى الداني وغيره، ونقله عن النشر صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٣٧٠/٢).

(٢) في الأصل كُتِبَتْ: (ويوقف)، وما أثبته من الإتحاف ٣٧٠/٢؛ لاستقامة المعنى.

(٣) ووقف الباقون: بالتحقيق. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٤)، والبدور الزاهرة ص (٢٥٣)).

٨٥٢ ـ .... **تَظَاهَرُونَ[١] الضَّمَّ[٢] وَالْكَسْرَ[٣]: نَوَى.**

٨٥٣ ـ **وَخَفِّفِ الْهَاءَ[٤]: كَنْزٌ. وَالظَّاءَ[٥]: كَفَى. وَاقْصُرْ: سَمَا**............................

واخْتُلِفَ في: ﴿**تَظَّاهَرُونَ**﴾ [٤].

فـ(**ـالضَّمَّ وَالْكَسْرَ**)؛ أي: قراءته بضم التاء، وكسر الهاء.

للإمام المرموز إليه بنون: (**نَوَى**)[٦]؛ أي: عاصم بكماله.

والباقون [٤٩٦]: بفتحها[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء بلا تشديد: (**تَظَاهَرُونَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الظاء مع التشديد: (**تَظَّاهَرُونَ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الميم: (**الضَّمُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبِطَت فيها؛ مقرونة بالباء: (**بالضَّمِّ**)، وهو ضبط ينكسر به وزن البيت، إلا أن تُضبط الكلمة التي قبلها؛ بسكون النون، والثالث: بنصب الميم: (**الضَّمَّ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**الْكَسْرُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بنصب الراء: (**الْكَسْرَ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بإثبات الهمزة بعد الألف: (**الْهَاءَ**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**الْهَا**)، وهو الأقرب؛ محافظة على وزن البيت من الإنكسار.

(٥) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ بإثبات الهمزة بعد الألف: (**الْظَاءَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ إلا نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي؛ فقد ضُبطت فيهما؛ بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**الظَّا**)، وقد تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**الطَّاءَ**).

(٦) ومعنى قوله: (**نَوَى**)، قصد وعزم، نوى على الأمر، قصده وعزم عليه، ونوى الشيء؛ جدَّ في طلبه، ونوى المسافر، إذا تحول من مكان آخر وبعُد، ونوى التمر؛ إذا صار له نَوىً.

(٧) هكذا في الأصل، ولعل الأقرب: (فتحهما)؛ على التثنية؛ أي: فتح التاء والهاء.

(وَخَفِّفِ الْهَاءَ)؛ أي: اقرأه بتخفيف الهاء[1].

للمرموز إليهم بقوله: **(كَنْزُ)**؛ أي: ابن عامر، والكوفيين كلهم ـ منهم عاصم ـ.

وقرأ الباقون: بتشديد الهاء.

(وَ)خفف.

(الظَّاءَ).

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: الكوفيين كلهم.

والباقون: بتشديدها.

(وَاقْصُرْ)؛ أي: اقرأه بالقصر، بلا ألف بعد الظاء.

للمرموز إليهم بقوله: **(سَمَا)**؛ أي:نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بالمد.

ففيه أربع قراءات[2].

وإذا رُكِّبَ مع: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾؛ ففيه ست قراءات:

الأولى: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي تَظَّهَّرُونَ﴾؛ بتحقيق الهمزة، مع حذف الياء بعدها،

---

(١) مع أثبات ألفٍ بعد الظاء؛ قال النويري: «لأنه لا يمكن ـ أي: تخفيف الهاء ـ إلا بوجود الألف». (ينظر: شرح النويري ١٤٢/٥).

(٢) الأولى: بفتح التاء والهاء، وتشديد الظاء، وحذف الألف: ﴿**تَظَّهَّرُونَ**﴾، وهي قراءة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، **والثانية**: بفتح التاء والهاء، وتشديد الظاء، وألف بعدها: ﴿**تَظَّاهَرُونَ**﴾، وهي قراءة ابن عامر، **والثالثة**: بفتح التاء والهاء، وتخفيف الظاء، وألف بعدها: ﴿**تَظَاهَرُونَ**﴾، وهي قراءة حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، **والرابعة**: بضم التاء، وتخفيف الظاء، وألف بعدها، وكسر الهاء، وتخفيفها: ﴿**تُظَاهِرُونَ**﴾، وهي قراءة عاصم. (ينظر: النشر ٣٤٧/٢، والإتحاف ٣٧٠/٢، وغيث النفع ص (٣٢٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/ب)).

وبفتح التاء، والهاء وتشديدها، مع تشديد الظاء، بلا ألف؛ وهي: **لقالون، وقنبل، ويعقوب.**

الثانية: كذلك، لكن مع تسهيل الهمزة؛ وهي: **لورش، وأبي جعفر، وأحد وجهي البزي، وأبي عمرو.**

والثالثة: كذلك، لكن مع إبدال الهمزة ياء ساكنة، مع إشباع المد؛ وهي: **للبزي، وأبي عمرو، في وجههما**[١] **الثاني.**

الرابعة: ﴿**ٱلَّٰٓـِٔى تَظَّاهَرُونَ**﴾؛ بإثبات ياء: ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾[٢]، وفتح التاء، وتشديد الظاء، وإثبات ألف بعدها، وتخفيف الهاء[٣]؛ وهي: **لابن عامر.**

والخامسة: كذلك، لكن مع تخفيف الظاء؛ وهي: **لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.**

السادسة: كذلك في: ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾، ﴿تُظَٰهِرُونَ﴾؛ بضم التاء، وتخفيف الظاء[٤]، وإثبات ألف بعدها، وكسر الهاء[٥]؛ وهي: **لعاصم.**

فـ﴿تُظَٰهِرُونَ﴾ في قراءته بوزن: (تُقَاتِلُونَ)، وفي قراءة ابن عامر أصله: (تَتَظَاهَرُونَ)؛ فأُدْغمت[٦]، وكذا في قراءة الكوفيين ـ غير عاصم ـ، لكن مع حذف إحدى التاءين؛ مبالغة في التخفيف، وأمَّا: ﴿**تَظَّهَّرُونَ**﴾ في قراءة أهل (سما)؛ فأصله: [تَتَظَهَّرُ][٧]، فأُدغمت[٨]، تأمل.

(١) هكذا في الأصل، ومراده أي: في أحد وجهيهما، حيث إنَّ لهما في هذا الحرف وجهان، كما هو معلوم من نصِّ الشارح عليه في موضعه.
(٢) أي: بإثبات الياء منها ساكنة. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٧٠).
(٣) مفتوحة. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٧٠).
(٤) مفتوحة. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٧٠).
(٥) مخففة. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٧٠).
(٦) في الدر المصون ٩/٩٣: «والأصل: تَتَظَاهَرُونَ؛ بتاءين فأُدغم».
(٧) في الأصل: (تظهر)، والتصويب من الإتحاف ٢/٣٧٠، وفي الدر المصون ٩/٩٣: «والأصل: تَتَظَهَّرُونَ، بتاءين فأدغم».
(٨) ينظر: الدر المصون ٩/٩٣، واللباب ١٥/٤٩٩، والكشف ٢/١٩٤، وشرح الهداية ص (٦٦٢ ـ ٦٦٣).

وسيأتي حرف المجادلة في موضعه(١).

٨٥٣ ـ ....وَفِي الظُّنُونَا(٢) وَقَفَا

٨٥٤ ـ مَعَ الرَّسُولَا، وَالسَّبِيلَا، بِالْأَلِفْ: دِنْ عَنْ رَوَى(٣). وَحَالَتَيْهِ: عَمَّ صِفْ

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي): ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ﴾ [١٠ ـ ١١].

فـ(ـوَقَفَا) (مَعَ):

﴿وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟﴾ [٦٦ ـ ٦٧].

(وَ)﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ. . .الخ﴾ [٦٧ ـ ٦٨].

(بِالْأَلِفْ)؛ بإثباتها بعد النون واللام في:

﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾.

و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾.

و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾.

المرموز إليهم بقوله: (دِنْ عَنْ رَوَى)؛ أي: ابن كثير، وحفص، والكسائي، وخلف عن نفسه.

[وحذفوا](٤) الألف فيها وصلاً.

---

(١) من سورة المجادلة: الآيتين [٢، ٣].

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بحذف الألف: (الظُّنُونَ)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثباتها: (الظُّنُونَا)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو بلا تنوين: (رَوَى)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الواو مع التنوين: (رَوًى)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) في الأصل كتبت: (وو ذفو)، فبين الواوين وحرف الفاء مسح وبياض، وما أثبته استقراءً من سياق الكلام؛ وذلك لاستقامة المعنى.

وعلَّله جماعة[١]: بإجراء الفواصل مجرى القوافي[٢] في ثبوت ألف الإطلاق.

قال السَّمين[٣]: «لا أحب هذه العبارة، فإنها منكرة لفظاً»[٤]، فتفَطَّن.

(وَ)قرأ بإثبات الألف.

في (**حَالَتِيْهِ**)؛ الوصل، والوقف، في الثلاثة[٥].

المرموز إليهم [٤٩٧] بقوله: (**عَمَّ صِفْ**)؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وشعبة.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٣٧١/٢، وشرح النويري ١٤٤/٥، وشرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٩٥/٢، وإبراز المعاني ٩٣/٤ ـ ٩٤، والهادي ١٤٣/٣، والدر المصون ٩٩/٩، واللباب ٥١١/١٥.

(٢) من حيث كانت كلها مقاطعَ الكلام وتمام الأخبار. (ينظر: الكشف ١٩٥/٢).

(٣) أحمد بن يوسف بن عبدالدائم بن محمد شهاب الدين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسَّمِين، مفسر، عالم بالعربية والقراءات، شافعي، من أهل حلب، استقر واشتهر في القاهرة، تلقى عن: محمد بن أحمد الصائغ، وأثير الدين بن أبي حيان، وأخذ عنه: يحي بن أحمد القيني، من كتبه: تفسير القرآن في عشرين جزءًا، والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، والدر المصون في إعراب القرآن، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ في غريب القرآن، وشرح الشاطبية المعروف بـ(العقد النضيد في شرح القصيد)، وصل فيه إلى باب الفتح والإمالة، قال عنه ابن الجزري: لم يسبق إلى مثله، توفي في شعبان سنة ٧٥٦هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١٥٢/١، والأعلام للزركلي ٢٧٤/١، ومعجم المؤلفين ٣٢٩/١).

(٤) ووافقه ابن عادل في اللباب، وصاحب الإتحاف، ونصُّ كلامه في الدر: «كذا يقولون: تشبيهاً للفواصل بالقوافي وإنا لا أحب هذه العبارة فإنها منكرة لفظاً»، على أنَّ هذا التوجيه بمثل هذه الكلام لهذه القراءة قد قال به: الإمام مكي في الكشف، والمهدوي في شرح الهداية، والجعبري في كنز المعاني، والنويري في شرحه، وأبو شامة في إبراز المعاني، وابن زنجلة في هامش كتابه، وغيرهم. (ينظر: الدر المصون ٩٩/٩، واللباب ٥١١/١٥، والإتحاف ٣٧١/٢، وشرح النويري ١٤٤/٥، وشرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٩٥/٢، وحجة القراءات ص (٥٧٣)، وإبراز المعاني ٩٣/٤ ـ ٩٤، وكنز المعاني (رسالة دكتوراة) ص (٣٨٠ ـ ٣٨١)، والهادي ١٤٣/٣).

(٥) أي: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾.

موافقةً، فإنها مرسومة في المصحف الإمام كذلك[١].

قال في الرائية:

مَعَ الظُّنُونَا الرَّسُولَا السَّبِيْلَا لَدَا الْأَحْزَابِ بِالْأَلِفَاتِ فِي الْإِمَامِ تُرَى[٢]

وأيضاً فإن هذه الألفات تشبه هاء السكت؛ وقد ثبتت وصلاً إجراءً له مجرى الوقف، فكذا هذه الألفات[٣].

وقرأ الباقون ـ وهم؛ أبو عمرو، وحمزة، ويعقوب ـ: بحذفها؛ وصلاً، ووقفاً، في الثلاثة.

---

(١) قال أبو عبيد: «والذي أحب في هذه الحروف أن يتعمد الوقوف عليهنَّ تعمُّدًا؛ وذلك لأنَّ في إسقاط الألفات منهم مفارقة الخطِّ، وقد رأيتهنَّ في الذي يقال إنه (الإمام)؛ مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه مثبتاتٍ كلَّهُنَّ، ثمَّ أجمعت عليها مصاحف الأمصار، فلا نعلمها اختلفت». (ينظر: النشر ٣٤٨/٢، وحجة القراءات ص (٥٧٣)، والدر المصون ٩٩/٩، واللباب ٥١١/١٥، والإتحاف ٣٧١/٢، وشرح النويري ١٤٤/٥، وشرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٩٥/٢، وإبراز المعاني ٩٢/٤، والهادي ١٤٣/٣).

(٢) اختلف ضَبط هذه الكلمات الثلاث في شرح العقيلة لموسى جار الله، حيث ضبطها بحذف الألف مع واو العطف في الكلمة الثالثة، فصار النصُّ عنده: (**مَعَ الظُّنُونَ الرَّسُولَ والسَّبِيْلَ**)، بينما هي في ضبط الشيخ القاضي على شرح ابن القاصح بإثبات الألف في الكلمات الثلاث من دون واو العطف في الكلمة الثالثة، كما جاءت في أصل الشرح المثبت أعلاه، ومعنى البيت: أي: أنَّ هذه المواضع الثلاثة المذكورة آنفاً؛ وهي على الترتيب ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾، قد رُسِمَتْ بالألف المتطرفة في مصحف الإمام؛ وذلك وفاقاً لبقية المصاحف، فإن قيل: ففي الأحزاب موضعان من لفظ: ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾، قيل: مراده الواقع منهما بعد: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾؛ لأن ما ذكره في النظم بعده، فصار تقييدًا له، فلا تأخذ إلَّا: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾، فخرج عنه: ﴿يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾، فإنه متفق على الحذف، وهو قبل: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، في أول السورة. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد، من سورة ص إلى آخر القرآن، ص (٤٤)، البيت رقم (١٢٢)، وشرح العقيلة ص (٥٨)).

(٣) ذكره في الإتحاف، والدر، واللباب، وغيرها. (ينظر: الإتحاف ٣٧١/٢، والدر المصون ٩٨/٩، واللباب ٥١١/١٥، وحجة القراءات ص (٥٧٣)، وإبراز المعاني ٩٤/٤).

[إذ لا أصل لها[(١)]][(٢)].

ولا خلاف في حذف الألف من: ﴿ٱلسَّبِيلَ ۝ ٱدۡعُوهُمۡ﴾ [٤ ـ ٥][(٣)].

٨٥٥ ـ مَقَامَ[(٤)] ضُمَّ: عُدْ. دُخَانُ[(٥)] الثَّانِ[(٦)]: عَمْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مَقَامَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٞ [مِّنۡهُمۡ][(٧)] يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ﴾ [١٣].

فـ(**ضُمَّ**)؛ أي: اقرأه بضم الميم التي قبل القاف.

---

(١) أي: لا أصل لهذه الألفات في كلامهم، فحذف الألف هو الأصل المشهور في كلام العرب، قال موسى جار الله: «لأن رسم الألف لتأبيد الوجه الأقل لا ينافي الأخذ بالأصل والوجه الأكثريّ، والحرف إذا كان له وجهان؛ وجه أكثريّ، ووجه عارض، فإن الصحابة كانوا يرسمونه على الوجه العارض؛ ليبقى العارض برسمه، والأصل بأصالته، وتكون وجوه الأداء ـ على حسب ما ثبت ـ جائزة كلها لا يمنعها الرسم على وجه واحد». (ينظر: الدر المصون ٩/٩٨، واللباب ١٥/٥١١، والإتحاف ٢/٣٧١، وشرح النويري ٥/١٤٤، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والكشف ٢/١٩٥، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، وإبراز المعاني ٤/٩٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٧)).

(٢) في الأصل: (إذ الأصل لها)، وهو يوهم معنىً بعكس المراد، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٧١).

(٣) كما لا خلاف في حذف الألف من موضع سورة الفرقان، وهو قوله تعالى: ﴿أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [١٧]، نبَّه عليه الإمام مكي بن أبي طالب في الكشف. (ينظر: الكشف ٢/١٩٥، والإتحاف ٢/٣٧١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم الأولى: (**مُقَامَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الميم الأولى: (**مَقَامَ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (**دُخَانُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح النون: (**دُخَانَ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون، مع حذف الياء بعدها: (**الثَّانِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيه؛ بإثبات الياء بعد النون: (**الثَّانِي**).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

للمرموز إليه بعين: **(عُدْ)**؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

اسم مكان من (أقام)، أو مصدرًا منه، أي: (لا مكان إقامة)، [أو][1] (لا إقامة)[2].

والباقون: بالفتح.

مصدر (قام)، أو اسم مكان منه، أي: (لا قيام)، أو (لا مكان قيام)[3].

وضُمَّ: ﴿مَقَامَ﴾؛ **(دُخَانُ الثَّانِ)**[4]؛ أي: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ[5]﴾ [الدخان: ٥١][6].

---

(١) في الأصل: (و)، والتصويب من الإتحاف ٢/٣٧١.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٩٥، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، وإبراز المعاني ٤/٩٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٧).

(٣) ينظر: الكشف ٢/١٩٥، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، وإبراز المعاني ٤/٩٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٧).

(٤) فات الشارح هنا أن ينوِّه على إجماع القراء على فتح الموضع الأول من سورة الدخان، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [٢٦]؛ لأنَّ المراد به: المكان، وكان حق النظم على الشارح أن يشير إليه وينبه عليه؛ لأن هذا التنبيه وذلك البيان جزء من تتمة شرح البيت الذي هو بصدد بيان معناه، وذلك قول الناظم: **(ثَانِ)**، فإنَّ الناظم قد جاء بلفظ: **(ثَانِ)** ليقيد الخلاف في الموضع الثاني من السورة دون الموضع الأول، كما أن الشارح ـ غالباً ـ لا تفوت عليه مثل هذه التنبيهات، خصوصاً وأنَّ صاحب الإتحاف ـ الذي هو أحد مصادر الشارح الرئيسية ـ قد أشار إليه ونبه عليه، ولورود مناسبته، على أنه لم يتعرض لها ابن الناظم ولا المنير السمنودي في شرحيهما ولم ينبها عليه، بينما نبَّه عليه النويري وموسى جار الله ومحمد سالم محيسن في شروحهم، كما نصَّ على الإجماع عليه ووجَّهَهُ في النشر، وذلك في موضعه من سورة الدخان.
وكذا أجمعوا على فتح موضع سورة البقرة، وهو قوله تعالى: ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [١٢٥]، كما نبه عليه أبو شامة في إبراز المعاني. (ينظر: النشر ٢/٣٧١، والإتحاف ٢/٣٧٢، والدر المصون ٩/١٠٠، وشرح النويري ٥/١٤٤، وإبراز المعاني ٤/٩٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٧)).

(٥) في الأصل: (آمنين)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٦) في الأصل: (في مقام آمنين)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

أي: اقرأه بضم الميم التي قبل القاف ـ أيضاً ـ.

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمْ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بفتحها.

٨٥٥ ـ .... وَقَصْرُ[(١)] آتَوْهَا: مَدًا مِنْ[(٢)] خُلْفِ دُمْ[(٣)]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [١٤].

فـ**(ـقَصْرُ)**.

همزة: ﴿**آتَوْهَا**﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(مَدًا مِنْ خُلْفِ دُمْ[(٤)])**؛ أي: نافع، وأبي جعفر؛ بلا خلاف عنهما، وابن ذكوان بخلاف عنه، وابن كثير بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

من الإتيان المتعدي لواحد، بمعنى: (جاؤوها)[(٥)].

والباقون: بمد الهمزة.

من الإيتاء المتعدي لاثنين، بمعنى: (أعطوها السائل)[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: **(قَصْرُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الراء: **(قَصْرِ)**.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(عَنْ)**، بدل من: **(مِنْ)**، وهو تصحيف.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: **(دُمْ)**، والثاني: بفتح الدال: **(دَمْ)** وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٤) ومعنى قوله: **(دُمْ)**؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٥) ينظر: الكشف ١٩٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٤)، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، والدر المصون ١٠٢/٩ ـ ١٠٣، واللباب ٥١٧/١٥.

(٦) ينظر: الكشف ١٩٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٤)، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، والدر المصون ١٠٣/٩، واللباب ٥١٧/١٥.

وبه قرأ ابن ذكوان في وجهه الثاني، وهو طريق الأخفش عنه[١].

والأول من طريق الصوري عنه[٢].

ويوقف لحمزة على: ﴿سُئِلُواْ﴾[٣]؛ بالتسهيل[٤]، والإبدال واواً مكسورة[٥].

٨٥٦ ـ وَيَسْأَلُونَ اشْدُدْ وَمُدَّ: غِثْ....... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في:** ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [٢٠].

فـ**(ـاشْدُدْ وَمُدَّ)**؛ أي: اقرأه بتشديد السين المفتوحة، وبألف بعدها.

للمرموز إليه بغين: **(غِثْ)**؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

على أن أصله: (يتساءلون)، فأدغم التاء في السين، أي: (يسأل بعضهم بعضاً)[٦]، ورُوِيَت عن زيد بن علي، وقتادة[٧].

والباقون: بسكون السين، بعدها همزة، بلا ألف[٨].

---

(١) ينظر: النشر ٣٤٨/٢.

(٢) فهي رواية التغلبي عن الصوري، وطريق سلامة بن هارون وغيره عن الأخفش، وقراءة ابن ذكوان بالقصر في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٤٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٨)).

(٣) والهمزة في هذه الكلمة من الهمز المتوسط بنفسه، وجاءت فيه الهمزة مكسورة بعد ضم. (ينظر: النشر ٤٨٦/١، والإتحاف ٣٧١/٢).

(٤) على مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٦/١، والإتحاف ٣٧١/٢).

(٥) على مذهب الأخفش، وقد نصَّ عليه أبو القاسم الهذلي وأبو العز القلانسي، وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب. (ينظر: النشر ٤٨٦/١، والإتحاف ٣٧١/٢).

(٦) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٧ ـ ٦٨)، والإتحاف ٣٧٣/٢، والدر المصون ١٠٨/٩، واللباب ٥٢٤/١٥، وشرح النويري ١٤٥/٥، والهادي ١٤٥/٣.

(٧) والجحدري، والحسن. (ينظر: الدر المصون ١٠٨/٩، والإتحاف ٣٧٣/٢، واللباب ٥٢٤/١٥، ومعجم القراءات ٢٦٧/٧).

(٨) مضارع: (سأل). (ينظر: شرح النويري ١٤٥/٥، والهادي ١٤٥/٣).

ويوقف عليه [٤٩٨] لحمزة[(١)]: بالنقل، والإبدال ألفاً[(٢)]؛ للرسم[(٣)].

وعلى: ﴿أَبْنَآئِكُمْ﴾؛ بتسهيل الثانية بين بين[(٤)]، مع المد، والقصر، وكلاهما مع النقل في الأولى، والسكت، وعدمه[(٥)]؛ فهي ستة.

٨٥٦ ـ ....وَضَمْ[(٦)] كَسْرًا لَدَى أُسْوَةُ[(٧)] فِي الْكُلِّ: نَعَمْ

(**وَضَمْ**) (**كَسْرَ**[(٨)] **لَدَى** ﴿أُسْوَةٌ﴾)؛ أي: قرأ بضم همزة: ﴿أُسْوَةٌ﴾.

---

(١) فالهمزة هنا متوسطة بنفسها، متحركة، واقعة بعد ساكن صحيح. (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٢) قال في النشر: «وهو وجه مسموع، قوي، ورواه الحافظ أبو العلاء». (ينظر: النشر ٤٨١/١ بتصرف يسير، والإتحاف ٣٧٣/٢).

(٣) وحُكِيَ وجه ثالث: وهو التسهيل بين بين، قال في النشر: «وهو ضعيف جدًا». (ينظر: النشر ٤٣٨/١).

(٤) لأنها من الهمز المتوسط بنفسه، المتحرك، وقبله ألف ساكنة. (ينظر: النشر ٤٣٣/١).

(٥) قال في النشر: «والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت، وبهما آخذ». (ينظر: النشر ٤٣٥/١).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبِطَتْ في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بفتح الضاد، وسكون الميم؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَمْ**)، وهي كذلك في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وظاهر كلام النويري في شرحه ـ بخلاف المتن الذي على هامش الشرح ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الضاد، وسكون الميم بلا تشديد: (**ضُمْ**)، وهو الذي في باقي النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الهمزة: (**أُسْوَةُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الهمزة: (**إِسْوَةُ**)، وضُبِطَتَ في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ ضم الهمزة، وكسرها.

(٨) في الأصل: (**كسر**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**كَسْرًا**)، وهو الذي في كافة النسخ الأخرى.

(**فِي الْكُلِّ**)؛ أي: كل ما في القرآن، وهو ثلاثة:

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ هنا[١].

و﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ﴾ [الممتحنة: ٤].

و﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ﴾ [الممتحنة: ٦].

المرموز إليه بنون: (**نَعَمْ**)[٢]؛ أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله.

وهي لغة قيس، وتميم[٣].

وقرأ الباقون: بكسرها في الكلِّ.

لغة الحجاز، وهي (الاقتداء)، اسمٌ [وُضِعَ][٤] موضع المصدر وهو؛ (الإيتساء)، كـ(ـالقدوة)؛ من (الاقتداء)[٥].

وتقدَّم الكلام على:

عين: ﴿الرُّعْبَ﴾ [٢٦][٦].

وهمزة: ﴿تَطَئُوهَا﴾ [٢٧][٧].

---

(١) سورة الأحزاب: الآية [٢١].

(٢) ومعنى قوله: (**نَعَمْ**)؛ حرف جواب معناه: التصديق والوعد والإعلام.

(٣) ينظر: الكشف ١٩٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، وحجة القراءات ص (٥٧٥)، والدر المصون ١٠٨/٩، واللباب ٥٢٤/١٥.

(٤) في الأصل: (موضع)، والتصويب من الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٠٨/٩).

(٥) ينظر: الكشف ١٩٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، وحجة القراءات ص (٥٧٥)، والدر المصون ١٠٨/٩، واللباب ٥٢٤/١٥.

(٦) فقرأ بضم العين: ابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٤)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٣٧٤/٢).

(٧) قرأ أبو جعفر: بواو ساكنة بعد الطاء المفتوحة بلا همز، أي أنه يقرأ بحذف الهمزة، وقرأ الباقون: بإثباتها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٣٧٤/٢).

٨٥٧ ـ ثَقِّلْ يُضَاعَفْ[١]: كَمْ ثَنَا حَقٌّ[٢]. وَ(يَا) وَالْعَيْنَ[٣] فَافْتَحْ، بَعْدُ[٤] رَفْعُ: احْفَظْ حَيَا

٨٥٨ ـ ثَـوَى كَـفَـى.................... ....

واخْـتُـلِـفَ فـي: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [٣٠].

فـ(**ثَقِّلْ** ﴿يُضَٰعَفْ﴾)؛ أي: اقرأه بتشديد عين: ﴿**يُضَعَّفْ**﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَمْ ثَنَا حَقٌّ**)؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بتخفيفها.

(**وَ"يَا"**)؛ أي: اقرأه بياء المضارعة.

(**وَ"الْعَيْنَ" فَافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بفتح العين.

على البناء للمفعول.

---

(١) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالياء التحتية، ومن غير ضبط لها بالشكل والحركات ـ وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي ـ: (**يضاعفْ**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بكسر العين: (**يُضَاعِفْ**)، والثاني: بفتح العين: (**يُضَاعَفْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: بالنون، وكسر العين: (**نُضَاعِفْ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**يُضَاعِفْ**)، (**يُضَاعَفْ**)، (**نُضَاعِفْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: جر القاف مع التنوين: (**حَقٍّ**)، وهو الذي في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي عليه للمتن مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالرفع في القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنصب في النون: (**وَالْعَيْنَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع النون: (**وَالْعَيْنُ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**بَعْدُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضبطت فيه؛ بفتح الدال: (**بَعْدَ**).

و﴿ٱلۡعَذَابُ﴾ **(بَعْدُ)**؛ أي بعد: ﴿يُضَٰعَفۡ﴾.

(رَفْعُ)؛ أي: مرفوع.

على النيابة.

للمرموز إليهم بقوله: **(احْفَظْ**[١] **حَيَا**[٢]**)** **(ثَوَى كَفَى)**؛ أي: نافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب، والكوفيين كلهم.

فتحرَّر من ذلك[٣]:

أنَّ ابن كثير، وابن عامر، قرآ:

﴿**نُضَعِّفْ**﴾؛ بنون العظمة، وتشديد العين مكسورة بلا ألف قبلها؛ على البناء للفاعل، ﴿ٱلۡعَذَابَ﴾؛ بالنصب؛ مفعولاً به.

وأنَّ أبا عمرو، وأبا جعفر، ويعقوب، قرؤوا:

﴿**يُضَعَّفْ**﴾؛ بالياء التحتية، وتشديد العين مفتوحة، بلا ألف قبلها؛ على البناء للمفعول، ﴿ٱلۡعَذَابُ﴾ بالرفع؛ على النيابة.

وأنَّ نافعاً، والكوفيين، قرؤوا[٤]:

﴿يُضَٰعَفۡ﴾؛ بالياء التحتية، وبالألف، وتخفيف العين؛ مبنياً للمفعول أيضاً، ﴿ٱلۡعَذَابُ﴾ بالرفع؛ على النيابة.

فهي ثلاث قراءات[٥].

---

(١) ومعنى قوله: **(احْفَظْ)**؛ فعل أمر؛ مِنْ: حَفِظَ، يَحْفَظُ، من الأمر بالحفظ والصيانة، حَفِظَ الشيء؛ صانه، وحرسه، ورعاه.

(٢) وقوله: **(حَيَا)**؛ من الحياء والحشمة والكرم في الأفعال والأقوال، وهو في أصله يُرْسَمُ ممدوداً، وقد يُقْصَرُ للوقف.

(٣) ينظر: الدر المصون ١١٦/٩، واللباب ٥٣٨/١٥، والإتحاف ٣٧٤/٢، وغيث النفع ص (٣٢٤).

(٤) في الأصل: **(قَرَوُا)**، والصواب ما أثبته.

(٥) قال في غيث النفع: «ولا خلاف بين جميع القراء في جزم الفاء». (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٤)).

٨٥٨ ـ ......تَعْمَلْ،[١] وَنُؤْتِ[٢]، (الْيَا): شَفَا ....

واخْتُلِفَ في: (﴿تَعْمَلْ﴾ وَ﴿نُؤْتِ﴾)، مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ[٣] لِلَّهِ[٤] وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [٣١].

فـ(ـالْيَا)؛ أي: قرأ: ﴿يَعْمَلْ﴾، و﴿يُؤْتِهَا﴾؛ بالياء التحتية فيهما معاً.

المرموز إليهم بقوله: (شَفَا)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على إسناد الأول إلى لفظ: ﴿مَن﴾، فإنه مذكر.

والثاني إلى: ضمير الجلالة لتقدمها[٥].

وقرأ الباقون: بتاء التأنيث في: ﴿تَعْمَلْ﴾.

على إسناده لمعنى: ﴿مَن﴾؛ وهنَّ النساء.

و﴿نُّؤْتِهَآ﴾[٦] بالنون.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء الخطاب: (تَعْمَلْ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالياء التحتية: (يَعْمَلْ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (نُؤْتِ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وأحد الوجهين في الطبعة الأولى، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالياء التحتية: (يُؤْتِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ بالياء، وفتح التاء: (يُؤْتَ)، ولا يستقيم؛ لاتفاق القراء على كسر التاء.

(٣) هذه الكلمة القرآنية غير موجودة في الأصل، حيث يوجد مكانها مسح وبياض.

(٤) في الأصل: (الله)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: الكشف ١٩٦/٢ ـ ١٩٧، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، وحجة القراءات ص (٥٧٦)، والدر المصون ١١٧/٩، واللباب ٥٤٠/١٥.

(٦) في الأصل: (ونونها)، وهو تصحيف.

مسندًا للمتكلم العظيم حقيقة[(١)].

وتقدَّم الكلام على همزتي: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ﴾ [٣٢]؛ في الأصول، وهما من المتفقتين بالكسر[(٢)].

٨٥٨ ـ .... **وَفَتْحُ قِرْنَ[(٣)]: نَلْ مَدًا**..........

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [٣٣].

فـ**(فَتْحُ)** قاف: ﴿قِرْنَ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(نَلْ مَدًا)**؛ أي: عاصم، ونافع، وأبي جعفر.

قال في الإتحاف[(٤)]: «أمْرٌ من (قَرِرْنَ) بكسر الراء الأولى، (يَقْرَرْنَ) بفتحها؛ فالأمر منه (اقْرَرْنَ)، حُذِفَتْ الراء الثانية الساكنة؛ لاجتماع الراءين، ثم نُقِلَتْ فتحة الأولى إلى القاف، وحُذِفَتْ همزة الوصل للاستغناء عنها، فصار (قَرْنَ)؛ بوزن (فَعْنَ)، وقيل: المحذوفة الراء

---

(١) ينظر: الكشف ١٩٦/٢ ـ ١٩٧، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، وحجة القراءات ص (٥٧٦)، والدر المصون ١١٧/٩، واللباب ٥٤٠/١٥.

(٢) فسهل الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وسهل الثانية: ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس، ـ بخلف عنهما ـ، والوجه الثاني للأزرق وقنبل: إبدالها ياء ساكنة مع المد للساكنين، وحينئذ يجوز لهما وجهان وهما: المد المشبع إن لم يعتد بالعارض، وهو تحريك النون بالكسر لالتقاء الساكنين، والقصر إن اعتد بالعارض، والوجهان صحيحان، ووجه ثان لقنبل ـ أيضاً ـ الثالث للأزرق: إبدالها ياء خفيفة الكسر، وقرأ أبو عمرو، والوجه الثالث لقنبل، والوجه الثاني لرويس: بإسقاط الأولى مع المد والقصر، والباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، ص (٤٤)، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٣/٢ ـ ٣٨٦، ٣٦٠، والإتحاف ٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧، ٣٧٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: كسر القاف: **(قِرْنَ)**، والثاني: بفتح القاف: **(قَرْنَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ فتح القاف، وكسرها، بينما لم تشكل القاف في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ينظر: الإتحاف ٣٧٥/٢.

الأولى؛ لأنها نُقِلَتْ حركتها إلى القاف، فبقيت ساكنة مع سكون الراء بعدها، فحُذِفَتْ الأولى للساكنين، فوزنه (فَلْن)»[١].

وقرأ الباقون: بالكسر.

من (قَرَّ)، (يَقِرُّ)، كـ(ـفَرَّ)، (يَفِرُّ)، ويجيء فيها الوجهان؛ من حذف الراء الأولى أو الثانية[٢].

ويُلْغَزُ به فيقال: (بنية صالحة راء يفخمها الأزرق اتفاقاً، ويرققها أكثر القراء كذلك)[٣].

وتقدَّم الخلاف في:

باء: ﴿بُيُوتِكُنَّ﴾ [٣٣، ٣٤]؛ ضمًّا، وكسرًا[٤].

وتشديد تاء: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [٣٣]، للبزي بخلفه[٥].

٨٥٨ - ....وَلِـي كَـفَـى:

٨٥٩ - يَـكُـونَ[٦]........................ ....

(١) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف، موجود بحروفه في الدر المصون، وتفسير اللباب لابن عادل، وشرح المنير السمنودي، وقد توسع الشيخ موسى جار الله في توجيه خلاف القراء في هذا الحرف. (ينظر: الدر المصون ١٢١/٩، واللباب ٥٤٤/١٥ - ٥٤٥، والإتحاف ٣٧٥/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٩)).

(٢) ينظر: الكشف ١٩٧/٢ - ١٩٨، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٢/٩، واللباب ٥٤٥/١٥ - ٥٤٦.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٧٥/٢.

(٤) ضمَّ الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٣٧٦/٢).

(٥) وذلك حال الوصل، ويمدُّ لالتقاء الساكنين، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٩)، والنشر ٢٣٢/٢ - ٢٣٣، والإتحاف ٣٧٦/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**يَكُونَ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبِطت فيهما؛ بضم النون: (**يَكُونُ**).

(وَ)اخْـتُـلِـفَ فـي: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن تَكُونَ لَهُمُ[(١)] ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [٣٦].

فاقرأه للمرموز إليهم بقوله: (**لِي كَفَى**)؛ أي: هشام، والكوفيون.

﴿يَكُونَ﴾؛ بياء التذكير، ـ كما تلفظ به المصنف ـ.

لأنَّ تأنيث: ﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾[(٢)] مجازي، وللفصل، أو للتأويل بالاختيار[(٣)].

والباقون ـ منهم ابن ذكوان ـ: بتاء التأنيث.

مراعاة للفظ: ﴿ٱلْخِيَرَةُ[(٤)]﴾[(٥)].

وتقدَّم الخلاف في إدغام:

﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [٣٦][(٦)].

﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ [٣٧][(٧)].

---

(١) في الأصل: (له)، وهو تصحيف وخطأ في النصِّ القرآني.

(٢) في الأصل: (الحيره)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: الكشف ١٩٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٤/٩، واللباب ٥٥١/١٥.

(٤) في الأصل: (الحيره)، وهو تصحيف.

(٥) والقاعدة في الخلاف في هذا الحرف ونظائره؛ أن الفعل المسند إلى ظاهر مؤنث فيه الوجهان أبدًا. (ينظر: الكشف ١٩٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٤/٩، واللباب ٥٥١/١٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٩)).

(٦) قرأ بالإظهار في دال (قد) من قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾: قالون، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالإدغام. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل دال قد)، الأبيات رقم (٢٥٧ ـ ٢٨٨)، والنشر ٤/٢، والإتحاف ٣٧٦/٢).

(٧) أدغم ذال (إذ) في التاء من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾؛ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل ذال إذ)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٣/٢، والإتحاف ٣٧٦/٢).

٨٥٩ ـ ....خَاتِمَ[١] افْتَحُوا[٢]: نَصَعَا[٣] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿خَاتِمَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [٤٠].

فـ(**ـافْتَحُوا**)؛ أي: اقرؤوه بفتح التاء.

للإمام عاصم بكماله، وقد ذكره [برمز][٤] راوييه معًا بقوله: (**نَصَعَا**)؛ فالنون له، والصاد لشعبة، والعين لحفص، ولم يستعمل الرمز هكذا إلا في هذا الموضع؛ وهو من (النصوع)، وهو: (الخلوص)، يقال: (نَصَعَ الأمر)؛ (وَضَحَ)، و([نصع][٥] لونه)؛ (اشتد بياضه)، و(الناصع)؛ (الخالص من كل شيء)[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء: (**خَاتِمَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس، وشرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح التاء: (**خَاتَمَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الذي في باقي النسخ الأخرى، ولم تضبط الكلمة بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بواو بعده ألف: (**افْتَحُوا**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالواو ثم هاء: (**افتَحُوهُ**)، وضبط الجماعة أقرب إلى الصواب؛ لئلا ينكسر وزن البيت.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد بلا تشديد؛ على التخفيف: (**نَصَعَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في نسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس، وشرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الصاد مع التشديد: (**نَصَّعَا**)، وهو الذي في باقي النسخ الأخرى.

(٤) في الأصل: (برمزه)، وربما كان الكلام أكثر وضوحاً في معناه لو قيل: (برمز)، وهو الذي أثبته.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لاستقامة المعنى.

(٦) ينظر: لسان العرب، مادة (نصع).

ولا يخفى مناسبته مع الخاتم المفتوح ـ كما هو قراءته[١] ـ؛ فإنه اسم للآلة التي يختم بها؛ كـ(ـالطابع)، و(القالب)[٢].

وقرأ الباقون: بكسر التاء.

اسم فاعل[٣].

وتقدَّم الكلام على:

﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [٤٩][٤].

و﴿لِلنَّبِيءِ [٥٠٠] إِنْ﴾ [٥٠].

و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [٥٣][٥].

---

(١) ما ذكره في بيان معنى الرمز، ومناسبته للقراءة، من الفوائد التي لم يتعرض لها أحد من شرَّاح الطيبة.

(٢) والمعنى: ختم به الأنبياء فكان آخرهم زمناً. (ينظر: الكشف ١٩٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٩/٩، واللباب ٥٥١/١٥).

(٣) ينظر: الكشف ١٩٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٩/٩، واللباب ٥٥١/١٥.

(٤) قرأ حمزة والكسائي وخلف: بضم التاء وبعد الميم ألف، فمدُّه لازم، وقرأ الباقون: بفتح التاء، ولا ألف بعد الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٦)، البيت رقم (٤٩٩)، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ٣٧٦/٢، وغيث النفع ص (٣٢٥)).

(٥) قرأ ورش بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية حرف مد من جنس حركة ما قبله، فتُبْدَل ياء خالصة ساكنة، ويجوز له المد الطويل إن لم يُعْتَدَّ بالحركة لعروضها بالنقل، وله وجه ثان؛ وهو القصر إن اعتد بها، وعنه أيضاً التسهيل بين بين، والباقون بالياء المشددة، وتحقيق الثانية، وكلُّهم على أصله، إلا قالون، فقرأ بإبدال الهمزة ياء مشددة ـ وصلاً ـ، على أحد الوجهين عنه، والوجه الثاني: هو جعل الهمزتين بين بين، وقد ضَعَّفه في النشر وقال: «قد قرأ ت به عن قالون، وعن البزي، من طريق الإقناع وغيره، وهو مع قوته قياساً ضعيفٌ رواية»، فإن وقف رجع إلى الأصل؛ وهو الوقوف بالهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٨ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٣/١ ـ ٣٨٤، والإتحاف ٣٧٧/٢، وغيث النفع ص (٣٢٥)).

و﴿تُرْجِى﴾ [٥١][١].

و﴿وَتُـْٔوِىٓ﴾ [٥١][٢].

٨٥٩ ـ .... **يَحِلُّ: لَا بَصْرِيْ**[٣] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَحِلُّ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ[٤]﴾ [٥٢].

فقرأه العشرة (**لَا**)؛ أي: غير.

(**بَصْرَي**)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

بالياء التحتية.

للفصل بينه وبين فاعله المؤنث بالظرف[٥].

وأمَّا هما[٦] فقرآه: بالتاء الفوقية.

لأنَّ الفاعل حقيقي التأنيث[٧].

---

(١) قرأ بالهمزة المضمومة: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، ويعقوب، وقرأ الباقون: من غير همز. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٤٠٦/١).

(٢) أبدل الهمزة الساكنة واواً فيجمع بين المبدلة، والأصلية: أبو جعفر وحده، ولم يبدلها ورش من طريقيه، ولا أبو عمرو؛ لأنها عندهما من المستثنيات؛ للثقل. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ٣٩٠/١، والإتحاف ٣٧٧/٢).

(٣) ضُبطت في أصل الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف، مع إثبات ياء النسبة: (**بَصْرِي**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ مقرونة بـ(أل) التعريف، مع إثبات ياء النسبة: (**الْبَصْرَي**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بكسر الراء مع التنوين: (**بَصْرٍ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو اختيار النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**بَصْرِي**)، (**الْبَصْرَي**)، (**بَصْرٍ**).

(٤) في الأصل: (أرواه)، وهو تحريف، وتصحيف، وخطأ في النص القرآني.

(٥) ينظر: الكشف ١٩٩/٢، والدر المصون ١٣٧/٩، واللباب ٥٧٥/١٥، وشرح النويري ١٤٩/٥.

(٦) أي: مدلول: (بَصْرَي)؛ أبي عمرو، ويعقوب.

(٧) ينظر: الكشف ١٩٩/٢، والدر المصون ١٣٧/٩، واللباب ٥٧٤/١٥، وشرح النويري ١٤٩/٥.

وتقدَّم:

تشديد تاء: ﴿أَن تَبَدَّلَ﴾ [٤٩]؛ للبزي بخلفه[١].

ونقل: ﴿فَسۡـَٔلُوهُنَّ﴾ [٥٣]؛ لإمامه[٢]، والكسائي، وخلف عن نفسه[٣].

وكذا الكلام على همزة:

﴿أَبۡنَآءِ إِخۡوَٰنِهِنَّ﴾ [٥٥][٤].

و﴿أَبۡنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ [٥٥][٥].

٨٥٩ ـ ....وَسَادَاتِ[٦] اجْمَعَا

---

(١) فإنه من طريقيه ـ سوى الفحام، والطبري، والحمامي ـ عن النقاش، عن أبي ربيعة؛ قرأ بتشديد التاء وصلاً وروى الفحام، والطبري، والحمامي، عن النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي: تخفيف التاء، وبه قرأ الباقون، وأما عند الابتداء فقد نصَّ العلماء على الابتداء بها مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٣٧٧، وشرح النويري ٤/١٢٧).

(٢) أي: إمام البزي في القراءة، وهو الإمام الثاني من القراء العشرة: ابن كثير.

(٣) فقرأ بفتح السين، ولا همز بعدها: ابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بإسكانها، بعدها همزة مفتوحة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٣٧٧).

(٤) سهل الهمزة الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وسهل الهمزة الثانية: ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس، ـ بخلف عنهما ـ، والوجه الثاني للأزرق: إبدالها ياء ساكنة مع المد للساكنين، وهو ثان لقنبل ـ أيضاً ـ وقرأ أبو عمرو، والوجه الثالث لقنبل، والوجه الثاني لرويس: بإسقاط الأولى مع المد والقصر، وقرأ الباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، ص (٤٤)، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ١/٣٨٣ ـ ٣٨٦، والإتحاف ٢/٣٧٧ ـ ٣٧٨).

(٥) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس: بإبدال الهمزة ياء محضة مفتوحة، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزتين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، البيت رقم (٢٠٢)، والنشر ١/٣٨٨، والإتحاف ٢/٣٧٨).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بألف بعد الدال، وبتاء طويلة مكسورة؛ على الجمع: (**وَسَادَاتِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، =

٨٦٠ ـ بِالْكَسْرِ: كَمْ ظَنَّ[(١)] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في ﴿سَادَاتِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [٦٧].

فـ(**ـاجْمَعَا**)؛ أي: اقرأه: ﴿**سَادَاتِنا**﴾؛ بألف بعد الدال.

جمع تصحيح لـ(ـسَادَة)[(٢)].

منصوباً (**بِالْكَسْرِ**)؛ أي: كسر التاء.

للإمامين المرموز إليهما بأولي قوله: (**كَمْ ظَنَّ**)؛ أي: ابن عامر، ويعقوب، بكمالهما.

قال في الغيث[(٣)]: «هو جمع الجمع على غير قياس؛ إشارة لكثرة مَن أضلهم وأغواهم من رؤسائهم»[(٤)].

والباقون: بغير ألف بعد الدال.

منصوبًا بالفتح.

= واحد الاختيارين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبِطت فيه؛ بحذف الألف بعد الدال، وبتاء مربوطة مفتوحة؛ على الإفراد: (**وَسَادَةَ**)، وإلا تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبِطت فيه؛ بحذف الألف بعد الدال، وبتاء طويلة مفتوحة؛ على الأفراد أيضاً: (**وَسَادَتَ**)، وضُبطت في الوجه الأخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالتاء الطويلة؛ مع فتح التاء: (**وَسَادَاتَ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**وَسَادَاتِ**)، (**وَسَادَاتَ**)، (**وَسَادَةَ**)، (**وَسَادَتَ**).

(١) ضُبطت في بعض نسخ شرح النويري: (**ظَعْنٌ**)، وفي بعض نسخه الأخرى: (**ظَنَّ**)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى. (ينظر: شرح النويري ١٤٩/٥).

(٢) ينظر: الكشف ١٩٩/٢، والدر المصون ١٤٤/٩، واللباب ٥٩٣/١٥، وحجة القراءات ص (٥٨٠) وغيث النفع ص (٣٢٦)، والإتحاف ٣٧٨/٢.

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦).

(٤) وينظر ـ أيضاً ـ: الكشف ١٩٩/٢، وشرح النويري ١٥٠/٥.

قال في الإتحاف[١]: «على التكسير؛ جمع (سَيِّد)، على (فَعَلَة)»، انتهى.

وهو الشائع على الألسنة.

لكن قال في الغيث[٢]: «فيه بحث؛ لأن وزن (سَيِّد)؛ (فَيْعِل)، و(سَادة)؛ (فَعَلَة)، وجمع [فَيْعِل][٣] على (فَعَلَة) شاذ غير مقيس، فالأولى أن يُجْعَلَ جمع (سَائِد)، فيجري على القياس المطرد في جمع (فَاعِل) على (فَعَلَه)، نحو: [كَامِل][٤]، و(كَمَلَة)، و(بَارّ)، و(بَرَرَة)، و(سَافِر)، و(سَفَرَة)»[٥].

ومرَّ حكم:

﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [٦٦].

و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [٦٧][٦].

٨٦٠ ـ ....كَثِيرًا ثَاهُ (بَا): لِي الْخُلْفُ نَلْ.......................

واخْتُلِفَ في: ﴿كَثِيرًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَثِيرًا﴾ [٦٨].

فـ(**ثَاهُ "بَا"**)؛ يعني: فقرأه: ﴿كَبِيرًا﴾؛ بالباء الموحدة مكان الثاء المثلثة.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٣٧٨/٢.

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦).

(٣) في الأصل: (فعيل)، والتصويب من غيث النفع ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)).

(٤) في الأصل: (كاملة)، والتصويب من غيث النفع ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)).

(٥) وينظر: الدر المصون ١٤٤/٩، واللباب ٥٩٣/١٥.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأحزاب، الأبيات رقم (٨٥٣ ـ ٨٥٤)، والنشر ٣٤٧/٢ ـ ٣٤٨، والإتحاف ٣٧١/٢.

المرموز إليهما بقوله: (**لِي الْخُلْفُ نَلْ**)؛ أي: هشام بخلاف، وعاصم بلا خلاف.

على أنه من (الكِبَر)؛ أي: أشد اللعن، أو أعظمه(١).

وقرأه [الباقون](٢): بالثاء المثلثة.

من (الكثرة)؛ أي: مرة بعد أخرى(٣).

وبه قرأ هشام في وجهه الثاني؛ وهو من طريق الحلواني(٤).

والأول: من طريق الداجوني عن أصحابه عنه(٥).

وههنا انتهى فرش سورة الأحزاب(٦).

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٠٠، وشرح الهداية ص (٦٦٦)، وحجة القراءات ص (٥٨٠)، وشرح النويري ٥/١٥٠.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لحاجة السياق إليه؛ من أجل تمام المعنى.

(٣) ينظر: الكشف ٢/١٩٩، وشرح الهداية ص (٦٦٦)، وحجة القراءات ص (٥٨٠)، وشرح النويري ٥/١٥٠.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٤٩

(٥) وقراءة هشام بالباء الموحدة في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٤٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٨)).

(٦) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الأحزاب)؛ لأنَّ سورة (الأحزاب) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (لقمان، والسجدة، وسبأ، وفاطر)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (الأحزاب)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (سبأ)، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة (الأحزاب): «وهذا آخر الأحزاب»، لكنه لم يشر إلى ابتداء فرش سورة (سبأ) على عادته في الإشارة إلى مثله، وأمَّا صاحب الكوكب الدريّ فنوه بابتداء فرش سورة (سبأ)، لكنه لم يشر إلى انتهاء فرش سورة (الأحزاب)، ومثله فعل المنير السمنودي في شرحه، وانفرد ابن الناظم في شرحه حيث شرع في شرح سورة (سبأ) من غير إشارة إلى انتهاء سورة (الأحزاب)، فتداخل في شرحه فرش سورة (سبأ) بفرش سورة (الأحزاب)، والدكتور محمد سالم محيسن اختلف عن الجميع، حيث إنه من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة =

وليس فيها؛ ياء **إضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[1].



= سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة...الخ»، وقال موسى جار الله: «وهنا تم الحروف من سورة الأحزاب، فأخذ يبين حروف سورة سبأ»، فلم يتغير منهجه في ذلك. (ينظر: شرح النويري ٥/١٥٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/ب)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٩ ـ ٢٤٠) والهادي ٣/١٥٠، والكوكب الدريّ ص (٥٢٦)).

(١) ينظر: النشر ٢/٣٤٧ ـ ٣٤٩، وتقريب النشر ص (١٦١)، وشرح النويري ٥/١٤٢ ـ ١٥٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٦ ـ ٢٩٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/أ ـ ١٢٤/ب)، والإتحاف ٢/٣٩٦ ـ ٣٧٩.

سُورَةُ سَبَأْ

تقدَّم[١] اتفاق العشرة على رفع دال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١]، بالضمة الظاهرة[٢].

٨٦٠ ـ ....عَالِمِ[٣] عَلَّامِ[٤]: رُبَا[٥]

٨٦١ ـ فُزْ. وَارْفَعِ الْخَفْضَ: غِنًا[٦] عَمَّ.......... ....

(١) وذلك عند فاتحة سورة الأنعام وفاتحة سورة الكهف، بما يغني عن أعادته هنا.

(٢) مع الجر في اللام من لفظ الجلالة المعظم: (لِلَّهِ)، وهي قراءة الجماعة، رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الرفع هو القراءة»، وقال الفراء: «اجتمع القراء على رفع الحمد»، وقال الزجاج: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمد) إلا بالرفع؛ لأن السنة تُتَّبَعُ في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة. (ينظر: معجم القراءات ٢/٣٨٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الميم: (**عَالِمِ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، ونسخة الشيخ الضباع، فقد ضُبطت فيهما؛ برفع الميم: (**عَالِمُ**)، وقد انفرد في شرح الهادي، فضبطها؛ برفع الميم مع التنوين: (**عَالِمٌ**)، وانفرد في تقريب الطيبة، فضبطها؛ بالكسر في الميم مع التنوين: (**عَالِمٍ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجهً: (**عَالِمِ**)، (**عَالِمُ**)، (**عَالِمٌ**)، (**عَالِمٍ**)، أما الوجهان؛ الثالث والرابع، ففيهما نظر؛ لأن خلاف القراء دائر بين كسر الميم وضمِّها بلا تنوين.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم: (**عَلَّامِ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الميم: (**عَلَّامُ**).

(٥) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**رُبَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: (**رُبَى**).

(٦) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بالألف الممدودة، وفتح النون مع التنوين: (**غِنًا**)، =

واخْتُلِفَ في: [﴿عَٰلِمِ﴾][(1)].

مِنْ قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [٣].
[٥٠١]

فقرأ مكانه: ﴿**عَلَّامِ**﴾؛ بتشديد اللام، وألف بعدها.

بوزن (فَعَّال)؛ للمبالغة.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: (**رُبًا**[(2)]) (**فُزْ**)؛ أي: الكسائي، وحمزة، بكمالهما.

والباقون: ﴿**عَالِمِ**﴾؛ بألف بعد العين، وكسر اللام مخففة.

(**وَ**)اخْتُلِفَ في: رفعه، وجره.

كما بينه بقوله: (**ارْفَعِ الْخَفْضَ**)؛ أي: اقرأه بالرفع.

للمرموز إليهم بقوله: (**غِنًا**[(3)] **عَمَّ**)؛ أي: رويس، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بالجر.

= وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بالألف المقصورة، وفتح النون منونة: (**غِنًى**)، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**عَنَا**).

(1) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبتُّه من استقراء منهج الشارح في شرحه، وذلك لتمام المعنى.

(2) ومعنى قوله: (**رُباً**)؛ بالألف المقصورة؛ جمع ريبة، وهي موضع الشك والتهمة والظن، أو جمع ربوة؛ وهي ما ارتفع من الأرض.

(3) وقوله: (**غِناً**)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية والاستغناء وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

ففيه ثلاث قراءات[١]:

فحمزة، والكسائي: ﴿عَلَّامِ﴾؛ بصيغة المبالغة[٢]، وجر الميم.

وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وروح، وخلف عن نفسه: ﴿عَالِمِ﴾؛ بوزن (فاعل)، وجر الميم.

ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر، ورويس: ﴿عَالِمُ﴾؛ كذلك، برفع الميم.

وجه الجر[٣]: صفة لـ﴿رَبِّي﴾، أو بدل منه، وإذا جعل صفة فلا بد من تقدير تعريفه؛ وهو جائز.

ووجه الرفع[٤]: أنه خبر مبتدأ مضمر؛ أي: (هو عالم)، أو مبتدأ، خبره: ﴿لَا يَعْزُبُ﴾[٥] لما تقرر: أن كل صفة يجوز أن تتعرف بالإضافة إلَّا الصفة المشبهة.

وتقدَّم:

كسر زاي: ﴿يَعْزُبُ﴾ [٣]، للكسائي[٦].

وقصر: ﴿مُعَجِّزِيْنَ﴾ [٥]، مع تشديد [جيمه][٧]؛ لابن كثير، وأبي عمرو[٨].

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٠١، والدر المصون ٩/١٤٨، وحجة القراءات ص (٥٨١)، واللباب ١٦/٦.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠١، والدر المصون ٩/١٤٨، وحجة القراءات ص (٥٨١)، واللباب ١٦/٦.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠١، والدر المصون ٩/١٤٨، وحجة القراءات ص (٥٨١)، واللباب ١٦/٦.

(٥) في الأصل: لا تعزب، والتصويب من الإتحاف/٤٥٧.

(٦) وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يونس، الأبيات رقم (٦٨٣ ـ ٦٨٤)، والنشر ٢/٢٨٥، والإتحاف ٢/٣٨١).

(٧) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (زايه)، والصواب أن الزاي مكسورة بلا تشديد على كلا القراءتين، وإنما التشديد والتخفيف في حرف الجيم، وهو الذي أثبته. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٩)، والنشر ٢/٣٢٧، والإتحاف ٢/٣٨١، وغيث النفع ص (٣٢٦)).

(٨) فقرأ ابن كثير وأبي عمرو: بتشديد الجيم، وحذف الألف، وقرأ الباقون: =

٨٦١ ـ ....كَـذَا أَلِيمٍ[(١)] الْحَرْفَانِ: شِمْ دِنْ عَنْ غَذَا[(٢)]

و(كَذَا) اخْتُلِفَ في رفع وجر الميم.

[مِنْ قوله: ﴿أَلِيمٌ﴾][(٣)].

(الْحَرْفَانِ)؛ أي:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٞ مِّن رِّجۡزٍ أَلِيمٞ ۝٥ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ...الخ﴾ هنا[(٤)].

= بتخفيف الجيم، وألف قبلها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٩)، والنشر ٣٢٧/٢، والإتحاف ٣٨١/٢).

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**الْمِيمَ**)، وهو تصحيف، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي ـ وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة ـ حيث ضُبطت فيها جميعاً؛ بجر الميم مع التنوين: (**أَلِيمٍ**)، والثاني: برفع الميم مع التنوين: (**أَلِيمٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وقد ضبطها في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية) كضبط الجماعة، لكن مع نون صغيرة ـ عوضًا عن التنوين ـ مرسومة تحت همزة الوصل من الكلمة الثانية: (**أَلِيمٌنِ الْحَرْفَانِ**).

(٢) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالدال المهملة: (**غدا**)، من دون تشكيل، وضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بغين ثم ذال معجمتين مفتوحتين: (**غَذَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما جميعاً؛ بغين مكسورة، ثم ذال مفتوحة: (**غِذَا**)؛ وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي بالكسر؛ بمعنى: ما يُتغذى به ويكون سبب في نماء الجسم، وضُبطت في شرح المنير السمنودي، بغين مكسورة، ثم دال ممهملة: (**غِدَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**غَذَا**)، (**غِذَا**)، (**غِدَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تضبط الكلمة بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته مجاراة لطريقة الشارح في غيره من المواضع في شرحه، كما أن هذه اللفظة: (**أَلِيْمٌ**) هي من صلب كلام الناظم، ومن عادة الشارح أن يأتي على جميع كلام الناظم في شرحه؛ كلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، فغالب الظن أن عدم وجود هذه الكلمة وما قبلها من لوازمها سبق قلم وسهو من الناسخ، فأَثْبَتُّ ما أَثْبَتُّهُ؛ محاكاة لمنهج الشارح في نظائره، وليكون كلام الشارح على نسق واحد في جميع مواضع الخلاف، والله أعلم.

(٤) سورة سبأ: الآيتين [٥ ـ ٦].

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ [أَلِيمٌ][1] ﴿١١﴾ ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ. . .الخ﴾ في الجاثية[2].

فقرأهما برفع الميم.

المرموز إليهم بأوائل قوله: **(شِمْ دِنْ عَنْ غَذَا)**؛ أي: روح، وابن كثير، وحفص، ورويس[3].

على أنه نعت لـ﴿عَذَابٌ﴾[4].

والباقون: بجر الميم فيهما.

على أنه نعت لـ﴿رِّجْزٍ﴾؛ وهو: (العذاب السَّيِّء[5])[6].

وتقدَّم إمالة: ﴿يَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [٦] ـ وصلاً ـ؛ للسوسي وحده بخلفه[7].

واتفقوا على نصب: ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [٦]؛ مفعولاً ثانياً لـ﴿يَرَى﴾، و﴿هُوَ﴾؛ ضمير فصل، نعم حكى أبو حيان[8]: أنه قُرِئَ بالرفع[9]؛

---

(١) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل.

(٢) سورة الجاثية: الآيتين [١١ ـ ١٢].

(٣) وههنا فرَّق الناظم بين راويي يعقوب؛ وكان يكفيه أن يذكر يعقوب بتمامه ـ كما ذكر غيره من القراء ـ برمز مستقل، لكنَّه ذكر كل راو من راويي يعقوب برمز مستقل، وقد فعل ذلك في مواضع أُخَر من طيبته، وذلك ـ كما أفاده الشارح في توجهيه لتلك المواضع ـ منعاً للحشو في نظمه.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠١، والدر المصون ٩/١٥١، وحجة القراءات ص (٥٨٢)، واللباب ١٦/١١.

(٥) في الأصل: (الشيء)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠٢، والدر المصون ٩/١٥٢، وحجة القراءات ص (٥٨٢)، واللباب ١٦/١١.

(٧) فقد اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل؛ فله الفتح، والإمالة، على ما تم بيانه في باب الفتح والإمالة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٢/٧٧ ـ ٧٨، والإتحاف ٢/٣٨١).

(٨) ينظر: البحر المحيط ٧/٢٤٩.

(٩) وزاد في البحر المحيط بقوله: «وهي لغة تميم؛ يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، قاله أبو عمر الجرمي»، ونسبها ـ أي القراءة بالرفع ـ لابن أبي عبلة. (ينظر: البحر المحيط ٧/٢٤٩).

وهي شاذّةٌ جدًّا(١)، ليست من الأربعة عشر، فضلاً عن العشرة(٢).

واتفقوا(٣) ـ أيضاً ـ على قطع همزة: ﴿جَدِيدٍ(٤) ۝ أَفْتَرَىٰ﴾ [٧ ـ ٨](٥)، وصلاً وابتداءً(٦)، وورش على أصله من النقل إلى التنوين وصلاً(٧).

---

(١) لم يبين الشارح مراده بقوله: (شاذة جدًا)، لأنه عند شرحه لقول الناظم في مقدمة طيبة النشر ص (٣٥)، البيت رقم (١٦):

وَحَيْثُمَا يَخْتَلَّ رُكْنٌ أَثْبِتِ ... شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ

جعل الشذوذ مرتبة واحدة، ولم يفرق بين ما هو شاذ، وشاذ جدًا، فقد جعل القراءات على ستة أنواع: المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، وما زيد في القراءات على وجه التفسير، ولم أجد أحدًا يستعمل هذا المصطلح في التعبير عن أنواع الشذوذ في القراءات القرآنية فيما اطلعت عليه، والشارح هنا وافق صاحب غيث النفع في هذا التعبير بل هو ناقل عنه، فلعلهما أرادا بالشاذ جدًا: أنه ما نقله غير الثقة، وهذا يشمل كثيرًا مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كالقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، ونقلها عنه الهذلي وغيره، فإنها لا أصل لها. (ينظر: النشر ١٦/١، وغيث النفع ص (٣٢٦)، والقراءات الشاذة وتوجيهها من كلام العرب ص (٧ ـ ٩)، والإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة، ص (٩١)، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والقراءات الشاذة أحكامها وأثارها، للدكتور حامد محمد، ص (٣)، بحث منشور في كلية التربية بجامعة الملك سعود عام ٢٠٠٣)).

(٢) وذكر هذه القراءة في الكامل ص (٦٢٢) وقصرها على ابن أبي عبلة، كما ذكر هذه القراءة في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٣٢١/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤١/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٢/٣، والكرماني في شواذ القراءات ص (٣٨٨). (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)).

(٣) نصَّ عليه في الغيث والإتحاف. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)، والإتحاف ٣٨١/٢).

(٤) في الأصل: (حديد)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (حديد افترى)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٦) قال في غيث النفع: «فهمزه مفتوح وصلاً وابتداءً؛ إذ هو همز قطع بلا خلاف؛ لأنها همزة استفهام، وهمزة الوصل حذفت على القاعدة المشهورة: من أن همزة الوصل المكسورة كهذه، والمضمومة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام تُحْذَف؛ للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام، بخلاف إذا ما دخلت على المفتوحة، فإنها تبدل، وهو الكثير، أو تسهل، وهو القياس؛ لأن الإبدال شأن الساكنة، والتسهيل شأن المتحركة». (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)).

(٧) كما أن حمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس، هم على أصولهم في السكت، وعدمه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)، والإتحاف ٣٨١/٢).

وضَمّ [هاء][(١)]: ﴿أَيۡدِيهِمۡ﴾ [٩]، ليعقوب[(٢)]، واضح.

٨٦٢ـ وَ(يَا) [يَشَأْ، يَخْسِفْ بِهِمْ، يُسْقِطْ][(٣)]**: شَفَا** ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِن نَّشَأۡ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ أَوۡ نُسۡقِطۡ عَلَيۡهِمۡ كِسَفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [٩].

فـ(**يَا** ﴿**يَشَا**﴾ ﴿**يَخْسِفْ بِهِمْ**﴾ ﴿**يُسْقِطْ**﴾)؛ أي: القراءة بالياء التحتية في الأفعال الثلاثة.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة **[٥٠٢]** والكسائي، وخلف عن نفسه.

إسنادًا لضمير (الله) ﷻ[(٤)].

والباقون: بالنون فيهما.

مسندًا للمتكلم العظيم حقيقة[(٥)].

وتقدَّم:

إبدال همزة: ﴿نَّشَأۡ﴾ [٩]، ألفاً: لأبي جعفر، والأصبهاني[(٦)]، كوقف

---

(١) في الأصل: (وهاء)، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٢) فهو على أصله في ضم الهاء إذا وقعت بعد الياء الساكنة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، ص (٣٩)، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/١، والإتحاف ٣٨١/٢).

(٣) ضُبِطت هذه الأفعال الثلاثة في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالياء: (**وَيَا يَشَأْ يَخْسِفْ بِهِمْ يُسْقِطْ**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح موسى جار الله، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)؛ بالياء في الفعلين؛ الأول، والثالث، وبالنون في الفعل الثاني: (**وَيَا يَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمْ يُسْقِطْ**)، ولم تنقط الياء في نسخة رضوان العقبي، وإن كان ظاهرها ضبطها بالنون، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى؛ بالنون في الأفعال الثلاثة: (**وَيَا نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمْ نُسْقِطْ**)، فصار في ضبط هذا الموضع؛ ثلاثة أوجه: (**وَيَا يَشَأْ يَخْسِفْ بِهِمْ يُسْقِطْ**)، (**وَيَا يَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمْ يُسْقِطْ**)، (**وَيَا نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمْ نُسْقِطْ**).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢٠٢/٢، وحجة القراءات ص (٥٨٣).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢٠٢/٢، وحجة القراءات ص (٥٨٣).

(٦) وهي عند أبي عمرو من المجمع على استثنائه، لعلة الجزم، كما نصَّ عليه في النشر. =

حمزة، وهشام بخلفه(١).

وإدغام: ﴿يَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [٩]، للكسائي(٢).

وفتح سين: ﴿كِسَفًا﴾ [٩]، لحفص وحده(٣).

ولا خلاف في نصب راء: ﴿وَالطَّيْرَ﴾ [١٠]، قال في الغيث(٤): «وما رُوِيَ عن البصري، وعاصم، وروح؛ من رفعه، وإن كانت له أوجه صحيحة في العربية لا يقرأ به؛ لضعفه في الرواية»(٥).

٨٦٢ ـ .... وَالرِّيحُ: صِفْ..........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿الرِّيحُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ [١٢].

= (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٠٣ ـ ٢٠٦)، والنشر ٣٩٢/١ ـ ٣٩٣، والإتحاف ٣٨٢/٢).

(١) ينظر: الإتحاف ٣٨٢/٢.

(٢) فأدغم الفاء في الباء، قال في الدر المصون: «واستضعفها الناس من حيث إنه أدغم الأقوى في الأضعف، قال أبو علي الفارسي: وذلك لا يجوز، وقال الزمخشري: وليست بالقوية، وهذا لا ينبغي؛ لأنها تواترت»، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٧)، والنشر ١٢/٢، والإتحاف ٣٨٢/٢).

(٣) وقرأ الباقون: بإسكانها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، البيت رقم (٧٤٠)، والنشر ٣٠٩/٢، والإتحاف ٣٨٢/٢).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣٢٧).

(٥) وقال في الإتحاف: «هي انفرادة لابن مهران، عن هبة الله بن جعفر عن روح، لا يقرأ بها، ولذا أسقطها صاحب الطيبة على عادته ـ رحمه الله تعالى ـ»، قلتُ: كما هي رواية زيد عن يعقوب، ووردت ـ أيضاً ـ عن عاصم، وأبي عمرو، وذلك عطفاً على لفظ: ﴿يَجِبَالُ﴾، أو على الضمير المستكن في: ﴿أَوِّبِي﴾، وهو اختيار الخليل، وسيبويه، والمازنيّ، وهي ـ أيضاً ـ قراءة: السلمي، وابن هرمز، وأبو يحي، وأبو نوفل، وابن أبي عبلة، وجماعة من أهل المدينة. (ينظر: البحر المحيط ٢٥٣/٧، والنشر ٣٤٩/٢، والإتحاف ٣٨٢/٢ ـ ٣٨٣، ومعجم القراءات ٣٤٠/٧).

فقرأه بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

على الابتداء، خبره الظرف قبله[(١)].

والباقون: بالنصب.

على إضمار فعل، أي: (وسخرنا لسليمان الريح)[(٢)].

وتقدَّم جَمْعُهُ لأبي جعفر وحده[(٣)].

٨٦٢ ـ ....مِنْسَأْتَهُ[(٤)] أَبْدِلْ: حَفَا

٨٦٣ ـ مَدًّا. سُكُونُ الْهَمْزِ: لِي الْخُلْفُ مَلَا[(٥)] ....

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠٢، وحجة القراءات ص (٥٨٣)، والدر المصون ٩/١٦٠، واللباب ١٦/٢٤.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠٢، وحجة القراءات ص (٥٨٣)، والدر المصون ٩/١٦٠، واللباب ١٦/٢٤.

(٣) وقرأ الباقون: بالإفراد فيه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨١)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٣٨٣).

(٤) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بكسر الميم، وسكون الهمزة، وضمِّ الهاء: **(مِنْسَأْتَهُ)**، وضُبطت في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة؛ بفتح الميم، وسكون الهمزة، وضمِّ الهاء: **(مَنْسَأْتَهُ)**، وضُبطت في شرح الهادي؛ بكسر الميم، وفتح الهمزة، وضمِّ الهاء: **(مِنْسَأَتَهُ)**، وضُبطت في ظاهر النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بكسر الميم، والإبدال في الهمز، وضمِّ الهاء: **(مِنْسَاتَهُ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ؛ بكسر الميم، وفتح الهمزة، وسكون الهاء: **(مِنْسَأَتَهْ)**، وضُبطت في شرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي؛ بفتح الميم: **(مَنْسَأَتَهْ)**، ولعل وجه ضبطها بفتح الميم عند من ضبطها كذلك فيه نظر، وذلك لعدم الخلاف في حركة الميم بين القراء العشرة، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ستة أوجه: **(مِنْسَأْتَهُ)**، **(مِنْسَأَتَهْ)**، **(مِنْسَاتَهُ)**، **(مَنْسَأْتَهُ)**، **(مِنْسَأَتَهُ)**، **(مَنْسَأَتَهْ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: **(مَلَا)**، =

واخْتُلِفَ في: ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [١٤].

فـ(**ـأَبْدِلْ**)؛ أي: اقرأه بألف بعد السين بدلاً عن الهمزة.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَفَا**[١]) (**مَدًا**)؛ أي: أبي عمرو، ونافع، وأبي جعفر.

و(**سُكُونُ الْهَمْزِ**)؛ أي: قراءته بالهمزة الساكنة.

للإمام ابن عامر؛ لكن بخلاف عن أحد راوييه، ولذا رمز إليهما بقوله: (**لِي الْخُلْفُ مَلَا**[٢])؛ أي: هشام؛ من طريق الداجوني عن أصحابه عنه[٣]، وابن ذكوان من جميع طرقه.

وقرأه الباقون؛ المكي، والكوفيون، ويعقوب: بهمزة مفتوحة بعد السين.

وبه قرأ هشام من طريق الحلواني عنه[٤].

ففيه ثلاث قراءات[٥].

= وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الميم: (**مُلَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ومعنى قوله: (**حَفَا**)؛ فعل ماض بمعنى: بالغ واستقصى، والحفيّ: هو الذي يعلم الشيء باستقصاء وتحقيق، ويأتي اسماً؛ وهو: الذي يمشي بغير نعل ولاخف.

(٢) ومعنى قوله: (**مَلَا**)؛ هو في الأصل اسم للجماعة الذين اجتمعوا على الرأي، فيملئون العيون رؤية، والنفوس جلالة.

(٣) وقراءة هشام بالإسكان في الهمزة في هذا الحرف ـ على أحد الوجهين عنده ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٥٠، وشرح منحة مولى البر ص (١١٩)).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٥٠.

(٥) متواترة، صحيحة، مقروء بها؛ وهي: الأولى: بهمزة مفتوحة على الأصل: ﴿**مِنْسَأَتَه**﴾، وقرأ بها: ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، والحلواني عن هشام، والثانية: ﴿**مِنْسَأْتَه**﴾؛ بهمزة ساكنة، وقرأ بها: ابن ذكوان =

وَأَلِفٌ في القراءة الأولى بدل من الهمزة كما تقرر، وهو على غير قياس، ولهذا طعن فيها بعض النحاة[١]، وهو طعن لا يُعَبأ به؛ لثبوتها قراءة ولغة[٢]، بل قال أبو عمرو[٣]: «إنها لغة قريش»، وغيره[٤]: «إنها لغة الحجاز»، ومنها قول الشاعر[٥]:

إِذَا وَثَبْتَ عَلَى الْمِنْسَاةِ مِنْ كِبَرٍ ... فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ الْهَزْلُ[٦] وَالْغَزَلُ

= من جميع طرقه، وهشام من رواية الداجوني عنه، والثالثة: ﴿مِنْسَاتَه﴾، بألف بدل الهمزة، أي: بإبدال الهمزة ألفاً، وقرأ بها: نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وذكر أبو حيان قراءتين أخريين قُرِئَ بهما في الشواذ؛ وهي: ﴿مَنْسَاتَه﴾؛ بفتح الميم، وتخفيف الهمزة قلباً وحذفاً، و﴿مِنسَاءَتَه﴾، على وزن: (**مِفْعَالَتَة**)، كما ذُكِرَ غيرهما مما قُرِئَ به في الشواذ. (ينظر: البحر المحيط ٢٧٥/٧، والدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٣/١٦، ومعجم القراءات ٣٤٨/٧).

(١) قال في الدر المصون ـ وأصله في البحر المحيط ـ: «وقد قال أبو عمرو ـ وكفى به ـ: أنا لا أهمزها؛ لأني لا أعرف لها اشتقاقاً، فإن كانت مما لا يهمز فقد أُخْطِئُ، وإن كانت تُهْمَز فقد يجوزُ لي ترك الهمز فيما يهمز، وهذا الذي ذكره أبو عمرٍو أحسنُ ما يقال في هذا ونظائره». (ينظر: الدر المصون ١٦٥/٩، والبحر المحيط ٢٥٦/٧).

(٢) وقد تصدى للرد على الطاعنين في هذه القراءة المتواترة صاحب الدر المصون، وابن عادل في تفسيره، والصفاقسي في الغيث، وصاحب الإتحاف، وغيرهم. (ينظر: الدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٢/١٦ ـ ٣٣، وغيث النفع ص (٣٢٧)، والإتحاف ٣٨٤/٢).

(٣) ذكره في جامع البيان، وذكره ـ أيضاً ـ في النشر. (ينظر: جامع البيان ٣٥٦/٢، والنشر ٣٥٠/٢).

(٤) نصَّ عليه في الدر المصون، واللباب، وصاحب الإتحاف، والسخاوي في فتح الوصيد، وغيرهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٨)، والكشف ٢٠٣/٢، وحجة القراءات ص (٥٨٤ ـ ٥٨٥)، والدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٣/١٦، وفتح الوصيد ٢٩١/٢، وشرح النويري ١٥٣/٥، والإتحاف ٣٨٤/٢).

(٥) لم أهتد إلى قائله، وكذا قال محقق الدر المصون، ومحقق غيث النفع، وغيرهما، والبيت في: الدر المصون ١٦٣/٩، واللباب ٣١/١٦، وغيث النفع ص (٣٢٧)، ومجاز القرآن ١٤٥/٢، وتفسير الطبري ٧٤/٢٢، وتفسير القرطبي ١٧٩/١٤، وغيرها.

(٦) هكذا ضُبطت في الأصل، بينما ضبطها في شرح الهداية، والدر المصون، واللباب، وغيث النفع، وغيرها: (**اللَّهْوُ**). (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٨)، والدر المصون ١٦٣/٩، واللباب ٣١/١٦، وغيث النفع ص (٣٢٧)).

إِنَّ الشُّيُوخَ إِذَا تَقَارَبَ خَطْوُهُمْ   دَبُّوا عَلَى الْمِنْسَاةِ فِي الْأَسْوَاقِ(١)

وطعن بعضهم أيضاً على القراءة الثانية(٢)؛ بأن قياس تخفيفها إنما هو التسهيل بين بين، وهو لا يعبأ به أيضاً؛ لثبوتها وشهرتها، ولأن حقهم أن يقيسوا على ما سمعوه من العرب لا أنهم يردون العرب بأقيستهم(٣)، وقد [٥٠٣] سمع منهم قوله(٤):

صَرِيعُ [ضَمْرٍ](٥) قَامَ مِنْ وَكْأَتِهِ   كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مِنْسَأْتِهِ

---

(١) في الأصل جمع الشارح هذا البيت مع البيت الذي قبله، فأوهم أن قائل هذين البيتين واحد، والذي في جامع البيان، وغيث النفع، وغيرهما، أنَّ كلا منهما بيت مستقل بقائله، وإن لم يعرف قائل هذين البيتين، وعلى كل حال فإنَّ هذا البيت موجود في جامع البيان ولم ينسبه لقائله وإنما قال ـ بعد أن ذكر قراءة من قرأ بألف ساكنة بدلاً من الهمزة ـ: «أنشدنا فارس بن أحمد شاهداً من الشعر لذلك. . .الخ»، وهو كذلك في النشر، وفي غيث النفع، ولم أهتد إلى قائله، وهكذا قال محقق غيث النفع. (ينظر: جامع البيان ٣٥٦/٢، والنشر ٣٥٠/٢، وغيث النفع ص (٣٢٧)).

(٢) أي: قراءة ابن عامر بخلاف عنه: حيث قرأ بالهمزة الساكنة؛ وممن أنكرها وضعفها: أبو منصور الأزهري، والإمام مكي بن أبي طالب، وهذا عجيب منه حيث قال: «فأما من أسكن الهمزة فهو بعيد في الجواز»، وقال الطاعنون في هذه القراءة: إن قياس تخفيفها إنما هو تسهيلها بين بين، وبه قرأ ابن عامر وصاحباه، فظن الراوي أنهم سكَّنوا، وضعفها أيضاً بعضهم: بأنه يلزم سكون ما قبل تاء التأنيث، وما قبلها واجب الفتح إلا الألف. (ينظر: الدر المصون ١٦٤/٩، والكشف ٢٠٥/٢، ومعاني القراءات للأزهري ٢٩٠/٢).

(٣) وقد تصدى للرد على الطاعنين في هذه القراءة المتواترة صاحب الرد المصون، وابن عادل في تفسيره، والصفاقسي في الغيث، وصاحب الإتحاف، وغيرهم. (ينظر: الدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٢/١٦ ـ ٣٣، وغيث النفع ص (٣٢٧)، والإتحاف ٣٨٤/٢).

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهكذا قال محقق الدر المصون، ومحقق غيث النفع، وغيرهما، وصدْرُهُ في القرطبي: (**وَقَائِمٌ قَدْ قَامَ مِنْ تَكْأَتِهِ**)، والبيت في: الدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٢/١٦، وغيث النفع ص (٣٢٧)، وتفسير القرطبي ١٧٩٢/١٤ والنشر ٣٥٠/٢، وغيرها.

(٥) هكذا ضُبطت في الأصل: (**ضَمْرٍ**)، وهو سبق قلم، والصواب: (**خَمْرٍ**). (ينظر: جامع البيان ٣٥٦/٢، والنشر ٣٥٠/٢، والدر المصون ١٦٣/٩، واللباب ٣٢/١٦، وغيث النفع ص (٣٢٧)).

وهذا على التنزل، وإلا فالقراءة متواترة لا حاجة لها إلى مثل هذا.

٨٦٣ ـ .... تَبَيَّنَتْ[١]، مَعْ إِنْ تَوَلَّيتُمْ[٢]: غَلَا
٨٦٤ ـ ضَمَّانِ مَعْ كَسْرٍ............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ. . .الخ﴾ [١٤].

(مَعْ ﴿إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾**)**.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ. . .الخ﴾ [القتال: ٢٢].

في سورة القتال.

فللمرموز إليه بغين: **(غَلَا)**[٣]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

(ضَمَّانِ مَعْ كَسْرٍ)؛ أي القراءة: بضم التاء الأولى، والباء الموحدة، وكسر الياء التحتية المشددة، من: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾، وبضم التاء الأولى، والواو،

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء الأولى، والباء الموحدة، وكسر الياء التحتية المشددة؛ على البناء للمفعول: **(تُبُيِّنَتْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح التاء، والباء، والياء المشددة؛ على البناء للفاعل: **(تَبَيَّنَتْ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء، والواو، واللام المشددة؛ على البناء للفاعل: **(تَوَلَّيْتُمْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم التاء، والواو، وكسر اللام المشددة؛ على البناء للمفعول: **(تُوُلِّيْتُمْ)** وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٣) قال ابن الناظم: «قوله: **(غَلَا)**؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

وكسر [اللام][١] المشددة، من: ﴿تَوَلَّيْتُمْ﴾، على البناء للمفعول فيهما[٢].

والنائب عن الفاعل في الأول: ﴿ٱلْجِنُّ﴾، و(التاء) في الثانية[٣].

وبها[٤] قرأ فيه عليُّ بن أبي طالب[٥] رضي الله ـ تعالى ـ عنه.

وقرأ الباقون: بفتح الثلاثة[٦].

على البناء للفاعل فيهما[٧].

فالمعنى[٨]: (هنا علمت الجن)، و(أَنْ) وما في [حيزها][٩] بدل من: ﴿ٱلْجِنُّ﴾، أي: (ظهر [عدم][١٠] علمهم الغيب للناس)[١١].

---

(١) في الأصل: (الواو)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٢) ينظر: الإتحاف ٣٨٣/٢، والدر المصون ١٦٧/٩، ٧٠١، واللباب ٣٦/١٦.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٨٣/٢، والدر المصون ١٦٧/٩، ٧٠١، واللباب ٣٦/١٦.

(٤) أي: في سورة سبأ، حيث إن قراءة علي بن أبي طالب رضي الله ـ تعالى ـ عنه كقراءة رويس إنما هي في موضع سورة سبأ دون موضع سورة القتال، كما نصَّ عليه في البحر المحيط ٨٢/٨، والدر المصون ٧٠١/٩، الإتحاف ٣٨٣/٢، ومعجم القراءات ٢٤/٩.

(٥) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشميّ ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٦) أي: حروف التاء والباء والياء المشددة من: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾، وحروف: التاء، والواو، واللام المشددة، من: ﴿تَوَلَّيْتُمْ﴾.

(٧) ينظر: الإتحاف ٣٨٣/٢، والدر المصون ١٦٧/٩، ٧٠١، واللباب ٣٦/١٦.

(٨) هذا المعنى والتوجيه لقرءة رويس في موضع سورة سبأ، وأمَّا معنى قراءته في سورة القتال فهو ـ كما في الدر المصون ـ: (إنْ وليتكم أمور الناس). (ينظر: الدر المصون ٧٠١/٩).

(٩) في الأصل: (خبرها)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ٣٨٤/٢.

(١٠) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولابد من وجوده لحاجة المعنى إليه، وإلا أوهم ـ عدم وجوده ـ معنًى مضاد لمراد القراءة المتواترة، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٣٨٤/٢).

(١١) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٨)، والإتحاف ٣٨٣/٢، والدر المصون ١٦٧/٩، واللباب ٣٦/١٦.

٨٦٤ ـ ....مَسَاكِنْ وَحِّدَا[١]: صَحْبٌ. وَفَتْحُ الْكَافِ: عَالِمٌ فِدَا[٢]

واخْتُلِفَ في: ﴿مَسَاكِنْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ءَايَةٌ﴾ [١٥].

فـ**(ـوَحِّدَا)**[٣]؛ أي: اقرأه بالتوحيد؛ أي: الإفراد.

للمرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ)** أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

(وَفَتْحُ الْكَافِ).

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(عَالِمٌ[٤] فِدَا[٥])**؛ أي: حفص، وحمزة.

---

(١) ضُبطت في أصل الشرح بحذف الألف: **(وَحِّدْ)**، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ في ظاهر كلام الشارح ـ؛ بكسر الحاء مشددة؛ على الأمر: **(وَحِّدَا)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ فقد ضبطآها؛ بفتح الحاء مشددة؛ على الإخبار: **(وَحَّدَا)**، وإلا شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الواو، وكسر الحاء مشددة؛ على البناء للمفعول: **(وُحِّدَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ كسر الحاء وفتحها، على الأمر وعلى الإخبار، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَحِّدَا)**، **(وَحَّدَا)**، **(وُحِّدَا)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الفاء، وبالألف الممدودة: **(فِدَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بكسر الفاء، وبالألف المقصورة: **(فِدَى)**، والثالث: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بفتح الفاء، وبالألف المقصورة: **(فَدَى)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) في الأصل: **(فوَحِّد)**، وهو تصحيف.

(٤) ومعنى قوله: **(عَالِمٌ)**؛ اسم فاعل من العلم، ويفيد المعرفة؛ وضده الجهل، والعلم؛ إدراك الشيء على حقيقته والإحاطة به من جميع جوانبه.

(٥) ومعنى قوله: **(فِدَا)**؛ اسمٌ مِنْ فَدَى، يَفْدِي، فِدًى، فهو فادٍ، وهو جمع فدية، يقال: فدى الأسير؛ خلَّصه منه بمال أو سواه، وفداه بنفسه؛ بذل نفسه في سبيله.

مصدر، أو اسم مكان؛ بمعنى: (السُّكْنى)، أو (موضع السكنى)[1].

وكسر الكاف مع الإفراد: للكسائي، وخلف عن نفسه.

قال في الإتحاف[2]: (لغة فصحاء اليمن؛ مصدر[3]، أو الموضع أيضاً، وقيل: الكسر؛ للاسم، والفتح؛ للمصدر».

والباقون: بفتح السين، وألف بعدها، وكسر الكاف.

على الجمع، وهو الأظهر؛ لإضافته إلى الجمع، فلكل مسكن[4].

وتقدَّم الخلاف في همزة: ﴿لِسَبَإٍ﴾ [١٥]، إسكاناً[5]، وفتحاً بلا تنوين[6]، وكسرًا معه[7].

٨٦٥ ـ أُكْلِ[8] أَضِفْ: حِمًى........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أُكْلٍ﴾.

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٨)، والكشف ٢/٢٠٤، وحجة القراءات ص (٥٨٦)، والدر المصون ٩/١٧٠، واللباب ١٦/٣٨.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٤.

(٣) هكذا في الأصل، وفي الإتحاف ـ بتحقيقيه ـ بدلاً من قوله: (مصدر) ـ: (موضع السكنى). (ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٤).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٨)، والكشف ٢/٢٠٤، وحجة القراءات ص (٥٨٦)، والدر المصون ٩/١٧٠، واللباب ١٦/٣٨.

(٥) وهي قراءة قنبل عن ابن كثير. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشعراء وأختيها، ص (٨٩)، البيت رقم (٨٢٩)، والنشر ٢/٣٣٧، والإتحاف ٢/٣٨٤).

(٦) وهي قراءة البزي، وأبي عمرو. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشعراء وأختيها، ص (٨٩)، البيت رقم (٨٢٩)، والنشر ٢/٣٣٧، والإتحاف ٢/٣٨٤).

(٧) وهي قراءة الباقين: نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وأبو جعفر، ويعقوب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشعراء وأختيها، البيت رقم (٨٢٩)، والنشر ٢/٣٣٧، والإتحاف ٢/٣٨٤).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام مع التنوين: (**أُكْلٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر اللام بلا تنوين: (**أُكْلِ**).

مِنْ قوله: ﴿جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ[1] أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [١٦].

فـ(ـأَضِفْ)؛ أي: اقرأه بغير تنوين اللام.

على الإضافة[2].

للمرموز إليهما بقوله: (حِمًى)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بالتنوين.

على القطع عن الإضافة[3].

وتقدَّم إسكان كافه: لنافع، وابن كثير[4].

ففيه ثلاث قراءات[5]:

فنافع، وابن كثير: بسكون **[٥٠٤]** الكاف، وبالتنوين.

على قطع الإضافة، وجعله عطف بيان على المذهب الكوفي؛ بجوازه في النكرة من النكرة، خلافاً لمذهب البصري؛ من اشتراط التعريف فيهما.

وأبو عمرو، ويعقوب: بضم الكاف، من غير تنوين.

[على][6] الإضافة إلى: ﴿خَمْطٍ﴾، [من][7] إضافة الشيء إلى جنسه، كـ(ـثوب خز)، أي: (ثمر خمط).

---

(١) في الأصل: (ذواتا)، وهو تحريف وخطأ في النص القرآني.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٩)، والكشف ٢/٢٠٥، وحجة القراءات ص (٥٨٧)، والدر المصون ٩/١٧٢، واللباب ١٦/٤٤.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٩)، والكشف ٢/٢٠٥، وحجة القراءات ص (٥٨٧)، والدر المصون ٩/١٧٢، واللباب ١٦/٤٤.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٣)، والنشر ٢/٢١٦.

(٥) ينظر: الدر المصون ٩/١٧٣، والإتحاف ٢/٣٨٥، واللباب ١٦/٤٤، وغيث النفع ص (٣٢٧).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٥).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٥).

والباقون: بضم الكاف، مع التنوين.

ومعلوم أن ورشاً ينقل ضمة الهمزة إلى الساكن قبلها، فينطق بياء مضمومة، بعد كاف ساكنة، بعدها لام مكسورة منونة(١).

وبه صارت **أربع قراءات.**

والأكل؛ (الثمر المأكول)، والخمط؛ (شجر الأراك)، أو (كل شجر مرٍّ)، والأَثْل؛ (الطَّرْفاء)(٢).

٨٦٥ ـ ......نُجَازِي(٣) الْيَا افْتَحَنْ زَايًا(٤)، كَفُورَ(٥) رَفْعُ(٦): حَبْرٍ عَمَّ صُنْ(٧)

---

(١) ينظر: غيث النفع ص (٣٢٧).

(٢) ينظر: الدر المصون ١٧٣/٩ ـ ١٧٤، والإتحاف ٣٨٥/٢، واللباب ٤٤/١٦.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون، وكسر الزاي: على البناء للفاعل: (**نُجَازِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء، وفتح الزاي؛ على البناء للمفعول: (**يُجَازَي**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي بنسختيه.

(٤) ضُبطت في الأصل: (**زيا**)، وهو تصحيف، وقد ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف الممدودة، مع التنوين: (**زَايًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ إلا نسخة الشيخ القاضي فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة، بلا تنوين: (**زَايَ**)، وإلا نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ فقد ضبطها بحرف الزاي، وألف بعدها: (**زَا**)، بل إنه رد ضبط الجماعة ردًّا شديداً ولم يوافق عليه، وأمرني بتغيير ضبطها في النسخة التي كنت أقرأ عليه منها، وهي من انفرادات الشيخ إبراهيم السمنودي في ضبط المتن، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**زَايًا**)، (**زَايَ**)، (**زَا**).

(٥) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ مقرونة بـ(أل) التعريف، وفتح الراء: (**الْكَفُورَ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ مجردة من (أل) التعريف، مع ضم الراء: (**كَفُورُ**)، وهي كذلك في بعض نسخ شرح ابن الناظم، وضُبطت في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ مقرونة بـ(ـأل) التعريف، وبحرف الواو قبلها؛ على العطف: (**والْكَفُورَ**)، فصار ضبطها عنده مع التي قبلها: (**زَا والْكَفُورَ**)، وهذا الموضع من المواضع التي انفرد بضبطها الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي عن جميع النسخ والشروح الأخرى، وضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ مجردة من دون (أل) التعريف، =

واخْتُلِفَ في: ﴿نُجَزِيٓ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾ [١٧].

فـ(**ـالْيَا**)؛ أي: القراءة بالياء الفوقية مضمومة.

و(**افْتَحَنْ**) (**زَايًا**).

على البناء للمفعول.

فـ﴿ٱلۡكَفُورَ﴾ (**رَفْعُ**)؛ أي: مرفوع.

على النيابة عن الفاعل(١).

= وبفتح الراء: (**كَفُورَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بضم الراء مع التنوين: (**كَفُورٌ**)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ ضم الراء وفتحها، مع حذف (أل) التعريف؛ فصار في ضبط هذه الكلمة، خمسة أوجه: (**والْكَفُوْرَ**)، (**الْكَفُورَ**)، (**كَفُوْرَ**)، (**كَفُوْرُ**)، (**كَفُوْرٌ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين: (**رَفْعُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بنصب العين: (**رَفْعَ**).

(٧) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ بصاد ثم فاء؛ من الوصف: (**صِفْ**)، وضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بصاد ثم نون: (**صنْ**)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي؛ بصاد مفتوحة، ثم نون ساكنة: (**صَنْ**)، وهي كذلك في بعض نسخ شرح ابن الناظم، وبعض نسخ المتن المخطوطة، بينما ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بصاد مضمومة ثم نون ساكنة؛ من الصيانة: (**صُنْ**) وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ وجهين: (**صَنْ**)، و(**صُنْ**).

(١) ينظر: الكشف ٢٠٦/٢، وحجة القراءات ص (٥٨٧)، والدر المصون ١٧٤/٩، واللباب ٤٧/١٦، وشرح النويري ١٥٥/٥ ـ ١٥٦.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَبْرٍ عَمَّ صِفْ**[١])؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وشعبة.

ومعلوم أن ورشاً في الزاي له: الفتح، والتقليل[٢].

وقرأ الباقون: بالنون المضمومة، وكسر الزاي.

على البناء للفاعل العظيم حقيقة.

ونصب: ﴿ٱلْكَفُورَ﴾.

مفعولاً به[٣].

وأدغم الكسائي ـ وحده ـ لام: ﴿هَلْ﴾ في النون[٤].

٨٦٦ ـ وَرَبَّنَا ارْفَعْ[٥]: ظُلْمَنَا[٦]. وَبَاعَدَا[٧] فَافْتَحْ وَحَرِّكْ: عَنْهُ. وَاقْصُرْ شَدِّدَا[٨]:

---

(١) هكذا في أصل الشرح: (**صِفْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح كضبط الجماعة ـ: (**صُنْ**)، وهو الصواب.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٥.

(٣) قال موسى جار الله: «ولم يجيء (جازى) من باب المفاعلة في القرآن الكريم إلا هذا الحرف». ينظر: الكشف ٢/٢٠٦، وحجة القراءات ص (٥٨٧)، والدر المصون ٩/١٧٤، واللباب ١٦/٤٧، وشرح النويري ٥/١٥٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٤١)).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٣٨٥.

(٥) ضُبِطَتْ في أصل الشرح؛ مقرونة بـ(أل): (**الرَّفْعُ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح مجردة من (أل) التعريف: (**ارْفَعْ**)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، وهو الذي الذي أثبته في أصل الشرح؛ لحاجة السياق إليه.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: (**ظُلْمَنَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الظاء: (**ظَلْمَنَا**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر العين: (**بَاعِدَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى، بفتح العين: (**بَاعَدَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٨) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**شَدِّد**)، وذلك لمسح أصاب هذه الكلمة فذهب منها حرف الألف وجزء من الدال الثانية.

٨٦٧ ـ حَبْرٌ(١) لِوًى(٢)............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ [١٩].

فـ(﴿رَبَّنَا﴾ **ارْفَعْ**)(٣)؛ أي: اقرأه برفع الباء.

للمرموز إليه بظاء (**ظُلْمَنَا**)؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالنصب.

(**وَ**)قوله.

(﴿**بَاعَدَا**﴾) (**فَافْتَحْ وَحَرِّكْ**)؛ أي: اقرأه بفتح العين، وحرك الدال بالفتح ـ أيضاً ـ.

(**عَنْهُ**)؛ أي: عن يعقوب.

فعلى قراءته: ﴿رَبُّنَا﴾؛ مبتدأ، و﴿**بَاعَدَ**﴾؛ فعل ماض؛ خبر؛ على

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) ضبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكسر اللام، وبالألف المقصورة، وبفتح الواو مع التنوين: (**لِوًى**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، ونسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بجر اللام، وبالألف الممدودة، وفتح الواو مع التنوين: (**لِوًا**)، وضُبطت في شرح النويري؛ بجر اللام، وفتح الواو بلا تنوين: (**لِوَى**)، وانفرد شرح موسى جار الله بضبطها؛ بفتح اللام، وبالألف المقصورة مع فتح الواو بلا تنوين: (**لَوَى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**لِوًى**)، (**لِوًا**)، (**لِوَى**)، (**لَوَى**).

(٣) ضُبطت في أصل الشرح: (**الرْفَعْ**)، وهو تصحيف ـ بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح كضبط الجماعة ـ: (**ارْفَعْ**)، وهو مفهوم كلام الشارح.

أنه شكوى منهم لبعد سفرهم، إفراطاً في الترفه، وعدم الاعتداد بما أنعم الله ـ ﷻ ـ به عليهم(١).

ثم قال: **(وَاقْصُرْ)**؛ أي: اقرأ: ﴿**بَعِّدْ**﴾ بغير ألف بين الباء والعين.

حال كونك مـ**(ـشَدِّدًا)** لها، مكسورة، وإسكان الدال.

للمرموز إليهم بقوله: **(حَبْرٌ لِوًى(٢))**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، وهشام(٣).

وعليه: فـ﴿رَبَّنَا﴾؛ منصوب على النداء، و﴿**بَعِّدْ**﴾؛ فعل طلب من التبعيد؛ اجتراءً منهم، [وبطرًا(٤)](٥).

والباقون: ﴿**بَاعِدْ**﴾؛ بالألف، وكسر العين، وإسكان الدال؛ فعل طلب من المباعدة كذلك(٦).

وعلى هاتين القراءتين: فـ﴿بَيْنَ﴾ مفعول به؛ لأنَّهما فعلان متعديان، وليس [ظرفا(٧)](٨).

---

(١) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٩)، والإتحاف ٣٨٦/٢، والدر المصون ١٧٥/٩، واللباب ٤٩/١٦.

(٢) وقوله: **(لِوَى)** ـ بكسر اللام ـ؛ مِنَ الِّلوى؛ وهو ما التوى من الرمل، أو منقطع الرمل؛ وهو الجدد بعد الرملة، وعلى فتح اللام: **(لَوَى)**؛ بمعنى مَال، يقال: لوى برأسه؛ أماله، وتأتي بمعنى عطَفَ، وهي مصدر لَوَيَ، يقال: لوى عنه الخبر؛ أخبر به على غير وجهه، ولوى فلاناً حقه؛ جحده إيَّاه، ولوى الثوب؛ عصره حتى خرج مافيه من الماء، وممدودة: **(لِوَا)**، من لواء الأمير.

(٣) في الأصل: (وهشاه)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: وبطر.

(٥) ينظر: الإتحاف ٣٨٥/٢، والدر المصون ١٧٥/٩، واللباب ٤٩/١٦.

(٦) ينظر: الإتحاف ٣٨٥/٢، والدر المصون ١٧٥/٩، واللباب ٤٩/١٦.

(٧) في الأصل: (بظرفا)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣٨٦/٢).

(٨) ينظر: الإتحاف ٣٨٦/٢.

وكلٌّ في: ﴿أَسْفَارِنَا﴾؛ على أصله: إمالة[١]، وتقليلاً[٢]، وفتحًا.

٨٦٧ ـ ....وَصَدَقَ[٣] الثِّقْلُ: كَفَى ....

(وَ)**اخْتُلِفَ [٥٠٥]** في: ﴿صَدَقَ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾ [٢٠].

فـ(**ـالثِّقْلُ**)؛ أي: قراءته بتشديد الدال.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: الكوفيين كلهم.

على أنه معدًّى بالتضعيف، فنصب: ﴿ظَنَّهُۥ﴾؛ على أنه المفعول به، والمعنى: (أن ظن إبليس ذهب إلى شيء فوافق فصدق هو ظنه)، على المجاز، مثل: (كذبت ظني ونفسي، وصدقتهما، وصدقاني، وكذباني)، وهو مجاز شائع[٤].

وقرأ الباقون: بتخفيف الدال.

فـ﴿ظَنَّهُۥ﴾؛ منصوب على المفعول به أيضاً؛ مثل (أصبت ظني)، أو على المصدر بفعل مضمر؛ أي: (يظن ظنه)، أو على نزع الخافض؛ أي: (في ظنه)[٥].

---

(١) لأبي عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي؛ فهي عندهم من الألفات الواقعة قبل راء طرفية مكسورة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٢)، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٢/٥٤ ـ ٥٥، والإتحاف ٢/٣٨٦).

(٢) للأزرق عن ورش. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٦).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال مع التشديد: (**وَصَدَّقَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيء أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بفتح الدال بلا تشديد؛ على التخفيف: (**وَصَدَقَ**).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٩)، والكشف ٢/٢٠٧، والدر المصون ٩/١٧٦، واللباب ١٦/٥١.

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٩)، والكشف ٢/٢٠٧، والدر المصون ٩/١٧٦، واللباب ١٦/٥١.

وتقدَّم الخلاف في:

لام: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ﴾ [٢٢]، في الوصل؛ ضمًّا، وكسرًا[١].

وضم هاء: ﴿فِيهِمَا﴾ [٢٢]، ليعقوب وحده[٢].

٨٦٧ - .... [وَسَـمِّ فُـزِّعَ: كَـمَـالٌ ظَـرُفَـا][٣]

واخْتُلِفَ في: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ[٤] عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [٢٣].

فـ(**سَمِّ** ﴿**فَزَّعَ**﴾[٥]؛ أي: اقرأه بفتح الفاء، والزاي، معاً.

على البناء للفاعل؛ وهو: الله - ﷻ -[٦].

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمَالٌ**[٧] **ظَرُفَا**[٨])؛ أي: ابن عامر، ويعقوب، بكمالهما.

---

(١) قرأ بكسر اللام - وصلاً -: عاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٣٨٦).

(٢) فهو على أصله في ضم الهاء ضمير التثنية الواقعة بَعْدَ يَاءٍ ساكنة، وقرأ الباقون: بكسر الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٣٨٦).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذا الشطر من البيت، فضُبط في الأصل - متنًا وشرحًا -: (**وَسَمِّ فُزِّعَ كَمَالٌ ظَرُفَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى - بما فيها النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي -، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، وهو - أيضاً - أحد الوجهين في شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، بينما ضُبطت في الوجه الثاني في كلٍّ من نسخة رضوان العقبي وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله: (**وَفُزِّعَ الْفَتْحَانِ كَهْفٌ ظَرُفَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ومؤدى الضبطين واحد في الدلالة والمعنى.

(٤) في الأصل: (فرع)، وهو تصحيف وخطأ في النص القرآني.

(٥) في الأصل: فرع.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٠)، والدر المصون ٩/١٨١، واللباب ١٦/٥٦.

(٧) ومعنى قوله: (**كَمَالٌ**)؛ مصدر كَمَلَ، وكَمُلَ، وهو الحسْن والتمام الذي لا نقص فيه، أو الكمال الذي لا نقص فيه.

(٨) في الأصل: طرفا، وهو تصحيف، وقوله: (**ظَرُفَا**)؛ فعلٌ؛ مِنْ ظَرُفَ، يَظْرُف ظَرْفاً، يقال: ظَرُف الرجل؛ كان لطيفاً، كيِّساً، ظَريفاً، بارِعاً، حاذِقاً، حسن العبارة.

فالمعنى: (أزال الله ـ تعالى ـ الفزع عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم بالإذن)(١).

وقرأ الباقون: بضم الفاء، وكسر الزاي مشددة.

مبنياً للمفعول، والنائب الظرف بعده(٢).

٨٦٨ ـ وَأَذِنَ اضْمُمْ: حُزْ شَفَا....... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿أَذِنَ﴾ [٢٣] ـ مثل: ﴿فُزِّعَ﴾ [٢٣]، المذكور ـ.

لأنَّ الآية بتمامها: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ(٣) عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [٢٣].

فـ(**ـاضْمُمْ**)؛ أي: اقرأه بضم الهمزة.

للمرموز إليهم بقوله: (**حُزْ شَفَا**)؛ أي: أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على البناء للمفعول، و﴿لَهُۥ﴾؛ نائب الفاعل(٤).

والباقون: بفتح الهمزة.

مبنياً [للفاعل](٥)؛ وهو: الله ـ ﷻ ـ(٦).

فإذا رُكِّبَ بين الحرفين ففيه ثلاث قراءات:

١ ـ بناؤهما للمفعول: **لأهل (شفا)، وأبي عمرو.**

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٠)، والدر المصون ١٨١/٩، واللباب ٥٦/١٦.
(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٠)، والدر المصون ١٨١/٩، واللباب ٥٧/١٦.
(٣) في الأصل: (فرع)، وهو تصحيف وخطأ.
(٤) ينظر: الكشف ٢٠٧/٢، والدر المصون ١٧٩/٩، واللباب ٥٥/١٦.
(٥) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى.
(٦) ينظر: الكشف ٢٠٧/٢، والدر المصون ١٧٩/٩، واللباب ٥٥/١٦.

٢ ـ [وبناؤهما][١] للفاعل: **[لابن عامر]**[٢] **ويعقوب.**

٣ ـ وبناء الأول للفاعل، والثاني للمفعول: **للباقين.**

٨٦٨ ـ ....**نَـوِّنْ جَـزَا لَا تَرْفَعِ، الضِّعْفِ**[٣]**ارْفَعِ**[٤] **الْخَفْضَ: غَزَا**

واخْتُلِفَ في: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ[٥] لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟﴾ [٣٧].

فـ(**ـنَوِّنْ**)؛ أي: اقرأه بتنوين.

همزة: ﴿جَزَآءُ﴾.

و(**لَا تَرْفَعَـ**)ـنها، بل انصبها منونة، واكسر التنوين حال الوصل.

وقوله: (﴿**الضِّعْفِ**﴾ **ارْفَعِ الْخَفْضَ**)؛ أي: اقرأه برفع الفاء[٦].

وذلك قراءة المرموز إليه بغين: (**غَزَا**)[٧]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

فنصب: ﴿جَزَآءً﴾؛ على الحال من الضمير المستقر في الخبر المقدم، ورفع: ﴿**الضِّعْفُ**﴾؛ على الابتداء، والتقدير: (لهم **[٥٠٦]** الضعف جزاء)، فهو كقولك: (في الدار قائماً زيد)[٨].

---

(١) في الأصل: (وبناهما).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (لأبي عمرو)، وهو سبق قلم؛ لأنه ذكر أبا عمرو أولاً، ولأن أبا عمرو قراءته بالبناء للمفعول وليس بالبناء للفاعل. (ينظر: النشر ٢/٣٥٠ ـ ٣٥١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: كسر الفاء: (**الضِّعْفِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: فتح الفاء: (**الضِّعْفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر الفاء، وفتحها.

(٤) ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح: (**الرفع**)، وهو تصحيف.

(٥) ضُبِطَتْ في الأصل: (**أفأولئك**)، وهو تصحيف.

(٦) قال النويري: «وقيد الرفع؛ للمفهوم». (ينظر: شرح النويري ٥/١٥٧).

(٧) ومعنى قوله: (**غَزَا**)؛ فعلٌ، يقال: غَزَا الشيء؛ أراده وطلبه، وغزا العدو، سار لقتال العدو في أرضه.

(٨) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٩ ـ ٧٠)، والدر المصون ٩/١٩٥، واللباب ١٦/٧٥.

وحُكِيَتْ هذه القراءة عن قتادة[١].

والباقون: برفع: ﴿جَزَآءُ﴾، وخفض: ﴿ٱلضِّعۡفِ﴾.

بالإضافة[٢].

٨٦٩ ـ وَالْغُرْفَةِ[٣] التَّوْحِيدُ[٤]: فِزْ[٥] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [٣٧].

فـ(﴿ـالْغُرْفَةِ﴾ **التَّوْحِيْدُ**)؛ أي: القراءة بسكون الراء، من غير ألف بعد الفاء.

على الإفراد؛ لإرادة الجنس[٦].

---

(١) والخليل بن أحمد، والزهري، ونصر بن عاصم، وسعيد بن جبير، وأبو المتوكل. (ينظر: البحر المحيط ٢٣٧/٧، والإتحاف ٣٨٧/٢، ومعجم القراءات ٣٨٢/٧).

(٢) قال موسى جار الله: «ولا فرق بين القراءتين في المعنى». (ينظر: الإتحاف ٣٨٦٧/٢، وشرح النويري ١٥٧/٥، والدر المصون ١٩٥/٩، واللباب ١٦/ ٧٥.، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/أ)، وموسى جار الله ص (٢٤٢)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح ابن الناظم بتحقيقيه، والهادي، ونسخة الشيخ الضباع، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الأولى من المتن المطبوع، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بفتح التاء: (**الْغُرْفَةَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بضم التاء: (**الْغُرْفَةُ**)، والثالث: بكسر التاء: (**الْغُرْفَةِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**الْغُرْفَةِ**)، (**الْغُرْفَةُ**)، (**الْغُرْفَةَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**التَّوْحِيدُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الدال: (**التَّوْحِيدَ**).

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**حُزْ**)، وهو تصحيف موهم، وضبطت في أصل الشرح: (**فُزْ**)، وهو الذي أثبته في ضبط المتن، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**فِذْ**).

(٦) ولعدم اللبس؛ لأنه معلوم أنَّ لكل أحد غرفة تخصه. (ينظر: الكشف ٢٠٨/٢، والدر المصون ١٩٥/٩، واللباب ٥٧/١٦).

للإمام المرموز إليه بفاء: (فُزْ)[١]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ الباقون: بإثبات الألف.

على الجمع[٢].

وتقدَّم التنبيه على:

﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ [٣٨][٣].

﴿[وَيَوْمَ][٤] يَحْشُرُهُمْ [جَمِيعًا][٥] ثُمَّ يَقُولُ﴾ [٤٠][٦].

وكذا تقدَّم[٧] **إدغام**: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ [٤٦] ـ وصلاً ـ لرويس وحده[٨]، فإن ابتدأ بـ﴿تَتَفَكَّرُواْ﴾؛ فبتائين مظهرتين؛ موافقةً للرسم،

---

(١) هكذا ضبطت في أصل الشرح: (فُزْ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (فِدْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) جمع السلامة، قال في الدر المصون: «والرسم محتمل للقراءتين»، حيث إن هذا الحرف قد رُسِمَ في جميع المصاحف بتاء طويلة. (ينظر: الكشف ٢/٢٠٨، والدر المصون ٩/١٩٦، واللباب ١٦/٥٧).

(٣) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: بتشديد الجيم من غير ألف، وقرأ الباقون: بالتخفيف في الجيم، وبينها وبين العين ألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٩)، والنشر ٢/٣٢٧، والإتحاف ٢/٣٨١).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٦) قرأ بالياء التحتية فيهما: حفص، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالنون فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، ص (٧٢)، الأبيات رقم (٥٩٠ ـ ٥٩١)، والنشر ٢/٢٥٧، والإتحاف ٢/٣٨٨).

(٧) تقدم بيانه مفصلاً في باب الإدغام الكبير، عند شرحه لقول الناظم، ص (٤١)، البيت رقم (١٤٤):

ثُمَّ تَّفَكَّرُوا نُسَبِّحَكْ كِلَا ....

(ينظر: النشر ١/٣٠٣، والإتحاف ٢/٣٨٨).

(٨) أي: إدغام التاء في التاء، فيقرأه رويس عن يعقوب بتشديد التاء، قال أبو الحسن شريح: «أدغم تاء المضارعة في تاء تفعَّل، ولو قُرِئ بحذفها لكان أحسن؛ لأن التشديد لا يكون في الابتداء». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٠)).

والأصل، بخلاف الابتداء بتاءات البزي، فإنها مرسومة بتاء واحدة، فكان الابتداء بها كذلك[(١)].

و[**كسر**][(٢)]غين: ﴿ٱلۡغُيُوبِ﴾ [٤٨]، لحمزة، ويعقوب[(٣)].

٨٦٩ ـ ....وَبَيِّنَتْ[(٤)]: حَبْرٌ[(٥)] فَتًى عُدْ....................

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿بَيِّنَتٍ﴾ في سورة فاطر الآتية.

وهو: ﴿أَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ كِتَٰبٗا فَهُمۡ عَلَىٰ بَيِّنَتٖ مِّنۡهُۚ﴾ [فاطر: ٤٠].

فقرأه بالتوحيد[(٦)].

---

(١) وهو الذي ذكره في النشر، وعلَّل به، ونبَّه عليه. (ينظر: النشر ٣٠٣/١ وشرح النويري ١٢٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/أ)، والإتحاف ٣٨٨/٢).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ضم)، وهو سبق قلم، وإلا فقراءة حمزة، ويعقوب: بالكسر في الغين.

(٣) وقرأ الباقون: بضمِّ الغين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٣٨٨/٢).

(٤) ضُبطت في شرح ابن الناظم بتحقيقيه؛ بفتح الباء، وفتح الياء مع التشديد: (**بَيَّنَتْ**)، وهو الذي في الهادي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعتيه؛ الأولى، والثانية، وهو ضبط لا يخلو من نظر؛ وذلك لعدم الخلاف بين القراء في حركة الياء، فهم مجمعون على أن الياء تُحَرَّك بالكسر مع التشديد، وضُبطت في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الثالثة؛ بكسر الباء، وتشديد الياء من غير تعيين لحركتها: (**وَبِيّنَتْ**)، وأظنه سبق قلم، وضُبطت في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الرابعة؛ بفتح الباء، وكسر الياء بلا تشديد: (**وَبَيِنَتْ**)، وهو ـ أيضًا ـ سبق قلم، فلا بد في الياء من التشديد، ولم يتبين لي ضبطها في نسخة رضوان العقبي، وانفرد المنير السمنودي في النسخة الهندية من شرحه بضبطها ـ على ما فهمته من الخط ـ: (**وَبَيِّنَة**)، غير أنه لم يضبطها بالشكل ـ كعادته ـ، بينما ضُبِطَت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بفتح الباء، وكسر الياء مع التشديد: (**بَيِّنَتْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، والثاني: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) لإرادة الجنس. (ينظر: شرح النويري ١٥٨/٥ والدر المصون ١٩٦/٩، واللباب ٥٧/١٦).

المرموز إليهم بقوله: (**حَبْرٌ فَتًى عُدْ**)؛ أي: أبو عمرو، [وابن كثير][(١)]، وحمزة، وخلف عن نفسه، وحفص.

وقرأ الباقون: بالجمع[(٢)].

٨٦٩ ـ ....وَالتَّنَاؤُشْ[(٣)] هُمِزَتْ[(٤)]:

٨٧٠ ـ حُزْ صُحْبَةً[(٥)]..................   ....

---

(١) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (ويعقوب)، ولا شك أنه سهو وسبق قلم، فأثْبَتُّ في صلب الشرح اسم الإمام ابن كثير بدلاً من اسم الإمام يعقوب؛ لأنَّ رمز (حبر)؛ يرمز: لابن كثير، وأبي عمرو فقط.

(٢) لأن الكتاب مشتمل على آيات بينات، ولكثرة ما جاء به النبيّ ﷺ من الحجج والبراهين الدالة على صدق نبوته وما جاء به. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢/٢١١، وشرح النويري ٥/١٥٨).

(٣) ضبطت في المتن الذي على هامش الأصل؛ بهمز الواو، وسكون الشين: (**التَّنَاؤُشْ**)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كما في نسخة الشيخ القاضي ـ؛ بضم الواو بلا همز، وسكون الشين: (**التَّنَاوُشْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الواو غير مهموزة، مع ضم الشين: (**التَّنَاوُشُ**)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٤) أَشْكَلَ ضبط آخر هذه الكلمة في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ هل هو بالتاء، أم بالنون، فنقط الحرف الأخير من الكلمة بنقطة مغلظة توهم أنها نقطتي التاء، بينما ضُبِطت في المتن الذي على هامش الأصل مسبوقة بهمزة وصل: (**اهْمِزَنْ**)، وهكذا في أصل الشرح: (**فَاهْمِزَنْ**)؛ فجعلها مسبوقة ـ في الشرح والمتن ـ بهمزة الوصل، كما أنه جعل شرحها بمعنى الأمر للقاري فقال ـ أي الشارح ـ: «أي: اقرأها بالهمزة المضمومة»، وهذا لا يحتمل إلا أن يكون ضبط الكلمة بالنون، وبهذا الضبط للكلمة يختلف خاتمة المصراع الأول ـ وهي التاء ـ من البيت، عن خاتمة المصراع الثاني ـ وهي النون ـ، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى بلا خلاف؛ بضم الهاء، وكسر الميم، وفتح الزاي، وبالتاء في آخرها؛ على البناء للمفعول: (**هُمِزَتْ**)؛ وذلك على معنى الإخبار والإعلام، وانفرد موسى جار الله بضبطها في شرحه؛ بكسر الميم مع التشديد: (**هُمِّزَتْ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**اهْمِزَنْ**)، (**هُمِزَتْ**)، (**هُمِّزَتْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب التاء مع التنوين: (**صُحْبَةً**)، والثاني: بضم التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٌ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخ العتيقة.

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ﴾ [٥٢].

فـ(ـاهْمِزَنْ)؛ أي: اقرأها بالهمزة المضمومة.

المرموز[١] إليهم بقوله: (حُزْ صُحْبَةً)؛ أي: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة عن عاصم.

على أنه مصدر (تَنَاءَش)؛ من (نأش)؛ (تناول من بعد)[٢].

وقرأه الباقون: بواو مضمومة، بلا همز.

مصدر (ناش)[٣]؛ أجوف، أي: (تناول)، وقيل: الهمز عن واو، كـ(ـوُقِّتَتْ)، و(أُقِّتَتْ)[٤].

قال الزجاج[٥]: «كلُّ واو مضمومة ضمة لازمة فأنت فيه بالخيار؛ إن شئت همزتها، وإن شئت تركت همزتها، على حد: (ثلاث ادْؤر)، و(ادْور)، بالهمز، والواو».

والمعنى: (من أين لهم تناول ما طلبوه من الإيمان بعد فوات وقته)[٦].

---

(١) ضبطت في الأصل: (المرموز)، ولعل الصواب: (للمرموز)، حتى يستقيم السياق.
(٢) أو من (ناش) إذا تناول وطلب وأسرع. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢١١/٢، وشرح النويري ١٥٨/٥، والدر المصون ٢٠٣/٩ ـ ٢٠٦، واللباب ٩١/١٦ ـ ٩٣، ولسان العرب ٣٤٩/٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٣)).
(٣) فهو من: (نأش)، أو (ناشَ). (ينظر: الإتحاف ٣٨٩/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٣)).
(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢١١/٢، والدر المصون ٢٠٣/٩ ـ ٢٠٦، واللباب ٩١/١٦ ـ ٩٣.
(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٥٩/٤، والإتحاف ٣٨٩/٢.
(٦) ينظر: الإتحاف ٣٨٩/٢.

ويوقف عليه لحمزة: بالتسهيل بين بين(١).

وتقدَّم الخلاف في: ﴿حِيْلَ﴾ [٥٤]، إشماماً، وعدمه(٢).

وههنا انتهى فرش سورة سبأ(٣).

وفيها ثلاثُ مضافات(٤):

﴿أَجْرِيَ إِلَّا﴾ [٤٧].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، [وحفص](٥).

---

(١) لأن الهمز في هذا الكلمة ـ على قراءة حمزة ـ من قبيل الهمز المتوسط بنفسه، الساكن ما قبله. (ينظر: النشر ١/٤٣٣).

(٢) فقرأ بإشمام الضم كسرة الحاء: ابن عامر، والكسائي، ورويس، وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٥)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٣٨٩/٢).

(٣) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (سبأ)؛ لأنَّ سورة (سبأ) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (لقمان، والسجدة، والأحزاب، وفاطر)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (سبأ)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (فاطر)، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة (سبأ): «وهذا آخر سبأ»، لكنه لم يشر إلى ابتداء فرش سورة (فاطر) على عادته في الإشارة إلى مثله، وفعل صاحب الكوكب الدريّ مثل فعل أصله، وأما المنير السمنودي فنوه في شرحه بابتداء فرش سورة (فاطر)، لكنه لم يشر إلى انتهاء فرش سورة (سبأ)، وانفرد ابن الناظم في شرحه حيث شرع في شرح سورة (فاطر) من غير إشارة إلى انتهاء سورة (سبأ)، فتداخل في شرحه فرش سورة (سبأ) بفرش سورة (فاطر)، وصاحب الهادي اختلف عن الجميع، حيث إنه من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة...الخ»، وأما الشيخ موسى جار الله فقد جرت عادته التبيه على نهاية كل سورة مع التنبيه على الابتداء بالدخول في فرش السورة التي تليها؛ حيث قال هنا: «وهنا تم فرش الحروف من سورة سبأ، فأخذ يبين فرش الحروف من سورة الملائكة». (ينظر: شرح النويري ١٥٩/٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب)، والهادي ١٦٢/٣، والكوكب الدريّ ص (٥٢٩)، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٣)).

(٤) ينظر: النشر ٣٥١/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، والتصويب من النشر. (ينظر: النشر ٣٥١/٢).

﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [١٣].

سكنها: حمزة.

﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٥٠].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

وزائدتان[١]:

﴿كَٱلْجَوَابِ﴾ [١٣][٢].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، [وورش][٣].

وفي الحالين: ابن كثير **[٥٠٧]** ويعقوب.

﴿نَكِيرِ﴾ [٤٥].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٤].



---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٥١.

(٢) في الأصل: (الجوار)، وهو تصحيف وخطأ في نقل النص القرآني.

(٣) في الأصل: (ورش)؛ من دون واو العطف.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٤٩ ـ ٣٥١، وتقريب النشر ص (١٦٢ ـ ١٦٣)، وشرح النويري ٥/١٤٢ ـ ١٥٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/ب ـ ل ١٢٥/ب)، والإتحاف ٢/٣٨٠ ـ ٣٨٩.



سلسلة مطبوعات مجمع القراء بمكة المكرمة (١)

غنية الطلبة بشرح الطيبة

لمحمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الجاوي ثم المكي
(ت: ١٣٣٨هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور عبد الله بن محمد بن سليمان الجار الله
مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف





المركز الخيري لتعليم القرآن الكريم وعلومه بالمدينة المنورة

المجلد الرابع

دار التدمرية

سلسلة كتب المقارئ القرآنية (٦)

سُورَةُ التَّوبَةِ

تقدم أنه لا بسملة هنا إجماعاً[١].

قال في الثغر الباسم: هل الإتيان بها حرام، أو مكروه، أو خلاف الأولى؟

قال ابن حجر[٢]، وابن عبدالحق السنباطي[٣]، والخطيب الشربيني: «حرام في أولها، ومكروه في أجزائها».

وقال الشمس الرملي: «تُكْرَهُ في أولها، وتُسَنُّ في أجزائها».

وقد نظمه بعضهم في قوله:

وَبَسْمَلَةٌ حِرْمٌ لِبَدْءِ بَرَاءَةٍ وَتُكْرَهُ فِي الْأَثْنَاءِ هَذَاكَ مَطْلَبِي

(١) قال في النشر: «وممن حكى الإجماع على ذلك: أبو الحسن بن غلبون، وابن القاسم بن الفحام، ومكي، وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه»، وقال في غيث النفع: «ولا خلاف بينهم في حذف البسملة من أولها، وخلاف هذا بدعة وضلال وخرق للإجماع». (ينظر: غيث النفع ص (٢٣٣)).

(٢) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، أبو العباس، شهاب الدين، ولد في محلة أبي الهيتم من أقاليم مصر سنة ٩٠٩هـ، ومات سنة ٩٧٤هـ، شيخ الإسلام في عصره، من أئمة العلم والتاريخ، فقيه باحث مصريّ، رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ١/١٣٤).

(٣) أحمد بن عبدالحق بن محمد بن عبدالحق بن أحمد بن محمد بن محمد بن عبدالعال شهاب الدين السُّنْبَاطِي المصريّ الشافعيّ، توفي في مصر سنة ٩٥٠هـ، أخذ عن والده عبدالحق بن محمد السنباطي، وأخذ عنه ولده أحمد بن أحمد السنباطي، وأحمد بن علي الفلوجي، رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة. (ينظر: الحلقات المضيئات ١/٣٤٣).

كَذَا لِابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ وَالْهَيْثَمِي الَّذِي ... بِمَكْةَ ثَاوٍ وَالْخَطِيْبِ الْمُهَذَّبِ
وَرَمْلِيِّهِمْ قَدْ قَالَ بِدْءاً بِكُرْهِهَا ... وَتُنْدَبُ فِي الْأَثْنَا وَهَذَاكِ مَذْهَبِ

ويجوز بين الأنفال وبراءة لكلِّ القراء[1]: الوقف؛ وهو مختار المصنف[2]، والوصل **[٣٧٨]**، والسكت؛ وبه[3] صرح: أبو محمد مكي في التبصرة[4]، وأبو عبدالله بن القصاع في الاستبصار[5].

وتقدَّم[6] **الخلاف في**: ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [١٢]؛ تسهيلاً، وإبدالاً،

---

(١) ينظر: النشر ٢٦٩/١.

(٢) حيث قال في النشر: «وأما الوقف فهو الأقيس، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع؛ لأن أواخر السور من أتم التمام، وإنما عُدِلَ عنه في مذهب من لم يفصل من أجل أنه لو وقف على آخر السور للزمت البسملة أوائل السور من أجل الابتداء، وإن لم يؤت بها خُولِفَ الرسم في الحالتين كما تقدم، واللازم هنا منتف والمقتضى للوقف قائم، فمن ثم اخترنا الوقف ولا نمنع غيره، والله أعلم». (ينظر: النشر ٢٦٩/١).

(٣) أي: بوجه السكت، قال في غيث النفع: «وَلِنُدُورِ من نصَّ على السكت توهم بعضهم أنه لا يجوز، والصواب جوازه، وممن نصَّ عليه ـ كما قال المحقق ـ: أبو محمد مكي في تبصرته، وأبو عبدالله ابن القصاع في استبصاره». (ينظر: غيث النفع ص (٢٣٦)).

(٤) قال في التبصرة: «وأجمعوا على ترك الفصل بين الأنفال وبراءة؛ لإجماع المصاحف على ترك التسمية بينهما، فأما السكت بينهما فقد قرأت به لجماعتهم، وليس هو منصوصاً». (ينظر: التبصرة ص (٥٩)).

(٥) نقله عنه في النشر حيث قال: «قال الأستاذ المحقق أبو عبدالله بن القصاع في كتابه الاستبصار في القراءات العشر: واخْتُلِفَ في وصل الأنفال بالتوبة؛ فبعضهم يرى وصلهما ويتبين الإعراب، وبعضهم يرى السكت بينهما». (ينظر: النشر ٢٦٩/١).

(٦) فتلخص من كلام الشارح في باب الهمزتين من كلمة أن للقراء في هذه الحرف خمس قراءات:

١ ـ **إحداها**: التسهيل بين بين؛ لأبي عمرو، ورويس، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر.
٢ ـ **الثاني**: الإبدال بلا مد، لهم ـ أيضاً ـ.
٣ ـ **الثالثة**: المد مع التسهيل، لأبي جعفر.
٤ ـ **الرابعة**: المد مع التحقيق، لهشام في أحد وجهيه.
٥ ـ **الخامسة**: التحقيق من غير مد، لهشام في وجهه الثاني، وهي كذلك قراءة **الباقين**. =

وتحقيقاً، [وفصلاً](١).

٦٦٦ ـ وَكَسْرُ(٢) لَا أَيْمَانَ: كَمْ(٣) ....

(وَكَسْرُ) همزة:

﴿لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾ [١٢].

للمرموز إليه بكاف: **(كَمْ)**؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

على أنه مصدر (أَمِنَ)(٤).

= هذا وقد جعل في الحرز ـ كالجامع للداني ـ الإبدال ياء: مذهب النحاة، إذا قال:

....**وَفِـي الـنَّـحْـوِ أُبْـدِلَا**

وليس المراد: أن كل القراء أبدلوا، وكل النحاة سهلوا، بل الأكثر من كُلٍّ على ما ذكر، ولكن لا يجوز المد بينهما عن أحد حال الإبدال.

وأصل الكلمة: (أَأْمِمَة)؛ بوزن أَفْعِلة، جمع إمام، نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها ليسكن أول المثلين، فيدغم، وكان القياس إبدال الهمزة ألفاً؛ لسكونها بعد فتح، لكن لو قالوا (أمة) لالتبس بجمع (آمّ)؛ بمعنى قاصد، فأبدلوها باعتبار أصلها، وكانت ياء؛ لانكسارها.

قال ابن الجزري في النشر: «الصحيح بثبوت كل من الوجوه الثلاثة؛ التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية». (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (١٩٤ ـ ١٩٥)، وحرز الأماني، البيت رقم (١٩٩)، والدر المصون ٢٥/٦، والنشر ٣٧٨/١، وشرح ابن الناظم ص (٨٥)، وشرح منحة مولى البر ص (٤٤)، وغيث النفع ص (٢٣٧)، والإتحاف ٨٧/٢ ـ ٨٨).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: **(كَسْرُ)**، في النسختين اللتين عليهماخط الناظم، والثاني: بفتح الراء: **(كَسْرَ)**، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٣) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (م)، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: **(كَمْ)**.

(٤) الذي هو ضد الخوف، فيكون معناه: لا أمان لهم، قال في الكشف: «ودلَّ على أنه من الأمان؛ قوله عنهم: ﴿لَا يَرۡقُبُونَ فِي مُؤۡمِنٍ إِلّٗا وَلَا ذِمَّةٗۚ﴾ [١٠]؛ أي: لا يَفُونَ لأحد بعهد». (ينظر: شرح الهداية ص (٥١٧)، والكشف ٥٠٠/١، وحجة القراءات ص (٣١٥)، والدر المصون ٢٥/٦، والإتحاف، وشرح النويري ٣٣٤/٤).

والباقون: بالفتح.

جمع (يمين[1]).

ولا خلاف في فتح[2]: ﴿نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَـٰنَهُم﴾ [١٢].

٦٦٦ ـ ....مَسْجِدَ: حَقْ الاَوَّلَ وَحِّـدْ...........................

واخْتُلِفَ في: ﴿مَسْجِدَ﴾.

فالمرموز إليهم بقوله: **(حَقْ)**؛ أي: ابن كثر، وأبو عمرو، ويعقوب.

(الاَوَّلَ)؛ وهو: ﴿أَن يَعۡمُرُواْ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [١٧].

(وَحِّدْ)؛ أي: اقرأه لهم بالإفراد.

وقرأه الباقون: بالجمع.

فالمراد جميع المساجد، ويدخل المسجد الحرام دخولاً أولياً.

وقيل: هو المراد، وَجُمِعَ؛ لأنه قبلة المساجد.

وهذان التوجيهان على قراءة الإفراد أيضاً[3].

وخرج بالأوَّل: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [١٨]؛ الثاني، فلا خلاف بين العشرة في جمعه[4]؛ لأن المراد به جميع المساجد.

---

(١) بمعنى الحلف، أي: لا أيمان بارة لهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥١٧)، والكشف ١/٥٠٠، وحجة القراءات ص (٣١٥)، والدر المصون ٦/٢٥، والإتحاف ٢/٨٨، وشرح النويري ٤/٣٣٤).

(٢) لكن قُرِئَ بها في الشواذ بالكسر، قال في البحر المحيط: «قرأ بعضهم: (وإن نكثوا إيمانهم) بالكسر، وهو قول الزمخشري». (ينظر: البحر المحيط ٥/١٥، وتفسير اللباب ٩/٧٠، ومعجم القراءات ٣/٣٥٠).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥١٧)، والكشف ١/٥٠٠، والدر المصون ٦/٢٩، وحجة القراءات ص (٣١٦)، والإتحاف ٢/٨٨، وشرح النويري ٤/٣٣٤ ـ ٣٣٥، وغيث النفع ص (٢٣٧).

(٤) على أنه قُرِئَ به في الشواذ بالإفراد؛ فقرأه بالإفراد: الجحدري، وابن محيصن، وحماد بن أبي سلمة عن ابن كثير. (ينظر: البحر المحيط ٥/١٩، والإتحاف ٢/٨٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٥)، وغيث النفع ص (٢٣٧)).

هذا وقرأ ابن وردان:

﴿**سُقَاةَ الحاج**﴾ [١٩][1]؛ بوزن: (رُمَاة).

﴿**وَعَمَرَةَ المسجد**﴾ [١٩][2]؛ بوزن: (بَرَدَة).

ولم يُعَرِّج عليه في المتن؛ لأنها انفرادة للشطوي عنه[3].

---

(١) وذلك بضمِّ السين، وحذف الياء، وبعد الألف تاء التأنيث؛ جمع: (ساقٍ)، كـ(رَام)، و(رُمَاة)، وهي أيضاً قراءة ابن الزبير، والباقر، وأبو وَجْرة. (ينظر: الدر المصون ٣١/٦، والإتحاف ٨٨/٢).

(٢) وذلك بفتح العين والميم، وحذف الألف؛ جمع: (عامر)، كـ(صانع)، و(صنعة). (ينظر: الدر المصون ٣١/٦، والإتحاف ٨٨/٢).

(٣) ذَكَر الشارح ـ وهكذا فعل صاحب الإتحاف ـ قراءة ابن وردان في هذين الحرفين من غير تنويه أو تحرير لصحة القراءة بها من عدمه، وكان حقهما أن يفعلا، لأن ذكرهما للقراءتين في هذين الحرفين على أنهما من الانفرادات التي لم يعرج عليها في المتن ثم سكوتهما بعد ذلك يوهم شذوذهما وعدم صحة القراءة بهما، على ما جرت به عادتهما في منهجهما في ذكر انفرادات القراء التي نصَّ عليها في النشر، ومع أنهما يحرران المسائل بل الأوجه الدقيقة ويبينان صحتها من ضعفها إلا أنهما لم يفعلا ذلك في هذا الموضع، لكن الصحيح المجمع عليه بين أهل الأداء أن قراءة ابن وردان في هذين الحرفين ـ مع أنها انفرادة للشطوي عنه ـ قراء صحيحة مقروء بها، وقد أثبت القراءة بهاتين الكلمتين في النشر، وقال: «وقد انفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان، وهي رواية ميمونة، والقورسي، عن أبي جعفر، وكذا روى أحمد بن جبير الأنطاكي عن ابن جماز، وهي قراءة عبدالله بن الزبير»، وكذا نصَّ على ذلك المحررون؛ قال الشيخ إبراهيم السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الكبرى المسماة بـ(البدر المنير)، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٤٧٩ ـ ٤٨١):

رَوَى الشَّطَوِي عِنْدَ ابْنِ وَرْدَانَ وَحْدَهُ ... بِضَمٍّ فَكَسْرٍ عِنْدَ لَا يَخرَجُ انْقُلَا
كَذَاكَ سُقَاةَ اقْرَأْ مَعْ عَمَرَهْ وَقُلْ ... بِتَشْدِيْدِ رَاءٍ فِي فَتُغْرِقَكُمْ تَلَا
إِذَنْ غُنَّةً أَهْمِلْ وَمُتَّصِلاً أَطِلْ ... وَإِنْ بِانْفِرَادٍ قَدْ أَتَتْ فَتُقبِّلَا

وقال الشيخ جابر في (قواعد التحرير)، باب: تحريرات عامة واستدراكات ص (٦)، الأبيات رقم (٥٠ ـ ٥٣):

وَيَرْوِي ابْنُ هَارُونَ سُقَاةً بِتَوْبَةٍ ... كَذَا عَمَرَهْ عِنْدَ ابِنِ وَرْدَانَ فَاحْمِلَا
وَلِلشَّطَوِي عُدَّ انْفِرَاداً وَمِثْلُهُ ... تُغَرِّقَكُمْ لِاسْرَا بِلَا غَنٍّ انْقُلَا
وَيَخْرُجُ بِالْأَعْرَافِ بِالضَمِّ عِنْدَهُ ... كَذَاكَ بِكَسْرٍ لِاشْتِهَارٍ تَحَمَّلَا =

....

= وقال الزبيدي في شرحه على الدرة: «ولاشكّ أنها صحيحة» ثم قال: «ولو لم تصح لم يذكرها الشيخ في الدرة زيادة على الطيبة»، وقال شيخي المحقق محمد تميم الزعبي: «وهذه الزيادة مقبولةٌ مقروءٌ بها، وبها قرأنا من طريق الدرة والطيبة على بعض شيوخنا، وقد ذكرها الإمام ابن الجزري في التقريب»، وقال شيخي المحقق عبدالرافع رضوان في تحقيقه على شرح الدرة للنويري ١٥٠/٢: «لو لم تصح هذه الرواية ما ذكرها الإمام المحقق ابن الجزري، وقد تلقيناها عن شيوخنا»، وقال الخليجي في حل المشكلات ص (٦٥): «قرأ ابن وردان ـ فيما انفرد به الشطوي عن ابن هارون ـ: ﴿**سُقَاةَ**﴾؛ جمع (سَاقٍ)، كـ(ـرُمَاة)، ﴿**وَعَمَرَةَ**﴾؛ بفتح العين والميم وحذف الألف جمع (عَامِر)، مثل (فاعل)، و(فعلة)، ولم يعرج على هذه القراءة في الطيبة؛ لكونها انفرادة على عادته، وعرج عليها في الدرة فقال: (**وَقُلْ عَمَرَه مَعْهَا سُقَاةَ الْخِلَافَ بِنْ**).

قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي ما نصُّهُ: «سكت الشيخان أبو عمرو الداني وأبوداود عن ذكر قوله تعالى: ﴿سِقَايَةَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَعِمَارَةَ﴾ في سورة التوبة، وقياس قراءة الحذف فيها يوجب أن تكون محذوفتي الألف، ولم يذكرهما ابن القاضي في (بيانه) حيث نصّ على أن يذكر ما سكت عنه التنْزيل، ولم يذكرهما صاحب (المورد) ولم يتعرض لهما شراح مورده، ولا ذكرهما الشيخ عمر البينوني صاحب كتاب (البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن) ولم يذكرهما علماء فاس الذين تعقبوا نظم (الخراز) وبينوا مسائل ومواضع مهمة في كتاب (طرر على مورد الظمآن)، ونظرًا لسكوت هؤلاء العلماء رُسِمَتَا في مصحف أهل المغرب وأهل المشرق بمختلف الروايات بإثبات الألف فيهما، إلا أنّ سكوت هؤلاء العلماء لا يبرر إثبات الألف فيهما؛ لما قدَّمناه من أنّ قياس القراءة الأخرى يوجب حذف الألف، بل هناك نصوص تدل على حذف الألف فيهما، قال ابن الجزري في النشر ٢٧٨/٢: «وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف، كـ(قيامة)، و(جمالة)، ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحدًا نصّ على إثبات الألف فيهما، ولا في إحداهما، وهذه الرواية ـ قراءة ابن وردان ـ تدلّ على حذفها منهما، إذ هي محتملة للرسم، ونظم هذا المعنى الشيخ محمد الفيلالي فقال:

سِقَايَةَ عِمَارَةَ بِالْحَذْفِ ... فِي أَلِفَيْهِمَا بِغَيْرِ خُلْفِ
وَفِي النَّشْرِ فَفِي الْمَصَاحِفِ ... أَعْنِي الْقَدِيمَةِ بِغَيْرِ أَلِفِ

ونصَّ على الحذف فيهما الشيخ محمد العاقب في كتابه: (كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين) في باب حذف الألف بعد الميم، وعليه يتعين أنْ تُحْذَفَ الألف فيهما؛ رعاية لقراءة ابن وردان بخلفه: بضم السين وحذف الياء بعد الألف في: (سقاية)، وبفتح العين وحذف الألف في: (وعمارة)، ويترجح زيادة على ما تقدم =

٦٦٦ ـ ....وَعَشِيرَاتُ(١): صَدَقْ

٦٦٧ ـ جَمْعًا.......................... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿عَشِيرَاتُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَعَشِيْرَاتُكُمْ﴾ [٢٤].

فقرأه المرموز إليه بصاد: (صَدَقْ)(٢)؛ أي: شعبة وحده.

بألف بعد الراء.

(جَمْعاً)(٣)؛ أي: جمع سلامة؛ لأن لكل منهم عشيرة، فهو من قبيل: (ركب القوم دوابهم)(٤).

والباقون: بغير الألف.

= أنّ أصل ألف (سقاية) ياء، إلا أنه لم يجرؤ على حذف هذه الألف من الكلمتين أحد من كتاب المصاحف رغم نصّ ابن الجزري في ذلك، وقد نقل القسطلاني في (لطائف الإشارات) كلام ابن الجزري من دون تعليق عليه». (ينظر: الإتحاف ٨٨/٢،والنشر ٢٧٨/٢، والفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي لمحمد تميم الزعبي (مخطوط))، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٥)، وشرح النويري ٣٣٤/٤ ـ ٣٣٥، وشرح الطيبة للمنير السمنودي (ل ١٠٣/أ)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء بلا تنوين: (عَشِيرَاتُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم التاء منونة: (عَشِيرَاتٌ).

(٢) قال ابن الناظم: «وأشار بقوله: (صَدَقْ)؛ إلى ثبوت هذه القراءة، وردًّا على من أنكرها، فإن الأخفش زعم أن (عشيرة) لا يجمع إلا على: (عشائر)، وهذه القراءة الصحيحة ترد عليه»، وكلام ابن الناظم موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥)، والدر المصون ٣٤/٦).

(٣) قال المنير السمنودي في شرحه على الطيبة: «وإنما قيده بقوله أول البيت الآتي: (جَمْعاً) ولم يكتف باللفظ ـ كما تقدم من توحيد (مساجد) ـ؛ لئلا يتوهم أنه عطفٌ عليه». (ينظر: سطعات لمعات ضياء الفجر (ل ١٠٢/أ)).

(٤) ووجه الجمع: أن لكلٍّ من المخاطبين عشيرة فحَسُن الجمع، وهي قراءة أبي عبدالرحمٰن السلمي، وأبي رجاء. (ينظر: شرح الهداية ص (٥١٧)، والكشف ٥٠٠/١، والدر المصون ٣٤/٦، واللباب ٥٤/١٠).

على الإفراد؛ أي: (عشيرة كل منكم)[(١)].

٦٦٧ ـ ....عُزَيْرُ[(٢)] نَوِّنُوا: رُمْ[(٣)] نَلْ ظُبَى[(٤)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿عُزَيرُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [٣٠].

فـ(ـنَوِّنُوا)؛ أي: اقرؤوا بالتنوين مكسوراً وصلاً؛ على الأصل.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (رُمْ[(٥)] نَلْ[(٦)] ظُبَى[(٧)])؛ أي: الكسائي، وعاصم، ويعقوب.

قيل: وهو عربي من (التعزير)؛ بمعنى: التعظيم، فهو اسم أمكن مخبر عنه بـ(ـابن) لا موصوف به، وقيل: عبراني، واخْتُلِفَ هل هو مكبر كـ(ـسليمان)، أو هو مُصَغَّرُ (عزر)، كـ(ـنوح)؟، وعليه فصرفه لكونه ثلاثياً،

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥١٨)، والكشف ١/٥٠٠، واللباب ١٠/٥٤.

(٢) ضُبطت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح: (عُزَيْرا)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (عُزَيْر)، من غير تشكيل بالحركات، ثم اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء بلا تنوين: (عُزَيرُ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الراء مع التنوين: (عُزَيرٌ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٣) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (م)، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (رُمْ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الظاء، وبالألف المقصورة: (ظُبَى)، والثاني: بضم الظاء، وبالألف الممدودة: (ظُبَا)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيها؛ بكسر الظاء وبالألف الممدوة: (ظِبَا) ولم يتبين ضبط حرف الظاء في كلٍّ من النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وإن رُسمت الألف فيهما؛ ممدودة.

(٥) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٦) ومعنى قوله: (نَلْ)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٧) ومعنى قوله: (ظُبًا) ـ بضم الظاء ـ؛ أطراف السيوف وحدها، وبكسر الظاء: (ظِبًا)، أصلها: ظِباء، وقصرت للوزن، وهو جمع ظبي، وهو الغزال، ويكنى به عن المرأة.

ساكن الوسط، ولا نظر لياء التصغير، ولا يجوز ضم تنوينه على قاعدة الكسائي في نحو: ﴿مَحْظُورًا ۝٢٠ ٱنظُرْ﴾ [الإسراء: ٢٠ ـ ٢١]؛ لأن الضمة في: ﴿ٱبْنُ﴾ هنا ضمة إعراب ـ كما مرَّ ـ فهي غير لازمة[(١)].

وقرأه الباقون: بغير تنوين.

إمَّا لكونه غير منصرف للعجمة والتعريف، أو لالتقاء الساكنين، تشبيهاً للنون بحرف المد، أو أن: ﴿ٱبْنُ﴾ صفة لـ﴿عُزَيْرٌ﴾، والخبر محذوف؛ أي: [نبيُّنا][(٢)] مثلاً[(٣)].

وقد تقرر أن لفظ: (ابن) متى وقع صفة بين علمين، غير مفصول **[٣٧٩]** بينه وبين موصوفه؛ حذفت ألفه خطاً، وتنوينه لفظاً، إلا لضرورة[(٤)].

وتقدَّم:

همز: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ لعاصم[(٥)].

وحذف همز: ﴿يُطْفِـُٔواْ﴾، وضم الفاء، لأبي جعفر[(٦)].

---

(١) الكلام بحروفه في إتحاف فضلاء البشر. (ينظر: الدر المصون ٣٨/٦، والإتحاف ٨٩/٢، وشرح الهداية ص (٥١٨)، والكشف ٥٠١/١، وشرح النويري ٣٣٦/٤).

(٢) في الاصل: (بنينا)، والتصويب من الإتحاف ٩٠/٢.

(٣) الكلام بحروفه في الدر المصون، وهو ـ أيضاً ـ في إتحاف فضلاء البشر. (ينظر: الدر المصون ٣٨/٦، والإتحاف ٩٠/٢، وشرح الهداية ص (٥١٨)، والكشف ٥٠١/١).

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٨/٦، والإتحاف ٩٠/٢، وقد ذكر المصنف هذه القاعدة في رسم الألف، وبموجب هذه القاعدة فقد كان من حق الألف في لفظ: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ﴾، و﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾، الحذف، ومع هذا فقد اتفق علماء الرسم على إثباتها فلماذا؟ قال الداني: وأجمع كُتَّاب المصاحف على إثبات ألف الوصل في قوله تعالى: ﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾، ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾، حيث وقعا وهو ـ أي الابن ـ نعت كما أثبوتها في الخبر في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، فـ(ابن) في الأولين وصف، وفي الأخيرين خبر.

(٥) فيقرأها: بكسر الهاء، وهمزة مضمومة بعدها، فواو، والباقون: بضم الهاء، وواوٍ بعدها. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٩٠/٢).

(٦) ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٩٠/٢.

ومثله[1]: ﴿لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾، ويوقف عليه لحمزة بثلاثة أوجه[2]: التسهيل كالواو، والحذف كأبي جعفر، وإبدالها ياء محضة.

٦٦٧ ـ .... عَيْنَ عَشَرْ فِي الْكُلِّ سَكِّنْ: ثَعَبَا[3]

واخْتُلِفَ في:

﴿ٱثۡنَا عَشَرَ﴾ [٣٦].

و﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ [يوسف: ٤].

و﴿تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠].

فـ(**ـعَيْنَ عَشَرْ فِي الْكُلِّ**)؛ أي: الثلاثة المذكورة.

(**سَكِّنْ**)؛ أي: اقرأها بالسكون[4].

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَعَبَا**)[5]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله[6].

---

(١) لأبي جعفر. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٩٠/٢).

(٢) قال في الإتحاف: «أما تسهيلها كالياء؛ وهو المعضل، وإبدالها واواً، وكسر ما قبل الهمز مع حذفه؛ وهو الوجه الخامل؛ فثلاثتها غير مقروء بها». (ينظر: طيبة النشر، باب وقف حمزة وهشام على الهمز، الأبيات رقم (٢٤٤ ـ ٢٤٥) والنشر ٤٤١/١ ـ ٤٤٤، والإتحاف ٩٠/٢ ـ ٩١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالعين المهملة، مع فتح الثاء والعين والباء: (**ثَعَبَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الثاء، وسكون العين، وفتح الباء: (**ثَعْبَا**)، وتعني: مسيل الماء أو الدماء، والثالث: بالغين المعجمة المفتوحة: (**ثَغَبَا**)، وتعني: الذبح، أو الطعن، والرابع: ما انفرد به الشيخ الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة، حيث اختار ضبطها؛ بضم الغين: (**ثَغُبَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة أربعة أوجه؛ (**ثَعَبَا**)، (**ثَعْبَا**)، (**ثَغَبَا**)، (**ثَغُبَا**).

(٤) قال النويري: «ووجه تسكين العين؛ قصد الخفة». (ينظر: شرح النويري ٣٣٦/٤).

(٥) ومعنى قوله: (**ثَعَبَا**)؛ يقال ثعب الماء والدم ونحوهما؛ فجَّرَه فسال، وفي الحديث: «يجيء الشهيد يوم القيامة وجرحه يثعب دماً».

(٦) ولم ينفرد أبو جعفر بالقراءة بها، بل قُرِئَ بها في الشواذ، حيث قرأ بها: هبيرة عن حفص عن عاصم، وحماد بن زيد، والخليل، وعباس، كلهم عن أبي عمرو، =

ولا بد من مدِّ ألف: **(اثْنَا)**؛ للساكنين[١].

وهو كما قاله المصنف[٢]: «فصيح مسموع من العرب».

وبه يُرَدُّ اعتراض بعضهم: بأن فيه جمعاً بين الساكنين على غير حدهما.

وانفرد النهرواني عن زيد[٣] في رواية ابن وردان[٤] بحذف الألف؛ وهي لغة أيضاً[٥].

وقرأه الباقون: بفتح العين في الكل.

٦٦٨ ـ يَضِلُّ[٦] فَتْحُ الضَّادِ: صَحْبٌ. ضُمَّ[٧] (يَا): صَحْبٌ[٨] ظُبًا..........................

= والخزاز، وشيبة، وطلحة فيما رواه الحلواني عنه، والعمري عن إسماعيل عن نافع. (ينظر: معجم القراءات ٣/٣٧٩).

(١) نصَّ عليه في النشر، وقال: «نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني وغيره». (ينظر: النشر ٢/٢٧٩).

(٢) ينظر: النشر ٢/٢٧٩.

(٣) عن الحلواني. (ينظر: معجم القراءات ٣/٣٧٩).

(٤) في الأصل: (وردان)، وهو تصحيف.

(٥) أي: (اثْنَ عْشَرَ)، لكنَّها انفرادة لا يقرأ بها، لأنها ليست على شرط كتاب النشر. (ينظر: النشر ٢/٢٧٩، وشرح النويري ٤/٣٣٤).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الياء، وكسر الضاد: **(يَضِلُّ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الياء، وفتح الضاد: **(يُضَلُّ)** والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الياء، وكسر الضاد، وفتح اللام مشددة: **(يُضِلَّ)**، ولم تشكل هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الضاد وفتح الميم مشددة؛ على الأمر: **(ضُمَّ)**، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم مشددة: **(ضَمُّ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: بفتح الميم مشددة؛ على الأخبار في الماضي: **(ضَمَّ)**.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: **(صَحْبٌ)**، والثاني: بضم الباء بلا تنوين: **(صَحْبُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

واخْتُلِفَ في: ﴿يَضِلُّ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلۡكُفۡرِ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [٣٧].

فـ(**فَتْحُ الضَّادِ**) منه.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون: بالكسر.

و(**ضُمَّ "يَا**[١]**"**) المضارعة منه.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ ظُبًى**)؛ أي: فيعقوب موافق لأهل: (**صَحْب**) في ضم الياء، لا في فتح الضاد.

ففيه ثلاث قراءات[٢]:

ضم الياء، وفتح الضاد؛ على البناء للمفعول[٣]: **لأهل (صحب).**

وضم الياء، وكسر الضاد؛ على البناء للفاعل من (أَضَلَّ)[٤]: **ليعقوب.**

---

(١) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة؛ على الإطلاق: (**يَا**)، بينما ضبطت في الشرح بالهمزة ـ وإن كانت قد رسمت بخط صغير موهم ـ: (**يَاء**)، وهي كذلك ـ أي: مرسومة بلا همز ـ في جميع النسخ، وقد أثبتها كما وردت في المتن الذي على هامش الشرح، ليستقيم وزن الكلمة.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥).

(٣) أي: (**يُضَلُّ**). (ينظر: الإتحاف ٩١/٢، وشرح الهداية ص (٥١٩)، والكشف ٥٠٣/١، والدر المصون ٤٨/٦).

(٤) أي: (**يُضِلُّ**)، فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على هذه القراءة فاعلون، بإسناد الفعل إليهم، والمفعول محذوف، والتقدير: يُضِلُّ به الذين كفروا أتباعهم، أي يضل كثيراً، =

وفتح الياء، وكسر الضاد؛ على البناء للفاعل أيضا؛ من (ضَلَّ) الثلاثي[١]: **للباقين.**

وتقدم: إبدال همزة[٢]: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾ ياءً مع الإدغام؛ للأزرق، وأبي جعفر، وصلاً، ووقفاً[٣].

وحمزة وقفاً فقط، وهشام بخلفه، مع السكون، والروم، والإشمام؛ فهي ثلاثة أوجه[٤].

٦٦٨ ـ ....كَلِمَةُ[٥] انْصِبْ ثَانِيَا

= وهم أتباعهم وأشياعهم في الكفر. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب، والإتحاف ٢/٩١، والدر المصون ٦/٤٨، وشرح النويري ٤/٣٣٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٥)).

(١) أي: (**يَضِلُّ**). (ينظر: الإتحاف ٢/٩١، وشرح الهداية ص (٥١٩)، والكشف ١/٥٠٣، والدر المصون ٦/٤٨، وشرح النويري ٤/٣٣٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٥)).

(٢) والهمز هنا من أنواع الهمز المتطرف بعد الياء الساكنة الزائدة، ولا يوجد مثله ـ أي أن يكون الساكن قبل الهمز المتطرف ياء زائدة ـ في القرآن الكريم. (ينظر: النشر ١/٤٣٢، ٤٧٥).

(٣) ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٦)، والنشر ١/٤٠٥، والإتحاف ٢/٩٠.

(٤) وفيها وجه رابع لا يصح، قال في النشر: «وحُكِيَ في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر ولا يصح». (ينظر: طيبة النشر، باب وقف حمزة وهشام على الهمز، ص (٤٨)، الأبيات رقم (٢٤٢ ـ ٢٤٣)، والنشر ١/٤٧٥، والإتحاف ٢/٩١).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بفتح الكاف، وكسر اللام، وضم التاء بلا تنوين: (**كَلِمَةُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الكاف، وكسر اللام، ونصب التاء بلا تنوين: (**كَلِمَةَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الكاف، وسكون اللام، ورفع التاء مع التنوين: (**كِلْمَةٌ**)، والرابع: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ مقرونة بواو العطف، مع كسر الكاف، وسكون اللام، وفتح التاء منونة: (**وَكِلْمَةً**)، والخامس: بكسر الكاف، وسكون اللام، وضم التاء بلا تنوين: (**كِلْمَةُ**).

٦٦٩ ـ رَفْعًا، وَمَدْخَلاً[١] مَعَ الْفَتْحِ لِضَمْ   يَلْمِزُ[٢] ضُمَّ[٣] الْكَسْرَ[٤] فِي الْكُلِّ: ظَلَمْ[٥]

وَقَوْلُهُ: (﴿**كَلِمَةُ**﴾ **انْصِبْ ثَانِيَا**)؛ أي: اقرأ بنصب لفظ: ﴿وَكَلِمَةُ﴾ الثانيا[٦]؛ وهو: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [٤٠][٧].

ليعقوب ـ كما سيأتي رمزه ـ.

وكان (**رَفْعاً**)[٨]، في قراءة: **الباقين**.

(**وَ**)**قَرَأَ**: ﴿**مَدْخَلاً**﴾[٩] مِنْ قوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ﴾ [٥٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (**مَدْخَلاً**)، والثاني: بضم الميم: (**مُدْخَلاً**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، بينما ضبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ فتح الميم وضمها.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم: (**يَلْمِزُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الميم: (**يَلْمُزُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي حيث ضُبِطت في ظاهر كلام الشارح ـ هنا ـ؛ بضم الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها: بفتح الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ فعل ماض: (**ضَمَّ**)، والثالث: بفتح الضاد، ورفع الميم مع التشديد: (**ضَمُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تشكل هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ضُبِطت في ظاهر كلام الشارح؛ بفتح الراء: (**الْكَسْرَ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بجر الراء: (**الْكَسْرِ**)، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به تحقيق الشيخ القاضي، حيث اختار ضبطها؛ بفتح الظاء واللام: (**ظَلَمْ**)، والثاني: بضم الظاء: (**ظُلَمْ**).

(٦) قال في الإتحاف: «عطفاً على: ﴿كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ﴾ [٤٠]». (ينظر: الإتحاف ٢/٩٢).

(٧) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٨ ـ ٤٩).

(٨) قال في الإتحاف: «على الابتداء». (ينظر: الإتحاف ٢/٩٢).

(٩) قال النويري: «واستغنى بلفظ قراءة يعقوب عن قيدها». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٣٧).

ليعقوب ـ أيضاً ـ؛ بإسكان الدال ـ كاللفظ به ـ.

(**مَعَ الْفَتْحِ لِضَمْ**)(١)؛ أي: فتح ضمة الميم(٢).

قال ابن المصنف(٣): «وإنما قيده به(٤)؛ لأنَّ الوزن يقوم بالضم فلا بد من بيانه».

والباقون: بضم الميم، وتشديد الدال مفتوحة(٥).

و(﴿**يَلْمِزُ**﴾ **ضُمَّ الْكَسْرَ**)؛ أي: اقرأه بضم الميم(٦).

(**فِي الْكُلِّ**)؛ أي:

﴿يَلْمِزُكَ﴾ [٥٨].

و﴿يَلْمِزُونَ [٣٨٠]﴾ [٧٩].

﴿وَلَا تَلْمِزُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١١](٧).

---

(١) قال النويري: «ولما لم يُفْهَمُ من اللفظ الضمّ صرح به فقال: مع الفتح لضمّ». (ينظر: شرح النويري ٣٣٧/٤).

(٢) قال أبو الحسن شريح: «الْمَدْخل هنا؛ المكان، كما أن المُدَّخَل كذلك، إلا أن المَدْخل من (دَخَل) (يَدْخُل)، والْمُدَّخَل من (ادَّخَل) علة وزن (افْتَعَل)، والمعنيان متقاربان»، وفي الإتحاف: «مِنْ (دخل)»؛ فهو اسم مكان الدخول. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٩)، والإتحاف ٩٣/٢، وشرح النويري ٣٣٧/٤).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥).

(٤) أي: قيَّد الفتح بالضمِّ، وقال النويري: «وقيَّد النصب لمخالفته». (ينظر: شرح النويري ٣٣٧/٤).

(٥) قال في الإتحاف: «مفتعل) من الدخول، والأصل: (مدتخل)؛ إدغمت الدال في تاء الافتعال، كـ(ادَّراء)». (ينظر: الإتحاف ٩٣/٢).

(٦) قال أبو الحسن شريح: «(لَمَزَ)، (يَلْمِزُ)، لغتان، كـ(عَكَفَ) (يَعْكِفُ) و(يَعْكُفُ)، و(حَشَرَ) (يَحْشِرُ) و(يَحْشُرُ)»، وهما لغتان في المضارع، وأصله الإشارة بالعين ونحوه، واللمز هو العيب. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٤٩)، والدر المصون ٧١/٦).

(٧) في الأصل رسمت بالغيب: (ولا يلمزوا)، وهو خطأ.

للإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَلَمْ**)[١]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بكسر الميم[٢].

وبما قررناه تعلم أنَّ المصنف ـ رَحِمَهُ اللَّهُ **ـ جمع ثلاث مسائل؛ وهي**: ﴿**كَلِمَةَ**﴾، و﴿**مَدْخَلَ**﴾، و﴿**يَلْمِزُ**﴾، في رمز واحد[٣].

وقيَّد: (**كَلِمَةَ**) بـ(الثاني)؛ احترازاً من الأول، وهو: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ [٤٠]؛ فلا خلاف في نصبه[٤].

٦٧٠ ـ يُقْبَلُ[٥]**: رُدْ فَتًى**............ ....

وَقَرَأَ: ﴿يُقْبَلَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ﴾ [٥٤].

بياء التذكير، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**رُدْ**[٦] **فَتًى**)؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف في اختياره.

---

(١) ومعنى قوله: (**ظَلَم**) ـ على فتح الظاء ـ؛ فعل ماض؛ بمعنى جَار وتعدَّى على غيره، وعلى ضم الظاء: (**ظُلَم**)؛ جمع ظُلمة؛ وهي سواد الليل وظلامه.

(٢) والكسر، والضمُّ، لغتان في المضارع؛ كـ(ـخرج)، (يخرج). (ينظر: الإتحاف ٢/٩٤، وشرح النويري ٤/٣٣٧).

(٣) ذكره ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما على الطيبة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥)، وسطعات لمعات ضياء الفجر (ل/١٠١/أ)).

(٤) نصَّ عليه ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٥)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب اللام: (**يُقْبَلَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم اللام: (**يُقْبَلُ**)، وفيه نظر؛ للإجماع على نصب اللام، ولأن خلاف القراء دائر بين التأنيث والتذكير. ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٦) ومعنى قوله: (**رُدْ**)؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود، وهو الحضور.

لأن تأنيث النفقات مجازي[١].

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

على اللفظ[٢].

٦٧٠ - ....وَرَحْـمَـةٌ رُفِـعْ[٣] فَـاخْـفِـضْ: فَـشَـا......................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [٦١].

(رُفِعْ) في قراءة الجمهور.

(فَاخْفِضْ)؛ أي: اقرأه بالجر.

للمرموز إليه بفاء: **(فَشَا)**؛ أي: الإمام حمزة ـ وحده ـ بكماله.

على أنه معطوف على: ﴿خَيْرٍ﴾، والجملة حينئذ معترضة[٤] بين المتعاطفين؛ أي: (أُذُنُ [خير][٥]ورحمة)[٦].

وأمَّا الرفع في [قراءة][٧] الجمهور؛ فمعطوف على: ﴿أُذُنُ﴾[٨]،

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ١/٥٠٣، وحجة القراءات ص (٣١٩)، والدر المصون ٦/٦٧.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ١/٥٠٣، وحجة القراءات ص (٣١٩)، والدر المصون ٦/٦٧.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الراء، وكسر الفاء؛ على البناء لما لم يسم فاعله: (**رُفِعْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الراء والفاء؛ على البناء للفاعل: (**رَفَعْ**).

(٤) في الأصل: (متعرضة).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح)، لكنَّ كلمة: (صح) كُتبت بعد قوله: (أي)، مما يوهم أن العبارة تكون كالتالي: (أي: خير أذن ورحمة)، وليس الأمر كذلك، بل الصواب أن كلمة: (صِح) تكون بعد قوله: (أذن)، والعبارة الصحيحة هي ما أثبته، وهو الذي في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٩٤).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ١/٥٠٤، وحجة القراءات ص (٣٢٠).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٨) فالمعنى: قل هو أُذُنُ خيرٍ لكم ورحمة للذين آمنوا. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)).

أو على جملة: ﴿يُؤۡمِنُ﴾، أو[1] بتقدير: (وهو رحمة)[2].

٦٧٠ ـ ....يُـعْـفَ بِـنـونٍ سَــمٍّ مَـعْ

٦٧١ ـ نُونٍ[3] لَدَى أُنْثَى، تُعَذَّبْ مِثْلُهُ[4] وَبَعْدُ نَصْبُ[5] الرَّفْعِ: نَلْ..........

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿إِن يُعۡفَ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ تُعَذَّبۡ[6] طَآئِفَةُۢ﴾ [٦٦].

فاقرأه: ﴿نَّعۡفُ﴾؛ (**بِنُونٍ**) العظمة[7] مكان الياء، وفاء مضمومة.

و(**سَمٍّ**)[8]؛ أي: ابنه للفاعل.

فـ﴿عَن طَآئِفَةٖ﴾ في محل نصب به.

(**مَعْ**) (**نُونٍ**) للعظمة.

(**لَدَى**).

---

(١) خبر محذوف. (ينظر: الإتحاف ٢/٩٤).

(٢) أو على إضمار مضاف تقديره: قل هو أذن خير لكم، وهو ذو رحمة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ١/٥٠٣ ـ ٥٠٤، وحجة القراءات ص (٣٢٠).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون بلا تنوين: (**نُونِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر النون مع التنوين: (**نُونٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ اللام: (**مِثْلُهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح اللام: (**مِثْلَهُ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الباء: (**نَصْبُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الباء: (**نَصْبِ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) في الأصل: (يعذب)، وهو خطأ وتصحيف.

(٧) مفتوحة.

(٨) قال النويري: «أشار بقوله: (**سَمٍّ**)؛ إلى البناء للفاعل». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٣٨).

تاء (**أُنْثَى**)[١].

قوله: (**تُعَذَّبْ**) المبني للمفعول.

(**مِثْلُهُ**)؛ أي: مثل: ﴿نَّعْفُ﴾ في نائبه للفاعل؛ فالذال مكسورة[٢].

(**وَ**)﴿طَآئِفَةٌ﴾.

(**بَعْدُ**)؛ أي: بعد ﴿نَّعْفُ﴾.

(**نَصْبُ الرَّفْعِ**)؛ أي: منصوب.

على أنه مفعول به.

للمرموز إليه بنون: (**نَلْ**)[٣]؛ أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله.

فحاصل قراءته: ﴿نَّعْفُ﴾، و﴿نُعَذِّبْ﴾؛ بالنون فيهما[٤].

وضم فاء: ﴿نَّعْفُ﴾.

وكسر ذال: ﴿نُعَذِّبْ﴾[٥].

ونصب: ﴿طَآئِفَةٌ﴾ الثاني.

وأمَّا الباقون: فقرؤوه:

﴿يُعْفَ﴾؛ بياء مضمومة، وفتح الفاء[٦].

مبنياً للمفعول.

و﴿تُعَذَّبْ﴾؛ بتاء مضمومة، وفتح الذال[٧].

(١) قال النويري: «صرح بالتأنيث؛ لأن ضد النون الياء». (ينظر: شرح النويري ٣٣٨/٤).
(٢) والباء ساكنة.
(٣) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.
(٤) مبنياً للفاعل.
(٥) مبنياً للمفعول.
(٦) مبنياً للمفعول.
(٧) مبنياً للمفعول ـ أيضاً ـ.

كذلك: ﴿طَآئِفَةٌ﴾ الثاني؛ بالرفع.

نائب الفاعل، ونائب الفاعل في الأول: الظرف بعده[(١)].

هذا ويوقف على: ﴿نَبَأُ﴾ [٧٠]؛ لحمزة، وهشام بخلفه؛ بالإبدال ألفاً[(٢)]؛ لفتح ما قبله[(٣)]، وبين بين على الروم[(٤)] فقط[(٥)].

وتقدَّم:

إبدال: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾ [٧٠]؛ لقالون بخلفه[(٦)].

وإسكان سين: ﴿رُسُلُهُم﴾ [٧٠]؛ لأبي عمرو[(٧)].

وضم راء: ﴿رِضْوَٰنَ﴾ [٧٢]؛ لشعبة[(٨)].

---

(١) ينظر توجيه القراءتين في: شرح الهداية ص (٥٢٠)، والكشف ٥٠٤/١، وحجة القراءات ص (٣٢٠)، والدر المصون ٨١/٦ ـ ٨٢.

(٢) بحركة ما قبلها. (ينظر: النشر ٤٦٩/١).

(٣) واتِّباعاً للرسم، وهو اختيار أبي محمد مكي بن أبي طالب، وأبي عبدالله شريح؛ صاحب الكافي، وغيرهما. (ينظر: النشر ٤٦٥/١).

(٤) وهو مذهب ابن بليمة، وابن سوار، وأبو القاسم بن الفحام، وغيرهم. (ينظر: النشر ٤٦٥/١ ـ ٤٦٦).

(٥) فلا يجوز إبدالها بحركة نفسها؛ لمخالفة الرسم، وعدم صحته رواية. (ينظر: النشر ٤٧٠/١).

(٦) والإبدال في كلمة: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾، ليس لقالون وحده ـ كما قد يُفْهِمُهُ ظاهر كلام الشارح ـ بل قد أبدلها غيره ـ كما هو معلوم من مذاهبهم في باب الهمز المفرد ـ ؛ فأبدلها ورش من طريقيه، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر بكماله، أمَّا قالون؛ فالإبدال فيهما من طريق أبي نشيط عن ابن سوار، وصاحب الكفاية، وأبي العلاء، وغيرهم، وهو الصحيح عن الحلواني، وأما الهمز فهي رواية الجمهور عنه، والوجهان صحيحان عن قالون، ـ كما قاله في النشر ـ، وقراءة قالون بإبدال الهمزة بخلفه؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٨). والنشر ٣٩٤/١، وشرح منحة مولى البر ص (٤٨)، والإتحاف ٩٥/٢).

(٧) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢١٥/٢، والإتحاف ٩٥/٢.

(٨) ينظر: طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٣)، والنشر ٢٣٨/٢، والإتحاف ٩٥/٢.

وكسر غين[1]: ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ [٧٨]؛ له[2]، ولحمزة.

٦٧١ - ....**وَظِـلَّـهُ**[3]:

٦٧٢ - **الْمُعْذِرُونَ الْخِفُّ**............ ....

(**وَ**)للإمام[4] المرموز إليه بظاء: (**ظِلَّهُ**)[5]؛ أي: يعقوب وحده ـ بكماله ـ.

﴿**الْـمُـعْـذِرُونَ**﴾ مِـنْ قـولـه تـعـالـى: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ [٣٨١] مِنَ ٱلْأَعْرَابِ﴾ [٩٠].

(**الْخِفُّ**)؛ أي: اقرأه بسكون العين، وكسر الذال مخففة.

من (أَعْذَرَ[6])؛ كـ(أَكْرَمَ)، (يُكْرِمُ[7]).

والباقون: بفتح العين، وتشديد الذال.

إمَّا من (عَذَّرَ[8]) المضاعف؛ بمعنى: (تكلف العذر)، فالمعنى أنه: (يوهم أن له عُذراً[9])، أو من (افتعل)، والأصل: (اعتذر)؛ فأدغمت التاء في الذال[10].

---

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٩٥.
(٢) أي: لشعبة.
(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**وظِلَّهُ**)، والثاني: بضم اللام: (**وَظِلُّهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.
(٤) في الأصل: (الإمام)، والصواب ما أثبته.
(٥) قال ابن الناظم: «أي: ظِلُّ القارئ؛ وهو يعقوب». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٦)).
(٦) المعدى بالهمزة. (ينظر: شرح النويري ٤/٣٤٠).
(٧) ينظر: الدر المصون ٦/٩٦، واللباب ١٠/١٦٨، والإتحاف ٢/٩٦، وشرح النويري ٤/٣٤٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٦).
(٨) على وزن (فَعَّل). (ينظر: الدر المصون/٩٦).
(٩) ولا عُذْرَ له. (ينظر: الدر المصون ٦/٩٦، والإتحاف ٢/٩٦).
(١٠) قال أبو الحسن شريح: «يقال أَعْذَر الرجل إذا جاء بعذر واضح، واعْتَذَر إذا جاء بعذر وإن لم يَلُحْ، والمراد بالآية ـ على اختلاف في معناها ـ: أنهم جاؤوا بعذر لائح، =

وتقدَّم إمالة راء: ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [٩٤]؛ وصلاً للسوسي بخلفه[(١)]، فله [على وجه][(٢)] الإمالة؛ ترقيق لام الجلالة[(٣)]، وتفخيمها[(٤)]، وهما صحيحان[(٥)].

٦٧٢ ـ ....وَالسَّوءِ[(٦)] اضْمُمَا كَـشَـانِ فَـتْـحٍ: حَـبْـرُ..............

= فالأولى أن يُحْمَلَ التشديد على أنهم المعتذرون». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٠)، والدر المصون ٩٦/٢، واللباب ١٦٨/١٠).

(١) قال في النشر: «فروى عنه أبو عمران بن جرير: الإمالة وصلاً، وهي رواية علي بن الرقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي، كلهم عن السوسي، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في التيسير وغيره، وقطع به أيضاً ـ للسوسي ـ أبو القاسم الهذلي في كامله، وأبو معشر الطبري، وأبو عبدالله الحضرمي صاحب المفيد، وصاحب التجريد.
وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي: الفتح، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسي سواه؛ كصاحب التبصرة، والتذكرة، والهادي، والهداية، والكافي، والغايتين، والإرشادين، والكفاية، والجامع، والروضة، والتذكار، وغيرهم». (ينظر: النشر ٧٧/٢ ـ ٧٨).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف لتمام المعنى واستقامته. (ينظر: الإتحاف ٩٦/٢).

(٣) قال في النشر: «ووجه الترقيق: عدم وجود الفتح الخالص قبلها، وهو الوجه الثاني في التجريد، وعليه نص الحافظ أبو عمرو في جامعه وغيره، وقال إنه القياس، وقال الأستاذ أبو عمرو بن الحاجب إنه الأولى لأمرين؛ أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما فُخِّمَتْ للفتح والضم، ولا فتح ولا ضم هنا، فعدنا إلى الأصل، والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة». (ينظر: النشر ١١٦/٢ ـ ١١٧).

(٤) قال في النشر: «فوجه التفخيم؛ عدم وجود الكسر الخالص قبلها، وهو أحد الوجهين في التجريد، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي، وأبي الحسن السخاوي، وغيرهم، وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين السامري». (ينظر: النشر ١١٦/٢).

(٥) قال في النشر: «والوجهان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء». (ينظر: النشر ١١٧/٢، والإتحاف ٩٦/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين مع التشديد: (**السَّوءِ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم السين مشددة: (**السُّوءِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بالوجهين، فتح السين وضمها مع التشديد، وضبطها صاحب تقريب الطيبة بضم السين بلا تشديد: (**السُوءِ**)، وهو سبق قلم.

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿ٱلسَّوْءِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [٩٨].

فـ**(ـاضْمُمَا)**؛ أي: اقرأه بضم السين.

(كَثَانِ): ﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦].

التي في سورة الـ**(ـفَتْحِ)**(١).

للمرموز إليهما بقوله: **(حَبْرُ)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو.

والباقون: بفتح السين فيهما.

وهو للذم(٢).

ومعنى المضموم: العذاب، والضرر، والبلاء(٣).

والأزرق على أصله فيه؛ من الإشباع(٤)، والتوسط(٥)؛ كـ﴿شَيْءٍ﴾.

ويوقف عليه لحمزة، وهشام بخلفه، بالنقل؛ على القياس، ولهما الإدغام أيضاً؛ إلحاقاً للواو الأصلية بالزائدة(٦).

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]، قال النويري: «خرج بقوله: **(الْفَتْحِ)** نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، و﴿مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفرقان: ٤٠]». (ينظر: شرح النويري ٣٤٠/٤، وغيث النفع ص (٢٣٩).

(٢) فالفتح على أنه مصدر. (ينظر: الكشف ٥٠٥/١، وحجة القراءات ص (٣٢٢)، والدر المصون ١٠٦/٦، والإتحاف ٩٧/٢).

(٣) والضمُّ على أنه اسم. (ينظر: الكشف ٥٠٥/١، وحجة القراءات ص (٣٢٢)، والدر المصون ١٠٦/٦، والإتحاف ٩٧/٢).

(٤) فذهب إلى الإشباع فيه: المهدوي، وهو اختيار أبي الحسن الحصري، وأحد الوجهين في الهادي، والكافي، والشاطبية، ومحتمل في التجريد. (ينظر: النشر ٣٤٦/١).

(٥) وذهب إلى التوسط فيه: أبو محمد مكي، وأبو عمرو الداني، وهو الوجه الثاني في الكافي، والشاطبية، وظاهر التجريد، وذكره ـ أيضاً ـ الحصري في قصيدته مع اختياره الإشباع. (ينظر: النشر ٣٤٦/١).

(٦) والهمز في هذه الكلمة من أنواع الهمز الواقع بعد واو أصلية، وقد نبه الصفاقسي في غيث النفع إلى أن الوقف على هذا الموضع ـ لحمزة وهشام بخلفه ـ كالوقف على: =

واحترز بـ(ثَانِ الْفَتْحِ) عن:

أوله؛ وهو: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [٦].

وثالثه؛ وهو: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [١٢].

فلا خلاف في فتحهما[١].

وتقدَّم ضم راء: ﴿قُرُبَةٌ﴾ لورش؛ على الأصل[٢].

٦٧٢ - ....الاَنْصَارِ[٣]: ظُمَا[٤]

٦٧٣ - بِرَفْعِ خَفْضٍ.................. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿الاَنْصَارِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [١٠٠].

= ﴿شَيْءٍ﴾ المجرور، وعليه: فإذا وقف عليه حمزة، وهشام ـ بخلفه ـ: ففيه النقل، مع الإسكان، والروم، ومعهما الإدغام، فهي أربعة، ذكر منها الشارح ـ وكذا صاحب الإتحاف ـ اثنان. (ينظر: النشر ١/٤٣٢ ـ ٤٣٣، والإتحاف ٢/٩٧، وغيث النفع ص (٢٣٩)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٦)، وغيث النفع ص (٢٣٩).

(٢) وقرأ الباقون: بإسكانها. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٦)، ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٩٧).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الراء: (**الاَنْصَارِ**)، والثاني: بالابتداء بلام مفتوحة، مع كسر الراء: (**لَانْصَارِ**)، والثالث: بضم الراء: (**الاَنْصَارُ**)، والرابع: ضُبِطت في النسخة التي عليه خط الناظم (ب): بكسر الراء، وتحقيق الهمز: (**الأَنْصَارِ**)، وضُبِطت في النسخة التي عليه خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ ضم الراء وكسرها، ولم تُضْبط الراء بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ضُبِطت في نسخة الشيخ القاضي، على التثليث؛ الضم، والفتح، والجر، في الظاء، وضُبطت في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بضم الظاء: (**ظُمَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الظاء: (**ظَمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تُضْبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فقرأه المرموز إليه بظاء: **(ظَمَا)**[١]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

(بِرَفْعِ خَفْضٍ)؛ أي: برفع الراء.

على أنَّه مبتدأ، خبره جملة: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾[٢].

أو عطف على: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ﴾[٣].

وقرأه الباقون: بالجر.

نسقاً على: ﴿ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾[٤].

٦٧٣ ـ ....تَحْتَهَا اخْفِضْ وَزِدِ[٥] مِنْ: دُمْ.................................

وَقَولُهُ: (﴿**تَحْتَهَا**﴾ **اخْفِضْ وَزِدِ**) (﴿**مِنْ**﴾)؛ أراد به: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [١٠٠]، التي أوَّلها: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾.

فأمر بقراءته[٦] بالجر، وزيادة: ﴿مِن﴾ قَبْلُ[٧].

للإمام المرموز إليه بدال: **(دُمْ)**؛ أي: ابن كثير المكي ـ وحده ـ بكماله.

وهو كذلك في مصحف مكة المشرفة[٨].

---

(١) ومعنى قوله: **(ظَمَا)**؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

(٢) مبنيًّا للمفعول.

(٣) وهو اختيار أبو الحسن شريح. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥١)، والإتحاف ٩٧/٢).

(٤) مبنياً للمفعول.

(٥) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(وَرد)**، ولا شك أنه تصحيف موهم، بينما ضبطها في أصل الشرح ـ كالجماعة ـ: **(وَزِدِ)**.

(٦) أي: قراءة لفظة: ﴿تَحْتِهَا﴾.

(٧) أي: قبل لفظة: ﴿تَحْتِهَا﴾.

(٨) ينظر: الكشف ٥٠٥/١، وحجة القراءات ص (٣٢٢)، والإتحاف ٩٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٦)، وشرح النويري ٣٤١/٤، وغيث النفع ص (٢٣٩).

والباقون: بحذف: ﴿مِن﴾، ونصب: ﴿تَحۡتَهَا﴾.

مفعول فيه، وهو كذلك في مصاحفهم(١).

قال في الرائية(٢):

.... **مِنْ تَحْتِهَا آخِراً مَكِّيُّهُمْ زَبَرَا**

٦٧٣ ـ .... **......صَلَاتَكَ: لِصَحْبٍ وَحِّدِ.**

٦٧٤ ـ مَعْ(٣) هُودَ. وَافْتَحْ تَاءَها(٤) هُنَا........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿صَلَوٰتَكَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡ﴾ [١٠٣].

فـ(**لِـ**)ـحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وحفص، المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٍ**).

(**وَحِّدِ**)؛ أي: اقرأه بالإفراد لهم.

(**مَعْ**) قوله: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧].

في سورة (**هُودَ**).

---

(١) قال في شرح الهداية: «زيادة: ﴿مِن﴾، وحذفها؛ سواءٌ في المعنى». (ينظر: الكشف ٥٠٥/١، وحجة القراءات ص (٣٢٢)، والإتحاف ٩٧/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٦)، وشرح النويري ٣٤١/٤، وغيث النفع ص (٢٣٩)).

(٢) ومعنى: (زَبَرَا)؛ أي: كتب. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٢٩)، البيت رقم (٧٧)).

(٣) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**مِنْ**)، وهو تصحيف، وقد ضبطها في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**مَعْ**)، وقد ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي ـ وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع ـ؛ بفتح العين: (**مَعَ**)، وهو سبق قلم، والصواب الذي عليه جميع النسخ الاخرى؛ سكون العين: (**مَعْ**).

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بالهاء وألف بعدها؛ على التأنيث: (**تَائَهَا**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ على التذكير: (**تَاءَهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ على التذكير، لكنها انفردت برسمها؛ بألف ممدودة بعد التاء، بعدها هاء: (**تَآه**).

على أن المراد **[٣٨٢]** بها الجنس[١].

(وَافْتَحْ تَاءَهَا هُنَا)؛ أي: اقرأ ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [١٠٣]، بفتح التاء لأهل: (صَحْب).

لأنه مفرد منصوب بـ﴿إِنَّ﴾[٢].

والباقون: بالجمع في الموضعين[٣]، وكسر التاء هنا.

لجمعه بألف وتاء[٤].

٦٧٤ - ....وَدَعْ (وَاوَ) الَّذِينَ: عَمَّ......................

(وَدَعْ)؛ أي: اترك.

(وَاوَ): ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا﴾ [١٠٧].

أي: اقرأه بحذف الواو قبل: ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

---

(١) فهو مصدر، والمصدر يؤدي عن الواحد والجمع، فهو بلفظه يدل على الكثرة. (ينظر: الإتحاف ٩٧/٢، والكشف ٥٠٦/١، وشرح الهداية ص (٥٢١ ـ ٥٢٢)، وشرح النويري ٣٤١/٤).

(٢) وقد جاء في شرح ابن الناظم بتحقيقيه، وتقريب الطيبة، ما نصُّه: «وكسر التاء هنا على النصب بـ(أَنَّ)، قلتُ: ولعله سبق قلم تُوبعَ فيه أصل مخطوط شرح ابن الناظم، وذلك لإجماعهم ـ أي محققا شرح ابن الناظم وتقريب الطيبة ـ على هذا السهو المتمثل بفتحهم لهمزة (أَنَّ)، والصواب كسرها؛ ليكون السياق كالتالي: «وكسر التاء هنا على النصب بـ(إنَّ)»، وذلك موافقة للنصِّ القرآني حيث إن الهمزة فيه مكسورة بلا خلاف، كما هي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ﴾ [١٠٣]، وقد انتبه لها الدكتور شعبان إسماعيل في تحقيقه لشرح ابن الناظم وضبطها بكسر الهمزة. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق/أنس مهرة ص (٢٤٦)، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٦١٤)، وتقريب الطيبة ص (٢٨٣)، وشرح ابن الناظم بتحقيق شعبان إسماعيل ٧٣٣/٢).

(٣) لأنَّ المصادر قد تُجْمَع، وإذا قلنا بأن الصلاة هنا بمعنى الدعاء، فإن الدعاء يختلف أجناسه وأنواعه، فجُمِعَ المصدر لذلك. (ينظر: الكشف ٥٠٦/١، وشرح الهداية ص (٥٢١ ـ ٥٢٢)، وشرح النويري ٣٤١/٤).

(٤) قال النويري: «والفتح والكسر قياس إعراب الواحد والجمع». (ينظر: شرح النويري ٣٤١/٤).

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

كمصاحفهم(١).

فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأٌ(٢)، خبره محذوف؛ أي: (وفيمن وصفنا)(٣)، أو الخبر: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ﴾ [١١٠](٤)، أو: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [١٠٨](٥).

والباقون: بإثبات الواو قبله.

كمصاحفهم(٦).

عطفاً(٧) على ما تقدم من القصص: ﴿وَءَاخَرُونَ﴾ [١٠٦].

أو مستأنف(٨)، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ؛ كما تقدم في قراءة الحذف(٩).

وإلى الرسمين أشار في الرائية بقوله(١٠):

وَدُونَ وَاوِ الَّذِينَ الشَّامِ وَالْمَدَنِي ....

---

(١) ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وحجة القراءات (٣٢٣)، وشرح النويري ٣٤١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٧)، وغيث النفع ص (٢٣٩)، والإتحاف ٩٨/٢.

(٢) على أحد الأقوال فيها، وقيل: بل بدل من: ﴿وَءَاخَرُونَ﴾ [١٠٦]، قبلها، وقول ثالث: أنه منصوب على الاختصاص. (ينظر: الدر المصون ١١٩/٦).

(٣) وقيل خبره: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ [١٠٩]، والعائد محذوفٌ تقديره: بنيانه منهم. (ينظر: الدر المصون ١١٩/٦، والإتحاف ٩٨/٢).

(٤) قاله النحاس والحوفي، وقال في الدر المصون: «وفيه بعد؛ لطول الفصل». (ينظر: الدر المصون ١١٩/٦، والإتحاف ٩٨/٢، والكشف ٥٠٧/١).

(٥) قاله الكسائي. (ينظر: الدر المصون ١١٩/٦، والإتحاف ٩٨/٢).

(٦) ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وحجة القراءات (٣٢٣)، وشرح النويري ٣٤١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٧)، وغيث النفع ص (٢٣٩)، والإتحاف ٩٨/٢.

(٧) على أنه عطف جملة على جملة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٢١ ـ ٥٢٢)، والكشف ٥٠٧/٤، والإتحاف ٢٩٨).

(٨) ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وشرح النويري ٣٤١/٤، والإتحاف ٩٨/٢.

(٩) وقيل: إنه منصوب على الاختصاص. (ينظر: الدر المصون ١٢٠/٦، والإتحاف ٩٨/٢).

(١٠) ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٢٩)، البيت رقم (٧٨).

٦٧٤ ـ ....بُـنْـيَـانَ[١] ارْتَـفَـعْ

٦٧٥ ـ مَعْ أُسِّسَ[٢] اضْمُمْ وَاكْسِرِ: اعْلَمْ كَمْ مَعَا ....

واخْتُلِف في: ﴿بُنْيَانَ﴾؛ أي: ﴿بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ [١٠٩].

فـ(**ـارْتَفَعْ**).

(مَعْ ﴿**أُسِّسَ**﴾) قبله.

فـ(**ـاضْمُمْ**) الهمزة.

(**وَاكْسِرْ**) السين.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**اعْلَمْ كَمْ**)؛ أي: نافع، وابن عامر.

فإنَّهما قرءا:

﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾ [١٠٩].

﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا﴾ [١٠٩].

الموضعين (**مَعاً**)؛ بضم الهمزة، وكسر السين، مِن: ﴿أُسِّسَ﴾.

على البناء للمفعول[٣].

ورفع: ﴿**بُنْيَانُهُ**﴾ فيهما.

على النيابة عن الفاعل.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون الثانية: (**بُنْيَانَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع النون الثانية: (**بُنْيَانُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للمفعول: (**أُسِّسَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: على البناء للفاعل: (**أَسَّسَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ينظر: الكشف ١/٥٠٧، وشرح الهداية ص (٥٢٢).

وقرأ الباقون: بفتحهما.

على البناء للفاعل[1].

ونصب: ﴿بُنْيَـٰنَهُۥ﴾ بعدها.

مفعول به، والفاعل ضمير: (من)[2].

وتقدَّم الخلاف في حرف: ﴿هَـٰارٍ[3]﴾[4].

٦٧٥ - .... إِلَّا إِلَى[5] أَنْ: ظَفَرٌ[6]...............

---

(١) ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وشرح الهداية ص (٥٢٢).

(٢) في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ﴾، و﴿خَيْرٌ أَم مَّنْ﴾. (ينظر: الكشف ٥٠٧/١، وشرح النويري ٣٤٢/٤، والإتحاف ٩٨/٢).

(٣) في الأصل كتبت: (وهار)، وهو خطأ.

(٤) قال في النشر: «وقد كانت راؤه لاماً، فجعلت عيناً بالقلب، وذلك أن أصله: (هاير)، أو (هاور)، من (هار)، (يهير)، أو (يهور) وهو الأكثر، فقدمت اللام إلى موضع العين، وأخرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل في: (قاضي)، فالراء حينئذٍ ليست بطرف، ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف، وكذا إلى لفظها الآن، فهي بعد الألف متطرفة؛ فلذلك ذكرت هنا، وعلى تقدير الأصل ليست كذلك بل بينهما حرف مقدر»؛ وكلام المحقق ابن الجزري بيان لما قد يرد من سؤال حول هذه اللفظة وهو: لِمَ خرج: ﴿هَـٰارٍ﴾ عن قاعدة الألف التي قبل الراء المتطرفة، وهو صورته في تلك؟، وقد نصَّ على هذا السؤال في غيث النفع ثم جعل كلام ابن الجزري المذكور جواباً عليه.
وأما مذاهب القراء في هذه الكلمة: فقرأها بالإمالة: قالون، وابن ذكوان، بخلفهما، وأبو عمرو، وشعبة، والكسائي، وقلله: الأزرق، والوجهان صحيحان عن قالون من طريقيه، والإمالة لابن ذكوان من طريق: الصوري، وابن الأخرم، والأخفش. (ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٢)، البيت رقم (٣٠٥)، والنشر ٥٧/٢، والإتحاف ٩٨/٢، وغيث النفع ص (٢٣٩)).

(٥) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: (**إلى**)؛ على أنها حرف جرٍّ، وهي كذلك في جميع النسخ والشروح؛ وانفرد تحقيق الشيخ أيمن سويد، بضبطها: (**إلا**)، وهو بعيد؛ من جهة أن قراءة يعقوب لهذا الحرف إنما هي بمعنى حرف الجر، ورسمها بهذا الشكل يخالف رسم المصحف على قراءة يعقوب، ومن جهة أن هذه الكلمة بهذا الرسم توهم معنى الاستثناء وهو ـ في قراءة يعقوب ـ غير مراد.

(٦) ضُبِطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الظاء والفاء: (**ظَفَرٌ**)، وهي كذلك في =

واخْتُلِفَ في: ﴿إِلَّآ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ[١] ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [١١٠].

فقرأه: ﴿إِلَىٰٓ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾؛ بتخفيف اللام.

المرموز إليه بظاء: **(ظَفَرٌ)**[٢]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنها حرف جر[٣].

والباقون: بتشديدها.

على أنها حرف استثناء[٤]، والمستثنى منه محذوف؛ أي: (لا يزال بنيانهم ريبة في كل وقت إلا وقت تقطيع قلوبهم، أو في كل حال إلَّا حال تقطيعها بحيث لا يبقى لها قابلية الإدراك والإضمار)[٥].

= شرح موسى جار الله، وضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم؛ بالضمِّ في الظاء والفاء معاً: **(ظُفُرٌ)**، وهي كذلك في نسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الظاء، وفتح الفاء: **(ظُفَرٌ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(ظَفَرٌ)**، **(ظُفُرٌ)**، **(ظُفَرٌ)**.

(١) في الأصل: (بنيانه)، وهو خطأ وتصحيف.

(٢) ومعنى قوله: **(ظَفَرٌ)** ـ بفتح الظاء والفاء ـ؛ هو الفوز بالمطلوب والحصول على المرغوب، وأما بضم الظاء والفاء: **(ظُفُرٌ)**؛ فهي واحد الأظفار؛ وهي التي تكون في رؤوس الأصابع.

(٣) قال أبو الحسن شريح: «قراءة حسنة، ومعناها: إلى أن تتقطع قلوبهم فيموتوا، أو: إلى أن يموتوا فتتقطع قلوبهم بالبلى، وإلى هذا المعنى تؤول قراءة من قرأ بالتشديد؛ لأن المعنى: إلى أن تتقطع قلوبهم فيموتوا»، وقال النويري: «ووجهه: أنه جعلها غاية، والتخصيص على هذا حاصل لكن بالغاية». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥١)، والدر المصون ١٢٧/٦، والإتحاف ٩٩/٢، وشرح النويري ٣٤٢/٤).

(٤) ينظر: الإتحاف ٩٩/٢، وشرح النويري ٣٤٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب).

(٥) ينظر: الإتحاف ٩٩/٢.

٦٧٥ ـ ....تَقَطَّعَا

٦٧٦ ـ ضُمَّ: اتْلُ صِفْ حَبْرًا رَوَى........... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَقَطَّعَا﴾ [١١٠]، المذكور(١).

فـ(ـضُمَّ)؛ أي: اقرأه بضم التاء.

على البناء للمفعول، مضارع (قَطَّعَ)؛ بالتشديد(٢).

للمرموز إليهم بقوله: (**اتْلُ**(٣) **صِفْ**(٤) **حَبْرًا رَوَى**(٥))؛ أي: نافع، وشعبة، وابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأه الباقون: بفتح التاء.

مبنياً للفاعل، أصله: (تتقطع)؛ مضارع (تقطع) حُذِفَتْ منه إحدى **[٣٨٣]** التاءين(٦).

وسَبَقَ:

تقديم المبني للمفعول على المبني للفاعل في قوله: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [١١١]؛ لحمزة، والكسائي، وخلف(٧).

---

(١) أي: المذكور في الآية السابقة.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٢٧/٦، والكشف ٥٠٩/١، وشرح الهداية ص (٥٢٣)، وحجة القراءات ص (٣٢٤).

(٣) ومعنى قوله: (**اتْلُ**)؛ فعل أمر؛ من القراءة والتلاوة.

(٤) قال ابن الناظم: «قوله: (**صِفْ**)؛ من الوصف». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٢٩)).

(٥) ويأتي (**رَوَى**) فعلاً؛ من الرواية، ومن (الرِواء) أيضاً على لغة، يقال: رَوَيْت من الماء، ورأيت منه؛ على القلب.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٢٧/٦، والكشف ٥٠٨/١ ـ ٥٠٩، وشرح الهداية ص (٥٢٣)، وحجة القراءات ص (٣٢٤).

(٧) ينظر: طيبة النشر، سورة آل عمران، الأبيات رقم (٥٤٨ ـ ٥٤٩)، والنشر ٢٤٦/٢، والإتحاف ٩٩/٢.

وضم سين: ﴿عُسْرَةِ﴾ لأبي جعفر[١].

٦٧٦ - ....**يَزِيغُ: عَنْ فَوْزٍ**...................................

واخْتُلِفَ في: ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [١١٧].

فقرأه بياء التذكير ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**عُنْ**[٢] **فَوزٍ**[٣])؛ أي: حفص، وحمزة.

قال في الاتحاف[٤]: «واسم: ﴿كَادَ﴾ حينئذٍ ضمير الشأن، و﴿قُلُوبُ﴾؛ مرفوع بـ﴿تَزِيغُ﴾[٥]، والجملة نصب خبراً لها[٦]»[٧].

والباقون: بتاء التأنيث.

وعليها فيُحْتَمَل التوجيه المذكور، ويُحْتَمَل أن يكون: ﴿قُلُوبُ﴾؛ اسم كاد[٨]، و﴿تَزِيغُ﴾ خبراً مقدماً، لأنَّ الفعل مؤنث، وإنما قدر هذا الإعراب؛ لأن الفعل إذا دخل عليه الفعل قُدِّرَ اسم بينهما[٩].

---

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٩٩.

(٢) ومعنى قوله: (**عَنْ**)؛ حرف جرّ من معانيه؛ المجاوزة، والتعليل، وانتهاء الغاية، وتأتي بمعنى (بَعد)، ومعنى (مِنْ)، وغيرها من المعاني.

(٣) ومعنى قوله: (**فَوزٌ**)؛ هو النجاة والظفر بالأمنية والخير.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/١٠٠.

(٥) هكذا ضُبطت في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف؛ أي: بتاء التأنيث، لكنه في الدر المصون ضبطها بياء التذكير، وهو الأقرب للصواب، لاسيما وأنه بصدد توجيه قراءة التذكير لا قراءة التأنيث. (ينظر: الدر المصون ٦/١٣٣، والإتحاف ٢/١٠٠).

(٦) ويكون اسمها ضمير القوم، أو الجمع الذي دلَّ عليه ذِكْر المهاجرين والأنصار، ولذلك قدره أبو البقاء وابن عطية: (من بعد كاد القوم). (ينظر: الدر المصون ٦/١٣٢).

(٧) ونصَّ كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦/١٣٢، والإتحاف ٢/١٠٠).

(٨) مرفوع بـ(كاد)، وأُنِّث لتأنيث الجمع. (ينظر: الدر المصون ٦/١٣٢).

(٩) الكلام بحروفه في الإتحاف والدر المصون. (ينظر: الإتحاف ٢/١٠٠، والدر المصون ٦/١٣٥، وشرح الهداية ص (٥٢٣)، والكشف ١/٥١٠).

٦٧٦ ـ ....يَرَوْنَ خَاطَبُوا[(١)]: فِيهِ ظَعَنْ[(٢)]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَرَوْنَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ﴾ [١٢٦].

فـ(**ـخَاطَبُوا**)؛ أي: قرؤوه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**فِيهِ ظَعَنْ**[(٣)])؛ أي: حمزة، ويعقوب.

والمخاطب: المؤمنون[(٤)]؛ على سبيل التعجب[(٥)].

وقرأه الباقون: بياء الغيب.

رجوعاً على: ﴿ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [١٢٥][(٦)].

هذا وفيها مضافتان[(٧)]:

﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ [٨٣].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء؛ على الأمر: (**خَاطِبُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به الشيخ القاضي في تحقيقه للمتن، حيث ضبطها؛ بفتح الطاء؛ فعل ماض: (**خَاطَبُوا**)، ولم تضبط بالشكل في شرح موسى جار الله، ولا في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالياء، ثم العين: (**يعن**)، وهو تصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كالجماعة ـ؛ بالظاء ثم العين: (**ظَعَن**).

(٣) ومعنى قوله: (**ظَعَنْ**)؛ السير والسفر.

(٤) ينظر: الدر المصون ١٤١/٦، والكشف ٥٠٩/١، وشرح الهداية ص (٥٢٣)، وحجة القراءات ص (٣٢٦).

(٥) أي: أفلا ترون أيها المؤمنون تَكَرُّر افتتانهم وغفلتهم عن التوبة والاعتبار. (ينظر: الإتحاف ١٠٠/٢، وشرح النويري ٣٤٣/٤).

(٦) فهو مسند إلى المنافقين على جهة التوبيخ؛ أي: أو لا يرى المنافقون أنهم يفتنون؛ أي: يمتحنون بالمرض من كل عام مرة أو مرتين. (ينظر: الدر المصون ١٤١/٦، والكشف ٥٠٩/١، وحجة القراءات ص (٣٢٦)).

(٧) ينظر: النشر ٢٨١/٢.

أسكنها: حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف في اختياره، وشعبة.

﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [٨٣].

فتحها: حفص وحده.

وليس فيها **زائدة.**

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].



(١) ينظر: النشر ٢/٢٧٨ ـ ٢٨١، وتقريب النشر ص (١٢٠ ـ ١٢٢)، وشرح النويري ٤/٣٣٤ ـ ٣٤٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٤ ـ ٢٤٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٢/ب ـ ل ١٠٤/أ)، والإتحاف ٢/٨٦ ـ ١٠٢.

سُورَةُ يُونُسَ ـ عَلَيهِ السَّلَامُ ـ

أمال الراء من: ﴿الٓر﴾[1] هنا[2]، وفي هود[3]، ويوسف[4]، وإبراهيم[5]، والحجر[6]، و﴿الٓمٓر﴾ أول الرعد[7]؛ أبو عمرو، وابن عامر[8]، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف[9].

---

(١) ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمَدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي على حرفين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: غيث النفع ص (٢٤٠)).

(٢) أي: سورة يونس: الآية [١].

(٣) الآية: [١].

(٤) الآية: [١].

(٥) الآية: [١].

(٦) الآية: [١].

(٧) الآية: [١].

(٨) وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، قال في النشر: «وهذا الذي قطع به الجمهور لابن عامر بكماله، وعليه المغاربة، والمصريون قاطبة، وأكثر العراقيين، وهو الذي لم يذكر في التذكرة، والمبهج، والكافي، وأبو معشر في تلخيصه، والهذلي في كامله، وغيرهم عنه سواه، إلا أن الهذلي استثنى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان يعني عن الحلواني عنه، وتبعه على ذلك أبو العز في كفايته، وزاد الفتح أيضاً له من طريق الداجواني، وتبعه على الفتح ـ للداجواني ـ الحافظ أبو العلاء، وكذلك ذكر ابن سوار وابن فارس عن الدجواني، ولم يذكر في التجريد عن هشام إمالة البتة، قلتُ: والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، فقد نص عليه هشام كذلك في كتابه؛ أعني على الإمالة، ورُوِيَ أيضاً منصوصاً عن ابن عامر بإسناده، قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهو الصحيح عنه ـ يعني عن هشام ـ ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك». (ينظر: النشر ٦٦/٢).

(٩) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٧)، والنشر ٦٧/٢، والإتحاف ١٠٣/٢.

إجراءً لألفها مجرى المنقلبة عن الياء(١).

وقلَّلها: الأزرق(٢).

وفتحها: الباقون(٣).

وسَكَتَ أبو جعفر(٤) على كل حرف من حروف: ﴿الٓر﴾.

وتقدَّم الخلاف في:

[﴿لَسَٰحِرٌ﴾ [٢]](٥).

و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٣](٦).

٦٧٧ ـ وَإِنَّهُ(٧) افْتَحْ: ثِقْ......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّهُۥ يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [٤].

---

(١) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف. (ينظر: الإتحاف ١٠٣/٢).

(٢) ينظر: النشر ٦٧/٢، والإتحاف ١٠٣/٢.

(٣) ينظر: النشر ٦٧/٢، والإتحاف ١٠٣/٢.

(٤) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (السحر)، والحرف القرآني المختلف فيه بخلافه، ولأن الشارح ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ اعتاد أن يذكر الكلمات المختلف فيها كما وردت في النص القرآني، فقد أثبتها كما رسمت في المصحف الشريف، حتى لا يتوهم أن قوله: (السحر)، كلمة من القرآن. وقرأ: ﴿لَسَٰحِرٌ﴾؛ بالألف، وكسر الحاء: ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، والباقون: بغير ألف، مع سكون الحاء. (ينظر: طيبة النشر، سورة المائدة، ص (٧٢)، الأبيات رقم (٥٨٨ ـ ٥٨٩)، والنشر ٢٥٦/٢، والإتحاف ١٠٣/٢ ـ ١٠٤).

(٦) قرأه بالتخفيف: حفص وحمزة والكسائي، وقرأه الباقون: بالتشديد. (ينظر: طيبة النشر سورة البقرة، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ١٠٤/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: **(وَإِنَّهُ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الهمزة: **(وَأَنَّهُ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

فـ(ـافْتَحْ)؛ أي: اقرأه بفتح همزة: ﴿إِنَّ﴾.

للمرموز إليهم بثاء: (ثِقْ)[(١)]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على حذف لام الجر[(٢)].

والباقون: بالكسر.

على الاستئناف[(٣)].

وتقدَّم همز: ﴿ضِيَآءً[(٤)]﴾ [٥]، لقنبل[(٥)].

---

(١) قال ابن الناظم: «قوله: (ثِقْ)؛ أي: بهذه القراءة، ولا يُعْتَبَرُ قول من ضعَّفَها، كيف وهي قراءةٌ نُقِلت إلينا عن الصحابة»؛ وهو يريد بذلك الرد على من طعن في صحة هذه القراءة مثل الزجاج، والفارسيّ، والزمخشريّ، وغيرهم كأبي البقاء حيث قال: «وهي قراءة ضعيفة جداً، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي، لم يضبط عن القارئ، وذلك أن القارئ أشار إلى الضمِّ تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء فلم يدرك الراوي هذه الإشارة، وقيل: إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حرَّكها بالضمِّ إتّباعاً لحركة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف»، وقد انبرى للرد على هذا الطعن والتضعيف لهذه القراءة المتواترة الإمام ابن الجزري في النشر، فقال: «إنَّ أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره، وهو لم ينفرد بهذه القراءة، بل قرأ بها غيره من السلف، ورويناها عن قتيبة عن الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضاً الأعمش، وقرأنا له بها من كتاب المبهج وغيره، وإذا ثبت مثله في لغة العرب فكيف ينكر». (ينظر: المحتسب ٧١/١ ـ ٧٣، والدر المصون ٢٧٢/١، والنشر ٢١٠/٢ ـ ٢١١، وشرح ابن الناظم ص (١٧١)، والإتحاف ٣٨٧/١).

(٢) فهو على تقدير اللام؛ أي: حقًّا لأنَّه، أو على أنه معمول للفعل الناصب: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: وعد الله بدأ الخلق ثم أعادته، والمعنى: إعادة الخلق بعد بدئه، وقيل فيها توجيهات أخرى أوصلها في الدر المصون إلى ستة أقوال. (ينظر: الدر المصون ١٤٨/٦ ـ ١٤٩، وشرح النويري ٣٤٦/٤، والإتحاف ١٠٤/٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ١٤٨/٦، وشرح النويري ٣٤٦/٤، والإتحاف ١٠٤/٢.

(٤) في الأصل رسمت بالوجهين؛ الهمز والياء.

(٥) فرواه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد، وذلك بقلب الياء همزة، وأُوِّلت على أنه مقلوبٌ قدمت لامه ـ التي هي همزة ـ إلى موضع عينه، وأُخِّرت عينه ـ التي هي واو ـ إلى موضع اللام، فوقعت الياء ظرفاً بعد ألف زائدة، فقلبت همزة، على حد: (رداء)، وقرأ الباقون: بالياء قبل الألف وبعد الضاد؛ جمع (ضوء)، كـ(ـسوط)، و(سياط)، =

٦٧٧ - ....وَ(يَا) نُفَصِّلُ[(١)]: حَقٌّ عَـلَا...............................

وَقَوْلُهُ: (**وَ"يَا" ﴿نَفَصِّلَ﴾**)؛ أي: وقرأ ﴿**نُفَصِّلُ**﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ [٥].

بياء الغيب.

المرموز إليهم بقوله: (**حَقٌّ عَلَا**[(٢)])؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وحفص.

جرياً على اسم الله - ﷻ -[(٣)].

والباقون: بنون العظمة[(٤)].

وتقدم:

تسهيل همزة: ﴿وَٱطْمَأَنُّواْ﴾[(٥)] [٧]؛ للأصبهاني[(٦)].

= وزعم ابن مجاهد أن هذه القراءة غلط، مع اعترافه أنه قرأه كذلك على قنبل، قال الشارح في باب الهمز المفرد: «بل هو الغلط، ولذا خالفه الناس، فإنهم رووه عنه بالهمزة، بلا خلاف عنهم»، وقال في الدر المصون: «إن قنبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد»، ولا خلاف بين القراء في الهمز الذي بعد الألف. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ١٠٤/٢، والدر المصون ١٥٢/٦، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون؛ على التعظيم: (**نُفَصِّلُ**)، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يُفَصِّلُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وكذا هو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٢) وقوله: (**عَلَا**)، فعل ماض، يقال: علا الشيءُ؛ أي: ارتفع، وعلا بالإمر؛ أي: استقل به، أو اضطلع به.

(٣) الكلام بنصه في الإتحاف، وشرح المنير السمنودي على الطيبة. (ينظر: الكشف ٥١٣/١، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، وحجة القراءات ص (٣٢٨)، والإتحاف ١٠٤/٢، وشرح النويري ٣٤٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ)).

(٤) الكلام بنصه في الإتحاف، وشرح المنير السمنودي على الطيبة. (ينظر: الكشف ٥١٤/١، وشرح النويري ٣٤٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ)، والإتحاف ١٠٤/٢).

(٥) في الأصل رُسِمَتْ من دون واو العطف.

(٦) ينظر: طيبة النشر باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/١، والإتحاف ١٠٤/٢.

وضم هاء: ﴿يَهْدِيهِمْ﴾ [٩]؛ الثاني؛ ليعقوب[١].

٦٧٧ ـ ....قُضِيَ سَمَّى[٢]، أَجَلُ

٦٧٨ ـ فِي رَفْعِهِ انْصِبْ: كَمْ ظُبًى........... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قُضِيَ﴾.

مِنْ قوله تعالى [**٣٨٤**]: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [١١].

فـ(**سَمَّى**)؛ أي: قرأه بفتح القاف والضاد، وقلب الياء ألفاً[٣].

على البناء للفاعل[٤].

و﴿**أَجَلُ**﴾؛ أي: ﴿**أَجَلُهُمْ**﴾ بعده.

(**فِي رَفْعِهِ انْصِبِ**)[٥]؛ أي: اقرأه بالنصب.

على المفعول به[٦].

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ ظُبًى**)؛ أي: ابن عامر، ويعقوب.

---

(١) ينظر: طيبة النشر باب الهمز المفرد، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/١، والإتحاف ١٠٤/٢.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: على البناء للفاعل؛ فعلاً ماضياً: (**سَمَّى**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: على الأمر: (**سَمِّ**)، والثالث: ما انفرد به المنير السمنودي بضبطها في شرحه بنسخته الهندية؛ حيث ضبطها ـ على الماضي ـ؛ لكن بالألف الممدودة: (**سَمَّا**).

(٣) قال النويري: «واستغنى بـ(سَمَّى) عن القيد». (ينظر: شرح النويري ص (٣٤٦)).

(٤) وهو الله ـ جلَّ في علاه ـ. (ينظر: الدر المصون ١٥٩/٦، والكشف ٥١٥/١، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، وحجة القراءات ص (٣٢٨)).

(٥) قال النويري: «وقيد الرفع؛ لمخالفته». (ينظر: شرح النويري ص (٣٤٦)).

(٦) ينظر: الكشف ٥١٥/١، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، وحجة القراءات ص (٣٢٨).

وقرأه الباقون: بضم القاف، وكسر الضاد، وفتح الياء[(١)].

على البناء للمفعول[(٢)].

﴿أَجَلُهُمْ﴾؛ بالرفع.

على النيابة[(٣)].

هذا ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه، على: ﴿تِلْقَآيِ﴾ [١٥]، ونحوه؛ مما رُسِمَ بياء بعد الألف؛ بإبدال الهمزة ألفاً مع المد والقصر والتوسط، وبتسهيلها كالياء مع المد والقصر؛ فهي خمسة، وإذا أُبْدِلَتْ ياء على الرسم؛ فالمد والقصر والتوسط مع سكون الياء، والقصر فقط مع روم حركتها، فتصير تسعة[(٤)]، تأمل.

٦٧٨ - ....وَاقْصُرْ وَلَا أَدْرَى[(٥)]، وَلَا أُقْسِمُ[(٦)] الُاولَى[(٧)]: زِنْ هَلَا

---

(١) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٥٩/٦، والكشف ٥١٥/١، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، وحجة القراءات ص (٣٢٨).

(٣) ينظر: الإتحاف ١٠٥/٢، وشرح النويري ٣٤٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ).

(٤) نصَّ عليه في النشر، فالهمزة هنا مكسورة، ورُسِم فيها للهمز صورة، فهو مما رُسِمَ فيه الهمز بالياء. (ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ١٠٥/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**أَدْرَى**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ متصلة بكاف الخطاب: (**أَدْرَاكَ**)، واختلاف الضبط في هذه الموضع مرتبط بالاختلاف في ضبط الكلمة بعدها.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف: (**وَلَا أُقْسِمُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ مجردة عن واو العطف: (**لَا أُقْسِمُ**)، واختلاف الضبط في هذه الموضع مرتبط بالاختلاف في ضبط الكلمة قبلها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالنقل في الهمز: (**الُاولَى**)، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بالتحقيق الهمز: (**الْأُولَى**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالنقل في الهمز، والابتداء بلام مضمومة: (**لُاولَى**).

٦٧٩ ـ خُـلْـفٌ............................ ....

(وَاقْصُرْ)؛ أي: اقرأ بالقصر.

﴿وَلَا أَدْرَىٰ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [١٦].

(وَ)اقصر.

﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١].

وهي (الْاولَى) في سورة القيامة[١].

للإمام ابن كثير؛ لكن بخلاف من أحد راوييه، ولذا ذكر رمزهما بأولى قوله: (زِنْ[٢] هَلَا[٣]) (خُلْفٌ)؛ أي: قنبل بلا خلاف عنه، والبزي بخلاف عنه.

وإِيضَاحُهُ:

أن الإمام ابن كثير ـ من غير طريق ابن الحباب ـ عن البزي: قرأ بحذف الألف التي بعد اللام[٤].

جعلها لام ابتداء، فتصير لام توكيد؛ أي: (لو شاء الله ما تلوته عليكم ولأعلمكم به على لسان غيري)[٥].

---

(١) الآية: [١].

(٢) قال ابن الناظم: «وقوله: (زِنْ)؛ من الزينة». (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.رفاعي ص (٤٨٨)).

(٣) ومعنى قوله: (هَلَا)، كلمة تستعمل لزجر الخيل.

(٤) وهي رواية العراقيين قاطبة من طريق أبي ربيعة عن البزي. (ينظر: النشر ٢/٢٨٢).

(٥) هذا توجيه قراءة ابن كثير بخلف عنه في موضع سورة يونس. (ينظر: الدر الصون ٦/١٦٤، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، والنشر ٢/٢٨٢، وشرح النويري ٤/٣٤٧، والإتحاف ٢/١٠٥).

وقرأ الباقون: بإثبات الألف.

على أنها لا النافية مؤكدة؛ أي: (ولو شاء الله ما قرأته عليكم ولا أعلمكم به على لساني)[١].

فالأول والثاني منفيان[٢].

وسيأتي توجيه[٣]: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، في موضعه[٤].

وبإثبات الألف: قرأ ابن الحباب عن البزي فيها، وكذا روى المغاربة والمصريون عن البزي من طرقه[٥].

واحترز بـ(**ـأولى**) القيامة:

عن ثانيته؛ وهو: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢].

وعن[٦]: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١].

---

(١) وهذا توجيه قراءة الجمهور في موضع سورة يونس. (ينظر: الدر الصون ١٦٤/٦، وشرح الهداية ص (٥٢٥)، والنشر ٢٨٢/٢، وشرح النويري ٣٤٧/٤، والإتحاف ١٠٥/٢).

(٢) ينظر: الإتحاف ١٠٦/٢.

(٣) قال في الإتحاف: «وَوُجِّهتْ بأن اللام: لام الابتداء للتأكيد، أو جواب قسم مقدر، دخلت على مبتدأ محذوف؛ أي: لَأَنا أقسم، وإذا كان الجواب جملة أسمية أكد باللام، وإذا كان خبرها مضارعاً جاز أن يكون للحال، لأن البصريين يمنعون أن يقع فعل الحال جواباً للقسم، فإن ورد ما ظاهره ذلك ـ كما هنا ـ جعل الفعل خبر المضمر فيعود الجواب جملة اسمية؛ التقدير: والله لأنا أقسم، وتوجيه قراءة من أثبت الألف: بجعل (لا) نافية لكلام مقدر؛ كأنهم قالوا: إنما أنت مفتر في الأخبار عن البعث، فرد عليهم: بـ(ـلا)، ثم ابتدأ فقال: أقسم، وقيل: نفي للقسم؛ بمعنى: أن الأمر أعظم، وقيل: زائدة تأكيداً، على حد: لئلا يعلم». (ينظر: الإتحاف ٥٧٤/٢).

(٤) من سورته.

(٥) ينظر: النشر ٢٨٢/٢.

(٦) ذكره في شرح ابن الناظم، لكنه أغفل ذكر الموضع الثاني من سورة القيامة ـ وهو المقصود الأَوَّلِيّ بقيد الناظم ـ فلم يذكره أو يشير إليه، وهكذا فعل محققا شرحه فلم ينوها عليه بشيء، وكذا من نقل عن ابن الناظم؛ كالمنير السمنودي في شرحه على الطيبة، وصاحب تقريب الطيبة، بينما نوَّه عليه الشيخ شعبان إسماعيل في تحقيقه لشرح ابن الناظم. =

المتفق على الإثبات فيهما.

لأنها فيهما كأنه يقول: (إذ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم).

وجعلها البيضاوي(١): لتأكيد القسم، وهو شائع، كـ(ـلَا وأبيك)(٢).

ولا يَرِدُ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]؛ لوقوعها بعد الفاء، والناظم أوردهما بالواو، ولفظ بهما كذلك(٣)، تأمل.

٦٧٩ ـ ....وَعَمَّا يُشْرِكُوا، كَالنَّحْلِ، مَعْ رُومٍ: سَمَا نَلْ كَمْ......................

(وَ)اخْتُلِفَ [٣٨٥] في: ﴿**عَمَّا يُشْرِكُوا**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝١٨ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [١٨ ـ ١٩]، هنا(٤).

= فقد جعل ابن الناظم قول الناظم: (**الْأولَى**) قيد يخرج به موضع سورة البلد، وأغفل ذكر الموضع الثاني من سورة القيامه والذي هو أيضاً يخرج بقيد الناظم، فإذا كان موضع سورة البلد قد خرج بقيد الناظم فمن باب أولى أن يخرج الموضع الثاني من سورة القيامة، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، بل هو الأولى بالتنويه من موضع سورة البلد، وهاهنا منقبة للشارح حيث انفرد عن باقي شروح الطيبة بذكر الموضعين اللذين يخرجان بقيد الناظم والتنويه عليهما؛ وهما الموضع الثاني من سورة القيامة، وموضع سورة البلد. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٢٤٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٦١٧)، وتقريب الطيبة ٣٨٥، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٧٣٧/٢).

(١) والذي جعله البيضاوي على معنى تأكيد القسم إنما هو الموضع الأول من سورة القيامة، وليس الموضع الثاني أو موضع سورة البلد كما قد يوهمه ظاهر ترتيب سياق كلام الشارح، ومع أن كلام الشارح موجود بحروفه في كتاب الإتحاف، إلا أن ترتيب هذه العبارة قد جاء في سياق كلام صاحب الإتحاف على الصواب. (ينظر: تفسير البيضاوي ٤٨١/٤).

(٢) وهذه العبارة من كلام تتمة لكلام البيضاوي، ومن قوله: «واحترز. . .الخ» إلى هنا موجود بنصه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١٠٦/٢، وتفسير البيضاوي ٤٨١/٤).

(٣) ذكره في شرح ابن الناظم، وأشار إليه، وهو كذلك في شرح المنير السمنودي. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ)).

(٤) سورة يونس: الآية [١٨].

(كـ) حرف.

(النَّحْلِ):

﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝١ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [النحل: ١].

و﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ [بِٱلْحَقِّ][١] تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٣].

(مَعْ) حرف.

(رُومٍ): ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٤٠ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ﴾ [الروم: ٤٠].

فقرأه بياء الغيب[٢] في الأربعة؛ الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(سَمَا نَلْ[٣] كَمْ[٤])**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب، وعاصم، وابن عامر.

على أنه مستأنف لتنزيه ذاته عن إشراكهم[٥].

وقرأه الباقون؛ ـ حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره ـ: بتاء الخطاب في الأربعة.

جرياً على ما سبق[٦].

ويوقف لحمزة على: ﴿فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [٢١].

١ ـ بعدم السكت مع تحقيق الهمزة[٧].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِب عليه: (صح).

(٢) على لفظه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٤٨)).

(٣) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٤) ومعنى قوله: (**كَمْ**)؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(٥) ينظر: الكشف ٥١٥/١، وشرح الهداية ص (٥٢٦)، وشرح النويري ٣٤٩/٤، والإتحاف ١٠٧/٢.

(٦) ينظر: الكشف ٥١٥/١، وشرح الهداية ص (٥٢٦)، وشرح النويري ٣٤٩/٤، والإتحاف ١٠٧/٢

(٧) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٩/١).

٢ ـ وبالسكت قبل الهمز[(١)].

٣ ـ [وبالنقل[(٢)]][(٣)].

٤ ـ وبالإدغام[(٤)].

فهي أربعة[(٥)].

٦٧٩ ـ ....وَيَمْكُرُوا: شَفَعْ

(وَ)قَرَأَ: ﴿يَمْكُرُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا **يَمْكُرُونَ**﴾ [٢١].

بياء الغيب ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بشين: **(شَفَعْ)**[(٦)]؛ أي: روح ـ وحده ـ عن يعقوب.

جرياً على ما سبق[(٧)].

والباقون: بتاء الخطاب.

التفاتاً لقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ [٢١]؛ أي: (قل لهم)، فناسب الخطاب[(٨)].

---

(١) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي ـ أيضاً ـ، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ٤٨٩/١).

(٢) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ٤٩٠/١).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) قال في النشر: «وهو جائز من طرق أكثرهم». (ينظر: النشر ٤٩٠/١).

(٥) قال في النشر: «والخامس: التسهيل بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ، وهو ضعيف». (ينظر: النشر ٤٨٩/١ ـ ٤٩٠، والإتحاف ١٠٧/٢، وشرح السمنودي (ل ١٠٤/أ)).

(٦) وقوله: (**شَفَعْ**)؛ مِنْ جعل الوتر شفعاً، أي: صيره زوجاً.

(٧) قال أبو الحسن شريح: «قراءة حسنة؛ لتقدم لفظ الغيبة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً﴾ [٢١]». (ينظر: الجمع والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٢)، والدر المصون ١٦٨/٦، واللباب ٢٩٠/١٠).

(٨) وذلك مبالغة في الإعلام بمكرهم، قال أبو الحسن شريح: «والقراءة بالتاء: على الإنصراف من الغيبة إلى الخطاب». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٢)، والدر المصون ١٦٨/٦، واللباب ٢٩٠/١٠).

وتقدَّم إسكان سين: ﴿رُسُلَنَا﴾ [٢١]، لأبي عمرو[١].

٦٨٠ ـ وَكَمْ ثَنًا[٢]: يَنْشُرُ فِي يُسَيِّرُ ....

(وَ)**قَرَأَ** الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ ثَنًا**)؛ أي: ابن عامر، وأبو جعفر، بكمالهما.

﴿**يَنْشُرُ**﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى **يَنْشُرُكُمْ** فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [٢٢].

بفتح الياء، وبنون ساكنة بعدها، فشين معجمة [مضمومة][٣].

من النشر ضد الطي؛ أي: (يُفَرِّقُكُم)[٤].

(**فِي**) موضع قراءة غيرهما.

﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾؛ بضم الياء، وسين مهملة مفتوحة، بعدها ياء مكسورة مشددة.

أي: (يحملكم على السير، ويمكنكم منه)، والتضعيف للتعدية[٥].

والأزرق على أصله في ترقيق الراء[٦].

---

(١) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٣)، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٥، والإتحاف ٢/١٠٧.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثنًا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثنَا**)، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ويبُثُّكم. (ينظر: الدر المصون ٦/١٦٨، وشرح الهداية ص (٥٢٦)، والكشف ١/٥١٦).

(٥) تقول: سار الرجل وسيرته أنا، وقيل: بل هو تضعيف مبالغة لا تضعيف تعدية، ورده في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦/١٦، والكشف ١/٥١٦).

(٦) ظاهر كلام الشارح يُفْهِم أن الأزرق عن ورش ليس له في الراء من كلمة: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾؛ إلا وجه الترقيق، وليس ذلك كذلك، بل الصحيح أن الأزرق عن ورش له في الراء المضمومة الوجهان؛ الترقيق، والتفخيم، فقاعدته: أنه قرأ بترقيق الراء المضمومة إذا كانت بعد ياء ساكنة، أو كسرة، سواء كانت الراء وسطاً، أو طرفاً، منونة، أو غير منونة، وهذا الذي ذهب إليه جمهور أهل الأداء المصريين، والمغاربة، =

٦٨٠ ـ .... مَتَاعُ: لَا حَفْصٌ[(١)] ....

وَقَرَؤُوا: ﴿مَتَاعُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٢٣].

برفع عين: ﴿**مَتَاعُ**﴾؛ كاللفظ به.

(**لَا**)؛ أي: غير.

(**حَفْصٌ**) عن عاصم.

فإنه قرأه بالنصب.

على أنه مصدر مؤكد، أي: (تتمتعون متاع)، أو ظرف زماني؛ كـ(مَقْدَم الحاج)، أو مفعول به بمقدر؛ أي: (تبغون متاعاً)، أو من أجله؛ أي: (لأجل متاع)[(٢)].

وأمَّا الرفع في قراءة الجمهور: فعلى أنه خبر[(٣)]: ﴿بَغْيُكُمْ﴾، أو خبر مبتدأ محذوف[(٤)].

= الآخذين بمذهب الأزرق، وهو الذي في الحرز، وأصله، وغيرهما.
وروى جماعة عنه: تفخيمها؛ من أجل الضمة، نظراً إلى كونها لازمة، فلم يجروها مجرى المفتوحة، وهذا ـ كما قاله في التقريب ص (٧٣) ـ «مذهب أبي الحسن بن غلبون، وصاحب العنوان، وصاحب المجتبى، في آخرين»، قال في طيبة النشر، باب الراءات، ص (٥٥)، البيت رقم (٣٣٩):
كَذَاكَ ذَاتَ الْضَّمِّ رَقِّقْ فِي الْأَصَحْ ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الصاد مع التنوين: (**حَفْصٌ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الصاد بلا تنوين: (**حَفْصُ**).

(٢) هذه أربعة أوجه في توجيه قراءة حفص، وبقي وجه خامس؛ وهو: أنه منصوب على المصدر الواقع موقع الحال؛ أي: متمتعين، قاله في الدر المصون. (ينظر: الدر الصون ١٧٤/٦، والكشف ٥١٦/١، وشرح الهداية ص (٥٢٦ ـ ٥٢٧).

(٣) وهو الأظهر، قاله في الدر المصون. (ينظر: الدر الصون ١٧٥/٦).

(٤) والتقدير: هو متاع الحياة الدنيا. (ينظر: الدر الصون ١٧٥/٦، والكشف ٥١٦/١، وشرح الهداية ص (٥٢٧)).

٦٨٠ ـ ....　　..................وَقِـطْـعًـا: ظَـفَـرُ[(١)]

٦٨١ ـ رُمْ دِنْ سُـكُـونًـا...............　　......................................

(وَ)قَرَأَ: ﴿قِطْعاً﴾.

مِنْ قوله: ﴿كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ [٣٨٦] مُظۡلِمًا﴾ [٢٧].

المرموز إليهم بأوائل قوله: (ظَفَرُ)[(٢)] (رُمْ[(٣)] دِنْ[(٤)])؛ أي: يعقوب، والكسائي، وابن كثير.

(سُكُوناً)؛ أي: بسكون الطاء.

وقيل: هي ظلمة آخر الليل، وقيل: سواد الليل[(٥)].

والباقون: بفتحها.

جمع: (قِطْعة)؛ كـ(ـدِمْنَة)، و(دِمَن)[(٦)].

٦٨١ ـ ....(بَاءُ)[(٧)] تَبْلُو (التَّا): شَفَا　　......................................

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الظاء والفاء: (ظَفَرُ)، والثاني: بضم الظاء الفاء: (ظُفُرُ)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بضم الظاء، وفتح الفاء: (ظُفَرُ).

(٢) و(الظَّفَرُ) ـ بفتح الظاء ـ؛ هو النجاة والفوز، وبضم الظاء؛ واحد الأظفار.

(٣) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٤) قال ابن المصنف: «قوله: (دِنْ). . .الخ»؛ أي: جازهم، وكافئهم، واملكهم بالأفضال.

(٥) فمن أسكن أجراه على التوحيد. (ينظر: الدر المصون ١٨٦/٦، واللباب ٣١١/١٠، والكشف ٥١٧/١، وشرح الهداية ص (٥٢٧)).

(٦) ففيه المبالغة في سواد وجوه الكفار. (ينظر: الدر المصون ١٨٧/٦، واللباب ٣١١/١٠، والكشف ٥١٧/١، وشرح الهداية ص (٥٢٧)).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بحذف الهمزة؛ على الإطلاق: (بَا)، والثاني: بالهمزة المفتوحة: (بَاءَ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بضم الهمزة: (بَاءُ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي.

واخْتُلِفَ في: (بَاء ﴿تَبْلُواْ﴾).

مِنْ قوله: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [٣٠].

فـ**(ـالتَّاء)**؛ أي: قراءته (تَتْلُوا)؛ بتاءين[١] من فوق.

بمعنى: (تطلب، وتتبع ما أسلفته من أعمالها)، أو (من التلاوة)[٢].

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون: ﴿تَبْلُواْ﴾؛ بتاء[٣] من فوق، ثم باء موحدة.

من البلاء؛ أي: (تختبر ما قدمت)[٤].

وتقدَّم الخلاف:

في: ﴿الْمَيِّتِ﴾ تخفيفاً، وتشديداً[٥].

وفي: ﴿كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾ إفراداً، وجمعاً[٦].

---

(١) أولاهما: مفتوحة، وثانيهما: ساكنة.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٩٣/٦، وشرح الهداية ص (٥٢٧)، والكشف ٥١٧/١.

(٣) مفتوحة.

(٤) أي: تختبر ما قدمت من عمل؛ فتعاين قبحه وحسنه. (ينظر: الدر المصون ١٩٣/٦، وشرح الهداية ص (٥٢٧)، والكشف ٥١٧/١).

(٥) فقرأها بالتشديد: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، وقرأها الباقون: بالتخفيف. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، البيت رقم (٤٨٥)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ١٠٩/٢).

(٦) فقرأها بالتوحيد: ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وقرأها الباقون: بألف على الجمع. (ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٤)، البيت رقم (٦١٤)، والنشر ٢٦٢/٢، والإتحاف ١٠٩/٢).

٦٨١ - .... لَا يَهْدِ[1]: خِفُّهُمْ[2]. وَ(يَا) اكْسِرْ: صُرِفَا[3].

٦٨٢ - وَ(الْهَاءَ): نَلْ ظَلْمًا[4]. وَأَسْكِنْ: ذَا[5] بَدَا خُلْفُهُمَا شَفَا حُذِ. الْإِخْفَا: حَدَا

٦٨٣ - خُلْفٌ بِهِ ذُقْ.................. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لَا يَهْدِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿[أَمَّن][6] لَّا يَهِدِّيَ إِلَّآ أَن﴾ [٣٥].

فـ(**ـخِفُّهُمْ**)؛ أي: القراءة بتخفيف الدال.

لحمزة، والكسائي، وخلف، المرموز إليهم: بـ(**ـشَفَا**) قبل.

والباقون: بالتشديد.

(**وَ"يَا" اكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسر ياء المضارعة.

للمرموز إليه بصاد: (**صُرِفَا**)[7]؛ أي: شعبة وحده عن عاصم.

---

(١) ضُبِطت في الأصل - متناً وشرحاً -؛ بحذف الياء بعد الدال: (**لَا يَهْدِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى بلا خلاف بينها - بما فيها النسخ العتيقة -، إلا ما انفرد به الشيخ أيمن سويد في تحقيقه للمتن، حيث ضبطها؛ بإثبات الياء بعد الدال: (**لَا يَهْدِي**)، وفيه نظر؛ لاختلال وزن البيت بإثبات الياء.

(٢) في الأصل؛ بالحاء المهملة: (حفهم)، وهو تصحيف.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الصاد، وكسر الراء بلا تشديد؛ على البناء للمفعول: (**صُرِفَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: بضم الصاد، وكسر الراء مشددة؛ على البناء للمفعول: (**صُرِّفَا**)، والثالث: بفتح الصاد والراء؛ على البناء للفاعل: (**صَرَفَا**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الظاء: (**ظَلْماً**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي بخط الناظم (أ)، والثاني: بضم الظاء: (**ظُلْماً**).

(٥) في الأصل: بالدال المهملة: (دا)، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل؛ بفك الإدغام: (أم من).

(٧) ومعنى قوله: (**صُرِفَا**)؛ فعل ماض مبنى للمجهول، يقال صُرف المال؛ إذا انتهى وتم إنفاقه، وصرف الكلام إذا زينه ونمَّقه، وصرف العملة؛ إذا حوَّلها وبدَّلها بمثلها.

والباقون: بفتحها.

(**وَ**)اكسر.

(**الْهَاءَ**).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**نَلْ**[١] **ظَلْمًا**[٢])؛ أي: عاصم، ويعقوب.

(**وَأَسْكِنْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الهاء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ذَا**[٣] **بَدَا**[٤])؛ أي: ابن جماز، وقالون.

(**خُلْفُهُمَا**)؛ أي: بخلاف عنهما في الإسكان.

وللمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**[٥] **خُذِ**[٦])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وابن وردان؛ بلا خلاف عنهم.

و(**الْإِخْفَاء**)؛ أي: القراءة باختلاس فتحة الهاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَدَا**[٧]) (**خُلْفٌ بِهِ ذُقْ**[٨])؛ أي: أبي عمرو

---

(١) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٢) ومعنى قوله: (**ظَلْماً**)؛ اسمٌ، والجمع: ظُلُوم، والظَلْمُ؛ ماء الأسنان وبريقها، وهو كالسواد داخل عظم السن من شدة البياض، أو هو بمعنى: الثلج.

(٣) ومعنى قوله: (**ذَا**)، صاحب؛ ولا يكن إلا مضافاً، فإن وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة، وإن وصفت به معرفة أضفته إلى الإلف واللام، ولا يجوز إضافته إلى مضمر أو زيد ونحوه.

(٤) ومعنى قوله: (**بَدَا**)؛ فعل ماض بمعنى: بان وظَهَر.

(٥) ومعنى قوله: (**شَفَا**)؛ تأتي اسماً؛ بمعنى حرف الشيء وطرفه، وبمعنى البقية والقلة؛ كقولهم: (ما بقي فيه إلا شَفا)، وفعلاً؛ نحو: (شفاه الله)، وقد تكرر هذا الرمز في النظم، واستعمله المصنف بحسب المناسبة في النظم.

(٦) ومعنى قوله: (**خُذِ**)؛ فعل أمر؛ بمعنى: النيل والتناول والتحصيل؛ يقال: أخذ الكتاب؛ إذا تناوله وحصل عليه.

(٧) قوله: (**حَدَا**)؛ من (الحدو)؛ وهو الغناء للإبل في مرعاها، وقد يكون معنى الكلمة ـ على الإسمية ـ من قولهم: حَدِيَ بالمكان حَدًا؛ أي: لزمه فلم يبرحه.

(٨) ومعنى قوله: (**ذُقْ**)؛ من الذوق؛ وهو معرفة طعم الأشياء ومذاقاتها.

بخلاف عنه، وقالون، وابن جماز؛ في وجههما الثاني، لأنه تقدم لهما الإسكان.

والوجه الآخر لأبي عمرو؛ إتمام الفتحة، **وبه قرأ**: ابن كثير، وورش، وابن عامر.

وإيضاح ما في هذا الحرف أنَّ فيه ست قراءات(١):

الأولى: بفتح الياء، وإسكان الهاء، وتخفيف الدال(٢).

وهي: لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والثانية: بكسر الياء والهاء معاً، وتشديد الدال(٣).

وهي لشعبة وحده.

والثالثة: بفتح الياء، وكسر الهاء، وتشديد الدال(٤).

وهي: لحفص، ويعقوب.

والرابعة: بفتح الياء، وإسكان الهاء، وتشديد **[٣٨٧]** الدال(٥).

---

(١) ولقد أجاد ابن الناظم في بيان كلام الناظم في شرح خلاف القراء في هذا الحرف بأسلوب سهل مختصر مفيد، وعنه نقل المنير السمنودي نصَّ كلامه في شرحه على الطيبة، وأجاد صاحب الإتحاف ـ على عادته ـ في بيان القراءات المختلفة في هذا الحرف ـ أيضاً ـ، بينمالم يتعرض النويري في شرحه لحرف: (الدال) من حيث التخفيف والتشديد، مع أنَّ الناظم قد نصَّ عليه بقوله: (**فَخِفُّهُم**)، فلعله اختلاف في نُسَخِ الشرح، لكنَّ العتب على محقق شرحه؛ إذ لم يشر إلى مسألة تخفيف الدال وتشديدها، وكان حقه أن يُتِمَّ ـ بتحقيقه ـ ما نقص في أصل الشرح، فصار تحقيقه يحتاج إلى تحقيق. (ينظر: النشر ٢/٢٨٣ ـ ٢٨٤، والإتحاف ٤/١٠٩ ـ ١١١، وشرح ابن الناظم ٢٤٨ ـ ٢٤٩، وشرح النويري ٤/٣٥١ ـ ٣٥٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/ب)، وغيث النفع ص (٢٤١)).

(٢) أي: (**يَهْدِي**).

(٣) أي: (**يِهِدِّي**).

(٤) أي: (**يَهِدِّي**).

(٥) أي: (**يَهْدِّي**).

وهي: لابن وردان، وابن جماز[١] وقالون[٢] في أحد وجهيهما.

والخامسة: بفتح الياء، واختلاس فتحة الهاء، وتشديد الدال.

وهي: لأبي عمرو في أحد وجهيه[٣]، وقالون[٤] وابن جماز[٥] في وجههما الثاني.

والسادسة: بفتح الياء والهاء معاً، وتشديد الدال[٦].

وهي: لأبي عمرو في وجهه الثاني[٧]، وورش، وابن كثير، وابن عامر.

---

(١) قال في النشر: «وروى أكثر أهل الأداء عن ابن جماز الإسكان ـ كابن وردان ـ، وقالون في المنصوص عنه، وهو الذي لم يذكر ابن سوار له سواه». (ينظر: النشر ٢/٢٨٤).

(٢) قال في النشر: «وروى العراقيون قاطبة، وبعض المغاربة والمصريين، عن قالون: الإسكان، وهو المنصوص عنه وعن إسماعيل والمسيبي وأكثر رواة نافع عليه، نص الداني في جامع البيان، ولم يذكر صاحب العنوان له سواه، وهو أحد الوجهين في الكافي». (ينظر: النشر ٢/٢٨٤).

(٣) قال في النشر: «فروى المغاربة قاطبة وكثير من العراقيين عن أبي عمرو اختلاس فتحة الهاء، وعبَّر بعضهم عن ذلك: بالإخفاء، وبعضهم بالإشمام، وبعضهم بتضعيف الصوت، وبعضهم بالإشارة». (ينظر: النشر ٢/٢٨٣).

(٤) قال في النشر: «وقراءة قالون باختلاس الهاء هي رواية أكثر المغاربة وبعض المصريين عن قالون، كاختلاس أبي عمرو سواء، وهو اختيار الداني الذي لم يأخذ بسواه، مع نصه عن قالون بالإسكان، ولم يذكر مكي، ولا المهدوي، ولا ابن سفيان، ولا ابنا غلبون: غيره، إلا أن أبا الحسن بن غلبون أَغْرَبَ جدًّا في جعله: اختلاس قالون دون اختلاس أبي عمرو؛ ففرق بينهما، فيما تعطيه عبارته في تذكرته، والذي قرأ عليه به أبو عمرو الداني الاختلاس كأبي عمرو، وهو الذي لا يصح في الاختلاس سواه». (ينظر: النشر ٢/٢٨٤ بتصرف يسير).

(٥) قال في النشر: «وروى كثير منهم ـ أي: أهل الأداء ـ له ـ أي: ابن جماز ـ الاختلاس؛ وهي رواية العمري، وهو الذي لم يذكر الهذلي من جميع الطرق عنه سواه»، وقراءته بالاختلاس من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٨٤، ومنحة مولى البر ص (١١٠)).

(٦) أي: (**يَهَدِّي**).

(٧) قال في النشر: «وروى عنه أكثر العراقيين ـ أي: عن أبي عمرو ـ إتمام فتحة الهاء كقراءة ابن كثير وابن عامر سواء، وبذلك نص الإمام أبو جعفر أحمد بن جبير، =

فخلاف أبي عمرو دائر: بين الفتح الكامل، وبين الاختلاس[١].

وخلاف قالون، وابن جماز: بين الإسكان، وبين الاختلاس[٢].

وقد اقتصر في الحرز لقالون وأبي عمرو على الاختلاس فقط؛ حيث قال[٣]:

وَ(يَا) لَا يَهِدِّي اكْسِرْ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلْ   وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلْشُلَا

وقد تعقبه جمع من المحققين المحررين[٤] في تركه ذكر الإسكان لقالون بأنه غير جيد، فإن الذي ينبغي له أن يذكره ويقدمه على الاختلاس؛ لأنه في التيسير، وهو الأشهر الأصح المنصوص عليه عن قالون، بل لا يكاد يوجد في كتب النقلة غيره، فلا ينبغي إهماله.

هذا ووجه كسر الهاء[٥]: التخلص من الساكنين، إذ أصله: (يهتدي)، فلما سكنت التاء لأجل الإدغام، والهاء قبلها ساكنة، فكسرت للساكنين، ومن فتحها نقل فتحة التاء إليها، ثم قُلِبَتْ دالاً، وأُدْغِمَتْ في الدال.

= وأبو جعفر محمد بن سعدان في جامعه، وبه كان يأخذ أبو بكر بن مجاهد تيسيراً على المبتدئين وغيرهم، قال الداني: وذلك لصعوبة اختلاس الفتح لخفته»، وقراءة أبي عمرو في هذا الحرف بفتح الهاء فتحاً خالصاً من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٨٤، ومنحة مولى البر ص (١١٠)).

(١) لأنه لم يُذكر مع أصحاب الإسكان. (ينظر: شرح النويري ٤/٣٥١، والإتحاف ٤/١١٠).

(٢) ينظر: شرح النويري ٤/٣٥١، والإتحاف ٢/١١٠.

(٣) ينظر: حرز الأماني، سورة يونس، ص (٥٩)، البيت رقم (٧٤٨).

(٤) كالصفاقسي في غيث النفع، والجعبري في كنز المعاني، قال في غيث النفع ص «٢٤١»: «كان حقه - رَحِمَهُ اللهُ - أن يذكره له، لأنه في أصله، وجعله هو النص، حيث قال: (والنصُّ عن قالون بالإسكان)»، وقال الجعبري في كنز المعاني (ل ٥١١) (خ) «وبه - أي: بوجه الإسكان - قطع ابن مجاهد والأهوازي والهمداني، ولا يكاد يوجد في كتب النقلة غيره، ولم يذكره الناظم، وليس بجدير؛ لأنه نقص من الأصل، وعدول عن الأشهر».

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٨)، والكشف ١/٥١٨ - ٥١٩، واللباب ١٠/٣٢٦، والإتحاف ٢/١١٠.

وشعبة أتبع الياء للهاء في الكسر؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً[١].

وقراءة الاختلاس عسيرة في النطق جداً[٢]، لكن المشافهة تحكمها، فعليك بها.

واسْتُشْكِلَتْ قراءة سكون الهاء مع تشديد الدال، من حيث الجمع بين الساكنين[٣].

وأُجِيب[٤]: بأن المدغم في حكم المتحرك.

على أنه لا بُعْدَ فيه؛ لما تقدم في[٥]:

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٨)، والكشف ١/٥١٩، واللباب ١٠/٣٢٥، وحجة القراءات ص (٣٣٢).

(٢) قال في النشر: «قال ابن رومي: قال العباس: قرأته ـ أي الاختلاس ـ على أبي عمرو خمسين مرة فيقول: قاربت ولم تصنع شيئاً، وعن أحمد بن نصر قال ابن مجاهد: قلَّ من رأيته يضبط هذا ـ أي: الاختلاس ـ وسألت مقدَّماً منهم مشهوراً عن: (يهدي) ـ بالاختلاس ـ فلفظ به ثلاث مرات كل واحدة تخالف أختيها، قلتُ ـ أي ابن الجزري ـ: ولا شك في صعوبة الاختلاس، ولكن الرياضة من الأستاذ تُذَلِّلُ الاختلاس». (ينظر: النشر ٢/٢٨٤).

(٣) وممن قال بهذا القول: أبو جعفر النحاس، حيث قال: «وهذا لا يجوز، ولا يقدر أحد أن ينطق به»، وقال المبرد: «لابد لمن رام مثل هذا ـ أي: الاختلاس ـ أن يحرك حركة خفيفة إلى الكسر»، وابن خالويه حيث قال: «فأما ما رواه اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يسكن الهاء، ويُشِمُّها شيئاً من الفتح فإنه وهم في الترجمة؛ لأن السكون ضد الحركة، ولا يجتمع الشيء وضده، ولكنه من إخفاء الفتحة واختلاسها، لا من الإسكان»، ولقد شنَّع صاحب غيث النفع على من قال بمثل هذا القول ـ أي القول بعدم جواز الجمع بين الساكنين ـ، حيث قال في الغيث: «وأقوى ما يحتج به التارك له: أن فيه الجمع بين ساكنين على غير حده، وهو غير جائز، وقد تقدم ما يفيد أن هذا كلام باطل، لا يقوله إلا غافل أو جاهل؛ لثبوت ذلك قرآناً ولغة». (ينظر: الحجة لابن خالويه ص (١٨١)، وغيث النفع ص (٢٤١)، ومعجم القراءات ٣/٥٤٩).

(٤) وهو جواب البيضاوي في تفسيره، ونقله عنه صاحب الإتحاف، وعنه نقل الشارح. (ينظر: تفسير البيضاوي ٣/١٥، واللباب ١٠/٣٢٦، والإتحاف ٢/١١٠).

(٥) نصَّ عليه السمين الحلبي، وزاد: «وتقدمت لك قراءات كثيرة في قوله: ﴿يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وسيأتي لك مثل هذا في: ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]». (ينظر: الإتحاف ٢/١١٠، والدر المصون ٦/٢٠٠).

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

و﴿نِعِمَّا﴾ [النساء: ٨٥][١].

و﴿تَعَدُّواْ﴾ [النساء: ١٥٤].

وكلهم كسر الدال[٢]، فاعرفه.

٦٨٣ ـ ....تَفْرَحُوا[٣]: غِثْ خَاطِبُوا[٤] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَفْرَحُواْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [٥٨].

فالمرموز إليه بغين: **(غِثْ)**[٥]؛ أي: رويس عن يعقوب.

(خَاطِبُوا)؛ أي: اقرؤوه له بتاء الخطاب.

قال في الإتحاف[٦]: «وهي قراءة أُبيّ وأنس ـ رضي الله عنهما ـ[٧]، ورفعها في النشر[٨] إلى النبي ﷺ، وهي لغة قليلة؛ لأن الأمر باللام إنما يكثر في

---

(١) ومثله موضع سورة البقرة: ﴿فَنِعِمَّا﴾ [٢٧١].

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/١١١.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: **(تَفْرَحُوا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالياء؛ على الغيب: **(يَفْرَحُوا)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء؛ على الأمر: **(خَاطِبُوا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الطاء؛ على الأخبار في الماضي: **(خَاطَبُوا)**.

(٥) ومعنى قوله: **(غِثْ)**؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٦) ينظر: الإتحاف ٢/١١٦.

(٧) وهي قراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ وقرأ بها ابن عامر في رواية له، وابن جبير عن الكسائي، وأبو جعفر بخلاف عنه، وأبو رجاء، وابن هرمز، وغيرهم، وقد طعن بعضهم بهذه القراءة المتواترة؛ كالأخفش، وابن خالويه، وغيرهما، ولا عبرة بطعن الطاعنين ما دام أن القراءة قد ثبتت وتواترت. (ينظر: الدر المصون ٦/٢٢٥، ومعجم القراءات ٣/٥٧٥ ـ ٥٧٦).

(٨) ينظر: النشر ٢/٢٨٥.

الغائب كقراءة الباقين، والمخاطب المبني للمفعول؛ نحو: لِتُعْنَ بحاجتي يا زيد، ويقل الأمر باللام للمتكلم؛ نحو: لأقُمْ، ولنقم، ومنه حديث: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ[1]»[2].

ولا خلاف بين العشرة في إسكان اللام[3].

٦٨٣ ـ .... **وَتَجْمَعُوا**[4]: **ثُبْ**[5] **كَمْ غَوَى**[6] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَجْمَعُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨].

فقرأه بتاء الخطاب ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: **(ثُبْ**[7] **كَمْ غَوَى**[8]**)**؛ أي: أبو جعفر، وابن عامر، ورويس.

---

(١) رواه البخاري، وأبو داود، وأخرجه النسائي في سننه، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، والحديث رواه أنس بن مالك ﷺ، وفيه: «أن جدته مليكة ـ ﷺ ـ دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته، فأكل منه، ثم قال: قوموا فلأ صل بكم. . .الخ».

(٢) الكلام بحروفه ومعناه موجود في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٢٢٥/٦، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٢ ـ ٥٣)).

(٣) ينظر: الإتحاف ١١٦/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَجْمَعُوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَجْمَعُوا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء: (**ثِبْ**)، والثاني: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**غَوَى**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة: (**غَوَا**).

(٧) ومعنى قوله: (**ثُبْ**) ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، من: ثَاب يَثُوب ثَوباً فهو ثائب، والمفعول: مَثوب إليه، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى.

(٨) ومعنى قوله: (**غَوَى**)؛ أي: أَضلَّ.

على الالتفات(١) في قراءة الأولين، وتوافق قراءة رويس في: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾.

والباقون: بياء الغيب(٢).

وتقدَّم الكلام على:

﴿أَرَءَيْتُم﴾ [٥٩](٣).

و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾ [٥٩](٤).

٦٨٣ ـ ....اكْسِرْ يَعْزُبُ

٦٨٤ ـ ضَمًّا(٥) مَعًا: رُمْ............ ....

---

(١) فيكون المعنى كقراءة الجماعة، أو أنه خطاب لقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم﴾ [٥٧]. (ينظر: الدر المصون ٦/٢٢٦، وشرح الهداية ص (٥٢٩)، والكشف ١/٥١٩، واللباب ١٠/٣٥٨ ـ ٣٥٩).

(٢) إخباراً عنهم على جهة الغيب؛ مناسبة لما سبق. (ينظر: شرح النويري ٤/٣٥٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/ب)).

(٣) فقرأها بتسهيل الهمزة الثانية: نافع، وأبو جعفر، وللأزرق: إبدالها ألفاً مع إشباع المد للساكنين، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة، ومرَّ مثله في نفس السورة الآية: [٥٠]. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٢/١١٠).

(٤) لكلٍّ من القراء فيه وجهان؛ إبدال همزة الوصل ألفاً ممدودة مدًّا طويلاً لأجل الساكن، وتسهيلها بين بين مع القصر، وورش على أصله في مد البدل، وكذا ابن ذكوان وحفص وحمزة وإدريس على أصولهم ـ وصلاً ووقفاً ـ في السكت وعدمه، قال في النشر: «فأجمعوا على عدم حذفها وإثباتها ـ أي: همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام ـ مع همزة الاستفهام؛ فرقاً بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا على عدم تحقيقها؛ لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداء، وأجمعوا على تليينها، واختلفوا في كيفيته؛ فقال كثير منهم: تبدل ألفاً خالصة، وقال آخرون: تسهل بين بين؛ قال الداني في الجامع: والقولان جيدان، وأجمع من أجاز تسهيلها عنهم أنه لا يجوز إدخال ألف بينها وبين همزة الاستفهام كما يجوز في همزة القطع لضعفها عن همزة القطع». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (٤٤)، والنشر ١/٣٧٧ ـ ٣٧٨، والإتحاف ٢/١١٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم مشددة بلا تنوين: =

وَقَولُهُ: (**اكْسِرْ ﴿يَعْزُبُ﴾**) (**ضَمَّا**)؛ أي: اقرأ بكسر زاي: ﴿يَعۡزِبُ﴾.

(**مَعًا**)؛ أي:

﴿وَمَا يَعۡزِبُ عَن رَّبِّكَ﴾ [٦١].

و﴿لَا يَعۡزِبُ عَنۡهُ﴾[1] في سبأ[2].

للإمام المرموز إليه براء: (**رُمْ**)[3]؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بضمها فيهما.

وهما لغتان في مضارع: (عَزَبَ)[4]، كـ(ضَرَبَ)، و(نَصَرَ).

٦٨٤ ـ ....أَصْغَرَ ارْفَعْ أَكْبَرَا[5]: ظِلُّ[6] فَتًى..........................

وَقَولُهُ: (**﴿أَصْغَرَ﴾ ارْفَعْ ﴿أَكْبَرَا﴾**)؛ أي: اقرأ برفع الراء.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ [٦١].

= (**ضَمَّا**)، والثاني: بفتح الميم مشددة مع التنوين: (**ضَمًّا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) في الأصل كُتِبَتْ: (وما يعزب عنه)، وهو خطأ وتصحيف.

(٢) الآية: [٣].

(٣) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٤) يقال: عَزَب يَعْزِبُ وَيَعْزُبُ؛ أي: غاب حتَّى خَفِيَ. (ينظر: الكشف ١/٥٢٠، والدر المصون ٦/٢٢٩، واللباب ١٠/٣٦٣ ـ ٣٦٤).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء بلا تنوين: (**أَكْبَرَا**)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الراء مع التنوين: (**أَكْبَرًا**)، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ اللام مشددة بلا تنوين: (**ظِلُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضمِّ اللام مشددة مع التنوين: (**ظِلٌّ**)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليهم بقوله: (**ظِلٌّ**[١] **فَتًى**)؛ أي: يعقوب، وحمزة، وخلف عن نفسه.

عطفاً على محل: ﴿مِّثۡقَالِ﴾؛ لأنه مرفوع بالفاعلية، و﴿مِن﴾؛ زائدة فيه على حد: (وكفى بالله)، ومنع صرفهما؛ للوصف والوزن[٢].

والباقون: بالفتح.

عطفاً على لفظ: ﴿مِّثۡقَالِ﴾، أو ﴿ذَرَّةٖ﴾؛ فهما مجروران بالفتحة؛ لمنع صرفهما[٣]، كما تقرر.

وتقدَّم:

فتح فاء: ﴿لَا خَوۡفٌ﴾ ليعقوب[٤].

وضم هاء: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ له، ولحمزة[٥].

وضم الياء وكسر الزاي من: ﴿يَحۡزُنكَ﴾؛ لنافع[٦].

٦٨٤ ـ ....صِلْ فَاجْمَعُوا وَافْتَحْ: غَرَا

٦٨٥ ـ خُلْفٌ..........................   ....

وَقَولُهُ: (**صِلْ** ﴿**فَاجْمَعُوا**﴾ **وَافْتَحْ**)؛ أي: اقرأ قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾ [٧١]؛ بوصل الهمزة، وفتح الميم.

---

(١) وقوله: (**ظِلٌّ**)؛ اسمٌ، والجمع: أَظْلَال، وظِلَال، وظُلَل، وظِلول، والظِّلُّ؛ عتمة تغشى مكاناً حجب عنه أشعة ضوئية حاجز غير شفاف، والظِّلُّ من كل شيء؛ شخصه، وظِلُّ الليل؛ سوادهُ وظلامهُ، والظِّلُّ؛ الفيء، ويأتي على معان أخرى.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٢٩)، والكشف ١/٥٢١، واللباب ١٠/٣٦٤.

(٣) ينظر: الكشف ١/٥٢٠، وشرح الهداية ص (٥٢٩)، واللباب ١٠/٣٦٤.

(٤) فقراءته: بفتح الفاء مع حذف التنوين، وقرأ الباقون: بالرفع والتنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٢)، والنشر ٢/٢١١، والإتحاف ٢/١١٧).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ١/٢٧٢، والإتحاف ٢/١١٧.

(٦) وقرأه الباقون: بفتح الياء، وضم الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤٥)، والنشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ٢/١١٧).

للمرموز إليه بغين: **(غَرَا)**[١] **(خُلْفٌ)**؛ أي: رويس بخلاف عنه[٢].

من (جَمَع)؛ ضد (فَرَّقَ)، وقيل: (جَمَع)، و(أَجْمع)؛ بمعنى[٣].

والوجه الآخر له: بقطع الهمزة مفتوحة، وكسر الميم، وبه **قرأ الباقون**.

والوجه الأول لرويس: من طريق أبي الطيب، والقاضي أبي العلاء، عن النخاس؛ بالخاء المعجمة، كلاهما عن التمَّار، عنه[٤].

والثاني: من باقي الطرق[٥].

ويقال[٦]: (أَجْمَع)؛ في المعاني، و(جَمَع)؛ في الأعيان، كـ(أَجْمَعْتُ أمري)، و(جمعتُ الجيش).

٦٨٥ ـ ....وَظَنَّ: شُرَكَاؤُكُمْ....... ....

(وَ)قَرَأَ الإمام.

المرموز إليه بظاء: **(ظَنَّ)**[٧]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

﴿وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾ [٧١].

بالرفع، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

---

(١) ومعنى قوله: **(غَرَا)**؛ هي المادة التي تُلْصَقُ بها الأشياء، ويأتي فعلاً بمعنى: لَصَقَ، وتضبط الكلمة بالألف الممدودة والمقصورة.

(٢) وقراءة رويس ـ بخلفه ـ بقطع الهمزة وكسر الميم من قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ [يونس: ٧١]، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٨٥، وشرح منحة مولى البر ص (١١١)).

(٣) ذكره في النشر. (ينظر: النشر ٢/٢٨٥، والإتحاف ٢/١١٧، وشرح النويري ٤/٣٥٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٩)، وشرح السمنودي (ل ١٠٥/أ)).

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٨٥.

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٨٥.

(٦) نصَّ عليه السمين الحلبي في الدر المصون، وابن عادل في اللباب. (ينظر: الدر المصون ٦/٢٤٠، واللباب ١٠/٣٧٦).

(٧) ومعنى قوله: **(ظَنَّ)**؛ عَلِمَ، والظنُّ يكون بمعنى العلم بيقين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، ويكون الظن؛ بمعنى العلم بغير يقين.

على أنه معطوف على الضمير المرفوع المتصل، بـ(ـأجمعوا)، وحسَّنه الفصل بالمفعول، أو مبتدأ حذف خبره أي: (كذلك)[١].

والباقون: بالنصب.

نسقاً على: ﴿أَمۡرَكُمۡ﴾[٢].

٦٨٥ ـ ....وَخِــفْ تَتَّبِعَانِ[٣] النُّونَ[٤]: مَنْ لَهُ اخْتُلِفْ

(وَخِفْ) [٣٨٩] (﴿**تَتَّبِعَانِ**﴾ **النَّونَ**)؛ أي: اقرأ بتخفيف نون قوله: ﴿فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [٨٩].

للإمام أبن عامر ـ لكن بخلاف من [أحد][٥] راوييه ـ.

ولذا رمزهما بأولى قوله: (**مَنْ**[٦] **لَهُ اخْتُلِفْ**)؛ أي: ابن ذكوان بغير خلاف، وهشام بخلاف.

فروى الداجوني عن هشام[٧]: بفتح [التاء الثانية][٨] مشددة، وكسر الباء وتخفيف النون، ـ كابن ذكوان ـ.

---

(١) وقد اختار هذا التوجيه في النشر. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٣ ـ ٥٤)، والنشر ٢٨٦/٢، واللباب ٣٧٧/١٠، والإتحاف ١١٨/٢، وشرح النويري ٣٥٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٥٠)، وشرح السمنودي (ل ١٠٥/أ)).

(٢) ينظر: اللباب ٣٧٧/١٠، والإتحاف ١١٨/٢، وشرح النويري ٣٥٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٥٠)، وشرح السمنودي (ل ١٠٥/أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون بلا تشديد؛ على قراءة التخفيف: (**تَتَّبِعَانِ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر النون مع التشديد: (**تَتَّبِعَانِّ**)، بينما لم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون الثانية: (**النُّونَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضمِّ النون: (**النُّونُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٦) ومعنى قوله: (**مَنْ**)؛ اسم استفهام عن العاقل، تقول: من قرأ الكتاب.

(٧) وقراءة هشام بخلفه بالتخفيف في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٨٦/٢، ومنحة مولى البر ص (١١١)).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

على أن (لا) نافية بمعنى: النهي[(١)]، نحو: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ﴾ [٢٣٣]؛ على قراءة الرفع[(٢)].

وروى الحلواني عن هشام[(٣)]: بتشديد النون.

وبه **قرأ الباقون**.

فتكون (لا) للنهي، ولذا أكد بالنون[(٤)].

هذا وانفرد ابن مجاهد: بتخفيف التاء الثانية وإسكانها، وفتح الباء، مع تشديد النون، ورواه سلامة بن هارون أداءً عن الأخفش عن ابن ذكوان، وإليه الإشارة بقول الحرز[(٥)]:

.................................وَمَـا   جَ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلَا

لكن نقل المصنف عن الداني[(٦)]: تغليط ذلك عن أصحاب ابن

---

(١) ولفظه النهي. (ينظر: النشر ٢/٢٨٦).

(٢) ذكره في النشر، وزاد في الكشف وغيره: «ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في: (استقيما)؛ أي: استقيما غير متبعين». (ينظر: النشر ٢/٢٨٦، وشرح الهداية ص (٥٣٠)، والكشف ١/٥٢٢، واللباب ١٠/٤٠١).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٨٦.

(٤) وهذا أحد الأوجه التي ذكرها في شرح الهداية وغيره في توجيه هذه القراءة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٣٠)، والكشف ١/٥٢٢، والدر الصون ٦/٢٦١، واللباب ١٠/٤٠٢).

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٧٥٢).

(٦) قال في جامع البيان ـ بعد أن نقل قراءة ابن مجاهد تلك ـ: «وذلك غلط منه ـ رحمه الله ـ ومِنْ سلامة؛ لأنَّ جميع الشاميين رووا ذلك عن ابن ذكوان عن الأخفش سماعاً وأداءً؛ بتخفيف النون وتشديد التاء، وكذا نصَّ عليه الأخفش في كتابه، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان وهشام جميعاً»، ونقل في إبراز المعاني عن الداني قوله: «وقد ظنَّ عامة البغداديين أن ابن ذكوان أراد تخفيف التاء دون النون؛ لأنه قال في كتابه: (بالتخفيف) ولم يذكر حرفاً بعينه ـ قال ـ: وليس الأمر كما ظنوا؛ لأن الذين تلقوا ذلك أداءً، وأخذوه مشافهة، أولى أن يُصَارَ إلى قولهم، ويُعْتَمَد على روايتهم، وإن لم يَقْوَ ذلك في قياس العربية». (ينظر: جامع البيان ٢/١٩٨، وإبراز المعاني ٣/٢٢٨).

مجاهد، ومن سلامة[١]، ولذا لم يعرج عليه هنا، على عادته في الانفرادات[٢].

٦٨٦ ـ **يَكُونَ**[٣]: **صِفْ خُلْفًا**......... ....

وَقَرَأَ: ﴿يَكُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [٧٨].

بياء التذكير، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بصاد: (**صِفْ**[٤] **خُلْفًا**)؛ أي: شعبة بخلاف عنه.

---

(١) أي: سلامة بن هارون؛ راوي الأخفش.

(٢) يعني على عادة ابن الجزري في عدم التعريج على الانفرادات ـ التي ينصُّ عليها في النشر ـ في متن الطيبة، سواء صحت هذه الانفرادات من طرقه أم لم تصح، قال ابن الجزري ـ بعد كلام الداني المذكور سابقاً ـ: «قلتُ: قد صحت عندنا هذه القراءة؛ أعنى تخفيف التاء، مع تشديد النون، من غير طريق ابن مجاهد وسلامة، فرواها: أبو القاسم عبيدالله بن أحمد بن علي الصيدلاني، عن هبة الله بن جعفر، عن الأخفش، نصَّ عليها أبو طاهر بن سوار»، ثم زاد في النشر: «وصح ـ أيضاً ـ من رواية التغلبي عن ابن ذكوان: تخفيف التاء والنون جميعاً، ووردت أيضاً عن أبي زرعة وابن الجنيد عن ابن ذكوان، وذلك كله ليس من طرقنا، وانفرد الهذلي به عن هشام، وهو وهم، والله أعلم»، وقال الشيخ الحسيني في تحريراته على الشاطبية:

وَتَتَّبِعانِ النُّونُ خَفَّ مَداً وَقُلْ ... سُكُونٌ وَفَتْحٌ وَتَشْدِيْدٌ اهْمِلَا

قال الشيخ الضباع: «وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان؛ بإسكان التاء الثانية، وفتح الباء، وتشديد النون، وهذا الوجه أمر الناظم بإهماله ـ أي تركه ـ؛ لأن الشاطبي نبه على ضعفه بقوله: (ماج)؛ أي اضطرب، ولم يذكره الداني في تيسيره، ونبه في غيره على ضعفه، وأشار المحقق ابن الجزري إلى صحته من طرق أخرى، وقال: إنه ليس من طرقنا فلا يقرأ به». (ينظر: مختصر بلوغ الأمنية ص (٢٤٥ ـ ٢٥٢)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**يَكُونَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّ النون: (**يَكُونُ**).

(٤) ومعنى قوله: (**صِفْ**)؛ فعل أمر من الوصف، وهو بيان حال الشيء وصفته.

فالتذكير[١]: من طريق يحيى العليمي عنه[٢].

وقرأه بتاء التأنيث[٣]: من طريق يحيى بن آدم[٤].

وبه **قرأ الباقون**.

هذا وتقدَّم [الخلاف][٥] في: ﴿سَٰحِرٍ﴾ [٧٩][٦]، ﴿بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [٨١][٧].

وأمَّا ما حُكِيَ من إبدال همز: ﴿تَبَوَّءَا﴾ [٨٧]؛ في الوقف لحفص: فغير صحيح[٨]، ولذا قال في الحرز[٩]:

---

(١) لأنه تأنيث مجازي. (ينظر: اللباب ٣٨٥/١٠، والإتحاف ١١٨/٢).

(٢) وقراءة شعبة ـ بخلفه ـ بالتذكير في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٨٦/٢، ومنحة مولى البر ص (١١١)).

(٣) مراعاة لتأنيث اللفظ. (ينظر: اللباب ٣٨٥/١٠، والإتحاف ١١٨/٢).

(٤) ينظر: النشر ٢٨٦/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) فقرأها: (ساحر)؛ بوزن (فاعل)؛ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بتشديد الحاء، وألف بعدها؛ (سَحَّار) على وزن: (فعَّال). (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٦٤٨)، والنشر ٢٧٠/٢ ـ ٢٧١، والإتحاف ١١٨/٢).

(٧) فقرأ: ﴿ٱلسِّحْرُ﴾؛ بهمزة قطع استفهامية، وبعدها ألف بدل همزة الوصل الداخلة على لام التعريف؛ أبو عمرو، وأبو جعفر، فهي عندهما من باب ما دخلت فيه همزة الاستفهام قبل الوصل، كـ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾ [٥٩]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]؛ فيجوز لكل منهما الوجهان: البدل مع إشباع المد، والتسهيل بلا فصل بألف، فـ﴿مَا﴾ استفهامية مبتدأ، و﴿جِئْتُم بِهِ﴾؛ خبره، و﴿ٱلسِّحْرُ﴾؛ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أَيُّ شيء أتيتم به؟ أهو السحر؟ أو ﴿ٱلسِّحْرُ﴾؛ بدل من: ﴿مَا﴾، والباقون: بهمزة وصل؛ على الخبر، تسقط وصلاً، وتحذف ياء الصلة بعد الهاء للساكنين، و﴿مَا﴾؛ موصولة مبتدأ، و﴿جِئْتُم بِهِ﴾؛ صلتها، و﴿ٱلسِّحْرُ﴾ خبره؛ أي: الذي جئتم به السحر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٤٤)، البيت رقم (١٩٣)، والنشر ٣٧٨/١، والإتحاف ١١٨/٢).

(٨) نصَّ عليه في الإتحاف، وهذه الفائدة لم يتعرض لها أحد من شراح الطيبة في موضعها من سورتها إلا الشارح هنا. (ينظر: الإتحاف ١١٨/٢ ـ ١١٩).

(٩) ينظر: حرز الأماني، سورة يونس، البيت رقم (٧٥١).

.................................تَـبَـوَّءَا بِيَا وَقْفِ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ فَيُحْمَلَا

أي: لم يثبت فينقل[1].

نعم ذكر في الغيث[2]: «أنه صح من طريق هبيرة وغيره، فلا يقرأ من طريق الحرز»، ولا من طريق المتن[3].

وأما وقف حمزة عليه: فبتسهيل الهمزة كالألف[4].

وتقدَّم الخلاف في: ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾، و﴿بُيُوتٍ[5]﴾[6].

---

(١) وذكره في النشر بصيغة التمريض، وقال الداني في جامع البيان: «وكلهم قرأ بتحقيق الهمزة في الوصل، واختلفوا في الوقف؛ فكان حمزة يقف بتسهيل الهمزة فيجعلها بين بين، ويأتي بألف التثنية بعدها، وذكر عبدالله بن عبدالرحمٰن عن أبيه عن حفص عن عاصم أنه يقف: (تبويا) بياء، من غير همز؛ يعني بياء مفتوحة بدلاً من الهمزة، وهذا الضرب من البدل على غير قياس، وإنما صار إلى مثله بالرواية والسماع، وقال أبو طاهر: سألت أبا العباس الأشناني عن الوقف كما رواه أبو هبيرة؟ فلم يعرفه وأنكره، وقال لي: الوقف مثل الوصل»، وقال في إبراز المعاني: «قال الداني: وبذلك قرأت، وبه آخذ»؛ أي: بأن الوقف مثل الوصل في هذا الحرف. (ينظر: جامع البيان ٢/١٩٧، وإبراز المعاني ٣/٢٢٧، والنشر ١/٤٨٠، والإتحاف ٢/١١٨ ـ ١١٩).

(٢) وزاد في الغيث: «لأنه لم يصح له منها، فذكره له حكاية لا رواية». (ينظر: غيث النفع ص (٢٤٧)).

(٣) فقد حكاه في النشر بصيغة التمريض فقال: «ورُوِيَ ـ أيضاً ـ عن حفص»؛ أي: إبدال الهمزة ياءً. (ينظر: النشر ١/٤٨٠).

(٤) قال في النشر: «فقد حُكِيَ عنه أنه ـ أي حمزة ـ وقف على: ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا﴾ كذلك؛ أي: بإبدال الهمزة ياءً، ورُوِيَ أيضاً عن حفص، والصحيح فيه عن حمزة ـ أيضاً ـ بين بين، والله ـ تعالى ـ أعلم». (ينظر: النشر ١/٤٨٠، والإتحاف ٢/١١٩).

(٥) هكذا ضُبِطَت في الأصل، بينما هي في الآية الكريمة؛ بالنصب: ﴿بُيُوتًا﴾.

(٦) مراده بذلك الموضعين من قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [٨٧]؛ حيث قرأها بكسر الباء: قالون، وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفس وقرأها الباقون: بضم الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/١١٩).

٦٨٦ ـ ....**وَأَنَّهُ**[١]: **شَفَا فَاكْسِرْهُ**[٢].........................

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿أَنَّهُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿[قَالَ][٣] ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [٩٠].

(شَفَا) (فَاكْسِره)؛ أي: اقرأه بكسر همزة: ﴿أَنَّهُ﴾.

لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، المرموز إليهم بـ**(شَفَا)**.

على الاستئناف[٤].

والباقون: بفتحها.

على: (أَنَّ) محلها نصب مفعولاً به لِـ(ـآمنت)، أو بإسقاط الخافض، أي: (بأنه هذا)[٥].

وتقدَّم:

تخفيف: ﴿نُنَجِّيكَ﴾ [٩٢]، و﴿ثُمَّ نُنَجِّى﴾ [١٠٣]؛ ليعقوب[٦].

وكذا: ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ **[٣٩٠]** [١٠٣]؛ له، ولحفص، والكسائي[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: **(أَنَّهُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الهمزة: **(إِنَّهُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بزيادة هاء الضمير بعد الراء: **(فَاكْسِره)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بحذفها، مع سكون الراء: **(فَاكْسِرْ)**.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) أو بدل: ﴿ءَامَنتُ﴾، أو تضمن معنى القول؛ كأنه قال: آمنت، فقلت: إنه لا إله إلا الذي أمنت به بنو إسرائيل، وإضمار القول في القرآن كثير. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٣٠)، والكشف ٥٢٢/١، واللباب ٤٠٤/١٠).

(٥) أو: لأنه هذا. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٣٠)، والكشف ٥٢٢/١، واللباب ٤٠٤/١٠).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٠٠ ـ ٦٠١)، والنشر ٢٥٨/٢ ـ ٢٥٩، والإتحاف ١٥/٢.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٠٣)، والنشر ٢٥٩/٢، والإتحاف ١٥/٢.

ونقل: ﴿فَسَـَٔلِ﴾ [٩٤]؛ له[١]، ولابن كثير، وخلف[٢].

٦٨٦ ـ ....**وَنَجْعَلُ**[٣] **بِنُونٍ: صُرِّفَا**[٤]

وَقَرَأَ: ﴿وَنَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [١٠٠].

بنون العظمة.

المرموز إليه بصاد: **(صُرِّفَا)**[٥]؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

مناسبة لـ﴿كَشَفْنَا﴾[٦].

والباقون: بياء الغيبة.

لقوله: ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[٧].

(١) أي: الكسائي.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/١، والإتحاف ١٢٠/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**وَنَجْعَلُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء: (**وَيَجْعَلُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) في المتن الذي على هامش الشرح أصاب حرف الفاء مسح وطمس، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضمِّ الصاد، وكسر الراء مشددة: (**صُرِّفَا**)، والثاني: بفتح الصاد، وفتح الراء مع التشديد: (**صَرَّفَا**)، والثالث: ضُبطت في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ بضم الصاد، وكسر الراء مخففة: (**صُرِفَا**)، وهو كذلك في بعض نسخ تحقيق الضباع، والرابع: بفتح الصاد، وكسر الراء مشددة: (**صَرِّفَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبط حرف الصاد في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) ومعنى قوله: (**صُرِّفَا**)؛ مبني للمجهول، مِنْ: صَرَّف يُصَرِّف فهو مُصَرَّف، وصرَّف الأشياء؛ نقلها، بدَّلها، وجَّهها، وصرَّف أعماله؛ إذا أدراها ودبَّرها.

(٦) أي: على استئناف إخبار الله ـ ﷻ ـ عن نفسه. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٣١)، والكشف ٥٢٣/١، واللباب ٤١٦/١٠، والإتحاف ١٢٠/٢).

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٥٣١)، والكشف ٥٢٣/١، واللباب ٤١٦/١٠، والإتحاف ١٢٠/٢.

وتقدَّم الكلام على:

لام: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ﴾ [١٠١][1].

وسين: ﴿رُسُلَنَا﴾ [١٠٣][2].

وفيها من ياءات الإضافة خمس[3]:

﴿لِىٓ أَنۡ﴾ [١٥].

﴿إِنِّىٓ أَخَافُ﴾ [١٥].

فتحهما: المدنيان، والمكي، وأبو عمرو.

و﴿نَفۡسِىٓ إِنۡ﴾ [١٥].

﴿وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ﴾ [٥٣][4].

فتحهما: المدنيان، وأبو عمرو.

و﴿أَجۡرِىَ إِلَّا﴾ [٧٢].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص.

وفيها زائدة[5]:

﴿تُنظِرُونِ﴾ [٧١].

---

(١) فقرأها بكسر اللام: عاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأها الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/١٢٠).

(٢) فسكَّن السين أبو عمرو، وقرأها الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/١٢٠).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٤) رسمت في الأصل من غير الواو: (ربي إنه).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٨٨.

أثبتها: يعقوب في الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].



(١) ينظر: النشر (٢٨٢ ـ ٢٨٨)، وتقريب النشر ص (١٢٠ ـ ١٢٢)، وشرح النويري (٣٤٥/٤ ـ ٣٦٠)، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٧ ـ ٢٥٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٤/أ ـ ١٠٥ب)، والإتحاف (١٠٣/٢ ـ ١٢١).

سُورَةُ هُودٍ ـ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[(١)] ـ

﴿الٓر﴾ [١]، تقدم الكلام عليه في الأصول، وأول يونس[(٢)].

وتقدَّم:

تشديد تاء: ﴿وَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ [٣]؛ للبزي بخلفه[(٣)].

والخلاف في:

﴿سِحْرٌ﴾ [٧][(٤)].

و﴿يُضَٰعَفُ﴾ [٢٠][(٥)].

---

(١) ضُبطت في الأصل: (**سُورَةُ هُودٍ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ**)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب): (**سُورَةُ هُودٍ عَلَيهِ السَّلَام**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**سُورَةُ هُودٍ**).

(٢) سكت على كل حرف من حروف: ﴿الٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمَدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي على حرفين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٢٢/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(٣) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١١)، والنشر ٢٣٢/٢، والإتحاف ١٢٢/٢.

(٤) فقرأ حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: (ساحر)؛ بألف بعد السين، وكسر الحاء، وقرأ الباقون: بكسر السين، وإسكان الحاء من غير ألف. (ينظر: طيبة النشر، سورة المائدة، البيت رقم (٥٨٨)، والنشر ٢٥٦/٢، والإتحاف ١٢٣/٢).

(٥) قرأها بالتشديد، والقصر: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالإثبات، والتخفيف. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠٠ ـ ٥٠١)، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ١٢٣/٢).

و﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٢٤][١].

٦٨٧ ـ إِنِّي[٢] لَكُمْ فَتْحًا: رَوَى حَقٌّ ثَنَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنِّي لَكُمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [٢٥].

فقرأه (**فَتْحًا**)؛ أي: بفتح همزة: ﴿إِنِّي﴾.

المرموز إليهم بقوله: (**رَوَى حَقٌّ ثَنَا**)؛ أي: الكسائي، وخلف عن نفسه، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وأبو جعفر.

على إضمار حرف الجر أي: (بِأَنِّي)[٣].

وقرأه الباقون ـ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة ـ: بكسرها.

على تقدير القول[٤].

وتقدَّم:

همز: ﴿بَادِئَ﴾ [٢٧]، لأبي عمرو[٥].

---

(١) فقرأها بتخفيف الذال: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، والباقون: بتشديد الذال. (ينظر: طيبة النشر، سورة (ص)، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/١٢٣).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**إِنِّي**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الهمزة: (**أَنِّي**).

(٣) ينظر: الدر المصون ٦/٣٠٨، والكشف ١/٥٢٥، وشرح الهداية ص (٥٣٣).

(٤) أي: قال لهم إني لكم نذير مبين، وحذف القول كثير مستعمل في القرآن. (ينظر: الكشف ١/٥٢٥، وشرح الهداية ص (٥٣٣)، والدر المصون ٦/٣٠٨).

(٥) وذلك بهمزة بعد الدال؛ أي: أول الرأي بلا روية وتأمل، بل من أول وهلة، والباقون بغير همز. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ١/٤٠٧، والإتحاف ٢/١٢٤).

وإدغام: ﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ﴾ [٢٧]، للكسائي[١].

والخلاف في: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [٢٨][٢].

٦٨٧ ـ .... عَمِيَتِ[٣] اضْمُمْ شُدَّ: صَحْبٌ[٤]........

واخْتُلِفَ في: ﴿عَمِيَتْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿[وَءَاتَىٰنِي][٥] رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٨].

فـ(**ـاضْمُمْ**) العين.

و(**شُدَّ**) الميم.

أي: اقرأه بضم العين، وتشديد الميم.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

---

(١) ينظر: طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل لام هل وبل)، البيت رقم (٢٦١)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ١٢٤/٢).

(٢) فقرأها بتسهيل الهمزة الثانية: نافع، وأبو جعفر، وللأزرق: إبدالها ألفاً مع إشباع المد للساكنين، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ١٢٤/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين، وكسر الميم مخففة، وفتح الياء؛ على البناء للفاعل: (**عَمِيَتِ**)، وهو احد الاختيارين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم العين، وكسر الميم مع التشديد، وفتح الياء؛ على البناء للمفعول: (**عُمِّيَتِ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، لكن ضُبطت التاء بالضم مكان الكسر: (**عُمِّيَتُ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه؛ بجر الباء مع التنوين: (**صَحْبٍ**).

(٥) في الأصل: فأتاني، والصحيح أنها بالواو.

على البناء للمفعول، أي: (عمَّاها الله عليكم)(١).

وقرأه الباقون: بفتح العين، وتخفيف الميم.

مبنياً للفاعل، وهو ضمير البينة(٢)؛ أي: (خفيت).

ولا خلاف في تخفيف موضع القصص(٣).

وتقدَّم إبدال: ﴿بَرِيٓءٌ﴾ [٣٥]، مع الإدغام؛ لأبي جعفر(٤)، وبه وَقَفَ حمزة، وهشام بخلفه، وتجوز الإشارة بالروم والإشمام(٥).

---

(١) أي: أبْهمها عقوبة لكم، ثم بُني الفعل لما لم يسم فاعله، فحُذِفَ فاعلُه للعلم به وهو الله ـ تعالى ـ وأقيم المفعول وهو ضمير الرحمة مقامه. (ينظر: الدر المصون ٣١٣/٦، والكشف ٥٢٧/١، وشرح الهداية ص (٥٣٣)).

(٢) قال في شرح ابن الناظم: «وفاعله ضمير تثنية»، ووافقه محققا شرحه، ولم يعلقا عليه بشيء، والصواب: (وفاعله ضمير ﴿بَيِّنَةٍ﴾)؛ أي كلمة: ﴿بَيِّنَةٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ [٢٨]، وهو الموجود في كتب التوجيه وشروح الطيبة. (ينظر: الكشف ٥٢٧/١، وشرح الهداية ص (٥٣٣)، والإتحاف ١٢٤/٢ وشرح النويري ٣٦٢/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٥٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٥/ب)).

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [٦٦]، قال في النشر: «لأنها في أمر الآخرة، ففرقوا بينها وبين أمر الدنيا، فإن الشبهات تزول في الآخرة، والمعنى: ضلت عنهم حجتهم وخفيت عليهم محجتهم»، وقد نوَّه على إجماع القراء على موضع سورة القصص ابن الجزري في النشر، وصاحب غيث النفع، وكذا نوه عليه صاحب الإتحاف، على أنَّ فيها قراءة شاذة بضم العين والتشديد: ﴿فَعُمِّيَتْ﴾، كموضع سورة هود، وقرأ بها: الأعمش، وقتادة، وأبو العالية، وعاصم الجحدري، وجماعة. (ينظر: النشر ٢٨٨/٢، وغيث النفع ص (٢٤٨)، والبحر المحيط ١٢٩/٧، ومعجم القراءات ٦٥/٧ ـ ٦٦، والإتحاف ١٢٤/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٦)، والنشر ٤٠٥/١، والإتحاف ١٢٥/٢.

(٥) فتصير الأوجه لحمزة وهشام بخلفه ـ في الوقف على هذه الكلمة ـ ثلاثة أوجه؛ الإدغام، ويجوز مع الإدغام الإشارة بالروم، والإشارة بالإشمام، وحُكِيَ وجه الحذف مع المد والقصر، ولا يصح، قال في النشر: «وحُكِيَ في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المد والقصر، ولا يصح، فاتباع الرسم متحد مع الإدغام». (ينظر: متن طيبة النشر، ص (٤٨)، البيت رقم (٢٤٣)، والنشر ٤٧٥/١، والإتحاف ١٢٥/٢).

٦٨٧ ـ ....نَـوِّنَـا[١]

٦٨٨ ـ **مِنْ كُلِّ فِيهِمَا: عَلَا**[٢]....... ....

(**نَوِّنَا**)؛ أي: اقرأ بتنوين.

لام (﴿مِن كُلِّ﴾ **فِيهِمَا**)؛ أي:

﴿قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [هنا[٣]][٤].

و﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا [٣٩١] مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ في المؤمنين[٥].

للمرموز إليه بعين: (**عَلَا**)؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

على تقدير محذوف عُوِّضَ عنه التنوين، أي: (من كل حيوان زوجين)، مفعول بـ﴿ٱحْمِلْ﴾.

والباقون: بغير تنوين.

على إضافة: ﴿كُلِّ﴾، إلى: ﴿زَوْجَيْنِ﴾، فـ﴿ٱثْنَيْنِ﴾، مفعول: ﴿ٱحْمِلْ﴾، و﴿مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ محله نصب على الحال؛ لأنه كان صفة

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النونين؛ الأولى، والثانية، على الأمر: (**نَوِّنَا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ضم النون الأولى، وفتح النون الثانية؛ على البناء للمفعول: (**نُوِّنَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح العين، وفتح اللام الممدودة بلا تنوين: (**عَلَا**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بضم العين، وفتح اللام الممدودة بلا تنوين: (**عُلَا**)، والثالث: بضم العين، وفتح اللام الممدودة مع التنوين: (**عُلاً**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والرابع: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين، وفتح اللام المقصورة مع التنوين: (**عُلًى**).

(٣) الآية: [٤٠].

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) الآية: [٢٧].

للنكرة، فلما قدم عليها نصب حالاً[(١)]؛ كـ(**لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ**)[(٢)].

٦٨٨ ـ ....**مَجْرَى**[(٣)] **اضْمُمَا: صِفْ كَمْ سَمَا**.......................

واخْتُلِفَ في: ﴿**مَجْرَى**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [٤١].

فـ(**ـاضْمُمَا**)؛ أي: اقرأه بضم الميم.

للمرموز إليه بقوله: (**صِفْ كَمْ سَمَا**)؛ أي: شعبة، وابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

مِنْ (أَجْرَى) الرباعي[(٤)].

وقرأ الباقون ـ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه ـ: بفتح الميم.

---

(١) ينظر: الكشف ٥٣٨/١، وشرح الهداية ص (٥٣٤)، والدر المصون ٣٢٤/٦.

(٢) وهو صدر بيت من الشعر يُنسبُ: لذي الرمة، وقيل: لكُثَيِّر عزة، ويستشهدون به للدلالة على جواز تقدم الحال على صاحبها المنكّر، وممن استشهد به: ابن جني، والزمخشري في الكشاف، والسخاوي، وغيرهم، فـ(**ـمُوحِشاً**) حالٌ من (**طَلَل**)؛ لأنَّه في الأصل صفةٌ، فلما قُدِّم تعذَّر بقاؤه صفةً، فَجُعِلَ حالاً، والطلل: ما شخص من آثار الدار، والموحش: مِنْ: أوحش المنزل؛ إذا ذهب عنه الناس وصار ذا وحشة، وهي الخلوة والهمّ، وبقية الشاهد كما نصَّ عليه في خزانة الأدب ٢٠٩/٣ ـ ٢١٢:

لِمَيَّةَ موحِشاً طَلَلُ ... يلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الميم، وإثبات الألف المقصورة: (**مَجْرَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الميم، وحذف الألف المقصورة: (**مُجْرَ**)، والثالث: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الميم، مع الألف الممدودة: (**مُجْرَا**)، والرابع: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الميم، مع الألف المقصورة: (**مُجْرَى**).

(٤) على حدِّ: (أرسى). (ينظر: الكشف ٥٢٨/١، وشرح الهداية ص (٥٣٤)، والدر المصون ٣٢٦/٦).

مِنْ (جَرَى) الثلاثي[١].

وكلٌّ في الفتح، والتقليل، والإمالة: على أصله[٢].

إلا أنَّ حفصاً مع المميلين، ولم يمل في القرآن العزيز غيرها للأكثر، كما تقدم[٣].

٦٨٨ - ....وَيَا بُنَيِّ[٤] افْتَحْ: نَمَا[٥].

٦٨٩ - وَحَيْثُ جَا: حَفْصٌ. وَفِي لُقْمَانَا الُاخْرَى[٦]: هُدَى عِلْمٍ. وَسَكِّنْ: زَانَا.

٦٩٠ - وَأَوَّلاً: دِنْ...................... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [٤٢].

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بفتح الياء.

للمرموز إليه بنون: (**نَمَا**)[٧]؛ أي: عاصم بكماله.

---

(١) على حدِّ: (تجري بهم). (ينظر: الكشف ٥٢٨/١، وشرح الهداية ص (٥٣٤)، والدر المصون ٣٢٦/٦).

(٢) فأمالها: أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقللها الأزرق. (ينظر: النشر ٤١/٢، والإتحاف ١٢٦/٢).

(٣) في باب الفتح والإمالة بين اللفظين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٤١/٢، والإتحاف ١٢٦/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الياء مع التشديد: (**يَابُنَيِّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط ابن الناظم (أ)، والثاني: بفتح الياء مع التشديد: (**يَابُنَيَّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط ابن الناظم (ب)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**مَا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالألف الممدودة: (**نَمَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**نَمَى**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالابتداء بهمزة وصل، ثم لام مضمومة: (**الُاخْرَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالابتداء بلام مضمومة: (**لُاخْرَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٧) قال ابن الناظم: «يقال: نمى الحديث ينميه، إذا بلَّغَهُ على وجه الإصلاح والخير». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٣)).

(وَ)قرأ بفتح الياء.

(حَيْثُ جَاء) مضموم الياء[1]؛ وهو:

ما ذُكِرَ هنا[2].

و﴿يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ﴾[3] في يوسف[4].

و﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾ [لقمان: ١٣].

و﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ﴾ [لقمان: ١٦].

و﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [لقمان: ١٧].

ثلاثتها في لقمان[5].

و﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ [فِي ٱلۡمَنَامِ][6] أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ﴾ في الصافات[7].

(حَفْصٌ) ـ وحده ـ عن عاصم.

(وَ)قرأ بفتح الياء لكلمة [﴿**يا بُنَيَّ**﴾][8].

(فِي لُقْمَانَا) (الْاخْرَى)؛ وهي: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [لقمان: ١٧].

---

(١) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

(٢) أي: في سورة هود: الآية [٤٢].

(٣) وأشار النويري إلى لطيفة من تخصيص هذا الموضع من سورة يوسف؛ حيث قال في شرحه: «وخرج بتخصيص المذكور: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا﴾ [يوسف: ٦٧]، و﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ﴾ [يوسف: ٨٧]، فيها ـ أي: في سورة يوسف ـ، فهما متفقا الفتح». (ينظر: شرح النويري ٣٦٤/٤).

(٤) الآية: [٥]، وقد كُتِبَتْ في الأصل: (يونس)، وهو تصحيف.

(٥) الآيات: [١٣، ١٦، ١٧].

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولم ينبه عليه في الهامش، وقد أثبتُّه تصويباً.

(٧) الآية: [١٠٢].

(٨) هذه الكلمة غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى.

المرموز إليهما بأولى قوله: **(هُدَى**[١] **عِلْمٍ**[٢]**)**؛ أي: البزي عن ابن كثير، وحفص ـ على أصله ـ.

(وَسَكِّنْ) تلك الأخرى؛ أي: اقرأها بتخفيف الياء مع السكون.

للمرموز إليه بزاي: **(زَانَا)**[٣]؛ أي: قنبل عن ابن كثير.

(وَ)سَكِّنْ.

حرفاً **(أَوَّلاً)** من أحرف لقمان؛ وهو: ﴿يَبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣].

أي: اقرأه بسكون الياء مخففة.

للإمام المرموز إليه بدال: **(دِنْ)**[٤]؛ أي: ابن كثير بكماله.

ولا خلاف عنه في كسر الياء مشددة في الأوسط من لقمان؛ وهو: ﴿يَبُنَيَّ إِنَّهَآ﴾ [لقمان: ١٦][٥].

وبه **قرأ الباقون** في الستة.

وجه الفتح: أن أصل (ابن)؛ على (بنوا)، صُغِّرَ على (بنيو)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قُلِبَتْ الواو ياء، وأدغمت فيها، ثم لحقها ياء الإضافة، فاستثقل اجتماعها **[٣٩٢]** مع الكسرة فقُلِبَتْ ألفاً، ثم حُذِفَتْ الألف اجتزاء عنها بالفتحة[٦].

ووجه الإسكان: إجراء الوصل مجرى الوقف[٧].

---

(١) ومعنى قوله: **(هُدَى)**؛ الرشد، والفلاح.

(٢) ومعنى قوله: **(عِلْمٌ)**؛ هو نقيض الجهل وعدم المعرفة.

(٣) ومعنى قوله: **(زَانَا)**؛ أي: جعل الأمر زيناً؛ أي: حسناً جميلاً.

(٤) ومعنى قوله: **(دِنْ)**؛ فعل أمر؛ أي: جازِ، وكافِئ.

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/١٢٦، والدر المصون ٦/٣٣٠.

(٦) فقيل: أصلها: (يا بُنيًّا) حذفت الألف تخفيفاً؛ فاجتزأ عنها بالفتحة. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٣١، والكشف ١/٥٢٩ ـ ٥٣٠، وشرح الهداية ص (٥٣٥)).

(٧) قال في شرح الهداية: «ومن قرأ بياء ساكنة: فإنه حذف ياء الإضافة؛ على لغة من قال: =

ووجه الكسر: هو الأصل في التخلص[1] من الساكنين[2].

ومرَّ الكلام على:

إدغام: ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [٤٢][3].

وإشمام[4]: ﴿قِيلَ﴾ [٤٣]، ﴿وَغِيضَ﴾ [٤٣].

٦٩٠ ـ ....[عَمَلٌ كَـ:عَلِمَا][5] غَيْرُ[6] انْصِبِ الرَّفْعَ: ظَهِيرٌ رَسَمَا[7]

واخْتُلِفَ في: ﴿عَمَلٌ﴾.

= يا غلامِ أقبل، فبقيت الياء التي هي لام الفعل مكسورة، فحذفها استخفافاً، فبقيت ياء التصغيرِ وحدها ساكنة». (ينظر: الكشف ٥٣٠/١، وشرح الهداية ص (٦٥٩)، وشرح النويري ٣٦٤/٤).

(١) في الأصل: (التخلص)، وهو تصحيف.

(٢) وردَّهُ في الدر المصون حيث قال: «وهذا تعليل فاسد جداً، بدليل سقوطها في سورة لقمان في ثلاثة مواضع حيث لا ساكنان، وكأن هذا المُعَلِّل لم يعلم بقراءة عاصم في غير هذه السورة، ولا بقراءة البزي في لقمان»، ولكنه ـ أي صاحب الدر المصون ـ رجَّح أن من قرأ بالكسر فإنما حذفت الياء؛ تخفيفاً، وقال في شرح الهداية: «فمن قرأ بالكسر؛ فإنه حذف ياء الإضافة وحدها، وأبقى الكسرة تدل عليها». (ينظر: الكشف ٥٢٩/١، وشرح الهداية ص (٦٦٠)، والدر المصون ٣٣١/٦، وشرح النويري ٣٦٤/٤).

(٣) فأدغم الباء من: ﴿ٱرۡكَب﴾، في الميم من: ﴿مَّعَنَا﴾: أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، واختلف عن: ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلاد، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٧)، والنشر ١١/٢، والإتحاف ١٢٦/٢ ـ ١٢٧)).

(٤) فقرأ بإشمام الضمّ الكسر في: ﴿قِيلَ﴾، ﴿وَغِيضَ﴾؛ هشام، والكسائي، ورويس، وقرأ الباقون: بالكسرة الخالصة في الموضعين. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ١٢٧/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**غَيْرُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الراء: (**غَيْرَ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء، والسين: (**رَسَمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الراء، وكسر السين: (**رُسِمَا**).

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [٤٦].

فقرأه الكسائي، ويعقوب، ـ كما يأتي رمزهما ـ: بكسر الميم، وفتح [اللام[١]][٢].

فعلاً ماضياً؛ (كَعَلِمَا).

فـ﴿غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾، (انْصِبِ الرَّفْعَ)؛ أي: اقرأه بنصب الراء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (ظَهِيرٌ[٣] رَسَمَا[٤])؛ أي: يعقوب، والكسائي.

على أنه مفعول به، أو نعت لمصدر محذوف؛ أي: (عملاً غير)، والضمير لابن نوح ـ عليه السلام ـ[٥].

والباقون: بفتح الميم، ورفع اللام منونة.

على أنه خبر إنَّ، و﴿غَيْرُ﴾؛ بالرفع صفة على معنى: (أنه ذو عمل)، أو جعل ذاته ذات العمل، مبالغة في الذم، فالضمير حينئذ لابن نوح أيضاً، ويحتمل عوده لترك الركوب، أي: (إن تركه لذلك وكونه مع الكافرين عمل غير صالح)[٦].

وأما ما جرى عليه الجلال السيوطي[٧] من جعل الضمير عائداً إلى

---

(١) من غير تنوين.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ومعنى قوله: (ظَهِيراً)؛ الظهير هو الناصر والمعين.

(٤) ومعنى قوله: (رَسَمَا)، فعل ماض، يأتي بمعنى: كتب، وخطَّ، وصمَّمَ، ورسم الكتاب؛ كتبه وخطه، ورسم المطر الديار؛ عَفَاها وأبقى لأثرها مرسوماً بالأرض.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣٣٦/٦، والكشف ٥٣٠/١ ـ ٥٣١، واللباب ٥٠١/١٠.

(٦) ينظر: الكشف ٥٣٠/١ ـ ٥٣١، والدر المصون ٣٣٦/٦، واللباب ٥٠١/١٠.

(٧) عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين، إمام، حافظ، مؤرخ، أديب، له نحو (٦٠٠) مصنف، نشأ في القاهرة يتيماً، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، منزوياً عن أصحابه جميعاً، كأنه لا يعرف أحدًا منهم، فألف أكثر كتبه، من مؤلفاته: =

السؤال المفهوم من النداء؛ حيث قال: «إنه؛ أي: سؤالك أيَّايَّ نجاته؛ عمل غير صالح. . .الخ»[١]، ففيه ـ كما قاله في الإتحاف[٢] ـ خطر عظيم، فينبغي تنزيه الرسل [عنه][٣]، ولذا ضعفه الزمخشري[٤]، فلينتبه[٥].

٦٩١ ـ تَسْئَلْنِ فَتْحُ النُّونِ: دُمْ لِي الْخُلْفُ. وَاشْدُدْ: كَمَا حِرْمٍ. وَعَمَّ: الْكَهْفُ
واخْتُلِفَ في: ﴿تَسْئَلْنِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَلَا تَسْئَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [٤٦].

فـ(**ـفَتْحُ النُّونِ**).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**دُمْ**[٦] **لِي الْخُلْفُ**)؛ أي: ابن كثير بلا خلاف عنه، وهشام بخلاف عنه.

والباقون: بكسرها.

وهو الوجه الآخر لهشام.

= الإتقان في علوم القرآن، والألفية في مصطلح الحديث، والألفية في النحو، وله شرح عليها، ولد سنة ٨٤٩هـ، وتوفي سنة ٩١١هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٣/٣٠١).

(١) ينظر: تفسير الجلالين ص (٢٢٧).

(٢) الإتحاف ٢/١٢٧.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) حيث قال في الكشاف: «وقيل: الضمير لنداء نوح، أي: إنَّ ندائك هذا عمل غير صالح، وليس بذاك». (ينظر: الكشاف ٣/٢٠٤).

(٥) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون وزاد فيه: «كيف يُقَالُ ذلك في حق نبيٍّ من الأنبياء، فضلاً عن أوَّلِ رسول أُرسل إلى أهل الأرض من بعد آدم عليهما السلام؟ ولِمَا حكاه أبو القاسم ـ يعني الزمخشري ـ قال: وليس بذلك، وقد أصاب، واستدل من قال بذلك أن في حرف عبدالله بن مسعود: (إنه عملٌ غيرُ صالح أن تسألني ما ليس لك به علم)، وهذا مخالف للسواد». (ينظر: الدر المصون ٦/٣٣٧، واللباب ١٠/٥٠١).

(٦) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(وَاشْدُدْ)؛ أي: اقرأ بتشديد النون.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمَا**[١] **حِرْمٍ)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي جعفر.

وقرأه الباقون: بالتخفيف.

وإيضاح ما في هذه الكلمة[٢]:

أنَّ فيها ثلاثة أحكام:

١ ـ حكم في اللام.

٢ ـ وحكم في النون.

٣ ـ وحكم في إثبات الياء بعدها.

فقرأ الحرميُّ، والشاميُّ ـ من طريق الداجوني ـ عن هشام[٣]: بفتح اللام، وتشديد النون.

والباقون: بإسكان اللام، وتخفيف النون.

وقرأ المكيُّ، وهشام من طريق الداجوني عنه[٤]: بفتح النون.

والباقون: بكسرها.

وقرأ ورش، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بزيادة [ياء][٥] بعدها وصلاً لا وقفاً.

ويعقوب في الحالين **[٣٩٣]**.

والباقون: بحذفها فيهما.

---

(١) ومعنى قوله: **(كَمَا)**؛ التعبير عن المماثلة والدلالة على الأمر الواقع ماله وما عليه.

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٢٤٩).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٨٩.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٨٩.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

فحصل من مجموع ذلك ست قراءات[١]:

١ ـ **فقالون، وابن ذكوان، وهشام في أحد وجهيه**: بفتح اللام، وتشديد النون مكسورة.

٢ ـ **وورش، وأبو جعفر**: كذلك، إلا أنهما أثبتا الياء وصلاً لا وقفاً.

٣ ـ **وابن كثير، وهشام في وجهه الآخر**[٢]: بفتح اللام، وتشديد [النون][٣] مفتوحة.

٤ ـ **وأبو عمرو**: بإسكان اللام، وتخفيف النون مكسورة، وإثبات ياء بعدها وصلاً فقط.

٥ ـ **ويعقوب**: كذلك، لكن مع إثباتها في الحالين.

٦ ـ **والكوفيون**: بسكون اللام، وتخفيف النون مكسورة، بلا ياء في الحالين.

هذا وحكم النون [واللام][٤]؛ معلوم من كلامه هنا منطوقاً ومفهوماً اقتضاءً[٥].

وأمَّا حكم الياء؛ فمن قوله في ياءات الزوائد[٦]:

.... تَثْبُتُ فِي الْحَالِينِ لِيْ ظِلٌّ دُمَا

---

(١) ينظر: غيث النفع ص (٢٤٩).

(٢) وقراءة هشام بهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٨٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٢)).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٥) قال النويري: «عُلِمَ سكون لام المخفف من لفظه، وفتحها للمشدد من النظير»، وقال ابن الناظم ـ ونقل عنه المنير السمنودي ـ: «وعُلم إسكان اللام من لفظه، وفتحها من النظير». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٦٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٥١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/أ)).

(٦) ينظر: طيبة النشر، باب مذاهبهم في الزوائد، ص (٥٩)، البيت رقم (٤٠٤).

ثم قوله[(١)]:

....وَتَسْأَلْنِ ثِقْ

حِمًى جَنَا........................... ....

فراجعه.

قال في الإتحاف[(٢)]: «فوجه التشديد مع الفتح: أنها المؤكدة، ولذا بُنِيَ الفعل، ومع الكسر: أنها المؤكدة الخفيفة أدغمت في نون الوقاية، ووجه التخفيف والكسر: أنها نون الوقاية، والفعل مجزوم بالناهية، فسكنت اللام، والياء مفعوله الأول، ومن حذفها فللتخفيف، و(ما) مفعولها الثاني، بتقدير: (عن)»، تأمل.

وقوله: **(وَعَمَّ الْكَهْفُ)**؛ أي:

(وَ)قرأ نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**.

﴿فَلَا تَسْـَٔلۡنِى﴾ الذي في سورة **(الْكَهْف)**[(٣)].

بتشديد النون، مع فتح اللام قبلها.

والأصل (تسألنني)، حذفت نون الوقاية لاجتماع [النونات][(٤)]، وكسرت الشديدة للياء[(٥)].

والباقون: بإسكان اللام، وتخفيف النون.

على أنها للوقاية[(٦)].

---

(١) قال الشارح: «ولم يحتج إلى تقييده بهود؛ لأن الكلام فيما لم يرسم الياء فيه، وما في الكهف مرسوم بها». (ينظر: طيبة النشر، باب مذاهبهم في الزوائد، ص (٦٠)، الأبيات رقم (٤٠٩ ـ ٤١٠)).

(٢) الإتحاف ١٢٧/٢ ـ ١٢٨.

(٣) الآية: [٧٠].

(٤) في الأصل: (النون)، والتصويب من الإتحاف حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٢٢٠/٢).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢٢٠/٢.

(٦) ينظر: الإتحاف ٢٢٠/٢.

واتفقوا على إثبات الياء بعدها في الحالين، إلا ما روي عن ابن ذكوان من الخلاف؛ فروى جماعة عنه من طريقيه الحذف في الحالين؛ حملاً للرسم على الزيادة، وتجاوزاً للرسم في حروف المد(١).

ونصَّ الداني في الجامع(٢): «أنه قرأ بالحذف والإثبات على ابن غلبون، وبالإثبات على فارس بن أحمد، والفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان».

وذكر بعضهم الحذف في الوصل، والمشهور عنه الإثبات في الحالين كالباقين(٣).

قال المصنف(٤): «وكل من الإثبات، والحذف؛ صحيح عن ابن ذكوان نصًّا وأداءً [**٣٩٤**]».

وهما في الحرز(٥)، وغيره(٦).

و[ليست](٧) من الزوائد(٨) كما قد يتوهم(٩).

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣١٢، والإتحاف ٢/٢٢٠.

(٢) ينظر: جامع البيان ٢/٢٧٢.

(٣) كما في التبصرة. (وينظر: الإتحاف ٢/٢٢٠، والنشر ٢/٣١٢).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣١٢.

(٥) قال في حرز الأماني، البيت رقم (٤٤٠):

وَفي الْكَهْفِ تَسْأَلْنِي عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ عَلَى ... رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا

(٦) كالكافي، والتلخيص. (ينظر: النشر ٢/٣١٣، والإتحاف ٢/٢٢١).

(٧) في الأصل: (وليس)؛ على التذكير، والتصويب ـ كما هو في النشر والإتحاف ـ لتمام المعنى. (ينظر: النشر ٢/٣١٣، والإتحاف ٢/٢٢١).

(٨) نصَّ عليه في النشر، وذكره صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٢/٣١٦، والإتحاف ٢/٢٣٠).

(٩) نبه عليه في غيث النفع، وذلك لأجل الإجماع على ثبوتها في رسم جميع المصاحف حتى المصحف الشاميّ، بينما الأصل في ياءات الزوائد أنها محذوفة رسماً، على أنَّ الشاطبي قد ذكرها في باب ياءات الزوائد كما في الهوامش السابقة، بينما نبه ابن الجزري عليها في موضعها من سورة الكهف، وعندما عدد ياءات الزوائد من سورة الكهف قال في آخرها: «وأما ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِي﴾ فليست من الزوائد»، وتكلم على توجيهها =

٦٩٢ ـ يَوْمِئِذٍ[١] مَعْ سَالَ فَافْتَحْ: إِذْ رَفَا ثِقْ. نَمْلُ[٢]: كُوفٍ مَدَنٍ. نَوِّنْ كَفَى:
٦٩٣ ـ فَـزَعٍ.............................. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [٦٦].

(مَعْ) حرف.

(سَأَلَ)[٣] سائل[٤]؛ وهو: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١].

فـ**(ـافْتَحْ)**؛ أي: اقرأه بفتح الميم فيهما.

= الإمام مكي ـ في الكشف ـ عند حديثه عن ياءات الزوائد، وقال أبو شامة: «وهذه الياء التي في الكهف زائدة على العدة، بخلاف التي في هود، فإنها منها؛ لأن تلك محذوفة رسماً، وهذه ثابتة فيه». (ينظر: حرز الأماني ص (٣٦)، البيت رقم (٤٤٠)، وطيبة النشر، باب مذاهبهم في الزوائد ص (٦٠)، الأبيات رقم (٤٠٩ ـ ٤١٠)، والنشر ٣١٦/٢، والكشف ٨٣/٢، وفتح الوصيد ٣٩٧/١، وإبراز المعاني ٢٧٤/٢، وغيث النفع ص (٢٨١)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم، وكسر الذال مع التنوين: (**يَومِئِذٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الميم، وكسر الذال مع التنوين: (**يومَئِذٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح اللام: (**نَمْلَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم اللام: (**نَمْلُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بكسر اللام: (**نَمْلِ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**سَأَل**).

(٤) وتسمية سورة (المعارج) بسورة (سَأَلَ سَائِلٌ)، من التسميات الاجتهادية، وأما تسميتها بسورة (الْمَعَارِجِ) فهو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها أسماء أخرى اجتهادية؛ كسورة (الْوَاقِع)، وهي ـ كما ترى ـ تسميات للسورة بألفاظ وقعت فيها ولم تقع في غيرها من السور. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٤٨١ ـ ٤٨٤)).

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**إذْ**[1] **رَفَا**[2]) (**ثِقْ**[3])؛ أي: نافع، والكسائي، وأبي جعفر.

على أنها حركة بناء؛ لإضافته إلى غير متمكن[4].

والباقون: بكسرها فيهما.

إجراءً لليوم مجرى الأسماء، فأُعْرِبَ ـ وإن أضيف إلى (إذ) ـ؛ لجواز انفصاله عنها[5].

وافتح حرف (**نَمْلُ**)؛ وهو: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩].

أي اقرأه بفتح الميم، لقراء (**كُوفٍ**): عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقارئَيّ: (**مَدَنٍ**): نافع، وأبي جعفر.

والباقون: بكسرها.

و(**نَوِّنْ**)؛ أي: اقرأ بالتنوين.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: الكوفيين كلهم.

قَوْلَهُ: ﴿فَزَعٍ﴾ [النمل: ٨٩]، قبل: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [النمل: ٨٩]، المذكور.

والباقون: بغير تنوين.

---

(١) ومعنى قوله: (**إِذْ**)؛ كلمة تدل على ما مضى من الزمان، وهو اسم مبنيٌّ على السكون، وحقه أن يكون مضافاً إلى جملة سواء كانت فعلية أو إسمية.

(٢) ومعنى قوله: (**رَفَا**) ـ على فتح الراء ـ؛ سَكَن وهدأ من الرعب، وقد يكون معناه: لأَمَ الخرق وسده وأصلح خلله.

(٣) (**ثِقْ**)؛ فعل أمر، من الوثوق؛ الذي يفيد الراحة والاطمئنان.

(٤) وهو (إذ)، فعامل اللفظ ولم يعامل تقدير الانفصال، ثم حُرِّكَ لأجل التقاء الساكنين. (ينظر: الكشف ٥٣٣/١، وشرح الهداية ص (٥٣٧ ـ ٥٣٨)، والدر المصون ٣٤٩/٦).

(٥) ينظر: الكشف ٥٣٣/١، وشرح الهداية ص (٥٣٨)، والدر المصون ٣٤٩/٦.

ووجه قراءة الكوفيين: إعمال المصدر في الظرف بعده[١].

و﴿يَوْمَئِذٍ﴾: وعلى قراءة [المدنيين][٢]؛ فتحة الميم: بناء؛ لإضافته إلى غير متمكن[٣]، وعلى قراءة أبي عمرو؛ كسر الميم: إعراب؛ بإضافة: ﴿فَزَعٍ﴾، إلى: ﴿يوم﴾، على الوجه [الآخر][٤]، فأعرب[٥]، كما تقدم.

هذا ولو وقف على: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، فليس فيه روم، وإن كان مكسوراً.

قال المصنف[٦]: «لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، بخلاف: كسر ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة : ٣١]، وضمة ﴿مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف؛ لأنه من أصل الكلمة[٧]، وبخلاف؛ ﴿كُلٍّ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، و﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]؛ لأن التنوين دخل على متحرك، فالحركة فيه أصلية، فكان الوقف عليه بالروم حسناً[٨]»، انتهى، فاحفظه، وقد أشرت إليه في الأصول[٩].

---

(١) على تقدير: وهم من أن يفزعوا يومئذ. (ينظر: الكشف ١٧٠/٢، والإتحاف ٣٣٦/٢، وشرح النويري ٣٦٨/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٥٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/أ)).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ينظر: الكشف ١٧٠/٢، والإتحاف ٣٣٦/٢، وشرح النويري ٣٦٨/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٥٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/أ).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) فأجراه مجرى سائر الأسماء. (ينظر: الكشف ١٧٠/٢، والدر المصون ٣٥٠/٦).

(٦) ينظر: النشر، باب الوقف على مرسوم الكلم، ١٢٣/٢، ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٧) ينظر: النشر ١٢٣/٢.

(٨) ينظر: النشر ١٢٥/٢ ـ ١٢٦.

(٩) عند شرحه ـ رحمه الله ـ لباب (الوقف على أواخر الكلم، البيت رقم (٣٥٦))، وذلك عند قول الناظم: (**كِلَاهُمَا امْتَنَعْ**)؛ فقال ـ أي الترمسي ـ ما نصه: «وبما قررناه عُلِمَ أن قوله: (كلاهما)؛ أي: الروم والإشمام، (امتنع) ـ اتفاقاً ـ راجع إلى المسائل الثلاث؛ أعني: هاء التأنيث، وميم الجمع، والمتحرك العارض، ومنه ـ كما في الإتحاف وغيره ـ يومئذ، وحينئذ. . .الخ».

٦٩٣ ـ ....وَاعْكِسُوا ثَمُودَ هَهُنَا[١] **وَالْعَنْكَبَا، الْفُرْقَانِ**[٢]**: عُجْ ظُبَى**[٣] **فِنَا**[٤].

٦٩٤ ـ وَالنَّجْمِ: نَلْ[٥] **فِي ظَنِّهِ. اكْسِرْ نَوِّنِ رُدْ: لِثَمُودَ..............................**

(**وَاعْكِسُوا**) تلك الترجمة؛ التي هي: التنوين.

(**ثَمُودَا**) من قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ[٦]﴾ [٦٨].

(**هَهُنَا**)، أي: في هذه السورة[٧].

(**وَ**)﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾ [العنكبوت: ٣٨].

في (**الْعَنْكَبَا**)؛ أي: في سورة العنكبوت.

﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ﴾ في (**الْفُرْقَانِ**)[٨].

أي: اقرؤوا هذه الثلاثة بغير تنوين.

---

(١) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**هَهُنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: (**هَاهُنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بجر النون: (**الْفُرْقَانِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم النون: (**الْفُرْقَانُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بنصب النون: (**الْفُرْقَانَ**)، ولم يتبين لي ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: (**ظُبًى**)، والثاني: (**ظُبًا**)، والثالث: (**ظَبْيٌ**)، والرابع: (**ظَبْيُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والخامس: (**ظَبْيَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) ضُبطت في جميع النسخ؛ بكسر الفاء: (**فِنَا**)، إلا شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء: (**فَنَا**).

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**بَلْ**)، وهو تصحيف موهم، لكنه ضبطها في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**نَلْ**).

(٦) في الأصل: بزيادة حرف الباء: (بربهم)، وهو خطأ.

(٧) أي: سورة هود، التي هو بصدد شرح كلام الناظم فيها.

(٨) الآية: [٣٨].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**عُجْ**[١] **ظُبًى**[٢]**فِنَا**[٣][**٣٩٥**])؛ أي: حفص، ويعقوب، وحمزة.

والباقون ـ منهم شعبة ـ: بالتنوين.

(**وَ**)قرأ.

﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبۡقَىٰ﴾ في (**النَّجْمِ**)[٤].

بغير تنوين.

الأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (**نَلْ**[٥] **فِي**[٦] **ظَنِّهِ**[٧])؛ أي: عاصم، وحمزة، ويعقوب، فدخل شعبة هنا.

وقرأه الباقون: بالتنوين.

وكلُّ من نون في ذلك كله؛ وقف بالألف، و[من][٨] لم ينون؛ وقف بغير ألف، كما جاء نصًّا عنهم، وإن كانت مرسومة؛ ففيه مخالفة لرسم المصحف، ولكن لا ضرر فيها، إذ العمدة في القراءة على الرواية لا على الكتابة[٩]، فاعرفه.

---

(١) ومعنى قوله: (**عُجْ**)؛ فعل أمر من قولهم: عاج بالمكان، بمعنى: أقام به، ومال إليه، ومر عليه.

(٢) ومعنى قوله: (**ظُبًا**) ـ بضم الظاء ـ؛ أطراف السيوف وحدها، وبكسر الظاء: (**ظِبًا**)، أصلها: ظِباء، وقصرت للوزن، وهو جمع ظبي، وهو الغزال، ويكنى به عن المرأة.

(٣) ومعنى قوله: (**فِنَا**)؛ هو المكان الواسع أمام الدار وفي جوانبها.

(٤) الآية: [النجم: ٥١].

(٥) ضُبطت في الأصل: (بل)، وهو تصحيف وتحريف.

(٦) ومعنى قوله: (**فِي**)؛ حرف جر يفيد الظرفية الحقيقية أو المجازية، وهو أيضاً حرف جرٍّ زائد لإفادة التأكيد.

(٧) ومعنى قوله: (**ظَنِّهِ**)؛ عَلِمَه، والظنُّ يكون بمعنى العلم بيقين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٤٦]، ويكون الظن؛ بمعنى العلم بغير يقين.

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٩) قال ابن الجزري: «فبذلك ـ أي بما ذكره الشارح من أصولهم وقفاً ووصلاً على كلمة (ثمود) ـ جاءت الرواية عنهم منصوصة، لا نعلم عن أحد منهم في ذلك خلافاً، =

و(**اكْسِرْ**) الدال.

و(**نَوِّنِ**).

أي: اقرأ بكسر الدال منونة.

للإمام المرموز إليه براء (**رُدْ**)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

﴿لِّثَمُودَ﴾ من قوله: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ [٦٨].

وقرأ الباقون: بفتح الدال غير منونة.

فعلى قراءة الكسائي يوقف عليه: بالسكون، والروم، وعلى قراءة الباقين يوقف عليه: بالسكون فقط؛ لأن الروم لا يكون في المفتوح[(١)].

لا يقال هذا غير مفتوح حكماً لجره باللام، لأنا نقول المعتبر في جواز الروم والإشمام؛ الحركة الظاهرة الملفوظ بها سواء كانت أصلية أم نائبة عن غيرها، فيجوز الروم في ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وما ألحق به؛ نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ﴾ [الطلاق: ٦]، وإن كان منصوباً؛ لأن نصبه بالكسر، ولا يجوز في غير المنصرف، نحو: ﴿إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿بِإِسْحَٰقَ﴾ [٧١]؛ لأن جره بالفتحة.

هذا و(ثمود) يجوز صرفه، وعدمه، وكلاهما جائز نظماً ونثراً.

فمنع صرفه؛ للعلمية والتأنيث؛ باعتبار القبيلة أو الأم[(٢)].

والصرف؛ لعدم التأنيث؛ باعتبار الحيِّ أو الأب[(٣)].

= إلا ما انفرد به أبو الربيع الزهراني عن حفص عن عاصم أنه كان إذا وقف عليه وقف بالألف»، ونبه على مثله النويري في شرحه، وصاحب الإتحاف في إتحافه، والصفاقسي في غيث النفع، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/٢٩٠، وشرح النويري ٤/٣٦٩، والإتحاف ٢/١٢٩، وغيث النفع ص (٢٥٠)).

(١) في الأصل: (الفتوح)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦/٣٥١، والكشف ١/٥٣٣، وشرح الهداية ص (٥٣٨).

(٣) وقال موسى جار الله: «(ثمود) وقع في القرآن مرفوعاً ومخفوضاً ومنصوباً، =

فيجري حكم الوقف عليه على هذا.

ومن [ثم][(١)] جعل بعضهم حكم هذه المسألة لغزاً، وهو واضح[(٢)].

٦٩٤ ـ ....قَالَ سِلْمٌ سَكِّنِ

٦٩٥ ـ وَاكْسِرْهُ وَاقْصُرْ، مَعَ ذَرْوٍ: فِي رُبَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قَالَ سَلَمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [٦٩].

فـ(**سَكِّنِ**) (**وَاكْسِرْهُ وَاقْصُرْ**)؛ أي: اقرأه بسكون اللام، مع كسر السين، والقصر؛ بحذف الألف بعد اللام.

(**مَعْ**) حرف.

(**ذَرْوٍ**)؛ أي: ﴿قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ في سورة الذاريات[(٣)].

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي رُبَا**[(٤)])؛ أي: حمزة، والكسائي.

وقرأ الباقون ـ منهم خلف عن نفسه ـ فيهما: بفتح السين واللام،

= وما وقع منصوباً فأربعة، كلها رُسِمَت في جميع المصاحف بالألف، وإجماع المصاحف على الألف شاهد قطعيٌّ على جواز صرفه، وعليه جاء قراءة الأئمة ـ غير حفص، ويعقوب وحمزة ـ»، وقال الشاطبيّ في العقيلة:

بِهُودَ والنَّجْمِ والْفُرْقَانِ كُلِّهِمُ ... والْعَنْكَبُوتِ ثَمُوداً طَيِّباً ذفرَا

(ينظر: الدر المصون ٣٥١/٦، والكشف ٥٣٣/١، وشرح الهداية ص (٥٣٨)، وشرح الطيبة لموسى جار الله ص (١٦٤)).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) من قوله: «فعلى قراءة الكسائي؛ يوقف عليه بالسكون. . .الخ» إلى هنا، موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٠)).

(٣) الآية: [٢٥].

(٤) ومعنى قوله: (**رُباً**)؛ بالألف المقصورة؛ جمع ريبة، وهي موضع الشك والتهمة والظن، أو جمع ربوة؛ وهي ما ارتفع من الأرض.

وبألف بعدها لفظاً، وأما خطًّا فهي [قبله][1]، كما قال بعض الرُّسَّامِ[2]:

وَمَـعَ لَامٍ أُلْـحِـقَـتْ يُـمْـنَـاهُ لِأَسْـفَـلٍ مِـنْ مُـنْـتَـهَـى أَعْـلَاهُ

وهما لغتان[3]؛ كـ(حِرْم)، و(حَرَام)[4].

وخرج بقيد: **(قَالَ)**: ﴿قَالُواْ سَلَمًا﴾ [٦٩]؛ فلا خلاف بين العشرة في الفتح والمد[5].

وتقدَّم الكلام على حرفي: ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [٧٠]، إمالةً، وفتحاً[6].

---

(١) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (قبل)، والتصويب من غيث النفع، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: غيث النفع ص (٢٥١)).

(٢) أي: أهل الرسم والضبط، ومنهم العلامة الخرَّاز؛ في مورد الظمآن ص (٥٠)، وقال العلامة المارغني في شرح هذا البيت: «معناه: أن الألف التي مع اللام إذا حُذِفَت اختصاراً، نحو: ﴿لَعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، يلحق بالحمراء في الجهة اليمنى من اللام باعتبار الكاتب، ويبتدأ بالإلحاق من الموضع الذي انتهى فيه أعلى اللام، بحيث يكون أعلى الملحق مقارناً لأعلى اللام، مع بقاء بياض يسير بينهما، ويمتد الملحق إلى أسفل اللام، ولا بد من خروج الألف الملحقة من اللام إلى مطته من أمام، كما نصّوا عليه، وهذا الإلحاق بهذه الكيفية منظور فيه إلى الألف المعانقة للام إذا ثبتت، فإنها هي التي في الجهة اليمنى على ما هو المختار...». (ينظر: دليل الحيران ص (٤٠٥)، والطراز في شرح ضبط الخراز ص (٢٩٥)، والسبيل إلى ضبط كلمات التنزيل ص (٥٠)).

(٣) بمعنى التحية والصلح. (ينظر: الكشف ١/٥٣٤، وشرح الهداية ص (٥٣٩)، والدر المصون ٦/٣٥٢).

(٤) و(حِلّ)، و(حلال). (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٦٥)).

(٥) لكن قُرِئ هذا الحرف في القراءات الأربع الشاذة بعد العشرة: بسكون اللام، مع كسر السين، والقصر بحذف الألف بعد اللام، كقراءة حمزة ومن معه، وهي قراءة الأعمش، كما قال في الفوائد المعتبرة:

كالذَّرْوِ قَالَوا سِلْمٌ أَعْمَشٌ كِلَا ....

(ينظر: الإتحاف ٢/١٣٠، وإتحاف البررة ص (٢٩١)).

(٦) فأمال حرفي (رأى): ابن ذكوان، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأكثرون عن الداجوني عن هشام، وأبو بكر في رواية الجمهور عن يحيى، وقللهما: الأزرق، وأمال الهمزة وفتح الراء أبو عمرو، وتقدم تضعيف نقل الخلاف عن السوسي في الراء، وأنها انفرادة للشاطبي لا يُقرأ بها، وأنه ليس من طرق الكتاب كما قال في النشر: =

وإذا وقف على: ﴿رَءَا﴾ للأزرق جاز له ثلاثة البدل؛ لتقدم الهمز على حرف المد، فإن وُصِلَ له بـ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ تعين الإشباع، عملاً بأقوى السببين؛ وهو الهمز بعد حرف المد[1]، فتدبر.

٦٩٥ ـ .... يَعْقُوبُ[2] نَصْبُ الرَّفْعِ: عَنْ فَوْزٍ كَبَا[3]

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَعْقُوبُ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ **يَعْقُوبُ** ۝٧١ قَالَتْ﴾ [٧١ ـ ٧٢].

فـ(**نَصْبُ الرَّفْعِ**)؛ أي: القراءة بنصب الباء[4].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**عَنْ**[5] **فَوزٍ**[6] **كَبَا**[7])؛ أي: حفص، وحمزة، وابن عامر.

فهو إمَّا منصوب بفعل مقدر يفسره ما دل عليه الكلام، أي: (ووهبنا

= «ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير بل ولا من طرق كتابنا»، وقرأ الباقون: بفتحهما، وبذلك قرأ الجمهور عن الحلواني عن هشام، وكذا العليمي عن أبي بكر في رواية الجمهور أيضاً، وأما فتح الراء وإمالة الهمزة عن شعيب عن يحيى عنه فانفرادة لا يُقْرَأُ بها. (ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠١ ـ ٣٠٢)، والنشر ٢/٤٤ ـ ٤٦، والإتحاف ٢/١٣١)

(١) نصَّ عليه ابن الجزري في النشر في معرض ذكره للقواعد المهمة في باب المد، وذكره صاحب الإتحاف، وكذا نوه عليه الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: النشر ١/٣٦١ ـ ٣٦٢، وغيث النفع ص (٢٥١)، والإتحاف ٢/١٣١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الباء: (**يَعْقُوبُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الباء: (**يَعْقُوبَ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الكاف: (**كَبَا**)، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسرها: (**كِبَا**).

(٤) قال النويري: «وقيد النصب؛ لمخالفة المفهوم». (ينظر: شرح النويري ٤/ ٣٧٠).

(٥) ومعنى قوله: (**عَنْ**)؛ حرف جرّ من معانيه؛ المجاوزة، والتعليل، وانتهاء الغاية، وتأتي بمعن (بَعد)، ومعنى (مِنْ)، وغيرها من المعاني.

(٦) ومعنى قوله: (**فَوزٌ**)؛ هو النجاة والظفر بالأمنية والخير.

(٧) وقوله: (**كَبَا**)؛ من كبا الزند: إذا لم يخرج ناره، ويأتي بمعنى: العود الذي يتبخر به.

يعقوب)[1]، أو مجرور معطوف على مدخول الباء في: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ [٧١][2].

والباقون: بالرفع؛ على أنه مبتدأ، خبره: ﴿**مِنْ** وَرَآءِ إِسْحَٰقَ﴾ [٧١][3].

وتقدَّم: [**الكلام على**][4]:

همزتيه ـ كهمزتي المد ـ في الأصول[5].

وكذا إمالة: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ [٧٢]، لأهلها[6].

ووقفه بهاء السكت لرويس بخلفه[7].

---

(١) قال موسى جار الله: أي: «وهبنا لها إسحاق، ومن ورائه وهبنا يعقوب». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٦٥).

(٢) أي: مجرور بالعطف على إسحاق؛ أي: بإسحاق وبيعقوب من وراء إسحاق. (ينظر: الكشف ٥٣٥/١، وشرح الهداية ص (٥٣٩)، والدر المصون ٣٥٥/٦ ـ ٣٥٦).

(٣) ويحتمل رفعه بالظرف الذي قبله، وقيل: إنه مرفوع على القطع؛ أي: الاستئناف، وقيل: مرفوع على الفاعلية بالجارِّ قبله. (ينظر: الدر المصون ٣٥٦/٦، والكشف ٥٣٤/١، وشرح الهداية ص (٥٣٩)).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٥) أي: اختلاف القراء في الهمزتين من كلمتين من قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ﴾ [٧١]، فقد قرأها بتسهيل الهمزة الأولى: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وقرأ ورش، وأبو جعفر، ورويس ـ من غير طريق أبي الطيب ـ: بتسهيل الثانية، وللأزرق وجه ثان؛ وهو: إبدالها ياء ساكنة من جنس سابقتها فيشبع المد للساكنين، وقرأ أبو عمرو، وقنبل من طريق ابن شنبوذ، ورويس من طريق أبي الطيب: بحذف الأولى مع المد والقصر، ولقنبل من طريق الأكثرين: تسهيل الثانية وإبدالها ياء كالأزرق فيكمل له ثلاثة أوجه، وقرأ الباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٢/١ ـ ٣٨٦، والإتحاف ١٣١/٢).

(٦) فأمالها: حمزة، والكسائي، وخلف، وبالفتح والتقليل: الأزرق، والدوري عن أبي عمرو، ووقف عليها رويس بهاء السكت بخلف عنه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٩)، والنشر ٥٣/٢ ـ ٥٤، والإتحاف ١٣١/٢).

(٧) فقطع ابن مهران لرويس بالهاء، وكذلك صاحب الكنز، ورواه أبو العز القلانسي، ورواه الآخرون عنه بغير هاء، كالباقين، قال في النشر: «والوجهان صحيحان عن رويس، قرأتُ بهما، وبهما آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٣)، والنشر ١٣٦/٢، والإتحاف ١٣٠/٢ ـ ١٣١).

وإشمام: ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ [٧٧]، لأهله[١].

ويوقف على: ﴿سِيٓءَ﴾ لحمزة وهشام بخلفه؛ بالإبدال ياء[٢]، وبالإدغام؛ إجراءً للأصلي مجرى الزائد[٣].

٦٩٦ ـ وَامْرَأَتُكْ[٤]: حَبْرٌ............ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿امۡرَأَتُكَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾ [٨١].

فقرأه برفع التاء ـ كاللفظ به ـ.

الإمامان المرموز إليهما بقوله: **(حَبْرٌ)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو.

على أنه بدل من: ﴿أَحَدٌ﴾.

واسْتُشْكِل ذلك[٥]: بأنه يلزم منه أنهم نُهُوا عن الالتفات إلا المرأة

---

(١) فقرأ بإشمام الضم كسر أولها: الكسائي، وهشام، ورويس، والمدنيان، وابن ذكوان، وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٥)، والنشر ٢/٢٠٨).

(٢) قول الشارح: يوقف عليها بالإبدال ياء؛ فيه نظر، فإن هذا الموضع مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة، والقاعدة فيه وفي نظائره أن لحمزة وهشام ـ بخلفه ـ عند الوقف عليه وجهان: النقل، والإدغام، أما الإبدال ياء بلا إدغام فليس بوجه مقروء به، ولم يذكره ابن الجزري في النشر، ولعل الشارح أراد الإبدال ياء ثم تُدغم الياء المبدلة عن الهمزة مع الياء الأصلية، فيكون الإبدال ياء جزء من عملية الإدغام، فبقي وجه النقل لم يذكره، ويبدو أن الشارح هنا إنما هو ناقل ومتبع لصاحب الإتحاف في هذه المسألة، حيث إن صاحب الإتحاف قال بمثل مقالة الشارح هنا، واستدرك عليه محقق الإتحاف، والصواب كما قال في النشر: «فيه وجهان؛ الأول: النقل، وهو القياس المطرد، والثاني: الإدغام، كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة العربية وغيرهم». (ينظر: النشر ٢/٤٧٦، والإتحاف ٢/١٣٢).

(٣) ينظر: النشر ٢/٤٧٦، والإتحاف ٢/١٣٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء: **(وَامْرَأَتُكْ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتحها: **(وَامْرَأَتَكْ)**.

(٥) وممن استشكله وردَّه أبو عبيد، وقد استحسن ابن عطية في تفسيره استشكال =

فإنها لم تنه عنه، وهو غير جائز، ولذا جعله ابن هشام[1] مرفوعاً بالابتداء، وجملة قوله: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا...الخ﴾ [٨١]؛ خبر، والمستثنى هو الجملة، قال[2] «ونظيره: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤]»[3]

وقرأه الباقون: بالنصب.

مستثنى من: ﴿بِأَهْلِكَ﴾ [٨١]، وجعله ابن هشام[4] استثناء منقطعاً، لئلا تكون قراءة الأكثرين مرجوحة؛ على أن المراد بالأهل: المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته[5]، تأمل[6].

٦٩٦ ـ ....[أَنِ اسْرِ][7] فَاسْرِ صِلْ: حِـــــرْمٌ[8]............................

= وإلزام أبي عبيد فقال: «إنه وارد على القول باستثناء المرأة من (أحد) سواء رفعت المرأة أو نصبتها»، وقد ذكر الأقوال الواردة في توجيه هذه القراءة وفصل فيها العلامة الكبير السمين الحلبي في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٦٥ ـ ٣٦٦).

(١) ذكره في مغني اللبيب ٢/٤٢٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/٤٢٧.

(٣) ينظر: الكشف ١/٥٣٦، وشرح الهداية ص (٥٤٠)، والدر المصون ٦/٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٤) ينظر: مغني للبيب ٢/٤٢٧.

(٥) ينظر: الكشف ١/٥٣٦، وشرح الهداية ص (٥٤٠)، والدر المصون ٦/٣٦٧.

(٦) توجيه القراءتين وما أورده الشارح من أقوال العلماء فيها موجود بحروفه في الدر المصون، حيث قال في أول كلامه: «وفي هذه الآية كلام كثير لابد من استيفائه»، فوفَّى وكفَّى عليه شآبيب الرحمة والمغفرة والرضوان. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٦٦ ـ ٣٦٩).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون، والابتداء بهمزة وصل: (**أَنِ اسْرِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بسكون النون، والابتداء بهمزة قطع: (**أَنْ أَسْرِ**)، وفيه نظر.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الميم: (**حِرْمٌ**)، والثاني: بجر الميم: (**حِرْمِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولا في نسخة رضوان العقبي.

واخْتُلِفَ في:

﴿[أَنْ أَسْرِ][١] بِعِبَادِى﴾ في طه[٢].

و﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِىٓ[٣] إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾ في الشعراء[٤].

و﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ[٥]﴾ هنا[٦].

و﴿فَأَسْرِ **[٣٩٧]** بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ﴾ في الحجر[٧].

و﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا﴾ في الدخان[٨].

فـ**(ـصِلْ)**؛ أي: اقرأ بوصل الهمزة[٩] في الخمسة[١٠].

للمرموز إليهم بقوله: **(حِرْمٌ)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر.

والباقون: بقطع الهمزة[١١] في الجميع[١٢].

---

(١) في الأصل: رسمت بزيادة واو (وأن أسر)، وهو خطأ، وتصحيف.

(٢) الآية: [٧٧].

(٣) في الأصل: (بعبادي ليلاً)، وهو خطأ.

(٤) الآية: [٥٢].

(٥) في الأصل كتبت: (ولا تلتفت)، وهو خطأ وتصحيف.

(٦) سورة هود: الآية [٨١].

(٧) الآية: [٦٥].

(٨) الآية: [٢٣].

(٩) تسقط دَرجاً، وتثبت ابتداءً مكسورة، مع كسر نون: (أنْ) للساكنين. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٦٤، والإتحاف ٢/١٣٢ ـ ١٣٣).

(١٠) قال النويري ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في شرحه على الطيبة: «قرينة خصوص الفرش أخرجت قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٧٢).

(١١) وتثبت مفتوحة درجاً وابتداءً. (ينظر: الدر المصون ٦/٣٦٤، والإتحاف ٢/١٣٣).

(١٢) يقال: (سرى)، و(أسرى)؛ قيل: هما بمعنى واحد؛ وهو قول: أبو عبيد، وقيل: =

ومعلوم أنَّ نون (أنْ) في قراءة همزة الوصل تحرك بالكسرة؛ لالتقاء الساكنين[1].

وإذا وُقِفَ على: ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ بالسكون رُقِّقَتْ الراء[2]، أمَّا على القول بعروض الوقف فظاهر، وأمَّا على القول الآخر؛ فلأن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق، لا يقال إنها عارضة فينبغي التفخيم؛ مثل: ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛ لأنا نقول كما أن الكسر عارض فالسكون عارض ولا أولية لأحدهما فيلغيان معاً، ويرجع إلى كونها مكسورة فترقق[3]، وأمَّا على قراءة القطع، وكذا (فاسر) على القراءتين؛ فمن لم يعتد بالعارض رقق أيضاً، وأمَّا على القول الآخر الصحيح فيحتمل التفخيم للعروض، ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرتي الإعراب والبناء؛ لأن الأصل (أسري) بياء، حذفت الياء لبناء الفعل، فينبغي الترقيق؛ دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له[4]، أفاده المصنف[5].

= (أسرى)؛ لأول الليل، و(سرى)؛ لآخره، وهو قول الليث. (ينظر: اللباب ٥٣٧/١٠، والإتحاف ١٣٣/٢).

(١) وإن ابتدئ بالهمزة فبالكسر، كما ذكره ابن الناظم وغيره، قال النويري: «عُلِمَ كسر النون وصلاً، والهمزة ابتداءً، من الساكنين»؛ أي: التقاء الساكنين. (ينظر: شرح النويري ٣٧٢/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/أ)).

(٢) قال الشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٠٩):

.... **(أَنْ أَسْرِ) عَنْ ذِي الْوَصْلِ وَقْفاً رَقِّقَنْ**

(ينظر: الدر المصون ٣٦٤/٦، والإتحاف ١٣٣/٢، وجامع الخيرات ص (٤٦٨)).

(٣) على أصلها. (ينظر: النشر ١١١/٢).

(٤) وكذا الحكم في: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤]، في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى، والوقف على: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ [الفجر: ١]، بالتفخيم أولى. (ينظر: النشر ١١١/٢).

(٥) ينظر: النشر ١١٠/٢ ـ ١١١.

وتقدَّم الخلاف في:

﴿أَصَلَوٰتُكَ﴾ [٨٧]؛ جمعاً، وإفراداً، ولا خلاف في رفع التاء[١].

وكذا حكم همزتي: ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ﴾ [٨٧][٢].

ورَسْمُ: ﴿نَشَٰٓؤُاْ﴾ هنا بالواو؛ فيوقف لحمزة وهشام باثني عشر وجهاً[٣]؛ ثلاثة مع البدل ألفاً[٤]، واثنان مع بين بين[٥]، وسبعة[٦] مع إبدال الهمزة واواً، وثلاثة[٧] مع الإسكان، وثلاثة مع الإشمام، وواحد مع الروم[٨]، وتقدم[٩] نظيره في: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ في الأنعام[١٠].

---

(١) فقرأ هذا الحرف حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص: بحذف الواو؛ على التوحيد، وقرأ الباقون: بإثباتها؛ على الجمع، ولا خلاف في رفع التاء، كما قرره الشارح. (ينظر: طيبة النشر، سورة التوبة، الأبيات رقم (٦٧٣ ـ ٦٧٤)، والنشر ٢/٢٨١، والإتحاف ٢/١٣٤).

(٢) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية كالياء، وبإبدالها واواً مكسورة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩، والإتحاف ٢/١٣٤).

(٣) خمسة على القياس، وسبعة على أبدال الهمزة واواً على الرسم. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/٦).

(٤) وعلى الإبدال ألفاً؛ المد، والتوسط، والقصر. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/٦).

(٥) وعلى التسهيل بين بين وجهان؛ المد، والقصر، فتكون الأوجه ـ مع الثلاثة التي على الإبدال ألفاً ـ خمسة أوجه.

(٦) وهي التي تسمى: سبعة الرسم. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/٦).

(٧) هكذا في الأصل، كتبت بواو العطف: (وثلاثة)، فأوهمت أن هذه الأوجه الثلاثة غير الأوجه السبعة التي قبلها وليس كذلك، بل هذه الأوجه الثلاثة وما بعدها هي مجموع الأوجه السبعة، فالصواب حذف واو العطف ليدل السياق على المعنى الصحيح، والأوجه السبعة التي تأتي على إبدال الهمزة واواً على الرسم هي: سكون الواو وإشمامها؛ ويأتي علي كل منهما ثلاثة أوجه؛ المد، والتوسط، والقصر، فهي ستة أوجه، والوجه السابع روم حركة الواو مع القصر. (ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/٦).

(٨) ينظر: النشر ١/٤٧٤، والإتحاف ٢/١٣٤، وغيث النفع ص (٢٥٢).

(٩) ينظر: الإتحاف ٢/٦.

(١٠) الآية: [٥].

٦٩٦ ـ ....وَضَمَّ[(١)] سَعِدُوا[(٢)]: شَفَا عُدِلْ

(وَضَمَّ)؛ أي: قرأ بضم سين: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ **سَعِدُوا** فَفِي ٱلْجَنَّةِ﴾ [١٠٨].

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا عُدِلْ[(٣)])**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

على البناء للمفعول، مِنْ (سَعَدَه الله)؛ بمعنى: (أسعده)[(٤)].

والباقون: بفتحها.

مبنياً للفاعل؛ مِنْ (سعد) اللازم[(٥)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وضم الميم مشددة: **(وَضَمُّ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تشكل هذه اللفظة في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الإخبار: **(وَضَمَّ)**، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح النويري فقد ضُبطت فيه بضم الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الأمر: **(وَضُمَّ)**، وأظنُّه تصرف من المحقق في ضبطها ـ على ما جرت به عادته في أكثر من موضع ـ؛ بقرينة أن النويري في شرحه لمعنى الكلمة قال: «وضَمَّ مدلول شفا. . .الخ»، مما يعني أن ضبط الكلمة ـ في مفهوم شرحه ـ كالجماعة؛ أي: على الإخبار فعل ماض، ولهذا فإن ضبط النصَّ في شرح النويري المطبوع يحتاج إلى تحرٍّ ومراجعة وتدقيق؛ لكون المحقق ـ عفا الله عنه ـ قد تدخل في ضبط كلمات النظم على ما يراه لا على مقابلته على نسخ شرح النويري الأخرى، أو على نسخ النظم الأخرى وشروحاته، هذا مع وجود مواضع من كلمات النظم في الشرح خالية من التشكيل وضبط الحركات.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: **(سَعِدُوا)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم السين: **(سُعِدُوا)**.

(٣) ومعنى قوله: **(عُدِلْ)**؛ فعل مبني للمجهول من عدلت الحِمْلَ إذا وضعت في الجهة الأخرى ما يساويه.

(٤) وهي لغةٌ لهذيل، كما حكاه الفراء. (ينظر: الكشف ٥٣٦/١، وشرح الهداية ص (٥٤١)، والدر المصون ٣٨٩/٦، واللباب ٥٧٣/١٠).

(٥) ينظر: الكشف ٥٣٦/١، وشرح الهداية ص (٥٤١)، واللباب ٥٧٣/١٠.

٦٩٧ ـ إِنْ كُلًّا الْخِفُّ: دَنَا اتْلُ صُنْ. وَشَدْ[1] لَمَا[2]، كَطَارِقٍ: نُهًى[3] كُنْ فِي ثَمَدْ.
٦٩٨ ـ يَس: فِي ذَا كَمْ نَوَى......... ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [١١١].

فـ(**ـالْخِفُّ**)؛ أي: القراءة بإسكان نون: ﴿**إِن**﴾ مخففة.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**دَنَا**[4] **اتْلُ**[5] **صُنْ**[6])؛ أي: ابن كثير، ونافع، وشعبة عن عاصم.

والباقون: بفتحها مشددة.

(**وَشَدْ**)؛ أي: قرأ بتشديد.

ميم: ﴿لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [١١١].

عاصم **[٣٩٨]** وابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر، ـ كما سيأتي رمزهم ـ.

فتحصل من جمع حُكْم: ﴿إِن﴾، و﴿لَمَا﴾؛ **أربع قراءات**[7] **بيانها بتوجيهها**[8]:

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي كما هو مفهوم كلامه ـ، حيث ضبطها: بفتح الشين؛ على معنى الإخبار في الماضي: (**وَشَدْ**)، والثاني: بضم الشين؛ على معنى الأمر: (**وَشُدْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم مع التشديد: (**لَمَّا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما: بفتح الميم بلا تشديد: (**لَمَا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**نُهًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالألف المقصورة: (**نُهًى**).

(٤) ومعنى قوله: (**دَنَا**)؛ قَرُبَ، ودنوت منه؛ اقتربت منه، ودنا وقت الرحيل؛ أي: اقترب.

(٥) ومعنى قوله: (**اتْلُ**)؛ فعل أمر؛ من القراءة والتلاوة.

(٦) قوله: (**صُنْ**)؛ فعل أمر، بمعنى: الحفظ والحماية والعناية والوقاية، يقال صان المال إذا حفظه في مكان أمين.

(٧) ينظر: الدر المصون ٣٩٧/٦، وغيث النفع ص (٢٥٣).

(٨) قال في الدر المصون: «هذه الآية الكريمة ممَّا تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً، =

١ ـ **أنَّ نافعاً، وابن كثير**: قرءا بتخفيف نون: ﴿إِن﴾، وميم: ﴿لَمَا﴾.

على إعمال (إن) المخففة، وهي لغة ثابتة، فقد سُمِعَ: (إن عمراً لمُنْطَلِقٌ). وأمَّا ﴿لَمَا﴾؛ فاللام فيها هي الداخلة في خبر (إن)، و(ما) موصولة أو نكرة موصوفة، ولام: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ لام القسم(١)، وجملة القسم مع جوابه صلة الموصول أو صفة (ما)، والتقدير على الأول: (وإنْ كلًّا للذين والله ليوفينهم)، وعلى الثاني: (وإنْ كلًّا لخلق أو لفريق(٢) والله ليوفينهم)، والموصول(٣) أو الموصوف(٤) خبر (إنْ).

٢ ـ **وأنَّ أبا عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه**: قرؤوا بتشديد: ﴿إِنَّ﴾، وتخفيف: ﴿لَمَا﴾.

وهي واضحة؛ فـ(إنَّ) المشددة عَمِلتْ عملها، واللام الأولى للابتداء دخلت على خبر (إنَّ)، والثانية جواب قسم محذوف؛ أي: (وإنَّ كلًّا للذين والله ليوفينهم)(٥).

٣ ـ **وأنَّ ابن عامر، وحفصاً، وحمزة، وأبا جعفر**: قرؤوا بتشديدهما.

فـ﴿إِنَّ﴾ بحالها(٦)، وأما: ﴿لَمَّا﴾؛ فقيل أصلها: (لَمِنْ ما)(٧)؛ على

= وعَسُرَ على أكثرهم تلخيصها قراءة وتخريجاً، وقد سهّل الله تعالى، فذكرت أقاويلهم وما هو الراجح، وقد اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة: وأمَّا هذه الآية فمعناها على هذه القراءات من أشكل الآيات»، ففيها أربع قراءات متواترة، وأربع أخرى شاذة. (ينظر: الدر المصون ٣٩٧/٦، واللباب ٥٧٦/١٠).

(١) واقعة في جواب قسم مضمر. (ينظر: الدر المصون ٣٩٩/٦، واللباب ٥٧٧/١٠).

(٢) ضُبطت في الأصل بـ(أل) التعريف: (الفريق)، والتصويب من اللباب، والإتحاف. (ينظر: اللباب ٥٧٧/١٠، والإتحاف ١٣٥/٢).

(٣) وصلته. (ينظر: الدر المصون ٤٠٠/٦، واللباب ٥٧٧/١٠).

(٤) وصفته. (ينظر: الدر المصون ٤٠٠/٦، واللباب ٥٧٧/١٠).

(٥) ينظر: الدر المصون ٤١٢/٦، واللباب ٥٨٥/١٠.

(٦) يعني أنها على حالها وأصلها في نصب الاسم ورفع الخبر، ولذلك نُصِبَ ما بعدها على أنه اسمها. (ينظر: الدر المصون ٤١٠/٦).

(٧) بالكسر، أو يكون أصلها: (لَمَنْ مَا)؛ بالفتح. (ينظر: الدر المصون ٤١٠/٦).

أنها (مِنْ) الجارة دخلت على (ما) الموصولة أو الموصوفة؛ أي: (لمن الذي والله. . .الخ)، أو (لمنْ خلق والله. . .الخ)، أدغمت النون الساكنة في الميم على القاعدة، فصار في اللفظ ثلاث ميمات، فخففت الكلمة بحذف أحدها، فصار اللفظ كما ترى[١].

٤ ـ **وأنَّ شعبة عن عاصم**: قرأ بتخفيف النون، وتشديد الميم[٢].

جعل: ﴿إن﴾ نافية[٣]، و﴿لَمَّا﴾، كـ(إلَّا)، و(كلًّا)، منصوب بمفسر بقوله: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، أو بتقدير؛ (أمري).

أفاده في الإتحاف[٤].

(كـ)﴿لَمَا﴾.

الذي في [سورة][٥] **(طَارِقٍ)**؛ وهي: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

فقرأه بتشديد الميم، المرموز إليهم بأوائل قوله: **(نُهًى[٦] كُنْ فِي ثَمَدْ[٧])**؛ أي: عاصم، وابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦/٤٠٩ ـ ٤١١، واللباب ١٠/٥٨٣ ـ ٥٨٤.

(٢) وقد أطال في الدر المصون، وكذا صاحب اللباب ـ رحمهما الله تعالى ـ في بيان توجيه قراءة شعبة وذكراَ أكثر من ثمانية أقوال، كل قول منها ماله وعليه. (ينظر: الدر المصون ٦/٤٠١ ـ ٤٠٩، واللباب ١٠/٥٧٨ ـ ٥٨٣).

(٣) بمنزلة (ما). (ينظر: اللباب ١٠/٥٨٢).

(٤) فتوجيه القراءات الأربع نقله الشارح بنصه من كتاب الإتحاف، وهو موجود بحروفه في الدر المصون، واللباب، وقال في الدر المصون بعد أن ذكر توجيه القراءات الأربع المتواترة: «فهذا ما تلخص لي من توجيهات هذه القراءات الأربع، وقد طعن بعض الناس في بعضها بما لا تحقق له، فلا ينبغي أن يُلْتفت إلى كلامه، قال المبرد ـ وهي جرأة منه ـ: هذا لحنٌ؛ يعني: تشديد (لمَّا)، وهذا مردود عليه، وقال أبو جعفر: القراءة بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن، وهذه كلها أقوال مرغوب عنها؛ لأنها معارضة للمتواتر القطعي». (ينظر: الإتحاف ٢/١٣٥ ـ ١٣٦، والدر المصون ٦/٣٩٧ ـ ٤١٣ ـ بتصرف يسير ـ، واللباب ١٠/٥٧٦).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٦) و(**نُهىً**)، النُّهى؛ العقل، والنُّهَى؛ جمع النُّهية؛ وهي: غاية كل شيء ومنتهاه.

(٧) ومعنى قوله: (**ثَمَدْ**)؛ فعل؛ بمعنى: ثمد المكان؛ جعله كالحوض ليجتمع فيه الماء، =

وقرأه الباقون: بتخفيفها.

وتوجيههما مثل ﴿لَمَّا﴾ هنا[1].

وقرأ بتشديد: ﴿لَمَا﴾ في: **(يَس)**، وهو: ﴿وَإِن[2] كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢].

المرموز إليهم بأوائل قوله: **(فِي ذَا كَمْ نَوَى)**؛ أي: حمزة، وابن جماز، وابن عامر، وعاصم.

على أنها بمعنى (إلَّا)، و﴿وَإِن﴾ نافية، و﴿كُلٌّ﴾ مرفوع بالابتداء، خبره تاليه، و﴿جَمِيعٌ﴾؛ بمعنى مجموع، و﴿لَدَيْنَا﴾ ظرف له، أو لـ﴿مُحْضَرُونَ﴾[3].

وقرأه [٣٩٩] الباقون ـ منهم ابن وردان عن أبي جعفر ـ: بتخفيف الميم.

على أن: ﴿إِنَّ﴾ مخففة من الثقيلة، و(ما) مزيدة للتأكيد، واللام هي الفارقة، أي: (إن كلٌّ لجميع)؛ أي: (مجموع)[4].

٦٩٨ ـ ....لَامَ زُلَفْ ضَمَّ[5]: ثَنًا[6]...........................

= وثمد الماء؛ استخرجه من الأرض، ويأتي بمعنى: سَمِنَ، وتحرَّك، ويأتي اسماً؛ بمعنى: ولد الأسد، أو الماء القليل.

(١) وهي لغة مشهورة عن هذيل، تقول العرب: (أقسمت عليك لمَّا فعلت كذا)؛ أي: إلا فعلت. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٠٢).

(٢) في الاصل كتبت من دون واو: (إن كل).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٣)، وشرح النويري ٤/٣٧٥، والإتحاف ٢/٤٠٠.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٤٠٠.

(٥) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح: بفتح الضاد؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَمَّ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

وَقَولُهُ: (لَامَ ﴿زُلَفٌ﴾) (ضَمَّ)؛ أي: قرأ بضم لام: ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [١١٤].

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنًا)**[١]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله. للإتباع[٢]، جمع (زُلْفَة)، مثل: (بُسُر)، و(بُسْرة) بالضم[٣].

وقرأه الباقون: بفتحها[٤].

٦٩٨ ـ ....بِقْيَةِ: ذُقْ كَسْرٌ وَخَفْ[٥]

واخْتُلِفَ في: ﴿بِقْيَةٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ﴾ [١١٦].

فالمرموز إليه بذال: **(ذُقْ)**[٦]؛ أي: ابن جماز ـ وحده ـ عن أبي جعفر.

(كَسْرٌ وَخَفْ)؛ أي: قرأه بكسر الباء، وإسكان القاف، وتخفيف الياء[٧].

---

(١) ومعنى: **(ثَنًا)**؛ من الثناء، وهو مايوصف بها الإنسان من المناقب والمدائح، أو هو بمعنى: كفَّ، وصرف، ولوى.

(٢) أو أنه جمع: (زَليف)؛ و(فَعِيل) يجمع على (فُعُل)، نحو: (رَغيف)، و(رُغُف)، أو أنه اسم مفردٌ على هذه الزِّنَة؛ كـ(عُنق)، قال في النشر: «وهما لغتان مسموعتان في جمع (زلفة)؛ وهي الطائفة من أول الليل، كما قالوا (ظلم) في (ظلمة)، و(يسر) في (يسرة)» (ينظر: الدر المصون ٤٢٠/٦، واللباب ٥٩٢/١٠، والنشر ٢٩٢/٢).

(٣) وهي اسم فاعل، من (بقي)، كـ(شَجِيَّة) من (شَجِي)، والتقدير: أولوا طائفة بقية؛ أي: باقية. (ينظر: اللباب ٥٩٢/١٠، والإتحاف ١٣٦/٢).

(٤) وذلك كنحو: (غُرَف) في جمع (غُرْفَة)، و(ظُلَم) في جمع (ظُلْمَة). (ينظر: الدر المصون ٤٢٠/٦، واللباب ٥٩٢/١٠، والإتحاف ١٣٦/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء، وسكون الفاء: **(خَفْ)**، والثاني: بكسر الخاء: **(خِفْ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) ومعنى قوله: **(ذُقْ)**؛ من الذوق؛ وهو معرفة طعم الأشياء ومذاقاتها.

(٧) على وزن (فِعْلَة)؛ للمرة، قال في النشر: «وقد ترجمها أبو حيان بضم الباء فَوَهِمَ»، قال في معجم القراءات: «قلتُ: ترجمة أبي حيان بضم الباء لقراءة أبي جعفر وشيبة، وقد التبس على ابن الجزري، وليس أبو حيان بواهم» قلتُ: وقد نصَّ في اللباب على قراءة أبي جعفر بضم الباء حيث قال: «وقرأ أبو جعفر وشيبة (بُقْيَة) بضم الفاء وسكون العين»، =

وقرأه الباقون: بفتح الباء، وكسر القاف، وتشديد الياء(١).

وتقدَّم:

تسهيل همزة: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ [١١٩]، الثانية(٢).

وإبدال همزة: ﴿فُؤَادَكَ﴾ [١٢٠]، واواً مفتوحة؛ للأصبهاني ـ لا للأزرق ـ فيهما(٣).

وجمع: ﴿مَكَانَاتِكُم﴾ [٩٣، ١٢١]؛ لشعبة(٤).

وبناء: ﴿وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُ ٱلۡأَمۡرُ كُلُّهُۥ﴾ [١٢٣]، للمفعول؛ لنافع، وحفص(٥).

وخطاب: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ [١٢٣]؛ لهما(٦)، ولأبي جعفر، ويعقوب، وابن عامر(٧).

= وهي كذلك في المحرر الوجيز، والبحر المحيط، والدر المصون. (ينظر: النشر ٢/٢٩٢، واللباب ١٠/٥٩٧، ومعجم القراءات ٣/١٥٨، والمحرر الوجيز ٣/٢١٤، والبحر المحيط ٥/٢٧١، والدر المصون ٤/١٤٧).

(١) وتوجيهها على قولين: الأول: أنها صفة على وزن (فَعِيلة) للمبالغة، بمعنى (فاعل)، والثاني: أنها مصدر بمعنى (البَقْوَى)، كـ(ـالتقوى)؛ كـ(ـالتَّقية)؛ بمعنى: (التَّقوى)، والمعنى: فهلَّا كان منهم أولوا مراقبة وخشية من انتقام الله. (ينظر: الدر المصون ٦/٤٢٣، واللباب ١٠/٥٩٧).

(٢) ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ١/٣٩٨، والإتحاف ٢/١٣٧.

(٣) ولم يبدله الأزرق؛ لكونه عين الكلمة لا فائها، والأزرق على أصله في ثلاثة البدل، كما لا يخفى إبدال الهمز لحمزة ـ كالأصبهاني ـ وقفاً. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٢)، والنشر ١/٣٩٥، والإتحاف ٢/١٣٧).

(٤) وقرأ الباقون: بالإفراد. (ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦١٨ ـ ٦١٩)، والنشر ٢/٢٦٣، والإتحاف ٢/١٣٧).

(٥) وقرأ الباقون: بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل. (ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٨)، والنشر ١/٢٠٩، والإتحاف ٢/١٣٧.

(٦) أي: نافع، وحفص.

(٧) وقرأ الباقون: بالغيب. (ينظر: طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦١٩)، والنشر ٢/٢٦٢ ـ ٢٦٣، والإتحاف ٢/١٣٧).

وفيها من ياءات الإضافة ثمان عشرة[(١)]:

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٣]؛ الثلاث[(٢)].

﴿إِنِّيَ أَعِظُكَ﴾ [٤٦].

﴿إِنِّيَ أَعُوذُ﴾ [٤٧].

﴿شِقَاقِيَ أَن﴾ [٨٩].

فتحهنَّ: المدنيان، وأبو عمرو[(٣)].

﴿أَجْرِيَ إِلَّا﴾ [٢٩]، معاً[(٤)].

فتحهما: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص.

﴿أَرَهْطِيَ أَعَزُّ﴾ [٩٢].

فتحها: المدنيان، والمكي، وأبو عمرو، وابن عامر بخلاف عن هشام.

﴿فَطَرَنِيَ أَفَلَا﴾ [٥١].

فتحها: المدنيان، والبزي.

﴿وَلَٰكِنِّيَ أَرَىٰكُمْ﴾ [٢٩].

[و﴿إِنِّيَ أَرَىٰكُم﴾ [٨٤]][(٥)].

فتحهما: المدنيان، وأبو عمرو، والبزي.

---

(١) وقد ذكر الشارح من هذه الياءات أربع عشرة ياء، وبقي أربع ياءات لم يذكرهنّ ولعله سهوٌ، وهذه الياءات الأربع هي: ﴿عَنِّيَ إِنَّهُۥ﴾ [١٠]، ﴿إِنِّيَ إِذًا﴾ [٣١]، ﴿نُصْحِيَ إِنْ﴾ [٣٤]، ﴿ضَيْفِيَ أَلَيْسَ﴾ [٧٨]؛ ففتحهنَّ: المدنيان، وأبو عمرو. (ينظر: النشر ٢/٢٩٢).

(٢) والموضعان الآخران: [٢٦، ٨٤].

(٣) وفَتَحَ الياءات الست ـ إضافة للمدنيان وأبي عمرو ـ الإمام ابن كثير المكي، ولم يذكره الشارح هنا، ولعله سهوٌ. (ينظر: النشر ٢/٢٩٢).

(٤) والموضع الآخر: [٥١].

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

﴿إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ﴾ [٥٤].

فتحها: المدنيان.

﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [٨٨].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر.

ومن الزوائد أربع[(١)]:

﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا﴾ [٤٦].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو، وورش.

وفي الحالين: يعقوب.

﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [٥٥].

أثبتها في الحالين: يعقوب.

﴿وَلَا تُخۡزُونِ﴾ [٧٨].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو.

وفي الحالين: يعقوب.

و﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ﴾ [١٠٥].

أثبتها وصلاً: المدنيان، والكسائي[(٢)].

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٢٩٢.

(٢) وأثبتها وصلاً - إضافة للمدنيين، والكسائي -، الإمام أبو عمرو البصري، ولم يذكره الشارح هنا، ولعله سهوٌ. (ينظر: النشر ٢/٢٩٢).

(٣) ينظر: النشر ٢٨٨ - ٢٩٣، وتقريب النشر ص (١٢٤ - ١٢٦)، وشرح النويري ٤/٣٦١ - ٣٧٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٠ - ٢٥٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٥/ب - ل ١٠٦/ب)، والإتحاف ٢/١٢٢ - ١٣٨.

سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ(١)

﴿الٓر﴾ [١]، تقدم الكلام عليه(٢).

وكذا نقل:

﴿قُرْءَانًا﴾ [٢].

و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [٣].

لابن كثير(٣)، كوقف حمزة.

٦٩٩ ـ يَا أَبَتِ(٤) افْتَحْ حَيْثُ جَا: كَمْ ثَطَعَا(٥) ....

(١) ضُبطت في شرح الترمسي: (**سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلُام**)، وضُبطت في النسخ العتيقة: (**سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيهِ السَّلَام**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**سُورَةُ يُوسُفَ**).

(٢) سَكَتَ على كلِّ حرف من حروف: ﴿الٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي مقدار مدِّها على حرفين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٢٢/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(٣) ينظر: طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤٤٤/١، والإتحاف ١٣٩/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**يَا أَبَتَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر التاء: (**يَا أَبَتِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الثاء والطاء؛ =

واخْتُلِفَ [٤٠٠] في: ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾.

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بفتح التاء(١).

(**حُيثُ جَاء**)(٢) هذا الحرف في القرآن؛ وهو ثمانية:

﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّي﴾ [٤].

و﴿يَـٰٓأَبَتِ هَـٰذَا﴾ [١٠].

كلاهما في هذه السورة(٣).

و﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ﴾ [مريم: ٤٢].

و﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ﴾ [مريم: ٤٣].

و﴿يَـٰٓأَبَتِ لَا﴾ [مريم: ٤٤].

و﴿يَـٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [مريم: ٤٥].

في مريم.

و﴿يَـٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾ في القصص(٤).

و﴿يَـٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ﴾ في الصافات(٥).

= على البناء للفاعل: (**ثَطَعَا**)، والثاني: بضم الثاء، وجر الطاء بلا تشديد؛ على البناء للمفعول: (**ثُطِعَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بضم الثاء، وجر الطاء مع التشديد، على البناء للمفعول: (**ثُطِّعَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) وقد اسْتُدْرِك على الناظم بأنه لم يعين أي الحروف يقصد بالفتح، حيث قال النويري: «لم يعين محل فتح (يا أبت)». (ينظر: شرح النويري ٣٧٨/٤).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الأصل بالألف من غير همز: (**جا**)، وهي كذلك في سائر النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالهمز: (**جاء**).

(٣) أي: في سورة يوسف.

(٤) الآية: [٢٦].

(٥) الآية: [١٠٢].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ ثَطَعَا**[١])؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، بكمالهما.

وقرأ الباقون: بكسر التاء في الجميع.

وأصله (يا أبي)، فعوض عن الياء[٢] تاء التأنيث.

فالكسر: ليدل على الياء.

والفتح: لكونه حركة أصله[٣].

وتقدَّم وقف: ابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب؛ عليها بالهاء[٤].

والباقون: بالتاء[٥].

وتقدَّم:

تسهيل: ﴿رَأَيْتُ﴾ [٤]، و﴿رَأَيْتُهُمْ﴾؛ للأصبهاني[٦].

---

(١) ومعنى قوله: (**ثَطَعَا**)؛ مأخوذ من الزكام، وهو المرض المعروف، وعند من ضبطها: (**ثُطِعَا**)؛ فإنها فعل ماض مبني للمجهول؛ يقال: ثُطِع الرجل؛ أي زُكِم الرجل، والثَّطْعُ؛ الزكام.

(٢) أي: ياء المتكلم، ولذا لا يجوز الجمع بين ياء المتكلم وتاء المخاطب إلا لضرورة، وهذا يختص بلفظتين: (يا أبت)، و(يا أَمَتِ)، ولا يجوز في غيرها من الأسماء، فلو قلت: (يا صاحِبَتِ) لم يجز البتة، كما اختصت لفظة الأم بحكم في نحو: (يابن أُمِّ). (ينظر: الدر المصون ٦/٤٣١).

(٣) الكلام بنصه في الإتحاف، وقد ذكر في الدر المصون أربعة أقوال في توجيه قراءة الجماعة. (ينظر: الدر المصون ٦/٤٣٥ ـ ٤٣٦، واللباب ١١/٨ ـ ١١، والكشف ٢/٤، وشرح الهداية ص (٥٤٤)).

(٤) خلافاً للرسم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٢١٧)، والنشر ٢/١٣١، والإتحاف ٢/١٤٠).

(٥) على الرسم. (ينظر: النشر ٢/١٣١، والإتحاف ٢/١٤٠).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٣٦٠)، والنشر ٣٩٨/1 ـ ٣٩٩، والإتحاف ٢/١٤٠.

وإسكان عين: ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ [٤]، لأبي جعفر[١]، نبَّه به على أن الاسمين جُعلا اسماً واحداً[٢].

وفتح: ﴿يَبُنَيَّ﴾ [٤]؛ لحفص[٣].

وكذا إبدال همز: ﴿رُءۡيَاكَ﴾ [٤]، لأهله[٤]؛ منهم أبو جعفر، لكنه إذا أَبْدَل قلب الواو المبدلة ياءً، وأدغمها في الياء بعدها[٥].

ويوقف عليه لحمزة[٦]: بإبدال الهمزة واواً على القياسي، وبياء مشددة كأبي جعفر[٧]؛ نقله المصنف عن جمع[٨]، ثم قال[٩]: «إن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء».

٦٩٩ - .... آيَـاتٌ[١٠] افْـرِدْ: دِنْ..................

واخْتُلِفَ في: ﴿ءَايَٰتٌ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخۡوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [٧].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة التوبة، البيت رقم (٦٦٧)، والنشر ٢/٢٧٩، والإتحاف ٢/١٤٠.

(٢) ذكره هذه الفائدة صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/١٤٠).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/١٤٠.

(٤) فيبدل الهمزة واواً: أبو عمرو بخلفه، والأصبهاني، وأبو جعفر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧).

(٥) معاملة للعارض معاملة الأصلي. (ينظر: النشر ٢/٣٩١، والإتحاف ٢/١٤٠).

(٦) ينظر: النشر ٢/٤٧٢، والإتحاف ٢/١٤٠.

(٧) وحُكِيَ فيه وجه ثالث؛ وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره، فيوقف بياء خفيفة، ولا يجوز ذلك، ذكره في النشر. (ينظر: النشر ٢/٤٧٢).

(٨) كأبي القاسم الهذلي، والحافظ أبي عمرو، وغيرهما، وساووا بينه وبين الإظهار، وحكاه ابن شريح أيضاً وضعفه. (ينظر: النشر ٢/٤٧٢).

(٩) ينظر: النشر ٢/٤٧٢.

(١٠) سقطت هذه الكلمة من المتن الذي على هامش الشرح.

فـ(ـأَفْرِدْ)؛ أي: اقرأه بحذف الألف بعد الياء؛ على الإفراد(١).

للإمام المرموز إليه بدال: (دِنْ)(٢)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

على إرادة الجنس(٣).

والباقون: بالجمع.

تصريحاً بالمراد(٤).

وتقدَّم الخلاف في تنوين: ﴿مُّبِينٍ ۝٨ ٱقْتُلُوا۟﴾ [٨ ـ ٩]، وصلاً؛ ضمًّا، وكسراً(٥).

٦٩٩ ـ ....غَيَابَتِ(٦) مَعَا

٧٠٠ ـ فَاجْمَعْ: مَـدًا.................. ....

---

(١) قال النويري: «عُلِمَ خصوصية الجمع المضاد للتوحيد في (آية) من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٣٧٨/٤).

(٢) ومعنى قوله: (**دِنْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ دان يدين، ومنه: دان بالفضل وغيره؛ أي: اعترف، وتأتي بمعنى: خضع، وذلَّ، وأطاع، وتأتي بمعنى: دان الرجل إذا اقترض وصار عليه دين، ولها معان أخرى.

(٣) باعتبار أن شأن يوسف كله آية على الجملة. (ينظر: الكشف ٥/١، وشرح الهداية ص (٥٤٥)، والدر المصون ٤٤١/٦، والإتحاف ١٤٠/٢، وشرح النويري ٣٧٩/٤).

(٤) وذلك باختلاف أحوال يوسف ﷺ، وانتقاله من حال إلى حال، لأنها أحوال كثيرة، فكل قصة من قصصهم آية. (ينظر: الكشف ٥/١، وشرح الهداية ص (٥٤٥)، والدر المصون ٤٤١/٦، والإتحاف ١٤٠/٢، وشرح النويري ٣٧٩/٤).

(٥) فكسر التنوين وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقنبل؛ من طريق ابن شنبوذ، وابن ذكوان؛ من طريق الأخفش، وقرأ الباقون: بالضم فيه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ١٤٠/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: على الإفراد وجر التاء بلا تنوين: (**غَيَابَتِ**)، والثاني: على الجمع، وجر التاء بلا تنوين: (**غَيَابَاتِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بالجمع وجر التاء مع التنوين: (**غَيَابَاتٍ**)، والرابع: بضم التاء مع التنوين: (**غَيَاباتٌ**)؛ وهي كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وتحقيق الشيخ الضباع، والهادي، وفيه نظر؛ لإجماع القراء على جر التاء.

واخْتُلِفَ في: (﴿غَيَـٰبَتِ﴾ **مَعاً**)؛ أي:

﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ﴾ [١٠].

﴿وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ﴾ [١٥].

(فاجْمَعْ)؛ أي: اقرأهما بزيادة ألف بعد الباء الموحدة؛ على الجمع.

للمرموز إليهما بقوله: **(مَدًا)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

قال البيضاوي[١]: «كان[٢] لتلك الجب غيابات».

والباقون: بالإفراد فيهما.

لأنه لم يُلْقَ إلا في واحدة[٣].

والجب: هي البئر التي لم تطو[٤].

والغيابة: قعرها، أو حفرة في جانبه[٥].

وتقدَّم الكلام على: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [١١]؛ آخر الإدغام[٦].

---

(١) ينظر: تفسير البيضاوي ٧٦/٣.

(٢) هكذا كُتِبَتْ في الأصل، والذي في تفسير البيضاوي: (كأنه)، والفرق بين الكلمتين واضح في الدلالة على المعنى المراد. (ينظر: تفسير البيضاوي ٧٦/٣).

(٣) باعتبار أن شأن يوسف كله آية على الجملة. (ينظر: الكشف ٥/١، وشرح الهداية ص (٥٤٥)).

(٤) رُسِمَتْ هذه الكلمة في الأصل؛ بزيادة الف بعد الواو، وأما تسميته بالجبِّ: إما لكونه محفوراً في جبوب الأرض؛ أي: ما غلظ منها، وإما لأنه قطع في الأرض، ويجمع على (جِبَبة)، و(جِبَاب)، و(أَجْبَاب). (ينظر: الدر المصون ٤٤٦/٦، ولسان العرب ٢٤٩/١، واللباب ٢٧/١١، والإتحاف ١٤٠/٢).

(٥) ينظر: لسان العرب ٢٤٢/١٥، والدر المصون ٤٤٦/٦، واللباب ٢٧/١١، والإتحاف ١٤٠/٢.

(٦) أجمع الأئمة العشرة على إدغامه ـ كرسمه ـ بنون واحدة؛ لاتفاق المصاحف على الرسم بنون واحدة ـ مع الإشارة، فاخْتُلِف في المراد بها؛ فالأكثرون: على أنها الإشمام؛ وهو: عبارة عن ضم الشفتين إشارة إلى حركة الفعل، مع الإدغام الصريح، =

٧٠٠ ـ ......يَرْتَعْ[١] وَيَلْعَبْ[٢] نُونُ: دَا حُزْ كَيْفَ. يَرْتَعْ كَسْرُ[٣] جَزْمٍ: دُمْ مَدَا

واخْتُلِفَ في: ﴿نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ﴾[٤].

مِنْ قوله: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [١٢].

فالـ(ـنُّونُ)؛ أي: قرأ بنون [٤٠١] فيهما.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (دَا[٥]) (حُزْ كَيْفَ[٦])؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر.

= وهذا مختار المصنف؛ قال: «لأني لم أجد نصًا يقتضي خلافه، ولأنه أقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم»، وبه قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، قال الشيخ محمد تميم الزعبي: «وجرى العمل على القراءة بالإشمام؛ لسهولته».
وقال جماعة: أنها الروم؛ وهو: أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى، لأن أصلها (لَا تَأْمَنُنَا)؛ بنونين أولاهما مضمومة؛ لكونه مرفوعاً فلا يكون إدغاماً صحيحاً؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف صوتها، وهذا مختار الداني، وبه قطع في الحرز، وهذا ـ أي الروم ـ فيه صعوبة ولا يحكمه إلا بالأخذ من مشافهة الأشياخ البارعين عن أمثالهم.
وهذان الوجهان ـ أعني: الإشمام، والروم ـ لكل القراء العشرة، فلا يقرأ أحد منهم بغير إشارة، إلا أبو جعفر المدني، وقد بينت ذلك مفصلاً عند قول الناظم في باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٥٠): (تَأْمَنَّا أَشِمْ وَرُمْ لِكُلِّهِمْ. . .الخ).

(١) ضُبطت في أصل الشرح؛ بنون الجماعة: (نَرْتَعْ) وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بياء الغيبة: (يَرْتَعْ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ـ وهو اختيار النسخ العتيقة ـ.

(٢) ضُبطت في أصل الشرح؛ بنون الجماعة: (نَلْعَبْ) وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بياء الغيبة: (يَلْعَبْ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ، وهو اختيار النسخ العتيقة ـ.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (كَسْرُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الراء: (كَسْرِ).

(٤) قال في الدر المصون: «فيها أربع عشرة قراءة؛ ستٌّ في السبع، وثمان في الشاذ». (ينظر: الدر المصون ٦/٤٤٩).

(٥) ومعنى قوله: (دَا)؛ أي: داء ـ وإنما قُصِرت ألفه للوزن ـ، والداء هو: اسم يجمع كل مرض أو عيب، وقد يأتي على معنى الفعل؛ وهو من قولهم: داء يداء، إذا أصابه الداء.

(٦) ومعنى قوله: (كَيفَ)؛ اسم مبني على الفتح بمعنى: الاستفهام.

وقرأ الباقون: بالياء فيهما.

وقرأ (﴿يَرْتَعْ﴾ **كَسْرُ جَزْمٍ**)[1]؛ أي: بكسر العين.

المرموز إليهم بقوله: (**دُمْ**[2] **مَدًا**)؛ أي: ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر.

وقرأ الباقون: بإسكانها.

وتوضيح ما في الحرفين[3]:

أنَّ نافعاً، وأبا جعفر قرءا: بالياء من تحت فيهما؛ إسناداً إلى يوسف[4]، وبكسر عين: ﴿يَرْتَعِ﴾، من غير ياء بعدها؛ على أنه مجزوم بحذف حرف العلة، من (ارتعى) (افْتَعَل)[5]؛ من (الرَّعي)[6]، وهما مجزومان على جواب الشرط المقدر[7].

وأنَّ الكوفيين، ويعقوب: قرؤوا[8] بالياء كذلك فيهما، لكن مع سكون عين: ﴿يَرْتَعْ﴾، مضارع (رَتَعَ)؛ انبسط في الخِصْب، فيكون صحيح الآخر، جزمه بالسكون[9].

وأنَّ أبا عمرو، وابن عامر: قرءا بالنون فيهما[10]، مع سكون عين: ﴿نَرْتَعْ﴾.

---

(١) قال النويري: «وقيد الجزم للمخالفة». (ينظر: شرح النويري ٣٧٨/٤).

(٢) ومعنى قوله: (دُمْ)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر.

(٣) جميع ما ذكره الشارح في بيان اختلاف القراء مع التوجيه في هذين الحرفين، موجود بنصه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ١٤١/٢ ـ ١٤٢، واللباب ٣١/١١ ـ ٣٣).

(٤) ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦.

(٥) في الدر المصون: «مِنْ (يَفْتَعل)؛ مِنَ الرعي، كـ(ـيرتمي)؛ مِنَ الرمي». (ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦).

(٦) في الإتحاف: «مِنَ الرباعي»، وهو تصحيف. (ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦، والإتحاف ١٤١/٢).

(٧) ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦.

(٨) في الأصل رُسِمَتْ: (قروا)

(٩) ينظر: الدر المصون ٤٥٠/٦.

(١٠) إسناداً للفعل إلى أخوة يوسف. (ينظر: الدر المصون ٤٤٩/٦).

وأنَّ ابن كثير: قرأ بالنون فيهما، وكسر عين: ﴿نَرْتَعِ﴾.

إلا أن قنبل في أحد وجهيه أثبت الياء بعدها وصلاً ووقفاً[(١)]؛ على لغة من يثبت حرف العلة في الجزم، ويقدر حذف الحركة المقدرة على حرف العلة، لأنه (يفتعل)؛ من (الرعي).

وكلها معلوم من كلامه هنا، إلا هذا الوجه عن قنبل؛ فمِنْ قوله في باب الزوائد[(٢)]:

.........................وَيَـرْتَـعْ يَـتَّـقِـي   يُوسُفَ زِنْ خُلْفاً.......................

وكذا مِنْ قول الحرز[(٣)]:

وَفِـي نَـرْتَـعِ خُـلْـفٌ زَكَـا.............   ....

لكن ذكره له خارج من طريقه؛ الذي هو ابن مجاهد[(٤)]، ولم يُرْوَى

(١) قال في الدر المصون: «وقد تجرأ بعض الناس وردَّها ـ أي: قراءة قنبل بإثبات الياء ـ؛ فقال ابن عطية: هي قراءة ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر»، ولا شك أن ردَّها له مردود بتواتر القراءة. (ينظر: الدر المصون ٦/٤٥٠، واللباب ١١/٣٣).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٤٠٩).

(٣) ينظر: حرز الأماني، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٤٤١).

(٤) قال في غيث النفع: «ذِكْرُهُ الخلاف لقنبل في إثبات الياء بعد عين: ﴿نَرْتَعِ﴾، في الحالين حيث قال: (**وَفِي نَرْتَعِي خُلْفٌ زَكَا**) هو مما خرج فيه عن طريقه، ولذا لم نذكره، ومن بيان ذلك أن إثبات الياء طريق ابن شنبوذ، وليس من طرقه، وإنما طريقه ابن مجاهد، ولم يرو ابن مجاهد إلا الحذف»، ثم قال بعد ذلك: «فإن قلت ذكره في التيسير، وهو أصله، قلتُ: ذكره على وجه الحكاية، لا على وجه الرواية، ويدلك على ذلك أنه لم يذكره في باب الزوائد، وإنما ذكره في آخر السورة».
وقال الخليجي في حل المشكلات: «ذَكَرَ الشاطبي الإثبات والحذف في (**نَرْتَعِي**) لقنبل، لكن الإثبات من زيادات القصيد كما نبه عليه في النشر؛ لأن طريقها عن ابن مجاهد وهو يحذف فقط، كما قال الوافراني:

ابْنُ مُجَاهِدٍ رَوَى الْحَذْفَ لَدَى   نَـرْتَـعِ يُـوسُـف لِـقُـنْـبُـلٍ جَـلَا

وقال الشيخ السمنودي في دواعي المسرة، البيت رقم (٢٥٣):

....وَنَـرْتَـعِـي لِـقُـنْـبُـلٍ حُـذِفْ

(ينظر: غيث النفع ص (٢٥٥)، وجامع الخيرات ٣/٤٩٢، وحل المشكلات ص (٦٩)).

عن قنبل إلا الحذف كالبزي، وإنما روى الإثبات ابن شنبوذ عن قنبل[١] ـ كما قرناه فيما تقدم عن المصنف[٢] ـ.

٧٠١ ـ بُشْرَايَ حَذْفُ (الْيَا): كَفَى.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿بُشْرَايَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَابُشْرَى هَذَا غُلَامٌ﴾ [١٩].

فـ(**ـحَذْفُ الْيَا**)؛ أي: قراءته بغير ياء إضافة.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: القراء الكوفيين؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

نداءً (للبشرى) مجازاً، أي: (أَقْبِلِي)[٣].

قال ابن المصنف[٤]: «فإن جعلته مقصوداً[٥]؛ كان في الألف ضمة مقدرة، وإن جعلته غير مقصود؛ كان في الألف فتحة مقدرة، وإنما لم يُنَوَّن؛ لأن الألف للتأنيث فمنعت الصرف»، انتهى.

وقرأه الباقون: بياء مفتوحة بعد الألف.

---

(١) قال في النشر: «وهي رواية: أبي ربيعة، وابن الصباح، وابن بقرة، والزينبي، ونظيف، وغيرهم، عنه». (ينظر: النشر ١٨٧/٢، والإتحاف ١٤٢/٢).

(٢) قال في النشر: «والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل، وهما في التيسير والشاطبية، وإن كان الإثبات ليس من طريقهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طرقه». (ينظر: النشر ١٨٧/٢، والإتحاف ١٤٣/٢).

(٣) وقد اختلفت المصاحف في رسم هذه الكلمة الشريفة؛ فرُسِمَت في المصاحف الكوفية: بالياء، ورُسِمَت في غيرها: بألف بعدها ياء، وقرأ أهل كل قطر على رسم مصاحفهم. (ينظر: الكشف ٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٤٧)، والإتحاف ١٤٣/٢، واللباب ٤٨/١١، وشرح موسى جار الله ص (١٦٨)).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٤).

(٥) أي: المنادى.

إضافة إلى نفسه[١]، وفُتِحَت الياء على القياس[٢].

وكلٌّ في الفتح والتقليل والإمالة على أصله[٣].

إلَّا شعبة [٤٠٢]؛ ففتحها من أكثر طرق يحيى بن آدم[٤]، وأمالها من طريق يحيى العليمي[٥].

وإلَّا ابن ذكوان؛ فأمالها من طريق الصوري[٦].

وإلَّا أبا عمرو؛ فله فيه ثلاثة أوجه[٧]، كما تقدم من قوله:

.... وَافْتَحْ وَقَلِّلْهَا وَأَضْجِعْهَا حَتَفْ

قال المصنف[٨]: «الفتح له أصح رواية، والإمالة أقيس».

---

(١) أي: على إضافة البِشْرِ إلى نفسه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٤)).

(٢) ينظر: الكشف ٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٤٧)، والإتحاف ١٤٣/٢، واللباب ٤٨/١١.

(٣) فأمالها محضة: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقللها: الأزرق. (ينظر: الإتحاف ١٤٢/٢).

(٤) وهو رواية أبي العز عن العليمي. (ينظر: الكفاية الكبرى ص (٩٨)، والنشر ٤١/١).

(٥) وهو الذي قطع له به في: التجريد، والحافظ أبو عمرو الداني، والحافظ أبو العلاء، وأبو علي العطار، وسبط الخياط في كفايته، وغيرها. (ينظر: النشر ٤١/١).

(٦) وفتحها من طريق الأخفش، وانفرد الكارزيني عن المطوعي عن الصوري بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصوري. (ينظر: النشر ٤٠/٢).

(٧) فله في هذه الكلمة ثلاثة أوجه:

١ ـ **الفتح**؛ وهو الذي لم ينقل العراقيون سواه، وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء، وبه ورد النص عن أبي عمرو، من رواية السوسي، عن اليزيدي عنه.

٢ ـ **والتقليل**؛ وهو أحد الوجهين له في التذكرة، والتبصرة.

٣ ـ **والإضجاع**؛ وهو رواية جماعة؛ كابن مهران، والهذلي.

والثلاثة في الحرز ـ أيضاً ـ إذ قال:

......................وَكِـلَاهُـمَـا عَنِ ابْنِ الْعَلَا وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلَا

(ينظر: النشر ٤٠/١، والتذكرة ٢٦١/١، والتبصرة ص (٢٤٠)، وحرز الأماني ووجه التهاني، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٧٧٦))

(٨) ينظر: النشر ٤٠/٢.

٧٠١ ـ ....هَيْتَ اكْسِرَا: عَمَّ. وَضُمَّ[١] (التَّا): لَدَى الْخُلْفِ دَرَى.

٧٠٢ ـ وَاهْمِزْ: لَنَا.................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿هَيْتَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿[قَالَتْ][٢] هَيْتَ لَكَ﴾ [٢٣].

فـ(**ـاكْسِرَا**)؛ أي: اقرأه بكسر الهاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بفتح الهاء.

(**وَضُمَّ التَّاء**)؛ أي: اقرأه بضم التاء.

للمرموز إليهما بقوله: (**لَدَى**[٣] **الْخُلْفِ دَرَى**[٤])؛ أي: هشام بخلاف عنه، وابن كثير بلا خلاف.

والوجه الآخر لهشام: الفتح.

وبه **قرأ الباقون**.

(**وَاهْمِزْ**)؛ أي: واقرأه بالهمزة الساكنة مكان الياء[٥].

---

(١) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح هنا ـ أعني شرح الترمسي ـ؛ بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (وَضُمَّ)، وضُبطت في شرح النويري؛ بفتح الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (وَضَمَّ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الضاد، وضم الميم مع التشديد: (وَضَمُّ)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٣) ومعنى قوله: (لَدَى)؛ ظرف مكان جامد بمعنى؛ عند، وقد يستعمل في الزمان، وإذا أضيف إلى مُضمر قُلِبت ألفه ياء، وتأتي لغة في لدُن؛ كما في قوله تعالى: (وألفيا سيدها لدى الباب).

(٤) وقوله: (دَرَى)؛ فعل ثلاثي متعد، مِنْ دَرَى يَدْرِي، ودَرَى به؛ أي: عَلِمَ، يقال: دَرَى فلان الأمر، علمه وخبره، ودَرَى خبايا الأمور؛ توصل إلى معرفتها، أو عَلِم بها.

(٥) قال النويري: «عُلِمَ إسكان الهمزة من إطلاقه، وعُلِمَ أن ضدها الياء من رسمها». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٨٢).

للمرموز إليه بلام: **(لَنَا)**؛ أي: هشام ـ وحده ـ عن ابن عامر.

مع ضم التاء وفتحها ـ كما تقرر ـ.

ففيها خمس قراءات[١]:

الأولى: لنافع، وابن ذكوان، وأبي جعفر؛ بكسر الهاء، وياء ساكنة[٢]، وتاء مفتوحة.

الثانية: لابن كثير؛ بفتح الهاء، وياء ساكنة، وضم التاء؛ تشبيهاً: بـ(ـحيث).

الثالثة: للكوفيين، وأبي عمرو، ويعقوب؛ كذلك، إلا أنه بفتح التاء.

والرابعة: لهشام من طريق الداجوني؛ بكسر الهاء، وهمزة[٣] مكان الياء، وضم التاء[٤].

الخامسة: له ـ أيضاً ـ من طريقة الحلواني كذلك، إلا أنه بفتح التاء.

وهما صحيحان عن هشام[٥]، وقد أشار إليهما في الحرز فقال[٦]:

.. وَضَمُّ التَّا[٧] لِوَى خُلْفُهُ دَلَا

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/١٤٣ ـ ١٤٤.

(٢) مدِّية. (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٦)).

(٣) ساكنة. (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٦)).

(٤) قال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الكبرى المسماة بـ(ـالبدر المنير)، البيت رقم (٥٨٢):

.. وَهِئْتَ لِدَاجُونِيٍّ الضَّمُّ أَعْمِلَا

(ينظر: جامع الخيرات ص (٥١٩)، وحل المشكلات ص (٦٩)).

(٥) ينظر: النشر/٢٩٤، والإتحاف ٢/١٤٤.

(٦) ينظر: حرز الأماني ص (٦١)، البيت رقم (٧٧٧).

(٧) ضُبطت في الأصل بالهمز: (**التَّاء**)، بينما ضُبطت في متن الشاطبية المطبوع بلا همز: (**التَّا**)، وقد أثبتها كما ضُبطت في المتن المطبوع، ليستقيم وزن البيت.

لكن ذِكْره الضم خروج عن طريقه[١]؛ الذي هو أحمد الحلواني[٢]، وروايته عن هشام الفتح، وهي قراءة صحيحة كما بينه المصنف[٣] وغيره[٤].

وأمَّا ما زعمه جمع[٥]: من أن الهمز وفتح التاء وَهْمٌ من الحلواني

---

(١) قال في غيث النفع: «وزاد ـ رحمه الله تعالى ـ له ـ أي لهشام ـ ضم التاء، فخرج في ذلك عن طريقه، ولذا لم نتبعه فيه».
وقال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى، البيت رقم (٥٣):
....وَلَا تَضُمَّ هِئْتَ لِي
وقال الشيخ المنصوري في تحريراته:
هِئْتَ لِحَلْوَانِي بِفَتْحِ التَّاء وَضَمَّهَا الدَّاجُونِي فِي الأَدَاءِ
وقال في حل المشكلات: «أثبت الشاطبي لهشام فيها الخلاف بفتح التاء وضمها؛ فالحلواني من جميع طرقه عن هشام بفتح التاء، وهي قراءة صحيحة كما في النشر وغيره خلافاً لمن وَهَّمَ الحلواني، والداجوني بضم التاء، قال في النشر: قال الداني: وهذا هو الصواب، وهذا الذي دعا الشاطبي للجمع بين الوجهين، وإن كان الضم ليس من طريقه». (ينظر: جامع الخيرات ص (٤٩٧)، وغيث النفع ص (٢٥٦)، وحل المشكلات ص (٧٠)).

(٢) أحمد بن يزيد أبو الحسن الحلواني المقرئ، من كبار المجودين الأعلام، إمام كبير عارف صدوق ضابط، خصوصاً في قالون وهشام، قرأ بمكة على: أحمد بن محمد القواس، وبالمدينة على: قالون، وبالكوفة والعراق على: خلف، وبالشام على: هشام بن عمار، وغيرهم، وقرأ عليه: الفضل بن شاذان، والعباس بن الفضل، ومحمد بن عمرو الواسطي، وغيرهم، توفي سنة ٢٥٠هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/١٤٩).

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٩٤.

(٤) كصاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/١٤٣).

(٥) يعني بذلك مقالة الإمام الداني التي تبع فيها أبا علي الفارسي في كتابه الحجة، كما ذكره في النشر، قال في النشر: «وهذا القول تبع فيه الداني أبا عليٍّ الفارسي فإنه قال في كتابه الحجة: (يشبه أن يكون الهمز وفتح التاء وَهْماً من الرواي؛ لأن الخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهيأ لها بدليل قوله: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ﴾ [يوسف: ٢٣]، وكذا تبعه على هذا القول جماعة»، وكذا ما ذكره الشيخ مكي أبو محمد في الكشف حيث قال: «وقرأ هشام بالهمزة وفتح التاء، وهو وَهْمٌ عند النحويين». (ينظر: النشر ٢/٢٩٤، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٩، والدر المصون ٦/٤٦٤ ـ ٤٦٥).

فلا يلتفت إليه، إذ الحلواني؛ إمام ثقة، حافظ ضابط، من أجلاء المتقنين، ولاسيما فيما رواه عن هشام وقالون، على أنه لم ينفرد بذلك، بل رواه الوليد بن مسلم(١) عن ابن عامر أيضاً(٢).

ومعناها(٣): (تهيأ لي أمرك)، أو (حَسُنَتْ هيئَتُك)، و﴿لَكَ﴾ متعلق بمحذوف على سبيل البيان، أي: (إرادتي لك).

والجمهور على أنها كلمة عربية؛ اسم فعل أمر للحث والإقبال بمعنى؛ هَلُمَّ، وفيها لغتان؛ فتح الهاء بالياء مع تثليث حركة التاء كـ(حيث)، وكسر الهاء وفتح التاء مع الياء **[٤٠٣]** ، والهمز والكسر والضم معه، وعليها وردت القراءات الخمس(٤).

قال المصنف(٥): «وليست فعلاً، ولا التاء فيها ضمير متكلم ولا مخاطب».

٧٠٢ـ ....وَالْمُخْلَصِينَ(٦) الْكَسْرُ: كَمْ ....

---

(١) الوليد بن مسلم أبو العباس، وقيل: أبو البشر الدمشقي، عالم أهل الشام، روى القراءة عرضاً عن: يحي بن الحارث الذماري، ونافع بن أبي نعيم، وخالد بن يزيد بن عامر، وروى القراءة عنه: إسحاق بن إبراهيم المروزي، وأحمد بن عبدالعزيز الصوري، والوليد بن عتبة، صنف سبعين كتاباً، وتوفي سنة ١٩٥هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢/ ٢٩٤).

(٢) ينظر: النشر ٢/ ٢٩٤.

(٣) نصَّ عليه في النشر، وذكره في غيث النفع. (ينظر: النشر ٢/ ٢٩٤، وغيث النفع ص (٢٥٧)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/ ١٤٤، وغيث النفع ص (٢٥٧)، والدر المصون ٦/ ٤٦٣.

(٥) ينظر: النشر ٢/ ٢٩٥.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام الثانية؛ على البناء للمفعول: (**وَالْمُخْلَصِينَ**)، والثاني: بكسر اللام الثانية؛ على البناء للفاعل: (**وَالْمُخْلِصِينَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر اللام، وفتحها، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا شرح موسى جار الله.

٧٠٢ ـ .... حَقٌّ[١]. وَمُخْلَصًا[٢] بِكَافَ[٣]: حَقُّ عَمْ

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾؛ حيث أتى بـ(أل)[٤].

نحو: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٢٤].

فـ(**ـالْكَسْرُ**)؛ أي: قراءته بكسر اللام.

على أنه اسم فاعل[٥].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**)، والثاني: بجر القاف مع التنوين: (**حَقٍّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في بقية النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**مُخْلَصًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر اللام: (**مُخْلِصًا**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ فتح اللام وكسرها، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

وقد خالف الشيخ أيمن سويد قاعدته في ضبط المتن؛ وهي أنه يضبط الكلمة المختلف فيها على عكس القيد المذكور في البيت؛ حيث ضبط هذا الموضع: (**وَمُخْلِصًا**) ـ بكسر اللام، ولعل الأنسب أن يَضْبِطَه بالفتح؛ وتفصيل ذلك: أنه ضبط الموضع الأول ـ أعني قول الناظم: (**الْمُخْلَصِينَ**) ـ؛ بفتح اللام الثانية، بينما ضبط هذا الموضع ـ أعني قول الناظم: (**وَمُخْلِصًا**) ـ بكسر اللام، والأصوب أن يُضْبَطَ كلا الموضعين بالفتح؛ لأنهما في سياق واحد، ثم إن الناظم قد جعل كل ما جاء بعد الكلمة الأولى معطوف عليها بالواو، فيكون المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء؛ وعليه: فإن القيد في الكلمة الأولى ـ وهو قول الناظم: (**الْكَسْرُ**)، هو أيضاً قيد للكلمة الثانية ـ أعني قول الناظم: (**وَمُخْلِصًا**) ـ لكنه قيد مقدَّر مفهوم بقرينة السياق كما جاء في كل الشروح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**بِكَافَ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الفاء مع التنوين: (**بِكَافٍ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) أي: حيث أتى معرفاً بـ(أل) في القرآن الكريم، وقد جاء كذلك في سورة يوسف: الآية [٢٤]، وسورة الحجر: الآية [٤٠]، وسورة الصافات: الآيات [٤٠، ٧٤، ١٢٨، ١٦٠، ١٦٩]، وسورة (ص): الآية [٨٣].

(٥) والمفعول محذوف تقديره: المخلصين أنفسهم أو دينهم. (ينظر: الكشف ١/١٠، والدر المصون ٦/٤٧٠).

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمْ) (حَقٌّ)**؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بفتح اللام.

اسم مفعول[(١)].

(وَ)قرأ.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١].

(بِـكَافَ)؛ أي: في سورة مريم.

بكسر اللام.

المرموز إليهم بقوله: **(حَقٌّ عَمْ)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

اسم فاعل ـ أيضاً ـ.

وقرأه الكوفيون: بفتح اللام.

ولَفَظَ بـ(ـالمخلصين)؛ بالألف واللام، وقَيَّدَ: (مخلصاً)؛ بـ(ـكاف)؛ للاحتراز:

عن: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩][(٢)].

وعن: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا﴾ [الزمر: ١٤][(٣)].

فلا خلاف في كسرهما[(٤)].

---

(١) مِنْ: أخلصهم الله؛ أي: اجتباهم واختارهم، أو أخلصهم من كل سوء. (ينظر: الكشف ٩/١، والدر المصون ٤٧٠/٦).

(٢) والمواضع الأخرى، وهي: سورة يونس: الآية [٢٢]، وسورة العنكبوت: الآية [٦٥]، وسورة لقمان: الآية [٣٢]، وسورة غافر: الآيتين [١٤، ٦٥]، وسورة البينة: الآية [٥].

(٣) والموضعين الآخرين من السورة نفسها، وهما الآيتين الكريمتين: [١١، ١٤].

(٤) نصَّ عليه ابن الناظم والنويري والمنير السمنودي في شروحهم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، وشرح النويري ٣٨٢/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٧/أ)).

٧٠٣ ـ حَاشَا مَعًا [صِلْ][1]**: حُزْ**....... ....

واخْتُلِفَ في: (**﴿حَاشَا﴾ مَعًا**)؛ أي:

﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [٣١].

و﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [٥١].

فـ(**ـصِلْ**)؛ أي: اقرأهما بالألف بعد الشين حال الوصل ـ كاللفظ به[2] ـ للإمام المرموز إليه بحاء: (**حُزْ**)[3]؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

على أصل الكلمة[4].

والباقون: بالحذف[5].

ولا خلاف بين العشرة في حذفها في الوقف؛ للرسم[6].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح.

(٢) قال النويري: «عُلِمَ ترجمة (حاشا)؛ من كونه قيَّد اللفظ بالوصل، والوقف ضده، ولفظه دائر بين إثبات الأخيرة وحذفها، والحذف مناسب الوقف، فتعين اللفظ بالشين، وعُلِمَ أن الباقين يحذفونها في الوصل؛ لأن المتطرفة هي التي يختلف حالها وصلاً ووقفاً، ولم يتعرض له، بل عُلِمَ حذفها فيه للكل من الإجماع، ومن المناسبة». (ينظر: شرح النويري ٤/٣٨٤).

(٣) وقوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر؛ من حاز يحوز، يقال: حاز على الشيء؛ ضمَّه وملكه وصار في حوزته.

(٤) ينظر: شرح الهداية (٥٥٠)، والكشف ١/١٠، والدر المصون ٦/٤٨٥.

(٥) وحجة من حذف الألف أنه جعله فعلاً على (فاعل)، كـ(ـقاض). (ينظر: شرح الهداية (٥٥٠)، والكشف ١/١٠، واللباب ١١/٨٨).

(٦) قال في عقيلة أتراب القصائد، البيت رقم (٨١):

........حَاشَا بِحَذْفٍ صَحَّ مُشْتَهِرَا ....

وقال الشيخ السمنودي في تحريراته المسماة (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة من طريق الشاطبية والدرة) والتي هي أحد المنظومات المجموعة في كتاب جامع الخيرات في تحرير وتجويد أوجه القراءات، البيت رقم (٢٦٤):

أَنَا وَلَكِنَّا وَحَاشَا وَقْفُ كُلْ ....

وقال في حل المشكلات: «اتفق القراء على حذف ألفها وقفاً؛ اتباعاً للرسم»، وقال الشيخ موسى جار الله: «اتفقت المصاحف على رسمه بلا ألف بعد الشين، =

قال ابن المصنف[(١)]: «[اختلف][(٢)] في: ﴿حَاشَا﴾ هنا؛ هل هو اسم أو فعل، والظاهر أنه اسم منصوب على المصدرية؛ أي: تنزيهاً لله، وفيه ثلاث [لغات][(٣)]؛ حذف الألف الأخيرة للحجاز، وعنهم حذف الأولى ـ أيضاً ـ، ومن العرب من يثبتها».

وقد ذكره ابن مالك في الألفية بقوله[(٤)]:

وكـ(ـخَلَا) (حَاشَا) وَلَا تَصْحَبُ مَا وَقِيْلَ حَاشَ وَحَشىَ[(٥)] فَاحْفَظْهُمَا

قال المكودي[(٦)]: «ونُوزِعَ في ذلك»[(٧)].

٧٠٣ـ ....وَسِجْنُ[(٨)] أَوَّلَا افْتَحْ[(٩)]: ظُبًى.......................

= فلذا اتفق أهل العلم على الوقف على الشين بالسكون». (ينظر: الإتحاف ١٤٥/٢، وشرح تلخيص الفوائد ص (٣٠)، البيت رقم (٨١)، وحل المشكلات ص (٧٠)، وجامع الخيرات ص (٤٦٥)، وشرح موسى جار الله ص (١٦٨)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٥).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) قوله: (وكخلا...)؛ أي: في جواز جر المستثنى بها ونصبه، وقوله: (ولا تصحب ما)؛ أي: لا تصحب (حاشا) (ما)، فلا يجوز: قام القوم ما حاشا زيداً، و(حاش)، و(حشا)، لغتان في (حاشا). (ينظر: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (٩٦)، البيت رقم (٣٣١)).

(٥) هكذا ضُبطت في الأصل؛ مقصورة، وهي في المطبوع: (وَحَشَا). (ينظر: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (٩٦)، البيت رقم (٣٣١)).

(٦) عبدالرحمٰن بن علي بن صالح المكودي، أبو زيد، عالم بالعربية، نسبته إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس)، ومولده ووفاته بفاس، له مصنفات عدة؛ منها: شرح على ألفية ابن مالك في النحو، وشرح مقدمة ابن آجروم، وشرح المقصور والممدود لابن مالك، توفي سنة ٨٠١هـ، وقيل: ٨٠٧هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٣١٨/٣).

(٧) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك ٣٥٩/١.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون بلا تنوين: (**وَسِجْنُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع النون مع التنوين: (**وَسِجْنٌ**)، وقد تصحفت في نسخة رضوان العقبي إلى: (**سِحْر**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفاء، ثم همزة وصل: =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: (﴿سِجْنُ﴾ أَوَّلَا).

أي قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ﴾ [٣٣].

فـ**(ـافْتَحْ)**؛ أي: اقرأه بفتح السين.

للإمام المرموز إليه بظاء: **(ظُبًى)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنه مصدر؛ أي: الحبس، و﴿إِلَيَّ﴾ متعلق بـ﴿أَحَبَّ﴾، وليس (أفعل) هنا على بابه؛ لأنه لم يجب ما يدعونه إليه قط(١).

والباقون: بالكسر(٢).

واحترز بقيد (الأول) عن:

﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ﴾ [٣٦].

و﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ معاً(٣).

و﴿فَلَبِثَ(٤) فِي ٱلسِّجْنِ﴾ [٤٢].

= **(فَافْتَحْ)**، والثاني: بهمزة وصل: **(افْتَحْ)**، والثالث: بالابتداء بهمزة قطع: **(إِفْتَحْ)**، والرابع: بالابتداء بحرف الفاء غير مسبوقة بهمزة قطع ولا وصل، وسكون التاء، وضم الحاء: **(فَتْحُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(١) قال أبو الحسن شريح: «قراءة حسنة، و(السَّجْنُ) المصدر، والمعنى: أن أُسْجَنَ أحب إلي مما يدعونني إليه، وأما (السِّجْنُ) فإنما هو الموضع، ونفس الموضع لا يصح الإخبار عنه بقوله: (أحب إلي)، لكنه على حذف مضاف تقديره: دخول السجن أو سكني السجن أحب إليَّ مما يدعونني إليه». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٥)، والإتحاف ١٤٦/٢، وشرح النويري ٣٨٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، واللباب ٩٥/١١، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٧/ب)).

(٢) على أن المراد به؛ بيت الحبس. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٥)، وشرح موسى جار الله ص (١٦٨)).

(٣) أي: كلا الموضعين من سورة يوسف: الآيتين: [٣٩، ٤١].

(٤) في الأصل كُتِبَتْ: (ولبث)، وهي في المصحف الشريف: بالفاء.

فلا خلاف في كسر سينها؛ لأن المراد بها المكان [٤٠٤]، ولا يصح أن يراد بها المصدر[١]، بخلاف الأول[٢].

٧٠٣ ـ ....وَدَأَبًا حَـرِّكْ: عُـلَا

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿دَأَبًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾ [٤٧].

فـ**(حَرِّكْ)**؛ أي: اقرأه بفتح الهمزة؛ كما هو مطلق الحركة.

للمرموز إليه بعين: **(عُلَا)**[٣]؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بالإسكان.

وهما لغتان، في مصدر (دَأَب)، (يَدْأَبُ)؛ (داوَمَ)، و(لَازَم)[٤].

وكلٌّ على أصله في الإبدال وعدمه[٥].

٧٠٤ ـ وَيَعْصِرُوا[٦] خَاطِبْ: شَفَا...... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿**يَعْصِرُوا**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَفِيهِ **تَعْصِرُونَ**﴾ [٤٩].

---

(١) قال النويري: «ولهذا قالوا: فرَّق يعقوب بين المصدر والاسم». (ينظر: شرح النويري ٣٨٣/٤).

(٢) ينظر: الإتحاف ١٤٦/٢، وشرح النويري ٣٨٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٧/ب).

(٣) ومعنى قوله: **(عُلَا)**؛ اسم؛ تعني: الرفعة والشرف.

(٤) كـ(الْمَعْز)، و(الْمَعَز)، و(الضَّأْن)، و(الضَّأَن)، والفتح لغة قليلة. (ينظر: الدر المصون ٥٠٩/٦، وشرح الهداية (٥٥٠)، والكشف ١٠/١).

(٥) فأبدل الهمزة: أبو جعفر، والأصبهاني عن ورش، وأبو عمرو بخلفه، وكذا حمزة وقفاً، والباقون بتحقيق الهمز. (ينظر: البدور الزاهرة ٤٣٧/١، وغيث النفع ص (٢٥٨)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: **(وَتَعْصِرُوا)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء؛ على معنى الغيبة: **(وَيَعْصِرُوا)**، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة.

فـ(**ـخَاطِبْ**)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب[١].

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بياء الغيب[٢].

وهما ظاهرتان.

وتقدم الكلام على: ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [٤٧]، في الأصول[٣].

٧٠٤ ـ ....حَيْثُ نَشَا[٤] (نُـونٌ): دَنَـا..........................

واخْتُلِفَ في: ﴿حَيْثُ يَشَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَتَبَوَّأُ مِنۡهَا حَيۡثُ يَشَآءُ﴾ [٥٦].

فـ(**ـنُونٌ**)؛ أي: القراءة بنون.

---

(١) حملاً على إسناده إلى ضمير المستفتين على حد: (تزرعون)، و(تأكلون). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٠)، والكشف ١١/١، واللباب ١٢٣/١١).

(٢) لإسناده إلى ضمير الناس في قوله تعالى: ﴿يُغَاثُ ٱلنَّاسُ﴾ [يوسف: ٤٩]؛ لأنهم غيب. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٠)، والكشف ١١/١، واللباب ١٢٣/١١).

(٣) فقرأ بتسهيل الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، والذي عليه الجمهور عنهما إبدالها واواً مكسورة، وإدغام التي قبلها فيها، قال في النشر: «وهذا هو المختار رواية، مع صحته في القياس»، وقرأ ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس: بتسهيل الثانية بين بين، وللأزرق، وقنبل: إبدالها حرف مد مع إشباع المد، ولقنبل وجه ثالث: وهو إسقاط الأولى مع المد والقصر، وبه قرأ أبو عمرو، ورويس في وجهه الثاني، والباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٣/١ ـ ٣٨٥، والإتحاف ١٤٩/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نَشَا**) ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي ـ، والثاني: بالياء: (**يَشا**)، ـ وهو الذي في أصل شرح الترمسي ـ، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء والنون.

للإمام المرموز إليه بدال: (دَنَا)[١]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

على أنها نون العظمة لله ـ ﷻ ـ[٢].

والباقون: بالياء.

فالضمير ليوسف ـ عليه الصلاة والسلام ـ[٣].

وخرج بـ﴿حَيْثُ﴾: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ﴾ [٥٦]، فلا خلاف أنه بالنون[٤].

٧٠٤ ـ ....وَ(يَاءُ) يَرْفَعْ[٥]، مَنْ يَشَا[٦]:

٧٠٥ ـ ظِلٌّ................................ ....

وَقَوْلُهُ: (وَيَاءُ)؛ أي: وقرأ بياء في الفعلين[٧].

مِنْ قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [٧٦].

---

(١) ومعنى قوله: (دَنَا)؛ قَرُبَ، ودنوت منه؛ اقتربت منه، ودنا وقت الرحيل؛ أي: اقترب.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٥١)، والكشف ١/١١، والدر المصون ٦/٥١٦.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٥١)، والكشف ١/١٢، واللباب ١١/١٣٨.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/١٤٦، وشرح النويري ٤/٣٨٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، وشرح السمنودي (ل ١٠٧/ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (يَرْفَعْ) ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي ـ، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالنون: (نَرْفَعْ)، ـ وهو الذي في أصل شرح الترمسي ـ، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبِطَتْ في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء والنون.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (يَشَا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي ـ، والثاني: بالنون: (نَشا)، ـ وهو الذي في أصل شرح الترمسي ـ، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبِطَتْ في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء والنون.

(٧) لتقدم لفظ الغيبة. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٥)).

الإمام المرموز إليه بظاء: **(ظِلٌّ)**[١]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والفاعل الله ـ تعالى ـ[٢].

والباقون: بالنون فيهما[٣].

وتقدَّم في الأنعام تنوين: ﴿دَرَجَٰتٍ﴾ [٧٦]، للكوفيين[٤].

٧٠٥ـ ....وَ(يَا)[٥] يَكْتَلْ[٦]: شَفَا.......... ....

(**وَيَاءُ** ﴿**نَكْتَلُ**﴾)؛ أي: وقرأ: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا **يَكْتَلْ** وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [٦٣]، بالياء.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن الضمير للأخ[٧].

---

(١) والـ(**ظِلُّ**)؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال.

(٢) على أنه مسند لضمير الاسم الكريم على غير جهة التعظيم. (ينظر: شرح النويري ٤/٢٨٥، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٦٣٥)، والإتحاف ٢/١٥١).

(٣) على أنه مسند لضمير الاسم الكريم على جهة التعظيم. (ينظر: شرح النويري ٤/٢٨٥، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٦٣٥)، والإتحاف ٢/١٥١).

(٤) وقرأ الباقون: بكسر التاء بلا تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٠٦)، والنشر ٢/٢٦٠، والإتحاف ٢/١٥١).

(٥) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**وَيَاءُ**)، وهي كذلك في شرح النويري، ونسخة الشيخ الضباع، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالياء، والألف بلا همز؛ على الإطلاق: (**وَيَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يَكْتَلْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالنون: (**نَكْتَلْ**)، ولم تنقط في نسخة رضوان العقبي.

(٧) والمعنى: فأرسله معنا يكتل حمله كما نكتال أحمالنا. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٢)، والكشف ١٢/١، واللباب ١١/١٤٥).

وقرأ الباقون: بالنون.

على أنه له ولهم[(١)].

٧٠٥ ـ ....فِـتْـيَـانِ فِـي فِتْيَةٍ، حِفْظًا حَافِظًا: صَحْبٌ.........

واخْتُلِفَ في: ﴿وَقَالَ **لِفِتْيَٰنِهِ** ٱجۡعَلُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ فِي رِحَالِهِمۡ﴾ [٦٢][(٢)].

[فقرأه][(٣)] حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه ـ كما سيأتي رمزهم ـ: ﴿لِفِتۡيَٰنِهِ﴾، بألف بعد الياء، ونون مكسورة بعدها.

في موضع قراءة الباقين: ﴿**لِفِتْيَتِهِ**﴾، بغير ألف، وبتاء مثناة بدل النون.

فالأولى: جمع كثرة لـ(ـفتى)[(٤)].

والثانية: جمع قلة له[(٥)].

قال في الإتحاف[(٦)]: «فالتكثير؛ بالنسبة للمأمورين، والقلة؛ بالنسبة للمتناولين»[(٧)].

واخْتُلِفَ في: ﴿**حِفْظاً**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ **حِفْظاً** وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [٦٤].

---

(١) فيكون أخاهم داخلاً معهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٢)، والكشف ١٢/١، واللباب ١٤٥/١١).

(٢) في الأصل كتبت: (وقالوا لفتيتهم)، وهو تصحيف وخطأ.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) وذلك على وزن: (فِعْلان)؛ كـ(ـجار)، و(جيران)، و(تاج)، و(تيجَان). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥١ ـ ٥٥٢)، والكشف ١٢/١، والدر المصون ٥١٧/٦).

(٥) وذلك على وزن: (فِعْلَة)؛ كـ(ـجار)، و(جِيرَة)، و(غلام)، و(غِلْمة). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥١)، والكشف ١٢/١، والدر المصون ٥١٧/٦، واللباب ١٣٨/١١).

(٦) ينظر: الإتحاف ١٥٠/٢.

(٧) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٥١٧/٦).

فقرأه: ﴿حَٰفِظًا﴾؛ بفتح الحاء، وألف بعدها، وكسر الفاء.

المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ [٤٠٥]**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه: تمييز[١]، أو حال[٢].

والباقون: ﴿**حِفْظاً**﴾؛ بكسر الحاء، وسكون الفاء، بلا ألف بينهما.

على أنه: تمييز فقط[٣].

وقد جمع المصنف في هذا الرمز[٤] بين المسألتين[٥]، ولفظ فيهما بالقراءتين[٦]، فاعرفه.

وتقدَّم الكلام على باب: ﴿يَاْيْـَٔسُ﴾ [٨٠][٧]؛ حاصله[٨]: أنَّ للبزي فيه وجهين:

---

(١) وهو الأظهر، قاله السمين الحلبي. (ينظر: الدر المصون ٦/٥١٧).

(٢) نصَّ عليه الزمخشري وأبو البقاء وغيرهما، وذلك على وزن (فاعل)، وهي تأتي على وجه المبالغة، والمعنى: حَافِظُ الله خير من حافظكم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٢)، والكشف ١/١٣، والدر المصون ٦/٥١٨، واللباب ١١/١٤٦).

(٣) فلا يجوز فيه غير التمييز، فهو على وزن (فعل)؛ أي: حِفْظُ الله خير من حفظكم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٢)، والكشف ١/١٣، والدر المصون ٦/٥١٩، واللباب ١١/١٤٦).

(٤) أي: الرمز الذي رمز به الناظم لخلاف القراء في الحرفين؛ (حافظاً)، (فتيانه)، وهو قول الناظم: (صحب).

(٥) قال المنير السمنودي ـ ونص كلامه موجود في شرح ابن الناظم ـ: «واتفق للمصنف ـ رحمه الله تعالى ـ الجمع بين (فتيان)، و(حافظاً)، في رمز واحد». (ينظر: سطعات لمعات ضياء الفجر (ل ١٠٧/ب)، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٦)).

(٦) قال النويري: «استغنى باللفظ في المحلين»؛ أي: استغنى عن القيد بلفظه بالقراءتين. (ينظر: شرح النويري ٤/٣٨٦).

(٧) وهي أربعة مواضع، ثلاثة منها في سورة يوسف، وهي: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾ [٨٠]، و﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ [٨٧]، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [١١٠]، والرابع في سورة الرعد، وهو قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [٣١].

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٥)، والنشر ١/٤٠٥، والإتحاف ٢/١٥١.

أحدهما: تقديم الهمزة إلى موضع الياء، وتأخير الياء إلى موضع [الهمزة](١)، ثم يبدل الهمزة ألفاً(٢).

وثانيهما: بالهمز بعد الياء بلا تأخير، كالجماعة(٣).

ويوقف عليه لحمزة: بالنقل، وبالإدغام؛ على إجراء الياء الأصلية مجرى الزائدة، وحُكِيَ وجه آخر: وهو القلب مع الإبدال، كالوجه الأول للبزي، نقله المصنف عن الهذلي وسكت عليه(٤).

ويوقف له ولهشام بخلفه على: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [٨٥]؛ المرسوم بالواو بإبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم(٥).

وتقدَّم الكلام على: ﴿يَتَّقِ(٦)﴾ [٩٠](٧).

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) فيصير اللفظ بألف بعد التاء الفوقية، وبعد الألف ياء تحتية؛ أي: (تَايَسُوا). (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٩)).

(٣) فيصير اللفظ بياء ساكنة بعد التاء الفوقية، وبعد الياء التحتية همزة مفتوحة؛ أي: (تَيْأَسُوا). (ينظر: غيث النفع ص (٢٥٩)).

(٤) وحُكِيَ وجه رابع وهو التسهيل بين بين ـ كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره ـ وهو ضعيف، قاله في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٨٠، والإتحاف ٢/١٥١).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/١٥٢، والبدور الزاهرة ص (١٦٦).

(٦) في الأصل رُسِمَت بالياء: (يتقي).

(٧) فقرأ قنبل بإثبات الياء وصلاً ووقفاً، وذلك من رواية ابن مجاهد عنه من جميع طرقه، إلا ما شذ منها، فلذلك لم يذكر في التيسير، والكافي، والتذكرة، والتبصرة، والتلخيص، والتجريد، والهداية، وغيرها، سواه، وهي طريق أبي ربيعة، وابن الصباح، وابن ثوبان، وغيرهم، جميعهم عن قنبل.
وحذفها في الحالين: ابن شنبوذ وهي رواية الزينبي، وابن عبدالرزاق، واليقطيني، وغيرهم عنه، وقراءة قنبل بالحذف من زيادات النشر وطيبته، وبالحذف في الحالين قرأ الباقون، والوجهان؛ الحذف، والإثبات، صحيحان عن قنبل، إلا أن ذكر وجه الحذف =

٧٠٥ - ....وَفِـي

٧٠٦ - يُوحَى إِلَيْهِ (النُّونُ) وَ(الْحَاءَ) اكْسِرَا: صَحْبٌ. وَمَعْ إِلَيْهِمُ الْكُلُّ[(١)]: عَرَا[(٢)]

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي): ﴿مِن رَّسُولٍ إِلَّا يُوحَىٰٓ إِلَيْهِ﴾ ثاني الأنبياء[(٣)].

فـ(ـالنُّونُ)؛ أي: القراءة بالنون في: ﴿نُوحِىٓ﴾.

(وَالْحَاءَ اكْسِرَا)؛ على البناء للفاعل[(٤)].

للمرموز إليهم بقوله: (صَحْبٌ)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالياء، وفتح الحاء.

مبنياً للمفعول.

(وَ)قرأ: ﴿يُوحَىٓ﴾.

= في الشاطبية خروج منه عن طرقه. (ينظر: النشر ١٨٧/٢، ومنحة مولى البر ص (٩٥)، ومتن طيبة النشر، باب مذاهبهم في الزوائد، البيت رقم (٤٠٩)، والإتحاف ١٥٣/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام: (**الْكُلِّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم اللام: (**الْكُلُّ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين، وبالألف الممدودة: (**عَرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين، وبالألف المقصورة: (**عُرَى**)؛ جمع عُروة. **وفي رأي الباحث**: أن هذه النسخة القيمة ـ تحقيق الشيخ المحقق أيمن سويد ـ ما دام أنها جاءت بانفرادات في ضبط المتن خالفت فيه النسخ المطبوعة والمخطوطة من ضبط المتن وخالفت فيه ـ أيضاً ـ ضبط المتن في جميع شروح المتن المخطوطة والمطبوعة، ربما كان من الأحسن أن توثق هذه الانفرادات بعزوها إلى نسخها، لا سيما وأن المحقق ـ حفظه الله ـ قد قابل المتن على خمس نسخ عتيقة من نسخ متن الطيبة المخطوطة، كما أثبت ذلك في مقدمة تحقيقه.

(٣) الآية: [٢٥].

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٤)، والكشف ١٥/١، واللباب ٢٢٥/١١.

إذا كان **(مَعْ)**.

لفظ: ﴿إِلَيْهِم﴾.

بالنون، وكسر [الحاء][1].

(الْكُلُّ)؛ أي: كل ما وقع في القرآن من ذلك؛ وهو: هنا[2]، وفي النحل[3]، وأول الأنبياء[4].

المرموز إليه بعين: **(عَرَا)**[5]؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بالياء، وفتح الحاء.

وكلٌّ على أصله في: الفتح، والإمالة، والتقليل.

وخرج بقيد: ﴿إِلَيْهِ﴾، و﴿إِلَيْهِم﴾، نحو: ﴿يُوحِىٓ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ١٠٩]، فلا خلاف أنه بالياء[6].

وتقدَّم في الأنعام الخلاف في: ﴿يَعۡقِلُونَ﴾ [١٠٩]؛ تاءً، وياءً[7].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٢) الآية: [١٠٩].

(٣) الآية: [٤٣].

(٤) الآية: [٧].

(٥) ومعنى قوله: (عَرَا)، فعل ثلاثي متعد مِنْ: عَرَا يَعرو عَرْواً، عراه المرض؛ ألَمَّ به، وعرا جاره؛ أتاه طالباً معروفاً، والـ(عَرا) بالمدِّ؛ الفضاء لا سِتْرَ به، قال الله تعالى: (لنبذ بالعراء)، وعُروة القميص؛ مدخل زره، وعرا القميص؛ جعل له عُرىً، واعتراه؛ أي غَشِيَهُ.

(٦) ذكره في الإتحاف، وقال النويري: «وقيد إفراد حفص بجار ضمير الغائبين، والموافق بجار ضمير الغائب، فخرج عنهما: ﴿مَا يُوحَىٓ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ١٠٩]». (ينظر: الإتحاف ١٥٥/٢، وشرح النويري ٣٨٧/٤).

(٧) فقرأها بالخطاب: نافع، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأها الباقون: بالغيب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٤)، والإتحاف ١٥٥/٢، والنشر ٢٥٧/٢).

٧٠٧ ـ وَكُذِّبُوا[١] الْخِفُّ: ثَنًا[٢] شَفَا نَوَى ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿كُذِّبُواْ﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا﴾ [١١٠].

فـ(ـالْخِفُّ)؛ أي: قراءته بتخفيف الذال[٣].

للمرموز إليهم بقوله: (ثَنًا شَفَا نَوَى[٤])؛ أي: أبي جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وعاصم.

قال في الإتحاف[٥]: «ورُوِيَت عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، ورُوِيَ عنها إنكارها[٦]، وقد وُجِّهَتْ بوجوه منها ـ وهو المشهور ـ: عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الذال مع التشديد: (وَكُذِّبُوا)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الذال بلا تشديد: (وَكُذِبُوا).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (ثَنًا)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (ثَنَا)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) في الأصل: (الدال)، وهو تصحيف.

(٤) ومعنى قوله: (نَوَى)، قصد وعزم، نوى على الأمر، قصده وعزم عليه، ونوى الشيء؛ جدَّ في طلبه، ونوى المسافر، إذا تحول من مكان آخر وبعُد، ونوى التمر؛ إذا صار له نَوىً.

(٥) ينظر: الإتحاف ١٥٦/٢.

(٦) أخرج البخاري في صحيحه عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنها قالت: «إنهم أتباع الأنبياء الذين آمنوا بربهم وصدَّقُوا، طال عليهمُ البلاءُ واستأخر عنهم النصر، حتى إذا استيأس الرسل ممن كذَّبهم من قومهم، وظنت الرسل أنهم قد كذبوهم، جاءهم نصر الله عند ذلك»، ويروى عنها ـ رضي الله عنها وأرضاها ـ أنها قالت: «معاذ الله لم تكن الرسل لتظنَّ ذلك بربها»، قال ابن حجر في الفتح: «وهذا ظاهر أنها أنكرت القراءة بالتخفيف؛ بناءً على أن الضمير للرسل، وليس الضمير للمرسل إليهم على ما بيَّنْتُهُ، ولا لإنكار القراءة بذلك معنى بعد ثبوتها، ولعله لم يبلغها ممن يُرْجع إليه في ذلك، وقد قرأها بالتخفيف أئمة الكوفة من القراء»، وقال أيضاً: «وقال الكرماني: لم تنكر عائشة القراءة، وإنما أنكرت تأويل ابن عباس، كذا قال، وهو خلاف الظاهر»، وقال في الدر المصون ـ وتبعه صاحب اللباب ـ: «وينبغي ألَّا يصح ذلك عنها؛ لتواتر هذه القراءة»، =

وغيره[(١)]: أن الضمائر كلها ترجع إلى المرسل إليهم؛ أي: وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كَذَبُوهُمْ في ما ادَّعوا من النبوة وفيما [يُوعدون][(٢)] به ـ من لم يؤمن[(٣)] ـ من العقاب»[(٤)].

سُئِلَ سعيد بن جبير[(٥)] عن هذه القراءة؟ فقال: «نعم، حتى إذا استيأسوا من تصديق قومهم، وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كَذَبُوهُم»، فقال الضحاك بن مزاحم[(٦)] ـ وكان حاضراً ـ: لو رحلت في هذه المسألة

= وأحد التأويلين المرويين عن ابن عباس وابن مسعود ومجاهد وهو: أن الضمائر كلها عائدة على الرسل، وأن الظنَّ على بابه من الترجيح، وأن الرسل بشرٌ فَضَعُفُوا وساء ظنهم، ردَّه في الدر المصون وشدد في ذلك حيث قال: «وهذا ينبغي ألا يصح عن هؤلاء، فإنها عبارة غليظة على الأنبياء عليهم السلام، وحاشى الأنبياء من ذلك، ولذلك ردت عائشة وجماعة كثيرة هذا التأويل، وأعظموا أن تُنْسب الأنبياء إلى شيء من ذلك». (ينظر: صحيح البخاري ٢١٧/٨، كتاب التفسير: باب إذا استيأس الرسل، حديث رقم (٤٦٩٥)، والكشف ١٥/١، والدر المصون ٥٦٣/٦ ـ ٥٦٤، واللباب ٢٢٦/١١ ـ ٢٢٧، وفتح الباري ٢٧٧/٨ ـ ٢٧٨).

(١) كابن مسعود، وابن جبير، ومجاهد. (ينظر: الدر المصون ٥٦٥/٦).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كتب في الهامش (يوعادون)، وكتب عليه: (صح)، والصحيح أنه: (يوعدون)، وهو الذي أثبته.

(٣) في الدر المصون: «من لم يؤمن بهم من العقاب». (ينظر: الدر المصون ٥٦٥/٦).

(٤) وهذا التوجيه الذي ذكره صاحب الإتحاف لقراءة الكوفيين هو واحد من أربعة أقوال ذكرها السمين الحلبي في توجيه هذه القراءة، حيث قال: «فأمَّا قراءة التخفيف فاضطربت أقوال الناس فيها. . . .وقد وجَّهَهَا الناس بأربعة أوجه؛ أجودها: أن الضمير في: ﴿وَظَنُّوٓاْ﴾، عائد على المرسل إليهم؛ لتقدمهم في قوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [١٠٩]، ولأن الرسل تستدعي مرسلاً إليه، والضمير في: ﴿أَنَّهُمْ﴾، و﴿كَذَبُواْ﴾، عائد على الرسل، أي: وظنَّ المرسل إليهم أن الرسل قد كُذِبوا، أي: كذبهم من أرسلوا إليه بالوحي وينصرهم عليهم. . .الخ»، ثم ذكر القولين الثاني والثالث: على تقدير أن الضمائر الثلاثة كلها عائدة على الرسل وفصَّل في ذلك. (ينظر: الدر المصون ٥٦٣/٦ ـ ٥٦٥).

(٥) سعيد بن جبير أبو عبدالله الكوفي، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم: (٢٦): (ثم أبو عمرو فيحي عنه. . .الخ).

(٦) الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني، تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، =

إلى اليمن كان قليلاً[١].

وقرأه الباقون: بالتشديد.

على عود الضمائر كلها على الرسل؛ أي: (وظن الرسل أنهم قد كذَّبَهُم أممهم فيما جاؤوا به من طول البلاء عليهم)[٢].

٧٠٧ ـ .... نُنْجِي فَقُلْ نُجِّيَ: نَلْ ظِلٌّ[٣] كَوَى[٤]

واخْتُلِفَ في: ﴿نُنْجِيْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿**فَنُنْجِيْ** مَن نَّشَآءُ﴾ [١١٠].

= سمع سعيد بن جبير، وأخذ عنه التفسير، توفي سنة ١٠٥هـ، ﵀ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٧٧/١).

(١) أسنده ابن جرير في تفسيره ٨٤/١٣، ونقله عنه ابن كثير في تفسيره ٤٩٧/٢، وذكره السيوطي في الدر المنثور ٧٨/٤، وذكره الصفاقسي في غيث النفع ص (٢٦١).

(٢) والظنُّ هنا يجوز أن يكون على بابه، فيجوز أن يكون بمعنى اليقين، وأن يكون بمعنى التوهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٥٤)، والكشف ١٥/١، والدر المصون ٥٦٥/٦ ـ ٥٦٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٦)، واللباب ٢٢٦/١١، والإتحاف ١٥٦/٢).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**ظل**)، لكنها غير مشكولة بالحركات، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ضُبِطَت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح اللام منونة مع التشديد: (**ظِلًّا**)، والثاني: ضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم؛ وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بفتح اللام بلا تنوين: (**ظِلَّ**)، والثالث: ضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ برفع اللام منونة بلا تشديد: (**ظِلٌ**)، والرابع: ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ برفع اللام منونة مع التشديد: (**ظِلٌّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي على الطيبة (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه؛ بواو بعد النون، ثم ألف ممدودة: (**كوا**)، لكنها غير مشكولة بالحركات، والثاني: بضم الكاف، ثم واو مفتوحة، بعدها ألف مقصورة: (**كُوَى**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي، وتحقيق شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ المحقق أيمن سويد، والثالث: بألف مقصورة؛ على البناء للفاعل: (**كَوَى**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(فَقُلْ)؛ أي: اقرأه.

﴿**نُجِّيَ**﴾؛ بنون واحدة، وتشديد الجيم، وفتح الياء.

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: **(نَلْ[1] ظِلٌّ[2] كَوَى[3])**؛ أي: عاصم، ويعقوب، وابن عامر.

على أنه فعل ماض مبني للمفعول، و﴿مَن﴾؛ نائب فاعل[4].

وقرأه الباقون: بنونين؛ مضمومة، فساكنة، فجيم مكسورة مخففة، فياء ساكنة.

مضارع (أَنْجَى)، و﴿مَن﴾ مفعوله[5].

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[6].

وتقدَّم إشمام صاد: ﴿تَصْدِيقَ﴾ [١١١]؛ لأهل شفا، ورويس بخلفه[7].

وفي هذه السورة من ياءات الإضافة اثنتان وعشرون[8]:

﴿لَيَحْزُنُنِيَ أَن﴾ [١٣].

فتحها: الحرميّ.

---

(١) ومعنى قوله: **(نَلْ)**؛ فعل أمر؛ من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٢) والـ**(ظِلُّ)**؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال.

(٣) ومعنى قوله: **(كَوَى)** ـ بفتح الكاف ـ؛ أي: أحرق، وبضم الكاف: **(كُوَى)**؛ جمع كُوَّة، وهي الفتحة في الحائط أو النافذة.

(٤) من (نجي)، وهي في أكثر المصاحف بنون واحدة. (ينظر: الكشف ١٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٤)، والدر المصون ٦٧٦/٦).

(٥) والفاعل ضمير المتكلم نفسه، فهو من قبيل الإخبار من الله ـ جلَّ ذكره وتبارك اسمه ـ عن نفسه. (ينظر: الكشف ١٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٤)، والدر المصون ٥٦٧/٦).

(٦) قال النويري: «واستغنى باللفظ عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٣٨٨/٤).

(٧) وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، ص (٣٨)، البيت رقم (١١٤)، والإتحاف ١٥٧/٢، والنشر ٢٥٠/٢ ـ ٢٥١).

(٨) ينظر: النشر ٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧.

﴿رَبِّيٓ أَحۡسَنَ﴾ [٢٣].

﴿أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ﴾ [٣٦].

﴿أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ﴾ [٣٦].

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ﴾ [٤٣].

﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾ [٦٩].

﴿أَبِيٓ أَوۡ﴾ [٨٠].

﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [٩٦].

فتح السبع: الحرميّ، وأبو عمرو.

﴿أَنِّيٓ أُوفِي﴾ [٥٩].

فتحها: نافع، واخْتُلِفَ عن أبي جعفر(١).

﴿وَحُزۡنِيٓ إِلَى﴾ [٨٦](٢).

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر.

﴿وَبَيۡنَ(٣) إِخۡوَتِيٓ إِنَّ﴾ [١٠٠].

فتحها: أبو جعفر، واخْتُلِفَ عن ورش(٤).

﴿سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ﴾ [١٠٨].

فتحها: المدنيان.

---

(١) من روايتيه. (ينظر: النشر ٢/٢٩٦).

(٢) في الأصل: كتبت (حزني) من دون الواو.

(٣) في الأصل: رُسِمَتْ مجردة من واو العطف.

(٤) ففتحها الأزرق عن ورش، وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني، وعن هبة الله بن جعفر عن قالون: بفتحها. (ينظر: النشر ٢/٢٩٧).

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ [٣٦]؛ فيهما[١].

و﴿رَبِّيٓ إِنِّي تَرَكۡتُ﴾ [٣٧][٢].

﴿نَفۡسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ﴾ [٥٣][٣].

﴿رَحِمَ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ [٥٣].

﴿لِيٓ أَبِيٓ﴾ [٨٠][٤].

﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٩٨].

﴿بِيٓ إِذۡ﴾ [١٠٠][٥].

فتح الثمان: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [٣٨].

﴿لَّعَلِّيٓ [٤٠٧] أَرۡجِعُ﴾ [٤٦].

فتحهما: الحرميّ، وأبو عمرو، وابن عامر.

فهي أكثر السور ياءً مضافة.

ومن الزوائد ست[٦]:

﴿فَأَرۡسِلُونِ﴾ [٤٥].

﴿وَلَا تَقۡرَبُونِ﴾ [٦٠].

---

(١) أي: في الموضعين من الآية الكريمة، فلو قال: (معاً) ربما كان أبين وأوضح، كما فعل في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع بتحقيق سالم الزهراني ص (٧٣٥)).

(٢) في الأصل: كتبت كلمة: (وربي) فقط، وأثبت تمامها على ما أثبته النويري في شرح الطيبة (٣٩٠/٤).

(٣) في الأصل: وربي نفسي إن النفس.

(٤) في الأصل غير واضحة: (وإني)، وأثبتها من شرح النويري (٣٩٠/٤).

(٥) في الأصل:. (ربي إذ)، والصواب ما أثبته.

(٦) ينظر: النشر ٢٩٧/٢.

﴿تُفَنِّدُونِ﴾ [٩٤].

أثبتهن في الحالين: يعقوب.

﴿حَتَّى تُؤْتُونِ﴾ [٦٦].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿يَرْتَعْ﴾ [١٢](١).

و﴿يَتَّقِ﴾ [٩٠].

أثبتها في الحالين: قنبل بخلاف.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) هكذا في الأصل؛ ضُبطت بالياء: (يرتع)، ومعلوم أن قراءة ابن كثير بالنون: (نرتع)، كما مر في مكانه من فرش السورة، ولهذا فإن ابن الجزري في النشر قد رسمها بالنون عندما تكلم عنها في ياءات الزوائد، ومثله صاحب الإتحاف، والنويري والمنير السمنودي في شرحيهما، كلهم رسموها بالنون: (نرتعي)؛ موافقة لقراءة ابن كثير، بخلاف الشارح هنا، فقد ضبطها بالياء. (ينظر: النشر ٢٩٣/٢، وشرح النويري ٣٩٠/٤، وشرح السمنودي (ل ١٠٨/أ)).

(٢) ينظر: النشر ٢٩٣ ـ ٢٩٧، وتقريب النشر ص (١٢٦ ـ ١٢٨)، وشرح النويري ٣٧٧/٤ ـ ٣٩٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٣ ـ ٢٥٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٦/ب ـ ١٠٨/أ)، والإتحاف ١٣٩/٢ ـ ١٥٨.

فَرْشُ سُورَةِ الرَّعْدِ وَأُخْتَيهَا ـ أَيْ سُورَتَي إِبْرَاهِيمَ وَالْحِجْرِ ـ

﴿الٓمٓر﴾ [١]، تقدم الكلام عليه(١).

ومرَّ الكلام في الأعراف(٢)؛ الخلاف في: ﴿يُغْشِى﴾ [٣](٣).

٧٠٨ ـ زَرْعٍ(٤)، وَبَعْدَهُ الثَّلَاثُ، الْخَفْضَ(٥): عَنْ حَقٍّ ارْفَعُوا.............................

---

(١) سكت على كل حرف من حروف: ﴿الٓمٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة في الراء من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام)، و(ميم) يُمدَّان مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي تمد بمقدار حركتين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٥٩/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(٢) عند قوله تعالى: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ [٥٤].

(٣) قرأه بفتح الغين، وتشديد الشين: يعقوب، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، على أنه من (غَشَّى) المضعف، وقرأه الباقون: بسكون الغين، وتخفيف الشين، من (أَغْشَى). (ينظر: طيبة النشر، سورة الأعراف، ص (٧٤)، البيت رقم (٦٣٣)، والنشر ٢٦٩/٢، والإتحاف ١٥٩/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالجر في العين مع التنوين: (زَرْعٍ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين بلا تنوين: (زَرْعُ)، والثالث: برفع العين مع التنوين: (زَرْعٌ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، وقد خالف كلٌّ من شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، قاعدتهما في تحقيق المتن؛ وهي أنهما يضبطان الكلمة المختلف فيها على عكس القيد المذكور في البيت، والقيد المذكور في كلام الناظم هنا هو: (**الخفض**)، فكان حق هذه الكلمة أن تضبط ـ بحسب قاعدتهما ـ بالرفع في العين، بينما هما قد ضبطآها؛ بالخفض.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الضاد: (**الْخَفْضُ**)، =

واخْتُلِف في: ﴿زَرْعٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ﴾ [٤].

(وَ)في الكلمات.

(**بَعْدَهُ الثَّلَاثُ**)؛ أي: ﴿وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ﴾ [٤].

فـ(**بِالْخَفْضَ عَنْ**) (**حَقِّ ارْفَعُوا**)؛ أي: اقرؤوا بالرفع في الكلمات الأربعة، لحفص، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب؛ المرموز إليهم بقوله: (**عُنْ**[١] **حَقِّ**).

فرفع: ﴿زَرْعٌ﴾، ﴿وَنَخِيلٌ﴾، بالعطف على: ﴿قِطَعٌ﴾، ورفع: ﴿صِنْوَانٌ﴾؛ لكونه تابعاً للـ﴿نَخِيل﴾، ﴿وَغَيْرُ﴾؛ لعطفه عليه[٢].

والباقون: بالخفض.

تبعاً لـ﴿أَعْنَٰبٍ﴾، المجرور بـ﴿مِنْ﴾[٣].

٧٠٨ ـ ....يُسْقَى: كَمَا نَصْرٍ ظَعَنْ

واخْتُلِف في: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ [٤].

فقرأه بالياء التحتية ـ كلفظ المصنف ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَمَا نَصْرٍ**[٤] **ظَعَنْ**[٥])؛ أي: ابن عامر، وعاصم، ويعقوب.

= وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالفتح في الضاد: (**الْخَفْضَ**)، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) ومعنى قوله: (**عَنْ**)؛ حرف جرٍّ يأتي على معان متعددة؛ منها: المجاوزة، والتعليل، وانتهاء الغاية، وغيرها.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٣/٧، والكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦).

(٣) ينظر: شرح النويري ٣٩١/٤، والكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦).

(٤) ومعنى قوله: (**نَصْرٍ**)؛ من النصرة، وهو إعانة المظلوم ونحوه.

(٥) ومعنى قوله: (**ظَعَنْ**)؛ السير والسفر.

أي: (يسقى ما ذُكِر)[١].

والباقون: بالتاء الفوقية.

حملاً على المذكورات[٢].

٧٠٩ـ يُفَضِّلُ[٣] (الْيَاءُ): شَفَا.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾ [٤].

فـ**(ـالْيَاءُ)**؛ أي: قراءته بالياء من تحت[٤].

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالنون[٥].

وتقدَّم:

إسكان كاف: ﴿ٱلْأُكُلِ﴾ [٤]، لنافع، وابن كثير[٦].

وإدغام باء: ﴿تَعْجَبْ﴾ [٥]، في فاء: ﴿فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [٥]، لأبي عمرو الكسائي، وهشام، وخلاد، بخلاف عنهما[٧].

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٥/٧، والكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦).

(٢) وللتأنيث في قوله: ﴿بَعْضُهَا﴾ [٤]. (ينظر: الدر المصون ١٥/٧، والكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: **(نُفَضِّلُ)**، والثاني: بالياء: **(يَفَضِّلُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ النون، والياء.

(٤) على الإخبار عن الله ـ جلَّ ذكره ـ بذلك على لفظ الغائب، وأيضاً فإن قبله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ. . .الخ﴾. (ينظر: الكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦)).

(٥) من الإخبار من الله ـ جَّل ذكره ـ عن نفسه، فهو من الإسناد إلى ضمير التعظيم. (ينظر: الكشف ١٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٥٦)).

(٦) ينظر: طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٣)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ١٦٠/٢.

(٧) ينظر: طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٥)، والنشر ٨/٢، والإتحاف ١٦٠/٢.

والخلاف في: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا [أَءِنَّا][1]﴾ [٥]، في الهمزتين من كلمة مفصلاً.

٧٠٩ ـ ....وَيُوقِدُوا[2]: صَحْبٌ.................................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُوقِدُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيۡهِ فِي ٱلنَّارِ﴾ [١٧].

فقرأه بالياء التحتية[3] ـ كلفظ المصنف ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب[4].

وهذا الحرف مُؤَخَّرٌ[5] في القرآن عن قوله: [﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾][6].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**وَيُوقِدُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالتاء الفوقية: (**وَتُوقِدُوا**)، وقد ضُبطت هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بالوجهين؛ بالياء التحتية، والتاء الفوقية.

(٣) ردًّا على ذكر الناس بعده، ولأجل ما قبله من لفظ الغيبة في قوله تعالى: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [١٦]، فردُّوه في الغيبة على ما قبله وعلى ما بعده. (ينظر: الكشف ٢/٢٢، وشرح الهداية ص (٥٥٩)).

(٤) باعتبار ما قبله من الخطاب، وهو قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَفَٱتَّخَذۡتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾. (ينظر: الكشف ٢/٢٢، وشرح الهداية ص (٥٥٩)).

(٥) أي: أن قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ﴾ [١٧]، في ترتيب آيات سورة الرعد يأتي بعد قوله تعالى: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي﴾ [١٦]، فهو في القرآن مؤخر، بينما الناظم قدمه في نظمه، على ما جرت به عادته في نظائره من ضرورة النظم ونحوه.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته ـ على ما أَفْهَمَهُ السياق ـ؛ وذلك لتمام المعنى.

٧٠٩ ـ .... وَأَمْ هَلْ يَسْتَوِي: شَفَا صُدُوا[(١)]

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿أَمْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [١٦][(٢)].

فقرأه **[٤٠٨]** المرموز إليهم بقوله: **(شَفا صُدُوا**[(٣)]**)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة.

بالياء التحتية[(٤)] ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وقرأه الباقون: بالتاء الفوقية[(٥)].

قال في الإتحاف[(٦)]: «ولم يُدْغِمْ أحد (لام): ﴿هَلْ﴾ في (تاء): ﴿تَسْتَوِى﴾؛ لأن المُدْغِم يقرأ بالتذكير، وورد كلٌّ من الإظهار والإدغام عن هشام؛ والأكثر عنه على الإظهار، كما مرَّ مفصلاً في محله»[(٧)].

٧١٠ ـ يُثْبِتُ خَفِّفْ: نَصُّ حَقٍّ........ ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها: بالفتح في الصاد: **(صَدُوا)**، والثاني: بضم الصاد: **(صُدُوا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) قال ابن الناظم: «وقيد المصنف رحمه الله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَوِى﴾ بـ﴿أَمْ﴾؛ ليخرج الأول ـ أي: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾، فإنه متفق على تذكيره». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٧)).

(٣) ومعنى قوله: **(صُدُوا)** ـ بضم الصاد ـ ترخيم لكلمة (صدور).

(٤) لأن التأنيث غير حقيقي، فهو بمعنى (ظلام)، فصار معنى: ﴿ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، والظلام واحد، وأيضاً فإنَّ: ﴿**النُّور**﴾ مذكر. (ينظر: الدر المصون ٣٧/٧، وشرح الهداية ص (٥٥٨)).

(٥) على لفظ: ﴿ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، إذ ليس بينها وبين الفعل حائل. (ينظر: الدر المصون ٣٧/٧، وشرح الهداية ص (٥٥٨)).

(٦) ينظر: الإتحاف ١٦١/٢.

(٧) فاستثنى جمهور المؤلفين الذين رووا الإدغام عن هشام قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى﴾ في الرعد، حيث رووه عنه بالإظهار، كما نوه عليه في الطيبة بقوله:

وَعَنْ هِشَامٍ غَيْرُ نَصٍّ تُدَّغَمْ ... عَنْ جُلِّهِمْ لَاحَرْفُ رَعْدٍ فِى الْأَتَمْ =

واخْتُلِفَ في: ﴿يُثْبِتُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [٣٩].

فـ(**خَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بسكون الثاء المثلثة، وتخفيف الباء الموحدة. من (أَثْبَتَ[١]).

للمرموز إليهم بقوله: (**نَصُّ**[٢] **حَقٍّ**)؛ أي: عاصم، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بفتح التاء، وتشديد الباء.

من (ثَبَّت) المضاعف، ومفعوله محذوف، أي: (ما يشاء[٣]).

٧١٠ ـ ....وَاضْمُمِ صَدُّوا، وَصَدَّ[٤] الطَّوْلِ: كُوفِ[٥] الْحَضْرَمِي

= وهو ـ أي وجه الإظهار ـ الذي في الحرز، كأصله، والكافي، والتبصرة، والهادي، والهداية، والتذكرة، والتلخيص، والمستنير، وغاية أبي العلاء، ولم يستثنها أبو العز في الكفاية، واستثناها في الكامل للحلواني دون الداجوني، ونص صاحب المبهج على الوجهين جميعاً عن الحلواني، وحكى في الجامع عنه الإدغام. (ينظر: حرز الأمانيّ ص (٢٢)، والبيت رقم (٢٧٣)، والتيسير ص (٤٣)، والنشر ٨/٢، وطيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٤)).

(١) المعدى بالهمزة. (ينظر: الكشف ٢٣/٢، والدر المصون ٧/، وشرح النويري ٣٩٣/٤، والإتحاف ١٦٣/٢).

(٢) ومعنى قوله: (**نَصُّ**)؛ من النص؛ ويراد به: ذكر الشيء على التعيين.

(٣) المعدى بالتضعيف. (ينظر: الدر المصون ٦٠/٧، والكشف ٢٣/٢).

(٤) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الصاد: (**وَصَدَّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني؛ بضم الصاد: (**وَصُدَّ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بإثبات الياء بعد الفاء المكسورة: (**كُوفِي**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بكسر الفاء من غير ياء بعدها: (**كُوفِ**).

(وَاضْمُمِ)؛ أي: اقرأ بضمٍّ:

صاد: ﴿وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [٣٣].

وصاد: ﴿وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧].

الذي في **(الطَّوْلِ)**؛ أي: في سورة غافر.

لقراء **(كُوفٍ)**؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وليعقوب **(الْحَضْرَمِي)**.

على البناء للمفعول فيهما[١].

وقرأهما الباقون: بفتح الصاد.

على البناء للفاعل، إمَّا من (صَدَّ)؛ أعرض وتولَّى، فيكون لازماً، أو (صد غيره)، أو (نفسه)، فيكون متعدياً[٢].

٧١١ـ وَالْكَافِرُ الْكُفَّارُ: شِدْ[٣] كَنْزَ[٤] غُذِي[٥] ....

(١) ينظر: الدر المصون ٥٧/٧، وحجة القراءات ص (٣٧٣ ـ ٣٧٤)، والكشف ٢٣/٢، وشرح الهداية (٥٥٩).

(٢) فقراءة الكوفيين من المتعدي فقط، وأما قراءة الجماعة فتحتمل أن تكون من المتعدي ومفعوله محذوف؛ أي: وصدُّوا غيرهم أو أنفسهم، وأن تكون من اللازم؛ أي: أعرضوا وتولوا. (ينظر: الدر المصون ٥٧/٧، وحجة القراءات ص (٣٧٣ ـ ٣٧٤)، والكشف ٢٣/٢، وشرح الهداية (٥٥٩)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالكسر في الشين: **(شِدْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالضم في الشين ثم دال ساكنة: **(شُدْ)**، والثالث: ما انفرد به الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، حيث ضبطها: بالشين، ثم ميم ساكنة: **(شِمْ)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الزاي بلا تنوين: **(كَنْزَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الزاي مع التنوين: **(كَنْزاً)**، والثالث: بضم الزاي مع التنوين: **(كَنْزٌ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالدال المهملة: **(غُدِي)**؛ وهو تصحيف؛ بدليل ضبطه لها =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿ٱلْكَافِرُ﴾.

[مِنْ قوله][(١)]: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلْكَافِرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [٤٢].

فقرأه: بضم الكاف، وتقديم الفاء، وفتحها مشددة؛ فيكون لفظه: ﴿ٱلْكُفَّرُ﴾.

جمع تكسير[(٢)].

المرموز إليهم بقوله: **(شُدْ[(٣)] كَنْزَ[(٤)] غُذِي[(٥)])**؛ أي: ابن عامر، والكوفيون؛ مدلول: **(كَنْزٍ)**.

ويعقوب الذي رمز إليه برمز راوييه[(٦)]؛ الشين، والغين من: **(شُدْ)**، و**(غُذِي)**.

= في المتن الذي على هامش الشرح ـ كالجماعة ـ بالذال المعجمة: **(غُذِي)**، ثم اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أقوال: الأول: بضم الغين، وكسر الذال: **(غُذِي)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الغين، وكسر الذال: **(غَذِي)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ وهي بهذا الوجه بمعنى: السخلة أو الشاة الصغيرة، والثالث: ما انفرد به المنير السمنودي في شرحه بنسخته الهندية ـ وأحد الوجهين في النسخة التركية ـ بضبطها؛ بغين معجمة مفتوحة، بعدها زاي معجمة مكسورة: **(غَزِي)**، والرابع: ما انفردت به النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، حيث ضُبطت فيها ـ في الوجه الأخر ـ؛ بغين مفتوحة، بعدها باء مكسورة، ثم ياء؛ من الغباوة: **(غَبِي)**. فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه ـ انفرد المنير السمنودي في شرحه باثنين منها ـ: **(غُذِي)**، **(غَذِي)**، **(غَزِي)**، **(غَبِي)**.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: حجة القراءات ص (٣٧٥)، والكشف ٢/٢٣، وشرح الهداية (٥٥٩)، والدر المصون ٧/٦١.

(٣) ومعنى قوله: **(شِدْ)** ـ على كسر الشين ـ؛ مِنْ شاد يشيد، والمفعول مَشِيد، ومنه: شاد البناء، ومن معانيها معنى الشدة، وعلى ضم الشين: **(شُدْ)**؛ مِنْ: شُدَّ الأسير؛ أوثقه وقيِّده، وشَدَّ الوثاق؛ قيده وربطه.

(٤) وقوله: **(كَنْز)**؛ اسم، ومعناه: المال المدفون والمدخر.

(٥) ومعنى قوله: **(غُذِي)**؛ من التغذية، وهو فعل مبني للمجهول، أي: تمت تغذيته.

(٦) وإنما رمز ليعقوب بالرمز لراوييه؛ منعاً للحشو في نظمه، كما ذكر الشارح ذلك في نظائره في أكثر من موضع من شرحه.

وقرأه الباقون ـ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو ـ: بفتح الكاف، وتأخير الفاء، مع كسرها مخففة.

على الإفراد(١).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين(٢).

وإلى هنا انتهى فرش سورة الرعد(٣).

وليس فيها ياء إضافة.

وفيها أربع زوائد(٤):

﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾ [٩].

أثبتها في الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿مَـَٔابِ﴾ [٣٦].

﴿مَتَابِ﴾ [٣٠].

و﴿عِقَابِ﴾ [٣٢].

أثبت الثلاث في الحالين: يعقوب.



(١) على أن الكافر اسم للجنس. (ينظر: حجة القراءات ص (٣٧٥)، والكشف ٢/٢٤، وشرح الهداية (٥٦٠)، والدر المصون ٧/٦١).

(٢) فاستغنى بذلك عن القيد.

(٣) ينظر: النشر ٢٩٧ ـ ٢٩٨، وتقريب النشر ص (١٢٨ ـ ١٢٩)، وشرح النويري ٤/٣٩١ ـ ٣٩٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٧ ـ ٢٥٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٨/أ ـ ١٠٨/ب)، والإتحاف ٢/١٥٩ ـ ١٦٤.

(٤) ينظر: النشر ٢/٢٩٨.

ثُمَّ شَرَعَ فِي فَرْشِ[1] سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ ـ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ

تقدم الكلام على: ﴿الٓر﴾ [١][2].

---

(١) هنا أشار الشارح إلى ابتداء فرش سورة إبراهيم ـ على خلاف عادته في السور التي قبلها ـ، وذلك لأنَّ سورة إبراهيم في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سورتي الرعد والحجر، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة الرعد، واستعداداً للدخول في فرش سورة إبراهيم، بينما لم ينوه على ذلك النويري، بل جعل كل سورة من هذه السور الثلاث ـ أعني سور الرعد وإبراهيم والحجر ـ وحدة مستقلة كأنها وردت كذلك في متن الطيبة، وذلك بخلاف صنيعه في السور المجتمعة في النظم والتي ستأتي لاحقاً وتبدأ بسورتي الحج والمؤمنون، فإنه أشار في كل السور المجتمعة في كلام الناظم إلى ابتداء وانتهاء السور، فقال ـ مثلاً ـ في آخر شرحه لسورة الحج: «وهنا آخر سورة الحج»، وشرع بعد ذلك بسورة المؤمنون، وصنع الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة مثل صنيع النويري سواء بسواء، أما المنير السمنودي في شرحه، فإنه فعل مثل صنيع الشارح هنا حيث قال ـ أي المنير السمنودي ـ في شرحه: «ولما فرغ من سورة الرعد شرع في سورة إبراهيم ﷺ»، وأما ابن الناظم في شرحه فإنه شرع في شرح سورة إبراهيم من غير إشارة إلى انتهاء سورة الرعد، فتداخل في شرحه فرش سورة الرعد بفرش سورة إبراهيم، وأما الدكتور محمد سالم محيسن فقد اختلف في شرحه المسمى بـ(الهادي) عن الجميع، حيث إن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ». (ينظر: شرح النويري ٣٩٤/٤ ـ ٣٩٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٨/ب)).

(٢) سكت على كل حرف من حروف: ﴿الٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذُكِرَ من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي تُمَد بمقدار حركتين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، =

٧١١ ـ .... وَعَـمَّ: رَفْعُ الْخَفْضِ فِي اللهِ الَّذِي.

٧١٢ ـ وَالِابْتِدَا[١]: غَرْ[٢]............ ....

(وَ)قَرَأَ الأئمة المرموز إليهم بقوله: (عَمَّ)؛ أي: نافع [٤٠٩]، وأبو جعفر، وابن عامر.

(رَفْعُ الْخَفْضِ فِي) هاء: ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ[٣]﴾ [١ ـ ٢]، وصلاً، وابتداءً.

على أنه مبتدأ، خبره؛ الموصول بعده[٤]، أو خبر مضمر، أي: (هو الله)[٥].

(وَ)كذا قرأه بالرفع.

لكن في حال (الِابْتِدَا) به فقط.

المرموز إليه بغين: (غَرْ)[٦]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

= فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٦٦/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من واو العطف: (الِابْتِدَا)، ولا يستقيم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مقرونة بواو العطف: (والِابْتِدَا)، وانفرد المنير السمنودي في النسخة الهندية من شرحه بضبطها؛ بواو العطف بعدها لام مفتوحة: (ولَابْتِدَا).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الغين: (غَرْ)، والثاني: ما انفرد به الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، فقد ضبطها: بكسر الغين: (غِرْ).

(٣) في الأصل: (والأرض)، وهو خطأ.

(٤) أو أن الخبر محذوف تقديره: الله له ما في السموات وما في الأرض العزيز الحميد، حُذِفَ لدلالة ما تقدم. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧).

(٥) وذلك على المدح. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧، وشرح الهداية ص (٥٦١)، والكشف ٢٥/٢).

(٦) وقوله: (غَرْ)؛ من الغرور وهو الخطر، وكأنه يقول: باب الصدق سلامة، وخلافه خطر.

وإذا وصله بـ﴿ٱلْحَمِيدِ﴾؛ قرأه بالجر[١].

وبه **قرأ الباقون**؛ وصلاً، وابتداءً.

على أنه بدل مما قبله[٢]، أو عطف بيان[٣]؛ لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام لغلبته على المعبود بحق[٤].

كذا في الإتحاف[٥].

وما تقرر في هذا الحرف لرويس؛ له في القرآن حرفان على نحو هذه القراءة.

فإنَّه قرأ: ﴿إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ﴾ في عبس[٦].

بفتح همزة: ﴿أَنَّا﴾ في الوصل بما قبله، وإذا ابتدأ بـ﴿أَنَّا﴾ كسرها.

وقرأ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ في المؤمنين[٧].

بجر: ﴿عَٰلِمِ﴾ بلا خلاف في الوصل، وإذا ابتدأ به؛ قرأه بالرفع، أو الجر.

وسيأتي[٨] في موضعهما، فانتظره.

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «الأحسن مع الجر الوصل، إذ هو بدل مما قبله، فالوقف دونه ليس بحسن، وأما الرفع فعلى القطع، وهو ابتداء، وما بعده الخبر، والوقف على ما قبله حسن جيد، فاختار يعقوب في قراءته الأحسن من الوجهين، فاعلمه». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٦)).

(٢) واختاره أبو البقاء، والحوفي، وابن عطية. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧).

(٣) وبه قال الزمخشري. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧، وشرح الهداية ص (٥٦١)، والكشف ٢٥/٢).

(٤) وهذا الكلام من تعليل الزمخشري وتتمته: «وذلك كالنجم للثريا». (ينظر: الدر المصون ٦٦/٧).

(٥) ينظر: الإتحاف ١٦٦/٢.

(٦) الآيتين: [٢٤ ـ ٢٥].

(٧) الآيتين: [٩١ ـ ٩٢].

(٨) أي: الحديث عنهما مفصلاً.

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿نَبَؤُاْ﴾ [٩]؛ المرسوم بالواو؛ بإبدال الهمزة ألفاً على القياس، وبتخفيفها بحركة نفسها؛ فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن للوقف، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس؛ تسهيلها كالواو مع الروم، وتقدَّم نظيره في: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥][1].

٧١٢ - ....خَالِقُ[2] امْدُدْ وَاكْسِرِ وَارْفَعْ، كَنُورٍ[3]، كُلَّ وَالْأَرْضَ[4] اجْرُرِ:
٧١٣ - شَـفَـا.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿خَـٰلِقُ﴾.

مِـنْ قـولـه تـعـالـى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [١٩].

فـ(ـامْدُدْ وَاكْسِرِ) (وَارْفَعْ)؛ أي: اقرأه بألف بعد الخاء، وكسر اللام، ورفع القاف.

(كَـ)ـحرف.

(نُورٍ)؛ وهو: ﴿وَٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥].

---

(١) ينظر: الإتحاف ١٥٢/٢، والبدور الزاهرة ص (١٧١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الإسمية ـ وهي قراءة غير أهل شفا ـ: (**خَالِقُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضبطها؛ على الإخبار في الماضي ـ وهي قراءة أهل شفا ـ: (**خَلَقَ**)، وهي من الانفرادات التي لا توجد في النسخ الأخرى، وإنما كانت هذه الانفرادة؛ لأن محقق المتن قد التزم أن يضبط الكلمة بما يخالف قيدها ـ متى ما أمكن ذلك ـ، وهذا الاشتراط من المحقق أدَّى ـ كما ترى ـ إلى انفرادات في ضبط المتن غير مسبوق بها لا في نسخ المتن المخطوطة والعتيقة والمطبوعة ولا في شروح المتن.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: (**كَنُورٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الراء بلا تنوين: (**كَنُورِ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد: (**وَالْأَرْضَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الضاد: (**وَالْأَرْضِ**).

وقوله:

(﴿كُلِّ﴾) في النور[١].

(وَ﴿ٱلْأَرْضِ﴾) هنا[٢].

(**اجْرُرِ**)؛ أي: اقرأهما بالجر.

وذلك للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

فـ﴿خَـٰلِقُ﴾ اسم فاعل، وجر: ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ هنا على الإضافة، و﴿ٱلْأَرْضِ﴾ بالعطف عليه، و﴿كُلِّ﴾ في النور على الإضافة[٣] ـ أيضاً ـ.

وأمَّا **الباقون فقرؤوا**[٤]: ﴿خَلَقَ﴾؛ بفتح الخاء واللام، بلا ألف بينهما، وفتح القاف، فعلاً ماضياً، ونصب: ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾؛ بالكسرة، ﴿وَٱلْأَرْضَ﴾؛ و﴿كُلَّ﴾؛ على المفعولية[٥].

٧١٣ـ ....وَمُصْرِخِيَّ كَسْرُ[٦] الْيَاءِ[٧]: فَخَرْ ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في [٤١٠] ﴿مُصْرِخِيَّ﴾**.

مِنْ قوله: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ [٢٢].

---

(١) الآية: [٤٥].

(٢) سورة إبراهيم: الآية [١٩].

(٣) ينظر: الدر المصون ٨٥/٧، وشرح الهداية ص (٥٦١)، والكشف ٢٥/٢.

(٤) في الأصل: (فقروا).

(٥) ينظر: الدر المصون ٨٥/٧، وشرح الهداية ص (٥٦١)، والكشف ٢٥/٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**كَسْرُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الراء: (**كَسْرِ**).

(٧) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بالهمز: (**الْيَاءِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى بلا همز: (**الْيَا**).

فـ**(ـكَسْرُ الْيَاءِ)**؛ أي: قراءته بكسر الياء في الوصل.

للإمام المرموز إليه بفاء: **(فَخَرْ)**[1]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بفتح الياء.

وهي ظاهرة[2].

وقد طعن جماعة من النحاة[3] في قراءة حمزة، وجازف بعضهم؛ فغلَّطَها؛ من جهة أن الياء فيه ياء إضافة؛ وحكمها الفتح أو السكون، وإذا تعذر أحدهما تعين الآخر، والسكون هنا متعذر فتعين الفتح؛ لأنَّ أصل (مُصْرِخِيَّ)؛ (مُصْرِخِينَ)؛ جمع (مُصْرِخ)؛ بمعنى: (مُغِيث)، أُضِيفَ لياء المتكلم فحذفت النون للإضافة، فاجتمع ياء الإعراب ـ وهي ساكنة ـ،

---

(١) ومعنى قوله: **(فَخَرْ)**؛ من الفخر؛ وهو المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغيرهما في المتكلم أو في آبائه، ويقال: (فاخرني مفاخرة ففخرته)؛ أي: غلبته في الفخر، وشيء فاخر؛ جيد بالغ نهاية الجودة.

(٢) قال في الدر المصون ـ ونقله عنه في اللباب ـ: «وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً، فمن مجترئ عليها، ملحن لقارئها، ومن مجوز لها من غير ضعف، قال: إنها لغة بني يربوع، والأصل: (بمصرخين لي)، فحذفت النون للإضافة، وأدغمت ياء الجماعة في ياء الإضافة، ومن مجوِّز لها بضعف»، وقال موسى جار الله: «حمزة كسر الياء المشددة، وهي لغة من لغات العرب التي عجز النحو عن حفظها، فياء التكلم فيه السكون، والفتح، وفيه الكسر». (ينظر: الدر المصون ٨٨/٧ ـ ٨٩، واللباب ٣٧١/١١ ـ ٣٧٦، وحجة القراءات ص (٣٧٧ ـ ٣٧٨)، والكشف ٢٦/٢، ومعجم القراءات ٤٧٤/٤ ـ ٤٧٩).

(٣) فجعلها أبو عبيدة: غلطاً حيث قال: «تراهم غلطوا»، وقال الزجاج: «إنها عند الجميع رديئةً مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف»، ونقل الأخفش: أنها غير مسموعة فقال: «ما سمعت هذا الكسر من أحد من العرب ولا من أحد النحويين»، وقال الزمخشري: «هي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول»، وقال الفراء: «لعلها من زَعْم القراء، فإنه قلَّ من سلم منهم من الوهم»، ولا اعتبار لكل ما قالوه من التوهيم والتضعيف ورد القراءة بعد تواترها وثبوتها، وقد أفاض صاحب معجم القراءات في بيان مقالاتهم في رد هذه القراءة المتواترة والرد على طعنهم وشبهاتهم بأقوال كبار الأئمة والمقرئين بما لا مزيد عليه، فليرجع إليه. (ينظر: معاني القرآن ٧٥/٢، والكشاف ٣٠٠/٢، ومعجم القراءات ٤٧٥/١٤ ـ ٤٧٩).

وياء الإضافة فلو سكنت لاجتمع ساكنان، فتعين الفتح، فاجتمع مثلان؛ الأول ساكن، والثاني متحرك، فوجب الإدغام، فصارت ياء مفتوحة[١]، هذا إيضاح في كلام هؤلاء الطاعنين.

ولا عبرة به هنا، بل هو مطعون في نحورهم؛ لأن هذه قراءة متواترة؛ اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها جماعة من التابعين؛ كيحيى بن وثاب[٢]، وحمران بن أعين[٣]، والأعمش[٤]، وغيرهم، وهي لغة بني يربوع[٥]، كما نص عليه: قطرب[٦]، والفراء، وإمام النحو والقراءة؛ أبو عمرو بن العلاء[٧]، ولها وجه صحيح في العربية؛ وهو أنه زيد بعد ياء الإضافة ياء ساكنة كما تزاد بعد الضمير في: ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢]، وحُذِفَت[٨] وبقيت الكسرة دالة عليها[٩]، وأنه لما التقى

---

(١) مشددةً.

(٢) يحي بن وثاب الأسدي، سبقت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٩).

(٣) تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٩): (وحمزة عنه سليم وخلف. . .الخ).

(٤) تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٩): (وحمزة عنه سليم وخلف. . .الخ).

(٥) يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم، وبنوه هم: رياح، وثعلبة، والحارث، وعمرو، وصبير، وكانوا يسمون: الأحمال، وكليب، وغدانة، والعنبر، وكانوا ـ أيضاً ـ يسمون العقداء؛ لأنهم تعاقدوا على بني أخيهم رياح، وصار الأحمال معنى بني رياح. (ينظر: جمهرة أنساب العرب ص (٢٢٤)).

(٦) في كتابه (التصريف) كما نصَّ عليه أبو علي الفارسي في كتابه الحجة ٢٩/٥، وقطرب هو: محمد بن المستنير، أبو علي النحوي، المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه ببابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقِّب به، وأخذ عن عيسى بن عمر، وله من التصانيف: المثلث، والنوادر، والأصوات، والعلل في النحو، وغيرها، مات سنة ٢٠٦هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: معجم الأدباء ٥٣/١٩، وأخبار النحويين البصريين ص (٤٩)).

(٧) قال في الدر المصون: «قال حسين الجعفي: سألت أبا عمرو عن كسر الياء فأجازه، وهذه الحكاية تُحْكَى عنه بطرق كثيرة، وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو تحسينه لهذه القراءة، ولا التفات إليه؛ لأنه علم من أعلام القرآن واللغة والنحو، واطَّلَع على ما لم يطلع عليه من فوق السجستاني». (ينظر: الدر المصون ٨٩/٧).

(٨) تخفيفاً، كما حذفت من: ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]. (ينظر: غيث النفع ص (٢٦٦)).

(٩) وبيان ذلك: أن أصل الكلمة (بِمُصْرِخِيْيِيْ)؛ بثلاث ياءات، الأولى: الياء التي كانت =

ساكنان؛ ياء الإعراب، وياء المتكلم، وحُرِّكَ الثاني لتعذر تحريك الأول لسبب الإعراب، حُرِّكَ بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ولذا قال في الحرز(١):

.... مُصْرِخِيَّ اكْسِرْ لِحَمْزَةَ مُجْمَلَا
كَهَا وَصْلٍ أَوْ لِلسَّاكِنَينِ وَقُطْرُبٌ حَكَاهَا مَعَ الْفَرَّاءِ مَعْ وَلَدِ الْعُلَا

لا يقال الكسر في الياء ثقيل؛ لأنا نقول إنها لما أُدْغِمَتْ فيها الياء التي قبلها قويت بالإدغام، فأشبهت الحرف الصحيح، فاحتملت الكسر(٢)، أو أصلها الفتح، وكُسِرَت اتباعاً لكسرة: ﴿إِنِّ﴾، وهي لغة تميم، وبعض غطفان؛ يتبعون الأول للثاني للتجانس، وبه قرأ [الحسن البصري](٣) في: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ [٤١١]﴾ [الفاتحة: ٢](٤).

وبهذا كله يعلم سر قول المصنف: (فَخَرْ)؛ وهو من الفخر؛ المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغيرهما في المتكلم أو في آبائه، ويقال: (فاخرني مفاخرة ففخرته)؛ أي: (غلبته في الفخر)، و(شيء فاخر؛

= في الجمع في قولك (مصرخين)، والثانية: ياء الإضافة، وسقطت النون من بين اليائين للإضافة، فأُدْغمت الياء الأولى في الثانية، ثم وُصِلَت ياء الإضافة بياء أخرى، وهي الثالثة، ثم حُذِفَتْ ياء الصلة لاجتماع ثلاث ياءات، وبقيت الكسرة في ياء الإضافة تدل على الياء المحذوفة. (ينظر: شرح الهداية ١/١٦١).

(١) ينظر: حرز الأماني، سورة إبراهيم، الأبيات رقم (٧٩٨ ـ ٧٩٩).

(٢) واستشهد له الفراء بقول الأغلب العجلي:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ

وقال: «فخفض الياء من (فِيِّ) فإن يك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين، فيخفض الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح، ألا ترى أنهم يقولون: لم أره مُذُ اليوم ومُذِ اليوم، والرفع في الذال هو الوجه، لأنه أصل حركة (مُذْ) والخفض جائز، فكذلك الياء من (مُصْرِخِيَّ)، خفضت ولها أصل في النصب». (ينظر: معاني القرآن ٧٦/٢)).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) من قوله: (وقد طعن جماعة من النحاة...الخ) إلى هنا موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٢٦٥ ـ ٢٦٦)).

جيد بالغ نهاية الجودة)[١].

٧١٣ ـ .... **يُضِلَّ**[٢] **فَتْحُ الضَّمِّ، كَالْحَجِّ، الزُّمَرْ:**

٧١٤ ـ **حَبْرٌ**[٣] **غِنًى. لُقْمَانُ**[٤]**: حَبْرٌ. وَأَتَى عَكْسُ**[٥]**: رُوَيْسٍ**......................

واخْتُلِفَ في: ﴿يُضِلَّ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [٣٠].

فـ(**ـفَتْحُ الضَّمِّ**)؛ أي: القراءة بفتح الياء.

(**كـَ**)ـحرف.

(**الْحَجِّ**)؛ أي: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٩].

وحرف (**الزُّمَرْ**)؛ أي: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الزمر: ٨].

---

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (فخر) ٥/٤٨.

(٢) ضُبطت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح: (**يَفْعَلُوا**)، وهو سهو وسبق قلم، والصواب ما أثبته، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء، وكسر الضاد، وفتح اللام: (**يُضِلَّ**)، والثاني: بضم الياء، وكسر الضاد، وضم اللام: (**يُضِلُّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تُضبط حركة اللام بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيهما؛ بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ النون: (**لُقْمَانُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالفتح في النون: (**لُقْمَانَ**)، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ السين: (**عَكْسُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالفتح في السين: (**عَكْسَ**)، ولم تُضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليهم بقوله: **(حَبْرٌ**[١] **غِنًى**[٢]**)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ورويس.

وقرأ بالترجمة المذكورة ـ أعني: فتح الياء ـ في حرف **(لُقْمَانُ)**.

وهـــو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ[٣] مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٦].

المرموز إليهما بقوله: **(حَبْرٌ)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو.

ثم قال: **(وَأَتَى)**؛ أي: ورد في حرف لقمان.

(عَكْسُ) الترجمة المذكورة.

عن **(رُوَيْسٍ)**؛ فله [فيه][٤] روايتان.

قال في التقريب[٥]: «اخْتُلِفَ عن رويس؛ فروى التمّار من [غير][٦] طريق أبي الطيب كذلك[٧] هنا، والحج، والزمر، ومن طريق أبي الطيب بالعكس؛ يفتح في لقمان، ويضم في الباقي[٨]، والباقون: بالضم في الأربعة».

---

(١) ومعنى قوله: **(حَبْرُ)** وهو بفتح الحاء وكسرها؛ العالم المقتدى به، ويأتي بمعنى: السرور والجمال، والرجل الصالح، وما يكتب به.

(٢) وقوله: **(غِنًى)**؛ اسمٌ، وهو مقابل الفقر.

(٣) في الأصل: (ومنهم)، وهو خطأ.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٥) ينظر: تقريب النشر ص (١٢٩).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولم ينوه عليه في الهامش، وقد أثبته من تقريب النشر المطبوع لاستقامة المعنى. (ينظر: تقريب النشر ص (١٢٩)).

(٧) هذه اللفظة سقطت من بعض النسخ المطبوعة من تقريب النشر. (ينظر: تقريب النشر ص (١٢٩)، وتقريب النشر بتحقيق عادل رفاعي ٢/٥٧٠).

(٨) وقراءة رويس بفتح الياء في موضع لقمان، وضمها في المواضع الثلاثة الأخرى، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٢٩٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٢)).

قال في الإتحاف[١]: «مِنْ أَضَلَّ رباعياً، واللام للجر مضمرة (أن) بعدها، وهي للعاقبة[٢]؛ حيث كان مآلهم إلى ذلك، أو للتعليل»[٣].

وتقدَّم:

ذكر: ﴿لَا بَيْعٌ﴾ [٣١]، ﴿وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [٣١][٤].

وكذا: ﴿إِبْرَاهَام﴾ [٣٥][٥].

٧١٤ ـ .... وَاشْبِعَنْ أَفْئِدَةَ[٦]:

٧١٥ ـ لِي الْخُلْفُ................... ....

(وَاَشْبِعَنْ)؛ أي: اقرأ بالإشباع.

﴿**أَفْئِدَةَ**﴾ هنا[٧]؛ أي: ﴿فَٱجْعَلْ **أَفْئِيْدَةً** مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [٣٧].

لهشام؛ المرموز إليه بلام: **(لِي الْخُلْفُ)**؛ أي: بخلاف عنه في الإشباع.

---

(١) ينظر: الاتحاف ١٦٩/٢.

(٢) أي: أن اللام لام العاقبة. (ينظر: الدر المصون ١٠٣/٧).

(٣) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٠٣/٧).

(٤) قرأ بالرفع والتنوين في الموضعين: نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف عن نفسه، وقرأ ابن كثير، والبصريان: بالفتح في العين من غير تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٤)، والإتحاف ١٦٩/٢، والنشر ٢١١/٢).

(٥) قرأها بألف: ابن عامر سوى النقاش عن الأخفش، والمطوعي عن الصوري، كلاهما عن ابن ذكوان، وقرأ الباقون: من غير ألف بعد الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٤)، البيت رقم (٤٧١)، والنشر ٢٢١/٢، والإتحاف ١٦٩/٢).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بفتح التاء المربوطة من غير ألف بعدها: (**أَفْئِدَةَ**)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وضُبطت التاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالضم، وهو سبق قلم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بتاء مفتوحة، بعدها ألف ممدودة: (**أَفْئِدَتَا**).

(٧) أي: في سورة إبراهيم.

فإنه قرأ من جميع طرق الحلواني بياء بعد الهمزة[١].

لغرض المبالغة على لغة المشبعين من العرب، على حد: (الدراهيم)، و(الصياريف)، وليست ضرورة، بل لغة مستعملة معروفة[٢].

ولم ينفرد به الحلواني عن هشام، ولا هشام عن ابن عامر، كما بينه المصنف[٣]، وغيره.

فالطعن فيها غير ملتفت إليه[٤].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٠٠.

(٢) قال في النشر: «وقد ذكر الإمام أبو عبدالله بن مالك في شواهد التوضيح أن الإشباع من الحركات الثلاث لغة معروفة»، وقال موسى جار الله: «(أفئدة) كُتِبَ في جميع المصاحف بأربعة أحرف؛ بألف، وفاء، ودال، وهاء، ولم يُرْسَم للهمز بعد الفاء صورة على قياس رسم العرب، من رسم الهمز على وجه تسهيله، وكل همز قبله ساكن فإن تسهيله حذف بعد نقل حركته، هذا قياس رسمه، وقد رُسِمَ (إبراهيم) في المصحف الشامي بصورة ياء بين الفاء والدال، فتحتمل أن تكون صورة همز، وتحتمل أن تكون صورة مدٍّ بعده، ولذا ثبت الوجهان في قراءة ابن عامر، ولم يثبت الاختلاف في مثل: ﴿وَأَفۡـِٔدَتُهُمۡ هَوَآءٞ﴾ [إبراهيم: ٤٣]». (ينظر: النشر ٢/٢٩٩، والإتحاف ٢/١٧٠، وشرح النويري ٢/٤٠١، وشرح ابن الناظم، ص (٢٥٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/أ)، وشرح موسى جار الله ص (١٧١)).

(٣) قال في النشر: «ولم يكن الحلواني منفرداً بها عن هشام، بل رواها عنه كذلك أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر البكراوي شيخ ابن مجاهد، وكذلك لم ينفرد بها هشام عن ابن عامر، بل رواها عن ابن عامر العباس بن الوليد وغيره، كما تقدم، ورواها الأستاذ أبو محمد سبط الخياط عن الأخفش عن هشام، وعن الدجواني عن أصحابه عن هشام». (ينظر: النشر ٢/٣٠٠).

(٤) قال في الدر المصون ـ وتبعه في اللباب ـ: «وقد طعن جماعة على هذه القراءة، وقالوا: الإشباع من ضرائر الشعر، فكيف يُجْعَلُ في أفصح الكلام، وزعم بعضهم أن هشاماً قرأ بتسهيل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ، فظنها الراوي زيادة ياء بعد الهمزة، وليس بشيء، فإن الرواية أجلُّ من هذا»، وقال أبو حيان: «فيكون هذا التحريف من جنس التحريف المنسوب إلى من روى عن أبي عمرو: (بارِئْكُم)، و(يأْمُرْكُم)، ونحوه بإسكان حركة الإعراب، وإنما كان اختلاساً»، قال في النشر: «وردَّ ذلك الحافظ الداني وقال: ما ذكره صاحب هذا القول لا يعتمد عليه، لأن النقلة عن هشام كانوا من أعلم الناس بالقراءة ووجوهها، وليس يُفضي بهم الجهل إلى أن يُعْتَقَد فيهم مثل هذا». =

وروى الداجوني من أكثر الطرق عن هشام: بغير ياء بعد الهمزة[١].

وبه **قرأ الباقون**.

جمع (فُؤاد)؛ كـ(غُراب)، و(أَغْربة)[٢].

وخرج بـ(ـهنا)[٣]، نحو: ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [٤٣]، المتفق على أنه بغير ياء[٤]؛ أي: (قلوبهم فارغة من العقول).

٧١٥ ـ ....وَافْتَحْ لِتَزُولَ ارْفَعْ: رَمَى[٥] ....

= (ينظر: الدر المصون ١١٣/٧، واللباب ٣٩٧/١١، والنشر ٣٠٠/٢، ومعجم القراءات ٤٩٨/١٤ ـ ٤٩٩)، وحاشية الشهاب ٢٧٣/٥).

(١) ينظر: النشر ٣٠٠/٢.

(٢) ينظر: اللباب ٣٩٧/١١، والإتحاف ١٧٠/٢.

(٣) قوله: «وخرج بـ(ـهنا)»؛ يوهم بأن هذا القيد من كلام الناظم في نظمه، وليس ذلك كذلك، بل هو قيد وضعه صاحب الإتحاف في إتحافه ـ متبعاً في ذلك أصله؛ أي: لطائف الإشارات ـ بما يتوافق مع أصول التأليف وسياق الكلام في كتابيهما، والشارح في ذلك إنما هو ناقل عن صاحب الإتحاف، وحيث إنه نقل الكلام بحروفه فقد كان حقه أن يكون نقله بما يتوافق مع كلام الناظم، وأن ينزل الكلام المنقول من الكتب الأخرى على كلمات النظم ومفرداته؛ لئلا يوهم في شرحه لكلام الناظم مرادًا غير مراد، فابن الجزري في هذا الموضع من الطيبة لم يضع قيدًا يقيد به هذا الموضع عن سائر المواضع الأخرى، وإنما فُهِم تخصيص هذا الحرف بالخلاف من كونه أول المواضع ورودًا في المصحف الشريف، ثم كونه الموضع الوحيد المرسوم بالياء ـ لأجل أن يحتمل قراءة الإشباع ـ من بين سائر المواضع الأخرى، هذا عدا أن الناظم لم يصرح بتعميم الخلاف على جميع المواضع حيث جاءت كما هي قاعدته، فذكر الخلاف في الحرف ولم يعمم، فدل ذلك على انفراد هذا الموضع بالخلاف من بين سائر نظائره من الكتاب العزيز.

(٤) وكذلك سائر ما ورد من نظائره في القرآن الكريم. (ينظر: النشر ٣٠٠/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الراء، وبالألف المقصورة: (**رَمَى**)، والثاني: بضم الراء، ثم ألف ممدودة: (**رُمَا**)، والثالث: ما انفردت به النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ على أحد الوجهين فيها ـ، فقد ضُبطت فيها؛ براء ونون مفتوحتين، بعدهما ألف ممدودة: (**رَنَا**)، والرابع: ـ وهو أحد الوجهين في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بنون وميم مفتوحتين، بعدهما ألف ممدودة: (**رَمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(وَافْتَحْ)؛ أي **[٤١٢]**: اقرأ بفتح اللام الأولى.

مِنْ قوله: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [٤٦].

و**(ارْفَعْ)**؛ أي: اللام الثانية.

للإمام المرموز إليه براء **(رَمَى)**(١)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

على أنَّ: ﴿إن﴾، مخففة من الثقيلة، والهاء مقدرة، واللام الأولى هي الفارقة(٢)، والفعل مرفوع؛ أي: (وإنه كان مكرهم)(٣).

وقرأ الباقون: بكسر اللام الأولى، ونصب الثانية.

على أن: ﴿إن﴾ نافية، واللام لام الجحود، والفعل منصوب بـ(أَنْ) مضمرة(٤)، ويحتمل جعلها أيضاً مخففة من الثقيلة(٥)، والمعنى: (أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال الثابتة ثباتاً وتمكناً من آيات الله ـ تعالى ـ وشرائعه)؛ قاله البيضاوي(٦).

---

(١) ومعنى قوله: (رَمَى) ـ إذا رُسِمَ مقصوراً ـ من الرماية؛ يقال: رمى العدو بالنبل فأصابه، وإذا كان ممدوداً، فهو من رمأ؛ بمعنى: أقام، فسُكِّنت همزته ثم أبدلت ألفاً، ويصح أن يكون إسماً أصله رَمَاء؛ وهو الزيادة، ثم حذفت الهمزة للوقف.

(٢) بين المخففة والنافية، وفي الأصل كأنها رسمت: (المفارقة)، وفي الدر المصون وشرح النويري والإتحاف: (الفارقة)، وهو ما أثبته، والقول بأنها مخففة من الثقيلة هو مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين: فإنها عندهم نافية، واللام بمعنى: (إلا). (ينظر: الدر المصون ١٢٧/٧، والإتحاف ١٧١/٢، وشرح النويري ٤٠٢/٤).

(٣) ينظر: الكشف ٢٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٢).

(٤) وهو القول الأول في توجيه قراءة الجمهور. (ينظر: الدر المصون ١٢٦/٧، والكشف ٢٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٢).

(٥) وهو القول الثاني في توجيه قراءة الجمهور، وأما القول الثالث: فيحتمل أنها شرطية، وجوابها محذوف؛ أي: وإن كان مكرهم معدًّا لإزالة أشباه الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازيهم بمكر هو أعظم منه، قال في الدر المصون: «وقد رُجِّحَ الوجهان الأخيران ـ أي كونها مخففة أو شرطية ـ على الأول ـ أي كونها نافية ـ». (ينظر: الدر المصون ١٢٦/٧، والكشف ٢٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٢).

(٦) ينظر: تفسير البيضاوي ١٤١/٣.

وهاهنا انتهى فرش سورة إبراهيم(١).

وفيها ثلاث مضافات(٢):

﴿لِيَ عَلَيْكُم﴾ [٢٢].

فتحها: حفص.

﴿لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [٣١].

سكنها: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وروح.

﴿إِنِّيٓ أَسْكَنتُ﴾ [٣٧].

فتحها: الحرميّ، وأبو عمرو.

وثلاث زوائد(٣):

﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [١٤].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ [٢٢].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو.

وفي الحالين: يعقوب.

﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [٤٠].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو، وحمزة، وورش.

---

(١) ينظر: النشر ٢٩٨ ـ ٣٠١، وتقريب النشر ص (١٢٩ ـ ١٣٠)، وشرح النويري ٤/٣٩٥ ـ ٤٠٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٧ ـ ٢٥٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٨/ب ـ ل ١٠٩/أ)، والإتحاف ٢/١٦٥ ـ ١٧٢.

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٠٠.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٠١.

وفي الحالين: يعقوب، والبزي[١].

واخْتُلِفَ عن قنبل[٢].



(١) وقرأ الباقون: بالحذف في الحالين.

(٢) قال في النشر ٢/١٩٠: «ورُوِيَ عن ابن مجاهد مثل ابن شنبوذ ـ أي بالإثبات في الوصل، والحذف في الوقف ـ، ورُوِيَ عن ابن شنبوذ الإثبات في الوقف»؛ فتكون الأوجه المروية عن قنبل ثلاثة:

١ ـ الحذف في الحالين؛ وهي رواية ابن مجاهد عن قنبل.

٢ ـ الإثبات في الحالين؛ وهي رواية ابن شنبوذ عن قنبل.

٣ ـ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف؛ وهي رواية كل من راوييه؛ ابن مجاهد، وابن شنبوذ، عنه.

قال الشيخ المتولي في الروض النضير، الأبيات رقم (٤٥٨ ـ ٤٥٩)، ص (٤٣٨):

دُعَائِيْ بِحَذْفِ اليَاءِ لِابْنِ مُجَاهِدٍ ... وَأَثْبَتَهَا الثَّانِي إِذَا كَانَ مُوْصِلا

وَقَدْ زَادَ فِي نَشْرٍ قَرَأْتُ لقُنْبُلٍ ... بِكُلٍّ مِنَ الوَجهَينِ وَقفًا وَمَوْصِلَا

والمعنى: روى ابن مجاهد عن قنبل حذف الياء مطلقاً، وأثبتها ابن شنبوذ وصلاً لا وقفاً ـ كما ذكر ذلك في النشر ـ، ثم زاد في النشر فذكر أنه قرأ بكل من الوجهين وصلاً ووقفاً من الطريقين، ويؤيده قول الإزميري في إتحاف البررة ص (١١٤): «روى قنبل: ﴿دُعَآءِ﴾، بالحذف في الحالين من العنوان، والتجريد، وكذا من غاية أبي العلاء، إلا أن القطّان أثبتها وصلاً، وأثبتها السامريّ في الوصل من روضة المعدّل، وحذفها ابن مجاهد في الحالين، وابن شنبوذ في الوصل من المصباح، وأثبتها ابن مجاهد وصلاً وابن شنبوذ وقفاً من التلخيص، وأثبتها ابن شنبوذ في الوقف، والنهرواني عن ابن مجاهد في الحالين من المستنير». (ينظر: الروض النضير ص (٤٣٩)).

وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (البدر المنير)، الأبيات رقم (٦١٣ ـ ٦١٦)، ص (٤٣٨):

وَعَنْ قُنْبُلٍ اعْكِسْ وَاحْذِفَ اثْبِتْهُ مُسْجَلَا ... دُعَائِيْ احْذِفِ الْيَا لِابْنِ شَنَبُوذَ وَاصِلا

وَقَدْ قَالَ فِي نَشْرٍ قَرَأْتُ لقُنْبُلٍ ... بِكُلٍّ مِنَ الْوَجهَينِ وَقفًا وَ مَوْصِلا

ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ ... وَأَرْبَعَةٌ قُلْ لِابْنِ شَنَبُوذَ تُجْتَلَى

بِالِاثْبَاتِ فِي الْحَالَيْنِ تَخْتَصُّ غُنَّةٌ ... وَمُتَّصِلاً أَشْبِعْهُ إِنْ تَرْوِ أَوَّلَا

ثُمَّ شَرَعَ فِي فَرْشِ سُورَةِ الْحِجْرِ

تقدَّم الكلام:

على: ﴿الٓر﴾ [١](١).

ونقل: ﴿قُرۡءَانٍ﴾ [٤٠](٢).

٧١٥ ـ .... وَرُبَّمَا الْخِفُّ: مَدًا نَلْ..........

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [٢].

فـ**(ـالْخِفُّ)**؛ أي: قراءته بتخفيف الياء(٣).

للمرموز إليهم بقوله: **(مَداً نَلْ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وعاصم.

وقرأه الباقون: بتشديدها(٤).

---

(١) سكت على كل حرف من حروف: ﴿الٓر﴾؛ أبو جعفر، وأمال راءها: أبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وما ذكر من الفتح لهشام من بعض طرقه فإنه غير مأخوذ به ولا معوَّل عليه، فالصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر ونقله عن الداني، وقلل الراء: الأزرق، ولا يخفى أن (ألف) لا مدَّ فيه، وأن (لام) يُمدُّ مدًّا طويلاً، وأن (را) من الحروف الخمسة التي على حرفين، وباقي الحروف الخمسة: الطاء، والهاء، والحاء، والياء، فلا يتأتى مع هذه الحروف الخمسة إلا القصر. (ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ١٧٣/٢، وغيث النفع ص (٢٤٠)).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/١، والإتحاف ١٧٣/٢.

(٣) وهي لغة الحجاز، وعامة قيس. (ينظر: شرح النويري ٤٠٤/٤).

(٤) وهي لغة أسد وتميم. (ينظر: شرح النويري ٤٠٤/٤).

لغتان[(١)].

٧١٥ ـ ....وَاضْـمُـمَـا

٧١٦ ـ تَنَزَّلُ[(٢)]: الْكُوفِ[(٣)]. وَفِي (التَّا) (النُّونُ)، مَعْ زَاهَا اكْسِرَنْ: صَحْبٌ[(٤)]. وَبَعْدُ[(٥)] مَا رَفَعْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مَا نُنَزِّلُ[(٦)] ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [٨].

فـ(ـاضْمُمَا) [أول][(٧)]: ﴿تَنَزَّلُ﴾.

(الْكُوفِي)؛ أي: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(وَفِي).

موضع ("التَّاء" "النُّونُ")؛ فهم قرؤوه بنونين.

---

(١) قال في حجة القراءات: «قال الكسائي: هما لغتان، والأصل: التشديد». (ينظر: حجة القراءات ص (٣٧٠)، والكشف ٢/٢٩، وشرح الهداية ص (٥٦٣)، والدر المصون ٧/١٣٨).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بنونين؛ الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، ثم زاي مكسورة مشددة: (نُنَزِّلُ)، والثاني: بالتاء والنون المفتوحتين، ثمَّ الزاي مفتوحة مشددة، مع ضم اللام: (تَنَزَّلُ)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بضم التاء، وفتح النون، وزاي مفتوحة مشددة، مع ضم اللام: (تُنَزَّلُ)، وهي في نسخة رضوان العقبي بتاء ثم نون لكن لم تشكل الكلمة بالحركات.

(٣) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الياء بعد الفاء: (الْكُوفِ)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الياء بعد الفاء: (الْكُوفِي)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ برفع الباء مع التنوين: (صَحْبٌ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الباء مع التنوين: (صَحْبًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (وَبَعْدُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الدال: (وَبَعْدَ).

(٦) في الأصل: (ما ينزل)، وهو خطأ وتصحيف.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(مَعْ)؛ أي: وَ.

(زَاهَا) (اكْسِرَنْ)؛ أي: اقرأه بكسر الزاي.

للمرموز إليهم بقوله: (صَحْبٌ)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالفتح[(١)].

(وَ)لفظ: ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾.

التي (بَعْدُ)؛ أي: بعد كلمة: ﴿نُنَزِّلُ﴾.

(مَا)؛ نافية.

(رَفَعْ)؛ أي: لم يقرأه أهل (صحب) بالرفع، بل بالنصب.

وإيضاح ذلك[(٢)]:

١ ـ أنّ حفصاً، وحمزة، والكسائي، وخلفاً **[٤١٣]**: قرؤوه بنونين؛ الأولى مضمومة، والأخرى مفتوحة، وكسر الزاي؛ مبنياً للفاعل[(٣)]، و﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ﴾؛ بالنصب؛ مفعولاً به[(٤)].

٢ ـ وأنَّ شعبة: قرأ بتاء مضمومة، فنون وزاي[(٥)] مفتوحتين؛ مبنياً للمفعول، ﴿ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بالرفع؛ على النيابة عن الفاعل[(٦)].

٣ ـ و[أنّ][(٧)] الباقين: قرؤوا كذلك، إلا أنهم فتحوا التاء؛ على البناء

---

(١) أي: بفتح التاء والزاي.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٤٤/٧ ـ ١٤٥، والإتحاف ١٧٤/٢، وغيث النفع ص (٢٦٧).

(٣) المعظم؛ وهو الباري جلَّ وعلَا. (ينظر: الدر المصون ١٤٥/٧).

(٤) ينظر: الكشف ٢٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٣).

(٥) والزاي مفتوحة مع التشديد.

(٦) ينظر: الكشف ٢٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٣).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

للفاعل، وأصله (تَتَنَزَّلُ) بتاءين؛ حذفت إحداهما تخفيفاً، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ بالرفع؛ فاعله[1].

٤ ـ وقرأ البزي بخلاف عنه: بتشديد تاء (تنزل) موصولة بـ﴿مَا﴾[2]؛ أدغم التاء المحذوفة لغيره في تاليها بعد أن نزلها منزلة الجزء من الكلمة السابقة؛ لتوقف الإدغام على تسكين المدغم، وتعذر التسكين بالمبدوء به[3].

ففيه أربع قراءات[4].

٧١٧ ـ وَخِفُّ سُكِّرَتْ: دَنَا........ ....

(**وَخِفُّ** ﴿**سُكِّرَتْ**﴾) أي: وقرأ بتخفيف الكاف من: ﴿إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ [١٥].

الإمام المرموز إليه بدال: (**دَنَا**)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله[5].

قال في الإتحاف[6]: «مِنْ سَكَرْتُ الماء في مجاريه إذا منعْتُهُ من الجري)، فهو متعد، فلا يشكل بأن المشهور أن سكر لازم فكيف يبنى للمفعول؟ لأن اللازم من سكر الشراب أو الريح فقط»[7].

وقرأ الباقون: بتشديدها[8].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٣٠، وشرح الهداية ص (٥٦٣).
(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢.
(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١٧٤.
(٤) ينظر: الإتحاف ٢/١٧٤، وغيث النفع ص (٢٦٧).
(٥) قال في الدر المصون: «يجوز أن تكون ـ أي قراءة ابن كثير ـ بمعنى المشددة، فإن التخفيف يصلح للقليل والكثير». (ينظر: الدر المصون ٧/١٤٩).
(٦) ينظر: الإتحاف ٢/١٧٤.
(٧) ونص كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٧/١٤٩).
(٨) على معنى التكثير والتكرير؛ مبالغة فيه، قال في الدر المصون: «وهما ـ أي قراءتي التشديد والتخفيف ـ مأخوذتان من (السِّكْر) بكسر السين وهو السَّدُّ، فالمعنى: حُبِسَت أبصارنا وسُدَّت، وقيل: بمعنى أُعْطِيَت، وقيل: بمعنى أُخِذَت، وقيل: بمعنى سُحِرت، =

وتقدَّم:

إدغام: ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [١٥](١) ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا﴾ [١٦](٢)، لأهله.

وإفراد: ﴿ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [٢٢]، لحمزة، وخلف(٣).

والخلاف في تغليظ لام: ﴿صَلْصَٰلٍ﴾ [٢٦](٤).

وفي فتح لام: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٤٠](٥).

٧١٧ ـ ....وَلَامَـا عَـلَـيَّ فَـاكْـسِـرْ نَـوِّنِ ارْفَـعْ: ظَـامَـا

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [٤١].

= وقيل: المشدد من سِكْرِ الماء، والمخفف: بمعنى سُحِرتْ، وقيل: المشدد من سِكْر الماء؛ بالكسر، والمخفف؛ من سُكْرِ الشراب، بالضم». (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٣)، والكشف ٣٠/٢، والدر المصون ١٤٩/٧).

(١) أدغم الكسائي اللام في النون، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٦/٢ ـ ٧، والإتحاف ١٧٥/٢).

(٢) أدغم الدال في الجيم: أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، الأبيات رقم (٢٥٦ ـ ٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ١٧٥/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، البيت رقم (٤٨٠)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ١٧٥/٢.

(٤) وإنما اخْتُلِف في لامها ـ وإن كانت ساكنة ـ لوقوعها بين صادين؛ فرواها بالترقيق: الداني، وصاحب العنوان، والتذكرة، والمجتبى، وغيرهم، ورواها بالتغليظ: صاحب التلخيص، والهادي، والهداية.
ورجح ابن الجزري: الأول؛ وقال: «إنه الأصح رواية وقياساً؛ حملاً لها على سائر اللامات السواكن»، وقال في الإتحاف: «والأصح ترقيقها»، وقراءة ورش من طريق الأزرق بتفخيم اللام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: جامع البيان ٤٠٩/١، والعنوان ص (٦٥)، والتذكرة ص (٣٠٧)، ومتن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٩)، والنشر ١١٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٧ ـ ٨٨))

(٥) فقرأ بفتح اللام: نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، وقرأها الباقون: بالكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٢)، والنشر ٢٩٥/٢، والإتحاف ١٧٥/٢).

فـ(ـلَامَا) بألف الإطلاق.

(﴿عَلَيَّ﴾ فَاكْسِرْ).

و(نَوِّنْ).

و(ارْفَعْ).

أي: قرأ اللفظ: ﴿عَلَيَّ﴾؛ بكسر اللام، وتنوين الياء، ورفعها.

من علوِّ الشرف، على أنه صفة (الصراط)[1].

للإمام المرموز إليه بظاء: (ظَامَا)[2]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بفتح اللام، والياء بلا تنوين.

قال في الإتحاف[3]: «أي: مَنْ مَرَّ عليه مَرَّ عليَّ، والمعنى أنه ـ أي: المشار إليه بهذا ـ طريق عليَّ يؤدي إلى الوصول إليَّ، ويجوز أن يكون المراد حق عليَّ أن أراعيه، نحو: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]».

وتقدَّم ضم زاي: ﴿جُزْءٌ﴾ [٤٤]، لشعبة[4]، وحذف الهمزة وتشديد الزاي لأبي جعفر؛ وكأنه ألقى حركة الهمزة على الزاي، ووقف عليها فشدَّدها، على حد قولهم: (خالدّ)؛ بتشديد الدال، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف[5]، ويوقف عليه **[٤١٤]** لحمزة، وهشام ـ بخلفه ـ؛ بالنقل،

---

(١) قال في الدر المصون: «أي: عالٍ مرتفع»، وقال أبو الحسن شريح: «ومعناه: رفيع بين، وأبين ما يكون الطريق إذا كان مرتفعاً». (وينظر ـ أيضاً ـ: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٦)).

(٢) ومعنى قوله: (ظَامَا))؛ الكلام واللغط والجلبة، وأصلها بالهمز: ظَأْما، ثم أبدلت الهمزة للتسهيل.

(٣) ينظر: الإتحاف ١٧٥/٢.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢١/٢، والإتحاف ١٧٥/٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/٢، والإتحاف ١٧٥/٢ ـ ١٧٦.

مع الإسكان(١)، والروم(٢).

٧١٨ـ هَمْزَ(٣) ادْخُلُوا [انْقُلِ](٤) اكْسِرِ الضَّمَّ اخْتُلِفْ: غَيْثٌ(٥)..............................

و(**هَمْزَ** ﴿ٱدۡخُلُوٓاْ﴾) مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [٤٥ ـ ٤٦].

(**انْقُلِ**) في(٦) الوصل إلى التنوين قبله.

و(**اكْسِرْ الضَّمَّ**)؛ أي: ضمة الهمزة.

(**اخْتُلِفْ**).

عن المرموز إليه بغين: (**غِيْثٌ**)(٧)؛ أي: رويس وحده.

فقد قرأه فيما رواه القاضي، وابن العلاف، والكارزيني؛ ثلاثتهم عن: النخاس(٨)، وأبو الطيب، والشنبوذي، عن التمّار، عنه: بضم تنوين:

---

(١) للوقف، وهو القياس المطَّرد، وهذا هو الوجه الأول. (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ١٧٦/٢).

(٢) والإشمام، فالأوجه الجائزة ثلاثة، وَذُكِرَ وجهٌ رابع؛ وهو وجه الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصح، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل؛ أي: الإسكان، والروم، والإشمام؛ فتصير الأوجه ستة، نصَّ عليه في النشر، ونقله عنه في الإتحاف. (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ١٧٦/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الزاي: (**هَمْزَ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الزاي: (**هَمْزُ**).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء مع التنوين: (**غَيْثٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الثاء بلا تنوين: (**غَيْثُ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) تكررت هذه اللفظة في الأصل مرتين.

(٧) في الأصل: (غث)، وهو تصحيف.

(٨) جاء في النشر بعد هذه الكلمة ـ أي النخاس ـ ما نصّه: «وهو ـ أي: النخاس ـ، وأبو الطيب، والشنبوذي؛ ثلاثتهم عن التمَّار»، فسقط من كلام الشارح هنا ذكر ضمير الغائب (هو) والذي يشير إلى النخاس المذكور آخراً، ولهذا فقد جاء ظاهر =

﴿عُيُونٌ﴾، وكسر خاء: ﴿ٱدْخُلُوهَا﴾[(١)].

مبنياً للمفعول؛ مِنْ (أَدْخَل)[(٢)] رباعياً، فالهمز للقطع؛ نقلت حركتها إلى التنوين ثم حُذِفَتْ[(٣)].

وروى السعيدي[(٤)]، والحمامي؛ كلاهما عن النخاس، وهبة الله؛ كلاهما[(٥)] عن التمّار، عن رويس: بضم الخاء[(٦)].

فعل أمر[(٧)].

= سياق الشارح ـ كما هو ظاهر شرح النويري والإتحاف ـ موهمٌ بالإشارة إلى أن الرواية عن التمّار محصورة في: أبي الطيب والشنبوذي فقط، وليس كذلك، بل شاركهم النخاس في نقل هذا الوجه عن التمّار، رحم الله الجميع رحمة واسعة، وجمعنا بهم في جنات النعيم. (ينظر: النشر ٣٠١/٢، والإتحاف ١٧٦/٢).

(١) وقراءة رويس بضم التنوين وكسر الخاء على ما لم يسم فاعله من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٠٦/٢، والإتحاف ١٧٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٣)).

(٢) فعلاً ماضياً. (ينظر: الدر المصون ١٦٢/٧).

(٣) أي: (أُدْخِلُوهَا)، وهي أيضاً قراءة الحسن البصري. (ينظر: الدر المصون ١٦٢/٧، واللباب ٤٦٣/١١، والنشر ٣٠١/٢).

(٤) علي بن جعفر بن سعيد، أبو الحسن الرازي، أستاذ معروف، قرأ على أبي بكر النقاش، وأحمد بن نصر الشذائي، وقرأ عليه: نصر بن عبدالعزيز الشيرازي، توفي بعد سنة ٤١٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٥٢٩/١).

(٥) هكذا جاءت العبارة في النشر، وشرح النويري، والإتحاف، ولعل الأحسن ـ لاتِّضاح المعنى ـ أن يُضَمَّن السياق ضمير الغيبة ـ كما في السياق الذي قبله ـ وذلك كالتالي: «وروى السعيدي والحمامي؛ كلاهما عن النخاس، وهو، وهبة الله؛ كلاهما. . .الخ»، بإضافة ضمير الغيبة (هو) ليشير إلى النخاس، وعلى كل حال فإن المراد بقوله: «كلاهما»؛ أي: النخاس، وهبة الله بن جعفر. (ينظر: النشر ٣٠١/٢، والإتحاف ١٧٦/٢، وشرح النويري ٤٠٧/٤).

(٦) ينظر: النشر ٤٠٦/٢، والإتحاف ١٧٦/٢.

(٧) مِنْ (دخل)، (يدخل)، والهمزة همزة وصل. (ينظر: الدر المصون ١٦١/٧، واللباب ٤٦٣/١١، والنشر ٣٠١/٢).

وكذلك **قرأ الباقون**[١].

وكَسَر عين[٢]: ﴿**عُيُونٍ**﴾ [١٥]؛ ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي.

وكَسَر تنوينه[٣]: أبو عمرو، وقنبل[٤] وابن ذكوان بخلفهما، وعاصم، وحمزة، وروح[٥].

وأَبْدَل همز: ﴿نَبِّئْ﴾ [٤٩]؛ أبو جعفر في الحالين[٦]، كوقف حمزة وهشام بخلفه.

وأمَّا: ﴿**نَبِّئْهُمْ**﴾ [٥١][٧]؛ فلم يبدلها أبو جعفر[٨] كـ﴿**أَنْبِئْهُم**﴾ [٣٣]،

---

(١) ولا خلاف بين القراءتين في الابتداء بضم الهمزة. (ينظر: الإتحاف ١٧٦/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ١٧٦/٢.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ١٧٦/٢.

(٤) من رواية ابن شنبوذ عنه، وأمّا ابن مجاهد فقد ضم عن قنبل جميع التنوين. (ينظر: النشر ٢٢٥/٢).

(٥) عندما خصَّ الشارح هنا روحاً بالذكر؛ أوهم تخصيصه أنَّ رويساً يقرأ بضم التنوين في كلا القراءتين له في هذا الموضع، وليس ذلك كذلك، بل إنَّ رويساً في هذا الحرف خاصة: يقرأ بضم التنوين مع كسر الخاء، ويقرأ في وجهه الآخر: بضم الخاء، ويكسر التنوين على أصله، ويبدو أن الشارح إنما أفرد روحاً هنا متبعاً في ذلك صاحب الإتحاف، ولم ينوه محقق الإتحاف على هذه الموضع. (ينظر: الإتحاف ١٧٦/٢).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٥)، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ٣٩١/١، والإتحاف ١٧٦/٢).

(٧) والموضع الآخر في سورة القمر: الآية [٢٨].

(٨) كما نبه عليه في طيبة النشر بقوله:

وَالْكُلَّ ثِقْ مَعْ خُلْفِ نَبِّئْنَا وَلَنْ ... يُبْدَلَ أَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ إِذَنْ

(ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ٣٩١/١، والإتحاف ١٧٦/٢).

ووقف حمزة عليها بالبدل، واخْتُلِفَ عنه في كسر الهاء وضمها حينئذ(١)، كما تقدم في الأصول.

وقَرَأ(٢) ﴿نُبَشِّرُكَ﴾ [٥٣]؛ بالتخفيف(٣)، كما سبق في آل عمران.

٧١٨ ـ ....تُبَشِّرُونَ(٤) ثِقْلُ النُّونِ: دِفْ.

٧١٩ ـ وَكَسْرَهَا(٥): اعْلَمْ دُمْ......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤].

فـ**(ثِقْلُ النُّونِ)**؛ أي: القراءة بتشديد النون.

---

(١) قال في النشر: «واختلف أئمتنا في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياء قبلها في قوله: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿نَبِّئْهُمْ﴾ [الحجر: ٥١]؛ فكان بعضهم يروي كسرها؛ لأجل الياء، كما كسر لأجلها في نحو: ﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]، و﴿يُؤْتِيهِمْ﴾ [النساء: ١٥٢]، وكان آخرون: يقرؤونها على ضمتها؛ لأن الياء عارضة أو لا توجد إلا في التخفيف فلم يعتدوا بها، وهو اختيار: الجمهور، وقال أبو الحسن بن غلبون: كلا الوجهين حسن، وقال صاحب التيسير: وهما صحيحان، وقال في الكافي: الضم أحسن، قلتُ: والضم هو القياس، وهو الأصح، فقد رواه منصوصاً محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليم، وإذا كان حمزة ضم هاء: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]؛ من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف فكان الأصل فيها الضم، فضم هذه الهاء أولى وآصل، والله أعلم». (ينظر: النشر ٤٣١/١ ـ ٤٣٢، والإتحاف ١٧٦/٢).

(٢) أي: حمزة.

(٣) فقرأه حمزة: بالتخفيف، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٨)، والنشر ٢٣٩/٢، والإتحاف ١٧٧/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(تُبَشِّرُونَ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر النون: **(تُبَشِّرُونِ)**، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: **(كَسْرَهَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الراء: **(كَسْرُهَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للإمام المرموز إليه بدال: **(دِفْ)**[١]؛ أي: ابن كثير بكماله.

(وَكَسْرَهَا)؛ أي: النون.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: **(اعْلَمْ[٢] دُمْ[٣])**؛ أي: نافع، وابن كثير، بكمالهما.

فنافع: بكسر النون مخففة.

والأصل (تبشرونني)؛ الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية، حذفت الثانية للثقل، ثم حذفت الياء على حد: (أكرمن)، مجتزئاً[٤] عنها بالكسرة المنقولة إلى النون الأولى، وقيل المحذوفة نون الرفع[٥].

وابن كثير: بكسر النون مشددة.

أدغم الأولى في الثانية تخفيفاً، وحذفت ياء الإضافة اكتفاءً بالكسرة[٦].

والباقون: بفتحها مخففة[٧].

قال في الغيث[٨]: «فإن وقف عليه ـ وهو كاف ـ؛ فالمكي: بالتشديد

---

(١) والـ**(ـدِفْ)**؛ ما يُتَدَفَّى به مما يقي البرد، وأصله الهمزة، ولكن نقل حركة الهمزة، ونوى الوقف، كقراءة حمزة.

(٢) ومعنى قوله: **(اعْلَمْ)**؛ امر بالعلم والمعرفة.

(٣) ومعنى قوله: **(دُمْ)**؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٤) في الأصل: (مجترياً)، وهو تصحيف.

(٥) على خلاف مشهور في أيهما المحذوفة؛ النون الأولى أو النون الثانية. (ينظر: الكشف ١/٣٠ ـ ٣١، وشرح الهداية ص (٥٦٥ ـ ٥٦٦)، والدر المصون ٧/١٦٦، وشرح النويري ٤/٤٠٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)، والإتحاف ٢/١٧٧).

(٦) ينظر: الكشف ١/٣٠، وشرح الهداية ص (٥٦٥)، والدر المصون ٧/١٦٦، وشرح النويري ٤/٤٠٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/أ ـ ل ١٠٩/ب)، والإتحاف ٢/١٧٧).

(٧) على أنها نون الجماعة، وهو غير مضاف إلى المتكلم، فالفعل غير متعد إلى مفعول، فهي كنون: (يقومون)، و(يخرجون). (ينظر: الكشف ١/٣٠، وشرح الهداية ص (٥٦٦)، والدر المصون ٧/١٦٥، وحجة القراءات ص (٣٨٣)، وشرح النويري ٤/٤٠٨).

(٨) ينظر: غيث النفع ص (٢٦٧).

والمد الطويل مع السكون والروم، والباقون: بالثلاثة؛ مع السكون **[٤١٥]** وبالروم مع القصر: لنافع[(١)]».

وبحث المصنف زيادة المد لابن كثير حال الوقف على قدره في الوصل؛ قال[(٢)]: «فقد قال كَثيرٌ[(٣)] بزيادة ما شُدِّدَ على غير المشدد، وزادوا مد لام من: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، على مد ميم؛ من أجل[(٤)] التشديد، فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن»[(٥)].

٧١٩ ـ ....كَـ:يَقْنَطُ[(٦)] اجْمَعَا[(٧)]: رَوَى[(٨)] حِمًى.........................

---

(١) فيكون لنافع أربعة أوجه؛ ثلاثة مع السكون، والوجه الرابع: الروم مع القصر. (ينظر: غيث النفع بتحقيق د/سالم الزهراني ٧٧٨/٢).

(٢) ينظر: النشر ٣٦٢/١.

(٣) أي: كثير من المحققين والمصنفين.

(٤) في الأصل: (أحل)، بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٥) وما نوه عليه الشارح هنا من القواعد المهمة في باب المد، ونصُّ كلام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ في النشر: «إذا وقف على المشدد بالسكون نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿دَوَابِّ﴾ [الأنفال: ٢٢]، و﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤]، عند من شدَّد النون، وكذلك: ﴿ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩]، و﴿هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]؛ فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المد وقفاً ووصلاً، ولو قيل بزيادته في الوقف على قدره في الوصل لم يكن بعيداً، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شُدِّد على غير المشدد، وزادوا مد (لام) من: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، على مد (ميم)؛ من أجل التشديد، فهذا أولى؛ لاجتماع ثلاثة سواكن، وقد ذهب الداني إلى الوقف بالتخفيف في هذا النوع من أجل اجتماع هذه السواكن ما لم يكن أحدها ألفاً، وفرق بين الألف وغيرها، وهو مما لم يقل به أحد غيره». (ينظر: النشر ٣٦٢/١، والإتحاف ١٧٧/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بسكون الطاء: (**كَيَقْنَطْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بجر النون، وسكون الطاء: (**كَيَقْنِطْ**)، والثالث: بضم الطاء: (**كَيَقْنَطُ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالابتداء بهمزة قطع: (**أَجْمَعَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالابتداء بهمزة وصل: (**اجْمَعَا**)، وخلافهم هنا مرتبط باختلاف الضبط في الكلمة التي قبلها.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**رَوَى**)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها: (**رَجَا**)، وهو تصحيف لا يصح.

(كَـ)ـكسر.

نون: ﴿**يقْنَطُ**﴾.

(اجْمَعَا)؛ أي:

﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ هنا(١).

و﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ في الروم(٢).

و﴿لَا تَقْنَطُواْ﴾ في الزمر(٣).

للمرموز إليهم بقوله: **(رَوَى حِمًى)**؛ أي: الكسائي، وخلف عن نفسه، وأبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بفتح النون في الكل.

كـ(ـعَلِمَ)، (يَعْلَمُ)، لغة فيه(٤).

والأول؛ كـ(ـضَرَبَ)، (يَضْرِبُ)؛ لغة أهل الحجاز، وبني أسد(٥).

قال في الإتحاف(٦): «وهي الأكثر، ولذا أجمعوا على الفتح في الماضي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ﴾ [٢٨]»(٧).

---

(١) أي: في سورة الحجر: الآية [٥٦].

(٢) الآية: [٣٦].

(٣) الآية: [٥٣].

(٤) ينظر: الكشف ٣١/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٤).

(٥) وفيها لغة ثالثة بالضمِّ: **(يَقْنُط)**، وهي شاذة، وقرأ بها: الأعمش، ويحي بن يعمر، وخارجة وعصمة كلاهما عن أبي عمرو، وابن جبير والليث كلاهما عن الكسائي، وغيرهم. (ينظر: اللباب ٤٧١/١١، والبحر المحيط ٤٥٩/٥، ومعجم القراءات ٥٦٧/٤).

(٦) ينظر: الإتحاف ١٧٨/٢.

(٧) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٦٧/٧).

وتقدَّم تخفيف: ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ [٥٩]، لأهل شفا، ويعقوب[١].

٧١٩ ـ ....خِفُّ[٢] قَدَرْنَا: صِفْ مَعَا

و(**خِفُّ**)؛ أي: تخفيف.

دال: ﴿**قَدَرْنَا**﴾.

للمرموز إليه بصاد: (**صِفْ**)؛ أي: شعبة وحده.

(**مَعَا**)؛ إي:

﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا﴾ هنا[٣].

و﴿قَدَّرْنَـٰهَا﴾ في النمل[٤].

وقرأ الباقون: بتشديد الدال فيهما.

قال في الإتحاف[٥]: «وهما لغتان[٦]؛ بمعنى التقدير لا القدرة، أي: كتبنا»[٧].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٠٢)، والنشر ٢٥٩/٢، والإتحاف ١٧٨/٢.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث اختار ضبطها: بفتح الفاء مشددة: (**خِفَّ**)، والثاني: بضم الفاء مع التشديد: (**خِفُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) أي: سورة الحجر: الآية [٦٠].

(٤) الآية: [٥٧]، وكُتِبَت في الأصل: (النحل)، والصواب أنها سورة (النمل).

(٥) ينظر: الإتحاف ١٧٨/٢.

(٦) (قَدَرَ)، و(قَدَّرَ). (ينظر: الدر المصون ١٧٠/٧).

(٧) وبمثل نصِّه قال: ابن الناظم، والنويري، والمنير السمنودي، في شروحهم. (ينظر: شرح النويري ٤١٠/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/أ)).

وتقدَّم:

الكلام على: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [٦١]، في الأصول مستوفى[١].

والخلاف في وصل: ﴿فَأَسْرِ﴾ [٦٥][٢].

وفي صاد: ﴿فَٱصْدَعْ﴾ [٩٤][٣].

وفيها أربع مضافات[٤]:

﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا﴾ [٤٩].

﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا﴾ [٨٩].

فتح الثلاثة: الحرميّ، وأبو عمرو.

و﴿بَنَاتِىٓ إِن﴾ [٧١].

فتحها: المدنيان.

وزائدتان[٥]:

﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [٦٨].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٨ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٢/١ ـ ٣٨٥، والإتحاف ١٧٨/٢ ـ ١٧٩.

(٢) فقرأها بهمزة وصل: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بهمزة قطع مفتوحة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٦)، والنشر ٢٩١/٢، والإتحاف ١٧٩/٢).

(٣) وهذه الكلمة من الكلمات التي سكنت الصاد فيها، وأتى بعدها دال، فقرأها: حمزة، والكسائي، وخلف، بإشمام الصاد الزاي، وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٤)، والنشر ٢٥١/٢، والإتحاف ١٧٩/٢).

(٤) ينظر: النشر ٣٠٢/٢.

(٥) ينظر: النشر ٣٠٢/٢.

﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٦٩].

أثبتهما في الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(١)].



(١) ينظر: النشر ٣٠١ ـ ٣٠٢، وتقريب النشر ص (١٣٠ ـ ١٣٢)، وشرح النويري ٤/٤٠٤ ـ ٤١٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٥٩ ـ ٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/أ ـ ل ١٠٩/ب)، والإتحاف ١٧٣/٢ ـ ١٧٩.

سُورَةُ النَّحْلِ

أمال: ﴿أَتَىٰ﴾ [١]؛ ابن ذكوان بخلاف عنه(١)، وأهل شفا، وقللها: الأزرق بخلاف عنه(٢).

وخاطب: ﴿عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [١]، معاً(٣)، لأهل شفا(٤) ـ كما سبق في يونس ـ.

٧٢٠ـنُنْزِلُ(٥)، مَعْ مَا بَعْدُ: مِثْلُ الْقَدْرِ، عَنْ: رَوْحٍ..

(١) فروى عنه الإمالة: الصوريّ، وهي رواية الداجوني عن ابن ذكوان من جميع طرقه، نص على ذلك: أبو طاهر بن سوار، وأبو محمد سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وأبو العز، وغيرهم، ولم يذكره الهذلي، ولا ابن الفحام في تجريده، ولا صاحب المبهج عن المطوعي. (ينظر: النشر ٤٢/٢ ـ ٤٣، ومتن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والإتحاف ١٨٠/٢).

(٢) ينظر: الإتحاف ١٨٠/٢.

(٣) أي: الموضعين من سورة النحل: الآيتين [١، ٣].

(٤) ووجه الخطاب: جرياً على الخطاب قبله في قوله تعالى: ﴿تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[١]، وقرأ الباقون: بالياء؛ على الغيب؛ عوداً على الكفار. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يونس، البيت رقم (٦٧٩)، والنشر ٢٨٢/٢، والإتحاف ١٨٠/٢، والدر المصون ١٨٨/٧).

(٥) ضُبطت في المتن الذي هامش الشرح؛ بنونين؛ بضم النون الأولى، وسكون الثانية: (**نُنْزِلُ**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبِطت في أصل الشرح؛ بضم الياء، وسكون النون: (**يُنْزِل**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ، ثم اختلفت هذه النسخ بعد ذلك في ضبط حركة اللام من الكلمة؛ فضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم؛ برفع اللام: (**يُنْزِلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، حيث ضُبطت فيها جميعًا؛ بفتح اللام: (**يُنْزِلَ**)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

واخْتُلِفَ في: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ﴾ [٢].

فاقرأه **(مَعْ مَا بَعْدُ)**؛ أي: مع لفظ: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾؛ بتاء فوقية مفتوحة، وفتح الزاي المشددة، ورفع[١]: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

على الفاعلية[٢].

وهذا معنى قوله: **(مِثْلُ)**: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤].

التي هي في سورة **(الْقَدْرِ [٤١٦])**، المجمع عليها.

وذلك **(عَنْ رَوحٍ)** عن يعقوب.

والباقون: هنا؛ بالياء مضمومة، وكسر الزاي، ونصب: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾[٣].

وهم في تشديد الزاي على أصولهم.

فابن كثير، وأبو عمرو، ورويس: بسكون النون، وتخفيف الزاي.

وغيرهم: بفتح النون، مع التشديد للزاي.

هذا ويوقف على: ﴿فِيهَا [دِفْءٌ][٤]﴾ [٥]، لحمزة، وهشام بخلفه، بالنقل؛ مع إسكان الفاء، والروم، والإشمام[٥].

---

(١) وعُلِمَ الرفع من إطلاقه، كما نوه على ذلك ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٠)).

(٢) على أنه مضارع (تنزل)، ثم خفف بحذف التاء. (ينظر: الإتحاف ١٨٠/٢، وشرح النويري ٤١١/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)).

(٣) على أنه مضارع (أنزل)، أو (نزل). (ينظر: الإتحاف ١٨٠/٢، وشرح النويري ٤١١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) فهي ثلاثة أوجه، والهمز هنا من أنواع الهمز المتطرف الواقع بعد الساكن الصحيح. (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ١٨١/٢).

٧٢٠ ـ ....بِشِقِّ فَتْحُ شِينِهِ: ثَمَنْ

واخْتُلِفَ في: ﴿بِشِقِّ﴾.

مِنْ [قوله][(١)]: ﴿لَّمْ تَكُونُواْ بَـٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ [٧].

فـ(**فَتْحُ شِينِهِ**)؛ أي: القراءة بفتح الشين.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَمَنْ**)[(٢)]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله[(٣)].

والباقون: بكسرها.

مصدران بمعنى واحد، أي: (المشقة)[(٤)].

وقيل: الأول مصدر، والثاني اسم[(٥)].

وقيل: المكسور نصف الشيء[(٦)].

قال البيضاوي[(٧)]: «كأنه ذهب نصف قوته للتعب».

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ومعنى قوله: (**ثَمَنْ**)؛ اسم، معناه: قيمة الشيء وسعره، والجمع: أثمان، وأثْمُن، وأثمنة، وتأتي بمعنى الفعل، ثَمَنَ، يَثْمُنُ، ثَمْناً، يقال: ثَمَنَ القوم؛ كان ثامنهم، وثَمَنَ الشيءَ؛ أخذ ثُمْنَهُ.

(٣) ورُوِيت في الشواذ عن أبي عمرو ونافع. (ينظر: الدر المصون ١٩٤/٧).

(٤) ينظر: الدر المصون ١٩٤/٧، واللباب ١٥/١١، والإتحاف ١٨١/٢، وشرح النويري ٤١١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب).

(٥) ذكره في الدر المصون، واللباب، والإتحاف. (ينظر: الدر المصون ١٩٥/٧، واللباب ١٥/١١، والإتحاف ١٨١/٢).

(٦) ذكره البيضاوي في تفسيره، ونصَّ عليه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف. (ينظر: تفسير البيضاوي ١٦٨/٣، والدر المصون ١٩٥/٧، واللباب ١٥/١١، والإتحاف ١٨١/٢).

(٧) ينظر: تفسير البيضاوي ١٦٨/٣.

وتقدَّم:

قصر: ﴿رَءُوفٌ﴾ [٧]، لأهله[١].

[وإشمام صاد: ﴿فَٱصۡدَعۡ﴾ [٩]، زاياً لأهله][٢].

٧٢١ ـ يُنْبِتُ[٣] نُونٌ[٤]: صَحَّ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ﴾ [١١].

فـ**(ـنُونٌ)**؛ أي: قراءته بنون العظمة[٥].

للمرموز إليه بصاد: **(صَحَّ)**[٦]؛ أي: شعبة.

والباقون: بالياء[٧].

---

(١) قرأ بقصر الهمزة فيه من غير واو: أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب، وقرأ الباقون: بواو بعد الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٤)، الأبيات رقم (٤٧٦ ـ ٤٧٧)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/١٨١).

(٢) ما بين المعكوفتين هكذا كُتِبَ في الأصل، والصواب عدمها، فقد وَهِم الناسخ ـ أو الشارح ـ حيث أعاد كتابة هذه الجملة، وقد كُتِبَتْ من قبل في مكانها الصحيح في سورة الحجر، أما هنا فلا وجود لهذا الحرف في سورة النحل، بل لا يوجد لها نظير في سور القرآن الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: **(يُنْبِتُ)**، والثاني: بالنون مكان الياء: **(نُنْبِتُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وظاهر ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) أنها بالوجهين؛ الياء والنون، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون الثانية مع التنوين: **(نُونٌ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية؛ فقد ضُبطت فيه؛ بجر النون مع التنوين: **(نُونٍ)**.

(٥) على إسناده للمعظم على الالتفات. (ينظر: شرح النويري ٤/٤١٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)).

(٦) وقوله: **(صَحَّ)**؛ فعل بمعنى؛ بَرِئ وسَلِم، يقال: صحَّ المريض؛ إي: بَرِئَ من علته، وصحَّ الخبر؛ إذا ثبت وصحَّ وكان موافقاً للواقع.

(٧) على إسناده لضمير اسم الله تعالى المتقدم لمناسبة: ﴿هُوَ﴾ [١٠]. (ينظر: شرح النويري ٤/٤١٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠)).

وقرأ: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ [١٢]؛ برفعهما: ابن عامر.

وهو[١]، وحفص: ﴿وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ﴾ [١٢]؛ بالرفع فيهما.

وتقدم في الأعراف موضحاً[٢].

وكذا: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [١٧]، في الأنعام[٣].

٧٢١ ـ ....يَـدْعُـونَ: ظُـبَـى[٤] نَـــلْ....................................

وَقَرَأَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [٢٠].

بياء الغيب ـ كاللفظ به ـ.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: **(ظُبَى) (نَلْ)**؛ أي: يعقوب، وعاصم.

---

(١) أي: ابن عامر.

(٢) وقرأ الباقون: بالنصب في الأربعة، وكسر تاء: ﴿مُسَخَّرَٰتٍ﴾ [١٢]. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف ص (٧٥)، الأبيات رقم (٦٣٣ ـ ٦٣٤)، والنشر ٢٦٩/٢، والإتحاف ١٨١/٢).

(٣) فقرأه بتخفيف الذال: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٢٤ ـ ٦٢٥)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ١٨٢/٢).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: **(ظُبَى)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بالألف الممدودة: **(ظبَا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة الظاء من الكلمة، فضُبِطَت في جميع النسخ ـ بما فيها النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ، بضم الظاء، إلا شرح النويري، ونسخة الشيخ الضباع، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا المحقق تميم الزعبي، والهادي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيها جميعًا؛ بكسر الظاء، وأصلها ـ على كسر الظاء ـ: ظِبَاء، وقُصِرَت للوزن، وهو جمع ظبي، وهو الغزال، ويُكَنَّى به عن المرأة، ولم يتبين ضبط حركة حرف الظاء في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولا نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه؛ بالألف المقصورة مع ضم الظاء، وبالألف الممدودة مع ضم الظاء وجرها: **(ظُبَى)**، **(ظُبا)**، **(ظِبا)**.

قال في الإتحاف[١]: «على الالتفات، من خطاب عام للمؤمنين إلى غيب خاص بالكافرين»[٢].

والباقون: بتاء الخطاب.

مناسبة لـ﴿تُسِرُّونَ﴾ [١٩]، التفاتاً من الخطاب العام إلى الخاص[٣].

تنبيه: ﴿شُرَكَآءِىَ﴾ من قوله: ﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ﴾ [٢٧]، قال في التقريب[٤]: «انفرد الداني بحكاية ترك الهمز فيه عن النقاش عن البزي هنا خاصة، وليس من طرق كتابه، ولا من طرقنا، على ما فيه من الضعف»، انتهى.

فالبزي فيه كغيره؛ بالهمز، وهو القياس المطرد، إذ لا يجوز قصر الممدود إلا في ضرورة، أو على قلة، كما قاله بعض النحاة[٥]، فذكر الخلاف في الحرز إنما تابع أصله في الحكاية [فقط][٦]، على أنه أشار

---

(١) ينظر: الإتحاف ١٨٢/٢.

(٢) والكلام بحروفه موجود أيضاً في شرح النويري. (ينظر: شرح النويري ٤١٢/٤).

(٣) ينظر: الإتحاف ١٨٢/٢، وشرح النويري ٤١٢/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠ ـ ٢٦١).

(٤) ينظر: التقريب ص (١٨١).

(٥) وهذا من طعن بعض النحاة في هذه القراءة، كما طعنوا في غيرها، لكنه قال في النشر: «والحق: أن هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة، لا من طرق التيسير، ولا الشاطبية، ولا من طرقنا فينبغي أن يكون الممدود جائزاً في الكلام على قِلّته كما قال بعض أئمة النحو»، ورد أبو حيان على تضعيف النحاة بقوله: «ولا ينبغي ذلك؛ لثبوته في هذه القراءة، فيجوز قليلاً في الكلام»، وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٢٥):

إِنَّ ابْـنَ بِـلِّـيـمَـةَ وَالـدَّانِـي حَـذَفْ ... فِي شُرَكَايَ فَالْخِلاَفُ مَا ضَعُفْ

(ينظر: النشر ٣٠٣/٢، والبحر المحيط ٤٨٥/٥، وجامع الخيرات ص (٤٦٩)).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ)، قال في النشر: «وذلك أن الذين قرأ عليهم الداني هذه الرواية من هذه الطرق؛ وهم عبدالعزيز الفارسي، وفارس بن أحمد، لم يقرؤوه إلا بالهمز، حسبما نصَّه في كتبه، وقال في (مفرداته): والعمل على الهمز، وبه آخذ، ونصَّ على عدم الهمز فيه أيضاً =

إلى ضعفه إذ قال[(١)]:

.... وَفِي شُرَكَائِي الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَلْهَلَا

فإنه من (هلهل النساج إذا لم يحكم نسجه)[(٢)].

ومن ثم لم يعرج عليه المصنف هنا[(٣)].

إذ العمل على الهمز[(٤)]، وبه آخذ[(٥)].

٧٢١ ـ ....وَتُشَاقُونَ[(٦)] اكْسِرِ النُّونَ: أَبَا

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿تُشَٰٓقُّونَ﴾.

= وجهاً واحداً ابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وابنا غلبون، وغيرهم، وكلهم لم يَرْوِهِ من طريق أبي ربيعة ولا ابن الحباب، ولولا حكاية الداني له عن النقاش لم نذكره، وكذلك لم يذكره الشاطبي إلا تبعاً لقول التيسير: البزي بخلاف عنه، وهو خروج من صاحب التيسير ومن الشاطبي عن طرقهما المبنى عليها كتابهما». (ينظر: النشر ٣٠٣/٢).

(١) ينظر: حرز الأماني، سورة النحل، البيت رقم (٨٠٩).

(٢) قال أبو شامة في إبراز المعاني: «يشير إلى ضعف الرواية بترك الهمز وضعف القراءة به». (ينظر: إبراز المعاني ٣٠٩/٣، ولسان العرب ٧٠١/١١، مادة هلهل، وتاج العروس، فصل الهاء، ٧٥٩١/١).

(٣) على عادته في عدم ذكر الانفرادات في نظم الطيبة.

(٤) قال في النشر: «وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره». (ينظر: النشر ٣٠٣/٢).

(٥) ينظر لمزيد تحرير في المسألة: النشر ٣٠٣/٢، والإتحاف ١٨٢/٢ ـ ١٨٣، وغيث النفع ص (٢٩٦ ـ ٢٧٠)، وإبراز المعاني ٣٠٩/٣، وتقريب النشر ص (١٨١)، ومعجم القراءات ٦١٥/٤ ـ ٦١٦، وجامع الخيرات ص (٤٦٩).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم القاف مخففة، وفتح النون: (**تُشَاقُونَ**)، والثاني: بضم القاف مشددة، وفتح النون: (**تُشَاقُّونَ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: ما انفرد به الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، فقد ضبطها؛ بضم القاف مخففة، وبالكسر في النون: (**تُشَاقُونِ**)، والرابع: بضم القاف مشددة، مع كسر النون: (**تُشَاقُّونِ**)، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

مِنْ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ [كُنتُمْ][1] تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ﴾ [٢٧].

فـ(ـاكْسِرِ النُّونَ)؛ أي: اقرأه بكسر النون مخففة.

للإمام المرموز إليه بهمزة (أَبَا)[2]؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

قال في الإتحاف[3]: «والأصل؛ (تشاقونني[4])[5]، فحُذِفت[6] مجتزئاً بالكسر، كما تقدم في: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]»[7].

والباقون: بفتحها مخففة ـ أيضاً ـ.

والمفعول محذوف؛ أي: (المؤمنين)[8]، أو (الله)[9].

٧٢٢ ـ وَيَتَوَفَّاهُمْ مَعًا: فَتًى....... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: (﴿يَتَوَفَّاهُمْ﴾ مَعًا)؛ أي:

﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ٱلَّذِينَ **يَتَوَفَّاهُمُ** ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [٢٧ ـ ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ **يَتَوَفَّاهُمُ** ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ[10] سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ﴾ [٣١ ـ ٣٢].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل.
(٢) ومعنى (أَبَاً)؛ أي: الوالد، و(الأبا) لغة في الاب.
(٣) ينظر: الإتحاف ١٨٣/٢.
(٤) قال في الدر المصون: «والأصل: (تُشاقُّونِي)». (ينظر: حجة القراءات ص (٣٨٨)).
(٥) فحُذِفَتْ إحدى النونين تخفيفاً، وحُذِفَتْ الياء؛ اجتزاءً عنها بالكسرة، قال في الدر المصون: «والأصل: (تُشاقُّونِي)». (ينظر: الدر المصون ٢١١/٧).
(٦) أي: الياء.
(٧) والكلام بحروفه موجود في شرح المنير السمنودي. (ينظر: شرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)).
(٨) أي: تشاقُّون المؤمنين. (ينظر: الدر المصون ٢١١/٧).
(٩) أي: تشاقُّون الله. (ينظر: الدر المصون ٢١١/٧، والإتحاف ١٨٣/٢).
(١٠) في الأصل: (يقولوا)، وهو تصحيف.

فقرأهما بياء التذكير(١).

المرموز إليهما بقوله: **(فَتًى)**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالتاء.

على التأنيث اللفظي(٢).

٧٢٢ ـ ....وَضَـمْ وَفَتْحُ يَهْدِي(٣): كَمْ سَمَا..............

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى مَن يُضِلُّ(٤)﴾ [٣٧].

فـ**(ـضَمُّ)** الياء.

(وفَتْحُ) الدال.

من: ﴿يَهۡدِى﴾.

مبنياً للمفعول.

قراءة الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ سَمَا)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

فـ﴿مَن﴾ هو النائب عن الفاعل(٥).

---

(١) على لفظ التذكير في الفعل، وذلك على إرادة جمع (الملائكة). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٨)، والإتحاف ٢/١٨٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)، والهادي ٢/٣٥٦).

(٢) على لفظ التأنيث في الفعل، وذلك لأن لفظ الملائكة مؤنث، والمراد جماعة الملائكة. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٨)، والإتحاف ٢/١٨٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب)، والهادي ٢/٣٥٦).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء، وسكون الهاء، وكسر الدال: **(يَهْدِي)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ حيث ضبطها؛ بضم الياء، وسكون الهاء، وفتح الدال: **(يُهْدَى)**.

(٤) واتفقوا على ضم الياء وكسر الضاد من: ﴿يُضِلُّ﴾؛ لأن المعنى: أن من أضله الله لا يهتدي، ولا هادي له، على كلٍّ من القراءتين. (ينظر: النشر ٢/٣٠٤، وغيث النفع ص (٢٧٠)).

(٥) وعائده محذوف. (ينظر: الدر المصون ٧/٢١٨، والكشف ٢/٣٧، وشرح الهداية ص (٥٦٨)).

وقرأه الباقون ـ وهم الكوفيون ـ: بفتح الياء، وكسر الدال.

على البناء للفاعل[١]، أي: (لا يهدي [الله من يُضِلُّ)، فـ﴿مَن﴾ مفعول: ﴿يَهْدِي﴾، أو هو[٢] الفاعل؛ على أن: ﴿يَهْدِي﴾؛ بمعنى (يهتدي)[٣]][٤].

٧٢٢ ـ ....تَـرَوْا[٥] إِلَـى[٦]: فَـكَـمْ[٧]

٧٢٣ ـ رَوَى الْخِطَابُ[٨]. وَالْأَخِيرُ: كَمْ ظَرُفْ فَتًى. تَرَوْا[٩]: كَيفَ شَفَا. وَالْخُلْفُ[١٠]: صِفْ

---

(١) فيكون الفاعل ضميراً عائداً على الله تعالى. (ينظر: الدر المصون ٢١٨/٧).

(٢) أي: الاسم الموصول؛ أي: لا يَهْدي المضلون. (ينظر: الدر المصون ٢١٨/٧).

(٣) ينظر: الكشف ٣٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٨).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَرَوا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَرَوا**)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٦) هذه اللفظة زائدة في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ، بينما هي غير موجودة في جميع النسخ الأخرى، وهو من انفردات الشارح في ضبط المتن.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالكاف مكان العين: (**فَكَمْ**)، والثاني: بالغين المعجمة مكان العين المهملة، مع سكون الميم: (**فَغَمْ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وبعض نسخ شرح ابن الناظم؛ وهي ـ بهذا الضبط ـ بمعنى: تَفَتَّحَ أو انفتح، والثالث: بالعين المهملة مكان الكاف، وسكون الميم: (**فَعَمْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وهي ـ بهذا الضبط ـ بمعنى: امتلأ، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَكَمْ**)، (**فَغَمْ**)، (**فَعَمْ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء: (**الْخِطَابُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، والوجه الثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الباء: (**الْخِطَابَ**)، وهي من انفرادات هذه النسخة القيمة من ضبط المتن، وكان الأحسن أن تُعزى هذه الانفرادات في ضبط المتن ـ في تحقيق الشيخ المحقق أيمن سويد ـ إلى نسخها ـ دراية كانت أو رواية ـ التي جاءت منها إن كان لها في تلك النسخ ذكر أو ورود.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَرَوا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بالياء: (**يَرَوا**)، بينما لم تنقط الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول؛ بضم الفاء: (**الْخُلْفُ**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿تَرَوْا۟ إِلَىٰ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ﴾ [٤٨].

فالمرموز إليهم بقوله: **(فَكَمْ) (رَوَى)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

قرؤوه بـ**(ـالْخِطَاب)**؛ أي: بتاء الخطاب؛ ـ كاللفظ به ـ.

مراعاة لقوله: ﴿فَإِنَّ رَبَّكُمْ﴾ [٤٧][(١)].

وقرأه الباقون: بياء الغيب.

لقوله: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ... الخ﴾ [٤٥][(٢)].

(وَ)قَرَأَ الحرف **(الْأَخِيرُ)** من هذه السورة.

وهو: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ﴾ [٧٩].

بتاء الخطاب، المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ ظَرُفْ[(٣)]) (فَتًى)**؛ أي: ابن عامر، ويعقوب، وحمزة، وخلف عن نفسه.

لقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم﴾ [٧٨][(٤)].

= وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني؛ بفتح الفاء: **(الْخُلْفَ)**. بينما لم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(١) ينظر: الدر المصون ٢٢٥/٧، واللباب ٦٦/١٢، والكشف ٣٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٨).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٢٥/٧، واللباب ٦٦/١٢، والكشف ٣٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٨).

(٣) و**(ظَرُفْ)**؛ من الظرافة، وهو الجمال، يُمْدَحُ به الرجل وغيره، الظَّرف: البَراعةُ وذكاء القلب، وقيل: الظرفُ حسنُ العِبارة، وقيل: حسن الهيئة، وقيل: الحِذْقُ بالشيء، وقيل: الظَّرفُ في اللسان؛ البلاغةُ، وفي الوجه؛ الحُسْنُ، وفي القلب؛ الذَّكاء.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٢٦/٧، واللباب ٦٦/١٢، والكشف ٤٠/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٩).

وقرأه الباقون: [بياء الغيب؛ موافقة لقوله][1]: ﴿وَيَعۡبُدُونَ. . .الخ﴾ [٧٣][2].

وَقَرَأَ: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ كَيۡفَ يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ﴾ في العنكبوت[3].

بتاء الخطاب.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، بلا خلاف عنهم.

مراعاة لخطاب إبراهيم **[٤١٨]** عليه الصلاة والسلام لقومه[4].

وقرأه الباقون: بياء الغيب.

ردًّا على الأمم المكذبة[5].

(وَ)لكن.

ثبت **(الْخُلْفَ)**؛ أي: الخلاف في الخطاب والغيب.

عن المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**؛ أي: شعبة.

فمن طريق يحيى بن آدم عنه: بالخطاب.

ومن طريق يحيى العليمي: بالغيب[6].

٧٢٤ـ وَيَتَفَيَّؤُا[7]: سِوَى الْبَصْرِي......... ....

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٢٦/٧، واللباب ٦٦/١٢، والكشف ٤٠/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٩ ـ ٥٧٠).

(٣) الآية: [١٩].

(٤) ينظر: اللباب ٣٢٩/١٥، والكشف ١٧٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٢).

(٥) ينظر: اللباب ٣٢٩/١٥، والكشف ١٧٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٤٣/٢.

(٧) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (وَيَتَبَوُّا)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (وَيَتَفَيَّؤُا)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهي كذلك في شرح المنير =

(وَ)قَرَأَ: ﴿يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ﴾ [٤٨].

بياء التذكير[(١)]؛ كل العشرة.

(سِوَى الْبَصْرِي)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

فإنهما قرآه بتاء التأنيث[(٢)].

ووجه القراءتين ظاهر.

ويوقف عليه لحمزة، وهشام بخلفه، بإبدال الهمزة ألفاً؛ على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها؛ فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن للوقف، ويتحد مع الرسم، ويجوز: الروم، والإشمام، والتسهيل بين بين على روم حركة الهمزتين؛ فهي خمسة أوجه، كما في: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥][(٣)].

ويوقف لحمزة على: ﴿تَجْـَٔرُونَ﴾ [٥٣]، بالنقل فقط[(٤)].

وتقدَّم توسط مد: ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٦٢]، له بخلفه[(٥)].

= السمنودي بنسخته التركية، لكنه انفرد عن الجماعة بضبطها؛ بحذف الألف التي بعد الواو: (وَيَتَفَيَّؤُ)، بينما ضُبطت في النسخة الهندية من الشرح كضبط الجماعة، وانفردت النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله؛ بضبطها: (وَيَتَفَيَّأُ)، فصار في هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (وَيَتَفَيَّؤُا)، (وَيَتَفَيَّؤُ)، (وَيَتَفَيَّأُ)، والخلاف هنا خلاف رسم غير مؤثر في الدلالة والمعنى.

(١) على أن التأنيث غير حقيقي، فمن قرأ بالتذكير فعلى المعنى؛ لأن الظلال هو الظل، فهما سواء. (ينظر: الكشف ٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٩)).

(٢) على تأنيث لفظ الجمع، وهو الظلال. (ينظر: الكشف ٣٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٨)).

(٣) ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ١٥٢/٢، والبدور الزاهرة ص (١٧٩).

(٤) فالهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المفتوح، الواقع بعد ساكن صحيح؛ فليس فيه لحمزة إلا حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الجيم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب وقف حمزة وهشام على الوقف، ص (٤٨)، البيت رقم (٢٤١)، والنشر ٤٣٣/١، والإتحاف ١٨٥/٢).

(٥) قال في النشر: «وقد ورد مد المبالغة للنفي في (لا) التي للتبرئة عن حمزة؛ نص على ذلك له: أبو طاهر بن سوار في المستنير، ونص عليه أبو محمد سبط الخياط =

٧٢٤ ـ ....وَ(رَا) مُفَرِّطُونَ اكْسِرْ: مَدًا. وَاشْدُدْ: ثَـرَا

(وَ"رَا") قوله: ﴿وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ [٦٢].

(اكْسِرْ)ـها.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(مَدًا)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

(وَاشْدُدْ)ـها.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَرَا)**(١)؛ أي: أبو جعفر وحده.

فقراءته: اسم فاعل من (التفريط)؛ وهو التقصير(٢).

وقراءة نافع: اسم فاعل من (الإفراط)(٣).

وقرأه الباقون: بفتح الراء.

اسم مفعول من (الإفراط) ـ أيضاً ـ، يقال: (أَفْرَطتُّهُ خلفي)؛ أي: تركته ونسيته(٤).

= في المبهج من رواية خلف عن سليم عنه، ونص عليه أبو الحسن بن فارس في كتابه الجامع عن محمد بن سعدان عن سليم، وقَدْرُ المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ: وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نص عليه الأستاذ أبو عبدالله بن القصاع؛ وذلك لضعف سبب الهمز». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٣٤٥/١، والإتحاف ١٨٥/٢).

(١) ومعنى قوله: (ثَرَا)؛ نما وزاد، ثرا المال إذا نما وزاد وكَثُر.

(٢) مِنْ فرَّط في كذا؛ أي: قصَّر فيه. (ينظر: الدر المصون ٢٤٨/٧، واللباب ٩٥/١٢).

(٣) مِنْ (أَفْرَطَ)، (يُفْرِطُ)، فالمعنى: أنهم متجاوزون الحد في معاصي الله ـ تعالى ـ. (ينظر: الكشف ٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٦٩)، والدر المصون ٢٤٧/٧ ـ ٢٤٨، واللباب ٩٥/١٢).

(٤) وقيل: إنه مِنْ (أفرطته)؛ أي: قدمته إلى كذا. (ينظر: الدر المصون ٢٤٨/٧، واللباب ٩٥/١٢، والإتحاف ١٨٦/٢، وشرح النويري ٤١٥/٤ ـ ٤١٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٦١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/أ)).

٧٢٥ ـ وَنُونَ[(١)] نَسْقِيكُمْ[(٢)] مَعًا أَنِّثْ: ثَنَا. وَضَمُّ[(٣)]: صَحْبٍ[(٤)] حَبْرُ..............

(وَنُونَ ﴿نَسْقِيكُمْ﴾ مَعًا)؛ أي:

﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ هنا[(٥)].

و﴿نُّسْقِيكُمْ مِّمَّا فِى بُطُونِهَا﴾ في المؤمنين[(٦)].

(أَنِّثْ)؛ أي: اقرأهما بتاء التأنيث.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنَا)**؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

(وَضَمُّ) تلك النون فيهما.

للمرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ حَبْرُ)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن كثير، وأبي عمرو.

فقراءتهم فيهما: بالنون مضمومة.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(نُونَ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم النون: **(نُونُ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(نَسْقِيكُمْ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم النون: **(نُسْقِيكُمْ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم؛ على الإسم: (**وَضَمُّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بنصب الميم؛ على الإخبار في الماضي: (**وَضَمَّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب). ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء مع التنوين: (**صَحْبٍ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليها خط الناظم، والثاني: برفع الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وخلافهم هنا مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها. ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي.

(٥) سورة النحل: الآية [٦٦].

(٦) الآية: [٢١].

مِنْ (أَسْقَى)، ومنه: ﴿فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢][١].

وقراءة نافع، وابن عامر، وشعبة، ويعقوب: بالنون مفتوحة فيهما.

مِنْ (سَقَى)، وعليه قوله: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الإنسان: ٢١][٢].

وقراءة أبي جعفر وحده: بالتاء الفوقية فيهما مفتوحة.

على إسناد الفعل لـ(ـالأنعام).

قال في الإتحاف[٣]: «ولا ضعف فيها[٤] ـ هنا ـ؛ من حيث إنه أَنَّثَ: ﴿نُّسْقِيكُم﴾، وذَكَّر: ﴿بُطُونِهِۦ﴾؛ لأنَّ التأنيث والتذكير باعتبارين، ـ قاله **[٤١٩]** أبو حيان[٥] ـ».

ولا خلاف بين العشرة في ضمِّ: ﴿وَنُسْقِيَهُۥ[٦] مِمَّا خَلَقْنَآ﴾ في الفرقان[٧].

وتقدَّم:

إمالة: ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [٦٦][٨]، لابن ذكوان بخلفه[٩].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٩)، والكشف ٢/٢٩، واللباب ١٢/٩٩.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٩)، والكشف ٢/٢٩، واللباب ١٢/٩٩.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١٨٦.

(٤) أي: قراءة أبي جعفر بفتح التاء من فوق.

(٥) وكان أبو حيان في ذلك يوجه تضعيف ابن عطية لقراءة أبي جعفر، حيث قال في البحر المحيط: «وضَعْفُهَا عنده ـ والله أعلم ـ أنه. . .الخ»، وقال السمين الحلبي: «وضَعْفُهَا عنده ـ أي أبن عطية ـ من حيث المعنى، وهو أن المقصود الامتنان على الخلق، فنسبة السقي إلى الله هو الملائمُ، لا نسبته إلى الأنعام». (ينظر: البحر المحيط ٥/٤٩٢، واللباب ١٢/٩٩، والدر المصون ٧/٢٥٢).

(٦) في الأصل رُسِمَتْ من دون واو العطف: (نسقيه مما خلقنا).

(٧) الآية: [٤٩]، وذلك مناسبة للرباعي قبله، وهو: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ﴾ [الفرقان: ٤٩]، نص عليه في النشر، وقاله النويري في شرحه. (ينظر: النشر ٢/٣٠٤، وشرح النويري ٤/٤١٦).

(٨) في الأصل: (الشاربين).

(٩) فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان. =

وضم راء: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [٦٨]، لابن عامر، وشعبة[(١)].

٧٢٥ ـ ....يَجْحَدُوا[(٢)]: غِنَا

٧٢٦ ـ صَبَا الْخِطَابُ.............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَجْحَدُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [٧١].

فقرأه المرموز إليهما بأولى قوله: **(غِنَا)**[(٣)] **(صَبَا)**[(٤)]؛ أي: رويس، وشعبة.

(الْخِطَابُ)؛ أي: بتاء الخطاب[(٥)].

وقرأه الباقون: بياء الغيب[(٦)]، كما لفظ به المصنف.

= (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٢)، والنشر ٢/٦٥، والإتحاف ٢/١٨٦).

(١) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤٠)، والنشر ٢/٢٧١، والإتحاف ٢/١٨٦).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيب: **(يَجْحَدُوا)**، والثاني: بتاء الخطاب: **(تَجْحَدُوا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين، الغيبة، والخطاب، ولم تنقط الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٣) وقوله: **(غِناً)**؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

(٤) و**(صَبَا)**؛ ريح مهبها الْمُسْتَوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار.

(٥) لأن بعده: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم﴾ [٧٢]؛ على الخطاب، وقيل: بل رده على الخطاب قبله: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ﴾ [٧١]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٩)، والكشف ٢/٢٩، والدر المصون ٧/٢٦٤، واللباب ١٢/١١٧ ـ ١١٨).

(٦) لأن قبله ذكر غيبة، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [٧١]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٦٩)، والكشف ٢/٢٩، والدر المصون ٧/٢٦٤، واللباب ١٢/١١٧ ـ ١١٨).

وتقدَّم كسر همزة وميم: ﴿بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [٧١]، وصلاً لحمزة[١]، والهمزة فقط للكسائي[٢].

٧٢٦ ـ ....ظَعْنِكُمْ حَرِّكْ: سَمَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿ظَعْنِكُمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [٨٠].

فـ(**ـحَرِّكْ**)؛ أي: اقرأه بفتح العين ـ كما هو مطلق الحركة ـ.

للمرموز إليهم بقوله: (**سَمَا**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بسكون العين.

وهما لغتان؛ بمعنى؛ كـ(ـالنَّهْر)، و(النَّهَر)[٣].

وظاءه مشالة[٤]، ولم يأت الظعن في القرآن إلا هنا[٥].

---

(١) حيث أتبع حركة الهمزة حركة النون، وحركة الميم حركة الهمزة. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧١)).

(٢) حال الوصل أيضاً، فإن وقفا على: ﴿بُطُونِ﴾ رجعا إلى الأصل؛ وهو ضم الهمزة، وفتح الميم، لزوال الموجب، وهو قراءة الباقين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٥ ـ ٥٥٦)، والنشر ٢/٢٨٤، والإتحاف ٢/١٨٧، وغيث النفع ص (٢٧١)).

(٣) و(السَّمْع)، و(السَّمَع)، قال في الدر المصون: «وزعم بعضهم أن الأصل: الفتح، والسكون تخفيف لأجل حرف الحلق». (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٠)، والكشف ٢/٤٠، والدر المصون ٧/٢٧٣، واللباب ١٢/١٣٢).

(٤) لا معجمة، والمشالة والمعجمة، من المصطلحات الشائعة في علم الخط، فيقال: الضاد المعجمة، والباء الموحدة، والحاء المهملة، والذال المعجمة، والثاء المثلثة، ونحو ذلك؛ وذلك لتمييز حرف عن حرف آخر، و(الشولة)؛ هو الخط المنتصب المائل قليلاً على ظهر الظاء، والعرب تقول: شالت الناقة بذنبها إذا رفعته، والضاد يقال عنها المعجمة لتمييزها عن الصاد، ويقال عنها الساقطة لتمييزها عن الظاء المشالة، قال في اللسان: تضافروا؛ هو ـ بالضاد الساقطة ـ من ضفر الشعر إذا ضم بعضه إلى بعض، لا بالظاء المشالة. (ينظر: لسان العرب ١٣/٤٣٥).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٢٧١).

تنبيه(١): ﴿وَإِيتَآيِ﴾ هنا(٢)؛ مما زيد فيه الياء رسماً ـ للتقوية ـ بعد الهمزة المكسورة(٣)، وفيه لحمزة إن وقف عليه ـ وليس محل وقف ـ ثمانية عشر وجهاً:

إبدال الهمزة ألفاً مع المد والتوسط والقصر(٤).

والتسهيل مع المد والقصر(٥).

وإسكان الياء على الرسم(٦)؛ مع الثلاثة(٧).

وروم حركتها؛ مع القصر.

فهذه تسعة.

تأتي على كلٍّ من: [تسهيل](٨) الأولى، و[تحقيقها](٩)؛ لتوسطها بزائد؛ وهو واو العطف.

---

(١) نصُّ كلام الشارح في هذا التنبيه موجود بحروفه في غيث النفع، وهذا فيه إشارة إلى حرص الشارح على تضمين شرحه المسائل المحررة مما هو موجود في بعض الكتب دون بعضها، وهذا مما انفرد به عن سائر شروح الطيبة الأخرى، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٢)).

(٢) سورة النحل: الآية [٩٠].

(٣) قال محقق غيث النفع: «ذهب المؤلف إلى أن الياء زيدت بعد الهمزة رسماً؛ تقوية للهمزة المكسورة، موافقاً بذلك للنشار في البدور الزاهرة، وهي عند آخرين صورة للهمزة، وعلى كلا القولين ليست الياء ملفوظة بعد الهمزة». (ينظر: غيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٧٩٣/٢).

(٤) وهي ثلاثة أوجه من الأوجه الخمسة القياسية المعروفة.

(٥) أي: التسهيل بالروم، وهو بوجهيه ـ المد والقصر ـ تتمة الأوجه الخمسة القياسية.

(٦) المراد بإسكان الياء؛ أي: إبدال الهمزة ياءً ساكنة.

(٧) أي: ثلاثة الأوجه في المد؛ الطول، والتوسط، والقصر.

(٨) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل بـ(ـأل) التعريف: (التسهيل)، والتصويب ـ من غيث النفع حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٢)).

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

ولهشام: تسعة فقط، إذ لا حكم له في المتوسط[١].

وليس للأزرق في الهمزة الثانية مد البدل، كما قد يتوهمه المصحفيون[٢]؛ لأن حرف المد وإن وُجِدَ بعد الهمزة فهو غير ملفوظ به، والمعتبر في ذلك إنما هو على اللفظ لا الرسم، ومن ثم كان له مد البدل في: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، لا هنا، وأما الهمزة الأولى هنا فله ثلاثة البدل؛ لوجود الياء بعده خطًّا ولفظاً، تدبر.

٧٢٦ ـ .... لَيَجْزِيَنَّ[٣] النُّونُ: كَمْ خُلْفٍ[٤] نَمَا

٧٢٧ ـ دُمْ[٥] ثِـقْ...................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجْرَهُم﴾ [٩٦][٦].

فـ**(ـالنُّونُ)**؛ أي: قراءته بنون العظمة.

---

(١) أي: أن هشاماً لا يسهل الهمزة الأولى من هذه الكلمة، لأنه ليس له في الهمز المتوسط بزائد أو بغير زائد إلا التحقيق، فتسقط له تسعة التسهيل، وتبقى له تسعة الهمزة المتطرفة فقط.

(٢) هكذا رُسِمَتْ في الأصل، ولكنها في غيث النفع المطبوع، وكذا في غيث النفع الذي بتحقيق د.سالم الزهراني: (المُصَحِّفُون)؛ من التصحيف، ولعل ضبط الشارح هنا أبلغ وأدق؛ وذلك لمناسبته في الدلالة والتعبير عن أولئك الذين يأخذون القراءة وأحكامها من النظر في المصاحف أو الكتب من غير رجوع إلى الركن الركين لهذا العلم الشريف؛ وهو التلقي والمشافهة عن العلماء المتقنين والقراء الضابطين لأحكام الروايات المختلفة، فيلفقون بين القراءات، ويركبون بين الروايات، لاعتمادهم على الدراية الناقصة دون الرواية والرجوع إلى العلماء المتقنين. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٢)).

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون؛ على العظمة: **(لَنَجْزِيَنَّ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء؛ على الغيب: **(لَيَجْزِيَنَّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء مع التنوين: **(خُلْفٍ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الفاء مع التنوين: **(خُلْفٌ)**، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(دُمْ)**، والثاني: **(دِنْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) كتبت في الأصل من دون الواو: (نجزين).

مراعاة لما قبله[(١)].

للمرموز إليه بقوله: (**كَمْ خُلْفٍ نَمَا**[(٢)]) (**دُمْ**[(٣)] **ثِقْ**)؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه، وعاصم، وابن كثير، وأبي جعفر، بلا خلاف عنهم.

وإيضاح الخلاف [**٤٢٠**] لابن عامر[(٤)]: أنّ النون؛ رواية النقاش عن الأخفش، والمطوعي عن الصوري[(٥)]، كلاهما عن ابن ذكوان، وكذا رواه الداجوني عن أصحابه عن هشام[(٦)].

ولا عبرة بقول الداني في التيسير[(٧)]: «ولنجزين بالنون، وكذلك قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهي عندي وهم؛ لأنّ الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه الياء»، انتهى؛ لثبوت ذلك عند غيره، ولاحتمال أنه ذكر في الكتاب أحد الوجهين وهو الياء، وكان يقرأ بالوجهين الياء والنون، والإقراء مقدم عند التعارض وأولى مع إمكان الجمع[(٨)].

وقول الحرز[(٩)]:

مَلَكْتُ وَعَنْهُ نَصَّ الَاخْفَشُ يَاءهُ   وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُوناً مُوَهَّلَا

---

(١) وذلك التفاتاً من الغيبة إلى التكلم. (ينظر: الكشف ٤٠/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٠)، والدر المصون ٢٨٤/٧، والإتحاف ١٨٩/٢، وشرح النويري ٤١٨/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٢)، وشرح المنير السمنوي (ل ١١٠/أ)).

(٢) قال ابن الناظم: «يقال: نمى الحديث ينميه، إذا بلَّغَهُ على وجه الإصلاح والخير». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٣)).

(٣) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٤) ينظر: النشر ٣٠٥/٢.

(٥) وكذا رواه الرملي عن الصوري. (ينظر: الإتحاف ١٨٩/٢).

(٦) وقراءة هشام بالنون من رواية الداجوني عن أصحابه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٣)).

(٧) ينظر: التيسير ص (١١٢).

(٨) هذا التوجيه والرد على توهيم الداني لقراءة النون لابن ذكوان من كلام الصفاقسي في غيث النفع، فقد أفاض في بيان المسألة وتحريرها بما لا مزيد عليه. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٢)).

(٩) ينظر: حرز الأماني ص (٦٤)، البيت رقم (٨١٤).

يحتمل وفاقه لأصله في التوهيم، فلا يعول عليه(١)،

(١) فقول الشاطبي: (مُوَهَّلَا) إنما تبع فيه الداني ـ كما مرَّ آنفاً ـ وقد تعقبه الجعبري في كنز المعاني، حيث قال ص (٥٥٠)، (خ): «ولَمَّا أجمل رمز الميم فصَّله بقوله: (**وَعَنْهُ نَصَّ الَاخْفَشُ يَاءَهُ**. . .الخ)، وهو معنى قول التيسير: (وكذلك بالنون قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهو عندي وهم، لأن الأخفش ذكر في كتابه عن ابن ذكوان الياء) فأشار بالنص إلى تعيينه في الكتاب، وبـ(**ـمُوَهَّلَا**) إلى قوله: (وهم)، وقال الأهوازي: (قال النقاش: أشك كيف قرأته على الأخفش)، وقيل: النقاش عند أهل النقل ضعيف، قلتُ: قد صحت النون عن ابن عامر من رواية هشام أيضاً، وعن ابن ذكوان من طريق الصوري، ومن طريق الأخفش طريق هبة الله والنقاش في نقل ابن النضر وغيره، فقوله: (هو عندي وهم)، واعتماده فيه على نص كتاب الأخفش غير كاف؛ لاحتمال أنه ذكر أحد الوجهين، والإقراء مقدم عليها، وقول الأهوازي: (شكَّ فيها)، يحتمل أنه راجعه، أو تذكر، وإلا فمقتضاه عدم الرواية، فكيف نقل عنه الياء، والمضعف غالط، لأنه إن قصد: نوعاً آخر: فغير لازم، أو في هذه المسألة: فتحكُّمٌ، أو مطلقاً: فموثقه مُقَدَّم عليه، وحينئذ لم يُنْقَل في التيسير عن ابن ذكوان سوى الياء؛ لقطعه بعدم صحة النون، وفي النظم إن قصد بـ(ـمُوَهَّلَا) أنه منسوب إلى الوهم مطابقة فكذلك، أو مخالفة فوجه النون من الزوائد»، وقال الجمزوري في (كنز المعاني بتحرير حرز الأماني) ص (٢٠٥):

وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُوناً مُؤَصَّلاً ... وَصَحَّ لَهُ الْوَجْهَانِ فَاحْذَرْ مُوَهِّلَا

وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة) ص (٤٧٠)، البيت رقم (٣٢٨):

وَاقْرَأْ لَيَجْزِيَنَّ بِالنُّونِ وَ(يَا) ... عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ كَمَا قَدْ رُوِيَا

وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (البدر المنير)، ص (٥٢٢)، البيت رقم (٦٤٠):

وَفِي نَجْزِيَنَّ الْيَاءَ يَرْوِ ابْنُ أَخْرَمٍ ... وَنُوناً رَوَى الْمُطَّوِّعِيُّ وَقُلْ كِلَا
لِبَاقِي الدِّمَشْقِي سَكْتُ رَمْلِيْ اخْصُصًا بِيَاً ... وَإِنْ يَسْكُتِ النَّقَّاشُ أَوْ هُوَ طَوَّلَا
فَلَا يَا وَمَا غَنَّا عَلَيهَا وَقَاصِرٌ ... بِنُونِ هِشَامٌ غنَّ لَامٍ بِهَا احظُلَا

وقال في (شرح مختصر قواعد التحرير) ص (٥٨):

وَسَكْتاً لِرَمْلِيْ اخْصُصْ بِيَائِكَ نَجْزِيَنْ ... بِهَا وَسَّطَ النَّقَّاشُ والسَّكْتَ أَهْمَلَا
وَمُطَّوِّعِي بِالنُّونِ الَاخْرَمُ يَاؤُهُ ... .

وقال الشيخ أحمد الزيات في (شرح تنقيح فتح الكريم) ص (٨٨):

......................وَأَخْـــــرَمِ ... بِيَا يَجْزِيَنَّ مُطُوعِي تَلَا

وقال الشيخ عامر السيد عثمان في (فتح القدير) ص (١٤٨):

......................وَيَجْزِيَنْ ... نَونٌ لَهُ بِالْيَا ابنُ الَاخْرَمِ قَدْ تَلَا

والمعنى: روى المطوعي: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ بالنون، وابن الأخرم بالياء، وباقي رواة ابن عامر؛ =

ويحتمل خلافه له، وهو الأقرب.

وبالجملة فقد قال المصنف المحقق[١]: «إنه لا شك في صحة النون عن هشام وابن ذكوان جميعاً من طرق العراقيين قاطبة؛ فقد قطع بذلك عنهما أبو العلاء الهمداني، كما رواه سائر المشارقة».

وقرأه الباقون: بالياء؛ على الغيب[٢].

وهو نص المغاربة من طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً وجهاً واحداً.

ولاخلاف في: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم﴾ [٩٧]، أنّه بالنون[٣]؛ لقوله قبله: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ﴾ [٩٧][٤]، فلهذا قيدنا الموضع بقولنا[٥]: (الذين)[٦].

= أي الرملي والنقَّاش: بالوجهين، ويختص سكت الرملي بالياء، وتتعين النون للنقاش على السكت قبل الهمز وعلى الطول، ويختص ياء النقاش بالتوسط وعدم السكت.

(١) ينظر: النشر ٣٠٥/٢.

(٢) وذلك رجوعاً إلى الله ـ تعالى ـ لتقدم ذكره ـ جلَّ ذكره ـ في قوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [٩٦]. (ينظر: الكشف ٤٠/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٠)، والدر المصون ٢٨٤/٧، والإتحاف ١٨٩/٢، وشرح النويري ٤١٨/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٢)، وشرح المنير السمنوي (ل ١١٠/أ)).

(٣) نصَّ عليه في النشر، وذكره صاحب الإتحاف، والصفاقسي في غيث النفع، وأشار إليه النويري في شرحه. (ينظر: النشر ٣٠٥/٢، والإتحاف ١٨٩/٢، وغيث النفع ص (٢٧٢)، وشرح النويري ٤١٩/٤ ـ ٤٢٠).

(٤) في الأصل: (ننجينه)، وهو وهم. (ينظر: الإتحاف ١٨٩/٢).

(٥) في الأصل كتبت: (قيد بوضع بقوله)، ثم عدلت في نفس السطر: (قيدنا الموضع بقولنا).

(٦) لعل الشارح ـ رحمه الله ـ يريد أن الشاطبيّ قيد هذا الموضع بقوله في منظومته: (**وَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ النُّونُ دَاعِيهِ نُوِّلَا**)، فخرج بهذا القيد الذي وضعه الشاطبي الموضع الآخر من السورة نفسها وهو قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم﴾ [٩٧]، أو لعل الشارح يريد بقوله: (قيدنا الموضع بقولنا: الذين) ما ذكره أولاً من قوله: (واختلف في: لنجزين الذين صبروا أجرهم)، متابعاً الشاطبي في قيده، على أن ابن الجزري لم يقيد هذا الموضع في طيبته بمثل القيد الذي جاء في الحرز؛ اكتفاءً بقرينة اللفظ، فأورد الحرف المختلف فيه بلفظه، فصار غيره خارجاً من الخلاف بقرينة اللفظ، كما مرَّ سابقاً في أكثر من موضع.

وتقدَّم:

في البقرة ذكر: ﴿بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [١٠١][١]، و﴿ٱلْقُدُسِ﴾ [١٠٢][٢].

وفي الأعراف ذكر: ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [١٠٣][٣].

٧٢٧ ـ ....وَضُمَّ فَتَنُوا وَاكْسِرْ: سِوَى شَــامٍ..................................

(وَضُمَّ ﴿فَتَنُوا﴾)؛ أي: اقرأ بضم الفاء.

مِنْ قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟﴾ [١١٠].

(وَاكْسِرْ) تاءه.

على البناء للمفعول.

لكل العشرة **(سِوَى)**.

إمام **(شَامٍ)**؛ أي: ابن عامر.

فإنه قرأ بفتح: الفاء، والتاء.

مبنياً للفاعل، أي: (فَتَنُوا المؤمنين بإكراههم على الكفر[٤]، أو أنفسهم ثم أسلموا[٥]، كعكرمة، وعمه، وسهيل بن عمرو)[٦].

---

(١) قرأ بسكون النون وتخفيف الزاي: ابن كثير، وأبو عمرو، وخالف يعقوب أصله، فقرأ بالتشديد في هذا الموضع، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٢)، والنشر ٢/٢١٩، والإتحاف ٢/١٨٩).

(٢) قرأ بتسكين الدال: ابن كثير وحده، وقرأ الباقون: بضم الدال. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٠)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/١٨٩).

(٣) قرأ بفتح الياء والحاء: حمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالضم والكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٥١ ـ ٦٥٢)، والنشر ٢/٢٧٣، والإتحاف ٢/١٨٩ ـ ١٩٠).

(٤) هذا على عود الضمير على المشركين. (ينظر: الدر المصون ٧/٢٩٢).

(٥) وهذا على عود الضمير على المؤمنين، وقد يكون المعنى أيضاً: أنهم لما صبروا على عذاب المشركين فكأنهم فتنوا أنفسهم، أو فتنوا أنفسهم بما أعطوا المشركين من القول ظاهراً. (ينظر: الدر المصون ٧/٢٩٢).

(٦) ينظر: الكشف ٢/٤١، والدر المصون ٧/٢٩٢، والإتحاف ٢/١٩٠، =

وأمَّا على قراءة الجمهور؛ فالمعنى: (فتنتهم الكفار بالإكراه على التلفظ بالكفر وقلوبهم مطمئنة بالإيمان؛ كعمَّار بن ياسر)(١).

وتقدَّم ذكر:

﴿ٱلْمَيْـتَةَ﴾ [١١٥](٢).

و﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [١١٥](٣).

و﴿إِبْرَاهَام﴾ [١٢٠](٤).

٧٢٧ ـ ....وَضَيْقٍ كَسْرُهَا مَعًا: دَوَى(٥)

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ضَيْقٍ﴾ [١٢٧].

= وشرح النويري ٤/٤٢٠، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/أ)، وغيث النفع ص (٢٧٢).

(١) ينظر: الكشف ٢/٤١، والإتحاف ٢/١٩٠، وشرح النويري ٤/٤٢٠، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/أ)، وغيث النفع ص (٢٧٢)).

(٢) فقرأها بالتشديد: أبو جعفر، وقرأ الباقون: على التخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٣)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/١٩٠).

(٣) في الأصل كُتِبَتْ من دون فاء العطف: (من اضطر)، وقرأ البصري، وعاصم، وحمزة، ويعقوب: بكسر النون، وقرأ الباقون: بضمها، وانفرد أبو جعفر: بكسر الطاء وضم النون، واتفقوا على ضم همزة الوصل في الابتداء ـ حتى أبو جعفر ـ. (ينظر: متن طيبة النشر سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٧)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/١٩٠، والبدور الزاهرة ص (١٨٣)).

(٤) والموضع الآخر في السورة نفسها: الآية [١٢٣]، فقرأهما ابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان؛ بفتح الهاء، وألف بعدها مكان الياء، في الموضعين، والباقون: بالهاء مكسورة، ثم ياء ساكنة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧١)، والنشر ٢/٢٢١، والإتحاف ٢/١٩٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة: (**دَوَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته الهندية، فقد ضُبِطت فيه: بحذف الألف بعد الواو: (**دَوَ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته التركية، فقد ضُبِطت فيه؛ من الدفا: (**دَفَا**)، والرابع: بالألف المقصورة: (**دَوَى**).

فـ(كَسْرُهَا)؛ أي: القراءة [٤٢١] بكسر الضاد.

(مَعاً)؛ أي:

﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ هنا[١].

﴿وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ﴾ [النمل: ٧٠].

للإمام المرموز إليه بدال: (دَوَا)[٢]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ الباقون: بفتح الضاد فيهما.

قال في الإتحاف[٣]: «لغتان؛ بمعنى في هذا المصدر، كـ(الْقَوْل)، و(الْقِيل)، أو الكسر؛ مصدر: (ضاق بيته)، ونحوه، والفتح؛ مصدر: (ضاق صدره)، ونحوه»، انتهى.

وليس في هذه السورة ياء إضافة.

وفيها زائدتان[٤]:

﴿فَارْهَبُونِ﴾ [٥١].

﴿فَاتَّقُونِ﴾ [٢].

أثبتهما في الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٥].



(١) الآية: [٢٧].

(٢) ومعنى قوله: (دَوَا)؛ أصله: دواء، فقصر للوزن، والدواء؛ اللبن أو الطعام، أو ما يُدَاوى به الأمراض.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/١٩١.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٠٦.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٠٢ ـ ٣٠٦، وتقريب النشر ص (١٣٢ ـ ١٣٣)، وشرح النويري ٤/٤١١ ـ ٤٢١، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٠ ـ ٢٦٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٠٩/ب ـ ١١٠/ب)، والإتحاف ٢/١٨٠ ـ ١٩١.

سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

تقدَّم تسهيل: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [٢]، لأبي جعفر، مع المد والقصر[(١)]. ويوقف عليه لحمزة: بثمانية أوجه[(٢)]؛ تحقيق الهمزة الأولى بلا سكت علي (بني)[(٣)]، والسكت[(٤)]، والنقل[(٥)]، والإدغام[(٦)]؛ وعلى كلٍّ من الأربعة: ففي الهمزة [الثانية][(٧)] التسهيل بين بين، مع المد والقصر[(٨)].

٧٢٨ ـ يَتَّخِذُوا: حَدًا[(٩)].............. ....

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٩)، والنشر ٤٠٠/١، والإتحاف ١٩٣/٢.
(٢) ينظر: النشر ٤٨٩/١ ـ ٤٩٠، والإتحاف ١٩٣/٢.
(٣) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٩/١).
(٤) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي ـ أيضاً ـ، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ٤٨٩/١).
(٥) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ٤٩٠/١).
(٦) وهو جائز من طرق أكثرهم. (ينظر: النشر ٤٩٠/١).
(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).
(٨) ويجيء وجه خامسٌ؛ وهو: التسهيل بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ، وهو ضعيف، وقيل: فيها وجه سادسٌ؛ وهو: إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذ، فإن ضُرِبَ في الخمسة المذكورة صارت خمسة عشر وجهاً، ووجه سابعٌ أشذ منه؛ وهو: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، فيصير عشرين، ولا يصح، ذكر ذلك كله في النشر. (ينظر: النشر ٤٩٠/١).
(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي، حيث ضبطها؛ بالدال مكان اللام: **(حَدًا)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح اللام مع التنوين: **(حَلاً)**، والثالث: بالحاء مكان الدال، مع فتح اللام بلا تنوين: **(حَلَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

وَقَرَأَ: ﴿أَلَّا يَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ [٢].

بياء الغيب[(١)] ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بحاء: **(حَدَا)**[(٢)]؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب.

على الالتفات[(٣)].

٧٢٨ ـ ....يَسُوءَ[(٤)] فَاضْمُمَا هَمْزًا وَأَشْبِعْ: عَنْ سَمَا. النُّونُ: رَمَى[(٥)]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَسُوءَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ **لِيَسُوءَ** وُجُوهَكُمۡ﴾ [٧].

فـ**(ـاضْمُمَا) (هَمْزًا وَأَشْبِعْ)**؛ أي: اقرأه بضم الهمزة، ومدِّها.

---

(١) حملاً على الغيب قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُ هُدٗى لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٢]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٢/١، وحجة القراءات ص (٣٩٦)، والدر المصون ٣٠٩/٧، والإتحاف ١٩٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٢)، وشرح النويري ٤٢٢/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/أ)).

(٢) ومعنى قوله: **(حَدَا)**، فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، والحدو؛ سوق الإبل والغناء لها وحثها على المسير، وحدا فلان على كذا؛ بعثه عليه، وحدا الشيء حدواً؛ تبعه، وحدا الشيء؛ تعمده وتوخَّاه.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٢/١، والدر المصون ٣٠٩/٧، وحجة القراءات ص (٣٩٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الهمزة: **(يَسُوءُ)**، والثاني: بفتح الهمزة: **(يَسُوءَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي إلى: **(سُوء)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة: **(رَمَى)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالألف الممدودة: **(رَمَا)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: ما انفردت به النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ على أحد الوجهين فيها ـ: **(رَنَا)**، والوجه الآخر: **(رَمَا)**.

للمرموز إليهم بقوله: **(عَنْ سَمَا)**؛ أي: حفص، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بفتح الهمزة من غير مد.

وقوله: **(النُّونُ)**؛ أي: قرأه بنون العظمة.

الإمام المرموز إليه براء: **(رَمَى)**(١)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالياء.

ففيه ثلاث قراءات(٢):

الأولى: للكسائي؛ بالنون، وفتح الهمزة(٣).

والثانية: لابن عامر، وشعبة، وحمزة؛ بالياء، وفتح الهمزة(٤).

والثالثة: للباقين؛ بالياء، وضم الهمزة، بعدها واو الجمع(٥).

---

(١) ومعنى قوله: (رَمَى) ـ إذا رُسِمَ مقصوراً ـ من الرماية؛ يقال: رمى العدو بالنبل فإصابه، وإذا كان ممدوداً، فهو من رمأ؛ بمعنى: أقام، فسُكِّنت همزته ثم أبدلت ألفاً، ويصح أن يكون إسماً أصله رَمَاء؛ وهو الزيادة، ثم حذفت الهمزة للوقف.

(٢) ينظر: النشر ٣٠٦/٢، والإتحاف ١٩٣/٢ ـ ١٩٤، وغيث النفع ص (٢٧٣).

(٣) أي: (لِنَسُوءَ نحن)؛ على الإخبار من الله ـ جلَّ ذكره ـ عن نفسه؛ لأن قبله إخباراً فحمله عليه، وهو قوله تعالى: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [٥]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٢/١، وحجة القراءات ص (٣٩٨)، والدر المصون ٣١٧/٧).

(٤) أي: (لِيَسُوْءَ)؛ على معنى: ليسوء الله وجوهكم، أو ليسوء البعث وجوهكم، والفاعل: إما الله تعالى، وإما الوعد، وإما البعث، وإما النفير. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٢/١، وحجة القراءات ص (٣٩٧)).

(٥) أي: (لِيَسُوْؤُا)؛ ردُّوه على الجمع الذي قبله وبعده، فالذي قبله: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ﴾ [٥]، والذي بعده قوله تعالى: ﴿وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ﴾ [٧]، وقوله: ﴿وَلِيُتَبِّرُوا۟﴾ [٧]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢)، والكشف ٤٣/١، وحجة القراءات ص (٣٩٧)، والدر المصون ٣١٧/٧).

وتقدم تخفيف: ﴿وَيُبَشِّرُ﴾ [٩]، لحمزة، والكسائي[(١)].

٧٢٩ـ **وَنُخْرِجُ**[(٢)] **الْيَاءُ: ثَوَى. وَافْتَحْ**[(٣)]**، وَضُمْ**[(٤)]**. وَضَمُّ رَاءٍ: ظَنٌّ**[(٥)]**. فَتْحُهَا: ثَكَمْ**

واخْتُلِفَ في: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا﴾ [١٣].

فـ**(ـالْيَاءُ)**؛ أي: قراءته بالياء التحتية.

للمرموز إليهما بقوله: **(ثَوَى)**؛ أي: أبي جعفر، ويعقوب.

ثم قال: **(وَافْتَحْ)** تلك الياء: ليعقوب.

(وَضُمَّـ)ـها: لأبي جعفر.

(وَضَمُّ رَاءٍ).

---

(١) فيقرآنها: بفتح الياء، وسكون الباء الموحدة، وضم الشين مخففة، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الباء، وتشديد الشين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، الأبيات رقم (٥٢٧ ـ ٥٢٨)، والنشر ٢/٢٣٩، والإتحاف ٢/١٩٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بنون العظمة المضمومة، وكسر الراء؛ على البناء للفاعل: **(وَنُخْرِجُ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالياء التحتية المضمومة، ثم راء مفتوحة بعدها؛ على البناء للمفعول: **(وَيُخْرَجُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (بنسخته التركية)، والثالث: بضم الياء، وكسر الراء؛ على البناء للفاعل: **(وَيُخْرِجُ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وكذا هو الاختيار في شرح موسى جار الله، بينما لم تضبط بالشكل ولم تنقط في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الأمر: **(وَافْتَحْ)**، وهي انفرادة من الشارح في ضبط المتن، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على الإخبار: **(وَفَتْحُ)**.

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الأمر بالضم: **(وَضُمْ)**، وهي انفرادة من الشارح في ضبط المتن، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على أنها قيد للفتح قبلها، فَضَبْطُهَا مرتبط بضبط الكلمة التي قبلها.

(٥) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بضم النون: **(ظَنُّ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بفتحها: **(ظَنَّ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليه بظاء: **(ظَنٌّ)**؛ أي: يعقوب.

و**(فَتْحُهَا)**؛ أي: الراء.

للمرموز **[٤٢٢]** إليه بثاء: **(ثَكَمْ)**(١)؛ أي: أبي جعفر.

فهما بعد توافقهما على قراءته بالياء، اختلفا.

ففتح يعقوب الياء، وضم الراء.

مضارع (خرج)، والفاعل ضمير (الطائر)(٢).

وعكس أبو جعفر: فضم الياء، وفتح [الراء](٣).

على البناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير (الطائر)(٤) ـ أيضاً ـ.

وقرأه الباقون: بنون العظمة مضمومة، وكسر الراء.

من الإخراج.

واتفقوا على نصب: ﴿كِتَٰبًا﴾؛ على المفعول به في الأخيرة، وعلى الحال في السابقتين(٥).

---

(١) ومعنى قوله: **(ثَكَمْ)**؛ وَسَطٌ، يقال: ثَكَم الطريق؛ أي: وسطه، والمراد: الطريق البينة الواضحة.

(٢) أي: (يَخْرُجُ)، فهو مسند إلى ضمير الطائر، وهو ما قدمه المرء من خير أو شر، وسُمِّي طائراً؛ لأن ذكره يطير؛ أي: ينتشر، كما قال تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧]؛ أي: منتشراً. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٨)، والإتحاف ١٩٠/٢، وشرح النويري ٤٢٥/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٦/١٢).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الياء) فكرر الياء مرتين، وهو سبق قلم.

(٤) أي: (يُخْرَجُ). (ينظر: الدر المصون ٣٢١/٧، والإتحاف ١٩٠/٢، وشرح النويري ٤٢٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٦/١٢).

(٥) ينظر: الدر المصون ٣٢١/٧، وشرح النويري ٤٢٥/٤، وشرح ابن الناظم، ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٦/١٢، والإتحاف ١٩٠/٢.

٧٣٠ ـ يَلْقَا اضْمُمِ اشْدُدْ: كَمْ ثَنًا(١)........... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [١٣].

فـ(**ـاضْمُمِ**) الياء.

و(**اشْدُدْ**) القاف.

أي: اقرأه بضم الياء، وفتح اللام، وتشديد القاف.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ ثَنًا**)؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر.

مِنْ (لَقَّى) المضاعف(٢).

والباقون: بفتح الياء، وإسكان [اللام](٣)، وتخفيف القاف.

مِنْ (لَقِيَ) الثلاثي(٤).

وتقدَّم إمالة: ابن ذكوان ـ من طريق الصوري(٥) عنه ـ له مع المميلين(٦)، وقلَّله الأزرق بخلاف عنه.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**). ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) فهو مضارع (لَقَّى) بالتشديد. (ينظر: الدر المصون ٣٢٣/٧ ـ ٣٢٤، والإتحاف ١٩٤/٢، وشرح النويري ٤٢٦/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٧/١٢).

(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الياء)، فكررت الياء مرتين، وهو سبق قلم.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٢٣/٧ ـ ٣٢٤، والإتحاف ١٩٤/٢، وشرح النويري ٤٢٦/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ٢٢٧/١٢.

(٥) من طريق الرملي، وهي رواية الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان، وكذا رواه صاحب التجريد عن النقاش عن الأخفش، وهي رواية هبة الله عن الأخفش أيضاً، وكل من الفتح والإمالة صحيح عن ابن ذكوان، قاله في النشر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والنشر ٤٣/٢، والإتحاف ١٩٤/٢ ـ ١٩٥).

(٦) أي: حمزة، والكسائي. (ينظر: الإتحاف ١٩٤/٢ ـ ١٩٥).

٧٣٠ ـ ....مَـدَّ[١] أَمَـرْ: ظَــهْــرٌ...............................

وَقَولُـهُ: (مَـدَّ: ﴿أَمَـرْ﴾)؛ أي: [قـرأ][٢] بـمـد هـمـزة: ﴿أَمَّرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦].

الإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَهْرٌ**)[٣]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنه من المفاعلة[٤].

قال في الاتحاف[٥]: «ورُوِيَت عن ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، [و][٦]نافع، من غير هذه الطرق».

وقرأه الباقون: بقصر الهمزة[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال مع التشديد: (**مَدَّ**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الدال مع التشديد: (**مَدُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٢) ضُبطت في الأصل بصيغة الأمر: (**اقرأ**)، لكن يَرِدُ عليه قوله فيما بعد: (الإمام)، وكان حقه أن يقول ـ لأجل أن يستقيم سياق الكلام ـ بدلاً من ذلك: (للإمام)، ولهذا فلا بد من إعادة النظر في ضبط إحدى الكلمتين، ولعل تغيير الكلمة الأولى من صيغة الأمر إلى صيغة الماضي أقرب إلى الصواب؛ لأجل إجماع الشروح على لفظه ومعناه فيكون ضبطها: (مَدَّ)، وهو الذي أثبته، والله أعلم.

(٣) ومعنى قوله: (**ظَهْرٌ**)، الظهر من كل شيء خلاف البطن.

(٤) أي: من باب (فاعل) الرباعي؛ وأصلها: (أأمرنا)، فخففت؛ أي: أكثرنا جبابرتها وأُمراءها، قال أبو الحسن شريح: «يُقال: أمِرَ القوم إذا كثُروا، فيجوز أن يكون المكَثَّرَ عَدَدُهُم أو يَسَارهم أو كلاهما، وذلك كله مما يبعث المعتوه ذا الترف على الفسق». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٩)، والإتحاف ٢/١٩٠، وشرح النويري ٤/٤٢٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ١٢/٢٣٨).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/١٩٥، وينظر أيضاً: البحر المحيط ٦/٢٠، واللباب ١٢/٢٣٧، ومعجم القراءات ٥/٣٢.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٧) من باب (فعل) الثلاثي. (ينظر: الإتحاف ٢/١٩٥، وشرح النويري ٤/٤٢٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب)، واللباب ١٢/٢٣٨).

وتقدَّم في البقرة الكلام على تنوين:

﴿مَحْظُورًا ۝٢٠ ٱنظُرْ﴾ [٢٠ ـ ٢١].

و﴿مَسْحُورًا ۝٤٧ ٱنظُرْ﴾ [٤٧ ـ ٤٨].

[ضمًّا][١] وكسراً، حال الوصل[٢].

٧٣٠ ـ ....وَيَبْلُغَنَّ مَدَّ وَكَسَرْ:

٧٣١ ـ شَـفَـا........................ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في ﴿يَبْلُغَنَّ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ﴾ [٢٣].

فـ(**ـمَدَّ وَكَسَر**)؛ أي قرأه: ﴿**يَبْلُغَانِّ**﴾؛ بألف ممدودة بعد الغين، وكسر النون[٣].

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن الألف ضمير التثنية راجعة للوالدين، و﴿أَحَدُهُمَآ﴾، بدل بعض منه، و﴿كِلَاهُمَا﴾ عطف عليه، بدل كلّ، ولولا: ﴿أَحَدُهُمَآ﴾، لكان: ﴿كِلَاهُمَا﴾ توكيداً للألف[٤].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٢) فقرأ بكسر التنوين وصلاً ـ في الموضعين ـ: أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق النقاش عن الأخفش عنه، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، بينما قرأهما الباقون: بضم التنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٥ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/١٩٥).

(٣) مشددة.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢ ـ ٥٧٣)، والكشف ٢/٤٤، والدر المصون ٧/٣٣٦، وشرح النويري ٤/٤٢٦، واللباب ١٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣، والإتحاف ٢/١٩٦.

والباقون: بغير ألف، وفتح النون[١].

توحيداً، لأنها تفتح من غير ألف، و﴿أَحَدُهُمَآ﴾ فاعله، و﴿كِلَاهُمَا﴾ معطوف عليه[٢].

وتقدَّم إمالته: لأهل شفا.

وأمَّا الأزرق: فالجمهور على فتحه له وجهاً واحداً، وهو المأخوذ به الذي عليه عمل أهل الأداء قاطبة، ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه[٣]، لأنَّ ألفها منقلبة عن واو **[٤٢٣]** لإبدال التاء منها في (كلتا) ولذا ركبت[٤] ألفاً.

٧٣١ـ ....وَحَيْثُ أُفِّ نَوِّنْ: عَنْ مَدَا. وَفَتْحُ فَائِهِ: دَنَا ظِلُّ[٥] كُدَا[٦]

---

(١) والنون مشددة للجميع. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٣)).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٢ ـ ٥٧٣)، والكشف ٢/٤٤، وشرح النويري ٤/٤٢٦، واللباب ١٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣، والإتحاف ٢/١٩٦.

(٣) نصَّ على ذلك في النشر، وقال به الصفاقسي في الغيث، وصاحب الإتحاف، قال في النشر: «وأمّا: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و﴿كِلَاهُمَا﴾ [٢٣]، فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من: ﴿ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]؛ فأماله بين بين، وهو صريح العنوان، وظاهر جامع البيان، والجمهور على فتحه وجهاً واحداً، وهو الذي نأخذ به؛ من أجل كون ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ واوياً، و﴿كِلَاهُمَا﴾، و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، إنما أميلا من أجل الكسرة، وإنما أميل ما أميل من الواوي غير ذلك كـ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، و﴿ٱلْقُوَىٰ﴾، من أجل كونه رأس آية، فأميل للمناسبة والمجاورة، وهذا الذي عليه العمل عند أهل الأداء قاطبة، ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه»، وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في منظومته المسماة (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة)، ص (٤٦١)، الأبيات (٢١٧ ـ ٢١٨):

وَلَمْ يُقَلِّلْ وَرْشُهُمْ مَرْضَاةِ وَلَا كِلَاهُمَا وَلَا مِشْكَاةِ
وَلَا الرِّبَا وَلَا كِلَا أَنْصَارِي وَلَا فَلَا تُمَارِ وَالْجَوَارِيْ

(ينظر: النشر ٢/٥٠ ـ ٥١، والإتحاف ٢/١٩٥، وغيث النفع ص (٢٧٣)).

(٤) ضُبطت في الأصل: (ركت)، وهو تصحيف، وفي الإتحاف: (رسمت) بدلاً من (ركبت). (ينظر: الإتحاف ٢/١٩٦).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام بلا تنوين: (**ظِلُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم اللام مع التنوين: (**ظِلٌّ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**كدَا**)، =

(وَ)اخْتُلِفَ (حَيْثُ) أتى - في اللفظ.

﴿أُفٍّ﴾؛ وهو:

﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ هنا[1].

و﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾ في الأنبياء[2].

و﴿أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ في الأحقاف[3].

فـ(ـنَوِّنْ)؛ أي: اقرأه بالتنوين.

للمرموز إليه بقوله: (عَنْ مَدَا)؛ أي: حفص، ونافع، وأبي جعفر.

والباقون: بغير تنوين.

(وَفَتْحُ فَائِهِ)؛ أي: ﴿أُفَّ﴾.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (دَنَا[4] ظِلُّ[5] كَدَا[6])؛ أي: ابن كثير، ويعقوب، وابن عامر.

والباقون: بالكسر.

= والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف مقصورة: (كدَى)، وهي في جميع النسخ - وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب) - بفتح الكاف، إلا نسخة الشيخ القاضي؛ فقد ضبطها بالوجهين؛ فتح الكاف، وضمها، مع الألف المقصورة، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(١) سورة الإسراء: الآية [٢٣].

(٢) الآية: [٦٧].

(٣) الآية: [١٧].

(٤) و(دَنَا)؛ هي من باب (سما)، ومعنى (دنا)؛ قَرُبَ، يقال: دنا وقت الرحيل؛ إذا اقترب، والجمع: الدُّنا.

(٥) والـ(ـظِلُّ)؛ الستر، وظلُّ الشمس؛ فَيئُها الحاصل من الحاجز بينك وبينها، ويقال: إنه مخصوص بما قبل الزوال.

(٦) ومعنى قوله: (كَدَا) - بفتح الكاف -؛ أصلها كَدَاء، وهي الثنية العليا بمكة مما يلي مقابر المعلاة، وأما على ضم الكاف: (كُدَى) فإن معناها: جمع كُدية، وهي ما صَلَب أو ما ارتفع من الأرض، وقد يراد بها الثنية السفلى بمكة مما يلي باب العمرة.

فصار[١]:

١ ـ المدنيان، وحفص: بكسر الفاء منونة في الثلاثة[٢]؛ للتنكير[٣].

٢ ـ وابن كثير، ويعقوب، وابن عامر: بفتح الفاء غير منونة[٤].

٣ ـ وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة: بكسر الفاء غير منونة[٥]؛ على أصل التقاء الساكنين، وللتعريف[٦].

قال في الإتحاف[٧]: «[وهو][٨] صوت يدل على تضجر، ولغة الحجاز؛ الكسر بالتنوين وعدمه، ولغة قيس؛ الفتح»[٩].

٧٣٢ ـ وَفَتْحُ خِطْئًا: مَنْ لَهُ الْخُلْفُ ثَرَا. حَرِّكْ: لَهُمْ وَالْمَكِّ. وَالْمَدَّ[١٠]: دَرَى

---

(١) ينظر: الإتحاف ١٩٦/٢.

(٢) أي: (**أُفٍّ**).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والكشف ٤٤/٢، والإتحاف ١٩٦/٢، وشرح النويري ٤٢٧/٤، واللباب ٢٥٥/١٢ ـ ٢٥٦.

(٤) أي: (**أَفَّ**)؛ وذلك لالتقاء الساكنين، والفتح لغة قيس. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والكشف ٤٤/٢، والإتحاف ١٩٦/٢، وشرح النويري ٤٢٧/٤، واللباب ٢٥٥/١٢ ـ ٢٥٦).

(٥) أي: (**أَفِّ**).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والكشف ٤٤/٢، والإتحاف ١٩٦/٢، وشرح النويري ٤٢٧/٤، واللباب ٢٥٥/١٢ ـ ٢٥٦.

(٧) ينظر: الإتحاف ١٩٦/٢.

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ١٩٦/٢).

(٩) قال في الدر المصون: «أُفٍّ؛ اسم فعل مضارع؛ بمعنى أتضجَّر، وفيها لغات كثيرة، وصلها الرُّماني إلى تسع وثلاثين، وذكر ابن عطية لفظةً، بها تمت الأربعون؛ وهي اثنتان وعشرون مع الهمزة المضمومة، وإحدى عشر مع كسر الهمزة، وستٌّ مع فتح الهمزة، وتمام الأربعين: (أُفَّاه)، بهاء السكت، وقد قُرِئَ من هذه اللغات بسبعٍ؛ ثلاثٌ في المتواتر، وأربعٌ في الشواذ». (ينظر: الدر المصون ٣٤٠/٧ ـ ٣٤٢، واللباب ٢٥٦/١٢).

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بكسر الدال مع التشديد: (**الْمَدِّ**)، والثاني: بضم الدال مع التشديد: (**الْمَدُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها: بفتح الدال مع التشديد: (**الْمَدَّ**). ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(وَفَتْحُ).

خاء: ﴿خِطْـًٔا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾ [٣١].

للمرموز إليهم بقوله: (**مَنْ لَهُ الْخُلْفُ ثَرَا**[١])؛ أي: ابن ذكوان بلا خلاف عنه، وهشام بخلاف عنه، وأبي جعفر بلا خلاف أيضاً.

و(**حَرِّكْ**)؛ أي: اقرأ الطاء؛ كما هو مطلق الحركة.

(**لَهُمْ**)؛ أي: ابن ذكوان، وهشام، وأبي جعفر.

ولـ(**ـلْمَكِّ**)؛ ابن كثير، معهم.

(**والْمَدَّ**)؛ أي: مد الألف بعد الطاء.

للمرموز إليه بدال: (**دَرَى**)[٢]؛ أي: ابن كثير.

ففيه ثلاث قراءات[٣]:

الأولى: له[٤]؛ بكسر الخاء، وفتح الطاء، والمد[٥].

مصدر (خطأ)[٦]، (يُخَاطِئُ)، (خِطَاءً)، كـ(ـقَاتَلَ)، (يُقَاتِلُ)، (قِتالاً)[٧].

---

(١) ومعنى قوله: (**ثَرَا**)؛ نما وزاد، ثرا المال إذا نما وزاد وكَثُر.

(٢) وقوله: (**دَرَى**)؛ فعل ثلاثي متعد، مِنْ دَرَى يَدْرِي، ودَرَى به؛ أي: عَلِمَ، يقال: دَرَى فلان الأمر، علمه وخبره، ودَرَى خبايا الأمور؛ توصل إلى معرفتها، أو عَلِم بها.

(٣) ينظر: الإتحاف ١٩٧/٢، وغيث النفع ص (٢٧٣).

(٤) والضمير في قوله: (له)؛ لأقرب مذكور؛ وهو ابن كثير ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ.

(٥) أي ألف ممدودة بعد الطاء، قال في الدر المصون: «وقد طعن قوم على هذه القراءة، حتى قال أبو جعفر النحاس ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (لا أعرف لهذه القراءة وجهاً) ولذلك جعلها أبو حاتم غلطاً، قلتُ: قد عرفه غيرهما، ولله الحمد». (ينظر: الدر المصون ٣٤٦/٧، واللباب ٢٦٨/١٢).

(٦) هكذا ضُبطت في الأصل، وضبطها في الدر المصون والإتحاف: (خَاطَأَ)، وهي كذلك في شرح الهداية. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والدر المصون ٣٤٦/٧، والإتحاف ١٩٧/٢).

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٣)، والكشف ٤٥/٢، والدر المصون ٣٤٦/٧، والإتحاف ١٩٧/٢، وشرح النويري ٤٢٩/٤، واللباب ٢٦٨/١٢ ـ ٢٦٩.

والثانية: لأبي جعفر، وابن ذكوان، وهشام في أحد وجهيه[١]؛ وهو من [طريق][٢] الداجوني غير المفسر؛ فتح الخاء، والطاء[٣].

اسم مصدر مِنْ (أَخْطَأَ)[٤]، أو مصدر (خَطِئَ)[٥]، كـ(وَرِمَ)، (ورماً)؛ بمعنى: (أثم ولم يصب)[٦].

والثالثة: للباقين؛ بكسر الخاء، وسكون الطاء من غير مد، وبه قرأ هشام في وجهه الآخر؛ وهو طريق الحلواني، والمفسر عن الداجوني.

مصدر (خَطِئَ)[٧]، (خِطْأً)؛ إذا لم يتعمد[٨]، كـ(أَثِمَ)[٩]، (إِثْماً)[١٠].

---

(١) وقراءة هشام بفتح الخاء، والطاء، بلا مدّ، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٠٧/٢، ومنحة مولى البر ص (١١٤)).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (غير)، والصواب كلمة: (طريق) بدلاً من كلمة (غير)، كما هو موجود في النشر، والإتحاف، وغيرهما، لأن كلمة: (غير) غيرت المعنى إلى ضده، وليس هو المعنى المراد، بل المراد أن هشاماً من كل طرق الداجوني ـ إلا طريق المفسر ـ عنه يقرأ كقراءة ابن ذكوان ومن معه. (ينظر: النشر ٣٠٧/٢، والإتحاف ١٩٧/٢، وشرح النويري ٤٢٨/٤).

(٣) من غير ألف ولا مدّ.

(٤) (يُخْطِئُ)، (خَطَأً)؛ أي: إخْطاءً، إذا لم يصب.

(٥) (يَخْطَأُ)، (خَطَأً)؛ إذا تعمد ولم يصب. (ينظر: الدر المصون ٣٤٦/٧).

(٦) في شرح النويري الكلام على التخيير: «أثم أو لم يصب»، والشارح هنا تابع للإتحاف حيث نقل منه. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٤)، والكشف ٤٥/٢، والإتحاف ١٩٧/٢، وشرح النويري ٤٢٩/٤، واللباب ٢٦٨/١٢ ـ ٢٦٩).

(٧) (يَخْطَأُ). (ينظر: الدر المصون ٣٤٧/٧).

(٨) هكذا كُتِبَتْ في الأصل، ومثله في الإتحاف، ولم يعلق محقق الإتحاف عليه بشيء، لكنها في كتب التوجيه؛ كشرح الهداية، والكشف عن وجوه القراءات، والدر المصون، واللباب، وغيرها: بعكس ما ذكره الشارح، فهي في الشرح هنا: (إذا لم يتعمد)، والصواب؛ الإثبات وعدم النفي؛ أي: (إذا تعمد)، قال في شرح الهداية: «يقال: خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْأً، إذا أَثِمَ وتعمَّد الذنب، مثل: أَثِمَ يَأْثَم إِثْماً، وأَخْطَأَ يُخْطِئُ إِخْطَاءً؛ إِذَا لم يتعمّد الذنب»، وبمثله قال الإمام مكي في الكشف، وقال في الدر المصون وتبعه صاحب اللباب: «وأما قراءة الباقين فواضحة؛ لأنها من قولهم: خَطِئَ يَخْطَأُ خِطْأً، كأَثِمَ يَأْثَمُ إِثْماً، إذا تعمَّد الكذب». (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٤)، والكشف ٤٦/٢، والدر المصون ٣٤٧/٧، واللباب ٢٦٩/١٢).

(٩) (يَأْثَمُ). (ينظر: الدر المصون ٣٤٧/٧).

(١٠) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٤)، والكشف ٤٤/٢، والإتحاف ١٩٦/٢، وشرح النويري ٤٢٧/٤، واللباب ٢٥٥/١٢ ـ ٢٥٦.

ولا بد من التنوين، والهمز، للجميع.

٧٣٣ـ يُسْرِفْ[(١)]: **شَفَا خَاطِبْ**............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُسۡرِف﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسۡرِف فِّي ٱلۡقَتۡلِۖ﴾ [٣٣].

فللمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(خَاطِبْ)؛ أي: أقرأ لهم بتاء **[٤٢٤]** الخطاب.

للإنسان، أو القاتل ابتدأ بالقتل العدوان[(٢)]، أو القاتل استيفاءً، أو وَليِّ المقتول ـ بعد نحو الدية[(٣)] ـ، أو بقتل غير القاتل ـ كعادة الجاهلية[(٤)] ـ.

والباقون: بياء الغيب.

حملاً على [أن][(٥)] الإنسان، أو الولي[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيب: **(يُسْرِفْ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بتاء الخطاب: **(تُسْرِفْ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) أي: لا تسرف أيها الإنسان، لأن إقدامه على ذلك القتل ظلم محض، وهو إسراف. (ينظر: اللباب ١٢/٢٧٦).

(٣) أي: لا تقتل أيها الولي بعد أخذك الدية من القاتل. (ينظر: الكشف ٢/٤٦).

(٤) وذلك أن أولياء المقتول كانوا إذا قتل واحدٌ من قبيلة شريفة، قتلوا خلقًا من القبيلة الدنيئة، فنهى الله عنه، وحكم بقتل القاتل وحده، أو كان من بعض عاداتهم أن أهل الجاهلية كانوا يقصدون أشرف القبائل، ثم يقتلون منهم قوما معينين، ويتركون القاتل. (ينظر: اللباب ١٢/٢٧٥).

(٥) هكذا كُتِبَت في الأصل، ولكنها غير موجودة في الإتحاف حيث نقل الشارح، والصواب عدمها، لأجل استقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/١٩٧).

(٦) جعلوه نهياً للولي على المعاني التي سبق ذكرها على قراءة الخطاب، أو نهياً للقاتل أن يقتل من لا يجب قتله. (ينظر: الكشف ٢/٤٦، وشرح الهداية ص (٥٧٥)، والإتحاف ٢/١٩٧، وشرح النويري ٤/٤٣٠).

٧٣٣ ـ ....وَقُسْطَاسِ[(١)] اكْسِرِ ضَمًّا[(٢)] مَعًا: صَحْبٌ..............

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿قُسْطَاسِ﴾.

فـ(**ـاكْسِرِ**) (**ضَمًّا**)؛ أي اقرأه بكسر القاف.

(**مَعاً**)؛ أي:

﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ﴾ هنا[(٣)].

و﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾ وَلَا﴾ في الشعراء[(٤)].

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بضم القاف فيهما.

وهي لغة الحجاز.

والأولى: لغة غيرهم[(٥)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: ضم القاف، مع كسر السين الأخيرة: (**قُسْطَاسِ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر القاف، وكسر السين السين الثانية: (**قِسْطَاسِ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بضم القاف، وفتح السين الأخيرة: (**قُسْطَاسَ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم بلا تشديد: (**ضَمَّا**)، والثاني: بفتح الميم مشددة مع التنوين: (**ضَمًّا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) الآية: [٣٥].

(٤) الآية: [١٨٢ ـ ١٨٣].

(٥) قال في اللباب: «قال ابن عطية ـ رحمه الله ـ: هو عربيٌّ مأخوذ من القسط، وهو العدل، أي: زنوا بالعدل المستقيم، واللفظة للمبالغة من القسط». (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٥)، والكشف ٤٦/٢، والإتحاف ١٩٧/٢، وشرح النويري ٤٣٠/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح السمنودي (ل ١١١/أ)، واللباب ٢٧٩/١٢).

ويوقف على: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [٣٦]، لحمزة بالنقل فقط(١).

٧٣٣ ـ ....وَضُــمَّ ذَكِّــرِ

٧٣٤ ـ سَيِّئَةً وَلَا تُنَوِّنْ: كَمْ كَفَى ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في قوله تعالى**: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ **سَيِّئَةً** عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [٣٨].

فـ(**ـضُمَّ**).

و(**ذَكِّرِ**).

أي: اقرأ ﴿**سَيِّئَةً**﴾؛ بضم الهمزة، والهاء، وإشباع ضمتها(٢).

(**وَلَا تُنَوِّنْـ**)ـها.

على التذكير.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَمْ كَفَى**)؛ أي: ابن عامر، والكوفيين كلهم.

على أنه اسم: ﴿كَانَ﴾، و﴿مَكْرُوهًا﴾؛ خبرها، أي: (كل ما ذُكِرَ مما أُمِرْتُمْ به ونُهِيتُمْ عنه كان سيئة، وهو ما نُهِيتُمْ عنه خاصة أمراً مكروهاً)(٣).

وقرأه الباقون: بفتح الهمزة، ونصب تاء التأنيث، مع التنوين.

على الإفراد خبر: ﴿كَانَ﴾، وأُنِّثَ حملاً على معنى: ﴿كُلُّ﴾،

---

(١) وهي من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، الواقع بعد الصحيح الساكن؛ وقد حُكِيَ فيها وجه ثان: وهو التسهيل بين بين، وهو ضعيف جداً، وحُكِيَ فيها وجه ثالث: وهو إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها فقط، وهو وجه مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف أيضاً، من أجل مخالفة الرسم وما عليه عمل أهل الأداء. (ينظر: النشر ٤٨١/١ ـ ٤٨٢، والإتحاف ١٩٧/٢).

(٢) فتكون الهاء المضمومة موصولة بواو في اللفظ. (ينظر: غيث النفع ص (٢٧٣)).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٥)، والكشف ٤٧/٢، واللباب ٢٨٨/١٢، والإتحاف ١٩٨/٢، وشرح النويري ٤٣١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ).

وذُكِّرَ: ﴿مَكۡرُوهًا﴾؛ حملاً على لفظها، واسم: ﴿كَانَ﴾ ضمير الإشارة(١).

ويوقف على: ﴿سَيِّئُهُۥ﴾(٢) لحمزة بوجهين؛ التسهيل كالواو(٣)، والإبدال واواً مضمومة(٤).

٧٣٤ ـ .... لِيَذْكُرُوا اضْمُمْ خَفِّفَنْ(٥) مَعًا: شَفَا.

٧٣٥ ـ وَبَعْدَ أَنْ: فَتًى. وَمَرْيَمُ(٦): نَمَا إِذْ كَـمْ................................

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٥)، والكشف ٤٧/٢، واللباب ٢٨٨/١٢، والإتحاف ١٩٨/٢، وشرح النويري ٤٣١/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ).

(٢) في الأصل: (سيئة) بتاء التأنيث، وهو وهم من الناسخ، لأن حمزة يقرأ كقراءة بقية الكوفيين؛ بضم الهمزة، والهاء، وإشباع ضمتها، بلا تنوين؛ على التذكير؛ أي: (سَيِّئُهُ).

(٣) على مذهب سيبويه، وهو الذي عليه الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٤/١).

(٤) هكذا في الأصل، وهذا الوجه ـ وهو الإبدال واواً مضمومة ـ وإن كان قد حُكِي عن حمزة إلا أنه لا يصح ولا يُقرأ به، ولعلَّ مراد الشارح هنا هو الإبدال ياءً مضمومة، على ما ذُكِرَ من مذهب الأخفش، وهو المذهب المختار عند الآخذين بالتخفيف الرسمي كالإمام الداني وغيره، وأنَّ ذِكْرَهُ لوجه الإبدال واواً مضمومة سهوٌ ووهمٌ منه أو من الناسخ، رحم الله الجميع؛ لأنه قد جرت عادة الشارح ـ هنا ـ أنه لا يذكر الأوجه الضعيفة أو الشاذة، وإن ذكرها فإنه يُنَوِّهُ على ما فيها من الضعف والشذوذ، وقد حُكِيَ في هذا الموضع ـ أيضاً ـ لحمزة وجه رابع؛ وهو التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل، ولا يصح. (ينظر: النشر ٤٨٤/١ ـ ٤٨٥، والإتحاف ١٩٨/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط ورسم هذه الكلمة على ثلاثة اوجه؛ الأول: (**خَفِّفَنْ**)، والثاني: (**خَفِّفًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسخته التركية ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء بلا تنوين: (**خَفِّفَا**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ برفع الميم الثانية بلا تنوين: (**مَرْيَمُ**)، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**مَرْيَمٍ**)، وهو اختيار نسخة الشيخ رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ، والثالث: بضم الميم الثانية مع التنوين: (**مَرْيَمٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والرابع: ما انفردت به نسخة الشيخ رضوان العقبي، والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي، ـ على أحد الوجهين فيهما ـ: (**وَبَعْدَ لَا**)؛ أي: ﴿يَذْكُرَ﴾ المذكور بعد: ﴿أَوَلَا﴾، من قوله تعالى في سورة مريم: ﴿أَوَلَا يَذۡكُرُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ [٦٧]، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**مَرْيَمُ**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿لِيَذْكُرُوا﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [٤١].

فـ(ـاضْمُمْ).

و(خَفِّفَنْ).

أي: اقرأه بإسكان الذال، وضم الكاف[١]، وتخفيفهما[٢].

(مَعاً)[٣].

= (مَرْيَم)، (مَرْيَمُ)، (وَبَعْدَ لَا)؛ انفردت نسخة العقبي والنسخة التركية من شرح المنير السمنودي بواحد منها، وهو: (وَبَعْدَ لَا) وانفردت نسخة الشيخ القاضي؛ بواحد منها؛ وهو: (مَرْيَمُ).

(١) فمن قرأ بالتخفيف فقد جعله من الذِّكْر، فهو مِنْ (ذَكَرَ)، (يَذْكُرُ). (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٧/٢، والدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣٢/٤).

(٢) قول الشارح: (وتخفيفهما)، وإن كان صحيحاً في معناه، وهو تخفيف الذال والكاف، إلا أنه غير مراد من قول الناظم: (وَخَفِّفَنْ)؛ والشارح لمتن من المتون إنما يقوم بإنزال كلام الناظم على مراده، فكلام الشارح لا يخلو من تكرار، فالتخفيف في الذال معلوم من تصريح الشارح بإسكان الذال، فلم يبق إلا أن يكون المراد بقوله: (خَفِّفَن)؛ أي: تخفيف الكاف، ولاسيما أن الأمر بالتخفيف إنما جاء بعد الأمر بالضمِّ، والأمر بـ(ـالضمِّ) المراد به ضم الكاف بالإجماع، فيكون المعنى: تخفيف الحرف المضموم وهو الكاف، وهو الذي نصَّ عليه في الغيث والإتحاف، وغيرهما، قال في الدر المصون ـ وهو كذلك في الإتحاف وشرح موسى جار الله والهادي ـ: «بإسكان الذال، وضم الكاف مخففة»، وقال في غيث النفع: «قرأ الأخوان: بإسكان الذال، وضم الكاف مع تخفيفها»، والعجب أن أيًّا من شروح الطيبة لم يتعرض لبيان معنى قول الناظم: (خَفِّفَنْ)، إلا ما كان من كلام موسى جار الله وصاحب الهادي على ما سبق الإشارة إليه. (ينظر: الدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣١/٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)، والهادي ٣٧٢/٣، وشرح موسى جار الله ص (١٧٨)، والإتحاف ١٩٨/٢، وغيث النفع ص (٢٧٣)).

(٣) هذا الموضع مما فات على الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ بيان معناه، فظاهر كلام الشارح أنَّ معنى قول الناظم: (مَعاً)؛ هو الإشارة إلى تخفيف الحرفين، أي: تخفيف كلًّا من الذال والكاف، حيث قال ـ أي الترمسي ـ: «اقرأه بإسكان الذال، =

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتح الذال، والكاف، مع تشديدهما.

والأصل: (ليتذكروا)(١).

(**وَ**)قرأ بالترجمة المذكورة.

الحرف الذي (**بَعْدُ**: ﴿**أَنْ**﴾)؛ أي: ﴿أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ﴾ في الفرقان(٢).

للمرموز إليهما بقوله: (**فَتًى**)؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه.

(**وَ**)قرأ بالترجمة المذكورة ـ أيضاً ـ.

الحرف الذي في سورة (**مَرْيَمُ**)؛ أي: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [مريم: ٦٧].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**نَمَا**(٣)) (**إِذْ كَمْ**)؛ أي: عاصم، ونافع، وأبي عمرو.

= وضم الكاف، وتخفيفهما معاً» وليس المراد ذلك، بل مراد الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ كما في النويري وغيره؛ أنَّ قوله: (**مَعًا**)؛ أي أنَّ ما ذكره من الترجمة: بإسكان الذال، وضم الكاف وتخفيفها، إنما هو شاملٌ لكلا الموضعين الواردين في القرآن الكريم واللذين ورد فيهما لفظة: ﴿**لِيَذْكُرُوا**﴾ وهما: موضع سورة الإسراء المذكور هنا، وموضع سورة الفرقان؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]، فهذا معنى قوله: (**معاً**)؛ أي: كلا الموضعين في سورتي: الإسراء، والفرقان. (ينظر: شرح النويري ٤٣١/٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)، والهادي ٣٧٢/٣، والإتحاف ١٩٨/٢).

(١) والمعنى: ليتدبروا، وليتفكروا، فأُدْغِمَتْ التاء في الذال، فمن قرأ بالتشديد جعله من (التَّذَكُّر)؛ وهو التدبر، فالتشديد لـ(ـلتدبر)، والتخفيف لـ(ـلذِكْرِ) بعد النسيان. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٧/٢، والدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣٢/٤، والإتحاف ١٩٨/٢).

(٢) الآية: [٦٢].

(٣) قال ابن الناظم: «يقال: نمى الحديث ينميه، إذا بلَّغَهُ على وجه الإصلاح والخير». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٣٣)).

وقرأ الباقون: بالتشديد في السورتين [**٤٢٥**].

٧٣٥ ـ ....يَقُولُ[1]**: عَنْ دُعَا. الثَّانِي: سَمَا**

٧٣٦ ـ نَـلْ كَـمْ.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَقُولُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [٤٢].

فقرأه بياء الغيب[2] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**عَنْ دُعَا**[3])؛ أي: حفص، وابن كثير.

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب[4].

وقرأ الحرف (**الثاني**)؛ أي: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [٤٣].

بياء الغيب[5].

---

(١) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الإفراد: (**يَقُولُ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ، ولا يستقيم؛ لأن الخلاف في هذا الحرف دائر بين الغيب والخطاب وليس بين الجمع والإفراد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على الجمع: (**يَقُولُو**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) ردًّا على لفظ الغيبة في قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ﴾ [٤١]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٨/٢، وشرح النويري ٤٣٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)).

(٣) ومعنى: (**دُعَا**)؛ من الدعاء؛ وهو: الطلب والسؤال، مِن: دَعَا يَدعُو دُعَاء، ودعا له؛ تمنَّى له الخير، ودعا عليه؛ طلب له الشر، ودعا إليه؛ طلب إليه، ودعا إلى الأمر؛ حثَّ على اعتقاده، ودعا الله؛ سأله حاجته واستغاث به وتضرع إليه.

(٤) أي على تقدير: قل لهم يا محمد لو كان معه آلهة كما تقولون، أو على اعتبار الخطاب الذي قبله في قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم﴾ [٤٠]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٧/٢، والدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣٢/٤، والإتحاف ١٩٨/٢).

(٥) وهو في التوجيه كالذي قبله، ردًّا على لفظ الغيبة في قوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ﴾ [٤١]. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٧/٢، والدر المصون ٣٦٠/٧، وشرح النويري ٤٣٢/٤، والإتحاف ١٩٨/٢).

المرموز إليهم بقوله: **(سَمَا) (نَلْ كَمْ)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب، وعاصم، وابن عامر[(١)].

وقرأه الباقون؛ وهم أهل شفا: بتاء الخطاب.

٧٣٦ ـ ....يُسَبِّحُ: صَدًا[(٢)] عَمَّ دُعَا[(٣)]. وَفِيهِمَا: خُلْفُ رُوَيْسٍ وَقَعَا

وَقَرَأَ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [٤٤].

بياء التذكير[(٤)] ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(صَدَا[(٥)] عَمَّ دُعَا)**؛ أي: شعبة، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وابن كثير.

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث[(٦)].

ولا خلاف بينهم في الثلاثة.

(وَ)لكن.

---

(١) وبقي من أهل (سما) ـ الذين يقرؤون بياء الغيب ـ ممن لم يذكره الشارح؛ الإمام أبو عمرو البصري، ولعله سهو. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٤)، والإتحاف ١٩٩/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الدال منونة، وبالألف الممدودة: **(صَدًا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: **(صَدًى)**، والثالث: **(صَدَى)**، والرابع: **(صَدا)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الدال: **(دُعَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الدال: **(دَعَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٤) لأن تأنيثه مجازي، ولوجود الفصل. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٨/٢، وشرح النويري ٤٣٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)).

(٥) والـ**(ـصَدَى)** له معان؛ منها الصوت الذي يجيئك مثل صوتك في الجبال والجدران، ومنها؛ أنَّ (الصدا): طير صغير يقال له الجندب؛ الذي يُرى ليلاً، وقيل: هو ذكر البوم، وقيل: (الصدا): العطش.

(٦) لإسناده إلى: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٨/٢، وشرح النويري ٤٣٣/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)).

(فِيْهِمَا)؛ أي في:

﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣].

و﴿يُسَبِّحُ﴾ [٤٤].

(خُلْفُ رُوَيْسٍ) عن يعقوب.

(وَقَعَا).

فإنه قرأ: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣]:

من طريق أبي الطيب عن التمَّار عنه: بالتاء الفوقية(١).

ومن طريق غيره: بالياء التحتية(٢).

وقرأ: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالعكس(٣).

وتقدَّم الكلام:

على: ﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾ [٤٩](٤).

---

(١) ينظر: النشر ٣٠٧/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٠٧/٢.

(٣) أي: أنَّ رويساً من طريق أبي الطيب عن التمّار قرأه بالياء؛ على التذكير، ومن طريق غيره بالتاء الفوقية. (ينظر: النشر ٣٠٧/٢، والإتحاف ١٩٩/٢).

(٤) قرأ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني: نافع، والكسائي، ويعقوب،وكلٌّ على أصله؛ فقالون: بالتسهيل والمد، وورش: بالتسهيل والقصر، والكسائي وروح: بالتخفيف والقصر، وقرأ ابن عامر، وأبو جعفر: بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، وكلٌّ على أصله ـ أيضاً ـ: فابن عامر بالتحقيق من غير فصل، على الخلاف لهشام، والجمهور بالفصل عنه، وأبو جعفر: بالتسهيل والمدّ، وابن كثير وأبو عمرو: بالاستفهام في الأول والثاني فيهما، وهم على أصولهم ـ أيضاً ـ؛ فابن كثير: بتسهيلهما بين بين من غير فصل، وأبو عمرو: بتسهيلهما مع المد، والباقون: بتحقيقهما مع القصر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨٦، ١٩٠)، والنشر ٣٧٣/١، والإتحاف ١٩٩/٢).

وكذا إخفاء: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [٥١][١]؛ لأبي جعفر[٢].

وضم زاي: ﴿زَبُورًا﴾ [٥٥]؛ لحمزة، وخلف[٣].

٧٣٧ ـ وَرَجْلِكَ اكْسِرْ سَاكِنًا: عُدْ...... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿رَجْلِكَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ [٦٤].

فـ(**اكْسِرْ سَاكِناً**)؛ أي: اقرأه بكسر الجيم.

للمرموز إليه بعين: (**عُدْ**)[٤]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

على أنه مفرد أريد به الجمع، لغة في (رَجِل)؛ بمعنى: (رَاجِل)، أي: (مَاشٍ)، كـ(ـحَذِرْ)[٥]، و(حَاذِرْ)، و(تَعِبْ)، و(تَاعِبْ)[٦].

والباقون: بكسر الجيم.

---

(١) في الأصل: (مسعصون)، وهو تصحيف.

(٢) وهذا أحد المواضع التي استثناها بعض أهل الأداء عن أبي جعفر؛ فأظهروا النون عنه فيها، وروى الإخفاء فيها: أبو العز في إرشاده، وذكرهما في كفايته، من رواية ابن وردان، ولم يستثنها ابن مهران في الروايتين، بل أطلق الإخفاء فيها كسائر القرآن، وخص في الكامل استثنائها من طريق الحمامي فقط، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين، قال ابن الجزري: «وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر من روايتيه، والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس»، وقال في الإتحاف: «والجمهور على استثنائها عنه». (ينظر: متن طيبة النشر، باب أحكام النون الساكنة والتنوين، الأبيات رقم (٢٧٣ ـ ٢٧٤)، والنشر ٢/٢٢٢، والإتحاف ٢/٢٠٠).

(٣) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧٦)، والنشر ٢/٢٢٢، والإتحاف ٢/٢٠٠).

(٤) ومعنى قوله: (**عُدْ**)؛ أمر بالعود مرة بعد أخرى.

(٥) في الأصل: بالدال (كحدر)، وهو تصحيف.

(٦) على أنه واحد؛ يراد به الكثرة. (ينظر: الدر المصون ٧/٣٩٥، واللباب ١٢/٣٥٣، وشرح النويري ٤/٤٣٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢/٢٠٣، والهادي ٢/٣٧٧).

اسم جمع (رَاجِل)، كـ(الصَّحْب)(١)، و(الرَّكْب(٢))(٣).

٧٣٧ ـ ....يَخْسِفَا(٤) وَبَعْدَهُ الْأَرْبَعُ (نُونٌ): حُزْ دَفَا.

٧٣٨ ـ يُغْرِقَكُمْ(٥) مِنْهَا فَأَنِّثْ: ثِقْ غِنَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَخْسِفَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ﴾ [٦٨].

(وَبَعْدَهُ).

الكلمات **(الْأَرْبَعُ)**؛ وهي:

﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨].

و﴿أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ﴾ [٦٩].

﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٩].

﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [٦٩].

---

(١) في (صَاحب). (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧).

(٢) في (رَاكِب). (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٥٧٦)، والكشف ٤٨/٢، والدر المصون ٣٩٥/٧، واللباب ٣٥٣/١٢، وشرح النويري ٤٣٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢، والهادي ٣٧٧/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: **(يَخْسِفَا)**، والثاني: بالنون: **(نَخْسِفَا)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: **(يُغْرِقَكُمْ)**، والثاني: بالنون؛ على العظمة: **(نُغْرِقَكُمْ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

فـ(**ـنُونٌ**)؛ أي: القراءة بنون العظمة في الأفعال الخمسة(١).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**حُزْ دَفَا**(٢))؛ أي: أبي عمرو، وابن كثير.

وقرأ الباقون: بالياء في الخمسة(٣).

إلَّا: ﴿فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [٦٩].

(**مِنْهَا**)؛ أي: من الخمسة المذكورة.

فـ(**ـأَنِّثْ**)؛ أي: اقرأه بتاء التأنيث(٤).

---

(١) على الالتفات؛ بالخروج من الغيبة إلى الإخبار، قال في شرح الهداية: «لأن قبله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [٦١]، وما بعده على إخبار الله ـ ﷻ ـ عن نفسه». (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧، واللباب ٣٥٣/١٢، وشرح النويري ٤٣٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢، ٣٧٧).

(٢) وقوله: (**دَفَا**)؛ أصله: دفأ، فوقف بالنقل، وهو خلاف البرد، ففيه إشارة إلى تلقيه بالفطنة والذكاء والفهم.

(٣) قال في اللباب: «على سَنَنِ ما تقدم من الغيبة». (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧، واللباب ٣٥٣/١٢، وشرح النويري ٤٣٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢).

(٤) لم يتعرض الشارح ـ ؒ ـ لانفرادة الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان؛ في كلمة: ﴿**فَتُغْرِقَكُم**﴾؛ حيث قرأها بالتأنيث، مع تشديد الراء، وفتح القاف: (**فَتُغَرِّقَكُمْ**)، ـ مع أنه قد تعرض لنظائرها في سورة التوبة حيث قال: «هذا وقرأ ابن وردان: ﴿**سُقَاةَ الحاجِ**﴾؛ بوزن: (رُمَاة)، ﴿**وَعَمَرَةَ المسجدِ**﴾؛ بوزن: (بَرَدَة)، ولم يعرج عليه في المتن؛ لأنها انفرادة للشطوي عنه»، وموضع سورة الإسراء هذا كموضعي سورة التوبة سواء بسواء، وهو ـ أي الشارح ـ في عدم تعرضه لهذه الموضع ـ أي موضع سورة الإسراء ـ بذكر ولا تنبيه مُتَّبِعٌ في ذلك الشروح الأخرى، حيث لم يذكرها ابن الناظم ولا المنير السمنودي ولا موسى جار الله في شروحهم، ولا صاحب الهادي، بينما ذكرها النويري في شرحه بقوله ٤٣٤/٤: «انفرد الشطوي عن ابن وردان بتشديد الراء من (يُغْرِقَكُمْ)»، وذكرها صاحب الإتحاف في إتحافه حيث قال ٢٠٢/٢: «وانفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء، ولم يعرج عليها في الطيبة على عادته»، لكن ذِكْر النويري وصاحب الإتحاف لهذا الموضع ـ كما ترى ـ ذكر من غير تنويه أو تحرير لصحة القراءة بها من عدمه، وكان حقهما أن يفعلا، =

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ثِقْ**[1] **غِنَا**[2])؛ أي: أبي جعفر، ورويس عن يعقوب.

= لأن ذكرهما لها من الانفرادات ثم سكوتهما بعد ذلك يوهم شذوذها وعدم القراءة بها، اعتماداً على ما هو معلوم عند أهل الفن من أن الانفرادات حكمها الشذوذ، مع أنهما ـ أي النويري وصاحب الإتحاف ـ يحرران المسائل بل الأوجه الدقيقة ويبينان صحتها من ضعفها، وكان حقه ـ أي الشيخ الترمسي ـ بل وحق غيره من الشراح إن لم يذكروا الخلاف فيها ـ لعدم ورودها في نص متن الطيبة ـ فلا أقل من أن يشيروا إليها إشارة تَذَكِّرُ الطالب بها، كما فعل ابن الجزري في نشره، كيف وهي قراءة صحيحة، نصَّ عليها في النشر، وقُرئ بها من طريق الدرة، وأجمع المحررون على ثبوتها وعلى القراءة بها، فالعجب هو إجماع شروح الطيبة على عدم ذكر هذا الموضع أو الإشارة إليه، وإن أشاروا إليه أو ذكروه فإنهم يذكرونه ذكراً يوهم شذوذ القراءة به، مع أن هذه الكتب والشروح تذكر كثيراً من الانفرادات الشاذة الغير مقروء بها والتي ذُكرت في النشر وكتب القراءات الأخرى، وتنوه على شذوذها وعدم صحة القراءة بها، بل إن الشارح هنا وابن الناظم في شرحه ربما ذكرآ مواضع شاذة وانفرادات غير مقروء بها لم ينص عليها حتى ابن الجزري أو يذكرها في نشره، بل ولم أجدها في ما بين يدي من الكتب التي هي مظان للشاذ من القراءات، بل ولم أجد لها جواباً عند المتخصصين والمحققين في هذا العلم الشريف، فكيف يُغْفِلُون ذكر هذه الانفرادات الصحيحة!

وهذا الوجه ـ أي انفرادة الشطوي عن ابن وردان في هذا الحرف ـ إحدى الانفرادات الأربع الصحيحة المقروء بها من طريق الدرة، والطيبة، على ما حرره المحررون والمحققون من العلماء كما مرّ معنا عند أول هذه الأنفرادات الأربع؛ وذلك في سورة الأعراف عند قوله تعالى: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [٥٨]، حيث بينت ذلك مفصلاً.

على أن ابن الجزري قد ذكرها في التقريب، ونصَّ عليها في النشر في موضعها من سورة الإسراء، حيث قال: «وانفرد الشطوي، عن ابن هارون، عن الفضل، عن ابن وردان بتشديد الراء، وهي قراءة ابن مقسم، وقتادة، والحسن في رواية»، ولم يتعرض الخليجي لهذا الموضع في حل المشكلات مع أنه تعرض للمواضع الثلاث في سورها، وموضع سورة الإسراء كتلك المواضع الثلاثة سواء بسواء. (ينظر: النشر ٣٠٨/٢، وتقريب النشر ص (١٨٤)، وشرح النويري ٤٣٤/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح موسى جار الله ص (١٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/أ)، والإتحاف ٢٠٢/٢، والهادي ٣٧٦/٢، وحل المشكلات ص (٧٣)).

(١) وقوله: (**ثِقْ**)؛ فعل أمر؛ من الوثوق؛ بمعنى: الاطمئنان والتصديق.

(٢) وقوله: (**غِناً**)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

على إسناد الضمير [٤٢٦] للـ﴿ٱلرِّيَحِ﴾[١].

وتقدَّم:

جمع: ﴿ٱلرِّيَحِ﴾ [٦٩]، لأبي جعفر[٢].

وكذا إمالة: ﴿أَعۡمَىٰ﴾ [٧٢]، معاً، في بابها[٣].

٧٣٨ ـ .... خَلْفَكَ فِي خِلَافَكَ: اتْلُ صِفْ ثَنَا

٧٣٩ ـ حَبْرٍ[٤]...................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَإِذَا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [٧٦].

فقرأ: ﴿**خَلْفَكَ**﴾؛ بفتح الخاء، وإسكان اللام، بغير ألف بعدها.

(**فِي**) موضع: ﴿خِلَٰفَكَ﴾.

المرموز إليهم بقوله: (**اتْلُ صِفْ ثَنَا**) (**حَبْرٍ**)؛ أي: نافع، وشعبة، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو.

---

(١) على الالتفات؛ بالخروج من الغيبة إلى الإخبار، قال في شرح الهداية: «لأن قبله: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [٦١]، وما بعده على إخبار الله ـ ﷻ ـ عن نفسه». (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/٧، واللباب ٣٥٣/١٢، وشرح النويري ٤٣٥/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢، والهادي ٣٧٧/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨١)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٢٠٢/٢.

(٣) أمالهما معاً: أبو بكر شعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر؛ لأنهما من ذوات الياء، وقللهما: الأزرق بخلفه، وقرأ أبو عمرو ويعقوب بإمالة الأول محضة؛ على أنه ليس أفعل التفضيل، فألفه متطرفة لفظاً وتقديراً، وفتحا الثاني؛ لكونه أفعل التفضيل، فألفه في حكم المتوسطة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥١)، البيت رقم (٢٩٢)، والنشر ٤٣/٢، والإتحاف ٢٠٢/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الراء مع التنوين: (حَبْرٍ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الراء مع التنوين: (حَبْرٌ)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

وقرأه الباقون: بكسر الخاء، وفتح اللام، وألف بعدها.

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[١].

وهما بمعنى؛ أي: (بعد خروجك)[٢].

قال في التقريب[٣]: «وانفرد ابن العلاف عن المعدل[٤] عن روح: ﴿يُلَبَّثُونَ﴾ [٧٦]؛ بضم الياء، وفتح اللام، وتشديد الباء»، انتهى[٥].

ولذا لم يعرج عليه في النظم، كما هو عادته في الانفرادات[٦].

قال في الإتحاف[٧]: «فلا يقرأ بها من طرق الكتاب؛ وهي قراءة عطاء[٨]».

٧٣٩ ـ ......نأَى نَاءَ مَعًا: مِنْهُ ثنَا[٩] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [٨٣].

---

(١) فاستغنى ـ بلفظه بالقراءتين ـ عن ذكر القيد. (ينظر: شرح النويري ٤/٤٣٥).

(٢) ينظر: الدر المصون ٧/٣٩٥، واللباب ١٢/٣٥٣، وشرح النويري ٤/٤٣٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢/٢٠٣، والهادي ٢/٣٧٧.

(٣) ينظر: تقريب النشر ص (١٣٤).

(٤) في الأصل: (العدل)، والتصويب من التقريب ـ حيث نقل الشارح ـ، وهي كذلك في الإتحاف. (ينظر: التقريب ص (١٨٤)، والنشر ٢/٣٠٨، والإتحاف ٢/٢٠٣).

(٥) قال في اللباب: «وهي مِنْ: (لَبَّثَهُ)؛ بالتشديد». (ينظر: اللباب ١٢/٣٥٣، والدر المصون ٧/٣٩٤).

(٦) ينظر: تقريب النشر ص (١٣٤).

(٧) ينظر: الإتحاف ٢/٢٠٣.

(٨) وهي أيضاً قراءة الحسن، وقتادة. (ينظر: معجم القراءات ٥/١٠٢).

(٩) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بنون مفتوحة ثم ثاء مفتوحة، وبعد الثاء ألف ممدودة: (ثَنَا)، بينما ضُبطت في جميع النسخ ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ بثاء مضمومة، بعدها باء مفتوحة، وبعدها ألف ممدودة: (ثُبَا)، إلا نسخة الشيخ القاضي؛ فقد ضُبطت فيها بالألف المقصورة: (ثُبَى)، ومعناها ـ ممدودة أو مقصورة ـ؛ هو العالي من مجالس الأشراف، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (ثَنَا)، (ثُبَا)، (ثُبَى).

فقرأه: ﴿**نَاءَ**﴾؛ بتقديم الألف على الهمزة؛ بوزن (شَاءَ).

(**مَعاً**)؛ أي: هنا[١]، وفي فصلت[٢].

المرموز إليهما بأولى قوله: (**مِنْهُ ثَنَا**)؛ أي: ابن ذكوان، وأبو جعفر.

من (نَاءَ)، (يَنُوْءُ)[٣]؛ [أي][٤]: (نَهَضَ)[٥].

وقرأ الباقون: فيهما بتقديم الهمزة على حرف العلة.

بوزن (رَمَى)، من (النَّأْي)؛ وهو الْبُعْدُ[٦].

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[٧].

وتقدَّم ـ في الأصول ـ الكلام على إمالته مستوفى[٨].

---

(١) سورة الإسراء: الآية [٨٣].

(٢) الآية: [٥١].

(٣) وقيل: بل هي مِنْ: (نَأى)، ووزنه (فَلَع)، كقولهم: في (رَأَى) (رَاءَ). (ينظر: الدر المصون ٤٠٤/٧).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لإتمام المعنى وإيضاحه. (ينظر: الدر المصون ٤٠٤/٧).

(٥) ينظر: اللباب ٣٧٠/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢، والهادي ٣٧٧/٢.

(٦) ينظر: اللباب ٣٧٠/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٣/٢، والهادي ٣٧٧/٢.

(٧) فاستغنى ـ بلفظه بالقراءتين ـ عن ذكر القيد.

(٨) فأمال النون مع الهمزة: الكسائي وخلف عن نفسه وعن حمزة، وأمال الهمزة ـ فقط ـ فيهما: خلاد، وبالفتح والتقليل: الأزرق في الموضعين، وذلك في الهمزة، مع فتح النون، واختلف عن أبي بكر في حرف سبحان؛ فروى عنه العليمي والحمامي وابن شاذان عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عنه: الإمالة فيهما، وروى سائر الرواة عن شعيب عن يحيى عنه: فتح النون، فيصير لأبي بكر أربع طرق: أحدها: إمالة الهمزة في سبحان فقط، وهي رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه، الثاني: إمالة النون والهمزة جميعاً، في سبحان فقط؛ وهي رواية العليمي عنه وأبي حمدون عن يحيى عنه من طريق الحمامي وابن شاذان، الثالث: إمالة الهمزة فقط، في سبحان وفصلت جميعاً؛ الرابع: الفتح في الموضعين من السورتين سبحان وفصلت، والوجهان الثالث =

ويوقف عليه لحمزة؛ بالتسهيل بين بين فقط، ولا يصح سواه[(١)]، كما ذكره المصنف[(٢)].

٧٣٩ ـ .... تَفْجُرَ[(٣)] فِي[(٤)] الْأُولَى كَـ:تَقْتُلَ[(٥)]: ظُبَى

٧٤٠ ـ كَـفَـى.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَفْجُرَ﴾.

(فِي) الكلمة **(الْأُولَى)**.

= والربع انفرادتين لا يُقرأ بهما، وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح لا يعلم بينهم في ذلك خلافاً، فإمالةُ الهمزة في الموضعين للسوسي انفرادة ـ لفارس بن أحمد شيخ الداني ـ لم يعوِّل عليها في الطيبة، وإن حكاه بـ(ـقيل) في آخر الباب. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٤ ـ ٢٩٥)، والنشر ٤٣/١ ـ ٤٤، والإتحاف ٢٠٤/٢، وغيث النفع ص (٢٧٦)).

(١) نصَّ عليه في النشر، والإتحاف، وقد حُكِيَ فيه وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ألفاً، وليس بصحيح؛ لخروجه عن القياس، ولضعفه رواية، والهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط المتحرك المفتوح بعد فتح. (ينظر: النشر ٤٨٣/١، والإتحاف ٢٠٤/٢).

(٢) ينظر: النشر ٤٨٣/١.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء، وسكون الفاء، وضم الجيم مخففة، ثم راء مفتوحة: (**تَفْجُرَ**)، والثاني: بضم التاء، وفتح الفاء، وكسر الجيم مشددة، مع فتح الراء: (**تُفَجِّرَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة ـ عدماً ووجودًا ـ على وجهين؛ الأول: إثبات الكلمة بحيث يكون سياق النظم على النحو التالي: (**تَفْجُرَ فِي الْأُولَى**)، وهذا الوجه موجود في كل النسخ التي ضبطت كلمة: (**تَفْجُرَ**)، بالتخفيف، والثاني: حذف كلمة (فِي)، بحيث يكون سياق النظم كالتالي: (**تُفَجِّرَ الْأُولَى**)، وهذا الوجه موجود في كل النسخ التي ضبطت كلمة: (**تُفَجِّرَ**)، بالتشديد، والخلاصة: أن خلافهم هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها؛ فمن ضبطها بالتخفيف أثبت كلمة (في)، ومن ضبطها بالتشديد حذف كلمة (في).

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح ـ هنا ـ إلى: (**كَقَتْلٌ**)، وانفرد شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، بضبط حركة اللام؛ بالضم: (**كَتَقْتُلُ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالفتح في اللام: (**كَتَقْتُلَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

وهي: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [٩٠].

فقرأها: بفتح التاء، وسكون الفاء، وضم الجيم مخففة؛ كـ(يَقْتُلَ) الثلاثي.

المرموز إليهم بقوله: (ظُبَى) (كَفَى)؛ أي: يعقوب، والكوفيون كلهم.

على أنه مضارع (فَجَرَ الأرض)؛ شَقَّهَا[١].

وقرأها [الباقون][٢]: بضم التاء، وفتح الفاء، وكسر الجيم مشددة.

من (التَّفْجِير)؛ للمبالغة، والتكثير[٣].

وخرج بـ(الأُولَى) الثانية؛ وهي: ﴿فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَـٰرَ خِلَـٰلَهَا تَفْجِيرًا﴾ [٩١][٤]، فلا خلاف في تشديدها؛ للتصريح بمصدرها[٥].

٧٤٠ ـ ......وَكِسْفًا حَرِّكَنْ: عَمَّ نَفَسْ. وَالشُّعَرَا سَبَا: عُلَا[٦]. الرُّومَ[٧] عَكَسْ:

---

(١) لأن الينبوع واحد. (ينظر: الكشف ٥١/٢، والدر المصون ٤٠٨/٧، واللباب ٣٨٤/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٤/٢).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٣) والدلالة على تكرير الفعل. (ينظر: الكشف ٥١/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، والدر المصون ٤٠٨/٧، واللباب ٣٨٤/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٤/٢ ـ ٢٠٥).

(٤) كُتِبَتْ في الأصل: (تفجير الأنهار تفجيرا)، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) نصَّ عليه في: النشر، والإتحاف، وغيث النفع، والمنير السمنودي في شرحه، وقال في الهادي: «من أجل قوله تعالى: ﴿تَفْجِيرًا﴾». (ينظر: النشر ٣٠٨/٢، واللباب ٣٨٤/١٢، والإتحاف ٢٠٥/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وغيث النفع ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والهادي ٣٧٦/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها: بضم العين: (عُلَا)، والثاني: بفتح العين: (عَلَا)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم: (الرُّومَ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الميم: (الرُّومِ)، والثالث: بضم الميم: (الرُّومُ)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

٧٤١ ـ مَنْ لِي بِخُلْفٍ ثِقْ[(١)] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿كِسْفًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ [٩٢].

فـ(ـحَرِّكَنْ)؛ أي: اقرأه بفتح السين، كما هو مطلق الحركة.

للمرموز إليهم بقوله: (عَمَّ نَفَسْ[(٢)])؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وعاصم[(٣)].

على أنه [٤٢٧] جمع (كِسْفَة) أيضاً، كـ(ـسِدْرَة)، وكـ(ـسَدْر)[(٤)].

(وَ)حَرِّكَنْ.

حرف (الشُّعَرَا): ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا﴾ [الشعراء: ١٨٧][(٥)].

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: (ق).

(٢) ومعنى قوله: (نَفَسْ)؛ من التنفيس، وهو: الفرج بعد الهم والكرب.

(٣) لم يشر المؤلف إلى قراءة الباقين في هذا الموضع؛ أعني: موضع سورة الإسراء، وإنما بعد أن ذكر قراءة التحريك للمرموز إليهم بـ(ـعمَّ نَفَسْ)، انتقل مباشر إلى ذكر خلاف القراء في موضعي سورتي الشعراء وسبأ، ولعله سهو ونسيان، بقرينة أنه ذكر بعد ذلك توجيه قراءة الإسكان مكان توجيه قراءة التحريك، وكان حقه بعد أن ذكر قراءة التحريك للمدنيين وعاصم وابن عامر، أن ينوه على قراءة الباقين من القراء العشرة وهم: ابن كثير، وأبي عمرو، وأهل (شفا)؛ فيقول: وقراءة الباقين: بالإسكان.

(٤) ما ذكره الشارح من التوجيه إنما هو توجيه لقراءة الإسكان، كما هو في الدر المصون والإتحاف وغيرهما، فـ(كِسَفَ)، و(كِسْف) جمع (كِسْفَة)، و(الكِسْفة)؛ القطعة، فالمعنى: أو تسقط السماء علينا قطعاً؛ أي: قطعة قطعة، وأما توجيه قراءة التحريك فقال في الدر المصون ـ وهو كذلك في الإتحاف ـ: «فمن فتح السين جعله جمعَ كِسْفَة، نحو: (قِطْعة)، و(قِطَعْ)، و(كِسْرة)، وَ(كِسَر))، فسبق قلم الشارح في هذا الحرف حيث ذكر قراءة التحريك ووجهها بتوجيه قراءة الإسكان ثم سكت عن قراءة الإسكان. (ينظر: الكشف ٥١/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، والدر المصون ٤٠٩/٧، واللباب ٣٨٦/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٥/٢، والهادي ٣٧٨/٢).

(٥) في الأصل: (فأسقط علينا سقفا)، وهو تصحيف وخطأ.

وحرف **(سَبَا)**: ﴿أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سبأ: ٩].

للمرموز إليه بعين: **(عُلَا)**؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بإسكانها في الحرفين[١].

وأمَّا حرف **(الرُّومَ)**: ﴿وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ [الروم: ٤٨][٢].

فـ**(ـعَكَسْ)**.

المرموز إليهم بقوله: **(مَنْ[٣] لِي بِخُلْفٍ ثِقْ)**؛ أي: ابن ذكوان، وهشام في أحد وجهيه، وأبو جعفر.

فإنهم قرؤوه: بإسكان السين.

والوجه الآخر لهشام: الفتح[٤].

---

(١) فمن سكن السين جعله اسماً مفرداً؛ فيكون المعنى: أو تسقط السماء علينا قطعة واحدة تظللنا، ويجوز أن يكون الكِسْف بالإسكان جمع (كِسْفة)، كـ(ـتَمْرة)، و(تَمْر)، و(سِدْرة)، و(سِدْر)؛ فيكون في المعنى كقراءة من فتح؛ أي: قطعة قطعة. (ينظر: الكشف ٥١/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، واللباب ٣٨٦/١٢، وشرح النويري ٤٣٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٥/٢، والهادي ٣٧٨/٢).

(٢) في الأصل كتبت من دون الواو: (يجعله).

(٣) و(مَنْ) ـ على وجه الفتح ـ؛ تأتي بمعنى: اسم استفهام عن العاقل، وتأتي بمعنى: اسم موصول بمعنى الذي؛ تطلق على الأشخاص أو على جمع فيه أشخاص، وأما على وجه الجر في الميم: (مِنْ)؛ فإنها حرف جر يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية.

(٤) فروى الداجوني عن أصحابه عنه: فتح السين، وروى عنه ابن مجاهد من جميع طرقه: الإسكان، وبه قرأ الداني على شيخيه؛ أبي القاسم الفارسي، وأبي الحسن بن غلبون، وهو الذي لم يذكر ابن سفيان، ولا المهدوي، ولا ابن شريح، ولا صاحب العنوان، ولا مكي، ولا غيرهم من المغاربة والمصريين عن هشام سواه، ونص عليه صاحب المبهج وابن سوار عن هشام بكماله. (ينظر: النشر ٣٠٩/٢).

وبه **قرأ الباقون**[(١)].

٧٤١ ـ ....وَقُـلْ قَـالَ: دَنَـا كَـمْ..................................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [٩٣].

فقرأه: ﴿قَالَ﴾؛ بفتح القاف، وألف بعدها، وفتح اللام.

بصيغة الماضي؛ إخباراً عنه ﷺ[(٢)].

المرموز إليهما بأولى قوله: **(دَنَا كَمْ)**؛ أي: ابن كثير، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بضم القاف، وإسكان اللام.

على الأمر منه ﷻ لنبيه ﷺ[(٣)].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[(٤)].

٧٤١ ـ ....وَعَلِمْتَ[(٥)] [التَّاءُ بِالضَمِّ: رَنَا][(٦)]

---

(١) قال في النشر: «واتفقوا على إسكان السين في سورة الطور من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن يَرَوْا كِسْفًا﴾ [٤٤]؛ لوصفه بالواحد المذكر في قوله ـ في الآية نفسها ـ: ﴿سَاقِطًا﴾. (ينظر: النشر ٣٠٩/٢، وشرح النويري ٤٣٨/٤، والإتحاف ٢٠٥/٢ وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والهادي ٣٧٩/٢).

(٢) وهي مرسومة في مصاحف المكيين والشاميين: (قال)؛ بألف. (ينظر: الكشف ٥٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، والدر المصون ٤١٢/٧، واللباب ٣٨٨/١٢، وشرح النويري ٤٣٨/٤ ـ ٤٣٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٥/٢، والهادي ٣٧٩/٢).

(٣) وهي مرسومة في مصاحفهم: (قل)؛ من غير ألف. (ينظر: الكشف ٥٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، والدر المصون ٤١٢/٧، واللباب ٣٨٨/١٢، وشرح النويري ٤٣٨/٤ ـ ٤٣٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٥/٢، والهادي ٣٧٩/٢).

(٤) فاستغنى بذلك عن القيد.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: **(عَلِمْتَ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء: **(عَلِمْتُ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ولم تضبط حركة التاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين على وجهين؛ الأول: **(التَّاءُ بِالضَّمِّ رَنَا)**، =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿عَلِمْتَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ...الخ﴾ [١٠٢].

فقرأ **(التَّاءَ)** منه.

(بِالضَّمِّ).

الإمام المرموز إليه براء: **(رَنَا)**[١]؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

على الإسناد لضمير موسى[٢].

والباقون: بالفتح.

على جعل الضمير للمخاطب؛ وهو فرعون[٣].

وتقدَّم: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ﴾ [١٠٢][٤].

وفي هذه السورة مضافة[٥]:

﴿رَبِّيٓ إِذًا﴾ [١٠٠].

= وهو اختيار النسخ العتيقة، إلا أن نسخة رضوان العقبي قد ضبطت: **(التَّاء)** من غير همز؛ وذلك على الإطلاق أي: **(التَّا)**، والثاني: **(مَا بِضَمِّ التَّا رَنَا)**.

(١) ومعنى قوله: **(رَنَا)**؛ الشيء المنظور إليه، ويأتي بمعنى الفعل الماضي؛ أي: أدام النظر وثبَّته.

(٢) أي: إني متحقق أني ما جئتُ به هو منزل من عند الله. (ينظر: الكشف ٥٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٩)، والدر المصون ٤٢٢/٧، واللباب ٤٠١/١٢، وشرح النويري ٤٣٩/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٦/٢، والهادي ٣٧٩/٢).

(٣) أي: أنت متحقق أن ما جئتُ به هو منزل من عند الله، وإنما كفرك عناد. (ينظر: الكشف ٥٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٩)، والدر المصون ٤٢٢/٧، واللباب ٤٠١/١٢، وشرح النويري ٤٣٩/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١١/ب)، والإتحاف ٢٠٦/٢، والهادي ٣٧٩/٢).

(٤) فقرأ بكسر اللام والواو: عاصم، وحمزة، وقرأ يعقوب: بكسر اللام فقط، وقرأ الباقون: بضم اللام والواو. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٢٠٦/٢).

(٥) ينظر: النشر ٣٠٩/٢، والإتحاف ٢٠٧/٢.

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

وزائدتان[1]:

﴿أَخَّرْتَنِ﴾ [٦٢].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [٩٧].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[2].



(١) ينظر: النشر ٣٠٩/٢، والإتحاف ٢٠٧/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٠٦ ـ ٣٠٩، وتقريب النشر ص (١٣٣ ـ ١٣٥)، وشرح النويري ٤٢٢/٤ ـ ٤٣٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٢ ـ ٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٠/ب ـ ل ١١٢/أ)، والإتحاف ١٩٢/٢ ـ ٢٠٧.

سُورَةُ الْكَهْفِ

تقدَّم:

اتفاق العشرة على ضم دال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١][١].

وسَكْتُ حفص ـ بخلاف عنه ـ على[٢]:

﴿عِوَجَا ۜ﴾ [١][٣].

و﴿مَّرْقَدِنَا ۜ﴾ [يس: ٥٢][٤].

---

(١) والرفع قراءة الجماعة، رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الرفع هو القراءة»، وقال الفراء: «اجتمع القراء على رفع الحمد»، وقال الزجاج: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمد) إلا بالرفع؛ لأن السنة تُتَّبَعُ في القرآن، ولا يُلْتَفَت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفع: القراءة» وقرأ الحسن البصري ـ في الشواذ ـ بكسر الدال؛ وذلك على إِتْبَاع حركة الدال حركة اللام بعدها، وقُرِئَ ـ أيضا ـ في الشواذ بضمها. (ينظر: معجم القراءات ٣٨٥/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٤٥/١).

(٢) قال في الدر المصون ـ في معرض توجيهه لسكت حفص على هذه الكلمات الأربع ـ: «قال المهدوي: وكان يلزم حفصاً مثل ذلك، فيما شاكل هذه المواضع، وهو لا يفعله، فلم يكن لقراءته وجه من الاحتجاج إلا اتباع الأثر في الرواية». (ينظر: الدر المصون ٤٣٦/٧).

(٣) قال في النشر: «ووجه السكت في: ﴿عِوَجَا ۜ﴾؛ قصد بيان أنَّ: ﴿قَيِّمًا﴾ [٢]، بعده ليس متصلاً بما قبله في الإعراب، فيكون منصوباً بفعل مضمر تقديره: (أنزله قيما)، فيكون حالاً من الهاء في: (أنزله)». (ينظر: النشر ٤٢٦/١، والدر المصون ٤٣٤/٧).

(٤) قال في النشر: «ووجه السكت في: ﴿مَّرْقَدِنَا ۜ﴾؛ بيان أن كلام الكفار قد انقضى، وأن قوله: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٥٢]؛ هذا ليس من كلامهم؛ فهو إما من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين». (ينظر: النشر ٤٢٦/١، والدر المصون ٤٣٥/٧ ـ ٤٣٦).

و﴿مَنۜ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧][1].

و﴿بَلۜ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤][2].

وبالسكت جزم الشاطبي، إذ قال في حرزه[3]:

وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي (عِوَجاً) بَلَا
وَفِي نُونِ (مَنْ رَاقٍ) وَ(مَرْقَدِناَ) وَلَا مِ (بَلْ رَانَ) وَالْبَاقُونَ لَا سَكْتَ مُوصَلَا [٤٢٨]

والوجه الآخر: عدم السكت عليها ـ كغيره ـ.

وهما صحيحان من طريق المتن، كما تقدم في بابه[4].

٧٤٢ ـ مِنْ لَدْنِهِ [لِلضَّمِّ سَكِّنْ][5] وَأَشِمْ ....

---

(١) وجه السكت في: ﴿مَنۜ رَاقٍ﴾؛ لئلا يتوهم أنها كلمة واحدة على (فعَّال) اسم فاعل للمبالغة من (مَرَق) (يَمْرق) فهو (مرَّاق)، مع صحة الرواية في ذلك. (ينظر: الدر المصون ٤٣٦/٧، والنشر ٤٢٦/١).

(٢) وجه السكت في: ﴿بَلۜ رَانَ﴾؛ قصد بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان، مع صحة الرواية في ذلك، نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٤٢٦/١).

(٣) ينظر: حرز الأماني ص (٦٦)، الأبيات رقم (٨٣٠ ـ ٨٣١).

(٤) قال في النشر: «فروى جمهور المغاربة وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد وعمرو: السكت، وهذا الذي في: الشاطبية، والتيسير، والهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، والتلخيص، والتذكرة، وغيرها، وروى الإدراج في الأربعة ـ كالباقين ـ: أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران، وغير واحد من العراقيين، وروى عنه كلًّا من الوجهين: أبو القاسم بن الفحام في تجريده، واتفق صاحب المستنير والمبهج والإرشاد على الإدراج في: ﴿عِوَجَاۜ﴾، و﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾ كالجماعة، وعلى السكت في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف، وروى الحافظ أبو العلاء في غايته السكت في: ﴿عِوَجَاۜ﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، قلتُ: فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه، وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٩)، والإتحاف ٢٠٨/٢ ـ ٢٠٩، والنشر ٤٢٥/١).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**لِلضَّمِّ سَكِّنْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**فِي الضَّمِّ أَسْكِنْ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه: (**للضَّمِّ أَسْكِنْ**).

٧٤٢ ـ .... وَاكْسِرْ سُكُونَ النُّونِ(١) وَالضَّمَّ(٢): صُرِمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [٢].

فـ(**لِلضَّمِّ سَكِّنْ وَأَشِمْ**)؛ أي: اقرأه بتسكين الدال، وإشمامها الضم(٣).

(**وَاكْسِرْ سُكُونَ النُّونِ**).

(**وَ**)اكسر.

(**الضَّمَّ**)؛ أي: ضم الهاء، وصلها بياء لفظية(٤).

وذلك للمرموز إليه بصاد: (**صُرِمْ**)(٥)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

فتصير: (لَدْنِهِيْ)(٦).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون الثانية: (**النُّونِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح النون الثانية: (**النُّونَ**)، وهو الوجه الآخر في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم مع التشديد: (**وَالضَّمَّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك الذي في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بضم الميم: (**وَالضَّمُّ**)، وهو الاختيار في بعض نسخ شرح ابن الناظم، والثالث: بجر الميم مع التشديد: (**وَالضَّمِّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٣) قال النويري: «قيَّد الإسكان والضم للضد». (ينظر: شرح النويري ٤/٥).

(٤) وهي مرسومة في مصاحفهم: (قل)؛ من غير ألف. (ينظر: الكشف ٥٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٧٨)، واللباب ٣٨٨/١٢، وشرح النويري ٤٣٨/٤ ـ ٤٣٩، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢٠٥/٢، والهادي ٣٧٩/٢).

(٥) ومعنى قوله: (**صُرِمْ**)؛ أي: قُطِعْ، وصَرَم الشيء؛ جزَّه وقطعه، وصرم النخل؛ جدَّه، وصرم عنده شهرا كاملا؛ قضى عنده وأقام، وصرم الصديق؛ إذا هجره وقاطعه.

(٦) في الأصل: (لديهن)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٠٨/٢).

فتسكين الدال تخفيفاً كتسكين ضاد[(١)]: (عضُد)، فالتقت[(٢)] مع النون الساكنة، فكُسِرَت النون[(٣)] وتبعه كسر الهاء، وكان حقه أن يكسر أول الساكنين[(٤)]، إلا أنه يلزم منه العود إلى ما فرَّ منه، ووُصِلَتْ بياء؛ لأنها بين متحركين، والسابق كسر وإشمام الدال؛ للتنبيه على أصلها في الحركة[(٥)].

وهو هنا عبارة عن ضم الشفتين مع الدال[(٦)]

---

(١) في الدر المصون والإتحاف: «كتسكين عين: (عضد)». (ينظر: الدر المصون ٤٣٧/٧، والإتحاف ٢٠٩/٢).

(٢) في الأصل: (فالتفتت)، من الالتفات، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢).

(٣) لالتقاء الساكنين. (ينظر: الدر المصون ٤٣٧/٧).

(٤) وذلك على القاعدة المعروفة. (ينظر: الدر المصون ٤٣٧/٧).

(٥) من قوله: «فتسكن الدال. . .الخ»، إلى هنا، الكلام بحروفه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وهو كذلك موجود بنصه في شرح المنير السمنودي على الطيبة. (ينظر: الكشف ٥٤/٢، والدر المصون ٤٣٧/٧ ـ ٤٣٨، واللباب ٤١٨/١٢، والإتحاف ٢٠٩/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)».

(٦) وهاهنا مسألة؛ وهي: هل ضمُّ الشفتين بالإشمام يكون عقب النطق بالدال أم مع النطق بها؟ قولان لأهل الأداء؛ فرجح الإمام مكي، والداني، وأبو عبدالله الفاسي، وغيرهم، أن الإشمام يكون عقب النطق بالدال الساكنة كما نقله عنهم في غيث النفع، وإلى هذا القول ذهب صاحب الدر المصون ـ وتبعه صاحب اللباب ـ حيث قال: «والإشمام هنا عبارة عن ضم الشفتين من غير نطق، ولهذا يختص به البصير دون الأعمى، هكذا قرَّره القراء، وفيه نظر، لأن الإشمام المشار إليه إنما يتحقق عند الوقف على آخر الكلمة فلا يليق إلا بأن يكون إشارة إلى حركة الحرف الأخير المرفوع إذا وقف عليه، نحو: (جاء الرجل)، وهكذا قدَّره النحويون، وأما كونه يؤتى به في وسط الكلمة فلا يتصور إلا أن يقف المتكلم على ذلك الساكن ثم ينطق بـ(ياء) الكلمة، وإذا جربت نطقك في هذا الحرف الكريم وجدت الأمر كذلك، لا ينطق به بالدال الساكنة مشيراً إلى ضمها إلا حتى يقف عليها، ثمَّ يأتي بـ(ياء) في الكلمة»، لكن ردَّ هذا القول الجعبري في شرحه على الشاطبية، حيث قال: «والإشمام هنا ضم الشفتين مع الدال، قال الفارسي: هو تهيئة العضو للضم، وليس حركة، وتَجَوَّز الأهوازي بتسميته اختلاساً، وقال مكي: هو بعد الدال كالوقف، وليس كـ(قيل)؛ لأنه متحرك، ووافقه السخاوي، وقال: لا يدركه الأعمى، قلتُ: ليس بعده؛ =

بلا نطق[(١)]، بل هو تهيئة العضو بلا صوت، فليس هو حركة[(٢)]، ومن سمَّاه[(٣)] اختلاساً فقد تَجَوَّز[(٤)].

= لأنه إن لم يكن على حرف لزم سكته، ولم يُنْقَل، أو على حرف، فإن كان النون فهي المشمة، لا الدال، والتقدير: الدال، فهذا خلفٌ، أو هو على الدال فهو الـمُدَّعَى» وبه قال المنير السمنودي في شرحه، وصاحب الإتحاف، والنويري في شرحه، حيث قال: «والإشمام هنا هو ضم الشفتين مع الدال»، وهو اختيار الشارح، بينما لم يتعرض له ابن الناظم في شرحه ولا صاحب الهادي، ونقل الشيخ عبدالفتاح القاضي كلاماً عن صاحب غيث النفع، وما تضمنه من نقل كلام الجعبري المذكور أعلاه، ثم قال بعد ذلك: «والظاهر أن الحق مع الجعبري». (ينظر: كنز المعاني ص (٥٦٠)، (خ)، وغيث النفع ص (٢٧٧)، وشرح النويري ٤/٥، والإتحاف ٢٠٩/٢، والبدور الزاهرة ص (١٨٨)، والدر المصون ٤٣٨/٧).

(١) يعني بلا نطق وصوت لقلقلة الدال، وهاهنا سؤال هل ينطق بقلقلة الدال الساكنة أم لا؟ على قولين؛ الأول: نص على وجوب قلقلة الدال مع الإشمام شيخنا الكبير محمد كريم راجح ـ وذلك من قراءتي عليه وإسنادي إليه ـ، وهو اختيار صاحب فريدة الدهر الشيخ محمد ابراهيم سالم، وهو كذلك اختيار الشيخ الدكتور أيمن سويد حيث صرح بذلك ونطق به في الحلقة المسجلة مع فضيلته في مشروع التسجيل الصوتي للأداء القرآني ـ اتساق ـ، والشيخ أبو عبدالله منير المظفر ـ فيما تلقيته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى ـ، وشيخ الإسكندرية الشيخ محمد عبدالحميد ـ في الحلقة المسجلة بصوته في مشروع الأداء القرآني (اتساق) ـ، وقلقلة الدال هي ـ أيضاً ـ اختيار المغاربة على ماذكره الشيخان الجليلان؛ الشيخ محمد السحابي والشيخ مصطفى البحياوي، حيث نصَّا على ذلك دراية وأداءً، كما في الحلقة المسجلة معهما في مشروع الأداء الصوتي، بينما نصَّ الشيخ إبراهيم الأخضر بن علي القيم ـ من قراءتي عليه بالقراءات العشر ـ على عدم القلقلة في الدال، وهو اختيار الشيخ محمد تميم الزعبي ـ فيما تلقيته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى بمضمن كتابه الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي ـ، وهو ـ أيضاً ـ اختيار الشيخ عبدالحكيم عبداللطيف كما نصَّ على ذلك ونطق به في الحلقة المسجلة معه في برنامج الأداء الصوتي ـ اتساق ـ؛ وذلك لأن النطق بها يؤدي إلى تحرك الحرف المشم، والأصل في الإشمام الإشارة بالحركة دون النطق بها، وهو مفهوم كلام الشارح ـ الترمسي ـ هنا، ومعناه موجود في كلام صاحب الإتحاف حيث قال: «وهو هنا عبارة عن ضم الشفتين مع الدال بلا نطق». (ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢، وفريدة الدهر ٣١٠/٣).

(٢) قال بذلك: الفارسي ومكي ومن تابعهم، كما نقله صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢).

(٣) والذي سمَّاه اختلاساً هو: الأهوازي. (ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٠٩/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ).

والباقون: بضم الدال، وسكون النون، وضم الهاء[١].

وابن كثير: يصلها بواو، على أصله.

وتقدَّم:

تخفيف: ﴿وَيُبَشِّرُ﴾ [٢]؛ لأهل شفا[٢].

وإبدال[٣]: ﴿وَهَيِّئْ﴾ [١٠]، و﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [١٦]؛ لأبي جعفر[٤]، وكذا حمزة، وهشام؛ وقفاً[٥].

وإمالة: ﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ [١١]؛ لدوري الكسائي[٦].

٧٤٣ ـ مِرْفَقًا افْتَحْ اكْسِرَنْ[٧]: عَمَّ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مِّرْفَقًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ [١٦].

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ الميم.

---

(١) وذلك على الأصل، إذ لا ضرورة لتحريكها. (ينظر: الكشف ٢/٥٥).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٢٧ ـ ٥٢٨)، والنشر ٢/٢٣٩، والإتحاف ٢/٢٠٩.

(٣) في كلا الموضعين رُسِمَتَا في الأصل من دون واو العطف: (هيئ، يهيئ).

(٤) فيبدلها أبو جعفر، فتصير يائين، الثانية منهما خفيفة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ١/٣٩٠، والإتحاف ٢/٢١٠).

(٥) فيقف عليه حمزة، وهشام بخلفه: بوجه واحد على التخفيف القياسي، وهو إبدال الهمزة ياءً ـ كأبي جعفر ـ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وحُكِيَ فيها وجه ثان؛ وهو الوقف بألف على التخفيف الرسمي، ولا يجوز، وحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو التحقيق، ولا يصح، ووجه رابع، وهو حذف حرف المد المبدل من الهمزة لأجل الجزم، ولا يجوز، نصَّ على ذلك كله في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٦٩، والإتحاف ٢/٢١٠).

(٦) وذلك بإمالة الألف الثانية، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٨)، والنشر ٢/٣٨، والإتحاف ٢/٢١٠).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**اكْسِرَنْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها: بزيادة واو العطف: (**وَاكْسِرًا**)، والثالث: (**اكْسِرًا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

و(**اكْسِرَنْ**)؛ الفاء.

أي: اقرأه بفتح الميم، وكسر الفاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بكسر الميم، وفتح الفاء[١].

وعلى الأول؛ فُخِّمَت الراء.

وعلى الثانية؛ رُقِّقَتْ على الصحيح، بل الصواب ـ كما قاله جمع ـ؛ لأن الكسرة لازمة، وإن كانت الميم زائدة فيه[٢].

وتقدَّم إمالة راء: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ﴾ [١٧]؛ وصلاً، للسوسي بخلفه[٣].

٧٤٣ ـ ....وَخِـــفْ[٤] تَزَّاوَرُ[٥]: الْكُوفِي. وَتَزْوَرُّ: ظَرُفْ[٦]

---

(١) (المَرْفق)، و(المِرْفق)، لغتان فيما يرتفق به، وكذلك هما لغتان في مرفق اليد أيضاً، وقيل: بفتح الميم مصدر، كالمرجع، وبكسرها للعضو، وأنشد الفراء جمعاً بين اللغتين: (بتُّ أُجَافِي مِرْفَقاً عَنْ مَرْفَقِ). (ينظر: الكشف ٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٠ ـ ٥٨١)، واللباب ٤٣٩/١٢، وشرح النويري ٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢١٠/٢، والهادي ٨/٣).

(٢) قال في النشر: «وأمَّا: ﴿مِّرْفَقًا﴾، فقد ذكر بعض أهل الأداء تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة؛ من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها، وبه قطع في التجريد، وحكاه في الكافي ـ أيضاً ـ عن كثير من القراء، ولم يرجح شيئاً، والصواب فيه: الترقيق، وأن الكسرة فيه لازمة، وإن كانت الميم زائدة»، وهو اختيار صاحب الإتحاف، ورجَّحه في غيث النفع. (ينظر: النشر ١٠٤/٢، والإتحاف ٢١٠/٢، وغيث النفع ص (٢٧٧)).

(٣) فأمالها السوسي ـ بخلفه ـ وصلاً، وفتحها الباقون، وأما في الوقف فكلٌّ على أصله. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٧٧/٢، والإتحاف ٢١٠/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الخاء؛ على الأمر: (**وَخِفْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الخاء؛ على الخبر: (**وَخَفْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الزاي مع التشديد: (**تَزَّاوَرُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الزاي بلا تشديد: (**تَزَاوَرُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الظاء المشالة، =

٧٤٤ ـ كَـمْ.............................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ﴾ [١٧].

فـ(ـخِفْ) ﴿تَزَّاوَرُ﴾؛ أي: اقرأه بتخفيف الزاي المفتوحة، وتخفيف الراء.

(الْكُوفِي)[١]؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على حذف إحدى التاءين؛ لأن أصله (تتزاور)[٢].

(وَ)قرأه.

﴿تَزْوَرُّ﴾؛ بإسكان الزاي، من غير ألف بعدها، وبتشديد الراء؛ بوزن: (تَحْمَرُّ).

المرموز إليهما بأولى قوله: (ظَرُفْ[٣]) (كَمْ[٤])؛ أي: يعقوب، وابن عامر.

من (الإزْوِرَار)، وأصله: الميل، والأَزْوَر[٥]؛ المائل [٤٢٩] بعينه، وبغيرها[٦].

= وضم الراء؛ على البناء للفاعل: (ظَرُفْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الظاء المشالة، وفتح الراء: (ظُرَفْ)، والثالث: بضم الظاء المشالة، وكسر الراء؛ على البناء للمفعول: (ظُرِفْ).

(١) هكذا ضُبطت في الأصل: (الْكُوفِي)، ولعل الأليق بالسياق: (للكُوفِي).

(٢) فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً، فالعلة فيه كالعلة في: ﴿تَسَآءَلُونَ﴾ [النساء: ١]، و﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]. (ينظر: الكشف ٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، والدر المصون ٤٥٧/٧ ـ ٤٥٨، واللباب ٤٤١/١٢، وشرح النويري ٦،/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢١١/٢، والهادي ٨/٣).

(٣) و(ظَرُفْ)؛ من الظرافة، وهو الجمال، يُمْدَحُ به الرجل وغيره، والظَّرف: البَراعةُ وذكاء القلب، وقيل: الظرفُ حسنُ العِبارة، وقيل: حسن الهيئة، وقيل: الحِذْقُ بالشيء، وقيل: الظَّرفُ في اللسان؛ البلاغةُ، وفي الوجه؛ الحُسْنُ، وفي القلب؛ الذَّكاء.

(٤) ومعنى قوله: (كَمْ)؛ اسم يقع على العدد، وهي على قسمين؛ استفهامية وتستعمل في السؤال عن العدد، وخبرية؛ وتستعمل في التكثير.

(٥) في الأصل: (والأزورا)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢١١/٢).

(٦) وقول الزور؛ ميل عن الحق، فالمعنى: وترى الشمس إذا طلعت تنقبض عنهم. (ينظر: الكشف ٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، والدر المصون ٤٥٧/٧، واللباب ٤٣٩/١٢).

وقرأه الباقون ـ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر ـ: بفتح الزاي مشددة، وألف بعدها، وتخفيف الراء.

على إدغام التاء في الزاي(١).

٧٤٤ـ ....**وَمُلِئْتَ**(٢) **الثِّقْلُ: حِرْمٌ**(٣) ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مُلِئْتَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [١٨].

فـ**(ـالثِّقْلُ)**؛ أي: قراءته بتشديد اللام الثانية(٤).

للمرموز إليهم بقوله: **(حِرْمٌ)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر.

وقرأه الباقون: بتخفيف اللام(٥).

وكلٌّ على أصله في الهمز؛ إبدالاً، وعدمه(٦).

وضمَّ عين: ﴿رُعْبًا(٧)﴾؛ ابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر،

---

(١) فهو من البناء على (تَزَاورَت)، فأصلها (تَتَزاور) بتاءين؛ ثم أُدْغَمَتْ إحدى التاءين في الزاي، وحَسُن الإدغام، لأنه ينقل التاء إلى لفظ الزاي، فالزاي أقوى من التاء بكثير. (ينظر: الكشف ٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، والدر المصون ٤٥٧/٧، واللباب ٤٤١/١٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام بلا تشديد: (**مُلِئْتَ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر اللام مع التشديد: (**مُلِّئْتَ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٤) للمبالغة والتكثير، والتشديد لغة فيه. (ينظر: الكشف ٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، واللباب ٤٤١/١٢).

(٥) والتخفيف والتشديد لغتان. (ينظر: الكشف ٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، واللباب ٤٤١/١٢).

(٦) فأبدل همزها ياء ساكنة: أبو عمرو بخلفه، والأصبهاني، وأبو جعفر، كوقف حمزة. (ينظر: الإتحاف ٢١١/٢).

(٧) في الأصل ضبطت بالياء التحتية: (رعيا)، وهو تصحيف.

ويعقوب(١).

٧٤٤ ـ ....وَرْقِـكُـمْ سَاكِنُ(٢) كَسْرٍ: صِفْ فَتًى شَافٍ حَكَمْ(٣)

[واخْتُلِفَ في](٤) ﴿وَرْقِكُمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ﴾ [١٩].

فقرأه: (سَاكِنُ كَسْرٍ)(٥)؛ أي: بسكون الراء(٦).

المرموز إليهم بقوله: (صِفْ فَتًى شَافٍ(٧) حَكَمْ(٨))؛ أي: شعبة،

(١) وقرأ الباقون: بإسكانها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٣)، البيت رقم (٤٥٤)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٢١١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (سَاكِنُ)، والثاني: بفتح النون: (سَاكِنَ)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بفتح الحاء والكاف: (حَكَمْ)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية) ـ على أحد الوجهين فيه ـ، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الحاء، وكسر الكاف: (حُكِمْ)، ثم كُتب في الهامش (حُلِمْ)، وكُتب عليه (صح)، فصار الوجه الأخر ـ وهو الوجه الثالث من أوجه ضبط الكلمة ـ في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية): بضم الحاء، وبلام مكسورة مكان الكاف: (حُلِمْ)، والرابع: بفتح الحاء، وبلام مضمومة مكان الكاف: (حَلُمْ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والخامس: بفتح الحاء، وضم الكاف: (حَكُمْ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (حَكَمْ)، (حُكِمْ)، (حُلِمْ)، (حَلُمْ)، (حَكُمْ).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته مجاراة لصنيع الشارح في نظائره.

(٥) قال النويري: «وقيد السكون للضد». (ينظر: شرح النويري ٥/٦).

(٦) والسكون في الراء؛ للتخفيف، وهو لغة تميم. (ينظر: الكشف ٢/٥٨، وشرح الهداية ص (٥٨١)، واللباب ١٢/٤٤٩، وشرح النويري ٥/٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢/٢١٢، والهادي ٣/٩).

(٧) وقوله: (شَافٍ)؛ اسم فاعل من قولهم: الطبيب شاف، والدواء شافٍ، وكله بمشيئة الله تعالى.

(٨) معنى قوله: (حَكَمْ) ـ بفتح الكاف ـ؛ أي: هو الحاكم أو القاضي؛ لأن كلاهما يمنع الظالم من الظلم، وقد تأتي بمعنى: مَنَعَ على وجه المصلحة، أما على وجه ضبط الكاف بالضم: (حَكُمْ)، فإن معنى الكلمة يكون: صار حكيماً، وهو الذي =

وحمزة، وخلف عن نفسه، وروح، وأبو عمرو.

وهو مخفف من **قراءة الباقين**: بكسرها.

كـ(ـنَبْقْ)، و(نَبِق)[١].

تنبيه[٢]: ﴿لِشَاْيْءٍ﴾ [٢٣]، في هذا الموضع مرسوم بألف بعد الشين، وليس في القرآن الكريم نظيره، وأما ما قيل[٣]: أنها تزاد في كل لفظ ﴿شَيْءٍ﴾ من القرآن فلا يعول عليه[٤]. ولذا قال في الرائية[٥]:

فِي الْكَهْفِ شِيءٌ لِشَاىءٍ بَعْدَهُ أَلِفٌ ... وَقُولُ فِي كُلِّ شَيءٍ لَيسَ مُعْتَبَرَا

٧٤٥ ـ وَلَا تُنَوِّنْ مِائَةٍ: شَفَا......... ......

(وَلَا تُنَوِّنْ ﴿مِائَةٍ﴾).

= يتقن الأشياء ويحكمها، أو هو صاحب الحكمة، والعلم بحقائق الأشياء مع العمل بمقتضاها، وقد ضُبطت في بعض النسخ ـ كما بينته آنفاً ـ على معنى الحلم والأناة والعقل وكظم الغيظ عند الغضب: (**حَلُمْ**).

(١) والكسر؛ على الأصل، وهو لغة الحجازيين. (ينظر: الكشف ٥٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨١)، والدر المصون ٤٦٢/٧، واللباب ٤٤٩/١٢، وشرح النويري ٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢١٢/٢، والهادي ٩/٣).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٢٧٨).

(٣) ونُقِلَ هذا القول عن محمد بن عيسى، حيث قال: «رأيتها في مصحف عبدالله بن مسعود كلها (شَائ)؛ بالألف». (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد ص (٥٦)).

(٤) اتفقت المصاحف على زيادة ألف بين الشين والياء في هذا الموضع، واخْتُلِفَ فيما سواه، وهذه الألف إنما زيدت علامة على فتح الشين على ما كان من الاصطلاح، ومن قال إن كل لفظة (شيء) فبألف فقوله غير معتبر، على الصحيح، قال الداني: «لم أجد شيئاً من ذلك في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف». (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد ص (٥٦)، البيت رقم (١٦٢)، وشرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب ص (٧١)).

(٥) ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد ص (٥٦)، البيت رقم (١٦٢)).

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [٢٥].

أي: اقرأه بغير تنوين التاء[١].

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه مضاف إلى: ﴿سِنِينَ﴾، أوقعوا الجمع فيه موقع المفرد، و(مائة) واحد وقع موقع الجمع؛ لأن مميز الثلاثة إلى العشرة مجموع مجرور كـ(ثلاثة أيام)، فقياسه (ثلاث مئات)، لكن وُحِّدَ اعتماداً على العقد السابق، ومميز (المائة) موحد مجرور، فقياسه (مائة سنة)، وجمع بينها على الأصل[٢].

قال الفراء[٣]: «في العرب من يضع سنين موضع سنة».

والباقون: بالتنوين.

لأنه لما عدل عن قياسه عدل عن إضافته، فيكون: ﴿سِنِينَ﴾ بدلاً من: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾، أو عطف على رأي الكوفيين[٤].

وتقدَّم إبدال همزته ياء مفتوحة لأبي جعفر[٥]، وكذا حمزة في الوقف[٦].

---

(١) قال في الدر المصون: «وقد أنحى أبو حاتم على هذه القراءة، ولا يلتفت إليه». (ينظر: الدر المصون ٤٧٠/٧، واللباب ٤٦٣/١٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٧٠/٧، والإتحاف ٢١٢/٢، وشرح النويري ٧/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والكشف ٥٨/٢، واللباب ٤٦٣/١٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٨/٢، والإتحاف ٢١٢/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٥٨/٢، والدر المصون ٤٧١/٧، واللباب ٤٦٣/١٢، والإتحاف ٢١٢/٢ ـ ٢١٣، وشرح النويري ٧/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٢١٣/٢.

(٦) فتسهل الهمزة بإبدالها ياءً مفتوحة. (ينظر: النشر ٤٣٨/١).

٧٤٥ ـ ....وَلَا يُشْرِكْ[١] خِطَابٌ مَعَ جَزْمٍ: كَمَّلَا[٢]

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا يُشْرِكُ [٤٣٠] فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [٢٦].

فـ(**ـخِطَابٌ مَعَ جَزْمٍ**)؛ أي: قراءته بتاء الخطاب، مع جزم الكاف.

للمرموز إليه بكاف: (**كَمَّلَا**)[٣]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

على أنه نهيٌ[٤].

والباقون: بياء الغيب، ورفع الكاف.

على الخبر[٥].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**يُشْرِكْ**)، والثاني: بالتاء؛ على الخطاب: (**تُشْرِكْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وقد اختلف ـ في هذا الموضع ـ منهج الشيخ المحقق أيمن سويد في تحقيقه لمتن الطيبة ـ ومنهجه أنه يذكر الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في كلام الناظم ـ، والقيد المذكور هنا هو قول الناظم: (**خِطابٌ**)، فكان حقه ـ بحسب منهجه ـ أن يضبطها بالياء التحتية، لكنه ضبطها بالتاء على بالخطاب، ولعله تعمد فعل ذلك ـ أعني مخالفة منهج ضبط الكلمة بعكس قيدها المذكور في المتن ـ؛ ليبين جواز المنهجين.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الكاف، وفتح الميم مع التشديد: (**كَمَّلَا**)، والثاني: بضم الكاف، وكسر الميم مشددة؛ على البناء للمفعول: (**كُمِّلَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الكاف، وضم الميم بلا تشديد؛ على البناء للفاعل: (**كَمُلَا**).

(٣) ومعنى قوله: (**كَمَّلَا**) ـ على البناء للفاعل ـ؛ أي جَعَله كاملاً، وأما على البناء للمفعول فالمعنى: جُعِل كاملاً، وأصله ـ على كلا الوجهين ـ من الفعل (كَمَلَ) (يكمُل)، كمالاً، فهو كامل، كمل الشيء؛ تمت أجزاؤه أو صفاته فصار كاملاً، وكمل الشهر؛ تم دوره، وكمل العمل؛ تم إنجازه.

(٤) وعلى الالتفات إليه؛ بالرجوع من الغيبة إلى الخطاب؛ والمعنى؛ أي: ولا تشرك أنت أيها الإنسان. (ينظر: الدر المصون ٤٧٢/٧، والإتحاف ٢١٣/٢، وشرح النويري ٨/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والكشف ٥٩/٢، واللباب ٤٦٥/١٢).

(٥) فجعل (لا) نافية، والفعل أُسْنِدَ لضمير الله ـ ﷻ ـ، حملاً على قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟﴾إلى قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ﴾، أي: ولا يشرك الله في حكمه أحدا. (ينظر: الكشف ٥٩/٢، والدر المصون ٤٧٢/٧، واللباب ٤٦٥/١٢).

وتقدَّم ضم غين: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ [٢٨]، وإسكان داله، وقلب ألفها واواً؛ لابن عامر(١).

تنبيه(٢): اخْتُلِفَ في إمالة: ﴿كِلْتَا﴾ [٣٣]، وقفاً لأهلها، فذكرها لهم جماعة من أهل الأداء؛ معللين له بأن الألف للتأنيث(٣)، وزنها (فِعْلى)، كـ(إِحْدَى)، و(سِيما)، والتاء مبدلة من واو، الأصل: (كِلْوِيّ)، ولكن الجمهور على الفتح؛ لأن ألفها للتثنية، ومفرده؛ (كلت)(٤).

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٧)، والنشر ٢٥٨/٢، والإتحاف ٢١٣/٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٧)، والنشر ٢٥٨/٢، والإتحاف ٢١٣/٢، وغيث النفع ص (٢٨٠).

(٣) وهو مذهب البصريين، نصَّ على ذلك: سيبويه، والداني في الموضح وجامع البيان. (ينظر: الموضح في الفتح والإمالة بين اللفظين ص (٧٠٧)، والكتاب ٣٦٤/٣، والنشر ٧٨/٢، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

(٤) وهو مذهب الكوفيين، نصَّ على ذلك: سيبويه، والداني في الموضح وجامع البيان، وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، الأبيات رقم (٢١٠ ـ ٢١٢):

وَالْكَسْرُ فِي سَبْعٍ بِسِيْمَا ذِكْرَى ... عِيسَى وَضِيزَى ثُمَّ إِحْدَى الشِّعْرَى
كِلْتَا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ... وَهْيَ مُثَنًّى عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ
وَفَتْحُ كُلٍّ أَوْ مُمِيلٍ أَعْلَى ... سِتٌّ وَأَرْبَعُونَ كُلٌّ فُعْلَى

وقال في (البدر المنير)، سورة الكهف، البيت رقم (٦٥٨):

وَكِلتَ كَفِعْلَي اجْعَلْ أَوِ افْتَحْ لِكُلِّهِمْ ... أَوِ افْتَحْ فَقَطْ عِنْدَ الْمُمِيْلِ وَفُضِّلَا

وقال غيث النفع: «لم نذكر في الممال: ﴿كِلْتَا﴾ [٣٣]، إن وُقِف عليها؛ لأن الفتح فيه أشهر وأرجح عند أهل الأداء، بل حكى ابن أبي شريح وغيره الإجماع عليه، وجنح إليه المحقق، وقلنا بإمالتها كما هو مذهب أئمتنا العراقيين قاطبة؛ كابن سوار وسبط الخياط وغيرهم، فإمالتها لهم وبصري؛ لأنها (فِعْلَى)؛ كـ(إِحْدَى)، و(سيما)، والظاهر عندي ـ حيث ثبت فيها النص بالفتح والإمالة ـ: أنها تمال للبصري وورش، لأن ألفها عند البصريين ثابت، والتاء مبدلة من واو، والأصل: (كلوى)، ولا تمال للأخوين؛ لأنهما من الكوفيين، وألفها عندهم ألف تثنية، واحدها (كلت)، وهي لا تمال بإجماع، وما ذكرناه من أن ألفها للتأنيث عند البصريين وللتثنية عند الكوفيين نص عليه غير واحد من أئمة القراءة والنحو؛ كالداني في موضحه، وجامعه، وسيبويه، والله أعلم». (ينظر: الموضح في الفتح والإمالة بين اللفظين ص (٧٠٧)، والكتاب ٣٦٤/٣، والنشر ٧٨/٢، وغيث النفع ص (٢٨٠)، وجامع الخيرات ص (٤٦١)، (٥٢٣)).

قال المصنف[١]: «والوجهان جيدان، ولكني إلى الفتح أجنح؛ فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي، وابن المبارك[٢]».

٧٤٦ ـ وَثُمُرٌ[٣] ضَمَّاهُ بِالْفَتْحِ: ثَوَى   نَصْرٌ[٤]. بِثُمْرِهِ[٥]: ثَنَا شَادٍ نَوَى.
٧٤٧ ـ سَكِّنْهُمَا: حَلَا[٦]..........   ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿ثُمُرٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ﴾ [٣٤].

(١) ينظر: النشر ٧٨/٢.

(٢) هكذا ضُبط اسمه في الأصل مقروناً بواو العطف: (وابن المبارك)، فصار معطوفاً على الكسائي، وهو كذلك في الإتحاف، ولم يعلق عليه محققا الإتحاف بشيء، فأوهم صنيع الشارح ـ وصنيع صاحب الإتحاف ـ أن الكسائي وابن المبارك شيئين مختلفين، وليس ذلك كذلك، فالذي جاء في نص النشر: «فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي؛ سَوْرَةُ بن المبارك»، وهو الصواب؛ لأن سورة بن المبارك الخراساني الدينوري أحد رواة الكسائي، حيث روى عن الكسائي القراءة وهو من المكثرين في الرواية عنه، وكان مما نقله عن الكسائي: الفتح في (كِلْتَا). (ينظر: النشر ٧٨/٢، والإتحاف ٢١٤/٢، وغاية النهاية ٣٢١/١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الثاء والميم: (**ثُمُرٌ**)، والثاني: بفتح الثاء والميم: (**ثَمَرٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الراء مع التنوين: (**نَصْرٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الراء مع التنوين: (**نَصْرٍ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الثاء، وسكون الميم: (**بثُمْرِه**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الثاء، وسكون الميم: (**بِثَمْرِهِ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم الحاء، وفتح اللام مع التنوين، وبالألف الممدودة: (**حُلاً**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الحاء، وفتح اللام بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**حُلَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه: بضم الحاء، وفتح اللام مع التنوين، وبالألف المقصورة: (**حُلًى**)، والرابع: بفتح الحاء، وفتح اللام بلا تنوين: (**حَلَا**).

فـ(**ـضَمَّاهُ بِالْفَتْحِ**)[١]؛ أي: قرأه بفتح الثاء والميم[٢].

المرموز إليهما بقوله: (**ثَوَى نَصْرٍ**[٣])؛ أي: أبو جعفر، ويعقوب، وعاصم.

وقرأ: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ﴾ [٤٢].

بالترجمة المذكورة.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**ثَنَا شَادٍ**[٤] **نَوَى**[٥])؛ أي: أبو جعفر، وروح، وعاصم.

و(**سَكِّنْهُمَا**)؛ أي: اقرأ بتسكين الميم، مع ضم الثاء؛ في: ﴿ثَمَرٌ﴾ [٣٤]، و﴿بِثَمَرِهِۦ﴾ [٤٢][٦].

للإمام المرموز إليه بحاء: (**حَلَا**)؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بضم الثاء والميم معاً فيهما[٧].

---

(١) قال النويري: «وقيَّد الفتح؛ للضد». (ينظر: شرح النويري ٩/٥).

(٢) اسم جنس مفرده (ثَمَرة)، كـ(شَجَر)، و(شَجَرَة)، و(بَقَر)، و(بَقَرة)، و(جَزَر)، و(جَزَرة)، قال في الإتحاف: «يعني ـ أي الثَمَر ـ؛ حَمْل الشجر». (ينظر: الدر المصون ٨١/٧، وشرح الهداية ص (٥٨٢)، والكشف ٥٩/٢).

(٣) ومعنى قوله: (**نَصْرٍ**)؛ من النصرة، وهو إعانة المظلوم ونحوه.

(٤) ومعنى قوله: (**شَادٍ**)؛ الشادي هو من مدَّ صوته بإنشاد ونحوه.

(٥) ومعنى قوله: (**نَوَى**)، قصد وعزم، نوى على الأمر، قصده وعزم عليه، ونوى الشيء؛ جدَّ في طلبه، ونوى المسافر، إذا تحول من مكان آخر وبعُد، ونوى التمر؛ إذا صار له نَوىً.

(٦) قال في الإتحاف: «إمّا تخفيفاً ـ أي من قراءة الضم ـ، أو جمع (ثَمَرَة)، كـ(بَدَنَة)، و(بُدُن)»، وقال بعض أهل اللغة: الثَمْر؛ بالإسكان: المال، والثَمَر؛ بالفتح: المأكول. (ينظر: الدر المصون ٨١/٧، والإتحاف ٢١٤/٢، والكشف ٦٠/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٢)، وشرح النويري ٩/٥، والهادي ١١/٥).

(٧) قال في الإتحاف: «جمع: ثِمَار»، و(ثِمَار) جمع (ثَمَر)، و(ثُمُر) جمع (ثَمَرة)، فهو جمع الجمع، وهذا كله يراد به التكثير، وقيل: هي جمع (ثَمَر) كما قالوا: (أَسَد)، و(أُسُد)، وقيل: هي جمع (ثَمَرة)، حكاه الفارسي، والوجه الرابع: أن تكون اسماً مفرداً كـ(طُنُب)، و(عُنُق). (ينظر: الدر المصون ٨١/٧، والإتحاف ٢١٤/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٢)، والكشف ٥٩/٢).

ومعهم رويس في: ﴿بِثَمَرِهِۦ﴾ [٤٢].

وتقدَّم مد: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ﴾ [٣٤]، و﴿أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ [٣٩]، ـ في الوصل ـ للمدنيين[١].

٧٤٧ ـ ....وَمِـنْـهَـا مِـنْـهُـمَـا: دِنْ عَـــمَّ...............................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مِنۡهَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهَا مُنقَلَبٗا﴾ [٣٦].

فقرأه: ﴿مِنۡهُـمَا﴾؛ بضم الهاء، وزيادة ميم بينها وبين الألف[٢].

للمرموز إليهم بقوله: **(دِنْ[٣] عَـمَّ)**؛ أي: ابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

على أنه ضمير تثنية راجع لـ(لـلجنتين)، وعليه مصاحفهم[٤].

والباقون: بفتح الهاء، بغير ميم بعدها.

على الإفراد، وعود الضمير على (الجنة المدخولة)، وهي واحد، وعليه مصاحف؛ الكوفة، والبصرة[٥].

٧٤٧ ـ ....لَكِنَّا فَصِلْ: ثُرْ[٦] غُصْ كَمَا

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٤)، والنشر ٢/٢٣١، والإتحاف ٢/٢١٤.

(٢) قال النويري: «واستغنى بلفظ: ﴿مِنۡهَا﴾ عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٥/١٠).

(٣) قال ابن المصنف: «قوله: (دِنْ)؛ أي: جازهم، وكافئهم، وأملكهم بالإفضال».

(٤) ينظر: الكشف ٢/٦١، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، والدر المصون ٧/٤٩٠، واللباب ١٢/٤٨٨.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٦٠، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، والدر المصون ٧/٤٩٠، واللباب ١٢/٤٨٨.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي ـ هنا ـ؛ فقد ضُبطت فيه: بثاء مضمومة ثم راء ساكنة: **(ثُرْ)**، والثاني: بثاء مضمومة، ثم باء ساكنة: **(ثُبْ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بثاء مكسورة، ثم باء ساكنة: **(ثِبْ)**.

واخْتُلِفَ في: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [٣٨].

(فَصِلْ)؛ أي: اقرأه بإثبات الألف بعد النون وصلاً ووقفاً[(١)].

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(ثُرْ[(٢)] غُصْ[(٣)] كَمَا[(٤)])**؛ أي: أبي جعفر، ورويس، وابن عامر.

وأصل اللفظ: (لَكِنْ أَنَا)، فنقل حركة همزة: (أنا)، إلى نون: (لكن)، وحُذِفَت الهمزة[(٥)]، فتلاقت النونان، فكان الإدغام[(٦)].

فإثبات الألف **[٤٣١]** في الوصل؛ بتعويضها عن الهمزة، ولإجراء الوصل مجرى الوقف[(٧)].

والباقون: بحذف الألف لفظاً في الوصل، وإثباتها وقفاً.

---

(١) قال النويري: «واستغنى بلفظ (لَكِنَّا) عن القيد». (ينظر: شرح النويري ١٠/٥).

(٢) ومعنى قوله: **(ثُرْ)** ـ بضم الثاء ـ؛ فعل مبني للمجهول، يقال صار ثرًّا؛ أي كَثُر وغَزُر، وعلى فتح الثاء: **(ثَرْ)**؛ اسمٌ؛ أي: غزير، فهو مأخوذ من الكثرة والغزارة، وقد يكون فعل أمر من ثار يثور، بمعنى: نهض وتحرك.

(٣) ومعنى قوله: **(غُصْ)**؛ فعل أمر من الغوص، وهو النزول تحت الماء، ويُكَنَّى به في معان كثيرة؛ ومنها الغوص في المعاني.

(٤) **(كَمَا)** بالألف الممدودة؛ قال ابن الناظم في شرح الطيبة: «يقال: كما فلانٌ شهادته، إذا كتمها»، وضبطها الخليل بن أحمد في كتاب العين بالألف المقصورة، قال في العين: «كمى: كَمَى الشهادة يَكْميها كَمْياً، أي: كَتَمها»، وقال في محيط اللغة: «كَمى الشَّهَادَةَ يَكْمي كَمْياً: إذا كَتَمَها»، وقال في الصحاح: «كَمى فلان شهادته يَكْميها، إذا كتمها، وانْكمى؛ أي: استخفى». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١)، ومختار الصحاح، مادة (كمى)، والعين (٥٧/٣)، ومحيط اللغة مادة (كمى)).

(٥) في الأصل: (الهمز).

(٦) وهذا أحسن الوجهين في تخريج هذه القراءة، وقيل: حذف همزة (أنا) اعتباطاً فالتقى المثلان فأدغم، قال في الدر الصون: «وليس بشيء؛ لجري الأول على القواعد». (ينظر: الدر المصون ٤٩١/٧).

(٧) الكلام بحروفه في الإتحاف. (ينظر: الكشف ٦١/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، واللباب ٤٨٩/١٢، وشرح النويري ٩/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ)، والإتحاف ٢١٥/٢، والهادي ١٣/٣).

على حد: ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠].

فالوقف محل وفاق(١).

ولم يذكره المصنف لوضوحه(٢).

٧٤٨ ـ يَكُنْ: شَفَا................. ....

[**واخْتُلِفَ**](٣) في: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ﴾ [٤٣].

فقرأه: بياء التذكير(٤)، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

لأنَّ تأنيث: ﴿فِئَةٍ﴾ مجازي، وللفصل بالظرف(٥).

والباقون: بتاء التأنيث.

---

(١) بين القراء العشرة، أي: أن إثبات الألف حال الوقف على: ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾، هو محل اتفاق بين القراء العشرة؛ وذلك اتباعاً للرسم، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٢٦٤):

أَنَا وَلَكِنَّا وَحَاشَ وَقْفُ كلْ ....

أي: أنَّ الأئمة القراء وإن اختلفوا في قراءة هذه الكلمات الثلاث: (أنا)، و(لكنَّا)، و(حاش)، وصلاً، إلا أنهم اتفقوا على قراءتها وقفاً؛ وذلك اتباعاً للرسم: فقرءوا: (أنا)، و(لكنَّا): بإثبات الألف وقفاً، وقرءوا كلمة (حاش): بحذف الألف وقفاً. (ينظر: الدر المصون ٤٩١/٧، وشرح النويري ٩/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/ب)، والإتحاف ٢١٥/٢، والهادي ١٣/٣، وجامع الخيرات ص (٤٦٥)).

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٨).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٤) قال ابن الناظم: «وفُهِمَ ـ أي التذكير ـ من الإطلاق»، وبمثله قال النويري في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح النويري ١٠/٥).

(٥) ينظر: الكشف ٦٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، والدر المصون ٤٩٨/٧، واللباب ٤٩٦/١٢.

على اللفظ(١).

وتقدَّم إبدال أبي جعفر(٢) همزة: ﴿فِئَةٍ﴾ ياءً مفتوحة، كوقف حمزة(٣).

٧٤٨ـ ....وَرَفْعَ(٤) خَفْضِ الْحَقِّ: رُمْ حُطْ.................................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [٤٤].

فـ(ـرَفْعَ خَفْضِ ﴿الْحَقِّ﴾)؛ أي: القراءة [برفع](٥) قاف: ﴿ٱلْحَقِّ﴾.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (رُمْ(٦)) (حُطْ(٧))؛ أي: الكسائي، وأبي عمرو.

على أنه صفة: ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾، أو خبر مضمر؛ أي: (هو الحق)، أو مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: (الحق ذلك)؛ أي: (ما قلنا)(٨).

والباقون: بالجر.

صفة للفظ الجلالة(٩).

---

(١) ينظر: الكشف ٦٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، والدر المصون ٤٩٨/٧، واللباب ٤٩٦/١٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٢١٦/٢.

(٣) فَتُسَهَّل الهمزة بإبدالها ياءً مفتوحة. (ينظر: النشر ٤٣٨/١).

(٤) انفردت نسخة الشيخ القاضي بضبطها: بفتح العين: (رَفْعَ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم العين: (رَفْعُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (بجر)، ولعله سبق قلم، والصواب ما أثبته. (ينظر: النشر ٣١١/٢).

(٦) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٧) ومعنى قوله: (حُطْ)؛ فعل أمر من حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

(٨) ينظر: الدر المصون ٤٠٠/٧، والكشف ٦٣/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، واللباب ٤٩٧/١٢.

(٩) ينظر: الدر المصون ٤٠٠/٧، والكشف ٦٣/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٣)، واللباب ٤٩٧/١٢.

وتقدَّم:

كسر واو: ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾[1].

وإفراد: ﴿ٱلرِّيحُ﴾[2].

لأهل (شفا).

وإسكان قاف: ﴿عُقْبًا﴾ [٤٤]، لعاصم، وحمزة، وخلف[3].

٧٤٨ ـ ....(يَا) نُسَيِّرُ[4] افْتَحُوا: حَبْرٌ كَرُمْ

٧٤٩ـ وَالنُّونَ أَنِّثْ، وَالْجِبَالَ[5] ارْفَعْ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [٤٧].

فـ(**يَا** ﴿**نُسَيِّرُ**﴾ **افْتَحُوا**)؛ أي: اقرؤوا بفتح الياء التي بعد السين.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَبْرٌ كَرُمْ**[6])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر.

---

(١) لأهل (شفا)، كما ذكره الشارح، وقرأ الباقون: بالفتح في الواو. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنفال، البيت رقم (٦٦٥)، والنشر ٢/٢٧٧، والإتحاف ٢/٢١٦).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٩)، والإتحاف ٢/٢١٦، والنشر ٢/٢٢٣.

(٣) وقرأ الباقون: بالضم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥١)، والنشر ٢/، والإتحاف ٢/٢١٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون العظمة؛ على البناء للفاعل: (**نُسَيِّرُ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها: بتاء مضمومة مكان النون؛ على البناء للمفعول: (**تُسَيَّرُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**وَالْجِبَالَ**)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، حيث ضُبطت فيها؛ بضم اللام: (**وَالْجِبَالُ**).

(٦) ومعنى قوله: (**كَرُمْ**)؛ أي: صار كريماً.

(وَالنُّونَ أَنِّثْ)(١)؛ أي: اقرأ لهم بتاء التأنيث(٢) قبل السين.

(وَالْجِبَالَ ارْفَعْ)؛ أي: اقرأ لهم برفع لام: ﴿ٱلْجِبَالُ﴾.

فقراءتهم بالتاء الفوقية مضمومة، وتشديد الياء التحتية؛ على البناء للمفعول، ورفع: ﴿ٱلْجِبَالُ﴾؛ على النيابة عن الفاعل، وهو الله(٣) ـ ﷻ ـ.

والباقون: بنون العظمة مضمومة، وكسر الياء مشددة(٤)، ونصب: ﴿ٱلْجِبَالَ﴾؛ على المفعول به، لقوله: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾(٥).

وتقدَّم الكلام على:

﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [٤٩](٦).

و﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [٥٠](٧).

---

(١) قال ابن الناظم: «وإنما نصَّ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ على النون، ليُعْلَم قراءة الباقين». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٦٨)).

(٢) أي: مكان النون.

(٣) وحُذِفَ الفاعل ـ وهو الله جل جلاله ـ للعلم به، وقيل: بل الفاعل من يأمره من الملائكة. (ينظر: الكشف ٢/٦٤، والدر المصون ٧/٥٠٣، واللباب ١٢/٥٠٢، وشرح النويري ٥/١١، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/ب)، والإتحاف ٢/٢١٦).

(٤) مِنْ: (سيَّر) بالتشديد. (ينظر: الدر المصون ٧/٥٠٣).

(٥) ينظر: الكشف ٢/٦٤، والدر المصون ٧/٥٠٣، واللباب ١٢/٥٠٢، وشرح النويري ٥/١١، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي (١١٢/ب)، والإتحاف ٢/٢١٦.

(٦) قال في الإتحاف: «ووقف على: ﴿مَا﴾ من: ﴿مَالِ هَٰذَا﴾: أبو عمرو، والكسائي بخلفه، كما ذكره لهما الشاطبي ـ كالداني وجمهور المغاربة ـ، ومقتضى كلام هؤلاء أن الباقين: يقفون على (اللام) دون: ﴿مَا﴾، والأصح كما في النشر: جواز الوقف على: ﴿مَا﴾ للكل، وأمَّا (اللام)؛ فيُحْتَمَل الوقف عليها؛ لِانفصالها رسماً، ويُحْتَمَل المنع؛ لكونها لام جر». (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٣٦٨)، والإتحاف ٢/٢١٦ ـ ٢١٧، والنشر ٢/١٤٤ ـ ١٤٥).

(٧) قرأه بضمِّ التاء حالة الوصل اتباعًا: أبو جعفر، وله من رواية ابن وردان وجه آخر؛ وهو إشمام الكسرة الضمّ، تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء، والوجهان صحيحان عنه مقروء بهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٠)، والنشر ٢/٢١٠، والإتحاف ٢/٢١٧).

٧٤٩ ـ ....وَثَــمْ:   أَشْهَدْتُ أَشْهَدْنَا.....................

(وَ)قَرَأَ الإمام المرموز إليه بثاء: (ثَمْ)[١]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

مكان: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [٥١].

﴿مَا أَشْهَدْنَاهُمْ﴾؛ بنون[٢]، وألف.

على الجمع؛ للعظمة[٣].

والباقون: بالتاء المضمومة[٤].

ضمير المتكلم بلا ألف[٥].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٦].

٧٤٩ ـ ....وَكُنْتَ[٧] التَّاءَ[٨] ضُمْ[٩]:

---

(١) ومعنى (ثَمْ)؛ هي إشارة إلى المكان البعيد، والمعنى: هناك، وقد جاءت في بعض المواضع مفتوحة الميم مع التشديد: (ثَمَّ).

(٢) بعد الدال. (ينظر: شرح النويري ٥/٩).

(٣) ينظر: الدر المصون ٧/٥٠٨، واللباب ١٢/٥١٠، وشرح النويري ٥/١١، وشرح المنير السمنودي (١١٢/ب)، والإتحاف ٢/٢١٧، والهادي ٣/١٥.

(٤) بعد الدال. (ينظر: شرح النويري ٥/٩).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢١١، وشرح النويري ٥/٩، والإتحاف ٢/٢١٧.

(٦) قال النويري: «واستغنى بلفظ القراءتين عن القيد». (ينظر: شرح النويري ٥/١١).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (وَكُنْتَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم التاء: (وَكُنْتُ)، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (التَّاءَ)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الهمزة: (التَّاءُ).

(٩) ضُبطت هذه الكلمة في ظاهر كلام الشارح؛ بضم الضاد؛ على الأمر: (ضُمْ)، حيث قال في الشرح: «(ضُمْ)؛ أي: اقرأه بضم تاء: ﴿كُنتَ﴾»، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الضاد؛ على الإخبار: (ضَمْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

٧٥٠ ـ سِــوَاهُ........................ ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [٥١].

فـ(**ـالتَّاءَ ضُمْ**)؛ أي: اقرأه بضم تاء: ﴿كُنتُ﴾.

إخباراً عن نفسه ـ تعالى[١] ـ.

وهذا كلُّ العشرة **[٤٣٢]**.

(**سِوَاهُ**)؛ أي: غير أبي جعفر.

أمَّا هو[٢] فقرأه: بفتح التاء.

خطاباً للنبي ﷺ؛ ليعلم أمته أنه لم يزل محفوظاً من أول نشأته، لم يعتضد بمضل، ولا مَالَ إليه ﷺ[٣].

٧٥٠ ـ ....وَالنُّونُ يَقُولُ[٤]: فَرَدَا[٥] ....

(١) ينظر: الدر المصون ٥٠٨/٧، واللباب ٥١١/١٢، وشرح النويري ١١/٥، وشرح المنير السمنودي (١١٢/ب)، والإتحاف ٢١٧/٢، والهادي ١٥/٣.

(٢) أي: أبو جعفر.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٠٨/٧، واللباب ٥١١/١٢، وشرح النويري ١١/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/ب)، والإتحاف ٢١٧/٢، والهادي ١٥/٣.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**يَقُولُ**)، والثاني: بالنون؛ على العظمة: (**نَقُولُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الراء: (**فَرَدَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، ومعناه ـ على هذا الوجه ـ؛ من التفرد والتميز والاستقلال، يقال: فَرَدَ في عمله؛ إذا تفرَّد وتميز فيه، ويقال فَرَدَ عن الجماعة؛ انعزل عنها وتنحى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الراء مع التشديد: (**فَرَّدَا**)، ومعناه ـ على هذا الوجه ـ؛ من العزلة والانقطاع، يقال: فرَّد الرجل؛ اعتزل الناس وخلا للعبادة، وفي الحديث الشريف: (طوبى للمفرِّدين)، وفرَّد برأيه؛ استبد به، وفرَّد الشيءَ؛ جعله أفراداً، =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِىَ﴾ [٥٢].

فـ**(ـالنُّونُ)**؛ أي: القراءة بنون العظمة في: ﴿يَقُولُ﴾.

للإمام المرموز إليه بفاء: **(فَرَدَا)**؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

موافقةً لقوله: ﴿جَعَلْنَا﴾(١).

والباقون: بياء الغيب.

أي: (اذكر يا أشرف الخلق يوم يقول الله ـ ﷻ ـ)(٢).

وتقدَّم الخلاف في:

﴿قُبُلًا﴾ [٥٥](٣).

و﴿هُزُوًا﴾ [٥٦](٤)؛ ويوقف عليه لحمزة بوجهين(٥): بالنقل(٦)؛

= والثالث: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها ـ على أحد الوجهين عنده ـ؛ بكسر الراء: **(فَرِدَا)**، وهو اسم، معناه؛ من التفرد والوحدة؛ يقال: جاء فَرِداً؛ أي: واحداً، وعملٌ فَرِدٌ؛ متفردٌ، وشخص فَرِدٌ؛ لانظير له، والرابع: بالإسكان في الراء: **(فَرْدَا)**، وهو بمعنى الواحد، والوتر، والوحيد، والفرْدُ؛ اسم من أسماء الله الحسنى، والفرْدُ من الناس؛ المنقطع النظير الذي لامثيل له في جودته، والفَرْدُ؛ أحد الزوجين من كل شيء.

(١) ينظر: الكشف ٦٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٤)، واللباب ٥١١/١٢، وشرح النويري ١٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٨)، وشرح المنير السمنودي ١١٢/ب، والإتحاف ٢١٧/٢، والهادي ١٦/٣.

(٢) ينظر: الكشف ٦٥/٢، واللباب ٥١١/١٢، وشرح المنير السمنودي ل ١١٢/ب، والإتحاف ٢١٧/٢.

(٣) قرأ بضم القاف والباء: عاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف؛ جمع (قبيل)، أي: أنواعاً وألواناً، وقرأ الباقون: بكسر القاف وفتح الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٧٤)، البيت رقم (٦١٣)، والإتحاف ٢١٨/٢، والنشر ٣١١/٢).

(٤) في الأصل كُتِبَتْ: (هواء)، وهو تصحيف، وقد روى حفص إبدال الهمزة واواً في الحالين، وقرأ الباقون فيها: بالهمز، وأسكن الزاي منها: حمزة، وخلف. (ينظر: النشر ٢١٥/٢).

(٥) والهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط، الواقع بعد الصحيح الساكن. (ينظر: النشر ٤٨٢/١).

(٦) وهو الذي لم يذكر في العنوان غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون. (ينظر: النشر ٤٨٢/١).

على القياسي، والإبدال واواً[١]؛ اتباعاً للرسم.

وعلى: ﴿مَوۡئِلٗا﴾ [٥٨][٢]؛ بوجهين[٣] ـ أيضاً ـ؛ النقل[٤]، والإدغام[٥].

٧٥٠ ـ .... مُهْلَكَ[٦]، مَعْ نَمْلِ[٧]، افْتَحِ الضَّمَّ: نَدَا.

---

(١) مع إسكان الزاي، وقد رجَّحه في: الكافي، والتبصرة، وهو ظاهر التيسير، والشاطبية، وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد، وقال الداني في الجامع: «وهذا مذهب أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح»، وقد ضعَّف وجه الإبدال واواً: أبو العباس المهدوي، قال في النشر: «والوجهان صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عند جمهورهم: الإبدال»، وفيه وجه ثالث: وهو التسهيل بين بين، ووجه رابع: وهو تشديد الزاي على الإدغام، وكلاهما ضعيف، ووجه خامس: وهو ضم الزاي مع إبدال الهمزة واواً؛ اتباعاً للرسم، ولزوماً للقياس، قاله في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٨٢ ـ ٤٨٣).

(٢) والهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط، المكسور، الواقع بعد واو أصلية ساكنة، ولا مد فيه لأحد. (ينظر: النشر ١/٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٣) وحُكِيَ وجه ثالث: وهو إبدال الهمزة ياءً مكسورة؛ على وجه اتباع الرسم، وفيه نظر؛ لمخالفته القياس، وضَعْفِهِ في الرواية، وحُكِيَ وجه رابع: وهو بين بين، نصَّ عليه أبو طاهر بن أبي هشام، وذُكِرَ فيه وجه خامس: وهو إبدال الهمزة ياءً ساكنة، وكسر الواو قبلها؛ على نقل الحركة، وإبقاء الأثر، حكاه ابن الباذش، وهو ضعيف قياساً، ولا يصح رواية، وذُكِرَ وجه سادس: وهو إبدال الهمزة واواً من غير إدغام، حكاه الهذلي، وهو أضعف هذه الوجوه وأردؤها، قاله في النشر، وذكر هذه الأوجه الستة في غيث النفع، ثم قال: «والصحيح المقروء به؛ الأول، والثاني»؛ أي: وجهي النقل، والإدغام. (ينظر: النشر ١/٤٨٠، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

(٤) وهو القياس المطَّرد بإجماع، واقتصر عليه غير واحد؛ كطاهر بن غلبون، ووالده أبي الطيب، وابن سفيان، والمهدوي، والطرطوشي، وابن الفحام. (ينظر: غيث النفع ص (٢٨٠)).

(٥) ذكره الداني في جامع البيان، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح فارس، وأبو محمد مكي، وابن شريح، وحكى ذلك من العرب يونس بن حبيب وغيره، وحكاه أيضاً سيبويه، ولم يَقِسْهُ. (ينظر: غيث النفع ص (٢٨٠)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم الميم، وفتح الكاف: (**مُهْلَكَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الميم، وكسر الكاف: (**مُهْلَكِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بفتح الميم والكاف: (**مَهْلَكَ**) والرابع: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه: بفتح الميم، وكسر الكاف: (**مَهْلَكِ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر اللام بلا تنوين: =

٧٥١ ـ وَاللَّامَ فَاكْسِرْ: عُدْ[١]........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مُهْلَكَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ هنا[٢].

(مَعْ).

حرف **(نَمْلٍ)**: ﴿مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ [النمل: ٤٩][٣].

فـ**(ـافْتَحِ الضَّمَّ)**؛ أي: اقرأه بفتح الميم فيهما.

للإمام المرموز إليه بنون: **(نَدَا)**[٤]؛ أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله.

(وَ)اختلف راوياه.

في **(اللَّامَ)** بعد الهاء.

(فَاكْسِرْ)ـها.

للمرموز إليه بعين: **(عُدْ**[٥]**)**؛ أي: حفص وحده[٦].

= **(نَمْلٍ)**، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر اللام مع التنوين: **(نَمْلٍ)**.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم العين: **(عُدْ)**، والثاني: بجر العين: **(عِدْ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح العين: **(عَدْ)**.

(٢) سورة الكهف: الآية [٥٩].

(٣) في الأصل: (وما شهدنا بمهلك أهله)، وهو خطأ وتصحيف.

(٤) وقوله: **(نَدَا)**؛ فعلٌ، يقال: ندا الرجل بماله؛ جادَ، وندا الناس؛ إذا اجتمعوا في النادي، والنداء؛ الصوت، ويأتي بمعنى الجُود، يقال سنَّ للناس النَّدى، وفلانٌ نديُّ الكف؛ أي: سخيّ، والنَّدا أيضاً بُعد ذهاب الصوت، ويقال: فلان أندى صوتاً من فلان، والنَّدى؛ المطر والبلل.

(٥) ومعنى قوله: **(عُدْ)**؛ أمر بالعود مرة بعد أخرى.

(٦) نصَّ الشارح على مذهب حفص في حركة اللام؛ وهو الكسر، وسكت عن مذهب شعبة في حركة اللام، وهو الفتح، وكان حقه بعد أن ذكر مذهب حفص أن يتبعه =

ففيه ثلاث قراءات[(١)]:

الأولى: لشعبة؛ بفتح الميم واللام[(٢)] فيهما.

مصدر (هَلَكَ)، أو اسم زمان منه، أي: (لهلاكهم)؛ كـ(ـمَشْهَد)، وهو مضاف للفاعل، أو المفعول عند من يعديه بنفسه وهم بنو تميم، على حد: ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ﴾ [الأنفال: ٤٢][(٣)].

والثانية: لحفص؛ بفتح الميم، وكسراللام، فيهما.

مصدراً، أو اسم زمان؛ من (هَلَكَ) على غير قياسه كـ(ـمَرْجِعْ)[(٤)].

والثالثة: للباقين؛ بضم الميم، وفتح اللام، فيهما.

على جعله مصدراً ميمياً لـ(ـأَهْلَكَ) مضافاً للمفعول كـ(ـمَخْرَجْ)، أو اسم زمان منه، أي: (لإهلاكهم وما شهدنا إهلاك أهله)، أو لوقته[(٥)].

وتقدَّم الكلام على:

﴿أَرَءَيۡتَ﴾ [٦٣][(٦)].

= بمذهب شعبة، ليتبين المذهبان، على أنه قد لخص ـ لاحقاً ـ القراءات الواردة ـ لجميع القراء ـ في هذه الكلمة.

(١) ينظر: الكشف ٦٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٥)، واللباب ٥١٨/١٢ ـ ٥١٩.

(٢) التي بعد الهاء. (ينظر: الإتحاف ٢١٨/٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ٥١٥/٧ ـ ٥١٦، والإتحاف ٢١٨/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٦٥/٢ ـ ٦٦، وشرح الهداية ص (٥٨٥)، والدر المصون ٥١٦/٧، واللباب ٥١٨/١٢ ـ ٥١٩.

(٥) ينظر: الكشف ٦٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٥)، والدر المصون ٥١٧/٧، واللباب ٥١٩/١٢.

(٦) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية: نافع، وأبو جعفر، وللأزرق وجه ثان؛ إبدالها ألفاً مع المدِّ للساكنين، وحذفها الكسائي، وقرأ الباقون: بالتحقيق، قال في غيث النفع: «وإن وقف عليه فليس فيه لورش إلا التسهيل، ويسقط وجه البدل؛ لأنه يلزم عليه اجتماع ثلاثة سواكن ظواهر، وهو غير موجود في كلام العرب، وليس هذا كالوقف على المشدد». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/٢ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٢١٩/٢، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

و﴿رُشْدًا﴾ [٦٦][(١)].

و﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِي﴾ [٧٠][(٢)].

٧٥١ ـ ....وَغَيْبُ[(٣)]يُغْرِقَا[(٤)] وَالضَّمَّ وَاكْسِرِ[(٥)] افْتَحَنْ: فَتًى رَقَا.

---

(١) قرأ أبو عمرو، ويعقوب: بفتح الراء والشين، وقرأ الباقون: بضمِّ الراء وسكون الشين؛ وهما لغتان؛ كـ(الْبُخْل)، و(الْبَخَل)، ولا خلاف بينهم في الموضعين المتقدمين؛ وهما قوله تعالى: ﴿مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤]. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤٤)، والنشر ٣١١/٢، والإتحاف ٢١٩/٢، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

(٢) قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر: بفتح اللام، وتشديد النون، والباقون: بإسكان اللام، وتخفيف النون، واتفقوا على إثبات الياء بعد النون وصلاً ووقفاً، واتفقوا على إثبات الياء بعدها في الحالين، إلا ما رُوِيَ عن ابن ذكوان من الخلاف؛ فروى جماعة عنه من طريقيه الحذف في الحالين؛ حملاً للرسم على الزيادة، وتجاوزاً للرسم في حروف المد، ونصَّ الداني في الجامع: أنه قرأ بالحذف والإثبات على ابن غلبون، وبالإثبات على فارس بن أحمد، والفارسي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان.

وذكر بعضهم الحذف في الوصل، والمشهور عنه ـ كما في التبصرة وغيرها ـ الإثبات في الحالين كالباقين، قال ابن الجزري: «وكلٌّ من الإثبات والحذف صحيح عن ابن ذكوان نصًّا وأداءً»، والوجهان في الحرز، والكافي، والتلخيص، وغيرها، وهذه الياء ليست من الزوائد كما قد يُتَوَهَّم؛ لأنها مرسومة بالياء، وياءات الزوائد الأصل فيها أنها محذوفة رسماً، وقد مرَّ تفصيله في سورة هود. (ينظر: جامع البيان ٢٧٢/٢، وحرز الأماني ص (٣٦)، البيت رقم (٤٤٠)، ومتن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩١)، والنشر ٣١٢/٢، والإتحاف ٢٢٠/٢، وغيث النفع ص (٢٨٠)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الباء بلا تنوين: (**غَيْبُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه: برفع الباء مع التنوين: (**غَيْبٌ**)، والثالث: بفتح الباء: (**غَيْبَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بياء مضمومة، وراء مكسورة: (**يُغْرِقَا**)، والثاني: بياء وراء مفتوحتين: (**يَغْرَقَا**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بتاء مضمومة، وراء مكسورة؛ على الخطاب: (**تُغْرِقَا**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ التاء، والياء، مع كسر الراء.

(٥) ضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف، مع إسكان الكاف، =

٧٥٢ ـ وَعَنْهُمُ: ارْفَعْ أَهْلَهَا.........   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [٧١].

فـ(**ـغَيْبُ** ﴿**يُغْرِقَا**)﴾؛ أي: قراءته بياء الغيب.

(**وَالضَّمّ**)؛ أي: ضم حرف المضارعة.

(**وَالْكَسْرَ**)؛ أي: كسر الراء.

(**افْتَحْنْـ**)ـها.

للمرموز إليهم بقوله: (**فَتًى رَقَا**[١])؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه، والكسائي.

(**وَعَنْهُمُ ارْفَعْ**).

لام: ﴿أَهْلَهَا﴾.

فقراءتهم: بفتح الياء التحتية[٢]، وفتح الراء؛ على الغيب، ﴿**أَهْلُهَا**﴾؛ بالرفع؛ على الفاعلية[٣].

والباقون [٤٣٣]: بضم التاء الفوقية، وكسر الراء[٤]؛ على الخطاب[٥]، و﴿**أَهْلَهَا**﴾ بالنصب، على المفعولية[٦].

= وتحريك السين والراء بالكسر: (**وَاكْسِرِ**)، ولا يستقيم، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ مقرونة بـ(أل) التعريف، مع فتح الكاف، وسكون السين، وفتح الراء: (**وَالْكَسْرَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الصواب.

(١) ومعنى قوله: (**رَقَا**)؛ أي: صَعَدَ، وقد تكون بمعنى الرُّقية؛ وهي الاستشفاء بالقرآن والأذكار الصحيحة.

(٢) وسكون الغين. (ينظر: الدر المصون ٥٢٧/٧).

(٣) ينظر: الكشف ٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٦)، والدر المصون ٥٢٧/٧، واللباب ٥٣٥/١٢، وشرح النويري ١٣/٥، والإتحاف ٢٢١/٢، والهادي ١٨/٣.

(٤) مع سكون الغين.

(٥) أي: لتغرق أنت أهلها. (ينظر: الدر المصون ٤٢٧/٧).

(٦) ينظر: الكشف ٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٦)، والدر المصون ٤٢٧/٧، واللباب ٥٣٥/١٢، وشرح النويري ١٣/٥، والإتحاف ٢٢١/٢، والهادي ١٨/٣.

وتقدَّم الكلام على: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي﴾ [٧٣][١]

٧٥٢ ـ ....وَامْدُدْ وَخِفْ[٢] زَاكِيَةً[٣]: حَبْرٌ[٤] مَدًا غُنْ[٥]..........

واخْتُلِفَ في: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [٧٤].

فـ(**ـامْدُدْ وَخِفْ**) (﴿**زَاكِيَةً**﴾)؛ أي: اقرأه بألف بعد الزاي، وتخفيف الياء.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَبْرٌ مَدًا [غُنْ]**[٦])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع، وأبي جعفر، ورويس.

على أنه اسم فاعل من (زَكَا)[٧]، أي: (طاهرة من الذنوب)،

---

(١) فأبدل همزه واواً: ورش بتمامه، وأبو جعفر؛ لأن الهمزة مفتوحة وقبلها ضم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١١)، والنشر ٣٩٥/٢، والإتحاف ٢٢١/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء؛ على الإخبار في الماضي: (**وَخَفْ**)، والثاني: بكسرها؛ على الأمر: (**وَخِفْ**)، وضُبطت في النسخ العتيقة بالوجهين؛ فتح الخاء وكسرها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على القصر والتشديد: (**زَكِيَّةً**)، والثاني: بالمد والتخفيف: (**زَاكِيَةً**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالضم بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اضطرب ضبط المخطوط لهذه اللفظة، فضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بغين بعدها نون: (**غُنْ**)، وهو محتمل؛ لأنه وإن اختلف في اللفظ عن باقي النسخ إلا أنه يتفق معها في رمزه إلى راوي يعقوب؛ رويس، بينما ضُبطت في أصل الشرح بعين مفتوحة بعدها نون ساكنة: (**عَنْ**)، ولا شك أنه تصحيف؛ لأن الرمز يؤدي إلى غير المراد؛ فيشير إلى حفص عن عاصم وهو ليس من أهل هذه القراءة، بينما ضُبطت في جميع النسخ؛ بالغين المفتوحة، ثم ثاء ساكنة: (**غِثْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) ضُبطت في الأصل؛ بالعين المهملة: (**عَن**)، وهو تصحيف موهم، والصواب ما أثبته.

(٧) وعليه رسم المصاحف العراقية والشامية. (ينظر: الكشف ٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٦)، والدر المصون ٥٢٨/٧، واللباب ٥٣٧/١٢).

ووصفها بهذا الوصف؛ لأنه لم يرها أذنبت قبل، أو لأنها صغيرة لم تبلغ [الحنث[١]].

والباقون: بلا ألف، وبتشديد الياء.

أخرج إلى (فعيله)[٢]؛ للمبالغة[٣].

وتقدَّم الخلاف في كاف: ﴿نُّكۡرٗا﴾ [٨٧][٤].

٧٥٢ - ....وَصُـرِفْ[٥]:

٧٥٣ - لَدْنِي أَشِمَّ أَوْ رُمِ الضَّمَّ. وَخِفْ[٦] نُـونٍ[٧]: مَـدًا صِـلْ........................

---

(١) في الأصل: (الخبث)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف - حيث نقل الشارح -. (ينظر: الإتحاف/٢٢١).

(٢) في الأصل: (فعلية)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف - حيث نقل الشارح -. (ينظر: الإتحاف/٢٢١).

(٣) ينظر: الكشف ٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٦)، والدر المصون ٥٢٨/٧، واللباب ٥٣٧/١٢، وشرح النويري ١٣/٥، والإتحاف ٢٢١/٢، والهادي ١٨/٣.

(٤) فقرأها في الموضعين؛ بضم الكاف: نافع، وأبو بكر، وابن ذكوان، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأهما الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٦)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٢٢١/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الصاد، وكسر الراء؛ على البناء للمفعول: (**وَصُرِفْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الصاد والراء؛ على الخبر في الماضي: (**وَصَرَفْ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الخاء؛ على الأمر: (**وَخِفْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الخاء، وسكون الفاء؛ على الخبر في الماضي: (**وَخَفْ**). وضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم (ب)، بالوجهين؛ فتح الخاء وكسرها.

(٧) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بنون ثم واو، ثم نون منونة بالكسر: (**نُونٍ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى - وهو اختيار النسخ العتيقة -، وانفردت نسخة الشيخ القاضي باختيار، فقد ضُبطت فيها النون الثانية؛ منونة بالفتح: (**نُونًا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح - هنا -؛ بهاء ممدودة بعد النون الثانية: (**نُونَهَا**)، ولعل الناسخ أراد ضبطها كما ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ أي: بالألف مع التنوين: (**نُونًا**)، فسبق قلمه بحرف الهاء؛ وذلك لأن الشارح من عادته أنه يذكر كلام الناظم =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿قَدۡ بَلَغۡتَ مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ [٧٦].

فللمرموز إليه بصاد: **(صُرِفْ)**؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

(﴿**لَدْنِي**﴾ **أَشِمَّ أَوْ رُمِ الضَّمَّ**)؛ أي: اقرأه بإشمام الدال الضم، أو باختلاس ضمتها المعبر عنه؛ بالروم.

(وَخِفْ) **(نُونَها**[١]**)**؛ أي: اقرأه بتخفيف نونها[٢].

للمرموز إليهم بقوله: **(مَداً صِلْ**[٣]**)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وشعبة.

وإيضاح ما في هذا الحرف[٤]:

أنَّ نافعا، وأبا جعفر: قرآه بضم الدال، وتخفيف النون.

وهي ـ كما قاله في البحر[٥] ـ: «نون (لَدُن) اتصلت بياء المتكلم، وهو القياس، إذ الأصل في الأسماء إذا أُضِيفَتْ إلى ياء المتكلم لم تلحق

= ثم يشرحه، وهنا ذكر هذه اللفظة على أنها من كلام الناظم، ثم أعادها مرة أخرى بحروفها، فدل على أن ذكره لها في المرة الثانية هو شرح لنصها في النظم، ولا يمكن أن يكون الشرح والنص سواء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: فإن ضبط الشارح لها في المتن الذي على هامش الشرح قد وافق ضبط بعض النسخ، مما يعني أن اختلاف الضبط في ثنايا الشرح إما أن يوافق ضبط نسخ أخرى فيكون محتملاً، أو أن يكون سبق قلم وتصحيف؛ لأن البيت ـ بهذا الضبط ـ منكسر ولا يستقيم، وانفرد الشيخ موسى جار الله بضبطها في شرحه؛ بنون مضمومة: **(نُونُ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه؛ **(نُونُ)**، **(نُونٍ)**، **(نُوناً)**، والله أعلم.

(١) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بهاء ممدودة بعد النون الثانية: **(نُونَهَا)**؛ وقد نبهت على ذلك آنفاً.

(٢) في الأصل: (نويها)، وهو تصحيف.

(٣) وقوله: **(صِلْ)**؛ فعل أمر، من الصلة والإحسان، ويأتي بمعنى الوصول، يقال: وَصَلَ رحمه؛ إذا عطف على الأقربين إليه ورفق بهم، وصل الشيء بالشيء؛ إذا ضمه به وجمعه، وصل الرجل بين الرجلين؛ إذا ربط ووحد بينهما، وله معان أخرى.

(٤) ينظر: النشر ٣١٣/٢ ـ ٣١٤، والإتحاف ٢٢٢/٢، وغيث النفع ص (٢٨١).

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٤٢/٦.

نون الوقاية، نحو: غلامي، وفرسي»[١].

وقرأه شعبة: بتخفيف النون، واخْتُلِفَ عنه في ضمة الدال؛ فالجمهور[٢] عنه: على إشمامها الضم بعد إسكانها؛ وهو الإشمام[٣] إلى الضمة[٤] بعد سكون الدال[٥]، وعليه اقتصر الشاطبي[٦]، إذ قال في حرزه[٧]:

وَسَكِّنْ وَأَشْمِمْ[٨] ضَمَّةَ الدَّالِ صَادِقاً ....

(١) ينظر: الكشف ٦٩/٢، والدر المصون ٥٣١/٧، واللباب ٥٣٩/١٢، وشرح النويري ١٦/٥، والإتحاف ٢٢٢/٢، والهادي ١٩/٣.

(٢) ينظر: النشر ٣١٣/٢.

(٣) في الأصل: (الأسماء)، وهو تصحيف.

(٤) أي: الإيماء بالشفتين إلى الضمة.

(٥) ذهب الشارح هنا ـ كما ذهب إليه في الموضع الأول من السورة ـ إلى أن الإشمام يكون بعد سكون الدال، متَّبِعاً في ذلك للإمامين؛ مكي بن أبي طالب، وأبي عمرو الداني؛ حيث قال في جامع البيان: «والإشمام في هذه الكلمة على رواية من رواه عن عاصم وعن أبي بكر: يكون إيماء بالشفتين إلى الضمة بعد سكون الدال وقبل كسرة النون»، وابن الجزري في النشر، حيث قال: «وأكثر أهل الأداء على إشمامها الضم بعد إسكانها» وغيرهم من الأئمة، ومخالفاً لمذهب الجعبري ومن معه من القائلين بأن الإشمام يكون موافقاً لسكون الدال وليس بعد إسكانها، وقد فصَّلْتُ في هذه المسألة في الموضع الأول من السورة ـ سورة الكهف: الآية [٢] ـ، ولكني أزيد هنا بأن الجعبري في شرحه على الشاطبية عندما تكلم في شرح هذا الحرف نصَّ على عدم التفريق في طريقة الإشمام بين الموضعين في هذه السورة، بل قال ما نصُّه: «والتحقيق أنّ إشمام: ﴿لَّدُنْهُ﴾، و﴿لَّدُنِّي﴾، واحدٌ»، وذهب الشيخ القاضي في البدور الزاهرة إلى ما ذهب إليه الجعبري فقد أيده في الموضع الأول حيث قال: «والظاهر أن الحق مع الجعبري»، ثم جاء في هذا الموضع فأيده مرة أخرى، حيث قال: «ولشعبة وجهان؛ الأول: إسكان الدال مع الإيماء بالشفتين، فيصير النطق بدال ساكنة مشمَّة فيكون الإشمام مقارناً للإسكان، الثاني: اختلاس الدال. . .الخ». (ينظر: جامع البيان ٢٦٥/٢، كنز المعاني ص (٥٦٧)، (خ)، والنشر ٣١٣/٢، والبدور الزاهرة ص (١٩٣)).

(٦) وهو الذي في الكافي، والتذكرة، والهداية، وأكثر كتب المغاربة، وكذا هو في كتب ابن مهران، وكتب أبي العز، وسبط الخياط. (ينظر: النشر ٣١٣/٢).

(٧) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٨٤٧).

(٨) في الأصل: (وشم)، وهو تصحيف.

وذهب كثيرٌ[١]؛ كأبي العلا[٢]، وابن سوار[٣]، والهذلي[٤]؛ إلى اختلاس ضمة الدال[٥].

وعليه فالنون؛ إمَّا أصلية خُفِّفَتْ بالسكون كـ(عَضْد)، أو وقاية[٦].

وهذان الوجهان؛ أعني الإشمام، والاختلاس، خاصٌّ بهذا الحرف[٧]، وهما صحيحان[٨].

وأمَّا: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [٢]، فليس له إلا الإشمام[٩] ـ كما تقدم ـ.

والباقون: بضم الدال، وتشديد النون.

دخلت نون الوقاية على (لَدُن) لِتَقِيَهَا من الكسر محافظة على سكونها، كما حُوفِظَ على[١٠] نون (مِنْ) و(عَنْ)؛ فقيل[١١]: (منِّي)،

---

(١) أي: كثير من أهل الأداء. (ينظر: النشر ٣١٣/٢).

(٢) ينظر: ٥٥٧/٢.

(٣) ينظر: المستنير ٢٧١/٢.

(٤) ينظر: الكامل للهذلي ص (٥٩٠).

(٥) قال في الغيث: «وهو قوي صحيح ذكره غير واحد من الأئمة؛ كالحافظ أبي العلاء الهمداني، وابن سوار، والهذلي، وذكره الداني في مفرداته، وجامعه، والمحقق»، قلتُ: وأمّا ذِكر الداني له في كتابيه؛ المفردات، والجامع، إنما هو على أحد القولين عنده، والقول الثاني عنده هو: الإشمام، على أنه لم يذكر في كتابه التيسير إلا وجه الإشمام. (ينظر: جامع البيان ٢٦٤/٢ ـ ٢٦٥، والمفردات السبع ص (٢٧٦)، والتيسير ص (١١٨)، والغيث ص (٨١)).

(٦) ينظر: الدر المصون ٥٣١/٧ ـ ٥٣٢، واللباب ٥٣٩/١٢ ـ ٥٤٠، والإتحاف ٢٢٣/٢، والنشر ٣١٤/٢، وشرح النويري ١٥/٥، والهادي ١٩/٣.

(٧) وتنويه الشارح على خصوصية هذا الحرف بالوجهين؛ الإشمام والاختلاس؛ من أجل أن يخرج الموضع الأول من السورة نفسها؛ وهو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]، فإن شعبة ليس له في هذا الحرف إلا الإشمام فقط، كما سيأتي عليه تنبيه الشارح بعد قليل، ـ وكما تقدم بيانه في موضعه ـ.

(٨) نصَّ عليه في النشر، ونقله عنه في غيث النفع. (ينظر: النشر ٣١٤/٢، وغيث النفع ص (٢٨١)).

(٩) قاله في النشر، ونقله في غيث النفع، قال في النشر: «كما أن حرف أول السورة؛ وهو: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [٢]، يختص بالإشمام؛ ليس إلَّا من أجل الصلة بعد النون». (ينظر: النشر ٣١٤/٢، وغيث النفع ص (٢٨١)).

(١٠) سكون. (ينظر: الدر المصون ٥٣١/٧).

(١١) بعد أن أُلْحِقَتْ بهما ـ أي ألحق بـ(مِنْ)، و(عَنْ) ـ نون الوقاية. (ينظر: الدر المصون ٥٣١/٧).

و(عنِّي)؛ بالتشديد؛ فأُدْغمت [٤٣٤] النون الأولى في نون الوقاية المتصلة بياء المتكلم، وهذا هو الأكثر[١]، قال ابن مالك[٢]:

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ[٣]........... ....

٧٥٣ ـ ....**تَخِذَ الْخَاءَ**[٤] **اكْسِرْ وَخِفْ**[٥]:

٧٥٤ ـ حَقًّا........................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَخِذْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [٧٧].

فـ(**بـالْخَاء اكْسِرْ وَخِفْ**)؛ أي: اقرأه بتاء مفتوحة مخففة، وكسر الخاء، بلا ألف وصل[٦].

للمرموز إليهم بقوله: (**حَقًّا**)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

على أنه من (تَخِذَ) بكسر عينه، (يَتْخَذُ)، كـ(ـتَعِبَ) (يَتْعَبُ)[٧].

والباقون: بهمزة وصل، وتشديد التاء، وفتح الخاء.

---

(١) ينظر: الكشف ٦٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٧)، والدر المصون ٥٣٠/٧ ـ ٥٣١، واللباب ٥٣٩/١٢، وشرح النويري ١٦/٥، والإتحاف ٢٢٢/٢، والهادي ١٩/٣.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، النكرة والمعرفة، البيت رقم (٧١).

(٣) أشار بهذا إلى أن الفصيح في (**لَدُنِّي**) هو إثبات النون، كقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، ويقل حذفها، كقراءة من قرأ (**من لَدُنِي**): بالتخفيف. (ينظر: شرح ألفية ابن مالك، باب النكرة والمعرفة، ص (٣٨)، البيت رقم (٧١)).

(٤) ضبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالهمزة بعد الخاء: (**الْخَاءَ**)، وبه ينكسر الوزن. بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحذف الهمز: (**الْخَا**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الخاء؛ على الأمر: (**وَخِفْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الخاء، وسكون الفاء؛ على الخبر في الماضي: (**وَخَفْ**).

(٦) أي: (لَتَخِذْتَ). (ينظر: الدر المصون ٥٣٥/٧).

(٧) وهي لغة هذيل. (ينظر: الدر المصون ٥٣٧/٧، واللباب ٥٤٤/١٢ وشرح الهداية ص (٥٨٧)، والكشف ٧٠/٢).

افْتَعَلَ مِن (اتَّخَذ)، أدغمت التاء التي هي فاء الفعل في تاء الافتعال[(١)].

وتقدَّم إظهار ذالها[(٢)]: لابن كثير، وحفص، ورويس بخلفه[(٣)].

٧٥٤ ـ ....وَمَعْ تَحْرِيمَ[(٤)]، النُّونِ[(٥)]، يُبْدِلَا   خَفِّفْ: ظُبَى[(٦)] كَنْزٍ[(٧)] دَنَا. النُّورُ[(٨)]: دَلَا

---

(١) فهي من (الاتِّخاذ). (ينظر: الدر المصون ٧٣٥/٧، واللباب ٥٤٤/١٢، وشرح الهداية ص (٥٨٧)، والكشف ٧٠/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، ص (٥٠)، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ١٥/٢ ـ ١٦، والإتحاف ٢٢٣/٢.

(٣) فروى الحمَّامي من جميع طرقه، والقاضي أبو العلاء، وابن العلاف، والأكثرون عن النخاس، عن التمّار عنه: بالإظهار، وهو الذي في المستنير، والكفاية، والإرشاد، والجامع، والروضة، وغيرها، وروى أبو الطيب، وابن مقسم، كلاهما عن التمّار عنه: بالإدغام. (ينظر: النشر ١٥/٢ ـ ١٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (**تَحْرِيْمَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الميم: (**تَحْرِيمِ**).

(٥) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مقرونة بـ(أل) التعريف: (**النُّون**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة منها: (**نُون**)، ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة النون من الكلمة على ثلاثة أوجه، الأول: بفتح النون الثانية: (**نُونَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم النون الثانية مع التنوين: (**نُونٌ**)، والثالث: بكسر النون الثانية مع التنوين: (**نُونٍ**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**النُّونِ**)، (**نُونٍ**)، (**نُونَ**)، (**نُونٌ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، وفتح الباء بلا تنوين: (**ظُبَى**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الباء بلا تنوين: (**ظُبَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بالألف المقصورة، وفتح الباء مع التنوين: (**ظُبًى**)، والرابع: بالألف الممدودة، وفتح الباء مع التنوين: (**ظُباً**)، والخامس: بظاء مفتوحة، وباء ساكنة، ثم ياء مفتوحة: (**ظَبْيَ**)، وهو ظاهر اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الزاي المعجمة مع التنوين: (**كَنْزٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الزاي المعجمة مع التنوين: (**كَنْزٌ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الراء: (**النُّورُ**)، =

٧٥٥ ـ صِـفْ ظَـنَّ.................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ﴾ [٨١].

(مَعْ).

حرف (تَحْرِيمَ)؛ أي: ﴿أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا﴾ [التحريم: ٥][(١)].

وحرف الـ(ـنُّونِ)؛ أي: ﴿أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا﴾ [القلم: ٣٢].

فـ(ـيُبْدِلَا) في الثلاثة.

(خَفِّفْ)ـه؛ أي: اقرأه بإسكان الباء الموحدة، وتخفيف الدال.

المرموز إليهم بقوله: (ظُبَى كَنْزٍ دَنَا)؛ أي: يعقوب، وابن عامر، والكوفيون، وابن كثير.

من الإبدال[(٢)].

وقرأ الباقون؛ وهم نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بفتح الباء، وتشديد [الدال][(٣)] في [الثلاثة][(٤)].

من التبديل[(٥)].

= وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الراء: (**النُّورِ**)، والثالث: بفتح الراء: (**النُّورَ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) في الأصل رُسِمَتْ بزيادة واو: (وأن يبدله)، وهو خطأ.

(٢) فهو مصدر: (أَبْدَلَ) الرباعي؛ ويأتي للإتيان بالشيء وبقاء المبدل منه، قال في اللباب: «قال ثعلب: الإبدال؛ تنحيةُ جوهرة، واستئناف أخرى، والتبديل: تغيير الصورة إلى غيرها والجوهرة باقية بعينها». (ينظر: الكشف ٧٢/٢، والدر المصون ٥٣٨/٧، واللباب ٥٤٧/١٢، وشرح النويري ١٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/أ)، والإتحاف ٢٢٣/٢، والهادي ٢١/٣).

(٣) في الأصل: وتشديد (أل)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: وتشديد (الثلاثية)، وهو تصحيف.

(٥) فهو مضارع: (بدَّل) المضعف؛ وهو الذهاب بالشيء والإتيان بغيره، والإتيان بالشيء وبقاء غيره. (ينظر: الكشف ٧٢/٢، والدر المصون ٥٣٨/٧، واللباب ٥٤٧/١٢).

وقرأ بالترجمة المذكورة ـ أعني: التخفيف ـ حرف **(النُّورُ)**.

أي: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم﴾ [النور: ٥٥].

المرموز إليهم بأوائل قوله: **(دَلَا)**[١] **(صِفْ ظَنَّ)**؛ أي: ابن كثير، وشعبة، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بالتشديد.

وتقدَّم ضم حاء: ﴿رُحْمًا﴾ [٨١]، لابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب[٢].

٧٥٥ ـ ....أَتْبَعَ الثَّلَاثُ[٣]: كَمْ كَفَى ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَتْبَعَ﴾.

الكلماتُ **(الثَّلَاثُ)**:

﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ﴾ [٨٥ ـ ٨٦].

﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٩﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾ [٨٩ ـ ٩٠].

﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٩٢﴾ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ [٩٢ ـ ٩٣].

فقرأها بقطع الهمزة، وإسكان التاء[٤]، في الكلِّ ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ كَفَى)**؛ أي: ابن عامر، والكوفيون كلهم.

وقرأ الباقون: بوصل الهمزة، وتشديد التاء مفتوحة[٥].

---

(١) وقوله: (دَلَا)؛ مِنْ دلا الدلو في البئر؛ أنزلها في قعره، ودلا الدلو من البئر؛ سحبها ملأَى، ودلا بصاحبه إلى المدير؛ استشفع به، ودلا صاحبه؛ رَفَق به.

(٢) وقرأ الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة ص (٦٣)، الأبيات رقم (٤٥٤ ـ ٤٥٥)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٢٢٣).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء الثانية: **(الثَّلَاثُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الثاء الثانية: **(الثَّلَاثَ)**.

(٤) قال النويري: «عُلِمَ قطع الهمزة وسكون التاء من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٥/١٧).

(٥) قال النويري: «وعُلِمَ وصل الهمزة وفتح التاء المشددة من المجمع». (ينظر: شرح النويري ٥/١٧).

وهما بمعنًى واحد، والفعل متعد لواحد، وقيل: (أتبع) بالقطع؛ يتعدى لاثنين، حذف هنا أحدهما، أي: (أتبع أمره سببا)[(١)].

٧٥٥ ـ .... حَـامِـيَـةٍ حَـمِـئَـةٍ وَاهْـمِـزْ: أَفَـا

٧٥٦ ـ عَـنْ[(٢)] حَـقٍّ[(٣)]................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿حَامِيَةٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ **حَامِيَةٍ**﴾ [٨٦].

فاقرأه: ﴿حَمِئَةٍ﴾؛ بغير ألف بين الحاء والميم.

(وَاهْمِزْ) بعد الميم[(٤)].

للمرموز إليهم بقوله: **(أَفَا)**[(٥)] **(عَنْ حَقٍّ)**؛ أي: نافع **[٤٣٥]** وحفص، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

على أنه صفة مشبهة[(٦)]، يقال: (حَمِئَتِ البئر) (تَحْمَأ) فهي (حَمِئَةٌ)؛

---

(١) أو: فأتبع سبباً سبباً آخر، فهما لغتان. (ينظر: الكشف ٢/٢٧ ـ ٧٣، والدر المصون ٧/٥٤٠، واللباب ١٢/٥٥٦).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي ـ هنا ـ، حيث ضُبطت فيه ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون بعد العين؛ حرف جرٍّ: **(عَنْ)**، والثاني: بالذال المعجمة بعد العين؛ من العوذ: **(عُذْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بالدال بعد النون؛ من العود: **(عُدْ)** وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به الشارح ـ هنا ـ، حيث ضبطها: بجر القاف مع التشديد: **(حَقٍّ)**، والثاني: بنصب القاف مشددة: **(حَقَّ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: برفع القاف مع التشديد: **(حَقٌّ)**. ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٤) قال النويري: «ولمَّا لم يُعْلم الهمز صرَّح»؛ أي: صرح بذكر الهمز. (ينظر: شرح النويري ٥/١٩).

(٥) ومعنى **(أَفَا)**؛ جمع أفاة، وهي القطعة من الغيم أو المطر الحفيف، أو أن أصله أفاء، ثم قصر للوقف، وهو من الفيء؛ وهو الغنيمة والخراج.

(٦) فهي من (الْحَمْأَةِ)؛ وهي الطين. (ينظر: الدر المصون ٧/٥٤١).

إذا صار فيها الطين[١].

وقرأه الباقون: بألف بعد [الهاء][٢]، وإبدال الهمزة[٣] ياء مفتوحة[٤].

اسم فاعل من (حَمِيَ) (يَحْمَى)، أي: (حارة)[٥].

ولا تنافي بينهما؛ لجواز أن تكون العين جامعة للوصفين؛ الحرارة، وكونها من طين[٦].

وتقدَّم ضم يعقوب هاء: ﴿فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [٨٦][٧].

٧٥٦ ـ ....وَالرَّفْعَ انْصِبَنْ نَوِّنْ جَزَا: صَحْبُ[٨] ظُبَى.........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٨٨].

فـ(ـارْفَعِ[٩] انْصِبَنْ).

---

(١) ينظر: الكشف ٧٤/٢، واللباب ٥٥٧/١٢، وشرح النويري ١٨/٥ ـ ١٩، والإتحاف ٢٢٣/٢ ـ ٢٢٤، والهادي ٢٢/٣.

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الهاء)، وهو سبق قلم.

(٣) بعد الميم المكسورة.

(٤) قال النويري: «عُلِمَ مد (حامية) وخصوصيته من لفظه». (ينظر: شرح النويري ١٩/٥).

(٥) ينظر: الكشف ٧٤/٢، وشرح الهداية ص (٥٨٩)، والدر المصون ٥٤١/٧.

(٦) نصَّ عليه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٥٤٢/٧، والإتحاف ٢٢٤/٢، والهادي ٢٢/٣).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٢٢٤/٢.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الباء: (**صَحْبُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بجر الباء مع التنوين: (**صَحْبٍ**).

(٩) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ على الأمر بالرفع: (**فَارْفَعِ**)، ولا يستقيم الكلام، بل إنه يوهم انفصال قوله: (**فارفع**) عن قوله: (**انصبن**) في المعنى، وليس ذلك كذلك، بل المراد: أن الرفع في الهمزة من كلمة: (**جَزَاءُ**)، يُقْرَأ مكانه بالنصب: (**جَزَاءً**)، =

و(**نَوِّنْ** ﴿جَزَا﴾).

أي: اقرأه بنصب: ﴿جَزَآءً﴾، وتنوينه.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبُ ظُبَى**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب.

على أنه مصدر في موضع الحال، نحو: (في الدار قائماً زيدٌ)، أو مصدر مؤكد، أي: (يَجْزِي جزاء)(١).

والباقون: بالرفع من غير تنوين.

على أنه مبتدأ، خبره: الظرف قبله، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ مضاف(٢) إليهما(٣).

ولا خلاف بين العشرة(٤) في كسر لام: ﴿مَطْلِعَ﴾ هنا(٥).

= فالناظم قيد الفتح هنا؛ فالرفع قيد للفتح، وعليه فالصواب أن يكون نصّ الشارح: (**فَالرَّفْعَ انْصِبَنْ**)؛ أي: بإضافة (أل) التعريف إلى قوله: (**فارفع**)، ليستقيم المعنى، ويُفْهِم السياق المراد، على أنها ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ كباقي النسخ ـ بـ(ـأل) التعريف: (**وَالرَّفْعَ**).

(١) ينظر: الدر المصون ٧/٥٤٢ ـ ٥٤٣، والكشف ٢/٧٥، وشرح الهداية ص (٥٩٠)، واللباب ١٢/٥٥٨، وشرح النويري ٥/٢٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/أ)، والإتحاف ٢/٢٢٤، والهادي ٣/٢٣.

(٢) قال في اللباب: «والمراد بالحسنى: الجنة، وقيل: الفعلة الحسنى». (ينظر: الدر المصون ٧/٥٤٣، والكشف ٢/٧٥، وشرح الهداية ص (٥٩٠)، واللباب ١٢/٥٥٩، وشرح النويري ٥/٢٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/أ)، والإتحاف ٢/٢٢٤، والهادي ٣/٢٣).

(٣) في الدر المصون اللباب والإتحاف: (إليها) مكان: (إليهما). (ينظر: الإتحاف ٢/٢٢٤، واللباب ١٢/٥٥٩).

(٤) يعني في المتواتر، أما في الشاذ فقد قرأ ابن محيصن والحسن البصري ـ في القراءات الأربع الشواذ بعد العشرة ـ بفتح اللام، قال العلامة المتولي في الفوائد المعتبرة:

.... **مَطْلِعَ فَتْحُ لَامِهِ حُزْ مَاضِيَهْ**

وهي أيضاً قراءة ابن كثير في رواية شبل عنه، وعيسى بن عمر، وابن مجاهد، وأبو مجلز، والفتح هو القياس. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٢٤، وإتحاف البررة في المتون العشرة ص (٢٩٧)، ومعجم القراءات ٥/٢٩٧).

(٥) سورة الكهف: الآية [٩٠].

قال السمين[١]: «والمضارع (يَطْلُع)، فكان القياس فتح اللام في الفعل[٢]، ولكنها مع أخوات لها سُمِعَ فيها بالكسر»، انتهى.

٧٥٦ - ....افْتَحْ ضَمَّ[٣] سُدَّيْنِ[٤]: عَزَا
٧٥٧ - حَبْرٌ. وَسَدًّا[٥]: حُكْمُ صَحْبٍ دَبَرَا[٦]. يس[٧]: صَحْبٌ[٨] ....

(افْتَحْ ضَمَّ[٩] ﴿سُدَّيْنِ﴾**)**.

(١) ينظر: الدر المصون ٧/٥٤٣.

(٢) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف، بينما ضُبِطَتْ في الدر المصون، وكذا في اللباب: (**المَفْعَل**). (ينظر: الدر المصون ٧/٥٤٣، واللباب ١٢/٥٦٠، والإتحاف ٢/٢٢٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد والميم؛ على الإخبار: (**ضَمَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الضاد، وفتح الميم؛ على الأمر: (**ضُمَّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ السين: (**سُدَّينِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح السين: (**سَدَّينِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: (**سَدًّا**)، والثاني: بضم السين: (**سُدًّا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الباء بلا تشديد: (**دَبَرَا**)، والثاني: بفتح الباء مع التشديد: (**دَبَّرَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي - بتشديد الدال - تعني: روى أو نظر في عواقيب الأمور، والألف للإطلاق.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**يَاسِينَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم النون: (**يَاسِينُ**). ورُسمت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب): سين لا نون بعدها: (**يس**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء بلا تنوين: (**صَحْبُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٩) قال النويري: «وقيد الفتح؛ للضد». (ينظر: شرح النويري ٥/٢٠).

مِنْ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ[١] ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [٩٣].

أي: اقرأه بفتح السين، للمرموز إليهم بقوله: (**عَزَا**[٢]) (**حَبْرٌ**)؛ أي: حفص، وابن كثير، وأبي عمرو.

والباقون: بضمها.

وهما لغتان بمعنى واحد، وقيل[٣]: المضموم لما خلقه الله، والمفتوح؛ لما عمله الناس، وتُعُقِّب[٤].

(**وَ**)قرأ.

﴿**سَدًّا**﴾ من قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [٩٤][٥].

بفتح السين.

المرموز إليهم بقوله: (**حُكْمُ**[٦] **صَحْبٍ دَبَرَا**[٧])؛ أي: أبو عمرو،

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل.

(٢) ومعنى قوله: (**عَزَا**)؛ من العزاء؛ وهو اسم لدعوة المستغيث بغيره.

(٣) قال في الدر المصون: «وهو مرويٌّ عن عكرمة، والكسائي، وأبي عبيد، وابن الأنباري»، وقال أبو عبيد: «كل شيء وجدته العرب من فعل الله ـ تعالى ـ من الجبال والشعاب فهو (سُدّ) بالضم، وما بناه الآدميون فهو (سَدّ) بالفتح». (ينظر: الدر المصون ٥٤٣/٧، واللباب ٥٦٠/١٢، وحجة القراءات ص (٤٣٠)، والإتحاف ٢٢٥/٢).

(٤) وممن تعقبه: السمين الحلبي في الدر المصون، وابن عادل في اللباب، وغيرهما، قال في الدر المصون: «وهو مردودٌ: بأنَّ السدَّين في هذه السورة جبلان؛ سدُّ ذو القرنين بينهما بسدٍّ، فهما من فعلِ الله، والسدُّ الذي فعله ذو القرنين من فعل المخلوق، و(سدًّا) في يس من فعل الله تعالى؛ لقوله: (وجعلناه)، ومع ذلك قرئ في الجميع: بالفتح، والضمِّ، فعُلِمَ أنهما لغتان؛ كـ(الضَّعْف)، و(الضُّعف)، و(الفَقْر)، و(الْفُقر)، وقال الخليل: المضموم: اسمٌ، والمفتوح: مصدر، وهذا هو الاختيار». (ينظر: الدر المصون ٥٤٥/٧، واللباب ٥٦١/١٢).

(٥) في الأصل: (على أن يجعل)؛ على الغيب، وهو تصحيف.

(٦) وقوله: (**حُكْمُ**)؛ مصدر حَكُمَ، وجمعه أحكام، والحُكْمُ؛ عِلْمٌ وتفقهٌ وحكمة، والحكم في الشرع؛ القول بالحل والحرمة ونحوهما، والحُكْمُ؛ القضاء.

(٧) وقوله: (**دَبَرَا**)؛ مِنْ دَبَرَ يَدْبُرُ، دَبَرت الريح؛ هبت من المغرب، ودَبَرَ الشيخ؛ وَلَّى، وشَيَّخ، ودَبَرَ الرجل؛ تبعه مِن ورائه، ودَبَرَ والده؛ خلفه بعد موته وبقي مِن بعده.

وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن كثير.

وقرأه الباقون: بضم السين.

وَقَرَأَ حرفي ﴿يسٓ﴾: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩].

بفتح السين فيهما.

المرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بضم السين فيهما[١].

٧٥٧ ـ ....يَفْقَهُوا ضُمَّ اكْسِرَا:

٧٥٨ ـ شَفَا........................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَفْقَهُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [٩٣].

فـ**(اضْمُمِ**[٢] **اكْسِرَا)**؛ أي: اقرأه بضم ياء المضارعة، وكسر القاف.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

---

(١) فالمدنيان، وابن عامر، وشعبة، ويعقوب، قرؤوا: بضم الأربعة، وابن كثير، وأبو عمرو، قرءا: بفتح موضعي سورة الكهف، وضمَّا موضعي سورة (يس)، وحمزة، والكسائي، وخلف، قرؤوا: بفتح موضعي سورة (يس)، و﴿سَدًّا﴾؛ المنكر في سورة الكهف، قال النويري في شرحه: «وعُلِمَ حكم الأخيرين من العطف»؛ أي: من العطف على الترجمة بالضمِّ في الموضع الأول. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٠)، وشرح النويري ٥/٢٠).

(٢) هكذا ضُبطت في أصل الشرح: (**اضْمُمُ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**ضُمَّ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

من (أَفْقَهَ غيره)، مُعَدًى بالهمزة، فالمفعول الأول محذوف[١]، أي: (لا يُفْقِهون السامع كلامهم [٤٣٦])[٢].

والباقون: بفتح الياء والقاف معاً.

من (فَقِهَ) الثلاثي، فيتعدى لواحد، أي: (لا يفقهون كلام غيرهم؛ لجهلهم بلغة من يخاطبهم، وقلة فطنتهم)[٣].

وتقدَّم:

همز: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [٩٤]، لعاصم وحده[٤].

وإدغام: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ﴾ [٩٤]، للكسائي وحده[٥].

٧٥٨ ـ ....وَخَرْجًا قُلْ خَرَاجًا فِيهِمَا: لَهُمْ. فَخَرْجُ[٦]: كَمْ....................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿خَرْجًا﴾.

فـ(**ـقُلْ**)؛ أي: اقرأ.

﴿**خَرَاجًا**﴾؛ بفتح الراء، وألف بعدها.

---

(١) والمفعول الثاني: قوله تعالى: ﴿قَوْلًا﴾. (ينظر: الهادي ٣/٢٤).

(٢) فَحُجَة من قرأ بهذه القراءة أنه جعل فعله رباعياً من (أَفْقَه)، أي: أفهمه ما يقوله، فعدَّاه إلى مفعولين. (ينظر: الدر المصون ٧/٥٤٥، والكشف ٢/٧٦، وشرح الهداية ص (٥٩٠)، واللباب ١٢/٥٦٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ٧/٥٤٥، والكشف ٢/٧٦، وشرح الهداية ص (٥٩٠)، واللباب ١٢/٥٦٢، والإتحاف ٢/٢٢٥.

(٤) فقرأه عاصم بهمزة ساكنة؛ لغة لبني أسد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ١/٣٩٤ ـ ٣٩٥، والإتحاف ٢/٢٢٥).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٢٢٥.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: (**فَخَرْجُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الجيم مع التنوين: (**فَخَرْجٌ**).

(**فِيهِمَا**)؛ أي:

﴿نَجْعَلُ لَكَ **خَرَاجاً** عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ﴾ هنا[(١)].

و﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ **خَرَاجاً**﴾ في المؤمنين[(٢)].

(**لَهُمْ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، المرموز إليهم ـ قَبْلُ ـ بقوله: (**شَفَا**).

وقرأ الباقون: بإسكان الراء بلا ألف بعدها ـ فيهما ـ.

وقرأ: ﴿**فَخَرْجُ** رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ وهو الثاني في المؤمنين[(٣)].

بسكون الراء بلا ألف بعدها ـ كلفظ الإمام ـ.

المرموز إليه بكاف (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بفتح الراء، وألف بعدها.

وهما بمعنًى واحد، كـ(ـالنَّوْل)، و(النَّوَال)، وبألف: (ما ضُربَ على الأرض كلَّ عام)[(٤)]، وبغيرها[(٥)]؛ بمعنى (الجُعْل)[(٦)]، وقيل: (الْخَرْجُ)؛ مصدر، و(الْخَرَاجُ)؛ اسمٌ لما يُعْطَى[(٧)].

وتقدَّم الكلام على: ﴿مَكَّنِّي﴾ [٩٥]، في الأصول[(٨)].

---

(١) سورة الكهف: الآية [٩٤].

(٢) الآية: [٧٢].

(٣) الآية: [٧٢].

(٤) في الدر المصون: «ما صُرف على الأرض من الإتاوة كل عام». (ينظر: الدر المصون ٥٤٧/٧).

(٥) أي: بغير الألف.

(٦) أي: نعطيك من أموالنا مرة واحدة ما تستعين به على ذلك. (ينظر: الدر المصون ٥٤٧/٧).

(٧) ينظر: الدر المصون ٥٤٧/٧، واللباب ٥٦٤/١٢ ـ ٥٦٥، والكشف ٧٧/٢ ـ ٧٨، وشرح النويري ٢٥/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢، والهادي ٢٥/٣ ـ ٢٦.

(٨) قرأ المكيّ بنونين؛ الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة مخففة؛ على الأصل، وكذا هي في مصاحف أهل مكة، والباقون: بنون واحدة مشددة مكسورة؛ بإدغام النون التي هي لام الفعل في نون الوقاية؛ وكذا هي مرسومة في مصاحفهم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (١٥٠)، والنشر ٣٠٣/١، والإتحاف ٢٢٦/٢).

٧٥٨ ـ ....وَصُـدْفَـيْـنِ اضْـمُـمَـا

٧٥٩ ـ وَسَكِّنَنْ: صِفْ. وَبِضَمَّيْ: كُلِّ[1] حَقْ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿صُدْفَيْنِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [٩٥].

فـ(**ـاضْمُمَا**) (**وَسَكِّنَنْ**)؛ أي: اقرأه بضم الصاد، وتسكين الدال؛ تخفيفاً.

للمرموز إليه بصاد: (**صِفْ**)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

(**وَ**)قرأ.

(**بِضَمَّيْ**) الصاد، والدال، معاً.

للمرموز إليهم بقوله: (**كلِّ[2] حَقْ**)؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

وهي لغة قريش[3].

واقرأه للباقين: بفتحهما.

لغة الحجاز[4].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (**كُلِّ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم اللام: (**كُلُّ**). وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ كسر اللام، وضمها.

(٢) ومعنى قوله: (**كُلِّ**)؛ أي: جميع.

(٣) ذكر ذلك الجعبري في شرحه على الشاطبية، والنويري في شرحه على الطيبة، وصاحب الإتحاف، وقال في الدر المصون ـ ونقله عنه في اللباب ـ: «وقال أبو عبيد: والضَّم: لغة حمير»، والصدفان: الجبلان. (ينظر: الدر المصون ٥٤٩/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، وكنز المعاني ص (٥٧٢)، (خ)، والكشف ٧٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٢)، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والإتحاف ٢٢٧/٢، والهادي ٢٦/٣).

(٤) ذكر ذلك في الإتحاف، وقال في الدر المصون ـ ونقله عنه في اللباب ـ: «وقال أبو عبيد: والفتح: لغة تميم»، والصدفان: الجبلان. (ينظر: الدر المصون ٥٤٩/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والكشف ٧٩/٢، والإتحاف ٢٢٧/٢، والهادي ٢٦/٣).

٧٥٩ ـ .... آتُونِ هَمْزُ(١) الْوَصْلِ فِيْهِمَا : صَرَفْ(٢)

٧٦٠ ـ خُلْفٌ(٣). وَثَانٍ: فُزْ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿آتُونِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾ [٩٥ ـ ٩٦].

وقوله: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [٩٦].

فـ(ـهَمْزُ الْوَصْلِ)؛ أي: القراءة بهمز الوصل.

(فِيْهِمَا)(٤)؛ أي: في الحرفين معاً.

للمرموز إليه بصاد: (صَرَفْ(٥)) (خُلْفٌ)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ بخلاف عنه.

(وَ)قرأ بهمز الوصل.

في حرف (ثَانٍ) فقط، وهو: ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ﴾ [٩٦].

الإمام المرموز إليه بفاء: (فُزْ)؛ أي: حمزة.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الزاي المعجمة: (هَمْزُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الزاي: (هَمْزِ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي، حيث ضُبِطت فيه ـ متناً وشرحاً ـ؛ بصاد مفتوحة، ثمَّ راء مفتوحة ـ أيضاً ـ، بعدها فاء ساكنة: (صَرَفْ)، والثاني: بصاد مفتوحة، ثمَّ دال مفتوحة ـ أيضاً ـ، ثم قافٌ ساكنة؛ من الصدق: (صَدَقْ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الفاء بلا تنوين: (خُلْفُ).

(٤) في الاصل: (معهما)، وهو تصحيف.

(٥) وقوله: (صَرَفْ)؛ فِعلٌ؛ مِن صَرَفَ يَصْرِفُ، يقال: صرف الباب؛ صوَّتَ، وصَرَفَ نابه؛ سُمِع له صوتٌ، وصرف المال؛ أنفقه، وصرف الشخص؛ خلَّى سبيله.

وقرأ الباقون: بهمز القطع فيهما.

وإيضاح ذلك:

أنَّ شعبة قرأ من طريق يحيى العليمي، وأبي حمدون عن يحيى بن آدم: بهمزة ساكنة مع كسر التنوين قبلها **[٤٣٧]** في الأول وصلاً، وبهمزة ساكنة بعد اللام في الثاني وصلاً[١] ـ أيضاً ـ.

أمرٌ مِنَ الثلاثي، بمعنى: (المجيء)[٢].

والابتداء حينئذ: بكسر همز الوصل، وإبدال الهمزة التي [هي][٣] فاء الكلمة ياءً ساكنة في الكلمتين[٤].

وروى شعيب، عن يحيى بن آدم، عن شعبة: بقطع الهمز، ومده فيهما في الحالين.

مِنْ (آتى) الرباعي، بمعنى: (أعطى)[٥].

وبه قطع العراقيون[٦].

والابتداء حينئذ: بهمزة مفتوحة كالوصل[٧].

---

(١) وبذلك قرأ الداني؛ في رواية أبي بكر على فارس بن أحمد، وهو الذي اختاره في المفردات، ولم يذكر صاحب العنوان غيره. (ينظر: النشر ٣١٥/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٤٨/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والكشف ٧٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٩١).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٢٦/٢).

(٤) ينظر: النشر ٣١٥/٢، والإتحاف ٢٢٦/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والدر المصون ٥٤٨/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والكشف ٧٩/٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ٥٤٨/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والكشف ٧٩/٢، وشرح الهداية ص (٢٩٢).

(٦) ينظر: النشر ٣١٥/٢، والإتحاف ٢٢٦/٢، وشرح النويري ٢٤/٥.

(٧) ينظر: الكشف ٧٩/٢، والنشر ٣١٥/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والدر المصون ٥٤٨/٧، واللباب ٥٦٦/١٢، والإتحاف ٢٢٦/٢.

وقرأ حمزة: الحرف الثاني كالوجه الأول، وقرأ الحرف الأول كالثاني له.

وبه **قرأ الباقون** فيهما.

وظاهر النظم أنَّ الخلاف لشعبة في الحرفين معاً، وهو الأصح(١).

ورَوَى عنه بعضهم؛ الأول بوجهين، والثاني بالقطع ليس إلَّا(٢).

وقطع له بالوصل في الأول(٣)، وفي الثاني بالوجهين(٤)، وهذا هو الذي عليه الشاطبي(٥)، إذا قال في الحرز(٦):

..................وَاهْـمِـزْ سَـكِّـنـاً(٧) [لَدَى](٨) رَدْماً ائْتُونِي وَقَبْلِ اكْسِرِ الْوِلَا
لِشُعْبَةَ وَالثَّانِي فَشَا صِفْ بِخُلْفِهِ وَلَا كَسْرَ وَابْدَأْ فِيهِمَا الْيَاءَ [مُبْدِلَا](٩)

---

(١) اختاره في النشر، ونصَّ عليه. (ينظر: النشر ٣١٦/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٢) وهو الذي في التذكرة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن. (ينظر: النشر ٣١٥/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٣) وجهاً واحداً. (ينظر: النشر ٣١٥/٢).

(٤) وهناك وجه رابع، وهو أنَّ بعضهم أطلق لشعبة الوجهين في الحرفين جميعاً، وهو في الكافي وغيره، وقد جمع هذه الأوجه لشعبة الشيخ إبراهيم السمنودي في منظومة (البدر المنير)، الأبيات رقم (١٠٣٣ ـ ١٠٣٥):

وَشُعْبَةُ آتُونِي بِوَصْلِهَا سِوَى شُعِيبٍ فَعَنْ يَحْيَ بِقَطْعِهِمَا تَلَا
وَهَذَا الَّذِي قَدْ صَوَّبَ النَّشْرُ نَقْلَهُ وَوَصْلٌ وَقَطْعٌ فِي الْبَدَائِعِ كَمَّلَا
وَوَصْلٌ فَقَطْعٌ عِنْدَ شُعْبَةَ وَارِدٌ فَوَجْهَانِ عَنْ كُلِّ الرُّوَاةِ تَسَلْسَلَا

(ينظر: النشر ٣١٥/٢، وشرح النويري ٢٣/٥، والإتحاف ٢٢٦/٢، وجامع الخيرات ٦١٤/٣).

(٥) وهو الذي في أصله؛ أي: التيسير. (ينظر: التيسير ص (١١٩)، والنشر ٣١٥/٢).

(٦) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (٨٥٥ ـ ٨٥٧).

(٧) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل، وهي في المطبوع: (مسكناً).

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المراد.

(٩) في الأصل: (معدلا)، وهو تصحيف.

[وَزِدْ][1] قَبْلَ هَمْزِ الْوَصْلِ وَالْغَيْرُ فِيهِمَا   بِقَطْعِهِمَا وَالْمِدِّ بَدْءاً وَمَوْصِلَا

٧٦٠ ـ ......فَمَا اسْطَاعُوا اشْدُدَا   طَـاءً: فَـشَـا.....................

واخْتُلِفَ في: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ﴾ [٩٧].

فـ(**ـاشْدُدا**[2]).

الـ(**ـطَّاءَ**)[3]؛ أي: اقرأه بتشديد الطاء.

للإمام المرموز إليه بفاء: (**فَشَا**)[4]؛ أي: حمزة بكماله.

على إدغام التاء في الطاء؛ لاتحاد المخرج[5].

وطَعْنُ بعض النحاة[6] في هذه القراءة من حيث الجمع بين الساكنين

---

(١) في الأصل: (ورد)، وهو تصحيف موهم.

(٢) في الأصل: (فَاشد)، وهو تصحيف.

(٣) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بـ(ـأل) التعريف مع فتح الهمز: (**الطَّاءَ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف، مع الفتح وتنوين الهمز: (**طَاءً**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) قال ابن الناظم: «(**فَشَا**)؛ أي: ظهر وانتشر». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٧٩)).

(٥) ينظر: اللباب ٥٦٧/١٢، والكشف ٨٠/٢، وشرح الهداية، ص (٢٩٢)، وشرح النويري ٢٦/٥، والإتحاف ٢٢٧/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والهادي ٢٧/٣.

(٦) كالزجاج، حيث قال: «فأما من قرأ (اسْطَّاعوا)؛ بإدغام السين في الطاء، وصوابه التاء في الطاء، فلاحنٌ مخطئٌ»، وأبو علي الفارسي، حيث قال: «هي غير جائزة»، وابن مجاهد، حيث قال ـ في كتابه السبعة ـ: «كلهم قرأ: (فما اسطاعوا) بتخفيف الطاء، غير حمزة، فإنه قرأ: (فما اسْطَّاعوا) مشددة الطاء، يريد: (فما استطاعو)، ثم يدغم التاء في الطاء، وهذا غير جائز؛ لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة».

والعجيب أن صاحب الدر المصون غالباً ما يرد على من يُلَحِّنُ القراءات المتواترة من النحاة وغيرهم، وينتصر للمتواتر في وجه الطاعنين، لكنه في هذا الحرف نقل كلام الزجاج وأبي علي الفارسي في ردِّهم لهذه القراءة المتواترة ولم يعلق على كلامهما بشيء، لكن يبدو أنه اكتفى بما سبق من الرد والتفصيل والبيان في نظائره من الجمع بين الساكنين. (ينظر: الدر المصون ٥٥٠/٧، واللباب ٥٦٧/١٢، ومعاني القرآن ٣١٢/٣، ومعجم القراءات ٣١٠/٥).

مردود؛ بأنها قراءة متواترة، والجمع بينهما في مثل ذلك شائع جائز مسوغ[(١)] في مثله، كما تقدم موضحاً في نظائر لها[(٢)].

ومما يقوي ذلك ويسوغه؛ أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة، صار بمنزلة حرف متحرك، فكأنَّ الساكن الأول قد وَلِيَ متحركاً[(٣)].

وقرأ الباقون: بتخفيفها.

بحذف التاء تخفيفاً[(٤)].

وخرج بـ(ـفَمَا): ﴿وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ﴾ [٩٧]، المجمع على إظهاره[(٥)].

وتقدَّم:

مدّ: ﴿دَكَّآءَ﴾ [٩٨]؛ ممنوع الصرف؛ للكوفيين[(٦)].

وإدغام: ﴿هَلۡ نُنَبِّئُكُم﴾ [١٠٣]؛ للكسائي[(٧)].

---

(١) في جامع البيان، والنشر، والإتحاف: (مسموع)، بدلاً من: (مسوغ). (ينظر: جامع البيان ٢٦٩/٢، والنشر ٣١٦/٢، والإتحاف ٢٢٧/٢).

(٢) الكلام بحروفه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٢٧/٢).

(٣) ذكر هذا التوجيه الداني في جامع البيان، ونقله عنه في النشر، وأثبته صاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: جامع البيان ٢٦٩/٢ ـ ٢٧٠، والنشر ٣١٦/٢، والإتحاف ٢٢٧/٢).

(٤) ينظر: اللباب ٥٦٧/١٢، والكشف ٨١/٢، وشرح الهداية، ص (٢٩٢)، وشرح النويري ٢٦/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والإتحاف ٢٢٧/٢، والهادي ٢٨/٣.

(٥) نصَّ على ذلك: النويري، وابن الناظم، والمنير السمنودي، ومحمد سالم محيسن، في شروحهم، والصفاقسي في غيث النفع، وكذا صاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: شرح النويري ٢٤/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والإتحاف ٢٢٧/٢، والهادي ٢٨/٣، وغيث النفع ص (٢٨٣)).

(٦) فقرؤوها: بالمدِّ والهمز، وقرأ الباقون: بالتنوين من غير مد ولا همز. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤٢)، والنشر ٢٧١/٢ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٢٢٨/٢).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٢٢٨/٢.

والخلاف في سين: ﴿يَحۡسَبُونَ[١]﴾ [١٠٤][٢].

وزاي: ﴿هُزُوًا﴾ [١٠٦]، وهمزه[٣].

٧٦٠ - ....وَرُدْ[٤] فَتًى: أَنْ يَنْفَدَا

(وَ)**قَرَأَ** المرموز إليهم بقوله: (**رُدْ[٥] فَتًى**)؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف عن نفسه [**٤٣٨**].

﴿لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن **يَنفَدَ** كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [١٠٩][٦].

بياء التذكير، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

ووجههما جليّ؛ لأن تأنيث: ﴿كَلِمَٰتُ﴾ مجازي[٧].

---

(١) في الأصل: (يجمعون)، والصواب ما أثبته. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٢٢٨/٢).

(٢) قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر: بفتح السين، وقرأ الباقون: بكسر السين. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٦/٢، والإتحاف ٢٢٨/٢).

(٣) أبدل الهمز واواً خالصة في الحالين: حفص، وأسكن حمزة وخلف الزاي، ويوقف عليه لحمزة بوجهين؛ النقل على القياس، والإبدال واواً مفتوحة؛ على الرسم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٤٨ ـ ٤٤٩)، والإتحاف ٢٢٨/٢، والنشر ٢١٥/٢ ـ ٢١٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**وَرُدْ**)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما: بكسر الراء: (**وَرِدْ**)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة، والوجه الثاني في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بضم الراء؛ ـ كالجماعة ـ.

(٥) ومعنى قوله: (**رُدْ**)؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود؛ وهو المجيء والحضور.

(٦) في الأصل كُتِبَتْ بياء التذكير: (ينفد).

(٧) ينظر: الكشف ٨٢/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٣)، والدر المصون ٥٥٧/٧، واللباب ٥٧٧/١٢ ـ ٥٧٨، وشرح النويري ٢٤/٥ ـ ٢٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، والإتحاف ٢٢٨/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٣/ب)، والهادي ٢٨/٣.

ويوقف لحمزة على: ﴿وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [١١٠]؛ بالتحقيق مع عدم السكت[١]، وبالسكت على الياء قبل الهمزة[٢]، وبالإدغام[٣]؛ فهي ثلاثة أوجه فقط، وأما النقل بلا إدغام فغير مأخوذ به عند المصنف[٤]؛ لأن الياء زائدة لمجرد الصلة[٥]، بخلاف نحو: ﴿فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٥]؛ ففيه النقل[٦] أيضاً ـ كما تقدم ـ.

وفي هذه السورة تسعُ مضافات[٧]:

﴿رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [٢٢].

﴿بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾ [٣٨].

﴿بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾ [٤٢].

﴿رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [٤٠].

فتحها ـ الأربعة ـ: أهل (سما) غير يعقوب.

﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن﴾ [٦٩].

فتحها: المدنيان.

﴿مَعِيَ صَبۡرٗا﴾ [٦٧]، الثلاثة[٨].

فتحها: حفص وحده.

---

(١) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٤٩١/١، والإتحاف ٢٢٩/٢).
(٢) ينظر: النشر ٤٨٩/١، والإتحاف ٢٢٩/٢.
(٣) ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٢٢٩/٢.
(٤) قال في النشر: «ولكني آخذ في الياء والواو بالنقل، إلَّا فيما كان زائداً صريحاً لمجرد المد والصلة فبالإدغام، وذلك كان اختيار شيخنا أبي عبدالله الصائغ المصري، وكان إماماً في العربية والقراءات». (ينظر: النشر ٤٣٧/١، والإتحاف ٢٢٩/٢).
(٥) ينظر: النشر ٤٣٧/١، والإتحاف ٢٢٩/٢.
(٦) وهو اختيار ابن الجزري في النشر كما سبق بيانه. (ينظر: النشر ٤٣٧/١، والإتحاف ٢٢٩/٢).
(٧) ينظر: النشر ٣١٦/٢.
(٨) والآيتان: [٧٢، ٧٥].

﴿مِن دُونِيٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [١٠٢].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

فيها ستُّ زوائد(١):

﴿ٱلۡمُهۡتَدِ وَمَن﴾ [١٧].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿إِن تَـرَنِ أَنَا۠﴾ [٣٩].

أثبتها وصلاً: أبو جعفر، وأبو عمرو، وقالون، والأصبهاني عن ورش.

وفي الحالين: ابن كثير، [ويعقوب](٢).

﴿مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾ [٦٤].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو، والكسائي.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٣).

---

(١) وبقي من الزوائد ثلاث ياءات، لم يذكرها الشارح، وهي:
﴿أَن يُؤۡتِيَنِ﴾ [٤٠].
و﴿أَن تُعَلِّمَنِ﴾ [٦٦].
و﴿أَن يَهۡدِيَنِ﴾ [٢٤].
أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.
وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.
(ينظر: النشر ٣١٦/٢، والنويري ٢٦/٥).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من النشر تصويباً للأصل في تركه وعدم ذكره. (ينظر: النشر ٣١٦/٢).

(٣) ينظر: النشر ٣١٠ ـ ٣١٦، وتقريب النشر ص (١٣٦ ـ ١٣٩)، وشرح النويري ٣/٥ ـ ٢٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٦٦ ـ ٢٧١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٢/أ ـ ١١٣/ب)، والإتحاف ٢٠٨/٢ ـ ٢٣٠.

سُورَةُ مَرْيَمَ(١)

وقضية قوله: ـ عَلَيهِمَا(٢) السَّلَامُ ـ أنَّ مريم نبيَّة، وهو خلاف الصحيح(٣).

قال في التعرف: وشرط النبيِّ؛ حرية، وذكورة، وإنسانية. . .الخ.

(١) ضُبِطَتْ في الأصل: (**سُورَةُ مَرْيَمَ**)؛ أي: مجردة من زيادة: (**عَلَيهَا السَّلَامُ**)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ مثبتة فيها: (**سُورَةُ مَرْيَمَ عَلَيهَا السَّلَامُ**)، ولعل الشارح حذفها من عنوان السورة وأثبتها في ثنايا الشرح، لأنه يختار رأي الجمهور في أن مريم ليست نبية.

(٢) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل: (عليهما)، على التثنية.

(٣) والجمهور على أن مريم ليست نبية، قال ابن حجر في فتح الباري: «واسْتُدِلَّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ﴾ [آل عمران: ٤٢] على أنها كانت نبية، وليس بصريح في ذلك، وأُيِّدَ بذكرها مع الأنبياء في سورة مريم، ولا يمنع وصفها بأنها صديقة فقد وُصِفَ يوسف بذلك، وقد نُقِلَ عن الأشعري أن في النساء عدة نبيَّات، وحصرهن ابن حزم في ست؛ حواء، وسارة، وهاجر، وأم موسى، وآسية، ومريم، وأسقط القرطبي سارة وهاجر، ونقله في التمهيد عن أكثر الفقهاء، وقال القرطبي: الصحيح أن مريم نبية، وقال عياض: الجمهور على خلافه، ونقل النووي في الأذكار: أن الإمام ـ يعني أمام الحرمين ـ نقل الإجماع على أن مريم ليست نبية، وعن الحسن: ليس في النساء نبية ولا في الجن، وقال السبكي الكبير: لم يصح عندي في هذه المسألة شيء، ونقله السهيلي في آخر الروض عن أكثر الفقهاء»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: «وقد ذكر القاضي أبو بكر، والقاضي أبو يعلى، وأبو المعالي، وغيرهم: الإجماع على أنه ليس في النساء نبية، والقرآن والسنة دلَّا على ذلك، كما في قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقوله: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه: الصِّدِّيقية». (ينظر: فتح الباري ٢٣٢/١٠، ومجموع الفتاوى ٣٩٦/٤).

﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [١].

قرأه ابن كثير، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب: بفتح الهاء والياء معاً(١).

وقرأ شعبة، والكسائي: بإمالتهما محضة(٢).

وقالون(٣)، وورش(٤): بتقليلهما بخلاف عنهما.

بل المشهور من طريق الأصبهاني عن ورش: الفتح قولاً واحداً(٥).

وقرأه أبو عمرو: بإمالة الهاء محضة(٦).

---

(١) ينظر: الإتحاف: ٢/٢٣٢.

(٢) ينظر: النشر: ٢/٦٧ ـ ٦٨، والإتحاف: ٢/٢٣٢.

(٣) فقد اتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذلك هو في: الهداية، والهادي، وغيرهما من طرق المغاربة، وهو أحد الوجهين في الكافي، وفي التبصرة، إلَّا أنه قال في التبصرة: «وقرأ نافع بين اللفظين، وقد رُوِيَ عنه الفتح، والأول أشهر»، وقطع له ـ أيضاً ـ بالفتح صاحب التجريد، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبدالباقي بن الحسن؛ يعني من طريق أبي نشيط، وهي طريق التيسير، ولم يذكره فيه فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه، وروى عنه بين بين: صاحب التيسير، والتلخيصين، والعنوان، والتذكرة، والكامل، والشاطبية، وهو الوجه الثاني في الكافي، والتبصرة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من قراءته على عبدالله بن الحسين؛ فقطع له بين اللفظين: صاحب التيسير، والتلخيصين، والكامل، والتذكرة، وهو أحد الوجهين في الكافي، والتبصرة، وقطع له بالفتح: صاحب الهداية، والهادي، وصاحب التجريد، وهو الوجه الثاني في الكافي، والتبصرة. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف: ٢/٢٣٢).

(٤) فقطع له بين اللفظين: صاحب التيسير، والتلخيصين، والكامل، والتذكرة، وهو أحد الوجهين في الكافي، والتبصرة، وقطع له بالفتح: صاحب الهداية، والهادي، وصاحب التجريد، وهو الوجه الثاني في الكافي، والتبصرة. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف ٢/٢٣٢).

(٥) والإمالة بين بين من انفرادات أبي القاسم الهذلي عن الأصبهاني، نصَّ عليه في النشر، وهي من الشاذ الذي لا يقرأ به. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف ٢/٢٣٢).

(٦) ينظر: النشر ٢/٦٧، والإتحاف ٢/٢٣٢.

وأمّا الياء: فالمشهور عنه فتحها من روايتيه، كما قال[١] ـ فيما تقدم ـ: (**وَالْخُلْفُ**)؛ أي: في الياء، (**قَلْ لِثَالِثٍ**)[٢].

وقد رُوِيَ عنه إمالتها ـ أيضاً ـ: من طريق ابن فرح عن الدوري[٣].

وأمَّا السوسي: فلم ترد عنه من طرقه[٤].

وقرأه ابن عامر، وحمزة، وخلف عن نفسه: بفتح الهاء، وإمالة الياء محضة[٥][٦].

بخلاف عن هشام في الياء، والمشهور عنه الإمالة[٧].

---

(١) ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٨ ـ ٣١٩).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٣٢.

(٣) وذلك من كتاب التجريد من قراءته على عبدالباقي، وغاية ابن مهران، وأبي عمرو الداني من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد. (ينظر: النشر ٢/٦٩، والإتحاف ٢/٢٣١).

(٤) يعني: أن إمالة (الياء) من فاتحة سورة مريم لم ترد عن السوسيّ من طرق النشر، كما صرح بذلك في النشر، حيث قال: «وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسي في غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك في طرق التيسير والشاطبية، بل ولا في طريق كتابنا»، ولكنَّها وردت ـ أي: إمالة الياء عن السوسيّ ـ من غير طرق النشر، كما سردها في النشر وعزاها، لكن لا يقرأ بها، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، سورة مريم، البيت رقم (٣٣٠):

(هَا) (يَا) لِقَالُونَ مِنَ الْحِرْزِ افْتَحِ وَلَيْسَ فِي (يَا) عَيْنَ مَيْلُ صَالِحِ

(ينظر: النشر ٢/٦٩ ـ ٧٠، والإتحاف ٢/٢٣١ ـ ٢٣٢، وجامع الخيرات ٣/٤٩٨).

(٥) ينظر: النشر: ٢/٦٨.

(٦) في الأصل: (٤٣٥)، وهو سهوٌ.

(٧) وبه قطع له ابن مجاهد، وابن شنبوذ، والحافظ أبو عمرو من جميع طرقه في جامع البيان وغيره، وكذلك صاحب الكامل، وصاحب المبهج، وصاحبا التلخيص، وهو الذي في التذكرة، والتبصرة، والكافي، وغيرها، وروى جماعة له الفتح؛ كصاحب التجريد، والمهدوي، ورواه أبو العز بن سوار، وابن فارس، والحافظ أبو العلاء من طريق الداجوني. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف ٢/٢٣٢).

ويجوز في العين؛ المد[١]، والقصر[٢]، والتوسط[٣]، للكلِّ[٤].

والمشهور عنهم؛ إخفاء نون (عين) عند (الصاد)[٥].

وبعضهم يظهرها[٦]؛ لكونها حروفاً مقطوعة[٧].

---

(١) على مذهب من أجراها مجرى حرف المد فأشبع مدّها؛ لالتقاء الساكنين، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكي، وأبي القاسم الشاطبي، وحكاه أبو عمرو الداني في جامعه. (ينظر: النشر ٣٤٨/٢، وغيث النفع ص (٢٨٤)، ومعجم القراءات ٣١٣/٥).

(٢) وهو مذهب من أجراها مجرى الحروف الصحيحة فلم يزد في تمكينها على ما فيها، وهذا مذهب: أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الهمداني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيين، وهو الذي في الهداية، والهادي، والكافي لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش. (ينظر: النشر ٣٤٨/١، ومعجم القراءات ٣١٣/٥).

(٣) وذلك نظراً لفتح ما قبل الياء، ورعاية للجمع بين الساكنين، أو كما قال في الغيث: «لقصور حرف اللين عن حرف المد واللين»، وهو مذهب: عبدالمنعم بن غلبون، وابن طاهر، وصاحب العنوان، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي صاحب الروضة، وغيرهم، وهو الوجه الثاني في جامع البيان، وحرز الأماني، والتبصرة، وهو أحد الوجهين في كفاية أبي العز القلانسي عن الجميع، وفي الكافي عن ورش وحده بخلاف، وهو اختيار الجعبري. (ينظر: النشر ٣٤٨/٢، وغيث النفع ص (٢٨٤)، ومعجم القراءات ٣١٣/٥).

(٤) قال في الطيبة، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧٢):

وَأَشْبِعِ الْمَدَّ لِسَاكِنٍ لَزِم ... وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ

(ينظر: النشر ٣٤٨/٢، والإتحاف ٢٣٢/٢).

(٥) ينظر: الإتحاف ١٤١/١، والبحر المحيط ١٦٣/٦.

(٦) والذي قرأ بإظهارها حفص وغيره. (ينظر: البحر المحيط ١٦٣/٦، ومعجم القراءات ٣٣٢/٥).

(٧) قال في الإتحاف: «والمشهور إخفاء نون (عين) عند (الصاد) للكلِّ من: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وبعضهم يظهرها، وهو مرويٌّ عن حفص؛ لأنها حروف مقطعة، ونظيرها نون: (عين)، عند (السين)، من فاتحة الشورى، ولم أرَ من نبه عليه»، وقال العكبري: «يُقْرَأ بإخفاء النون عند الصاد؛ لمقاربتها إياها واشتراكهما في الفم، وتُقْرَأُ بإظهارها؛ =

وسكت أبو جعفر على حروف هجائها[١].

وأظهر دال: (صاد) عند ذال: ﴿ذِكْرُ﴾ [٢]؛ نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

وأدغمها: **الباقون**[٢].

وتقدَّم الكلام على: ﴿زَكَرِيَّآ﴾ [٢]؛ قصراً، ومداً[٣].

وعليه: فـ﴿زَكَرِيَّاءَ إِذْ﴾ من قبيل الهمزتين من كلمتين؛ فسهل الحِرْميون، ورويس، همزة: ﴿إِذْ﴾، وصلاً[٤].

= لأن الحروف المقطعة يُقْصَدُ تمييز بعضها عن بعض إيذاناً بأنها مقطعة، ولذلك وقف بعضهم على كل حرف»، قال في البحر المحيط: «وقرأ حفص عن عاصم وفِرْقَةٌ: بإظهار النون من عين، والجمهور على إخفائها»، وقال في معجم القراءات: «وقرأ بإظهار النون من: (عين)، مع: (الصاد)؛ حفص عن عاصم، وأبو جعفر، قال أبو الحسن: تبيين النون أجود في العربية، لأنَّ حروف العدد والهجاء منفصل بعضها عن بعض، وذكر ابن عطية أنه القياس؛ لأنها حروف منفصلة»، قلتُ: وهي قراءة معدودة من الشواذ التي لا يقرأ بها. (ينظر: الدر المصون ٥٦٢/٧، واللباب ٣/١٣، والإتحاف ١٤١/١، والبحر المحيط ١٦٣/٦، ومعجم القراءات ٣٣٢/٥).

(١) سَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفيّ، وقَطْعُ همزة الوصل بعدها؛ وذلك ليبين بهذا السكت أنَّ الحروف كلها ليست للمعاني، كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً وليست بمؤتلفة، وفي كل واحد منها سرٌّ من إسرار الله تعالى الذي استأثر الله تعالى بعلمه، قاله في النشر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٨)، والنشر ٤٢٤/١ ـ ٤٢٥، والإتحاف ٢٣٢/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٨)، والنشر ١٧/٢، والإتحاف ٢٣٢/٢.

(٣) قرأ بالقصر بلا همز: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالمد مع الهمز. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٦)، والنشر ٢٣٩/٢، والإتحاف ٢٣٣/٢).

(٤) وعنهم أيضاً تسهيلها كالياء، وقرأ الباقون: بالتحقيق وإسقاط همزة: ﴿زَكَرِيَّا﴾، ولهشام حال الوقف عليه الأوجه الثلاثة المعروفة في الوقف على الهمز المتطرف. =

٧٦١ ـ وَاجْزِمْ يَرِثْ: حُزْ رُدْ مَعًا........ ....

واخْـتُـلِـفَ فـي: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا[(١)] ۝ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [٢].

فـ(ـاجْزِمْ)؛ أي: اقرأه بالجزم.

﴿يَرِثْ﴾.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (حُزْ[(٢)] رُدْ[(٣)])؛ أي: أبي عمرو، والكسائي.

الحرفين (مَعاً)؛ أي: ﴿يَرِثُنِى وَيَرِثُ﴾.

على أنَّ: الأول: جواب الدعاء، أو جواب شرط مقدر، والثاني: عطف عليه[(٤)].

والباقون: بالرفع فيهما.

الأول: صفة الياء[(٥)]، أي: (وارثاً)، والثاني: عطف عليه[(٦)].

وتقدَّم تخفيف: ﴿نُبَشِّرُكَ﴾ [٧]، لحمزة[(٧)].

= (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، البيت رقم (٢٠١)، والنشر ٣٨٦/١، ٣٨٨، والإتحاف ٢٣٣/٢).

(١) في الأصل: (ويا)، وهو تصحيف.

(٢) ومعنى قوله: (حُزْ)؛ فعل أمر؛ من حاز الشيء إذا صار في ملكه وحوزته من الحيازة؛ وهو الجمع.

(٣) ومعنى قوله: (رُدْ)؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود.

(٤) أي: عطف على الأول. (ينظر: الكشف ٨٤/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٤)، والدر المصون ٥٦٧/٧، واللباب ١٠/١٣).

(٥) في الدر المصون، واللباب، وشرح ابن الناظم، والإتحاف: (صفة لولياً)، وهو الصواب. (ينظر: الدر المصون ٥٦٧/٧، واللباب ١٠/١٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، والإتحاف ٢٣٣/٢).

(٦) ينظر: الكشف ٨٤/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٤)، والدر المصون ٥٦٧/٧، واللباب ١٠/١٣.

(٧) فقرأ حمزة: بفتح النون، وإسكان الباء، وضم الشين مخففة، وقرأ الباقون: =

٧٦١ ـ ....بُـكِـيًّـا[١] بِكَسْرِ ضَمِّهِ: رِضًا...................

واخْتُلِفَ في: ﴿بُكِيًّا﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [٥٨].

فقرأه **(بِكَسْرِ ضَمِّهِ)**[٢]؛ أي: بكسر الياء.

المرموز إليهما بقوله: **(رِضًا)**؛ أي: حمزة، والكسائي.

والباقون: بضمِّها.

٧٦١ ـ ....عُـتِـيًّـا[٣]

= بضم النون، وفتح الباء، وكسر الشين مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٨)، والنشر ٢/٢٣٩، والإتحاف ٢/٢٣٤).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء مع التنوين: (**بُكِيًّا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الياء بلا تنوين: (**بُكِيَّا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٢) قال النويري: «قيد الكسر؛ للضدِّ». (ينظر: شرح النويري ٥/٣٠).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين: (**عُتِيًّا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بكسر العين: (**عِتِيًّا**)، وقد خالف تحقيق الشيخ أيمن سويد قاعدته في مثل هذا الموضع ـ وقاعدته أن يضبط الكلمة بعكس قيدها ـ، فكان حقه أن يضبطها ـ والكلمتين اللتين بعدها ـ بالضم؛ لأن الترجمة في هذه الكلمة والكلمتين اللتين بعدها معطوفة على الترجمة في الكلمة التي قبلها، والترجمة في الكلمة التي قبلها مفهومة من قول الناظم: (**بِكَسْرِ ضَمِّهِ**)، فتكون هذه الترجمة قيدًا لكلمة: (**بُكِيًّا**)، وللكلمات التي بعدها، وهذا ـ أعني أن عبارة (**بِكَسْرِ ضَمِّهِ**) هي قيد لكلمة (**بُكِيًّا**) والكلمات التي بعدها ـ هو مفهوم كلام النويري في شرحه على الطيبة (٥/٣٠) حيث قال: «وعَمَّ موضعي (عتيّا)، و(بكيًّا)، لقرينة الضمّ»، وعليه: ـ فبحسب قاعدة الشيخ أيمن سويد ـ فإن الكلمات الأربع تضبط بضم أولها، قلتُ: ولعل الشيخ المحقق أيمن سويد خالف منهجه في هذا الموضع ـ كما حصل في مواضع أخرى من التحقيق ـ؛ ليبين صحة المنهجين في ضبط المتن؛ منهج ضبطها بالقيد، ومنهج ضبطها بعكس القيد.

٧٦٢ ـ مَعْهُ صُلِيًّا(١)**، وَجُثِيًّا**(٢)**: عَنْ رِضَا**(٣) ....

وَقَرَأَ: ﴿**عُتِيًّا**﴾ مِنْ:

قوله: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [٨].

وقوله: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [٦٩].

(**مَعْهُ**)؛ أي: مع: ﴿**عُتِيًّا**﴾ الأولى(٤).

﴿بِهَا **صُلِيًّا**﴾ [٧٠].

(**وَ**﴿**جُثِيًّا**﴾) من قوله:

﴿حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ [٦٨].

﴿وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [٧٢].

بكسر أوائل هذه الثلاثة.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الصاد: (**صُلِيًّا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بكسر الصاد: (**صِلِيًّا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: (**جُثِيًّا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بكسر الجيم: (**جِثِيًّا**)، وقد سها القلم في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فضُبطت الجيم بالفتح، ولا يصح؛ لأنه لا قارئ به.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الضاد بلا تنوين: (**رِضَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الضاد مع التنوين: (**رِضًا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: بالألف المقصورة، وفتح الضاد بلا تنوين: (**رِضَى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) قال النويري: «وعَمَّ موضعي (عتيّا)، و(بكيًّا)، لقرينة الضمّ». (ينظر: شرح النويري ٥/٣٠).

[المرموز إليهم بقوله: **(عَنْ رِضَا)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي. **وقرأه**][١] الباقون: بضم أوائل الأربعة.

على الأصل[٢].

فالكسر فيها؛ للاتباع[٣]، كما تقدم في: ﴿حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨][٤].

وجمع حفص بين اللغتين[٥].

٧٦٢ ـ .... وَقُلْ خَلَقْنَا فِي خَلَقْتُ: رُحْ فَضَا

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [١٠].

فـ**(قُلْ)**؛ أي: اقرأ.

﴿**خَلَقْنَاكَ**﴾؛ بنون مفتوحة[٦]، وألف بعدها.

في مكان: ﴿خَلَقْتُكَ﴾؛ بالتاء المضمومة[٧] بلا ألف.

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٨٥، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٧/٥٧١، واللباب ١٣/١٩، وشرح النويري ٥/٢٩، وشرح المنير السمنودي (١١٤/أ)، والإتحاف ٢/٢٣٤، والهادي ٣/٣٠.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٨٤ ـ ٨٥، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٧/٥٧١، واللباب ١٣/١٩، وشرح النويري ٥/٢٩، وشرح المنير السمنودي (١١٤/أ)، والإتحاف ٢/٢٣٤، والهادي ٣/٣٠.

(٤) ذكره مكي بن أبي طالب في الكشف، والمهدوي في شرح الهداية، والمراد أنَّ حمزة والكسائي قرآ: بكسر الحاء واللام، وتشديد الياء مكسورة؛ على الاتباع، لكسرة اللام. (ينظر: الكشف ٢/٨٥، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والإتحاف ٢/٦٢ ـ ٦٣).

(٥) حيث قرأ الموضع الأول: بالضم، وقرأ المواضع الثلاثة: بالكسر. (ينظر: شرح الهداية ص (٥٩٦)، وشرح النويري ٥/٢٩، وشرح المنير السمنودي (١١٤/أ)، والإتحاف ٢/٢٣٤).

(٦) بعد القاف.

(٧) بعد القاف.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (رُحْ[١] فَضَا[٢])؛ أي: الكسائي، وحمزة.

على أنه ضمير الجمع؛ للتعظيم حقيقة[٣].

والباقون: على الإفراد[٤].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٥].

وتقدَّم إمالة: ﴿مِنَ ٱلْمِحْرَابِ﴾ [١١]، لابن ذكوان[٦]، وترقيقه: للأزرق[٧].

٧٦٣ ـ هَمْزُ أَهَبْ بِالْيَا: بِهِ خُلْفُ جَلَا حِمًى..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا [٤٤٠] زَكِيًّا﴾ [١٩].

فـ(**هَمْزُ**: ﴿**أَهَبْ**﴾ **بِالْيَا**)؛ أي: قرأ: ﴿**لِيَهَبَ**﴾؛ بالياء[٨] بعد اللام.

---

(١) ومعنى قوله: (رُحْ)؛ من الرواح، وابتدائه بعد غروب الشمس، وقد يكون فعلاً، من راح الشيء إذا وجد ريحه.

(٢) ومعنى قوله: (فَضَا)؛ أي: فَرَغ وخَلا واتسع، ويأتي اسماً بمعنى: الأمر المختلط وغير المحكم، ويأتي أصله: فضاء، ثم قُصِرَ للوقف؛ وهو المكان الواسع والخالي من الأرض.

(٣) ينظر: الكشف ٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٥٧٣/٧، واللباب ٢١/١٣، وشرح النويري ٣٠/٥، والإتحاف ٢٣٤/٢، والهادي ٣١/٣.

(٤) ينظر: الكشف ٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٥٧٣/٧، واللباب ٢١/١٣.

(٥) قال النويري: «واستغنى بلفظ (خَلَقْتُ)، و(خَلَقْنَا)»، أي: استغنى بلفظه بالقراءتين عن قيدهما. (ينظر: شرح النويري ٣٠/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١)، وشرح المنير السمنودي (١١٤/أ)).

(٦) بلا خلاف عنه؛ لأنه مجرور. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٣)، والنشر ٦٤/٢، والإتحاف ٢٣٤/٢).

(٧) ينظر: النشر ١٠٧/٢، والإتحاف ٢٣٤/٢.

(٨) المفتوحة، قال النويري: «وعُلِمَ فتح الياء من فتح مخلوفها»؛ ومخلوفها هو: الهمزة التي أُبْدِلَتْ مكانها الياء، فَفُتِحَتْ الياء خلفاً لفتح الهمزة. (ينظر: شرح النويري ٣١/٥).

المرموز إليهم بقوله: **(بِهِ خُلْفٌ جَلَا**[١]**) (حِمًى)**؛ أي: قالون بخلاف عنه من طريقيه[٢]، وورش، وأبو عمرو، ويعقوب.

على أن الضمير للربِّ، أي: (لِيَهَبَ لك الذي استعذتِ به مني)؛ لأنه الواهب حقيقة[٣].

والباقون: بالهمز[٤]، وبه قرأ قالون في وجهه الثاني[٥].

فالضمير للمتكلم وهو الملك، أسنده لنفسه على طريق المجاز، ويحتمل أن يكون محكيًّا بقول محذوف؛ أي: (قال لأهب)[٦].

وتقدَّم الخلاف في ميم: ﴿مِتُّ﴾ [٢٣]؛ كسراً، وضمًّا[٧].

٧٦٣ ـ ....وَنِسْيًا فَافْتَحَنْ: فَوْزٌ عَلَا[٨]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿نِسْيًا﴾.

مِنْ: ﴿كُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [٢٣].

---

(١) ومعنى قوله: **(جَلَا)**؛ فعل ماض، من جلا القوم عن أوطانهم، إذا خرجوا من بلد إلى بلد، أو بمعنى؛ كشف وأوضح.

(٢) ينظر: النشر ٣١٧/٢ ـ ٣١٨.

(٣) ينظر: الكشف ٨٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، واللباب ٣٤/١٣، والدر المصون ٥٧٨/٧.

(٤) المفتوحة موضع الياء.

(٥) ينظر: النشر ٣١٨/٢.

(٦) ينظر: الكشف ٨٦/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٦)، والدر المصون ٥٧٨/٧، واللباب ٣٤/١٣.

(٧) فقرأ بكسر الميم: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بضمِّها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، ص (٦٩)، البيت رقم (٥٤١)، والنشر ٢٤٣/٢، والإتحاف ٢٣٥/٢.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: **(عَلَا)**، والثاني: بضم العين: **(عُلَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(**فَافْتَحَنْ**)؛ أي: اقرأه بفتح النون.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**فَوْزٌ**[١] **عَلَا**[٢])؛ أي: حمزة، وحفص.

وقرأه الباقون: بكسرها.

وهما لغتان، كـ(ـالوَتْر)، و(الوِتْر)، والمفتوح في الأصل مصدر سُمِّيَ به[٣].

قال في الإتحاف[٤]: «والكسر أرجح؛ ومعناه: الشيء المتروك الذي لا يُعْرَفُ ولا يُذْكَرُ»[٥].

٧٦٤ـ مَنْ[٦] تَحْتَهَا[٧] اكْسِرْ جُرَّ: صَحْبٌ شِذْ[٨] مَدَا[٩] ....

(١) ومعنى قوله: (**فَوزٌ**)؛ هو النجاة والظفر بالأمنية والخير.

(٢) ومعنى قوله: (**عَلَا**)؛ أي: ارتفع، وتأتي اسم؛ بمعنى: الرفعة.

(٣) والمكسور فعل بمعنى مفعول كـ(الذبح)، و(الطحن)؛ ومعناه الشيء الحقير الذي من شأنه أن يُنسى؛ كالوتد، والحبل، وخرقة الطمث، ونحوها. (ينظر: الكشف ٨٦/٢، والدر المصون ٥٨٢/٧، واللباب ٤١/١٣).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٣٥/٢.

(٥) وكلام صاحب الإتحاف موجود في الدر المصون، ونقل ـ السمين الحلبي ـ ترجيح الكسر عن الفراء. (ينظر: الدر المصون ٥٨٢/٧).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم، اسم موصول: (**مَنْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الميم؛ حرف جر: (**مِنْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء الثانية: (**تَحْتَهَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر التاء الثانية: (**تَحْتِهَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي. واختلاف الضبط في هذه اللفظة مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بشين مكسورة، ثم دال ساكنة: (**شِدْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الشين، ثم ذال ساكنة: (**شُذْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، =

واخْتُلِفَ في: ﴿مِن تَحْتِهَا﴾.

أي مِنْ قوله: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِي﴾ [٢٤].

فـ(**ـاكْسِرْ وَجُرَّ**)؛ أي: اقرأه بكسر ميم: ﴿مَن﴾، وجر تاء: ﴿تَحْتَهَا﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ شِدْ**[1] **مَدَا**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وروح، ونافع، وأبي جعفر.

ففاعل: ﴿فَنَادَىٰهَا﴾ مضمر؛ قيل: جبريل، وقيل: عيسى[2].

قال في الإتحاف[3]: «ومعنى كون جبريل تحتها، أي: في مكان أسفل؛ لأنه كان تحت أكمة، والجار متعلق بالنداء».

والباقون: بفتح ميم: ﴿مِن﴾، ونصب تاء: ﴿تَحْتِهَا﴾.

فـ﴿مِن﴾، موصولة، والظرف صلتها[4].

وتقدَّم الخلاف في إدغام:

﴿قَدْ جَعَلَ﴾ [٢٤][5].

= وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، وبفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، والثالث: ما انفرد به نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، حيث ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) وقوله: (**شِدْ**)؛ مِن: شَاد، يَشِيدُ، شَيداً، فهو شَائد، يقال: شاد البناء؛ رفعه وأعلاه.

(٢) فيكون المعنى: فكلمَّها جبريل من الجهة المحاذية لها، أو فكلمَّها عيسى من موضع ولادته، وذلك تحت ثيابها، قاله في الكشف. (ينظر: الكشف ٨٦/٢ ـ ٨٧، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٣/٧، واللباب ٤٢/١٣).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢٣٥/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٨٧/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٣/٧، واللباب ٤٢/١٣.

(٥) أدغم الدال في الجيم: أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، =

وكذا: ﴿لَقَدْ جِئْتَ﴾ [٢٧][1].

٧٦٤ ـ .... خِفَّ[2] تُسَاقِطْ[3]: فِي عُدْ[4]. ذَكِّرْ: صَدَا

٧٦٥ ـ خُلْفٍ[5] ظُبًى. وَضُمَّ وَاكْسِرْ: عُدْ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [٢٥].

= وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، الأبيات رقم (٢٧٦ ـ ٢٧٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٢٣٥).

(١) أدغم الدال في الجيم: أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبدل الهمزة الساكنة من: ﴿جِئْتَ﴾، أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، كوقف حمزة، وحققها ورش من طريقيه كالباقين. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، الأبيات رقم (٢٧٦ ـ ٢٧٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٢٣٥).

(٢) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بفتح الفاء؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الفاء: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بالوجهين؛ كسر الخاء، وفتحها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم التاء، وفتح السين بلا تشديد، وكسر القاف: (**تُسَاقِطْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بفتح التاء والسين والقاف: (**تَسَاقَطْ**)، والثالث: بفتح التاء، وفتح السين مشددة، وفتح القاف: (**تَسَّاقَطْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالدال الساكنة بعد العين المضمومة: (**عُدْ**)، وفيه نظر؛ لانكسار الوزن به، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بعين مضمومة، ثم لام مفتوحة مع التنوين: (**عُلاً**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في شرح النويري لكنها ضُبطت؛ بفتح اللام بلا تنوين: (**عُلَا**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط متن طيبة النشر.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بجر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بجر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، والرابع: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**).

فـ(**ـخِفَّ**: ﴿**تُسَاقِطْ**﴾)؛ أي: اقرأه بتخفيف السين.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي عُدْ**)؛ أي: حمزة، وحفص.

وللباقين: بالتشديد.

و(**ذَكِّرْ**)؛ أي اقرأه بياء التذكير.

للمرموز إليهما بقوله: (**صَدًا**) (**خُلْفٍ ظُبًى**)؛ أي: شعبة بخلاف عنه، ويعقوب بلا خلاف.

وللباقين: بتاء التأنيث.

(**وَضُمَّ**) التاء.

(**وَاكْسِرْ**) القاف.

للمرموز إليه بعين: (**عُدْ**)[١]؛ أي: حفص وحده.

والباقون: بفتحهما.

ففيه أربع قراءات[٢]:

الأولى: لحمزة؛ بفتح التاء الفوقية والقاف، وتخفيف السين[٣].

أصله [**٤٤٢**]: (تتساقط)؛ فحُذفت إحدى التاءين؛ مبالغة في التخفيف[٤].

الثانية: لحفص؛ بضم التاء الفوقية، وتخفيف السين، وكسر القاف[٥].

---

(١) و(**عُدْ**)؛ أمر من العود؛ وهو الرجوع، أي: بل عد من ظلمة غموضه إلى وضوحه، وتأتي من العيادة؛ بمعنى الزيارة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٣٥ ـ ٢٣٦، والهادي ٣/٣٣.

(٣) أي: (**تَسَاقَطْ**).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٨٨، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٧/٥٨٧، واللباب ١٣/٤٨.

(٥) أي: (**تُسَاقِطْ**).

مضارع: (ساقطت)؛ متعدٍّ، و﴿رُطَبًا﴾ مفعوله، أو يُقَدَّرُ: (تساقط ثمرها)، فـ﴿رُطَبًا﴾ تمييز(١).

الثالثة: ليعقوب؛ بالياء التحتية مفتوحة على التذكير، وتشديد السين، وفتح القاف(٢).

فالفعل مسند إلى الجذع(٣).

وبها قرأ شعبة؛ من طريق يحيى العليمي، والخياط عن شعيب عن يحيى بن آدم عنه(٤).

الرابعة: للباقين؛ بفتح التاء الفوقية، وتشديد السين، وفتح القاف(٥).

على إدغام التاء الثانية(٦).

وبها قرأ شعبة من أكثر طرق يحيى بن آدم عنه(٧).

والفعل على هذه والأولى لازم، وفاعله مضمر، أي: (تتساقط النخلة أو ثمرتها)، و﴿رُطَبًا﴾؛ تمييز، أو حال(٨).

---

(١) ينظر: الكشف ٨٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٧/٧، واللباب ٤٨/١٣.

(٢) أي: (**يَسَّاقَطْ**).

(٣) ينظر: شرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٥/٢، والهادي ٣٣/٣.

(٤) وقراءة شعبة وموافقته ليعقوب بهذا الوجه، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣١٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٥)).

(٥) أي: (**تَسَّاقَطْ**).

(٦) في السين. (ينظر: الكشف ٨٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٧/٧، واللباب ٤٨/١٣).

(٧) ينظر: النشر ٣١٨/٢.

(٨) ينظر: الكشف ٨٨/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٨)، والدر المصون ٥٨٧/٧، واللباب ٤٨/١٣.

هذا ويوقف لحمزة وهشام على: ﴿ٱمۡرَأَ﴾ [٢٨]، ونحوه، مما همزته مفتوحة بعد فتح؛ بإبدالها ألفاً فقط[١].

٧٦٥ ـ ....وَفِــي قَوْلُ انْصِبِ الرَّفْعَ: نُهًى[٢]ظِلٌّ[٣] كَفِي[٤]

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي): ﴿قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ﴾ [٣٤].

فـ(**ـانْصِبِ الرَّفْعَ**)؛ أي اقرأه بنصب اللام.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**نُهًى**[٥] **ظِلٌّ**[٦] **كَفِي**[٧])؛ أي: عاصم، ويعقوب، وابن عامر.

---

(١) وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو بين بين، على جواز الروم في المفتوح ـ كما تقدم ـ، وهو شاذٌّ لا يصح، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٧١/١، والإتحاف ٢٣٦/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بهاء مفتوحة منونة، ثم ألف مقصورة: (**نُهًى**)، والثاني: ما انفرد به موسى جار الله؛ بالألف الممدودة، مع فتح الهاء بلا تنوين: (**نُهَا**)، والثالث: بالألف المقصورة بعد الهاء المفتوحة بلا تنوين: (**نُهَى**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع اللام مع التنوين: (**ظِلٌّ**)، والثاني: بجر اللام مع التنوين: (**ظِلٍّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الكاف، وكسر الفاء: (**كَفِي**)، بينما ضُبِطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم الكاف، وكسر الفاء: (**كُفِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) و(**نُهىً**)، النُّهى؛ العقل، والنُّهَى؛ جمع النُّهية؛ وهي: غاية كل شيء ومنتهاه.

(٦) وقوله: (**ظِلٌّ**)؛ اسمٌ، والجمع: أظْلَال، وظِلال، وظُلَل، وظِلول، والظِّلُّ؛ عتمة تغشى مكاناً حُجِبَ عنه أشعة ضوئية حاجز غير شفاف، والظِّلُّ من كل شيء؛ شخصه، وظِلُّ الليل؛ سوادهُ وظلامهُ، والظِّلُّ؛ الفيءُ، ويأتي على معان أخرى.

(٧) ومعنى قوله: (**كُفِي**) ـ على البناء للمفعول ـ؛ الكُفِيّ؛ ما تكون به الكفاية، تقول: كُفِيَ الرجل إذا وجد من يقوم بشؤونه، وعلى البناء للفاعل: (**كَفِيّ**)؛ فاعل كَفَى، والجمع؛ أكفياء، يقال: رجل كَفِيٌّ؛ أي: يُسْتغنى ويكتفي به عن غيره، وكَفِيُّ الرجل؛ من يقوم مقامه.

على أنّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، أي: (هذا الإخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ليس منسوباً لغيرها)، أي: (أقول [قول][١] الحق)، أي: (القول الحق)[٢].

وقرأه الباقون: بالرفع.

خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو)، أي: نسبته إلى أمه فقط؛ قول الحق، أو خبر ثان عن قوله: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [٣٤]؛ بمعنى: (كلمة الله)[٣].

وتقدَّم نصب: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [٣٥]، لابن عامر[٤].

٧٦٦ ـ وَاكْسِرْ وَأَنَّ[٥] لله: شِمْ كَنْزًا........ ....

(وَاكْسِرْ)؛ أي: اقرأ بكسر.

همز: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [٣٥].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٨٨، وشرح الهداية ص (٥٩٩)، والدر المصون ٧/٥٩٧ ـ ٥٩٨، واللباب ١٣/٦٢.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٨٨ ـ ٨٩، وشرح الهداية ص (٥٩٩)، والدر المصون ٧/٥٩٨، واللباب ١٣/٦٢.

(٤) وقرأه الباقون: بالرفع، وقد وجَّهوا النصب: بأنه على إضمار أن بعد الفاء حملاً للفظ الأمر، وهو (كن) على الأمر الحقيقي، وأما توجيه الرفع: فعلى تقدير (فهو يكون). قال في الغيث: «وما أحسن ما قاله بعضهم: ينبغي على قراءة الرفع أن يُوقَفَ بالروم؛ ليظهر اختلاف القراءتين في اللفظ وصلاً ووقفاً». (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٦١، وشرح الهداية ص (٣٦٨)، وحجة القراءات ص (١١١)، وغيث النفع ص (١٣٤)، ومتن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٤)، البيت رقم (٤٦٩)، والنشر ٢/٢٢٠، والإتحاف ٢/٢٣٦).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: **(وَأَنَّ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، حيث ضُبطت فيها: بكسر الهمزة: **(وَإِنَّ)**.

للمرموز إليهم بقوله: (**شِمْ**[١] **كَنْزًا**[٢])؛ أي: روح، وابن عامر، والكوفيون.

على الاستئناف[٣].

والباقون ـ منهم رويس ـ: بفتح الهمزة.

على حذف اللام[٤]، متعلقة بما بعدها، فالمعنى: (لوحدانيته أطيعوه)، أو عطفاً على (الصلاة)؛ أي: (بالصلاة وبأن الله. . .الخ)[٥].

وتقدَّم الكلام على:

﴿صِرَٰطٌ﴾ [٣٦][٦].

و﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٤٠][٧].

---

(١) وقوله: (**شِمْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: شَمَّ، يشِمُّ، ومنه: شم الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط.

(٢) في الأصل: (كنز).

(٣) ينظر: الكشف ٨٩/٢، وشرح الهداية ص (٥٩٩ ـ ٥٦٠)، والدر المصون ٥٩٩/٧ ـ ٥٦٠، واللباب ٦٥/١٣.

(٤) أي: على حذف حرف الجر؛ الذي هو (اللام). (ينظر: الإتحاف ٢٣٧/٢).

(٥) وإلى هذا التوجيه ذهب الزمخشري والخليل وسيبويه، وقيل: إنها معطوفة على (الصلاة)، والتقدير: وأوصاني بالصلاة وبأن الله، وإليه ذهب الفراء، ولم يذكر مكي بن أبي طالب غيره، قال في الدر المصون: «وقد اسْتُبْعِدَ هذا القول؛ لكثرة الفواصل بين المتعاطفين»، وذكر في الدر المصون ثلاثة أقوالٍ أخرى في توجيه خلاف القراء في هذا الحرف. (ينظر: الكشف ٨٨/٢ ـ ٨٩، وشرح الهداية ص (٥٩٩)، والدر المصون ٥٦٠/٧، واللباب ٦٥/١٣ ـ ٦٦).

(٦) فقرأها بالسين: قنبل من طريق ابن مجاهد، ورويس، وأشمَّ الصاد زاياً خلف عن حمزة، وقرأ الباقون بالسين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أمِّ القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢٧١/٢ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٢٣٧/٢).

(٧) قرأ يعقوب: بالياء التحتية؛ مبنياً للفاعل، والباقون: بالياء التحتية؛ مبنياً للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٢٣٧/٢).

و﴿إِبْرَاهَام﴾ [٤١، ٤٦، ٥٨](١).

و﴿يَتَأَبَتِ﴾ [٤٢](٢).

و﴿مُخْلَصًا﴾ [٥١](٣).

و﴿يَدْخُلُونَ﴾ [٦](٤).

٧٦٦ ـ ....وَشُـدْ نُورِثُ: غِثْ.............................

(وَشُدْ)؛ أي: اقرأ بتشديد.

راء: ﴿نُورِثُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [٦٣].

للمرموز إليه بغين: (غِثْ)(٥)؛ أي: رويس.

فإنَّه رواه [٤٤٢] ـ عن يعقوب ـ: بفتح الواو، وتشديد الراء.

---

(١) قرأ المواضع الثلاثة بالألف: هشام، وابن ذكوان بخلفه، وقرأ الباقون: بالياء مكان الألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٩)، والنشر ٢/٢٢١، والإتحاف ٢/٢٣٧).

(٢) قرأ بفتح التاء: ابن عامر، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بالكسر فيها، ووقف عليها بالهاء: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، ووقف عليها الباقون: بالتاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف عليه السلام، البيت رقم (٦٩٩)، والنشر ٢/٢٩٣، والإتحاف ٢/٢٣٧).

(٣) قرأ بفتح اللام: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف عليه السلام، البيت رقم (٧٠٢)، والنشر ٢/٢٩٥، والإتحاف ٢/٢٣٧).

(٤) قرأ بضمِّ الياء، وفتح الخاء، مبنياً للمفعول: ابن كثير، وأبو عمرو، وشعبة، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الخاء؛ مبنياً للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٧٠ ـ ٥٧١)، والنشر ٢/٢٥٢، والإتحاف ٢/٢٣٧).

(٥) ومعنى قوله: (غِثْ)؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

من (ورَّث) مضعَّفاً[(١)].

والباقون ـ منهم روح ـ: بسكون الواو، وتخفيف [الراء][(٢)].

من (أوْرَث)[(٣)].

وتقدَّم الكلام:

على: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ﴾ [٦٥]؛ إظهاراً، وإدغاماً[(٤)].

وعلى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾ [٦٦]؛ استفهاماً، وإخباراً[(٥)].

وعلى: ﴿أَوَلَا يَذۡكُرُ﴾ [٧٦]؛ تخفيفاً، وتشديداً[(٦)].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦١٣/٧، واللباب ٩٦/١٣، وشرح النويري ٣٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٧/٢، والهادي ٣٥/٣.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٣) المعدَّى بالهمزة، والتوريث والإيراث معناهما واحد، والأكثر الأفعال. ولم يُحْفَظْ اختلاف إلا في هذا الحرف. (ينظر: شرح النويري ٣٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٧/٢، وشرح موسى جار الله ص (١٩٠)، والهادي ٣٥/٣).

(٤) قرأ بإدغام اللام في التاء: حمزة، والكسائي، وهشام ـ على ما صوبه عنه في النشر ـ؛ فالجمهور عنه على الإدغام من الطريقين، وقرأ الباقون وهم؛ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن ذكوان، وعاصم، ويعقوب، وخلف في اختياره: بإظهار اللام عند التاء. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، والنشر ٧/٢ ـ ٨، والإتحاف ٢٣٨/٢).

(٥) قرأ بهمزة واحدة مكسورة؛ على الخبر: ابن ذكوان من طريق الصوري من جميع طرقه غير الشذائي عنه، وابن الأخرم عن الأخفش عنه، ورواه النقاش عن الأخفش عنه، والشذائي عن الصوري عنه: بهمزتين؛ الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة؛ على الاستفهام، وبه قرأ الباقون، وجميع القراء على أصولهم في الإدخال بين الهمزتين وعدمه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٧٩)، والنشر ٣٧٢/١، والإتحاف ٢٣٨/٢).

(٦) قرأ بتخفيف الذال، والكاف المضمومة: نافع، وابن عامر، وعاصم؛ مضارع (ذكَّر)، والباقون: بالتشديد، مع فتح الكاف مشددة، مضارع (تذكر)، والأصل: (يتذكر)؛ أدغمت التاء في الذال. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، الأبيات رقم (٧٣٤ ـ ٧٣٥)، والنشر ٣٠٧/٢، والإتحاف ٢٣٨/٢).

وكذا: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ﴾ [٧٢][١].

٧٦٦ ـ ....مَقَامًا[٢] اضْمُمْ: [دَامَ وُدْ][٣]

واخْتُلِفَ في: ﴿مَقَامًا﴾.

---

(١) قرأ بالتخفيف؛ وذلك بإسكان النون الثانية، وتخفيف الجيم، من (أنجى): الكسائي، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتشديد؛ وذلك بفتح النون، وتشديد الجيم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٦٠١)، والنشر ٢٥٩/٢، والإتحاف ٢٣٨/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح القاف: (**مَقَامًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الميم: (**مُقَامًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وقد انفرد شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، ـ ووافقه في تحقيق الشيخ أيمن سويد ـ؛ برسم نون صغيرة مكسورة بعد الألف المنونة ومتصلة بهمزة الوصل في الكلمة التي تليها: (**مَقَامًانِ اضْمُمْ**) وذلك على سبيل البيان لكيفية نطق التنوين وصلاً.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالدال المفتوحة، وألف بعدها، ثم ميم ساكنة: (**دَامَ**)، وأما الكلمة الثانية فضُبطت؛ بواو مضمومة، ثم دال ساكنة: (**وُدْ**)، وعلى هذا الوجه من أوجه الضبط فإن الكلمة الأولى تكون رمزًا لابن كثير بتمامه، والكلمة الثانية زيادة وتكملة، أما الوجه الثاني من أوجه ضبط هذا الموضع: فهو أن الكلمة الأولى من هاتين الكلمتين ضُبطت؛ بهاء مفتوحة، بعدها ألف، ثم ميم مفتوحة: (**هَامَ**)، وأما الكلمة الثانية فضُبطت؛ بزاي مكسورة، ثم دال ساكنة: (**زِدْ**)، وعلى هذا الضبط فإن في هاتين الكلمتين مجتمعتين رمز إلى ابن كثير براوييه، وقد أشار النويري في شرحه إلى هذا الخلاف في النسخ بقوله في شرحه (٣٦/٥): «وفي نسخ المتن: (**اضْمُمْ دَامَ وُدْ**)، فيكون الواو فيصلاً»، كما أنَّ الشارح ـ أي الترمسي ـ أكدَّ ضبطه لها بـ(**دَامَ**)؛ من قوله بعد ذلك: «وقوله: (**وُدْ**)؛ تكملة»، مما يعني ثبوت كلا الضبطين في النسخ المختلفة، وعناية الشُّرَّاح به في هذا الموضع، على أنه لم يتكلم على الخلاف في ضبط هذا الموضع ابن الناظم، ولا صاحب الهادي، ولا المنير السمنودي، ـ مثل ما فعل النويري والترمسي ـ في شروحهم، **وخلاصة القول**: فإن هذا الموضع من كلام الناظم قد اختلفت النسخ في ضبطه على قولين؛ الوجه الأول: «(**دَامَ وُدْ**)، بحيث تكون الكلمة الأولى رمز لابن كثير بتمامه، والكلمة الثانية تكملة، وهو اختيار النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا المحقق تميم الزعبي، وتحقيق المحقق أيمن سويد، ونسخة الشيخ القاضي، والوجه الثاني: (**هَامَ زِدْ**)، وهو الذي في باقي النسخ الأخرى، وأحد الوجهين في شرح النويري، والترمسيّ.

مِنْ قوله: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [٧٣].

فـ(**ـاضْمُمْ**)؛ أي: اقرأه بضم الميم.

للإمام المرموز إليه بدال: (**دَامَ**)[١]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

مصدر (أَقَامَ)، أو اسم مكان منه، أي: (خَيرُ إقامة)، أو (مَوضِعُ إقامة)[٢].

والباقون: بفتحها.

مصدر (قَامَ)، أو اسم مكانه[٣]، وعلى كلٍّ فنصبه: على التمييز[٤].

وقوله: (**وُدْ**)؛ تكملة[٥].

وتقدَّم قراءة: قالون، وابن ذكوان، وابن جعفر، في قوله: ﴿**رِيًّا**﴾ [٧٤]: بتشديد الياء بلا همز[٦].

فيُحْتَمَلُ أن يكون مهموز الأصل؛ إشارة إلى حسن البشرة، كأنه قال: ونضارة، فسُهِّلَتْ الهمزة بإبدالها ياء ثم أدغمت[٧]، ويُحْتَمَلُ أن يكون

---

(١) ومعنى قوله: (**دَامَ**)؛ أي: استمر وثبت.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٢٨/٧، اللباب ١٢٢/١٣ ـ ١٢٣، وشرح النويري ٣٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٩/٢، والهادي ٣٥/٣.

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٢٨/٧، اللباب ١٢٢/١٣ ـ ١٢٣، وشرح النويري ٣٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣٩/٢، والهادي ٣٥/٣.

(٤) ينظر: اللباب ١٢٢/١٣ ـ ١٢٣، والدر المصون ٦٢٨/٧.

(٥) قال النويري في شرحه: «وفي نسخ المتن: (**اضْمُمْ دَامَ وُدْ**)، فيكون الواو فيصلاً». (ينظر: شرح النويري ٣٦/٥).

(٦) أي: بالإبدال مع الإدغام، وقرأه الباقون: بالهمزة الساكنة، بعدها ياء مخففة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٩)، والدر المصون ٦٣١/٧، والنشر ٣٩٤/١، والإتحاف ٢٣٩/٢).

(٧) الياء المبدلة عن الهمزة في الياء الأصلية.

من (الرِّيّ)؛ مصدر رَوَى يَرْوِي رِيًّا؛ امتلأ من الماء، لأن الريان له من الحسن والنضارة ما يُسْتحسن[1].

ويوقف عليه لحمزة بالبدل[2] مع الإظهار؛ اعتبارًا للأصل[3]، وبالإدغام[4]، فهما وجهان صحيحان رجحا كل مرجح[5]، والثاني هو المنصوص عن حمزة[6]، وأما التحقيق[7]، والحذف[8]؛ فضعيفان لا يؤخذ بهما في وقف حمزة، واتباع الرسم متحد مع الإدغام[9]، فتبصر.

٧٦٧ـ وُلْدًا، مَعَ الزُّخْرُفِ، فَاضْمُمْ أَسْكِنَا[10]: رِضًى..................................

---

(١) من قوله: «فيحتمل أن يكون مهموز الأصل. . .الخ» إلى هنا، موجود بحروفه في الإتحاف، وكذا في معظمه في الدر المصون، واللباب، وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٦٣٠/٧، واللباب ١٢٥/١٣ ـ ١٢٦، الإتحاف ٢٣٩/٢، والكشف ٩١/٢ ـ ٩٢، وشرح الهداية ص (٦٠٠)).

(٢) أي: تُبْدَل ياءً.

(٣) ورجَّح الإظهار: صاحب الكافي، وصاحب التبصرة؛ وقال: «إنه الذي عليه العمل»، ولم يذكر في الهداية، والهادي، وتلخيص العبارات، والتجريد، سواه. (ينظر: النشر ٤٧١/١).

(٤) ورجَّحَ الإدغام: صاحب التذكرة، والداني في جامع البيان؛ فقال: «هو أولى؛ لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة، ولموافقة الرسم»، ولم يذكر صاحب العنوان سواه. (ينظر: النشر ٤٧١/١).

(٥) وأطلق في التيسير الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبيّ. (ينظر: التيسير ص (٤٠)، وحرز الأماني، البيت رقم (٢٤٣)، والنشر ٤٧١/١).

(٦) نصَّ على ذلك الإمام الداني في جامعه ـ على ما نقله ابن الجزري في النشر ـ. (ينظر: النشر ٤٧١/١).

(٧) قال في النشر: «وزاد في التذكرة وجهاً ثالثاً؛ وهو التحقيق؛ من أجل تغيير المعنى، ولا يؤخذ به؛ لمخالفته النص والأداء». (ينظر: النشر ٤٧١/١).

(٨) قال في النشر: «وحَكَى الفارسي وجهاً رابعاً؛ وهو الحذف؛ أي: حذف الهمزة، فيوقف بياء واحدة مخففة؛ على اتباع الرسم، ولا يصح، بل ولا يحل». (ينظر: النشر ٤٧١/١ ـ ٤٧٢).

(٩) قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٧٢/١).

(١٠) انفرد الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ بضبطها؛ بالابتداء بواو مفتوحة، ثم همزة وصل: (**وَاسْكِنَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالابتداء بهمزة قطع: (**أَسْكِنَا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَدًا﴾ الأربعة هنا[١]، وهي:

﴿وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [٧٧].

﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [٨٨].

و﴿أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [٩١].

و﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [٩٢].

(مَعَ).

حرف **(الزُّخْرُفِ)**؛ أي: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١].

فـ**(ـاضْمُمْ)**.

و**(أَسْكِنَا)**.

أي: اقرأه بضم الواو، وإسكان اللام، في الخمسة.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(رِضًى)**؛ أي: حمزة، والكسائي.

جمع (وَلَد)، كـ(ـأَسَدٍ)، و(أُسْدٍ)[٢].

وقرأ الباقون: بفتح الواو واللام في الخمسة.

اسم مفرد قائم مقام الجمع[٣].

وقيل: هما لغتان، كـ(ـالعَرَبِ)، و(العُرْبِ)[٤].

---

(١) قال النويري: «وعلم العموم من الإطلاق». (ينظر: شرح النويري ٣٧/٥).

(٢) وقيل: بل هي كقراءة الجماعة في المعنى. (ينظر: الدر المصون ٦٣٥/٧، اللباب ١٣٢/١٣، وشرح النويري ٣٧/٥، والإتحاف ٢٤٠/٢، والهادي ٣٦/٣).

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٣٥/٧، واللباب ١٣٢/١٣، وشرح النويري ٣٧/٥، والإتحاف ٢٤٠/٢، والهادي ٣٦/٣.

(٤) قال النويري: «وقال الأخفش: بالفتح؛ الأولاد، وبالضمِّ: الأهل». =

وسيأتي حرف نوح في موضعه[(١)].

ويوقف لحمزة على: ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ [٨٣]، بالتسهيل بين بين فقط[(٢)].

٧٦٧ - ....يَكَادُ فِيهِمَا: أَبٌ رَنَا

واخْتُلِفَ في: ﴿يَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [٩٠].

(فِيْهِمَا)؛ أي: هنا[(٣)]، وفي الشورى[(٤)].

فقرأهما بياء التذكير[(٥)]، - كاللفظ به -.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: **(أَبٌ[(٦)] رَنَا[(٧)])**؛ أي: نافع، والكسائي.

والباقون: بتاء التأنيث[(٨)].

= (ينظر: الدر المصون ٦٣٥/٧، واللباب ١٣٢/١٣، وشرح النويري ٣٧/٥، والإتحاف ٢٤٠/٢، والهادي ٣٦/٣).

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا﴾ [نوح: ٢١].

(٢) قال في النشر - ونقله عنه صاحب الإتحاف -: «وحُكِيَ وجه ثانٍ؛ وهو إبدالها واواً مضمومة؛ للرسم، ولا يصح»، والهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المضموم بعد الفتح. (ينظر: النشر ٤٨٤/١، والإتحاف ٢٤٠/٢).

(٣) سورة مريم: الآية [٩٠].

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِن فَوْقِهِنَّ﴾ [٥].

(٥) لأنَّ تأنيث: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾؛ مجازيٌّ غير حقيقي. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠١)، والدر المصون ٦٤٦/٧، واللباب ١٥٠/١٣، وشرح النويري ٣٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٤٠/٢، والهادي ٣٦/٣).

(٦) وقوله: (أَبٌ)؛ جمعه؛ أباء، والأبُ؛ كلمة من الأسماء الخمسة المشهورة، والأبُ؛ الوالد، ويطلق على الجد، وعلى كل من كان سبباً في إيجاد شيء.

(٧) ومعنى قوله: (رَنَا)؛ يأتي فعل، ومنه: رَنَا إلى حديثه؛ أصغى إليه، ورنا للشيء؛ أدام النظر إليه، ويأتي اسم؛ بمعنى: الشيء المنظور إليه؛ لحسنة.

(٨) على لفظ تأنيث: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠١)، والدر المصون ٦٤٦/٧، واللباب ١٥٠/١٣).

٧٦٨ ـ وَيَنْفَطِرْنَ يَتَفَطَّرْنَ: عَلَمْ حِرْمٍ[١] رَقَا[٢]. الشُّورَى: شَفَا عَنْ دُونِ عَمْ
(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ [٩٠].

فقرأه: ﴿يَتَفَطَّرْنَ﴾؛ بفتح الياء من تحت، والتاء من فوق، والفاء، والطاء مشددة.

المرموز إليهم بقوله: **(عَلَمْ**[٣]**)** **(حِرْمٍ رَقَا**[٤]**)**؛ أي: حفص، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، والكسائي.

من (التفطر)؛ وهو (التشقق مرة بعد أخرى)[٥].

والباقون: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾؛ بنون ساكنة[٦]، وكسر الطاء مخففة.

من الانفطار[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برفع الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة: (**رَقَا**)، والثاني: ما انفرد به نسخة الشيخ القاضي، ـ ووافقه في تحقيق الشيخ أيمن سويد ـ، حيث ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: (**رَقَى**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالفاء مكان القاف: (**رَفَا**).

(٣) ومعنى قوله: (**عَلَمْ**)؛ العلم هو الراية والعلامة التي يُهْتَدَي بها، ويأتي بمعنى: سيد القوم ورئيسهم.

(٤) ومعنى قوله: (**رَقَا**)؛ أي: صَعَدَ، وقد تكون بمعنى الرُّقية؛ وهي الاستشفاء بالقرآن والأذكار الصحيحة.

(٥) من (فطَّره) إذا شقَّقَه. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٢)، والدر المصون ٦٤٧/٧، واللباب ١٥٠/١٣).

(٦) مكان التاء الفوقية.

(٧) من (فَطَرَه) إذا شقَّه، فهو من باب الانفعال. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٢)، والدر المصون ٦٤٧/٧، واللباب ١٥٠/١٣).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[(١)].

وقرأ حرف **(الشُّورَى)**: ﴿يَتَفَطَّرْنَ[(٢)]﴾ [الشورى: ٧٤].

من (التفطُّر) ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا عَنْ دُونِ[(٣)] عَمْ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

وقرأه الباقون ـ شعبة، وأبو عمرو، ويعقوب ـ: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾؛ بنون ساكنة، وكسر الطاء المخففة.

من الانفطار[(٤)].

وتقدَّم الكلام:

على: ﴿هَلْ تُحِسُّ﴾ [٩٨]، إدغاماً، وإظهاراً[(٥)].

وعلى: ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ﴾ [٩٧]، تخفيفاً، وتشديداً[(٦)].

وفي هذه السورة ستُّ مضافات[(٧)]:

﴿وَرَآءِى وَكَانَتِ﴾ [٥].

---

(١) فاستغنى ـ بلفظه بالقراءتين ـ عن القيد. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/ب)).

(٢) في الأصل: (ينفطرن)، من الانفطار، والصواب ما أثبته.

(٣) ومعنى قوله: (دُونِ)؛ من الدُّونيةِ؛ وهو التحقير والتقريب.

(٤) ولا خلاف بين القراء في قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]، فهو من باب الانفعال عند الجميع. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٩١)).

(٥) قرأ حمزة، والكسائي، وهشام ـ على الصحيح ـ: بإدغام اللام في التاء، وقرأ الباقون: بإظهار اللام عند التاء. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، والنشر ٧/٢ ـ ٨، والإتحاف ٢٤١/٢).

(٦) فقرأه حمزة: بالتخفيف؛ وذلك بفتح التاء الفوقية، وإسكان الباء، وضم الشين مخففة، وقرأه الباقون: بالتشديد؛ وذلك بضم التاء، وفتح الباء، وكسر الشين مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٨)، والنشر ٢٣٩/٢، والإتحاف ٢٤١/٢).

(٧) ينظر: النشر ٣١٩/٢.

فتحها: ابن كثير.

﴿لِّيَ ءَايَةً﴾ [١٠].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿إِنِّيَ أَعُوذُ﴾ [١٨].

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٤٥].

فتحهما: الحرمي، وأبو عمرو.

و﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [٣٠].

سكنها: حمزة.

﴿رَبِّيَ إِنَّهُۥ﴾ [٤٧].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

وليس فيها زائدة(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) ينظر: النشر ٣١٩/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣١٧ ـ ٣١٩، وتقريب النشر ص (١٣٩ ـ ١٤١)، وشرح النويري ٢٨/٥ ـ ٣٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٧١ ـ ٢٧٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٤/أ ـ ١١٤/ب)، والإتحاف ٢٣١/٢ ـ ٢٤١.

٢٥١٤

سُورَةُ طَهَ ﷺ(١)

هي أولى السور الإحدى عشر التي تُمَالُ فواصلها لأهلها(٢).

(١) يظهر من هذا أن الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أنَّ (طه) اسم من أسماء النبي ﷺ، وهو ـ على كل حال ـ قولٌ لعدد من المفسرين؛ كالقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٩/١٤ ـ ١٠، وابن جزي الكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل ١٥/٢، والثعالبي في الجواهر الحسان في تفسير القرآن ٣٤٢/٢، وأبي حيان في البحر المحيط ٢١٢/٦، ولكنه رجَّحَ أنه من الحروف المقطعة، وجميعهم حكاه بصيغة التمريض: «وقيل: إنه اسم من أسماء النبي ﷺ»، وقال الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٤٥): «وما يذكره العوام أن (يس)، و(طه)، من أسماء النبي ﷺ فلم يثبت فيه حديث ولا أثر من صاحب»، والذي اختاره أئمة التفسير: أنَّ (طه) ليس اسماً من أسماء النبي ﷺ وان اختلفوا في تفسيرها على عدة أقوال؛ فقيل: إن معنى (طه)؛ أي: يا رجل في لغة عَكْ، وقيل: (طه) أصله (طَأْهَا) بهمزة (طَأْ) أمراً من (وَطِئ) (يَطَأ) ثم أبدل الهمزة لسكونها ألفاً، ولم يحذفها في الأمر نظراً إلى أصلها أي: طأ الأرض بقدميك، إلى غير ذلك من الأقوال الموجودة في مظانها من كتب التفسير. (ينظر: الدر المصون ٥/٨ ـ ٦، واللباب ١٦٤/١٣ ـ ١٦٧، والبحر المحيط ٢١٢/٦، والجامع لأحكام القرآن ٨/١٤ ـ ١٢، وتفسير البيضاوي ٣٠٥/٣ ـ ٣٠٦، وتفسير ابن كثير ٣١٠/٩).

(٢) والسور الإحدى عشرة هي: (طه)، و(النجم)، و(المعارج)، و(القيامة)، و(النازعات)، و(عبس)، و(الأعلى)، و(الشمس)، و(الليل)، و(الضحى)، و(العلق)، وتحقيق القول في ذلك: أنَّ ورشاً وأبا عمرٍو قد خرجا عن أصولهما في باب الإمالة في هذه الإحدى عشرة سورة، فأمالا ألفات رؤوس آي هذه الإحدى عشرة سورة المتطرفة تحقيقاً، أو تقديراً، سواء كانت يائية، أو واوية، أصلية أو زائدة، في الأسماء أو الأفعال الثلاثة أو غيرها، إلا المبدلة من تنوين نحو: ﴿عِلْمًا﴾ [١١٤]، و﴿ذِكْرًا﴾ [٩٩]، فلا إمالة فيه، وكذا لا إمالة فيما هو رأس آية وليس ألفاً، نحو: ﴿لِذِكْرِيٓ﴾ [١٤]، و﴿لِسَانِي﴾ [٢٧]، و﴿وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، وأمَّا خروج ورش عن أصله: فإنه في أصله له في ذوات الياء الفتح والتقليل، بينما ليس له في رؤوس الآي إلا التقليل فقط، =

فيُمَال أوَّلُها إلى: ﴿طَغَىٰ ۝ قَالَ رَبِّ﴾ [٢٤ ـ ٢٥].

إلَّا: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [١٤][(١)].

ثمَّ من: ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [١٧]، إلى: ﴿لِتَرۡضَىٰ﴾ [٨٤].

إلَّا: ﴿عَيۡنِيٓ﴾ [٣٩]، و﴿ذِكۡرِي﴾ [٤٢]، و﴿مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [٧٨][(٢)].

= فالفتح ـ في رؤوس الآي ـ شاذٌّ قد انفرد به عن ورش صاحب التجريد، فلا يعول على انفراده ـ كما قرره ابن الجزري في النشر، وهذا إذا لم يكن رأس الآية على لفظ (ها)، فإن كان كذلك؛ وذلك في النازعات، والشمس، نحو: ﴿مُرۡسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، و﴿بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، فله فيه وجهان؛ الفتح، والتقليل، وما لم يكن فيه راء، وهو: ﴿ذِكۡرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، فليس له فيه إلا التقليل على أصله، وأمَّا خروج البصري عن أصله: فإنه أمال ـ في أصله ـ ما كان على وزن: (فعلى) مثلث الفاء، وما كان ألف منقلبة عن ياء قبلها راء، وألفاظ مخصوصة مذكورة في مواضعها، وأمال رؤوس آي هذه السور، ما كان على وزن: (فعلى) أو غيره، وسواء كان من ذوات الراء أو غيره، إلا أنه في صفة الإمالة على أصله؛ فإن كانت من ذوات الراء فإنها محضة، وإلا فبين بين. وأهل (شفا) يميلان جميع ذلك، إلا أنهما لم يخرجا عن أصولهما في شيء، وقد اختص عليٌّ الكسائيّ ـ من بين أهل شفا ـ بإمالة: ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، وهي من رؤوس الآي.

ولا بد للقارئ من تمييز ما هو رأس آية من غيره؛ ليميل ما هو رأس آية، ويفتح غيره إن لم يمل لسبب آخر، وسبيل معرفة ذلك هو معرفة علم عدِّ الآي على ما هو معروف عند أهل التخصص والدراية، على أنه لا خلاف بين أهل العدد في الفواصل الممالة من هذه الإحدى عشرة سورة إلا في تسع آيات، ذكرها في غيث النفع، ثم قال: «لكن لا تظهر ثمرة هذا الخلاف إلا في كلمتين؛ (موسى) من قوله تعالى: (﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [٨٨]، بطه، و(طغى) بالنازعات من قوله تعالى: (﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴾ [النازعات: ٣٧]، وقد ذيلتُ بهذه الفائدة كلام ابن غازي فقلت:

وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ لَيْسَتْ تَظْهَرُ ... إِلَّا بِمُوسَى مَعْ إِلَهٍ يُذْكَرُ
كَذَاكَ قَولُهُ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ... بِالنَّازِعَاتِ خَابَ سَعْيُ مَنْ سَعَى

وقد تقدم ـ في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ بيان مذاهب القراء في إمالة رؤوس الآي من هذه السُّور مفصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، (٢٨٣ ـ ٢٨٤)، والنشر ٤٩/٢، وغيث النفع ص (٢٨٧ ـ ٢٨٨)).

(١) في الأصل: (لذكر)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (وغشيم)، وهو تصحيف.

ثمَّ: [﴿مُوسَىٰ﴾ مِنْ][(١)]: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [٩١].

ثمَّ من: ﴿إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [١١٦]، إلى آخرها.

إلَّا: ﴿بَصِيرًا﴾ [١٢٥].

﴿طه﴾ [١][(٢)].

قرأه شعبة[(٣)]، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بإمالة الطاء، والهاء، ـ معاً ـ محضة[(٤)].

وقرأه أبو عمرو: بفتح الطاء، وإمالة الهاء؛ محضة[(٥)] ـ أيضاً ـ.

وكذا الأزرق عن ورش في الأشهر[(٦)]، ولم يمل محضة إلَّا هذا الحرف[(٧)]، والوجه الثاني له: التقليل[(٨)].

---

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ثم من موسى)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٤٣).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على سكت أبي جعفر على (الطاء)، و(الهاء)، كما هي عادته في التنويه على مثله في حروف الهجاء الواردة في فواتح السور، وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقَطْعُ همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، البيت رقم (٢٣٨)، والنشر ١/٤٢٤ ـ ٤٢٥، والإتحاف ٢/٢٤٣).

(٣) قال في النشر: «وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح، ولم يروه غيره». (ينظر: النشر ٢/٧٠).

(٤) ينظر: النشر ٢/٧٠.

(٥) ينظر: النشر ٢/٧١.

(٦) وهو رواية الجمهور عنه، وهو الذي في: التيسير، والشاطبية، والتذكرة، وتلخيص العبارات، والعنوان، والكامل، والتجريد من قراءته على ابن نفيس، والتبصرة من قراءته على أبي الطيب وقوَّاه بالشهرة، وأحد الوجهين في الكافي. (ينظر: النشر ٢/٦٨، وغيث النفع ص (٢٩٠)).

(٧) أي: من طرق الكتب التي جاء وجه إمالة هذا الحرف منها. (ينظر: النشر ٢/٦٨، والإتحاف ٢/٢٤٣، وغيث النفع ص (٢٩٠)).

(٨) وهو الذي في تلخيص أبي معشر، والوجه الثاني في الكافي، وفي التجريد من قراءته على عبدالباقي. (ينظر: النشر ٢/٦٨).

وفتحهما: **الباقون**(١).

وفي كامل الهذلي(٢): تقليل الطاء عن قالون، والأزرق، ولم يعوِّل عليه في المتن(٣).

وهي غير فاصلة عند المدني، والبصري؛ وقد أمالها: الأزرق، وأبو عمرو؛ باعتبار كونها حرف هجاء، [وكذا](٤) مَحَّضَاهَا(٥).

وتقدَّم التنبيه(٦): أنَّ أبا عمرو لم يمل **[٤٤٤]** كبرى ـ مع غير الراء ـ إلَّا:

﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨](٧)، المجرور.

---

(١) قال في النشر: «ولم يمل أحد الطاء مع فتح الهاء». (ينظر: النشر ٧٢/٢، وغيث النفع ص (٢٩٠)).

(٢) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٣٥).

(٣) ذكره في الإتحاف، ونصَّ عليه في غيث النفع، وقال في النشر: «إلَّا أنَّ صاحب الكامل روى بين بين عن نافع سوى الأصبهاني، ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في تلخيصه، وكذا أبو علي العطار عن الطبري عن أصحابه عن أبي نشيط، فيما ذكره ابن سوار». (ينظر: النشر ٧٠/٢، والإتحاف ٢٤٣/٢، وغيث النفع ص (٢٩٠)).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٥) وقد ذكر هذه الفائدة الجليلة الإمام الجعبري في شرحه على الشاطبية، ونقلها عنه في غيث النفع، وأشار إليها صاحب الإتحاف، قال في كنز المعاني: «سؤالٌ: ﴿طه﴾ ليست فاصلة عند المدني والبصري، ويميلها أبو عمرو، وورش، و﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٣١]، و﴿مِّنِّى هُدًى﴾ [١٢٣] ـ وقفاً ـ، ليستا فاصلتين عند الكوفي، ويميلها حمزةُ وعليٌّ، جواب: أمال أبو عمرو وورش: ﴿طه﴾؛ باعتبار كونه حرفاً، كـ(هاء) مريم، ولهذا مَحَّضَاها، لا باعتبار الفاصلة، وأمال حمزة وعليٌّ: ﴿مِّنِّى هُدًى﴾ ـ وقفاً ـ، و﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾؛ باعتبار الياء، و(فُعْلَى)، وأمالوا: ﴿إِلَىٰ مُوسَىٰٓ﴾ [٧٧]؛ باعتبار رسم الياء، والحمل على: (فُعْلَى)، فقس على ذلك». (ينظر: كنز المعاني ص (٢٣٤)، (خ)، وغيث النفع ص (٢٩٠)، والإتحاف ٢٤٤/٢).

(٦) ذكر هذا التنبيه الجعبري في شرحه على الشاطبية، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: كنز المعاني ص (٢٣٤) (خ)، والإتحاف ١٢٨٢).

(٧) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢].

و﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة: ٨٦][١]، في أحد أوجهه.

والياء والهاء من فاتحتي: مريم[٢]، وطه[٣].

ولم يقلل الرائي إلَّا: ﴿يَٰبُشۡرَىٰ﴾ [يوسف: ١٩]، في أحد أوجهه.

وتقدَّم ضم هاء: ﴿لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ [١٠]، وصلاً لحمزة[٤].

٧٦٩ـ إِنِّي[٥] أَنَا افْتَحْ: حَبْرُ[٦] ثَبْتٍ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [١١ ـ ١٢].

فـ(**ـافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بفتح همزة: ﴿إِنِّي﴾.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حَبْرُ ثَبْتٍ**[٧])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر.

---

(١) وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.
(٢) أي: الهاء من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [١].
(٣) أي: الهاء من قوله تعالى: ﴿طه﴾ [١].
(٤) وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٩)، والنشر ٣١٣/١، والإتحاف ٢٤٤/٢).
(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**إِنِّي**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الهمزة: (**أَنِّي**)، وهو ظاهر اختيار نسخة رضوان العقبي.
(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**حَبْرُ**)، والثاني: بفتح الراء: (**حَبْرَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).
(٧) ومعنى قوله: (**ثَبْتٌ**)؛ أي: ثابتٌ، ورجل ثبتٌ؛ أي: حجة، أو ثابت القلب.

على تقدير الباء، أي: (بِأَني)[١].

والباقون: بكسرها.

على إضمار القول[٢]، أو تأويل: ﴿نُودِيَ﴾؛ بـ(ـقيل)[٣].

٧٦٩ ـ ....وَأَنَــا شَدِّدْ، وَفِي اخْتَرْتُ قُلِ اخْتَرْنَا: فِنَا[٤]

واخْتُلِفَ في: ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [١٣][٥].

فـ**(ـشَدِّدْ)**؛ أي: اقرأه بتشديد نون: ﴿أَنَا﴾.

(وَفِي).

موضع: ﴿ٱخۡتَرۡتُكَ﴾.

اقرأ: ﴿**اخْتَرْنَاكَ**﴾؛ بنون مفتوحة[٦]، وبعدها ألف[٧].

ضمير المتكلم المعظم نفسه[٨].

---

(١) لأن النداء يوصل بها، فتقول: ناديته بكذا، وجوَّز ابن عطية أن يكون بمعنى: لأجل، قال السمين الحلبي: «وليس بظاهر». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٣)، والكشف ٩٦/٢، والدر المصون ١٦/٨، واللباب ١٨٨/١٣).

(٢) وهو رأي البصريين. (ينظر: الدر المصون ١٦/٨).

(٣) وهو رأي الكوفيين. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٣)، والكشف ٩٦/٢، والدر المصون ١٦/٨، واللباب ١٨٨/١٣).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء: **(فِنَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الفاء: **(فَنَا)**، ولم تضبط بالشكل في شرح موسى جار الله.

(٥) كتبت من دون واو العطف: (أنا اخترتك)، وقد أثبتها كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

(٦) بعد الراء. (ينظر: غيث النفع ص (٢٨٧)).

(٧) وقد لفظ الناظم بالقراءتين؛ فأغنى بذلك عن قيدهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٣)).

(٨) قال في شرح الهداية: «وليس قول من قال: إنما قرأ حمزة بذلك لأنّه رأى في منامه أنه قرأه على الله ـ ﷺ ـ بشيء؛ لأنه لا يجوز لحمزة ولا لغيره أن ينقل شيئاً من الكتاب والسنة على ما رآه في منامه، ولا يجوز نقل ذلك إلا عن الثقات =

للإمام المرموز إليه بفاء: **(فِنَا)**[١]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بتخفيف نون: ﴿أَنَا﴾[٢]، ﴿ٱخۡتَرۡتُكَ﴾؛ بالتاء مضمومة[٣] من غير ألف.

على لفظ الواحد؛ حملاً على ما قبله[٤].

ويوقف لحمزة ولهشام بخلفه على: ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [١٨]؛ بإبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها؛ فتبدل واواً مضمومة، ثم تسكن للوقف، ويتحد معه اتباع الرسم، وتجوز الإشارة بالروم، والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس؛ التسهيل كالواو مع الروم[٥]، كما تقدم في: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ في يوسف[٦].

٧٧٠ـ طُوًى[٧] مَعًا نَوِّنْهُ: كَنْزًا.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿طُوَى﴾.

(مَعًا)؛ أي: هنا[٨]، وفي النازعات[٩].

= الموثوق بنقلهم، وكذلك حمزة لم يقرأ إلا بما قرأه على شيوخه». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٩٧/٢، والدر المصون ١٧/٨ ـ ١٨، واللباب ١٨٨/١٣).

(١) ومعنى قوله: **(فِنَا)**؛ هو المكان الواسع أمام الدار وفي جوانبها.

(٢) قال النويري: «واتفقوا على فتح همزة (وأنا)»؛ أي: اتفق كل من خفف أو شدد النون من كلمة (وأنا) على فتح الهمزة فيها. (ينظر: شرح النويري ٣٩/٥).

(٣) موضع النون. (ينظر: غيث النفع ص (٢٨٧)).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٩٧/٢، والدر المصون ١٧/٨ ـ ١٨، واللباب ١٨٨/١٣.

(٥) ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٢٤٥/٢، والبدور الزاهرة ص (٢٠٢).

(٦) الآية: [٨٥].

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: فتح الواو مع التنوين: **(طُوًى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالفتح بلا تنوين: **(طُوَى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٨) سورة طه: الآية [١٢].

(٩) الآية: [١٦].

فـ(ـنَوِّن)[(١)]؛ أي: اقرأه بالتنوين فيهما[(٢)].

للمرموز إليهم بقوله: (كَنْزًا)؛ أي: ابن عامر، والكوفيين.

على أنه مصروف بتأويله بالمكان[(٣)].

وقرأ الباقون: بلا تنوين[(٤)].

على عدم صرفه بالتأنيث، باعتبار: البقعة والتعريف[(٥)].

٧٧٠ ـ ....فَتْحُ ضَمْ اشْدُدْ[(٦)] مَعَ الْقَطْعِ، وَأَشْرِكْهُ يُضَمْ:

٧٧١ ـ كَمْ خَافَ[(٧)] خُلْفًا............... ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿أَخِى ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى﴾ [٣٠ ـ ٣٢].

فـ(ـفَتْحُ ضَمْ).

همز: ﴿ٱشْدُدْ﴾.

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**نَوِّنْهُ**)، وهي كذلك في سائر النسخ، إلا أن الشارح ضبطها في ثنايا الشرح بحذف هاء الضمير: (**نَوِّنْ**).

(٢) مع ضمِّ الطاء. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٤٥).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٣)، والكشف ٢/٩٦، والدر المصون ٨/١٧، واللباب ١٣/١٨٩.

(٤) مع ضمِّ الطاء. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٤٥).

(٥) أو أن منعه للعَدْل إلى (فُعَل)، وإن لم يُعرف اللفظ المعدول عنه، وجعله كـ(عُمَر)، و(زُفَر)، أو أنه اسم أعجمي فمنعه للعلمية والعُجْمة. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٣)، والكشف ٢/٩٦، والدر المصون ٨/١٧، واللباب ١٣/١٨٩ ـ ١٩٠).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالابتداء بهمزة وصل: (**اشْدُدْ**)، والثاني: الابتداء بهمزة قطع مفتوحة: (**أَشْدُدْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بالابتداء بهمزة قطع مضمومة: (**أُشْدُدْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: الخوف: (**خَافَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ من الخيبة: (**خَابَ**).

(مَعَ الْقَطْعِ) له.

(وَ)همز.

(﴿أَشْرِكْهُ﴾ يُضَمْ).

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(كَمْ خَافَ[١] خُلْفًا)**؛ أي: ابن عامر بلا خلاف عنه، وابن وردان بخلاف.

فقراءتهما بقطع همزة: ﴿ٱشْدُدْ﴾، مع فتحها.

لأنه من فعل ثلاثي، وهمزة المضارع قطعٌ، وحكمها أَنْ [تثبت][٢] في الحالين مفتوحة، وجزم الفعل؛ جواباً للدعاء[٣].

﴿أُشْرِكْهُ﴾؛ بضم الهمزة، مع القطع.

لأنَّه فعل مضارع من رباعي، وجزم بالعطف على ما قبله[٤].

وقرأ الباقون: بوصل همزة **[٤٤٥]**: ﴿ٱشْدُدْ﴾، وضمّها في الابتداء، وفتح همزة: ﴿أَشْرِكْهُ﴾.

على جعلهما دعاء [من][٥] موسى؛ بـ(ـشد الأزر)، وتشريك هارون في النبوة، ولتدبير الأمر[٦].

---

(١) وقوله: **(خَافَ)**، فعل ماض، بمعنى: تهيَّب، أو ارتعب، أو فَزِعَ، يقال: خاف اللهَ تعالى؛ إذا اتقاه واجتنب محارمه، وخاف الشخصُ؛ شعر بنوع من الاضطراب بسبب اقتراب مكروه أو توقعه.

(٢) في الأصل: (ثبت)، والتصويب من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٤٦).

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٢/٩٧، والدر المصون ٨/٣٢، واللباب ١٣/٢٢٨.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٢/٩٧، واللباب ١٣/٢٢٨، والدر المصون ٨/٣٢.

(٥) في الأصل: (بن).

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٤)، والكشف ٢/٩٧، واللباب ١٣/٢٢٨، والدر المصون ٨/٣٢.

وهمزة الأمر من: ﴿ٱشْدُدْ﴾[١] وصل[٢]؛ تضم في الابتداء لضمّ[٣] العين من الفعل، وبها قرأ ابن وردان عن أكثر الطرق عنه، وأمَّا الأولى؛ فمن طريق النهرواني، عن [أصحابه، عن ابن شبيب][٤] عن الفضل، عن ابن وران[٥].

٧٧١ ـ ....وَلِتُصْنَعْ[٦] سَكِّنَا كَسْرًا وَنَصْبًا: ثِقْ............

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [٣٩].

فـ(**سَكِّنَا**) (**كَسْرًا وَنَصْبًا**)[٧]؛ أي: اقرأه بتسكين اللام، والعين.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثِقْ**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على أن اللام للأمر[٨]، والفعل مجزوم بها، فيجب عنده[٩] إدغام العين في العين[١٠].

والباقون: بكسر اللام.

---

(١) في الأصل: (شدّ)، وهو تصحيف.
(٢) في الأصل: (وضل)، وهو تصحيف.
(٣) في الأصل: (الضم)، والتصويب من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٤٦/٢).
(٤) في الأصل بعد كلمة: (النهرواني عن) يوجد مسح، وأتممت النقص من النشر، وهو كذلك في النويري، ولكنه في الإتحاف قال: «عن أصحابه عن شبيب». (ينظر: النشر ٣٢٠/٢، وشرح النويري ٤١/٥، والإتحاف ٢٤٦/٢).
(٥) ينظر: النشر ٣٢٠/٢.
(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بسكون العين: (**وَلِتُصْنَعْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح العين: (**وَلِتُصْنَعَ**).
(٧) قال النويري: «وقيد السكون للضد». (ينظر: شرح النويري ٤١/٥).
(٨) ومعناه: ليربَّ وليحسن إليك. (ينظر: الدر المصون ٣٦/٨).
(٩) أي: عند أبي جعفر.
(١٠) ينظر: اللباب ٢٣٩/١٣، والدر المصون ٣٦/٨، وشرح النويري ٤١/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/أ)، والإتحاف ٢٤٥/٢، والهادي ٤٠/٣.

ونصب الفعل بـ(أن) مضمرة بعد لام (كي)؛ أي: (لتُرَبَّى ويُحْسَنَ إليك)[(١)].

قال النخاس[(٢)]: «عطف على علة محذوفة؛ أي: ليتلطف بك ولتصنع. . . الخ).

٧٧١ ـ ....مِهَادًا: كُوِّنَا[(٣)]

٧٧٢ ـ سَمَا. كَزُخْرُفٍ بِـ: مَهْدًا[(٤)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مِهَدًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مِهَدًا﴾ [٥٣].

فقرأه بكسر الميم، وفتح [الهاء][(٥)]، وألف بعدها، ـ كاللفظ به ـ.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كُوِّنَا**[(٦)]**) (سَمَا)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب.

---

(١) قاله الزمخشري، وزاد عليه في الكشاف: «وأنا مراعيك ومراقبك كما يراعي الإنسانُ الشيءَ بعينه إذا اعتنى به». (ينظر: الكشاف ٥٣٦/٢ ـ ٥٣٧، والدر المصون ٣٦/٨، واللباب ٢٣٩/١٣، وشرح النويري ٤١/٥، وشرح المنير السمنودي ل ١١٥/أ، والإتحاف ٢٤٥/٢، والهادي ٤٠/٣).

(٢) ذكره في الإتحاف. (ينظر: النشر ٣٢٠/٢، وشرح النويري ٤١/٥، والإتحاف ٢٤٦/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الكاف؛ على البناء للمفعول: **(كُوِّنَا)**، والثاني: بفتح الكاف، على البناء للفاعل: **(كَوِّنَا)**، وهو ظاهر اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح الكاف، وفتح الواو مشددة؛ على البناء للفاعل: **(كَوَّنَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال مع التنوين: **(بِمَهْدًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبِطت فيه؛ بجر الدال مع التنوين: **(بمَهْدٍ)**.

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (الياء)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٦) ومعنى قوله: **(كُوِّنَا)** ـ على البناء للمجهول ـ؛ أي: تم تكوينه وإحداثه، وأما على البناء للمعلوم: **(كَوِّنَا)** فإن المعنى: فعل أمر؛ مِنَ التكوين؛ وهو أحداث الشيء وإيجاده، يقال: كوَّن الشيء؛ ركَّبه وألف أجزائه.

(كـَ)ـحرف.

(زُخْرُفٍ)[1]؛ فإنَّهم قرءوه: ﴿مِهَٰدًا﴾ ـ أيضاً ـ.

(بـِ)ـموضع.

﴿مَهۡدًا﴾؛ بفتح الميم، وإسكان الهاء، من غير ألف بعدها.

في قراءة الكوفيين للحرفين.

وهما؛ أعني: ﴿مِهَٰدًا﴾، و﴿مَهۡدًا﴾، مصدران؛ بمعنى، يقال: (مَهَدْتُه)، (مَهْداً)، و(مِهَاداً)، كـ(ـكَتَبْتُه)، (كَتْباً)، و(كِتَاباً)، أو (مَهْداً) الفعل، و(مِهَاداً) الاسم، أو جمع: (مَهْد)؛ كـ(ـكَعْب)، و(كِعَاب)[2].

ولا خلاف في موضع [النبأ][3] أنه بالكسر مع الألف؛ مناسبة لرؤوس الآي بعده[4].

٧٧٢ ـ ....وَاجْزِمِ نُخْلِفْهُ[5]: ثُبْ[6]......................

(١) أي: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مَهۡدًا﴾ [١٠].

(٢) ينظر: الدر المصون ٥١/٨، واللباب ٢٧٦/١٣، وشرح النويري ٤٣/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/أ)، والإتحاف ٢٤٧/٢، والهادي ٤٢/٣.

(٣) في الأصل: (البناء)، وهو كذلك في شرح النويري، وهو تصحيف. (ينظر: شرح النويري ٤٣/٥).

(٤) نصَّ عليه في النشر، وذكره النويري من غير توجيه، وصاحب الإتحاف، وشرح موسى جار الله، وصاحب الهادي واحتج له بسنية القراءة واتباع الأثر، ولم يشر إليه أحد من أصحاب الشروح الأخرى. (ينظر: النشر ٣٢٠/٢، وشرح النويري ٤٣/٥، والإتحاف ٢٤٧/٢، والهادي ٤٢/٣، وشرح موسى جار الله ص (١٩٣)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالنون: (**نُخْلِفْهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالتاء: (**تُخْلِفْهُ**)، والثالث: ضُبطت في ظاهر نسخة رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ؛ بالياء: (**يُخْلِفْهُ**)، وأصح هذه الضبوطات الضبط الأول ـ ولا شك ـ؛ لأن خلاف القراء في هذا الحرف إنما هو دائر بين جزم اللام ورفعها، أما القراءة بالنون فإنها محل إجماع بين سائر القراء.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، =

(وَاجْزِمِ)؛ أي: اقرأ: ﴿نُخْلِفْهُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [٥٨].

بجزم اللام.

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثُبْ)[١]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على أنه جواب الأمر[٢]، ويلزم من ذلك منع الصلة[٣].

والباقون: بالرفع.

على الصفة لـ﴿مَوْعِدًا﴾[٤]، ويلزم منه الصلة لهم[٥].

٧٧٢ ـ ....سِوًى[٦] بِكَسْرِهِ[٧] اضْمُمِ:

٧٧٣ ـ نَلْ كَمْ فَتًى ظَنَّ........... ....

= وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الثاء: (ثِبْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ومعنى قوله: (ثُبْ) ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى ورجع، وعلى كسر الثاء: (ثِبْ)؛ مِن وَثَب، يَثِبُ، وُثُوباً؛ فعل أمر؛ بمعنى: الوثوب، وهو: النهوض، وَثَبَ الرياضي؛ قفز، وَوثب الرجل قائماً؛ وقف ونهض.

(٢) فتكون هي (لا) الناهية. (ينظر: الدر المصون ٥٦/٨، واللباب ٢٨٥/١٣).

(٣) ينظر: النشر ٣٢٠/٢، والإتحاف ٢٤٨/٢، والهادي ٤٢/٣.

(٤) وتكون على هذه القراءة هي (لا) النافية. (ينظر: الدر المصون ٥٦/٨، واللباب ٢٨٥/١٣).

(٥) ينظر: النشر ٣٢٠/٢، والإتحاف ٢٤٨/٢، والهادي ٤٢/٣.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر السين، وفتح الواو مع التنوين: (سِوًى)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم السين، وفتح الواو مع التنوين: (سُوًى)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بكسر السين، وفتح الواو بلا تنوين: (سِوَى)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الابتداء بحرف الباء: (بِكَسْرِهِ)، والثاني: بالابتداء بلام التعليل: (لِكَسْرِهِ)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

واخْتُلِفَ في: ﴿سِوًى﴾.

مِنْ قوله: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [٥٣].

فـ(**بِـكَسْرِهِ اضْمُمِ**)[(١)]؛ أي: اقرأه بضم السين.

للمرموز إليهم بقوله: (**نَلْ كَمْ فَتًى ظَنَّ**)؛ أي: عاصم، وابن عامر، وحمزة، وخلف عن نفسه، ويعقوب.

والباقون: بكسرها[(٢)].

ولا خلاف بين العشرة في تنوينه **[٤٤٦]** وصلاً[(٣)].

وعند الوقف كلّ على أصولهم في الفتح والإمالة، ولذا قال في الحرز[(٤)]:

..................وَفِـيـهِ وَفِـي سُـدًى مُـمَالُ وُقُـوفٍ فِـي الْأُصُـولِ تَـأَصَّـلَا

(١) قال النويري: «وقيد الضمَّ؛ للضد». (ينظر: شرح النويري ٤٤/٥).

(٢) والضمُّ والكسر لغتان؛ بمعنىً واحد، مثل: (طِوى)، و(طُوَى)، ومعناه: مكاناً نِصْفاً فيما بين الفريقين، و(السوى)؛ فعل من التسوية والعدل، قال في اللباب: «قال الأخفش: (سوى) مقصور إن كسرت سينه أو ضمت، وممدود إن فتحتها، ويكون فيها جميعاً بمعنى: غير، وبمعنى: عدل، ووسط بين الفريقين». (ينظر: الكشف ٩٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والدر المصون ٥٧/٨، واللباب ٢٨٥/١٣ ـ ٢٨٦).

(٣) على أنه قد ثبت من قراءة الحسن البصري ـ في القراءات الأربع الشواذ ـ القراءة بضم السين بلا تنوين، كما قرأ ـ أيضاً ـ عيسى بن عمر: بكسر السين بلا تنوين. (ينظر: الدر المصون ٥٧/٨ ـ ٥٨، واللباب ٢٨٥/١٣ ـ ٢٨٦، والفوائد المعتبرة، سورة طه، ص (٢٩٩)).

(٤) أي: إنَّ الإمالة في هذين اللفظين: ﴿سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، و﴿سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، ثابتة حال الوقف عليهما؛ لزوال التنوين المانع من إمالتهما وصلاً، وقد تأصل ذلك وتبين في باب الإمالة من أبواب الأصول المتقدمة قبل السور، وذلك في قول الناظم في البيت رقم (٣٠٩): (**سُوًى وَسُدًى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ**)، وإنما ذكر ذلك هنا ـ مع أنه ذكره في الأصول ـ تجديداً للعهد بما تقدم، وزيادة بيان، وتأكيداً لذلك، لئلا يُظَنُّ أن ضم السين مانع من الإمالة لحمزة وأبي بكر شعبة، فقال: أَمْرُ الإمالة على ما سبق، وسواءٌ في ذلك من كسر السين؛ وهو الكسائي، ومن ضمَّها؛ وهو حمزة وأبو بكر. (ينظر: حرز الأماني، سورة طه، البيت رقم (٨٧٥)، وإبراز المعاني ٣٧١/٣).

نعم اختلف عن شعبة في الفتح والإمالة، وهما صحيحان عنه[(١)] ـ كما تقدم ـ.

٧٧٣ ـ ....وَضُمَّ وَاكْسِرَا يَسْحَتَ[(٢)]: صَحْبٌ[(٣)] غَابَ..........

(**وَ**)اخْتُلِفَ في: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [٦١].

فـ(**ـضُمَّ وَاكْسِرَا**) (﴿**يَسْحَتَ**﴾)؛ أي: اقرأه بضم ياء المضارعة، وكسر الحاء.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ غَابَ**[(٤)])؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ورويس عن يعقوب.

على أنه من (أَسْحَتَ) رباعياً؛ لغة نجد وتميم[(٥)].

---

(١) قال في النشر: «فروى المصريون، والمغاربة قاطبة، عن شعيب عنه: الإمالة ـ في الوقف ـ مع من أمال، وهي رواية العجلي، والوكيعي، عن يحيى بن آدم، ورواية ابن أبي أمية، وعبيد بن نعيم، عن أبي بكر، ولم يذكر سائر الرواة عن أبي بكر من جميع الطرق في ذلك شيئاً في الوقف، والوجهان جميعاً عنه صحيحان، والفتح طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٢ ـ ٢٩٣)، والنشر ٤٣/٢، والإتحاف ٢٤٨/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء، وسكون السين، ثم بكسر الحاء، وفتح التاء: (**يُسْحِتَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الياء، وسكون السين، ثم حاء مفتوحة، بعدها تاء مفتوحة: (**يَسْحَتَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبِطت في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي؛ بضمِّ الباء بلا تنوين: (**صَحْبُ**)، والثاني: ضُبِطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضمِّ الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) وقوله: (**غَابَ**)، فعلٌ، مِنْ: غَاب، يغيبُ؛ بمعنى الاختفاء وعدم الظهور، يقال: غابت الشمس؛ غَرَبت واختفت، وغاب الطالب، تخلف عن الحضور، وغاب عنه الأخر، خفيَ.

(٥) قال في الدر المصون: «وأصل هذه المادة الدلالة على الاستقصاء والنفاد، =

والباقون: بفتح الياء، والحاء.

مِنْ (سَحَتَهُ) ثلاثياً؛ لغة الحجاز[1].

٧٧٣ ـ ....إِنْ خَفِّفْ: دَرَا

٧٧٤ ـ عِلْمًا. وَهَذَيْنِ بِهَذَانِ: حَلَا   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [٦٣].

فـ(**خَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بتخفيف نون: ﴿إِنَّ﴾.

للمرموز إليهما بأولي قوله: (**دَرَا**[2]) (**عِلْمًا**[3])؛ أي: ابن كثير، وحفص.

والباقون: بالتشديد.

(**وَ**)قرأ.

﴿**هَذَيْنِ**﴾؛ بالياء.

(**بِـ**)ـموضع.

= ومنه: سَحَتَ الحالقُ الشعرَ؛ أي: استقصاه فلم يترك منه شيئاً، ويستعمل في الإهلاك والذهاب». (ينظر: الكشف ٩٨/٢ ـ ٩٩، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والدر المصون ٦٠/٨، واللباب ٢٩١/١٣).

(١) ينظر: الكشف ٩٨/٢ ـ ٩٩، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والدر المصون ٦١/٨، واللباب ٢٩١/١٣.

(٢) ومعنى قوله: (**دَرَا**) ـ بالألف الممدودة ـ؛ فعل ماض أصله: دَرَأَ؛ بمعنى: دَفَع، فسُكِّنت همزته للوقف، ثم أبدلت ألفاً، ومنه حديث: «ادرءوا الحدد بالشبهات»، و(**دَرَى**) ـ بالألف المقصورة ـ؛ فعل ثلاثي متعد، يأتي بمعنى عَرَف وعَلِم وخَبَرَ، درى فلان بالأمر؛ عَلِمه وخَبَرَهُ، ودَرى خبايا الأمور؛ توصل إلى معرفتها، وعَلم بها، وهو المناسب في هذا الموضع.

(٣) ومعنى قوله: (**عِلْمًا**)، اسمٌ؛ والعلم هو ادراك الشيء بحقيقته، وهو المعرفة، وضده الجهل، والذي يعنينا هنا هو: مجموع المعارف التي يتحصل عليها الإنسان من خلال الدراسة والبحث والطلب.

﴿هَٰذَٰنِ﴾؛ بالألف.

الإمام المرموز إليه بحاء: **(حَلَا)**؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ الباقون: ﴿هَٰذَٰنِ﴾؛ بالألف.

وتقدَّم تشديد نونه: لابن كثير(١).

وإيضاح ما في المقام ـ قراءةً وتوجيهًا ـ(٢):

أنَّ ابن كثير وحده: قرأ بتخفيف: ﴿إِنْ﴾، و﴿هَٰذَٰنِّ﴾؛ بالألف، مع تشديد نونه.

وقرأ حفص: كذلك، إلا أنه خفف نون: ﴿هَٰذَٰنِ﴾ ـ أيضاً ـ.

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية؛ معنًى، ولفظاً، وخطًّا.

وذلك لأنّ: ﴿إِنْ﴾ هي المخففة من الثقيلة أهملت، و﴿هَٰذَٰنِ﴾ مبتدأ، و﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ خبره، واللام للفرق بين النافية والمخففة؛ على رأي البصريين(٣).

قال ابن مالك في الخلاصة(٤):

وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ   وَتَلْزَمُ الَّلام إِذَا مَا تُهْمَلُ(٥)

---

(١) وهو على أصله في مد الألف مدًّا طويلاً، وتمكين الياء؛ وصلاً ووقفاً؛ لالتقاء الساكنين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٨)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ١/٥٠٦).

(٢) ينظر: الدر المصون ٨/٦٣ ـ ٦٨، وغيث النفع ص (٢٩٠)، والإتحاف ٢/٢٤٩.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٩٩، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والبحر المحيط ٦/٢٣٨، والدر المصون ٨/٦٣، واللباب ١٣/٢٩٥.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، باب: إنَّ وأخواتها، ص (٧٠)، البيت رقم (١٩٠).

(٥) في الأصل: (تهل)، وهو تصحيف، وأما مفهوم البيت فهو: أنَّ إهمالها ـ يعني إنَّ ـ هو الكثير، وأمَّا لزومها اللام؛ فللتفريق بينها وبين (إن) النافية.

وقرأ أبو عمرو: ﴿إِنَّ﴾؛ بتشديد النون، و﴿هَـٰذَيْنِ﴾ بالياء، مع تخفيف نونه.

وهذه القراءة واضحة ـ أيضاً ـ من حيث الإعراب؛ والمعنى؛ لأنَّ: ﴿هَـٰذَيْنِ﴾ اسم: ﴿إِنَّ﴾؛ نُصِبَ بالياء، و﴿لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ خبرهما[1]، ودخلت (اللام)؛ للتأكيد[2].

قال ابن مالك فيها[3]:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ   لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ [٤٤٧]

واسْتُشْكِلَتْ من حيث رسم المصحف؛ وذلك لأنّ: ﴿هَـٰذٰن[4]﴾

---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل؛ على التثنية: (خبرهما)، ولعل الصواب ضبطها على الإفراد: (خبرها).

(٢) ينظر: الكشف ١٠٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٥)، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، والدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٥/١٣.

(٣) مفهوم البيت: أنَّ (لام) الابتداء لا تصحب خبر غير (إن) المكسورة، وقوله: (لوزر)؛ اللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، (وزر): خبر (إن)، ومعناه: الملجأ الذي يستعان به. (ينظر: شرح ألفية ابن مالك، باب: إنَّ وأخواتها، ص (٦٨)، البيت رقم (١٨٣)).

(٤) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل، وهي كذلك ضُبِطَتْ في الدر المصون بتحقيق الدكتور الخراط ٦٤/٨، وفي معجم القراءات للدكتور عبداللطيف الخطيب ٤٥١/٥، وفي البحر المحيط بتحقيق الشيخين عادل عبدالموجود وعلي معوض وزملاؤهما ٢٣٨/٦، بينما أشكل ضبطها في اللباب لابن عادل ٢٩٦/١٣ حيث ضُبطت فيه بالألف: (هذان) في أكثر من موضع، ووافقه محققوا تفسيره، بينما ضُبطت في الإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٢٤٩/٢، والإتحاف بتحقيق/أنس مهرة ص (٣٨٤): (**هذين**)، ووافقه محققا الإتحاف، وبمثل ضبط صاحب الإتحاف ضبطها المنير السمنودي في شرحه على الطيبة: (**هذين**)، والصواب ـ والله أعلم ـ هو ضبط الشارح لها هنا ـ ومن وافقه من الكتب ـ، وذلك لموافقته لرسم المصحف الذي هو مدار الاستشكال الوارد على قراءة أبي عمرو، كما أن وصف هذه اللفظة في الإتحاف ٢٤٩/٢ بقوله: «وذلك أن (هذين) رسمت بغير ألف ولا ياء» مشكلٌ؛ لأنه لا يستقيم وصفه لها أنها رسمت بغير ياء مع رسمه إياها بالياء، وهكذا في اللباب ٢٩٦/١٣، فقد قال: «أنه رسم (هذان) بدون ألف ولا ياء»، فلا يستقيم وصفه لها أنها رسمت بغير ألف مع رسمه إياها بالألف، =

[في][1] رسم المصاحف بغير ألف ولا ياء[2]، كما صرح به أبو عبيدة[3]، وغيره[4].

= فلا يستقيم الوصفان في كلا الكتابين إلَّا برسمها مجردة من الألف والياء: (هَذَٰن)، وهو الصواب، والله أعلم.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) فإثبات الياء في قراءة أبي عمرو ـ عند من استشكل هذه القراءة ـ زيادة على خطِّ المصحف؛ وذلك لأنها رسمت في المصحف: (هذن) بدون ألف ولا ياء، قال أبو إسحاق: «لا أُجيز قراءة أبي عمرو؛ لأنها خلافُ المصحف»، وقال أبو عبيدة: «رأيتهما في الإمام مصحف عثمان: (هذن) بإسقاط الألفِ، وإذا كتبوا النصبَ والخفض كتبوه بالياء، ولا يُسْقطونها»، قال في الدر المصون: «وهذا لا ينبغي أنْ يُردَّ به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياءُ خارجةٌ عن القياس، وقد نصُّوا أنه لا يجوز القراءةُ بها فليكنْ هذا منها؛ أعني ممَّا خرج عن القياس، فإن قلت: ما نقلته عن أبي عبيد مشتركُ الإلزام بين أبي عمرو وغيره، فإنهم كما اعترضوا عليه بزيادة الياء يُعْترض عليهم بزيادة الألفِ: فإن الألف ثابتةٌ في قراءتهم، ساقطة من خطِّ المصحفِ، فالجواب: ما تقدم من قول أبي عبيد: أنه رآهم يُسْقطون الألف من رفع الاثنين، فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء، وذهب جماعةٌ ـ منهم عائشة ﵂، وعثمان بن عفان ﵁، وأبو عمرو ـ إلى إن هذا ممَّا لَحَنَ فيه الكاتب وأُقيم بالصواب، يَعْنون أنه كان مِنْ حقه أن يكتبه بالياء فلم يفعلْ، فلم يقرَأْه الناسُ إلا بالياء على الصواب»، وردَّه الداني بقوله: «ولا يجوز عندنا أن يرى عثمان ﵁ شيئاً في المصحف يخالف رسم الكتابة مما لا وجه له فيها فيقرُّه على حاله ويقول: (إن في المصحف لحناً ستقيمه العرب بألسنتها)، ولو جاز ذلك لم يكن للكتابة معنىً ولا فائدة»، وكذا ردَّه ابن الجزري في النشر حيث قال: «وكلها ـ أي ألفاظ هذا الأثر ـ مضطربة لا يصح منها شيء، وكيف يصح أن يكون عثمان ﵁ يقول ذلك في مصحف؛ جُعِل للناس إماماً يقتدى به، ثم يتركه لتقيمه العرب بألسنتها. . .الخ»، وقد ذكر في شرح الهداية أنَّ هذا الأثر عن عائشة ـ ﵂ ـ، وعن عثمان ﵁ لا يصح؛ ثم قال في شرح الهداية: «ولم يوجد في القرآن حرفٌ إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٠٧)، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، والنشر ٤٥٨/١ ـ ٤٥٩، والمحكم ص (١٨٥ ـ ١٨٦)، والدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٦/١٣).

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢٣٨/٦، والدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٦/١٣، والإتحاف ٢٤٩/٢.

(٤) كأبي إسحاق الزجاج في معاني القرآن، ومكي في الكشف حيث قال: «وحجة من قرأ =

وأُجِيبَ(١): بأن هذا غير وارد على أبي عمرو(٢)، فكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة به وتواترها، وحيث ثبت تواتر القراءة فلا يلتفت إلى مثل ذلك الإشكال، ولا إلى طعن الطاعن فيها(٣).

وقرأ الباقون: بتشديد: ﴿إِنَّ﴾، و﴿هَٰذَٰنِ﴾؛ بالألف، وتخفيف نونه.

وفيها أوجه(٤):

= بالياء أنه أعمل (إن) في (هذان)، فنصبته، وهي اللغة المشهورة المستعملة، لكنه خالف خط المصحف فَضُعِّفَ لذلك»، وقال ابن الناظم: «لكن فيها مخالفة للرسم»، ثم سكت ولم يوجه ما ذكره من مخالفة الرسم، ولم يتكلم محققا شرحه بشيء في ذلك، وقال المنير السمنودي: «لكن استشكلت من حيث خط المصحف»، لكنه ردَّ على هذا الاستشكال، وأزال الإشكال، فذكر كلاماً بنحو كلام صاحب الإتحاف ـ في إشارته إلى استشكال مخالفة قراءة أبي عمرو لخط المصحف ورده على هذا الإشكال ـ بنصه، بينما لم يتكلم النويري في شرحه عن توجيه قراءة أبي عمرو، أو يشير إلى مخالفتها لخط المصحف، وكذا فعل صاحب الهادي، إلا أنه وجه القراءة، وقال في غيث النفع: «اتفقت المصاحف على رسم: ﴿هَٰذَٰنِ﴾ بغير ياء، وهكذا رواه أبو عبيدة في الإمام، وعليه فرسمه للبصري بياء حمراء ملحقة كسائر نظائره». (ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٦٤/٣، والكشف ١٠٠/٢، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، والدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٦/١٣).

(١) هذا الجواب ذكره في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، وهو أيضاً في الإتحاف. (ينظر: الدر المصون ٦٤/٨ ـ ٦٥، واللباب ٢٩٦/١٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٤)، وشرح النويري ٤٤/٥ ـ ٤٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والإتحاف ٢٤٩/٢، والهادي ٢٤٩/٢).

(٢) وقال أبو زرعة: «وأبو عمرو مستغنٍ عن إقامة دليل على صحتها». (ينظر: معجم القراءات ٤٥١/٥).

(٣) قال في اللباب: «فإن المسلمين أجمعوا على أنَّ ما بين الدفتين كلامُ الله، وكلام الله لا يجوز أن يكون لحناً وغلطاً». (ينظر: اللباب ٣٠٣/١٣).

(٤) ذكر هذه الأوجه أبو حيان في البحر المحيط، ونقلها عنه تلميذه؛ صاحب الدر المصون، وزاد عليها أوجهاً أخرى، وقد وقف عند كلِّ وجه من هذه الأوجه؛ مستدلاً لها، أو مستدركاً عليها، ونقل عن الدر المصون صاحب اللباب، وزاد عليه في الدلالة والاستدلال والذب عن قراءة أبي عمرو في هذا الحرف بما لا مزيد عليه، =

أحدها؛ أن: ﴿إِنَّ﴾؛ بمعنى (نعم)، و﴿هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ مبتدأ، وخبر.

الثاني؛ اسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة: ﴿هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ خبرها.

الثالث؛ أن: ﴿هَٰذَٰنِ﴾ اسم: ﴿إِنَّ﴾؛ على لغة من أجرى المثنى بالألف دائما[(١)].

٧٧٤ ـ .... وَفَاجْمَعُوا[(٢)] صِلْ وَافْتَحِ الْمِيمَ: حُلَا

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا﴾ [٦٤].

فـ**(صِلْ وَافْتَحِ الْمِيْمَ)**؛ أي: اقرأه بوصل الهمزة[(٣)]، وفتح الميم.

للإمام المرموز إليه بحاء: **(حُلَا)**؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

على أنه من (جَمَعَ) الثلاثي، ضد (فَرَقَ)[(٤)].

والباقون: بقطع الهمزة مفتوحة، وكسر الميم.

= وهذه الأوجه موجودة ـ أيضاً ـ بنصها أو بمعناها في كتب التوجيه وشروح النظم، فرحم الله الجميع رحمة واسعة. (ينظر: البحر المحيط ٢٣٨/٦، والدر المصون ٦٥/٨ ـ ٦٨، واللباب ٢٩٦/١٣ ـ ٣٠٣، والكشف ٩٩/٢ ـ ١٠٠، وشرح الهداية ص (٦٠٥ ـ ٦٠٧)، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٤)، وشرح النويري ٤٤/٥ ـ ٤٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والإتحاف ٢٤٩/٢، والهادي ٢٤٩/٢).

(١) واختاره أبو حيان، وهو مذهب سيبويه. (ينظر: البحر المحيط ٢٣٨/٦، والإتحاف ٢٤٩/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: مقرونة بواو العطف، ثم فاء مفتوحة، بعدها همزة وصل، ثم جيم ساكنة، وميم مفتوحة: **(وَفَاجْمَعُوا)**؛ على قراءة أبي عمرو، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: مجردة من واو العطف، ثم فاء مفتوحة، بعدها همزة قطع، ثم جيم ساكنة، وميم مكسورة: **(فَأَجْمِعُوا)**، على قراءة الجمهور.

(٣) بعد الفاء، فتصل الفاء بالجيم. (ينظر: شرح النويري ٤٥/٥).

(٤) ينظر: الكشف ١٠٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٧)، واللباب ٣٠٩/٤.

من (أَجْمَعَ) الرباعي، أي: (اعزموا كيدكم واجعلوه مجمعاً عليه)[1].

٧٧٥ ـ يُخَيَّلُ[2] التَّأْنِيثَ[3]: مِنْ[4] شِمْ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُخَيَّلُ[5]﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [٦٦].

فـ(**ـالتَّأْنِيثَ**)؛ أي: قراءته بتاء التأنيث.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**مِنْ شِمْ**[6])؛ أي: ابن ذكوان، وروح.

على إسناد الفعل لضمير: (العِصِيِّ)، و(الحبال)[7]، فـ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ بدل اشتمال من ذلك الضمير[8].

والباقون: بياء التذكير.

---

(١) ينظر: الكشف ١٠٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٧)، واللباب ٣٠٩/٤.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء على التذكير: (**يُخَيَّلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، والثاني: على التأنيث: (**تُخَيَّلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الثاء: (**التَّأْنِيثَ**)، والثاني: بضم الثاء: (**التَّأْنِيثُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بزاي مكان النون: (**مِزْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالنون مكان الزاي: (**مِنْ**).

(٥) في الأصل: (نخيل)، وهو تصحيف.

(٦) وقوله: (**شِمْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: شَمَّ، يشِمُّ، ومنه: شم الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط.

(٧) أي: تخيل الحبال والعصي. (ينظر: الدر المصون ٧٣/٨).

(٨) وقيل: بل هي اشتمال من ذلك الضمير، وقيل: الفعل مسند لقوله: ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾، وإنما أُنِّثَ الفعل؛ لاكتساب المرفوع التأنيث بالإضافة. (ينظر: الكشف ١٠١/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨)، والدر المصون ٧٢/٨ ـ ٧٣، واللباب ٣١١/١٣ ـ ٣١٢).

على إسناد الفعل إلى: ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾؛ أي: (يخيل سعيها)[١].

قال في الإتحاف[٢]: «ولم يذكر ابن مجاهد ـ كصاحبه ابن أبي هاشم ـ هذا الحرف، فتوهم بعضهم الخلاف لابن ذكوان فيه، وليس فيه خلاف، كما نبه عليه المصنف[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تعالى ـ».

٧٧٥ ـ ....وَارْفَعِ جَزْمَ[٤] تَلَقَّفْ: لِابْنِ ذَكْوَانَ وُعِي

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾ [٦٩].

فـ**(ـارْفَعِ)** **(جَزْمَ** ﴿**تَلَقَّفْ**﴾**)**؛ أي: اقرأه برفع الفاء.

(لِابْنِ ذَكْوَانَ) عن ابن عامر.

مع فتح اللام، وتشديد القاف.

على الحال الُمَقَّدرة من المفعول، أو الاستئناف، أي: (فإنها تلقف)[٥].

والباقون: بالجزم.

على جواب الأمر.

فحفص: بإسكان اللام والفاء، مع تخفيف القاف[٦]؛ من (لقف)، (يلقف)، كـ(ـعلم)، (يعلم)[٧].

---

(١) ينظر: الكشف ١٠١/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨)، والدر المصون ٧٢/٨، واللباب ٣١١/١٣.
(٢) ينظر: الإتحاف ٢٥٠/٢.
(٣) ينظر: النشر ٣٢١/٢.
(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (**جَزْمَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الميم: (**جَزْمُ**).
(٥) ينظر: الكشف ١٠١/٢ ـ ١٠٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨)، والدر المصون ٧٤/٨ ـ ٧٥، واللباب ٣١٦/١٣.
(٦) والتاء. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٠)).
(٧) ينظر: الإتحاف ٢٥٠/٢.

والبزي: يشدد التاء [٤٤٨] ـ في الوصل بخلفه ـ، والقاف[١]، وجزم الفاء[٢].

وغيرهما: بتخفيف التاء[٣]، وتشديد القاف، وجزم [الفاء][٤].

فهي أربع قراءات[٥].

كل منها قد **(وُعِي)**؛ أي: حُفِظَ، وعُلِمَ، ـ مما تقدم ـ.

٧٧٦ ـ وَسَاحِرٍ[٦] سِحْرٍ[٧]: شَفَا......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿سَٰحِرٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [٦٩].

فقرأه: ﴿**سِحْرٍ**﴾؛ بكسر السين، وإسكان الحاء، بلا ألف بينهما.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنّ المعنى: (كيدُ ذي سحر)، أو هم نفس السحر؛ للمبالغة[٨].

---

(١) وفتح اللام. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٠)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٥٠.

(٣) وفتح اللام. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٠)).

(٤) في الأصل: (وجزم القاف)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٢١، وغيث النفع ص (٢٩٠)، والإتحاف ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: (**سَاحِرٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع الراء مع التنوين: (**سَاحِرٌ**). وقد انفرد في شرح النويري بضبطها؛ بكسر الراء بلا تنوين: (**سِاحِرِ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: (**سِحْرٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع الراء مع التنوين: (**سِحْرٌ**). وقد انفرد في شرح النويري بضبطها؛ برفع الراء بلا تنوين: (**سِحْرُ**).

(٨) أو تبيينٌ للكيد؛ لأن الكيد يكون سِحْراً وغير سِحْرٍ، كما تميز سائر الأعداد بما يفسرها؛ نحو: (مئة درهم، وألف دينار)، ومثله: علمُ فقه، وعلم نحو. (ينظر: الكشف ٢/١٠٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨)، والدر المصون ٨/٧٥ ـ ٧٦، واللباب ١٣/٣١٧ ـ ٣١٨).

وقرأه الباقون: بفتح السين، وكسر الحاء، وألف بينهما.

اسم فاعل(١)، وأُفْرِد؛ نظراً إلى أن فعلهم نوع واحد من السحر(٢).

وتقدَّم الكلام على:

﴿ءَأَمِنتُم﴾ [٧١](٣).

و﴿يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ [٧٧](٤).

و﴿أَنْ أَسْرِ﴾ [٧٧](٥).

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿جَزَآءُ مَن﴾ [٧٦]؛ المرسوم بواو وألف: باثني عشر وجهاً(٦)، ....

(١) مِنْ (سحر). (ينظر: الإتحاف ٢/٢٥١).

(٢) قال في الدر المصون: «وأفرد ساحرًا، وإن كان المراد به جماعة، قال الزمخشري: لأن القصد في هذا الكلام إلى معنى الجنسية، لا إلى معنى العدد، فلو جُمِعَ لَخُيِّل أن المقصودَ هو العدد». (ينظر: الدر المصون ٨/٧٦، واللباب ١٣/٣١٧، وشرح النويري ٥/٤٦، والإتحاف ٢/٢٥١، والهادي ٣/٤٦).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨١ ـ ١٨٢)، والنشر ١/٣٦٨ ـ ٣٦٩، والإتحاف ٢/٢٥١.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٥٦ ـ ١٥٧)، والنشر ١/٣٠٩ ـ ٣١٠، والإتحاف ٢/٢٥٢.

(٥) قرأ بهمزة وصل ساقطة درجاً، ثابتة مكسورة ابتداءً: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، والباقون: بهمزة قطع مفتوحة في الحالين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٦)، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ٢/٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٦) كلمة: ﴿جَزَآءُ﴾ الواردة في هذه السورة من المواضع المختلف في رسمها، كما ذكره في النشر، ونصَّ عليه الإمام الشاطبي في العقيلة حيث قال:

(جزآؤا) حَشْرٍ وَشُورَى وَالْعُقُودِ مَعاً ... فِي الْأَوَّلَيْنِ وَوَالَى خُلْفُهُ الزُّمَرَا

طَهَ عِرَاقٌ وَمَعْهَا كَهْفُهَا......... ....

والمعنى: أنَّ كلمة: ﴿جَزَآءُ﴾ بغير واو في جميع القرآن، إلَّا سبعة أحرفٍ استثناها الناظم؛ وهي: حرف في سورة الحشر: [١٧]، وحرف في سورة الشورى: [٤٠]، والحرفان الأوَّلان من الأحرف الخمسة المذكورة في سورة المائدة: [٢٩، ٣٣]، =

....

= فهذه الأربعة: مرسومة بواوٍ بعدها ألف بالاتفاق، وخامس المستثنيات: حرف سورة الزمر: [٣٤]؛ وفيه خلاف؛ قيل: إنه بواو بعدها ألف، وقيل: بل هو مرسوم بلا واو، وسادس المستثنيات: حرف سورة طه: [٧٦]، وهو المراد هنا؛ وسابع المستثنيات: حرف سورة الكهف: [٨٨]؛ فهذه الأحرف الثلاثة من المستثنيات؛ وهي موضع سورة الزمر، وسورة طه، وسورة الكهف، اختلف فيها؛ فقيل: إنها رسمت في المصاحف العراقية؛ أي: الكوفية والبصرية، بالواو بعدها ألف؛ وذكرها أبو عمرو في باب ما اتفق على رسمه مصاحف أهل العراق، ولذا يجوز فيها من الأوجه ـ وقفاً لحمزة وهشام بخلفه ـ ما يجوز في المرسوم على الواو؛ أي اثني عشر وجهاً؛ خمسة القياس، وسبعة الرسم، وقيل: بل الهمزة غير مرسومة على الواو ـ وذلك في غير المصاحف العراقية ـ؛ ولذا يجوز فيها خمسة أوجه فقط، وهي خمسة القياس، ولهذا فإن الشارح ـ هنا ـ اختار القول بأنها مرسومة بواو بعدها ألف، متَّبِعاً في ذلك صاحب الإتحاف؛ والذي نصَّ ـ في إتحافه ـ على أنها مرسومة بواو بعدها ألف، ولم يتعرض للوجه الآخر ـ خصوصاً لهشام؛ لأنها في مصاحفهم ـ أي مصاحف أهل الشام ـ مرسومة بغير واو ـ مما قد يُوهِم أنها من المتفق على رسمه، لكنَّه ـ أي صاحب الإتحاف ـ قال في آخر سورة طه عند حديثه عن المرسوم الوارد في السورة ما نصه ٢٦٠/٢: «وكتبوا في الكوفي والبصري: (جزؤا من) بواو وألف»، ولم يتعرض الشارح هنا إلى الخلاف في رسم هذه اللفظة وما يترتب عليه من اختلاف الأوجه وقفاً، أو يستدل لها من منظومة العقيلة كما فعل في نظائره في مواضع أخرى من شرحه، وكان حقه أن يشير إلى الخلاف فيها، توضيحاً للطلاب وتعليماً، إلا أنه تَبِع في ذلك الإتحاف حيث نقل عنه، ولم يتعرض محققا الإتحاف إلى بيان الخلاف في رسم هذا الحرف أو يشيرا إلى خلاف أهل الرسم فيه، وقد ذكر الشيخ القاضي في البدور الزاهرة الخلاف في رسم هذا الموضع وما يترتب عليه من الأوجه حال الأداء، لكن قد يرد على كلام الشيخ القاضي في البدور أن حمزة ليس له في هذا الموضع ـ وقفاً ـ إلا اثني عشر وجهاً؛ لأنها في مصاحف الكوفيين من المرسوم بواو، فكان من المناسب أن يقيد الخلاف لهشام وحده دون حمزة، وقد ذكر الوجهين أبو داود في مختصر التبيين ثم قال: «وكلاهما حسن».

وهنا يرد سؤال؛ وهو: إذا كان هذا الموضع من المواضع المجمع على رسمها في مصاحف أهل العراق، فلماذا اختلف رسمها في المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم، وعلى رأسها مصحف المدينة النبوية؟ فقد رُسِمت الهمزة في معظم المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم ـ بما فيها مصحف المدينة النبوية ـ بألف بعد الزاي من غير واو، ولم ترسم بالرسم المجمع عليه في تلك المصاحف =

. . . .

= ـ أعني المصاحف الكوفية ـ؛ أي: بواو بعد الزاي وألف بعدها؟ قال الدكتور أحمد شرشال في تحقيقه لمختصر التبيين بعد كلام أبي داود في موضع سورة طه؛ وأنه مرسوم في بعض المصاحف بالواو بعد الزاي صورة للهمزة المضمومة وألفاً بعدها، قال معلقاً على كلام أبي داود: «وهي كذلك في مصاحف أهل العراق، وذكرها أبو عمرو في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العراق، وهو الذي يَحْسُن أن تكون عليه المصاحف التي برواية حفص وغيره من الكوفيين؛ اتباعاً لأصولهم العتيقة، وما جرى به العمل في رواية حفص مخالف للنص»؛ أي: أن العمل الذي جرى عليه رسم هذا الموضع في المصاحف المطبوعة من إثبات الألف، وجعل الهمزة مرسومة على السطر، أن هذا العمل مخالف للنص، ومخالف لإجماع مصاحف أهل العراق.

وخلاصة التحرير في هذه المسألة ـ والله أعلم ـ : أنه يؤخذ لحمزة باثني عشر وجهاً؛ اتباعاً للإجماع على رسم هذا الموضع في مصاحف الكوفة؛ لأنه كوفيٌّ، ويؤخذ لهشام بخمسة أوجه القياس؛ اتباعاً للإجماع على رسم هذا الموضع في مصاحف الشام؛ لأنه شاميّ، فالإجماع على رسمها في مصاحف أهل الشام بالهمزة على السطر بلا واو، فكلٌّ يقرأ على ما رُسِمَ في مصحف بلده، كما قعَّد ذلك وأصَّله الإمام المحقق في النشر حيث قال: «إذا اختلفت المصاحف في رسم حرف فينبغي أن تُتَّبَعَ في تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف، فينبغي إذ كان مكتوباً ـ مثلاً ـ في مصاحف المدينة أن يجري ذلك في قراءة نافع وأبي جعفر، وإذا كان في المصحف المكي فقراءة ابن كثير، والمصحف الشامي فقراءة ابن عامر، والبصرى فقراءة أبي عمرو ويعقوب، والكوفي فقراءة الكوفيين، هذا هو الأليق بمذاهبهم والأصوب بأصولهم».

وعليه: فإن ما ذهب إليه صاحب الإتحاف، من إطلاق الخلاف لهشام في هذا الموضع فيه نظر؛ لأن هذا الموضع مرسوم في المصاحف الشامية بالهمزة على السطر، مع إثبات الألف قبلها، فلا يكون لهشام ـ كما ذكرت آنفاً ـ في هذا الموضع إلا خمسة القياس ـ قولاً واحداً ـ، وما ذهب إليه الشيخ القاضي في البدور الزاهرة من إطلاق الخلاف لحمزة وهشام في هذا الموضع ـ أيضاً ـ فيه نظر، لأن الهمزة في هذا الموضع ـ كما مرَّ ـ مرسومة في مصاحف الكوفيين بواو وألف بعدها، فيقف عليها حمزة باثني عشر وجهاً ـ قولاً واحداً، وهي مرسومة في مصاحف الشاميين بالهمزة على السطر مع إثبات الألف قبلها، فيقف عليها هشام بخمسة القياس ـ قولاً واحداً ـ، قال الإمام المتولي في عزو الطرق:

وَفِي جَزَا كَهْفٍ وَطَهَ لَا تَقِفْ ... بِالْوَاوِ عَنْ هِشَامِهِمْ حَيْثُ وُصِفْ
لِأَنَّهُ مِنَ الشَّامِيِّيْنَا ... وَالْوَاوُ مِنْ رَسْمِ الْعِرَاقِيِّيْنَا
وَقَدْ تَلَقَّى أَهْلُ كُلِّ بَلَدِ ... مَا وَافَقَ مُصْحَفَهُمْ بِالسَّنَدِ =

مرَّ بيانها في: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ[1]﴾ في الأنعام[2].

٧٧٦ ـ ....**أَنْجَيْتُكُمْ وَاعَدْتُكُمْ: لَهُمْ. كَذَا رَزَقْتُكُمْ**[3]

وَاقْرَأْ: ﴿قَدْ **أَنْجَيْتُكُمْ** مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَعَدْتُّكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾ [٨٠].

و(**كَذَا**)[4]: ﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا **رَزَقْتُكُمْ**﴾ [٨١].

بتاء مضمومة[5] من غير ألف في الثلاثة ـ كلفظه ـ.

(**لَهُمْ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

المرموز إليهم: بـ(**شَفَا**) قبل.

وقرأ الباقون: ﴿أَنجَيۡنَٰكُم﴾، ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ﴾، ﴿مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾؛ بنون مفتوحة[6]، بعدها ألف مكان التاء.

= فكان الأولى في كلٍّ من الكتابين عدم إطلاق الخلاف لكلا الإمامين؛ لأن كلٌّ من حمزة وهشام ليس له في هذا الموضع إلا وجه واحد؛ موافقة لرسم هذا الموضع في مصحف بلده، وأن يتم التنويه على أن الخلاف في الرسم بين المصاحف العثمانية لا يترتب عليه خلاف في القراءة لدى الإمام الواحد، ولكن الخلاف المترتب على اختلاف رسم المصاحف إنما هو خلاف بين الأئمة القراء، إلا أن يأتي نصٌّ بذلك، والله أعلم. (ينظر: النشر ٤٥١/١، ١٥٨/٢، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٨٣)، الأبيات رقم (٢١٢ ـ ٢١٣)، وشرح تلخيص الفوائد ص (٧٦)، والبدور الزاهرة للقاضي ص (٢٠٥)، والإتحاف ٢٥١/٢، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل ٨٤٩/٤).

(١) في الأصل كتبت (أبناؤ)، وهو تصحيف.

(٢) الآية: [٥].

(٣) قال الشيخ القاضي في نسخته من طيبة النشر ـ عندما انتهى إلى ضبط هذا البيت ـ: «هنا تم ثلاثة أرباعها ـ أي: الطيبة ـ من أوَّل الاستعاذة».

(٤) خالف الشارح هنا عادته في تتبع كلام الناظم بحسب ترتيب وروده في النظم فقدم الشارح شرحه لهذه الكلمة على الكلمة التي قبلها وهي قوله: (**لَهُم**)؛ وذلك لضرورة السياق.

(٥) وهي: تاء المتكلم، وذلك مناسبة لقوله: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾ [٨١]. (ينظر: الدر المصون ٨٢/٨، والإتحاف ٢٥٣/٢).

(٦) وهي: نون العظمة، مناسبة لقوله: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ﴾ [٨١]. (ينظر: الدر المصون ٨٢/٨، وشرح النويري ٤٨/٥).

ولم يقيد قراءتهم؛ لظهورها[1]، ولأنَّ الكلمات لا تحتمل غير التاء والنون.

وتقدَّم حذف ألف: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ﴾ التي قبل العين[2]: للبصريين، وأبي جعفر.

٧٧٧ ـ وَلَا تَخَفْ جَزْمًا[3]: فَشَا...... ....

(وَ)قَرَأَ: ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا﴾ [٧٧][4].

(جَزْماً)؛ أي: بجزم [الفاء][5]؛ فتحذف الألف قبلها.

للإمام المرموز إليه بقوله: **(فَشَا)**؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

على أنه جواب الأمر، أو مجزوم بـ﴿لَا﴾ الناهية، ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾؛ رفع على الاستئناف، أو جزم بحذف الحركة تقديراً؛ إجراءً له مجرى الصحيح، أو بحذف حرف العلة، وهذه الألف إشباع لمناسبة الفواصل[6].

والباقون: بألف بعد الخاء، ورفع [الفاء][7].

---

(١) قال ابن الناظم: «واعتمد على الشهرة»، وقال المنير السمنودي في شرحه: «واعتماده على الشهرة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)).

(٢) مِنَ الوعد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (٤٤٥)، والنشر ٢١٢/١، والإتحاف ٢٥٣/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم مع التنوين: (**جَزْمًا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**جَزْمٍ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) في الأصل كتبت: (تخف دركا)، فالشارح لم يأت بها على ما يوافق النظم، ولا على ما جاء في النص القرآني فحذف (لا)، وقد أثبتها على ما جاءت في المصحف الشريف.

(٥) في الأصل: (بجزم التاء)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: الكشف ١٠٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٨ ـ ٦٠٩)، واللباب ٣٣٣/١٣ ـ ٣٣٤، والدر المصون ٨٢/٨.

(٧) في الأصل كُتِبَت: (ورفع اللام)، وهو سبق قلم.

على أنه مستأنف، فلا محل له، أو في محل نصب على الحالية؛ من فاعل (اضرب)، أي: (حال كونك غير خائف)، ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ عطف عليه[1].

٧٧٧ ـ ....**وَأَثَرِي**[2] **فَاكْسِرْ وَسَكِّنْ: غِثْ**..............

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿أَثَرِى﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَ هُمْ أُوْلَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ﴾ [٨٤].

(فَاكْسِرْ وَسَكِّنْ)؛ أي: اقرأه بكسر الهمزة، وتسكين الثاء المثلثة.

للمرموز إليه بغين: **(غِثْ)**[3]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

والباقون: بفتحهما.

وهما لغتان[4]؛ يقال: (جئت على **[٤٤٩]** أَثَرِه)؛ بفتحتين، و(إِثْرِه)؛ بكسر فسكون؛ أي: (تبعته عن قرب)[5].

.... **......................وَضَمُّ**[6] **كَسْرِ**

---

(١) ينظر: الكشف ١٠٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٩)، واللباب ٣٣٣/١٣، والدر المصون ٨١/٨.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة والثاء: (**أَثَرِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الهمزة، وسكون الثاء: (**إِثْرِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ومعنى قوله: (**غِثْ**)؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٤) قال أبو الحسن شريح: «(أَثَرِي)، و(إِثْرِي)، بمعنًى واحد، أي: قريب مني». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦١)).

(٥) ينظر: اللباب ٣٤٩/١٣، والدر المصون ٨٨/٧، والهادي ٤٨/٣.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وضم الميم مع التشديد: (**وَضَمُّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**وَضُمَّ**).

٧٧٨ ـ **يَحِلَّ مَعْ يَحْلِلْ**[(١)] : **رَنَا**[(٢)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [٨١].

فـ(**ضَمُّ كَسْرِ**).

حاء: ﴿**يَحِلَّ**﴾.

(**مَعْ**).

أُوْلَى لامَيّ: ﴿**يَحْلِلْ**﴾.

للإمام المرموز إليه براء: (**رَنَا**)؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

على أنهما مِنْ (أَحَلَّ)[(٣)]، (يَحُلُّ)؛ (إذا نزل).

ومِنْهُ: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١][(٤)].

والباقون: بكسرهما.

على أنهما من (حلَّ عليه كذا)؛ أي: (وَجَبَ)، كـ(حَلَّ الدين)،

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام الأولى: (**يَحْلِلْ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم اللام الأولى: (**يَحْلُلْ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء، وفتح النون بلا تنوين: (**رَنَا**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الراء، وفتح النون مع التنوين: (**رَنًا**).

(٣) هكذا ضُبطت في الأصل، وهي في الدر المصون والإتحاف: (حَلَّ).

(٤) فمن قرأه بالضم فقد بناه على (فَعَل، يَفْعُل). (ينظر: الكشف ١٠٣/٢ ـ ١٠٤، وشرح الهداية ص (٦٠٩)، واللباب ٣٤٢/١٣، والدر المصون ٨٦/٨، وشرح النويري ٤٨/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والإتحاف ٢٥٣/٢ ـ ٢٥٣، والهادي ٤٨/٣ ـ ٤٩).

(يَحِلُّ) بالكسر؛ وجب قضاؤه، ومنه: ﴿يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦][(١)].

ولا خلاف بينهم في كسر حاء: ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ﴾ [٨٦][(٢)]؛ لأنَّ المراد به الوجوب لا النزول[(٣)].

٧٧٨ ـ ....بِمِلْكِنَا[(٤)] ضُمَّ[(٥)]: شَفَا. وَافْتَحْ: إِلَى نَصٍّ[(٦)] ثَنَا

واخْتُلِفَ في: ﴿بِمَلْكِنَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالُواْ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا﴾ [٨٦].

فـ(**ـضُمَّ**)؛ أي: اقرأه بضم الميم.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) فمن قرأه بالكسر: فقد بناه على (فَعَل، يَفْعِل). (ينظر: الكشف ١٠٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٩)، واللباب ٣٤٢/١٣، والدر المصون ٨٦/٨، وشرح النويري ٤٩/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والإتحاف ٢٥٤/٢، والهادي ٤٩/٣).

(٢) كما لا خلاف بينهم في ضم الحاء من قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ [الرعد: ٣١]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٩٥)).

(٣) ذكره في النشر، ونقله عنه صاحب الإتحاف، وذكره ابن الناظم والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، لكنَّ ذكرهم له كان من غير توجيه. (ينظر: النشر ٣٢١/٢، والإتحاف ٢٥٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، وشرح موسى جار الله ص (١٩٥)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الميم: (**بِمِلْكِنَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الميم: (**بِمَلْكِنَا**)، والثالث: بضم الميم: (**بِمُلْكِنَا**). وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الضاد، وفتح الميم؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم مع التنوين: (**ضَمٌّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الصاد مع التنوين: (**نَصٍّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بكسرها بلا تنوين: (**نَصِّ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(وَافْتَحْ)؛ أي: اقرأه بفتح الميم.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(إِلَى نَصٍّ ثَنَا)**؛ أي: نافع، وعاصم، وأبي جعفر.

فتعين للباقين ـ ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب ـ: كسر الميم.

فهي ثلاث قراءات[١].

قال في الإتحاف[٢]: «قيل: لغات بمعنى، وقيل: المضموم؛ معناه: لم يكن لنا ملك فنخلف موعدك لسلطانه، وإنما أخلفناه بنظر أدَّى إليه فعل السامريّ، وفتح الميم؛ مصدر من مَلَك[٣] أمره، أي: ما فعلناه بأنا مَلَكْنا الصواب بل غَلَبَتْنا أنفسنا، وكسر الميم أكثر استعماله فيما [تحوزه اليد][٤]، ولكنه يُسْتَعْمَلُ فيما يبرمه الإنسان من الأمور، ومعناه كالذي قبله»[٥].

٧٧٩ ـ [وَضُمَّ وَاكْسِرْ ثِقْلَ][٦] حُمِّلْنَا: عَفَا كَمْ غَنَّ[٧] حِرْمٌ[٨]........................

(١) ينظر: لتوجيه القراءات الثلاث في: الكشف ١٠٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٠٩ ـ ٦١٠)، واللباب ٣٤٥/١٣، والدر المصون ٨٩/٨، وشرح النويري ٤٩/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٥ ـ ٢٧٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والهادي ٤٩/٣.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢٥٤/٢ ـ ٢٥٥.

(٣) في الأصل: (تلك)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: (تجوزه إليه)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٥٥/٢).

(٥) وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون، وقال الشيخ موسى جار الله: «والذي نراه أن اختلاف الحركات لاختلاف اللغات فقط، وأن معانيها واحد، ويمكن أن اختلاف الحركات لاختلاف المعاني». (ينظر: الدر المصون ٨٩/٨ ـ ٩٠، وشرح موسى جار الله ص (١٩٦)).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَضُمَّ وَاكْسِرْ ثِقْلَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ هنا ـ: (**فَضُمَّ اكْسِرْ وَثَقِّلْ**)، فالخلاف بين ضبط الشرح وضبط المتن الذي على هامشه؛ دائر بين التقديم والتأخير في الكسر والتثقيل.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**غَنَّ**)، والثاني: (**غَرَّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: =

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾ [٨٧].

فـ(**ـضُمَّ اكْسِرْ وَثَقِّلْ**)؛ أي: اقرأ بضم الحاء، وكسر الميم، وتشديدها، مِنْ: ﴿حُمِّلْنَآ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَفَا**[(١)]) (**كَمْ غَنَّ**[(٢)(٣)] **حِرْمٌ**)؛ أي: حفص، وابن عامر، ورويس، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر.

على أنه [معدًّى][(٤)] بالتضعيف إلى آخر، وبُنِيَ للمفعول، فالضمير المتصل نائب الفاعل[(٥)].

وقرأه الباقون: بفتح الميم مخففة[(٦)].

= (**حِرْمٌ**)، والثاني: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) وقوله: (**عَفَا**)؛ قد تأتي فعلاً؛ بمعنى: زاد وكَثُرَ، وقد تأتي اسماً؛ بمعنى: الهلاك وذهاب الأثر، أو بمعنى التراب.

(٢) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بالعين: (**عَنْ**)، وهو تصحيف موهم لمعنىً غير مراد، وذلك أنه رمز يشير إلى حفص، وحفص قد تكرر قَبْلُ في قول الناظم (**عَفَا**)، فلم يبق إلا أنه تصحيف، والصواب ما أثبته: (**غَنَّ**)، وهو المثبت في المتن الذي على هامش الشرح، وهو الذي في بعض نسخ النظم وشروحه، كما بينته آنفاً.

(٣) ومعنى قوله: (**غَنّ**)؛ صَوَّتَ، ومن ذلك قولهم: غنَّ الوادي، إذا كَثُرَ شجره فكثرت أصوات ذبابه.

(٤) في الأصل: (معدة).

(٥) ينظر: الكشف ١٠٤/٢، واللباب ٣٥٥/١٣، والدر المصون ٩٠/٨، وشرح النويري ٤٩/٥ ـ ٥٠، والإتحاف ٢٥٥/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/أ)، والهادي ٥٠/٣.

(٦) مع فتح الحاء، وكان الواجب أن ينصَّ على حركة الحاء مع ذكره لحركة الميم؛ لئلا يوهم سكوته عن بيان حركة الحاء أنها ـ كالقراءة السابقة ـ محركة بالضمِّ، وهذا الاحتمال في الفهم مع بُعْدِه إلا أنه محتمل، وقد نصَّ على حركة الحاء جميع شروح المتن، وصاحب الإتحاف، والصفاقسي في غيث النفع، وغيرهم من مصنفي كتب القراءات. (ينظر: الإتحاف ٢٥٤/٢، وشرح النويري ٥٠/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٥/ب)، والهادي ٥٠/٣، والكشف ١٠٤/٢، والدر المصون ٥٠/٨، والبدور الزاهرة للنشَّار ٣١٩/٢، وغيث النفع ص (٢٩١)).

مبنياً للفاعل، متعدياً لواحد، والأوزار؛ الأثقال، والمراد بها: (الحُلِيّ التي استعاروها من القبط)[١].

قال البيضاوي[٢]: «ولعلهم سمّوها أوزاراً لأنها آثام، فإن الغنائم لم تكن تحل بعد، أو لأنهم كانوا مستأمنين، وليس للمستأمن أن يأخذ مال الحربيّ».

وتقدَّم كسر ميم: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [٩٤]، لابن عامر **[٤٥٠]**، وأهل: صحبة[٣]، ويوقف عليه لحمزة: بتحقيق الهمزة، وتسهيلها كالواو[٤]؛ لأنها متوسطة بغيرها[٥].

٧٧٩ ـ ....يَبْصُرُوا[٦] خَاطِبْ: شَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿يَبْصُرُواْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ [٩٦].

فـ**(خَاطِبْ)**؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) ينظر: الكشف ٢/١٠٤، واللباب ١٣/٣٥٥، والدر المصون ٨/٩٠.

(٢) ينظر: تفسير البيضاوي ٣/٣٢٩.

(٣) وقرأ الباقون: بفتح الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٤٥ ـ ٦٤٦)، والنشر ١/٢٧٢، والإتحاف ٢/٢٥٥).

(٤) وحُكِيَ في الهمز المضموم بعد فتح وجه آخر، وهو: الإبدال واواً مضمومة؛ للرسم، ولا يصح. (ينظر: النشر ١/٤٨٤).

(٥) فالهمز هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المضموم بعد فتح. (ينظر: النشر ١/٤٤٦، ٤٦٠، والإتحاف ٢/٢٥٥).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيب: (**يَبْصُرُوا**)، والثاني: بتاء الخطاب: (**تَبْصُرُوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء، والتاء.

والمخاطب موسى وقومه(١).

وقرأ الباقون: بياء الغيب.

إسناداً للغائبين، أي: (بنو إسرائيل)(٢).

ومرَّ الخلاف في إدغام:

﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [٩٦](٣).

و﴿فَٱذْهَبْ فَإِنَّ﴾ [٩٧](٤).

٧٨٠ ـ تُخْلَفَهُ(٥) اكْسِرْ لَامَ: حَقٌّ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تُخْلَفَهُۥ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ [٩٧].

فـ(**ـاكْسِرْ لَامَـ**)ـهُ؛ أي: اقرأه بكسر اللام(٦).

---

(١) ينظر: الكشف ١٠٥/٢، وشرح الهداية ص (٦١٠)، واللباب ٣٦٨/١٣، والدر المصون ٩٤/٨.

(٢) ينظر: الكشف ١٠٥/٢، وشرح الهداية ص (٦١٠)، واللباب ٣٦٨/١٣، والدر المصون ٩٤/٨.

(٣) فأدغم الذال في التاء من: ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾؛ أبو عمرو، وهشام في رواية جمهور المشارقة عنه، وهو الذي في الكفاية الكبرى، والمستنير، والكامل، وغاية أبي العلاء، وغيرها، وحمزة، وخلف، والكسائي، وقرأ بالإظهار: الباقون، وهي رواية المغاربة قاطبة عن هشام، وهو الذي في الشاطبية، والتيسير، والتبصرة، والكافي، والعنوان، والهداية، والهادي، وغيرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، الأبيات رقم (٢٦٨ ـ ٢٦٩)، والنشر ١٦/٢، والإتحاف ٢٥٦/٢).

(٤) قرأ بإدغام الباء من: ﴿فَٱذْهَبْ﴾، في الفاء من: ﴿فَإِنَّ﴾؛ أبو عمرو، والكسائي، وهشام، وخلاد، بخلف عنهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٢٦٥)، والنشر ٨/٢ ـ ١٠، والإتحاف ٢٥٦/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب اللام: (**تُخْلَفَهُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر اللام: (**تُخْلِفَهُ**)، ولم تضبط اللام بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) وضمِّ التاء. (ينظر: الإتحاف ٢٥٦/٢).

للمرموز إليهم بقوله: (**حَقٍّ**)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

على البناء للفاعل، متعدياً لمفعولين؛ أحدهما: الهاء؛ ضمير الوعد، والثاني: محذوف، أي: (لن تخلفه[١] الله)[٢].

والباقون: بفتح اللام.

على البناء للمفعول، متعدياً بالاثنين أيضاً؛ أحدهما: الضمير المستتر المرفوع على النيابة، والثاني: الهاء؛ أي: (لن يخلفك الله إياه)[٣].

٧٨٠ ـ ....نُحْرِقَنْ[٤] خَفِّفْ: ثَنًا[٥]. وَافْتَحْ لِضَمٍّ وَاضْمُمَنْ
٧٨١ ـ كَسْرًا: [خدَا][٦]............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نُحْرِقَنْ﴾.

---

(١) في الأصل: (نخلفه)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: الكشف ١٠٥/٢ ـ ١٠٦، وشرح الهداية ص (٦١٠)، واللباب ٣٧٥/١٣.

(٣) ينظر: الكشف ١٠٦/٢، وشرح الهداية ص (٦١١)، واللباب ٣٧٥/١٣.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإسكان الحاء، وتخفيف الراء مكسورة: (**نُحْرِقَنْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: فتح الحاء، وتشديد الراء: (**نُحَرِّقَنْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وكذا هي في تحقيق شيخنا المحقق تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، على أنه قد عدَّلها في الطبعة الخامسة إلى ضبط الجماعة. وهذا الوجه فيه نظر؛ لانكسار الوزن به.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بنون مفتوحة بعدها ألف: (**ثَنَا**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحاء، ثم ذال: (**حَذَا**)، ولا شك أنه تصحيف موهم خلاف المراد، وضُبطت في أصل الشرح؛ بخاء، ثم دال: (**خَدَا**)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في جميع نسخ النظم؛ بخاء، ثم لام: (**خَلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ومعنى قوله: (**خَلَا**)؛ من الخلوة، يقال: خلا إليه؛ اجتمع معه في خلوة، وتأتي كلمة خَلَا؛ بمعنى إلَّا، أو عدا، أداة استثناء يستثنى بها وتنصب ما بعدها، وتأتي حرف جرٍّ يجر الاسم المستثنى به، وتأتي بمعنى: مضى.

مِنْ قوله: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾ [٩٧].

فـ(**خَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الحاء، وتخفيف الراء.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَنَا**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

(**وَ**)اختلف راوياه في النون والراء.

كما بينه بقوله: (**افْتَحْ لِضَمٍّ وَاضْمُمَنْ**) (**كَسْرًا**)؛ أي: اقرأه بفتح النون، وضم الراء.

لراويه المرموز إليه بخاء: (**خَدَا**(١))؛ أي: عيسى بن وردان.

على أنه مِنَ الثلاثي؛ كـ(خَرَجَ)، (يَخْرُجُ)(٢).

[ورواه](٣) سليمان بن جماز: بضم النون، وكسر الراء.

مِنْ باب: (أَخْرَجَ)، (يُخْرِجُ)(٤).

وقرأ الباقون: بضم النون، وفتح الحاء، وكسر الراء مشددة.

مِنْ (حَرَّقَه)؛ بالتشديد(٥).

---

(١) ومعنى: (**خَدَا**)؛ في اللغة الفارسية؛ القوي، أو المقدس، أو السماء، أو التقي المؤمن، وتأتي على معان أخرى.

(٢) فهو مِنْ: حرَّق إذا أُبرد بالمبرد. (ينظر: الدر المصون ١٠٠/٨، واللباب ٣٧٧/١٣، وشرح النويري ٥١/٥، والإتحاف ٢٥٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (١٩٧)، والهادي ٥١/٣).

(٣) في الأصل: (رواه).

(٤) فهو مِنْ: أحرق بالنار. (ينظر: الدر المصون ١٠٠/٨، واللباب ٣٧٧/١٣، وشرح النويري ٥١/٥، والإتحاف ٢٥٦/٢، والهادي ٥١/٣، وشرح موسى جار الله ص (١٩٧)).

(٥) فهو بمعنى: التحريق بالنار، أو بمعنى: المبالغة في الإبراد بالمبرد. (ينظر: الدر المصون ٩٩/٨، واللباب ٣٧٧/١٣).

٧٨١ ـ ....يُنْفَخُ[(١)] بِالْيَا وَاضْمُمِ وَفَتْحُ ضَمٍّ: لَا أَبُو عَمْرِهِمِ

واخْتُلِفَ في: ﴿يُنفَخُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾ [١٠٢].

فاقرأه (**بِالْيَاء**) التحتية.

(**وَاضْمُمْـ**)ـها[(٢)].

(**وَفَتْحُ ضَمٍ**)؛ أي: بفتح الفاء.

هكذا قراءة العشرة.

(**لَا أَبُو عَمْرِهِمِ**).

على أنه بُنِيَ للمفعول، والنائب عن الفاعل هو الجار والمجرور بعده[(٣)].

أمَّا أبو عمرو: فقرأه بنون العظمة مفتوحة.

مبنياً للفاعل، مسند إلى لام الآمر به[(٤)]، والنافخ: (إسرافيل)[(٥)].

٧٨٢ ـ يَخَافُ فَاجْزِمْ: دُمْ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَخَافُ﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ[٤٥١]ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [١١٢].

فـ(**ـاجْزِمْ**)؛ أي: اقرأه بغير ألف بعد الخاء، وجزم الفاء.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء تحتية مضمومة، وبفتح الفاء: (**يُنْفَخُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بنون العظمة مفتوحة، وبضم الفاء: (**نَنْفُخُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) في الأصل: (واضمنها)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: الكشف ١٠٦/٢، والدر المصون ١٠٣/٨، واللباب ٣٨٢/١٣، وشرح النويري ٥٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/أ)، والإتحاف ٢٥٧/٢، والهادي ٥٢/٣.

(٤) تعظيماً للمأمور؛ وهو الْمَلَك (إسرافيل). (ينظر: الدر المصون ١٠٣/٨).

(٥) ينظر: الكشف ١٠٦/٢، والدر المصون ١٠٣/٨، واللباب ٣٨٢/١٣.

على النهي[١].

للإمام المرموز إليه بدال: **(دُمْ)**؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالألف، ورفع الفاء[٢].

أي: (فهو لا يخاف)[٣].

والموضع على القراءتين؛ جزم جواب الشرط[٤].

٧٨٢ ـ ....وَيُقْضَى نَقْضِيَا[٥]   مَعْ نُونِهِ، انْصِبْ رَفْعَ وَحْيُ[٦]: ظَمِيَا

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿يُقْضَىٰٓ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [١١٤].

فاقرأه: ﴿**نَقْضِيَا**﴾؛ بكسر الضاد، وفتح الياء بعدها.

(مَعْ نُونِهِ)؛ أي: نون المضارعة.

و**(انْصِبْ رَفْعَ وَحْيُ)**؛ أي: اقرأ بنصب: ﴿وَحْيُهُۥ﴾.

للإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَمِيَا)**[٧]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله[٨].

---

(١) ينظر: الكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١٠٩/٨، واللباب ٣٩٦/١٣.

(٢) على أن (لا) نافية. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٩٧)).

(٣) ينظر: الكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١٠٩/٨، واللباب ٣٩٦/١٣.

(٤) ينظر: شرح النويري ٥٢/٥، والإتحاف ٢٥٧/٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: **(نَقْضِيَا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالياء التحتية: **(يَقْضِيَا)**.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالرفع بلا تنوين: **(وَحْيُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، حيث ضبطها: **(وَحْيُهْ)**، والثالث: بالجر مع التنوين: **(وَحْيٍ)**.

(٧) ومعنى قوله: **(ظَمِيَا)**؛ من الظَّمَى؛ وهو قلة دم اللثة ولحمها، وسمرة الشفتين.

(٨) قال ابن الناظم: «واستغنى باللفظ عن القيد فيهما»، وبمثله قال المنير السمنودي في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/أ)).

فإن قراءته بنون العظمة مفتوحة، وكسر الضاد، وفتح الياء[١].

نصباً بـ(أنْ).

ونصب: ﴿وَحْيُهُۥ﴾.

مفعولاً به[٢].

والباقون: بالياء التحتية مضمومة، وفتح الضاد.

مبنياً للمفعول.

و﴿وَحْيُهُۥ﴾ بالرفع.

نائب الفاعل[٣].

وتقدَّم ضم تاء: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [١١٦]، لأبي جعفر، بخلف عن ابن وردان، والثاني له: الإشمام[٤].

---

(١) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف، وقد تكرر ذلك كثيراً في ثنايا الشرح؛ أي: تصحف الياء إلى الباء.

(٢) قال أبو الحسن شريح: «هذه القراءة ـ أي قراءة يعقوب ـ على الانصراف من لفظ الغيبة إلى لفظ الحاضر، وبناء الفعل للفاعل والمفعول به سواء في المعنى؛ لأنه قد عُلِمَ أن فاعل الوحي هو الله ـ ﷻ ـ». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٢)، والدر المصون ١١١/٨، واللباب ٤٠٠/١٣).

(٣) ينظر: الدر المصون ١١١/٨، واللباب ٤٠٠/١٣، وشرح النويري ٥٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧).

(٤) والوجهان ـ كما قال في النشر ـ صحيحان عن ابن وردان، ووجه قراءة الضم؛ اتباع ضم الجيم، ولم يعتد بالساكن فاصلاً، واستثقال الانتقال من الكسرة إلى الضم، وإجراء الكسرة اللازمة مجرى العارضة، ووجه قراءة الإشمام؛ تقريبه للأصل الذي هو الضمّ؛ وذلك تنبيهًا على أن الهمزة المحذوفة ـ التي هي همزة الوصل ـ مضمومة حال الابتداء، وقراءة ابن وردان بالإشمام بخلف عنه، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢٠٩/١، ومتن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، الأبيات رقم (٤٤٠ ـ ٤٤١)، والنشر ٢١٠/٢ ـ ٢١١، والإتحاف ٢٥٨/٢، وشرح النويري ١٧/٤، وشرح ابن الناظم ص (١٧١)).

٧٨٣ ـ أَنَّكَ[١] لَا بالْكَسْرِ: أَهْلُهُ[٢] صَبَا ....

[واخْتُلِفَ][٣] في: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [١١٩][٤].

فقرأه (بِالْكَسْرِ)؛ أي: كسر همزة: ﴿أَنَّكَ﴾.

المرموز إليهما بأولى قوله: (أَهْلُهُ صَبَا[٥])؛ أي: نافع، وشعبة.

عطفاً على: ﴿إِنَّ لَكَ﴾ [١١٨]، واستئنافاً[٦].

وقرأ الباقون: بفتحها.

عطفاً على المصدر المنسبك من: ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾؛ أي: انتفاء جوعك، وانتفاء ظمئك[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (أَنَّكَ)، والثاني: بكسر الهمزة: (إِنَّكَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر الهمزة وفتحها، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (أَهْلُهُ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على وزن (فاعل): (آهِلٌ)؛ يقال: مكانٌ آهل؛ أي: مكان مأهول بالسكان، ورجلٌ آهلٌ؛ أي: له أهل.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته ـ مما جرت عليه عادة المؤلف في نظائره في ذكر أحرف الخلاف ـ، وذلك لتمام المعنى.

(٤) قال ابن الناظم: «وقيد الحرف بـ(لا)؛ احترازاً من غيره»، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/أ)).

(٥) وقوله: (صبَا)؛ تأتي بمعنى ريح تهب من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، وقد تأتي فعلاً من (صَبَا)، (يَصبو)؛ إذا عمل باللهو والغزل ونحو ذلك.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦١١)، والكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١١٣/٨، واللباب ٤٠٥/١٣.

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٦١١)، والكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١١٣/٨، واللباب ٤٠٥/١٣، والإتحاف ٢٥٨/٢، وشرح النويري ٥٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧)، والهادي ٥٣/٣.

[وتقدَّم][(١)] أنَّه ليس للأزرق في: ﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ [١٢١]، إلا أربعة؛ توسط الواو مع توسط الهمزة، وقصر الواو مع ثلاثة الهمزة[(٢)]، ويوقف لحمزة عليها: بالنقل، وبالإدغام[(٣)].

(١) في الأصل: (والتقدير)، وهو سبق قلم وكلام غير مراد، والصواب ما أثبته.

(٢) قال في النشر: «فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب ـ أي: في مد اللين ـ إلا وهو يستثني: (سوءات)، فعلى هذا لا يتأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه؛ وهي قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة، والرابع: التوسط فيها؛ طريق الداني، وقد نظمتُ ذلك في بيت:

وَسَوآت قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزِ ثَلِّثاً ... وَوَسِّطْهُمَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادْرِ

وقال في الإتحاف: «وما وقع للجعبري من جعل ثلاثة الواو مضروبة في ثلاثة الهمزة فتبلغ تسعة تعقبه في النشر». (ينظر: النشر ٣٤٧/١، والإتحاف ٤٤/١ ـ ٤٥).

(٣) وذلك إلحاقاً للواو الأصلية بالزائدة، قال في النشر: «وَحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف»، ونصَّ على مثله ونقله عن النشر الصفاقسي في غيث النفع، حيث قال: «وزاد الحافظ أبو العلاء وغيره وجهاً ثالثاً؛ وهو التسهيل، وهو ضعيف، ولا يُقْرَأُ به»، وكذا نقله العلامة البنَّا في إتحافه، حيث قال: «وأمَّا بين بين فضعيف»، ونقله الإمام ابن القاصح في تحفته، حيث قال ما نصُّه: «وإذا وقفت لحمزة على: (كهيئة، وسوءة، وسوآتكم، وسوآتهما، وشبه ذلك حيث وقع هذ الباب، فإن الياء والواو فيها حرفا لين؛ لأنهما ساكنتان وقبلهما مفتوح، وهما أصليتان، وعليه فإن لك فيه وجهان: أحدهما: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفها ـ إي الهمزة ـ، فتقول: (كهيَة)، و(سوَة)، بإبدال الهمزة، وتحريك اليا والواو مخفَّفاً، والثاني: إبدال الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها، وإدغام ما قبله فيه، كما ذهب إليه بعضهم؛ إلحاقاً بالزائد، فتقول: (كهيَّة)، و(سوَّة)، بتحريك الياء والواو مشدداً، وحُكِيَ وجه ثالث: وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف، قاله: ابن الجزري، وقال ابن جبارة: ولا يجوز التسهيل بين بين، ولا الحذف؛ اتباعاً للرسم»، وقد وقع لمحقق غيث النفع توهيم الصفاقسي في نقله لوجه التسهيل بين بين من غاية أبي العلاء، ونصَّ ـ أي محقق الغيث ـ على أنَّ الصفاقسي قد التبس عليه كلام ابن الجزري في النشر؛ لأن النص في غاية الاختصار لا يدل إلا على وجهي النقل والإدغام فقط. . .الخ، قُلتُ: والصواب مع صاحب غيث النفع، وأن الأمر ليس كما قال محقق الغيث، وذلك لعدة أمور سبق بيانها تفصيلاً عند ورود مناسبته في سورة الأعراف. (ينظر: النشر ٤٨٠/١، وتحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام ص (٣١ ـ ٣٢)، (خ)، والإتحاف ٤٥/٢، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٦١٥/٢ ـ ٦١٦).

﴿وَمِنۡ ءَانَآيِٕ﴾ [١٣٠].

[نَقْلُ][١] ورش، وثلاثة الأزرق: جليَّان.

فإن وُقِفَ عليه لحمزة[٢]؛ ففيه سبعة وعشرون وجهاً[٣]، كلها صحيحة[٤]:

البدل[٥]؛ مع: المد، والتوسط، والقصر.

والتسهيل[٦]؛ مع: المد، والقصر.

وإبدال الهمزة ياء ساكنة[٧]؛ مع الثلاثة.

وروم حركة الياء؛ مع: القصر.

فهذه تسعة في: النقل، والسكت، وعدمهما[٨].

٧٨٣ - .... تَرْضَى بِضَمِّ التَّاءِ: صَدْرٌ رَحُبَا[٩]

واخْتُلِفَ في: ﴿تَرۡضَىٰ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحۡ وَأَطۡرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرۡضَىٰ﴾ [١٣٠].

---

(١) في الأصل: (فقل)، وهو تصحيف.

(٢) قال في غيث النفع: «وليس بمحل وقف». (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٢)).

(٣) وذلك من ضرب الثلاثة الأولى في التسعة الثانية، نصَّ على ذلك في النشر، وذكره في الإتحاف، وفصَّل ذكره في غيث النفع. (ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ٢٥٩/٢، وغيث النفع ص (٢٩٢)).

(٤) قال في غيث النفع: «كلُّهَا قوية صحيحة». (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٢)).

(٥) أي: البدل ألفاً في الهمزة الثانية.

(٦) أي: التسهيل في الهمزة الثانية.

(٧) أي: على الرسم، لأنَّ الهمزة مرسومة علي ياء.

(٨) أي: لحمزة في الهمزة الأولى: النقل، والسكت، وعدم النقل والسكت؛ أي: بالتحقيق من غير سكت.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الحاء: (**رَحُبَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الحاء: (**رَحَبَا**).

فقرأه: (**بِضَمِّ التَّاءِ**).

المرموز إليهما بأولى قوله: (**صَدْرٌ**[١] **رَحُبَا**[٢])؛ أي: شعبة، والكسائي.

على البناء للمفعول، وحُذِفَ الفاعل للعلم به، أي: (لعل الله يعطيك ما يرضيك)، أو (لعله يرضاك)[٣].

وقرأه الباقون: بفتح التاء.

مبنياً للفاعل، أي: (لعلك تَرْضَى [**٤٥٢**] بها[٤]).

٧٨٤ ـ زَهْرَةَ حَرِّكْ: ظَاهِرًا....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٣١].

فـ(**حَرِّكْ**)؛ أي: اقرأه بفتح الحاء، كما هو مطلق الحركة.

للإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَاهِرًا**)[٥]؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بسكون الهاء.

---

(١) ومعنى قوله: (**صَدْرٌ**)؛ أَوَّلٌ، فصدر كلِّ شيء أوَّلُهُ.

(٢) ومعنى قوله: (**رَحُبَا**)؛ أي: اتَّسع، وتأتي بكسر الحاء: (رَحِبَ)، وهي بمعنى اتسع، وقد تأتي بتشديد الحاء مفتوحة: (رَحَّبَ)، وكلها تحمل معنى السعة والاتساع. أما بفتح الحاء (رَحَبَ)، فلم أقف على معناها.

(٣) ينظر: الكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١٢٢/٨، واللباب ٤٢٥/١٣، وشرح النويري ٥٣/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧).

(٤) ينظر: الكشف ١٠٧/٢، والدر المصون ١٢٢/٨، واللباب ٤٢٧/١٣ ـ ٤٢٩، وشرح النويري ٥٣/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧).

(٥) وقوله: (**ظَاهِرًا**)؛ اسم فاعل، بمعنى: البين الواضح، وأَظْهَر الأدلة؛ بينها وأخرجها، وقد تأتي بمعنى فعل الأمر؛ من المساعدة والمعاونة، ومنه: ظاهر الشخصَ؛ عاونه وناصره.

وهما بمعنى واحد[1]، كـ(نَهْر)، و(نَهَر)؛ وهو: (ما يروق من النور)، و(سراج زاهر لبريقه)[2].

٧٨٤ ـ ....تَأْتِيَهُمُ[3]: صُحْبَةُ كَهْفٍ خَوْفَ[4] خُلْفٍ دَهِمُ[5]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَأْتِهِمُ[6]﴾.

(١) فهما لغتان معناهما؛ زينة الحياة، قال موسى جار الله: «ولا يحتمل أن تكون (زهرة) جمع زاهر، فإن صفاء اللون، وتهلل الوجه، وبهاء الزيِّ، وحسن الشارة، لا يمكن أن يكون جميع هذه وصف ذم». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (١٩٨)).

(٢) قال في الدر المصون: «في نصبه تسعة أوجه»، واستدرك عليه محقق الكتاب وجهاً عاشراً، وقال أبو الحسن شريح: «(فَعْلٌ)، و(فَعَلٌ)، لغتان مستمرتان في ما ثانيه حرف الحلق؛ مثل (نَهْر) و(نَهَر)، و(زَهْر) و(زَهَر)، و(شَعْر) و(شَعَر)». (ينظر: الدر المصون ١٢٢/٨ ـ ١٢٤، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٢)، واللباب ٤٢٥/١٣).

(٣) ضُبطت في أصل المتن الذي على هامش الشرح؛ بالتاء على التأنيث، وبزيادة الياء: (**تَأْتِيَهُمُ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالياء على التذكير، وبزيادة الياء أيضًا: (**يَأْتِيَهُمُ**)، وزيادة الياء في كلا الضبطين تصحيف وخطأ، لمخالفتها لرسم المصحف، وما يوهمه هذا الرسم من نطق الياء، وقد ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء؛ على التذكير، ومن غير ياء بعد التاء، كما جاءت في رسم المصحف الشريف: (**يَأْتِهِمُ**).

(٤) ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح: (خف)، بينما ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (خوف)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكسر الهاء، وضم الميم بلا واو بعدها: (**دَهِمُ**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي ـ وأحد الوجهين في الطبعات؛ الأولى، والثالثة، والخامسة من تحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ، وأحد الوجهين في تحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بكسر الهاء، وضم الميم، بعدها واو وألف؛ على الجماعة: (**دَهِمُوا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الثانية، وأحد الوجهين في طبعاته؛ الأولى، والثالثة، والخامسة، وأحد الوجهين في تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بفتح الهاء، وضم الميم: (**دَهَمُوا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم يتبين ضبط هذه الكلمة في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**دَهَمُوا**)، (**دَهِمُوا**)، (**دَهِمُ**).

(٦) في الأصل: (يأتيهم)، وهو تصحيف.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [١٣٣].

فقرأه بياء التذكير ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةُ كَهْفٍ**[١] **خَوْفَ**[٢] **خُلْفٍ دَهِمُ**[٣])؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن عامر بلا خلاف، وابن وردان بخلاف، وابن كثير بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

وقرأه الباقون ـ نافع، وأبو عمرو، وحفص، ويعقوب، وابن جماز ـ: بتاء التأنيث.

وبها قرأ ابن وردان؛ فيما رواه العلاف، وابن مهران، من طريق ابن شبيب، عن الفضل عنه[٤].

وأما الأولى: فمن رواية النهرواني، عن ابن هارون[٥]، عن الفضل والحنبلي، عن هبة الله، كلاهما عنه[٦].

ووجه القراءتين ظاهر[٧].

---

(١) ومعنى قوله: (**كَهْفٌ**)؛ هو الغار الكبير المحفور في بعض الجبال، وقد تنوع استخدام الناظم لهذه الكلمة؛ فمرات استخدمها في الدلالة على السورة نفسها ـ أي سورة الكهف ـ، واستخدمها مرات أخرى كرمز للإمام ابن عامر.

(٢) وقوله: (**خَوْفَ**)؛ اسمٌ؛ بمعنى الفزع والإرهاب والتخويف، يقال: اعتراه خوف؛ أي: فزع وخشية، ويُعَرَّفُ الخوف بأنه: انفعال في النفس يحدث لتوقع ما يرد من المكروه أو يفوت من المحبوب.

(٣) وقوله: (**دَهَمُ**) ـ بفتح الهاء ـ؛ فعل ماض، مِنْ: دَهَمَ، يَدْهَمُ، دَهْماً، يقال: دَهَم الأمرُ فلاناً؛ إذا جاءه وغشيه فجأة، ودهمتهم الحرب؛ غشيتهم، وبكسر الهاء: (**دَهِمُ**)، قريب من معنى الفتح، فهي مِنْ: دَهِمَ، يَدْهَم؛ يقال: دهمت الصورةُ؛ اسْودَّت، ودهمه المصاب، أصابه فجأة، وفرس أدهم، وبعير أدهم، وناقة دهماء؛ أي: أسود اللون.

(٤) ينظر: النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٩/٢.

(٥) وابن شبيب. (ينظر: النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٩/٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٩/٢.

(٧) من قرأ بالياء؛ لأن التأنيث غير حقيقي، فحملوه على تذكير البيان؛ لأن البينة والبيان سواء في المعنى، ومن قرأ بالتاء؛ فلأن التأنيث على لفظ: ﴿بَيِّنَةُ﴾، والقاعدة في مثل =

وفي السورة ثلاث عشرة مضافة[1]:

﴿إِنِّيَ ءَانَسْتُ﴾ [١٠].

﴿إِنِّيَ أَنَا۠﴾ [١٢].

﴿لِنَفْسِى ﴿٤١﴾ ٱذْهَبْ﴾ [٤١ ـ ٤٢].

﴿فِى ذِكْرِى ﴿٤٢﴾ ٱذْهَبَآ﴾ [٤٢ ـ ٤٣].

فتح الخمس[2]: الحرميُّ، وأبو عمرو.

﴿لَّعَلِّيَ ءَاتِيكُم﴾ [١٠].

سكنها: الكوفيون، ويعقوب.

﴿وَلِيَ فِيهَا﴾ [١٨].

فتحها: حفص، والأزرق عن ورش.

﴿لِذِكْرِيَ ﴿١٤﴾ إِنَّ﴾ [١٤ ـ ١٥].

و﴿وَيَسِّرْ لِيَ أَمْرِى[3]﴾ [٢٦].

﴿عَلَىٰ عَيْنِيَ ﴿٣٩﴾ إِذْ﴾ [٣٩ ـ ٤٠].

﴿بِرَأْسِيَ إِنِّى﴾ [٩٤][4].

= هذا الحرف ونظائره ـ كما قال موسى جار الله ـ: «والمسند إلى ظاهر المؤنث فيه الوجهان أبداً». (ينظر: شرح الهداية ص (٦١١)، والكشف ١٠٨/٢، والدر المصون ١٢٥/٨، واللباب ٤٣٢/١٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧)، وشرح موسى جار الله ص (١٩٨)).

(١) ينظر: النشر ٣٢٣/٢.

(٢) وتتمة الخمس: ﴿إِنَّنِيَ أَنَا﴾ [١٤]، ولم يذكرها الشارح، وهو سهو. (ينظر: النشر ٣٢٣/٢).

(٣) في الأصل كتبت: (أمر)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل كتبت: (برأسي) فقط.

فتح الأربعة: المدنيان[1].

و﴿أَخِى ۝٣٠ ٱشْدُدْ﴾ [٣٠ ـ ٣١].

فتحها[2]: ابن كثير، وأبو عمرو.

و﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ [١٢٥].

فتحها: الحرمي.

وزائدة واحدة[3]:

﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [٩٣].

أثبتها وصلاً: نافع، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب، وأبو جعفر؛ ولكنه يفتحها في الوصل[4].

والله سبحانه وتعالى أعلم[5].



---

(١) وأبو عمرو ـ أيضاً ـ يفتحها، وقد فات على الشارح ذكره مع الفاتحين، ولعله سهو. (ينظر: النشر ٣٢٣/٢).

(٢) قال في النشر: «ومقتضى أصل مذهب أبي جعفر فتحها لمن قطع الهمزة عنه، ولكني لم أجده منصوصاً». (ينظر: النشر ٣٢٣/٢).

(٣) ينظر: النشر ٣٢٣/٢.

(٤) قال في الاتحاف: «إلا أن أبا جعفر فتح ياء: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ بطه؛ وصلاً، وأثبتها وقفاً؛ ساكنة». (ينظر: الإتحاف ٣٤٧/١).

(٥) ينظر: النشر ٣١٩ ـ ٣٢٣، وتقريب النشر ص (١٤١ ـ ١٤٥)، وشرح النويري ٣٩/٥ ـ ٥٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٣ ـ ٢٧٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٥/ب ـ ل ١١٦/ب)، والإتحاف ٢٤٢/٢ ـ ٢٦٠.

سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ـ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ[١] ـ

٧٨٥ ـ قُلْ قَالَ: عَنْ شَفَا[٢]. وَأُخْرَاهَا[٣]: عَظُمْ ....

اخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [٤].

فقرأه: ﴿قَالَ﴾؛ بفتح القاف، وألف بعدها، وفتح اللام.

على الخبر.

المرموز إليهم بقوله: **(عَنْ شَفَا)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

فالضمير لرسول الله ﷺ[٤].

وقرأه الباقون: بضم القاف، وحذف الألف، وسكون اللام.

---

(١) ضُبطت في الأصل: **(سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ من دون عبارة (عليهم السلام): **(سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ)**.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بفتح الفاء بلا تنوين: **(شَفَا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الفاء مع التنوين: **(شَفًا)**، وقد انفردت النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بضبطها: **(رَضًى)**، وهو سبق قلم لايصح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة قطع مضمومة، ثم خاء ساكنة، بعدها راء مفتوحة: **(أُخْرَاهَا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بهمزة قطع ممدودة، ثم خاء مكسورة، بعدها راء مرفوعة: **(آخِرُهَا)**.

(٤) ينظر: الكشف ١١٥/٢، وشرح الهداية ص (٦١٥)، واللباب ٦٢٧/١٣، والدر المصون ٢١٨/٨.

على الأمر له ﷺ[١].

(وَ)قرأ: ﴿قُلْ رَبِّ ٱحْكُمْ بِٱلْحَقِّ﴾ [١١٢].

وهي التي في (أُخْرَاهَا)؛ أي: السورة.

بفتح القاف، وألف بعدها، وفتح اللام.

على الخبر[٢] ـ أيضاً ـ.

المرموز إليه بعين: (عَظُمْ)[٣]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

والباقون: بصيغة الأمر ـ أيضاً ـ.

وتقدَّم:

﴿نُوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ [٧]؛ بضم النون على؛ البناء للفاعل، لحفص[٤].

وكذلك: ﴿نُوحِيٓ إِلَيۡهِ﴾ [٢٥]، له، ولأهل شفا[٥].

٧٨٥ ـ .... وَأَوَلَـمْ أَلَـمْ: دَنَا........................

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [٣٠].

فقرأه: ﴿أَلَمۡ﴾؛ بحذف الواو التي بعد همزة الاستفهام التوبيخي.

---

(١) ينظر: الكشف ٢/١١٠، وشرح الهداية ص (٦١٢)، واللباب ١٣/٤٥٠، والدر المصون ٨/١٣٤.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١١٠، وشرح الهداية ص (٦١٢)، واللباب ١٣/٤٥٠، والدر المصون ٨/١٣٤.

(٣) ومعنى قوله: (عَظُمْ)؛ أي: كَبُر وفَخُم وصار عظيماً، يقال: عَظُم الأمر؛ صَعُب وشقَّ عليه، وعَظُم الشخص؛ كَبُر وعلت مكانته.

(٤) وقرأ الباقون: بالياء التحتية، وفتح الحاء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٧)، والنشر ٢/٢٩٦، والإتحاف ٢/٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٥) وقرأ الباقون: بالياء من تحت، وفتح الحاء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٧)، والنشر ٢/٢٩٦، والإتحاف ٢/٢٦١ ـ ٢٦٢).

الإمام المرموز إليه بقوله: **(دَنَا)**[(١)]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بإثباتها[(٢)].

عطفاً على السابق[(٣)].

وتقدَّم الكلام على:

﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٣٥][(٤)].

و﴿رَءَاكَ﴾ [٣٦][(٥)].

و﴿هُزُوًا﴾ [٣٦][(٦)].

---

(١) وقوله: **(دَنَا)**؛ من باب سَمَا، بمعنى: قَرُبَ، دنا إلى الشيء؛ قَرُب منه، ودنا من الشيء؛ اقترب منه، وبينهما دناوة؛ أي قرابة أو قُرْبٌ، وفي الحديث: «إذا أكلتم فدنُّوا»؛ أي كلوا مما يليكم، وتدانوا؛ دنا واقترب بعضهم من بعض.

(٢) قال النويري: «واستغنى بلفظ القراءتين عن القيد»، وبمعناه قال المنير السمنودي في شرحه. (ينظر: شرح النويري ٥٦/٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/ب)).

(٣) وعليه رسم مصاحفهم؛ إثباتاً وحذفاً، فهي مرسومة بالواو في جميع المصاحف إلا مصحف أهل مكة، قال في المقنع: «وفي مصاحف أهل مكة: ﴿أَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾؛ بغير واو بين الهمزة واللام، وفي سائر المصاحف: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾؛ بالواو». (ينظر: الكشف ١١٠/٢، وشرح الهداية ص (٦١٢)، واللباب ٤٨٢/١٣، والدر المصون ١٤٦/٨، والمقنع في مرسوم المصاحف ص (١٠٤)).

(٤) قرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٢٦٣/٢).

(٥) وقرأ: ﴿رَءَاكَ﴾، ونحوه؛ مما اتصل بالضمير، بإمالة الراء والهمزة معاً: حمزة، والكسائي، وخلف، وقللهما: الأزرق معاً، وأمال الهمزة فقط: أبو عمرو، واخْتُلِفَ عن هشام؛ فله الفتح فيهما معاً، والإمالة فيهما ـ أيضاً ـ معاً، والوجهان صحيحان عن هشام كما في النشر، واخْتُلِفَ أيضاً عن ابن ذكوان على ثلاثة أوجه؛ الأول: إمالتها معاً، والثاني: فتحهما، والثالث: فتح الراء، وإمالة الهمزة، وأما أبو بكر: ففتحهما عنه ـ معاً ـ العليمي، وأمالهما عنه ـ معاً ـ يحيى بن آدم، والباقون: بالفتح فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، الأبيات رقم (٣٠١ ـ ٣٠٢)، والنشر ٤٦/٢، والإتحاف ٢٦٣/٢).

(٦) قرأ حفصٌ: بضمِّ الزاي، وإبدال الهمزة واواً، وقرأ حمزة، وخلف: =

و﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾ [٤١][(١)].

٧٨٥ ـ ....يَسْمَعُ ضُمْ

٧٨٦ ـ خِطَابَهُ[(٢)] وَاكْسِرْ، وَلِلصُّمُّ[(٣)] انْصِبَا رَفْعًا: كَسَا. وَالْعَكْسُ فِي النَّمْلِ: دَبَا.

٧٨٧ ـ كَـالـرُّومِ........................ ....

اخْتُلِفَ فِي: ﴿يَسْمَعُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ﴾ [٤٥].

فـ(**ـضُمْ**) (**خِطَابَهُ**)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب مضمومة.

(**وَاكْسِرْ**)؛ الميم منه.

(**وَلِـ﴿ـالصُّمُّ﴾ انْصِبَا**) (**رَفْعًا**).

[(**كسا**)][(٤)]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

= بإسكان الزاي وبالهمز، وقرأ الباقون: بضم الزاي، وبالهمز، ووقف عليه حمزة: بالنقل؛ على القياس، وبإبدال الهمزة واواً؛ على الرسم، وأمَّا تشديد الزاي فضعيف كالتسهيل بين بين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥ ـ ٢١٦، والإتحاف ٢/٢٦٤).

(١) قرأ بكسر الدال وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٢٦٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الباء؛ مفعولاً به: (**خِطَابَهُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الباء: (**خِطَابُهُ**).

(٣) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**وَلِلضَّمُّ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**وَلِلصُّمّ**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الميم من الكلمة على ثلاثة أوجه، الأول: ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بضم الميم مشددة: (**وَلِلصُّمُّ**)، والثاني: ضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بفتح الميم مشددة: (**وَلِلصُّمَّ**)، والثالث: ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بكسر الميم مع التشديد: (**وَلِلصُّمِّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) هذه الكلمة سقطت من أصل الشرح، وقد أشار الشارح إلى معنى الرمز فيها دون أن يذكرها بنصها، فلعله سهو من الناسخ، وقد أثبَتُّهَا ـ مجاراة لمنهج الشارح في نظائره ـ؛ وذلك لتمام المعنى.

وقرأه الباقون: ﴿يَسْمَعُ﴾؛ بالياء التحتية[١]، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾؛ على الفاعلية.

(وَالْعَكْسُ)؛ أي: اقرأ بعكس الترجمة المذكورة[٢].

(فِي).

حرف **(النَّمْلِ)**، وهو: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟﴾ [النمل: ٨٠][٣].

الإمام المرموز إليه بدال: **(دَبَا)**[٤]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

(كَـ)ـحرف.

(الرُّومِ)[٥] ـ أيضاً ـ.

[فإنه قرأهما: بياء الغيب، وفتح الميم، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾.

وقرأهما الباقون: بتاء الخطاب مضمومة، [و][٦]بكسر الميم، ونصب: [﴿ٱلصُّمَّ﴾][٧].

---

(١) وفتح الميم.

(٢) أي: الترجمة المذكورة لابن عامر؛ وهي: قراءته بتاء الخطاب مضمومة، وكسر الميم، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾.

(٣) في الأصل كُتِبَتْ مجردة من الواو: (لا يسمع)، وقد أثبتها مع الواو.

(٤) وقوله: (دَبَا)؛ اسمٌ؛ هو الجراد الصغير قبل أن يستقل بالطيران، أو هو أصغر ما يكون من الجراد والنمل، وقد تأتي فعلٌ؛ مِنْ: دَبَأَ؛ وحذفت أو أبدلت الهمزة ألفاً، والمعنى: سَكَن، ودبأ فلان بالعصا؛ ضربه.

(٥) أي: أن خلاف القراء في حرف الروم هو كخلافهم في حرف الأنبياء سواء بسواء.

(٦) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٧) ما بين المعكوفتين حصل فيه خلطٌ وتركيب في نسبة القراءة وعزوها للأئمة القراء، فجعل الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ قراءة ابن كثير في الحرفين المذكورين ـ أي حرفي النمل والروم ـ مكان قراءة القراء التسعة، وجعل قراءة القراء التسعة مكان قراءة ابن كثير، فلعله سهو وسبق قلم، بدليل أنه ذكر العزو صحيحاً عند تلخيصه ـ فيما بعد ـ لاختلاف القراء في هذه الأحرف الثلاثة، فعبارة الشارح في الأصل كالتالي: «فإنه قرأهما: بتاء الخطاب مضمومة، وبكسر الميم، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾، وقرأهما الباقون: بياء الغيب، وفتح الميم، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾»، وما أثبته هو الصواب، وذلك بجعل قراءة الباقين في الموضعين قراءةً لابن كثير، وقراءة ابن كثير فيهما قراءةً للباقين، =

فالحاصل أنَّ[1]:

ابن عامر: بالخطاب في الجميع[2]، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾[3].

وابن كثير: بالغيب في الجميع، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾[4].

والباقين: هنا؛ بالغيب، ورفع: ﴿ٱلصُّمُّ﴾، وفي النمل والروم؛ بالخطاب، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾[5].

٧٨٧ـ ....مِثْقَالَ[6]، كَلُقْمَانَ، ارْفَعِ: مَـدًا....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿مِثْقَالَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ هنا[7].

= من غير تصرف في عبارة الشارح البتة، والذي أثبته هو الذي في سائر شروح الطيبة، كما هو ـ أيضًا ـ في النشر والإتحاف. (ينظر: النشر ٣٣٨/٢، والإتحاف ٣٣٤/٢، وشرح النويري ٥٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/ب)، وشرح موسى جار الله ص (١٩٩)، والهادي ٥٦/٣ ـ ٥٧).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٨).

(٢) بضمِّ التاء، وكسر الميم.

(٣) فقراءة ابن عامر؛ على أنَّ الخطاب للنبيِّ ﷺ، فهو مضارع: (أسمع)، ومفعولاه: ﴿ٱلصُّمَّ﴾، و﴿ٱلدُّعَآءَ﴾. (ينظر: الكشف ١١٠/٢، وشرح الهداية ص (٦١٢)، واللباب ٥٠٨/١٣، والدر المصون ١٦٢/٨).

(٤) وقراءة ابن كثير؛ من إضافة الفعل إلى: ﴿ٱلصُّمُّ﴾، الذي ارتفع فاعلاً، و﴿ٱلدُّعَآءَ﴾؛ مفعول، فهو على معنى الإخبار عن الكفار، وسمُّوا صُمًّا؛ لأنهم لم ينتفعوا بأسماعهم. (ينظر: الكشف ١١١/٢، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ٥٠٩/١٣، والدر المصون ١٦٢/٨).

(٥) وأمَّا وجه قراءة الباقين؛ الجمع بين التوجهين المذكورين. (ينظر: شرح النويري ٥٨/٥).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**مِثْقَالَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع اللام: (**مِثْقَالُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٧) سورة الأنبياء: الآية [٤٧].

(كـ)حرف.

(لُقْمَانَ): ﴿إِن تَكُ مِثْقَالَ﴾ [١٦][1].

فـ**(ـارْفَعِ)**؛ أي: اقرأه برفع اللام فيهما.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(مَدًا)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

على أن كان تامة[2]، أي: (وُجِدَ مثقال)[3].

وقرأ الباقون: بالنصب فيهما.

على أنها ناقصة[4]، واسمها [مضمر][5]، أي: (وإن كان العمل أو الظلم مقدار حبة)، و﴿مِّنْ خَرْدَلٍ﴾؛ صفة حبة[6].

وتقدَّم همز[7]: ﴿ضِئَاءً﴾، لقنبل [٤٥٤].

٧٨٧ ـ ....جُذَاذًا كَسْرُ ضَمِّهِ: رُعِي

واخْتُلِفَ في: ﴿جُذَاذًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ﴾ [٥٨].

---

(١) في الأصل بزيادة واو: (وإن تك)، وهو تصحيف.

(٢) فلا تحتاج إلى خبر.

(٣) ينظر: الكشف ٢/١١١، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ١٣/٥١٣، والدر المصون ٨/١٦٥.

(٤) فهي محتاجة إلى اسم وخبر.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٦٥).

(٦) ينظر: الكشف ٢/١١١، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ١٣/٥١٣، والدر المصون ٨/١٦٥.

(٧) قرأ قنبل: بهمزة مفتوحة بدل الياء، وقال في النشر: «وزعم ابن مجاهد أنه غلط، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل، وخالف الناس ابن مجاهد في ذلك فرواه عنه بالهمز، ووافق قنبلاً أحمد بن يزيد الحلواني فرواه كذلك عن القواس شيخ قنبل، وهو على القلب؛ قُدِّمَتْ فيه اللام على العين، كما قيل في (عات)، (عتا)، وقرأ الباقون: بغير همز في الياء». (ينظر: متن طيبة النشر، الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٢/٤٠٦ ـ ٤٠٧، والإتحاف ٢/٢٦٥).

فـ(**كَسْرُ ضَمِّهِ**)؛ أي: قراءته بكسر الجيم.

للإمام المرموز إليه براء: (**رُعِي**)[١]؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بضمها.

قال في الإتحاف[٢]: «هما لغتان في متفرق الأجزاء، والمكسور؛ جمع (جَذيذ)، كـ(ـخَفيف)، و(خِفَاف)، أو (جِذَاذَة)، والمضموم؛ جمع (جُذاذَة)، كـ(ـقُرَادة)، و(قُرَاد)[٣]، وقيل: هي في لغاتها كلها مصدر[٤]».

وتقدَّم:

﴿فَسۡـَٔلُوهُمۡ﴾ [٥٨][٥].

و﴿أُفِّ﴾ [٦٧][٦].

---

(١) ومعنى قوله: (**رُعِي**)؛ من الرعاية؛ وهو الحفظ والصون.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٢٦٥.

(٣) في الأصل: وقرادة.

(٤) فلا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يؤنَّثُ، ومعنى القراءتين: أنه كسَّرَهم قِطَعًا، و(الجذاذ) في جيمه الحركات الثلاث؛ الضم، والفتح، والكسر، قال موسى جار الله: «فهو بالفتح؛ مصدر، معناه؛ الفصل، ويطلق على ما انفصل، و(الجِذَاذ) بالكسر ـ ويضم ـ؛ معناه: القطع، و(الجُذاذ) بالضم؛ فتات الذهب، وحجارة مشوبة بالتبر، فمنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمۡ جُذَٰذًا﴾ [الأنبياء ٥٨]؛ لأن الغالب أن أصنامهم كانت مصنوعة من أحجار مذهبة بالتبر، وقيل: بالكسر؛ جمع جذيذ، فعيل في معنى مفعول، وهذا القول ـ وإن قاله الكبار ـ ليس بسديد، فإن فعيلاً إذا دلَّ على كون الشيء مصاباً بمصيبة فلا يجمع على فعال البتة، وإنما يُجمَع على فعلى». (ينظر: الدر المصون ٢/١٧٣، واللباب ١٣/٥٢٤ ـ ٥٢٥، وشرح النويري ٥/٥٧، وشرح الهداية ص (٦١٣)، والكشف ٢/١١٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٠)).

(٥) قرأ ابن كثير، والكسائي، وخلف: بنقل حركة الهمزة إلى السين، وحذف الهمزة، وقرأ الباقون: بإسكان السين، وهمزة مفتوحة بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٢٦٥).

(٦) قرأ بكسر الفاء منونة: نافع، وحفص، وأبو جعفر، وبفتح الفاء من غير تنوين: ابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الفاء بلا تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، ص (٨٢)، البيت رقم (٧٣١)، والنشر ٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧، والإتحاف ٢/٢٦٥).

و﴿أَيِمَّةَ﴾ [٧٣][١].

٧٨٨ـ تُحْصِنَ[٢] نُونٌ: صِفْ [غِنًا][٣]. أَنِّثْ: عَلَنْ[٤] كُفْءٌ[٥] ثَنًا[٦] ....

---

(١) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية بين وبين، وبالإبدال ياء خالصة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وكلهم من غير إدخال بين الهمزتين غير أبي جعفر فيدخل ألفاً بينهما مع وجه التسهيل دون وجه الإبدال، والباقون: بتحقيق الهمزتين مع القصر، بخلف عن هشام فثبت عنه الإدخال وعدمه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، ص (٤٤)، الأبيات رقم (١٩٤ ـ ١٩٥)، والنشر ٢/٣٧٨ ـ ٣٨١، والإتحاف ٢/٢٦٥ ـ ٢٦٦).

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالتاء؛ على التأنيث: (**تُحْصِنَ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء: (**يُحْصِنَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٣) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**ثَنَا**) ولا شك أنه تصحيف؛ لأنَّ هذا الرمز؛ أي: (**ثَنَا**) إنما هو رمز لأبي جعفر، وقراءة أبي جعفر بتاء التأنيث وليس بنون العظمة، إضافة إلى أن الشارح في ثنايا الشرح قد أثبت الرمز كما هو في سائر النسخ: (**غِنًا**)، وفسَّره بأنه رمز لرويس، فزال الإشكال، وأنهى الاستشكال، وقد ضُبطت في جميع نسخ النظم بالألف الممدودة: (**غِنًا**)، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: (**غِنًى**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون ساكنة بعد العين: (**عَلَنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسختيه، فقد ضُبطت فيه؛ بلام مفتوحة بعد العين: (**عُلَا**).

(٥) ضُبِطَت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالهمزة على السطر: (**كُفْءٌ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بلا همز: (**كُفَ**)، وضُبِطَت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي؛ بكسر الهمزة بلا تنوين، ومرسومة على واو: (**كُفْؤِ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بتنوين الهمزة مكسورة ومرسومة على واو: (**كُفْؤٍ**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بتنوين الهمزة مضمومة، ومرسومة على واو: (**كُفْؤٌ**)، وضُبطت في شرح النويري؛ مرسومة على الواو، ثم ألف بعد الهمزة: (**كُفؤا**)، وضُبطت في شرح موسى جار الله؛ بهمزة مكسورة مرسومة على السطر: (**كُفْءٍ**)، وهي كذلك في تحقيق الشيخ أيمن سويد، وانفرد الشيخ المنير السمنودي في النسخة الهندية من شرحه على الطيبة فضبطها ـ شرحاً ومتناً ـ: (**كُفَا**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بفتح الهمزة بلا تنوين: (**كُفْؤَ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ تسعة أوجه: (**كُفْءٌ**)، (**كُفَ**)، (**كُفْؤٌ**)، (**كُفؤا**)، (**كُفؤِ**)، (**كُفْؤٍ**)، (**كُفْءٍ**)، (**كُفَا**)، (**كُفْؤَ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿**تُحْصِنَ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ **لِيُحْصِنَكُم** مِّنۢ بَأْسِكُمْ﴾ [٨٠].

فـ(**ـنُونٌ**)؛ أي: قراءته بنون العظمة.

المرموز[١] إليهما بأولى قوله: (**صِفْ غِنًا**)؛ أي: شعبة، ورويس.

مناسبة لقوله: ﴿عَلَّمْنَٰهُ﴾[٢].

و(**أَنِّثْ**)؛ أي: اقرأ بتاء التأنيث.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**عَلَنْ**[٣]) (**كُفْءٌ**[٤] **ثَنَا**)؛ أي: حفص، وابن عامر، وأبي جعفر.

على أن الفاعل ضمير يعود على (الصنعة)[٥]، أو (اللبوس)، إذ المراد بها: (الدروع)[٦].

وقرأه الباقون: بالياء التحتية.

فالفاعل يعود على: (الله ـ ﷻ ـ)، أو (داوود)، أو (التعليم)، أو (اللبوس)[٧].

---

(١) ضُبطت في الأصل: (المرموز)، ولعل الأليق بالسياق ضبطها: (للمرموز).

(٢) ينظر: الكشف ١١٢/٢، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ٥٦٠/١٣، والدر المصون ١٨٧/٨.

(٣) وقوله: (**عَلَنْ**)؛ اسمٌ؛ بمعنى: الجهر والانكشاف؛ وضده السرّ، يقال: علنَ الخبر؛ أي: ظهر، وبان، وشاع، وانتشر، وأمرٌ عَلَنٌ؛ أي: صار علانية، ظاهرٌ.

(٤) ومعنى قوله: (**كَفءٌ**)؛ أي: المماثل، والنظير، موظفٌ كفءٌ؛ مقتدرٌ قادر على القيام بالمهام الموكلة إليه بكل كفاءة واقتدار.

(٥) في الأصل: (الصفة)، ولا يستقيم الكلام بها، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٦٦/٢).

(٦) ينظر: الكشف ١١٢/٢، وشرح الهداية ص (٦١٣)، واللباب ٥٦٠/١٣، والدر المصون ١٨٧/٨).

(٧) فإن (فعولاً) يستوي فيه التذكير والتأنيث. (ينظر: الكشف ١١٢/٢، وشرح الهداية ص (٦١٤)، واللباب ٥٦٠/١٣، والدر المصون ١٨٧/٨).

وتقدَّم جمع: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ [٨١]؛ لأبي جعفر(١).

٧٨٨ ـ ....**يَقْدِرَ**(٢) **يَاءٌ**(٣) **وَاضْمُمَنْ**(٤)

٧٨٩ ـ **وَافْتَحْ**: **ظُبًى**.............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَقْدِرَ**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [٨٧](٥).

فـ(**يَاءٌ**)؛ أي: اقرأه بياء تحتية.

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨١)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٢٦٦.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بضم الياء، وفتح الدال والراء: (**يُقْدَرَ**)، وهو ظاهر نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وضُبطت في نسخة الشيخ الضباع؛ بفتح الياء، وكسر الدال، ونصب الراء: (**يَقْدِرَ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بضم الياء، وفتح الدال، وضم الراء: (**يُقْدَرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في بعض نسخ شرح ابن الناظم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالنون المفتوحة، مع كسر الدال: (**نَقْدِرَ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**نَقْدِرَ**)، (**يُقْدَرُ**)، (**يَقْدِرَ**)، (**يُقْدَرَ**)، أما الوجهان؛ الثاني والثالث ففيهما نظر؛ لأن الخلاف بين القراء دائر بين الوجهين؛ الأول والرابع؛ حيث لا خلاف بين القراء العشرة في فتح الراء، سواء منهم من قرأ بالياء، أو قرأ بالنون، كما لاخلاف في تحريك الياء بالضم عند من قرأ منهم بالياء.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بياء مجردة من (أل) التعريف، ثم همزة بعد الألف: (**يَاءٌ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا المتن المطبوع بطبعاته الأربع، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ مقرونة بـ(أل) التعريف، مع حذف الهمز منها؛ على الإطلاق: (**بالْيَا**)، بينما ضُبطت في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع كضبط الجماعة.

(٤) ضُبطت في جميع النسخ والشروح: (**وَاضْمُمَنْ**)، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: (**وَاضْمُمَا**)، وهو خلاف مرتبط بخلافهم في خاتمة المصراع الأول من هذا البيت.

(٥) في الأصل كُتِبَتْ: (فظن أن يقدر عليه)، وهو خطأ في النص القرآني.

(وَاضْمُمْـ)ـها.

(وَافْتَحْ) الدال.

للإمام المرموز إليه بظاء: **(ظُبًى)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنه فعل مبني للمفعول(١).

والباقون: بنون العظمة المفتوحة، وكسر الدال.

على البناء للفاعل، والمفعول محذوف، أي: (لن نضيق عليه الجهات والأماكن)(٢).

٧٨٩ ـ ....نُنْجِي احْذِفِ اشْدُدْ: لِي مَضَى(٣) صُـنْ.....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿نُـجِى﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨].

فـ**(ـاحْذِفِ اشْدُدْ)**؛ أي: اقرأه بحذف إحدى النونين، وتشديد الجيم(٤).

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(لِي مَضَى(٥))** **(صُنْ(٦))**؛ أي: هشام،

---

(١) مِنْ: (أقدر)، فالفعل هنا مِنَ (القَدَر)؛ بمعنى القضاء، وعليه فإن المعنى: فظن أن لن يُقْدَرَ عليه ما قُدِرَ، أو: ظنَّ ذا النون ورجا أن لن نقضي عليه شيئاً يسوءه، وقيل: إن المعنى؛ فظن أن لن يُضَيَّقَ عليه. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٢ ـ ٦٣)، واللباب ٥٧٨/١٣، والدر المصون ١٩١/٨).

(٢) فالفعل هنا من (القدر) خلاف البسط، أي: بمعنى التضييق. (ينظر: اللباب ٥٧٨/١٣، والدر المصون ١٩٠/٨).

(٣) ضُبطت في جميع النسخ والشروح؛ بالألف المقصورة: **(مَضَى)**، إلا نسخة رضوان العقبي، والنسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بالألف الممدودة: **(مَضَا)**.

(٤) من (نُجِّيَ). (ينظر: الدر المصون ١٩١/٨).

(٥) وقوله: **(مَضَى)**؛ فعل ماض؛ مِنْ: قطع وأمْضى وأنفذ، فهو من القطع والنفاذ، ويكون مِن الذهاب، ويطلق المضي على السيف؛ مضى السيف؛ صار حادًّا سريع القطع.

(٦) وقوله: **(صُنْ)**؛ فعل أمر؛ مِنْ: الحفظ والرعاية والصيانة، صان عرضه؛ حماه ووقاه مما يعيبه، وصان المال؛ حفظه في مكان أمين.

وابن ذكوان، وشعبة، فهي: له، وابن عامر بكماله؛ لكنه فرق في الرمز إلى راوييه دفعاً للحشو في كلامه(١).

والباقون: بضم النون الأولى، وإسكان الثانية، وتخفيف الجيم.

من الإنجاء(٢)؛ مُسْنَدًا إليه ﷻ بنون العظمة، ونصب: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وهي واضحة.

واختار الإمام [أبو عبيد](٣): القراءة الأولى لموافقتها المصاحف(٤)؛ فإنها في المصحف الإمام وغيره بنون **[٤٥٥]** واحدة.

وأمَّا [ما](٥) زعمه بعض النحاة(٦) من أنها لحنٌ [فمردود](٧): بأنها

---

(١) وقد تكرر هذا التفريق بين الراويين لقراءة الإمام الواحد في مواضع متعددة من النظم؛ وذلك ـ كما قال الشارح ـ دفعاً للحشو في نظم الناظم.

(٢) من (أَنْجَى)، (يُنْجِي). (ينظر: الكشف ١١٣/٢، واللباب ٥٨٥/١٣، والدر المصون ١٩١/٨، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦٦/٢، والهادي ٥٩/٣).

(٣) في الأصل: (أبو عبيدة)، وهي كذلك في البحر المحيط، والإتحاف، والكشف، والصواب بحذف التاء، وهو: القاسم بن سلام أبو عبيد الخراساني الأنصاري مولاهم البغدادي، الإمام الكبير الحافظ العلامة، أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات، والحديث، والفقه، واللغة، والشعر، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن: علي بن حمزة الكسائي، وشجاع بن أبي نصر، وسليمان بن حماد، وغيرهم، وروى عنه القراءة: علي بن عبدالعزيز البغوي، ونصر بن داود، له اختيار في القراءة وافق فيه العربية والأثر، قال الداني: إمام أهل دهره في جميع العلوم، صاحب سنة ثقة مأمون، وقال أحمد بن سلمة: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: الحق يحبه الله، أبو عبيد أفقه مني وأعلم، وسُئِل ابن معين عنه فقال: مثلي يُسْأَلُ عن أبي عبيد، أبو عبيد يُسْأَلُ عن الناس، ولد سنة ١٥٠هـ، وقيل: ١٥٤هـ، وتوفي سنة ٢٢٤هـ في مكة، عن ثلاث وسبعين سنة. (ينظر: الكشف ١١٣/٢، والبحر ٣١١/٦، والإتحاف ٢٦٦/٢، وغاية النهاية ١٧/٢، والإعلام للزركلي ١٧٦/٥، وطبقات القراء الكبار ١٧٠/١).

(٤) نصَّ عليه الإمام مكي في الكشف، وذكره أبو حيان في تفسيره، وصاحب الإتحاف. (ينظر: الكشف ١١٣/٢، والبحر ٣١١/٦، والإتحاف ٢٦٦/٢).

(٥) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٦) كالفراء في معاني القرآن ٢١٠/٢، وأبي إسحاق الزجاج في معاني القرآن ٤٠٣/٣، وأبي علي الفارسي في الحجة للقراء السبعة ٢٥٩/٥.

(٧) في الأصل: (فمردون)، وهو تصحيف.

قراءة متواترة(١)، ثابتة عن إمامين جليلين(٢)، ولها(٣) وجه صحيح في العربية(٤)(٥).

لأنَّ الأصل: (نُنَجِّي)(٦)؛ بفتح النون الثانية، مضارع (نَجَّى) المضعف، فاسْتُثْقِل توالي المثلين، فحذفت الثانية، كما حذفت في: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥](٧).

---

(١) قال في الدر المصون: «وهذه القراءة متواترةٌ، ولا التفات على من طعن على قارئها، وإنْ كان أبو علي ـ أي: أبو عليٍّ الفارسي ـ، وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج، وأمَّا الزمخشري فلم يطعن عليها، وإنما طعن على بعض الأوجه ـ أي في توجيهها ـ». (ينظر: الدر المصون ١٩٣/٨، واللباب ٥٨٦/١٣).

(٢) قال موسى جار الله: «وهما تابعيان تلقيا حروف القرآن عن الصحابة، وابن عامر من صريح العرب، قوله ونقله حجة، وهو الذي تمكن في كرسي الرياسة والقضاء والإفتاء، وما كان يتقدمه أحد، ودار الخلافة غاصة بعلمائها، على أن ظاهر الرسم لا يحتمل غيره». (ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (٢٠١)).

(٣) في الأصل: (ولهما).

(٤) ينظر: الكشف ١١٣/٢، والنشر ٣٢٤/٢، واللباب ٥٨٤/١٣ ـ ٥٨٦، والدر المصون ١٩١/٨ ـ ١٩٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٨ ـ ٢٧٩)، وغيث النفع ص (٢٩٤)، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٥) قال موسى جار الله: «والذي نراه ولا نرى أن الحق يتعداه؛ أن زيداً حين كتب المصاحف إنما رسم الحرف بنون واحدة ليبقي قراءة الإدغام بالكتاب، ويبقي قراءة الإظهار بالأصالة، فاصطلاح زيد أن يرسم الحرف على الوجه العارض لتأبيده في المصاحف، لإن الوجه الأصلي باق بأصالته، لا يحتاج في بقائه إلى تأييد الرسم، وهذا من عظيم فقه زيد ﷺ وقد التزمه في جميع المصاحف ولم يخالفه في حرف، ومن لم يتنبه على هذه الدقيقة من طعن على حرف ابن عامر وشعبة عن عاصم، بناء على ما حفظ عنده من قواعد الصرف، ووجوه العربية أوسع من أن تحصره كتب النحاة». (ينظر: شرح موسى جار الله على الطيبة ص (٢٠١ ـ ٢٠٢)).

(٦) بنونين؛ الأولى: مضمومة، والثانية: مفتوحة، ثم جيم مشددة. (ينظر: الإتحاف ٢٦٦/٢).

(٧) وقد وجَّه السمين الحلبي قراءة ابن عامر وشعبة بتوجيهات أربع، ونقلها عنه ابن عادل في اللباب، هذا أقواها؛ وذلك ـ كما قال في الدر المصون ـ: «لسلامته مما تقدم من الضعف»، وهذا الوجه من أَوجَهِ توجيه هذه القراءة، هو الذي أخذ به واقتصر عليه: ابن الناظم، ومحمد سالم محيسن، في شرحيهما، وكذا صاحب الإتحاف في إتحافه، وهو أحد الوجهين في النشر، وغيث النفع. (ينظر: الكشف ١١٣/٢، والنشر ٣٢٤/٢، =

أو الأصل: (نُنْجِي)؛ مضارع: (أَنْجَى)، أدغمت النون في الجيم؛ لاشتراكهما[١] في أكثر الصفات، كما أدغمت في: (أجَّاصَة[٢])، و(أجَّانة)؛ بتشديد الجيم فيهما[٣]، والأصل: (أنجاصة)، و(أنجانة)[٤].

= واللباب ٥٨٤/١٣ ـ ٥٨٦، والدر المصون ١٩١/٨ ـ ١٩٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٨ ـ ٢٧٩)، وغيث النفع ص (٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، وشرح النويري ٦٠/٥، والإتحاف ٢٦٦/٢ ـ ٢٦٧، والهادي ٥٩/٣).

(١) في الأصل: (لاشتراكها)، والتصويب من غيث النفع ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٤)).

(٢) في الأصل: (أصاصة)، وهو تصحيف.

(٣) قال في غيث النفع: «والإِجَّاصَةُ؛ واحدة الإجَّاص، قال في القاموس: (الإجَّاص بالكسر مشددة: ثمر دخيل، لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمةٍ، الواحدة بهاءٍ، ولا تقل إِنْجَاصٌ، والإِجَّانَةُ واحدة الأَجاجِين، قال في التصريح: وهي بفتح الهمزة وكسرها، قال صاحب الفصيح: قصرية يعجن فيها ويغسل فيها، يقال: (إِنجانة)، كما يقال: (إنجاصة)، وهي لُغًى يمانية فيهما، أنكرها الأكثرون». (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٤)).

(٤) وقد ذكر هذا الوجه من أوجه توجيه القراءة: أبو عبيد، كما ذكر ذلك النحاس في إعراب القرآن، ونقله أبو حيان في تفسيره، وبمثل هذا التوجيه قال النويري في شرحه، وهو أحد الوجهين عند ابن الجزري في نشره، وعند الصفاقسي في الغيث، وذكره موسى جار الله وانتصر له حيث قال: «اللغة تحتمله، وقد تقدم في باب الإدغام حروف أدغمت في الجيم؛ كالذال، والدال، والتاء، ولا شك أن النون أقرب منها إلى الإدغام؛ لأنها تخفى قبل الجيم، والإخفاء كالإدغام، ولأن بين الجيم والنون باعتبار المخرج أربع وسائط، وبين الجيم والذال عشر وسائط، وقد ثبت ثبوتاً لم ينكره أحد، إدغام الذال في الجيم، وإذا ثبت الإدغام بين المتباعدين فجوازه بين المتقاربين أثبت، وقد أيده الرسم»، بينما ضعَّف صاحب الدر المصون هذا الوجه من أوجه توجيه هذه القراءة حيث قال: «وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأن النون لا تُقاربُ الجيمَ فتُدغَمُ فيها»، ووافقه صاحب اللباب، وذكر هذا التوجيه مكي في الكشف ثم قال: «وهو غلط قبيح، ولا يجوز الإدغام في حرف مشدد، فكيف تدغم النون في الجيم وهي مشددة أولها ساكن، ولا يجوز ـ أيضاً ـ إدغام النون في الجيم عند أحد». (ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٣، والكشف ١١٤/٢، والبحر المحيط ٣١١/٦، والنشر ٣٢٤/٢، واللباب ٥٨٦/١٣، والدر المصون ١٩٣/٨، وشرح النويري ٦٠/٥، وغيث النفع ص (٢٩٤)، وشرح موسى جار الله ص (٢٠١)).

٧٨٩ ـ ....حِرْمٌ اكْسِرْ سَكِّنِ اقْصُرْ: صِفْ رِضَى

واخْتُلِفَ في: ﴿حِرْمٌ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَآ﴾ [٩٥].

فـ(ـاكْسِرْ).

و(سَكِّنْ).

و(اقْصُرْ).

أي: اقرأه بكسر وتسكين الراء، وحذف الألف بعدها.

للمرموز إليهم بقوله: **(صِفْ رِضَى)**؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي.

والباقون: بفتح الحاء، والراء، وألف بعدها.

وهما لغتان؛ كـ(ـالحِلِّ)، و(الحَلَال)(١).

وتقدَّم:

الاتفاق على قراءتهم: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [٩٥]؛ بالبناء للفاعل؛ لأنه غير رجوع الآخرة(٢).

والخلاف في تشديد: ﴿فُتِحَتْ﴾ [٩٦](٣)؛ كذا(٤).

---

(١) فهما لغتان في واجب الترك، كـ(حِلّ)، و(حَلَال) في المباح. (ينظر: اللباب ١٣/٥٩٤، والدر المصون ٨/١٩٨).

(٢) ذكره في الإتحاف ونصَّ عليه، وقد خرج هذا الموضع بالقيد الذي ذكره الناظم في الطيبة بقوله: **(إِنْ كَانَ لِلْأُخْرَى)**؛ أي: من رجوع الآخرة، فمفهومه: أن الرجوع إذا لم يكن للآخرة فلا خلاف فيه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والإتحاف ١/٣٨٣، وشرح النويري ٤/١٠، وشرح ابن الناظم ص (١٧٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ٧٥/ب)).

(٣) في الأصل: (فتحة)، وهو خطأ وتصحيف.

(٤) قرأه بالتشديد: ابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٧)، والنشر ٢/٢٥٨، والإتحاف ٢/٢٦٧).

وهمز: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [٩٦]، لعاصم وحده[١].

و﴿لَا يَحْزُنُهُمُ﴾ [١٠٣]؛ مِنْ (أَحْزَنَ)، لأبي جعفر فقط[٢].

٧٩٠ـ نَطْوِ[٣] فَجَهِّلْ أَنِّثِ النُّونَ، السَّمَا[٤] فَارْفَعْ: ثَـنًا[٥]........................

واخْتُلِفَ في: ﴿نَطْوِى﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [١٠٤][٦].

(فَجَهِّلْ).

---

(١) وقرأ الباقون: بالألف فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ٢/٣٩٥، والإتحاف ٢/٢٦٧).

(٢) حيث قرأها: بضمِّ الياء، وكسر الزاي، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضمِّ الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٤٤٥)، والنشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ٢/٢٦٨).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالكسر في الواو وحذف الياء: (**نَطْوِ**)، وضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الياء بعد الواو المكسورة: (**نَطْوِي**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، ونسخة الشيخ الضباع، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والهادي، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بالتاء مضمومة، وفتح الواو: (**تُطْوَى**)، فصار هذا الوجه هو اختيار النسخ الثلاث العتيقة.

(٤) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الهمزة: (**السَّما**)، وهي كذلك في جميع النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**السَّمَاء**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

(٦) قال الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة، وذلك في معرض قراءته لمعنى المثل المضروب في هذه الآية الكريمة: «والسجل الصحيفة، والكتاب؛ المكتوب؛ والمعنى: مثل طيِّ الصحيفة على ما فيها حفظاً له، وهذا التشبيه من بدائع التشابيه، وله، ولقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، معنًى جامع، لو اطَّلع عليه أهل العلم لخشعت عقولهم للقرآن، وخرت أفكارهم ساجدة لهيبة البيان». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٠٣)).

و(**أَنِّثْ النُّونَ**).

أي: اقرأه: ﴿**تُطْوَى**﴾؛ بالبناء للمفعول، وبتاء مضمومة مكان النون، وفتح الواو.

(﴿**السَّماءُ**﴾) (**فَارْفَعْ**) أي: اقرأ: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾؛ بالرفع.

على النيابة للفاعل[1].

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَنَا**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بنون العظمة، وكسر الراء؛ مبنياً للفاعل[2].

و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾؛ بالنصب.

مفعول به[3].

٧٩٠ ـ ....وَرَبِّ[4] لِلْكَسْرِ اضْمُمَا:

٧٩١ ـ عَـنْـهُ............................ ....

(**و﴿رَبِّ﴾**) **مِنْ قوله**: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ﴾ [١١٢][5].

(**الْكَسْر اضْمُمَا**)؛ أي: اقرأه بضم باء: ﴿رَبِّ﴾.

(**عَنْهُ**)؛ أي: عن الإمام أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله أيضاً، فإنه قرأ كذلك.

---

(١) أَنَّثَ الفعل؛ لأنَّ ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾؛ مؤنثة. (ينظر: اللباب ٦١٣/١٣، والدر المصون ٢٠٩/٨، وشرح النويري ٦٠/٥، والإتحاف ٢٦٨/٢، والهادي ٦٠/٣).

(٢) والفاعل هو الله العظيم ـ جلَّ جلاله ـ. (ينظر: اللباب ٦١٣/١٣، والدر المصون ٢٠٩/٨).

(٣) ينظر: الدر المصون ٢٠٩/٨، واللباب ٦١٣/١٣، وشرح النويري ٦٠/٥، والإتحاف ٢٦٨/٢، والهادي ٦٠/٣.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الباء مع التشديد: (**رَبِّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّ الباء مع التشديد: (**رَبُّ**).

(٥) قال ابن الناظم: «وقيد الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ: ﴿رَبِّ ٱحۡكُم﴾؛ للضرورة»، وفي تَرَحُّم ابن الناظم على والده قرينة إلى أنه ربما يكون قد انتهى من تأليف شرحه وأتمه بعد وفاة والده. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٧٩)).

قال في الإتحاف[١]: «على أحد اللغات الجائزة في المضاف لياء المتكلم، نحو: (يا غلامي)؛ [تنبيهاً][٢] على الضمّ، [وتنوي][٣] الإضافة، وليس منادى مفرداً؛ [لأنه][٤] ليس من نداء النكرة المقبل عليها»[٥].

والباقون: بكسر الباء.

اجتزاءً بالكسرة عن ياء الإضافة، وهي الفصحى[٦].

وتقدَّم قراءة حفص[٧]: ﴿قَالَ﴾، بصيغة الماضي [٤٥٦].

٧٩١ ـ ......وَلِلْكِتَابِ[٨]: صَحْبٌ[٩] جَمَعَا ....

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٢٦٨.

(٢) في الأصل: كلمة غير واضحة، وضبطها في الإتحاف: (تبنيه) من البناء، وفي شرح النويري: (تنبيه)، وفي شرح ابن الناظم: (تنبيهًا)، وهو الأقرب للمعنى، قال في شرح النويري: «وهي لغة معروفة جائزة في يا غلام؛ أي: يا غلامي، وهي أن تنبه على الضم وأنت تنوي الإضافة، لما قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيته، فمعنى: (رب)؛ (ياربي)». (ينظر: شرح النويري ٥/٦١، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، والإتحاف ٢/٢٦٨).

(٣) في الأصل: (وتنوين)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف: (وتنوي) ـ حيث نقل الشارح ـ، ونصّ عبارة الإتحاف: «وأنت تنوي الإضافة»، وهي نصُّ عبارة ابن الناظم أيضاً. (ينظر: شرح الإتحاف/٢٦٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)).

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (إلا أنه)، والتصويب من الإتحاف، حيث نقل الشارح، وهو كذلك في شرح ابن الناظم. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٦٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)).

(٥) وكلام صاحب الإتحاف موجود بغالب معناه في الدر المصون، ومنه نقل صاحب اللباب. (ينظر: اللباب ١٣/٦٢٧ ـ ٦٢٨، والدر المصون ٨/٢١٨، وشرح النويري ٥/٦٠، والإتحاف ٢/٢٦٨، والهادي ٣/٦٠).

(٦) ينظر: اللباب ١٣/٦٢٧ ـ ٦٢٨، والدر المصون ٨/٢١٨، وشرح النويري ٥/٦٠، والإتحاف ٢/٢٦٨، والهادي ٣/٦٠.

(٧) خبراً عن الرسول ﷺ، والباقون: قرؤوا: ﴿قُلْ﴾؛ بصيغة الأمر؛ على الأمر له ﷺ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنبياء، البيت رقم (٧٨٥)، والنشر ٢/٣٢٣، والإتحاف ٢/٢٦٨).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الإفراد: (لِلْكِتَابِ)، والثاني: على الجمع: (لِلْكُتُبِ)، وهو الاختيار في النسخ الثلاث العتيقة.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿لِلْكِتَابِ﴾ [١٠٤]، [الذي][1] بعد: ﴿ٱلسِّجِلِّ﴾ [١٠٤]، المتقدم.

فالمرموز إليهم بقوله: (صَحْبٌ)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(جَمَعَا)؛ أي: قرأ كلٌّ منهم؛ بضم الكاف، والتاء بلا ألف.

على الجمع[2].

والباقون: بكسر الكاف، وفتح التاء، وألف بعدها.

على الإفراد[3].

ورسْمُ المصحف يحتملهما[4]؛ لأنه فيه بغير ألف.

= (صَحْبٌ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبِطَتْ فيها؛ بضم الباء بلا تنوين: (صَحْبُ)، وفيه نظر.

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (في)، ولعل ما أثبته أليق بسياق الكلام.

(٢) قال في الدر المصون: «والجمع على الاختلاف». (وينظر: اللباب ٦١٥/١٣، وشرح النويري ٦١/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦٨/٢، والهادي ٦٠/٣).

(٣) قال في الدر المصون: «فالإفراد يراد به الجنس»، وزاد ابن الناظم، والمنير السمنودي، في شرحيهما: «فهو كالجمع في المعنى». (ينظر: اللباب ٦١٥/١٣، والدر المصون ٢١١/٨، وشرح النويري ٦٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦٨/٢، والهادي ٦٠/٣).

(٤) هذه الكلمة ضُبِطَت في الإتحاف بتحقيقيه ـ وذلك بعد ذكره لقراءة الجماعة على الإفراد ـ: (يحتملها)، فأفردها صاحب الإتحاف، ولم يعلق محققا الكتاب عليه بشيء، فأوهم كلام صاحب الإتحاف وإفراده للكلمة إلى أن قراءة الجماعة فقط هي التي يحتملها الرسم، وأن قراءة أهل (صحب) غير مُحْتَمَلة في الرسم، وهذا غير صحيح، ثمَّ إن هذه العبارة موجودة بكامل نصَّها في الدر المصون، وفي اللباب لابن عادل، فجاءت هذه اللفظة فيهما ـ كما أثبتها الشارح هنا ـ على التثنية؛ لتشير إلى أن الرسم محتمل لكلا القراءتين. (ينظر: الدر المصون ٢٠٩/٨، واللباب ٦١٥/١٣، والإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٢٦٨/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٣٩٥)).

وتقدَّم ضم زاي: ﴿ٱلزَّبُورِ﴾ [١٠٥]، لحمزة، وخلف عن نفسه[١].

٧٩١ - .... وَخُلْفُ[٢] غَيْبِ[٣] يَصِفُونَ[٤]: مَنْ وَعَا

(وَخُلْفُ غَيْبِ ﴿يَصِفُونَ﴾**)**.

مِنْ قوله: ﴿وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [١١٢].

للمرموز إليه بميم: **(مَنْ وَعَا)**؛ أي: ابن ذكوان[٥].

فإنه رواه من طريق الصوري عنه عن ابن عامر: بالياء من تحت؛ بالغيب[٦].

والباقون: بالتاء الفوقية.

---

(١) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧٦)، والنشر ٢/٢٥٣، والإتحاف ٢/٢٦٨).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: **(وَخُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الفاء: **(وَخُلْفِ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الباء بلا تنوين: **(غَيْبِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر الباء مع التنوين: **(غَيْبٍ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على الغيب: **(يَصِفُونَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالتاء؛ على الخطاب: **(تَصِفُونَ)**، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ التاء، والياء. بينما لم تنقط الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٥) قال في النشر: «وهي رواية التغلبي عنه، ورواية المفضل عن عاصم، وقراءة علي بن أبي طالب ﵁»، وقراءة ابن ذكوان بياء الغيب في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٢٥، وشرح منحة مولى البر ص (١١٥)).

(٦) قال في الهادي: «وذلك على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة». (ينظر: اللباب ١٣/٦٢٨، والدر المصون ٨/٢١٩، وشرح النويري ٥/٦٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢/٢٦٩، والهادي ٣/٦١).

على الخطاب[١].

وهي رواية الأخفش عن ابن ذكوان[٢].

هذا وفي السورة أربعُ مضافات[٣]:

﴿إِنِّي إِلَٰهٌ﴾ [٢٩].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

و﴿مَن مَّعِيَ﴾ [٢٤].

فتحها: حفص.

﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾ [٨٣].

﴿عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [١٠٥].

سكَّنها: حمزة.

وثلاثُ زوائد[٤]:

﴿فَاعْبُدُونِ﴾ معاً[٥].

﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [٣٧].

أثبتهنّ يعقوب: في الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٦].

---

(١) قال في الهادي: «وذلك لمناسبة الخطاب قبله: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [١١١]». (ينظر: اللباب ٦٢٨/١٣، والدر المصون ٢١٩/٨، وشرح النويري ٦٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦٩/٢، والهادي ٦٢/٣).

(٢) ينظر: النشر ٣٢٥/٢.

(٣) في الأصل: (مضافاة). (ينظر: النشر ٣٢٥/٢).

(٤) ينظر: النشر ٣٢٥/٢.

(٥) الآية: [٢٥]، والآية [٩٢].

(٦) ينظر: النشر ٣٢٣ ـ ٣٢٥، وتقريب النشر ص (١٤٣ ـ ١٤٥)، وشرح النويري ٥٥/٥ ـ ٦٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٧ ـ ٢٧٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٦/ب ـ ل ١١٧/أ)، والإتحاف ٢٦١/٢ ـ ٢٦٩.

سُورَةُ الْحَجِّ وَالْمُؤْمِنُونَ

أَمَال راء:

﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ﴾ [٢]، وصلاً السوسي بخلف عنه(١).

وكذا: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [٥].

٧٩٢ ـ سَكْرَا مَعًا: شَفَا......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [٢].

فقرأه: (﴿**سَكْرَى**﴾ **مَعًا**)؛ بفتح السين، وإسكان الكاف مع حذف الألف، ومع الإمالة.

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) قال في النشر: «فروى عنه أبو عمران بن جرير الإمالة وصلاً، وهي رواية علي بن الرقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي، كلهم عن السوسي، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في التيسير وغيره، وقطع به أيضاً للسوسي: أبو القاسم الهذلي في كامله، وأبو معشر الطبري، وأبو عبدالله الحضرمي صاحب المفيد، وصاحب التجريد من قراءته على عبدالباقي بن فارس مطلقاً.

وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي: الفتح؛ وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسي سواه؛ كصاحب التبصرة، والتذكرة، والهادي، والهداية، والكافي، والغايتين، والإرشادين، والكفاية، والجامع، والروضة، والتذكار، وغيرهم، وبه قرأ الداني علي أبي الحسن بن غلبون، وإنما اشتهر الفتح عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختار الفتح من ذات نفسه، كذا رواه عنه فارس بن أحمد ونقله عنه الداني، والوجهان جميعاً صحيحان عنه، ذكرهما له الشاطبي والصفراوي وغيرهما». (ينظر: الإتحاف ٢٧٠/٢، ومتن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٧٧/٢ ـ ٧٨).

جمع (سَكْران)، أو جمع (سَكِر)؛ بكسر الكاف[١].

والباقون: بضم السين، وفتح الكاف، مع الألف.

على وزن (كُسَالَى)؛ جمع (سَكْرَان) ـ أيضاً ـ، أو اسم جمع[٢].

وكلٌّ على أصله في: الإمالة، وعدمها[٣].

٧٩٢ ـ ....رَبَـتْ قُـلْ رَبَـأَتْ: ثَـرَا[٤] مَـعًـا..........................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَرَبَتْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [٥].

فـ(**ـقُلْ**)؛ أي: اقرأ.

﴿**رَبَأَتْ**﴾؛ بهمزة مفتوحة بعد الباء الموحدة.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَرَا**)[٥]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) فهذه القراءة على وزن (فَعلى)؛ الذي هو وصف المؤنثة بذلك، وفيه تشبيه بجمع ما هو من الزمانة والمرض؛ نحو: (جَرْحَى)، و(صَرْعَى)، وذلك لما ينال الناس يوم القيامة من الفزع والأهوال. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٦)، والكشف ١١٦/٢، والدر المصون ٢٢٥/٨، واللباب ٨/١٤، والإتحاف ٢٧١/٢، وشرح النويري ٦٣/٥).

(٢) قال في الدر المصون: «وهو جمع تكسير، قال أبو حاتم: وهي لغة تميم». (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٦)، والكشف ١١٦/٢، والدر المصون ٢٢٥/٨، واللباب ٨/١٤، والإتحاف ٢٧١/٢، وشرح النويري ٦٣/٥).

(٣) فقرأ بالإمالة فيهما: أبو عمرو، وابن ذكوان من طريق الصوري، وقرأ بتقليلهما: الأزرق عن ورش. (ينظر: الإتحاف ٢٧١/٢، ومتن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الراء بلا تنوين: (**ثَرَا**)، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الراء مع التنوين: (**ثَرًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: بالألف المقصورة، وفتح الراء بلا تنوين: (**ثَرَى**).

(٥) ومعنى قوله: (**ثَرَا**)؛ ـ بالألف الممدودة ـ؛ إما من الكثرة، أو من الثراء والغنى، وبالألف المقصورة: (**ثَرَى**)؛ اسم يعني: التراب النَّدِيّ؛ وهو الذي يكون بعد ابتلال التراب بالماء من مطر خفيف ونحوه، أو يكون معناها النَّدَى.

(مَعًا)؛ أي: هنا[١]، وفي: ﴿حمٓ﴾ السجدة[٢].

على أنه بمعنى: (ارتفعت)، و(أشرفت)، يقال: (فلان يربأُ بنفسه عن كذا)؛ أي: (يرتفع عنه)، و(إني لأربأ بك عنه)؛ أي: (أرفعك عنه)[٣].

ومنه قوله[٤]:

قَدْ هَيَّئُوكَ[٥] لِأَمْرٍ لَوْ[٦] فَطِنْتَ لَهُ فَارْبَأْ بِنَفْسِكَ أَنْ تَرْعَى مَعَ الْهَمَلِ

والباقون: بحذف الهمزة[٧].

أي: (زادت)؛ من (ربأ)[٨]، (يربوا[٩])[١٠].

(١) سورة الحج: الآية [٥].

(٢) سورة فصلت: الآية [٣٩].

(٣) قال في الدر المصون: «ومنه الربيئة؛ وهو من يَطْلُعُ على موضع عالٍ لينظر للقوم ما يأتيهم، ويقال له: ربيءٌ»، وقد رُسِمَتْ هذه الكلمة ـ أي (رَبَتْ) ـ في جميع المصاحف بباء متصلة بتاء التأنيث الساكنة، قال موسى جار الله: «و(ربأ) مهموزاً، و(ربا) واوياً؛ معناهما واحد؛ أي: علا وارتفع، ونمى وزاد، والمشهور في ربأ مهموزاً؛ حرس؛ من الربيئة؛ أي: صار طليعة لهم». (ينظر: الدر المصون ٨/٢٣٤، واللباب ١٤/٢٤، والإتحاف ٢/٢٧١، وشرح النويري ٥/٦٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٤)).

(٤) هذا البيت من قصيدة هي من أشهر القصائد التي تداولها الرواة وتناقلتها الألسن تعرف بـ(اللامية) أو (لامية العجم) للحسين بن علي بن محمد بن عبدالصمد مؤيد الدين أبو إسماعيل الأصبهاني المعروف بالطغرائي، كان آيةً في الكتابة والشعر، خبيراً بصناعة الكيمياء، وله في العربية والعلوم قدر راسخ، وله البلاغة والمعجزة في النظم والنثر، ولد سنة ٤٥٣هـ، وتوفي مقتولاً سنة ٥١٥هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: معجم الأدباء ٣/١١٠٦ ـ ١١١٣).

(٥) هكذا في الأصل، وهي في المطبوع: (رشحوك). (ينظر: معجم الأدباء ٣/١١١٣).

(٦) هكذا في الأصل، وهي في المطبوع: (إن). (ينظر: معجم الأدباء ٣/١١١٣).

(٧) قال النويري: «واستغنى عن ذكر القيود في (ربأت) باللفظ». (ينظر: شرح النويري ٥/٦٤).

(٨) ضُبِطَتْ في الأصل بالهمز: (يربأ)، وهي في الدر المصون واللباب والإتحاف من غير همز: (ربا). (ينظر: الدر المصون ٨/٢٣٤، واللباب ١٤/٢٤، والإتحاف ٢/٢٧١).

(٩) ضُبطت في الأصل: (يربوا)، والصواب ضبطها من غير ألف: (يربو)، وهي كذلك في الدر المصون، واللباب، والإتحاف. (ينظر: الدر المصون ٨/٢٣٤، واللباب ١٤/٢٤، والإتحاف ٢/٢٧١).

(١٠) ينظر: الدر المصون ٨/٢٣٤، واللباب ١٤/٢٤، والإتحاف ٢/٢٧١، وشرح النويري ٥/٦٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٤).

وتقدَّم:

توسط: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [٧]؛ لحمزة بخلفه[١].

وفتح ياء: ﴿لِيُضِلَّ﴾ [٩]؛ لابن كثير، وأبي عمرو، ورويس[٢].

وتسهيل همزة[٣]: ﴿اَطْمَأَنَّ﴾ [١١]؛ للأصبهاني **[٤٥٧]**.

٧٩٢ - ....لَامُ لِيَقْطَعْ حُرِّكَتْ[٤]

٧٩٣ - بِالْكَسْرِ: [كَمْ جُدْ[٥] حُزْ غِنًى][٦]. لِيَقْضُوا: لَـهُـمْ وَقُـنْـبُـلٍ[٧]. لِيُـوفُـوا: مَـحْـضُ.

---

(١) وهو المد الذي يعرف بمد (لا) التي للتبرئة، قال في النشر: «وقَدْرُ المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سببه عن سبب المد»، وقد سبق بيانه مفصلاً في باب المد والقصر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٣٤٥/٢، والإتحاف ١٧١/٢).

(٢) أي: لِيَضِلَّ هو في نفسه، وقرأ الباقون: بضمِّ الياء؛ أي: لِيُضِلَّ غيره. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، الأبيات رقم (٧١٣ ـ ٧١٤)، والنشر ٢٩٩/٢، والإتحاف ٢٧١/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢.

(٤) ضُبِطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ على الأمر: (**حَرِّكَنْ**)، ولا يصح، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على البناء للمجهول: (**حُرِّكَتْ**)، وهو الصواب الذي أُثبته.

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**حُبْرٌ**)، وهو وهم موهم وتصحيف؛ لأن قراءة أهل هذا الرمز؛ وهم ابن كثير وأبو جعفر، كقراءة الجماعة؛ بالإسكان في اللام، فنسبتهم إلى قراءة التحريك، ونسبة صاحب الرمز الأصلي وهو ورش إلى قراءة الإسكان، عزو في غير محله، وتركيب لا يصح، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**جُدْ**)، وهو الصواب؛ لدلالته على مراد الناظم في الإشارة إلى قراءة ورش عن نافع، ولعله سبق قلم، بدليل أن الشارح عزا القراءة ـ في شرحه لاختلاف القراء في هذا الحرف ـ عزواً موافقاً لكلام الناظم في نظمه.

(٦) اختلف ترتيب الشارح لرموز القراء التي بين المعكوفتين عن ترتيبها في النسخ الأخرى؛ فقد جاء ترتيبها في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**كَمْ جُدْ حُزْ غِنًى**)، وهي على مثل هذا الترتيب في شرح موسى جار الله، بينما جاء ترتيبها في جميع النسخ الأخرى: (**جُدْ حُزْ كَمْ غِنًى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فالخلاف بين شرح الترمسيّ وشرح موسى جار الله من جهة وبين الشروح الأخرى؛ إنما هو في موقع كلمة: (**كَمْ**)؛ حيث جاء ترتيبها في كلا الشرحين أولاً، بينما جاء ترتيبها في النسخ الأخرى؛ ثالثاً.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجهٍ ثلاثة؛ الأول: بكسر اللام مع التنوين: =

٧٩٤ ـ وَعَنْهُ: وَلْيَطَّوَّفُوا...............   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ﴾ [١٥].

فـ(ـلَامُ ﴿لِيَقْطَعْ﴾ [حُرِّكَتْ](١) (بِالْكَسْرِ).

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَمْ** [**جُدْ**(٢)](٣) **حُزْ غِنًى**)؛ أي: ابن عامر، وورش، وأبي عمرو، ورويس.

على الأصل في (لام) الأمر؛ فرقاً بينها وبين (لام) التوكيد(٤).

والباقون: بالإسكان.

تخفيفاً(٥).

واخْتُلِفَ في: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [٢٩].

= (**وَقُنْبُلٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالضمِّ مع التنوين: (**وَقُنْبُلٌ**)، والثالث: بضم اللام بلا تنوين: (**وَقُنْبُلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١) ضُبِطت في ظاهر الشرح؛ على الأمر: (**حَرِّكَنْ**)، ولا يصح، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على البناء للمجهول: (**حُرِّكَتْ**)، وهو الصواب الذي أُثبته.

(٢) وقوله: (**جُدْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: وَجَدَ، يَجِدُ، يقال: وَجَد مطلوبه؛ إذا أصابه وأدركه وظَفِر به، أو عثر عليه، ووَجَدَ فلاناً وَجْدًا؛ حَزَن، ووَجَد به وَجداً؛ أحبه.

(٣) ما بين المعكوفتين ضُبِطت في الأصل: (**حُبْرٌ**)، وهو سبق قلم موهم وتصحيف، بدليل أن الشارح عزا القراءة ـ في شرحه لاختلاف القراء في هذا الحرف ـ عزواً موافقاً لكلام الناظم في نظمه.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٦ ـ ٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢، وشرح النويري ٦٥/٥، وغيث النفع ص (٢٩٥)، والهادي ٦٤/٣.

(٥) لاتصال الواو بها، وتنزيلاً للمنفصل منزلة المتصل، وهو على حدِّ: (وَهْوَ)، (ثمَّ هْوَ)، قال في الكشف: «وقد منع المبرد إسكان اللام مع (ثُمَّ)؛ لأنها كلمة يوقف عليها»، ولا اعتبار لمنعه مع تواتر القراءة وصحة القراءة بها. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٦ ـ ٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢، وشرح النويري ٦٥/٥، وغيث النفع ص (٢٩٥)، والهادي ٦٤/٣).

فحُرِّكَت لامه بالكسر[١] ـ أيضاً ـ.

(لَهُمْ)؛ أي: ابن عامر، وورش، وأبي عمرو، ورويس.

(وَ)لـ**(قُنْبُلٍ)** معهم هنا[٢]، دون الأول[٣].

جمعاً بين اللغتين، مع الأثر[٤].

وحُرِّكَت لام: ﴿وَلْـيُوفُـواْ نُذُورَهُـمْ﴾ [٢٩]؛ بالكسر.

للمرموز إليه بميم: **(مَحْضُ)**[٥]؛ أي: ابن ذكوان وحده.

([وَ][٦] عَنْهُ)؛ أي: ابن ذكوان.

حُرِّكَت لام: ﴿وَلْـيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِـيقِ﴾ [٢٩]؛ بالكسر ـ أيضاً ـ.

والباقون: بالإسكان فيهما[٧].

وتقدَّم:

حذف همزة: ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ [١٧][٨]؛ للمدنيين[٩].

---

(١) وهي لام الأمر. (ينظر: الدر المصون ٢٦٨/٨).

(٢) سورة الحج: الآية [٢٩].

(٣) سورة الحج: الآية [١٥].

(٤) ذكره في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٧٢/٢).

(٥) وقوله: **(مَحْضُ)**؛ اسمٌ؛ وهو: كل شيء خالص لايشوبه ما يخالطه، لبن محض؛ خالص لم يخالطه شيء، وعربيّ محض؛ خالص النسب، وفضة محضة؛ خالصة نقية.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، بينما هي في المتن الذي على هامش الشرح ـ كما هي في جميع النسخ ـ؛ بواو العطف: **(وَعَنْهُ)**، وهو الذي أثبته.

(٧) قال المنير السمنودي ـ وهو كذلك في شرح ابن الناظم ـ: «ولم يختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ﴾ [١٥]، أنه بالإسكان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، وشرح النويري ٦٥/٧).

(٨) في الأصل: من دون واو العطف: (الصابئين)، وقد أَثْبَتُّ الآية الكريمة كما رُسِمَتْ في المصحف الشريف.

(٩) وكذا حمزة وقفاً؛ فهذه الكلمة مما وقع بعد همزته ياء؛ ففيه التسهيل بين بين، =

وتشديد: ﴿هَٰذَٰنِّ﴾ [١٩]؛ للمكي(١).

٧٩٤ ـ ....انْصِبْ لُؤْلُؤَا(٢):   [نَلْ إِذْ](٣) ثَوَى(٤). وَفَاطِرٌ(٥): مَدًا نَأَى

و(**انْصِبْ** ﴿**لُؤْلُؤًا**﴾).

مِنْ قوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [٢٣].

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**نَلْ**(٦) **إِذْ ثَوَى**)؛ أي: عاصم، ونافع، وأبي جعفر، ويعقوب.

= ووجه ثان؛ كقراءة المدنيين؛ وهو حذف الهمزة، حكاه جماعة وهو المختار عند الآخذين باتباع الرسم، وحُكِيَ فيه وجه ثالث؛ وهو إبدال الهمزة، ذكره الهذلي وغيره، وهو ضعيف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/١، ٤٨٥، والإتحاف ٢٧٢/٢).

(١) وهو على أصله في مد الألف وتمكين الياء؛ لالتقاء الساكنين، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (٥٥٨)، والنشر ٣٤٨/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة الثانية بلا تنوين: (**لُؤْلُؤَا**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الهمزة الثانية مع التنوين: (**لُؤْلُؤًا**).

(٣) اختلفت النسخ في ترتيب ما بين المعكوفتين؛ فضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: (**نَلْ إِذْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ ـ بما فيها النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ، إلا نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها جميعاً: (**إِذْ نَلْ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو بلا تنوين: (**ثَوَى**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الواو مع التنوين: (**ثَوًى**) وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الراء مع التنوين: (**فَاطِرٌ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الراء بلا تنوين: (**فَاطِرَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: بنصب الراء مع التنوين: (**فَاطِرًا**).

(٦) وقوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر مِنْ: نَالَ؛ أي: بَلَغ، وأَدْرَك، وحَصَّل، يقال: نال مطلوبه؛ بلغه وأدركه.

على أنه معطوف على محل: ﴿أَسَاوِرَ﴾[١]، أي: (يُحَلَّون أساور ولؤلؤًا)[٢]، وبتقدير[٣] فعل؛ أي: (وَيُؤْتَونَ لؤلؤًا)[٤].

والباقون: بالجر.

قال في الغيث[٥]: «عطفاً على: ﴿أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾[٦]؛ لأنَّ لؤلؤ الجنة ـ لا حرمنا الله ومحبينا منه ـ يُتَّخَذُ منه أساور، لا كلؤلؤ الدنيا».

(وَ)انصب؛ أي: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [فاطر: ٣٣].

في سورة **(فَاطِرِ)**.

للمرموز إليهم بقوله: **(مَدًّى نَائِى[٧])**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وعاصم.

والباقون ـ منهم يعقوب ـ: بالجر فيه[٨].

---

(١) في الدر المصون، والإتحاف، وشرح النويري، وشرح ابن الناظم، وشرح المنير السمنودي، والهادي: «عطفاً على محل: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾». (ينظر: الدر المصون ٢٥٣/٨، وشرح النويري ٦٦/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٠)، والإتحاف ٢٧٣/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ)، والهادي ٦٥/٣).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والدر المصون ٢٥٣/٨، واللباب ٥٣/١٤.

(٣) هكذا في الأصل؛ على العطف بالواو، وفي الإتحاف: (أو بتقدير)؛ على التخيير بـ(أو). (ينظر: الإتحاف ٢٧٢/٢).

(٤) قال في الدر المصون: «ولم يذكر الزمخشري غيره، كذا أبو الفتح»، وقد اتفقت المصاحف على رسم الألف بعد الواو المتطرفة في (لُؤْلُؤًا) في حرف سورة الحج. (ينظر: الدر المصون ٢٥٣/٨، واللباب ٥٣/١٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٤)).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٢٩٦).

(٦) وينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والدر المصون ٢٥٣/٨، واللباب ٥٣/١٤.

(٧) وقوله: (نَأَى)؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، يأتي بمعنى: بَعُدَ من حيث المكان أو الوقت أو الطبيعة أو الأشخاص، يقال: نأى عن بيته، وعن وطنه، ويأتي بمعنى: تكبر؛ يقال: نأى الشخص بجانبه؛ تكبر وتباعد وأعرض بوجهه.

(٨) وقد اختلفت المصاحف في رسم الألف بعد الواو المتطرفة في (لُؤْلُؤًا) في حرف سورة فاطر؛ فرُسِمت في المصحف الكوفي والمدني؛ بإثبات الألف، ورُسِمت في =

وأبدل همزته الأولى: أبو عمرو ـ بخلفه ـ(١)، وشعبة(٢)، وأبو جعفر(٣).

ولم يبدلها ورش من طريقيه(٤).

ويوقف عليه لحمزة بإبدال الهمزة(٥) واواً، وأمَّا الثانية فإبدالها واواً ساكنة(٦)؛ لسكونها بعد ضمٍّ على القياسي، وإبدالها واواً مكسورة على مذهب الأخفش، فإذا سكنت للوقف اتحد مع الأول، وإذا وقف بالروم فيصير وجهين، ويجوز تسهيلها كالياء على مذهب سيبويه(٧)؛ فهي ثلاثة، وحُكِيَ تسهيلها كالواو مع الروم أيضاً؛ وهو المعضل(٨).

= المصاحف الباقية؛ بحذفها، وأما حرف سورة الإنسان؛ وهو قوله تعالى: ﴿حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا﴾[١٩] ـ كحرف سورة الحج ـ فبالألف بالإتفاق. وهذه الألف في المواضع الثلاثة؛ إما ألف مزيدة بعد الواو ـ على العادة ـ، وإما ألف التنوين في المنصوب. (ينظر: الدر المصون ٢٥٣/٨، واللباب ٥٣/١٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٤)).

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٣)، والنشر ٣٩١/١ ـ ٣٩٢، والإتحاف ٢٧٣/٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٨)، والنشر ٣٩٤/١، والإتحاف ٢٧٣/٢.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ٣٩٠/١، والإتحاف ٢٧٣/٢.

(٤) لأنها عنده ـ أي ورش من طريقيه؛ الأزرق والأصبهاني ـ من المستثنيات. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٠٤ ـ ٢٠٥)، والنشر ٣٩١/١، والإتحاف ٢٧٣/٢).

(٥) في الأصل: (الواو)؛ وهو وهم وتصحيف، والهمز هنا مما وقعت فيه الهمزة مكسورة بعد ضم. (ينظر: النشر ٤٧٠/١ ـ ٤٧١).

(٦) مدِّية، قال في غيث النفع: «وهو الأشهر، وفيه موافقة الرسم». (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٦)).

(٧) لأنَّ الساكنة لا تُسَهَّل. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٦)).

(٨) نصَّ على هذه الأوجه الأربعة الإمام ابن الجزري في النشر، ونقلها عنه في الإتحاف، وقال في غيث النفع: «فإن وقف عليه ـ والوقف عليه كاف ـ ففيه لهشام وحمزة ستة أوجه، الصحيح منها ثلاثة»، ثم سردها، فهي أربعة أوجه تقديراً، وثلاثة عملاً وتحقيقاً. (ينظر: النشر ٤٧١/١، والإتحاف ٢٧٣/٢، وغيث النفع ص (٢٩٦)، والبدور الزاهرة للقاضي ص (٢١٤)).

وهشام[١] ـ بخلفه ـ كذلك في الثانية.

٧٩٥ ـ سَوَاءُ[٢] انْصِبْ رَفْعَ: عِلْمِ. الْجَاثِيَهْ[٣]: صَحْبٌ.................................

واختلف في: ﴿سَوَآءٌ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ﴾ [٢٩].

فـ(**ـانْصِبْ رَفْعَ**) همزته؛ أي: اقرأ بنصب: ﴿سَوَآءً﴾.

للمرموز إليه بعين: (**عِلْمِ**)[٤]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

على أنه مفعول ثان: لـ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ إنْ عُدِّيَ لاثنين، أو على الحال من الهاء إن عُدِّيَ[٥] لواحد، وعليهما[٦]، فـ﴿ٱلْعَٰكِفُ﴾ رُفِعَ على الفاعلية به **[٤٥٨]**، أي: (مستوياً فيه العاكف والباد)[٧].

وقرأ الباقون: بالرفع.

على أنه خبر مقدم عن: (العاكف والباد)[٨]، وأُفْرِدَ[٩]؛ لكونه مصدراً

---

(١) كحمزة ـ سواء بسواء ـ في الهمزة الثانية من كلمة: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾. (ينظر: النشر ٤٧١/١، والإتحاف ٢٧٣/٢، وغيث النفع ص (٢٩٦)، والبدور الزاهرة للقاضي ص (٢١٤)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الهمزة مع التنوين: (**سَوَاءٌ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالنصب مع التنوين: (**سَوَاءً**).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ مجردة عن (أل) التعريف ـ: (**جَاثِيَهْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ ـ وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ؛ مقرونة بـ(أل) التعريف: (**الْجَاثِيَهْ**).

(٤) وقوله: (**عِلْمِ**)، اسمٌ؛ والعلم هو ادراك الشيء بحقيقته، وهو المعرفة، وضده الجهل.

(٥) في الأصل: (عدا)؛ والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٧٣/٢).

(٦) في الأصل؛ على الإفراد: (وعليها)؛ والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢٧٣/٢).

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٨/٢، والدر المصون ٢٥٨/٨، واللباب ٥٩/١٤.

(٨) و(العاكف والباد)؛ مبتدأ. (ينظر: الإتحاف ٢٧٣/٢).

(٩) في الأصل: (وإفراد)، وفي الإتحاف: «ووحد». (ينظر: الإتحاف ٢٧٣/٢).

في الأصل وُصِفَ به[(١)].

وقرأ حرف **(الْجَاثِيَهْ)**؛ ﴿سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ﴾ [الجاثية: ٢١]؛ بالنصب[(٢)].

المرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

وقرأه الباقون: بالرفع[(٣)].

٧٩٥ ـ ....لِيُوفُوا حَرِّكِ اشْدُدْ: صَافِيَهْ

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ﴾ [٢٩].

فـ**(حَرِّكِ)** الواو.

و**(اشْدُدْ)** الفاء.

أي: اقرأه بفتح الواو التي بعد الياء، وتشديد الفاء.

للمرموز إليه بصاد: **(صَافِيَهْ)**[(٤)]؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

مضارع (وَفَّى)؛ المضعف؛ لقصد التكثير[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٨/٢، والدر المصون ٢٥٧/٨ ـ ٢٥٨، واللباب ٥٨/١٤ ـ ٦٠.

(٢) على الحال من الهاء والميم في: ﴿نَّجۡعَلَهُمۡ﴾، و﴿مَّحۡيَاهُمۡ﴾ فاعل له، أي: نجعل العاصين حال استوائهم في السبق كالمؤمنين. (ينظر: شرح النويري ٦٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/ب)، والهادي ٦٦/٣).

(٣) على أنه خبر مقدم، و﴿مَّحۡيَاهُمۡ﴾؛ مبتدأ مؤخر، وهذه الجملة في موضع نصب على المفعول الثاني. (ينظر: شرح النويري ٦٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/ب)، والهادي ٦٦/٣).

(٤) وقوله: **(صَافِيَهْ)**؛ أي: خالصة، وهو اسم فاعل مِنْ صَفَا، يقال: الدخل الصافي؛ الربح المتبقي بعد طرح المصاريف، وصافي اللمعان؛ واضح، ناصعٌ، ويملك قلباً صافياً؛ طيباً لاحقد فيه ولا ضغينة.

(٥) فهو عنده من باب التفعيل. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والدر المصون ٢٦٨/٨، واللباب ٧٧/١٤).

والباقون: بالإسكان، والتخفيف.

مضارع: (أَوفَى)؛ لغة في: (وفَّى)[١].

وتقدَّم: كسر لام الأمر فيه لابن ذكوان[٢].

٧٩٦ ـ كَتَخْطَفُ: اتْلُ ثِقْ....... ....

(كـ)تحريك[٣] وتشديد: ﴿**تَخْطَفُ**﴾.

مِـنْ قـولـه تـعـالـى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ [٣١].

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(اتْلُ ثِقْ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

فإنهما قرءاه: بفتح الخاء، والطاء مشددة.

على أنه مضارع: (تَخَطَّفُهُ)، والأصل: (فَتَتَخَطَّفُهُ)؛ حُذِفَت إحدى التاءين، على حدِّ: (تَكَلَّمُ)[٤]، أو مضارع: (اخْتَطَفَهُ) وأصله: (فَتَخْتَطِفُهُ)؛ نُقِلَتْ فتحة تاء الافتعال إلى الخاء، ثم أُدْغِمَتْ في الطاء، وفُتِحَتْ؛ لثقل التضعيف[٥].

والباقون: بسكون الخاء، وفتح الطاء مخففة.

مضارع: (خَطِفَ)[٦].

---

(١) وفيه لغة ثالثة؛ وهي: (وَفَى). (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٧)، والكشف ١١٧/٢، والدر المصون ٢٦٨/٨، واللباب ٧٧/١٤).

(٢) وقرأ الباقون: بسكون اللام. (ينظر: النشر ٣٢٦/٢).

(٣) في الأصل: (لتحريك)، ولعل الصواب ما أثبته؛ ليتوافق مع النظم.

(٤) وذلك من قوله تعالى: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥]؛ أصله: (تتكلم)، ثم حُذِفَتْ إحدى التاءين؛ لاجتماع المثلين استخفافاً. (ينظر: الكشف ١١٩/٢).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٨)، والكشف ١١٩/٢، والدر المصون ٢٧٠/٨، واللباب ٨٣/١٤.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦١٨)، والكشف ١١٩/٢، والدر المصون ٢٧٠/٨، واللباب ٨٣/١٤.

ولا خلاف بين العشرة في رفع الفاء[١].

وتقدَّم جمع: ﴿ٱلرِّيَٰحِ﴾ لأبي جعفر ـ بخلف عنه ـ[٢].

٧٩٦ ـ ....كِلَا يَنَالُ[٣]: ظَنْ أَنِّثْ..................................

قَوْلُهُ: (كِلَا ﴿يَنَالُ﴾).

يعني: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [٣١].

فللمرموز إليه بظاء: **(ظَنْ)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

(أَنِّثْ)؛ أي: اقرأها له بتاء التأنيث.

---

(١) وهي كذلك في الأربع الشواذ بعد العشرة إلا المطوعي فقرأها بالنصب، وعليه فإن قراءته: بفتح الخاء، وكسر الطاء، وتشديدها، مع فتح الفاء: (فَتَخَطَّفَهُ)، قال في الفوائد المعتبرة:

فَتَخْطَفُ افْتَحْ وَاكْسِرَنْ شُدَّ انْصِبَا   طِبْ وَبِكَسْرَيـنِ وَتَشْـدِيـدٍ حَبَـا

(ينظر: الإتحاف ٢/٢٧٥، ومعجم القراءات ٦/١١٠، والفوائد المعتبرة ص (٣٠٠)).

(٢) فروى ابن مهران وغيره، من طريق ابن شبيب، عن الفضل، عن ابن وردان، وروى الجوهري والمغازلي، من طريق الهاشمي، عن إسماعيل، عن ابن جماز، كليهما عنه: بالجمع فيه، والباقون: بالإفراد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٢)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/٢٧٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاث أوجه؛ الأول: بالياء، وضمِّ اللام؛ على التذكير: **(يَنَالُ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالتاء؛ على التأنيث؛ وضم اللام: **(تَنَالُ)**، والثالث: بالتاء؛ على التأنيث؛ وفتح اللام: **(تَنَالَ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي بتاء التأنيث في نسخة رضوان العقبي، لكن لم تشكل حركة اللام فيها. والعجيب هو إجماع معظم النسخ ـ عدا الطبعة الخامسة من المتن على أحد الوجهين فيها ـ على ضبط اللام مضمومة؛ مع أن لا خلاف بين القراء على فتحها.

ومما يجدر التنبيه عليه: أن الشيخ القاضي في ضبطه لمتن الطيبة غالباً ما يُضَمِّن المتنَ الكلمةَ القرآنية كيفما ضُبطت في النص القرآني من غير اعتبارٍ لما يجب أن تكون عليه حالتها من جهة الإعراب في سياق النظم، وهو ما يسمى بالاقتباس، غير أنه أخلف عادته في هذا الموضع، فحركة اللام في هذه الكلمة القرآنية الكريمة ـ على كلا القراءتين ـ الفتحُ، لكنَّهُ ضبطها في نسخته بالضمِّ.

اعتباراً للفظ[١].

ورُوِيَت عن الزهري، والأعرج، وغيرهما[٢].

والباقون: بالياء التحتية فيهما.

على التذكير.

إذ التأنيث مجازي[٣].

٧٩٦ ـ ....وَسِينَ[٤] مَنْسَكاً[٥]: شَفَا اكْسِرَنْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: (سِيْنَ ﴿مَنسَكًا﴾).

---

(١) وذلك لأن الدماء والتقوى مؤنثان. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٣)، والدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ٩٧/١٤).

(٢) كمالك بن دينار، وابن يعمر، وإسحاق الكوفي عن عاصم، والزعفراني، والجحدري، وابن أبي عبلة. (ينظر: البحر المحيط ٣٤٣/٦، والإتحاف ٢٧٥/٢، ومعجم القراءات ١١٨/٦).

(٣) ويُقَوِّي التذكير في الأول الفصل بين الفعل وفاعله، قال محقق كتاب الدر المصون: «الأقرب أن يقوى في الفعل الأول: لأن الفاعل جمع تكسير»، وعلى كل حال فإن القاعدة في خلاف القراء في مثل هذا الحرف ونظائره؛ هي: أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر المؤنث فإنه يستوي فيه التأنيث والتذكير. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٣)، والدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ٩٧/١٤، والإتحاف ٢٧٥/٢، وشرح النويري ٦٨/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/ب)، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٥)).

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الإفراد: (**وَسِيْنَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي؛ بألف التثنية: (**وَسِيْنَا**)، بينما ضُبطت في سائر نسخ الأخرى؛ على التثنية: (**وَسِيْنَيْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَسِيْنَ**)، (**وَسِيْنَيْ**)، (**وَسِيْنَا**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: (**مَنْسَكًا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر السين: (**مَنْسِكًا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي. وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب): بضم الميم، وكسر السين: (**مُنْسِكًا**)، وهو بعيد؛ لأنه لاخلاف بين القراء على تحريك الميم بالفتح.

يعني: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾ [٣٤].

وقوله: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [٦٧].

فللمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(اكْسِرَنْ)؛ أي: اقرأه لهم بكسر السين فيهما.

والباقون: بفتحها فيهما.

قيل: هما بمعنًى واحد؛ والمراد به: مكان النُّسُك، أو المصدر **[٤٥٩]**.

وقيل: المكسور: مكان[(١)]، والمفتوح: مصدر[(٢)].

٧٩٧ ـ يَدْفَعُ فِي يُدَافِعُ: الْبَصْرِي وَمَكْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [٣٨].

فقرأه: ﴿**يَدْفَعُ**﴾؛ بفتح الياء، والفاء[(٣)]، وإسكان الدال، من غير ألف بينهما، بوزن: (يَسْأَل).

(فِي) موضع.

﴿يُدَٰفِعُ﴾؛ بضم الياء، وفتح الدال، وألف بعدها، وكسر الفاء[(٤)].

---

(١) أو زمان، وفُسِّر بالعيد، والكسر: سماعي، وهو لغة أسد. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٨)، والكشف ١١٩/٢، والدر المصون ٢٧٤/٨، واللباب ٨٧/١٤).

(٢) أريد به النسك؛ وهو القربان، ومناسك الموسم، قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٠٥): «والأولى تفسير المنسك؛ بالشريعة»، والفتح: هو القياس، وهو لغة الحجاز. (ينظر: شرح الهداية ص (٦١٨)، والكشف ١١٩/٢، والدر المصون ٢٧٤/٨، واللباب ٨٧/١٤).

(٣) في الأصل: (والقاف)، وهو وهم وتصحيف.

(٤) وقد لفظ الناظم بالقراءتين فاستغنى بذلك عن قيدهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨١)).

(**الْبَصْرِي**)؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب.

(**وَمَكْ**)؛ ابن كثير.

إسناداً للفعل إليه ـ تعالى ـ؛ لأنه الدافع وحده[1].

وقرأ الباقون: ﴿يُدَافِعُ﴾؛ بضم الياء، وفتح الدال، وألف بعدها، مع كسر الفاء؛ كـ(يُقَاتل).

إسناداً إليه ـ تعالى ـ على جهة المفاعلة، مبالغة؛ أي: (يبالغ[2] في الدفع مبالغة من يغالب فيه)[3].

٧٩٧ ـ .... وَأَذِنَ[4] الضَّمُّ: حِمًى[5] مَدًا نَسَكْ.

٧٩٨ ـ مَعْ خُلْفِ إدْرِيسَ............ ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُـلِمُواْ﴾ [٣٩].

فـ(**ـالضَّمُّ**)؛ أي: قراءته بضم الهمزة.

---

(١) قال النويري: «وهو على صريح الرسم». (ينظر: الكشف ٢/١٢٠، والدر المصون ٨/٢٨١، واللباب ١٤/٩٨ ـ ٩٩، والإتحاف ٢/٢٧٦، وشرح النويري ٥/٦٩).

(٢) في الأصل: (بيالع)، وهو تصحيف.

(٣) فهذا الحرف مما اختلفت المصاحف في رسمه؛ فرُسِم في بعضها؛ بالألف؛ ورُسِم في البعض الأخر؛ بدونها، ومن هنا اختلفت قراءة الأئمة، على ما ذكره الناظم وبينه الشارح. (ينظر: الدر المصون ٨/٢٨١، واللباب ١٤/٩٨ ـ ٩٩، والإتحاف ٢/٢٧٦، وشرح النويري ٥/٦٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٦)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الذال؛ على البناء للفاعل: (**أَذِنَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الهمزة؛ على البناء للمفعول: (**أُذِنَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ ضم الهمزة، وفتحها.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم منونة، وبالألف المقصورة: (**حِمًى**)، والثاني: بفتح الميم منونة، وبالألف الممدودة: (**حِمًا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بفتح الميم بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**حِمَا**). ولم يتبين اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بينما لم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليهم بقوله: (**حِمًى مَدًا نَسَكْ**[1])؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، ونافع، وأبي جعفر، وعاصم.

على أنه مبني للمفعول، وإسناده إلى الجار والمجرور[2].

والباقون: بفتحها.

مبنياً للفاعل، مسنداً لضمير اسم الله ﷻ[3].

(**مَعْ خُلْفِ إِدْرِيْسَ**) الحداد.

ففي أكثر الطرق عنه عن خلف في اختياره: بفتح الهمزة[4].

وفي طريق الشطي عنه: بضمها[5].

٧٩٨ ـ ....يُقَاتِلُونَ: عَفْ عَمَّ افْتَحِ التَّا......................

واخْتُلِفَ في: ﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ [٣٩]، المذكور.

فللمرموز إليهم بقوله: (**عَفْ**[6]) (**عَمَّ**)؛ أي: حفص، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(**افْتَحِ التَّاءَ**)؛ أي: اقرأه بفتح التاء.

---

(١) ومعنى قوله: (**نَسَكْ**)؛ من التنسك، وهو التحنث والطهارة والعبادة، يقال: نَسَك الرجل؛ تزهَّد، ونسك لله؛ تقرب إليه بأعمال البر والطاعة، ونسك الثوب؛ غسله بالما فطهره.

(٢) ينظر: الكشف ١٢٠/٢، والدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ٩٩/١٤، والإتحاف ٢٧٦/٢، وشرح النويري ٧٠/٥.

(٣) ينظر: الكشف ١٢٠/٢، والدر المصون ٢٨١/٨، واللباب ١٠٠/١٤، والإتحاف ٢٧٦/٢، وشرح النويري ٧٠/٥.

(٤) ينظر: النشر ٣٢٦/٢.

(٥) وقراءة إدريس بضم الهمزة في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٢٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٦)).

(٦) ومعنى قوله: (**عَفْ**)؛ العفُّ؛ هو من كفَّ وامتنع عما لا يَحِل ولا يليق ولا يَجْمُل من قول أو فعلٍ.

مبنيًّا للمفعول؛ لأنَّ المشركين قاتلوهم[١].

وقرأه الباقون: بكسر التاء.

مبنياً للفاعل[٢]؛ أي: (يقاتلون المشركين)، والمأذون فيه محذوف؛ وهو القتال؛ لدلالة: ﴿يُقَٰتَلُونَ﴾ عليه.

٧٩٨ ـ ....هُدِّمَتْ: لِلْحِرْمِ خِفْ[٣]

واخْتُلِفَ في: ﴿هُدِّمَتْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [٤٠].

فـ(**لـ**)ـلمرموز إليهم.

بقوله: (**الْحِرْمُ**) أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر.

(**خِفْ**)؛ أي: اقرأه لهم بتخفيف الدال[٤].

والباقون: بتشديدها.

للتكثير[٥].

وتقدَّم الخلاف في:

إدغام: التاء في الصاد[٦].

---

(١) ينظر: الكشف ١٢١/٢، والدر المصون ٢٨١/٨ ـ ٢٨٢، واللباب ١٠٠/١٤، والإتحاف ٢٧٦/٢، وشرح النويري ٧٠/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ).

(٢) ينظر: الكشف ١٢١/٢، والدر المصون ٢٨١/٨ ـ ٢٨٢، واللباب ١٠٠/١٤.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ كما هو منطوق الشارح ـ؛ بكسر الخاء، وسكون الفاء بلا تشديد؛ على الأمر: (خِفْ)، بينما ضُبِطَتْ في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الخاء: (خَفْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) لأنه يقع للقليل والكثير. (ينظر: الكشف ١٢١/٢، وشرح الهداية ص (٦١٩)، والدر المصون ٢٨٤/٨، واللباب ١٠٢/١٤.

(٥) في الفعل والمفاعيل، وذلك على عادة الجبابرة والطغاة. (ينظر: الكشف ١٢١/٢، والدر المصون ٢٨٤/٨، واللباب ١٠٢/١٤).

(٦) أي من قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [٤٠]، فأدغم التاء في الصاد: أبو عمرو، =

وقراءة: ﴿**دِفَاعُ**﴾ [٤٠][(١)]؛ بوزن (كِتَاب)؛ للمدنيين، ويعقوب.

وقراءة: ﴿**كَـأَيِّـن**﴾ معاً[(٢)]؛ لابن كثير، وأبي جعفر؛ بوزن: (فَاعِل)[(٣)]، لكن مع التسهيل لأبي جعفر، مع المد والقصر[(٤)]، ووقفه بالياء؛ لأبي عمرو، ويعقوب[(٥)].

٧٩٩ ـ أَهْلَكْتُهَا: الْبَصْرِيُّ............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [٤٥][(٦)].

فقرأه: ﴿**أَهْلَكْتُهَا**﴾؛ بالتاء من فوق مضمومة بلا ألف.

(**الْبَصْرَيُّ**)؛ أبو عمرو، ويعقوب.

لقوله قبل: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ **[٤٦٠]**﴾ [٤٤][(٧)].

= وابن عامر بخلف عن الحلواني عن هشام، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل تاء التأنيث، الأبيات رقم (٢٥٩ ـ ٢٦١)، والنشر ٢/٥، والإتحاف ٢/٢٧٧).

(١) أي من قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [٤٠]؛ فقرأ المدنيان، ويعقوب: بكسر الدال، وألف بعد الفاء، وقرأ الباقون: بفتح الدال، وإسكان الفاء من غير ألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٤)، والنشر ٢/٢٣٠، والإتحاف ٢/٢٧٦).

(٢) الآيتين: [٤٥، ٤٨].

(٣) فقرأ ابن كثير، وأبو جعفر: بألف ممدودة بعد الكاف، وبعدها همزة مكسورة: (كَائِن)، وقرأ الباقون: بهمزة مفتوحة بعد الكاف، وبعدها ياء مكسورة مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٣٨)، والنشر ٢/٢٤٢، والإتحاف ٢/٢٧٧).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٩)، والنشر ١/٤٠٠، والإتحاف ٢/٢٧٧.

(٥) فوقف أبو عمرو ويعقوب: بحذف النون منها، ثم الوقف على الياء، ووقف الباقون: بالنون، وهو تنوين ثبت رسماً؛ من أجل احتمال قراءة ابن كثير، وأبي جعفر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٧٠)، والنشر ٢/١٤٣، والإتحاف ٢/٢٧٧).

(٦) في الأصل رُسِمَتْ بالواو مكان الفاء: (وكأين)، وهو خطأ وتحريف للنص القرآني.

(٧) قال المنير السمنودي: «والرسم يحتملهما»، وقال بمثله ابن الناظم في شرحه. =

وقرأ الباقون: بنون العظمة مفتوحة، وبعدها ألف[1].

٧٩٩ ـ ....وَاقْصُرْ ثُمَّ شُدْ مُعَاجِزِينَ الْكُلَّ[2]: حَبْرٌ..............

(وَاقْصُرْ ثُمَّ شُدْ)؛ أي: اقرأ بالقصر، والتشديد.

﴿مُعَٰجِزِينَ﴾[3].

(الْكُلَّ)؛ أي: هنا[4]، وموضعي [سبأ][5].

للمرموز إليهما بقوله: **(حَبْرٌ)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو.

فإنهما قرءاه: بحذف الألف بعد العين[6]، وبتشديد الجيم في الثلاثة.

اسم فاعل عن (عجَّز)[7] المضعف، أي: (قاصدين التعجيز بالإبطال [مثبطين][8])[9].

= (ينظر: الكشف ١٢٢/٢، واللباب ١٠٨/١٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، والإتحاف ٢٧٧/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)، وشرح النويري ٧١/٥، والهادي ٧٠/٣).

(١) على التعظيم. (ينظر: الكشف ١٢٢/٢، واللباب ١٠٨/١٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٨١)، والإتحاف ٢٧٧/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)، وشرح النويري ٧١/٥، والهادي ٧٠/٣).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام مع التشديد: **(الْكُلَّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم اللام مع التشديد: **(الْكُلُّ)**.

(٣) في المتن الذي على هامش الشرح رُسِمت: (معاجزءين)، ونقلها في الشرح: (معاجزئين)، والصحيح المجمع عليه ما أثبته.

(٤) سورة الحج: الآية [٥١].

(٥) الآيتين: [٥، ٣٨]، وفي الأصل يوجد مسح مكان هذه اللفظة، وما أثبته ـ من الإتحاف ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٧٨/٢).

(٦) قال ابن الناظم: «ورُسِمَتْ بغير ألف، فاحتمل الرسم القراءتين». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٢)).

(٧) في الإتحاف: «اسم فاعل من عجَّزه». (ينظر: الإتحاف ٢٧٨/٢).

(٨) في الأصل: (ثبطين)، وفي الإتحاف ٢٧٨/٢: (مشطين)، وفي شرح النويري ٧١/٥: (مثبطين)، وهو ما أثبته هنا.

(٩) ينظر: الكشف ١٢٣/٢، وشرح الهداية ص (٦١٩)، والدر المصون ٢٩١/٨، واللباب ١١٥/١٤.

والباقون: بالألف [والتخفيف][١].

من (عاجَزَه)، (فأَعْجَزَه)، أي: (سَابَقَه)، (فسَبَقَه)؛ [لأنَّ][٢] كلًّا من الفريقين يطلب إبطال حجج خصمه[٣].

٧٩٩ ـ ....وَيَعُدْ[٤]:

٨٠٠ ـ دَانٍ شَفَا......................... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَعُدْ[٥]﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا **يَعُدُّونَ**﴾ [٤٧][٦].

فقرأه بياء الغيب[٧] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(دَانٍ**[٨] **شَفَا)**؛ أي: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

لقوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ﴾ [٤٧][٩].

---

(١) في الأصل: (التشديد)، وهو سبق قلم، ولا شك، والصواب: (التخفيف)، وهو الذي أثبته. (ينظر: النشر ٣٢٧/٢، والإتحاف ٢٧٨/٢، وشرح النويري ٧١/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)).

(٢) في الأصل: (لا)، وهو سبق قلم، والصواب: (لأنَّ)، وهو الذي أثبته. (ينظر: الإتحاف ٢٧٨/٢، وشرح النويري ٧١/٥).

(٣) ينظر: الكشف ١٢٣/٢، وشرح الهداية ص (٦١٩)، والدر المصون ٢٩١/٨ ـ ٢٩٢، واللباب ١١٥/١٤.

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: **(وَيَعَدو)**.

(٥) في الأصل: (بعد)، وهو تصحيف.

(٦) قال في الإتحاف: «وخرج موضع الّم السجدة: الآية [٥]، المتفق على الخطاب فيه». (ينظر: الإتحاف ٢٧٧/٢).

(٧) وعُلِمَ الغيب من إطلاقه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٢)).

(٨) وقوله: **(دَانٍ)**؛ اسم فاعل مِن: دَنَا، وهو من الدنو؛ ومعناه: القرب، يقال: دنا إلى الشيء؛ قَرُب منه، ودنا من الشيء؛ اقترب منه.

(٩) ينظر: الكشف ١٢٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٠)، واللباب ١١٣/١٤.

والباقون: بتاء الخطاب.

لعموم المسلمين وغيرهم[(١)].

وتقدَّم تخفيف: ﴿فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [٥٢]، لأبي جعفر[(٢)].

ويوقف لحمزة على نحو: ﴿يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [٥٢]؛ بالتحقيق، وبإبدال الهمزة واواً مفتوحة، وهو متوسط بغير المنفصل[(٣)].

وتقدَّم:

تشديد: ﴿قُتِلُوٓاْ﴾ [٥٨]؛ لابن عامر[(٤)].

وفتح ميم: ﴿مُّدْخَلًا﴾ [٥٩]؛ للمدنيين[(٥)].

٨٠٠ ـ ....يَدْعُو كَلُقْمَانَ: حِمَا صَحْبٍ[(٦)]. وَالُاخْرَى: ظَنَّ. عَنْكَبَا[(٧)]: نَمَا

٨٠١ ـ حِمًى......................... ....

---

(١) ينظر: الكشف ١٢٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٠)، واللباب ١١٣/١٤.

(٢) فقرأ أبو جعفر: بتخفيف الياء، وقرأ الباقون: بتشديدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٨)، والنشر ٢١٧/٢ ـ ٢١٨، والإتحاف ٢٧٨/٢).

(٣) هكذا جاءت عبارة الشارح، وهي كذلك في كتاب الإتحاف، ولا أدري معنى قوله: «وهو متوسط بغير المنفصل»، لكن لعل مراده أن الهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بغيره، المنفصل رسماً، المفتوح بعد ضم. (ينظر: النشر ٤٣٩/١، والإتحاف ٢٧٨/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، الأبيات رقم (٥٤١ ـ ٥٤٢)، والنشر ٢٤٣/٢، والإتحاف ٢٧٨/٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٢)، والنشر ٢٤٩/٢، والإتحاف ٢٧٨/٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء مع التنوين: (صَحْبٍ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الباء مع التنوين: (صَحْبٌ)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف بعد الباء المفتوحة: (عَنْكَبَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الباء مع التنوين: (عَنْكَبٌ).

واخْتُلِفَ في: ﴿يَدْعُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [٦٢].

(كَـ)ـحرف.

(لُقْمَانَ)[١].

فقرأهما بياء الغيب[٢] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(حِمًى)** **(صَحْبٍ)**؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

وقرأهما الباقون: بتاء الخطاب.

للمشركين الحاضرين[٣].

(وَ)قرأ.

الكلمة **(الْاخْرَى)** في هذه السورة، وهي: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [٧٣][٤].

بياء الغيب[٥] ـ أيضاً ـ.

المرموز إليه بظاء: **(ظَنَّ)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [٣٠].

(٢) حملاً على ما قبله من لفظ الغيبة، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [٥٧]. (ينظر: الكشف ١٢٣/٢، والهادي ٧١/٣ ـ ٧٢).

(٣) توبيخاً لهم، وفي الكلام التفات من الغيبة إلى الخطاب. (الإتحاف ٢٧٩/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)، وشرح النويري ٧٢/٥، والهادي ٧١/٣ ـ ٧٢).

(٤) في الأصل: (لا يخلقون ذباباً)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٥) على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، وقال أبو الحسن شريح: «وهو محمول ـ أي قراءة يعقوب بالغيب ـ على قوله ـ تعالى ـ قبل: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [٧٢]». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٣ ـ ٦٤)، والهادي ٧٢/٣).

والباقون: بتاء الخطاب[١].

وقرأ حرف (**عَنْكَبَا**)؛ وهو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢]. بياء الغيب[٢].

المرموز إليهم بقوله: (**نَمَا**) (**حِمًى**)؛ أي: عاصم، وأبو عمرو، ويعقوب.

والباقون: بتاء الخطاب[٣].

وتقدَّم بناء: ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [٧٦]؛ للفاعل؛ عن أهل شفا، وابن عامر، ويعقوب[٤].

وههنا انتهى فرش سورة الحج[٥].

---

(١) لمناسبة ما قبله من الخطاب، وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾ [٧٣]. (ينظر: الهادي ٣/٧٢).

(٢) لمناسبة ما قبله من الغيبة، وهو قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ﴾ [٤١]. (ينظر: الهادي ٣/٧٢).

(٣) على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، والخطاب للمشركين. (ينظر: الهادي ٣/٧٢).

(٤) وقرأ الباقون: بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٣٧ ـ ٤٣٨)، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ٢/٢٧٩).

(٥) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة الحج؛ لأن سورة الحج في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سورة المؤمنون، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة الحج، واستعداداً للدخول في فرش سورة المؤمنون، وهكذا فعل النويري في شرحه، حيث قال في آخر شرحه لسورة الحج: «وهنا آخر سورة الحج»، ثم عدَّد ياءات الإضافة والزوائد، وشرع بعد ذلك بسورة المؤمنون، وبمثل ذلك ـ أيضاً ـ فعل المنير السمنودي في شرحه، حيث قال ـ بعد أن عدد ياءات الزوائد والإضافة ـ: «ثم شرع في سورة المؤمنون بقوله: أمانات وحد دعم»، وكذا فعل موسى جار الله في شرحه على الطيبة؛ حيث قال بعد انتهاء فرش سورة الحج: «وهنا انتهى فرش سورة الحج، فأخذ يبين فرش الحروف في سورة المؤمنون بالأبيات التالية. . .الخ»، بينما انفرد ابن الناظم في شرحه بعدم تنويهه على انتهاء فرش سورة الحج ولا ابتداء سورة المؤمنون؛ حيث شرع في شرح سورة المؤمنون من غير إشارة إلى انتهاء سورة الحج، فقال في نهاية سورة الحج: «الله يتولى الأمور»، ثم قال بعد ذلك: «أراد أن ابن كثير وحد. . .»، =

وفيها مضافةٌ واحدة[١]:

﴿بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [٢٦].

فتحها: المدنيان، وهشام، وحفص.

وزائدتان[٢]:

﴿وَٱلْبَادِ﴾ [٢٥].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وورش، وأبو جعفر.

وفي الحالين **[٤٦١]**: ابن كثير، ويعقوب.

﴿نَكِيرِ﴾ [٤٤].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٣].



= فتداخل في شرحه فرش سورة المؤمنون بفرش سورة الحج، والدكتور محمد سالم محيسن في شرحه للطيبة؛ المسمى بـ(الهادي) اختلف عن الجميع، حيث إنه من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ». (ينظر: شرح النويري ٧٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)، والهادي ٧٢/٣).

(١) ينظر: النشر ٣٢٧/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٢٧/٢.

(٣) ينظر: النشر ٣٢٥ ـ ٣٢٧، وتقريب النشر ص (١٤٥ ـ ١٤٦)، وشرح النويري ٦٣/٥ ـ ٧٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٧٩ ـ ٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٧/أ ـ ل ١١٨/أ)، والإتحاف ٢٧٠/٢ ـ ٢٨٠.

سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ(١)

نَقَلَ حركة همزة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [١]، إلى الدال قبلها: ورش من طريقيه؛ على أصله(٢)، كحمزة وقفاً، مع السكت، وعدمه(٣)، وهما له(٤) وصلاً، ولابن ذكوان، وحفص، وإدريس وصلاً، ووقفاً(٥)، كما تقدم في بابه(٦).

٨٠١ ـ ......أَمَانَاتِ(٧) مَعًا وَحِّدْ: دَعَمْ ....

(١) أعاد الشارح هنا ذكر سورة المؤمنون مع أنه قد ذكرها عند شروعه في شرح سورة الحج حيث قال: (سورة الحج والمؤمنون)، وذلك تذكيراً بانتهاء فرش سورة الحج واستعداداً لدخوله في فرش سورة المؤمنون؛ لئلا يتداخل الفرشان، فصار قوله: (سورة المؤمنون) فاصلاً بين انتهاء شرحه لكلام الناظم في سورة الحج وابتداء شرحه لكلام الناظم في سورة المؤمنون.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٢٩).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٥ ـ ٢٣٧).

(٤) هكذا في الأصل، وهو الصواب، بينما ضُبطت في الإتحاف ـ بتحقيقيه ـ: (وإهماله)، ولا أدري إلى ماذا يرجع الضمير؟ هل يرجع إلى أقرب مذكور وهو عدم السكت، أو يرجع إلى السكت وعدمه، وعلى كلا الاحتمالين فلا يستقيم الكلام ولا معناه، بل الصواب ما أثبته الشارح هنا ـ وفات على كتاب الإتحاف ومحققيه ـ؛ وهو أنّ لحمزة وصلاً في المفصول: السكت، وعدمه وهو التحقيق. (ينظر: الإتحاف بتحقيق د. شعبان إسماعيل ٢٨١/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٤٠٢)).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، الأبيات رقم (٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(٦) أي في بابي: (السكت على الساكن قبل الهمز وغيره)، و(نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء بلا تنوين: (**أماناتِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر التاء مع التنوين: (**أَمَانَاتٍ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿أَمَانَاتِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾ [٨].

(مَعًا)؛ أي: هنا(١)، وفي المعارج(٢).

فـ**(ـوَحِّدْ)**؛ أي: اقرأه بغير ألف بين النون والتاء.

على التوحيد(٣).

للمرموز إليه بدال: **(دَعَمْ)**(٤)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالألف بينهما.

على الجمع(٥).

وخرج بالقيد(٦):

---

(١) سورة المؤمنون: الآية [٨].

(٢) الآية: [٣٢].

(٣) لأن الأمانة مصدر، وحق المصدر ألا يُثَنَّى وألا يجمع إلا أن تختلف أنواعه، أو يراد معنى الجنس، وهو واحد على صريح الرسم، على حد قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧٢]. (ينظر: الكشف ١٢٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣١٩/٨، واللباب ١٧٣/١٤).

(٤) وقوله: (**دَعَمْ**)؛ فعل ثلاثي متعد؛ يأتي بمعنى: تقديم العون، والتقوية، والمساندة، والنصرة، وتأتي بمعنى: إقامة الشيء لئلا يسقط أو يميل، يقال: دعم الجدار بدعائم من حديد؛ أسنده ليظل قائماً.

(٥) باعتبار أنه يَصْدُقْ على كل تكليف، على حد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٨٥]. قال موسى جار الله: «كُتِبَ الحرفان ـ يعني الموضعين؛ في سورة الحج، والمعارج ـ في جميع المصاحف بلا ألف بعد الميم والنون، وكل حرف اجتمع فيه ألفان فقياس المصاحف حذفهما جميعاً». (ينظر: الكشف ١٢٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣١٩/٨، واللباب ١٧٣/١٤).

(٦) لم يذكر الشارح هنا مراده بالقيد، وإنما تبع في ذلك صاحب الإتحاف حيث نقل عنه هذه الفائدة فقد قال ـ في الإتحاف ـ عند هذا الموضع: «واخْتُلِف في: (لأماناتهم)؛ هنا، والمعارج. . .الخ»، ثم قال في آخِرِ كلامه: «وخرج بالقيد: النساء، والأنفال، المجمع على جمعهما»، ومراد صاحب الإتحاف بالقيد ـ على ما هو معلوم من منهجه ـ =

النساء[(١)]، والأنفال[(٢)]، فلا خلاف في جمعهما.

٨٠١ - .... صَلَاتِهِمْ: شَفَا.......................

واخْتُلِفَ في: ﴿صَلَاتِهِمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [٩].

فقرأه بالإفراد - كاللفظ به -.

= هو أنه يذكر الحرف المختلف فيه، ثم إن كان له نظائر أخرى في القرآن الكريم فإنه يقيد الموضع المختلف فيه بقوله: «هنا»، كما قال عند ذكره لخلاف القراء في قوله تعالى: (﴿يَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، حيث قال: «واختلف في: ﴿يَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]؛ هنا....الخ»، ثم قال بعد ذلك: «وخرج بـ(هنا) موضع الٓم السجدة»، فالقيد عند صاحب الإتحاف هو قيد يضعه لنفسه على حسب ما اصطلح عليه في كتابه - متبعاً في ذلك كتاب لطائف الإشارات؛ الذي هو أصل كتاب الإتحاف -؛ ومن قيوده ما استعمله في هذا الحرف من سرده للمواضع المختلف فيها، فيخرج بقيد ذكره للمواضع المختلف فيها ما سوى ذلك من المجمع عليه، لكن كلام صاحب الإتحاف لا ينسحب على مراد الشارح، لأنَّ الشارح في بيانه لخلاف القراء في هذا الحرف إنما يتكلم عن مراد الناظم في الطيبة، وليس في النظم قرينة تدل على قيدٍ كمثل قيد صاحب الإتحاف، ولكنِّي أظن - والله أعلم - أن القيد الذي خرج به الموضعان المجمع عليهما؛ في سورتي النساء والأنفال، إنما هو قرينة اللفظ، وذلك أن الناظم عندما قال: **(أَمَانَات)**، إنما أرد اللفظ الوارد في سورة المؤمنون؛ لأنه بصدد بيان خلاف القراء في هذه السورة، ثم لما قال: **(مَعًا)**؛ فُهِمَ أن المراد كل لفظ (أمانات) جاء في القرآن الكريم على مثل لفظ: (أماناتهم) الوارد في سورة المؤمنون، وحيث إنه لا يوجد لفظ مماثل لمثل لفظ سورة المؤمنون إلا في سورة المعارج، عُلم بقرينة اللفظ أن معنى قوله: **(معاً)**؛ يفيد أن الخلاف محصور فقط في موضعي المؤمنون والمعارج، وأن ما عداهما خارج عن الخلاف، للإجماع عليه، وقرينة اللفظ قيد معتبر عند الشرَّاح؛ وقد أخذ به النويري في أكثر من موضع من شرحه، وعلى كلِّ حال: فإن كان مراد الشارح بالقيد كمراد صاحب الإتحاف فكان حقه أن يبين ذلك وينص عليه، ولم أجد أحد من شُرَّاح الطيبة أشار إلى هذه الفائدة التي ذكرها الشارح هنا، إلا ما كان من موسى جار الله حيث قال في شرحه: «واتفق أهل القراءة على الجمع في: حرف النساء، وحرف الأنفال». (ينظر: الإتحاف ٢/٢٧٧، ٢٨١، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٧)).

(١) أي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [٨٥].

(٢) أي قوله تعالى: ﴿لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾ [٢٧].

المرموز إليه بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على إرادة الجنس(١).

والباقون: بالجمع.

على إرادة الخَمْس، أو غيرها؛ كالرواتب(٢).

ولا خلاف في إفراد الأول: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [٢].

ولم يقيده بالثاني؛ لوقوعه بعد الأمانات(٣).

وكذا لا خلاف(٤) في إفراد حرف: الأنعام(٥)، والمعارج(٦).

---

(١) حيث إن المقصود المحافظة على أصل الصلاة. (ينظر: الدر المصون ٣١٩/٨، وشرح النويري ٧٥/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٧)).

(٢) فقراءة الجمع؛ رعايةً للرسم؛ وإرادةً للمحافظة على أوقات الصلاة. (ينظر: الدر المصون ٣١٩/٨، والإتحاف ٢٨٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٧)، والهادي ٧٣/٣).

(٣) نصَّ على ذلك ابن الناظم في شرحه، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه، وقاله أبو شامة في إبراز المعاني. (ينظر: إبراز المعاني ١٤/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)).

(٤) قال في النشر: «واتفقوا على الإفراد في الأنعام والمعارج؛ لأنه لم يكتنفها فيهما ما اكتنفها في المؤمنون قبل وبعد من تعظيم الوصف في المتقدم، وتعظيم الجزاء في المتأخر، فناسب لفظ الجمع ولم يكن ذلك في غيرها، فناسب الإفراد»، وقد رُسِمَت هذه الأحرف الثلاثة؛ أعني: الحرف الأول من سورة المؤمنون: الآية [٢]، وحرف سورة الأنعام: الآية [٩٢]، وحرف سورة المعارج: الآية [٣٤]، بالألف بعد اللام، ولهذا اتفق الأئمة على قراءتها بالإفراد. (ينظر: النشر ٣٢٨/٢، والإتحاف ٢٨٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٠٨)).

(٥) الآية: [٩٢].

(٦) أي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [٣٤]، قال ابن الناظم: «ولا خلاف في إفراد ما في سأل في المشهور، لأنه لو أراد الموضعين لنص عليهما كما نصَّ على: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾». (ينظر: إبراز المعاني ١٤/٤، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ)).

٨٠١ ـ ....وَعَظْمَ[١] الْعَظْمَ[٢]: كَمْ

٨٠٢ ـ صِــفْ.........................   ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [١٤].

فقرأه:

﴿**عَظْمًا**﴾.

و﴿**الْعَظْمَ**﴾.

بفتح العين، وإسكان الظاء، بلا ألف بعدها.

المرموز إليهما بأولى قوله: **(كَمْ) (صِفْ)**؛ أي: ابن عامر، وشعبة.

على الإفراد؛ لإرادة الجنس[٣]، على حدِّ: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ[٤]﴾ [مريم: ٤].

وقرأ الباقون: بكسر العين، وفتح الظاء، وألف بعدها.

على الجمع، وهو الأصل[٥] على حدِّ: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٨٠٢ـ ....تَنْبُتُ اضْمُمْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ: غِنَا   حَـبْـرٍ.....................................

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: (**عَظْمَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم الميم: (**عَظْمُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم: (**الْعَظْمِ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الميم: (**الْعَظْمَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٣) ينظر: الكشف ١٢٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣٢٣/٨، واللباب ١٧٩/١٤.

(٤) في الأصل: (وهم العظم)، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) ينظر: الكشف ١٢٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣٢٣/٨، واللباب ١٧٩/١٤.

واخْتُلِفَ في: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾ [٢٠].

فـ(**ـاضْمُمْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ**)؛ أي: اقرأه بضم تاء المضارعة، وكسر الباء الموحدة.

للمرموز إليهم بقوله: (**غِنَا**) (**حَبْرٍ**)؛ أي: رويس، وابن كثير، وأبي عمرو.

على أنه مضارع: (أَنْبَتَ) بمعنى (نَبَتَ)، فيكون لازماً، وقيل: معدَّى بالهمزة، و﴿بِٱلدُّهۡنِ﴾؛ مفعوله، والباء: زائدة، أو حال، والمفعول محذوف؛ أي: (نَبَّتَتْ زيتونها أو جَنَاها) ومعه الدهن[1].

والباقون: بفتح تاء المضارعة، وضم الباء.

مضارع: (نَبَتَ)[2]لازم، و﴿بِٱلدُّهۡنِ﴾؛ حال من الفاعل أي: (تنبت متلبسة بالدهن)[3].

٨٠٢ ـ ....وَسَيْنَاءَ[4] اكْسِرُوا: حِرْمٌ[5] حَنَا

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿سَيۡنَآءَ﴾.

مِنْ قوله ـ قبل: ﴿تُنۢبِتُ﴾ ـ : ﴿وَشَجَرَةٗ تَخۡرُجُ مِن طُورِ سَيۡنَآءَ﴾ [٢٠].

---

(١) والباء هنا ليست باء التعدية بل هي ـ كما قاله الشيخ موسى جار الله ـ كالباء في قوله تعالى: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ﴾ [الحجر: ٦٥]. (ينظر: الكشف ١٢٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٢)، والدر المصون ٣٢٨/٨، واللباب ١٩١/١٤).

(٢) في الأصل: (ثبت)، وهو تصحيف.

(٣) والباء هنا باء التعدية أو باء مصاحبة وإلصاق. (ينظر: الكشف ١٢٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٣٢٩/٨، واللباب ١٩٢/١٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين: (**سَيْنَاءَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر السين: (**سِيْنَاءَ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الميم: (**حِرمٌ**)، والثاني: بجر الميم: (**حِرْمٍ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبينّ ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فـ(**ـاكْسِرُوا**)؛ أي: اقرؤوه بكسر السين.

للمرموز إليهم بقوله: (**حِرْمٌ حَنَا**[١])؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو.

كـ(ـحِرْباء)؛ لغة بني كنانة، وهو: جبل موسى عليه السلام، بين أيلة ومصر أو بفلسطين، ومنع صرفه؛ للتأنيث المعنوي والعلمية[٢]، لأنها بقعة معينة[٣]، وقيل: المعجمة[٤] معها[٥].

والباقون: بالفتح.

لغة أكثر العرب[٦]، ومنع صرفه حينئذ؛ لألف التأنيث اللازمة فعلاً، كـ(ـصحراء)، لا (فَعْلَال)[٧]، قال البيضاوي[٨]: «إذ ليس في كلامهم».

وتقدَّم الكلام:

في: ﴿نُّسۡقِيكُم﴾ [٢١]؛ ياءً، وتاءً[٩].

---

(١) ومعنى قوله: (**حَنَا**)، فعل ماض يعني: عَطَفَ الشيء وَعَوَّجَهُ وقَوَّسَهُ، وتأتي بمعنى الشفقة والرحمة والحنان.

(٢) في الأصل: (والعلية)، وهو تصحيف.

(٣) قال موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٢٠٨): «والصواب أن سيناء اسم بقعة أو شجرة غير مشتقة، ومدُّها ليس مد تأنيث».

(٤) في الإتحاف: وقيل: (للعجمة)، وهو الصواب. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٣).

(٥) ولغة الكسر لغة قليلة. (ينظر: الكشف ٢/١٢٦ ـ ١٢٧، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٨/٣٢٧، واللباب ١٤/١٨٩ ـ ١٩٠).

(٦) إذ ثبت في أوزان لغة العرب كلمات تزيد على عشرة وزنها (فيعال)؛ بفتح الحاء. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٠٨)).

(٧) ينظر: تفسير البيضاوي ٣/٤٠٠، والكشف ٢/١٢٦، وشرح الهداية ص (٦٢١)، والدر المصون ٨/٣٢٧، واللباب ١٤/١٨٩ ـ ١٩٠.

(٨) ينظر: تفسير البيضاوي ٣/٤٠٠.

(٩) قرأ بالنون المفتوحة: نافع، وابن عامر، وأبو بكر، ويعقوب، وقرأ أبو جعفر بالتاء مفتوحة على التأنيث، وقرأ الباقون: بالنون المضمومة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، ص (٨٢)، الأبيات رقم (٧٢٥ ـ ٧٢٦)، والنشر ٢/٣٠٤، والإتحاف ٢/٢٨٣).

وفي راء: ﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [٢٣][١]؛ ضمًّا، وكسراً[٢].

ورسم: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟﴾ [٢٤]، في قصة نوح؛ بالواو، ويوقف عليه لحمزة وهشام بخمسة أوجه[٣]، تقدَّم نظيره في: ﴿تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥]، ونظائره.

وتقدَّم لام: ﴿مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [٢٧]، لحفص[٤].

٨٠٣ ـ مُنْزَلاً[٥] افْتَحْ ضَمَّهُ وَاكْسِرْ: صِبَا[٦] ....

---

(١) لو جاء بما قبلها من كلمات الآية لكان أولى، وهو قوله: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾؛ لدفع ما يوهمه معنى هاتين الكلمتين بعد قطعهما عن سياق الآية قبلهما.

(٢) قرأ أبو جعفر، والكسائي: بخفض الراء، مع كسر الهاء بعدها، وقرأ الباقون: برفع الراء، وضم الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٣٦)، والنشر ٢/ ٢٧٠، والإتحاف ٢/ ٢٨٣).

(٣) وهي: إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ١/ ٤٦٠، والإتحاف ٢/ ٢٨٣، والبدور الزاهرة للقاضي ص (٢١٨)).

(٤) حيث قرأ حفص: بتنوين اللام من قوله: ﴿كُلٍّ﴾، وقرأ الباقون: بالكسر بلا تنوين؛ على الإضافة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، الأبيات رقم (٦٨٧ ـ ٦٨٨)، والنشر ٢/ ٢٨٨، والإتحاف ٢/ ٢٨٣).

(٥) انفرد المنير السمنودي في النسخة التركية من شرحه ـ ووافقه بعض النسخ المطبوعة في ضبط المتن كتحقيق الشيخ أيمن سويد ـ؛ بضبط هذا الموضع وبعض نظائره ضبطاً لم أجده عند أحد ممن اعتنى بضبط المتن؛ وذلك أنه يرسم النطق بالتنوين، فيُثْبت التنوين رسماً، ثم يرسم بعده نون صغيرة مشكلة بحركة التنوين وصلاً، وتكون ملاصقة لهمزة الوصل في الكلمة التي تلي الكلمة المنونة، كما فعل في هذا الموضع، فرسم نوناً صغيرة مكسورة تحت همزة الوصل: (**مُنْزَلاًنِ افْتَحْ**).

(٦) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بصاد، وألف بعد الباء: (**صبا**)، لكن من غير تشكيل لها بالحركات، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وشُكِّلت حركة الصاد بالكسر في شرح المنير السمنودي بنسخته التركية: (**صِبَا**)، والصِّبَا؛ الصغر والحداثة، وتأتي بمعنى: الشوق، وهي أيضاً بمعنى؛ ريح مهبها مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بفتح الصاد، ثم نون ساكنة بعد الباء المفتوحة: (**صَبَنْ**)؛ =

واخْتُلِفَ في: ﴿مُنزَلًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ [٢٩].

فـ**(ـافْتَحْ ضَمَّهُ وَاكْسِرْ)**؛ أي اقرأه: بفتح الميم، وكسر الزاي.

للمرموز إليه: بصاد: **(صَبَا)**؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

أي: (مكان نزول)(١).

والباقون: بضم الميم، وفتح الزاي.

مصدر، أو اسم مكان، أي: (إنزالاً)، أو (موضع إنزال)(٢).

وتقدَّم الكلام على:

نون: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ [٣٢](٣).

وميم: ﴿مِتُّمْ﴾ [٣٥](٤).

٨٠٣ ـ .... هَيْهَاتَ(٥) كَسْرُ التَّا مَعًا: ثُبْ(٦)..........

= يقال: صَبَن الرجل إذا خبأ شيئاً في كفه من غير أن يُفْطَن له، وصَبن عنه الهدية؛ إذا صرفها ومنعها عنه.

(١) ينظر: الكشف ١٢٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٢)، والدر المصون ٣٣٠/٨، واللباب ٢٠٠/١٤ ـ ٢٠١.

(٢) ينظر: الكشف ١٢٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٢)، والدر المصون ٣٣٠/٨، واللباب ٢٠٠/١٤ ـ ٢٠١.

(٣) قرأ بكسر النون وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٢٨٣/٢).

(٤) قرأ بكسر الميم: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤١)، والنشر ٢٤٢/٢ ـ ٢٤٣، والإتحاف ٢٨٤/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: **(هَيْهَاتَ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر التاء: **(هَيْهَاتِ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: **(ثُبْ)**، =

واخْتُلِفَ في: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [٣٦].

فـ(**كَسْرُ التَّا**)؛ أي: قراءته بكسر التاء[1].

فيهما (**مَعًا**).

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثُبْ**)[2]؛ أي: أبي جعفر وحده.

وهي لغة تميم، وأسد[3].

وهي مروية عن سيبويه وغيره[4].

وقرأ الباقون: بفتح التاء فيهما.

لغة الحجاز[5].

وفيها لغات[6]، ....

= والثاني: بكسر الثاء: (**ثِبْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) بلا تنوين.

(٢) ومعنى قوله: (**ثُبْ**) ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى ورجع، وعلى كسر الثاء: (**ثِبْ**)؛ مِن وَثَب، يَثِبُ، وُثُوباً؛ فعل أمر؛ بمعنى: الوثوب، وهو: النهوض، وَثَبَ الرياضي؛ قفز، وَوثب الرجل قائماً؛ وقف ونهض.

(٣) وهو اسم فعل؛ معناه: (بَعُدَ). (ينظر: البحر المحيط ٣٧٤/٦، والدر المصون ٣٣٨/٨، واللباب ٢١٠/١٤، ومعجم القراءات ١٧٢/٦).

(٤) كعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو في بعض رواياته. (ينظر: البحر المحيط ٣٧٤/٦، والإتحاف ٢٨٤/٢، ومعجم القراءات ١٧٢/٦).

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣٧٤/٦، والدر المصون ٣٣٨/٨، واللباب ٢٠٩/١٤، ومعجم القراءات ١٧١/٦.

(٦) قال في الدر المصون: «وفي هذه اللفظة لغات كثيرة تزيد على الأربعين»، منها تسع لغات قد قُرِئ بهنّ، ولم يتواتر منها إلا: قراءة الجمهور؛ بفتح التاء من غير تنوين، وقراءة أبي جعفر؛ بكسر التاء من غير تنوين. وقال في اللباب: «وفي هذه اللفظة لغات كثيرة تزيد على الأربعين، ذكر منها الصَّاغَانِي ستة وثلاثين لغة، وهي: (هَيْهَاتَ)، و(أَيْهَاتَ)، و(هَيْهَانَ)، و(أَيْهَانَ)، و(هَيْهَاه)، و(أَيْهَاه)، كل واحد من هذه الستة: =

نظمها بعضهم في قوله[1]:

هَـيْـهَـاهْ أَيْـهَـاهْ وَهَـيْـهَـاتَ كَـذَا أَيْـهَـاتَ هَـيْـاتَ وَأَيْـهَـانَ خُـذَا
ثَــلِّــثْ لِآخِــرٍ وَنُــونٍ اتْــرُكَــا هَـيْـهَـاكَ ضُـمَّ يَـا فَـتًـى لِـذَلِـكَـا
أَيْـهَـاكَ أَيْـهَـاهُ بِـهَـا سَـكْـتٍ عُـلِـمْ هَـيْـهَـا وَأَيْـهَـا ثُـمَّ هَـيْـهَـاهُ خُـتِـمْ

ولم يُقْرَأ في العشر إلا اثنتان[2]، كما عَلِمْتَ.

وهو اسم فعل لا يتعدى برفع الفاعل ظاهراً ومضمراً، وهنا لم يظهر[3]؛ تقديره: (هو)؛ أي: (إخراجكم)، ولام: ﴿لِمَا﴾؛ للبيان، كهيا[4] في: (سقيا لك يا ابنة [المستبعد][5])[6].

وتقدَّم الخلاف في الوقف [**٤٦٣**] عليه تاءً، وهاءً[7].

٨٠٣ ـ ....نَـوِّنَـا[8]

= مضمومة الآخر، ومفتوحته، ومكسورته، وكل واحدةٍ منها: منوّنة، وغير منوّنة، فتكون ستًّا وثلاثين، وحكى غيره: (هَيْهَاك)، و(أَيْهَاكَ) ـ بكاف الخطاب ـ، و(أَيْهاء)، و(أَيْهَا)، و(هَيْهَاء)». (ينظر: الدر المصون ٨/٣٣٧ ـ ٣٣٨، واللباب ١٤/١٠٨ ـ ٢٠٩).

(١) لم أهتد إلى قائله.

(٢) قراءة الجمهور؛ بفتح التاء من غير تنوين، وقراءة أبي جعفر؛ بكسر التاء من غير تنوين.

(٣) أي: الفاعل، فوجب أن يعتقد إضمار تقديره: (هو). (ينظر: البحر المحيط ٦/٣٧٤).

(٤) هكذا في الأصل، وهي في الإتحاف: (كهي). (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٤).

(٥) في الأصل مكانها مسح، وتصويبها من الإتحاف ٢/٢٨٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٦/٣٧٤، والإتحاف ٢/٢٨٤.

(٧) وقف عليها بالهاء: البزي، وقنبل بخلفه، والكسائي، ووقف الباقون: بالتاء، وهو الوجه الثاني لقنبل. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٠)، والنشر ٢/١٣١ ـ ١٣٢، والإتحاف ٢/٢٨٤).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح الترمسي ـ هنا ـ، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، حيث ضُبطت فيهما: بألف بعد النون الثانية: (**نَوِّنَا**)، والثاني: بنون ساكنة بعد النون الثانية: (**نَوِّنَنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

٨٠٤ ـ تَتْرَا[(١)]: ثَنَا حَبْرٍ......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَا كُلَّ مَا﴾ [٤٤].

فـ(**ـنَوِّنَا** ﴿**تَتْرَا**﴾)؛ أي: اقرأه وصلاً بالتنوين.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**ثَنَا حَبْرٍ**)؛ أي: أبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو.

وهي لغة كنانة[(٢)].

والباقون: بغير تنوين.

لغة أكثر العرب[(٣)].

والتاء[(٤)] فيه بدل من واو، نحو: (نجاه)، و(تراب)[(٥)].

وكلٌّ في الإمالة وعدمه على أصله[(٦)]، إلا أبا عمرو، فإنه نوَّنَهُ كما

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الراء بلا تنوين: (**تَتْرَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي؛ حيث ضُبطت فيها بالألف المقصورة، وفتح الراء بلا تنوين: (**تَتْرَى**)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيهما؛ بالألف الممدودة، مع فتح الراء منونة: (**تَتْرًا**).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٢٩٩).

(٣) ذكره في غيث النفع ص (٢٩٩)، وقال في الدر المصون ٣٣٥/٨ ـ ونقله عنه في اللباب ٢٨١/١٤ ـ: «وهي اللغة المشهورة»، وقال الفراء في معاني القرآن ٣٣٦/٢: «أكثر العرب على ترك التنوين».

(٤) أي: التاء الأولى من الكلمة؛ فهذه التاء بدل من الواو، وأصلها: (وترا)؛ معناها: متواترة، والتواتر بين الأشياء لا يكون إلا إذا وقعت بينها فترة، وإلا يكون مداركة ومواصلة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٠٩)).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٢٩٩).

(٦) فأمالها أهل الإمالة؛ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر؛ لأنهم لا يُنَوِّنُون، والألف عندهم ألف تأنيث، كـ(الدعوى)، و(الذكرى). (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)).

تقرر؛ فإن وصل فلا خلاف له في التفخيم، وإن وقف عليه فاختلف عنه[١].

فقال جماعة[٢]: بالفتح؛ بناء على أن الألف مبدلة من التنوين، ولذا رُسِمَتْ بالألف اتفاقاً، وهو لا يمال؛ نحو: (ستراً)، و(ذكراً).

وقال آخرون[٣]: بالإمالة؛ بناء على أن الألف للإلحاق، بنحو جعفر[٤] في (أَرْطى)، فدخل التنوين، وإذا ذهب وقفاً أُمِيلَت.

والأول أرجح.

بل قال المصنف[٥]: «أن نصوص أكثر الأئمة تقتضي فتحها لأبي عمرو وإن كان للإلحاق[٦]؛ من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكي، وابن بليمة، وصاحب العنوان، وغيرهم في إمالة ذات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج: ﴿تَتۡرَا﴾».

---

(١) وقد حقق العلامة الصفاقسيّ هذه المسألة في غيث النفع بتحرير نفيس جدير أن يرجع إليه. (ينظر: غيث النفع ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠))

(٢) كالداني في كتاب الإمالة، حيث قال: «وعليه القراء وعامة أهل الأداء، وبه قرأت وبه آخذ، وهو مذهب: ابن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وسائر المتصدرين». (ينظر: النشر ٢/٨٠، وغيث النفع ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)، والإتحاف ٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٣) كسيبويه، وكذا مكي في الكشف حيث قال: «والمعمول به في الوقف على الإمالة لأبي عمرو في كل الوجوه، وهي الرواية»، وقد وقع لصاحب الغيث أن نسب لمكي قوله بالفتح دون الإمالة، وهو مستدرك عليه ـ أي على صاحب غيث النفع ـ كما نبَّه على ذلك محقق غيث النفع. (ينظر: النشر ٢/٨٠، وغيث النفع ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)، والإتحاف ٢/٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٤) بعد قوله: (بنحو جعفر) يوجد مسح، ثم بعده: (في أرطى)، وبالرجوع إلى النشر حيث نقل الشارح وجدت أن الكلام ليس فيه سقط بل هو كما هو في الشرح ولا أثر لهذا المسح من سقط أو غيره. (ينظر: النشر ٢/٨٠).

(٥) ينظر: النشر ٢/٨٠.

(٦) في الأصل: (الإلحاق)، والتصويب من النشر، حيث نقل الشارح. (ينظر: النشر ٢/٨٠).

ولذا قال الأفراني(١) في مقصورته(٢):

فَالْفَتْحُ فِي تَتْرَا لِأَنَّ شَرْطَ مَا ... يُمِيْلُهُ الرَّسْمُ بِيَا نَجْلُ(٣) العُلَا
اخْتَارَهُ لَهُ وَذَا بِوَقْفِهِ ... وَغَيْرُهُ لِأَصْلِهِ قَدِ اقْتَفَى

والحاصل ـ كما قاله في الغيث(٤) ـ: «أن لأبي عمرو فيه إذا وقف وجهين؛ الفتح، والإمالة، والفتح أقوى»(٥).

---

(١) هكذا ضبطه الشارح هنا، وهو الاسم الموجود في أرشفة مخطوطات مؤلفاته المحفوظة في المكتبات المختلفة؛ كمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الخزانة الملكية (الحسنية)، وغيرها، وترجمته؛ هو: محمد بن محمد شمس الدين أبو عبدالله الإِفْرَانِيّ السوسي المغربي، رحل إلى المشرق ونزل مصر، وبها توفي بمرض الطاعون سنة ١٠٨١هـ، أخذ عن: سلطان بن أحمد المزَّاحِي، وعبدالرحمٰن المكناسي، وأبي زيد بن القاضي، وأخذ عنه الشيخ علي بن محمد بن سليم أبو الحسن النوري الصفاقسي؛ صاحب غيث النفع حيث نقل عنه كثيراً، له عدة مؤلفات منها؛ منظومة غاية البيان لخفي لفظتي (الآن)، وله مقصورة في طرق السبعة أورد ذكرها صاحب غيث النفع في كتابه، ومنظومة تذكرة الإخوان، وشرحها: البرهان على مسائل تذكرة الإخوان، وقد نصَّ الشيخ الصفاقسي في غيث النفع على تلقيه للقراءات على شيخه محمد بن محمد الإفراني، وقد ذكر هذين البيتين العلامة الخليجي في "حل المشكلات" وضبط اسمه بـ(الوافراني)، ولعل الصواب القول بأنه: الأفراني، والله أعلم. (القراء بالمغرب ص (١٠٩)، وغيث النفع ص (٣٣، ٤٧)، وشجرة النور ص (٣٢١)، وتراجم المؤلفين التونسيين ٥٢/٥، وحل المشكلات ص (٤٩)).

(٢) ذكر هذين البيتين الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: الغيث ص (٣٠٠)، والمقصورة للإفراني ق ٤/ب).

(٣) في الأصل؛ بالحاء: (نحل)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: الغيث ص (٣٠٠).

(٥) قال الشيخ إبراهيم السمنودي في تحريراته المسماة بـ(دواعي المسرة)، ص (٤٦١)، البيت رقم (٢٢٣):

تَتْرَا وَفَتْحُ ابْنُ الْعَلَا فِيْهِ أَسَدّ ... لِأَلِفٍ فِي الرَّسْمِ حَيٌّ فِي الْعَدَدْ

وقال في تحريراته المسماة بـ(البدر المنير)، ص (٥٢٩)، الأبيات رقم (٧٦٨ ـ ٧٦٩):

وَتَتْرَا لَدَى كُلِّ الرُّسُومِ بِهَا أَلِفْ ... فَمِنْ ثَمَّ يَرْوِ الْفَتْحَ أَوْلَى فَتَى الْعَلَا
وَلِلْأَصْلِ ذُوْ مَيْلٍ.................. .... =

وتقدَّم:

إسكان سين: ﴿رُسُلُنَا﴾ [٤٤]، لأبي عمرو[١].

والكلام في همزتي: ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ [٤٤][٢].

وإمالة: ﴿جَـآءَ﴾ [٤٤][٣].

وراء: ﴿رَبْوَةٍ﴾ [٥٠][٤].

= وقال المنصوري في تحريراته:

فِي الْوَقْفِ فِي تَتْرَا أَبُو عَمْرٍو فَتَحْ   إلْحَاقُهُ أَرْطَى احْتِمَال مَا رَجَحْ

وقال الخليجي في حل المشكلات ص (٧٦): «اختلف القراء في إمالة: ﴿تَتْرَا﴾ وقفاً لأبي عمرو، فمن فتحه قال: إنه مصدر وإن ألفه مبدلة من التنوين كألف (عوجا)، ومن أماله قال: إن ألفه للإلحاق بـ(جعفر) مثل (أرطى)، وقال القيسي:

وَلِابْنِ الْعَلَا فِي الْوَقْفِ تَتْرَا فَأَضْجِعَا   إِذَا قُلْتَ لِلْإِلْحَاقِ وَافْتَحْهُ مَصْدَرَا

والأرجح فتحه، لكنَّ صاحب القاموس والصحاح اقتصرا على أنها للإلحاق، وقد ردَّ عليهما النحويون بأن الإلحاق في المصادر قليل، فالأولى الرجوع للعلة التي ذكرها صاحب النشر، وأشار إليها الشيخ فتوح المعادلي بقوله:

وَتَتْرَا لَدَى كُلِّ الرُّسُومِ بِهَا أَلِفْ   فَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَأْتِ الْإِمَالة لِلْبَصْرِي
فَشَرْطُ إِمَالَاتٍ لِذِ الرَّاءِ عِنْدَهُ   تُصَوِّرُهُ يَاءً كَمَا قَالَ فِي النَّشْرِ

وهو عند من لم ينون مصدر كـ(دعوى)، فيمال في الحالين لحمزة والكسائي وخلف، ويقلل لورش، قال أبو حيان: وهو منصوب على الحال؛ أي: متواترين واحدًا بعد واحد، وفعلها (وَاتِر)».

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٢٨٤.

(٢) سهل الهمزة الثانية كالواو: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزتين، وليس في القرآن همزة مضمومة بعد همزة مفتوحة من كلمتين غيرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٢/٣٨٦، ٣٨٨، والإتحاف ٢/٢٨٥).

(٣) قرأها بالإمالة: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن ذكوان، وهشام بخلفه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإمالة والفتح بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٢٨٥).

(٤) قرأ بفتح الراء: ابن عامر، وعاصم، وقرأ الباقون: بضمِّها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٦)، والنشر ٢/٢٣٢، والإتحاف ٢/٢٨٥).

٨٠٤ ـ ....وَأَنَّ اكْسِرْ: كَفَى. وَخِفَّ[١]: كَرْ[٢]...................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [٥٢].

فـ(**ـاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسر همزة: ﴿أَنَّ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: الكوفيون كلهم.

والباقون: بفتحها.

(**وَخِفَّ**)؛ أي: اقرأ بتخفيف النون، وإسكانها.

للإمام المرموز إليه بكاف: (**كَرْ**)[٣]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكسر الخاء، ثم فاء مفتوحة مشددة؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، والثاني: ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ وتحقيق شيخنا المحقق تميم الزعبي بطبعاته الأربع، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح النويري، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي؛ بخاء مفتوحة، بعدها فاء مشددة مكسورة، ثم فاء أخرى مخففة مفتوحة: (**خَفِّفَ**)، وهذا الضبط فيه نظر؛ لانكسار الوزن به، وأظنه سبق قلم، والثالث: بخاء مفتوحة، بعدها فاء مشددة مكسورة، ثم فاء أخرى ساكنة: (**خَفِّفْ**)، على الأمر، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. وهو اختيار النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خِفَّ**)، (**خَفِّفَ**)، (**خَفِّفْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالكاف ثم الراء: (**كَرْ**)، والثاني: ضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بكاف مفتوحة، ثم راء منونة مفتوحة، وألف بعدها: (**كَرًا**)، وهو الاختيار في النسخ العيقة، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بالكاف المفتوحة، ثم راء مفتوحة منونة، ثم ألف مقصورة: (**كَرًى**)، والرابع: ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالكاف ثم راء مفتوحة بلا تنوين، وألف بعدها: (**كَرَا**)، ومعناها على هذا الضبط: النوم والنعاس، وهو ضبط مرتبط باختلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**كَرْ**)، (**كرًا**)، (**كَرَا**)، (**كَرًى**)، وهذا الموضع من انفرادات الشارح الترمسي في ضبط المتن.

(٣) وقوله: (**كَرْ**)؛ فعل؛ يعني؛ العود والرجوع والتكرار والتداول، يقال: كرَّ النهار والليل؛ عادا مرة بعد أخرى، وكرَّ على العدوّ؛ حمل وهجم عليه، ويأتي على معان أخرى، وأما معنى الكلمة على ضبط الجماعة: (**كَرَا**)، أي: ثنية الطائف المعروفة، وهي طريق مرتفعة وملتوية يحتاج مَنْ سَلَكَهَا إلى حذر وروية وانتباه.

والباقون: بتشديدها.

فابن عامر: بفتح الهمزة، وتخفيف النون.

على أنها المخففة من الثقيلة، و﴿هَٰذِهِۦٓ﴾؛ رفع[١].

والكوفيون: بكسر الهمزة، وتشديد النون.

على الاستئناف[٢]، أو عطفاً على ﴿إِنِّي﴾ [٥١][٣].

والباقون ـ وهم؛ الحرميون **[٤٦٤]** والبصريان ـ: بفتح الهمزة، وتشديد النون.

على تقدير اللام، أي: (ولأن...الخ)[٤].

و﴿أُمَّةً﴾؛ منصوب على الحال في القراءات الثلاث[٥].

٨٠٤ ـ ....وَتَـهْـجُـرُونَ اضْـمُـمْ: أَفَـا[٦]

٨٠٥ ـ مَعْ كَسْرِ ضَـمٍّ.............. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿تَهۡجُرُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ﴾ [٦٧].

فـ(**اضْمُمْ**)؛ أي اقرأه: بضم تاء المضارعة.

---

(١) ينظر: الكشف ٢/١٢٩، والدر المصون ٨/٣٤٩، واللباب ١٤/٢٢٦.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٢٩، والدر المصون ٨/٣٤٩، واللباب ١٤/٢٢٦.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٥، وشرح النويري ٥/٧٧.

(٤) وقيل: إنها منسوقة على: ﴿إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ [المؤمنون: ٥١]؛ أي: إني عليم بما تعملون وبأن هذه، فـ﴿هَٰذِهِۦٓ﴾ داخلة في حيز المعلوم، والوجه الثالث من أوجه توجيه هذه القراءة: أن في الكلام حذفاً تقديره: واعلموا أن هذه أمتكم. (ينظر: الكشف ٢/١٢٩، والدر المصون ٨/٣٤٩، واللباب ١٤/٢٢٦).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٥، وشرح النويري ٥/٧٧.

(٦) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**فَا**)، وهو تصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالألف الممدودة: (**أَفَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى؛ إلا نسخة الشيخ القاضي؛ فقد ضُبطت فيها بالألف المقصورة: (**أَفَى**).

للإمام المرموز إليه بهمزة: (**أَفَا**[1])؛ أي: نافع ـ وحده ـ بكماله.

(**مَعْ كَسْرِ ضَمٍّ**)؛ أي: مع كسر الجيم.

من: (أَهْجَرَ)، (إِهْجَارًا)؛ أي: (أفحش منطقه)[2].

والباقون: بفتح التاء، وضم الجيم.

إمَّا من: (الهَجْر) بسكون الجيم؛ وهو القطع[3]، أو من: (الهَجَر) بفتحها؛ وهو الهَذَيان[4].

وتقدَّم ـ في الكهف ـ الخلاف في: ﴿خَرْجًا[5] فَخَرْجُ[6] رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [٧٢].

٨٠٥ ـ ....وَالْأَخِيـرَيْـنِ مَـعَـا اللهُ فِي لِلَّهِ وَالْخَفْضَ[7] ارْفَعَا:
٨٠٦ ـ بَـصْـرٍ.......................... ....

(١) ومعنى قوله: (**أَفَا**)، جمع أفاة؛ وهي القطعة من الغيم أو المطر الضعيف.

(٢) في اللباب، والدر المصون: «أفحش في منطقه». (ينظر: الكشف ١٢٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤)، والدر المصون ٣٥٩/٨، واللباب ٢٤٠/١٤).

(٣) والصدُّ، وقد ضُبطت في الإتحاف بتحقيقيه: (والصدأ)، وهو تصحيف. (ينظر: الدر المصون ٣٥٩/٦، والإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٢٨٦/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٤٠٥)).

(٤) ينظر: الكشف ١٣٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤)، والدر المصون ٣٥٩/٨، واللباب ٢٤٠/١٤.

(٥) قرأ حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بفتح الراء، وألف بعدها: (خَرَاجًا)، وقرأ الباقون: بإسكان الراء بلا ألف بعدها: (خَرْجًا). (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٨)، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٦) قرأ ابن عامر ـ وحده ـ بكماله: بسكون الراء بلا ألف: (فَخَرْجُ)، وقرأه الباقون: بفتح الراء، وألف بعدها: (فَخَرَاجُ)، وهما بمعنى واحد، كـ(ـالنَّوْل)، و(النَوَال). (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٨)، والإتحاف ٢٢٦/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد: (**وَالْخَفْضَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الضاد: (**وَالْخَفْضُ**).

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾[١] (الْأَخِيْرَيْنِ مَعَا)؛ أي:
﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [٨٧].
﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [٨٩][٢].

فاقرأهما: ﴿اللَّهُ﴾؛ بزيادة همزة وصل[٣]، وتفخيم اللام.

(فِي) موضعٍ.

﴿لِلَّهِ﴾، فيهما.

(وَالْخَفْضُ ارْفَعَا)؛ أي: اقرأهما بالرفع[٤].

وذلك قراءة: (بَصْرٍ)؛ أبي عمرو، ويعقوب[٥].

لمطابقة [الجواب][٦] السؤال حينئذ لفظاً، لأن المسؤول به مرفوع المحل وهو: (مَنْ)، فجاء جوابه مرفوعاً مبتدأ محذوف الخبر

---

(١) في الأصل: (يسقولون الله)، وهو خطأ وتصحيف.

(٢) في الأصل كتبت: (فسيقولون لله قل فأنى تسحرون)، وهو خطأ في النص القرآني، حيث إنه في المصحف الشريف مجردًا من حرف الفاء.

(٣) قبل اللام.

(٤) أي: برفع هاء الجلالتين.

(٥) وعليه رسم مصاحف البصريين، كما نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه، ونقله عنه المحقق ابن الجزري في نشره، وقرره الإمام مكي في الكشف، وذكره في الدر المصون، واللباب، وغيرهما، وقد سبق قلم العلامة النويري في شرحه؛ حيث جعل رسم مصاحف الحجاز، والكوفة، والشام، على قراءة أبي عمرو البصري، بينما جعل رسم مصاحف البصرة على قراءة الجماعة، وهو وهم وخلط كان يحتاج إلى استدراك وبيان من محقق شرحه، لكنه لم يفعل. (ينظر: جامع البيان ٣٠٤/٢، والكشف ١٣٠/٢، والدر المصون ٣٦٣/٨، واللباب ٢٤٨/١٤، والنشر ٣٢٩/٢، وشرح النويري ٧٨/٥ ـ ٧٩، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو موجود في شرح النويري، وفي الإتحاف، حيث الكلام بنصه، فأثبته لتمام المعنى. (ينظر: شرح النويري ٧٨/٥، والإتحاف ٢٨٧/٢).

تقديره: (الله ربها)، (الله بيده)، وعليها فالابتداء بهمزة مفتوحة[١].

والباقون: ﴿لِلَّهِ﴾؛ بغير همزة وصل، وترقيق اللام، وجرِّ الهاء فيهما[٢].

جواب على المعنى، إذ لا فرق بين: ﴿مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٨٦]، وبين: (لمن السموات)، كقولك: (من رب هذه الدار)، فيقال: (زيدٌ[٣])، أو (لزيدٍ)[٤].

واحترز بقوله: **(الْأَخِيْرَيْنِ)**، من: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [٨٥][٥]، وهو الأول، فإنه بغير ألف، وكسر اللام، وجر الهاء، اتفاقاً[٦]؛ للرسم[٧].

---

(١) ينظر: الكشف ١٣٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤)، والدر المصون ٣٦٢/٨، واللباب ٢٤٨/١٤.

(٢) وعليه رسم مصاحف الحجاز والشام والكوفة، كما نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه، ونقله عنه المحقق ابن الجزري في نشره، وذكره في الدر المصون، واللباب، وغيرهما، وقد سبق قلم العلامة النويري في شرحه؛ حيث جعل رسم مصاحف الحجاز، والكوفة، والشام، على قراءة أبي عمرو البصري، بينما جعل رسم مصاحف البصرة على قراءة الجماعة، وهو وهم وخلط كان يحتاج إلى استدراك وبيان من محقق شرحه، لكنه لم يفعل. (ينظر: جامع البيان ٣٠٤/٢، والكشف ١٣٠/٢، والدر المصون ٣٦٣/٨، واللباب ٢٤٨/١٤، والنشر ٣٢٩/٢، وشرح النويري ٧٨/٥ ـ ٧٩، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(٣) في الأصل: (زيداً) على النصب المنون، وهي في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وغيرها: (زيدٌ)؛ على الرفع المنون، وهو الصواب. (ينظر: الدر المصون ٣٦٢/٨، واللباب ٢٤٨/١٤، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(٤) ينظر: الكشف ١٣٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤ ـ ٦٢٥)، والدر المصون ٣٦٢/٨ ـ ٣٦٣، واللباب ٢٤٨/١٤ ـ ٢٤٩.

(٥) في الأصل رسمت بزيادة الفاء: (فسيقولون)، كسابقتها، وهو خطأ في النص القرآني.

(٦) ذكره مكي في الكشف، والمهدوي في شرح الهداية، والداني في جامع البيان، وابن الجزري في النشر، وابن الناظم في شرحه، وصاحب الإتحاف في إتحافه، والمنير السمنودي في سطعاته، والصفاقسي في الغيث، وصاحب الهادي. (ينظر: الكشف ١٣٠/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٤)، وجامع البيان ٣٠٤/٢، والنشر ٣٢٩/٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٣)، والإتحاف ٢٨٧/٢، وشرح المنير السمنودي ص (٢٣٣)، وغيث النفع ص (٣٠١)، والهادي ٧٩/٣).

(٧) ذكره في الإتحاف، وعلله الحافظ أبو عمرو الداني ـ بغير ذلك ـ ونقله عنه ابن الجزري، حيث قال في جامع البيان: «لأنَّ قبله: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ﴾ [٨٤]، =

٨٠٦ ـ ....كَذَا عَالِمُ: صُحْبَةٌ[١] مَدَا[٢]. وَابْتَدِ: غَوْثَ الْخُلْفِ.........

و(**كَذَا**) اقْرَأْ بالرفع: ﴿عَـٰلِمُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [٩١ ـ ٩٢].

للمرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ مَدَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة، ونافع، وأبي جعفر.

على القطع؛ أي: (هو عالم)[٣].

والباقون: بالجر.

صفة لله ـ تعالى ـ[٤]، كأنه محض الإضافة، فتعرف المضاف[٥].

ولا خلاف بينهم وصلاً وابتداءً في ذلك[٦]، إلا لإحدى راويي

= فجاء الجواب على لفظ السؤال» (ينظر: جامع البيان ٣٠٤/٢، والنشر ٣٢٩/٢، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بجر التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٍ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، وفيه نظر.

(٣) ففيه معنى التأكيد. (ينظر: الكشف ١٣١/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٣٦٤/٨، واللباب ٢٥٠/١٤).

(٤) قال في الدر المصون: «بالجرِّ على البدل من الجلالة»، وردَّه النويري في شرحه حيث قال: «صفة اسم الله لا بدل». (ينظر: الكشف ١٣١/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٣٦٣/٨ ـ ٣٦٤، واللباب ٢٤٠/١٤، وشرح النويري ٧٩/٥).

(٥) قوله: «كأنه محض الإضافة فتعرف المضاف»، قاله الزمخشري في الكشاف، ونقله في الدر المصون، وكذا صاحب اللباب، والبنَّا في الإتحاف. (ينظر: الكشاف ٢٤٦/٤، والدر المصون ٣٦٤/٨، واللباب ٢٥٠/١٤، والإتحاف ٢٨٧/٢).

(٦) أي: لا خلاف بين قراءة الرفع، وقراءة الجر، حال الوصل وحال الابتداء، =

يعقوب كما بينه بقوله: (وَابْتَدِ) به مرفوعاً إذا وقفت على: ﴿يَصِفُونَ﴾.

للمرموز إليه بغين: (غَوْثَ[1] الْخُلْفِ)؛ أي: رويس بخلفه حينئذ.

فمن طريق الجوهري، وابن مقسم، عن التمّار، عنه: الرفع في الابتداء فقط[2].

وكذا من طريق أبي العلاء [٤٦٥] والكازريني، كلاهما، عن النخاس، عنه.

وأمَّا باقي الطرق عن رويس: فالجر في الحالين[3].

وهذا ثاني المواضع التي اخْتُلِفَ بين الوصل والابتداء لرويس[4].

= فمن قرأ بالرفع قرأه ـ كذلك ـ وصلاً وابتداءً، ومن قرأ بالجر قرأه ـ كذلك ـ وصلاً وابتداءً، إلا ما ذكره الشارح من التفصيل لرويس عن يعقوب.

(١) وقوله: (غَوْثَ)، مصدر غاثَ، والغوث؛ النصرة، والإعانة، وتفريج الكربات وقضاء الحاجات.

(٢) وهو المنصوص عليه له في المبهج، وكتب ابن مهران، والتذكرة، وكثير من كتب العراقيين والمصريين، وقراءة رويس بالضم في هذا الحرف ـ حال الابتداء ـ؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٢٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٦)).

(٣) من غير اعتبار وقف ولا ابتداء، وهو الذي في المستنير، والكامل، وغاية الحافظ أبي العلاء، وخصصه أبو العز في إرشاديه بغير القاضي أبي العلاء، والواسطي. (ينظر: النشر ٣٢٩/٢).

(٤) قال أبو الحسن شريح في كتابه الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٥٦): «الأحسن مع الجر الوصل، إذ هو بدل مما قبله، فالوقف دونه ليس بحسن، وأما الرفع فعلى القطع، وهو ابتداء، وما بعده الخبر، والوقف على ما قبله حسن جيد، فاختار يعقوب في قراءته الأحسن من الوجهين، فاعلمه».
وما تقرر من القراءة في هذا الحرف لرويس؛ له في القرآن ثلاثة مواضع على شاكلته؛ هذا ثانيها، وقد سبق أوَّلُها عند قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢]، فقرأه بالرفع في هاء الجلالة: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى﴾؛ حال الابتداء به فقط، وإذا وصله بـ﴿ٱلْحَمِيدِ﴾؛ قرأه بالجر، ويأتي ثالثها: عند قوله تبارك وتعالى: ﴿إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ۝٢٤ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ﴾ [عبس: ٢٤ ـ ٢٥]؛ حيث قرأه: بفتح همزة: ﴿أَنَّا﴾ في الوصل بما قبل، وإذا ابتدأ بـ﴿أَنَّا﴾ كسرها، وقد حصرها الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في أول مواضعها في سورة إبراهيم.

٨٠٦ ـ ....وَافْتَحْ وَامْدُدَا

٨٠٧ ـ مُحَرِّكًا شِقْوَتُنَا: شَفَا.......... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا [غَلَبَتْ][(١)] عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [١٠٦].

فـ(**ـافْتَحْ وَامْدُدَا**) (**مُحَرِّكًا** ﴿**شِقْوَتُنَا**﴾)؛ أي: اقرأه: ﴿**شَقَاوَتُنَا**﴾؛ بفتح الشين والقاف معاً، وألف بعدها وقبل الواو.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بكسر الشين، وسكون القاف بلا ألف بعدها، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وهما مصدران[(٢)] بمعنى؛ وهو: سوء العاقبة، أو الهوى وقضاء اللذات؛ لأنه يؤدي إلى الشقاوة، اطلق اسم [المسبب][(٣)] على السبب[(٤)].

٨٠٧ ـ ....وَضُـمْ كَسْرَكَ[(٥)] سِخْرِيًّا[(٦)]، كَـ:صَادَ[(٧)]: ثَابَ أُمْ

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) فالشِقْوة؛ كالفِطْنة، والرِدَّة، والشَّقاوة؛ كالسَّعَادة، والقَسَاوة، والقصر لأكثر الحجاز، وقد اتفقت المصاحف على كتابة (شقوتنا) بغير ألف بعد القاف. (ينظر: الكشف ٢/١٣١، والدر المصون ٨/٣٧٠، وشرح النويري ٥/٨٠، وشرح موسى جار الله ص (٢١١)).

(٣) في الأصل: (السبب)، والتصويب من الإتحاف حيث الكلام بنصه. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٨).

(٤) ينظر: الكشف ٢/١٣١، والدر المصون ٨/٣٧٠، واللباب ١٤/٣٦٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**كَسْرَكَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الراء: (**كَسْرُكَ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر السين: (**سِخْرِيًّا**)، وهو الذي في النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّ السين: (**سُخْرِيًّا**)، وهذا من المواضع التي خالف فيه شيخنا المحقق تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، منهجهما في ضبط المتن، ومنهجهما أنهما يضبطان الكلمة القرآنية المختلف فيها بعكس القيد المذكور في كلام الناظم، فكان حق هذا الموضع أن يضبطاه؛ بضم السين؛ وذلك عكس القيد المذكور في البيت وهو قوله: (**كَسْرَك**)، ولكنهما ضبطا هذا الموضع بكسر السين، ولعل العلة في ذلك أنهما أرادا بيان صحة المنهجين في ضبط المتن؛ منهج ضبط الكلمة بقيدها وبعكس قيدها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الدال: (**كَصَادَ**)، =

٨٠٨ ـ شَفَا........................... ....

[(وَ)][(١)] اخْتُلِفَ في: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [١١٠].

فـ(ـضُمْ) (كَسْرَكَ).

سين: ﴿سِخْرِيًّا﴾.

أي: اقرأه بضم السين.

(كَـ)ـحرف.

(صَادَ)؛ أي: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣][(٢)].

للمرموز إليهم بقوله: (ثَابَ[(٣)] أُمْ[(٤)]) (شَفَا)؛ أي: أبي جعفر، ونافع، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بكسر السين فيهما.

وهما بمعنى واحد[(٥)]، مصدر: (أسخر منه)؛ (استهزأ به)، و(سخره)؛ (استعبده)؛ لأنهم سخروهم في العمل، و(سخروا[(٦)] منهم)؛ (استهزءوا)[(٧)].

= وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالكسر مع التنوين: (**كَصَادٍ**)، والثالث: بكسر الصاد بلا تنوين: (**كَصَادِ**).

(١) قبل كلمة: (اختلف) يوجد مسح؛ فلعله مكان حرف الواو، ولهذا فقد أَثْبَتُّ الواو على ما جرت به عادة الشارح في قوله: «واختلف في»، عند بيانه لخلاف القراء في حرف من الحروف.

(٢) في الأصل بزيادة الواو: (واتخذناهم)، وهو خطأ وتصحيف للنص القرآني.

(٣) ومعنى (**ثَابَ**)؛ فعلٌ، بمعنى: رَجَع وعَاد، يقال: ثاب إلى ربه؛ إذا تاب ورجع، أو هو من الرجوع بعد الذهاب.

(٤) ومعنى قوله: (**أُمْ**)؛ الوالدة، ويطلق على الجدة، وتجمع على أُمَّات، وأُمَّهَات.

(٥) وهو قول الخليل، وسيبويه، والكسائي، وأبي زيد، وقال موسى جار الله: «ومعنى الضم والكسر واحد من غير فرق». (ينظر: الدر المصون ٨/٣٧٠، وشرح موسى جار الله ص (٢١١)).

(٦) في الأصل: (وسخرو)، والصواب ما أثبته.

(٧) ينظر: شرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٨/٣٧٠، واللباب ١٤/٢٦٥.

وقيل(١): المضموم؛ من العبودية، ومنه (السُّخْرَة)، والمكسور؛ من الاستهزاء، ومنه (السُّخْرُ)(٢).

والياء في: ﴿سِخْرِيًّا﴾(٣) للنسب؛ دلالة على قوة الفعل، فـ(ـالسُّخْرِيُّ) أقوى من (السُّخْر)(٤).

ولا خلاف بين العشرة في ضم حرف الزخرف(٥)؛ لأنه من (السُّخْرَة)(٦).

٨٠٨ ـ ....وَاكْسِرْ(٧) إِنَّهُمْ(٨)، وَقَالَ إِنْ قُـلْ: فِـي [رَفَـا](٩)..............

---

(١) ذكره في البحر المحيط، وعزاه إلى أبي عبيدة، والكسائي، والفراء، ويونس، ونقله موسى جار الله في شرح الطيبة. (ينظر: البحر المحيط ٦/٣٨٩ ـ ٣٩٠، وشرح النويري ٥/٨٠، وشرح موسى جار الله ص (٢١١)).

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٣١، وشرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٨/٣٧١.

(٣) و(سُخْرِيًّا) ـ أيضاً ـ. (ينظر: الدر المصون ٨/٣٧٢).

(٤) ذكره في البحر المحيط ونسبه للزمخشري، وأشار إليه في الدر المصون ثم قال: «قال معناه الزمخشريّ». (ينظر: البحر المحيط ٦/٣٨٩، والدر المصون ٨/٣٧٠، واللباب ١٤/٢٦٥).

(٥) أي: قوله الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [٣٢]، لكن ورد عن ابن محيصن ـ في الأربع الشواذ فوق العشرة ـ، والوليد بن مسلم، ومجاهد، وأصحاب عبدالله، وعمرو بن ميمون، وابن أبي ليلى، وابن السميفع: قراءته بالكسر. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٨، والفوائد المعتبرة ص (٣٠٨)، ومعجم القراءات ٨/٣٦٩).

(٦) لأن المراد به الاستخدام، لا من الهزء، وهو يُقَوِّي قول من فرَّق بينهما. (ينظر: الكشف ٢/١٣١، وشرح الهداية ص (٦٢٥)، والدر المصون ٨/٣٧١، والنشر ٢/٣٢٩، واللباب ١٤/٢٦٥).

(٧) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَاكْسِر**)، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت، بينما ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بضم الراء: (**وَكَسْرُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بفتح الراء: (**وَكَسْرَ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (**أَنَّهُمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الهمزة: (**إِنَّهُمْ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ كسر الهمزة، وفتحها، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٩) هذه اللفظة سقطت من المتن الذي على هامش الشرح وبقي منها حرف الراء، =

واخْـتُـلِـفَ فـي: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [١١١].

فـ(**كَسْرُ**).

همزة: ﴿أَنَّهُم﴾.

لحمزة، والكسائي، ـ كما سيأتي رمزهما[١] ـ.

على [الاستئناف][٢]، فثاني مفعولي: ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾ محذوف، أي: (الخير)، أو(النعيم)، أو نحوه[٣].

والباقون: بالفتح.

= وضُبطت في أصل الشرح؛ بالفاء المفتوحة ـ بلا تنوين ـ بعد الراء: (**رَفَا**)، وهي كذلك في شرح النويري ـ متناً وشرحاً ـ، وضُبطت في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ براء مفتوحة، ثم فاء مفتوحة منونة: (**رَفًا**)، وهي ـ على كلا الوجهين السابقين بالتنوين وعدمه ـ؛ فعلٌ؛ يقال رفا الشاب؛ إذا تزوج، ورَفَا الثوب؛ أصلحه بضم بعضه إلى بعض بالخياطة، ورَفَا جاره؛ سدَّ حاجته، ورَفَا بين القوم؛ أصلح بينهم، وضُبِطَتْ في نسخة الشيخ القاضي؛ بضم الراء، وتنوين القاف بالفتح: (**رُقًى**)، وهي جمع رقية؛ وهي الاستشفاء بالقرآن والأذكار الشرعية الصحيحة، وضُبطت في تحقيق الشيخ أيمن سويد؛ براء مكسورة، ثم فاء مفتوحة منونة: (**رِفًا**)، وأصله: رِفاء، فقُصِرَ للوقف، والرفاء الالتحام والاتفاق والكسوة والطمأنينة، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالقاف المفتوحة ـ بلا تنوين ـ بعد الراء المفتوحة، ثم ألف ممدودة: (**رَقَا**)، وهو بمعنى: صعد، ويمكن أن يكون فعلاً؛ من الرقية الشرعية، ومنه الراقي الذي يرقي الناس، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**رَفَا**)، (**رَفًا**)، (**رَقَا**)، (**رِفًا**)، (**رُقًى**). ووجدت في إحدى المتون المطبوعة ضبطها؛ بالقاف المفتوحة المنونة بعد الراء المفتوحة، ثم ألف ممدودة: (**رَقًا**).

(١) وذلك في الشطر الثاني من البيت نفسه؛ وهو قوله: «**فِي رَفَا**».

(٢) في الأصل: (الاستثناء)، وهو تصحيف، والتصويب ما أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٩).

(٣) ينظر: الكشف ٢/١٣٢، وشرح الهداية ص (٦٢٦)، والدر المصون ٨/٣٧٢، واللباب ١٢/٢٦٦.

مفعول ثان لـ﴿جَزَيْتُهُمُ﴾؛ أي: (فوزهم)، أو (لأنهم)[١]، أو (بأنهم)[٢].

[(وَ)][٣]اخْتُلِفَ في: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ۝١١٣ قَـٰلَ[٤] إِن لَّبِثْتُمْ﴾ [١١٣ ـ ١١٤].

فقرأ مكان: ﴿قَـٰلَ﴾ الماضي؛ ﴿قُلْ﴾؛ بصيغة الأمر[٥].

المرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي رَفَا**[٦])؛ أي: حمزة، والكسائي.

والباقون: بصيغة الماضي.

على الخبر[٧].

وتقدَّم: ﴿فَسَـٔلِ﴾ [١١٣][٨]؛ لابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه[٩].

---

(١) يعني: أو بتقدير: (لأنهم). (ينظر: الإتحاف ٢/٢٨٩).

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٣٢، وشرح الهداية ص (٦٢٥ ـ ٦٢٦)، والدر المصون ٨/٣٧٢، واللباب ١٢/٢٦٦.

(٣) قبل كلمة: (اختلف) يوجد مسح؛ فلعله مكان حرف الواو، ولهذا فقد أثبت الواو على ما جرت به عادة الشارح في قوله: (واختلف في)، عند بيانه لخلاف القراء في حرف من الحروف.

(٤) في الأصل: (وقال)، وذلك بزيادة حرف الواو، وهو خطأ في النص القرآني.

(٥) وعليه رسم المصاحف الكوفية. (ينظر: الكشف ٢/١٣٢، وشرح الهداية ص (٦٢٦)، والدر المصون ٨/٣٨٢، واللباب ١٢/٢٦٧).

(٦) وقوله: (**رَفَا**)؛ فعلٌ؛ يقال رفا الشاب؛ إذا تزوج، ورَفَا الثوب؛ أصلحه بضم بعضه إلى بعض بالخياطة، ورَفَا جاره؛ سدَّ حاجته، ورَفَا بين القوم؛ أصلح بينهم، وبكسر الراء: (**رِفَا**)؛ أصله: رِفاء، فقُصِرَ للوقف، والرفاء الالتحام والاتفاق والكسوة والطمأنينة.

(٧) ينظر: الكشف ٢/١٣٢، والدر المصون، ٨/٣٧٢ ـ ٣٧٣، واللباب ١٢/٢٦٧.

(٨) في الأصل: (فقل فاسأل)، ولا معنى لكلمة (فقل)، فهو خلط وسبق قلم.

(٩) قرأ بنقل حركة الهمز إلى السين وحذف الهمزة: ابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بغير نقل. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٢٨٩).

٨٠٨ ـ ....قُلْ كَمْ: هُمَا وَالْمَكِّ دِنْ

وَقَرَأَ: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [١١٢].

بصيغة الأمر[1] ـ كلفظه[2] ـ.

(هُمَا)؛ أي: حمزة، والكسائي.

(وَالْمَكِّ)؛ ابن كثير معهما.

وقرأه الباقون: بصيغة الماضي[3].

وهذا الحرف قبل: ﴿قَـٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ﴾ [١١٤] في القرآن، لكن أخَّرَه حسب ما تيسر له نظمه.

وتقدَّم إدغام: ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [١١٤]؛ لأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر[4].

قال ابن المصنف[5]: «وقوله: **(دِنْ)** ليس رمزاً، بل هو تتمة للبيت؛ لأن أصله قد ذكر؛ وهو **(الْمَكِّ)**، فلا يجمع بينه وبين [الرمز][6] في موضع واحد».

---

(١) وهو مرسوم بغير ألف في مصاحف الكوفة، ومرسوم بألف في مصاحف مكة، والمدينة، والشام، والبصرة، فوافق حمزة والكسائي رسم مصاحفهما، وخالفها عاصم أو وافقها على تقدير حذف الألف من الرسم وإرادتها، وخالف ابن كثير رسم مصحفه أو وافقه على تقدير حذف الألف وإرادتها، ووافق الباقون رسم مصاحفهم، قاله في الدر المصون. (ينظر: الكشف ١٣٢/٢، والدر المصون، ٣٧٢/٨ ـ ٣٧٣، واللباب ٢٦٧/١٢).

(٢) في الأصل: (كلفه)، وهو تصحيف.

(٣) على الخبر. (ينظر: الكشف ١٣٢/٢، والدر المصون ٣٧٣/٨، واللباب ٢٦٧/١٢).

(٤) أي: إدغام الثاء في التاء، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، ص (٥٠)، الأبيات رقم (٢٦٩ ـ ٢٧٠)، والنشر ١٦/٢، والإتحاف ٢٨٩/٢).

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٤).

(٦) هذه الكلمة سقطت من الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض، وقد أثبتها من شرح ابن الناظم ـ حيث نقل الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٤)).

وتقدَّم أن أهل شفا ويعقوب قرؤوا: ﴿لَا تُرْجَعُونَ﴾ [١١٥]؛ بالبناء للفاعل[١].

وفي السورة مضافةٌ واحدة[٢]:

﴿لَعَلِّيَ أَعْمَلُ﴾ [١٠٠].

سكنها: الكوفيون، ويعقوب.

وستُّ زوائد[٣]:

﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾ معًا[٤].

﴿فَاتَّقُونِ﴾ [٥٢].

﴿أَن يَحْضُرُونِ﴾ [٩٨].

﴿ارْجِعُونِ﴾ [٩٩].

﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [١٠٨].

اثبتهنَّ يعقوب ـ وحده ـ: في الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٥].



(١) فقرأ يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٣٧)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٢٨٩).

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٣٠.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٣٠.

(٤) الآيتين: [٢٦، ٣٩].

(٥) ينظر: النشر ٣٢٨ ـ ٣٣٠، وتقريب النشر ص (١٤٧ ـ ١٤٨)، وشرح النويري (٥/٧٤ ـ ٨١)، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٢ ـ ٢٨٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٨/أ ـ ١١٨/ب)، والإتحاف ٢/٢٨١ ـ ٢٩٠.

سُوْرَةُ النُّورِ وَالْفُرْقَانِ

لا خلاف بين العشرة من طرق النظم على رفع: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [١][(١)]؛ على أنه مبتدأ محذوف، أي: هذه السورة.

ونقل همزة: ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾ [١][(٢)]، إلى التنوين[(٣)]: ورش[(٤)]، كحمزة وقفاً، مع السكت وعدمه، وقد وردا[(٥)] عن ابن ذكوان، وحفص، وإدريس، على ما تقدم في الأصول[(٦)].

٨٠٩ ـ ثَقِّلْ[(٧)] فَرَضْنَا: حَبْرُ............ ....

و(**ثَقِّلْ**)؛ أي: اقرأ بتشديد.

---

(١) وقُرِئَ بالنصب فيها في الشواذ، وهي قراءة: عمر بن عبدالعزيز، ومجاهد، وعيسى بن عمر الثقفي البصري، وابن محيصن، وغيرهم؛ على إضمار فعل؛ أي: (أتل سورة)، أو (دونك سورة)؛ فنُصِبَ على الإغراء. (ينظر: البحر المحيط ٣٩٢/٦، والدر المصون ٣٧٨/٨، واللباب ٢٧٥/١٤ ومعجم القراءات ٢٢١/٦).

(٢) في الأصل بزيادة (أنا): (إنا أنزلناها)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٣) أي: التنوين في: ﴿سُورَةٌ﴾.

(٤) ينظر: طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٢٩)، والإتحاف ٢٩١/٢.

(٥) أي: السكت وعدمه. (ينظر: طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٧ ـ ٢٣٨)، والإتحاف ٢٩١/٢).

(٦) ينظر: الإتحاف ٢٩١/٢.

(٧) تصحفت الثاء في المتن الذي على هامش الشرح إلى نون: (**نقل**)، واختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء، وكسر القاف مع التشديد، وسكون اللام؛ على الأمر: (**ثَقِّلْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بجر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام: (**ثِقْلُ**) وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله.

راء: ﴿وَفَرَضْنَـٰهَا﴾ [١].

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**حَبْرُ**)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو.

للمبالغة[١]، والإشعار بكثرة ما فيها من الأحكام المحضة[٢] بها؛ كالزنى، والقذف، واللعان، والاستئذان، وغض الطرف، والكتابة، وغير ذلك[٣].

والباقون: بتخفيفها.

على معنى: جعلناها[٤] واجبة مقطوعاً بها[٥].

وتقدَّم تخفيف: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١]، لأهل صحب[٦].

٨٠٩ - ....رَأْفَـةٌ: هُـدَى[٧] خُلْفٍ[٨] زَكَا حَرِّكْ. وَحَرِّكْ وَامْدُدَا

---

(١) في الأصل كتبت بواو العطف: (وللمبالغة)، والصواب حذف الواو، كما في الإتحاف؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢٩١/٢).

(٢) هكذا رُسِمَتْ في الأصل: (المحضة)، ولعل المراد الأحكام المختصة بهذه السورة ـ سورة النور ـ؛ من حيث إنها لاتوجد في سورة غيرها.

(٣) وقيل: إن التشديد يفيد المبالغة والدوام، وعليه فيكون المعنى؛ أي: فرضناها عليكم وعلى من بعدكم إلى قيام الساعة. (ينظر: الكشف ١٣٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون، ٣٧٩/٨، واللباب ٢٧٦/١٤).

(٤) في الأصل: (جعلنا)، والتصويب من الإتحاف حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٢٩١/٢).

(٥) أو يكون المعنى: «قدَّرنا آياتها وكلماتها وجعلناها على مقدار محدود، فإن عدد الآيات في كل سورة، وعدد الكلمات في كل آية معين محدود على سبيل التوقيف»، قاله موسى جار الله. (وينظر: الكشف ١٣٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٣٧٩/٨، واللباب ٢٧٦/١٤، وشرح موسى جار الله ص (٢١٣)).

(٦) وشدَّدها غيرهم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٤)، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ٢٩١/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، مع ضمِّ الهاء: (**هُدَى**)، والثاني: بالألف الممدودة، مع فتح الهاء: (**هَدَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة، مع فتح الهاء: (**هَدَى**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، والثاني: بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

٨١٠ ـ خُلْفَ[١] الْحَدِيدِ: زِنْ........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿رَأْفَةٌ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [٢].

فقرأه ابن كثير: بفتح الهمزة؛ لكن بخلاف من أحد راوييه.

ولذا رمز إليهما بقوله: **(هُدَى[٢])** **(خُلْفٍ زَكَا[٣] حَرِّكْ)**؛ أي: اقرأه بفتح الهمزة ـ كما هو مطلق الحركة ـ؛ للبزي بخلاف عنه.

فالفتح للبزي: من طريق أبي ربيعة[٤].

والإسكان: من طريق أبن الحباب[٥].

وبه **قرأ الباقون.**

(وَحَرِّكْ وَامْدُدَا) **(خُلْفَ الْحَدِيْدِ)**؛ أي: اقرأ: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ في سورة الحديد[٦].

بفتح الهمزة، ومدِّها.

بخلاف فيه عن المرموز إليه بزاي: **(زِنْ)**؛ أي: قنبل **[٤٦٧]** وحده.

بوزن: (رءَافَة)[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الفاء: **(خُلْفُ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الفاء: **(خُلْفَ)**.

(٢) وقوله: **(هُدَى)** ـ بضم الهاء ـ؛ اسم؛ ويعني: الرشد، والصلاح، والفلاح، وهي بفتح الهاء: **(هَدَى)**؛ فعلٌ؛ بمعنى: أرشد ودلَّ؛ وضده؛ أضلَّ وأغوى.

(٣) ضُبطت في الأصل؛ بالراء المهملة: **(رَكا)**، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٣٠.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٣٠.

(٦) الآية: [٢٧].

(٧) و(كرامة). (ينظر: النشر ٢/٣٣٠، وشرح النويري ٥/٨٣، والإتحاف ٢/٢٩٢، وشرح موسى جار الله ص (٢١٣)).

والوجه الآخر له: الإسكان.

وهو من طريق: ابن مجاهد، عنه[١].

والأول من طريق: ابن شنبوذ، عن أصحابه، عنه[٢].

وبالإسكان: **قرأ الباقون** ـ منهم البزي[٣] ـ.

قال في الإتحاف[٤]: «وكلها لغات في مصادر (رَأَفَ)[٥]، (يَرْؤُف)»[٦].

وكلٌّ من أسكن: على أصله في إبدالها ألفاً[٧].

وتقدَّم كسر صاد: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ للكسائي[٨].

---

(١) قال العلامة السمنودي في (البدر المنير)، ص (٥٣٠)، البيت رقم (٧٧١):

وَرَأْفَةٌ الإِسْكَانُ لِابْنِ مُجَاهِدٍ ... بِتِلْكَ وَذِي لِابْنِ الْحُبَابِ تَحَصَّلَا

ومعنى البيت: قرأ قنبل من طريق ابن مجاهد عنه بالإسكان بـ(تلك)؛ أي: في موضع سورة الحديد، بينما قرأ البزي من رواية ابن الحباب عنه بالإسكان بـ(ذِي)؛ أي: في موضع سورة النور، واتفقت بقية الطرق عن البزي وقنبل بالقراءة بالتحريك في الموضعين. (ينظر: النشر ٣٣٠/٢، وجامع الخيرات ص (٥٣٠)).

(٢) وقراءة قنبل بوجه تحريك الهمزة مع مدِّها مقدار حركتين في هذا الحرف من هذا الطريق؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٣٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٦)).

(٣) وقراءة البزي بوجه الإسكان في هذا الحرف؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٣٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٦)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٩٢/٢.

(٥) في الأصل: (رؤف)، وما أثبته مرسوم في الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٢٩٢/٢، وشرح النويري ٨٣/٥).

(٦) فهي لغات مختلفة من لغات العرب لكن من غير فرق في المعنى. (ينظر: الكشف ١٣٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والنشر ٣٣٠/٢، والدر المصون ٣٨٠/٨).

(٧) فأبدلها: الأصبهاني، وأبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر وحمزة وقفاً. (ينظر: النشر ٣٣٠/٢، والإتحاف ٢٩٢/٢).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦١)، والنشر ٢٤٩/٢، والإتحاف ٢٩٢/٢.

٨١٠ ـ ....وَأُولَــى أَرْبَــعُ: صَحْبٌ[(١)] ....

(وَ)قَرَأَ برفع: **(أُولَى ﴿أَرْبَعُ﴾)**؛ أي عين: ﴿أَرْبَعُ﴾ في المحلة الأولى.

وهي: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ﴾ [٦].

المرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

على أنّه: خبر المبتدأ[(٢)].

وقرأ الباقون: بنصبها.

على المصدر، وحينئذ: ﴿شَهَٰدَةٌ﴾ محذوف الخبر، أي: (فعليه شهادة)[(٣)].

ولا خلاف في نصب: ﴿أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ﴾ [٨]، وهي الثانية[(٤)].

٨١٠ ـ ....وَخَامِسَةَ[(٥)] الْاخْرَى فَارْفَعُوا:

---

(١) أصاب الصاد مسح وطمس في المتن الذي على هامش الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: **(صَحْبٌ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الباء بلا تنوين: **(صَحْبُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) ينظر: الكشف ١٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٣٨٥/٨.

(٣) ينظر: الكشف ١٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٣٨٦/٨.

(٤) وذلك للتصريح بالعامل فيه وهو الفعل. (ينظر: الدر المصون ٣٨٦/٨، واللباب ٣٠٨/١٤، والإتحاف ٢٩٣/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: **(وَخَامِسَةَ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع التاء: **(وَخَامِسَةُ)**، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبِطَتْ في نسخة رضوان العقبي: «**(وَخَامِسَتُهُ)**، ولا يستقيم.

٨١١ ـ **لَا**[١] **حَفْصُ**[٢] ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: (﴿خَامِسَةَ﴾ الْاخْرَى).

وهي: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ[٣] مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [٩].

(فَارْفَعُوا)؛ أي: اقرؤوه بالرفع لكل القراء العشرة.

(لَا)؛ أي: غير.

(حَفْصُ) عن عاصم.

على الابتداء، خبره ما بعده[٤].

وأمّا حفص فقرأه: بالنصب.

عطفاً على: ﴿أَرْبَعَ﴾ قبلها، أو مفعولاً مطلقاً؛ [أي: ويشهد الشهادة الخامسة[٥].

وأمَّا الأولى؛ وهي: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ[٦]][٧] أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [٧]، فلا خلاف في رفعها[٨].

---

(١) أصاب هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح.

(٢) أصاب حرف الحاء مسح فلم يظهر في رسم الكتابة، وتصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**حفض**).

(٣) في الأصل: (كانت)، وهو خطأ وتحريف في النص القرآني.

(٤) ينظر: الكشف ١٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٣٨٦/٨، واللباب ٣٠٩/١٤.

(٥) ينظر: الكشف ١٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٧)، والدر المصون ٣٨٦/٨، واللباب ٣٠٩/١٤.

(٦) في الأصل رسمت مجردة من الواو: (الخامسة)، وقد أثبتها مجردة من واو العطف.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٨) ينظر: الدر المصون، ٣٨٦/٨، واللباب ٣٠٩/١٤.

٨١١ ـ ....أَنْ خَفِّفْ مَعًا، لَعْنَةُ[١]: ظَنْ إِذْ[٢]. غَضَبُ: الْحَضْرَمِ[٣]. وَالضَّادَ اكْسِرَنْ
٨١٢ ـ وَاللهِ[٤] رَفْعُ الْخَفْضِ: أَصْلٌ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَن﴾[٥].

فـ(**ـخَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان النون مخففة.

(**مَعًا**)؛ أي:

﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [٧][٦].

و﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [٩].

و﴿لَعْنَةُ﴾[٧]؛ بالرفع.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ظَنْ**[٨]) (**إِذْ**[٩])؛ أي: يعقوب، ونافع.

---

(١) تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (لغته).

(٢) هذه الكلمة ساقطة من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح، وقد ضُبطت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية): (**إِنْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**إذ**).

(٣) ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات ياء النسبة بعد الميم: (**الْحَضْرَمِي**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسيّ هنا؛ بحذف ياء النسبة: (**الْحَضْرَمِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) أصاب الواو ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ طمس ومسح، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الهاء على وجهين؛ الأول: بضم الهاء: (**وَاللهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بجر الهاء من الاسم المعظم: (**وَاللهِ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) من الآيتين: [٧]، و[٩]، كما سيأتي بيان ذلك لاحقاً.

(٦) في الأصل رُسِمَتْ الآية بزيادة: (أن لعنة الله إن كان من الكان من الكاذبين)، وهو تحريف وخطأ.

(٧) وعُلِمَ الرفع فيها من الإطلاق. (ينظر: شرح النويري ٥/٨٤).

(٨) وقوله: (**ظَنْ**)؛ فعلٌ ماض؛ والظنُّ؛ إدراك الذهنُ الشيءَ مع ترجيحه، وقد يكون مع اليقين وقد يكون بغير يقين.

(٩) وقوله: (**إِذْ**)؛ كلمة تدل على ما مضى من الزمان، وهو اسم مبنيٌّ على السكون، ويضاف للجملة الواقعة بعده؛ سواء كانت إسمية أو فعلية.

وقرأ: ﴿غَضَبُ﴾؛ بالرفع.

ليعقوب (**الْحَضْرَمِيْ**) وحده.

(**وَالضَّادَ اكْسِرَنْ**)؛ أي: اقرأ بكسر ضاد: ﴿غَضِبَ﴾.

(**وَ﴿ٱللَّهِ﴾ رَفْعُ الْخَفْضِ**)؛ يعني: ورفع هاء لفظ الجلالة.

للإمام المرموز إليه بهمزة: (**أَصْلٌ**)[(١)]؛ أي: نافع وحده.

وإيضاحه[(٢)]:

أنَّه[(٣)] **قرأ**: بإسكان: ﴿أَن﴾ فيهما مخففة، و﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ﴾؛ برفع التاء، وجر [هاء][(٤)] الجلالة، و﴿أَن غَضِبَ ٱللَّهُ﴾؛ بكسر الضاد، وفتح الباء[(٥)]؛ فعلاً ماضياً، ورفع الجلالة؛ على الفاعلية، و﴿أَن﴾ هي المخففة، واسمها ضمير الشأن[(٦)] المقدر[(٧)].

[**وقرأ يعقوب**][(٨)]: بإسكان: ﴿أَن﴾ فيهما ـ أيضاً ـ، ورفع: ﴿لَعْنَةُ﴾،

---

(١) وقوله: (**أَصْلٌ**)؛ اسمٌ، وتأتي بمعنى؛ الأساس الذي يقام عليه، أول الشيء ومادته التي يتكون منها أصل الموضوع، كما أنها تأتي بمعنى: المنبت والمنشأ، والمماثل.

(٢) ينظر: الدر المصون، ٣٨٧/٨، والإتحاف ٢٩٢/٢ ـ ٢٩٣.

(٣) أي: نافع من روايتيه.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لمنع ما يوهمه المعنى بدونها.

(٥) قال النويري: «وأما فتح الباء له ـ أي لنافع ـ؛ فعُلِمَ من مفهوم نصه ليعقوب على رفعها بقوله: (**غَضَبُ الْحَضْرَمِ**)، ففهم ليعقوب الرفع من الإطلاق، ولغيره الفتح، وبقية قيود قراءة يعقوب من مفهوم قراءة نافع». (ينظر: شرح النويري ٨٥/٥).

(٦) بعد قوله: (ضمير الشأن)، جاءت بعدها كلمة: (إن)، غير واضحة المعنى، وقد أثبت الكلام بحذفها، كما في الإتحاف ـ حيث الكلام بنصه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢٩٢/٢).

(٧) ينظر لتوجيه قراءة نافع: الكشف ١٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٨٧/٨، واللباب ٣١٠/١٤.

(٨) في الأصل: (وقرأ الباقون) ولعله سبق قلم أو سهو، لأن ما ذكره بعد ذلك لا يكون إلا قراءة يعقوب الحضرمي، لاسيما أنه ذكر بعد قراءته قراءة الباقين.

وجر الجلالة، و﴿غَضَبُ﴾؛ بفتح [٤٦٨] الضاد، ورفع الباء، وجر هاء الجلالة[١].

وعليها: فـ﴿غَضَبُ﴾؛ مبتدأ مضاف إلى فاعله، والظرف بعده خبره، وكذا: ﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ عندهما[٢]

والباقون: بتشديد: ﴿أَنَّ﴾ فيهما؛ على الأصل، ونصب: ﴿لَعْنَةَ﴾، و﴿غَضَبَ﴾؛ اسمها، مضافاً إلى الجلالة، والظرف بعدها خبر[٣].

٨١٢ ـ ....كِبْرَ[٤] ضُمْ   كَسْرًا: ظُبًى............................

واخْتُلِفَ في: ﴿كِبْرَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [١١].

فـ(**ضُمْ**) (**كَسْرَ**)[٥]؛ أي: اقرأه بضم الكاف.

للإمام المرموز إليه بظاء: (**ظُبًى**)؛ أي: يعقوب بكماله.

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «﴿أَن﴾ هذه هي المخففة من الثقيلة أُضْمِرَ فيها الحديث أو القصة، لا تخفف إلا على هذا، و﴿غَضَبُ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ جملة ابتداء وخبر؛ تفسير المضمر». (ينظر: لتوجيه قراءة يعقوب: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٤ ـ ٦٥)).

(٢) أي: عند نافع ويعقوب.

(٣) ينظر لتوجيه قراءة الباقين ـ غير نافع ويعقوب ـ: الكشف ١٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٨٧/٨.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الكاف، وفتح الراء: (**كِبْرَ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الكاف، وفتح الراء: (**كُبْرَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثالث: بكسر الكاف، وضم الراء: (**كِبْرُ**).

(٥) ضُبِطت في أصل الشرح بلا ألف بعد الراء: (**كَسْر**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بإثبات الألف: (**كَسْرًا**).

قال في الإتحاف[1]: «وهي قراءة أبي رجاء، وسفيان الثوري، ويزيد، ورُوِيَت عن محبوب عن أبي عمرو».

والباقون: بكسرها.

وهما لغتان في مصدر (كَبُرَ الشيءُ)؛ عَظُم، لكن غَلَبَ المضموم في السِّنِّ والمكانة، وقيل: بالضم؛ (معظمُ الْإِفْكِ)، وبالكسر؛ (البُداءَةُ به)[2]، أو (الإثمُ)[3].

وتقدَّم الكلام على:

﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾ [١٥][4].

و﴿رَءُوفٌ﴾ [٢٠][5]

٨١٢ - ....وَيَتَأَلَّ: خَافَ ذَمْ[6]

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٣، ونَصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود في النشر ٢/٣٣١ وزاد فيه: «وحميد بن قيس، وعمرة بنت عبدالرحمٰن»، وهي أيضاً قراءة: الحسن، والزهري، ويعقوب، وأبو رجاء، ومجاهد، وأبو البرهسم، والأعمش، وابن أبي عبلة، والزعفراني، وابن مقسم، وسورة عن الكسائي، وأبو رزين، وعكرمة، ذكره في البحر المحيط ٦/٤٠٢.

(٢) في الأصل: (البدأة به).

(٣) ويقال: تولى كُبْر الأمر وعُظْمَه؛ إذا تولى أكثره، فمعنى الآية الكريمة: والذي تولى معظم الإفك بابتدائه والخوض فيه وبإشاعته. (ينظر: البحر المحيط ٦/٤٠٢، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٦)، والدر المصون، ٨/٣٨٩).

(٤) أدغم ذال (إذ) في التاء من قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾؛ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل ذال إذ)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٢/٣، والإتحاف ٢/٢٩٢).

(٥) قرأه بالقصر: أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وفيه تثليث البدل للأزرق عن ورش. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧٦ - ٤٧٧)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٢٩٤).

(٦) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (دَمْ)، وهو تصحيف موهم، وأزال الإيهام حيث ضبطها في أصل الشرح - كضبط الجماعة: (ذَمْ).

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾ [٢٢].

فقرأه: ﴿**وَلَا يَتَأَلَّ**﴾؛ بهمزة مفتوحة بين اللام والتاء، وتشديد اللام، وفتحها.

الإمام أبو جعفر، لكن لدفع الحشو رمز المصنف إلى راوييه بقوله: **(خَافَ**[١] **ذَمْ**[٢]**)**؛ أي: عيسى بن وردان، وسليمان بن جماز[٣].

قال في الإتحاف[٤]: «على وزن: (يَتَفَعَّل)؛ مضارع (تَأَلَّى)؛ بمعنى: (حَلَفَ)».

والباقون: بهمزة ساكنة بين الياء والتاء، وكسر اللام مخففة.

من (أَلَوْتُ)؛ بمعنى: (قَصَّرْتُ)، أو مضارع: (إئتلى)، (افتعل)؛ من (الأَلِيَّة)؛ وهي (الحَلْف)، فالقراءتان حينئذ على معنى[٥].

وكلٌّ على أصله في إبدال همزته[٦].

٨١٣ ـ يَشْهَدُ: رُدْ فَتًى.................. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَشْهَدُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَوْمَ يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ. . .الخ﴾ [٢٤].

---

(١) ومعنى قوله: **(خَافَ)**؛ فعلٌ؛ من الخوف، وهو: الاضطراب والفزع بسبب اقتراب مكروه أو توقعه.

(٢) ومعنى قوله: **(ذَمْ)**؛ نقيض المدح.

(٣) وهي قراءة: عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وزيد بن أسلم. (ينظر: البحر المحيط ٤٠٤/٦، والنشر ٣٣١/٢، وشرح النويري ٨٧/٥، والإتحاف ٢٩٥/٢).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢٩٥/٢.

(٥) وقد رُسِمَتْ في المصاحف؛ بياء، بعدها تاء، بعدها لام. (ينظر: البحر المحيط ٤٠٤/٦، والدر المصون ٣٩٣/٨ ـ ٣٩٤).

(٦) فأبدل الهمزة الساكنة: ورش من طريقيه، وأبو عمرو بخلف عنه. (ينظر: الإتحاف ٢٩٥/٢).

فقرأه بالياء التحتية[1] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (رُدْ فَتًى)؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بالتاء الفوقية[2].

وتوجيه القراءتين جليّ.

وتقدَّم حكم:

هاء وميم: ﴿يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ﴾ [٢٥][3].

وباء: ﴿بُيُوتًا﴾ [٢٧][4].

وجيم: ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ [٢٤]؛ ضمًّا، وكسراً[5].

٨١٣ ـ ....وَغَيْرِ[6] انْصِبْ: صَبَا كَـمْ ثَـابَ..............................

(١) للتفريق بين المؤنث وهو (الألسنة) وبين فعله، ولأن التأنيث غير حقيقي، ولأن الواحد من الألسنة مذكر. (ينظر: الكشف ١٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٩٥/٨).

(٢) اعتباراً للفظ، وذلك لتأنيث لفظ الجمع في: (ألسنة). (ينظر: الكشف ١٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٩٥/٨).

(٣) قرأ حمزة، والكسائي وخلف: بضم الهاء والميم ـ وصلاً ـ، وقرأ أبو عمرو، ويعقوب: بكسر الهاء والميم ـ وصلاً ـ، وقرأ الباقون: بكسر الهاء وضم الميم ـ وصلاً ـ، وأما وقفاً: فقرأ الجميع: بإسكان الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (٢٦٩ ـ ٢٧٠)، والنشر ٢٧٤/١).

(٤) ضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢).

(٥) قرأ بكسر الجيم: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة ـ بخلفه ـ، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الراء: (**غَيْرِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بنصب الراء: (**غَيْرَ**)، =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿غَيْرِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾ [٣١].

فـ**(ـانْصِبْ)**؛ أي: اقرأه بنصب الراء.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(صَبَا**[١]**)** **(كَمْ ثَابَ**[٢]**)**؛ أي: شعبة، وابن عامر، وأبي جعفر.

على الاستثناء[٣].

والباقون: بالجر.

نعتاً[٤]، أو بدلاً، أو بياناً[٥].

وتقدَّم:

ضم هاء: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١]؛ وصلاً **[٤٦٩]** لابن عامر[٦]،

= وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: بضمِّ الراء: (**غَيْرُ**)، وهو الذي في شرح ابن الناظم بتحقيقه، والهادي، ونسخة الضباع، وفيه نظر؛ لأن خلاف القراء في هذا الحرف دائر بين فتح الراء وكسرها، وأما ضم الراء فلم يقرأ به أحد من القراء. ولم تشكل الراء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١) و(**صَبَا**)؛ ريح مهبها الْمُسْتَوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار.

(٢) وقوله: (**ثَابَ**)؛ فعلٌ، بمعنى: رَجَع وعَاد، يقال: ثاب إلى ربه؛ إذا تاب ورجع، فهو من الرجوع بعد الذهاب.

(٣) ويجوز نصبه على الحال. (ينظر: الكشف ١٣٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٩٨/٨).

(٤) وهو اختيار الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة، ثم قال بعد ذلك: «وجاز نعت (التابعين) بـ(غير)، و(التابعين) معرفة، و(غير) نكرة؛ لأن (التابعين) معرفة في حكم اللفظ غير معين وغير محدود من حيث المعنى». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٤)).

(٥) ينظر: الكشف ١٣٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٨)، والدر المصون ٣٩٨/٨.

(٦) لأن الألف لما حُذِفت للساكنين استحقت الفتحة على حرف خفي، فضُمَّت الهاء؛ اتباعاً للياء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢).

ووقف أبي عمرو، والكسائي، ويعقوب؛ عليها: بالألف؛ على الأصل[1]، وغيرهم: بالحذف؛ على الرسم[2].

وتقدَّم ـ أيضاً ـ:

﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [٣٣]، مستوفى[3].

و﴿مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ معاً[4].

٨١٣ ـ ....دُرِّيٌّ اكْسِرِ الضَّمَّ: رُبَا[5]

٨١٤ ـ حُزْ[6]. وَامْدُدِ اهْمِزْ: صِفْ رِضًا حُطْ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿دُرِّيٌّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [٣٥].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٢٩٦/٢.

(٣) فسهل الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وسهل الثانية: ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس، ـ بخلف عنهما ـ، والوجه الثاني للأزرق: إبدالها ياء ساكنة مع المد للساكنين، وهو ثان لقنبل أيضاً، والوجه الثالث: للأزرق إبدالها ياء خفيفة الكسر، وقرأ أبو عمرو، والوجه الثالث لقنبل، والوجه الثاني لرويس: بإسقاط الأولى مع المد والقصر، وقرأ الباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٣/٢ ـ ٣٨٦، والإتحاف ٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧).

(٤) الآيتين: [٣٤، ٤٦]، فقرأهما بفتح الياء: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأهما الباقون: بكسر الياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٠)، والنشر ٢٤٨/٢ ـ ٢٤٩، والإتحاف ٢٩٧/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (رُبَا)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بنصب الراء: (رَبَا)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) أصاب الحاء ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ طمس ومسح.

فـ(**ـاكْسِرِ الضَّمَّ**)؛ أي: اقرأه بكسر الدال.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**رُبَا**[١] **حُزْ**[٢])؛ أي: الكسائي، وأبي عمرو.

(**وَامْدُد**).

و(**اهْمِزْ**).

أي: اقرأه بالمد، والهمز.

للمرموز إليهم بقوله: (**صِفْ رِضًا حُطْ**[٣])؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وأبي عمرو.

فصار[٤]:

١ ـ **أبو عمرو، والكسائي**: بكسر الدال والراء[٥]، وياء ساكنة بعدها همزة[٦]؛ فيكون من قبيل المد المتصل.

وهو بناءٌ كثيرٌ في الأسماء، نحو: (سِكِّين)، وفي الأوصاف، نحو: [سِكِّير][٧]؛ للمبالغة[٨].

---

(١) ومعنى قوله: (**رُبَا**)؛ بالألف المقصورة؛ جمع ريبة، وهي موضع الشك والتهمة والظن، أو جمع ربوة؛ وهي ما ارتفع من الأرض.

(٢) وقوله: (**حُزْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ: حاز، يحوز، يقال: حاز على الشيء؛ ضمَّه وملكه وصار في حوزته.

(٣) ومعنى قوله: (**حُطْ**)؛ فعل أمر مِنْ: حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

(٤) فصار في هذا الحرف ثلاثة قراءات؛ قال موسى جار الله: «وكلُّ هذه الوجوه الثلاثة في قراءة الحرف متقاربة من حيث معانيها، متساوية من جهة عربيتها، يُشْكِلُ ترجيح بعضها على البعض». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٥)).

(٥) مشددة.

(٦) ممدودة، فتكون على وزن: (صديق)، و(بطيخ)، و(مريخ). (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٥)).

(٧) في الأصل كُتِبَ حرفان لا معنى لهما: (سا) ثم بعده فراغ، وما أثبته ما بين القوسين من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٢٩٨/٢).

(٨) ينظر: الكشف ١٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٩)، والدر المصون، ٤٠٥/٨.

٢ ـ **وحمزة، وشعبة**: كذلك، إلا أنهما يضمَّان الدال.

من (الدَّرْءِ)؛ بمعنى: (الدَّفِع)، أي: (يدفع بعضُها بعضاً)، أو (يَدْفَعُ ضوءُها خَفاءَها)، ووزنه (فُعيِّل)[١]؛ بضم الفاء[٢].

٣ ـ **والباقون وهم؛ الحرميون، وابن عامر، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وحفص**: بضم الدال، وبعد الراء ياء مشددة، بلا همز[٣].

نسبة إلى الدُّر؛ لضيائها[٤].

ويوقف عليه[٥] لحمزة: بإبدال الهمز ياءً، وإدغامه في الياء، وتجوز الإشارة: بالروم، والإشمام[٦].

٨١٤ ـ ....وَافْـتَـحُـوا لِشُعْبَةٍ[٧] وَالشَّامِ (بَا): يُسَبِّحُ[٨]

واخْتُلِفَ في: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [٣٦ ـ ٣٧].

فـ(**ـافْتَحُوا**).

---

(١) في الأصل: (فعل)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف، والدر المصون، وغيرهما. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٨، والدر المصون ٨/٤٠٦).

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٣٨، وشرح الهداية ص (٦٢٩)، والدر المصون، ٨/٤٠٦.

(٣) ولا ياء.

(٤) في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وشرح النويري، وشرح الهداية: (لصفائها)، وفي الكشف عن وجوه القراءات: (لفرط ضيائه). (ينظر: الكشف ٢/١٣٨، وشرح الهداية ص (٦٢٩)، والدر المصون ٨/٤٠٦).

(٥) اضطراراً أو اختباراً؛ لأنه ليس بمحل وقف.

(٦) فهي ثلاثة أوجه جائزة. (ينظر: النشر ١/٤٧٥ والإتحاف ٢/٢٩٧، وغيث النفع ص (٣٠٣)).

(٧) أصاب اللام في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء مع التشديد؛ على البناء للفاعل: (**يُسَبِّحُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الباء مع التشديد؛ على البناء للمفعول: (**يُسَبَّحُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ فتح الباء وكسرها.

(لِشُعْبَةٍ).

(وَالشَّامِ)؛ ابن عامر.

("بَا" ﴿يُسَبِّحُ﴾).

على البناء للمفعول، فالنائب عن الفاعل: ﴿لَهُۥ﴾ هو أولى من الأخيرين، وحينئذ فـ﴿رِجَالٌ﴾ مرفوع بمضمر، وكأنه جواب سؤال تقديره: (مَنْ سبَّحَهُ[١] فقيل: (رجال)، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: (المُسَبِّحُ رجال)[٢].

والوقف في هذه القراءة على: ﴿**الْأَصَالِ**﴾[٣].

والباقون: [بكسر][٤] الباء.

مبنياً للفاعل، وهو: ﴿رِجَالٌ﴾[٥].

وحينئذ لا يوقف على: ﴿**الْأَصَالِ**﴾[٦].

---

(١) في شرح الهداية ص (٦٣٠)، والإتحاف ٢/٢٩٢: (مَنْ يسبحه).

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٣٩، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون، ٨/٤٠٩ ـ ٤١٠، واللباب ١٤/٣٩٣ ـ ٣٩٤.

(٣) ذكره مكي في الكشف، والسمين الحلبي في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، وهو في الإتحاف، وهو اختيار الساجاوندي في علله ص (٣٥٤)، وابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٩٨ حيث قال: «وحسن الوقف على: ﴿**الْأَصَالِ**﴾، وليس بتام»، وكذا اختاره النحاس في القطع والائتناف ص (٣٦٠)، والأشموني في منار الهدى ص (١٩٦)، وهذا على مذهب من لم يفرق في الوقف والابتداء بين ما كان رأس آية وبين ما لم يكن رأس آية، وإلا فإن الوقف على رؤوس الآي سنة منقولة، كما تقدم تحريره عند شرح المؤلف لمقدمة الطيبة. (ينظر: الكشف ٢/١٣٩، والدر المصون ٨/٤١٠، والإتحاف ٢/٢٩٩، واللباب ١٤/٣٩٤، والنشر ١/٢٢٦).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٢).

(٥) ينظر: الكشف ٢/١٣٩، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٨/٤١٠.

(٦) ذكره في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، وهو في الإتحاف، وهو اختيار ابن الأنباري، وعلَّلَه في إيضاحه ٢/٧٩٩ بقوله: «لإن ﴿يُسَبِّحُ﴾ فعل لـ﴿رِجَالٌ﴾، =

٨١٥ ـ يُوقَدُ[(١)] أَنِّثْ: صُحْبَةٌ[(٢)]. تَفَعَّلَا: حَقٌّ[(٣)] ثَنًا[(٤)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [٣٥].

فـ**(ـأَنِّثْ)**؛ أي: اقرأه بالتاء الفوقية مضمومة، وإسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال[(٥)]؛ على التأنيث.

للمرموز إليهم بقوله: **(صُحْبَةٌ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة عن عاصم.

على أنه مضارع: (أُوقِدَت)[(٦)]، مبنياً للمفعول، ونائب الفاعل ضمير يعود على: (الزجاجة)، على حدِّ: (أوقدت القنديل)[(٧)].

واقرأه: ﴿**تَوَقَّدَ**﴾؛ بالتاء الفوقية مفتوحة، وفتح الواو والدال معاً، وتشديد القاف.

= والفعل مضطر إلى فاعله»، وقال به النحاس في القطع والائتناف ص (٣٦٠)، واختاره الأشموني في منار الوقف والابتداء ص (١٩٦). (ينظر: الدر المصون ٤١٠/٨، والإتحاف ٢٩٩/٢، واللباب ٣٩٤/١٤).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على التذكير: **(يُوقَدُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالتاء؛ على التأنيث: **(تُوقَدُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: **(صُحْبَةٌ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح التاء مع التنوين: **(صُحْبَةً)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم القاف مع التنوين: **(حَقٌّ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برفع القاف بلا تنوين: **(حَقُّ)**، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون منونة: **(ثَنًا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: **(ثَنَا)**.

(٥) أي: **(تُوْقَدُ)**.

(٦) في الدر المصون ٤٠٧/٨، واللباب ٣٨٥/١٤، والإتحاف ٢٩٨/٢: (أوقد).

(٧) ينظر: الكشف ١٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٢٩)، والدر المصون ٤٠٧/٨.

بوزن: **(تَفَعَّلَا)**؛ بألف الإطلاق[١].

للمرموز إليهم بقوله: **(حَقٌّ ثَنًا)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وأبي جعفر.

على أنه فعل ماض فيه ضمير يعود على (المصباح)[٢].

والباقون: ـ وهم؛ نافع، وابن عامر، وحفص ـ: [بياء من تحت مضمومة، مع إسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال[٣].

على التذكير؛ مبنياً للمفعول، مِنْ (أُوقِدَ)؛ أي: المصباح[٤]][٥].

فتلك ثلاث قراءات.

فإذا رُكِّبَتْ مع: ﴿دُرِّيٌّ﴾؛ تأتي قراءات[٦]:

١ ـ نافع، وابن عامر، وحفص؛ على قراءة[٧].

---

(١) لا ألف التثنية، فإن معنى قوله: (**تَفَعَّلَا**)؛ أي: قرأ على وزن (تَفَعَّلَ)؛ فالألف هنا للإطلاق، وليست بضمير التثنية، كما نبه عليه ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٩/ب)).

(٢) ينظر: الكشف ١٣٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤٠٧/٨.

(٣) أي: (**يُوْقَدُ**).

(٤) فذكَّر الفعل لتذكير (المصباح)، فحمل اللفظ على المعنى. (ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤٠٧/٨، واللباب ٣٨/١٤).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويبدو أنه سقط في الأصل، أو سهو قلم، وعلى كل حال فقد أثبته في أصل الشرح بدلاً من الهامش؛ لتمام المعنى، ومنع الالتباس، والتصويب من الإتحاف حيث كلام الشارح في خلاف القراء في هذا الحرف موجود بنصه فيه. (ينظر: الإتحاف ٢٩٨/٢).

(٦) وعددها: ستُّ قراءات.

(٧) بضمِّ دال: ﴿**دُرِيٌّ**﴾، وتشديد يائه، بلا همزة، ولا مد، و﴿**يُوْقَدُ**﴾؛ بياء تحتية مضمومة، مع التخفيف، والرفع.

٢ ـ وابن كثير[١]، وأبو عمرو[٢]؛ على قراءة[٣].

٣ ـ وحمزة، وشعبة؛ على قراءة[٤].

٤ ـ والكسائي؛ على قراءة[٥].

٥ ـ وأبو جعفر، ويعقوب؛ على قراءة[٦].

٦ ـ وخلف عن نفسه على قراءة[٧].

فهذه ستُّ قراءات[٨].

ولو نُظِرَ إلى مراتب المد المتصل، وإلى غنة التنوين وعدمها؛ لزادت عنها بكثير، كما يعلم بالتأمل الصادق.

٨١٥ ـ ....سَحَابُ لَا نُونٌ[٩]: هَلَا.

---

(١) بضمِّ دال: ﴿دُرِيٌّ﴾، وتشديد يائه، بلا همزة، ولا مد، و﴿تَوَقَّدَ﴾؛ بفتح التاء الفوقية، وفتح الواو، مع تشديد القاف، وفتح الدال.

(٢) بكسر الدال والراء في: ﴿دِرِيءٌ﴾، ثم ياء، بعدها همزة ممدودة، و﴿تَوَقَّدَ﴾؛ بفتح التاء الفوقية، مع تشديد القاف، وفتح الواو والدال.

(٣) جعل الشارح هنا قراءة الإمامين؛ ابن كثير، وأبي عمرو، واحدة في الحرفين، وليس ذلك كذلك، فقراءتهما إنما تتفق في كلمة: ﴿تَوَقَّدَ﴾، وأما الحرف الأخر؛ وهو: ﴿دُرِيٌّ﴾؛ فقد اختلفت قراءة كل منهما عن الأخر، على ما بينته في الهوامش السابقة.

(٤) قرأ حمزة، وشعبة: ﴿دُرِيءٌ﴾؛ بضمِّ الدال، مع ياء ساكنة، ثم همزة ممدودة، و﴿تُوْقَدُ﴾؛ بضمِّ التاء الفوقية، وإسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال.

(٥) بكسر الدال والراء في: ﴿دِرِيءٌ﴾، ثم ياء، بعدها همزة ممدودة، و﴿تُوْقَدُ﴾؛ بضمِّ التاء الفوقية، وإسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال.

(٦) بضمِّ دال: ﴿دُرِيٌّ﴾، وتشديد يائه بلا همزة، و﴿تَوَقَّدَ﴾؛ بفتح التاء الفوقية، مع التشديد، والفتح.

(٧) بضمِّ دال: ﴿دُرِيٌّ﴾، وتشديد يائه بلا همزة، ولا مد، و﴿تُوْقَدُ﴾؛ بضمِّ التاء الفوقية، وإسكان الواو، وتخفيف القاف، ورفع الدال.

(٨) ينظر: غيث النفع ص (٣٠٣)، والإتحاف ٢/٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٩) ضُبِطت في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بضم النون الثانية مع التنوين: (**نُونٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون الثانية بلا تنوين: (**نُونَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله.

٨١٦ ـ **وَخَفْضُ رَفْعٍ بَعْدُ: دُمْ.........   ....**

واخْتُلِفَ في: ﴿سَحَابٌ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ[١] مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [٤٠].

فـ**(ـلَا نُوْنٌ)**؛ أي: القراءة بغير تنوين الباء الموحدة.

للمرموز إليه[٢] بهاء: **(هَلَا)**؛ أي: البزي وحده.

(وَخَفْضُ[٣] رَفْعٍ): ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾.

(بَعْدُ)؛ أي: بعد: ﴿سَحَابٌ﴾.

أي: قرأ ﴿**ظُلُمَٰتٍ**﴾؛ بجر التاء الفوقية.

للإمام[٤] المرموز إليه بدال: **(دُمْ)**؛ أي: ابن كثير بكماله.

١ ـ **فالبزي**: بغير تنوين: [﴿**سَحَابُ**﴾، وجر: ﴿**ظُلُمَٰتٍ**﴾.

على الإضافة؛ كـ(ـسحاب رحمة)[٥].

٢ ـ **وقنبل**: ﴿سَحَابٌ﴾ بالتنوين][٦]، ﴿**ظُلُمَٰتٍ**﴾ بالجر بدلاً من: ﴿**ظُلُمَٰتٍ**﴾

---

(١) في الأصل بزيادة (من): (من موج)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٢) في الأصل كتبت على التثنية: (إليهما)، ومعلوم أن البزي انفرد بها، فليس له ثاني في قرائتها، كما أفاده قول الشارح: (البزي وحده)، وعليه فالتعبير بالتثنية سبق قلم.

(٣) في الأصل: (وحفص)، وهو تصحيف.

(٤) هكذا في الأصل: (للإمام)، ولعلها لو كُتِبَتْ: (الإمام)؛ بحذف اللام الأولى، كان السياق أسبك وأحسن.

(٥) في الأصل بإثبات واو العطف: (ورحمة)، والذي في الإتحاف وغيره بلا واو. (ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤١٥/٨، والإتحاف ٢٩٩/٢).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

الأولى، فبـ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾؛ جملة في موضع الصفة: لـ﴿ظُلُمَٰتٍ[1]﴾[2].

٣ ـ **والباقون**: بالتنوين، والرفع[3].

أي: (هذه أو تلك ظلمات)[4].

و﴿سَحَابٌ﴾ في الثلاث مبتدأ، خبره: ﴿فَوْقِهِۦ[5]﴾[6].

٨١٦ ـ ....**يَذْهَبُ**[7] **ضُمْ وَاكْسِرْ: ثَنًا**[8].......................

واخْتُلِفَ في: ﴿يَذْهَبُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [٤٣].

فـ(**ـضُمْ**) (**وَاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بضم ياء المضارعة، وكسر الهاء[9].

للإمام المرموز [إليه][10] بثاء: (**ثَنًا**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) في الأصل: (الظلمات)، والصواب: لـ(ـلظلمات)، وهو الذي أثبته. (ينظر: الإتحاف ٢/٢٩٩).

(٢) ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤١٥/٨.

(٣) فيهما، أي: ﴿سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌ﴾.

(٤) ينظر: الكشف ١٣٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٠)، والدر المصون ٤١٥/٨.

(٥) في الكشف ١٣٩/٢، والإتحاف ٢٩٩/٢: (من فوقه).

(٦) ينظر: شرح الهداية ١٣٩/٢، وشرح النويري ٩١/٥، والإتحاف ٢٩٩/٢.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء والهاء؛ على البناء للفاعل: (**يَذْهَبُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الياء، وكسر الهاء؛ على البناء للمفعول: (**يُذْهِبُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون منونة: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

(٩) قال في الدر المصون ٤٢٤/٨: «وقد خطَّأ هذه القراءة الأخفش، وأبو حاتم، وقالا: لأنَّ الباءَ تُعَاقِبُ الهمزة، وليس ردُّهما بصواب؛ لأنها تتخرج على ما خُرِّج ما قُرِيء به في المتواتر: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]. . .الخ».

(١٠) في الأصل كتبت على التثنية: (إليهما)، وهو سبق قلم.

على أنه (أَذْهَبَ)، فقيل: الباء زائدة[(١)]، على حد: ﴿تَنْبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، وقيل: بمعنى (مِنْ)، والمفعول محذوف، أي: (يذهب النور من الأبصار)[(٢)].

والباقون: بفتح الياء والهاء معاً[(٣)].

وتقدَّم:

قراءة: ﴿خَـٰلِقُ كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [٤٥]، لأهل شفا[(٤)].

والكلام على: [﴿يَشَآءُ إِنَّ﴾ [٤٥]][(٥)]، في الأصول[(٦)].

٨١٦ ـ ....كَذَا كَمَا اسْتَخْلَفَ[(٧)]: صُمْ

---

(١) وليست للتعدية. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٦)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٢٤/٨، واللباب ٤٢١/١٤.

(٣) مضارع (ذَهَبَ) الثلاثي، والباء للتعدية، و﴿ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾؛ مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على: ﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢١٦)، والهادي ٩٠/٣).

(٤) قرأ بألف بعد الخاء، وكسر اللام، ورفع القاف، وجر: ﴿كُلِّ﴾، على الإضافة: حمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بفتح اللام، والقاف، من غير ألف، و﴿كُلَّ﴾؛ بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، الأبيات رقم (٧١٢ ـ ٧١٣)، والنشر ٢٩٨/٢، والإتحاف ٣٠٠/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وما أثبته إنما هو من كتاب الإتحاف؛ محاكاة لمنهج الشارح في نظائره. (ينظر: الإتحاف ٣٠٠/٢).

(٦) سهَّل الهمزة الثانية كالياء، وأبدلها واواً مكسورة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، ولا يصح ما نقله ابن شريح في الكافي من وجه تسهيل الهمزة الثانية كالواو؛ لعدم صحته نقلاً، وعدم إمكانه لفظاً، كما تقدم بيانه في محله، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/٢ ـ ٣٨٩، والإتحاف ٣٠٠/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء واللام؛ على البناء للفاعل: (**اسْتَخْلَفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم التاء، وكسر اللام؛ على البناء للمفعول: (**اسْتُخْلِفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب). =

(كَذَا) ضُمَّ واكْسِر.

قوله: ﴿كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [٤٥].

أي: اقرأه بضم التاء، وكسر اللام.

للمرموز إليه بصاد[1] **(صُمْ)**[2]؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

على البناء للمفعول، فـ﴿ٱلَّذِينَ...الخ﴾، نائب الفاعل[3].

وعليه: فيُبْتَدَئ بهمزة الوصل مضمومة[4].

والباقون: بفتحها[5].

مبنياً للفاعل، وهو ضمير **[٤٧١]** الجلالة في: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعوله[6].

وإذا بتدؤوا: كسروا همزة الوصل[7].

= وقد خالف شيخنا المحقق تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، منهجهما في ضبط المتن؛ ومنهجهما: هو أنهما يضبطان الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت إذا لم يختل وزن البيت، وعليه: فربما كان من الأحسن ـ بحسب منهجهما ـ ضبط هذه الكلمة ـ كما ضُبِطَتْ في النسخ العتيقة ونسخة الشيخ القاضي ـ؛ أي: بالبناء للفاعل بدلاً من البناء للمفعول؛ وذلك لأن هذه الكلمة معطوفة على الكلمة التي قبلها بقول الناظم: **(كَذَا)**، وعليه: فإن القيد الذي ذكره الناظم وهو قوله: **(ضُمَّ وَاكْسِر)** كما هو قيد صريح لكلمة: **(يَذْهَبُ)** فإنه قيد أيضاً ـ بالعطف ـ لكلمة: **(اسْتَخْلَفَ)**؛ لأن المعطوف كالمعطوف عليه سواء بسواء، وهذا ما دلَّ عليه كلام الشارح هنا حيث قال: «**(كَذَا)**؛ ضم واكسر. . .الخ».

(١) في الأصل: (بضاد)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (ضم)، وهو تصحيف، وقوله: **(صُمْ)**؛ يأتي على معان عدة؛ فيكون اسمٌ؛ جمع أصمّ، أو فعل أمر؛ مِنْ: صَامَ، يَصُوم، فيكون مِن الإمساك والصيام المعروف.

(٣) ينظر: الكشف ١٤٢/٢، والدر المصون ٤٣٤/٨، واللباب ٤٣٨/١٤.

(٤) ينظر: النشر ٣٣٣/٢، والإتحاف ٣٠١/٢، وغيث النفع ص (٣٠٤)، والهادي ٩٠/٣.

(٥) في الأصل: (بفتحهما)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: الكشف ١٤١/٢، والدر المصون، ٤٣٤/٨، واللباب ٤٣٨/١٤.

(٧) ينظر: النشر ٣٣٣/٢، والإتحاف ٣٠١/٢، وغيث النفع ص (٣٠٤)، والهادي ٩٠/٣.

٨١٧ ـ ثَانِي ثَلَاثُ[١]: كَمْ سَمَا عُدْ....... ....

وَقَوْلُهُ: (ثَانِي ﴿ثَلَٰثُ﴾).

أي: ﴿ثَلَٰثُ﴾ الـ(**ثَّانِي**)، فهو من إضافة الصفة للموصوف.

وهو: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [٥٨].

قرأه بالرفع ـ كما يومئ إليه ما قررناه ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**كَمْ سَمَا عُدْ**)؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، ويعقوب، وحفص.

على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هنَّ ثلاثٌ)[٢].

وقرأه الباقون ـ حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة ـ: بالنصب.

على أنه بدل من: (ثلاث مرات) المنصوب على الظرفية الزمانية، أو على المصدرية[٣]، أو بإضمار: (اتقوا واحذروا)[٤].

واحترز بالثاني [عن][٥]: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ [٥٨] ـ وهو الأوَّل ـ فلا خلاف في نصبه[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الثاء الثانية: (**ثَلَاثُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الثاء الثانية: (**ثَلَاثَ**)، ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي، وما انفرد به المتن الذي على هامش شرح النويري من ضبط للكلمة بالجر مع التنوين: (**ثَلَاثٍ**)، فيه نظر؛ لأن خلاف القراء في هذا الحرف دائر بين ضم الثاء وفتحها، وأما جر الثاء مع التنوين فلم يقرأ به أحد من الأئمة.

(٢) ينظر: الكشف ١٤٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٣١)، والدر المصون ٤٣٤/٨، واللباب ٤٤٩/١٤.

(٣) في الأصل: (المصديرية)، والتصويب من الإتحاف ٣٠٢/٢.

(٤) ينظر: الكشف ١٤٣/٢، وشرح الهداية (٦٣٢)، والدر المصون ٤٣٤/٨، واللباب ٤٤٩/١٤ ـ ٤٥٠.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٦) لوقوعه ظرفاً. (ينظر: النشر ٣٣٢/٢، وشرح النويري ٩٢/٣، والإتحاف ٣٠٢/٢، وغيث النفع ص (٣٠٤)).

وتقدَّم الكلام على:

﴿بُيُوتِكُمْ﴾ [٢٧]، و﴿بُيُوتٍ﴾ [٣٦]، و﴿بُيُوتًا﴾ [٢٧]، كسراً، وضمًّا[(١)].

[وكذا: همزة][(٢)]، وميم: ﴿أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [٦١]، لحمزة، والكسائي[(٣)].

وما ليعقوب في: ﴿يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [٦٤]، من البناء للفاعل[(٤)].

وههنا انتهى فرش سورة النور[(٥)].

---

(١) فقرأ بضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٣٠٢).

(٢) في الأصل: (كذا وهمزة)، وما أثبته لعله أقرب إلى الصواب في استقامة الكلام.

(٣) قرأ بكسر الهمزة والميم ـ وصلاً ـ: حمزة، وقرأ بكسر الهمزة فقط ـ وصلاً ـ: الكسائي، وقرأ الباقون: بضم الهمزة، وفتح الميم، واتفق القراء العشرة على الابتداء بالهمزة مضمومة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٥ ـ ٥٥٦)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٣٠٢).

(٤) قرأ يعقوب: بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الجيم؛ بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٣٠٢).

(٥) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (النور)، وذلك لأن سورة (النور) في أصل نظم الطيبة مجموعة ـ في عنوان واحد ـ مع سورة (الفرقان)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (النور)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (الفرقان)، وهو في ذلك متبع للنويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة النور: «وهذا آخر النور»، ثم شرع بعد ذلك بشرح سورة (الفرقان)، وتبع النويري في ذلك الشيخ صادق قمحاوي في الكوكب الدريّ فقال بمثل قوله وفعل مثل فعله، وقال المنير السمنودي في شرحه بعد ان انتهى من سورة (النور): «ثم شرع في سورة الفرقان فقال: نأكل نون شفا»، وأما الشيخ موسى جار الله فقد التزم في شرحه مذهباً واحدًا لم يتغير، فهو يشير إلى انتهاء السورة التي شرحها، وينوه على ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، حيث قال هنا: «هذا آخر سورة النور، ثم أخذ يبين فرش حروف سورة الفرقان»، وانفرد ابن الناظم في شرحه في السور المجموعة تحت عنوان واحد بمنهج لم يتغير، حيث شرع في شرح سورة الفرقان من غير إشارة إلى انتهاء سورة النور، حيث قال في نهاية سورة النور: «منصوباً بفعل مضمر جاز الوقف عليه والله أعلم»، ثم قال بعد ذلك: «قوله: يأكل نونٌ. . .الخ»، فتداخل في شرحه فرش سورة النور بفرش سورة الفرقان، =

وليس فيها **مضافة** ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



= والدكتور محمد سالم محيسن اختلف عن الجميع، حيث إن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كل سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ». (ينظر: شرح النويري ٩٢/٥ ـ ٩٣، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٩/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢١٦)، والهادي ٩١/٣، والكوكب الدريّ ص (٥٠٧ ـ ٥٠٨)).

(١) ينظر: النشر ٣٣٠ ـ ٣٣٣، وتقريب النشر ص (١٤٩ ـ ١٥٠)، وشرح النويري ٨٢/٥ ـ ٩٢، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٤ ـ ٢٨٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٩/أ ـ ١١٩/ب)، والإتحاف ٢٩١/٢ ـ ٣٠٣.

سُوْرَةُ الْفُرْقَانِ

تقدَّم ـ في الأصول ـ الكلام على: ﴿وَقَالُواْ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [٧][1].

٨١٧ ـ ....**يَــأْكُــلُ**[2] **نُونٌ: شَفَا**..............................

واخْتُلِفَ في: ﴿يَأْكُلُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨].

فـ(**ـنُونٌ**)؛ أي: اقرأه بنون الجمع[3].

---

(١) قال في الإتحاف: «ووقف على (ما) مِنْ: ﴿مَالِ هَٰذَا﴾؛ أبو عمرو، والكسائي بخلفه، كما ذكره لهما الشاطبي ـ كالداني ـ وجمهور المغاربة، ومقتضى كلام هؤلاء أنَّ الباقين: يقفون على (اللام) دون (ما)، والأصح كما في النشر: جواز الوقف على (ما) للكلِّ، وأما (اللام)؛ فيحتمل الوقف عليها؛ لانفصالها رسماً، ويحتمل المنع؛ لكونها لام جر، وإذا وقف على أحدهما لنحو اختبار امتنع الابتداء بـ(ـلهذا)، أو (هذا)». (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٣٦٨)، والإتحاف ٢/٢١٦ ـ ٢١٧، والنشر ٢/١٤٤ ـ ١٤٥).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالياء، مع تحقيق الهمز: (**يَأْكُلُ**)، والثاني: بالنون مكان الياء التحتية، مع الإبدال في الهمز: (**نَاكُلُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالنون مكان الياء التحتية، مع التحقيق في الهمز: (**نَأْكُلُ**)، والرابع: بالياء، مع الإبدال في الهمز: (**يَاكُلُ**)، وقد ضُبِطَت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ الياء والنون، مع تحقيق الهمز، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يَأْكُلُ**)، (**نَاكُلُ**)، (**نَأْكُلُ**)، (**يَاكُلُ**).

(٣) على إسناد الفعل إلى المتكلمين، فالمعنى: أو تكون له جنة نأكل منها فنعلم أنه نبيٌّ بذلك. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والدر المصون ٨/٤٥٩، واللباب ١٤/٤٨٣).

للمرموز[١] إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأه الباقون: بالياء التحتية.

على إسناده إليه ﷺ[٢].

وتقدَّم الكلام على تنوين: ﴿مَسْحُورًا ۞ انظُرْ﴾ [٨ ـ ٩]، ضمًّا، وكسراً[٣].

٨١٧ ـ ....**يَقُولُ**[٤]: **كَمْ**[٥] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَقُولُ﴾.

مِنْ: ﴿فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ. . .الخ﴾ [١٧].

فقرأه بالنون.

الإمام المرموز إليه بكاف: (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالياء.

وسيأتي تركيبه مع: ﴿نَحْشُرُ﴾ [١٧].

٨١٧ ـ ....**وَيَجْعَلُ**

---

(١) في الأصل: (المرموز)، والصواب ما أثبته؛ لأجل تمام المعنى واتساق السياق.

(٢) أي: يأكل هو منها ويستغني عن طعامنا. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والدر المصون ٨/٤٥٩).

(٣) قرأ بكسر التنوين وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وابن ذكوان بخلفه، وقرأ الباقون: بضمها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٣٠٥).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يَقُولُ**)، والثاني: بالنون: (**نَقُولُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**ن**)، وأزال الإيهام حيث ضبطها في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة: (**كَمْ**).

٨١٨ ـ **فَاجْزِمْ: حِمَى صَحْبٍ[(١)] مَدًا**.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَجۡعَل﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾ [١٧].

(**فَاجْزِمْ**)؛ أي: اقرأه بجزم اللام.

للمرموز إليهم بقوله: (**حِمَى صَحْبٍ مَدًا**)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص، ونافع، وأبي جعفر.

عطفاً على موضع: [﴿جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ﴾ [١٠]][(٢)] الواقع جواب: ﴿إِن شَآءَ﴾[(٣)].

وقرأه الباقون؛ ابن كثير، وابن عامر، وشعبة: بالرفع.

على الاستئناف[(٤)].

٨١٨ ـ ....**(يَـا) يَـحْـشُـرُ**[(٥)]: **دِنْ عَنْ ثَوَى**............................

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء مع التنوين: (**صَحْبٍ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، ولم يتبين ضبطها في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٢) في الأصل: (جعل لك قصورا)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٣) وقيل: الجزم؛ لأجل تلاقي المثلين للإدغام من باب الإدغام الكبير. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والكشف ٢/١٤٤، والدر المصون ٨/٤٦٠).

(٤) والقطع؛ أي: (وهو يجعل)، أو (سيجعل)، وزاد في الدر المصون: «أو أنه معطوف على جواب الشرط». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والكشف ٢/١٤٤، والدر المصون ٨/٤٥٩).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نَحْشُرُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالياء التحتية: (**يَحْشُرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ الياء، والنون.

واخْـتُـلِـفَ فـي: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ [٤٧٢] مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [١٧].

فـ("**يَا**" ﴿نَحْشُرُ﴾)؛ أي: قراءته بالياء التحتية.

للمرموز إليهم بقوله: (**دِنْ**[١] **عَنْ ثَوَى**)؛ أي: ابن كثير، وحفص، وأبي جعفر، [ويعقوب][٢].

وقرأ الباقون: بالنون.

ومرَّ آنفاً نون: ﴿نَقُولُ﴾ لابن عامر، فصار هو[٣]: بالنون فيهما.

التفاتاً من الغيبة[٤].

وابن كثير، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب: بالياء التحتية فيهما.

مناسبة لقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ﴾ [١٦][٥].

والباقون: بالنون في: ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾، والياء [في][٦]: ﴿فَيَقُولُ﴾.

مناسبة لما قبله، والتفاتاً من تكلم إلى غيبة[٧].

---

(١) ومعنى قوله: (**دِنْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ: دَانَ، يدين، يقال: دان الرجل اقترض صار ديناً عليه، ودان نفسها؛ ساسها وحاسبها، ومنه حديث: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت»، وقيل: كما تدين تدان؛ أي: كما تجازِي تُجازَى إن حسن فحسن، وإن سيئاً فسيء.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى وإزالة اللبس؛ وذلك لأن الإمام يعقوب تتمة مدلول رمز (ثوى) الذي ذكره الناظم، وعدم ذكر الإمام يعقوب لا شك أنه سبق قلم؛ فالشارح هنا بعدم ذكره للإمام يعقوب جعل قراءته بالنون؛ كقراءة الجماعة، والصواب أن قراءته بالياء؛ كقراءة أبي جعفر ومن معه، وقد أَثْبَتُّ اسم الإمام يعقوب في أصل الشرح بدلاً من التهميش له في الحواشي السفلية للبحث.

(٣) أي: الإمام ابن عامر ـ رحمه الله تعالى ـ؛ الذي هو أقرب مذكور يرجع إليه الضمير.

(٤) إلى التكلم، على طريق التعظيم، على الإخبار من الله ـ جلَّ ذكره ـ عن نفسه. (ينظر: الكشف ١٤٤/٢، والإتحاف ٣٠٦/٢، وشرح النويري ٩٤/٥، والهادي ٩٤/٣).

(٥) ينظر: الكشف ١٤٥/٢، والإتحاف ٣٠٦/٢، وشرح النويري ٩٤/٥، والهادي ٩٤/٣.

(٦) غير موجودة في الأصل، وقد أثبتها لاستقامة المعنى.

(٧) ينظر: الإتحاف ٣٠٦/٢، وشرح النويري ٩٤/٥، والهادي ٩٥/٣.

وتقدَّم في الأصول الكلام على همزتي:

﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾ [١٧][1].

و﴿هَٰؤُلَآءِ أَمْ هُمْ﴾ [١٧][2].

٨١٨ ـ ....نَتَّخِذَ اضْمُمَنْ[3]: ثَرُوا[4]

٨١٩ ـ وَافْتَحْ......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَتَّخِذَ﴾.

---

(١) سهل الهمزة الثانية مع الإدخال: قالون، وأبو عمرو، وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني، وأبو جعفر، وسهلها مع عدم الإدخال: ورش، وابن كثير، ورويس، وللأزرق وجه آخر؛ وهو إبدالها ألفاً مع المدِّ للساكنين، وروى الجمال عن الحلواني عن هشام: التحقيق مع الفصل بالألف، وقرأ الباقون: بالتحقيق في الهمزتين بلا فصل بينهما، وهي طريق الداجوني عن هشام، فصار لهشام ثلاثة أوجه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٥ ـ ١٧٦، ١٩٠)، والنشر ٣٦٣/١، ٣٧٤، والإتحاف ٣٠٦/٢).

(٢) قرأ بإبدال الهمزة الثانية ياءً مفتوحة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، البيت رقم (٢٠٢)، والنشر ٣٨٧/٢ ـ ٣٨٨، والإتحاف ٣٠٦/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم منونة، ثم ألف بعدها: (**اضْمُماً**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بنون ساكنة بعد الميم الثانية: (**اضْمُمَنْ**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الميم بلا تنوين، ثم ألف بعدها: (**اضْمُمَا**).
تنبيه: هذه اللفظة غير موجودة في نسخة الشيخ القاضي، وعدم وجودها مرتبط باختلاف ضبط نسخة الشيخ القاضي لهذا الشطر من البيت، كما تم إيضاحه في الهوامش السابقة واللاحقة.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (**ثره**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**ثروا**)، واختلفت النسخ في ضبط حركة الثاء من الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله؛ بفتح الثاء: (**ثَرُوا**)، والثاني: بضمها: (**ثُرُوا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

مِنْ قوله: ﴿مَا كَانَ[(١)] يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [١٨].

فـ(ـاضْمُمَنْ)؛ أي: اقرأه بضم نون المضارعة.

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثَرُوا)[(٢)]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

(وَافْتَحْ)؛ أي: واقرأه له بفتح الخاء.

فهو في قراءته: مبني للمفعول.

قال في الإتحاف[(٣)]: «وهو يتعدى تارة لواحد، نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنبياء: ٢١]، وتارة لاثنين، نحو: ﴿مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [٤٣]، فقيل: [ماهنا][(٤)] منه؛ فالأول: ضمير: ﴿نَّتَّخِذَ﴾؛ النائب عن الفاعل، والثاني: ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾، و﴿مِنۡ﴾ تبعيضية؛ أي: (بعض أولياء)، أو زائدة، والأحسن أن: ﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ حال، و﴿مِنۡ﴾ مزيدة؛ لتأكيد النفي، والمعنى: (ما كان [لنا][(٥)] أن نُعْبَدَ من دونك، ولا نستحق الولاية.

والباقون: بفتح النون، وكسر الخاء.

على البناء للفاعل، و﴿مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ مفعوله، و﴿مِنۡ﴾ مزيدة، وحَسَّن زيادتها انسحاب النفي على: ﴿نَّتَّخِذَ﴾؛ لأنه معمول لـ﴿يَنۢبَغِي﴾، وإذا انتفى الابتغاء انتفى متعلقه، وهي: اتخاذ الأولياء»[(٦)].

---

(١) في الأصل: (كان)، والصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل: (ثره)، والصواب ما أثبته ـ وهو الذي في المتن الذي على هامش الشرح ـ، قال الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢١٧): «(ثَرُوا) نداء رخم؛ أصله: (ثروان) في معنى: الغزير الكثير، فالمعنى: فاضممن أيها الكثير خيره والغزير علمه»، ومعناها على الضم: (ثُرُوا) ـ فعل ماض مبني للمجهول بمعنى: كَثُروا أو كَثُرَت أملاكهم وأموالهم، وهو مشتق من الثراء؛ وهو الغنى.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٠٦/٢ ـ ٣٠٧.

(٤) في الأصل: (ههنا)، وما أثبته من الإتحاف ٣٠٦/٢؛ لاستقامة المعنى.

(٥) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف ٣٠٦/٢ ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لاستقامة المعنى.

(٦) إلى هنا نهاية كلام صاحب الإتحاف، ويلاحظ أن الشارح هنا لم يشر إلى نهاية نقله =

٨١٩ ـ ......وَزِنْ خُلْفَ[١]**: يَقُولُوا........ ......** ....

(وَ)قَرَأَ المرموز إليه بزاي: **(زِنْ خُلْفَ)**؛ أي: قنبل بخلاف عنه ـ من طريقيه ـ.

﴿يَقُولُوا﴾ مِنْ قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا يَقُولُونَ﴾ [١٩].

بياء الغيب[٢] ـ كما لفظ به المصنف ـ.

وهو من طريق ابن شنبوذ عن أصحابه عنه[٣].

وقرأه من طريق ابن مجاهد عنه[٤]: بتاء الخطاب[٥].

وبها **قرأ الباقون**.

٨١٩ ـ ....وَعَفُوا[٦]**: مَا يَسْتَطِيعُوا**[٧] **خَاطِبَنْ**[٨]**............**

= عن الإتحاف، وكلام صاحب الإتحاف موجود بمعناه في الدر المصون، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي، والهادي. (ينظر: الدر المصون ٤٦٥/٨ ـ ٤٦٦، والإتحاف ٣٠٦/٢ ـ ٣٠٧، وشرح النويري ٩٤/٥ ـ ٩٥، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٠/أ)، والهادي ٩٥/٣ ـ ٩٦).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الفاء بلا تنوين: **(خُلْفَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء مع التنوين: **(خُلْفًا)**، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الفاء بلا تنوين: **(خُلْفُ)**.

(٢) أي: فقد كذبكم الألهة بما يقولون؛ أي بقولهم: سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء. (ينظر: الدر المصون ٤٦٨/٨، واللباب ٥٠٠/١٤، وشرح موسى جار الله ص (٢١٧)، والهادي ٩٦/٣).

(٣) ينظر: النشر ٣٣٤/٢.

(٤) ينظر: النشر ٣٣٤/٢.

(٥) قال في الدر المصون: «فهذه الجملة من كلام الله اتفاقاً، فهو على إضمار القول والالتفات». (ينظر: الدر المصون ٤٦٧/٨، واللباب ٥٠٠/١٤).

(٦) ضُبطت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح مجردة من واو العطف: **(عَفُوا)**، وبهذا الضبط ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في جميع النسخ بواو العطف: **(وَعَفُوا)**، وهو ما أثبته، ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة العين؛ على أربعة أوجه؛ =

(وَ)للمرموز إليه.

بعين: **(عَفُوا)**[(١)]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

﴿**مَا يَسْتَطِيْعُوا**﴾ مِنْ قوله تعالى: ﴿فَمَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾ [١٩].

(خاَطِبَنْ)؛ أي: اقرأه له بتاء الخطاب.

= الأول: بفتح العين: **(عَفُوا)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيها جميعاً؛ بضم العين: **(عُفُوا)**، وهو الوجه الثاني في ضبط حركة العين، والوجه الثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر العين: **(عِفُوا)**، وقد صرَّح موسى جار الله بهذا الضبط في سياق شرحه حيث قال ص (٢١٧): «**(عِفُوا)**؛ بكسر العين وتخفيف الفاء لضرورة الوزن، أصله (عفوا) بالتشديد؛ أمر من عف، يعف»، والوجه الرابع: ما انفرد به الشيخ القاضي في نسخته فضبط هذه الكلمة ضبطاً مغايراً لجميع النسخ الأخرى؛ حيث ضبطها؛ بعين، ثم لام: **(عَلَا)**، ولم تتبين حركة العين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ). فصار في ضبط هذه الكلمة أربعة أوجه: **(عَلَا)**، **(عَفُوا)**، **(عُفُوا)**، **(عِفُوا)**.

(٧) انفرد الشيخ القاضي في نسخته؛ فضبط هذه الكلمة ضبطاً مغايراً لجميع النسخ؛ حيث ضبطها؛ بالتاء؛ على الخطاب، وبالنون بعد الواو: **(ما تَسْتَطِيْعُونَ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء، وبحذف النون بعد الواو: **(مَا يَسْتَطِيْعُوا)**.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون ساكنة بعد الباء: **(خَاطِبَنْ)**، والثاني: بتنوين الباء، ثم ألف بعدها: **(خَاطِبًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

تنبيه: هذه اللفظة غير موجودة في نسخة الشيخ القاضي، وعدم وجودها مرتبط باختلاف ضبط نسخة الشيخ القاضي لهذا الشطر من البيت، كما تم إيضاحه في الهوامش السابقة واللاحقة.

(١) قال الشيخ موسى جار الله الروسي في شرحه على الطيبة ص (٢١٧): «**(عِفُوا)**؛ بكسر العين وتخفيف الفاء لضرورة الوزن، أصله **(عِفُّوا)** بالتشديد؛ أمر من عَفَّ، يَعِفُّ»، وأما على ضم العين والفاء فإن المعنى؛ أُهلِكوا ومُحُوا، بينما على فتح العين وضم الفاء؛ فإنه من العفو والمسامحة.

للعابدين[١].

والباقون: بياء الغيب.

على الإسناد إلى المعبودين[٢].

٨١٩ ـ ....وَخَفِّفُوا[٣]

٨٢٠ ـ شِينَ تَشَقَّقُ، كـ: قَافَ[٤]: حُزْ كَفَى ....

(١) وهم المشركون. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والكشف ١٤٥/٢، والدر المصون ٤٦٨/٨).

(٢) وهم المعبودون من دون الله. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٢)، والكشف ١٤٥/٢، والدر المصون ٤٦٨/٨).

(٣) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بكسر الفاء؛ على الأمر: (**وخَفِّفُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، إلا النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس ـ على أحد الوجهين فيه ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء؛ على الخبر: (**وخَفَّفُوا**)، والوجه الثاني ـ كضبط الجماعة ـ؛ على الأمر، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي، بلفظة مختلفة عن النسخ الأخرى، وهي: (**وَلَا تُثَقِّلَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه؛ (**وخَفِّفُوا**)، (**وخَفَّفُوا**)، (**وَلَا تُثَقِّلَا**).

وهما ـ أي ضبط نسخة القاضي وضبط النسخ الأخرى ـ في المعنى سواء، وهذا الخلاف بين نسخة الشيخ القاضي والنسخ الأخرى في الضبط مرتبط باختلاف ضبط ما قبلها من كلمات هذا البيت، كما تم إيضاحه في الهوامش السابقة، وهكذا نجد أن الشيخ القاضي في نسخته قد اختلف ضبطه لهذه الكلمة واللتين قبلها بحيث صارت كلمات النظم الواردة في خلاف القراء في هذا الحرف في نسخة الشيخ القاضي؛ كالتالي: (**وَعَلَا ما تَسْتَطِيْعُونَ وَلَا تُثَقِّلَا**)، بينما هي في جميع النسخ الأخرى: (**وَعَفُوا مَا يَسْتَطِيْعُوا خَاطِبَنْ وَخَفِّفُوا**)، وهي من انفراداته في ضبطه لنسخته النفيسة من طيبة النشر.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح القاف بلا تنوين: (**كَقَافَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بالكسر في القاف مع التنوين: (**كَقَافٍ**).

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [٢٥].

فـ(ـخَفِّفُوا) (شِيْنَ ﴿تَشَقَّقُ﴾) أي: اقرأه بتخفيف [٤٧٣] شينه.

للمرموز إليهم بقوله: (حُزْ كَفَى)[١]؛ أي: أبي عمرو، وجميع الكوفيين.

(كَـ)ـحرف.

(قَافَ): ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ﴾ [ق: ٤٤].

على حذف تاء المضارعة، أو تاء التفعل؛ مبالغة في التخفيف[٢].

والباقون: بتشديد الشين فيهما.

على إدغام تاء التفعل في [الشين][٣]؛ لتنزله ـ بالتفشي ـ منزلة المتقارب[٤].

٨٢٠ ـ .... نُـزِّلَ[٥] زِدْهُ الـنُّـونَ وَارْفَـعْ خَـفِّـفَـا

٨٢١ ـ وَبَعْدُ نَصْبُ الرَّفْعِ: دِنْ....... ....

واخْتُلِفَ فِي: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [٢٥][٦].

---

(١) نلاحظ أن الشارح ـ رحمه الله ـ قدم شرحه لرموز القراء قبل أن ينتهي الناظم من كلامه في خلاف القراء في الحرف المختلف فيه؛ فقدم الكلام على قول الناظم: (حُزْ كَفَى) على قوله: (كقَافَ)، مخالفاً في ذلك ما مشى عليه في غالب شرحه، من تتبعه لكلام الناظم مرتباً حسب وروده في النظم.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٤٥/٢، والدر المصون ٤٧٥/٨ ـ ٤٧٦.

(٣) في الأصل: (شيء)، والتصويب من الإتحاف ٣٠٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٤٥/٢، والدر المصون ٤٧٥/٨ ـ ٤٧٦.

(٥) أصاب النون ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ مسح وطمس، وقد ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بنون واحدة مضمومة: (نُزِّلَ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بنونين؛ مضمومة، فساكنة: (نُنْزِلُ).

(٦) قال في الدر المصون ٤٧٥/٨: «فيها اثنتا عشرة قراءة؛ ثِنْتان في المتواتر، وعشرٌ في الشاذ».

فـ(﴿نُزِّلَ﴾ (زِدْهُ)[١]؛ أي: اقرأه ﴿نُنْزِلُ﴾؛ بنونين؛ مضمومة، فساكنة.

(وَارْفَعْ).

و**(خَفِّفَا)**.

أي: ارفع اللام، وخفف الزاي[٢].

(وَ)﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

(بَعْدُ)؛ أي: بعد: ﴿نُنْزِلُ﴾.

(نَصْبُ الرَّفْعِ)؛ أي: منصوب.

للإمام المرموز إليه بدال: **(دِنْ)**؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

فـ(نُنْزِلُ)؛ مضارع: (أَنْزَلَ)، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾؛ مفعول به[٣].

قال في الإتحاف[٤]: «وحينئذ كان من حق المصدر: (إِنْزَالاً)، قال أبو[علي][٥] لما كان (أَنْزَلَ)، و(نَزَّلَ)، يجريان مجْرًى واحِداً، اجزأ[٦] [مصدر][٧] أحدهما عن الآخر»[٨].

---

(١) في الأصل: (رده)، وهو تصحيف.

(٢) المكسورة.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٤٦/٢، والدر المصون ٤٧٦/٨.

(٤) ينظر: الإتحاف ٣٠٨/٢.

(٥) يوجد بعد كلمة: (أبو) مسح وبياض، وأثْبَتُّ ما سقط من الكلام من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٣٠٨/٢).

(٦) في الأصل: (جزا)، وفي الدر المصون ٤٧٥/٨: (أُجْرِيَ)، وفي الإتحاف ٣٠٨/٢: (أجزأ)، وهو الذي أثبته.

(٧) في الأصل: (مصد)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣٠٨/٢).

(٨) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون، وفي اللباب، وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٤٧٦/٨، واللباب ٥١٧/١٤، والإتحاف ٣٠٨/٢).

والباقون: بنون واحدة، وتشديد الزاي[١]، وفتح اللام.

ماض مبني للمفعول، ورفع: ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾؛ على النيابة[٢].

وكلٌّ موافق لرسم مصحفه[٣].

٨٢١ ـ ....وَسُرُجَا[٤] فَاجْمَعْ: شَفَا...........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿سُرُجًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا﴾ [٦١].

(فَاجْمَعْ)؛ أي: اقرأه بضم السين والراء معاً، من غير ألف؛ على الجمع.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن المراد: الشمس، والكواكب، وذكر القمر تشريفاً[٥].

والباقون: بكسر السين، وفتح الراء، وألف بعدها.

على الإفراد؛ وهو الشمس فقط[٦].

---

(١) مكسورة، فلا خلاف بينهم في كسر الزاي.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٤٦/٢، والدر المصون ٤٧٧/٨.

(٣) كما نصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني في المقنع ص (١٠٦)، حيث قال: «في مصاحف أهل مكة بنونين، وفي سائر المصاحف (ونُزِّلَ)؛ بنون واحدة». (ينظر: المقنع ص (١٠٦)، والنشر ٣٣٤/٢، وشرح النويري ٩٦/٥، وغيث النفع ص (٣٠٦)، وشرح موسى جار الله ص (٢١٧)، والهادي ٩٨/٣).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الجيم وألف بعدها بلا تنوين: (**وَسُرُجَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الجيم وألف بعدها مع التنوين: (**وَسُرُجًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٥) ينظر: الكشف ١٤٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٤٩٥/٨.

(٦) قال النويري في شرحه: «وكلٌّ على رسمه». (ينظر: الكشف ١٤٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٤٩٥/٨، وشرح النويري ٩٦/٥).

٨٢١ ـ ....يَـأْمُـرُنَـا: فَـوْزٌ[١] رَجَـا[٢]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَأْمُرُنَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا **يَأْمُرُنَا**﴾ [٦٠].

فقرأه بالياء التحتية[٣] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**فَوْزٌ**[٤] **رَجَا**[٥])؛ أي: حمزة، والكسائي.

والباقون: ﴿تَأْمُرُنَا﴾؛ بتاء الخطاب.

والإسناد عليهما[٦] إليه ﷺ[٧].

٨٢٢ ـ وَعَمَّ: [ضُمَّ[٨]][٩] يَقْتِرُوا[١٠]. وَالْكَسْرَ[١١] ضُمْ[١٢]:   كُـوفٍ..................................

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في الأصل ـ شرحًا ـ؛ برفع الزاي: (**فَوزٌ**)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والثاني: بنصب الزاي: (**فَوزًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ وقد تصحفت الزاي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي إلى الراء المهملة: (**فُورٌ**).

(٢) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**وَجَا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**رَجَا**).

(٣) يعني: يا محمد ﷺ. (ينظر: الدر المصون ٤٩٤/٨).

(٤) ومعنى قوله: (**فَوزٌ**)؛ اسمٌ؛ بمعنى: النجاة والظفر بالأمنية والخير.

(٥) قال ابن الناظم: «هو في الأصل ممدود، وقصر ضرورة»، وهو اسم معناه: الأمل، وقد يكون مقصوراً في الأصل ومعناه: الموضع والناحية، وقد يأتي فعلاً؛ بمعنى: أَمَّلَ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٧)).

(٦) في الأصل: (عليها)؛ على الإفراد، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣١٠/٢).

(٧) ينظر: الكشف ١٤٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٤٩٤/٨، واللباب ٥٥٩/١٤.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم مع التشديد: (**ضَمُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بفتح الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَمَّ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٩) الكلمة التي بين المعكوفتين ساقطة من الأصل. =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [٦٧].

فللأئمة المرموز إليهم بقوله: (عَمَّ)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(ضُمَّ) حرف المضارعة[١] من: ﴿يُقْتِرُوا﴾.

واكسر التاء.

من (أَقْتَرَ) الرباعي[٢].

قال في الإتحاف[٣]: «وإنكار أبي حاتم مجيئه هنا من الرباعي لكونه بمعنى: (افْتَقَرَ)، ومنه: ﴿وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، مردود بحكاية الأصمعي وغيره: (أَقْتَرَ)؛ بمعنى [٤٧٤] ضَيَّقَ»[٤].

وفتح ياء المضارعة.

(وَالْكَسْرَ) للتاء.

---

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء: (يَقْتِرُوا)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء: (يَقْتُرُوا)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(١١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (وَالْكَسْرَ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الراء: (وَالْكَسْرُ).

(١٢) ضُبِطت في ظاهر كلام الشارح؛ بضم الضاد؛ على الأمر: (ضُمْ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الضاد: (ضَمْ).

(١) أي: الياء.

(٢) ينظر: الكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٥٠٠/٨ ـ ٥٠١.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣١١/٢.

(٤) وكلام صاحب الإتحاف عن أبي حاتم والرد عليه موجود بحروفه في الدر المصون، ونقله عن الدر المصون صاحب اللباب. (ينظر: الدر المصون ٥٠٠/٨ ـ ٥٠١، واللباب ٥٦٦/١٤).

(ضُمْ).

لأئمة **(كُوْفٍ)**: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

فقراءتهم بوزن: (يَقْتُل)[1].

وقرأه ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: بفتح حرف المضارعة، وكسر التاء. بوزن (يَضْرِب)[2].

قال في الإتحاف[3]: «والإقتار؛ التقليل، ضد الإسراف؛ وهو مجاوزة الحد في النفقة وإن جل[4]، والتضييع في المعصية وإن قل».

وتقدَّم إدغام: ﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ [٦٨]، لأبي الحارث[5].

٨٢٢ ـ ....وَيَخْلُدْ، وَيُضَاعَفْ، مَا جَزَمْ:

٨٢٣ ـ كَـمْ صِـفْ.................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [٦٩].

(وَ)في: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [٦٩] ـ قَبْلُ ـ.

فـ**(ـمَا)**: نافية.

(جَزَمْ).

أي: لم يقرأهما بالجزم.

المرموز إليهما بأولى قوله: **(كَمْ صِفْ)**؛ أي: ابن عامر، وشعبة.

---

(١) ينظر: الكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٥٠٠/٨ ـ ٥٠١.

(٢) ينظر: الكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٥٠٠/٨ ـ ٥٠١.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣١١/٢.

(٤) في الأصل؛ بالحاء المهملة: (حل)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٣١١/٢).

(٥) إي: إدغام اللام في الذال، وأظهرها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، ص (٥٠)، البيت رقم (٢٦٦)، والنشر ١٣/٢، والإتحاف ٣١١/٢).

بل قرآهما بالرفع.

فـ﴿يُضَاعَفُ﴾؛ على الحال، أو الاستئناف، كأنه جواب: ما [الآثام[1]؟][2]، ﴿وَيَخْلُدُ﴾ بالعطف عليها.

والباقون: بجزمهما.

بدلاً من: ﴿يَلْقَ[3]﴾، لأنه من معناه: (إذ لَقْيُهُ جزاء الإثم؛ تضعيف عذابه)[4].

وتقدَّم:

قصر، وتشديد: ﴿يُضَعَّفْ﴾، لابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب[5].

وصلة هاء: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾، لابن كثير، ومعه حفص[6].

٨٢٣ ـ ....وَذُرِّيَّتِنَا[7]: حُطْ صُحْبَتَا[8] ....

---

(١) في الأصل كتبت كلمة غير مفهومة: (الآتار)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٣١١/٢).

(٢) ينظر: الكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٥٠٣/٨، واللباب ٥٧١/١٤.

(٣) في الأصل بالفاء: (يلف)، وهو تصحيف

(٤) ينظر: الكشف ١٤٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والدر المصون ٥٠٣/٨، واللباب ٥٧١/١٤.

(٥) وقرأ الباقون: بالإثبات والتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠١)، والنشر ١٣/٢، والإتحاف ٣١١/٢).

(٦) وقرأ الباقون: بغير صلة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥١)، والنشر ٣٠٥/١، والإتحاف ٣١١/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتشديد الياء مع الفتح: (**وَذُرِّيَّتِنَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الياء بلا تشديد: (**وَذُرِّيَتِنَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وضُبطت في شرح موسى جار الله؛ بالتشديد في الياء مع كسرها: (**وَذُرِّيِّتِنَا**)، وهو سبق قلم.

(٨) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**صُحْبَتَنَا**)، وضُبِطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بالتاء المفتوحة، ثم ألف بعدها: (**صُحْبَتَا**)، وهي كذلك في =

واخْتُلِفَ في: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [٧٤].

فقرأه: ﴿ذُرِّيَّتِنَآ﴾؛ بغير ألف بعد الياء.

على الإفراد، ولإرادة الجنس[١].

المرموز إليهم بقوله: (**حُطْ**[٢] **صُحْبَتَا**)؛ أي: أبو عمرو، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأه الباقون: ﴿وَذُرِّيَّاتِنَا[٣]﴾؛ بألف.

على الجمع المؤنث؛ بياناً للمعنى[٤].

٨٢٣ ـ .... يَلْقَوْا يُلَقَّوْا[٥] ضُمَّ: كَمْ سَمَا عَتَا

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَلْقَوْا**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾ [٧٥].

فـ(﴿**يَلْقَوْا**﴾ ﴿[**يُلَقَّوْا**][٦]﴾ **ضُمَّ**)؛ يعني: قرأه: ﴿**يُلَقَّوْنَ**﴾؛ بضم الياء، وفتح اللام[٧]، وتشديد القاف.

= شرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح التاء مربوطة، بلا ألف بعدها: (**صُحْبَةَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) فالذرية تقع للجمع، فلما دلت على الجمع بلفظها استغنى عن جمعها. (ينظر: الكشف ١٤٨/٢، والدر المصون ٥٠٥/٨).

(٢) ومعنى قوله: (**حُطْ**)؛ فعل أمر من حاطه يحوطه؛ إذا حفظه وتعهده.

(٣) رُسِمَتْ في الأصل؛ مجردة عن واو العطف.

(٤) ينظر: الكشف ١٤٨/٢، والدر المصون ٥٠٥/٨، واللباب ٥٧٥/١٤.

(٥) تصحفت الياء ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ إلى باء: (بلقوا).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.

(٧) في الأصل: (وفتح الباء)، وهو سبق قلم.

المرموز إليهم بقوله: (**كَمْ سَمَا عَتَا**[١])؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، وأبو عمر، ويعقوب، وحفص.

من (لقَّى) المضعف، مبنياً للمفعول، معدًى لاثنين؛ أحدهما: نائب عن الفاعل، فارتفع؛ وهو الواو، والثاني: ﴿تَحِيَّةً﴾[٢].

وقرأه الباقون؛ شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بفتح الياء، وسكون اللام، وتخفيف القاف.

من (لَقِيَ) الثلاثي، معدًى لواحد؛ وهو: ﴿تَحِيَّةً﴾[٣].

هذا [وتقدَّم الكلام على][٤]: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟﴾ [٧٧]، مرسوم **[٤٧٥]** بالواو، ويوقف لحمزة، وهشام ـ بخلفه ـ: بخمسة أوجه[٥]، تقدم له نظائر.

وفي هذه السورة مضافتان[٦]:

﴿يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ﴾ [٢٧].

فتحها: أبو عمرو.

و﴿قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟﴾ [٣٠].

---

(١) ومعنى قوله: (**عَتَا**)؛ فِعْلٌ؛ أي: استكبر وتجاوز الحد، وعتا الشيخ؛ كَبُر جداً، وعتت الريح؛ كانت شديدة الهبوب.

(٢) ينظر: الكشف ١٤٨/٢ ـ ١٤٩، وشرح الهداية ص (٦٣٥)، والدر المصون ٥٠٦/٨.

(٣) ينظر: الكشف ١٤٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٣٥)، والدر المصون ٥٠٦/٨.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته ليستقيم المعنى ويتسق، وذلك من استقراء منهج الشارح في نظائره من شرحه.

(٥) وهي: إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم، وهذا أحد المواضع العشرة المرسومة بالواو المتقدمة، ذكره في الإتحاف والبدور الزاهرة. (ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٣١٢/٢، والبدور الزاهرة ص (٢٢٩)).

(٦) ينظر: النشر ٣٣٥/٢.

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، والبزي، وروح.

وليس فيها زائدة[١].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].



(١) ينظر: النشر ٢/٣٣٥.

(٢) ينظر: النشر ٣٣٣ ـ ٣٣٥، وتقريب النشر ص (١٥١)، وشرح النويري ٥/٩٣ ـ ٩٨، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٦ ـ ٢٨٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١١٩/ب ـ ١٢٠/ب)، والإتحاف ٢/٣٠٤ ـ ٣١٢.

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ وَأُخْتَيهَا ـ أي: سُورَةُ النَّمْلِ وسُورَةُ الْقَصَصِ ـ[1]

أمال طاء: ﴿طسٓمٓ﴾ [١]، شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه[2].

وفتحها: الباقون[3].

وسكت أبو جعفر على: (ط)، و(س)، و(م)[4].

وأظهر[5] السين[6] منها عند الميم: حمزة وحده[7]، والباقون[8]: بالإدغام.

---

(١) ما ذكره الشارح من عنوان لهذا الباب إنما ضمَّنه بعض الكلمات على سبيل الشرح والبيان، وهو قوله: (**أي سُورَةُ النَّمْلِ وسُورَةُ الْقَصَصِ**)، وإلا فإن نص العنوان الذي عقده الناظم في أصل النظم لهذه السور الثلاث هو: (**سُورَةُ الشُّعَرَاءِ وأختيها**)، وقد أثبته الشارح بنصه في المتن الذي على هامش الشرح.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٢/٧٠، والإتحاف ٢/٣١٣.

(٣) قال في النشر: «وانفرد أبو االقاسم الهذلي عن نافع ببين اللفظين، ووافقه في ذلك صاحب العنوان، إلا أنه عن قالون ليس من طريقنا». (ينظر: النشر ٢/٧٠).

(٤) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها: إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٥) في الأصل تصحفت الظاء المشالة إلى طاء: (وأطهر).

(٦) في الأصل: (السن)، وهو تصحيف واضح.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ٢/١٩، والإتحاف ٢/٣١٣.

(٨) إلا أبا جعفر، فإنه يظهر السين عند الميم، على أصله في السكت على كل حرف من حروف الفواتح، وكان حقه أن ينبه عليه الشارح هنا؛ لورود مناسبته، بل هذا الموضع =

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾ [٦](١)، باثني عشر وجهاً(٢)، تقدم نظيره في الأنعام(٣).

٨٢٤ ـ يَضِيقُ، يَنْطَلِقْ(٤)، بِنَصْبِ(٥) الرَّفْعِ: ظَنْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَضِيقُ﴾، و﴿يَنطَلِقُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدۡرِي وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي﴾ [١٢ ـ ١٣].

= هو أول مناسبته، وكما نبه عليه في فاتحة سورة القصص، ولئلا يوهم سكوته هنا وتنبيهه في سورة القصص معنًى غير مراد في هذه القراءة من التوهم بعدم ثبوتها أو وجود خلاف فيها، أو نحو ذلك، وقد ذكره ونصَّ عليه في النشر مع المظهرين، ثم قال: «وإنما ذكرناه مع المظهرين في هذه الفواتح؛ من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلا فمن لازم السكت الإظهار، فلذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار اللام عند الميم من: ﴿الٓمٓ﴾؛ لأنه انفرد بإظهارها؛ من أجل السكت عليها، وكذلك النون المخفاة من (عين صاد) أول مريم، والنون من: ﴿طسٓ تِلۡكَ﴾ [النمل: ١]، أول النمل، والنون من: ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ٢]، فإن السكت عليها لا يتم إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه». (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ١٩/٢، والإتحاف ٣١٣/٢).

(١) في الأصل: (أبناؤ)، وهو تصحيف وخطأ في النص القرآني.

(٢) خمسة على القياس؛ وهي: إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر. (ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ٦/٢).

(٣) عند قوله تعالى: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥].

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ كما يُفْهمه الخلاف في ضبط الكلمة التي تليها ـ؛ بجزم القاف: (**يَنْطَلِقْ**)، وذلك منعًا للبيت من الانكسار، بينما ضُبطت هذه اللفظة في جميع النسخ الأخرى؛ برفع القاف: (**يَنْطَلِقُ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة وجهان؛ سكون القاف، وضمها.

(٥) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متنًا وشرحًا ـ؛ مقرونة بحرف الجر: (**بِنَصْبِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة من حرف الجر: (**نَصْبُ**)، وهو ضبط مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

فقرأه: **(بِنَصْبُ الرَّفْعِ)**؛ أي: بنصب القاف ـ منهما ـ.

الإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَنْ)**؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

عطفاً على: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾[1].

والباقون: بالرفع.

على الاستئناف[2].

ويوقف على: ﴿بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [١٧]، لحمزة بثمانية[3]، وتقدم بيانها غير مرة.

وتقدَّم:

﴿أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [٣٦][4].

و﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ [٤١][5].

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «جعلهما مما يخافه مع التكذيب، والرفع أبين عند الفراء والنحاس، على العطف على: ﴿أَخَافُ﴾ [١٢]، أو على الاستئناف؛ لأنه أخبر أن صدره يضيق، وذكر الْحُبْسة التي كانت في لسانه، وذلك مما لا يخاف لثبوته قبل». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٦)).

(٢) قال في الدر المصون ٥٣٥/٨: «أو على العطف على خبر: (إنَّ)، واختاره موسى جار الله حيث قال في شرح الطيبة ص (٢١٩): «وقرأ غيره ـ أي يعقوب ـ بالرفع عطفاً على: ﴿أَخَافُ﴾».

(٣) أحدها: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، والثاني: مع السكت، والثالث: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، والرابع: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف. وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٣١٤/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٦٠ ـ ١٦١)، والنشر ٣١١/١ ـ ٣١٢، والإتحاف ٥٦/٢ ـ ٥٧.

(٥) سهَّل الهمزة الثانية مع الفصل بألف: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، =

و﴿نَعَمْ﴾ [٤٢][١].

و﴿فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ﴾ [٤٥][٢].

و﴿ءَامَنتُم﴾ [٤٩][٣].

و﴿أَنْ أَسْرِ﴾ [٥٢][٤].

٨٢٤ ـ .... وَحَذِرُونَ[٥] امْدُدْ: كَفَى لِي الْخُلْفُ مَنْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿حَذِرُوْنَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُوْنَ﴾ [٥٦].

فـ(ـامْدُدْ)؛ أي: اقرأه ﴿حَاذِرُونَ﴾؛ بألف بعد الحاء.

للمرموز إليهم بقوله: (كَفَى لِي الْخُلْفُ مَنْ)؛ أي: الكوفيين كلهم بلا خلاف عنهم، وهشام بخلاف عنه، وابن ذكوان بلا خلاف.

= وسهل الهمزة الثانية بلا فصل: ورش، وابن كثير، ورويس، وقرأ هشام من طريق الحلواني: بتحقيق الهمزتين مع الفصل بينهما بألف، ومن طريق الداجوني: بتحقيق الهمزتين مع القصر، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، ص (٤٣ ـ ٤٤)، الأبيات رقم (١٧٥، ١٩٠)، والنشر ٢/٣٦٩ ـ ٣٧١، والإتحاف ٢/٣١٥).

(١) قرأ الكسائي: بكسر العين، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٣٢)، والنشر ٢/٢٦٩، والإتحاف ٢/٣١٥).

(٢) قرأ حفص: بإسكان اللام، وتخفيف القاف، وقرأ الباقون: بفتح اللام، وتشديد القاف، وقرأ البزيُّ وحده: بتشديد التاء ـ وصلاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، وسورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٣٩، ٥٠٧)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٣١٥).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨١ ـ ١٨٢)، والنشر ١/٣٦٨ ـ ٣٦٩، والإتحاف ٢/٢٥٣.

(٤) قرأ المدنيان، وابن كثير: بوصل الألف، ويكسرون النون من: ﴿أَن﴾ للساكنين وصلاً، من (سرى) الثلاثي، ويبدءون بكسر الهمزة، وقرأ الباقون: بإسكان النون، وقطع الهمزة مفتوحة؛ من (أسرى) الرباعي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٧٦٦)، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ٢/٣١٥).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالقصر: (حَذِرُونَ)، والثاني: بالمد: (حَاذِرُونَ)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

والباقون: بغير ألف.

وبه قرأ هشام في وجهه الثاني؛ وهو من طريق الحلواني عنه.

والأول من طريق الداجوني عن أصحابه عنه(١).

قال في الإتحاف(٢): «وهما بمعنى، [أو](٣) الحذر: [المتيقظ](٤)، والحاذر: الخائف، أو [الحذر](٥): المجبول على [الحذر](٦)، والحاذر: ما عرض فيه».

تنبيه(٧):

أمال راء: ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [٦١] ـ وصلاً ـ دون الهمزة: حمزة، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتحها فيه.

وللأزرق إذا وقف: التقليل، والفتح، في الهمزة فقط.

(١) وقراءة هشام بحذف الألف في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٣٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢.

(٣) في الأصل: (و)، والتصويب من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢).

(٤) في الأصل: (التيقظ)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢).

(٥) في الأصل: (والحاذر)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢).

(٦) في الأصل: (الحذور)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢).

(٧) أفاض الصفاقسي ـ رحمه الله تعالى ـ في تحرير هذه الكلمة وتحقيقها وبيان الصواب من أقوال العلماء فيها، حيث قال في الغيث: «هذه الكلمة زلت فيها الأقدام، وكَثُرَت فيها الأوهام، والفقير ـ إن شاء الله ـ يبين ما هو الحق فيها، بياناً شافياً، يوضح إبهامها، ويزيل إشكالها، ونترك التعرض لرد ما قالوه من الأوهام، خوفاً من الخروج عمَّا قصدنا من الاختصار، مع الإتمام»، وما ذكره الشارح في هذا التنبيه إنما هو اقتباس في معظمه من غيث النفع، وكتاب الإتحاف. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨ ـ ٣٠٩)، والإتحاف ٣١٦/٢).

وأمَّا الكسائي: فيميلها فيه كبرى؛ على أصله في اليائي[١].

وأمَّا حمزة فيه[٢]: فيسهل الهمزة بين بين، ويميلها من أجل إمالة الألف بعدها، ويجوز مع ذلك في الألف قبل الهمزة؛ المد، والقصر[٣]، ويميل الراء أيضاً، فينطق **[٤٧٦]** حينئذ بهمزة [مسهلة][٤] بين ممالين، وهذا هو الوجه الصحيح، وهو القياسي، ولا يؤخذ بغيره[٥].

وهي ـ أعني: كلمة: ﴿تَرَٰٓءَا﴾ ـ؛ فعل ماض، بوزن (تَفَاعَل)، كـ(تناصر)، حُرِّكَت الياء، وانفتح ما قبلها؛ فقُلِبَت[٦] ألفاً، فحق الرسم أن يكون فيها ثلاث ألفات؛ [ألف][٧] [بناء][٨] (تَفَاعَل)، وصورة الهمزة،

---

(١) ينظر: النشر ٦٦/٢، والإتحاف ٣١٦/٢.

(٢) يعني عند الوقف عليه.

(٣) وذلك لتغير الهمزة على القاعدة المقررة؛ قال في حرز الأماني، البيت رقم (٢٠٨):

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

(ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢، وغيث النفع ص (٣٠٨)).

(٤) في الأصل: (مهملة)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢).

(٥) نصَّ على ذلك في النشر، ونقله في غيث النفع، وكذا صاحب الإتحاف، وقد ذكروا لحمزة في هذه الكلمة حال وقفه عليها وجوهًا أُخَرَ؛ الأول: حذف الألف الأخيرة، لحذفها رسماً، فتصير متطرفة، فيجيء فيها ثلاثة: (جاء)، و(شاء)؛ أي: المد، والقصر، والتوسط، وأجروا هشاماً مجراه حينئذٍ في هذا الوجه، لأنه يخفف المتطرفة، وهذه متطرفة على هذا التقدير، إلا أن هشاماً لا يميل الراء، وهذا وجه لا يصح ولا يجوز؛ لاختلال لفظه، وفساد المعنى به، وأطال في النشر في تقرير بيان رده وشذوذه، والوجه الثاني: قلب الهمزة ياء؛ فيقول: (ترايا)، حكاه الهذلي وغيره، وهو ضعيف؛ لأنه لم يوافق القياس ولا الرسم، وإن كان أخف مما قبله لعدم صحة الرواية به، وذكر في غيث النفع وجهاً ثالثاً: وهو إبدالها ياءً ساكنة، ثم قال: «وهو أضعفها، ولا وجه له، ولا يستحق أن يذكر، فضلاً عن أن يقرأ به». (ينظر: النشر ٤٧٨/١، والإتحاف ٣١٦/٢، وغيث النفع ص (٣٠٩)).

(٦) في الأصل: (قلبت).

(٧) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من غيث النفع؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨)).

(٨) في الأصل: حرفي الباء والنون من كلمة (بناء) كتبتا غير منقوطتين.

والمبدلة عن الياء، ولكن لم يوجد في رسم المصاحف العثمانية كما صرَّحوا به إلا ألف واحدة بعد الراء، وحُذِفَ ألفان؛ كراهة [اجتماع](١) الصور [المماثلة](٢) في الخط، ولم يذكر أحد أنها صورة الهمزة، لأنَّ المفتوحة بعد الألف لا صورة لها، وكذا: ﴿جَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٨]، و﴿يَأْتُوا﴾ [المائدة: ١٠٨](٣)، و﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧]، و﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، ونظائرها(٤).

ولذا قال في الرائية(٥):

وَاكْتُبْ تَرَاءَى وَجَاءَانَا بِوَاحِدَةٍ تَبَوَّآ مَلْجَأً مَاءً مَع النُّظَرَا(٦)

واختلف: هل تلك الواحدة ألف (تَفَاعَلَ)، أم المبدلة؟

فقال جماعة(٧): إنها (تَفَاعَل)، واحتج له بأوجه(٨):

---

(١) في الأصل: (إجماع)، والتصويب من غيث النفع؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨)).

(٢) في الأصل: (الممالة)، والتصويب من غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨)).

(٣) هكذا في الأصل، ولعل مراد الشارح هو ـ ما مثل به في الرائية ـ؛ وهو قوله تعالى: ﴿تَبَوَّءَا﴾ [يونس: ٨٧].

(٤) ومقصوده بنظائرها: كل كلمة لامها أو عينها همزة مفتوحة، وقعت بعد فتحة، أو ألف الاثنين، أو ألف التنوين، أو ألف لام الفعل. (ينظر: شرح عقيلة أتراب القصائد ص (٦٧)).

(٥) ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٥٣)، البيت رقم (١٥٣)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٦٧).

(٦) ومعنى هذا البيت؛ أي: اتفقت المصاحف على رسم: ﴿تَرَٰٓءَا﴾؛ بالشعراء: بألف واحدة بعد الراء، وعلى رسم: ﴿جَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٣٨]؛ بألف واحدة بين الجيم والنون، واتفقت المصاحف على رسم كل كلمة لامها همزة مفتوحة بعد فتحة، أو ألف قبل ألف الاثنين أو التنوين، بألف واحدة نحو: ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ١١٨]، ﴿تَبَوَّءَا﴾ [يونس: ٨٧]، ﴿مَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله: (مع النظرا)؛ أي: مع أمثالها. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٥٣)، البيت رقم (١٥٣)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٦٧)).

(٧) وقال بهذا الرأي الجعبري واقتصر عليه، وردَّ توجيهات أبي عمرو الداني كلها تبعاً لأبي داود في مختصره، وكذا استحسنه أبو العباس المهدوي. (ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٩٢٦/٤ ـ ٩٢٧، ومصاحف الأمصار للمهدوي ص (١٠٨)، والغيث ص (٣٠٨)).

(٨) ذكرها الجعبري واحتج بها على اختياره، وذلك في شرحه على العقيلة، =

الأول: أنَّها تدل على معنًى بخلاف المبدلة؛ فحذفها أولى.

[**والثاني**: أنَّ الثانية طرف، والطرف أولى بالحذف][(١)].

الثالث: أنَّ الثانية حُذِفَت في الوصل لفظاً؛ فناسب أن تُحْذَف خطًّا، لأنَّ التغيير يؤنس بالتغيير.

الرابع: أنَّ حذف إحدى الألفين سببه كراهة اجتماع المثلين، وهو إنَّما يحصل بالثانية، فحُذِفَتْ.

الخامس: أنَّها لو ثبتت لكان القياس أن تُرْسم ياءً؛ لكونها منقلبة عنها، ولا يُقَاس على الأقصى؛ لأنَّه على غير قياس.

وقال آخرون[(٢)]: إنَّها المبدلة؛ واحتج له بأوجه ثلاثة:

الأول: أنَّها أصلية؛ لكونها لام فعل، والأولى زائدة لبيان (تفاعل)، والزوائد أحق بالحذف.

الثاني: أنها قد أُعِلَّت بالقلب فلا تُعَل ثانياً بالحذف.

الثالث: أنهما ساكنان، وقياسه تغيير الأول.

هذا والذي اختار الجعبري في شرح الرائية[(٣)]؛ هو القول الأول.

وكذا صاحب الغيث[(٤)]، وأجاب عن [حجج][(٥)] الثاني[(٦)]:

= ونقلها عنه الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: الجميلة في شرح العقيلة للجعبري ص (٢٤)، وغيث النفع ص (٣٠٨)).

(١) في الأصل نصُّ العبارة: (والثانية: أن الأولى ظرف؛ وهو أولى بالحذف)، والتصويب من غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٠٨)).

(٢) وقال بهذا الرأي: الداني في مقنعه، وأبو داوود في مختصره، وقال محقق مختصر التبيين: «واختيار أبي داود هنا، يخالف اختياره في أصول الضبط». (ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٩٢٦/٤ ـ ٩٢٧، والغيث (٣٠٨)).

(٣) ينظر: الجميلة في شرح العقيلة للجعبري ص (٢٤).

(٤) ينظر: الغيث ص (٣٠٨).

(٥) في الأصل: (حج)، وما أثبته لاستقامة المعنى.

(٦) أي: أجاب عمَّا ذكره الداني من احتجاجه لاختياره. (ينظر: الغيث ص (٣٠٨)).

بأنَّ الزائد إنما يكون أحق بالحذف من الأصلي إذا كانت الزيادة لمجرد التوسع، أمَّا إذا كانت للأبنية فلا.

وبأنَّ محل القلب هو اللفظ، ومحل الحذف الخط، فافترقت الجهتان، فلم يتعدد الإعلال. وبأنها لم تحذف لالتقاء الساكنين بل للمثلين، تدبر [٤٧٧].

٨٢٥ـ وَفَارِهِينَ(١): كَنْزُ(٢)........... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَتَنْحِتُونَ(٣) مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِيْنَ﴾ [١٤٩].

فقرأه: ﴿**فَارِهِيْنَ**﴾؛ بألف بين الفاء والراء.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**كَنْزُ**)؛ أي: ابن عامر، والكوفيون كلهم.

اسم فاعل؛ بمعنى: (حاذقين)(٤).

والباقون: بغير ألف.

صفة مشبهة؛ بمعنى: (أشرين)(٥).

٨٢٥ـ ....وَاتَّبَعَكَا أَتْبَاعُ: ظَعْنٍ(٦).....................

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بالمد: (**فَارِهِينَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، ونسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيهما؛ بالقصر: (**فَرِهِينَ**).

(٢) ضُبطت في جميع النسخ؛ بضم الزاي بلا تنوين: (**كَنْزُ**)، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الزاي مع التنوين: (**كَنْزٌ**).

(٣) في الأصل: (وينحتون)؛ بالغيب، وهو خطأ في النص القرآني.

(٤) فقيل: هي من الْحِذقُ؛ أي: حاذقين في النحت، ماهرين في الصناعة، متخيرين لمواضع نحتها، وقيل الفَرَاهَةُ: النشاط والقوة. ومن قرأ بالألف فهي مرسومة كذلك في مصاحفهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٧)، والكشف ١٥١/٢، والدر المصون ٥٤٢/٨، واللباب ٦٥/١٥).

(٥) متجبرين. ومن قرأ بالقصر فإنها مرسومة بلا ألف في مصاحفهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٧)، والكشف ١٥١/٢، والدر المصون ٥٤٢/٨، واللباب ٦٥/١٥).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر النون مع التنوين: (**ظَعْنٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع النون بلا تنوين: (**ظَعْنُ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿وَاتَّبَعَكَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ [١١١].

فقرأه: ﴿**أَتْبَاعُكَ**﴾؛ بقطع الهمزة، وسكون [التاء][1]، وبألف بعد الباء، ورفع العين.

الإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَعْنٍ**)؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

على أنه جمع (تابع)؛ كـ(صاحِب)، و(أَصْحاب)، أو (تَبِيْع)[2]؛ كـ(شَرِيف)، و(أشراف)، وهو إمَّا مبتدأ، خبره: ﴿ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾، والجملة حال، أو عطف على ضمير: ﴿أَنُؤۡمِنُ﴾؛ للفصل بـ﴿لَكَ﴾[3].

والباقون: بوصل الهمزة، مع تشديد التاء المفتوحة، وفتح العين، بلا ألف بعدها[4].

فعلاً ماضياً، وهي جملة حالية من كاف: ﴿لَكَ﴾[5].

٨٢٥ ـ ....خَلْقُ فَاضْمُمْ حَرِّكَا

٨٢٦ ـ بِالضَّمِّ: [نَلْ إِذْ][6] كَمْ فَتًى.......... ....

---

(١) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣١٦/٢).

(٢) في الأصل: (تبع)، والتصويب من الإتحاف، والدر المصون، وجاء فيه ـ أيضاً ـ: «أو تَبَع؛ كـ(بَرَم)، وأَبْرَام». (ينظر: الإتحاف ٣١٨/٢).

(٣) قال أبو الحسن شريح: «قرأه يعقوب على وزن (أفْعَال)، وهو جمع (تَبَعٍ)، مثل (حِمْلٍ)، و(أحْمَال)». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٧)، والدر المصون ٥٣٦/٨ ـ ٥٣٧، واللباب ٥٦/١٥ ـ ٥٧).

(٤) قال ابن الناظم: «واستغنى باللفظ عن القيد»، أي: استغنى بلفظه للقراءتين عن قيدهما. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٨٨)).

(٥) ينظر: الدر المصون ٥٣٦/٨ ـ ٥٣٧، واللباب ٥٦/١٥ ـ ٥٧، والإتحاف ٣١٨/٢، وشرح النويري ١٠٠/٥.

(٦) اختلفت النسخ في ترتيب ما بين المعكوفتين على قولين؛ الأول: (**إِذْ نَلْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿خَلْقُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خَلْقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧].

(**فَاضْمُمْ**) الخاء.

و(**حَرِّكَا**) اللام.

(**بِالضَّمِّ**)؛ أي: اقرأه بضمتين.

للمرموز إليهم بقوله: (**نَلْ إِذْ كَمْ فَتًى**)، أي: عاصم، ونافع، وابن عامر، وحمزة، وخلف عن نفسه.

بمعنى: (العادة)، و(الطبيعة)، و(طبيعة المتقدمين)[١].

وقرأه الباقون: بفتح الخاء، وإسكان اللام.

بمعنى: الكذب، والاختلاق[٢].

٨٢٦ ـ ....وَالْأَيْـكَـةِ لَيْكَةَ: كَمْ حِرْمٍ. كَـ:صَادَ[٣] وَفَّتِ[٤]

= وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية) والثاني: (**نَلْ إِذْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(١) أي: ما هذا الذي جئتنا به من الافتراء إلا عادة الماضين من أمثالك، وما هذا الذي نحن عليه من الدين أو الحياة والموت إلا عادة أبائنا السالفين. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٧)، والكشف ١٥١/٢، والدر المصون ٥٤١/٨).

(٢) قال الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٢٢١): «فالأحسن أن يكون معنى قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٧]، على كلا القراءتين؛ أي: ليس الذي نفعله ونديته إلا عادة من قبلنا وأخلاقهم، ونحن وجدناهم على دين فاقتدينا بهم، فلا نعذب نحن، بل غيرنا، على حد قولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]». (وينظر ـ أيضاً ـ: شرح الهداية ص (٦٣٧)، والكشف ١٥١/٢، والدر المصون ٥٤١/٨).

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً ـ؛ مجردة من كاف التشبيه: (**صَادَ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بكاف التشبيه: (**كَصَادَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الدال من الكلمة على قولين؛ الأول: بفتح الدال: (**كَصَادَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بجر الصاد مع التنوين: (**كَصَادٍ**).

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالفاء المفتوحة المشددة مكان القاف: (**وَفَّتِ**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿لَـَٔيۡكَةِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿كَذَّبَ أَصۡحَٰبُ لۡـَٔيۡكَةِ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [١٧٦].

فقرأه: ﴿**لَيْكَةَ**﴾؛ بلام مفتوحة، بلا ألف وصل قبلها، ولا همزة بعدها، وفتح تاء التأنيث(١).

بوزن: (طَلْحَةَ)؛ ممنوعة من الصرف؛ للعلمية، والتأنيث(٢).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كَمْ حِرْمٍ)**؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، ونافع، وأبو جعفر.

(كـَ)ـكلمة: ﴿**لَيْكَةَ**﴾ [ص: ١٣].

التي في سورة **(صَادَ)**.

قد **(وفِّتِ)**(٣)؛ فإنَّهم قرؤوه ثَمَّة مثل قراءتهم هنا.

= وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالقاف المكسورة المشددة مكان الفاء: (**وَقِّتِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(١) قال النويري: «في الحالين»؛ أي: أنَّ قراءتهم: بفتح اللام، والتاء، بلا همز، إنما هي في الحالين؛ وصلاً، ووقفاً. (ينظر: شرح النويري ١٠١/٥).

(٢) ينظر لتوجيه القراءتين: شرح الهداية ص (٦٣٧ ـ ٦٣٨)، وإبراز المعاني ٤٣/٤، والدر المصون ٥٤٤/٨، واللباب ٧١/١٥.

(٣) ضبطه ابن الناظم في شرحه كضبط الجماعة، ثمَّ قال: «قوله: (**وَقِّتِ**)؛ أي: ائت بالتي في سورة (ص) في موضعها»، فمعنى الكلمة ـ على وجه ضبطها بالقاف ـ: فعل أمر من وقَّت الشيء بمعنى قدَّر وقته، وقد وقع بعض اللبس في شرح المنير السمنودي عند شرحه لمعنى قول الناظم: (وفِّتِ)، حيث قال ـ أي المنير السمنودي ـ: «و(**فتا**)؛ أي: أنث التي في سورة في موضعهما»، فهو تعبير لا معنى له، وغير واضح الدلالة، ولا مفهوم المعنى، وغير مراد من كلام الناظم، ولعل سببه هو أن شرح ابن الناظم الذي كان في حوزة الشارح قد أصابه تصحيف وتحريف، وأنهما ـ أي المنير السمنودي أو الناسخ ـ نقلا كلام ابن الناظم من المخطوط الذي كان بين يديهما نقلاً من غير مراجعة ولا تدقيق. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٨٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٠/ب)).

وكذلك رُسِمَتَا في جميع المصاحف العثمانية(١).

قال في الرائية(٢):

وَلَيْكَةُ الْأَلِفَانِ الْحَذْفُ نَالَهُمَا فِي صَادَ وَالشُّعَرَاءِ طَيِّبًا شَجَرا(٣)

وقرأ الباقون: بهمزة وصل، وسكون اللام، وبعدها همزة مفتوحة، وبكسر التاء في الحرفين(٤).

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين(٥).

وخرج بهما موضعا: الحجر(٦)، وق(٧)، فلا خلاف أنهما:

---

(١) فقد رُسمت كلمة: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾؛ في هاتين السورتين ـ أعني سورة الشعراء، وسورة (ص) ـ بلام متصلة بالياء، بعدها كاف، بعدها هاء التأنيث، فهي قد رُسِمَتْ بأربعة أحرف، وحُذِفَ الألفان؛ ألف التعريف، وألف (أيكة)، فكانت (لَيْكَة). قال أبو عبيد: «إنه رآه في مصحف الإمام»، وقال الشيخ موسى جار الله: «هذا يدلك على عظيم فضل الصحابة في إتقان صناعة الخطِّ وانتباهاهم لكل دقيقة؛ فإن رسم (**الْأَيْكَةِ**) على صورة (**لَيْكَة**) مبنيٌّ على قاعدة علمية تثبت في علم الصرف، وفيه فائدة احتمال القراءتين، ولمَّا لم يكن في حرف الحجر، وحرف قاف، إلا وجه واحد رسمهما الصحابة على صورة: (**الْأَيْكَة**)؛ أي: بإثبات الألفين». (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٥٧)، البيت رقم (١٦٥)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٧١)، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٢٣١)).

(٢) ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٥٧)، البيت رقم (١٦٥)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٧١).

(٣) في الأصل تصحفت الجيم المعجمة إلى حاء مهملة، ومعنى البيت: أي: رُسِمَ في كلِّ المصاحف: (﴿أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ﴾؛ في: [ص: ١٣]، و[الشعراء: ١٧٦]، مثل: (لَيْلَة)، بالحذف؛ ليحتمل الرسم القراءتين، ورُسِمَ الذي في سورة: [الحجر: ٧٨]، وفي سورة: [ق: ١٤]؛ بإثبات الألفين، وذلك لأنه ليس في هذين الحرفين؛ أعني: حرف الحجر، وحرف قاف، إلَّا وجهٌ واحد، فلهذا رُسِمَتْ بإثبات الألفين، ومعنى: (شَجَرَا)؛ أي: صحةً، فلمَّا احتمل (لَيْكَة) أن تكون اسم شجرٍ ملتفٍ، قال: (طَيِّبًا شَجَرَا) (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٥٧)، البيت رقم (١٦٥)، وشرح عقيلة أتراب القصائد ص (٧١)).

(٤) قال النويري: «ويبتدئون بهمزة وصلٍ مفتوحة». (ينظر: شرح النويري ٥/١٠١).

(٥) فاستغنى بلفظه للقراءتين عن قيدهما.

(٦) الآية: [٧٨].

(٧) الآية: [١٤].

﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾؛ بالهمز، باتفاق الرسوم عليه[1].

قال في الإتحاف[2]: «هما مترادفان؛ غَيْضَةٌ[3] [تنبت][4] ناعم [الشجر][5]، وقيل: (لَيْكَةَ)؛ اسم [٤٧٨] للقرية التي كانوا فيها، و(الْأَيْكَةَ)؛ اسم للبلد كله، وقد أنكر جماعة[6] وتبعهم الزمخشري، على وجه: ﴿لَيْكَةَ﴾، وتجرؤوا على قراءتها؛ زعماً منهم أنهم إنما أخذوها من خط المصاحف دون أفواه الرجال، وكيف يُظَنُّ ذلك بمثل أَسَنِّ القراء،

---

(١) حيث اتفقت المصاحف على رسمهما بإثبات الألفين؛ على صورة: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾، وعليه: فقد اتفق الأئمة فيهما على وجه واحد. (ينظر: النشر ٣٣٦/٢، والدر المصون ٥٤٤/٨، واللباب ٧٠/١٥ وشرح النويري ١٠٤/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٣١٩/٢.

(٣) قال في تاج العروس: «والغِياض؛ جمع غَيْضة؛ وهي الغابة الجامعة للأشجار في حَضيض الماء».

(٤) في الأصل: كلمة غير مفهومة، وما أثبته من الإتحاف ٣١٩/٢ ـ حيث نقل الشارح ـ.

(٥) في الأصل: (الشجرة)، والتصويب من الإتحاف ٣١٩/٢.

(٦) منهم؛ أبو جعفر النحَّاس في إعراب القرآن ٤٩٨/٢، والمبردُ ـ على ما نصَّ عليه أبو شامة في إبراز المعاني ٤٣/٤ ـ، وأبو إسحاق الزجاج في معاني القرآن ٩٨/٤، وأبو عليٍّ الفارسي في الحجة ـ كما نقله في الدر المصون ٥٤٦/٨ ـ، والزمخشريُّ في الكشاف ٤١٢/٤، وأبو قتيبة ـ كما ذكره في البحر المحيط ـ، وقد أورد صاحب الدر المصون أقوال هؤلاء العلماء واعتراضاتهم وطعونهم على هذه القراءة المتواترة؛ قائلاً في أوَّل كلامه: «وقد اضطربت أقوالُ الناسِ في القراءة الأولى، وتجرأ بعضهم على قارئها، وسأذكر لك من ذلك طرفاً...الخ»، ثم ختم بنفس كلام صاحب الإتحاف، والذي يبدو أنه ناقلٌ عنه الكلام بنصِّه، كما نقله صاحب اللباب، ومعنى كلامهم موجود ـ أيضاً ـ في شرح النويري، وأصل كلامهم جميعاً قاله أبو حيان في البحر المحيط حتى إنه قال في معرض دفاعه عن هذه القراءة المتواترة: «وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها، ويقرب إنكارها من الردة ـ والعياذ بالله ـ»، وقال الشيخ موسى جار الله: «ومن الناس من لايعرف هذا الاسم ولا هذه القرية، ثم جعل جهله وقصوره دليلاً وسنداً للطعن في مَنْ عَرَف هذا الاسم وهذه القرية»، فجزاهم الله ـ جميعاً ـ خير الجزاء وأكمله على ذبهم عن حياض المتواتر ودفاعهم عنه. (ينظر: البحر المحيط ٣٦/٧، والدر المصون ٥٤٤/٨ ـ ٥٤٩، واللباب ٧١/١٥ ـ ٧٤، والإتحاف ٣١٩/٢، وشرح النويري ١٠١/٥ ـ ١٠٣، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

وأعلاهم إسناداً، والآخذ للقرآن عن جملة من الصحابة؛ كأبي الدرداء[١]، وعثمان بن عفان[٢]، وغيرهما ـ ﵃ ـ، وبمثل إمام مكة، وإمام المدينة، وإمام الشام، فما هذا إلا تجرؤ عظيم، وقد أطبق أئمة أهل الأداء أن القراء إنما يتبعون ما ثبت في النقل والرواية، أي؛ لا الكتابة، فنسأل الله ـ تعالى ـ حسن الظن بأئمة الهدى خصوصاً، وغيرهم عموماً»، انتهى.

٨٢٧ ـ نَزَّلَ خَفِّفْ، وَالْأَمِينُ[٣]، الرُّوحُ[٤]: عَنْ حِرْمٍ حَلَا..............................

واخْتُلِفَ في: ﴿نَـزَّلَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ[٥] ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [١٩٢ ـ ١٩٤].

فـ(**ـخَفِّفْ**)؛ أي: اقرأه بتخفيف الزاي.

(**وَ**)رفع.

﴿ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾.

على أنَّ قوله: ﴿ٱلْأَمِينُ﴾؛ نعت لقوله: ﴿ٱلرُّوحُ﴾؛ الذي هو الفاعل[٦].

وذلك قراءة المرموز إليهم بقوله: (**عَنْ**) (**حِرْمٍ حَلَا**)؛ أي: حفص، وابن كثير، ونافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو.

وقرأه الباقون: بتشديد الزاي.

---

(١) تقدمت ترجمته ـ ﵁ ـ عند شرح قول الناظم البيت رقم (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٢) عثمان بن عفان ـ ﵁ ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع النون: (**وَالْأَمِينُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بنصب النون: (**وَالْأَمِينَ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الحاء: (**وَالرُّوحُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بنصب الحاء: (**وَالرُّوحَ**).

(٥) في الأصل: (من رب)، بزيادة: (من)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٨)، والكشف ١٥٢/٢، والدر المصون ٥٥١/٨.

مبنياً للفاعل الحقيقي؛ وهو الله ـ ﷻ ـ.

و﴿ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾؛ منصوبان.

﴿ٱلرُّوحَ﴾ على المفعولية، و﴿الْأَمِينَ﴾؛ نعته(١) ـ أيضاً ـ.

٨٢٧ ـ ....أَنِّثْ يَكُنْ(٢)، بَعْدُ ارْفَعَنْ:

٨٢٨ ـ كَـــمْ.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [١٩٧].

فـ(**أَنِّثْ** ﴿**تَكَنْ**(٣)﴾)، أي: اقرأه بالتاء الفوقية على التأنيث.

و﴿ءَايَةٌ﴾؛ (**بَعْدُ**)؛ أي: بعد: ﴿تَكُن﴾.

(**ارْفَعَنْ**)؛ أي: اقرأها بالرفع.

على أنها اسم: ﴿تَكُن﴾، والخبر(٤): ﴿لَهُمْ﴾، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل(٥)؛ أو(٦) الفاعل(٧)، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل(٨)، و﴿لَهُمْ﴾؛ حال، أو أنَّ الاسم

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٣٨)، والكشف ١٥٢/٢، الدر المصون ٥٥١/٨.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على التذكير: (**يَكُنْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالتاء؛ على التأنيث: (**تَكُنْ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح بالياء؛ على التذكير: (**يَكُنْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح: بالتاء؛ على التأنيث: (**تَكُنْ**).

(٤) أي: خبر مقدم.

(٥) مِنْ: ﴿ءَايَةً﴾، أو خبر ابتداء مضمرٍ. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨).

(٦) على أنَّ كان تامة؛ فإن كانت تامة: جاز أن يكون: ﴿لَهُمْ﴾؛ متعلقاً بها، و﴿ءَايَةٌ﴾؛ فاعلاً بها، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾؛ إمَّا بدل من: ﴿ءَايَةٌ﴾، وإما خبرُ مبتدأ مضمر؛ أي: أو لم يحدُثْ لهم علامةُ عِلْمِ عُلماءِ بني إسرائيل. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨، واللباب ٨٢/١٥).

(٧) فعلى أنَّ كان تامة؛ فإنَّ: ﴿ءَايَةٍ﴾؛ تقع موقع فاعل بها. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨، واللباب ٨٢/١٥).

(٨) مِنْ: ﴿ءَايَةٍ﴾، أو خبر ابتداء مضمرٍ. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨).

ضمير القصة، و﴿ءَايَةٌ﴾ خبر[١]: ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾[٢]، والجملة خبر: ﴿تَكُن﴾[٣].

وذلك قراءة الإمام المرموز إليه بكاف: **(كَمْ)**[٤]؛ أي: ابن عامر ـ وحده ـ بكماله[٥].

والباقون: بياء التذكير، ونصب: ﴿ءَايَةً﴾.

على جعل: ﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾؛ اسمها، و﴿ءَايَةً﴾؛ خبرها[٦].

ويوقف:

لحمزة، وهشام ـ بخلفه ـ، على: ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [١٩٧]، باثني عشر وجهاً[٧].

ولحمزة على: ﴿بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [١٩٧]، بثمانية أوجه[٨]، تقدم بيانها.

---

(١) مقدم.

(٢) الذي هو في محل مبتدأ مؤخر.

(٣) قال موسى جار الله ـ بعد أن ذكر ما ذكره الشارح من التوجيه ـ: «والنظم وإن احتمل وجوهاً غير هذين الوجهين إلا أن المعنى لا يحتمل غيرهما، ولا يجوز أن يكون: ﴿ءَايَةٌ﴾، مرفوعاً على الابتداء، وإن جاز أن تقع النكرة مبتدأ». (ينظر: الدر المصون ٥٥٢/٨ ـ ٥٥٣، والإتحاف ٣٢٠/٢ ـ ٣٢١، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

(٤) وقوله: **(كَمْ)**؛ اسم ثنائيٌّ مبنيٌّ على السكون، يُعبَّر به عن عدد مبهم القدر والجنس، ويُكنى بها عن العدد الكثير في مقام التعظيم والافتخار، كما تستعمل في التعجب السماعي.

(٥) فعلى قراءة ابن عامر يحتمل أنَّ: (تكن)؛ إمَّا تامة، أو ناقصة، على ما بينه الشارح من توجيهها في كلا الحالين. (ينظر: الدر المصون ٥٥٣/٨، والإتحاف ٣٢١/٢، واللباب ٨٢/١٥).

(٦) ينظر: الدر المصون ٥٥٢/٨ ـ ٥٥٣، والإتحاف ٣٢٠/٢ ـ ٣٢١.

(٧) وهي: خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر. (ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ٦/٢).

(٨) أحدها: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، والثاني: مع السكت، والثالث: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، والرابع: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف. =

٨٢٨ـ ....وَتَوَكَّلْ: عَمَّ (فَا)........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [٢١٧].

فقرأه الأئمة المرموز إليهم [٤٧٩] بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

("**فَا**")؛ أي: بفاء مكان الواو.

وهو كذلك في مصاحف المدينة والشام(١)، وجعلوا ما بعدها كالجزاء لما قبلها(٢).

والباقون: بالواو.

على مجرد عطف جملة على أخرى(٣)، وهو كذلك في مصاحفهم(٤).

وتقدَّم:

تشديد تاء: ﴿مَن تَنَزَّلُ(٥) ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ﴾ [٢٢١ ـ ٢٢٢]؛ للبزي ـ بخلفه ـ(٦).

= وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح. (ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٣١٤/٢).

(١) ينظر: الكشف ١٥٣/٢، وشرح النويري ١٠٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٩)، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢).

(٢) ينظر: الدر المصون ٥٦٤/٨، واللباب ٩٥/١٥.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٦٤/٨، واللباب ٩٥/١٥.

(٤) فعلى حسب الرسم ووفاقه كانت قراءة كل إمام. (ينظر: الكشف ١٥٣/٢، وشرح النويري ١٠٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٩)، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

(٥) في الأصل: من (تنزل به)، بزيادة: (به)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٦) فقرأ البزيُّ ـ وصلاً ـ بخلف عنه: بتشديد التاء في: ﴿مَن تَنَزَّلُ﴾، وكذا شدّدها في: ﴿ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تُنَزَّلُ﴾، والإدغام في الأول صعبٌ؛ لسكون ما قبل التاء وهو نون: ﴿مَن﴾، بينما قرأ الباقون ـ والبزيُّ على أحد الوجهين عنده ـ: بتخفيف التاء وصلاً ووقفاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢٣٢/٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٣٢٢/٢).

وتخفيف: ﴿يَتَّبِعُهُمُ﴾ [٢٢٤]؛ لنافع[١].

وههنا انتهى فرش سورة الشعراء[٢].

وفيها ثلاث عشر[٣] ياء إضافة[٤]:

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ معاً[٥].

﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ [١٨٨].

فتح الثلاثة: الحرميون، وأبو عمرو.

و﴿بِعِبَادِيَ إِنَّكُم﴾ [٥٢].

فتحها: المدنيان.

﴿لِيَ إِلَّا﴾ [٧٧].

---

(١) فقرأ نافع: بسكون التاء، وفتح الباء الموحدة؛ على التخفيف، وقرأ الباقون: بفتح التاء مشددة، وكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٥٣)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٣٢٢).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة الشعراء ـ على عادته في السور التي جمعها الناظم تحت عنوان واحد، وذلك لأنَّ سورة الشعراء في أصل نظم الطيبة مجموعة مع أختيها؛ أي: سورتي النمل، والقصص، فكانت إشارة الشارح ـ هنا ـ للدلالة على انتهاء سورة الشعراء، واستعداداً للدخول في فرش سورة النمل، واستغنى عن الإشارة إلى ابتداء فرش سورة النمل بكتابة اسم السورة في ابتداء شرحه لها؛ لتكون كالعنوان الجديد، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة الشعراء: «وهذا آخر الشعراء»، ثم شرع بعد ذلك بسورة النمل ـ بعد أن عدد ياءات الزوائد والإضافة، وقال المنير السمنودي في شرحه، بعد أن انتهى من سورة الشعراء: «ثم شرع في سورة النمل فقال: نون كفا ظل»، فأشار إلى ابتداء سورة النمل، لكنَّه لم يذكر انتهاء فرش سورة الشعراء، أما ابن الناظم وموسى جار الله وصاحب الهادي فلم تتغير مناهجهم في ذلك، على ما تم بيانه في ما مضى من نظائره. (ينظر: شرح النويري ٥/١٠٥ ـ ١٠٧، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢١/أ)، والهادي ٣/١٠٧، والكوكب الدريّ ص (٥١٢)، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٢)).

(٣) هكذا في الأصل: (عشر)، ولعل الصواب: (عشرة). (ينظر: النشر: ٢/٣٣٦).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٣٦.

(٥) الآيتين: [١٢، ١٣٥].

﴿لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٧٧][١].

فتحهما: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿إِنَّ مَعِيَ﴾ [٦٢].

فتحها: حفص[٢].

[﴿وَمَن مَّعِيَ﴾ [١١٨].

فتحها: حفص، وورش][٣].

﴿أَجۡرِيَ إِلَّا﴾[٤].

الخمس فتحهنَّ: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص.

وفيها من ياءات الزوائد ست عشرة[٥]:

﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [١٢].

﴿أَن يَقۡتُلُونِ﴾ [١٤].

﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٦٢].

﴿يَهۡدِينِ﴾ [٧٨].

﴿وَيَسۡقِينِ﴾ [٧٩][٦].

﴿يَشۡفِينِ﴾ [٨٠].

---

(١) في الأصل: (لأبي).

(٢) في الأصل: (فتحها حفص، وورش)، وليس ذلك كذلك، بل الصحيح: أن من فتحها هو حفص وحده، وإنما اشترك حفص وورش في فتح الياء التي بعدها؛ أي: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن مَّعِيَ﴾. (ينظر: النشر ٣٣٦/٢).

(٣) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من النشر، وهي تمام العدد الذي ذكره الشارح ـ آنفا ـ بقوله: «وفيها ثلاث عشرة ياء إضافة». (ينظر: النشر: ٣٣٦/٢).

(٤) الآيات: [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠].

(٥) ينظر: النشر ٣٣٦/٢.

(٦) في الأصل: رُسِمَت من دون الواو: (يسقين).

﴿يُحۡيِينِ﴾ [٨١].

﴿كَذَّبُونِ﴾ [١١٧].

﴿وَأَطِيعُونِ﴾(١).

ثمان أثبتهنَّ كلهنَّ يعقوب: في الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) الآيات: [١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤، ١٥٠، ١٦٣، ١٧٩].

(٢) ينظر: النشر ٣٣٥/٢ ـ ٣٣٦، وتقريب النشر ص (١٥٢ ـ ٢٥٣)، وشرح النويري ٩٩/٥ ـ ١٠٦، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٨ ـ ٢٨٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٠/ب ـ ل ١٢١أ)، والإتحاف ٣١٣/٢ ـ ٣٢٢.

سُورَةُ النَّمْلِ

أمال طاء: ﴿طسٓ﴾ [١]، شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه(١)، وتقدَّم ذلك، كسكت أبي جعفر على: (ط)، و(س)(٢).

٨٢٨ ـ ....نَـوِّنْ كَـفَـى ظِلٌّ(٣): شِهَابٍ.........................

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [٧].

فـ**(ـنَوِّنْ)**؛ أي: اقرأه بالتنوين.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى) (ظِلٌّ)**؛ أي: الكوفيين كلهم، ويعقوب.

باء: ﴿بِشِهَابٍ﴾.

أي:[على](٤) القطع عن الإضافة، و﴿قَبَسٍ﴾ بدل منه(٥)، أو نعت له؛

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٧٠/٢، والإتحاف ٣٢٣/٢.

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) ضُبِطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وفي النسخة التركية من شرح المنير السمنودي؛ بفتح اللام بلا تنوين: (ظِلَّ)، وضُبطت في شرح موسى جار الله؛ بضم اللام مع التنوين: (ظِلٌّ) بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بضم اللام بلا تنوين: (ظِلُّ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة ثلاثة أوجه: (ظِلُّ)، (ظِلٌّ)، (ظِلَّ).

(٤) ما بين القوسين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى.

(٥) لأن القبس هو المتناول من الشعلة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٣)).

بمعنى: (مقتبس)، أو (مَقْبُوس)[(١)].

والباقون: بغير تنوين.

على الإضافة؛ لبيان النَّوع، أي: (من قبس)، كـ(خَاتَم فِضَّةٍ)[(٢)].

وتقدَّم:

تسهيل: ﴿رَءَاهَا﴾ [١٠]، للأصبهاني[(٣)].

وتخفيف: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [١٨]، لرويس[(٤)].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٠)، والكشف ١٥٤/٢، والدر المصون ٥٧٢/٨، واللباب ١١١/١٥.

(٢) والمعنى: بشعلة نار أقتبسها منها. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٠)، والكشف ١٥٤/٢، والدر المصون ٥٧٣/٨، واللباب ١١١/١٥).

(٣) ما ذكره الشارح من تسهيل الهمزة من: ﴿رَءَاهَا﴾ للأصبهاني سهوٌ، وسبق قلم؛ وذلك لأنَّ هذا الموضع من المواضع التي لم يخصها الناظم من ضمن ما يسهله الأصبهاني، فقد نصَّ الناظم في باب الهمز المفرد أنَّ الأصبهاني يسهل الهمزة من (رأى)، وما تصرف منه، وذلك في ستة مواضع ذكرها واحداً واحداً ليس هذا منها، وقال بعد ذكره لهذه المواضع الستة: (**خُصْ**)؛ قال ابن الناظم: «أي خص هذه المواضع الستة دون غيرها»، والشارح ـ هنا ـ ناقل في ذلك عن صاحب الإتحاف، والذي هو ـ أيضاً ـ سبق قلمه فعدَّها من المواضع التي يسهلها الأصبهاني، وقد نبه على ذلك محقق الإتحاف د.شعبان إسماعيل في تحقيقه، بينما لم ينبه عليه أو يستدركه الشيخ أنس مهره في تحقيقه للإتحاف، فكان هذا منه سهو ووهم، كما سبق القلم والسهو من الدكتور محمد سالم محيسن فذكرها ـ في المهذب ـ مما يسهله الأصبهاني في الحالين، وكذا سبق قلم صاحب معجم القراءات فعدَّها مما يسهله الأصبهاني في الحالين، على أنَّ ابن الجزري لما ذكر موضع سورة القصص قال: (ورآها تهتز) في القصص خاصة، علماً بأن صاحب الإتحاف ومثله في شرح الهادي لم يذكرا هذا الموضع في باب الهمز المفرد مما يدل على أنهم عدُّوه من المستثنيات، وقد نبه في فريدة الدهر أنه من المواضع التي لا تسهيل فيها للأصبهاني، وتخصيص موضع القصص دون موضع سورة النمل؛ إنما هو للرواية والأثر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢١٧)، والنشر ٣٩٩/٢، والإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٣٢٤/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٤٢٦)، وتهذيب الطيبة ص (٩٩)، وفريدة الدهر ٦٥١/٣، ومعجم القراءات ٤٨٥/٦، وشرح ابن الناظم ص (٩٢)).

(٤) قرأ رويس: بسكون نون التأكيد؛ على التخفيف، وذكروا أنه كذلك في مصحف أُبيّ، =

٨٢٨ ـ ....يَأْتِيَنَّنِي: دَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [٢١].

فقرأه: ﴿**لَيَأْتِيَنَّنِي**﴾ بنونين؛ الأولى: نون التوكيد المشددة، والثانية: نون الوقاية.

الإمام المرموز إليه بدال: (**دَفَا**)(١)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

وهو الأصل، مع موافقته لرسم المصحف المكي(٢).

وقرأه الباقون: بنون واحدة مشددة.

وعليها بقية الرسوم(٣).

قال في الدر(٤): «الأظهر أنها نون التوكيد الشديدة توصل **[٤٨٠]** بكسرها لياء المتكلم، وقيل: بل هي نونُ التوكيد الخفيفةِ أُدْغِمَتْ في نون الوقايةِ؛ وليس بشيءٍ لمخالفة الفعلين قبله».

٨٢٩ ـ سَبَا(٥) مَعًا لَا نُونَ وَافْتَحْ: هَلْ حَكَمْ.   سَكِّنْ: زَكَا..................

واخْتُلِفَ في: (﴿**سَبَأْ**﴾ **مَعًا**)؛ أي:

= وقرأ الباقون: بتشديد النون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٥٠)، والنشر ٢/٢٤٦ ـ ٢٤٨، والإتحاف ٢/٣٢٤، ومعجم القراءات ٦/٤٩٢).

(١) وقوله: (**دَفَا**)؛ أصله: دفأ، فوقف بالنقل، وهو خلاف البرد، ففيه إشارة إلى تلقيه بالفطنة والذكاء والفهم.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٥٥، والدر المصون ٨/٥٩٢، واللباب ١٥/١٣٦، والنشر ٢/٣٣٧.

(٣) ينظر: الكشف ٢/١٥٥، والدر المصون ٨/٥٩٢، واللباب ١٥/١٣٦، والنشر ٢/٣٣٧.

(٤) في الأصل: (الدرر)، والصواب (الدر)، ومراد الشارح كتاب الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٨/٥٩٣).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بالإبدال في الهمز الذي بعد الباء: (**سَبَا**)، وهي كذلك في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالهمز الساكن بعد الباء: (**سَبأْ**).

﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾، هنا[1].

و﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾ في سورتها[2].

فـ(ـلَا نُونَ وَافْتَحْ)؛ أي: اقرأه بغير تنوين، وفتح الهمزة.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (هَلْ[3] حَكَمْ[4])؛ أي: البزي، وأبي عمرو.

على أنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث، اسم للقبلية، أو البُقعة[5].

و(سَكِّنْ)؛ أي: اقرأه بسكون الهمزة.

للمرموز إليه بزاي: (زَكَا)؛ أي: قنبل ـ وحده ـ عن ابن كثير.

كأنه نَوَى الوقف، وأجرى الوصل مجراه[6].

والباقون: بالكسر، والتنوين.

فهو مصروف؛ لإرادة الحي، أو المكان[7].

---

(١) سورة النمل: الآية [٢٧].

(٢) أي: في سورة سبأ: الآية [١٥].

(٣) ومعنى قوله: (هَلْ)، على معنى الاستفهام.

(٤) وقوله: (حَكَمْ)؛ اسمٌ، ويطلق على القاضي، والحاكم، ويأتي فعلٌ؛ بمعنى: الفصل في الخصومات والنزاعات.

(٥) ينظر: الكشف ١٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٠)، والدر المصون ٥٩٤/٨، واللباب ١٣٧/١٥.

(٦) فقراءة قنبل في هذا الحرف على قاعدة السكت؛ مثل سكت حفص على ألف: ﴿عِوَجَا﴾. (ينظر: الكشف ١٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٠)، والدر المصون ٥٩٤/٨، واللباب ١٣٧/١٥).

(٧) قال موسى جار الله ص (٢٢٣): «ولا شبهة في أن (سبأ) اسم قبيلة أو حيٍّ؛ لقوله: ﴿تَمْلِكُهُمْ﴾ [النمل: ٢٣]، و﴿مَسْكَنِهِمْ﴾ [سبأ: ١٥]، بجمع الضمير، فالمنع باعتبار القبيلة، والصرف لاعتبار الحيّ. روى الفراء عن الرواسي أنه سأل ابن العلاء لم منع (سبأ)؟ فقال: لست أدري ما هو، يعني أن العرب تمنع الأسماء التي لا تعرفها». =

٨٢٩ ـ ....مَكُثْ: نُهًى شِدْ(١) فَتْحُ(٢) ضَمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [٢٢].

فقرأه المرموز إليهما بأولى قوله: (**نُهًى**(٣) **شِدْ**(٤))؛ أي: عاصم بكماله، وروح عن يعقوب.

(**فَتْحُ ضَمْ**)؛ أي: بفتح الكاف.

وقرأه الباقون: بضمها.

وهما لغتان(٥).

= (وينظر ـ أيضاً ـ: الكشف ١٥٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٠)، والدر المصون ٥٩٤/٨، واللباب ١٣٧/١٥، وغيث النفع ص (٣١١)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الشين، ثم دال مهملة: (**شِدْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ومعناها ـ على كشر الشين ودال مهملة ـ؛ فعل أمر، مِنْ: شَادَ، يشيدُ، يقال: شاد البناء؛ بناه ورفعه وأعلاه، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الشين، ثم ذال معجمة ساكنة: (**شِذْ**)، وهي مِن: شّذَّ، يشِذُّ، بمعنى العزلة والانفراد والمخالفة، والثالث: بشين مضمومة، ثم دال مهملة: (**شُدْ**)، وهي فعلٍ مِن: شدَّ، يشِدُّ، بمعنى: القيد والربط والإيثاق والقوة ولها معان أخرى، يقال: شدَّ فلاناً؛ أوثقه وقيَّده، وشدَّ وِثاقه؛ قيده وربطه، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**شِدْ**)، (**شِذْ**)، (**شُدْ**).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بضم الحاء: (**فَتْحُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الحاء: (**فَتْحَ**)، ولم تشكل الحاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) و(**نُهىً**)، النُّهى؛ العقل، والنُّهَى؛ جمع النُّهية؛ وهي: غاية كل شيء ومنتهاه.

(٤) و(**شِدْ**)، فعل أمر، مِنْ: شَادَ، يشيدُ، يقال: شاد البناء؛ بناه ورفعه وأعلاه.

(٥) فالفتح من باب (نصر)، لقوله: ﴿إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ومن قرأ بالضم؛ لأن مَكُث بابه؛ (خَثُر)، و(فَرُه)، و(كَرُم). (ينظر: الكشف ١٥٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٠)، والدر المصون ٥٩٣/٨).

قيل: إن الفتح أشهر[1]، ولعله في اللغة، وإلا فأكثر القراء على الضم كما ترى.

٨٣٠ ـ أَلَّا [أَلَا][2]، وَمُبْتَلًى قِفْ: (يَا)، أَلَا وَابْدَأْ بِضَمٍّ[3] أُسْجُدُوا: رُحْ ثُبْ[4] غَلَا

واخْتُلِفَ في: ﴿أَلَّا﴾.

مِـــنْ قـــولــه: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [٢٤ ـ ٢٥].

فقرأه الكسائي، وأبو جعفر، ورويس ـ كما سيأتي آخر البيت رمزهم ـ: ﴿[أَلَا][5] **يَسْجُدُواْ**﴾؛ بتخفيف اللام[6].

على أنه حرف تنبيه واستفتاح، و﴿**ياء**﴾ عندهم: في نية الفصل من:

---

(١) نصَّ عليه في الدر المصون، وكذا مكي في الكشف حيث قال: «والفتح أكثر وأشهر، والضمُّ الاختيار؛ لأنَّ عليه الجماعة، ولولا الجماعة لاخترت الفتح». (ينظر: الكشف ١٥٥/٢، والدر المصون ٥٩٣/٨، واللباب ١٣٧/١٥، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في المتن الذي على هامش الشرح، وهو موجود في أصل الشرح، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: (**بِضَمٍّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بجر الميم بلا تنوين: (**بِضَمِّ**)، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، والثاني: بكسر الثاء: (**ثِبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) بعد كلمة (رمزهم) يأتي مسح وبياض ثم بعده: (يسجدوا)، والصواب ما أثبته بين القوسين لدلالة السياق عليه.

(٦) مع فتح الهمزة، ويبدءون بهمزة وصلٍ مضمومة؛ على الأمر، قال في الدر المصون: «فكان حقُّ الخطِّ على هذه القراءة أن يكون: ﴿**يا اسْجُدُوا**﴾، لكنَّ الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أسقطوا ألف: ﴿**يا**﴾، وهمزة الوصل من: ﴿**اسْجُدُوا**﴾، خطًّا لمَّا سَقَطَا لفظاً، ووصَلُوا الياءَ بسين: ﴿**اسْجُدُوا**﴾، فصارت صورته: ﴿**يَسْجُدُوا**﴾، فاتحدت القراءتان لفظاً وخطًّا، واختلفتا تقديراً»، وقال النويري: «عُلِمَ تخفيف: ﴿**أَلَا**﴾، من لفظه، وحرف النداء من قوله: ﴿**يا**﴾، والأمر من قوله: ﴿**اسْجُدُوا**﴾». (ينظر: الدر المصون ٥٩٨/٨، والنشر ٣٣٧/٢، وشرح النويري ١٠٩/٥، والإتحاف ٣٢٥/٢).

﴿اسْجُدُوا﴾، ثم قيل: هو حرف تنبيه جُمِعَ بينه وبين: ﴿أَلَا﴾ تأكيداً، وقيل: حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: (يا هؤلاء أو يا قوم اسجدوا)؛ فعل أمر[١].

ومثله في لسان العرب كثير؛ نثراً، ونظماً، نحو قوله:

[أَلَا يَا ارْحَمُونَا، أَلَا يَا تَصَدَّقُوا عَلَيْنَا، أَلَا يَا أنزِلُوا][٢].

وكقول الشاعر[٣]:

فَقَالَتْ أَلَا يَا اسْمَع أَعِظْكَ بِخُطَّةٍ   فَقُلْتُ سَمِيْعًا[٤] فَانْطقِي وَأَصِيْبِي

وقوله[٥]: [أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ][٦]، وغير ذلك[٧].

---

(١) ينظر: الكشف ١٥٧/٢ ـ ١٥٨، وشرح الهداية ص (٦٤١ ـ ٦٤٢)، والدر المصون ٥٩٨/٨ ـ ٦٠٢، واللباب ١٤٥/١٥ ـ ١٤٢، والإتحاف ٣٢٥/٢ ـ ٣٢٦، وشرح النويري ١١٠/٥، وغيث النفع ص (٣١١).

(٢) في الأصل: (ألا يا راحموا، ألا يا اصدقوا علينا، ألا يا أنزلوا)، وهو تصحيف ونقص، والصواب ما أثبته، وقال الفراء: «وسمعتُ بعض العرب يقول: ألا يا ارحمانا، ألا يا تصدقا علينا، قال: يعنيني وزميلي»، ومنه ـ أيضاً ـ ما جاء في الأثر: «أنَّ أُبَيّ بن خلف كان على بعير له يوم بدر، وهو يقول: يا حدراها، يا حدراها»؛ ومعناه: يا قوم هل أحد رأى مثل هذه؛ لما رأى من ظفر المسلمين، ونصرة الملائكة، وقتل رؤوس المشركين وأسرهم، قاله محقق غيث النفع. (ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢، والبحر المحيط ٦٦/٧ ـ ٦٩، والدر المصون ٦٠١/٨، واللباب ١٤٥/١٥، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٩٤٥/٣).

(٣) وهو بيت للنمر بن تولب بن زهير العكلي، وقد اختلفت النسخ في ضبط بعض ألفاظه. (معاني القرآن للفراء ٤٠٢/٢، والبحر المحيط ٦٦/٧، والكشف ١٥٨/٢، والدر المصون ٦٠١/٨).

(٤) في البحر المحيط: (فقلت سمعنا). (ينظر: البحر المحيط ٦٦/٧).

(٥) في الأصل بعد (ألا يا) كلمة غير مفهومة ثم بعدها: (عار سحال)، وهو تصحيف ونقص، والصواب ما أثبته. (ينظر: الكتاب ٢٢٢/٤، والبحر المحيط ٦٦/٧).

(٦) وهو صدر بيت للشماخ، وعجزه: (**وَقَبْلَ مَنَايَا قَدْ حَضَرْنَ وَآجَالِ**)، وهو في ديوانه ص (٤٥٦)، وروايته:

أَلَا يَا أَصْبِحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ   وَقَبْلَ مَنَايَا بَاكِرَاتٍ وَآجَالِ

و(سنجال)؛ قرية في أرمينية، أو أذربيجان. (ينظر: الدر المصون ٦٠٠/٨، والكتاب ٢٢٢/٤، والبحر المحيط ٦٦/٧).

(٧) أي: وغير ذلك من شواهد العرب نثراً وشعراً، وقد ذكر بعضها أبو حيان في البحر المحيط، =

ورُجِّحَ الأول[1]؛ لعدم الحذف، بخلافه على الثاني، فإن العامل في المنادى محذوف، فلو حُذِفَ المنادى كان إجحافاً.

وقرأ الباقون: بتشديد: ﴿أَلَّا﴾[2].

على إدغام [٤٨١] نون: ﴿أَن﴾؛ الناصبة للفعل، في لام: ﴿لَا﴾، ومن ثم حُذِفَت منه نون الرفع، فـ﴿**يَسْجُدُواْ**﴾ فعل مضارع؛ أي: (زين لهم أن لا يسجدوا [وصدوهم][3] عن السجود)، أو (لا يهتدون أن يسجدوا)؛ على أنَّ: ﴿لَا﴾ زائدة[4].

= وصاحب الدر المصون، وابن عادل في اللباب، ومكي في الكشف، وغيرهم. (ينظر: الدر المصون ٥٩٩/٨ ـ ٦٠١، واللباب ١٤٣/١٥ ـ ١٤٤، والبحر المحيط ٦٦/٧ ـ ٦٧، والكشف ١٥٨/٢).

(١) أي: أنَّ ﴿يَا﴾؛ حرف تنبيه، مؤكد للتنبيه قبله، فجُمِعَ بينه وبين: ﴿أَلَا﴾ تأكيداً، قال في غيث النفع: «واختار هذا الرأي جماعة من المحققين؛ منهم: ابن عصفور». (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)، والإتحاف ٣٢٥/٢).

(٢) مع فتح الهمزة. (ينظر: شرح النويري ١٠٩/٥، والإتحاف ٣٢٥/٢).

(٣) في الأصل: (وصدورهم)، والتصويب من غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٤) قال محقق غيث النفع: «نبه العلماء إلى أنه لا ينبغي إطلاق لفظ الزيادة على شيء من ألفاظ القرآن الكريم، أيًّا كانت الدوافع أو المسوغات، سواء كان المراد بالزائد ما ليس له معنى، أو كان المراد ما لا يختل المعنى الأصلي بحذفه، أو ما يعبر عنه بالصلة، فالتعبير بالزيادة على كلا النوعين فيه إيهام ونوع تجاوز في الأدب مع كلام الله ـ ﷻ ـ، والأولى أن يعبر عنها بالصلة تأدباً، إذ لم يقع في الوحي العزيز حشوٌ ولا زيادة ليس لها معنى، بل هو معجز في كل حرف من حروفه، ولفظ من ألفاظه، ولا يعني خفاء معناها عن بعضٍ أنها زيادة يغني حذفها عنها»، وكلام الشارح هنا في توجيه قراءة الجماعة موجودٌ بحروفه في غيث النفع، وقد أفاض السمين الحلبي في توجيه قراءة الجمهور حتى قال بعد أن ذكر توجيه قراءة الكسائي ومن معه: «فهذا توجيهُ قراءةِ الكسائي، والخطبُ فيها سهلٌ، وأمَّا قراءة الباقين فتحتاج إلى إمعان نظر، وفيها أوجه كثيرة»، ثم ذكر خمسة أوجه في توجيهها. (ينظر: غيث النفع ٩٤٧/٣، والإتقان ٢٦٨/٢، ومجموع الفتاوى ٥٣٧/١٦، والدر المصون ٦٠٢/٨، واللباب ١٤٥/١٥ ـ ١٤٦، والكشف ١٥٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٢)، والبحر المحيط ٦٥/٧ ـ ٦٦).

وعلى القراءة الأولى الوقف على: ﴿يَهْتَدُونَ﴾ تام؛ لأن: ﴿أَلَا﴾ للاستفتاح، وحكمه أن يُبْتَدَأَ به الكلام(١).

وقوله: (مُبْتَلًى قِفْ)؛ يعني: أنه يجوز الوقف الاختباري(٢).

على: (﴿يَا﴾) وحدها(٣).

وعلى: (﴿أَلَا﴾) وحدها(٤).

(١) ذكره السمين الحلبي في الدر المصون ٦٠١/٨، ونقله عنه صاحب اللباب ١٤٤/١٥ ـ ١٤٥ حيث قال في تفسيره: «واعلم أن الوقف عند الكسائي على: ﴿يَهْتَدُونَ﴾ تام، وله أن يقف على: ﴿أَلَا يَا﴾، ويبتدئ: ﴿اسْجُدُوا﴾ بهمزة مضمومة، وله أن يقف على: ﴿أَلَا﴾ وحدها، وعلى: ﴿يَا﴾ وحدها؛ لأنهما حرفان منفصلان، وهذان الوقفان وقفا اختبار لا اختيار؛ لأنهما حرفان لا يتم معناهما إلا بما يتصلان به، وإنما فعله القراء امتحاناً وبياناً»، وذكره السجاوندي في علله ص (٣٧٩)، حيث قال: «ومن خفف ﴿أَلَا﴾، وقف مطلقاً؛ لأن التنبيه للابتداء»، وقال ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ٨١٦/٢: «غير تام لمن شدد: ﴿أَلَّا﴾، ومن قرأ بالتخفيف: ﴿أَلَا﴾؛ وقف: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ۝٢٤ أَلَا يَا﴾، وابتدأ: ﴿اسْجُدُوا﴾؛ على معنى: (اسجدوا لله)، بالأمر»، وقال النحاس في القطع والائتناف ص (٣٧٩): «ليس بكاف إلا أن يقرأ بقراءة أبي جعفر وحميد والكسائي فيقف على قول أبي عبيد: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾، ثم يبتدىء: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾، والمعنى: ألا يا أيها الناس اسجدوا لله، فهذا ابتداء كلام»، وهو اختيار الأشموني في منار الهدى ص (٢٠٧) حيث قال: «تام على قراءة الكسائي، فعلى قراءته يوقف على: ﴿أَعْمَالَهُمْ﴾، وعلى: ﴿يَهْتَدُونَ﴾»، وقال مكي في الكشف: «فالوقف على ما قبل: ﴿أَلَا﴾ في هذه القراءة: حسن»، وهو اختيار النويري في شرحه، وصاحب غيث النفع. (ينظر: الكشف ١٣٩/٢، والدر المصون ٤١٠/٨، وشرح النويري ١١/٥، واللباب ٣٩٤/١٤، والنشر ٢٢٦/١، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٢) قال المنير السمنودي: «قوله: (وَمُبْتَلاً. . .الخ) أراد أن يبين هذه الكلمات المتصلة بتفصيل بعضها عن بعض كما هي منفصلة؛ فقال: إذا ابْتُلِيتَ بالوقف؛ أي: إذا اخْتُبِرْتَ وسُئِلْتَ عن ذلك على وجه الامتحان، أو أراد بالابتلاء الاضطرار إلى ذلك لانقطاع النفس»، وهو كذلك في شرح ابن الناظم. (ينظر: شرح المنير السمنودي (ل ١٢١/أ ـ ل ١٢١/ب)، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٠)).

(٣) قال ابن الناظم: «لأنها حرف نداء؛ والمنادى هنا محذوف، فهذا موضع الاختبار؛ لأن الياء منفصلة بالفعل لفظاً وخطًّا». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٠)).

(٤) قال ابن الناظم: «وأمَّا الوقف على: ﴿أَلَا﴾ فلا يحتاج إلى اختبار، إذ لا يخفى أنه كلمة، =

لأن كل واحدة كلمة مستقلة.

وعليهما معاً[(١)].

[(وَ)][(٢)] إذا وقفت على: ﴿أَلَا﴾[(٣)] ـ اختبارًا ـ.

فـ(ـابْدَأْ بِضَمِّ) همزة الوصل.

مِنْ: ﴿أُسْجُدُوا﴾.

لأنه ثلاثي مضموم الثالث ضمًّا لازماً[(٤)].

وذلك في قراءة المرموز إليهم بأوائل قوله: (رُحْ[(٥)] ثُبْ[(٦)] غَلَا[(٧)])؛ أي: الكسائي، وأبي جعفر، ورويس، ـ كما تقدم ـ.

= وكذلك الوقف على: ﴿اسْجُدُوا﴾، فلما كان قوله: (مُبْتَلَى) يحتمل الأمرين؛ ذكر موجبهما على كلٍّ واحد من التقديرين». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٠)).

(١) قال النويري في شرحه: «وَعُلِمَ تنويع الوقف من تقديمه: ﴿يَا﴾، على: ﴿أَلَا﴾، ولما اختلف ابتداؤه ووصله وابتداء غيره وعرض الابتلاء بيَّنَهُ». (ينظر: الكشف ١٥٦/٢، والدر المصون ٦٠١/٨ ـ ٦٠٢، واللباب ١٤٤/١٥ ـ ١٤٥، وشرح النويري ١١٠/٥).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو في الحقيقة جزء من كلام الناظم، وقد فات الشارح ـ على خلاف عادته ـ أن يتناوله بالشرح والبيان، وقد أَثْبَتُّهُ محاكاة لمنهج الشارح في نظائره من شرحه.

(٣) في الأصل: (لا)، والتصويب من غيث النفع ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٤) فهو فعل أمر من المضارع المضموم الوسط. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٠)، والإتحاف ٣٢٥/٢، وشرح النويري ١٠٩/٥، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٥) ومعنى قوله: (رُحْ)؛ من الرواح، وابتدائه بعد غروب الشمس، وقد يكون فعلاً، من راح الشيء؛ إذا وجد ريحه.

(٦) ومعنى قوله: (ثُبْ) ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى ورجع، وعلى كسر الثاء: (ثِبْ)؛ مِن وَثَب، يَثِبُ، وُثُوباً؛ فعل أمر؛ بمعنى: الوثوب، وهو: النهوض، وَثَبَ الرياضي؛ قفز، وَوثب الرجل قائماً؛ وقف ونهض.

(٧) قال ابن الناظم: «قوله: (غَلَا)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

وأما على قراءة الباقين ـ بتشديد: ﴿أَلَّا﴾ ـ فلا يحسن الوقف على: ﴿يَهۡتَدُونَ﴾، لأن ما بعده معمول له، أو لما قبله[١]، كما عُلِمَ مما قررناه.

فإن وقف فهو جائز؛ نظراً لكونه رأس آية[٢].

ولا يجوز الوقف على: (الياء)؛ لأنها [بعض][٣] كلمة، والوقف على بعضها دون بعض غير جائز[٤].

---

(١) قال به مكي بن أبي طالب في الكشف ١٥٧/٢، وذكره السمين الحلبي في الدر المصون ٦٠٢/٨ ـ ٦٠٣، ونقله عنه صاحب اللباب ١٤٦/١٥، وذكره الساجاوندي في علله ص (٣٧٩) فقال: «﴿لَا يَهۡتَدُونَ﴾؛ (لا)؛ ـ أي: لا يجوز الوقف عليه ـ، لأن التقدير: فصدهم لئلا يسجدوا»، وقال ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ٨١٦/٢: «غير تام لمن شدد: ﴿أَلَّا﴾؛ لأن المعنى: زين لهم الشيطان ألَّا يسجدوا»، وقال النحاس في القطع والائتناف ص (٣٧٩): «ليس بكاف»، وهو اختيار الأشموني في منار الهدى ص (٢٠٧) حيث قال: «ومن قرأ بتشديد: ﴿أَلَّا﴾، فلا يقف على: ﴿أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾، ولا على: ﴿يَهۡتَدُونَ﴾، ولا على: ﴿أَلَّا﴾. . .الخ»، وهو اختيار النويري في شرحه حيث قال: «ولا يتم الوقف على: ﴿يَهۡتَدُونَ﴾؛ لتعلقه بتاليه»، وكذا هو اختيار الصفاقسي صاحب غيث النفع. (ينظر: الكشف ١٣٩/٢، والدر المصون ٤١٠/٨، وشرح النويري ١١/٥، والإتحاف ٢٩٩/٢، واللباب ٣٩٤/١٤، والنشر ٢٢٦/١، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٢) قال في غيث النفع: «من قرأ: ﴿أَلَّا﴾؛ بالتشديد، لم يَحْسُنْ وقفه على: ﴿يَهۡتَدُونَ﴾، فإن وقف عليه جاز؛ لأنه رأس آية» وتبعه الشارح ـ هنا ـ فنقل عنه ذلك الجواز والتعليل ـ وإن لم يصرح بالنقل ـ موافقاً له، والصواب أنَّ الوقف على رؤوس الآي ليس حظه مجرد الجواز، بل هو سنة منقولة، كما تقدم تحريره عند شرح المؤلف لمقدمة الطيبة، وهو مذهب الأئمة: البيهقي، والداني، وأبو العلاء الهمذاني، وابن القيم، وابن الجزري، وابن النحاس، والسخاوي، وعبدالله بن أبي الهذيل التابعي، وكان أبو عمرو بن العلاء يسكت عند رأس كل آية ويقول: «إنه أحب إليَّ»، وقال الإمام البيهقي: «ومتابعة السنة أولى مما ذهب إليه بعض أهل العلم بالقرآن من تتبُّع الأغراض والمقاصد والوقوف عند انتهائها»، وقال أبو العلاء الهمذاني ـ في كتابه الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي ـ: «(لا بد للقارئ من الاستراحة لطول القصة، فإن انقطع نفسه فليقف على رؤوس الآي فإنه سنة». (ينظر: النشر ٢٢٦/١، وزاد المعاد ٣٣٧/١، والمكتفى ص (١٤٦)، وشعب الإيمان ٥٢١/٢، وغيث النفع ص (٣١١)).

(٣) في الأصل: (بعد)، والصواب ما أثبته. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣١١).

ولا يجوز[١] الوقف على: (أن) المدغم نونها في: (لا)، إذ كل ما يكتب موصولاً لا يجوز الوقف إلا على الكلمة الأخيرة[٢]؛ لأجل [الاتصال][٣] الرسمي، ولا يجوز فصله إلا برواية صحيحة[٤]، نحو وقف الكسائي على ياء: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص: ٨٢][٥]، وقد اجتمعت المصاحف على كتابتها كلمة واحدة[٦]، تدبر.

٨٣١ ـ يُخْفُونَ، يُعْلِنُونَ، خَاطِبْ: عَنْ رُقَا[٧] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُخْفُونَ﴾، و﴿يُعْلِنُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [٢٥].

فـ(**خَاطِبْ**)؛ أي: اقرأهما بتاء الخطاب[٨].

---

(١) وهذا الحكم هو: لجميع القراء؛ سواءٌ منهم من قرأ بالتشديد، أو بالتخفيف. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٢) منه؛ أي: من ذلك الموصول. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٣) في الأصل: (الانفال)، والتصويب من غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣١١)).

(٤) نصَّ على ذلك ابن الجزري وقرره في النشر. (ينظر: النشر ١٥٢/٢).

(٥) وقد تم بيانه عند شرح المؤلف لباب الوقف على مرسوم الخط، البيت (٣٦٧)، وينظر: النشر ١٥١/٢.

(٦) ينظر: النشر ١٥١/٢ ـ ١٥٢، وغيث النفع ص (٣١١)، والدر المصون ٦٠٣/٨، واللباب ١٤٦/١٥.

(٧) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة، ولم تشكل حركة الراء: (**رقَا**)، وضُبِطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة، وفتح الراء: (**رَقَا**)، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، مع ضم الراء: (**رُقَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وإلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بضم الراء، مع الألف المقصورة: (**رُقَى**)، وقد تصحفت الراء في نسخة رضوان العقبي إلى زاي معجمة: (**زَقَا**)، ولا يصح، بينما لم يتبين ضبط حركة الراء في النسخة التي عليها خط الناظم. فصار في ضبط هذه الكلمة ثلاثة أوجه: (**رَقَا**)، (**رُقَا**)، (**رُقَى**).

(٨) فأما قراءة حفص فعلى الالتفات، وأما قراءة الكسائي فلأن ما قبله: أَمْرُهُمْ بالسجود وخطابهم. (ينظر: الدر المصون ٦٠٥/٨ ـ ٦٠٦ واللباب ١٤٩/١٤، شرح النويري ١١١/٥).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**عَنْ**[(١)] **رُقَا**[(٢)])؛ أي: حفص، والكسائي.

والباقون: بياء الغيب فيهما[(٣)].

وتقدَّم الكلام على: ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [٢٨][(٤)].

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿الْمَلَؤُا﴾ [٢٩]؛ الثلاثة هنا[(٥)] في كالأول من المؤمنين[(٦)]؛ بخمسة أوجه[(٧)]، مرَّ بيانه في نحو: ﴿تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥].

وتقدَّم في أبواب الأصول[(٨)]:

الخلاف في: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَانِۦَ اللَّهُ خَيْرٌ﴾ [٣٦]، **حاصله**[(٩)] **أنَّ**:

---

(١) وقوله: (**عَنْ**)؛ حرف جر؛ من معانيها؛ المجاوزة، والتعليل، وانتهاء الغاية، وتأتي بمعنى: بَعْدَ، وبمعنى: مِنْ، وتأتي بمعان أخرى.

(٢) ومعنى قوله: (**رَقَا**) ـ على فتح الراء ـ؛ أي: صعد، ويمكن أن يكون فعلاً؛ من الرقية الشرعية، ومنه الراقي الذي يرقي الناس، وأما على ضم الراء: (**رُقَا**)، فهي جمع رُقية؛ وهي الاستشفاء بالقرآن والأذكار الصحيحة.

(٣) لتقدم الضمائر الغائبة. (ينظر: الدر المصون ٦٠٥/٨، واللباب ١٤٩/١٤، وشرح النويري ١١١/٥).

(٤) فقرأ قالون، ويعقوب: بالقصر، وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة: بسكون الهاء، وقرأ ابن ذكوان: بالقصر والإشباع، وقرأ هشام: بالسكون والإشباع، والقصر، وقرأ أبو جعفر: بالإسكان، والقصر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٥٣ ـ ١٥٤)، والنشر ٣٠٦/١، والإتحاف ٥٣٢٦/٢ ـ ٣٢٧).

(٥) سورة النمل: الآيات: [٢٩، ٣٢، ٣٨].

(٦) الآية: [٢٤].

(٧) وهي: إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٣٢٧/٢).

(٨) وذلك في باب: الإدغام الكبير، البيت رقم (١٤٩)، وباب: ياءات الزوائد ص (٦٠)، البيت رقم (٤١٢).

(٩) ينظر: الإتحاف ٣٢٧/٢، وغيث النفع ص (٣١١ ـ ٣١٢).

المدنيين، وأبا عمرو، قرؤوا:

﴿**أَتُمِدُّوْنَنِي**﴾ بنونين خفيفتين[1]، بعدهما ياءٌ، وصلاً فقط.

﴿**أَتَانِيَ** ٱللَّهُ﴾؛ بياء مفتوحة وصلاً.

واخْتُلِفَ عن: قالون، وأبي عمرو، في حذفها **[٤٨٢]** وقفاً.

وحذفها وقفاً: ورش، وأبو جعفر، بلا خلاف.

وابن كثير:

﴿**أَتُمِدُّوْنَنِي**﴾؛ كذلك بنونين، مع إثبات الياء في الحالين.

﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾؛ بحذف الياء وصلاً وكذا وقفاً؛ بخلاف عن قنبل.

وابن عامر، وشعبة:

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾؛ بنونين أيضاً، وبحذف الياء في الحالين.

وكذا ياء: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾.

وحفصاً:

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾، كذلك.

إلا أنه أثبت الياء في: ﴿**أَتَانِيَ**﴾ مفتوحة وصلاً، واختلف عنه وقفاً.

وحمزة:

﴿**أَتُمِدُّوْنَنِي**﴾؛ بالإدغام[2]، وإثبات الياء في الحالين.

﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾؛ بحذفهما فيهما.

---

(١) مفتوحة، فمكسورة. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٢٧).

(٢) بإدغام نون الرفع في نون الوقاية. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٢٨).

والكسائي:

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بنونين، وحذف الياء فيهما[١].

﴿ءَاتَىٰنِ﴾؛ بالإمالة مع حذف الياء فيهما[٢]

وخلفاً عن نفسه:

كذلك، لكن بغير إمالة.

ويعقوب:

﴿أَتُمِدُّوْنِّي﴾؛ بالإدغام، وبالياء فيهما[٣].

و﴿ءَاتَىٰنِ﴾؛ بإثبات الياء وقفاً، وأما وصلاً: ففتحها رويس، وحذفها روح.

وللأزرق في: ﴿ءَاتَىٰنِ﴾ بالنظر لمد البدل، مع الفتح والتقليل؛ خمس طرق[٤].

---

(١) أي: في الحالين؛ وقفاً، ووصلاً.

(٢) أي: في الحالين؛ وقفاً، ووصلاً.

(٣) أي: في الحالين؛ وقفاً، ووصلاً.

(٤) والتحرير أنها ستة طرق صحيحة مقروء بها، أما الطرق الخمسة فهي: الأولى: قصر البدل والفتح، والثانية: التوسط والفتح، والثالثة: المد المشبع والفتح، والرابعة: المد مع التقليل، والخامسة: التوسط مع التقليل، وقد نظمها ابن الجزري في ما يسمى: بالمسائل التبريزية، ونقلها عنه صاحب الإتحاف ٢٦٤/١، حيث قال ابن الجزري:

كَآتَى لِوَرْشٍ افْتَحْ بِمَدٍّ وَقَصْرِهِ ... وَقَلِّلْ مَعَ التَّوسِيطِ وَالْمَدِّ مُكْمِلَا
لِحِرْزٍ وَفِي التَّلْخِيصِ فَافْتَحْ وَوَسِّطَنْ ... وَقَصْرٌ مَعَ التَّقْلِيلِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَلَا

وأما الطريق السادس المختلف فيه فهو: قصر البدل مع التقليل، قال الترمسي ـ رحمه الله تعالى ـ في تقريره للأوجه الخمسة ومنعه للوجه السادس ما نصه: «وإنما امتنع هذا السادس؛ أعني: قصر البدل مع التقليل؛ لأنَّ كل من روى القصر فيه لم يرو التقليل»، قلتُ: وليس ذلك كذلك؛ ففي تحرير الشارح واختياره في هذه المسألة مراجعة ونظر، وهو في ذلك تابع لصاحب الإتحاف، واختيار الشارح هنا ـ أي: بأنها خمسة أوجه، مع رد وجه التقليل مع قصر البدل ـ هو اختيار الشيخ الصفاقسيّ وبعض شيوخه، حيث قال في الغيث: «وكان شيخنا العلامة عليّ الشبراملسيّ يخبر أنَّ مشايخه =

....

= يقرؤون بها ـ بستة أوجه ـ وقرؤوا بها على مشايخهم، وأمعن هو ـ رحمه الله ـ النظر فأسقط منها واحداً؛ وهو القصر على التقليل، فكان يقرأ بخمسة، والصحيح أنه لا يصح منها من طريق الشاطبية إلا أربعة، وهو القصر والطويل على الفتح، والتوسط والطويل على التقليل، ولم أقرأ على شيخنا من طريق الشاطبية إلا بها، وقرأ هو بذلك على شيخه سلطان بن أحمد المزَّاحي، والوجه الخامس إنما هو من طريق الطيبة، كما ذكره الشيخ سلطان في جواب الأسئلة»، وهو ـ أيضاً ـ اختيار صاحب الإتحاف، حيث قال: «وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة؛ التي هي طرق الكتاب، ومنع شيخنا العلامة المتقن (سلطان) ـ رحمه الله ـ الطريق الثانية من طريق الحرز؛ وهي: التوسط مع الفتح؛ معللاً لذلك: بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري، قال لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري. . .الخ» ثم ذكر البيتين المنسوبين لابن الجزري، واللذين نقلهما الشارح، وهو أيضاً ـ مذهب الخليجي في حل المشكلات حيث قال: «ولا يتأتى تقليل ذات الياء على قصر البدل من جميع الطرق، وليس من طريق الحرز فتحها مع التوسط، بل هو من طريق النشر، نقل ذلك كله العلامة (سلطان)، قال صاحب الإتحاف: وقوله: وقصر مع التقليل..الخ؛ تصريح بمنع الطريق السادس؛ وهو قصر البدل مع التقليل، فلا يصح من طريق الكتابين».

والصحيح الذي قرره المحررون: أنَّ وجه التقليل على قصر مد البدل للأزرق: وجه صحيحٌ مقروءٌ به؛ من طريق تلخيص ابن بليمة، وهو اختيار الإمام المتولي في الروض النضير ص (٥٨٣)، البيت رقم (٧٦٣):

وَقَلِّلْ مِنَ التَّلْخِيصِ ذَا الْيَـا لأَزْرَقٍ ... سِوَى مَا بِهِ هَا مِنْ رُؤُوسٍ تَنَزَّلَا

كما هو اختيار الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيَّات حيث قال في تنقيح فتح الكريم ص (٢٢)، البيت رقم (٥٢):

وَقَلِّلْ مِنَ التَّلْخِيصِ ذَا الْيَـاءِ عِنْدَهُ ... سِوَى مَا بِهِ هَا مِنْ رُءُوسٍ تَنَزَّلَا

قال الشيخ الزيات في شرحه لهذا البيت: «ذكر ابن بليمة في تلخيصه للأزرق: التقليل في ذوات الياء مطلقاً، وفتح ما فيه هاء من رؤوس الآي، والقصر والتوسط في البدل. . .الخ».

وهو ـ أيضاً ـ اختيار الشيخ إبراهيم بن علي السمنودي في منظومة (البدر المنير) ص (٥٠١)، البيت رقم (٢٧٣)، وبمثله قال الشيخ الكبير عامر السيد عثمان في فتح القدير ص (٥٧)، البيت رقم (٦٦):

وَقَلِّلْ رُؤُوسَ الْآيِ مَعْ كُلِّ ذَاتِ يَـا ... وَقَلِّلْ رُؤُوساً غَيْرَ مَا (هَا) بِهِ فَلَا

والنصُّ الذي في تلخيص ابن بليمة ص (٢٨) والذي يُعْتَمَدُ عليه في القراءة بوجه قصر البدل مع تقليل ذوات الياء هو قوله في التلخيص: «قرأ ورش ـ يعني من طريق الأزرق ـ: =

٨٣١ - .... وَالسُّوقِ[١]، سَاقَيهَا، وَسُوقِ[٢]، اهْمِزْ: زَقَا[٣].

= جميع ذلك ـ يشير إلى ذوات (الياء) ـ بين اللفظين، إلا ما كان ذلك فِي سورة أواخر آيها (ها ألف) فإنه أخلَصَ الفتح فيه»، على أنَّ ابن الجزريّ ـ في النشر ـ قد نصَّ لابن بليمة بالفتح في ذوات الياء ـ مما ليس برأس آية ـ قولاً واحداً، بل إنه صرح: أنه لم يرو للملا، والصواب عكسه؛ أي: أنَّ له التقليل بين بين ـ فيما كان من ذوات الياء ولم يكن رأس آية ـ قولاً واحداً، وله في مد البدل: القصر والتوسط، فلعل ابن الجزري ـ كما أفاده الشيخ محمد تميم الزعبي ـ لم يطلع على النسخة التي فيها التقليل في ذوات الياء قولاً واحداً، وقد تبع ابن الجزري في ذلك ـ كما أشرت سابقاً ـ صاحب لطائف الإشارات، وصاحب الإتحاف ولم يعقب محققا إتحافه بشيء، وكذا الصفاقسي، ولم يعقب ـ أيضاً ـ محقق غيث النفع على اختيار الصفاقسي في هذه المسألة.

فالخلاصة: أنَّ وجه التقليل على قصر مد البدل للأزرق وجهٌ صحيحٌ مقرروءٌ به، وبالأوجه الستة كانت التلقي عن شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى، بمضمن كتابه العالي المسمى: فتح المتعالي بالقراءات العشر العوالي، قال الشيخ الزعبي: «وبالأوجه الستة كانت قراءتي على جميع من قرأت عليه من المشايخ في المدينة والشام ومصر، وهو الاختيار»، والله أعلم (ينظر: النشر ٤٩/٢ ـ ٥٠، وغيث النفع ص (١٠٧ ـ ١٠٨)، والإتحاف ٢٦٤/١، وحل المشكلات ص (٤١)، ومتن طيبة النشر، البيت رقم (٣٩٨)، وفريدة الدهر ٦٥/٢ ـ ٦٦).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة ساكنة بدل الوواو: (**السُّؤْقِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بواو ساكنة بدل الهمزة: (**وَالسُّوْقِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بهمزة ساكنة بدل الوواو، وكسر القاف: (**سُؤْقِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بواو ساكنة بدل الهمزة، وكسر القاف: (**سُوْقِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بواو ساكنة بدل الهمزة، وفتح القاف: (**سُوْقَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية).

(٣) أصاب القاف ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ مسح وطمس، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: ضُبِطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بفتح الزاي، وبالألف الممدودة: (**زَقَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بفتح الزاي، وبالألف المقصورة: (**زَقَى**)، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الزاي، وبالألف الممدودة: (**زُقَا**)، ومعناها ـ على ضم الزاي ـ؛ الصياح والصراخ.

٨٣٢ ـ سُوقِ[١]: عَنْهُ.................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي:

﴿السُّوقِ﴾ مِنْ قوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا[٢] بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ في ص[٣].

﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا[٤]﴾ هنا[٥].

(وَ﴿سُوْقِ﴾) مِنْ قوله: ﴿فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ في الفتح[٦].

فـ(ـاهْمِزْ)؛ أي: اقرأه بالهمزة الساكنة[٧] بدل الألف والواو.

للمرموز إليه بزاي: (زَقَا)[٨]؛ أي: قنبل ـ وحده ـ عن ابن كثير.

وهي لغة أصلية على الصحيح[٩].

---

(١) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بواو ساكنة بلا همز: (سُوْقِ)، وضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح ابن الناظم، وشرح موسى جار الله؛ بواوين؛ الأولى مضمومة مهموزة، بعدها واو ساكنة: (سُؤُوقِ)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بهمزة مضمومة على نبرة، ثم واو مضمومة: (سُئُوقِ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بواو مهموزة مضمومة: (سُؤُقِ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (سُئُوقِ)، (سُوْقِ)، (سُؤُقِ)، (سُؤُوقِ)، وهذ الاختلاف لا يترتب عليه أثر في الدلالة والمعنى، وإنما هو اختلاف رسم وصورة، وقد أثبته بالتفصيل؛ لبيان طبيعة خلاف النسخ في ضبط المتن وتحقيقه.

(٢) في الأصل: (فطفق سحاب بالسوق والأعناق)، وهو خطأ وتحريف.

(٣) الآية: [٣٣].

(٤) في الأصل: (وكشفت عن ساقها)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٥) الآية: [٤٤].

(٦) الآية: [٢٩].

(٧) قال النويري: «وعُلِمَ سكون الهمز: من إطلاقه». (ينظر: شرح النويري ١١٣/٥).

(٨) وقوله: (زَقَا)؛ فعلٌ؛ يعني: رفع الصوت، وشدة البكاء والصياح، يقال: زَقَا الطفل؛ إذا اشتد بكاؤه، وزقا الطائر؛ رفع صوته صائحاً.

(٩) قيل هي لغة أبي حية النميري، وكان من فصحاء العرب، فقد كان يهمز كل واو ساكنة مضموم ما قبلها. (ينظر: الكشف ١٦١/٢، والبحر المحيط ٧٦/٧، والدر المصون ٦١٩/٨).

وقيل: فرعية، [كهمز][١]: (يأجوج ومأجوج)[٢].

وروى ﴿سُؤْقِ﴾؛ أي:

﴿بِٱلسُّوقِ﴾ في ص[٣].

و﴿سُوقِهِۦ﴾[٤] في الفتح[٥].

بزيادة واو، بعد الهمزة.

(عَنْهُ)؛ عن قنبل ـ أيضاً ـ.

على أنه جمع (ساق)، كـ(طل)، و(طلول)[٦].

واسْتُغْرِب هذا الوجه[٧]، حتى قيل: إنه انفرد به الشاطبي، حيث ذكره عنه بقوله:

وَوَجْهٌ بِهَمْزٍ بَعْدَهُ الْوَاوُ وُكِّلَا[٨] ....

(١) في الأصل: (لهمز)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣٢٩/٢).

(٢) عزا هذا القول النويري في شرحه إلى أبي حيان، ومعناه موجود في إبراز المعاني، وقال في البحر: «هي لغة مشهورة في همز الواو التي قبلها ضمة»، ونقل ابن الجزري كلام أبي حيان ثم قال: «قلتُ: وهو الصحيح»، وقال في الكشف: «وهي لغة قليلة خارجة عن القياس»، وقال في شرح الهداية: «قد جاء في كلامهم، وإن لم يكن بالفاشي». (ينظر: الكشف ١٦١/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٣)، والبحر المحيط ٧٦/٧، وإبراز المعاني ٥٩/٤، والنشر ٣٣٨/٢).

(٣) الآية: [٣٣].

(٤) في الأصل كتبت بالهمز: (سوأقه).

(٥) الآية: [٢٩].

(٦) قال في الدر المصون: «فإنَّ (ساقاً) جُمِعَ على: (سووق)؛ فهُمِزَت الواو الأولى». (ينظر: الدر المصون ٦١٩/٨، واللباب ١٧٢/١٤).

(٧) أي: وجه القراءة لقنبل: بزيادة واو، بعد الهمزة، في حرفي: (ص)، و(الفتح)، قال في الدر: «وهذه الرواية غريبة عن قنبل، وقد قرأنا بها ولله الحمد». (ينظر: الدر المصون ٦٢٠/٨).

(٨) بعد ذكره لشاهد المسألة من حرز الأماني قال: (انتهى)، ولعلها سبق قلم، حيث لا يوجد نقل لكلام أو نحوه، وإنما نقل كلاماً عن المصنف فيما بعد ذلك. (ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٩٣٨)).

انتهى. وليس كذلك، فقد صرح الهذلي: بأنه طريق بكار عن ابن مجاهد، وأبي أحمد السامري عن ابن شنبوذ(١).

قال المصنف(٢): «وقرأ جمع الرواة عن بكار على ذلك بـ(السوق)»(٣).

ولم يذكره في التيسير(٤).

والباقون: بترك الهمز، والواو، في الثلاثة.

على الأصل السالم عن كثرة التغيير(٥).

وخرج بالثلاثة(٦):

﴿يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢].

﴿ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩].

فلا خلاف في عدم الهمز فيه(٧).

---

(١) نصَّ على ذلك في النشر، وزاد بقوله: «وهي قراءة ابن محيصن من رواية نصر بن علي عنه، وقد رواه ابن مجاهد عن أبي عمرو نصًّا». (ينظر: النشر ٣٣٨/٢).

(٢) ينظر: النشر ٣٣٨/٢.

(٣) هكذا نصُّ العبارة في الأصل، لكنَّ نصَّ عبارة النشر: «وقد أجمع الرواة عن بكار عن ابن مجاهد على ذلك في (بالسؤق والأعناق)؛ بواو بعد الهمزة». (ينظر: النشر ٣٣٨/٢).

(٤) أي: أنه لم يذكر وجه زيادة الواو بعد الهمزة عن قنبل، فصار ذلك من الشاطبي خروج عن أصله، وقال في إبراز المعاني: «ثم زاد الناظم ـ أي الشاطبي ـ ذكر وجه ليس في التيسير يختص بالجمع؛ وهو بواو بعد همز». (ينظر: التيسير ص (١٣٦)، وإبراز المعاني ٥٩/٤).

(٥) قال في الكشف: «فهو على الأصل؛ لأن كل ما لا أصل له في الهمز فلا يهمز إلا لعلة». (ينظر: الكشف ١٦١/٢، والإتحاف ٣٢٩/٢، وشرح النويري ١١٢/٥).

(٦) أي: خرج بالقيد الذي ذكره الناظم؛ والقيد هو: حصره للمواضع الثلاثة، فخرج ما لم يذكر من المواضع الأخرى؛ أي: موضع سورة القلم، وموضع سورة القيامة، المذكورين. (ينظر: الإتحاف ٣٣٠/٢، وشرح النويري ١١٢/٥).

(٧) ذكره النويري في شرحه، ونصَّ عليه صاحب الإتحاف، لكن قد قُرِئَ في الشواذ بالهمز في موضع سورة القلم؛ حيث قرأه ابن الصبّاح بالهمز. (ينظر: الإتحاف ٣٣٠/٢، وشرح النويري ١١٢/٥، ومعجم القراءات ٤٠/١٠).

٨٣٢ ـ ....ضُـمَّ (تَـا) تُـبَـيِّـتُـنْ[١] لَامَ تَقُـولَـنَّ[٢]، وَنُـونًـا[٣] خَـاطِـبَـنْ:
٨٣٣ ـ شَـفَـا........................ ....

واخْتُلِفَ [في: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ]([٤]) وَأَهۡلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ [٤٨٣]﴾ [٤٩].

فـ(ـضُمَّ تَاءَ[٥] ﴿تُبَيِّتُنْ﴾[٦]).

وضم (لَامَ: ﴿نَقُولَنَّ﴾).

(وَنُونًا خَاطِبَنْ)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب المضمومة، وضم التاء

---

(١) ضُبطت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح ـ هنا ـ؛ بتاءين مضمومتين: (تُبَيِّتُنْ)، وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بنون مضمومة، وتاء مفتوحة: (نُبَيِّتَنْ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ، إلا النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فقد ضُبطت فيها؛ بنون مضمومة، ثم ياء مشددة مفتوحة، ثم تاء مفتوحة: (نُبَيَّتَنْ).

(٢) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بنون ولام مفتوحتين: (نَقُولَنَّ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالتاء، وضم اللام: (تَقُولُنَّ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وجميع النسخ قد توحد الضبط فيها لكلا الفعلين؛ إما بالنون، أو بالتاء، إلا شرح الترمسي، وشرح النويري؛ فقد اختلف فيهما ضبط الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح عن ضبطهم لها في أصل الشرح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالنون مع التنوين؛ على الإفراد: (وَنُونًا)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه: بنون مفتوحة؛ على الأفراد أيضاً لكن بلا تنوين: (وَنُونَ)، والثالث: بنون مفتوحة، وبعدها ياء ساكنة: (وَنُونَيْ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (وَنُونًا)، (وَنُونَ)، (وَنُونَيْ).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، ويبدو أنه سقط من أصل المخطوط، وما أثبته واضح من سياق الكلام، حيث جرت عادة الشارح أن يقول عند كل مسألة من مسائل الخلاف: «واختلف في قوله تعالى...الخ» ثم يأتي بالآية الكريمة، فأثْبَتُّ السقط بمحاكاته في نظائره على ما جرت عادة الشارح عليه.

(٥) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بلا همزة؛ على الإطلاق: (تَا)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالهمز: (تَاء).

(٦) ما بين المعكوفتين كتبت في الأصل: (سين)، وهو تصحيف.

المثناة الفوقية؛ وهي لام الفعل في الفعل الأول، وبتاء الخطاب، وضم اللام في الثاني(١).

على إسناد الخطاب من بعض الحاضرين إلى بعض(٢).

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بنون التكلم، وفتح التاء في الفعل الأول، وبنون التكلم ـ أيضاً ـ، وفتح اللام في الثاني(٣).

إخباراً عن أنفسهم(٤).

وتقدَّم الخلاف في: ﴿مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ [٤٩](٥).

٨٣٣ ـ ....وَيُشْرِكُوا: حِمًى نَلْ........ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿**يُشْرِكُوا**﴾.

مِنْ قوله: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩].

فقرأه بياء الغيب(٦) ـ كاللفظ به ـ.

---

(١) فإن الأصل: لتبيتون ولتقولون، وبعد التأكيد بالنون المؤكدة سقط نون الأعراب، وواو الخطاب، وبقي التاء واللام بالضم. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٤)).

(٢) ينظر: الكشف ١٦١/٢، والبحر المحيط ٧٦/٧، والدر المصون ٦٢٥/٨، واللباب ١٧٩/١٤.

(٣) فإن الأصل: لنبيت ولنقول، صيغة تكلم، ثم أُكِّدَتْ بالنون، ففتح التاء واللام على القاعدة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٤)).

(٤) ينظر: الكشف ١٦١/٢، والبحر المحيط ٧٦/٧، والدر المصون ٦٢٥/٨، واللباب ١٧٩/١٤.

(٥) قرأ شعبة: بفتح الميم، واللام، وقرأ حفص: بفتح الميم، وكسر اللام، وقرأ الباقون: بضم الميم، وفتح اللام؛ من أهلك. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، الأبيات رقم (٧٥٠ ـ ٧٥١)، والنشر ٣١١/٢، والإتحاف ٣٣٠/٢).

(٦) ردًّا على لفظ الغيبة قبله. (ينظر: الكشف ١٦٤/٢، والدر المصون ٦٢٩/٨، واللباب ١٨٥/١٤).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حِمًى نَلْ**)؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب، وعاصم.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب[(١)].

ولا خلاف في: ﴿تَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٦٣]؛ أنه بالغيب، ولم يقيده؛ لذكره قبل: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢]، فإن هذا بعده[(٢)].

---

(١) على الالتفات من مخاطبة النبيِّ ﷺ إلى مخاطبة الكفار. (ينظر: الكشف ١٦٤/٢، والدر المصون ٦٢٥/٨، واللباب ١٨٥/١٤).

(٢) لم يذكر ابن الناظم، ولا المنير السمنودي، ولا موسى جار الله، ـ في شروحهم ـ قيداً يقيد الموضع الثاني من سورة النمل، ولم يوجهوا عدم تقييد الناظم له، ولا تعرضوا إليه، بينما قال النويري في شرحه ما نصه: «خرج بالقيد: (إنَّ في ذلك) بالأول، و(عما يشركون) بالثاني، وخروجه بالقيد في: (إنَّ في ذلك)؛ لجواز الكسر والفتح في: (أنَّا دمرناهم)، و(أنَّ الناس كانوا) كما خرج بالثاني وهو: (أمَّا يشركون)، لجواز الخطاب والغيبة فيها، فإنها في الأول واجبة الكسر غير جائز الفتح؛ لوقوعها في أول الكلام، و(عمَّا يشركون) لا يجوز فيها الخطاب؛ لعدم ورود القراءة به في هذا الموضع»، وهي قيود لم ترد في كلام الناظم الذي هو بصدد شرحه وبيان مقاصده، كما أنه كلام لا يخلو من إلغاز وغموض، وحاصل كلام النويري أصله مستقًى من نص كلام الجعبري وتوجيهه في شرحه على الشاطبية، بينما نقل صاحب الهادي في شرحه كلام صاحب الإتحاف حيث يقول: «تنبيه: خرج موضع الخلاف بقيد: (أمَّا تشركون)؛ (عمَّا تشركون)، المتفق على قراءته بياء الغيبة»، وما ذكره في الهادي إنما هو نصُّ صاحب الإتحاف، وهذا القيد الذي قيد به القراءة إنما هو قيد خاص بما اصطلحه صاحب الإتحاف في إتحافه، على ما مرَّ في نظائره، وحيث إن الناظم لم ينص في النظم على هذا القيد أو يشير إليه فلا يصلح أن يكون قيداً لما صاحب الهادي بصدده من شرح متن طيبة النشر، فكان عليه أن يشير إلى أن هذا التنبيه خارج عن كلام الناظم، غير مفهوم من نظمه، لئلا يوهم ذكره القيد ـ أي صاحب الهادي ـ ثم سكوته بعد ذلك، أنه موجود في كلام الناظم، والواقع أنه غير موجود، فكان الأنسب في كلا الشرحين: أن يشير الشارحان ـ النويري، وصاحب الهادي ـ، إلى أنَّ ما ذكراه من القيود ـ في تخصيص الخلاف في الموضع الأول دون الموضع الثاني المتفق عليه ـ إنما هو منقول عن غيرهما، وأنها فوائد زائدة على الشرح، لئلا يوهم ذكرهما لهذه القيود ثم سكوتهما عن عزوها أنها مفهومة من كلام الناظم، أو أنها مراد من نظمه، وليس ذلك كذلك.

قلتُ: فما ذكره الشارح؛ ـ أعني الترمسي ـ من التوجيه لعدم تقييد الناظم =

٨٣٣ ـ ....فَـتْـحُ إِنْ[(١)] **نَ النَّاسَ، إِنَّا**[(٢)] **مَكْرِهِمْ: كَفَى ظَعَنْ**

واخْتُلِفَ في: ﴿تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [٨٢].

فـ(**ـفَتْحُ**).

همزة: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ﴾.

للكوفيين، ويعقوب ـ كما سيأتي آخر البيت رمزهم ـ.

على نزع الخافض، أي: (بأن الناس)[(٣)]، وهذه الباء تحتمل التعْدِية والسببية، أي: (تحدثهم بأن. . .الخ)، أو[(٤)] بسبب انتفاء الإيمان[(٥)].

= للموضع الثاني من السورة؛ انفرادة لشرحه من بين شروح الطيبة؛ تدل على دقة الفهم، وحضور الذهن، واستيعاب لمقاصد النظم. (ينظر: كنز المعاني ص (٣١٥)، (رسالة دكتوارة)، وشرح النويري ١١٥/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢١/ب)، والهادي ١١٤/٣، والإتحاف ٣٣٢/٢).

(١) ضُبطت هذه الكلمة في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بفتح الهمزة: (**أَن**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بكسر الهمزة: (**إِن**)، ولم تشكل الهمزة في نسخة رضوان العقبي، ولا في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ثم إن النسخ اختلفت في رسم هذه اللفظة، فَرُسِمَت في النسخة التي عليها خط الناظم، ونسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي؛ بنون واحدة مشددة في الشطر الأول من البيت: (**إنّ**)، بينما رسمت في جميع النسخ الأخرى بنونين؛ النون الأولى في نهاية الشطر الأول، وقد ضُبطت بالسكون، والنون الثانية في بداية الشطر الثاني، وقد ضُبطت بالفتح، وإنما ضُبطت بنونين؛ لتعبر عن التشديد في النون: (**إِنْ نَ**).

(٢) ضُبطت هذه الكلمة في النسخ العتيقة؛ بفتح الهمزة: (**أَنَّا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بكسر الهمزة: (**إِنَّا**).

(٣) قال السمين الحلبي: (ويدل عليه التصريح بها في قراءة عبدالله ـ أي: ابن مسعود رضي الله عنه ـ: (بأنَّ الناس)). (ينظر: الدر المصون ٦٤٢/٨).

(٤) قال في الدر المصون: (أو تَسِمُهُم بسبب انتفاء الإيمان). (ينظر: الدر المصون ٦٤٢/٨).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٥)، والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٤٢/٨ ـ ٦٤٣، واللباب ٢٠٢/١٤.

والباقون: بكسر الهمزة.

على الاستئناف(١).

واخْتُلِفَ في: ﴿أَنَّا﴾.

الذي وقع بعد: ﴿مَكْرُهُمْ﴾.

وهو: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ [٥١].

فقرأه بفتح الهمزة ـ كما هو الترجمة ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**كَفَى ظَعَنْ**(٢))؛ أي: الكوفيون كلهم، ويعقوب.

على نزع الخافض(٣).

وقرأه الباقون: بالكسر.

على الاستئناف(٤) ـ أيضاً ـ.

٨٣٤ ـ يَذَّكَّرُوا: لُمْ(٥) حِنْ(٦) شَدَا(٧) ....

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٦)، والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٤٣/٨، واللباب ١٨١/١٤ ـ ٢٠٣.

(٢) ضُبطت في أصل الشرح: (طعن)، وهو تصحيف.

(٣) أي: (لأنَّا دمرناهم)، وقد ذكر في الدر المصون عشرة أوجه في توجيه هذه القراءة، ونقلها عنه ابن عادل في تفسيره. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٥)،والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٢٦/٨، واللباب ١٨١/١٤).

(٤) وهو تفسير للعاقبة. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٥)، والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٢٧/٨، واللباب ١٨١/١٤ ـ ١٨٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح اللام: (**لَمْ**)، والثاني: بضم اللام: (**لُمْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بجر اللام: (**لِمْ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**لُمْ**)، (**لِمْ**)، (**لَمْ**).

(٦) ضُبطت في أصل الشرح؛ بحاء ثم نون: (**حِنْ**)، وتصحفت في المتن المكتوب على هامش الشرح إلى: (**عن**)، وهو تصحيف موهم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحاء ثم زاي: (**حُزْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٧) تصحفت في أصل الشرح إلى: (**شد**)، وضُبطت في المتن المكتوب على هامش الشرح: =

واخْتُلِفَ في: ﴿يَذَّكَّرُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا يَذَّكَّرُونَ﴾ [٦٢].

فقرأه بياء الغيب(١) ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**لُمْ**(٢)**حِنْ**(٣)**شَدَا**(٤))؛ أي: هشام، وأبو عمرو، وروح.

وقرأه الباقون: بالخطاب(٥).

وتقدَّم:

تخفيف ذاله لأهل: (صحب)(٦).

والخلاف في: ﴿**الرِّيَاحَ نُشُراً**﴾(٧).

= (**شَدَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**شَذَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة؛ وتعني: الرائحة الطيبة، وتأتي بمعنى كسر العود الذي يُتطيبُ به.

(١) ردًّا على لفظ الغيبة قبله، فأجري الكلام كله على أوله. (ينظر: الكشف ٢/١٦٤، وشرح النويري ٥/١١٥).

(٢) ومعنى قوله: (**لُمْ**)؛ فعل أمر، من لَامَ يَلُوم، ولامَهُ؛ عَذَلَهُ، وأنَّبَه، ووبَّخَه، وآخَذَه، وكدَّرَه، بكلام قاسٍ.

(٣) ومعنى قوله: (**حِنْ**)؛ صوت يعبر عن الشوق، ويبعث على العطف والرحمة، يقال: حنَّ إليه؛ اشتاق إليه، وحنَّت الناقة؛ صوَّتت شوقاً لولدها، وحنَّ على الولد؛ عطف عليه ورحمه، ويقال: أبٌ حنونٌ، وأمٌّ حنونٌ.

(٤) في الأصل: (شد)، والصواب ما أثبته، وقوله: (**شَدَا**)؛ بالدال المهملة؛ تعني: الطرف من القوة، أو حدُّ كل شيء، وتأتي فعلاً؛ مِنْ: شَدَا، يَشْدُو، شدا الرجل؛ أَنْشَدَ مادًّا صوته بالغناء، وشَدَا الإبل؛ حَدَاهَا، وشدا بالشعر؛ ترنم وتغنى.

(٥) ردًّا على لفظ الخطاب قبله. (ينظر: الكشف ٢/١٦٤، وشرح النويري ٥/١١٥).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/٣٣٢.

(٧) قرأ بجمع: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾، وبضم الشين والنون: ﴿**نُشُرا**﴾: نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ بالإفراد في: ﴿ٱلرِّيحَ﴾، وضم النون والشين: ﴿**نُشُرا**﴾: ابن كثير، وقرأ بالجمع في: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾، وضم النون، وإسكان الشين: ﴿**نُشْرًا**﴾: ابن عامر، =

٨٣٤ ـ ....ادَّارَكَ فِـي أَدْرَكَ: إِبْـنِ[١] كَـنْـزَ[٢].............

واخْتُلِفَ في: ﴿بَلِ أَدْرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْأَخِرَةِ﴾ [٦٦].

فقرأه: ﴿ٱدَّٰرَكَ﴾؛ بوصل الهمزة، وتشديد الدال، وألف بعدها[٣].

(فِي) موضع: ﴿أَدْرَكَ﴾؛ بوزن (أَكْرَم).

المرموز إليهم بقوله: **(إِبْنِ كَنْزَ)**؛ أي: نافع، وابن عامر، والكوفيون كلهم.

فأصله (تَدَارَكَ)؛ بمعنى **[٤٨٤]** (تَتَابَع)، فأُريد إدغام التاء في الدال، فأُبدلت دالاً، فسكنت، فتعذر الابتداء بها، فاجْتُلِبت همزة الوصل، فصار: (ادَّارَكَ)[٤]، فانتقل من (تَفَاعَل) إلى (افتعال)[٥].

= وقرأ بالجمع في: ﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾، وبالباء الموحدة، مع إسكان الشين: ﴿بُشْرًا﴾: عاصم، وقرأ بالتوحيد في: ﴿ٱلرِّيحَ﴾، وفتح النون، مع سكون الشين: ﴿نَشْرًا﴾: حمزة، والكسائي، وخلف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٠)، ومتن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٣٤ ـ ٦٣٥)، والنشر ٢/٢٢٣، ٢٦٩ ـ ٢٧٠، والإتحاف ٢/٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(١) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالباء بدل الياء: **(إِبْنِ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالياء مكان النون؛ على الاستفهام: **(أَيْنَ)**، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ظاهر ضبط الشارح لهذه الكلمة ـ باعتبار ضبط الكلمة قبلها ـ؛ بفتح الزاي: **(كَنْزَ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الزاي المعجمة مع التنوين: **(كَنْزٌ)**، والثالث: بضم الزاي بلا تنوين: **(كَنْزُ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(كَنْزَ)**، **(كَنْزٌ)**، **(كَنْزُ)**.

(٣) وتكسر اللام من: ﴿بَلِ﴾، لالتقاء الساكنين، ولم يذكر هذه اللطيفة الدقيقة المهمة أحد من شراح الطيبة، لكن نبَّه عليها بعض شراح الشاطبية؛ كأبي شامة في إبراز المعاني، والإمام أبي عبدالله الموصلي في شرحه على الشاطبية، وابن القاصح في سراج القاري، كما تنبه إليها في فريدة الدهر ونصَّ عليها. (ينظر: سراج القاري ص (٣١٤)، وإبراز المعاني ٤/٦٣، وشرح شعلة على الشاطبية ص (٥٣٠)، وفريدة الدهر ٤/٥ ـ ٦).

(٤) في الأصل: (اداك)، وهو تحريف.

(٥) وهذا الموضع من الخلاف بين القراء من المواضع القليلة التي أطال وأفاض في =

وقرأه الباقون: بهمزة واحدة مقطوعة، وإسكان الدال مخففة، بلا ألف بعدها[(١)].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[(٢)].

قيل: هما بمعنى، وقيل: ﴿أَدْرَكَ﴾؛ بمعنى: [بَلَغَ][(٣)]، وانتهى، و[فَنِيَ][(٤)]؛ من (أَدْرَكَت الثمرة لانتهاء غايتها التي عندها تعدم)[(٥)].

= توجيهها موسى جار الله في شرحه. (ينظر: الإتحاف ٣٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٦)، والكشف ١٦٥/٢، والدر المصون ٦٣٥/٨، واللباب ١٩٢/١٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٥ ـ ٢٢٧)).

(١) ويتنبه لسكون لام: ﴿بَل﴾، في الحالين، ولم يتعرض أحد من شرَّاح الطيبة، ولا صاحب الإتحاف، ولا في غيث النفع، ولا الإمام ابن الجزري في النشر، إلى حركة اللام من قوله تعالى: ﴿بَلِ﴾؛ وهي الكلمة التي قبل الكلمة موضع الخلاف، وحيث إنَّ حركة هذه اللام تتغير بتغير القراءة فربما كان من الأولى ذكر حركتها عند بيان كل قراءة من القراءتين، كما فعل الإمام أبو شامة في شرحه على الشاطبية، حيث قال: «فتكسر اللام من: ﴿بَلِ﴾، لالتقاء الساكنين ـ أي: على قراءة الجماعة ـ، ولام: ﴿بَل﴾، ساكنة في قراءة: ﴿أَدْرَكَ﴾»، وكما فعل ابن القاصح في سراج القاري، حيث قال: «ويلزم من قراءتهم؛ أي: الجماعة ـ: كسر لام: ﴿بَلِ﴾، لالتقاء الساكنين، فتعين لابن كثير، وأبي عمرو، القراءة بقطع الهمزة، وتخفيف الدال، وسكونها، ويلزم من قراءتها: القصر، وسكون لام: ﴿بَل﴾، في الحالين»، ونبه عليه الإمام أبي عبدالله الموصلي في شرحه على الشاطبية، كما تنبه إليه في فريدة الدهر ونصَّ عليه. (ينظر: سراج القاري ص (٣١٤)، وإبراز المعاني ٦٣/٤، وشرح شعلة على الشاطبية ص (٥٣٠)، وفريدة الدهر ٥/٤ ـ ٦).

(٢) قال النويري: «واكتفى في القراءتين بلفظه»؛ أي: استغنى عن القيد للقراءتين بلفظه بهما، وقد رُسِمَت في جميع المصاحف بلا ألف بعد الدال، فكان الرسم محتملاً، وقال الشيخ موسى جار الله: «ولم يثبت عند أهل العلم بوجوه القرآن الكريم غير هاتين القراءتين». (ينظر: شرح النويري ١١٦/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٥)).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الدر المصون ٦٣٥/٨ حيث الكلام بحروفه؛ لإتمام المعنى.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وإنما كان مكانها مسح وبياض، وأثبتها من الإتحاف ٣٣٣/٢ حيث الكلام بحروفه؛ لإتمام المعنى.

(٥) ينظر: الإتحاف ٣٣٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٦)، والكشف ١٦٤/٢ ـ ١٦٥، والدر المصون ٦٣٥/٨، واللباب ١٩٢/١٤، وإبراز المعاني ٦٢/٤.

ومرَّ كسر: ﴿ضَيْقٍ﴾ [٧٠]؛ لابن كثير[١].

٨٣٤ ـ ....تَهْدِي الْعُمْيَ: فِي
٨٣٥ ـ مَعًا بِهَادِي. الْعُمْيِ[٢] نَصْبٌ[٣]: فَلَتَا[٤] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَآ أَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾ [٨١].

فقرأه: ﴿تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾؛ بالتاء الفوقية مفتوحة، وإسكان الهاء، بلا ألف بعدها[٥].

الإمام المرموز إليه بفاء: **(فِي)**[٦]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

---

(١) قرأ ابن كثير: بكسر الضاد، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النحل، ص (٨٢)، البيت رقم (٧٢٧)، والنشر ٢/٣٠٥، والإتحاف ٢/٣٣٤).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء: (**الْعُمْيَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بجر الياء: (**الْعُمْيِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التنوين: (**نَصْبٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الباء بلا تنوين: (**نَصْبُ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبِطَت في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بضم الفاء، وكسر اللام؛ على البناء للمفعول: (**فُلِتَا**)، أي: خُلِّصَ، وأُطْلِق سراحه، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: بضم الفاء، وسكون اللام: (**فُلْتَا**)، ولم أقف على معناها بهذا الضبط، ولكنها بفتح الفاء، وسكون اللام: (**فَلْتَا**)؛ مصدر، مِنْ فَلَتَ، يَفْلِتُ، فَلْتًا، فهو فالت، يقال: فَلَت من قبضته؛ تخلَّص وهرب، وفَلَت الشيء فلْتًا؛ تخَلَّص، وبضم الفاء وفتح اللام: (**فُلَتَا**)؛ الفُلَتُ من الخيل؛ السريع النشيط الحديدُ الفؤاد، والوجه الثالث ـ وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ: بفتح الفاء واللام؛ على البناء للفاعل: (**فَلَتَا**)، وتعني: تخلَّص، وهَرَب، وَنَجا، وخلَّص، يقال: فلَتَ من قبضته، تخلَّص، وفَلَتَهُ من الأسر، خلَّصه وأطلق سراحه، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَلَتَا**)، (**فُلِتَا**)، (**فُلْتَا**).

(٥) وقد رُسِمَت في المصاحف بلا ألف بين الهاء والدال: ﴿بِهَدِى﴾ [النمل: ٨١]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٧)).

(٦) وقد جعل العلامة علي بن محمد الضباع، ـ ووافقه الشيخ عبدالفتاح القاضي في =

على أنه فعل مضارع للمخاطب[(١)].

وقوله: **(مَعًا)**؛ أي: هنا[(٢)]، وفي الروم[(٣)].

و﴿ٱلْعُمْىَ[(٤)]﴾ فيهما.

= هوامشه على ضبط الطيبة ـ، وكذا شيخنا المحقق تميم الزعبي ـ في تحقيق المتن في طبعته الخامسة ـ، والشيخ المحقق أيمن سويد في تحقيقه لمتن الطيبة ـ في ظاهر ضبطهم للمتن ـ، كلمة (في) هنا داخلة في شرح خلاف القراء في هذا الحرف، حيث لم توضع هذه الكلمة ـ عند المحقِّقَيْنِ الضباع والقاضي ـ بين قوسين ـ والتي هي عندهم علامة على رموز القراء ـ، كما لم تلوَّن هذه الكلمة في المتن المطبوع بتحقيق الشيخين الجليلين الزعبي وسويد باللون الأحمر، والصواب أن كلمة (في) هي ـ في حرفها الأول ـ رمز للإمام حمزة، كما نصَّ على ذلك الشارح هنا، وكما هو مفهوم كلام ابن الناظم في شرحه حيث قال ص (٢٩١): «تهدي العمي. . .الخ)؛ يعني: (وما أنت بهادي العمي) هنا وفي أخر الروم، قرأه حمزة (تهدي). . . قوله: (معاً بهادي) في أول البيت؛ أي: في الموضعين؛ أي: في موضعي قراءة الغير بهادي، وأعاد ـ أي الناظم ـ رمز حمزة ـ يعني قوله: (فَلَتَا) ـ؛ لئلا يتوهم أن: ﴿ٱلْعُمْىَ﴾ مرفوع»، وصرح بذلك النويري في شرحه على الطيبة حيث قال عند شرحه لكلام الناظم (١١٦/٥): «أي: قرأ ذو فاء: (فِي) ـ أخر المتلو ـ حمزة: (وما أنت تهدي)، هنا وفي الروم، بفعل المضارع للمخاطب، ونصب ذو فاء (فَلتَا)؛ حمزة أيضاً، (العمي)، فهي مفعولاً لتهدي. . .الخ»، أما المنير السمنودي فقد لوَّن ـ في المتن الذي على هامش شرحه السمنودي (ل ١٢١/ب) ـ الحرف الأول من كلمة: (في) باللون الأسود ـ على اصطلاحه بتلوين رموز القراء بالأسود ـ دليلاً على أنه حمزة، كما أنه نقل كلام ابن الناظم بغالب نصه. كما أن نسخة الشيخ رضوان العقبي قد تم تلوين الفاء باللون الأحمر؛ إشارة إلى حمزة ـ كما هو اصطلاح النسخة المخطوطة ـ.

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤١/٨، واللباب ٢٠٠/١٥.

(٢) سورة النمل: الآية [٨١]، وقد رُسِمَتْ في المصاحف بلا ألف بين الهاء والدال: ﴿بِهَٰدِى﴾. (ينظر: شرح موسى جار الله الروسيّ ص (٢٢٧)).

(٣) الآية: [٥٣]، وقد رُسمت في المصاحف بلا ألف ولا ياء: ﴿بِهَٰدِ﴾. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٧)).

(٤) هذه الكلمة والكلمة التي بعدها ترتيبها ـ في كلام الناظم ـ يأتي بعد قوله في المتن: (**بِهَادِي**)، لكن الشارح قدمهما ـ على غير عادته ـ على كلمة (**بِهَادِي**) في الشرح والبيان؛ لضرورة المعنى، واتساق السياق.

(نَصْبٌ)؛ أي: منصوب.

على أنه مفعول به(١).

للمرموز إليه بفاء: **(فَلَتَا)**(٢)؛ أي: حمزة المذكور(٣).

وقرأ الباقون: ﴿بِهَٰدِي(٤)﴾؛ بالباء الموحدة مكسورة، وفتح الهاء، وألف بعدها.

و﴿ٱلۡعُمۡيِ﴾؛ بالجر فيهما.

بإضافة: ﴿بِهَٰدِي﴾ هنا.

[واتفقوا على الوقف بالياء على: ﴿بِهَٰدِي﴾ هنا](٥).

موافقة لخط المصحف الكريم(٦).

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤١/٨، واللباب ٢٠٠/١٥.

(٢) ومعنى قوله: **(فَلَتَا)**؛ أي: تَخَلَّصَ، وخلَّصَ، وهَرَب، وَنَجا، يقال: فلَتَ من قبضته، تخلَّصَ، وفَلَتَهُ من الأسر، خلَّصَهُ وأطلق سراحه.

(٣) قال ابن الناظم: «وأعاد ـ أي الناظم ـ رمز حمزة؛ لئلا يتوهم أن: ﴿ٱلۡعُمۡيَ﴾ مرفوع» (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩١)).

(٤) هذه الكلمة حقُّها في ترتيب كلام الناظم أن تأتي في الشرح قبل شرح قول الناظم: **(الْعَمي نَصْبٌ)**، لكن الشارح أخَّرها عن مكانها في الشرح والبيان، وقدم عليها شرح: **(الْعُمي نَصْبٌ)**؛ لضرورة المعنى، واتساق السياق.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى، واتساق الكلام، فإن موافقة المصحف الكريم في هذه المسألة ليست بإضافة (بهادي) إلى (العمى)، كما يفيده ظاهر عبارة الشارح، وإنما موافقة المصحف الكريم هي: أنَّ جميع الأئمة القراء وقفوا بياء في موضع سورة النمل؛ لأنه كُتِبَ هنا بياء، وعليه: فإنَّ ما أثبته الشارح في أصل الشرح من قوله: «بإضافة: ﴿بِهَٰدِي﴾ هنا؛ موافقة للمصحف الكريم»، إنما هو خلط للكلام، أو سقط لبعض الكلام، والصواب ما أثبته، ويدل عليه ما بعده من سياق الكلام، والله أعلم. (ينظر: الإتحاف ٣٣٤/٢).

(٦) نصَّ عليه في النشر حيث قال: «وأمَّا الذي في سورة النمل فلا خلاف في الوقف عليه بالياء في القراءتين؛ من أجل رسمه كذلك» وقال في الدر المصون: «واتفق القراء على =

واختلفوا في: ﴿بِهَٰدِ﴾ الذي في الروم[1]؛ فحمزة، والكسائي، بخلاف عنهما، ويعقوب: وقفوا بالياء[2].

أمَّا حمزة فلأنه يقرءوها: ﴿تَهْدِى﴾؛ أي: فعلاً مضارعاً مرفوعاً، فياؤه ثابتة[3].

وأمَّا الكسائي: فبالحمل على: (هَادِي) هنا، وفيه مخالفة للرسم[4].

ويعقوب: على أصله[5].

٨٣٥ ـ .... آتُوهُ[6] فَاقْصُرْ وَافْتَحِ الضَّمَّ: فَتَى

= أن يقفوا على: (هاد) في هذه السورة ـ أي: سورة النمل ـ بالياء؛ لأنها رسمت في المصحف ثابتة»، وذكره النويري في شرحه، وصاحب الإتحاف في إتحافه، وغيرهم من المحققين. (ينظر: النشر ١٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤١/٨، واللباب ٢٠٠/١٥، وشرح النويري ١١٦/٥).

(١) الآية: [٥٣].

(٢) تصحفت في الأصل إلى: (الباء).

(٣) ذكره في الدر المصون، واللباب، والكشف، والإتحاف، وقال في النشر: «واخْتُلِفَ فيه ـ أيضاً ـ عن حمزة؛ فبالياء قطع له: أبو الحسن في التذكرة، والداني في جميع كتبه، وابن بليمة، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم، وبه قرأ صاحب التجريد على الفارسي، وقطع له بالحذف: المهدوي، وابن سفيان، وابن سوار، وغيرهم، ولم يتعرض له أكثر العراقيين». (ينظر: النشر ١٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٤/٢، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤١/٨، واللباب ٢٠٠/١٥).

(٤) ذكره في الدر المصون، واللباب، والكشف، والإتحاف، وقال في النشر: «فقطع له بالياء: أبو الحسن بن غلبون، وأبو عمرو الداني في التيسير، والمفردات، وصاحب الهداية، والهادي، والشاطبية، وغيرهم، وقطع له بالحذف: أبو محمد مكي، وابن الفحام، وابن شريح على الصحيح عنده، وأبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم، وذكر الوجهين أبو العز القلانسي، والداني في جامعه، قلتُ: والوجهان صحيحان نصًّا وأداءً، وعلى الحذف: جمهور العراقيين». (ينظر: النشر ١٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٤/٢، والكشف ١٦٦/٢، والدر المصون ٦٤٢/٨، واللباب ٢٠٠/١٥).

(٥) ينظر: النشر ١٣٨/٢ ـ ١٣٩، والإتحاف ٣٣٤/٢.

(٦) تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**آتُرهُ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**آتُوهُ**).

٨٣٦ ـ عُـدْ........................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿آتُوهُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَكُلٌّ آتُوهُ دَاخِرِينَ﴾ [٨٧].

(فَاقْصُرْ وَافْتَحِ الضَّمَّ)؛ أي: اقرأه بفتح[(١)] الهمزة، وفتح التاء.

للمرموز إليهم بقوله: **(فَتَى)** **(عُدْ[(٢)])**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه، وحفص[(٣)].

على أنه فعل ماض على [حدِّ][(٤)]: (فَزِعَ)، والهاء مفعول[(٥)].

---

(١) في النشر، والإتحاف، وغيث النفع، وغيرها: (بقصر)، أو ما يؤدي معناها، بدلاً من: (بفتح)، وهو الأصوب والأقرب لشرح القراءة ووصفها، مع موافقته لصريح كلام الناظم، كما نصَّ عليه في نظمه بقوله: (فاقْصُرْ)، ويمكن أن يقال: (بفتح الهمزة وقصرها)، فنصُّ عبارته في النشر: «بفتح التاء، وقصر الهمزة»، وهي عبارة غيث النفع، وعبارة موسى جار الله في شرح الطيبة، بينما عبارة المنير السمنودي في شرحه على الطيبة: «وقرأ بنصب الهمزة وفتحها؛ على القصر»، وعبارة الهادي: «بعدم مد الهمزة، وفتح التاء»، وعبارة ابن الناظم في الشرح المطبوع بتحقيق أنس مهرة ـ كعبارة الشارح هنا ـ: «بفتح الهمزة وفتح التاء»، وكذا كل من نقل عنه عبارته؛ كصاحب تقريب الطيبة، ولكنَّها صُوبت في تحقيق د. عادل رفاعي لشرح ابن الناظم إلى: «بقصر الهمزة وفتح التاء»، وأمَّا النويري فقد اقتصر بقوله: «بفتح التاء بلا ألف؛ فعلاً ماضياً». (ينظر: النشر ٣٣٩/٢، والإتحاف ٣٣٥/٢، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٧٢١)، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٢٩١)، وغيث النفع ص (٣١٤)، والهادي ١١٧/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٢/أ)، وتقريب الطيبة ص (٣٤٢)).

(٢) و(عُدْ)؛ أمر من العود؛ وهو الرجوع، أي: بل عد من ظلمة غموضه إلى وضوحه، وتأتي من العيادة؛ بمعنى الزيارة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٨)).

(٣) في الأصل: (وخفص)، وهو تصحيف.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣٣٥/٢).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٧/٢، والدر المصون ٦٤٥/٨، واللباب ٢٠٦/١٥.

وقرأه الباقون: بمد الهمزة، وضم التاء.

اسم فاعل مضافاً للضمير؛ حملاً على معنى: (كُل)؛ على حد: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٨٧][(١)]، فأصله: (آتيون)، نقلت ضمة الياء إلى التاء قبلها، بعد تجريدها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم النون للإضافة، ولا يصح فعليته[(٢)].

٨٣٦ـ ....يَفْعَلُوا: حَقًّا[(٣)]. وَخُلْفًا[(٤)]: صُرِفَا كَــمْ.....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿يَفْعَلُوا﴾[(٥)].

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [٨٨].

فقرأه ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، كما رمز إليهم بقوله: **(حَقًّا)**.

بياء الغيب[(٦)] ـ كما لفظ به المصنف ـ بلا خلاف عنهم.

(وَخُلْفُ)؛ الغيب، والخطاب[(٧)].

---

(١) فإنه اسم فاعل بإجماع القراء. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٢٧)).

(٢) لأنه لغير المتكلم. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٨/٢ ـ ١٦٩، والدر المصون ٦٤٥/٨، واللباب ٢٠٦/١٥، وغيث النفع ص (٣١٤)).

(٣) ضُبِطَتْ في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بفتح القاف مع التنوين: **(حَقًّا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي فقد ضُبطت فيها؛ برفع القاف مع التنوين: **(حَقٌّ)**.

(٤) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بفتح الفاء مع التنوين: **(خُلْفًا)**، غير أنها ضُبطت في أصل الشرح وفي ظاهر كلام الشارح؛ بالرفع: **(خُلْفٌ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) في الأصل: (يعفلوا)، وهو تصحيف.

(٦) حملاً على لفظ الغيبة في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [٨٧]. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٩/٢، والدر المصون ٦٤٦/٨، واللباب ٢٠٨/١٥).

(٧) وقراءة الخطاب: ردُّوه على الخطاب الذي قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ [٨٨]. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٤٧)، والكشف ١٦٩/٢، والدر المصون ٦٤٦/٨، واللباب ٢٠٨/١٥).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**صُرِفَا**[١]) (**كَمْ**): أي: شعبة، وابن عامر.

أمَّا شعبة:

فمن طريق يحيى العليمي عنه: بياء الغيب[٢].

ومن طريق يحيى بن آدم عنه: بتاء الخطاب[٣].

وأمَّا ابن عامر:

فروى هشام عنه من طريق ابن عبدان عن الحلواني: بياء الغيب[٤].

ومن طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام: بتاء الخطاب[٥].

وروى **[٤٨٥]** ابن ذكوان عنه من طريق الصوري: بياء الغيب[٦].

ومن أكثر[٧] طرق الأخفش عنه: بتاء الخطاب[٨].

وبها **قرأ الباقون**.

وتقدَّم:

تنوين: ﴿فَزَعٍ﴾ [٨٩]؛ للكوفيين[٩].

---

(١) ومعنى قوله: (**صُرِفَا**)؛ فعل ماض مبني للمجهول، يقال صُرِفَ المال؛ إذا انتهى وتم إنفاقه، وصرف الكلام إذا زينه ونمَّقه، وصرف العملة؛ إذا حوَّلها وبدَّلها بمثلها.

(٢) وقراءة شعبة بياء الغيب في هذا الحرف ـ بخلف عنه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٣٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٤٠، والإتحاف ٢/٣٣٥.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٣٩، والإتحاف ٢/٣٣٥.

(٥) وقراءة هشام بتاء الخطاب في هذا الحرف ـ بخلف عنه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٣٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٦) وقراءة ابن ذكوان بياء الغيب في هذا الحرف ـ بخلف عنه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٣٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٧) في النشر والإتحاف: «سائر الرواة». (ينظر: النشر ٢/٣٤٠، والإتحاف ٢/٣٣٥).

(٨) ينظر: النشر ٢/٣٤٠، والإتحاف ٢/٣٣٥.

(٩) فقرأه بالتنوين: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بترك التنوين. =

وفتح ميم: ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ [٨٩]؛ لهم، وللمدنيين(١).

وخطاب: ﴿وَمَا رَبُّكَ(٢) بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [٩٣]؛ لهما، وللشامي، وحفص، ويعقوب(٣).

وههنا انتهى فرش سورة النمل(٤).

وفيها خمس مضافات(٥):

﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا﴾ [٧].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

= (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود عليه السلام، الأبيات رقم (٦٩٢ ـ ٦٩٣)، والنشر ٣٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٦/٢ ـ ٣٣٧).

(١) قرأ المدنيان والكوفيون: بفتح ميم: ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود عليه السلام، البيت رقم (٦٩٢)، والنشر ٣٤٠/٢، والإتحاف ٣٣٧/٢).

(٢) في الأصل: (وما الله)، وهو تحريف وتصحيف.

(٣) فقرأ المدنيان وحفص، وابن عامر، ويعقوب: بتاء الخطاب، وقرأ الباقون: بالغيب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦١٩)، والنشر ٢٦٢/٢ ـ ٢٦٣، والإتحاف ٣٣٧/٢).

(٤) هنا أشار الشارح إلى انتهاء فرش سورة النمل، لأنَّ سورة النمل في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سورتي الشعراء، والقصص، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء فرش سورة النمل، واستعداداً للدخول في فرش سورة القصص، وفعل النويري مثل ذلك، حيث قال في آخر شرحه لسورة النمل: «وهذا آخر النمل»، ثم ذكر ياءات الزوائد والإضافة، ثم قال بعد ذلك: «ثم شرع في القصص. . .الخ»، وقال المنير السمنودي في شرحه، بعد أن انتهى من سورة النمل: «ولما انقضى كلامه من سورة النمل شرع يتكلم في سورة القصص فقال. . .الخ»، أما ابن الناظم، وموسى جار الله، والمنير السمنودي، وصاحب الهادي، فلم تتغير مناهجهم في مثل هذا الموضع ونظائره؛ كما تم التنبيه إلى مثله مراراً. (ينظر: شرح النويري ١١٩/٥ ـ ١٢٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٢/أ)، والهادي ١١٨/٣، والكوكب الدريّ ص (٥١٦)، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٧)).

(٥) ينظر: النشر ٣٤٠/٢.

و﴿أَوْزِعْنِيَ أَنْ﴾ [١٩].

فتحها: البزي، والأزرق عن ورش.

﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [٢٠].

فتحها: ابن كثير، وعاصم، والكسائي.

واخْتُلِفَ عن: ابن وردان، وهشام.

﴿إِنِّيَ أُلْقِيَ(١)﴾ [٢٩].

﴿لِيَبْلُوَنِيَ ءَأَشْكُرُ﴾ [٤٠].

فتحهما: المدنيان.

وثلاثُ زوائد(٢):

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [٣٦].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب، وحمزة(٣).

﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [٣٦].

أثبتها مفتوحة وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو، وحفص، ورويس.

ووقف يعقوب [عليها بالياء على أصله](٤).

واخْتُلِفَ عن: أبي عمرو، وقالون، وقنبل، وحفص، كما تقدم مبسوطاً(٥).

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: (التي).

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٤٠.

(٣) إلا أن حمزة، ويعقوب: يدغمان النون كما تقدم. (ينظر: النشر ٢/٣٤٠).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من النشر؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٢/٣٤٠).

(٥) وذلك في أول سورة النمل التي هو بصدد شرحها.

﴿حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾ [٣٢].

أثبتها في الحالين: يعقوب.

والله أعلم(١).



(١) ينظر: النشر ٣٣٧ ـ ٣٤٠، وتقريب النشر ص (١٥٤ ـ ١٥٥)، وشرح النويري ١٠٧/٥ ـ ١٢٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٨٠ ـ ٢٩١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢١/أ ـ ل ١٢٢/أ)، والإتحاف ٣٢٣/٢ ـ ٣٣٨.

سُورَةُ الْقَصَصِ

تقدَّم إمالة طاء: ﴿طسٓمٓ﴾ [١]؛ لشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه(١)، كسكت أبي جعفر على حروفها(٢)، وإظهار نون (سين): لحمزة(٣)، وأبي جعفر ـ أيضاً ـ؛ بسبب السكت(٤).

٨٣٦ ـ ....نُرِيَ الْيَا مَعَ فَتْحَيْهِ: شَفَا

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٧٠/٢، والإتحاف ٣٣٩/٢.

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قَرُبَتْ مخارجها، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ١٩/٢، والإتحاف ٣٣٩/٢.

(٤) فأبو جعفر يظهر النون من (السين) عند الميم؛ على أصله في السكت على كل حرف من حروف الفواتح، وقد ذكره ونصَّ عليه في النشر مع المظهرين، ثم قال: «وإنما ذكرناه مع المظهرين في هذه الفواتح؛ من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلا فمن لازم السكت الإظهار، فلذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار اللام عند الميم من: ﴿الٓمٓ﴾؛ لأنه انفرد بإظهارها؛ من أجل السكت عليها، وكذلك النون المخفاة من (عين صاد) أول مريم، والنون من: ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ [النمل: ١]، أول النمل، والنون من: ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ٢]، فإن السكت عليها لا يتم إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه» (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قَرُبَتْ مخارجها، ص (٥٠)، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ١٩/٢، والإتحاف ٣٣٩/٢).

٨٣٧ ـ [[وَرَفْعُهُمُ[1]][2] بَعْدُ الثَّلَاثَ][3]...... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نُرِيَ﴾.

مِنْ قولِه ﷻ: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ﴾ [٦].

فـ(**ـالْيَا**[4] **مَعَ فَتْحَيْهِ**)؛ أي: القراءة بالياء[5] مع فتحها، وفتح الراء[6] ممالة[7].

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(**وَرَفْعُهُمُ**[8] **بَعْدُ**)؛ أي: بعد: ﴿يَرَى﴾.

الكلمات (**الثَّلَاثَ**)؛ وهي:

﴿فِرْعَوْنَ﴾؛ على الفاعلية.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بسكون ميم الجمع: (**وَرَفْعُهُمْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بصلة ميم الجمع: (**وَرَفْعُهُمُ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**وَفَتْحُهُمُ**)، وهو سهو، وسبق قلم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين على وجهين؛ الأول: (**وَرَفْعُهُمُ بَعْدُ الثَّلَاثَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: (**وَبَعْدُ لِلثَّلَاثِ فَارْفَعْ**).

(٤) ضبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف الهمزة: (**وَالْيا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه بالهمز: (**وَالْيَاءَ**).

(٥) موضع النون.

(٦) وألف بعدها مرسومة ياءً؛ لذا فهي ممالة لأهل هذه القراءة: أهل (شَفَا). (ينظر: غيث النفع ص (٣١٥)).

(٧) مضارع: (رأى). (ينظر: الدر المصون ٦٥١/٨، وشرح النويري ١٢٠/٥، والإتحاف ٣٤٠/٢).

(٨) ضُبطت في الأصل: (**وَفَتْحُهُمُ**)، وهو سهو، وسبق قلم.

﴿وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُـمَا﴾؛ عطفاً عليه(١).

وقرأ الباقون: بالنون مضمومة، وكسر الراء، وفتح الياء(٢).

عطفاً على: ﴿نَمُنَّ﴾ [٥]، المنصوب بـ(ـأن).

و﴿فِرْعَوْنَ﴾ بالنصب؛ مفعول: ﴿نُرِيَ﴾.

﴿وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُـمَا﴾، كذلك، عطفاً عليه(٣).

٨٣٧ ـ ....وَحَـزَنْ ضُـمَّ(٤) وَسَكِّنْ: عَنْهُمُ..................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿حَزَنْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَٱلْتَقَطَـهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [٨].

فـ(**ـضُمَّ وَسَكِّنْ**)؛ أي: اقرأه بضم الحاء، وتسكين الزاي.

(**عَنْهُمُ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف.

والباقون: بفتحهما.

لغة قريش(٥).

وهما بمعنى، كـ(ـالْعُدْمِ)، و(الْعَدَم)(٦).

وعلى كلٍّ جاء(٧):

﴿مِنَ ٱلدَّمْعِ(٨) حَزَنًا﴾ [التوبة: ٩٢].

---

(١) ينظر: الكشف ١٧٢/٢، والدر المصون ٦٥١/٨، واللباب ٢١٥/١٥.

(٢) مضارع: (أَرَى). (ينظر: الدر المصون ٦٥١/٨، وشرح النويري ١٢٠/٥، والإتحاف ٣٤٠/٢).

(٣) ينظر: الكشف ١٧٢/٢، والدر المصون ٦٥١/٨، واللباب ٢١٥/١٥.

(٤) في المتن الذي على هامش الشرح أصاب الضاد مسح وطمس.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٠١/٧، والدر المصون ٦٥١/٨، واللباب ٢١٧/١٥.

(٦) و(السُّقْم)، و(السَّقَم). (ينظر: الكشف ١٧٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٩)، والدر المصون ٦٥١/٨، واللباب ٢١٧/١٥).

(٧) ينظر: شرح النويري ١٢١/٥، والإتحاف ٣٤١/٢.

(٨) في الأصل: (الدفع)، وهو تصحيف.

﴿وَٱبۡيَضَّتۡ عَيۡنَاهُ مِنَ ٱلۡحُزۡنِ﴾ [يوسف: ٨٤].

وتقدَّم ضم: ﴿يَبۡطِشَ﴾ [١٠]؛ لأبي جعفر(١).

٨٣٧ - ....**يَصْدُرَ**(٢): **حَنْ**

٨٣٨ - **ثُبْ**(٣) **كِدْ**(٤) **بِفَتْحِ الضَّمِّ وَالْكَسْرُ**(٥) **يُضَمْ** ....

(١) وقرأ الباقون: بكسر الطاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، ص (٧٦)، الأبيات رقم (٤٥٣ ـ ٤٥٤)، والنشر ٢/٢٧٤، والإتحاف ٢/٣٤١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ضُبطت في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بضم الياء، وسكون الصاد، وكسر الدال، وفتح الراء: (**يُصْدِرَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الياء، وسكون الصاد، وكسر الدال، وضم الراء: (**يُصْدِرُ**)، والثالث: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الياء، وسكون الصاد، وضم الدال والراء: (**يَصْدُرُ**)، والرابع: ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الياء، وسكون الصاد، وضم الدال، وفتح الراء: (**يَصْدُرَ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يُصْدِرَ**)، (**يَصْدُرَ**)، (**يُصْدِرُ**)، (**يَصْدُرُ**).

تنبيه: الوجهان؛ الثالث، والرابع، من أوجه ضبط هذه الكلمة فيهما نظر؛ لأن الخلاف بين القراء دائر بين الكسر والضم في حرفي الياء والدال، أما حرف الراء فإنه مفتوح عند الجميع، بينما الراء في هذين الوجهين مضمومة، ولم يقرأ أحد بالضم.

(٣) أصاب الثاء مسح وطمس في المتن الذي على هامش الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الثاء من الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُبْ**)، وهي كذلك في نسخة القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح النويري، وشرح ابن الناظم، وشرح موسى جار الله، والثاني: بكسر الثاء: (**ثِبْ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) ضبطت في أصل الشرح بألف بعد الدال: (**كدا**)، ولا يستقيم، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الألف بعد الدال: (**كدْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقد اختلفت النسخ في حركة الكاف على وجهين؛ فضُبطت في نسخة الشيخ القاضي بالوجهين؛ ضم الكاف، وكسرها، وهي كذلك بالوجهين ـ في حركة الكاف ـ في نسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعتيه الثالثة، والرابعة، وضُبطت في نسخة الشيخ الضباع؛ =

واخْتُلِفَ في: ﴿يَصْدُرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [٥].

فقرأه المرموز إليهم بأوائل قوله: **(حَنْ**(١)**) (ثُبْ**(٢) **كُدْ**(٣)**)**؛ أي: أبو عمرو، وأبو جعفر، وابن عامر.

(بِفَتْحِ الضَّمِّ [٤٨٦])؛ أي: بفتح ياء المضارعة.

= بضم الكاف: **(كُدْ)**؛ وهي كذلك في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى ـ شرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعتيه؛ الأولى، والثانية، ونسخة الشيخ كريم راجح، من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، وتحقيق الشيخ أيمن سويد ـ؛ بكسر الكاف: **(كِدْ)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وقد أَثْبَتُّهَا كما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ لإجماع النسخ عليه، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ وجهان: **(كُدْ)**، **(كِدْ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: **(وَالْكَسْرُ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ضُبطت في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة؛ بالكسر في الراء: **(والْكَسْرِ)**.

(١) ومعنى قوله: **(حِنْ)**؛ صوت يعبر عن الشوق، ويبعث على العطف والرحمة، يقال: حنَّ إليه؛ اشتاق إليه، وحنَّت الناقة؛ صوَّتت شوقاً لولدها، وحنَّ على الولد؛ عطف عليه ورحمه، ويقال: أبٌ حنونٌ، وأمٌّ حنونٌ.

(٢) ومعنى قوله: **(ثُبْ)** ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى ورجع، وعلى كسر الثاء: **(ثِبْ)**؛ مِن وَثَب، يَثِبُ، وُثُوباً؛ فعل أمر؛ بمعنى: الوثوب، وهو: النهوض، وَثَبَ الرياضي؛ قفز، وَوثب الرجل قائماً؛ وقف ونهض.

(٣) ومعنى قوله: **(كِدْ)** ـ بكسر الكاف ـ؛ فعل أمر؛ من كَادَ يكيد؛ وهي تعني: المكر والحيلة والخدعة والاحتيال، وهي بضم الكاف: **(كُدْ)**، فعل أمر، بمعنى: المثابرة والاجتهاد وتحمل المشاقِّ والصعاب في العلم والعمل.

(وَالْكَسْرُ يُضَمْ)؛ يعني: وضم الدال[١].

على أنه مصدر (يَصْدُرُ)، كـ(أَخَذَ)، (يَأْخُذُ) [وهو][٢] [قاصر][٣]، و﴿ٱلرِّعَآءُ﴾؛ فاعله، أي: (يرجع الرعاء بمواشيهم)[٤].

والباقون: بضم الياء، وكسر الدال.

مضارع (أَصْدَرَ) معدًّى بالهمزة، والمفعول محذوف، أي: (حتى ترد الرعاء مواشيهم)[٥].

وتقدَّم:

إشمام صاده لأهل (شفا)، ورويس[٦]؛ لأنه من باب (أَصْدَق).

وعلى القراءة الأولى ـ إذا وُقِفَ عليه ـ: فالراء مفخمة؛ لأن قبلها ضمة، وعلى الثانية: ترقق؛ لأن قبلها كسرة[٧].

وفتح تاء: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [٢٦]؛ لابن عامر، وأبي جعفر[٨].

---

(١) أي: ضم الدال المكسورة على قراءة الغير، وقال النويري: «وقيد الفتح والكسر للمفهوم». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٢)، وشرح النويري ١٢١/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٢)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الدر المصون ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: الدر المصون ٦٦٣/٨).

(٣) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (لازما)، وما أثبته من الدر المصون، والإتحاف ـ حيث الكلام فيهما بحروفه ـ؛ لوضوح المعنى. (ينظر: الدر المصون ٦٦٣/٨، والإتحاف ٣٤١/٢).

(٤) ينظر: الكشف ١٧٣/٢، والدر المصون ٦٦٣/٨، واللباب ٢٣٦/١٥.

(٥) ينظر: الكشف ١٧٣/٢، والدر المصون ٦٦٣/٨، واللباب ٢٣٦/١٥.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٤)، والنشر ٢٥٠/٢ ـ ٢٥١، والإتحاف ٣٤٢/٢.

(٧) ذكر هذه الفائدة الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣١٦)).

(٨) وقرأ الباقون: بكسر التاء، وقد تقدم اختلاف القراء في الوقف عليه في باب الوقف على مرسوم الخط، فليرجع إليه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، ص (٨٠)، البيت رقم (٦٩٩)، والنشر ٢٩٣/٢، والإتحاف ٣٤٢/٢).

وضم هاء: ﴿لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ [٢٩]؛ لحمزة[١].

٨٣٨ ـ .... وَجَذْوَةٍ[٢] ضُـمَّ[٣]: فَتًى. وَالْفَتْحُ[٤]: نَـمْ[٥]

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿جَذۡوَةٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ أَوۡ جَذۡوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [٢٩].

فـ(ـضُـمَّ) جيمه.

---

(١) وقرأ الباقون: بكسر الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٩)، والنشر ٢/٣١٣، والإتحاف ٢/٣٤٢).

(٢) في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ تصحفت إلى: (**جذودة**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الجيم على وجهين؛ الأول: بكسر الجيم: (**جِذْوَة**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الذي في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، بطبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ والثاني: بفتح الجيم: (**جَذْوَةٍ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، ولم تشكل الجيم في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الضاد، وضم الميم مشددة: (**ضَـمُّ**)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الضاد، وفتح الميم مشددة؛ على الإخبار: (**ضَـمَّ**)، والثالث: بضمِّ الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**ضُـمَّ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ضُـمَّ**) (**ضَـمُّ**)، (**ضَـمَّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الحاء: (**وَالْفَتْحُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الحاء: (**وَالْفَتْحَ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ: (**ثَمْ**)، وهو تصحيف موهم خلاف الرمز المراد، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**نَمْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

للمرموز إليهما بقوله: **(فَتًى)**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه.

(وَالْفَتْحُ)؛ أي: فتح الجيم.

للمرموز إليه بنون: **(نَمْ)**[١]؛ أي: عاصم.

والكسر: **للباقين.**

وهي لغات في الفاء، كـ(ـالربوة)؛ ومعناها في الأصل: (العُودُ الغليظ وإن خلا عن النار)، أو(الذي هي فيه)، أو(الشُّعْلة منها)، وليس المراد هنا إلَّا (ما في رأسه نار)[٢].

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿شَـٰطِيِٕ﴾ [٣٠]؛ بإبدال الهمزة ياء ساكنة[٣]؛ على القياس، وياء مكسورة بحركة نفسها[٤]، فإذا سكنت للوقف اتحد مع ما قبله في اللفظ، وتجوز الإشارة بالروم، والتسهيل بين بين على روم حركة الهمزة[٥]؛ فهي ثلاثة أوجه[٦].

---

(١) وقوله: (نَمْ)؛ فعل أمر، مِنْ: نَامَ، يَنَامُ، وهو النعاس والاضطجاع والسكون والرقود، يقال: نام الرجل، ونام البحر؛ سكن وهدأ، ونام إلى الشخص؛ سكن واطمأن ووثق به.

(٢) فـ(الجذوة) هنا بحركاتها الثلاث؛ قطعة غليظة من حطب بها نار، وهي المراد؛ بقرينة قوله تعالى في آخر الآية الكريمة: ﴿مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [القصص: ٢٩]، قال في نيل الأرب من مثلثات العرب:

وشُعْلَةُ النَّارِ تُسَمَّى (جُذْوَة) والْفَتْحُ والْكَسْرُ بِهَا قَدْ يَجْرِي

(ينظر: الكشف ١٧٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٤٩ ـ ٦٥٠)، والدر المصون ٦٦٨/٨ ـ ٦٦٩، واللباب ٢٤٧/١٥ ـ ٢٤٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٨)).

(٣) بحركة ما قبلها؛ لسكون الوقف. (ينظر: النشر ٤٧٠/١).

(٤) على مذهب التميميين. (ينظر: النشر ٤٧٠/١).

(٥) أو على اتباع الرسم؛ على مذهب: مكي، وابن شريح. (ينظر: النشر ٤٧٠/١).

(٦) فهذه الكلمة مما وقعت فيه الهمزة مكسورة بعد كسر، وقد ذكرها في النشر في خاتمة باب الوقف على الهمز لحمزة وهشام بخلفه؛ كمثال من الأمثلة التي أَعْمَلَ فيها ما أصَّلَهُ من القواعد في هذا الباب؛ ليقاس عليها نظائرها، فيعرف ـ بها وبغيرها من الأمثلة التي ذكرها في هذه الخاتمة ـ حكم جميع ما وقع على شاكلته في القرآن الكريم. (ينظر: النشر ٤٧٠/١، والإتحاف ٣٤٢/٢).

٨٣٩ ـ وَالرَّهْبِ(١) ضَمَّ(٢): صُحْبَةٌ(٣) كَمْ. سَكَّنَا(٤): كَـنْـزٌ(٥) ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ٱلرَّهَبِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهَبِ﴾ [٣٢].

فـ(ـضَمَّ) راءها، مع سكون الهاء، ـ كما يأتي ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ كَمْ**)؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف، وابن عامر.

وقرأ الباقون: بالفتح.

و(**سَكَّنَا**) هاءها.

المرموز إليهم بقوله: (**كَنْزٌ**)؛ أي: ابن عامر، والكوفيون كلهم.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الباء: (**الرَّهْبِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع الباء: (**الرَّهْبُ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تشكل الباء في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: على الإخبار: (**ضَمَّ**)، والثاني: بفتح الضاد، وضم الميم: (**ضَمُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٌ**)، والثاني: بجر التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو ضبط مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين، وفتح الكاف مع التشديد؛ على الإخبار: (**سَكَّنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح السين، وكسر الكاف مع التشديد؛ على الأمر: (**سَكِّنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الزاي المعجمة مع التنوين: (**كَنْزٌ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الزاي المعجمة بلا تنوين: (**كَنْزُ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فدخل فيهم حفص؛ فقراءته: بفتح الراء، وتسكين الهاء.

وقرأ الحرميون، والبصريان: بفتحهما.

فهي ثلاث قراءات.

وهي بمعنى؛ الخوف[1].

وتقدَّم:

تشديد نون: ﴿فَذَانِكَ﴾ [٥][2]؛ لابن كثير، وأبي عمرو، ورويس[3].

بخلاف تشديد: ﴿هَاتَيْنِ﴾ [٢٧]؛ فإنه لابن كثير وحده[4].

٨٣٩ - ....يُصَدِّقْ رَفْعُ جَزْمٍ: نَلْ فِنَا[5]

واخْتُلِفَ في: ﴿يُصَدِّقْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا[6] يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [٣٤].

---

(١) قال في الدر المصون: «وقيل: بفتحتين؛ الكُمُّ، بلغة حمير وحنيفة، وقال الزمخشري: هو من بدع التفاسير»، واتفق الأئمة على فتح الراء والهاء من قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: ٩٠]. (ينظر: الكشف ١٧٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٦٧١/٨، واللباب ٢٥٠/١٥).

(٢) في الأصل: (انك)، وهو تصحيف.

(٣) فيصير عندهم من قبيل المد اللازم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٤٨)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٣٤٣/٢).

(٤) فيصير عنده من قبيل المد اللازم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٤٨)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٣٤٣/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء: (**فِنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بفتح الفاء: (**فَنَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي. وقد اضطرب شرح النويري في ضبط هذه الكلمة؛ فضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح كالجماعة؛ أي: (**فَنَا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**فَتَى**)، ولم يعقب محقق شرحه على هذا الاختلاف بشيء أو يشير إليه.

(٦) في الأصل: (دوا)، وهو تصحيف.

فـ(**ـرَفْعُ جَزْمٍ**)؛ أي: القراءة برفع الدال.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**نَلْ**[١] **فِنَا**[٢])؛ أي: عاصم، وحمزة.

على الاستئناف، أو الصفة لـ﴿رِدۡءًا﴾، أو الحال من هاء: ﴿أَرۡسِلۡهُ﴾[٣].

والباقون: بالجزم.

جواباً لمقدر على الأصح[٤]، دلَّ عليه: ﴿فَأَرۡسِلۡهُ﴾[٥].

وتقدَّم نقل همزة: ﴿رِدۡءًا﴾ [٣٤][٦] إلى الدال؛ للمدنيين[٧]، إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً وصلاً ووقفاً، كنافع وقفاً فقط[٨].

٨٤٠ ـ وَقَالَ مُوسَى الْوَاوَ دَعْ: دُمْ.......   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعۡلَمُ [٤٨٧] بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ مِنۡ عِندِهِۦ﴾ [٣٧].

---

(١) ومعنى قوله: (**نَلْ**)؛ فعل أمر من: نال الشيءَ إذا أصابه وحصَّله.

(٢) في الأصل: (فتا)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته. ومعنى قوله: (**فِنَا**)؛ هو المكان الواسع أمام الدار وفي جوانبها

(٣) ينظر: الكشف ١٧٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٦٧٧/٨، واللباب ٢٥٧/١٥.

(٤) واختاره موسى جار الله، وقال في الدر المصون: «جواباً للأمر». (ينظر: الدر المصون ٦٧٧/٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٢٩)).

(٥) ينظر: الكشف ١٧٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٦٧٧/٨، واللباب ٢٥٧/١٥.

(٦) في الأصل ضُبطت: (رداً)؛ على النقل.

(٧) وقرأ الباقون: بإسكان الدال، وهمزة مفتوحة منونة بعده. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٣)، والنشر ٤١٤/٢، والإتحاف ٣٤٣/٢، وغيث النفع ص (٣١٦)).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٣)، والنشر ٤١٤/٢، والإتحاف ٣٤٣/٢.

فـ(**ـالْوَاوَ دَعْ**)؛ أي: اقرأه: ﴿قَالَ﴾؛ بترك الواو قبل القاف.

للإمام المرموز إليه بدال: (**دُمْ**)؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

على الاستئناف، وهو كذلك في رسم المصحف المكي(١).

والباقون: بإثبات الواو.

عطفاً للجملة على ما قبلها، وهو كذلك في رسم مصاحفهم(٢).

وتقدَّم:

تذكير: ﴿وَمَن يَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [٣٧]؛ لأهل (شفا)(٣).

والخلاف في:

﴿أَيِمَّةً﴾ [٥](٤).

و﴿لَا يُرْجَعُونَ(٥)﴾ [٣٩](٦).

٨٤٠ ـ ....سَاحِرَا سِحْرَانِ: كُوفٍ........................

---

(١) ينظر: الكشف ٢/١٧٤، والدر المصون ٨/٦٧٨، واللباب ١٥/٢٥٩.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٧٤، والدر المصون ٨/٦٧٨، واللباب ١٥/٢٥٩.

(٣) وقرأ الباقون: بالتاء؛ على التأنيث. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٠)، والنشر ٢/٢٦٣، والإتحاف ٢/٣٤٤).

(٤) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية بين وبين، وبالإبدال ياء خالصة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وكلهم من غير إدخال بين الهمزتين، غير الأصبهاني فإن له الإدخال بين الهمزتين في الموضع الثاني من سورة القصص دون الموضع الأول، وغير أبي جعفر فإنَّ له الإدخال على وجه التسهيل في المواضع كلها، والباقون: بتحقيق الهمزتين مع القصر، بخلف عن هشام؛ فثبت عنه الإدخال، وعدمه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٩٤ ـ ١٩٥)، والنشر ٢/٣٧٨ ـ ٣٨١، والإتحاف ٢/٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٥) في الأصل كُتِبَتْ: (لا يرجون)، وهو خطأ وتصحيف للنص القرآني.

(٦) قرأ نافع، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف: بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الجيم، بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٧)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٣٤٤).

واخْتُلِفَ في: ﴿سَاحِرَانِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿**سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا**﴾ [٤٨].

فقرأه: ﴿سِحْرَانِ﴾؛ بكسر السين، وإسكان الحاء من غير ألف بينهما.

أئمة: (**كُوفٍ**)؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن المراد بهما: القرآن، والتوراة، وموسى، وهارون، أو موسى، ومحمد ـ صلى الله عليهم وسلم ـ؛ على المبالغة، أو حذف المضاف[١].

وقرأه الباقون: بفتح السين، وألف بعدها، وكسر الحاء[٢].

وتقدَّم الخلاف في ترقيق رائه: للأزرق[٣].

٨٤٠ ـ ....يَعْقِلُوا: طِبْ يَاسِرَا
٨٤١ ـ خُلْفٌ[٤]...................... ....

(١) وقد اتفقت المصاحف على حذف الألف بعد السين. (ينظر: الكشف ١٧٥/٢، والدر المصون ٦٨٢/٨، واللباب ٢٦٨/١٥).

(٢) على أنَّ المراد هو: موسى، وهارون، أو موسى، ومحمد ـ صلى الله عليهم وسلم ـ. (ينظر: الكشف ١٧٥/٢، والدر المصون ٦٨٢/٨، واللباب ٢٦٨/١٥).

(٣) قال في النشر: «ففخَّمها من أجل ألف التثنية: أبو معشر الطبري، وأبو علي بن بليمة، وأبو الحسن بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه، ورققها الآخرون؛ من أجل الكسرة، والوجهان جميعاً في جامع البيان». (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذاهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٥)، والنشر ٩٧/٢، والإتحاف ٣٤٤/٢).

(٤) هذه الكلمة ساقطة من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**)، والثالث: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بجر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خُلْفٌ**)، (**خُلْفًا**)، (**خُلْفِ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿يَعْقِلُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [٦٠].

فقرأه بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**طِبْ**[٢] **يَاسِرًا**[٣]) (**خُلْفٌ**)؛ أي: الدوري بلا خلاف عنه، والسوسي بخلاف عنه[٤].

والباقون: بتاء الخطاب[٥]، وبها قرأ السوسي في وجهه الثاني[٦].

وصحح المصنف عن أبي عمرو الوجهين من روايته، لكنه قال[٧]: «إنَّ الأشهر عنه الغيب، وبهما آخذ في رواية السوسي؛ لثبوت ذلك عندي نصًّا وأداءً»، انتهى.

ومن ثم قَصَرَ الخلاف في النظم والتقريب[٨] عن السوسي[٩].

---

(١) ردُّوه على ما قبله من لفظ الغيبة. (ينظر: الكشف ١٧٥/٢، والدر المصون ٦٨٨/٨، واللباب ٢٧٨/١٥).

(٢) وقوله: (**طِبْ**)؛ أي: طِبْ نفساً، أو كُنْ طيباً.

(٣) ومعنى قوله: (**يَاسِرًا**)؛ أي: غنيًّا، وهي بمعنى الدعاء للقاري.

(٤) فالذي قطع له به كثير من الأئمة أصحاب الكتب: الغيب، وهو اختيار الداني، وشيخه أبي الحسن بن غلبون، وابن شريح، ومكي، وغيرهم، وقطع له آخرون: بالخطاب، كالأستاذ أبي طاهر بن سوار، والحافظ أبي العلاء، وقطع جماعة له وللدوري وغيرهما عن أبي عمرو: بالتخيير بين الغيب والخطاب على السواء؛ كأبي العباس المهدوي، وأبي القاسم الهذلي، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو من هذه الطرق ومن غيرها، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٣٤٢/٢).

(٥) قال في الدر المصون: «التفاتاً»، أو ردًّا على ما قبله من ألفاظ الخطاب. (ينظر: الكشف ١٧٥/٢، والدر المصون ٦٨٨/٨، واللباب ٢٧٨/١٥).

(٦) وقراءة السوسي بالخطاب ـ بخلفه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٤٢/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٧)).

(٧) ينظر: النشر ٣٤٢/٢.

(٨) ينظر: تقريب النشر ص (٢١٠).

(٩) ينظر: الإتحاف ٣٤٥/٢.

٨٤١ ـ ....**وَيُجْبَى**[١] **أَنِّثُوا**[٢]: **مَدًا غَبَا**[٣] ....

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿يُجْبَىٰ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [٥٧].

فـ(**ـأَنِّثُوا**)؛ أي اقرؤوه بتاء التأنيث[٤] في: ﴿يُجْبَىٰ﴾[٥].

---

(١) تصحفت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ فلم تنقط الياء ولا الجيم، بل رُسِمَتَا مهملتين من النقط، وقد اختلفت النسخ في ضبطها على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على التأنيث: (**تُجْبَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يُجْبَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بجر النون؛ على الأمر: (**أَنِّثُوا**)، وهي كذلك في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ إبراهيم السمنودي، والشيخ كريم راجح، ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح النون؛ على الإخبار: (**أَنَّثُوا**)، وهو الوجه الثاني في ضبط الكلمة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الغين: (**غُبَا**)، والغُبُّ ـ بضم الغين ـ؛ الواد الذي ملأه ماء البحر، أو ماء مد البحر الطاغي على الشاطئ، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الغين: (**غِبَا**)، ومعناه ـ على كسر الغين ـ؛ العاقبة والنهاية؛ يقال: غِبُّ الشيء؛ عاقبته وآخره، وتعني على تخفيف الباء؛ الغياب وعدم الحضور وترك المحظور، قال الشاطبي: (وعن غيبة فغِبْ)، والثالث: بفتح الغين: (**غَبَا**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ فتح الغين، وكسرها، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**غَبَا**)، (**غُبَا**)، (**غِبَا**).

(٤) لتأنيث لفظ: ﴿ثَمَرَٰتُ﴾. (ينظر: الكشف ٢/١٧٥، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٨/٦٧١، واللباب ١٥/٢٥٠).

(٥) في الأصل: (يحى)، وهو تصحيف.

للمرموز إليهم بقوله: (**مَدًا غَبَا**[١])؛ أي: نافع، وأبي جعفر، ورويس.

وبالباقون: بياء الغيب[٢].

ووجهما ظاهر[٣]؛ لمجازية تأنيث: ﴿ثَمَرَٰتِ﴾.

وتقدَّم:

إسكان هاء: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [٦١][٤]؛ للكسائي، وقالون[٥]، وأبي جعفر[٦]، بخلاف عنهما[٧].

---

(١) وقوله: (غَبَا) مِنْ: غَبِيَ الشيء، وغَبَي عنه، غَباً وغباوة؛ لم يفطن له؛ وقيل في الشعر: في بلد يغْبَى بها الخرِّيت؛ أي: يخفى بها فلا يظهر أو يُرى.

(٢) لأنه قد فُرِّقَ بين المؤنث وفعله بـ﴿إِلَيْهِ﴾؛ ولأنه تأنيث غير حقيقي، ولأن معنى الثمرات الرزق فَحُمِل على المعنى فذُكِّر. (ينظر: الكشف ١٧٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٠)، والدر المصون ٦٧١/٨، واللباب ٢٥٠/١٥).

(٣) لأن القاعدة في هذا الحرف ونظائره؛ أن كل فعل أُسْنِدَ إلى ظاهر ففيه الوجهان أبداً؛ التذكير، والتأنيث. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٣٠)).

(٤) في الأصل: (ثم ها).

(٥) فروى ابن شنبوذ عن أبي نشيط الضم في: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وكذلك روى الحلواني من أكثر طرق العراقيين، وروى الطبري عنه: السكون، والوجهان صحيحان عن قالون، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٢٠٩/١).

(٦) فروى عيسى عنه من غير طريق ابن مهران، والأشناني عن الهاشمي عن ابن جماز إسكان الهاء عنه، وروى ابن جماز سوى الهاشمي عنه، وابن مهران وغيره عن ابن شبيب عن عيسى بن وردان، ضم الهاء عنه، وقطع بالخلاف لأبي جعفر في: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾؛ ابن فارس في جامعه، وكلا الوجهين صحيح عن أبي جعفر. (ينظر: جامع ابن فارس (ل ٤١/أ)، والنشر ٢٠٩/١).

(٧) ووجه الإسكان في: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾؛ إلحاق: ﴿ثُمَّ﴾ بالواو والفاء؛ لاتحادها في الحرفية، ولمشاركتها الواو والفاء في العطفية، والوجهان صحيحان، إلا أنَّ الخلاف عزيز عن أبي نشيط عن قالون، كما نبه عليه المصنف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٩)، والنشر ٢٠٩/٢، وشرح الهداية ص (٣٤٦)، والكشف عن وجوه القراءات ٢٣٥/١).

وبناء: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٨٨]؛ للفاعل، ليعقوب[١].

وهمز: ﴿ضِئَاء﴾ [بعد الضاد][٢] وقبل الألف، لقنبل[٣].

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿لَتَنُوأُ﴾ [٧٦][٤]؛ بالنقل؛ على القياسي، وبالإدغام؛ على جعل الأصلي كالزائد، ويجوز عليهما: الروم، والإشمام، والإسكان المحض؛ فهي ستة، ولا يصح غيرها[٥].

وتقدَّم الكلام ـ أيضاً ـ على:

﴿وَيْكَأَنَّ [٤٨٨] ٱللَّهَ﴾ [٨٢].

و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [٨٢][٦].

---

(١) قرأ يعقوب: بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الجيم، بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٣٤٥).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لتمام المعنى.

(٣) حيث قرأ قنبل: بهمزة مفتوحة ـ بعد الضاد ـ بدل الياء، وقال في النشر: «وزعم ابن مجاهد أنه غلط، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل، وخالف الناس ابن مجاهد في ذلك فرووه عنه بالهمز، ووافق قنبلاً أحمد بن يزيد الحلواني فرواه كذلك عن القواس شيخ قنبل، وهو على القلب؛ قدمت فيه اللام على العين، كما قيل في (عات)، (عتا)»، وقرأ الباقون: بغير همز في الياء؛ أي: بياء تحتية بعد الضاد). (ينظر: متن طيبة النشر، الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٢/٤٠٦ ـ ٤٠٧، والإتحاف ٢/٣٤٦).

(٤) في الأصل: (لسوء)، وهو خطأ، وتحريف.

(٥) كما نصَّ عليه في النشر، وزاد بقوله: «وقد قيل: إنه يجوز فيها حذف الهمز اعتباطاً، فيمد حرف المد ويقصر، على وجه اتباع الرسم، ورجح المد في ذلك، وحكى فيه الهذلي عن ابن غلبون: بين بين، وكل ذلك ضعيف لا يصح». (ينظر: النشر ٢/٤٧٦، والإتحاف ٢/٣٤٦، وفريدة الدهر ٤/٥٣).

(٦) فقد أجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة، واختلف في الوقف عليها عن: الكسائي، وأبي عمرو؛ فوقف الكسائي على الياء من الكلمتين: (وَيْ)، بينما وقف أبو عمرو على الكاف منها: (وَيكْ)، ووقف الباقون: على الكلمة كلها، وهذا في وقف الاختبار، أو الاضطرار، والمختار للجميع: الوقف على الكلمة بأسرها؛ =

٨٤١ ـ .... [وَخُسِفَ الْمَجْهُولُ سَمٍّ: عَنْ ظُبَى[(١)]][(٢)]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿خُسِفَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [٨٢].

المبني لـ(ـلْمَجْهُوْلِ) في قراءة الأكثرين.

فـ(ـسَمٍّ)؛ أي: اقرأه بفتح الخاء، والسين.

على البناء للفاعل؛ وهو الله ـ ﷻ ـ[(٣)].

= لاتصالها رسماً بالإجماع، وقد أفاض في بيانه في النشر، فليرجع إليه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، ص (٥٧)، البيت (٣٦٧)، والنشر ١٥١/٢، والإتحاف ٣٤٦/٢).

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (ظُبَى)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (ظبا)، ثم اختلفت النسخ في ضبط حركة الظاء من الكلمة على ثلاثة أقوال؛ فضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بضم الظاء، ثم ألف ممدودة بعدها: (ظُبَا)، جمعٌ مفرده؛ ظُبَةُ، وهي: أطراف السيوف والخناجر والسنان وحدِّها، وهي كذلك ـ بضم الظاء وبالألف الممدودة ـ في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ بكسر الظاء، وألف ممدودة بعدها: (ظِبَا)، وأصلها: ظباء، وقصرت للوزن، وهو جمع ظبي، وهو الغزال، ويكنى به عن المرأة، وهي كذلك ـ بكسر الظاء والألف الممدودة ـ في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الظاء: (ظَبَا)، ولم يتبين ضبطها في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (ظُبَى)، (ظُبَا)، (ظِبَا)، (ظَبَا).

(٢) اختلفت النسخ في كلمات المصراع الثاني من البيت على وجهين؛ الأول: كُتِبَ ما بين المعكوفتين في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (وَخُسِفَ الْمَجْهُولُ سَمٍّ عَنْ ظُبَى)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها شرح المنير السمنودي على أحد الوجهين فيه ـ، والثاني: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ـ على أحد الوجهين في كلٍّ منهما ـ حيث ضُبطت فيهما: (وَخُسِفَ الْفَتْحَانِ ظَاهِرٌ عَنَا)، وأما الوجه الأول فهو كالجماعة.

(٣) ينظر: الكشف ١٧٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٥١)، والدر المصون ٦٩٩/٨، واللباب ٢٩٩/١٥.

لراوٍ وإمامٍ مرموز إليهما بأولى قوله: **(عَنْ ظُبَى)**؛ أي: حفص، ويعقوب.

والباقون: بضم الخاء، وكسر السين.

على البناء للمجهول(١) ـ كما تقرر ـ، فالنائب عن الفاعل على الجار والمجرور بعده.

وفي هذه السورة اثنتا عشر مضافة(٢):

﴿رَبِّيٓ أَن﴾ [٢٢].

﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ﴾ [٢٩].

[﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [٣٠]](٣).

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [٣٤].

﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ معاً(٤).

[فتحهنَّ](٥): الحرميون، وأبو عمرو.

﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم﴾ [٢٩].

﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ﴾ [٣٨].

سكَّنهما: الكوفيون، ويعقوب.

﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ﴾ [٣٧].

---

(١) ينظر: الكشف ١٧٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٥١)، والدر المصون ٦٩٩/٨، واللباب ٢٩٩/١٥.

(٢) ينظر: النشر ٣٤٢/٢.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام عدد ياءات الإضافة التي ذكرها الشارح. (ينظر: النشر ٣٤٢/٢).

(٤) الآيتين: [٣٧، ٨٥].

(٥) في الأصل: (فتحن)، وهو تصحيف.

[﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٢٧]][١].

[فتحهما][٢]: المدنيان.

﴿مَعِيَ رِدۡءٗا﴾ [٣٤].

فتحها: حفص.

﴿عِندِيٓ أَوَلَمۡ﴾ [٧٨].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو، بخلاف عن: المكي.

وزائدتان[٣]:

﴿أَن يَقۡتُلُونِ﴾ [٣٣].

أثبتها يعقوب في: الحالين.

﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤].

أثبتها في الوصل: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله أعلم[٤].



(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام عدد ياءات الإضافة التي ذكرها الشارح. (ينظر: النشر ٣٤٢/٢).

(٢) في الأصل: (فتحها)، والصواب ما أثبته.

(٣) ينظر: النشر ٣٤٢/٢.

(٤) جرت عادة الشارح أن يختم شرحه في الأبواب السابقة بعبارة: (والله تعالى أعلم)، وهنا اكتفى بقوله: (والله أعلم). (ينظر: النشر ٣٤١ ـ ٣٤٢، وتقريب النشر ص (١٥٦ ـ ١٥٧)، وشرح النويري ١٢٠/٥ ـ ١٢٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩١ ـ ٢٩٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٢/أ ـ ١٢٢/ب)، والإتحاف ٣٣٩/٢ ـ ٣٤٧).

سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ وَالرُّومِ

تقدَّم:

سكت أبي جعفر على حروف: ﴿الٓمٓ﴾ [١][(١)].

كنقل همزة: ﴿أَحَسِبَ﴾ [٢]، إلى [الميم][(٢)] لورش[(٣)].

مع المد، والقصر، في ميم: ﴿الٓمٓ﴾[(٤)].

---

(١) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٢) في الأصل: (ميم)، وما أثبته لتمام المعنى وتوضيحه.

(٣) ومن وافقه في النقل؛ كـحمزة ـ في أحد وجهيه ـ عند الوقف عليه. (ينظر: النشر ٣٥٩/١).

(٤) فالمدُّ: باعتبار استصحاب حكم المد، وعدم الاعتداد بعارض الحركة، والقصر: باعتبار الاعتداد بالعارض؛ لأن السكون الذي هو سبب المد ذهب بالحركة، وممن نصَّ على ترك المدِّ: إسماعيل بن عبدالله النحاس، ومحمد بن عمر بن خيرون القيرواني، عن أصحابهما، عن ورش، ونصَّ عليه أيضاً: أبو محمد مكي، وأبو العباس المهدوي، والمقدم في الأداء: وجه القصر، كما قاله الشارح في فاتحة سورة (آل عمران): «والأرجح القصر»، وهو اختيار أبي الحسن طاهر بن غلبون كما قال في التذكرة: «وكلا القولين حسن، غير أني بغير مدٍّ قرأتُ، وبه آخذ»، وقال في جامع البيان: «والوجهان حسنان بالغان، غير أنَّ الأول أقيس، والثاني آثر عليه، وعليه عامة أهل الأداء»، وقال في النشر: «إنما رجح القصر من أجل أن الساكن ذهب بالحركة». (ينظر: التذكرة ٩٣/١، وجامع البيان ٢٣٢/١، والنشر ٣٥٩/١، وغيث النفع ص (٣١٧)، والإتحاف ٤٦٨/١).

وعدم جواز التوسط فيه(١)؛ لكون المتغير هنا سبب المد، بخلاف ما تغير فيه بسبب [القصر](٢)؛ كـ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقفاً(٣).

كما مرَّ تحقيقه في (آل عمران) موضحاً(٤).

وتقدَّم ـ أيضاً ـ خطاب: ﴿أَوَلَمْ تَرَوا كَيْفَ﴾ [١٩]، لأهل (صحبة) بخلاف عن شعبة(٥).

ويوقف [على](٦) ﴿كَيْفَ يُبْدِئُ﴾ [١٩]، و﴿يُنشِئُ﴾ [٢٠](٧)، لحمزة، وهشام بخلفه: بإبدال الهمزة ياء(٨) على القياسي، وبإبدالها ياء مضمومة على رأي الأخفش، فإذا سكنت للوقف اتحدا مع ما قبله لفظاً، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام؛ فهذه ثلاثة، والرابع: تسهيلها كالواو على رأي سيبويه(٩).

---

(١) وممن قال بجواز التوسط أبو عبدالله الفاسي، ذكر ذلك في النشر، ثم ردَّ عليه بقوله: «وأما قول أبي عبدالله الفاسي: ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً، فإنه تفقُّهٌ وقياسٌ لا يساعده نقلٌ». (ينظر: النشر ١/٣٦٠، والإتحاف ١/٤٦٨).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لحاجة المعنى إليه، كما هو ثابت في النشر، والكلام بحروفه موجود في الإتحاف. (ينظر: النشر ١/٣٦٠، والإتحاف ١/٤٦٨).

(٣) ما ذكره الشارح من التعليل لعدم جواز التوسط نصَّ عليه ابن الجزري في النشر وأفاض في بيانه وتحقيقه في المسألة العاشرة من مسائل باب المد في كتاب النشر، كما نقله عن النشر صاحب الإتحاف واستند إليه وعوَّل عليه. (ينظر: النشر ١/٣٦٠، والإتحاف ١/٤٦٨).

(٤) وذلك عند كلامه في فاتحة سورة (آل عمران).

(٥) فروى عنه يحي بن آدم كذلك، وكذا روى عنه ابن أبي أمية، وروى عنه العليمي: بالغيب، وكذا روى الأعشى، والبرجمي، والكسائي، وغيرهم، وهي قراءة الباقين من الأئمة القراء العشرة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النحل، البيت رقم (٧٢٣)، والنشر ٢/٣٤٣، والإتحاف ٢/٣٤٨ ـ ٣٤٩).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٧) هذان الموضعان مما وقعت الهمزة فيه مضمومة بعد كسر. (ينظر: النشر ١/٤٧٠).

(٨) ساكنة؛ لسكونها وقفاً، وذلك بحركة ما قبلها. (ينظر: النشر ١/٤٧٠).

(٩) وخامسها: الوجه المعضل، وهو تسهيلها ـ بحركة ما قبلها لا بحركتها ـ =

٨٤٢ ـ وَالنَّشْأَةَ امْدُدْ حَيْثُ جَا: حِفْظٌ[١] دَنَا[٢] ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾.

فـ(ـامْدُدْ)؛ أي: اقرأه بالمد[٣].

(حَيْثُ جَاءَ[٤] في القرآن؛ وهي:

﴿يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ﴾ هنا[٥]

﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ﴾ في النجم[٦].

= بين الهمزة والياء على الروم، وقد ذكر في النشر هذه الأوجه الخمسة بصيغة التمريض حيث قال: «قيل: فيها خمسة أوجه»، ثم عدَّدها، وذكر الوجه الخامس وسكت عنه ولم يعقب عليه بشيء، وهكذا فعل صاحب الإتحاف، بينما الشارح هنا أعرض صفحاً عن الوجه الخامس فلم يذكره، ولم يعلل عدم ذكره له، وقال في البدور الزاهرة: «فيه وأمثاله خمسة أوجه تقديراً، وأربعة عملياً» ثم عدَّد أربعة منها، ثم قال: «الخامس: إبدالها ياء مضمومة مع الروم»، فعبر بالإبدال مكان التسهيل، وكلامه محل نظر، ونصّ عليه في المهذب فعدد أربعة منها ثم قال في الخامس: «ثم بالتسهيل بالروم». (ينظر: النشر ٤٧٠/١، والإتحاف ٢٣٤٩، والمهذب ١٢٠/٢، والبدور الزاهرة ص (٢٣)).

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالنصب مع التنوين: (**حِفْظاً**)، وضُبطت في النسخ العتيقة؛ برفع الظاء مع التنوين: (**حِفْظٌ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الظاء بلا تنوين: (**حِفْظُ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حِفْظاً**)، (**حِفْظٌ**)، (**حِفْظُ**).

(٢) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**وَنا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**دَنَا**).

(٣) أي: بفتح الشين، وألف بعدها، مع الهمز المفتوح. (ينظر: النشر ٣٤٣/٢، والكشف ١٧٨/٢).

(٤) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة: (**جَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالهمزة: (**جَاء**).

(٥) سورة العنكبوت: الآية [٢٠]

(٦) الآية: [٤٧].

﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ﴾ في الواقعة[١].

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: **(حِفْظٌ**[٢] **دَنَا)**؛ أي: أبي عمرو، وابن كثير.

وقرأه بالباقون: بسكون الشين[٣]، بلا ألف، ولا مد، في الثلاثة.

وهما لغتان، كـ(ـالرأْفَة)، و(الرَّآفة)[٤].

ورسْمُهَا بالألف يقوي قراءة المد[٥].

وسكت حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس عن خلف، بخلاف عنهم[٦].

وإذا وقف حمزة؛ فبالنقل فقط، وحُكِيَ وجه آخر[٧]: وهو إبدالها ألفاً؛ على الرسم، وهو كما قال المصنف[٨]: «مسموع قوي»[٩].

---

(١) الآية: [٦٢].

(٢) وقوله: (**حِفْظٌ**)؛ اسمٌ؛ بمعنى: التعاهد والرعاية للمحفوظ من العلم ونحوه، وضده النسيان.

(٣) وهمزة مفتوحة بعد الشين. (ينظر: غيث النفع ص (٣١٨)).

(٤) و(الكأْبَة)، و(الكَآبة). (ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٢)، والكشف ١٧٨/٢، والدر المصون ١٥/٩، واللباب ٣٣٣/١٥).

(٥) وقال الصفاقسي: «والقصر أشهر». (ينظر: الدر المصون ١٥/٩، واللباب ٣٣٣/١٥، والإتحاف ٣٤٩/٢، وغيث النفع ص (٣١٨)).

(٦) أي: سكتهم على الهمز من الكلمة، وهو من باب السكت على الموصول. (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٧ ـ ٢٣٨)، والنشر ٤٢٢/١ ـ ٤٢٤، والإتحاف ٣٤٩/٢).

(٧) رواه الحافظ أبو العلاء، وقوَّتُه لرسمه بألف. (ينظر: النشر ٤٨١/١، والإتحاف ٣٤٩/٢).

(٨) ينظر: النشر ٤٨١/١.

(٩) وحُكِيَ وجه ثالث: وهو التسهيل بين بين، قال في النشر: «وهو ضعيف جدًا». (ينظر: النشر ٤٨١/١).

٨٤٢ - .... مَوَدَّةً(١) [رَفْعٌ](٢): غِنًا(٣) حَبْرٌ(٤) رَنَا.

٨٤٣ - وَنَوِّنِ(٥) انْصِبْ بَيْنِكُمْ(٦): عَمَّ صَفَا ....

---

(١) أصاب حرف الميم ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ طمس ومسح، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة التاء على ثلاثة أقوال؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ برفع التاء مع التنوين: (**مَوَدَّةٌ**)، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه، بفتح التاء بلا تنوين: (**مَوَدَّةَ**)، والثالث: بفتح التاء مع التنوين: (**مَوَدَّةً**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مَوَدَّةً**)، (**مَوَدَّةٌ**)، (**مَوَدَّةَ**).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بفتح النون بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**غِنَا**)، وهو الذي في النسخ العتيقة، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها، بفتح النون منونة، وبالألف المقصورة: (**غِنًى**)، والثالث: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح النون بلا تنوين، وبالألف المقصورة: (**غِنَى**)، والرابع: ما انفرد به المنير السمنودي في النسخة الهندية من شرحه، حيث ضُبطت فيه ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بغين، ثم باء: (**غَبَا**)، والخامس: بفتح النون منونة، وبالألف الممدودة: (**غِنًا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**غِنًا**)، (**غِنًى**)، (**غِنَى**)، (**غِنَا**)، (**غَبَا**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الراء مع التنوين: (**حَبْرٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) أصاب الواو ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ طمس ومسح.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: فتح النون: (**بَيْنَكُم**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر النون: (**بَيْنِكُم**)، وقد ضُبِطَت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر النون، وفتحها، بينما لم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

واخْتُلِفَ في: ﴿مَّوَدَّةَ﴾.

مِـنْ قـولـه: ﴿وَقَالَ[1] إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٢٥].

فـ(**ـرَفْعٌ**) التاء من غير تنوين؛ لإضافته إلى: ﴿بَيْنَكُمْ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**غِنًا**[2] **حَبْرٌ**[3] **رَنَا**[4])؛ أي: رويس، وابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي.

فـ﴿مَوَدَّةُ﴾؛ خبر (إنَّ) على حذف المضاف؛ أي: (سبب مودة)، و﴿بَيْنِكُمْ﴾؛ مجرور بالإضافة، اتساعاً في الظرف، كـ(ياسارق الليلة الثوب)[5].

(**وَنَوِّنِ**)؛ أي: اقرأه بنصب التاء منونة.

و(**انْصِبْ** ﴿بَيْنِكُمْ﴾) ـ أيضاً ـ.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ صَفَا**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وشعبه، وخلف عن نفسه.

على الأصل في الظرف، وأمَّا نصب: ﴿مَّوَدَّةً﴾؛ فعلى المفعول له[6].

---

(١) في الأصل: (وقالوا)، على الجمع، وهو خطأ في نقل النصِّ القرآني.

(٢) وقوله: (**غِناً**)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية والاستغناء وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

(٣) ومعنى قوله: (**حَبْرُ**) وهو بفتح الحاء وكسرها؛ العالم المقتدى به، ويأتي بمعنى: السرور والجمال، والرجل الصالح، ويأتي بمعنى: ما يُكَتَبُ به.

(٤) وقوله: (**رَنَا**)؛ اسمٌ؛ بمعنى: الشيء المنظور إليه، ويأتي بمعنى الفعل الماضي؛ أي: أدام النظر وثبَّته.

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٢)، والكشف ١٧٨/٢، والدر المصون ١٧/٩، واللباب ٣٣٨/١٥ ـ ٣٣٩.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٢)، والكشف ١٧٨/٢، والدر المصون ١٧/٩ ـ ١٨، واللباب ٣٣٨/١٥ ـ ٣٣٩.

وقرأ الباقون؛ وهم حفص، وحمزة، وروح: بنصب: ﴿مَّوَدَّةَ﴾ بلا تنوين، و﴿بَيْنِكُمْ﴾ بالجر[1].

فهي ثلاث قراءات[2].

٨٤٣ ـ .... آيَاتُ[3] التَّوْحِيدُ: صُحْبَةٌ دَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿ءَايَٰتٌ﴾.

مِنْ قوله: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [٥٠].

فـ**(ـالتَّوْحِيْدُ)**؛ أي: اقرأه بالإفراد.

للمرموز إليهم بقوله: **(صُحْبَةٌ دَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة، وابن كثير.

---

(١) فنصب: ﴿مَّوَدَّةَ﴾ بلا تنوين؛ مفعولاً لأجله، و﴿بَيْنِكُمْ﴾ بالجر؛ على الإضافة. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٢)، والكشف ١٧٨/٢، والدر المصون ١٧/٩ ـ ١٨، واللباب ٣٣٨/١٥ ـ ٣٣٩).

(٢) خلاف القراء فيها دائر ـ في الكلمتين ـ بين الرفع والنصب، وذلك هي على النحو التالي:

١ ـ ﴿مَّوَدَّةً بَيْنَكُمْ﴾؛ لنافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وشعبه، وخلف عن نفسه.

٢ ـ ﴿مَوَدَّةُ بَيْنِكُمْ﴾، لابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ورويس.

٣ ـ ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾؛ لحمزة، وحفص، وروح.

وقد أفاض الشيخ موسى جار الله ـ في شرحه على الطيبة ص (٢٣١) ـ في توجيه هذه القراءات الثلاث، ثم قال في نهاية كلامه: «وعلى كل هذه التقادير فيمكن أن يكون معنى الآية: ما اتخذتم الأوثان وما عبدتموها إلا لِأُلْفٍ بين طبعكم وبين الأوثان، على حدِّ قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، فإن الإنسان يتبع ظنه وهوى نفسه وما في طبعه من حب الْأُلْفِ فيتخذه معبودًا وإلهاً ـ ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] ـ، والإنسان لا يعبد إلا ما يهواه ويحبه، ويكون قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [العنكبوت: ٢٥]، على حد قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [الملائكة: ١٤]»

(٣) أصاب الألف والهمزة مسح في المتن الذي على هامش الشرح.

على إرادة الجنس[١].

والباقون: بالجمع[٢].

٨٤٤ ـ نَقُولُ[٣] بَعْدُ الْيَا: كَفَى اتْلُ........ ....

واخْتُلِفَ في: (**﴿نَقُولُ﴾ بَعْدُ**)؛ أي بعد: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ المذكور.

وهو: ﴿وَنَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [٥٥].

فبـ(**ـالْيَاءِ**)[٤]؛ أي: قراءته بالياء من تحت[٥].

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى اتْلُ**)؛ أي: الكوفيين كلهم، ونافع.

والباقون: بنون العظمة[٦].

٨٤٤ ـ ....يُرْجَعُوا[٧]: صَدْرٌ. وَتَحْتُ[٨]: صَفْوُ حُلْوٍ شَرَعُوا[٩]

---

(١) بمعنى: معجزة، فالواحد في هذا النوع يدل على الجمع، كما أن غالب ما جاء في القرآن إنما هو على الإفراد. (ينظر: الكشف ١٨٠/٢، والدر المصون ٢٤/٩، واللباب ٣٦٤/١٥).

(٢) على الأصل، ولأنَّ بعده: ﴿قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ﴾، قال موسى جار الله: «وتعيَّن هذا الحرف من جهة أن الاختلاف لايمكن في غيره». (ينظر: الكشف ١٨٠/٢، والدر المصون ٢٤/٩، واللباب ٣٦٤/١٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣١)).

(٣) أصاب النون مسح في المتن الذي على هامش الشرح، وقد اختلفت النسخ في ضبط الكلمة على وجهين، الأول: بالنون: (**نَقُوْلُ**)، والثاني: بالياء: (**يَقُوْلُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ النون، والياء.

(٤) ضبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة: (**الْيَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح بالهمزة: (**الْيَاء**).

(٥) أي: الله تبارك وتعالى، أو الملك الموكل بعذابهم. (ينظر: الكشف ١٨٠/٢، والدر المصون ٢٤/٩، واللباب ٣٦٧/١٥، وشرح النويري ١٢٨/٥).

(٦) أي: لله تبارك وتعالى، أو لجماعة الملائكة. (ينظر: الكشف ١٨٠/٢، والدر المصون ٢٤/٩، واللباب ٣٦٧/١٥).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل: =

وَقَرَأَ: ﴿يُرْجَعُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [٥٧].

بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بصاد: (**صَدْرٌ**)[٢]؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

والباقون: بتاء الخطاب[٣].

وتقدَّم بناؤه للفاعل، للإمام يعقوب[٤].

.ففيه ثلاث قراءات[٥].

(**وَ**)قرأ.

= (**يَرْجِعُو**)، والثاني: بضم الياء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول: (**يُرْجَعُو**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء الثانية: (**تَحْتُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بنصب التاء الثانية: (**تَحْتَ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الراء مع التشديد: (**شَرَّعُوا**)، والثاني: بفتح الراء بلا تشديد: (**شَرَعُوا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(١) حملاً على لفظ الغيبة قبله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [٥٧]. (ينظر: الكشف ١٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٤)).

(٢) ومعنى قوله: (**صَدْرٌ**)؛ أَوَّلٌ، فصدر كلِّ شيء أَوَّلُهُ.

(٣) على معنى الالتفات من الغيبة إلى الخطاب. (ينظر: الكشف ١٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٤)، والهادي ١٢٨/٣).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٢٥٢/٢.

(٥) فقرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم: (**تَرْجِعُونَ**)؛ على البناء للفاعل، وقرأ شعبة: بضم الياء، وفتح الجيم: (**يُرْجَعُونَ**)؛ على البناء للمفعول، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم: (**تُرْجَعُونَ**)، على البناء للمفعول، فهي ثلاث قراءات.

الحرف الذي (**تَحْتُ**)؛ أي: في سورة الروم.

وهو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [٥٧].

بالياء ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**صَفْوُ**[١] **حُلْوٍ**[٢] **شَرَعُوا**[٣])؛ أي: شعبة، وأبو عمر، وروح.

وقرأه الباقون: بالتاء.

ويعقوب على أصله؛ من بنائه للفاعل[٤].

ففيه أربع قراءات[٥]، فتأمل.

٨٤٥ ـ لَنُثْوِيَنَّ الْبَاءَ[٦] ثَلِّثْ مُبْدِلَا: شَفَا..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿**لَنُثْوِيَنَّ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [٥٨].

فـ(**ـالْبَاءَ**[٧] **ثَلِّثْ مُبْدِلَا [٤٩٠]**)؛ أي: اقرأه ﴿**لَنُثْوِيَنَّهُمْ**﴾؛ بثاء مثلثة[٨]

---

(١) ومعنى قوله: (**صَفْو**)؛ خالص؛ وصفوة كل شيء خالصه وما صفا منه.

(٢) معنى قوله: (**حُلْوٍ**)؛ من الحلاوة، وضده المرّ، من المرارة.

(٣) وقوله: (**شَرَعُوا**)؛ من قولهم: شرع الوارد، إذا تناول الماء الذي لا انقطاع له.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٢٥٦.

(٥) فقرأ رويس عن يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم: (**تَرْجِعُونَ**)؛ على البناء للفاعل، وقرأ شعبة، وأبو عمرو: بضم الياء، وفتح الجيم: (**يُرْجَعُونَ**)؛ على البناء للمفعول، وقرأ روح عن يعقوب: بفتح الياء، وكسر الجيم: (**يَرْجِعُونَ**)؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم: (**تُرْجَعُونَ**)، على البناء للمفعول، فهي أربع قراءات.

(٦) ضُبطت في جميع النسخ؛ بالهمز بعد الألف: (**الْبَاءَ**)، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، ونسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيهما؛ بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**البا**).

(٧) في الأصل: (فالياء)، والصواب ما أثبته.

(٨) ساكنة. (ينظر: النشر ٢/٣٤٤).

بدل الموحدة بعد النون(١)، وبعد [الواو المخففة](٢) ياء تحتية مفتوحة.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه(٣).

من (الثَّواء)، وهو: (الإقامة)، يقال: (ثوى)؛ (أقام)، فتعدية الهمزة إلى واحد، فنصب: ﴿غُرَفًا﴾(٤)؛ لتضمنه معنى (أنزلته)، أو على حذف [في](٥)، أو شبه الظرف: المكان المختص بالمبهم، فوصل إليه الفعل، فيكون مفعولاً فيه(٦).

وقرأه الباقون: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾؛ بالباء الموحدة موضع الثاء، وتشديد الواو، وبعدها همزة مفتوحة.

من [التَّبَوُّء](٧)؛ وهو (النزول)، يقال: (بَوَّأَهُ مَنْزِلاً إذا أنزله إياه)، ولذا قيل: بزيادة لام: ﴿بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحج: ٢٦]، والمعنى: (لننزلنهم من الجنة علالي)(٨) ـ رزقنا الله ومحبينا منها ـ.

---

(١) الأولى. (ينظر: الإتحاف ٣٥٢/٢).

(٢) في الأصل كتبت: (الراء والمخففة)، وهو تصحيف موهم، والتصويب من الإتحاف ٣٥٢/٢.

(٣) قال في جامع البيان ـ ونقله عنه في النشر ـ: «واتفقوا على الذي في سورة النحل، أنه بهذه الترجمة؛ لأنَّ المعنى: لنسكننهم مسكناً صالحاً؛ وهو المدينة»؛ قلتُ: يريد قوله تعالى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: ٤١]، ولم يشر أحد من شراح الطيبة، ولا صاحب الإتحاف، ولا الصفاقسي في غيث النفع، إلى هذا الموضع، على الرغم من تنبيه ابن الجزري عليه، وقد ذكره أبو شامة ـ في إبراز المعاني ـ وأشار إليه. (ينظر: جامع البيان ٣٣٩/٢، والنشر ٣٤٤/٢، وإبراز المعاني ٧٨/٤).

(٤) في الأصل: (عرفا)، وهو تصحيف.

(٥) ما بين القوسين غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف ٣٥٢/٢.

(٦) ينظر: الكشف ١٨١/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٤)، والدر المصون ٢٥/٩، واللباب ٣٧٠/١٥ ـ ٣٧١.

(٧) في الأصل كُتِبَتْ: (من النبأ)، والتصويب من غيث النفع ص (٣١٩) حيث الكلام بحروفه.

(٨) ينظر: الكشف ١٨١/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٤)، والدر المصون ٢٥/٩، واللباب ٣٧٠/١٥ ـ ٣٧١، وغيث النفع ص (٣١٩).

وتقدَّم إبدال همز: ﴿لَنُبَوِّئَنَّ﴾؛ ياءً مفتوحة لأبي جعفر[١]، وصلاً ووقفاً، كحمزة[٢] وقفاً.

٨٤٥ ـ ....وَسَكِّنْ كَسْرَ (وَلْ): شَفَا بَلَا

٨٤٦ ـ دُمْ................................ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [٦٦].

فـ**(سَكِّنْ كَسْرَ** ﴿وَلْ﴾؛ أي: اقرأه بسكون لام: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا بَلَا**[٣]**) (دُمْ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقالون، وابن كثير.

على أنها (لام) الأمر، لا لام (كي)، إذ لا تسكن لضعفها، وهو أمر تهديد[٤].

والباقون: بكسر اللام.

إمَّا (للأمر)، وهو الأوفق، أو لام (كي)، كما جاز في: ﴿لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ [٦٦]، قبله، والأصل في كلٍّ: الكسر[٥].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٥)، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٣٥٢/٢.

(٢) فالهمزة عنده في هذا الموضع من الهمز المتوسط بنفسه المفتوح بعد كسر، وحكمه: الإبدال ياءً. (ينظر: النشر ٤٣٧/١ ـ ٤٣٨، والإتحاف ٣٥٢/٢).

(٣) ومعنى قوله: (**بَلَا**)؛ فعل ماض، بمعنى: اختبر، أو اسم أصله: بلاء؛ وهو الاختبار، فحُذِفت همزته للوقف.

(٤) ينظر: الكشف ١٨١/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٥)، والدر المصون ٢٧/٩، واللباب ٣٧٨/١٥.

(٥) قال موسى جار الله: «وليست لام عاقبة أو لام علة؛ لأن الإشراك بالله بعد النجاة يكون كفراً بالنعمة ولا يكون تمتعاً بها، فلا يستقيم: لام العاقبة، ولا لام التعليل». (ينظر: الكشف ١٨١/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٤)، والدر المصون ٢٧/٩، واللباب ٣٧٨/١٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٢)).

وضم إسكان[1]**باء**: ﴿سُبُلَنَا﴾ [٦٩]، لأبي عمرو.

وههنا انتهى فرش سورة العنكبوت[2].

وفيها ثلاثُ مضافات[3]:

﴿رَبِّيَ إِنَّهُۥ﴾ [٢٦].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ﴾ [٥٦].

فتحها: الحرميون، والشامي، وعاصم.

﴿أَرْضِي وَٰسِعَةٌ﴾ [٥٦].

فتحها: الشامي وحده.

وزائدةٌ واحدة[4]:

﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ [٥٦].

---

(١) هكذا في الأصل، والصواب العكس؛ أي: (وإسكان ضم باء. . .الخ)؛ فقراءة أبي عمرو: بإسكان السين، وقراءة الباقين: بضم السين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٣٥٣).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة العنكبوت؛ لأنَّ سورة العنكبوت في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سورة الروم، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة العنكبوت، واستعداداً للدخول في فرش سورة الروم، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة العنكبوت: «وهذا آخر العنكبوت»، ثم شرع بعد ذلك بسورة الروم، بعد أن عدد ياءات الإضافة والزوائد، وقال المنير السمنودي في شرحه ـ بعد أن انتهى من سورة العنكبوت: «ثم شرع في سورة الروم فقال. . .الخ»، وأما ابن الناظم وموسى جار الله وصاحب الهادي فلم تختلف مناهجهم في ذلك، كما تم بيان ذلك مراراً. (ينظر: شرح النويري ٥/١٣٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/أ)، والهادي ٣/١٢٩، والكوكب الدريّ ص (٥٢٠)).

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٤٤.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٤٤.

أثبتها يعقوب في: الحالين.

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].



(١) ينظر: النشر (٣٤٣ ـ ٣٤٤)، وتقريب النشر ص (١٥٨)، وشرح النويري (١٢٦/٥ ـ ١٣٠)، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٣ ـ ٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٢/أ ـ ل ١٢٣/أ)، والإتحاف (٣٤٨/٢ ـ ٣٥٣).

سُورَةُ الرُّومِ(١)

تقدَّم:

سكت أبي جعفر على أحرف: ﴿الٓمٓ﴾ [١](٢).

وإسكان سين: ﴿رُسُلُهُم﴾ [٩]، لأبي عمرو(٣).

٨٤٦ـ ....ثَانِ عَاقِبَةَ(٤) رَفْعُهَا(٥): سَمَا ....

واخْتُلِفَ في: (ثَانِ ﴿عَٰقِبَةُ﴾).

أي: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ [ٱلَّذِينَ](٦) أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ. . .الخ﴾ [١٠].

---

(١) أعاد الشارح هنا ذكر سورة الروم ـ مع أنه قد ذكرها عند شروعه في شرح سورة العنكبوت حيث قال: (سورة العنكبوت والروم) ـ تذكيراً بانتهاء فرش سورة العنكبوت، ودخولاً في فرش سورة الروم؛ لئلا يتداخل الفرشان.

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) وضمَّها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٣٥٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**عَاقِبَةَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء: (**عَاقِبَةُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بألف بعد الهاء؛ على التأنيث: (**رَفْعُهَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بحذفها؛ على التذكير: (**رَفْعُهُ**).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

فـ(**ـرَفْعُهَا**)؛ أي: القراءة بالرفع.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**سَمَا**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

على أنه اسم (كان)، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ خبرها، و﴿أَن كَذَّبُوا۟...الخ﴾؛ مفعول [مِنْ][(١)] أجله، متعلق بالخبر لا بـ﴿أَسَٰٓـُٔوا۟ [٤٩١]﴾؛ للفصل حينئذ بين الصلة ومتعلقها بالخبر، وهو غير جائز[(٢)].

والباقون: بالنصب.

خبر لـ(ـكان)، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾؛ اسمها.

أو هي مفعول: ﴿أَسَٰٓـُٔوا۟﴾، و﴿أَن كَذَّبُوا۟[(٣)]﴾ الاسم[(٤)].

واحترز [بالثاني][(٥)]: عن الأول[(٦)]، والثالث: ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ﴾ [٤٢]، فلا خلاف في رفعها[(٧)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتقريب المعنى. (ينظر: الإتحاف ٣٥٤/٢).

(٢) وزاد النويري: «ولم يؤنث (كان)؛ لتأويل العاقبة بالمآل». (ينظر: الإتحاف ٣٥٤/٢، والكشف ١٨٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٣٤/٩، واللباب ٣٩٠/١٥ ـ ٣٩١، وشرح النويري ١٣١/٥).

(٣) في الأصل: (كذا)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: الإتحاف ٣٥٤/٢، والكشف ١٨٢/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٣٤/٩، واللباب ٣٩١/١٥، وشرح النويري ١٣٢/٥.

(٥) في الأصل: (بالثامن)، وهو سبق قلم.

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [٩].

(٧) قال في النويري: «واحترز بالثاني عن الأول»، فأغفل الثالث فلم يذكره، ومثله فعل ابن الناظم، والمنير السمنودي، في شرحيهما، فلم يذكراه أو يشيرا إليه، أما موسى جار الله فلم يتعرض لهذه المسألة أصلاً، بينما نصَّ عليه في الإتحاف، وصاحب الهادي. (ينظر: الإتحاف ٣٥٥/٢، وشرح النويري ١٣٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/أ)، والهادي ١٣١/٣، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٣)).

وكلٌّ في: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ على أصله؛ إمالة بنوعيها، وفتحاً[١]، ويوقف عليها لحمزة[٢]: بالنقل[٣]، أو بالإبدال، والإدغام[٤]، وأمَّا التسهيل بين بين؛ فضعيف، ـ كما حققه المصنف[٥] ـ.

ويوقف له[٦]:

على: ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [١٠]؛ بثلاثة أوجه[٧].

---

(١) فقرأ بالإمالة فيها: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر عن نفسه، وقرأها بالتقليل: الأزرق عن ورش، وأبو عمرو، بخلف عنهما، ويمد همزها ـ وصلاً ـ الأزرق مدًّا مشبعاً عملاً بأقوى السببين؛ وهو المد لأجل الهمز بعدها، فإن وقف عليها جازت الثلاثة له؛ لتقدم الهمز، وذهاب سببية الهمز بعد. (ينظر: غيث النفع ص (٣١٩)، والإتحاف ٢/٣٥٥).

(٢) قال في غيث النفع: «وليس بمحل وقف، وإنما ذكرتها لأنها لا نظير لها، حتى يعلم حكمها من ذكر ما يجوز الوقف عليه، إذ لم يوجد في القرآن العظيم همز متحرك متوسط وقبله الواو وهو حرف مدٍّ إلا هذا». (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٠)).

(٣) وهو القياس المطَّرد؛ وذلك بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فيصير: (**السُّوَى**)؛ بسين مضمومة، بعدها واو مفتوحة مخففة ممالة محضة. (ينظر: النشر ٢/٤٨٠، وغيث النفع ص (٣٢٠)، والإتحاف ٢/٣٥٥)).

(٤) على ما ذهب إليه بعضهم من إجراء الأصلي مجرى الزائد، فيصير اللفظ (**السُّوَّى**)؛ بسين مضمومة، بعدها واو مفتوحة مشددة ممالة محضة، ولا مدَّ لحمزة في الوجهين؛ النقل، والإبدال مع الإدغام؛ لأنَّ الواو تُحَرك، والهمز حذف، وأمَّا غيره فلا بد له من مد الواو الذي بعد السين، لأنه حرف مد قبل همز، وأجمعوا على المد وصلاً؛ لأنه مد متصل، ومراتبهم في المنفصل لا تخفى. (ينظر: النشر ٢/٤٨٠، وغيث النفع ص (٣٢٠)، والإتحاف ٢/٣٥٥).

(٥) قال في النشر: «وحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف، إلا أنه في: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ أقرب عند من التزم اتباع الرسم». (ينظر: النشر ٢/٤٨٠).

(٦) أي: لحمزة.

(٧) وهي: التسهيل بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه، وإبدال الهمزة ياء؛ على مذهب الأخفش، وحذف الهمزة مع ضم الزاي؛ اتباعاً للرسم، ويجوز على كل وجه من هذه الأوجه أوجه المد الثلاثة؛ المد، والتوسط، والقصر، وأمَّا وجه التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل، وحُكِيَ وجه إبدالها واواً، فقال في النشر: «فكلاهما لا يصح»، فهذا الموضع من المواضع التي توسط فيها الهمز بنفسه ووقع فيها الهمز مضموماً بعد كسر. (ينظر: النشر ١/٤٨٤ ـ ٤٨٥، والإتحاف ٢/٣٥٥).

وعلى: ﴿يَبْدَؤُاْ﴾ [١١]؛ بخمسة[١].

وعلى: [﴿شُفَعَـٰٓؤُاْ﴾][٢] [١٣]؛ باثني عشر وجهاً[٣]، تقدمت نظائرها.

ومرَّ الخلاف في:

﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ[٤]﴾ [١١][٥].

و﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ [١٩][٦].

﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [١٩][٧].

---

(١) وهي: إبدال الهمزة ألفاً على القياسي، وتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ١/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٧).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وما أثبته إنما هو من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٥٥).

(٣) وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٤) في الأصل: (رجعون)، وهو تصحيف، وخطأ في نقل النص القرآني.

(٥) فقرأ أبو عمرو، وأبو بكر، وروح: بالغيب، وقرأ الباقون: بالخطاب، ويعقوب على أصله في القراءة بالبناء للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة العنكبوت، البيت رقم (٨٤٤)، والنشر ٢/٣٤٣، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٦) قرأ بالتشديد في الياء: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٤ ـ ٤٨٥)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٧) قرأ بفتح حرف المضارعة، وضم الراء، على البناء للفاعل: حمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان بخلف عنه، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٢٨ ـ ٦٣٠)، والنشر ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨، والإتحاف ٢/٣٥٦).

٨٤٦ ـ .... **لِلْعَالَمِينَ اكْسِرْ: عِدًا**(١)............

واخْتُلِفَ في: ﴿لِلۡعَـٰلَمِينَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ﴾ [٢٢].

فـ(**ـاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسر اللام بعد الألف.

للمرموز إليه بعين: (**عِدًا**)(٢)؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

جمع (عالم)؛ ضد (الجاهل)، لأنه المنتفع بالآيات، على حد: ﴿وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ(٣)﴾ [٤٣](٤).

وقرأ الباقون: بفتحها.

جمع (عَالَم)؛ بالفتح ـ أيضاً ـ؛ وهو: كلُّ موجود سوى الله ـ تعالى ـ، وجُمِعَ باعتبار الأنواع والأزمان، والآيات لا تكاد تخفى على أحد(٥).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين، وفتح الدال مع التنوين: (**عُدًا**) ـ بضم العين ـ؛ تعني: أعداء، جمع عدوّ؛ وهو الخصم، وضده الصديق، والثاني: ما انفرد به المتن الذي على هامش شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح العين، والدال: (**عَدَا**) ـ بفتح العين ـ؛ بمعنى: جَرَى ورَكَضَ، وسار بخطًى متباعدة، وقفز قفزات متتابعة، وتأتي أداة استثناء، والوجه الثالث في ضبط الكلمة: بكسر العين، مع تنوين الدال بالفتح: (**عِدًا**)، ـ بكسر العين ـ؛ تعني: أعداء، جمع عدوّ؛ وهو الخصم، وضده الصديق، وهي ـ بكسر العين ـ كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما لم يتبين ضبط حركة العين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**عِدًا**)، (**عَدَا**)، (**عُدًا**).

(٢) ومعنى قوله: (**عِدًا**)؛ أي: الأعداء، جمع عدوّ؛ وهو الخصم، وضده الصديق.

(٣) في الأصل: (وما يعقلو لها إلا العالمون)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٤) ينظر: الكشف ١٨٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٣٧/٩، واللباب ٣٩٧/١٥.

(٥) ينظر: الكشف ١٨٣/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٣٧/٩، واللباب ٣٩٧/١٥.

وتقدَّم:

قراءة: ﴿**فَارَقُوا دِينَهُمْ**﴾ [٣٢]؛ لحمزة، والكسائي[(١)].

وكسر نون: ﴿يَقْنَطُونَ﴾ [٣٦]، له[(٢)]، ولخلف عن نفسه، والبصريين[(٣)].

٨٤٦ ـ ....تُرْبُوا[(٤)]: ظَمَى[(٥)]

٨٤٧ ـ مَدًا خِطَابٌ ضُمَّ أَسْكِنْ............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تُرْبُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ﴾ [٣٩].

فللمرموز إليهم بقوله: (**ظَمَا**[(٦)]) (**مَدًا**)؛ أي: يعقوب، ونافع، وأبي جعفر.

(**خِطَابٌ**)؛ أي: قراءته بتاء الخطاب.

---

(١) قرأ حمزة، والكسائي: بالألف مع تخفيف الراء، وقرأ الباقون: بغير ألف مع التشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٦)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/٣٥٧).

(٢) أي: الكسائي.

(٣) وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحجر، البيت رقم (٧١٩)، والنشر ٢/٣٠٢، والإتحاف ٢/٣٥٧).

(٤) ضُبطت في أصل الشرح: (ربوا)، وهو تصحيف، وقد ضُبِطت في النسخ العتيقة؛ بضمِّ التاء: (**تُرْبُوا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري؛ فقد ضُبطت فيه بفتح التاء: (**تَرْبُوا**).

(٥) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالألف الممدودة: (**ظَمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة: (**ظَمَى**)، وهذا الموضع من المواضع التي اختلف فيها ضبط أصل الشرح عن المتن الذي على هامش الشرح.

(٦) ومعنى قوله: (**ظَمَا**)؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

و(**ضُمَّـ**)ـها.

و(**أَسْكِنْ**) الواو بعدها.

لهم[(١)].

على إسناده لضمير المخاطبين، وهو من (أَرْبَى) معدًّى بالهمز، فمضارعه مضموم، وحُذِفَت منه نون الرفع؛ لنصبه بـ(أن) مقدرة بعد لام (كي)[(٢)].

وقرأ الباقون: بياء الغيب مفتوحة، وفتح الواو.

لإسناد الفعل إلى ضمير الرِّبا[(٣)]، وهو (رَبَا)[(٤)] الثلاثي؛ [أي][(٥)]: (زَادَ)، فواوه لام الكلمة، وفُتِحَتْ علامة للنصب؛ لأنها حرف الإعراب[(٦)].

ولا خلاف في: ﴿فَلَا يَرْبُواْ﴾ [٣٩]، أنه بياء الغيب[(٧)].

وتقدَّم:

قصر همزة: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [٣٩] - قَبْلُ - لابن كثير وحده[(٨)].

ولا خلاف في مدِّ[(٩)]: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ﴾ [٣٩]، - بَعْدُ -.

---

(١) أي: لأهل: (**ظَمَا**) (**مَدًّا**)؛ يعقوب، ونافع، وأبي جعفر، الذين سبق ذكرهم.

(٢) ينظر: الكشف ١٨٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٦)، والدر المصون ٤٧/٩، واللباب ٤١٦/١٥.

(٣) في الإتحاف: (يربوا). (ينظر: الإتحاف ٣٥٧/٢).

(٤) في الإتحاف: (وهو مضارع ربا الثلاثي). (ينظر: الإتحاف ٣٥٧/٢).

(٥) غير موجودة في الأصل، وأثبتها لتمام المعنى.

(٦) ينظر: الكشف ١٨٤/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٧)، والدر المصون ٤٧/٩، واللباب ٤١٦/١٥.

(٧) مفتوحة، مع إسكان الواو. (ينظر: الإتحاف ٣٥٧/٢، وشرح النويري ١٣٣/٥، وغيث النفع ص (٣٢١)، والهادي ١٣٢/٣).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٨)، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ٣٥٧/٢.

(٩) للجميع، قال في الكشف: «لأنَّه بمعنى الإِعْطَاء»، وقال في جامع البيان: «لقوله: ﴿وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]». (ينظر: جامع البيان ٣٤٢/٢، والكشف ١٨٥/٢، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ٣٥٧/٢).

والخلاف في: ﴿عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [٤٠]؛ غيباً، وخطاباً[(١)].

٨٤٧ ـ ....**وَشَـــهُـــمْ زَيْنُ**[(٢)] **خِلَافِ**[(٣)]: **النُّونِ مِنْ يُذِيقَهُمْ**[(٤)]

واخْتُلِفَ في: ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [٤١].

فقرأ المرموز إليهما بأولى قوله **[٤٩٢]**: (**شَهُمْ**[(٥)] **زَيْنُ**[(٦)])؛ أي: روح بلا خلاف، وقنبل بـ(**ـخِلَافٍ**) عنه.

بـ(**ـالنُّونِ**)؛ أي: بنون العظمة[(٧)].

في: ﴿**نُذِيْقَهُمْ**﴾.

---

(١) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب: بالغيب، وقرأ الباقون: بالخطاب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يونس، البيت رقم (٦٧٩)، والنشر ٣٨٢/٢، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٢) ضُبطت في النسخ العتيقة؛ بضم النون بلا تنوين: (**زَيْنُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ برفع النون مع التنوين: (**زَيْنٌ**).

(٣) ضُبطت في النسخ العتيقة؛ بجر الفاء: (**خِلَافِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله فقد ضُبطت فيه؛ برفع الفاء: (**خِلَافُ**)، والخلاف هنا مرتبط بالخلاف في الكلمة التي قبلها.

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي بالوجهين؛ النون، والياء، وضُبطت في أصل الشرح؛ بالياء التحتية: (**يُذِيْقَهُمْ**)، وهي كذلك في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بالنون: (**نُذِيْقَهُمْ**)، وانفرد شرح موسى جار الله بضبطها؛ بالنون، مع ضبط حركة القاف بالضم: (**نُذِيْقُهُمْ**).

(٥) ومعنى قوله: (**شَهُمْ**)؛ يقال: شَهُمَ الرجلُ، إذا كان عزيز النفس، حريصاً على مباشرة الأمور التي تستتبع الذكر الجميل، وقائدٌ شَهْمٌ؛ سديد الرأي، صبورٌ على القيام بما حُمِّل.

(٦) ومعنى قوله: (**زَيْنُ**)؛ مصدر زَانَ؛ ويجمع على: أَزْيَان، وزَينَات، وهو كلُّ ما يزيَّنُ به، يقال: زَين الأمر؛ أي: جعل الأمر زيناً؛ أي: حسناً جميلاً.

(٧) وذلك على الالتفات. (ينظر: الكشف ١٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٧)، وشرح النويري ١٣٣/٥).

فالنون لقنبل: من طريق ابن مجاهد عنه، وكذا أبو الفرج عن ابن شنبوذ، فانفرد به عنه(١).

وروى الشطوي ـ كباقي أصحابه ـ عن ابن شنبوذ عنه(٢): بالياء التحتية(٣).

وبها: **قرأ الباقون.**

ولا خلاف في: ﴿وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [٤٦]، أنه بالياء(٤).

وتقدَّم الكلام على:

﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ [٤٨](٥).

و[﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ﴾ [٤٨](٦)](٧).

---

(١) ينظر: النشر ٣٤٥/٢.

(٢) وقراءة قنبل بالياء التحتية في هذا الحرف ـ بخلف عنه ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٤٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٨)).

(٣) حملاً على لفظ الغيبة التي قبله، وهو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [٤٠]. (ينظر: الكشف ١٨٥/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٧)، وشرح النويري ١٣٣/٥، والهادي ١٣٣/٣).

(٤) نصَّ عليه في الإتحاف لكن من غير تعليل، فلعل هذا الموضع خرج بقيد قرينة اللفظ، حيث نصَّ الناظم على لفظ الموضع الأول، فخرج بنصه على اللفظ بقوله: (**نُذِيقَهُم**)، هذا الموضع المتفق على قراءته بالغيب. (ينظر: الإتحاف ٣٥٨/٢).

(٥) قرأه بالتوحيد: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالجمع فيه، وخرج: ﴿ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ﴾ [٤٦]؛ لوصفه بـ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٠)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٦) فقد اخْتُلِفَ عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل؛ فله الفتح، والإمالة، كما تم بيانه في بابه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٧٧/٢ ـ ٧٨، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض، وأثبتُّها باستقراء منهج الشارح في شرحه، وبالرجوع للإتحاف الذي يعول عليه الشارح وينقل منه كثيراً.

و﴿كِسَفًا﴾ [٤٨][1].

و﴿يُنَزِّلَ﴾ [٤٩][2].

٨٤٨ ـ آثَارِ فَاجْمَعْ: كَهْفُ صَحْبٍ....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿ءَاثَرِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰٓ أَثَـٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [٥٠].

(فَاجْمَعْ)؛ أي: اقرأه بألف [بعد][3] الهمزة، والألف بعد التاء[4]؛ على الجمع.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَهْفُ صَحْبٍ)**؛ أي: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

نظرًا إلى تعدد أثر المطر المعبر عنه بالرحمة وتنوعه[5].

وأمالها منهم: الدوري عن الكسائي، وابن ذكوان بخلاف عنه[6].

---

(١) فقرأ أبو جعفر، وابن ذكوان: بإسكان السين، واختلف فيه عن هشام: فقرأه بفتح السين من طريق الداجوني، وبه قرأ الداني من طريق الحلواني على شيخه فارس، وقرأه بالإسكان: من جميع طرق ابن مجاهد، وصحح في النشر الوجهين عن هشام، وقرأ الباقون: بإسكان السين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، الأبيات رقم (٧٤٠ ـ ٧٤١)، والنشر ٣٠٩/٢، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٢) قرأ بسكون النون، وتخفيف الزاي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦١)، والنشر ٢١٨/٢ ـ ٢١٩، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(٣) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من غيث النفع ص (٣٢١)؛ لتمام المعنى.

(٤) في الأصل: (التاء)، وهو تصحيف، وعبر النويري عن الألف التي بعد الهمزة وأختها التي بعد الثاء بقوله: «بألفين مكتنفيّ الثاء»، وقد أجمعت المصاحف على حذف الألف بعد الثاء. (ينظر: شرح النويري ١٣٤/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٤)).

(٥) قال موسى جار الله: «إلا أن الجمع أليق؛ نظراً إلى ما سبق». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٨)، والكشف ١٨٥/٢، وحجة القراءات ص (٥٦١)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٤)).

(٦) لأنها عندهما من الألفات التي بعدها راء متطرفة مجرورة، بينما خالف أبو عمرو فيها أصله؛ =

وقرأه الباقون: بقصر الهمزة، والألف صورتها، من غير ألف بعد الثاء[(١)].

على الإفراد[(٢)].

وتقدَّم الخلاف:

في الوقف على: ﴿رَحْمَتِ﴾ [٥٠]؛ هاءً، وتاءً؛ للأصل، والرسم[(٣)].

وفي: ﴿وَلَا يَسْمَعُ ٱلصُّمُّ﴾ [٥٢][(٤)].

وفي: ﴿بِهَٰدِ ٱلْعُمْيِ﴾ [٥٣][(٥)].

= لأنه يقرأها على الإفراد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٥٤/٢ ـ ٥٥، والإتحاف ٣٥٨/٢).

(١) في الاصل: (التاء)، وهو تصحيف.

(٢) وإرادة الجنس، وأنه لمَّا أضيف إلى مفرد أُفْرِدَ ليأتلف الكلام، وقال موسى جار الله: «والإفراد أبلغ؛ نظراً إلى ما لحق، فإن أثراً واحدًا لرحمة الله أن أحيا الأرض بعد موتها، فذلك الذي لا نهاية لها، وله قدرة قاهرة فوق الكلِّ، وله رحمة تسع الكل أقدر». (ينظر: الكشف ١٨٥/٢، وحجة القراءات ص (٥٦١)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٤٥)).

(٣) وهي من المواضع السبعة المتفق عليها، فوقف عليها بالهاء ـ على الأصل ـ: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، ووقف الباقون: بالتاء؛ على الرسم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٥٧ ـ ٣٥٩)، والنشر ١٢٩/٢ ـ ١٣٠، والإتحاف ٣٥٩/٢، وغيث النفع ص (٣٢١)).

(٤) فقرأ ابن كثير: بالياء التحتية المفتوحة: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾، وضم ميم: ﴿ٱلصُّمُّ﴾، وقرأ الباقون: بالتاء الفوقية، وضمها: ﴿وَلَا تُسْمِعُ﴾، ونصب: ﴿ٱلصُّمَّ﴾. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنبياء، ص (٨٦)، الأبيات رقم (٧٨٥ ـ ٧٨٧)، والنشر ٣٣٩/٢، والإتحاف ٣٥٩/٢).

(٥) قرأ حمزة: ﴿تَهْدِي﴾؛ بالتاء، وفتحها؛ على الخطاب، وإسكان الهاء من غير ألف، و﴿ٱلْعُمْيَ﴾؛ بالنصب، وقرأ الباقون: بالباء، وكسرها، وبفتح الهاء، وألف بعدها: ﴿بِهَٰدِي﴾، و﴿ٱلْعُمْيِ﴾؛ بالخفض. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشعراء وأختيها، الأبيات رقم (٨٣٤ ـ ٨٣٥)، والنشر ٣٣٩/٢، والإتحاف ٣٥٩/٢).

وفي: ﴿ضَعْفٍ﴾ [٥٤]، الثلاثة[1].

٨٤٨ ـ ....يَـنْـفَـعُ:   كَفَى. وَفِي الطَّوْلِ: فَكُوفٍ نَافِعُ

واخْتُلِفَ في: ﴿يَنفَعُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [٥٧].

فقرأه بالياء؛ على التذكير ـ كاللفظ به ـ.

---

(١) قرأ غير عاصم وحمزة: بضم الضاد في الثلاثة، وقرأ عاصم وحمزة: بفتح الضاد في الثلاثة، واخْتُلِفَ عن حفص، وقد أفاض الشارح في تحرير خلاف حفص في هذه المواضع الثلاثة وتحقيقه، وذلك في سورة الأنفال، ولنفاسة كلامه، وورود مناسبته في سورته، فإني أُعِيدُ ما قاله هنا، قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «وبه ـ أي: ضم الضاد ـ قرأ حفص في وجهه الآخر، والوجهان صحيحان عنه، لكنَّ الفتح روايته عن شيخه عاصم، والضم اختيار منه، لحديث ابن عمر ﵄: (أنه قرأ هذه الآية على النبي ﷺ، فرده النبي ﷺ إلى الضمّ)؛ قال في غيث النفع: (يعني أنه قرأ عليه بفتح الضاد، فأنكر عليه الفتح وأباه، وأمره بالضم، وقال ما قال، وعطية ضعيفٌ، لكن قال المحقق: رواه أبو داود والترمذي، وقال حديث حسن)، وقد رُوِيَ عن حفص أنه قال: (ما خالفتُ عاصماً في شيء من القرآن إلا في هذا الحرف)، لا يقال: كيف خالف من توقفت صحة قراءته عليه؟ لأنا نقول إنه لم يخالفه بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عن غيره ما قرأه عليه ثم اختاره، لا أنه قرأ برأيه، ولم يعتمد في صحة قراءته على الحديث فحسب، وإنما استأنس به، إذ الحديث من قبيل الآحاد، والقراءة لا بد من تواترها، فعمدته؛ ما قرأ به على شيخه، وثبت عنه تواتراً، وظاهر قول الناظم كالحرز، حيث أطلق الخلاف المرموز إليه بعين: (عَن خُلْفٍ)؛ يوهم أنه عن عاصم؛ لأن اصطلاحهما أنهما مهما ذكرا وجهين لراوٍ؛ أي: فهما عن إمامه، وهو صريح كلام الأهوازي، لكن التحقيق أن الضم اختيار له لا رواية عن عاصم، فقد قال المصنف نفسه: (روى عبيد وعمرو عن حفص أنه اختار في ضعف الثلاثة؛ الضم خلافاً لعاصم)، وبالجملة فإنه يُقْرَأُ لحفص بهذا الاختيار؛ لأنه وإن لم يروه عن عاصم فقد رواه عن غيره، وثبت قراءته به، ولذا قال الحافظ الداني: (واختياري في رواية حفص من الطريقين عبيد وعمرو الأخذ بالوجهين؛ بالفتح والضم، فأتابع بذلك عاصماً على قراءته، وأُوافق به حفصاً على اختياره)، وقال المصنف: (وبالوجهين قرأت له، وبهما آخذ)»، فتأمله. (ينظر: النشر ٣٤٥/٢، وجامع البيان ١٧٦/٢، وغيث النفع ص (٣٢١)، والإتحاف ٣٥٩/٢ ـ ٣٦٠).

المرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: القراء الكوفيون؛ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بالتاء؛ على التأنيث.

(**وَ**)أمَّا.

[(**فِي**)][(١)].

حرف (**الطَّوْلِ**)؛ أي: سورة غافر: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢].

(**فـَ**)ـقرأه: بياء التذكير.

أئمة (**كُوْفٍ**) المذكورون.

ومعهم (**نَافِعُ**) المدني.

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

ووجه القراءتين ظاهر؛ لأن تأنيث (المعذرة) مجازي[(٢)].

وتقدَّم قراءة رويس: ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ﴾ [٦٠]؛ بنون التوكيد الخفيفة[(٣)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل؛ وإن كان موجوداً في المتن الذي على هامش الشرح، فهو جزء من النظم، لعله سقط من كلام الشارح، أو من خط الناسخ، وذلك لما جرت عليه عادة الشارح من أنه يتتبع كلام الناظم ويشرحه حرفاً حرفاً، وكلمة كلمة، فلا بد من تضمين هذه الكلمة لكلام الشارح مجارةً له فيما سبق وما يلحق من شرحه وبيانه، ليكون الكلام والشرح على نسق واحد.

(٢) فمن قرأه بالتأنيث؛ فمراعاة للفظ، ومن قرأ بالتذكير؛ فلأن التأنيث مجازيٌّ، كما أنه قد فصل بين المؤنث وفعله بالمفعول، فقوي التذكير، والقاعدة في هذا ونظائره: أن الفعل إذا أُسْنِدَ إلى ظاهر اسم مؤنث ففيه الوجهان أبداً. (ينظر: الكشف ١٨٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٥٨)، والدر المصون ٥٦/٩، واللباب ٤٣٢/١٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٤)).

(٣) مع سكونها، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٥٠)، والنشر ٢٤٦/٢، والإتحاف ٣٦٠/٢).

وليس في هذه السورة **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].



(١) ينظر: النشر (٣٤٤ ـ ٣٤٦)، وتقريب النشر ص (١٥٩)، وشرح النويري (١٣١/٥ ـ ١٣٥)، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٤)، وشرح المنير السمنودي (١٢٣/أ)، والإتحاف (٣٥٤/٢ ـ ٣٦٠).

وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ(١) ـ

وهي خمسُ سور(٢)؛ لقمان، والسجدة، والأحزاب، وسبأ، وفاطر.

(١) اختلفت النسخ والشروح في ضبط هذا الموضع اختلافاً متبايناً؛ فضُبطت في شرح الترمسي: (**وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي: (**وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس صَلَى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب): (**وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس**)، وهي كذلك في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيقه، وشرح المنير السمنودي، وضُبطت في شرح موسى جار الله: (**سُورَةِ لُقْمَانَ إِلَى سُورَةِ يَس**)، وضُبطت في تحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الأربع: (**وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ عَلَيهِ السَّلَامُ إِلَى سُورَةِ يَس عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام**)، بينما ضُبطت في الطبعة الخامسة من: (**وَمِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ عَلَيهِ السَّلَامُ إِلَى سُورَةِ يَس**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهكذا تجد النسخ والشروح قد اختلفت كثيراً فيما بينها في ضبط عنوان هذا الباب، ولا أدري ما هو منشأ هذا الخلاف، مع أن ضبطها واضح بيِّن في النسخ العتيقة والتي هي أصل النسخ كلها في ضبط المتن.

ومن جهة أخرى فإن الشارح ـ الترمسي ـ يظهر من اختياره لهذا الضبط أنَّه يرى أنَّ (يس) اسم من أسماء النبي ﷺ، وهو قولٌ ذكره عدد من المفسرين، وقد ذكرتُ طرفاً منها عند ورود مناسبته في موضعه من سورة (يس).

(٢) لم يتعرض أحد من شراح الطيبة إلى بيان مقاصد الناظم من جمعه لبعض السور الكريمة تحت عنوان واحد، وقد فعل الناظم ذلك من قَبْلُ في سور: (الرعد وإبراهيم والحجر)، وفي سورتي: (الحج والمؤمنون)، وفي سورتي: (النور والفرقان)، وفي سور: (الشعراء والنمل والقصص)، وفي سورتي: (العنكبوت والروم)، كما أنه فعل ذلك في بعض ما يأتي من السور الكريمة، ولا يقال إنّه عمد إلى جمع هذه السور بعضها إلى بعض؛ لأجل أنّ أوجه الخلاف فيها قليلة فلا تكفي لإفراد كل سورة منها تحت عنوان مستقل، فإنه أفرد سورة (النحل) وعدد أبياتها ثمانية أبيات، =

تقدَّم سكت أبي جعفر على أحرف: ﴿الٓمٓ﴾ [١][(١)].

٨٤٩ ـ وَرَحْـمَـةٌ: فَـوْزٌ.............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَرَحْمَةً﴾.

مِنْ قوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [٢ ـ ٣].

فقرأه بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بفاء: **(فَوْزٌ)**؛ أي: حمزة **[٤٩٣]** ـ وحده ـ بكماله.

على أنه عطف على: ﴿**هُدًى**﴾، وهو خبر ثان، أو خبر (هو) محذوفاً[(٢)].

= وأفرد سورة (يوسف) وعدد أبياتها تسعة أبيات، بل إنه أفرد سورة (الرحمن) في أربعة أبيات، ثم هو جمع سورتي (الحج والمؤمنون)، في سبعة عشر بيتاً؛ نصيب كل منها على حدة ثمانية أبيات أو تزيد، وكذلك جمع سورتي (النور والفرقان) في خمسة عشر بيتاً نصيب كل منهما سبعة أبيات أو تزيد، كما جمع سورتي (العنكبوت والروم) في سبعة أبيات، فلماذا لم يجمعها مع ما قبلها أو مع ما بعدها من السور الكريمة، إضافة إلى أنه في كتاب النشر قد أفرد كل سورة من السور الكريمة بعنوان مستقل حتى وصل إلى سورة الصف؛ حيث بدأ يجمع السور بعضها إلى بعض تحت عنوان واحد، فقال مثلاً: (ومن سورة الصف إلى سورة الملك)، و(من سورة الملك إلى سورة الجنِّ)، وهكذا، والناظم ابن الجزري ـ رحمه الله تعالى ـ متَّبع في ذلك للإمام الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ في حرز الأماني، وإن اختلف معه في بعض السور التي جمعها أو أفردها، فإنَّ الشاطبي قد عمد إلى جمع بعض السور إلى بعض، مثل قوله (ومن سورة الروم إلى سورة سبأ)، وجمع سورتي (سبأ وفاطر)، بينما أفرد سورة (يس)، وسورة (الصافات)، بل وأفرد سورة (ص) في أربعة أبيات، وسورة (الزمر) في خمسة أبيات، وسورة (فصلت) في ثلاثة أبيات، وجمع بعد ذلك سور (الشورى والزخرف والدخان)، ولم أجد أحد من شروح الشاطبية ـ التي اطلعت عليها ـ تعرض لمقاصد الشاطبي في جمعه لبعض السور، وإفراده لبعضها، كما لم يتعرض أحد من شرَّاح الطيبة إلى بيان ذلك أو التنويه عليه.

(١) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٩)، والكشف ١٨٧/٢، والدر المصون ٥٩/٩، واللباب ٤٣٦/١٥.

وقرأ الباقون: بالنصب.

عطفاً على: ﴿هُدًى﴾ ـ أيضاً ـ؛ على أنها حال من: ﴿ءَايَٰتُ﴾، أو﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ لأن المضاف [جر][1] المضاف إليه، والعامل ما في: ﴿تِلْكَ﴾ من معنى الفعل[2].

وتقدَّم فتح[3]: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [٦]، [لابن كثير][4]، وأبي عمرو، ورويس بخلاف عنه[5].

٨٤٩ ـ ....وَرَفْعَ[6] يَتَّخِذْ فَانْصِبْ: ظُبَى صَحْبٍ..............

(وَرَفْعَ ﴿يَتَّخِذْ﴾) (فَانْصِبْ)[7]؛ أي: اقرأ: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [٦].

بنصب الذال.

للمرموز إليهم بقوله: **(ظُبَى صَحْبٍ)**؛ أي: يعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

---

(١) في الأصل: (جزء)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٩)، والكشف ١٨٧/٢، والدر المصون ٥٩/٩، واللباب ٤٣٦/١٥.

(٣) أي: فتح الياء من قوله تعالى: ﴿لِّيُضِلَّ﴾.

(٤) في الأصل: (لأبي كثير)، وهو تصحيف.

(٥) فقرأ بفتح الياء: ابن كثير، وأبو عمرو، ورويس، من طريق أبي الطيب، وقرأ الباقون: بالضمِّ، وبه قرأ رويس من غير طريق أبي الطيب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، البيت رقم (٧١٤)، والنشر ٢٩٩/٢، والإتحاف ٣٦١/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب العين: **(وَرَفْعَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: برفع العين: **(وَرَفْعُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٧) قال النويري: «وقيد النصب؛ للمفهوم». (ينظر: شرح النويري ١٣٧/٥).

على أنه معطوف على: ﴿لِيُضِلَّ[(١)]﴾؛ تشريكاً في العلة[(٢)].

وقرأ الباقون: بالرفع.

عطفاً على: ﴿يَشْتَرِي﴾؛ تشريكاً في الصلة، واستئنافاً[(٣)].

وتقدَّم:

إبدال حفص همزة: ﴿**هزؤًا**﴾ [٦]؛ واواً مفتوحة في الحالين، وإسكان حمزة، وخلف: زايها[(٤)]، ويوقف لحمزة عليها: بالنقل على القياسي، وبالإبدال واواً مفتوحة على الرسمي[(٥)].

وتسهيل: ﴿كَأَن لَّمْ﴾ [٧]؛ للأصبهاني[(٦)].

وقرأ [حفص][(٧)]: ﴿يَبُنَيَّ﴾ في المواضع الثلاثة[(٨)]؛ بفتح

(١) في الأصل: (يضل)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٩)، والكشف ١٨٧/٢، والدر المصون ٦١/٩، واللباب ٤٣٩/١٥.

(٣) في الإتحاف: (أو استئنافاً)، قال موسى جار الله: «والمعنى على كلا الوجهين ـ يعني القراءتين ـ واحد؛ فإن اشتراء اللهو والاستهزاء بالآيات وبسبيل الله يجتمعان فيه، كان الثاني غاية للأول أو قارنه، إلا أن الفعل مرفوعاً يحتمل أن يكون معطوفاً على (مَنْ) الموصول، فيكون المعنى: ومن الناس من يتخذها، وهذا أبلغ؛ حيث يدخل في كل ذنب بانفراده تحت وعيد: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [لقمان: ٦]». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٥٩)، والكشف ١٨٧/٢، والدر المصون ٦١/٩، واللباب ٤٣٩/١٥).

(٤) فقرأ حفصٌ: بضمِّ الزاي، وإبدال الهمزة واواً، في الحالين، وقرأ حمزة، وخلف: بإسكان الزاي وبالهمز، وقرأ الباقون: بضم الزاي، وبالهمز، ووقف عليه حمزة: بالنقل؛ على القياس، وبإبدال الهمزة واواً؛ على الرسم، وأمَّا تشديد الزاي فضعيف، كالتسهيل بين بين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢١٥/٢ ـ ٢١٦، والإتحاف ٣٦٢/٢).

(٥) ينظر: النشر ٢١٥/٢ ـ ٢١٦، والإتحاف ٣٦٢/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٣٦٢/٢.

(٧) غير موجودة في الأصل، وأَثْبَتُّهَا من الإتحاف ٣٦٢/٢؛ لإتمام المعنى.

(٨) الآيات: [١٣،١٦،١٧]، وينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢٨٩/٢، والإتحاف ٣٦٢/٢.

الياء[(١)]، والبزي كذلك في: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [١٧][(٢)]؛ [فقط][(٣)]، [وسكَّنها][(٤)]: قنبل[(٥)].

وأسكن ابن كثير بكماله: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ [١٣][(٦)]، ولا خلاف عنه في كسر الوسط: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ﴾ [١٦]، كالباقين في الثلاثة، وغيرها[(٧)].

ورفع: ﴿مِثْقَالَ﴾ [٩]؛ للمدنيين[(٨)].

٨٤٩ ـ ....تُصَاعِرْ[(٩)]: حَلَّ إِذْ

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/٣٦٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/٣٦٢.

(٣) في الأصل: (فقد)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ٢/٣٦٢.

(٤) في الأصل: كتبت مجردة من الواو، (سكنها)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٦٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/٣٦٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٠)، والنشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/٣٦٢.

(٧) نصَّ عليه في النشر، ونقله في الإتحاف. (ينظر: النشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/٣٦٢).

(٨) قرأ المدنيان: برفع اللام، وقرأ الباقون: بالنصب فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنبياء، البيت رقم (٧٨٧)، والنشر ٢/٣٢٤، والإتحاف ٢/٣٦٢).

(٩) تصحفت الغين المعجمة ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ إلى عين مهملة، وقد ضُبطت هذه الكلمة في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بعين مكسور مخففة بعدها ألف: **(تُصَاعِرْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ والشروح الأخرى، إلا تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد انفرد بضبطها؛ بعين مشددة مكسورة ليس بعدها ألف؛ على قراءة القصر: **(تُصَعِّرْ)**، وهذا الموضع من المواضع التي أجمعت على ضبطها كل النسخ المخطوطة والمطبوعة ونسخ الرواية وشروح الطيبة، مما يدل على أن منهج: ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت ليس مرادًا للناظم ـ مع أنه كان قادراً على العمل به ـ، وعليه فما جرى عليه بعض المحققين للمتن من الأخذ بهذا المنهج ـ أي ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت ـ في ضبطهم للمتن، وإلزام الناظم ما لم يلزم به نفسه، فإنه محل نظر واستدراك، وإن قال به بعض العلماء المحققين؛ كالسمين الحلبي، وابن جبارة المقدسيّ، وغيرهما، رحم الله الجميع، وتقبل الله من جميع علمائنا ومشايخنا الأحياء والأموات، إنه سميع مجيب.

٨٥٠ ـ شَـفَـا فَـخَـفِّـفْ مُـدَّ.......   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تُصَاعِرْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [١٨].

فللمرموز إليهم بقوله: **(حَلَّ**[١] **إِذْ) (شَفَا)**؛ أي: أبي عمرو، ونافع، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(فَخَفِّفْ).

و**(مُدَّ).**

أي: اقرأه لهم بتخفيف العين، وأَلِفٌ قبلها، ـ كما لفظ به المصنف ـ. لغة الحجاز[٢].

والباقين: بتشديد العين، بلا ألف[٣].

لغة تميم، من (الصَّعَر)[٤]؛ داءٌ يلحق الإبل في [أعناقها][٥] فيميلها، أي: (لا تمل خدَّك للناس[٦])، أي: (لا تُعْرِضْ عنهم بوجهك

(١) وقوله: **(حَلَّ)**؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف؛ يقال: حلَّ بالمدينة؛ إذا نزل بها، وحلَّ مشكلته؛ وجد لها حلًّا وجواباً، وأنت في حلٍّ؛ أنت متحرر متخلص من المسؤولية.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٨/٢، والدر المصون ٦٦/٩، واللباب ٤٥٠/١٥.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٨/٢، والدر المصون ٦٦/٩، واللباب ٤٥٠/١٥.

(٤) في الأصل: (الصفر)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (أعناقهم)، وهو كذلك في الإتحاف بتحقيقيه، ولم يعلق محققاه بشيء، والصواب ما أثبته، لاتساقه مع سياق الكلام ومعناه، وهو الذي في الدر المصون واللباب وشرح النويري وغيرها. (ينظر: الدر المصون ٦٦/٩، واللباب ٤٥٠/١٥، وشرح النويري ١٣٧/٥، والإتحاف ٣٦٢/٢).

(٦) هكذا في الأصل، وهو كذلك في الإتحاف بتحقيقيه، ولم يعلق محققاه بشيء، فلعل الصواب: (عن الناس)، لأنَّ إمالة الخد للناس من المأمور به، ومراد الآية هنا: (لا تعرض بوجهك عن الناس)، وهو الذي في شرح النويري وغيره، =

إذا كلموك تكبراً)[١].

٨٥٠ ـ ....نِـعْـمَـةً نِـعَـمْ: عُـدْ حُـزْ مَـدًا[٢]......................

واخْتُلِفَ في: ﴿نِعْمَةً﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَةً ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [٢٠].

فقرأه ﴿**نِعَمْ**﴾؛ أي: ﴿نِعَمَهُۥ﴾؛ بفتح العين، والهاء مضمومة غير منونة.

للمرموز[٣] إليهم بقوله: (**عُدْ حُزْ مَدًا**)؛ أي: حفص، وأبو عمرو، ونافع، وأبو جعفر.

جمع (نِعْمَة)[٤]؛ كـ(سِدْرَة)، والهاء اسم الله ـ ﷻ ـ، و﴿ظَٰهِرَةً﴾؛ حال منها[٥].

= والقراءتين هنا من باب المفاعلة والتفعيل والأفعال، وهي أبواب معانيها في هذه المادة واحدة؛ وهي: التجبر والتهاون بحقوق الناس. (ينظر: شرح النويري ١٣٧/٥، والإتحاف ٣٦٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٥)).

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٨/٢، والدر المصون ٦٦/٩، واللباب ٤٥٠/١٥.

(٢) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، وإلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبطها ثلاثة أوجه: (**مَدًا**)، (**مَدَا**)، (**مَدًى**).

(٣) هكذا في الأصل: (للمرموز)، ولعل الأليق بالسياق التعبير بـ(المرموز)، مراعاة للفعل: (فقرأه).

(٤) على حدِّ قوله تعالى: ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾ [النحل: ١٢١]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٣٥)).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٩/٢، والدر المصون ٦٧/٩، واللباب ٤٥٤/١٥.

وقرأه الباقون: ﴿نِعۡمَةً﴾؛ بإسكان العين، وتاء منونة(١).

اسم جنس(٢) مراد به الجمع، فـ﴿ظَٰهِرَةً﴾ نعتٌ لها، أو يراد به الوحدة؛ لأنها في تفسير ابن عباس: (الإسلام)(٣).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿بَلۡ نَتَّبِعُ﴾ [٢١](٤)، للكسائي(٥).

و﴿يَحۡزُنكَ **[٤٩٤]**﴾ [٢٣]؛ بضم الياء، وكسر الزاي، لنافع(٦).

٨٥٠ ـ ....وَالْبَحْرُ: لَا الْبَصْرِي وَسَمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ﴾ [٢٧].

فكلهم **(لَا)**؛ أي: غير.

(الْبَصْرِي)؛ أبي عمرو، ويعقوب.

قرؤوه بالرفع ـ كما لفظ به المصنف ـ.

---

(١) قال ابن الناظم: «ولم يُخْتَلَفْ في إفراد: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨]». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٩٥)).

(٢) فهو عندهم مفرد منونٌ يعم القليل والكثير، على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٣٥)).

(٣) نسبه لابن عباس القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، ومكي في الكشف، والنويري في شرحه على الطيبة، وغيرها. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٩/٢، والدر المصون ٦٧/٩، واللباب ٤٥٤/١٥).

(٤) في الأصل: (بل نتبعك)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٧/١، والإتحاف ٣٦٣/٢.

(٦) مِنْ: (أحزن)، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضمِّ الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، ص (٦٩)، البيت رقم (٥٤٥)، والنشر ٢٤٤/٢، والإتحاف ٣٦٣/٢).

عطفاً على محل (أنَّ)، ومعمولها[(١)].

وأما البصريان فقرآه: بالنصب.

عطفاً على اسم: ﴿أَنَّ﴾؛ وهو: ﴿مَا﴾، و﴿يَمُدُّهُۥ﴾؛ الخبر، أو بمفسر بـ﴿يَمُدُّهُۥ﴾، والجملة حينئذٍ حالية[(٢)].

وتقدَّم الخلاف في:

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ﴾ [٣٠][(٣)]؛ غيباً، وخطاباً[(٤)].

﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [٣٤]؛ تخفيفاً، وتشديدًا[(٥)].

وإبدال همزة: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ﴾ [٣٤]، ياء مفتوحة للأصبهاني ـ بخلفٍ ـ[(٦)].

وقوله: **(وَسَمْ)**؛ تكملة، **وإشارة إلى انتهاء فرش سورة لقمان**[(٧)].

---

(١) فهو عندهم ـ أي القراء الثمانية ـ مرفوع على الابتداء. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٩/٢، والدر المصون ٦٨/٩، واللباب ٤٥٨/١٥ ـ ٤٥٩).

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٠)، والكشف ١٨٩/٢، والدر المصون ٦٧/٩، واللباب ٤٥٨/١٥.

(٣) في الأصل: (وأن يدعون)، وهو تصحيف في نقل النص القرآني.

(٤) قرأ أبو عمرو، وحفص، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف: بالغيب، وقرأه الباقون: بالخطاب، وقد سقط من كتاب الإتحاف ـ بتحقيقيه ـ ذكر اسم الإمام (حمزة)، من الذين يقرؤون بالغيب ـ سهواً ـ ولم ينبه محققا الإتحاف عليه، وهو سهو وسبق قلم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٨٠٠)، والنشر ٣٢٧/٢، والإتحاف ٣٦٤/٢).

(٥) قرأ بسكون النون، وتخفيف الزاي؛ على التخفيف: ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب، وقرأه الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٢)، والنشر ٢١٨/٢، والإتحاف ٣٦٤/٢).

(٦) أي: بخلف عن الأصبهاني؛ فروى الحمامي من جميع طرقه، عن هبة الله، والمطوعي، كلاهما عنه: إبدال الهمزة ياءً مفتوحة، وبه قطع في التجريد، والكامل، وروى التحقيق: سائر الرواة، عن هبة الله، عنه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٣٦٤/٢).

(٧) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة لقمان، وجعل قول الناظم: **(وَسَمْ)**؛ إشارة له، =

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



= وهي لطيفة لم أجدها عند غيره من الشروح الأخرى، وإنما أشار الشارح إلى انتهاء سورة لقمان؛ لأنَّ سورة لقمان في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (السجدة، والأحزاب، وسبأ، وفاطر)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة لقمان، واستعداداً للدخول في فرش سورة السجدة، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة لقمان: «وهذا آخر لقمان»، ثم قال بعد ذلك: «ثم شرع في السجدة»، وقال المنير السمنودي في شرحه بعد أن انتهى من سورة لقمان: «ثم شرع في سورة السجدة فقال. . .الخ»، دون التنويه ـ أيضاً ـ على نهاية فرش سورة (لقمان)، وأما ابن الناظم والشيخ موسى جار الله وصاحب الهادي فلم تتغير مناهجهم في ذلك، كما تم بيانه مراراً. (ينظر: شرح النويري ١٣٩/٥ ـ ١٤٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/ب)، والهادي ١٣٧/٣، والكوكب الدريّ ص (٥٢٢)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٥)).

(١) ينظر: النشر ٣٤٦ ـ ٣٤٧، وتقريب النشر ص (١٥٩)، وشرح النويري ١٣٦/٥ ـ ١٤١، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٥)، وشرح المنير السمنودي (١٢٣/ب)، والإتحاف ٣٦١/٢ ـ ٣٦٤.

سُورَةُ السَّجْدَةِ

تقدَّم غير مرة:

سكت أبي جعفر على أحرف: ﴿الٓمٓ﴾ [١](١).

ومد(٢): ﴿لَا رَيْبَ﴾ [٢]، وسطاً، لحمزة ـ بخلفه ـ.

والكلام على: ﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ [٥](٣).

وعلى: ﴿أَءِذَا﴾ [١٠]، ﴿أَءِنَّا﴾ [١٠](٤)، في الأصول.

---

(١) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٢) وهو المد الذي يعرف بمد (لا) التي للتبرئة، قال في النشر: «وقدر المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سببه عن سبب المد». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، ص (٤٢)، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٣٤٥/٢، والإتحاف ٣٦٥/٢).

(٣) فسهل الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وسهل الثانية كالياء ـ أيضاً ـ: ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس، ـ بخلف عنهما ـ، والوجه الثاني للأزرق: إبدالها ياء ساكنة بلا مد مشبع؛ لتحرك ما بعدها، وهو وجه ثان لقنبل، وقرأ أبو عمرو، وقنبل في وجهه الثالث، ورويس في وجهه الثاني: بإسقاط الأولى، مع المد والقصر، وقرأ الباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ١٩٩)، والنشر ٣٨٣/٢ ـ ٣٨٦، والإتحاف ٣٦٥/٢ ـ ٣٦٦).

(٤) قرأ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني: نافع، والكسائي، ويعقوب، وقرأ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني: ابن عامر، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما، وكلٌّ على أصله في الإدخال وعدمه، فقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بالتسهيل مع الفصل، وورش، وابن كثير، ورويس: بالتسهيل بلا فصل، =

كتسهيل الهمزة الثانية من: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [١٣]، للأصبهاني[١].

٨٥١ ـ أُخْفِيَ سَكِّنْ: فِي ظُبًى[٢]......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أُخْفِيَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [١٧].

فـ(**سَكِّنْ**)؛ أي: اقرأه بتسكين الياء.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي ظُبًى**)؛ أي: حمزة، ويعقوب، ـ بكمالهما ـ.

على أنه فعل مضارع، مسند لضمير المتكلم، مرفوعاً تقديراً؛ ولذا سكنت ياؤه[٣].

والباقون: بفتح الياء.

ماض مبني للمفعول[٤].

ولا خلاف بين العشرة في: ضم الهمزة، وكسر الفاء[٥].

= وقرأ الباقون: بالتحقيق بلا فصل، على أن أكثر الطرق عن هشام على الفصل. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٨٥ ـ ١٨٦)، والنشر ٣٧٣/٢، والإتحاف ٣٦٦/٢).

(١) ولحمزة وقفاً، مع تحقيق الأولى، وتسهيلها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٣٦٧/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الباء منونة، وبالألف المقصورة: (**ظُبًى**)، والثاني: بفتح الباء منونة، وبالألف الممدودة: (**ظُبًا**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بفتح الباء بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**ظُبَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩١/٢، والدر المصون ٨٧/٩، واللباب ٤٨٦/١٥.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩١/٢، والدر المصون ٨٧/٩، واللباب ٤٨٦/١٥.

(٥) لم أجد من شروح الطيبة من نبه على هذه اللطيفة، بل إن صاحب الإتحاف ـ بتحقيقه ـ سبق قلمه حيث قال: «فحمزة ويعقوب بإسكان الياء، والباقون: بضم الهمزة وكسر الفاء وفتح الياء. . .الخ»، فسكوته عن بيان حركة الهمزة والفاء في قراءة حمزة ويعقوب، =

٨٥١ ـ ....وَإِذْ كَـفَـى: خَـلْـقَـهُ[١]حَـرِّكْـوا[٢]....................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [٧].

فللأئمة المرموز إليهم بقوله: (إِذْ كَفَى)؛ أي: نافع، والكوفيين كلهم.

(﴿خَلْقَهُ﴾ حَرِّكُوا)، أي: اقرؤوه لهم بفتح لام: ﴿خَلَقَهُۥ﴾.

على أنه فعل ماض، في موضع نصب صفة: ﴿كُلَّ﴾، أو جرّ صفة: ﴿شَىْءٍ﴾[٣].

وقرأه الباقون: بسكونها.

على أنه بدل اشتمال من: ﴿كُلَّ﴾؛ أي: (أحسن خلق كل شيء)،

= ثم إشارته إلى حركة الهمزة والفاء في قراءة الباقين، أوهم اختلاف القراءتين في حركة الهمزة والفاء، والصواب هو إجماع القراءتين على ضم الهمزة وكسر الفاء، وأن خلافهم إنما هو في سكون الياء وفتحها، ولم ينبه محققا الإتحاف عليه أو يشيرا إلى الوهم فيه، ولعل صواب العبارة في الإتحاف: «فحمزة ويعقوب بإسكان الياء، والباقون: بفتح الياء، ولا خلاف بين العشرة في ضم الهمزة، وكسر الفاء»، وقد نبه على هذه الفائدة الصفاقسي في غيث النفع، ويبدو أن الشارح ناقل عنه، وهذا يدل على أنَّ الشارح استفرغ جهده في تضمين شرحه الفرائد والفوائد واللطائف وجمعها من كتب علم القراءات وشروحها، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الإتحاف ٣٦٧/٢، وغيث النفع ص (٣٢٣)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بإسكان اللام: (خَلْقَهُ)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وشرح الترمسي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح اللام: (خَلَقَهُ)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. وعُلِمَ ضبط هذه اللفظة في كلام الترمسي من ضبط اللفظة التي بعدها؛ وذلك لأن الشارح انفرد بضبط الكلمة التي بعدها بالجمع، ولا يستقيم وزن البيت إلا بضبط هذه الكلمة بإسكان اللام.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ على الجمع: (حَرِّكُوا)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ على الإفراد: (حَرِّكْ)، وهو من انفرادات شرح الترمسي في ضبط المتن.

(٣) أو في محل بدل من: ﴿أَحْسَنُ﴾. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩١/٢، والدر المصون ٨٢/٩، واللباب ٤٧٧/١٥).

فالضمير في: ﴿خَلَقَهُۥ﴾ يعود على [﴿كُلَّ﴾، وقيل: يعود على (الله)، فيكون حينئذ][1] [منصوباً][2] نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله، كقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]؛ أي: خَلَقَه خلقاً، ورُجِّحَ: بأنه أبلغ في الامتنان؛ لأنه إذا قيل: (أحسن كل شيء)، كان أبلغ من: (أحسن خلق كل شيء)؛ لأنه قد يحسن الخلق، ولا يكون الشيء في نفسه حسناً، ومعنى: ﴿أَحْسَنَ﴾؛ حسن، إذ مَا مِنْ خلق إلا وهو مرتب على ما تقتضيه الحكمة، فالكل حسن وإن تفاوت فيه الأفراد[3]، تأمل.

وتقدَّم [٤٩٥] الكلام على:

﴿أَءِذَا﴾، ﴿أَءِنَّا﴾ [١٠][4].

و﴿لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [٢٣][5].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ٣٦٦/٢ ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى.

(٢) في الأصل كتبت: (أو منصوب)، وما أثبته بين المعكوفتين من الإتحاف ٣٦٦/٢؛ وذلك لاستقامة المعنى.

(٣) الكلام في توجيه هذه القراءة موجود بنصِّه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وموجود بعضه بمعناه في شرح النويري، وابن الناظم، والمنير السمنودي، وموسى جار الله. (ينظر: الدر المصون ٨١/٩ ـ ٨٢، واللباب ٤٧٦/١٥ ـ ٤٧٧، والإتحاف ٣٦٧/٢، وشرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩١/٢، وشرح النويري ١٤٢/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٥ ـ ٢٣٦)).

(٤) هذا الموضع تكرر التنويه عليها مرتين؛ حيث نوَّه عليه في أول السورة، ثم أعاد ذكره ههنا.

(٥) لم يبين الشارح مراده من تقدم الكلام في هذا الموضع، فإن هذا الحرف يدخل فيه عدة أبواب من أبواب الأصول في الخلاف بين القراء؛ ففيه خلاف القراء في المد بنوعيه؛ المنفصل والمتصل، وخلاف أبي جعفر بالتسهيل في الهمز مع المدِّ والقصر وذلك صلاً ووقفاً، وخلاف الأزرق في تثليث البدل بخلفه، وأوجه الوقف على الهمز لحمزة، وهي ثماني أوجه، على النحو التالي: أحدها: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، والثاني: مع السكت، والثالث: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، والرابع: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين ـ على ما =

٨٥١ ـ ....لِمَا[(١)] اكْسِرْ خَفِّفَا:

٨٥٢ ـ غَيْثٌ[(٢)] رِضًى[(٣)]............ ....

= ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف، وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذٌّ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح. (ينظر: النشر ١/٤٩٠، والإتحاف ٢/٣١٤، ٣٦٨).

(١) ضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم؛ بفتح اللام مشددة مقرونة بالواو: (**وَلَمَّا**)؛ وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة، وبعض نسخ شرح ابن الناظم؛ بكسر الميم غير مشددة، ومقرونة بواو العطف: (**وَلِمَا**)، وضُبطت في نسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ بفتح اللام مخففة: (**لَمَا**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بلام مكسورة، ثم ميم مفتوحة: (**لِمَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**لِمَا**)، (**وَلِمَا**)، (**وَلَمَّا**)، (**لَمَا**)، وهذا الموضع من المواضع التي خالف فيها شيخنا المحقق تميم الزعبي، وشيخنا المحقق أيمن سويد، منهجهما؛ الذي هو: ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت، فكان حق هذه الكلمة ـ بحسب منهج الشيخين الجليلين ـ أن تُضْبَطَ؛ بفتح اللام، وفتح الميم مشددة: (**وَلَمَّا**)، بعكس القيد المذكور، علماً بأنه قد ورد في بعض النسخ الخطية العتيقة من المتن ضبطها بعكس قيدها، كما أن وزن البيت يستقيم بهذا الوجه من أوجه الضبط، لكن هذه الكلمة في النسختين المذكورتين ضُبطت؛ بكسر اللام وفتح الميم بلا تشديد: (**لِمَا**)، ـ وهو ما يوافق القيد المذكور في البيت: (**اكْسِرْ خَفِّفَا**) ـ، ويخالف منهجهما في ضبط المتن في مثل هذه المواضع.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الثاء مع التنوين: (**غَيْثٌ**)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالرفع في الثاء بلا تنوين: (**غَيْثُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٣) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ بالألف الممدودة: (**رِضًا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بالألف المقصورة: (**رِضًى**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهذا الموضع من المواضع الكثيرة التي اختلف فيها ضبط المتن الذي على هامش شرح الترمسي عن ضبطه لها في ثنايا الشرح ـ خصوصاً في باب الممدود والمقصور ـ، ولعل هذا الاختلاف لأجل بيان جواز الوجهين.

واخْتُلِفَ في: ﴿لِمَا﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [٢٤].

فـ(**ـاكْسِرْ**).

و(**خَفِّفَا**).

أي: اقرأه بكسر اللام، وتخفيف الميم.

للمرموز إليهم بقوله: (**غَيْثٌ**[١] **رِضًا**)؛ أي: رويس، وحمزة، والكسائي.

على أنها جارة معللة بـ(ـجعل)، و(ما) مصدرية؛ أي: (جعلناهم أئمة هادين لصبرهم)[٢].

وقرأه الباقون: بفتح اللام، وتشديد الميم.

[كلمة][٣] واحدة؛ [تضمنت][٤] معنى المجازاة؛ وهي التي تقتضي جواباً؛ أي: (لِمَا صبروا جعلناهم. . .الخ)، أو ظرفية؛ أي: (جعلناهم أئمة حين صبروا)[٥].

وتقدَّم الخلاف في:

﴿أَيِمَّةَ﴾ [٢٤]؛ تحقيقاً، وتسهيلاً، وإبدالاً، ومدًّا، وقصرًا[٦].

---

(١) ومعنى قوله: (**غَيْثٌ**)؛ أي: المطر، ويُسَمَّى به الكلأ؛ لنباته بسبب المطر.

(٢) ينظر: الدر المصون ٨٨/٩، واللباب ٤٩١/١٥، والإتحاف ٣٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩٢/٢.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وقد أثبتها من الإتحاف ٣٦٨/٢، حيث الكلام بحروفه، وذلك لاستقامة المعنى.

(٤) في الأصل: (يضمنت)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: الدر المصون ٨٨/٩، واللباب ٤٩١/١٥، والإتحاف ٣٦٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦١)، والكشف ١٩٢/٢.

(٦) قرأ بتسهيل الهمزة الثانية بين وبين، وبالإبدال ياء خالصة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وكلهم من غير إدخال بين الهمزتين، غير أبي جعفر =

و﴿ٱلْمَآءَ إِلَى﴾ [٢٧][1].

وهاهنا انتهى فرش سورة السجدة[2].

وليس فها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[3].



= والأصبهاني؛ فإنهما يدخلان ألفاً بين الهمزتين مع وجه التسهيل دون وجه الإبدال، والباقون: بتحقيق الهمزتين مع القصر، بخلف عن هشام فثبت عنه الإدخال وعدمه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٩٤ ـ ١٩٥)، والنشر ٣٧٨/٢ ـ ٣٨١، والإتحاف ٢٦٥/٢ ـ ٢٦٦).

(١) فسهل الهمزة الثانية كالياء: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/٢، والإتحاف ٣٦٨/٢).

(٢) أشار الشارح ـ هنا ـ إلى نهاية فرش سورة (السجدة)، وإنما أشار الشارح إلى انتهاء سورة (السجدة)؛ لأنَّ سورة (السجدة) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع سور الكريمة: (لقمان، والأحزاب، وسبأ، وفاطر)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (السجدة)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (الأحزاب)، وهكذا فعل النويري، وقد تم التنويه على مذاهب الشروح في نظائره مراراً بما يغني عن أعادته. (ينظر: شرح النويري ١٤١/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٦)، والهادي ١٤٠/٣، والكوكب الدريّ ص (٥٢٢)).

(٣) ينظر: النشر ٣٤٧/٢، وتقريب النشر ص (١٦٠)، وشرح النويري ١٤٠/٥ ـ ١٤١، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، وشرح المنير السمنودي (١٢٤/أ)، والإتحاف ٣٦٥/٢ ـ ٣٦٨.

سُورَةُ الْأَحْزَابِ

﴿يَـٰٓأَيُّهَا النَّبِيءُ اتَّقِ﴾ [١]؛ همز: ﴿النَّبِيءُ﴾، لنافع واضح[(١)]، وأمَّا همزة: ﴿اتَّقِ﴾؛ فهي همزة وصل، فليس من باب الهمزتين[(٢)].

٨٥٢ ـ ....وَيَعْمَلُوا[(٣)] مَعًا: حَوَى[(٤)] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: (﴿يَعْمَلُوا﴾ مَعًا) مِنْ:

قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [٢].

وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٩].

فقرأ الإمام المرموز إليه بحاء: (حَوَى)[(٥)]؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

بياء الغيب فيهما، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

---

(١) والباقون: بالياء المشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/٢، والإتحاف ٣٦٩/٢).

(٢) ذكره في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٣)).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بمعنى العلم: (يَعْلَمُو)، وهو تصحيف وقلب ظاهر، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بمعنى العمل: (يَعْمَلُوا)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة، مع فتح الواو بلا تنوين: (حَوَى)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: بفتح الواو مع التنوين: (حَوًى).

(٥) وقوله: (حَوَى)؛ فعلٌ، بمعنى: حصَّل، واستولى، ومَلَك، وأحْرَزَ، يقال: حَوَى على الشيء؛ ضمَّه واشتمل عليه وجمعه واحتواه.

على أنَّ الواو للكافرين والمنافقين(١).

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب.

بإسناده للمؤمنين(٢).

وتقدَّم في الأصول(٣) **الكلام على**: ﴿ٱلَّـٰٓـِٔي﴾ [٤]؛ **حاصِلَهُ**(٤):

أنَّ الكوفيين، وابن عامر: قرؤوه بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، بوزن (القاضي)؛ على الأصل.

وأنَّ قالون، وقنبل، ويعقوب: قرؤوه بحذف الياء، وتحقيق الهمزة.

وورشاً، وأبا جعفر: قرآه بحذف الياء، وتسهيل الهمزة.

وكذا أبو عمرو، والبزي، ـ في أحد وجهيهما(٥) ـ، والوجه الآخر لهما(٦): إبدال الهمزة ياء ساكنة، فاجتمع ساكنان مع الألف فيمد مشبعاً(٧).

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٢)، والكشف ٢/١٩٣، والدر المصون ٩/٩١، واللباب ١٥/٤٩٧.

(٢) قال في الدر المصون: «وأما الخطاب فلقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [١]؛ لأن المراد هو ﷺ وأمته، أو خُوطِب بالجمع تعظيماً». (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٢)، والكشف ٢/١٩٣، والدر المصون ٩/٩١، واللباب ١٥/٤٩٧).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٤) ينظر: النشر ١/٤٠٤، والإتحاف ٢/٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٥) قال في النشر: «فقطع لهما العراقيون قاطبة: بالتسهيل، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية، والمستنير، والغايتين، والمبهج، والتجريد، والروضة». (ينظر: النشر ١/٤٠٤).

(٦) قال في النشر: «وقطع لهما المغاربة قاطبة: بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في التيسير، والهادي، والتبصرة، والتذكرة، والهداية، والكافي، وتلخيص العبارات، والعنوان». (ينظر: النشر ١/٤٠٤).

(٧) قال في النشر: «والوجهان في الشاطبية، والإعلان»، ثم قال: «والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في جامع البيان»، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ١/٤٠٤، والإتحاف ٢/٣٧٠).

فهي أربع قراءات.

وكل من سهل الهمزة ـ إذا وقف ـ يقلبها ياء ساكنة[١]؛ لتعذر الوقف على المسهلة[٢].

---

(١) ينظر: النشر ٤٠٨/١، والإتحاف ٣٧٠/٢، وشرح النويري على الطيبة ٢٩٨/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/أ).

(٢) وقول الشارح: «لتعذر الوقف على المسهلة»، هذا من كلام صاحب الإتحاف، وأصله موجود في شرح النويري ـ حيث علَّل تعذر الوقف على المسهلة ـ بقوله: «كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف قلبها ياء ساكنة؛ ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ؛ لزوال حركتها، فتنقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة»، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه، وهو تحرير نفيس، وهذه المسئلة عزيزة، قلَّ من يستحضرها من المقرئين، وقلَّ من تعرض لها من أهل الكتب، كما نوَّه بذلك الإمام ابن الجزري في النشر بقوله في التنبيهات من باب الهمز المفرد: «ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك»، وهذا الوجه من أوجه قراءة أبي جعفر؛ وهو الوقف بياء ساكنة مع المد المشبع، قد صحت الرواية به، وبه قرأت على المشايخ الكبار، لكنَّه كان من المواضع التي أشكلت عليَّ في أثناء قراءتي بالقراءات الثلاث من طريق الدرة المضية، ومكمن الإشكال هو أنَّ أبا جعفر ـ من طريق الدرة ـ يقرأ بتسهيل الهمزة بين بين وصلاً، وهذا مأخوذ من ظاهر كلام الناظم في الدرة، وله على وجه التسهيل وجهي التوسط والقصر، وهما مأخوذان من القاعدة الأخرى المعروفة، وهي التي نظمها الشاطبي في حرزه بقوله:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ ... يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

فصار لأبي جعفر ـ وصلاً ـ وجهان؛ تسهيل الهمزة بين بين مع التوسط والقصر، ثم إذا قصد القاري الوقف على: ﴿الَّٰٓـِٔي﴾؛ لأبي جعفر ـ من طريق الدرة ـ صار لأبي جعفر ثلاثة أوجه: الوقف بالروم مع التوسط والقصر، وهذا ـ كما أسلفتُ ـ مأخوذ له من القاعدة المعروفة، وهي: (أنَّ القراءة بالروم كالوصل سواء بسواء)، كما قال في الطيبة: (**وَإِنْ تَرُمْ فَمِثْلُ مَا تَصِلْ**)، وله وجه ثالث: وهو الوقف بياء ساكنة مع المد المشبع، **فالسؤال ومكمن الاستشكال**: من أين يؤخذ ـ من صريح نظم الدرة ـ دلالة هذا الوجه لأبي جعفر، ومن أين يؤخذ دلالته أيضاً من صريح نظم طيبة النشر لأبي جعفر وورش وأبي عمرو والبزي، كما أخذت دلالته لورش وأبي عمرو والبزي من صريح التيسير، ومن صريح الشاطبية حيث نصَّ على وجه الوقف بالإبدال ياء ساكنة لمن سهل الهمزة بين بين، حيث قال:

وَكَالْيَاءِ مَكْسُوراً لِوَرْشٍ وَعَنْهُمَا ... وَقِفْ مُسْكِناً..........

فلم يوجِّه أحد من شراح الدرة وجه القراءة بالوقف بياء ساكنة مع المد الطويل لأبي جعفر، =

فإن وقف بالروم فكالوصل(١).

[وإن وقف](٢) عليه لحمزة: فبالتسهيل، مع المد والقصر؛ لأنه متوسط بنفسه(٣).

= بل أقصى ما يتكلمون به أنهم يذكرون أن أبا جعفر له ثلاثة أوجه وقفاً؛ وجه الروم مع التوسط والقصر، ووجه الوقوف بياء ساكنة مع المد الطويل، من غير تنويه على دلالة ذلك من صريح النظم أو مفهومه أو تحريره.

وقد جمع الشيخ إبراهيم السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى هذه الأوجه الثلاثة لأبي جعفر حيث قال في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٤٧٢):

وَالـلَّاءِ وَقْـفـاً رُمْـهُ لِـلْـمُـسَـهِّـلِ ... مَعْ مَـدٍّ وَاقْـصُـراً وَبِـالْـيَـا طَـوِّلِ

وقال في تحريراته على القراءات العشر الكبرى، المسمى بـ(البدر المنير) البيت رقم (٨٣٩):

وَبِالرَّومِ والتَّسْهِيلِ قِفْ لِمُسَهِّلِ ... وَبِـالْـيَـا بِـإِسْـكَـانٍ.........

فخلاصة الجواب لهذا الإشكال هو: أنَّ وجه القراءة ـ وقفاً ـ بياء ساكنة مع المد الطويل ـ لأبي جعفر من طريق الدرة، وله ولورش وأبي عمرو والبزي من طريق طيبة النشر ـ إنما يؤخذ من التحرير الذي صحت به الرواية ـ بلا خلاف ـ من طريق الدرة والطيبة، وإن لم يأت به النصُّ منطوقاً فيهما، والتحرير الذي عنيته في الدلالة على وجه القراءة بالوقف بياء ساكنة لمن يقرأ به من طريق الدرة والطيبة إنما يؤخذ من القاعدة الجليلة التي نصَّ عليها في النشر (٤٠٨/١) بقوله: «إذا قصد الوقف على: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، في مذهب من يسهل الهمزة بين بين إن وقف بالروم ولم يكن فرق بين الوصل والوقف، وإن وقف بالسكون وقف بياء ساكنة»، ونقله عنه النويري، والسمنودي، في شرحيهما، وصاحب الإتحاف في أكثر من موضع في إتحافه، بينما لم يتعرض لبيانه أو الإشارة إليه ابن الناظم، ولا الهادي، ولا موسى جار الله، في شروحهم، ولم يذكر أحد من شراح الدرة هذه القاعدة الجليلة في توجيه قراءة أبي جعفر المذكورة. (ينظر: الإتحاف ٣٧٠/٢، والإيضاح في شرح الدرة المضية للقاضي ص (٣٦)، وشرح الدرة المضية للنويري بتحقيق الشيخ عبدالرافع رضوان ٢٥٤/١، وشرح الدرة المضية للمنير السمنودي ص (١٦)، وإبراز المعاني ٩٠/٤، وجامع الخيرات ص (٤٧٢)، والهادي ٢٣٣/١).

(١) سبق للشارح ذِكْرُ هذه القاعدة الجليلة في باب الهمز المفرد، وأعاد ذكرها هنا لورود مناسبته في أول سوره، وقد ذكره في النشر ـ في التنبيهات من باب الهمز المفرد ـ ثم قال: «ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك»، وقد عزاه إلى الداني وغيره، ونقله عن النشر صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٣٧٠/٢).

(٢) في الأصل كُتِبَتْ: (ويوقف)، وما أثبته من الإتحاف ٣٧٠/٢؛ لاستقامة المعنى.

(٣) ووقف الباقون: بالتحقيق. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٤)، والبدور الزاهرة ص (٢٥٣)).

٨٥٢ ـ .... **تَظَاهَرُونَ[١] الضَّمَّ[٢] وَالْكَسْرَ[٣]: نَوَى.**

٨٥٣ ـ وَخَفِّفِ الْهَاءَ[٤]: كَنْزٌ. وَالظَّاءَ[٥]: كَفَى. وَاقْصُرْ: سَمَا............................

واخْتُلِفَ في: ﴿**تَظَّاهَرُونَ**﴾ [٤].

فـ(**ـالضَّمَّ وَالْكَسْرَ**)؛ أي: قراءته بضم التاء، وكسر الهاء.

للإمام المرموز إليه بنون: (**نَوَى**)[٦]؛ أي: عاصم بكماله.

والباقون [٤٩٦]: بفتحها[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء بلا تشديد: (**تَظَاهَرُونَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الظاء مع التشديد: (**تَظَّاهَرُونَ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الميم: (**الضَّمُّ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبِطَت فيها؛ مقرونة بالباء: (**بالضَّمِّ**)، وهو ضبط ينكسر به وزن البيت، إلا أن تُضبط الكلمة التي قبلها؛ بسكون النون، والثالث: بنصب الميم: (**الضَّمَّ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**الْكَسْرُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بنصب الراء: (**الْكَسْرَ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بإثبات الهمزة بعد الألف: (**الْهَاءَ**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**الْهَا**)، وهو الأقرب؛ محافظة على وزن البيت من الإنكسار.

(٥) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ بإثبات الهمزة بعد الألف: (**الْظَاءَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ إلا نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي؛ فقد ضُبطت فيهما؛ بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**الظَّا**)، وقد تصحفت هذه اللفظة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**الطَّاءَ**).

(٦) ومعنى قوله: (**نَوَى**)، قصد وعزم، نوى على الأمر، قصده وعزم عليه، ونوى الشيء؛ جدَّ في طلبه، ونوى المسافر، إذا تحول من مكان آخر وبعُد، ونوى التمر؛ إذا صار له نَوىً.

(٧) هكذا في الأصل، ولعل الأقرب: (فتحهما)؛ على التثنية؛ أي: فتح التاء والهاء.

(وَخَفِّفِ الْهَاءَ)؛ أي: اقرأه بتخفيف الهاء[١].

للمرموز إليهم بقوله: **(كَنْزُ)**؛ أي: ابن عامر، والكوفيين كلهم ـ منهم عاصم ـ.

وقرأ الباقون: بتشديد الهاء.

(وَ)خفف.

(الظَّاءَ).

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: الكوفيين كلهم.

والباقون: بتشديدها.

(وَاقْصُرْ)؛ أي: اقرأه بالقصر، بلا ألف بعد الظاء.

للمرموز إليهم بقوله: **(سَمَا)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بالمد.

ففيه أربع قراءات[٢].

وإذا رُكِّبَ مع: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾؛ ففيه ست قراءات:

الأولى: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي تَظَّهَّرُونَ﴾؛ بتحقيق الهمزة، مع حذف الياء بعدها،

---

(١) مع أثبات ألفٍ بعد الظاء؛ قال النويري: «لأنه لا يمكن ـ أي: تخفيف الهاء ـ إلا بوجود الألف». (ينظر: شرح النويري ١٤٢/٥).

(٢) الأولى: بفتح التاء والهاء، وتشديد الظاء، وحذف الألف: ﴿**تَظَّهَّرُونَ**﴾، وهي قراءة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، **والثانية**: بفتح التاء والهاء، وتشديد الظاء، وألف بعدها: ﴿**تَظَّاهَرُونَ**﴾، وهي قراءة ابن عامر، **والثالثة**: بفتح التاء والهاء، وتخفيف الظاء، وألف بعدها: ﴿**تَظَاهَرُونَ**﴾، وهي قراءة حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، **والرابعة**: بضم التاء، وتخفيف الظاء، وألف بعدها، وكسر الهاء، وتخفيفها: ﴿**تُظَاهِرُونَ**﴾، وهي قراءة عاصم. (ينظر: النشر ٣٤٧/٢، والإتحاف ٣٧٠/٢، وغيث النفع ص (٣٢٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/ب)).

وبفتح التاء، والهاء وتشديدها، مع تشديد الظاء، بلا ألف؛ وهي: **لقالون، وقنبل، ويعقوب.**

الثانية: كذلك، لكن مع تسهيل الهمزة؛ وهي: **لورش، وأبي جعفر، وأحد وجهي البزي، وأبي عمرو.**

والثالثة: كذلك، لكن مع إبدال الهمزة ياء ساكنة، مع إشباع المد؛ وهي: **للبزي، وأبي عمرو، في وجههما**[1] **الثاني.**

الرابعة: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي تَظَّاهَرُونَ﴾؛ بإثبات ياء: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾[2]، وفتح التاء، وتشديد الظاء، وإثبات ألف بعدها، وتخفيف الهاء[3]؛ وهي: **لابن عامر.**

والخامسة: كذلك، لكن مع تخفيف الظاء؛ وهي: **لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.**

السادسة: كذلك في: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾، ﴿تُظَٰهِرُونَ﴾؛ بضم التاء، وتخفيف الظاء[4]، وإثبات ألف بعدها، وكسر الهاء[5]؛ وهي: **لعاصم.**

فـ﴿تُظَٰهِرُونَ﴾ في قراءته بوزن: (تُقَاتِلُونَ)، وفي قراءة ابن عامر أصله: (تَتَظَاهَرُونَ)؛ فأُدْغمت[6]، وكذا في قراءة الكوفيين ـ غير عاصم ـ، لكن مع حذف إحدى التاءين؛ مبالغة في التخفيف، وأمَّا: ﴿تَظَّهَّرُونَ﴾ في قراءة أهل (سما)؛ فأصله: [تَتَظَهَّرُ][7]، فأُدغمت[8]، تأمل.

---

(١) هكذا في الأصل، ومراده أي: في أحد وجهيهما، حيث إنَّ لهما في هذا الحرف وجهان، كما هو معلوم من نصِّ الشارح عليه في موضعه.
(٢) أي: بإثبات الياء منها ساكنة. (ينظر: الإتحاف ٢/ ٣٧٠).
(٣) مفتوحة. (ينظر: الإتحاف ٢/ ٣٧٠).
(٤) مفتوحة. (ينظر: الإتحاف ٢/ ٣٧٠).
(٥) مخففة. (ينظر: الإتحاف ٢/ ٣٧٠).
(٦) في الدر المصون ٩/ ٩٣: «والأصل: تَتَظَاهَرُونَ؛ بتاءين فأُدغم».
(٧) في الأصل: (تظهر)، والتصويب من الإتحاف ٢/ ٣٧٠، وفي الدر المصون ٩/ ٩٣: «والأصل: تَتَظَهَّرُونَ، بتاءين فأدغم».
(٨) ينظر: الدر المصون ٩/ ٩٣، واللباب ١٥/ ٤٩٩، والكشف ٢/ ١٩٤، وشرح الهداية ص (٦٦٢ ـ ٦٦٣).

وسيأتي حرف المجادلة في موضعه(١).

٨٥٣ ـ ....وَفِي الظُّنُونَا(٢) وَقَفَا

٨٥٤ ـ مَعَ الرَّسُولَا، وَالسَّبِيلَا، بِالْأَلِفْ: دِنْ عَنْ رَوَى(٣). وَحَالَتَيْهِ: عَمَّ صِفْ

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي): ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ﴾ [١٠ ـ ١١].

فـ(ـوَقَفَا) (مَعَ):

﴿وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُواْ﴾ [٦٦ ـ ٦٧].

(وَ)﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ. . .الخ﴾ [٦٧ ـ ٦٨].

(بِالْأَلِفْ)؛ بإثباتها بعد النون واللام في:

﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾.

و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾.

و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾.

المرموز إليهم بقوله: (دِنْ عَنْ رَوَى)؛ أي: ابن كثير، وحفص، والكسائي، وخلف عن نفسه.

[وحذفوا](٤) الألف فيها وصلاً.

---

(١) من سورة المجادلة: الآيتين [٢، ٣].

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بحذف الألف: (**الظُّنُونَ**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثباتها: (**الظُّنُونَا**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو بلا تنوين: (**رَوَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الواو مع التنوين: (**رَوًى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) في الأصل كتبت: (وو ذفو)، فبين الواوين وحرف الفاء مسح وبياض، وما أثبته استقراءً من سياق الكلام؛ وذلك لاستقامة المعنى.

وعلَّله جماعة[١]: بإجراء الفواصل مجرى القوافي[٢] في ثبوت ألف الإطلاق.

قال السَّمين[٣]: «لا أحب هذه العبارة، فإنها منكرة لفظاً»[٤]، فتفَطَّن.

(وَ)قرأ بإثبات الألف.

في **(حَالَتِيْهِ)**؛ الوصل، والوقف، في الثلاثة[٥].

المرموز إليهم [٤٩٧] بقوله: **(عَمَّ صِفْ)**؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وشعبة.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٣٧١/٢، وشرح النويري ١٤٤/٥، وشرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٩٥/٢، وإبراز المعاني ٩٣/٤ ـ ٩٤، والهادي ١٤٣/٣، والدر المصون ٩٩/٩، واللباب ٥١١/١٥.

(٢) من حيث كانت كلها مقاطعَ الكلام وتمام الأخبار. (ينظر: الكشف ١٩٥/٢).

(٣) أحمد بن يوسف بن عبدالدائم بن محمد شهاب الدين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسَّمِين، مفسر، عالم بالعربية والقراءات، شافعي، من أهل حلب، استقر واشتهر في القاهرة، تلقى عن: محمد بن أحمد الصائغ، وأثير الدين بن أبي حيان، وأخذ عنه: يحي بن أحمد القيني، من كتبه: تفسير القرآن في عشرين جزءًا، والقول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، والدر المصون في إعراب القرآن، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ في غريب القرآن، وشرح الشاطبية المعروف بـ(العقد النضيد في شرح القصيد)، وصل فيه إلى باب الفتح والإمالة، قال عنه ابن الجزري: لم يسبق إلى مثله، توفي في شعبان سنة ٧٥٦هـ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١٥٢/١، والأعلام للزركلي ٢٧٤/١، ومعجم المؤلفين ٣٢٩/١).

(٤) ووافقه ابن عادل في اللباب، وصاحب الإتحاف، ونصُّ كلامه في الدر: «كذا يقولون: تشبيهاً للفواصل بالقوافي وإنا لا أحب هذه العبارة فإنها منكرة لفظاً»، على أنَّ هذا التوجيه بمثل هذه الكلام لهذه القراءة قد قال به: الإمام مكي في الكشف، والمهدوي في شرح الهداية، والجعبري في كنز المعاني، والنويري في شرحه، وأبو شامة في إبراز المعاني، وابن زنجلة في هامش كتابه، وغيرهم. (ينظر: الدر المصون ٩٩/٩، واللباب ٥١١/١٥، والإتحاف ٣٧١/٢، وشرح النويري ١٤٤/٥، وشرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٩٥/٢، وحجة القراءات ص (٥٧٣)، وإبراز المعاني ٩٣/٤ ـ ٩٤، وكنز المعاني (رسالة دكتوراة) ص (٣٨٠ ـ ٣٨١)، والهادي ١٤٣/٣).

(٥) أي: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾.

موافقةً، فإنها مرسومة في المصحف الإمام كذلك[١].

قال في الرائية:

مَعَ الظُّنُونَا الرَّسُولَا السَّبِيْلَا لَدَا الْأَحْزَابِ بِالْأَلِفَاتِ فِي الْإِمَامِ تُرَى[٢]

وأيضاً فإن هذه الألفات تشبه هاء السكت؛ وقد ثبتت وصلاً إجراءً له مجرى الوقف، فكذا هذه الألفات[٣].

وقرأ الباقون ـ وهم؛ أبو عمرو، وحمزة، ويعقوب ـ: بحذفها؛ وصلاً، ووقفاً، في الثلاثة.

---

(١) قال أبو عبيد: «والذي أحب في هذه الحروف أن يتعمد الوقوف عليهنَّ تعمُّدًا؛ وذلك لأنَّ في إسقاط الألفات منهم مفارقة الخطِّ، وقد رأيتهنَّ في الذي يقال إنه (الإمام)؛ مصحف عثمان بن عفان ﷺ مثبتاتٍ كلَّهُنَّ، ثمَّ أجمعت عليها مصاحف الأمصار، فلا نعلمها اختلفت». (ينظر: النشر ٣٤٨/٢، وحجة القراءات ص (٥٧٣)، والدر المصون ٩٩/٩، واللباب ٥١١/١٥، والإتحاف ٣٧١/٢، وشرح النويري ١٤٤/٥، وشرح الهداية ص (٦٣٣)، والكشف ١٩٥/٢، وإبراز المعاني ٩٢/٤، والهادي ١٤٣/٣).

(٢) اختلف ضَبط هذه الكلمات الثلاث في شرح العقيلة لموسى جار الله، حيث ضبطها بحذف الألف مع واو العطف في الكلمة الثالثة، فصار النصُّ عنده: (**مَعَ الظُّنُونَ الرَّسُولَ والسَّبِيْلَ**)، بينما هي في ضبط الشيخ القاضي على شرح ابن القاصح بإثبات الألف في الكلمات الثلاث من دون واو العطف في الكلمة الثالثة، كما جاءت في أصل الشرح المثبت أعلاه، ومعنى البيت: أي: أنَّ هذه المواضع الثلاثة المذكورة آنفاً؛ وهي على الترتيب ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾، قد رُسِمَتْ بالألف المتطرفة في مصحف الإمام؛ وذلك وفاقاً لبقية المصاحف، فإن قيل: ففي الأحزاب موضعان من لفظ: ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾، قيل: مراده الواقع منهما بعد: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾؛ لأن ما ذكره في النظم بعده، فصار تقييدًا له، فلا تأخذ إلَّا: ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾، فخرج عنه: ﴿يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾، فإنه متفق على الحذف، وهو قبل: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، في أول السورة. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد، من سورة ص إلى آخر القرآن، ص (٤٤)، البيت رقم (١٢٢)، وشرح العقيلة ص (٥٨)).

(٣) ذكره في الإتحاف، والدر، واللباب، وغيرها. (ينظر: الإتحاف ٣٧١/٢، والدر المصون ٩٨/٩، واللباب ٥١١/١٥، وحجة القراءات ص (٥٧٣)، وإبراز المعاني ٩٤/٤).

[إذ لا أصل لها[١]][٢].

ولا خلاف في حذف الألف من: ﴿ٱلسَّبِيلَ ۝ ٱدۡعُوهُمۡ﴾ [٤ ـ ٥][٣].

٨٥٥ـ مَقَامَ[٤] ضُمَّ: عُدْ. دُخَانُ[٥] الثَّانِ[٦]: عَمْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مَقَامَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٌ [مِّنۡهُمۡ][٧] يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ﴾ [١٣].

فـ(**ـضُمَّ**)؛ أي: اقرأه بضم الميم التي قبل القاف.

---

(١) أي: لا أصل لهذه الألفات في كلامهم، فحذف الألف هو الأصل المشهور في كلام العرب، قال موسى جار الله: «لأن رسم الألف لتأبيد الوجه الأقل لا ينافي الأخذ بالأصل والوجه الأكثريّ، والحرف إذا كان له وجهان؛ وجه أكثريّ، ووجه عارض، فإن الصحابة كانوا يرسمونه على الوجه العارض؛ ليبقى العارض برسمه، والأصل بأصالته، وتكون وجوه الأداء ـ على حسب ما ثبت ـ جائزة كلها لا يمنعها الرسم على وجه واحد». (ينظر: الدر المصون ٩/٩٨، واللباب ١٥/٥١١، والإتحاف ٢/٣٧١، وشرح النويري ٥/١٤٤، وشرح الهداية ص (٦٣٤)، والكشف ٢/١٩٥، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، وإبراز المعاني ٤/٩٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٧)).

(٢) في الأصل: (إذ الأصل لها)، وهو يوهم معنىً بعكس المراد، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٧١).

(٣) كما لاخلاف في حذف الألف من موضع سورة الفرقان، وهو قوله تعالى: ﴿أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [١٧]، نبَّه عليه الإمام مكي بن أبي طالب في الكشف. (ينظر: الكشف ٢/١٩٥، والإتحاف ٢/٣٧١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم الأولى: (**مُقَامَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الميم الأولى: (**مَقَامَ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (**دُخَانُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح النون: (**دُخَانَ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر النون، مع حذف الياء بعدها: (**الثَّانِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيه؛ بإثبات الياء بعد النون: (**الثَّانِي**).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

للمرموز إليه بعين: **(عُدْ)**؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

اسم مكان من (أقام)، أو مصدرًا منه، أي: (لا مكان إقامة)، [أو][1] (لا إقامة)[2].

والباقون: بالفتح.

مصدر (قام)، أو اسم مكان منه، أي: (لا قيام)، أو (لا مكان قيام)[3].

وضُمَّ: ﴿مَقَامَ﴾؛ **(دُخَانُ الثَّانِ)**[4]؛ أي: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ[5]﴾ [الدخان: ٥١][6].

---

(١) في الأصل: (و)، والتصويب من الإتحاف ٢/٣٧١.

(٢) ينظر: الكشف ٢/١٩٥، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، وإبراز المعاني ٤/٩٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٧).

(٣) ينظر: الكشف ٢/١٩٥، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، وإبراز المعاني ٤/٩٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٧).

(٤) فات الشارح هنا أن ينوِّه على إجماع القراء على فتح الموضع الأول من سورة الدخان، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [٢٦]؛ لأنَّ المراد به: المكان، وكان حق النظم على الشارح أن يشير إليه وينبه عليه؛ لأن هذا التنبيه وذلك البيان جزء من تتمة شرح البيت الذي هو بصدد بيان معناه، وذلك قول الناظم: **(ثَانِ)**، فإنَّ الناظم قد جاء بلفظ: **(ثَانِ)** ليقيد الخلاف في الموضع الثاني من السورة دون الموضع الأول، كما أن الشارح ـ غالباً ـ لا تفوت عليه مثل هذه التنبيهات، خصوصاً وأنَّ صاحب الإتحاف ـ الذي هو أحد مصادر الشارح الرئيسية ـ قد أشار إليه ونبه عليه، ولورود مناسبته، على أنه لم يتعرض لها ابن الناظم ولا المنير السمنودي في شرحيهما ولم ينبها عليه، بينما نبَّه عليه النويري وموسى جار الله ومحمد سالم محيسن في شروحهم، كما نصَّ على الإجماع عليه ووجَّهَهُ في النشر، وذلك في موضعه من سورة الدخان.
وكذا أجمعوا على فتح موضع سورة البقرة، وهو قوله تعالى: ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [١٢٥]، كما نبه عليه أبو شامة في إبراز المعاني. (ينظر: النشر ٢/٣٧١، والإتحاف ٢/٣٧٢، والدر المصون ٩/١٠٠، وشرح النويري ٥/١٤٤، وإبراز المعاني ٤/٩٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٧)).

(٥) في الأصل: (آمنين)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٦) في الأصل: (في مقام آمنين)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

أي: اقرأه بضم الميم التي قبل القاف ـ أيضاً ـ.

للمرموز إليهم بقوله: **(عَمْ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بفتحها.

٨٥٥ ـ .... وَقَصْرُ(١) آتَوْهَا: مَدًّا مِنْ(٢) خُلْفِ دُمْ(٣)

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [١٤].

فـ**(ـقَصْرُ)**.

همزة: ﴿**آتَوْهَا**﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**مَدًّا مِنْ خُلْفِ دُمْ**(٤))؛ أي: نافع، وأبي جعفر؛ بلا خلاف عنهما، وابن ذكوان بخلاف عنه، وابن كثير بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

من الإتيان المتعدي لواحد، بمعنى: (جاؤوها)(٥).

والباقون: بمد الهمزة.

من الإيتاء المتعدي لاثنين، بمعنى: (أعطوها السائل)(٦).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**قَصْرُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الراء: (**قَصْرِ**).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**عَنْ**)، بدل من: (**مِنْ**)، وهو تصحيف.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**دُمْ**)، والثاني: بفتح الدال: (**دَمْ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٤) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٥) ينظر: الكشف ١٩٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٤)، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، والدر المصون ١٠٢/٩ ـ ١٠٣، واللباب ٥١٧/١٥.

(٦) ينظر: الكشف ١٩٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٤)، وحجة القراءات ص (٥٧٤)، والدر المصون ١٠٣/٩، واللباب ٥١٧/١٥.

وبه قرأ ابن ذكوان في وجهه الثاني، وهو طريق الأخفش عنه(١).

والأول من طريق الصوري عنه(٢).

ويوقف لحمزة على: ﴿سُئِلُوا﴾(٣)؛ بالتسهيل(٤)، والإبدال واواً مكسورة(٥).

٨٥٦ ـ وَيَسْأَلُونَ اشْدُدْ وَمُدَّ: غِثْ....... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في:** ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [٢٠].

فـ(**ـاشْدُدْ وَمُدَّ**)؛ أي: اقرأه بتشديد السين المفتوحة، وبألف بعدها.

للمرموز إليه بغين: (**غِثْ**)؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

على أن أصله: (يتساءلون)، فأدغم التاء في السين، أي: (يسأل بعضهم بعضاً)(٦)، ورُوِيَت عن زيد بن علي، وقتادة(٧).

والباقون: بسكون السين، بعدها همزة، بلا ألف(٨).

---

(١) ينظر: النشر ٣٤٨/٢.

(٢) فهي رواية التغلبي عن الصوري، وطريق سلامة بن هارون وغيره عن الأخفش، وقراءة ابن ذكوان بالقصر في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٤٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١١٨)).

(٣) والهمزة في هذه الكلمة من الهمز المتوسط بنفسه، وجاءت فيه الهمزة مكسورة بعد ضم. (ينظر: النشر ٤٨٦/١، والإتحاف ٣٧١/٢).

(٤) على مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٦/١، والإتحاف ٣٧١/٢).

(٥) على مذهب الأخفش، وقد نصَّ عليه أبو القاسم الهذلي وأبو العز القلانسي، وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب. (ينظر: النشر ٤٨٦/١، والإتحاف ٣٧١/٢).

(٦) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٧ ـ ٦٨)، والإتحاف ٣٧٣/٢، والدر المصون ١٠٨/٩، واللباب ٥٢٤/١٥، وشرح النويري ١٤٥/٥، والهادي ١٤٥/٣.

(٧) والجحدري، والحسن. (ينظر: الدر المصون ١٠٨/٩، والإتحاف ٣٧٣/٢، واللباب ٥٢٤/١٥، ومعجم القراءات ٢٦٧/٧).

(٨) مضارع: (سأل). (ينظر: شرح النويري ١٤٥/٥، والهادي ١٤٥/٣).

ويوقف عليه [٤٩٨] لحمزة[(١)]: بالنقل، والإبدال ألفاً[(٢)]؛ للرسم[(٣)].

وعلى: ﴿أَبْنَآئِكُمْ﴾؛ بتسهيل الثانية بين بين[(٤)]، مع المد، والقصر، وكلاهما مع النقل في الأولى، والسكت، وعدمه[(٥)]؛ فهي ستة.

٨٥٦ ـ ....وَضَمْ[(٦)] كَسْرًا لَدَى أُسْوَةُ[(٧)] فِي الْكُلِّ: نَعَمْ

(وَضَمْ) (كَسْرَ[(٨)] لَدَى ﴿أُسْوَةٌ﴾)؛ أي: قرأ بضم همزة: ﴿أُسْوَةٌ﴾.

---

(١) فالهمزة هنا متوسطة بنفسها، متحركة، واقعة بعد ساكن صحيح. (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٢) قال في النشر: «وهو وجه مسموع، قوي، ورواه الحافظ أبو العلاء». (ينظر: النشر ٤٨١/١ بتصرف يسير، والإتحاف ٣٧٣/٢).

(٣) وحُكِيَ وجه ثالث: وهو التسهيل بين بين، قال في النشر: «وهو ضعيف جدًا». (ينظر: النشر ٤٣٨/١).

(٤) لأنها من الهمز المتوسط بنفسه، المتحرك، وقبله ألف ساكنة. (ينظر: النشر ٤٣٣/١).

(٥) قال في النشر: «والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت، وبهما آخذ». (ينظر: النشر ٤٣٥/١).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبِطَتْ في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بفتح الضاد، وسكون الميم؛ على الإخبار في الماضي: (**ضَمْ**)، وهي كذلك في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وظاهر كلام النويري في شرحه ـ بخلاف المتن الذي على هامش الشرح ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الضاد، وسكون الميم بلا تشديد: (**ضُمْ**)، وهو الذي في باقي النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الهمزة: (**أُسْوَةُ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الهمزة: (**إِسْوَةُ**)، وضُبِطَتَ في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ ضم الهمزة، وكسرها.

(٨) في الأصل: (**كسر**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**كَسْرًا**)، وهو الذي في كافة النسخ الأخرى.

(**فِي الْكُلِّ**)؛ أي: كل ما في القرآن، وهو ثلاثة:

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ هنا[1].

و﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ﴾ [الممتحنة: ٤].

و﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ﴾ [الممتحنة: ٦].

المرموز إليه بنون: (**نَعَمْ**)[2]؛ أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله.

وهي لغة قيس، وتميم[3].

وقرأ الباقون: بكسرها في الكلِّ.

لغة الحجاز، وهي (الاقتداء)، اسمٌ [وُضِعَ][4] موضع المصدر وهو؛ (الإيتساء)، كـ(ـالقدوة)؛ من (الاقتداء)[5].

وتقدَّم الكلام على:

عين: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ [٢٦][6].

وهمزة: ﴿تَطَـُٔوهَا﴾ [٢٧][7].

---

(١) سورة الأحزاب: الآية [٢١].

(٢) ومعنى قوله: (**نَعَمْ**)؛ حرف جواب معناه: التصديق والوعد والإعلام.

(٣) ينظر: الكشف ١٩٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، وحجة القراءات ص (٥٧٥)، والدر المصون ١٠٨/٩، واللباب ٥٢٤/١٥.

(٤) في الأصل: (موضع)، والتصويب من الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٠٨/٩).

(٥) ينظر: الكشف ١٩٦/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، وحجة القراءات ص (٥٧٥)، والدر المصون ١٠٨/٩، واللباب ٥٢٤/١٥.

(٦) فقرأ بضم العين: ابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٤)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٣٧٤/٢).

(٧) قرأ أبو جعفر: بواو ساكنة بعد الطاء المفتوحة بلا همز، أي أنه يقرأ بحذف الهمزة، وقرأ الباقون: بإثباتها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٣٧٤/٢).

٨٥٧ ـ ثَقِّلْ يُضَاعَفْ[١]: كَمْ ثَنَا حَقٌّ[٢]. وَ(يَا)   وَالْعَيْنَ[٣] فَافْتَحْ، بَعْدُ[٤] رَفْعُ: احْفَظْ حَيَا
٨٥٨ ـ ثَوَى كَفَى.....................   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [٣٠].

فـ(**ثَقِّلْ** ﴿يُضَٰعَفْ﴾)؛ أي: اقرأه بتشديد عين: ﴿**يُضَعَّفْ**﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَمْ ثَنَا حَقٌّ**)؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بتخفيفها.

(**وَ"يَا"**)؛ أي: اقرأه بياء المضارعة.

(**وَ"الْعَيْنَ" فَافْتَحْ**)؛ أي: اقرأه بفتح العين.

على البناء للمفعول.

---

(١) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالياء التحتية، ومن غير ضبط لها بالشكل والحركات ـ وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي ـ: (**يضاعفْ**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أقوال؛ الأول: بكسر العين: (**يُضَاعِفْ**)، والثاني: بفتح العين: (**يُضَاعَفْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: بالنون، وكسر العين: (**نُضَاعِفْ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**يُضَاعِفْ**)، (**يُضَاعَفْ**)، (**نُضَاعِفْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: جر القاف مع التنوين: (**حَقٍّ**)، وهو الذي في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي عليه للمتن مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالرفع في القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنصب في النون: (**وَالْعَيْنَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: برفع النون: (**وَالْعَيْنُ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**بَعْدُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضبطت فيه؛ بفتح الدال: (**بَعْدَ**).

و﴿ٱلْعَذَابُ﴾ **(بَعْدُ)**؛ أي بعد: ﴿يُضَٰعَفْ﴾.

(رَفْعُ)؛ أي: مرفوع.

على النيابة.

للمرموز إليهم بقوله: **(احْفَظْ**[1] **حَيَا**[2]**) (ثَوَى كَفَى)**؛ أي: نافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب، والكوفيين كلهم.

فتحرَّر من ذلك[3]:

أنَّ ابن كثير، وابن عامر، قرآ:

﴿**نُضَعِّفْ**﴾؛ بنون العظمة، وتشديد العين مكسورة بلا ألف قبلها؛ على البناء للفاعل، ﴿ٱلْعَذَابَ﴾؛ بالنصب؛ مفعولاً به.

وأنَّ أبا عمرو، وأبا جعفر، ويعقوب، قرؤوا:

﴿**يُضَعَّفْ**﴾؛ بالياء التحتية، وتشديد العين مفتوحة، بلا ألف قبلها؛ على البناء للمفعول، ﴿ٱلْعَذَابُ﴾ بالرفع؛ على النيابة.

وأنَّ نافعاً، والكوفيين، قرؤوا[4]:

﴿يُضَٰعَفْ﴾؛ بالياء التحتية، وبالألف، وتخفيف العين؛ مبنياً للمفعول أيضاً، ﴿ٱلْعَذَابُ﴾ بالرفع؛ على النيابة.

فهي ثلاث قراءات[5].

---

(١) ومعنى قوله: **(احْفَظْ)**؛ فعل أمر؛ مِنْ: حَفِظَ، يَحْفَظُ، من الأمر بالحفظ والصيانة، حَفِظَ الشيء؛ صانه، وحرسه، ورعاه.

(٢) وقوله: **(حَيَا)**؛ من الحياء والحشمة والكرم في الأفعال والأقوال، وهو في أصله يُرْسَمُ ممدوداً، وقد يُقْصَرُ للوقف.

(٣) ينظر: الدر المصون ١١٦/٩، واللباب ٥٣٨/١٥، والإتحاف ٣٧٤/٢، وغيث النفع ص (٣٢٤).

(٤) في الأصل: **(قَرَوُا)**، والصواب ما أثبته.

(٥) قال في غيث النفع: «ولا خلاف بين جميع القراء في جزم الفاء». (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٤)).

٨٥٨ ـ ......تَعْمَلْ،[1] وَنُؤْتِ[2]، (الْيَا): شَفَا ....

واخْتُلِفَ في: (﴿**تَعْمَلْ**﴾ وَ﴿**نُؤْتِ**﴾)، مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ[3] لِلَّهِ[4] وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [٣١].

فـ(**ـالْيَا**)؛ أي: قرأ: ﴿**يَعْمَلْ**﴾، و﴿**يُؤْتِهَا**﴾؛ بالياء التحتية فيهما معاً.

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على إسناد الأول إلى لفظ: ﴿مَن﴾، فإنه مذكر.

والثاني إلى: ضمير الجلالة لتقدمها[5].

وقرأ الباقون: بتاء التأنيث في: ﴿**تَعْمَلْ**﴾.

على إسناده لمعنى: ﴿مَن﴾؛ وهنَّ النساء.

و﴿نُّؤْتِهَآ﴾[6] بالنون.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء الخطاب: (**تَعْمَلْ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالياء التحتية: (**يَعْمَلْ**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نُؤْتِ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وأحد الوجهين في الطبعة الأولى، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالياء التحتية: (**يُؤْتِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ بالياء، وفتح التاء: (**يُؤْتَ**)، ولا يستقيم؛ لاتفاق القراء على كسر التاء.

(٣) هذه الكلمة القرآنية غير موجودة في الأصل، حيث يوجد مكانها مسح وبياض.

(٤) في الأصل: (الله)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: الكشف ١٩٦/٢ ـ ١٩٧، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، وحجة القراءات ص (٥٧٦)، والدر المصون ١١٧/٩، واللباب ٥٤٠/١٥.

(٦) في الأصل: (ونونها)، وهو تصحيف.

مسندًا للمتكلم العظيم حقيقة(١).

وتقدَّم الكلام على همزتي: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ [٣٢]؛ في الأصول، وهما من المتفقتين بالكسر(٢).

٨٥٨ ـ .... وَفَتْحُ قِرْنَ(٣): نَلْ مَدًا.............

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [٣٣].

فـ**(ـفَتْحُ)** قاف: ﴿قِرْنَ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(نَلْ مَدًا)**؛ أي: عاصم، ونافع، وأبي جعفر.

قال في الإتحاف(٤): «أمْرٌ من (قَرِرْنَ) بكسر الراء الأولى، (يَقْرَرْنَ) بفتحها؛ فالأمر منه (اقْرَرْنَ)، حُذِفَتْ الراء الثانية الساكنة؛ لاجتماع الراءين، ثم نُقِلَتْ فتحة الأولى إلى القاف، وحُذِفَتْ همزة الوصل للاستغناء عنها، فصار (قَرْنَ)؛ بوزن (فَعْنَ)، وقيل: المحذوفة الراء

---

(١) ينظر: الكشف ١٩٦/٢ ـ ١٩٧، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، وحجة القراءات ص (٥٧٦)، والدر المصون ١١٧/٩، واللباب ٥٤٠/١٥.

(٢) فسهل الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وسهل الثانية: ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس، ـ بخلف عنهما ـ، والوجه الثاني للأزرق وقنبل: إبدالها ياء ساكنة مع المد للساكنين، وحينئذ يجوز لهما وجهان وهما: المد المشبع إن لم يعتد بالعارض، وهو تحريك النون بالكسر لالتقاء الساكنين، والقصر إن اعتد بالعارض، والوجهان صحيحان، ووجه ثان لقنبل ـ أيضاً ـ الثالث للأزرق: إبدالها ياء خفيفة الكسر، وقرأ أبو عمرو، والوجه الثالث لقنبل، والوجه الثاني لرويس: بإسقاط الأولى مع المد والقصر، والباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، ص (٤٤)، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٣/٢ ـ ٣٨٦، ٣٦٠، والإتحاف ٢٩٦/٢ ـ ٢٩٧، ٣٧٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: كسر القاف: **(قِرْنَ)**، والثاني: بفتح القاف: **(قَرْنَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ فتح القاف، وكسرها، بينما لم تشكل القاف في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ينظر: الإتحاف ٣٧٥/٢.

الأولى؛ لأنها نُقِلَتْ حركتها إلى القاف، فبقيت ساكنة مع سكون الراء بعدها، فحُذِفَتْ الأولى للساكنين، فوزنه (فَلْن)»[1].

وقرأ الباقون: بالكسر.

من (قَرَّ)، (يَقِرُّ)، كـ(ـفَرَّ)، (يَفِرُّ)، ويجيء فيها الوجهان؛ من حذف الراء الأولى أو الثانية[2].

ويُلْغَزُ به فيقال: (بنية صالحة راء يفخمها الأزرق اتفاقاً، ويرقفها أكثر القراء كذلك)[3].

وتقدَّم الخلاف في:

باء: ﴿بُيُوتِكُنَّ﴾ [٣٣، ٣٤]؛ ضمًّا، وكسرًا[4].

وتشديد تاء: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [٣٣]، للبزي بخلفه[5].

٨٥٨ ـ ....وَلِــي كَــفَــى:

٨٥٩ ـ يَــكُــونَ[6]...................... ....

---

(١) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف، موجود بحروفه في الدر المصون، وتفسير اللباب لابن عادل، وشرح المنير السمنودي، وقد توسع الشيخ موسى جار الله في توجيه خلاف القراء في هذا الحرف. (ينظر: الدر المصون ١٢١/٩، واللباب ٥٤٤/١٥ ـ ٥٤٥، والإتحاف ٣٧٥/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٩)).

(٢) ينظر: الكشف ١٩٧/٢ ـ ١٩٨، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٢/٩، واللباب ٥٤٥/١٥ ـ ٥٤٦.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٧٥/٢.

(٤) ضمَّ الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٣٧٦/٢).

(٥) وذلك حال الوصل، ويمدُّ لالتقاء الساكنين، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٩)، والنشر ٢٣٢/٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٣٧٦/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**يَكُونَ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبِطت فيهما؛ بضم النون: (**يَكُونُ**).

(وَ)اخْــتُــلِــفَ فــي: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن تَكُونَ لَهُمُ(١) ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [٣٦].

فاقرأه للمرموز إليهم بقوله: (**لِي كَفَى**)؛ أي: هشام، والكوفيون.

﴿يَكُونَ﴾؛ بياء التذكير، ـ كما تلفظ به المصنف ـ.

لأنَّ تأنيث: ﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾(٢) مجازي، وللفصل، أو للتأويل بالاختيار(٣).

والباقون ـ منهم ابن ذكوان ـ: بتاء التأنيث.

مراعاة للفظ: ﴿ٱلْخِيَرَةُ(٤)﴾(٥).

وتقدَّم الخلاف في إدغام:

﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [٣٦](٦).

﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ [٣٧](٧).

---

(١) في الأصل: (له)، وهو تصحيف وخطأ في النصِّ القرآني.

(٢) في الأصل: (الحيره)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: الكشف ١٩٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٤/٩، واللباب ٥٥١/١٥.

(٤) في الأصل: (الحيره)، وهو تصحيف.

(٥) والقاعدة في الخلاف في هذا الحرف ونظائره؛ أن الفعل المسند إلى ظاهر مؤنث فيه الوجهان أبدًا. (ينظر: الكشف ١٩٩/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٤/٩، واللباب ٥٥١/١٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٩)).

(٦) قرأ بالإظهار في دال (قد) من قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾: قالون، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالإدغام. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل دال قد)، الأبيات رقم (٢٥٧ ـ ٢٨٨)، والنشر ٤/٢، والإتحاف ٣٧٦/٢).

(٧) أدغم ذال (إذ) في التاء من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾؛ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل ذال إذ)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٣/٢، والإتحاف ٣٧٦/٢).

٨٥٩ ـ ....خَاتِمَ[١] افْتَحُوا[٢]: نَصَعَا[٣] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿خَاتِمَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [٤٠].

فـ(**ـافْتَحُوا**)؛ أي: اقرؤوه بفتح التاء.

للإمام عاصم بكماله، وقد ذكره [برمز][٤] راوييه معًا بقوله: (**نَصَعَا**)؛ فالنون له، والصاد لشعبة، والعين لحفص، ولم يستعمل الرمز هكذا إلا في هذا الموضع؛ وهو من (النصوع)، وهو: (الخلوص)، يقال: (نَصَعَ الأمر)؛ (وَضَحَ)، و([نصع][٥] لونه)؛ (اشتد بياضه)، و(الناصع)؛ (الخالص من كل شيء)[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء: (**خَاتِمَ**)، وهو اختيار النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس، وشرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح التاء: (**خَاتَمَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الذي في باقي النسخ الأخرى، ولم تضبط الكلمة بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بواو بعده ألف: (**افْتَحُوا**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالواو ثم هاء: (**افتَحُوهُ**)، وضبط الجماعة أقرب إلى الصواب؛ لئلا ينكسر وزن البيت.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد بلا تشديد؛ على التخفيف: (**نَصَعَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في نسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس، وشرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الصاد مع التشديد: (**نَصَّعَا**)، وهو الذي في باقي النسخ الأخرى.

(٤) في الأصل: (برمزه)، وربما كان الكلام أكثر وضوحاً في معناه لو قيل: (برمز)، وهو الذي أثبته.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لاستقامة المعنى.

(٦) ينظر: لسان العرب، مادة (نصع).

ولا يخفى مناسبته مع الخاتم المفتوح ـ كما هو قراءته[1] ـ؛ فإنه اسم للآلة التي يختم بها؛ كـ(ـالطابع)، و(القالب)[2].

وقرأ الباقون: بكسر التاء.

اسم فاعل[3].

وتقدَّم الكلام على:

﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [٤٩][4].

و﴿لِلنَّبِيءِ [٥٠٠] إِنْ﴾ [٥٠].

و﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ﴾ [٥٣][5].

---

(١) ما ذكره في بيان معنى الرمز، ومناسبته للقراءة، من الفوائد التي لم يتعرض لها أحد من شرَّاح الطيبة.

(٢) والمعنى: ختم به الأنبياء فكان آخرهم زمناً. (ينظر: الكشف ١٩٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٩/٩، واللباب ٥٥١/١٥).

(٣) ينظر: الكشف ١٩٨/٢، وشرح الهداية ص (٦٦٥)، والدر المصون ١٢٩/٩، واللباب ٥٥١/١٥.

(٤) قرأ حمزة والكسائي وخلف: بضم التاء وبعد الميم ألف، فمدُّه لازم، وقرأ الباقون: بفتح التاء، ولا ألف بعد الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٦)، البيت رقم (٤٩٩)، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ٣٧٦/٢، وغيث النفع ص (٣٢٥)).

(٥) قرأ ورش بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية حرف مد من جنس حركة ما قبله، فتُبْدَل ياء خالصة ساكنة، ويجوز له المد الطويل إن لم يُعْتَدَّ بالحركة لعروضها بالنقل، وله وجه ثان؛ وهو القصر إن اعتد بها، وعنه أيضاً التسهيل بين بين، والباقون بالياء المشددة، وتحقيق الثانية، وكلُّهم على أصله، إلا قالون، فقرأ بإبدال الهمزة ياء مشددة ـ وصلاً ـ، على أحد الوجهين عنه، والوجه الثاني: هو جعل الهمزتين بين بين، وقد ضَعَّفه في النشر وقال: «قد قرأ ت به عن قالون، وعن البزي، من طريق الإقناع وغيره، وهو مع قوته قياساً ضعيفٌ رواية»، فإن وقف رجع إلى الأصل؛ وهو الوقوف بالهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٨ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٣/١ ـ ٣٨٤، والإتحاف ٣٧٧/٢، وغيث النفع ص (٣٢٥)).

و﴿تُرْجِى﴾ [٥١](١).

و﴿وَتُـْٔوِىٓ﴾ [٥١](٢).

٨٥٩ - .... يَحِلُّ: لَا بَصْرِيْ(٣) ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَحِلُّ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ(٤)﴾ [٥٢].

فقرأه العشرة (**لَا**)؛ أي: غير.

(**بَصْرَي**)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

بالياء التحتية.

للفصل بينه وبين فاعله المؤنث بالظرف(٥).

وأمَّا هما(٦) فقرآه: بالتاء الفوقية.

لأنَّ الفاعل حقيقي التأنيث(٧).

---

(١) قرأ بالهمزة المضمومة: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو بكر، ويعقوب، وقرأ الباقون: من غير همز. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٤٠٦/١).

(٢) أبدل الهمزة الساكنة واواً فيجمع بين المبدلة، والأصلية: أبو جعفر وحده، ولم يبدلها ورش من طريقيه، ولا أبو عمرو؛ لأنها عندهما من المستثنيات؛ للثقل. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٢٠٧)، والنشر ٣٩٠/١، والإتحاف ٣٧٧/٢).

(٣) ضُبطت في أصل الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف، مع إثبات ياء النسبة: (**بَصْرِي**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ مقرونة بـ(أل) التعريف، مع إثبات ياء النسبة: (**الْبَصْرَي**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بكسر الراء مع التنوين: (**بَصْرٍ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو اختيار النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**بَصْرِي**)، (**الْبَصْرَي**)، (**بَصْرٍ**).

(٤) في الأصل: (أرواه)، وهو تحريف، وتصحيف، وخطأ في النص القرآني.

(٥) ينظر: الكشف ١٩٩/٢، والدر المصون ١٣٧/٩، واللباب ٥٧٥/١٥، وشرح النويري ١٤٩/٥.

(٦) أي: مدلول: (بَصْرَي)؛ أبي عمرو، ويعقوب.

(٧) ينظر: الكشف ١٩٩/٢، والدر المصون ١٣٧/٩، واللباب ٥٧٤/١٥، وشرح النويري ١٤٩/٥.

وتقدَّم:

تشديد تاء: ﴿أَن تَبَدَّلَ﴾ [٤٩]؛ للبزي بخلفه[١].

ونقل: ﴿فَسْـَٔلُوهُنَّ﴾ [٥٣]؛ لإمامه[٢]، والكسائي، وخلف عن نفسه[٣].

وكذا الكلام على همزة:

﴿أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾ [٥٥][٤].

و﴿أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ﴾ [٥٥][٥].

٨٥٩ ـ ....وَسَادَاتِ[٦] اجْمَعَا

---

(١) فإنه من طريقيه ـ سوى الفحام، والطبري، والحمامي ـ عن النقاش، عن أبي ربيعة؛ قرأ بتشديد التاء وصلاً وروى الفحام، والطبري، والحمامي، عن النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي: تخفيف التاء، وبه قرأ الباقون، وأما عند الابتداء فقد نصَّ العلماء على الابتداء بها مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٣٧٧، وشرح النويري ٤/١٢٧).

(٢) أي: إمام البزي في القراءة، وهو الإمام الثاني من القراء العشرة: ابن كثير.

(٣) فقرأ بفتح السين، ولا همز بعدها: ابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بإسكانها، بعدها همزة مفتوحة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٣٧٧).

(٤) سهل الهمزة الأولى كالياء: قالون، والبزي، مع المد والقصر، وسهل الهمزة الثانية: ورش، وأبو جعفر، وقنبل، ورويس، ـ بخلف عنهما ـ، والوجه الثاني للأزرق: إبدالها ياء ساكنة مع المد للساكنين، وهو ثان لقنبل ـ أيضاً ـ وقرأ أبو عمرو، والوجه الثالث لقنبل، والوجه الثاني لرويس: بإسقاط الأولى مع المد والقصر، وقرأ الباقون: بتحقيقهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، ص (٤٤)، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ١/٣٨٣ ـ ٣٨٦، والإتحاف ٢/٣٧٧ ـ ٣٧٨).

(٥) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس: بإبدال الهمزة ياء محضة مفتوحة، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزتين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، البيت رقم (٢٠٢)، والنشر ١/٣٨٨، والإتحاف ٢/٣٧٨).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بألف بعد الدال، وبتاء طويلة مكسورة؛ على الجمع: (**وَسَادَاتِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، =

٨٦٠ ـ **بِالْكَسْرِ: كَمْ ظَنَّ**(١)......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي ﴿**سَادَاتِ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [٦٧].

فـ**(ـاجْمَعَا)**؛ أي: اقرأه: ﴿**سَادَاتِنا**﴾؛ بألف بعد الدال.

جمع تصحيح لـ(ـسَادَة)(٢).

منصوباً **(بِالْكَسْرِ)**؛ أي: كسر التاء.

للإمامين المرموز إليهما بأولي قوله: **(كَمْ ظَنَّ)**؛ أي: ابن عامر، ويعقوب، بكمالهما.

قال في الغيث(٣): «هو جمع الجمع على غير قياس؛ إشارة لكثرة مَن أضلهم وأغواهم من رؤسائهم»(٤).

والباقون: بغير ألف بعد الدال.

منصوبًا بالفتح.

= واحد الاختيارين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبِطت فيه؛ بحذف الألف بعد الدال، وبتاء مربوطة مفتوحة؛ على الإفراد: **(وَسَادَةَ)**، وإلا تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبِطت فيه؛ بحذف الألف بعد الدال، وبتاء طويلة مفتوحة؛ على الأفراد أيضاً: **(وَسَادَتَ)**، وضُبطت في الوجه الأخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالتاء الطويلة؛ مع فتح التاء: **(وَسَادَاتَ)**، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: **(وَسَادَاتِ)**، **(وَسَادَاتَ)**، **(وَسَادَةَ)**، **(وَسَادَتَ)**.

(١) ضُبطت في بعض نسخ شرح النويري: **(ظَعْنٌ)**، وفي بعض نسخه الأخرى: **(ظَنَّ)**، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى. (ينظر: شرح النويري ١٤٩/٥).

(٢) ينظر: الكشف ١٩٩/٢، والدر المصون ١٤٤/٩، واللباب ٥٩٣/١٥، وحجة القراءات ص (٥٨٠) وغيث النفع ص (٣٢٦)، والإتحاف ٣٧٨/٢.

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦).

(٤) وينظر ـ أيضاً ـ: الكشف ١٩٩/٢، وشرح النويري ١٥٠/٥.

قال في الإتحاف[1]: «على التكسير؛ جمع (سَيِّد)، على (فَعَلَة)»، انتهى.

وهو الشائع على الألسنة.

لكن قال في الغيث[2]: «فيه بحث؛ لأن وزن (سَيِّد)؛ (فَيْعِل)، و(سَادة)؛ (فَعَلَة)، وجمع [فَيْعِل][3] على (فَعَلَة) شاذ غير مقيس، فالأولى أن يُجْعَلَ جمع (سَائِد)، فيجري على القياس المطرد في جمع (فَاعِل) على (فَعَلَه)، نحو: [كَامِل][4]، و(كَمَلَة)، و(بَارّ)، و(بَرَرَة)، و(سَافِر)، و(سَفَرَة)»[5].

ومرَّ حكم:

﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [٦٦].

و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [٦٧][6].

٨٦٠ ـ ....كَثِيرًا ثَاهُ (بَا): لِي الْخُلْفُ نَلْ.......................

واخْتُلِفَ في: ﴿كَثِيرًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنًا كَثِيرًا﴾ [٦٨].

فـ(**ثَاهُ "بَا"**)؛ يعني: فقرأه: ﴿كَبِيرًا﴾؛ بالباء الموحدة مكان الثاء المثلثة.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٣٧٨/٢.
(٢) ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦).
(٣) في الأصل: (فعيل)، والتصويب من غيث النفع ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)).
(٤) في الأصل: (كاملة)، والتصويب من غيث النفع ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)).
(٥) وينظر: الدر المصون ١٤٤/٩، واللباب ٥٩٣/١٥.
(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأحزاب، الأبيات رقم (٨٥٣ ـ ٨٥٤)، والنشر ٣٤٧/٢ ـ ٣٤٨، والإتحاف ٣٧١/٢.

المرموز إليهما بقوله: **(لِي الْخُلْفُ نَلْ)**؛ أي: هشام بخلاف، وعاصم بلا خلاف.

على أنه من (الكِبَر)؛ أي: أشد اللعن، أو أعظمه(١).

وقرأه [الباقون](٢): بالثاء المثلثة.

من (الكثرة)؛ أي: مرة بعد أخرى(٣).

وبه قرأ هشام في وجهه الثاني؛ وهو من طريق الحلواني(٤).

والأول: من طريق الداجوني عن أصحابه عنه(٥).

وههنا انتهى فرش سورة الأحزاب(٦).

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٠٠، وشرح الهداية ص (٦٦٦)، وحجة القراءات ص (٥٨٠)، وشرح النويري ٥/١٥٠.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لحاجة السياق إليه؛ من أجل تمام المعنى.

(٣) ينظر: الكشف ٢/١٩٩، وشرح الهداية ص (٦٦٦)، وحجة القراءات ص (٥٨٠)، وشرح النويري ٥/١٥٠.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٤٩

(٥) وقراءة هشام بالباء الموحدة في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٤٩، وشرح منحة مولى البر ص (١١٨)).

(٦) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الأحزاب)؛ لأنَّ سورة (الأحزاب) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (لقمان، والسجدة، وسبأ، وفاطر)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (الأحزاب)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (سبأ)، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة (الأحزاب): «وهذا آخر الأحزاب»، لكنه لم يشر إلى ابتداء فرش سورة (سبأ) على عادته في الإشارة إلى مثله، وأمَّا صاحب الكوكب الدريّ فنوه بابتداء فرش سورة (سبأ)، لكنه لم يشر إلى انتهاء فرش سورة (الأحزاب)، ومثله فعل المنير السمنودي في شرحه، وانفرد ابن الناظم في شرحه حيث شرع في شرح سورة (سبأ) من غير إشارة إلى انتهاء سورة (الأحزاب)، فتداخل في شرحه فرش سورة (سبأ) بفرش سورة (الأحزاب)، والدكتور محمد سالم محيسن اختلف عن الجميع، حيث إنه من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة =

وليس فيها؛ ياء **إضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[1].



= سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة...الخ»، وقال موسى جار الله: «وهنا تم الحروف من سورة الأحزاب، فأخذ يبين حروف سورة سبأ»، فلم يتغير منهجه في ذلك. (ينظر: شرح النويري ١٥٠/٥، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/ب)، وشرح موسى جار الله ص (٢٣٩ ـ ٢٤٠) والهادي ١٥٠/٣، والكوكب الدريّ ص (٥٢٦)).

(١) ينظر: النشر ٣٤٧/٢ ـ ٣٤٩، وتقريب النشر ص (١٦١)، وشرح النويري ١٤٢/٥ ـ ١٥٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٦ ـ ٢٩٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٣/أ ـ ١٢٤/ب)، والإتحاف ٣٩٦/٢ ـ ٣٧٩.

سُورَةُ سَبَأْ

تقدَّم[١] اتفاق العشرة على رفع دال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١]، بالضمة الظاهرة[٢].

٨٦٠ ـ ....عَالِم[٣] عَلَّامِ[٤]: رُبَا[٥]

٨٦١ ـ فُزْ. وَارْفَعِ الْخَفْضَ: غِنًا[٦] عَمَّ.......... ....

(١) وذلك عند فاتحة سورة الأنعام وفاتحة سورة الكهف، بما يغني عن أعادته هنا.

(٢) مع الجر في اللام من لفظ الجلالة المعظم: (لِلَّهِ)، وهي قراءة الجماعة، رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «الرفع هو القراءة»، وقال الفراء: «اجتمع القراء على رفع الحمد»، وقال الزجاج: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمد) إلا بالرفع؛ لأن السنة تُتَّبَعُ في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة. (ينظر: معجم القراءات ٣٨٥/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الميم: (**عَالِمِ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، ونسخة الشيخ الضباع، فقد ضُبطت فيهما؛ برفع الميم: (**عَالِمُ**)، وقد انفرد في شرح الهادي، فضبطها؛ برفع الميم مع التنوين: (**عَالِمٌ**)، وانفرد في تقريب الطيبة، فضبطها؛ بالكسر في الميم مع التنوين: (**عَالِمٍ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجهً: (**عَالِمِ**)، (**عَالِمُ**)، (**عَالِمٌ**)، (**عَالِمٍ**)، أما الوجهان؛ الثالث والرابع، ففيهما نظر؛ لأن خلاف القراء دائر بين كسر الميم وضمِّها بلا تنوين.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الميم: (**عَلَّامِ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الميم: (**عَلَّامُ**).

(٥) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**رُبَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: (**رُبَى**).

(٦) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بالألف الممدودة، وفتح النون مع التنوين: (**غِنًا**)، =

واخْتُلِفَ في: [﴿عَٰلِمِ﴾][1].

مِــــنْ قـــولـــه: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [٣].

[٥٠١]

فقرأ مكانه: ﴿**عَلَّامِ**﴾؛ بتشديد اللام، وألف بعدها.

بوزن (فَعَّال)؛ للمبالغة.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: (**رُبَا**[2]) (**فُزْ**)؛ أي: الكسائي، وحمزة، بكمالهما.

والباقون: ﴿**عَالِمِ**﴾؛ بألف بعد العين، وكسر اللام مخففة.

(**وَ**)اخْتُلِفَ في: رفعه، وجره.

كما بينه بقوله: (**ارْفَعِ الْخَفْضَ**)؛ أي: اقرأه بالرفع.

للمرموز إليهم بقوله: (**غِنًا**[3] **عَمَّ**)؛ أي: رويس، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بالجر.

= وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بالألف المقصورة، وفتح النون منونة: (**غِنًى**)، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**عَنَا**).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبتُّه من استقراء منهج الشارح في شرحه، وذلك لتمام المعنى.

(٢) ومعنى قوله: (**رُباً**)؛ بالألف المقصورة؛ جمع ريبة، وهي موضع الشك والتهمة والظن، أو جمع ربوة؛ وهي ما ارتفع من الأرض.

(٣) وقوله: (**غِناً**)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية والاستغناء وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

ففيه ثلاث قراءات[١]:

فحمزة، والكسائي: ﴿عَلَّامِ﴾؛ بصيغة المبالغة[٢]، وجر الميم.

وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وروح، وخلف عن نفسه: ﴿عَالِمُ﴾؛ بوزن (فاعل)، وجر الميم.

ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر، ورويس: ﴿عَالِمُ﴾؛ كذلك، برفع الميم.

وجه الجر[٣]: صفة لـ﴿رَبِّي﴾، أو بدل منه، وإذا جعل صفة فلا بد من تقدير تعريفه؛ وهو جائز.

ووجه الرفع[٤]: أنه خبر مبتدأ مضمر؛ أي: (هو عالم)، أو مبتدأ، خبره: ﴿لَا يَعْزُبُ﴾[٥] لما تقرر: أن كل صفة يجوز أن تتعرف بالإضافة إلَّا الصفة المشبهة.

وتقدَّم:

كسر زاي: ﴿يَعْزُبُ﴾ [٣]، للكسائي[٦].

وقصر: ﴿مُعَجِّزِيْنَ﴾ [٥]، مع تشديد [جيمه][٧]؛ لابن كثير، وأبي عمرو[٨].

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٠١، والدر المصون ١٤٨/٩، وحجة القراءات ص (٥٨١)، واللباب ٦/١٦.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠١، والدر المصون ١٤٨/٩، وحجة القراءات ص (٥٨١)، واللباب ٦/١٦.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠١، والدر المصون ١٤٨/٩، وحجة القراءات ص (٥٨١)، واللباب ٦/١٦.

(٥) في الأصل: لا تعزب، والتصويب من الإتحاف/٤٥٧.

(٦) وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يونس، الأبيات رقم (٦٨٣ ـ ٦٨٤)، والنشر ٢/٢٨٥، والإتحاف ٢/٣٨١).

(٧) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (زايه)، والصواب أن الزاي مكسورة بلا تشديد على كلا القراءتين، وإنما التشديد والتخفيف في حرف الجيم، وهو الذي أثبته. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٩)، والنشر ٢/٣٢٧، والإتحاف ٢/٣٨١، وغيث النفع ص (٣٢٦)).

(٨) فقرأ ابن كثير وأبي عمرو: بتشديد الجيم، وحذف الألف، وقرأ الباقون: =

٨٦١ ـ ....كَـذَا أَلِيمٍ[(١)] الْحَرْفَانِ: شِمْ دِنْ عَنْ غَذَا[(٢)]

و(كَذَا) اخْتُلِفَ في رفع وجر الميم.

[مِنْ قوله: ﴿أَلِيمٌ﴾][(٣)].

(الْحَرْفَانِ)؛ أي:

﴿أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ۝٥ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ...الخ﴾ هنا[(٤)].

= بتخفيف الجيم، وألف قبلها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٩)، والنشر ٣٢٧/٢، والإتحاف ٣٨١/٢).

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (الْمِيمَ)، وهو تصحيف، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي ـ وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة ـ حيث ضُبطت فيها جميعاً؛ بجر الميم مع التنوين: (أَلِيمٍ)، والثاني: برفع الميم مع التنوين: (أَلِيمٌ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وقد ضبطها في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية) كضبط الجماعة، لكن مع نون صغيرة ـ عوضًا عن التنوين ـ مرسومة تحت همزة الوصل من الكلمة الثانية: (أَلِيمٌنِ الْحَرْفَانِ).

(٢) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالدال المهملة: (غدا)، من دون تشكيل، وضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بغين ثم ذال معجمتين مفتوحتين: (غَذَا)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما جميعاً؛ بغين مكسورة، ثم ذال مفتوحة: (غِذَا)؛ وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي بالكسر؛ بمعنى: ما يُتغذى به ويكون سبب في نماء الجسم، وضُبطت في شرح المنير السمنودي، بغين مكسورة، ثم دال ممهملة: (غِدَا)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (غَذَا)، (غِذَا)، (غِدَا)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تضبط الكلمة بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته مجاراة لطريقة الشارح في غيره من المواضع في شرحه، كما أن هذه اللفظة: (أَلِيْمٌ) هي من صلب كلام الناظم، ومن عادة الشارح أن يأتي على جميع كلام الناظم في شرحه؛ كلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، فغالب الظن أن عدم وجود هذه الكلمة وما قبلها من لوازمها سبق قلم وسهو من الناسخ، فأَثْبَتُّ ما أَثْبَتُّهُ؛ محاكاة لمنهج الشارح في نظائره، وليكون كلام الشارح على نسق واحد في جميع مواضع الخلاف، والله أعلم.

(٤) سورة سبأ: الآيتين [٥ ـ ٦].

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ [أَلِيمٌ][1] ﴿١١﴾ ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ. . .الخ﴾ في الجاثية[2].

فقرأهما برفع الميم.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**شِمْ دِنْ عَنْ غَذَا**)؛ أي: روح، وابن كثير، وحفص، ورويس[3].

على أنه نعت لـ﴿عَذَابٌ﴾[4].

والباقون: بجر الميم فيهما.

على أنه نعت لـ﴿رِّجْزٍ﴾؛ وهو: (العذاب السَّيِّء[5])[6].

وتقدَّم إمالة: ﴿يَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [٦] ـ وصلاً ـ؛ للسوسي وحده بخلفه[7].

واتفقوا على نصب: ﴿هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [٦]؛ مفعولاً ثانياً لـ﴿يَرَى﴾، و﴿هُوَ﴾؛ ضمير فصل، نعم حكى أبو حيان[8]: أنه قُرِئَ بالرفع[9]؛

---

(١) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل.

(٢) سورة الجاثية: الآيتين [١١ ـ ١٢].

(٣) وههنا فرَّق الناظم بين راويي يعقوب؛ وكان يكفيه أن يذكر يعقوب بتمامه ـ كما ذكر غيره من القراء ـ برمز مستقل، لكنَّه ذكر كل راو من راويي يعقوب برمز مستقل، وقد فعل ذلك في مواضع أُخَر من طيبته، وذلك ـ كما أفاده الشارح في توجهيه لتلك المواضع ـ منعاً للحشو في نظمه.

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢٠١/٢، والدر المصون ١٥١/٩، وحجة القراءات ص (٥٨٢)، واللباب ١١/١٦.

(٥) في الأصل: (الشيء)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢٠٢/٢، والدر المصون ١٥٢/٩، وحجة القراءات ص (٥٨٢)، واللباب ١١/١٦.

(٧) فقد اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل؛ فله الفتح، والإمالة، على ما تم بيانه في باب الفتح والإمالة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٧٧/٢ ـ ٧٨، والإتحاف ٣٨١/٢).

(٨) ينظر: البحر المحيط ٢٤٩/٧.

(٩) وزاد في البحر المحيط بقوله: «وهي لغة تميم؛ يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، قاله أبو عمر الجرمي»، ونسبها ـ أي القراءة بالرفع ـ لابن أبي عبلة. (ينظر: البحر المحيط ٢٤٩/٧).

وهي شاذّةٌ جدًّا[(١)]، ليست من الأربعة عشر، فضلاً عن العشرة[(٢)].

واتفقوا[(٣)] ـ أيضاً ـ على قطع همزة: ﴿جَـدِيدٍ[(٤)] ﴿٧﴾ أَفۡتَرَىٰ﴾ [٧ ـ ٨][(٥)]، وصلاً وابتداءً[(٦)]، وورش على أصله من النقل إلى التنوين وصلاً[(٧)].

---

(١) لم يبين الشارح مراده بقوله: (شاذة جدًا)، لأنه عند شرحه لقول الناظم في مقدمة طيبة النشر ص (٣٥)، البيت رقم (١٦):

وَحَيْثُمَا يَخْتَلَّ رُكْنٌ أَثْبِتِ شُذُوذَهُ لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ

جعل الشذوذ مرتبة واحدة، ولم يفرق بين ما هو شاذ، وشاذ جدًا، فقد جعل القراءات على ستة أنواع: المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، وما زيد في القراءات على وجه التفسير، ولم أجد أحدًا يستعمل هذا المصطلح في التعبير عن أنواع الشذوذ في القراءات القرآنية فيما اطلعت عليه، والشارح هنا وافق صاحب غيث النفع في هذا التعبير بل هو ناقل عنه، فلعلهما أرادا بالشاذ جدًا: أنه ما نقله غير الثقة، وهذا يشمل كثيرًا مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كالقراءة المنسوبة إلى أبي حنيفة ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، ونقلها عنه الهذلي وغيره، فإنها لا أصل لها. (ينظر: النشر ١٦/١، وغيث النفع ص (٣٢٦)، والقراءات الشاذة وتوجيهها من كلام العرب ص (٧ ـ ٩)، والإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة، ص (٩١)، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والقراءات الشاذة أحكامها وأثارها، للدكتور حامد محمد، ص (٣)، بحث منشور في كلية التربية بجامعة الملك سعود عام ٢٠٠٣)).

(٢) وذكر هذه القراءة في الكامل ص (٦٢٢) وقصرها على ابن أبي عبلة، كما ذكر هذه القراءة في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٣٢١/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤١/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٢/٣، والكرماني في شواذ القراءات ص (٣٨٨). (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)).

(٣) نصَّ عليه في الغيث والإتحاف. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)، والإتحاف ٣٨١/٢).

(٤) في الأصل: (حديد)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (حديد افترى)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٦) قال في غيث النفع: «فهمزه مفتوح وصلاً وابتداءً؛ إذ هو همز قطع بلا خلاف؛ لأنها همزة استفهام، وهمزة الوصل حذفت على القاعدة المشهورة: من أن همزة الوصل المكسورة كهذه، والمضمومة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام تُحْذَف؛ للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام، بخلاف إذا ما دخلت على المفتوحة، فإنها تبدل، وهو الكثير، أو تسهل، وهو القياس؛ لأن الإبدال شأن الساكنة، والتسهيل شأن المتحركة». (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)).

(٧) كما أن حمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس، هم على أصولهم في السكت، وعدمه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٢٦)، والإتحاف ٣٨١/٢).

وضَمّ [هاء][١]: ﴿أَيْدِيهِمْ﴾ [٩]، ليعقوب[٢]، واضح.

٨٦٢ـ وَ(يَا) [يَشَأْ، يَخْسِفْ بِهِمْ، يُسْقِطْ][٣]**: شَفَا** ....

واخْتُلِفَ في: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [٩].

فـ(**يَا** ﴿**يَشَا**﴾ ﴿**يَخْسِفْ بِهِمْ**﴾ ﴿**يُسْقِطْ**﴾)؛ أي: القراءة بالياء التحتية في الأفعال الثلاثة.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة **[٥٠٢]** والكسائي، وخلف عن نفسه.

إسنادًا لضمير (الله) ﷻ[٤].

والباقون: بالنون فيهما.

مسندًا للمتكلم العظيم حقيقة[٥].

وتقدَّم:

إبدال همزة: ﴿نَّشَأْ﴾ [٩]، ألفاً: لأبي جعفر، والأصبهاني[٦]، كوقف

---

(١) في الأصل: (وهاء)، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٢) فهو على أصله في ضم الهاء إذا وقعت بعد الياء الساكنة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، ص (٣٩)، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/١، والإتحاف ٣٨١/٢).

(٣) ضُبِطت هذه الأفعال الثلاثة في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالياء: (**وَيَا يَشَأْ يَخْسِفْ بِهِمْ يُسْقِطْ**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح موسى جار الله، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)؛ بالياء في الفعلين؛ الأول، والثالث، وبالنون في الفعل الثاني: (**وَيَا يَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمْ يُسْقِطْ**)، ولم تنقط الياء في نسخة رضوان العقبي، وإن كان ظاهرها ضبطها بالنون، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى؛ بالنون في الأفعال الثلاثة: (**وَيَا نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمْ نُسْقِطْ**)، فصار في ضبط هذا الموضع؛ ثلاثة أوجه: (**وَيَا يَشَأْ يَخْسِفْ بِهِمْ يُسْقِطْ**)، (**وَيَا يَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمْ يُسْقِطْ**)، (**وَيَا نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمْ نُسْقِطْ**).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢٠٢/٢، وحجة القراءات ص (٥٨٣).

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢٠٢/٢، وحجة القراءات ص (٥٨٣).

(٦) وهي عند أبي عمرو من المجمع على استثنائه، لعلة الجزم، كما نصَّ عليه في النشر. =

حمزة، وهشام بخلفه[(١)].

وإدغام: ﴿يَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [٩]، للكسائي[(٢)].

وفتح سين: ﴿كِسَفًا﴾ [٩]، لحفص وحده[(٣)].

ولا خلاف في نصب راء: ﴿وَالطَّيْرَ﴾ [١٠]، قال في الغيث[(٤)]: «وما رُوِيَ عن البصري، وعاصم، وروح؛ من رفعه، وإن كانت له أوجه صحيحة في العربية لا يقرأ به؛ لضعفه في الرواية»[(٥)].

٨٦٢ ـ ....   وَالرِّيحُ: صِفْ........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿الرِّيحُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ الرِّيحَ﴾ [١٢].

= (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٠٣ ـ ٢٠٦)، والنشر ١/٣٩٢ ـ ٣٩٣، والإتحاف ٢/٣٨٢).

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٢.

(٢) فأدغم الفاء في الباء، قال في الدر المصون: «واستضعفها الناس من حيث إنه أدغم الأقوى في الأضعف، قال أبو علي الفارسي: وذلك لا يجوز، وقال الزمخشري: وليست بالقوية، وهذا لا ينبغي؛ لأنها تواترت»، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٧)، والنشر ٢/١٢، والإتحاف ٢/٣٨٢).

(٣) وقرأ الباقون: بإسكانها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، البيت رقم (٧٤٠)، والنشر ٢/٣٠٩، والإتحاف ٢/٣٨٢).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣٢٧).

(٥) وقال في الإتحاف: «هي انفرادة لابن مهران، عن هبة الله بن جعفر عن روح، لا يقرأ بها، ولذا أسقطها صاحب الطيبة على عادته ـ رحمه الله تعالى ـ»، قلتُ: كما هي رواية زيد عن يعقوب، ووردت ـ أيضاً ـ عن عاصم، وأبي عمرو، وذلك عطفاً على لفظ: ﴿يَٰجِبَالُ﴾، أو على الضمير المستكن في: ﴿أَوِّبِي﴾، وهو اختيار الخليل، وسيبويه، والمازنيّ، وهي ـ أيضاً ـ قراءة: السلمي، وابن هرمز، وأبو يحي، وأبو نوفل، وابن أبي عبلة، وجماعة من أهل المدينة. (ينظر: البحر المحيط ٧/٢٥٣، والنشر ٢/٣٤٩، والإتحاف ٢/٣٨٢ ـ ٣٨٣، ومعجم القراءات ٧/٣٤٠).

فقرأه بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

على الابتداء، خبره الظرف قبله(١).

والباقون: بالنصب.

على إضمار فعل، أي: (وسخرنا لسليمان الريح)(٢).

وتقدَّم جَمْعُهُ لأبي جعفر وحده(٣).

٨٦٢ ـ ....مِنْسَأْتَهُ(٤) أَبْدِلْ: حَفَا

٨٦٣ ـ مَدًا. سُكُونُ الْهَمْزِ: لِي الْخُلْفُ مَلَا(٥)   ....

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠٢، وحجة القراءات ص (٥٨٣)، والدر المصون ٩/١٦٠، واللباب ١٦/٢٤.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٧)، والكشف ٢/٢٠٢، وحجة القراءات ص (٥٨٣)، والدر المصون ٩/١٦٠، واللباب ١٦/٢٤.

(٣) وقرأ الباقون: بالإفراد فيه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨١)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٣٨٣).

(٤) ضُبِطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بكسر الميم، وسكون الهمزة، وضمِّ الهاء: **(مِنْسَأْتَهُ)**، وضُبطت في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة؛ بفتح الميم، وسكون الهمزة، وضمِّ الهاء: **(مَنْسَأْتَهُ)**، وضُبطت في شرح الهادي؛ بكسر الميم، وفتح الهمزة، وضمِّ الهاء: **(مِنْسَأَتَهُ)**، وضُبطت في ظاهر النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بكسر الميم، والإبدال في الهمز، وضمِّ الهاء: **(مِنْسَاتَهُ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) ـ؛ بكسر الميم، وفتح الهمزة، وسكون الهاء: **(مِنْسَأَتَهْ)**، وضُبطت في شرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي؛ بفتح الميم: **(مَنْسَأَتَهْ)**، ولعل وجه ضبطها بفتح الميم عند من ضبطها كذلك فيه نظر، وذلك لعدم الخلاف في حركة الميم بين القراء العشرة، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ستة أوجه: **(مِنْسَأْتَهُ)**، **(مِنْسَأَتَهْ)**، **(مِنْسَاتَهُ)**، **(مَنْسَأْتَهُ)**، **(مِنْسَأَتَهُ)**، **(مَنْسَأَتَهْ)**.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم: **(مَلَا)**، =

واخْتُلِفَ في: ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [١٤].

فـ(**ـأَبْدِلْ**)؛ أي: اقرأه بألف بعد السين بدلاً عن الهمزة.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَفَا**[١]) (**مَدًا**)؛ أي: أبي عمرو، ونافع، وأبي جعفر.

و(**سُكُونُ الْهَمْزِ**)؛ أي: قراءته بالهمزة الساكنة.

للإمام ابن عامر؛ لكن بخلاف عن أحد راوييه، ولذا رمز إليهما بقوله: (**لِي الْخُلْفُ مَلَا**[٢])؛ أي: هشام؛ من طريق الداجوني عن أصحابه عنه[٣]، وابن ذكوان من جميع طرقه.

وقرأه الباقون؛ المكي، والكوفيون، ويعقوب: بهمزة مفتوحة بعد السين.

وبه قرأ هشام من طريق الحلواني عنه[٤].

ففيه ثلاث قراءات[٥].

= وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الميم: (**مُلَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ومعنى قوله: (**حَفَا**)؛ فعل ماض بمعنى: بالغ واستقصى، والحفيّ: هو الذي يعلم الشيء باستقصاء وتحقيق، ويأتي اسماً؛ وهو: الذي يمشي بغير نعل ولاخف.

(٢) ومعنى قوله: (**مَلَا**)؛ هو في الأصل اسم للجماعة الذين اجتمعوا على الرأي، فيملئون العيون رؤية، والنفوس جلالة.

(٣) وقراءة هشام بالإسكان في الهمزة في هذا الحرف ـ على أحد الوجهين عنده ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٥٠، وشرح منحة مولى البر ص (١١٩)).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٥٠.

(٥) متواترة، صحيحة، مقروء بها؛ وهي: الأولى: بهمزة مفتوحة على الأصل: ﴿**مِنْسَأَتَه**﴾، وقرأ بها: ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، والحلواني عن هشام، والثانية: ﴿**مِنْسَأْتَه**﴾؛ بهمزة ساكنة، وقرأ بها: ابن ذكوان =

وَأَلِفٌ في القراءة الأولى بدل من الهمزة كما تقرر، وهو على غير قياس، ولهذا طعن فيها بعض النحاة[١]، وهو طعن لا يُعَبأ به؛ لثبوتها قراءة ولغة[٢]، بل قال أبو عمرو[٣]: «إنها لغة قريش»، وغيره[٤]: «إنها لغة الحجاز»، ومنها قول الشاعر[٥]:

إِذَا وَثَبْتَ عَلَى الْمِنْسَاةِ مِنْ كِبَرٍ   فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ الْهَزْلُ[٦] وَالْغَزَلُ

= من جميع طرقه، وهشام من رواية الداجوني عنه، والثالثة: ﴿**مِنْسَاتَه**﴾، بألف بدل الهمزة، أي: بإبدال الهمزة ألفاً، وقرأ بها: نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وذكر أبو حيان قراءتين أخريين قُرِئَ بهما في الشواذ؛ وهي: ﴿**مَنْسَاتَه**﴾؛ بفتح الميم، وتخفيف الهمزة قلباً وحذفاً، و﴿**مِنسَاءَتَه**﴾، على وزن: (**مِفْعَالَتَة**)، كما ذُكِرَ غيرهما مما قُرِئَ به في الشواذ. (ينظر: البحر المحيط ٢٧٥/٧، والدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٣/١٦، ومعجم القراءات ٣٤٨/٧).

(١) قال في الدر المصون ـ وأصله في البحر المحيط ـ: «وقد قال أبو عمرو ـ وكفى به ـ: أنا لا أهمزها؛ لأني لا أعرف لها اشتقاقاً، فإن كانت مما لا يهمز فقد أُخْطِئُ، وإن كانت تُهْمَز فقد يجوزُ لي ترك الهمز فيما يهمز، وهذا الذي ذكره أبو عمروٍ أحسنُ ما يقال في هذا ونظائره». (ينظر: الدر المصون ١٦٥/٩، والبحر المحيط ٢٥٦/٧).

(٢) وقد تصدى للرد على الطاعنين في هذه القراءة المتواترة صاحب الدر المصون، وابن عادل في تفسيره، والصفاقسي في الغيث، وصاحب الإتحاف، وغيرهم. (ينظر: الدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٢/١٦ ـ ٣٣، وغيث النفع ص (٣٢٧)، والإتحاف ٣٨٤/٢).

(٣) ذكره في جامع البيان، وذكره ـ أيضاً ـ في النشر. (ينظر: جامع البيان ٣٥٦/٢، والنشر ٣٥٠/٢).

(٤) نصَّ عليه في الدر المصون، واللباب، وصاحب الإتحاف، والسخاوي في فتح الوصيد، وغيرهم. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٨)، والكشف ٢٠٣/٢، وحجة القراءات ص (٥٨٤ ـ ٥٨٥)، والدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٣/١٦، وفتح الوصيد ٢٩١/٢، وشرح النويري ١٥٣/٥، والإتحاف ٣٨٤/٢).

(٥) لم أهتد إلى قائله، وكذا قال محقق الدر المصون، ومحقق غيث النفع، وغيرهما، والبيت في: الدر المصون ١٦٣/٩، واللباب ٣١/١٦، وغيث النفع ص (٣٢٧)، ومجاز القرآن ١٤٥/٢، وتفسير الطبري ٧٤/٢٢، وتفسير القرطبي ١٧٩/١٤، وغيرها.

(٦) هكذا ضُبطت في الأصل، بينما ضبطها في شرح الهداية، والدر المصون، واللباب، وغيث النفع، وغيرها: (**اللَّهْوُ**). (ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٨)، والدر المصون ١٦٣/٩، واللباب ٣١/١٦، وغيث النفع ص (٣٢٧)).

إِنَّ الشُّيُوخَ إِذَا تَقَارَبَ خَطْوُهُمْ   دَبُّوا عَلَى الْمِنْسَاةِ فِي الْأَسْوَاقِ[١]

وطعن بعضهم أيضاً على القراءة الثانية[٢]؛ بأن قياس تخفيفها إنما هو التسهيل بين بين، وهو لا يعبأ به أيضاً؛ لثبوتها وشهرتها، ولأن حقهم أن يقيسوا على ما سمعوه من العرب لا أنهم يردون العرب بأقيستهم[٣]، وقد **[٥٠٣]** سمع منهم قوله[٤]:

صَرِيعُ [ضَمْرٍ][٥] قَامَ مِنْ وَكْأَتِهِ   كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مِنْسَأْتِهِ

---

(١) في الأصل جمع الشارح هذا البيت مع البيت الذي قبله، فأوهم أن قائل هذين البيتين واحد، والذي في جامع البيان، وغيث النفع، وغيرهما، أنَّ كلا منهما بيت مستقل بقائله، وإن لم يعرف قائل هذين البيتين، وعلى كل حال فإنَّ هذا البيت موجود في جامع البيان ولم ينسبه لقائله وإنما قال ـ بعد أن ذكر قراءة من قرأ بألف ساكنة بدلاً من الهمزة ـ: «أنشدنا فارس بن أحمد شاهداً من الشعر لذلك. . .الخ»، وهو كذلك في النشر، وفي غيث النفع، ولم أهتد إلى قائله، وهكذا قال محقق غيث النفع. (ينظر: جامع البيان ٣٥٦/٢، والنشر ٣٥٠/٢، وغيث النفع ص (٣٢٧)).

(٢) أي: قراءة ابن عامر بخلاف عنه: حيث قرأ بالهمزة الساكنة؛ وممن أنكرها وضعفها: أبو منصور الأزهري، والإمام مكي بن أبي طالب، وهذا عجيب منه حيث قال: «فأما من أسكن الهمزة فهو بعيد في الجواز»، وقال الطاعنون في هذه القراءة: إن قياس تخفيفها إنما هو تسهيلها بين بين، وبه قرأ ابن عامر وصاحباه، فظن الراوي أنهم سكَّنوا، وضعفها أيضاً بعضهم: بأنه يلزم سكون ما قبل تاء التأنيث، وما قبلها واجب الفتح إلا الألف. (ينظر: الدر المصون ١٦٤/٩، والكشف ٢٠٥/٢، ومعاني القراءات للأزهري ٢٩٠/٢).

(٣) وقد تصدى للرد على الطاعنين في هذه القراءة المتواترة صاحب الرد المصون، وابن عادل في تفسيره، والصفاقسي في الغيث، وصاحب الإتحاف، وغيرهم. (ينظر: الدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٢/١٦ ـ ٣٣، وغيث النفع ص (٣٢٧)، والإتحاف ٣٨٤/٢).

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهكذا قال محقق الدر المصون، ومحقق غيث النفع، وغيرهما، وصدْرُهُ في القرطبي: (**وَقَائِمٌ قَدْ قَامَ مِنْ تَكْأَتِهِ**)، والبيت في: الدر المصون ١٦٥/٩، واللباب ٣٢/١٦، وغيث النفع ص (٣٢٧)، وتفسير القرطبي ١٧٩٢/١٤ والنشر ٣٥٠/٢، وغيرها.

(٥) هكذا ضُبطت في الأصل: (**ضَمْرٍ**)، وهو سبق قلم، والصواب: (**خَمْرٍ**). (ينظر: جامع البيان ٣٥٦/٢، والنشر ٣٥٠/٢، والدر المصون ١٦٣/٩، واللباب ٣٢/١٦، وغيث النفع ص (٣٢٧)).

وهذا على التنزل، وإلا فالقراءة متواترة لا حاجة لها إلى مثل هذا.

٨٦٣ ـ .... تَبَيَّنَتْ[١]، مَعْ إِنْ تَوَلَّيتُمْ[٢]: غَلَا
٨٦٤ ـ ضَمَّانِ مَعْ كَسْرٍ............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ. . . الخ﴾ [١٤].

(**مَعْ** ﴿إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾).

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ. . . الخ﴾ [القتال: ٢٢].

في سورة القتال.

فللمرموز إليه بغين: (**غَلَا**)[٣]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

(**ضَمَّانِ مَعْ كَسْرٍ**)؛ أي القراءة: بضم التاء الأولى، والباء الموحدة، وكسر الياء التحتية المشددة، من: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾، وبضم التاء الأولى، والواو،

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء الأولى، والباء الموحدة، وكسر الياء التحتية المشددة؛ على البناء للمفعول: (**تُبُيِّنَتْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح التاء، والباء، والياء المشددة؛ على البناء للفاعل: (**تَبَيَّنَتْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء، والواو، واللام المشددة؛ على البناء للفاعل: (**تَوَلَّيْتُمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم التاء، والواو، وكسر اللام المشددة؛ على البناء للمفعول: (**تُوُلِّيْتُمْ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

(٣) قال ابن الناظم: «قوله: (**غَلَا**)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

وكسر [اللام][١] المشددة، من: ﴿تَوَلَّيۡتُم﴾، على البناء للمفعول فيهما[٢].

والنائب عن الفاعل في الأول: ﴿ٱلۡجِنُّ﴾، و(التاء) في الثانية[٣].

وبها[٤] قرأ فيه عليُّ بن أبي طالب[٥] رضي الله ـ تعالى ـ عنه.

وقرأ الباقون: بفتح الثلاثة[٦].

على البناء للفاعل فيهما[٧].

فالمعنى[٨]: (هنا علمت الجن)، و(أَنْ) وما في [حيزها][٩] بدل من: ﴿ٱلۡجِنُّ﴾، أي: (ظهر [عدم][١٠] علمهم الغيب للناس)[١١].

---

(١) في الأصل: (الواو)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٢) ينظر: الإتحاف ٣٨٣/٢، والدر المصون ١٦٧/٩، ٧٠١، واللباب ٣٦/١٦.

(٣) ينظر: الإتحاف ٣٨٣/٢، والدر المصون ١٦٧/٩، ٧٠١، واللباب ٣٦/١٦.

(٤) أي: في سورة سبأ، حيث إن قراءة علي بن أبي طالب رضي الله ـ تعالى ـ عنه كقراءة رويس إنما هي في موضع سورة سبأ دون موضع سورة القتال، كما نصَّ عليه في البحر المحيط ٨٢/٨، والدر المصون ٧٠١/٩، الإتحاف ٣٨٣/٢، ومعجم القراءات ٢٤/٩.

(٥) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشميّ ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٦) أي: حروف التاء والباء والياء المشددة من: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾، وحروف: التاء، والواو، واللام المشددة، من: ﴿تَوَلَّيۡتُم﴾.

(٧) ينظر: الإتحاف ٣٨٣/٢، والدر المصون ١٦٧/٩، ٧٠١، واللباب ٣٦/١٦.

(٨) هذا المعنى والتوجيه لقرءة رويس في موضع سورة سبأ، وأمَّا معنى قراءته في سورة القتال فهو ـ كما في الدر المصون ـ: (إنْ وليتكم أمور الناس). (ينظر: الدر المصون ٧٠١/٩).

(٩) في الأصل: (خبرها)، وهو تصحيف، والتصويب من الإتحاف ٣٨٤/٢.

(١٠) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولابد من وجوده لحاجة المعنى إليه، وإلا أوهم ـ عدم وجوده ـ معنًى مضاد لمراد القراءة المتواترة، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٣٨٤/٢).

(١١) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٨)، والإتحاف ٣٨٣/٢، والدر المصون ١٦٧/٩، واللباب ٣٦/١٦.

٨٦٤ ـ ....مَسَاكِنْ وَحِّدَا[١]: صَحْبٌ. وَفَتْحُ الْكَافِ: عَالِمٌ فِدَا[٢]

واخْتُلِفَ في: ﴿مَسَاكِنْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ءَايَةٌ﴾ [١٥].

فـ(**ـوَحِّدَا**)[٣]؛ أي: اقرأه بالتوحيد؛ أي: الإفراد.

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**) أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص.

(**وَفَتْحُ الْكَافِ**).

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**عَالِمٌ**[٤] **فِدَا**[٥])؛ أي: حفص، وحمزة.

---

(١) ضُبطت في أصل الشرح بحذف الألف: (**وَحِّدْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ في ظاهر كلام الشارح ـ؛ بكسر الحاء مشددة؛ على الأمر: (**وَحِّدَا**)، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ فقد ضبطاها؛ بفتح الحاء مشددة؛ على الإخبار: (**وَحَّدَا**)، وإلا شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الواو، وكسر الحاء مشددة؛ على البناء للمفعول: (**وُحِّدَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ كسر الحاء وفتحها، على الأمر وعلى الإخبار، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَحِّدَا**)، (**وَحَّدَا**)، (**وُحِّدَا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الفاء، وبالألف الممدودة: (**فِدَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، حيث ضُبطت فيها؛ بكسر الفاء، وبالألف المقصورة: (**فِدَى**)، والثالث: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بفتح الفاء، وبالألف المقصورة: (**فَدَى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) في الأصل: (**فوَحِّد**)، وهو تصحيف.

(٤) ومعنى قوله: (**عَالِمٌ**)؛ اسم فاعل من العلم، ويفيد المعرفة؛ وضده الجهل، والعلم؛ إدراك الشيء على حقيقته والإحاطة به من جميع جوانبه.

(٥) ومعنى قوله: (**فِدَا**)؛ اسمٌ مِنْ فَدَى، يَفْدِي، فِدًى، فهو فادٍ، وهو جمع فدية، يقال: فدى الأسير؛ خلَّصه منه بمال أو سواه، وفداه بنفسه؛ بذل نفسه في سبيله.

مصدر، أو اسم مكان؛ بمعنى: (السُّكْنى)، أو (موضع السكنى)[١].

وكسر الكاف مع الإفراد: للكسائي، وخلف عن نفسه.

قال في الإتحاف[٢]: (لغة فصحاء اليمن؛ مصدر[٣]، أو الموضع أيضاً، وقيل: الكسر؛ للاسم، والفتح؛ للمصدر».

والباقون: بفتح السين، وألف بعدها، وكسر الكاف.

على الجمع، وهو الأظهر؛ لإضافته إلى الجمع، فلكل مسكن[٤].

وتقدَّم الخلاف في همزة: ﴿لِسَبَإٍ﴾ [١٥]، إسكاناً[٥]، وفتحاً بلا تنوين[٦]، وكسرًا معه[٧].

٨٦٥ ـ أُكْلٍ[٨] أَضِفْ: حِمًى........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أُكْلٍ﴾.

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٨)، والكشف ٢/٢٠٤، وحجة القراءات ص (٥٨٦)، والدر المصون ٩/١٧٠، واللباب ١٦/٣٨.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٤.

(٣) هكذا في الأصل، وفي الإتحاف ـ بتحقيقيه ـ بدلاً من قوله: (مصدر) ـ: (موضع السكنى). (ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٤).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٨)، والكشف ٢/٢٠٤، وحجة القراءات ص (٥٨٦)، والدر المصون ٩/١٧٠، واللباب ١٦/٣٨.

(٥) وهي قراءة قنبل عن ابن كثير. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشعراء وأختيها، ص (٨٩)، البيت رقم (٨٢٩)، والنشر ٢/٣٣٧، والإتحاف ٢/٣٨٤).

(٦) وهي قراءة البزي، وأبي عمرو. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشعراء وأختيها، ص (٨٩)، البيت رقم (٨٢٩)، والنشر ٢/٣٣٧، والإتحاف ٢/٣٨٤).

(٧) وهي قراءة الباقين: نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وأبو جعفر، ويعقوب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشعراء وأختيها، البيت رقم (٨٢٩)، والنشر ٢/٣٣٧، والإتحاف ٢/٣٨٤).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر اللام مع التنوين: (**أُكْلٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر اللام بلا تنوين: (**أُكْلِ**).

مِنْ قوله: ﴿جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ[١] أُكُلٍ خَمۡطٍ﴾ [١٦].

فـ(ـأَضِفْ)؛ أي: اقرأه بغير تنوين اللام.

على الإضافة[٢].

للمرموز إليهما بقوله: (حِمًى)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بالتنوين.

على القطع عن الإضافة[٣].

وتقدَّم إسكان كافه: لنافع، وابن كثير[٤].

ففيه ثلاث قراءات[٥]:

فنافع، وابن كثير: بسكون [٥٠٤] الكاف، وبالتنوين.

على قطع الإضافة، وجعله عطف بيان على المذهب الكوفي؛ بجوازه في النكرة من النكرة، خلافاً لمذهب البصري؛ من اشتراط التعريف فيهما.

وأبو عمرو، ويعقوب: بضم الكاف، من غير تنوين.

[على][٦] الإضافة إلى: ﴿خَمۡطٍ﴾، [من][٧] إضافة الشيء إلى جنسه، كـ(ـثوب خز)، أي: (ثمر خمط).

---

(١) في الأصل: (ذواتا)، وهو تحريف وخطأ في النص القرآني.

(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٩)، والكشف ٢/٢٠٥، وحجة القراءات ص (٥٨٧)، والدر المصون ٩/١٧٢، واللباب ١٦/٤٤.

(٣) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٩)، والكشف ٢/٢٠٥، وحجة القراءات ص (٥٨٧)، والدر المصون ٩/١٧٢، واللباب ١٦/٤٤.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٣)، والنشر ٢/٢١٦.

(٥) ينظر: الدر المصون ٩/١٧٣، والإتحاف ٢/٣٨٥، واللباب ١٦/٤٤، وغيث النفع ص (٣٢٧).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٥).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٥).

والباقون: بضم الكاف، مع التنوين.

ومعلوم أن ورشاً ينقل ضمة الهمزة إلى الساكن قبلها، فينطق بياء مضمومة، بعد كاف ساكنة، بعدها لام مكسورة منونة(١).

وبه صارت **أربع قراءات.**

والأكل؛ (الثمر المأكول)، والخمط؛ (شجر الأراك)، أو (كل شجر مرٍّ)، والأَثْل؛ (الطَّرْفاء)(٢).

٨٦٥ ـ ......نُجَازِي(٣) الْيَا افْتَحَنْ زَايًا(٤)، كَفُورَ(٥) رَفْعُ(٦): حَبْرٍ عَمَّ صُنْ(٧)

---

(١) ينظر: غيث النفع ص (٣٢٧).

(٢) ينظر: الدر المصون ١٧٣/٩ ـ ١٧٤، والإتحاف ٣٨٥/٢، واللباب ٤٤/١٦.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون، وكسر الزاي: على البناء للفاعل: (**نُجَازِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالياء، وفتح الزاي؛ على البناء للمفعول: (**يُجَازَي**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي بنسختيه.

(٤) ضُبطت في الأصل: (**زيا**)، وهو تصحيف، وقد ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف الممدودة، مع التنوين: (**زَايًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ إلا نسخة الشيخ القاضي فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة، بلا تنوين: (**زَايَ**)، وإلا نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ فقد ضبطها بحرف الزاي، وألف بعدها: (**زَا**)، بل إنه رد ضبط الجماعة ردًّا شديداً ولم يوافق عليه، وأمرني بتغيير ضبطها في النسخة التي كنت أقرأ عليه منها، وهي من انفرادات الشيخ إبراهيم السمنودي في ضبط المتن، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**زَايًا**)، (**زَايَ**)، (**زَا**).

(٥) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ مقرونة بـ(أل) التعريف، وفتح الراء: (**الْكَفُورَ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ مجردة من (أل) التعريف، مع ضم الراء: (**كَفُورُ**)، وهي كذلك في بعض نسخ شرح ابن الناظم، وضُبطت في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ؛ مقرونة بـ(ـأل) التعريف، وبحرف الواو قبلها؛ على العطف: (**والْكَفُورَ**)، فصار ضبطها عنده مع التي قبلها: (**زَا والْكَفُورَ**)، وهذا الموضع من المواضع التي انفرد بضبطها الشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي عن جميع النسخ والشروح الأخرى، وضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ مجردة من دون (أل) التعريف، =

واخْتُلِفَ في: ﴿نُجَٰزِيٓ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [١٧].

فـ(**ـالْيَا**)؛ أي: القراءة بالياء الفوقية مضمومة.

و(**افْتَحَنْ**) (**زَايًا**).

على البناء للمفعول.

فـ﴿ٱلْكَفُورَ﴾ (**رَفْعُ**)؛ أي: مرفوع.

على النيابة عن الفاعل[١].

= وبفتح الراء: (**كَفُورَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بضم الراء مع التنوين: (**كَفُورٌ**)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ ضم الراء وفتحها، مع حذف (أل) التعريف؛ فصار في ضبط هذه الكلمة، خمسة أوجه: (**والْكَفُوْرَ**)، (**الْكَفُورَ**)، (**كَفُوْرَ**)، (**كَفُوْرُ**)، (**كَفُوْرٌ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين: (**رَفْعُ**)، وهو اختيار النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بنصب العين: (**رَفْعَ**).

(٧) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ بصاد ثم فاء؛ من الوصف: (**صِفْ**)، وضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بصاد ثم نون: (**صنْ**)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي؛ بصاد مفتوحة، ثم نون ساكنة: (**صَنْ**)، وهي كذلك في بعض نسخ شرح ابن الناظم، وبعض نسخ المتن المخطوطة، بينما ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بصاد مضمومة ثم نون ساكنة؛ من الصيانة: (**صُنْ**) وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ وجهين: (**صَنْ**)، و(**صُنْ**).

(١) ينظر: الكشف ٢٠٦/٢، وحجة القراءات ص (٥٨٧)، والدر المصون ١٧٤/٩، واللباب ٤٧/١٦، وشرح النويري ١٥٥/٥ ـ ١٥٦.

للمرموز إليهم بقوله: (**حَبْرٍ عَمَّ صِفْ**[١])؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وشعبة.

ومعلوم أن ورشاً في الزاي له: الفتح، والتقليل[٢].

وقرأ الباقون: بالنون المضمومة، وكسر الزاي.

على البناء للفاعل العظيم حقيقة.

ونصب: ﴿ٱلْكَفُورَ﴾.

مفعولاً به[٣].

وأدغم الكسائي ـ وحده ـ لام: ﴿هَلْ﴾ في النون[٤].

٨٦٦ ـ وَرَبَّنَا ارْفَعْ[٥]**: ظُلْمَنَا**[٦]**. وَبَاعَدَا**[٧] **فَافْتَحْ وَحَرِّكْ: عَنْهُ. وَاقْصُرْ شَدِّدَا**[٨]:

---

(١) هكذا في أصل الشرح: (**صِفْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح كضبط الجماعة ـ: (**صُنْ**)، وهو الصواب.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٥.

(٣) قال موسى جار الله: «ولم يجيء (جازى) من باب المفاعلة في القرآن الكريم إلا هذا الحرف». ينظر: الكشف ٢/٢٠٦، وحجة القراءات ص (٥٨٧)، والدر المصون ٩/١٧٤، واللباب ١٦/٤٧، وشرح النويري ٥/١٥٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٤١)).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٣٨٥.

(٥) ضُبِطَتْ في أصل الشرح؛ مقرونة بـ(أل): (**الرَّفْعُ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح مجردة من (أل) التعريف: (**ارْفَعْ**)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، وهو الذي الذي أثبته في أصل الشرح؛ لحاجة السياق إليه.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: (**ظُلْمَنَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الظاء: (**ظَلْمَنَا**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر العين: (**بَاعِدَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى، بفتح العين: (**بَاعَدَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٨) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**شَدِّد**)، وذلك لمسح أصاب هذه الكلمة فذهب منها حرف الألف وجزء من الدال الثانية.

٨٦٧ ـ حَبْـرٌ[(١)] لِـوًى[(٢)]...............   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ [١٩].

فـ(﴿رَبَّنَا﴾ **ارْفَعْ**)[(٣)]؛ أي: اقرأه برفع الباء.

للمرموز إليه بظاء (**ظُلْمَنَا**)؛ أي: يعقوب ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالنصب.

(**وَ**)قوله.

(﴿**بَاعَدَا**﴾) (**فَافْتَحْ وَحَرِّكْ**)؛ أي: اقرأه بفتح العين، وحرك الدال بالفتح ـ أيضاً ـ.

(**عَنْهُ**)؛ أي: عن يعقوب.

فعلى قراءته: ﴿رَبُّنَا﴾؛ مبتدأ، و﴿**بَاعَدَ**﴾؛ فعل ماض؛ خبر؛ على

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) ضبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكسر اللام، وبالألف المقصورة، وبفتح الواو مع التنوين: (**لِوًى**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، ونسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بجر اللام، وبالألف الممدودة، وفتح الواو مع التنوين: (**لِوًا**)، وضُبطت في شرح النويري؛ بجر اللام، وفتح الواو بلا تنوين: (**لِوَى**)، وانفرد شرح موسى جار الله بضبطها؛ بفتح اللام، وبالألف المقصورة مع فتح الواو بلا تنوين: (**لَوَى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**لِوًى**)، (**لِوًا**)، (**لِوَى**)، (**لَوَى**).

(٣) ضُبطت في أصل الشرح: (**الرْفَعْ**)، وهو تصحيف ـ بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح كضبط الجماعة ـ: (**ارْفَعْ**)، وهو مفهوم كلام الشارح.

أنه شكوى منهم لبعد سفرهم، إفراطاً في الترفه، وعدم الاعتداد بما أنعم الله - ﷻ - به عليهم[١].

ثم قال: **(وَاقْصُرْ)**؛ أي: اقرأ: ﴿**بَعِّدْ**﴾ بغير ألف بين الباء والعين.

حال كونك مـ**(ـشَدِّدًا)** لها، مكسورة، وإسكان الدال.

للمرموز إليهم بقوله: **(حَبْرٌ لِوًى[٢])**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، وهشام[٣].

وعليه: فـ﴿رَبَّنَا﴾؛ منصوب على النداء، و﴿**بَعِّدْ**﴾؛ فعل طلب من التبعيد؛ اجتراءً منهم، [وبطرًا[٤]][٥].

والباقون: ﴿**بَاعِدْ**﴾؛ بالألف، وكسر العين، وإسكان الدال؛ فعل طلب من المباعدة كذلك[٦].

وعلى هاتين القراءتين: فـ﴿بَيْنَ﴾ مفعول به؛ لأنَّهما فعلان متعديان، وليس [ظرفا[٧]][٨].

---

(١) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٩)، والإتحاف ٣٨٦/٢، والدر المصون ١٧٥/٩، واللباب ٤٩/١٦.

(٢) وقوله: **(لِوَى)** - بكسر اللام -؛ مِنَ الِّلوى؛ وهو ما التوى من الرمل، أو منقطع الرمل؛ وهو الجدد بعد الرملة، وعلى فتح اللام: **(لَوَى)**؛ بمعنى مَال، يقال: لوى برأسه؛ أماله، وتأتي بمعنى عطَفَ، وهي مصدر لَوَيَ، يقال: لوى عنه الخبر؛ أخبر به على غير وجهه، ولوى فلاناً حقه؛ جحده إيَّاه، ولوى الثوب؛ عصره حتى خرج مافيه من الماء، وممدودة: **(لِوَا)**، من لواء الأمير.

(٣) في الأصل: (وهشاه)، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: وبطر.

(٥) ينظر: الإتحاف ٣٨٥/٢، والدر المصون ١٧٥/٩، واللباب ٤٩/١٦.

(٦) ينظر: الإتحاف ٣٨٥/٢، والدر المصون ١٧٥/٩، واللباب ٤٩/١٦.

(٧) في الأصل: (بظرفا)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٣٨٦/٢).

(٨) ينظر: الإتحاف ٣٨٦/٢.

وكلٌّ في: ﴿أَسْفَارِنَا﴾؛ على أصله: إمالة[١]، وتقليلاً[٢]، وفتحًا.

٨٦٧ ـ ....وَصَدَقَ[٣] الثِّقْلُ: كَفَى ....

(وَ)**اخْتُلِفَ [٥٠٥]** في: ﴿صَدَقَ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾ [٢٠].

فـ(**ـالثِّقْلُ**)؛ أي: قراءته بتشديد الدال.

للمرموز إليهم بقوله: (**كَفَى**)؛ أي: الكوفيين كلهم.

على أنه معدًّى بالتضعيف، فنصب: ﴿ظَنَّهُۥ﴾؛ على أنه المفعول به، والمعنى: (أن ظن إبليس ذهب إلى شيء فوافق فصدق هو ظنه)، على المجاز، مثل: (كذبت ظني ونفسي، وصدقتهما، وصدقاني، وكذباني)، وهو مجاز شائع[٤].

وقرأ الباقون: بتخفيف الدال.

فـ﴿ظَنَّهُۥ﴾؛ منصوب على المفعول به أيضاً؛ مثل (أصبت ظني)، أو على المصدر بفعل مضمر؛ أي: (يظن ظنه)، أو على نزع الخافض؛ أي: (في ظنه)[٥].

---

(١) لأبي عمرو، وابن ذكوان، من طريق الصوري، والدوري عن الكسائي؛ فهي عندهم من الألفات الواقعة قبل راء طرفية مكسورة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٢)، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٢/٥٤ ـ ٥٥، والإتحاف ٢/٣٨٦).

(٢) للأزرق عن ورش. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٨٦).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الدال مع التشديد: (**وَصَدَّقَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيء أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بفتح الدال بلا تشديد؛ على التخفيف: (**وَصَدَقَ**).

(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٩)، والكشف ٢/٢٠٧، والدر المصون ٩/١٧٦، واللباب ١٦/٥١.

(٥) ينظر: شرح الهداية ص (٦٦٩)، والكشف ٢/٢٠٧، والدر المصون ٩/١٧٦، واللباب ١٦/٥١.

وتقدَّم الخلاف في:

لام: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ﴾ [٢٢]، في الوصل؛ ضمًّا، وكسرًا[١].

وضم هاء: ﴿فِيهِمَا﴾ [٢٢]، ليعقوب وحده[٢].

٨٦٧ ـ .... [وَسَـمِّ فُـزِّعَ: كَـمَـالٌ ظَـرُفَـا][٣]

واخْتُلِفَ في: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ[٤] عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [٢٣].

فـ(**سَمِّ** ﴿**فَزَّعَ**﴾[٥]؛ أي: اقرأه بفتح الفاء، والزاي، معاً.

على البناء للفاعل؛ وهو: الله ـ ﷻ ـ[٦].

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمَالٌ**[٧] **ظَرُفَا**[٨])؛ أي: ابن عامر، ويعقوب، بكمالهما.

---

(١) قرأ بكسر اللام ـ وصلاً ـ: عاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٣٨٦).

(٢) فهو على أصله في ضم الهاء ضمير التثنية الواقعة بَعْدَ يَاءٍ ساكنة، وقرأ الباقون: بكسر الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٣٨٦).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذا الشطر من البيت، فضُبط في الأصل ـ متـنًا وشرحًا ـ: (**وَسَمِّ فُزِّعَ كَمَالٌ ظَرُفَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي ـ، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، وهو ـ أيضاً ـ أحد الوجهين في شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، بينما ضُبطت في الوجه الثاني في كلٍّ من نسخة رضوان العقبي وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله: (**وَفُزِّعَ الْفَتْحَانِ كَهْفٌ ظَرُفَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ومؤدى الضبطين واحد في الدلالة والمعنى.

(٤) في الأصل: (فرع)، وهو تصحيف وخطأ في النص القرآني.

(٥) في الأصل: فرع.

(٦) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٠)، والدر المصون ٩/١٨١، واللباب ١٦/٥٦.

(٧) ومعنى قوله: (**كَمَالٌ**)؛ مصدر كَمَلَ، وكَمُلَ، وهو الحسْن والتمام الذي لا نقص فيه، أو الكمال الذي لا نقص فيه.

(٨) في الأصل: طرفا، وهو تصحيف، وقوله: (**ظَرُفَا**)؛ فعلٌ؛ مِنْ ظَرُفَ، يَظْرُف ظَرْفاً، يقال: ظَرُف الرجل؛ كان لطيفاً، كيِّساً، ظَريفاً، بارِعاً، حاذِقاً، حسن العبارة.

فالمعنى: (أزال الله ـ تعالى ـ الفزع عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم بالإذن)[(١)].

وقرأ الباقون: بضم الفاء، وكسر الزاي مشددة.

مبنياً للمفعول، والنائب الظرف بعده[(٢)].

٨٦٨ ـ وَأَذِنَ اضْمُمْ: حُزْ شَفَا....... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿أَذِنَ﴾ [٢٣] ـ مثل: ﴿فُزِّعَ﴾ [٢٣]، المذكور ـ.

لأنَّ الآية بتمامها: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ[(٣)] عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [٢٣].

فـ**(ـاضْمُمْ)**؛ أي: اقرأه بضم الهمزة.

للمرموز إليهم بقوله: **(حُزْ شَفَا)**؛ أي: أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على البناء للمفعول، و﴿لَهُۥ﴾؛ نائب الفاعل[(٤)].

والباقون: بفتح الهمزة.

مبنياً [للفاعل][(٥)]؛ وهو: الله ـ ﷻ ـ[(٦)].

فإذا رُكِّبَ بين الحرفين ففيه ثلاث قراءات:

١ ـ بناؤهما للمفعول: **لأهل (شفا)، وأبي عمرو.**

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٠)، والدر المصون ١٨١/٩، واللباب ٥٦/١٦.
(٢) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٠)، والدر المصون ١٨١/٩، واللباب ٥٧/١٦.
(٣) في الأصل: (فرع)، وهو تصحيف وخطأ.
(٤) ينظر: الكشف ٢٠٧/٢، والدر المصون ١٧٩/٩، واللباب ٥٥/١٦.
(٥) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى.
(٦) ينظر: الكشف ٢٠٧/٢، والدر المصون ١٧٩/٩، واللباب ٥٥/١٦.

٢ ـ [وبناؤهما][١] للفاعل: **[لابن عامر]**[٢] **ويعقوب.**

٣ ـ وبناء الأول للفاعل، والثاني للمفعول: **للباقين.**

٨٦٨ ـ ....**نَــوِّنْ جَــزَا لَا تَرْفَعِ، الضِّعْفِ**[٣]**ارْفَعِ**[٤] **الْخَفْضَ: غَزَا**

واخْتُلِفَ في: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ[٥] لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا۟﴾ [٣٧].

فـ(**ـنَوِّنْ**)؛ أي: اقرأه بتنوين.

همزة: ﴿جَزَآءُ﴾.

و(**لَا تَرْفَعـ**)ـنها، بل انصبها منونة، واكسر التنوين حال الوصل.

وقوله: (﴿**الضِّعْفِ**﴾ **ارْفَعِ الْخَفْضَ**)؛ أي: اقرأه برفع الفاء[٦].

وذلك قراءة المرموز إليه بغين: (**غَزَا**)[٧]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

فنصب: ﴿جَزَآءً﴾؛ على الحال من الضمير المستقر في الخبر المقدم، ورفع: ﴿**الضِّعْفُ**﴾؛ على الابتداء، والتقدير: (لهم **[٥٠٦]** الضعف جزاء)، فهو كقولك: (في الدار قائماً زيد)[٨].

---

(١) في الأصل: (وبناهما).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (لأبي عمرو)، وهو سبق قلم؛ لأنه ذكر أبا عمرو أولاً، ولأن أبا عمرو قراءته بالبناء للمفعول وليس بالبناء للفاعل. (ينظر: النشر ٢/٣٥٠ ـ ٣٥١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: كسر الفاء: (**الضِّعْفِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: فتح الفاء: (**الضِّعْفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر الفاء، وفتحها.

(٤) ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح: (**الرفع**)، وهو تصحيف.

(٥) ضُبِطَتْ في الأصل: (**أفأولئك**)، وهو تصحيف.

(٦) قال النويري: «وقيد الرفع؛ للمفهوم». (ينظر: شرح النويري ٥/١٥٧).

(٧) ومعنى قوله: (**غَزَا**)؛ فعلٌ، يقال: غَزَا الشيء؛ أراده وطلبه، وغزا العدو، سار لقتال العدو في أرضه.

(٨) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٦٩ ـ ٧٠)، والدر المصون ٩/١٩٥، واللباب ١٦/٧٥.

وحُكِيَتْ هذه القراءة عن قتادة[١].

والباقون: برفع: ﴿جَزَآءُ﴾، وخفض: ﴿ٱلضِّعۡفِ﴾.

بالإضافة[٢].

٨٦٩ ـ وَالْغُرْفَةِ[٣] التَّوْحِيدُ[٤]: فِزْ[٥] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [٣٧].

فـ(﴿ـالْغُرْفَةِ﴾ **التَّوْحِيْدُ**)؛ أي: القراءة بسكون الراء، من غير ألف بعد الفاء.

على الإفراد؛ لإرادة الجنس[٦].

---

(١) والخليل بن أحمد، والزهري، ونصر بن عاصم، وسعيد بن جبير، وأبو المتوكل. (ينظر: البحر المحيط ٢٣٧/٧، والإتحاف ٣٨٧/٢، ومعجم القراءات ٣٨٢/٧).

(٢) قال موسى جار الله: «ولا فرق بين القراءتين في المعنى». (ينظر: الإتحاف ٣٨٦٧/٢، وشرح النويري ١٥٧/٥، والدر المصون ١٩٥/٩، واللباب ٧٥/١٦.، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/أ)، وموسى جار الله ص (٢٤٢)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح ابن الناظم بتحقيقيه، والهادي، ونسخة الشيخ الضباع، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الأولى من المتن المطبوع، فقد ضُبطت فيها جميعاً؛ بفتح التاء: **(الْغُرْفَةَ)**، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، فقد ضُبطت فيه؛ بضم التاء: **(الْغُرْفَةُ)**، والثالث: بكسر التاء: **(الْغُرْفَةِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما لم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(الْغُرْفَةِ)**، **(الْغُرْفَةُ)**، **(الْغُرْفَةَ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: **(التَّوْحِيدُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الدال: **(التَّوْحِيدَ)**.

(٥) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: **(حُزْ)**، وهو تصحيف موهم، وضبطت في أصل الشرح: **(فُزْ)**، وهو الذي أثبته في ضبط المتن، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: **(فِذْ)**.

(٦) ولعدم اللبس؛ لأنه معلوم أنَّ لكل أحد غرفة تخصه. (ينظر: الكشف ٢٠٨/٢، والدر المصون ١٩٥/٩، واللباب ٥٧/١٦).

للإمام المرموز إليه بفاء: (فُزْ)[1]؛ أي: حمزة ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ الباقون: بإثبات الألف.

على الجمع[2].

وتقدَّم التنبيه على:

﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ [٣٨][3].

﴿[وَيَوْمَ][4] يَحْشُرُهُمْ [جَمِيعًا][5] ثُمَّ يَقُولُ﴾ [٤٠][6].

وكذا تقدَّم[7] **إدغام**: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ [٤٦] ـ وصلاً ـ لرويس وحده[8]، فإن ابتدأ بـ﴿تَتَفَكَّرُواْ﴾؛ فبتائين مظهرتين؛ موافقةً للرسم،

---

(١) هكذا ضبطت في أصل الشرح: (**فُزْ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**فِدْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) جمع السلامة، قال في الدر المصون: «والرسم محتمل للقراءتين»، حيث إن هذا الحرف قد رُسِمَ في جميع المصاحف بتاء طويلة. (ينظر: الكشف ٢/٢٠٨، والدر المصون ٩/١٩٦، واللباب ١٦/٥٧).

(٣) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: بتشديد الجيم من غير ألف، وقرأ الباقون: بالتخفيف في الجيم، وبينها وبين العين ألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٩)، والنشر ٢/٣٢٧، والإتحاف ٢/٣٨١).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٦) قرأ بالياء التحتية فيهما: حفص، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالنون فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، ص (٧٢)، الأبيات رقم (٥٩٠ ـ ٥٩١)، والنشر ٢/٢٥٧، والإتحاف ٢/٣٨٨).

(٧) تقدم بيانه مفصلاً في باب الإدغام الكبير، عند شرحه لقول الناظم، ص (٤١)، البيت رقم (١٤٤):

ثُمَّ تَّفَكَّرُوا نُسَبِّحَكْ كِلَا ....

(ينظر: النشر ١/٣٠٣، والإتحاف ٢/٣٨٨).

(٨) أي: إدغام التاء في التاء، فيقرأه رويس عن يعقوب بتشديد التاء، قال أبو الحسن شريح: «أدغم تاء المضارعة في تاء تفعَّل، ولو قُرِئ بحذفها لكان أحسن؛ لأن التشديد لا يكون في الابتداء». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٠)).

والأصل، بخلاف الابتداء بتاءات البزي، فإنها مرسومة بتاء واحدة، فكان الابتداء بها كذلك[(١)].

و[**كسر**][(٢)]غين: ﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ [٤٨]، لحمزة، ويعقوب[(٣)].

٨٦٩ - ....وَبَيِّنَتْ[(٤)]: حَبْرٌ[(٥)] فَتًى عُدْ....................

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿بَيِّنَتٍ﴾ في سورة فاطر الآتية.

وهو: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠].

فقرأه بالتوحيد[(٦)].

---

(١) وهو الذي ذكره في النشر، وعلَّل به، ونبَّه عليه. (ينظر: النشر ٣٠٣/١ وشرح النويري ١٢٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/أ)، والإتحاف ٣٨٨/٢).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ضم)، وهو سبق قلم، وإلا فقراءة حمزة، ويعقوب: بالكسر في الغين.

(٣) وقرأ الباقون: بضمِّ الغين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٣٨٨/٢).

(٤) ضُبطت في شرح ابن الناظم بتحقيقيه؛ بفتح الباء، وفتح الياء مع التشديد: (**بَيَّنَتْ**)، وهو الذي في الهادي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعتيه؛ الأولى، والثانية، وهو ضبط لا يخلو من نظر؛ وذلك لعدم الخلاف بين القراء في حركة الياء، فهم مجمعون على أن الياء تُحَرَّك بالكسر مع التشديد، وضُبطت في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الثالثة؛ بكسر الباء، وتشديد الياء من غير تعيين لحركتها: (**وَبِيّنَتْ**)، وأظنه سبق قلم، وضُبطت في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الرابعة؛ بفتح الباء، وكسر الياء بلا تشديد: (**وَبَيِنَتْ**)، وهو - أيضًا - سبق قلم، فلا بد في الياء من التشديد، ولم يتبين لي ضبطها في نسخة رضوان العقبي، وانفرد المنير السمنودي في النسخة الهندية من شرحه بضبطها - على ما فهمته من الخط -: (**وَبَيِّنَة**)، غير أنه لم يضبطها بالشكل - كعادته -، بينما ضُبِطَت في جميع النسخ الأخرى - بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي -؛ بفتح الباء، وكسر الياء مع التشديد: (**بَيِّنَتْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، والثاني: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) لإرادة الجنس. (ينظر: شرح النويري ١٥٨/٥ والدر المصون ١٩٦/٩، واللباب ٥٧/١٦).

المرموز إليهم بقوله: (**حَبْرٌ فَتًى عُدْ**)؛ أي: أبو عمرو، [وابن كثير][(١)]، وحمزة، وخلف عن نفسه، وحفص.

وقرأ الباقون: بالجمع[(٢)].

٨٦٩ ـ ....وَالتَّنَاؤُشْ[(٣)] هُمِزَتْ[(٤)]:

٨٧٠ ـ حُزْ صُحْبَةً[(٥)].................. ....

(١) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (ويعقوب)، ولا شك أنه سهو وسبق قلم، فأثْبَتُّ في صلب الشرح اسم الإمام ابن كثير بدلاً من اسم الإمام يعقوب؛ لأنَّ رمز (حبر)؛ يرمز: لابن كثير، وأبي عمرو فقط.

(٢) لأن الكتاب مشتمل على آيات بينات، ولكثرة ما جاء به النبيّ ﷺ من الحجج والبراهين الدالة على صدق نبوته وما جاء به. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢/٢١١، وشرح النويري ٥/١٥٨).

(٣) ضبطت في المتن الذي على هامش الأصل؛ بهمز الواو، وسكون الشين: (**التَّنَاؤُشْ**)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيقه، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كما في نسخة الشيخ القاضي ـ؛ بضم الواو بلا همز، وسكون الشين: (**التَّنَاوُشْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الواو غير مهموزة، مع ضم الشين: (**التَّنَاوُشُ**)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(٤) أَشْكَلَ ضبط آخر هذه الكلمة في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ هل هو بالتاء، أم بالنون، فنقط الحرف الأخير من الكلمة بنقطة مغلظة توهم أنها نقطتي التاء، بينما ضُبِطت في المتن الذي على هامش الأصل مسبوقة بهمزة وصل: (**اهْمِزَنْ**)، وهكذا في أصل الشرح: (**فَاهْمِزَنْ**)؛ فجعلها مسبوقة ـ في الشرح والمتن ـ بهمزة الوصل، كما أنه جعل شرحها بمعنى الأمر للقاري فقال ـ أي الشارح ـ: «أي: اقرأها بالهمزة المضمومة»، وهذا لا يحتمل إلا أن يكون ضبط الكلمة بالنون، وبهذا الضبط للكلمة يختلف خاتمة المصراع الأول ـ وهي التاء ـ من البيت، عن خاتمة المصراع الثاني ـ وهي النون ـ، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى بلا خلاف؛ بضم الهاء، وكسر الميم، وفتح الزاي، وبالتاء في آخرها؛ على البناء للمفعول: (**هُمِزَتْ**)؛ وذلك على معنى الإخبار والإعلام، وانفرد موسى جار الله بضبطها في شرحه؛ بكسر الميم مع التشديد: (**هُمِّزَتْ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**اهْمِزَنْ**)، (**هُمِزَتْ**)، (**هُمِّزَتْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب التاء مع التنوين: (**صُحْبَةً**)، والثاني: بضم التاء مع التنوين: (**صُحْبَةٌ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخ العتيقة.

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ﴾ [٥٢].

فـ(ـاهْمِزَنْ)؛ أي: اقرأها بالهمزة المضمومة.

المرموز[(١)] إليهم بقوله: (حُزْ صُحْبَةً)؛ أي: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة عن عاصم.

على أنه مصدر (تَنَاءَش)؛ من (نأش)؛ (تناول من بعد)[(٢)].

وقرأه الباقون: بواو مضمومة، بلا همز.

مصدر (ناش)[(٣)]؛ أجوف، أي: (تناول)، وقيل: الهمز عن واو، كـ(ـوُقِّتَتْ)، و(أُقِّتَتْ)[(٤)].

قال الزجاج[(٥)]: «كلُّ واو مضمومة ضمة لازمة فأنت فيه بالخيار؛ إن شئت همزتها، وإن شئت تركت همزتها، على حد: (ثلاث ادْؤر)، و(ادْور)، بالهمز، والواو».

والمعنى: (من أين لهم تناول ما طلبوه من الإيمان بعد فوات وقته)[(٦)].

---

(١) ضبطت في الأصل: (المرموز)، ولعل الصواب: (للمرموز)، حتى يستقيم السياق.
(٢) أو من (ناش) إذا تناول وطلب وأسرع. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢١١/٢، وشرح النويري ١٥٨/٥، والدر المصون ٢٠٣/٩ ـ ٢٠٦، واللباب ٩١/١٦ ـ ٩٣، ولسان العرب ٣٤٩/٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٣)).
(٣) فهو من: (نأش)، أو (ناشَ). (ينظر: الإتحاف ٣٨٩/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٣)).
(٤) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢١١/٢، والدر المصون ٢٠٣/٩ ـ ٢٠٦، واللباب ٩١/١٦ ـ ٩٣.
(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٥٩/٤، والإتحاف ٣٨٩/٢.
(٦) ينظر: الإتحاف ٣٨٩/٢.

ويوقف عليه لحمزة: بالتسهيل بين بين(١).

وتقدَّم الخلاف في: ﴿حِيْلَ﴾ [٥٤]، إشماماً، وعدمه(٢).

وههنا انتهى فرش سورة سبأ(٣).

وفيها ثلاثُ مضافات(٤):

﴿أَجْرِيَ إِلَّا﴾ [٤٧].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، [وحفص](٥).

---

(١) لأن الهمز في هذا الكلمة ـ على قراءة حمزة ـ من قبيل الهمز المتوسط بنفسه، الساكن ما قبله. (ينظر: النشر ٤٣٣/١).

(٢) فقرأ بإشمام الضم كسرة الحاء: ابن عامر، والكسائي، ورويس، وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٥)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٣٨٩/٢).

(٣) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (سبأ)؛ لأنَّ سورة (سبأ) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (لقمان، والسجدة، والأحزاب، وفاطر)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (سبأ)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (فاطر)، وهكذا فعل النويري، حيث قال في آخر شرحه لسورة (سبأ): «وهذا آخر سبأ»، لكنه لم يشر إلى ابتداء فرش سورة (فاطر) على عادته في الإشارة إلى مثله، وفعل صاحب الكوكب الدريّ مثل فعل أصله، وأما المنير السمنودي فنوه في شرحه بابتداء فرش سورة (فاطر)، لكنه لم يشر إلى انتهاء فرش سورة (سبأ)، وانفرد ابن الناظم في شرحه حيث شرع في شرح سورة (فاطر) من غير إشارة إلى انتهاء سورة (سبأ)، فتداخل في شرحه فرش سورة (سبأ) بفرش سورة (فاطر)، وصاحب الهادي اختلف عن الجميع، حيث إنه من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة...الخ»، وأما الشيخ موسى جار الله فقد جرت عادته التبيه على نهاية كل سورة مع التنبيه على الابتداء بالدخول في فرش السورة التي تليها؛ حيث قال هنا: «وهنا تم فرش الحروف من سورة سبأ، فأخذ يبين فرش الحروف من سورة الملائكة». (ينظر: شرح النويري ١٥٩/٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب)، والهادي ١٦٢/٣، والكوكب الدريّ ص (٥٢٩)، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٣)).

(٤) ينظر: النشر ٣٥١/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، والتصويب من النشر. (ينظر: النشر ٣٥١/٢).

﴿عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [١٣].

سكنها: حمزة.

﴿رَبِّيٓ إِنَّهُۥ﴾ [٥٠].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

وزائدتان(١):

﴿كَٱلْجَوَابِ﴾ [١٣](٢).

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، [وورش](٣).

وفي الحالين: ابن كثير **[٥٠٧]** ويعقوب.

﴿نَكِيرِ﴾ [٤٥].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٤).



---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٥١.

(٢) في الأصل: (الجوار)، وهو تصحيف وخطأ في نقل النص القرآني.

(٣) في الأصل: (ورش)؛ من دون واو العطف.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٤٩ ـ ٣٥١، وتقريب النشر ص (١٦٢ ـ ١٦٣)، وشرح النويري ٥/١٤٢ ـ ١٥٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٤/ب ـ ل ١٢٥/ب)، والإتحاف ٢/٣٨٠ ـ ٣٨٩.



سلسلة مطبوعات مجمع القراء بمكة المكرمة (١)

غنية الطلبة بشرح الطيبة

لمحمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الجاوي ثم المكي

(ت: ١٣٣٨هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الله بن محمد بن سليمان الجار الله

مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف

المجلد الخامس





المركز الخيري لتعليم القرآن الكريم وعلومه بالمدينة المنورة

دار التدمرية

سلسلة كتب المقارئ القرآنية (٦)

سُورَةُ فَاطِرٍ

تقدَّم غير مرة اتفاق العشرة على ضمة دال[1]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١].

٨٧٠ ـ ....غَيْرُ[2] اخْفِضِ الرَّفْعَ: ثُبَا[3] شَفَا....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿غَيْرُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [٣].

فـ(**ـاخْفِضِ الرَّفْعَ**)؛ أي: اقرأه بجر الراء.

للمرموز إليهم بقوله: (**ثُبَا**[4]) (**شَفَا**)؛ أي: أبي جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) مع الجر في اللام من لفظ الجلالة المعظم: (لِلَّهِ)، وهي قراءة الجماعة، رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «الرفع هو القراءة»، وقال الفراء: «اجتمع القراء على رفع الحمد»، وقال الزجاج: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمد) إلا بالرفع؛ لأن السنة تُتَّبَعُ في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفع القراءة»، وقُرِئَ فيها قراءات شاذة سبق التنويه عليها في فاتحة سورة الأنعام. (ينظر: معجم القراءات ٢/٣٨٥).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**غَيْرُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الراء: (**غَيْرَ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**ثُبَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي؛ حيث ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**ثُبَى**).

(٤) ومعنى قوله: (**ثُبَا**)؛ هو العالي من مجالس الأشراف وعلية القوم.

على أنه نعت لـ﴿خَلِقٍ﴾ على اللفظ[١].

والباقون: بالرفع.

على المحل[٢].

و﴿مِنْ﴾؛ مزيدة للتأكيد، و﴿خَلِقُ﴾؛ مبتدأ، والخبر على القراءتين: ﴿يَرْزُقُكُم﴾، أو هو صفة أخرى، والخبر مقدر، أي: موجود، أو [لكم[٣]][٤].

٨٧٠ ـ ....**وَتَذْهَبْ[٥] ضُمَّ وَاكْسِرْ: ثَعَبَا[٦]**.

٨٧١ ـ نَفْسُكَ: غَيْرُهُ.................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَذْهَبْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾ [٨].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢/٢١٠، وحجة القراءات ص (٥٩٢)، والدر المصون ٩/٢١٢، واللباب ١٦/١٠١.

(٢) أي: صفة على المحل. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢/٢١٠، وحجة القراءات ص (٥٩٢)، والدر المصون ٩/٢١٢، واللباب ١٦/١٠٢).

(٣) في الأصل: (بكم)، والتصويب من الإتحاف ٢/٣٩١.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢١٠، والدر المصون ٩/٢١٢، واللباب ١٦/١٠١ ـ ١٠٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء والهاء؛ على البناء للفاعل: (**تَذْهَبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء، وكسر الهاء؛ على البناء للمفعول: (**تُذْهِبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالعين: (**ثَعَبَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالغين مكان العين، ثم اختلفت تلك النسخ في ضبط حركة الغين من الكلمة؛ فضبطها الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ بالضم: (**ثَغُبَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالفتح: (**ثَغَبَا**)، وهو فعل ثلاثي، يقال: ثَغَب الشاة؛ إذا ذبحها، وثغب الرجل بالرمح؛ طعنه، وثَغَب الثلج؛ ذاب، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ثَعَبَا**)، (**ثَغُبَا**)، (**ثَغَبَا**).

فـ(**ـضُمَّ وَاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بضم التاء، وكسر الهاء.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَعَبَا**)[١]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على أنه مِنْ (أَذْهَبَ) الرباعي، و﴿نَفْسَكَ﴾؛ بالنصب مفعوله، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ متعلق بـ﴿تَذْهَبْ﴾؛ نحو: (هلك عليه حُبًّا)[٢].

والباقون: بفتح التاء، والهاء.

مِنْ (ذَهَبَ) الثلاثي.

و(﴿نَفْسُكَ﴾ **غَيْرُهُ**)؛ أي: وقرأ غير أبي جعفر ـ وهو[٣] الباقون ـ برفع: ﴿نَفْسُكَ﴾، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

على أنه فاعل (تذهب)[٤].

وتقدَّم الخلاف في:

﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ [٩]، إفرادًا، وجمعًا[٥].

و﴿مَّيِّتٍ﴾ [٩]، تخفيفًا، وتشديدًا[٦].

---

(١) وقوله: (**ثَعَبَا**)؛ اسم، يقال: ماء ثعبٌ؛ أي: سائل، وثَعَب الماءَ؛ إذا فجَّره.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢١٤/٩، واللباب ١٠٦/١٦، وشرح النويري ١٦١/٥.

(٣) هكذا في الأصل، ولعل الأنسب: (وهم)؛ لمناسبته لجمع الغائبين.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢١٤/٩، واللباب ١٠٦/١٦، وشرح النويري ١٦٢/٥، والإتحاف ٣٩٢/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب).

(٥) قرأه بالتوحيد: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الباقون: بالجمع فيه، وفي الإتحاف أفرد أبو جعفر من بين الذين قرؤوا بالجمع حيث قال: «وأبو جعفر بالجمع على أصله»، ثم عقَّب محقق الإتحاف بقوله: «وكذا بقية القراء، ولا أدري لماذا خصَّ المؤلف أبا جعفر بالذات»، قلتُ: لعل صاحب الإتحاف في ذلك متبع لابن الجزري في النشر، حيث جعل أبا جعفر أصلاً لقراءة الجمع في لفظة: (الريح)، فخصَّه بالذكر، ثم عطف عليه من وافقه من القراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٠)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٣٩٢/٢).

(٦) قرأ بالتشديد في الياء: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٤ ـ ٤٨٥)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٣٩٢/٢).

٨٧١ ـ ....وَيُنْقَصُ[(١)] افْتَحَا ضَمًّا وَضُمَّ[(٢)]: غَوْثُ[(٣)] خُلْفٍ[(٤)] شَرَحَا[(٥)]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُنقَصُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ [١١].

فـ(ـافْتَحَا) (ضَمًّا وَضُمَّ)؛ أي: اقرأه بفتح الياء التحتية، وضَمِّ القاف. مبنياً للفاعل، وهو ضمير (المعمر)[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للمفعول: (يُنْقَصُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: على البناء للفاعل: (يَنْقُصُ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بضم الضاد، وفتح الميم؛ على الأمر: (ضُمَّ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الضاد، وضم الميم: (ضَمُّ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الثاء: (غَوْثَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الثاء: (غَوْثِ)، والثالث: بضم الثاء: (غَوْثُ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الفاء مع التنوين: (خُلْفٍ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الشين والراء؛ على البناء للفاعل: (شَرَحَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الشين، وجر الراء؛ على البناء للمفعول: (شُرِحَا).

(٦) مضارع (نَقَصَ)، قال أبو الحسن شريح: «بنيان الفعل هنا للفاعل في المعنى كبنيانه للمفعول، لأنه إذا بُنِيَ للمفعول فالله تعالى هو الذي نقص من عمره، وإذا بُنِيَ الفعل للفاعل بما نقص من عمره من يوم أو ساعة فذلك بإذن الله تعالى». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧١)، والكشف ٢/ ٢١٠، والدر المصون ٩/ ٢٢٠، واللباب ١٦/ ١١٤).

للإمام يعقوب، لكن بخلاف من أحد راوييه، ولذا رمز إليهما بقوله: (**غَوْثُ خُلْفٍ شَرَحَا**[١])، أي: رويس بخلاف عنه، وروح بلا خلاف؛ وهي رواية رويس من طريق؛ الحمامي، و[السعيدي][٢]، وأبي [العلاء][٣]، كلهم عن [النخاس][٤]، عن التمَّار، عنه[٥].

والوجه الآخر له[٦]: بضم الياء، وفتح القاف.

مبنياً للمفعول، والنائب عن الفاعل مستتر، يعود على (المعمر)[٧] ـ أيضاً ـ.

وبه **قرأ الباقون**.

ويوقف لحمزة [على: ﴿يُنَبِّئُكَ﴾][٨]: بالتسهيل كالواو[٩]، وبالإبدال ياء مضمومة[١٠].

---

(١) وقوله: (**شَرَحَا**)؛ أي: كشف وأوضح، شَرح المسألة؛ بسَّطها ووسَّعها وفسَّرها وكَشَف ماخَفِي منها، وشرح الله صدره للأمر؛ حببه إليه.

(٢) في الأصل: (السعدي)، وهو تصحيف. (ينظر: النشر ٣٥٢/١، والإتحاف ٣٩٢/٢).

(٣) في الأصل: (العلا)، وهو تصحيف. (ينظر: النشر ٣٥٢/١، والإتحاف ٣٩٢/٢).

(٤) في الأصل: (النحاس)، وهو تصحيف. (ينظر: الإتحاف ٣٩٢/٢).

(٥) وقراءة رويس ـ بخلف عنه ـ بضم الياء، وفتح القاف، في هذا الحرف، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٥٢/١، وشرح منحة مولى البر ص (١١٩)).

(٦) ينظر: النشر ٣٥٢/١.

(٧) قال موسى جار الله: «والمعنى على كلا الوجهين: أن طول العمر وقصره في كتاب عنده مكتوب قبل أن تحمله أمه». (ينظر: الكشف ٢١٠/٢، والدر المصون ٢٢٠/٩، واللباب ١١٤/١٦، وشرح النويري ١٦٢/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٤)).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبته من الإتحاف ٣٩٢/٢، حيث الكلام بحروفه.

(٩) على مذهب سيبويه، وهو الذي عليه الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٤/١، والإتحاف ٣٩٢/٢).

(١٠) على مذهب الأخفش، وهو الوجه المختار عند الآخذين بالرسم، كالداني وغيره، وحُكِيَ وجه ثالثٌ وهو: التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل، وحُكِيَ وجهٌ رابع وهو: إبدال الهمزة واواً، وكلا الوجهين؛ الثالث والرابع، لا يصح. (ينظر: النشر ٤٨٥/١، والإتحاف ٣٩٢/٢).

ولحمزة، وهشام بخلفه، على: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾ [١٢]، باثني عشر وجْهاً(١)، تقدَّم بيانها.

وتقدَّم:

إسكان سين: ﴿رُسُلُهُم﴾ [٢٥](٢).

وبناء: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ [٣٣]؛ للمفعول(٣).

كلاهما **[٥٠٨]**: لأبي عمرو.

والخلاف في: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [١٢]، [٣٣]؛ نصباً(٤)، وجراً(٥)، وكذا وقف حمزة عليه: بثلاثة أوجه(٦).

---

(١) أي: يجوز اثنا عشر وجهاً في الوقف على الهمزة من قوله تعالى: ﴿ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾؛ وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٢) قرأ أبو عمرو: بإسكان السين، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٣٩٣).

(٣) قرأ أبو عمرو: بضم الياء، وفتح الخاء، بالبناء للمفعول، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضمِّ الخاء، بالبناء للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧٢)، والنشر ٢/٣٥٢، والإتحاف ٢/٣٩٣).

(٤) وهي قراءة: نافع، وعاصم، وأبي جعفر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٢)، والنشر ٢/٣٢٦، والإتحاف ٢/٣٩٣).

(٥) وهي قراءة: الباقين، وأبدل همزته الساكنة أبو عمرو بخلفه، وأبو بكر، وأبو جعفر، ولم يبدله ورش من طريقيه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٢)، والنشر ٢/٣٢٦، والإتحاف ٢/٣٩٣).

(٦) الأول: إبدال الهمزة واواً ساكنة؛ لسكونها، وضم ما قبلها، على القياس، والثاني: إبدالها واواً مكسورة؛ على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو كالأول لفظاً فيتحد، وإن وقف بالروم فيصير وجهين، والثالث: التسهيل؛ وهو ما بين الهمزة والياء، على مذهب سيبويه والجماعة، والرابع: الوجه المعضل؛ وهو بين الهمزة والواو على الروم، وأما الهمزة الأولى: فيوقف عليها بإبدال الهمزة الأولى واواً. (ينظر: النشر ١/٤٧١، والإتحاف ٢/٣٩٣).

٨٧٢ـ نَجْزِي[١] بِـ(يَا) جُهِّلْ[٢]، وَكُلَّ[٣] ارْفَعْ: حَدَا[٤] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ [٣٦].

فقوله: (**﴿نَجْزِي﴾ بِـ"يَا" جُهِّلْ**)؛ أي: اقرأه بالياء التحتية مضمومة، وفتح الزاي.

على البناء للمجهول[٥].

(**وَ﴿كُلَّ﴾ ارْفَعْ**)؛ أي: اقرأه برفع اللام.

---

(١) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون مفتوحة، مع كسر الزاي؛ على البناء للفاعل: (**نَجْزِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، فقد ضُبطت فيها جميعًا؛ بالياء مضمومة، وفتح الزاي؛ على البناء للمفعول: (**يُجْزَى**).

(٢) ضُبِطت في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي؛ بفتح اللام: (**جُهِّلَ**)، وهو سهو وسبق قلم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بسكون اللام: (**جُهِّلْ**)، وهو الصواب؛ محافظة على وزن البيت من الانكسار.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ اللام مع التشديد: (**وَكُلُّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح اللام مشددة: (**وَكُلَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) ضُبِطت في أصل شرح الترمسي؛ بحذف الألف: (**حَد**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بثبوت الألف ممدودة، مع فتح الحاء: (**حَدَا**)، وهو الذي في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي فقد ضبطها؛ بالألف المقصورة، مع فتح الحاء: (**حَدَى**)، وإلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، مع كسر الحاء: (**حِدَا**)، وهي على كسر الحاء جَمْعُ؛ حِدَأة؛ وهو نصل السهم، أو هو طائر من الجوارح، بينما هي على فتح الحاء؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، مِنَ الحدو؛ وهو سوق الإبل والغناء لها وحثها على المسير، ولها معان أخرى، وقد أثبتُّها في أصل الشرح كضبطه لها في المتن الذي على هامشه، وهو ضبط الجماعة، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حَدَا**)، (**حَدَى**)، (**حِدَا**).

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٣٤/٩ واللباب ١٤٧/١٦، وشرح النويري ١٦٣/٥.

على النيابة على الفاعل(١).

للإمام المرموز إليه بحاء: **(حَدَا)**(٢)؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بنون العظمة مفتوحة، وكسر الزاي.

على البناء [للفاعل](٣)، ونصب: ﴿كُلَّ﴾؛ مفعولاً به.

وتقدَّم في سبأ الخلاف في: ﴿بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [١٢]؛ إفراداً(٤)، وجمعاً(٥).

٨٧٢ ـ .... وَالسَّيِّءِ الْمَخْفُوضُ(٦) سَكِّنْهُ: فِدَا(٧)

---

(١) ينظر: الدر المصون ٩/٢٣٤ واللباب ١٦/١٤٧، وشرح النويري ٥/١٦٣.

(٢) قوله: **(حَدَا)**؛ فعل ثلاثي؛ يقال: حدا فلان على كذا؛ بعثه عليه، وحدا الشيء حدواً؛ تبعه، وحدا الشيء؛ تعمده وتوخَّاه، وتأتي مِنَ (الحدو)؛ وهو الغناء للإبل في مرعاها، وقد يكون معنى الكلمة ـ على الإسمية ـ من قولهم: حَدِيَ بالمكان حَدًا؛ أي: لزمه فلم يبرحه.

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (للمفعول)، وهو سهو، وسبق قلم، لأن قراءة الجماعة: على البناء للفاعل، بينما قراءة أبي عمرٍو وحده: على البناء للمفعول. (ينظر: الإتحاف ٢/٣٩٤، والدر المصون ٩/٢٣٤ واللباب ١٦/١٤٧، وشرح النويري ٥/١٦٣).

(٤) وهي قراءة: أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، وخلف عن نفسه، وحفص؛ على التوحيد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة سبأ، البيت رقم (٨٦٩)، والنشر ٢/٣٥٢، والإتحاف ٢/٣٩٤).

(٥) وهي قراءة الباقين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة سبأ، البيت رقم (٨٦٩)، والنشر ٢/٣٥٢، والإتحاف ٢/٣٩٤).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الضاد: (**الْمَخْفُوْضِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الضاد: (**الْمَخْفُوْضُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٧) ضُبِطت في أصل شرح الترمسي؛ بحذف الألف: (**فِدِ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بثبوت الألف ممدودة: (**فِدَا**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، =

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّيِٕ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [٤٣].

فلفظ: (﴿ٱلسَّيِّيِٕ﴾ **الْمَخْفُوضِ**)؛ أي: المجرور، وهو الأول منهما[١].

(**سَكِّنْهُ**)؛ أي: اقرأه بتسكين همزه في الوصل.

للإمام المرموز إليه بفاء: (**فِدًا**)[٢]؛ أي: حمزة الكوفي بكماله.

والباقون: بالهمزة المكسورة وصلاً.

قال في الغيث[٣]: «والوقف عليه تام، وقيل: كاف[٤]، فإذا وقف عليه حمزة: أبدل الهمزة ياء خالصة؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولا يجوز له فيها غير هذا، ولهشام ـ بخلفه ـ: ثلاثة أوجه؛ **الأول**: كحمزة، **والثاني**: إبدالها ياءً مكسورة مع روم كسرتها، **والثالث**: تسهيلها بين بين مع الروم، وإنما زاد هشام هذين الوجهين؛ لأن الهمز عنده متحرك بالكسر، ففي الروم إشارة إليه، بخلاف حمزة فإنه عنده ساكن فلا روم»[٥].

= إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضبطها؛ بالألف المقصورة: (**فِدَى**)، وقد أثبتها في أصل الشرح كضبط الشارح لها في المتن الذي على هامشه، وهو ضبط الجماعة.

(١) وقد نبّه النويري، وابن الناظم، والمنير السمنودي، في شروحهم؛ إلى اتفاق الجماعة على التحريك في الموضع الثاني؛ وهو: ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ [٤٣]، وأن قول الناظم: (**الْمَخْفُوضِ**)؛ إنما هو قيد يُخْرِجُ الموضع الثاني المتفق عليه، بينما فات الشارح هنا، ومعه موسى جار الله، وصاحب الهادي، التنويه عليه، أو الإشارة إليه، قال النويري: «احترز بـ(ـ**الْمَخْفُوضِ**) همزة عن المرفوع: ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾، فإنه متفق التحريك». (ينظر: شرح النويري ١٦٣/٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب)).

(٢) في الأصل: (**فِد**)، وهو تصحيف. ومعنى قوله: (**فِدًا**)؛ اسمٌ مِنْ فَدَى، يَفْدِي، فِدًى، فهو فادٍ، وهو جمع فدية، يقال: فدى الأسير؛ خلَّصه منه بمال أو سواه، وفداه بنفسه؛ بذل نفسه في سبيله.

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠).

(٤) قال محقق غيث النفع: «تام عند الجمهور، ولم أقف على من عدَّه كاف». (ينظر: غيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ١٠٢٨/٣).

(٥) وأصْل كلام صاحب الغيث في وقف حمزة، وهشام ـ بخلفه ـ على الهمزة موجود في النشر، وذكره صاحب الإتحاف في إتحافه، والمنير السمنودي في شرحه، ولم يتعرض لها بقية شراح الطيبة. (ينظر: النشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٥/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب)).

هذا وقد ضعَّف بعض النحاة(١) قراءة الإمام حمزة المذكورة، بل تجرأ بعضهم؛ فقال(٢): «إنها لحن»، واحتج لدعواه(٣): بأن فيها حذف حركة الإعراب، وهو غير جائز في نثر ولا شعر؛ لأنها اجْتُلِبَتْ للفرق بين المعاني، وحذفها يخل بذلك.

وردَّه في الغيث(٤): «بأن هذه غير حجة، بل هي [خَطَابَةٌ](٥)، فلا يُعْتَرَض بها على قراءة متواترة، أو(٦) لا تُقَابَل اليقينيات بالخطابات، بل قوله: (إنه غير جائز)، ممنوع؛ لأن التسكين لأجل التخفيف، كتسكين أبي عمرو، وحمزة: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ونحوه، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف، شائع مستفيض في كلام العرب نظماً ونثراً، وقد أكثر الأستاذ أبو علي الفارسي في الحجة(٧) من الاستشهاد بكلام العرب على جواز الإسكان، ثم قال(٨): فإذا ساغ ما ذكر في هذه القراءة لم يسغ أن يقال: لحن»(٩).

وقال ابن القشيري(١٠): «ما ثبت بالاستفاضة والتواتر [٥٠٩]

---

(١) كالزجاج، والنحاس، ومحمد بن يزيد، والزمخشري. (ينظر: معجم القراءات ٤٤٧/٧).
(٢) كالزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤، والنحاس في إعراب القرآن ٣٧٧/٣.
(٣) وقائله هو الزجاج، وقال ببعضه: النحاس، ومحمد بن يزيد، ونقل هذه المقالات صاحب غيث النفع، وهي موجودة ـ أيضاً ـ في معجم القراءات. (ينظر: معاني القرآن ٢٧٥/٤، وغيث النفع ص (٣٣٠)، ومعجم القراءات ٤٤٨/٧).
(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠).
(٥) في الأصل: (خطأ يد)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٣٠).
(٦) في غيث النفع: (إذ). (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠)).
(٧) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣١/٦.
(٨) أي: أبو علي الفارسي.
(٩) والكلام بنصَّه موجود في النشر. (ينظر: النشر ٣٥٢/٢).
(١٠) ذكره في الإتحاف، وهو في تفسير القرطبي وزاد فيه ـ أي من كلام القشيري ـ: «ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه، وإن كان هو فصيحاً»، وقد سمَّاه في تفسير القرطبي: (القشيري)، بينما سمَّاه في الإتحاف: (ابن القشيري)، وقد يكون هذا القشيري هو عبدالله بن محمد القشيري، أو ابنه اليسر بن عبدالله القشيري، أما الأب فإنه عبدالله بن محمد بن خلف بن اليسر أبو محمد القشيري الغرناطي، خطيب، مقرىء، محقق حاذق، قرأ على يزيد بن رفاعة واختص به، وأبي الحسن علي =

أنه قُرِئَ به فلا بد من جوازه، ولا يجوز أن يقال لحن».

قال صاحب الغيث(١): «ويَحْسُنُ هذا التسكين من وجوه:

الأول: أنه وقع في الآخر؛ وهو محتمل(٢) التغيير.

الثاني: أنه وقع بعد حركات.

الثالث: أن حركته ثقيلة [وهي](٣) الكسر؛ لأنه ينشأ من انجرار اللحي الأسفل إلى [أسفل](٤) انجراراً [قوياً](٥).

الرابع: أن الحركة وقعت على حرف ثقيل.

الخامس: أن قبله [مشددين](٦)، والموالي منهما حرف ثقيل.

ولم ينفرد بهذه القراءة الإمام حمزة، بل هي قراءة الأعمش(٧)

= ابن أحمد بن كوثر ولزمه وأكثر عنه، وقرأ عليه ابنه اليسر شيخ أبي حيان، مات بمراكش سنة (٦٢٠هـ)، عن نيف وستين سنة، وأما الابن فهو اليسر بن عبدالله بن محمد القشيري، مقرئ عارف، قرأ على أبيه عبدالله، وقرأ على غيره، وقرأ عليه أبو حيان بقراءة نافع، وقرأ عليه جميع كتاب المصباح وغيره من الكتب، رحمهما الله رحمة واسعة. (ينظر: الإتحاف ٣٩٤/٢، وتفسير القرطبي ٣٩٨/١٧، وغاية النهاية ٤٤٨/١).

(١) ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠ ـ ٣٣١).

(٢) في غيث النفع: (محل). (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠).

(٣) في الأصل: (أو هي)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٣٠)، حيث نقل الشارح.

(٤) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من غيث النفع ص (٣٣٠)، حيث نقل الشارح.

(٥) في الأصل كلمة غير مفهومة، والتصويب من غيث النفع ص (٣٣٠).

(٦) في الأصل: (مشدد)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٣١).

(٧) نصَّ عليه في البحر المحيط ٣٠٥/٧، والدر المصون ٢٤١/٩، والنشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٤/٢، ولم يذكرها له في الفوائد المعتبرة ص (٣٠٦)، وقد أعظم النحاة أن يكون الأعمش ـ على جلالته ومحله وإمامته في العربية ـ يقرأ بهذه القراءة، وقالوا: «إنما كان يقف عليه، فغلط من ادّعى عنه، والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وأن الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه»، وقال أبو جعفر النحاس: «وكان الأعمش يقف على: ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾، فيترك الحركة، وهو وقف حسن تام، فغلط الراوي، فروى أنه كان يحذف الإعراب في الوصف، فتابع حمزةُ الغالط فقرأ في الإدراج بترك الحركة»، قلتُ: ولا شك أنَّ الأعمش قد قرأ بها، كما قرأها الإمام حمزة، فهي قراءة متواترة =

ـ من الأربعة عشر[(١)] ـ.

قال المصنف[(٢)]: «ورواه المنقري[(٣)]، عن عبدالوارث[(٤)]، عن أبي عمرو، وقرأنا بها من رواية: [ابن أبي سريج][(٥)]، عن الكسائي، وناهيك

= كما هو معتبر عند أهل التحقيق والدارية. (ينظر: الدر المصون ٢٤١/٩، ومعجم القراءات ٤٤٩/٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/٣).

(١) والقراءات الأربعة عشر: هي القراءات التي تنسب إلى الأئمة العشرة المشهورين مضافاً إليهم الأئمة الأربعة؛ وهم: الحسن البصري، وابن محيصن المكيّ، والأعمش الكوفيّ، ويحي اليزيدي. (ينظر: معجم القراءات ص (٨٢)، والإتحاف ٦٤/١)، ومعجم المصطلحات ص (٨٢)).

(٢) ينظر: النشر ٣٥٢/٢.

(٣) عبدالله بن عمرو بن الحجاج، أبو معمر المنقري التميمي البصري، قيِّمٌ بحرف أبي عمرو، ضابط له، روى القراءة عن عبدالوارث بن سعيد، وروى القراءة عنه أحمد بن علي بن هاشم البصري، وأحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن شعيب الجرمي، وغيرهم، توفي سنة ٢٢٤هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٩٢/١، وغاية النهاية ٤٣٩/١).

(٤) عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة التنوري العنبري، مولاهم البصري، إمام حافظ مقرئ ثقة، عرض القرآن على إمام البصرة أبي عمرو بن العلاء، ورافقه في العرض على حميد بن قيس المكيّ، روى القراءة عنه ابنه عبدالصمد، وبشر بن هلال، وأبو معمر المنقري، توفي سنة ١٨٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: معرفة القراء الكبار ٣٣٥/١، وغاية النهاية ٤٧٨/١).

(٥) ضُبطت في الأصل: (ابن أبي شريح)، وهو تصحيف تكرر ووقع في النشر المطبوع، وفي معجم القراءات، وفي جميع نسخ غيث النفع ـ كما قرره محقق غيث النفع ـ، وكذا وَهِمَ محقق كتاب المستنير الدكتور عمار الدَّدو فعدل الاسم من الصواب الذي ذكره صاحب المستنير في كتابه وهو: (أبي سريج) إلى الخطأ: (أبي شريح) ثم قال في الهامش: «في الأصل: سريج، وقد تكرر ذلك كثيراً»، والخلاصة أن: (ابن أبي شريح) تصحيف، والصواب (ابن أبي سريج)، بالجيم المعجمة، وهو الذي في النسخ الخطية من كتاب المستنير، وفي جميع نسخ النشر الخطية، كما أثبته محقق قسم الفرش من النشر، وابن أبي سريج؛ هو أحمد بن الصَّبَّاح، ويقال: أحمد بن عمر بن الصَّبَّاح، بن أبي سريج، النهشلي الرازي، ثقة، ضابط، كبير، من مشايخ البخاري الكبار، وأحد أجلة أصحاب الشافعي، قرأ على الكسائي وله عنه نسخة، وأخذ عن عبيدالله بن موسى، وعبدالوهّاب بن عطاء صاحب أبي عمرو، قرأ عليه الحسين بن علي بن حمَّاد الأزرق، والفضل بن شاذان، وأحمد بن محمد بن شبيب، توفي سنة ٢٣٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. =

بِإِمَامَيّ القراءة والنحو؛ أبي عمرو، والكسائي»، انتهى[١].

وتقدَّم حكم:

﴿ٱلسَّيِّئُ إِلَّا﴾ [٤٣][٢].

= (ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٣٣/١، وغاية النهاية ٦٣/١، والنشر ٣٥٢/٢، ومعجم القراءات ٤٤٧/٧، والفرش من كتاب النشر بتحقيق محمد محفوظ ٤٦١/٢، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ١٠٢٩/٣ ـ ١٠٣٠، والمستنير ٣٦٧/١).

(١) هنا انتهى نقل الشارح من غيث النفع، وزاد في الغيث ص (٣٣١) فقال: «وقول الزمخشري: لعله اختلس فظن سكوناً، أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتدأ فظنوه سكَّن في الوصل، مشعر بغلط الرواة، وهو باطل؛ لأنَّا لو أخذنا بهذه التجويزات العقلية في حملة القرآن لأدَّى ذلك إلى الخلل فيه، بل المظنون بهم التثبت التام، والحرص الشديد على تحرير ألفاظ كتاب الله تعالى، وعدالتهم وخشيتهم من الله ﷻ تمنعهم من التساهل في تحمله، لاسيما فيما فيه مخالفة الجمهور، فعندهم فيه مزيد اعتناء، وهم أعلم بالعربية، وأشد لها استحضاراً، وأقرب بها عهداً ممن يعترض عليهم وينسبهم للوهم والغلط بالتجويزات العقلية، ولم يكن يتصدر في تلك الأزمان الفاضلة لإقراء كتاب الله إلا من هو أهل لذلك، كهذا الإمام الجليل؛ أبي محمد سليم بن عيسى؛ أجلّ من أخذ عن حمزة، قرأ عليه القرآن عشر مرات، وتولى مجلس الإقراء بعده بأمره بالكوفة، وسمع الحديث من سفيان الثوري ونظرائه، وكل من كان من رفقائه يقرأ على حمزة قرأ عليه؛ لجودة فهمه وكثرة إتقانه، قال يحي بن المبارك: كنا نقرأ على حمزة ونحن شباب، فإذا جاء سُليم قال لنا حمزة: تحفظوا وتثبتوا جاء سُليم؛ لأنه كان من أحذق الناس بالقراءة، وأقومهم بالحرف، فكيف ينسب مثل هذا الإمام إلى الوهم والغلط في كتاب الله ﷻ؟ لكنْ لا شك ـ والله أعلم ـ أنَّ الزمخشري ونظرائه ممن اعتقاده فاسد من النحويين وغيرهم لا معرفة لهم بأحوال أهل السنة، وجاهلون بأقدارهم كل الجهل».

(٢) قال في النشر: «واختلف أئمتنا في كيفية تسهيل القسم الخامس ـ أي المضمومة مع المكسورة ـ فذهب بعضهم: إلى أنها تبدل واواً خالصة مكسورة، وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً، وذهب بعضهم: إلى أنها تجعل بين بين؛ أي الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو كالخليل وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً، وقال الداني: إنه الأوجه في القياس، وإن الأول آثر في النقل، وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه، حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يُصِب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُتَمَكَّن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٨/١ ـ ٣٨٩).

و﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [٤٥](١).

و﴿يُؤَاخِذُ﴾ [٤٥](٢)، و﴿يُؤَخِّرُهُمْ(٣)﴾ [٤٥](٤).

الثلاثة في الأصول(٥).

وليس في هذه السورة ياء **إضافة**.

وفيها زائدة واحدة(٦):

﴿نَكِيرِ ۝٢٦ أَلَمْ﴾ [٢٦ ـ ٢٧].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٧).



(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٧/١ ـ ٣٨٩).

(٢) وهذه الهمزة؛ من الهمزات المفتوحة وقبلها مضموم، قرأها ورشٌ، وأبو جعفر: بإبدال الهمزة واواً، وصلاً ووقفاً، وقرأ الباقون: بالهمز كذلك، إلا حمزة حال الوقف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١١)، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٢٠٣/١، وغيث النفع ص (٣٣١)).

(٣) في الأصل: (ويوحرهم)، وهو تصحيف.

(٤) وهذه الهمزة؛ من أنواع الهمز المفتوح وقبلها مضموم، قرأها ورشٌ، وأبو جعفر: بإبدال الهمزة واواً، وصلاً ووقفاً، وقرأ الباقون: بالهمز كذلك، إلا حمزة حال الوقف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١١)، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٢٠٣/١، والنشر ٣٩٥/١، وغيث النفع ص (٣٣١)).

(٥) أي: تقدم ذكرها في قسم الأصول، وهي أربعة، اثنتان منها في باب الهمزتين من كلمتين، واثنتان منها في باب الهمز المفرد، فلعل قوله: (والثلاثة) سبق قلم.

(٦) ينظر: النشر ٣٥٢/٢.

(٧) ينظر: النشر ٣٥١/٢ ـ ٣٥٢، وتقريب النشر ص (١٦٤)، وشرح النويري (١٦١/٥ ـ ١٦٤)، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب)، والإتحاف ٣٩٠/٢ ـ ٣٩٥.

سُورَةُ يَس ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ(١) ـ

أمال الياء من: ﴿يسٓ﴾ [١]؛ شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وروح عن يعقوب، هذا هو الأشهر عن حمزة(٢).

وروى جماعة(٣) عنه: التقليل؛ منهم صاحب العنوان(٤).

(١) أجمعت النسخ العتيقة على عدم وجود هذه العبارة: (عليه الصلاة والسلام)، بينما هي موجودة في بعض النسخ والشروح، وقد أثبت هذه العبارة الترمسي هنا، ويظهر من هذا أنَّ الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أنَّ (يس) اسم من أسماء النبي ﷺ، وهو قولٌ ذكره عدد من المفسرين؛ كالقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٤٠٧/١١ ـ ٤١٠، وابن جزي الكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل ٢٢٠/٢، ورواه بصيغة التمريض، والثعالبي في الجواهر الحسان في تفسير القرآن ٥/٥، وأبي حيان في البحر المحيط ٣١٠/٧، وعزاه لسعيد بن جبير، وقال ابن عادل في اللباب ١٦٦/١٥: «قال أكثر المفسرين يعني محمدًا ﷺ قاله الحسن، وسعيد بن جبير، وجماعة»، وقال في التحرير والتنوير ٤٣٤/٢٢: «وادَّعى بعضهم أنه اسم من أسماء النبي ﷺ»، وقال في أضواء البيان ٧٠٩/٦: «التحقيق أنه من جملة الحروف المقطعة في أوائل السور، والياء المذكورة فيه ذكرت في فاتحة سورة مريم، والسين المذكورة فيه ذكرت في أول الشعراء والقصص، وفي أول الشورى»، وقال الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٤٥): «وما يذكره العوام أن (يس)، و(طه)، من أسماء النبي ﷺ فلم يثبت فيه حديث ولا أثر من صاحب»، والذي اختاره جمع من أئمة التفسير: أنَّ (يس) ليس اسماً من أسماء النبي ﷺ، وان اختلفوا في تفسيرها على عدة أقوال موجودة في مظانها.

(٢) عند جمهور أهل الأداء. (ينظر: النشر ٧٠/٢، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٣) كصاحب العنوان، والتبصرة، وتلخيص أبي معشر الطبري، وغيرهم. (ينظر: النشر ٧٠/٢).

(٤) ينظر: العنوان ص (١٥٩)، والإتحاف ٣٩٧/٢.

واخْتُلِفَ عن نافع: فالأكثر عنه على الفتح[١]، وقطع له بالتقليل: ابن بليمة[٢]، والهذلي[٣] في آخرين[٤]، فيدخل الأصبهاني[٥].

وسكت أبو جعفر على: (ي)، و(س)[٦].

وأَدْغَم[٧] النون[٨] في واو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [٢]؛ هشام، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وأظهرها: أبو عمرو، وقنبل، وحمزة، وأبو جعفر، واخْتُلِفَ عن: نافع[٩]، ....

---

(١) وهو مذهب الجمهور عنه. (ينظر: النشر ٢/٧٠، والإتحاف ٢/٣٩٧).

(٢) ينظر: التلخيص ص (١٣٠).

(٣) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٣٥).

(٤) كأبي طاهر بن خلف في العنوان، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، ورواه صاحب المستنير عن شيخه أبي علي العطار. (ينظر: النشر: ٢/٧٠، والعنوان ص (١٥٩)).

(٥) وعُلِمَ دخول الأصبهاني من رواية الهذلي للتقليل عن نافع من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر حيث قال: «وكذا ذكره ـ أي وجه التقليل ـ في الكامل من جميع طرقه فيدخل به الأصبهاني»، وعليه فإنه يستدرك على الشارح بأن عبارته غير واضحة. (ينظر: النشر ٢/٧٠)

(٦) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٧) قال في غيث النفع: «وهو إدغام غير كامل؛ لبقاء صوت الغنة معه، ولهذا لم يُذْكَرُ مع المدغم، لأن إدغامه محض، إلا أنه لا بد فيه من تشديد الواو». (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٢)).

(٨) النون من كلمة: ﴿يسٓ﴾ [١].

(٩) فقطع له بالإدغام من رواية قالون: جمهور العراقيين، وغيرهم، وقطع له بالإظهار: الداني، والشاطبي، وأكثر المغاربة، وقال في جامع البيان؛ الإدغام: من طريق الحلواني، والإظهار: من طريق أبي نشيط، وكلاهما ـ كما قال في النشر ـ: «صحيح عن قالون من الطريقين»، والإدغام لورش من طريق الأزرق: رواية الأكثر، وبه قطع في الحرز، وغيره، وقطع له بالإظهار: صاحب التجريد، وروى الإدغام من طريق الأصبهاني: ابن سوار، والأكثر، وبالإظهار له: ابن مهران، والداني، وهما صحيحان عن ورش، والقراءة بالإظهار لورش من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٧ ـ ١٨، وشرح منحة مولى البر ص (٦٩).

والبزي[١]، وابن ذكوان[٢]، وعاصم[٣]، كما تقدم مفصلاً في الأصول[٤].

وتقدَّم:

نقل: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [٢]؛ لابن كثير[٥].

وسين: ﴿صِرَٰطٍ﴾ [٤]؛ لقنبل بخلاف عنه، ورويس، وإشمامها زاياً: لخلف عن حمزة[٦].

٨٧٣ ـ تَنْزِيلُ: صِفْ[٧] سَمَا........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [٥].

---

(١) فروى عنه الإدغام: ابن الحباب، وروى الإظهار: أبو ربيعة، وبه قرأ الباقون وهم؛ قنبل، وأبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، والقراءة بالإدغام للبزي من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢ ـ ١٨، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٢) فروى عنه الأخفش الإدغام، وروى عنه الصوري الإظهار، والقراءة بالإظهار لابن ذكوان من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٣) فالوجهان صحيحان عنه؛ من رواية شعبة من طريقيه، والقراءة بالإظهار لشعبة في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته، أما حفص فروى عنه الإدغام: عمرو بن الصباح من طريق زرعان، والإظهار: من طريق الفيل، وهما صحيحان عن عمرو، ولم يختلف عن عبيد بن الصباح عن حفص أنه: بالإظهار. والقراءة بالإدغام لحفص من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢ ـ ١٨، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٤) وذلك في باب (حروف قربت مخارجها). (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٧٠)، والنشر ٧١/١، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٥) أي: أن ابن كثير قرأ بنقل حركة الهمز إلى الراء، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/١، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٦) وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢٧١/١ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٧) ضُبِطَت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالصاد ثم الفاء؛ من الوصف: (**صِفْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالصاد ثم النون؛ من الصيانة: (**صُنْ**).

فقرأه برفع اللام[1] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(صِفْ سَمَا)**؛ أي: شعبة، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب.

على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو)، أو (ذلك)، أو (القرآن تنزيل)[2].

وقرأه الباقون: بالنصب.

على المصدر، بفعلٍ من لفظه[3].

وتقدَّم الخلاف في:

سين: ﴿سَدًّا﴾ [٩]؛ فتحاً، وضمًّا[4].

والكلام في همزتي[5]: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [١٠] **[٥١٠]**.

و﴿إِذْ جَآءَهَا﴾ [١٣][6].

---

(١) وعُلِمَ الرفع من الإطلاق. (ينظر: شرح النويري ١٦٥/٥).

(٢) ينظر: الكشف ٢١٤/٢، والدر المصون ٢٤٦/٩، واللباب ١٦٨/١٦.

(٣) والقياس: أن كل مصدر أضيف إلى فاعله أو مفعوله فعامله محذوف وجوباً، وهذا منه في القرآن كثير؛ مثل: ﴿غُفْرَانَكَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و﴿سُبْحَـٰنَكَ﴾ [البقرة: ٣٢]، و﴿سُبْحَـٰنَهُۥ﴾ [البقرة: ١١٦]، ونحوها، فالمعنى على هذا التقدير: نزَّلَهُ العزيز الرحيم تنزيلاً، فاختصر الكلام بإضافة المصدر إلى فاعله، ثم بحذف فاعله، ولا يبعد على قراءة النصب أن يكون مصدراً للمرسلين؛ والمعنى: إنك لمن المرسلين إرسال العزيز الرحيم، قاله موسى جار الله. (ينظر: الإتحاف ٣٩٧/٢، والكشف ٢١٤/٢، والدر المصون ٢٤٦/٩، واللباب ١٦٨/١٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٥)).

(٤) قرأ بفتح السين في الموضعين: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالفتح فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٧)، والنشر ٣١٥/٢، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٥ ـ ١٧٦)، والنشر ٣٦٣/١، والإتحاف ٣٧٦/١.

(٦) أدغم الذال في الجيم: أبو عمرو، وهشام، وقرأ الباقون: بالإظهار، وأمال: ﴿جَآءَهَا﴾؛ هشام بخلفه، وابن ذكوان، وحمزة، وخلف عن نفسه. =

و﴿إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [١٤][1].

٨٧٣ ـ ....عَزَزْنَا : الْخِفَّ[2] صِفْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿عَزَزَنا﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾ [١٤].

فـ(**ـالْخِفَّ**)؛ أي: القراءة بتخفيف الزاي.

للمرموز إليه بصاد (**صِفْ**)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

من (عزَّ)؛ (غَلَبَ)، فهو متعد، ومفعوله محذوف، أي: (فغلبنا أهل القرية بثالث)، ومنه: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣][3].

والباقون: بتشديدها.

مِنْ (عَزَّ)، (يَعِزُّ)؛ (قَوِيَ)[4] فهو لازم عُدِّيَ بالتضعيف، ومفعوله محذوف أيضاً، أي: (فقوينا المرسلين بثالث)[5].

= (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل ذال إذ)، ص (٤٨)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٣/٢، والإتحاف ٣٩٨/١).

(١) قرأ بضم الهاء والميم وصلاً: حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وقرأ بكسرهما وصلاً: أبو عمرو، وقرأ الباقون: بكسر الهاء، وضم الميم، وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١٢٠ ـ ١٢١)، والنشر ٢٧٤/١، والإتحاف ٣٩٨/١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الفاء، مع التشديد (**الْخِفُّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الفاء: (**الْخِفَّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) على حد قوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ﴾ [المجادلة: ٢١]. (ينظر: الكشف ٢١٤/٢، والدر المصون ٢٥١/٩، واللباب ١٨٣/١٦).

(٤) في الأصل: (قرى)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: الكشف ٢١٤/٢، والدر المصون ٢٥١/٩، واللباب ١٨٣/١٦.

٨٧٣ ـ .... **وَافْتَحْ أَإِنْ**[١]: **ثِقْ. وَذُكِرْتُمْ**[٢]: **عَنْهُ خِفْ**[٣]

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿أَين ذُكِّرْتُم﴾ [١٩].

فـ(**افْتَحْ** ﴿**أَإِنْ**﴾)؛ أي: اقرأه بفتح الهمزة الثانية[٤].

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثِقْ**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

[**وقرأ الباقون**: بكسرها][٥].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بهمزتين على الألف؛ مفتوحة، ثم مكسورة: (**أَإِن**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وضُبطت في تحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس، بهمزتين؛ مفتوحة، ثم مكسورة؛ لكنَّ الهمزة الثانية رُسِمَتْ على نبرة بدلاً من الألف: (**أَئِنْ**)، وهي كذلك في نسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ السمنودي، والشيخ كريم راجح، ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وضُبِطت في نسخة رضوان العقبي؛ بهمزتين مفتوحتين مرسومتين على ألف: (**أَأَن**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وضُبطت في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بهمزتين مفتوحتين؛ لكن الهمزة الأولى رُسِمَتْ على السطر، والهمزة الثانية على ألف: (**ءَأَنْ**)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)؛ بهمزة واحدة مفتوحة: (**أَنْ**)، وفيه نظر، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه ـ كلها محتملة إلا الوجه الخامس ـ: (**أَإِن**)، (**أَئِنْ**)، (**أَأَن**)، (**ءَأَنْ**)، (**أَنْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الكاف بلا تشديد: (**وَذُكِرْتُمْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الكاف مع التشديد: (**وَذُكِّرْتُمْ**).

(٣) يوجد مسح في المتن الذي على هامش الشرح، حيث ذهب حرفا الفاء، لكنه أثبتها كاملة في ثنايا الشرح.

(٤) قال الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٢٤٥): «الهمزة الثانية رُسِمَتْ ياء في المصاحف العراقية، وليس يوجد في هذه الحرف نص معتمد من المصاحف العثمانية على خلاف ذلك».

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره، وذلك لبيان قراءة الباقين وإتمام السياق. (ينظر: النشر ٢/٣٥٣).

(وَ﴿ذُكِرْتُمْ﴾ عَنْهُ)؛ أي: عن أبي جعفر.

(خِفْ)؛ أي: اقرأه بتخفيف الكاف، وهو على أصله في تسهيل الهمزة الثانية[1].

على أنها شرطية[2].

وكلٌّ على أصله: تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً، وعدمه[3]، وتشديد كاف[4]: ﴿ذُكِّرْتُم﴾.

٨٧٤ ـ أُولَى وَأُخْرَى صَيْحَةٌ وَاحِدَةُ[5]: ثُـبْ[6]..................................

واخْتُلِفَ في: (أُوْلَى وَأُخْرَى ﴿صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾).

أي: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [٢٩].

و﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [٥٣].

---

(١) مع إدخال ألف بين الهمزتين. (ينظر: الإتحاف ٣٩٨/٢).

(٢) وتخريج كلا القراءتين: على حذف لام العلة؛ أي: أَلَئِنْ ذُكِّرْتم تطيرتم، فـ(تطيرتم) هو المعلول، و(أَنْ ذكرتم) علته، والاستفهام منسحب عليهما في قراءة الاستفهام وفي غيرها يكون إخباراً بذلك. (ينظر: الدر المصون ٢٥٣/٩، واللباب ١٨٨/١٦، والإتحاف ٣٩٨/٢).

(٣) فقرأ قالون، وأبو عمرو: بتسهيل الهمزة الثانية، مع الفصل بينهما بالألف، وقرأ: ورش، وابن كثير، ورويس؛ بالتسهيل مع عدم الإدخال، وقرأ الباقون: بالتحقيق بلا فصل، ولهشام وجه آخر؛ وهو التحقيق مع الإدخال، وأما أبو جعفر فقد سبق بيان مذهبه، وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً في باب الهمزتين من كلمة من نظم الطيبة. (ينظر: الإتحاف ٣٩٨/٢).

(٤) وقرأ بتشديد الكاف: جميع القراء غير أبي جعفر. (ينظر: الإتحاف ٣٩٨/٢).

(٥) يوجد مسح في المتن الذي على هامش الشرح، حيث ذهب حرفا التاء، لكنه أثبتها كاملة في ثنايا الشرح.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (ثُبْ)، والثاني: بكسر الثاء: (ثِبْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم.

فقرأهما بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثُبْ)**؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على أن (كان) تامة، أي: (ما حدثت أو وقعت إلا صيحة)(١).

والباقون: بالنصب فيهما.

على أنها ناقصة، واسمها مضمر، أي: (إن كانت الأخذة إلا صيحة واحدة صاح بها جبريل عليه السلام)(٢).

وخرج بالـ**(أُوْلَى)**، (وَ)الـ**(أُخْرَى)**: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [٤٩]، وهي الوسطى، فلا خلاف في نصبها؛ لأنها مفعول: ﴿يَنظُرُونَ﴾(٣).

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢٥٨/٩، واللباب ٢٠٠/١٦، وشرح النويري ١٦٧/٥، والإتحاف ٣٩٩/٢.

(٢) أو: ما كانت الأخذة والعقوبة والخصلة المهلكة إلا صيحة واحدة. (ينظر: الإتحاف ٤٠٠/٢، والدر المصون ٢٥٨/٩، واللباب ٢٠٠/١٦، وشرح النويري ١٦٧/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٦)).

(٣) نوه عليه ابن الجزري في النشر، والنويري في شرحه، وصاحب الإتحاف، والهادي، وأغفل ذكره ابن الناظم، والمنير السمنودي، وموسى جار الله، في شروحهم، وكان حقه منهم التنويه عليه؛ لأنَّ قول الناظم: **(أُوْلَى وَأُخْرَى)** إنَّما هو قيد أتى به ليخرج الموضع الأوسط، لأنه محل اتفاق بين القراء، ولعل ابن الناظم اكتفى عن التنويه عليه بقرينة لفظه به في شرحه حيث قال ـ أي ابن الناظم ـ: «أي: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ الأولى، والثانية»، فخرج ـ بمفهوم قوله ـ الموضع الأوسط وهو قوله تعالى: (﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾)؛ لأن المواضع الثلاثة وإن تشابهت في كلمتي: ﴿صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾، إلا أن كلمتي: ﴿إِن كَانَتْ﴾ غير موجودتين إلا في الموضع الأول والثالث، فكان لفظ ابن الناظم بالآية دليلاً على موضعي الخلاف من بين المواضع الثلاثة، لكنَّ ابن الناظم وحيث إنه بصدد الحديث عن مراد الناظم في نظمه فقد تعين أن يبين ـ تحديدًا ـ معنى قول الناظم: **(أُوْلَى وَأُخْرَى)**، وأن مراد الناظم من نصه على الأولى والأخرى أن يخرج الوسطى؛ لأنها محل إجماع بين القراء. (ينظر: النشر ٣٥٣/٢، والإتحاف ٣٩٩/٢، وشرح النويري ١٦٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠١)، والهادي ١٦٩/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٦/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٦)).

وتقدَّم الخلاف في:

﴿لَّمَّا﴾ [٣٢][1]، و﴿ٱلْمَيْتَةُ﴾ [٣٣][2]؛ تشديداً، وتخفيفاً.

﴿ٱلْعُيُونِ﴾ [٣٤]، ضمًّا، وكسراً[3].

و﴿ثَمَرِهِۦ﴾ [٣٥]؛ ضمًّا، وفتحاً؛ في الثاء والميم[4].

٨٧٤ ـ ....عَمِلَتْهُ يَحْذِفُ[5] الْهَا: صُحْبَةٌ[6]

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [٣٥].

فقرأه: ﴿عَمِلَتْ﴾؛ بـ(**ـحَذْفِ الْهَاءِ**)[7].

---

(١) قرأ بالتشديد في الميم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وابن جماز، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٦٩٨)، والنشر ٢/٢٩١، والإتحاف ٢/٤٠٠).

(٢) قرأ بالتشديد في الياء: نافع، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٣ ـ ٤٨٤)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/٤٠٠).

(٣) قرأ بكسر العين: ابن كثير، وابن ذكوان، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٤٠٠).

(٤) قرأ بضم الثاء والميم: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بفتحهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٠٩ ـ ٦١٠)، والنشر ٢/٢٦٠، والإتحاف ٢/٤٠٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يَحْذِفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالتاء مكان الياء؛ على التأنيث: (**تَحْذِفُ**).

(٦) يوجد مسح في المتن الذي على هامش الشرح، حيث ذهب حرف التاء، لكنه أثبتها كاملة في ثنايا الشرح.

(٧) ما بين القوسين هكذا ضُبط في ثنايا الشارح: بـ(**ـحَذْفِ الْهَاءِ**)، بينما ضُبط في المتن الذي على هامش الشرح: (**يَحْذِفُ الْهَا**)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقد خالف الشارح ـ في هذا الموضع ـ منهجه الذي سار عليه في شرح المتن؛ ومنهجه هو أنه يتتبع كلام الناظم حرفاً حرفاً، ولعل مخالفة الشارح لمنهجه ضرورة دعت إليها حاجة السياق.

المرموز إليهم بقوله: (**صُحْبَةٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة.

وقرأه الباقون ـ منهم حفص[1] ـ: بإثبات الهاء، ـ كما تلفظ به المصنف ـ.

والمكي على أصله في صلة الهاء.

وكلٌّ موافق لرسم مصحفه[2].

فإنه في مصاحف غير الكوفة بإثبات الهاء، كما أفهمه قول الرائية[3]:

(كُوفٍ وَمَا عَمِلَتْ.......الخ)

إلَّا حفصاً[4] فخالف مصحفه الكوفي، ولا ضير فيه؛ إذ العمدة على ثبوت الرواية تواتراً لا على الرسم.

و﴿مَا﴾ [**٥١١**]؛ موصولة[5]، أو موصوفة، أو نافية[6]؛ فإن كانت موصولة، أو موصوفة، فالعائد محذوف في القراءة الأولى، قال ابن مالك[7]:

وَحَذْفُ عَائِدٍ أَجِزْ إِنِ اتَّصَلْ نَصْباً بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ[8] ذِيْ عَمَلْ

---

(١) وإنما خصَّ حفصاً بالذكر لأن قراءته خالفت رسم مصحفه ـ كما سينوه عليه بعد قليل، بينما قرأ الباقون: بما يوافق رسم مصاحفهم.

(٢) قال الداني: «وفي (يس) في مصاحف أهل الكوفة: (وما عملت أيديهم)؛ بغير هاء بعد التاء، وفي سائر المصاحف: (وما عملته)؛ بالهاء». (ينظر: المقنع في مرسوم أهل الأمصار ص (١٠٦)، والكشف ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٤٠٠، والدر المصون ٩/٢٦٨، واللباب ١٦/٢١٤، وغيث النفع ص (٣٣٢)).

(٣) ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٣٨)، البيت رقم (١٠٥)).

(٤) كما نصَّ عليه الإمام أبو داود في مختصر التبيين. (ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٤/١٠٢٤).

(٥) فيكون المعنى: ومِن الذي غرسته أيديهم وزرعته. (ينظر: شرح موسى جار الله (٢٤٦)).

(٦) فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم. (ينظر: شرح موسى جار الله (٢٤٦)).

(٧) والمعنى: «أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل، أو بالوصف، يجوز حذفه بكثرة». (ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك ١/١٥٩ ـ ١٦٠، والكافية الشافية، باب الموصول، البيت رقم (١٥٣)).

(٨) هكذا في الأصل، وفي المطبوع: (أو بوصف). (ينظر: الكافية الشافية، باب الموصول، البيت رقم (١٥٣)).

أي: (ومن الذي عملته)، أو (شيء عملته)، فالهاء لـ(ـما)، وإن كانت نافية فعلى الأولى؛ [لا][(١)] ضمير لها، وعلى الثانية؛ الضمير يعود على: ﴿ثَمَرِهِۦ﴾[(٢)].

٨٧٥ـ وَالْقَمَرَ[(٣)] ارْفَعْ: إِذْ شَذَا[(٤)] حَبْرٌ[(٥)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [٣٩][(٦)].

فـ**(ـارْفَعْ)**؛ أي: اقرأه برفع الراء.

للمرموز إليهم بقوله: **(إِذْ شَذَا حَبْرٌ)**؛ أي: نافع، وروح، وابن كثير، وأبي عمرو.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو موجود في الدر المصون، والإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ، وأثبته لحاجة المعنى إليه. (ينظر: الدر المصون ٢٦٨/٩، والإتحاف ٤٠٠/٢).

(٢) ينظر: الإتحاف ٤٠٠/٢، والدر المصون ٢٦٨/٩، واللباب ٢١٤/١٦.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الراء: (**الْقَمَرَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الراء: (**الْقَمَرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ بالدال المهملة: (**شَدَا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي إلى: (**سذ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالذال المعجمة: (**شَذَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيها؛ بجر الراء مع التنوين: (**حَبْرٍ**)، والثالث: برفع الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حَبْرٌ**)، (**حَبْرُ**)، (**حَبْرٍ**).

(٦) قال في غيث النفع: «وعُلِمَ من نسقه بالواو أنه الأول، وأما الثاني؛ وهو: ﴿ٱلْقَمَرَ وَلَا﴾ [٤٠]». (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٢)).

على الابتداء(١).

والباقون: بالنصب.

بإضمار فعل؛ على الاشتغال(٢).

وتقدَّم:

جمع: ﴿**ذُرِّيَّاتِهِمْ**﴾ [٤١]، مع كسر التاء؛ للمدنين، والشامي، والحضرمي(٣).

وكذا إبدال: ﴿إِن نَّشَأْ﴾ [٤٣]، للأصبهاني، وأبي جعفر، كوقف حمزة، وهشام بخلفه(٤).

٨٧٥ ـ ....وَ(يَـــا) يَخَصِّمُونَ(٥)..............................

---

(١) خبره: ﴿قَدَّرْنَٰهُ﴾ [٣٩]، أو عطفاً على الليل والشمس في الآيتين السابقتين؛ أي: وآية لهم القمر. (ينظر: الكشف ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٤٠٠، والدر المصون ٩/٢٧٠، واللباب ١٦/٢١، وشرح النويري ٥/١٦٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٦)).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢١٦، والدر المصون ٩/٢٧٠، واللباب ١٦/٢١، وشرح النويري ٥/١٦٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٦).

(٣) وقرأ الباقون: بالتوحيد، مع فتح التاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٤٩ ـ ٦٥٠)، والنشر ٢/٢٧٣، والإتحاف ٢/٤٠١).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٤٠١.

(٥) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بفتح الخاء، وكسر الصاد المشددة، وبإثبات النون بعد الواو: (**يَخَصِّمُونَ**)، وبه ينكسر وزن البيت ولا يستقيم، وضُبِطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته الخمس، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بفتح الخاء، وكسر الصاد المشددة، وحذف الألف التي بعد واو الجماعة: (**يَخَصِّمُو**)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله؛ بكسر الخاء، وكسر الصاد المشددة، وحذف النون، وإثبات الألف بعد الواو: (**يَخِصِّمُوا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الخاء، وكسر الصاد المشددة، وحذف النون، وإثبات الألف بعد الواو: (**يَخَصِّمُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في المتن الذي على هامش شرح النويري؛ بكسر الخاء لكنه لم يضبط حركة الصاد: (**يَخِصمُوا**)، وهو ضبط ناقص، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يَخَصِّمُونَ**)، (**يَخَصِّمُو**) (**يَخِصِّمُوا**)، (**يَخَصِّمُوا**).

٨٧٥ - ....اكْسِرْ: خُلْفَ[١] [صَمَا[٢]. فِي[٣]][٤] (الْخَا): لِيَا[٥]

٨٧٦ - خُلْفٌ[٦] رَوَى نَلْ مِنْ ظُبًى. وَاخْتَلِسَا[٧]: ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (خُلْفُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ والثاني: بفتح الفاء: (خُلْفَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى؛ ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا في شرح موسى جار الله.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكلمة غير واضحة المعالم، لكنها ربما كانت: (صَمَا)، وبهذا الضبط ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في جميع النسخ: (صَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي عليه جميع النسخ.

(٣) ضُبطت في شرح الترمسي؛ بإثبات الياء بعد الفاء: (فِي)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، حيث ضُبطت فيه؛ بألف بعد الفاء: (فَا)، وإلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الفاء، وحذف الياء بعدها: (فِ).

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل باعتباره كلمتين منفصلتين: (صما فَي)، بينما ضُبط في جميع النسخ الأخرى باعتباره كلمة واحدة، وترتب على اختلافهم في ضبط الكلمة اختلاف في دلالتها ومعناها، فصارت دلالة الكلمة عند جميع النسخ أنها رمز لشعبة، بينما صارت دلالتها عند الشارح؛ أن الرمز لشعبة إنما هو في قول الناظم: (صَا)، وأن قول الناظم ـ بعد ذلك ـ: (فِي) إنما هو استئناف جديد لبيان قراءة هشام ومن معه، على ما بينه الشارح في موضعه من الشرح، وهذا الموضع من المواضع الدقيقة والشواهد الظاهرة التي تدل على تتبع الشارح لكلام الناظم حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، على ما بينته في قسم الدراسة وأسهبت في ذكر الشواهد والأمثلة عليه.

(٥) ضُبِطَتْ في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بلام، ثم ياء، ثم ألف، كلمة واحدة: (لِيَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، فقد ضُبطت فيه؛ بلام مكسورة، ثم ياء بعدها ألف، كلمتين منفصلتين: (لِ يَا)، ولكنه عاد فضبطها في ثنايا الشرح في النسخة الهندية؛ بلام، ثم ياء مفتوحة: (لِيَ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (لِيَا)، (لِ يَا)، (لِيَ).

(٦) ضُبِطت في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بضم الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الفاء بلا تنوين: (خُلْفُ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء، وكسر اللام؛ =

٨٧٦ ـ .... بِالْخُلْفِ حُطْ بَدْرًا. وَأَسَكِّنْ[(١)]: بَخَسَا[(٢)]

٨٧٧ ـ بِالْخُلْفِ فِي ثَبْتٍ[(٣)]. وَخَفِّفُوا[(٤)]: فِنَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [٤٩].

فـ(يَا) (﴿يَخَصِّمُونَ﴾ اكْسِرْ خُلْفَ صَما[(٥)])؛ أي: اقرأ بكسر الياء لشعبة المرموز إليه بصاد: **(صَما)**، بخلاف عنه في الكسر.

= على الأمر: **(وَاخْتَلِسَا)**، وهو ظاهر معنى كلام الترمسي في شرحه؛ والثاني: بضم التاء، وكسر اللام؛ على البناء للمجهول: **(وَاخْتُلِسَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح التاء واللام؛ على الإخبار: **(وَاخْتَلَسَا)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَاخْتَلِسَا)**، **(وَاخْتَلَسَا)**، **(وَاخْتُلِسَا)**.

(١) ضبطت في أصل شرح الترمسي: **(سَكِّنْ)**، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(أَسْكِّنْ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء، وكسر الخاء؛ على البناء للمجهول: **(بُخِسَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الباء، والخاء؛ على الإخبار في الماضي: **(بَخَسَا)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى؛ وقد ضُبطت في أصل شرح الترمسي بالتنوين: **(بَخْسًا)**، وهو سبق قلم.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: **(ثُبْ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ: **(ثَبْتٍ)**، ولعله الأقرب للصواب؛ محافظة على وزن البيت من الانكسار.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء الأولى مشددة، وضم الثانية؛ على الأمر: **(وَخَفِّفُوا)**، وهو ظاهر معنى كلام الترمسي في شرحه، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الفاء الأولى مع التشديد، وضم الثانية؛ على الإخبار: **(وَخَفَّفُوا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكلمة غير واضحة المعالم، لكن أقرب احتمال لها هو: **(صَمَا)**، ولم أقف على معناها، بينما ضُبطت في جميع النسخ: **(صَا)**.

والوجه الآخر له الفتح: **كالباقين**.

و(**فِي**)[١].

كسر (**الْخَا**).

للمرموز إليه: (**لِيَا**)؛ أي: هشام.

(**خُلْفٌ**).

ولا خلاف في كسرها للمرموز إليهم بقوله: (**رَوَى نَلْ مِنْ ظُبًى**)؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره، وعاصم، وابن ذكوان، ويعقوب.

(**وَاخْتَلِسَا**)؛ أي: اقرأه باختلاس فتحة الخاء.

(**بِالْخُلْفِ**) فيه.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**حُطْ**[٢] **بَدَرًا**[٣])؛ أي: أبي عمرو، وقالون.

(**وَسَكِّنْ**)؛ أي: اقرأه بتسكين الخاء.

للمرموز إليه بياء: (**بَخَسَا**)[٤]؛ أي: قالون.

(**بِالْخُلْفِ**) عنه في التسكين.

وللمرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي ثُبْ**[٥])؛ أي: حمزة، وأبي جعفر، بلا خلاف عنهما.

---

(١) كنت أشرت عند ضبط هذه اللفظة من المتن إلى اختلاف النسخ في هذا الموضع، وأنه قد ترتب على اختلافهم في ضبط الكلمة اختلاف في دلالتها ومعناها، فصارت دلالة الكلمة عند جميع النسخ أنها جزء من رمز شعبة، وهو قول الناظم: (**صَافِي**)، بينما صارت دلالتها عند الشارح ـ كما ترى ـ؛ أن الرمز لشعبة إنما هو في قول الناظم: (**صَا**)، وأن قول الناظم ـ بعد ذلك ـ: (**فِي**) إنما هو استئناف جديد لبيان قراءة هشام ومن معه.

(٢) ومعنى قوله: (**حُطْ**)؛ فعل أمر من: حاطه يحوطه، إذا حفظه وتعاهده.

(٣) ومعنى قوله: (**بَدْرًا**)؛ هو القمر إذا تمَ نوره واستدار.

(٤) ومعنى قوله: (**بَخَسَا**)؛ فعل ماض مبني للمعلوم؛ من البخس، وهو النقص ضد الزيادة.

(٥) ومعنى قوله: (**ثُبْ**)؛ فعل أمر بمعنى: ارجع، مِن ثاب الرجل يثوب، إذا رجع بعد ذهابه.

(وَخَفِّفُوا)؛ أي: اقرؤوه بتخفيف الصاد.

للمرموز إليه بفاء: **(فِنَا)**[(١)]؛ أي: حمزة بكماله.

والباقون: بتشديدها.

وإيضاح ما في الحرف أن فيه ست قراءات[(٢)]:

الأولى: بفتح الياء، وإسكان الخاء[(٣)]، وتشديد الصاد، فيجمع بين الساكنين[(٤)]، ولا ضرر فيه.

وهي: لأبي جعفر بلا خلاف، وقالون في الأشهر[(٥)]؛ وهي رواية العراقيين عنه[(٦)].

الثانية: كذلك، لكن باختلاس فتحة الخاء[(٧)] ـ تنبيهاً على أن أصله السكون[(٨)] ـ، مع تشديد الصاد.

وهي: لأبي عمرو من طرق المغاربة عنه[(٩)] **[٥١٢]** ولقالون[(١٠)] ـ أيضاً ـ.

---

(١) ومعنى قوله: **(فِنَا)**؛ هو المكان المتسع أمام الدار وفي جوانبها، وأصله (فِناء)، وقصره الناظم مراعاة للوزن.

(٢) الكلام بحروفه موجود في كتاب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٠١/٢ ـ ٤٠٢).

(٣) في الأصل: (الحاء)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، واللباب ٢٣٨/١٦، والإتحاف ٤٠١/٢.

(٥) وهو الذي قطع به الداني له في جامع البيان، ولم يذكر صاحب العنوان عن قالون سواه. (ينظر: العنوان ص (١٥٩)، وجامع البيان ٣٦٦/٢، والنشر ٣٥٤/٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٧) في الأصل: (الحاء)، وهو تصحيف.

(٨) ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، واللباب ٢٣٧/١٦، والإتحاف ٤٠١/٢، والكشف ٢١٨/٢.

(٩) وهو الذي لم يذكر الداني في كتبه ـ من روايتي الدوري والسوسي ـ سواه، وهو الذي في التذكرة، والعنوان. (ينظر: جامع البيان ٣٦٦/٢، والعنوان ص (١٥٩)، والنشر ٣٥٤/٢).

(١٠) وهو الذي قطع به الشاطبي، وهو الذي في التذكرة لابن غلبون. (ينظر: النشر ٣٥٤/٢).

الثالثة: بفتح الياء والخاء فتحة كاملة، وتشديد الصاد.

وهي: لابن كثير، وورش، وهشام من طريق الحلواني(١)، ولقالون، وأبي عمرو ـ أيضاً ـ.

والأصل (يَخْتَصِمُونَ)؛ أُدْغِمَتْ التاء في الصاد(٢)، ونُقِلَتْ فتحتها إلى الخاء الساكنة(٣).

وهذا الوجه لقالون في التلخيص(٤)، وغيره(٥)، ولأبي عمرو عند العراقيين(٦).

الرابعة: بفتح [الياء](٧)، وكسر الخاء، وتشديد الصاد.

وهي: لابن ذكوان، وحفص، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، ولهشام من طريق الداجوني عنه(٨)، وشعبة بخلاف من طريقيه(٩).

حُذِفَتْ حركة الخاء، فالتقى ساكنان؛ فَكُسِرَ أولهما(١٠).

الخامسة: بكسر الياء، والخاء، معاً، وتشديد الصاد.

وهي: لشعبة من طريقيه(١١)، ـ أيضاً ـ.

---

(١) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، واللباب ٢٣٧/١٦، والإتحاف ٤٠١/٢، والكشف ٢١٨/٢.

(٣) فنافع، وابن كثير، وهشام، هم من نقل فتحها إلى الساكن قبلها نقلاً كاملاً. (ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، واللباب ٢٣٧/١٦).

(٤) ينظر: التلخيص ص (١٣٠).

(٥) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٦) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٧) سقطت من الأصل وأثبتها لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٠٢/٢).

(٨) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٩) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(١٠) ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، والكشف ٢١٨/٢، واللباب ٢٣٧/١٦، والإتحاف ٤٠٢/٢.

(١١) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

السادسة: بفتح الياء، وتسكين الخاء، وتخفيف الصاد.

وهي: لحمزة.

مِنْ (خَصِمَ)(١) ثلاثياً، أي: (يَخْصَمُ بعضُهم بعضاً)(٢).

فتلخص(٣):

لقالون ثلاثة أوجه:

١ ـ إسكان الخاء، مع تشديد الصاد ـ كأبي جعفر ـ.

٢ ـ واختلاس فتحة الخاء ـ كأبي عمرو ـ.

٣ ـ وإتمام حركتها(٤) ـ كورش ـ.

ولأبي عمرو وجهان:

١ ـ الاختلاس ـ كالثاني لقالون ـ.

٢ ـ والإتمام(٥) ـ كورش ـ.

---

(١) يَخْصَمُ. (ينظر: الدر المصون ٢٧٣/٩).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٧٣/٩، والكشف ٢١٨/٢، واللباب ٢٣٧/١٦، والإتحاف ٤٠٢/٢.

(٣) وهذا الحرف من مواضع الخلاف التي تحتاج لمزيد حذق وانتباه حال استخراج الأوجه المختلفة من كلام الناظم للسادة القراء، وخصوصاً قراءة الأئمة؛ قالون، وأبي عمرو، فهو مَقَامٌ قَلِقٌ ـ كما سمَّاه النويري في شرحه ـ، قال ـ رحمه الله تعالى ـ مبيناً كيفية استنباط قراءة قالون وأبي عمرو من كلام الناظم ـ: «فصار لقالون ثلاثة أوجه؛ فالاختلاس لأبي عمرو وقالون من قوله: (وَاخْتَلِسَا بِالْخُلْفِ. . .الخ)، والإتمام لأبي عمرو: من حكايته الخلف عنه في الاختلاس وسكوته عن الضد، ولما تنوع عند قالون ضِدُّ الاختلاس ذكر له أحد الضدين وهو الإسكان، ثم حَكَى فيه خلفاً فدخل بالوجه الثاني؛ وهو الإتمام مع المسكوت عنهم ـ كأبي عمرو ـ، فتأمل، فإنه مقام قلق، وقد اتضح غاية الاتضاح بعون الله تعالى». (ينظر: شرح النويري ١٧١/٥ ـ ١٧٢).

(٤) وقراءة قالون بإتمام الفتحة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٥٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٠)).

(٥) وقراءة أبي عمرو بإتمام الفتحة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٥٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٠)).

ولهشام وجهان:

١ ـ فتح الخاء، ـ كابن كثير ـ.

٢ ـ وكسرها[١] ـ كابن ذكوان[٢] ـ.

ولشعبة وجهان:

١ ـ فتح الياء مع كسر الخاء ـ كحفص ـ.

٢ ـ وكسر الياء والخاء معاً[٣].

تأمل.

وتقدَّم:

سكت حفص على ألف: ﴿مَّرۡقَدِنَا﴾ [٥٢]، وصلاً ـ بخلفه[٤] ـ.

---

(١) وقراءة هشام بهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٥٤، وشرح منحة مولى البر ص (١١٩)).

(٢) في الأصل بعد قوله: «وكسرها كابن ذكوان»، قال الشارح: «ولشعبة وجهان: فتح الياء مع كسر الخاء كحفص، وكسر الياء والخاء كابن كثير، وكسرها كابن ذكوان»، والصحيح أنَّ ابن كثير له إتمام فتح الخاء ـ وجهاً واحداً ـ كورش، كما ذكر ذلك في الفقرة قبلها، ثم عاد في الفقرة بعدها وكرر ما لشعبة من الأوجه على الصحيح، فكأنه كتب أولاً ما كتب، ثم بدا له أن ما كتبه فيه نظر، فأعاد كتابته مرة أخرى دون أن يطمس أو يلغي ما كتبه أولاً، فأوهم ذلك وجود التكرار مع الخطأ. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٠٢).

(٣) وقراءة شعبة بهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٥٤، وشرح منحة مولى البر ص (١١٩)).

(٤) فبالسكت جزم الشاطبي، إذ قال في حرز الأماني ص (٦٦)، الأبيات رقم (٨٣٠ ـ ٨٣١):

وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ ... عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجاً بِلَا
وَفِي نُونَ مَنْ رَاقٍ وَمَرْقَدِناَ وَلَا ... مِ بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكْتَ مُوصَلَا

والوجه الآخر لحفص: عدم السكت عليها، كغيره، قال الشارح: «وهما صحيحان من طريق المتن»، قال في النشر في عزو الطرق وبيان الكتب التي جاءت منها السكتات الأربع مجتمعة: «فروى جمهور المغاربة وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد، وعمرو: السكت، وهذا الذي في: الشاطبية، والتيسير، والهادي، والهداية، والكافي، =

ونُقِلَ عن عاصم استحباب الوقف عليه(١)، وهو تامٌّ عند الجمهور(٢).

والخلاف في غين: ﴿شُغُلٍ﴾ [٥٥]، ضمًّا، وإسكاناً(٣).

٨٧٧ ـ .... [وَفَاكِهِينَ فَاكِهُونَ](٤) اقْصُرْ: ثَنَا.

= والتبصرة، والتلخيص، والتذكرة، وغيرها، وروى الإدراج في الأربعة ـ كالباقين ـ: أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران، وغير واحد من العراقيين، وروى عنه كلًّا من الوجهين: أبو القاسم بن الفحام في تجريده، واتفق صاحب المستنير، والمبهج، والإرشاد على الإدراج في: ﴿عِوَجَا﴾، و﴿مَّرْقَدِنَا ﴾، كالجماعة، وعلى السكت في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف، وروى الحافظ أبو العلاء ـ في غايته ـ السكت في: ﴿عِوَجَا﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، قلتُ: فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه. وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ»، ثم قال في النشر: «ووجه السكت في: ﴿مَّرْقَدِنَا ﴾؛ بيان أن كلام الكفار قد انقضى، وأن قوله: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٥٢]؛ هذا ليس من كلامهم؛ فهو إما من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين». (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٩)، والإتحاف ٢/٢٠٨ ـ ٢٠٩، والنشر ١/٤٢٥ ـ ٤٢٦).

(١) نصَّ عليه في غيث النفع ص (٣٣٣)، ونقله في القطع والائتناف ص (٤٣٢) حيث قال: «وروى أبو عمر البزار عن عاصم: أنه كان يقف على: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ﴾».

(٢) نقله في غيث النفع ص (٣٣٣)، وقال في منار الهدى ص (٢٣٢): «تامٌّ عند الأكثر»، وقال في القطع والائتناف ص (٤٣٢): «قال أبو حاتم: (تمام، وهو مأثور عن ابن عباس)، وقال القتيبي: (تمام ويستحب الوقوف عليه)، وقال الأخفش ويعقوب: (التمام: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ﴾، وهو قول أحمد بن موسى، وأحمد بن جعفر، ورواه عطاء، وعن أبي عبدالرحمٰن السلمي: أنه كان يستحب أن يقف على: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ﴾، وهو قول عيسى بن عمر»، وقال ابن الأنباري في الإيضاح ٢/٨٥٣ ـ ٨٥٤: «وقف حسن، ويجوز أن تقف على: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا﴾».

(٣) قرأ بضم الغين: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، وسكنها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٣)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٤٠٢).

(٤) هنا اختلف ضبط المتن الذي على هامش الشرح عن أصل الشرح؛ فضُبطت في أصل الشرح؛ بتقديم (**فَاكِهُونَ**) على (**فَاكِهِيْنَ**)، وهو الضبط الذي في سائر النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بتقديم (**فَاكِهِيْنَ**) على (**فَاكِهُوْنَ**).

٨٧٨ ـ تَطْفِيفُ: كَوْنُ[١] الْخُلْفِ[٢] عَنْ ثَرًا[٣] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في:

﴿فَكِهُونَ﴾.

و﴿فَكِهِينَ﴾.

هنا[٤]، وفي الدخان[٥]، والطور[٦]، والتطفيف[٧].

فـ(ـاقْصُرْ)؛ أي: اقرأه بحذف الألف بعد الفاء فيها كلها.

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثَنَا)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على أنه صفة مشبهة، من (فَكِهَ)؛ بمعنى: (فَرِحَ)، أو (عجب)، أو (تلذذ)، أو (تَفَكَّهَ)[٨].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (كَوْنُ)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي، ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بكاف ثم ميم: (كَمْ)، وقد ضُبطت في أصل المتن الذي على هامش شرح الترمسيّ: (كُوْف)، وهو تصحيف موهم خلاف المراد.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (الْخُلْفِ)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه ـ بنسختيه التركية والهندية ـ؛ مقرون بحرف الجر (الباء): (بِالْخُلْفِ)، وخلافهم هنا مرتبط بخلافهم في الكلمة التي قبلها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الراء بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (ثَرَا)، وهو الذي في نسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وهي كذلك في المتن الذي على هامش شرح النويري، وشرح موسى جار الله، والثاني: بفتح الراء بلا تنوين، وبالألف المقصورة: (ثَرَى)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثالث: بفتح الراء مع التنوين، وبالألف الممدودة: (ثَرًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٤) سورة (يس): الآية [٥٥].

(٥) الآية: [٢٧].

(٦) الآية: [١٨].

(٧) الآية: [٣١].

(٨) ينظر: الدر المصون ٢٧٧/٩، واللباب ٢٤٤/١٦، والإتحاف ٤٠٢/٢، وشرح النويري ١٧٢/٥.

واقصر في حرف **(تَطْفِيْفُ)** فقط.

للمرموز إليهما بقوله: **(كَوْنُ**[١] **الْخُلْفِ عَنْ)**؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه[٢]، وحفص بلا خلاف، فهما قرآه بحذف الألف، موافقين للمرموز إليه بثاء: **(ثَرًا)**؛ أي: أبي جعفر **[٥١٣]** المذكور في هذا الحرف[٣].

والوجه الآخر لابن عامر المد؛ أي: بإثبات الألف[٤].

وبه **قرأ الباقون** في الجميع.

على أنه اسم فاعل، بمعنى: (أصحاب فاكهة)، كـ(لابن)، و(تامر)، و(لاحم)؛ بمعنى: (صاحب لبن، وتمر، ولحم)[٥].

٨٧٨ ـ ....ظُلَلْ لِلْكَسْرِ ضُمَّ وَاقْصُرُوا[٦]: شَفَا.......

---

(١) ومعنى قوله: **(كَوْنُ)**؛ مصدر كان يكون بمعنى: الوجود والصيرورة.

(٢) وقراءة ابن عامر بالقصر من زيادات النشر وطيبته، وهي من رواية الرملي، عن الصوري وغيره، عن ابن ذكوان، وكذلك روى الشذائي، عن ابن الأخرم، عن الأخفش عنه، وهي رواية أحمد بن أنس، عن ابن ذكوان، وروى الحافظ أبو العلاء، عن الدجواني، عن هشام كذلك، وهي ـ أيضاً ـ رواية إبراهيم بن عباد، عن هشام. (ينظر: النشر ٣٥٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٣) قال النويري: «وإنما أعاد الموافق مع الموافق؛ لئلا يتوهم الانفراد»، يعني بذلك: إعادة الناظم لذكر أبي جعفر مع الذين يقرؤون بالقصر في حرف المطففين، مع أنه ذكر له ـ أولاً ـ القصر في جميع المواضع بقوله: **(فَاقْصُرْ ثَنَا)**. (ينظر: شرح النويري ١٧٣/٥).

(٤) وهي رواية المطوعي، عن الصوري، والأخفش، كلاهما عن ابن ذكوان، وكذا رواية الحلواني، عن هشام، وسائر أصحاب الدجواني، عن أصحابه، عن هشام، وهي رواية التغلبي، وابن المعلى، عن ابن ذكوان، ورواية ابن أبي حسان، والباغندي، عن هشام. (ينظر: النشر ٣٥٥/٢).

(٥) وهذا الاختلاف كالاختلاف في (حاذرون)، و(حذرون). (ينظر: الدر المصون ٢٧٧/٩، واللباب ٢٤٤/١٦، والإتحاف ٤٠٢/٢، وشرح النويري ١٧٢/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٧)).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي: **(وَاقْصُرُوا)**، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، =

واخْتُلِفَ في: ﴿ظُلَلٌ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [٥٦].

فـ(**لِلْكَسْرِ ضُمَّ وَاقْصُرُوا**)؛ أي: اقرؤوه بضم[١] [الظاء][٢]، وحذف الألف[٣].

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه جمع (ظُلَّة)، كـ(غُرْفَة)، و(غُرَف)، و(حُلَّة)، و(حُلَل)[٤].

والباقون: بكسر الظاء، وألف بين اللامين.

جمع (ظِل) كذلك؛ [كـ(ذِئْب)][٥] و(ذِئَاب)، أو جمع (ظُلَّة) ـ أيضاً ـ؛ كـ(قُلَّة)، و(قِلَال)؛ وهو الأوفق بالقراءة الأولى[٦].

= فقد ضبطها: (**واقْصُرَنْ**)، بينما ضُبطت في أصل شرح الترمسي: (**وَاكْسِرُوا**)، وهو سبق قلم وخطأ ظاهر، لعله من الناسخ، بقرينة أنَّ المعنى في ثنايا الشرح قد جاء على الصواب، حيث فسره بقوله: بـ(حذف الألف)، مما يدل على أنه أراد القصر لا الكسر.

(١) أي بضم كسر الظاء، وقال النويري: «وقيَّد الضم للضد». (ينظر: شرح النويري ١٧٤/٥).

(٢) في الأصل: (الطاء)، وهو تصحيف ظاهر.

(٣) قال النويري: «ومعنى القصر؛ عدم إشباع الحركة»، وقال موسى جار الله: «اتفقت المصاحف على حذف كل ألف بين لامين». (ينظر: شرح النويري ١٧٤/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٧)).

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٧٨/٩، واللباب ٢٤٥/١٦، والكشف ٢١٩/٢، والإتحاف ٤٠٣/٢، وشرح النويري ١٧٤/٥.

(٥) غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٠٣/٢).

(٦) ينظر: الدر المصون ٢٧٨/٩، والكشف ٢١٩/٢، واللباب ٢٤٦/١٦، والإتحاف ٤٠٣/٢، وشرح النويري ١٧٥/٥.

وتقدَّم حذف همزة، وضم كاف: ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [٥٦]، لأبي جعفر(١)، وكذا وقف حمزة في أحد أوجهه، والثاني: التسهيل كالواو، والثالث: إبدال الهمز ياء مضمومة، ولا يصح غير هذه الثلاثة(٢).

وتقدَّم الخلاف في:

نون: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى﴾ [٦١]، في الوصل؛ ضمًّا، وكسراً(٣).

وصاد: ﴿صِرَٰطٌ﴾ [٤](٤)، ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [٦٦](٥).

٨٧٨ ـ ....جُبُلْ

٨٧٩ ـ فِي كَسْرِ ضَمَّيْهِ: مَدًا نَلْ. وَاشْدُدَا: لَهُمْ وَرَوْحٍ(٦). ضَمَّهُ(٧) اسْكِنْ: كَمْ حَدَا

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٤٠٣/٢.

(٢) ويجوز على كل وجه من هذه الأوجه الثلاثة، المدُّ، والتوسط، والقصر، وأمَّا تسهيل الهمزة كالياء، وهو الوجه المعضل، وإبدالها واواً مضمومة، ووجه كسر الكاف مع حذف الهمزة، وهو الوجه الخامل، فكلها أوجه لا تصح، كما قرره في النشر، ونقله عنه صاحب الإتحاف، وغيث النفع. (ينظر: النشر ٤٨٤/١ ـ ٤٨٥، والإتحاف ٤٠٣/٢، وغيث النفع ص (٣٣٣)).

(٣) فقرأ بكسر النون وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٤٠٣/٢).

(٤) والآية: [٦١].

(٥) قرأ بالسين: قنبل بخلفه، ورويس، وأشمَّ الصاد زاياً: خلف عن حمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢٧١/٢ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٤٠٣/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الحاء مع التنوين: (**وَرَوْحٍ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها: برفع الحاء مع التنوين: (**وَرَوْحٌ**).

(٧) تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (منه)، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم مع التشديد: (**ضَمَّهُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الميم مع التشديد: (**ضَمُّهُ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿جُبُلْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ [٦٢].

فـ(**فِي كَسْرِ ضَمَّيْهِ**[١])؛ أي: القراءة بكسر[٢] الجيم، والباء، معاً[٣].

للمرموز إليهم بقوله: (**مَدًا نَلْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وعاصم.

(**واشْدُدَا**)؛ اللام.

(**لَهُمْ**)؛ أي: المذكورين.

(**وَ**).

لـ(**ـرَوْحٍ**)؛ فإن روايته عن يعقوب: تشديد اللام، لكن مع ضم الجيم، والباء، معًا.

و(**ضَمَّهُ اسْكِنْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الباء، مع ضم الجيم، وتخفيف اللام.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ حَدَا**)؛ أي: ابن عامر، وأبي عمرو.

والباقون[٤] ـ وهم ابن كثير، وحمزة، والكسائي، ورويس عن يعقوب، وخلف عن نفسه ـ: بضم الجيم، والباء، معاً، وتخفيف اللام[٥].

فهي أربع قراءات.

---

(١) قال النويري: «قيَّد الكسر للضد». (ينظر: شرح النويري ٥/١٧٤).

(٢) تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (نكيري).

(٣) على أنه جمع (جبلة)، كـ(ـثَمَرَة)، و(ثُمُر). (ينظر: الكشف ٢/٢١٩، وشرح النويري ٥/١٧٤).

(٤) قال النويري: «وَعُلِمَ وجه المسكوت عنهم من قيد الأول». (ينظر: شرح النويري ٥/١٧٤).

(٥) جمع (جَبِيل)؛ بمعنى مجبول، كـ(ـسَبِيل)، و(سُبُل)، و(رَغِيف)، و(رُغُف). (ينظر: الكشف ٢/٢١٩، وشرح النويري ٥/١٧٤).

وكلها لغات[(١)]، ومعناها: (الخلق)[(٢)].

وتقدَّم:

ضم هاء: ﴿أَيْدِيهِمْ﴾ [٦٥]؛ ليعقوب[(٣)].

وجمع: ﴿**مَكَانَاتِهِم**﴾ [٦٧]؛ لشعبة[(٤)].

٨٨٠ ـ نَنْكُسْهُ ضُمَّ حَرِّكِ[(٥)] اشْدُدْ كَسْرَهُمْ[(٦)]: نَـلْ فُـزْ.................................

واخْتُلِفَ في: ﴿نَنْكُسْهُ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [٦٨].

فـ(**ضُمَّ**).

و(**حَرِّكْ**).

و(**اشْدُدْ كَسْرَهُمْ**).

---

(١) قال موسى جار الله: «والجبل بالحركات؛ كل وتد للأرض عظم وطال ثابت لا يتزحزح عن مكانه، فاعتبر معانيه، واشتق منه بحسبه؛ فقيل: فلان جبل لا يتزحزح؛ اعتباراً لمعنى الثبات فيه، وقيل: جبله الله على كذا؛ إشارة إلى ما رُكِّبَ فيه من الطبع الذي يأبى على الناقل نقله، وتُصُوِّر منه معنى العِظَمْ؛ فقيل للجماعة العظيمة: جبل؛ تشبيهاً بالجبل في العِظَم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٤]؛ أي: المجبولين على أحوالهم التي عاشوا عليها وعلى سبيلهم التي قُيِّضوا لسلوكها». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٤٨)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٨٢/٩، واللباب ٢٥٣/١٦، والإتحاف ٤٠٣/٢، وغيث النفع ص (٣٣٣).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢.

(٤) وقرأ الباقون: بغير ألف؛ على التوحيد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٤)، الأبيات رقم (٦١٩ ـ ٦٢٠)، والنشر ٢٦٣/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الكاف: (**حَرِّكِ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الكاف: (**حَرِّكَ**).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**كَسْرَهُمْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: (**كَسْرَ ضَمْ**).

أي: اقرأه بضم النون الأولى، وفتح النون الثانية، وتشديد الكاف، مع كسرها.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(نَلْ فُزْ)**؛ أي: عاصم، وحمزة، بكمالهما.

من (التَّنْكِيْس) المفيد للكثرة[١]؛ تنبيهاً على تعداد الردِّ من الشباب إلى الكهولة إلى الشيخوخة **[٥١٤]** إلى الهرم[٢].

والباقون: بفتح النون الأولى، وإسكان الثانية، وضم الكاف، مخففة.

من (نَكَسَ)، كـ(ـنَصَرَ)؛ [أي][٣]؛ (ومن نطل عمره نرده من قوة الشباب ونضارته إلى ضعف الهرم ونحولته؛ وهو أرذل العمر الذي تختل فيه قواه حتى يعْدم الإدراك)[٤].

وتقدَّم خطاب: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٨]؛ للمدنيين، ويعقوب، وابن عامر بخلاف عنه[٥]، والوجه الآخر الغيب[٦]، كالباقين[٧].

---

(١) حيث إن التفعيل يفيد التدريج، فإن التنكيس؛ إنما هو حال بعد حال وشيء بعد شيء، كما كان يتدرج خلق الإنسان أولاً، قاله موسى جار الله، وجعله السمين الحلبي من قبيل المبالغة. (ينظر: شرح النويري ١٧٥/٥، والدر المصون ٢٨٤/٩، واللباب ٢٥٨/١٦، والإتحاف ٤٠٤/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٩)).

(٢) ينظر: شرح النويري ١٧٥/٥، والدر المصون ٢٨٤/٩، واللباب ٢٥٨/١٦، والإتحاف ٤٠٤/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٩).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته ـ على ما جرت به عادة الشارح في مثله ـ؛ وذلك لحاجة السياق والمعنى إليه.

(٤) وقال السمين الحلبي: «وهي محتملة للمبالغة وعدمها». (ينظر: شرح النويري ١٧٥/٥، والدر المصون ٢٨٤/٩، واللباب ٢٥٨/١٦، والإتحاف ٤٠٤/٢).

(٥) وهي رواية الداجوني، عن أصحابه، عن هشام، من غير طريق الشذائي، ورواية الأخفش، والصوري من غير طريق زيد، كلاهما عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٢٥٧/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢).

(٦) وهي رواية الحلواني، عن هشام، والشذائي، عن الداجوني، عن أصحابه عنه، وزيد عن الرملي، عن الصوري. (ينظر: النشر ٢٥٧/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٥)، والنشر ٢٥٧/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢.

٨٨٠ ـ ....لِيُنْذِرَ[(١)] الْخِطَابُ: ظَلَّ[(٢)] عَمْ.

٨٨١ ـ وَحَرْفُ[(٣)] الَاحْقَافِ: لَهُمْ. وَالْخُلْفُ: هَلْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لِّيُـنذِرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ [٦٩ ـ ٧٠].

فـ**(ـالْخِطَابُ)**؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهم بقوله: **(ظَلَّ عَمْ)**؛ أي: يعقوب، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بياء الغيب.

(وَ)الخطاب.

في **(حَرْفُ الَاحْقَافِ)**؛ أي: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُـنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢].

(لَهُمْ)؛ أي: يعقوب، ومن معه[(٤)]، بلا خلاف منهم[(٥)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: **(لِتُنْذِرَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بياء الغيب: **(لِيُنْذِرَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الظاء، وضم اللام مع التشديد: **(ظِلُّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الظاء، وفتح اللام مع التشديد: **(ظَلَّ)**.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الفاء: **(وَحَرْفُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الفاء: **(وَحَرْفَ)**، وهو ظاهر الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٤) وهم المرموز إليهم ـ إضافة إلى الإمام يعقوب ـ بقوله: **(ظَلَّ عَمْ)**؛ أي: يعقوب، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(٥) هكذا في الأصل، ويصلح ـ أيضًا ـ: (عنهم).

(**وَ**)ثبت.

(**الْخُلْفُ**) في الخطاب، والغيب[١].

عن المرموز إليه بهاء: (**هَلْ**)[٢]؛ أي: البزي.

فإنه قرأه بتاء الخطاب: من طريق النقاش، عن الشنبوذي، وبه قرأ الداني من طريق أبي ربيعة[٣].

وقرأه بياء الغيب: من طريق الطبري، والفحام، والحمامي عن النقاش، وابن بنان عن أبي ربيعة عنه[٤].

وبه **قرأ الباقون** في الحرفين.

والخطاب للرسول ﷺ في الموضعين[٥].

وأما على الغيب؛ فالضمير إمَّا: للقرآن، أو لَهُ ﷺ[٦].

وتقدَّم:

إمالة: ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [٧٣]، لابن عامر بخلفه[٧].

---

(١) أي: في حرف الأحقاف.

(٢) ومعنى قوله: (**هَلْ**)، يقال: هلَّ المطر؛ إذا نزل بغزارة.

(٣) قال ابن الجزري: «فإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقه». (ينظر: النشر ٢/٣٧٣، وجامع البيان ٢/٤٠٨، والإتحاف ٢/٤٦٩ ـ ٤٧٠).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٧٣، والإتحاف ٢/٤٧٠.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٢٢٠، والدر المصون ٩/٢٨٥، واللباب ١٦/٢٦١، والإتحاف ٢/٤٠٤، وشرح النويري ٥/١٧٦.

(٦) ينظر: الكشف ٢/٢٢٠، والدر المصون ٩/٢٨٥، واللباب ١٦/٢٦١، والإتحاف ٢/٤٠٤، وشرح النويري ٥/١٧٦.

(٧) فقد اخْتُلِف فيه عن هشام وابن ذكوان جميعًا؛ فروى إمالته عن هشام: جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في التيسير، والشاطبية، والكافي، والتذكرة، والتبصرة، والهداية، والهادي، والتلخيص، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، وكذا رواه الصوري، عن ابن ذكوان، ورواه الأخفش عنه: بالفتح، وكذا رواه الداجوني، عن هشام. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٤)، والنشر ٢/٦٥، والإتحاف ٢/٤٠٤).

وقراءة: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ﴾ [٧٦]؛ مِنْ (أَحْزَنَ)، لنافع[(١)].

٨٨١ ـ .... **بِقَادِرٍ يَقْدِرُ**[(٢)]: **غُضْ**[(٣)]. **الَاحْقَافُ**[(٤)]: **ظَلْ**

واخْتُلِفَ في: ﴿بِقَٰدِرٍ﴾ مِنْ قوله ﷻ: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [٨١].

فقرأ مكانه: ﴿**يَقْدِرُ**﴾؛ بياء مثناة تحتية مفتوحة، وإسكان القاف بلا ألف، وضم الراء.

المرموز إليه بغين: (**غُضْ**)؛ أي: رويس عن يعقوب.

على أنه فعل مضارع؛ من (قَدَرَ)، كـ(ـضَرَبَ)[(٥)].

---

(١) فقرأه: بضم الياء، وكسر الزاي، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٥٤٥)، والنشر ٦٥/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الدال: (**يَقْدِرُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الدال: (**يَقْدُرُ**)، وفيه نظر؛ لأنه لا خلاف بين القراء في كسر الدال.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالضاد المعجمة بدلاً من الصاد المهملة؛ من الأمر بالغض والتغافل: (**غُضْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ؛ بالصاد مكان الضاد المعجمة: (**غُصْ**)، وهي من انفرادات الشارح في ضبط متن الطيبة، وقد ضُبطت حركة الصاد في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بالكسر: (**غُصِ**)، وهو سبق قلم لا يصح؛ لانكسار وزن البيت بهذا الضبط.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بالنقل في الهمز، مع الابتداء بلام مفتوحة، وضم الفاء: (**لَاحْقَافُ**)، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله؛ والثاني: بالنقل في الهمز، مع كسر الفاء: (**الَاحْقَافِ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح النويري، والثالث: بالنقل في الهمز، مع فتح الفاء: (**الَاحْقَافَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والرابع: بتحقيق الهمز، وكسر الفاء: (**الْأَحْقَافِ**)، وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح النويري، والخامس: بالنقل في الهمز، مع ضمِّ الفاء: (**الَاحْقَافُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**الَاحْقَافُ**)، (**الَاحْقَافِ**)، (**الَاحْقَافَ**) (**الْأَحْقَافِ**)، (**لَاحْقَافُ**).

(٥) فهو فعل مضارع يدل على ما يدل عليه اسم الفاعل على قراءة الجماعة، غير أن =

وقرأ حرف (الأحقاف)؛ وهو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

كذلك بلفظ المضارع.

الإمام المرموز إليه بظاء: (ظَلْ)؛ أي: يعقوب بكماله.

والباقون: بصيغة اسم الفاعل في الموضعين[١]، وبه قرأ روح هنا.

ولا خلاف في حرف القيامة أنه بصيغة اسم الفاعل[٢].

وتقدَّم:

نصب: ﴿فَيَكُونُ﴾ [٨٢]؛ لابن عامر **[٥١٥]** والكسائي[٣].

واختلاس هاء: ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ﴾ [٨٣]؛ لرويس وحده[٤].

وبناء: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٨٣]، للفاعل، ليعقوب بكماله[٥].

= دخول الياء يدل على تأكيد النفي، ومعنى الكلام: الإيجاب لدخول ألف الاستفهام عليه، قاله أبو الحسن شريح. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٢)).

(١) وقد اتفقت المصاحف على حذف الألف من الحرفين؛ لاحتمال الوجهين. (ينظر: الدر المصون ٢٨٧/٩، واللباب ٢٦٧/١٦، والإتحاف ٤٠٥/٢، وشرح النويري ١٧٧/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٩)).

(٢) لثبوت ألفه في بعض المصاحف، وبدون الألف في البعض الأخر، بخلاف موضع سورة: (يس)، وموضع سورة: (الأحقاف)؛ فإن الألف محذوفة فيهما في جميع المصاحف، ولأجل ذلك اختلفت القراءتان فيهما دون موضع سورة القيامة. (ينظر: النشر ٣٥٥/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢، وشرح النويري ١٧٧/٥، والهادي ١٧٥/٣، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٩)).

(٣) وقرأ الباقون: بالرفع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٠)، والنشر ٢٢٠/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢).

(٤) وقرأ الباقون: بإشباع حركة الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٣١٢/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢).

(٥) قرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم؛ مبنياً للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢).

وفي هذه السورة ثلاث مضافات[1]:

﴿مَالِىَ لَآ﴾ [٢٢].

سكنها: حمزة، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وهشام بخلاف عنه.

﴿إِنِّىٓ إِذًا﴾ [٢٤].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿إِنِّىٓ ءَامَنتُ﴾ [٢٥].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

وثلاث زوائد[2]:

﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [٢٣].

أثبتها وفتحها وصلاً، [وأثبتها وقفاً][3]: أبو جعفر[4].

ووافقه يعقوب في: الوقف.

﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [٢٣].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

﴿فَٱسْمَعُونِ﴾ [٢٥].

أثبتها في الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[5].



(١) ينظر: النشر ٣٥٦/٢.
(٢) ينظر: النشر ٣٥٦/٢.
(٣) في الأصل: (وإثباتاً ووقفاً)، والصواب ما أثبته.
(٤) ينظر: النشر ٣٥٦/٢.
(٥) ينظر: النشر ٣٥٣/٢ ـ ٣٥٦، وتقريب النشر ص (١٦٤ ـ ١٦٥)، وشرح النويري ١٦٥/٥ ـ ١٧٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٠ ـ ٣٠٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب ـ ل ١٢٦/ب)، والإتحاف ٣٩٦/٢ ـ ٤٠٦.

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

تقدم في الأصول موافقة حمزة[(١)] لأبي عمرو[(٢)] في

(١) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الصاد)، و(الزاي)، و(الذال)، مع المد المشبع، وجهاً واحدًا، فلا يجوز له التوسط، والقصر، في المدِّ، كما تجوز لأبي عمرو، قال في النشر ٣٣٧/١: «ولذا كان: ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، ملحقاً باللازم ـ كما تقدم في أمثلتنا ـ فلا يجوز له فيه إلا ما يجوز في: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]»، وقال في غيث النفع ص (٣٣٤): «وكذلك لا يجوز التوسط والقصر كما يجوز ذلك لأبي عمرو، والفرق بينهما: أنه عند حمزة من الساكن اللازم المدغم، مثل: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، فلا بد من المد الطويل، وعند أبي عمرو من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة»، وقد انفرد أبو شامة في إبراز المعاني ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤ ففرق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير، فأجرى لأبي عمرو الأوجه الثلاثة في الوقف، وخصَّ الإدغام بالمدِّ وألحقه باللازم، لكن ردَّه في النشر ٣٣٦/١ حيث قال: «والصواب: أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان، والروم، والإشمام». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٤٢)، والنشر ٣٠٠/١، والإتحاف ٤٠٧/٢).

(٢) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الصاد)، و(الزاي)، و(الذال)، مع أوجه المد الثلاثة؛ المد، والتوسط، والقصر، لأنه عنده من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة، كما نصَّ عليه في النشر ٢٩٨/١ بقوله: «لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محركاً أو ساكناً؛ فإن كان محركاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً فلا يخلو إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام معه ممكن حسن لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه؛ وهي المدُّ، والتوسط، والقصر، كجوازها في الوقف، إذ كان حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، وممن نصَّ على ذلك أبو العلاء الهمداني فيما نقله أبو إسحاق الجعبري، وهو ظاهرٌ لا نعلم له نصًّا بخلافه، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، والمد أرجح من القصر، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي»، وقد فرَّق أبو شامة في إبراز المعاني ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤ =

إدغـــــام[1]: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ [١]، و﴿[فَٱلزَّٰجِرَٰتِ][2] زَجۡرًا﴾ [٢]، و﴿فَٱلتَّـٰلِيَـٰتِ ذِكۡرًا﴾[3] [٣]، وكذا يعقوب بخلفه[4].

٨٨٢ ـ بِزِينَةٍ نَوِّنْ: فِدًا[5] نَلْ. بَعْدُ صِفْ: فَانْصِبْ...............................

واخْتُلِفَ في: ﴿بِزِينَةٍ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾ [٦].

فـ(ـنَوِّنْ)؛ أي: اقرأه بتنوين التاء.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: **(فِدًا نَلْ)**؛ أي: حمزة، وعاصم بكماله.

= بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير، كما مرَّ معنا في الفقرة السابقة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٢٣)، والنشر ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧، والإتحاف ٦٢٤/٢).

(١) وتصريح الشارح بالإدغام؛ ليدل على أن حمزة لم يوافق أبا عمرو في الروم، لأن الإدغام إذا أطلق؛ فالمراد به الإدغام المحض، كما أشار إليه في النشر حيث قال: «فوافقه ـ أي أبا عمرو ـ حمزة على إدغام التاء في أربعة مواضع من غير إشارة. . .الخ»، وقال في موضع أخر من النشر ٣٣٧/١: «ولذا لم يجز فيه ـ أي ما وافق فيه حمزة أبا عمرو من الإدغام الكبير ـ الروم كما نصُّوا عليه»، وكما نبه عليه ـ أيضاً ـ ابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ٣٠٠/١، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض.

(٣) في الأصل كتبت من دون الفاء: (التاليات ذكرا).

(٤) بإدغام: (التاء)، في: (الصاد)، و(الزاي)، و(الذال)، وإدغام يعقوب براوييه من طريق المصباح، كما صرح به في النشر، وحكاه عن أبي حيان في كتابه: (المطلوب في قراءة يعقوب). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير ص (٤١)، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣، والإتحاف ٤٠٧/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**فِدَا**)، وهو الذي في شرح المنير السمنودي، والثاني: بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: (**فِدًى**)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الفاء، وفتح الدال مع التنوين (**فَدًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وفيه نظر، والرابع: بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**فِدًا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

ثم اختلف راويا عاصم في: ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾؛ (بَعْدُ)؛ أي: بعد: ﴿زِينَةٍ﴾.

أما المرموز إليه بصاد: (صِفْ)؛ أي: شعبة.

(فَانْصِبْ)ـها له.

قال في الإتحاف[1]: «فيُحْتمل أن تكون: ﴿الزِّينَةِ﴾؛ مصدرًا، و﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾؛ مفعول به، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤ ـ ١٥]، والفاعل محذوف، أي: (بأن زين الله الكواكب في كونها مضيئة حسنة في أنفسها)، أو أن: ﴿الزينة﴾؛ اسم لما يُزَانُ به، كا[للِّيْقَةِ][2]؛ اسم لما تُلَاقُ به الدَّواةُ، فالكواكب حينئذ بدل منها على المحل، أو نصب بـ(ـأَعْنَي)، أو بدل من (السماء الدنيا) بدل اشتمال، أي: (كوكب[3] السماء).

وأما حفص فكحمزة من تنوين: ﴿زِينَةٍ﴾، وجر: ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾.

قال في الإتحاف[4]: «على أن المراد بـ(ـالزينة)؛ ما يُتَزَين به، وقطعها عن الإضافة، و﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾؛ عطف بيان، أو بدل بعض، ويجوز أن تكون مصدراً، وجعلت: ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [نفس][5] الزينة؛ مبالغة».

وقرأ الباقون: بغير تنوين: ﴿زِينَةِ﴾، وبجر: ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾.

على الإضافة، إما من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: (بأنْ زينَّا الكواكب فيها)، أو إلى [فاعله][6]؛ بـ(ـأنَّ زينتها الكواكب)، أو من إضافة الأعم إلى الأخص؛ كـ(ـثوبِ خَزٍّ)[7].

---

(١) ينظر: الإتحاف ٤٠٧/٢ ـ ٤٠٨.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبتها من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ والمراد به إصلاح مِدَادِهَا. (ينظر: الإتحاف ٤٠٧/٢).

(٣) في الإتحاف ٤٠٨/٢: (كواكب).

(٤) ينظر: الإتحاف ٤٠٨/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٠٨/٢).

(٦) في الأصل: (فاعلها)، وما أثبته من الإتحاف ٤٠٨/٢، لاستقامة المعنى.

(٧) ينظر: الإتحاف ٤٠٨/٢.

٨٨٢ ـ ....وَثِقْلَيْ[١] يَسْمَعُوا: شَفَا عُرِفْ

(وَ)اخْتُلِفَ فِي[٥١٦]: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [٨].

فالقراءة بـ(**ـثِقْلَي**: ﴿يَسَّمَّعُواْ﴾)؛ أي: بتشديد السين، والميم منه.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا عُرِفْ**[٢])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وحفص.

على أن الأصل (يَتَسَمَّعُونَ)؛ فأدغمت التاء[٣].

والباقون: بتخفيفهما، وإسكان السين[٤].

٨٨٣ ـ عَجِبْتَ[٥] ضَمَّ[٦] التَّا: شَفَا...... ....

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**وَثِقْلَيْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها: (**وَثِقْلَا**).

(٢) ومعنى قوله: (**عُرِفْ**)؛ عُلِم، فهو فعل ماض مبني للمجهول؛ من المعرفة.

(٣) في السين؛ لقرب المخرجين، وحَسُنَ الإدغام؛ لأنه ينقل حرفاً ضعيفاً وهو (التاء) إلى ما هو أقوى منه وهو (السين)؛ لأنها من حروف الصفير، و(تَسَمَّعَ)؛ تَكَلَّفَ السَّمع واسْتَرَقَهُ، على حد قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ﴾ [الحجر: ١٨]. (ينظر: الكشف ٢/٢٢١، والدر المصون ٩/٢٩٣، واللباب ١٦/٢٨٠).

(٤) مضارع: (سَمِعَ)، فَحُمِلَ على نفي السمع والإدراك عنهم. (ينظر: الكشف ٢/٢٢١، والدر المصون ٩/٢٩٣، واللباب ١٦/٢٨٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**عَجِبْتَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء: (**عَجِبْتُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الإخبار: (**ضَمَّ**)، وهو ظاهر كلام الشارح الترمسي؛ والثاني: بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، وهو كذلك في شرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في كل طبعاته إلا الطبعة الخامسة، والثالث: بفتح الضاد، وضم الميم مع التشديد: (**ضَمُّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ضَمَّ**)، (**ضُمَّ**)، (**ضَمُّ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿عَجِبْتَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [١٢].

فـ**(ـضَمَّ التَّا)**؛ أي: قرأه بضم التاء.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن المعنى: (قل يا أشرف الخلق بل عجبتُ أنا)؛ لاستحالة العجب عليه ـ تعالى ـ؛ إذ هو انفعال النفس من أمر عظيم خفيٍّ سببه، أو تعجبه ـ تعالى ـ من ذلك محمولٌ على ما يليقُ به ـ تعالى ـ، منزهاً عن صفات المحدثين، فلا استحالة حينئذ، بل هو الاسم(١).

وقرأه الباقون: بفتح التاء.

---

(١) **(العجب)** صفةٌ فعليةٌ ثابتةٌ لله ﷻ كما في هذه القراءة، وفي الحديث الصحيح: «عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غِيَرِه»، وليس عجبه سبحانه ناشئاً عن خفاء في الأسباب أو جهل بحقائق الأمور كما هو الحال في عجب المخلوقين، فلا يصح أن يقال: «لاستحالة العجب عليه تعالى إذ هو انفعال النفس من أمر عظيم خفي سببه»؛ لأنَّ هذا عجب المخلوق، والله منزهٌ عن ذلك قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وليت المصنف ـ رحمه الله ـ اقتصر على القول بإثبات الصفة لله على ما يليق به سبحانه مع تنزيهه عن صفات المخلوقين، فهو الأسلم الأسهل، لأنها طريقة السلف في توحيد الأسماء والصفات، فيؤمنون بصفات الله ـ تعالى ـ من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تجسيم، فصفاته ـ سبحانه وتعالى ـ صفاتٌ تليق بجلاله وعظمته، ولا تشبه صفات المخلوقين. قال في الكشف: «إنما الإعجاب في القراءة ـ بضم التاء ـ إلى المؤمنين مضاف إلى كل واحد منهم»، وقال في الدر المصون: «وعن شريح أنه أنكرها، وقال: (إن الله لا يعجب)، فبلغت إبراهيم النخعي فقال: «إن شريحاً كان معجباً برأيه، قرأها من هو أعلم منه، يعني عبدالله بن مسعود»، وقال الشيخ موسى جار الله: «ولا إشكال في إسناد التعجب إلى الله ـ تعالى ـ، والتعجب فيه معنى الاستعظام؛ أي: عَظُمَ عندي آياتي وهم بالجهل أو بالعناد يسخرون». (ينظر: الكشف ٢/٢٢٣، والدر المصون ٩/٢٩٥ ـ ٢٩٦، واللباب ١٦/٢٨٥، والإتحاف ٢/٤٠٨ ـ ٤٠٩، وشرح النويري ٥/١٨١، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٠)).

والضمير للرسول ﷺ[(١)]، وهي واضحة.

وتقدَّم الكلام على: ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾، ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [١٦][(٢)].

٨٨٣ ـ ....اسْكِنْ أَوَ: عَـمْ لَا أَزْرَقٌ مَعًا............................

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [١٧][(٣)].

فـ(**أَسْكِنْ أَوَ**)؛ أي: اقرأ بإسكان واو: ﴿**أَوَ**﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، بكمالهم.

(**لَا**)؛ أي غير.

رواية ورش، من طريق (**أَزْرَقٌ**) عنه، عن نافع.

(**مَعاً**)، أي: هنا[(٤)]، وفي الواقعة[(٥)].

فقالون، وأبي جعفر، وابن عامر: بإسكان الواو فيهما.

---

(١) فيكون المعنى: عجبتَ أنت يا محمد من آيات الله وعظمة قدرته وهم يسخرون منك ومن آيات الله، أو أن المراد بالخطاب في هذه القراءة كل من يصح منه ذلك. (ينظر: الكشف ٢٢٣/٢، والدر المصون ٢٩٥/٩، واللباب ٢٨٥/١٦، والإتحاف ٤٠٨/٢ ـ ٤٠٩، وشرح النويري ١٨١/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٠)).

(٢) فقرأ نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب: بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، وقرأ ابن عامر: بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما، وكل من استفهم فهو على أصله في الإدخال وعدمه؛ فقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بالتسهيل والفصل بالألف، وورش، وابن كثير، ورويس: بالتسهيل مع عدم الفصل والإدخال، والباقون: بالتحقيق بلا فصل، غير أن أكثر الطرق عن هشام على الفصل بين الهمزتين. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨٥ ـ ١٨٦)، والنشر ٣٧٢/١ ـ ٣٧٣، والإتحاف ٤٠٩/٢).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (أباؤنا الأولون)، من دون (أو) التي هي موضع الخلاف بين القراء.

(٤) سورة الصافات: الآية [١٧].

(٥) الآية: [٤٨].

على أنها: ﴿أَوْ﴾ العاطفة، التي لأحد الشيئين[(١)].

وكذلك للأصبهاني عن ورش[(٢)]، إلَّا أنه ينقل حركة الهمزة بعدها إلى الواو، على أصله.

وابن ذكوان: له السكت، وعدمه.

وأمَّا الأزرق عن ورش: فبفتح الواو فيهما.

على أن العطف بالواو، أُعِيدَتْ معها همزة الإنكار[(٣)].

[وبه][(٤)] قرأ الباقون.

و﴿ءَابَاؤُنَا﴾ على القراءتين: مبتدأ، خبره محذوف، أي: مبعوثون، لدلالة ما قبله عليه.

وتقدَّم:

كسر عين: ﴿نَعَمْ﴾ [١٨]، للكسائي[(٥)].

وتشديد: ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [٢٥]، للبزي بخلفه[(٦)].

---

(١) فـ(أو) هنا هي كلمة الترديد؛ وذلك على طريق تنويع التعجب؛ فإن بعث الأولين أعجب، ويمكن أن يكون الترديد؛ على طريق استبعاد الاجتماع في البعث توسلاً به إلى إنكار أصله. (ينظر: الكشف ٢/٢٢٣ ـ ٢٢٤، والدر المصون ٩/٢٩٦، واللباب ١٦/٢٨٨، والإتحاف ٢/٤١٠، وشرح النويري ٥/١٨١، وشرح موسى جار الله ص (٢٥١)).

(٢) وهي من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٥٧، وشرح منحة مولى البر ص (١٢١)).

(٣) والمعنى: أنحن مبعوثون وآباءونا الأولون. (ينظر: الكشف ٢/٢٢٤، والدر المصون ٩/٢٩٦، واللباب ١٦/٢٨٨، والإتحاف ٢/٤١٠، وشرح النويري ٥/١٨١ ـ ١٨٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٥١)).

(٤) في الأصل: (وله).

(٥) وقرأ الباقون: بفتح العين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٣٢)، والنشر ٢/٢٦٩، والإتحاف ٢/٤١٠).

(٦) وذلك حال الوصل، ويُشْبَعُ المدُّ للساكنين، وقد وافق البزي في هذا الموضع =

ويوقف لحمزة على: ﴿مَّسْـُٔولُونَ﴾ [٢٤]، بالنقل فقط[١].

٨٨٣ - ....يَزِفُّو[٢]: فُزْ بِضَمْ[٣]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَزِفُّوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ [٩٤].

فقرأه المرموز إليه بفاء: **(فُزْ)**؛ أي: حمزة بكماله.

بضم ياء المضارعة؛ مِنْ: (أَزَفَّ الظليمُ؛ وهو ذكر النعام؛ دخل في الزفيف؛ وهو الإسراع)، فالهمزة ليست للتعْدية[٤].

وقرأه الباقون: بفتحها.

= أبوجعفر؛ فقرأه بالتشديد مع المد المشبع، قولاً واحداً بلا خلاف عنه، ولم يذكره الشارح هنا أو يشير إليه، ولعله سهو، قال في الطيبة: **(تَنَاصَرُوا ثِقْ هُدْ)**، وقد نبَّه عليه في النشر في سورته، ونصَّ عليه في الإتحاف ـ أيضاً ـ وأشار إليه، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٤، والإتحاف ٢/٤١٠).

(١) قال في النشر: «وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو بين بين، وهو ضعيف جداً». (ينظر: متن طيبة النشر، باب وقف حمزة وهشام على الهمز، البيت رقم (٢٤١)، والنشر ١/٤٨١، والإتحاف ٢/٤١٠).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الزاي: **(يَزِفُّو)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الزاي: **(يَزُفُّو)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بباء، ثم ضاد معجمة، ثم ميم ساكنة: **(بِضَمْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأيضاً هو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بياء مضمومة، ثم ضاد معجمة مفتوحة، ثم ميم ساكنة مشددة: **(يُضَمّ)**، وهو الوجه الآخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وكذا هي الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٢٥، والدر المصون ٩/٣٢٠، واللباب ١٦/٣٢٥، وحجة القراءات ص (٦٠٩).

من (زَفَّ الظليمُ)؛ عَدا بسرعة[١].

٨٨٤ـ (زَا) يُنْزَفُونَ[٢] اكْسِرْ[٣]: شَفَا. الْأُخْرَى[٤]: كَفَى ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ هنا[٥].

فـ(**ـزَا** ﴿يُنزَفُونَ﴾ **اكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسر الزاي.

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٢٥، والدر المصون ٩/٢٩٦، واللباب ١٦/٢٨٨، وحجة القراءات ص (٦٠٩).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضمِّ الياء، وفتح الزاي: (**زَا يُنْزَفُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي؛ وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته الثانية، والثالثة، والرابعة، ونسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ إبراهيم السمنودي، والشيخ كريم راجح، ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضبط الياء مفتوحة، وكسر الزاي: (**زَا يَنْزِفُونَ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الأولى، وهو ضبط فيه نظر، لعدم الخلاف بين القراء في ضم الياء قولاً واحدًا، فخالف ضبط هذه النسخ نصَّ الكلمة القرآنية، فأوهم ضبطهم لحرف الياء بالفتح اختلاف القراء في قراءة حركة الياء، وليس ذلك كذلك، وإنما الخلاف في حركة الياء في الحرف الذي قَبْلُ، وهو قوله تعالى: ﴿يَزِفُّونَ﴾ [٩٤]، والثالث: بواو العطف بدلا من كلمة (زا)، وبضم الياء، وكسر الزاي: (**وَيُنْزِفُونَ**)، والرابع: بضم الياء، وكسر الزاي: (**زَا يُنْزِفُونَ**)، وهو الاختيار في باقي النسخ الأخرى ـ بما فيها تحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع ـ.

(٣) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**باكسر**)، وهو خطأ وتصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**اكْسِرْ**)؛ وهي كذلك في جميع النسخ والشروح.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالتحقيق في الهمز: (**الْأُخْرَى**)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، والهادي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه بحذف همزة الوصل: (**لُاخْرَى**)، والثالث: بالنقل، مع الابتداء بهمزة وصل، ثم لام مضمومة: (**الُاخْرَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**الْأُخْرَى**)، (**الُاخْرَى**)، (**لُاخْرَى**).

(٥) سورة الصافات: الآية [٤٧].

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف **[٥١٧]** عن نفسه.

واكسر زاي: ﴿يُنزَفُونَ﴾ **(الْأُخْرَى)**؛ أي: التي في الواقعة: ﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٩].

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: جميع الكوفيين، حتى عاصم.

للأثر، وهو: من (أَنْزَفَ الرجلُ؛ ذهب عقْلُهُ من السُّكْرِ، أو نفدَ شَرَابُهُ)[١].

وقرأ الباقون: بفتح الزاي فيهما، وبه قرأ عاصم هنا[٢].

من (نَزَفَ الرجلُ)، ثلاثياً مبنياً للمفعول؛ بمعنى: (سَكِرَ وذهبَ عقْلُهُ)، أو من (نَزَفْتُ الرَّكِيَّةَ؛ نَزَحْتُ ماءَها)؛ أي: (لا تَذْهَبُ خمورُهم بل هي باقيةٌ)[٣].

وتقدَّم كسر ياء: ﴿يَبُنَيَّ﴾ [١٠٢][٤]، لغير حفص[٥].

٨٨٤ ـ .... مَاذَا تَرَى[٦] بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ: شَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [١٠٢].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٢٤، والدر المصون ٩/٣٠٥، واللباب ١٦/٣٠٢ ـ ٣٠٣، وحجة القراءات ص (٦٠٨)، والإتحاف ٢/٤١١، وشرح النويري ٥/١٨٣.

(٢) أي: في سورة الصافات: الآية [٤٧].

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٢٤، والدر المصون ٩/٣٠٦، واللباب ١٦/٣٠٣، وحجة القراءات ص (٦٠٨)، والإتحاف ٢/٤١١، وشرح النويري ٥/١٨٣.

(٤) والآية: [١٠٢].

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/٤١٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء والراء: **(تَرَى)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: بضم التاء، وكسر الراء: **(تُرِي)**، وهو ما انفرد به شرح النويري، وشرح موسى جار الله.

فقرأه بـ(**ـالضَّمِّ**) للتاء.

(**وَالْكَسْرِ**) للراء.

بعدها ياء[(١)].

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

أي: (فانظر ماذا تُرِيه من صبرك)، أو: (أي شيء الذي ترينه)، أي: (ماذا [تحملني][(٢)] عليه من الاعتقاد)، فالمفعولان محذوفان[(٣)].

والباقون: بفتح التاء[(٤)]، والراء، وألف بعدها.

مِـنْ: (رَأَى)؛ (اعـتـقـد)، أو (أمـر)، لا مِـنْ: (رَأَى)؛ أبـصـر، ولا (عَلِمَ)، ويتعدى لواحد، أي: (أيّ شيء الذي تراه)[(٥)].

وتقدَّم فتح تاء: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [١٠٢]، وصلاً؛ لابن عامر، وأبي جعفر[(٦)].

---

(١) على وزن (دُعِي)، من غير لفظ إمالة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٠٣)).

(٢) في الأصل: (تحملين)، والتصويب من الكشف ٢/٢٢٧، وشرح النويري ٥/١٨٣، والإتحاف ٢/٤١٣، وغيرها.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧، والدر المصون ٩/٣٢٢، واللباب ١٦/٣٣٢، وحجة القراءات ص (٦٠٩).

(٤) في الإتحاف ـ بتحقيقيه ـ: (بفتح الياء)، وهو سبق قلم، والصواب: (بفتح التاء)، ولم ينبه عليه محققا الإتحاف أو يشيرا إليه. (ينظر: الإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٢/٤١٣، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٤٧٤)).

(٥) قال موسى جار الله: «والمعنى على كلا التقديرين واحد؛ أي: ما ذا رأيك؟ هل تصبر فنُمْضِيَ أمر الله؟ أو تسأله العفو، فيكون ما رأيته أنا في المنام معبراً ومؤولاً، فإن إبراهيم لم يؤمر بذبح ابنه في المنام، وإنما رأى فيه أن يذبح ابنه وهذا يمكن أن يكون معبراً ومؤولاً، فلذا استشاره». (ينظر: الكشف ٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦، والدر المصون ٩/٣٢٢، واللباب ١٦/٣٣٢، وحجة القراءات ص (٦٠٩)، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٢)).

(٦) وقرأ الباقون: بكسر التاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٦٩٩)، والنشر ٢/٢٩٣، والإتحاف ٢/٤١٣).

ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه على: ﴿لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾ [١٠٦]، باثني عشر وجهاً[(١)]، تقدم بيانه مراراً في نظائره.

وهمز: ﴿نَبِيٓـًٔا﴾ [١١٢]؛ لنافع[(٢)].

وضم هاء: ﴿عَلَيۡهِمَا﴾ [١١٩]، ليعقوب[(٣)].

واضحان.

٨٨٥ـ إِلْيَاسَ[(٤)] وَصْلُ الْهَمْزِ: [خُلْفُ[(٥)] لَفْظِ[(٦)] مَنْ][(٧)] ....

---

(١) أي: يجوز اثنا عشر وجهاً في الوقف على الهمزة من قوله تعالى: ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُاْ﴾؛ وذلك لرسم همزته على(واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٤٦٠/٢ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٣٥٦/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٤٠٦/١.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/١.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (**أَلْيَاسَ**)، وهو ما انفرد شرح موسى جار الله والثاني: بكسر الهمزة: (**إِلْيَاسَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (الطبعة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الظاء: (**لَفْظُ**)، والثاني: بكسر الظاء: (**لَفْظِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٧) ضُبط ترتيب هذه الكلمات في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**خُلْفُ لَفْظِ مَنْ**)، وهي كذلك في النسخ العتيقة ـ النسخة التي عليها خط الناظم، ونسخة رضوان العقبي ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس، والمتن الذي على هامش شرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وشرح النويري، ونسخة الشيخين الجليلين؛ الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح، من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة، وشرح موسى جار الله، =

....

= والهادي، بينما ضُبط ترتيب هذه الكلمات الثلاث في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ: (**لَفْظُ خُلْفُ مَنْ**)، وهذا الخلاف بين النسخ في ترتيب الكلمات ترتب عليه اختلاف في مدلولها ومعانيها، فقد ترتب على ضبط ترتيب هذه الكلمات الثلاث في شرح ابن الناظم، وشرح المنير السمنودي، اختلافٌ في شرح البيت ومعناه، حيث جعل ابن الناظم ـ وذلك في جميع نسخ شرحه ـ، ومعه المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، الخلاف محصوراً في هشام دون ابن ذكوان ـ،كما يفيده ضبطهما لنص الناظم في هذه المسألة ـ، قال ابن الناظم ـ ونقل عنه المنير السمنودي ـ: «ووصل همزته هشام بخلاف عنه، وابن ذكوان بغير خلاف»، وهو اختيار الشاطبي في حرزه؛ حيث قال: «**وَإِلْيَاسَ حَذْفُ الْهَمْزِ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا**»، بينما الصواب كما هو ضبط النص في معظم نسخ الطيبة وشروحها وقرره في النشر: أن الخلاف عن ابن عامر بكماله، قال في النشر: «وبهما؛ أي: الوصل، والقطع، آخذ في قراءة ابن عامر، اعتماداً على نقل الثقات، واستناداً إلى وجهه في العربية، وثبوته بالنص».

ومما يجدر التنبيه عليه: أنَّ شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي اختلف فيه ضبط النص ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ عن شرح ابن الناظم له، حيث إن محقق شرح ابن الناظم؛ ـ د. عادل رفاعي ـ ضبط النص في المتن الذي على هامش الشرح ـ كضبط الجماعة: (**خُلْفُ لَفْظِ مَنْ**)؛ أي: أن الخلاف عن ابن عامر بكماله، لكنَّ شرح ابن الناظم له ـ كما ذكرته آنفاً ـ يفيد: أنَّ الخلاف لهشام دون ابن ذكوان، بينما وافق ضَبْطُ محقق شرح ابن الناظم أنس مهرة معنى كلام ابن الناظم في شرحه.

فحاصله: أنَّ ضبط النص وافق شرح البيت ومعناه في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وعليه فقد وافق اختيار ابن الناظم والمنير السمنودي اختيار الإمام الشاطبي في الحرز، لكنهما خالفا اختيار ابن الجزري في النشر، وفي غالب نسخ طيبة النشر. واختلف ضبط صاحب الهادي فيها؛ فضبطها في المتن الذي على هامش شرحه كضبط الجماعة، بينما ضبطها في المتن الذي جعله في آخر شرحه كضبط ابن الناظم والمنير السمنودي. واختلف ضبط النص في شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، عن شرح البيت ومعناه، ولم ينبه على ذلك محقق الشرح أو يشير إليه، وكان الأنسب أن يتناسب الضبط مع الشرح، بل هو اللازم المتحتم؛ لأنَّ الشرح إنما هو بيان لمقاصد النظم ومراده وتعبير عن معانيه، أو أن ينوه المحقق على اختلاف الضبط عن الشرح ويشير إليه، وجلَّ من لايسهو.

تنبيه: وحيث إنه اختلف معنى كلام ابن الناظم عن ضبط المتن الذي على هامش شرحه في عدة مواضع من المتن ـ هذا أحدها ـ، فإنه يثور سؤال؛ وهو: =

واخْتُلِفَ في: ﴿وَإِنَّ إِلۡيَاسَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [١٢٣].

فـ(**ـوَصْلُ الْهَمْزِ**)؛ أي: القراءة بوصل همزة: ﴿إِلۡيَاسَ﴾.

فيصير اللفظ بلام ساكنة بعد: ﴿إِنَّ﴾، [**ويُبْتَدأُ**][1] بهمزة مفتوحة[2].

(**خُلْفُ**) المرموز إليهما بأولى قوله: (**لَفْظِ مَنْ**)؛ أي: هشام[3]، وابن ذكوان، معاً، فالخلاف لابن عامر بكماله.

والوجه الآخر له: بقطع الهمزة، مكسورة، بدأً، ووصلاً[4].

وخص بعضهم الخلاف بابن ذكوان، وأدخل هشاماً في الباقين.

وعليه جرى في الحرز، إذ قال[5]:

وَإِلْيَاسَ حَذْفُ الْهَمْزِ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا ....

= هل المتن المكتوب على هامش شرح ابن الناظم بتحقيقاته الثلاث؛ ـ أعني: بتحقيق الشيخ الضباع، والشيخ أنس مهرة، والدكتور عادل رفاعي ـ هو من اختيار ابن الناظم وضبطه، أم أنه من اختيار المحققين والنسَّاخ؟

وعليه: فإن الباحث يرى أن يقوم أحد المتخصصين بجمع واستخلاص اختيار ابن الناظم في ضبط المتن، وذلك من خلال مقابلة نسخ الشرح المختلفة، خصوصاً وأنه توجد بعض نسخ الشرح المخطوطة مشكلة بالحركات في غالب المواضع، ويضاف إلى مقابلة النسخ تتبع كلام ابن الناظم في شرحه؛ فقد ضبط ـ رحمه الله ـ في سياق الشرح وثناياه مواضع كثيرة من المتن. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٧٤٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٣٠٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٧/أ)، والنشر ٣٥٩/٢، والهادي ١٨٢/٣، ٤٣٥).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) قال الشيخ السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٥٩):

.... **إِلْيَاسَ ذُو الْوَصلِ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ**

(ينظر: النشر ٣٦٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢١)، وجامع الخيرات ص (٥٣٦)).

(٣) وقراءة هشام بوصل الهمزة، والابتداء بها مفتوحة، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٥٧، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٤) وهي قراءة الباقين. (ينظر: النشر ٣٦٠/٢).

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٩٩٨).

وأكثرهم ـ كما في الإتحاف[١] ـ: «على استثناء الحلواني فقط عن هشام».

والمصنف ـ هنا[٢] ـ أطلق الخلاف عن الراويين، كما ترى.

وبه صرح أبو الفضل [الرازي[٣]][٤].

قال ـ أعني ـ المصنف[٥]: «[وبهما][٦]؛ أي: الوصل، والقطع، آخذ في قراءة ابن عامر، اعتماداً على نقل الثقات، واستناداً إلى وجهه في العربية، وثبوته بالنص»[٧]، انتهى.

ووجْهُهُما[٨]: أنَّ (إلياس) لفظ سرياني، تداولت به العرب؛ فَقَطَعَتْ همزته[٥١٨] تارة[٩]، ووصلتها تارة أخرى، ثم الأكثرون على وجه الوصل؛ [إذ][١٠] أن أصله: (ياس)؛ دخلت عليه (أل) المعرفة، كما دخلت

---

(١) وصاحب الإتحاف ناقل في ذلك عن النشر، وقد حرر ابن الجزري المسألة بما لا مزيد عليه. (ينظر: النشر ٢/٣٥٨، والإتحاف ٢/٤١٤).

(٢) أي: من طريق طيبة النشر.

(٣) ما بين المعكوفتين: (الراوي)، وهو تصحيف.

(٤) كما ذكره في النشر، ونقله عن النشر صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٢/٣٥٧، والإتحاف ٢/٤١٤).

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٥٩، بتصرف يسير.

(٦) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من النشر ـ حيث نقل الشارح ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٢/٣٥٩).

(٧) وزاد في النشر ـ بعد ذلك ـ قوله: «على أنه ليس الوصل مما انفرد به ابن عامر أو بعض رواته، فقد أثبتها أبو الفضل الرازي في كتابه (اللوامح) أنها قراءة ابن محيصن، وأبي الرجاء، من غير خلاف عنهما، وكذلك الحسن وعكرمة، بخلاف عنهما، وذلك في: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ [١٢٣]، و﴿عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [١٣٠]، وافقهم ابن عامر في: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾». (ينظر: النشر ٢/٣٥٩).

(٨) أي: وجه القراءتين لابن عامر؛ الوصل، والقطع، وتظهر فائدة التوجيه في حكم الابتداء بالهمزة، كما سيبينه الشارح لاحقاً ـ بإذن الله تعالى ـ.

(٩) وعلى هذا الوجه: يكون الابتداء بهمزة مكسورة. (ينظر: النشر ٢/٣٦٠).

(١٠) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بنصه ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤١٥).

على: **(اليسع)**، فالابتداء بهمزة مفتوحة كما صوبه المصنف(١)؛ لأنَّ وصل همزة القطع غير جائز إلا ضرورة، ولنصِّهم(٢) على الفتح دون غيره(٣).

٨٨٥ ـ .... اللهُ(٤) رَبُّ رَبُّ(٥): غَيْرُ صَحْبِ ظَنْ

[**واخْتُلِفَ**](٦) في: ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [١٢٦].

فقرأ برفع هاء لفظ الجلالة، وباء الاسمين الكريمين، ـ كما لفظ به ـ.

(غَيْرُ) المرموز إليهم.

بقوله: **(صَحْبِ ظَنْ)**(٧)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب.

فـ﴿ٱللَّهُ﴾؛ مبتدأ، و﴿رَبُّكُم﴾؛ خبره، و﴿رَبُّ﴾؛ عطف عليه، أو خبر: (هو)(٨).

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٦٠.

(٢) أي: أئمة القراءة؛ كابن سوار، وأبي الحسن فارس، وأبي الفضل الرازي، وأبي العز، وأبي العلاء الحافظ، وغيرهم. (ينظر: النشر ٢/٣٦٠).

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٦٠، والدر المصون ٩/٣٢٦، واللباب ١٦/٣٣٩، والإتحاف ٢/٤١٥، وشرح النويري ٥/١٨٧.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: الابتداء بهمزة وصل من الاسم المعظم: **(الله)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وفي شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وشرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، الثاني: ضُبطت؛ بالابتداء بهمزة قطع: **(أَلله)** وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) انفرد المنير السمنودي في شرحه ـ بنسختيه ـ بضبطها؛ مقرونة بواو العطف: **(وَرَبُّ)**، وذلك موافقة للنص القرآني، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة منها ـ أي من واو العطف ـ: **(رَبُّ)**.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل وإنما أثبتها محاكاة لنهج الشارح في شرحه، واتباعاً لمنهجه فيه، وذلك لاستقامة المعنى.

(٧) قال النويري: «ترجم لغير المذكورين اختصاراً». (ينظر: شرح النويري ٥/١٨٨).

(٨) ينظر: الكشف ٢/٢٢٨، والدر المصون ٩/٣٢٧، واللباب ١٦/٣٤٠، وحجة القراءات ص (٦١٠)، والإتحاف ٢/٤١٥، وشرح النويري ٥/١٨٧.

أما هؤلاء[١]: فقرؤوا بنصب الأسماء الثلاثة[٢].

فالأول[٣] [بدل][٤] من: ﴿أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [١٢٥]، والثاني[٥]؛ نعته، والثالث[٦]؛ عطف عليه[٧].

وتقدَّم الخلاف في لام: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٤٠]؛ فتحاً، وكسراً[٨].

٨٨٦ ـ وَآلِ يَاسِينَ بِـ: إِلْيَاسِينَ[٩]: كَمْ أَتَى ظُبًى................................

[(وَ)][١٠]اختلف في: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ ءَالِ يَاسِينَ﴾ [١٣٠].

فقرأه: ﴿ءَالِ يَاسِينَ﴾؛ بهمزة مفتوحة قبل الألف، بعدها لام مكسورة، مفصولة من: ﴿يَاسِينَ﴾.

(بـ)ـموضع: ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾؛ بكسر الهمزة، وسكون اللام بعدها، ووصلها بما بعدها، كلمة واحدة.

---

(١) أي: مدلول: (**صَحْبِ ظَنْ**)؛ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب.

(٢) قال النويري: «وكُرِّرَت ـ أي لفظة: (ربُّ) ـ؛ لِيُعْلَمَ دخول: (ربُّكم) مع الأول». (ينظر: شرح النويري ١٨٨/٥).

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ﴾. (ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى واستقامته. (ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢).

(٥) أي: قوله تعالى: ﴿رَبَّكُمْ﴾. (ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢).

(٦) أي: قوله تعالى: ﴿وَرَبَّ﴾. (ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢).

(٧) ينظر: الكشف ٢٢٨/٢، والدر المصون ٣٢٧/٩، واللباب ٣٤٠/١٦، وحجة القراءات ص (٦١٠).

(٨) فقرأها بالفتح: المدنيان، والكوفيون، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، ص (٨٠)، البيت رقم (٧٠٢)، والنشر ٢٩٥/٢، والإتحاف ٤١٥/٢).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة وصل بعد الباء: (**بِالْيَاسِينَ**)، والثاني: بهمزة قطع بعد الباء: (**بِإِلْيَاسِينَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(١٠) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبتها محاكاة لصنيع المؤلف في نظائره.

الأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: **(كَمْ) (أَتَى[1] ظُبًى)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بالضبط الثاني[2].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[3].

وفصل ﴿ءَالِ﴾ من: ﴿يَاسِينَ﴾ في القراءة الأولى، كفصل اللام من العين في: ﴿وَءَالَ عِمْرَانَ﴾، وكذا رسمها في جميع المصاحف[4]؛ فيجوز قطعها وقفاً[5]، وإن[6] اضطر لذلك[7].

وللأزرق في همزة: ﴿ءَالِ﴾؛ ثلاثة البدل، كما هو ظاهر.

والمراد ـ كما قاله جمع[8] ـ: آل ياسين وأصحابه، وعلى القراءة الثانية: جمع (إلياس) المتقدم باعتبار أصحابه؛ كـ(ـالمهالبة) في المهلب وبنيه، [أو على جعله][9] اسماً للنبيِّ المذكور، وهي لغة؛ كـ(ـطور[10] سيناء)، و(سينين)، وهي حينئذ كلمة واحدة، وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز

---

(١) ومعنى قوله: (أَتَى)؛ فعل ماض، بمعنى: المجيء والحضور والوصول، أتى الرجل؛ إذا جاء، وحضر، ووصل.

(٢) أي: ﴿إِلْيَاسِيْنَ﴾؛ بكسر الهمزة، وسكون اللام بعدها، ووصلها بما بعدها، كلمة واحدة، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح، فخالف فيه سائر الرواة. (ينظر: النشر ٣٦٠/٢).

(٣) فاستغنى بذلك عن القيد في كلا القراءتين.

(٤) ينظر: النشر ٣٦٠/٢.

(٥) ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢.

(٦) هكذا في الأصل، ولعلها: (إن)؛ أي: بتجريدها من الواو العاطفة.

(٧) من قوله: «وفصل: ﴿ءَالِ﴾...» إلى هنا موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٥)).

(٨) الكلام بحروفه في كتاب الإتحاف. (ينظر: الدر المصون ٣٢٨/٩ ـ ٣٢٩، واللباب ٣٤٢/١٦، والإتحاف ٤١٦/٢).

(٩) في الأصل: (واجعل)، والتصويب من الاتحاف، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٤١٦/٢).

(١٠) في الأصل: (لطور)، وهو تصحيف.

قطع أحديهما[١] عن الآخر[٢]، ويمتنع اتباع الرسم وقفاً إجماعاً، ـ كما قاله المصنف[٣] ـ، ولم يقع لها نظير في القرآن[٤].

٨٨٦ ـ ....وَصْلُ اصْطَفَى: جُدْ خُلْفَ[٥] ثَمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [١٥٣].

فـ(ـوَصْلُ).

همزة: ﴿أَصْطَفَى﴾ بقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [١٥٢].

للمرموز إليه بجيم: **(جُدْ خُلْفَ)** أي: ورش بخلاف عنه.

وللمرموز إليه بثاء: **(ثَمْ)**؛ أي: أبي جعفر بلا خلاف.

على حذف همزة الاستفهام؛ للعلم بها[٦].

فالابتداء على هذه القراءة: بهمزة مكسورة.

وقرأه الباقون [٥١٩]: بهمزة قطع مفتوحة في الحالين.

---

(١) هكذا في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف ٤١٦/٢.

(٢) هكذا في الأصل، وفي الإتحاف ٤١٦/٢: (الأخرى).

(٣) ينظر: النشر ٣٦٠/٢.

(٤) قال الشيخ السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم رقم (٣٦٠):

وَرَسْمُ إِلْيَاسِيْنَ بِانْفِصَالِ ... وَصَحَّ وَقْفُ مَنْ تَلَاهَا آلِ

(ينظر: النشر ٣٦٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢١)، وجامع الخيرات ص (٥٣٦)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: **(خُلْفُ)**، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزغبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الفاء: **(خُلْفَ)**، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخ العتيقة.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣٣٣/٩ ـ ٣٣٤، واللباب ٣٥١/١٦، وشرح النويري ١٨٩/٥، والإتحاف ٤١٦/٢.

[على][١] الاستفهام الإنكاري[٢].

وبها قرأ ورش في وجهه الثاني؛ وهو من طريق الأزرق.

والأول من طريق الأصبهاني[٣].

وتقدَّم الخلاف في:

ذال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٥]؛ تخفيفاً، وتشديداً[٤].

ودال: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾ [١٧١]؛ إظهاراً، وإدغاماً[٥].

وفي هذه السورة ثلاث مضافات[٦]:

﴿إِنِّيَ أَرَىٰ﴾ [١٢٠].

﴿أَنِّيَ أَذْبَحُكَ﴾ [١٢٠].

ففتحهما: الحرميون، وأبو عمرو.

و﴿سَتَجِدُنِيَ إِن﴾ [١٠٢].

---

(١) في الأصل: (لا على)، والتصويب من الإتحاف ٤١٦/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٣٣/٩، واللباب ٣٥٠/١٦، وحجة القراءات ص (٦١٢)، والإتحاف ٤١٦/٢، وشرح النويري ١٨٩/٥.

(٣) وقراءة الأصبهاني بوصل الهمزة من قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى﴾، من زيادات النشر وطيبته، قال الشيخ السمنودي في (البدر المنير)، البيت رقم (٨٩٠):

.... **ولِلْأَصْبَهَانِي (اصْطَفَى) جَاءَ مُوصَلَا**

(ينظر: النشر ٣٦٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢١)، وجامع الخيرات ص (٥٣٦)).

(٤) قرأ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بالتخفيف في الذال، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ٤١٦/٢).

(٥) أدغم الدال في السين من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾؛ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٤١٦/٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٦٠/٢.

فتحها: المدنيان.

وزائدتان[(١)]:

﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٩٩].

أثبتها يعقوب: في الحالين.

﴿لَتُرۡدِينِ﴾ [٥٦].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٢)].



---

(١) ينظر: النشر ٣٦١/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٥٦/٢ ـ ٣٦١، وتقريب النشر ص (١٦٦)، وشرح النويري ١٧٩/٥ ـ ١٨٩، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٢ ـ ٣٠٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٦/ب ـ ل ١٢٧/أ)، والإتحاف ٤٠٧/٢ ـ ٤١٧.

وَمِنْ سُورَةِ (ص) إِلَى سُورَةِ الْأَحْقَافِ[(١)]

وهي ثمان سور[(٢)]: ص، والزمر، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية.

سكت على: (ص)؛ أبي جعفر[(٣)]، ولا خلاف بين العشرة في إشباع مده[(٤)].

---

(١) ضُبطت في الأصل: (وَمِنْ سُورَةِ (ص) إِلَى سُورَةِ الْأَحْقَاف)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (مِنْ سُورَةِ (ص) إِلَى الْأَحْقَاف)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) لم يتعرض أحد من شراح الطيبة إلى بيان مقاصد الناظم من جمعه لبعض السور الكريمة تحت عنوان واحد، وقد فعل الناظم ذلك من قبل في مواضع متعددة من نظمه؛ كما في سور: (الرعد وإبراهيم والحجر)، وفي سورتي: (الحج والمؤمنون)، وفي سورتي: (النور والفرقان)، وفي سور: (الشعراء والنمل والقصص)، وفي سورتي: (العنكبوت والروم)، وفي سور: (لقمان، والسجدة، والأحزاب، وسبأ، وفاطر، ويس، والصافات)، كما أنه فعل ذلك في بعض ما يأتي من السور الكريمة، وقد تعرضت إلى بيان ذلك بالتفصيل في أول مواضع وروده عند قول الناظم: (سورة الرعد وأختيها)، بما يغني عن إعادته.

(٣) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٤) لأنَّ حرف (الصاد) من الحروف الممدودة لأجل الساكن اللازم، والحروف الممدودة لأجل الساكن اللازم ثمانية، اللام، والميم، والصاد، والكاف، والقاف، والسين، والنون، والعين، وقد نظمها العلامة الجمزوري في التحفة ص (٢٣)، الأبيات رقم (٥٣ ـ ٥٤)، فقال:

وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلُ السُّوَرْ ... وُجُودُهُ وَفِي ثَمَانٍ انْحَصَرْ
يَجْمَعُهَا حُرُوفُ كَمْ عَسَلْ نَقَصْ ... وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّولُ أَخَصّ

وتقدَّم وقف الكسائي بالهاء[١] على: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [٣].

وهي مفصولة ـ هكذا ـ في جميع المصاحف، على ما قاله الأكثر[٢].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام[٣]: «في الإمام؛ مصحف سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، ﴿**وَلَا تَحِيْنَ**﴾؛ التاء متصلة بـ﴿حِينَ﴾».

وردَّه الأكثر[٤]، ولذا قال في الرائية[٥]:

أَبُو عُبَيْدٍ عَزَا وَلَا تَحِيْنَ إِلَى الْـ ـإِمَامِ وَالْكُلُّ فِيْهِ أَعْظَمَ النُّكُرَا

لكن قال المصنف[٦]: «إنِّي رأيتها فيه موصولة، ورأيت فيه أثر الدم، وهو بالمدرسة [الفاضلية][٧] بالقاهرة».

وكذا ذكره لبعضهم[٨]؛ أنَّه رأها كذلك، قال[٩]: «وغالب أهل

---

(١) ووقف الباقون: بالتاء، وذلك عملاً بأنها مفصولة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٦)، والإتحاف/٤١٨، والنشر ٢/١٥٠)).

(٢) وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والكسائي، وأئمة النحو، والعربية، والقراءة، ولم يذكر أبو داود في مختصر التبيين سواه. (ينظر: النشر ٢/١٥٠، ومختصر التبيين ٤/١٠٤٧).

(٣) ينظر: مختصر التبيين ٤/١٠٤٧، والمقنع ص (٧٦)، وسمير الطالبين ص (٩٥)، ودليل الحيران ص (٢٩٣، وغيث النفع ص (٣٣٦)، وتنبيه العطشان ص (١٤٧).

(٤) كابن الأنباري، والشاطبي في العقيلة، لكن تعقبه ابن الجزري والمقدسي. (ينظر: النشر ٢/١٥٠ ـ ١٥١، ومختصر التبيين ٤/١٠٤٧).

(٥) قال الشيخ موسى جار الله: «والكل أعظم الإنكار، إذ في المصاحف الحجازية، والعراقية، والشامية، التاء منفصلة عن كلمة: (حين)، ممدودة متصلة بـ(لا)، ولا وجه لإنكار رواية الإمام العادل الضابط، وقد ثبت أنه رآه مرة أو كان يراه متى شاء، والانفصال في المصاحف المذكورة لا ينافي الاتصال في مصحف عثمان». (ينظر: شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب ص (٩٩)، البيت رقم (٢٦٠)).

(٦) ينظر: النشر ٢/١٥٠ ـ ١٥١.

(٧) في الأصل: (الفاصلية)، وهو تصحيف، وهي ـ كما قال المقريزي في خططه ٦/١٢ـ: مدرسة بدرب ملوخيا بالقاهرة وقد بناها القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني سنة ٥٨٠هـ وجعل فيها قاعة للإقراء. (ينظر: النشر ٢/١٥٠).

(٨) في الأصل: (لبعنهم)، وهو تصحيف.

(٩) لم أهتد إلى قائله.

القاهرة إذا توجهت على أحد منهم يمين لا يحلف إلا عنده بالمكان الذي ذكره»، والله أعلم.

وتقدَّم الكلام على: ﴿لَـْيَكَةِ﴾ [١٣]، في قراءة[1] الحرميين، والشامي[2]، و﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ لغيرهم[3].

٨٨٧ ـ فَوَاقٍ الضَّمُّ: شَفَا....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَوَاقٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ [١٥].

فـ**(ـالضَّمُّ)**؛ أي: قراءته بضم الفاء.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وهي لغة تميم، وأسد، وقيس[4].

والباقون: بفتحها.

---

(١) في الأصل يوجد بعد هذه الكلمة مسح وبياض، ومن استقراء النص قبله وبعده لم أجد لهذا المسح دلالة، أو حاجة إليه في معنى سياق الكلام.

(٢) فقرءَها ـ أي الحرميين والشامي ـ: بلام مفتوحة، بلا ألف وصل قبلها، ولا همزة بعدها، مع فتح تاء التأنيث بوزن: (طَلْحَةَ)، (حَيْوَةَ)؛ ممنوعة من الصرف؛ للعلمية، والتأنيث، في الحالين؛ وصلاً، ووقفاً، وهي كذلك مرسومة في جميع المصاحف العثمانية، وورش ومن وافقه في النقل على أصولهم، وقد تقدم كلام الشارح في هذه المسألة مفصلاً في سورة الشعراء: الآية [١٧٦]، فليرجع إليه. (ينظر: النشر ٣٣٦/٢، وشرح النويري ١٠١/٥، وإبراز المعاني ٤٣/٤، والدر المصون ٥٤٤/٨، واللباب ٧١/١٥، والإتحاف ٣١٩/٢، والهادي ١٠٥/٣ ـ ١٠٦).

(٣) وقرأ الباقون: بهمزة وصل، وسكون اللام، وبعدها همزة مفتوحة، وبكسر التاء، قال النويري: «ويبتدئون بهمزة وصلٍ مفتوحة». (ينظر: النشر ٣٣٦/٢، وشرح النويري ١٠١/٥، وإبراز المعاني ٤٣/٤، والدر المصون ٥٤٤/٨، واللباب ٧١/١٥، والإتحاف ٣١٩/٢، والهادي ١٠٥/٣ ـ ١٠٦).

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٦٣/٩، واللباب ٣٨٦/١٦، والإتحاف ٤١٩/٢، وشرح النويري ١٩٠/٥.

لغة الحجاز(١).

وهو الزمان بين حلبتي الحالب ورضعتي الراضع(٢).

وتقدَّم:

ترقيق راء: ﴿**الْإِشْرَاقْ**﴾ [١٨]، للأزرق بخلفه(٣).

وكذا تغليظ لام: ﴿**فَصْلُ**﴾ [٢٠]، وقفاً(٤).

[ويوقف](٥) لحمزة [**٥٢٠**] وهشام بخلفه على: ﴿نَبَؤُاْ﴾ [٢١] بخمسة أوجه(٦)، تقدم بيانها في نحو: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٣٦٣/٩، واللباب ٣٨٧/١٦، والإتحاف ٤١٩/٢، وشرح النويري ١٩٠/٥.

(٢) ويأتي (الفُواق) ـ بالضم ـ بمعنى: الذي يأخذ المحتضر عند النزع، فالمعنى: أن تلك الصيحة مهلكة مستأصلة في آن واحد، لا يتخلل بين نزولها والهلاك بسببها أقل مدة، كلمح البصر أو هي أقرب. (ينظر: الدر المصون ٣٦٣/٩، واللباب ٣٨٦/١٦، والإتحاف ٤١٩/٢، وشرح النويري ١٩٠/٥، ومختار الصحاح، باب القاف، فصل الفاء، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٣)).

(٣) فرقق الراء: صاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء بَعْدُ، وهو أحد الوجهين: في التذكرة، وتلخيص أبي معشر، وجامع البيان، وبه قرأ على ابن غلبون، وهو قياس ترقيق: ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء ـ ٦٣]، وفخمه: الآخرون، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وابن خاقان، وهو اختياره أيضاً، وهو القياس، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٩٨/١، والإتحاف ٤١٩/٢).

(٤) قال ابن الجزري: «فروى جماعة الترقيق في الوقف، وهو الذي في الكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، وتلخيص العبارات، وروى آخرون التغليظ؛ وهو الذي في العنوان، والمجتبى، والتذكرة، وغيرها، والوجهان جميعاً في التيسير، والشاطبية، وتلخيص أبي معشر، وقال الداني: إن التفخيم أقيس، قلتُ: والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله، والأرجح فيهما التغليظ؛ لأن الحاجز في الأول ألف وليس بحصين، ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ»، وأمَّا وصلاً: فحكمه التغليظ قولاً واحداً. (ينظر: النشر ١١٤/١، والإتحاف ٤٢٠/٢).

(٥) في الأصل: (ويوف)، وهو تصحيف.

(٦) فهذا الموضع من المواضع التي رُسِمَت فيها الهمزة بالواو، وفيه لحمزة ـ وقفاً ـ خمسة أوجه: إبدال الهمزة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها، =

٨٨٧ ـ ....خَاطِبْ وَخِفْ يَـــدَّبَّـــرُوا[١]: ثِـــقْ...............

واخْتُلِفَ في: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [٢٩].

فـ(**ـخَاطِبْ وَخِفْ** ﴿يَدَّبَّرُوٓاْ﴾)؛ أي: اقرأه: ﴿**لِتَدَبَّرُوا**﴾؛ بالتاء الفوقية ـ على الخطاب ـ، وبتخفيف الدال.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثِقْ**)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على حذف إحدى التاءين، على الخلاف فيها؛ أهي تاء المضارعة، أم التالية لها، والأصل: ([لِتَتَدَبَّرُوا][٢])[٣]

والباقون: بياء الغيب، وتشديد الدال.

والأصل: (لِيَتَدَبَّرُوا)؛ أدغمت التاء في الدال[٤].

= فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن للوقف، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٤٢٠/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب، مع فتح الدال بلا تشديد: (**تَدَبَّرُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، والثاني: بالياء؛ على الغيب، مع فتح الدال مشددة: (**يَدَّبَّرُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الاخرى، وقد ضُبطت في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي كذلك، لكنها طُمست ثم ضُبطت كضبط الجماعة.

(٢) في الأصل: (ليتدبروا)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٤٢١/٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ٣٧٤/٩، واللباب ٤١٢/١٦، والإتحاف ٤٢١/٢.

(٤) قال الشيخ موسى جار الله: «وهذه الآية من قواطع الشواهد لإعمال العامل الثاني وإضمار الفاعل في العامل الأول، ولقد سبق الأستاذ شهاب الدين المرجاني كل النحاة إلى شرف الاستدلال بهذه الآية الكريمة لاختيار إعمال الثاني عند تنازع العاملين، وغفل عنها أئمة النحو، ومن هذا الباب آية إبراهيم: ﴿وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، فقد تنازع في الفاعل ثلاثة عوامل؛ فأعمل الثالث، وأضمر الفاعل في الأولين». (ينظر: الدر المصون ٣٧٤/٩، واللباب ٤١٢/١٦، والإتحاف ٤١٩/٢، وشرح الطيبة لموسى جار الله ص (٢٥٤)).

وتقدَّم:

همزة: ﴿بِٱلسُّوقِ﴾ [٣٣]، لقنبل، وله ـ أيضاً ـ زيادة واو ساكنة بعد الهمزة المضمومة[١].

وجمع: ﴿ٱلرِّيَـٰحَ﴾ [٣٦]، لأبي جعفر[٢].

٨٨٧ ـ ....عَبْدَنَا وَحِّدْ: دَنِفْ

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَـٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [٤٥].

فقوله: (**﴿عَبْدَنَا﴾ وَحِّدْ**)؛ أي: اقرأه بفتح العين، وإسكان الباء، فتسقط الألف بعدها؛ على الإفراد.

للإمام المرموز إليه بدال: (**دَنِفْ**)[٣]؛ أي: ابن كثير بكماله.

فالمراد به الجنس، أو الخليل، و(إبراهيم)؛ بدل، أو عطف بيان[٤].

والباقون: بكسر العين، وفتح الباء، وألف بعدها؛ على الجمع.

على إرادة الثلاثة[٥].

---

(١) وقرأ الباقون: بترك الهمز، ثم واو بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النمل، ص (٨٩)، البيت رقم (٨٣٢)، والنشر ٣٣٨/٢، والإتحاف ٤٢١/٢).

(٢) وقرأ الباقون: بالإفراد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨١)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٤٢١/٢).

(٣) ومعنى قوله: (**دَنِفْ**)؛ فعل، مِن: دَنِفَ، يَدنَفُ، دَنَفاً، يقال: دَنِفَ الأمرُ؛ دنا، ودَنِف المريضُ؛ هو المريض الذي اشتد مرضه وقَرُب أجله فهو دَنِفٌ، والدَّنَف؛ هو المريض الذي لزمه المرض الشديد.

(٤) ينظر: الكشف ٢٣١/٢، والدر المصون ٣٨٢/٩، واللباب ٤٣٢/١٦ ـ ٤٣٣.

(٥) ينظر: الكشف ٢٣١/٢، وحجة القراءات ص (٦١٣)، والدر المصون ٣٨٢/٩، واللباب ٤٣٢/١٦ ـ ٤٣٣.

٨٨٨ـ وَقَبْلُ[(١)] ضَمًّا نُصْبِ[(٢)]: ثُبْ[(٣)]. ضُمًّا[(٤)] اسْكِنَا: لَا الْحَضْرَمِي.........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ﴾ [٤١].

(قَبْلُ) أي: قبل: ﴿عِبَادَنَا﴾ [٤٥]، المذكور في القرآن[(٥)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح اللام: (وَقَبْلَ)، والثاني: بضم اللام: (وَقَبْلُ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم النون، وسكون الصاد، وكسر الباء: (نُصْبِ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثاني: بفتح النون، وسكون الصاد، وضم الباء: (نَصْبُ)، وهو الاختيار في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة؛ وفي المتن الذي على هامش شرح النويري، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، والثالث: بضم النون، وكسر الصاد، وسكون الباء: (نُصِبْ)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ والرابع: بضم النون، والصاد، وكسر الباء: (نُصُبِ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (نُصُبِ) (نُصِبْ)، (نَصْبُ)، (نُصْبِ)، وفي الوجهين؛ الثاني، والثالث، نظر، فأما الوجه الثاني؛ فلأن الخلاف ـ بين القراء ـ في حركة الصاد دائر بين الضم والفتح والإسكان، ولم يقرأ أحد بالكسر فيها، وأما الوجه الثالث؛ فلم يقرأ أحد بفتح النون، وسكون الصاد، وضم الباء.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (ثُبْ)، والثاني: بجر الثاء: (ثِبْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) هكذا ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف: (ضُمًّا)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بحذف الألف: (ضُمَّ)، وهي كذلك في جميع النسخ، وهو الصواب.

(٥) هذا الموضع من المواضع التي تبين عناية الشارح في بيان مقاصد الناظم، والدلالة على معاني القصيد؛ كلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، حيث إنه بين معنى قول الناظم: (وقَبْلُ)، بينما لم يتعرض لبيان معنى هذه اللفظة أحد من شرَّاح الطيبة، إلَّا ما كان من العلامة النويري في شرحه حيث قال: «وقوله: (قَبْلُ)؛ بيان للواقع لا احتراز»، لكن بيان النويري يحتاج إلى بيان، فلم يبين معناها ولا مفادها، بخلاف صنيع الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٠٤)، وشرح النويري ١٩١/٥، والكوكب الدري ص (٥٣٨)، والهادي ١٨٦/٣).

فـ(**ـضَمَّ** ﴿**نُصْبِ**﴾)؛ أي: القراءة بضم النون، والصاد، معاً.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثُبْ**)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

و(**ضُمَّ اسْكِنَا**)؛ أي: اقرأه بضم النون، وإسكان الصاد؛ **للباقين**.

(**لَا**)؛ أي: غير.

يعقوب (**الْحَضْرَمِي**).

أمَّا هو[١]: فقرأه بفتح [النون][٢]، والصاد، معاً.

وكلُّها بمعنى واحد[٣]: وهو التعب، والمشقة[٤].

وتقدَّم الخلاف في تنوين: ﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرْكُضْ﴾ [٤١ ـ ٤٢]، في الوصل؛ ضمًّا، وكسراً[٥]، ـ ولا خلاف في ضم همزة: ﴿ٱرْكُضْ﴾؛ في الابتداء[٦] ـ.

---

(١) أي: الإمام يعقوب الحضرمي.

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (العين)، وهو سبق قلم.

(٣) قال أبو الحسن شريح: «وهو كـ(الرُّشْد)، و(الرَّشَد)، و(الْبُخْل)، و(الْبَخَل)، ويجوز أن يكون (النَّصَبُ) واحداً، و(النُّصْبُ) جمعه، كـ(وَثَنْ)، و(وُثْن)، ومعناه: بِضُرٍّ في بدني». (ينظر: الدر المصون ٣٨١/٩، واللباب ٤٢٧/١٦، والجمع والتوجيه لما نفرد بقراءته يعقوب ص (٧٢)).

(٤) كما قال تعالى: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]، فاستعمل بمعنى ضر البدن من حيث كان مؤدياً إليه، والمراد من النصب في الآية؛ هو العلة التي نالته في جسده والعناء الذي قاساه في مرضه، والعذاب في ذهاب ماله. قال موسى جار الله: «واتفق كل الأئمة في قوله: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]، على فتح النون والصاد؛ لأنه بمعنى الإعياء والتعب». (ينظر: الدر المصون ٣٨١/٩، واللباب ٤٢٧/١٦، والإتحاف ٤٢١/٢، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٢)، وشرح الطيبة للشيخ موسى جار الله ص (٢٥٤)).

(٥) في الأصل: (وكسر). وقد قرأ بكسر التنوين وصلاً: أبو عمرو، وقنبل وابن ذكوان بخلاف عنهما، وعاصم، وحمزة، وقرأ الباقون: بضمِّ التنوين وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٤٢١/٢).

(٦) نصَّ عليه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٢١/٢).

٨٨٨ ـ ....خَالِصَةٍ[١] أَضِفْ[٢]: لَنَا
٨٨٩ ـ خُلْفٌ[٣] مَدًا[٤]............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿خَالِصَةٍ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم[٥] بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [٤٦].

فـ(ـأَضِفْ)[٦]؛ أي: اقرأه بغير تنوين؛ على الإضافة.

للمرموز إليهم بقوله: (لَنَا) (خُلْفٌ مَدًا)؛ أي: هشام بخلاف عنه، ونافع، وأبي جعفر، بلا خلاف عنهما.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع التاء مع التنوين: (خَالِصَةٌ)، وهو الاختيار في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، والثاني: بنصب التاء مع التنوين: (خَالِصَةً)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بجر التاء مع التنوين: (خَالِصَةٍ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (خَالِصَةً)، (خَالِصَةٌ)، (خَالِصَةٍ).

(٢) تصحفت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ فصارت الصاد المهملة مكان الضاد المعجمة: (أصف).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء بلا تنوين: (خُلْفُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بضم الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الدال منونة، وبالألف المقصورة: (مَدًى)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بفتح الدال منونة، وبالألف الممدودة: (مَدًا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، والمتن الذي على هامش شرح النويري، والثالث: بفتح الدال بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (مَدَا). وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وقد اختلف ضبط الترمسي لهذه الكلمة ـ من جهة الألف الممدودة والمقصورة ـ؛ فضُبطت في أصل الشرح بالألف المقصورة، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بالألف الممدودة.

(٥) في الأصل: (خلصناهم)، وهو خطأ وتصحيف.

(٦) في الأصل: (فأصف)، وهو تصحيف.

وهي للبيان(١)؛ لأنَّ الخالصة تكون ذكرى، وغير ذكرى(٢).

وقرأ الباقون: بالتنوين، وعدم الإضافة.

فـ﴿ذِكۡرَى﴾؛ بدل منه(٣).

وبه قرأ هشام في وجهه الثاني؛ وهو من طريق: الداجوني(٤).

والأول من طريق: الحلواني(٥).

تنبيه(٦): أمال راء: ﴿ذِكۡرَى﴾ وصلاً؛ السوسي بخلفه(٧)، ورققها

---

(١) أو من إضافة الوصف إلى موصوفه، فيكون ذكرى الدار هي الخالصة، ومعنى الخلوص؛ هو أن لا يكون لهم همٌّ يشغلهم عنها، وقد تكون الإضافة هنا بمعنى اللام؛ والمعنى: بخالصة أعمال توجبها ذكرى الدار، وقد تكون الإضافة اسم يأتي على معانٍ متعددة؛ فقد يأتي بمعنى التذكير، وبمعنى العبرة، وبمعنى الشرف. (ينظر: الكشف ٢٣١/٢، والدر المصون ٣٨٣/٩، واللباب ٤٣٤/١٦).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧]، فالشهاب يكون قبساً وغيره، والذكرى مصدر معناه؛ دوام الذكر وكثرته وقوته، فهي أبلغ من الذكر. (ينظر: الكشف ٢٣١/٢، والدر المصون ٣٨٣/٩، واللباب ٤٣٤/١٦).

(٣) أي بدلاً عن: ﴿بِخَالِصَةٍ﴾، فيكون المعنى كالمعنى على وجه الإضافة، ويمكن أن يكون: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ مفعولاً ثانياً لـ﴿أَخۡلَصۡنَٰهُم﴾، و﴿خَالِصَةٍ﴾ على هذا نعت لمعلوم؛ أي: يكون بعزيمة خالصة وهمة خالصة كانت لهم جعلناهم خالصين طاهرين، وآتيناهم ذكرى الدار؛ أي: الشرف الباقي ولسان صدق في العالمين. (ينظر: الكشف ٢٣١/٢، والدر المصون ٣٨٣/٩، واللباب ٤٣٤/١٦).

(٤) وهي ـ أي قراءة الداجوني عن هشام في هذا الحرف ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦١/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٥) وهي رواية ابن عبَّاد عنه. (ينظر: النشر ٣٦١/٢).

(٦) نبَّه عليه العلامة الصفاقسي في غيث النفع، ومنه أفاد الشارح في تنبيهه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٧)).

(٧) فقد اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل؛ فله فيها الوجهان؛ الفتح، والإمالة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٤)، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٧٧/٢ ـ ٧٨، والإتحاف ٤٢٢/٢).

الأزرق من أجل كسرة **[٥٢١]** الذال، وإن لم يقللها حينئذ؛ لأن مانع التقليل غير مانع الترقيق.

كما نبَّه عليه الإمام أبو شامة حيث قال[(١)]: «إن: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [٤٦]، وإن امتنعت إمالة ألفها وصلاً، فلا يمنع ترقيق رائها وصلاً في مذهب ورش ـ أي من طريق الأزرق ـ على أصله، لوجود مقتضى ذلك؛ وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك [حجز][(٢)] الساكن بينهما، فيتحد لفظ الترقيق وإمالة بين بين في هذا، فكأنه أمال الألف وصلاً»، هذا كلامه.

وأُخِذَ مما تقرر: أن الترقيق غير التقليل، وهو كذلك، كما هو واضح، خلاف ما يعطيه كلام أبو شامة المذكور، إذ هما حقيقتان مختلفتان؛ فالترقيق: [إنحاف][(٣)] ذات الحرف ونحوله، والتقليل: أن تنحو بالفتحة [نحو][(٤)] الكسرة، وبالألف نحو الياء قليلاً، ولذا يمكن الإتيان بأحدهما دون الآخر.

قال المصنف[(٥)]: «يمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وذلك واضح في [الحس][(٦)] والعيان، وإن كان لا يجوز ـ رواية ـ مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل [على][(٧)] المضموم والساكن، ولكانت[(٨)] الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم»[(٩)]، انتهى.

---

(١) ينظر: إبراز المعاني ٢/١٤٣.

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (حجر)، والتصويب من إبراز المعاني ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: إبراز المعاني ٢/١٤٣).

(٣) في الأصل: يوجد مكانها مسح وبياض، وما أثبتُّهُ من النشر ٢/٩٠، وذلك لاستقامة المعنى.

(٤) في الأصل: (ونحو)، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٥) ينظر: النشر ٢/٩٠.

(٦) في الأصل: (الحسن)، وهي كذلك في النشر المطبوع ٢/٩٠، وهو تصحيف، والتصويب من النشر بتحقيق/د.الجكني ٢/١٤١٥، حيث نصَّ في تحقيقه على أنها في النشر المطبوع: (الحسن)، وهو تحريف، وتصحيف.

(٧) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من النشر ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: النشر ٢/٩٠).

(٨) في الأصل: (ولكان)، والصواب ما أثبته.

(٩) وزاد في النشر قوله: «ومن الدليل على أن الإمالة غير الترقيق أنك إذا أملت (ذكرى) =

وأمَّا في الوقف؛ فهم على أصولهم[(١)]، كـ﴿ٱلدَّارِ﴾ [٤٦]، و﴿ٱلْأَخْيَارِ﴾ [٤٧][(٢)].

وتقدَّم:

قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، قوله: ﴿**وَٱلَّيْسَعَ**﴾ [٤٨][(٣)]؛ بتشديد اللام، وإسكان الياء[(٤)].

وحذف همزة: ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [٥١]، لأبي جعفر[(٥)]، كوقف حمزة، وله التسهيل كالياء[(٦)].

٨٨٩ ـ ....وَيُوعَدُونَ: حُزْ دَعَا[(٧)]. وَقَافُ[(٨)]: دِنْ..........................

= التي هي: (فعلى) بين بين كان لفظك بها غير لفظك بـ(ذكراً) المذكر وقفاً إذا رققت، ولو كانت الراء في المذكر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك». (ينظر: النشر ٩١/٢).

(١) أي: من الفتح، والإمالة، والتقليل، فيميلها: أبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، ودوري الكسائي، ويقللها: الأزرق عن ورش، ويفتحها: الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٥٤/٢ ـ ٥٥، والإتحاف ٤٢٢/٢).

(٢) في الأصل: (والأخبار)، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (واللسع)، وهو تصحيف.

(٤) وقرأ الباقون: بإسكان اللام مخففة، وفتح الياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٠٦ ـ ٦٠٧)، والنشر ٢٦٠/٢، والإتحاف ٤٢٢/٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٤٢٢/٢.

(٦) وهو المختار عند الآخذين باتباع الرسم، وحُكِيَ له وجه ثالث؛ وهو إبدال الهمزة ياءً، ذكره الهذلي وغيره، وهو ضعيف، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٨٥/١).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**دُعَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، ولم يتبين ضبطها في النسخة الخطية التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الدال: (**دَعَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح القاف: (**وَقَافَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ برفع القاف: (**وَقَافُ**).

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُوعَدُونَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا يُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ [٥٣].

فقرأه بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**حُزْ دَعَا**[٢])؛ أي: أبو عمرو، وابن كثير.

(وَ)قرأ.

حرف (**قَافُ**): ﴿هَٰذَا مَا يُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ﴾ [ق: ٣٢].

كذلك بياء الغيب.

المرموز إليه بدال: (**دِنْ**)[٣]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب فيهما[٤].

وبها قرأ أبو عمرو في (قاف).

٨٨٩ ـ ....غَسَّاقٌ[٥] الثِّقْلُ مَعَا:

---

(١) لتقدم ذكر المتقين، وهم غيبٌ. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٢، والدر المصون ٩/٣٨٧).

(٢) ومعنى: (**دُعَا**)؛ من الدعاء؛ وهو: الطلب والسؤال، مِن: دَعَا يَدعُو دُعَاءً، ودعا له؛ تمنَّى له الخير، ودعا عليه؛ طلب له الشر، ودعا إليه؛ طلب إليه، ودعا إلى الأمر؛ حثَّ على اعتقاده، ودعا الله؛ سأله حاجته واستغاث به وتضرع إليه.

(٣) ومعنى قوله: (**دِنْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ دَانَ يَدِينُ، ومنه: دان بالفضل وغيره؛ أي: اعترف، وتأتي بمعنى: خضع، وذلَّ، وأطاع، وتأتي بمعنى: دان الرجل إذا اقترض وصار عليه دين، ولها معان أخرى.

(٤) على معنى الخطاب للمؤمنين؛ أي: قل لهم يا محمد هذا ما توعدون. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٢، والدر المصون ٩/٣٨٧).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بنصب القاف مع التنوين: (**غَسَّاقًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح السين بلا تشديد: (**غَسَاقٍ**)، والثالث: برفع القاف مع التنوين: (**غَسَّاقٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

٨٩٠ ـ صَحْبٌ...................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**غَسَّاقٌ**﴾ [٥٧].

فـ(**ـالثِّقْلُ**)؛ أي: قرأ بتشديد السين.

الحرفين (**مَعاً**)؛ أي:

﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ هنا[١].

و﴿إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ في النبأ[٢].

المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص عن عاصم.

صفة، كـ(ـالضَّرَّاب)؛ مبالغة؛ [لأن][٣] (فَعَّالاً) المشدد في [الصفات][٤] أغلب منه في الأسماء[٥].

وقرأ الباقون: بتخفيف السين **[٥٢٢]** فيهما.

اسمٌ لا صفة؛ لأن (فَعَّالاً) المخفف في الأسماء أغلب منه في [الصفات][٦]؛ وهو الزمهرير، أو صديد أهل النار، أو القيح يسيل منهم فيُسْقَونَه[٧]، ـ أعاذنا الله منه ـ.

---

(١) سورة ص: الآية [٥٧].

(٢) الآية: [٢٥].

(٣) ما بين المعكوفتين في الأصل: (لا)؛ فسقط حرف النون، وأثبته من الإتحاف ٤٢٣/٢، لاستقامة المعنى.

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (الصافات)، وهو تحريف، والتصويب من الإتحاف ٤٢٣/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٢٣٢/٢، والدر المصون ٣٨٩/٩، واللباب ٤٤١/١٦.

(٦) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (الصافات)، وهو تحريف، والتصويب من الإتحاف ٤٢٣/٢.

(٧) ينظر: الكشف ٢٣٢/٢، والدر المصون ٣٨٩/٩، واللباب ٤٤١/١٦، والإتحاف ٤٢٣/٢.

٨٩٠ ـ ....وَآخَرُ اضْمُمِ[(١)] اقْصُرْهُ: حِمَى[(٢)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٌ﴾ [٥٨].

فـ(ـاضْمُمْ).

و(**اقْصُرْهُ**).

أي: اقرأه بضم الهمزة، وقصرها.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**حِمَى**)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

على أنه جمع (أُخْرَى) غير مصروف، وهو مبتدأ، و﴿مِن شَكۡلِهِۦٓ﴾ نعته، و﴿أَزۡوَٰجٌ﴾؛ خبره[(٣)].

والباقون: بفتحها، ومدِّها.

على الإفراد، وغير مصروف[(٤)] ـ أيضاً ـ.

فللأزرق فيها ثلاثة البدل، كما هو واضح.

وتقدَّم إمالة: ﴿الْقَرَارِ﴾ [٦٠][(٥)]، ﴿ٱلۡأَشۡرَارِ﴾ [٦٢]؛ لأبي عمرو، وابن

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم الثانية: (**اضْمُمِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطتَ فيه؛ بضمها: (**اضْمُمُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، وفتح الميم بلا تنوين: (**حِمَى**)، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الميم بلا تنوين: (**حِمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الميم مع التنوين: (**حِمًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٣٣، والدر المصون ٩/٣٩٠، واللباب ١٦/٤٤٤٢.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٣٣، والدر المصون ٩/٣٩٠، واللباب ١٦/٤٤٤٢.

(٥) هكذا جاء في الأصل، ولا شك أنه سبق قلم، والصواب أن هذه اللفظة ليس فيها إمالة لأحد من القراء؛ لأنها وإن كانت مما تكررت الراء فيه، إلا إن الراء الثانية محركة بالضم، وشرط الإمالة في مثل هذه اللفظة أن تكون الألف بين راءين؛ =

ذكوان بخلفه، والكسائي عن نفسه، وتقليلها للأزرق، وأمَّا حمزة: فله الإمالة، والتقليل، وكذا الفتح؛ كالباقين[(١)].

٨٩٠ ـ .... قَطْعُ اتَّخَذْنَا: عَمَّ نَلْ دُمْ.............

واخْتُلِفَ في: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [٦٣].

فـ(**ـقَطْعُ**).

همزة: ﴿**اتَّخَذْنَا**﴾.

أي: قراءته بهمزة قطع مفتوحة؛ وصلاً، وابتداءً.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ نَلْ دُمْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وعاصم، وابن كثير.

على الاستفهام، و﴿أَمْ﴾ في: ﴿أَمْ زَاغَتْ﴾، متصلة؛ لتقدم الهمزة عليها[(٢)].

والباقون: بوصل الهمزة بما قبلها، ويُبْتَدأُ ـ لهم ـ: بكسرها[(٣)].

على الخبر، و﴿أَمْ﴾ [منقطعة][(٤)]؛ أي: (بل أزاغت)[(٥)].

= الأولى منهما مفتوحة، والثانية مكسورة، وفي هذا الموضع وقعت الألف بين ألفين؛ الأولى: مفتوحة، والثانية: مضمومة. (ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٦)، والنشر ٢/٥٨ ـ ٥٩، والإتحاف ٢/٤٢٣).

(١) ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠٦ ـ ٣٠٧)، والنشر ٢/٥٨ ـ ٥٩، والإتحاف ٢/٤٤٢٣.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٣٤، والدر المصون ٩/٣٩٣، واللباب ١٦/٤٤٦ ـ ٤٤٧، والإتحاف ٢/٤٢٤، وشرح النويري ٥/١٩٤.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٤٢٤.

(٤) في الأصل: (منعطفة)، والتصويب من الإتحاف ٢/٤٢٤، ـ حيث الكلام بحروفه ـ.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٢٣٣ ـ ٢٣٤، والدر المصون ٩/٣٩٣، واللباب ١٦/٤٤٧، والإتحاف ٢/٤٢٤، وشرح النويري ٥/١٩٤.

وتقدَّم:

الخلاف في سين: ﴿سِخْرِيًّا﴾ [٦٣]؛ ضمًّا، وكسراً[١].

والاتفاق على عدم [إمالة][٢]: ﴿زَاغَتِ﴾ [٦٣][٣].

وحكم وقف: حمزة، وهشام على: ﴿نَبَؤُا۟﴾ [٦٧][٤].

٨٩٠ ـ ....**أَنَّمَا**[٥]

٨٩١ ـ فَاكْسِرْ: ثَنَا[٦]................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَنَّمَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [٧٠].

---

(١) قرأ بضم السين: نافع، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: طيبة النشر، سورة المؤمنون، الأبيات رقم (٨٠٦ ـ ٨٠٧)، والنشر ٣٢٩/٢، والإتحاف ٤٢٤/٢).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود من الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى، وحاجة السياق إليه.

(٣) قال في النشر: «لا خلاف عنه في استثنائه، وإن كانت عبارة التجريد تقتضي إطلاقه، فهو مما اجتمعت عليه الطرق من هذه الروايات، وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلاد نصًّا، وهي رواية العبسي والعجلي عن حمزة، وقد خالف ابن مهران في ذلك سائر الرواة». (ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٠ ـ ٣١١)، والنشر ٥٩/٢ ـ ٦٠، والإتحاف ٤٢٤/٢).

(٤) فهذا الموضع من المواضع التي رُسِمَتْ فيها الهمزة على الواو، وفيه ـ وقفاً ـ لحمزة وهشام بخلفه خمسة أوجه: إبدال الهمزة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن للوقف، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٤٢٠/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (**أَنَّمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسره الهمزة: (**إِنَّمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة، بلا تنوين: (**ثَنَا**)، والثاني: بالألف الممدودة مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

فـ(ـاكْسِرْ)؛ أي: اقرأه بكسر همزة: ﴿أَنَّمَا﴾.

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثَنَا)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على الحكاية[١]، أي: (ما يوحى إليَّ إلا هذه الجملة)[٢].

والباقون: بفتحها.

على أنه مع ما في حيزه؛ نائب فاعل: ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾؛ [أي][٣]: (ما يوحى إليَّ إلا الإنذار)[٤].

وتقدَّم الخلاف في لام: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٨٣]؛ فتحاً، وكسراً[٥].

٨٩١ ـ ....فَالْحَقُّ: نَلْ فَتًى........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَٱلْحَقُّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ [جَهَنَّمَ][٦] مِنكَ وَمِمَّن [تَبِعَكَ][٧] مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [٨٤ ـ ٨٥].

فقرأ برفع قاف: ﴿فَٱلْحَقُّ﴾ ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (نَلْ فَتًى)؛ أي: عاصم، وحمزة، وخلف عن نفسه.

---

(١) لأن الوحي فيه معنى القول؛ والمقول مكسور أبدا. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٥٦)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٩، واللباب ٤٥٢/١٦ ـ ٤٥٣، والإتحاف ٤٢٤/٢، وشرح النويري ١٩٤/٥.

(٣) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف ٤٢٤/٢، لاستقامة المعنى.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٩، واللباب ٤٥٢/١٦، والإتحاف ٤٢٤/٢، وشرح النويري ١٩٤/٥.

(٥) فقرأها بالفتح: المدنيان، والكوفيون، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٢)، والنشر ٢٩٥/٢، والإتحاف ٤٢٤/٢).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٧) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل؛ بهمزة الوصل: (اتبعك)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

على الابتداء، و﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾؛ خبره(١).

والباقون: بالنصب.

على أنه مفعول مطلق، أي: (أحقُّ الحق)(٢).

ولا خلاف بين العشرة في نصب: ﴿وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ﴾(٣).

وتقدَّم تسهيل الهمزة الثانية من: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾؛ للأصبهاني، وصلاً، ووقفاً(٤)، ويوقف عليه لحمزة: بتحقيق الأولى، وتسهيلها، مع تسهيل الثانية(٥).

وههنا انتهى فرش سورة: (ص)(٦).

---

(١) من باب قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ [يوسف: ٣٥]، أو أنه مرفوع على الابتداء خبره محذوف وجوباً، من باب قوله: ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وقد ذكر صاحب الدر المصون قولين آخرين في توجيه قراءة الرفع. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٤، والدر المصون ٩/٤٠١ ـ ٤٠٢، واللباب ١٦/٤٦١ ـ ٤٦٢، والإتحاف ٢/٤٢٥، وشرح النويري ٥/١٩٤).

(٢) أو على أن يكون مُقْسَماً به، وحرف القسم محذوف، قال موسى جار الله: «ولا يجوز أن يكون من باب الإغراء؛ لأنه خطاب من الله لأبليس بما هو فاعل به وبأتباعه، فلا يناسب أن يكون معناه إلزم الحقَّ واتبعه»، وقد ذكر هذه الأقوال وغيرها في توجيه قراءة النصب صاحب الدر المصون. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٤، والدر المصون ٩/٤٠٠ ـ ٤٠١، واللباب ١٦/٤٥٩ ـ ٤٦٠، والإتحاف ٢/٤٢٥، وشرح النويري ٥/١٩٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٧)).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٠٥)، وغيث النفع ص (٣٣٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٧/ب).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٢/٣٩٨، والإتحاف ٢/٢٧٢.

(٥) وجاز في الهمزة الأولى الوجهان؛ لأنها متوسطة بزائد، بينما توسطت الهمزة الثانية بنفسها، فلم يصح فيها إلا وجه التسهيل ـ وقفاً ـ. (ينظر: النشر ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٢/٤٢٥).

(٦) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (ص)؛ لأنَّ سورة (ص) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (الزمر، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، =

وفيها ست مضافات[1]:

﴿وَلِيَ نَعۡجَةٞ﴾ [٢٣].

فتحها: حفص، وهشام بخلاف عنه.

﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ﴾ [٣٢].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

﴿بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ﴾ [٣٥].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ﴾ [٧٨].

فتحها: المدنيان.

﴿لِيَ مِنۡ عِلۡمِۭ﴾ [٦٩].

فتحها: حفص.

﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [٤١].

سكّنها: حمزة.

وزائدتان[2]:

﴿عِقَابِ﴾ [١٤].

و﴿عَذَابِ﴾ [٨].

أثبتهما يعقوب في: الحالين.

= والدخان، والجاثية)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء فرش سورة (ص)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (الزمر)، وقد تم التنويه والإشارة إلى مثله وإلى مناهج الشراح في ذلك مراراً.

(١) ينظر: النشر ٢/٣٦٢.

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٦٢.

قال في الغيث(١): «وما ذكره بعضهم(٢) لقنبل فيهما فغير صحيح».
والله أعلم(٣).



(١) ما نقله الشارح عن صاحب غيث النفع من قوله: (فيهما)، يحتاج إلى تحرير وتدقيق، فالذي هو موجود في كتاب التلخيص لأبي معشر الطبري ما نصُّهُ: «ووقف ابن شنبوذ لقنبل على: ﴿عَذَابُ﴾ [٨]، بالياء»، فجعل أبو معشر الطبري الخلاف ـ لقنبل ـ في كلمة: ﴿عَذَابُ﴾، دون كلمة: ﴿عِقَابِ﴾، وهو الذي نصَّ عليه ابن الجزري في النشر، حيث قال: «ولا يصح عن قنبل في: ﴿عَذَابُ﴾، شيء»، وعليه: فإنَّ ما ذكره الصفاقسيّ في غيث النفع وتبعه عليه الشارح هنا؛ من إلحاق كلمة: ﴿عِقَابِ﴾ بكلمة: ﴿عَذَابُ﴾، في الحكم، خلاف ما هو موجود في التلخيص، والنشر، وشرح النويري، وهو مما يستدرك عليهما ـ أي على الشارح وعلى صاحب غيث النفع ـ ولم ينبه محقق غيث النفع على وهم الإمام الصفاقسي في هذا الموضع أو يشير إليه، بل وافق الصفاقسي في ذلك، مع أنه ـ أي محقق غيث النفع ـ قد عزاه في تحقيقه إلى مواضعه من النشر، والتلخيص. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٨)، والنشر ٣٦٢/٢، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ١٠٥٨/٣، والتلخيص لأبي معشر الطبري ص (٣٨٧)، وشرح النويري ١٩٥/٥).

(٢) والمراد بالبعض هنا؛ هو أبو معشر الطبري، حيث قال في كتابه التلخيص ما نصَّه: «ووقف ابن شنبوذ لقنبل على: ﴿عَذَابُ﴾ [٨]، بالياء». (ينظر: التلخيص في القراءات الثمان ص (٣٨٧)).

(٣) ينظر: النشر ٣٦١/٢ ـ ٣٦٢، وتقريب النشر ص (١٦٧)، وشرح النويري ١٩٠/٥ ـ ١٩٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٧/أ ـ ١٢٧/ب)، والإتحاف ٤١٨/٢ ـ ٤٢٥.

سُوْرَةُ الزُّمَرِ

تقدَّم:

ما لحمزة، والكسائي، في: ﴿بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [٦](١).

والخلاف في هاء(٢): ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [٧]؛ حاصِلَهُ:

أنَّ لنافع، وحفص، وحمزة، ويعقوب: الاختلاس فقط.

ولابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه: الإشباع فقط.

وللسوسي: الإسكان فقط.

وللدوري، وابن جماز: الإسكان، والإشباع، معاً.

ولهشام، وشعبة: الإسكان، والاختلاس، معاً.

ولابن ذكوان، وابن وردان: الاختلاس، والإشباع، معاً.

والخلاف في ياء: ﴿لِّيُضِلَّ(٣) عَن﴾ [٨]؛ فتحاً، وضمًّا(٤).

---

(١) قرأ بكسر الهمزة والميم ـ وصلاً ـ: حمزة، وقرأ بكسر الهمزة فقط ـ وصلاً ـ: الكسائي، وقرأ الباقون: بضم الهمزة، وفتح الميم، واتفق القراء العشرة على الابتداء بالهمزة مضمومة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٥ ـ ٥٥٦)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٤٢٦).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٥٥ ـ ١٥٦)، والنشر ١/٣٠٧ ـ ٣١٠، والإتحاف ٢/٤٢٧.

(٣) ضُبِطَتْ في الأصل بالصاد المهملة: (ليصل)، وهو خطأ وتصحيف.

(٤) قرأ بفتح الياء: ابن كثير، وأبو عمرو، ورويس، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، الأبيات رقم (٧١٣ ـ ٧١٤)، والنشر ٢/٢٩٩، والإتحاف ٢/٤٢٦).

٨٩١ ـ ....أَمَـنْ خِـفَّ[1]: اتْـلُ فُـزْ دُمْ...............

واخْتُلِفَ في: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ [٩].

فـ(**ـخِفَّ**)؛ أي: اقرأه بتخفيف الميم.

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (**اتْلُ فُزْ دُمْ**[2])؛ أي: نافع، وحمزة، وابن كثير.

على أنها موصولة، دخلت عليها همزة الاستفهام [التقريري][3]، فيُقَدَّرُ معادل دلَّ عليه: ﴿**هَلۡ يَسۡتَوِي**﴾؛ أي: (أمَّن هو قانت. . .الخ، كمن جعل لله أنداداً)[4].

وقرأه الباقون: بالتشديد.

فهي (أَمْ) المتصلة، دخلت على (مَنْ) الموصولة أيضاً[5]، والمعادل محذوف؛ أي: (أهذا الكافر خير أمن هو قانت كغيره)[6].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ـ وهو ظاهر كلام الترمسي ـ؛ بكسر الخاء، وفتح الفاء؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بفتح الخاء، وفتح الفاء؛ على الخبر: (**خَفَّ**)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ بالوجهين؛ فتح الحاء وكسرها، مع فتح الفاء.

(٢) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (التقديري)، والتصويب من الدر المصون، والإتحاف، وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٤١٤/٩، والإتحاف ٤٢٨/٢).

(٤) ينظر: الدر المصون ٤١٤/٩ ـ ٤١٥، والإتحاف ٤٢٨/٢، واللباب ٤٨٢/١٦ ـ ٤٨٣، وشرح النويري ١٩٦/٥.

(٥) قال موسى جار الله: «واتفقت المصاحف على رسمه بميم واحدة بصورة: (أمن)؛ لأن كل (أَمْ مَنْ) في القرآن موصول في جميع المصاحف إلا أربعة أحرف معدودة في العقيلة». (ينظر: شرح الطيبة لموسى جار الله ص (٢٥٧)).

(٦) في الإتحاف، والدر المصون، واللباب: (هذا الكافر خير أم الذي هو قانت). (ينظر: الدر المصون ٤١٥/٩ ـ ٤١٦، والإتحاف ٤٢٨/٢، واللباب ٤٨٣/١٦ ـ ٤٨٤، وشرح النويري ١٩٦/٥).

٨٩١ ـ ....سَالِمًا[١] مُدَّ اكْسِرَنْ:

٨٩٢ ـ حَقًّا............................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿سَالِمًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [٢٩].

فـ(**ـمُدَّ**).

و(**اكْسِرَنْ**).

أي: اقرأه بألف بعد السين، وكسر اللام.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حَقًّا**)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب ـ بكماله ـ.

على أنه اسم فاعل، أي: خالصاً من الشركة[٢].

وقرأه الباقون: بفتح السين، واللام، معًا، من غير ألف بينهما.

مصدرٌ وُصِفَ به مبالغة في الخلوص من الشركة[٣].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالمدِّ: (**سَالِمًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ والشروح الأخرى، إلا تحقيق الشيخ المحقق أيمن سويد، فقد انفرد بضبطها؛ على القصر: (**سَلَمًا**)، وهذا الموضع من المواضع التي أجمعت على ضبطها كل النسخ المخطوطة والمطبوعة ونسخ الرواية وشروح الطيبة؛ بالمدِّ، مما يدل على أن منهج: ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت ليس مرادًا للناظم ـ مع أنه كان قادراً على العمل به ـ، وعليه فما جرى عليه بعض المحققين الكبار للمتن من الأخذ بهذا المنهج ـ أي ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت ـ في ضبطهم للمتن، وإلزام الناظم بما لم يلزم به نفسه، فإنه محل نظر واستدراك، وإن قال به بعض العلماء المحققين؛ كالسمين الحلبي، وابن جبارة المقدسيّ، وغيرهما، رحم الله الجميع، وتقبل الله من جميع علمائنا ومشايخنا الأحياء والأموات، إنه سميع مجيب.

(٢) ينظر: الكشف ٢٣٨/٢، الدر المصون ٤٢٥/٩، واللباب ٥٠٩/١٦.

(٣) ينظر: الكشف ٢٣٨/٢، الدر المصون ٤٢٥/٩، واللباب ٥٠٩/١٦.

٨٩٢ - ....وَعَبْدَهُ اجْمَعُوا: شَفَا ثَنَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿عَبۡدَهُۥ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ﴾ [٣٦].

فـ(ـاجْمَعُوا)؛ أي: اقرؤوه: ﴿عِبَادَهُۥ﴾؛ بكسر العين، وفتح الباء، وألف بعدها؛ على الجمع.

للأئمة المرموز إليهم [٥٢٤] بقوله: (شَفَا [ثَنَا][1])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وأبي جعفر.

على إرادة الأنبياء، والمؤمنين[2].

والباقون: بفتح العين، وإسكان الباء، من غير ألف بعدها.

على الإفراد، وهو النبي ﷺ[3].

٨٩٢ - .... وَكَاشِفَاتُ[4] مُمْسِكَاتُ[5] نَوِّنَا

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو موجود في المتن الذي على هامش الشرح، وقد أثبته لوجود دلالته ومعناه.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والدر المصون ٩/٤٢٩، واللباب ١٦/٥١٦.

(٣) على معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيۡنَٰكَ ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقد رُسِمَ في جميع المصاحف على صورة المفرد. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والدر المصون ٩/٤٢٩، والإتحاف ٢/٤٢٩، واللباب ١٦/٥١٦، وشرح النويري ٥/١٩٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٨)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء بلا تنوين: (**وَكاشِفَاتُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع التاء مع التنوين: (**وَكاشِفَاتٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء بلا تنوين: (**مُمْسِكَاتُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع التاء مع التنوين: (**مُمْسِكَاتٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

٨٩٣ ـ وَبَعْدُ فِيهِمَا انْصِبَنْ[١]**: حِمًا**[٢]........... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿كَٰشِفَٰتُ﴾، و﴿مُمۡسِكَٰتُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿هَلۡ [هُنَّ][٣] كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [٣٨].

و﴿هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [٣٨].

فـ**(ـنَوِّنَا)**؛ أي: اقرأهما بتنوين التاء فيهما.

([وَ][٤])﴿ضُرِّهِۦٓ﴾، و﴿رَحۡمَتِهِۦ﴾.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون الساكنة بعد الباء ـ عوضًا عن التنوين ـ: (**انْصِبَنْ**)، والثاني: بفتح الباء مع التنوين: (**انْصِبًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بالألف المقصورة: (**حِمًى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف الممدودة: (**حِمًا**)؛ وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع مما اختلف فيه ضبط الشارح في شرحه عن ضبطه في المتن الذي على هامش شرحه لنفس اللفظة، وقد تقدم في بعض المواضع من قبل أنه في هذه اللفظة لم يختلف ضبطها له في الشرح عن المتن، بينما هنا حصل الاختلاف، فهل مراده أنه يريد أن يبين جواز الوجهين، أم إنه تصرف من الناسخ بمعزل عن الشارح، وتصرف المحقق أو الناسخ ـ في ضبط نص المتن ـ في معزل عن الشارح قد حصل في كتب وتحقيقات أخرى؛ كما فعل محقق شرح النويري الشيخ عبدالفتاح أبو سنة في بعض المواضع من النظم في تحقيقه، فخالف ـ أحياناً ـ ما هو موجود في المخطوط بل وخالف أحياناً منطوق النويري؛ وذلك أَخْذاً برأيه ـ أي المحقق ـ واختياره، فصار اختلاف الضبط يوهم اضطراب الشارح في الضبط، فاختلف ضبط المحقق عن ضبط الشارح، فصارت دلالة الشرح تختلف عن دلالة البيت، وفي رأي الباحث: أن ضبط النصِّ يجب أن لا يدخله تصرف أو اختيار، إلا عند الضرورة التي توجب ذلك؛ من سقط، أو طمس، أو عدم وضوح وبيان، لأنَّ ضبط النص مرتبط بشرح الشارح، فكما لا يجوز التصرف بنص كلام الشارح في شرحه، فكذا لا يجوز التصرف في ضبط النص في شرحه، لأنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً مؤثراً في الدلالة على المعنى، فشرحه معتمد على اختياره في ضبط النصِّ وتشكيله.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو خطأ في النص القرآني.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهذه (الواو) من تتمة كلام الناظم، وهي واو العطف، وقد أثبتها مجاراة للشارح في شرحه، من حيث إنه يتتبع جميع كلام الناظم ـ حرفاً حرفاً ـ بالشرح والبيان.

(بَعْدُ فِيهِما)؛ أي: في الحرفين.

(انْصِبَنْ)؛ أي: اقرأهما بنصب الراء، والتاء.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(حِمًى)**؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، بكمالهما.

على إعمال اسم الفاعل عمل فعله على الأصل، ويتعدى لواحد بنفسه، ولآخر بـ(ـعن)، أي: (عني)(١).

والباقون: بغير تنوين فيهما.

وجر: ﴿ضُرِّهِۦٓ﴾، و﴿رَحۡمَتِهِۦ﴾.

على الإضافة اللفظية(٢).

وتقدَّم جمع: ﴿مَكَانَاتِكُم﴾ [٣٩]؛ لشعبة(٣).

٨٩٣ - ....قَـضَـى قُضِيَ، وَالْمَوْتَ(٤) ارْفَعُوا: رَوَى فَضَا

واخْتُلِفَ في: ﴿قَضَىٰ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾ [٤٢].

فقرأه: ﴿قُضِيَ﴾؛ بضم القاف، وكسر الضاد، وفتح الياء.

على البناء للمفعول.

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والدر المصون ٩/٤٣٠، واللباب ١٦/٥١٨.

(٢) ولا فرق بين قراءة التنوين وعدمه في المعنى. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والدر المصون ٩/٤٣٠، والإتحاف ٢/٤٣٠، واللباب ١٦/٥١٨، وشرح النويري ٥/١٩٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٨)).

(٣) وقرأ الباقون: بغير ألف؛ على التوحيد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٤)، الأبيات رقم (٦١٩ - ٦٢٠)، والنشر ٢/٢٦٣، والإتحاف ٢/٤٣٠).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب التاء: **(وَالْمَوْتَ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع التاء: **(وَالْمَوْتُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

وقوله: ﴿ٱلۡمَوۡتَ﴾ بعده.

(ارْفَعُو)ـه.

على النيابة[1].

المرموز إليهم بقوله: (**رَوَى فَضَا**[2])؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره، وحمزة.

وقرأه الباقون: بفتح القاف، والضاد[3].

مبنياً للفاعل؛ وهو الله ـ تعالى ـ.

و﴿ٱلۡمَوۡتَ﴾؛ بالنصب.

مفعوله[4].

فللأزرق: ﴿قَضَىٰ﴾؛ الفتح، والتقليل على أصله.

وتقدَّم:

قراءة يعقوب: ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [٤٤]، بالبناء للفاعل[5].

وكسر نون: ﴿لَا تَقۡنَطُواْ﴾ [٥٣]، له[6]، ولأبي عمرو، والكسائي، وخلف عن نفسه[7].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والإتحاف ٢/٤٣٠، وشرح النويري ٥/١٩٨.

(٢) ومعنى قوله: (**فَضَا**)؛ أي: فَرَغ وخَلا واتسع، ويأتي اسماً بمعنى: الأمر المختلط وغير المحكم، وأصله: فضاء، ثم قُصِرَ للوقف؛ وهو المكان الواسع والخالي من الأرض.

(٣) وألف بعدهما. (ينظر: شرح النويري ٥/١٩٨).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠، والإتحاف ٢/٤٣٠، وشرح النويري ٥/١٩٨ ـ ١٩٩.

(٥) قرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٤٣٠).

(٦) أي: ليعقوب.

(٧) وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحجر، البيت رقم (٧١٩)، والنشر ٢/٣٠٢، والإتحاف ٢/٤٣٠).

٨٩٤ـ[يَا حَسْرَتَا (يَا)][(١)] زِدْ: ثَنًا[(٢)]. سَكِّن: خَفَا خُلْفٌ[(٣)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَاحَسْرَتَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [٥٦]. فـ("**يَا**" **زِدْ**)؛ أي: اقرأه: ﴿**يَاحَسْرَتَايَ**﴾؛ بزيادة ياء[(٤)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هاتين الكلمتين؛ فضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالتاء، ثم ألف ممدودة بعدها، ثم ياء بعدها ألف: (**يَاحَسْرَتَا يَا**)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية، وأحد الوجهين في النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بالتاء، ثم ألف مقصورة، ثم ياء بعدها ألف ممدودة: (**يَاحَسْرَتَى يَا**)، وضُبطت ـ في الوجه الأخر ـ في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي؛ بالتاء، ثم ألف مقصورة، ثم ياء مفتوحة: (**يَاحَسْرَتَى يَ**)، فضبط هذه الموضع في شرح الترمسي والمنير السمنودي ومن وافقهما باعتبار أن كل واحدة من الكلمتين منفصلة عن الأخرى، بينما ضُبطت في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ؛ بالتاء، ثم ألف ممدودة بعدها، ثم ياء: (**يَاحَسْرَتَايَ**)، باعتبار أنها عندهم كلمة واحدة، فالفرق بين ضبط شرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي، وبين ضبط بقية النسخ الأخرى؛ هو أن كلمة (**يَاحَسْرَتَا**) جاءت في كلمة مستقلة عن كلمة: (**يَا**)، فصار ضبطه عندهما: (**يَاحَسْرَتَا يَا**)، على خلاف في الألف ممدودة ومقصورة، بينما في ضبط بقية النسخ؛ جاءت الكلمتان مجموعتان في كلمة واحدة؛ حيث رُسِمَتْ: (**يَاحَسْرَتَايَ**)، والأقرب أن ضبط الترمسي والمنير السمنودي، لهذه الكلمة أبلغ في بيان خلاف القراء من ضبط بقية النسخ، وعليه: فقد صار في ضبط هذا الموضع؛ أربعة أوجه: (**يَاحَسْرَتَايَ**)، (**يَاحَسْرَتَى يَ**)، (**يَاحَسْرَتَى يَا**)، (**يَاحَسْرَتَا يَا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة، بلا تنوين: (**ثَنَا**)، والثاني: بالألف الممدودة مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الخامسة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بكسر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الأولى، والثانية، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، والثالث: بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**)، وانفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والرابع: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**خُلْفًا**) (**خُلْفٍ**)، (**خُلْفِ**)، (**خُلْفٌ**).

(٤) بعد الألف. (ينظر: شرح النويري ١٩٩/٥).

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنَّا)**؛ أي: أبي جعفر بكماله.

ثم فتحها ابن جماز؛ أحد راوييه.

واخْتُلِفَ عن الْآخَرِ.

كما بينه بقوله: **(سَكِّنْ)**، أي: اقرأه بتسكين تلك الياء.

عن المرموز إليه بخاء: **(خَفَا[١])** **(خُلْفٌ)**؛ أي: ابن وردان بخلف عنه[٢].

والوجه الثاني له: الفتح[٣]؛ كصاحبه ابن جماز.

قال في الإتحاف[٤]: «وكلاهما صحيح عنه؛ أي: عن ابن وردان ـ كما في النشر[٥] ـ؛ جمعاً بين العوض والمعوض عنه، أو أنه تثنية (حسرة)؛ مضاف لياء، ويكون على لغة من يقول: رأيت الزيدان»[٦].

والباقون [٥٢٥]: بالتاء المفتوحة، بعدها ألف[٧].

بدلاً من ياء الإضافة[٨].

---

(١) ومعنى قوله: (خَفَا)؛ الستر والكتمان، وهو مرسوم بالهمزة وحذفت هنا للوزن.

(٢) قال في النشر: «فروى إسكانها أبو الحسن بن العلاف، عن زيد، وكذلك ابن الحسين الخبازي، عنه، عن الفضل، ورواه أيضاً الحنبلي، عن هبة الله، عن أبيه، كلاهما عن الحلواني، وهو قياس إسكان: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]». (ينظر: النشر ٣٦٢/٢).

(٣) ينظر: النشر ٣٦٢/٢.

(٤) ينظر: الإتحاف ٤٣٠/٢ ـ ٤٣١.

(٥) وزاد في النشر: «نصَّ عليه غير واحد؛ كأبي العز، وابن سوار، وأبي الفضل الرازي، ولا يلتفت إلى من ردَّه بعد صحة روايته». (ينظر: النشر ٣٦٢/٢).

(٦) وأصل كلام صاحب الإتحاف موجود في: الدر المصون، واللباب. (ينظر: الدر المصون ٤٣٥/٩، واللباب ٥٣١/١٦).

(٧) أي: من غير ياء، وقد رُسِمَتْ في جميع المصاحف بياء بعد التاء، فاحتمل الرسم القراءتين. (ينظر: النشر ٣٦٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٨)).

(٨) ينظر: الدر المصون ٤٣٤/٩، واللباب ٥٣١/١٦، والإتحاف ٤٣١/٢.

ووقف عليه بهاء السكت بعد الألف(١): رويس بخلفه(٢).

٨٩٤ ـ ....مَفَازَةِ(٣) اجْمَعُوا: صَبْرًا(٤) شَفا

واخْتُلِفَ في: ﴿مَفَازَةِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَيُنَجِّى [ٱللَّهُ](٥) ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ﴾ [٦١].

فـ**(ـاجْمَعُوا)**؛ أي: اقرؤوه بألف بعد الزاي.

على الجمع(٦).

للمرموز إليهم بقوله: **(صَبْرًا(٧) شَفَا)**؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بغير ألف.

---

(١) وأمال الألف: حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها: الأزرق، والدوري عن أبي عمرو، بخلفهما. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٣١).

(٢) فقطع له ابن مهران، وغيره، بإثبات هاء السكت فيها. ورواه الآخرون عنه: بغير هاء، كالباقين. والوجهان ـ كما قال في النشر ـ صحيحان عن رويس، وأمالها: حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها: الأزرق، والدوري عن أبي عمرو، بخلفهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٣)، والنشر ٢/١٣٦، والإتحاف ٢/٤٣١).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الإفراد: **(مَفَازَةِ)**، وهو الاختيار في شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: على الجمع: **(مَفَازَاتِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) في الأصل: (صرا)، وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٦) لاختلاف أنواع ما ينجو المؤمن منه يوم القيامة، ولأنه ينجو ـ بفضل الله ورحمته ـ من شدائد وأهوال مختلفة. (ينظر: الكشف ٢/٢٤٠، والدر المصون ٩/٤٣٨).

(٧) ومعنى قوله: **(صَبْراً)**؛ هو الصبر المعروف والممدوح؛ وهو حبس النفس عما تهواه مما لانفع فيه.

على الإفراد[١].

وتقدَّم تخفيف جيم: ﴿وَيُنَجِّي﴾ [٦١]، مع تسكين نونه، [لروح][٢] وحده[٣].

٨٩٥ ـ زِدْ تَأْمُرُونِي[٤] النُّونَ: مِنْ خُلْفِ[٥] لِبَا. وَعَمَّ: خَفِّفْهُ[٦]..........................

واخْتُلِفَ في: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [٦٤].

فـ(**ـزِدْ** ﴿**تَأْمُرُونِي**﴾ **النُّونَ**)؛ أي: اقرأه: ﴿**تَأْمُرُونَنِي**﴾؛ بزيادة نون أخرى.

---

(١) لأنَّ المفازة والفوز واحد، فوحَّد المصدر؛ لأنه يدل على القليل والكثير بلفظه. (ينظر: الكشف ٢/٢٤٠، والدر المصون ٩/٤٣٨).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (لرويس)، وهو سهو، وسبق قلم، والصواب أنَّ رويساً في هذا الحرف ـ كالجماعة ـ؛ يقرأ بالتشديد، وأن التخفيف، مع سكون النون، هو لروح وحده. (ينظر: النشر ٢/٢٥٩).

(٣) وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٣)، البيت رقم (٦٠١)، والنشر ٢/٢٥٩، الإتحاف ٢/٤٣١).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بتشديد النون، ثم ياء بعدها: (**تَأْمُرُونِّي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بحذف الياء بعد النون المكسورة: (**تَأْمُرُونِ**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، والثالث: بياء بعد النون الغير مشددة: (**تَأْمُرُونِي**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بجر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) ضُبطت في أصل الشرح: (**حَقُّهُ**)، وفي المتن الذي على هامش الشرح: (**حَقٌّ**)، وكلا الضبطين تصحيف موهم، والصواب الذي فهمته من سياق كلام الشارح هو ما أثبته في المتن الذي على هامش الشرح؛ بفتح الخاء، وكسر الفاء مشددة، وسكون الفاء بعدها، على الأمر: (**خَفِّفْهُ**)، وهو الذي في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبطت في النسخ العتيقة ـ وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ بخاء مكسورة، ثم فاء مضمومة: (**خِفُّهُ**).

للإمام ابن عامر، لكن بخلاف عن أحد راوييه، ولذا رمز إليهما بقوله: (**مِنْ خُلْفٍ لِبَا**[١])؛ أي: ابن ذكوان بخلاف عنه، وهشام بلا خلاف.

(**وَ**)للأئمة.

المرموز [إليهم][٢] بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(**خَفِّفْهُ**)[٣]؛ أي: اقرأه بتخفيف النون.

فنافع، وأبو جعفر: بنون واحدة خفيفة.

على حذف إحدى النونين؛ نون الرفع، أو نون الوقاية؛ على الخلاف في النحو[٤]. وكلاهما [فتح][٥] الياء[٦].

وابن عامر: بنونين خفيفتين؛ مفتوحة، فمكسورة[٧].

على الأصل[٨].

---

(١) ومعنى قوله: (**لِبَا**)؛ اسمٌ؛ والجمع؛ أَلْبَاء، وأصله مهموز: (لِبَأْ)، وإبدلت همزته لضرورة الوزن، واللِّبأُ؛ أول الحليب الناتج بعد الولادة مباشرة، ويختلف في تركيبه عن الحليب العادي، بما يحويه من المواد النافعة.

(٢) في الأصل: (إليها)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) في الأصل تصحفت إلى: (حقه).

(٤) فقد اختلف النحاة في أيتهما المحذوفة؛ فمذهب سيبويه ومن تبعه: أن المحذوفة الأولى، ومذهب الأخفش ومن تبعه: أن المحذوفة الثانية، ولهم في ذلك استدلالات ليس هذا مكانها، وقد أفاض في ذكرها وبيانها صاحب الدر المصون. (ينظر: الكتاب ١٥٤/٥، والدر المصون ١٥/٥ ـ ١٩، والكشف ٢٤٠/٢، والإتحاف ٤٣١/٢، وشرح النويري ٢٠١/٥).

(٥) في الأصل: (فتحا الياء)، والتصويب من الإتحاف ٤٣١/٢.

(٦) وقد تقدم ذكر ذلك في باب ياءات الإضافة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، الأبيات رقم (٣٧٩ ـ ٣٨٠)، والنشر ١٦٤/٢، والإتحاف ٤٣١/٢).

(٧) قال في النشر: «هذا الذي اجتمع عليه أكثر الرواة في روايتي هشام وابن ذكوان شرقاً وغرباً، وكذا هو في المصحف الشامي». (ينظر: النشر ٣٦٣/٢).

(٨) فلم يُدْغِمْ، فالنون الأولى: علمُ الرفع، والنون الثانية: هي الفاصلة بين الياء والفعل. (ينظر: الكشف ٢٤٠/٢).

وهو الذي عليه الطرق عن ابن ذكوان من طريقيه.

ورواه ابن شاذان، عن زيد، عن الرملي، عن الصوري، عن ابن ذكوان: بنون واحدة ـ كنافع وأبي جعفر ـ، وكذا رواه ابن هارون، عن الأخفش(١).

وتقدم(٢) أن ابن عامر: سكَّن الياء(٣).

والباقون: بنون واحدة مشددة(٤)؛ أُدْغِمَت(٥) نون الرفع في نون الوقاية(٦).

وفتح الياء منهم: ابن كثير(٧).

ففيه أربع قراءات.

بل لو نظر إلى إبدال الهمزة وعدمه: صارت سِتًّا(٨)، كما هو ظاهر.

وتقدَّم إشمام(٩):

﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الفجر: ٢٣].

---

(١) وقراءة ابن ذكوان بنون واحدة، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٣/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٢) في الأصل بزيادة كلمة: (ويأتي)، بعد قوله: (وتقدم)، وهو سهو، كما ضبطته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٤٣٢/٢).

(٣) وذلك في باب ياءات الإضافة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، الأبيات رقم (٣٧٩ ـ ٣٨٠)، والنشر ١٦٤/٢، والإتحاف ٤٣١/٢).

(٤) ومن قرأ بتشديد النون مدَّ الواوَ مدًّا طويلاً؛ للسكون. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٩)).

(٥) في الأصل بزيادة: (في) بعد قوله: (أدغمت)، وهي زيادة موهمة، والصواب عدمها. (ينظر: الإتحاف ٤٣٢/٢).

(٦) ينظر: الكشف ٢٤٠/٢، والإتحاف ٤٣١/٢، وشرح النويري ٢٠١/٥.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، الأبيات رقم (٣٧٩ ـ ٣٨٠)، والنشر ١٦٤/٢، والإتحاف ٤٣١/٢.

(٨) بزيادة قراءتين؛ الأولى: على تشديد النون، وإبدال الهمز، مع إسكان الياء: لأبي عمرو، والثانية: على تخفيف النون، وإبدال الهمز، وفتح الياء: لورش، وأبي جعفر.

(٩) وذلك في سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦١ ـ ٦٢)، الأبيات رقم (٤٣٤ ـ ٤٣٥)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٤٣٢/٢).

﴿وَسِيقَ﴾، معاً[1].

[﴿وَقِيلَ﴾[2]][3]، لهشام، والكسائي، ورويس[4].

هذا واخْتُلِفَ في رسم: ﴿جِيْءَ﴾؛ هنا[5]، وفي الفجر[6].

فالجمهور: على رسمها بالياء فقط.

وفي مصاحف الأندلسيين: ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ بزيادة ألف بين الجيم، والياء، واعتمادهم في الرسوم على المصحف المدني العام[7].

ولذلك قال في الرائية:

وَجِـاىءَ[8] أَنْـدَلُـسٌ تَـزِيـدُهُ أَلِـفـاً[9] مَعاً[10] وَبِالْمَدَنِي رَسْماً عُنُوا سِيَرَا[11]

---

(١) أي: الآيتين: [٧١، ٧٣].

(٢) الآيات: [٢٤، ٧٢، ٧٥].

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبتها من النشر، وهو كذلك في الإتحاف، وذلك لتمام المعنى. (ينظر: النشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٤٣٢/٢).

(٤) ووافقهم ابن ذكوان في (سيق)، وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر فيهنَّ. (ينظر: النشر ٢٠٨/٢).

(٥) الآية: [٦٩].

(٦) الآية: [٢٣].

(٧) ينظر: المحكم للداني ص (١٧٤)، وشرح تلخيص الفوائد ص (٤٢)، ومختصر التبيين ١٢٩٥/٥، ودليل الحيران ص (٢٤٨)، وغيث النفع ص (٣٣٩).

(٨) هكذا ضبطت في الأصل؛ بالألف، بينما ضُبطت في المطبوع بحذف الألف: (وَجِيءَ). (ينظر: عقيلة أتراب القصائد ص (٤٢)، البيت رقم (١١٨).

(٩) قال الشيخ موسى جار الله: «قيل وجه الزيادة: الفرق بين: (جيء)، و(حتى)، أقول: هذا ليس بوجيه؛ لأنَّ عد السِّنَّةِ في: (جيء)، ووجودها في: (حتى)، فارق مغنٍ، فلعل الزيادة ليحتمل الرسم قراءة كانت ثابتة على بناء الفاعل». (ينظر: شرح عقيلة أتراب القصائد ص (٥٧)).

(١٠) أي: الموضعين في سورة الزمر، وسورة الفجر.

(١١) ومعنى البيت: «زاد الأندلسيون في كلمة: ﴿جِيْءَ﴾ ألفاً بين الجيم والياء في مصاحفهم، وذلك في الموضعين معاً؛ أي في: سورة الزمر الآية: [٦٩]، وفي سورة الفجر الآية: [٢٣]، واعتمادهم فيها على المصحف المدني، وهذه من زيادات =

ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه، على: ﴿جِيْءَ﴾ ونحوه؛ بالنقل؛ على القياس، ثم تسكن الياء، وبالإدغام ـ أيضاً ـ؛ إجراءً للأصلي مجرى الزائد[1].

وتقدَّم همز [٥٢٦]: ﴿النَّبِيئِينَ﴾؛ لنافع[2]، وثلاثة الأزرق فيها واضحة.

٨٩٥ ـ ....وَفِيهَا وَالنَّبَا

٨٩٦ ـ فُتِّحَتِ[3] الْخِفُّ: كَفَى...... ....

(**وَ**)اخْتُلِفَ (**فِيْهَا**)؛ أي: في هذه السورة.

(**وَ**)في سورة (**النَبَا**)؛ أي: التساؤل[4].

﴿**فُتِّحَتِ**﴾، مِنْ قوله:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [٧١].

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [٧٣].

= قصيدة العقيلة على المقنع، ومعنى قوله: (وَبِالْمَدَنِي رَسْماً عُنُوا سِيَرَا)؛ أي: عنيت به سيرهم. (ينظر: عقيلة أتراب القصائد ص (٤٢)، البيت رقم (١١٨)).

(١) ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ٤٣٢/٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، الإتحاف ٤٣٢/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء الأولى بلا تشديد: (**فُتِحَتِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله؛ والثاني: بكسر التاء الأولى مع التشديد: (**فُتِّحَتِ**)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) و(النبأ)، هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها أسماء اجتهادية؛ كسورة (عمَّ يتساءلون)، وسورة (التساؤل)، وسورة (المعصرات)، وهذه الأسماء الاجتهادية لم يذكر أحد من المفسرين أنها وردت في حديث الرسول ﷺ، ولا في أثر عن أحد من أصحابه، وإنما هي من اجتهادات بعض المفسرين، يُسَمُّون السورة القرآنية ببعض أجزائها. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٠٨ ـ ٥١١)).

هنا[١].

﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ في النبأ[٢].

(الْخِفُّ)؛ أي: القراءة بتخفيف التاء في الثلاثة[٣].

المرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: القراء الكوفيين كلهم.

والباقون: بتشديدها.

على التكثير[٤].

وههنا انتهى فرش سورة الزمر[٥].

وفيها خمس مضافات[٦]:

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٣].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

﴿إِنِّيٓ أُمِرْتُ﴾ [١١].

فتحها: المدنيان.

---

(١) أي: في سورة الزمر: الآيتين [٧١، ٧٣].

(٢) الآية: [١٩].

(٣) على أنه فعل ماض مبني للمجهول، من (فَتَحَ) الثلاثي، و﴿أَبْوَٰبُهَا﴾، و﴿ٱلسَّمَآءُ﴾، نائب فاعل. (ينظر: الهادي ١٩٥/٣).

(٤) في المفعول. (ينظر: الإتحاف ٤٣٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٩)، والهادي ١٩٥/٣).

(٥) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الزمر)؛ لأنَّ سورة (الزمر) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (ص، وغافر، فصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (الزمر)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (غافر)، وقد تم الإشارة إلى مناهج الشرَّاح في مثله مراراً.

(٦) ينظر: النشر ٣٦٤/٢.

﴿أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ﴾ [٣٨].

سكَّنها: حمزة[١]؛ فترقيق[٢] لام الجلالة وصلاً.

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [٥٣].

فتحها: الحرميون، وابن عامر، وعاصم.

﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [٦٤].

فتحها: الحرميون.

وثلاث زوائد[٣]:

﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [١٦].

أثبتهما في الحالين: رويس، بخلاف في الأولى[٤].

ووافقه روح في الثانية.

﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾ [١٧].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، البيت رقم (٣٩٢)، والنشر ٢/١٧٠.

(٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (مع ترقيق).

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٦٤.

(٤) قال في النشر: «واختص رويس بإثبات الياء من المنادى في قوله: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾، ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، وهذه رواية الجمهور من العراقيين وغيرهم، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية، وغاية أبي العلاء، والمستنير، والجامع، والمبهج، وغيرها، ووجه إثباتها خصوصاً؛ مناسبة: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾، وروى الآخرون عنه: الحذف، وأجروه مجرى سائر المنادى، وهو الذي مشى عليه ابن مهران في غايته، وابن غلبون في تذكرته، وأبو معشر في تلخيصه، وصاحب المفيد، والحافظ أبو عمرو الداني، وغيره، وهو القياس، وبالوجهين جميعاً آخذ؛ لثبوتهما رواية وأداءً وقياساً». (ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٤١٥)، والنشر ٢/١٨٦).

أثبتها وصلاً مفتوحة: السوسي بخلاف، واخْتُلِفَ عنه وقفاً ممن أثبتها وصلاً[(١)]، ويعقوب في الوقف بالياء على أصله[(٢)].

وقد تقدَّم ذلك في الأصول فراجعه.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)].



(١) قال الشارح ـ في باب ياءات الإضافة ـ: «وإيضاح ما للسوسي في ذلك: أنه وحده قرأها بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، بخلاف عنه فيه، ثم اختلف المثبتون عنه: فأثبتها منهم في الوقف ـ أيضاً ـ ساكنة الجمهور؛ كأبي الحسن بن فارس، وأبي العز، وسبط الخياط، وغيرهم، وهو الذي رجَّحَه في المفردات، وحذفها الآخرون فيه؛ كصاحب التجريد، والتيسير، وهو ظاهر المستنير، وذهب جماعة عن السوسي إلى حذفها في الحالين؛ كصاحب التذكرة، والعنوان، والكافي، وهذا ـ كما قاله المصنف ـ هو الذي ينبغي أن يكون في التيسير»، فتحصل للسوسي فيها ثلاثة أوجه؛ الإثبات وصلاً ووقفاً، والحذف كذلك، والإثبات وصلاً مفتوحة لا وقفاً. (وينظر ـ أيضاً ـ: متن طيبة النشر، باب ياءات الزوائد، الأبيات رقم (٤١٥ ـ ٤١٦)، والنشر ٢/١٨٩ ـ ١٩٠).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٤١٦)، والنشر ٢/١٩٠.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٦٢ ـ ٣٦٤، وتقريب النشر ص (١٦٨)، وشرح النويري ٥/١٩٦ ـ ٢٠٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٤ ـ ٣٠٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٧/ب ـ ل ١٢٨/أ)، والإتحاف ٢/٤٢٦ ـ ٤٣٣.

سُورَةُ غَافِرٍ

أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾ في الحواميم السبع ـ هذه أولاهنّ ـ: ابن ذكوان، وشعبة[١]، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره[٢]، وقللها: الأزرق[٣]، واختلف عن أبي عمرو، فله: التقليل[٤]، والفتح[٥] ـ وبه قرأ الباقون[٦] ـ.

---

(١) وانفرد أبو العز بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، وانفرد ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان، فخالفا سائر الناس. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٢/ ٧٠، والإتحاف ٢/ ٤٣٤).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٢/ ٧٠، والإتحاف ٢/ ٤٣٤.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢١)، والنشر ٢/ ٧٠، والإتحاف ٢/ ٤٣٤.

(٤) فأمالها بين اللفظين: صاحب التيسير، والكافي، والتبصرة، والعنوان، والتلخيصين، والهداية، والهادي، والتذكرة، والكامل، وسائر المغاربة، وبه قرأ في التجريد على عبدالباقي، وقال الهذلي: «وعليه الحذّاق من أصحاب أبي عمرو»، وبه قرأ الداني على جمع من مشايخه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢١)، والنشر ٢/ ٧ ـ ٧١، والإتحاف ٢/ ٤٣٤).

(٥) وقرأ بالفتح فيها: صاحب المبهج، والمستنير، والإرشادين، والجامع، وابن مهران، وسائر العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على عبدالباقي بن الحسن في الروايتين، ثم قال في النشر: «والوجهان صحيحان». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢١)، والنشر ٢/ ٧١، والإتحاف ٢/ ٤٣٤).

(٦) قد كان من عادة الشارح أن يشير إلى سكت أبي جعفر على حروف الهجاء من فواتح السور، وحروف الهجاء هنا هما: الحاء، والميم، لكنه خالف عادته في هذه السورة فلم يشير إليه أو ينوه عليه؛ ربما لتكرره ووضوحه، لكنَّ قد يرد عليه أنه عاد للتنويه =

وتقدَّم الخلاف في: ﴿كَلِمَتِ﴾ [٦]؛ إفراداً، وجمعاً[(١)].

٨٩٦ ـ ....وَخَاطِبُوا[(٢)] يَدْعُونَ[(٣)]: مِنْ خُلْفٍ إِلَيهِ لَازِبُ[(٤)]

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ [لَا يَقْضُونَ][(٥)] بِشَيْءٍ﴾ [٢٠].

فـ(**ـخَاطِبُوا** ﴿يَدْعُونَ﴾)؛ أي: اقرؤوه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهم بقوله: (**مِنْ خُلْفٍ إِلِيهِ لَازِبُ**[(٦)])؛ أي: ابن ذكوان بخلاف عنه، ونافع، وهشام، بلا خلاف عنهما.

على الالتفات، أو إضمار: (قل)[(٧)].

= على السكت في فواتح السور التي بعد هذه السورة، فصار سكوته عن التنويه على سكت أبي جعفر في فاتحة هذه السورة من السهو الذي لا يسلم منه مؤلِّفٌ ولا تأليف.

(١) فقرأه بالتوحيد: ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، وقرأه الباقون: بالجمع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦١٤)، والنشر ٢/٢٦٢، والإتحاف ٢/٤٣٥).

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الجمع: (**وَخَاطِبُوا**)، بينما ضُبطت في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى؛ على التوحيد: (**وَخَاطِبِ**)، وانفرد شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية) بضبطها؛ بإثبات ياء بعد الباء: (**خَاطِبِي**)، بينما ضُبطت في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي كضبط الجماعة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَدْعُونَ**) وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَدْعُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ظاهر ضبطها في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ برفع الباء: (**لَازِبُ**)، وذلك توافقًا مع خاتمة المصراع الأول من البيت، بينما ضُبطت في النسخ العتيقة ـ وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ؛ بكسر الباء: (**لَازِبِ**).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض، وقد أثبته موافقة للنص القرآني.

(٦) معنى قوله: (**لَازِبُ**)؛ اسم فاعل مِنْ: لَزَبَ، ومعنى لَازب؛ أي: ثابت ومتماسك ولاصق ومستقر.

(٧) ينظر: الكشف ٢/٢٤٢، والدر المصون ٩/٤٧٠، واللباب ١٧/٣٤.

والخطاب لابن ذكوان من طريق: المطوعي، عن الصوري، عنه، وكذا رواه أبو الفضل، والصيدلاني، وسلامة، عن الأخفش، عنه[١].

والذي من طريق الجمهور عن الصوري والأخفش عن ابن ذكوان[٢]: بياء الغيب[٣].

وبه **قرأ الباقون**.

٨٩٧ ـ وَمِنْهُمُ مِنْكُمْ: كَمَا[٤]......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿مِّنْهُمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿كَانُوٓاْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [٢١].

فقرأه: ﴿مِنكُمْ﴾؛ بالكاف في موضع الهاء.

الإمام المرموز إليه [**٥٢٧**] بكاف: **(كَمَا)**[٥]؛ أي: ابن عامر بكماله.

التفاتاً إلى الخطاب، وهكذا رسمه في المصحف الشامي[٦].

---

(١) وقراءة ابن ذكوان بالخطاب من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٢) ينظر: النشر ٣٦٥/٢.

(٣) على إسناده إلى ضمير الظالمين والكفار السابقين، إخباراً عنهم بذلك. (ينظر: الكشف ٢٤٢/٢، والدر المصون ٤٧٠/٩، واللباب ٣٤/١٧).

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بالألف الممدودة: **(كَمَا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف المقصورة: **(كَمَى)**، وقد ضبطها ـ أيضاً ـ بالألف المقصورة في البيت رقم (٦٤٦).

(٥) **(كَمَا)** بالألف الممدودة؛ قال ابن الناظم في شرح الطيبة: «يقال: كما فلانٌ شهادته، إذا كتمها»، وضبطها الخليل بن أحمد في كتاب العين بالألف المقصورة، قال في العين: «كمى: كَمَى الشهادة يَكْميها كَمْياً، أي: كَتَمها»، وقال في محيط اللغة: «كَمى الشَّهَادَةَ يَكْمي كَمْياً: إذا كَتَمَها»، وقال في الصحاح: «كَمى فلان شهادته يَكْميها، إذا كتمها، وانْكمى؛ أي: استخفى». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١)، ومختار الصحاح، مادة (كمى)، والعين (٥٧/٣)، ومحيط اللغة مادة (كمى)).

(٦) ينظر: الكشف ٢٤٢/٢، والدر المصون ٤٧٠/٩، واللباب ٣٥/١٧.

قال في الرائية[١]:

أَشَدُّ مِنْكُم لَهُ.......................... ....

والباقون: بضمير الغيب.

لقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ﴾ [٢١][٢].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٣].

٨٩٧ ـ ....أَوْ أَنْ وَأَنْ: كُنْ حَوْلَ حِرْمٍ. يَظْهَرَ[٤] اضْمُمْ وَاكْسِرَنْ

٨٩٨ ـ وَالرَّفْعَ[٥] فِي الْفَسَادُ[٦] فَانْصِبْ: عَنْ مَدًا[٧] حِمًا.....................................

---

(١) والمعنى: أن هذا الموضع في سورة غافر رُسِمَ في المصحف الشامي بكاف الخطاب، ورُسِمَ في بقية المصاحف بهاء الغائب. (ينظر: شرح ابن القاصح على الرائية والمسمى: تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٣٩)، البيت رقم (١٠٧)).

(٢) وهي كذلك في مصاحفهم بالهاء. (ينظر: الكشف ٢/٢٤٢، والدر المصون ٩/٤٧٠، واللباب ١٧/٣٥).

(٣) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الياء، وسكون الظاء، ثم هاء وراء مفتوحتان: (**يَظْهَرَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: بفتح الياء، وسكون الظاء، ثم هاء مفتوحة، بعدها راء مضمومة: (**يَظْهَرُ**)، وهو الاختيار في شرح النويري، والثالث: بضم الياء، وسكون الظاء، وكسر الهاء، وفتح الراء: (**يُظْهِرَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**يُظْهِرَ**) (**يَظْهَرَ**)، (**يَظْهَرُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالرفع في العين: (**الرَّفْعُ**). وهو ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح العين: (**الرَّفْعَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الدال: (**الْفَسَادِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بضم الدال: (**الْفَسَادُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بالنصب في الدال: (**الْفَسَادَ**)، وهو الذي في النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**الْفَسَادَ**)، (**الْفَسَادِ**)، (**الْفَسَادُ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة =

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوۡ أَن﴾.

مِـنْ قـولـه ـ ﷻ ـ عـن فـرعـون: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [٢٦].

فقرأه: ﴿وَأَن﴾؛ بواو النسق[١].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كُنْ[٢] حَولَ[٣] حِرْمٍ)**؛ أي: ابن عامر، وأبو عمرو، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر.

والباقون: بـ﴿أَوۡ﴾؛ الإيهامية.

و﴿يُظۡهِرَ﴾ بعده.

(اضْمُمْ وَاكْسِرَنْ)؛ أي: اقرأه بضم الياء، وكسر الهاء.

(وَالرَّفْعَ فِي) قوله: ﴿ٱلۡفَسَادُ﴾.

(فَانْصِبْ)؛ أي: اقرأه بالنصب[٤].

للمرموز إليهم بقوله: **(عَنْ مَدًا) (حِمًا)**؛ أي: حفص، ونافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

= مع فتح الدال منونة: **(مَدًا)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والمتن الذي على هامش شرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بالألف المقصورة، مع فتح الدال بلا تنوين: **(مَدَى)**، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بالألف الممدودة، مع الفتح في الدال بلا تنوين: **(مَدَا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم.

(١) قال النويري: «واستغنى باللفظ في **(وأن)** عن القيد»؛ أي: أن الناظم قد لفظ بالقراءتين، فاستغنى بذلك عن قيدهما. (ينظر: شرح النويري ٢٠٧/٥).

(٢) ومعنى قوله: **(كُنْ)**؛ فعل أمر، مِنْ: كَانَ، يَكُونُ، كَوناً، فهو كائِنْ، وكَانَ؛ فعل ناقص يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع الأول اسماً له، وينصب الثاني خبراً له.

(٣) ومعنى قوله: **(حَولَ)**؛ هو من الإطافة والالتفاف بالشيء من جميع جوانبه.

(٤) قال النويري: «وقيد النصب للضد». (ينظر: شرح النويري ٢٠٧/٥).

والباقون: بفتح الياء، والهاء، في: ﴿يَظْهَرَ﴾، ورفع: ﴿ٱلْفَسَادُ﴾[١].

ففيها أربع قراءات[٢]:

الأولى: لنافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو؛ بواو النسق: ﴿وَيُظْهِرَ﴾؛ من الإظهار، ونصب: ﴿ٱلْفَسَادَ﴾.

الثانية: لابن كثير، وابن عامر؛ بالواو ـ أيضاً ـ: ﴿وَيَظْهَرَ﴾؛ من الظهور، ورفع: ﴿ٱلْفَسَادُ﴾.

الثالثة: لحفص، ويعقوب: ﴿أَوْ أَن﴾؛ بزيادة همزة قبل الواو، مع سكون الواو؛ و﴿يُظْهِرَ﴾: من الإظهار، ونصب: ﴿ٱلْفَسَادَ﴾.

الرابعة: لشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره: بـ﴿أَوْ﴾ ـ أيضاً ـ، و﴿يَظْهَرَ﴾؛ من الظهور، ورفع: ﴿ٱلْفَسَادُ﴾.

ولو اعْتُبِرَ مع ميم الجمع، والسكت، والنقل، وعدمها، لزادت بكثير، كما يعلم بالتأمل الصادق.

٨٩٨ ـ ....وَنَوِّنْ قَلْبِ: كَمْ خُلْفٍ حَدَا[٣]

واخْتُلِفَ في: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [٣٥].

فـ(**ـنَوِّنْ**: ﴿قَلْبِ﴾)؛ أي: اقرأه بتنوين بائه.

للمرموز إليهما بقوله: (**كَمْ خُلْفٍ حَدَا**[٤])؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه، وأبي عمرو بلا خلاف.

---

(١) ينظر لتوجيه القراءتين: الكشف ٢٤٣/٢، والدر المصون ٤٧١/٩، واللباب ٣/١٧.
(٢) ينظر: الكشف ٢٤٣/٢، والدر المصون ٤٧١/٩، واللباب ٣٧/١٧.
(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**حَدَا**)، وهي كذلك في جميع نسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**حَدَى**).
(٤) ومعنى قوله: (**حَدَا**)، فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، والحدو؛ سوق الإبل والغناء لها وحثها على المسير، وحدا فلان على كذا؛ بعثه عليه، وحدا الشيء حدواً؛ تبعه، وحدا الشيء؛ تعمده وتوخَّاه.

على أنه مقطوع عن الإضافة، وجعل التَّكَبُّر والجبروت صفته، إذ هو منبعهما[١].

وهي رواية هشام من طريق الداجوني[٢]، وابن ذكوان من طريق الأخفش.

وروى هشام من طريق الحلواني، وابن ذكوان من طريق الصوري[٣]: بغير تنوين.

وبه **قرأ الباقون**.

على إضافة: ﴿قَلْبِ﴾ إلى ما بعده، أي: (على كل قلبِ كل شخصٍ متكبر)[٤].

٨٩٩ ـ أَطَّلِعَ ارْفَعْ: غَيْرَ[٥] حَفْصٍ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَطَّلِعَ﴾.

---

(١) قال في الكشف: «فإذا تكبَّر القلب تكبَّر صاحب القلب، وإذا تكبَّر صاحب القلب تكبَّر القلب، فالمعاني متداخلة غير متغايرة». (ينظر: الكشف ٢/٢٤٣، والدر المصون ٩/٤٨١، واللباب ١٧/٥٢).

(٢) وقراءة هشام بالتنوين من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٦٥، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٣) وقراءة ابن ذكوان بعدم التنوين من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٦٥، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٤) قال في الكشف: «أضاف التكبَّر إلى صاحب القلب، وفي القراءة الأولى أضاف التكبَّر إلى القلب، وإذا كان في القلب كِبْر ففي صاحبه كِبْر، وإذا كان في صاحبه كِبْر ففي القلب كِبْر، فالقراءتان بمعنًى واحد». (ينظر: الكشف ٢/٢٤٣، والدر المصون ٩/٤٨١، واللباب ١٧/٥٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء: (**غَيْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالنصب في الراء: (**غَيْرَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [٣٦ ـ ٣٧].

فـ(ـارْفَعْ)؛ أي: اقرأه برفع العين.

فقد قرأه كذلك العشرة (غَيْرَ) رواية.

(حَفْصٍ) عن عاصم [٥٢٨].

عطفاً على: ﴿أَبۡلُغُ﴾[١].

وأما حفص: فقرأه بالنصب.

على تقدير: (أن) بعد الأمر في: ﴿ٱبۡنِ لِي﴾[٢]، أو في جواب الترجي في: ﴿لَّعَلِّيٓ﴾؛ حملاً على التمني، في المذهب الكوفي، خلافاً لمذهب البصري[٣].

وتقدَّم:

ضم صاد: ﴿وَصُدَّ﴾ [٣٧]؛ للكوفيين، ويعقوب[٤].

والخلاف في بناء: ﴿يَدۡخُلُونَ﴾ [٤٠]، للمفعول، والفاعل[٥].

---

(١) فهو داخل في حيز الترجي. (ينظر: الكشف ٢/٢٤٤، والدر المصون ٩/٤٨٢، واللباب ١٧/٥٥).

(٢) فنصب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء في جوابه، على قاعدة البصريين. (ينظر: الدر المصون ٩/٤٨٢، واللباب ١٧/٥٥).

(٣) فهم ـ أي البصريون ـ يردُّون هذا القول، ويُخَرِّجُون القراءة على القول الأول الذي سبق ذكره؛ وهو أنه جواب الأمر في قوله: ﴿ٱبۡنِ لِي﴾، وذكر في الدر المصون تخريجاً ثالثاً؛ وهو أنه منصوب عطفاً على التوهم، ونقله عن أبي حيان. (ينظر: الكشف ٢/٢٤٤، والدر المصون ٩/٤٨٢، واللباب ١٧/٥٥).

(٤) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الرعد، البيت رقم (٧١٠)، والنشر ٢/٢٩٨، والإتحاف ٢/٤٣٧).

(٥) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وشعبة، وأبو جعفر، ويعقوب: بضم الياء، وفتح الخاء، مبنياً للمفعول، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الخاء، مبنياً للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧١)، والنشر ٢/٢٥٢، والإتحاف ٢/٤٣٧ ـ ٤٣٨).

ومد: ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٤٣]، متوسطاً، لحمزة(١).

٨٩٩ ـ ....أَدْخِلُوا صِلْ وَاضْمُمِ الْكَسْرَ: كَمَا حَبْرٍ صِلُوا(٢)

واخْتُلِفَ في: ﴿أَدْخِلُوٓاْ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [٤٦].

فـ(**صِلْ وَاضْمُمِ الْكَسْرَ**)؛ أي: اقرأه بهمزة وصل قبل الدال، وضم الخاء.

للمرموز إليهم: (**كَمَا حَبْرٍ صِلُو**(٣))؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، وأبي عمرو، وشعبة.

على أنه من (دَخَلَ) الثلاثي، والواو ضمير: ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾، ونصب: ﴿ءَالَ﴾؛ على النداء بحذف حرفه(٤).

فالابتداء لهم بهمزة مضمومة(٥).

والباقون: بهمزة قطع مفتوحة في الحالين، وكسر الخاء.

---

(١) بخلف عنه، وهو المد الذي يُعْرَف بمد (لا) التي للتبرئة، قال في النشر: «وقَدْرُ المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سببه عن سبب المد». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٣٤٥/٢، والإتحاف ٤٣٨/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الصاد: (**صُلُوا**)، ومنه قولهم: صُلُو النار؛ أي: داخلوها ومقاسو حرها، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الصاد: (**صِلُوا**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد.

(٣) ومعنى قوله: (**صِلُو**)؛ فعل أمر بالصلة للجماعة، كصلة الأرحام وجميع ما أمر الله بوصله.

(٤) ينظر: الكشف ٢٤٥/٢، والدر المصون ٤٨٦/٩، واللباب ٦٣/١٧.

(٥) ينظر: الإتحاف ٤٣٨/٢.

أَمرٌ [للخزنة][(١)] مِنْ (أَدْخَلَ) رباعياً، معدًى لاثنين؛ هما: ﴿ءَالَ﴾، و﴿أَشَدَّ﴾[(٢)].

ويوقف لحمزة وهشام ـ بخلفه ـ:

على: ﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُا۟﴾ [٤٧].

وعلى: ﴿وَمَا دُعَـٰٓؤُا۟﴾ [٥٠][(٣)].

باثني عشر وجهاً[(٤)]، تقدم بيانها.

وتقدَّم:

إسكان سين:

﴿رُسُلُكُم﴾ [٥٠].

و﴿رُسُلُنَا﴾ [٥١][(٥)].

و﴿رُسُلُهُم﴾ [٢٢][(٦)].

لأبي عمرو[(٧)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح وطمس وأثر لكلمة غير مقروءة، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٣٨/٢).

(٢) ينظر: الكشف ٢٤٥/٢، والدر المصون ٤٨٦/٩، واللباب ٦٣/١٧.

(٣) في الأصل: (وما دعو)، وهو خطأ وتحريف في النص القرآني.

(٤) وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٤٦٠/٢ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٣٥٦/٢).

(٥) والموضع الآخر من السورة نفسها: الآية [٧٠].

(٦) والموضع الآخر من السورة نفسها: الآية [٨٣].

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٤٣٨/٢.

وتذكير: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ﴾ [٥٢]، لنافع، والكوفيين[١].

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ﴾ [٥٨]؛ بالنقل[٢]، وبالإدغام، ويجوز الروم والإشمام مع كل منهما[٣].

٩٠٠ ـ مَا يَتَذَكَّرُونَ: كَـافِيـهِ سَـمَـا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٥٨].

فقرأه بياء الغيب[٤]، ـ كاللفظ به ـ.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كَافِيْهِ[٥] سَمَا)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأ الباقون ـ وهم الكوفيون ـ: بتاءين.

على الخطاب[٦].

---

(١) وقر الباقون: بالتاء؛ على التأنيث. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الروم، البيت رقم (٨٤٨)، والنشر ٣٤٦/٢، والإتحاف ٤٣٨/٢).

(٢) وهو القياس المطرد. (ينظر: النشر ٤٧٦/٢).

(٣) فيصير فيها ستة أوجه صحيحة، ولا يصح فيها غير ذلك؛ وقد قيل: إنه يجوز فيها ـ أيضاً ـ حذف الهمز اعتباطاً، فيُمَدُّ حرف المد، ويُقْصَرُ، على وجه اتباع الرسم، ورجح المد في ذلك، وحكى الهذلي فيه عن ابن غلبون: التسهيل بين بين، وكلُّ ذلك ضعيف لا يصح، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٧٦/٢).

(٤) لإسناده لضمير الغائبين المتقدمين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ [٥٦]؛ على سبيل الإخبار عن الكفار. (ينظر: الكشف ٢٤٦/٢، والدر المصون ٤٩٣/٩، واللباب ٧٥/١٧، وشرح النويري ٢٠٨/٥).

(٥) ومعنى قوله: (كَافِيهِ)؛ اسم فاعلٌ مِنْ: كَفَى، والكافي اسم من أسماء الله الحسنى؛ معناه: الذي يكفي عباده حاجاتهم، ويحفظهم من كل شر، ورجل كافٍ لهذا الأمر؛ قائم بالأمر على وجه الكفاية والتمام.

(٦) على الالتفات للمذكورين بعد الخبر عنهم. (ينظر: الكشف ٢٤٦/٢، والدر المصون ٤٩٣/٩، واللباب ٧٥/١٧، وشرح النويري ٢٠٨/٥).

وتقدَّم الخلاف:

في بناء: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ [٦٠]، للفاعل، أو المفعول(١).

وفي شين: ﴿شُيُوخًا﴾ [٦٧]، ضمًّا، وكسراً(٢).

ونون: ﴿فَيَكُونُ﴾ [٦٨]، نصباً، ورفعاً(٣).

وبناء يعقوب: ﴿فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [٧]، للفاعل(٤).

وهاهنا انتهى فرش سورة غافر.

وفيها ثمان مضافات(٥):

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ الثلاث(٦).

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

و﴿ذَرُونِيَ أَقْتُلْ﴾ [٢٦].

فتحها: ابن كثير، والأصبهاني عن ورش.

---

(١) قرأ ابن كثير، وشعبة بخلف عنه، وأبو جعفر، ورويس، بضم الياء، وفتح الخاء؛ على البناء للمفعول، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الخاء؛ على البناء للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧٢)، والنشر ٢/٢٥٢، والإتحاف ٢/٤٣٩).

(٢) قرأ بكسر الجيم: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٤٣٩).

(٣) قرأ ابن عامر: بنصب النون، وقرأ الباقون: بالضمّ، قال في الغيث: «وما أحسن ما قاله بعضهم: ينبغي على قراءة الرفع أن يوقف بالروم؛ ليظهر اختلاف القراءتين في اللفظ وصلاً ووقفاً». (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٩)، والنشر ٢/٢٢٠، والإتحاف ٢/٤٣٩، وغيث النفع ص (١٣٤)).

(٤) قرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٤٣٩).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٦٦.

(٦) الآيات: [٢٦، ٣٠، ٣٣].

﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ﴾ [٦٠].

فتحها: ابن كثير.

﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ﴾ [٣٦].

سكَّنها: الكوفيون، ويعقوب.

﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ [٤١].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو، وابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان[(١)].

﴿أَمۡرِيٓ إِلَى﴾ [٤٤].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

وأربع **زوائد**[(٢)]:

﴿عِقَابِ﴾ [٥].

أثبتها في الحالين: يعقوب.

﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [٥١]، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [٣٢].

أثبتهما وصلاً: ورش، وابن وردان، وكذا قالون بخلاف عنه[(٣)].

---

(١) قال في النشر: «فرواها الصوري عنه بالفتح؛ وهو الذي في: الإرشاد، والكفاية، وغاية الاختصار، والجامع لابن فارس، والمستنير، وغيرها، ورواها الأخفش عنه: بالإسكان، وهو الذي قطع به في: العنوان، والتجريد، والتيسير، والتذكرة، والتبصرة، والكافي، وسائر المغاربة، وبه قطع في المبهج من جميع طرقه، وكلاهما صحيح عن ابن ذكوان». (ينظر: النشر ١٦٦/٢).

(٢) ينظر: النشر ٢٦٦/٢.

(٣) قال في النشر: «وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبدالباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون: بالوجهين؛ الحذف، والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه، وأثبته في التيسير كذلك، فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك، وقد خالف عبدالباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحلواني، بل ولا عن قالون ـ أيضاً ـ في طريقٍ =

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب[(١)].

﴿[ٱتَّبِعُونِ][(٢)] أَهْدِكُمْ﴾ [٣٨].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، والأصبهاني عن ورش.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

والله تعالى أعلم[(٣)].



= إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً، وسائر الرواة عن قالون على خلافه». (ينظر: النشر ٢/١٩٠ ـ ١٩١).

(١) قال في النشر: «ووافقه ـ أي يعقوب ـ في الحالين: ابن كثير». (ينظر: النشر ٢/١٩٠).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (تتبعون)، وهو خطأ وتحريف في النص القرآني.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٦٤ ـ ٣٦٦، وتقريب النشر ص (١٦٩)، وشرح النويري ٥/٢٠٣ ـ ٢٠٩، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٨/أ ـ ل ١٢٨/ب)، والإتحاف ٢/٤٣٤ ـ ٤٤٠.

سُورَةُ فُصِّلَتْ

تقدَّم الكلام:

على: ﴿حمٓ﴾ [١][(١)].

وعلى: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [٩][(٢)].

٩٠٠ ـ سَوَاءً ارْفَعْ: ثِقْ. وَخَفْضُهُ[(٣)]: ظَمَا[(٤)] ....

---

(١) فأمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واختلف عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. وسَكْتُ أبي جعفر على: الحاء، والميم، لا يخفى. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩، ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١، والإتحاف ٢/٤٤١).

(٢) سهَّل الهمزة الثانية مع الفصل بألف: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وسهل الهمزة الثانية بلا فصل: ورش، وابن كثير، ورويس، واخْتُلِفَ عن هشام؛ فجمهور المغاربة عنه على التسهيل، مع الفصل، وجمهور العراقيين عنه على التحقيق مع الفصل وعدمه، وذهب جماعة إلى الفصل عن هشام من طريق الحلواني بلا خلاف، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزتين مع القصر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٥، ١٩٠)، والنشر ٢/٣٦٩ ـ ٣٧١، والإتحاف ٢/٤٤١ ـ ٤٤٢).

(٣) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم: (**وَخَفْضُهُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، لكن الشارح هنا ـ وإن كانت هذه الكلمة مرسومة في الشرح وفي المتن الذي على هامش الشرح كضبط الجماعة ـ فإنه ضبطها في مفهوم شرحه؛ على معنى الأمر: (**وَاخَفْضُهُ**)، حيث قال عند شرحه لهذه الكلمة: «(**وَخَفْضُهُ**)؛ أي: اقرأه بالخفض»، فصار في هذه الكلمة عند الترمسي وجهان؛ وجه الإخبار ـ وهو الذي في جميع النسخ والشروح ـ، ووجه الأمر ـ وهو الذي أُخِذ من منطوق الشارح وكلامه ـ.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء المشالة: =

واخْتُلِفَ في: ﴿سَوَآءً﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [١٠].

فـ**(ـارْفَعْ)**؛ أي: اقرأه بالرفع.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثِقْ)**؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هي سواء)(١).

(وَخَفْضُهُ)؛ أي: اقرأه بالخفض.

للإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَمَا)**(٢)؛ أي: يعقوب بكماله.

على أنه نعت للمضاف أو المضاف إليه(٣).

والباقون: بالنصب.

على المصدر، فعل مقدر، أي: (استوت استواء)، أو على الحال من ضمير: ﴿أَقْوَٰتَهَا﴾(٤).

٩٠١ـ نَحْسَاتٍ(٥) اسْكِنْ(٦) كَسْرَهُ: حَقًّا(٧) أَبَا(٨) ....

= **(ظَمَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في النسخة التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بضمها: **(ظُمَا)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ). وقد انفردت النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بضبطها بالهمز؛ وفتح الظاء: **(ظَمَأْ)**.

(١) ينظر: الدر المصون ٥١٠/٩، واللباب ١٠٧/١٧.

(٢) ومعنى قوله: **(ظَمَا)**؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥١٠/٩، واللباب ١٠٧/١٧.

(٤) ينظر: الدر المصون ٥١٩/٩، واللباب ١٠٧/١٧.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته؛ =

واخْتُلِفَ في: ﴿نَحْسَاتٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [١٦].

فـ(**ـأَسْكِنْ كَسْرَهُ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الحاء.

= الثانية، والثالثة، والرابعة، حيث ضُبطت فيهما؛ بكسر الحاء، وكسر التاء مع التنوين، لكن اختلفت النسختان في ضبط تنوين التاء؛ فضُبطت في المتن المطبوع بطبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة: (**نَحِسَاتٍ**)، بينما ضُبطت حركة التاء في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي؛ بالكسر مع التنوين، ثم رُسِمت نون صغيرة مكسورة تحت همزة الوصل من الكلمة التي بعدها: (**نَحِسَاتٍ نِاسْكِنْ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضبطها؛ بإسكان الحاء، وجر التاء بلا تنوين: (**نَحْسَاتِ**)، والثالث: بإسكان الحاء، وجر التاء مع التنوين: (**نَحْسَاتٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذا الموضع؛ أربعة أوجه: (**نَحِسَاتٍ نِاسْكِنْ**)، (**نَحِسَاتٍ**)، (**نَحْسَاتِ**)، (**نَحْسَاتٍ**)، أما تحريك الحاء وتنوين التاء فإنه ضبط يؤدى إلى انكسار وزن البيت.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالابتداء بهمزة قطع: (**أَسْكِنْ**)، والثاني: الابتداء بهمزة وصل: (**اسْكِنْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو ضبط مرتبط باخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح القاف مع التنوين: (**حَقًّا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الهمزة، وبالألف المقصورة: (**أَبَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الهمزة، وبالألف الممدودة: (**إِبَا**)، والثالث: بفتح الهمزة، وبالألف الممدودة: (**أَبَا**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**أَبَى**)، (**إِبَا**)، (**أَبَا**).

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حَقًّا أَبَا**[١])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، ونافع.

على أنه مخفف من مكسورها في **قراءة الباقين**.

الذي هو القياس؛ لأنه صفة لـ﴿أَيَّامٍ﴾؛ جُمِعَ بألف، وتاء، وقياس الصفة من (فَعِلَ) بالكسر، (فَعِلٌ)؛ بالكسر ـ أيضاً ـ[٢].

قال في الإتحاف[٣]: «ولا حاجة إلى حكاية إمالة فتحة السين عن أبي الحارث كما فعل الشاطبي تبعاً لأصله ـ رحمه الله تعالى ـ؛ أي: حيث قال في الحرز[٤]:

وَقَوْلُ مُمِيلِ السِّينِ لِلَّيْثِ [أُخْمِلَا][٥] ....

فإنه لو صح لم يكن من طرقهما ولا من طرقنا، كما قاله المصنف[٦]».

وأشار بقوله: «لو صح...الخ»، إلى أنه غير صحيح منها، فقد قال الداني[٧]: «ولم أقرأ بذلك، وأحسبه وهماً»[٨]، وعلى تقدير صحته

---

(١) ومعنى (أَبَاً)؛ أي: الوالد، و(الأبا) لغة في الاب.

(٢) ينظر: الدر المصون ٥١٨/٩، واللباب ١٢١/١٧.

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٤٢/٢، بتصرف في النقل من الشارح.

(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٠١٥).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض.

(٦) ونص كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ في النشر: «وما حكاه الحافظ أبو عمرو عن أبي طاهر بن أبي هاشم، عن أصحابه، عن أبي الحارث: من إمالة فتحة السين فإنه وهم وغلط لم يكن محتاجاً إليه، فإنه لو صح لم يكن من طرقه ولا من طرقنا». (ينظر: النشر ٣٦٦/٢).

(٧) ينظر: التيسير ص (١٥٦).

(٨) وزاد في جامع البيان قوله: «والذي قرأت به في جميع الطرق عنه: إخلاص فتحها، وعلى ذلك أهل الأداء». وقد وجه في غيث النفع ـ تبعاً للجعبري ـ ذكر الداني له في التيسير بقوله: «وقول التيسير: وروى لي الفارسي، عن أبي طاهر، عن أصحابه، عن أبي الحارث إمالة فتحة السين..الخ، حكاية لا رواية؛ لقوله: لم أقرأ..الخ». (ينظر: جامع البيان ٣٩١/٢، وغيث النفع (٣٤٢)).

ـ كما عليها الجعبري[١] ـ لم يُقْرأ من طرق تلك الكتب، والله أعلم.

٩٠١ ـ .... وَنَحْشُرُ[٢] النُّونُ[٣] وَسَمٍّ: اتْلُ ظُبَا.

٩٠٢ ـ أَعْدَاءُ: عَنْ غَيْرِهِمَا[٤]....... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [١٩].

فـ(**ـالنُّونُ وَسَمٍّ**)؛ أي: اقرأه بنون العظمة، وابنه للفاعل.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**اتْلُ ظُبَا**)؛ أي: نافع، ويعقوب.

فإنهما قرآه: بالنون المفتوحة، وضم الشين.

مبنياً للفاعل.

و﴿أَعْدَآءَ﴾؛ بالنصب.

مفعول به، أي: (نحشر نحن)[٥].

واقرأ: ﴿يُحْشَرُ﴾؛ بياء الغيب مضمومة، مع فتح الشين.

مبنياً للمفعول.

---

(١) فقد نصَّ الجعبري على وجه الإمالة في شرحه على الشاطبية، وجعله أحد الوجهين وإحدى القراءتين بقوله: «في الألف وجهان؛ الفتح كالسبعة، وبه قطع الأكثر؛ كابن مجاهد، والإمالة»، ثمَّ وهَّم ـ الجعبري ـ الإمام الداني عند قوله في التيسير: «وأحسبه وهماً»، فقال في كنز المعاني: «وقوله ـ أي الداني ـ: (وأحسبه وهماً) وهمٌ؛ لثبوته عن شيخه، وغيره، كما نقلنا»، فهذا يدل على ثبوت وجه الإمالة عند الجعبريّ، وأنَّ الوهم عنده هو القول بتوهيم القراءة به، وإن اختار الفتح؛ لأنه الأصل ـ كما نصَّ عليه في كنزه ـ. (ينظر: كنز المعاني ص (٤٩٧) ـ رسالة دكتوراه بتحقيق/د.احمد سليماني ـ).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون: (**نَحْشُرُ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ ومنها النسختين اللتين عليهما خط الناظم ـ؛ بالياء: (**يُحْشَرُ**)، ولم تنقط في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (**النُّونُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في النسخة التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بفتحها: (**النُّونَ**).

(٤) أي: عن غير نافع ويعقوب، وهما المرموز إليهما بقوله: (**اتْلُ ظُبَا**).

(٥) ينظر: الدر المصون ٥٢١/٩، واللباب ١٢٥/١٧.

و﴿أَعۡدَآءُ﴾؛ بالرفع.

على النيابة[(١)].

ـ كما لفظ به المصنف ـ.

(عَنْ غَيْرِهِمَا)؛ من باقي القراء.

وتقدَّم الكلام على:

راء: ﴿أَرِنَا﴾ [٢٩]؛ إسكاناً، واختلاساً[**٥٣٠**]وكسرًا كاملاً[(٢)].

ونون: ﴿ٱلَّذَيۡنِ﴾ [٢٩]؛ تخفيفاً، وتشديدًا[(٣)].

ويوقف لحمزة:

على: ﴿مَا تَشۡتَهِيٓ أَنفُسُكُمۡ﴾ [٣١]، ونحوه[(٤)]؛ المتوسط بغيره، المنفصل بعد الياء؛ بالتحقيق[(٥)]، ثم بالسكت على الياء[(٦)]، ثم بالنقل[(٧)]،

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٢١/٩، واللباب ١٢٥/١٧.

(٢) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو في أحد وجهيه، وهشام في غير رواية الداجوني عنه، وابن ذكوان، وشعبة، ويعقوب: بالإسكان، وقرأ أبو عمرو في الوجه الثاني عنه: بالاختلاس، وقرأ الباقون: بالكسر، وهو الوجه الثاني لهشام. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧٤ ـ ٤٧٥)، والنشر ٢٢٢/٢ ـ ٢٢٣، والإتحاف ٤٤٣/٢).

(٣) قرأ ابن كثير: بتشديد النون، وله فيها أوجه المد الثلاثة وصلاً ووقفاً؛ المد، والتوسط، والقصر، وهو مذهب الجمهور، وقرأ الباقون: بالتخفيف، وليس لهم في الوصل إلا القصر، ولهم حال الوقف: ثلاثة المد، كما هو في نظائره نحو: ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ [البقرة: ١٦٤]؛ و﴿ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِ﴾ [التوبة: ٥٢]. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٨)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٤٤٣/٢، وغيث النفع ص (٣٤٣)).

(٤) وحُكِيَ وجه خامس؛ وهو التسهيل بين بين، نصَّ عليه أبو العلاء، وقال في النشر: «وهو ضعيف». (ينظر: النشر ٤٩٠/١).

(٥) مع عدم السكت، وهو مذهب الجمهور. وقد تصحفت هذه الكلمة في أصل الشرح إلى: (بالتخفيف). (ينظر: النشر ٤٨٩/١).

(٦) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي أيضاً، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ٤٨٩/١).

(٧) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ٤٩٠/١).

ثم بالإدغام[١].

وعلى: ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾ [٣٨]؛ بالنقل فقط[٢].

وتقدَّم:

قراءته[٣]﴿يُلْحِدُونَ﴾ [٤٠]؛ بفتح الياء، والحاء؛ من الثلاثي[٤].

وقراءة أبي جعفر: ﴿رَبَأَتْ﴾ [٣٩]؛ بهمزة قبل التاء[٥].

والكلام على: ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ [٤٤]، في الأصول مستوفى[٦].

٩٠٢ ـ ....[اجْمَعْ ثَمَرَتْ: عَمَّ عُلاً][٧]..........................

---

(١) وحُكِيَ وجه خامس؛ وهو التسهيل بين بين، نصَّ عليه أبو العلاء، وقال في النشر: «وهو ضعيف». (ينظر: النشر ١/٤٩٠).

(٢) قال في النشر: «وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو: التسهيل بين بين، وهو ضعيف جداً، وحُكِيَ فيها وجه ثالث؛ وهو: إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها، وهو وجه مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء، وهو وجه ضعيف؛ لمخالفة الرسم وما عليه أهل الأداء». (ينظر: النشر ٢/٤٨١، والإتحاف ٢/٤٤٤).

(٣) أي: حمزة الزيات.

(٤) وقرأ الباقون: بضم الياء، وكسر الحاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٥١)، والنشر ٢/٢٧٣، والإتحاف ٢/٤٤٤).

(٥) وقرأ الباقون: بحذف الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٢)، والنشر ٢/٣٢٥، والإتحاف ٢/٤٤٤).

(٦) قرأ قالون وأبو جعفر: بهمزتين على الاستفهام، مع تسهيل الهمزة الثانية، والفصل بينهما بألف، وقرأ ابن ذكوان كذلك، إلا أنه اختلف عنه في الفصل وعدمه، وقرأ ورش، والبزي، وحفص: بتسهيل الهمزة الثانية، مع القصر، وبه قرأ قنبل، ورويس، في أحد وجهيهما، وللأزرق وجه ثان؛ وهو إبدال الهمزة الثانية ألفاً على قاعدته، وقرأ قنبل، ورويس، وهشام في أحد أوجهه الثلاثة: بهمزة واحدة؛ على الخبر، والوجه الثاني لهشام: القراءة بهمزتين؛ مخففة فمسهلة، مع المد، والثالث له كذلك، لكن مع القصر، وبه مع التحقيق قرأ الباقون؛ وهم: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٧ ـ ١٧٨)، والنشر ١/٣٦٦، والإتحاف ٢/٤٤٤).

(٧) ما بن المعكوفتين سقط من المتن الذي على هامش الشرح، ويبدو أنه سهو من الناسخ؛ لأن الشارح قد ذكر نصّ كلام الناظم في أصل الشرح، وذلك في معرض شرحه لخلاف القراء في هذا الحرف.

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [٤٧].

فـ(**ـاجْمَعْ ﴿ثَمَرَتْ﴾**)؛ أي: اقرأه بزيادة ألف بعد الراء.

على الجمع[(١)].

للمرموز إليهم بقوله: (**عَـمَّ عُـلاً**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وحفص.

وقرأه الباقون: بغير ألف.

على الإفراد[(٢)].

وتقدَّم:

ضم هاء: ﴿يُنَادِيهِمْ﴾ [٤٧][(٣)]، ليعقوب[(٤)].

وقراءة: ﴿نَاءَ﴾، بوزن (جاء)؛ لأبي جعفر، وابن ذكوان[(٥)].

وهاهنا انتهى فرش سورة فصلت[(٦)].

---

(١) للنص على الأنواع، ولكثرة أنواع الثمرات الخارجة من غلافاتها. (ينظر: الكشف ٢٤٩/٢، وشرح النويري ٢١١/٥).

(٢) على إرادة الجنس، أو أن دخول: ﴿مِّن﴾، على: ﴿ثَمَرَةٍ﴾؛ يدل على الكثرة. (ينظر: الدر المصون ٥٣٤/٩، واللباب ١٥٣/١٧، وشرح النويري ٢١١/٥).

(٣) في الأصل بزيادة واو: (وينادیهم)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٤٤٥/٢.

(٥) فقرآها: بألف قبل الهمزة، وقرأها الباقون: بألف بعد الهمزة، وتقدم اختلافهم في إمالة النون، والهمزة، من باب الإمالة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، البيت رقم (٧٣٩)، والنشر ٣٠٨/٢، والإتحاف ٤٤٥/٢).

(٦) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (فصلت)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى منهج الشارح ومناهج الشراح الأخرين في نظائره مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

وفيها مضافتان(١):

﴿شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ﴾ [٤٧](٢).

فتحها: ابن كثير.

﴿رَبِّىٓ إِنَّ﴾ [٥٠].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، بخلاف عن قالون.

ولا **زائدة** فيها.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٣).



(١) ينظر: النشر ٢/٣٦٧.

(٢) في الأصل بزيادة (من): (من شركائي)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٦٦ ـ ٣٦٧، وتقريب النشر ص (١٧٠)، وشرح النويري ٥/٢١٠ ـ ٢١١، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٦ ـ ٣٠٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٨/ب)، والإتحاف ٢/٤٤١ ـ ٤٤٦.

سُورَةُ الشُّورَى

تقدَّم:

حكم حاء: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [١ ـ ٢]؛ فتحاً، وإمالة، وتقليلاً[١].

وسَكْتُ أبي جعفر على أحرفها الخمسة[٢].

وإخفاء (عين) عند (السين) لغيره[٣].

---

(١) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واختلف عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩، ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١، والإتحاف ٢/٤٤١).

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) وإنما نبه الشارح إلى إخفاء (عين) عند (السين) ـ مع إجماع القراء عليه إلا لأبي جعفر ـ؛ لوجود الخلاف في نظيره؛ وهو فاتحة سورة مريم، وقد تقدم الكلام عنه في سورته، **وخلاصته**: أن المتواتر هو إخفاء نون (عين) عند (الصاد) لكلِّ القراء من: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وبعضهم يظهرها ـ كما رُوي عن حفص وغيره ـ؛ وهو معدود من الشاذ الذي لا يصح، ونظيرها هنا نون (عين) عند (السين) من فاتحة الشورى، لكن الإخفاء ـ هنا ـ محل إجماع بين القراء، ولم أقف على ذكر خلاف فيه لا في المتواتر ولا في الشواذ، إلا ما كان من سكت أبي جعفر عليه، وقد نبه على الإخفاء فيه صاحب الإتحاف فقال في سورة الشورى: «وتقدم التنبيه على إخفاء نون: (عين) عند السين، ولم أر من نبه عليه»، وذكره صاحب معجم القراءات لكنه نصَّ عليه بصيغة التمريض حيث قال: «وَقُرِئَ بإخفاء نون (عين) في (السين)، عند الوصل»، وهو مستدرك عليه لأنه القراءة بإخفاء نون (عين) في السين وصلاً متواترة مجمع عليها، =

فإنه يجوز لكل القراء فيها ـ أي: العين ـ؛ المد[١]، والتوسط[٢]، والقصر[٣].

نعم لا يجوز فيها القصر للأزرق[٤]؛ لمنافاته لأصله؛ لأنه يَرَى مد حرف اللين في: ﴿شَىۡءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿سُوٓءَ﴾ [البقرة: ٤٩]، فهذه [أقوى][٥]؛ لأنَّ سببية السكون أقوى، وبه قُيِّد إطلاق قول المتن السابق[٦]:

.... وَنَحْوُ عَيْنٍ [فَالثَّلَاثَةُ][٧] لَهُمْ

= فكان الأولى أن لا يذكرها بصيغة التمريض والتضعيف. ولو قال الشارح ـ أي الترمسي ـ هنا: «ولا خلاف بين القراء في الإخفاء فيه»، مكان قوله: «وإخفاء (عين) عند (السين) لغيره» لكان أوضح من عبارته؛ لأن الإخفاء هو الأصل، ولئلا توهم عبارته معنًى غير مراد. (ينظر: الإتحاف ١/١٤١، ٢/٤٤٧، ومعجم القراءات ٨/٣٠٦).

(١) لالتقاء الساكنين، وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكي، وأبي القاسم الشاطبي، وحكاه أبو عمرو الداني في جامعه. (ينظر: النشر ٢/٣٤٩، والإتحاف ٢/٤٤٧).

(٢) لفتح ما قبل الياء، ورعاية للجمع بين الساكنين، وهو مذهب أبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الانطاكي، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي صاحب الروضة، وهو الوجه الثاني في جامع البيان، وحرز الأماني، والتبصرة، وغيرهما، وهو أحد الوجهين في كفاية أبي العز القلانسي عن الجميع، وفي الكافي عن ورش وحده بخلاف. (ينظر: النشر ٢/٣٤٨ ـ ٣٤٩، والإتحاف ٢/٤٤٧).

(٣) قال في النشر: «إجراءً لها مجرى الحروف الصحيحة، وهو مذهب أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الهمداني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيين قاطبة، وهو الذي في الهداية، والهادي، والكافي لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش». (ينظر: النشر ٢/٣٤٩، والإتحاف ٢/٤٤٧).

(٤) قال في النشر: «القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق مِمَّا انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مد حرف اللين قبل الهمز؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز». (ينظر: النشر ٢/٣٤٩).

(٥) في الأصل: (أهوى)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٤٦).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧٢).

(٧) في الأصل: (الثلاثة).

وأمَّا: ميم، وسين، وقاف؛ فلا خلاف في إشباعها.

فائدة(١): ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ موصولة رسماً في جميع المصاحف.

سُئِلَ [الحسين](٢) بن الفضل(٣) لم قُطِعَ(٤)، ولم تُوصَلْ مثل: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، فأجاب: بأنها من سور أوائلها: ﴿حمٓ﴾، فجرى مجرى نظائرها، فكان: ﴿حمٓ﴾؛ مبتدأ، و﴿عٓسٓقٓ﴾؛ خبره، [لأنهما](٥) عُدَّا آيتين عند الكوفي والحمصي، وأمَّا أخواتها مثل: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، و﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١]، و﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١]؛ فواحدة؛ أي: اتفاقاً(٦).

ومع ذلك لا يجوز الوقف هنا على: ﴿حمٓ﴾ اختياراً، ومن وقف عليه من ضرورة أعاده(٧).

---

(١) ذكرها الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦)).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الحسن)، والصواب ما أثبته، وهو الذي في غيث النفع، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦)).

(٣) الحسين بن الفضل بن عمير البجلي الكوفي ثم النيسابوري، أبو عليّ المفسر الأديب، إمام عصره في معاني القرآن، سمع يزيد بن هارون، وعبدالله بن بكر السهمي، وأبا النضر، وآخرين، روى عنه: محمد بن الأخرم، ومحمد بن صالح، ومحمد القاسم العتكي، مات سنة ٢٨٢هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي ص (٣٧)).

(٤) أي: لم قطعت فاتحة سورة الشورى: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾، فصارت: ﴿حمٓ﴾ آية، و﴿عٓسٓقٓ﴾ آية، ولم توصل الكلمة الأولى مع الثانية لتكونا في الرسم كلمة واحدة مثل فاتحة سورة مريم: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها ـ من غيث النفع حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦)).

(٦) ذكره البغوي في تفسيره ١٨٣/٨، والصفاقسي في غيث النفع ص (٣٤٦).

(٧) وذلك لجميع القراء العشرة، نصَّ عليه الصفاقسي في غيث النفع، والخليجي في حل المشكلات، والقاضي في البدور الزاهرة، وغيرهم، ومن مشايخنا من يرى أن الوقف على: ﴿حمٓ﴾ ـ عند انقطاع نفس القارئ ـ جائز بلا إعادة، وذلك على أعتبار أنها رأس آية، والوقف على رؤوس الآي سنة مؤكدة، ثم يبتدئ بـ﴿عٓسٓقٓ﴾، وقد ذهب إلى هذا الرأي شيخ القراء بالمسجد النبوي الشيخ الكبير إبراهيم الأخضر ـ فيما تلقيته عنه =

وأمَّا السكت فمتعين لأبي جعفر(١) ـ كما تقرر ـ.

٩٠٢ ـ ....وَحَاءُ(٢) يُوحِي(٣) فُتِحَتْ:

٩٠٣ ـ دُمًا(٤)......................... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ﴾ [٣].

= من قراءتي عليه بالقراءات العشر الصغرى ـ، وكذا الشيخ المحقق عبدالرافع رضوان الشرقاوي فيما تلقيته عنه رواية ـ من قراءتي عليه بالقراءات العشر الصغرى ـ، بل إن شيخنا الجليل إبراهيم الأخضر يؤكد الوقف على: ﴿حمٓ﴾؛ لأنه يختار أن الوقف على رؤوس الآي لا ينبغي تركه؛ لورود النص الصحيح ـ من فعل وقراءة النبي ﷺ ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦)، وحل المشكلات ص (٨٢)، والنشر ١٥٢/٢).

(١) قال في النشر: «فإن السَّكت عليها ـ أي لأبي جعفر ـ لا يتم إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه». (ينظر: النشر ١٩/١ بتصرف يسير).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الهمزة: **(وَحَاءُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الهمزة: **(وَحَاءَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء؛ على البناء للمفعول: **(يُوحَى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بكسر الحاء؛ على البناء للفاعل: **(يُوحِي)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الميم بلا تنوين، وبالألف الممدودة: **(دُمَا)**، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بتنوين فتح الميم، وبالألف المقصورة: **(دُمًى)**، والثالث: بفتح الميم مع التنوين بالألف الممدودة: **(دُمًا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(دُمًى)**، **(دُمًا)**، **(دُمَا)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فـ(**ـحَاءُ**: ﴿**يُوحِي**﴾ **فُتِحَتْ**)؛ أي: اقرأه بفتح الحاء.

[للإمام][١] المرموز إليه بدال: (**دُمًا**) [**٥٣١**]؛ أي: ابن كثير بكماله.

على البناء للمفعول، والنائب عن الفاعل: ﴿إِلَيْكَ﴾، أو الضمير المستتر العائد إلى (ذلك)[٢].

والباقون: بكسر الحاء.

على البناء للفاعل، وهو الله ـ ﷻ ـ[٣].

وتقدَّم الخلاف:

في: ﴿يَكَادُ﴾ [٥][٤]؛ تذكيراً، وتأنيثاً[٥].

وفي: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ [٥]؛ من الانفطار، والتفطر[٦].

وفي هاء: ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [٢٠]؛ إسكاناً، واختلاساً، وإشباعاً[٧].

---

(١) في الأصل: (الإمام)، وما أثبته لاستقامة المعنى.

(٢) أي: العائد إلى قوله تعالى: «﴿كَذَٰلِكَ﴾، لأنه مبتدأ، والتقدير: مثل ذلك الإيحاء يُوْحِي هو إليك»، وقال في الكشف: «فالمعنى على هذه القراءة: كذلك يُوحَى إليك يا محمد مثل ما أُوحِيَ إلى الأنبياء قبلك». (ينظر: الكشف ٢٥٠/٢، والدر المصون ٥٣٧/٩، واللباب ١٦٢/١٧).

(٣) ينظر: الكشف ٢٥٠/٢، والدر المصون ٥٣٧/٩، واللباب ١٦٢/١٧.

(٤) في الأصل رُسِمَتْ كلمة (يكاد) من غير نقط ولا تشكيل، وأثبتُّها برسم قراءة التذكير.

(٥) قرأه بياء التذكير: نافع، والكسائي، وقرأ الباقون: بتاء التأنيث. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة مريم، البيت رقم (٧٦٧)، والنشر ٣١٨/٢، والإتحاف ٤٤٨/٢).

(٦) قرأ أبو عمرو، وشعبة، ويعقوب: بنون ساكنة بعد الياء، وكسر الطاء مخففة، وقرأ الباقون: بتاء فوقية مفتوحة مكان النون، وفتح الطاء مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة مريم، البيت رقم (٧٦٧)، والنشر ٣١٨/٢، والإتحاف ٤٤٨/٢).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٢)، والنشر ٣٠٥/٢ ـ ٣٠٦، والإتحاف ٤٤٩/٢.

وفي: ﴿يُبَشِّرُ﴾ [٢٣](١)؛ تخفيفاً، وتشديداً(٢).

ويوقف لحمزة على: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [٢١]؛ باثني عشر وجهاً(٣)، تقدم بيانها.

ويوقف للكل على: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ [٢٤]؛ بحذف الواو بعد الحاء؛ للرسم، وهو أحد الأربعة(٤) المجموعة في اللؤلؤ المنظوم(٥):

يَمْحُ بِشُورَى يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ مَعْ وَيَدْعُ الِانْسَانُ سَنَدْعُ [الْوَاوَ](٦) دَعْ

فالوقف في الكلِّ للكلِّ: بغير واو؛ على الرسم.

قال الحافظ السيوطي(٧): «والسرُّ في الحذف؛ منها: التنبيهُ على

---

(١) في الأصل كتبت: (بشر)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٢) قرأ بفتح الياء، وسكون الموحدة، وضم الشين مخففة: ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٩)، والنشر ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠، والإتحاف ٢/٤٤٩).

(٣) وذلك لرسم همزته على (واو)، والأوجه الإثني عشر هي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٤) وهي في الحقيقة خمسة مواضع، الأربعة التي ذكرها الشارح من نظم الإمام المتولي، وبقي الموضع الخامس، وهو قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤]، وقد نظمه المتولي، حيث جاء في البيت الذي بعد البيت الذي ذكره الشارح:

وَهَكَذَا وَصَالِحُ الَّذِي وَرَدْ فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ فَاظْفَرْ بِالرَّشَدْ

(ينظر: الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم، الكلام على ما يحذف منه الواو والياء رسماً ونطقاً، ص (٣٦)، البيت رقم (٥٠)).

(٥) ينظر: الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم، باب الكلام على ما يحذف منه الواو والياء رسماً ونطقاً، ص (٣٦)، البيت رقم (٤٩).

(٦) في الأصل: (الداع)، وهو سبق قلم، والصواب: (الواو). (ينظر: الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم، ص (٣٦)، البيت رقم (٤٩)).

(٧) ذكره في الإتقان، وعزاه إلى المراكشي؛ صاحب عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ص (٢٢١٢) بتصرف يسير).

سرعةِ وقوع الفعل على الفاعل، وشدة قبول المتأثر به في الوجود.

أمَّا: ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]؛ فيدل على أنه سهلٌ عليه، ويسارع كما يسارع في الخير، بل إثبات الشر من جهة ذاته أقرب إليه من الخير.

وأمَّا: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [٢٤]، هنا؛ فللإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله.

وأمَّا: ﴿يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦][1]؛ فللإشارة إلى قبول الدعاء، وسرعة إجابة الداعين.

وأمَّا: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]؛ فللإشارة إلى وقوع الفعل، وسرعة إجابة الزبانية، وقوة البطش»، انتهى.

٩٠٣ ـ ....وَخَاطِبْ يَفْعَلُو: صَحْبٌ غَمَا خُلْفٌ[2].................................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا يَفۡعَلُونَ﴾ [٢٥].

فـ(**خَاطِبْ:** ﴿يَفۡعَلُواْ﴾)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب[3].

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ غَمَا**[4]) (**خُلْفٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، بلا خلاف عنهم.

---

(١) في الأصل بإثبات (واو) قبل (يدع): (ويدع الداع)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ برفع الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**).

(٣) على الالتفات إلى الجميع، فالمخاطبة هنا تعمُّ الحاضر والغائب. (ينظر: الكشف ٢/٢٥٠، والدر المصون ٩/٥٥٢، والإتحاف ٢/٤٤٨، واللباب ١٧/١٩٥، وشرح النويري ٥/٢١٢).

(٤) ومعنى قوله: (**غَمَا**)؛ فعل، بمعنى: غَطَّى، وغَمَا البيت سقفه من الطين أو الخشب.

ورويس بخلاف عنه؛ فالخطاب له من طريق أبي الطيب عنه[١]، وروى غيره عنه[٢] بياء الغيب[٣].

وبها **قرأ الباقون.**

وتقدَّم الخلاف:

في: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [٢٨]؛ تخفيفاً، وتشديداً[٤].

وضم هاء: ﴿فِيهِمَا﴾ [٢٩]؛ ليعقوب[٥].

٩٠٣ ـ ....بِمَا فِي فَبِمَا، مَعْ يَعْلَمَا

٩٠٤ ـ بِالرَّفْعِ: [عَمَّ[٦]]............... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [٣٠].

فقرأه: ﴿بِمَا﴾ بغير فاء قبل الباء؛ نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، كما سيأتي رمزهم.

على جعل: ﴿مَا﴾ في: ﴿مَآ أَصَٰبَكُم﴾[٧]؛ موصولة مبتدأ،

---

(١) وقراءة رويس ـ بخلف عنه ـ بتاء الخطاب من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٣)).

(٢) ينظر: النشر ٣٦٧/٢.

(٣) ردًّا على ما قبله من الغيبة. (ينظر: الكشف ٢٥٠/٢، والدر المصون ٥٥٢/٩، واللباب ١٩٥/١٧).

(٤) قرأ بسكون النون، وتخفيف الزاي؛ على التخفيف: ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب، وقرأه الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٢)، والنشر ٢١٨/٢، والإتحاف ٣٦٤/٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٤٥٠/٢.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، وهو مثبت في أصل الشرح.

(٧) في الأصل: (أصابكم).

و﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾؛ خبره، وعلى جعلها شرطية، تكون الفاء محذوفة كما في: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وهكذا في رسم المدني والشامي[١].

قال في الرائية[٢]:

..............................وَالْمَدَنِي عَنْهُ بِمَا كَسَبَتْ [بِالشَّامِ فِيْهِ قَرَا][٣]

وذلك (**في**).

موضع: ﴿فَبِمَا﴾ بإثبات الفاء قبل الباء.

في **قراءة الباقين**.

كرُسُومِهِم[٤].

فـ﴿مَا﴾؛ شرطية، وهو الأظهر، أو موصولة، والفاء داخلة في حيزها لعمومها[٥].

ولا ينافي ما تقدم؛ أن رسم المدني بفاء، ما ذكره أشهب[٦]،

---

(١) ينظر: الكشف ٢٥١/٢، والدر المصون ٥٥٤/٩ ـ ٥٥، واللباب ٢٠٠/١٧.

(٢) ينظر: إتحاف البررة بالمتون العشرة، عقيلة أتراب القصائد، ص (٣٢٥)، البيت رقم (١١٠)، وشرح تلخيص الفوائد ص (٤٠)، وشرح عقلية أتراب القصائد ص (٥٥).

(٣) ما بين المعكوفتين هكذا ضُبط في الأصل، ولكنَّه ضُبط في المطبوع: (**وَبِالشَّام جَرَى**). (ينظر: إتحاف البررة بالمتون العشرة، ص (٣٢٥)، البيت رقم (١١٠)، وشرح تلخيص الفوائد ص (٤٠)، وشرح عقلية أتراب القصائد ص (٥٥)).

(٤) أي: كما هي مرسومة في مصاحفهم.

(٥) ينظر: الكشف ٢٥١/٢، والدر المصون ٥٥٤/٩ ـ ٥٥، واللباب ٢٠٠/١٧.

(٦) أشهب بن عبدالعزيز بن داود بن إبراهيم، الإمام العلامة، مفتي مصر، أبو عمرو القيسي العامري، سمع من مالك بن أنس، والليث بن سعد، ويحي بن أيوب، وسليمان بن بلال، وبكر بن مضر، وآخرين، وحدَّث عنه: الحارث بن مسكين، ويونس بن عبدالأعلى، وبحر بن نصر، ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم، وسحنون، وآخرون، توفي سنة ٢٠٤هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: ترتيب المدارك ٤٤٧/٢، ووفيات الأعيان ٢٣٨/١، والعبر ٣٤٥/١).

وابن قاسم[(١)]، وابن وهب[(٢)]: «أنهم رأوا: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ. . .الخ﴾، بالفاء في مصحف جد الإمام مالك، الذي كتبه حين كتب عثمان رضي الله عنه[(٣)]؛ لأن هذا غير تلك المصاحف المشهورة، بدليل قول الداني[(٤)]: «أخرجه إليهم مالك»[(٥)]، والله أعلم.

(مَعَ) اختلافهم.

في: ﴿**يَعْلَمَا**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [٣٤ ـ ٣٥].

فقرأه **(بِالرَّفْعِ)**؛ أي: برفع الميم.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**، أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

---

(١) عبدالرحمٰن بن القاسم، أبو عبدالله العُتَقي، مولاهم المصري، صاحب الإمام مالك، عالم الديار المصرية ومفتيها، روى عن: مالك، وعبدالرحمٰن بن شريح، ونافع بن أبي نعيم المقرئ، وبكر بن مضر، وطائفة، وروى عنه: أصبغ، والحارث بن مسكين، وسحنون، وعيسى بن مَثرد، ومحمد بن عبدالله بن الحكم، وآخرون. توفي سنة ١٩١هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: تهذيب التهذيب ٦/٢٥٢، وترتيب المدارك ٢/٤٣٣).

(٢) عبدالله بن وهب بن مسلم، أبو محمد الفهري، مولاهم المصري، أحد الأئمة الأعلام، ثقة كبير، روى عن: ابن جريج، ويونس بن يزيد، وحيوة بن شريح، وغيرهم، وأخذ القراءة عرضاً عن: نافع، روى عنه: الليث بن سعد، وعبدالرحمٰن بن مهدي، وسحنون، وغيرهم، وأخذ القراءة عنه: أحمد بن صالح أبو طاهر، وأحمد بن عمرو بن السرح، وإسماعيل بن أبي أويس، ويونس بن عبدالأعلى، توفي سنة ١٩٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: ترتيب المدارك ٢/٤٢١، والسير ٩/٢٢٣، وغاية النهاية ١/٤٦٣).

(٣) عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).

(٤) ينظر: المقنع ص (١١٢).

(٥) وهذا الاعتراض ثم الاستدلال والرد عليه من جملة كلام العلامة الصفاقسي في غيث النفع وزاد فيه: «وكان في مصاحف المدينة المشتهرة بين أيديهم بلا فاء، كما نصَّ عليه غير واحد». (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦ ـ ٣٤٧)، ومختصر التبيين ٤/١٠٩٢).

على القطع، والاستئناف[١].

وقرأه الباقون: بالنصب[٢].

على صرف العطف عن اللفظ إلى العطف على المعنى[٣]، لأنه لمَّا لم يحسن عطف: ﴿وَيَعْلَمَ﴾ مجزوماً على ما قبله، إذ يكون المعنى: (إن يشأ يعلم)، عدل إلى العطف على مصدر الفعل الذي قبله [بإضمار][٤] [(أنْ)][٥]؛ ليكون في تأويل مصدر، أو على جعل الواو ناصبة[٦]، أو على العطف على علة مقدرة؛ مثل: (لينتقم ويعلم)[٧].

٩٠٤ - ....وَكَبَائِرَ مَعَا[٨] كَبِيرَ: رُمْ[٩] فَتًى.......................

(وَ)اخْتُلِفَ في (﴿كَبَٰٓئِرَ﴾ مَعَا).

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾، هنا[١٠].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٥١ ـ ٢٥٢، والدر المصون ٩/٥٥٨، واللباب ١٧/٢٠٦.

(٢) قال في الدر المصون: «وقُرِئ بجزمه أيضاً؛ وإذا قُرئ الجزم فتُكْسرُ الميم؛ لالتقاء الساكنين»، وهي قراءة أبي الحسن البصري، وأبو البرهسم. (ينظر: الدر المصون ٩/٥٦٠، ومعجم القراءات ٨/٣٣٥).

(٣) وهو قول الزجاج. (ينظر: الدر المصون ٩/٥٥٨).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥١).

(٥) في الأصل: (بأن)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥١).

(٦) لا بإضمار (أنْ)؛ وذلك على قول الكوفيين. (ينظر: الدر المصون ٩/٥٥٩).

(٧) ينظر: الكشف ٢/٢٥١ ـ ٢٥٢، والدر المصون ٩/٥٥٨ ـ ٥٦٠، واللباب ١٧/٢٠٦.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين بلا تنوين: (**مَعَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح العين مع التنوين: (**معًا**).

(٩) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بما يوهم حرف الدال: (**دم**)، وهو موهم خلاف المراد، إلا أنه في ثنايا الشرح صرح بالكسائي فزال الإيهام المحتمل.

(١٠) سورة الشورى: الآية [٣٧].

وقـــولـــه: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلۡمَغۡفِرَةِۚ﴾، في النجم[1].

فقرأه: ﴿كَبِيرَ﴾؛ بكسر الباء[2]، بلا ألف، ولا همز.

بوزن: (قدير)؛ على الإفراد في الموضعين؛ لإرادة الجنس[3].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(رُمْ فَتًى)**؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بفتح الباء، وألف بعدها، ثم همزة مكسورة، في الموضعين.

جمع (كبيرة)[4].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[5].

ويوقف:

لحمزة وهشام على: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ [٤٠]، باثني عشر وجهاً[6]، تقدم بيانها.

---

(١) الآية [٣٢].

(٢) وبعدها ياء تحتية ساكنة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٧)).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٥٣، والدر المصون ٩/٥٦١، واللباب ١٧/٢٠٩.

(٤) قال في الدر المصون: «والرسم يحتمل القراءتين». (ينظر: الكشف ٢/٢٥٣، والدر المصون ٩/٥٦١، واللباب ١٧/٢٠٩).

(٥) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٦) وذلك لرسم همزته على (واو)، والأوجه الاثني عشر هي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٦).

ولحمزة على: ﴿سَيِّئَةٌ﴾ [٤٠]، بإبدال الهمزة ياء مفتوحة[١]؛ على الإمالة، وعدمها[٢].

وله[٣] ولهشام بخلفه على: ﴿مِن وَرَآيِٕ﴾ [٥١]، بتسعة أوجه[٤]، كما تقدم في: ﴿تِلْقَآيِٕ﴾[٥]، في سورة يونس[٦].

٩٠٤ ـ ....وَيُرْسِلَ[٧] ارْفَعَا

٩٠٥ ـ يُوحِي فَسَكِّنْ: مَازَ خُلفًا أَنْصِفَا[٨] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُرْسِلَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [٥١].

(١) فالهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المفتوح بعد كسر. (ينظر: النشر ٤٣٨/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٣٠)، والنشر ٨٦/٢ ـ ٨٧.

(٣) أي: للإمام حمزة ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ؛ الذي هو أقرب مذكور.

(٤) هذا الموضع من المواضع التي رُسِمَ فيها للهمز صورة، فهو مما رُسِمَ فيه الهمز بالياء؛ ولهذا يوقف عليه لحمزة، وهشام بخلفه: بإبدال الهمزة ألفاً مع المد والقصر والتوسط، وبتسهيلها كالياء مع المد والقصر؛ فهي خمسة، وإذا أُبْدلت ياء على الرسم؛ فالمد والقصر والتوسط مع سكون الياء، والقصر فقط مع روم حركتها، فتصير تسعة. (ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ١٠٥/٢).

(٥) في الأصل: (لقائي)، وهو تصحيف موهم.

(٦) الآية: [١٥].

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**وَيُرْسِلَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ برفع اللام: (**وَيُرْسِلُ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد؛ على الخبر: (**أَنْصَفَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الخامسة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بكسر الصاد؛ على الأمر: (**أَنْصِفَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى. وقد تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش شرح الترمسيّ فحلت الباء مكان الفاء: (**أَنْصِبَا**).

فـ(ـارْفَعَا) [٥٣٣]؛ أي: اقرأه برفع اللام.

وأمَّا: ﴿فَيُوحِيَ﴾.

(فَسَكِّنْ)؛ أي: اقرأه بتسكين الياء.

لثقل الضمة على الياء.

وذلك قراءة المرموز إليهما بقوله: (مَازَ[١] خُلْفاً أَنْصِفَا[٢])؛ أي: ابن ذكوان بخلاف عنه[٣] من طريقيه، ونافع بلا خلاف.

على أنه خبر، أي: (هو يرسل)، أو مستأنف، أو حال؛ عطفاً على متعلق: ﴿مِن وَرَآيِ﴾، و﴿وَحۡيًا﴾ من قوله: ﴿إِلَّا وَحۡيًا﴾ [٥١]؛ [مصدر][٤] في موضع الحال، عطف عليه ذلك المتعلق، والتقدير؛ (إلا مُوحِياً، أو مُسْمِعاً من وراء حجاب، أو مرسلاً فيوحي)؛ رفع تقديراً بالعطف عليه[٥].

والباقون: بنصبهما[٦].

بـ(ـأن) مضمرة، وهي ومدخولها عطف على: ﴿وَحۡيًا﴾، وهو حال، أي: (إلا موحياً أو مرسلاً)، ﴿فَيُوحِيَ﴾؛ عطف عليه[٧].

---

(١) وقوله: (مَازَ)؛ فعلٌ، مِنْ مَازَ، يَمِيزُ، مَيزاً، وماز الشيء؛ عزله وفرزه عن غيره، وماز الأذى عن الطريق؛ نحَّاهُ وأزالهُ، قال ابن الناظم: «قوله: (مَازَ)؛ أي فَرَّقَ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٣)).

(٢) ومعنى قوله: (أَنْصفَا) ـ على فتح الصاد ـ؛ أي: عَدَلَ؛ فهو من الإنصاف بمعنى العدل، وعلى كسر الصاد؛ فعل أمر؛ متضمن الأمر بالعدل والإنصاف.

(٣) وقراءة ابن ذكوان من رواية الصوري عن طريق الرملي: برفع اللام من: ﴿يُرۡسِلَ﴾، والإسكان في الياء من: ﴿فَيُوحِيَ﴾، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٣)).

(٤) في الأصل: (مصدرا).

(٥) ينظر: الكشف ٢٥٤/٢، والدر المصون ٥٦٦/٩، واللباب ٢٢١/١٧.

(٦) وبه قرأ ابن ذكوان من رواية الأخفش عنه من سائر طرقه، والمطوعي عن الصوري. (ينظر: النشر ٣٦٨/٢).

(٧) ينظر: الكشف ٢٥٤/٢، والدر المصون ٥٦٧/٩، واللباب ٢٢١/١٧ ـ ٢٢٢.

وتقدَّم الخلاف في: ﴿صِرَٰطِ﴾ [٥٣]؛ سيناً، وإشماماً، وصاداً خالصة(١).

وههنا انتهى فرش سورة الشورى(٢).

وليس فيها ياء **إضافة**.

وفيها زائدة واحدة(٣):

﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [٣٢].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٤).



---

(١) قرأ قنبل بخلفه، ورويس: بالسين، وقرأ خلف عن حمزة: بالإشمام، وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢٧١/٢ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٤٥١/٢).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الشورى)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى منهج الشارح والشراح الآخرين في نظائره مراراً، مما يغني عن الإعادة والتكرار.

(٣) ينظر: النشر ٣٦٨/٢.

(٤) ينظر: النشر ٣٦٧/٢ ـ ٣٦٨، وتقريب النشر ص (١٧٠)، وشرح النويري ٢١٢/٥ ـ ٢١٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٨/ب ـ ل ١٢٩/أ)، والإتحاف ٤٤٧/٢ ـ ٤٥٢.

سُورَةُ الزُّخْرُفِ

قد مرَّ ذِكْرُ:

إمالة(١): ﴿حمٓ﴾ [١]، كالسكت على حرفيها(٢).

ونقل: ﴿قُرۡءَٰنًا﴾ [٣]؛ ابن كثير(٣).

وكسر همزة: ﴿فِيٓ أُمِّ﴾ [٤] وصلاً؛ حمزة، والكسائي(٤).

٩٠٥ ـ .... أَنْ(٥) كُنْتُمُ بِكَسْرِهِ(٦): مَدًا(٧) شَفَا

---

(١) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واخْتُلِفَ عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩ ـ ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١، والإتحاف ٢/٤٤١).

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) قرأه بالنقل: ابن كثير، وقرأه الباقون: بغير نقل. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ١/٤١٤، والإتحاف ٢/٤٥٣).

(٤) وقرأ الباقون: بضم الهمزة، واتفق القراء العشرة على الابتداء بالهمزة مضمومة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٥)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٤٥٣).

(٥) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ كسر الهمزة، وفتحها: (إِنْ)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بكسر الهمزة: (إِنْ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الهمزة: (أَنْ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهاء المكسورة: (بِكَسْرِهِ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالتاء المجرورة مع التنوين: (بِكَسْرَةٍ)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بتنوين فتحة الدال، =

واخْتُلِفَ في: ﴿أَن كُنتُمْ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [٥].

فقرأه (**بِكَسْرِهِ**)؛ أي: همز: ﴿أَن﴾.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**مداً شَفَا**)؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وحمزة، وخلف عن نفسه.

على أنها شرطية، وإن كان إسرافهم محقَّقاً على سبيل المجاز، كقول الأجير: (إن كنتُ عملتُ فوفني حقي)، مع عمله وتحققه لعمله، وجوابه مقدر يفسره: ﴿أَفَنَضْرِبُ﴾؛ أي: (إن أسرفتم نترككم)(١).

وقرأه الباقون: بالفتح.

على العلة، مفعولاً لأجله، أي: (لأن كنتم)(٢).

وتقدَّم الخلاف على:

﴿**مِهَاداً**﴾ [١٠](٣).

و﴿مَيْتًا﴾ [١١](٤).

= ثم ألف ممدودة: (**مَدًّا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الدال بلا تنوين، ثم ألف ممدودة: (**مَدَا**)، والثالث: بتنوين فتح الدال، ثم ألف مقصورة: (**مَدًى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٥٥، والدر المصون ٩/٥٧٤، واللباب ١٧/٢٣١.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٥٥، والدر المصون ٩/٥٧٤، واللباب ١٧/٢٣١.

(٣) قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف: بفتح الميم، وسكون الهاء، من غير ألف، وقرأ الباقون: بكسر الميم، وفتح الهاء، وألف بعدها ثابتة لفظاً محذوفة خطًّا. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة طه، الأبيات رقم (٧٧١ ـ ٧٧٢)، والنشر ٢/٣٢٠، والإتحاف ٢/٤٥٤).

(٤) قرأ أبو جعفر: بتشديد الياء، وقرأ الباقون: بتخفيفها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٤)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/٤٥٤).

و﴿تُخْرَجُونَ﴾ [١١][١].

و﴿جُزْءًا[٢]﴾ [١٥][٣].

٩٠٦ ـ وَيَنْشَأُ الضَّمُّ وَثَقِّلْ[٤] :عَنْ شَفَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَنْشَأُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوَمَن يَنْشَأُ فِي ٱلْحِلْيَةِ . . .الخ﴾ [١٨].

فـ**(ـالضَّمُّ)**؛ أي: اقرأه بضم الياء.

(وَثَقِّلْ)؛ أي: شدد الشين، مع فتح النون[٥] قبلها.

للمرموز إليهم بقوله: **(عَنْ شَفَا)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) قرأ بفتح حرف المضارعة، وضم الراء، على البناء للفاعل: حمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان بخلف عنه، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٢٩)، والنشر ٢/٢٦٧، والإتحاف ٢/٤٥٤).

(٢) في الأصل: (جزء)، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٣) قرأ شعبة: بضم الزاي، وقرأ أبو جعفر: بحذف الهمزة، وتشديد الزاي، ويوقف عليها لحمزة: بالنقل فقط، وأمَّا الإبدال واواً قياساً على (هزواً): فشاذٌّ، وأمَّا التسهيل بين بين: فضعيف. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٤، وغيث النفع ص (٣٤٧)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الثاء، وكسر القاف مشددة، وسكون اللام؛ على الأمر: **(وَثَقِّلْ)**، وهو ظاهر كلام الشارح الترمسي، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من ضبطه للمتن، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام بلا تنوين: **(وَثِقْلُ)**، والثالث: بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام مع التنوين: **(وَثِقْلٌ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَثَقِّلْ)**، **(وَثِقْلُ)**، **(وَثِقْلٌ)**.

(٥) قال النويري: «عُلِمَ فتح النون للمشدد من نحو: (ينزِّل)». (ينظر: شرح النويري ٥/٢١٨، بتصرف يسير).

على أنه مضارع (نشَّأ)، معدًّى بالتضعيف [مبنياً][(١)] للمفعول، أي: ([يُرَبَّى][(٢)])[(٣)].

وقرأ الباقون: بفتح الياء، وإسكان النون[(٤)]، وتخفيف [الشين][(٥)].

من (نَشَأَ)[(٦)]؛ لازمٌ مبنيٌّ للفاعل[(٧)] **[٥٣٤]**.

٩٠٦ ـ .... عِبَادُ[(٨)] فِي عِنْدَ[(٩)] بِرَفْعٍ[(١٠)]: حُزْ كَفَى

واخْتُلِفَ في: ﴿عِبَٰدُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [١٩].

فقرأه [بباء][(١١)] موحدة منقوطة من أسفل، بعدها ألف.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٤).

(٢) رُسِمَتْ في الأصل بإعجام الباء: (بري)، والتصويب من الاتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٤).

(٣) والتنشئة؛ التربية. (ينظر: الكشف ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، والدر المصون ٥٧٩/٩، واللباب ٢٤٣/١٧).

(٤) قال النويري: «عُلِمَ سكون النون للمخفف من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٢١٨/٥، بتصرف يسير).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٤).

(٦) بمعنى: تربَّى. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٦٤)).

(٧) فهو مِنْ: نَشَأَ في كذا ينْشَأُ فيه. (ينظر: الكشف ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، والدر المصون ٥٧٩/٩، واللباب ٢٤٣/١٧).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**عِبَادُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الدال: (**عِبَادِ**)، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح ـ هنا ـ: (عبد).

(٩) تصحفت في المتن الذي هامش الشرح؛ فجاءت الباء مكان النون: (**عِبْدَ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ؛ (**عِنْدَ**)، وهو الصواب.

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالجر مع التنوين في العين: (**بِرَفْعٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الراء بلا تنوين: (**بِرَفْعِ**).

(١١) في الأصل: (بياء)، وهو تصحيف موهم.

(فِي) موضع.

[﴿**عِنْدَ**﴾][(١)].

و**(بِرَفْعٍ)** للدال[(٢)].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(حُزْ كَفَى)**؛ أي: أبو عمرو، وجميع الكوفيين.

على أنه جمع (عَبْد)[(٣)]، كقوله ـ ﷻ ـ: ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

وقرأه الباقون: بنون ساكنة، وفتح الدال، من غير ألف بعدها.

على أنه ظرف[(٤)]، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وهو مَجَازٌ عن: الشرف، ورفع المنزلة، وقرب المكانة، لا قرب المسافة[(٥)].

---

(١) في الأصل: (عنه)، وهو تصحيف موهم.

(٢) قال النويري: «ونصَّ على حركة الدال؛ لإمكان تعاقب الحركات مع الوزن». (ينظر: شرح النويري ٥/٢١٨).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، والدر المصون ٩/٥٧٩، واللباب ١٧/٢٤٣.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، والدر المصون ٩/٥٧٩، واللباب ١٧/٢٤٣.

(٥) ما ذكره الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في تخريج الآية من المجاز في معنى العندية تأويل لا مسوغ له على الحقيقية، والصواب ـ كما قرره علماء العقيدة ـ أن القول في هذه القراءة نظيرُ القول في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وهو ثبوت اختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده ـ سبحانه ـ، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، وقد استدل أهل العلم بهذه النصوص على إثبات صفة العلوِّ لله ﷻ، إذ لو لم يكن ـ جلَّ جلاله ـ عالٍ على الخلق لما خَصَّ هذه المخلوقات بالعندية، ولا يجوز حمل ذلك على الشرف ورفع المنزلة وقرب المكانة، بل هو تأويل للنصِّ، وصرف له عن مدلوله، وما ذكره الشارح من تخريج ـ لا يُوَافَقُ عليه ـ للآية موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٧)).

٩٠٧ ـ أَشَـهِـدُوا اقْـرَأْهُ أَأُشْـهِـدُوا[١]: مَـدَا[٢] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ [١٩].

فـ(ـاقْرَأْهُ ﴿أَأُشْهِدُوا﴾) بهمزتين؛ مفتوحة، فمضمومة مسهلة كالواو، ومع سكون الشين.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**مَدَا**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، بكمالهما.

فأَدْخلا همزة التوبيخ على: ﴿أُشْهِدُوا﴾؛ فعلاً [رباعياً][٣] مبنياً للمفعول[٤].

وفَصَلَ بين الهمزتين بالألف[٥]: قالون بخلاف عنه من طريقيه، وأبو جعفر بلا خلاف، وقطع بالقصر لقالون أكثر المؤلفين[٦]، كورش،

---

(١) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بهمزتين على الألف: (**أَأُشْهِدُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بهمزة على السطر ثم الهمزة الثانية على الواو: (**أَؤُشْهِدُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بهمزتين؛ الأولى على الألف، والثانية على السطر: (**أَءُشْهِدُوا**)، والرابع: بهمزتين؛ الأولى على السطر، والثانية على الألف: (**ءَأُشْهِدُوا**).

(٢) أصاب هذه الكلمة مسح في المتن الذي على هامش الشرح فلم يبقى منها إلا حرف الميم والدال.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٥).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٥٧، والدر المصون ٩/٥٨٠، واللباب ١٧/٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٥) وهي رواية الحافظ أبي عمرو من قراءته على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وأبو بكر بن مهران من الطريقين، وقطع به سبط الخياط في المبهج لأبي نشيط، وكذلك الهذلي من جميع طرقه، وبه قطع أبو العز، وابن سوار، للحلواني من غير طريق الحمامي. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، ص (٤٤)، البيت رقم (١٩١)، والنشر ٢/٣٧٦، والإتحاف ٢/٤٥٤).

(٦) فقد روى القصر كلٌّ من روى عنه القصر في أخواته، ولم يذكر في الهداية، والهادي، والتبصرة، والكافي، والتلخيص، وغاية الاختصار، والتذكرة، سواه، وبه قرأ الداني =

ولم يذكر المصنف هذا الحكم هنا؛ لعلمه مما تقدم في الأصول، وقد ذكر في الحرز ما لقالون بقوله[١]:

....وَفِيهِ الْمَدُّ بِالْخُلْفِ [بَلَّلَا][٢]

انتهى.

والباقون: بهمزة واحدة.

للاستفهام، داخلة على: ﴿**شَهِدُوا**﴾، مفتوح الشين؛ ماضياً [مبنياً][٣] للفاعل؛ أي: (أَحَضَرُوا)[٤].

٩٠٧ ـ .... قُلْ قَالَ: كَمْ عِلْمٍ.....................

واخْتُلِفَ في: ﴿**قُلْ** أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ [٢٤].

فقرأه: ﴿قَالَ﴾؛ بصيغة الفعل الماضي[٥].

المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ عِلْمٍ**)؛ أي: ابن عامر بكماله، وحفص عن عاصم.

وقرأه الباقون: بصيغة الأمر[٦].

= على أبي الحسن، وهو في المبهج، والمستنير، والكفاية، وغيرها عن أبي نشيط، وقطع به سبط الخياط في كفايته من الطريقين، والوجهان جميعاً؛ عن أبي نشيط في التيسير، والشاطبية، والإعلان، وغيرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٩١)، والنشر ٣٧٦/٢، والإتحاف ٤٥٤/٢).

(١) ينظر: متن الشاطبية، البيت رقم (١٠٢٢).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض. (ينظر: متن الشاطبية، البيت رقم (١٠٢٢)).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٥٥/٢).

(٤) ينظر: الكشف ٢٥٧/٢، والدر المصون ٥٨٠/٩، واللباب ٢٤٥/١٧.

(٥) على إسناده إلى ضمير النذير المتقدم؛ أي: قال النذير لهم. (ينظر: الكشف ٢٥٨/٢، والدر المصون ٥٨١/٩، واللباب ٢/١٧).

(٦) على جعله أمر من الله ـ تعالى ـ للنذير، ليقول لهم ذلك ـ على الحكاية ـ. (ينظر: الكشف ٢٥٨/٢، والدر المصون ٥٨١/٩، واللباب ٢٥٠/١٧).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[1].

٩٠٧ - ....وَجِئْنَا[2]: ثَمَدَا[3]

٩٠٨ - بِـ: جِئْتُكُمْ[4]...................... ....

(**وَ**)قرأ: ﴿جِئْنَكُم﴾؛ بالنون، وألف بعدها؛ على الجمع.

الإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَمَدَا**)، أي: أبو عمرو بكماله.

(**بِـ**)ـموضع.

قراءة الباقين: ﴿جِئْتُكُم﴾؛ بتاء المتكلم الواحد[5].

وكلٌّ على أصله في إبدال الهمزة، وعدمه[6]، وصلة الميم، وعدمها[7].

(١) فاستغنى بذلك عن القيد والترجمة لكل منهما.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهمز: (**وَجِئْنَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالإبدال في الهمز: (**وَجِينَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ الأبدال، والهمز.

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف الألف بعد الدال: (**ثَمَد**)، ويبدو أنه مسح في أصل شرح الترمسي، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**ثَمَدَا**).

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالهمز بعد الجيم: (**بِجِئْتُكُمْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بالإبدال ياء في الهمز بعد الجيم: (**بِجِيتُكُمْ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ الأبدال، والهمز.

(٥) قال النويري: «وكان ينبغي أن يقيد: ﴿قَالَ﴾، بـ﴿أَوَلَوْ﴾؛ ليخرج: ﴿قَالَ مُتْرَفُوهَآ﴾ [٢٣]». (ينظر: شرح النويري ٥/٢١٨).

(٦) فأبدل الهمزة منه: أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، كوقف حمزة عليه. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٥).

(٧) وقرأ بصلة ميم الجمع: قالون بخلفه، وابن كثير، وأبو جعفر. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٥).

ولاخلاف في بناء: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ معاً(١)، للفاعل؛ لأنه ليس من رجوع الآخرة(٢).

وتقدَّم الخلاف في باء: ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ [٢٣] معاً؛ ضمًّا، وكسراً(٣).

٩٠٨ ـ ....وَسُقُفًا وَحِّدْ: ثُبَا(٤) حَبْرٍ(٥)..................................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ﴾ [٣٣].

فـ**(ـوَحِّدْ)**؛ أي: اقرأه بفتح السين، وسكون القاف؛ على التوحيد(٦).

للمرموز إليهم بقوله: **(ثُبَا**(٧)**)** **(حَبْرٍ)**؛ أي: أبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو.

على إرادة الجنس(٨).

---

(١) الآيتين: [٢٨، ٤٨].

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٥.

(٣) فقرأ بضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٤٥٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضم الثاء، وبالألف الممدودة: **(ثُبَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الثاء، وبالألف المقصورة: **(ثُبَى)**، والثالث: بالألف الممدودة مع فتح الثاء: **(ثَبَا)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وقد أصاب هذه الكلمة مسح في المتن الذي على هامش شرح الترمسي، فلم يبقى منها إلا حرف الثاء، وبعض من حرف الباء.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: **(حَبْرٍ)**، والثاني: بضم الراء بلا تنوين: **(حَبْرُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) قال النويري: «كيفية واحد السقف عُلِمت من جمعه». (ينظر: شرح النويري ٥/٢٢٢).

(٧) وقوله: **(ثُبَا)**، ممدودة أو مقصورة؛ هو العالي من مجالس الأشراف.

(٨) ينظر: الدر المصون ٩/٥٨٥، واللباب ١٧/٢٥٦، والإتحاف ٢/٤٥٦، وشرح النويري ٥/٢٢٠.

والباقون [٥٣٥]: بضمتين.

على الجمع؛ كـ(رَهْن) في جمع (رُهُن)(١).

وتقدَّم حذف همزة: ﴿يَتَّكِئُونَ﴾ [٣٤]، وضم كافه، لأبي جعفر(٢)، والوقف لحمزة عليها(٣)، كـ﴿يَسْتَهْزِءُونَ(٤)﴾ [٧].

٩٠٨ ـ ....وَلَمَّا اشْدُدْ: لَدَى(٥) خُلْفٍ(٦) نَبَا(٧)

٩٠٩ ـ فِــي ذَا(٨)...................... ....

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٨٥/٩، واللباب ٢٥٦/١٧، والإتحاف ٤٥٦/٢، وشرح النويري ٢٢٠/٥.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢.

(٣) ويجوز لحمزة عند وقفه على كلا الموضعين ونظائرهما من الهمز المضموم الواقع بعد كسر وبعدها واو: التسهيل بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه، وإبدال الهمزة ياء؛ على مذهب الأخفش، وحذف الهمزة مع ضم الزاي؛ اتباعاً للرسم، ويجوز على كل وجه من هذه الأوجه: أوجه المد الثلاثة؛ المد، والتوسط، والقصر، وأمَّا وجه التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل، وحُكِيَ وجه إبدالها واواً، قال في النشر: «فكلاهما لا يصح»، وللأزرق عن ورش الأوجه الثلاثة في المد وصلاً ووقفاً. (ينظر: النشر ٤٨٥/٢، والإتحاف ٣٥٥/٢، وغيث النفع ص (٣٤٨)).

(٤) في الأصل: (ليستهزئون)، ولعل مراده: كوقفه على يستهزئون.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(لَدَى)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالألف الممدودة: **(لَدَا)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الفاء مع التنوين: **(خُلْفٍ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بجر الفاء بلا تنوين: **(خُلْفِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٧) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالباء ثم النون؛ من البنيان: **(بَنَا)**، وهو تصحيف موهم بالرمز لقالون، وصواب الرمز أنه لعاصم، ولهذا فقد جاء ضبطه في سائر النسخ: **(نَبَا)**، وقد صرح الشارح في شرحه بمعنى الرمز وعزاه للإمام عاصم، وإن جاء مصحفاً في ضبطه في الشرح وفي المتن الذي على هامشه، وهو سهو وسبق قلم.

(٨) ما بين المعكوفتين ضُبط في أصل الشرح: **(دَا)**، وضُبطت في المتن الذي على =

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿لَمَّا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٣٥].

فـ(**ـاشْدُدْ**)؛ أي: اقرأه بتشديد الميم.

للمرموز إليهم بقوله: (**لَدَى**[١] **خُلْفٍ** [**نَبَا**][٢] (**فِي** [**ذَا**][٣])؛ أي: هشام بخلاف عنه، وعاصم، وحمزة، وابن جماز.

على أنها بمعنى: (إلَّا)، و(إنْ) نافية[٤].

والتشديد لهشام؛ من طريق المشارقة، وأكثر المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، [وبالتخفيف][٥]؛ قرأ على أبي الفتح، من طريق الحلواني، وابن عباد، عن هشام[٦].

وبه **قرأ الباقون**.

= هامش الشرح: (**إذا**)، وكلا الضبطين موهم في معنى الرمز خلاف المراد، والصواب ما هو موجود في سائر النسخ حيث ضُبطت: (**ذَا**)، وقد صرح الشارح في شرحه بالمعنى الصحيح للرمز وعزاه لابن جماز، وإن جاء مصحفاً في ضبطه في الشرح وفي المتن الذي على هامشه، وهو سهو وسبق قلم.

(١) وقوله: (**لَدَى**)، ظرف مكان جامد بمعنى؛ عند، وقد يستعمل في الزمان، وإذا أُضيف إلى مضمر قُلِبت ألفه ياء، فتقول: لديك، ولديه.

(٢) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالباء ثم النون؛ من البنيان: (**بَنَا**)، وهو تصحيف موهم، والصواب ما أثبته، وهو الذي في سائر نسخ النظم وشروحه، ومعنى قوله: (**نَبَا**)؛ تجافى وتباعد، وقد يكون من النبأ، وهو الخبر، فَسُكِّنَتْ همزته ثم أبدلت ألفاً للوقف.

(٣) ما بين المعكوفتين ضُبط في أصل الشرح: (**دَا**)، وهو تصحيف موهم، والصواب ما أثبته، وهو الذي في سائر نسخ النظم وشروحه، وقوله: (**ذَا**)؛ اسم يشار به إلى المذكر، و(ذِي) ـ بكسر الذال ـ للمؤنث، وتثنية (ذَا)؛ (ذَان).

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٦، واللباب ٢٥٨/١٧، والنشر ٢٩١/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (وبالفتح)، وهو سبق قلم، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٥٦/٢).

(٦) ينظر: النشر ٢٩١/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢.

فـ(ـإنْ)؛ هي المخففة، و(اللام) فارقة، و(ما) مزيدة تأكيداً[(١)].

٩٠٩ ـ ......نُقَيِّضْ[(٢)] (يَا): صَرَا[(٣)] خُلْفٍ ظَهَرْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نُقَيِّضْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [٣٦].

فـ("**يَا**")؛ أي: قراءته بالياء من تحت.

للمرموز إليهما بقوله: (**صَرَا خُلْفٍ ظَهَرْ**[(٤)])؛ أي: شعبة بخلاف عنه، ويعقوب بكماله.

على إسناد الفعل إلى ضمير: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[(٥)].

---

(١) على حد قوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]. (ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٦، واللباب ٢٥٨/١٧، والنشر ٢٩١/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٦٥)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون العظمة: (**نُقَيِّضْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالياء التحتية: (**يُقَيِّضْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالراء: (**صَرَا**)، وهو الذي في شرح الترمسي، وفي شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: بالدال مفتوحة بلا تنوين، بعدها ألف ممدودة: (**صَدَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، وهي كذلك في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، إلَّا أنه ضبطه بالتنوين في الدال مكان الفتح: (**صَدًا**)، وهو الوجه الثالث، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بالألف المقصورة، وفتح الدال بلا تنوين: (**صَدَى**)، وهو الوجه الرابع، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**صَدَى**)، (**صَدًا**)، (**صَدَا**)، (**صَرَا**). والـ(**ـصَدَى**) له معان؛ منها الصوت الذي يجيئك مثل صوتك في الجبال والجدران، ومنها؛ أنَّ (الصدا): طير صغير يقال له الجندب؛ الذي يُرى ليلاً، وقيل: هو ذكر البوم، وقيل: (الصدا): العطش.

(٤) ومعنى قوله: (**ظَهَرْ**)؛ فعلٌ؛ مِنْ: ظَهَرَ، يَظْهَرُ، ظُهُوراً، ظهر الشيء؛ بدا واتضح بعد خفاء، أو تبين وجوده وانكشف أمر، فهي من الظهور، وهو الوضوح، وقد يأتي بمعنى التمكن والغلبة.

(٥) ينظر: الدر المصون ٥٨٩/٦، واللباب ٢٦١/١٧، وشرح النويري ٢٢١/٥.

والباقون: بنون العظمة[١].

وبه قرأ شعبة من أكثر طرق يحيى بن آدم عنه.

والأول من طريق يحيى العليمي عنه[٢].

وتقدَّم الخلاف في سين: ﴿يَحۡسَبُونَ﴾ [٣٧]؛ كسراً، وفتحاً[٣].

٩٠٩ ـ .... وَجَاءَنَا امْدُدْ هَمْزَةً[٤]: صُنْ[٥] عَمَّ دَرْ[٦]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿جَآءَنَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾ [٣٨].

فـ**(ـامْدُدْ هَمْزَةً)**؛ أي: اقرأه: ﴿**جَاءَانَا**﴾؛ بألف بعد الهمزة.

للمرموز إليهم بقوله: **(صِفْ عَمَّ دَرْ[٧])**؛ أي: شعبة، ونافع[٨]، وأبي جعفر، وابن عامر، وابن كثير.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٨٩/٦، واللباب ٢٦١/١٧، وشرح النويري ٢٢١/٥.

(٢) وقراءة شعبة بالياء من طريق يحي العليمي عنه، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٣)).

(٣) فقرأه بكسر السين: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٦/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢).

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بتاء منصوبة منونة: **(هَمْزَةً)**، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بهاء مضمومة مكان التاء: **(هَمْزَهُ)**.

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بصاد، ثم نون؛ من الصيانة: **(صُنْ)**، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ من الوصف: **(صِفْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) ضُبطت في أصل الشرح: **(رد)**، وهو تصحيف موهم خلاف الرمز المراد، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(دَرْ)**، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٧) وقوله: **(دَرْ)**؛ مصدر دَرَّ، أي: العمل الخيِّر، أو بمعنى: الكثرة، يقال: لله درُّك؛ للهِ ما خرج منك من خير وعطاء، ولله در أبيك؛ أي: إنك لمن معدن أصيل، والدَّرُّ؛ اللبن؛ أو الكثير منه.

(٨) والأزرق عن ورش على أصله من المد، والتوسط، والقصر، في الألف التي بعد الهمزة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٨)).

على التثنية[١]؛ وهما: العاشي[٢]، وقرينه[٣].

والباقون: بغير ألف.

على الإفراد، بإعادته إلى لفظ: ﴿مَنْ﴾ [٣٦]؛ وهو العاشي[٤].

وتقدَّم:

تسهيل الهمزة الثانية من: ﴿أَفَأَنتَ﴾ [٤٠]؛ للأصبهاني[٥].

وقراءة رويس: ﴿نَذْهَبَنَّ[٦] بِكَ﴾ [٤١]، و﴿نُرِيَنَّكَ﴾ [٤٢]؛ بنون التوكيد الخفيفة فيهما[٧]، واتفقوا[٨] على الوقف له بالألف بعد الباء في: ﴿نَذْهَبَنَّ﴾، على الأصل في الخفيفة، ـ كما تقدم ـ.

---

(١) كُتِبَتْ هذه الكلمة الأصل كتابة غير مفهومة، والتصويب من الدر المصون، والإتحاف، وغيرهما.

(٢) قال في العين: «والعاشي؛ هو الذي يسير بالليل إلى الناس يطلبهم، تقول: عشوت إلى بني فلان»، فالعشا؛ بمعنى: سوء البصر بالليل والنهار، وفعله: عَشَى، يَعْشَى، كَرَضَى، يَرْضَى، وعَشَا، يَعْشُو، كَدَعَا، يَدْعُو، والوصف منه؛ عش، وأعشى، أما عشا؛ بمعنى فَعَلَ فِعْلَ الأعشى، ونَظَرَ نَظَرَ الأعشى، من غير آفة به فإنه كدعا يدعو، وأما في الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦]؛ فالمراد به هو الذي يتعامى ويتغافل ويُعْرِض عن ذكر الرحمن، والعشا في العين: ضعف بصرها. والمراد ههنا: عشا البصيرة، وقد اتفق الأئمة على قراءة هذا الحرف بالسين. (ينظر: العين ٢/٢٣٤، وتفسير ابن كثير ٣/٣٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٦٥)).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٥٩، والدر المصون ٩/٢٩٨، واللباب ١٧/٢٦٣.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٥٩، والدر المصون ٩/٢٩٨، واللباب ١٧/٢٦٣.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٢/٣٩٨، والإتحاف ٢/٤٥٧.

(٦) في الأصل: (يذهبن)، وهو تصحيف.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، الأبيات رقم (٥٥٠ ـ ٥٥١)، والنشر ٢/٢٤٦، والإتحاف ٢/٤٥٧.

(٨) نصَّ عليه في النشر حيث قال ٢/٢٤٦: «واتفق أئمتنا في الوقف على: ﴿نَذْهَبَنَّ﴾، أنه بالألف، فنصَّ الأستاذ أبو طاهر بن سوار، والشيخ أبو العز، وغير واحد: على الوقف عليه بالألف، ولم يتعرض إلى ذلك الحافظان أبو عمرو، وأبو العلاء، ولا الشيخ أبو محمد سبط الخياط، ولا أبو الحسن طاهر بن غلبون، ولا أبو القاسم الهذلي، وكأنهم تركوه على الأصل المقرر في نون التوكيد الخفيفة؛ وهو الوقف عليها بلا ألف بلا نظر، أو أنهم لم يكن عندهم في ذلك نصٌّ، وقد ثبت النصُّ بالألف»، ونقله عنه صاحب الإتحاف ٢/٤٥٧.

ونَقْلُ: ﴿وَسَـَٔلۡ﴾ [٤٥][١]؛ لابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه[٢].

وإسكان سين: ﴿رُّسُلِنَآ﴾ [٤٥]؛ لأبي عمرو[٣].

وضَمُّ هاء: ﴿نُرِيهِم﴾ [٤٨]؛ ليعقوب[٤].

وهاء: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [٤٩] وصلاً؛ لابن عامر[٥].

٩١٠ ـ أَسْوِرَةٌ سَكِّنْهُ وَاقْصُرْ: عَنْ ظَلَمْ[٦] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَسۡوِرَةٞ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَلَوۡلَآ أُلۡقِيَ عَلَيۡهِ أَسۡوِرَةٞ مِّن ذَهَبٍ﴾ [٥٣].

فـ(**سكِّنْهُ وَاقْصُرْ**)؛ أي: اقرأه بتسكين السين بلا ألف.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**عَنْ ظَلَمْ**[٧])؛ أي: حفص، ويعقوب **[٥٣٦]**.

---

(١) في الأصل: (اسأل)، وهو تصحيف وخطأ في النص القرآني.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٤٥٧.

(٣) وقرأ الباقون: بالضمِّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٤٥٧).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٤٥٧.

(٥) لأن الألف لما حُذِفَتْ للساكنين استحقت الفتحة على حرف خفي، فضمت الهاء؛ اتباعاً للياء، ووقف الباقون عليها بالحذف؛ اتباعاً للرسم، ووقف عليه بالهاء بلا ألف: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، وخلف عن نفسه؛ اتباعاً للرسم، بينما وقف عليه الباقون: بالألف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ٢/١٤٢، والإتحاف ٢/٤٥٧).

(٦) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الظاء: (**ظَلَمْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بضم الظاء: (**ظُلَمْ**)، ولم يتبين ضبط حركة الظاء المشالة في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) وقوله: (**ظَلَمْ**)، فعلٌ مِنْ: ظَلَمَ، يَظْلِمُ، إذا تعدى وأخذ حقَّ غيره بلا حق، والظُّلْم؛ هو وضع الشيء في غير محله، وأما على ضم الظاء المشالة: (**ظُلَمْ**)؛ فهي جمع ظلمة؛ والظلمة؛ سواد الليل وظلامه، وغياب النور.

جمع (سِوار)، كـ(ـأَخْمِرَة)، و(خِمَار)، جمع قلة[١].

وقرأه الباقون: ﴿أَسَاوِر﴾؛ بفتح السين، وألف بعدها[٢].

جمع (أَسْوِرَة) في القراءة الأولى، فهي جمع الجمع، كـ(ـأَسْقِية)، و(أَسَاقِي)، أو جمع (أَسَاور)[٣] بمعنى (سوار)، والأصل: (أساوير)؛ عوض عن الياء تاء التأنيث، كـ(ـزنادقة)[٤].

٩١٠ ـ .... **وَسَلَفًا[٥] ضَمًّا[٦]: رِضًى[٧]** ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿سَلَفًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ[٨] سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾ [٥٦].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٥٩، والدر المصون ٩/٥٩٩، واللباب ١٧/٢٨٧.

(٢) وبفتح الراء، وتاء التأنيث. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٧).

(٣) هكذا ضُبِطَ في الأصل، وفي الإتحاف بتحقيقيه، لكنَّ محقق الدر المصون ضبطه: (إِسْوَار)، وهكذا ضُبط في تفسير اللباب. (ينظر: الدر المصون ٩/٥٩٩، واللباب ١٧/٢٨٧، والإتحاف ٢/٤٥٧).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٥٩، والدر المصون ٩/٥٩٩، واللباب ١٧/٢٨٧.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين، واللام، وفتح الفاء مع التنوين: (**وَسَلَفًا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم السين، واللام، وفتح الفاء مع التنوين: (**وَسُلُفًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وفتح الميم مع التنوين: (**ضَمًّا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الضاد، وفتح الميم بلا تنوين: (**ضَمَّا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: فتح الضاد مع التنوين، وبالألف المقصورة: (**رِضًى**)، والثاني: فتح الضاد مع التنوين، وبالألف الممدودة: (**رِضًا**)، والثالث: فتح الضاد بلا تنوين، وبالألف المقصورة: (**رِضَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٨) في الأصل: (وجعلناهم)، وهو خطأ وتحريف في النص القرآني.

فـ(**ـضَمَّا**)؛ أي: قراءته بضمتين[(١)].

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**رِضًى**)؛ أي: حمزة، والكسائي، بكمالهما.

على أنه جمع (سَلِيف)، كـ(ـرَغِيف)، و(رُغُف)[(٢)].

والباقون: بفتحتين.

جمع (سَالِف)، كـ(ـخَادِم)، و(خَدَم)، و(حَارِس)، و(حَرَس)[(٣)].

قال جمع[(٤)]: «وهو في الحقيقة اسم جمع، لا جمع تكسير؛ لأنَّ (فَعَلاً) ـ بفتحتين ـ ليس من أبنية المجموع المكسورة».

زاد في الإتحاف[(٥)]: «أو على أنه مصدر يُطْلق على الجماعة؛ من سلف الرجل يسلف [سلفاً][(٦)] تقدم، وسلف الرجل؛ آباؤه المتقدمون، جمع (أسلاف)، و(سلاف)».

٩١٠ ـ ....يَـصِـدُّ[(٧)] ضُـمْ[(٨)]

---

(١) أي: بضم السين، واللام، قال النويري: «ضَمَّا (سلفا) يُنَزَّل على أوليه لمقتضى الإطلاق، وقيد الضم للضد». (ينظر: شرح النويري ٢٢٦/٥).

(٢) ينظر: الكشف ٢٦٠/٢، والدر المصون ٥٦٠/٩، واللباب ٢٨٠/١٧، ومختار الصحاح، باب الفاء، فصل السين.

(٣) ينظر: الكشف ٢٦٠/٢، والدر المصون ٥٦٠/٩، واللباب ٢٨٠/١٧، ومختار الصحاح، باب الفاء، فصل السين.

(٤) ذكره الصفاقسي في غيث النفع، وهو موجود في الإتحاف. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٨)، والإتحاف ٤٥٧/٢).

(٥) ينظر: الإتحاف ٤٥٧/٢ ـ ٤٥٨.

(٦) في الأصل: (سلف)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٤٥٧/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الصاد: (**يَصِدُّ**)، والثاني: بضم الصاد: (**يَصُدُّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر الصاد، وضمها، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمْ**)، وهو ظاهر كلام الترمسي في شرحه، والثاني: بفتح الضاد؛ على الإخبار: (**ضَمْ**)، وهو الاختيار الذي في النسخ العتيقة.

٩١١ ـ كَسْرًا: رَوَى عَمَّ............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَصِدُّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [٥٧].

فـ(ـضُمْ) (**كَسْرًا**)؛ أي: اقرأه بضم الصاد.

الأئمة[١] المرموز إليهم بقوله: (**رَوَى عَمَّ**)؛ أي: الكسائي، وخلف عن نفسه، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

مِنْ (صَدَّ)، (يَصُدُّ)، كـ(ـمَدَّ)، (يَمُدُّ)؛ ([أعرض][٢])[٣].

وقرأه الباقون: بكسر الصاد.

كـ(ـفَرَّ)، (يَفِرُّ)[٤].

وتقدَّم الكلام على همزتي: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَ﴾ [٨٥]؛ **حَاصِلَهُ**[٥]:

أنَّ الكوفيون، وروحاً عن يعقوب: بتحقيقهما.

والباقين ـ منهم رويس عن يعقوب ـ: بتسهيل الثانية منهما.

ولم يبدلها أحد عن الأزرق؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر باجتماع

---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل، ولعل الأقرب أن تضبط: (للأئمة)؛ حتى تناسب ما قبلها من السياق.

(٢) في الأصل: (حرض)، والتصويب من شرح النويري ٢٢٣/٥، والاتحاف ٤٥٨/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٠٠/٩ ـ ٦٠١، واللباب ٢٨٢/١٧ ـ ٢٨٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ٦٠٠/٩، واللباب ٢٨٢/١٧.

(٥) ينظر: الدر المصون ٦٠١/٩، واللباب ٢٨٣/١٧، والنشر ٣٦٥/٢، والإتحاف ٤٥٨/٢، وغيث النفع ص (٣٤٨)، ومتن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٨٢).

الألفين وحذف إحداهما، نعم له ثلاثة البدل على أصله، وإن كانت مغيرة بالتسهيل.

ولا خلاف بينهم في عدم الفصل بينهما بالألف؛ كراهة توالي أربع متشابهات؛ وبيان ذلك: أنّ (آلِهة) جمع (إله)، كـ(عِمَاد)، و(أَعْمِدَة)، والأصل: (أَأْلِهَة) بهمزتين؛ الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة، وقعت[1] ساكنة بعد مفتوحة قلبت ألفاً؛ كـ(ءَادم)[2]، ثم دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان في اللفظ؛ الأولى للاستفهام، والثانية همزة (أَفْعِلَة).

فالكوفيون، وروح: أبقوهما على حالهما.

وغيرهم: خفف الثانية **[٥٣٧]**، بالتسهيل بين بين.

فلو فصلوا بينهما بألف لصار في تقدير أربع ألفات؛ همزة الاستفهام، [وألف][3] الفصل، وهمزة القطع، والمبدلة من الهمزة الساكنة، وهو إفراط كَرِهَت العرب مثله، تأمل.

٩١١ - ....وَتَشْتَهِيهِ (هَا) زِدْ: عَمَّ عِلْمٌ[4]........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَشْتَهِيهِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا **تَشْتَهِي** ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [٧١].

فـ("**هَا**") (**زِدْ**)؛ أي: اقرأه بزيادة هاء بعد الياء التحتية.

---

(١) أي: الهمزة الثانية التي هي فاء الكلمة. (ينظر: الدر المصون ٦٠١/٩).

(٢) في الدر المصون: «كآمِنَ وبابه». (ينظر: الدر المصون ٦٠١/٩).

(٣) ما بين المعكوفتين في الأصل كلمة غير مفهومة، وبعدها مسح وبياض، والتصويب من النشر، والإتحاف. (ينظر: النشر ٣٦٥/٢، والإتحاف ٤٥٨/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**عِلْمٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**عِلْمٍ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليهم بقوله: (عَمَّ عِلْمٌ)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وحفص.

وهو عائد [على][1] الموصول، وهكذا رسمه في المدني والشامي[2]، كما في الرائية[3].

والباقون: بحذف الهاء[4].

لأنه مفعول.

وهو[5] جائز الحذف، كقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

وهكذا في رَسْم مصاحفهم[6].

فحفص خالف رسم مصحف بلده، وتقدم نظيره في: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ بياسين[7]، ولا ضرر، فكلٌّ من السبعة والعشرة له حرف مخالف لرسم مصحفه، لكن الرواية متواترة؛ وهي العمدة في القراءة[8].

وتقدَّم الخلاف:

في إدغام: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [٧٢][9].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف لوضوح المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٥٩/٢).

(٢) ينظر: الكشف ٢٦٠/٢، والدر المصون ٦٠٥/٩، واللباب ٢٩١/١٧.

(٣) وهو قوله:

وَعَنْهُمَا تَشْتَهِيْهِ.................. ....

ومراده بعنهما؛ أي: عن المصحفين، المدني والشامي. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٤٠)، البيت رقم (١١١)).

(٤) أي: بياء فقط بعد الهاء، ثابتة خطًّا ووقفاً، وتُحْذَفُ لفظاً في الوصل؛ لالتقاء الساكنين. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٩)).

(٥) في الإتحاف: «وعائده». (ينظر: الإتحاف ٤٥٩/٢).

(٦) ينظر: الكشف ٢٦٠/٢، والدر المصون ٦٠٥/٩، واللباب ٢٩١/١٧.

(٧) سورة يس: الآية [٣٥].

(٨) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ١١٠٦/٤.

(٩) قرأ بإدغام (الثاء) بـ(التاء): أبو عمرو، وهشام، وابن ذكوان من طريق الصوري، =

وفي سين: ﴿يَحۡسَبُونَ﴾ [٨٠][١]، و﴿رُسُلِنَآ﴾ [٤٥][٢].

وهاء: ﴿لَدَيۡهِمۡ﴾ [٨٠][٣].

ومد: ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ﴾ [٨١][٤].

٩١١ ـ ....وَيُلَاقُوا كُلُّهَا[٥]

٩١٢ ـ يَلْقَوْا: ثَنًا[٦].............. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: (﴿يُلَٰقُواْ﴾ كُلُّهَا)؛ أي: هنا[٧]، وفي الطور[٨]، والمعارج[٩].

فقرأه: ﴿**يَلْقَوا**﴾؛ بفتح الياء، والقاف، وسكون اللام بينهما، بلا ألف[١٠].

= وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٩)، والنشر ٢/١٦، والإتحاف ٢/٤٥٩).

(١) فقرأه بكسر السين: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢/٢٣٦).

(٢) فقرأ أبو عمرو: بإسكان السين، وقرأ الباقون: بالضمِّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٤٥٧).

(٣) قرأ بضم الهاء: حمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٤٦٠).

(٤) قرأ بالمد: نافع، وأبو جعفر. (ينظر: متن طيبة النشر، البقرة، البيت رقم (٥٠٤)، والنشر ٢/٢٣١، والإتحاف ٢/٤٦٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**كُلُّهَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح اللام: (**كُلَّهَا**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون التنوين: (**ثَنًا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

(٧) سورة الزخرف: الآية [٨٣].

(٨) الآية: [٤٥].

(٩) الآية: [٤٢].

(١٠) قال النويري: «واستغنى بلفظي (يلاقوا) عن الترجمة». (ينظر: شرح النويري ٥/٢٢٦).

مِنْ (لَقِيَ) الثلاثي[١].

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنَا)**؛ أي: أبو جعفر بكماله.

في الثلاث[٢].

والباقون: بضم الياء، وفتح اللام، ثم ألف، وضم القاف فيهنّ.

من (الملاقاة)[٣].

٩١٢ - ....وَقِيلَهُ[٤] اخْفِضْ: فِي نُمُوا[٥] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَقِيلِهِۦ يَـٰرَبِّ [إِنَّ][٦] هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [٨٨].

فـ**(ـاخْفِضْ)**؛ أي: اقرأه: بخفض اللام، وكسر الهاء، مع الصلة بياء.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: **(فِي نُمُو[٧])**؛ أي: حمزة، وعاصم، بكمالهما.

على أنه معطوف على: ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [٨٥][٨].

---

(١) على حدِّ قوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]. (ينظر: الدر المصون ٦٠٩/٩، واللباب ٢٩٨/١٧).

(٢) أي في المواضع الثلاثة من سور: الزخرف، والطور، والمعارج.

(٣) فهو من باب المفاعلة، على حد قوله: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَـٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. (ينظر: الدر المصون ٦٠٩/٩، واللباب ٢٩٨/١٧).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام، وضمِّ الهاء: **(وَقِيْلَهُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر اللام، والهاء: **(وَقِيْلِهِ)**، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ النون: **(نُمُوا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون: **(نَمُوا)**.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٧) ومعنى قوله: **(نُمُو)**؛ أصله بتشديد الواو (نُمُوّ) ثم خففت للضرورة، وهي مصدر؛ نما، ينمو؛ بمعنى زاد وكثر.

(٨) قال في الدر المصون: «أي: عنده عِلْمُ قِيلِهِ، أي: قول محمدٍ أو عيسى، عليهما الصلاة والسلام»، وقال موسى جار الله: «أي: وعنده علم الساعة وعلم قيله، =

وقيل: الواو للقسم(١)، والجواب محذوف، نحو: ([لَتُنْصَرُنَّ](٢))(٣).

والباقون: بنصب اللام، وضم الهاء، ووصلها(٤) بواو.

عطفاً على محل: ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [٨٥].

أو أنه مصدر، أي: (قالَ قيلَه)(٥).

أو بإضمار [فعل](٦)؛ أي: (الله يعلم قيل رسوله محمد ﷺ)(٧).

والقَوْلُ، والقالُ، والقِيْلُ، مصادر بمعنى واحد(٨).

٩١٢ ـ .... وَيُرْجَعُوا(٩): دُمْ غِثْ شَفَا.............

(وَ)اخْتُلِفَ في: **﴿يُرْجَعُوا﴾**.

= والمعنى: أن الله يعلم شكوى النبيّ إلى ربه كما يعلم الساعة». (ينظر: الدر المصون ٦١١/٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٦٧)).

(١) قال موسى جار الله: «أي: أقسم بشرف قوله: ياربّ». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٦٧)).

(٢) في الأصل: (لننصرن)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٤٩).

(٣) قال في الدر المصون: «والجواب محذوف تقديره: لَتُنْصَرُنَّ أو لأفْعَلَنَّ بهم ما أريد». (ينظر: الكشف ٢٦٣/٢، والدر المصون ٦١٢/٩، واللباب ٣٠٢/١٧، والإتحاف ٤٦١/٢، وشرح النويري ٢٢٧/٥).

(٤) في الأصل ضبطت مجردة عن واو العطف: (وصلها).

(٥) قال موسى جار الله: «أي: وقال محمد قيلَهُ شاكياً إلى ربه قومه الذين كذبوه يارب أن هؤلاء قوم لا يؤمنون». (ينظر: شرح موسى جار الله الروسيّ ص (٢٦٧)).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٦١/٢).

(٧) قال في الدر المصون: «وأمَّا قراءة النصب ففيها ثمانية أوجه. . .الخ»، وقد ذكر الشارح هنا ثلاثة منها. (ينظر: الكشف ٢٦٢/٢ ـ ٢٦٣، والدر المصون ٦١٢/٩ ـ ٦١٣، واللباب ٣٠٢/١٧ ـ ٣٠٣).

(٨) ينظر: الدر المصون ٦١١/٩.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول: (**يُرْجَعُوا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الياء، وجر الجيم؛ على البناء للفاعل: (**يَرْجِعُوا**).

مِنْ قوله ـ قبل: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [٨٨] المذكور ـ.

وهو: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [٨٥].

فقرأه بياء الغيب(١) ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**دُمْ غِثْ شَفَا**)؛ أي: ابن كثير، ورويس، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأه الباقون [٥٣٨]: بتاء الخطاب(٢).

ويعقوب على أصله: في فتح حرف المضارعة، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل.

ففيه أربع قراءات(٣)، تأمل.

٩١٢ ـ ....**وَيَعْلَمُوا**:

٩١٣ ـ حَقٌّ(٤) [كَفَى](٥).............. ....

(١) على أنه ضمير الغائبين المتقدمين في قوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ وَيَلْعَبُواْ﴾ [٨٣]. (ينظر: شرح النويري ٥/٢٢٧).

(٢) على الالتفات إلى المخاطبين، أو الاستئناف للتراخي. (ينظر: شرح النويري ٥/٢٢٧).

(٣) **الأولى**: بياء الغيب، وبناء الفعل للمفعول؛ وهي قراءة ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، **والثانية**: بياء الغيب، وبناء الفعل للفاعل؛ وهي قراءة رويس عن يعقوب، **والثالثة**: بتاء الخطاب، وبناء الفعل للفاعل؛ وهي قراءة روح عن يعقوب، **والرابعة**: بتاء الخطاب، وبناء الفعل للمفعول؛ وهي قراءة الباقين.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم القاف مشددة مع التنوين: (**حَقٌّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم القاف مشددة بلا تنوين: (**حَقُّ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) سقطت هذه اللفظة من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح حيث ضبطها الشارح؛ بالألف المقصورة: (**كَفَى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**كَفَا**).

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَعۡلَمُوا۟﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٞۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ [٨٩].

فقرأه بياء الغيب(١) ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(حَقٌّ كَفَى)**؛ أي: ابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب، وجميع الكوفيين.

وقرأه الباقون ـ وهم؛ نافع، وأبو جعفر، وابن عامر ـ: بتاء الخطاب.

على الالتفات(٢).

وههنا انتهى فرش سورة الزخرف(٣).

وفيها مضافتان(٤):

﴿تَحۡتِيٓۚ أَفَلَا﴾ [٥١].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، والبزي.

﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ﴾ [٦٨](٥).

فتحها: شعبة، ورويس بخلاف عنه(٦)، ووقفا عليها: بالياء.

---

(١) لأن قبله: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾ [٨٩]. (ينظر: الكشف ٢/٢٦٣، والدر المصون ٩/٦١٣، واللباب ١٧/٣٠٥).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٣، والدر المصون ٩/٦١٣، واللباب ١٧/٣٠٥.

(٣) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الزخرف)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح في نظائره مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٧٠.

(٥) فاختلاف القراء في إثبات يائه، وحذفها، وإسكانها؛ لاختلاف المصاحف فيه.

(٦) والقراءة لرويس بفتح الياء؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٧٠، ومنحة مولى البر ص (٩٣)).

وسكَّنها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، ووقفوا عليها: بالياء كذلك[1].

والباقون[2]: بحذفها[3].

وثلاث زوائد[4]:

﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٢٧].

﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٦٣].

أثبتهما في الحالين: يعقوب.

﴿وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا﴾ [٦١] ـ هنا ـ.

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[5].



(١) لأنها ثابتة في مصاحف المدينة والشام. (ينظر: النشر ٢/٣٧٠).
(٢) منهم رويس من غير طريق أبي الطيب عنه. (ينظر: النشر ٢/١٧٠).
(٣) في الحالين؛ لأنها كذلك في مصاحفهم. (ينظر: النشر ٢/٣٧٠).
(٤) ينظر: النشر ٢/٣٧٠.
(٥) ينظر: النشر ٢/٣٦٨ ـ ٣٧٠، وتقريب النشر ص (١٧١ ـ ١٧٢)، وشرح النويري ٥/٢١٧ ـ ٢٢٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٧ ـ ٣٠٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/أ ـ ل ١٣٠/أ)، والإتحاف ٢/٤٥٣ ـ ٤٦١.

سُورَةُ الدُّخَانِ

تقدَّم حكم: ﴿حمٓ﴾ [١]، إمالةً[(١)]، وسكتاً[(٢)].

٩١٣ ـ ......رَبٌّ[(٣)] السَّموَاتِ خَفَضْ رَفْعًا: [كَفَى][(٤)]......................

واخْتُلِفَ في: الباء مِنْ قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآ﴾ [٧].

فـ(**خَفَضْ**) (**رَفْعًا**)؛ أي: [قرأه][(٥)] بالخفض.

(١) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واخْتُلِفَ عن أبي عمرو؛ فله التقليل، والفتح ـ وبه قرأ الباقون ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩، ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١).

(٢) حيث قرأ أبو جعفر بالسكت على الحاء والميم، وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التشديد: (**رَبٌّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبِطَتْ فيها: بنصب الباء مع التشديد: (**رَبَّ**).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، وقد ـ ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (**كَفَى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، والمتن الذي على هامش شرح النويري، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**كَفَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم.

(٥) ضُبطت في الأصل؛ على الأمر: (اقرأه)، ولعل الصواب الذي يستقيم عليه سياق الكلام ولحاقه هو ضبطها؛ على الإخبار: (قرأه)، وهوالذي أثبته.

المرموز إليهما بقوله: [(**كَفَى**)][(١)]؛ أي: القراء الكوفيون.

على أنه بدل من: ﴿رَّبِّكَ﴾ [٦]، أو صفة[(٢)].

وقرأه الباقون: بالرفع.

على إضمار مبتدأ، أي: (هو رب)، أو مبتدأ، خبره: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٨][(٣)].

وتقدَّم:

قراءة أبي جعفر: ﴿نَبْطِشُ﴾ [١٦]، بضم الطاء[(٤)].

والخلاف [في][(٥)] همز: ﴿فَأَسْرِ﴾ [٢٣]؛ وصلاً، وقطعاً[(٦)].

وعين: ﴿**عُيُون**﴾ معاً[(٧)]؛ ضمًّا، وكسراً[(٨)].

ويوقف:

لحمزة على: ﴿بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٣٠]؛ بثمانية أوجه[(٩)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٤، والدر المصون ٩/٦١٨، واللباب ١٧/٣١٣.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٦٤، والدر المصون ٩/٦١٨، واللباب ١٧/٣١٣.

(٤) وقرأ الباقون: بكسرها، وهما لغتان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٥٣ ـ ٦٥٤)، والنشر ٢/٢٧٤، والإتحاف ٢/٤٦٣).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٦) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو جعفر: بوصل الألف، وقرأ الباقون: بقطع الهمزة مفتوحة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٦)، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ٢/٤٦٣).

(٧) الآيتين: [٢٥، ٥٢].

(٨) قرأ بكسر الجيم: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٤٦٣).

(٩) **الأول**: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، **والثاني**: مع السكت، **والثالث**: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، **والرابع**: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل =

وله[١]، ولهشام على: ﴿مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌاْ﴾ [٣٣]؛ باثني عشر وجهاً[٢]، تقدم بيانها في نظائر.

٩١٣ ـ ....يَغْلِي: دَنَا عِنْدَ[٣] غَرَضْ

واخْتُلِفَ في: ﴿يَغْلِي﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ كَغَلْيِ ٱلْحَمِيمِ﴾ [٤٣ ـ ٤٦].

فقرأه بياء التذكير، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**دَنَا**[٤] **عِنْدَ**[٥] **غَرَضْ**[٦])؛ أي: ابن كثير، وحفص، ورويس.

ففاعله ضمير يعود على (الطعام)[٧].

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

= الهمزة الأولى بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف. وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح. (ينظر: النشر ١/٤٩٠، والإتحاف ٢/٣١٤).

(١) أي: لحمزة، والذي هو أقرب مذكور في السياق.

(٢) أي: يجوز اثنا عشر وجهاً في الوقف على الهمزة من قوله تعالى: ﴿بَلَٰٓؤٌاْ﴾؛ وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**عِنْدَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**عَنْهُ**).

(٤) ومعنى قوله: (**دَنَا**)؛ قَرُبَ، ودنوت منه؛ اقتربت منه، ودنا وقت الرحيل؛ أي: اقترب.

(٥) ومعنى قوله: (**عِنْدَ**)؛ ظرف ملازم للإضافة يأتي بمعنى الزمان والمكان.

(٦) ومعنى قوله: (**غَرَضْ**)؛ هو الهدف الذي ينصب للرمي ونحوه.

(٧) ينظر: الكشف ٢/٢٦٤، والدر المصون ٩/٦٢٧، واللباب ١٧/٣٣١.

فالضمير للشجرة[(١)].

وتقدَّم وقف ابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ويعقوب على: ﴿شَجَرَتَ﴾ [٤٣]، بالهاء[(٢)]؛ للأصل.

٩١٤ ـ وَضُمَّ كَسْرَ فَاعْتِلُو: إِذْ كَمْ دَعَا ظَهْرًا....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ [٥٣٩]﴾ [٤٧].

فـ(**ضُمَّ كَسْرَ**: ﴿**فَاعْتِلُوا**﴾)؛ أي: اقرأه بضم التاء منه.

[للمرموز][(٣)] إليهم بأوائل قوله: (**إِذْ كَمْ دَعَا**) (**ظَهْرًا**)؛ أي: نافع، وابن عامر، وابن كثير، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بكسرها.

لغتان في مضارع: (عَتَلَه)[(٤)]؛ سَاقه بجفاءٍ وغِلْظَة، فهو من بابي: (نَصَر)، و(ضَرَب)[(٥)].

٩١٤ ـ ....وَإِنَّكَ[(٦)] افْتَحُوا: رُمْ............

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٦٤، والدر المصون ٩/٦٢٧، واللباب ١٧/٣٣٢.

(٢) وهذا الموضع من المواضع التي اتُّفِقَ على إفراده من تاءات التأنيث في القرآن الكريم، وتاءات التأنيث المتفق على إفرادها في القرآن الكريم تبلغ عدتها أربع عشرة كلمة، تكرر منها ست كلمات، وباقي الكلمات لم ترد إلا مرة واحدة في المصحف الشريف، وهذه إحداها. (ينظر: النشر ١/١٣٠، والإتحاف ٢/٤٦٣).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتب في الأصل: (المرموز)، ولعل الصواب الذي يستقيم مع مدلول كلام الناظم وسياق الشارح هو ما أثبته.

(٤) في الأصل: (علته)، وهو تصحيف، والتصويب من الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٩/٦٢٨).

(٥) والعُتُلُّ؛ الجافي الغليظ. (ينظر: الكشف ٢/٢٦٥، والدر المصون ٩/٦٢٩، واللباب ١٧/٣٣٢، والإتحاف ٢/٤٦٤).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**إِنَّكَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الهمزة: (**أَنَّكَ**)، وهو الوجه الثاني في ضبط الكلمة.

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [٤٩].

فـ(ـافْتَحُوا)؛ أي: اقرؤوه بفتح همزة: ﴿إِنَّكَ﴾.

للإمام المرموز إليه براء: (رُمْ)[١]؛ أي: الكسائي بكماله.

على العلة، أي: (لأنك...الخ)[٢].

والباقون: بكسرها.

على الاستئناف، ويفيد العلة ـ أيضاً[٣] ـ.

فتتحد القراءتان معنًى؛ وكلٌّ على سبيل [التهكم][٤]، وهو أغيظ للمستهزأ به، والمراد به أبو جهل، ويحتمل أن يكون محكياً بالقول المقدر، أي: (اعتلوه وقولوا له كيت وكيت)[٥].

وتقدَّم:

قراءة المدنيين والشامي في: ﴿مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [٥١]؛ بضم الميم الأولى[٦]، ولا خلاف في فتح: ﴿مَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [٢٦]، أول السورة[٧].

﴿وَعُيُونٍ﴾[٨]؛ ضمًّا، وكسراً[٩].

---

(١) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٤، والدر المصون ٩/٦٢٨، واللباب ١٧/٣٣٣.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٦٥، والدر المصون ٩/٦٢٩، واللباب ١٧/٣٣٣.

(٤) في الأصل: (آلهتكم)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: الدر المصون ٩/٦٢٩، واللباب ١٧/٣٣٣، والإتحاف ٢/٤٦٤، وغيث النفع ص (٣٥٠).

(٦) قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر: بضم الميم الأولى؛ بمعنى: الإقامة، وقرأ الباقون: بفتحها؛ بمعنى: موضع الإقامة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأحزاب، البيت رقم (٨٥٥)، والنشر ٢/٣٧١، والإتحاف ٢/٤٦٤).

(٧) لأن المراد به المكان، وقد تقدم بيان ذلك في أول موضع ورود له وذلك في شرح سورة الأحزاب. (ينظر: النشر ٢/٣٧١، وشرح النويري ٥/٢٣٠، والإتحاف ٢/٤٦٤، وغيث النفع ص (٣٥٠)).

(٨) أي: الآيتين [٢٥، ٥٢].

(٩) ذكر الشارح الخلاف في: (عيون) أكثر من مرة، حيث قال في أول السورة: =

وههنا انتهى فرش سورة الدخان(١).

وفيها [مضافتان](٢):

﴿إِنِّيَ ءَاتِيكُم﴾ [١٩].

[فتحها](٣): الحرميون، وأبو عمرو.

و﴿تُؤْمِنُواْ لِي﴾ [١٩].

فتحها: ورش.

وزائدتان(٤):

﴿تَرْجُمُونِ(٥)﴾ [٢٠].

﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [٢١].

أثبتهما وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٦).



= «وعين: معاً؛ ضمًّا، وكسراً»، ثم أعاد ذكر الخلاف هنا مرة أخرى، وكان يكفي ذكره للخلاف أولاً عن إعادة ذكره هنا.

(١) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الدخان)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثله مراراً، بما يغني عن التكرار والإعادة.

(٢) في الأصل: (مضافان)، والتصويب ما أثبته. (ينظر: النشر ٣٧١/٢).

(٣) في الأصل: (فتحا)، والتصويب من أجل تمام المعنى ووضوحه.

(٤) ينظر: النشر ٣٧١/٢.

(٥) في الأصل: (ترحمون)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: النشر ٣٧١/٢، وتقريب النشر ص (١٧٢)، وشرح النويري ٢٢٩/٥ ـ ٢٣١، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٠/أ)، والإتحاف ٤٦٢/٢ ـ ٤٦٤.

سُورَةُ الْجَاثِيَةِ

مرَّ حكم: ﴿حمٓ﴾ [١]؛ إمالةً[١]، وسكتاً[٢].

٩١٤ ـ ....وَمَعَا

٩١٥ ـ آيَاتُ اكْسِرْ ضَمَّ تَاءٍ: فِي ظُبَا رُضْ.......................................

(وَ)اخْتُلِفَ في:

﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ [٤].

و﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [٥].

في الموضعين (**مَعَا**)[٣].

---

(١) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واخْتُلِفَ عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩، ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١).

(٢) حيث قرأ أبو جعفر بالسكت على الحاء والميم، وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) أي: الموضعين؛ الثاني، والثالث، من السورة، وأما الموضع الأول من السورة وهو قوله تعالى: ﴿لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [٣]، فمتفق على قراءته بالكسر؛ لأنه اسم (إنَّ)، وإنما خرج الموضع الأول بقيد نص الناظم على لفظ الحرف المختلف فيه حيث قال الناظم: ﴿ءَايَٰتٌ﴾، بينما لفظها في الموضع الأول المتفق عليه: ﴿لَأٓيَٰتٖ﴾. (ينظر: الدر المصون ٩/٦٣٤، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(﴿ءَايَٰتٌ﴾ **اكْسِرْ ضَمَّ تَاءٍ**)؛ أي: اقرأهما بكسر التاء منصوبة.

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: **(فِي ظُبَى) (رُضْ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، ويعقوب، بكمالهم.

عطفاً على اسم: ﴿إِنَّ﴾؛ أي: (وإنَّ في خلقكم)، و(إنَّ في اختلاف)، والخبر قوله: (وفي خلقكم، وفي اختلاف. . .الخ)(١).

وقرأ الباقون: برفعهما.

على الابتداء، والظرف؛ قيل: هو الخبر، وهي حينئذ جملة معطوفة على جملة مؤكدة بـ(إنَّ)(٢).

وتقدَّم:

إفراد: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيحِ﴾ [٥]؛ لأهل شفا(٣).

وإبدال همزة: ﴿فَبِأَيِّ﴾ [٦]، ياء مفتوحة، وتسهيل: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ [٨]؛ للأصبهاني(٤).

٩١٥ ـ ....يُؤْمِنُونَ: عَنْ شَدَا(٥) حِرْمٍ حَبَا

---

(١) وقد ذكر في الدر المصون وجوهاً أخرى في توجيه قراءة النصب. (ينظر: الكشف ٢/٢٦٧، والدر المصون ٩/٦٣٤ ـ ٦٣٥، واللباب ١٧/٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٢) ويحتمل أن تكون: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ عطفاً على محل (إنَّ) ومعمولها، وهو رفع بالابتداء، إن عطفت عطف المفرد، وبتقدير (هو) إن عطفت عطف الجمل، وقد أسهب في الدر المصون في توجيه قراءة الرفع فليرجع إليه. (ينظر: الكشف ٢/٢٦٧، والدر المصون ٩/٦٣٤ ـ ٦٣٥، واللباب ١٧/٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٣) حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الباقون: بالجمع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٩)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٤٦٥).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ١/٣٩٨، والإتحاف ٢/٤٦٦.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالدال المهملة: **(شَدَا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، الثاني: بالذال المعجمة: **(شَذَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح النويري، =

واخْتُلِفَ في: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦].

فقرأه بياء الغيب(١).

المرموز إليهم: (**عَنْ شَدَا حِرْمِ حَبَا**(٢))؛ أي: حفص، وروح، ونافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب(٣).

وتقدَّم الكلام:

على زاي وهمز: ﴿**هُزُوًا**﴾(٤).

وعلى **[٥٤٠]**: ﴿مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [١١]، رفعاً، وجراً(٥).

= وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد. ولم يتبين ضبط الكلمة في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ردًّا على لفظ الغيبة قبله، وهو قوله تعالى: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [٤]، و﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [٥]. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٦٨).

(٢) وقوله: (**حَبَا**)؛ فعلٌ؛ مِنْ: حَبَا، يَحْبُو، يقال: حبا الشخص؛ دنا وقَرُب، وحَبَا الصبي؛ زحف على يديه وبطنه، وحباه الله الخير؛ أعطاه بلا جزاء.

(٣) والمعنى: قل لهم يا محمد ـ ﷺ ـ فبأي حديث بعد الله وآياته تؤمنون أيها الكافرون، ويجوز أن ترده على الخطاب قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ [٤]. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨).

(٤) فقرأ حفصٌ: بضمِّ الزاي، وإبدال الهمزة واواً، وقرأ حمزة، وخلف: بإسكان الزاي وبالهمز، وقرأ الباقون: بضم الزاي، وبالهمز، ووقف عليه حمزة: بالنقل؛ على القياس، وبإبدال الهمزة واواً مفتوحة؛ على الرسم، وأمَّا تشديد الزاي فضعيف لا يقرأ به، كالتسهيل بين بين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥ ـ ٢١٦، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(٥) قرأ برفع الميم: ابن كثير، وحفص، ويعقوب، وقرأ الباقون: بجرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة سبأ، البيت رقم (٨٦١)، والنشر ٢/٣٤٩، والإتحاف ٢/٤٦٦).

٩١٦ ـ لِنَجْزِيَ[(١)] الْيَا: نَلْ سَمَا. ضُمَّ افْتَحَا[(٢)]: ثُبْ[(٣)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لِنَجْزِيَ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ **لِنَجْزِيَ** قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [١٤].

فـ**(ـالْيَا)**؛ أي: أقرأه[(٤)]: ﴿لِيَجْزِىَ﴾؛ بالياء التحتية[(٥)].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(نَلْ سَمَا)**؛ أي: عاصم، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بنون العظمة[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على الغيب: **(لِيَجْزِيَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وظاهر نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالنون؛ على التعظيم: **(لِنَجْزِيَ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين: الياء والنون؛ أي بالغيبة والخطاب.

(٢) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: **(افْتَحَا)**.

(٣) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: **(ثُبْ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: **(ثِقْ)**، لكنَّ الشارح في أخر كلامه من شرحه لخلاف القراء في هذا الحرف قال ـ مبيناً معنى الرمز الذي رمز به الناظم لأبي جعفر ـ: «وإليه أشار المصنف بقوله: **(ثِقْ)**؛ أي: كن واثقاً بصحة هذه القراءة؛ روايةً، وعربيةً»، فيحتمل أنَّ ضبطه للكلمة في المتن الذي على هامش شرحه، ثم ضبطه لها في أول شرحه لخلاف القراء، بأنها: **(ثُبْ)**، إنما هو سهو وسبق قلم، وقد يكون الأمر عنده محتمل للضبطين؛ **(ثِقْ)**، **(ثُبْ)**، على أنه قد تكرر هذا الأمر في أكثر من موضع، وذلك أنه يضبط الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح، وفي أول شرحه ضبطاً يخالف جميع النسخ، ثم يعود في نهاية كلامه على خلاف القراء في هذا الموضع فيورد في معنى كلامه ما يفهم أن ضبطه لهذه الكلمة موافقاً لضبط الجماعة.

(٤) هكذا ضُبطت في الأصل: (أقرأه)؛ على الأمر، ولعل الأنسب لسياق الكلام ولحاقه أن يكون ضبطها: (قرأه).

(٥) أي: ليجزي الله. (ينظر: الدر المصون ٩/٦٤٥).

(٦) أي: لنجزي نحن. (ينظر: الدر المصون ٩/٦٤٥).

وكلهم بنوه للفاعل، فـ﴿قَوْمًا﴾؛ مفعوله.

إلا أبا جعفر كما بينه بقوله:

(ضُمَّ).

و**(افْتَحَا)**.

أي: اقرأه بضم الياء، وفتح الزاي.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثُبْ)**[١]؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على البناء للمفعول، مع نصبه ـ كغيره ـ: ﴿قَوْمًا﴾، فالنائب عن الفاعل هو الظرف بعده[٢].

قال العلامة السمين[٣]: «وفي هذه[٤] حجة للأخفش والكوفيين، حيث يجوزون نيابة غير المفعول به مع وجوده»، انتهى.

وقدم ذكر الإمام جمال الدين بن مالك[٥] ....

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: **(ثُبْ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: **(ثِقْ)**، وقد بينت تفصيل ذلك في الهامش السابق.

(٢) وهو: ﴿بِمَا﴾، وقيل: بأن القائم مقامه ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل؛ أي: ليجزي الجزاء، قال السمين الحلبي: «وفيه نظر»، وقال موسى جار الله: «وأما توجيه المبنى للمفعول فمعنى (لِيُجْزَى)؛ أي: ليقع الجزاء، فالفعل مسند إلى مصدره، ونائبه ضميره، أو مسند إلى الظرف؛ وهو﴿بِمَا﴾»، وقيل غير ذلك. (ينظر: الدر المصون ٦٤٦/٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٦٩)).

(٣) أي: العلامة الكبير أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، صاحب كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. (ينظر: الدر المصون ٦٤٦/٩).

(٤) أي: في قول من قال في توجيه قراءة أبي جعفر: أن القائم مقامه الجار والمجرور. (ينظر: الدر المصون ٦٤٥/٩).

(٥) محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، الأندلسي، الجياني، جمال الدين، أبو عبدالله، نحوي، لغوي، مقرئ، مشارك في الفقه، والأصول، والحديث، وغيرها، ولد بجيان بالأندلس، ورحل إلى المشرق فأقام بحلب مدة، ثم بدمشق، وتوفي بها، من تصانيفه الكثيرة: الألفية في النحو، والكافية الشافية وهي في ثلاثة ألاف بيت، إكمال الأعلام بمثلث الكلام، والألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، وتسهيل الفوائد =

هذه المسئلة(١)، فقال في الألفية(٢)، والكافية(٣):

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ(٤)

= وتكميل المقاصد في النحو، ومختصر الشاطبية في القراءات وسماه: حوز المعاني في اختصار حرز الاماني، ولد سنة ٦٠٠هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٢٣٣/٦، ومعجم المؤلفين ٢٣٤/١٠، وغاية النهاية ١٨٠/٢).

(١) والمسألة التي يعنيها الشارح هي: أنه يجوز أن ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف زمان، أو مكان، أو مصدر، أو المجرور، لكن إذا اجتمع المفعول به مع أحد هذه الأربعة، فإنه لا ينوب واحد منها بحضرته، على مذهب البصريين، وهو جائز على مذهب ابن مالك، ونقله عن الأخفش والكوفيين.

(٢) وتسمى: (الخلاصة في النحو)، لكنها اشتهرت بـ(ألفية ابن مالك في النحو والصرف)، وهي تتعلق بأحكام النحو والصرف، وعدد أبياتها (١٠٠٢) ألفاً وبيتان، أَلَّفَها في مدينة حماة بسوريا سنة (٦٦٠هـ).

وقد اشتملت الألفية على جلِّ المسائل النحوية، كما قال مؤلفها فيها:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِية

وأسلوبها سهل يستوعبه المتعلم دون كبير عناء مع الاختصار، حيث تجمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، كما وصفها المؤلف بقوله:

تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

وقد أخبر المؤلف أنه أتى فيها بخلاصة ما ذكره في كتابه الشامل في النحو، وهو الكافية الشافية، حيث قال:

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَة كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَة

كما بين أنها جاءت بما يحتاجه القارئ لعلم النحو قائلاً:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمُلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَل

وهذه المنظومة حظيت بالقبول الباهر لدى طلاب العلم، فأقبلوا عليها دراسة وتدريسًا وشرحًا، وكَثُرَت الشروح لها بالإضافة إلى الحواشي العديدة، فقد ذكروا: (٢٦٣) شرحاً للألفية؛ (٢٥) مطبوعاً، و(٥٤) شرحاً مخطوطاً، و(٥٤) شرحاً مفقوداً، و(٧٤) حاشية، و(٥٦) كتاباً يتعلق بالألفية، وقد شرحت بالعربية والفارسية، وبالنظم والنثر، ومتوسطة وموجزة، وقد أكثر الشارح من الاستدلال بها وبشواهدها. (ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص (٨١)، البيت رقم (٢٥١)).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (٦٠٧)، البيت رقم (٥٠٧).

(٤) قال المكودي في شرحه على ألفية ابن مالك: «اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة ـ أي: ظرفا الزمان والمكان، والمصدر، والمجرور ـ لا ينوب واحد منها بحضرته، هذا هو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين: أنه يجوز أن ينوب =

زاد في الكافية[(١)]:

كَقَولِ بَعْضِ الْفُصَحَاءِ مُنْشِدَا ... لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا
وَمِثْلُ ذَا ـ أَيْضاً ـ لِيُجْزَى قَوْمَا ... فَاصْدَعْ بِحَقٍّ وَتَوَقَّ اللَّوْمَا
وَعُلَمَا [الْكُوفَةِ][(٢)] مَعْ أَبِي الْحَسَنْ ... فِي الْحُكْمِ [بِاطِّرَادِ][(٣)] هَذَا حَيْثُ عَنْ

وإليه أشار المصنف بقوله: **(ثِقْ)**؛ أي: كن واثقاً بصحة هذه القراءة؛ روايةً، وعربيةً.

وتقدَّم:

فتح تاء، وكسر جيم: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [١٥]؛ ليعقوب[(٤)].

و[الوقف][(٥)] على: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [١٦]، مراراً[(٦)].

= كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وَقَدْ يَرِدْ)**، وفُهِمَ منه أن ذلك قليل، ومنه قراءة بعضهم: **(لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون)**، على إقامة المجرور مقام الفاعل، وهو **(بما كانوا)**، مع حضرة المفعول به وهو **(قوماً)**». (ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك ص (٢٨٥ ـ ٢٨٦)).

(١) وهي منظومة طويلة من بحر الرجز، تتألف من ثلاثة آلاف بيت، نظمها في مدينة حلب بسوريا، وقد شرحها الناظم بشرح نفيس، وطبع الشرح في جامعة أم القرى بتحقيق د. عبدالمنعم هريدي، وعلاقة الخلاصة بالكافية الشافية أنها اختصار لها. (ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (٦٠٧ ـ ٦١٠)، الأبيات رقم (٥٠٨ ـ ٥١٠)).

(٢) في الأصل: (الكوف)، وبه ينكسر البيت، (ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (٦٠٧)، البيت رقم (٥١٠)).

(٣) في المطبوع: (فِي اطِّرَاد)، مكان: (بِاطِّرَاد). (ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (٦٠٧)، البيت رقم (٥١٠)).

(٤) قرأ يعقوب: بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الجيم، بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٤٦٧/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الاصل، وقد أثبته لتمام المعنى وبيانه، وذلك باستقراء منهج الشارح في نظائره من شرحه.

(٦) فيوقف لحمزة عليه بثمانية أوجه؛ أولها: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، والثاني: مع السكت، والثالث: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، =

و﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ [٢٣][1]، في الأصول[2].

٩١٦ ـ ....غَشْوَةَ افْتَحِ[3] اقْصُرَنْ[4]: فَتًى[5] رَحَى[6]

= والرابع: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف، وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذٌّ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح، ولا يخفى ما فيه من البدل للأزرق عن ورش بخلف عنه، وتسهيل الهمزة الثانية لأبي جعفر مع المدِّ والقصر وخلاف القراء في مَدَّيْهِ، المنفصل والمتصل. (ينظر: النشر ١/٤٩٠، والإتحاف ٢/٣١٤).

(١) في الأصل: (أفريت)، وقد أثبتها موافقة لرسم المصحف الشريف.

(٢) قرأ أبو جعفر ونافع: بتسهيل الهمزة الثانية، وللأزرق وجه آخر؛ وهو إبدالها ألفاً خالصة، مع إشباع المد؛ لأجل الساكنين بعدها، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٢/٤٦٧).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بكسر الحاء لالتقاء الساكنين: (**افْتَحِ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بسكون الحاء: (**افْتَحْ**)، وخلاف النسخ في ضبط هذه اللفظة مرتبط بخلافهم في ضبط اللفظة التي تليها، وهي من انفرادات نسخة الشيخ القاضي في ضبط المتن.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ مجردة من واو العطف، وبالنون الساكنة مكان التنوين: (**اقْصُرَنْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي فقد ضُبطت فيها؛ مقرونة بواو العطف، مع التنوين عوضاً عن النون الساكنة: (**وَاقْصُرًا**)، وهي من انفرادات نسخة الشيخ القاضي في ضبط المتن.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء منونة، وبالألف المقصورة: (**فَتًى**)، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح التاء بلا تنوين: (**فَتَا**)، وهو ما انفرد به شرح المنير السمنودي، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح التاء مع التنوين: (**فَتًا**)، وهو الاختيار الذي في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَتًى**)، (**فَتَا**)، (**فَتًا**).

(٦) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (**رَحَى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**رَحَا**)، وهو الاختيار الذي في النسخ العتيقة، وقد أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح.

واخْتُلِفَ في: ﴿غَشْوَة﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [٢٣].

فـ(**ـافْتَحْ**).

و(**اقْصُرَنْ**).

أي: اقرأه بفتح الغين، وسكون الشين بلا ألف بعدها.

للمرموز إليهم بقوله: (**فَتًى رَحَى**[١])؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه، والكسائي.

وقرأه الباقون: بكسر الغين، وفتح الشين، وألف بعدها.

وهما لغتان، بمعنى: (غطاء)[٢].

وتقدَّم الخلاف:

في ذال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٢٣]، تخفيفاً؛ لهم[٣]، ولحفص[٤].

ومد: ﴿لَا رَيْبَ﴾ معاً[٥]، وسطاً، لحمزة بخلفه[٦].

٩١٧ ـ وَنَصْبُ رَفْعِ ثَانِ كُلُّ[٧] أُمَّةٍ[٨]: ظِـلٌّ....................................

---

(١) ومعنى قوله: (رَحَى)؛ أداة يُطْحن بها، وهي حجران مستديران يوضع أحدهما على الأخر ويُدار الأعلى على قُطب الرَّحى، ورَحَى القمح؛ أي: طحنه.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٩، والدر المصون ٩/٦٥٣، واللباب ١٧/٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٣) أي: لمدلول: (**فَتًى رَحَى**) المذكور آنفاً وهم؛ حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/٤٦٧.

(٥) الآيتين: [١٦، ٣١].

(٦) وهو المد الذي يعرف بمد (لا) التي للتبرئة، قال في النشر: «وقَدْرُ المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سببه عن سبب المد». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٢/٣٤٥، والإتحاف ٢/٤٦٧).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع اللام من (**كُلُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالنصب في اللام من: (**كُلَّ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء المكسورة بلا تنوين: =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [٢٨].

فـ(ـنَصْبُ رَفْعِ ثَانِ: ﴿كُلِّ أُمَّةٍ﴾).

للإمام المرموز إليه [٥٤١] بظاء: (ظِلٌّ)؛ أي: يعقوب بكماله.

على أنه بدل من: ﴿كُلِّ أُمَّةٍ﴾؛ الأول، فهي نكرة موصوفة من مثلها[(١)].

والباقون: بالرفع.

على الابتداء، و﴿تُدْعَىٰ﴾؛ خبره[(٢)].

٩١٧ ـ ....وَالسَّاعَةُ[(٣)]: غَيْرُ حَمْزَةِ[(٤)]

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [٣٢].

فقرأ: ﴿وَٱلسَّاعَةُ﴾، كل الأئمة العشرة.

(غَيْرُ) الإمام.

(حَمْزَةِ) الكوفي.

= (أُمَّةٍ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالهاء الساكنة: (أُمَّهْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(١) قال في الدر المصون: «وقرأ يعقوب بالنصب؛ على البدل من (كل أمة) الأولى، بدل نكرةٍ موصوفةٍ من مِثلها». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٤)، والدر المصون ٦٥٥/٩، واللباب ٣٧٠/١٧).

(٢) وذلك لبيان الأهوال التي اقتضت جثو جميع الأمم في ذلك اليوم العظيم. (ينظر: الدر المصون ٦٥٥/٩، واللباب ٣٧٠/١٧).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مجردة عن واو العطف: (**وَالسَّاعَةُ**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ مقرونة بواو العطف: (**وَوَالسَّاعَةُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بالتاء المكسورة بعد الزاي المعجمة: (**حَمْزَةِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بالهاء الساكنة بدلاً من التاء المكسورة: (**حَمْزَهْ**).

بالرفع، ـ كما تلفظ به المصنف ـ.

على الابتداء، خبره: ﴿لَا رَيْبَ﴾، أو عطفاً على محل: ﴿إِنَّ﴾، واسمها، أو على المرفوع في: ﴿حَقٌّ﴾(١).

وأمَّا حمزة بكماله: فقرأه بالنصب.

عطفاً على: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾(٢).

وتقدَّم:

إمالته(٣): لـ﴿**حَاقَ**﴾ [٣٣](٤).

والخلاف في: ﴿**ٱتَّخَذْتُمُ**﴾ [٣٥]؛ إدغاماً، وإظهاراً(٥).

وفي زاي، وهمز: ﴿**هُزُؤًا**﴾ [٣٥](٦).

وفي: ﴿لَا يُخْرَجُونَ﴾ [٣٥]؛ معلوماً، ومجهولاً(٧).

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٦٩، والدر المصون ٩/٦٥٦، واللباب ١٧/٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٩، والدر المصون ٩/٦٥٦، واللباب ١٧/٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٣) أي: الإمام حمزة، والذي هو أقرب مذكور يرجع الضمير إليه في سياق كلام الشارح.

(٤) حيث قرأ حمزة بالإمالة فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٢/٥٩، والإتحاف ٢/٤٦٨).

(٥) قرأ بإظهار الذال عند التاء: حفص، وابن كثير، ورويس بخلفه، وقرأ الباقون: بالإدغام. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إدغام حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ٢/١٥ ـ ١٦، والإتحاف ٢/٤٦٨).

(٦) قرأ حفصٌ: بضمِّ الزاي، وإبدال الهمزة واواً، وقرأ حمزة، وخلف: بإسكان الزاي وبالهمز، وقرأ الباقون: بضم الزاي، وبالهمز، ووقف عليه حمزة: بالنقل؛ على القياس، وبإبدال الهمزة واواً مفتوحة؛ على الرسم، وأمَّا تشديد الزاي فضعيف لا يقرأ به، كالتسهيل بين بين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥ ـ ٢١٦، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(٧) قرأ بفتح حرف المضارعة، وضم الراء، على البناء للفاعل: حمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٣٠)، والنشر ٢/٢٦٧، والإتحاف ٢/٤٦٨).

وههنا انتهى فرش سورة الجاثية[1].

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله أعلم[2].



---

(١) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الجاثية)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثله مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٢) ينظر: النشر ٣٧١/٢ ـ ٣٧٢، وتقريب النشر ص (١٧٣)، وشرح النويري ٢٣٢/٥ ـ ٢٣٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٩ ـ ٣١٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٠/أ)، والإتحاف ٤٦٥/٢ ـ ٤٦٨.

سُورَةُ الْأَحْقَافِ ـ هِيَ آخِرُ الْحَوَامِيمِ السَّبعِ ـ وَأُخْتَيْهَا[(١)]

أي: سورة القتال، وسورة الفتح.

تقدَّم:

حكم: ﴿حمٓ﴾ [١]؛ إمالةً[(٢)]، وسكتاً[(٣)].

وكذا الخلاف في:

﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [١٠٤][(٤)].

---

(١) عقد الشارح عنواناً للباب يختلف عن العنوان الذي عقده الناظم لهذا الباب، وهذا الاختلاف يتمثل بتضمينه لكلام الناظم الكلمات التالية: (**هِيَ آخِرُ الْحَوَامِيمِ السَّبعِ**)، وهو تصرف منه في كلام الناظم على سبيل التوضيح والبيان، لكنه في المتن الذي على هامش الشرح يلتزم دائماً بما عنون به الناظم أبواب طيبته، لا يخرج في ذلك عن شيء مما وضعه الناظم، وقد فعل ذلك في ضبط عنوان هذا الباب حيث عنون له: (**سُورَةُ الْأَحْقَافِ وَأُخْتَيْها**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٢) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واختلف عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩ ـ ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١).

(٣) حيث قرأ أبو جعفر بالسكت على الحاء والميم، وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٤) قرأ أبو جعفر، ونافع: بتسهيل الهمزة الثانية، وللأزرق وجه آخر؛ وهو إبدالها ألفاً خالصة، مع إشباع المد؛ لأجل الساكن بعدها، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٤٦٧/٢).

و﴿أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [٩][١].

و﴿لِّيُنذِرَ﴾ [١٢][٢].

و﴿فَلَا خَوْفٌ[٣]﴾ [١٣][٤].

٩١٨ ـ وَحُسْنًا احْسَانًا: كَفَى........ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿حُسْنًا﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [١٥].

فقرأه: ﴿إِحْسَٰنًا﴾؛ بزيادة همزة مكسورة، وإسكان الحاء، وفتح السين، وألف [بعدها][٥].

[الأئمة][٦] المرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: الكوفيين كلهم.

---

(١) قرأ قالون ـ بخلفه ـ: بالمد في الألف، وقرأ الباقون: بحذف الألف وصلاً، ولا خلاف بين جميع القراء في إثبات الألف وقفاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠٤ ـ ٥٠٥)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(٢) فقرأ المدنيان، وابن عامر، ويعقوب: بالخطاب، واختلف عن البزي؛ فروى عبدالعزيز الفارسي، والشنبوذي، عن النقاش كذلك، وهو رواية الخزاعي، واللهبيين، وابن هارون، عن البزي، وبذلك قرأ الداني من طريق أبي ربيعة، وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقه، وروى الطبري، والفحام، والحمامى، عن النقاش، وابن بنان، عن أبي ربيعة، وابن الحباب، عن البزي: بالغيب، وبذلك قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يس عليه الصلاة والسلام، الأبيات رقم (٨٨٠ ـ ٨٨١)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٤٧٠).

(٣) في الأصل بالواو: (ولا خوف)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٤) قرأ يعقوب: بفتح الفاء بلا تنوين، مع ضم الهاء، وقرأ الباقون: بالرفع والتنوين، مع كسر الهاء، إلا حمزة فقرأ بضمها، على أصله. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٢)، والنشر ٢/٢١١، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٦) في الأصل: (للأئمة)، ولعل الصواب الذي يستقيم مع مدلول كلام الناظم وسياق الشارح هو ما أثبته.

وهو كذلك في رسم مصاحف الكوفة[١].

وهو مصدر حذف عامله، أي: (وصيناه أن يحسن إليهما إحساناً)[٢].

وقرأه الباقون: بضم الحاء، وسكون السين، بلا همزة، ولا ألف.

وهو كذلك في مصاحفهم[٣].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٤].

وهو مفعول به، على تقدير مضاف موصوف، أي: (أمراً ذا حُسْنٍ)[٥].

ولا خلاف في موضع العنكبوت[٦]: أنه [(كـ(ـقُفْل)][٧].

وفي مواضع: البقرة[٨]، والنساء[٩]، والأنعام[١٠]، والإسراء[١١]؛ كـ(ـإِ كْرَام)[١٢].

---

(١) ينظر: مختصر التبيين ١١١٨/٤، والنشر ٣٧٣/٢، وشرح النويري ٣/٦، وغيث النفع ص (٣٥١).

(٢) والإحسان؛ هو الاعتناء في البر، والمبالغة في الحسن. (ينظر: الكشف ٢٧١/٢، والدر المصون ٦٦٧/٩ ـ ٦٦٨، واللباب ٣٩١/١٧).

(٣) ينظر: مختصر التبيين ١١١٨/٤، والنشر ٣٧٣/٢، وشرح النويري ٣/٦، وغيث النفع ص (٣٥١).

(٤) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٥) وهذا توجيه قراءة الجمهور، وكان حقُّه أن يذكرها بعد ذكره لشرح قراءتهم وقبل قوله: «وقد لفظ المصنف بالقراءتين»، والحسن؛ هو المستحسن في العرف والعوائد، المعروف بين الناس. (ينظر: الكشف ٢٧١/٢، والدر المصون ٦٦٧/٩ ـ ٦٦٨، واللباب ٣٩١/١٧).

(٦) الآية: [٨].

(٧) في الأصل: (لفعل)، والتصويب من الإتحاف ٤٧٠/٢.

(٨) الآية: [٨٣].

(٩) الآية: [٣٦].

(١٠) الآية: [١٥١].

(١١) الآية: [٢٣].

(١٢) ينظر: الإتحاف ٤٧٠/٢.

وفتح كاف: ﴿كَرْهًا﴾ [١٥] معاً؛ الحرميون، وأبو عمرو، وهشام بخلفه(١).

٩١٨ ـ ....وَفَصْلُ فِي فِصَالُ: ظَبْيٌ...........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [١٥].

فقرأه: ﴿**فَصْلُ**﴾؛ أي: ﴿**فَصْلُهُ**﴾؛ بفتح الفاء، وإسكان الصاد، بلا ألف بعدها.

(فِي) موضع: ﴿**فِصَالُ**﴾؛ أي: ﴿وَفِصَالُهُ﴾.

الإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَبْيٌ)**؛ أي: يعقوب بكماله.

وقرأه الباقون: بكسر الفاء، وفتح الصاد، وألف بعدها.

وهما مصدران، كـ(الْعَظْم)، و(الْعِظَام)(٢).

٩١٨ ـ ....يُتَقَبَّلْ(٣) (يَا): صَفِي(٤)

---

(١) قرأ بفتح الكاف: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وهشام بخلفه؛ فالضم: رواية الداجوني من جميع طرقه إلا هبة الله المفسر، والفتح: رواية هبة الله المفسر عن الداجوني، والحلواني، وقرأ الباقون: بضمها، وهما لغتان بمعنًى، وقيل: بالضم؛ المشقة، وبالفتح؛ الغلبة والقهر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٩)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٤٧٠).

(٢) و(الْفَطْم)، و(الْفِطَام)، و(الْقَطْفِ)، و(الْقِطَاف). (ينظر: الدر المصون ٩/٦٦٨ ـ ٦٦٩، واللباب ١٧/٣٩٤، والإتحاف ٢/٤٧٠، وشرح النويري ٦/٤).

(٣) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالياء، ولم تشكل الكلمة بالحركات: **(يتقبل)**، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بالياء المضمومة، مع جزم اللام: **(يُتَقَبَّلْ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليه خط الناظم (أ)، وضُبطت في شرح موسى جار الله؛ بالياء المفتوحة، مع جزم اللام: **(يَتَقَبَّلْ)**، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بالياء المضمومة، مع ضم اللام: **(يُتَقَبَّلُ)**، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بالنون المفتوحة، مع جزم اللام: **(نَتَقَبَّلْ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح ابن الناظم =

٩١٩ ـ كَهْفُ سَمَا. مَعْ يَتَجَاوَزْ[١]. وَاضْمُمَا[٢]. أَحْسَنَ[٣] رَفْعُهُمْ........................

واخْتُلِفَ في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ **يُتَقَبَّلُ** عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ **وَيُتَجَاوَزُ** عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾ [١٦].

= بتحقيق د.عادل رفاعي، ونسخة الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى؛ بالنون المفتوحة، مع رفع اللام: (**نَتَقَبَّلُ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**نَتَقَبَّلُ**)، (**نَتَقَبَّلْ**)، (**يُتَقَبَّلُ**)، (**يَتَقَبَّلْ**)، (**يُتَقَبَّلْ**). الوجهان؛ الثاني والخامس هما الاختيار في النسخ العتيقة، وأما الوجهان؛ الأول والثالث ففيهما نظر؛ لانكسار وزن البيت بهذين الضبطين، والله أعلم.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد: (**صَفِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الصاد: (**صُفِي**)، ولم تتبين حركة الصاد في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ وفي ظاهر كلام الشارح؛ بالياء، ولم تشكل الكلمة بالحركات: (**يتجاوز**)، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بياء مضمومة، مع سكون الزاي: (**يُتَجَاوَزْ**)، وهو كذلك في شرح موسى جار الله، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي ـ النسخة التركية ـ؛ بالياء المضمومة، مع ضم الزاي: (**يُتَجَاوَزُ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالنون، مع جزم الزاي: (**نَتَجَاوَزْ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليه خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**نَتَجَاوَزْ**)، (**يُتَجَاوَزُ**)، (**يُتَجَاوَزْ**)، الوجهان؛ الأول، والثالث، هما الاختيار في النسخ العتيقة، أما الوجه الثاني ففيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به.

(٢) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**وَاضْمُمَا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**أَحْسَنَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برفع النون: (**أَحْسَنُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ نصب النون ورفعها.

فقرأه: ﴿**يُتَقَبَّلُ**﴾ "**يَا**")؛ أي [**٥٤٢**]: بياء تحتية.

المرموز إليهم بقوله: (**صَفِي**[١]) (**كَهْفٍ سَمَا**)؛ أي: شعبة، وابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب.

(**مَعْ**) قراءتهم.

بياء في: ﴿**يُتَجَاوَزُ** عَن. . .الخ﴾.

(**وَاضْمُمَا**)؛ الياءين في ذينك الفعلين لهم.

على أنهما مبنيان للمفعول.

فقوله: (﴿أَحْسَنَ﴾ **رَفْعُهُمْ**)؛ على النيابة عن الفاعل في الفعل الأول.

وأما الثاني: فنائب فاعله الظرف بعده[٢].

وقرأ الباقون: بالنون المفتوحة فيهما؛ مبنيين للفاعل.

و﴿أَحْسَنَ﴾ بالنصب؛ مفعول به[٣].

وتقدَّم الخلاف في: ﴿أُفٍّ﴾ [١٧][٤].

---

(١) وقوله: (**صَفِي**)، اسمٌ؛ مِنْ: صَفَا، والصَّفِي؛ هو الصديق المختار، والصَّفيّ من كل شيء؛ صَفوه وخيرته.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٦٩/٩، واللباب ٣٩٦/١٧، والإتحاف ٤٧١/٢، وشرح النويري ٤/٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٦٩/٩، واللباب ٣٩٧/١٧، والإتحاف ٤٧١/٢، وشرح النويري ٤/٦.

(٤) قرأ بكسر الفاء منونة: نافع، وحفص، وأبو جعفر، وبفتح الفاء من غير تنوين: ابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الفاء بلا تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، البيت رقم (٧٣١)، والنشر ٣٠٦/٢ ـ ٣٠٧، والإتحاف ٤٧١/٢).

٩١٩ - ....وَنَـلْ حَـقٌّ[١] لَـمَـا[٢]

٩٢٠ - خُلْفٌ[٣]: يُوَفِّيَهُمُ[٤] الْـ(يَا).......... ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح القاف مشددة بلا تنوين: (حَقَّ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالنصب في القاف مشددة مع التنوين: (حَقًّا)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم القاف مشددة بلا تنوين: (حَقُّ)، والرابع: برفع القاف مع التنوين: (حَقٌّ)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (حَقُّ)، (حَقَّ)، (حَقٌّ)، (حَقًّا).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم اللام، وبالألف الممدودة: (لُمَا)، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه: بفتح اللام، وبالألف المقصورة: (لَمَى)، والثالث: بكسر اللام، وبالألف الممدودة: (لِمَا)، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والرابع: بفتح اللام، وبالألف الممدودة: (لَمَا)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، وقد أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (لَمَا)، ولم يتبين ضبط حركة اللام في نسخة رضوان العقبي، ولا النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (لَمَا)، (لُمَا)، (لَمَى).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الفاء بلا تنوين: (خُلْفُ)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالنصب مع التنوين: (خُلْفاً)، والثالث: بجر الفاء مع التنوين: (خُلْفٍ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والرابع: برفع الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (خُلْفُ)، (خُلْفٍ)، (خُلْفاً)، (خُلْفٌ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (يُوَفِّيَهُمُ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي، والثاني: بالنون: (نُوَفِّيَهُمُ)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء والنون: (يُوَفِّيَهُمُ)، (نُوَفِّيَهُمُ).

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [١٩].

فالمرموز إليهم بقوله: **(نَلْ حَقٌّ لَمَا) (خُلْفٌ)**؛ أي: عاصم، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، بلا خلاف عنهم، وهشام بخلاف عنه.

قرؤوا قوله: (**﴿يُوفِّيَهُمْ﴾ الْـ"يَا"**)؛ أي: بالياء التحتية[١].

وقرأه الباقون: بنون العظمة[٢].

وهو الوجه الثاني لهشام؛ وهي طريق الداجوني عنه[٣]، والأولى: من طريق الحلواني[٤].

وتقدَّم الكلام على: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [٢٠]؛ **حاصِلَهُ**[٥] **أنَّ فيها تسع قراءات**:

الأولى: بهمزة واحدة، وعدم صلة ميم الجمع؛ وهي: لنافع، لكن بخلاف عن قالون، وأبي عمرو، والكوفيين كلهم.

الثانية: كذلك [بهمزة][٦] واحدة، لكن بصلة الميم، وهو: الثاني لقالون.

الثالثة: بهمزتين مع تسهيل الثانية، بلا فصل بينهما، ومع الصلة؛ وهي: لابن كثير.

الرابعة: كذلك، لكن مع الفصل؛ وهي: لأبي جعفر.

---

(١) حملاً على لفظ الغيبة، والإخبار عن الله ـ جل شأنه ـ في قوله: ﴿وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ﴾ [١٧]، وقوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [١٧]. (ينظر: الكشف ٢/٢٧٣، وشرح النويري ٦/٥).

(٢) إجراءً له على الإخبار من الله جلَّ ذكره عن نفسه، أي: على الالتفات. (ينظر: الكشف ٢/٢٧٣، وشرح النويري ٦/٥).

(٣) وقراءة هشام بالنون من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٧٣، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٤)).

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٧٣.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٧٧)، والنشر ١/٣٦٦ ـ ٣٦٧، والإتحاف ٢/٤٧٢.

(٦) في الأصل: (بنون)، وهو سبق قلم.

الخامسة: كذلك، مع الفصل، لكن بغير الصلة؛ وهي: أحد أوجه هشام[١].

السادسة: كذلك، لكن بغير فصل، ولا صلة؛ وهي: لهشام[٢] ـ أيضاً ـ.

السابعة: بتحقيق الهمزتين، مع الفصل بينهما، وبغير صلة؛ وهي: لهشام[٣] ـ أيضاً ـ.

[**الثامنة**][٤]: بتحقيقهما، لكن بغير فصل بينهما، ولا صلة؛ وهي: لابن ذكوان، وروح عن يعقوب.

التاسعة[٥]: بتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، بلا فصل بينهما، وبغير صلة الميم؛ وهي: لرويس عن يعقوب.

هذا وتقدَّم ـ أيضاً ـ إسكان باء: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ [٢٣]، وتخفيف لامه، لأبي عمرو[٦].

٩٢٠ ـ ....وَتَــرَى[٧] لِلْغَيْبِ[٨] ضُمَّ، بَعْدَهُ ارْفَعْ: ظَهَرَا

(١) من طريق ابن عبدان عن الحلواني. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٧٢).
(٢) من طريق النهرواني عن الداجوني عن هشام. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٧٢).
(٣) من طريق المفسر عن الداجوني عن هشام. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٧٢).
(٤) في الأصل: (الثانية)، وهو سبق قلم.
(٥) وهذا تكرار لا داعي له، لأنَّ القراءة التاسعة كالقراءة السادسة سواء بسواء، فلم يكن هناك حاجة إلى أن يُفرد رويسٌ بقراءة مستقلة، لأنه قد وافق هشاماً في قراءته بهذا الوجه، فلو جمعه مع هشام في القراءة السادسة لِتَوَافُقِهِمَا لكان حسناً، وعلى هذا فتصير الأوجه ثمانية. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٧٢).
(٦) وقرأ الباقون: بفتح الباء، وتشديد اللام. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٣٦ ـ ٦٣٧)، والنشر ٢/٢٧٠، والإتحاف ٢/٤٧٢).
(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء مفتوحة: (**تَرَى**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بياء مضمومة: (**يُرَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وكذا هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بالوجهين: (**تَرَى**)، (**يُرَى**).
(٨) ضُبطت في الأصل ـ متناً ـ؛ مقرونة باللام: (**لِلْغَيْبِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، =

٩٢١ ـ نَـصٌّ[١] **فَـتًـى**[٢]............ ....

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿تَـرَىٰ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا تَـرَىٰ إِلَّا **مَسَاكِنَهُمْ**﴾ [٢٥].

فـ(**ـلِـ**)ـياء[٣].

(**الْغَيْبِ**[٤]**ضُمَّ**).

أي: اقرأه بياء الغيب مضمومة.

على البناء للمفعول[٥].

و﴿مَسَٰكِنُهُمۡ﴾ (**بَعْدُهُ**[٦] **ارْفَعْ**)؛ أي: اقرأه برفع النون.

على النيابة عن الفاعل[٧].

= إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه: (**بِالْغَيْبِ**)، بينما ضُبطت في النسخة التركية كضبط الجماعة.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الصاد بلا تنوين: (**نَصُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الصاد مع التنوين: (**نَصٌّ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء منونة، وبالألف الممدودة: (**فَتًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وبعض نسخ شرح النويري، والثاني: بفتح التاء بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**فَتَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وفي شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: بفتح التاء مع التنوين، وبالألف المقصورة: (**فَتًى**)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَتًا**)، (**فَتَا**)، (**فَتًى**).

(٣) تصحفت في الأصل إلى: (فلباء).

(٤) تصحفت في أصل الشرح إلى: (**الْعَيْبِ**).

(٥) ينظر: الكشف ٢/٢٧٤، والدر المصون ٩/٦٧٥، واللباب ١٧/٤٠٨.

(٦) في الأصل: (بعد)، والصواب ما أثبته.

(٧) ينظر: الكشف ٢/٢٧٤، والدر المصون ٩/٦٧٥، واللباب ١٧/٤٠٨.

للأئمة المرموز إليهم **[٥٤٣]** بقوله: **(ظَهَرَا) (نَصٌّ فَتًى)**؛ أي: يعقوب، وعاصم، وحمزة، وخلف عن نفسه.

وهما[١] يُمِيلان الراء على أصلهما.

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب مفتوحة[٢].

[و][٣]﴿**مَسَاكِنَهُمْ**﴾ بالنصب؛ مفعولاً به[٤].

وأبو عمرو، والكسائي، وابن ذكوان من طريق الصوري: يميلون الراء[٥]، وقللها؛ الأزرق.

وأمال: ﴿**حَاقَ**﴾؛ حمزة[٦].

وأدغم: ﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾ [٢٨]؛ الكسائي[٧].

وهو[٨]**، وهشام، وخلاد، وأبو عمرو**: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ﴾ [٢٩][٩].

ونقل: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [٢٩]؛ ابن كثير[١٠].

كما تقدم كل ذلك.

---

(١) أي: حمزة، وخلف عن نفسه.

(٢) حملاً على أنه خطاب للنبيِّ ﷺ. (ينظر: الكشف ٢/٢٧٤).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٧٤، والدر المصون ٩/٦٧٥، واللباب ١٧/٤٠٨.

(٥) من قوله تعالى: ﴿لَا تَرَىٰٓ﴾.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٢/٥٩، والإتحاف ٢/٤٧٣.

(٧) حيث أدغم (اللام) في (الضاد). (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٢/٥٩، والإتحاف ٢/٦ ـ ٧).

(٨) أي: الكسائي، وهو أقرب مذكور في السياق يرجع إليه الضمير.

(٩) حيث أدغموا (الذال) في (الصاد). (ينظر: متن طيبة النشر، فصل ذال (إذ)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٢/٢ ـ ٣، والإتحاف ٢/٤٧٣).

(١٠) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ١/٤١٤، والإتحاف ٢/٤٧٣.

وكذا قرأ يعقوب: ﴿يَقْدِرُ﴾ [النحل: ٧٥]، في موضع: ﴿قَادِرٍ﴾؛ في قراءة الباقين(١).

وههنا انتهى فرش سورة الأحقاف(٢).

وفيها أربع مضافات(٣):

﴿أَوْزِعْنِيَ أَنْ﴾ [٥١].

فتحها: الأزرق عن ورش، والبزي.

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٢١].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

﴿وَلَٰكِنِّيَ أَرَىٰكُمْ﴾ [٢٣].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، والبزي.

﴿أَتَعِدَانِنِيَ أَنْ﴾ [١٧].

فتحها: الحرميون.

وليس فيها **زائدة.**

والله سبحانه وتعالى أعلم(٤).

---

(١) فقرأ يعقوب: بياء مفتوحة، وإسكان القاف، بلا ألف، وضم الراء، وقرأ الباقون: بالياء، وفتح القاف، وألف بعدها، وخفض الراء منونة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة (يس)، البيت رقم (٨٨١)، والنشر ٢/٣٥٥، والإتحاف ٢/٤٧٣).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الأحقاف)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٧٣.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٧٢ ـ ٣٧٣، وتقريب النشر ص (١٧٣)، وشرح النويري ٣/٦ ـ ٦، وشرح ابن الناظم ص (٣١٠ ـ ٣١١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٠/أ ـ ١٣٠/ب)، والإتحاف ٢/٤٦٩ ـ ٤٧٤.

سُورَةُ القِتَالِ

لا خلاف من طريق المتن في مدِّ: ﴿[وَإِمَّا](١) فِدَآءً﴾ [٤](٢).

وروى شبل عن ابن كثير: ﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾؛ بغير مد، ولا همزة؛ وهي لغة(٣).

٩٢١ ـ ....وَقَاتَلُوا ضُمَّ(٤) اكْسِرِ(٥) وَاقْصُرْ(٦): عُلاً(٧) حِمًى............

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) يعني لا خلاف بين القراء العشرة من طرق طيبة النشر في مدِّ: ﴿فِدَآءً﴾ [٤]، وإنما ثبت الخلاف ـ في مدِّ هذه الكلمة الشريفة ـ من رواية شبل، ويزيد، عن ابن كثير، ومن قراءة ابن محيصن، حيث قرؤوها: بالقصر؛ أي: (**فِدَى**)؛ وهي قراءة معدودة من الشواذ، فلا تصح من طرق النشر وطيبته بحال.

(٣) أي قراءة القصر: (**فِدَى**)؛ وبالقصر فيها قرأ ابن محيصن، في القراءات الأربع الزائدة بعد العشرة، قال المتولي في الفوائد المعتبرة، سورة محمد ﷺ، ص (٣١٠):

فِـدَا بِـلَا مَـدٍّ وَلَا هَـمْـزٍ مَـدَا ....

قال في الدر المصون ٦٨٥/٩ ما نصُّهُ: «قال أبو حاتم: لا يجوزُ؛ لأنه مصدرُ فاديته، ولا يُلْتفتُ إليه، لأنَّ الفراء حكى فيه أربع لغاتٍ، المشهورة؛ المدَّ، والإعراب؛ (فداءً لك)، و(فداءِ)؛ بالمدِّ ـ أيضاً ـ والبناء على الكسر والتنوين، وهو غريبٌ جداً، وهذا يشبه قولَ بعضهم (هؤلاءٍ)، و(فِدى)؛ بالكسر مع القصر، و(فَدَى)؛ بالفتح مع القصر»، وكلام صاحب الدر المصون هو من كلام أبي حيان في البحر المحيط نقله عنه بنصِّهِ. (ينظر: البحر المحيط ٧٥/٨ ـ ٧٦، واللباب ٤٣٠/١٧، ومعجم القراءات ٤/٩ ـ ٥).

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**منهم**).

(٥) اضطرب ضَبط هذه اللفظة في أصل الشرح، والمتن الذي على هامشه، فقد ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (**اكْسِرِ**)، وهو الذي في سائر النسخ، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**كَسَرَا**)، وقد أثبتُّها كما ضُبِطَتْ في أصل الشرح؛ لأنه الصواب الذي عليه جميع نسخ النظم وشروحه. =

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿وَٱلَّذِينَ قَـٰتَلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [٤].

فـ(**ـضُمَّ**).

و(**اكْسِرِ**).

(**وَاقْصُرا**).

أي: اقرأه بضم القاف، وكسر التاء، بلا ألف بينهما.

للمرموز إليهم بقوله: (**عُلاً حِمًى**)؛ أي: حفص، وأبي عمرو، ويعقوب.

على البناء للمفعول[١].

والباقون: بفتح القاف، والتاء، وألف بينهما.

مبني للفاعل، من المقاتلة[٢].

وتقدَّم الكلام على: ﴿وَكَأَيِّن﴾ [١٣][٣].

---

(٦) اضطرب ضَبط هذه اللفظة في أصل الشرح، والمتن الذي على هامشه، فقد ضُبطت في أصل الشرح: (**وَاقْصُرَا**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**واقْصُرْ**)، وهو الذي في سائر النسخ.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح اللام مع التنوين، وبالألف الممدودة: (**عُلاً**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: بفتح اللام بلا تنوين، وبالألف المقصورة: (**عُلَى**)، وهو الاختيار الذي انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح اللام بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**عُلَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وكذا هو في سائر النسخ الأخرى؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**عُلاً**)، (**عُلَى**)، (**عُلَا**).

(١) ينظر: الدر المصون ٦٨٦/٩، واللباب ٤٣٣/١٧، والإتحاف ٤٧٥/٢، وشرح النويري ٧/٦.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٨٦/٩، واللباب ٤٣٣/١٧، والإتحاف ٤٧٥/٢، وشرح النويري ٧/٦.

(٣) قرأ ابن كثير: بألف ممدودة بعد الكاف، ثم همزة مكسورة، وكذا قراءة أبي جعفر، إلا أنه يسهل الهمزة مع المد والقصر ـ وقد تقدم بيانه في باب الهمز المفرد ـ، وقرأ الباقون: بهمزة مفتوحة بعد الكاف، وبعدها ياء مكسورة مشددة، =

٩٢١ ـ ....**وَآسِـنِ اقْـصُـرِ:**
٩٢٢ ـ دُمْ[١]............................ ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في:** ﴿ءَاسِنٍ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [١٥].

فـ(**ـاقْصُرِ**)؛ أي: اقرأه بغير مد الهمزة.

للإمام المرموز إليه بدال: (**دُمْ**)؛ أي: ابن كثير بكماله.

على أنه صفة، مِنْ: [أَسِنَ][٢] الماء ـ بالكسر ـ، (يَأْسَنُ)، فهو (أَسِنٌ)، كـ(ـحَذِرَ)، (يَحْذَرُ)، فهو (حَذِرٌ)[٣]؛ (تَغَيَّر)[٤].

والباقون: بالمد.

على وزن (ضَارِب)؛ اسم فاعل من (أَسَنَ) بالفتح، (يَأْسِن) بالكسر، والضم[٥]، (أُسُوْنًا)[٦].

٩٢٢ ـ ....**آنِفًا خُلْفٌ: هَوَى**[٧].......... ....

= ومذاهب القراء في الوقف عليها تقدمت مبسوطة في باب الوقف على مرسوم الخط. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٣٨)، والنشر ٢/٢٤٢، والإتحاف ٢/٤٧٦).

(١) ضُبطت هذه الكلمة في جميع النسخ والشروح؛ بدال، ثم ميم: (**دُمْ**)، وهو أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، بينما الوجه الآخر، هو ضبطها؛ بدال، ثم نون: (**دِنْ**).

(٢) ما بين المعكوفتين في الأصل: (أيسن)، وما أثبته من الإتحاف ٢/٤٧٦.

(٣) في الأصل: ضُبِطَتْ جميع الكلمات الثلاث معجمة من غير نقط؛ مما أوهم الدال مكان الذال.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩/٦٩٢، والكشف ٢/٢٧٧، واللباب ١٧/٤٤٢.

(٥) أي: (يَأْسُنُ). (ينظر: الدر المصون ٩/٦٩٢).

(٦) ينظر: الدر المصون ٩/٦٩٢، والكشف ٢/٢٧٧، واللباب ١٧/٤٤٢.

(٧) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالواو مكان الدال: (**هَوَى**)، وضُبطت في =

واقصر: ﴿ءَانِفًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالُواْ لِلَّذِينَ[١] أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾ [١٦].

وذلك (**خُلْفٌ**)؛ أي: خلاف.

المرموز إليه بهاء: (**هَوَى**)؛ أي: البزي.

فقد اخْتُلِفَ عنه[٢] في قصره؛ فروى سبط الخياط القصر من طريق النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي، ورواه ابن سوار: عن ابن فرح، عنه، وابن مجاهد [**٥٤٤**]، عن [مضر بن محمد عن البزي][٣].

وكلُّ هذه الطرق [ليست][٤] من طريق الحرز، ولذا اعْتُرِضَ على

= نسخة الشيخ القاضي؛ بالدال المفتوحة مكان الواو، وبالألف المقصورة، مع فتح الهاء: (**هَدَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بالدال المفتوحة مكان الواو، وبالألف المقصورة، مع ضم الهاء: (**هُدَى**)، بينما ضُبِطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالدال مفتوحة منونة مكان الواو، وبالألف الممدودة، مع ضم الهاء: (**هُدًا**)، وقد ضُبطت الألف ـ في النسخ العتيقة ـ مقصورة، لكن لم يتبين ضبط حركة الهاء فيها، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**هُدًا**)، (**هُدَى**)، (**هَدَى**)، (**هَوَى**).

(١) تصحفت في الأصل إلى: (الذين).

(٢) وقراءة البزي بالقصر من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٧٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٤)).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وما هو موجود في الأصل لم أفهم معناه وهو قوله: «عن نصّه»، والشارح ـ رحمه الله ـ في هذا تبع صاحب الإتحاف حين تكلم في هذه المسألة فقال: «ورواه ابن مجاهد عن نصٍّ عن البزي»، ولعدم وضوح المراد في قول الشارح، وكذا عدم وضوحه في قول صاحب الإتحاف ـ بتحقيقه ـ: «عن نص»، فقد أثبت ما هو موجود في النشر، وغيث النفع، وغيرهما، وقد تصحف اسم الراوي (مضر) عن البزي في شرح النويري إلى (مطر) حيث قال النويري في شرحه: «ورواه ابن مجاهد، عن مطر بن محمد عن البزي». (ينظر: النشر ٣٧٤/٢، وغيث النفع ص (٣٥٤)، والإتحاف ٤٧٧/٢، وشرح النويري ٨/٦).

(٤) ما بين المعكوفتين في الأصل: (ليس)، والتصويب لاستقامة المعنى.

الشاطبي في قوله(١):

وَفِـي آنِـفـاً خُـلْـفٌ هَـدَى....الـخ ....

بأنه خروج من طريقه(٢).

وروى ابن الحباب وسائر أصحاب البزي عنه: المد.

---

(١) ينظر: حرز الأماني، سورة محمد ﷺ، البيت رقم (١٠٣٩).

(٢) قال في النشر: «روى الداني من قراءته على أبي الفتح، على السامري، عن أصحابه، عن أبي ربيعة: بقصر همزة: ﴿ءَانِفًا﴾، وقد انفرد بذلك أبو الفتح، فكل أصحاب السامري لم يذكروا القصر عن البزي، وأصحاب السامري الذين أخذ عنهم من أصحاب أبي ربيعة هم: محمد بن عبدالعزيز الصبّاح، وأحمد بن محمد بن هارون البصري، ولم يأت عن أحد منهم قصر، وعلى تقدير أن يكونوا رووا القصر فلم يكونوا من طرق التيسير، فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشاطبية والتيسير»، وقال في غيث النفع: «لا خلاف فيه من طرقنا أنه بالمد؛ أي: بألف بعد الهمزة، وعليه اقتصر أكثر النقلة، كالأهوازي، وأبي العلاء، وابن مالك، ومكي، والصقلي، وكذلك رواه سائر أصحاب البزي عنه، وذَكَرَ الشاطبي الخلاف له بالقصر، وهو حذف الألف، وتبع في ذلك أصله، لكن كلامه يشعر بقوته، وصحة الرواية به تلاوة، وكلام التيسير يشعر بأن ذِكْرَهُ حكاية لا رواية؛ لأنه غيَّر أسلوبه فقال في نقل القصر: (حدثنا)، وقال في المدِّ: (وقرأت)، وأكد ذلك بقوله: (وبه آخذ)، والتحديث بالقراءة يفيد ثبوتها، ولا يبيح القراءة بها، بخلاف القراءة، فإنه يفيد الثبوت وإباحة القراءة بها»، ثم قال في غيث النفع بعد ذلك: «قلتُ: وأبو أحمد السامري المنفرد بالقصر ضعيف، قال الذهبي: لا أشك في ضعف أبي أحمد، لأنه ذكر أنه قرأ على جماعة، ولم يلق أحداً منهم، فكيف يعتمد على ما انفرد به، نعم سلمنا عدم ضعفه، وأنه ضابط ثقة مأمون ـ كما قال غير الذهبي؛ كالداني، وأبي حيان ـ فلا يعول على ما انفرد به، إذ لا بد في ثبوت القراءة من التواتر، ولا تثبت بطريق الآحاد، وأيضاً فإن رواية البزي إنما قرأ بها الداني على شيخه أبي القاسم عبدالعزيز بن جعفر الفارسي ثم البغدادي، لا على أبي الفتح فارس بن أحمد الحمصي الضرير». قال العلامة إبراهيم السمنودي في تحريراته:

لِـلْـيَـمَـنِـي ثَـمَـانِ عَـشْـرَ آنِـفـا   وَامْـدُدْ فَـقَـطْ لِأَحْـمَـدٍ فِـي آنِـفـا

(ينظر: النشر ٣٧٤/٢، وغيث النفع ص (٣٥٤)، والإتحاف ٤٧٦/٢، وجامع الخيرات، منظومة (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة)، البيت رقم (٣٦٢)، وحل المشكلات ص (٨٣)).

وبه **قرأ الباقون**.

وهما لغتان؛ بمعنى الساعة، كـ(حاذِر)، و(حَذِر)[1]، إلا أنه كما قال في الإتحاف[2]: «لم يستعمل لهما فعل مجرد، بل المستعمل؛ (ائْتَنَفَ)، (يَأْتَنِفُ)، و(اسْتَأْنَفَ)، (يَسْتَأْنِفُ)[3]»[4].

وتقدَّم كسر سين: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [٢٢]، لنافع[5].

٩٢٢ ـ ....وَالْحَضْرَمِي: تُقَطِّعُوا[6] كَـ:تَفْعَلُوا...........

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿إِن [تَوَلَّيْتُمْ][7] أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ﴾ [٢٢].

فقرأ الإمام يعقوب (**الْحَضْرَمِي**) بكماله.

قوله: ﴿**تُقَطِّعُوا**﴾[8]؛ بفتح التاء، وإسكان القاف، وفتح الطاء مخففة.

(**كَتَفْعَلُوا**)؛ من الثلاثي[9].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦٩٦/٩، واللباب ٤٤٦/١٧ ـ ٤٤٧، والإتحاف ٤٧٦/٢، وشرح النويري ٨/٦.

(٢) ينظر: الإتحاف ٤٧٧/٢.

(٣) في الأصل: (يسأنف)، والصواب ما أثبته من الإتحاف ٤٧٧/٢.

(٤) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦٩٦/٩).

(٥) وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٢٣٠)، والنشر ٢٣٠/٢، والإتحاف ٤٧٧/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء، وسكون القاف، وفتح الطاء بلا تشديد: (**تَقْطَعُوا**)، والثاني: بضم التاء، وفتح القاف، وجر الطاء مع التشديد: (**تُقَطِّعُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بفتح التاء، وفتح القاف، وفتح الطاء مع التشديد: (**تَقَطَّعُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وفيه نظر.

(٧) في الأصل: (إن وليتم)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٨) بعد هذه الكلمة جاءت كلمة: (بكماله)، وهو سبق قلم، إذ لا مناسبة لها.

(٩) مضارع: (قَطَعَ)، كـ(مرح)، (يمرح). (ينظر: الدر المصون ٧٠١/٩، واللباب ٤٥٧/١٧، والإتحاف ٤٧٨/٢، وشرح النويري ٩/٦).

والباقون: بضم التاء، وفتح القاف، وكسر الطاء مشددة.

من التقطيع، للتكثير(١).

ومرَّ رواية رويس: لـ﴿تَوَلَّيْتُم﴾ [٢٢]؛ بضم التاء، والواو، وكسر اللام(٢).

مبنياً للمفعول، أي: (إن وُلِّيتُمْ أمور المسلمين)(٣).

٩٢٢ ـ ....أَمْلَى(٤) اضْمُمِ

٩٢٣ ـ وَاكْسِرْ: حِمًى. وَحَرِّكِ الْيَاءَ(٥): حَلَا(٦) ....

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «معنى التخفيف والتشديد واحد، وإن كان التشديد قد يختص به التكثير». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٦)، والدر المصون ٧٠١/٩، واللباب ٤٥٧/١٧).

(٢) وهي قراءة علي بن أبي طالب ﷺ، وقرأ الباقون: بفتحهنَّ؛ والمعنى على قراءة الجمهور: إن توليتم الأمر، ويجوز أن معناه: إن توليتم عما جاءكم به النبي ﷺ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة سبأ، الأبيات رقم (٨٦٣ ـ ٨٦٤)، والنشر ٤٧٧/٢ ـ ٤٧٨، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٥)، والإتحاف ٤٧٧/٢).

(٣) من الوِلَاية، أو: إن تولاكم الناس؛ أي: اتخذوكم أولياء. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٥)، والدر المصون ٧٠١/٩، واللباب ٤٥٧/١٧، والإتحاف ٤٧٨/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الهمزة، وكسر اللام، ثم ياء بعدها؛ فعل مضارع مبني للفاعل: (**أُمْلِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الهمزة واللام، وسكون الميم، وألف مقصورة؛ ماض مبني للفاعل: (**أَمْلَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٥) تصحفت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ فحلت الباء مكان الياء: (**الْبَاءَ**)، ولا يستقيم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الحاء، وبالألف الممدودة: (**حَلَا**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته الثانية والثالثة والرابعة من المتن المطبوع، ونسخة شيخنا كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بضم الحاء، وبالألف المقصورة: (**حُلَى**)، وهو الاختيار الذي انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بضم الحاء، وبالألف الممدودة: (**حُلَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، =

واخْتُلِفَ في: ﴿أَمْلَى﴾.

مِن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَى ٱلشَّيۡطَٰنُ [سَوَّلَ][1] لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ﴾ [٢٥].

فـ(ـاضْمُمِ) (وَاكْسِرْ)؛ أي: اقرأه بضم الهمزة، وكسر اللام.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (حِمًى)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب بكمالهما.

(وَ)لكن.

(حَرِّكِ الْيَاءَ)[2] بالفتح ـ كما هو مطلق الحركة ـ.

[للإمام][3] المرموز إليه بحاء: (حَلَا)؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

وعلى قراءته؛ فهو فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل الظرف بعده[4]، أو ضمير: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[5].

وعلى قراءة يعقوب ـ لأنه لم يحرك [الياء][6] ـ فهو فعل مضارع مبني للفاعل، أي: [وأُمْلِي أنا لهم][7]، ويحتمل أن يكون ماضياً ـ كقراءة أبي عمرو ـ، ولكن سكنت ياؤه تخفيفاً[8].

= وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (حَلَا)، (حُلًى)، (حُلَا).

(١) في الأصل: (رسول)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٢) تصحفت في الأصل إلى الباء المعجمة: (الباء).

(٣) في الأصل: (الإمام)، ولعل ما أثبته أقرب إلى استقامة سياق الكلام وتمام معناه.

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿لَهُمۡ﴾.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٢٧٧ ـ ٢٧٨، والدر المصون ٩/٧٠٣، واللباب ١٧/٤٦٠.

(٦) في الأصل: (الباء)، وقد تكرر رسم (الباء) مكان (الياء)، كثيراً، وهو تصحيف موهم.

(٧) في الأصل كُتِبَ ما بين المعكوفتين: (أملي وأنا)، والتصويب من الإتحاف ٢/٤٧٨.

(٨) قال أبو الحسن شريح: «وهي قراءة حسنة، والألف ألف المتكلم؛ لأن الله ـ تعالى ـ هو المُمْلِي». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٦)، والكشف ٢/٢٧٧ ـ ٢٧٨، والدر المصون ٩/٧٠٣، واللباب ١٧/٤٦٠ ـ ٤٦١)

وأمَّا **الباقون فقرؤوه**: بفتح الهمزة، واللام، وبالألف المنقلبة عن الياء.

ماض مبني للفاعل؛ ضمير: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[(١)].

وكلٌّ على أصله في الإمالة، وعدمها[(٢)].

٩٢٣ - .... أَسْرَارَ[(٣)] فَاكْسِرْ: صَحْبُ............

واخْتُلِفَ في: ﴿أَسْرَارَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِسۡرَارَهُمۡ﴾ [٢٦].

(فَاكْسِرْ)؛ أي: اقرأه بكسر الهمزة.

للمرموز إليهم بقوله: **(صَحْبُ)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

مصدر (أَسَرَّ)[(٤)].

وقرأ الباقون: بفتحها.

جمع (سِرّ)[(٥)].

---

(١) وقيل: بل هو ضمير للباري جل شأنه؛ لتقدم ذكره في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [٢٣]. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٦)، والكشف ٢٧٨/٢، والدر المصون ٧٠٣/٩، واللباب ٤٦٠/١٧).

(٢) فقرأ بالإمالة: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الأزرق عن ورش بالتقليل وعدمه، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: البدور الزاهرة للقاضي ص (٢٩٨)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: **(إِسْرَارَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بفتح الهمزة: **(أَسْرَارَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٤) وحَسُنَ جمعه؛ لاختلاف ضروب الإسرار من بني آدم. (ينظر: الكشف ٢٧٨/٢، والدر المصون ٧٠٣/٩، واللباب ٤٦٠/١٧).

(٥) ووُحِّد؛ لأنه يدل بلفظه على الكثرة. (ينظر: الكشف ٢٧٨/٢، والدر المصون ٧٠٣/٩).

وتقدَّم ضم راء: ﴿رِضْوَانَهُۥ﴾ [٢٨]؛ لشعبة[١].

٩٢٣ ـ ....نَعْلَمْ[٢]، وَكِلَا

٩٢٤ـ نَبْلُوا[٣]، بـ(يَاءٍ)[٤]: صِفْ. سَكِّنَ[٥] الثَّانِي: غَلَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَعْلَمُ﴾.

(وَكِلَا) الحرفين.

مِنْ: ﴿**نَبْلُوا**﴾؛ أي: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ﴾ قبله، ﴿وَنَبْلُوَاْ﴾[٦] بعده.

لأنَّ نظم الآية: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ [أَخْبَارَكُمْ][٧]﴾ [٣١]. **[٥٤٥]**

---

(١) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٣)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٤٧٨).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**يَعْلَم**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بنون العظمة: (**نَعْلَم**)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم بالوجهين؛ نون العظمة، وياء الغيبة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**يَبْلُو**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، ونسخة الشيخ الضباع، والثاني: بنون العظمة: (**نَبْلُو**)، وهو الاختيار في النسخ الأخرى. وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ نون العظمة، وياء الغيبة.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بالهمز بعد الألف: (**بِيَاءٍ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف على الإطلاق: (**بِيَا**)، وهو الصواب الذي يستقيم به وزن البيت.

(٥) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بفتح الكاف مشددة، وفتح النون؛ على الأخبار: (**سَكَّنَ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بجر الكاف مشددة، وكسر النون؛ على الأمر: (**سَكِّنِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) في الأصل: (ولنبلو)، وهو خطأ وزيادة في نقل النص القرآني.

(٧) في الأصل: (خياركم)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(بِيَاءٍ) تحتية في الأفعال الثلاثة(١).

للراوي المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**؛ أي: شعبة عن عاصم.

والباقون: بنون العظمة(٢).

وكلهم فتحوا وَاوَيّ: ﴿**نَبْلُوا**﴾ لأحد راويتي يعقوب(٣).

كما قال: **(سَكَّنَ)**.

واو: ﴿**نَبْلُوا**﴾ **(الثَّانِيْ)**(٤).

رويس، المرموز إليه بغين: **(غَلَا)**.

تخفيفاً، أو بتقدير: (ونحن نبلوا)(٥).

وأمَّا على **قراءة الباقين**: فهو معطوف على ما قبله(٦).

وتقدَّم الخلاف في:

سين: ﴿ٱلسَّلۡمِ﴾ [٣٥]؛ فتحاً، وكسراً(٧).

---

(١) على الإخبار عن الله جلَّ ذكره، فَحُمِل ذلك على لفظ الغيبة قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾ [٣٠]. (ينظر: الكشف ٢٧٨/٢، والدر المصون ٧٠٦/٩، واللباب ٤٦٧/١٧).

(٢) على الإخبار من الله جلَّ ذكره عن نفسه؛ لأن قبله إخباراً، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ﴾ [٣٠]. (ينظر: الكشف ٢٧٨/٢، والدر المصون ٧٠٦/٩، واللباب ٤٦٧/١٧).

(٣) وهو: رَوْح.

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾ [٣١]. (ينظر: شرح النويري ١١/٦).

(٥) قال أبو الحسن شريح: «لم يدخل: ﴿نَبْلُوا﴾، في: ﴿حَتَّىٰ﴾، ولكنه استئنفها». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٦)، والدر المصون ٧٠٧/٩، واللباب ٤٦٧/١٧).

(٦) ينظر: الدر المصون ٧٠٧/٩، واللباب ٤٦٧/١٧.

(٧) فقرأ شعبة، وحمزة، وخلف عن نفسه: بكسر السين، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٤)، والنشر ٢٢٧/٢، والإتحاف ٤٧٩/٢).

وأمَّا: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [٣٨]؛ فمستوفى في الأصول(١).

وههنا انتهى فرش سورة [القتال(٢)](٣).

وليس فيها **مضافة، ولا زائدة.**

والله سبحانه وتعالى أعلم(٤).



(١) أفاض صاحب الإتحاف وصاحب غيث النفع في بيان مذاهب القراء فيها بما لا مزيد عليه، فليرجع إليه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٢ ـ ٢٢٣)، والإتحاف ٤٧٩/٢ ـ ٤٨٠، وغيث النفع ص (١٧٦ ـ ١٧٧)).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (القتال)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٤) ينظر: النشر ٣٧٤/٢ ـ ٣٧٥، وتقريب النشر ص (١٧٤)، وشرح النويري ٧/٦ ـ ١١، وشرح ابن الناظم ص (٣١١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٠/ب)، والإتحاف ٤٧٥/٢ ـ ٤٨٠.

سُورَةُ الْفَتْحِ

تقدَّم الخلاف:

في: ﴿صِرَٰطًا﴾ [٢][١]؛ سيناً، وصاداً خالصة، [و][٢]إشماماً[٣].

وفي سين: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ﴾ [٦]؛ ضمًّا، وفتحاً[٤].

ولا خلاف في فتح[٥]: ﴿ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾؛ وهو الأول[٦]، والثالث[٧]، فإن وُقِفَ عليه: فلحمزة، وهشام بخلفه، أربعة أوجه؛ الإسكان المحض، والروم، مع تخفيف الواو وتشديدها[٨].

---

(١) والآية: [٢٠].

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٣) قرأ بالسين: قنبل ـ بخلفه ـ، ورويس، وأشم الصاد زاياً: خلفٌ عن حمزة، وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢/٢٧١ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٢/٤٨١).

(٤) قرأ بضم السين: ابن كثير، وأبو عمرو، وقرأ الباقون: بفتحها، وورش على أصله في مد الواو. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة التوبة، البيت رقم (٦٧٢)، والنشر ٢/٢٨٠، والإتحاف ٢/٤٨١).

(٥) قال في النشر: «لأن المراد به المصدر وُصِفَ به؛ للمبالغة، كما تقول: رجل سوء في ضد قولك: رجل صدق». (ينظر: النشر ٢/٢٨٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٦)).

(٦) الآية: [٦].

(٧) الآية: [١٢].

(٨) ووجه التخفيف؛ على النقل، ووجه التشديد؛ على الإدغام. (ينظر: الإتحاف ٢/٩٧، وغيث النفع ص (٣٥٥)، والبدور الزاهرة ص (٢٩٧)).

٩٢٤ ـ ....   لِيُؤْمِنُوا مَعَ الثَّلَاثِ: دُمْ[(١)] حُلَا[(٢)]

واخْتُلِفَ في: ﴿لِيُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَيُعَزِّرُوهُ وَيُوَقِّرُوهُ وَيُسَبِّحُوهُ﴾ [٩].

وهذا مراده بقوله:

(مَعَ) الكلمات.

(الثَّلَاثِ) بعده.

فقرأ بالياء التحتية[(٣)] في الأربع ـ كاللفظ بها ـ.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: **(دُمْ حُلَا)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، بكمالهما.

والباقون: بتاء الخطاب[(٤)].

٩٢٥ ـ نُؤْتِيهِ[(٥)] (يَا): غِثْ حُزْ كَفَى.......   ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بدال مكسورة، ثم نون ساكنة: **(دِنْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، وبعض نسخ شرح النويري، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بدال مضمومة، ثم ميم ساكنة: **(دُمْ)**، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، مع ضم الحاء: **(حُلَى)**، والثاني: بالألف الممدودة، مع ضم الحاء: **(حُلَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بالألف الممدودة، مع فتح الحاء: **(حَلَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) قال في الدر المصون: «رجوعاً إلى قوله: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [٥]». (ينظر: الدر المصون ٧٠٣/٩، واللباب ٤٨٦/١٧، وشرح النويري ١٠/٦).

(٤) قال في الكشف: «على المخاطبة للمرسل إليهم من المؤمنين»؛ أي: لتؤمنوا أيها الناس. (ينظر: الكشف ٢٨٠/٢، وشرح النويري ١٠/٦).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيب: **(يُؤْتِيهِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي، والثاني: بنون العظمة: **(نُؤْتِيهِ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ نون العظمة، وياء الغيبة.

واخْتُلِفَ في: ﴿نُؤْتِيهِ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَنُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [١٠].

فقرأه **(يَا)**؛ أي: ياء تحتية(١).

المرموز إليهم بقوله: **(غِثْ حُزْ كَفَى)**؛ أي: رويس عن يعقوب، وأبو عمرو، وجميع الكوفيون.

وقرأه الباقون: بنون العظمة(٢).

وتقدَّم ضم هاء: ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [١٠]، لحفص(٣)، ومعلوم أنه يفخم لام الجلالة؛ لوقوعها بعد الضمة، بخلاف الباقين: فإنهم يرققونها؛ لوقوعها بعد الكسرة(٤).

٩٢٥ - ....ضَرًّا(٥) فَضُمْ: شَفَا....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿ضَرًّا(٦)﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ [١١].

(فَضُمْ)؛ أي: اقرأه بضم الضاد.

---

(١) قال الإمام مكي في الكشف: «على لفظ الغيبة المتقدم قبله». (ينظر: الكشف ٢/ ٢٨٠).

(٢) قال النويري: «على أنه مسند إلى المتكلم العظيم التفاتاً». (ينظر: الكشف ٢/ ٢٨٠، وشرح النويري ٦/ ١٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٢/ ٣٠٥، والإتحاف ٢/ ٤٨١.

(٤) نصَّ عليه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٥٥)، والإتحاف ٢/ ٤٨٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الضاد: **(ضُرًّا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بفتح الضاد: **(ضَرًّا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) في الأصل تصحفت إلى: (ضُرّ).

للمرموز إليه بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتحها.

وهما لغتان، كـ(ـالضُّعْف)، و(الضَّعْف)[1].

وتقدَّم إدغام:

﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [١٢]؛ للكسائي، وهكذا هشام، كما صوبه المصنف[2].

و﴿بَلْ تَحْسُدُونَنَا﴾ [١٥]؛ لهما، ولحمزة[3].

٩٢٥ ـ ....اقْصُرَنْ[4] [كَلِمَ اكْسِرِ اللَّامَ][5]: لَهُمْ

---

(١) وقيل: بالفتح؛ ضد النفع، ولذا اتفق الأئمة على الفتح في قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣]، ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦]، وبالضمِّ؛ سوء الحال؛ إما في النفس؛ كالجهل، وإما في البدن؛ كجرح، ومرض، وإما في حالة ظاهرة من قلة مال وجاه، ولذا اتفق الأئمة على الضم في قوله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ﴾ [يونس: ١٢]. (ينظر: الكشف ٢/٢٨١، والدر المصون ٩/٧١٢، واللباب ١٧/٤٨٩).

(٢) حيث قال في النشر: «هذا هو الصواب، والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله»، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل (لام هل وبل)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٤٨٢).

(٣) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل (لام هل وبل)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٤٨٢).

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متنًا وشرحًا ـ؛ براء مفتوحة، ثم نون ساكنة: **(اقْصُرَنْ)**، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، براء مفتوحة: **(اقْصُرَ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ براء مكسورة: **(اقْصُرِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(اقْصُرِ)**، **(اقْصُرَ)** **(اقْصُرَنْ)**.

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبط في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: **(كَلِمَ اكْسِرِ اللَّامَ)**، وضُبط في النسخ العتيقة: **(اكْسِرْ كَلِمَ اللَّامَ)**، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبط في سائر النسخ الأخرى: **(اكْسِرْ كَلِمَ اللهِ)**، ثم اختلفت هذه النسخ في ضبط حركة الهاء من الاسم المعظم؛ فضُبطت حركة الهاء في نسخة الشيخ الضباع، =

واخْتُلِفَ في: ﴿يُرِيدُونَ [أَن][1] يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ **[٥٤٦]**﴾ [١٥].

فـ(**ـاقْصُرَنْ** ﴿**كَلِمَ**﴾)؛ أي: اقرأه بغير ألف.

و(**اكْسِرِ اللَّامَ**).

على أنه جمع (كَلِمَة)[2].

(**لَهُمْ**)؛ أي: لأهل شفا المذكورين.

والباقون: بفتح اللام، وألف بعدها لفظاً.

على جعله اسماً للجملة[3].

وتقدَّم الخلاف في: ﴿**نُدْخِلْهُ**﴾، و﴿**نُعَذِّبْهُ**﴾ [١٧]؛ نوناً، وياءً، فيهما[4].

٩٢٦ ـ مَا يَعْمَلُونَ[5]: حُطْ......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**مَا يَعْمَلُو**﴾.

= والطبعة الأولى من شيخنا تميم الزعبي، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بالضمِّ: (**اللهُ**)، بينما ضُبطت في بقية النسخ الأخرى؛ بالجر: (**اللهِ**)، فصار في ضبط هذه الكلمات؛ أربعة أوجه: (**اكْسِرْ كَلِمَ اللهِ**)، (**اكْسِرْ كَلِمَ اللهُ**)، (**اكْسِرْ كَلِمَ اللَّامَ**)، (**كَلِمَ اكْسِرِ اللَّامَ**).

فائدة: في ضبط الشارح والنسخ العتيقة ومن وافقهما من بقية النسخ معنًى خفيٌّ لطيف؛ وهو: مراعاة لتجنب ما يوهمه ـ ضبط الجماعة ـ من الأمر بكسر كلام الله.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) من الجمع الذي بين واحده وجمعه الهاء؛ كـ(تَمْرَة)، و(تَمْر)، و(بِسْرَة)، و(بِسْر). (ينظر: الكشف ٢/٢٨١، والدر المصون ٩/٧١٣، واللباب ١٧/٤٩١).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٨١، والإتحاف ٢/٤٨٢، وشرح النويري ٦/١٣.

(٤) فقرأ المدنيان، وابن عامر: بالنون، وقرأ الباقون: بالياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٧)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٤٨٢).

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بإثبات النون بعد الواو: (**مَا يَعْمَلُون**)، وبه ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بحذف النون، وحذف الألف بعد واو الجماعة: (**مَا يَعْمَلُو**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

مِنْ قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٢٤].

فقرأه بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بحاء: **(حُطْ)**؛ أي: أبو عمرو بكماله.

والباقون: بتاء الخطاب[٢].

وتقدَّم:

حذف همزة: ﴿يَطَئُونَ﴾ [١٢٠]، لأبي جعفر[٣]، كوقف حمزة[٤]؛ وله ـ أيضاً ـ التسهيل بين بين[٥]؛ فيها وجهان[٦].

وإدغام: ﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [٢٦]؛ لأبي عمرو، وهشام[٧].

و﴿لَّقَدْ صَدَقَ﴾ [٢٧]؛ لهما، ولأهل شفا[٨].

وضم راء: ﴿رِضْوَٰنَ﴾ [٢٩][٩]؛ لشعبة[١٠].

---

(١) ردًّا على لفظ الغيب قبله؛ وهم الكافرون، لتقدم ذكرهم، وصدهم للمؤمنين عن المسجد الحرام. (ينظر: الكشف ٢/٢٨١، وشرح النويري ٦/١٣).

(٢) قال في الكشف: «على الخطاب للمؤمنين لتقدم ذكرهم، ويجوز أن يكون للجميع من المؤمنين والكافرين، لتقدم ذكرهم وغلبة الخطاب على الغيبة، على أصول كلام العرب». (ينظر: الكشف ٢/٢٨١، وشرح النويري ٦/١٣).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٢/٣٩٧، والإتحاف ٢/٤٨٢.

(٤) وقراءة حمزة بحذف الهمز وقفاً نصَّ عليها الهذلي وغيره. (ينظر: النشر ٢/٤٨٤، والإتحاف ٢/٤٨٢).

(٥) وهو القياس. (ينظر: النشر ٢/٤٨٤، والإتحاف ٢/٤٨٢).

(٦) قال في النشر: «وحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو: إبدالها واواً، ذكره أبو العز القلانسي وقال: ليس بشيء». (ينظر: النشر ٢/٤٨٤).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، فصل (ذال إذ)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٢/٣، والإتحاف ٢/٤٨٣.

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، فصل (دال قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٤٨٣.

(٩) يريد بذلك قوله تعالى: ﴿فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا﴾ [٢٩].

(١٠) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٥٢٣)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٤٨٣).

٩٢٦ ـ ....شَطَا[١] حُرِّكْت[٢]: دَلَا[٣] مِــــنْ[٤]...............................

واخْتُلِفَ في: ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ [٢٩].

فـ(**ـحَرِّكْ**)؛ أي: اقرأه بفتح الطاء؛ كما هو مطلق الحركة.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**دَلَا**[٥]) (**مِنْ**[٦])؛ أي: ابن كثير بكماله، وابن ذكوان.

وقرأه الباقون: بسكونها.

قال في الإتحاف[٧]: «هما لغتان[٨]، كالسمع والسمع، يقال: أشطأ الزرع؛ أي: أخرج فراخه؛ وهو سنبل يخرج حول السنبلة الأصلية، وشط[٩] الشجرة؛ أغصانها، ويوقف عليه لحمزة بالنقل[١٠] فقط».

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**شَطَا**)، وضُبطت في أصل الشرح: (**شَطَاه**)، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى: (**شَطْأَهُ**).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**حُرِّكَتْ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**حَرِّكْ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٣) في المتن الذي على هامش الأصل أصاب اللام مسح وطمس.

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ حرف جرٍّ: (**مِنْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بمعنى فَرِّق: (**مِزْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٥) وقوله: (**دَلَا**)؛ مِنْ دلا الدلو في البئر؛ أنزلها في قعره، ودلا الدلو من البئر؛ سحبها ملأى، ودلا بصاحبه إلى المدير؛ استشفع به، ودلا صاحبه؛ رَفَق به.

(٦) وقوله: (**مِنْ**)؛ حرف جرٍّ يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، تقول: سرت مِنَ المدينة، وقد يفيد التبعيض، كما يقال: منهم من أحسن ومنهم أساء.

(٧) ينظر: الإتحاف ٢/٤٨٤.

(٨) تصحفت في الإتحاف إلى: (أختان)، ولم يعلق محققا الإتحاف عليه بشيء، وقال في الدر المصون: «وفي الحرف لغاتٌ أخرى قُرِئَ بها في الشاذّ»، ثمَّ ذكرها؛ وهي كالتالي: (**شَطاءَه**)؛ بالمدِّ، و(**شَطاه**)؛ بألف صريحة بعد الطاءِ، و(**شَطَه**)؛ بالنقل والحذف، و(**شَطْوَه**)؛ بإبدال الهمزة واواً. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٨٤، والدر المصون ٩/٧٢٣).

(٩) تصحفت في الأصل إلى السين المهملة: (وسط).

(١٠) وحُكِيَ فيه وجه ثانٍ؛ وهو التسهيل بين بين، وهو ضعيف جداً، وحُكِيَ فيها وجه ثالث؛ =

٩٢٦ ـ ....آزَرَ [اقْصُرْ][(١)]: مَاجِدًا. وَالْخُلْفُ: لَا[(٢)]

واخْتُلِفَ في: ﴿آزَرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [٢٩].

فـ(ـاقْصُرْ)؛ أي: اقرأه [بقصر][(٣)] الهمزة.

للإمام ابن عامر بلا خلاف عن [راويه][(٤)] المرموز [إليه][(٥)] بميم: (مَاجِدًا)[(٦)]؛ أي: ابن ذكوان.

(وَ)ثبت.

(الْخُلْفُ)؛ أي: الخلاف في القصر، والمد.

عن راويه الآخر، المرموز إليه بلام: (لَا)؛ أي: هشام.

فالقصر له: من طريق الداجوني[(٧)].

والمد: من طريق الحلواني[(٨)].

= وهو إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها فقط، وهو وجه مسموع رواه الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف؛ من أجل مخالفة الرسم وما عليه أهل الأداء. (ينظر: النشر ٢/٤٨٢).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبته الشارح في أصل الشرح وثناياه.

(٢) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (لَا).

(٣) ضُبِطَ في الأصل: (بكسر)، والصواب ما أثبته، وهو الذي في النشر، والإتحاف، وغيرهما. (ينظر: النشر ٢/٣٧٥، والإتحاف ٢/٤٨٤).

(٤) ضُبِطَ في الأصل على التثنية: (راوييه)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٥) ضُبِطَ في الأصل على الجمع: (إليهم)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٦) ومعنى قوله: (مَاجِدًا)؛ أي: الكريم صاحب المروءة والكرم.

(٧) وقراءة هشام بالقصر من طريق الداجوني من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٧٥، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٥)).

(٨) ينظر: النشر ٢/٣٧٥.

وبه **قرأ الباقون**.

فللأزرق البدل، كما هو جلي.

وهما لغتان(١).

قال في الإتحاف(٢): «وزن المقصور؛ (فَعَلَه)، والممدود؛ (أَفْعَلَه) عند الأخفش، و(فَاعَله) عند غيره، لكن قال في الدر(٣): [غَلَّطوا](٤) من قال إنه فاعل](٥) بأنه لم يُسْمَعْ [(توازر)](٦) بل (توزر)(٧)».

ويوقف **عليه لحمزة**: [بالتحقيق](٨)، والتسهيل بين بين(٩)؛ لأنه متوسط بغيره.

وتقدَّم همز: ﴿سُؤْقِهِۦ﴾؛ لقنبل، وله وجه آخر؛ وهو: زيادة واو بعد الهمزة المضمومة(١٠)، بوزن (فَعُول).

وههنا انتهى فرش سورة الفتح(١١).

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٨٢، والدر المصون ٩/٧٢٣، واللباب ١٧/٥١٦.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٤٨٤.

(٣) أي: كتاب الدر المصون للسمين الحلبي. (ينظر: الدر المصون ٩/٧٢٣).

(٤) في الأصل: (عطلوا)، وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، والتصويب من الإتحاف ٢/٤٨٤.

(٦) في الأصل ضبطت: (توارز)، وهو تصحيف.

(٧) هكذا في الأصل، وفي الإتحاف، لكن ضبطها في الدر المصون: «يُؤَازِرُ بل يُؤْزِرُ». (ينظر: الدر المصون ٩/٧٢٣).

(٨) ضبط في الأصل: (بالتسهيل)، والصواب ما أثبته، وهو الذي في النشر والإتحاف وغيرهما. (ينظر: النشر ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٢/٤٨٤).

(٩) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ١/٤٣٩).

(١٠) وقرأ الباقون: بترك الهمز، ثم واو بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النمل، ص (٨٩)، البيت رقم (٨٣٢)، والنشر ٢/٣٣٨، والإتحاف ٢/٤٨٤).

(١١) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الفتح)؛ على منهجه في السور المجموعة =

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).

❁ ❁ ❁

= في نظم الناظم تحت عنوان واحد، بينما سكت النويري والمنير السمنودي في شرحيهما فلم ينوِّها على انتهاء سورة الفتح ولا على ابتداء سورة الحجرات، مخالفين بذلك منهجهما في نظائره من شرحيهما، أما ابن الناظم وصاحب الهادي وموسى جار الله فلم تتغير مناهجهم في مثل هذه المسألة، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(١) ينظر: النشر ٣٧٥/٢، وتقريب النشر ص (١٧٤)، وشرح النويري ١٢/٦ ـ ١٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١١ ـ ٣١٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/أ)، والإتحاف ٤٨١/٢ ـ ٤٨٤.

وَمِنْ سُورَةِ الْحُجُرَاتِ إِلَى سُورَةِ الرَّحْمَنِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ [٥٤٧]

وهي ستُّ سور: الحجرات، و(ق)، والذاريات، والطور، والنجم، والقمر.

وهي ـ أعني الحجرات ـ أول المفصل في المرجح[١] عن عشرة أقوال.

نظمها بعضهم في قوله[٢]:

مُفَصَّلُ قُرْآنٍ بِأَوَّلِهِ أَتَى ... خِلَافٌ وَصَافَّاتٌ[٣] وَقَافٌ وَسَبِّحُ
وَجَاثِيَةٌ مُلْكٌ وَصَفٌّ قِتَالُهَا ... وَفَتْحٌ ضُحًى حُجُرَاتِهَا ذَا الْمُصَحَّحُ

ويزيد قولان: يس، والإنسان[٤].

ومعنى المُفَصَّل؛ المبين المميز، قال [تعالى][٥]: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ﴾ [فصلت: ٣]؛ أي: جعلت تفاصيل في معان مختلفة، وسُمِّيَ به؛ لكثرة الفصول فيه بين السور[٦].

---

(١) وهو اختيار النووي كما نقله ابن حجر في فتح الباري. (ينظر: الإتقان ٢/٤١٤، وفتح الباري ٢/٢٤٩، والبرهان في علوم القرآن ١/٣٤٤).
(٢) ذكره الرملي عن ابن أبي شريف.
(٣) في الأصل: (مضافات)، وهو تصحيف.
(٤) فتصير عدة الأقوال اثني عشر قولاً؛ سردها الحافظ السيوطي في الإتقان، وعزا كل قول منها إلى قائله. (ينظر: الإتقان ٢/٤١٤ ـ ٤١٦، والبرهان في علوم القرآن ١/٣٤٤).
(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لحاجة السياق إليه.
(٦) والمفصل: ما ولي المثاني من قصار السور، ويسمى بالمحكم، وللمفصل طوال، وأوساط، وقصار؛ فطواله: إلى سورة (عمَّ)، وأوساطه: من سورة (عمَّ) إلى سورة (الضحى)، ومن سورة (الضحى) إلى آخر القرآن قصاره، هذا أقرب ما قيل فيه. (ينظر: الإتقان ٢/٤١٣).

قال النووي[١]: «أول القرآن السبع طوال، ثم ذوات المئين؛ وهي السور التي فيها مائة ونحوها، ثم المفصل؛ ما لم تبلغ مائة آية».

٩٢٧ ـ تَقَدَّمُوا[٢] ضُمُّوا[٣] اكْسِرُوا[٤]: لَا الْحَضْرَمِي ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَقَدَّمُوا۟﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا **تَقَدَّمُوا۟** بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [١].

فـ(**ـضُمُّوا**).

و(**اكْسِرُوا**).

أي: اقرؤوه بضم التاء، وكسر الدال؛ لكل العشرة.

(**لَا**)[٥]؛ أي: غير.

الإمام يعقوب (**الْحَضْرَمِي**).

إمَّا فعل متعدٍّ حُذِفَ مفعوله اقتصاراً، نحو: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [الطور: ١٩]، أو اختصاراً؛ للدلالة عليه، أي: (لا تُقدِّموا ما لا يَصْلُحُ)، أو أمراً[٦]، وإما فعل لازم، نحو: (وَجَّه)، و(تَوَجَّه)، ومنه: (مقدمة الجيش)؛ لمتقدميهم، و(مقدمة الكتاب والعلم)، في الأشهر[٧].

---

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم ١٠٧/٦، وشرح المهذب ٣٤٨/٣، وفتح الباري ٢٤٩/٢.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء والدال: (**تَقَدَّمُوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم التاء، وكسر الدال: (**تُقَدِّمُوا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بميم بعدها واو وألف؛ على الأمر للجماعة: (**ضُمُّوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، حيث ضُبطت فيه؛ بميم مفتوحة؛ على الأمر للمفرد: (**ضُمَّ**).

(٤) في المتن الذي على هامش الشرح: (الكسروا)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (إلا)، وهو تصحيف.

(٦) أي: (لا تقطعوا أمراً قبل أن يُحْكَمَ به). (ينظر: الإتحاف ٤٨٥/٢).

(٧) ينظر: الدر المصون ٥/١٠، واللباب ٥٢٠/١٧، والإتحاف ٤٨٥/٢.

وأمَّا **يعقوب الحضرمي فقرأه**: بفتح التاء، والدال.

فالأصل: (لا تَتَقَدَّموا)، حذف منه إحدى التاءين[١].

٩٢٧ - .... إِخْوَتِكُمْ جَمْعُ[٢] مُثَنَّاةٌ[٣]: ظَمِي[٤]

واخْتُلِفَ في: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ [أَخَوَيۡكُمۡ][٥]﴾ [١٠].

فقرأه: ﴿**إِخْوَتِكُمْ**﴾؛ بكسر الهمزة، وسكون الخاء، وتاء مثناة من فوق، مكسورة، - كاللفظ به -.

على أنه **(جَمْعُ مُثَنَّاهُ)**.

الإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَمِي)**؛ أي: يعقوب بكماله.

موافقة لقوله قبل: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ﴾ [١٠][٦].

---

(١) والمحذوف تاء (تَفَعَّلَ)؛ لأن تاء المضارعة لا تُحْذَف لأنها دخلت لمعنًى، إن حُذِفَت لم يبق ما يدل عليه، والمعنى: لا تسبقوه - ﷺ - لا بالقول، ولا بالحكم، ولا بشيء من الأفعال. (ينظر: الدر المصون ٥/١٠، والإتحاف ٤٨٥/٢، واللباب ٥٢٠/١٧، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٧)، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٣)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين بلا تنوين: **(جَمْعُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين مع التنوين: **(جَمْعٌ)**.

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالتاء المربوطة: **(مُثَنَّاةٌ)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهاء المضمومة: **(مُثَنَّاهُ)**، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء: **(ظَمِي)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الظاء: **(ظُمِي)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) في الأصل: (بين إخوانكم)، وهو تصحيف وخطأ.

(٦) قال أبو الحسن شريح بن محمد الرعيني: «التثنية ههنا والجمع سواء في المعنى، لأنه أمر عام يجب الإصلاح بين كل اثنين فما فوق ذلك، فمعنى القراءتين واحدٌ»، وقال ابن جني: «هذه القراءة تدل على أن القراءة العامة لفظها لفظ التثنية ومعناها الجماعة»، وقال موسى جار الله: «وحيث إن التثنية لاعتبار الطرفين من المقتتلين، =

وقرأه الباقون: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾، بصيغة[1] التثنية[2].

خص الاثنين بالذكر؛ لأنهما أقل من يقع بينهما الشقاق[3].

٩٢٨ ـ وَالْحُجُراتِ[4] فَتْحُ ضَمِّ الْجِيمِ: [ثَرْ][5] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ٱلْحُجُرَٰتِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [٤].

فـ**(فَتْحُ ضَمِّ الْجِيمِ)**.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَرْ)**[6]؛ أي: أبي جعفر المدني بكماله.

والباقون: بضمها.

لغتان[7] في جمع (حُجْرة)؛ وهي: ما يحجر عليه من الأرض

= فالجمع صحيح معنى، والرسم محتمل». (ينظر: المحتسب ٢٧٨/٢، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٧)، وشرح النويري ١٥/٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٤)).

(١) في الأصل: (بصنعته)، وهو تصحيف.

(٢) أي: بفتح الهمزة، والخاء، وياء ساكنة بعد الواو، تثنية (أخ). (ينظر: اللباب ٥٤٢/١٧، وشرح النويري ١٥/٦، والإتحاف ٤٨٦/٢).

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٨٦/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: (**وَالْحُجُراتُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الجيم: (**وَالْحُجُراتِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح.

(٦) وقوله: (**ثَرْ**)؛ اسمٌ؛ أي: غزير، فهو مأخوذ من الكثرة والغزارة، وقد يكون فعل أمر من ثار يثور، بمعنى: نهض وتحرك.

(٧) وفيها لغة ثالثة، وهي: الإسكان في الجيم تخفيفاً، وقرأ بها ابن أبي عبلة، وأبو رزين، وسعيد بن المسيب، والقاعدة في مثل هذه الكلمة؛ هي: أن كل فعلة جاءت بالضم فالسكون إذا جُمِعَت بالألف والتاء ففيها وجوه ثلاثة قياسية؛ فتح العين، وضم العين، وسكون العين. (ينظر: البحر المحيط ١٠٨/٨، والدر المصون ٦/١٠، واللباب ٥٢٧ ـ ٥٢٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٤)، ومعجم القراءات ٧٨/٩).

بحائط، ونحوه(١)، والمراد: حجرات نسائه ﷺ ورضي عنهنّ.

وتقدَّم:

قراءة: ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾؛ من التثبت، لأهل شفا، و﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [٦]؛ من التبين، للباقين(٢).

والتنبيه على [٥٤٨] الابتداء بـ﴿ٱلِٱسْمُ﴾ [١١]، من جواز الإتيان بالاسم الأول وحذفه كالمنقول للجميع(٣).

وتشديد(٤): ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ﴾ [١١]، ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾ [١٢]، ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [١٣]؛ وصلاً(٥) للبزي بخلفه.

---

(١) ينظر: شرح النويري ١٥/٦، والإتحاف ٤٨٦/٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٨)، والنشر ٢٥١/٢، والإتحاف ٤٨٦/٢.

(٣) قال الجعبري: «إن الهمزة التي بعد اللام على حذفها للكل، والتي قبلها القياس جواز الإثبات والحذف، وهو الأوجه؛ لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق، لكن سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمز، وعليه الرسم»، وتعقبه في النشر: «بأن الوجهين جائزان مبنيان على ما تقدم في الكلام على لام التعريف، والأولى الهمز في الوصل والنقل، ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق، بل الرواية، وهي بالأصل الأصل، وكذلك رُسِمَت»، وقال في الإتحاف: «أي: الأصل في الرواية الابتداء بالأصل؛ وهو الهمز، وعليه الرسم، والله أعلم». (ينظر: النشر ٤١٦/١، والإتحاف ٢١٧/١).

(٤) مع المد المشبع؛ لالتقاء الساكنين.

(٥) وذلك في الحرفين الأولين دون الحرف الثالث، وأما عند الابتداء: فقد نصَّ العلماء على أن هاتين التاءين ـ كتاءات البزي الأخرى ـ يُبْتدأ بها مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. أما الحرف الثالث فَقُرِئَ بتشديد التاء وصلاً ووقفاً، وظاهر كلام الشارح ـ وكذا كلام صاحب الإتحاف ـ تعميم الحكم ـ أي القراءة بتشديد التاء وصلاً ـ في المواضع الثلاثة، والصواب أن التشديد في التاء وصلاً إنما هو في الحرفين الأولين، بينما قُرِئَ الحرف الثالث بتشديد التاء مطلقاً؛ أي: حال الوصل والوقف؛ وذلك لوجود اللام المشددة، فاتصل الساكن المشدد بشيء قبله، قال في غيث النفع: «وكل من أطلق التقييد بحال الوصل ـ كالشاطبي ـ فيخص كلامه بهذا ـ أي بهذا الموضع الذي في سورة الحجرات ـ وبموضع سورة الأنعام: ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ [١٥٣]، أو يقال: يحمل في الوصل كلامهم على العموم؛ أي: سواء وصل =

وتشديد: ﴿مَيۡتٗا﴾ [١٢]؛ للمدنيين، ورويس[١].

٩٢٨ - .... يَأْلِتْكُمُ: الْبَصْرِي.........................

واخْتُلِفَ في: ﴿[وَإِن تُطِيعُواْ][٢] ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [١٤].

فقرأ: ﴿**لَايَأْلِتْكُمْ**﴾؛ بهمزة ساكنة، بعد الياء، وقبل اللام.

(**الْبَصْرِي**)؛ أبو عمرو، ويعقوب، بكمالهما.

ويبدل الهمزة أبو عمرو بخلفه ـ على أصله ـ.

من (أَلَتَه) بالفتح، (يَأْلِتُه) بالكسر، كـ(صَدَق)، (يَصْدِق)، لغة غطفان[٣].

والباقون: بكسر اللام من غير همز.

من (لَاتَه)، (يَلِيته)، كـ(باعه)، (يَبيعه)، لغة الحجاز، وعليها صريح الرسم[٤]، ومعناه: (لا ينقصكم)[٥].

= الحرف المشدد بآخر حرف من كلمة قبله، أو بحرف متصل بكلمته». (ينظر: سورة البقرة، ص (٧١)، الأبيات رقم (٥٠٧ ـ ٥٠٩)، والنشر ٢٣٢/٢، وشرح النويري ١٢٧/٤، والإتحاف ٤٥٤/١، وغيث النفع ص (٣٥٦)).

(١) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، البيت رقم (٤٨٤)، والنشر ٢٢٤/٢، والإتحاف ٤٨٧/٢).

(٢) في الأصل: (وأطيعوا)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٣) وأسد. (ينظر: الكشف ٢٨٤/٢، والدر المصون ١٣/١٠، واللباب ٥٦١).

(٤) فقد رُسِمَت في جميع المصاحف بوصل الياء باللام بلا ألف بينهما. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٧٤)).

(٥) وفيها لغة ثالثةٌ، فيقال: (أَلَاتَه)، (يُلِيتُه)، كـ(أَبَاعَهُ)، (يُبِيعُهُ)، ويقال: (آلَتَهُ)، (يُؤْلِتُهُ)، كـ(آمن)، (يُؤْمِنُ). (ينظر: الكشف ٢٨٤/٢، والدر المصون ١٣/١٠، واللباب ٥٦١، والإتحاف ٤٨٧/٢، وشرح النويري ١٦/٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/أ)).

٩٢٨ ـ ....**وَيَعْمَلُونَ**(١): **دَرْ**(٢)

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَعۡمَلُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [١٨].

فقرأه بياء الغيب(٣) ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بدال: **(دَرْ)**؛ أي: ابن كثير بكماله.

والباقون: بتاء الخطاب(٤).

وليس في السورة **مضافة** ولا **زائدة**(٥).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٦).



(١) تصحفت في نسخة الشيخ الضباع إلى: (يعلمون).

(٢) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**دَرْ**).

(٣) لتقدم ذكرها في قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْ﴾ [١٧]. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٤، والدر المصون ١٠/١٥، واللباب ١٧/٥٦٤، وشرح النويري ٦/١٦).

(٤) لتقدم ذكرها في قوله تعالى: ﴿إِسۡلَٰمَكُم﴾ [١٧]، وقوله: ﴿لَّا تَمُنُّواْ﴾ [١٧]، وغيرهما. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٤، والدر المصون ١٠/١٥، واللباب ١٧/٥٦٤، وشرح النويري ٦/١٦).

(٥) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (الحجرات) ولا على ابتداء سورة (ق)، وهكذا فعل النويري وموسى جار الله في شرحيهما؛ فلم ينوِّها على ختام فرش سورة (الحجرات) ولا على ابتداء فرش سورة (ق)، مخالفين بذلك منهاجهم في السور التي يجمعها عنوان واحد، بينما نوه المنير السمنودي في شرحه بانتهاء فرش سورة (الحجرات) فقال (ل ١٣١/ب): «آخر الحجرات»، ونوه على ابتداء سورة (ق) حيث قال (ل ١٣١/ب): «ثم شرع في سورة (ق) فقال. . .الخ»، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسئلة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٦) ينظر: النشر ٢/٣٧٥ ـ ٣٧٦، وتقريب النشر ص (١٧٥)، وشرح النويري ٦/١٥ ـ ١٦، وشرح ابن الناظم ص (٣١٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/أ ـ ل ١٣١/ب)، والإتحاف ٢/٤٨٥ ـ ٤٨٧.

سُورَةُ (ق)

تقدَّم سكت أبي جعفر على: ﴿قٓ﴾ [١][١]، ولا خلاف بين العشرة في مده مشبعاً من غير إفراط، ويسمى: المد اللازم الحرفي[٢].

وتقدَّم:

نقل: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [١]؛ لابن كثير[٣]، كوقف حمزة[٤].

والخلاف في:

﴿أَءِذَا﴾ [٣][٥].

---

(١) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٢) ومدُّهُ من أجل الساكن اللازم، والحروف الممدودة لأجل الساكن اللازم ثمانية، اللام، والميم، والصاد، والكاف، والقاف، والسين، والنون،والعين، وقد نظمها العلامة الجمزوري في التحفة ص (١٧١ ـ ١٧٢)، الأبيات رقم (٥٣ ـ ٥٤)، فقال:

وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلُ السُّوَرْ ... وُجُودُهُ وَفِي ثَمَانٍ انْحَصَرْ
يَجْمَعُهَا حُرُوفُ كَمْ عَسَلْ نَقَصْ ... وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّولُ أَخَصّ

(٣) وقرأ الباقون: بتحقيق الهمز. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، وقف حمزة وهشام على الوقف، البيت رقم (٢٤١).

(٥) سهَّل الهمزة الثانية كالياء مع الفصل بألف: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وسهل الهمزة الثانية كالياء بلا فصل: ورش، وابن كثير، ورويس، وقرأ هشام من طريق الحلواني: بتحقيق الهمزتين مع الفصل بينهما بألف، ومن طريق الداجوني: بتحقيق الهمزتين مع القصر، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٥، ١٩٠)، والنشر ٣٦٩/٢ ـ ٣٧١، والإتحاف ٤٨٨/٢).

و﴿مِتْنَا﴾ [٣][1].

و﴿مَيْتًا﴾ [١١][2].

٩٢٩ ـ نَقُولُ[3] (يَا): إِذْ صَحَّ[4] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَقُولُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ﴾ [٣٠].

فقرأه **(يَا)**؛ أي: بياء تحتية.

والضمير لله ـ ﷻ ـ[5].

المرموز إليهما بأولى قوله: **(إِذْ صَحَّ[6])**؛ أي: نافع، وشعبة عن عاصم.

---

(١) قرأ بكسر الميم: نافع، وحفص، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤١)، والنشر ٢/٢٤٢ ـ ٢٤٣، والإتحاف ٢/٤٨٨).

(٢) فقرأ أبو جعفر: بالتشديد، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٤)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/٤٨٨).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيبة: **(يَقُولُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: بنون العظمة: **(نَقُولُ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ نون العظمة، وياء الغيبة.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بهاء، ثم جيم: **(هَج)**، وهو تصحيف موهم، حيث إن حرف الهاء رمز للبزي عن ابن كثير، وقراءة البزي كقراءة الجماعة، لكن الشارح في شرحه لمعنى الرمز صرح باسم شعبة، فعلم أن ضبط الرمز في المتن ثم في الشرح إنما هو سبق قلم دلَّ عليه مفهوم كلام الشارح، وقد ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بصاد، ثم حاء: **(صَحَّ)**، وهو الذي أثبته، وانفرد المنير السمنودي (النسخة الهندية) بضبطها ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بصاد ثم خاء: **(صَخ)**، وهو تصحيف.

(٥) حملاً على الإخبار عن الله تعالى، وقد تقدم ذكره ـ جلَّ ذكره ـ في قوله: ﴿مَعَ ٱللَّهِ﴾ [٢٦]. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٥، والدر المصون ١٠/٣٠، واللباب ١٨/٣٧).

(٦) في الأصل: (هج)، وهو تصحيف.

وقرأه الباقون: بنون العظمة[١].

وتقدَّم:

قراءة: ﴿هَٰذَا مَا يُوعَدُونَ﴾؛ بالياء التحتية، لابن كثير[٢].

والخلاف في كسر تنوين: ﴿[مُّنِيبٍ][٣] ﴿٣٣﴾ ٱدۡخُلُوهَا﴾ [٣٣ ـ ٣٤]، وضمِّهِ[٤].

٩٢٩ ـ ....أَدْبَارَ[٥] كَسَرْ[٦]: حِرْمٌ[٧] فَتًى........................

واخْتُلِفَ في همزة: ﴿أَدْبَارَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [٤٠].

---

(١) حملاً على الإخبار من الله ـ جلَّ ذكره ـ عن نفسه، لتقدم لفظ الإخبار في قوله: ﴿قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ﴾ [٢٨]، وقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾ [٢٩]. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٥، والدر المصون ١٠/٣٠، واللباب ١٨/٣٧).

(٢) وقرأ الباقون: بالخطاب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة (ص)، ص (٩٤)، البيت رقم (٨٨٩)، والنشر ٢/٣٦١، والإتحاف ٢/٤٨٩).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض.

(٤) قرأ بكسر التنوين وصلاً: أبو عمرو، وقنبل وابن ذكوان بخلفهما، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٤٨٩).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**إِدْبَارَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بنصب الهمزة: (**أَدْبَارَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبِطَت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**كَسَرْ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الميم بلا تنوين: (**حِرْمُ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثاني: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: برفع الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فـ(كَسَرْ)؛ أي: قرأها بالكسرة.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(حِرْمٌ فَتًى)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وحمزة، وخلف عن نفسه.

على أنه مصدر (أدبر)؛ مضى، ونُصِبَ على الظرفية الزمانية، أي: (وقت انقضاء السجود)[1].

وقرأه الباقون: بفتحها.

جمع (دُبُر)، وهو: آخر السجود، بمعنى الصلاة، وجُمِعَ باعتبار تعدد السجود[2].

ولا خلاف بين العشرة في كسر موضع الطور[3].

ولا **[٥٤٩]** خلاف بينهم في [حذف][4] الياء بعد الدال من: ﴿يُنَادِ﴾ [٤١][5] ـ وصلاً ـ؛ لالتقاء الساكنين مع (أل) في: ﴿ٱلْمُنَادِ﴾، وإنما الخلاف حال الوقف.

فوقف **ابن كثير ـ بخلفه ـ، ويعقوب ـ بلا خلاف ـ** : بإثبات الياء؛ على الأصل، لأنه فعل مضارع، فتثبت الياء فيه مطلقاً[6].

والباقون: بحذفها، فيقفون على الدال؛ لأن الياء حُذِفت وصلاً؛

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٨٥ ـ ٢٨٦، والدر المصون ١٠/٣٥ ـ ٣٦، واللباب ١٨/٥٠.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٨٥ ـ ٢٨٦، والدر المصون ١٠/٣٦، واللباب ١٨/٥٠.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [٤٩]، قال في النشر: «واتفقوا على حرف الطور أنه بالكسر؛ إذ المعنى على المصدر؛ أي: وقت أول النجوم وذهابها، لا جمع (دُبُر)». (ينظر: النشر ٢/٣٧٦، وجامع البيان ٢/٤١٦، وغيث النفع ص (٣٥٧)، والإتحاف ٢/٤٨٩).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لحاجة السياق إليه، واعتماد فحوى الكلام عليه، وعدمه يوهم معنى عكس المعنى المراد. (ينظر: غيث النفع ص (٣٥٧)).

(٥) أي: لاخلاف في أنهم يحذفون الياء وصلاً؛ لالتقاء الساكنين. (ينظر: النشر ٢/١٤٠).

(٦) ينظر: غيث النفع ص (٣٥٧).

[للساكنين][(١)]، كما تقرر، فحُذِفَت خطًّا ووقفاً؛ حملاً على الوصل، وهو الوجه الثاني لابن كثير، والأول أصح، ويقدم أداءً[(٢)].

وليست هذه الياء من الزوائد، كما نبَّه عليه صاحب الغيث[(٣)] وعلَّله: «بأن شرطها كونها مختلفاً في إثباتها وصلاً ووقفاً، فهذه وإن اخْتُلِفَ في إثباتها وقفاً، فلم يختلف في حذفها وصلاً، وإنما عُدَّ في الزوائد: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ﴾، في الزمر[(٤)]، وإن كانا مثل ما هنا في [كونهما][(٥)] مما حذف منه الياء للساكنين؛ لأن من فتحهما أثبتهما وصلاً، مع أنهما ياء ضمير قابلة للفتح، وياء: ﴿يُنَادِ﴾ لام الفعل، فهي ساكنة حالة الرفع، وهو في هذه الآية مرفوع».

هذا وتقدَّم الخلاف في شين: ﴿تَشَقَّقُ﴾ [٤٤]، تشديداً، وتخفيفاً[(٦)].

وليس في هذه السورة **مضافة**.

وفيها ثلاث زوائد[(٧)]:

﴿وَعِيدِ﴾ معاً[(٨)].

أثبتهما وصلاً: ورش.

---

(١) في الأصل: (للسالنين)، وهو تصحيف.
(٢) نصَّ عليه في النشر، ونقله عنه صاحب غيث النفع. (ينظر: النشر ١٤٠/٢، وغيث النفع ص (٣٥٧)).
(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٥٧).
(٤) الآية: [١٧ ـ ١٨].
(٥) في الأصل: (كونها)؛ على التوحيد، والتصويب من غيث النفع ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣٥٧)).
(٦) فقرأ بتخفيف الشين: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بتشديدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الفرقان، البيت رقم (٨٢٠)، والنشر ٣٣٤/٢، والإتحاف ٤٩٠/٢).
(٧) ينظر: النشر ٣٧٦/٢.
(٨) الآيتين: [١٤، ٤٥].

وفي الحالين: يعقوب.

و﴿ٱلْمُنَادِ﴾ [٤١].

أثبتها في الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

[وأثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو][١].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢][٣].



---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته في أصل الشرح، لئلا يوهم كتابته في الهامش أنه زيادة على كلام الشارح، والحق أنه من أصل الشرح وصلبه، وعدم وجوده سهو وسبق قلم. (ينظر: النشر ٣٧٦/٢).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (ق) ولا على ابتداء سورة (الذاريات)، وهكذا فعل النويري وموسى جار الله في شرحيهما؛ فلم ينوِّها على ختام فرش سورة (ق) ولا على ابتداء فرش سورة (الذاريات)، مخالفين بذلك منهجهم في السور التي يجمعها عنوان واحد، وهكذا ـ أيضاً ـ فعل المنير السمنودي في شرحه؛ فلم ينوه بانتهاء فرش سورة (ق)، لكنه نوه على ابتداء سورة (الذاريات) حيث قال (ل ١٣١/ب): «ثم شرع في سورة الذاريات. . .الخ»، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٣) ينظر: النشر ٣٧٦/٢ ـ ٣٧٧، وتقريب النشر ص (١٧٥)، وشرح النويري ١٧/٦ ـ ١٨، وشرح ابن الناظم ص (٣١٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/ب)، والإتحاف ٤٨٨/٢ ـ ٤٩٠.

سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

تقدَّم:

وفاق حمزة(١)، ويعقوب بخلفه(٢)، في إدغام(٣): ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ [١]، لأبي عمرو(٤).

---

(١) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الذال)، مع المد المشبع، وجهاً واحدًا، فلا يجوز له التوسط ولا القصر في المدِّ، كما تجوز لأبي عمرو، قال في غيث النفع ص (٣٣٤): «وكذلك لا يجوز التوسط والقصر كما يجوز ذلك لأبي عمرو، والفرق بينهما: أنه عند حمزة من الساكن اللازم المدغم، مثل: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، فلا بد من المد الطويل، بينما هو عند أبي عمرو من قبيل الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمۡ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٤٢)، والنشر ٣٠٠/١، والإتحاف ٤٠٧/٢).

(٢) بإدغام التاء في الذال، وإدغام يعقوب براوييه من طريق المصباح، كما صرح به في النشر، وحكاه عن أبي حيان في كتابه: (المطلوب في قراءة يعقوب). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣، والإتحاف ٤٠٧/٢).

(٣) وتصريح الشارح بالإدغام؛ ليدل على أن حمزة لم يوافق أبا عمرو في الروم، لأن الإدغام إذا أطلق؛ فالمراد به الإدغام المحض، كما أشار إليه في النشر حيث قال: «فوافقه ـ أي أبي عمرو ـ حمزة على إدغام التاء في أربعة مواضع من غير إشارة. . .الخ»، وقال في موضع أخر من النشر ٣٣٧/١: «ولذا لم يجز فيه ـ أي ما وافق فيه حمزة أبا عمرو من الإدغام الكبير ـ الروم كما نصُّوا عليه»، وكما نبه عليه ابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ٣٠٠/١، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)).

(٤) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الذال)، مع أوجه المد الثلاثة؛ المد، والتوسط، والقصر، لأنه عنده من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمۡ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة، كما نصَّ عليه في النشر ٢٩٨/١ بقوله: «لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محركاً أو ساكناً؛ فإن كان محركاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً فلا يخلو =

وضم سين: ﴿يُسُرًا﴾ [٣]، لأبي جعفر، بخلف عن ابن وردان[١].

والخلاف في عين: ﴿**عُيُونٍ**﴾ [١٥]، ضمًّا، وكسراً[٢].

٩٢٩ ـ ....مِثْلَ[٣] ارْفَعُوا: شَفَا صَدَرْ

واخْتُلِفَ في: ﴿مِثْلَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ [أَنَّكُمْ][٤] نَنطِقُونَ﴾ [٢٣].

فـ(**ـارْفَعُوا**)؛ أي: اقرؤوه برفع اللام.

= إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام معه ممكن حسن؛ لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه؛ وهي: المدُّ، والتوسط، والقصر، كجوازها في الوقف، إذ كان حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، وممن نصَّ على ذلك أبو العلاء الهمداني فيما نقله أبو إسحاق الجعبري، وهو ظاهرٌ لا نعلم له نصًّا بخلافه، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، والمد أرجح من القصر، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي»، وقد فرَّق أبو شامة في إبراز المعاني ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤: بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير، فأجرى لأبي عمرو الأوجه الثلاثة في الوقف، وخصَّ الإدغام بالمدِّ وألحقه باللازم، لكن ردَّه في النشر ٣٣٦/١ حيث قال: «والصواب: أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان، والروم، والإشمام». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٢٣)، والنشر ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧، والإتحاف ٦٢٤/٢).

(١) وقرأ الباقون: بالإسكان، وهو الوجه الآخر لابن وردان من طريق النهرواني. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٤٩١/٢).

(٢) قرأ بكسر العين: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٤٩١/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**مِثْلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بنصب اللام: (**مِثْلَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) في الأصل: (أنتم)، وهو خطأ وتصحيف.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا صَدَر**[١])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة عن عاصم.

على أنه نعت: ﴿لَحَقٌّ﴾، أو خبر ثان، أو أنه مع ما قبله خبر واحد؛ كـ(هذا حلوٌ حامضٌ)[٢]، أي: (مُزٌّ[٣]).

وقرأه الباقون: بالنصب.

على الحال، من المستكن في: ﴿لَحَقٌّ﴾، وهو العامل فيها، أو على النعت لمحذوف، أي: (إنه لحق حقاً مثل نطقكم)[٤].

وتقدَّم:

﴿**إِبْرَاهَامَ**﴾؛ لابن عامر[٥].

و﴿**سِلْمٌ**﴾ [٢٥]، بكسر السين، وسكون **[٥٥٠]** اللام، بلا ألف، لحمزة، والكسائي[٦].

٩٣٠ ـ صَاعِقَةُ الصَّعْقَةُ: رُمْ.........   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿صَٰعِقَةٌ﴾.

مِنْ قوله ـ في قصة ثمود ـ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [٤٤].

---

(١) ومعنى قوله: (صَدَرْ)؛ فعل ثلاثي لازم، وهو مِن الرجوع والانصراف عن الماء ونحوه، وصَدَرَ فلاناً؛ رَجَعَه وصَرَفَه.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٨٧، والدر المصون ١٠/٤٦ ـ ٤٧، واللباب ١٨/٧٦.

(٣) فهي صفة مشبهة تدل على الثبوت مِنْ: مَزَّ.

(٤) وقد ذُكِرَ في توجيه قراءة النصب عدة أوجه، أوصلها صاحب اللباب إلى سبعة. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٧، والدر المصون ١٠/٤٧ ـ ٥٠، واللباب ١٨/٧٦ ـ ٨٠).

(٥) قرأ ابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان: بألف بعد الهاء المفتوحة، وقرأ الباقون: بالياء مكان الألف بعد الهاء المكسورة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٣)، والنشر ٢/٢٢١، والإتحاف ٢/٤٩٢).

(٦) وقرأ الباقون: بفتح السين، واللام، وألف بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، الأبيات رقم (٦٩٤ ـ ٦٩٥)، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ٢/٤٩٢).

فقرأ: ﴿الصَّعْقَةُ﴾؛ بإسكان العين، من غير ألف قبلها.

الإمام المرموز إليه براء: (رُمْ)[١]؛ أي: الكسائي بكماله.

على إرادة الصوت الذي يصحب الصاعقة[٢].

والباقون: بألف بعد الصاد، وكسر العين.

على إرادة النار النازلة من السماء للعقوبة[٣].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٤]، غير أنه حذف (أل) في: ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾؛ للوزن.

٩٣٠ ـ ....قَوْمَ[٥] اخْفِضَنْ[٦]: حَسْبُ فَتًى[٧] رَاضٍ[٨]................

---

(١) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب، يقال: رام الشيء؛ طَلبه وأراده ورغب فيه.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩، والإتحاف ٢/٤٩٣، وشرح النويري ٦/٢٠.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/٤٩٣، وشرح النويري ٦/٢٠.

(٤) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم: (قَومَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الميم: (قَومِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: بضم الميم: (قَومُ). وقد تصحفت في نسخة رضوان العقبي إلى (قوام).

(٦) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ شرحاً ـ؛ بحذف النون بعد الضاد: (اخْفِضْ)، وضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالنون الساكنة ـ عوضًا عن التنوين ـ: (اخْفِضَنْ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالفتح مع التنوين: (اخْفِضًا)، بينما ضُبطت في النسخة التركية كضبط الجماعة.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء منونة، وبالألف المقصورة: (فَتًى)، والثاني: بفتح التاء منونة، وبالألف الممدودة: (فَتًا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وظاهر نسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ بفتح التاء بلا تنوين، بالألف المقصورة: (فَتَى)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (فَتًى)، (فَتًا)، (فَتَى).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد بلا تنوين: =

واخْتُلِفَ في: ﴿قَوْمَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ﴾ [٤٦].

فـ(**ـاخْفِضْ**)؛ أي: اقرأه بجر الميم.

للائمة المرموز إليهم بقوله: (**حَسْبُ**(١) **فَتًى رَاضٍ**(٢))؛ أي: أبي عمرو، وحمزة، وخلف عن نفسه، والكسائي.

على أنه معطوف على الهاء في: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً﴾ [٣٧]؛ أي: وتركنا في قوم نوح، أو على ثمود(٣)، وقيل(٤): «وهو أولى؛ لقربه».

وقرأ الباقون: بالنصب.

أي: وأهلكنا قوم نوح، [أو اذكر](٥) قوم نوح(٦).

= (**رَاضَ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بكسر الضاد مع التنوين: (**رَاضٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(١) ومعنى قوله: (**حَسْبُ**)؛ اسم فعل، بمعنى؛ كافٍ، حسبك من فلان؛ يعني: يكفيك. وحسبك هذا؛ اكتفِ به.

(٢) ومعنى قوله: (**رَاضٍ**) ـ على كسر الضاد ـ؛ أي: من الرضى، وهو ضد السخط، وأما على فتح الضاد: (**رَاضَ**)؛ فتأتي بمعنى: التذليل والتوطئة؛ يقال راض الدابة إذا وطَّأَهَا وذلَّلها.

(٣) ذكر في الدر الصون أربعة أوجه في توجيه قراءة الخفض. (ينظر: الكشف ٢٨٩/٢، والدر المصون ٥٦/١٠ ـ ٥٧، واللباب ٩٩/١٨).

(٤) ذكره السمين الحلبي في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، قال في الدر المصون: «وهذا هو الظاهر؛ لقُرْبِه، وبُعْدِ غيره، ولم يذكر الزمخشري غيره، فإنه قال: وقُرِئَ بالجر؛ على معنى: (وفي قوم نوح)، ويقويه قراءةُ عبدالله (وفي قوم نوح)». (ينظر: الدر المصون ٥٧/١٠، واللباب ٩٩/١٨).

(٥) في الأصل بالعطف بالواو: (واذكر)، والتصويب من الإتحاف ٤٩٣/٢؛ لاستقامة المعنى.

(٦) ذكر في الدر الصون ستة أوجه في توجيه قراءة النصب. (ينظر: الكشف ٢٨٩/٢، والدر المصون ٥٧/١٠، واللباب ٩٩/١٨ ـ ١٠٠).

ويوقف لحمزة على: ﴿بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [٤٧]، بالتحقيق، والإبدال ياءً مفتوحة؛ لأنه متوسط بزائد(١).

واتفقوا على رسم: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [٧]؛ بيائين قبل الدال(٢)؛ قال بعضهم(٣): «تنبيهاً على أن المحذوف من الكلمة ياء، وللفرق بين الأيدي؛ التي هي الجوارح، والأيدي؛ التي هي القوة(٤)»، ولذا قال في الرائية(٥):

....وَبِأَيِدٍ فَافْهَمِ الْخَبَرَا

انتهى.

وتقدَّم الخلاف في ذال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٤٩]؛ تخفيفاً، وتشديداً(٦).

---

(١) ينظر: النشر ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٢/٤٩٣.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٤٩٣.

(٣) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٤/١١٤٢ ـ ١١٤٣، وشرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب ص (٧٧).

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط: «﴿بِأَيْيْدٍ﴾؛ أي: بقوة، قاله ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وهو كقوله: ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧]»، وقال الشيخ ابن سعدي في تفسيره: «أي: بقوة وقدرة عظيمة». (ينظر: البحر المحيط ٨/١٤٠، والدر المصون ١٠/٨٥، وأضواء البيان ٧/٦٦٩، وتيسير الكريم المنان ٧/١٧١٥).

(٥) وقد ذكر الشاطبي في العقيلة هذا الحرف: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٧] واستدلَّ به مرتين؛ المرة الأولى: البيت الذي استدل به الشارح هنا، وقد ورد في أول العقيلة، وذلك في معرض تقريره أن القرآن لا يُقْرَأ بظاهر الخط، قال ابن القاصح في شرحه: «إن من الناس من تأول اللحن في قول عثمان ﷺ على أن نقرأ القرآن بظاهر الخط في مواضع من القرآن منها... ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [٤٧]؛ فقد كتبوها بيائين قبل الدال، فلو قُرِئَ كذلك بظاهر الخط لكان لحناً لا يخفى على الكبار من أعيان العلماء، فافهم ذلك»، وأما المرة الثاني التي ذكر فيها الشاطبي في العقيلة هذا الحرف: فقد ذكره في باب (ما زيدت فيه الياء) حيث قال:

وَفِي إِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى بِأَيِّكُمُ بِأَيْدِ إِنْ مَاتَ مَعْ إِنْ مِتَّ طِبْ عُمَرَا

(ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٧)، البيت رقم (١٢)، بتصرف يسير، وص (٦٨)، البيت رقم (١٩١) وشرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب ص (٧٧)).

(٦) فقرأ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بتخفيف الذال، وقرأ الباقون: بتشديدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/٢٩٣).

وفي السورة ثلاث زوائد[(١)]:

﴿إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [٥٦].

﴿أَن يُطۡعِمُونِ﴾ [٥٧].

﴿فَلَا يَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ [٥٩].

أثبتهن في الحالين: يعقوب.

وليس فيها ياء **إضافة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٢)(٣)].



(١) ينظر: النشر ٣٧٧/٢.

(٢) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (الذاريات) ولا على ابتداء سورة (الطور)، وهكذا فعل النويري وموسى جار الله في شرحيهما، وأما المنير السمنودي ـ في شرحه ـ فلم ينوه بانتهاء فرش سورة (الذاريات)، لكنه نوه على ابتداء سورة (الطور)، وأما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسئلة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٣) ينظر: النشر ٣٧٧/٢، وتقريب النشر ص (١٧٦)، وشرح النويري ١٩/٦ ـ ٢٠، وشرح ابن الناظم ص (٣١٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/ب)، والإتحاف ٤٩١/٢ ـ ٤٩٤.

سُورَةُ الطُّورِ

تقدَّم:

قراءة أبي جعفر: ﴿فَكِهِينَ[١]﴾ [٣١]، بغير ألف بعد الفاء[٢].

و﴿**مُتَّكِينَ**﴾ [٢٠]، بغير همزة بعد الكاف[٣]، كوقف حمزة في أحد وجهيه[٤]، والوجه الآخر التسهيل كالياء[٥]، وأما إبدالها ياء[٦] فضعيف[٧].

٩٣٠ - ....وَأَتْبَعْنَا: حَسَنْ

٩٣١ - بِـ:اتَّبَعَتْ. ذُرِّيَّةُ[٨] امْدُدْ: كَمْ حِمَى. وَكَسْرُ رَفْعِ التَّا: حَلَا[٩]................

---

(١) في الأصل: (فكهن)، وهو تصحيف.

(٢) وقرأ الباقون: بالألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة (يس)، البيت رقم (٨٧٧)، والنشر ٢/٣٥٤، والإتحاف ٢/٤٩٥).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٢/٣٩٧، والإتحاف ٢/٤٩٥.

(٤) حكاه جماعة، وهو الوجه المختار عند الآخذين باتباع الرسم. (ينظر: النشر ٢/٣٩٧).

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٩٧.

(٦) وقد حكاه الهذلي وغيره. (ينظر: النشر ٢/٣٩٧).

(٧) كما قرره في النشر ونصَّ عليه. (ينظر: النشر ٢/٣٩٧).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء: (**ذُرِّيَّةُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بنصب التاء: (**ذُرِّيَّةَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء: (**حَلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الحاء: (**حُلَا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا[1] بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [٢١].

فقرأه: ﴿**وَأَتْبَعْنَاهُمْ**﴾؛ بهمزة قطع مفتوحة بعد الواو، وإسكان التاء والعين، وبنون مفتوحة وألف بعدها.

الإمام المرموز إليه بحاء: **(حَسَنْ)**[2]؛ أي: أبي عمرو بكماله **[٥٥١]**.

(بِـ)ـموضع **قراءة الباقين**.

﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ﴾؛ بوصل الهمزة، وتشديد التاء الأولى مفتوحة، وفتح العين، بعدها تاء ساكنة.

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[3]، إلا أنه حذف: ﴿وَ﴾، و﴿هُمۡ﴾ الجمع؛ للوزن.

و﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾ الأول.

(امْدُدْ)[4]؛ أي: اقرأه بألف بين الياء والتاء.

على الجمع.

للمرموز إليهم: **(كَمْ حِمًى)**؛ أي: ابن عامر، وأبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بغير ألف بينهما.

على الإفراد.

(وَكَسْرُ رَفْعِ التَّاء[5])[6].

---

(١) في الأصل: (ألحقناهم)، وهو تصحيف.

(٢) وقوله: (**حَسَنْ**)؛ اسمٌ، والحسن ضد القبيح، والجمع؛ محاسن.

(٣) فاستغنى بذلك عن القيد لكل منهما. (ينظر: شرح النويري ٢٢/٦).

(٤) قال النويري: «ومراده بالمد؛ زيادة الألف». (ينظر: شرح النويري ٢٢/٦).

(٥) ضبطت في أصل الشرح بالهمز: (**بالتَّاء**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بألف الإطلاق من غير همز: (**بِالتَّا**).

(٦) قال النويري: «وقيد الكسر؛ للضد». (ينظر: شرح النويري ٢٢/٦).

للمرموز إليه بحاء: **(حَلَا)**؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالرفع مضمومة.

وأما: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الثاني؛ فقد تقدم في [الأعراف][(١)].

فحاصل ما في المقام[(٢)]:

أنَّ أبا عمرو قرأ:

﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ﴾؛ بهمزة، ونون العظمة.

و﴿**ذُرِّيَّاتِهِم**﴾؛ بالجمع فيهما، منصوبة بالكسرة؛ على المفعولية.

والمدنيين قرؤوا:

﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ﴾؛ بهمزة وصل، وإسكان التاء الثانية.

﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾ الأول؛ بالإفراد، وضم التاء رفعاً؛ على الفاعلية.

و﴿**ذُرِّيَّاتِهِم**﴾ الثانية؛ بالجمع، وكسر التاء نصباً؛ مفعولاً [ثانياً][(٣)].

والمكي، والكوفيين:

كذلك، إلا أنهم قرؤوا بالإفراد في: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الثاني ـ كالأول ـ مع نصب التاء بالفتحة.

والشامي، والحضرمي:

﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ﴾؛ كذلك.

و﴿**ذُرِّيَّاتِهِم**﴾ كلاهما؛ بالجمع، مع رفع الأول ـ على ما مرَّ ـ، ونصب الثاني بالكسرة؛ مفعولاً ثانياً، ـ كما تقرر ـ، تأمل.

---

(١) ضُبطت في الأصل: (الأعراب)، وهو تصحيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٤٩ ـ ٦٥٠)، والنشر ٢/٢٧٣، والإتحاف ٢/٤٩٥ ـ ٤٩٦).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٤٩٥ ـ ٤٩٦.

(٣) في الأصل: (ثانية)، وهو تصحيف.

٩٣١ ـ ....وَاكْسِرْ دُمَى[١]

٩٣٢ ـ [لَامَ: أَلَتْنَا[٢]][٣]. حَذْفُ هَمْزٍ: خُلْفُ زُمْ ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖ﴾ [٢١].

فـ(ـاكْسِرْ [لَامَ)؛ أي: اقرأ بكسر اللام.

من: ﴿أَلَتۡنَٰهُم﴾][٤].

للإمام المرموز إليه بدال: (دُمَا)[٥]؛ أي: ابن كثير بكماله.

على أنه من [أَلِتَ][٦]، (يَأْلَتُ)، كـ(ـعَلِمَ)، (يَعْلَمُ)[٧].

فـ(ـحَذْفُ هَمْزٍ) من: ﴿أَلَتۡنَٰهُم﴾.

(خُلْفُ)؛ أحد راوييه.

---

(١) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (دُمَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: (دُمَى).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (أَلِتْنَا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح اللام: (أَلَتْنَا) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لحاجة السياق إليه في تمام المعنى.

(٥) هذه الكلمة حقها التقديم على الكلمة قبلها ـ وذلك بحسب كلام الناظم ـ ولكن الشارح أخَّرها لضرورة معنى السياق، وهي من المواضع القليلة التي أخَّر فيها الشارح من كلام الناظم ما حقه التقديم بحسب ترتيب الكلام في المتن، وإنما نوهت على ذلك لأن الشارح قد جرت عادته في منهج شرحه أن يتتبع كلام الناظم حرفًا حرفًا وكلمة كلمة بحسب ترتيب النظم، ولم يخرج عن هذا الالتزام إلا لضرورة، كما فعل في هذا الموضع.

(٦) في الأصل: (يالت)، وهو سبق قلم، وتكرار لما بعدها، والتصويب من الإتحاف ٢/٤٩٦.

(٧) ينظر: الدر المصون ١/٧٢، واللباب ١٨/١٢٩.

المرموز إليه بزاي: **(زُمْ)**[١]؛ أي: قنبل.

فمن طريق ابن شنبوذ عنه[٢]: إسقاط الهمزة، واللفظ بلام مكسورة[٣]، كـ(بِعْنَاهُم)، يقال: (لَاتَهُ)، (يَلِيتُه)، كـ(بَاعَهُ)، (يَبِيعُهُ)[٤]؛ وهي رواية الحلواني عن القواس[٥].

ومن طريق ابن مجاهد عنه[٦]: إثباتها، كالبزي.

وبه **قرأ الباقون**، لكن مع فتح اللام.

فهي ثلاث قراءات[٧].

وكلها لغات ثابتة؛ بمعنى: (نقص)[٨].

وتقدَّم الخلاف في: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [٢٣]؛ رفعاً، وفتحاً[٩].

---

(١) وقوله: (زُمْ)؛ مِنْ: زَمَّ، يَزُمَّ، أو مِنْ: زُمَّ، بمعنى: شدَّ، وربط، وتأتي بمعنى، تقدم، وارتفع، وامتلأ، يقال: زم فلان الشيء؛ شدَّه بالزمام؛ وهو سيرٌ يربط به ويُشد، وزَمَّ المريضُ رأسه بسبب الصداع، وزمَّ رأسه أوبه؛ رفعه.

(٢) ينظر: النشر ٣٧٧/٢.

(٣) أي: (لِتْنَاهُمْ). (ينظر: الدر المصون ٧٣/١، واللباب ١٣٠/١٨).

(٤) ينظر: الدر المصون ٧٣/١، واللباب ١٣٠/١٨.

(٥) وهي ـ أيضاً ـ قراءة: أبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، رضي الله عنهما، وطلحة بن مصرف، والحسن، وشبل عن ابن كثير، وجاءت عن الأعمش. (ينظر: الدر المصون ٧٣/١، واللباب ١٣٠/١٨، والنشر ٢٧٣/٢، ومعجم القراءات ١٥٩/٩).

(٦) ينظر: النشر ٣٧٧/٢.

(٧) وذكر في معجم القراءات خمس قراءات أخرى، قُرئ بها في الشواذ، وهي: (آلْتْنَاهم)؛ بالمد، و(لَتْنَاهُم)؛ بفتح اللام، و(وَمَا لَتْنَاهم)؛ بالواو، و(وَما أَلَتُّهُم)؛ مثل: جَعَلْتُهم، و(أَلَتَهُم)؛ أي: ما نقصهم الله. (ينظر: معجم القراءات ١٥٧/٩ ـ ١٥٨)

(٨) ينظر: الدر المصون ٧٣/١، واللباب ١٣٠/١٨، والنشر ٣٧٧/٢، والإتحاف ٤٩٦/٢، وشرح النويري ٢٣/٦.

(٩) قرأ بالرفع والتنوين: نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وأبو جعفر، وليس لورش إبدال فيه، وقرأ الباقون: بالفتح بلا تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٤٤)، والنشر ٢١١/٢، والإتحاف ٤٩٦/٢).

٩٣٢ ـ ....   **[وَإِنَّهُ افْتَحْ: رُمْ مَدًّا]**(١) ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّهُۥ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [٢٨].

فـ**(ـافْتَحْ)**؛ أي: اقرأه بفتح همزة: ﴿إِنَّهُۥ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(رُمْ مَدًّا)**؛ أي: الكسائي، ونافع، وأبي جعفر.

على [التعليل](٢)؛ أي: (لأنَّه)(٣).

والباقون: بكسرها؛ على **[٥٥٢]** الاستئناف(٤).

وتقدَّم:

إسكان راء: ﴿تَأْمُرُهُم﴾ [٣٢]، واختلاسها؛ لأبي عمرو، وله أيضاً إتمام الضمة من رواية الدوري، كالباقين(٥).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين من كلام الناظم؛ فضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم: **(وَإِنَّهُ افْتَحْ رُمْ مَدًّا)**، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، وقد أُثْبتت في هامش الصفحة وكتب عليها: (صح)، لكنه انفرد عن باقي النسخ ـ في هذا الوجه من الضبط ـ بضبط الهمزة من الكلمة الأولى؛ بالفتح: **(وَأَنَّهُ)**، وأما الوجه الأخر في ضبط هذه الكلمات الأربع ـ وهو المثبت في أصل في نسخة رضوان العقبي ـ: **(إِنَّ افْتَحُوا رُحْبٌ مَدًّا)**، فصار في ضبط هذه الكلمات الأربع ثلاثة أوجه، الأول: ـ وهو الذي عليه جميع نسخ النظم وشروحه عدا نسخة رضوان العقبي ـ: **(وَإِنَّهُ افْتَحْ رُمْ مَدًّا)**، الثاني: ـ وهو أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي ـ: **(وَأَنَّهُ افْتَحْ رُمْ مَدًّا)**، الثالث ـ وهو الوجه الآخر في نسخة رضوان العقبي ـ: **(إِنَّ افْتَحُوا رُحْبٌ مَدًّا)**.

(٢) في الأصل: (التقليل)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: الكشف ٢٩١/٢، والدر المصون ٧٤/١، واللباب ١٣٤/١٨.

(٤) ينظر: الكشف ٢٩١/٢، والدر المصون ٧٤/١، واللباب ١٣٤/١٨.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٤٦ ـ ٤٤٧)، والنشر ٢١٢/٢ ـ ٢١٤، والإتحاف ٤٩٧/٢.

والخلاف في: ﴿ٱلۡمُصَيۡطِرُونَ[1]﴾ [٣٧]، في الأصول؛ حاصله[2] أنَّ:

هشاماً رواه: بالسين.

وكذا قنبل، وابن ذكوان، وحفص، بخلاف عنهم.

والباقون: بالصاد الخالصة.

وأشم الصاد زاياً فيه: خلف عن حمزة، وخلاد بخلاف عنه.

وقراءة أبي جعفر: ﴿**يَلْقَوا**﴾ [٤٥]؛ بفتح الياء، والقاف، وإسكان اللام فيهما، بلا ألف[3].

٩٣٢ - ....يَصْعَقُ[4] ضَمْ[5]:

٩٣٣ - كَمْ نَالَ.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَصْعَقُ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿ٱلَّذِى فِيهِ يُصۡعَقُونَ﴾ [٤٥].

فـ(**ضَمْ**)؛ أي: قرأه بضم الياء.

المرموز إليهم بأولى قوله: (**كَمْ نَالَ**[6])؛ أي: ابن عامر، وعاصم، بكمالهما.

---

(١) في الأصل: (المسطرون)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٧٨، والإتحاف ٢/٤٩٧.

(٣) وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح اللام، وألف بعدها، وضم القاف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الزخرف، الأبيات رقم (٩١١ - ٩١٢)، والنشر ٢/٣٧٠، والإتحاف ٢/٤٩٧).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء؛ على البناء للفاعل: (**يَصْعَقُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الياء؛ على البناء للمفعول: (**يُصْعَقُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وذلك على الإخبار في الماضي: (**ضَمْ**)، وهو مفهوم كلام الترمسي في شرحه، والثاني: بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) ومعنى قوله: (**نَالَ**)؛ فعل ماض، بمعنى: بلغ وأدرك، ونال الشيء؛ إذا حصل عليه.

على أنه مبني للمفعول، من (صعقته الصاعقة)[(١)]، أو (أصعقته)[(٢)]، والمعنى: (أن غيرهم أصعقهم)[(٣)].

وقرأه الباقون: بفتحها.

على البناء للفاعل، والصعق؛ العذاب[(٤)].

وليس في هذه السورة **مضافة**، ولا **زائدة**[(٥)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٦)].



(١) أي: مِنْ: (أَصْعَقَ)؛ رباعياً، فهو (مُصْعَق). (ينظر: الإتحاف ٤٩٨/٢).

(٢) أي: مِنْ: (صُعِقَ)؛ فهو (مَصْعُوق)، ثلاثياً معدًى بنفسه. (ينظر: الإتحاف ٤٩٨/٢).

(٣) ينظر: الكشف ٢٩٢/٢، والدر المصون ٧٩/١، واللباب ١٤٨/١٨.

(٤) ينظر: الكشف ٢٩٢/٢، والدر المصون ٧٩/١، واللباب ١٤٨/١٨.

(٥) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (الطور) ولا على ابتداء سورة (النجم)، وهكذا فعل المنير السمنودي وموسى جار الله في شرحيهما؛ مخالفين بذلك منهجهما في السور التي يجمعها النظم تحت عنوان واحد، بينما نوه النويري بانتهاء سورة (الطور)، ولم ينوه بابتداء سورة (النجم)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٦) ينظر: النشر ٣٧٧/٢ ـ ٣٧٨، وتقريب النشر ص (١٧٦)، وشرح النويري ٢١/٦ ـ ٢٣، وشرح ابن الناظم ص (٣١٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/ب ـ ل ١٣٢/أ)، والإتحاف ٤٩٥/٢ ـ ٤٩٨.

سُورَةُ وَالنَّجْمِ

هي [أحد](١) السور الإحدى عشر(٢) تمال فواصلها لأهل الإمالة؛

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح أو بياض، وأثبتها لتمام المعنى.

(٢) والسور الإحدى عشرة هي: (طه)، و(النجم)، و(سأل)، و(القيامة)، و(النازعات)، و(عبس)، و(سبح)، و(الشمس)، و(الليل)، و(الضحى)، و(العلق)، وتحقيق القول في ذلك: أنَّ ورشاً وأبا عمروٍ قد خرجا عن أصولهما في الإمالة في هذه الإحدى عشرة سورة، فأمالا ألفات رؤوس آي هذه الإحدى عشرة سورة المتطرفة تحقيقاً، أو تقديراً، سواء كانت يائية، أو واوية، أصلية أو زائدة، في الأسماء أو الأفعال الثلاثة أو غيرها، إلا المبدلة من تنوين نحو: ﴿عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، و﴿ذِكْرًا﴾ [طه: ٩٩]، فلا إمالة فيه، وكذا لا إمالة فيما هو رأس آية وليس ألفاً، نحو: ﴿لِذِكْرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، و﴿لِسَانِي﴾ [طه: ٢٧]، و﴿وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، وأمَّا خروج ورش عن أصله: فإنه في أصله له في ذوات الياء الفتح والتقليل، وليس له في رؤوس الآي إلا التقليل فقط، فالفتح ـ في رؤوس الآي ـ شاذٌّ قد انفرد به عن ورش صاحب التجريد، فلا يعول على انفراده ـ كما قرره ابن الجزري في النشر، وهذا إذا لم يكن رأس الآية على لفظ (ها)، فإن كان كذلك؛ وذلك في النازعات، والشمس نحو: ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، و﴿بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، فله فيه وجهان؛ الفتح، والتقليل، وما لم يكن فيه راء، وهو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، فليس له فيه إلا التقليل على أصله. وأمَّا خروج البصري عن أصله: فإنه أمال ـ في أصله ـ ما كان على وزن: (فعلى) مثلث الفاء، وما كان ألف منقلبة عن ياء قبلها راء، وألفاظ مخصوصة مذكورة في مواضعها، وأمال رؤوس آي هذه السور، ما كان على وزن: (فعلى) أو غيره، وسواء كان من ذوات الراء أو غيره، إلا أنه في صفة الإمالة على أصله؛ فإن كانت من ذوات الراء فإنها محضة، وإلا فبين بين، وأهل (شفا) يميلان جميع ذلك، إلا أنهما لم يخرجا عن أصولهما في شيء، وقد اختص عليّ بإمالة (﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، وهي من رؤوس الآي.

ولا بد للقارئ من تمييز ما هو رأس آية من غيره؛ ليميل ما هو رأس آية، ويفتح غيره =

محضةً، أو تقليلاً، كما تقدم[(١)].

٩٣٣ ـ ....كَذَّبَ الثَّقِيلُ: لِي ثَنَا ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿مَا كَذَبَ[(٢)] ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [١١].

فـ(**ـالثَّقِيلُ**)؛ أي: القراءة بتشديد الذال[(٣)].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**لِي ثَنَا**)؛ أي: هشام[(٤)]، وأبي جعفر.

والباقون: بتخفيفها[(٥)].

= إن لم يمل لسبب آخر، وسبيل معرفة ذلك؛ هو معرفة علم عد الآي على ما هو معروف عند أهل التخصص والدراية، على أنه لا خلاف بين أهل العدد في الفواصل الممالة من هذه الإحدى عشرة سورة إلا في تسع آيات، ذكرها في غيث النفع، ثم قال: «لكن لا تظهر ثمرة هذا الخلاف إلا في كلمتين؛ (موسى) من قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [٨٨]، بطه، و﴿طَغَىٰ﴾ بالنازعات من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧]، وقد ذيلتُ بهذه الفائدة كلام ابن غازي، فقلت:

وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ لَيسَتْ تَظْهَرُ ... إِلَّا بِمُوسَى مَعْ إِلَهٍ يُذْكَرُ

كَذَاكَ قَولُهُ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ... بِالنَّازِعَاتِ خَابَ سَعْيُ مَنْ سَعَى

وقد تقدم ـ في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ بيان مذاهب القراء في إمالة رؤوس الآي من هذه السور مفصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٨٣ ـ ٢٨٤)، والنشر ٤٩/٢، وغيث النفع ص (٢٨٧ ـ ٢٨٨)).

(١) في أول سورة (طه)، وهي أولى السور الكريمة الإحدى عشر التي تمال فواصلها لأهل الإمالة؛ سواءٌ إمالة محضة، أو تقليلاً.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح أو بياض.

(٣) بجعل الفعل متعدياً إلى (ما) بغير تقدير حذف حرف جر فيه، والتقدير: ما كذَّب فؤادُهُ ما رأت عيناه، وقال موسى جار الله: «والمعنى: صدق فؤاد محمد مارآه وأُوحِي إليه، صدَّقه وقبله؛ لقوة قلبه وكمال عقله، فإن العقل إذا لم يتحمل شيئاً يكذبه وينكره، ويكون ذلك لضعف فيه». (ينظر: الكشف ٢٩٤/٢، والدر المصون ٨٨/١٠، واللباب ١٦٦/١٨).

(٤) وقد وَهِمَ الشيخ موسى جار الله فجعل ابن ذكوان مكان هشام، حيث قال في شرح الطيبة: «بتشديد الذال؛ لابن ذكوان، وأبي جعفر». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٧٧)).

(٥) بجعل الفعل متعدياً إلى (ما) بحرف جرٍّ مقدر محذوف، والتقدير: ما كذَب فؤاد محمد ﷺ فيما رأت عيناه، وقال موسى جار الله: «والمعنى: كان فؤاد محمد صادقاً =

وتقدَّم:

إبدال: ﴿ٱلْفُؤَادُ﴾ [١١]؛ للأصبهاني وحده[(١)].

وحكم: ﴿رَأَىٰٓ﴾ [١١][(٢)]، و﴿رَءَاهُ﴾ [١٣][(٣)].

٩٣٣ ـ .... تَمْرُوا تُمَارُوا [ضُمَّ[(٤)]: ....

= في كل مارآه وأُوحِيَ إليه، وكان متيقناً في كل ذلك، ولم يكن شيء منه عن خيال وطيف، بل كان ذلك حقًّا واقعاً، وقلب محمد موقناً متيقناً». (ينظر: الكشف ٢/٢٩٤، والدر المصون ١٠/٨٨، واللباب ١٨/١٦٦).

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٢)، والنشر ٢/٣٩٨.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٣٠١)، والنشر ٢/٤٤ ـ ٤٥.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠١ ـ ٣٠٢)، والنشر ٢/٤٤ ـ ٤٨، والإتحاف ٢/١٨ ـ ١٩.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بمعنى الأمر ـ كما دلَّ عليه منطوق كلام الشارح ـ: (**ضُمَّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، لكن من غير تشكيل لها بالحركات، لكنها ضُبطت في بعض نسخ الطيبة؛ بمعنى الإخبار في الماضي: (**ضَمَّ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ وجهان؛ على معنى الأمر، وعلى معنى الإخبار في الماضي.
وقد سقطت هذه اللفظة من النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، بينما لا توجد هذه اللفظة أصلاً في سائر النسخ الأخرى، ولم يظهر لي أيَّ وجهٍ لهذا القيد مع لفظ المصنف بكلا القراءتين، ولفظه بالقراءتين يغني عن ذكر قيدهما، كما هو معلوم من منهجه، إلا أن يكون المعنى عند الناظم محتمل وغير واضح، فإنه على شرطه، كما قال في مقدمة الطيبة ص (٣٤)، البيت رقم (٤٩):
.........وَبِـلَـفْـظٍ أَغْـنَـى عَنْ قَيْدِهِ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْمَعْنَى
وقد اعترض الشيخ أيمن سويد ـ أيضاً ـ على هذا القيد حيث قال في تحقيقه لمتن طيبة النشر ص (١١٠): «ولا داعي للتقييد بقوله: (**ضَمَّ**)؛ لأن تلفظه بـ(**تَمْرُوا**) ـ الذي هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ ـ يغني عن القيد، وحتى ما ذكره من القيد فهو ناقص، وإلا فأين التقييد بالألف وفتح الميم قبلها».
وربما كانت هذه اللفظة ـ أي: قوله في الطيبة ـ على هذا الوجه من أوجه الضبط ـ: (**ضُمَّ**) زيادة بيان، كما وجه أبو شامة لفظة: (**وَافْتَحُوا**) من قول الشاطبي في حرزه ص (٨٤)، البيت رقم (١٠٥٠):
تُمَارُونَهُ تَمْرُونَه وافْتَحُوا شَذًا ....
حيث قال في إبراز المعاني ٤/١٨٩: «هذا مثل قوله: (**سُكَارَى مَعاً سَكْرَى**)، =

٩٣٣ - ....حَبْرٌ(١) عَمَّ نَمَا(٢)](٣)

واخْتُلِفَ في: ﴿تَمْرُوا﴾.

= أي: قراءة حمزة والكسائي اللفظ الثاني؛ وهو (**تَمْرُونَهُ**)، و(**سكرى**)، وقوله: (**وافْتَحُوا**)؛ زيادة بيان هنا، أي: افتحوا التاء، وكان له أن لا يذكره كما لم يذكر فتحة السين في (**سكرى**)»، قلتُ: ففي كلا النظمين كانت كلا اللفظتين مرتبطتين بحرف التاء، وكلاهما زيادة في البيان؛ لكنها في الطيبة إشارة إلى ضم التاء، فكانت زيادة في بيان قراءة غير أهل شفا، وفي الشاطبية إشارة إلى فتح التاء، فكانت زيادة في بيان قراءة حمزة والكسائي، والله أعلم.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، والثاني: بالنصب في الراء مع التنوين: (**حَبْرًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**نَمَا**)، وفيه نظر؛ لأنه ضبط يؤدي إلى انكسار وزن البيت وعدم استقامته، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي: (**نَا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي، وبعض نسخ شرح النويري، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: (**نَصُّنَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**نَصُّنَا**)، (**نَا**)، (**نَمَا**).
وقد وَهِمَ محقق شرح النويري ٦/٢٤ فجعل ضبط هذه اللفظة (**نَا**) في بعض نسخ شرح النويري خطأ من الناسخ، وليس كما قال، بل هي ثابتة في بعض نسخ الطيبة العتيقة، وبعض شروحها، ولمثل صنيع محقق شرح النويري هنا نظائر في تحقيقه، حيث يتصرف ويحكم على ضبط نسخ شرح النويري لبعض كلمات النظم من رأيه، ومن غير مقابلة مع النسخ الأخرى أو سؤال لأهل هذا العلم المتخصصين والمسندين.

(٣) اختلفت النسخ في ترتيب وضبط ما بين المعكوفتين، فضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**ضُمَّ حَبْرٌ عَمَّ نَمَا**)، وضُبطت في أصل نسخة رضوان العقبي ـ على أحد القولين فيها ـ، وفي تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الخامسة،وتحقيق الشيخ أيمن سويد: (**عَمَّ حَبْرًا نَصُّنَا**)، وضُبطت في شرح موسى جار الله: (**عَمَّ حَبْرٌ نَصُّنَا**)، وضُبطت فيما كُتب على نسخة رضوان العقبي ـ وكتب عليه (صح) ـ وهو الوجه الأخر فيها: (**ضُمَّ حَبْرٌ عَمَّ نَا**)، وهو الذي في شرح المنير السمنودي بنسختيه، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي: (**حَبْرُ عَمَّ نَصُّنَا**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الجملة؛ خمسة أوجه: (**ضُمَّ حَبْرٌ عَمَّ نَمَا**)، (**عَمَّ حَبْرًا نَصُّنَا**)، (**عَمَّ حَبْرٌ نَصُّنَا**)، (**ضُمَّ حَبْرٌ عَمَّ نَا**)، (**حَبْرُ عَمَّ نَصُّنَا**)، أما الوجه الرابع فقد كُتِبَ على هامش نسخة الشيخ رضوان العقبي ثم كُتِبَ عليه: (صِح).

مِنْ قوله ﷻ: ﴿أَفَتَمْرُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [١٢].

فقوله: ﴿تُمَارُوا﴾؛ أي: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾.

(ضُمَّ)؛ أي: اقرأه بضم التاء، وفتح الميم، وألف بعدها.

[للأئمة][١] المرموز إليهم بقوله: (حَبْرٌ عَمَّ نَمَا[٢])؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وعاصم.

من (مَاراه)، (يُمَاريه)، (مُراءً)[٣]؛ جَادَلَه[٤].

وقرأه الباقون ـ حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه ـ: بفتح التاء، وإسكان الميم، بلا ألف.

من (مَرَيْتَهُ)[٥]؛ إذا [غَلَبْتَه][٦] وجَحَدْتَه، وعُدِّيَ بـ(على)؛ لتضمنه معنى الغَلَبة[٧].

وتقدَّم إمالة: ﴿زَاغَ﴾ [١٧]، لحمزة وحده[٨].

---

(١) في الأصل: (الأئمة)، والتصويب؛ لاستقامة المعنى.

(٢) ومعنى قوله: (نَمَا)؛ فعل ماض؛ بمعنى: زاد، وكَثُر، ومعناه على الإسمية؛ الزيادة، فأصله: نماء بالهمزة، فقصر للوقف.

(٣) في الدر المصون: «مراءاة». (ينظر: الدر المصون ٨٩/١٠).

(٤) والمعنى على هذه القراءة: أتجادلونه وتريدون أن تغلبوه في المراء. (ينظر: الكشف ٢٩٥/٢، والدر المصون ٨٩/١٠، واللباب ١٦٦/١٨).

(٥) في الدر المصون: «مَرَيْتُه حَقَّهُ». (ينظر: الدر المصون ٨٩/١٠).

(٦) في الأصل: (علمته)، وهو تصحيف. (ينظر: الدر المصون ٨٩/١٠).

(٧) فالقراءة على هذا الوجه من باب المفاعلة، والمعنى: أتنكرون ما لا يتحمله عقولكم فتجادلونه على ما يرى. (ينظر: الكشف ٢٩٥/٢، والدر المصون ٨٩/١٠، واللباب ١٦٦/١٨، والإتحاف ٥٠١/٢، وشرح النويري ٢٥/٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٧)).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٥٩/٢، والإتحاف ٥٠١/٢.

٩٣٤ ـ (تَا) اللَّاتَ[١] **شَدِّدْ: غَرْ**[٢] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ﴾ [١٩ ـ ٢٠].

فـ**(ـتَاء**[٣]**﴿ٱللَّٰتَ﴾ شَدِّدْ)**؛ أي: اقرأها بتشديد التاء، مع المد المشبع للساكنين.

للمرموز [إليه][٤] بغين: **(غَرْ)**[٥]؛ أي: رويس عن يعقوب.

ورُوِيَت ـ أيضاً ـ عن: ابن عباس، وابن كثير، ومجاهد[٦].

والباقون: بتخفيفها[٧].

ووقف عليها الكسائي: بالهاء[٨]، ـ كما تقدم ـ.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب التاء: **(اللَّاتَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر التاء: **(اللَّاتِ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بغين، ثم راء: **(غَرْ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، حيث ضُبطت فيه؛ بغين، ثم نون: **(غَنْ)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) ضبطت في أصل الشرح بالهمز: **(بالتَّاء)**، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بألف الإطلاق من غير همز: **(بِالتَّا)**، وهي كذلك في سائر النسخ.

(٤) في الأصل: (إليهما)، وهو تصحيف.

(٥) وقوله: **(غَرْ)**؛ من الغرور وهو الخطر، وكأنه يقول: باب الصدق؛ سلامة، وخلافه؛ خطر.

(٦) ومنصور بن المعتمر، وطلحة، وأبو الجوزاء، وابن الزبير، والسلمي، والضحاك، كما رُوِيَت عن ابن عامر في رواية الوليد بن مسلم عنه، وهبة الله عن البزيّ، وابن يعمر، والأعمش، وعكرمة، والسختياني، والوليد بن حسان، وغيرهم. (ينظر: البحر المحيط ١٥٨/٨، والدر المصون ٩٢/١٠، واللباب ١٦٦/١٨، والإتحاف ٥٠١/٢، ومعجم القراءات ١٨٤/٩ ـ ١٨٥).

(٧) و(اللَّات)؛ اسم صنم، قيل: كان لثقيف بالطائف، وقيل: بنخلة، وقيل: بعكاظ، وقيل: هو رجل كان يلُتُّ السَّويق ويُطْعِم الحاجَّ، فهو اسم فاعل في الأصل غلب على هذا الرجل، وكان يجلس عند حجرٍ، فلمَّا مات سُمِيَ الحجر باسمه وعُبِد من دون الله تعالى. (ينظر: الدر المصون ٩١/١٠، واللباب ١٧٨/١٨، والإتحاف ٥٠١/٢).

(٨) ووقف الباقون: بالتاء؛ فمن وقف بالهاء؛ فباعتبار أن التاء زائدة، فهي عنده من (لَوَى)، (يَلْوي)، فألفها عن واو، ومن وقف بالتاء؛ فباعتبار أن التاء أصلية، =

٩٣٤ ـ ....مَنَاةَ الْهَمْزَ زِدْ: دُلْ[١]...............................

و(﴿مَنَاةَ﴾ **الْهَمْزَ زِدْ**)؛ أي: اقرأه: ﴿مَنَاءَةَ﴾[٢].

بزيادة همزة مفتوحة بعد الألف؛ فيُمَدُّ مدًّا متصلاً.

للإمام المرموز إليه بدال: **(دُلْ)**؛ أي: ابن كثير بكماله.

والباقون: بغير همزة.

وهما لغتان[٣].

ووقف الكلُّ عليها: بالهاء؛ اتباعاً للرسم[٤].

قال في الغيث[٥]: «وقول بعضهم[٦]: إن عليًّا ـ أي الكسائي ـ

= وأصلها عنده من (لَاتَ)، (يَليتُ)؛ فألفها عن ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٥٩)، والنشر ١٣٢/٢، والإتحاف ٥٠١/٢، والدر المصون ٩٢/١٠، واللباب ١٧٨/١٨).

(١) ضبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بضم الدال: **(دُلْ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بكسر الدال: **(دِلْ)**، ومعناها؛ فعل أمر؛ من دلَّ يدل إذا هدى، أو إذا منَّ بعطائه. وقد أصاب الحرف الأول من الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح؛ مسح وطمس، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: **(دل)**.

(٢) في الأصل رُسِمَت: (مناة)، وهو خلاف مفهوم السياق قبلها وبعدها.

(٣) و(مناة) أو (مناءة)؛ اسم لصخرة كانت تُعْبدُ من دون الله تعالى، وقراءة ابن كثير مشتقة من (النَّوْء)؛ وهو المطر، لأنهم يستمطرون عندها الأنواء، فهي على وزن (مَفْعَلَة)، فألفها عن واو، وهمزتُها أصلية، وميمُها زائدةٌ، قال في الدر زيادة على ما سبق: «وقد أنكر أبو عبيد قراءة ابن كثير، وقال: (لم أسمع الهمز)، قلتُ: قد سمعه غيرُه»، وأما قراءة العامة فاشتقاقها من (مَنَى)، (يَمْني)؛ لأن دماء النسائك كانت تصبُّ عندها. (ينظر: الدر المصون ٩٢/١٠ ـ ٩٣، واللباب ١٨٠/١٨، والإتحاف ٥٠١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٧)).

(٤) ينظر: النشر ٣٧٩/٢، والإتحاف ٥٠١/٢، وغيث النفع ص (٣٥٩).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٣٥٩).

(٦) كابن سوار في المستنير ٣٦٤/٢، وأبي العز في الإرشاد ص (٥٣٧)، والكفاية الكبرى ص (٢٩٢)، وصاحب المبهج ص (٥٠٣)، وأبي العلاء في غاية الاختصار ٦٦٩/٢.

وقف بالهاء، والباقون بالتاء، وهْمٌ، ولعله التبس عليه بلفظ (اللات)»[(١)].

وتقدَّم:

همز: ﴿ضِئْزَى﴾ [٢٢]؛ لابن كثير وحده[(٢)].

وقراءة: ﴿كَبِيْرَ الْإِثْمِ﴾ [٣٢]؛ على الإفراد، لأهل شفا[(٣)].

وكسر همز وميم: ﴿أُمَّهَـٰتِكُمْ﴾ [٢٢]، في الوصل؛ لحمزة، والكسائي[(٤)].

و﴿إِبْرَاهَام﴾ [٢٢]؛ بالألف، لابن عامر، بخلف عن ابن ذكوان[(٥)].

و﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [٢٢]؛ بالمد، لابن كثير، وأبي عمرو[(٦)].

و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [٢٢]، في الأصول مستوفى[(٧)].

---

(١) كلام الصفاقسي في غيث النفع موجود بحروفه في النشر، فقد نوَّه ابن الجزري في النشر ٣٧٩/٢ على هذا الموضع بقوله: «وما وقع في كتب بعضهم من أن الكسائي وحده يقف بالهاء والباقون بالتاء فوهم، لعله انقلب عليهم مِنَ: (اللات)».

(٢) فقرأ ابن كثير: بهمزة ساكنة، وقرأ الباقون: بغير همز؛ أي: بياء مكان الهمز. (ينظر: متن طيبة النشر، الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٥٠١/٢).

(٣) فقرأ أهل شفا: بكسر الباء الموحدة، بلا ألف ولا همز، وبعدها ياء تحتية ساكنة؛ على التوحيد، وقرأ الباقون: بفتح الباء، ثم ألف، ثم همزة مكسورة ممدودة، على الجمع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشورى، البيت رقم (٩٠٤)، والنشر ٣٦٧/٢ ـ ٣٦٨، والإتحاف ٥٠٢/٢).

(٤) قرأ بكسر الهمزة، والميم، حال الوصل بـ﴿بُطُونِ﴾: حمزة، وقرأ بكسر الهمز فقط ـ وصلاً ـ: الكسائي، وقرأ الباقون: بضم الهمزة، وفتح الميم، واتفق القراء العشرة على الابتداء بالهمزة مضمومة مع فتح الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٥ ـ ٥٥٦)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٥٠٢/٢).

(٥) وقرأ الباقون: بكسر الهاء، بعدها ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٣)، والنشر ٢٢١/٢، والإتحاف ٥٠٢/٢).

(٦) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: بفتح الشين، وألف بعدها، وبعد الألف همزة ممدودة، وقرأ الباقون: بسكون الشين، بعدها همزة مقصورة مفتوحة للجميع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة العنكبوت، البيت رقم (٨٤٢)، والنشر ٣٤٣/٢، والإتحاف ٥٠٢/٢).

(٧) توسَّع صاحب الإتحاف، ومثله صاحب غيث النفع، ـ رحمهما الله تعالى ـ في بيان وتحرير خلاف القراء في هذه المسألة بما لا مزيد عليه، فليرجع إليه. (ينظر: الإتحاف ٥٠٢/٢ ـ ٥٠٣، وغيث النفع ص (٣٦٠)).

والخلاف في: ﴿**ثَمُوداً**﴾ [٢٢]، تنويناً، وعدمه[١].

وإبدال: ﴿**الْمُؤْتَفِكَةَ**﴾ [٢٢]، وعدمه[٢].

وكذلك إبدال همزة: ﴿**فَبِأَيِّ**﴾ [٢٢]، ياءً مفتوحة، للأصبهاني[٣].

وإدغام: ﴿رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [٢٢]، ليعقوب[٤].

وليس في هذه السورة ياء **إضافة**، ولا **زائدة**[٥].

والله أعلم[٦].

---

(١) قرأ يعقوب، وحمزة، وحفص: بغير تنوين، وقرأ الباقون: بالتنوين فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٤)، والنشر ٢/٢٨٩ ـ ٢٩٠، والإتحاف ٢/٥٠٣).

(٢) أبدل الهمزة: قالون بخلفه من طريقيه، وورش من طريقيه، وأبو جعفر، وأبو عمرو بخلفه، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمز. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، والنشر ٢/٣٩٠ ـ ٣٩٤، والإتحاف ٢/٥٠٤).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٢/٣٩٦، والإتحاف ٢/٥٠٤.

(٤) فأدغم يعقوب التاء الأولى بالتاء الثانية حال الوصل، أما في حال الابتداء فبتاءين مظهرتين كقراءة الجماعة؛ موافقة للرسم والأصل، قال أبو الحسن شريح: «أدغم تاء المضارعة في تاء تفعَّل، ولو قُرِئَ بحذفها لكان أحسن؛ لأن التشديد لا يكون في الابتداء»، واختص يعقوب عن أبي عمرو بإدغام التاء في التاء في هذا الموضع، وقد ذكره الناظم في باب الإدغام الكبير؛ لأنه منه وإن لم يدغمه أبو عمرو؛ وذلك لما تقدم أنه لا يدغم في كلمة إلا: ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢]. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، ص (٤٠)، البيت رقم (١٤٣)، والنشر ٢/٣٠٠ ـ ٣٠٣، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٢٢)، والإتحاف ٢/٥٠٤).

(٥) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (النجم) ولا على ابتداء سورة (القمر)، وهكذا فعل المنير السمنودي وموسى جار الله في شرحيهما؛ مخالفين بذلك منهجهما في السور التي يجمعها الناظم تحت عنوان واحد، بينما نوه النويري بانتهاء سورة (النجم)، وكذا نوه بابتداء فرش سورة (القمر)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٦) ينظر: النشر ٢/٣٧٩، وتقريب النشر ص (١٧٧)، وشرح النويري ٦/٢٤ ـ ٢٦، وشرح ابن الناظم ص (٣١٣ ـ ٣١٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، والإتحاف ٢/٤٩٩ ـ ٥٠٤.

سُورَةُ الْقَمَرِ

٩٣٤ ـ ....مُسْتَقِرٌّ[١] خَفْضُ رَفْعِهِ: ثَمَدْ[٢]

واخْتُلِفَ في: ﴿مُّسۡتَقِرٌّ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أَمۡرٍ مُّسۡتَقِرٌّ﴾ [٣].

فـ**(ـخَفْضُ رَفْعِهِ)** أي: القراءة بجر الراء.

للإمام المرموز إليه بثاء **(ثَمَدْ)**[٣]؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على أنه نعت لـ﴿أَمۡرٍ﴾[٤]، فرفع: ﴿كُلُّ﴾ حينئذ بالعطف على: ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾، ـ كما قاله البيضاوي[٥] ـ.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: كسر القاف: (**مُسْتَقِرٌّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح القاف: (**مُسْتَقَرٌّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: فتح الميم: (**ثَمَدْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: كسر الميم: (**ثَمِدْ**)، وضُبِطت في النسخة التي عليها خط الناظم بالوجهين؛ كسر الميم وفتحها.

(٣) ومعنى قوله: (**ثَمِدْ**) ـ على كسر الميم وفتحها ـ؛ الماء القليل الذي ليس له مدد، يقال: ماء ثَمِدْ؛ أي: قليل.

(٤) وقد ذكر في الدر المصون أربعة أقوال في توجيه قراءة أبي جعفر، ونقلها عنه صاحب اللباب. (ينظر: الدر المصون ١٢١/١٠، واللباب ٢٣١/١٨).

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ٣٢٣/٤.

وقرأه الباقون: بالرفع.

خبر: ﴿كُلُّ﴾؛ أي: (مُنْتَهٍ إلى غاية)(١).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ﴾ [٤١]؛ لأبي عمرو، وهشام، وأهل شفا(٢).

ووقف يعقوب على: ﴿تُغْنِ﴾ [٥]، بالياء(٣).

ووقفاً لكلٍّ على: ﴿يَوْمَ يَدْعُ﴾ [٤١]؛ بحذف الواو بالرسم(٤).

وإسكان كاف: ﴿نُّكُرٍ﴾ [٤١]؛ لابن كثير(٥).

---

(١) وقيل المعنى: كل أمر من خير أو شر مستقر قراره ومتناه نهايته، فالخير مستقر بأهله في السعادة، والشر مستقر بأهله في الشقاء. (ينظر: الدر المصون ١٢١/١٠، واللباب ٢٣١/١٨، والإتحاف ٥٠٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٨)).

(٢) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل دال قد)، الأبيات رقم (٢٥٦ ـ ٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٥٠٥/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٧١)، والنشر ١٣٨/٢، والإتحاف ٥٠٥/٢.

(٤) وهو أحد المواضع الخمسة التي حُذِفَتْ منها الواو إجماعاً لكل القراء حال الوقف؛ وهي:

١ ـ ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١].

٢ ـ ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٤].

٣ ـ ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦].

٤ ـ ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤].

٥ ـ ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨].

وقد جمعها العلامة المتولي في اللؤلؤ المنظوم، ص (٣٦)، الأبيات رقم (٤٩ ـ ٥٠)، فقال:

وَيَدْعُ الِانْسَانُ سَنَدْعُ الْوَاوَ دَعْ ... يَمْحُ بِشُورَى يَومَ يَدْعُ الدَّاعِ مَعْ

وَهَكَذَا وَصَالِحُ الَّذِي وَرَدْ ... فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ فَاظْفَرْ بِالرَّشَدْ

قال الحافظ السيوطي في الإتقان ص (٢٢١٢): «والسر في الحذف؛ منها: التنبيهُ على سرعةِ وقوع الفعل على الفاعل، وشدة قبول المتأثر به في الوجود، وأما: ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]؛ فللإشارة إلى قبول الدعاء، وسرعة إجابة الداعين».

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٠)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٠٦/٢.

٩٣٥ ـ وَخَاشِعًا فِي خُشَّعًا: شَفَا حِمَى ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [٤١].

فقرأه: ﴿**خَاشِعًا**﴾؛ بفتح الخاء، وألف بعدها، وكسر الشين مخففة.

(فِي) موضع.

﴿**خُشَّعاً**﴾.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا حِمَى)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وأبو عمرو، ويعقوب.

على الإفراد، قال في الإتحاف[1]: «وهي الفصحى؛ من حيث إنَّ الفعل، وما جرى مجراه، إذا قُدِّمَ على الفاعل، وُحِّد[2]».

والباقون: بضم الخاء، وفتح الشين[3] مشددة، من غير ألف بينهما.

على الجمع، وهو فصيح ـ أيضاً ـ، كثيرٌ، لكونه جمع تكسير، وهو كالمفرد بجامع الإعراب بالحركة[4].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[5].

وتقدَّم:

في تاء: ﴿فَتَحْنَا﴾؛ تشديداً **[٥٥٤]** وتخفيفاً[6].

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٥٠٦.

(٢) فتقول: (تخشع أبصارهم)، ولا تقول: (تخشعن أبصارهم). (ينظر: الدر المصون ١٠/١٢٥).

(٣) في الأصل تصحفت إلى: (السين).

(٤) فهذه القراءة جاءت على لغة طيّ حيث يقولون: «أكلوني البراغيث». (ينظر: الإتحاف ٢/٥٠٦، والدر المصون ١٠/١٢٦، واللباب ١٨/٢٣٨).

(٥) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٦) قرأ بتشديد التاء: ابن عامر، وأبو جعفر، وروح، ورويس من طريق النحاس، بينما قرأ الباقون؛ منهم رويس من طريق أبي الطيب: بتخفيفها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٦)، والنشر ٢/٢٥٨، والإتحاف ٢/٥٠٦).

وعين: ﴿عُيُونًا﴾؛ كسراً، وضمًّا[(١)].

٩٣٥ ـ .... سَيَعْلَمُونَ[(٢)] خَاطِبُوا[(٣)]: فَصْلاً[(٤)] كَمَى[(٥)]

واخْتُلِفَ في: ﴿سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ﴾ [١٤].

فـ(**ـخَاطِبُوا**)؛ أي: اقرؤوه بتاء الخطاب[(٦)].

للإمام المرموز إليه بأولى قوله: (**فَصْلاً**[(٧)] **كَمَا**[(٨)])؛ أي: حمزة، وابن عامر بكماله.

والباقون: بياء الغيب[(٩)].

---

(١) قرأ بكسر العين: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٥٠٦).

(٢) ضُبطت هذه الكلمة في جميع النسخ؛ على معنى العلم: (**سَيَعْلَمُونَ**)، بينما تصحفت في تقريب الطيبة؛ حيث ضُبطت؛ على معنى العمل: (**سَيَعْمَلُونَ**)، وهو سهو وسبق قلم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء؛ على الأمر: (**خَاطِبُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الطاء؛ على الإخبار: (**خَاطَبُوا**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفاء، ثم صاد؛ حملاً على معنى الفصل: (**فَصْلاً**)، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، حيث ضُبطت فيهما؛ بفاء ثم ضاد؛ حملاً على معنى الفضل: (**فَضْلاً**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**كَمَا**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: (**كَمَى**).

(٦) وفيه وجهان؛ أحدهما: أنه حكاية قول صالح لقومه، والثاني: أنه خطاب الله تعالى على جهة الالتفات. (ينظر: الدر المصون ١٠/١٤١، واللباب ١٨/٢٦٣).

(٧) ومعنى قوله: (**فَصْلاً**)؛ أي: حاجزاً؛ وهو الفاصل بين الشيئين، وتأتي بمعنى: البين الواضح الذي لا يلتبس بغيره.

(٨) ومعنى قوله: (**كَمَى**)؛ أي: ستر وأخفى، وتُجْمَع: كماة.

(٩) جرياً على الغيب قبله، وهو قوله: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا﴾ [٢٤]. (ينظر: الدر المصون ١٠/١٤١، واللباب ١٨/٢٦٣).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم﴾ [٣٨]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَ﴾ [٤١]؛ لأبي عمرو، وهشام، [وأهل شفا][(١)].

وكذا الكلام على: ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [٤١][(٢)].

وليس في هذه السورة ياء **إضافة**[(٣)].

وفيها ثمان زوائد[(٤)]:

﴿ٱلدَّاعِ إِلَىٰ﴾ [٦].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر، وورش.

وفي الحالين: يعقوب، والبزي.

﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ [٨].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبتُّه في صلب الشرح لئلا يُتَوَهَّمُ أنه زيادة على الشرح، بل هو من صلب الشرح، وقد سبق قلم الناسخ فسقط من الأصل، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل دال قد)، الأبيات رقم (٢٥٦ ـ ٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٥٠٧/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، ص (٤٤)، الأبيات رقم (١٩٨ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٢/١ ـ ٣٨٥، والإتحاف ١٧٨/٢ ـ ١٧٩.

(٣) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (القمر) ولا على ابتداء سورة (الرحمن)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم؛ مخالفين بذلك مناهجهم في السور التي يجمعها الناظم تحت عنوان واحد، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٤) ينظر: النشر ٣٨٠/٢.

﴿وَنُذُرِ﴾؛ الست[1].

أثبتهن وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[2].



---

(١) الآيات الكريمات: [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩].

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٨٠، وتقريب النشر ص (١٧٧)، وشرح النويري ٦/٢٧ ـ ٢٨، وشرح ابن الناظم ص (٣١٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، والإتحاف ٢/٥٠٥ ـ ٥٠٨.

سُورَةُ الرَّحْمَنِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ[1]

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [١ ـ ٢]؛ نقله ابن كثير[2]، كوقف حمزة، واضح.

٩٣٦ ـ وَالْحَبُّ، ذُو، الرَّيْحَانُ[3]، نَصْبُ الرَّفْعِ: كَمْ. وَخَفْضُ نُونِهَا: شَفَا.................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [١٢].

فـ(ـنَصْبُ الرَّفْعِ)؛ أي: القراءة بالنصب في الثلاثة.

للإمام المرموز إليه بكاف **(كَمْ)**؛ أي: ابن عامر بكماله.

على إضمار فعْلٍ؛ أي: (أَخُصُّ[4])، أو (خَلَقَ)[5]، أو عطفاً على:

---

(١) لم يذكر الشارح هذا العنوان في المتن الذي على هامش السورة، وأظنه سهو من الناسخ، لكنه نصَّ عليه في أصل الشرح، عند ابتدائه بشرح سورة الرحمن؛ حيث قال: (**سُورَةُ الرَّحْمنِ ـ عَزِّ وَجَلَّ ـ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله حيث ضُبطت فيه: (**سُورَةُ الرَّحْمَنِ**).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/٢، والإتحاف ٥٠٩/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالرفع في النون: (**الرَّيحَانُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بجر النون: (**الرَّيحَانِ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ.

(٤) في الأصل: (أحص)، وهو تصحيف.

(٥) قال في الدر المصون: «وفيه نظر؛ لأنه لم يدخل في مسمَّى الفاكهة والنخل حتى يخُصُّه من بينها». (ينظر: الدر المصون ١٥٩/١٠).

﴿ٱلْأَرْضَ﴾ [١٠](١)، و﴿ذَا﴾ نعت: ﴿الْحَبَّ﴾(٢).

(وَخَفْضُ نُونِهَا)؛ أي: القراءة بجر: ﴿وَالرَّيْحَانِ﴾، مع رفع: ﴿وَٱلْحَبُّ﴾، و﴿ذُو﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه معطوف على: ﴿ٱلْعَصْفِ﴾؛ أي: (وذو الريحان)(٣).

وقرأ الباقون؛ الحرميون، والبصريان، وعاصم: بالرفع في الثلاثة.

عطفاً على المرفوع قبله، أي: (فيها فاكهة، وفيها الحب وذو صفته، وفيها الريحان)(٤).

وأبدل الأصبهاني عن ورش همز: ﴿فَبِأَيِّ﴾ [١٨](٥)؛ ياء مفتوحة، جميع ما في هذه السورة، وهي إحدى وثلاثون، وكذا وقف حمزة.

وتقدَّم الخلاف في ترقيق لام: ﴿صَلْصَٰلٍ﴾ [١٤]، وهو الأصح رواية، وقياساً، حملاً على سائر اللامات الساكنة(٦).

---

(١) وهو اختيار موسى جار الله في شرحه على الطيبة، وقال في الكشف: «لأنَّ قوله: (وضعها)؛ أي: خلقها». (ينظر: الكشف ٢/٢٩٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٨)).

(٢) وعليه رسم المصحف الشامي. (ينظر: الكشف ٢/٢٩٩، والدر المصون ١٠/١٥٩، واللباب ١٨/٣٠٦).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٩٩، والدر المصون ١٠/١٥٩، واللباب ١٨/٣٠٦.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٩٩، والدر المصون ١٠/١٥٩، واللباب ١٨/٣٠٦.

(٥) والمواضع الأخرى من السورة الكريمة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٢/٣٩٦، والإتحاف ٢/٥١٠).

(٦) فرواها بالترقيق: الداني، وصاحب العنوان، والتذكرة، والمجتبى، وغيرهم، ورواها بالتغليظ: صاحب التلخيص، والهادي، والهداية، ورجح المحقق ابن الجزري: الأول؛ وقال: «إنه الأصح رواية وقياساً؛ حملاً لها على سائر اللامات السواكن»، والقراءة بالتفخيم، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: جامع البيان ١/٤٠٩، =

٩٣٦ ـ ....يَخْرُجُ ضُمْ[١]

٩٣٧ ـ مَعْ فَتْحِ ضَمٍّ: إِذْ حِمًى[٢] **ثِقْ.......... ....**

واخْتُلِفَ في: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [٢٢].:

فـ(**ـضُمْ**)؛ أي: اقرأه بضم ياء المضارعة.

(**مَعْ فَتْحِ ضَمٍ**) للراء.

[للأئمة][٣] المرموز إليهم بقوله: (**إِذْ حِمًى ثِقْ**)؛ أي: نافع، وأبو عمرو، ويعقوب، وأبو جعفر.

على البناء للمفعول[٤].

وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الراء.

مبنياً للفاعل؛ على المجاز[٥].

= والعنوان ص (٦٥)، والتذكرة ص (٣٠٧)، وتلخيص العبارات ص (٣٥)، ومتن طيبة النشر، باب الهمز اللامات، البيت رقم (٣٤٩)، والنشر ١١٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٧ ـ ٨٨)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الضاد، على الأمر: (**ضُمْ**)، وهو مفهوم منطوق الشارح الترمسي، والثاني: بفتح الضاد، وسكون الميم مع التشديد؛ على الأخبار: (**ضَمْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم منونة، وبالألف المقصورة: (**حِمًى**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بفتح الميم بلا تنوين، وبالألف الممدودة، وفتح الميم بلا تنوين: (**حِمَا**)، والثالث: بفتح الميم منونة، وبالألف الممدودة: (**حِمًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) في الأصل: (الأئمة)، والتصويب لاستقامة سياق الكلام.

(٤) ينظر: الكشف ٣٠١/٢، والدر المصون ١٦٣/١٠، واللباب ٣١٨/١٨، والإتحاف ٥١٠/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٣٠١/٢، والدر المصون ١٦٣/١٠، واللباب ٣١٨/١٨، والإتحاف ٥١٠/٢.

٩٣٧ ـ ....وَكَسْرْ فِي الْمُنْشَئَاتُ[١] **(الشِّينَ): صِفْ خُلْفًا [فَخَرْ]**[٢]

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [٢٤].

فـ(**كَسَرْ**) (**فِي** ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ **الشِّينَ**).

المرموز إليه بصاد (**صِفْ خُلْفاً [٥٥٥]**): أي: شعبة بخلاف عنه.

والإمام المرموز إليه بفاء (**فَخَرْ**)[٣]؛ أي: حمزة ـ بكماله ـ بلا خلاف عنه.

---

(١) رُسِمَت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالتاء المربوطة: (**الْمُنْشَئَاة**)، بينما رُسِمت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ؛ بالتاء الطويلة: (**الْمُنْشَئَات**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة التاء، والشين؛ فضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الشين، ورفع التاء، ورسم الهمزة على نبرة: (**الْمُنْشَئَاتُ**)، وهي كذلك في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته الخمس، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وضُبطت في شرح موسى جار الله ـ وهي أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم ـ؛ بفتح الشين، ورفع التاء، ورسم الهمزة كألف ممدودة بعد الشين: (**الْمُنْشَآتُ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي؛ بكسر الشين، وضم التاء، ورسم الهمزة ألف ممدودة بعد الشين: (**الْمُنْشِآتُ**)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بكسر الشين والتاء، ورسم الهمزة على ألف: (**الْمُنْشِأَتِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الشين، وجر التاء، ورسم الهمزة على نبرة: (**الْمُنْشَئَاتِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، **وحاصِلُه**: فإن خلاف النسخ دائر بين: حركتي الشين والتاء، ورسم الهمزة التي بعد الشين، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**الْمُنْشَئَاتِ**)، (**الْمُنْشِأَتِ**)، (**الْمُنْشِآتُ**)، (**الْمُنْشَآتُ**)، (**الْمُنْشَئَاتُ**).

فائدة: قال موسى جار الله: «قال في العقيلة: رُسِم بسنة واحدة بين الشين وتاء الجمع، من غير ألفه في المصاحف العراقية، وقال ـ صاحب الطيبة ـ في النشر: وجمعوا بين صورة الهمزة وألف الجمع في المنشيات». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٧٩)).

(٢) سقطت هذه اللفظة من المتن الذي على هامش الشرح، لكنها ثابتة في أصل الشرح.

(٣) ومعنى قوله: (**فَخَرْ**)؛ من الفخر؛ وهو المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغيرهما في المتكلم أو في آبائه، ويقال: (فاخرني مفاخرة ففخرته)؛ أي: غلبته في الفخر، وشيء فاخر؛ جيد بالغ نهاية الجودة.

على أنه اسم فاعل مِنْ: (أنشأ)؛ (أوجد)؛ أي: (منشئ الموج أو السير على الاتساع)، أو مِنْ: (أنشأ)؛ (شرع في الفعل)؛ أي: (المبتدآت أو الرافعات الشرع)(١).

وقرأ الباقون: بفتح الشين.

اسم مفعول(٢).

وبه قرأ شعبة من طريق يحيى العليمي عنه.

وقطع له بالأولى: جمهور العراقيين من طريقيه(٣).

وبالوجهين جميعاً: أكثر المغاربة والمصريين(٤).

وهما صحيحان عنه(٥).

والأزرق في همزته على أصله من الثلاث(٦).

والأصبهاني على أصله في إبدال همزة: ﴿شَأْنٍ﴾ [٢٩]؛ كأبي جعفر، وأبي عمرو بخلفه، كوقف حمزة(٧).

٩٣٨ ـ سَنَفْرُغُ(٨) (الْيَاءُ): شَفَا............. ....

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٣٠١، والدر المصون ١٠/١٦٧، واللباب ١٨/٣٢١، والإتحاف ٢/٥١٠.

(٢) أي: أَنْشَأَ الله أو الناس، أو رفعوا شُرُعَها. (ينظر: الكشف ٢/٣٠١، والدر المصون ١٠/١٦٧، واللباب ١٨/٣٢١).

(٣) وهو الذي في جامع ابن فارس، والمستنير، والإرشاد، والكفاية، والكامل، والتجريد، وغاية أبي العلاء، والكفاية في الست، وقطع به ابن مهران من طريق يحي بن آدم، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من الطريق المذكورة، وكذلك صاحب المبهج من طريق نفطويه عن يحي آدم، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٢/٣٨١).

(٤) وهو الذي في التيسير، والتبصرة، والتذكرة، والكافي، والهداية، والتلخيصين، والعنوان، والشاطبية. (ينظر: النشر ٢/٣٨١).

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٨١.

(٦) أي: على أصله في مد البدل بأوجه المد الثلاثة؛ الطول، والتوسط، والقصر.

(٧) ينظر: الإتحاف ٢/٥١١.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون العظمة: (**سَنَفْرُغُ**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [٣١].

فـ(**ـالْيَاءُ**)؛ أي: القراءة بالياء التحتية.

على أنه مسند إلى ضمير اسم الله ـ ﷻ ـ المتقدم(١).

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)، أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالنون.

على أنه مسند للمتكلم العظيم حقيقة(٢).

وتقدَّم(٣)**ضم هاء**: ﴿أَيُّهَ﴾ [٣١]، ـ وصلاً ـ لابن عامر(٤)،ووقف أبي عمرو، والكسائي، ويعقوب، بالألف عليه، والباقين: بحذفها مع سكون الهاء للرسم، فإن هذا ثالث الثلاثة(٥) التي تحذف الألف من (أيها).

= والثاني: بالياء التحتية: (**سَيَفْرُغُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون والياء.

(١) في قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرحمن: ٢٩]، فلم يقل: (يسألنا). (ينظر: الكشف ٣٠١/٢، والدر المصون ١٦٩/١٠، واللباب ٣٢٧/١٨، والإتحاف ٥١١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٩)).

(٢) على طريق تهويل الوعيد، وتعظيم التهديد. (ينظر: الكشف ٣٠١/٢ ـ ٣٠٢، والدر المصون ١٦٩/١٠، واللباب ٣٢٧/١٨، والإتحاف ٥١١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٩)).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٥١١/٢.

(٤) لأن الألف لما حُذِفَتْ للساكنين استحقت الفتحة على حرف خفيّ، فضُمَّت الهاء؛ اتباعاً للياء. (ينظر: الإتحاف ٥١١/٢).

(٥) والموضعان الآخران؛ الأول في سورة النور، وهو قوله تعالى: ﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [٣١]، والموضع الثاني في سورة الزخرف، وهو قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [٤٩]، فإن هذه الثلاثة المواضع دون غيرها مرسومة كذلك في المصاحف، قال في الرائية ص (٥٠)، البيت رقم (١٤٢):

وَأَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ أَيُّهَ الثَّقَلَا ... نِ أَيُّهَ السَّاحِرُ احْضُرْ كَالنَّدَى سَحَرا

٩٣٨ ـ ....وَكَسْرُ ضَمْ شُوَاظُ[(١)]: دُمْ.........................

واخْتُلِفَ في: ﴿يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ [٣٥].

فـ(كَسْرُ ضَمْ).

شين: ﴿شُوَاظٞ﴾.

للإمام المرموز إليه بدال (دُمْ)؛ أي: ابن كثير بكماله.

والباقين: بالضم.

لغتان؛ وهو لهب النار الخالص من الدخان أو معه[(٢)].

٩٣٨ ـ ....نُحَاسُ جَرَّ[(٣)] الرَّفْعَ[(٤)]: شِمْ[(٥)]

٩٣٩ ـ حَبْـرٌ......................... ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: (**شُوَاظُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الظاء: (**شُوَاظِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) وقيل: هو الدخان الخارج من اللهب، وقيل: هو اللهب الأحمر. (ينظر: الكشف ٣٠٣/٢، والدر المصون ١٧١/١٠، واللباب ٣٣١/١٨ ـ ٣٣٢، والإتحاف ٥١١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٩)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بنصب الراء: (**جَرَّ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بجر الراء: (**جَرِّ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: برفع الراء: (**جَرُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب العين: (**الرَّفْعَ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ـ وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ؛ بجر العين: (**الرَّفْعِ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الشين: (**شِمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: بفتح الشين: (**شَمْ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

وَقَرَأَ: ﴿نُحَاسُ﴾ [٣٥][١].

(جَرَّ الرَّفْعَ)؛ أي: بجر السين.

المرموز إليهم بقوله: **(شِمْ**[٢]**) (حَبْرٌ)**؛ أي: روح، وابن كثير، وأبو عمر.

على أنه معطوف على: ﴿نَّارٍ﴾[٣].

وقرأه الباقون: بالرفع.

عطفاً على: ﴿شُوَاظٌ﴾[٤].

وتقدَّم:

إمالة: ﴿خَافَ﴾ [٤٦]، لحمزة[٥].

وحذف همز: ﴿مُتَّكِئِينَ﴾ [٥٤][٦]، [لأبي جعفر[٧]][٨]، كوقف حمزة[٩]، وله التسهيل[١٠] ـ أيضاً ـ.

---

(١) في الأصل: (نجاس)، وهو تصحيف.

(٢) وقوله: (**شِمْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: شمَّ، يشِمُّ، ومنه: شم الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط. وهي على فتح الشين: (**شَمْ**)؛ فعلٌ ماض، مِنْ: شَمَّ، يَشُمُّ، شُمَّ، يقال: شَمَّ رائحة؛ إذا استنشقها ووجد ريحها، وتأتي بمعنى الإسمية؛ وهو: إدراك الروائح.

(٣) قال في الدر المصون: «والنحاس قيل: هو الصُّفْرُ المعروف، يذيبه الله تعالى ويُعَذِّبهم به، وقيل: الدخان الذي لا لهب معه». (ينظر: الكشف ٣٠٢/٢، والدر المصون ١٧٢/١٠، واللباب ٣٣١/١٨ ـ ٣٣٢).

(٤) ينظر: الكشف ٣٠٢/٢، والدر المصون ١٧٢/١٠، واللباب ٣٣١/١٨ ـ ٣٣٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٥٩/٢، والإتحاف ٥١٢/٢.

(٦) والموضع الآخر في السورة نفسها: [٧٦].

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٤٩٥/٢.

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لحاجة السياق إليه؛ لتمام المعنى واستقامته.

(٩) حكاه جماعة، وهو الوجه المختار عند الآخذين باتباع الرسم. (ينظر: النشر ٣٩٧/٢).

(١٠) وأما إبدالها ياء فوجه ضعيف، حكاه الهذلي وغيره. (ينظر: النشر ٣٩٧/٢).

وضم هاء: ﴿فِيهِمَا﴾ في المواضع الأربعة[١]، ليعقوب[٢].

ونقل: ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [٥٤]، لرويس[٣]، موافقة لورش.

٩٣٩ - ....كِلَا يَطْمِثْ بِضَمِّ الْكَسْرِ: رُمْ خُـلْـفًـا[٤]..............................

واخْتُلِفَ في: (**كِلَا** ﴿**يَطْمِثْ**﴾).

أي: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾؛ في الموضعين[٥].

فقرأه (**بِضَمِّ الْكَسْرِ**)؛ أي: بضم الميم في الموضعين.

الإمام المرموز إليه براء (**رُمْ**) (**خُلْفًا**)؛ أي: الكسائي على خلاف من روايتيه.

تخييراً فيهما[٦]، وفي أحدهما، كذا في التقريب[٧].

وإيضاحه[٨] [٥٥٦]:

---

(١) وهنَّ الآيات الكريمات: [٥٠، ٥٢، ٦٦، ٦٨].

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٥١٢.

(٣) أي: ينقل كسرة الهمزة إلى النون قبلها، فيلفظ بها مكسورة، قال ابن الناظم: «وخصَّها - أي رويس - بالنقل؛ لثقلها بالعجمة والطول». (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٠)، والنشر ١/٤٠٩، والإتحاف ٢/٥١٢، وشرح ابن الناظم ص (٩٦)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالرفع مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الذي في النسخ العتيقة، والثاني: بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد.

(٥) وهي الآيتان: [٥٦، ٧٤].

(٦) هكذا في الأصل، ولكن الذي في التقريب: (تخييراً وخلافاً فيهما)، بزيادة لفظة: (وخلافاً). (ينظر: التقريب ص (٢٣٨)).

(٧) ينظر: التقريب ص (٢٣٨).

(٨) قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (البدر المنير)، الأبيات رقم (١٠٠٦ - ١٠٠٧):

وَأَوَّلُ (يَطْمِثْهُنَّ) أَوْ ثَانِياً عَلِي ... يَضُمُّ وَعَنْهُ الْكَسْرَ نَرْوِيهِ فِي كِلَا

وَضَمُّهُمَا زِدْ عِنْ أَبِي الْحَارِثِ الرِّضَى ... .

(ينظر: النشر ٢/٣٨١ - ٣٨٢، والإتحاف ٢/٥١٢، وغيث النفع ص (٣٦٢)، =

أنه قرأ بضم الميم في الأول فقط: فيما رواه كثير من أهل الأداء عن الراويين(١).

وخصه آخرون: بالدوري(٢).

وروى آخرون: كسر الأول، وضم الثاني، عن أبي الحارث.

ورُوِيَ لبعضهم عنه(٣): الكسر فيهما(٤).

وبعضهم عنه: ضمهما(٥).

و[رَوَى](٦) ابن مجاهد: الضم، والكسر، لا يبالي كيف يقرأهما.

ورَوَى الأكثرون: التخيير في أحدها عن الكسائي من الروايتين؛ بمعنى أنه إذا ضم الأول كسر الثاني، وإذا كسر الأول ضم الثاني(٧)، ومن ثم قال في الحرز(٨):

......................وَكَسْرَ مِيْمَ يَطْمِثْ فِي الْاولَى ضُمَّ تُهْدَى وَتُقْبَلَا

= وجامع الخيرات ص (٥٤٣)، وشرح تنقيح فتح الكريم ص (١١٨ ـ ١١٩)، وفتح القدير شرح تنقيح التحرير ص (٢٣٤)).

(١) وهو الذي في العنوان، والتجريد، وغاية أبي العلاء، وكفاية أبي العز، وإرشاده، والمستنير، والجامع لابن فارس، وبه قرأ الداني على أبي الفتح في الروايتين جميعاً، كما نصَّ عليه في جامع البيان، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٢/٣٨١).

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٨١.

(٣) أي: عن أبي الحارث المذكور آنفاً.

(٤) معاً، وهو الذي في تلخيص أبي معشر الطبري، والمفيد. (ينظر: النشر ٢/٣٨٢).

(٥) رواه في المبهج عن الشنبوذي. (ينظر: النشر ٢/٣٨٢).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٧) وهو الذي في غاية أبن مهران، والمحبر لابن أشته، والمبهج، وذكره ابن شيطا، وابن سوار، ومكي، والحافظ أبو العلاء، وأبو العز في كفايته، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٦٩):

(يَطْمِثْ) مَعاً فِي الْجَمْعِ ضَمُّ الْأَوَّلِ مَعْ كَسْرِ ثَانٍ ثُمَّ عَكْسٌ لِعَلِي

(ينظر: النشر ٢/٣٨٢، وجامع الخيرات ص (٤٧٣)).

(٨) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (١٠٥٥ ـ ١٠٥٧).

وَقَالَ بِهِ اللَّيْثُ[١] فِي الثَّانِ وَحْدَهُ ... شُيُوخٌ وَنَصُّ اللَّيْثِ بِالضَّمِّ الَاوَّلَا
وَقَوْلُ الْكِسَائِي ضُمَّ أَيُّهُمَا تَشَا ... وَجِيهٌ وَبَعْضُ الْمُقْرِئِينَ بِهِ تَلَا

وفي سراج القارئ ما نصه[٢]: «قال[٣] الكسائي ما أبالي بأيهما قرأت بالضم أو الكسر بعد أن لا أجمع بينهما، وجملة الأمر: أن الدوري ضم الأولى وكسر الثانية، والليث بعكسه في وجه، ومثله في وجه آخر، فهذان مذهبان، والمذهب [الثالث][٤]؛ وهو للأكثرين: التخيير؛ يقرأ الدوري بوجهين؛ ضم الأولى وكسر الثانية، وبعكسه؛ كسر الأولى وضم الثانية، وكذلك يقرأ الليث بالوجهين، فإذا أردت جمعها في التلاوة؛ فاقرأ الأولى بالضم ثم الكسر، والثانية بالكسر ثم الضم، كلها هذا عن الكسائي»، انتهى.

وهذا إذا قرأت له منفرداً، فإن جمعته مع غيره، واندرج الكسر معه، فتعطفه بالضم في كل منهما، لأن الباقين غيره قرؤوا بالكسر فيهما بلا خلاف[٥].

وهما لغتان في مضارع (طَمَثَ)، كـ(لَمَزَ)، وأصل الطَّمْث؛ الجماع المؤدي إلى خروج دم البكر، ثم أطلق على كل جماع، ومعنى [الآية][٦]: أن الإنسيات لا يمسها إنس، والجنيات لا يمسها جني؛ إذ الجن لهم قاصرات الطرف من نوعهم في الجنة، نفى الافتضاض عن الإنسيات والجنيات[٧].

---

(١) هكذا ضُبِطَت في الأصل، بينما ضُبِطَتْ في المتن المطبوع: (لِلَّيْثِ). (ينظر: سراج القاري ص (٣٦٢ ـ ٣٦٣)).
(٢) ينظر: سراج القاري ص (٣٦٢ ـ ٣٦٣).
(٣) في الأصل: (مال)، وهو سبق قلم. (ينظر: سراج القاري ص (٣٦٣)).
(٤) في الأصل: (الثاني)، وهو سبق قلم. (ينظر: سراج القاري ص (٣٦٣)).
(٥) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٢).
(٦) في الأصل: (آية)، والصواب أنها بـ(أل) التعريف.
(٧) ينظر: الكشف ٣٠٣/٢، والدر المصون ١٨٢/١٠، واللباب ٣٥٠/١٨ ـ ٣٥١.

وتقدَّم ضم هاء: ﴿فِيهِنَّ﴾[(١)]، و﴿فِيهِمَا﴾[(٢)]، ليعقوب[(٣)]، ووقفه على الأول بهاء السكت، لكن بخلاف فيه[(٤)].

٩٣٩ ـ ....وَ(يَا) ذِي [آخِرًا][(٥)] وَاوٌ: كَرُمْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [٧٨].

فـ**(ـيَاءُ)**[(٦)].

قوله: ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ﴾.

(آخِراً وَاوٌ).

للإمام المرموز إليه بكاف: **(كَرُمْ)**[(٧)]؛ أي: ابن عامر بكماله.

فإنه قرأه: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾؛ بضم الذال، وواو بعدها.

على أنه مرفوع، نعت **[٥٥٧]** لاسم، وهكذا في رسم المصحف الشامي[(٨)].

---

(١) في موضعين من السورة الكريمة: [٥٦، ٧٠].

(٢) وذلك في أربعة مواضع من السورة الكريمة: [٥٠، ٥٢، ٦٦، ٦٨].

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، ص (٣٩)، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٥١٢.

(٤) قال في النشر: «والوجهان ثابتان عن يعقوب، بهما قرأت، وبهما آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦١ ـ ٣٦٢)، والنشر ٢/١٣٥، والإتحاف ٢/٥١٣).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هو مثبت في أصل الشرح.

(٦) ضُبِطَتْ في أصل الشرح؛ بالهمز: **(يَاءُ)**، بينما ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف على الإطلاق: **(يَا)**.

(٧) ومعنى قوله: **(كَرُمْ)**؛ فعلٌ؛ مِنْ: كَرُمَ، يَكرُم، كَرَماً، فهو كريم، والجمع؛ كِرام، وكرماء، والمعنى: صار كريماً، يقال: كَرُم الرجل؛ أعطى عن طيب خاطر وجاد دون انتظار مقابل، وكَرُمَ الجوهرُ؛ كان نفيساً، ثميناً.

(٨) ينظر: الكشف ٢/٣٠٣، والدر المصون ١٠/١٨٨، واللباب ١٨/٣٦٥.

ولذا قال في الحرز[(١)]:

وَآخِرُهَا يَاذِي الْجَلَالِ ابْنُ عَامِرٍ بِوَاوٍ وَرَسْمُ الشَّامِ فِيهِ تَمَثَّلَا

وقرأ الباقون: بكسر الذال، وياء بعدها.

صفة: ﴿رَبِّكَ﴾، وهو كذلك في مصاحفهم[(٢)].

والحكم في الثاني كما تقرر.

ولا خلاف في الأول وهو: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [٢٧]، أنه بالواو؛ لأنه نعت: ﴿وَجْهُ﴾، كما اتفقت المصاحف على رسمه بالواو[(٣)].

وأمال: ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ معاً[(٤)]؛ ابن ذكوان، من طريق هبة الله، عن الأخفش عنه[(٥)].

وليس في هذه السورة ياء **إضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٦)].



---

(١) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٠٥٨).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٣٠٣، والدر المصون ١٠/١٨٨، واللباب ١٨/٣٦٦.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٨٢، والإتحاف ٢/٥١٣، وشرح النويري ٦/٣٤، وغيث النفع ص (٣٦٣).

(٤) الآيتين: [٢٧، ٧٨].

(٥) وهو الذي لم يذكر في التجريد غيره، ورواه ـ أيضاً ـ صاحب العنوان، ورواه العراقيون قاطبة، وصاحب المبهج، وروى الشاطبي والصفراوي الوجهين جميعاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٢)، والنشر ٢/٦٤ ـ ٦٥، والإتحاف ٢/٥١١).

(٦) ينظر: النشر ٢/٣٨٠ ـ ٣٨٢، وتقريب النشر ص (١٧٨)، وشرح النويري ٦/٢٩ ـ ٣٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١٤ ـ ٣١٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ ـ ل ١٣٢/ب)، والإتحاف ٢/٥٠٩ ـ ٥١٣.

وَمِنْ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ إِلَى سُورَةِ التَّغَابُنِ

وهي ثمان سور؛ الواقعة، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والمنافقون.

لا خلاف بين العشرة[1] في رفع: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣].

وتقدَّم:

إبدال: ﴿كَأْسٍ﴾ [الواقعة: ٥]؛ لأبي جعفر، وأبي عمرو بخلفه[2].

وضم ياء، وكسر زاي: ﴿يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٩]؛ للكوفيين[3].

٩٤٠ـ حُورٌ، وَعِينٌ، خَفْضُ رَفْعٍ: ثُبْ[4] رِضَى ....

واخْتُلِفَ في: ﴿حُورٌ﴾، (و)﴿عِينٌ﴾.

---

(١) أي: في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر، أما في الشواذ فقد قُرِئَ بالنصب فيهما، وهي قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر الثقفي، والزعفراني، وأبو موسى الأشعري، وأبو عمر الدوري عن اليزيدي، واليزيدي في اختياره، وأبو رزين، وغيرهم، ونقل في البحر المحيط عن الكسائي أنه قال في قراءة النصب: «لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت به»، ولكن قال في الدر المصون: «ولا أظن مثل هذا يصح عن مثل هذا». (ينظر: البحر المحيط ٢٠٣/٨، والدر المصون ١٩٣/١٠، والإتحاف ٥١٤/٢، ومعجم القراءات ٢٨٩/٩).

(٢) فأبو جعفر، وأبو عمرو على أصليهما، بينما هي عند الأصبهاني من المستثنيات. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت (٢٠٥)).

(٣) وقرأ الباقون: بفتح الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الصافات، البيت رقم (٨٨٤)، والنشر ٣٥٧/٢، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (ثُبْ)، والثاني: بكسر الثاء: (ثِبْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

أي مِنْ قوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝٢٢ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ [٢٢ ـ ٢٣].

فـ(**خَفْضُ رَفْعٍ**)؛ أي: قرأهما بالجر.

الأئمة المرموز [إليهم][(١)] بقوله: (**ثُبْ رِضَى**)؛ أي: أبو جعفر، والكسائي، وحمزة.

عطفاً على: ﴿جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ [١٢]؛ كأنه قيل: (هم في: جنات، وفاكهة، ولحم، وحواري)؛ أي: مصاحبة [حور][(٢)]، أو على: ﴿بِأَكْوَابٍ﴾ [١٨]، إذ معنى: (يطوف. . .الخ)؛ ينعمون بأكواب[(٣)].

والباقون: برفعهما.

عطفاً على: ﴿وِلْدَٰنٌ﴾ [١٧][(٤)]، أو خبر محذوف[(٥)]، أو مبتدأه[(٦)].

وتقدَّم:

إسكان راء: ﴿عُرُبًا﴾ [٣٧]؛ لحمزة، وشعبة، وخلف[(٧)].

والخلاف في:

﴿أَئِذَا﴾، و﴿أَءِنَّا﴾ [٤٧][(٨)].

---

(١) في الأصل: (إليهما)، والصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل: (حورا)، وقد رد أبو حيان هذا التوجيه وقال: «وهذا فيه بعْدٌ وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فُهْمُ أعجمي». (ينظر: البحر المحيط ٢٠٦/٨، والدر المصون ٢٠٢/١٠).

(٣) وزاد في الدر المصون قولين آخرين في تخريج هذه القراءة، وقال موسى جار الله: «وكلام العرب يجوز فيه العطف والابتداء إذا كان المعنى المراد معروفاً ظاهراً». (ينظر: الكشف ٣٠٤/٢، والدر المصون ٢٠٢/١٠، واللباب ٣٩٠/١٨، والإتحاف ٥١٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٠)).

(٤) أي: أن الحور يطفن عليهم بذلك، كما الولائد في الدنيا. (ينظر: الدر المصون ٢٠٣/١٠، واللباب ٣٩٠/١٨ ـ ٣٩١، والإتحاف ٥١٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٠)).

(٥) أي: مبتدأ خبره محذوف، تقديره: (ولهم)، أو (فيها)، أو (ثَمَّ حور). (ينظر: الدر المصون ٢٠٣/١٠، واللباب ٣٩٠/١٨ ـ ٣٩١، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٦) أي: أن يكون خبراً لمبتدأ مضمر؛ أي: نساؤهم حورٌ. (ينظر: الكشف ٣٠٤/٢، والدر المصون ٢٠٣/١٠، واللباب ٣٩٠/١٨ ـ ٣٩١، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٧) وقرأ الباقون: بضم الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥١)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٨) قرأ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني: نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، =

وفي ميم: ﴿مِتْنَا﴾ [٤٧][(١)].

وفي: [﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾[(٢)]] [٤٨][(٣)].

وفي: ﴿فَمَالِـُٔونَ﴾ [٥٣][(٤)].

٩٤٠ ـ .... وَشَرْبَ[(٥)] فَاضْمُمْهُ: مَدًا[(٦)] نَصْرٌ[(٧)] فَضَا

= وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما، فلا خلاف بين القراء في الاستفهام في الأول، وكلٌّ مستفهم على أصله؛ فقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بتسهيل الهمزة الثانية مع المد، وورش، وابن كثير، ورويس: كذلك مع القصر، والباقون: بالتحقيق مع القصر، غير أن هشاماً عنه من أكثر الطرق: المد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين المجتمعتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨٨ ـ ١٨٩)، والنشر ٣٧٣/٢، والإتحاف ٥١٥/٢).

(١) قرأ بكسر الميم: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤١)، والنشر ٢٤٢/٢ ـ ٢٤٣، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٢) سقط من الأصل كلمة: (أو).

(٣) قرأ أبو جعفر، وابن عامر، وقالون: بإسكان الواو فيهما، واختلف عن ورش؛ فروى الأصبهاني عنه كذلك، إلا أنه ينقل حركة الهمزة بعدها إليها كسائر السواكن، بينما قرأ الأزرق عن ورش فتح الواو، وكذلك قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الصافات، البيت رقم (٨٨٣)، والنشر ٣٥٧/٢، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٤) قرأ أبو جعفر: بحذف الهمزة، مع ضم اللام، وقرأ الباقون: بالهمز فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٥١٦/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الشين: (**شَرْبَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع الشين: (**شُرْبَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًى**)، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مَدَا**)، (**مَدًى**)، (**مَدًا**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالجر مع التنوين: (**نَصْرٍ**)، =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿شَرْبَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَشَـٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [٥٤].

(فاضْمُمْهُ)؛ أي: اقرأه بضم الشين.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (مَدًا نَصْرٌ فَضَا)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وعاصم، وحمزة

وقرأ الباقون: بفتحها.

وهما مصدر ([شَرِبَ][١])[٢].

قال في الغيث[٣]: «والكثيرُ الفتح، كـ(الفَهْم)، و(اللَّثْم)، ولذا قيل المصدر هو المفتوح، والمضموم؛ اسم لما يُشْرَب، ولا خلافَ بين الأربعة عشر[٤] أن: ﴿شِرْباً﴾ من قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ بالشعراء[٥]، و﴿كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾ بالقمر[٦]، بكسر الشين؛ لأن المراد به؛ النصيب من الماء»، والله أعلم.

= وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، فقد ضُبطت فيهما؛ برفع الراء مع التنوين: (نَصْرٌ).

(١) في الأصل: (اشرب)، والتصويب من غيث النفع، والإتحاف، وغيرهما. (ينظر: الإتحاف ٥١٦/٢، وغيث النفع ص (٣٦٤)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢١١/١٠، واللباب ٤١٢/١٨، والإتحاف ٥١٦/٢، وغيث النفع ص (٣٦٤).

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٤).

(٤) أي: القراءات الأربعة عشر؛ وهم: القراء العشرة المعروفون، وأصحاب القراءات الأربع الزائدة على العشرة، أبن محيصن، والحسن البصري، والأعمش، واليزيدي.

(٥) الآية: [١٥٥]، لكن قرأ ابن أبي عبلة بالضم في موضع سورة الشعراء: (شُرْبُ). (ينظر: معجم القراءات ٥٤٢/٨).

(٦) الآية: [٢٨].

وتقدَّم الكلام على:

﴿أَفَرَءَيْتُم﴾[1].

و﴿ءَأَنتُمْ﴾ في المواضع الأربعة[2].

٩٤١ ـ خِفَّ[3] قَدَرْنَا: دِنْ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ [٦٠].

فـ(ـخِفَّ): ﴿**قَدَرْنَا**﴾؛ أي: اقرأه بتخفيف الدال.

للإمام المرموز إليه بدال **(دِنْ)**؛ أي: ابن كثير بكماله.

وقرأه الباقون: بالتشديد.

لغتان[4].

---

(١) الآيات الكريمات: [٥٨، ٦٣، ٦٨، ٧١]؛ فقرأ نافع، وأبو جعفر: بتسهيل الهمزة الثانية، وللأزرق إبدالها ألفاً مع المد المشبع للساكنين، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٥١٦/٢).

(٢) الآيات الكريمات: [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢]؛ وقرأ بتسهيل الهمزة الثاني مع الإدخال: قالون، وأبو عمرو، وهشام بخلفه، وأبو جعفر، وقرأ بتسهيل الهمزة الثانية بلا إدخال: ورش، وابن كثير، ورويس، وللإزرق إبدال الهمزة الثانية ألفاً مع المد للساكنين، ولهشام ـ في وجهه الثاني ـ تحقيق الهمزة الثانية مع الإدخال، والوجه الثالث له: تحقيق الهمزة الثانية بلا إدخال، وبه قرأ الباقون. (ينظر: الإتحاف ٥١٦/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الأمر: **(خِفَّ)**، وهو مفهوم منطوق الشارح الترمسي، بينما تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: **(خُلْفُ)**، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: **(خِفُّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثالث: بفتح الخاء، وفتح الفاء مع التشديد: **(خَفَّ)**، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والرابع: بخاء مفتوحة، ثم فائين؛ الأولى مكسورة، والثانية ساكنة: **(خَفِّفْ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: **(خِفُّ)**، **(خَفَّ)**، **(خِفَّ)**، **(خَفِّفْ)**.

(٤) بمعنى: التقدير، أو القضاء. (ينظر: الكشف ٣٠٤/٢، والدر المصون ٢١٥/١٠، واللباب ٤١٧/١٨).

وتقدَّم:

مد: ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [٦٢][1]؛ له[2]، ولأبي عمرو.

والخلاف في ذال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٣٧]؛ تخفيفاً، وتشديداً[3].

وتشديد: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [٦٥]؛ للبزي بخلفه، على ما في الحرز[4].

---

(١) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: بفتح الشين، وألف بعدها، وبعد الألف همزة ممدودة، وقرأ الباقون: بسكون الشين، بعدها همزة مقصورة مفتوحة للجميع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة العنكبوت، البيت رقم (٨٤٢)، والنشر ٣٤٣/٢، والإتحاف ٥١٦/٢).

(٢) أي: ابن كثير.

(٣) قرأ بتخفيف الذال: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ٥١٦/٢).

(٤) ظاهر كلام الشارح هنا يوحي أنه يرى جواز القراءة بالوجهين في هذا الموضع؛ أي: التشديد، والتخفيف، مع أنه قد مرَّ عند شرحه لقول الناظم في سورة البقرة ص (٦٧)، البيت رقم (٥١٢): (**وَبَعْدَ كُنْتُمُ ظَلْتُمْ وُصِفْ**)، واختياره ـ تبعاً لابن الجزري ـ أن موضع سورة آل عمران، وموضع سورة الواقعة، وإن وُصِفَ فيهما الخلاف بين التشديد والتخفيف إلا أن التحرير والاختيار هو أن هذين الموضعين ليس فيهما للبزي إلا التخفيف قولاً واحداً، خلافاً لما قاله في التيسير وتبعه عليه الشاطبي من النص على الخلاف فيهما للبزي بين التشديد والتخفيف، قال الشارح ـ أعني الترمسيّ ـ: «وأمَّا تشديد التاء من قوله: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، عن البزي فليس من طرق هذا المتن، فضلاً عن طرق الحرز، وإن وَصَفَ التشديد فيهما للبزي ـ بخلاف عنه ـ الشاطبي، حيث قال في حرزه، البيت رقم (٥٣٥):

وَكُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الَّذِي مَعْ تَفَكَّهُو ... نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمْ مُحَصِّلَا

فهذا وإن كان ثابتاً؛ فإنه ليس من طريقه، ولا من طريق المتن.

قال في النشر ٢٣٤/٢ ـ ٢٣٥: «لا نعلم أحداً ذكرهما سوى الداني من طريق أبي الفرج النجاد المقرئ، وهو لم يقرأ بذلك، ويدل عليه قوله في التيسير ـ بعد ما قال: البزي يشدد التاء في أحد وثلاثين وعدَّها ـ: وزادني أبو الفرج النجادي المقرئ، من قراءته على أبي الفتح ابن بدهن، عن أبي بكر الزينبي، عن أبي ربيعة، عن البزي، عن أصحابه، عن ابن كثير؛ أنه شدد التاء في: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، ولولا إثباتهما في التيسير، والشاطبية، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نص البزي: وهو كل تاء تكون في مستقبل، يحسن معها تاء أخرى، ولم ترسم خطًّا، لما ذكرناهما، لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا، وذِكْر الداني لهما في تيسيره اختيار، =

وفي ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ [٦٦][١].

و﴿ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ [٧٢][٢].

٩٤١ ـ ....فَرَوْحُ[٣] اضْمُمْ: غَذَا[٤][٥] ....

= والشاطبي تبع له، إذ لم يكونا من طرق كتابهما، وهذا موضع تعين التنبيه عليه، ولا يهتدي إليه إلا حذاق الأئمة، الجامعين بين الرواية والدراية، والكشف والإتقان».

وعليه: فإن قول الشارح هنا: «وتشديد: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، للبزي بخلفه، على ما في الحرز» يناقض ما اختاره ونصَّ عليه عند تعرضه لتاءات البزي في شرحه لسورة البقرة، ففي شرحه لسورة البقرة اعتراض منه على الشاطبي ومن قبله الداني من تجويزهما للخلاف في هذا الموضع، وظاهر كلامه هنا أنه موافق لهما في جواز الخلاف فيه، فاختلف اختياره في المسألة الواحدة، ويبدو أن اضطرابه في هذه المسألة إنما هو ناشئ من أنه لكونه ناقل عن الصفاقسي في هذا الموضع فقد تابعه في عبارته واختياره، ففي غيث النفع جوَّز الوجهين في هذا الموضع حيث قال ص (٤٦٣): «قرأ البزي بخلف عنه بتشديد التاء، والباقون بالتخفيف، وهو الطريق الثانية للبزي والأقوى عنه»، مع أنه في سورة آل عمران نقل كلام وتحرير ابن الجزري في هذه المسألة نقلاً كاملاً، بل وأخذ به حيث قال: «ولكني أقول كما قال المحقق في نشره: ولولا إثباتهما في التيسير. . .الخ»، إلا أنه لم يصرح بعدم صحة القراءة بوجه التشديد، وهكذا فعل صاحب الإتحاف من حيث إنه لم يصرح بعدم صحة وجه التشديد مع أنه قال: «وأما تشديد التاء من: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، فهو وإن كان ثابتاً لكنه ليس من طرق كتابنا ـ كالنشر ـ وانفرد بذلك الداني».

(١) قرأ بهمزتين على الاستفهام مع التحقيق وعدم الإدخال: شعبة عن عاصم، وقرأ الباقون: بهمزة واحدة؛ على الخبر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٧٩)، والنشر ٣٧٢/٢، والإتحاف ٥١٧/٢).

(٢) قرأ أبو جعفر بخلف عن ابن وردان: بحذف الهمزة، مع ضم الشين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٥١٧/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**فَرَوْحُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضمِّ الراء: (**فَرُوحُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٤) أصاب الحرف الأخير من الكلمة مسح وطمس، وضُبطت في أصل الشرح بالدال المهملة مكان الذال المعجمة: (**غَدَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ بالذال المعجمة مكان الدال، لكن اختلفت النسخ في ضبط حركة الغين على قولين؛ الأول: بفتح الغين: (**غَذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الغين: (**غِذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٥) أصاب الحرف الأخير من الكلمة مسح وطمس.

واخْتُلِفَ في: ﴿فَرَوۡحٌ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوۡحٌ وَرَيۡحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [٨٨].

فـ(**ـاضْمُمِ**)؛ أي: اقرأه بضم الراء.

للمرموز إليه بغين (**غَذَا**)؛ أي: رويس عن يعقوب[١].

قال في الإتحاف[٢]: «فُسِّرَتْ؛ بالرحمة، أو الحياة»[٣].

والباقون: بفتحها[٤].

وهو (الاستراحة)، أو (الفرح)، أو (المغفرة والرحمة)، وقيل: غير ذلك[٥].

ولا خلاف في[٦]: ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]،

---

(١) وتُرْوَى ـ أيضاً ـ عن ابن عباس، وعائشة، والحسن، وقتادة، في جماعة كثيرة. (ينظر: البحر المحيط ٢١٥/٨، والدر المصون ٢٣١/١٠، ومعجم القراءات ٣٢٠/٩).

(٢) ينظر: الإتحاف ٥١٧/٢.

(٣) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود في شرح النويري، وفي الدر المصون، قال في الدر: «قال الحسن: الرَّوحُ: الرحمة، لأنها كالحياة للمرحوم»، وقال أبو الحسن الرُعَيني: «معناه: فحياة دائمة لا موت فيها»، وفسَّره البعض ـ كما في شرح موسى جار الله ـ: بروح الإنسان، فالكلام من قبيل القائل: كل إنسان وعمله، فالمعنى: فروح وريحان مقترنان، يعني: أن روح المقرب تخرج في ريحانه. (ينظر: الدر المصون ٢٣١/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٨)، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٠)).

(٤) قال في الدر المصون: «والرَّوْحُ: الاستراحة»، وقال النويري: «قيل: الفرح، وقيل: الراحة، وقيل: المغفرة والرحمة». (ينظر: الدر المصون ٢٣١/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦).

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٣١/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦، والإتحاف ٥١٧/٢، واللباب ٤٤٦/١٨.

(٦) في الأصل جاء بعد هذه الكلمة كلمة: (فتح)، ولا مناسبة لها، ولذا فقد حذفتها؛ وذلك لأن في آخر كلامه ما يسد مسدها، وهو قوله: «أنه بالفتح».

و﴿لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]؛ أنه بالفتح؛ لأن المراد به الفرح والرحمة لا الحياة(١).

٩٤١ ـ .... بِمَوْقِعٍ(٢): شَفَا..........................

واخْتُلِفَ في: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [٧٥].

فقرأه: ﴿**بِمَوْقِعِ**﴾؛ بإسكان الواو، بلا ألف بعدها.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على الإفراد، بمعنى الجمع؛ لأنه في الأصل مصدر(٣).

والباقون: بفتح الواو، وألف بعدها.

على الجمع(٤).

وههنا انتهى فرش سورة الواقعة(٥).

---

(١) نصَّ عليه في النشر، وذكره صاحب الإتحاف في إتحافه، والمنير السمنودي في شرحه على الطيبة. (ينظر: النشر ٣٨٣/٢، والإتحاف ٥١٨/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر العين بلا تنوين: (**بِمَوْقِعِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بجر العين مع التنوين: (**بِمَوْقِعٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) وعليه صريح الرسم. (ينظر: الدر المصون ٢٢٣/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦، واللباب ٤٣٠/١٨).

(٤) ومعنى القراءتين واحد، ومواقع النجوم؛ منازلها ومساقطها. (ينظر: الدر المصون ٢٢٣/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦، والإتحاف ٥١٧/٢، واللباب ٤٣٠/١٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٨١).

(٥) نوَّه الشارح هنا بانتهاء فرش سورة (الواقعة)، وكذا فعل النويري في شرحه، غير أنهما لم ينبها على ابتداء فرش السورة التي بعدها، بينما عكس المنير السمنودي في شرحه، فلم ينوه على انتهاء فرش سورة (الواقعة) لكنه نبه على ابتداء فرش سورة (الحديد)، أما موسى جار الله فقد خالف عادته فلم ينوه على انتهاء فرش سورة الواقعة، =

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله أعلم[١].



= ولا على ابتداء فرش سورة الحديد، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(١) ينظر: النشر ٣٨٣/٢، وتقريب النشر ص (١٧٨)، وشرح النويري ٣٥/٦ ـ ٣٧، وشرح ابن الناظم ص (٣١٥ ـ ٣١٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)، والإتحاف ٥١٤/٢ ـ ٥١٨.

سُورَةُ الْحَدِيدِ

وهي أولى المسبِّحات الست[١]؛ ثلاث منها مبتدئة بالفعل الماضي[٢]، واثنتان بالمضارع[٣]، وواحدة بالأمر[٤]، فاستوفت الأفعال الثلاثة؛ (سَبَّحَ)، (سَبِّحْ)، (يُسَبِّحُ)[٥]، وتقدَّم: ﴿سُبۡحَٰنَ﴾ أول الإسراء[٦]، فالجملة سبع.

ومرَّ الخلاف في: ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ معلوماً، ومجهولاً[٧].

٩٤١ ـ ....اضْـمُـمِ [اكْـسِـرْ أَخَـذَا][٨]

(١) وهي السور الكريمة: الحديد، والحشر، والصف، والجمعة، والتغابن، والأعلى.

(٢) وهي السور الكريمة: الحديد، والحشر، والصف.

(٣) وهي السورتان الكريمتان: الجمعة، والتغابن.

(٤) وهي سورة الأعلى.

(٥) في الأصل: بالماضي (سبح) والأقرب أن تضبط بالمضارع؛ (يسبح)، حتى يتسق الكلام.

(٦) الآية: [١].

(٧) فقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٨)، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٥١٩/٢).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**اكْسِرْ أَخَذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، والثاني: بضم الهمزة، وكسر الخاء: (**اكْسِرْ أُخِذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: (**اكْسِرًا خُذَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

٩٤٢ ـ مِيثَاقَ[١] **فَارْفَعْ: حُزْ**......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ﴾ [٨].

فـ(**ـاضْمُمِ**).

و(**اكْسِرْ**: ﴿**أَخَذَا**﴾).

أي: اقرأه بضم الهمزة، وكسر الخاء.

على البناء للمفعول[٢].

وقوله: (﴿**مِيثَٰقَكُمْ**﴾[٣] **فَارْفَعْ**)؛ أي: اقرأه برفع القاف.

على النيابة عن الفاعل[٤].

للإمام المرموز إليه بحاء (**حُزْ**)؛ أي: أبي عمرو بكماله.

والباقون: بفتح الهمزة والخاء.

مبنياً للفاعل؛ وهو الله ﷻ[٥].

و﴿**مِيثَٰقَكُمْ**﴾؛ بالنصب.

على المفعولية[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه ما بين المعكوفتين على وجهين؛ الأول: بنصب القاف: (**مِيثَاقَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع القاف: (**مِيثَاقُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) ينظر: الكشف ٣٠٧/٢، والدر المصون ٢٣٦/١٠، واللباب ٤٥٨/١٨.

(٣) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ مقرونة بضمير المخاطبين، ربما موافقة لنص الكلمة القرآنية الكريمة التي هو بصدد بيانها وشرح قول الناظم فيها، وإلا فنص قول الناظم هو: (**مِيْثَاقَ**)، وهو الذي في المتن الذي على هامش الشرح، كما هو أيضاً في سائر النسخ الأخرى.

(٤) ينظر: الكشف ٣٠٧/٢، والدر المصون ٢٣٦/١٠، واللباب ٤٥٨/١٨.

(٥) ينظر: الكشف ٣٠٧/٢، والدر المصون ٢٣٦/١٠، واللباب ٤٥٨/١٨.

(٦) ينظر: الكشف ٣٠٧/٢، والدر المصون ٢٣٦/١٠، واللباب ٤٥٨/١٨.

وتقدَّم الخلاف:

في: ﴿يُنَزِّلُ﴾ [٩]؛ تخفيفاً، وتشديداً[(١)].

وفي: ﴿رَءُوفٌ﴾ [٩]؛ قصراً، ومداً[(٢)].

٩٤٢ ـ ....وَكُلٌّ[(٣)]: كَثُرَا[(٤)] ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ **[٥٥٩]** ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [١٠].

فقرأه: ﴿وَكُلٌّ﴾.

الإمام المرموز إليه بكاف **(كَثُرَا)**[(٥)]؛ أي: ابن عامر بكماله.

على أنه مبتدأ، و﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾؛ خبره، والعائد محذوف[(٦)].

---

(١) قرأ بسكون النون، وتخفيف الزاي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦١)، والنشر ٢/٢١٨ ـ ٢١٩، والإتحاف ٢/٥١٩).

(٢) قرأ أبو عمرو، وشعبة، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه: بقصر الهمزة من غير واو، وقرأ الباقون: بواو بعد الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧٦ ـ ٤٧٧)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٥١٩).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع اللام مع التنوين: **(وَكُلٌّ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع اللام بلا تنوين: **(وَكُلُّ)**، وقد جاء في بعض نسخ شرح النويري ضبطها؛ بفتح اللام مع التنوين: **(وَكُلًّا)**، وهو الوجه الثالث، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَكُلًّا)**، **(وَكُلُّ)**، **(وَكُلٌّ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ فضبطت بكاف مفتوحة، ثم ثاء مضمومة، بعدها راء مفتوحة؛ من الكثرة: **(كَثُرَا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بكاف ونون وزاي معجمة، كل الحروف الثلاثة مفتوحة؛ وذلك من الكنز: **(كَنَزَا)**.

(٥) ومعنى قوله: **(كَثُرَا)**؛ من الكثرة، والمعنى: كَثُرَ ناقلوا هذا الوجه من أوجه القراءة حتى بلغ حد التواتر.

(٦) أي: وعده الله، وقيل: ﴿كُلٌّ﴾؛ خبر مبتدأ محذوف، و﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾؛ صفة لما قبله، والعائد محذوف؛ أي: (وأولئك كل وعد الله الحسنى). (ينظر: الكشف ٢/٣٠٧، والدر المصون ١٠/٢٣٨ ـ ٢٣٩، واللباب ١٨/٤٦٤).

وهو جائز عند القراء وغيرهم.

قيل[1]: بل نقل ابن مالك[2] الإجماع عليه، إذا كان المبتدأ (كُلًّا) وما أشبهها في الافتقار والعموم. قال في الكافية الشافية[3]:

وَحَيثُ كَانَ الذِّكْرُ مَفْعُولاً وَ(كُلّ) أَوْ شِبْهُهُ مُبْتَدَأٌ فَاحْذِفْ وَدُلّ
بِـ(أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ)
وَالْزَمْ لِكُوفِيِّهِمُ النَّصْبَ لَدَى حَذْفٍ إِذَا مَا لَمْ يَعُمَّ الْمُبْتَدَا

والباقون: بالنصب.

مفعولاً أول لـ﴿وَعَدَ﴾، تقدم على فعله؛ أي: (وعد الله كلهم الحسنى)[4].

وكلٌّ موافق لرسم مصحفه[5].

ولا خلاف في نصب موضع النساء[6]؛ كما اجتمعت عليه المصاحف[7].

---

(١) ذكر ذلك السمين الحلبي في الدر المصون، وصاحب اللباب في تفسيره، لكن قال في الدر المصون: «وهذا لم أره لغيره». (ينظر: الدر المصون ٢٣٩/١٠، واللباب ٤٦٤/١٨).

(٢) وذلك في شرح التسهيل حيث قال: «ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ (كل)، قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾». (ينظر: شرح التسهيل ٣١٢/١).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٤٣/١، باب الابتداء، الأبيات رقم (٢١٢ ـ ٢١٤).

(٤) ينظر: الكشف ٣٠٨/٢، والدر المصون ٢٣٨/١٠، واللباب ٤٦٣/١٨.

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٣٨/١٠ ـ ٢٤٠، وشرح ابن الناظم ص (٣١٦)، والإتحاف ٥٢٠/٢، واللباب ٤٦٣/١٨ ـ ٤٦٤.

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٩٥].

(٧) نصَّ عليه في جامع البيان، وذكره في النشر، كما ذكره ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما، وصاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: جامع البيان ٤٣٦/٢، والنشر ٣٨٤/٢، والإتحاف ٥٢٠/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣١٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)).

وتقدَّم الكلام على: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾؛ رفعاً، ونصباً، وتخفيفاً، وتشديداً(١).

٩٤٢ ـ .... قَطْعَ(٢) انْظُرُونَا(٣) وَاكْسِرِ الضَّمَّ: فَرَا(٤)

واخْتُلِفَ في: ﴿يَوْمَ [يَقُولُ](٥) ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [١٣].

فـ(**ـقَطْعَ**).

همز: ﴿ٱنظُرُونَا﴾(٦).

([**وَ**](٧)**اكْسِرِ الضَّمَّ**)؛ أي: الظاء.

---

(١) فقرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف: بألف بعد الضاد، ورفع الفاء، وقرأ ابن كثير، وأبو جعفر: بغير ألف، وتشديد العين، ورفع الفاء، وقرأ ابن عامر، ويعقوب: كذلك، لكن بنصب الفاء، وقرأ عاصم: بالألف وتخفيف العين، ونصب الفاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠٠ ـ ٥٠١)، والنشر ٢/٢٢٨، والإتحاف ٢/٥٢٠).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين: (**قَطْعُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح العين: (**قَطْعَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: (**انْظُرُونَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الظاء: (**انْظِرُونَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم تشكل الظاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفاء وراء مفتوحتين؛ وبالألف الممدودة: (**فَرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفاء وراء مفتوحتين، وبالألف المقصورة: (**فَرَى**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بفاء وزاي مفتوحتين، وبالألف الممدودة: (**فَزَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَزَا**) (**فَرَى**)، (**فَرَا**).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٦) فتكون الهمزة همزة قطع مفتوحة في الحالين. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٢١).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره.

للإمام المرموز إليه بفاء (**فَرَا**)[١]؛ أي: حمزة بكماله.

من (الإِنْظَار)؛ أي: (أمهلونا)[٢].

والباقون: بوصل الهمزة[٣]، وضم الظاء.

مِنْ (نظر)؛ بمعنى: (انتظر)، أو من (النَّظَر)؛ بمعنى: (الإبصار)[٤].

وتقدَّم تخفيف ياء: ﴿ٱلْأَمَانِيُّ﴾، [و][٥]سكونها؛ لأبي جعفر[٦].

٩٤٣ ـ يُؤْخَذُ[٧] أَنِّثْ: كَمْ ثَوَى.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُؤْخَذُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ﴾ [١٥].

فـ(**أَنِّثْ**)؛ أي: اقرأه بتاء التأنيث.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**كَمْ ثَوَى**)؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب.

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: (فر). ومعنى قوله: (**فَرَا**)؛ الفرو معروف، والجمع؛ الفِراء، وافترى الفرو؛ لبسه، وفرى الشيء؛ قطعه لإصلاحه، وفرى الأديم؛ قطعه على جهة الإصلاح، وفَرَا جمع أَفْراء، وفِراء؛ وهو حمار الوحش، وفي المثل: (كل الصيد في جوف الفراء)؛ يُقْصَدُ به: أن شخصاً واحدًا قد يفضل جماعة ويغني عنهم. وقد تأتي اسماً بمعنى: الدهشة والتحير.

(٢) ينظر: الكشف ٣٠٩/٢، والدر المصون ٢٤٣/١٠، واللباب ٤٧١/١٨.

(٣) فتكون الهمزة همزة وصل؛ تحذف في الوصل، وتثبت مضمومة حال الابتداء بها. (ينظر: غيث النفع ص (٣٦٥)).

(٤) ينظر: الكشف ٣٠٩/٢، والدر المصون ٢٤٣/١٠، واللباب ٤٧١/١٨.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لحاجة السياق إليه.

(٦) قرأ أبو جعفر: بتخفيف الياء، مع سكونها، وقرأ الباقون: بتشديدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٨)، والنشر ٢١٧/٢ ـ ٢١٨، والإتحاف ٢٧٨/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على التذكير: (**يُؤْخَذُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالتاء؛ على التأنيث: (**تُؤْخَذُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

والباقون: بياء التذكير.

ووجههما ظاهر[(١)].

٩٤٣ ـ ....خِـــفَّ[(٢)] نَـــزَلْ: إِذْ عَنْ غَلَا[(٣)] الْخُلْفُ...............

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [١٦].

فـ(**ـخِفَّ**)؛ أي: اقرأ بتخفيف زاي: ﴿نَزَلَ﴾.

[للمرموز][(٤)] إليهم بأوائل قوله: (**إِذْ عَنْ غَلَا**[(٥)])؛ أي: نافع، وحفص، ورويس.

ولكن ثبت (**الْخُلْفُ**) عنه[(٦)].

فالتخفيف له: إنما هو من طريق أبي الطيب، عن التمَّار، عنه[(٧)].

---

(١) فقراءة ابن عامر؛ لأجل تأنيث (الفدية)، وأما قراءة الجماعة؛ فلأجل أن التأنيث مجازياً، والقاعدة في مثل هذا ونظائره: أن الفعل المسند إلى ظاهر المؤنث فيه الوجهان أبداً. (ينظر: شرح النويري ٤٠/٦، والإتحاف ٥٢١/٢ ـ ٥٢٢، والكشف ٣٠٩/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨١)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، وهو ظاهر منطوق الترمسي في شرحه، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي فقد ضُبِطت فيها؛ بفتح الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**خَفَّ**)، والثالث: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خِفُّ**)، (**خِفَّ**)، (**خَفَّ**).

(٣) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح: (**خَلَا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**غَلَا**).

(٤) في الأصل: (المرموز)، ولعل ما أثبته هو الذي يستقيم عليه معنى كلام الناظم بحسب ضبط الشارح وسياق كلامه.

(٥) قال ابن الناظم: «قوله: (**غَلَا**)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٦) أي: عن رويس، الذي هو آخر مذكور في سياق الكلام.

(٧) وقراءة رويس بالتخفيف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٨٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٧)).

وأكثر الطرق عنه[(١)]: بالتشديد[(٢)].

وبه **قرأ الباقون**.

٩٤٣ ـ ....وَخَـفِّـفْ صِـفْ دَخَـلْ

٩٤٤ ـ صَادَيْ: مُصَدِّقْ................ ....

(وَخَفِّفْ)؛ أي: [اقرأ][(٣)] بالتخفيف.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(صِفْ دَخَلْ**[(٤)]**)**؛ أي: شعبة، وابن كثير.

(صَادَيْ: ﴿مُصَدِّقْ﴾) مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ...الخ﴾ [١٨].

أنهما مِنَ: التصديق[(٥)]؛ أي: (صَدَّقُوا الرسول[**٥٦٠**]ﷺ)[(٦)].

والباقون: بالتشديد فيهما.

مِنْ: (تَصَدَّقَ)[(٧)]، فالأصل: (المتصدقين والمتصدقات)، أُدْغِمَتْ التاء في الصاد[(٨)].

---

(١) ينظر: النشر ٣٨٤/٢.

(٢) قال ابن الناظم: «والتشديد والتخفيف ظاهران، لأنَّ ما نزَّل الله فقد نَزَلَ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣١٦)).

(٣) في الأصل: (قرأ)، ولعل ما أثبتُّه هو الذي يستقيم عليه معنى كلام الناظم بحسب ضبط الشارح وسباق ولحاق كلامه.

(٤) وقوله: (**دَخَلْ**)؛ اسمٌ، والدخل هو: الشكُّ، والمرض، والخلل والفساد، والغدر، والغشُّ، والعيب والمكر والخديعة، ويأتي على معان أخرى.

(٥) وهو الإيمان. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٢)).

(٦) ينظر: الكشف ٣١٠/٢، والدر المصون ٢٤٨/١٠، واللباب ٤٨٣/١٨.

(٧) فهو من التصدق؛ وهو إعطاء الصدقة والزكاة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٢)).

(٨) فهي من الصدقة. (ينظر: الكشف ٣١٠/٢، والدر المصون ٢٤٨/١٠، واللباب ٤٨٣/١٨).

وتقدَّم الخلاف في:

تشديد عين: ﴿يُضَـٰعَفُ﴾، مع عدم الألف[١].

وضم راء: ﴿رِضْوَٰنٍ﴾؛ لشعبة[٢].

٩٤٤ ـ ....وَيَكُونُوا[٣]خَاطِبَنْ[٤]: غَـوْثًـا..................................

(وَ)اخْـتُـلِـفَ فـي: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ. . .الخ﴾ [١٦].

فـ**(ـخَاطِبَنْ)**؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب.

للمرموز إليه بغين **(غَوثاً)**؛ أي: رويس عن يعقوب.

على الالتفات[٥].

والباقون: بياء الغيب.

على السياق[٦].

---

(١) فقرأ بتشديد العين بلا ألف: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، والباقون: بالألف مع التخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٦)، الأبيات رقم (٥٠٠ ـ ٥٠١)، والنشر ٢/٢٢٨، والإتحاف ٢/٥٢٢).

(٢) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٢٢)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٥٢٣).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: **(وَتَكُونُوا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بياء الغيبة: **(وَيَكُونُوا)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون الساكنة مكان التنوين: **(خَاطِبَنْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالتنوين مكان النون الساكنة: **(خَاطِبًا)**، والاختلاف بين الضبطين اختلاف رسم وخط، لايترتب عليه اختلاف في الدلالة والمعنى.

(٥) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٨)، والدر المصون ١٠/٢٤٧، واللباب ١٨/٤٨٣.

(٦) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٨)، والدر المصون ١٠/٢٤٧، واللباب ١٨/٤٨١.

وتقدَّم الخلاف عن الأزرق في تغليظ لام: ﴿فَطَالَ﴾ [١٦]؛ للفصل بالألف، وأنَّ الأرجح: التغليظ(١).

٩٤٤ ـ ....أَتَاكُم اقْصُرَنْ(٢): حُزْ..........

واخْتُلِفَ في: ﴿ءَاتَىٰكُمْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [٢٣].

فـ(ـاقْصُرَنْ)؛ أي: اقرأه بكسر الهمزة.

للإمام المرموز إليه بحاء **(حُزْ)**؛ أي: أبي عمرو بكماله.

على أنه من (الإِتْيَان)؛ أي: (بما جاءكم)، وفاعله ضمير: (ما)(٣).

والباقون: بمدِّها.

من (الإيتاء)؛ أي: (بما أعطاكم الله إياه)، ففاعله ضمير اسم الله المتقدم(٤).

---

(١) قال في النشر: «فروى كثير منهم ترقيقها؛ من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في: التيسير، والعنوان، والتذكرة، وتلخيص ابن بليمة، والتبصرة، وأحد الوجهين في الهداية، والهادي، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، وفي الكافي، وتلخيص أبي معشر، وروى الآخرون تغليظها؛ اعتداداً بقوة الحرف المستعلى، وهو الأقوى قياساً، والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم، وهو اختيار الداني في غير التيسير، وقال في الجامع: إنه الأوجه، وقال صاحب الكافي: إنه أشهر، وقال أبو معشر الطبري: إنه أقيس، والوجهان جميعاً في: الشاطبية، والتجريد، والكافي، والتلخيص، وجامع البيان»، ورجَّح المحقق ابن الجزري: الأول؛ أي: الترقيق، وقال: «إنه الأصح رواية وقياساً؛ حملاً لها على سائر اللامات السواكن»، والقراءة بالتفخيم، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: جامع البيان ٤٠٩/١، والعنوان ص (٦٥)، والتذكرة ص (٣٠٧)، وتلخيص العبارات ص (٣٥)، ومتن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٩)، والنشر ١١٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٧ ـ ٨٨)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون الساكنة مكان التنوين: **(اقْصُرَنْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالتنوين مكان النون الساكنة: **(اقْصُرًا)**، والاختلاف بين الضبطين اختلاف رسم وخط لا يترتب عليه خلاف في الدلالة والمعنى. وقد ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح السمنودي (النسخة الهندية): **(اقْصُر)**.

(٣) ينظر: الكشف ٣١١/٢، والدر المصون ٢٥٢/١٠، واللباب ٤٩٥/١٨.

(٤) ينظر: الكشف ٣١١/٢، والدر المصون ٢٥٢/١٠، واللباب ٤٩٥/١٨.

ومعلوم أن أهل (شفا) أمالوه، والأزرق قلله بخلفه، ويتحصل له من تثليث البدل معه خمس طرق(١)، كما تقدم ـ مراراً ـ في الأصول(٢).

ومرَّ فتح باء، وخاء: ﴿الْبُخْلِ﴾؛ لأهل (شفا)(٣).

٩٤٤ ـ .... وَاحْـذِفَـنْ

٩٤٥ ـ قَبْلَ الْغَنِيُّ هُوَ: عَمَّ........ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [٢٤].

فـ**(ـاحْذِفَنْ قَبْلَ:** ﴿ٱلْغَنِيُّ﴾ ﴿هُوَ﴾**)**.

أي: اقرأه بحذف كلمة: ﴿هُوَ﴾، قبل قوله: ﴿ٱلْغَنِيُّ﴾.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بإثباتها(٤).

فصلاً بين الاسم والخبر، كما هو الأكثر، ولذا سُمِّيَ: بضمير

(١) والصواب أنها ستة أوجه، كلها أوجه صحيحة مقروء بها، وقد تقدم بيان ذلك وتحريره في آية النمل عند قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ [٣٦]، فليرجع إليه. ولا فرق في هذه الأوجه الستة بين أن يتقدم ما فيه التقليل على مدِّ البدل؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [٣٧]، أو يتأخر؛ كقوله تعالى: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]. (ينظر: غيث النفع ص (١٠٧ ـ ١٠٨)، والإتحاف ١/٢٦٤، وحل المشكلات ص (٤١)، ومتن طيبة النشر، البيت رقم (٣٩٨)، وفريدة الدهر ٢/٦٥ ـ ٦٦).

(٢) فقد تعرض الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ لهذه المسألة في باب الإمالة، عند شرحه لقول الناظم: **(مَعْ ذَاتِ ياءٍ مَعْ أَراكَهَمْ وَرَدْ**. . .الخ).

(٣) وقرأ الباقون: بالضم، والسكون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٦٤)، والنشر ٢/٢٤٩، والإتحاف ٢/٥٢٣).

(٤) واختار الإمام مكي بن أبي طالب ـ في كتابه الكشف عن وجوه القراءات وعللها ٢/٣١٢ ـ القراء بزيادة: ﴿هُوَ﴾، ثم قال: «وإثبات: ﴿هُوَ﴾؛ أعظم في الأجر»، من جهة أنها زيادة حروف في القراءة ففيها زيادة في الأجر والثواب، وهذا من اللطائف في منهجه في التفضيل بين القراءات، فيختار ـ في بعض المواضع ـ القراءة التي تزيد بحرف أو كلمة؛ لزيادة الأجر فيها. =

الفصل، كما هو المذهب البصري، وسماه الكوفي: عمادًا[١].

وكلٌّ قرأ بما في مصحفه[٢].

قال في الرائية[٣]:

...................................دَعْ لِلِشَّامِ وَالْمَدَنِيْ هُوَ [الْمَنِيْفُ][٤] [ذُرَا][٥]

انتهى[٦].

وتقدَّم:

إسكان سين: ﴿رُسُلَنَا﴾ لأبي عمرو[٧].

وألف: ﴿إِبْرَاهَامَ﴾؛ [لابن عامر[٨]][٩].

وهمزة: ﴿النُّبُوَّةَ﴾؛ لنافع[١٠].

---

(١) ووجه تسميتهم إياه بذلك؛ أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، وقد اختلف أهل اللغة فيه: أهو حرف، أم اسم؟ وإذا كان اسماً، فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب، فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟ على تفصيل عند النحويين ليس هنا موضعه. (ينظر: الكشف ٣١١/٢، والدر المصون ٢٥٢/١٠، واللباب ٤٩٧/١٨).

(٢) ينظر: الكشف ٣١٢/٢، والدر المصون ٢٥٢/١٠، واللباب ٤٩٥/١٨.

(٣) ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٤١)، البيت رقم (١١٤).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٤١)، البيت رقم (١١٤)).

(٥) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل بالدال المعجمة: (درا)، والصواب ما أثبته. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٤١)، البيت رقم (١١٤)).

(٦) لا أدري ما مراده بقوله: (انتهى)، لأنه لم يصرح بنقل من كتاب من الكتب أو عن إمام من الأئمة، إلا أن يكون مراده انتهاء نقله للشاهد من الرائية.

(٧) وقرأ الباقون: بالضمِّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٢٣/٢).

(٨) بخلف عن ابن ذكوان، وقرأ الباقون: بكسر الهاء، بعدها ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٣)، والنشر ٢٢١/٢، والإتحاف ٥٢٣/٢).

(٩) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (لأبي عمرو) وهو سهو وسبق قلم.

(١٠) وقرأ الباقون: من غير همز. (ينظر: متن طيبة النشر، الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٥٢٣/٢).

وفتح همزة: ﴿رَأْفَةً﴾؛ لقنبل في أحد وجهيه[١]، [وإبدال همزها][٢] للأصبهاني، وأبي جعفر، وأبي عمرو بخلفه، كوقف حمزة على إمالة الهاء، كالكسائي.

وضم راء: ﴿رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾؛ لشعبة[٣].

وإبدال الهمز: ﴿لِئَلَّا﴾ ياء مفتوحة؛ للأزرق[٤].

وليس في هذه السورة **مضافة**، ولا **زائدة**[٥].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٦].

---

(١) وهي رواية ابن شنبوذ عنه، وروى ابن مجاهد عنه الإسكان في الهمزة، وبه قرأ الباقون، وهم على أصولهم في الهمز المفرد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النور، البيت رقم (٨٠٩)، والنشر ٢/٣٣٠، والإتحاف ٢/٥٢٣).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (وأن الهاء)، وهو كلام لا يستقيم مع سياق الكلام، ولا معناه، وما أثبته من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٢٤).

(٣) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٢٢)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٥٢٣).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٢)، والنشر ١/٣٩٧، والإتحاف ٢/٥٢٤.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الحديد)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، وهي سورة (المجادلة)، بل وضع عنوان (سورة المجادلة) ثم بدأ في بيانها وشرح كلام الناظم فيها، وهكذا فعل موسى جار الله في شرحه؛ فلم ينوه على انتهاء شرحه لسورة الحديد، ولا على ابتداء شرحه لسورة المجادلة، بينما في شرح النويري أشار إلى انتهاء فرش سورة الحديد كعادته في مثل ذلك، حيث قال: «وهذا آخر الحديد»، وهكذا فعل المنير السمنودي في شرحه لكنه أشار إلى بدء فرش سورة (المجادلة) حيث قال: «ثم شرع في سورة المجادلة»، وابن الناظم على عادته في أنه لا ينبه على ابتداء السورة التي هو بصدد شرحها ولا إلى ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، فتداخل في شرحه فرش سورة المجادلة بفرش سورة الحديد، والدكتور محمد سالم محيسن اختلف عن الجميع، حيث إنه من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . . الخ». (ينظر: شرح النويري ٦/٤٢، وشرح ابن الناظم ص (٣١٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)، والهادي ٣/٢٧١).

(٦) ينظر: النشر ٢/٣٨٤، وتقريب النشر ص (١٧٩)، وشرح النويري ٦/٣٨ ـ ٤٢، وشرح ابن الناظم ص (٣١٤ ـ ٣١٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)، والإتحاف ٢/٥١٩ ـ ٥٢٤.

سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ[١] [٥٦١]

قال في الغيث[٢]: «جلالتها أربعون؛ وفي كل آية منها: واحدة، أو اثنتان، أو ثلاث، وفي الأولى أربع، والأخيرة خمس، وليس لها في ذلك نظير في القرآن العظيم».

وتقدَّم إدغام: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [١]؛ لأبي عمرو، وهشام، وأهل شفا[٣].

٩٤٥ ـ ....وَامْـدُدِ[٤] وَخِفَّ[٥] (هَا)[٦] يَظَّهَّرُوا[٧]: كَنْزٌ[٨] نُدِي[٩].

---

(١) ويجوز فيها؛ فتح الدال، وكسرها، والثاني هو المعروف والمشهور. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٤٢٦)).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٥).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٥٢٥.

(٤) في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَامْدُدَا**)، والصواب ما أثبته.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، وهو مفهوم منطوق الترمسي في شرحه، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**خَفَّ**)، والثالث: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبطها؛ ثلاثة أوجه: (**خِفُّ**)، (**خَفَّ**)، (**خِفَّ**).

(٦) في المتن الذي على هامش الشرح: (**هاء**)، والصواب ما أثبته.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الياء، وفتح الظاء مشددة، ثم ألف بعدها، وفتح الهاء: (**يَظَّاهَرُو**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بياء مضمومة، ثم ألف بعد الظاء، مع تخفيف الظاء، =

٩٤٦ ـ وَضُمَّ وَاكْسِرْ خَفِّفِ (الظَّا)[(١)]: نَلْ مَعَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ [٢].

فـ(ـامْدُدِ) (وَخِفَّ "هَا"): ﴿**يَظَّهَّرُوا**﴾؛ أي: اقرأه بألف بعد الظاء، وتخفيف الهاء.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**كَنْزٌ ثُدِي**[(٢)])؛ أي: ابن عامر، والكوفيين، وأبي جعفر.

= وكسر الهاء: (**يُظَاهِرُو**)، والثالث: ما انفرد به المتن الذي على هامش شرح النويري، حيث ضُبطت فيه؛ بتاء مفتوحة، بعدها ظاء وهاء مفتوحتان مشددتان: (**تَظَّهَّرُوا**)، والرابع: بفتح الياء، وتشديد الظاء والهاء مفتوحتين بلا ألف بينهما: (**يَظَّهَّرُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**تَظَّهَّرُوا**)، (**يُظَاهِرُو**)، (**يَظَّاهَرُو**)، (**يَظَّهَّرُوا**)، أما الوجه الأول فلا يستقيم؛ لأنه لا خلاف بين القراء في قراءتها بالياء.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ برفع الزاي بلا تنوين: (**كَنْزُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الزاي بلا تنوين: (**كَنْزَ**)، والثالث: بضم الزاي مع التنوين: (**كَنْزٌ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**كَنْزَ**)، (**كَنْزُ**)، (**كَنْزٌ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُدِي**)، والثاني: بفتح الثاء: (**ثَدِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) تصحفت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ فصارت الطاء المهملة مكان الظاء المشالة المعجمة: (**الطَّا**).

(٢) وقوله: (**ثُدِي**)؛ جمع ثَدَيْ، أصله: ثُدِيّ، وخفف التشديد للضرورة، ويجمع أيضاً على: أَثْدٍ، وأَثْدَاءٍ، والثَّدْيُ؛ هو النتوء في صدر الرجل والمرأة، يقال: ارتضع فلان ثُدِيّ الكرم؛ مثلٌ يُضرب في البذل والعطاء، وتجوع المرأة ولا تأكل بثدييها؛ مثل يضرب في صيانة الأنفس عن خسيس مكاسب الأموال، ومدَّ إليهم بثدْي غير أقطع؛ انتسب إليهم بقرابة قريبة.

(وَضُمَّ وَاكْسِرْ).

و**(خَفِّفِ الظَّاءَ**[١]**)**.

أي: اقرأه بضم حرف المضارعة، وكسر الهاء، وتخفيف الظاء.

للإمام المرموز إليه بنون **(نَل)**؛ أي: عاصم من الكوفيين بكماله.

فقراءته: بضم الياء، وتخفيف الظاء والهاء وكسرها، وألف بينهما.

وغيره من بقية الكوفيين، وابن عامر، وأبي جعفر: بفتح الياء[٢]، وتشديد الظاء، بعدها ألف، وتخفيف الهاء مفتوحة.

والباقون ـ وهم؛ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب ـ: بفتح الياء، وتشديد الظاء والهاء، مفتوحتين، بلا ألف بينهما.

وهذا الخلاف في الحرفين **(مَعاً)**؛ هنا[٣]:

الأول: ما صدَّرْناه[٤].

والثاني: ﴿وَٱلَّذِينَ [يُظَٰهِرُونَ][٥] مِن نِّسَآئِهِمۡ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ. . .الخ﴾ [٣].

قال في الإتحاف[٦]: «وإنما خالف حمزة ومن معه في قراءتهم في الأحزاب؛ لعدم المسوغ؛ لأن الحذف إنما كان لاجتماع التاءين، وهنا ياء تحتية ثم تاء فوقية، فلم يجتمع المثلان».

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح، بالألف من غير همز: **(الظَّا)**، وهي كذلك في جميع النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: **(الظّاء)**.

(٢) في الأصل: (بالباء)، وهو تصحيف.

(٣) أي: كلا الموضعين في سورة المجادلة.

(٤) أي: الآية التي صدَّرها الشارح وافتتح بها شرحه لسورة المجادلة، وهي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ [٢].

(٥) رُسِمَتْ في الأصل: (يظهرون).

(٦) ينظر: الإتحاف ٢/٥٢٥ ـ ٥٢٦.

وتقدَّم في الأصول[١] الكلام على: ﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ [٢]؛ حاصِلَهُ[٢]:

أن ابن عامر والكوفيين: بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة[٣]، والباقين بحذفها.

وحقق الهمزة من الحاذفين: قالون، وقنبل، ويعقوب.

وسهَّلها بين بين: ورش، وأبو جعفر، وكذا أبو عمرو، والبزي؛ في أحد وجهيهما[٤]. والوجه الآخر لهما[٥]؛ إبدالها ياء ساكنة [مع المد المشبع للساكنين.

وكلُّ من سهَّل[٦] إذا وقف يقلبها ياء ساكنة[٧]][٨]، كما تقدم[٩] موجَّهاً.

---

(١) في باب الهمز المفرد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٤ ـ ٢٢٥)).

(٢) ينظر: النشر ٤٠٤/١، والإتحاف ٣٦٩/٢ ـ ٣٧٠.

(٣) بوزن: (القاضي).

(٤) قال في النشر: «فقطع لهما العراقيون قاطبة: بالتسهيل، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية، والمستنير، والغايتين، والمبهج، والتجريد، والروضة». (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

(٥) قال في النشر: «وقطع لهما المغاربة قاطبة: بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في التيسير، والهادي، والتبصرة، والتذكرة، والهداية، والكافي، وتلخيص العبارات، والعنوان، والوجهان؛ ـ أي التسهيل بين بين، والإبدال ياء ساكنة ـ في: الشاطبية، والعنوان»، ثم قال في النشر: «والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في جامع البيان»، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

(٦) وهم: أبو جعفر، وورش، وأبو عمرو، والبزي عن ابن كثير.

(٧) وذلك كما قال النويري، وصاحب الإتحاف، والمنير السمنودي، ـ وأصل كلامهم موجود في النشر ـ: «لتعذر الوقف على المسهلة»، قال في شرح النويري ـ ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه ـ: «كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف قلبها ياء ساكنة؛ ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ؛ لزوال حركتها، فتنقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة»، وهو تحرير نفيس، وهذه المسألة عزيزة، قلَّ من يستحضرها من المقرئين، وقلَّ من تعرض لها من أهل الكتب، كما نوَّه بذلك الإمام ابن الجزري في النشر بقوله في "التنبيهات من باب الهمز المفرد": «ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك»، وقد تعرضت لهذه المسئلة مفصلاً في أكثر من موضع؛ أوَّلها عند قول الناظم في باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٤): (**وَحَذْفُ "يَا" اللَّائِي سَمَا**)، فليرجع إليه.

(٨) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٩) في باب الهمز المفرد، وفي فرش سورة الأحزاب.

٩٤٦ ـ .... يَـكُـونُ(١) أَنِّـثْ: ثِـقْ...............

واخْتُلِفَ في: ﴿يَكُونُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن [نَّجْوَىٰ](٢) ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ...الخ﴾ [٧].

فـ(**ـأَنِّثْ**)؛ أي: اقرأه بتاء التأنيث.

للإمام المرموز إليه بثاء (**ثِقْ**)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

والباقون: بتاء التذكير.

ووجههما واضح(٣).

٩٤٦ ـ ....وَأَكْـثَـرَ(٤) ارْفَـعَـا:

٩٤٧ ـ ظِـلًّا........................... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿أَكْثَرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [١٦].

فـ(**ـارْفَعَا**)؛ أي: اقرأه برفع **[٥٦٢]** الراء.

للإمام المرموز إليه بظاء (**ظِلًّا**)؛ أي: يعقوب بكماله.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية، وضم النون: (**يَكُونُ**)، والثاني: بتاء الخطاب، وفتح النون: (**تَكُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في نسخة رضوان العقبي، لكن لم تشكل النون بالحركات.

(٢) رُسِمَتْ في الأصل بالحاء المهملة: (نحوى)، وهو تصحيف.

(٣) وإنما جاز تذكير الفعل وتأنيثه؛ لأن الفعل مؤنث مجازياً، فكل فعل أُسْنِدَ إلى ظاهر جاز فيه الوجهان أبدًا؛ التذكير، والتأنيث. (ينظر: الدر المصون ٢٦٩/١٠، واللباب ٥٣٢/١٨، والهادي ٢٧٤/٣، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٣)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء: (**وَأَكْثَرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح النويري، والثاني: بنصب الراء: (**وَأَكْثَرَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

عطفاً على محل: ﴿نَّجۡوَىٰ﴾؛ لأنه مجرور بـ﴿مِن﴾ الزائدة للتأكيد(١).

والباقون: بجرها مفتوحة.

عطفاً على لفظ: ﴿نَّجۡوَىٰ﴾(٢).

٩٤٧ ـ ....وَيَنْتَجُوا(٣) كَـ:يَنْتَهُوا(٤): غَدَا فُـــزْ.......................................

(وَ)اخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَيَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [٨].

فقرأه: ﴿**يَنْتَجُونَ**﴾؛ بتقديم النون على التاء، وبإسكان النون، وضم الجيم من غير ألف، (**كَيَنْتَهُو**)ـن.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**غَدَا**(٥)) (**فُزْ**)؛ أي: رويس، وحمزة.

فأصله: (يَنْتَجِيُون)، بوزن: (يَفْتَعِلُون)(٦).

---

(١) أو يكون: ﴿أَدۡنَىٰ﴾؛ مبتدأ، و﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ﴾؛ خبره، فيكون: ﴿وَلَآ أَكۡثَرَ﴾؛ عطفاً على المبتدأ، وحينئذ يكون: ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ﴾؛ من باب عطف الجمل لا المفردات. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٩ ـ ٨٠)، والدر المصون ٢٦٩/١٠، واللباب ٥٣٤/١٨).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٦٩/١٠، واللباب ٥٣٣/١٨.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**وَيَنْتَجُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بتاء الخطاب: (**وَتَنْتَجُوا**)، وقد ضُبطت في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، والوجه الأخر في نسخة رضوان العقبي، كضبط الجماعة.

(٤) ذكر محقق شرح ابن الناظم أنه وقع في بعض نسخ شرح ابن الناظم ضبطها: (**كَيَبْتَغُوا**)، والذي في جميع النسخ: (**كَيَنْتَهُوا**). (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٧٨٢)).

(٥) ومعنى قوله: (**غَدَا**)؛ فعل ماض؛ بمعنى: بكَّر، والغدوّ؛ البكور.

(٦) فاسْتُثْقِلَتْ الضمة على الياء، ثم نُقِلَتْ إلى الجيم بعد سلب حركتها، ثم حُذِفَتْ الياء؛ لسكونها وسكون الواو. (ينظر: الكشف ٣١٤/٢، والدر المصون ٢٧٠/١٠، واللباب ٥٣٦/١٨ ـ ٥٣٧، والإتحاف ٥٢٦/٢، وغيث النفع ص (٣٦٦)).

والباقون: (﴿يَتَنَاجَوْنَ﴾؛ بتاءٍ فنونٍ مفتوحتين، بعد النون ألف، وفتح الجيم، كـ(يَتَنَاهَونَ)، وأصله: (يَتَنَاجَيُون[١])؛ بوزن: (يَتَفَاعَلُون).

ولا يخفى تصريف القراءتين[٢].

٩٤٧ ـ ....تَنْتَجُوا[٣]: غِثْ............

واخْتُلِفَ في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَنَٰجَيۡتُمۡ فَلَا [تَتَنَٰجَوۡاْ][٤] بِٱلۡإِثۡمِ...الخ﴾ [٩].

فقرأه: ﴿**فَلَا تَنْتَجُوا**﴾[٥]، كـ(تَنْتَهُوا)، كذلك[٦].

المرموز إليه بغين (**غِثْ**)[٧]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

والباقون: ﴿فَلَا [تَتَنَٰجَوۡاْ][٤]﴾، كـ(لا تَنَاهَوا).

قال في الغيث[٨]: «ولا خلاف بين القراء في (تناجيتم)، و(لا تناجوا)».

وتقدَّم ضم ياء، وكسر زاي: ﴿لِيَحۡزُنَ[٩]﴾ [١٦]؛ لنافع[١٠].

٩٤٧ ـ ....وَالْمَجَالِسِ امْدُدَا:

٩٤٨ ـ نَـلْ............................ ....

---

(١) فقُلِبَت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت للساكنين، وبقيت فتحة الجيم دليلاً عليها. (ينظر: الكشف ٢/٣١٤، والدر المصون ١٠/٢٧٠، واللباب ١٨/٥٣٦ ـ ٥٣٧، والإتحاف ٢/٥٢٦، وغيث النفع ص (٣٦٦)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٥٢٦، وغيث النفع ص (٣٦٦).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالياء التحتية: (**يَنْتَجُوا**)، ولا يستقيم؛ لأنه لا خلاف بين القراء في قراءتها بتاء الخطاب: (**تَنْتَجُوا**).

(٤) في الأصل: (تناجوا)؛ بتاء واحدة، وهو خطأ في النص القرآني.

(٥) أي: بتاءين خفيفتين، ونون، وألف بعدها. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي ص (٧٨٢ ـ ٧٨٣)).

(٦) ينظر: الإتحاف ٢/٥٢٧.

(٧) ومعنى قوله: (**غِثْ**)؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٨) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٦).

(٩) في الأصل: (ليجزي)، والصواب ما أثبته.

(١٠) وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤٥)، والنشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ٢/٥٢٧).

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾ [١١].

فقوله: (﴿ٱلۡمَجَٰلِسِ﴾ **امْدُدَنْ**)[(١)]؛ أي: اقرأه بفتح الجيم، وألف بعدها.
للإمام المرموز إليه بنون (**نَلْ**)، أي: عاصم بكماله.
على الجمع[(٢)].
والباقون: بإسكان الجيم من غير ألف.
على الإفراد[(٣)].

٩٤٨ـ ......وَانْشِزُوا[(٤)] مَعًا فَضُمَّ[(٥)] الْكَسْرَ[(٦)]: عَمْ عَنْ صَفٍّ[(٧)] خُلْفٍ[(٨)] ....

---

(١) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بالنون مكان الألف: (**امْدُدَنْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف مكان النون: (**امْدُدَا**)، وهو الذي في سائر النسخ والشروح.

(٢) باعتبار أن لكل واحد منهم مجلساً. (ينظر: الدر المصون ٢٧٢/١٠).

(٣) إذ المراد مجلس الرسول ﷺ، فوُحِّدَ على المعنى. (ينظر: الدر المصون ٢٧٢/١٠، والكشف ٣١٥/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الشين: (**وَانْشِزُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الشين: (**وانْشُزُوا**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الضاد، وفتح الميم، على الأمر: (**فَضُمَّ**)، وهو مفهوم منطوق الترمسي في شرحه، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الضاد، وكسر الميم: (**فَضَمِّ**)، والثالث: بفتح الضاد، وضم الميم: (**فَضَمُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك جميع النسخ الأخرى، ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي. فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَضَمُّ**)، (**فَضَمِّ**)، (**فَضُمَّ**)، أما الوجه الثاني ففيه نظر.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**الْكَسْرَ**)، وهو مفهوم منطوق الترمسي في شرحه، والثاني: بجر الراء: (**الْكَسْرِ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. وخلافهم هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد، وكسر الفاء مع التشديد: (**صَفٍّ**)، والثاني: بصاد مفتوحة، بعدها فاء ساكنة، ثم واو مكسورة: (**صَفْوِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: (﴿ٱنشُزُواْ[١]﴾ مَعًا).

أي: ﴿وَإِذَا قِيلَ[٢] ٱنشُزُواْ[٣] فَٱنشُزُواْ[٤] يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ﴾ [١١].

(فَضُمَّ الْكَسْرَ)؛ أي: اقرأهما بضم الزاي.

عن المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ) (عَنْ صَفٍّ[٥] خُلْفٍ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وحفص؛ بلا خلاف عنهم، وشعبة بخلاف عنه[٦].

والوجه الآخر له[٧]: كسرها[٨].

وبه **قرأ الباقون.**

وهما لغتان[٩]؛ كـ(يَعْكُفُ)[١٠]، و(يَحْرِصُ)، (يَحْرُصُ)[١١].

= السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الفاء بلا تنوين: **(خُلْفِ)** والثاني: بكسر الفاء مع التنوين: **(خُلْفٍ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ والشروح الأخرى.

(١) رُسِمَتْ في الأصل بالراء المهملة: (انشروا)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل جاءت زيادة كلمة: (لكم)، بعد كلمة: (قيل)، وهو خطأ.

(٣) رُسِمَتْ في الأصل بالراء المهملة: (انشروا)، وهو تصحيف.

(٤) رُسِمَتْ في الأصل بالراء المهملة: (فانشروا)، وهو تصحيف.

(٥) وقوله: **(صَفّ)**؛ واحد الصفوف، والصفُّ؛ هو السطر المستقيم من كل شيء.

(٦) قال في النشر: «فروى الجمهور عنه الضم؛ وهو الذي في التذكرة، والتبصرة، والهادي، والهداية، والكافي، والتلخيص، والعنوان، وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو الذي رواه جمهور العراقيين عنه من طريق يحي بن آدم». (ينظر: النشر ٢/٣٨٥).

(٧) أي: لشعبة، باعتباره آخر المذكورين في السياق.

(٨) قال في النشر: «وهو في كفاية السبط، وفي الإرشاد، وفي التجريد إلا من قراءته على عبدالباقي من طريق الصريفيني، وهو الذي رواه الجمهور عن العليمي، وبه قرأ الداني من طريق الصريفيني على أبي الفتح». (ينظر: النشر ٢/٣٨٥).

(٩) ينظر: الكشف ٢/٣١٥، والدر المصون ١٠/٢٧١، واللباب ١٨/٥٣٦ ـ ٥٣٧، والإتحاف ٢/٥٢٦، وغيث النفع ص (٣٦٦).

(١٠) اقتصر الشارح هنا على ذكر أحد اللغتين في الكلمة، وكان لا بد من الوجه الآخر لبيان المراد؛ فيقال: كـ(عَكَفَ)، (يَعْكِفُ)، وَ(يَعْكُفُ). (ينظر: الدر المصون ١٠/٢٧١، والإتحاف ٢/٥٢٧، والكشف ٢/٣١٥).

(١١) أي: كـ(حَرَصَ)، (يَحْرِصُ)، و(يَحْرُصُ).

والوجهان صحيحان عن شعبة(١).

وتقدَّم:

إشمام: ﴿قِيلَ﴾ معاً؛ لهشام، والكسائي، ورويس(٢).

والكلام على همزتي(٣): ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [١٣]، تحقيقاً و[تسهيلاً](٤)، وصلاً وعدمه، وإبدالاً [للثانية](٥).

وإذا وقف عليه حمزة: فله في الثانية التحقيق والتسهيل؛ لأنها متوسطة **[٥٦٣]** بزائد(٦).

والخلاف في سين: ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [١٨]؛ فتحاً، وكسراً(٧).

وفي السورة مضافة واحدة(٨):

﴿وَرُسُلِيٓ إِنَّ﴾ [٢١].

فتحها: المدنيان، وابن عامر.

---

(١) وذكرهما عنه ابن مهران، وفي التيسير، والشاطبية، وغيرها. (ينظر: النشر ٣٨٥/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٥٢٧/٢.

(٣) فسهل الهمزة الثانية مع إدخال ألف: قالون، وأبو عمرو، وهشام بخلفه، وأبو جعفر، وسهل الهمزة الثانية مع عدم إدخال ألف: ورش، وابن كثير، ورويس، وللأزرق إبدالها ألفاً مع المد المشبع، والوجه الثاني لهشام: تحقيق الهمزة الثانية مع الإدخال، والوجه الثالث له: التحقيق مع القصر، وهي قراءة الباقين. (ينظر: الإتحاف ٥٢٧/٢).

(٤) في الأصل: (وسهيلا)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (للثامة) أو كلمة نحوها، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: النشر ٤٣٨/١ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٥٢٧/٢.

(٧) قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر: بفتح السين، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٦/٢، والإتحاف ٥٢٧/٢).

(٨) ينظر: النشر ٣٨٦/٢.

ولا **زائدة** فيها[١].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].

❁ ❁ ❁

(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (المجادلة)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، وهي سورة (الحشر)، بل وضع عنوان (سورة الحشر) ثم بدأ في بيانها وشرح كلام الناظم فيها، وهكذا فعل موسى جار الله في شرحه، أما النويري فقد أشار إلى ابتداء فرش سورة (الحشر)، لكنه لم ينوه على انتهاء سورة (المجادلة)، وابن الناظم على عادته في أنه لا ينبه على ابتداء السورة التي هو بصدد شرحها ولا إلى ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، فتداخل في شرحه فرش سورة (المجادلة) بفرش سورة (الحشر)، والدكتور محمد سالم محيسن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ».

(٢) ينظر: النشر ٣٨٥/٢ ـ ٣٨٦، وتقريب النشر ص (١٧٩)، وشرح النويري ٤٤/٦ ـ ٤٦، وشرح ابن الناظم ص (٣١٧ ـ ٣١٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٣/أ)، والإتحاف ٥٢٥/٢ ـ ٥٢٨.

سُورَةُ الْحَشْرِ

تقدَّم الكلام على:

الهاء والميم من: ﴿قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [٢][١].

وعين: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ [٢][٢].

٩٤٨ ـ ....يُخْرِبُونَ الثِّقْلُ[٣]: حُمْ[٤]

واخْتُلِفَ في: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢].

فـ(**ـالثِّقْلُ**)؛ أي: قراءته بتشديد الراء، مع فتح الخاء قبلها.

---

(١) قرأ أبو عمرو، ويعقوب: بكسر الهاء والميم، وقرأ حمزة، والكسائي، ويعقوب: بضمهما، وقرأ الباقون: بكسر الهاء، وضم الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١٢٠ ـ ١٢١)، والنشر ٢/٢٧٤، والإتحاف ٢/٥٢٩).

(٢) قرأ ابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب: بضم العين، وقرأ الباقون: بسكونها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٤)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٥٢٩).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**الثِّقْلَ**)، والثاني: برفع اللام: (**الثِّقْلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح فصارت الهاء مكان الحاء: (**هُمْ**)، وهو تصحيف موهم، لكن الإيهام زال حيث ضبطها في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ؛ بالحاء؛ رمز لأبي عمرو: (**حُمْ**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الحاء من الكلمة على قولين؛ الأول: بضم الحاء: (**حُمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الحاء: (**حَمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للإمام المرموز إليه بحاء: **(حُمْ)**[١]؛ أي: أبي عمرو بكماله.

والباقون: بإسكان الخاء، وتخفيف الراء.

قال في الإتحاف[٢]: «هما بمعنًى[٣]، عدَّاه أبو عمرو: [بالتضعيف][٤]، وغيره: بالهمزة، لكن حُكِيَ عن أبي عمرو أنه قال: إن (خَرَّبَ) بالتشديد؛ هَدَّمَ وأَفْسد، و(أَخْرَبَ)؛ ترك الموضع خراباً وذهب[٥]»[٦].

وتقدَّم الخلاف في باء: ﴿بُيُوتَهُم﴾ [٢]؛ كسراً، وضمًّا[٧].

٩٤٩ ـ يَكُونَ[٨] أَنِّثْ، دُولَةٌ[٩]: ثِقْ لِي اخْتُلِفْ. وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيثِ نَصْبًا لَوْ[١٠] وُصِفْ

---

(١) ضُبطت هذه الكلمة بضبطين؛ بفتح الحاء وضمها؛ أما على ضم الحاء: (**حُمْ**)؛ فعل أمر، من حام الطائر يحوم إذا طاف على الماء والخضرة ونحوهما، وأما على فتح الحاء: (**حَمّ**)، فتأتي فعلٌ ماض بمعنى: قَضَى وقدَّر، يقال: حمَّ الله الأمر؛ قضاه وقدَّره، وتأتي بمعنى: سَخُنَ واشتدت حرارته، يقال: حمَّ الظهيرة؛ شدة حرها، وحمَّت الجمرة؛ صارت فحمة.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٥٢٩ ـ ٥٣٠.

(٣) بقرينة ذكر الأيدي، نص على ذلك موسى جار الله في شرحه ص (٢٨٤).

(٤) في الأصل: (وبالتضعيف)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٢٩).

(٥) وكان الترك بالإجلاء، قال موسى جار الله: «وهذا القيل غير مستقيم؛ لأن الترك لا يكون بالأيدي ولا بأيدي المؤمنين، ولأن البيوت بعد الإجلاء تكون غنيمة، للغانم أن يسكنها فلا تكون معطلة». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٤)).

(٦) وعبارة صاحب الإتحاف، موجودة بنصها في البحر المحيط، والدر المصون، واللباب، وغيرها. (ينظر: البحر المحيط ٨/٢٤٢ ـ ٢٤٣، والدر المصون ١٠/٢٧١، واللباب ١٨/٥٦٦).

(٧) فقرأ بضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٥٣٠).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بتاء الخطاب، ونصب النون: (**تَكُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، والثاني: بتاء الخطاب، ورفع النون: (**تَكُونُ**)، وهو الاختيار في شرح النويري، والثالث: بالياء التحتية، ورفع النون: =

واخْتُلِفَ في ﴿يَكُونَ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [٧].

فـ(**أَنِّثْ**)؛ أي اقرأه: ﴿تَكُونَ﴾؛ بتاء التأنيث.

و﴿**دُولَةٌ**﴾؛ بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ثِقْ لِي اخْتُلِفْ**)؛ أي: أبي جعفر بلا خلاف، وهشام باختلاف.

= (**يَكُونُ**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والرابع: بالياء التحتية، ونصب النون: (**يَكُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وعليه معظم النسخ، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يَكُونَ**)، (**يَكُونُ**)، (**تَكُونُ**)، (**تَكُونَ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء مع التنوين: (**دُولَةٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بنصب التاء مع التنوين: (**دُولَةً**).

(١٠) وقد أثبت بعض محققي المتن ـ كالشيخ العلامة علي الضباع، وشيخنا المحقق تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد ـ أن اللام هنا رمز لهشام، وليس ذلك كذلك، بل الصواب الذي عليه جميع الشروح ومحققو المتن ونسخ المتن العتيقة أنها ليست رمزاً لهشام، أما شرَّاح المتن فقد أجمعو في مفهوم كلامهم على أن اللام ليست رمزاً لهشام، وإنما هي من تتمة وصف الخلاف في الحرف المذكور، وأما النسخ التي عُنيت بضبط المتن؛ كالنسخ العتيقة ـ نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم ـ فقد ضُبِطَتْ الَّلام في كلا النسختين باعتبار أنها من تتمة وصف الخلاف في القراءة، وليست رمزا لهشام، حيث لُوِّنت في كلا النسختين باللون الأسود ـ ومنهجهما أن رموز القراء تُلَوَّن باللون الأحمر ـ، فدل عدم تلوينها باللون الأحمر على أنها في تلك النسختين ليست رمزاً لهشام، وأما المنير السمنودي في شرحه (النسخة التركية) فقد لوَّن اللام باللون الأحمر ـ ومنهجه أن رموز القراء باللون الأسود ـ فدل تلوينه للام باللون الأحمر على أنها عنده ليست برمز لهشام.

وقد انتبه لهذه المسألة الشيخ القاضي في نسخته التي ضبطها وحققها من متن طيبة النشر؛ حيث صرَّح بحذف الأقواس التي حَوْلَ اللام وجعل اللام بلا أقواس، ومنهجه في رموز القراء أن يجعل رموز القراء الحرفية والكلمية بين قوسين صغيرين.

فمن أكثر طرق الحلواني عنه: ﴿تَكُونَ﴾؛ بتاء التأنيث، ﴿دُولَةٌ﴾؛ بالرفع؛ على أنَّ كان تامة، وهي طريق ابن عبدان عنه، وروى الجمال وغيره: التذكير، مع رفع: ﴿دُولَةٌ﴾؛ مجازي التأنيث(١)، ولم يختلف عن الحلواني في رفع: ﴿دُولَةٌ﴾(٢).

ومن طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام: التذكير مع النصب(٣).

و به **قرأ الباقون**.

على أنَّ (كان) ناقصة، واسمها: ضمير [الفيء](٤)، و﴿دُولَةٌ﴾ خبرها(٥).

(وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيْثِ)؛ أي تأنيث: ﴿تَكُونَ﴾.

(نَصْباً)؛ أي نصب: ﴿دُولَةً﴾.

و**(لَوْ وُصِفْ)**؛ على ما توهمه بعض [شراح](٦) الحرز من ظاهر كلامه(٧)؛

---

(١) ينظر: الكشف ٣١٦/٢، والدر المصون ٢٨٣/١٠، واللباب ٥٧٩/١٨.

(٢) قاله في النشر، وزاد: «وما رواه فارس عن عبدالباقي بن الحسن عن أصحابه عن الحلواني بالياء والنصب كالجماعة قال الحافظ أبو عمرو: وهو غلط؛ لانعقاد الإجماع على الرفع». (ينظر: النشر ٣٨٦/٢).

(٣) وهو الذي لم يذكر ابن مجاهد ولا من تبعه من العراقيين؛ كابن سوار، وأبو العلاء، وأبي العز، وصاحب التجريد، وغيرهم، سواه، وهذا الوجه لهشام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٨٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٧)).

(٤) ضُبِطَتْ في الأصل بحذف الهمزة: (الفي).

(٥) ينظر: الكشف ٣١٦/٢، والدر المصون ٢٨٣/١٠، واللباب ٥٧٩/١٨، والإتحاف ٥٣٠/٢.

(٦) في الأصل: (الشراح)، والصواب ما أثبته.

(٧) كما نبه عليه في غيث النفع والإتحاف وحل المشكلات وغيرهم من المحررين، وقد ذكر أبو شامة في إبراز المعاني ٢٠٥/٤ ما نصه: «والذي في كتابي التيسير، والتبصرة لمكي: أنَّ هشاماً رفع: ﴿دُولَةٌ﴾، واختلف عنه في تأنيث: ﴿يَكُونَ﴾ وتذكيره، والذي ذكره أبو الفتح فارس أن الخلاف في الموضعين أحد الوجهين، مثل قراءة الجماعة بتذكير: ﴿يَكُونَ﴾، ونصب: ﴿دُولَةً﴾، وهو قول صاحب الروضة»، ثم عقّبَ محقق إبراز المعاني ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بقوله: «ولا يجوز فيها النصب مع التأنيث كما توهمه بعضهم، =

لانتفاء صحته رواية ومعنى، كما نبَّه عليه المصنف[(١)]، ولذا قال الأفراني في مقصورته[(٢)]:

كَـيْـلَا يَـكُـونَ دُولَـةً بِـرَفْـعِـهِ مَـعَ الْـخِـلَافِ فِـي يَـكُـونَ ذَا بَـدَا

قال الجعبري[(٣)]: «وإنما امتنع التأنيث مع النصب؛ لأن الفاعل

= فالخلف الذي في الحرز عن هشام خاص بلفظ: ﴿يَكُونَ﴾ فقط، وما ذكره أبو الفتح فارس وغيره بأن الخلاف في الموضعين لا يعول عليه»، وقال الشيخ ملا علي القاري في شرحه على الشاطبية: «تأنيث: ﴿يَكُونَ﴾، ورفع: ﴿دُولَةٌ﴾، وبه قطع ابنا غلبون، والمهدوي، وتذكيره، ونصبها، كبقية السبعة، وبه قطع ابن مجاهد، وأبو العلاء، وصاحب الروضة، ووجها التيسير: تأنيثه، ورفعها، وتذكيره ـ أيضاً ـ وفاقاً لمكي، فيكون وجه نصب: ﴿دُولَةً﴾ عنه من زيادات القصيد، وإطلاق الخلافين يقتضي استقلالهما؛ فركب أربعة أوجه؛ التأنيث مع الرفع والنصب، والتذكير مع كل منهما»، وقال في الضابطية: «فإنه يتوهم أن يكون الخلف في التأنيث، لا في رفع: ﴿دُولَةً﴾، مع أن الخلاف فيهما على المعتمد، فقلتُ: (يكون فأنث دولة الكل خلف لا)»، وعليه: فإن القائل بالخلاف في (دولة) هو: أبو الفتح فارس وغيره كما نقله عنه أبو شامة، لكن أبو شامة لم يعقب على كلامه، وذكر ملا علي قاري في شرحه على الشاطبية احتمال الخلاف لهشام في (دولة) كما هو محتمل في: (يكون)، قال في مختصر بلوغ الأمنية:

يَكُونُ فَأَنِّثْ عَنْ هِشَامٍ بِخُلْفِهِ وَفِي دُولَةٌ رَفْعٌ عَلَى ذَيْنِ نُقِّلَا

قال الضباع: «يعني أن هشاماً ورد عنه في قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾، وجهان وهما؛ التأنيث والتذكير في: ﴿يَكُونَ﴾، مع رفع: ﴿دُولَةً﴾، ولا يجوز فيهما النصب مع التأنيث، كما توهم بعضهم، فالخلف الذي في الحرز خاص بـ﴿يَكُونَ﴾ فقط، ـ أي: دون: ﴿دُولَةً﴾ ـ». (ينظر: شرح ملا علي قاري على الشاطبية ص (٣٩٥)، (خ)، وتعديلات بعض شراح الشاطبية ص (١٣٩)، وغيث النفع ص (٣٦٦)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٣٦٦ ـ ٣٦٨)، وحل المشكلات ص (٨٤)).

(١) وما نقله الشارح من التعليل هو نصُّ كلام ابن الجزري في النشر، ونقله عن النشر صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٣٨٦/٢، والإتحاف ٥٣٠/٢).

(٢) والأفراني هو شيخ النوري الصفاقسي، صاحب كتاب غيث النفع، وقد نقل صاحب الغيث هذه الأبيات في الغيث. (ينظر: غيث النفع (٣٦٦)، ومقصورة الأفراني (ق ٢/ب)).

(٣) ينظر: كنز المعاني (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية) ٦٥٣/٣.

مذكر، فلا يجوز تأنيث فعله»[١].

وتقدَّم:

للأزرق خمس طرق[٢] في نحو: ﴿ءَاتَىٰكُمْ﴾.

وكسر: ﴿**رِضْوَاناً**﴾؛ لشعبة[٣].

والخلاف في: ﴿رَءُوفٌ﴾؛ قصراً، ومدًّا[٤].

٩٥٠ ـ وَجُدُرٍ[٥] جِدَارِ[٦]: حَبْرٌ[٧] ....

(١) وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة) محرراً خلاف القراء في هذا الحرف، البيت رقم (٣٧٠):

.... **مَعْ يَا وَتَا يَكُونُ دُولَةٌ رُفِعْ**

(ينظر: النشر ٢/٣٨١ ـ ٣٨٢، والإتحاف ٢/٥١٢، وغيث النفع ص (٣٦٢)، وجامع الخيرات ص (٤٧٤)).

(٢) والصواب أنها ستة أوجه، كلها أوجه صحيحة مقروء بها، وقد تقدم بيان ذلك وتحريره في آية النمل عند قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ [٣٦]، فليرجع إليه. ولا فرق في هذه الأوجه الستة بين أن يتقدم ما فيه التقليل على مدِّ البدل؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [٣٧]، أو يتأخر؛ كقوله تعالى: ﴿ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]. (ينظر: غيث النفع ص (١٠٧ ـ ١٠٨)، والإتحاف ١/٢٦٤، وحل المشكلات ص (٤١)، ومتن طيبة النشر، البيت رقم (٣٩٨)، وفريدة الدهر ٢/٦٥ ـ ٦٦).

(٣) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٢٢)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٥٣٠).

(٤) قرأه بالقصر: أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وفيه تثليث البدل للأزرق عن ورش. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧٦ ـ ٤٧٧)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٢٩٤).

(٥) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بضم الواو: (**وُجُدُرٍ**)، وهو سبق قلم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: (**جِدَارِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الراء: (**جِدَارُ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿جُدُرٍ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ [٥٦٤] جَمِيعًا إِلَّا [فِى][1] قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ﴾ [١٤].

فقرأه: ﴿جِدَارٍ﴾؛ بكسر الجيم، وفتح الدال، وألف بعدها.

على الإفراد[2].

الإمامان المرموز إليهما بقوله: (حَبْرٌ)[3]؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو مع الإمالة على أصله[4].

والباقون: بضمتين، من غير ألف بعد الدال.

على الجمع[5].

وتقدَّم الخلاف في:

سين: ﴿تَحْسَبُهُمْ﴾ [١٤]؛ كسراً، وفتحاً[6].

= وشرح موسى جار الله، والثاني: بجر الراء مع التنوين: (حَبْرٍ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) في الأصل: (من)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٢) باعتبار أن كل فرقة منهم وراء جدار، أو أنه واحد في معنى الجمع لدلالة السياق عليه، أو أنه أراد به السُّور، والسور الواحد يعمُّ الجميع من المقاتلة ويسترهم. (ينظر: الكشف ٣١٦/٢، والدر المصون ٢٨٩/١٠، واللباب ٦٠١/١٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٤)).

(٣) في الأصل: (حبراً)، والصواب ما أثبته.

(٤) وأصله هو أنه يميل كل ألف بعدها راء متطرفة مكسورة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٥٤/٢ ـ ٥٥، والإتحاف ٥٣١/٢).

(٥) باعتبار أن كل فرقة منهم وراء جدار، فَجُمِعَ لذلك. (ينظر: الكشف ٣١٦/٢، والدر المصون ٢٨٩/١٠، واللباب ٦٠١/١٨).

(٦) قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر: بفتح السين، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٦/٢، والإتحاف ٥٣١/٢).

وقراءة: ﴿بَرِىٓءٌ﴾ [١٦]؛ بالإبدال، والإدغام، لأبي جعفر[(١)]، وكذا وقف حمزة، وهشام بخلفه، ويجوز الروم فيه والإشمام[(٢)].

ويوقف لهما[(٣)] على: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ﴾ [١٧]؛ باثني عشر وجهاً[(٤)]، تقدم بيانها في بعض النظائر[(٥)].

وإمالة: ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ [٢٤]؛ لدوري الكسائي[(٦)].

---

(١) ظاهر كلام الشارح هنا يوهم أن أبا جعفر ليس له في هذه الكلمة إلا وجه الإبدال مع الإدغام وجهاً واحداً، والشارح في ذلك تابع لصاحب الإتحاف، ولم ينوه محققا الإتحاف على ذلك بشيء، والصواب أن أبا جعفر له في هذه الكلمة الوجهان، الإبدال مع الإدغام، والوجه الآخر هو القراءة بالهمز كقراءة الجماعة، فقد اخْتُلِفَ فيها عن أبي جعفر؛ فروى الإدغام: هبة الله من طرقه، والهذلي عن أصحابه، عن ابن شبيب، كلاهما عن ابن وردان، وكذلك روى الهاشمي من طريق الجوهري، والمغازلي والدوري، كلاهما عن ابن جماز، وروى باقي أصحاب أبي جعفر من الروايتين ذلك بالهمز، وبذلك قرأ الباقون، وعليه فكان يلزم الشارح أن يقول: «وقراءة: ﴿بَرِىٓءٌ﴾؛ بالإبدال، والإدغام، لأبي جعفر بخلفه»، فيشير إلى الخلف له، وقراءة أبي جعفر بالإبدال والإدغام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٦)، والنشر ٤٠٥/١، وشرح منحة مولى البر ص (٥٢)، والإتحاف بتحقيق د. شعبان إسماعيل ٥٣١/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٥٣٨)).

(٢) فحمزة وهشام بخلفه لهما ـ وقفاً ـ في هذه اللفظة ثلاثة أوجه صحيحة؛ وهي: الإدغام، والإشارة بالروم، والإشمام، وحُكِيَ وجه رابع؛ وهو: الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المدِّ والقصر، قال في النشر: «ولا يصح»، واتباع الرسم متحد مع الإدغام. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٤٧٥/١، والإتحاف ٥٣١/٢).

(٣) أي: لحمزة، وهشام بخلفه.

(٤) وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٤٦٠/٢ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٣٥٦/٢).

(٥) كموضع سورة الأنعام، وهو قوله تعالى: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ﴾ [٥].

(٦) ظاهر كلام الشارح هنا يوهم أنَّ دوري الكسائي ليس له في هذه الكلمة إلا الإمالة =

وفي السورة مضافة واحدة[(١)]:

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٦].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

ولا **زائدة** فيها[(٢)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)].

= قولاً واحداً، والشارح في ذلك تابع لصاحب الإتحاف، ولم ينوه محققا الإتحاف عليه بشيء، والصواب أن دوري الكسائي له في هذا الموضع من سورة الحشر؛ الفتح، والإمالة، كما نصَّ عليه في نظم الطيبة حيث قال: «**وَخَلْفُ الْبَارِي**»، وقال في النشر: «فأجراه مجرى: ﴿بَارِيِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]؛ جمهور المغاربة، وهو الذي في تلخيص العبارات، والكافي، والهادي، والتبصرة، والهداية، والعنوان، والتيسير، والشاطبية، وكذلك رواه من طريق ابن فرح عن الكسائي: صاحب التجريد، والإرشادين، والمستنير، وغيرهم، ورواه عنه بالفتح خصوصاً أبو عثمان الضرير، وهو الذي في أكثر كتب القراءات ونصَّ على استثنائه: أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العز، وغيرهم، والوجهان صحيحان عن الدوري»، وعليه فقد كان من حقِّ الشارح أن يقول: «وإمالة: ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ لدوري الكسائي بخلفه»، فيشير إلى الخلف له. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٩)، والنشر ٢/٣٨ ـ ٣٩، والإتحاف بتحقيق د. شعبان إسماعيل ٢/٥٣١، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٥٣٨)).

(١) ينظر: النشر ٢/٣٨٦.

(٢) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الحشر)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، وهي سورة (الممتحنة)، بل وضع عنوان (سورة الحشر) ثم بدأ في بيانها وشرح كلام الناظم فيها، وهكذا فعل النويري وجار الله في شرحيهما، بينما أشار المنير السمنودي في شرحه إلى ابتداء فرش سورة (الممتحنة)، لكنه لم ينوه على انتهاء سورة (الحشر)، وابن الناظم على عادته في أنه لا ينبه على ابتداء السورة التي هو بصدد شرحها ولا إلى ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، فتداخل في شرحه فرش سورة (المجادلة) بفرش سورة (الحشر)، والدكتور محمد سالم محيسن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ».

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٨٦، وتقريب النشر ص (١٨٠)، وشرح النويري ٦/٤٧ ـ ٤٩، وشرح ابن الناظم ص (٣١٧ ـ ٣١٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٣/أ ـ ل ١٣٣/ب)، والإتحاف ٢/٥٢٩ ـ ٥٣٢.

سُورَةُ الْمُمْتَحَنَةِ[١]

تقدَّم:

ضم: ﴿إِلَيْهِم﴾ [١]؛ لحمزة، ويعقوب[٢].

وإمالة: ﴿مَرْضَاتِى﴾ [١]؛ للكسائي[٣].

ومد: ﴿وَأَنَا۠ أَعْلَمُ﴾ [١]؛ للمدنيين[٤].

وإدغام: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [١]؛ لورش، وأبي عمرو، وابن عامر، وأهل شفا[٥].

٩٥٠ ـ ....فَـتْـحُ ضَـمْ يُفْصَلُ[٦]: نَلْ ظُبًى. وَثِقْلُ الصَّادِ: لَمْ

(١) وقد رُوِيت بكسر الحاء، وبفتحها، فمن كسرها جعلها بمعنى؛ المُخْتَبِرَة، فتكون صفة للسورة، ومن فتح الحاء فإنه أضافها إلى المرأة التي نزلت فيها وهي أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٤٣٥)).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢٧٢/١، والإتحاف ٥٣٣/٢.

(٣) وهذا الحرف مما اختص بإمالته الكسائي دون حمزة وخلف العاشر، ولهذا فقد نصَّ عليه في الطيبة حيث قال: (**مَرْضَاتِ كَيفَ جَا**)، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٥)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٥٣٣/٢).

(٤) وقرأ الباقون: بحذف الألف وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٤)، والنشر ٢٣١/٢، والإتحاف ٥٣٣/٢).

(٥) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٥٣٣/٢).

(٦) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**يُفْضَّلُ**)، وقد اختلفت النسخ في =

٩٥١ ـ خُلْفٌ[(١)] **شَفَا مِنْهُ. افْتَحُوا: عَمَّ حُلَا دُمْ.....................................**

واخْـتُـلِـفَ فـي: ﴿لَن [تَنفَعَكُمْ][(٢)] أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ [يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ][(٣)]﴾ [٣].

فـ(**فَتْحُ ضَمْ**: ﴿**يُفْصَلُ**﴾)؛ أي: القراءة بفتح ياء المضارعة.

للمرموز إليهم بأولى قوله: (**نَلْ ظُبًى**)؛ أي: عاصم، ويعقوب.

والباقون: بضمها.

(**وَثِقْلُ الصَّادِ**[(٤)])؛ أي: تشديدها.

للمرموز إليهم بقوله: (**لَمْ**[(٥)]) (**خُلْفٌ شَفَا مِنْهُ**)؛ أي: هشام بخلاف

= ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الياء، وكسر الصاد؛ على البناء للفاعل: (**يَفْصِلُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الياء، وكسر الصاد: (**يُفْصِلُ**)، والثالث: بضم الياء، وفتح الصاد؛ على البناء للمفعول: (**يُفْصَلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**يُفْصِلُ**)، (**يَفْصِلُ**)، (**يُفْصَلُ**)، أما الوجه الأول ففيه نظر؛ لانه لا أحد من القراء يقرأ بضم الياء، وسكون الفاء، وكسر الصاد.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها: بالكسر في الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالنصب في الفاء مع التنوين: (**خُلْفاً**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالضم في الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، والرابع: بالرفع في الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**خُلْفٌ**)، (**خُلْفاً**)، (**خُلْفِ**)، (**خُلْفُ**).

(٢) في الأصل: (ينفعكم)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، والأصل أن يكون موجودًا؛ لأنه هو موضع الخلاف بين القراء.

(٤) في الأصل: (الضاد)، وهو تصحيف.

(٥) وقوله: (**لَمْ**)؛ فعلٌ؛ مِنْ: لَمَّ، يَلِمُّ، يقال: لَمَّ الشيء؛ جمعه جمعاً شديداً، ولمَّ الله شعثه؛ =

عنه، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن ذكوان، بلا خلف عنهم.

والباقون بتخفيفها.

و(**افْتَحُوا**)؛ أي: اقرؤوا بفتح الصاد منه.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ حُلَا**) (**دُمْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وأبي عمرو، وابن كثير.

والباقون: بكسرها.

فتلخص من ذلك أربع(١):

الأولى: لعاصم، ويعقوب؛ بفتح الياء، وإسكان الفاء، وكسر الصاد مخففة(٢)؛ على البناء للفاعل، من (فَصَل) الثلاثي(٣).

الثانية: لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه؛ بضم الياء، وفتح الفاء، وكسر الصاد مشددة(٤)؛ مبنياً للفاعل(٥)، من (التفصيل).

الثالثة: لابن عامر سوى الداجوني عن هشام عنه؛ بضم الياء، وفتح الفاء والصاد مشددة(٦)؛ مبنياً للمفعول(٧)؛ من (التفصيل) ـ أيضاً ـ.

= جَمَع ماتفرق من أموره وأصلحه، فاللَّمّ؛ هو الجمع والإصلاح، وتأتي: (لَمْ)؛ حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، وتختص بمصاحبة الشرط، ومنه قوله تعالى: (لم يلد ولم يولد).

(١) فهي أربع قراءات في المتواتر، وأربع قراءات في الشواذ، ذكرها في الدر المصون، فصار فيها ثمان قراءات. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣١٨)، والإتحاف ٢/٥٣٤، وغيث النفع ص (٣٦٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٣/ب)، وشرح النويري ٦/٥٠ ـ ٥١، والدر المصون ١٠/٣٠٢ ـ ٣٠٣).

(٢) أي: (**يَفْصِلُ**).

(٣) فأضاف الفعل إلى الله جلَّ ذكره، لتقدم لفظ الإخبار منه تعالى عن نفسه في قوله: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ﴾ [١]. (ينظر: الكشف ٢/٣١٨، وشرح النويري ٦/٥٠، والإتحاف ٢/٥٣٤).

(٤) أي: (**يُفَصِّلُ**).

(٥) مضارع: (فصَّلَ)، مثل (علَّمَ). (ينظر: الكشف ٢/٣١٨، وشرح النويري ٦/٥٠، والإتحاف ٢/٥٣٤).

(٦) أي: (**يُفَصَّلُ**).

(٧) ينظر: الكشف ٢/٣١٨، وشرح النويري ٦/٥٠، والإتحاف ٢/٥٣٣ ـ ٥٣٤.

الرابعة: للحرميين، وأبي عمرو، وهشام من طريق الداجوني عنه[(١)]؛ بضم الياء، وسكون الفاء، وفتح الصاد مخففة[(٢)]؛ مبنياً للمفعول[(٣)] - أيضاً - [**٥٦٥**]؛ من (فَصَلَ) الثلاثي.

تأمل.

وتقدَّم:

كسر همزة: ﴿أُسْوَةٌ﴾ معاً[(٤)]؛ لغير عاصم[(٥)].

وألف: ﴿**إِبْرَاهَام**﴾ [٣]، الأول، لابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان[(٦)].

ويوقف لحمزة [على: ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ [٤]][(٧)]؛ بتسهيل الهمزة [الأولى][(٨)] بين بين فقط[(٩)]، وأما الثانية؛ فتبدل ألفاً مع المد والتوسط والقصر،

---

(١) وقراءة هشام من طريق الداجوني بهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٨٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٧)).

(٢) أي: (**يُفْصَلُ**).

(٣) ينظر: الكشف ٣١٨/٢، وشرح النويري ٥١/٦، والإتحاف ٥٣٣/٢.

(٤) الآيتين: [٤، ٦].

(٥) وقرأ عاصم: بضم الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأحزاب، البيت رقم (٨٥٦)، والنشر ٣٤٨/٢، والإتحاف ٥٣٣/٢).

(٦) وقرأ الباقون: بكسر الهاء، بعدها ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٣)، والنشر ٢٢١/٢، والإتحاف ٥٣٤/٢).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وما بعدها من السياق يدل عليها، وهو الذي في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٣٤/٢).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وما بعدها من السياق يدل عليها، وهو الذي في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٣٤/٢).

(٩) وأجاز بعضهم له حذفها على وجه اتباع الرسم، فيجيء معه أوجه إبدال الهمزة مضمومة واواً؛ لأن وجه الحذف من تتمة وجه اتباع الرسم؛ فتصير تسعة عشر، قال في النشر: «وهذا الوجه ضعيف جداً، غير مرضي، ولا مأخوذ به؛ لاختلال بنية الكلمة ومعناها بذلك، ولأن صورة الهمزة المفتوحة إنما حُذِفَتْ اختصاراً كما حُذِفَتْ الألف بعدها، لا على وجه أن تخفف بحذفها»، ثم قال: «وبالغ بعضهم =

وتسهل كالواو مع المد والقصر؛ فهي خمسة، وتبدل واواً ساكنة للرسم مع الثلاثة، وله الإشمام مع الثلاثة أيضاً، والروم مع القصر؛ فالجملة اثنا عشر، وافقه هشام بخلفه مع تحقيق الأولى[١].

وتقدَّم:

تشديد تاء: ﴿أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾ [٩]، وصلاً؛ للبزي بخلفه[٢].

ووقف يعقوب بخلفه بهاء السكت على نون جمع النسوة المشددة بعد الهاء[٣] من: ﴿فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [١٠]، وجميع ما بعده[٤]، إلى قوله: ﴿لَهُنَّ ٱللَّهَ﴾ [١٢].

= وأجاز (بروا)؛ بواو مفتوحة بعد الراء، بعدها ألف، على حكاية صورة الخط، فتصير عشرين وجهاً، ولا يصح هذا الوجه، ولا يجوز، وهو أشد شذوذاً من الذي قبله؛ لفساد المعنى، واختلال اللفظ، ولأن الواو إنما هي صورة الهمزة المضمومة والألف بعدها زائدة تشبيهاً لها بواو الجمع وألفه»، ثم قال في النشر: «وأشد منه وأنكر: وجه آخر حكاه الهذلي عن الأنطاكي وهو: قلب الهمزتين واوين فيقول: (برواو)، قال: وليس ذلك بصحيح»، ثم قال في النشر: «وذكر بعض المتأخرين فيها ستةً وعشرين وجهاً مفرعة عن أربعة أوجه. . .الخ»، ثم ذكرها وأطال في ذكرها، ثم أوصلها إلى إحدى وثلاثين وجهاً، ثم ختم كلامه بقوله: «ولا يصح منها سوى ما تقدم»؛ يعني: وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين. (ينظر: النشر ٤٧٤/٢ ـ ٤٧٥).

(١) ينظر: النشر ٤٧٤/٢.

(٢) وقرأ الباقون: بالتخفيف، وإذا ابْتدأ بها البزي ابتدأ بها مخففة ـ كالجماعة ـ؛ لامتناع الابتداء بالساكن، وموافقة للرسم والرواية. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١١)، والنشر ٢٣٢/٢، والإتحاف ٥٣٤/٢).

(٣) قال في النشر: «فقطع في التذكرة بإثبات الهاء عن يعقوب في ذلك كله، وكذلك الحافظ أبو عمرو الداني، وذكره أبو طاهر بن سوار، وقطع به أبو العز القلانسي لرويس من طريق القاضي، وأطلقه في الكنز عن رويس، وقطع به ابن مهران لروح، والوجهان ثابتان عن يعقوب، بهما قرأت، وبهما آخذ، وأطلقه بعضهم، وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعده هاء». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦١ ـ ٣٦٢)، والنشر ١٣٥/٢، والإتحاف ٥٣٣/٢).

(٤) وهي: ﴿فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾، ﴿بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾، ﴿عَلِمْتُمُوهُنَّ﴾، ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ﴾، ﴿لَا هُنَّ﴾، ﴿لَهُنَّ﴾، ﴿تَنكِحُوهُنَّ﴾، ﴿ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾، ﴿أُجُورَهُنَّ﴾، ﴿أَيْدِيهِنَّ﴾، ﴿وَأَرْجُلِهِنَّ﴾، ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾، ﴿لَهُنَّ﴾.

٩٥١ ـ ....تُمْسِكُوا الثِّقْلُ: حِمًى.........

واخْتُلِفَ في: ﴿تُمۡسِكُواْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمۡسِكُواْ [بِعِصَمِ][1] ٱلۡكَوَافِرِ﴾ [١٠].

(فالثِّقْلُ)؛ أي: قراءته بتشديد السين، مع فتح الميم.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(حِمًى)**؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

على أنه من (مَسَّكَ) المضعف[2].

والباقون: بإسكان الميم، وتخفيف السين.

من (أَمْسَكَ)، كـ(أَكْرَمَ)[3].

وتقدَّم:

نقل: ﴿وَسۡـَٔلُواْ مَآ أَنفَقۡتُمۡ﴾ [١٠]؛ لابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه، كوقف حمزة عليه، وعلى: ﴿وَلۡيَسۡـَٔلُواْ﴾ [١٠][4]، بعده[5].

وهمز: ﴿**النَّبِيءُ إِذَا**﴾ [١٠]، لنافع وحده؛ فهو عنده من قبيل الهمزتين من كلمتين؛ فيبدل الثانية واواً مكسورة في الوصل، أو يسهلها كالياء[6].

---

(١) في الأصل: (بعض)، وهو تصحيف وتحريف في النص القرآني.
(٢) فهو من باب التفعيل. (ينظر: الدر المصون ٣٠٧/١٠، واللباب ٢٧/١٩).
(٣) فهو من باب الأفعال. (ينظر: الدر المصون ٣٠٧/١٠، واللباب ٢٧/١٩).
(٤) في الأصل: (ولسألوا)، وهو تصحيف وتحريف في نقل النص القرآني.
(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/٢، والإتحاف ٥٣٣/٢.
(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، البيت رقم (٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/١، والإتحاف ٥٣٥/٢.

وليس في السورة **مضافة**، ولا **زائدة**(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الممتحنة)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، وهي سورة (الصف)، بل وضع عنوان (سورة الصف) ثم بدأ في بيانها وشرح كلام الناظم فيها، وهكذا فعل جار الله في شرحه على الطيبة، بينما النويري في شرحه لم ينوه على انتهاء فرش سورة (الممتحنة) لكنه نوه على ابتداء فرش سورة (الصف) حيث قال: «ثم كمل (متم نوره) فقال...الخ»، وأما المنير السمنودي في شرحه فقد أشار إلى ابتداء فرش سورة (الصف)، لكنه لم ينوه على انتهاء سورة (الممتحنة)، وابن الناظم على عادته في أنه لا ينبه على ابتداء السورة التي هو بصدد شرحها ولا إلى ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، فتداخل في شرحه فرش سورة (الممتحنة) بفرش سورة (الصف)، والدكتور محمد سالم محيسن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة...الخ».

(٢) ينظر: النشر ٣٨٧/٢)، وتقريب النشر ص (١٨٠)، وشرح النويري (٦/٥٠ ـ ٥١)، وشرح ابن الناظم ص (٣١٨ ـ ٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٣/ب)، والإتحاف ٥٣٣/٢ ـ ٥٣٥).

سُورَةُ الصَّفِّ

تقدَّم:

وقف البزي ويعقوب بخلفهما [على][1]: ﴿لِمَ﴾ [٢]؛ معاً[2]، بهاء السكت[3].

وإمالة: ﴿زَاغُوٓاْ[4]﴾ [٥]؛ لحمزة، إلا: [﴿أَزَاغَ﴾ [٥]][5]، اتفاقاً، فيهما[6].

وقراءة: ﴿سَاحِرٌ﴾ [٥]؛ له، وللكسائي، وخلف عن نفسه[7].

---

(١) كُتِبَتْ في الأصل: (علم) وهو تصحيف.

(٢) أي: الآيتين [٢، ٥].

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦٠ ـ ٣٦١)، والنشر ١٣٤/٢ ـ ١٣٥، والإتحاف ٥٣٦/٢.

(٤) ضُبطت في الأصل: (زاعوا)، وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبِطَ في الأصل: (زاغ)، ولفظة: (زاغ) ليست من المستثنيات، بل إنه نصَّ عليها ومثَّل بها في نظم الطيبة، فالإمالة فيها اتفاقاً؛ لأنها فعل ثلاثي، ولكنَّ المستثنى من الإمالة ـ وهو الذي نصَّ عليه في الطيبة ـ هو لفظ: (زاغت)، والذي في سورة الصف هنا هو لفظ: (أزاغ)، وهو ـ أيضاً ـ مستثنى من الإمالة اتفاقاً؛ وإنما منعت فيه الإمالة لأنه رباعيٌّ، والإمالة إنما هي في الثلاثي كما قال في الطيبة ص (٥٣) البيت رقم (٣١٠): (**والثُّلَاثِي فُضِّلَا**)، وقد أثْبَتُّ نص الكلمة في أصل الشرح موافقة لنصها في سورتها، وهو الذي في الإتحاف، وغيث النفع، وغيرهما. (ينظر: الإتحاف ٥٣٦/٢).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٥٩/٢، والإتحاف ٥٠١/٢.

(٧) فقرأ أهل شفا: بألف بعد السين، وكسر الحاء، وقرأ الباقون: بكسر السين، وإسكان الحاء من غير ألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة المائدة، البيت رقم (٥٨٨)، والنشر ٢٥٦/٢، والإتحاف ٥٣٦/٢).

وحذف همزة: ﴿لِيُطْفِـُٔواْ﴾ [٨]، مع ضم [الفاء][١]؛ لأبي جعفر[٢]، وكذا وقف حمزة عليه، وله التسهيل كالواو، والإبدال ياء محضة[٣].

٩٥١ ـ ....مُتِمُّ[٤] لَا
٩٥٢ ـ تُنَوِّنِ، اخْفِضْ نُورَهُ: صَحْبُ[٥] دَرَى[٦] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مُتِمُّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [٨].

فـ(**لَا**) (**تُنَوِّنِ اخْفِضْ**: ﴿نُورَهُۥ﴾)؛ أي: القراءة بغير تنوين الميم، وبخفض راء: ﴿نُورِهِۦ﴾.

---

(١) في الأصل: (الياء)، وهو تصحيف، وأبو جعفر إنما يضم الفاء؛ لأجل الواو التي بعد الهمزة المفتوحة.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ١/٣٩٧، والإتحاف ٢/٥٣٦.

(٣) نصَّ عليه في النشر، والإتحاف. (ينظر: النشر ١/٤٨٥، والإتحاف ٢/٥٣٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبِطَتْ فيها؛ بفتح الميم الثانية: (**مُتِمَّ**)، والثاني: برفع الميم الثانية: (**مُتِمُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء بلا تنوين: (**صَحْبُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: برفع الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بدال وراء مفتوحتين، بعدهما ألف مقصورة: (**دَرَى**)، وهو الاختيار في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وشرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي، ونسخة الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بدالين؛ الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، مع حذف الياء: (**دَدِ**)، وهو الاختيار وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وفي نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والدَّدُ: مخفف اللهو واللعب، والثالث: بدال مفتوحة، ثم راء مكسورة، بعدها ياء: (**دَرِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والرابع: بدالين؛ مفتوحة فمكسورة، ثم ياء: (**دَدِي**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**دَرَى**)، (**دَدِ**)، (**دَرِي**)، (**دَدِي**).

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ دَرَى**[1])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص، وابن كثير.

على أنه إضافة اسم الفاعل للتخفيف فلا يَتَعَرَّف؛ لأنها من إضافة [٥٦٦] الصفة إلى معمولها[2].

وقرأ الباقون: بتنوين: ﴿مُتِمٌّ﴾، ونصب: ﴿نُورَهُۥ﴾.

على إعمال اسم الفاعل، كما هو الأصل[3].

فالأولى على حد: ﴿ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥][4].

والثانية على: ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦][5].

وتقدَّم تشديد: ﴿نُنجِيكُم﴾ [١٠]؛ لابن عامر وحده[6].

٩٥٢ - .... أَنْصَارَ نَوِّنْ، لَامَ لِلَّهِ اكْسِرَا[7]:

---

(١) معنى قوله: (**دَرَى**)؛ فعلٌ، مِنْ: دَرَى، يَدْرِي، دِرايةً، فلان دَرَى بالشيء أي: اطَّلَع على الأمر وعرفه.

(٢) ينظر: الكشف ٣٢٠/٢، والدر المصون ٣١٨/١٠، واللباب ٥٧/١٩، والإتحاف ٥٣٧/٢، وغيث النفع ص (٣٦٨).

(٣) قال في الدر المصون: «والشيخ ـ يعني أبي حيان ـ ينازع في كونه الأصل». (ينظر: الكشف ٣٢٠/٢، والدر المصون ٣١٨/١٠، واللباب ٥٧/١٩، والإتحاف ٥٣٧/٢، وغيث النفع ص (٣٦٨)).

(٤) وسورة الأنبياء: الآية [٣٥]، وسورة العنكبوت: الآية [٤٧].

(٥) مثَّلَ به في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٦٨)).

(٦) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٠٣)، والنشر ٢٥٩/٢، والإتحاف ٥٣٧/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**اكْسِرَا**)، وهو الاختيار في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وشرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي، ونسخة الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: (**زِدِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. والثالث: بإثبات ياء بعد الزاي المكسورة: (**زِدِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)؛ بينما ضُبطت في النسخة التركية =

٩٥٣ ـ حِرْمٌ[(١)] حَلَا................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَنصَارَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ [١٤].

فـ**(ـنَوِّنْ)** الراء.

و**(لَامَ** ﴿لِلَّهِ﴾ **اكْسِرَا)**.

أي: اقرأ بتنوين: ﴿**أَنْصَارًا**﴾، فبعد الراء ألف؛ علامة التنوين في الوقف.

و﴿لِلَّهِ﴾؛ بلام مكسورة، بعدها لام مفتوحة مشددة مرققة.

قرأ هكذا الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(حِرْمٌ حَلَا)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو.

وإذا وقفوا: أبدلوا من تنوين الراء ألفاً، وابتدءوا: ﴿لِلَّهِ﴾، كوصله.

وقرأ الباقون: بغير تنوين: ﴿أَنصَارَ﴾، وجعل الألف همزة وصل للاسم الجليل، وتفخيم لامه.

وإذا وقفوا: سكَّنوا الراء، وإذا ابتدؤوا [أتوا][(٢)] بهمزة الوصل.

= من الشرح ـ كضبط الجماعة ـ أي: بحذفها: **(زِدِ)**، فصار في ضبط هذا الموضع؛ ثلاثة أوجه: **(زِدِي)**، **(زِدِ)**، **(اكْسِرَا)**.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: **(حِرْمٍ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الدكتور أيمن سويد، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الميم مع التنوين: **(حِرْمٌ)**، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لحاجة السياق إليه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٦٨)).

ولا خلاف في عدم تنوين: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [١٤][١].

وفي السورة مضافتان[٢]:

﴿مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [٦].

فتحها: الحرميون، والبصريان، وشعبة.

﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [١٤].

فتحها: المدنيان.

ولا **زائدة** فيها[٣].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٤].



---

(١) أفاد الشارح في بيان خلاف القراء في هذا الحرف من غيث النفع، حيث إن الكلام من قوله: «اقرأ بتنوين: ﴿**أَنْصَاراً**﴾...الخ»، إلى هنا، موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٦٨)).

(٢) ينظر: النشر ٣٨٧/٢.

(٣) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الصف)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها ـ بحسب ترتيب النظم ـ وهي سورة (المنافقون)، وهكذا فعل النويري وموسى جار الله في شرحيهما، وأما المنير السمنودي في شرحه فقد أشار إلى ابتداء فرش سورة (المنافقون)، لكنه لم ينوه على انتهاء سورة (الصف)، وابن الناظم وصاحب الهادي لم يتغير منهجهما في مثل ذلك، على ما بينته في نظائره سابقاً.

(٤) ينظر: النشر ٣٨٧/٢، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٥٢/٦ ـ ٥٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٥٣٦/٢ ـ ٥٣٧.

سُورَةُ الْجُمُعَةِ

ليس فيها اختلاف فرش.

وتقدَّم:

ضم هاء: ﴿يُزَكِّيهِمْ﴾ [٢]؛ ليعقوب(١).

وإمالة(٢): ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [٥]، محضة؛ للاصبهاني، وأبي عمرو، وابن ذكوان، والكسائي، وخلف في اختياره، وحمزة في أحد وجهيه.

وتقليلها(٣): للأزرق، وحمزة في وجهه الثاني، وقالون بخلفه.

والثاني له: الفتح، كالباقين(٤).

وإمالة: ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [٥]؛ لأبي عمرو، وابن ذكوان بخلفه(٥)،

(١) وقرأ الباقون: بالضمِّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٥٣٨).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٢١ ـ ٣٢٢)، والنشر ٢/٦١، والإتحاف ٢/٥٣٦.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٨)، والنشر ٢/٦١ ـ ٦٢، والإتحاف ٢/٥٣٦.

(٤) ينظر: النشر ٢/٦٢، والإتحاف ٢/٥٣٦.

(٥) فروى الجمهور عن الأخفش من طريق ابن الأخرم: بالإمالة، ورواه آخرون: بالفتح من طريق النقاش، وبالإمالة لابن ذكوان بكماله قطع صاحب المبهج، وصاحب التيسير. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٢)، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٢/٥٦، والإتحاف ٢/٥٣٨).

ودوري الكسائي[١].

وتغليظ[٢]: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [٩].

وترقيق[٣]: ﴿خَيْرٌ﴾ [٩].

للأزرق.

ولا خلاف للعشرة[٤] في ضم ميم: ﴿ٱلْجُمُعَةِ﴾ [٩].

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله أعلم.

---

(١) وقلله: الأزرق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٥٦/٢، والإتحاف ٥٣٨/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٦).

(٣) وكلام الشارح هنا يوهم أن الراء المضمومة بعد ياء ساكنة ليس فيها إلا الترقيق قولاً واحداً، وليس ذلك كذلك، بل إن الأزرق عن ورش رققها على اختلاف بين الرواة عنه؛ فروى بعضهم تفخيمها في ذلك ولم يجروها مجرى المفتوحة؛ وذلك من أجل الضمة، نظراً إلى كونه ضمًّا لازماً، وهو مذهب صاحب التذكرة، وصاحب العنوان، وصاحب المجتبى، وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وروى جمهورهم عن الأزرق: ترقيقها، وهو الذي في التيسير، والهادي، والكافي، والتلخيصين، والهداية، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية، وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه؛ الخاقاني، وأبي الفتح، ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة، قال في النشر بعد أن ذكر الطرق لكلا القولين وعزاها إلى كتبها: «قلتُ: والترقيق هو الأصح نصًّا وروايةً وقياساً»، قال في الطيبة: «**كَذَاكَ ذَاتَ الضَّمِّ رَقِّقْ فِي الْأَصَحْ**». (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذاهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٩)، والنشر ٩٩/٢ ـ ١٠٠، والإتحاف ٥٣٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٣٧)).

(٤) والضمُّ لغة الحجاز، وقُرِئ في الشواذ بسكون الجيم: (الْجُمْعَةُ)، وهي قراءة ابن الزبير، وابن أبي عبلة، وزيد بن علي، والأعمش، والمطوعي في الأربع الشواذ، وأبو عبدالرحمٰن السلمي، وأبو عمرو في رواية عبدالوارث عنه، وأبو رجاء، وعكرمة، والزهري، وابن أبي ليلى، وأبو بكر عن عاصم، وابن صالح وابن حرب كلاهما عن حمزة، وقيل هي لغة تميم، وقيل: لغة عقيل. (ينظر: معجم القراءات ٤٦٠/٩، والإتحاف ٥٣٨/٢).

سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ

تقدَّم:

إمالة: ﴿جَآءَ﴾ [١][١]؛ لحمزة، وخلف عن نفسه، وابن عامر بخلف عن [هشام][٢]، والوجه الآخر له الفتح كالباقين[٣].

وتسهيل: ﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ [٤][٤]، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [٤][٥]؛ للأصبهاني، كوقف حمزة.

وإسكان شين: ﴿خُشُبٌ﴾ [٤]؛ لأبي عمرو، والكسائي، وقنبل بخلفه[٦].

---

(١) أي من قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [١].

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (ابن ذكوان)، والصواب أنه بخلف عن هشام، لأن ابن ذكوان له الإمالة في (جاء) كيف وقع قولاً واحداً، وأما هشام فله الخلف؛ فأمالها عنه: الداجوني، وفتحها الحلواني. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٥٩/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٥٩/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٨)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢.

(٦) فروى ابن مجاهد عنه: الإسكان، وروى ابن شنبوذ عنه: الضم، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٥٣ ـ ٤٥٤)، والنشر ٢١٦/٢ ـ ٢١٧، والإتحاف ٥٣٩/٢).

وكسر سين: ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [٤]؛ لغير ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر(١).

٩٥٣ ـ ....خَفِّفْ(٢) لَوَوْا: إِذْ شِمْ.........   ....

(**خَفِّفْ**)؛ أي: [اقرأ](٣)بتخفيف الواو الأولى من [قوله تعالى](٤): ﴿لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾ [٥].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**إِذْ شِمْ**(٥))؛ أي: الإمام نافع، وروح عن يعقوب(٦).

والباقون: بتشديدها.

على التكثير(٧).

(١) وقرأ الباقون: بفتح السين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٨/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بخاء مفتوحة بعدها فاء مكسورة مشددة، ثم أخرى ساكنة: (**خَفِّفْ**)، والثاني: بخاء مكسورة، بعدها فاء مضمومة مشددة: (**خِفُّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بخاء مفتوحة، بعدها فاء مفتوحة مشددة: (**خَفَّ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خَفِّفْ**)، (**خِفُّ**)، (**خَفَّ**).

(٣) في الأصل: (قرء)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الذي يستقيم مع اختيار الشارح في ضبط كلام الناظم؛ حيث ضبطها: (**خَفِّفْ**)؛ على الأمر.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته محاكاة لمنهج الشارح في شرحه.

(٥) وقوله: (**شِمْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: شمَّ، يشِمُّ، ومنه: شم الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط.

(٦) وفي قراءة التخفيف معنى التقليل، ويصلح للتكثير، قال الإمام مكي في الكشف: «ولولا الجماعة لاخترت التخفيف، إذ عليه أتى جميع ما في القرآن». (ينظر: الكشف ٣٢٢/٢، والدر المصون ٣٤٠/١٠، واللباب ١١١/١٨).

(٧) أي: لووها مرة بعد مرة. (ينظر: الكشف ٣٢٢/٢، والدر المصون ٣٤٠/١٠، واللباب ١١١/١٩).

تنبيه(١): انفرد النهرواني، عن ابن شبيب، عن الفضل، عن ابن وردان، عن أبي جعفر بمد همزة: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾ [٦].

قال المصنف(٢): «ولم يتابعه عليه أحد، إلَّا أنَّ الناسَ أخذوه عنه».

ولم يعوِّل عليه في النظم(٣).

ووجْهُهُ كما في الإتحاف(٤): «بأن المد إشباع لهمزة الاستفهام؛ للإظهار والبيان لا لقلب همزة الوصل ألفاً، أي: لأنها مكسورة بخلاف؛ ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾ [النمل: ٥٩]»(٥).

والجمهور: بهمزة واحدة مفتوحة ومقطوعة بلا مد.

وهي همزة التسوية، التي أصلها الاستفهام(٦).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ [٦]؛ لأبي الحارث(٧).

واتفاقهم على إسكان ياء(٨): ﴿أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ﴾ [١٠].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٨٨، والإتحاف ٢/٥٤٠.

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٨٨.

(٣) على عادته في إهمال ذكر الانفرادات في نظمه، حيث لا يعرج على ذكرها في الطيبة، وإن ذكرها في النشر، وهذه الانفرادات شاذة لا يقرأ بها إلا ما صححه المحررون منها، وذلك في أربع مواضع مخصوصة؛ وهي الكلمات الأربع التي في سور التوبة، والأعراف، والإسراء، وقد تقدم بيان ذلك والتنويه عليه في مواضعها من سورها.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٥٤٠.

(٥) وعبارة صاحب الإتحاف موجودة بنصها في الكشاف للزمخشري، ونقلها عنه ابن الجزري في النشر وعزاها إليه. (ينظر: الكشاف ٦/١٢٥، والنشر ٢/٣٨٨).

(٦) ينظر: الدر المصون ١٠/٣٤٠، واللباب ١٩/١١٢، والإتحاف ٢/٥٤٠.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٦)، والنشر ٢/١٣، والإتحاف ٢/٥٤٠.

(٨) كما نصَّ على ذلك في الطيبة، حيث ذكر أن القراء قد أجمعوا على إسكان تسع آيات من الياءات التي جاء بعدها همزة مكسورة، وموضع سورة المنافقين أحدها، وقال في النشر: «قيل: لكثرة الحروف، وقيل: غير ذلك». (ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، البيت رقم (٣٨٨)، والنشر ٢/١٦٩، والإتحاف ٢/٥٤٠).

٩٥٣ ـ ....أَكُــــنْ لِلْجَزْمِ فَانْصِبْ: حُزْ..................

واخْتُلِفَ في: ﴿أَكُن﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ [وَأَكُن](١) مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [١٠].

(لِلْجَزْمِ فَانْصِبْ)؛ أي اقرأه: ﴿**وَأَكُونَ**﴾؛ بنصب النون، مع زيادة واو قبلها.

للإمام المرموز إليه بحاء **(حُزْ)**؛ أي: أبي عمرو بكماله.

عطفاً على: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، المنصوب بـ(أن) بعد جواب التمني، وهو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾(٢).

والباقون: بلا واو؛ [لالتقاء](٣) الساكنين، وبجزم النون.

قيل(٤): عطفاً على محل: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، كأنه قيل: (إن أخرتني أصدق وأكن. . .الخ).

لكنَّ الأشهر(٥): أنه جزم على توهّم الشرط الذي دل عليه التمني، إذ لا محل هنا؛ لأن الشرط غير ظاهر، وإنما يعطف على المحل حيث يظهر الشرط، نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فمن جزم عطف على موضع: ﴿فَلَا هَادِىَ﴾؛ لأنه لو وقع هناك فعل لا نجزم.

---

(١) في الأصل: (ولكن)، وهو خطأ وتصحيف في النص القرآني.

(٢) واختاره موسى جار الله وقال: «وهو الوجه في العربية». (ينظر: الكشف ٣٢٢/٢ ـ ٣٢٣، والدر المصون ٣٤٤/١٠، واللباب ١١٩/١٩، والإتحاف ٥٤٠/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٦)).

(٣) في الأصل: (لانتفاء)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٤٠/٢).

(٤) حكاه الزمخشري في الكشاف، ونقله عنه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وغيرها. (ينظر: الكشاف ١٢٩/٦، والدر المصون ٣٤٤/١٠، واللباب ١١٩/١٩ ـ ١٢٠، والإتحاف ٥٤١/٢).

(٥) وهو مذهب سيبويه حكاه عن الخليل، ونقله عنه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وغيرها. (ينظر: الكتاب ٤٤٩/١، والدر المصون ٣٤٤/١٠، واللباب ١١٩/١٩، والإتحاف ٥٤٠/٢).

قال في الإتحاف[(١)]: «ويلغز بهذا فيقال: ـ مع نية صالحة ـ أين أتى [حرف][(٢)] أظهره أبو عمرو وأدغمه الباقون».

تنبيه: في الغيث[(٣)]: «قال الداني: ورُسِمَ؛ ـ أي: ﴿أَكُن﴾ ـ في جميع المصاحف بغير واو، فقال أبو عبيد: وكذا رأيته في الإمام، قال ـ أعني صاحب الغيث ـ: وعليه فرسمه بالواو الكحلاء كما يفعله كثير من الرسَّام بقراءة أبي عمرو خطأ، فإن قالوا: نرسمه للبيان والتعليم للمبتدئين، قلنا: تلحق بالحمراء هكذا: (وأكون)[(٤)] كنظائره[(٥)]، فيقع البيان من غير مخالفة للمصاحف الواجب اتباعها»، انتهى كلام الغيث.

أقول لكن في الإتحاف ـ بعد نقل كلام أبي عبيد المذكور ـ ما نصه[(٦)]: «وقال الحلواني أحمد: عن خالد قال: رأيت **[٥٦٨]** في الإمام عثمان (وأكون) بالواو [ورأيته][(٧)] ممتلئاً [دماً][(٨)]، وقال الجعبري: وقد تعارض نقل هذين العدلين، فلا بد من جامع؛ فيحتمل أن النافي رآه بعد دثور ما بعد الكاف، فبقي بعدها حرف النون، وتكون الواو دثرت، والله أعلم»، انتهى.

---

(١) ينظر: الدر المصون، والإتحاف ٢/٥٤١.

(٢) في الأصل: (حيث)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٤١).

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٩).

(٤) هكذا رُسِمَتْ في الأصل: (وأكون)، ولعل الصواب بخلاف ذلك، وهو أنها تكتب كقراءة الجماعة: (وَأَكُنْ)، ثم تكتب واو صغيرة بين الكاف والنون، كنظائره التي جاءت في المصحف الشريف، وذكرتها لاحقاً؛ وذلك لأن رسمها بالصورة التي جاءت في أصل المخطوط يؤدي إلى الوقوع في المحذور الذي جاء من أجله هذا التنبيه عن غيث النفع؛ وهو مخالفة رسم المصاحف العثمانية.

(٥) مثل: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿لَا يَسْتَوُۥنَ﴾ [التوبة: ١٩]، ﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، ﴿لِتَسْتَوُۥا۟﴾ [الزخرف: ١٣].

(٦) ينظر: الإتحاف ٢/٥٤١.

(٧) في الأصل: (ورائه)، وهو تصحيف. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٤١).

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٤١).

وبه يعلم أن رسمه بالواو جائز[١]، ولعل صاحب الغيث لم يستحضر هذا فخطَّأَ رسمه كذلك، إذ لو استحضره لم تقع منه تلك الخطيئة إن شاء الله ـ تعالى ـ، فتبصر.

وتقدم الكلام على همزتي: ﴿جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [١١][٢].

٩٥٣ ـ ....وَيَعْمَلُونَ: صُنْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَعْمَلُونَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [١١].

فقرأه بياء الغيب[٣]، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بصاد **(صُنْ)**[٤]؛ أي: شعبة عن عاصم.

والباقون: بتاء الخطاب.

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**[٥].

---

(١) قال موسى جار الله: «في رسم (وأكن) خلافٌ؛ فروى أبو عبيد: حذف الواو بعد الكاف، وروى البعض: (وأكون) بالواو، والخلاف إمَّا لاختلاف المصاحف، وإما لتعارض الروايات». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٦)).

(٢) فقرأ بإسقاط الهمزة الأولى مع المد والقصر ـ وهو أولى لزوال الأثر ـ: قالون، والبزي، وأبو عمرو، ورويس بخلفه، وقرأ ورش ـ من طريقيه ـ، وأبو جعفر، ورويس ـ في وجهه الثاني ـ: بتسهيل الثانية بين بين، وللأزرق أيضاً إبدالها ألفاً بلا مد مشبع؛ لعدم الساكن بعد، ولقنبل ثلاثة أوجه؛ إسقاط الأولى ـ كالبزي ـ، وتسهيل الثانية، وإبدالها ألفاً ـ كالأزرق فيهما ـ. (ينظر: الإتحاف ٥١٣/١، والبدور الزاهرة للنشَّار ٢٧١/١).

(٣) حملاً على لفظ الغيبة الذي قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا﴾ [١١]، و(النفس)؛ بمعنى الجماعة، فلذلك قال: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾. (ينظر: الكشف ٣٢٣/٢، والدر المصون ٣٤٤/١٠، واللباب ١١٩/١٩، والإتحاف ٥٤٠/٢).

(٤) وقوله: (صُنْ)؛ فعل أمر؛ مِنْ: الحفظ والرعاية والصيانة، صان عرضه؛ حماه ووقاه مما يعيبه، وصان المال؛ حفظه في مكان أمين.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء =

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



= سورة (المنافقون)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً.

(١) ينظر: النشر ٣٨٨/٢، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٥٢/٦ ـ ٥٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٥٣٩/٢ ـ ٥٤١.

وَمِنْ سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى سُورَةِ هَلْ أَتَى(١)

وهي اثنتا عشرة(٢): التغابن، والطلاق، والتحريم، والملك، ونون، والحاقة، والمعارج، ونوح، والجن، والمزمل، والمدثر، والقيامة.

تقدَّم:

إسكان سين: ﴿رُسُلُهُم﴾ [٦]؛ لأبي عمرو(٣).

وإمالة: ﴿بَلَىٰ﴾ [٧]؛ لأهل شفا، وشعبة بخلفه(٤)، وتقليله: للأزرق(٥)، وأبي عمرو(٦).

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**وَمِنْ سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى سُورَةِ هَلْ أَتَى**)، وضُبطت في شرح موسى جار الله: (**مِنْ سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى سُورَةِ الإِنْسَانِ**)، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، وضُبطت في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي: (**من سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى الإِنْسَانِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**وَمِنْ سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى سُورَةِ الإِنْسَانِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) سورة.

(٣) وضمَّها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(٤) فأماله أبو حمدون من جميع طرقه عن يحي بن آدم، وفتحه شعيب والعليمي. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والنشر ٤٢/٢، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(٥) وظاهر كلام الشارح هنا يوهم أن ورشاً له في كلمة (بلى) التقليل قولاً واحداً، وليس ذلك كذلك، بل إن له الخلف بين الفتح والتقليل في كل ما كان من ذوات الياء، ولم يكن رأس آية، على أي وزن، ومنه كلمة (بلى)، كما مرَّ في باب الفتح والإمالة بين اللفظين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والنشر ٤٩/٢ ـ ٥٠، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(٦) والتقليل لأبي عمرو في هذا الحرف إنما هو من روايتيه، كما صححه في النشر، =

٩٥٤ ـ يَجْمَعُكُمْ[(١)] نُونٌ[(٢)]: ظُبًى.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾ [٩].

فـ(ـنُونٌ)؛ أي: قراءته بنون العظمة[(٣)].

للإمام المرموز إليه بظاء (ظُبًى)؛ أي: يعقوب بكماله.

والباقون: بالياء[(٤)].

وتقدَّم:

قراءة: ﴿وَنُكَفِّرْ عَنْهُ﴾، ﴿وَنُدْخِلْهُ﴾؛ بنون العظمة؛ للمدنيين،

= وإن اقتصر في الطيبة بالتقليل على الدوري، وظاهر كلام الشارح هنا يوهم أن أبا عمرو ـ من روايتيه ـ له في هذا الحرف التقليل قولاً واحداً، والصواب ـ كما أشار إليه الشارح نفسه في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ أن أبا عمرو له في كلمة (بلى) وأخواتها الست؛ الفتح، والتقليل، قال في النشر بعد أن ذكر الفتح والتقليل لأبي عمرو من روايتيه في الألفاظ السبعة ـ والتي منها كلمة (بلى): «وكلٌّ من الفتح وبين اللفظين صحيح ثابت عن أبي عمرو من الروايتين المذكورتين، قرأت به، وبه آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٠)، والنشر ٥٣/٢، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (نَجْمَعُكُمْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، والثاني: بالياء: (يَجْمَعُكُمْ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون بلا تنوين: (نُونُ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم تشكل بالحركات في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم النون مع التنوين: (نُونٌ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٣) قال أبو الحسن شريح الرعيني: «هو مثل: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ [الإسراء: ١]، بعد: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١]»، فهو على الالتفات من الغيبة إلى التكلم. (ينظر: الجمع والتوجيه ص (٨١)، والهادي ٢٨٧/٣).

(٤) لمناسبة الظاهر في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [التغابن: ٨]. (ينظر: شرح النويري ٥٧/٦).

والشامي[١].

وقراءة: ﴿يُضَعِّفْهُ﴾؛ بالقصر، والتشديد؛ لابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب[٢].

وليس في هذه السورة واللَّتين بعدها **مضافة**، ولا **زائدة**[٣].

والله أعلم[٤].



(١) وقرأ الباقون: بالياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٦ ـ ٥٥٧)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(٢) وقرأ الباقون: بإثبات الألف مع التخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠١)، والنشر ٢٢٨/٢، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(٣) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (التغابن)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً.

(٤) ينظر: النشر ٣٨٨/٢، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٥٧/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٥٤٢/٢ ـ ٥٤٣.

سُورَةُ الطَّلَاقِ

قرأ نافع: ﴿النَّبِيءُ إِذَا﴾ [١]؛ بهمز[١]: ﴿النَّبِيءُ﴾، وبتسهيل الثانية كالواو[٢].

وتقدَّم الخلاف:

في باء: ﴿بُيُوتِهِنَّ﴾ [١]؛ كسراً، وضمًّا[٣].

---

(١) وقرأ الباقون: بالياء مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٥٤٤/٢).

(٢) هكذا في الأصل: (تسهيل الثانية كالواو)، وهو قول مرجوح لا يجوز ولا يصح، والصواب هو: تسهيل الهمزة الثانية كالياء، وهو مذهب أئمة النحو كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً، وقال الداني: «إنه الأوجه في القياس»، وقطع به مكي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب العنوان، وأكثر مؤلفي الكتب، والوجه الأخر لنافع هو: إبدالها واواً محضة، وهذا مذهب الجمهور من أئمة الأمصار قديماً، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية لأبي العز، وقال الداني في جامع البيان: «وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، وهو الآثر في النقل»، وقال في موضع آخر: «وبذلك قرأت على عامة شيوخي؛ الفارسي، والخاقاني، وابن غلبون»، وأمَّا ما ذكره الشارح من قوله: «وتسهيل الثانية كالواو» فإنه قول مرجوح، بل حكم عليه في النشر بعدم الصحة حيث قال: «وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يُصِبْ من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُتَمَكَّنُ منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها، وكلاهما لا يجوز ولا يصح». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، ص (٤٤)، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/١ ـ ٣٨٩، والإتحاف ٥٤٤/٢، وغيث النفع ص (٣٦٩)).

(٣) فقرأ بضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٥٤٤/٢).

وياء: ﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ [١]؛ كسراً، وفتحاً(١).

و﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [١]؛ إدغاماً، وإظهاراً(٢).

وغلظ الأزرق لامه في الأشهر عنه(٣).

٩٥٤ ـ ....بَـالِـغُ لَا تُنَوِّنُوا، وَأَمْرَهُ(٤) اخْفِضُوا: عَلَا(٥)

واخْتُلِفَ في ﴿بَٰلِغُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾ [٣].

فـ(**ـلَا**) (**تُنَوِّنُوا وَ﴿أَمْرَهُ﴾ اخْفِضُوا**)؛ أي: اقرؤوه بغير تنوين الغين، وبجر: ﴿أَمۡرِهِۦ﴾.

للمرموز إليه بعين (**عَلَا**)؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

---

(١) قرأ بفتح الياء: ابن كثير، وأبو بكر، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٠)، والنشر ٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩، والإتحاف ٢/٥٤٤).

(٢) قرأ بإدغام (الدال) في (الظاء): ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، الأبيات رقم (٢٥٧ ـ ٢٥٨)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٥٤٥).

(٣) وهو مذهب الجمهور عنه، بينما روى ترقيقها عند الظَّاء المعجمة ـ أي بعدها ـ: الصقلي، وهو أحد الوجهين في الكافي، والأصح التغليظ، كما تضمنه معنى قوله في الطيبة: (**وَالْأَصَحْ تَفْخِيْمُهَا**). (ينظر: متن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٨)، والنشر ٢/١١٣، والتجريد ص (١٨٠ ـ ١٨١)، والكافي ص (٥٤ ـ ٥٥)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الراء والهاء معاً: (**وَأَمْرِهِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بضم الراء والهاء معاً: (**وَأَمْرُهُ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، والهادي، والثالث: بفتح الراء، وضم الهاء: (**وَأَمْرَهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَأَمْرُهُ**)، (**وَأَمْرِهِ**)، (**وَأَمْرَهُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**عَلَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم العين: (**عُلَا**).

على الإضافة(١).

والباقون: بالتنوين، ونصب الراء.

على الإعمال(٢).

وتقدَّم:

الخلاف في إدغام: ﴿قَدْ جَعَلَ﴾ [٣](٣).

والخلاف في: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي﴾؛ مِنْ: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي **[٥٦٩]** يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [٤]، ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ(٤)﴾ [٤]، **حاصله**(٥):

أنَّ ابن عامر، والكوفيين: بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة.

والباقين: بحذفها.

وحققها منهم ـ أي من الحاذفين ـ: قالون، وقنبل، ويعقوب.

وسهلها بين بين: ورش، وأبو جعفر.

وكذا أبو عمرو، والبزي، في أحد وجهيهما(٦).

---

(١) ينظر: الكشف ٣٢٤/٢، والدر المصون ٣٥٣/١٠، واللباب ١٥٩/١٩، والإتحاف ٥٤٥/٢.

(٢) أي: على الأصل في إعمال اسم الفاعل. (ينظر: الكشف ٣٢٤/٢، والدر المصون ٣٥٣/١٠، واللباب ١٥٩/١٩، والإتحاف ٥٤٥/٢).

(٣) قرأ بإدغام (الدال) في (الجيم): أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٥٤٥/٢).

(٤) في الأصل: (يحصن)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: النشر ٤٠٤/١، والإتحاف ٣٦٩/٢ ـ ٣٧٠.

(٦) قال في النشر: «فقطع لهما العراقيون قاطبة: بالتسهيل، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية، والمستنير، والغايتين، والمبهج، والتجريد، والروضة». (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

والوجه الثاني لهما[(١)]: إبدال الهمزة ياء ساكنة[(٢)]، وشُبِّعَ المد للساكنين.

وعلى هذا الوجه: إذا وصلاها بـ﴿يَئِسْنَ﴾؛ جاز لهما الإظهار، والإدغام، وكلاهما صحيحان مأخوذ بهما من طريق النظم[(٣)]،

(١) أي: للبزي، وأبي عمرو. قال في النشر: «وقطع لهما المغاربة قاطبة: بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في التيسير، والهادي، والتبصرة، والتذكرة، والهداية، والكافي، وتلخيص العبارات، والعنوان، والوجهان؛ ـ أي التسهيل بين بين، والإبدال ياء ساكنة ـ في: الشاطبية، والعنوان»، ثم قال في النشر: «والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في جامع البيان»، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ١/٤٠٤).

(٢) وإنما أُبدلت الهمزة ياء ساكنة؛ لتعذر الوقف على الهمزة المسهلة، كما أفاده ابن الجزري في النشر، ونقله عنه شُرَّاح الطيبة؛ كالنويري، والمنير السمنودي، وكذا صاحب الإتحاف. قال في شرح النويري ـ ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه ـ: «كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف قلبها ياء ساكنة؛ ووجهه: أنه إذا وقف سكَّن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ؛ لزوال حركتها، فتنقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة»، وهو تحرير نفيس، وهذه المسألة عزيزة، قلَّ من يستحضرها من المقرئين، وقلَّ من تعرض لها من أهل الكتب، كما نوَّه بذلك الإمام ابن الجزري في النشر بقوله في "التنبيهات من باب الهمز المفرد": «ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك»، وقد تعرضت لهذه المسئلة مفصلاً في أكثر من موضع؛ أوَّلها عند قول الناظم ـ في البيت رقم ٢٢٤ من الأصول ـ: **(وَحَذْفُ "يَا" اللَّائِي سَمَا)**، فليرجع إليه.

(٣) نصَّ على ذلك في النشر حيث قال: «وكلٌّ من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر مأخوذ به، وبهما قرأت على أصحاب أبي حيان، عن قراءتهم بذلك عليه»، ثم ذكر تعليل الوجهين؛ الإظهار والإدغام. وقد جعله الداني في باب الإدغام الكبير، لكن تعقبه في ذلك أبو جعفر بن الباذش ومن تبعه من الأندلسيين حيث لم يجعلوه من هذا الباب، بل جعلوه من الإدغام الصغير، وأوجبوا إدغامه في مذهب من سكَّن الياء مبدلة، وصوبه أبو شامة فقال: «الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي أو إثبات، فإن الياء ساكنة، وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلَا

قال: وعند ذلك يجب إدغامه؛ لسكون الأول وقبله حرف مد، فالتقاء الساكنين على حدهما»، وقد ذكر ابن الجزري في النشر اعتراض ابن الباذش ومن وافقه، ولم يعقب عليه بشيء، وقال الشيخ السمنودي في (البدر المنير)، البيت رقم (١٠٢١):

وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءَ أَظْهِرْ بِسَكْتَةٍ ... وَأَدْغِمْهُ لِلْبَزِّيِّ مَعْ وَلَدِ الْعَلَا =

وأما من طريق الحرز؛ فالمأخوذ به الإظهار فقط كما حققه جماعة[1].

٩٥٥ ـ وُجْدِ[2] اكْسِرِ الضَّمَّ: شَذَا[3]........... ....

واختلف في: ﴿وُجْدِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [٦].

= (ينظر: التيسير ص (٢٨)، والنشر ١/٢٨٥، والإقناع ١/٣٤٠، وإبراز المعاني لأبي شامة ١/٢٧٢، وجامع الخيرات ص (٥٤٤)).

(١) قال في النشر: «وقياس ذلك إظهارها للبزي، والإظهار مذهب الداني، وتبعه الصفراوي، وأصحابهم؛ كابن غلبون ـ على ما ذكره في الإقناع ـ، وقال الشاطبي في حرز الأماني:

وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءُ في الَّلاءِ عَارِضٌ سُكُونًا اَوَ اصْلاً فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلَا

قال في غيث النفع: «وأما ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾، فذهب الداني إلى إظهاره وجهاً واحداً، وتبعه هو ـ أي: الشاطبي ـ وغيره كالصفراوي، وبه الأخذ عند شيوخنا، ولذلك لم نذكره في المدغم تبعاً لهم» ثم قال ـ بعد أن نقل كلام ابن الجزري في توجيه الإظهار والإدغام ـ: «والحاصل أن كلًّا من الوجهين صحيح موجه مقروء به، إلا أن من أخذ بطريق التيسير ونظمه يقرأ بالإظهار، مع اعتقاد صحة الإدغام، ومن قرأ بطريق النشر يقرأهما».

ينظر: (التيسير ص (٢٨)، والنشر ١/٢٨٤ ـ ٢٨٥، وحرز الأماني، البيت رقم (١٣١)، والإتحاف ١/١١٤ ـ ١١٥، وشرح النويري ٢/٨٤ ـ ٨٥، وغيث النفع ص (٣٦٩ ـ ٣٧٠)).

(٢) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بضم الواو، وكسر الدال: (**وُجْدِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ؛ فقد ضُبطت فيها؛ بكسر الواو، ونصب الدال: (**وِجْدَ**)، والوجه الثاني في نسخة رضوان العقبي؛ كضبط الجماعة؛ بضم الواو، وكسر الدال.

(٣) ضُبطت في أصل الشرح: (**شِذْ**)، وضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**شَذَا**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بشين مفتوحة، وذال مفتوحة مع التنوين: (**شَذًا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالشين المعجمة المفتوحة، وذال مفتوحة بلا تنوين: (**شَذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**شَذَا**)، (**شَذًا**)، (**شَذَا**).

فـ(ـاكْسِرِ الضَّمَّ)؛ أي: اقرأه بكسر الواو.

للمرموز إليه بشين: (شِدْ)[١]؛ أي: روح عن يعقوب.

والباقون: بضمها.

وهما لغتان؛ بمعنى (الوسع)[٢].

وتقدَّم:

ضم سين: ﴿بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [٧]؛ لأبي جعفر[٣].

وقراءته[٤]: ﴿وَكَائِنْ﴾؛ بوزن فاعل، مع تسهيل همزته، فله المد والقصر[٥]، بخلاف ابن كثير؛ فإن قراءته بالتحقيق مع المد فقط[٦].

والخلاف: في كاف: ﴿نُكْرًا﴾، ضمًّا، وإسكاناً[٧].

---

(١) ضُبطت في الأصل: (شِدْ)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (شَدَا)، وهو الصواب.

(٢) قال أبو الحسن شريح: «الْوِجْدُ، والْوُجْدُ، والْجِدَةُ، كلها مصادر لـ(وَجَدَ) في المال، إذا كان ذا يُسر»، وقال موسى جار الله: «والوجد؛ بمعنى التمكن والغنى والمقدرة، مثلث الفاء». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٨١)، والدر المصون ٣٥٧/١٠، واللباب ١٦٧/١٩ ـ ١٦٨، وشرح النويري ٥٩/٦، والإتحاف ٥٤٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(٣) وقرأ الباقون: بإسكان السين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٣)، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٤٥/٢).

(٤) أي: قراءة أبي جعفر.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٩)، والنشر ٤٠٠/١، والإتحاف ٥٤٥/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٣٨)، والنشر ٢٤٢/٢، والإتحاف ٥٤٥/٢.

(٧) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وهشام، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: بإسكان الكاف، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٦)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٤٥/٢).

وياء: ﴿مُّبَيَّنَٰتٍ﴾، فتحاً، وكسراً[(١)].

و﴿وَيُدْخِلْهُ﴾؛ نوناً، وياءً[(٢)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)].



---

(١) قرأ بفتح الياء: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٠)، والنشر ٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩، والإتحاف ٢/٢٥٤٦).

(٢) قرأه بنون العظمة: المدنيان، والشامي، وقرأه الباقون: بالياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٦ ـ ٥٥٧)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٥٤٦).

(٣) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة التغابن حيث قال: «وليس في هذه السورة واللتين بعدها مضافة ولا زائدة»، كما أنه قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الطلاق)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (التحريم) وهكذا فعل النويري وجار الله، في شرحيهما، أما المنير السمنودي فقد أشار إلى ابتداء فرش سورة (التحريم) لكنه لم ينوه على ختام فرش سورة (الطلاق)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٨٨، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٦/٥٨ ـ ٥٩، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٢/٥٤٤ ـ ٥٤٦).

سُورَةُ التَّحْرِيمِ

تقدَّم:

همز: ﴿**النَّبِيءُ**﴾؛ معاً[١]، لنافع[٢].

فقوله: ﴿**النَّبِيءُ إِلَى**﴾ [١]، من قبيل الهمزتين؛ مثل: ﴿**النَّبِيءُ إِذَا**﴾ [الطلاق: ١]، في السورة قبلُ[٣].

وقف البزي ويعقوب بخلفه على: ﴿**لِمَ**﴾؛ بهاء السكت[٤].

---

(١) الآيتين: [١، ٣].

(٢) وقرأ الباقون: بالياء مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٥٤٧/٢).

(٣) أي أنَّ فيها لنافع وجهان؛ الوجه الأول: تسهيل الهمزة الثانية كالياء، وهو مذهب أئمة النحو كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً، وقال الداني: «إنه الأوجه في القياس»، وقطع به مكي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب العنوان، وأكثر مؤلفي الكتب، والوجه الأخر: هو إبدالها واواً محضة، وهذا مذهب الجمهور من أئمة الأمصار قديماً، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية لأبي العز، وقال الداني في جامع البيان: «وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، وهو الآثر في النقل»، وقال في موضع آخر: «وبذلك قرأت على عامة شيوخي؛ الفارسي، والخاقاني، وابن غلبون»، وأمَّا ما ذُكِرَ من أن فيها: تسهيل الثانية كالواو، فإنه قول مرجوح، بل حكم عليه في النشر بعدم الصحة حيث قال: «وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُتَمَكَّنُ منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها، وكلاهما لا يجوز ولا يصح». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/١ ـ ٣٨٩، والإتحاف ٥٤٧/٢، وغيث النفع ص (٣٦٩)).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦٠ ـ ٣٦١)، والنشر ١٣٤/٢ ـ ١٣٥، والإتحاف ٥٤٧/٢.

وإمالة: ﴿مَرْضَاتِ﴾؛ للكسائي[١]، كوقفه عليها بالهاء[٢].

٩٥٥ ـ ....وَخِفَّ[٣] عَرَفْ[٤]: رُمْ.....................................

(وَ)اخْــتُــلِــفَ فــي: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ [عَلَيْهِ][٥] عَرَّفَ بَعْضَهُۥ [وَأَعْرَضَ][٦] عَنۢ بَعْضٍ﴾ [٣].

فـ(**ـخَفِّفْ**[٧]: ﴿**عَرَفْ**﴾)؛ أي: اقرأه بتخفيف الراء[٨].

---

(١) وهي مستثناة من ذوات الياء للأزرق، فهي مما قرأه الأزرق بالفتح قولاً واحداً، قال في النشر ٢/٥٠: «وأجمعوا على أن (مرضاتي)، و(مرضاة)، و(كمشكاة)، مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا؛ من أجل أنهما واويان». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٥)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٥٤٧).

(٢) أي: الكسائي وحده، وذلك لأنه إذا وقف عليها وقف بالهاء، على أصله، كما تقدم في باب الوقف على مرسوم الخط، بينما إذا وقف عليها حمزة فإنه يقف بالتاء، ولذا فلا إمالة له فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٥٩)، والنشر ٢/١٣٢، والإتحاف ٢/٥٤٧).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مقرونة بواو العطف، وبكسر الخاء، وفتح الفاء: (**وَخِفَّ**)، واقترانها بالواو يؤدي إلى انكسار وزن البيت، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**خَفِّفْ**)، وضُبطت في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد: بكسر الخاء، ورفع الفاء: (**خِفُّ**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي ـ وهو الاختيار في النسخ الأخرى ـ؛ بفتح الخاء والفاء: (**خَفَّ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَخِفَّ**)، (**خَفَّ**)، (**خِفُّ**)، أما الوجه الأول؛ فلا بد من فك اقترانه بالواو؛ ليستقيم وزن البيت.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ باعتبار أنها كلمة من الشطر الثاني للبيت، بينما هي في جميع النسخ الأخرى خاتمة الشطر الأول من البيت، وهو الذي أَثْبَتُّه؛ لضرورة وزن البيت وحاجته إليه.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو خطأ.

(٦) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (عرض)، وهو خطأ وتصحيف.

(٧) ضُبطت في أصل الشرح: (**خَفِّفْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**خِفَّ**)، وهو الصواب.

(٨) على معنى المجازاة؛ أي: جازى النبي ﷺ على بعض وأعرض عن بعض، تكرماً وحلماً، =

للإمام المرموز إليه براء (رُمْ)؛ أي: الكسائي بكماله.

والباقون: بتشديدها(١).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿فَقَدْ صَغَتْ﴾ [٤]؛ لأبي عمرو، وهشام، وأهل شفا(٢).

وتخفيف: ﴿تَظَٰهَرَا﴾ [٤]؛ للكوفيين(٣).

والكلام على: ﴿جِبْرِيلُ﴾ [٤]، في البقرة(٤).

وتشديد: ﴿أَن يُبْدِلَهُۥ﴾ [٥]؛ للمدنيين، وأبي عمرو(٥).

٩٥٥ ـ ....وَكِتَابِهِ اجْمَعُوا: حِمًى عَطَفْ

= وقال موسى جار الله: «والعرفان في هذه الآية كالعلم في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [النساء: ٦٣]، يُراد به معنى المجازاة، يقال: عرف فلاناً؛ إذا أريد جازاه، ويقال: أنا أَعْرَفُ للمحسن والمسيء؛ أي: لا يخفى عليَّ ذلك ولا مقابلته، ويؤيد هذه القراءة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ﴾ [التحريم: ٣]، إذ لو كان (عرَّفَ) من التعريف لكان التنبئة من قبيل التكرار، ويؤيدها قوله تعالى: ﴿وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ﴾ [التحريم: ٣]، لأن الإعراض لا يقابل المعرفة ولا التعريف، بل الجزاء والعتاب». (ينظر: الكشف ٣٢٥/٢، والدر المصون ٣٦٤/١٠، واللباب ١٩٥/١٩، والإتحاف ٥٤٧/٢ ـ ٥٤٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(١) على معنى عرَّف النبي ﷺ بعضه؛ أي: أخبر أنها قد أفشت به، وأعرض عن بعضه فلم يُعَرِّفْ به، تكرما منه ﷺ، والمراد معنى العتاب والجزاء. (ينظر: الكشف ٣٢٥/٢، والدر المصون ٣٦٤/١٠، واللباب ١٩٥/١٩، والإتحاف ٥٤٧/٢ ـ ٥٤٨، وشرح النويري ٦٠/٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(٢) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٥٤٨/٢).

(٣) وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٩)، والنشر ٢١٨/٢، والإتحاف ٥٤٨/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٦٣ ـ ٤٦٤)، والنشر ٢١٩/٢، والإتحاف ٥٤٨/٢.

(٥) وقرأ الباقون: بالسكون والتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٤)، والنشر ٢١٩/٢، والإتحاف ٥٤٨/٢).

واخْتُلِفَ في: ﴿**وَكِتَابِهِ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ [رَبِّهَا][1] **وَكِتَابِهِ**﴾ [١٢].

(فـ**(ـاجْمَعُوا)**؛ أي اقرؤوه: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾؛ بضمتين.

على الجمع[2].

للمرموز إليهم بقوله: **(حِمًى عَطَفْ**[3]**)**؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، وحفص.

والباقون: بكسر الكاف، وفتح التاء، وألف بعدها.

على الإفراد[4].

٩٥٦ ـ ضَمَّ[5] **نَصُوحًا: صِفْ**............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ **[٥٧٠]** تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [٨].

---

(١) في الأصل تصحفت هذه الكلمة إلى معنى غير صحيح.

(٢) لكثرة كتب الله، فحُمِلَ على المعنى، لأن مريم عليها السلام آمنت بجميع كتب الله المنزلة. (ينظر: الكشف ٣٢٦/٢، والهادي ٢٩٢/٣).

(٣) ومعنى قوله: **(عَطَفْ)**؛ اسمٌ؛ والعَطَفُ: نَبْتٌ يُسمَّى الكَشُوت؛ لا ورق له ولا أفنان، يلتوي على البرسيم والكَتَّان ونحوهما من النباتات، ويعيش متطفلاً، وتأتي بمعنى؛ الرحمة والرأفة والحنان، ولها معان أخرى.

(٤) وهو مصدر يدل بلفظه على القليل والكثير. (ينظر: الكشف ٣٢٦/٢، والهادي ٢٩٢/٣).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الضاد، وضم الميم: **(ضَمُّ)**، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الضاد؛ على الأمر: **(ضُمَّ)**، والثالث: بفتح الضاد؛ فعل ماض: **(ضَمَّ)**، وهو مفهوم منطوق الشارح الترمسي، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(ضَمَّ)**، **(ضُمَّ)**، **(ضَمُّ)**.

فـ(**ضَمَّ**)؛ أي: قرأ بضمٍّ.

نون: ﴿نَّصُوحًا﴾.

المرموز إليه بصاد (**صِفْ**)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

على أنه مصدر[١]، فنصبه على المفعول له؛ أي لأجل نصح صاحبها، أو على النعت من باب الوصف للمصدر؛ أي: (ذات نصوح)[٢].

والباقون: بفتح النون.

صيغة مبالغة؛ كـ(ضروب)، أسند النصح إلى التوبة مبالغة، وهو صفة التائب، فإنه ينصح نفسه بالتوبة؛ بمعنى الإتيان بها على طريقتها[٣].

عن ابن عباس رضي الله عنهما[٤]: «هِيَ: الْيَقِينُ بِالْقَلْبِ، وَالِاسْتِغْفَارُ بِاللِّسَانِ، وَالْإِقْلَاعُ بِالْجَوَارِحِ، وَالِاطْمِئْنَانُ عَلَى التَّرْكِ».

وتقدَّم:

إشمام: ﴿قِيلَ﴾ [١٠]؛ للكسائي، وهشام، ورويس[٥].

وإمالة: ﴿عِمْرَٰنَ﴾ [١٢]؛ لابن ذكوان بخلفه[٦].

ورسم: ﴿ٱمْرَأَتَ﴾ الثلاث[٧]، كـ﴿ٱبْنَتَ﴾ [١٢]، بالتاء المجرورة،

---

(١) فهو مصدر لـ(نَصَحَ)، يقال: (نَصَحَ)، (نُصْحاً)، و(نُصُوحاً). (ينظر: الدر المصون ٣٧١/١٠، والإتحاف ٥٤٨/٢، واللباب ٢٠٩/١٩).

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٧١/١٠ ـ ٣٧٢، والإتحاف ٥٤٨/٢، واللباب ٢١٠/١٩.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣٧١/١٠، والإتحاف ٥٤٨/٢، واللباب ٢٠٩/١٩.

(٤) ينظر: الإتحاف ٥٤٨/٢.

(٥) وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٥٤٩/٢).

(٦) من طريق هبة الله عن الأخفش. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٤)، والنشر ٦٤/٢ ـ ٦٥، والإتحاف ٥٤٩/٢).

(٧) أي: المواضع الثلاث من سورة التحريم؛ موضعين منها في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [١٠]، والموضع الثالث قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ [١١].

فوقف ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ويعقوب عليها: بالهاء؛ على الأصل[(١)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٢)].



(١) وهي لغة قريش، ووقف الباقون: بالتاء، موافقة لصريح الرسم، وهي لغة طيء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، ص (٥٦)، البيت رقم (٣٥٩)، والنشر ٢/١٣٠، والدر المصون ١/٥٣٥، والإتحاف ٢/٥٤٩).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة التغابن حيث قال: «وليس في هذه السورة واللتين بعدها مضافة ولا زائدة»، كما أنه قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (التحريم)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (الملك) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٨٩، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٦/٦٠ ـ ٦٢، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩ ـ ٣٢٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٢/٥٤٧ ـ ٥٤٩.

سُورَةُ الْمُلْكِ

تقدَّم الخلاف في:

هاء: ﴿وَهُوَ﴾؛ ضمًّا، وإسكاناً[(١)].

وفي: ﴿شَيْءٍ﴾؛ مدًّا[(٢)]، وسكتاً[(٣)]، وعدمهما.

٩٥٦ ـ ....تَفَاوُتٍ[(٤)] قَصَرْ ثَقِّلْ[(٥)]: رِضًى.......................

---

(١) فقرأ بإسكان الهاء: الكسائي، وأبي جعفر، وقالون، وأبي عمرو، ووجْهُهُ؛ التخفيف، وقرأ الباقون: بضم الهاء، على الأصل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٣٨ ـ ٤٣٩)، والنشر ٢/٢٠٩).

(٢) فقرأ الأزرق عن ورش بالوجهين؛ المدُّ المشبع، وهذا مذهب المهدوي، واختاره الحصري، وهو أحد الوجهين في الحرز، وغيره، والتوسطُ، وإليه ذهب مكي، والداني، وبه قرأ على فارس بن أحمد، وغيره، والثاني في الحرز، وغيره، وورد المد عن حمزة بخلفه؛ فنص على المد عنه: صاحب العنوان، وأبو الطيب بن غلبون، وابن بليمة، وغيرهم من المصريين، والمغاربة، ولكن الجمهور: على السكت عنه، وذكر بعضهم: كصاحبي؛ الكافي، والتبصرة، الوجهين؛ المد، والسكت، قال ابن الجزري: «والمراد عنه؛ هو التوسط، وبه قرأت من طرق من روى المد، ولم يرو عنه إلا من روى السكت في غيره». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، الأبيات رقم (١٧٠ ـ ١٧١)، والنشر ١/٤٤٦ ـ ٤٤٩، وحرز الأماني، الأبيات رقم (١٧٩ ـ ١٨٠)).

(٣) فقرأ بالسكت حمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس عن خلف، بخلف عنهم أجمعين، ولهم فيه مذاهب تم بيانها وتحريرها في بابه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٤٣٥ ـ ٤٣٨)، والنشر ١/٤١٩ ـ ٤٢٤)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الألف بعد الفاء، وتشديد الواو: (**تَفَوُّتٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثاني: بإثبات الألف بعد الفاء، وتخفيف الواو المضمومة: (**تَفَاوُتٍ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء، وكسر القاف =

واخْتُلِفَ في: ﴿تَفَٰوُتٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [٣].

فـ**(ـقَصَرْ)**.

و**(ثَقِّلْ)**.

أي: اقرأه بغير ألف بعد الفاء، وتشديد الواو.

الإمامان[١] المرموز إليهما بقوله: **(رِضًى)**؛ أي: الكسائي، وحمزة.

وقرأه الباقون: بإثبات الألف، وتخفيف الواو.

وهما لغتان؛ كـ(التَّعَهُّد)، و(التَّعَاهُد)[٢].

وتقدَّم:

إدغام: ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ [٣]؛ لأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام بخلاف عنه[٣].

وإبدال همزة: ﴿خَاسِئًا﴾ [٤]؛ ياءً؛ للأصبهاني، وأبي جعفر[٤]، كوقف حمزة.

= مع التشديد، وسكون اللام؛ على الأمر: **(ثَقِّلْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام: **(ثِقْلُ)**.

(١) هكذا جاء في الأصل، ولعل الأليق بسياق الكلام وسباقه التعبير: (للإمامان) مكان (الإمامان).

(٢) ومعنى الآية: ليس في خلق الرحمن من تفاوت واختلاف في اعتبار الحكمة وليس في الوجود ما فاته مقتضى الحكمة، بل الرحمن قد راعاها في كلِّ ذرة من خلقه. (ينظر: الكشف ٣٢٨/٢، والدر المصون ٣٧٨/١٠، واللباب ٢٢٨/١٩، والإتحاف ٥٥٠/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(٣) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٥٥٠/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٤)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٥٥٠/٢.

وإدغام: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [٥]؛ لأبي عمرو، وأهل شفا، وابن عامر بخلف عن ابن ذكوان[(١)].

و﴿قَدْ جَآءَ﴾ [٩]؛ لأبي عمرو، وهشام، وأهل شفا[(٢)].

وتشديد: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [٨]؛ وصلاً، للبزي بخلفه[(٣)].

وضم حاء: ﴿فَسُحْقًا﴾ [١١]؛ للكسائي[(٤)] وابن وردان[(٥)] بخلفهما، وابن جماز بلا خلاف[(٦)].

وتقدَّم الكلام [على][(٧)]همزتي: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ءَأَمِنتُم﴾ [١٥ ـ ١٦]؛ مستوفى في الأصول، حَاصِلَهُ[(٨)]:

أنَّ قالون، وأبا عمرو، وأبا جعفر، وهشاماً بخلفه: بتسهيل الثانية، [وإدخال ألف][(٩)].

---

(١) وقرأ الباقون: بالإظهار، وليس في القرآن غيره. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، الأبيات رقم (٢٥٧ ـ ٢٥٨)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٥٥٠، وغيث النفع ص (٣٧١)).

(٢) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٥٥٠).

(٣) وقرأ الباقون: بالتخفيف، وذلك ـ كما قال الشارح ـ وصلاً، وأما عند الابتداء: فقد نصَّ العلماء على أن هذه التاء ـ كتاءات البزي الأخرى ـ يُبْتَدَأ بها مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٨)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٥٥٠).

(٤) قال في النشر: «والوجهان صحيحان عن الكسائي من روايتيه، وقد نصَّ عليهما جميعاً الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه، والإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام، والأستاذ الكبير أبو بكر بن مجاهد». (ينظر: النشر ٢/٢١٧).

(٥) فروى النهرواني عن عيسى ابن جماز: الإسكان، وروى غيره الضم. (ينظر: النشر ٢/٢١٧).

(٦) وقرأ الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٧)، والنشر ٢/٢١٧، والإتحاف ٢/٥٥١).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٨) ينظر: الإتحاف ٢/٥٥١، وغيث النفع ص (٣٧١).

(٩) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبتها من الإتحاف حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٥١).

وورشاً، والبزي، ورويساً: بتسهيلها، بلا ألف.

وللأزرق ـ أيضاً ـ: إبدالها ألفاً، مع القصر فقط.

وقنبل حال الوصل بـ﴿ٱلنُّشُورُ﴾: يُبْدِلُ الأولى واواً بلا خلاف، وله في الثانية؛ التسهيل، والتحقيق، بلا ألف فيهما **[٥٧١]**.

و[الوجه][١] الثاني لهشام: بتحقيقهما، مع الألف.

و[الوجه][٢] الثالث له: تحقيقهما، بلا ألف.

وبه قرأ الباقون؛ ابن ذكوان، وروح، والكوفيون.

وعلى كل فليس من باب اجتماع ثلاث همزات بل من همزتين فقط، ولذا ذكره في الحرز هنا، فقال[٣]:

وَآمَنْتُمُو فِي الْهَمْزَتَيْنِ أُصُولُهُ وَفي الْوَصْلِ الُاولَى قُنْبُلٌ وَاواً ابْدَلَا

ولم يسكت عنه[٤] كغيره[٥].

واحترز عن الوصل ما إذا ابتدأ به فإنه حقق الأولى وسهل الثانية فقط بلا خلاف[٦]، فافهم.

وتقدَّم:

إسكان راء: ﴿يَنصُرُكُم﴾ [٢٠]، واختلاسها؛ لأبي عمرو، وروى الدوري عنه [الإتمام][٧] ـ أيضاً[٨] ـ.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.
(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.
(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٠٧٦).
(٤) هكذا في الأصل، والذي في غيث النفع: (عليه). (ينظر: غيث النفع ص (٣٧١)).
(٥) ذكر هذه الفائدة الجليلة صاحب غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧١)).
(٦) أي: أنه إذا وقف على: ﴿ٱلنُّشُورُ﴾، وابتدأ بـ﴿ءَأَمِنتُم﴾، فهو كالبزي سواء بسواء. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧١)).
(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لحاجة السياق إليه لتمام المعنى.
(٨) فالتحرير: أنَّ أبا عمرو قرأ ذلك بالإسكان، كما ورد عنه وعن أصحابه منصوصًا، =

وإشمام: ﴿سِيٓـَٔتۡ﴾ [٢٧]؛ للمدنيين، والشامي، والكسائي، ورويس[١]، ويُوقَفُ عليه لحمزة[٢]؛ بالنقل على القياس، وبالبدل مع الإدغام[٣].

وإشمام: ﴿قِيلَ﴾ لهشام، والكسائي، ورويس[٤].

٩٥٦ - ....[وَتَدَّعُو تَدْعُو][٥]: ظَهَرْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَدَّعُو﴾.

= وعليه أكثر المؤلفين؛ وهي لغة بني أسد، وتميم، وبعض نجد؛ وذلك طلباً للخفة، وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للخفة فإسكانه وإبقاؤه أولى، وروى جماعة عنه من روايتيه الاختلاس، وعبر عنه بالإتيان بثلثي الحركة؛ بمعنى أكثرها، بخلاف الروم؛ فإنه الإتيان بأقلها، وروى أكثرهم؛ الاختلاس: عن الدوري، والإسكان: عن السوسي، وعكس بعضهم، فروى الاختلاس عن السوسي، والإسكان عن الدوري؛ كالأستاذين أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وروى جماعة: الإتمام عن الدوري وحده، وبه قرأ الباقون، فصار للدوري: ثلاثة، وللسوسي: الإسكان، والاختلاس، وهذا الحكم منوط بالمتحرك في نوعيه، وبالحركات الثقال. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٤٦)، والنشر ٢/٢١٢، والإتحاف ١/٣٩٢، وشرح النويري ٤/٢٨، وشرح ابن الناظم ص (١٧٤)).

(١) وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٥)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٥٥١).

(٢) والهمزة هنا هي من الهمز المتوسط، المتحرك بالفتح، الواقع بعد ياء أصلية ساكنة. (ينظر: النشر ١/٤٨٠).

(٣) عند مَنْ ألحقه بالزائد، قال في النشر: «وحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف». (ينظر: النشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٥٥٢).

(٤) وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٥٥٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيها جميعاً؛ بإثبات الألف بعد الواو: (**وَتَدَّعُوا تَدْعُوا**)، والثاني: بحذف الألف بعد الواو في الكلمتين: (**وَتَدَّعُو تَدْعُو**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

مِنْ قوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ﴾ [٢٧].

فقرأه: ﴿تَدْعُونَ﴾؛ بإسكان الدال مخففة.

الإمام المرموز إليه بظاء (ظَهَرْ)؛ أي: يعقوب بكماله.

على أنه من الدعاء؛ أي: (تطلبون وتستعجلون)(١).

قال في الإتحاف(٢): «ورُوِيَت ـ أي هذه القراءة عن عصمة ـ: عن أبي بكر ـ أي شعبة ـ، والأصمعي عن نافع»(٣).

والباقون: بفتح الدال مشددة.

على أنه من الدَّعْوى؛ أي: (تدعون أنه لا جنة ولا نار)(٤).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين(٥).

وتقدَّم تسهيل ثانية همزتي: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ معاً(٦) للمدنيين، زاد الأزرق

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «﴿تَدْعُونَ﴾؛ مضارع (دَعَا)؛ أي: كنتم تدعون الله به وتستعجلونه من عذابه لقولهم: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ويجوز أن يكون معنى التشديد مثل ذلك، ويجوز أن يكون تفتعلون أيضاً من الدعوى، أي: تدَّعون الأباطيل، فتكون الباء بمعنى: بسببه ومن أجله، وادعاؤهم الأباطيل، مثل قوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٨٢)، والدر المصون ٣٩٥/١٠، واللباب ٢٥٨/١٩، والإتحاف ٥٥٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٥٥١/٢.

(٣) وهي أيضاً قراءة: أبو رجاء، والحسن، وقتادة، وابن يسار، وعبدالله بن مسلم، وسلام، وابن أبي عبلة، وأبو زيد وعصمة كلاهما عن أبي عمرو من طريق الأهوازي. (ينظر: معجم القراءات ١٨/١).

(٤) أو مِنَ الدُّعاء، فيكون معناه كمعنى القراءة الأولى. (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/١٠، واللباب ٢٥٨/١٩، والإتحاف ٥٥٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٨)).

(٥) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٦) الآيتين: [٢٨، ٣٠].

إبدالها ألفاً مع إشباع المد(١)، وحذفها للكسائي(٢).

٩٥٧ ـ سَيَعْلَمُونَ مَنْ: رَجَا.........   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**فَسَيَعْلَمُونَ** مَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [٢٩].

فقرأه بالياء التحتية.

على الغيب(٣).

الإمام المرموز إليه براء (**رَجَا**)(٤)؛ أي: الكسائي بكماله.

والباقون: بالتاء الفوقية.

على الخطاب(٥).

واحترز بقيد: (**مَنْ**) عن: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [١٧]، فلا خلاف في خِطَابه(٦).

---

(١) وهو أحد الوجهين في الحرز، والأشهر عنه: التسهيل ـ كالأصبهاني ـ، وعليه الجمهور، وهو الأقيس، قال في الإتحاف: «وإذا وقف للأزرق في وجه البدل عليه في نحو: ﴿أَرَءَيْتَ﴾، وكذا: ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ تعين التسهيل بين بين؛ لئلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر، ولا وجود له في كلام العرب، وليس ذلك كالوقف على المشدد في نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]؛ لوجود الإدغام، كما يأتي في آخر باب: (الوقف على أواخر الكلم). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٥٥٢/٢، وحرز الأماني، البيت رقم (٦٣٨)).

(٢) وهي لغة فاشية، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٥٥٢/٢).

(٣) نظراً إلى قوله: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [٢٨]. (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/١٠).

(٤) قال ابن الناظم: «هو في الأصل ممدود، وقصر ضرورة»، وهو اسم معناه: الأمل، وقد يكون مقصوراً في الأصل ومعناه: الموضع والناحية، وقد يأتي فعلاً؛ بمعنى: أَمَّلَ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٧)، بتصرف يسير).

(٥) إما على الوعيد، وإما على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب. (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/١٠).

(٦) لاتصاله بالخطاب الذي في صدر الآية، وهو قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [١٧]. (ينظر: جامع البيان ٤٤٨/٢، والنشر ٣٨٩/٢، وشرح النويري ٦/، والهادي ٢٩٤/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/ب)).

وفي السورة مضافتان(١):

﴿إِنۡ أَهۡلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ [٢٨].

سكَّنها: حمزة.

و﴿وَمَن مَّعِيَ أَوۡ﴾ [٢٨].

سكَّنها: هو(٢)، والكسائي، وخلف عن نفسه، [وشعبة، ويعقوب](٣).

وزائدتان(٤):

﴿نَذِيرِ﴾ [١٧].

و﴿نَكِيرِ﴾ [١٨].

أثبتهما وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله أعلم(٥).



---

(١) ينظر: النشر ٣٨٩/٢.

(٢) أي: حمزة.

(٣) في الأصل: (وشعبة عن يعقوب)، وهو سبق قلم.

(٤) ينظر: النشر ٣٨٩/٢.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الملك)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (ن) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (ن)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٨٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٢)، وشرح النويري ٦٣/٦ ـ ٦٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩ ـ ٣٢٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ ـ ل ١٣٤/ب)، والإتحاف ٥٥٠/٢ ـ ٥٥٢).

سُورَةُ (ن)

أدْغم: ﴿نٓ﴾ [١]، في واو ﴿وَٱلْقَلَمِ﴾ [١]؛ ورش، والبزي، وابن ذكوان، وعاصم بخلاف عنهم، وهشام، والكسائي، وخلف عن نفسه بلا خلاف[١]، والباقون: بالإظهار.

وسكت على: ﴿نٓ﴾ [١]؛ أبو جعفر[٢].

وأبدل همزة: ﴿بِأَيِيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [٦]، ياءً؛ الأصبهاني بخلفه[٣]، ويُوقَفُ لحمزة **[٥٧٢]** عليه: كذلك، [و][٤]بالتحقيق؛ لأنه متوسط بزائد[٥].

وتقدَّم:

الخلاف في: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [١٤]؛ إخباراً واستفهاماً، وكلُّ من

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، الأبيات رقم (٢٧٠)، والنشر ٧١/١، والإتحاف ٥٥٣/٢.

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) فروى الحمامي من جميع طرقه، عن هبة الله والمطوعي، كلاهما عنه: إبدال الهمزة ياء، وبه قطع في التجريد، وروى التحقيق سائر الرواة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٥٥٣/٢).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لحاجة السياق إليه من أجل تمام المعنى.

(٥) ينظر: النشر ٤٣٨/١ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٥٥٣/٢.

استفهم على أصله في الهمزتين؛ تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً بينهما، وعدمه[(١)].

والخلاف في نون: ﴿أَنِ ٱغْدُواْ﴾ [٢٢]؛ كسراً وضمًّا في الوصل[(٢)].

وإدغام: ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [٢٧]؛ للكسائي[(٣)].

وتشديد: ﴿أَن يُبْدِلَنَا﴾ [٣٢]؛ للمدنيين، وأبي عمرو[(٤)].

وتشديد تاء: ﴿لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [٣٨]؛ وصلاً، للبزي بخلفه[(٥)].

٩٥٧ ـ ....يَــزْلِــقُ ضَــمْ: غَــيْــرُ مَــدًى......................

واخْتُلِفَ في: ﴿يَزْلِقُ﴾.

---

(١) فقرأ بهمزة واحدة؛ على الخبر، المرموز إليهم بقوله في الطيبة: (**رَوَى اعْلَمْ حَبْرُ عَدْ**)؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص؛ على أنها (أَنْ) المصدرية في موضع المفعول له، مجرورة بلام مقدرة متعلقة بفعل النهي؛ أي: ولا تطع من هذه صفاته لأن كان متمولاً، وقرأه الباقون ـ وهم؛ ابن عامر، وشعبة، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب ـ: بهمزتين؛ على الاستفهام؛ أي: أتعطيه لأن كان ذا مالٍ، أو تعليل لفعل مقدر؛ أي: أَنَكِفَ لأن كان ذا مال. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٦ ـ ١٧٧)، والإتحاف (١/١٨٢)، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب (٢/٣٣١)، وحجة القراءات لابن زنجلة ص (٧١٨)، وشرح النويري (٢/٢٣١)).

(٢) قرأ بكسر النون وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٥٥٥).

(٣) أي: إدغام اللام من (بل) في النون من (نحن)، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٥٥٥).

(٤) وقرأ الباقون: بالسكون والتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٤)، والنشر ٢/٢١٩، والإتحاف ٢/٥٥٥).

(٥) وقرأ الباقون: بالتخفيف، وذلك ـ كما قال الشارح ـ وصلاً، وأما عند الابتداء: فقد نصَّ العلماء على أن هذه التاء ـ كتاءات البزي الأخرى ـ يُبْتدأ بها ـ للبزي ـ مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٥٥٥).

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِن [يَكَادُ][1] ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [٥١].

فـ(**ضَمْ**) ياءه.

(**غَيْرُ**) المرموز إليهما.

بقوله: (**مَدًى**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

[مِنْ: (أَزْلَقَه) معدًى بالهمزة؛ أي: (أَزَلَّ رِجْلَه)[2].

وأما نافع وأبو جعفر][3] فقرآه: بفتح الياء.

مِنْ: (زَلِقَت الرجل)، وهو فعل متعد مفتوح العين لا مكسورها مثل: (حَزِنَ)، و(حَزَنْتُه)[4].

وليس في هذه السورة، والحاقة، والمعارج؛ شيء من ياءات الإضافة، ولا من الزوائد.

والله سبحانه وتعالى أعلم[5].



---

(١) في الأصل: (كاد)، وهو تحريف وخطأ في نقل النص القرآني.

(٢) ينظر: الكشف ٣٢٣/٢، والدر المصون ٤٢٠/١٠، واللباب ٣٠٩/١٩، والإتحاف ٥٥٥/٢.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المخطوط، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ينظر: الكشف ٣٢٣/٢، والدر المصون ٤٢٠/١٠، واللباب ٣٠٩/١٩، والإتحاف ٥٥٥/٢.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (ن)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (الحاقة) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (الحاقة)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٨٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٣)، وشرح النويري ٦٥/٦ ـ ٦٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/ب)، والإتحاف ٥٥٣/٢ ـ ٥٥٥).

سُورَةُ الْحَاقَّةِ

تقدَّم:

إمالة: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [٣]؛ لأهل شفا، وأبي عمرو(١)، وكذا ابن ذكوان وشعبة بخلفهما(٢)، وتقليله: للأزرق.

وإدغام: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [٤]؛ لأبي عمرو، وابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان(٣)، وحمزة، والكسائي(٤).

و﴿فَهَلْ تَرَىٰ﴾ [٨]، لهم(٥) ـ غير ابن ذكوان(٦) ـ.

٩٥٧ ـ ....وَقَبْلَهُ: حِمًى رَسَمْ

٩٥٨ ـ كَسْرًا وَتَحْرِيكًا................ ....

---

(١) أما ابن ذكوان؛ فروى عنه الإمالة: الصوري، واخْتُلِفَ عن الأخفش، فأمالها عنه ابن الأخرم، وفتحها عنه الباقون، واخْتُلِفْ عن شعبة؛ فروى عنه الإمالة؛ كافة المغاربة، وروى فتحها عنه: العراقيون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٥٥٦).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠، والإتحاف ٢/٥٥٦.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، فصل تاء التأنيث، البيت رقم (٢٦١)، والنشر ٢/٥، والإتحاف ٢/٥٥٦.

(٤) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل تاء التأنيث، البيت رقم (٢٥٩)، والنشر ٢/٥، والإتحاف ٢/٥٥٦).

(٥) أي: حمزة، والكسائي، وأبي عمرو، وهشام في المشهور عنه.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، والنشر ٢/٧ ـ ٨، والإتحاف ٢/٥٥٦.

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿قَبْلَهُۥ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [٥١].

فقرأه المرموز إليهم بقوله: (حِمًى رَسَمْ[١])؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب، والكسائي.

(كَسْراً وَتَحْرِيكاً)؛ أي: بكسر القاف، و[فتح][٢] الباء[٣].

[والباقون: بفتح القاف، وإسكان الباء][٤].

ظرف زمان؛ أي: (ومن تقدم من الأمم)[٥].

وأبدل همز: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾ [٥١]؛ المدنيان بخلف عن قالون[٦]، وكذا أبو عمرو[٧].

---

(١) وقوله: (**رَسَمْ**)؛ فعلٌ ثلاثي متعد بحرف، مِنْ: رَسَمَ، يَرْسُم، رَسْماً؛ والرَّسْمُ؛ الأثر، والكتابة، والتصوير بالفرشاة والقلم، ورَسَم الشيء؛ خطَّه مُربَّعاً، او صورة، أو شكلاً، ورَسَم الكتاب؛ كَتَبَه، ورَسَم المطرُ الديار؛ عَفَاهَا وأبقى أثرها مرسوماً بالأرض.

(٢) ما بين المعكوفتين في الأصل: (إسكان)، وهو سبق قلم ولا شك، لأن قراءة المرموز إليهم بـ(**حِمًى رَسَم**)؛ بكسر القاف، وتحريك الباء، كما قال في الطيبة: (**كَسْراً وَتَحْرِيكاً**).

(٣) أي: أجناده وأهل طاعته، ومن هو في جهته. (ينظر: الكشف ٣٣٣/٢، والدر المصون، ٤٢٦/١، واللباب ٣٢٠/١٩).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويبدو أنه سهو من الناسخ أو الشارح، وقد أثبتُّهُ محاكاة لمنهج الشارح في نظائره، فهو قد ذكر قراءة المرموز إليهم بـ(**حِمًى رَسَمْ**)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، والكسائي، فكان لابد من ذكر قراءة الباقين.

(٥) ينظر: الكشف ٣٣٣/٢، والدر المصون ٤٢٦/١٠، واللباب ٣٢٠/١٩.

(٦) فأما ورش وأبو جعفر فهم على أصولهم في إبدال الهمز المفرد، وأما قالون فإن هذه من موافقاته لهم، قال في النشر: «والوجهان عنه ـ أي عن قالون ـ صحيحان، بهما قرأت، وبهما آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٨)، والنشر ٣٩٤/١، والإتحاف ٥٥٧/٢)).

(٧) أي: كذا أبو عمرو قرأ بإبدال الهمزة، بخلف عنه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٣)، والإتحاف ٥٥٧/٢).

وأبدل همز: ﴿بِٱلۡخَاطِئَةِ﴾ [٥١]، ياءً؛ أبو جعفر وحده(١)، كوقف حمزة(٢)، مع الإمالة له بخلفه(٣).

ولا خلاف في كسر عين: ﴿**تَعِيَهَا**﴾ [١٢](٤)، وما حُكِيَ من إسكانها لقنبل(٥)، و[إخفاء](٦) إسكان حركتها لحمزة؛ فليس من طريق النظم(٧).

وسكَّن ذال: ﴿أُذُنٌ﴾ [١٢]؛ نافع وحده(٨).

٩٥٨ ـ ....وَلَا يَخْفَى: شَفَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿لَا يَخۡفَىٰ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ لَا تَخۡفَىٰ مِنكُمۡ خَافِيَةٞ﴾ [١٨].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٥٥٧/٢).

(٢) ينظر: النشر ٤٣٨/٢، والإتحاف ٥٥٧/٢.

(٣) ينظر: النشر ٨٦/٢، والإتحاف ٥٥٧/٢.

(٤) تصحفت في الأصل إلى: (معها) أو كلمة نحوها.

(٥) والإسكان ـ أيضاً ـ قراءة طلحة بن مصرف، وأبو عمرو في رواية هارون وخارجة عنه، والحلواني بإسناده عن ابن كثير، وطلحة، وحميد، والأعرج، وغيرهم. (ينظر: معجم القراءات ٥٥/١٠ ـ ٥٦).

(٦) ما بين المعكوفتين في الأصل: (وإسكان)، والصواب: (وإخفاء)؛ لأن القراءة المروية عن حمزة في الشواذ إنما هي القراءة بإخفاء أو اختلاس حركة كسر العين، وليس إسكانها، وأما وجه القراءة بالإسكان الذي روي عنه في الشواذ أيضاً إنما هو إسكان الياء من: (**تَعِيْهَا**)، وهو وجه أخر قُرِئَ له به في القراءات الشواذ. (ينظر: الدر المصون ٤٢٧/١٠، والإتحاف ٥٥٧/٢).

(٧) ولا من طرق القراءات الأربع الشواذ بعد العشرة، وإنما قُرِئَ بالإسكان والإخفاء في حركة العين، في القراءات الشواذ الأخرى. (ينظر: البحر المحيط ٣١٧/٨، والدر المصون ٤٢٧/١٠، والإتحاف ٥٥٧/٢، ومعجم القراءات ٥٥/١٠ ـ ٥٧، والفوائد المعتبرة ص (٣١٣)).

(٨) وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٠)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٥٧/٢).

فقرأه بياء التذكير[1]، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بتاء التأنيث[2].

ووجههما ظاهر[3].

ويوقف لحمزة [٥٧٣] على: ﴿هَآؤُمُ﴾ [١٩]؛ بالتسهيل [كالواو][4] على القياس، وجهاً واحداً[5].

وتقدَّم:

أنه قرأ هو[6] ويعقوب: ﴿مَالِيَهْ﴾ [٢٨]، و﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [٢٩]؛ بحذف الهاء

---

(١) لأن التأنيث مجازي، وللفصل بين المؤنث وفعله. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٣، والدر المصون ١٠/٤٢٦، واللباب ١٩/٣٢٠).

(٢) للتأنيث اللفظي لكلمة: ﴿خَافِيَةٌ﴾. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٣، والدر المصون ١٠/٤٢٦، واللباب ١٩/٣٢٠).

(٣) فالقاعدة: أن كل فعل أسند إلى ظاهر مؤنث ففيه الوجهان ـ التأنيث والتذكير ـ أبداً. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٨)).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد منه لتمام المعنى، ويبدو أن عدمه سهو من الناسخ أو من الشارح. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٥٧).

(٥) قال في النشر ٢/٤٥٦: «لأن الهمزة حقيقية»؛ أي: ليست من قبيل المتوسط بزائد، بل هي من قبيل المتوسط بنفسه، وجاء قبلها ألف، فتسهل بين بين؛ أي بين الهمزة وحركتها، وهي هنا الضم، ويوقف: (هاوم) على الميم بلا نظر، وقد منع الإمام مكي بن أبي طالب الوقف عليها ظنًّا منه أن أصلها (هاومو) بواو، وأنها إنما كُتِبَتْ على لفظ الوصل، فحُذِفَتْ لالتقاء الساكنين كما حُذِفَتْ في قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، فقال: «لا يحسن الوقف عليه؛ لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت خط المصحف، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل»، وذكر أبو الحسن السخاوي في فتح الوصيد معنى ذلك، قال ابن الجزري: «وذلك سهو بيِّنٌ، فإن الميم في (هاوم) مثل الميم في (أنتم)...الخ)، ثم أطال في بيان ذلك وتقريره. (ينظر: النشر ٢/٤٥٦، والإتحاف ٢/٥٥٧).

(٦) أي: الإمام حمزة.

منهما في الوصل(١)، وأثبتاها في الوقف(٢).

ويعقوب وحده: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ معاً(٣)، و﴿حِسَابِيَهْ﴾ [٢٦]؛ بالحذف في الوصل(٤) أيضاً.

والباقون: بالإثبات في الحالين في [الجميع(٥)](٦).

وتقدَّم الخلاف لورش في نقل: ﴿إِنِّي﴾ [٢٠]، إلى هاء: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [١٩]، وأن الأكثر على ترك النقل؛ وهو المختار(٧).

واخْتُلِفَ في إدغام هاء: ﴿مَالِيَهْ﴾ [٢٨]، في هاء: ﴿هَلَكَ﴾ [٢٩]؛

---

(١) فيقرآنها في الوصل: (سلطانيْ خذوه)، و(ماليْ هلك)، قال في غيث النفع: «فإن قلت: لم خصَّ هذين اللفظين دون غيرهما، أُجِيبَ: بأن فيه الجمع بين اللغتين، مع اتباع الأثر». (ينظر: غيث النفع (٣٧٢)).

(٢) وقرأ الباقون: بالإثبات في الحالين، فلا خلاف بين جميع القراء في إثباتها وقفاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٤)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٥٥٨/٢).

(٣) الآيتين: [١٩، ٢٥].

(٤) وقرأ الباقون: بالإثبات في الحالين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٤ ـ ٣٦٥)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٥٥٨/٢).

(٥) في الأصل: (الجمع)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: النشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٥٥٨/٢.

(٧) ولا خلاف بين أئمة أهل الأداء عن ورش في باب النقل إلا في نقل هاء: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]؛ فاخْتُلِفَ في نقل همزة: ﴿إِنِّي﴾ إليها؛ فذهب جماعة: إلى النقل؛ طرداً للباب، ولأن تسكينه بنية الوقف، فهو موجود في اللفظ، وذهب الجمهور: إلى عدمه، بل يُقْرَأُ له بإسكان الهاء، وتحقيق الهمزة، كقراءة الباقين؛ لكونها هاء سكت، وهذا ما رجحه المصنف في باب النقل من متن الطيبة حيث قال: **(أَسَدّ)**؛ أي: أولى وأقوم؛ من السداد، وهو الاستقامة، قال في النشر: «فتَرْكُ النقل فيه المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية؛ لأن هاء السكت حكمها السكون فلا تُحَرَّكُ إلا لضرورة الشعر، على ما فيه من قبح»، ورجحه الصفاقسي في غيث النفع حيث قال: «وهو الأصح في الرواية والعربية، واقتصر عليه غير واحد من الأئمة، وهو المقدم في الأداء لشهرته، والمقتصر عليه مصيب». (ينظر: النشر ٤٠٨/١، والإتحاف ٥٥٨/٢، وغيث النفع ص (٣٧٢)).

فذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإدغام؛ لقاعدة اجتماع المثلين أولهما ساكن، والأكثرون على الإظهار(١)، وهذان الوجهان(٢) لغير حمزة ويعقوب؛ لقراءتهما بالحذف وصلاً.

قال الإمام أبو شامة(٣): «معنى الإظهار؛ أن يوقف على: ﴿مَالِيَهْ﴾ [٢٨]، وقفة لطيفة، وأما إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك، وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القاري واقفاً وهو لا يدري؛ [لسرعة](٤) الوصل».

قال المصنف(٥): «وهذا أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدراية والتدقيق، وقد سبقه إلى النص عليه الحافظ الداني».

٩٥٨ - .... وَيُؤْمِنُو(٦) يَذَّكَّرُو(٧): دِنْ ظَرُفَا(٨)

---

(١) من أجل كونه هاء سكت. (ينظر: النشر ٢/٢١).

(٢) وهما؛ أي: الإظهار، والإدغام، لورش مفرعان على ما تقدم من الوجهين له في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾، فعلى وجه الإسكان في: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾، له وجه الإظهار في هاء: ﴿مَالِيَهْ﴾، وعلى وجه النقل في الهمزة إلى الهاء في: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾، فإن له إدغام هاء: ﴿مَالِيَهْ﴾، في ها: ﴿هَلَكَ﴾، فالإظهار مفرع على عدم النقل، وأما الإدغام فإنه مفرع على النقل، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٧٢):

أَدْغِمْ لِوَرْشٍ (مَالِيَهْ) إِذَا أَتَى نَقْلُ (كِتَابِيَهْ) وَإِلَّا فَاسْكُتَا

وقال في (البدر المنير)، البيت رقم (١٠٣٥):

(ومَالِيَهْ) أَدْغِمْ إِنْ نَقَلْتَ (كِتَابِيَهْ) لِوَرْشٍ وَأَظْهِرْ حَيْثُمَا لَسْتَ نَاقِلَا

(ينظر: جامع الخيرات ص (٤٧٤)، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٣/١٢٢٥).

(٣) ينظر: إبراز المعاني ٢/٥٩.

(٤) في الأصل: (لوسعة)، وهو تصحيف. (ينظر: إبراز المعاني ٢/٥٩).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢١.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بياء الغيب، وحذف الألف بعد الواو: (**يُؤْمِنُو**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، ونسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد والثاني: بتاء الخطاب، وإثبات الألف بعد الواو: (**تُؤْمِنُوا**)، =

٩٥٩ ـ مِنْ خُلْفِ لَفْظٍ............ ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**:

﴿**يُؤْمِنُو**﴾، مِنْ قوله تعالى: ﴿[وَمَا هُوَ][(١)] بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا **يُؤْمِنُونَ**﴾ [٤١].

و﴿**يَذَّكَّرُو**﴾، مِنْ قوله: ﴿وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا يَذَّكَّرُونَ﴾ [٤٢].

فقرأهما بياء الغيب[(٢)]، ـ كاللفظ به ـ.

= وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بياء الغيب، وإثبات الألف بعد الواو: (**يُؤْمِنُوا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الذال والكاف مشددتين، وبياء الغيب، وحذف الألف بعد الواو: (**يَذَّكَّرُو**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، ونسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبِطَت فيها؛ بتاء الخطاب، وإثبات الألف بعد الواو: (**تَذَّكَّرُوا**)، ولم تشكل الذال والكاف بالحركات، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبِطَت فيه؛ بسكون الذال، وضم الكاف، وبياء الغيب، وحذف الألف بعد الواو: (**يَذْكُرُو**)، والرابع: بفتح الذال والكاف مع التشديد، وبياء الغيب، وإثبات الألف بعد الواو: (**يَذَّكَّرُوا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يَذَّكَّرُو**)، (**يَذْكُرُوا**)، (**يَذَّكَّرُوا**)، (**تَذَّكَّرُوا**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء، وفتح الراء: (**ظُرَفَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والمنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الظاء، وضم الراء: (**ظَرُفَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(١) في الأصل: (ولا)، وهو تصحيف وتحريف.

(٢) حملاً على لفظ الغيبة قبله، وهو قوله تعالى: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [٣٧]. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٣، والدر المصون ١٠/٤٤٢، واللباب ١٩/٣٤٢).

المرموز إليهم بقوله: (دِنْ[١] ظَرُفَا[٢]) (مِنْ[٣] خُلْفِ لَفْظٍ[٤])؛ أي: ابن كثير، ويعقوب، بلا خلاف عنهما، [وابن ذكوان بخلاف عنه، وهشام بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

والباقون: بتاء الخطاب[٥]][٦].

وبه قرأ ابن ذكوان في وجهه الثاني، وهو من أكثر طرق الأخفش[٧].

والأول: من طرق الصوري[٨].

وخفَّفَ ذاله: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه[٩].

والله أعلم[١٠].

---

(١) ومعنى قوله: (**دِنْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ: دَانَ، يَدِين، يقال: دان بالفضل وغيره اعترف، ودَان لفلان؛ خضع وذلَّ وانقاد له، ودَانَ الرجل؛ اقترض وصار عليه دينٌ، ودَانَ نفسه؛ ساسها وحاسبها، ويأتي بمعنى؛ جازٍ، وكافِئ، يقال: كما تدين تدان؛ أي: كما تُجَازِي تُجَازَى إن حسناً فحسن، وإن سيئاً فسيء.

(٢) ومعنى قوله: (**ظَرُفَا**)؛ فعل؛ مِنْ: ظَرُف، يَظْرُف، يقال: ظَرُف الرجل؛ إذا كان لطيفاً، كيساً، بارعاً، حاذقاً، حسن العبارة، وأما على الوجه الثاني: (**ظُرَفَا**)، فإنه جمع ظَرِيف؛ وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت مِنْ: ظَرُف؛ أي: بارع حاذق، ممتع فكه.

(٣) وقوله: (**مِنْ**)؛ حرف جرٍّ يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، تقول: سرت مِنَ المدينة، وقد يفيد التبعيض، كما يقال: منهم من أحسن ومنهم أساء.

(٤) وقوله: (**لَفْظٍ**)؛ اسم، مصدر لَفَظَ، والجمع أَلْفَاظ، واللّفظ؛ ما يلفظ به من الكلمات، يقال: لفظُهُ مفيدٌ؛ يعني كلامه وكلماته.

(٥) حملاً على: ﴿بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ [٣٨]، و﴿وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾ [٣٩]. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٣، والدر المصون ١٠/٤٤٢، واللباب ١٩/٣٤٢).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٧) ينظر: النشر ٢/٣٩٠، والإتحاف ٢/٥٥٩.

(٨) ينظر: النشر ٢/٣٩٠، والإتحاف ٢/٥٥٩.

(٩) وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/٥٥٩).

(١٠) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الحاقة)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (سأل)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وجار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (سأل)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٨٩ ـ ٣٩٠، وتقريب النشر ص (١٨٣)، وشرح النويري ٦/٦٦ ـ ٦٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/ب)، والإتحاف ٢/٥٥٦ ـ ٥٥٩).

سُورَةُ الْمَعَارِجِ

٩٥٩ - ....سَالَ أَبْدِلْ فِي [سَأَلْ[١][٢]: عَــــمَّ.....................................

اخْتُلِفَ [في][٣]: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [١].

فـ(ـأَبْدِلْ)؛ أي: اقرأه بألف بعد السين، بلا همز، بوزن: (قَالَ).

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (عَمَّ)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بالهمزة المفتوحة بعد السين واللام.

من السؤال[٤].

وأمَّا القراءة الأولى[٥]:

١ - فيُحْتمل: أنها منه[٦]؛ أُبْدِلَت همزته ألفاً على غير قياس، لكنها لغة

---

(١) ضُبِطَتْ في نسخة الشيخ الضباع، ونسخة الشيخ القاضي؛ بنصب اللام: (سَأَلَ)، وهو سبق قلم في كلا النسختين، بينما ضُبِطَتْ في جميع النسخ الأخرى؛ بسكون اللام: (سَأَلْ).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد منه لتمام المعنى.

(٤) ينظر: الكشف ٣٣٤/٢، والدر المصون ٤٤٥/١٠، واللباب ٣٤٨/١٩.

(٥) ينظر: الكشف ٣٣٤/٢، والدر المصون ٤٤٥/١٠، واللباب ٣٤٨/١٩.

(٦) أي: من السؤال، وهو بمعنى: دَعَا، والدعاء يتعدى بالباء؛ مثل: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ﴾ [الدخان: ٥٥]، فالسؤال دعوة لسان لا دعوة حال بدليل تنكير الفاعل، والداعي: هو من قال: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٩))

قريش ـ كما صرح به في الإتحاف ـ، والقياس بين بين[1].

٢ ـ ويُحْتمل: أنها من (السَّيَلَان)، فألفه بدل عن ياء **[٥٧٤]** كـ(بَاعَ)؛ والمعنى: (سال عليهم واد بعذاب)[2].

٣ ـ ويُحْتمل: أنها من الواو، كـ(خَافَ)[3].

وإلى الثلاثة أشار في الحرز بقوله[4]:

................................وغَيْرُهُمْ مِنَ الْهَمْزِ أَوْ مِنْ وَاوٍ اوْ يَاءٍ ابْدَلَا

ويوقف عليه لحمزة: بالتسهيل فقط[5].

٩٥٩ ـ ....وَنَزَّاعَةُ [انَصْبِ الرَّفْعَ][6]: عَـلْ[7]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿نَزَّاعَةً[8]﴾[9].

مِنْ قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ [نَزَّاعَةً][10] لِّلشَّوَىٰ﴾ [١٥ ـ ١٦].

---

(١) واختار السمين الحلبي أنها من (السؤال)؛ حيث قال في الدر المصون: «والظاهر الوجه الأول؛ لثبوت ذلك لغة مشهورة». (ينظر: الدر المصون ٤٤٥/١٠).

(٢) فالعين ياءٌ، ويؤيده قراءة ابن عباس رضي الله عنهما: (سَالَ سَيْلٌ). (ينظر: الدر المصون ٤٤٥/١٠).

(٣) فتكون من: (سَالَ)، (يَسَالُ)، كـ(خَافَ)، (يَخَافُ)، وعين الكلمة واوٌ. (ينظر: الدر المصون ٤٤٥/١٠).

(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٠٨١).

(٥) لأن الهمزة من قبيل المتوسط بنفسه، وجاء قبلها ألف، فَتُسَهَّلُ بين بين؛ أي: بين الهمزة وحركته، وهي هنا الفتح. (ينظر: النشر ٤٣٣/١، والإتحاف ٥٦٠/٢).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**انْصِبِ الرَّفْعَ**)، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**نَصْبُ الرَّفْعِ**)، وهو الصواب الذي يستقيم به الوزن.

(٧) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (**عَلَا**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**عَلْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الصواب، ومعنى (**عَلْ**)؛ فعل أمر من العلو؛ أي: اجعله عالياً.

(٨) في الأصل: (نزاغة)، وهو تصحيف.

(٩) قال النويري في شرحه ٦٩/٦: «وقدَّم المصنف (نزاعة)؛ للضرورة».

(١٠) في الأصل: (نزاغة)، وهو تصحيف.

فـ(**ـانْصِبِ الرَّفْعَ**)؛ أي: اقرأه بنصب التاء.

للمرموز إليه بعين (**عَلَا**)[(١)]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

على الحالية من الضمير المستتر في: ﴿لَظَىٰ﴾؛ لأنها وإن كانت علماً، جاريةٌ مجرى [المشتقات][(٢)]؛ أي: (المتلظِّي)[(٣)]، أو على الاختصاص[(٤)].

والباقون: بالرفع.

خبر ثان[(٥)].

وأمال رؤوس هذه السورة[(٦)]: ـ **وهي أربعة**: ﴿لَظَىٰ﴾ [١٥]، و﴿لِّلشَّوَىٰ﴾ [١٦]، و﴿تَوَلَّىٰ﴾ [١٧]، ﴿فَأَوْعَىٰ﴾ [١٥]ـ، أهل شفا[(٧)]، وقللها: الأزرق[(٨)]، وأبو عمرو بخلفه[(٩)]؛ لكن التقليل عنه أكثر من الفتح[(١٠)] ـ كما تقدم ـ.

---

(١) هكذا ضُبطت في أصل الشرح: (**عَلَا**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**عَلْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقوله: (**عَلْ**)؛ يأتي ظرف مِنْ: عَلُ، بمعنى: فوق، يقال: أتيته من عَلُ؛ أي: مِن فوق، أو هو مِنْ: علَّى، يعْلي، عَلٍّ، تعلية، يقال: علَّى البناء؛ أي: جعله عالياً، وعلِّ البناء؛ اجعله عالياً مرتفعاً.

(٢) في الأصل: (المنشقات)، والتصويب من الإتحاف ٥٦١/٢.

(٣) هكذا في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف، بينما ضبطها في الدر المصون، واللباب: (التَّلَظِّي). (ينظر: الدر المصون ٤٥٦/١٠، واللباب ٣٦٣/١٩ ـ ٣٦٤، والإتحاف ٥٦١/٢).

(٤) ينظر: الكشف ٣٣٥/٢، والدر المصون ٤٥٦/١٠، واللباب ٣٦٣/١٩ ـ ٣٦٤، والإتحاف ٥٦١/٢.

(٥) أو على أنها خبر عن: ﴿لَظَىٰ﴾، والجملة مفسرة لضمير القصة في: ﴿إِنَّهَا﴾. (ينظر: الكشف ٣٣٥/٢، والدر المصون ٤٥٥/١٠، واللباب ٣٦٣/١٩، والإتحاف ٥٦١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٩)).

(٦) في الأصل: (السور)؛ على الجمع، وقد أثبتُّها على التوحيد، وهو الصواب.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٥٦١/٢.

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٥٦١/٢.

(٩) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٦١/٢.

(١٠) قال الشارح في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ في معرض بيانه لمذهب أبي عمرو =

٩٦٠ ـ تَـعْـرُجُ ذَكِّـرْ: رُمْ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [٤].

فـ(**ـذَكِّرْ**)؛ أي: اقرأه بياء التذكير[١].

للإمام المرموز إليه براء (**رُمْ**)[٢]؛ أي: الكسائي بكماله.

والباقون: بتاء التأنيث[٣].

ووجههما ظاهر[٤].

٩٦٠ ـ ....وَيَسْأَلُ[٥] اضْمُمَا: هُـدْ[٦] خُـلْـفُ[٧] ثِـقْ..........

= في الفتح والإمالة ـ: «فظهر مما تقرر: أن الخلاف في (فعلى) اليائي مفرع على تقليل رؤوس الآي، وأنه عن أبي عمرو فيها أكثر منه في (فعلى)، والفتح عنه في (فعلى) أكثر منه في رؤوس الآي». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٦١/٢).

(١) لأن التأنيث مجازي، وللفصل بين المؤنث وفعله. (ينظر: شرح النويري ٦٩/٦).

(٢) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب، يقال: رام الشيء؛ طَلبه وأراده ورغب فيه.

(٣) للتأنيث اللفظي لكلمة: ﴿ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾. (ينظر: شرح النويري ٦٩/٦).

(٤) فالقاعدة: أن الفعل إذا أُسْند إلى مؤنث ظاهر فيجوز فيه الوجهان؛ التذكير، والتأنيث. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٩)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء؛ على البناء للمفعول: (**وَيُسْئَلُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الياء؛ على البناء للفاعل: (**وَيَسْئَلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**هَلْ**)، وهو الاختيار في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي، ونسخة الشيخ الضباع، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: (**هُدْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**خُلْفَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ۝ يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ [١٠ ـ ١١].

فـ**(ـاضْمُمَا)**؛ أي: اقرأه بضم الياء.

للمرموز إليهما بقوله: **(هُدْ خُلْفُ ثِقْ)**؛ أي: البزي بخلاف عنه، وأبي جعفر بلا خلاف.

على البناء للمفعول، ونائبه: ﴿حَمِيمٌ﴾، و﴿حَمِيمًا﴾؛ منصوب بنزع الخافض[(١)].

والباقون: بفتح الياء.

مبنياً للفاعل وهو: ﴿حَمِيمٌ﴾[(٢)].

وبه قرأ البزي في وجهه الثاني، ومن طريق أبي ربيعة عنه.

والأول: من طريق ابن الحباب عنه[(٣)].

وتقدَّم:

فتح ميم: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾؛ للمدنيين، والكسائي[(٤)].

= وشرح موسى جار الله، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الفاء: (**خُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، ـ وهو أيضاً أحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ.

(١) أي: لا يقال لقريب أين قريبك؟ لأن لكل امرئ يومئذ شأن يغنيه. (ينظر: الدر المصون ٤٥٤/١٠، واللباب ٣٥٩/١٩، والإتحاف ٥٦١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٩)).

(٢) والمفعول الثاني محذوف، وقيل تقديره: لا يسأله نصره ولا شفاعته لعلمه أن ذلك مفقودٌ، وقيل: لا يسأله شيئاً مِنْ حَمْل أوزاره؛ وذلك لشدة الأهوال لا لعدم الرؤية؛ لأنهم يبصرونهم. (ينظر: الدر المصون ٤٥٣/١٠، واللباب ٣٥٩/١٩، والإتحاف ٥٦١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٩)).

(٣) وقراءة البزي بضم الياء من طريق ابن الحباب عنه، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٠/٢، وشرح منحة مولى البر (١٢٨)).

(٤) وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٢)، والنشر ٢٨٩/٢، والإتحاف ٥٦١/٢).

وإبدال همزة: ﴿تُؤْوِيهِ[(١)]﴾؛ واواً[(٢)] ساكنة بلا إدغام؛ لأبي جعفر وحده[(٣)]، وكذا حمزة وقفاً، وله الإدغام ـ أيضاً[(٤)] ـ.

وإفراد: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾؛ لابن كثير وحده[(٥)].

٩٦٠ ـ ....[شَهَادَةِ[(٦)] الْجَمْعُ[(٧)]][(٨)]: ظَمَا

٩٦١ ـ عُـدْ.............................. ....

(١) في الأصل: (فرؤية)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (واو).

(٣) لأنها لورش براوييه، وأبي عمرو من روايتيه، من المستثنيات، فأبو جعفر أبدل الهمزة واواً ساكنة، فجمع بين الواوين؛ الأصلية، والمبدلة، بلا إدغام. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٥)، الأبيات رقم (٢٠٤، ٢٠٦)، والنشر ٣٩١/١، والإتحاف ٥٦١/٢).

(٤) قال في النشر: «وقد نصَّ على الوجهين غير واحد من الأئمة، ورجَّح الإظهار: صاحب الكافي، وصاحب التبصرة وقال: إنه الذي عليه العمل، ولم يذكر في الهداية، والهادي، وتلخيص العبارات، والتجريد، سواه، ورجَّح الإدغام: صاحب التذكرة، والداني في جامع البيان، فقال: هو أولى لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة، ولموافقة الرسم، ولم يذكر صاحب العنوان سواه، وأطلق صاحب التيسير الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبي». (ينظر: النشر ٤٧١/١، والإتحاف ٥٦١/٢).

(٥) وقرأ الباقون: بالألف؛ على الجمع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة المؤمنون، ص (٨٧)، البيت رقم (٨٠١)، والنشر ٣٢٨/٢، والإتحاف ٥٦١/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالتاء المربوطة المكسورة: (**شَهَادَةِ**)، والثاني: بالتاء الطويلة، مع الرفع: (**شَهَادَتُ**)، والثالث: بالتاء المفتوحة مع الكسر: (**شَهَادَتِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**شَهَادَةِ**)، (**شَهَادَتِ**)، (**شَهَادَتُ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: بكسر العين: (**الْجَمْعِ**)، والثاني: بضم العين: (**الْجَمْعُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. وقد ضُبِطَتْ هذه الكلمة في أصل شرح الترمسي مجردة من (أل) التعريف: (**اجْمَعْ**)، وقد نوهت عليه في موضعه.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبِطَتْ فيه: (**جَمْعُ شَهَادَاتٍ**)، والثاني: (**شَهَادَتِ الْجَمْعُ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى ـ مع مراعاة خلافهم في رسم وحركة التاء ـ.

واخْتُلِفَ في: ﴿شَهَادَتِهِمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ [هُم][1] بِشَهَٰدَٰتِهِمْ قَآئِمُونَ﴾ [٣٣].

فـ**(ـاجْمَعْ)**[2]؛ أي: قراءته بألف بعد الدال؛ على الجمع.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(ظَمَا[3]) (عُدْ[4])**؛ أي: يعقوب بكماله، وحفص عن عاصم.

اعتباراً بتعدد الأنواع[5].

والباقون: بلا ألف؛ على الإفراد.

لإرادة الجنس[6].

ومرَّ حكم:

الوقف على: ﴿فَمَالِ﴾ [٣٦]، والابتداء به[7].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) هكذا ضُبطت هذه الكلمة في أصل الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف، وبمعنى فعل الأمر: (**اجْمَعْ**)، بينما ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح بـ(أل) التعريف: (**الْجَمْع**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، وضبط الشارح لها ـ في ثنايا شرحه ـ مجردة من (أل) التعريف فيه نظر؛ لأن من عادة الشارح في شرحه أن يوافق ضَبْطُهُ شَرْحَهُ، لكن الشارح ضبطها بما يدل على الأمر بقوله: (**فاجمع**)؛ ثم شرحها بخلاف ضبطه لها، فاختلف معنى شرحه للكلمة عن ضبطه لها، وحيث اختلف الشرح عن الضبط، فإن الضبط يُردُّ إلى الشرح؛ لأنه ـ أي الضبط ـ محتمل، بخلاف الشرح، فصار ضبطه لها في أصل شرحه ـ بما يدل على الأمر ـ سبق قلم.

(٣) ومعنى قوله: (**ظَمَا**)؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

(٤) ومعنى قوله: (**عُدْ**)؛ مِنْ: عَادَ، يَعُودُ، فهو عَائد، يقال: عاد أدراجه؛ عاد من حيث أتى، وعَاد المريض؛ زاره للسؤال والمواساة والعلاج، فهي: أمر بالعود مرة بعد أخرى.

(٥) ينظر: الكشف ٣٣٦/٢، والدر المصون ٤٦٠/١٠، واللباب ٣٧١/١٩.

(٦) ينظر: الكشف ٣٣٦/٢، والدر المصون ٤٦٠/١٠، واللباب ٣٧١/١٩.

(٧) وهذا الموضع هو رابع المواضع من لفظة: ﴿مَالِ﴾، التي نصَّ عليها في نظم الطيبة؛ =

وقراءة أبي جعفر: ﴿حَتَّى يَلْقَوا﴾ [٤٢]؛ بفتح الياء، وإسكان اللام، من غير ألف[(١)].

٩٦١ ـ ....نَصْبٍ اضْمُمْ حَرِّكَنْ[(٢)] بِهِ: عَفَا كَمْ..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿نَصْبٍ﴾.

مِنْ قوله [٥٧٥]: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ **نَصْبٍ** يُوفِضُونَ﴾ [٤٣].

فـ(**ـاضْمُمْ**).

و(**حَرِّكَنْ**).

أي: اقرأه بضم النون، وتحريك الصاد.

= وهي في: سورة النساء: [الآية: ٧٨]، وسورة الكهف: [الآية: ٤٩]، وسورة الفرقان: [الآية: ٧]، وخلاصة القول ما ذكره في سراج القاري ص (١٣١) حيث قال: «وهذه الأربعة كُتِبَتْ في المصحف: ﴿مَالِ﴾، ﴿فَمَالِ﴾، بانفصال مما بعدها، فمن وقف على (ما) ابتدأ بـ(ـاللام) متصلة بما بعدها، ومن وقف على (اللام) ابتدأ بما بعدها من الأسماء، وكذلك قَرَأْتُ من طريق المبهج، والتذكرة، ونصَّ عليه صاحب المبهج في كتاب الاختيار، وابن غلبون في التذكرة، والصفراوي في كتاب الإعلان»، قال الشارح: «لكن الأصح ـ كما في النشر ١٤٦/١، ونقله عنه صاحب الإتحاف ٣٢٧/١: جواز الوقف على (ما) لجميع القراء؛ لأنها كلمة برأسها، منفصلة: لفظاً، وحكماً، ورسماً.

وأمَّا اللام فيحتمل الوقف عليها؛ لانفصالها خطًّا، وهو الأظهر قياساً، ويُحْتَمَلُ أن لا يوقف عليها؛ من أجل كونها لام جر، وهي لا تُقْطَع عما بعدها، وعلى كلٍّ: إذا وقف على (ما)؛ اضطراراً أو اختياراً، أو على اللام كذلك، فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى: ﴿لِهَٰذَا﴾، ولا ﴿هَٰذَا﴾، فليتنبه». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٨)، والنشر ١٤٤/٢ ـ ١٤٥).

(١) وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح اللام، وألف بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الزخرف، البيت رقم (٩١١ ـ ٩١٢)، والنشر ٣٧٠/٢، والإتحاف ٥٦٢/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون ساكنة بعد الكاف: (**حَرِّكَنْ**)، والثاني: بكاف مفتوحة منونة، بعدها ألف: (**حَرِّكًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والاختلاف هنا هو اختلاف رسم وخط غير مؤثر في الدلالة والمعنى.

(بِهِ)؛ أي بالضم.

للمرموز إليهما بقوله: **(عَفَا**[١]**) (كَمْ)**؛ أي: حفص، وابن عامر بكماله.

على أنه جمع (نَصْبٍ).

بفتح النون[٢]، وسكونٍ في **قراءة الباقين**[٣].

كـ(سَقْف)، و(سُقُف)، أو جمع: (نَاصِب)[٤]؛ كـ(كِتَاب)، و(كُتُب)؛ بمعنى: المنصوب للعبادة والعلم[٥].

قال أبو عمرو[٦]: «هي شبكة الصائد يسرع إليها عند وقوع الصيد

---

(١) وقوله: **(عَفَا)**؛ قد تأتي فعلاً؛ بمعنى: زاد وكَثُرَ، وقد تأتي اسماً؛ بمعنى: الهلاك وذهاب الأثر، أو بمعنى التراب.

(٢) كـ(رَهْن) في (رُهُن)، أو جمع (نِصَاب)؛ كـ(كُتُب) في (كِتاب). (ينظر: الكشف ٣٣٦/٢، والدر المصون ٤٦٣/١٠، واللباب ٣٧٧/١٩، والإتحاف ٥٦٢/٢).

(٣) فقراءة الجماعة: بالفتح في النون، والإسكان في الصاد، ويكون المعنى بأنه اسم مفرد؛ بمعنى العَلَم المنصوب الذي يسرع الشخص نحوه. (ينظر: الكشف ٣٣٦/٢، والدر المصون ٤٦٤/١٠، واللباب ٣٧٧/١٩، والإتحاف ٥٦٢/٢).

(٤) هكذا في الأصل، بينما في الدر المصون: «جمع: (نِصَاب)؛ كـ(كُتُب) في (كِتاب)». (ينظر: الدر المصون ٤٦٣/١٠).

(٥) تداخل توجيه القراءتين في كلام الشارح، وحيث إن أصل كلامه موجود في الدر المصون، لهذا فإني أنقل كلام صاحب الدر المصون في توجيه القراءتين حيث قال: «فالأولى ـ أي قراءة الجمهور ـ: هو اسم مفرد بمعنى العلم المنصوب الذي يسرع الشخص نحوه، وقال أبو عمرو: وهي شبكة الصائد يسرع إليها عند وقوع الصيد فيها خوف انفلاته، وأما الثانية ـ أي قراءة ابن عامر وحفص ـ: فتحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه اسم مفرد بمعنى الصنم المنصوب للعبادة، الثاني: أنه جمع (نِصَاب)؛ كـ(كُتُب) في (كِتاب)، الثالث: أنه جمع (نَصْب)؛ نحو: (رَهْن) في (رُهُن)، و(سَقْف) في (سُقُف)»، ومعنى الآية: كأنهم إلى عَلَم قد نُصِبَ لهم يستبقون. (ينظر: الكشف ٣٣٦/٢، والدر المصون ٤٦٤/١٠، واللباب ٣٧٧/١٩، والإتحاف ٥٦٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٠)).

(٦) في معرض توجيهه لقراءة الجمهور كما حكاه عنه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٤٦٤/١٠، واللباب ٣٧٧/١٩، والإتحاف ٥٦٢/٢).

فيها خوف [انقلابه][(١)]».

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٢)].



---

(١) في الأصل: (انقلابه)، وهي كذلك في الإتحاف بتحقيقه، بينما هي في الدر المصون، واللباب: (انفلاته)، وذكر في البحر المحيط معناها حيث قال: «قال أبو عمرو: هو شبكة يقع فيها الصيد فيسارع إليها صاحبها مخافة أن يتفلت الصيد منها»، وعليه فلعل الصواب هو: (انفلاته)، وأن ما أثبت في أصل المخطوط هنا، وفي الإتحاف بتحقيقه، إنما هو تصحيف. (ينظر: البحر المحيط ٣٣٠/٨، والدر المصون ٤٦٣/١٠، واللباب ٣٧٧/١٩، والإتحاف ٥٦٢/٢).

(٢) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم ينبه إلى انتهاء سورة (سأل)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (نوح)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (نوح)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٠/٢ ـ ٢٩١، وتقريب النشر ص (١٨٣)، وشرح النويري ٦٨/٦ ـ ٧١، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٠ ـ ٣٢١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/ب)، والإتحاف ٥٦٠/٢ ـ ٥٦٢).

سُورَةُ نُوحٍ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيهِ وَسَلَّم ـ

تقدَّم:

ضم نون: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ [٣]، وصلاً، لغير: أبي عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب[١].

وإبدال: ﴿يُؤَخِرْكُمْ﴾ [٤]، و﴿لَا يُؤَخَّرُ﴾ [٤]؛ لورش، وأبي جعفر[٢]، كوقف حمزة[٣].

وضم هاء: ﴿فِيهِنَّ﴾ [١٦]؛ ليعقوب بلا خلاف[٤]، ووقفه عليها بهاء السكت بخلفه[٥].

٩٦١ ـ ....وُلْدُهُ اضْمُمْ مُسْكِنًا: حَقٌّ شَفَا[٦]

(١) وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٥٦٣).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١١)، والنشر ٢/٣٩٥، والإتحاف ٢/٥٦٣.

(٣) ينظر: النشر ١/٤٣٨، والإتحاف ٢/٥٦٣.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٥٦٤.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦١ ـ ٣٦٢)، والنشر ٢/١٣٥، والإتحاف ٢/٥٦٤.

(٦) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: (**شَفَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ على معنى الشرف: (**شَرُفَا**)، ولا يستقيم وزناً؛ لانكسار وزن البيت به، كما لايستقيم معنًى؛ لأن الشين رمز لإدريس عن خلف العاشر، ومراد الناظم إنما هو أهل شفا جميعهم.

واخْتُلِفَ في: ﴿وُلْدُهُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿[مَن لَّمْ][1] يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا﴾ [٢١].

فـ(ـاضْمُمْ)؛ أي: اقرأه بضم الواو.

حال كونك **(مُسْكِنًا)** اللام.

للمرموز إليهم بقوله: **(حَقٌّ شَفَا)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمر، ويعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتح الواو واللام.

قيل: هما لغتان؛ كـ(البُخْل)، و(البَخَل)، وقيل: المضموم جمع المفتوح؛ كـ(أَسَد)، و(أُسْد)[2].

٩٦٢ ـ وَدًّا[3] بِضَمِّهِ: مَدًى.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَدًّا﴾.

مِنْ قوله: ﴿[وَلَا تَذَرُنَّ][4] وَدًّا [وَلَا سُوَاعًا][5] وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [٢٣].

فقرأه **(بِضَمِّهِ)**؛ أي: الواو.

المرموز إليهما بقوله: **(مَدًى)**؛ أي: نافع، وأبو جعفر.

وقرأه الباقون: بفتحها.

---

(١) في الأصل: (ما لم)، وهو تصحيف وتحريف في النص القرآني.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٧٢/١٠، واللباب ٣٩٢/١٩، والإتحاف ٥٦٤/٢، وشرح النويري ٧٢/٦.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو: **(وَدًّا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الواو: **(وُدًّا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) في الأصل: (ولا تذر)، وهو تصحيف في النص القرآني.

(٥) في الأصل: (ولا سراعا)، وهو تصحيف في النص القرآني.

لغتان في اسم صنم في عهد نوح(١).

وتقدَّم:

قراءة أبي عمرو: ﴿مِّمَّا خَطَٰيَٰهُمْ﴾ [٢٥]، بوزن: (قضاياهم)(٢).

ووقف يعقوب بخلفه على: ﴿وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [٢٨]؛ بهاء السكت(٣).

وفي السورة ثلاثة مضافات(٤):

﴿دُعَآءِيَ إِلَّا﴾ [٦].

سكنها: الكوفيون، ويعقوب.

﴿إِنِّيَ أَعْلَنتُ﴾ [٩].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

﴿بَيْتِيَ مُؤْمِنًا﴾ [٢٨].

فتحها: هشام، وحفص.

وزائدة واحدة(٥):

﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٣].

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٠/٤٧٤، واللباب ١٩/٣٩٤، والإتحاف ٢/٥٦٤.

(٢) وقرأ الباقون: بكسر الطاء، وياء ساكنة بعدها، وبعد الياء همزة مفتوحة، وألف، وتاء مكسورة، وأما الهاء فهي مضمومة في قراءة أبي عمرو، ومكسورة في قراءة الباقين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤٧)، والنشر ٢/٣٩١، والإتحاف ٢/٥٦٤).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦١ ـ ٣٦٢)، والنشر ٢/١٣٥، والإتحاف ٢/٥٦٤.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٩١.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٩١.

أثبتها في الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (نوح)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (الجن)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (الجن)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر (٣٩١/٢)، وتقريب النشر ص (١٨٣)، وشرح النويري ٧٢/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)، والإتحاف (٥٦٣/٢ ـ ٥٦٤).

سُورَةُ الْجِنِّ

تقدَّم:

نقل: ﴿قُلۡ أُوحِيَ﴾ [١]، لورش مع ثلاثة البدل للأزرق عنه[١]، وسكت: حمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس عن خلف في اختياره بخلاف عنه[٢].

ونقل: ﴿قُرۡءَانًا﴾ [١]؛ لابن كثير[٣]، كوقف حمزة عليه.

٩٦٢ - ....وَفَـتْـحُ إِنْ[٤] ذِي الْوَاوِ: كَمْ صَحْبٍ[٥]. تَعَالَى كَانَ: ثِنْ[٦]

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٢٩)، والنشر ١/٤٠٨.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٥ - ٢٣٨)، والنشر ٢/٤١٩ - ٤٢٤.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٥٦٥.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الهمزة، وسكون النون بلا تشديد: (إِنْ)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الثانية والثالثة، ونسخة الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح، - من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة -، والثاني: بفتح الهمزة، وسكون النون مع التشديد: (أَنّْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثالث: بكسر الهمزة، وسكون النون مع التشديد: (إِنّْ)، وهو الاختيار في تحقيق الشيخ أيمن سويد، والرابع: بفتح الهمزة، وسكون النون بلا تشديد: (أَنْ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (إِنْ)، (أَنّْ)، (إِنّْ)، (أَنْ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الباء مع التنوين: =

٩٦٣ ـ صَحْبٌ كَسَا................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي همزة: ﴿إِنَّ﴾؛ فتحاً، وكسراً.

فـ**(ـفَتْحُ ﴿إِنْ﴾ ذِي الْوَاوِ)**[١]؛ أي: وهو:

﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ﴾ [٣].

﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ﴾ معاً[٢].

﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ﴾ معاً[٣].

﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ﴾ [٧].

﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا﴾ [٨].

﴿وَأَنَّا كُنَّا﴾ [٩].

= (**صَحْبٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الثاء، وسكون النون بلا تشديد: (**ثِنْ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بفتح الثاء، وسكون النون مع التشديد: (**ثَنّ**) وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح الثاء، وسكون النون بلا تشديد: (**ثَنْ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ثِنْ**)، (**ثَنّ**) (**ثَنْ**).

(١) قال ابن الناظم: «أي التي مع الواو، واحترز بذلك عن التي مع الفاء؛ نحو: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ﴾ [٢٣]، فهو متفق على كسره، وعن المجردة عن الواو؛ نحو: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١]، فهو متفق على فتحها، سوى: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [١]، فهو متفق على كسرها، فمواضع الخلاف هو أن تكون (أن) مشددة، فما لم تكن كذلك فمتفق ـ أيضاً ـ على فتحها، نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [١٦]، فضابط الخلاف: أن تكون (أن) مشددة بعد واو، وذلك في اثني عشر حرفاً متوالية. . .الخ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢١)).

(٢) الآيتين: [٤، ٦].

(٣) الآيتين: [٥، ١٢].

﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ﴾ [١٠].

﴿وَأَنَّا مِنَّا﴾ معاً(١).

﴿وَأَنَّا لَمَّا﴾ [١٣].

فالجملة اثنا عشر.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمْ صَحْبٍ)**؛ أي: ابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

قيل(٢): عطفاً على مرفوع: ﴿أُوحِيَ﴾ [١]، واعترض بان أكثرها لا يصح دخوله تحت معمول: ﴿أُوحِيَ﴾ [١]، وهو ما كان فيه ضمير المتكلم نحو: ﴿لَمَسۡنَا﴾ [٨].

وقيل(٣): عطفاً على محل: ﴿بِهِۦ﴾ [٢]، كأنه قيل: صدقناه، وصدقنا أنه تعالى، وأنه كان يقول، وهكذا البواقي.

وقيل(٤): عطفاً على الضمير في: ﴿بِهِۦ﴾ من: ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾ [٢]، من غير إعادة الجار، وقوي بكثرة ذلك مع: ﴿أَن﴾.

---

(١) الآيتين: [١١، ١٤].

(٢) ينظر: الكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٢/١٠، واللباب ٤١١/١٩.

(٣) قاله في الدر المصون، وعزاه إلى الزمخشري، والفراء، والزجاج، ثم قال: «إلا أن مكيًّا ضعف هذا الوجه». (ينظر: الكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٣/١٠ ـ ٤٨٤، واللباب ٤١١/١٩ ـ ٤١٢).

(٤) قال في الدر المصون: «وهو مذهب الكوفيين، وهو وإن كان قوياً من حيث المعنى إلا أنه ممنوع من حيث الصناعة، لما عرفت من أنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار»، وقال مكي في الكشف: «وفيه قبح؛ للعطف على المضمر المخفوض بغير إعادة الخافض، وهو في: (أَنَّ) أجود منه في غيرها؛ لكثرة حذف حرف الجر منه: (أَنَّ)» وكذا ردَّه الشيخ موسى جار الله، حيث قال: «وأما ما ذهب إليه الطبري ـ واتبعه الزمخشري ـ: من أن الفتح على جهة العطف على الضمير في: ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾، فيكون المعنى: آمنا بكل ذلك وصدقنا به، فليس بمستقيم، إذ لا معنى لقول القائل: صدَّقنا أنا لمسنا السماء، وصدقنا أنا لما سمعنا الهدى آمنا به». (ينظر: الكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٤/١٠، واللباب ٤١٢/١٩، والإتحاف ٥٦٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩١)).

وقرأ بفتح الهمزة في الثلاثة منها؛ وهي:

﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [٣].

﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ﴾ معاً[١].

أي: (وأنه كان يقول، وأنه كان رجال. . .الخ).

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثِنْ)**[٢]؛ أي: أبي جعفر بكماله.

موافقاً للمرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ كَسَا[٣])**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص، وابن عامر، المذكورين.

وإنما أعادهم؛ لئلا يتوهم أنَّ أبا جعفر وحده هو الذي قرأ بالفتح في هذه الثلاثة[٤].

والباقون وهم؛ نافع، وابن كثير، وأبو عمر، ويعقوب، وشعبة: بكسر الهمزة في ذلك كله[٥].

---

(١) الآيتين: [٤، ٦].

(٢) وقوله: **(ثِنْ)**، اسمٌ؛ والجمع: ثِنانٌ، والثِّنُّ؛ هشُّ النبات وإن لم يكن يابساً، وتأتي مِنْ: وَثَنَ، يَثِنُ، ثِنْ، يقال: وَثَن الحجر بالمكان؛ أقام به وثبت، وأما على وجه فتح الثاء، وسكون النون مع التشديد: **(ثَنّ)**؛ فهو فعلٌ، مِنْ: ثنَّى؛ يُثَنِّي، ثَنِّ؛ يقال: ثنَّى الشيء؛ جعله اثنين، وثنَّى العدد؛ ضعَّفه.

(٣) ومعنى قوله: **(كَسَا)**؛ فعل ماض؛ من الكسوة، يقال: كسا غيره إذا ألبسه.

(٤) ينظر: شرح النويري ٧٤/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ).

(٥) قال موسى جار الله: «قال الإمام الطبري: وأحب إليَّ أن اقرأ به الفتح فيما كان وحياً، والكسر فيما كان من قول الجنّ؛ لأن ذلك أفصحها في العربية، وأبينها في المعنى، وإن كان للقراءات الأُخَر وجوه غير مدفوعة صحتها. قلتُ: أما أنا فليس دأبي أن أذهب مذهب الاختيار في الوجوه الثابتة، فإن مذهب الاختيار من قبيل التضييق في الوجوه الواسعة، ومع ذلك لو طاوعنا هوانا وذهبنا نستبق في الوجوه لاخترنا وجه الفتح في الجميع عطفاً على أنه استمع، ثم وجه الكسر في الجميع عطفاً على أنا سمعنا، وذلك جرياً في الكلام على وتيرة واحدة». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩١)).

عطفاً على قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [١]، فيكون الكل [مقولاً][(١)] للقول[(٢)].

٩٦٣ ـ ....وَالْكُلُّ: ذُو الْمَسَاجِدَا ....

(**وَ**)اتفق.

(**الْكُلُّ**)؛ أي: كل القراء.

على فتح: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١][(٣)].

---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل: (مقولاً)، وهو الذي في الإتحاف بتحقيقه، والذي في الدر المصون، واللباب، وشرح المنير السمنودي: (معمولاً). (ينظر: الدر المصون ٤٨٢/١٠، واللباب ٤١٢/١٩، والإتحاف ٥٦٥/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)).

(٢) ينظر: الكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٢/١٠، واللباب ٤١١/١٩، والإتحاف ٥٦٦/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩١)).

(٣) إجماع القراء على فتح هذا الموضع ليس مكان ذكره هنا؛ لأنه ليس من مراد الناظم في هذا الموضع، وإنما مراد الناظم من قوله: (**والْكُلُّ ذُو الْمَسَاجِدَا**)؛ بيان إجماع القراء على فتح: ﴿أَن﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨]، كما هو ظاهر كلامه، وكما هو إجماع الشراح الآخرين عليه، وإنما عُلم الإجماع بين القراء على الفتح في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١]، من القيد الذي ذكره الناظم أوّلاً وهو قوله: (**وَفَتْحُ إِنْ ذِي الْوَاو**)، فلما قيد الخلاف في ذوات الواو خرج بقيده ذلك ما لم يكن من ذوات الواو، وهذا الموضع ليس من ذوات الواو، فكان مجمع عليه بذلك القيد، ولهذا لم يذكر أحد من شراح الطيبة إجماع القراء على الفتح في هذا الموضع عند قول الناظم: (**والكلُّ**. . .الخ)، وإنما ذكره بعضهم ـ كابن الناظم وموسى جار الله ـ في أول الكلام عن هذه المسألة وأن الإجماع عنده ـ أي عند ابن الناظم ـ إنما عرف بالقيد، وأما بعضهم الآخر ـ كالنويري، والمنير السمنودي، وصاحب الهادي ـ فلم يتعرضوا إليه البتة، وعلى كل حال فلا بأس من التنويه على الإجماع على فتحه، وقد فعل ذلك ابن الجزري في النشر، والصفاقسي في غيث النفع، وصاحب الإتحاف في إتحافه، وغيرهم، لكنَّ مكان ذكره ليس هنا، لأنه ليس مراد للناظم من قوله: (**والكلُّ**. . .الخ)، كما يوهمه إيراد الشارح له هنا، والشارح إنما يبين في شرحه مراد الناظم فلا يوهم غير مراده، والله أعلم. (ينظر: النشر ٣٩١/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢١)، وشرح النويري ٧٣/٦ ـ ٧٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)، والهادي ٣٠٥/٣).

وكذا: ﴿أَن﴾، (ذُو الْمَسَاجِدَا)؛ أي: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ...الخ﴾ [١٨].

فلا خلاف بينهم في فتحهما.

لأنَّ الأول: نائب فاعل: ﴿أُوحِىَ﴾ [١](١).

والثاني: لا يصح أن يكون من قول الجن، بل هو مما أُوحِي إليه ﷺ، بخلاف البواقي فإنها يصح أن تكون من قولهم، على نظر في بعضها، وأن تكون مما أَوحَى الله(٢)، كما تقرر في التوجيه.

٩٦٣ ـ .... وَأَنَّهُ(٣) لَمَّا اكْسِرِ: اتْلُ صَاعِدَا

واخْتُلِفَ ـ أيضاً ـ في: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [١٩].

فـ(**ـاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسر الهمزة.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**اتْلُ صَاعِدَا**(٤))؛ أي: نافع بكماله، وشعبة عن عاصم(٥).

---

(١) ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥)، والكشف ٢/٣٤٠، والدر المصون ١٠/٤٨٦، واللباب ١٩/٤١٣، والإتحاف ٢/٥٦٥.

(٢) قاله في النشر، ونقله عنه في غيث النفع، وقال في الكشف: «هو عطف على: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١])، والتقدير: وأوحي إليَّ أن المساجد لله، وقيل: فتحت على تقدير اللام؛ أي: ولأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا». (ينظر: النشر ٢/٣٩١ ـ ٣٩٢، وغيث النفع ص (٣٧٥)، والكشف ٢/٣٤٠، والدر المصون ١٠/٤٨٦، واللباب ١٩/٤١٣، والإتحاف ٢/٥٦٥).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الهمزة: (**وَإِنَّهُ**)، والثاني: بفتح الهمزة: (**وَأَنَّهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ومعنى قوله: (**صَاعِدَا**)؛ اسمٌ، والجمع: صاعدون، وصواعد، فهو اسم فاعل مِنْ: صَعِدَ، والصاعد؛ الطالع والمتجه لأعلى، يقال: طريق صاعد؛ أي: عالٍ مرتفع، وهو صاعد قمة الجبل؛ مرتقٍ وطالع، فهي: من الترقي والصعود.

(٥) قال النويري: «فإن قلت لِمَ لَمْ يذكر الموافقين على الفتح في: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا﴾ [١٩]، كما فعل أولاً؟ قلتُ: لقلة من قرأ بالكسر». (ينظر: شرح النويري ٦/٧٤).

والباقون: بفتحها.

وتوجيههما معلوم مما تقدم.

والحاصل ـ كما قاله في الغيث[١] ـ: «أنَّ (إن)؛ مخففة، ومشددة، مع الواو، ومجردة منها، ذكرت في هذه السورة في ستة وعشرين موضعاً، اختلفوا في ثلاثة عشر[٢]، واتفقوا على ثلاثة عشر؛ ستة على فتح الهمزة؛ وهي:

﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١].

﴿أَن لَّن يَبْعَثَ﴾ [٧].

﴿أَن لَّن نُّعْجِزَ﴾ [١٢].

﴿وَأَلَّوِ﴾ [١٦][٣].

﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ﴾ [١٨].

﴿أَن قَدْ﴾ [٢٨].

وسبعة على الكسر؛ وهي:

﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [١].

﴿قَالَ إِنَّمَآ﴾ [٢٠][٤].

﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ﴾ [٢١].

﴿قُلْ إِنِّي لَن﴾ [٢٢].

---

(١) ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥).

(٢) وهي المواضع الاثني عشر المذكورة قبلاً: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ﴾ [٣]، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ﴾ معاً، ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ﴾ معاً، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ﴾ [٧]، ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا﴾ [٨]، ﴿وَأَنَّا كُنَّا﴾ [٩]، ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ﴾ [١٠]، ﴿وَأَنَّا مِنَّا﴾ معاً، ﴿وَأَنَّا لَمَّا﴾ [١٣]، والموضع الثالث عشر؛ هو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ﴾ [١٩]. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥)).

(٣) في الأصل: (أن لو)، وقد أثبتُّها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

(٤) رُسِمَتْ في الأصل على قراءة الجماعة: (قال إنما).

﴿فَإِنَّ لَهُۥ﴾ [٢٣][1].

﴿قُلۡ إِنۡ أَدۡرِيٓ﴾ [٢٥].

﴿فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ﴾ [٢٧]»، تأمل.

٩٦٤ ـ تَقُولَ[2] فَتْحُ الضَّمِّ وَالثِّقْلُ: ظَمِي[3] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَقُولَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نَقُولَ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [٥].

فـ(**فَتْحُ الضَّمِّ وَالثِّقْلُ**)؛ أي: القراءة بفتح القاف، وتشديد الواو مفتوحة.

للإمام المرموز إليه بظاء (**ظَمِي**)[4]؛ أي: يعقوب بكماله.

مضارع (تَقَوَّل)؛ فأصله: (تَتَقَوَّل)؛ حُذِفَت إحدى التاءين؛ ومعناه: (تكذب)، فانتصاب: ﴿كَذِبًا﴾ [٥]، حينئذ على المصدر، إذ [التقوُّلَ][5] من باب: [قَعدتُ جُلوساً][6].

---

(١) في الأصل: (إن له)، وقد أثبتُّها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**تَقُولُ**)، وهو الاختيار في شرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، والثاني: بفتح اللام: (**تَقُولَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: (**ظُمِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الظاء: (**ظَمَي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ومعنى قوله: (**ظَمِي**)؛ وصف يطلق على اسمرار الشفة، وعلى رقة جفن العين، ويقال ظميت الساق؛ إذا كانت قليلة اللحم، وظميت اللثة؛ إذا كانت قليلة الدم.

(٥) ما بين المعكوفتين في الأصل: (القول)، وفي الدر المصون، والإتحاف: (التقول)، وهو الذي أثبته؛ لأنه ناقل عنهما وإن لم يصرح بذلك. (ينظر: الدر المصون ٤٨٢/١٠، والإتحاف ٥٦٦/٢).

(٦) في الأصل: (قعد جلس جلوساً)، وفي الدر، والإتحاف: (قعدت جلوساً)، وهو الذي أثبته، إذا الكلام بحروفه موجود فيهما، وقال أبو شريح في الجمع والتوجيه: «هو: (تَتَفعَّلُ)؛ فحذف تاء: (تَفَعَّل)، والكذب يصلح فيه (التقوُّلُ)؛ لأن التفعُّل للاستعمال». =

والباقون: بضم القاف، وسكون الواو.

مضارع (قال) ثلاثياً، فنصب: ﴿كَذِبًا﴾ [٥] به؛ لكونه نوعاً من القول[(١)].

وأمال[(٢)]: ﴿فَزَادُوهُمْ﴾ [٥]؛ حمزة، وابن عامر [بخلف][(٣)] عنه.

وإبدال الأصبهاني همزة: ﴿مُلِئَتْ﴾ [٥]، ياءً مفتوحة، كأبي جعفر[(٤)]، وبه وقف حمزة[(٥)].

٩٦٤ ـ .... نَسْلُكْهُ[(٦)] (يَا): ظَهْرٌ[(٧)] كَفَى..........

= (ينظر: الدر المصون ٤٨٢/١٠، والإتحاف ٥٦٦/٢، واللباب ٤١٦/١٩، والجمع والتوجيه ص (٨٣)).

(١) قال موسى جار الله: «والقول في مثل هذه الآيات يشمل الاعتقاد وما في القلب، على حد قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨]، ويشمل الأعمال والأفعال ـ أيضاً ـ على حد قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]». (ينظر: الإتحاف ٥٦٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٢)).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين ص (٥٣)، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٥٩/٢ ـ ٦٠، والإتحاف ٥٦٦/٢.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى، فتحرير الخلاف لابن عامر في كلمة ﴿زَادَ﴾ كالتالي: الفتح لهشام من طريق: الحلواني، والإمالة من طريق: الداجوني، وأمَّا ابن ذكوان: فالفتح له: من طريق ابن الأخرم عن الأخفش، والإمالة: من طريق الصوري، والنقاش عن الأخفش، إلا أنه لا خلاف عن ابن ذكوان في إمالة الأولى في سورة البقرة؛ وهي: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [١٠]، كما صرح به في المتن. (ينظر: النشر ٦٠/٢، والإتحاف ٢٧٩/١).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٥٦٦/٢.

(٥) ينظر: النشر ٤٣٨/١، والإتحاف ٥٦٦/٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية؛ على الغيب: (**يَسْلُكْهُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالنون؛ على معنى العظمة: (**نَسْلُكْهُ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الراء مع التنوين: =

واخْتُلِفَ في: ﴿نَسْلُكْهُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ **نَسْلُكْهُ** عَذَابًا صَعَدًا﴾ [١٧].

فقرأه بـ(**يَاءِ**[١]) الغيب[٢].

المرموز إليهم بقوله: (**ظَهْرٌ كَفَى**)؛ أي: يعقوب، وجميع الكوفيين.

وقرأه الباقون: بنون العظمة[٣].

٩٦٤ ـ ....الْكَسْرَ اضْمُمِ

٩٦٥ ـ مِنْ لِبَدًا[٤]: بِالْخُلْفِ لُزْ[٥]...... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [١٩].

فـ(**الْكَسْرَ اضْمُمِ**)؛ أي: اقرأه بضم اللام.

(**مِنْ**) قوله: ﴿لِبَدًا﴾.

= (**ظَهْرٌ**)، وهو الاختيار في شرح النويري، وشرح موسى جار الله، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: بجر الراء مع التنوين: (**ظَهْرٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(١) ضُبطت في الأصل؛ بهمزة بعد الألف: (**يَاء**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة: (**يَا**).

(٢) حملاً على الغيبة قبله، وإعادة الضمير على الله تعالى، في قوله تعالى: ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ﴾ [١٧]. (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٤٩٦/١٠، واللباب ٤٢٩/١٩).

(٣) على الالتفات. (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٤٩٦/١٠، واللباب ٤٢٩/١٩).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**لُبَدًا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بكسر اللام: (**لِبَدًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالزاي بعد اللام: (**لُزْ**)، والثاني: بالذال مكان الزاي: (**لُذْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة. والكلمتان بمعنى واحد؛ مِنْ: لَاز، يَلوزُ، لوزاً، : ولَاذَ، يَلوذُ، لوذًا، يقال: لاز ولَاذ إلى قومه؛ لجأ إليهم واحتمى بهم.

للمرموز [إليه][١]باللام من (**خُلْف**[٢] **لُزْ**)؛ أي: هشام بخلاف عنه.

فهذا الضم: من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، عنه[٣]، وبه قرأ صاحب التجريد[٤] على الفارسي، من طريق الحلواني والداجوني معاً.

وقرأ الباقون: بكسرها.

وبه قرأ هشام، من طريق الفضل والجمال، على الحلواني، وزيد، عن الداجوني، عنه[٥].

والوجهان صحيحان عن هشام[٦].

وهي بالضم؛ جمع (لُبْدَة)؛ كـ(غُرْفَة)، و(غُرَف)، وبالكسر؛ كـ(سِدْرَة)، و(سِدَر)[٧].

٩٦٥ ـ ....قُلْ إِنَّمَا فِي قَالَ: ثِقْ فُزْ نَلْ...................

واخْتُلِفَ في: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَدۡعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِهِۦٓ أَحَدٗا﴾ [٢٠].

فاقرأه: بضم القاف، وإسكان اللام، من غير ألف بينهما؛ على الأمر[٨].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٢) هكذا ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (**خُلْفِ**)، بينما ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح: (**بِالْخُلْفِ**).

(٣) ينظر: النشر ٣٩٢/٢.

(٤) ينظر: التجريد ص (٣٢٩).

(٥) ينظر: النشر ٣٩٢/٢.

(٦) قاله في النشر، وزاد: «قرأت بهما من طرق المغاربة والمشارقة، وكلاهما في الشاطبية». (ينظر: النشر ٣٩٢/٢).

(٧) قال في الدر المصون: «واللِّبدَة، واللُّبْدة؛ الشيء المتلبِّدُ؛ أي: المتراكب بعضهُ على بعض، ومنه لِبْدَة الأسد». (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٤٩٩/١٠، واللباب ٤٣٥/١٩، والإتحاف ٥٦٧/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٢)).

(٨) التفاتاً؛ أي: قل يا محمد ﷺ. (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٥٠٠/١٠، واللباب ٤٣٦/١٩).

(فِي) موضع:

﴿قَالَ﴾؛ بصيغة الماضي[١].

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: **(ثِقْ فُزْ نَلْ)**؛ أي: أبي جعفر، وحمزة، وعاصم، بكمالهم.

والباقون: بفتح القاف، واللام، وألف بينهما.

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٢].

٩٦٥ - ....لِيَعْلَمَ[٣] اضْمُمَا:

٩٦٦ - غِنًا[٤]........................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ[٥] رِسَالَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [٢٨].

فـ**(ـاضْمُمَا) [٥٧٨]**؛ أي: اقرأه بضم الياء.

للراوي المرموز إليه بغين **(غِنًا)**[٦]؛ أي: رويس عن يعقوب.

---

(١) إخباراً عن عبدالله؛ وهو محمد ﷺ. (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٥٠٠/١٠، واللباب ٤٣٦/١٩).

(٢) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء؛ على البناء للمفعول: **(لِيُعْلَمَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، والثاني: بفتح الياء، على البناء للفاعل: **(لِيَعْلَمَ)**، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح النون بلا تنوين، وبالألف الممدودة: **(غِنَا)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي - النسخة التركية -، والثاني: بفتح النون مع تنوينها، وبالألف المقصورة: **(غِنًى)**، وهو الاختيار في شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح النون منونة، وبالألف الممدودة: **(غِنًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(غِنًى)**، **(غِنًا)**، **(غِنَا)**.

(٥) في الأصل: (بلغوا)، وهو تصحيف.

(٦) وقوله: **(غِناً)**؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية والاستغناء وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

على البناء للمفعول(١).

والباقون: بفتحها.

مبنياً للفاعل(٢).

وتقدَّم ضم هاء: ﴿لَدَيۡهِمۡ﴾ [٢٨]، لحمزة، ويعقوب(٣).

وفي السورة مضافة واحدة(٤):

﴿رَبِّيٓ أَمَدًا﴾ [٢٥].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

ولا **زائدة** فيها.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٥).



---

(١) ونائب الفاعل محذوف يُفْهَمُ من السياق؛ أي: ليعلم الناس ـ أي المرسل إليهم ـ أنَّ الرسل قد أبلغوا رسالاتهم. (ينظر: الدر المصون ١٠/٥٠٦، واللباب ١٩/٤٤٦ ـ ٤٤٧).

(٢) واخْتُلِفَ في المراد به؛ فقيل: ليعلم محمد ﷺ أن الرسل قبله قد أبلغوا الرسالة، وقيل: ليظهر علمه بين الناس، وقيل غير ذلك. (ينظر: الدر المصون ١٠/٥٠٦، واللباب ١٩/٤٤٦ ـ ٤٤٧).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٥٦٧.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٩٢.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الجن)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (المزمل)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (المزمل)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٩١ ـ ٣٩٢، وتقريب النشر ص (١٨٤)، وشرح النويري ٦/٧٣ ـ ٧٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢١ ـ ٣٢٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)، والإتحاف ٢/٥٦٥ ـ ٥٦٧).

سُورَةُ الْمُزَّمِّلِ

تقدَّم:

ضم واو: ﴿أَوِ ٱنقُصْ[(١)]﴾ وصلاً، لغير عاصم، وحمزة[(٢)].

ونقل: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ لابن كثير[(٣)]، كوقف حمزة.

٩٦٦ ـ ....وَفِي وَطْأً وِطَاءً وَاكْسِرَا[(٤)]: حُـزْ كَـمْ.................................

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي: ﴿وَطْـًٔا﴾).

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [٢٥].

فاقرأه: ﴿**وِطَاءً**﴾؛ بفتح الطاء، وألف ممدودة[(٥)].

(وَاكْسِرَ)[(٦)]؛ الواو قبل الطاء.

---

(١) كُتِبَت في الأصل بواو العطف: (وانقص).

(٢) وقرأ عاصم، وحمزة: بالكسر فيها، واتفقوا على ضم همزة الوصل في الابتداء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢٥٦٨، وغيث النفع ص (٣٧٥)).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٥٦٨.

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بحذف الألف التي بعد الراء: (**وَاكْسِرَ**)، وهو سبق قلم، بدلالة ضبطه لخاتمة الشطر الثاني من البيت بالألف: (**ظَهَرَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بإثباتها: (**وَاكْسِرَا**).

(٥) للهمز المنصوب المنون بعدها، بوزن: (قتال). (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥)).

(٦) هكذا ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (**وَاكْسِرَ**).

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**حُزْ كَمْ**)؛ أي: أبي عمرو، وابن عامر، بكمالهما.

على أنه مصدر (وَاطَأَ)[١]، كـ(قَاتَل) (قِتَالاً)؛ لمواطأة القلب اللسان [فيها][٢]، أو موافقتة لما يراد من الإخلاص والخضوع، ولهذا فضلت صلاة الليل على صلاة النهار[٣].

والباقون: ﴿وَطْئًا﴾؛ بفتح الواو، وإسكان الطاء[٤]، من غير مد.

مصدر (وَطِئَ) ثلاثياً؛ أي: (أشد ثبات قدم، وأبعد من الزلل)[٥].

وتقدَّم إبدال همزة: ﴿نَاشِئَةَ﴾ [٦]؛ ياءً مفتوحة لأبي جعفر، والأصبهاني[٦]، كوقف حمزة عليها[٧] مع الإمالة بخلفه.

ويوقف له[٨] على: ﴿وَطْئًا﴾ [٦]؛ بالنقل فقط[٩].

---

(١) بمعنى: وَافَقَ. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٣)).

(٢) في الأصل: (قبلها)، والذي في الدر، والإتحاف، واللباب: (فيها)، وهو الصواب. (ينظر: الدر المصون ٥١٨/١٠، واللباب ٤٦٢/١٩).

(٣) ينظر: الكشف ٣٤٤/٢، والدر المصون ٥١٨/١٠، واللباب ٤٦٢/١٩.

(٤) بعدها همزة منصوبة منونة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥)).

(٥) أو أثقل وأغلظ من صلاة النهار على المصلي، أو أشد ثباتاً وتأثيراً. (ينظر: الكشف ٣٤٤/٢، والدر المصون ٥١٨/١٠، واللباب ٤٦٢/١٩، والإتحاف ٥٦٩/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٣)).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٥٦٨/٢.

(٧) وما حُكِيَ فيه من التسهيل بين بين فلا يصح، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٨٤/١، والإتحاف ٥٦٦/٢).

(٨) أي: لحمزة.

(٩) وحُكِيَ فيه وجه ثان وهو التسهيل بين بين، وهو ضعيف جداً. (ينظر: النشر ٤٨١/١، والإتحاف ٥٦٩/٢).

٩٦٦ ـ ....وَرَبُّ فَاخْفِضَنَّ[١]**: ظَهَرَا**[٢]

٩٦٧ ـ كُنْ صُحْبَةً......................   ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿رَبُّ﴾.

(فَاخْفِضَنَّ)؛ أي: اقرأه بخفض الباء.

مِنْ قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٩].

للمرموز إليهم بقوله **(ظَهَرَا)** **(كُنْ صُحْبَةً)**؛ أي: يعقوب، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه صفة لـ(ربك)، أو بدل، أو بيان[٣].

والباقون: بالرفع.

على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: (هو رب)، أو مبتدأ، خبره جملة: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٩][٤].

وتقدَّم إسكان لام: ﴿ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ﴾ [٢٠]؛ لهشام[٥].

---

(١) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بنون مشددة مفتوحة بعد الضاد المفتوحة: **(فَاخْفِضَنَّ)**، بينما ضُبِطَتْ في جميع النسخ الأخرى؛ بحذفها، مع جزم الضاد: **(فَاخْفِضْ)**، والاختلاف بين النسخ في ضبط هذه اللفظة مترتب على الخلاف في ضبط ما قبلها، وبيانه؛ هو أن جميع النسخ قد أثبتت بعد كلمة **(وَرَبُّ)**، وقبل كلمة: **(فَاخْفِضْ)**، كلمة: **(الرَّفْعَ)**، فصار النصُّ عند جميع النسخ بتمامه: **(وَرَبُّ الرَّفْعَ فَاخْفِضْ)**، بينما لم توجد هذه اللفظة ـ أي كلمة: **(الرَّفْعَ)** ـ في ضبط الترمسي للمتن، فصار النصُّ عنده بتمامه: **(وَرَبُّ فَاخْفِضَنَّ)**، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٢) أصاب الحرف الأخير من الكلمة مسح وطمس، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الألف: **(ظَهَرَا)**.

(٣) ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٢٢/١٠، واللباب ٤٦٧/١٩.

(٤) ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٢٣/١٠، واللباب ٤٦٨/١٩.

(٥) وضمَّها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٣)، البيت رقم (٤٥٠)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٦٩/٢).

٩٦٧ ـ ....نِصْفِهِ[(١)]، ثُلْثِهِ[(٢)]، انْصِبَا[(٣)]: دَهْـرًا[(٤)] كَـفَـى......................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَنِصْفِهِ وَثُلُثِهِ﴾ [٢٠].

فـ(**ـانْصِبَا**)؛ أي: اقرأهما بنصب الفاء والثاء، وضم الهاءين، وصلتهما بالواو.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**دَهْرًا[(٥)] كَفَى**)، أي: ابن كثير المكي، وجميع الكوفيين.

عطفاً على: ﴿أَدْنَىٰ﴾ [٢٠]، المنصوب بـ﴿تَقُومُ﴾ [٢٠][(٦)].

وقرأ الباقون: بجر الفاء والثاء، وكسر الهاءين، وصلتهما بالياء.

عطفاً على: ﴿ثُلُثَيِ﴾ [٢٠]، المجرور بـ﴿مِن﴾ [٢٠][(٧)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الفاء، ورفع الهاء: (**نِصْفَهُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بجر الفاء والهاء: (**نِصْفِهِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الثاء الثانية، ورفع الهاء: (**ثُلْثَهُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بجر الثاء والهاء: (**ثُلْثِهِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٣) أصاب الحرف الأخير من الكلمة مسح وطمس، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الألف: (**انْصِبَا**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء مع التنوين: (**دَهْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بنصب الراء مع التنوين: (**دَهْرًا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ومعنى قوله: (**دَهْراً**)؛ من الدَّهْرِ، وهو الحياة الدنيا كلها، وقد يطلق على مدة الزمان الطويل.

(٦) والتقدير: وتقوم نصفه وثلثه. (ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٢٩/١٠، واللباب ٤٨١/١٩).

(٧) والتقدير: وأدنى من نصفه وأدنى من ثلثه. قال الشيخ موسى جار الله: «والتحديد على =

وخرج بـ﴿نِصْفِهِ﴾ [٢٠]، الملاصق لـ﴿ثُلُثِهِ﴾ [٢٠]؛ ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ [٣]، أول السورة المتفق على فتحه(١).

كما لا خلاف على ضم [٥٧٩] لام: ﴿ثُلُثِهِ﴾ [٢٠].

وليس فيها ـ ولا في المدثر، والقيامة، وهل أتى، والمرسلات ـ **مضافة** ولا **زائدة**؛ إلَّا: ﴿كِيدُونِ﴾ الآتي في المرسلات(٢).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٣).

= الوجه الأول ـ أي: على قراءة ابن كثير والكوفيين ـ، والتقريب على الوجه الثاني ـ أي: على وجه قراء الباقين ـ، بناء على أن التفاوت القليل لا يعتبر في الأمور العادية، فتفيد الآية أن النقصان القليل مغتفر، وهذه الآية كأنها بيان لقوله: ﴿أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾ [المزمل: ٣ ـ ٤]، إذ عُلِم منها: أن القليل هو سدس، إذا زيد على النصف يحصل الثلثان، وإذا نقص منه يبقى الثلث، فقوله تعالى: ﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾ [المزمل: ٣ ـ ٤]؛ بيان لقوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ٢]، على طريق استثناء بعض الأجزاء عن الكل المستغرق جميع جزئياته، أما قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [المزمل: ٢]، فهو استثناء لبعض الجزئيات عن الكليّ المستغرق جميع جزئياته، فالغالب أن معنى الآية: قم جميع ليالي السنة إلا أحياناً توجد فيها أعذار طبيعية أو عادية، فإن امتداد السنة قلما يخلو عن شيء يمنع الإنسان من قيام الليل، والتخيير في: ﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾ [المزمل: ٣ ـ ٤]، هو تخيير بين القليل والكثير، بحسب الظاهر، وهو في الحقيقة تخيير بين الأفضل والأروح، فإن الكثير فيه فضل الثواب، والقليل فيه زيادة الراحة، هذا الذي نراه في تحليل نظم الآية وبيان معناها». (ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٣٠/١٠، واللباب ٤٨١/١٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٣ ـ ٢٩٤)).

(١) ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٢٩/١٠، واللباب ٤٨١/١٩.

(٢) الآية: [٣٩]، وقد أثبتها في الحالين: يعقوب.

(٣) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (المزمل)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (المدثر)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (المدثر)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٢/٢ ـ ٣٩٣، وتقريب النشر ص (١٨٤)، وشرح النويري ٧٧/٦ ـ ٧٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ ـ ل ١٣٥/ب)، والإتحاف ٥٦٨/٢ ـ ٥٧٠).

سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ

٩٦٧ ـ ....الرِّجْزَ(١) اضْمُمِ الْكَسْرَ: عَبَا

٩٦٨ ـ ثَـــوَى........................ ....

اخْتُلِفَ في: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [٥](٢).

فـ(**ـاضْمُمِ الْكَسْرَ**)؛ أي: اقرأه بضم الراء.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَبَا**(٣)) (**ثَوَى**)؛ أي: حفص، وأبي جعفر، ويعقوب.

لغة الحجاز(٤).

والباقون: بكسرها.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**الرُّجْزَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بكسر الراء: (**الرِّجْزَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) واتفق القراء العشرة على الكسر في: ﴿عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ في سورة سبأ: الآية [٥]، وسورة الجاثية: الآية [١١]، وفي: ﴿وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾ [الأنفال: ١١]، وفي: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰ أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [العنكبوت: ٣٤]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٤)).

(٣) ومعنى قوله: (**عَبَا**)؛ جمع عباءة، والعباءة؛ ضرب من الأكسية، والجمع: عباءات، ويمكن أن يكون فعلاً بمعنى: هيأ وأصلح، يقال: عَبَا الجيش؛ هيأه للحرب، وعبَّأه؛ جهَّزه، وعَبَا المتاع؛ جعل بعضه فوق بعض.

(٤) قيل: بالضم؛ اسم صنم. (ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٣٥/١٠، واللباب ٤٩٨/١٩).

لغة تميم(١).

وتقدَّم إسكان عين: ﴿عَشَرَ﴾ من قوله: ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [٣٠]، لأبي جعفر وصلاً(٢).

٩٦٨ ـ ....[إِذَا دَبَرَ قُلْ إِذْ أَدْبَرَهْ(٣)](٤): إِذْ ظَنَّ عَنْ فَتًى..................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَالَّيْلِ [إِذَا دَبَرَ](٥)﴾ [٣٣].

فـ(**قُلْ**)؛ أي اقرأه: ﴿إِذْ أَدْبَرَ(٦)﴾؛ بإسكان ذال: ﴿إِذْ﴾، فلا ألف بعدها، و﴿أَدْبَرَ﴾؛ بهمزة مفتوحة، وإسكان الدال بعد(٧).

للمرموز إليهم بقوله: (**إِذْ ظَنَّ عَنْ فَتًى**)؛ أي: نافع، ويعقوب،

(١) وقيل: بالكسر؛ اسم للعذاب، وقيل: الضم أفشى اللغتين، وأكثرهما، وقيل: هما لغتان والمعنى واحد؛ وهو المستقذر اعتقاداً كان أو خلقاً، قولاً كان أو عملاً، ظاهراً كان أو باطناً. (ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٣٥/١٠، واللباب ٤٩٨/١٩، والإتحاف ٥٧١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٤)).

(٢) وقرأ الباقون: بفتح العين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة التوبة، البيت رقم (٦٦٧)، والنشر ٢٧٩/٢، والإتحاف ٥٧٢/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بألف الإطلاق مكان الهاء الساكنة: (**أَدْبَرَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والثاني: براء ساكنة ليس بعدها ألف ولا راء: (**أَدْبَرْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثالث: بهاء ساكنة: (**أَدْبَرَهْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، كضبط شرح موسى جار الله، لكنه لم يشكل حركة الراء: (**أَدْبَر**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**أَدْبَرَهْ**)، (**أَدْبَرَا**)، (**أَدْبَرْ**).

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل ـ شرحاً ـ: (**إِذَا أَدْبَرَ ذْا أَدْبَرَهْ**)، وهو ضبط فيه سقط وتصحيف، والصواب الذي في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الذي أثبته ـ: (**إِذَا دَبَرَ قُلْ إِذْ أَدْبَرَهْ**).

(٥) في الأصل: (إذا أدبر)، ولا يستقيم الكلام بعدها إلا برسمها: (إذا دَبَر).

(٦) في الأصل: (إذا دَبَرَه)، ولا يستقيم الكلام بعدها إلا بما أثبته.

(٧) بوزن: (أَكْرَم).

وحفص، [وحمزة][١]، وخلف عن نفسه.

ومعلوم: أنَّ ورشاً ينقل حركة الهمزة إلى الذال على أصله، وحفصاً وحمزةً؛ يسكتان عليها، بخلف عنهما.

والباقون: بفتح ذال: ﴿إِذَا﴾، وألف بعدها، و﴿دَبَرَ﴾؛ بفتح الدال، من غير همزة قبلها؛ بوزن (ضَرَبَ).

فـ﴿إِذْ﴾ في القراءة الأولى؛ ظرف لماضي، و﴿إِذَا﴾ في القراءة [الثانية][٢] ظرف لما يستقبل، و﴿أَدْبَرَ﴾، و﴿دَبَرَ﴾؛ لغتان بمعنًى، يقال: (دَبَرَ الليل، وأَدْبَرَ)، وقيل: ﴿أَدْبَرَ﴾؛ تولَّى، و﴿دَبَرَ﴾؛ انقضى، والرسم يحتملهما[٣].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٤].

٩٦٨ - ....وَ(فَـا) مُسْتَنْفِرَهْ[٥]

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو سهو وسبق قلم.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتُّها لاستقامة المعنى واحتماله لها.

(٣) وعلى كل حال، فالآية الكريمة: قسم بعظمة الليل في ابتدائه ونهايته. (ينظر: الكشف ٣٤٧/٢، والدر المصون ٥٥٠/١٠، واللباب ٥٢٦/١٩، والإتحاف ٥٧٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٤)).

(٤) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الفاء، بعدها راء، ثم هاء ساكنة؛ على البناء للمفعول: (**مُسْتَنْفَرَهْ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثاني: ألف بعد الراء: (**مُسْتَنْفَرَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنوديّ (النسخة الهندية)، والثالث: بفتح الفاء، بعدها راء ساكنة؛ على البناء للمفعول: (**مُسْتَنْفَرْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والرابع: بكسر الفاء، بعدها راء مفتوحة، ثم هاء ساكنة؛ على البناء للفاعل: (**مُسْتَنْفِرَهْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، كضبط شرح موسى جار الله، لكنه لم تشكل حركة الراء: (**مُسْتَنْفَر**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**مُسْتَنْفِرَهْ**)، (**مُسْتَنْفَرَهْ**)، (**مُسْتَنْفَرَا**)، (**مُسْتَنْفَرْ**).

٩٦٩ ـ بِالْفَتْحِ: عَمَّ............... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: (فَاءِ[1] ﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾).

مِنْ قوله: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [٤٩ ـ ٥٠].

فقرأها (**بِالْفَتْحِ**).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، بكمالهم.

على أنه اسم مفعول؛ أي: (ينفِّرُها القُنَّاص)[2].

وقرأها [الباقون][3]: بالكسر.

يعني: (نَافِرَة)[4].

٩٦٩ ـ ....وَاتْلُ: خَاطِبْ يَذْكُرُوا[5] ....

---

(١) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**وَفَاء**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الهمز على الإطلاق: (**وَفَا**).

(٢) قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٩٥): «وهذا الوجه هو أقرب لمعنى التأسيس في: ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١]». (وينظر ـ أيضاً ـ: الكشف ٣٤٧/٢، والدر المصون ٥٥٧/١٠، واللباب ٥٣٦/١٩، والإتحاف ٥٧٢/٢).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى؛ قياساً على نظائره من كلام الشارح.

(٤) قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٩٥): «فهو اسم فاعل من استنفر؛ إذا شرد، وتباعد، ونفر، لأن القسورة ـ وهم الرماة ـ لا يحملون الحمر الوحشية على النفار، وإنما يحتالون في صيدها، فكون (مستنفرة) بمعنى نافرة أوفق، ثم إن أُريد بالحمر الأهلية؛ فالقسورة الأسد، وإن أُرِيد بها الوحشية؛ فالقسورة الرماة، والاحتمال الأول أبلغ في التشبيه». (وينظر ـ أيضاً ـ: الكشف ٣٤٧/٢، والدر المصون ٥٥٧/١٠، واللباب ٥٣٦/١٩، والإتحاف ٥٧٢/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء الخطاب، وحذف الألف بعد الواو: (**تَذْكُرُو**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَذْكُرُو**)، =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٥٦].

فللإمام المرموز إليه بهمزة **(اتْلُ)**؛ أي: نافع بكماله.

(خَاطِبْ: ﴿يَذْكُرُوا﴾)؛ أي: اقرأه له بتاء الخطاب(١).

والباقون: بياء الغيب(٢).

والله أعلم(٣).



= ثم اختلفت هذه النسخ ـ التي على وجه الغيب ـ في إثبات الألف بعد الواو، فرُسِمَت الألف في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ وبعض النسخ الأخرى ـ، بينما حُذِفت من بعض النسخ، وهو خلاف رسم لا يترتب عليه خلاف في الدلالة والمعنى.

(١) التفات من الغيبة إلى الخطاب. (ينظر: الدر المصون ٥٥٩/١٠، واللباب ٥٤٠/١٩).

(٢) حملاً على ما تقدم من قوله: ﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕ﴾ [٥٢]. (ينظر: الدر المصون ٥٥٩/١٠، واللباب ٥٤٠/١٩).

(٣) لم ينوه الشارح في خاتمة سورة (المدثر) على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد سبق ونوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة المزمل حيث قال: «وليس فيها، ولا في المدثر، والقيامة، وهل أتى، والمرسلات؛ مضافة، ولا زائدة؛ إلا: ﴿كِيدُونِ﴾، الآتي في المرسلات»، وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (المدثر)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (القيامة)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (القيامة)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر (٣٩٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٤)، وشرح النويري ٥٩/٦ ـ ٨٠، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٢ ـ ٣٢٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/ب)، والإتحاف ٥٧١/٢ ـ ٥٧٢).

سُورَةُ الْقِيَامَةِ

تقدَّم قراءة ابن كثير ـ بخلف عن البزي ـ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [١]، أول السورة بحذف الألف التي بعد اللام[١].

والباقين: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾؛ بإثبات الألف.

وهو الوجه الثاني للبزي؛ وهذا من طريق ابن الحباب عنه.

والأول: من طريق أبي ربيعة عنه[٢].

ولا خلاف[٣] **[٥٨٠]** في إثبات: ﴿[لَآ][٤] أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ في

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة يونس، الأبيات رقم (٦٧٨ ـ ٦٧٩).

(٢) فات الشارح ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أن يفي بما وعد به من قبل، حيث قال في سورة يونس: «وسيأتي توجيه: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، في موضعه»، وقد جاء موضعه ولم يأت بتوجيهه، وهو سهو ونسيان، وأنا ـ بعون الله تعالى ـ أُتَمِّمُ وعده وأَفِي به، قال في الإتحاف في توجيه القراءتين في هذه الحرف: «ووُجِّهَتْ ـ أي قراءة ابن كثير بخلف عنه ـ بأن اللام: لام الابتداء للتأكيد، أو جواب قسم مقدر، دخلت على مبتدأ محذوف؛ أي: لَأَنا أُقْسم، وإذا كان الجواب جملة اسمية أكد باللام، وإذا كان خبرها مضارعاً جاز أن يكون للحال، لأن البصريين يمنعون أن يقع فعل الحال جواباً للقسم، فإن ورد ما ظاهره ذلك ـ كما هنا ـ جُعِلَ الفعل خبر المضمر، فيعود الجواب جملة اسمية؛ التقدير: والله لأنا أقسم، وتوجيه قراءة من أثبت الألف: بجعل (لا) نافية لكلام مقدر؛ كأنهم قالوا: إنما أنت مفتر في الإخبار عن البعث، فرد عليهم: بـ(ـلا)، ثم ابتدأ فقال: أقسم، وقيل: نفي للقسم؛ بمعنى: أن الأمر أعظم، وقيل: زائدة تأكيداً، على حد: لئلا يعلم». (ينظر: الدر المصون ١٠/٥٦٣ ـ ٥٦٥، والنشر ٢/٢٨٢، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٣) قال في الدر: «ولم يختلف في قوله: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ﴾ [٢]، أنه بألف بعد: ﴿لَا﴾؛ لأنه لم يُرْسَم إلا كذا، بخلاف الأول فإنه رسم بدون ألفٍ بعد: ﴿لَا﴾، وكذلك في قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، لم يختلف فيه أنه بألف بعد: ﴿لَا﴾». (ينظر: الدر المصون ١٠/٥٦٥، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٤) في الأصل: (ولا)، وهو تحريف وخطأ في نقل النص القرآني.

سورته(١).

وتقدَّم الخلاف في:

سين: ﴿أَيَحۡسَبُ﴾ [٣]؛ كسراً، وفتحاً(٢).

و﴿بَلَىٰ﴾ [٤]؛ إمالةً، وتقليلاً، وفتحاً(٣).

٩٦٩ - .... رَا بَرِقَ(٤) الْفَتْحُ: مَدًا(٥)..........

---

(١) سورة البلد: الآية [١]، وكذا لا خلاف في إثبات الألف في الموضع الثاني من سورة القيامة: الآية: [٢]، ولم ينوه الشارح على عدم الخلاف فيه، وكان أحق بالتنويه من موضع سورة البلد؛ وذلك لورود مناسبته في سورته ـ أي سورة القيامة ـ وإنما عُلِمَ إجماع القراء على القراءة بإثبات الألف في الموضعين بالقيد الذي جاء به الناظم في طيبته حيث قال: (**وَلَا أُقْسِمُ الُاولَى**)؛ فاحترز بـ(**أولى**) القيامة: عن ثانيته؛ وهو: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، وعن: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، فهذين الحرفين متفق على إثبات الألف فيهما عند جميع القراء؛ لأنها ـ أي الألف ـ فيهما كأنه يقول: (إذِ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم). (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٢٤٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٦١٧)).

(٢) قرأ بكسر السين: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٣) قرأ بالإمالة: شعبة بخلفه، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الأزرق، وأبو عمرو: بالفتح، وبالتقليل، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٣، ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، والنشر ٢/٤٢، ٥٣، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: (**بَرِقَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الراء: (**بَرَقَ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، مع فتح الدال منونة: (**مَدًى**)، وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وهو الذي في شرح الترمسي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مَدًى**)، (**مَدَا**)، (**مَدًا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ[1]﴾ [٧].

فـ**(ـرَا)**: ﴿بَرِقَ﴾ **الْفَتْحُ)**؛ أي: [قرأ][2] بفتح راء: [﴿بَرِقَ﴾][3].

المرموز إليهما بقوله: **(مَدًى)**؛ أي: نافع، وأبو جعفر، بكمالهما.

وقرأ الباقون: بفتحها.

وهما لغتان؛ في التحير، والدهشة[4].

وتقدَّم[5]: ﴿قُرۡءَانَهُۥ﴾ معاً[6]، لابن كثير، كوقف حمزة.

٩٦٩ ـ ....وَيَـــذَرُو[7]

٩٧٠ ـ مَعْهُ يُحِبُّونَ: كَسَا حِمًى دَفَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَذَرُو**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَذَرُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [٢١].

وما **(مَعْهُ)**؛ أي: قبله؛ وهو: ﴿كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ﴾ [٢٠].

---

(١) في الأصل: (القمر)، وهو تحريف وخطأ في نقل النصِّ القرآني.

(٢) ما بين المعكوفتين في الأصل: (اقرأ)؛ على الأمر، ولعل الصواب ما أثبته ليستقيم مع السياق بعده ومعنى كلام الناظم.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لاستقامة المعنى.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٣٥٠، والدر المصون ١٠/٥٦٧، واللباب ١٩/٥٥٠، والإتحاف ٢/٥٧٤.

(٥) وجه القراءة بالنقل لابن كثير، وكذا حمزة وقفاً، بينما قرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٦) الآيات [١٧، ١٨].

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء، وحذف الواو: **(يَذَرُ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: بضم الراء، بعدها واو الجماعة: **(يَذَرُو)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ثم اختلفت هذه النسخ في إثبات الألف بعد واو الجماعة وحذفها.

فقرأهما بياء الغيب[١] ـ كاللفظ بهما ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**كَسَا حِمًّى دَفَا**[٢])؛ أي: ابن عامر، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن كثير.

وقرأ الباقون ـ وهم؛ المدنيان، والكوفيون ـ: بتاء الخطاب فيهما[٣].

وتقدَّم سكت حفص بخلفه من الطريقين على نون: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [٢٧]؛ سكتة لطيفة من غير تنفس[٤].

---

(١) حملاً على لفظ الإنسان المذكور أولاً؛ لأن المراد به الجنس. (ينظر: الكشف ٣٥٠/٢، والدر المصون ٥٧٤/١٠، واللباب ٥٦٢/١٩).

(٢) وقوله: (**دَفَا**)؛ أصله: دفأ، فوقف بالنقل، وهو خلاف البرد، ففيه إشارة إلى تلقيه بالفطنة والذكاء والفهم.

(٣) إمَّا خطاباً لكفار قريش، وإمَّا التفاتاً؛ على الإخبار عن الجنس المتقدم والإقبال عليه بالخطاب. (ينظر: الكشف ٣٥٠/٢، والدر المصون ٥٧٤/١٠، واللباب ٥٦٢/١٩).

(٤) قال في النشر: «وجه السكت في: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾؛ قَصْدُ بيان اللفظ، ليظهر أنهما كلمة، مع صحة الرواية في ذلك»، وبالسكت جزم الشاطبي، وهو أحد الوجهين لحفص، إذ قال في حرز الأماني، الأبيات رقم (٨٣٠ ـ ٨٣١):

وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ ... عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجاً بَلَا
وَفِي نُونِ مَنْ رَاق وَمَرْقَدِناَ وَلَا ... م بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكْتَ مُوصَلَا

والوجه الآخر: عدم السكت عليها، كغيره، والوجهان صحيحان من طريق المتن، قال في النشر: «فروى جمهور المغاربة، وبعض العراقيين، عنه، من طريقي عبيد وعمرو: السكت، وهذا الذي في: الشاطبية، والتيسير، والهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، والتلخيص، والتذكرة، وغيرها، وروى الإدراج في الأربعة ـ كالباقين ـ: أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران، وغير واحد من العراقيين، وروى عنه كلًّا من الوجهين: أبو القاسم بن الفحام في تجريده، واتفق صاحب المستنير، والمبهج، والإرشاد، على: الإدراج في: ﴿عِوَجَا﴾، و﴿مَّرْقَدِنَا﴾ كالجماعة، وعلى السكت في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف، وروى الحافظ أبو العلاء في غايته: السكت في: ﴿عِوَجَا﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، قلتُ: فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه. وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، البيت رقم (٢٣٩)، والنشر ٤٢٥/١ ـ ٤٢٦، والإتحاف ٥٧٤/٢).

٩٧٠ ـ .... يُمْنَى: لَدَى[١] الْخُلْفِ ظَهْرٌ[٢] عَرَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿يُمْنَىٰ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [٣٧].

فقرأه بياء التذكير، كاللفظ به.

المرموز إليهم بقوله: (**لَدَى[٣] الْخُلْفِ ظَهْرٌ عَرَفَا[٤]**)؛ أي: هشام بخلاف عنه، ويعقوب وحفص بلا خلاف عنهما.

على أن الضمير للـ(ـمَنِي)[٥].

والباقون: بتاء التأنيث.

على أن الضمير للـ(ـنُّطْفَة)[٦].

وهو الثاني لهشام.

وهما صحيحان عنه[٧].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (**لَدَى**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة: (**لَدَا**).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**ظَهْرٌ**)، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**ظَهِيْرٌ**)، والظهير؛ هو: الناصر والمعين.

(٣) ومعنى قوله: (**لَدَى**)؛ ظرف مكان جامد بمعنى؛ عند، وقد يستعمل في الزمان، وإذا أضيف إلى مُضمر قُلِبت ألفه ياء، وتأتي لغة في لدُن؛ كما في قوله تعالى: (وألفيا سيدها لدى الباب).

(٤) ومعنى قوله: (**عَرَفَا**)؛ فعلٌ، مِنْ: عَرَفَ، يَعْرِفُ، وعَرَف الشيء؛ أدركه بحاسة من حواسه.

(٥) أي: (يُصَبُّ)، فتكون الجملة في محل جر. (ينظر: الكشف ٣٥١/٢، والدر المصون ٥٨٥/١٠، واللباب ٥٧٧/١٩، والإتحاف ٥٧٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٥)).

(٦) لأن تأنيثها مجازي، ولأنها في معنى الماء. (ينظر: الكشف ٣٥١/٢، والدر المصون ٥٨٥/١٠، واللباب ٥٧٧/١٩، والإتحاف ٥٧٥/٢).

(٧) وقراءة هشام بالتذكير من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٨)).

وأمال رؤوس الآي(١) من: ﴿وَلَا صَلَّىٰ...الخ﴾؛ أهل شفا(٢)، وقللها: أبو عمرو(٣)، والأزرق(٤).

ورقق لام: ﴿صَلَّىٰ﴾ [٣١] ـ وجهاً واحداً ـ حيث قللها(٥) كذلك، لما تقدم أن الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان(٦).

---

(١) وهـي: ﴿صَلَّىٰ﴾ [٣١]، ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾ [٣٢]، ﴿يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [٣٣]، ﴿فَأَوْلَىٰ﴾ [٣٤]، ﴿فَأَوْلَىٰٓ﴾ [٣٥]، ﴿سُدًى﴾ [٣٦] وذلك حال الوقف عليها، ﴿يُمْنَىٰ﴾ [٣٧]، ﴿فَسَوَّىٰ﴾ [٣٨]، ﴿وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [٣٩]، ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [٤٠].

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٥٧٥/٢.

(٣) ظاهر كلام الشارح هنا ـ في رؤوس الآي ـ التقليل لأبي عمرو قولاً واحداً، وهكذا فعل صاحب الإتحاف في إتحافه، ولم يعلق محققا كتابه بشيء، والصواب هو أنَّ أبا عمرو له في رؤوس الآي: الفتح، والتقليل، سواء منها اليائي أو الواوي، إلا الرائي فله فيه الإمالة المحضة قولاً واحداً، كما تقدم بيان ذلك مفصلاً في باب الفتح والإمالة بين اللفظين، وفي فاتحة سورة طه، على أن الشارح في سورة المعارج قد نصَّ على خلاف أبي عمرو في إمالة رؤوس الآي، وكلا السورتين ـ أعني المعارج والقيامة ـ في حكم الإمالة والفتح في رؤوس الآي سواء، وعليه: فيبدو أن عدم ذكر الشارح ـ وكذا صاحب الإتحاف ـ الخلاف لأبي عمرو هنا، إنما هو سبق قلم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٧٥/٢، وفريدة الدهر ٤٠٩/٣).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٥٧٥/٢.

(٥) وإذا فتح الألف: غلظ اللام، فقد اختلف الأئمة عن الأزرق في هذا الموضع، وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، وعدتها عشرة مواضع، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ١١٣/٢).

(٦) نصَّ عليه في النشر، وذكره في الإتحاف، فتغليظ اللام إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وإمالة الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ١١٦/٢، والإتحاف ٥٧٥/٢).

ووافق شعبة ـ بخلفه[١] **أهل شفا في إمالة:** ﴿سُدًى﴾ [٣٦]؛ وقفاً.

والله أعلم[٢].



(١) فروى المصريون والمغاربة قاطبة عنه: الإمالة في الوقف، والفتح طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره، والوجهان عنه صحيحان، قاله في النشر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٢ ـ ٢٩٣)، والنشر ٤٣/٢، والإتحاف ٥٧٥/٢).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة المزمل حيث قال: «وليس فيها، ولا في المدثر، والقيامة، وهل أتى، والمرسلات؛ مضافة ولا زائدة، إلا: ﴿كِيدُونِ﴾، الآتي في المرسلات». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (القيامة)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (الإنسان) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي في شرحيهما، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٣/٢ ـ ٣٩٤، وتقريب النشر ص (١٨٤ ـ ١٨٥)، وشرح النويري ٨١/٦ ـ ٨٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/ب)، والإتحاف ٥٧٣/٢ ـ ٥٧٥).

سُورَةُ هَلْ أَتَى وَالْمُرْسَلَاتِ[(١)]

﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ [١]؛ ما فيه من: النقل، والسكت، وعدمهما، والتقليل، والفتح[(٢)]؛ واضح[(٣)].

٩٧١ ـ سَلَاسِلاً[(٤)] نَوِّنْ: مَدًى[(٥)] رُمْ لِي غَدَا خُلْفَهُمَا[(٦)] صِفْ. مَعْهُمُ الْوَقْفَ[(٧)] امْدُدَا:

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**سُورَةُ هَلْ أَتَى وَالْمُرْسَلَاتِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**سُورَةُ الْإِنْسَانِ وَالْمُرْسَلَاتِ**).

(٢) والإمالة. (ينظر: الإتحاف ٥٧٦/٢).

(٣) ينظر: الإتحاف ٥٧٦/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام الثانية بلا تنوين: (**سَلَاسِلَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالتنوين في اللام الثانية: (**سَلَاسِلاً**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**مَدًا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة: (**مَدًى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**خُلْفَهُمَا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، والثاني: بضم الفاء: (**خُلْفُهُمَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع القاف: (**الْوَقْفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الفاء: (**الْوَقْفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

٩٧٢ ـ عَنْ مَنْ دَنَا بِخُلْفِهِمْ شَهْمٌ[١] **حَفَا**[٢] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [٤].

فـ**(ـنَوِّنْ)**؛ أي: اقرأه بتنوين اللام.

للمرموز إليهم بقوله: **(مَداً رُمْ لِيْ غَدَا)** **(خُلْفَهُمَا صِفْ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، والكسائي، بلا خلاف عنهم، وهشام، ورويس، بخلاف عنهما، وشعبة بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

فالتنوين لهشام من طريق: الحلواني والشذائي، عن الداجوني، عنه[٣].

---

(١) ضُبط صدر هذا البيت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: **(عَنْ مَنْ دَنَا بِخُلْفِهِم شَهْمٌ حَفَا)**، وهو كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، لكن تم مسح كلمة بخلفهم، وكتابتها في الهامش مع إشارة إلى أن مكانها بعد كلمة (شهم)، بينما ضُبط في جميع النسخ الأخرى بتقديم كلمة: **(شَهْمٌ)** على كلمة: **(بِخُلْفِهِم)**؛ فضبط الجماعة يفيد أنَّ روحاً يقف على: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾؛ بالألف بخلاف عنه، وضبط الشارح يفيد أنه يقف عليها بلا خلاف، بل إنه صرح بذلك في ثنايا شرحه حيث قال: **(امْدُدَا)**؛ أي: امدد اللام للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(عَنْ مِنْ دَنَا)**؛ أي: حفص، وابن ذكوان، وابن كثير، **(بِخلفهم)** في المد، وللمرموز إليهم بأولى قوله: **(شَهْمٌ حَفَا)**؛ أي: روح، وأبي عمرو، بلا خلاف عنهما)).
وعليه: فإن الشارح ضبط المتن في شرحه بما يفيد صراحة عدم الخلاف لروح عند الوقف على كلمة: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾.
والصواب في ضبط المتن هو ضبط الجماعة، وأن روحاً له الخلاف في الوقف على: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾، بلا خلاف، ولكن يبدو أن نسخة الشارح من متن الطيبة فيها عدم الخلاف لروح، ومن دقة ضبطه وتحقيقه وأمانته العلمية فإنه لم يشأ أن يغير في كلام الناظم بل أورده كما هو بما يوافق النسخة التي كانت عنده، والدليل على ذلك أنه نوه في نهاية كلامه عن هذه المسألة ونَقْلِهِ عن الإتحاف على عدم توافق ظاهر النص مع واقع الرواية والعزو، حيث قال: «وبه يعلمُ: أن روحاً اختلف عنه في الوقف خلاف ظاهر المتن ـ كما قررنا ـ، فلو قال: **(عَنْ مَنْ دَنَا شَهْمٌ بِخُلْفِهِمْ حَفَا)** لكان أظهر»، والله أعلم.

(٢) ضُبطت في جميع النسخ والشروح؛ بالألف الممدودة: **(حَفَا)**، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف المقصورة: **(حَفَى)**.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٩٤.

ولرويس من طريق: أبي الطيب، عنه[١].

والباقون: بغير تنوين.

لأنه منتهى الجموع[٢].

وبه قرأ [٥٨١] هشام، ورويس، من طريق من حكيناه عنهما.

ووجه قراءة التنوين؛ التناسب؛ لأن قبله وبعده منصوباً منوناً[٣].

قال الكسائي وغيره[٤]: «إن بعض العرب يَصْرِفُون جميعَ ما لا يَنْصَرِفُ إلا أفعلَ التفضيل».

وعن الأخفش[٥]: «يَصْرِفُونَ مطلقاً»؛ وهم بنو أسد.

ثم الوقف على هذه القراءة: بألف بدلاً عن التنوين.

و(**مَعْهُمُ**)؛ أي: مع هؤلاء المنونين.

(**الْوَقْفَ**) على: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾.

(**امْدُدَا**) اللام.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**عَنْ مِنْ دَنَا**[٦])؛ أي: حفص، وابن ذكوان، وابن كثير.

(**بِخُلْفِهِمْ**)؛ في المد.

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٩٤.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٣٥٣، والدر المصون ١٠/٥٩٨، واللباب ٢٠/١٥، والإتحاف ٢/٥٧٦.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٣٥٢، والدر المصون ١٠/٥٩٧، واللباب ٢٠/١٤، والإتحاف ٢/٥٧٦.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٣٥٢، والدر المصون ١٠/٥٩٧، واللباب ٢٠/١٤، والإتحاف ٢/٥٧٦.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٣٥٢، والدر المصون ١٠/٥٩٧، واللباب ٢٠/١٤، والإتحاف ٢/٥٧٦.

(٦) وقوله: (**دَنَا**)؛ من باب سَمَا، بمعنى: قَرُبَ، دنا إلى الشيء؛ قَرُب منه، ودنا من الشيء؛ اقترب منه، وبينهما دناوة؛ أي قرابة أو قُرْبٌ، وفي الحديث (إذا أكلتم فدنُّوا)؛ أي كلوا مما يليكم، وتدانوا؛ دنا واقترب بعضهم من بعض.

وللمرموز إليهم بأولى قوله: (**شَهْمٌ**[١] **حَفَا**[٢])؛ أي: روح، وأبي عمرو، بلا خلاف عنهما.

وإيضاح ما في المقام[٣] أنَّ غير المنونين ـ حال الوصل ـ على ثلاث فرق في الوقف:

١ ـ منهم من وقف بالألف بلا خلاف؛ وهو: أبو عمرو، وكذلك روح لكن من طريق المعدل.

٢ ـ ومنهم من وقف بغير ألف [بلا خلاف][٤] كذلك؛ وهم: حمزة، وخلف عن نفسه، [وزيد][٥] عن الداجوني عن هشام[٦]، ورويس[٧] من [غير][٨] طريق أبي الطيب، [وروح[٩] من غير طريق][١٠] المعدل.

---

(١) وقوله: (**شَهْمٌ**)؛ اسم فاعل من شَهُمَ، يقال: شاب شَهْمٌ؛ أي: ذكي الفؤاد، طيب النفس، صبور على القيام بما حُمِّل من المسؤولية.

(٢) ومعنى قوله: (**حَفَا**)؛ فعل ماض بمعنى: بالغ واستقصى، والحفي: هو الذي يعلم الشيء باستقصاء وتحقيق، ويأتي اسماً؛ وهو: الذي يمشي بغير نعل ولاخف.

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٩٤ ـ ٢٩٥، والإتحاف ٢/٥٧٧.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو كذلك غير موجود في الإتحاف حيث نقل الشارح، والأليق إثباته؛ ليستقيم سياق الكلام ومفهومه مع ما قبله وما بعده. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٧٧).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولا بد منه؛ لأن عدمه يوهم رواية خلف عن نفسه عن الداجوني، وهو غير ممكن ولا يصح، والتصويب من الإتحاف ٢/٥٧٧.

(٦) والقراءة بحذف التنوين وقفاً ووصلاً لهشام من زيادات النشر وطيبته، وإذا وقف فإنه يسكن اللام. (ينظر: النشر ٢/٣٩٤، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٨)).

(٧) والقراءة بالتنوين وصلاً، وإبداله ألفاً وقفاً، لرويس، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٩٤، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٨)).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولا بد منه لأن عدمه يوهم طريق أبي الطيب، والصواب طريق غيره، والتصويب من الإتحاف ٢/٥٧٧.

(٩) والقراءة بحذف الألف وقفاً لروح من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٩٤، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٩)).

(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولا بد منه لصحة العزو وبيان المعنى، والتصويب من الإتحاف ٢/٥٧٧.

٣ ـ واخْتُلِفَ عن الباقين وهم؛ ابن كثير، وابن ذكوان، وحفص؛ فروى الحمامي عن النقاش عن أبي ربيعة، وابن الحباب عن البزي، وابن شنبوذ عن قنبل، وغالب العراقيين عن ابن ذكوان، وأكثر المغاربة عن حفص؛ كل هؤلاء: بالألف عن من ذُكِر.

ووقف عنهم بغير ألف؛ باقي أصحاب النقاش عن أبي ربيعة [عن البزي][(١)]، وابن مجاهد عن قنبل، والنقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، والعراقيون عن حفص.

هكذا قرره في الإتحاف[(٢)]، وأفاده ابن المصنف في شرحه[(٣)].

وبه يُعْلَمُ أن روحاً اختلف عنه في الوقف، خلاف ظاهر المتن، كما قررنا، فلو قال: **(عَنْ مِنْ دَنَا شَهْمٌ بِخُلْفِهِمْ حَفَا)** لكان أظهر، فليتأمل.

وتقدَّم حذف همز: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ لأبي جعفر[(٤)]، كوقف حمزة في أحد وجهيه[(٥)]، والثاني بين بين على القياس؛ ولا يصح غيرهما[(٦)].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وأثبتها زيادة في المعنى، والتصويب من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٧٧).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٥٧٧.

(٣) ما ذكره الشارح من إفادة ابن المصنف غير مفهوم مراده منها؛ فإن كان مراد الشارح ما ذكره في شرحه من ذكر الطرق التي جاء خلاف القراء منها والعزو إليها فإن ابن الناظم لم يذكر شيئاً من ذلك أو يتعرض إليه، ونصُّ كلام ابن الناظم في شرح خلاف القراء في كلمة: ﴿سَلَـٰسِلَاْ﴾؛ وقفاً، ووصلاً، هو قوله: «بالتنوين قرأه المدنيان، وهشام، ورويس، وشعبة بغير خلاف، وقف معهم بالألف أبو عمرو، واختلف عن حفص، وابن ذكوان، وابن كثير، وروح، كما في أول البيت الآتي بعد، والباقون بغير ألف»، ثم وجَّهَ قراءة التنوين، وقراءة المثبتين للألف، والحاذفين لها، وعليه فإن ما ذكره الشارح من قوله: «وإيضاح ما في هذا المقام. . .الخ»، إنما هو من كلام صاحب الإتحاف وتقريره، وأما ابن الناظم فلا أثر هنا لكلامه في كلام الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٣)).

(٤) فالهمزة هنا مكسورة، بعد كسر، بعدها ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ١/٤٨٥، والإتحاف ٢/٥٧٧).

(٥) وهو الوجه المختار عند الآخذين باتباع الرسم. (ينظر: النشر ١/٤٨٥).

(٦) فقد حُكِيَ وجه ثالث؛ وهو إبدال الهمزة ياء، حكاه الهذلي وغيره، وهو ضعيف. (ينظر: النشر ٢/٤٨٥، والإتحاف ٢/٥٧٧).

٩٧٢ ـ .... نَوِّنْ[(١)] قَوَارِيرَا[(٢)]: رَجَا حِرْمٌ[(٣)] صَفَا.

٩٧٣ ـ وَالْقَصْرُ وَقْفًا: فِي غِنًا شِدِ[(٤)] اخْتُلِفْ[(٥)]. ....

---

(١) أصاب النون الأولى ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ مسح وطمس.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الراء، وألف بعدها، بلا تنوين: (**قَوَارِيرَاْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح الترمسي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالفتح في الراء، وحذف الألف بعدها: (**قَوَارِيرَ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بفتح الراء مع التنوين: (**قَوَارِيرًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في باقي النسخ الأخرى، فصار في ضبطها؛ ثلاثة أوجه: (**قَوَارِيرَاْ**)، (**قَوَارِيرَ**)، (**قَوَارِيرًا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح النويري، والثاني: بالكسر مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في باقي النسخ الأخرى، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الشين: (**شِدِ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بذال مفتوحة مكان الدال، وألف بعدها: (**شَذَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته الخمس، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، ونسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ السمنودي، والشيخ كريم راجح، من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بضم الشين: (**شُدِ**)، وهو الاختيار في باقي النسخ، فصار في ضبطها؛ ثلاثة أوجه: (**شِدِ**)، (**شُدِ**)، (**شَذَا**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء واللام؛ على البناء للفاعل: (**اخْتَلَفْ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بضم التاء، وكسر اللام؛ على البناء للمفعول: (**اخْتُلِفْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ البناء للفاعل والبناء للمفعول.

٩٧٣ ـ .... وَالثَّانِ[١] نَوِّنْ: صِفْ مَدًى[٢] رُمْ. وَوَقَفْ[٣]

٩٧٤ ـ مَعْهُمْ هِشَامٌ بِاخْتِلَافٍ: بِالْأَلِفْ[٤] ....

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [١٥ ـ ١٦].

فـ(**ـنَوِّنْ**)؛ أي: اقرأ تنوين.

﴿قَوَارِيرَاْ﴾ الأول.

للمرموز إليهم بقوله: (**رَجَا**[٥] **حِرْمٌ صَفَا**)؛ أي: الكسائي، ونافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، وشعبة، وخلف عن نفسه.

---

(١) ضُبطت في أصل الشرح هنا؛ بإثبات الياء بعد النون مكسورة: (**الثَّانِي**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بكسر النون بلا ياء بعدها: (**الثَّانِ**)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًى**)، وهو كذلك في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مَدًا**)، (**مَدَا**)، (**مَدًى**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الواو، وكسر القاف؛ على البناء للمفعول: (**وَوُقِفْ**) وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، والثاني: بفتح الواو والقاف؛ على البناء للفاعل: (**وَوَقَفْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) في المتن الذي على هامش الشرح: (الألف)، والصواب ما أثبته ـ وهو الذي أثبته الشارح في ثنايا الشرح ـ.

(٥) وقوله: (**رَجَا**)؛ يجوز أن يكون ممدوداً فقُصِر ضرورة؛ ومعناه: التوقع، والأمل، ويجوز أن يكون مقصوراً؛ ومعناه الناحية والموضع.

وقرأه الباقون؛ أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، ويعقوب، وحفص: بغير تنوين [**٥٨٢**]، ـ هذا في الوصل ـ.

(**وَالْقَصْرُ وَقْفًا**)؛ أي: القراءة بغير ألف في الوقف عليه.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**فِي غِنًا**[١]**شِدِ**[٢])؛ أي: حمزة، وورِيس، بلا خلاف عنهما، وروح.

لكن (**اخْتُلِفْ**) عنه[٣] فيه.

والوجه الآخر له: بالألف.

كالباقين.

(**وَ**)﴿قَوَارِيرَاْ﴾.

(**الثَّانِي نَوِّنْ**)؛ أي: اقرأ بالتنوين في الوصل.

للمرموز إليهم بقوله (**صِفْ مَدًى رُمْ**[٤])؛ أي: شعبة، ونافع، وأبي جعفر، والكسائي.

(**وَوَقَفْ**) منهم[٥] بالألف.

و(**مَعْهُمْ هِشَامٌ**) عن ابن عامر.

لكن (**بِاخْتِلَافٍ**) عنه.

في الوقف **بـ(ـالْأَلِفْ)**.

---

(١) وقوله: (**غِناً**)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

(٢) وقوله: (**شِدِ**)؛ مِنْ: شَاد، يَشِيدُ، شيداً، يقال: شاد البناء؛ بناه ورفعه وأعلاه.

(٣) أي: عن روح.

(٤) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر من: رَامَ، يَرُوم، رُمْ، يقال: رام الشيء؛ إذا طلبه ورغب فيه، والروم، هو القصد والطلب.

(٥) أي: شعبة، ونافع، وأبي جعفر، والكسائي؛ المرموز إليهم بقوله: (**صِفْ مَدًى رُمْ**)؛ وقفوا بالألف.

والوجه الآخر له: بغير ألف ـ **كالباقين** ـ، وصلاً، ووقفاً.

وتوضيح ما في الحرفين(١):

١ ـ **أنَّ المدنيين، والكسائي، وشعبة**: بتنوينهما معاً وصلاً؛ لأنهما كـ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾؛ جمعاً وتوجيهاً، غير أنَّ ﴿**السَّلَاسِلَ**﴾ على (مفاعل)، و﴿**قَوَارِيرَ**﴾ على (مفاعيل)، ووقفوا عليهما بالألف؛ للتناسب.

٢ ـ **وابن كثير، وخلفاً عن نفسه**: بالتنوين في الأول، وبدونه في الثاني؛ مناسبة لرؤوس الآي في الأول، ووقفاً بالألف فيه، وبدونها في الثاني.

٣ ـ **وأبا عمرو، وابن عامر، وحفصاً، وروحاً**: بغير تنوين فيهما، ووقفوا على الأول: بالألف؛ لكونه رأس آية؛ بخلف عن روح(٢) في الوقف، وعلى الثاني: بدونها.

٤ ـ **إلَّا هشاماً**(٣) فاختلف عنه في الثاني وقفاً من طريق الحلواني(٤)؛ فوقف عليه بالألف من طريق المغاربة عنه، وبدونها من طرق المشارقة عنه.

٥ ـ **حمزة، ورويس**: بغير تنوين فيهما وصلاً، ووقفاً بغير ألف فيهما.

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٩٥ ـ ٣٩٦، وغيث النفع ص (٣٧٨)، والإتحاف ٢/٥٧٧ ـ ٥٧٨.

(٢) والقراءة بحذف الألف في الكلمة الأولى عند الوقف لروح من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٩٤، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٩)).

(٣) ما ذكره الشارح هو أربع قراءات، والقراءة الخامسة هي قراءة هشام، وقد ذكرها في معرض ذكره لقراءة الأئمة أبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وروح، ولم يفردها بالذكر والتنويه، فهشام قرأ: بترك التنوين فيهما وصلاً، والوقف عليهما بالألف بخلف عنه في الثاني وقفاً من طريق الحلواني؛ فوقف عليه بالألف من طريق المغاربة عنه، وبدونها من طرق المشارقة عنه، فصار مجموع القراءات في الموضعين خمس قراءات. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٨)، والإتحاف ٢/٥٧٧ ـ ٥٧٨، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٩)).

(٤) والقراءة بحذف الألف في الكلمة الثانية عند الوقف لهشام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٩٥، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٩)).

فتلخص من ذلك؛ خمس قراءات، تأمل.

٩٧٤ - .... عَالِيهِمُ[(١)] اسْكِنْ: فِي مَدًّى..........

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓاْ [أَسَاوِرَ][(٢)] مِن فِضَّةٍ﴾ [٢١].

فـ(**ـاسْكِنْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الياء، وكسر الهاء[(٣)].

للمرموز إليهم بقوله: (**فِي مَدًّى**)؛ أي: حمزة، ونافع، وأبي جعفر؛ بكمالهم.

على أنه خبر مقدم، في: ﴿ثِيَابُ...الخ﴾ [٢١][(٤)].

والباقون: بفتح الياء[(٥)]، وضم الهاء.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بسكون الياء، وفتح الميم بعد الهاء المكسورة: (**عَالِيهِمَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثاني: بفتح الياء، وضم الهاء والميم: (**عَالِيَهُمُ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: بسكون الياء، وضم الميم بعد الهاء المكسورة: (**عَالِيهِمُ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بسكون الياء، ثم هاء مكسورة: (**عَالِيهِم**)، لكن لم تشكل الميم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**عَالِيهِمُ**)، (**عَالِيهِمَ**)، (**عَالِيَهُمُ**).

(٢) في الأصل: (أساوير)، وهو تصحيف.

(٣) قال ابن الناظم: «لم يحتج الناظم إلى النصِّ على كسر الهاء؛ لأنه عُلِمَ من سورة أم القرآن». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)).

(٤) هكذا في الأصل، ومراده أنَّ من قرأ بالإسكان فعلى أنه خبر مقدم، و﴿ثِيَابُ﴾، مبتدأ مؤخر، والمعنى: ظاهرهم ثياب سندس، وهو اختيار السمين الحلبي؛ حيث قال في الدر المصون: «وأما قراءة نافع وحمزة ففيها أوجه؛ أظهرها...الخ»، ثم بدأ بهذا الوجه، وأتبعه بوجهين آخرين. (ينظر: الكشف ٣٥٤/٢، والدر المصون ٦١٦/١٠، واللباب ٤٢/٢٠، والإتحاف ٥٧٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٤)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٦)).

(٥) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

على الحالية، أو الظرفية(١).

٩٧٤ ـ ....خُضْرٌ: عُـرِفْ

٩٧٥ ـ عَمَّ حِمًى. إِسْتَبْرَقٌ: دُمْ إِذْ نَبَا. وَاخْـفِـضْ: لِـبَـاقٍ فِـيـهِـمَـا.........

وَقَرَأَ قوله: ﴿خُضْرٌ﴾ [٢١].

بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(عُرِفْ**(٢)**)** **(عَمَّ حِمًى)**؛ أي: حفص، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وأبو عمرو، ويعقوب.

على أنه نعت: ﴿ثِيَابُ﴾ [٢١].

وقرأ قوله: ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١].

بالرفع، كاللفظ به ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: **(دُمْ إِذْ نَبَا**(٣)**)**؛ أي: ابن كثير، ونافع، وعاصم.

نسقاً على: ﴿خُضْرٌ﴾ [٢١].

(وَاخْفِضْ)؛ أي: [اقرأ](٤) **[٥٨٣]** بالخفض.

(لِبَاقٍ)؛ أي: باقي القراء العشرة؛ وهم الذين لم يرمز إليهم(٥).

---

(١) لأنه في معنى: فوقهم، وقد ذكر في الدر المصون سبعة أوجه في تخريج قراءة النصب. (ينظر: الكشف ٢/٣٥٤، والدر المصون ١٠/٦١٦ ـ ٤١٨، واللباب ٢٠/٤٢ ـ ٤٣، والإتحاف ٢/٥٧٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٤)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٦)).

(٢) ومعنى قوله: **(عُرِفْ)**؛ فعلٌ ماض مبنى للمجهول، مِنْ: عَرَفَ، يَعْرِفُ، وعَرَف الشيء؛ أدركه بحاسة من حواسه.

(٣) ومعنى قوله: **(نَبَا)**؛ تجافى وتباعد، وقد يكون من النبأ، وهو الخبر، فَسُكِّنَتْ همزته ثم أبدلت ألفاً للوقف.

(٤) ضُبِطَتْ في الأصل؛ على الإخبار في الماضي: (قرأ)، ولعل ضبطها بصيغة الأمر أقرب في الدلالة على معنى كلام الناظم: (اقرأ).

(٥) قال ابن الناظم: «وإنما نصَّ على قراءة الباقين في الحرفين؛ لأنه لو ترك لأفهم النصب لهم من حيث إنه ضد الرفع الملفوظ به». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)).

(**فِيْهِمَا**)؛ أي: في الحرفين.

فالباقون عن رمز: ﴿خُضۡرٌ﴾ [٢١]: ابن كثير، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون عن رمز: ﴿وَإِسۡتَبۡرَقٌ﴾ [٢١]: أبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

فتحرر من ذلك أربع قراءات[١]:

١ - رفع الحرفين: لنافع، وحفص.

٢ - وخفضهما: لحمزة، والكسائي، وخلف.

٣ - ورفع الأول، وخفض الثاني[٢]: لأبي عمرو، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب.

٤ - وعكسه[٣]: لابن كثير، وشعبة.

وإذا اعتبرتهما مع: ﴿عَٰلِيَهُمۡ﴾ [٢١]، وقرأت منه إلى: ﴿مِّن فِضَّةٖ﴾ [٢١]، ووقفت عليه؛ كان أكثر من خمس عشرة قراءة[٤]، كما يُعْلَمُ بالتأمل الصادق.

٩٧٥ - ....وَغَيَّبَا[٥]

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)، والإتحاف ٢/٥٧٨ - ٥٧٩.

(٢) أي: رفع: ﴿خُضۡرٌ﴾، وخفض: ﴿وَإِسۡتَبۡرَقٍ﴾. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)).

(٣) أي: خفض: ﴿خُضۡرٍ﴾، ورفع: ﴿وَإِسۡتَبۡرَقٌ﴾. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)).

(٤) ذكرها وسردها الصفاقسي في غيث النفع حيث قال: «وكيفية قراءة هذه الآية من قوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمۡ﴾ [٢١]، إلى قوله تعالى: ﴿مِّن فِضَّةٖ﴾ [٢١]. . .الخ»، ثم سرد قراءات الأئمة، وقال في ختام سرده لقراءاتهم: «فذلك خمس عشرة قراءة». (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٨ - ٣٧٩)).

(٥) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بنصب الباء مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**غَيَّبَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بكسر الباء؛ على الأمر: (**غَيِّبَا**).

٩٧٦ ـ وَمَا تَشَاءُونَ[(١)] : كَمَا الْخُلْفُ[(٢)] دَنِفْ حُـطْ.......................................

(وَغَيَّبَا)؛ أي: قرأ بياء الغيب[(٣)].

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٣٠].

المرموز إليهم بقوله: **(كَمَا[(٤)] الْخُلْفُ دَنِفْ[(٥)]) (حَطْ[(٦)])**؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه من روايتيه، وابن كثير، وأبو عمرو، بلا خلاف عنهما.

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب[(٧)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية؛ على الغيب: **(وَمَا يَشَاءُونَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالتاء؛ على الخطاب: **(وَمَا تَشَاءُونَ)**، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقد ضُبِطَتْ في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الغيبة، والخطاب.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الفاء: **(الْخُلْفِ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية) والثاني: بضم الفاء: **(الْخُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) قال في الدر المصون: «جرياً على قوله: ﴿خَلَقْنَٰهُمْ﴾ [٢٨]، وما بعده». (ينظر: الدر المصون ٦٢٧/١٠، والكشف ٣٥٦/٢، واللباب ٥٧/٢٠).

(٤) وقوله: **(كَمَا)**؛ مركبة مِنْ: كاف التشبيه، والتي هي بمعنى: (مثل)، و(ما)، والتي هي مصدرية، فيكون معنى: كَمَا؛ مِثْلما، وشرط استعمالها للتشبيه: أن تأتي متوسطة بين معنيين.

(٥) وقوله: **(دَنِف)**؛ اسمٌ؛ والجمع: أدْنَاف، يقال: مريضٌ دَنِفٌ؛ هو المريض الذي لزمه المرض الشديد حتى أشرف على الموت وقَرُب أجله، وتأتي فعلاً؛ مِنْ: دَنِفَ، يَدْنَف، دَنَفاً، فهو دَنِف، يقال: دَنِفَ الأمر؛ إذا دَنا واقترب، ودَنِفت الشمس؛ مالت إلى الغروب، ودَنِف العاشق؛ تهالك في حبه فمَرِض.

(٦) ومعنى قوله: **(حُطْ)**؛ فعل أمر؛ مِنْ: حاطَ، يَحُوطُ، حوطاً وحيطة، يقال: حاط الشيء؛ إذا حفظه وتعهده بجلب ماينفعه ودفع ما يضره، وحاط الموضوع؛ أحاط به وتناوله من كل جوانبه.

(٧) قال في الدر المصون: «خطاباً لسائر الخلق، أو على الالتفات من الغيبة في قوله: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ﴾ [٢٨]». (ينظر: الدر المصون ٦٢٧/١٠، والكشف ٣٥٦/٢، واللباب ٥٧/٢٠).

وبها قرأ ابن عامر في وجهه الثاني[١].

والوجهان صحيحان عنه من روايتي هشام وابن ذكوان؛ أي: من طريقي كلٍّ منهما، كما أفهمه كلام المصنف[٢].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٣].



(١) وقراءة ابن عامر بتاء الخطاب من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٩٦، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٢) قاله في النشر، وزاد: «واتفقوا على الخطاب في الذي في التكوير: [الآية: ٢٩]؛ لاتصاله بالخطاب». (ينظر: النشر ٢/٣٩٦، والإتحاف ٢/٥٧٩).

(٣) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة المزمل حيث قال: «وليس فيها، ولا في المدثر، والقيامة، وهل أتى، والمرسلات؛ مضافة، ولا زائدة؛ إلَّا: ﴿كِيدُونِ﴾ الآتي في المرسلات». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الإنسان)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (المرسلات)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه في شرحه على ابتداء فرش سورة (المرسلات)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٩٤ ـ ٢٩٦، وتقريب النشر ص (١٨٥)، وشرح النويري ٦/٨٣ ـ ٩١، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٣ ـ ٣٢٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٦/أ ـ ل ١٣٦/ب)، والإتحاف ٢/٥٧٦ ـ ٥٧٩).

سُورَةُ وَالْمُرْسَلَاتِ

تقدم:

وفاق خلاد بخلفه[(١)] في إدغام[(٢)]: ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [٥]، لأبي عمرو، ويعقوب، بخلفهما ـ أيضاً ـ.

وضم ذال: ﴿عُذۡرًا﴾ [٦]؛ لروح[(٣)]، وذال: ﴿نُذۡرًا﴾ [٦]؛ لغير أبي عمرو، وأهل صحب[(٤)].

٩٧٦ ـ .... هَمْزُ[(٥)] أُقِّتَتْ[(٦)] بِوَاوٍ: ذَا اخْتُلِفْ

---

(١) وذلك بإدغام (التاء) في (الذال)، مع المد المشبع، وجهاً واحدًا، فلا يجوز له التوسط والقصر، كما يجوز لأبي عمرو، قال في غيث النفع ص (٣٣٤): «وكذلك لا يجوز التوسط والقصر كما يجوز ذلك لأبي عمرو، والفرق بينهما: أنه عند حمزة من الساكن اللازم المدغم، مثل: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، فلا بد من المد الطويل، وعند أبي عمرو من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمۡ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٤٢)، والنشر ١/٣٠٠، والإتحاف ٢/٥٨٠).

(٢) وتصريح الشارح بالإدغام؛ ليدل على أن خلاداً لم يوافق أبا عمرو ويعقوب في الروم، لأن الإدغام إذا أطلق؛ فالمراد به الإدغام المحض، كما نبه عليه ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٣)).

(٣) وقرأ الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢/٢١٧، والإتحاف ٢/٥٨٠).

(٤) وقرأ الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٤)، والنشر ٢/٢١٧، والإتحاف ٢/٥٨٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ بضم الزاي: (**هَمْزُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الزاي: (**هَمْزَ**) وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه: الأول: بواو مضمومة، =

٩٧٧ ـ حِصْنٌ[1] خَفَا[2]. وَالْخِفُ: ذُو خُلْفٍ خَلَا ....

واخْتُلِفَ في: (هَمْزُ ﴿أُقِّتَتْ﴾).

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴿١١﴾ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ [١١ ـ ١٢].

فقرأه: ﴿**وُقِّتَتْ**﴾؛ (**بِوَاوٍ**) مكان الهمزة.

المرموز إليهم بقوله: (**ذَا**[3] **اخْتُلِفْ**) (**حِصْنٌ**[4] **خَفَا**[5])؛ أي: ابن جماز باختلاف عنه، وأبو عمرو، وابن وردان، بلا خلاف عنهما.

= ثم قاف مكسورة مشددة: (**وُقِّتَتْ**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: بواو مهموزة مضمومة، ثم قاف مكسورة مشددة: (**ؤُقِّتَتْ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بواو مضمومة، ثم قاف مكسورة مخففة: (**وُقِتَتْ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والرابع: بهمزة قطع مضمومة، ثم قاف مكسورة مشددة: (**أُقِّتَتْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بالسين مكان الصاد؛ من الحُسْن: (**حُسْنٌ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبطت في النسخة التركية؛ بالصاد ـ كضبط الجماعة ـ، والثاني: بالصاد: (**حِصْنٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو في سائر النسخ الأخرى.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالحاء المهملة: (**حَفَا**)، وهو تصحيف موهم.

(٣) وقوله: (**ذَا**)؛ اسم إشارة للمفرد المذكر القريب، وتلحقه كاف الخطاب متصرفة على حسب أحوال المخاطب، وقد تتقدمها ها التنبيه، وقد تتوسط لام البعد بينها وبين الكاف.

(٤) وقوله: (**حِصْنٌ**)؛ اسمٌ؛ والجمع: حُصُون، وأَحْصَان، والحِصْنُ؛ الموضع المنيع الذي لا يوصل إلى ما في جوفه، يقال: حصَّن القرية تحصيناً؛ بنى حولها.

(٥) ومعنى قوله: (**خَفَا**)؛ تأتي فعلٌ؛ مِنْ: خَفَا، خَفْواً، خَفَا البرق؛ لمع، وخَفَا الشيء؛ ظهر، وتأتي اسماً بمعنى؛ الستر وعدم الظهور والكتمان، وهو مرسوم بالهمزة: (خفاءٌ)، وحذفت هنا للوزن، يقال: لقيته في الخفاء؛ أي: في السر.

(**وَالْخِفُّ**)؛ أي: قراءته بتخفيف القاف.

للمرموز إليهما بقوله: (**ذُو**[(١)] **خُلْفٍ خَلَا**[(٢)])؛ أي: ابن جماز بخلاف عنه، وابن وردان بلا خلاف.

فأبو عمرو: بواو مضمومة، مع تشديد القاف.

على الأصل، إذ هو من (الوقت)، والهمز بدل منه[(٣)].

وابن وردان، وابن جماز من طريق الهاشمي عن إسماعيل: بالواو، وتخفيف القاف.

ومن طريق الدوري عن إسماعيل عن ابن جماز: بالهمز، والتشديد.

وبه **قرأ الباقون**.

وتقدَّم الكلام على:

﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [١٤][(٤)].

و﴿قَرَارٍ﴾ [٢١][(٥)].

---

(١) ومعنى قوله: (**ذُو**)؛ اسمٌ؛ والجمع: ذوونَ، وذوو، والمثنى: ذَوان، ومعنى (ذو): صاحب، ويعرب كإعراب الأسماء الخمسة؛ يرفع بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء.

(٢) ومعنى قوله: (**خَلَا**)؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، خَلَا يَخْلُو والمصدر خُلُوٌّ، وهو من الخلوة، يقال: خلا إليه؛ اجتمع معه في خلوة، وتأتي كلمة خَلَا؛ بمعنى إِلَّا، أو عدا، أداة استثناء يستثنى بها وتنصب ما بعدها، وتأتي حرف جرٍّ يجر الاسم المستثنى به، وتأتي بمعنى: مضى.

(٣) ينظر: الكشف ٣٥٧/٢، والدر المصون ٦٣٢/١٠، واللباب ٤٢/٢٠ ـ ٤٣.

(٤) فقرأها بالإمالة: أبو عمرو، وابن ذكوان وشعبة بخلفهما، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقللها: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٤٠/٢ ـ ٤١، والإتحاف ٥٨١/٢).

(٥) فقرأها بالإمالة: أبو عمرو، والكسائي، وخلف العاشر، وقللها: الأزرق، ولابن ذكوان: الفتح، والإمالة، ولخلف عن حمزة: التقليل، والإمالة، ولخلاد عن حمزة: التقليل، والفتح، والإمالة، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠٦ ـ ٣٠٧)، والنشر ٥٨/٢ ـ ٥٩).

٩٧٧ ـ .... **وَانْطَلِقُوا**(١) **الثَّانِ**(٢) **افْتَحِ اللَّامَ: غَلَا**

(وَ)اخْتُلِفَ في قوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ﴾ [٣٠].

(الثَّانِي) [٥٨٤]؛ أي: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ﴾ [٣٠].

فـ(ـافْتَحِ اللَّامَ)؛ أي: اقرأه بفتحها.

للمرموز إليه [بغين](٣) **(غَلَا)**(٤)؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

من (انطلق)؛ فعلاً ماضياً على الخبر، كأنهم لما أُمِرُوا بالأول امتثلوا، إذ الأمر هناك مُمْتَثَلٌ قطعاً(٥).

والباقون: بكسرها.

أمراً متكرراً، بياناً للمُنْطَلَق [إليه(٦)](٧).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (**انْطَلِقُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح اللام: (**انْطَلَقُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الياء: (**الثَّانِي**)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح؛ بكسر النون بلا ياء: (**الثَّانِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٣) في الأصل: (بعين)، وهو تصحيف.

(٤) قال ابن الناظم: «قوله: (**غَلَا**)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٥) قال أبو الحسن شريح الرعيني في كتابه (الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب) ص (٨٣): «أخبر عنهم ـ تعالى ـ بما صار أمرهم إليه بعد أن أُمِرُوا بالانطلاق في قوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [٢٩]». (وينظر: الكشف ٣٥٧/٢، والدر المصون ٦٣٨/١٠، واللباب ٧٧/٢٠).

(٦) ينظر: الكشف ٣٥٧/٢، والدر المصون ٦٣٨/١٠، واللباب ٧٧/٢٠.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وأثبته من الإتحاف لتمام المعنى وبيانه. (ينظر: الإتحاف ٥٨١/٢).

واحترز بـ(الثَّانِي) عن الأول: ﴿ٱنطَلِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَا كُنتُم [بِهِۦ][1] تُكَذِّبُونَ﴾ [٢٩]، فلا خلاف في كسر لامه[2].

٩٧٨ ـ ثَقِّلْ[3] قَدَرْنَا: رُمْ مَدًّى[4].......... ....

و**(ثَقِّلْ)**؛ أي: اقرأ بتشديد.

دال: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ﴾ [٢٣].

للمرموز إليهم بقوله: **(رُمْ مَدًّى)**؛ أي: الكسائي، ونافع، وأبي جعفر، بكمالهم.

من (التقدير)[5].

والباقون: بتخفيفها.

من (القُدْرة)[6].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) باتفاق بين القراء العشرة، وقد نوَّه عليه ابن الناظم والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٦/ب)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٧)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء، وسكون القاف؛ على الاسمية: **(ثِقْلُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الثاء، وكسر القاف مع التشديد؛ على الأمر: **(ثَقِّلْ)**، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: **(مَدًّى)**، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: **(مَدَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: **(مَدًّا)**، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم. فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أقوال: **(مَدًّا)**، **(مَدًّى)**، **(مَدَا)**.

(٥) ينظر: الكشف ٣٥٨/٢، والدر المصون ٦٣٥/١٠، واللباب ٧٣/٢٠.

(٦) ينظر: الكشف ٣٥٨/٢، والدر المصون ٦٣٥/١٠، واللباب ٧٤/٢٠.

وتقدم الكلام على: ﴿نَخْلُقكُّم﴾ [٢٠](١).

(١) اتفقوا على إدغام القاف في الكاف من كلمة: ﴿نَخْلُقكُّم﴾، لكنهم اختلفوا في بقاء صفة استعلاء القاف وعدمه؛ أي: الإدغام التام، وأما الإظهار المحض فلا يصح بوجه من الوجوه، على أن الإمام الداني قد حكى الإجماع على أن إظهار صفة الاستعلاء في القاف غلط وخطأ، وتعقبه ابن الجزري، حيث بين حكم ذلك كله في النشر، فقال: «وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكِيَ عن أحمد بن صالح بن قالون، ولعل مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإن أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز إجماعاً، وأما إظهار الصفة ـ أي: صفة استعلاء القاف ـ فليس بغلط ولا قبيح، فقد صح عندنا نصًّا وأداءً، وقرأت به على بعض شيوخي، ولم يذكر مكي في الرعاية غيره، وله وجه من القياس ظاهر»، ثم قال بعد ذلك في النشر مرجحاً وجه الإدغام التام: «إلا أن الإدغام الخالص هو الأصح رواية، والأوجه قياساً، بل لا ينبغي أن يجوز غيره البتة في الإدغام الكبير لأبي عمرو؛ لإدغامه المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً، فالساكن أولى وأحرى».
وههنا لطيفةٌ نوَّه عليها الشيخ محمد تميم الزعبي في مقدمته على ضبطه للمقدمة الجزرية، حيث قال: «الخلاف في: ﴿نَخْلُقكُّم﴾، لغير حفص، والسوسي إذا أدغم الإدغام الكبير من طريق الشاطبية كما هو مقرر في محله، حيث إن صفة الاستعلاء في هذه الكلمة من طريق مكي وابن مهران، وطريق مكي وابن مهران ليسا من طرق حفص التي أسندها ابن الجزري له في النشر في مبحث الأسانيد، حيث أسند ابن الجزري من التبصرة، والغاية: قالون، وورش، والدوري، وابن ذكوان، وخلاد، وأبو الحارث، وأسند ـ لابن مهران ـ زيادة على هؤلاء: شعبة، وخلفاً عن حمزة، وابن وردان، ورويساً، وروحاً، وإسحاق، مما يؤكد أنه لم يقصد في المقدمة أصول حفص لذاته، وأنه قصد الأصول العامة المتفق عليها بين القراء غالباً، وأما من طريق الشاطبية فليس للقراء السبعة إظهار صفة الاستعلاء؛ لأن الشاطبي لم يذكر ذلك، وما مشى عليه شراح الجزرية خاصة من المعاصرين ومؤلفي التجويد، من جواز الوجهين لحفص فيها من طريق الشاطبية والطيبة لا داعي له على التحقيق، وعليه: فإنه ليس لحفص عن عاصم من جميع طرقه المسندة في النشر في كلمة: ﴿نَخْلُقكُّم﴾، إلا وجه واحد، وهو الإدغام الكامل، ومن أسند من القراء العشرة أو رواتهم في قراءته طريق مكيّ بن أبي طالب، وطريق ابن مهران، فله الوجهان؛ الإدغام الكامل، والإدغام الناقص، ويؤخذ ذلك بالمشافهة». (ينظر: النشر ١٩/٢ ـ ٢٠، والإتحاف ١٤١/٢ ـ ١٤٢، والمقدمة الجزرية ص ٢٨ ـ ٢٩).

٩٧٨ ـ ....وَوَحِّـدَا[١] جِمَالَتٌ[٢]: صَحْبُ. اضْمُمِ الْكَسْرَ: غَدَا

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ ۝٣٢ كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ[٣] صُفْرٌ﴾ [٣٢ ـ ٣٣].

فـ(**ـوَحِّدَ**[٤]﴿**جِمَالَتٌ**﴾)؛ أي: اقرأه بغير ألف بعد اللام؛ على التوحيد.

[للمرموز][٥] إليهم بقوله: (**صَحْبُ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الواو الثانية، وكسر الحاء؛ على الأمر: (**وَوَحِّدَا**)، وهو الاختيار في ظاهر كلام الترمسي؛ وهو كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعتين الثالثة والرابعة من المتن المطبوع، ونسخة الشيخ الضباع، ونسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ السمنودي، والشيخ كريم راجح، ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، والهادي، والثاني: بفتح الواو الثانية، والحاء؛ على الإخبار عن الماضي: (**وَوَحَّدَا**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بضم الواو الثانية، وكسر الحاء؛ على البناء للمفعول: (**وَوُحِّدَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الأولى والثانية والخامسة، وأحد الوجهين في طبعتيه الثالثة والرابعة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم بالوجهين؛ على البناء للمجهول، وعلى الإخبار عن الماضي، فصار في ضبط هذه الكلمة ثلاثة أوجه: (**وَوَحِّدَا**)، (**وَوَحَّدَا**)، (**وَوُحِّدَا**)، وقد تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش شرح الترمسي: (**ووحد**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء طويلة مضمومة: (**جِمَالَتٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بتاء مربوطة: (**جِمَالةٌ**)، والخلاف هنا خلاف رسم وكتابة، غير مؤثر في الدلالة والمعنى.

(٣) في الأصل: (حمالت)، وهو تصحيف.

(٤) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بحذف الألف بعد الدال: (**فوحد**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بإثبات الألف: (**ووحدا**).

(٥) في الأصل: (المرموز)، ولعل ما أثبتُّهُ أقرب إلى مفهوم كلام الناظم، ثم هو أقرب إلى سياق كلام الشارح؛ سباقه ولحاقه.

وهي في الحقيقة جمع (جَمَل)؛ كـ(حَجَر)، و(حِجَارَة)(١).

وقرأه الباقون: بألف بعد اللام؛ على الجمع.

إمَّا جمعاً لـ(جِمالة) في القراءة الأولى، ولـ(جِمال)، فيكون جمع الجمع(٢).

ولكن (**اضْمُمِ الْكَسْرَ**)؛ أي: اقرأه بضم الجيم.

للمرموز إليه بغين (**غَدَا**)(٣)؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

قال في الإتحاف(٤): «وهي الحبال الغليظة من حبال السفينة»(٥).

وتقدَّم الكلام على:

الراء الأولى من: ﴿بِشَرَرٍ﴾ [٣٢]، للأزرق؛ ترقيقاً(٦).

---

(١) فهو على وزن: (فِعَالة)، فَجُمِعَ على وزن: (فِعَال)، ثم لحقت هاء التأنيث لتأنيث الجمع، فالوقف عليه: بالهاء، قال موسى جار الله: «و(جمل)؛ جمع جمالة، وجمالات، والجيم في الحرفين مثلث، قال في نيل الأرب من مثلثات العرب:

ثُمَّ الْجِمَالَاتُ كَذَا الْجِمَالَهْ ... جَمْعُ جِمَالٌ فَافْهَمِ الْمَقَالَهْ

(ينظر: الكشف ٢/٣٥٨، والدر المصون ١٠/٦٤٠، واللباب ٢٠/٨٠، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٣٥٨، والدر المصون ١٠/٦٤٠، واللباب ٢٠/٨٠.

(٣) ومعنى قوله: (**غَدَا**)، فعل ماض، من الغدو وأصله البكور، وقد يستعمل في الذهاب كل وقت.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٥٨٢.

(٥) وأصل كلام صاحب الإتحاف موجود في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٠/٦٤١).

(٦) وتفخيماً، قال في الطيبة: (**وَرَقِّقَنْ بِشَرَرٍ لِلْأَكْثَرِ**)؛ قال الترمسي: «(**وَرَقِّقَنْ**)؛ أي: الراء الأولى التي: ﴿بِشَرَرٍ﴾ في المرسلات، (**للـ**)ـأزرق في الحالين عند (**الْأَكْثَرِ**) من أهل الأداء، وبه قطع في الحرز، بل حكى الاتفاق عليه، حيث قال في الحرز، البيت رقم (٣٤٧): (**وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُمْ...الخ**)؛ وذلك لأجل الكسرة المتأخرة، فهو ترقيقٌ لترقيق، كالإمالة للإمالة السابقة، قال في النشر ٢/٩٨: «وقياس ترقيقه؛ =

وكسر عين: ﴿عُيُونٍ﴾ [٤١]؛ لابن كثير، وابن ذكوان، وحمزة، والكسائي، وشعبة[١].

وإشمام: ﴿قِيلَ﴾ [٤٨]؛ لهشام، والكسائي، ورويس[٢].

وإبدال همز: ﴿فَبِأَيِّ﴾ [٥٠]؛ [ياءً][٣] مفتوحة، للأصبهاني[٤]، كوقف حمزة، وله التحقيق ـ أيضاً ـ؛ لأنه متوسط بزائد[٥].

وفي السورة زائدة واحدة[٦]:

﴿فَكِيدُونِ﴾ [٣٩].

= ترقيق: ﴿الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، ولا أعلم أحداً منهم روى ترقيقه»، وفرَّق بينهما صاحب الدرر، الأبيات رقم (١٧٦ ـ ١٧٧) بقوله:

وَرَقِّقِ الْأُولَى لَهُ مِنْ بِشَرَرْ   وَلَا تُرَقِّقْهَا لَدَى أُوْلِى الضَّرَرْ
إِذْ غَلَبَ الْمُوجِب بَعْدَ النَّقْلِ   حَرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَالْمُسْتَعْلِي

قال في النشر ٩٨/٢ ـ ٩٩: «وذهب جماعة إلى تفخيم الشرر أيضاً عن الأزرق؛ ومنهم ابن بليمة في تلخيص العبارات، والمهدوي، وابن سفيان، وبه يعلم ما في قول الحرز للكل»، وقال في الاتحاف ٥٨١/٢: «وحيث رققها وقفاً يرقق الثانية تبعاً لها، والأولى إنما رققها بسبب كسرة الثانية، وأما غيره فوقف بالتفخيم، على القاعدة، إلا عند الروم فبالترقيق، وعلى هذا الحكم من فخم الأولى عن الأزرق؛ كابن بليمة، ومن معه».

(١) وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٥٨٢/٢).

(٢) وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٥٨٢/٢).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتها لتمام المعنى واستقامته. (ينظر: الإتحاف ٥٨٢/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٥٨٢/٢.

(٥) ينظر: النشر ٤٣٨/١ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٥٨٢/٢.

(٦) ينظر: النشر ٣٩٧/٢.

أثبتها في الحالين: يعقوب وحده.

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



(١) ينظر: النشر ٣٩٦/٢ ـ ٣٩٧، وتقريب النشر ص (١٨٥)، وشرح النويري ٩٢/٦ ـ ٩٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٤ ـ ٣٢٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٦/ب)، والإتحاف ٥٨٠/٢ ـ ٥٨٢.

وَمِنْ سُورَةِ النَّبَا إِلَى سُورَةِ التَّطْفِيفِ(١)

وهي خمس سور؛ النبا، والنازعات، وعبس، والتكوير، والإنفطار.

وتقدَّم:

وقف البزي، ويعقوب، بخلفهما، على: ﴿عَمَّ﴾ [١]، بهاء السكت(٢)، عوضاً عن ألف (ما) الاستفهامية.

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**وَمِنْ سُورَةِ النَّبَا إِلَى سُورَةِ التَّطْفِيفِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، وشرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيهما: (**وَمِنْ سُورَةِ النَّبَإِ إِلَى التَّطْفِيفِ**)، وإلا شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: (**وَمِنْ سُورَةِ النَّبَأ إِلَى سُورَةِ الرَّحِيقِ**)، وقد اختلفت النسخ ـ أيضاً ـ في ضبط الهمزة من كلمة: (**النَّبَأ**)؛ فمنهم من أبدلها: (**النَّبَا**)، ومنهم من حققها ساكنة مرسومة على الألف: (**النَّبَأْ**)، ومنهم من حققها مكسورة مرسومة على الألف: (**النَّبإ**).

(٢) وهو ما يسمى بالإلحاق، أي: إلحاق هاء السكت، والخلاف للبزي في الحرز، وفاقاً للداني في غير التيسير، وبغير الهاء قرأ على فارس بن أحمد، وعبدالعزيز الفارسي، وهو من المواضع التي خرج فيها في التيسير عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي فيه عن الفارسي، والحاصل: أن البزي قطع له بالهاء: صاحب التيسر، والتبصرة، والتذكرة، والكافي، وتلخيص العبارات، وغيرها، وهو الذي عليه العراقيون، وأما يعقوب فقطع له في الوقف عليها بالهاء: سبط الخياط، وأبو الفضل الرازي، والشريف عن الشرف العباسي، وفي الطرق عن يعقوب في هذا الحرف مزيد تفصيل ذكره في النشر ثم قال: «وبالوجهين آخذ ليعقوب؛ لثبوتهما عندي ـ عنه ـ من روايتيه». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٠)، والنشر ١٣٤/٢ ـ ١٣٥، والإتحاف ٥٨٠٣/٢، وحرز الأماني ص (٣٢)، البيت رقم (٣٨٦)).

ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه؛ على: ﴿ٱلنَّبَإِ﴾ [٢]، بإبدال الهمزة ألفاً[١]، وبالتسهيل كالياء على روم حركة الهمزة[٢].

واتفاقهم على: ﴿مِهَٰدًا﴾ [٦]، بوزن (كِتَاباً)[٣].

وتشديد تاء: ﴿فُتِحَتِ﴾ [١٩]، للكوفيين[٤].

وإدغام: ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [٢٠]، لأبي عمرو، وهشام بخلفه، والكوفيين [٥٨٥] مِمَّن عدا عاصماً[٥].

٩٧٩ ـ فِي لَابِثِينَ[٦] الْقَصْرُ[٧]: شِدْ فُزْ.......... ....

واخْتُلِفَ (فِي): ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [٢].

فـ(**ـالْقَصْرُ**)؛ أي قراءته: ﴿لَبِثِينَ﴾[٨]؛ بغير ألف بعد اللام.

---

(١) على القياس. (ينظر: النشر ١/٤٧٠).

(٢) فهي من الهمز المكسور المرسوم بغير ياء، وعليه فلا يجوز فيها غير هذين الوجهين، أما إبدالها ياء على مذهب التمميين فلا يجوز؛ لمخالفة الرسم والرواية. (ينظر: النشر ١/٤٧٠، والإتحاف ٢/٥٨٣).

(٣) قال في النشر: «واتفقوا على الذي في النبأ أنه كذلك ـ أي: أنه بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها ـ؛ اتباعاً لرؤوس الآي بعده». (ينظر: النشر ٢/٣٢٠، والإتحاف ٢/٥٨٣).

(٤) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الزمر، الأبيات رقم (٨٩٥ ـ ٨٩٦)، والنشر ٢/٣٦٤، والإتحاف ٢/٥٨٣).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، فصل تاء التأنيث، الأبيات رقم (٢٥٩ ـ ٢٦٠)، والنشر ٢/٥، والإتحاف ٢/٥٨٣.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بواو العطف مكان حرف الجر (في): (**وَلَابِثِينَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: (**فِي لَابِثِينَ**)، وهو الاختيار النسخ العتيقة، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الراء: (**الْقَصْرَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع الراء: (**الْقَصْرُ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٨) في الأصل: (بثين)، وهو تصحيف وتحريف.

[للمرموز][١] إليهما بأولى قوله: (**شِدْ فُزْ**)؛ أي: حمزة، وروح.

على أنه صفة مشبهة[٢]، وهي تدل على الثبوت، فـ(ـالَّلبِثُ)؛ هو الذي صار له الُّلبْثُ سجية؛ كـ(حَذِر)، و(فَرِح)[٣].

والباقون: بالألف.

اسم فاعل؛ من (لَبِثَ)؛ (أقام)[٤].

وتقدَّم تشديد: ﴿**غَسَّاقًا**﴾ [٢٥]؛ لأهل صحب[٥].

٩٧٩ ـ ....خِفَّ[٦] لَا كِذَابًا[٧]: رُمْ...........................

(١) في الأصل: (المرموز)، وما أثبته أقرب إلى سياق الكلام ولحاقه.

(٢) قال موسى جار الله: «على أنه جمع (لبث)؛ وصف مبالغة، وليس من قبيل الأوصاف المشبهة التي لا تعمل، بل من قبيل: (وبالفأس ضراب رؤوس الكرانف)». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٣) قال في الدر المصون: «ورجَّح الزمخشري قراءة حمزة فقال: (قُرِئَ: لابثين، ولَبِثين، واللَّبِثُ أقوى؛ لأنَّ اللابث يُقال لمن وجد منه الُّلبْثُ، ولا يقال: لِبْثٌ إلَّا لمن شأنه الُّلبثُ كالذي يجثُمُ بالمكان، لا يكاد ينفك منه)، وما قاله الزمخشريّ أصوب». (ينظر: الكشف ٣٥٩/٢، والدر المصون ٦٥٥/١٠، واللباب ١٠٤/٢٠، والإتحاف ٥٨٣/٢).

(٤) فهو جمع (لَابِث)، وهذا الوزن أغلب في الوصف إذا عمل، قال في شرح ابن الناظم: «والَّلابِثُ؛ من وُجِدَ منه الُّلبْث». (ينظر: الدر المصون ٦٥٥/١٠، واللباب ١٠٤/٢٠، والإتحاف ٥٨٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٥) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة (ص)، الأبيات رقم (٧٨٩ ـ ٧٩٠)، والنشر ٣٦١/٢، والإتحاف ٥٨٤/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الخاء؛ على الإخبار في الماضي: (**خَفَّ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بكسر الخاء، وفتح الفاء؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خِفَّ**)، (**خَفَّ**)، (**خِفُّ**).

(٧) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بألف بعد الباء: (**كذابا**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا﴾ [٣٥].

(فَخِفَّ)؛ أي: اقرأ بتخفيف.

ذال: ﴿وَلَا **كِذَابَ**﴾.

للمرموز إليه براء **(رُمْ)**؛ أي: الكسائي بكماله.

على أنه مصدر[١]: (كَاذَبَ)؛ كـ(قَاتَلَ) (قِتَالاً)، [أو (كَذَبَ)؛ كـ(كَتَبَ) (كِتَاباً)[٢].

والباقون: بتشديد الذال.

مصدر[٣]: (كَذَّبَ)، (تَكْذِيباً)، و(كَذَّاباً)[٤]][٥].

واحترز بتقييده بـ﴿لَا﴾ عن: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [٢٨]، فلا خلاف

= ولم تشكل الكلمة بالحركات، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الباء، مع حذف الألف بعدها؛ وبتشديد الذال: **(كِذَّابَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: فتح الذال مخففة، وبتنوين فتحة الباء، وألف بعدها: **(كِذَابًا)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثالث: بفتح الذال مخففة، وبفتح الباء بلا تنوين، مع حذف الألف بعدها: **(كِذَابَ)**، وهو ظاهر شرح الترمسي، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(كِذَابًا)**، **(كِذَابَ)**، **(كِذَّابَ)**.

(١) من باب المفاعلة، وقال في الدر المصون: «جعله مصدر: (كَذَّبَ)، (كِذَاباً)». (ينظر: الدر المصون ٦٦٣/١٠، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٢) ينظر: الكشف ٣٥٩/٢، والدر المصون ٦٦٣/١٠، واللباب ١٠٩/٢٠، والإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦).

(٣) من باب التفعيل. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٤) ينظر: الكشف ٣٥٩/٢، والدر المصون ٦٦٣/١٠، واللباب ١٠٩/٢٠، والإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

في تشديده؛ لوجود فعله معه[١]، فلا يحتمل [ما يحتمله][٢]: ﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ [٣٥]، كما تقرر.

٩٧٩ - ....رَبُّ اخْفِضِ الرَّفْعَ[٣]: كَلَا[٤]

٩٨٠ - ظُبًى[٥] كَفَى[٦]. الرَّحْمَنُ[٧]: نَلْ ظِلُّ[٨] كَرَا[٩] ....

(١) قاله في الدر المصون، ونصَّ عليه في النشر، وذكره ابن الناظم في شرحه، وأشار إليه الصفاقسي في غيث النفع، وزاد: «فلا يحتمل ما يحتمل الثاني، وهو أن يكون مصدر: (كَاذَبَ)، كـ(قَاتَلَ)»، وقال الداني في جامع البيان: «ولا خلاف في تشديد الذال من قوله: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [٢٨]؛ لأجل: ﴿وَكَذَّبُوا۟﴾». (ينظر: جامع البيان ٤٧٤/٢، والنشر ٣٩١/٢ وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)، وغيث النفع ص (٣٨٠)، والدر المصون ٦٦٢/١٠).

(٢) في الأصل: (مالا يحتمله)، وهو يفيد معنى نقيض مراد الشارح، ولعله سبق قلم، والتصويب من غيث النفع، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٠)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**الرَّفْعَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّ العين: (**الرّفْعُ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**كِلَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الكاف: (**كَلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**ظُبًى**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، والثاني: بضم الظاء، وبالألف الممدودة: (**ظُبًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**كَفَى**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وفي نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بالألف الممدودة: (**كَفَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر النون: (**الرَّحْمَنِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: بضمِّ النون: (**الرَّحْمَنُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ القاضي، ولم تضبط النون بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام بلا تنوين: (**ظِلَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [٣٧].

فـ(ـاخْفِضِ الرَّفْعَ)؛ أي: اقرأه بخفض الباء.

للمرموز إليهم بقوله: (كَلَا[١] ظُبًى كَفَى)؛ أي: ابن عامر، ويعقوب، وجميع الكوفيين.

على البدلية من: ﴿رَّبِّكَ﴾ [٣٦][٢] قَبْلُ.

والباقون: بالرفع.

على أنه خبر مضمر؛ أي: (هو رب...الخ)[٣].

و[اقرأ][٤] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [٣٧]؛ بخفض النون.

= وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح اللام مع التنوين: (ظِلًّا)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والثالث: بضم اللام مع التنوين: (ظِلٌّ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (ظِلِّ)، (ظِلًّا)، (ظِلٌّ).

(٩) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (كَسَرَا)، وهو تصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (كَرَا)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(١) وقوله: (كَلَا) ـ على فتح الكاف ـ؛ اسمٌ؛ وهو ما ترعاه الماشية أو تُعْلَفه مِن عُشب أخضر أو يابس، واصله بالهمز (كلَأ)، ثم خفف الهمز للوقف، ومن معانيها: كلأَ فلان القوم؛ رعاهم، وكلأ في الأمر؛إذا نظر إليه متأملًا فأعجبه، وأما على كسر الكاف: (كِلَا)، اسم مقصور لفظه مفرد غير مثنى وُضِع للدلالة على الإثنين، ولا تكون إلا مضافة إلى معرفة؛ ظاهر أو مضمر.

(٢) ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٤/١٠، واللباب ١٠٩/٢٠، والإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)).

(٣) ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٤/١٠، واللباب ١٠٩/٢٠، والإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)).

(٤) في الأصل: (قرأ)، وما أثبته لعله الأقرب إلى معنى كلام الناظم، وإلى سياق الشارح قبلاً وبعدًا.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(نَلْ[١] ظِلٌّ[٢] كَرَا)**[٣][٤]؛ أي: عاصم، ويعقوب، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بالرفع.

وإذا اعتبرتهما ففيها ثلاث قراءات[٥]:

الأولى: للحرميين، وأبي عمرو: برفعهما[٦].

الثانية: لابن عامر، وعاصم، ويعقوب: بخفضهما[٧].

الثالثة: لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بخفض الأول[٨]، ورفع الثاني[٩].

ولم يقرأ أحد بعكسها[١٠].

---

(١) ومعنى قوله: **(نَلْ)**؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٢) وقوله: **(ظِلٌّ)**؛ الظلُّ؛ اسمٌ، والجمع: أَظْلَال، وظِلال، وظُلَل، وظِلول، والظِّلُّ؛ عتمة تغشى مكاناً حجب عنه أشعة ضوئية حاجز غير شفاف، والظِّلُّ من كل شيء؛ شخصه، وظِلُّ الليل؛ سوادهُ وظلامهُ، والظِّلُّ؛ الفيء.

(٣) هكذا ضُبطت في الأصل: **(كَرَا)**، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى؛ بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(كَسَرَا)**.

(٤) وقوله: **(كَرَا)**، فعلٌ؛ يقال: كَرَا الأرض؛ حَفَرها، وكَرَا الكرة؛ ضربها لترتفع، وكَرَا البئر؛ طواها بالشجر وعرَّشها بالخشب، وتأتي اسماً؛ أي: ثنية الطائف المعروفة، وهي طريق مرتفعة وملتوية يحتاج مَنْ سَلَكَهَا إلى حذر وروية وانتباه.

(٥) ينظر: الإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦).

(٦) على أنهما خبر مضمر، أي: هو ربُّ، والرحمن كذلك. (ينظر: الدر المصون ٦٦٤/١٠ ـ ٦٦٥، والكشف ٣٦٠/٢).

(٧) على البدل من (ربك)، بدل الكلّ، أو البيان، و(الرحمن) عطف بيان لأحدهما. (ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٥/١٠).

(٨) على التبعية. (ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٥/١٠).

(٩) على الابتداء، والخبر الجملة الفعلية، أو على أنه خبر مضمر. (ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٥/١٠).

(١٠) قال في معجم القراءات: «وذكر مكيّ قراءة أخرى، وهي: ﴿**رَبُّ السَّمَاوَاتِ... الرَّحْمَنِ**﴾؛ برفع الأول، وخفض الثاني، قال: (ربُّ؛ على إضمار هو ربُّ، والرحمنِ؛ نعت لـ(ربك))»، =

وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء **إضافة**، ولا **زائدة**.
والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



= وتعقبه صاحب معجم القراءات حيث قال: «ولم أجد هذا عند غيره، فلعله أراد أنه وجه إعرابيٌّ لا قراءة مروية، أو أن المحقق لم يُصب في ضَبْطِ النصِّ ونَقْلِهِ». (ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٥٣/٢، ومعجم القراءات ٢٧٤/١٠ ـ ٢٧٥).

(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (عمَّ)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (النازعات) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، لكن المنير السمنودي نوه على بداية فرش السورة التي بعدها: (النازعات)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٧/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ٩٥/٦ ـ ٩٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٥ ـ ٣٢٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٦/ب ـ ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٥٨٣/٢ ـ ٥٨٤).

سُورَةُ النَّازِعَاتِ

قرأ: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ ۝١٠ أَءِذَا. . .الخ﴾ [١٠ ـ ١١]، بالاستفهام في: ﴿أَءِنَّا﴾، وبالإخبار في: ﴿أَءِذَا﴾: نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب.

وقرأ أبو جعفر بالإخبار في: [﴿أَءِنَّا﴾][١]، و﴿أَءِذَا﴾؛ بالاستفهام.

وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما[٢].

وكلٌّ من استفهم فهو على أصله.

فقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بالتسهيل للثانية مع المد.

وورش، وابن كثير، ورويس: بالتسهيل مع القصر.

والباقون؛ بالتحقيق والقصر، إلا أن أكثر الطرق عن هشام **[٥٨٦]** على المد[٣]، كما تقدم[٤].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى واستقامته.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٧٥)، والنشر ٢/٣٧٠، والإتحاف ٢/٥٨٤.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٧٠ ـ ٣٧١، والإتحاف ٢/٥٨٥.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٩٠)، والنشر ٢/٣٧٠ ـ ٣٧١، والإتحاف ٢/٥٨٥.

٩٨٠ ـ .... نَخِرَةً[١] امْدُدْ: صُحْبَتٌ[٢] غِثْ. وَتَرَى[٣]:

٩٨١ ـ خَيِّـرْ.......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَخِرَةً﴾ [١١].

فـ(**امْدُدْ**)؛ أي اقرأ: ﴿**نَاخِرَةً**﴾؛ بألف بعد النون.

للمرموز إليهم بقوله: (**صُحَبَتٌ غِثْ**[٤])؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ورويس عن يعقوب.

وقرأه الباقون: بغير ألف.

وهما بمعنى[٥]، كـ(حَاذِر)، و(حَذِر)؛ أي: (بالية)[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بحذف الألف بعد النون، وبفتح التاء؛ على القصر: (**نَخِرَةَ**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالألف بعد النون، وبضم التاء: (**نَاخِرَةُ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي، والثالث: بالألف بعد النون، وبنصب التاء: (**نَاخِرَةَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**نَاخِرَةُ**)، (**نَخِرَةَ**)، (**نَاخِرَةَ**).

(٢) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالتاء الطويلة: (**صُحْبَتٌ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالتاء المربوطة: (**صُحْبَةٌ**)، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح؛ فقدمت الباء على الحاء: (**صُبحْتٌ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء، وبالألف المقصورة: (**تَرَى**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم التاء، وبالألف الممدودة: (**تُرَا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، والثالث: بفتح التاء، وبالألف الممدودة: (**تَرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**تَرَى**)، (**تُرَا**)، (**تَرَا**).

(٤) ومعنى قوله: (**غِثْ**)؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عو ن المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٥) مثل الطامع، والطمع، والباخل والبخل، قال موسى جار الله: «إلا أن المدَّ فيه فائدة تناسب الفواصل»، (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٦) وقيل: إن النخرة ـ بالقصر ـ؛ من العظام البالية، وبالمد؛ المجوفة، تنخر الرياح في =

وما تقرر من المد للكسائي؛ قال المصنف[١]: «هو الذي عليه العمل عنه، وبه نأخذ».

وروى كثير من المشارقة والمغاربة عن دوريه: التخيير بين المد والقصر[٢]، وجرى عليه المصنف هنا، حيث قال:

(وَ) للمرموز إليه.

بتاء: **(تَرَى)**[٣]؛ أي: الدوري عن الكسائي.

(خَيِّرْ) بينهما.

وقال أبو بكر بن مجاهد في السبعة[٤] عنه: «كان لا يُبالي كيف قرأها؛ بألف، وبلا ألف».

وروى عنه جعفر بن محمد[٥]: «بغير ألف، وإن شئت بألف»[٦].

هذا وتقدَّم الخلاف في تنوين: ﴿طُوًى﴾ [١١]، وصلاً[٧].

= جوفها إذا مرت بها، وعلى كل حال فالمعنيان ـ كما قال موسى جار الله ـ متقاربان أو متحدان. (ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٨)، والدر المصون ٦٧٢/١٠، واللباب ١٣٢/٢٠، والإتحاف ٥٨٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(١) ينظر: النشر ٣٩٨/٢.

(٢) فقطع له بذلك الحافظ أبو العلاء، وحكاه عنه في المستنير، والتجريد، والسبط في كفايته، ومكي في التبصرة، وقراءة الدوري بالقصر من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٣) ومعنى قوله: (تَرَى)؛ فعلٌ؛ يقال: رأى الهلال؛ أبصره بأم عينيه، وأرأيت مافعل؛ هل عرفت فعله، وعلى البناء للمفعول؛ يقال: يارجل هل تُرى وتظن؛ لإفادة التعجب مع طلب الرأي من السامع.

(٤) ينظر: السبعة ص (٦٧٠ ـ ٦٧١)، وجامع البيان ٤٧٤/٢، والنشر ٣٩٨/٢.

(٥) هو جعفر بن محمد بن أسد، أبو الفضل البصري، يعرف بابن الحمَّامي، حاذق ضابط، قرأ على الدوري وهو من أجلة أصحابه، قرأ عليه: محمد بن علي بن الجلندا، توفي سنة ٣٠٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٦١/٢).

(٦) ينظر: السبعة ٦٧٠ ـ ٦٧١، وجامع البيان ٤٧٤/٢، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٥٨٦/٢.

(٧) فقرأ ابن عامر، والكوفيون: بالتنوين، وقرأ الباقون: بغير تنوين، وهم في الإمالة على =

٩٨١ ـ ......تَزَكَّى ثَقِّلُوا: حِرْمٌ[(١)] ظُبَى[(٢)]. لَهُ تَصَدَّى: الْحِرْمُ[(٣)]................

واخْتُلِفَ في: ﴿تَزَكَّىٰ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [١٨].

فـ**(ـثَقِّلُوا)** أي اقرؤوه بتشديد الزاي.

للمرموز إليه بقوله: **(حِرْمٌ ظُبَا)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، ويعقوب.

على أن الأصل (تَتَزَكَّى)؛ فأدغموا التاء في الزاي[(٤)].

= أصولهم في إمالة رؤوس الآي؛ لأنها هنا رأس آية؛ فأمالها: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقللها: الأزرق عن ورش، وأبو عمرو بخلفه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة طه، البيت رقم (٧٧٠)، والنشر ٣١٩/٢ ـ ٣٢٠، والإتحاف ٥٨٦/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: **(حِرْمٍ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الميم بلا تنوين: **(حِرْمُ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثالث: برفع الميم مع التنوين: **(حِرْمٌ)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(حِرْمٌ)**، **(حِرْمٍ)**، **(حِرْمُ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة: **(ظُبَى)**، وهي كذلك في تحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ضُبطت في أصل الشرح؛ بالألف الممدودة: **(ظُبَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم: **(الْحِرْمِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الميم: **(الْحِرْمُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٧٧/١٠، واللباب ١٣٧/٢٠، والإتحاف ٥٨٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

وقرأه الباقون: بتخفيفها.

على حذف إحدى التاءين؛ مبالغة في التخفيف[١].

وكذا شَدَّدَ صاد: ﴿لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾.

مِنْ قوله تعالى ـ في عبس ـ: ﴿[أَمَّا][٢] مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٥ ـ ٦].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**الْحِرْمُ**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر.

وقرأه الباقين: بتخفيفها.

ووجههما ظاهر مما تقرر آنفاً[٣].

٩٨١ ـ ....مُنْذِرُ[٤]: ثُبَا[٥]

٩٨٢ ـ نَــوِّنْ............................   ....

---

(١) ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٧٧/١٠، واللباب ١٣٧/٢٠، والإتحاف ٥٨٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

(٢) في الأصل: (فأَمَّا)، بزيادة الفاء، وهو تصحيف وتحريف.

(٣) فمن قرأ بالتشديد فهو على قاعدة الإدغام، ومن قرأ بالتخفيف؛ فهو على قاعدة الاجتزاء، وبيانه: أن الأصل: (تتصدَّى)؛ فمن شدد: أدغم التاء الثانية في الصاد؛ لقرب المخرجين، ومن خفَّف: حذف إحدى التائين؛ لاجتماعهما، على خلاف في أيهما المحذوفة. (ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٦٧٧/١٠، واللباب ١٣٧/٢٠، والإتحاف ٥٨٩/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء بلا تنوين: (**مُنْذِرُ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الراء مع التنوين: (**مُنْذِرٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**ثُبَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي؛ فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**ثُبَى**).

واخْتُلِفَ في: ﴿مُنذِرُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾ [٤٥].

فللإمام المرموز إليه بثاء **(ثُبَا)**[١]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

(نَوِّنْ)؛ أي: اقرأه بتنوين الراء.

فـ﴿مَّن﴾ مفعوله، على الأصل في إعمال الصفة[٢].

والباقون: [بغير تنوين][٣].

بإضافة الصفة لمعمولها تخفيفاً.

هذا وتقدَّم:

إمالة فواصل هذه السورة؛ وهي من قوله: ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [١٥]، إلى آخرها[٤]: لأهل شفا[٥]، إلَّا: ﴿دَحَىٰهَآ﴾؛ فاختص بها الكسائي.

---

(١) وقوله: **(ثُبَا)**، ممدودة أو مقصورة؛ هو العالي من مجالس الأشراف.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٨٤/١٠، واللباب ١٥٠/٢٠، والإتحاف ٥٨٧/٢، وشرح النويري ٩٨/٦.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو كذلك غير موجود في الإتحاف بتحقيقيه، ولم يعلق محققاه عليه بشيء، ويبدو أن صاحب الإتحاف قد تابع السمين الحلبي في الدر المصون وكذا صاحب اللباب، حيث قال في الدر: «العامة: على إضافة الصفة لمعمولها تخفيفاً»، وعلى كل حال فلا بد من إثباته هنا ـ أي في شرح الترمسي ـ وفي الإتحاف؛ وذلك بياناً لقراءة الباقين؛ لأن الأول كتاب شرح للنظم، والثاني كتاب إقراء؛ فإن ما ذكره الشارح ـ ومثله في الإتحاف ـ بعد قوله: (والباقين) إنما هو توجيه لقراءتهم، وعليه فلا يستقيم الكلام إلا بما أَثْبَتُّهُ من الكلام. (ينظر: الإتحاف ٥٨٧/٢).

(٤) وتبلغ عدتها تسعة وعشرون فاصلة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٠)).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٥)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٥٨٦/٢.

[وتقليلها][(١)]: للأزرق[(٢)]، إلا ما فيه (هاء) مؤنث؛ وهي تسع كلمات:

﴿بَنَىٰهَا﴾ [٢٧].

﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ [٢٨].

﴿ضُحَىٰهَا﴾ [٢٩].

﴿دَحَىٰهَآ﴾ [٣٠].

﴿وَمَرْعَىٰهَا﴾ [٣١][(٣)].

﴿أَرْسَىٰهَا﴾ [٣٢].

﴿مُنتَهَىٰهَآ﴾ [٤٤].

﴿يَخْشَىٰهَا﴾ [٤٥].

فللأزرق فيها الفتح، مع التقليل[(٤)].

كأبي عمرو في جميع رؤوس الآي، ماعدا: (ها) الرائي نحو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ [٤٣]؛ فمحضة وجهاً واحداً، غير أن الفتح عنه **[٥٨٧]** في

---

(١) في الأصل: (تقليلها)، وأثبتها بواو العطف لاستقامة المعنى.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٥٨٦/٢.

(٣) رُسِمَتْ في الأصل من دون واو العطف.

(٤) فقد اختلف عن ورش في هذه المواضع التسعة من رؤوس آي هذه السورة، وهي التي جاء رؤوس الآي فيها على لفظ: (ها)، فذهب جماعة عنه إلى فتحها؛ كالمهدوي، وابن سفيان، ومكي، وابن غلبون، وابن شريح، وابن بليمة، وذهب جماعة عنه إلى تقليلها؛ كالطرسوسي، وأبي الطاهر بن خلف، والخاقاني، بحيث أجروها مجرى الفواصل، وقرأ الداني بهما، لكنَّ الذي عوَّل عليه في التيسير هو الفتح، وقال في النشر: «والوجهان جميعاً صحيحان عن ورش في ذلك من الطريق المذكورة». (ينظر: النشر ٤٨/٢ ـ ٤٩، وغيث النفع ص (٣٨٠)).

اليائي من رؤوس الآي أقل منه في غيرها[١]، كما تقدم محرراً في الأصول[٢].

والله أعلم[٣].

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٨٦/٢.

(٢) الكلام بحروفه موجود في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٨٦/٢).

(٣) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة».

وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، لكن المنير السمنودي نوه على بداية فرش السورة التي بعدها: (عبس)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٧/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ٩٧/٦ ـ ٩٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٥٨٥/٢ ـ ٥٨٧).

سُورَةُ عَبَسَ

أمال فواصلها [إلى][(١)]: ﴿تَلَهَّىٰ﴾ [١٠] ـ وهي عشر[(٢)] ـ: أهل: (شفا)[(٣)].

وقلَّلها: الأزرق[(٤)].

وأبو عمرو بخلفه[(٥)]، إلَّا في: ﴿ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [٤][(٦)]؛ فيمحضها[(٧)] فقط.

---

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (في)، والصواب ما أثبته، وهو الذي في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٨٨/٢).

(٢) وهي: ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [٢]، و﴿ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [٢]، و﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾ [٣، ٧]، و﴿ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [٤]، و﴿وَٱسۡتَغۡنَىٰ﴾ [٥]، و﴿تَصَدَّىٰ﴾ [٦]، و﴿يَسۡعَىٰ﴾ [٨]، و﴿يَخۡشَىٰ﴾ [٩]، و﴿تَلَهَّىٰ﴾ [١٠].

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٥٨٨/٢.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٥٨٨/٢.

(٥) قال الشارح ـ أي الترمسي ـ في باب الفتح والإمالة بين اللفظين في معرض بيانه لمذهب أبي عمرو في الفتح والإمالة: «فظهر مما تقرر: أن الخلاف في (فعلى) اليائي مفرع على تقليل رؤوس الآي، وأنه عن أبي عمرو فيها أكثر منه في (فعلى)، والفتح عنه في (فعلى) أكثر منه في رؤوس الآي». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٨٨/٢).

(٦) في الأصل: (الذكر)، وهو تصحيف.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٤٠/٢.

ووافقه فيها: ابن ذكوان بخلفه[(١)].

٩٨٢ـ ....فَتَنْفَعُ[(٢)] انْصِبِ الرَّفْعَ: نَوَى[(٣)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَتَنْفَعُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَوْ [يَذَّكَّرُ][(٤)] فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [٤].

فـ(**ـانْصِبِ الرَّفْعَ**)؛ أي: اقرأه بنصب العين.

للإمام المرموز إليه بنون (**نَوَى**)[(٥)]؛ أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله.

على إضمار (أن) بعد (الفاء)، على جواب الترجي في قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [٣]، مثل ما تقدم في قراءته: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في غافر[(٦)]؛

---

(١) فرواه الصوري عنه: بالإمالة، ورواه الأخفش عنه: بالفتح، وانفرد الكارزيني عن المطوعي عن الصوري: بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصوري، وهذا الحكم ـ في الإمالة وعدمها ـ لابن ذكوان يدخل تحته كل ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**فَتَنْفَعَ**)، والثاني: بضم العين: (**فَتَنْفَعُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**نَوَا**)، وهو الاختيار الذي في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالألف المقصورة: (**نَوَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٤) في الأصل: (يتذكر)، وهو تصحيف.

(٥) ومعنى قوله: (**نَوَى**)، قصد وعزم، نوى على الأمر، قصده وعزم عليه، ونوى الشيء؛ جدَّ في طلبه، ونوى المسافر، إذا تحول من مكان آخر وبعُد، ونوى التمر؛ إذا صار له نَوىً.

(٦) الآية: [٣٧]؛ فقرأها حفص: بنصب العين؛ بتقدير (أن) بعد الأمر في: ﴿ٱبْنِ لِى﴾ [٣٦]، وقيل: في جواب الترجي في: ﴿لَّعَلِّىٓ﴾ [٣٦]؛ حملاً على التمني، على مذهب الكوفيين، أما على مذهب البصريين فإنهم يمنعون ذلك، وقرأ الباقون: عطفاً على: ﴿أَبْلُغُ﴾ [٣٦].

وهو مذهب كوفي(١).

أو في جواب التمني المفهوم من: ﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ﴾ [٤]، كما قاله بعض المعربين(٢).

والباقون: بالرفع.

عطفاً على: ﴿يَذَّكَّرُ﴾ [٤](٣).

ومرَّ تشديد تاء: ﴿عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ [١٠]، وصلاً، مع صلة الهاء قبلها بواو، وإشباع المد(٤)، للبزي بخلفه.

وتقدَّم آنفاً تشديد صاد: ﴿لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾، للحرميّ(٥).

---

(١) ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٨٦/١٠، واللباب ١٥٥/٢٠.

(٢) قاله ابن عطية في تفسيره، ونقله عنه السمين الحلبي في الدر المصون. (ينظر: المحرر الوجيز ٤٣٧/٥، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٨٦/١٠، واللباب ١٥٥/٢٠).

(٣) والتقدير: فلعله تنفعه الذكرى. (ينظر: الكشف ٣٦٢/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٨٦/١٠، واللباب ١٥٥/٢٠).

(٤) قال في غيث النفع: «فهو مستثنى من قاعدة قولهم: لا يجوز صلة الضمير إذا وقع قبل ساكن، وليس له نظير، وحيث اجتمع واو الصلة والتشديد فلا بد من المد الطويل؛ لالتقاء الساكنين»، وقال في الدر المصون: «وليس لهذه الآية نظيرٌ؛ وهو أنه إذا لقي صلة هاء الكناية ساكنٌ آخرُ ثَبتَت الصلة بل يجب الحذفُ»، وقراءة البزي بهذا الوجه إنما هي حال الوصل، وأما عند الابتداء: فقد نصَّ العلماء على أنه فيها ـ كتاءاته الأخرى ـ يُبْتَدأ بها مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠٧ ـ ٥٠٩)، والنشر ٢٣٢/٢ ـ ٢٣٣، وشرح النويري ١٢٧/٤، والإتحاف ٤٥٤/١، وغيث النفع ص (٣٥٦)).

(٥) فالأصل: (تتصدَّى)؛ فمن شدد: أدغم التاء الثانية في الصاد؛ لقرب المخرجين، ومن خفف: حذف إحدى التاءين؛ لاجتماعهما، على خلاف في أيهما المحذوفة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النازعات، ص (١٠٠)، البيت رقم (٩٨١)، والنشر ٢٣٢/٢، والإتحاف ٥٨٩/٢).

٩٨٢ - .... إِنَّا[١] صَبَبْنَا افْتَحْ: كَفَى[٢]. وَصْلاً[٣]: غَوَى[٤]

واخْتُلِفَ في: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾ [٢٥].

فـ(ـافْتَحْ)؛ أي اقرأه بفتح همزة: ﴿إِنَّا﴾ في الحالين.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: جميع الكوفيين.

على تقدير لام العلة؛ أي: (لأنَّا)، أو بدل اشتمال من: ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾ [٢٤]؛ بمعنى: (أنَّ صب الماء سبب في إخراج الطعام، فهو مشتمل عليه)[٥].

وفتحها **(وَصْلاً)**؛ أي: قرأه بفتح الهمزة حال الوصل فقط: بـ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾ [٢٤].

للمرموز إليه بغين **(غَوَى)**[٦] أي: رويس - وحده - عن يعقوب.

واقرأه للباقين: بكسرها مطلقاً.

على الاستئناف[٧].

وبه قرأ رويس في الابتداء.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: **(أَنَّا)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بكسر الهمزة: **(إِنَّا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذا هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(كَفَى)**، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وفي نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالألف الممدودة: **(كَفَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذا هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالضاد المعجمة: **(وَضْلاً)**، وهو تصحيف.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: **(غَوَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي - بنسختيه التركية والهندية -، والثاني: بالألف المقصورة: **(غَوَى)**، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى.

(٥) ينظر: الكشف ٣٦٢/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٦٩٢/١٠، واللباب ١٦٥/٢٠ والإتحاف ٥٨٩/٢.

(٦) ومعنى قوله: **(غَوَى)**؛ فعلٌ، مِنْ: غَوَى، يَغْوِي، غيًّا وغواية، أي: حاد عن الحق ومال إلى هواه، يقال: غوى الشاب؛ أمعن في الضلال، وأغواه الشيطان؛ أضله وأغراه.

(٧) ينظر: الكشف ٣٦٢/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٦٩٢/١٠، واللباب ١٦٥/٢٠ والإتحاف ٥٨٩/٢.

وهذا ثالث المواضع[١] التي اختلفت قراءة رويس بين الوصل والابتداء.

ويوقف لحمزة وهشام ـ بخلفه ـ على: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ﴾ [٣٧][٢]؛ بإبدال الهمزة ياء ساكنة[٣] على القياسي، وبياء مكسورة بحركة نفسها على [المذهب التميميّ][٤]، فإذا سكنت للوقف اتحد مع ما قبل لفظاً، وإن وقف بالروم فهو ثان، والثالث؛ التسهيل بين بين على روم الحركة نفسها، ويتحد معه الرسم في مذهب[٥] مكي، وابن شريح[٦].

والله أعلم[٧].

---

(١) وكما ذكر الشارح ـ رحمه الله ـ فإنَّ ما تقرر من القراءة مما انفرد به رويس بخلف عنه؛ له في القرآن ثلاثة مواضع؛ هذا ثالثها، وقد سبق أوَّلُها في سورة إبراهيم ـ عليه السلام ـ، عند قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [١ ـ ٢]، فقرأه بالرفع في هاء الجلالة: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى﴾؛ حال الابتداء به فقط، وإذا وصله بـ﴿ٱلْحَمِيدِ﴾؛ قرأه بالجر، وأمّا ثانيها: فهو في سورة المؤمنون عند قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [٩١ ـ ٩٢]؛ فقرأه بجر: ﴿عَٰلِمِ﴾، بلا خلاف في الوصل، وإذا ابتدأ به؛ قرأ بالرفع، أو الجر، وقد حصر الشارح هذه المواضع الثلاثة في أول مواضعها؛ في سورة إبراهيم، وقد أعدت ذكرها ـ هنا ـ؛ تجديدًا للعهد بها.

(٢) هذا الموضع من المواضع التي وقعت فيه الهمزة مكسورة بعد كسر، فيجوز فيها ثلاثة أوجه ذكرها الشارح.

(٣) بحركة ما قبلها؛ لسكون الوقف. (ينظر: النشر ٤٧٠/١).

(٤) في الأصل: (المذهب المتيمي)، ولعلها (المذهب التميميّ)، وهي في النشر والإتحاف: (مذهب التميميين). (ينظر: النشر ٣٧٠/١، والإتحاف ٥٨٩/٢).

(٥) ومذهب الإمامين أبي محمد مكي وأبي عبدالله بن شريح: أن ما صُوِّرت الهمزة فيه رسماً واواً أو ياءً، وقف عليه بالروم بين بين، وما صُوِّرت فيه ألفاً وقف عليه بالبدل؛ اتباعاً للرسم. (ينظر: النشر ٤٦٥/١).

(٦) ينظر: النشر ٤٧٠/١، والإتحاف ٥٨٩/٢.

(٧) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة».

وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ٩٩/٦ ـ ١٠٠، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٥٨٨/٢ ـ ٥٩٠).

سُورَةُ التَّكْوِيرِ

٩٨٣ ـ وَخِفَّ(١) سُجِّرَتْ: شَدَا(٢) حَبْرٍ(٣) غَفَى(٤) خُلْفًا(٥) ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [٦].

فـ(ـخِفَّ)؛ أي اقرأ بتخفيف جيم: ﴿سُجِرَتْ [٥٨٨]﴾(٦).

---

(١) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بكسر الخاء، وفتح الفاء؛ على الأمر: (خِفَّ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بكسر الخاء، وضم الفاء: (خِفُّ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالدال المهملة مكان الذال المعجمة: (شَدَا)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالذال المعجمة: (شَذَا). وهذا الموضع من انفرادات الترمسي في ضبط المتن.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء مع التنوين: (حَبْرٌ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح النويري، والثاني: بجر الراء مع التنوين: (حَبْرٍ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (غَفَى)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بالألف الممدودة: (غَفَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء مع التنوين: (خُلْفًا)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) ووجه القراءة بالتخفيف؛ أنها جاءت على الأصل؛ وذلك على معنى إرادة وقوعه للقليل والكثير. (ينظر: الكشف ٣٦٣/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٧٠١/١٠، واللباب ١٧٨/٢٠، والإتحاف ٥٨٩/٢).

المرموز[١] إليهم بقوله: (**شَدَا**[٢]**حَبْرٍ غَفَا**[٣]) (**خُلْفًا**)؛ أي: روح، وابن كثير، وأبو عمرو، بلا خلاف عنهم، ورويس بخلاف عنه.

وقرأه الباقون: بتشديد الجيم.

للتكثير[٤].

وبه قرأ رويس من طريق أبي الطيب عنه[٥].

والأولى من أكثر الطرق عنه[٦].

وتقدَّم إبدال همز: ﴿بِأَيِّ﴾ [٩]؛ ياءً مفتوحة للأصبهاني بخلفه[٧]، كما مرَّ في ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ﴾ [لقمان: ٣٤]، و﴿بِأَييِّكُمُ﴾ [القلم: ٦]، بخلاف ما فيه الفاء، فإنه لا خلاف عنه في إبداله.

---

(١) هكذا في الأصل: (المرموز)، ولعل الأنسب لسياق الكلام ولحاقه استبدالها بكلمة: (للمرموز).

(٢) وقوله: (**شَدَا**)؛ بالدال المهملة؛ تعني: الطرف من القوة، أو حدُّ كل شيء، وتأتي فعلاً؛ مِنْ: شَدَا، يَشْدُو، شدا الرجل؛ أَنْشَدَ مادًّا صوته بالغناء، وشَدَا الإبل؛ حَدَاهَا، وشدا بالشعر؛ ترنم وتغنى.

(٣) ومعنى قوله: (**غَفَا**)؛ أي: نام نومة خفيفة، وقد تأتي بمعنى الاسم؛ وهو: ما يُخرَجُ من الطعام مما علق فيه فيرمى كالعيدان والقشور ونحوها.

(٤) والمبالغة؛ لأنها بحار كثيرة. (ينظر: الكشف ٣٦٣/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٧٠١/١٠، واللباب ١٧٨/٢٠).

(٥) وقراءة رويس بالتشديد في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٦) ينظر: النشر ٣٩٨/٢.

(٧) فقاعدة الأصبهاني في ذلك: أنه أبدله حيث وقع منسوقاً بالفاء، واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء؛ فروى الحمامي من جميع طرقه عن هبة الله والمطوعي كلاهما عنه: إبدال الهمزة فيها، وبه قطع في الكامل، والتجريد، وذكر صاحب المبهج أنه قرأ بالوجهين في: ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ [القلم: ٦]، على شيخه الشريف، وروى التحقيق: سائر الرواة عن هبة الله عنه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٥٩١/٢).

ويوقف:

عليه(١) لحمزة كذلك(٢).

وعلى: ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [٨](٣)؛ بالنقل؛ فيصير اللفظ بواوين؛ أولاهما: مضمومة، والثانية: ساكنة؛ كـ(ـمَعُونَة)، وبالإبدال مع الإدغام(٤)؛ فيكون: كـ(ـبَلُّوطَة)، لكنه يضعف [للثقل](٥)، وحُكِيَ فيه؛ حذف الهمزة(٦)، والواو بين بين(٧)؛ وهما ضعيفان.

وعلى: ﴿سُئِلَتۡ﴾ [٨]؛ بالتسهيل(٨)، وبالإبدال واواً على مذهب الأخفش(٩).

---

(١) أي: على قوله تعالى: ﴿بِأَيِّ﴾ [٩].

(٢) أي: يوقف عليه لحمزة ـ كالأصبهاني ـ بالإبدال ياء مفتوحة، وهذا على أحد الوجهين لحمزة وقفاً، لأن هذا الموضع من المواضع التي توسط فيها الهمز بزائد، فصار فيه لحمزة الوجهين وقفاً؛ الإبدال ياء؛ وهو قول الجمهور، والتحقيق؛ وبه قال كثير من الأئمة، لكنَّ كلام الشارح هنا يوهم أن حمزة وقف عليها بالإبدال قولاً واحداً، وليس ذلك كذلك، فكان حقه أن يقول: (ويوقف عليه لحمزة كذلك بخلفه). (ينظر: النشر ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩).

(٣) في الأصل كُتِبَتْ: (المروءة)، وهو تصحيف.

(٤) إجراءً للأصلي مجرى الزائد. (ينظر: النشر ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩).

(٥) في الأصل: (للثقيل)، وفي النشر والإتحاف: (للثقل)، وهو الذي أثبته. (ينظر: النشر ٤٨١/١، والإتحاف ٥٩١/٢).

(٦) على وزن: (الْمَوزَة)، و(الْجَوزَة)، وهو وجه ضعيف؛ لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، لكنه موافق للرسم، ورواه منصوصاً عن حمزة: أبو أيوب الضبي، واختاره ابن مجاهد، وذكره الداني، وقال: هو من التخفيف الشاذ الذي لا يصار إليه إلا بالسماع، إذ كان القياس ينفيه ولا يجيزه، وكأن من رواه من القراء واستعمله من العرب كره النقل والبدل، ذكر ذلك ابن الجزري في النشر، ثم قال: «قلتُ: حذف الهمز لا كلام فيه، والكلام في حذف الواو بعد الهمزة التي تجحف بالكلمة وتغير الصيغة». (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٧) نصَّ عليه أبو طاهر بن أبي هاشم وغيره، وهو وجه ضعيف كما ذكر الشارح ـ رحمه الله ـ. (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٨) على مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور، والهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المكسور بعد ضم. (ينظر: النشر ٤٨٦/١، والإتحاف ٥٩١/٢ ـ ٥٩٢).

(٩) نصَّ عليه الهذلي، وأبو العز القلانسي، وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب، =

٩٨٣ ـ ....وَثِقْـلُ[١] **نُشِرَتْ**[٢]**: حَبْرٌ شَفَا**[٣]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ﴾ [١٠].

فـ(ـثِقْلُ: ﴿نُشِرَتۡ﴾)؛ أي: قراءته بتشديد شينه.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: **(حَبْرٌ شَفَا)**؛ أي: أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

للمبالغة[٤].

والباقون: بتخفيفها.

= والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النحوي البصري أكبر أصحاب سيبويه، قال الداني في جامعه: «هذا هو مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره»، وتبعه على ذلك الشاطبي، وجمهور النحاة. (ينظر: النشر ١/٤٤٤).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام؛ على الإسمية: **(وَثِقْـلُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الثاء، وكسر القاف مشددة، وسكون اللام؛ على معنى الأمر: **(وَثَقِّـلْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الشين مع التشديد: **(نُشِّرَتْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بكسر الشين بلا تشديد: **(نُشِرَتْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في باقي النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: **(شَفَا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: **(شَفَى)**.

(٤) لكثرة الصحف، وذلك على حد قوله: ﴿أَن يُؤۡتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً﴾ [المدثر: ٥٢]. (ينظر: الكشف ٢/٣٦٣، وحجة القراءات ص (٧٥١)، والإتحاف ٢/٥٩٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

على الأصل[١].

٩٨٤ ـ وَسُعِّرَتْ: مِنْ عَنْ مَدًى[٢] صِفْ خُلْفَ[٣] غَدْ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ [١٢].

فقرأه بتشديد العين.

المرموز إليهم بقوله: **(مِنْ عَنْ مَداً صِفْ خُلْفَ غَدْ**[٤])؛ أي: ابن ذكوان، وحفص، ونافع، وأبو جعفر، بلا خلاف عنهم، وشعبة بخلاف عنه، ورويس بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

على المبالغة[٥].

وقرأه الباقون: بتخفيفها.

---

(١) وذلك على حد قوله: ﴿كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]، وقال في الكشف: «لإجماعهم على: ﴿فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٣]، ولم يقل: (مُنَشَّر)». (ينظر: الكشف ٣٦٣/٢، وحجة القراءات ص (٧٥١)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة: (**مَدًى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، بينما ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**مَدًا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالفتح في الفاء: (**خُلْفَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنوي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الفاء: (**خُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) ضُبطت في أصل الشرح؛ بزيادة ألف بعد الدال: (**غَدًا**)؛ ولا يصح، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بسكون الدال: (**غَدْ**)، وهو الصواب، ومعنى قوله: (**غَدْ**)؛ اسمٌ؛ وهو اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه، ويأتي بمعنى اليوم المرتقب ولو كان بعيداً، وتأتي ظرف للمستقبل من الزمان.

(٥) لإيقاد جهنم مرة بعد مرة، أعاذنا الله ووالدينا وذريّاتنا والمسلمين منها. (ينظر: الكشف ٣٦٣/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)).

على الأصل[١].

وبه قرأ شعبة في وجهه الثاني، وهو من طريق يحيى بن آدم عنه[٢].

والأول من طريق يحيى العليمي عنه[٣]

٩٨٤ ـ .... وَقُتِّلَتْ: ثُبْ[٤]..........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [٩].

فقرأه بتشديد التاء التي بين القاف واللام.

المرموز إليه بثاء **(ثُبْ)**[٥]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على التكثير، والمبالغة[٦].

والباقون: بتخفيفها.

على الأصل[٧].

---

(١) قال في الكشف: «لإجماعهم على: ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ٥٥]، ولم يقل: (تَسْعِيْرَا)». (ينظر: الكشف ٣٦٤/٢، وحجة القراءات ص (٧٥١)).

(٢) ينظر: النشر ٣٩٨/٢.

(٣) وقراءة شعبة بالتشديد من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء: **(ثِبْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالضم في الثاء: **(ثُبْ)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ومعنى قوله: **(ثُبْ)** ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً فهو ثائب، والمفعول: مَثوب إليه، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى، وتأتي من الوثوب وهو: النهوض.

(٦) باعتبار أن: ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ [التكوير: ٨]، مفرد أريد به الجمع. (ينظر: الدر المصون ٧٠٤/١٠، والإتحاف ٩٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٧) ينظر: الدر المصون ٧٠٤/١٠، والإتحاف ٥٩٢/٢.

وتقدَّم:

إمالة: ﴿ٱلۡجَوَارِ﴾ [١٦]؛ لدوري الكسائي وحده[١].

وكذا الكلام على حرفي: ﴿رَءَاهُ﴾ [٢٣][٢].

٩٨٤ ـ ....بِضَنِينٍ[٣] الظَّا: رَغَدْ

٩٨٥ ـ حَبْرٍ[٤] غِنًا[٥]................. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿بِضَنِينٖ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ﴾ [٢٤].

فـ**(ـالظَّا)**؛ أي: قراءته بالظاء المشالة.

---

(١) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٩)، والنشر ٣٨/٢، والإتحاف ٥٩٢/٢).

(٢) هذا الموضع مما اتصل بمضمر، وقد حرره في الإتحاف بما لا مزيد عليه فليرجع إليه. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٣٠١)، والإتحاف ٢٦٣/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالظاء المشالة: (**بِظَنِينٍ**) وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، والثاني: بالضاد المستطيلة: (**بِضَنِينٍ**)؛ وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالجرِّ مع التنوين: (**حَبْرٍ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بالرفع في الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حَبْرٌ**)، (**حَبْرٍ**)، (**حَبْرُ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**غِنًى**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالألف الممدودة: (**غِنًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

للمرموز إليهم بقوله: **(رَغَدْ)**[١] **(حَبْرٍ غِنًا)**؛ أي: الكسائي، وأبو عمرو، وابن كثير، ورويس عن يعقوب.

بمعنى: المتَّهَم[٢].

والباقون: بالضاد المستطيلة.

من (الضِنَّة)؛ بمعنى: البخل[٣].

قال جمعٌ[٤]: «والرسم **[٥٨٩]** في كل المصاحف بالضاد»، كما في الرائية[٥]:

.... **وَالضَّادُ فِي بِضَنِينٍ تَجْمَعُ [الْبَشَرَا]**[٦]

---

(١) ومعنى قوله: **(رَغَدْ)**؛ اسمٌ؛ مصدر رغُدَ، ورغِدَ، يقال: عيشٌ رَغَدٌ؛ أي: كثير طيب واسع.

(٢) والمعنى: أنه ﷺ غير متهم فيما يخبرهم ـ عن الله ـ من الأنباء، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٥]. (ينظر: الكشف ٣٦٤/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٢)، والدر المصون ٧٠٧/١٠، واللباب ١٩٠/٢٠، والإتحاف ٥٩٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٣) والمعنى: أنه ﷺ غير بخيل بالتعليم، بل هو حريص على أن تؤمنوا به وتتعلموا. (ينظر: الكشف ٣٦٤/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٢)، والدر المصون ٧٠٧/١٠، واللباب ١٩٠/٢٠، والإتحاف ٥٩٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٤) قاله الصفاقسي في غيث النفع، وأشار إليه في الدر المصون ـ وردَّه ـ حيث قال: «إلا أن الطبري نقل أن الضاد خطوطُ المصاحف كلها، وليس كذلك لما مرّ»، وكذا ذكره صاحب اللباب، وقال في كنز المعاني: «وعليه رسم الإمام، وبقية الرسوم»، وأما الشيخ موسى جار الله فله رأي أخر؛ حيث قال في شرحه على الطيبة: «اتفق المصاحف على رسمه بشيء يحتمل الضاد والظاء، ولا فرق بين الحرفين، إلا في أن رأس الظاء أطول، وقد رُسِم برأس معوج، فاحتمل الحرفين». (ينظر: مختصر التبيين ١٢٧٤/٥، وكنز المعاني ٧٦٩/٣، والإتحاف ٥٩٣/٢، وغيث النفع ص (٣٨١)، والدر المصون ٧٠٧/١٠، واللباب ١٩٠/٢٠، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٥) والمعنى: أنها رُسِمَت بالضاد في جميع المصاحف، وهذا معنى قوله: تجمع البشرا؛ أي رَسْمُ البشر، يعني الناس الذين كتبوا المصاحف العثمانية، ومن ثم لم يرد عليه رسم ابن مسعود بالظاء. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٤٣)، البيت رقم (١٢٠)).

(٦) ضُبِطَت في الأصل: (البشر).

هذا واختار أبو عبيد القراءة الأولى(١)؛ إذ الكفار لم يُبَخِّلُوه ﷺ بل كَذَّبُوه، ولا مخالفة بينهما إلا في تطويل رأس الظاء على الضاد(٢).

قال الجعبري(٣): «وجه: ﴿بِضَنِينٍ﴾ [٢٤]؛ أنه رُسِمَ برأس معوجة، وهو غير طرف، فاحتمل القراءتين، وفي الرسم الكوفي للضاد خُطَيْطٌ شبه خط الظاء»، وهذا معنى قوله في العقود(٤):

وَالضَّادُ فِي كُلِّ الرُّسُومِ تَصَوَّرَتْ وَهُمَا لَدَى الْكُوفِيِّ [مُشْتَبِهَانِ](٥)

نعم نقل في الإتحاف(٦): «أنه مرسوم بالظاء المشالة في مصحف ابن مسعود رضي الله ـ تعالى ـ عنه».

والله سبحانه وتعالى أعلم(٧).

---

(١) وتعقبه الشيخ موسى جار الله في شرحه على العقيلة، حيث قال: «فما قاله أبو عبيد من أنا نختار قراءة الظاء ليس بسديد». (ينظر: شرح عقيلة أتراب القصائد ص (٥٨)).

(٢) وذكره الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: الإتحاف ٥٩٣/٢، وغيث النفع ص (٣٨١)).

(٣) ينظر: كنز المعاني ٧٦٨/٣ (رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية).

(٤) أي: عقود الجمان في تجويد القرآن ص (١٣٥)، للإمام الجعبري، وهو نظم نفيس في التجويد مطبوع، وتبلغ عدة أبياته (٨٢٥) بيتاً.

(٥) في الأصل: (مثبتان)، وهو تصحيف، والصواب ما أُثبته.

(٦) وذكره الصفاقسي في غيث النفع، وأشار إليه في البحر المحيط، والدر المصون، وصاحب اللباب. (ينظر: الإتحاف ٥٩٣/٢، وغيث النفع ص (٣٨١)، والبحر المحيط ٦٠٦/٨، والدر المصون ٧٠٧/١٠، واللباب ١٩٠/٢٠).

(٧) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة».
وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (التكوير)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم وهي سورة (الانفطار)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢ ـ ٣٩٩، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ١٠١/٦ ـ ١٠٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٤٩١/٢ ـ ٥٩٣).

سُورَةُ الْإِنْفِطَارِ

٩٨٥ ـ ....وَخَفَّ[١] كُوفٍ: عَدَّلَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [٧].

فـ(ـخَفَّ)؛ أي: قرأ.

أئمة **(كُوفٍ)**: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

بتخفيف دال: ﴿**عَدَّلَا**﴾.

وقرأه الباقون: بتشديدها.

أي: (سوَّى خلقك، وعدَّله، وجعلك متناسب [الأطراف][٢])[٣].

وقراءة التخفيف تحتمل هذا؛ أي: (عدَّل بعض أعضائك ببعض)[٤].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: **(خَفَّ)**، وهو الاختيار في ظاهر كلام الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: **(خِفُّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) في الأصل: (الأعراف)، والتصويب من الإتحاف ٢/٥٩٤.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٣٦٤، وحجة القراءات ص (٧٥٣)، والدر المصون ١٠/٧١٠، واللباب ٢٠/١٩٨، والإتحاف ٢/٥٩٤، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠).

(٤) قال موسى جار الله: «بتخفيف الدال للكوفيّ؛ مِنْ عَدَّلَهُ إذا جعله مستقيماً، أو من العَدَل ـ بفتح العين والدال ـ؛ بمعنى: التسوية، والمعنى: عدل بعض أعضائك ببعض حتى اعتدلت، ويمكن أن يكون من عدلك إذا صرفك عن خلقة غيرك، وخلقك خلقة حسنة مفارقة لسائر الخلق، أو صرفك وأمالك إلى أيِّ صورة شاء؛ إما إلى صورة حسنة، =

٩٨٥ ـ .... **يُكَذِّبُوا**[١]: **ثَبْتُ**........................

واخْتُلِفَ في: ﴿**يُكَذِّبُوا**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ يَكْذِبُونَ بِٱلدِّينِ[٢]﴾ [٩].

فقرأه بالياء التحتية[٣] ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بثاء (**ثَبْتٌ**)[٤]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالتاء الفوقية.

خطاباً للكفار[٥].

وأدغم لام[٦]: ﴿بَلْ تُكَذِّبُونَ﴾ [٩]؛ حمزة، والكسائي، وهشام في الأشهر عنه[٧].

= وإما إلى صورة قبيحة». (ينظر: الكشف ٣٦٤/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٣)، والدر المصون ٧١٠/١٠، واللباب ١٩٨/٢٠، والإتحاف ٥٩٤/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الألف بعد الواو: (**يُكَذِّبُو**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في جميع طبعاته، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وشرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي، والثاني: بإثبات الألف بعد الواو: (**يُكَذِّبُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) في الأصل: (بيوم الدين)، وهو تصحيف.

(٣) على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة. (ينظر: الهادي ٣٣٩/٣).

(٤) ومعنى قوله: (**ثَبْتٌ**)؛ أي: ثابتٌ، ورجل ثبتٌ؛ أي: حجة، أو ثابت القلب.

(٥) ينظر: الإتحاف ٥٩٤/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل لام هل وبل)، ص (٤٩)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٥٩٥/٢.

(٧) وإنما قال الشارح: (في الأشهر عنه)؛ لأن بعض أهل الأداء قد خصَّ الإدغام بالحلواني فقط، كأبي طاهر بن سوار، وهو ظاهر عبارة التجريد، وأبي العز في كفايته، وخالفه أبو العلاء فعمم الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني، وكذا عمم الإدغام الداني في جامع البيان، والهذلي في الكامل، فلم يحكيا له خلافاً، وقال في النشر: «وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط، وأدغمها في الستة أحرف الباقية، هذا هو الصواب، والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله». (ينظر: النشر ٧/٢).

وتقدَّم إمالة: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [١٧][١]؛ لأهل شفا، ولأبي عمرو، وكذا ابن ذكوان، وشعبة، بخلفهما[٢].

٩٨٥ ـ ....وَحَـقٌّ: يَـوْمُ لَا

(**وَ**)قَرَأَ الأئمة.

المرموز إليهم بقوله: (**حَقٌّ**)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [٢٤].

بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

على أنه خبر مبتدأ مضمر؛ أي: (هو يوم)[٣].

وقرأه الباقون: بالنصب.

على الظرفية[٤].

قال في الإتحاف[٥]: «حركة إعراب عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين أن تكون حركة بناء، وعلى التقدير في موضع رفع خبر المحذوف؛ أي: الجزاء يوم لا تملك، أو في موضع نصب على الظرف؛ أي: يدانون يوم لا تملك، أو مفعول به؛ أي: اذكر يوم...الخ،

---

(١) والموضع الآخر من السورة نفسها: الآية [١٨].

(٢) وقلله: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح، وفي الإتحاف بتحقيقيه: «وقللها الأزرق بخلفه»، وهو سبق قلم، حيث إن الأزرق له فيها التقليل قولاً واحداً، ولم يعلق محققا الإتحاف عليه بشيء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٥٩٥).

(٣) والمعنى: هذا اليوم العظيم هو يوم لا تملك نفس لنفس شيئا. (ينظر: الكشف ٢/٣٦٤، وحجة القراءات ص (٧٥٣)، والدر المصون ١٠/٧١٣، واللباب ٢٠/٢٠٣، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٣٦٥، والدر المصون ١٠/٧١٣، واللباب ٢٠/٢٠٣.

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/٥٩٤.

ويجوز ـ على رأي من بنى ـ أن يكون في موضع رفع خبر المحذوف؛ أي هو يوم».

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



---

(١) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة».
وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، وابتداء السورة التي تليها، لكنه هنا خالف عادته، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً ينظر: (ينظر: النشر ٣٩٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ١٠١/٦ ـ ١٠٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٤٩٤/٢ ـ ٤٩٥).

وَمِنْ سُورَةِ التَّطْفِيفِ إِلَى سُورَةِ وَالشَّمْسِ[(١)]

وهي ثمان سور: التطفيف، والانشقاق، والبروج، والطارق، والأعلى، والغاشية، والفجر، والبلد.

ومرَّ آنفا حكم[(٢)]: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ معاً[(٣)].

وفي الأصول سكت حفص ـ بخلفه ـ على: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [١٤][(٤)].

---

(١) ضُبِطَتْ في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**وَمِنْ سُورَةِ التَّطْفِيفِ إِلَى سُورَةِ وَالشَّمْسِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، فقد ضُبطت فيه: (**وَمِنْ سُورَةِ التَّطْفِيفِ إِلَى سُورَةِ الشَّمْسِ**)، وإلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيها: (**مِنْ سُورَةِ التَّطْفِيفِ إِلَى الشَّمْسِ**)، بينما لم يُنصَّ عليها في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، بل شرع في شرح الأبيات مباشرة دون ذكر لهذا العنوان، وانفرد الشيخ موسى جار الله بضبطها: (**مِنْ سُورَةِ الرَّحِيقِ إِلَى سُورَةِ الشَّمْسِ**). ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) فقرأه بالإمالة: أهل شفا، وأبو عمرو، وكذا ابن ذكوان، وشعبة، بخلفهما، وقلله: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١).

(٣) الآيتين: [٨، ١٩].

(٤) قال في النشر: «وجه السكت في: ﴿بَلْ رَانَ﴾؛ قَصْدُ بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمة، مع صحة الرواية في ذلك»، وبالسكت جزم الشاطبي، وهو أحد الوجهين لحفص، إذ قال في حرز الأماني، الأبيات رقم (٨٣٠ ـ ٨٣١):

وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ ... عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجاً بَلَا
وَفِي نُونِ مَنْ رَاقٍ وَمَرْقَدِناَ وَلَا ... مِ بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكْتَ مُوصَلَا

والوجه الآخر: عدم السكت عليها، كغيره، وهما صحيحان من طريق المتن، قال في النشر: «فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه، وصح الوجهان من السكت =

قال في الإتحاف[١]: «ومن لَازِمِه إظهار اللام المتفق على إدغامها، إلا ما حكاه في الأصل؛ ـ أي: لطائف الإشارات ـ عن المبهج، عن قالون[٢]: من إظهار اللام عند الراء، نحو: ﴿بَل رَّفَعَهُ[٣]﴾ [النساء: ١٥٨]، وهو غير مقروء به».

وإمالة: ﴿رَانَ﴾ [١٤]؛ لأهل صحبة[٤].

٩٨٦ ـ تَعْرِفُ[٥] جَهِّلْ، نَضْرَةَ[٦] الرَّفْعُ: ثَوَى ....

واخْتُلِفَ في قوله ﷻ: ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [٢٤].

فـ(ـجَهِّلْ)؛ أي: اقرأه بضم التاء، وفتح الراء.

على البناء للمجهول.

و(﴿نَضۡرَةَ﴾ **الرَّفْعُ**)؛ أي: بالرفع.

= والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، البيت رقم (٢٣٩)، والإتحاف ٢/٥٧٤، والنشر ١/٤٢٥ ـ ٤٢٦).

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٥٩٦.

(٢) من رواية الحلواني، وأبي مروان، كلاهما عنه. (ينظر: المبهج ص (٥٣٠)).

(٣) في الأصل: (نرفعه)، وهو تصحيف وتحريف في النصِّ القرآني.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٥)، والنشر ٢/٦٠، والإتحاف ٢/٥٩٦.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول: (**تُعْرَفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح التاء، وكسر الراء؛ على البناء للفاعل: (**تَعْرِفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء؛ على النيابة عن الفاعل: (**نَضْرَةُ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح التاء؛ على المفعولية: (**نَضْرَةَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى

على النيابة عن الفاعل[١].

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (ثَوَى)؛ أي: أبي جعفر، ويعقوب، بكمالهما.

والباقون: بفتح التاء، وكسر الراء.

مبنياً للفاعل.

﴿نَضْرَةَ﴾؛ بالنصب.

مفعوله؛ أي: (تعرف يا أشرف الخلق)، أو كل من صح منه المعرفة[٢].

٩٨٦ ـ .... خِتَامُهُ خَاتَمُهُ: سَوفَ[٣] تَرَى[٤]

(١) ينظر: الدر المصون ٧٢٤/١٠، واللباب ٢٢٠/٢٠، والإتحاف ٥٩٧/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٧٢٤/١٠، واللباب ٢٢٠/٢٠، والإتحاف ٥٩٧/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**سَوفَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بتاء مفتوحة، ثم قاف مضمومة بلا تنوين: (**تَوقُ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثالث: بتاء مفتوحة، ثم قاف مرفوعة مع التنوين: (**تَوقٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ومعنى: (**تَوقٌ**)؛ من تاقت النفس إلى الشيء إذا نزعت واشتاقت. فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**سَوفَ**)، (**تَوقُ**)، (**تَوقٌ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: (**تَرَى**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بسين مضمومة، ثم واو مفتوحة، بعدها ألف مقصورة: (**سُوَى**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، ومعنى قوله: (سُوى) ـ بضم السين ـ؛ اسمٌ؛ والجمع: أسْواء، وهو العدْل والوسط الذي لا ارتفاع فيه ولا انخفاض، وقيل معناه؛ مكان وسط بين الطرفين، والثالث: بفتح السين، وبالألف الممدودة: (**سَوَا**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والرابع: بسين مفتوحة، ثم واو مفتوحة، بعدها ألف مقصورة: (**سَوَى**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ومعنى قوله: (سَوى) ـ بفتح السين ـ؛ ممدودة أو مقصورة؛ المثل والتسوية؛ يقال: هما على حدٍّ سَوَى؛ أي: لا اختلاف بينهما، فصار في ضبط هذا الموضع؛ أربعة أوجه: (**تَرَى**)، (**سَوَى**)، (**سُوَى**)، (**سَوَا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿خِتَٰمُهُۥ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٖ مَّخْتُومٍ ٢٥ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٞ﴾ [٢٥ ـ ٢٦].

فقرأه: ﴿**خَاتَمُهُ**﴾؛ بفتح [الخاء][١]، وألف بعدها، ثم تاء مفتوحة[٢].

الإمام الكسائي، لكن فرَّقه بالرمز إلى راوييه؛ دفعاً [للحشو][٣]، فقال: (**سَوفَ تَرَى**)؛ أي: أبو الحارث، والدوري.

قال في الإتحاف[٤] «جعله اسماً لما يُخْتَمُ به الكأس على معنى؛ عاقبته وآخره مسك».

والباقون: بكسر الخاء، وبالألف بعد التاء.

على وزن (فِعَال)؛ وهو الذي يُخْتَمُ به الشيء[٥].

وتقدم:

﴿فَكِهِينَ﴾ [٣١]؛ بغير ألف، لحفص، وأبي جعفر، وكذا ابن عامر بخلاف عنه[٦]، والوجه الآخر[٧]: ﴿**فَاكِهِيْنَ**﴾؛ بألف، كالباقين[٨].

---

(١) في الأصل: (التاء)، وهو تصحيف، وسبق قلم. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٩٧، وغيث النفع ص (٣٨٢)).

(٢) ولا خلاف بين القراء في فتح التاء، وإنما نوَّه عليه الشارح زيادة في الإيضاح والبيان. (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٢)).

(٣) في الأصل: (للحشر)، وهو تصحيف، ونصَّ على هذا التعليل ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٧)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٥٩٧.

(٥) والأصل أنه الطين الذي يُخْتَمُ به الشيء، فجعل مكانه المسكُ. (ينظر: الكشف ٢/٣٦٥، والدر المصون ١٠/٧٢٥، واللباب ٢٠/٢٢١، والإتحاف ٢/٥٩٧).

(٦) فروى أبو العلاء الهمداني عن الداجوني عن هشام كذلك، وكذا رواه الرملي عن الصوري، والشذائي، عن ابن الأخرم، عن الأخفش، كلاهما عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٢/٣٥٤).

(٧) وهي رواية الحلواني، وباقي أصحاب الداجوني، عن هشام، وكذا رواه المطوعيّ عن الصوري، والأخفش، كلاهما عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٢/٣٥٤).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، سورة (يس)، الأبيات رقم (٨٧٧ ـ ٨٧٨)، والنشر ٢/٣٥٤ ـ ٣٥٥، والإتحاف ٢/٥٩٧.

وإدغام: ﴿هَل ثُّوِّبَ﴾ [٣٦]؛ لحمزة، والكسائي، وهشام في المشهور عنه(١)، كما تقدم في الأصول(٢).

والله أعلم(٣).

❀ ❀ ❀

---

(١) وإنما قال الشارح: (في المشهور عنه)؛ لأن بعض أهل الأداء قد خصَّ الإدغام بالحلواني فقط، كأبي طاهر بن سوار، وهو ظاهر عبارة التجريد، وأبي العز في كفايته، وخالفه أبو العلاء فعمم الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني، وكذا عمم الإدغام الداني في جامع البيان، والهذلي في الكامل فلم يحكيا له خلافاً، وقال في النشر: «وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط، وأدغمها في الستة أحرف الباقية، هذا هو الصواب، والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله». (ينظر: النشر ٧/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل لام هل وبل)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٥٩٥/٢.

(٣) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (المطففين)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم وهي سورة (الإنشقاق)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ١٠٤/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب)، والإتحاف ٤٩٦/٢ ـ ٥٩٨).

سُورَةُ الْإِنْشِقَاقِ

٩٨٧ - يَصْلَى اضْمُمِ(١) **اشْدُدْ: كَمْ رَنَا أَمَلٌ**(٢) **دَنَا**(٣) ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتحريك الميم الثانية؛ بالضم: (**اضْمُمُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، والثاني: بتحريك الميم الثانية بالكسر: (**اضْمُمِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**أملٌ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بهمزة، بعدها هاء ساكنة، ثم لام مرفوعة بلا تنوين: (**أَهْلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بهمزة، بعدها هاء ساكنة، ثم لام مرفوعة مع التنوين: (**أَهْلٌ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**أَمَلٌ**)، (**أَهْلُ**)، (**أَهْلٌ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بدال ثم نون مفتوحتين، ثم ألف ممدودة: (**دَنَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بدال ثم نون مفتوحتين، وبالألف المقصورة: (**دَنَى**)، وهو الاختيار الذي انفرد به المتن الذي على هامش شرح الترمسي، والثالث: بدال ثم ميم مفتوحتين، بعدهما ألف ممدودة: (**دَمَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، والرابع: بدال مضمومة، ثم ميم مفتوحة، ثم ألف مقصورة: (**دُمَى**)، وهو الاختيار الذي انفرد به نسخة الشيخ القاضي، والخامس: بدال مضمومة، ثم ميم مفتوحة، بعدها ألف ممدودة: (**دُمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**دَنَا**)، (**دَنَى**)، (**دُمَا**)، (**دُمَى**)، (**دَمَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَيَصۡلَىٰ سَعِيرًا﴾ [١٢].

فـ(ـاضْمُمِ).

و(**شُدْ**)[(١)].

أي: اقرأه بضم الياء، وتشديد اللام، مع فتح الصاد قبلها.

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَمْ رَنَا**[(٢)(٣)] **أَمَلٌ**[(٤)] **دَنَا**[(٥)])؛ أي: ابن عامر، والكسائي، ونافع، وابن كثير.

على أنه مضارع (صلَّى)؛ مبنياً للمفعول[(٦)]، معدًى بالتضعيف إلى مفعولين؛ الأول: الضمير النائب، والثاني [**٥٩١**]: ﴿سَعِيرًا﴾[(٧)].

وقرأه الباقون: بفتح الياء، وسكون الصاد، وتخفيف اللام.

مِنْ (صلَّى) مخففاً؛ مبنيًّا للفاعل[(٨)]، معدًى لواحد؛ وهو: ﴿سَعِيرًا﴾[(٩)].

---

(١) هكذا ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (**وَشُدْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**اشْدُدْ**)، وهي الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ضُبطت في أصل الشرح: (**نَلْ**)، وهو تصحيف وسبق قلم موهم غير المراد، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**رَنَا**)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٣) ومعنى قوله: (**رَنَا**)؛ فعلٌ ماض، أي: أدام النظر وثبَّته، يقال: رنا إلى حديثه؛ أصغى إليه، ورنا إلى الشيء؛ أدام النظر إليه في سكون طرفٍ.

(٤) ومعنى قوله: (**أَمَلٌ**)؛ اسمٌ، والأمل؛ الرجاء، وأكثر استعماله في مايُسْتَبْعَدُ حصوله، والجمع: آمال، يقال أمل في النجاح؛ أي: رجاء النجاح وترقب الحصول عليه.

(٥) ومعنى قوله: (**دَنَا**)؛ فعلٌ، بمعنى: قَرُبَ، ودنوت منه؛ اقتربت منه، ودنا وقت الرحيل؛ أي: اقترب.

(٦) فهو من باب التفعيل، وشاهده من الذكر الحكيم؛ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣١]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٧) ينظر: الكشف ٣٦٧/٢، والإتحاف ٥٩٩/٢، وشرح النويري ١٠٥/٦.

(٨) وشاهده من الذكر الحكيم؛ قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنۡ هُوَ صَالِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣]، وقوله ﷻ في سورة ياسين: ﴿ٱصۡلَوۡهَا ٱلۡيَوۡمَ﴾ [يس: ٦٤]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٩) ينظر: الكشف ٣٦٧/٢، والإتحاف ٥٩٩/٢، وشرح النويري ١٠٥/٦.

وأمالها: أهل شفا.

وقلَّلها: الأزرق بخلفه[١]؛ وإذا قلل رقق اللام حتماً؛ لما تقدم أن[٢] التغليظ والإمالة ضدان[٣].

وأمال: ﴿بَلَىٰٓ﴾ [١٥]؛ أهل شفا، بخلف عن شعبة[٤]، وبالفتح والتقليل: الأزرق، وأبو عمرو بكماله[٥].

٩٨٧ ـ .... (بَا) تَرْكَبَنَّ اضْمُمْ: حِمًى[٦] عَمَّ نَمَا[٧]

---

(١) فقد اختلف الأئمة عن الأزرق في هذا الموضع وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، وعدتها عشرة مواضع، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ٢/١١٣).

(٢) في الأصل تكررت كلمة (أن) مرتان.

(٣) لا يجتمعان، نصَّ عليه في النشر، وذكره في الإتحاف، فتغليظ اللام إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وإمالة الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ٢/١١٦، والإتحاف ٢/٥٧٥).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والنشر ٢/٤٢، والإتحاف ٢/٥٩٩، وشرح النويري ٣/٨٨ ـ ٨٩.

(٥) وإنْ قَصَرَهُ في طيبة النشر على أبي عمرو الدوري، لكنه قال في النشر ٢/٥٣: «فروى إمالتها بين بين لأبي عمرو من روايتيه أبو عبدالله بن شريح في كافيه، وأبو العباس المهدوي في هدايته، وصاحب الهادي»، فأثبت التقليل لأبي عمرو بخلفه من روايتيه، قال في الإتحاف: «وظاهر النظم قصر الخلاف في تقليل (بلى)، و(متى)، على رواية الدوري؛ لأنه سوَّى بينهما وبين باقي الألفاظ السبعة، وتقدم نقل تقليلهما عن أبي عمرو من روايتيه جميعاً عن ابن شريح ومن معه، وهو كذلك في النشر، خلافاً للنويري التابع لظاهر النظم». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٠)، والإتحاف ٢/٥٩٩، وشرح النويري ٣/٨٨ ـ ٨٩).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (**حِمًى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**حِمًا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**نَمَا**)، وهي كذلك في جميع =

واخْتُلِفَ في: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [١٥].

فـ(**ـبَا** ﴿**تَرْكَبَنَّ**﴾ **اضْمُمْ**)؛ أي: اقرأه بضم الباء.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حِمًى عَمَّ نَمَا**[١])؛ أي: أبي عمرو، يعقوب، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وعاصم؛ بكمالهم.

على خطاب الجمع[٢]، رُوعِيَ فيها معنى الإنسان، فإن المراد به الجنس، وضمة الباء للدلالة على واو الجمع[٣].

وقرأه الباقون؛ ـ ابن كثير، وأهل شفا ـ: بفتح الباء.

على خطاب المفرد، رُوعِيَ فيه خطاب الإنسان لفظاً[٤].

وتقدَّم:

إبدال همز ﴿قُرِئَ﴾ [٢١]؛ ياء مفتوحة؛ لأبي جعفر[٥].

وضم هاء: ﴿عَلَيۡهِمُ﴾ [٢١]؛ لحمزة، ويعقوب[٦].

= النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**نَمَى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ومعنى قوله: (**نَمَا**)؛ فعل ماض؛ بمعنى: زاد، وكَثُر، ومعناه على الإسمية؛ الزيادة، فأصله: نماء بالهمزة، فقُصِرَ للوقف.

(٢) وأُكِّد هذا الجمع: بالنون. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٣) ينظر: الكشف ٣٦٨/٢، والدر المصون ٧٣٨/١٠، واللباب ٢٣٨/٢٠.

(٤) وركوب الإنسان طبقاً بعد طبق؛ عبارة عن لقائه أحوالاً متفاوتة وأهوالاً بعضها فوق بعض في الشدة، قاله جار الله. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٦٠٠/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢٧٢/١، والإتحاف ٦٠٠/٢.

ونقل: ﴿ٱلْقُـرْءَانُ﴾ [٢١]؛ لابن كثير[١].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].



(١) وحمزة وقفاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ١/٤١٤، والإتحاف ٢/٦٠٠).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الإنشقاق)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم وهي سورة (البروج)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، وقد نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٩٩، وتقريب النشر ص (١٨٧)، وشرح النويري ٦/١٠٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب)، والإتحاف ٢/٥٩٩ ـ ٦٠٠).

سُورَةُ الْبُرُوجِ

٩٨٨ ـ مَحْفُوظٍ(١) ارْفَعْ خَفْضَهُ: اعْلَمْ.......... ....

اخْتُلِفَ في: ﴿مَّحْفُوظٍ﴾.

مِنْ قوله تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [٢١ ـ ٢٢].

فـ(**ـارْفَعْ خَفْضَهُ**)؛ أي: اقرأه برفع الظاء.

للإمام المرموز إليه بهمز (**اعْلَمْ**)(٢)؛ أي: نافع بكماله.

على أنه نعت: لـ﴿قُرْءَانٌ﴾.

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩](٣).

وقرأه الباقون: بالجر.

نعتاً لـ﴿لَوْحٍ﴾(٤).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الظاء المشالة مع التنوين: (**مَحْفُوظٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برفع الظاء: (**مَحْفُوظٌ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ جر الظاء ورفعها.

(٢) ومعنى قوله: (**اعْلَمْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ: أعْلَمَ، يُعْلِمُ، إعلاماً، أعلمه الأمر؛ أخبره به، وعرَّفه إياه، وأطلعه عليه.

(٣) ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٥٠/١٠، واللباب ٢٥٧/٢٠.

(٤) قال موسى جار الله: «وعلى كلا القراءتين فإن الآية تدل دلالة قطعية على أن القرآن المجيد كان يُكْتَبُ على الألواح بأمر النبيّ ﷺ، فكان المصحف الشريف تامًّا قبل زمن النسخين». (ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٥٠/١٠، واللباب ٢٥٧/٢٠، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

٩٨٨ ـ ....وَشَـفَـا: عَكْسُ الْمَجِيدُ[1]......................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [١٤ ـ ١٥].

فللمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف.

(عَكْسُ) الترجمة المذكورة.

في قوله: ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾؛ فإنهم قرؤوه بخفض الدال.

على أنه نعت لـ﴿ٱلْعَرْشِ﴾[2].

قال البيضاوي[3]: «ومجده؛ علوه وعظمته».

أو نعت لـ﴿رَبِّكَ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ﴾ [١٢][4].

والباقون: بالرفع.

خبر بعد خبر، أو نعت لـ﴿ذُو﴾[5].

والله سبحانه وتعالى أعلم[6].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الدال: (**الْمَجِيدُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بجر الدال: (**الْمَجِيدِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا في شرح موسى جار الله.

(٢) ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٤٨/١٠، واللباب ٢٥٤/٢٠ ـ ٢٥٥.

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي ٥٤٧/٤.

(٤) ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٤٨/١٠، واللباب ٢٥٤/٢٠ ـ ٢٥٥.

(٥) ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٤٨/١٠، واللباب ٢٥٤/٢٠ ـ ٢٥٥.

(٦) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (البروج)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم وهي سورة (الأعلى)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٧)، وشرح النويري ١٠٦/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب)، والإتحاف ٦٠١/٢).

سُورَةُ الطَّارِقِ

تقدَّم:

إمالة: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [١]؛ لأبي عمرو، وابن ذكوان، ولأهل صحبة بخلف عن شعبة[(١)].

وتشديد: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [٢]؛ لابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر[(٢)].

وهي بمعنى (إلَّا)، لغة مشهورة في هذيل، تقول: (أقسمت عليك لمَّا فعلت كذا؛ أي إلَّا [٥٩٢] فعلت)، فـ(ـإِنْ) نافية؛ فالمعنى: (ما كلُّ نفس إلَّا عليها حافظ)[(٣)].

وإمالة: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لأبي عمرو، ودوري الكسائي، وابن ذكوان[(٤)]،

---

(١) وقلله: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٦٠٢).

(٢) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، الأبيات رقم (٦٩٧)، والنشر ٢/٢٩١، والإتحاف ٢/٦٠٢).

(٣) وتوجيه قراءة التخفيف؛ هو أنهم جعلوا (إنْ)؛ مخففة من الثقيلة، واللام فارقة، و(مَا)؛ مزيدة بعد اللام الفارقة للتأكيد؛ فالتقدير: (إن كل نفس لعليها حافظ). (ينظر: الكشف ٢/٢٥١، وحجة القراءات ص (٧٥٨)، والدر المصون ١٠/٧٥٢، واللباب ٢٠/٢٦٠ ـ ٢٦١، والإتحاف ٢/٦٠١).

(٤) هكذا في الأصل أطلق الإمالة لابن ذكوان، والصواب أن إمالة ابن ذكوان في هذا الحرف إنما هي بخلاف عنه، كما نصَّ عليه الناظم في الطيبة؛ فالإمالة: من رواية الصوري عنه، والفتح: من رواية الأخفش، وسكوت الشارح عن الخلاف له في الإمالة لعله سبق قلم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٩)، والنشر ٢/٦٢، والإتحاف ٢/٦٠٢).

ورويس، وتقليلها: للأزرق[١].

والله أعلم[٢].



(١) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٩)، والنشر ٦٢/٢، والإتحاف ٦٠٢/٢).

(٢) ينظر: النشر ٣٩٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٧)، وشرح النويري ١٠٧/٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب)، والإتحاف ٦٠٢/٢.

سُورَةُ الأَعْلَى

٩٨٨ ـ ....قَدَّرَ الْخِفُّ[١]: رَفَا

اخْتُلِفَ في: ﴿قَدَّرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [٣].

فـ(ـالْخِفُّ)؛ أي: القراءة بتخفيف داله.

للإمام المرموز إليه براء **(رَفَا)**[٢]؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

على أنه من (القُدْرَة)[٣].

والباقون: بتشديدها.

من (القَدْر)، أو(التقدير والموازنة بين الأشياء)[٤].

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**الْخَفْضُ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**الْخِفُّ**)، وهو الصواب الذي عليه سائر النسخ.

(٢) ومعنى قوله: (**رَفَا**) ـ على فتح الراء ـ؛ فعلٌ، مِنْ: رَفَا، يَرْفُو، رَفْواً، تأتي بمعنى: سَكَن وهدأ من الرعب، يقال: رَفَا الولد؛ سكن خوفُهُ وزال فَزَعُه، وتأتي بمعنى: أصلح، وسد الحاجة، يقال: رَفَا جاره؛ سدَّ حاجته، ورَفَا بين القوم؛ أصلح بينهم.

(٣) أو من القدر، قال في الكشف: «فالمعنى فيه: فهدى وأضل، ثم حذف لفظ الإضلال؛ لدلالة لفظ الهدى عليه». (ينظر: الكشف ٣٧٠/٢، والإتحاف ٦٠٣/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٤) قال في الكشف: «قدَّر خلقه، فهدى كل مخلوق إلى مصلحته». (ينظر: الكشف ٣٧٠/٢، والإتحاف ٦٠٣/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

٩٨٩ ـ وَيُؤْثِرُوا[(١)]: **حُزْ**.............. ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿**يُؤْثِرُوا**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿بَلْ **يُؤْثِرُونَ** ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٦].

فقرأه بياء الغيب[(٢)]، ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بحاء (**حُزْ**)؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب[(٣)].

وأدغم[(٤)] لام: ﴿بَل﴾ [١٦]، في (التاء)[(٥)]؛ حمزة، والكسائي، وكذا هشام في المشهور عنه[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بالإبدال في الهمز: (**يُوْثِرُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بهمز الواو: (**يُؤْثِرُو**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بالإبدال في الهمز، وبحذف الألف بعد الواو: (**يُوْثِرُو**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والرابع: بهمز الواو، وبحذف الألف بعد الواو: (**يُؤْثِرُو**)، والخامس: ضُبطت في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي: (**يُؤْثِرُونَ**)، ولا يستقيم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**يُوْثِرُوا**)، (**يُؤْثِرُوا**)، (**يُوْثِرُو**)، (**يُؤْثِرُو**)، (**يُؤْثِرُونَ**).

(٢) قال في الكشف: «وذلك ردًّا على قوله تعالى: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى﴾ [١١]، لأنه للجنس؛ فهو جمع». (ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٩)، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح النويري ص (١٠٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)).

(٣) قال في الكشف: «على الخطاب للخلق الذين جُبِلوا على محبة الدنيا وإيثارها»، فهو على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب. (ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب ـ ل ١٣٨/أ)، والهادي ٣٤٨/٣).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل لام هل وبل)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٦٠٤/٢.

(٥) مِنْ قوله تعالى: ﴿تُؤْثِرُونَ﴾ [١٦].

(٦) وإنما قال الشارح: (في الأشهر عنه)؛ لأن بعض أهل الأداء قد خصَّ الإدغام بالحلواني فقط، كأبي طاهر بن سوار، وهو ظاهر عبارة التجريد، =

ولا خلاف في ياء: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ [١٩]، هنا[(١)].

وأمال رؤوس آي هذه [السورة][(٢)] ـ غير الرائي ـ : أهل شفا[(٣)]. وقللها: الأزرق[(٤)]، وأبو عمرو بخلفه[(٥)]، ومنها: ﴿فَصَلَّىٰ﴾ [١٥]، وحيث قللها الأزرق وجهاً واحداً يرقق لامها كذلك[(٦)]؛ لما

= وأبي العز في كفايته، وخالفه أبو العلاء فعمم الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني، وكذا عمم الإدغام الداني في جامع البيان، والهذلي في الكامل فلم يحكيا له خلافاً، وقال في النشر: «وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط، وأدغمها في الستة أحرف الباقية، هذا هو الصواب، والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله». (ينظر: النشر ٧/٢).

(١) لأنها ليست من المواضع الثلاثة والثلاثين التي نصَّ عليها الناظم في سورة البقرة، وما ذكره ابن مهران من القراءة في الألف في هذا الموضع وهم منه، كما نوه عليه المحقق حيث قال في النشر ٢٢٢/٢: «وانفرد ابن مهران فزاد على هذه الثلاثة والثلاثين موضعاً ما في سورة آل عمران، وسورة الأعلى، فوهم في ذلك»، على أني لم أجد في المبسوط المطبوع نص عن ابن مهران في ذلك، بل وجدت النص له على استثنائهما كغيرهما من المواضع المستثناة، كما نبهت عليه في سورة البقرة. (ينظر: المبسوط لابن مهران ص (٧٣)، ومتن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧١ ـ ٤٧٣)، والنشر ٢٢١/٢ ـ ٢٢٢، والإتحاف ٦٠٤/٢).

(٢) في الأصل: (السور)؛ على الجمع.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٥٨٨/٢.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٥٨٨/٢.

(٥) على أنه قد تقرر ـ كما حرره الشارح في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ أن الخلاف في (فعلى) اليائي مفرع على تقليل رؤوس الآي، وأنه عن أبي عمرو فيها أكثر منه في (فعلى)، والفتح عنه في (فعلى) أكثر منه في رؤوس الآي. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٨٨/٢).

(٦) وإذا فتح غلظ اللام، وكذا القول في قوله تعالى: ﴿يَصْلَى﴾ [الأعلى: ١٢]، وقفاً، فقد اختلف الأئمة عن الأزرق في هذين الموضعين، وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، وعدتها عشرة مواضع، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك =

[مَرَّ](١): أن التغليظ والإمالة ضدان(٢).

وأمَّا الرائي وهو ثلاثة:

﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ [٨].

و﴿ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [٩].

و﴿ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [١٢].

فأمالها محضة: أبو عمرو(٣)، كأهل شفا، وكذا ابن ذكوان بخلفه(٤).

والله أعلم(٥).



= بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ٢/١١٣).

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته محاكاة لمثله من كلام الشارح في مواضع أخرى؛ وذلك لتمام المعنى.

(٢) لا يجتمعان، نصَّ عليه في النشر، وذكره في الإتحاف، فتغليظ اللام إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وإمالة الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ٢/١١٦، والإتحاف ٢/٥٧٥).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠.

(٤) فرواه الصوري عنه: بالإمالة، ورواه الأخفش عنه: بالفتح، وانفرد الكارزيني عن المطوعي عن الصوري: بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصوري، وهذا الحكم ـ في الإمالة وعدمها ـ لابن ذكوان يدخل تحته كل ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠).

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته على ما بينته في نظائره. (ينظر: النشر ٢/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وتقريب النشر ص (١٨٧)، وشرح النويري ٦/١٠٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)، والإتحاف ٢/٦٠٣ ـ ٦٠٤).

سُورَةُ الْغَاشِيَةِ

٩٨٩ - ....ضُمَّ[١] تَصْلَى[٢]: صِفْ حِمَا[٣] ....

اخْتُلِفَ في: ﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ [٤].

فـ(ـضُمَّ) تاء: ﴿تَصْلَىٰ﴾؛ أي: اقرأه بضم التاء.

[للمرموز][٤] إليهم بقوله: **(صِفْ[٥] حِمَا)**؛ أي: شعبة، وأبي عمرو، ويعقوب.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد والميم؛ على التعبير في الماضي: (**ضَمَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الضاد وفتح الميم؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء؛ على البناء للمفعول: (**تُصْلَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: على البناء للفاعل: (**تَصْلَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، لكن بفتح الميم مع التنوين: (**حِمًا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالألف المقصورة، وبفتح الميم بلا تنوين: (**حِمَى**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بفتح الميم بلا تنوين؛ وبالألف الممدودة: (**حِمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبط الكلمة في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حِمَا**)، (**حِمًا**)، (**حِمَى**).

(٤) في الأصل: (المرموز)، وما أثبته أليق بسياق الكلام سباقه ولحاقه.

(٥) ومعنى قوله: (**صِفْ**)؛ فعلُ أمر، مِنْ: وَصَفَ، يَصِفُ، صِفْ، وصَف الشيء؛ نعته بما فيه، ورسم صورته وصفته بدقة.

على البناء للمفعول، مِن: (أصلاه الله ـ تعالى ـ)[١].

وقرأه الباقون: [بفتحها][٢].

مبنياً للفاعل، وهو ضمير (الوجوه)[٣][٤].

وتقدَّم إمالة همز: ﴿ءَانِيَةٍ﴾ [٥]؛ لهشام من طريق الحلواني عنه[٥].

٩٨٩ ـ .... يُسْمَعُ[٦]: غِثْ حَبْرًا. وَضَمٌّ: اعْلَمَا[٧]

---

(١) ينظر: الدر المصون ٧٦٥/١٠، واللباب ٢٩١/٢٠، والإتحاف ٦٠٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١).

(٢) أي: بفتح التاء، وما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد منه لبيان كيفية قراءة الباقين، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٦٠٦/٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ٧٦٥/١٠، واللباب ٢٩١/٢٠، والإتحاف ٦٠٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١).

(٤) وأمالها: أهل شفا، وقللها: الأزرق بخلفه؛ فقد اختلف الأئمة عن الأزرق في هذا الموضع وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، وعدتها عشرة مواضع، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب، فإذا قلل رقق اللام حتماً؛ لما تقدم أن التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، فالخلاصة: أن تغليظ اللام للأزرق إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وأن ترقيق اللام يأتي على التقليل، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ١١٣/٢ ـ ١١٦، والإتحاف ٥٧٥/٢).

(٥) وروى فتحها الداجوني عن هشام، قال في النشر: «وكلاهما صحيح، به قرأنا، وبه نأخذ»، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٤)، والنشر ٦٥/٢ ـ ٦٦، والإتحاف ٦٠٦/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء؛ على البناء للمجهول: (**يُسْمَعُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الياء، على البناء للفاعل: (**يَسْمَعُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالابتداء بهمزة قطع مضمومة، =

٩٩٠ ـ حَبْرٌ غَلَا. لَاغِيَةٌ[(١)]: لَهُمْ......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُسْمَعُ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿لَّا يُسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةٌ﴾ [١١].

فقرأه بالياء التحتية، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**غِثْ**[(٢)] **حَبْرٌ**[(٣)])؛ أي: رويس، وأبو عمرو، وابن كثير.

وقرأه الباقون: بالتاء الفوقية.

و(**ضَمَّهَا**)[(٤)]؛ أي: قرأها[(٥)] بالضم.

= ثم لام مكسورة؛ على البناء للمفعول: (**أُعْلِمَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بالابتداء بهمزة وصل؛ فعل أمر: (**اعْلَمَا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**لَاغِيَةٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذا هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بنصب التاء مع التنوين: (**لَاغِيَةً**)، ولا يستقيم ضبطها بالنصب مع سياق كلام الناظم، لأن قول الناظم: (**لَهُم**)؛ المراد بهم المذكورون سابقاً والمرموز إليهم بقوله: (**اعْلَمَا**) (**حَبْرٌ غَلَا**)؛ أي: نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، ورويس، وهؤلاء إنما يقرؤون كلمة: (**لَاغِيَةٌ**): بالرفع.

(٢) ومعنى قوله: (**غِثْ**)؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (**حَبْرٌ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**حَبْراً**)، وهو الذي في سائر نسخ النظم وشروحه.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (**وَضُمَّهَا**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَضُمْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ.

(٥) الضمير في كلمة (قرأها) يعود؛ إلى كلٍّ من: الياء، والتاء.

المرموز إليهم بقوله: (**اعْلَمَا**[١]) (**حَبْرٌ**[٢] **غَلَا**[٣])؛ أي: نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، ورويس.

على البناء للمفعول.

وقوله: ﴿**لَاغِيَةٌ**﴾؛ بالرفع[٤].

على النيابة (**لَهُمْ**).

وقرأه الباقون: بالفتح.

على البناء للفاعل.

و﴿لَٰغِيَةً﴾؛ بالنصب.

مفعوله[٥].

ففيه ثلاث قراءات[٦]:

١ ـ ﴿**تُسْمَعُ**﴾؛ بالتاء المضمومة، و﴿**لَاغِيَةٌ**﴾ **[٥٩٣]**؛ بالرفع: لنافع.

٢ ـ ﴿**يُسْمَعُ**﴾؛ بالياء المضمومة، و﴿**لَاغِيَةٌ**﴾؛ بالرفع ـ أيضاً ـ: لابن كثير، وأبي عمرو، ورويس.

---

(١) ومعنى قوله: (**اعْلَمَا**)؛ فعل أمر مِنْ عَلِمَ، يَعْلَمُ، وهي أمر بالعلم والمعرفة، وأصل الكلمة: اعلمنْ؛ بنون التوكيد الخفيفة، والتي ابدلت ألفاً عند الوقف؛ لشبهها بالنون.

(٢) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بنصب الراء مع التنوين: (**حَبْرًا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٣) قال ابن الناظم: «قوله: (**غَلَا**)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٤) أي: اقرأ: ﴿لَٰغِيَةً﴾ بالرفع لأهل: (**اعْلَمَا**) (**حَبْرٌ غَلَا**)؛ وعُلِمَ الرفع من عطفه على الترجمة التي قبلها.

(٥) ينظر لتوجيه القراءات الثلاث: الكشف ٢٧١/٢، والدر المصون ٧٦٩/١٠، واللباب ٢٩٧/٢٠، والإتحاف ٦٠٦/٢.

(٦) ينظر: الإتحاف ٦٠٦/٢، وغيث النفع ص (٣٨٢ ـ ٣٨٣).

٣ ـ ﴿تَسۡمَعُ﴾؛ بالتاء المفتوحة، و﴿لَٰغِيَةٗ﴾؛ بالنصب: **للباقين.**

٩٩٠ ـ ....وَشُــــدْ إِيَابَهُمْ: ثَبْتًا...........................

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ﴾ [٢٥].

فـ(ـشُدْ)؛ أي: اقرأه بتشديد ياء: ﴿إِيَابَهُمۡ﴾.

للمرموز إليهم بثاء **(ثَبْتاً)**(١)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

[**والباقون**](٢): بتخفيفها.

في الأولى قيل: مصدر (أيَّبَ)، كـ(بَيْطَر)(٣).

والثانية: مصدر (آبَ)(٤).

هذا وأمال أهل شفا:

﴿أَتَىٰكَ﴾ [١].

و﴿تَصۡلَىٰ﴾ [٤].

و﴿تُسۡقَىٰ﴾ [٥](٥).

---

(١) وقوله: **(ثَبْتاً)**؛ مِنْ: ثَبُتَ، يَثْبُت، ثباتةً، فهو ثَبْت؛ ثَبُت المرء؛ صار ذا حزم ورزانة، ورجل ثَبْتٌ؛ شجاع رصين.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وعدمه سهو وسبق قلم، ولا بد منه لتمام بيان قراءة الباقين.

(٣) قال في الدر: «وقد اضطربت فيها أقوال التصريفيين»، ثم ذكر بعضاً منها، أحدها: ما ذكره الشارح من أنه مصدر لـ(أَيَّبَ)، على وزن (فَيْعَلَ)، كـ(بيطر)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلِبَت الواو ياء، وأدغمت الياء المزيدة فيها، و(إيَّاب) على وزن: (فيعال)، وقيل غير ذلك. (ينظر: الدر المصون ٧٧٢/١٠ ـ ٧٧٥، واللباب ٣٠٤/٢٠ ـ ٣٠٦، والإتحاف ٦٠٦/٢).

(٤) فهي من (آب)، (يَؤُوبُ)، كـ(قام)، (يقوم)، (قياماً). (ينظر: الدر المصون ٧٧٢/١٠، واللباب ٣٠٤/٢٠، والإتحاف ٦٠٦/٢).

(٥) جاء بعد هذه الكلمة الكريمة كلمة غير واضحة ولا مفهومة: (وترف).

وقلّلها: الأزرق بخلفه[1].

وأمال هاء التأنيث وما قبلها في:

﴿ٱلْغَٰشِيَةِ﴾ [١].

و﴿عَامِلَةٌ﴾ [٣].

و﴿نَّاصِبَةٌ﴾ [٣].

و﴿حَامِيَةً﴾ [٤].

و﴿ءَانِيَةٍ﴾ [٥].

و﴿نَّاعِمَةٌ﴾ [٨].

و﴿رَّاضِيَةٌ﴾ [٩].

و﴿عَالِيَةٍ﴾ [١٠].

و﴿لَٰغِيَةً﴾ [١١].

و﴿جَارِيَةٌ﴾ [١٢].

و﴿مَصْفُوفَةٌ﴾ [١٥].

و﴿مَبْثُوثَةٌ﴾ [١٦].

(١) لكنَّ الأزرق حيث قلل كلمة: ﴿تَصْلَىٰ﴾ [٤]، فإن له في لامها الترقيق قولاً واحداً؛ لما مَرَّ من أن التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، وإذا لم يقللها وقرأها بالفتح فقد اختلف الأئمة عنه في هذا الموضع وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ١١٣/٢).

في الوقف: [الكسائي][(١)]، وكذا حمزة بخلفه[(٢)].

وأمَّا:

﴿خَٰشِعَةٌ﴾ [٢].

و﴿مَّرْفُوعَةٌ﴾ [١٣].

و﴿مَّوْضُوعَةٌ﴾ [١٤].

فالمختار فيها لهما؛ الفتح[(٣)]، كما تقدم محرراً في الأصول.

والله أعلم[(٤)].



(١) في الأصل: (للكسائي)، ولعل الأليق ما أثبته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٢٧)، والنشر ٨٢/٢، والإتحاف ٦٠٥/٢).

(٢) فرواه عنه أبو القاسم الهذلي في الكامل، ولم يحك عنه فيه خلافاً، بل جعله والكسائي سواء، ورواه أيضاً أبو العز القلانسي، والحافظ أبو العلاء، وأبو طاهر بن سوار، وغيرهم، من طريق النهرواني، إلا أن ابن سوار خص به رواية خلف، وأبي حمدون، عن سليم، ولم يخص غيره عن حمزة في ذلك رواية بل أطلقوا الإمالة لحمزة من جميع رواته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٣٠)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٦٠٥/٢).

(٣) باعتبار أن الحرف الذي قبل الهاء ـ وهو حرف العين ـ من حروف (حاع)، والفتح للكسائي اختيار الجمهور، وذهب بعض أهل الأداء عنه إلى الإمالة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٢٧)، والنشر ٨٣/٢ ـ ٨٤، والإتحاف ٦٠٥/٢).

(٤) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته على ما بينته في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٤٠٠/٢، وتقريب النشر ص (١٨٨)، وشرح النويري ١٠٩/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨ ـ ٣٢٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)، والإتحاف ٦٠٥/٢ ـ ٦٠٦).

سُورَةُ الْفَجْرِ

٩٩٠ ـ ....وَكَسْرَ[(١)] الْوَتْرِ[(٢)]: رُدْ

٩٩١ ـ فَـتًـى...........................   ....

اخْتُلِفَ[(٣)] **في**: ﴿[وَالْوَتْرِ][(٤)] ۝ وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [٣ ـ ٤].

فـ(ـكَسْرَ).

واو: ﴿**الْوَتْرِ**﴾.

للمرموز إليهم بقوله **(رُدْ)**[(٥)] **(فَتًى)**؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتحها.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: **(كَسْرُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الراء: **(كَسْرَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو: **(الْوَتْرِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الواو: **(الْوِتْرِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) من منهج الشارح ـ رحمه الله ـ أنه يتتبع كلام الناظم بالشرح والبيان حرفاً حرفاً، ولكنه هنا خالف عادته فلم يعرج على ذكر الواو العاطفة من قول الناظم: **(وَكَسْرَ)**، وكان مكان ذكرها من شرحه هو: أن يذكر الواو عند قوله: (اختلف).

(٤) في الأصل: (الوتر).

(٥) ومعنى قوله: **(رُدْ)**؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود.

وهما لغتان[١]؛ قيل: المفتوح؛ لغة قريش، والمكسور، لغة تميم[٢].

٩٩١ ـ ....فَقَدَّرَ[٣] الثَّقِيلُ: ثُبْ[٤] كَلَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قَدَّرَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ [١٦].

فـ(**ـالثَّقِيْلُ**)؛ أي: قراءته بتشديد الدال.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**ثُبْ كَلَا**)؛ أي: أبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بتخفيفها.

وهما لغتان؛ بمعنى: (الضيق)[٥].

٩٩١ ـ .... وَبَعْدَ بَلْ لَا أَرْبَعٌ غَيْبٌ: حَلَا

٩٩٢ ـ شِدْ[٦] خُلْفَ غَوْثٍ.......... ....

---

(١) في العدد. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٢)).

(٢) كـ(الْحِبْرِ)، و(الْحَبْر). (ينظر: الكشف ٣٧٢/٢، والدر المصون ٧٨٠/١٠، واللباب ٣١١/٢٠، والإتحاف ٦٠٨/٢).

(٣) ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح: (فَقَد)، وهو تصحيف.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء: (ثِبْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالضم في الثاء: (ثُبْ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) في الكشف، والدر، والإتحاف، وغيرها: «من التضييق»، وقال موسى جار الله: «بتشديد الدال؛ من التقدير؛ بمعنى: التضييق، أو بمعنى: الإعطاء على قدر الحاجة من غير توسعة، وبتخفيف الدال؛ من (قدر)؛ معناه: ضيق». (ينظر: الكشف ٣٧٢/٢، والدر المصون ٧٨٨/١٠، واللباب ٣٢٦/٢٠، والإتحاف ٦٠٨/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٣)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الشين: (شِدْ)؛ =

(وَ)اخْتُلِفَ في ما **(بَعْدَ)**:

﴿بَل لَّا﴾.

وهو **(أَرْبَعٌ)** من الكلمات:

﴿تُكْرِمُونَ﴾ [١٧].

و﴿تَحَٰضُّونَ﴾ [١٨][١].

و﴿تَأْكُلُونَ﴾ [١٩].

و﴿تُحِبُّونَ﴾ [٢٠].

فـ**(ـغَيْبٌ)**؛ أي: القراءة بياء الغيب فيها.

للمرموز إليه بحاء **(حَلَا)**؛ أي: أبي عمرو بكماله.

وكذا يعقوب لكن بخلاف من أحد راوييه، ولذا رمز إليهما بقوله: **(شِدْ خُلْفَ غَوْثٍ**[٢]**)**؛ أي: روح بخلاف عنه، ورويس بلا خلاف.

حملاً على معنى الإنسان المتقدم[٣].

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب في الأربع.

للإنسان المراد به الجنس؛ على الالتفات[٤].

وبه قرأ روح من طريق [الزبيري][٥] عنه.

= وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الشين: (**شُدْ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) رُسِمَتْ في الأصل: (تحضون)، على القصر.

(٢) وقوله: (**غَوْثَ**)، مصدر غاثَ، والغوث؛ النصرة، والإعانة، وتفريج الكربات وقضاء الحاجات.

(٣) إذ المراد به الجنس، والجنس بمعنى الجمع. (ينظر: الكشف ٣٧٢/٢، والدر المصون ٧٨٨/١٠، واللباب ٣٢٧/٢٠).

(٤) ينظر: الكشف ٣٧٢/٢، والدر المصون ٧٨٨/١٠، واللباب ٣٢٧/٢٠.

(٥) في الأصل: (البزي)، والتصويب من النشر. (ينظر: النشر ٤٠٠/٢).

٩٩٢ ـ ....وَتَحُضُّوا[1] ضَمَّ[2] (حَا) فَافْتَحْ وَمُدَّ: نَـلْ شَفَا ثِقْ..........

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿**تَحُضُّوا**﴾ [١٨]، المذكور.

الذي (**ضَمَّ "حَا"**)؛ أي: المضموم حاؤه في ذلك.

فـ(**ـافْتَحْ وَمُدَّ**)؛ أي اقرأه: ﴿**تَحَاضُّونَ**﴾؛ بفتح الحاء، وألف بعدها، مع إشباع المد.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**نَلْ شَفَا ثِقْ**)؛ أي: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في **[٥٩٤]** اختياره، وأبي جعفر.

على أن الأصل: (تتحاضون)؛ حُذِفَتْ إحدى التاءين تخفيفاً[3].

ففيه ثلاث قراءات[4]:

١ ـ ﴿**يَحُضُّونَ**﴾[5]؛ بالياء التحتية، وضم الحاء بلا ألف بعدها؛ لأبي عمرو، ويعقوب ـ بخلف عن روح ـ.

٢ ـ و﴿**تَحُضُّونَ**﴾؛ كذلك، لكن بالتاء الفوقية؛ لنافع، وابن كثير، وابن عامر، وروح في وجهه الثاني[6].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الحاء: (**وَتَحُضُّوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الحاء: (**وَتَحَضُّوا**)، والثالث: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي ـ وذلك على أحد الوجهين فيها ـ بإبدال واو العطف المقرونة بالكلمة بحرف الجر (في) فيصير ضبط اللفظة: (**فِي تَحُضُّوا**)، بينما ضُبطت في الهامش الذي على النسخة ـ كضبط الجماعة ـ: (**وَتَحُضُّوا**)، ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَتَحُضُّوا**)، (**وَتَحَضُّوا**)، (**فِي تحضوا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد؛ على الإخبار: (**ضَمَّ**)؛ وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالضم في الضاد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**).

(٣) ينظر: الكشف ٣٧٣/٢، والدر المصون ٧٩٠/١٠، واللباب ٣٢٨/٢٠.

(٤) ينظر: الإتحاف ٦٠٨/٢، وغيث النفع ص (٣٨٣).

(٥) في الأصل: (أن يحضون)، وهو خطأ وتصحيف.

(٦) وقراءة روح بالخطاب في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٠٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٣١)).

٣ ـ و﴿تَحَاضُّونَ﴾؛ بالفوقية، وفتح الحاء، وألف بعدها، مع إشباع المد؛ للباقين.

وتقدَّم:

[إشمام][(١)]: ﴿وَجِاْىٓءَ[(٢)]﴾ [٢٣]؛ لهشام، والكسائي، ورويس[(٣)].

ورسمه (جِائى)[(٤)] بألف بين الجيم والياء[(٥)] في مصحف الأندلسيين، وهو على مصحف المدينة العام[(٦)].

وإمالة: ﴿أَنَّىٰ﴾[(٧)] لأهل شفا، وتقليلها للأزرق ودوري أبي عمرو

---

(١) في الأصل: (إشما)، والصواب ما أثبته.

(٢) رُسِمَتْ في الأصل مجردة من واو العطف.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت (٤٣٤)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٦٠٩/٢.

(٤) هكذا رُسِمَتْ في الأصل، وهي مرسومة في المصحف الشريف: ﴿وَجِاْىٓءَ﴾، ورسمت في نسخ العقيلة المطبوعة: (**وَجِاىءَ**).

(٥) في الأصل: (والباء)، وهو تصحيف.

(٦) وتحرير الكلام في هذه المسألة كما ذكره الشارح في سورة الزمر حيث قال: «هذا واخْتُلِفَ في رسم: ﴿جِيْٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩]؛ هنا، وفي سورة الفجر: الآية [٢٣]؛ فالجمهور: على رسمها بالياء فقط، وفي مصاحف الأندلسيين: ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ بزيادة ألف بين الجيم والياء، واعتمادهم في الرسوم على المصحف المدني العام»، ولذلك قال في الرائية ص (٤٣)، البيت رقم (١١٨):

وَجِـاىءَ أَنْـدَلُـسٌ تَـزِيـدُهُ أَلِـفـاً ... مَعاً وَبِالْمَدَنِي رَسْماً عُنُوا سِيَرَا

قال الشيخ موسى جار الله في شرحه على العقيلة ص (٥٧): «قيل وجه الزيادة: الفرق بين: (جيء)، و(حتى)، أقول: هذا ليس بوجيه؛ لأنَّ عد السِّنَّةِ في: (جيء)، ووجودها في: (حتى)، فارق مغنٍ، فلعل الزيادة ليحتمل الرسم قراءة كانت ثابتة على بناء الفاعل». ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه، على: ﴿جِيْٓءَ﴾ ونحوه؛ بالنقل؛ على القياس، ثم تسكن الياء، وبالإدغام ـ أيضاً ـ؛ إجراءً للأصلي مجرى الزائد. (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ٤٣٢/٢).

(٧) وهي: ﴿أَنَّىٰ﴾ الاستفهامية، قال في الإتحاف: «وتُعْرَفُ بصلاحية: كيف، أو أين، أو متى، مكانها»، وقال النويري في شرحه: «وهي ـ يعني ﴿أَنَّىٰ﴾ ـ: ما وقع بعدها حرف من خمسة يجمعها قولك: (شليته)». (ينظر: الإتحاف ٢٥٠/١، وشرح النويري ٥٨/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٣١/ب)).

بخلفهما[١].

٩٩٢ ـ ....[وَافْتَحَا][٢]

٩٩٣ـيُوثِقْ[٣]، **يُعَذِّبْ**[٤] : **رُضْ ظُبَى**[٥]......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [٢٥ـ٢٦].

فـ(**ـافْتَحَا**)؛ أي: اقرأ بالفتح.

ثاء: ﴿يُوثِقُ﴾.

وذال: ﴿يُعَذِّبُ﴾.

على البناء للمفعول، والنائب: ﴿أَحَدٌ﴾، فيهما[٦].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**رُضْ**[٧] **ظُبًى**)؛ أي: الكسائي، ويعقوب، بكمالهما.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٦٠٩.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في المتن الذي على هامش الشرح، بينما هو مثبت في أصل الشرح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء؛ على البناء للفاعل: (**يُوثِقْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الثاء؛ على البناء للمفعول: (**يُوثَقْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الذال؛ على البناء للفاعل: (**يُعَذِّبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الذال؛ على البناء للمفعول: (**يُعَذَّبْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**ظُبًى**)، والثاني: بالألف الممدودة: (**ظُبًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) والمعنى: لا يُعَذَّبُ عذاب المتحسر أحد، ولا يُوثَقُ وثاق المتحسر أحد. (ينظر: الكشف ٢/٣٧٣، والدر المصون ١٠/٧٩٢، واللباب ٢٠/٣٣، والإتحاف ٢/٦٠٩، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٣)).

(٧) و(**رُضْ**)؛ من الرياضة؛ وهو التهذيب، فهو أمر؛ من (راض)، (يروض)؛ أي: دم على الرياضة فإنا سنشد حجتك وقوتك.

والباقون: بكسرهما.

مبنيين للفاعل، والهاء (لله) ـ تعالى ـ؛ أي: (لا يتولى عذَابَهُ ووِثَاقَهُ سواه، إذ الأمر كله له)، أو للإنسان؛ [أي][(١)]: (لا يُعَذِّبُ أحد من الزبانية مثل ما يُعَذِّبُونَه)[(٢)].

هذا وفي السورة مضافتان[(٣)]:

﴿رَبِّىٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [١٥].

﴿رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾ [١٦].

فتحهما: الحرميون، وأبو عمرو.

وأربع زوائد[(٤)]:

﴿يَسۡرِ﴾ [٤].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿بِٱلۡوَادِ﴾ [٩].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب، وابن كثير بخلف عن قنبل في الوقف[(٥)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته محاكاة لطريقة الشارح في مثله؛ وذلك لتمام المعنى.

(٢) ويمكن أن يكون المعنى: أن عذاب التحسر أشد من كل عذاب؛ فلا يؤلم كإيلام التحسر شيء لا النار ولا الزبانية، فإن العذاب الروحاني أشد من العذاب الجسماني، قاله موسى جار الله. (ينظر: الكشف ٣٧٣/٢، والدر المصون ٧٩٢/١٠، واللباب ٣٣/٢٠، والإتحاف ٦٠٩/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٣)).

(٣) ينظر: النشر ٤٠٠/٢.

(٤) ينظر: النشر ٤٠٠/٢ ـ ٤٠١.

(٥) فالإثبات له طريق التيسير؛ إذ هو من قراءة مؤلفه على فارس بن أحمد، وعنه أسند =

﴿أَكْرَمَنِ﴾ [١٥].

﴿أَهَنَنِ﴾ [١٦].

أثبتهما وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو بخلف عنه(١)، كما تقدم تحريره في الأصول.

وفي الحالين: يعقوب، والبزي.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



= رواية قنبل فيه، وكلا الوجهين صحيح، قال في النشر: «صحيح عن قنبل حالة الوقف نصًّا وأداءً»، وقرأ الباقون: بالحذف في الحالين. (ينظر: التيسير ص (١٨١)، والنشر ١٩٢/٢).

(١) فالجمهور عنه: على التخيير؛ بين الإثبات، والحذف، والآخرون: بالحذف فقط، وعليه عوَّل الداني حيث قال في التيسير ص (١٨١): «وقياس قوله في حذفها في رؤوس الآي، يوجب حذفها»، كما عوَّل عليه الشاطبي في الحرز، حيث قال ص (٣٥)، البيت رقم (٤٢٨):

.... وَحَذْفُهُماَ لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلَا

قال في النشر ١٩١/٢: «والوجهان صحيحان، مشهوران، عن أبي عمرو، والتخيير أكثر، والحذف أحسن»؛ وذلك لأنهما رأس آيتين، وهو يعتمد الحذف في رؤوس الآيات ويذهب إلى أنه سنة كما نقله عنه الداني في المكتفى، وابن الجزري في النشر، وغيرهما، حيث كان أبو عمرو يقول: «هو ـ أي الوقف على رؤوس الآي ـ أحب إليّ». (ينظر: المكتفى للداني ص (١١)، والنشر ٢٣٨/١)).

(٢) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته على ما بينته في نظائره. (ينظر: النشر ٤٠٠/٢، وتقريب النشر ص (١٨٨)، وشرح النويري ١١٠/٦ ـ ١١٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)، والإتحاف ٦٠٧/٢ ـ ٦٠٩).

سُورَةُ الْبَلَدِ

تقدَّم:

اتفاقهم على إثبات[١]: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ هنا[٢]، كثاني القيامة[٣].

وكسر سين: ﴿أَيَحۡسَبُ﴾ معاً[٤]، لغير ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر[٥].

(١) قال في الدر المصون: «ولم يُخْتَلَف في قوله: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة: ٢]، أنه بألف بعد: ﴿لَآ﴾؛ لأنه لم يُرْسَم إلا كذا، بخلاف الأول فإنه رسم بدون ألفٍ بعد: ﴿لَآ﴾، وكذلك في قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، لم يُخْتَلَف فيه أنه بألف بعد: ﴿لَآ﴾»، ونوه على الإجماع فيه ـ أيضاً ـ ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما، وإنما عُلِمَ إجماع القراء على القراءة بإثبات الألف بالقيد الذي جاء به الناظم في طيبته حيث قال في سورة يونس، البيت رقم (٦٧٨): (**وَلَا أُقْسِمُ الُاولَى**)؛ فاحترز بـ(**أولى**) القيامة: عن ثانيته؛ وهو: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، وعن: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، فهذين الحرفين متفق على إثبات الألف فيهما عند جميع القراء؛ لأنها ـ أي الألف ـ فيهما كأنه يقول: (إذ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم). (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٢٤٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٦١٧)).

(٢) الآية: [١].

(٣) سورة القيامة: الآية [٢].

(٤) الآيتين: [٥، ٧].

(٥) وقرأ بكسر السين: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ٢/٦١٠).

٩٩٣ ـ ....وَلُـبَـدًا[١] ثَـقِّـلْ[٢]: ثَـرًا[٣]......................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿لُبَدًا[٤]﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [٦].

فـ(ـثَقِّلْ)؛ أي: اقرأه بتشديد الباء.

للإمام المرموز إليه بثاء (ثَرًا)[٥][٦]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بتخفيفها[٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الباء مع التشديد: (لُبَّدًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الباء بلا تشديد: (لُبَدًا).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء، وكسر القاف مشددة، وسكون اللام؛ على الأمر: (ثَقِّلْ)، والثاني: بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام: (ثِقْلُ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين: (ثَقِّلْ)، (ثِقْلُ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الراء مع التنوين، وبالألف الممدودة: (ثَرًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه بفتح الراء منونة، وبالألف المقصورة: (ثَرًى)، والثالث: بفتح الراء بلا تنوين: (ثَرَا)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى. وقد تصحفت في أصل شرح الترمسي إلى: (ثَرْ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (ثَرًا)، (ثَرًى)، (ثَرَا).

(٤) في الأصل: (لبد)، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) في الأصل: (ثر)، وهو تصحيف.

(٦) ومعنى قوله: (ثَرَا)؛ فعلٌ، مِنْ: ثَرَا، يَثْرو، ثَراءً، أي: نما وزاد، ثرا المال إذا نما وزاد وكَثُر.

(٧) قال في الدر المصون: «واللِّبَدَة، واللُّبْدة؛ الشيء المتلبِّدُ؛ أي: المتراكب بعضُهُ على بعض، ومنه لِبْدَة الأسد»، وقيل: هما بمعنًى، وعلى الوجهين يفيدان الكثرة، وقيل: قراءة أبي جعفر؛ على أنه جمع: لَابِد، أو واحد على وزن جمع، يقال: مال لَابِد ولُبَد؛ بضم اللام وفتح الباء، ويقال: مال لُبَّد؛ بضم اللام وتشديد الباء. (ينظر: الدر المصون ٤٩٩/١٠، واللباب ٣٣٤/٢٠، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٣)).

وتقدَّم الكلام على:

هاء: ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [١٥]؛ إسكاناً [٥٩٥]، واختلاساً، وإشباعاً[١].

وكذا إمالة: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [١٥]؛ لأهل شفا، وأبي عمرو، كذا ابن ذكوان، وشعبة بخلفهما، وتقليلها: للأزرق[٢].

٩٩٣ ـ ....أَطْعَمَ فَاكْسِرْ وَامْدُدَا
٩٩٤ ـ وَارْفَعْ وَنَوِّنْ، فَكَّ[٣] فَارْفَعْ، رَقَبَهْ فَاخْفِضْ: فَتًى[٤] عَمَّ ظَهِيرًا[٥] نَدَبَهْ[٦]

---

(١) فقرأه بسكون الهاء: هشام من طريق الداجوني، ومن رواية ابن عبدان عن الحلواني، وقرأه بقصر الهاء: ابن وردان، ويعقوب، بخلفهما، وقرأ الباقون: بالإشباع، وهو الوجه الثاني لهشام من طريق الحلواني، ولابن وردان، وليعقوب بتمامه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٧)، والنشر ٢/٣١٠ ـ ٣١١، والإتحاف ٢/٦٠٢).

(٢) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٦٠٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بضم الكاف: (**فَكُّ**) والثاني: بفتح الكاف: (**فَكَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**فَتًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، والثاني: بالألف المقصورة: (**فَتًى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً ـ: (**طهرًا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**ظَهْرًا**)، وكلا الضبطين تصحيف وتحريف في الأصل، وقد ضُبِطت في سائر النسخ: (**ظَهِيرًا**)، وهو الذي أثبته في الشرح أصلاً ومتناً.

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**فديه**)، وهو تصحيف موهم خلاف المراد، على أن الشارح في شرحه لم يعوِّل على هذا التصحيف، بل ذكر صاحب الرمز الصحيح وهو عاصم، مما يدل على أنه تصحيف وتحريف في الأصل، وقد ضُبِط في سائر النسخ: (**نَدَبَهْ**)، وهو الذي أثبته في أصل الشرح ومتنه.

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣ أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا. . .الخ﴾.

أمَّا: ﴿أَطْعَمَ﴾ **(فَاكْسِرْ وَامْدُدَا) (وَارْفَعْ وَنَوِّنْ)**؛ أي: اقرأه: ﴿إِطْعَامٌ﴾؛ بكسر الهمزة، وألف بعد العين، ورفع الميم، وتنوينها.

وأمَّا: ﴿فَكُّ﴾ **(فَارْفَعْ)**؛ أي: اقرأه برفع الكاف.

وأمَّا: ﴿رَقَبَةٍ﴾ **(فَاخْفِضْ)**؛ أي: اقرأه [بالجرِّ][(١)].

وذلك قراءة الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(فَتًى عَمَّ ظَهِيْرًا[(٢)] نَدَبَهْ[(٣)])**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر، ويعقوب، وعاصم بكمالهم.

فقوله: ﴿فَكُّ﴾؛ مضاف إلى: ﴿رَقَبَةٍ﴾؛ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: (هو فك رقبة أو إطعام عليه؛ للإباحة)[(٤)].

وقرأ الباقون: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي.

﴿فَكَّ﴾؛ بفتح الكاف، فعلاً ماضياً.

﴿رَقَبَةً﴾؛ بالنصب؛ مفعوله.

﴿أَوْ أَطْعَمَ﴾؛ بفتح الهمزة، والميم من غير تنوين فيها، ولا ألف قبلها، فعلاً ماضياً أيضاً، والفعل بدل من قوله: ﴿اقْتَحَمَ﴾ [١١]، فهو تفسير وبيان له، كأنه قيل: (فلا فك. . .الخ)[(٥)].

ويوقف على: ﴿الْمَشْأَمَةِ﴾ [١٩]؛ لحمزة بالنقل فقط[(٦)].

---

(١) في الأصل: (بجر الميم)، وهو سبق قلم.

(٢) ومعنى قوله: **(ظَهِيراً)**؛ مُعيناً، والظهير؛ هو الناصر والمعين.

(٣) ومعنى قوله: **(نَدَبَهْ)**؛ فعلٌ، مِنْ: نَدَب، يَنْدُبُ، يقال: أفرغ نَدْبهُ؛ أي: رِثاءَه وما يصاحبه من الأنين والتوجع، و(نَدَبه)؛ أي: ناداه قائلاً: (وامعيناه) ونحوها من ألفاظ النداء.

(٤) ينظر: الكشف ٣٧٦/٢، والدر المصون ٩/١١، واللباب ٣٤٨/٢٠.

(٥) ينظر: الكشف ٣٧٥/٢ ـ والدر المصون ٩/١١، واللباب ٣٤٨/٢٠.

(٦) فالهمز هنا؛ همز صحيح متحرك ومتوسط بنفسه جاء بعد ساكن، وقد حُكِيَ فيه وجه ثانٍ؛ =

وتقدَّم همز: ﴿مُّؤْصَدَةُۢ﴾ [٢٠]؛ لأبي عمرو، وحفص، وحمزة، ويعقوب، وخلف عن نفسه(١)؛ على أنه من: (آصدتُّ الماءَ؛ أغلقته، فهو مُؤْصَدٌ)(٢)، وأمَّا بغير الهمز؛ فمن: (أَوْصَدَ)، (يُوصِدُ)(٣)، وتقدم لأبي عمرو أنها لا تُبْدَل حتى على وجه الإبدال في غيره(٤).

وليس في هذه السورة ياء **إضافة، ولا زائدة.**

بل السور الآتية إلى آخر القرآن كذلك.

إلَّا ما يأتي في الكافرون(٥).

والله أعلم(٦).

= وهو التسهيل بين بين، قال في النشر: «وهو ضعيفٌ جداً». (ينظر: النشر ٤٨١/١، والإتحاف ٦١١/٢).

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ٣٩٥/٢، والإتحاف ٦١١/٢.

(٢) كـ(أَكْرَمَ)، (يُكْرِمُ)، ونقل في الدر المصون في قراءة الهمز لطيفة عن شعبة راوي عاصم، حيث قال: «وكان أبو بكر ـ راوي عاصم ـ يكره الهمزةَ في هذا الحرف، وقال ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (لنا إمام يهمز (مؤصدة) فأشْتَهِي أن أسدَّ أذني إذا سمعته)، قلتُ: وكأنه لم يحفظ عن شيخه إلا ترك الهمز مع حفظ حفصٍ إياه عنه، وهو أضبط لحرفه من أبي بكر على ما نقله القراء، وإن كان أبو بكر أكبرَ وأتقن وأوثق عند أهل الحديث». (ينظر: الكشف ٣٧٧/٢، والدر المصون ١١/١١ ـ ١٢، واللباب ٣٥٢/٢٠، والإتحاف ٦١١/٢).

(٣) كـ(أَوْصَلَ)، (يُوْصِلُ). (ينظر: الكشف ٣٧٧/٢، والدر المصون ١١/١١، واللباب ٣٥٢/٢٠).

(٤) لأنها عنده من المستثنيات؛ وذلك مخافة الخروج من لغة إلى أخرى، لأنَّ: (آصدتُّ) كـ(آمنت) بمعنى: (أطبقت)، مهموز الفاء، و(أوصدت)، كـ(أوقيت)؛ معتلها، ولذا قال في الحرز، البيت رقم (٢٢٠):

وَمُؤْصَدَةٌ أَوْصَدتُّ يُشْبِهُ كُلُّهُ ... تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الأَدَاءِ مُعَلَّلَا

(ينظر: النشر ٣٩٣/١، والإتحاف ٢٠١/١ وحجة القراءات ص (٧٦٦)).

(٥) ففيها ياء إضافة واحدة؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [٦]، وفيها من ياءات الزوائد واحدة ـ أيضاً ـ، وهي من قوله تعالى: ﴿دِينِ﴾ [٦]. (ينظر: النشر ٤٠٤/٢).

(٦) ينظر: النشر ٤٠١/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١١٠/٦ ـ ١١٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٩ ـ ٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٦١٠/٢ ـ ٦١١.

وَمِنْ سُورَةِ وَالشَّمْسِ(١) إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ(٢)

وهي أربعٌ وعشرون سورة؛ الشَّمس، والَّليل، والضُّحى، والإنْشِراح، والتِّين، والْعَلق، والْقَدر، ولم يَكَنْ، والزَّلْزَلة، والْعَادِيَات، والْقَارِعة، والتَّكَاثر، والْعَصْر، والْهُمَزة، والْفِيل، وقُرَيش، والْمَاعُون، والْكَوثر، والْكَافرون، والنَّصر، وتبَّت، والإخْلَاص، والْفَلق، والنَّاس.

٩٩٥ ـ وَلَا يَخَافُ(٣): [عَمَّ فَاءٌ](٤)........... ....

(١) وقد عنون لهذه السورة الكريمة بهذا الاسم ـ أي (سورة والشمس) بإضافة واو القسم ـ الكلبي، والجمل، في تفسيرهما، والسخاوي في جمال القراء، والبقاعي في نظمه، ومن أسمائها التوقيفية: (سورة والشمس وضحاها). (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٥٣ ـ ٥٥٤)).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**وَمِنْ سُورَةِ وَالشَّمْسِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح النويري، حيث ضُبطت فيها: (**وَمِنْ سُورَةِ الشَّمْسِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ**)، وإلا شرح موسى جار الله حيث ضُبطت فيه: (**مِنْ سُورَةِ الشَّمْسِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ**)، بينما لم يُذْكَرْ العنوان في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، بل شرع في شرح الأبيات مباشرة، بينما ضُبطت في النسخة التركية من الشرح كضبط الجماعة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالفاء مكان الواو: (**فَلَا يَخَافُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالواو: (**وَلَا يَخَافُ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من ضبطه للمتن ص (١٢٩): «في جميع النسخ المخطوطة (**فَلَا يَخَافُ**)، واعتمدت في هذا الموضع على ما ضبطه الشيخ الضباع؛ جمعاً بين القراءتين؛ لأن قراءة الواو لا تؤخذ من الضد».

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بتقديم كلمة (**عَمَّ**) على كلمة: (**فَاءٌ**) مجردة =

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [١٥].

فقرأه الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ) [٥٩٦]**؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

(فَاءٌ)؛ أي: بفاء مكان الواو في **قراءة الباقين.**

وكلٌّ موافق لرسمه[١].

هذا وأمال رؤوس الآي، سوى: ﴿تَلَىٰهَا﴾ [٢]، و﴿طَحَىٰهَا﴾ [٦]: أهل شفا[٢].

أمَّا هما[٣]: فالكسائي وحده[٤].

وقلل الجميع: الأزرق[٥]، وأبو عمرو[٦]، بخلفهما[٧].

قال في الغيث[٨]: «وبه انتهى عدد الإدغام الصغير الجائز المختلف

= من (أل) التعريف: (**عَمَّ فَاءٌ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى، بعكسه؛ أي: (**الْفَاءُ عَمَّ**)، وهذا الموضع من انفرادات الترمسي في ضبط المتن.

(١) فقراءة الفاء؛ للمساواة بينه وبين ما قبله من قوله: ﴿لَهُمْ﴾ [١٣]، و﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ [١٤]، وقراءة الواو: إما للحال، أو لاستئناف الأخبار. (ينظر: الكشف ٣٨٢/٢، والدر المصون ٢٥/١١، واللباب ٣٦٧/٢٠، والنشر ٤٠١/٢، والإتحاف ٦١٢/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٦١٢/٢.

(٣) أي: ﴿تَلَىٰهَا﴾ [٢]، و﴿طَحَىٰهَا﴾ [٦].

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٥)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٦١٢/٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٦١٢/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٦١٢/٢.

(٧) بعد قوله: (بخلفهما)، قال: (عن ابن ذكوان)، وهو وهم وسبق قلم، فلا مكان لابن ذكوان في تقليل رؤوس الآي كما هو معلوم.

(٨) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٤).

فيه بين القراء؛ وجملة ما في كتاب الله العزيز منه؛ ثلاث مائة وستة عشر حرفاً، هذا ما ثبت عندنا وتحرر».

والله أعلم(١).



(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته؛ فلم ينوه على انتهاء سورة (والشمس)، ولا على ابتداء سورة (الليل)، على ما بينته في نظائره مرارًا. (ينظر: النشر ٤٠١/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١١٠/٦ ـ ١١٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)، والإتحاف ٦١٢/٢ ـ ٦١٣).

سُورَةُ وَاللَّيلِ

أمال فواصلها اليائية؛ وهي تسع عشرة: أهل شفا[(١)].

وقلَّلها: الأزرق[(٢)]، وكذا أبو عمرو بخلفه[(٣)].

[وأمال][(٤)] ﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ [٧]، و﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾ [١٠][(٥)]؛ أهل شفا، وأبو عمرو[(٦)]، وكذا ابن ذكوان بخلفه[(٧)].

وقلَّلهما: الأزرق.

وضم سِينَهُمَا: أبو جعفر[(٨)].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٦١٤.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٢/٥١، والإتحاف ٢/٦١٤.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٢/٥٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٢/٦١٤.

(٤) في الأصل: (وأما)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (والعسرى).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠.

(٧) فرواه الصوري عنه: بالإمالة، ورواه الأخفش عنه: بالفتح، وانفرد الكارزيني عن المطوعي عن الصوري: بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصوري، وهذا الحكم ـ في الإمالة وعدمها ـ لابن ذكوان يدخل تحته كل ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠).

(٨) وسكنها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٦١٤).

وقرأ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [١٤]، بتشديد التاء في الوصل: البزي بخلفه، ورويس(١).

وهو ـ وإن كان فيه عُسْرٌ للجمع بين الساكنين ـ سائغ، جائز؛ لصحة الرواية به، واستعماله عن العرب، والقراء، فلا يلتفت لطعن الطاعن(٢).

وما قيل(٣): من تحريك النون هنا بالكسر فمردود، [لا يعول](٤) عليه، كما حقَّقه المصنف(٥).

والله أعلم(٦).

---

(١) وقرأ الباقون: بالتخفيف، ولا خلاف بين القراء العشرة في الابتداء بها بالتخفيف؛ لامتناع الابتداء بالساكن، وموافقته للرسم والرواية. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١١)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٦١٤ ـ ٦١٥).

(٢) وذلك لصحة النقل والرواية، وشيوع استعماله عند القراء والعرب في غير موضع، وممن تكلم في هذه القراءة ابن عطية والقرطبي في تفسيريهما، حيث قال في المحرر الوجيز: «وهي قراءة قلقة؛ لأنها تقتضي اجتماع ساكنين»، ونقل القرطبي كلام ابن عطية المذكور وقال به. (ينظر: النشر ٢/٢٣٣، والإتحاف ٢/٦١٤ ـ ٦١٥، والمحرر الوجيز ٤/١٧١، وتفسير القرطبي ١٥/١٧٤، ومعجم القراءات ٦/٢٣٧).

(٣) يريد بذلك ما حكاه الديواني عن شيخه الجعبري من جواز تحريك التنوين ـ هنا ـ بالكسر، وما حكاه السمين الحلبي عن أبي البقاء العكبري، حيث قال في الدر المصون: «وقال أبو البقاء: يُقْرأ بكسر التنوين، وتشديد التاء، وهذه قراءة غريبة، ولكنها موافقة للقياس من حيث إنه لم يلتقِ فيها ساكنان». (ينظر: النشر ٢/٢٣٣، والدر المصون ١١/٣٠، ومعجم القراءات ١٠/٤٦٨ ـ ٤٦٩).

(٤) في الأصل: (لا يعود)، وهو تصحيف.

(٥) قال في النشر: «وقد ذكر الديواني في شرحه على (الأصول) أن الجعبري أقرأه بتحريك التنوين بالكسر في: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [١٤]؛ على القياس، ولا يصح، قلتُ: وقفت على كلام الجعبري في شرحه، فظهر أن الديواني لم يغلط فيما نقله عن الجعبري، وهذا لا نعلم أحداً تقدم الجعبري إليه، ولا دل عليه كلامه، ولا عرج عليه من أئمة القراءة قاطبة، ولا نُقِلَ عن أحد منهم، ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل، وهذا وإن جاز عن أهل العربية في الكلام فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلَّام، إذ القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، واقرؤوا كما علمتم، كما ثبت عن النبيِّ ﷺ. . .الخ». (ينظر: النشر ٢/٢٣٣).

(٦) ينظر: شرح النويري ٦/١١٤، والإتحاف ٢/٦١٤ ـ ٦١٥.

سُورَةُ وَالضُّحَى

أمال فواصلها الثمان ـ ومنها: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [١]، سوى: ﴿سَجَىٰ﴾ [٢] ـ: أهل شفا[١].

وقلَّلها: الأزرق[٢]، وأبو عمرو بخلفه[٣].

وأمَّا: ﴿سَجَىٰ﴾ [٢].

فأمالها: الكسائي وحده[٤].

وقلَّلها: الأزرق، وأبو عمرو بخلفه.

وقرأ: ﴿وَلَلْءَاخِرَةُ﴾ [٤].

بالنقل: ورش.

وثَلَّثَ الأزرق عنه: مد الألف بعد اللام.

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٦١٤.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٢/٥١، والإتحاف ٢/٦١٤.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٢/٥٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٢/٦١٤.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٦)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٦١٦.

مع ترقيق رائها وجهاً واحداً، بخلاف المضمومة في نحو: ﴿خَيْرٌ لَّكَ﴾ [٤]؛ فله الوجهان، والأصح الترقيق[١].

وسَكَتَ على اللام: حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس عن خلف، بخلاف عنهم[٢].

ويوقف عليه لحمزة: بالنقل، وبالسكت[٣]، مع الإمالة وعدمها[٤].

وعلى: ﴿فَـَٔاوَىٰ﴾ [٦]، و﴿فَأَغْنَىٰ﴾ [٨]؛ بالتسهيل بين بين، وبالتحقيق ـ أيضاً ـ؛ بكونه متوسطاً بزائد[٥].

والله أعلم[٦].

---

(١) نصَّ عليه في النشر، حيث قال: «والترقيق هو الأصح نصًّا، وروايةً، وقياساً»، وهو الذي في التيسير، والهادي، والكافي، والتلخيصين، والهداية، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية، وغيرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذاهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٩)، والنشر ٩٩/٢ ـ ١٠٠، والإتحاف ٦١٦/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات (٢٣٥ ـ ٢٣٨)، والإتحاف ٦١٦/٢.

(٣) وليس له فيها التحقيق من غير سكت، قال في النشر: «لا أعلم هذا الوجه ـ أي التحقيق من غير سكت ـ في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفًا، لا أعلم بين المتقدمين في هذا خلافًا منصوصًا يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتمادًا على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها»، وقال الشيخ محمد تميم الزعبي ـ فيما تلقيته عنه بمضمن كتابه الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي ـ ما نصُّهُ: «وإذا وقف حمزة على نحو: (الأرض) فيها وجهان: النقل، والسكت، وزاد المتولي في الروض النضير الوقف بالتحقيق، وكذا الشيخ ملا علي قاري في شرحه على الشاطبية، إلا أن الوقف بالتحقيق لا تؤيده النصوص»، وقد سبق بحث وتحرير هذه المسألة في باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره. (ينظر: النشر ٤٨٦/١ ـ ٤٨٧).

(٤) أي: إمالة تاء التأنيث عند الوقف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٣٠)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٦١٦/٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٦١٦/٢.

(٦) ينظر: شرح النويري ١١٩/٦، والإتحاف ٦١٦/٢.

سُورَةُ الْإِنْشِرَاحِ

رَقَّقَ الأزرق راء: ﴿وِزْرَكَ﴾ [٢]، و﴿ذِكْرَكَ﴾ [٤]، بخلف فيهما[١]، والوجهان صحيحان [٥٩٧].

وضَمَّ أبو جعفر سين[٢]: ﴿ٱلْعُسْرَ﴾ معاً[٣]، و﴿يُسْرًا﴾ معاً[٤].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٥].



(١) فقرأهما بالتفخيم: مكي، والمهدوي، وأبو الفتح، وصاحب التجريد؛ من أجل تناسب رؤوس الآي، ورققهما: آخرون؛ على القياس، والوجهان في: التذكرة، والكافي وقال: إن التفخيم فيهما أكثر، والتلخيصين، وهما ـ أيضاً ـ في جامع البيان، واختار في الجامع: الترقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٥)، والنشر ٩٧/٢، وجامع البيان ٤٠١/١، والإتحاف ٦١٧/٢).

(٢) وسكنها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٦١٧/٢).

(٣) الآيتين: [٥، ٦].

(٤) الآيتين: [٥، ٦].

(٥) ينظر: شرح النويري ١٢١/٦ ـ ١٢٢، والإتحاف ٦١٦٧/٢.

سُورَةُ (وَالتِّينِ)

﴿ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [٣].

و﴿خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ﴾ [٤].

ما فيه من النقل، والسكت، وعدمهما؛ واضح.

وكذا ثلاثة[١]: ﴿ءَامَنُواْ﴾ [٦]؛ للأزرق.

ويوقف لحمزة على: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ﴾ [٤][٢]؛ بأربعة أوجه[٣]:

الأول: التحقيق بلا سكت[٤].

الثاني: مع السكت على حرف المد[٥].

الثالث: نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها بلا إدغام[٦].

---

(١) أي: ثلاثة مد البدل.

(٢) في الأصل: (ما في أحسن)، وهو تصحيف.

(٣) وحُكِيَ وجه خامس؛ وهو التسهيل بين بين، على ما ذكره أبو العلاء، قال في النشر: «وهو ضعيف». (ينظر: النشر ١/ ٤٩٠).

(٤) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٩/١).

(٥) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ٤٨٩/١ ـ ٤٩٠).

(٦) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ١/ ٤٩٠).

الرابع: النقل مع الإدغام[1].

وهو من المتوسط بغيره المنفصل.

والله سبحانه وتعالى أعلم[2].



(١) ينظر: النشر ١/٤٩٠.

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٦١٨.

سُورَةُ الْعَلَقِ

أبدل همزة: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ معاً(١)؛ أبو جعفر وحده(٢)، كوقف حمزة، وهشام بخلفه(٣).

وأمال رؤوس آيها التسعة من: ﴿لَيَطۡغَىٰٓ﴾ [٦]، إلى: ﴿يَرَىٰ﴾ [١٤]: أهل شفا(٤).

وافقهم [في إمالة: ﴿يَرَىٰ﴾ [١٤]](٥): أبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه(٦).

---

(١) الآيتين: [١، ٣].

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٦)، والنشر ٤٠١/٢، والإتحاف ٦١٩/٢.

(٣) فالهمزة هنا من أنواع الهمز الساكن اللازم الذي لا يتغير في حاليه، المتطرف، فتخفيفه عند حمزة وهشام بخلفه: أن يبدل بحركة ما قبله، وحيث إن ما قبله مفتوح فإن الهمز يبدل ألفاً. (ينظر: النشر ٤٣٠/١ ـ ٤٣١، والإتحاف ٦١٩/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٦١٤/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد منه لاستقامة المعنى وصحته؛ لأن عدمه يوهم أن أبا عمرو وابن ذكوان كأهل شفا في إمالة رؤوس الآي التسع كلها التي في سورة (اقرأ)، وليس ذلك كذلك. (ينظر: الإتحاف ٦١٩/٢).

(٦) كما نصَّ عليه في طيبة النشر، حيث قال في البيت رقم (٢٩٥):

......وَفِيمَا بَعْدَ رَاءٍ حُطْ مَلَا خُلْفًا...............................

فهي عند أبي عمرو وابن ذكوان من باب الألفات التي وقعت بعد راء، فأمالها أبو عمرو إمالة كبرى بلا خلاف عنه، وأمالها ابن ذكوان بخلاف عنه، فأمال هذا الباب؛ الصوري، وفتحه عنه: الأخفش، وقراءة ابن ذكوان ـ بخلف عنه ـ بإمالة كل ألف بعد راء؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٥)).

وقلَّل الأزرق الكلَّ وجهاً واحداً[(١)]، وحينئذ يرقق لام: ﴿صَلَّىٰٓ﴾ [١٠]، كذلك[(٢)].

وافقه أبو عمرو على تقليل غير: ﴿يَرَىٰ﴾ [١٤][(٣)]، بخلفه[(٤)].

٩٩٥ ـ ....وَاقْصُرِ[(٥)] أَنْ رَأَهُ: زَكَا بِخُلْفٍ.................

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [٦ ـ ٧].

فـ(**ـاقْصُرِ**).

همز: ﴿أَن رَّءَاهُ﴾.

أي: اقرأ[(٦)] بحذف الألف بين الهمزة والهاء، فيصير بوزن: (رَعَهُ)[(٧)].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٦١٤/٢.

(٢) لما مَرَّ من أن التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، لكنَّ الأزرق إذا لم يقللها وقرأها بالفتح فقد اختلف الأئمة عنه في اللام في هذا الموضع وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ١١٣/٢، والإتحاف ٦١٩/٢).

(٣) لما مَرَّ من أن أبا عمرو يميل الألف الواقعة بعد راء إمالة كبرى، بلا خلاف عنه في ذلك.

(٤) لما مَرَّ من تحرير وبيان مذهبه في رؤوس الآي من ذوات الياء في باب الفتح والإمالة بين اللفظين. (ينظر: طيبة النشر، الأبيات رقم (٢٩٨ ـ ٢٩٩)، والنشر ٥٢/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: (**وَاقْصُرِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وفي جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه؛ بسكون الراء: (**وَاقْصُرْ**).

(٦) في الأصل: (قرأ)؛ على الخبر، بينما الصواب أن تكون على الأمر: (اقرأ)، كما هو صريح كلام الناظم.

(٧) وذلك على قاعدة التخفيف، قال موسى جار الله: «وقد سُمِع، والسماع أصل اللغة». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

للمرموز إليه بزاي **(زَكَا)**[(١)]؛ أي: قنبل وحده.

(بِخُلْفٍ) عنه فيه.

والوجه الآخر له: المد، **كالباقين.**

وهو رواية الزينبي عنه[(٢)].

والأول: من طريق ابن شنبوذ، وابن مجاهد، وغيرهما[(٣)].

وذكر في الحرز أنَّ ابن مجاهد رواه[(٤)] عنه ولم يأخذ به، حيث قال[(٥)]:

وَعَنْ قُنْبُلٍ قَصْراً رَوَى ابْنُ مُجاَهِدٍ   رَآهُ وَلَـمْ يَـأْخُـذْ بِـهِ مُـتَـعَـمِّـلَا

وكأنه اغتر بقول ابن مجاهد[(٦)]: «أَنَّهُ غَلَطٌ».

لكنه ردَّه الناس عليه؛ بأنه لا وجه لتضعيفه، فضلاً عن تغليطه[(٧)].

والذي ارتضاه المصنف[(٨)]: «أنه إن أخذ عن قنبل بغير طريق ابن مجاهد والزينبي ـ كابن شنبوذ وأبي ربيعة وغيرهما ـ فبالقصر وجهاً واحداً بلا ريب[(٩)]، وإن أخذ عنه بطريق الزينبي فبالمد ـ كالجماعة ـ وجهاً

---

(١) وقوله: (زَكَا)؛ فعلٌ ماض، مِنْ: زَكَا، يَزْكُو، فهو زَاكٍ، بمعنى النماء والكثرة، يقال: زَكَا الزرع؛ نما وكَثُر، وزكَت الأرض؛ صارت خِصْبة، وزَكَا الرجل؛ صار زكيًّا صالحاً.
(٢) ينظر: النشر ٢/٤٠٢.
(٣) وهي رواية أكثر الرواة عن قنبل. (ينظر: النشر ٢/٤٠٢).
(٤) أي: أنه روى القصر عن قنبل.
(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١١١٥).
(٦) ينظر: السبعة ص (٦٩٢)، وجامع البيان ٢/٤٨٩، والنشر ٢/٤٠١.
(٧) قاله في النشر. (ينظر: النشر ٢/٤٠١).
(٨) ينظر: النشر ٢/٤٠٢.
(٩) لروايتهم كذلك من غير إنكار. (ينظر: النشر ٢/٤٠٢).

واحداً، وإن أخذ بطريق ابن مجاهد فبالوجهين[1]؛ وهما صحيحان عنه؛ في الكافي، والتلخيص، وغيرهما».

قال ـ أعني [٥٩٨] المصنف[2] ـ: «ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء، والمد أقوى من طريق النص، وبهما آخذ من طريقيه، جمعاً بين النص والأداء، ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية، وخالف في الرواية».

قال في الإتحاف[3]: «وقد وُجِّهَ الحذفُ؛ بأن بعض العرب يحذف لام مضارع (رأى)؛ تخفيفاً، ومنه قولهم: أصاب الناس [جهد][4] ولو [ترى][5] أهل مكة، بل قيل: إنها لغة عامة، وحيث صحت الرواية به وجب قبوله، ولا يجوز رده».

وتقدَّم تحرير أوجه: ﴿رَءَاهُ﴾ [٧]؛ للأزرق[6].

---

(١) إن كان الراوي عن ابن مجاهد ممن قد صح عنه القراءة بالوجهين؛ كأبي أحمد السامريّ، وكزيد بن علي بن أبي بلال، وغيرهما، أخذ بهما ـ أي بالوجهين؛ المد والقصر ـ، وأمَّا إن كان الراوي ممن روى القصر عنه كصالح المؤدب، وإبكار بن أحمد، والمطوعي، وغيرهم، فيؤخذ به ـ بالقصر ـ كذلك، وإن كان الراوي عن ابن مجاهد ممن روى المد عنه؛ كأبي الحسن المعدل، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي حفص الكتاني، وغيرهم، فالمد فقط. (ينظر: النشر ٢/٤٠٢).

(٢) ينظر: النشر ٢/٤٠٢.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٠.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو ثابت في الإتحاف، ولا بد منه لتمام المعنى ووضوحه. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٠).

(٥) في الإتحاف: (تَرَ)؛ بالفتحة بلا ألف. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٠).

(٦) ليس الأزرق وحده، بل ومعه باقي القراء المميلين والمقللين، فقرأ: ﴿رَءَاهُ﴾، ونحوه؛ مما اتصل بالضمير، بإمالة الراء والهمزة معاً: حمزة، والكسائي، وخلف، وقللهما: الأزرق معاً، وعلى التقليل أوجه البدل الثلاثة، وأمال الهمزة فقط: أبو عمرو، واختلف عن هشام؛ فله الفتح فيهما معاً، والإمالة فيهما ـ أيضاً ـ معاً، والوجهان صحيحان عن هشام كما في النشر، واختلف أيضا عن ابن ذكوان على ثلاثة أوجه؛ =

وقرأ: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ الثلاثة[١]:

بتسهيل الهمزة الثانية: المدنيان.

زاد الأزرق في الوصل[٢]: بإبدالها ألفاً، مع إشباع المد للساكنين.

= الأول إمالتها معاً، والثاني: فتحهما، والثالث: فتح الراء، وإمالة الهمزة، وأما أبو بكر: ففتحهما عنه ـ معاً ـ العليمي، وأمالهما عنه ـ معاً ـ يحيى بن آدم، والباقون: بالفتح فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠١ ـ ٣٠٢)، والنشر ٤٦/٢، والإتحاف ٢٦٣/٢).

(١) الآيات الكريمات: [٩، ١١، ١٣].

(٢) وقول الشارح: «في الوصل»؛ فيه إشارة إلى أنَّ وجه الإبدال مع المد الطويل للأزرق عن ورش إنما هو حال الوصل دون الوقف، وهو الصواب، فإذا وقف الأزرق على: ﴿أَرَءَيْتَ﴾، فليس له إلا وجه التسهيل بين بين، على ما حرره المحررون، وقال به الأئمة المعتبرون. قال في الإتحاف ٢٠٦/١: «وإذا وقف للأزرق في وجه البدل عليه على نحو: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، وكذا: ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ تعيَّن التسهيل بين بين؛ لئلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر، ولا وجود له في كلام العرب، وليس ذلك كالوقف على المشدد في نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]».

وقال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى المسمى بـ(دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة) ص (٤٥٦)، الأبيات رقم (١٣٩ ـ ١٤٠):

لَا تُبْدِلاً (أَئِمَّةً) بَلْ سَهِّلَا ... وَهَكَذَا نَحْو (أَأَمَنْتُمْ) جَلَا
وَوَقْفُ (أَأَنْتَ) (أَرَيْتَ) وَعَلَى ... تَوَسُّطِ الْيَا هَاشِمٌ قَدْ أَبْدَلَا

وقال العلامة الطباخ:

وَقِفْ عَلَى (أَأَنْتَ) بِالتَّسْهِيْلِ لَهْ ... وَنَحْوِهِ وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُبْدِلَهْ

وقال الشيخ الطيبي:

نَحْو (أَأَنْتَ) (أَرَأَيتَ) إِنْ وُقِفْ ... لِلْأَزْرَقِ امْنَعْ بَدَلاً فِيْهِ وُصِفْ
وَقِفْ بِتَسْهِيْلٍ فَقَطْ وَيَمْتَنِعْ ... سَوَاكِنُ ثَلَاثَةٌ إِنْ تَجْتَمِعْ
إِنْ أُظْهِرَتْ لَا كـ(صَوَافَّ) شُدِّدَا ... فَالْوَقْفُ بِالسُّكُونِ فِيْهِ وَرَدَا

وقد جَوَّز العلامة السنباطي ـ فيما نقله عن المنصوري ـ وجه الإبدال للأزرق وقفاً وعزاه إلى جامع البيان، قال المنصوري:

وَفِي (أَأَنْتَ) (أَرَأَيتَ) وَقْفَا ... لِأَزْرَقٍ بِالتَّسْهِيلِ لَنْ يَخْتَلِفَا
لَكِنْ بِجَامِعِ الْبَيَانِ ذُكِرَا ... كُلًّا لِسِنْبَاطِيٍّ نَقْلُهُ يُرَى

قال العلامة الخليجي بعد أن نقل الشواهد السابقة ص (٥٩): «قال بعض مشايخنا: وإذا وقفت على (أرأيت) في وجه الإبدال فإنك تمدُّ الألف مدًّا مشبعاً والياء بالتوسط، =

وحذفها: الكسائي.

وأثبتها محققة: الباقون.

إلا حمزة وقفاً: فبالتسهيل(١).

يوقف للكلِّ على: ﴿سَنَدْعُ﴾ [١٨]؛ بحذف الواو؛ للرسم(٢).

= أقول: ووجهه أنَّ اللين يضعف فيه الطول»، على أن الخليجي نفسه قد اختار ـ في أول كلامه في هذه المسألة ـ ما اختاره جميع المحررين: من أن الأزرق ليس له وقفاً على (أرأيت)، و(أأنت)، وأشباههما إلا التسهيل بين بين.

قلتُ: وهذا الموضع ونظائره من التحرير الذي تميز به شرح الشيخ الترمسي عن باقي شروح الطيبة، فمع أن الشارح قد حرر هذه المسألة في باب الهمز المفرد ونقل في ذلك كلام صاحب الإتحاف إلا أنه أعاد التحرير والإشارة إليها في هذا الموضع، مما يدل على أن نقله من الكتب المختلفة ـ ومنها كتاب الإتحاف ـ إنما هو نقل تحرٍّ واختيار، على أن صاحب الإتحاف أطلق الوجهين للأزرق في هذا الموضع، فلم يقيد وجه الإبدال بحال الوصل حيث قال ٦٢٠/٢: «وقرأ (أرأيت) بتسهيل الثانية نافع وأبو جعفر، زاد الأزرق إبدالها ألفاً مع المد المشبع للساكنين»، ولم يعلق محققا الإتحاف بشيء، وكان حقه أن يقيده بالوصل، وذلك لما سبق من التحرير والبيان.

(١) فالهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المفتوح بعد فتح، فتسهل الهمزة بين بين؛ أي: بين الهمزة، وما منه حركتها، وذلك على الأصل في التسهيل، وحكى أبو العز القلانسي في كفايته ـ أي في الهمزة المفتوحة بعد فتح ـ إبدالها ألفاً، وعزاه إلى المالكي والعلوي وابن نفيس وغيرهم، وذكر هذا الوجه أيضاً مكي بن أبي طالب وابن شريح وقال: إنه ليس بالمطَّرد، لكن ردَّ هذا الوجه في النشر ٤٣٨/١ حيث قال: «وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلا بسماع». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٢ ـ ٢٢٣)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٦٢٠/٢).

(٢) وهذا الموضع هو خامس المواضع الخمسة التي جمعها العلامة المتولي ـ رحمه الله ـ في اللؤلؤ المنظوم، حيث قال:

يَمْحُ بِشُورَى يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ مَعْ ... وَيَدْعُ الإِنْسَانُ سَنَدْعُ الْوَاوَ دَعْ
وَهَكَذَا وَصَالِحُ الَّذِي وَرَد ... فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ فَاظْفَرْ بِالرَّشَدْ

قال الحافظ السيوطي: «والسرُّ في الحذف ـ أي في هذه المواضع الخمسة ـ؛ التنبيهُ على سرعةِ وقوع الفعل على الفاعل، وشدة قبول المتأثر به في الوجود» ثم قال في توجيه الحذف في موضع سورة العلق: «أمَّا: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]؛ فللإشارة إلى وقوع الفعل، وسرعة إجابة الزبانية، وقوة البطش»، انتهى. (ينظر: الرحيق المختوم =

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].

= بنشر اللؤلؤ المنظوم، الكلام على ما يحذف منه الواو والياء، ص (٣٦)، البيت رقم (٤٩ ـ ٥٠)، والإتقان في علوم القرآن ٢٢١/٢).

(١) ينظر: النشر (٤٠١/٢ ـ ٤٠٢)، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري (١٢٥/٦ ـ ١٢٧)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف (٦١٩/٢ ـ ٦٢٠).

سُورَةُ الْقَدْرِ

أمال: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [٢]؛ أبو عمرو، [وأهل شفا][١]، وكذا: ابن ذكوان، وشعبة، بخلفهما[٢].

وقرأ: ﴿شَهْرٍ ۝ تَنَزَّلُ﴾ [٣ ـ ٤]؛ بتشديد التاء ـ في الوصل ـ البزي بخلفه[٣]، ولا يجوز كسر التنوين في: ﴿شَهْرٍ﴾، بل يُجْمَعُ بين سكونه وسكون [التاء][٤]، وإن كان فيه نوع [عُسْرٍ][٥]، [فالمشافهة][٦] تَحْكُم ذلك، فعليك بها[٧].

---

(١) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (وهشام)، وهو سبق قلم؛ لأن هشاماً ليس له في مثلها إلا الفتح.

(٢) وقلَّله: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٦٢١).

(٣) وقرأ الباقون: بالتخفيف، ولا خلاف بين القراء العشرة في الابتداء بها بالتخفيف؛ لامتناع الابتداء بالساكن، وموافقته للرسم والرواية. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٦٢١).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو لازم لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١).

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (عرفا)، والصواب ما أثبته؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١).

(٦) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (لمشافهة)، والصواب ما أثبته؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١).

(٧) وقد نبَّه على مثله الشارح في سورة (الليل)، عندما تكلم عن إدغام رويس، والبزي بخلفه، في قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [١٤]، حيث قال ما نصُّهُ: «وهو وإن كان فيه عسرٌ ـ للجمع بين الساكنين ـ سائغ جائز؛ لصحة الرواية به، واستعماله عن العرب، والقراء، فلا يلتفت لطعن الطاعن، وما قيل: من تحريك النون هنا بالكسر =

٩٩٥ ـ ....وَاكْـسِـرِ[(١)]

٩٩٦ ـ مَطْلَعِ لَامَهُ: رَوَى........... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [٥].

فـ(ـاكْسِرِ) (﴿مَطۡلَعِ﴾ لَامَهُ)؛ أي: اقرأ بكسر اللام[(٢)].

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (رَوَى)؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأ الباقون: بفتحه[(٣)].

= فمردود لا يعول عليه، كما حققه المصنف»، ومراده بطعن الطاعن ما نقل عن بعض الأئمة؛ كابن عطية، والقرطبي، في تفسيريهما، من عدم جواز اجتماع الساكنين، حيث قال في المحرر الوجيز: «وهي قراءة قلقة؛ لأنها تقتضي اجتماع ساكنين»، وأما مراده بتحريك النون بالكسر؛ فهو ما حكاه الديواني عن شيخه الجعبري من جواز تحريك التنوين ـ هنا ـ بالكسر، وما حكاه السمين الحلبي عن أبي البقاء العكبري، حيث قال في الدر المصون: «وقال أبو البقاء: (يُقْرأ بكسر التنوين، وتشديد التاء)، وهذه قراءة غريبة، ولكنها موافقة للقياس من حيث إنه لم يلتقِ فيها ساكنان»، وهو ما ردَّه ـ أي القراءة بتحريك النون بالكسر ـ في النشر بقوله: «وهذا ـ أي تحريك التنوين بالكسر ـ لا نعلم أحداً تقدم الجعبري إليه، ولا دل عليه كلامه، ولا عرج عليه أحد من أئمة القراءة قاطبة، ولا نقل عن أحد منهم، ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل، وهذا وإن جاز عن أهل العربية في الكلام، فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلَّام؛ إذ القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، واقرؤوا كما عُلِّمْتُم، كما ثبت عن النبيِّ ﷺ». (ينظر: النشر ٢٣٣/٢، والمحرر الوجيز ١٧١/٤، وتفسير القرطبي ١٧٤/١٥، والإتحاف ٦٢١/٢، والدر المصون ٣٠/١١، ومعجم القراءات ٤٦٨/١٠ ـ ٤٦٩).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: (وَاكْسِرِ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وفي جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه؛ بسكون الراء: (وَاكْسِرْ).

(٢) على أنه ظرف زمان. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

(٣) أي: بفتح اللام؛ على أنه مصدر أُريد به الزمان. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

قال في الإتحاف[١]: «وهو القياس، والكسر سماع[٢]، وهما مصدران، أو أن المكسور: اسم [مكان][٣]».

وغلظ الأزرق لامها في الأصح[٤].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٥].



(١) ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١.

(٢) وله أخواتٌ يُحْفَظ فيها الكسر ممَّا ضُمَّ مضارعه أو فُتح نحو: (الْمَشْرِق)، و(الْمَجْزِر). (ينظر: الدر المصون ١١/٦٥).

(٣) في الأصل: (وكان)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١).

(٤) فروى ترقيق (اللام) عِنْدَ (الطَّاءِ)؛ أي: بعد الطاء المهملة: صاحب العنوان، والمجتبى، والتذكرة، وبه قرأ مكي على أبي الطيب، والداني على أبي الحسن، والأصح التغليظ بعد الطاء؛ كما تضمنه قول الناظم في باب اللامات من الطيبة، البيت رقم (٣٤٨): (**وَالْأَصَحْ تَفْخِيْمُهَا**))، وقراءة ورش من طريق الأزرق بترقيق اللام المفتوحة، الواقعة بعد الطاء، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١١٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٨)، والإتحاف ١/٦٢١).

(٥) ينظر: النشر ٢/٤٠٢ ـ ٤٠٣، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ٦/١٢٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٢/٦٢١.

سُورَةُ (لَمْ يَكُن)

أمال: ﴿جَآءَتْهُمُ﴾ [٤]؛ حمزة، وخلف عن نفسه، وابن عامر بخلف من رواية هشام(١).

ولا خلاف بين العشرة في كسر لام(٢): ﴿مُخْلِصِينَ﴾ [٥](٣).

وقرأ: ﴿الْبَرِيْئَة﴾ معاً(٤)؛ نافع، وابن ذكوان؛ بالهمز من غير تشديد(٥).

---

(١) فأمالها عنه: الداجوني، وفتحها عنه: الحلواني، وقراءة هشام بوجه الإمالة في: ﴿جَآءَ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٥٩/١ ـ ٦٠، ومنحة مولى البر ص (٧٥)، والإتحاف ٦٢٢/٢).

(٢) لأنَّ هذا الموضع ـ وكلُّ ما هو على شاكلته ـ إنما هو من المستثنيات، كما دلَّ عليه قول الناظم في سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٢):

......وَالْمُخْلِصِينَ الْكَسْرُ كَمْ حَقٌّ وَمُخْلَصاً بِكَافٍ عَمَّ

قال الشارح ـ أي الترمسي ـ:«لَفَظَ بـ(**بالمخلصين**)؛ بالألف واللام، وقيَّد:(**مخلصاً**)؛ بـ(**كاف**)؛ للاحتراز عن: ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾، وعن: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا﴾، فلا خلاف في كسرهما»، أي: حيث جاءت هاتين اللفظتين الكريمتين: ﴿مُخْلِصِينَ﴾، و﴿مُخْلِصًا﴾، في القرآن العظيم، فلا خلاف في كسرهما، إلَّا ما نصَّ على ذكره الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، وشرح النويري ٣٨٢/٤).

(٣) في الأصل: (المخلصين)، وهو تصحيف، كما أنَّ لفظ: (المخلصين)، وهو المعرف بـ(أل)، حيث ورد في القرآن الكريم، مما لا خلاف فيه، كما مرَّ تفصيله في الهامش السابق.

(٤) الآيتين الكريمتين: [٦، ٧].

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٤٠٧/١، والإتحاف ٦٢٢/٢.

على الأصل.

كما تقدَّم في الأصول.

والله أعلم[١].



(١) ينظر: النشر ٤٠٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٢٩/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٦٢٢/٢.

سُورَةُ الزَّلْزَلَةِ [٥٩٩]

تقدَّم:

إشمام صاد: ﴿يَصْدُرُ﴾ [٦]، زاياً، لأهل شفا، ورويس عن يعقوب[١].

وقرأ: ﴿يَرَهُۥ﴾ [٧]؛ معاً[٢]:

بإسكان الهاء ـ في حال الوصل ـ: هشام بلا خلاف، وابن وردان في أحد أوجهه الثلاثة.

وقرأهما بالاختلاس: يعقوب في أحد وجهيه، وابن وردان في وجهه الثاني.

والباقون: بالإشباع.

وبه قرأ يعقوب في وجهه الثاني[٣].

---

(١) نصَّ في متن الطيبة على خلاف القراء فيها في سورة (أم القرآن)، بينما ذكر خلاف القراء فيها في النشر في سورة (النساء). (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٤)، والنشر ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١، والإتحاف ٢/٦٢٣).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٥٦ ـ ١٥٧)، والنشر ٢/٣١٠ ـ ٣١١، والإتحاف ٢/٦٢٣.

(٣) فيعقوب له الوجهان؛ القصر، والإشباع، قال في النشر: «فأما يعقوب فأطلق الخلاف فيه عن رويس عنه: أبو القاسم الهذلي، من جميع طرقه، وروى هبة الله عن المعدل عن روح: اختلاسها، وهو القياس عن يعقوب، وقد روى الجمهور عنه: الإشباع، والوجهان صحيحان، قرأنا بهما، وبهما نأخذ». (ينظر: النشر ١/٣١١).

وابن وردان في وجهه الثالث، وتقدم في الأصول تحرير طرقه[١].
والله أعلم[٢].



(١) ففي حرفي الزلزلة لابن وردان ثلاثة أوجه: الإسكان: من طريق النهرواني عن ابن شبيب، وقراءة الإسكان في هذين الحرفين من زيادات النشر وطيبته، والإشباع: من طريق ابن مهران، والوراق، والخبازي، والقصر: من طرق باقي أصحاب ابن وردان. (ينظر: النشر ٣١١/١، وشرح النويري ١٤٥/٢، والإتحاف ١٥٤/١، وشرح منحة مولى البر ص (٢٩)).

(٢) ينظر: النشر ٤٠٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٣٠/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٦٢٣/٢.

سُورَةُ الْعَادِيَاتِ

أدغم:

﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا[1]﴾ [١].

و﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [٣].

أبو عمرو[2]، ويعقوب[3]، بخلفهما.

---

(١) في الأصل: (صبحا)، وهو تصحيف.

(٢) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الضاد)، و(الصاد)، مع المد، والتوسط، والقصر، لأنه عنده من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة، كما نصَّ عليه في النشر ٢٩٨/١ بقوله: «لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محركاً أو ساكناً؛ فإن كان محركاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً فلا يخلو إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام معه ممكن حسن؛ لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه؛ وهي المدُّ، والتوسط، والقصر، كجوازها في الوقف إذ كان حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، وممن نصَّ على ذلك أبو العلاء الهمداني فيما نقله أبو إسحاق الجعبري، وهو ظاهرٌ لا نعلم له نصًّا بخلافه، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، والمد أرجح من القصر، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي»، وقد انفرد أبو شامة في إبراز المعاني ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤: «ففرَّق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير، فأجرى لأبي عمرو الأوجه الثلاثة في الوقف، وخصَّ الإدغام بالمدِّ وألحقه باللازم»، لكن ردَّه في النشر ٣٣٦/١ حيث قال: «والصواب: أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان، والروم، والإشمام». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٢٣)، والنشر ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧، والإتحاف ٦٢٤/٢).

(٣) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الضاد)، و(الصاد)، وإدغام يعقوب براوييه إنما هو من طريق المصباح، كما صرح به في النشر، وحكاه عن أبي حيان في كتابه: =

ووافقهما في الثانية[١]: خلادٌ بخلفه[٢] ـ أيضاً ـ.

وأثبت في اللطائف[٣] هنا الخلاف في الأولى لخلاد كالثانية، [وفيه نظر][٤]؛ [فإنها][٥] انفرادة لابن خيرون عن خلاد[٦] لا يُقْرَأُ بها، ولذا أسقطها المصنف ـ فيما تقدم ـ، على عادته في الانفرادات[٧].

= (المطلوب في قراءة يعقوب). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣، والإتحاف ٢/٤٠٧).

(١) أي: في إدغام: (التاء)، في: (الصاد)، بخلفه، من قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [٣]، وتصريح الشارح بموافقته لهما الإدغام؛ ليدل على أن خلاداً عن حمزة لم يوافق أبا عمرو في الروم، لأن الإدغام إذا أُطْلِق؛ فالمراد به الإدغام المحض، كما أشار إليه في النشر، حيث قال: «فوافقه ـ أي أبي عمرو ـ حمزة على إدغام التاء في أربعة مواضع من غير إشارة. . .الخ»، وقال في موضع أخر من النشر ١/٣٣٧: «ولذا لم يجز فيه ـ أي ما وافق فيه حمزة أبا عمرو من الإدغام الكبير ـ الروم كما نصُّوا عليه»، وكما نبه عليه ابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ١/٣٠٠، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)).

(٢) وذلك بإدغام (التاء) في (الصاد)، مع المد المشبع، وجهاً واحدًا، فلا يجوز له التوسط، والقصر، في المدِّ، كما تجوز لأبي عمرو، قال في غيث النفع ص (٣٣٤): «وكذلك لا يجوز التوسط والقصر كما يجوز ذلك لأبي عمرو، والفرق بينهما: أنه عند حمزة من الساكن اللازم المدغم، مثل: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، فلا بد من المد الطويل، وعند أبي عمرو من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير ص (٤٠)، البيت رقم (١٤٢)، والنشر ١/٣٠٠، والإتحاف ٢/٦٢٤).

(٣) ذكر ذلك صاحب الإتحاف فيما نقله عن اللطائف. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٥).

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ونظر فيه)، وهو كلام مقلوب فيه تقديم والتأخير، والصواب الذي يستقيم به الكلام: (وفيه نظر)، كما هو في كتاب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٤).

(٥) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (بأنها)، والصواب الذي يستقيم به الكلام: (فإنها)، كما هو في كتاب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٤).

(٦) كما نصَّ على ذلك في النشر. (ينظر: النشر ١/٣٠٠، ومعجم القراءات ١٠/٥٤١).

(٧) وعادة ابن الجزري في نظم الطيبة أنه لا يعرج في نظمه على الانفرادات التي انفرد بقراءتها بعض القراء، أو بعض الرواة، أو بعض الطرق، مما لم يتوفر فيه شرطه واشتراطه، إلا ما كان من قراءة ابن وردان في الكلمات الأربع التي سبق ذكرها =

والله أعلم(١).

❁ ❁ ❁

= في مواضعها، وهي: ﴿لَا يَخْرُجُ﴾ [الأعراف: ٥٨]، و﴿سِقَايَةَ﴾ [التوبة: ١٩]، و﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]، و﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩].

(١) ينظر: النشر ٤٠٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٣١/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٦٢٤/٢.

سُورَةُ الْقَارِعَةِ

أمال: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [٣]؛ أهل شفا، وأبو عمرو بلا خلاف، وابن ذكوان وشعبة بخلفهما، وقلله الأزرق(١).

وقرأ: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [١٠]، بحذف الهاء في الوصل: حمزة، ويعقوب(٢).

ولا خلاف(٣) في إثباتها وقفاً.

والله أعلم(٤).



(١) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٦٢١).

(٢) فيقرآنها في الوصل: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيْ نَارٌ حَامِيَه)، وقرأ الباقون: بإثباتها وصلاً: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَه نَارٌ). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٤)، والنشر ٢/١٤٢، والإتحاف ٢/٦٢٥).

(٣) عن القراء العشرة ـ بما فيهم حمزة ويعقوب ـ. (ينظر: النشر ٢/١٤٢، والإتحاف ٢/٦٢٥).

(٤) ينظر: النشر ٢/٤٠٣، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ٦/١٣٢، والإتحاف ٢/٦٢٥.

سُورَةُ التَّكَاثُرِ

أمال: ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ [١]: أهل شفا، وقلله: الأزرق بخلفه(١).

٩٩٦ - ....اضْمُمْ أَوَّلَا (تَا) تَرَوُنَّ: كَمْ رَسَا..................

واخْتُلِفَ في: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [٦].

بيَّنَهُ في قوله: (**اضْمُمْ أَوَّلَا**) ("**تَا**": ﴿**تَرَوُن**﴾)؛ أي: اقرأه بضم التاء.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ رَسَا**(٢))؛ أي: ابن عامر، والكسائي، بكمالهما.

على أنه مبني للمفعول، مضارع (أَرَى)، معدَّى (رَأَى) البصرية بالهمز لاثنين؛ رُفِعَ الأول على النيابة، وبقي الثاني وهو: ﴿ٱلْجَحِيمَ﴾، منصوباً؛ وأصله: (لترْأَيُون)، كـ(تُكْرِمُون)، ولا يخفى تصريفه(٣).

والباقون: بفتح التاء.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٦٢٦/٢.

(٢) وقوله: (**رَسَا**)؛ فعلٌ ماض؛ مِنْ: رَسَا، يَرْسُو، رَسْواً، يقال: رَسَا البناء؛ رسخ وثبت، ورَسَا الرجل؛ إذا كان وقوراً رزيناً، ورَسَا بين القوم؛ أصلح بينهم.

(٣) وتصريفه: أن حركة الهمزة نُقِلَتْ إلى الراء، فانقلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفَت للساكنين، ودخلت النون الثقيلة، وحُذِفَت نون الرفع، وحُرِّكَت الواو للساكنين، ولم تحذف لأنها علامة جمع وقبلها فتحة ولو كانت ضمة لحُذِفَت، وعليه فإن المعنى على قراءة ضم التاء: أن الله يريكموها. (ينظر: الإتحاف ٦٢٦/٢، والدر المصون ٩٨/١٠، واللباب ٤٨٠/٢٠، والكشف ٣٨٧/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

مبنياً للفاعل، مضارع (رَأَى)[1].

واحترز بـ(**ـالأَوَّل**)[2]، عن: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾ [٧].

فلا خلاف في فتح تائه[3].

إذ المعنى فيه: (أنهم يُرَونَهَا أولاً، ثم يَرَونَهَا بأنفسهم)[4].

والله أعلم[5].



(١) فجعلوه فعلاً ثلاثياً تعدَّى إلى مفعول واحد، والفاعل مضمر، وهم المخاطبون. (ينظر: الإتحاف ٦٢٦/٢، والدر المصون ٩٨/١٠، واللباب ٤٨٠/٢٠، والكشف ٣٨٧/٢).

(٢) لم ينبه على هذا القيد إلا الشارح هنا في شرحه، والمنير السمنودي في سطعاته، ونوَّه النويري، والهادي، في شرحيهما على أن هذا الموضع من المواضع المتفق على قراءته بالتاء لكن دون الإشارة إلى أن هذا الاتفاق بين القراء على هذا الموضع إنما فُهِمَ من القيد الذي وضعه الناظم بقوله: (**اضْمُمْ أَوَّلَا**)، كما نوه على اتفاق القراء على فتح التاء فيه صاحب الإتحاف في إتحافه، والصفاقسي في غيث النفع، بينما لم ينوه ابن الناظم، ولا موسى جار الله، على هذا القيد في شرحيهما، بل لم يشيرا أصلاً إلى اتفاق القراء على فتح التاء في هذا الموضع. (ينظر: شرح النويري ١٣٣/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنوديّ (ل ١٣٨/ب)، والهادي ٣٦٠/٣، وغيث النفع ص (٣٩٣)، والإتحاف ٦٢٧/٢).

(٣) بين القراء العشرة، وإلَّا فقد قُرئ بها في الشواذ، حيث قرأ محبوب بن الحسين، ورُوِي عن إسماعيل، وعن عبيد بن عقيل عن شبل، كلاهما عن ابن كثير: بضمِّ التاء فيها، وقرأها بضم التاء أيضاً: عليٌّ، ومجاهد، والأشهب، وابن أبي عبلة، والوليد بن مسلم عن ابن عامر، وابن مجالد، والضحاك، كلاهما عن عاصم، وكذا من رواية أبي بكر، وابن عقيل، وابن حبيب عنه، وغيرهم. (ينظر: جامع البيان ٤٩٢/٢، ومعجم القراءات ٥٦٤/١٠).

(٤) فالرؤية الثانية مسندة إليهم من حيث كانت في جهنم، بينما كانت الرؤية الأولى في الحشر. (ينظر: جامع البيان ٤٩٢/٢، والنشر ٤٠٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح النويري ١٣٣/٦، والإتحاف ٦٢٧/٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٠٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح النويري ١٣٣/٦، والإتحاف ٦٢٦/٢.

سُورَةُ الْعَصْرِ

مَا فِي:

﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [٢].

و﴿لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا﴾ [٢ ـ ٣].

من:

١ ـ النقل(١).

٢ ـ والسكت(٢).

٣ ـ وعدمها(٣).

واضحٌ.

والله أعلم(٤).



---

(١) فقرأهما بالنقل: ورش من طريقيه، وحمزة حال الوقف عليهما. (ينظر: الإتحاف ٦٢٧/٢).

(٢) فقرأهما بالسكت بخلف عنهم: حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وأدريس عن خلف. (ينظر: الإتحاف ٦٢٧/٢).

(٣) وهي قراءة الباقين غير ورش، وحمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس عن خلف، على أحد الوجهين عنهم.

(٤) ينظر: شرح النويري ١٣٥/٦، والإتحاف ٦٢٨/٢.

سُورةُ الْهُمَزَةِ [٦٠٠]

٩٩٦ - ....وَثَــقَّـــلَا[١]

٩٩٧ - جَمَعَ[٢]: كَمْ [ثَنًا شَفَا][٣] شِمْ.......... ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الثاء، وفتح القاف؛ على الإخبار: (**وَثَقَّلَا**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، ونسختي الشيخ إبراهيم السمنودي والشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بضم الثاء، وكسر القاف؛ على البناء للمفعول: (**وَثُقِّلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وأحد الأوجه في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح الثاء، وكسر القاف؛ على الأمر: (**وَثَقِّلَا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ـ وأحد الأوجه في تحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَثُقِّلَا**)، (**وَثَقَّلَا**)، (**وَثَقِّلَا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم بلا تشديد: (**جَمَعَ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، والثاني: بفتح الميم مع التشديد: (**جَمَّعَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى. وهذا من المواضع التي خالف فيه شيخنا المحقق تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، منهجهما في ضبط المتن، ومنهجهما أنهما يضبطان الكلمة القرآنية المختلف فيها بعكس القيد المذكور في كلام الناظم، فكان حق هذا الموضع أن يضبطاه؛ بعكس القيد المذكور في كلام الناظم وهو: (**وَثَقِّلَا**)، فَيَضْبِطَا الكلمة بالتخفيف ـ أي: بفتح الميم بلا تشديد ـ: (**جَمَعَ**)، لكنهما ضبطا الكلمة بالتثقيل: (**جَمَّعَ**)، ولعل العلة في ذلك أنهما أرادا بيان صحة المنهجين في ضبط المتن؛ منهج ضبط الكلمة بقيدها وبعكس قيدها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**شَفَا ثَنًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، والثاني: (**ثَنًا شَفَا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، =

واخْتُلِفَ في: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [٢].

فـ(ـثَقَّلا)؛ أي: قرأ بتشديد ميم: ﴿جَمَعَ﴾.

للمبالغة، والتكثير(١).

المرموز إليهم بقوله: (**كَمْ ثَنًا شَفَا شِمْ**(٢))؛ أي: ابن عامر، وأبو جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وروح.

وقرأه الباقون: بتخفيفها(٣).

ولا خلاف بين العشرة في تشديد دال: ﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾ [٢](٤).

وتقدَّم:

كسر سين: ﴿يَحْسَبُ﴾ [٣]؛ لغير ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر(٥).

= والثالث: (**ثَنَا شَفَا**)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذا الموضع؛ ثلاثة أوجه: (**ثَنَا شَفَا**)، (**شَفَا ثَنًا**)، (**ثَنًا شَفَا**).

(١) ينظر: الدر المصون ١٠٦/١٠، واللباب ٤٩٠/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢.

(٢) وقوله: (**شِمْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: شمَّ، يَشِمُّ، ومنه: شَمَّ الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط.

(٣) وهي محتملة للتكثير وعدمه. (ينظر: الدر المصون ١٠٦/١٠، واللباب ٤٩٠/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢).

(٤) وقد قرأ الحسن البصري في الأربع الشواذ، والكلبي، ونصر بن عاصم، وأبو العالية، وأبو عبدالرحمٰن السلمي، وابن يعمر، والكسائي، وابن السميفع: بالتخفيف في الدال الأولى؛ أي: وجمع وضبط عدد ذلك المال. (ينظر: الإتحاف ٦٢٩/٢، ومعجم القراءات ٥٧٦/١٠).

(٥) فقرأ بكسر السين: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٦/٢، والإتحاف ٦٢٩/٢).

وإمالة: ﴿أَدْرَنكَ﴾ [٥]؛ لأهل شفا، وأبي عمرو بلا خلاف عنهم، وابن ذكوان، وشعبة، بخلاف عنهما(١).

وهمز: ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ [٨]؛ لأبي عمرو، وحفص، وحمزة، ويعقوب، وخلف.

وإبداله: لغيرهم(٢)، كوقف حمزة(٣).

٩٩٧ ـ ....وَعَــمَــدْ: صُـحْبَـةُ ضَـمَّـيْـهِ......................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿عَمَدٍ﴾ [٩].

فقرأه المرموز إليهم بقوله: **(صُحْبَةُ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة عن عاصم.

(ضَمَّيْهِ)؛ أي: بضم العين، والميم.

على أنه جمع (عَمُود)، كـ(رَسُول)، و(رُسُل)، أو (عِمَاد)، كـ(كِتَاب)، و(كُتُب)(٤).

والباقون: بفتحتين.

فقيل: اسم جمع؛ كـ(عَمُود)، وقيل: بل هو جمع له(٥).

---

(١) وقلله الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٤٠/٢ ـ ٤١، والإتحاف ٦٢١/٢).

(٢) على أنه من: (آصدت الماءَ؛ أغلقته، فهو مُؤْصَدٌ)، وأمَّا بغير الهمز فمن: (أَوْصَدَ)، (يُوصِدُ)، وتقدم لأبي عمرو أنها لا تبدل حتى على وجه الإبدال في غيره. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٦٢٩/٢، والكشف ٣٧٧/٢، والدر المصون ١١/١١ ـ ١٢، واللباب ٣٥٢/٢٠).

(٣) فالهمز هنا هو من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، الساكن بعد ضم، فحقه أن يبدل بحركة ما قبله، وحركة ما قبله هنا الضم، فتبدل الهمزة واواً. (ينظر: النشر ٤٣٠/١ ـ ٤٣١، والإتحاف ٦٢٩/٢).

(٤) ينظر: الدر المصون ١٠٨/١٠، واللباب ٤٩٤/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٠٨/١٠، واللباب ٤٩٤/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢.

وتقدَّم إمالة هاء التأنيث وما قبلها في نحو: ﴿هُمَزَةٍ﴾ [١]، و﴿مُّمَدَّدَةِۭ﴾ [٩]، وقفاً، للكسائي[١]، وحمزة بخلفه[٢]

ويوقف لحمزة على: ﴿ٱلۡأَفۡـِٔدَةِ﴾ [٧]؛ بنقل حركة الهمزة الثانية إلى الفاء[٣]، وفي الأولى: التحقيق[٤]، والسكت، والنقل ـ أيضاً ـ،

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٢٧)، والنشر ٨٢/٢، والإتحاف ٦٢٩/٢.

(٢) فرواه عنه أبو القاسم الهذلي في الكامل، ولم يحك عنه فيه خلافاً، بل جعله والكسائي سواء، ورواه أيضاً أبو العز القلانسي، والحافظ أبو العلاء، وأبو طاهر بن سوار، وغيرهم، من طريق النهرواني، إلا أن ابن سوار خص به رواية خلف، وأبي حمدون، عن سليم، ولم يخص غيره عن حمزة في ذلك رواية، بل أطلقوا الإمالة لحمزة من جميع رواته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٣٠)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٦٢٩/٢).

(٣) قولاً واحداً، فالهمزة الثانية من هذه الكلمة هي من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المكسور بعد ساكن صحيح، ولا يوجد مثلها في القرآن الكريم، وكيفية تسهيل هذا النوع من أنواع الهمز لحمزة وقفاً أنه يسهله: بالنقل، كما ذكره في النشر، وقد خص ابن الجزري هذه الكلمة ـ أي كلمة: ﴿ٱلۡأَفۡـِٔدَةِ﴾ ـ بالذكر في الخاتمة التي أثبتها في آخر باب السكت على الساكن قبل الهمز، وذكر فيها مجموعة من الأمثلة لما أصله من القواعد وذلك كما قال ـ رحمه الله ـ هنا: «ليقاس عليها نظائرها، فيعرف بها حكم جميع ما وقع في القرآن». (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٤) ما ذكره الشارح من وجه التحقيق بلا سكت في الهمزة الأولى لحمزة وقفاً محل نظر وتأمل، إذ التحرير أن لحمزة عند الوقف على (أل) في نحو: ﴿ٱلۡأَفۡـِٔدَةِ﴾، ونظائره، وجهان؛ النقل، والسكت، وليس له فيها التحقيق من غير سكت، قال في النشر ٤٨٦/١ ـ ٤٨٧: «لا أعلم هذا الوجه ـ أي وجه التحقيق بلا سكت وقفاً ـ في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفاً، لا أعلم بين المتقدمين في هذا خلافاً منصوصاً يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتماداً على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها»، وقال الشيخ الخليجي في حل المشكلات ص (٤٤):

لِحَمْزَةَ فِي (أَلْ) وَقْفاً انْقُلَ اوِ اسْكُتاً   وَتَحْقِيقُهَا مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ لَهُ امْنَعَا

وقال شيخنا الكبير إبراهيم شحاتة السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى =

وحُكِيَ تسهيل الثانية، ولا يصح(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



= المسماة منظومة (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة)، ص (٤٥٨)، البيت رقم (١٦٢):

وَلَمْ يَرِدْ تَحْقِيقَ (أَلْ) وَيَومَئِذْ وَبِفَتْحٍ يَبْنَؤُمّ حِينَئِذْ

وقال الشيخ محمد تميم الزعبي فيما تلقيته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى: «وإذا وقف حمزة على نحو: (الأرض) فيها وجهان؛ النقل، والسكت، وذكر الإمام المتولي وجهاً ثالثاً؛ وهو التحقيق، إلا أن الوقف بالتحقيق لا تؤيده النصوص».

(١) نصَّ عليه النشر، وقال: «وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو بين بين، وهو ضعيف جداً». (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٢) ينظر: النشر ٤٠٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح النويري ١٣٦/٦، والإتحاف ٦٢٩/٢.

سُورَةُ الْفِيلِ

تقدَّم:

ضم هاء: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٨]؛ لحمزة، ويعقوب(١).

وهاء: ﴿تَرْمِيهِم﴾ [٤]؛ ليعقوب وحده(٢).

كإبدال همزة: ﴿مَّأْكُولِۭ﴾ [٥]؛ لأبي جعفر، وورش، وأبي عمرو بخلفه، ولحمزة وقفاً(٣).

ولا يخفى ما في: ﴿طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ [٣]:

من النقل: لورش(٤).

والترقيق: للأزرق عنه(٥).

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٦٣٠.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٦٣٠.

(٣) فالهمز هنا هو من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، الساكن بعد فتح، فحقه أن يبدل بحركة ما قبله، وحركة ما قبله هنا الفتح، فتبدل الهمزة ألفاً. (ينظر: النشر ١/٤٣٠ ـ ٤٣١، والإتحاف ٢/٦٣٠).

(٤) وحمزة حال الوقف عليه. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٣٠).

(٥) وكلام الشارح هنا باقتصاره على ذكر وجه الترقيق يوهم عدم الخلاف للأزرق عن ورش في هذا الموضع، والصواب أن الأزرق له في الراء المفتوحة المنونة الواقعة بعد ياء اللين الساكنة وجهان: الترقيق؛ وهو مذهب صاحب العنوان، وشيخه صاحب المجتبى، وصاحب التذكرة، وأبي معشر الطبري، وغيرهم، وهو أحد الوجهين في الكافي، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وهو القياس، والوجه الآخر للأزرق: التفخيم، =

والسكت: لحمزة، وابن ذكوان وحفص وإدريس عن خلف بخلفهم[1].

والله أعلم[2].



= وهو مذهب ابن أبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الطيب عبدالمنعم بن عبيدالله، والهذلي، وحكاه الداني، وذكر الوجهين مكي بن أبي طالب. (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذاهبهم الراءات، ص (٥٥)، البيت رقم (٣٣٨)، والنشر ٢/ ٩٤ ـ ٩٥).

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٥، ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، والنشر ٢/ ٨٢، والإتحاف ٢/ ٦٢٩.

(٢) ينظر: شرح النويري ٦/ ١٣٧، والإتحاف ٢/ ٦٣٠.

سُورَةُ قُرَيشٍ

٩٩٧ - ....لِيلَفِ[١]: ثَمَدْ

٩٩٨ - بِحَذْفِ هَمْزٍ. وَاحْذِفِ الْيَاءَ: كَمَنْ ....

اخْتُلِفَ في: ﴿لِإِيلَٰفِ[٢] قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ﴾ [١ - ٢].

فقرأه الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَمَدْ)**[٣]؛ أي: أبو جعفر - وحده - بكماله.

بياء ساكنة، و**(حَذْفِ هَمْزٍ)**.

لأنه لما أبدله ياء حذفها على غير قياس[٤].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: ضُبطت في الأصل - متنًا وشرحًا -: **(لِيلَفِ)**، والثاني: **(لإِيلَافِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: **(لِيلَافِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والرابع: **(لئِيلَافِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والنسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، والخامس: **(لِئِلَافِ)**، وهو الاختيار في باقي النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة خمسة أوجه أوجه: **(لِيلَفِ)**، **(لإِيلَافِ)**، **(لِيلَافِ)**، **(لئِيلَافِ)**، **(لِئِلَافِ)**.

(٢) في الأصل: (ليلف)، وهو رسم موهم، فأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٣) ومعنى قوله: **(ثَمَدْ)**؛ اسمٌ، والجمع: أَثْماد، والثَّمدُ؛ الماء القليل الذي ليس له مدد، يقال: ماء ثَمِدْ؛ أي: قليل.

(٤) قاله في النشر. (ينظر: النشر ٢/٣٠٤).

(وَاحْذِفِ الْيَاءَ)؛ أي: اقرأ بحذف الياء، مع إثبات الهمزة.

للإمام المرموز إليه بكاف: (كَمَنْ)(١)؛ أي: ابن عامر بكماله.

بوزن (لِعْلَافِ) [٦٠١] مصدر: (أَلِفَ) ثلاثياً؛ كـ(كَتَبَ)، (كِتَاباً)، يقال: (أَلِفَ الرجل إِلْفاً وإِلافاً(٢))(٣).

والباقون: بهمزة مكسورة، بعدها ياء ساكنة.

مصدر (آلَفَ) رُباعياً، على وزن (أَكْرَمَ)(٤).

٩٩٨ ـ .... إِلَافِ: ثِـــــقْ..........................

وَقَرَأَ: ﴿**إِلَافِ**﴾؛ أي: ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ﴾ [٢].

الإمام المرموز إليه بثاء: (ثِقْ)؛ أي: أبو جعفر بكماله(٥).

بهمزة مكسورة بلا ياء، كقراءة ابن عامر في الأولى؛ فهو مصدر: (أَلِفَ) ثلاثياً(٦).

والباقون: بالهمزة، وياء ساكنة بعدها.

فكلهم على إثبات الياء هنا غير أبي جعفر.

---

(١) ومعنى قوله: (كَمَنْ)؛ فعلٌ، مِن: كَمَنَ، يَكْمُنُ، فهو كَامن، كَمَنَ الشخص؛ اختفى وتوارى في مكان لايَفطن له أحد.

(٢) في الأصل: (وإلالفا)، وهو تصحيف.

(٣) وقيل: إنه مصدر (آلَفَ) رباعياً، نحو: (قَاتَلَ)، (قِتَالاً). (ينظر: النشر ٣٠٤/٢، والإتحاف ٦٣١/٢، والدر المصون ١١٢/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢).

(٤) يقال: (آلَفْتُهُ)، (أُوْلِفُهُ)، (إِيْلَافاً). (ينظر: الدر المصون ١١٣/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠، والكشف ٣٩٠/٢).

(٥) وقُرِئ بها في الشواذ أيضاً؛ فهي قراءة عكرمة وشيبة وابن عتبة، وجاءت عن ابن كثير. (ينظر: النشر ٣٠٤/٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٠٤/٢، والإتحاف ٦٣١/٢، والدر المصون ١١٢/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠.

وثلاثة[١] الأزرق فيهما واضحة.

وأجمع المصاحف على إثبات الياء في: ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ [١][٢]، وحذفها في: ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ [١][٣]وحذف الألف قبل الفاء فيهما[٤].

قال صاحب اللطائف[٥]: «ومن الغرائب؛ أنهم اختلفوا في سقوط [الياء][٦]؛ وإثباتها في الأول، مع اتفاق المصاحف [على][٧] إثباتها خطًّا، واتفقوا على إثبات الياء في الثاني ـ إلا ما ذُكِرَ عن أبي جعفر ـ، مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطًّا، فهو [أدل][٨] دليل على أن القراء يتبعون الأثر والرواية لا مجرد الخط»، رضي الله عنهم أجمعين.

والله أعلم[٩].



(١) أي: ثلاثة مد البدل.

(٢) فهذا الحرف من حروف الخلاف، رُسِمَ بسنة بين اللامين تحتمل أن تكون سنة ياء، وأن تكون سنة همز متوسط، قاله موسى جار الله. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٥)).

(٣) وهذا الحرف من أحرف الخلاف رُسِمَ في المصاحف؛ بألف ولام متصلة بالفاء، وحذف الألف التي بعد اللام كما حُذفت من (لإيلاف قريش) ـ أيضاً ـ، قاله جار الله. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٥)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٦٣١/٢.

(٥) ينظر: اللطائف ٥١٢/٢، والكلام بنصِّه موجود في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، وهو كذلك بنصه في غيث النفع، مع تصرف يسير. (ينظر: الدر المصون ١١٢/١١، واللباب ٥٠٤/٢٠، وغيث النفع ص (٣٩٥)).

(٦) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لحاجة السياق إليه. (ينظر: الدر المصون ١١٢/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠).

(٨) في الأصل: (أول)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الذي في الدر المصون، واللباب. (ينظر: الدر المصون ١١٢/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠).

(٩) ينظر: النشر ٤٠٣/٢ ـ ٤٠٤، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح النويري ١٣٨/٦، والإتحاف ٦٣١/٢.

سُورَةُ الْمَاعُونِ

قرأ: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [١]؛ بإثبات الهمزة الثانية مسهلة في الحالين: المدنيان.

زاد الأزرق إبدالها ألفاً مع المد للساكنين، لكن هذا الوجه له إنما هو في الوصل فقط[(١)]، فإن وقف عليه تعين وجه التسهيل؛ لئلا تجتمع ثلاث سواكن ظواهر، بخلاف الوقف على: ﴿دَوَابّ﴾، كما تقدم[(٢)].

وحذفها الكسائي في الحالين[(٣)].

---

(١) وقول الشارح: «في الوصل»؛ فيه إشارة إلى أنَّ وجه الإبدال مع المد الطويل للأزرق عن ورش إنما هو حال الوصل دون الوقف، وهو الصواب الذي أجمع عليه المحررون، وقد بيَّنت ذلك مفصَّلاً عند ورود مناسبته في باب الهمز المفرد.
قلتُ: وهذا الموضع ونظائره من التحرير الذي تميز به شرح الشيخ الترمسي عن باقي شروح الطيبة، فمع أن الشارح قد حرر هذه المسألة في باب الهمز المفرد ونقل في ذلك كلام صاحب الإتحاف إلا أنه أعاد التحرير والإشارة إليها في هذا الموضع، مما يدل على أن نقله من الكتب المختلفة ـ ومنها كتاب الإتحاف ـ إنما هو نقل تحرٍّ واختيار، على أن صاحب الإتحاف أطلق الوجهين للأزرق في هذا الموضع، فلم يقيد وجه الإبدال بحال الوصل حيث قال ٦٢٠/٢: «وقرأ (أرأيت) بتسهيل الثانية نافع وأبو جعفر، زاد الأزرق إبدالها ألفاً مع المد المشبع للساكنين»، ولم يعلق محققا الإتحاف بشيء، وكان حقه أن يقيده بالوصل، وذلك لما سبق بيانه من التحرير والبيان في باب الهمز المفرد.

(٢) تحريره في كلام الشارح في نظائره من سورة (العلق).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٦٣٢/٢.

ووقف عليه حمزة بالتسهيل بين بين فقط(١).

وأدغم: ﴿يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [١]؛ أبو عمرو(٢)، ويعقوب(٣)، بخلفهما فيه.

وبه انتهى حروف الإدغام الكبير.

وتقدَّم عن المصنف(٤): «أنَّ جملة ذلك في القرآن لأبي عمرو ألف حرف وثلاث مائة وخمسة أحرف».

وفي الغيث(٥): «سبعة(٦)، ودخل في ذلك المثلان والمتقاربان

---

(١) فالهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المفتوح بعد فتح، فتسهل الهمزة بين بين؛ أي: بين الهمزة، وما منه حركتها، وذلك على الأصل في التسهيل، وحكى أبو العز القلانسي في كفايته ـ أي في الهمزة المفتوحة بعد فتح ـ إبدالها ألفاً، وعزاه إلى المالكي والعلوي وابن نفيس وغيرهم، وذكر هذا الوجه أيضاً مكي بن أبي طالب وابن شريح وقال: إنه ليس بالمطرد، لكن ردَّ هذا الوجه في النشر ٤٣٨/١ حيث قال: «وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلا بسماع». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٢ ـ ٢٢٣)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٦٣٢/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٢٣)، والنشر ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣.

(٤) قال الشارح في باب الإدغام الكبير: «وذكر المصنف أنَّ جميع ما أدغمه هذا الإمام في القرآن منهما إذا وصل السورة بالسورة ألف حرف وثلاثمائة وأربعة؛ بإدخال آخر (القدر) بـ(لم يكن)، وإذا بسمل ووصل السورة بالبسملة ألف وثلاثمائة وخمسة؛ بإدخال آخر الرعد بأول إبراهيم، وآخره بأول الحجر، وإذا فصل بالسكت ولم يبسمل ألف وثلاثمائة وثلاثة أحرف».

قال في النشر: «وذلك على مذهب غير ابن مجاهد، وأما على مذهب ابن مجاهد وأصحابه فبلغ مجموع ما ادغمه أبو عمرو البصري في القرآن الكريم: ألف ومائتي حرف وثلاثة وسبعين حرفا، وأما على مذهب الداني: فهي ألف وثلاثمائة وخمسة أحرف، وفيه نظر ظاهر، والصواب أن يقال: على مذهب ابن مجاهد ألف حرف ومائتين وسبعة وسبعين حرفا؛ لأن الذي أظهره ابن مجاهد ثمانية وعشرون لا اثنان وثلاثون». (ينظر: النشر ٢٩٥/١).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٤٠٢).

(٦) أي: ألف حرف وثلاث مائة وسبعة أحرف. (ينظر: غيث النفع ص (٤٠٢)).

والمتجانسان، من كلمة أو كلمتين، وهذا على رواية البسملة، ووصلها بآخر السورة، وإلَّا فيسقط آخر (الرعد) مع بسملة (إبراهيم)، وعلى رواية ترك البسملة، ووصل السورة، وإلَّا فيسقط آخر (القدر) مع (لم يكن)».

وغلظ الأزرق لام: ﴿صَلَاتِهِمْ﴾ [٥][١].

ويوقف لحمزة على: ﴿يُرَآءُونَ﴾ [٦]؛ بالتسهيل كالواو مع المد والقصر، والرسم متحد معه[٢].

والله أعلم[٣].



(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب اللامات، الأبيات رقم (٣٤٧ ـ ٣٤٨)، والنشر ٢/١١١ ـ ١١٣، والإتحاف/٦٣٢.

(٢) فالهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المتحرك بعد ألف، فليس فيها إلا وجه التسهيل بين بين، ويجوز في الألف قبلها المد والقصر؛ إلغاء للعارض واعتداداً به. (ينظر: النشر ١/٤٧٧، والإتحاف/٦٣٢).

(٣) ينظر: النشر ٢/٤٠٤، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ٦/١٣٩، والإتحاف ٢/٦٣٢.

سُورَةُ الْكَوثَرِ [٦٠٢]

مَا فِي: ﴿وَٱنْحَرْ ۝٢ [إِنَّ][١]﴾ [٢ ـ ٣]؛ من:

١ ـ النقل[٢].

٢ ـ والسكت[٣].

٣ ـ وعدمها[٤].

واضحٌ.

وأبدل: ﴿شَانِئَكَ﴾ [٣]؛ ياءً مفتوحة؛ أبو جعفر[٥]، كوقف حمزة[٦].

ويوقف له[٧] على: ﴿هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [٣]؛ بالنقل، أو السكت،

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولا بد منه لتمام المعنى.
(٢) فقرأه بالنقل: ورش من طريقيه، وحمزة حال الوقف عليه.
(٣) فقرأه بالسكت ـ بخلف عنهم ـ: حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وأدريس عن خلف.
(٤) وهي قراءة الباقين غير ورش، وحمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس عن خلف، على أحد الوجهين عنهم.
(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٦٣٣/٢.
(٦) لأن الهمزة متوسطة بنفسها، مفتوحة بعد كسر. (ينظر: النشر ٤٣٨/٢، والإتحاف ٦٣٣/٢).
(٧) أي: لحمزة.

ولا يجوز فيه التحقيق بلا سكت(١)، كما تقدم(٢).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٣).



(١) ما ذكره الشارح من عدم صحة وجه التحقيق بلا سكت لحمزة وقفاً هو الصواب، إذ التحرير أن لحمزة عند الوقف على (أل) في نحو: ﴿ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾، ونظائره، وجهان؛ النقل، والسكت، وليس له فيها التحقيق من غير سكت، وقد تم تحرير الكلام في هذه المسألة في مواضع عديدة من هذا التحقيق بما يغني عن الإعادة والتكرار.

(٢) أي: كما تقدم ذكره وبيانه في (باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره)، حيث قال الشارح هناك: «ولا يجوز وقفاً في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [النساء: ٢٨]، غير وجهي النقل، والسكت؛ إذ رواة السكت عنه في لام التعريف وصلاً؛ منهم من ينقل وقفاً، ومنهم من لا ينقل، بل يسكت وقفاً، وأما غيرهم: فاتفقوا على النقل وقفاً ليس عنهم خلاف في ذلك».

(٣) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٤٠/٦، والإتحاف ٦٣٣/٢.

سُورَةُ الْكَافِرُونَ

تقدَّم:

للأزرق ترقيق راء(١) نحو: ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [١]؛ في الأصح(٢).

وإمالة: ﴿عَٰبِدُونَ(٣)﴾ [٣](٤)، و﴿عَابِدٌ﴾ [٤]؛ كلُّ ما فيها لهشام من طريق الحلواني عنه(٥).

وَفَتَحَ ياء الإضافة من: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [٦]؛ نافع، والبزي بخلفه(٦)،

(١) أي: الراء المضمومة.

(٢) كما صرَّح به في النشر حيث قال: «والترقيق هو الأصح نصًّا، وروايةً، وقياساً»، فإن الراء المضمومة أجمعوا على تفخيمها في كل حال إلا أن تجيء وسطاً أو آخراً بعد كسر أو ياء ساكنة أو حال بين الكسر وبينها ساكن؛ فإن الأزرق عن ورش رققها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه؛ فروى بعضهم تفخيمها في ذلك ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة، وأبي طاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار صاحب المجتبى، وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وروى جمهورهم: ترقيقها، وهو الذي في التيسير، والهادي، والكافي، والتلخيصين، والهداية، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية، وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخيه الخاقاني، وأبي الفتح، ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٩)، والنشر ٢/٩٩ ـ ١٠٠، والإتحاف ٢/٦٣٤).

(٣) في الأصل: (العابدون)، وهو تصحيف وخطأ في نقل النصِّ القرآني.

(٤) والموضع الأخر من السورة نفسها: الآية [٥].

(٥) وروى الداجوني عنه الفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٤ ـ ٣١٥)، والنشر ٢/٦٦، والإتحاف ٢/٦٣٤).

(٦) فروى عنه الفتح جماعة، وبه قطع صاحب العنوان، والمجتبى، والكامل من طريق =

وهشام، وحفص، والوجه الآخر للبزي الإسكان[1] كالباقين، وهما صحيحان عنه، كما حققه المصنف، بل قال[2]: «إنَّ الإسكان أكثر وأشهر».

وأثبت **الياء من**: ﴿دِينِ﴾ [٦]؛ يعقوب في الحالين[3].

ففي السورة **مضافة، وزائدة**، هما: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾ [٦][4].

تقدَّم أن جميع ياءات الإضافة المختلف فيها بين العشرة: مائتان وثنتا عشرة ياء[5]، وياءات الزوائد: مائة وإحدى وعشرون ياء[6]،

= أبي ربيعة وابن الحباب، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته عن السامريّ عن ابن الصباح عن أبي ربيعة عنه، وهي رواية اللهبيين ومضر بن محمد عن البزي. (ينظر: النشر ٢/١٧٤).

(١) وهي رواية الجمهور عنه، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وهي طريق التيسير وقال فيه: «وهو المشهور، وبه آخذ»، وقطع بالوجهين: صاحب الهداية، والتذكرة، والتبصرة، والكافي، والتجريد، وتلخيص أبي معشر، والشاطبية، وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون. (ينظر: النشر ٢/١٧٤).

(٢) ينظر: النشر ٢/١٧٤.

(٣) ينظر: النشر ٢/٤٠٤.

(٤) فاجتمعت ياء الإضافة والياء الزائدة في آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَلِىَ دِينِ﴾؛ فياء الإضافة من قوله تعالى: ﴿وَلِىَ﴾، والياء الزائدة من قوله تعالى: ﴿دِينِ﴾. (ينظر: النشر ٢/٤٠٤).

(٥) لكنَّ الداني وغيره أوصلوها إلى مائتي ياء وأربع عشرة ياء، فزادوا اثنتين هما؛ قول الله تعالى: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧ ـ ١٨]، وزاد آخرون ثنتين آخرين هما: قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٢٣]، فجعلوها مائتين وست عشرة، قال في النشر: «وذِكْرُ هذه الأربع في باب الزوائد أولى؛ لحذفها في الرسم، وإن كان لها تعلق بهذا الباب من حيث فتحها وإسكانها أيضاً، ولذلك ذكرناها ثمَّ». (ينظر: التيسير ص (٥٦)، والنشر ٢/١٦٣).

(٦) كما نصَّ عليه صريحاً في نظم الطيبة حيث قال في الطيبة، الأبيات (٤٠٥ ـ ٤٠٦):

........................وَمِــائَــةٌ   إِحْــدَى وَعِــشْــرُونَ أَتَــتْ......

وقال في النشر ٢/١٨٢: «فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء، اختلفوا في إثباتها وحذفها، وإذا أضيف إليها: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى﴾ [الكهف: ٧٠]، في الكهف تصير مائة واثنين وعشرين ياء».

وقد ذُكِرتْ كلها في الأصول، وفي أواخر السور مفصلة، ولله الحمد.

والله أعلم[١].



---

(١) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٤١/٦، والإتحاف ٦٣٤/٢.

سُورَةُ النَّصْرِ

أمال: ﴿جَآءَ﴾ [١]؛ حمزة، وخلف عن نفسه، وابن عامر بخلف عن هشام، والوجه الآخر له: الفتح، كالباقين[١].

ويوقف على: ﴿دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [٢]؛ لحمزة بالتحقيق، وبإبدالها ياءً مفتوحة؛ لأنها من قبيل: المتوسط بالغير، المنفصل[٢].

والله أعلم[٣].



(١) فأمالها عنه: الداجوني، وفتحها عنه: الحلواني، وقراءة هشام بوجه الإمالة في: ﴿جَآءَ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٥٩/١ ـ ٦٠، ومنحة مولى البر ص (٧٥)، والإتحاف ٦٢٢/٢).

(٢) رسماً. (ينظر: النشر ٤٣٩/١، والإتحاف ٦٣٥/٢).

(٣) ينظر: شرح النويري ١٤٢/٦، والإتحاف ٦٣٥/٢.

سُورَةُ تَبَّتْ[١]

٩٩٨ ـ ....وَهَاءُ[٢] أَبِي لَهْبٍ سَكَنْ:

٩٩٩ ـ دِينًا.............................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [١].

فـ(ـهَاءُ: ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ سَكَنْ)؛ أي: قرأه بسكون الهاء.

الإمام المرموز إليه بدال (دِيْنًا)[٣]؛ أي: ابن كثير المكي بكماله.

وقرأه الباقون: بفتحها.

وهما لغتان؛ كـ(النَّهْر)، و(النَّهَر)، قيل: إن الفتح أكثر استعمالاً[٤].

---

(١) وهي سورة (المسد)، وقد سميت هذه السورة الكريمة بهذا الاسم ـ أي (سورة تَبَّتْ) ـ في كثير من المصاحف، وعَنْوَن لها بهذا الاسم كثير من المفسرين في تفاسيرهم؛ كالطبري، والزمخشري، وابن عطية، والقرطبي، والبيضاوي، والشوكاني، والألوسي، وذكره السيوطي والسخاوي اسماً من أسمائها، وللسورة الكريمة أسماء أخر وهي: (سورة المسد)، و(سورة أبي لهب)، و(سورة اللهب)، و(سورة تبت يدا أبي لهب). (ينظر: تفسير القرطبي ٥٤٤/٢٢، وتفسير البيضاوي ٦١٠/٤، والمحرر الوجيز ٥٣٤/٥، والإتقان ٣٦٧/٢، وجمال القراء ٣٩/١، وأسماء سور القرآن وفضائلها ص (٦٢٣)).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالهمز: (هَاءُ)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بلا همز على الإطلاق: (هَا)، وهو الصواب، منعاً لوزن البيت من الانكسار.

(٣) ومعنى قوله: (دِيناً)؛ اسمٌ، مِنْ: دَانَ، يَدِينُ، دِيناً، دان له بحياته؛ أي: هو مدينٌ له بحياته، ودَان نفسه؛ حاسبها، ودان صاحبه؛ أحسن إليه، فهي من الجزاء والمكافأة.

(٤) قال في النشر: «وما أحسن قول الإمام أبي شامة ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ حيث قال: خفف الْعَلَمَ بالإسكان؛ =

واحترز بتقييده بـ(**أبي**) عن: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [٣]؛ فلا خلاف في فتحه[(١)].

قال في الغيث[(٢)]: «لأنها فاصلة، والسكون يخرجها عن مشابهة الفواصل قبلها[(٣)]».

وأمال:

﴿مَآ أَغۡنَىٰ﴾ [٢].

و﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ [٣]:

أهل شفا[(٤)].

= لثقل المُسَمَّى على الجنان، والاسم على اللسان». (ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)، والإتحاف ٦٣٦/٢، والكشف ٣٩٠/٢، والدر المصون ١٤٢/١١، واللباب ٥٤٩/٢٠، والنشر ٤٠٤/٢).

(١) لم ينبه على هذا القيد إلا الشارح هنا في شرحه، بينما ذكر النويري في شرحه، وصاحب الهادي ـ كلاهما نقلاً عن النشر وهو كذلك في جامع البيان ـ: أنَّ هذا الموضع مع الموضع الآخر وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُغۡنِي مِنَ ٱللَّهَبِ﴾ [المرسلات: ٣١]، من المواضع المتفق على فتحها؛ لمناسبة الفواصل، ولثقل العلم بالاستعمال، لكنَّ كلا الشرحين لم يشيرا إلى أن هذا الاتفاق على الفتح إنما فُهِمَ من القيد الذي وضعه الناظم بقوله: (**أَبِيْ لَهْبٍ**)، ولم ينوه ابن الناظم ولا المنير السمنودي ولا موسى جار الله في شروحهم، على هذا القيد، ولم يشر أحد منهم إلى اتفاق القراء على فتح الهاء في هذا الموضع ولا الموضع الآخر، ونصَّ على إجماع القراء على فتح الهاء في الموضع الثاني صاحب الإتحاف في إتحافه، والصفاقسي في غيث النفع، وكذا السمين الحلبي حيث قال في الدر المصون: «ولم يختلف القراء في: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾، أنها بالفتح؛ والفرق أنها فاصلةٌ، فلو سكنت زال التشاكل». (ينظر: جامع البيان ٤٩٨/٢، والنشر ٤٠٤/٢، وشرح النويري ١٤٣/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنوديّ (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٦٣٦/٢، وغيث النفع ص (٤٠٠)، والدر المصون ١٤٣/١١، والهادي ٣٦٤/٣).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠).

(٣) وبعدها. (ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)).

(٤) وهم فيه على أصولهم. (ينظر: الإتحاف ٦٣٦/٢).

وقلَّلهما: الأزرق بخلفه[١]، والوجه الآخر له: الفتح ـ كالباقين ـ؛ وحيث فتح: ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ [٣]، غلَّظ لامه، وحيث قلَّله رققها، حتماً فيهما[٢]؛ لما تقدم غير مرة؛ أن التغليظ والإمالة عندهم ضدان[٣].

٩٩٩ ـ ....وَحَمَّالَةُ[٤] نَصْبُ الرَّفْعِ: نَمْ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [٤].

فـ(**ـنَصْبُ الرَّفْعِ**)؛ أي [**٦٠٣**]: قراءته بنصب تاء: ﴿حَمَّالَةَ﴾ [١].

للإمام المرموز إليه بنون (**نَمْ**)؛ أي: عاصم الكوفي ـ وحده ـ بكماله.

على [الذمِّ][٥]، أو الحال[٦].

---

(١) وهو كذلك فيه على أصله. (ينظر: الإتحاف ٦٣٦/٢).

(٢) فقد اختلف الأئمة عنه في هذا الموضع وفي كل موضع ـ وهي عشرة مواضع ـ وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وهو الذي في التبصرة، والكافي، والتذكرة، والتجريد، وغيرها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وهو الذي في المجتبى، والعنوان، والتيسير، وتلخيص أبي معشر، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، وهو الذي في التبصرة، واختيار التجريد، والأرجح في الشاطبية، والأقيس في التيسير، والوجهان الأول والثاني في الشاطبية، والكافي، وتلخيص ابن بليمة، والشاطبية، والإعلان. (ينظر: متن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٧)، والنشر ١١٣/٢).

(٣) لا يجتمعان، نصَّ عليه في النشر، وذكره في الإتحاف، فتغليظ اللام إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وإمالة الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ١١٦/٢، والإتحاف ٦٣٦/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب التاء: (**حَمَّالَةَ**)، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله، وأحد الوجهين في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والثاني: بضم التاء: (**حَمَّالَةُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) في الأصل: (العدم)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، وهو الذي في كتب التوجيه. (ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)، والإتحاف ٦٣٦/٢، والكشف ٣٩٠/٢).

(٦) ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)، والإتحاف ٦٣٦/٢، والكشف ٣٩٠/٢، والدر المصون ١٤٥/١١، واللباب ٥٥٤/٢٠.

وقرأ الباقون: بالرفع.

خبر: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾، أو مبتدأ محذوف إن قلنا إنَّ رفع: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ بالعطف على الضمير المستتر في: ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾، وسوَّغه وجود الفصل بالمفعولية وصفته(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)، والإتحاف ٦٣٦/٢، والكشف ٣٩٠/٢، والدر المصون ١٤٤/١١، واللباب ٥٥٤/٢٠.

(٢) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٤٣/٦، والإتحاف ٦٣٦/٢.

سُورَةُ الْإِخْلَاصِ

قرأ: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [٤].

بإبدال همزة: ﴿كُفُؤًا﴾ واواً في الحالين: حفص ـ وحده ـ عن عاصم(١).

والباقون: بالهمزة(٢).

وقرأه: حمزة، [ويعقوب، وخلف العاشر عن نفسه](٣): بإسكان الفاء(٤).

والباقون: بالضم(٥).

وهما لغتان(٦).

فإن وقفت عليه ـ وليس بموضع وقف ـ ففيه لحمزة: وجهان

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٤٨ ـ ٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥، والإتحاف ٢/٦٣٧.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥، والإتحاف ٢/٦٣٧.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وعدم وجوده سبق قلم، وقد أثبته في أصل الشرح لحاجة المعنى إليه. (ينظر: النشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٦٣٧).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٦٣٧.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٦٣٧.

(٦) ينظر: غيث النفع ص (٤٠١)، والإتحاف ٢/٦٣٧، والدر المصون ١/٤١٨.

صحيحان[١]؛ النقل على القياس المطَّرد المختار لجماعة[٢]، وإبدال الهمزة واواً مفتوحة مع إسكان الفاء؛ على التخفيف الرسمي[٣].

وحُكِيَ ثالث: وهو التسهيل.

ورابع[٤]: وهو التشديد[٥] على الإدغام.

وكلاهما ضعيف[٦].

وخامس: وهو ضم الفاء مع إبدال الهمزة واواً كقراءة حفص[٧]؛ والعمل على خلافه، كما نقله المصنف[٨] عن الحافظ الداني[٩].

ويوقف له على: ﴿كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [٤]؛ بالنقل، وبالسكت، وعدمهما، ولا يصح غيرهما[١٠].

---

(١) ينظر: جامع البيان ٢٨٩/٢، والنشر ٤٨٣/١، والإتحاف ٦٣٧/٢، وغيث النفع ص (٤٠١).

(٢) فيقال: (كُفَا)، وهو الذي لم يذكر في العنوان غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون في تذكرته. (ينظر: النشر ٤٨٢/١).

(٣) أي: (كُفْواً). (ينظر: جامع البيان ٢٨٩/٢ ـ ٢٩٠، والنشر ٤٨٢/١).

(٤) في الأصل: (وأربع)، والصواب ما أثبته.

(٥) وكيفيته: أنه يقلب الهمزة فاء، ثم يدغم الفاء في الفاء، فتصير: (كُفًّا)، ولم يذكر صاحب الإتحاف هذا الوجه ولم يعرج عليه. (ينظر: غاية الاختصار ٢٤٤/١، والإتحاف ٦٣٧/٢).

(٦) نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٤٨٣/١، والإتحاف ٦٣٧/٢، وغيث النفع ص (٤٠١)).

(٧) أي: (كُفُواً).

(٨) ينظر: النشر ٤٨٣/١، والإتحاف ٦٣٧/٢، وغيث النفع ص (٤٠١).

(٩) ونصُّ كلامه في جامع البيان: «وكان آخرون يبدلون الهمزة فيهما واواً مفتوحةً، ويضمون الزاي والفاء قبلها، في حال الوقف خاصة؛ اتباعاً للمصحف، ولزوماً للقياس، وهذا رواه أبو بكر بن أحمد بن محمد الآدمي الحمزي، عن أصحابه، عن سليم، عن حمزة، وقال أبو سلمة عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن أبي أيوب الضبي، أنه كان يأخذ بذلك، والعمل بخلاف ذلك». (ينظر: جامع البيان ٢٩٠/١).

(١٠) وقول الشارح: «ولا يصح غيرهما» لا معنى له، لأنه صرح بجواز الأوجه الثلاثة لحمزة وقفاً؛ أي: السكت، والتحقيق، والنقل، فلم يوجد بعد هذه الأوجه الثلاثة =

والله أعلم(١).

۞ ۞ ۞

= وجه زائد لا يصح، قال في الإتحاف ٢٢١/١ ـ ٢٢٢: «ويجيء في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١]؛ الثلاثة الأوجه؛ أعني: السكت، وعدمه، والنقل»، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو قد ذكر جواز الأوجه الثلاثة؛ وجه النقل، والسكت، وعدمهما، ثم جعل الضمير في عدم الجواز ضمير التثنية: (غيرهما)، وإنما تصح عبارته فيما لو كان الحديث عن السكت على المعرف بـ(أل)، فهو الذي لا يصح فيه لحمزة إلا وجهان؛ النقل، والسكت، ولا يصح غيرهما؛ أي: وجه التحقيق بلا سكت، على ما سبق تحريره وبيانه، وعليه فلعل قوله: «ولا يصح غيرهما» سبق قلم. (ينظر: النشر ٤٣٤ ـ ٤٣٥).

(١) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٤٤/٦، والإتحاف ٦٣٧/٢.

سُورَةُ الْفَلَقِ

نَقَلَ حركة همزة: ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ [١]، إلى اللام قبلها؛ ورش من طريقيه على أصله(١)، كحمزة وقفاً، مع السكت وعدمه، وهما له وصلاً(٢)، [وورد](٣) الوجهان(٤) ـ أيضاً ـ عن: ابن ذكوان، وحفص، وإدريس، بخلاف عنهم، وصلاً ووقفاً(٥)، كما تقدم في الأصول.

٩٩٩ ـ .... وَالنَّافِثَاتِ: عَنْ رُوَيْسِ الْخُلْفُ(٦). تَمْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلْعُقَدِ﴾ [٤].

فقرأه: ﴿**النَّافِثَاتِ**﴾؛ بألف بعد النون، وكسر الفاء مخففة بلا ألف بعدها(٧).

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٩٩).

(٢) فصار لحمزة وقفاً ثلاثة أوجه: السكت، والنقل، والتحقيق بلا سكت، وأما حال الوصل فيمتنع وجه النقل، ويجوز الوجهان الآخران؛ أي: السكت، والتحقيق.

(٣) في الأصل: (ورد)، ولعل الأصوب ما أثبته.

(٤) أي: السكت، والتحقيق بلا سكت.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٥، ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (**الْخُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء: (**الْخُلْفَ**).

(٧) وهاهنا تحرير لرويس عند قراءته بالوصل بين السورتين؛ وهو: أن هذه القراءة لرويس إنما تصح على وجهي البسملة والسكت بين السورتين، وتمتنع على وجه الوصل =

ثابتة **(عَنْ رُوَيْسٍ)**.

من طريق النخاس، والجوهري، كلاهما عن التمار، عن رويس، عن الإمام يعقوب.

وبها قطع في التذكرة[1]، والمبهج[2]، لرويس.

وهي قراءة عاصم الجحدري[3]، وغيره، ورواية [ابن أبي سُرَيج][4]،

= بلا بسملة بين السورتين، قال العلامة إبراهيم شحاثة السمنودي في (البدر المنير)، البيت رقم (١١١١):

وَإِنْ يَرْوِ وَجْهَ النَّافِثَاتِ رُوَيْسُهُمْ ... فَيَسْكُتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ وَبَسْمَلَا

(ينظر: جامع الخيرات ص (٥٤٩)).

(١) ينظر: التذكرة ٧٧٧/٢.

(٢) ينظر: المبهج ص (٥٣٨).

(٣) عاصم بن أبي الصباح العجاج، أبو المجشر، الجحدري البصري، تلقى عنه: سليمان بن قتة، ونصر بن عاصم، وأخذ عنه: سلام بن سليمان، وعيسى بن عمر الثقفي، توفي سنة ١٢٨هـ، وقيل: قبل عام ١٣٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٤٩/١).

(٤) ضُبطت في الأصل: (ابن أبي شريح)، وهو تصحيف تكرر ووقع في النسخ المطبوعة من كتاب النشر، وفي معجم القراءات، وفي جميع نسخ غيث النفع ـ كما قرره محقق غيث النفع ـ، وقد وَهِمَ محقق كتاب المستنير الدكتور/عمار الدّدو فعدل الاسم من الصواب الذي ذكره صاحب المستنير في كتابه وهو: (أبي سريج) إلى الخطأ: (أبي شريح) ثم قال: «في الأصل: سريج، وقد تكرر ذلك كثيراً»، وهو تصحيف قد سبق الإشارة إلى مثله في سورة فاطر عند قوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [٤٣]، والخلاصة أن: (ابن أبي شريح) تصحيف، والصواب (ابن أبي سريج)، بالجيم المعجمة، وهو الذي في النسخ الخطية من كتاب المستنير، وفي جميع نسخ النشر الخطية، كما أثبته محقق قسم الفرش من النشر، وابن أبي سريج؛ هو أحمد بن الصَّبَّاح، ويقال: أحمد بن عمر بن الصَّبَّاح، بن أبي سريج، النهشلي الرازي، ثقة، ضابط، كبير، من مشايخ البخاري الكبار، وأحد أجلة أصحاب الشافعي، قرأ على الكسائي وله عنه نسخة، وأخذ عن عبيدالله بن موسى، وعبدالوهّاب بن عطاء صاحب أبي عمرو، قرأ عليه الحسين بن علي بن حماد الأزرق، والفضل بن شاذان، وأحمد بن محمد بن شبيب، توفي سنة ٢٣٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٣٣/١، وغاية النهاية ٦٣/١، والنشر ٣٥٢/٢، ومعجم القراءات ٤٤٧/٧، =

عن الكسائي[(١)].

والباقون: ﴿ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ﴾؛ بتشديد الفاء مفتوحة، وألف بعدها لا قبلها.

وبها قرأ رويس من أكثر [طرق][(٢)] التمَّار، عنه، عن يعقوب الإمام[(٣)].

وبه؛ (**الْخُلْفُ**)؛ أي: الخلاف عنه وعن غيره في فرش الحروف.

(**تَمّ**[(٤)])[(٥)]، وكمل.

وذكر في الإتحاف[(٦)] قراءتين أُخْرَيَيْنِ:

إحداهما: بضم النون، وتخفيف الفاء؛ وهي لروح لكنها انفرادة **[٦٠٥]** لأبي الكرم في المصباح، ولذا لم يعرج عليها المصنف في النظم كعادته[(٧)].

والثانية: بضم النون، وتشديد الفاء، بوزن (التُّفَّاحَاتِ)، وهي للحسن البصري من الأربعة عشر[(٨)].

= والفرش من كتاب النشر بتحقيق محمد محفوظ ٤٦١/٢، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ١٠٢٩/٣ ـ ١٠٣٠، والمستنير ٣٦٧/١).

(١) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، والإتحاف ٦٣٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، ومعجم القراءات ٦٤٧/١٠.

(٢) في الأصل: (الطرق)، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٣) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، والإتحاف ٦٣٨/٢، ومعجم القراءات ٦٤٧/١٠.

(٤) هذه الكلمة فاصلة تشير إلى انتهاء المعنى، وابتداءِ معنًى جديد دلت عليه كلمة: (**تَمْ**)، فالمراد أن رويس له الخلف في كلمة: (النافثات)، وهنا تمام المعنى، ثم يبتدئ معنًى جديدًا أفادته كلمة: (**تَمّ**)، أي: أن نظم الطيبة قد تمَّ واكتمل وانتهى.

(٥) قال موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٣٠٦): «و(**تَمْ**) كلمة زيدت لبيان أن الكتاب قد تم، وليس برمز للدوري؛ لأنَّ الرمز لا يكون مع التسمية».

(٦) ينظر: الإتحاف ٦٣٨/٢.

(٧) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، والإتحاف ٦٣٨/٢، وشرح النويري ١٤٦/٦، ومعجم القراءات ٦٤٧/١٠.

(٨) هكذا في الأصل، ولعل صوابه: (من الأربعة الزائدة فوق العشرة)، والقراءات الأربعة عشر: =

قال ـ أعني صاحب الاتحاف[١] ـ: «والرسم محتمل للقراءات الأربع؛ لحذف الألفين في جميع المصاحف، والكل مأخوذ من (النَّفْث)؛ وهو شبه النفخ يكون في الرقية ولا ريق معه، فإن كان معه ريق فهو (التَّفْل)»[٢].

هذا وما أحسن ما اتفق للناظم في قوله: (**الْخُلْفُ تَمْ**)؛ إذ ههنا انتهى فرش حروف الخلاف بين القراء العشرة، وقد أشعر كلامه بذلك، فهو النهاية في الحسن[٣]، قال في العقود[٤]:

= هي القراءات التي تُنْسَبُ إلى الأئمة العشرة المشهورين مضافاً إليهم الأئمة الأربعة؛ وهم: الحسن البصري، وابن محيصن المكيّ، والأعمش الكوفيّ، ويحي اليزيدي.
وشاهد قراءة الحسن البصري كما في الفوائد المعتبرة ص (٣١٥):

.... **وَضَمُّ نُفَّاثَاتِ حِصْنٌ قَدْ خَتَمْ**

(ينظر: البحر المحيط ٥٣٣/٨، والنشر ٤٠٤/٢، والإتحاف ٦٣٨/٢، وشرح النويري ١٤٦/٦، ومفردة الحسن البصري بتحقيق د/عمار الدّدو، مجلة البحوث والدراسات القرآنية ص (٢٩٠)، ومعجم القراءات ٦٤٧/١٠، ومعجم المصطلحات ص (٨٢)).

(١) ينظر: الإتحاف ٦٣٨/٢، وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون، والنشر، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي، وشرح ابن الناظم. (ينظر: الدر المصون ١٥٩/١١، والنشر ٤٠٥/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٩/أ)، وشرح النويري ١٤٦/٦ ـ ١٤٧).

(٢) قال في النشر ٤٠٥/٢: «ويقال منه: نفث الراقي، (يَنْفُثُ)، و(يَنْفِثُ)، بالكسر والضمِّ، فـ(النَّفَّاثات في العُقَد) بالتشديد؛ السواحر، على مراد تكرار الفعل والاحتراف به، و(النَّافِثَاتِ)؛ تكون للدفعة الواحدة من الفعل ولتكراره أيضاً، و(النَّفَثَاتِ) يجوز أن يكون مقصوراً من (النَّافِثَاتِ)، ويحتمل أن يكون في الأصل على (فعلات)، مثل (حذرات)؛ لكونه لازماً، فالقراءات الأربع ترجع إلى شيء واحد، ولا تخالف الرسم»، وقال في الجمع والتوجيه فيما انفرد بقراءته يعقوب ص (٨٤): «قرأ رويس على وزن (الْفَاعِلَاتِ)؛ جمع (نَافِثَةٍ)، ومعناه كمعنى: (النَّفَّاثات)، غير أن التشديد: للمبالغة».

(٣) قال ابن الناظم ـ وتبعه المنير السمنودي في شرحه ـ: «قوله: (**الْخُلْفُ تَمْ**)؛ فإنه يؤذن بنية تامة مخلصة جداً بإتمام الخلف فيه لرويس وتم حرف الخلاف»، وقال موسى جار الله: «و(**تَمْ**)؛ كلمة زيدت لبيان أن الكتاب قد تم، وليس برمز للدوري؛ لأن الرمز لا يكون مع التسمية، وقد سمَّى رويساً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي ل ١٣٨/ب ـ ل ١٣٩/أ، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٥)).

(٤) ومراده بالعقود؛ أي: منظومة (عقود الجمان في علم المعاني والبيان) للحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)؛ والتي هي عبارة عن نظم لكتاب (تلخيص المفتاح) =

وَإِنْ يَـجِـئْ فِـي الِانْـتِـهَـاءِ مُـؤْذِنٌ بِـخَـتْـمِـهِ فَـهْـوَ الْـبَـلِـيْـغُ الْأَحْـسَـنُ

والله أعلم(١).



= للخطيب القزويني المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، رحم الله الجميع. (ينظر: عقود الجمان في علم المعاني والبيان ص (٤٦)).

(١) ينظر: النشر ٤٠٤/٢ ـ ٤٠٥، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٤٦/٦ ـ ١٤٧، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب ـ ل ١٣٩/أ) والإتحاف ٦٣٨/٢.

سُورَةُ النَّاسِ

﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ [١]؛ تقدم آنفاً نظيره(١).

وأمال(٢) ﴿النَّاسِ﴾ الخمس(٣) محضة:

الدوري، عن أبي عمرو، من طريق أبي الزعراء(٤)، عنه.

وهو الذي في التيسير(٥)، وبه كان يأخذ الشاطبي عنه وجهاً واحداً(٦).

---

(١) كما مرَّ في فاتحة سورة (الفلق)، سواء بسواء.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٣)، البيت رقم (٣١٥)، والنشر ٦٢/٢ ـ ٦٣، والإتحاف ٦٣٩/٢.

(٣) من الآيات الكريمات: [١، ٢، ٣، ٥، ٦].

(٤) من رواية أبي طاهر بن أبي هاشم عنه. (ينظر: النشر ٦٢/٢).

(٥) فهو اختيار أبي عمرو الداني من هذه الرواية؛ قال في جامع البيان: «واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك؛ لشهرة من رواها عن اليزيدي، وحسن اطلاعهم، ووفور معرفتهم، قال: وقد كان ابن مجاهد ـ رحمه الله ـ يقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظن ذلك اختياراً منه، واستحساناً في مذهب أبي عمرو». (ينظر: جامع البيان ٣٧٥/١، والتيسير ص (٤٩)، والنشر ٦٢/٢ ـ ٦٣).

(٦) قال الإمام الشاطبي في حرز الأماني، البيت رقم (٣٣١):

.... وَخُلْفُهُمُ في النَّاسِ في الْجَرِّ حُصِّلَا

قال السَّخاوي: «وكان شيخنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسيّ، وهو مسطورٌ في كتب الأئمة كذلك»، وقال ابن الناظم: «وكلام الشاطبيّ موهم للروايتين، ولكنَّهُ كان يأخذ بها له، والجمهور بالفتح عنه». (ينظر: فتح الوصيد ٣٠٦/١، وشرح ابن الناظم ص (١٢٧)).

وروى فتحه عنه[(١)]: سائر أهل الأداء.

قال المصنف[(٢)]: «والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري»[(٣)].

والباقون: بالفتح.

وقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [١]؛ تامٌّ، وفاصلة، وختام القرآن العظيم[(٤)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٥)].



(١) وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالفتح في لفظ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٣/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٧)).

(٢) ينظر: النشر ٦٣/٢.

(٣) وزاد في النشر: «قرأنا بهما، وبهما نأخذ». (ينظر: النشر ٦٣/٢).

(٤) ومنتهى الحزب الستين بلا خلاف. (ينظر: غيث النفع ص (٤٠١)).

(٥) ينظر: شرح النويري ١٤٨/٦، والإتحاف ٦٣٩/٢.

بَابُ التَّكْبِيرِ

وبعض ما يتعلَّق بختم القرآن[(١)].

اختلف مؤلفوا علم القراءات في وضع هذا الباب[(٢)].

فذكره بعضهم[(٣)]؛ كالهذلي[(٤)]، وصاحب اللطائف[(٥)]: مع البسملة.

---

(١) قوله: (**وبعض ما يتعلق بختم القرآن**)، كتب في الأصل وكأنه ابتداء للشرح، فظهر متصل بالخط مع ما بعده من الكلام، والحقيقة أن هذه الجملة ربما كان الأنسب أن تكون متممة لعنوان الباب؛ لتصبح جزءاً من العنوان، فيصير عنوان الباب كاملاً: (**باب التكبير وبعض ما يتعلق بختم القرآن**).

(٢) فمن المؤلفين من لم يذكره البتة، كابن مجاهد في السبعة، وابن مهران في الغاية والمبسوط. (ينظر: النشر ٢/٤٠٥).

(٣) كعبدالله بن عبدالمؤمن في كتابه الكنز في القراءات العشر ص (١٢٠)، فقد قال: «الأصل العاشر في: الاستعاذة، والبسملة، والتكبير، والتهليل»، فجعل التكبير مع الاستعاذة والبسملة في عنوان واحد، وبعضهم قدَّم التكبير على الاستعاذة والبسملة كأبي الكرم الشهرزوري في المصباح (١٥٥٧/٤)، فجعل التكبير باباً مستقلاً، وأتبعه بأبواب الاستعاذة والبسملة.

(٤) فقد جمع الهذلي في الكامل التكبير والتعوذ والبسملة، تحت عنوان واحد بقوله: (كتاب التعوذ والتسمية والتكبير)، ثم قال بعد ذلك: «اعلم أنَّ في هذا الكتاب ثلاثة فصول»، ثم بدأ بالفصل الأول وهو فصل: (التعوذ)، ثم ثنَّى بفصل: (البسملة)، ثم ختم بفصلٍ: (في التهليل والتكبير). (ينظر: الكامل ص (٤٧١ ـ ٤٧٦)).

(٥) نصَّ على ذلك صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٦٤٠/٢، ولطائف الإشارات ص (٣١٧)).

وبعضهم[(١)]؛ كابن شريح[(٢)]، وصاحب الغيث[(٣)]: عند سورة الضحى.

والأكثرون[(٤)]: على ذكره هنا، وهو الأنسب[(٥)]، كما قاله المصنف[(٦)] وغيره[(٧)]؛ لتعلقه بالختم، والدعاء، وغير ذلك.

والأصل في التكبير[(٨)] ـ مع ما يأتي ـ: ما رواه الحافظ أبو العلاء: «أَنَّهُ ﷺ انْقَطَعَ عَنْهُ الْوَحَيُّ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَلَى محمداً رَبُّهُ، فَنَزَلَتْ

---

(١) كأبي العز القلانسي في الإرشاد ص (٢٣٠)، والكفاية ص (٣٢١)، والحافظ أبي العلاء الهمذاني في غاية الاختصار ٧٢٠/٢، وأبي علي المالكي في الروضة ٩٩٥/٢، وغيرهم.

(٢) ينظر: الكافي ص (٢١٥).

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٤).

(٤) كصاحب المبهج ص (٥٣٩)، والداني في التيسير ص (١٨٤)، وجامع البيان ٥٠١/٢، وابن غلبون في التذكرة ٧٧٩/٢، ووالده أبو الطيب في الإرشاد ص (٨٧٣)، وابن سوار في المستنير ٥٥١/٢، وقد قال عند سورة (والضحى) ما نصُّهُ: «نذكر التكبير في آخر الكتاب إن شاء الله ـ تعالى ـ »، وأبي معشر الطبري في تلخيصه ص (٤٨٨)، وابن الباذش في الإقناع ٨١٦/٢، وابن الفحام في التجريد ص (٣٤٤)، وأبي طاهر صاحب العنوان ص (٢١٥)، وابن بليمة في تلخيصه ص (١٦٥)، ومكي في التبصرة ص (٣٩٢)، وغيرهم.

(٥) نصَّ على ذلك في النشر ٤٠٥/٢ حيث قال: «ومنهم من أخره ـ أي التكبير ـ إلى بعد إتمام الخلاف، وجعله آخر كتابه، وهم الجمهور من المشارقة والمغاربة، وهو الأنسب...الخ»، قلتُ: وبه قال ابن الناظم، والمنير السمنودي، في شرحيهما، وصاحب الإتحاف في إتحافه، بينما لم يتعرض لهذه المسألة النويري ولا موسى جار الله في شرحيهما، ولا صاحب الهادي في هاديه. (ينظر: شرح النويري ١٥٠/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/أ)، والهادي ٣٦٨/٣، والإتحاف ٦٤٠/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٦ ـ ٣٠٧)).

(٦) ينظر: النشر ٤٠٥/٢.

(٧) كابن الناظم، والمنير السمنودي، في شرحيهما، وصاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/أ)، والهادي ٣٦٨/٣، والإتحاف ٦٤٠/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٦ ـ ٣٠٧)).

(٨) أي: دليل مشروعية التكبير.

سُورَةُ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللهُ أَكْبَرُ؛ تَصْدِيقاً لِمَا كَانَ يَنْتَظِرُ مِنَ الْوَحْيِ، وَتَكْذِيباً لِلْكُفَّارِ، وَأَمَر ﷺ أَنْ يُكَبِّرَ إِذَا بَلَغَ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، مَعَ خَاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ حَتَّى يَخْتِمْ»[(١)]؛ تعظيماً لله ﷻ، واستصحاباً للشكر، وتبجيلاً لختم القرآن العزيز[(٢)].

١٠٠٠ ـ وَسُنَّةُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْخَتْمِ صَحَّتْ عَنِ الْمَكِّينَ أَهْلِ الْعِلْمِ

(وَسُنَّةُ التَّكْبِيْرِ عِنْدَ الْخَتْمِ)؛ أي: ختم قراءة القرآن **[٦٠٥]**.

(صَحَّتْ) وثبتت.

(عَنِ الْمَكِّيْنَ)؛ جمع (مكٍّ)، أصله: (مكيّ)، فحُذِفت ياء النسبة؛

---

(١) أخرج هذا الحديث ابن الجزري في النشر (٤٠٦/٢)، وذكره صاحب الإتحاف (٦٤٠/٢)، وذكره القرطبي في تفسيره (٢٣١/٣٠)، وينظر: تفسير عبدالرزاق (٣٧٩/٢)، وجامع البيان (٥٠٧/٢)، وغيث النفع ص (٣٨٤)، وأصله في صحيح مسلم (١٣٢/١٢) حديث رقم (١٧٩٧)، فقد أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن جندب البجلي رضي الله عنه قال: «اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين، فجاءت امرأة فقالت: يا محمد إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أره قربك منذ ليلتين أو ثلاثاً، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١ ـ ٣]»، رواه البخاري في الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ٣٩٩/٦، الحديث برقم (٤٩٥٠)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير ١٣٢/١٢، برقم (١٧٩٧)، ورواه ابن أبي حاتم بلفظ: «رمى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بحجر في أصبعه فقال:

هَلْ أَنْتِ إِلَّا أُصْبَعٌ دُمِيْتِ وَفِي سَبِيلِ اللهِ مَا لَقِيتِ

قال: فمكث ليلتين أو ثلاثاً لا يقوم، فقالت له امرأة: ما أرى شيطانك إلَّا قد تركك، فنزلت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]». (ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٣٤٤/١٠).

قال في النشر (٤٠٦/٢): «قلتُ: وهذا قول الجمهور من أئمتنا كأبي الحسن بن غلبون، وأبي عمرو الداني، وأبي الحسن السخاوي، وغيرهم من متقدم ومتأخر، قال شيخنا أبو الفداء ابن كثير ـ رحمه الله ـ: ولم يرو ذلك بإسناد يحكم عليه بصحة ولا ضعف؛ يعني كون هذا سبب التكبير، وإلا فانقطاع الوحي مدة أو ابطاؤه مشهور».

(٢) ينظر: الإتحاف ٦٤٠/٢.

للعلم بها، وتخفيفاً، كما قُرِئَ شاذًّا[1] في: ﴿فِي [الْأُمِّيْنَ][2] رَسُولًا﴾ [الجمعة: ٢]؛ بحذف ياء النسبة، وكما في قول الشاعر[3]:

وَأَنْتَ [امْرُؤٌ][4] فِي الْأَشْعَرِيْنَ مُقَاتِلٌ ....

(أَهْلِ الْعِلْمِ)[5]؛ بالفقه، والتفسير، والحديث، والقراءة، كالإمام الشافعي[6]، وسفيان بن عيينة[7]، ومجاهد[8]، وابن جريج[9]، وغيرهم.

---

(١) ذكر هذه القراءة الزمخشري في الكشاف، والألوسي في روح المعاني، دون أن ينسباها لأحد من القراء. (ينظر: الكشاف ١١٠/٦، وروح المعاني ٩٣/٢٨، ومعجم القراءات ٤٥٤/٩).

(٢) في الأصل: (المرؤ)، وهو تصحيف.

(٣) وشطر هذا البيت ذكره بنصِّه ابن الناظم في شرحه ص (٣٣٢)، وأبو شامة في إبراز المعاني (٢٨١/٤)، لكنهما نسباه إلى عقبة الأسدي، بينما نُسِبَ هذا البيت في الإصابة في تمييز الصحابة (٢٣٦/٦)، وتاريخ دمشق (٤٢٨/١٢)، لموهب بن رباح الأشعري، وتمام البيت فيهما:

وَأَنَا امْرُؤٌ فِي الْأَشْعَرِينَ مُقَاتِلٌ وَبَنُو لُؤَيٍّ أُسْرَتِي وَجَنَاحِي

(٤) في الأصل: (في الأحين)، وهو تصحيف.

(٥) قال ابن الناظم ـ وتبعه المنير السمنودي في شرحه ـ: «هم ـ أي أهل العلم ـ عند الإطلاق؛ علماء الفقه، والتفسير، والحديث، وألحق بهم بعض أئمة أصحابنا علماء القراءة أيضاً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/أ)).

(٦) محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٥): (وبعد فالإنسان ليس يشرف...الخ).

(٧) سفيان بن عيينة، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢٦): (ونقل الدوري وسوس منه...الخ).

(٨) مجاهد بن جبر، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٥): (وابن كثير مكة له بلد...الخ).

(٩) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، أبو الوليد وأبو خالد، القرشي المكيّ، فقيه الحرم المكي، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٠هـ، كان إمام أهل الحجاز في عصره، وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة، رومي الاصل، من موالي قريش، مكي المولد والوفاة، قال الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء: «الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، أبو خالد، وأبو الوليد القرشي الأموي، المكي، صاحب التصانيف، وأول من دون العلم بمكة، مولى أمية بن خالد، حدَّث عن عطاء بن أبي رباح فأكثر وجوَّد، =

قال المصنف[1]: «صح عند أهل مكة ومن روى عنهم صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر».

وقال القاضي أبو الطيب[2]: «هو سنة مأثورة عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين».

١٠٠١ ـ فِي كُلِّ حَالٍ وَلَدَى الصَّلَاةِ سُلْسِلَ عَنْ أَئِمَّةٍ ثِقَاتِ

وهذا[3] عَامٌّ (**فِي كُلِّ حَالٍ**)؛ خارج الصلاة.

(**وَلَدَى**)؛ أي: عند.

(**الصَّلَاةِ**)، كما يأتي بعض النصوص على ذلك.

وفي التكبير حديثٌ (**سُلْسِلَ**)؛ أي: مسلسل بالأمر به.

(**عَنْ أَئِمَّةٍ ثِقَاةِ**)؛ فبسندنا المتقدم في الخطبة، المتصل بالمصنف، قال: أخبرنا: عمر بن الحسن[4] ـ شيخنا ـ بقراءتي عليه، عن: أبي الحسن علي بن

= وأخذ عن مجاهد حرفين من القراءات، وميمون بن مهران، وعن ابن أبي مليكة، ونافع مولى ابن عمر، وطاووس، والقاسم بن أبي بزة، وعبدالله بن كثير الداري، وعبدالله بن كثير بن المطلب، وخلق كثير، وكان من بحور العلم، حدث عنه: ثور بن يزيد، والأوزاعي، والليث، والسفيانان، والحمَّادان»، وقال في الغاية: «روى القراءة عن عبدالله بن كثير، وروى عنه القراءة سلام بن سليمان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والثوري». (ينظر: الأعلام للزركلي ٤/١٦٠، وغاية النهاية ١/٤٦٩).

(١) ينظر: النشر ٢/٤١٠.

(٢) عبدالمنعم بن غلبون، صاحب كتاب الإرشاد، ونصُّ عبارته في الإرشاد: «وهذه سنةٌ مأثورة عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة والتابعين، وهي سنة بمكة لا يتركونها البتة، ولا يعتبرون رواية البزي ولا غيره، ومن عادة القرَّاء في غير مكة أن لا يأخذوا بالتكبير إلا في رواية البزي وحدها، ويأخذوا في رواية قنبل بغير تكبيرٍ مثل الجماعة من القرَّاء». (ينظر: الإرشاد ص (٨٨٤)، (رسالة دكتوراه) بالجامعة الإسلامية عام ١٤٣٠هـ، والنشر ٢/٤١١، والإتحاف ٢/٦٤١).

(٣) يعني: سنة التكبير.

(٤) عمر بن الحسن مزيد بن أُميلَة بن جمعة بن عيدان، أبو حفص، المَرَاغِيّ الأصل، الحلبيّ الدمشقيّ المزيّ، المعروف بابن أُمِيْلَة، رحلة زمانه في علو الإسناد، =

أحمد(١)، أخبرنا: عمر بن محمد(٢)، أخبرنا: عبدالرحمٰن بن محمد(٣)،

= ولد في شعبان سنة ٦٨٠هـ، وقيل في رجب سنة ٦٧٩هـ، أخذ القراءة عن أحمد بن هبة الله بن عساكر، وأحمد بن إبراهيم الفاروثي، وغيرهما، وقرأ عليه ابن الجزري كثيراً من كتب القراءات؛ كالإرشاد، وكالكفاية، لأبي العز القلانسي، والغاية لابن مهران، وكتاب السبعة لابن مجاهد، وغيرها، وممن قرأ عليه أيضاً محمد بن علي الزراتيتي، وعلي بن سلامة المكيّ، كان خيِّراً، ديِّناً، ثقة، صالحاً، توفي سنة ٧٧٨هـ، ودفن بالمزة ظاهر دمشق، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١٤٧/١).

(١) علي بن أحمد بن عبدالواحد أبو الحسن السعديّ المقدسي الصالحيّ الفخر المعروف بابن البخاري، مسند زمانه، إمام ثقة، روى الحروف من كتاب الإيجاز لسبط الخياط، وسماعاً من أبي اليمن الكندي، سمع منه أحمد بن قدامة المقدسي، ومحمد بن أحمد الرقي، والأستاذ محمد بن إسرائيل القصاع، وغيرهم، وروى القراءات عنه غير واحد من أصحابه، ولد نهاية سنة ٥٩٥هـ، وتوفي سنة ٦٩٠هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١٧٦/١).

(٢) عمر بن محمد بن معمر بن يحيى بن أحمد بن حسان، أبو حفص، بن طبرزد، الدارقزي، البغدادي، ولد سنة ٥١٦هـ، مؤدب الصبيان في محلة تسمى "دار القز" ببغداد فنُسِبَ إليها، كان شيخ الحديث في عصره، وحدث ببغداد، والموصل، وحران، وحلب، ودمشق، وغيرها، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء: الشيخ المسند الكبير الرحلة، وقال الحافظ المنذري: لقيته بدمشق، وسمعت منه كثيرا من الكتب الكبار والأجزاء والفوائد، وقرأت عليه سنة ٦٠٣هـ (الغيلانيات)؛ وهي أحد عشر جزءاً، وجمع له الحافظ أبو عبدالله محمد بن سعيد "مشيخة" في جزأين، وبعض ثالث، فيها (٨٣) شيخاً، قال ابن العماد: مسند العصر، قدم دمشق في آخر أيامه فازدحموا عليه»، توفي ببغداد سنة ٦٠٧هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٠٧/٢١، والأعلام للزركلي ٦١/٥).

(٣) الشيخ الجليل الثقة، أبو منصور، عبدالرحمٰن بن المحدث أبي غالب محمد بن عبدالواحد بن حسن بن منازل بن زريق، الشيباني البغدادي الحريمي، القزاز، راوي (تاريخ الخطيب) عنه، سوى الجزء السادس بعد الثلاثين، غاب لوفاة أمه، وسمع من أبي جعفر بن المسلمة، وأبي علي بن وشاح، وعبدالصمد بن المأمون، وأبي الحسين بن المهتدي بالله، وطائفة، وله مشيخة، حدَّث عنه: ابن عساكر، والسَّمعاني، وأبو موسى المديني، وابن الجوزي، وأحمد بن بذال، وأحمد بن الحسن العاقولي، وأحمد بن الحسن الدبيقي، وعمر بن طبرزد، وأبو اليمن الكندي، وابنه أبو السعادات نصر الله القزاز، وغيرهم، كان شيخاً صالحاً متودداً، سليم القلب، حسن الأخلاق، صبوراً، مشتغلًا بما يعنيه، وُلِدَ في سنة ٤٥٣هـ، وتوفي سنة ٥٣٥هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٩٦/٢٠).

أخبرنا: أحمد بن محمد بن [النقور[1]][2] أخبرنا: أبو طاهر المخلص[3] حدثنا: يحيى بن محمد بن صاعد[4]، حدثنا: أحمد بن أبي بزه[5] ـ يعني البزي ـ، قال: «سَمِعْتُ ابْنَ سُلَيمَانَ[6]، يَقُولُ: قَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ

---

(١) الشيخ الجليل، الصدوق، مسند العراق، أبو الحسين، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن النقور، البغدادي، البزاز، ولد سنة ٣٨١هـ، سمع عن جماعة منهم؛ علي بن عمر الحربي، وعبيدالله بن حبابة، وأبا حفص الكتاني، وغيرهم، كان صحيح السماع، متحرياً في الرواية، حدَّث عنه: الخطيب، والحميدي، والحسين سبط الخياط، وغيرهم، قال الخطيب: كان صدوقاً، وقال أبو الحسن بن عبدالسلام: كان أبو محمد التميمي يحضر مجلس ابن النقور، ويسمع منه، ويقول: حديث ابن النقور سبيكة الذهب، توفي سنة ٤٧٠هـ، عن تسعين سنة، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٣٧٤).

(٢) في الأصل: (الفتور)، وهو تصحيف.

(٣) محمد بن عبدالرحمٰن بن العباس، أبو طاهر، المخلص الذهبي البغدادي، من حفَّاظ الحديث، ولد سنة ٣٠٥هـ، كان مسند بغداد في عصره، له منتقى سبعة أجزاء في الحديث، توفي سنة ٣٩٣هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٦/١٩٠).

(٤) يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد الهاشمي بالولاء، البغدادي: من أعيان حفاظ الحديث، ولد سنة ٢٢٨هـ، وتوفي سنة ٣١٨هـ، رحل إلى الشام ومصر والحجاز، له تصانيف في السنن مرتبة على الأحكام، قال أبو علي النيسابوري: لم يكن بالعراق من أقران ابن صاعد أحد في فهمه، والفهم عندنا أجلّ من الحفظ، وهو فوق ابن أبي داود في الفهم والحفظ، وقال الذهبي: لابن صاعد كلام متين في الرجال والعلل يدل على تبحره، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٨/١٦٤).

(٥) مقرئ مكة ومؤذنها، أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن أبي بَزَّةَ، المخزوميّ، مولاهم، الفارسيّ الأصل، ولد سنة ١٧٠هـ، وتلا على: عكرمة بن سليمان، وأبي الاخريط، وابن زياد، عن تلاوتهم على إسماعيل القسط، صاحب ابن كثير، وسمع من ابن عينية، ومالك بن سعير، ومؤمل بن إسماعيل، والمقرئ، وتلا عليه خلق، منهم أبو ربيعة محمد بن إسحاق، وإسحاق الخزاعي، وأحمد بن فرح، وابن الحباب، واللهبيان، وآخرون، وصحح له الحاكم حديث التكبير، وهو منكر، وقد قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا أحدث عنه، وقال العقيلي: منكر الحديث، يوصل الأحاديث، مات سنة ٢٥٠هـ، قال الذهبي: وكان ديناً، عالماً، صاحب سنة، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٥١، وغاية النهاية ١/١١٩ ـ ١٢٣).

(٦) عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر أبو القاسم المكيّ، قال الذهبي: شيخ مستور، =

عَبْدِاللهِ بْنِ قُسْطَنْطِينَ[(١)]؛ فَلَمَّا بَلَغْتُ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قَالَ لِي: كَبِّرْ حَتَّى تَخْتِمْ[(٢)]، فِإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى عَبدِاللهِ بْنِ كَثِيرٍ فَلَمَّا بَلَغْتُ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قَالَ لِي: كَبِّرْ حَتَّى تَخْتِمْ[(٣)]، وَأَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى مُجَاهِدٍ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ مُجَاهِدٌ: أَنَّ [ابْنَ عَبَّاسٍ][(٤)] أَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ أَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ أُبَيٌّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِذَلِكَ[(٥)]».

= ما علمت أحداً تكلم فيه، عرض على: شبل، وإسماعيل القسط، وعرض عليه: أحمد بن محمد البزي، كان إمام أهل مكة في القراءة بعد شبل وأصحابه، بقي إلى قبيل المائتين، ﵀ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/٥١٥).

(١) إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين، أبو إسحاق المخزومي مولاهم المكيّ، المعروف بالقسط، مقري مكة، ولد سنة ١٠٠هـ، قرأ على ابن كثير وعلى صاحبيه شبل بن عباد ومعروف بن مشكان، وأقرأ الناس زماناً، وكان ثقة ضابطاً، قرأ عليه الإمام محمد بن إدريس الشافعي، وعكرمة بن سليمان، وداود بن شبل بن عباد، وأبو الأخريط وهب بن واضح، وفي سند البزي عن ابن كثير نفسه وفي سند قنبل عن شبل ومعروف عن ابن كثير، قال الذهبي والقولان صحيحان، والجمع بينهما أن يكون إسماعيل أقرأ شيخ البزي بما أخذه عن ابن كثير نفسه، وحمل قنبل في روايته ما عند إسماعيل عن شبل ومعروف عن ابن كثير، توفي سنة ١٧٠هـ، قال الذهبي: وهو آخر من قرأ على ابن كثير، ﵀ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/١٦٥، ومعرفة القراء ١/١٤١).

(٢) في النشر: «كبِّر عند خاتمة كل سورة حتى تختم». (ينظر: النشر ٢/٤١٣).

(٣) في النشر: «كبِّر عند خاتمة كل سورة حتى تختم». (ينظر: النشر ٢/٤١٣).

(٤) في الأصل: (عباس)، وهو تصحيف.

(٥) رُوِيَ هذا الحديث من طرق كثيرة جداً، مدارها كلها على البزي، بل كما قال الإمام أبو العلاء الهمذاني في غاية الاختصار (٢/٧٢٠): «لم يَرْفع التكبير إلى النبيِّ ﷺ أحدٌ من أصحابنا غير البزي»، وقد أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٣٠٤) وصححه، ولم يوافقه الذهبي، بل قال: «البزيُّ تُكُلِّمَ فيه»، وقال الذهبي في العبر (١/٤٤٥): «وكان ليِّن الحديث، حجة في القرآن»، وقال في سير أعلام النبلاء (١٢/٥١) ردًّا على تصحيح الحاكم للحديث: «وهو ـ أي الحديث ـ منكر»، وقال في الميزان (١/١٤٤ ـ ١٤٥) عقب الحديث: «حديث غريب، وهو مما أُنْكِّرَ على البزيّ، قال أبو حاتم: هذا حديث منكر»، وأقره الحافظ في لسانه (١/٢٨٤)، وقال ابن كثير في تفسيره عقب ذكره الحديث (١٤/٣٨٠): «فهذه سُنة تفرد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدالله البزي، من ولد القاسم بن أبي بزة، وكان إمامًا في القراءات، فأمَّا في الحديث فقد ضَعَّفَه أبو حاتم الرازي، وقال: لا أحدث عنه، وكذلك أبو جعفر العقيلي قال: =

....

= هو منكر الحديث»، وأخرجه الداني في التيسير ص (١٨٤ ـ ١٨٥)، وكذا رواه في جامع البيان (٥٠٣/٢) وقال بعد ذلك: «وهذا أتمّ خبر روي في التكبير، وأصح خبر جاء فيه»، والبيهقي في شعب الإيمان (٤١/٤ ـ ٤٤)، والبغوي في تفسيره (٥٠١/٤)، وابن الباذش في الإقناع (٨١٩/٢ ـ ٨٢٢)، وجمع طرقه ابن الجزري في النشر (٤١١/٢ ـ ٤١٥)، وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٧٦/٢ ـ ٧٧)، وقال بعده: «قال أبي: هذا حديث منكر»، وعلته ابن أبي بزة؛ فقد قال في الجرح والتعديل (٧١//١): «قلت لأبي: ابن أبي بزة ضعيف الحديث؟ قال: نعم، ولست أحدث عنه، فإنه روى عن عبيدالله بن موسى عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ حديثاً منكراً»، وقال العقيلي في الضعفاء (١٢٧/١): «منكر الحديث، ويصل الأحاديث»، وقال الذهبي: «ليِّن الحديث»، وأقره الحافظ ابن حجر في اللسان، وقال عنه الألباني: «حديث منكر»، بينما اعتبره الشافعيُّ سنة من سنن الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيما حكاه في إبراز المعاني (٢٨٣/٤)، فقد حكى الشيخ شهاب الدين أبو شامة في شرح الشاطبية عن الشافعي: «أنه سمع رجلاً يكبر هذا التكبير في الصلاة، فقال له: أحسنت وأصبت السنة»، قال ابن كثير ـ بعد أن نقل هذا الأثر في تفسيره ـ: «وهذا يقتضي صحة هذا الحديث»، لكنَّ الألباني ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ ردَّ تصحيح ابن كثير هذا بقوله في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٩٨/١٣): «فأقول كلَّا؛ وذلك لأمرين: أحدها: أن هذا القول غير ثابت عن الإمام الشافعي، ومجرد حكاية أبي شامة عنه لا يعني ثبوته؛ لأن بينهما مفاوز، ثم رأيت ابن الجزري قد أفاد في النشر في القراءات العشر أنه من رواية البزي عن الشافعي، فصح أنه غير ثابت عنه، ويؤكد ذلك أن البزي اضطرب فيه؛ فمرة قال: محمد بن إدريس الشافعي، ومرة قال: الشافعي إبراهيم بن محمد، والآخر: أنه لو فرض ثبوته عنه، فليس هو بأقوى من قول التابعي: من السنة كذا، فإنه من المعلوم أن لا تثبت بمثله السنة، فبالأولى أن لا تثبت بقول من بعده، فإن الشافعي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من أتباع التابعين أو تبع أتباعهم، فتأمل»، ثم قال الإمام الألباني ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في سياق تضعيفه لحديث البزيّ: «وللحديث علة ثانية: وهي شيخ البزي؛ عكرمة بن سليمان، فإنه لا يُعْرف إلا بهذه الرواية، فهو مجهول العين ـ كما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية ـ لكنه قد تُوبِعَ في بعضه؛ كما ذكر ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص (١٤٢): أخبرني محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ـ قراءة عليه ـ، أخبرنا الشافعي، حدثنا إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين.

وله علة ثالثة ـ والكلام لازال للشيخ الألباني ـ: وهي جهالة حال إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين، فقد أورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا رأيت له ذكراً في شيء من كتب الجرح والتعديل الأخرى، ولا ذكره ابن حبان في ثقاته مع تساهله في توثيق المجهولين. =

....

= وقد رواه البزي مرة أخرى معضلاً، فقد روى الحافظ أبو العلاء بإسناده عن أحمد بن فرج عن البزي: أن الأصل في ذلك؛ ـ يعني التكبير ـ أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي، فقال المشركون: قلا محمداً ربُّهُ، فنزلت سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، فقال النبيُّ ﷺ: الله أكبر»، وأمر النبي ﷺ أن يكبر إذا بلغ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ مع خاتمة كل سورة حتى يختم.

ثم قال الإمام الألباني ـ بعد أن ساق الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما في سبب نزول سورة الضحى ـ: «فأقول: وبناء على هذا الحديث الصحيح يمكننا أن نأخذ منه ما نؤكد به نكارة الزيادة المتقدمة من رواية أحمد بن الفرج عن البزي؛ لعدم ورودها في الصحيح، وأن ما يُحْكَى عن القراء ليس بالضرورة أن يكون ثابتاً عندهم، فضلاً عن غيرهم، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الحديث المنكر هو: ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة، وهذه الزيادة من هذا القبيل»، ثم ساق الشيخ الألباني الحديث الآخر الذي رواه أبو الفرج عن ابن أبي بزة وأوله: «أن النبيَّ ﷺ أُهْدي إليه قطف عنب...الخ» ونقل كلام ابن الجزري بعده وهو قوله في النشر: «وهذا سياق غريب جداً، وهو مما انفرد به ابن أبي بزة أيضاً، وهو معضل»، ثم قال الألباني: «قلتُ وفي هذا دليل على ضعف البزي هذا، لتلونه في رواية الحديث الواحد، فإن ذلك مما يشعر بأنه غير حافظ للحديث ولا ضابط ـ كما هو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن الشريف ـ، فلا جرم أن ضعفه أبو حاتم، والعقيلي، والذهبي، والعسقلاني».

ثم ذكر الشيخ الألباني ما رواه أبو العلاء الهمذاني من قوله: «لم يرفع أحد التكبير إلا البزي، ورواه الناس فوقفوه على ابن عباس ومجاهد»، قال ابن الجزري ـ معقباً على كلام أبي العلاء الهمذاني ـ: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي، وأظن ذلك من قبل رفعه له، فضعفه أبو حاتم، والعقيلي»، لكنَّ الإمام الإلباني ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وَهِم فجعل كلام ابن الجزري المذكور آنفاً من كلام أبي العلاء الهمذاني، حيث قال ـ أي الألباني ـ: «أقول: ما أصاب العلائي في ظنه فإن من ضعفَّه ـ كالمذكورين ـ ما تعرضوا لحديثه هذا بذكر، وإنما لأنه منكر الحديث ـ كما تقدم عن العقيلي ـ؛ ومعنى ذلك أن يروي المناكير، وأشار أبو حاتم إلى أن منها ما رواه عن ابن مسعود، وإن كان لم يسق متنه»، قلتُ: والكلام السابق، وهو: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي...الخ»، ليس من كلام أبي العلاء الهمذاني حتى يقول الشيخ الألباني: «ما أصاب العلائي»، وإنما هو من كلام ابن الجزري تعقيباً على كلام أبي العلاء الهمذاني.

ثم قال الشيخ الألباني معقباً على كلام أبي العلاء الهمذاني في توقيف هذا الأثر على ابن عباس ومجاهد: «ثم إن الموقوف الذي أشار إليه العلائي فما ذكر له إسناداً =

....

= يمكن الاعتماد عليه؛ لأنه لم يسقه إلا من طريق إبراهيم بن أبي حية قال: حدثني حميد الأعرج، عن مجاهد قال: ختمت على عبدالله بن عباس تسع عشرة ختمة كلها يأمرني أن أكبر فيها من: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وإبراهيم هذا قال البخاري في التاريخ الكبير: منكر الحديث، وقال الدار قطني: متروك، فهو ضعيف جداً، فلا يصلح شاهداً لحديث البزي، مع أنه موقوف».

وقال الألباني ـ أيضاً ـ: «بل قد جاء عن بعض السلف إنكار هذا التكبير؛ واعتبره بدعة، وهو عطاء بن أبي رباح المكيّ» ثم ذكر أثراً حكم عليه بأن إسناده جيد، وفيه: «ولما بلغ حميد بن قيس المكيّ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كبَّرَ، فقال له عطاء: إنَّ هذا لبدعة».

كما أن الشيخ العلامة بكر أبو زيد ـ رحمه الله تعالى ـ قد ذكر في كتابه المُعَنْوَن بـ (الأجزاء الحديثية) في مبحث (مرويات ختم القرآن)، ص (٢٣٣ ـ ٢٣٤)، ما نصُّهُ: «فهذه الأبحاث الستة لا يصح فيها شيء عن النبي ﷺ، ولا عن صحابته رضي الله عنهم، وعامة ما يروى فيها مما لا تقوم به الحجة»، وذكر من هذه الأبحاث الستة: التكبير في آخر سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى سورة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، داخل الصلاة وخارجها، ثم قال بعد ذلك: «وشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ تكلم شديداً في التكبير المذكور، وأنه لم يَرِد إلا في رواية البزي عن ابن كثير».

قلتُ: وبعد أن سقتُ ما سقتُ من كلام الشيخ المحدث العلامة ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في بيان ضعف حديث البزي المذكور، وقوله بعدم سنية تكبير الختم، بل ونقل بدعيته عن بعض السلف، وموافقة الشيخ العلامة بكر أبو زيد ـ رحمه الله تعالى ـ له في ما نقله من بدعية تكبير الختم كما جاء في رسالته المسماة (بدع القراء) ص (١٩ ـ ٢٠) فجعلها البدعة رقم (٥٧) سبعة وخمسين.

فإني أقول وبالله التوفيق: لو أن المحدث الكبير ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ، توقف عند الحكم على حديث البزي في التكبير، وبيان درجته من الصحة وعدمها، لَسُلِّمَ له في ذلك، كيف وهو محدث العصر، وأعلم أهله بعلم الحديث الشريف، لكنَّه ختم كلامه وبحثه في حديث التكبير بأنَّ التكبير الوارد عن القراء عند الختم ليس بسنة، وأنه قول لبعضهم، كما أعرض عنه بعضهم...الخ، ونصُّ كلامه كما في سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٩٦/١٣ ـ ٣١١) كما يلي: «والخلاصة: أنَّ الحديث ضعيف لا يصح ـ كما قال علماء الحديث دون خلاف بينهم ـ، وأنَّ قول بعض القراء لا يقويه، ولا يجعله سنة، مع إعراض عامة القراء عنه، وتصريح السلف ببدعيته، وإن مما يؤكد ذلك اختلاف القائلين في تحديد ابتدائه وانتهائه على أقوال كثيرة تراها مفصلة في النشر، كما اختلفوا هل ينتهي بآخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، أو بأولها»، فرأيت أن أقف عدة وقفات مع كلام الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في هذه الخلاصة ومع كلامه فيما قبلها: =

....

= **الوقفة الأولى**: وأمَّا قوله: «ويؤكد ذلك اضطراب البزي فيه؛ فمرة قال: محمد بن إدريس الشافعي، ومرة قال: الشافعي إبراهيم بن محمد...الخ»، قلتُ: فإنَّ محمد بن إدريس غير إبراهيم بن محمد وإن كان كلًّا منهما يلقب بالشافعيّ، وقد صرح بذلك ابن الجزري في النشر (٤١٣/٢)، فقال: «إبراهيم بن محمد الشافعي؛ هو إبراهيم بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، وهو ابن عم الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي، مات سنة ٢٣٧هـ، ويقال: سنة ٢٣٨هـ، وهو من أكبر أصحاب الإمام الشافعي المعدودين في الآخذين عنه»، فعُلِمَ أن الإمام البزي لم يضطرب، فقد يكون سمعه من الإمام محمد بن إدريس الشافعيّ مرة، وسمعه من تلميذه إبراهيم بن محمد الشافعيّ مرة أخرى، وكيف يضطرب نقله وهو الوعاء الذي نقل خير الكلام؛ كلام الله تعالى، حتى صارت الرواية تنسب له وتسند إليه.

الوقفة الثانية: وأمَّا قوله: «إنَّ الحديث ضعيف لا يصح ـ كما قال علماء الحديث دون خلاف بينهم ـ »، فمع أنَّ الاعتماد والمعول في ثبوت سنة التكبير عند أهل الأداء ليس حديث البزي هذا، وإنما الحجة في ثبوته هو: الرواية والنقل والأثر، ومع التسليم بضعف حديث البزي هذا بإجماع المحدثين، إلا أنَّ كلام الشيخ الألباني يَرِدُ عليه ما قاله إمام القراء ومقرئ المحدثين الشيخ ابن الجزري في النشر حيث قال: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي في ذلك، وأظن ذلك من قبل رفعه له، فضعفه أبو حاتم والعقيلي، على أنه قد رواه عن البزي جماعة كثيرون، وثقات معتبرون، منهم؛ أحمد بن فرح، وإسحاق الخزاعي، والحسن بن الحباب، والحسن بن محمد الحداد، وأبو ربيعة، وأبو معمر الجمحى، ومحمد بن يونس الكديمي، ومحمد بن زكريا المكي، وأبو الفضل جعفر بن درستويه، وزكريا بن يحيى الساجي، وأبو يحيى عبدالله بن محمد بن زكريا بن الحارث بن أبي ميسرة، وأبو عمرو قنبل، وأبو حبيب العباس بن أحمد البرتي، ومحمد بن علي الخطيب، وأبو عبدالرحمٰن وأبو جعفر؛ اللهبيان، وموسى بن هارون، ومحمد بن هارون، ومضر بن محمد، والوليد بن بنان، ومحمد بن أحمد الشطوي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن موسى بن الصباح الخزاعي، وإبراهيم بن محمد بن الحسن، وأبو بكر بن أبي عاصم النبيل، وأحمد بن محمد بن مقاتل، ومحمد بن علي بن زيد الصائغ، ويحيى بن محمد بن صاعد، والإمام الكبير إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، كما أخبرتني الشيخة المعمرة أم محمد ست العرب بنت محمد بن علي بن أحمد الصالحية مشافهة بمنزلها بالسفح ظاهر دمشق»، فعدَّ أكثر من ثمانية وعشرين إماماً كلهم ثبتت روايتهم للحديث عن البزي، فهل يُتَصَوَّر أنه جميع هؤلاء الأئمة الثقاة الأثبات يروون هذا الحديث عن الإمام البزي وهم يعلمون أنه حديث ضعيف أو منكر، ولا يُرْوَى عن أحد منهم رد له =

....

= أو كلام في إسناده، أو ـ على الأقل ـ يكون من أحدهم إشارة لضعفه ونكارته أو تنويه على عدم ثبوته.

الوقفة الثالثة: وأمَّا قوله: «مع إعراض عامة القراء عنه»، قلتُ: فلا يُفْهَمُ من انفراد ابن كثير ـ بخلف عنه ـ بنقل التكبير أن التكبير ليس بسنة أو أنه بدعة، لأنه مما استقر عند أهل الأداء أنَّ انفراد القراء ـ بعضهم عن بعض ـ في بعض الأحرف أو الأوجه ليس دليلاً على ضعف ما انفردوا به من تلك الأوجه والأحرف والقراءات، والأمثلة أكثر من أن تحصى، بل لا يكاد يوجد أمام من الأئمة؛ سواء من القراء، أو من الرواة، أو من الطرق، إلا وقد انفرد بحرف أو بوجه أو بقراءة؛ سواء في الأصول أو الفرش، ثمَّ إنه قد ثبت من بعض طرق طيبة النشر أنَّ التكبير رواية لجميع القراء، بل وعند أوائل كلِّ السور من أول القرآن إلى آخره، حتى قال الإمام الهذلي في الكامل ص (٤٧٦): «التكبير في كلِّ القرآن لكل القراء»، وقال في النشر (٤١٠/٢): «وصحت أيضاً ـ أي سنة التكبير ـ عن أبي عمرو من رواية السوسي، وعن أبي جعفر من رواية العمري، ووردت أيضاً عن سائر القراء، وبه كان يأخذ ابن حَبْش (وضُبِطَت حَبَش)، وأبو الحسين الخبازي، عن الجميع، وحكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء، وقد صار على هذا العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار، عند ختمهم في المحافل، واجتماعهم في المجالس لدى الأماثل، وكثير منهم يقوم به في صلاة رمضان ولا يتركه عند الختم على أي حال كان، وذكره الحافظ أبو العلاء الهمذاني والهذلي عن أبي الفضل الخزاعي، وقال الهذلي ـ وعند الدينوري كذلك ـ: يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها، لجميع القراء، قلتُ: والدينوري هذا؛ هو أبو علي الحسين بن محمد بن حبش الدينوري، أمام متقن ضابط، قال عنه الداني: متقدم في علم القراءات، مشهور بالإتقان، ثقة، مأمون»، وعليه: فإن التكبير لم يُعْرِضْ عنه عامة القراء، بل أعرضوا عنه ـ أي لم ينقل عنهم ـ في بعض الطرق، وأجمعوا عليه من بعض الطرق، وإعراضهم عنه من بعض الطرق؛ إنما هو لعدم ثبوته عندهم من تلك الطرق، وإجماعهم عليه من بعض الطرق الأخرى لثبوته رواية منها.

الوقفة الرابعة: وأمَّا قوله ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «وأن قول بعض القراء لا يقويه، ولا يجعله سنة»، فلم يقل أحد أنه قول لبعض القراء، بل هو ـ أي التكبير ـ رواية لهم، فليس في القراءة والإقراء قول أو رأي لأحد، وإنما هي رواية أوجه، واختلاف طرق، ينقلها الآخر عن الأول؛ فكلٌّ واحد إنما ينقل ويقرأ كما تعلَّم وعُلِّم.

الوقفة الخامسة: ثم قوله ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «ولا يجعله سنة»، أقول: بل هو سنة ثابتة من سنن القراء والإقراء، وذلك لعدة أمور:

١ ـ إنه قد نصَّ على صحته وسنيته الأئمة من أهل الأداء حتى بلغ حد التواتر، كما قال في =

. . . .

= النشر (٢/٤١٠): «فاعلم أن التكبير صح عند أهل مكة قرائهم وعلمائهم وأئمتهم ومن روى عنهم صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر»، ثم ساق نقولات كثيرة عن أئمة القراءة في مشروعية التكبير وسنيته، منها؛ ما قاله الإمام مكي بن أبي طالب في الكشف (٢/٣٩٢): «ورُوِيَ أن أهل مكة كانوا يكبرون في آخر كل ختمة من خاتمة والضحى لكل القراء؛ لابن كثير، وغيره، سنة نقلوها عن شيوخهم»، وقال الأهوازي كما نقله في النشر (٢/٤١٠): «والتكبير عند أهل مكة في آخر القرآن سنة مأثورة يستعملونه في قراءتهم في الدروس والصلاة»، وقال الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان (٢/٥٠١ ـ ٥٠٢): «كان ابن كثير من طريق القواس والبزي وغيرهما يكبر في الصلاة والعرض من آخر سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، مع فراغه من كل سورة إلى أخر: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فإذا كبر في: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ قرأ: ﴿**فَاتِحَةُ الْكِتَابِ**﴾، وخمس آيات من أول سورة: ﴿**الْبَقَرَةِ**﴾، على عدد الكوفيين إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة، قال: وهذا يسمى الحال المرتحل، وله في فعله هذا دلائل مستفيضة جاءت من آثار مروية، ورد التوقيف بها عن النبي ﷺ، وأخبار مشهورة مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين»، وقال أبو الطيب عبدالمنعم بن غلبون في الإرشاد ص (٨٨٤): «وهذه ـ أي التكبير ـ سنة مأثورة عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين، وهي سنة بمكة لا يتركونها البتة»، إلى غير ذلك من الأثار المروية التي تدل على سنيته رواية ودراية.

٢ ـ إنَّ العبرة في ثبوت الرواية إنما هو الأثر والنقل والسماع والتلقي والمشافهة والتواتر في ذلك، وهو ما صحَّ في باب التكبير دراية ورواية، على ما هو معروف عند أهل المعرفة بهذا العلم الشريف، فالبزيُّ لم يعتمد في صحة قراءته على الحديث فحسب، وإنما استأنس به، إذ الحديث حتى لو صحَّ سنده فإنه من قبيل الآحاد، والقراءة لا بد من تواترها، فَعُمْدَتُه ـ أي البزي ومن قرأ بالتكبير من أئمة القراءة ـ؛ ما قرأ به على شيخه وثبت عنه تواتراً.

أمَّا ثبوته داريةً فهو إجماع جميع الأئمة المعتبرين وكافة أمهات كتب علم القراءات على التكبير، وعلى إفراده في الذكر، على اختلاف بينهم من تقديم وتأخير على ما سبق بيانه، إلا ما كان من ابن مهران في الغاية، وابن مجاهد في السبعة، مع أنه قد ثبت عن ابن مجاهد من جهة الرواية على ما قطع به العراقيون.

وأمَّا روايةً فإن الإسناد الذي وصل إلينا منه التكبير عن البزي ومن فوقه من الأئمة الأجلاء إنما هو نفس إسناد البزي الذي تُرْوَى به عنه روايته، لا يختلف فيه رجل، فالذين نقلوا روايته لنصِّ القرآن الكريم هم أنفسهم الذين نقلوا التكبير عنه، =

....

= فكيف يفرق بينهما، بل التحقيق والتحري والتدقيق في نص القرآن العظيم أولى منه في التكبير وغيره مما هو خارج عن المصحف الشريف.

على أنَّ التكبير ـ كما قرره جمع من الأئمة ـ منفصل عن القرآن لا يختلط به، قال أبو علي المالكي في الروضة (٩٩/٢): «واتفق أصحاب ابن كثير على أن التكبير منفصل عن القرآن لا يختلط به»، كما أنَّ التكبير ليس بلازم لأحد من القراء، كما قاله أبو الفتح فارس ـ ونقله عنه الجعبري، والسخاوي، وابن الجزري ـ: «لا نقول إنه لا بد لمن ختم أن يفعله، لكن من فعله فحسنٌ، ومن لم يفعله فلا حرج عليه، وهو سنة مأثورة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين»، وقال في التجريد: «وليس نقول إن هذا سنة لا بد لمن ختم أن يفعله، فمن فعل فحسنٌ، ومن ترك فلا حرج». (وينظر: النشر ٤١٠/٢، وفتح الوصيد ٣٩٢/٢، وكنز المعاني للجعبري ص (٨٣٩ ـ ٨٤٠)، والتجريد ص (٣٤٦)).

الوقفة السادسة: وأمَّا قوله: «وتصريح بعض السلف ببدعيته»، فإنَّ الشيخ المحدث ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ لم ينقل عن السلف في بدعية التكبير إلا مقالة عطاء بن رباح ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، ويقابله إجماع أهل الفن من علماء القراءات الكبار على سنيته ونقله والقراءة والإقراء به، وتضمينه كتبهم التي ألفوها، فلا شك أن أقوال أهل العلم المقدمين في فن من الفنون يجعلهم مسلم لهم في تقريرهم لمسائل ذلك العلم وفتاواه، فتكون أقوالهم مقدمة على أقوال غيرهم من أهل العلوم الأخرى، فكيف بإجماع منهم على مسألة من المسائل، وهو الحال في باب التكبير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشيخ الألباني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ إنما حكم بما حكم به ـ أي حكمه ببدعية التكبير ـ من حكمه على حديث البزي وأنه حديث منكر، ومن مقالة بعض السلف ـ كالإمام عطاء بن أبي رباح ـ، لكنه ـ أي الإمام الألباني رَحِمَهُ اللهُ ـ لم يعرج على جانب النقل والرواية الذي تميز به هذا العلم الشريف، ولم يَحْتَجَّ به أو يشير إليه، مع أنه الحجة في ثبوت التكبير وسنيته، كما أنه ـ أي الشيخ الألباني ـ لم ينقل عن أحد من أئمة علم القراءات إلا ما كان من نقله عن النشر نقلاً يخدم ما ذهب إليه من بدعية التكبير، مع أنه عندما ناقش حديث البزي وشواهده ورجاله والرد على من صحح حديث البزي فإنه أكثر من النقل والعزو عن علماء الحديث وكتب الجرح والتعديل، فكان من حقه أن يقابله نقل لأقوال علماء القراءات وعزو لكتبهم، وما أحسن مقالة الإمام مالك ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ فيما حكاه في النشر (٢٧١/١) ـ: «قلتُ: وحكى أبو القاسم الهذلي عن مالك أنه سأل نافعاً عن البسملة فقال: السنة الجهر بها، فسلم إليه، وقال: كل علم يسأل عنه أهله».

الوقفة السابعة: وأما قوله ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «وإن مما يؤكد ذلك ـ أي ما قرره من ضعف الحديث، وعدم سنية التكبير، بل وبدعيته ـ اختلاف القائلين في تحديد ابتدائه وانتهائه =

....

= على أقوال كثيرة تراها مفصلة في النشر، كما اختلفوا هل ينتهي بآخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، أو بأولها»، قلتُ: وهذا الاختلاف الوارد في محل ابتداء التكبير ومحل انتهائه، خلاف معتبر عند علماء هذا الفن من أهل الدراية والأثر، فهو خلاف على الأصل في نظائره من مسائل هذا العلم الشريف، أي: على أصلهم في ثبوت الأوجه أو القراءات المختلفة من طرق وعدم ثبوتها من طرق أخرى، فهذا الإمام الداني قطع في التيسير على أن التكبير من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ولم يقطع بسواه، بينما صرَّح في جامع البيان بالقولين؛ أي: بابتداء التكبير من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ومن أول سورة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾؛ فصح عنده القولان من طرق جامع البيان، ولم يثبت عنده من طريق كتاب التيسير إلا القول الأول، لأنه قرأ بذلك من طرق أخرى، وهذا الإمام سبط الخياط نص على التكبير بأنه من: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وذلك من قراءته على الفارسي والمالكي، بينما نصَّ على ابتدائه من أول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وذلك من قراءته على غير الفارسي والمالكي، فصار إذا قرأ من طريق مشايخه؛ الفارسي، والمالكي، فابتداء التكبير عنده من أول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وإذا قرأ من غير طريق الفارسي والمالكي فابتداء التكبير عنده من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهذا الإمام الكبير أبو طاهر بن سوار صاحب المستنير، قرأ على بعض مشايخه ببعض روايات ابن كثير بابتداء التكبير من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وقرأ بالروايات الأخرى للإمام بن كثير وطرقه على مشايخه بابتداء التكبير من أول سورة: ﴿**الْانْشِرَاح**﴾، قال في المستنير (٥٥١/٢ ـ ٥٥٢): «قرأت على شيخنا أبي علي الشَّرْمقَانِي عن ابن فُلَيح، وابن ذؤابة عن اللهبيين، وطرق الحَمَّامي عن البزي، وعلى شيخنا أبي العطار ـ رحمهم الله ـ عن جميع ما قرأ به على أبي إسحاق لابن كثير، وعلي ابن العلَّاف للخُزاعي، وعلي الحمَّامي عن النقّاش، وهبة الله عن اللهبيّ، وعلى ابن الفحّام عن ابن فرح، وعلى أبي الحسن الخياط عن البزيّ، وعن نظيف عن قنبل، وعلى أبي الحسن بن طلحة لقنبل، وعلى الشيخ أبي الفتح الواسطي لقنبل: بالتكبير من أول سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى خاتمة سورة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، قال: وقرأت عمن بقى من روايات ابن كثير وطرقه على شيوخي بالتكبير من أول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾»، ومثله الإمام أبو العز القلانسي في كتابيه؛ الإرشاد، والكفاية، والإمام أبو العلاء الهمذاني في كتابه غاية الاختصار، فقد قرأ كل منهما من بعض الطرق بابتداء التكبير من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وبابتدائه من أول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، من طرق أخرى.

ثم هذا الاختلاف في ابتداء التكبير وانتهائه وصيغته بين رواة التكبير بناء منهم على خلافهم؛ هل التكبير هو لأول السورة أو لآخرها، وهو متفرع عن سبب التكبير الذي تقدم بيانه.

وعليه فهذا الاختلاف الوارد في ابتداء التكبير وانتهائه لا يدل على ما ذهب إليه =

. . . .

= المحدث الكبير ـ رحمه الله ـ من بدعية التكبير وعدم سنيته، بل هذا الاختلاف في ابتداء التكبير وانتهائه منقبة لأهل الأداء؛ تدل على حذق الأئمة وضبطهم لمجموع الطرق والروايات مع اختلافها وتشعبها، فلم يخلطوا طريقاً بطريق، ولم يركبوا رواية في أخرى، كما هو شاهد على مدى تحريهم وعدم اجتهادهم من عند أنفسهم، فكلُّ واحد من هؤلاء الأئمة إنما يقرأ بما عُلِّم وتعلَّم، كما جاء في الحديث الذي أخرجه أحمد وغيره، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٤٩٨/٥): «اقْرَؤُوا كَمَا عُلِّمْتُم»، قال في النشر (٤١٠/٢): «قال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط في المبهج: وحكى شيخنا الشريف، عن الإمام أبي عبدالله الكارزيني: أنه كان إذا قرأ القرآن في درسه على نفسه وبلغ إلى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كبر لكل قارئ قرأ له، فكان يبكي ويقول: ما أحسنها من سنة، لولا أني لا أحب مخالفة سنة النقل لكنت أخذت على كل من قرأ عليَّ برواية بالتكبير، لكنَّ القراءة سنة تتبع ولا تبتدع».

الوقفة الثامنة: لا أعلم ـ في حد علمي القاصر ـ أحداً من العلماء المعتبرين في هذا العلم الشريف قديماً ولا حديثاً قال بعدم سنية التكبير، إلَّا ما كان من رسالة شيخنا الكبير الشيخ إبراهيم بن الأخضر بن علي القيِّم؛ شيخ القراء بالمسجد النبويّ، فقد ألَّف رسالة سمَّاها (تكبير الختم بين القراء والمحدثين)، قال في مقدمتها ص (١٠): «فوجب ترك كل شيء لم يأمر به ﷺ لقوله عليه الصلاة والسلام: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، والتكبير عند ختم القرآن هو من هذا الباب ـ وكما سيأتي تحقيقه في فصول الرسالة إن شاء الله تعالى ـ لم يُرْوَ أن رسول الله ﷺ فعله»، وقد بَنى شيخنا الكبير إبراهيم الأخضر ما توصل إليه من هذا الحكم بناء على قوله ص (١١): «التكبير الذي أورده القراء في كتبهم المخطوط منها والمطبوع قضية تخضع لأصول وقواعد التحديث»، فلم يعوِّل فيه ـ أي في إثبات التكبير من عدمه ـ على جانب النقل والرواية، وقد جعل رسالته هذه في ثلاثة فصول؛ الفصل الأول: في التكبير عند القراء؛ وذكر فيه بعض الآثار التي استدلوا بها على تكبير الختم، وبيَّن ضعفها، وعدم قيام الحجة بها، والفصل الثاني: في التكبير عند المحدثين، والفصل الثالث: سبب نزول سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، فخلاصة هذه الرسالة هو جمع للروايات التي وردت في تكبير الختم ودراسة وتخريج لها، ثمَّ ختم رسالته بقوله ص (٥٤): «وبهذا: فلا تثبت سنة بخبر كهذا، بل الأفضل والأولى تركه، سواء في رواية البزي أو رواية غيره من القراء؛ وذلك صوناً لكتاب الله، وتجريداً له عن كل ما ليس منه ممن يُظَنُّ أنه سنة وهو ليس بسنة»، قلتُ: وهي انفرادة للشيخ الكبير لم يوافقه عليها أحد من علماء هذا العلم الشريف، على أني قد قرأت عليه بترك التكبير عند الختم، وذلك من قراءتي عليه بالقراءات العشر الصغرى.

ورواه الحاكم في المستدرك[١]، عن أبي يحيى محمد بن عبدالله بن يزيد[٢]، عن محمد بن علي الصائغ[٣]، عن البزي، وقال: إنه صحيح الإسناد، ولم يخرجه الشيخان[٤].

وكذا رواه البيهقي[٥]، وابن خزيمة[٦]، وغيرهما[٧]، موقوفاً.

---

(١) كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب أبيّ بن كعب ﷺ، (٣/٣٠٤)، (ح ٥٣٢٥).

(٢) محمد بن عبدالله بن يزيد، المقرئ، أبو يحي المكيّ، ثقة من العاشرة، توفي سنة ٢٥٦هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: تقريب التهذيب ص (٤٩٠)، وغاية النهاية ٢/١٨٨).

(٣) أبو عبدالله محمد بن عليّ بن زيد المكي الصائغ، الإمام، الثقة، سمع القعنبي، وخالد بن يزيد العُمري، وسعيد بن منصور، ويحي بن معين، وآخرين، مع الصدق، والفهم، وسعة الرواية، حدث عنه دعلج بن أحمد، وأبو محمد الفاكهي، وسليمان الطبراني، وخَلْقٌ كثير من الرحَّالين، وأخذ القراءة على البزي، توفي بمكة سنة ٢٩١هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٩، وغاية النهاية ١/١١٩).

(٤) وقد سبق في الهوامش السابقة تخريجه وبيان كلام العلماء فيه.

(٥) في الجامع لشعب الإيمان، فصل استحباب التكبير عند الختم، (٥/٣٩).

(٦) ذكر ذلك ابن الجزري في النشر (٢/٤١٤)، حيث قال: «أخبرتني الشيخة المعمرة أم محمد ست العرب بنت محمد بن علي بن أحمد الصالحية مشافهة بمنزلها بالسفح ظاهر دمشق، قالت: أخبرنا جدي أبو الحسن علي قراءة عليه وأنا حاضرة، أخبرنا عبدالله بن عمر بن أحمد بن الصفار في كتابه، أخبرنا أبو القاسم الشحامي الحافظ، أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرني عبدالله بن محمد بن زياد العدل، حدثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: سمعت أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بزة، يقول: سمعت عكرمة بن سليمان مولى شيبة، يقول: قرأت على إسماعيل بن عبدالله المكيّ، فلما بلغت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، قال لي: كبِّر حتى تختم، فإني قرأت على عبدالله بن كثير فأمرني بذلك فذكره، ثم قال ابن خزيمة ـ ﷺ ـ: إني أنا خائف أن يكون قد أسقط ابن أبي بزة أو عكرمة بن سليمان من هذا الإسناد، قلتُ ـ أي ابن الجزري ـ: يعني بين إسماعيل وابن كثير، ولم يسقط واحد منهما شبلاً، فقد صحت قراءة إسماعيل على ابن كثير نفسه، وعلى شبل، وعلى معروف، عن ابن كثير»، لكني لم أقف عليه في صحيح ابن خزيمة، ولم يذكره الشيخ الألباني عند تخريجه للحديث في سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، على الرغم أنه استوفى تخريجه كاملاً. (ينظر: النشر ٢/٤١٤).

(٧) كابن أبي حاتم في العلل (٢/٧٦ ـ ٧٧)، والبغوي في تفسيره (٤/٥٠١)، وابن كثير في تفسيره (١٤/٣٨٠)، وغيرهم.

ورُوِّينَا عن موسى بن هارون[١]: «قَالَ لِي الْبَزِّي، قَالَ لِي الْإِمَامُ محمدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيّ: إِنْ تَرَكْتَ التَّكْبِيرَ فَقَدْ تَرَكْتَ سُنَّةً مِنْ سُنَنِ نَبِيِّكَ ﷺ»[٢].

وعن أبي محمد الحسن بن عبدالله القرشي[٣]: «أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ التَّرَاوِيحَ خَلْفَ الْمَقَامِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيلَةُ الْخَتْمِ كَبَّرَ مِنْ خَاتِمَةِ: ﴿**الضُّحَى**﴾، إِلَى آخرِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ إِذًا بِالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه قَدْ صَلَّى وَرَاءَهُ [٦٠٦] قَالَ: فَلَمَّا أَبْصَرَنِي؛ قَالَ لِي: أَحْسَنْتَ؛ أَحْيَيْتَ السُّنَّةَ»[٤].

---

(١) موسى بن محمد بن هارون، أبو محمد، المكي، المقرئ، روى القراءة عن البزي، وهو من جلّة أصحابه، وروى القراءة عنه محمد بن عبدالعزيز بن الصباح. (ينظر: غاية النهاية ٣٢٣/٢).

(٢) ذكره في غاية النهاية في ترجمة موسى بن هارون، ثم قال بعده: «قال ابن الصباح: ما سمعت هذه الحكاية إلا من طريق موسى بن هارون وهو ثقة فيما روى»، وذكره في النشر مسنداً إلى أبي عمرو الداني، ثم قال: «قال شيخنا الحافظ عماد الدين بن كثير: وهذا يقتضي تصحيحه لهذا الحديث»؛ أي: حديث البزي في التكبير، كما ذكره الداني ـ أيضاً ـ في جامع البيان بسنده، ثم قال بعده: «وهذا أتمُّ حديث رُوِيَ في التكبير، وأصح خبر جاء فيه». (ينظر: جامع البيان ٥٠٢/٢، والنشر ٤١٥/٢، وغاية النهاية ٣٢٣/١).

(٣) هكذا ذكر اسمه في الأصل، والصواب أنه: الحسن بن محمد بن عبيدالله بن أبي يزيد أبو محمد المكي، مقرئ متصدر، قرأ على: شبل بن عباد، عن ابن كثير، وابن محيصن، جميعاً، وذكر الهذلي أنه قرأ ـ أيضاً ـ على: درباس، وعمرو بن قيس، وحميد بن قيس الأعرج، وتلقى القراءة عنه: حامد بن يحيى البلخي، وأحمد بن محمد بن أبي بزة، أمَّ الناس بالمسجد الحرام، وروى عن الإمام الشافعي. (ينظر: غاية النهاية ٢٣٢/١).

(٤) ذكره في النشر، وذلك في مبحث عنونه باسم (حكمه في الصلاة)، وقال فيه ما نصُّهُ: «وقال الشيخ أبو الحسن السخاوي: وروى بعض علمائنا الذين اتصلت قراءتنا بهم بإسناده، عن أبي محمد الحسن بن محمد بن عبيدالله بن أبي يزيد القرشي، قال: صليت بالناس خلف المقام بالمسجد الحرام في التراويح في شهر رمضان، فلما كانت ليلة الختمة كبرت من خاتمة الضحى إلى آخر القرآن في الصلاة، فلما سلمت التفت وإذا بأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي قد صلّى ورائي، فلما بصر بي قال لي: أحسنت أصبت السنة، قلتُ: أظنُّ هذا الذي عناه السخاوي ببعض علمائنا هو ـ والله أعلم ـ إمَّا: الإمام أبو بكر بن مجاهد، وإمَّا: الأستاذ أبو علي الأهوازي». (ينظر: النشر ٤٢٧/٢، وفتح الوصيد ٣٩٢/٢).

وهذا ـ كالذي قبله ـ يقتضي تصحِيحُهُ لذلك الحديث[(١)].

وعن ابن جريج[(٢)] قال: «فأرى أن يفعله الرجل إماماً أو غيره»[(٣)].

وقال ابن عيينة[(٤)]: «رأيت صدقة بن عبدالله بن كثير[(٥)] يؤم الناس منذ أكثر من سبعين سنة، فكان إذا ختم القرآن كبر»[(٦)].

إلى غير ذلك من الآثار.

وقد كان تكبيره ﷺ: آخر قراءة جبريل، وأول قراءته ﷺ.

---

(١) وهذه العبارة من الشارح اقتباسٌ من كلام الحافظ ابن كثير في تفسيره، والذي قاله تعقيباً على قول الإمام الشافعي للإمام البزي: «إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبيك ﷺ»، وذلك فيما نقله عنه ابن الجزري في النشر. (ينظر: تفسير ابن كثير ٣٨٠/١٤، والنشر ٤١٥/٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٩٨/١٣).

(٢) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (١٠٠٠): (صحت عن المكين أهل العلم).

(٣) رواه المعدل في الروضة (٢/ل ٢١٢أ) بسنده، عن أحمد بن سعيد المعروف بابن نفيس الطرابلسي، ورواه الداني في جامع البيان (٥٠٥/٢)، ورواه ابن الفحّام في التجريد ص (٣٤٥)، وقال في النشر (٤٢٥/٢): «رواه الحافظ أبو عمرو عن أبي الفتح فارس، عن أبي أحمد، بلفظه».

(٤) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون، أبو محمد، الهلالي، الكوفي ثم المكي، الأعور، الإمام المشهور، ولد سنة ١٠٧هـ، وعرض القرآن على حميد بن قيس الأعرج، وعبدالله بن كثير، وروى القراءة عنه سلام بن سليمان، قال الكسائي: ما رأيت أحداً يروي الحروف إلا وهو يخطئ فيها إلا ابن عيينة، توفي سنة ١٩٨هـ، ودفن بالحجون، ويقال: أنه حج ثمانين حجة، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٠٨/١، وسير أعلام النبلاء ٤٥٤/٨، والأعلام ١٠٥/٣).

(٥) صدقة بن عبدالله بن كثير الداريّ، أبو الهذيل، ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن أبيه عبدالله بن كثير، وروى عنه مطرف بن معقل، وسفيان بن عيينة، وغيرهما. (ينظر: غاية النهاية ٣٣٦/١).

(٦) رواه الداني بسنده في جامع البيان، ورواه في النشر مسنداً من طريق أبي عمرو الداني. (ينظر: النشر ٤٢٥/٢، وجامع البيان ٥٠٥/٢).

١٠٠٢ ـ مِنْ[١] أَوَّلِ[٢] انْشِرَاحٍ، اوْ[٣] مِنَ الضُّحَى   مِنْ[٤] آخِرٍ[٥]، أَوْ[٦] أَوَّلٍ، قَدْ صُحِّحَا

ومن ثم تشعب الخلاف في محله.

فمنهم من قال به: **(مِنْ أَوَّلِ)**.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(مِنَ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بسكون النون: **(مِنْ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والخلاف هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على النقل في الهمز للساكن قبلها: **(اوَّلِ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بالتحقيق في الهمز: **(أَوَّلِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتحقيق الهمز: **(أَوْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والهادي، ونسخة الشيخ الضباع، والثاني: همزة وصل؛ على النقل في الهمز: **(اوْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(مِنَ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بسكون النون: **(مِنْ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والخلاف هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: همزة وصل؛ على النقل في الهمز للساكن قبلها: **(اخِرٍ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: همزة قطع ممدودة: **(آخر)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(وَ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والثاني: **(أَوْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

سورة الـ﴿انْشِرَاح﴾.

ميلاً منه إلى أنه لِأَول السورة.

وعليه جرى: صاحب المستنير[١]، وصاحب التجريد[٢]، وأبو العز[٣]، وأبو العلاء[٤]، وغيرهم[٥].

(اوْ مِنَ ﴿الضُّحَى﴾).

والقائلون به[٦] اختلفوا.

فمنهم من رواه **(مِنْ آخِرٍ)** أي: آخر: ﴿**الضُّحَى**﴾.

وعليه الداني[٧]، وابنا غلبون[٨]، وابن بليمة[٩]، وأصحاب: الكافي[١٠]، والهادي[١١]، والهداية[١٢]، في آخرين[١٣].

---

(١) ينظر: المستنير ٥٥١/٢.

(٢) من قراءته على غير الفارسي والمالكي. (ينظر: التجريد ص (٣٤٤)).

(٣) من غير طريق من رواه من أول: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾. (ينظر: الإرشاد ص (٢٣٠)، والكفاية ص (٣٢١)).

(٤) قال في الغاية: «وكبَّر العمريُّ، والزينبيُّ، والسوسيُّ، من فاتحة: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ**﴾، إلى خاتمة: ﴿**الناس**﴾». والعمريّ أحد رواة أبي جعفر. (ينظر: غاية الاختصار ٧١٩/٢).

(٥) كالداني في جامع البيان (٥٠٣/٢)، وابن سوار في المستنير (٥٥٢/٢)، من بعض طرقه.

(٦) أي: القائلون بأن التكبير من سورة: ﴿**الضُّحَى**﴾.

(٧) ينظر: التيسير ص (١٨٤).

(٨) ينظر: الإرشاد لابن غلبون ص (٨٧٣)، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية، والتذكرة ٧٧٩/٢.

(٩) ينظر: تلخيص العبارات ص (١٦٥).

(١٠) ينظر: الكافي ص (٢١٥).

(١١) ينظر: النشر ٤١٧/٢.

(١٢) ينظر: شرح الهداية ص (٧٤٨).

(١٣) كصاحب العنوان ص (٢١٥)، والمبهج ص (٥٣٩) من غير طريق الشنبوذي، والتلخيص للطبري ص (٤٨٨)، وشرح الهداية ص (٧٤٨)، والتبصرة ص (٣٩٢)، والهذلي في الكامل ص (٤٧٦).

(أَوْ أَوَّلٍ)؛ أي: ومنهم من رواه من أول: ﴿**الضُّحَى**﴾.

وعليه أبو علي البغدادي في روضته[(١)]، وصاحب الإرشاد[(٢)]، وأبو العلاء[(٣)]، وغيرهم[(٤)].

وكلٌّ **(قَدْ صُحِّحَا)**؛ وأُخِذَ به.

وذلك مبني على أن التكبير: لأول السورة، أو لآخرها[(٥)]، كما أشرنا إليه[(٦)].

قال في التقريب[(٧)]: «ولم يروه أحد أنه من آخر: ﴿**اللَّيْل**﴾، ومن ذكره كذلك؛ كالشاطبي، وغيره، فإنه يريد به من أول: ﴿**الضُّحَى**﴾»[(٨)].

---

(١) ينظر: الروضة في القراءات الإحدى عشرة لأبي علي المالكي ٩٩٥/٢.

(٢) وذلك من طريق الحمامي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي، وأما في الكفاية فللبزي وقنبل من طريق قتيبة. (ينظر: الإرشاد ص (٢٣٠)، والكفاية ص (٣٢١)).

(٣) قال في الغاية: «كَبَّر البزِّي، وابن فليح وابن مجاهد عن قنبل، من فاتحة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وفواتح ما بعدها إلى سورة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾». (ينظر: غاية الاختصار ٧٢٠/٢).

(٤) كصاحب التجريد من قراءته على الفارسي والمالكي، وكابن سوار في المستنير من بعض طرقه، وكسبط الخياط في المبهج. (ينظر: التجريد ص (٣٤٤)، والمستنير ٥٥١/٢، والمبهج ص (٥٣٩)).

(٥) كما نصَّ على ذلك في النشر، والإتحاف، وغيرهما. (ينظر: النشر ٤١٧/٢، والإتحاف ٦٤٣/٢).

(٦) قال في غيث النفع: «ومثار هذا الخلاف أن النبيَّ ﷺ لمَّا قرأ عليه جبريل عليه السلام سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كبَّر، ثم شرع في قراءتها، فهل كان تكبيره لختم قراءة جبريل عليه السلام، فيكون لآخر السورة، أو لقراءته ﷺ، فيكون لأول السورة»، وقال في الإتحاف: «وقد كان تكبيره ﷺ آخر قراءة جبريل، وأول قراءته ﷺ، ومن ثمَّ تشعب الخلاف في محله». (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٦)، والإتحاف ٦٤٣/٢).

(٧) ينظر: التقريب ص (٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٨) قال في النشر (٤١٩/٢): «ولا أعلم أحداً صرح بهذا اللفظ إلا الهذلي في كامله ص (٤٧٦) تبعاً للخزاعي في: الْمُنْتَهَى، وإلا الشاطبيُّ حيث قال، البيت رقم (١١٢٨):

وَقَالَ بِهِ الْبَزِّيُّ مِنْ آخِرِ الضُّحَى وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَّلَا =

١٠٠٣ ـ لِلنَّاسِ هَكَذَا. وَقَبْلُ⁽¹⁾ إِنْ تَزِدْ⁽²⁾ هَـلِّـلْ. وَبَـعْـضٌ بَـعْـدُ⁽³⁾ للهِ حَـمِـدْ

(لِلنَّاسِ)؛ أي: إلى سورة ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

(هَكَذَا)⁽⁴⁾؛ فإنشاؤه مبنيٌّ على ما تقدم.

= ولما رأى بعض الشُّرَّاح قوله هذا مشكلاً قال مراده بـ(الآخر) في الموضعين: أول السورتين؛ أي أول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وأول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهذا فيه نظر؛ لأنه يكون بذلك مهملاً رواية من رواه من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهو الذي في التيسير، والظاهر أنه سوَّى بين الأول والآخر في ذلك، وارتكب في ذلك المجاز، وأخذ باللازم في الجواز، وإلا فالقول بأنه من آخر: ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ حقيقة لم يقل به أحد، قال الشراح: أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، قال أبو شامة هذا الوجه من زيادات هذه القصيدة، وهذا الذي ذكروه من أن المراد بآخر: ﴿وَٱلَّيْلِ﴾؛ هو أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ متعين، إذ التكبير إنما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة، وخلاف النصوص المتقدمة دائر بين ذكر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وأول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، لم يذكر في شيء منها: ﴿وَٱلَّيْلِ﴾، فعُلِمَ أن المقصود بذكر آخر: ﴿وَٱلَّيْلِ﴾؛ هو أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كما حمله شراح كلام الشاطبي، وهو الصواب بلا شك، والله أعلم»، قلتُ: وزاد الهذلي في الكامل ص (٤٧٦) قولاً آخر: فجعل بداية التكبير من أول: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (وَقَبْلُ)، من القَبْلِيَّة، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: (وَقِيْلَ)، من القول، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في تقريب الطيبة: (وَقِبْلَ)، وهو سبق قلم.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (تَزِدْ)؛ من الزيادة، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وشرح النويري، والثاني: (تُرِدْ)؛ من الإرادة، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وهو ظاهر كلام الشارح ـ أي الترمسي ـ، مع أن ضبطها في ثنايا الشرح: (تَزِدْ)؛ فصار ضَبْطُهُ لها على معنى الإرادة، بينما شرحه لها على معنى الزيادة، فجمع بذلك بين المعنيين؛ الزيادة، والإرادة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (بَعْدُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، والطبعة الأولى على أحد الوجهين فيها، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الدال: (بَعْدَ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وهو أحد الوجهين في الطبعة الأولى من تحقيق شيخنا تميم الزعبي.

(٤) قال أبو القاسم النويري: «وقوله: (هَكَذَا)؛ شروع في صيغته»؛ أي: شروع في بيان =

فمن ذهب إلى أنه لأول السورة: لن يكبر في آخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، سواء كان ابتداء التكبير من أول: ﴿الْإِنْشِرَاحِ﴾، أو من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾.

ومن جعل الابتداء من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كبَّر في آخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾(١).

قال في الغيث(٢): «ولم يقل أحد أن ابتداءه من أول السورة(٣)، ومنتهاه آخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، ومن أوهمت عبارته خلاف هذا؛ فكلامه مؤول، أو مردود». تأمل(٤).

وأما لفظ التكبير فلم يختلف أنه (الله أكبر)، قبل البسملة(٥)، وهذا

= صيغ التكبير المشروعة والواردة، وقال ابن الناظم في شرحه ـ وتبعه المنير السمنودي ـ: «(هَكَذَا)؛ أي: من أولها أو من آخرها، على ما تقدم». (ينظر: شرح النويري ١٥٩/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)).

(١) فصَّل القول فيه ابن الجزري في النشر، ونقله عنه صاحب الإتحاف، ثم قال في النشر بعد أن ذكر القولين: «ومن وُجِدَ في كلامه خلاف ذلك فإنما هو بناء على غير أصل، أو مراده غير ظاهر». (ينظر: النشر ٤٢٠/٢، والإتحاف ٦٤٣/٢ ـ ٦٤٤).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٦).

(٣) أي: من أول سورة (الضحى). (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٦)).

(٤) قلتُ: لعل صاحب غيث النفع أراد بذلك ما ذكره في النشر (٤٢٤/٢) ـ نقلاً عن السخاوي ـ بقوله: «وقع في كلام السخاوي في شرحه ما نصه: وذكر أبو الحسن بن غلبون، ومكي، وابن شريح، والمهدوي: التكبير عن البزي من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وعن قنبل من أول: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، انتهى، وتبعه على نقل ذلك عن مكي أبو شامة، والذي رأيته في تذكرة أبي الحسن بن غلبون: يكبر من خاتمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى آخر القرآن، فإذا قرأ: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، كبر، وفي التبصرة لمكي: يكبر من خاتمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى آخر القرآن مع خاتمة كل سورة، وكذلك إذا قرأ: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فإنه يكبر، وفي الكافي لابن شريح: فإذا ختمها؛ أي: الضحى كبر وبسمل بعد آخر كل سورة إلى أن يختم القرآن، وفي الهداية للمهدوي: يكبر من خاتمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى آخر القرآن، ولم أر في كلام أحد منهم تكبيراً من أول: ﴿الضُّحَى﴾، فليعلم ذلك»، قلتُ: لكنَّ النسخة المطبوعة من شرح السخاوي على الشاطبية ليس فيها ما ذكره المحقق ابن الجزري، بل إن ما في شرح السخاوي من النقل موافق لاختيارات الأئمة المذكورين في كتبهم، فلعل نسخة المحقق ابن الجزري من شرح الشاطبية للسخاوي قد وقع فيها الوهم الذي ذكره في النشر ثم صوبه =

هو الذي لم يذكر العراقيون من طريق أبي ربيعة عن البزي سواه، من غير زيادة ولا نقصان[١]، وكذا من روى التكبير عن قنبل من المغاربة والمصريين[٢].

(وَقَبْلُ)؛ أي: قبل التكبير.

(إِنْ تَزِدْ)؛ أي: إن أردت[٣].

= بعد ذلك، على أنَّ الداني قد صرح بأن بعض أهل الأداء قال بالتكبير من أول الضحى، حيث قال في جامع البيان: «والتكبير من آخر (الضحى)، بخلاف ما يذهب إليه قوم من أهل الأداء من أنه من أوَّلِها». (ينظر: جامع البيان ٢/٥١٠، والنشر ٢/٤٢٠، والإتحاف ٢/٦٤٣ ـ ٦٤٤).

(١) وترتيب التكبير مع البسملة لازم لا يجوز مخالفته، كما نصَّ عليه في النشر، وقال به صاحب غيث النفع، وإنما نصَّ الشارح على تقديم التكبير قبل البسملة، لينبه على عدم صحة ما رواه الهذلي في الكامل من جواز تقديم البسملة على التكبير، قال الهذلي في الكامل ص (٤٧٦): «روى نظيف عن قنبل تقديم التسمية على التكبير»، وقد ردَّه في النشر بقوله: «وما ذكره الهذلي عن قنبل من طريق نظيف في تقديم البسملة على التكبير غير معروف، ولا يصح أيضاً؛ لأن جميع من ذكر طريق نظيف عنه سوى الهذلي لم يذكر عنه سوى تقديم التكبير على البسملة، وهو إجماع منهم على ذلك، وأيضاً فإن الهذلي أسند هذه الطريق من قراءته على أبي العباس بن هاشم، عن أبي الطيب بن غلبون، عنه، ولم يذكر ذلك ابن غلبون في إرشاده ولا في غيره، ولا ذكره أحد ممن روى هذه الطريق أيضاً عن ابن غلبون المذكور، فعُلِمَ أن ذلك لم يصح». (ينظر: النشر ٢/٤٢٩، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

(٢) وهو الذي قطع به في الكافي، والهادي، والهداية، والتلخيصين، والعنوان، والتذكرة، وأخذ وقرأ به مكي صاحب التبصرة، وقطع به صاحب المبهج، وفي التيسير من طريق أبي ربيعة، وبه قرأ على أبي القاسم الفارسي. (ينظر: النشر ٢/٤٢٩، والإتحاف ٢/٦٤٢، وغيث النفع ص (٣٨٦)).

(٣) وهو الذي في الشاطبية، وتلخيص أبي معشر الطبري، ولم يذكره الداني في التيسير، وذكره في جامع البيان. (ينظر: التيسير ص (١٨٤ ـ ١٨٥)، وجامع البيان ٢/٥٠٩، وتقريب النشر ص (١٩٢)، والإتحاف ٢/٦٤٢، وغيث النفع ص (٣٨٦)).

(٤) ضبط الشارح هذه الكلمة وكتبها؛ بمعنى الزيادة ـ (تَزِدْ) ـ مرتين: مرة في المتن الذي على هامش الشرح ومرة في ثنايا الشرح، لكنه لما جاء ليشرح معنى الكلمة شرحها بمعنى؛ =

(**هَلِّلْ**)؛ فتقول: (لا إله إلا الله، والله أكبر).

فقد زاده جماعة[١]؛ وهو طريق ابن الحباب[٢]، وغيره[٣]، عن البزي.

قال المصنف[٤]: «وهو زيادة حسنة، ثبتت روايتها، وصح إسنادها»[٥].

قال ابن الحباب[٦]: «سألت البزي عن التكبير كيف هو؟ فقال [٦٠٧]: لا إله إلَّا الله والله أكبر»[٧].

وفي سنن النسائي[٨] الكبرى ـ بإسناد صحيح ـ عن الأغر[٩] قال:

= الإرادة: (**تُرِدْ**)، فصار ضبطه لها في المتن الذي على هامش الشرح وفي ثنايا الشرح على معنى الزيادة، بينما شرحه لها على معنى الإرادة، فجمع بذلك بين المعنيين؛ الزيادة، والإرادة.

(١) كالداني من قراءته على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبدالباقي، وعلى أبي الفرج النجار، عن أبي الحباب. (ينظر: التيسير ص (١٨٥)، والنشر ٤٢٩/٢، والإتحاف ٦٤٢/٢).

(٢) من جميع طرقه. (ينظر: النشر ٤٢٩/٢).

(٣) كطريق هبة الله عن أبي ربيعة، وابن فرح. (ينظر: النشر ٤٢٩/٢).

(٤) ينظر: تقريب النشر ص (١٩٢).

(٥) وقال الداني في جامع البيان: «والوجهان صحيحان، مشهوران، مستعملان». (ينظر: جامع البيان ٩٠٥/٢).

(٦) الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق، أبو علي البغدادي، شيخ متصدر مشهور ثقة ضابط، من كبار الحذاق، قال عنه الداني: وابن الحباب هذا من الإتقان والضبط وصدق اللهجة بمكان لا يجهله أحد من علماء الصنعة، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن البزي، وهو الذي روى زيادة التهليل عنه، وقرأ أيضاً على ابن غالب الأنماطي، وبشر بن هلال، وروى عنه القراءة: ابن مجاهد، وابن الأنباري، والنقاش، وابن شنبوذ، وغيرهم، توفي سنة ٣٠١هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٠٩/١، ومعرفة القراء ٤٥٥/١).

(٧) ذكره في التيسير ص (١٨٥)، والتبصرة ص (٣٩٢)، والتجريد ص (٣٤٦)، والنشر ٤٣٠/٢، وغيرها.

(٨) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبدالرحمٰن النسائي الحافظ، الإمام المشهور وصاحب السنن، توفي سنة ٣٠٣هـ. (ينظر: التقريب ص (٨٠)).

(٩) أبو مسلم الأغر المديني، نزيل الكوفة، ثقة. (ينظر: التقريب ص (١١٤)).

أشهد على أبي هريرة[١]، وأبي سعيد، أنهما شهدا على النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ)، صَدَّقَهُ رَبُّهُ»[٢].

(وَبَعْضٌ)؛ أي: بعض الآخذين من أهل الأداء.

(بَعْدُ)؛ أي: بعد التهليل والتكبير.

(لِلَّهِ حَمِدْ) فزاد الحمد؛ وقال: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد، بسم الله. . .الخ). وهي ـ أعني ـ زيادة الحمد؛ طريق أبي طاهر عبدالواحد بن أبي هاشم، عن ابن الحباب، ومن طريق ابن فرح، عن البزي[٣].

قال المصنف[٤]: «ويشهد لها ما رُوِّينَا عن علي ﷺ: إِذَا قَرَأْتَ

---

(١) عبدالرحمن بن صخر الدوسي ـ ﷺ ـ، تقدمت ترجمته عند قول الناظم البيت رقم: (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٣/٦)، ورواه الترمذي (٣١٤/١١)، وقال: «حديث حسن غريب»، ورواه ابن حبان في صحيحه (١٣١/٣)، والحاكم في مستدركه (٤٦/١)، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٩٨/٣): «صحيح لغيره»، ورجاله ثقات، وهم من رجال الشيخين غير الأغر فإنه من رجال صحيح مسلم، ونصُّ الحديث كما عند الترمذي، باب ما يقول العبد إذا مرض: «عن الأغر أبي مسلم قال: أشهد على أبي سعيد وأبي هريرة أنهما شهدا على النبي ﷺ أنه قال: من قال: (لا إله إلا الله والله أكبر)، صدَّقه ربه؛ فقال: (لا إله إلا أنا وأنا أكبر)، وإذا قال: (لا إله إلا الله وحده)، قال يقول الله: (لا إله إلا أنا وحدي)، وإذا قال: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)، قال الله: (لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي)، وإذا قال: (لا إله إلا الله له الملك وله الحمد)، قال الله: (لا إله إلا أنا لي الملك ولي الحمد)، وإذا قال: (لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله)، قال: لا إله إلا أنا ولا حول ولا قوة إلا بي)، وكان يقول: من قالها في مرضه ثم مات لم تطعمه النار».

(٣) نصَّ عليه الهذلي في الكامل ص (٤٧٦)، وابن الجزري في النشر (٤٣٠/٢ ـ ٤٣١)، وزاد بقوله: «وكذا رواه الغضائري عن ابن فرح عن البزي، وابن الصباح عن قنبل، وكذا ذكره أبو الفضل الرازي، ورواه الخزاعي في كتابه المنتهى عن ابن الصباح عن أبي ربيعة عن البزي، وأبو الكرم عن ابن الصباح عن قنبل».

(٤) ينظر: تقريب النشر ص (١٩٢).

الْقُرْآنَ فَبَلَغْتَ [صِغَارَ][١] الْمُفَصَّلِ فَاحْمَدِ اللهَ وَكَبِّرِ».

١٠٠٤ ـ وَالْكُلَّ[٢]: **لِلْبَزِّي رَوَوْا**[٣] ....

ثم قال المصنف:

(**وَالْكُلَّ**)؛ أي: كُلُّ هذه الأوجه:

١ ـ مِنَ التكبير وحده.

٢ ـ أو: التكبير مع التهليل قبله.

٣ ـ أو: هما مع الحمد.

جائز (**لِلْبَزِّي**).

فقد (**رُوِي**[٤])[٥] ذلك عنه ـ كما علمت ـ.

---

(١) هكذا في الأصل، بينما في النشر، وتقريبه، وغيرهما: (قصار). (ينظر: النشر ٤٣١/٢، وتقريب النشر ص (١٩٢)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام مع التشديد: (**وَالْكُلَّ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فيكون المعنى ـ كما سيأتي لاحقاً ـ أي: كل هذه الأوجه رواها الأئمة عن البزي بالسند الصحيح، والثاني: بضم اللام مع التشديد: (**وَالْكُلُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذا هو الاختيار في سائر النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بواو العطف مع تشديد الواو الثانية: (**وَرَوَّوْا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: على الإخبار في الماضي: (**رَوَوا**)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في أصل شرح الترمسي هنا؛ على البناء للمفعول: (**رُوِي**).

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**رَوَوا**)، بينما ضُبطت هنا في أصل الشرح ـ كما ترى ـ؛ على البناء للمفعول: (**رُوِي**)، ويبدو أن الشارح قد جاء بمعنى اللفظة الواردة في المتن، ولم ينصَّ على عين الكلمة ـ أي: (**رَوَوا**) ـ كما هي عادته؛ حيث إن من منهجه في شرحه أنه يذكر الكلمة الواحدة من كلام الناظم في المتن الذي على هامش الشرح، ثم يعيد ذكرها مع شرحها في ثنايا الشرح.

(٥) اختلف شرَّاح الطيبة إلى ماذا يرجع الضمير في قول الناظم: (**رَوَوا**)، وبسبب اختلافهم =

١٠٠٤ ـ ....وَقُنْبُلَا[(١)] مِنْ دُونِ حَمْدٍ........................

(وَ) عن.

(قُنْبُلَا)[(٢)] ـ أيضاً ـ.

= فقد اختلف بيانهم واختلفت شروحهم وفهومهم لمراد الناظم، فقد جعل الشارح هنا ـ وهو معنى وجه اختيار الشيخ القاضي في ضبط الكلمة ـ أن الضمير فيها راجعٌ إلى الأوجه الثلاثة المذكورة للبزي آنفاً؛ وهي: التكبير، والتكبير مع التهليل، والتكبير مع التهليل والحمدلة، فيكون المعنى عند الشارح: كلُّ هذه الأوجه الثلاثة رُويت وصَحَّت عن البزي، بينما جعل ابن الناظم، وتبعه المنير السمنودي وغيره من الذين نقلوا عنه ـ أي نقلوا عن شرح ابن الناظم ـ، الضمير في **(رَوَوا)** متعلق بما بعدها؛ أي: متعلق بـ**(قُنْبُلَا)**، فيكون المعنى عندهم ـ كما هو صريح كلام ابن الناظم وتبعه الباقون ـ: «ورَوَى أئمة القراءة لقنبلٍ الوجهين؛ أي: التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل، دون وجه التكبير مع التهليل والحمدلة»، وانفرد النويري في شرحه لقول الناظم: **(وَالْكُلُّ لِلْبَزِّي رَوَوا)**؛ فقال: «أجمع كلُّ القراء على الأخذ بالتكبير للبزي واختلفوا عن قنبل...الخ»، بينما لم يتناولها في الهادي بالشرح والبيان، وبهذا يتبين مدى دقة الشارح وتحريه في بيان مراد الناظم، وهو مما تميز به شرح الترمسي عن سائر الشروح الأخرى. (ينظر: شرح النويري ١٦٢/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي ل ١٢٩/ب، والهادي ٣٧٠/٣).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف واو العطف، وبضم الباء: **(قُنْبُلَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني؛ بدون واو العطف، وبفتح الباء: **(قُنْبَلَا)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثالث: بواو العطف: **(وَقُنْبُلَا)**، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، والاختلاف في ضبط هذه الكلمة مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَقُنْبُلَا)**، **(قُنْبُلَا)**، **(قُنْبَلَا)**.

(٢) أغفل ابن الناظم ذكر اسم الإمام قنبل فيما يأتي من الشرح فوقع في الكلام غموض وإيهام، فقد قال ابن الناظم في شرحه لقول الناظم: «**والْكُلُّ لِلْبَزِّي رَوَوا وَقُنْبُلَا مِنْ دُونِ حَمْدٍ**»؛ ما نصُّهُ: «أي: وروى أئمة القراءة كلًّا من وجهي: التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل دون رواية (ولله الحمد)، فتكون هذه الرواية مخصوصة بالبزي...الخ»، فكلام ابن الناظم فيه عدم التصريح باسم الإمام قنبل مع تصريح الناظم باسمه ومع حاجة السياق إليه، وذلك لأن قوله: «وروى أئمة القراءة كلًّا من وجهي التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل دون رواية (ولله الحمد)»، لم يبين عمَّن روى أئمة =

لكن (**مِنْ دُونِ حَمْدٍ**).

فقد قطع له جمهور المغاربة بالتكبير فقط[١]، وهو الذي في الحرز[٢]، وتلخيص ابن بليمة[٣].

وزاد التهليل له أكثر المشارقة[٤]؛ وبه قطع العراقيون من طريق ابن مجاهد[٥]، وقطع به ابن فارس له من طريق ابن مجاهد وابن شنبوذ،

= القراءة هذين الوجهين، ولم يرووا الوجه الثالث، ثم إن إطلاق الكلام من غير تحديد للمرويِّ عنه قد يوهم أن هذين الوجهين هما لجميع القراء، وأن الوجه الثالث مخصوص به البزي من دونهم، فتمام الكلام أن يقال: «وروى أئمة القراءة عن قنبلٍ كلًّا من وجهي التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل دون رواية: (ولله الحمد)...الخ»، فكان الكلام يحتاج إلى التصريح باسم الإمام (قنبل)، كما صرح به الناظم في نظمه، وذلك ليستقيم السياق، ويتضح المعنى، وقد تبع ابن الناظم في هذا محققا شرحه، ولم يعلقا عليه بشيء، وتبعه جميع من نقل عنه؛ كالمنير السمنودي في شرحه، وصاحب تقريب الطيبة، ولم يعلقوا ـ أيضاً ـ عليه بشيء. (ينظر: شرح النويري ١٦٢/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)، والهادي ٣٧٠/٣، وتقريب الطيبة ص (٣٩٨)).

(١) ولم يذكره الداني في التيسير، وذكره في جامع البيان. (ينظر: النشر ٤٣١/٢، وجامع البيان ٩٠٥/٢).

(٢) وهو معنى قوله: «**وَعَنْ قُنْبُلٍ بَعْضٌ بِتَكْبِيْرِهِ جَلَا**».(ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١١٣٣)).

(٣) هكذا قال في الأصل: (تلخيص ابن بليمة)، والذي في النشر، والإتحاف: (تلخيص أبي معشر)، وهو الصواب، لأنَّ الذي وقفتُ عليه في تلخيص العبارت: أنَّ ابن بليمة ليس له تكبير إلا من رواية البزي عن ابن كثير، كما هو صريح في تلخيصه، حيث قال: «روى البزي عن ابن كثير أنه يكبر عند خاتمة: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، إلى آخر القرآن... وصفة التكبير (الله أكبر)، لا غير، وبه قرأت، وبه آخذ»، بينما نصُّ عبارة أبي معشر الطبري في التلخيص: «كان ابن كثير ـ رحمه الله ـ يكبر من خاتمة: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، عند انقضاء آخر كل سورة إلى آخر القرآن....واللفظ به: (الله أكبر»، وعليه فما أثبته الشارح من قوله «تلخيص ابن بليمة»، سبق قلم، والصواب: (تلخيص أبي معشر). (ينظر: النشر ٤٣١/٢، وتلخيص ابن بليمة ص (١٦٥)، وتلخيص أبي معشر الطبري ص (٤٨٨)، والإتحاف ٦٤٣/٢).

(٤) فيصير النصُّ: «لا إله إلا الله والله أكبر». (ينظر: النشر ٤٣١/٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٣١/٢.

وغيرهما(١).

قال الداني(٢): «والوجهان؛ يعني التكبير فقط، ومع التهليل ـ صحيحان جيدان»، عن قنبل(٣).

وما تقرر من عدم (الحمدلة) له هو الأشهر(٤).

---

(١) كسبط الخياط في كفايته وذلك من الطريقين، فقد قال في الكفاية في القراءات الست: «قرأ ابن كثير من رواية قنبل المذكورة في هذا الكتاب خاصة بالتهليل والتكبير من فاتحة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، على اختلاف شيوخنا الذين قرأت عليهم؛ فمنهم من أمرني بذلك، ومنهم من أمرني من أول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، إلى آخر القرآن»، وصاحب الهداية من قراءته على أبي الحسن القنطري، وأبي الفضل الرازي، وقال الإمام أبو الفضل الرازي في كتابه الوسيط فيما نُقِلَ عنه في النشر، وغيث النفع: «وقد حكى لنا علي بن أحمد عن زيد عن ابن فرح عن البزي: التهليل قبل التكبير والتحميد بعده بمقتضى قول علي ﷺ المتقدم، إلا أن أبا البركات ابن الوكيل روى عن رجاله عن ابن الصباح عن قنبل وعن أبي ربيعة عن البزي (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد)»، وصاحب المبهج من طريق ابن مجاهد، وابن سوار في المستنير ونص كلامه: «فقرأت لقنبل على جميع من قرأتُ عليه». (ينظر: الكفاية في القراءات الست ق/١٣٦، والمستنير ٥٥٢/٢، والمبهج ص (٥٣٩)، والنشر ٤٣١/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

(٢) ينظر: جامع البيان ٥٠٩/٢.

(٣) وكلام الداني هذا قاله بعد أن ذكر طرقه في القراءة بالوجهين؛ التكبير وحده، والتكبير مع التهليل، لكلٍّ من البزي وقنبل، وعليه فإن كلام الداني في حكمه على الوجهين عام للبزي وقنبل، كما نصَّ عليه في النشر، وليس كما قد يوهمه ظاهر كلام الشارح من أن المراد به قنبل وحده، فليعلم. (ينظر: النشر ٤٣١/٢).

(٤) في ظاهر كلام الشارح أنَّ (الحمدلة) قد ثبتت لقنبل من بعض طرقه، وإن لم تكن في الأشهر عنه، كما صرح به في غيث النفع ص (٣٨٦) بقوله: «وزاد بعضهم لهما ـ أي البزي وقنبل ـ التحميد بعد التكبير»، وهو أيضاً ما صرح به في الإتحاف (٦٤٣/٢)، ورواه أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (١٥٦٤/٤) عن ابن الصباح عن قنبل حيث قال: «وروى ابن الصباح عن قنبل: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد، بسم الله الرحمن الرحيم)»، وإنما نوَّه الشارح بذلك ـ ربما ـ لئلا يوهم ظاهر النظم في قوله: (**مِنْ دُونِ حَمْدٍ**) أن (الحمدلة) ليست لقنبل من طرق الطيبة، كما مشى عليه ابن الناظم في شرحه ص (٣٣٣)، وتبعه المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)، قال ابن الناظم: «وروى أئمة القراءة كلًّا من وجهي التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل دون رواية (ولله الحمد)، فتكون هذه الرواية ـ أي وجه التكبير مع التهليل مع الحمدلة ـ مخصوصة بالبزي»، =

وإلَّا فقد قال المصنف نفسه[١]: «إنَّ أبا الكرم[٢]، روى عن ابن الصباح، عن قنبل، وعن أبي ربيعة عن البزي[٣]: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد)»، انتهى.

= وكما فهمه النويري في شرحه (١٦٢/٦) حيث قال: «(**مِنْ دُونِ حَمْدٍ**)؛ يعني: أنهم اتفقوا عن قنبل على عدم الحمد، واختلفوا في التكبير كما ذُكِر هنا، وفي التهليل كما ذكر في شرح البيت قبل هذا»، وهو اختيار الأزميري ـ أي اختصاص البزي بالحمدلة دون قنبل ـ في البدائع ص (١١٢) حيث قال: «ووجه التحميد مختص بالبزي دون قنبل»، مع أنه في تحرير النشر ص (١٢٠) قد نصَّ على إثبات الحمدلة لقنبل حيث قال: «ولفظ التكبير عند ابن مجاهد: (الله أكبر)، حسْبُ، إلَّا من طريق السَّامريّ عن أصحابه فإنَّ لفظ التكبير عنده: «والله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، ولله الحمد»، والسامريّ ـ كما هو معلوم ـ من رواة ابن مجاهد عن قنبل، وقد نقل هذا النصّ المتولي في الروض النضير ص (٥٨٨) وعزاه إلى تحرير النشر.

وقد نصَّ الشيخ محمد تميم الزعبي ـ فيما نقلته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى من طريق الطيبة ـ على أن وجه (الحمدلة) لم يثبت عن قنبل من طرق الشاطبية والدرة، بل ولا من طرق الطيبة، وأن رواية وجه (الحمدلة) لقنبل إنما هو له ـ كجميع القراء ـ اختياراً لا رواية، حيث قال في الفتح المتعالي (خ): «ولم يرد التحميد لقنبل مطلقاً؛ لا من أول الضحى، ولا من (ألم نشرح)، ولا من أخر الضحى، وهذا معنى قوله: (**وَقُنْبُلَا مِنْ دُون حَمْدٍ**)، وإنما يؤخذ له من أول (ألم نشرح)، وأخر الضحى، مع القراء العشرة اختياراً لا رواية)).

(١) ينظر: النشر ٤٣١/٢.

(٢) الذي في النشر (٤٣١/٢): «أنَّ أبا البركات روى عن رجاله عن ابن الصباح»، بينما في الإتحاف (٦٤٣/٢): «أن أبا الكرم روى عن ابن الصباح»؛ فهو في النشر: (أبا البركات)، وفي الإتحاف: (أبا الكرم)، وقد أثبته محقق الفرش من النشر أنه (أبو البركات)، وترجم له بقوله: «لعله محمد بن عبدالله بن يحي، أبو البركات البغدادي الوكيل، إمام مقرئ ثقة، تلا بالروايات على أبي العلاء الواسطي، والحسن بن الصقر، وقرأ عليه أبو الكرم الشهرزوري وغيره، وتوفي سنة ٤٤٩هـ»، فيكون (أبو البركات) شيخاً (لأبي الكرم)، وعليه فإن ابن الجزري في النشر يكون قد عزاه إلى شيخ صاحب المصباح، بينما صاحب الإتحاف وتبعه الشارح هنا قد عزياه إلى (أبي الكرم) تلميذ (أبي البركات)، وهو الذي في المصباح (١٥٦٤/٤).

(٣) نصّ في النشر على ذكر البزي مع قنبل، وهو الذي الإتحاف، وتبعه الشارح، بينما الذي في المصباح اقتصاره على ذكر قنبل فقط، قال في المصباح: «وروى ابن الصباح =

١٠٠٤ - ....وَلِسُوسِيْ[(١)] نُقِلَا[(٢)]

١٠٠٥ - تَكْبِيرُهُ مِنِ انْشِرَاحٍ......... ....

(وَلِسُوسِيْ) عن أبي عمرو.

وعلى رواية البسملة.

(نُقِلَا) بألف الإطلاق.

(تَكْبِيْرُهُ)، من غير تهليل، ولا تحميد.

(مِن).

أول سورة الـ﴿انْشِرَاحِ﴾.

إلى آخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

«فقد قطع له به؛ الحافظ أبو العلاء من جميع طرقه[(٣)]، وقطع له به في التجريد[(٤)] من طريق أبي [حَبْش][(٥)]، وروى له سائر الرواة ترك التكبير

= عن قنبل: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد، بسم الله الرحمن الرحيم، الباقون: (الله أكبر، بسم الله الرحمن الرحيم»، فلم يذكر البزي من هذا الطريق؛ أي: من طريق ابن الصباح. (ينظر: النشر ٤٣١/٢، والإتحاف ٦٤٣/٢، والمصباح ١٥٦٤/٤).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء النسبة ساكنة: (**لِسُوسِيْ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ، والثاني: بكسر السين مع التنوين: (**لِسُوسٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر القاف مع التشديد: (**نُقِّلَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بكسر القاف بلا تشديد: (**نُقِلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) ينظر: غاية أبي العلاء ٧١٩/٢.

(٤) ينظر: التجريد ص (٣٤٧).

(٥) في الأصل: (حبيش)، وهو كذلك في الإتحاف بتحقيقيه، ولم يعلق محققاه عليه بشيء، وفي التجريد المطبوع: (أبو علي بن حَبْش)، وهو الصواب الذي أثبته. =

كالجماعة»، كذا في الإتحاف[(١)].

وظاهر ما نقله[(٢)] عن أبي العلاء حتى على رواية ترك البسملة[(٣)].

= وأبو علي بن حَبْش؛ هو الحسين بن محمد بن حَبْش بن حمدان، ويقال: ابن حمدان بن حَبْش، أبو علي الدِّينَوَرِيّ، حاذق ضابط متقن، قرأ على أبي عمران موسى بن جرير الرقي، وإبراهيم بن حرب الحراني، والعباس بن الفضل الرازي، وأبي بكر بن مجاهد وغيرهم، قرأ عليه: محمد بن المظفر الدينوري، وأبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، وخلق كثير، قال الداني: متقدم في علم القراءات، مشهور بالإتقان، ثقة مأمون، وكان يأخذ لجميع القراء بالتكبير في جميع السور، وهو الذي يأخذ بالفتح في الوقف على الممال في الراء المتطرفة، توفي سنة ٣٧٣هـ، رحمه الله رحمة واسعة.

تنبيه: ضُبط اسمه: (حَبْش)؛ بفتح الحاء وسكون الباء؛ في (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار)، للذهبي، بتحقيق د. طيار آلتي قولاج، وكذا ضبطه في (معجم حفاظ القرآن الكريم عبر التاريخ)، وهو كذلك ـ بفتح الحاء وسكون الباء ـ في الحلقات المضيئات للشيخ السيد عبدالرحيم، بينما ضبطه الشيخ أيمن سويد في كتابه السلاسل الذهبية بفتح الحاء والباء: (حَبَش)، وضبطه شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي كذلك ـ بفتح الحاء والباء ـ في جزء الأسانيد من كتابه (فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي)، ووجدناه مضبوطاً كذلك ـ أي بفتح الحاء والباء ـ في بعض نظم شيخنا الجليل إبراهيم شحاثة السمنودي، وقد وجدت ـ بمعونة شيخي المحقق تميم الزعبي ـ في كتاب الهمذاني في (نسبة القبائل) إلى أن هناك قبيلة بهذا الاسم، وضَبَطَها بوجهين؛ ضم الحاء وسكون الباء: (حُبْش)، وفتح الحاء والباء: (حَبَش)، ولا يُدْرى هل اسم المترجم له من قبِيلِ النسبة للقبيلة فيكون فيها الوجهين المذكورين في كتاب الهمذاني، أم أن اسمه كما ضبطه في طبقات القراء الكبار. (ينظر: القراء الكبار١/٣٢٢، وغاية النهاية١/٢٥٠).

(١) وهو الذي في النشر. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٤٣، والنشر ٢/٤٢٤).

(٢) أي: صاحب الإتحاف، والذي هو في الحقيقة كلام ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ٢/٤٢٤، والإتحاف/٦٤٢).

(٣) أي: أن ظاهر نص غاية الاختصار يفيد أن التكبير للسوسي يأتي حتى على رواية وجه ترك البسملة له، فنصُّ كلام أبي العلاء الهمذاني في الغاية (٧١٩/٢): «وكبَّر السوسيُّ من فاتحة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، إلى خاتمة: ﴿النَّاسِ﴾»، فلم يقيد التكبير بوجه من أوجه البسملة الجائزة للسوسيّ، بل إنه سكت؛ فأفهم سكوته شمول التكبير لعموم أوجه ما بين السورتين للسوسي، والصواب: أنه لا يجوز التكبير في رواية السوسي إلا على وجه البسملة بين السورتين؛ لأن راوي التكبير ـ وهو ابن حَبْش ـ لا يجيز بين السورتين إلا البسملة، كما صرح بذلك في النشر ونصَّ عليه. (ينظر: النشر ٢/٤٣٧).

لكنَّ الذي قرره غير واحد(١): تقييده برواية البسملة(٢) ـ كما قيدته فيما تقرر ـ.

قالوا: لأن راوي التكبير(٣) لا يجيز بين السورتين سوى البسملة، فليتأمل.

١٠٠٥ ـ ....وَرُوِي عَنْ كُلِّهِمْ: أَوَّلَ(٤) كُلٍّ يَسْتَوِي

(وَرُوِيْ) التكبير.

(عَنْ كُلِّهِمْ)؛ أي: القراء.

وهو الذي عليه العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار(٥).

---

(١) كابن الجزري في النشر، وأشار إليه ابن الناظم، والنويري، في شرحيهما، وكذا المنير السمنودي، وذكره أيضاً صاحب غيث النفع. (ينظر: النشر ٤٣٧/٢، وغيث النفع ص (٣٨٥)، وشرح النويري ١٦٩/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)).

(٢) صرح بذلك في النشر ونصَّ عليه، ونقل النويري كلام ابن الجزري في النشر في المسألة بنصه، وقال ابن الناظم: «أي: نقل بعض أئمة القراءة التكبير للسوسيّ من سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ولكن مع وجه البسملة»، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه، بينما لم ينوه عليه في الهادي أو يشير إليه، وذكره أيضاً صاحب غيث النفع. (ينظر: النشر ٤٣٧/٢، وغيث النفع ص (٣٨٥)، وشرح النويري ١٦٩/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)).

(٣) وهو (ابن حبْش) المذكور آنفاً.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: **(أَوَّلَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته الخمس ـ على أحد الوجهين فيه ـ، والثاني: بضم اللام: **(أَوَّلُ)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ـ وهو أحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته الخمس ـ.

(٥) نصَّ على ذلك ابن الجزري في النشر حيث قال: «ووردت ـ أي صحة التكبير ـ أيضاً عن سائر القراء، وبه كان يأخذ ابن حبش، وأبو الحسين الخبازي، عن الجميع، وحكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء، =

وقد أخذ بعضهم بالتكبير لهم: **(أَوَّلَ كُلٍّ)** من سور القرآن.

قال ابن المصنف[(١)]: «وهو أيضاً على وجه البسملة، حتى لحمزة لو قُرِئَ له به لا بد أن ينوي الوقف فيصير مبتدئاً، وإذا ابتدأ تعينت البسملة، كما تقدم في بابها»[(٢)].

(يَسْتَوِيْ) ذلك لهم[(٣)].

ذكره الحافظ أبو العلاء[(٤)]، ....

= وقد صار على هذا العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار»، وقال بمثله في الإتحاف، وقال في غيث النفع: «وكان ابن حبش وأبو الحسن الخبازي يأخذان به لجميع القراء، لكن لا يؤخذ بهذا من طرقنا». (ينظر: النشر ٤١٠/٢، والإتحاف ٦٤٢/٢، وغيث النفع ص (٣٨٥ ـ ٣٨٦)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٣).

(٢) وقال في التقريب ص (١٩٢): «وقد كان بعض أئمة القراء يأخذون به عن جميع القراء، كلُّ ذلك في وجه البسملة»، ونصُّ كلام ابن الناظم موجود بحروفه في النشر (٤٣٩/٢ ـ ٤٤٠)، وقال الإزميري في البدائع ص (١١٠)، (خ): «ولا يكون التكبير إلَّا مع وجه البسملة لكلِّ القراء»، وقال المتولي في الروض النضير ص (١٤٦): «واعلم أن التكبير يختص بوجه البسملة لكل القراء، ومحله قبلها».

(٣) قال ابن الناظم: «قوله: **(يَسْتَوِيْ)**؛ أي: التكبير على التسوية عنهم وفي كلِّ سورة، أو استقر عنهم كذلك»، وقال بمثله المنير السمنودي في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي ل ١٢٩/ب).

(٤) ونصُّ كلام الحافظ أبي العلاء في غاية الاختصار (٧١٩/٢): «وروى الباقون التكبير وحده موصولاً بالتسمية»، قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي: «غير أني لم أجده ـ أي القول بالتكبير لجميع القراء ـ في الغاية المطبوع، ولا في التمهيد له، ولكنِّي نقلته اعتماداً على ذكر ابن الجزري له في النشر، ولعل في النسخ المطبوعة من (غاية الاختصار) سقط؛ حيث يوجد في المطبوع منها: التكبير للبزي وابن فليح، وابن مجاهد عن قنبل، والعمري عن أبي جعفر، والزينبيُّ عن قنبل عن ابن كثير، والسوسيّ، في سور الختم، لكن ربما كان قول أبي العلاء في الغاية: «وروى الباقون التكبير وحده موصولاً بالتسمية» قد فَهِم منه ابن الجزري التكبير لأول كل سورة؛ من الفاتحة إلى الناس»، ثمَّ وجَّه الشيخ محمد تميم الزعبي عدم وجوده في غاية أبي العلاء بقوله: «وقد رجعت إلى غاية أبي العلاء مخطوطاً، (ل ١٢٣)، ومطبوعاً محققاً بتحقيق: الدكتور أشرف محمد طلعت ٧١٩/٢ ـ ٧١٨، فلم أجد التكبير =

والهذلي عن الخزاعي[(١)].

قال الهذلي[(٢)]: «وعند الدينوري كذلك؛ يكبر من أول كل سورة، لا يختص بالضحى وغيرها»[(٣)].

فالحاصل ـ كما في الإتحاف[(٤)] ـ: «أنَّ الآخذين بالتكبير لجميع القراء؛ منهم من أخذ به من جميع سور القرآن، ومنهم من أخذ به من خاتمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهو ما تقدم»[(٥)].

= من أول كل سورة صراحة، غير ما ذكره من التكبير في أول سورة الضحى إلى آخر القرآن، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أحد ثلاثة أمور:
١ ـ أنَّ النسخ التي بين أيدينا فيها نقص.
٢ ـ أو أنَّ أبا العلاء ذكر التكبير العام في غير الغاية؛ لأن نص ابن الجزري في النشر (٤١٠/٢): «وكان بعضهم يأخذ به في جميع سور القرآن، وذكره الحافظ أبو العلاء الهمذاني والهذلي عن أبي الفضل الخزاعي، قال الهذلي: وعند الدَّيْنُورِي كذلك يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء»، قلتُ: والعبرة بما قاله ابن الجزري؛ فنأخذ بفهمه؛ لأنه خبير بهذا الشأن.
٣ ـ أو لعلَّ أنَّ أبا العلاء ذكره في حواشيه على كتاب الكامل لأبي القاسم الهذلي حيث ذكر هذا الكتاب ابن الجزري في غاية النهاية (٤٠٠/٢).
على أن الإزميري ـ رحمه الله ـ عندما يذكر التكبير العام يقول من طريق أبي العلاء والهذلي كذا رأيته في أول سورة البقرة وأول سورة آل عمران عند التكبير العام لأول كل سورة، ولم يذكر كتاب الغاية في هذين الموضعين، وإنما يقول: من طريق أبي العلاء أو لأبي العلاء، وإنما الذي ذكر كتاب الغاية هو المتولي ـ رحمه الله ـ، في آخر كتاب الروض، بيد أنه في أول سورة البقرة نقل كلام الإزميري، بنصه مع عدم التصريح بكتاب الغاية عند ذكره أبي العلاء، وإنما يقول: من طريق الهذلي وأبي العلاء، ولعل هذا تصحيف حصل ممن قرأ للشيخ المتولي». (ينظر: النشر ٤١٠/٢، والفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي، مخطوط).

(١) ينظر: الكامل ص (٤٧٦).
(٢) ينظر: الكامل ص (٤٧٦).
(٣) وذلك لجميع القراء.
(٤) ينظر: الإتحاف ٦٤٢/٢.
(٥) كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في شرح النويري، وزاد النويري بقوله: «ويُفْهَمُ الوجهان من كلامه؛ بأن يجعل: (**وَرُوِيْ عَنْ كُلِّهِم**) مستقل، وقوله: (**أَوَّلُ كَلٍّ يَسْتَوِي**) =

قال في التقريب[١]: «وذلك فيما أحسب اختيار منهم».

قال الجعبري[٢]: «وليس في إثباته مخالفة للرسم، لأن مثبته لم يلحقه بالقرآن كالاستعاذة».

ومن ثم جرى عمل الأشياخ في هذا بقراءة ما صح فيه، وإن لم يكن من طرق الكتاب الذي قرؤوا به، إذ المحل محل إطناب؛ للتلذذ بذكر الله ـ تعالى ـ عند تلاوة كتابه، وختمه[٣]، والله أعلم.

واعلم[٤] أنه يأتي على ما تقدم من كون التكبير لأول السورة أو لآخرها حال وصل السورة بالسورة ثمانية أوجه[٥]:

اثنان منها على تقدير كون التكبير لآخر السورة.

واثنان على كونه لأولها.

وثلاثة محتملة على التقديرين.

وثامن ممتنع؛ وهو ما ذكره بقوله:

= مستأنفٌ، ومتعلق (**يَسْتَوِي**) محذوف، أي: أول كل سورة يستوي مع ما تقدم وهو: (الضحى)، على الأصح»، ثم قال النويري بعد ذلك: «إن قلت: من أين يفهم تخصيص التشبيه بـ(الضحى) فقط؟ قلتُ: من القاعدة المشهورة؛ وهي: أن المسألة إذا شُبِّهَت بأخرى بعيدة عنها مختلفة فيها كان التشبيه في الأصح خاصة». (ينظر: شرح النويري ٦/١٦٣).

(١) ينظر: التقريب ص (١٩٢).

(٢) ينظر: كنز المعاني، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية ١٤٣٠هـ، ٣/٨٥٠.

(٣) من قوله: «ومن ثمَّ جرى عمل الأشياخ...الخ» موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٦)).

(٤) جاء في الأصل قبل هذه الكلمة ما نصُّهُ: «ثم بين المصنف أوجه التكبير فقال»، ولا يستقيم هذا الكلام مع ما بعده؛ لأن ما بعده ليس من مقول المصنف ـ أي الناظم ـ بل هو من مقول الشارح، فرأيت أن أثبته في الهامش بدلاً من أصل الشرح؛ ليستقيم الكلام، ويزول من السياق الإيهام.

(٥) ذكرها ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ٤٣١ ـ ٤٣٢).

١٠٠٦ ـ وَامْنَعْ عَلَى الرَّحِيمِ وَقْفًا إِنْ تَصِلْ[1] كُلًّا. وَغَيـرَ[2] ذَا أَجِزْ مَا يَحْتَمِلْ

(وَامْنَعْ) أيها المقري.

(عَلَى الرَّحِيمِ وَقْفاً)؛ أي: حين الوقف على: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ من البسملة.

(إِنْ يَصِلْ[3]) (كُلًّا)؛ أي: وصل التكبير بآخر السورة، وبالبسملة مع الوقف عليها، لما تقدم في بابها؛ أنَّ البسملة لأول السورة إجماعاً، فلا يجوز أن تنفصل عنها وتتصل بآخر السورة[4].

(وَ)أمَّا.

(غَيْرَ ذَا) الوجه.

فـ(ـأَجِزْ).

جميع (مَا يَحْتَمِلْ)؛ وهو السبعة المذكورة[5].

---

(١) ضُبطت في أصل الشرح؛ بياء الغيب: (يَصِلْ)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بتاء الخطاب: (تَصِلْ)، وهو الذي في سائر النسخ والشروح.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (غَيْرُ)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الراء: (غَيْرَ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ضُبطت في أصل الشرح؛ بياء الغيب: (يَصِلْ)، بينما ضُبطت في المتن ـ كضبط الجماعة ـ الذي على هامش الشرح؛ بتاء الخطاب: (تَصِلْ).

(٤) وهذا الوجه ممتنع بالإجماع، نصَّ عليه في النشر ٤٣١/٢، وذكره صاحب الإتحاف ٦٤٤/٢، وصاحب غيث النفع ص (٣٨٦).

(٥) وقد نصَّ على هذا الأوجه السبعة أبو محمد الواسطي في كتاب الكنز في القراءات العشر ص (١٢٢ ـ ١٢٣)، وابن الجزري في النشر (٤٣١/٢ ـ ٤٣٥)، وابن الناظم في شرحه ص (٣٣٤)، والنويري في شرحه (١٦٤/ ـ ١٦٦)، والمنير السمنودي في شرحه (ل ١٢٩/ب ـ ل ١٣٠/أ)، وصاحب الإتحاف في إتحافه (٦٤٤/٢ ـ ٦٤٦)، وصاحب غيث النفع ص (٣٨٦ ـ ٣٨٧).

ولا تلتفت إلى من منع شيئاً منها.

فقد قال المصنف[(١)] ـ بعد أن عزا كل واحد[(٢)] منها إلى قائله ـ: «قرأتُ بها على كل من قرأتُ عليه من الشيوخ، وبها آخذ، ونصَّ عليها كلها أبو محمد الواسطي[(٣)] في كنزه[(٤)]».

فاللَّذان على تقدير كون التكبير لآخر السورة:

أولهما: وصل التكبير بآخر السورة، والقطع عليه، ووصل البسملة بأول السورة[(٥)].

---

(١) ينظر: النشر ٤٣٥/٢.

(٢) أي: بعد أن عزا كل وجه من هذه الأوجه السبعة إلى الأئمة، والكتب، والطرق التي جائت منها. (ينظر: النشر ٤٣٣/٢ ـ ٤٣٥).

(٣) عبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجيه هبة الله نجم الدين، أبو محمد الواسطي، الأستاذ العارف المحقق الثقة المشهور، كان شيخ العراق في زمانه، قرأ على أحمد ومحمد بني غزال بن مظفر، وأحمد بن محمد بن أحمد بن المحرق، والتقي الصائغ، وقرأ عليه إسماعيل بن يوسف الكفتي، وأحمد بن إبراهيم بن الطحان، وأبو المعالي بن اللبَّان، وغيرهم، توفي سنة ٧٤٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: معرفة القراء الكبار ١٤٩/٣، وغاية النهاية ٤٢٩/١).

(٤) وقال في الكنز بعد أن عدد الأوجه السبعة: «وللقارئ الإتيان بما شاء من هذه الأوجه السبعة غير أن المختار الأول؛ لأن التكبير ذكر مشروع في أوائل السور، واختار الثاني والثالث من قال إنه مشروع في أواخرها». (ينظر: الكنز ص (١٢٢ ـ ١٢٣)).

(٥) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾ (الله أكبر). ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، نصَّ عليه في التيسير ص (١٨٤)، وهو اختيار أبو الحسن الطاهر بن غلبون في التذكرة (٧٨٢/٢)، وهو أحد اختيارات الداني في جامع البيان (٥٠٩/٢)، ونصَّ عليه أيضاً صاحب التجريد ص (٣٤٦)، وهو أحد الوجهين في الكافي ص (٢١٥)، ونصَّ عليه أيضاً أبو الحسن السخاوي في فتح الوصيد (٣٩٣/٢) بقوله: «قال أبو عمرو: والحُذَّاقُ من أهل الأداء يستحبون في مذهب البزي أن يوصل التكبير بأخر السورة من غير قطع ولا سكت على آخرها دونه، ثم يقرأ بعد ذلك: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، موصلاً بالسورة الثانية إلى آخر القرآن»، وذكره أبو شامة في إبراز المعاني (٢٩٠/٤)، وهو ظاهر كلام الشاطبي حيث قال في الحرز، ص (٩٠)، البيت رقم (١١٢٩): (أَوْ عَلَيْهِ).

ثانيها: وصل التكبير بآخر السورة، والوقف عليه، وعلى البسملة أيضاً(١).

واللَّذان على كونه لأول السورة:

أولهما: قطع التكبير عن آخر السورة، ووصله بالبسملة، ووصلها بأول السورة(٢).

---

(١) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾ (الله أكبر). ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، نصَّ عليه أبو معشر الطبري في تلخيصه ص (٤٨٨) فقال: «وصفة التكبير: أن يسكت عند آخر كل سورة، ثم يأتي بالتكبير، ثم يسكت، ثم يسمِّي بسورة أخرى»، ونقله عن الخزاعي عن البزي، ونقل في النشر (٤٣٣/٢): أنه اختيار أبي عبدالله الفاسي شارح الشاطبية، ونصَّ عليه أبو إسحاق الجعبري في كنز المعاني (٨٣٦/٣) حيث قال: «ومعنى قوله: (أو عَلَيْهِ)؛ صِلْ آخر السورة به واسكت عليه»، وذكره في الكنز ص (١٢٢).

(٢) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾. (الله أكبر) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، وقد نصَّ عليه ابن سوار في المستنير (٥٥٢/٢) فقال: «وصفته: أن تقف وتبتدئ: (الله أكبر) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، وكذا أبو الحسن فارس في جامعه، وهو اختيار أبي العز القلانسي حيث قال الإرشاد ص (٢٣٠)، والكفاية ص (٣٢١): «واتفق الجماعة أنهم يقفون في آخر كل سورة، ويبتدؤون بالتكبير متصلاً بالتسمية»، ونصَّ عليه أبو العلاء في غاية الاختصار (٧٢٠/٢)، ونقله عن الأئمة الثلاثة صاحب الكنز ص (١٢٢)، وذكره صاحب التجريد ص (٣٤٦) عن بعض أهل الأداء، وذكره الداني في التيسير ص (١٨٤)، وجامع البيان ٥١٠/٢، وحكاه أبو معشر الطبري في التلخيص ص (٤٨٨)، وهو أحد الوجهين في الكافي ص (٢١٥)، ونصَّ عليه في المبهج ص (٥٣٩) للبزي وقنبل من بعض طرقهما، وهو الذي لم يذكر سبط الخياط في كتابه الكفاية في القراءات الستِّ (ق/١٣٦) سواه.

تنبيه: قد وقع في النشر أنه جعل هذا الوجه لقنبل ـ من كتاب المبهج ـ من غير طريق ابن خشنام وابن الشارب، فعبارة ابن الجزري في النشر (٤٣٣/٢): «ونصَّ عليه في المبهج عن البزي من غير طريق الخزاعي عنه، وعن قنبل من غير طريق ابن خشنام وابن الشارب»، والذي في المبهج ما نصُّهُ: «ورواية ابن الشارب وابن خشنام جميعاً عن قنبل: وصْلُ التكبير بالتسمية، وفي رواية غيرهم الفصل»، فمفهوم عبارته في المبهج: أن هذا الوجه لابن الشارب وابن خَشْنَام عن قنبل، ومفهوم عبارة النشر: أنَّ هذا الوجه لغير ابن الشارب وابن خشنام عن قنبل، وقد سَهَى محقق الفرش من النشر؛ فعزاه كما هو إلى المبهج ص (٦٧٦) ولم يعلق عليه بشيء، وكذا لم يتعرض =

ثانيهما: قطعه عن آخر السورة، ووصله بالبسملة، مع القطع عليها، والابتداء بأول السورة[(١)].

والثلاثة مُحْتَمَلَةٌ على التقديرين:

أولها: وصل التكبير، بآخر السورة، وبالبسملة، وبأول السورة[(٢)].

ثانيها: قطعه عن آخر السورة، وعن البسملة، ووصل البسملة، بأول السورة[(٣)].

= له أو ينوه عليه الدكتور السالم الجكني في تحقيقه الماتع لكتاب النشر، والذي صدر ـ عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ في حلة قشيبة. وعليه فإن ما جاء في النشر لعله سبق قلم، أو أن ابن الجزري تبع في ذلك النسخة التي كانت عنده من المبهج، وقد أحسن من انتهى إلى ما سمع.

(١) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾. (الله أكبر) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، وقد نصَّ عليه صاحب الكنز ص (١٢٢)، وهو ظاهر الشاطبية في قوله ص (٩٠)، البيت رقم (١١٢٩): (**فَإِنْ شِئْتَ فَاقْطَعْ دُوْنَهُ**).

ونصَّ عليه الفاسي في شرحه لحرز الأماني، ومنعه الجعبريّ بقوله (٨٤٣/٣): «ولا يجوز السكت على الآخر، ووصل الأولين»؛ ومراده بـ(بالآخر)؛ أي آخر السورة، ومراده بـ(وصل الأولين)؛ أي: وصل التكبير بالبسملة والقطع عليها ثم الابتداء بالسورة، قال في النشر (٣٤٣/٢): «ولا وجه لمنعه، إلَّا على تقدير أن يكون التكبير لآخر السورة، وإلَّا فعلى أن يكون لأولها لا يظهر لمنعه وجه، إذ غايته أن يكون كالاستعاذة، ولا شك في جواز وصلها بالبسملة، وقطع البسملة عن القراءة».

(٢) أي: وصل الجميع، وصفته: (﴿فَحَدِّثْ﴾ (الله أكبر) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، نصَّ عليه الداني في التيسير ص (١٨٤) وجامع البيان (٥١٠/٢)، ونصَّ عليه الشاطبي في حرز الأماني بقوله ص (٩٠)، البيت رقم (١١٢٩): (**أَوْ صِلِ الْكُلَّ**)، وذكره شرَّاح الشاطبية، وقال في المبهج ص (٥٣٩): «وروى الخُزاعي عن البَزيِّ وصلَ آخر السورة بالتكبير»، وذكره في التجريد ص (٣٤٦)، وقال في النشر (٤٣٤/٢): «وهو اختيار صاحب الهداية».

(٣) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾. (الله أكبر). ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، نصَّ عليه أبو معشر الطبري في التلخيص، حيث قال ص (٤٨٨): «وصفة التكبير أن يسكت عند آخر كل سورة، ثم يأتي بالتكبير ثم يسكت، ثم يسمِّي بسورة أخرى»، واختاره المهدوي فيما نقله في النشر (٤٣٤/٢)، وذكره في التجريد ص (٣٤٦)، وهو الذي نصَّ عليه في الكفاية ص (٣٢١) عن الفحام عن المطوعيّ، وكذا نقله أبو العلاء الهمذاني في الغاية (٧٢٠/٢) =

ثالثها: القطع عن آخر السورة، وعن البسملة، وقطع البسملة، عن أول السورة(١).

فهذه السبعة جائزة بين: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وهكذا إلى ﴿الْفَلَق﴾(٢)، و﴿النَّاسِ﴾.

ويجوز بين: ﴿اللَّيل﴾، و﴿الضُّحَى﴾، خمسة فقط؛ بإسقاط الوجهين لآخر السورة، إذ لم يقل أحد أنَّه لآخر: ﴿اللَّيل﴾(٣).

وبين ﴿النَّاسِ﴾، و﴿الْفَاتِحَةِ﴾، خمسة؛ بإسقاط الوجهين لأول السورة، إذ لم يقل أحد أنَّه لأوَّل: ﴿الْفَاتِحَةِ﴾(٤).

= عن الفحام عن رجاله، وقال في النشر (٤٣٤/٢): «ويظهر من كلام الشاطبي، ونصَّ عليه الفاسي، والجعبري، وغيرهما من الشراح»، ونصَّ عليه صاحب الكنز ص (١٢٢). وقد وقع في النشر قوله (٤٣٤/٢): «ونصَّ عليه أيضاً أبو مؤمن، وقال: إنه اختيار طاهر بن غلبون، قلتُ: ولم أره في التذكرة»، قلتُ: لكنَّ الذي في كتاب الكنز المطبوع ليس فيه ذكر للطاهر بن غلبون، بل نصُّهُ: «وهو اختيار أبي معشر»، فلعل النسخة التي كانت بين يدي ابن الجزري فيها ما ذكره في النشر فكان ذلك سبق قلم في نسخة ابن الجزري من كتاب الكنز، والصواب ما هو مثبت في النسخة المطبوعة، ولم يتعرض له أو ينوه عليه الدكتور السالم الجكني في تحقيقه الماتع لكتاب النشر، والذي صدر ـ عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ في حلة قشيبة، كما لم يعلق محقق قسم الفرش من كتاب النشر ص (٦٧٨) عليه بشيء، بل عزاه إلى الكنز وسكت، وكان حقه أن ينوه عليه ويذكر أن الكنز المطبوع ليس فيه ذكر للطاهر بن غلبون ولا تذكرته.

(١) أي: قطع الجميع؛ وصفته: (﴿فَحَدِّثْ﴾. (الله أكبر). ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾. ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، وهو ظاهر كلام أبي عمرو الداني في جامع البيان (٥١٠/٢)، كما قاله في النشر، ونصَّ عليه ابن مؤمن في كتاب الكنز ص (١٢٣)، ونصَّ عليه الفاسي في اللآلئ الفريدة، والجعبري في كنز المعاني (٨٣٤/٣)، وهو ظاهر كلام الشاطبي، قال في النشر (٤٣٥/٢): «ظاهر كلام مكي منعه، بل هو صريح نصِّهِ في الكشف؛ حيث منع في وجه البسملة بين السورتين قطعها عن الماضية والآتية، ولا وجه لمنع هذا الوجه على كلا التقديرين».

(٢) في الأصل: (العلق)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٧).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٧).

والمراد بالقطع في ذلك[1]؛ الوقف المعروف، لا القطع؛ الذي هو الإعراض عن القراءة، ولا السكت؛ الذي هو دون تنفس، كما صرح بذلك في النظم[2].

ثم حال الوصل: إن كان آخر السورة ساكن أو منون، كُسِرَ للساكنين[3]، نحو:

﴿فَٱرۡغَب﴾ [الشرح: ٨]، (الله أكبر).

﴿لَّخَبِيرُۢ﴾ [العاديات: ١١]، (الله أكبر).

---

(١) أي: المراد بمصطلح (القطع) الوارد في كلِّ وجه من هذه الأوجه السبعة. (ينظر: النشر ٤٣٥/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧)، والإتحاف ٦٤٥/٢». هذا هو الصواب الذي نصَّ عليه في النشر (٤٣٥/٢)، وصرح به جمع من الأئمة؛ كالحافظ أبي العلاء في غاية الاختصار (٧٢٠/٢)، وأبي العباس المهدوي في الهداية، ومكي بن أبي طالب في التبصرة ص (٣٩٢)، وابن الفحام في التجريد ص (٣٤٤).

(٢) والشارح في ذلك يشير إلى ما نبه عليه ابن الجزري في النشر، متعقباً في ذلك الإمام الجعبري، حيث قال في شرحه على الشاطبية (٨٤٥/٣): «ومعنى قوله ـ أي في الحرز ـ: (**فَإِنْ شِئْتَ فَاقْطَعْ**)؛ فاسْكُت، ولو قالها لأحسن، إذ القطع عام فيه والوقف، والمعنى على الأول ـ أي على السكت ـ؛ لأنه أحد حالتي الوصل، إلا أن يرد بيان حال الوصل مطلقاً، والوقف يجري على عمومه»، قال ابن الجزري في النشر (٤٣٥/٢) ـ معقباً على كلام الجعبري ـ: «وزعم الجعبري أن المقصود بالقطع في قولهم هو السكت المعروف، كما زعم ذلك في البسملة، وهو شيء انفرد به، لم يوافقه أحد عليه، ولعله توهم ذلك من قول بعض أهل الأداء كمكي والحافظ الداني، حيث عبرأ بالسكت عن الوقف، فَحَسِبَ أنه السكت المصطلح عليه، ولم ينظر آخر كلامهم، ولا ما صرحوا به عُقَيبَ ذلك».

(٣) نصَّ عليه الشاطبي في الحرز، البيت رقم (١١٣٠)، من باب التكبير:

وَمَا قَبْلَهُ مِنْ سَاكِنٍ أَوْ مُنَوَّنٍ فَلِلسَّاكِنَيْنِ اكْسِرْهُ فِي الْوَصْلِ مُرْسَلَا

وكذا قال في الروض النضير: «وهذا واضح لا شبهة فيه، وبعض جهلة القراء ينكره ويضم الهاء كسائر القراء، وهذا مخالف لما في النشر والتقريب ولطائف الإشارات حيث جُزِمَ في هذه الكتب بتحريك الساكن بالكسر إذا لقي التكبير؛ أفاده الأزميري». (ينظر: الروض النضير ص (٥٨٨)).

﴿تَوَّابَۢا﴾ [النصر: ٣]، (الله أكبر).

﴿مَّسَدِۭ﴾ [المسد: ٥]، (الله أكبر).

وإن كان مُحَرَّكاً؛ تُرِكَ على حاله، وحُذِفَتْ همزة الوصل لملاقاته، نحو:

﴿ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، (الله أكبر).

وتُحْذَفُ صلة الضمير، من نحو:

﴿رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨]، (الله أكبر)(١).

وإذا وصلته بالتهليل؛ أبقيته على حاله(٢).

وإن كان منوناً؛ أُدْغِمَ في اللام، نحو:

﴿حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة: ١١]، (لا إله إلا الله، والله أكبر).

ويجوز المدُّ للتعظيم عند من أخذ به لأصحاب القصر ـ كما تقدم ـ، بل أطلق جمع من المحققين الجواز(٣)؛ بأن الإتيان به على أنه ذِكْرٌ وإن أُجْرِيَ مجرى القرآن.

---

(١) من قول الشارح: «ثم حال الوصل إن كان آخر السورة ساكن أو منون، كسر للساكنين...الخ» إلى هنا موجود بنصه في النشر، ثم قال ابن الجزري في خاتمته: «لا أعلم فيه خلافاً بين أهل الأداء الذاهبين إلى وصل التكبير بآخر السورة». (ينظر: النشر ٤٣٨/٢، والإتحاف ٦٤٥/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

(٢) سواء كان متحركاً أو ساكناً. (ينظر: النشر ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٦٤٥/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧)، والروض النضير ص (٥٨٨)).

(٣) فيأخذون بالمدِّ فيه مطلقاً، مع كونهم لم يأخذوا بالمدِّ للتعظيم في القرآن، ويقولون: إنما قَصَرَ ابن كثير المنفصل في القرآن، وهذا المراد به هنا هو الذكر، فيأخذ بما يختار في الذكر وهو المد للتعظيم في الذكر مبالغة للنفي، وأكثر من رأينا لا يأخذ فيه إلا بالقصر مشياً على قاعدته في المنفصل، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٣٩/٢، والإتحاف ٦٤٥/٢ ـ ٦٤٦، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

ومن قال بالجمع بين التهليل والتكبير والتحميد: فلا بد أن يكون بهذا اللفظ، وعلى هذا الترتيب: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد)، لا يفصل بعضه من بعض، مع تقديم ذلك على البسملة، كذلك وردت الرواية وثبت الأداء[(١)]، فلا يتأتى فيه إلا الأوجه السبعة المتقدمة بين السورتين.

واختلاف هذه الأوجه السبعة ليس اختلاف رواية[(٢)] ـ كما قاله المصنف[(٣)] وغيره ـ حتى يلزم الإتيان بها كلها بين كل سورتين، وإن لم يفعل ذلك كان إخلالاً في الرواية؛ وإنما هو اختلاف التخيير[(٤)].

---

(١) قال في النشر (٤٣٦/٢ ـ ٤٣٧): «لا يفصل بعضه عن بعض، بل يوصل جملة واحدة، كذا وردت الرواية، وكذا قرأنا لا نعلم في ذلك خلافاً»، وقال الأزميري في البدائع ص (١١٢): «ووجه التهليل مع التحميد: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد)، لا يفصل بعضه عن بعض، ولا يتقدم بعضه على بعض، بل توصل دفعة واحدة، كذا وردت الرواية»، وهو معنى كلام صاحب الإتحاف (٦٤٦/٢ ـ ٦٤٧)، والصفاقسي في غيث النفع ص (٣٨٧).

(٢) وخلاف القراءات والروايات والطرق من قبيل اختلاف النصِّ والرواية، فلو أخلَّ القارئ بشيء منها كان نقصاً في الرواية. (ينظر: الإتحاف ١٠٢/١).

(٣) نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٤٣٦/٢).

(٤) وخلاف الأوجه من قبيل اختلاف التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فلا حاجة لجمع الأوجه كلها في موضع واحد، وقد اختلفت مناهج أهل الأداء في أداء الأوجه التي هي على سبيل التخيير؛ فبعضهم لا يأخذ منها إلا بالأصح، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعضهم لا يلتزم شيئاً بل يترك القارئ يقرأ بما شاء، وبعضهم يجمعها في أول موضع أو أيِّ موضع من المواضع، لكنَّ المتفق عليه بينهم أن جمعها في كلِّ موضع تكلفٌ مذموم، وقد نبه الشارح على مثل ذلك في باب البسملة ويقاس عليه نظائره ـ كما هنا في باب التكبير ـ حيث قال في باب البسملة: «وعُلِمَ مما قررناه أن هذه الأوجه ـ أي أوجه البسملة بين السورتين ـ على سبيل التخيير لاعلى وجه ذكر الخلاف، فالمقصود منها معرفة جواز القراءة بكل منها، فبأي وجه منها قرأ جاز، ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد، إلا إذا قصد القارئ أخذها عن المقرئ لتصح له الرواية لجميعها، فيقرأ بها ويقرأ بعد ذلك بأيها شاء، وكذلك الوقف بالسكون والروم والإشمام وبالمد الطويل والتوسط والقصر، وكان بعض المحققين لايأخذ إلا بالأقوى من ذلك، =

نعم الإتيان بوجه مما يختص بكونه[1] لأول السورة وبوجه مما يختص بكونه لآخرها أو بوجه مما [يحتملهما][2] متعين؛ لأن الاختلاف في ذلك [اختلاف][3] رواية، فلا بد من التلاوة به إذا قصد [جميع][4] تلك الطرق[5].

وكان الحُذَّاقُ من الأشياخ يأمرون الإتيان بين كل سورتين بوجه من السبعة [٦١٠]؛ لأجل حصول التلاوة بجميعها، وهو حسن، إلا أنه غير لازم، بل التلاوة بوجه منها إذا حصل معرفتها من الشيخ كاف[6].

وعلى ما تقدم في النظم من رواية التكبير من كل القراء في جميع سور القرآن قال الأزميري[7]: «إذا أراد القارئ أن يبتدئ بأي سورة كانت يجيء لكلهم اثنا عشر وجهاً:

الأول: قطع الكلِّ بلا تكبير.

الثاني: كذلك، لكن وصل البسملة بأول السورة.

= ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعضهم يرى القراءة بواحد في موضع وبأخر في آخر، وبعضهم يرى جمعها في أول موضع، أو موضع ما؛على وجه التعليم، والإعلام، وشمول الرواية، ولا يأخذ الكل في كل موضع إلا متكلف غير عارف بحقيقة الخلاف، نعم ينبغي الجمع بين أوجه تخفيف الهمز في وقف حمزة وهشام؛ لتدريب المبتدئ، ولشدة صعوبته». (ينظر: النشر ٢٦٨/١، وشرح النويري ٣٥/٢، والإتحاف ١٠٢/١ ـ ١٠٣).

(١) في الأصل: (بكون)، والصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل: (يحتمل)، والتصويب من النشر وشرح النويري؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٤٣٦/٢، وشرح النويري ١٦٨/٦).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو موجود في النشر وغيره، وقد أثبته لتمام المعنى. (ينظر: النشر ٤٣٦/٢).

(٤) في الأصل: (جميع)، والتصويب من النشر. (ينظر: النشر ٤٣٦/٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٣٦/٢، والإتحاف ٦٤٧/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧).

(٦) ينظر: النشر ٤٣٦/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧).

(٧) ينظر: بدائع البرهان على عمدة العرفان ص (١ ـ ٢)، (خ).

الثالث: قطع الكلِّ مع التكبير.

الرابع: كذلك، مع وصل البسملة بأول السورة.

الخامس: الوقف على الاستعاذة، مع وصل التكبير بالبسملة، مع الوقف عليها.

السادس: كذلك، لكن مع وصل البسملة بأول السورة.

السابع: وصل الاستعاذة بالبسملة، مع الوقف عليها، بلا تكبير.

الثامن: وصل الكلِّ بلا تكبير.

التاسع: وصل الاستعاذة بالتكبير، مع الوقف عليه، وعلى البسملة.

العاشر: كذلك، لكن مع وصل البسملة بأول السورة.

الحادي عشر: وصل الاستعاذة بالتكبير، مع وصله بالبسملة، مع الوقف عليها.

الثاني عشر: وصل الكلِّ مع التكبير»[1].

انتهى.

وإذا قُرِئَ برواية التكبير، وأُرِيدَ القطع على آخر سورة؛ فعلى أن التكبير لآخر السورة كبَّر وقطع السورة، وإذا أراد القراءة بعد ذلك بسْمل للسورة بلا تكبير، وعلى أنه لأول السورة يقطع على آخر السورة بلا تكبير، وإذا ابتدأ بالتالية كبر، إذ لا بد من التكبير؛ إمَّا لآخر السورة، وإمَّا لأولها.

---

(١) وزاد في بدائع البرهان قوله ص (٢): «وأوجه التكبير كلها من طريق الهذلي وأبي العلاء»، وتفصيل هذه الأوجه الاثني عشر؛ ثمانية أوجه لكل القراء من طريق الطيبة، وأوجه الابتداء الأربعة المعروفة ـ بالتعوذ والبسملة بلا تكبير ـ من طريق الشاطبية والدرة والطيبة؛ فتصير الأوجه اثنا عشر وجهاً لكل القراء، على التفصيل الذي ذكره الأزميري في بدائعه ونقله عنه الشارح.

حتى لو سجد آخر (العلق)، فإنه يكبر أولاً لآخر السورة، ثم يكبر للسجدة، على أنه[١] للآخر، وعلى أنه[٢] للأول يكبر للسجدة فقط، ويبتدئ بالتكبير لسورة (القدر)[٣].

هذا تلخيص مسائل التكبير، ومن متفرقات كلامهم؛ فاحفظه[٤].

---

(١) أي: التكبير.

(٢) أي: التكبير.

(٣) نصَّ على هذه الفائدة الجليلة في النشر، ونقلها عنه في الإتحاف وغيث النفع. (ينظر: النشر ٤٣٩/٢، والإتحاف ٦٤٦/٢ ـ ٦٤٧، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

(٤) وأنا أجْمَع ـ هنا ـ خلاصة ما سبق ذكره في مسائل التكبير على وجه الإجمال فأقول ـ وبالله التوفيق ـ:

١ ـ إنَّ التكبير منفصل عن القرآن لا يختلط به، اتفق على ذلك أصحاب ابن كثير، وعليه إجماع الأئمة والنقلة من أهل الأداء أجمعين.

٢ ـ إنَّ التكبير ـ كما قرره جمع من الأئمة ـ ليس بلازم لأحد من القراء، قال أبو الفتح فارس: «لا نقول إنه لا بد لمن ختم أن يفعله، لكن من فعله فحسنٌ، ومن لم يفعله فلا حرج عليه»، وقال في التجريد: «وليس نقول إن هذا سنة لا بد لمن ختم أن يفعله، فمن فعل فحسنٌ، ومن ترك فلا حرج».

٣ ـ قد نصَّ على صحة التكبير وسنيته الأئمة من أهل الأداء حتى بلغ حد التواتر، كما قال في النشر: «فاعلم أن التكبير صح عند أهل مكة؛ قرائهم، وعلمائهم، وأئمتهم، ومن روى عنهم، صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر».

٤ ـ إنَّ العمدة في صحة التكبير وثبوت القراءة به ليس حديث البزي المذكور، وإنما هو النقل والسماع والتلقي والمشافهة والأثر، فقد ثبت التكبير دراية ورواية؛ أمَّا درايةً: فهو إجماع جميع الأئمة المعتبرين، وجميع كتب القراءات الأصول على نقل سنة التكبير، مع إجماعهم على إفراده في الذكر في أبواب منفصلة، على اختلاف بينهم من تقديم وتأخير على ما سبق بيانه، إلا ما كان من ابن مهران في الغاية، ومن ابن مجاهد في السبعة، مع أنه قد ثبت عن ابن مجاهد من جهة الرواية على ما قطع به العراقيون، وأمَّا روايةً فإن الإسناد الذي وصل إلينا منه التكبير عن البزي ومن فوقه من الأئمة الأجلاء إنما هو نفس إسناد البزي الذي تُرْوَى به روايته، لا يختلف فيه رجل، فالذين نقلوا روايته هم نفسهم الذين نقلوا التكبير عنه.

٥ ـ إنَّ القراءة بالتكبير صحَّت وثبتت عن سائر الأئمة القراء، حكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء، وصار العمل على هذا عند أهل الأمصار في سائر الأقطار، بل قال في غيث النفع ـ وتبعه الشارح: «وقد جرى عمل =

. . . .

= الأشياخ في التكبير بقراءة ما صح فيه، وإن لم يكن من طرق الكتاب الذي قرؤوا به، إذ المحل محل إطناب؛ للتلذذ بذكر الله ـ تعالى ـ عند تلاوة كتابه، وختمه»، ثمَّ إنَّ الآخذين بالتكبير لجميع القراء اختلفوا؛ فمنهم من أخذ به لجميع القراء من جميع سور القرآن، ومنهم من أخذ به لجميع القراء من خاتمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾.

٦ ـ إنَّ الأئمة القراء قد اختلفوا في ابتداء التكبير وانتهائه، كما اختلفوا في الأوجه التي تأتي على التكبير بين السورتين؛ على ما تم بيانه وإيضاحه، وأن خلافهم ذلك إنما هو مبنيٌّ على ما تقدم من أن التكبير لآخر السورة أو لأولها، وهذا الاختلاف في ابتداء التكبير وانتهائه، وفي الأوجه بين السورتين، هو في الحقيقة منقبة لأهل الأداء؛ تدل على حذق الأئمة وضبطهم لمجموع الطرق والروايات مع اختلافها وتشعبها، فلم يخلطوا طريقاً بطريق، ولم يركبوا رواية في أخرى، كما أنه شاهد على مدى تحريهم، وعدم اجتهادهم من عند أنفسهم، فكلٌّ واحد من هؤلاء الأئمة إنما يقرأ بما عُلِّم وتعلَّم.

٧ ـ إنَّ محل التكبير قبل البسملة، ولفظه (الله أكبر)، ولا تهليل ولا تحميد إلا مع التكبير، ولا تهليل ولا تحميد مع التكبير إلا عند سور الختم، كذا وردت الرواية وصحت.

٨ ـ إنَّ صيغ التكبير التي صحت عن البزي وقنبل هي أحد الصيغ الثلاثة: التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل، أو التكبير مع التهليل مع الحمدلة، وإن كان الوجه الثالث لم يشتهر عن قنبل، بل ذهب بعض المحققين إلى أن الحمدلة لم تثبت لقنبل من طريق من طرق الطيبة، وأن قنبل في الحمدلة كباقي القراء ـ غير البزي ـ، وصيغة التكبير التي صحت عن السوسي هي التكبير وحده بلا تهليل ولا تحميد، وهي الصيغة التي صح بها التكبير لجميع القراء من بعض الطرق.

٩ ـ إنَّ القول ببدعية التكبير وعدم ثبوته قول شاذٌّ لا يقوى أمام إجماع أهل الأداء، فلم يقل به ـ أي ببدعية التكبير ـ أحد من الأئمة المعتبرين في علم القراءات ـ إلا ما كان من انفرادة الشيخ الجليل إبراهيم بن الأخضر بن علي القيم شيخ قراء المسجد النبويّ ـ، بل الإجماع معقود على سنيته، وكتب الأئمة وأسانيدهم كلها تؤدي إليه.

١٠ ـ لا يجوز التكبير إلا على وجه البسملة عند من صحت عنده الأوجه الأخرى بين السورتين؛ أي: السكت، والوصل، وذلك كالسوسي، بل وحتى حمزة عند من أجاز له التكبير فلا يكون له إلا مع البسملة، وذلك على ما تمَّ بيانه وإيضاحه.

١١ ـ إنَّ التهليل، مع التكبير، مع الحمدلة، عند من رواه من القراء حكمه حكم التكبير، لا يفصل بعضه عن بعض، بل يوصل جملة واحدة، كذا وردت الرواية، لا يعلم في ذلك خلافاً.

١٢ ـ إذا أراد القارئ أن يبتدئ بأي سورة كانت يجيء لكل القراء اثنا عشر وجهاً، ذكرها الأزميري في بدائع البرهان.

١٣ ـ ليس الاختلاف الوارد في باب التكبير في مسألة الأوجه بين السورتين ـ وهي الأوجه =

١٠٠٧ ـ ثُمَّ اقْرَإِ الْحَمْدُ[1] وَخَمْسَ الْبَقَرَهْ   إِنْ شِئْتَ حَلًّا[2] وَارْتِحَالاً ذَكَرَهْ

= السبعة المذكورة آنفاً ـ اختلاف رواية يلزم الإتيان بها كلها بين كل سورتين وإن لم يفعل ذلك يكن اختلالاً في الرواية، بل هو من اختلاف التخيير.

١٤ ـ وأما التكبير داخل الصلاة فإن أكثر السادة القراء لم يتعرضوا له لعدم تعلقهم به، لكن قد تعرض له الإمام أبو عمرو الداني في جامع البيان حيث قال (٥٠١/٢): «كان ابن كثير من طريق القواس والبزي وغيرهما يكبر في الصلاة والعرض»، كما نقل عن ابن جريج قوله (٥٠٥/٢): «وأرى أن يفعله الرجل إماماً كان أو غير إمام»، وقول سفيان بن عيينة (٥٠٥/٢): «رأيت صدقة بن عبدالله بن كثير يؤم الناس منذ أكثر من سبعين سنة فكان إذا ختم كبَّر»، والحافظ أبو العلاء الهمذاني فيما نقله في النشر (٤٢٤/٢)، والأستاذ الكبير أبو القاسم بن الفحام في التجريد ص (٣٤٥)، والعلامة علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي في شرحه على الشاطبية (٣٩١/٢)، والمجتهد أبي القاسم الدمشقي المعروف بأبي شامة في إبراز المعاني (٢٨٤/٤)، وابن الجزري في النشر (٤٢٦/٢) حيث قال: «قد ثبت التكبير في الصلاة عن أهل مكة فقهائهم وقرائهم، وبلغنا عن شيخ الشافعية وزاهدهم وورعهم في عصرنا الإمام العلامة الخطيب أبي الثناء محمود بن محمد بن جملة الإمام والخطيب بالجامع الأموي بدمشق الذي لم تر عيناي مثله ـ رحمه الله ـ أنه كان يفتي به، وربما عمل به في التراويح في شهر رمضان، ورأيت أنا غير واحد من شيوخنا يعمل به ويأمر من يعمل به في صلاة التراويح، وفعلت أنا كذلك لما كنت أقوم بالإحياء إماماً بدمشق ومصر، ولما منَّ الله تعالى عليَّ بالمجاورة بمكة ودخل شهر رمضان فلم أر أحداً ممن صلى التراويح بالمسجد الحرام إلا يكبر من (الضحى) فعلمت أنها سنة باقية فيهم إلى اليوم»، وقال ـ أيضاً ـ في النشر (٤٢٨/٢): «تتبعت كلام الفقهاء من أصحابنا فلم أر لهم نصًّا في غير ما ذكرت، وكذلك لم أر للحنفية والمالكية، وأما الحنابلة فقال الفقيه الكبير أبو عبدالله محمد بن مفلح في كتاب الفروع له: وهل يكبر لختمه من: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، أو﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، آخر كل سورة، فيه روايتان، لم تستحبه الحنابلة لقراءة غير ابن كثير، وقيل: يهلل». (ينظر: النشر ٤٠٥/٢ ـ ٤٤٠، والإتحاف ٦٤٠/٢ ـ ٦٤٩، وغيث النفع ص (٣٨٤ ـ ٣٨٩)، وبدائع البرهان ص (١١٠ ـ ١٣٠)، والروض النضير ص (٥٨٧ ـ ٥٨٩)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**الْحَمْدُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الدال: (**الْحَمْدَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء: (**حَلًّا**)، =

(**ثُمَّ**) إذا ختمت القرآن، وقرأت آخر سورة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

فـ(**ـاقْرَإِ الْحَمْدُ**)؛ أي: سورة الفاتحة، مع التكبير وعدمه.

وتقدم أن أوجه ما بينهما مع التكبير: خمسة.

ثم اقرأ بعدها (**خَمْسَ**)[1] آيات.

من سورة (**الْبَقَرَه**).

بالعدد الكوفي[2]، وأربعاً في غيره[3].

= وهو الاختيار في النسخ العتيقة ونسخة الشيخ القاضي، وأحد الوجهين في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بكسر الحاء: (**حِلًّا**)، ـ وهو أحد الوجهين في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ.

(١) هذه اللفظة في أصل المتن مقرونة بواو العطف: (**وَخَمْسَ**)، غير أن الشارح استبدل الواو العاطفة بـ(ثم) العاطفة، والتي تدل على الترتيب، وهذا من المواضع القليلة التي لم يلتزم فيها الشارح بتتبع حروف الناظم في نظمه.

(٢) والعدد الكوفي: هو ما رواه الإمام الداني بسنده إلى حمزة بن حبيب الزيات، وإلى سفيان الثوري. (ينظر: القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز ص (١٠٣)).

(٣) والمراد بقوله: «غيره»؛ أي غير العدد الكوفي؛ وهي خمسة؛ فالأعداد التي يتداولها الناس ويعدُّون بها آيات الكتاب العزيز ستة في العدد؛ على عدد المصاحف الموجّه بها إلى الأمصار على أصح الأقوال فيها، وهذه الأعداد هي: لأهل المدينة الشريفة عددان؛ فأمَّا العدد الأول فهو ما رواه الحافظ الداني بسنده إلى الإمام نافع القاري، وهو الذي رواه عن الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع وعن شيبة بن نصاح، وأمَّا العدد الثاني: فهو ما رواه الحافظ الداني بسنده إلى إسماعيل بن جعفر عن سليمان بن جماز عن أبي جعفر وشيبة بن نِصاح، وواحد لأهل مكة؛ وهو من رواية عبدالله بن كثير عن ابن عباس عن أبي بن كعب، وواحد لأهل الشام؛ ومداره على: يحي بن الحارث الذماري، وعبدالله بن عامر الشامي، وشريح الحضرمي، وواحد لأهل الكوفة وقد سبق الكلام عليه، وواحد لأهل البصرة؛ ومداره على رواية عطاء بن يسار وعاصم بن الحجاج الجحدري. (ينظر: البيان في عد آي القرآن ص (١٤٠)، والقول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز ص (١٠٠ ـ ١٠٥)، وشرح ناظمة الزهر لموسى جار الله ص (٣٠ ـ ٣٣)).

لأنَّ الكوفي يعد: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، وحده آية[(١)].

وعلى كل فالمراد إلى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

(إِنْ شِئْتَ) أيها القارئ.

(حَلًّا وَارْتِحَالاً ذَكَرَهْ[(٢)]).

ففي حديث عبدالله بن كثير، عن درباس مولى ابن عباس[(٣)]، عن ابن عباس، عن أُبي بن كعب، ﵄، عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَ: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، افْتَتَحَ مِنَ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ثُمَّ قَرَأَ مِنَ الْبَقَرَةِ إِلَى [٦١١]: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ثُمَّ دَعَا بِدُعَاءِ الْخَتْمَةِ، ثُمَّ قَامَ»، رواه الدارمي بإسناد حسن[(٤)].

---

(١) قال الشاطبيّ في ناظمة الزهر، البيت رقم (٤٤):

وَمَا بَدْؤُهُ حَرْفَ التَّهَجِّي فَآيَةٌ لِكُوفٍ ... سِوَى ذِي رَا وَ(طَس) وَ(الْوَتْرِ)

قال الشيخ موسى جار الله روستوفُدُوني في شرحه لناظمة الزهر ص (٣٨): «أسامي حروف الهجاء في أوائل السور آية عند أهل الكوفة، إلا إذا كان فيها راء؛ مثل: ﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١]، ﴿الٓر﴾ [يونس: ١]، وإلا: ﴿طسٓ﴾ [النمل: ١]، وإلا إذا كان اسم حرف واحد؛ مثل: ﴿قٓ﴾ [ق: ١]، ﴿صٓ﴾ [ص: ١]، ﴿نٓ﴾ [ن: ١]». ينظر: النشر ٤٤١/٢، والبيان في عد آي القرآن ص (١٤٠).

(٢) ترك الشارح هذه اللفظة؛ أي قول الناظم: **(ذَكَرَهْ)**، من غير شرح أو بيان، وهكذا فعل جميع شراح الطيبة، إلا النويري في شرحه حيث قال في بيان معناها: «قول المصنف: **(حَلًّا وَارْتِحَالاً ذَكَرَهْ)**؛ يحتمل أن يكون معناه ذَكَرَهُ القراء ونَصُّوا عليه، ويدل عليه أن المقام للقراء، ويحتمل ذَكَرَهُ النبيُّ ﷺ في الحديث؛ لأن هذا الفعل لمَّا كان يحتاج إلى توقيف عُلِمَ أن المُوقِفَ هو النبيُّ ﷺ». (ينظر: شرح النويري ١٧٧/٦ ـ ١٧٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب ـ ل ١٣٠/أ)).

(٣) درباس المكيّ مولى الصحابي الجليل عبدالله بن عباس ﵄، عرض على مولاه ابن عباس، وروى القراءة عنه عبدالله بن كثير، ومحمد بن عبدالرحمٰن بن محيصن، وزمعة بن صالح. (ينظر: غاية النهاية ٢٨٠/١).

(٤) وذكر الحديث الإمام السيوطي في الإتقان، وقال: «أخرجه الدارمي بسند حسن»، غير أني لم أجده في سنن الدارمي، ثم وجدت أنَّ محقق الإتقان قد قال: «وساقه ابن الجزري من طريقه بطرق عدة مما يؤكد أن ما جاء في بعض نسخ الإتقان: (الدارمي) بدلاً من (الداني) هو تحريف»، وعليه فإن ما أثبته الشارح من قوله: (رواه الدارمي) =

ورواه أبو الشيخ[١]، وروى فيه حديثاً مسلسلاً؛ بالتكبير، وقراءة الفاتحة، وخمس آيات من البقرة، إلى ابن كثير، عنه ﷺ[٢].

قال المصنف[٣]: «وصار العمل على هذا في أمصار المسلمين في قراءة ابن كثير وغيرها، ويسمونه (الْحَالُّ الْمُرْتَحِل)؛ أي: الذي حلَّ في قراءته آخر الختمة، وارتحل إلى ختمة أخرى»، فلا يزال سائراً إلى الله ـ تعالى ـ.

= إنما تبع فيه بعض نسخ الإتقان، وهو تحريف، والصواب: (رواه الداني)، وقال الداني: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن»، وأشار أبو عمرو الداني في التيسير إلى ذلك فقال ص (١٨٤): «وفي جميع ما قدمناه أحاديث مشهورة يرويها العلماء يؤيد بعضها بعضاً تدل على صحة ما فعله ابن كثير»، ثم قال ابن الجزري ـ بعد أن نقل حكم الداني على الحديث ـ: «إلَّا أن الحافظ أبا الشيخ الأصبهاني وأبا بكر الزينبي خالفا أبا طاهر وغيره فروياه عن أبن سعوة عن خاله وهب بن زمعة عن أبيه زمعة عن ابن كثير وهو الصواب»، أما أبو بكر الشذائي، وأبو طاهر بن أبي هاشم، وأبو القاسم بن النخاس، فثلاثتهم رووه عن خاله وهب بن زمعة عن ابن كثير به، فلم يذكروا عن أبيه زمعة بن صالح، ورجح ابن الجزري رواية من رواه بالزيادة، وكذا حسّن السيوطي سنده فوافق الداني على تحسينه إيَّاه، وردَّ ابن الجزري في النشر (٤٤٧/٢) على أبي شامة تضعيفه هذا الحديث في إبراز المعاني (٢٨٦/٤)، وساق في النشر له طرقاً كثيرةً، ومن بينها متابعاتٍ لصالح المري، وبذلك يتقوى الحديث بطرقه، والله أعلم. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٧١٥/٣).

(١) عبدالله بن محمد بن جعفر بن حبان، أبو محمد، الأصبهاني، الحافظ، أبو الشيخ، ونسبته إلى جده حبان، من كبار علماء الحديث العالمين برجاله، روى القراءة عن أبي حامد أحمد بن محمد الصباح الخزاعي، وروى القراءة عنه أبو طاهر محمد بن محمد الأصبهاني، توفي سنة ٤٦٩هـ، وله خمس وستون سنة، رَحِمَهُ اللَّهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٤٤٧/١)، والأعلام ١٢٠/٤).

(٢) نصَّ على ذلك في النشر حيث قال: «ورواه الحافظ أبو الشيخ بن حبان في (فضائل الأعمال)، من طريق زيد بن الحباب، عن صالح به، ولفظه: (عليكم بالحال المرتحل)، فذكره»، قلتُ: ولم أقف على كتاب أبي الشيخ المذكور. (ينظر: النشر ٤٤٤/٢).

(٣) ينظر: النشر ٤٤٤/٢، بتصرف يسير.

وأصله في الترمذي[١]، ....

(١) أي: في سنن الترمذي، وقد رواه الترمذي في سننه في موضعين؛ مرة مرسلاً، ومرة مسنداً، فرواه مسنداً في كتاب (فضائل القرآن)، باب (١١)، بدون عنوان، (٥/٦٣)، حديث رقم (٢٩٤٨)، عن نصر بن عليّ، عن الهيثم بن الربيع، عن صالح المرِّي، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن ابن عباس، قال: قال رجل يا رسول الله أيُّ العمل أحب إلى الله؟ قال: الحالُّ المرتحل، قال: وما الحالُّ والمرتحل؟ قال: الذي يضرب من أول القرآن إلى آخره، كلَّما حلَّ ارتحل»، ثم قال الترمذي: «هذا حديث غريب ـ أي ضعيف ـ لا نعرفه من حديث ابن عباس ﵄ إلا من هذا الوجه، وإسناده ليس بالقوي»، كما أخرجه الترمذي مرسلاً في كتاب (القراءات)، باب (في كم يختم القرآن)، (٥/١٩٧)، الحديث رقم (٢٩٤٨)، عن مسلم بن إبراهيم الأزدي، عن صالح المري، عن قتادة، عن زرارة به، ثم قال الترمذي بعده: «هذا عندي أصح من حديث نصر بن عليّ عن الهيثم بن الربيع»، قال في تحفة الأحوذي (٧/٢٦٤): «أي: حديث مسلم بن إبراهيم، عن صالح المري، مرسلاً، أصح من حديث الهيثم بن الربيع عن صالح المري متصلاً؛ لأنَّ مسلم بن إبراهيم ثقة مأمون، والهيثم بن الربيع ضعيف، ولكن لم يتفرد الهيثم بروايته متصلاً، بل تابعه على ذلك إبراهيم بن الفضل بن أبي سويد في رواية ابن نصر»، وأخرجه أيضاً مرسلاً الدرامي في سننه (٢/٥٦٠)، الحديث رقم (٣٤٧٦)، وكذا أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/١٣٠ ـ ١٣١)، حديث رقم (١٢٧٨٣) من طريق صالح المرِّي به، وأخرجه المروزي في (قيام الليل)، باب (الترغيب في الدعاء عند ختم القرآن)، كما في المختصر للمقريزي ص (٢٦٠)، ورواه الحاكم في المستدرك، كتاب (فضائل القرآن)، ذكر فضائل سور وآيات متفرقة (١/٥٦٨)، وقال الحاكم: «تفرد به صالح المرِّي، وهو من زهاد أهل البصرة، إلا أن الشيخين لم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي فقال: «صالح متروك»، وقد ذكر الحاكم شاهداً له من حديث أبي هريرة، وسكت عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يتكلم عليه الحاكم، وهو موضوع على سند الصحيحين، ومقدام متكلم فيه، والآفة منه»، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/١٧٤) وقال: «غريب من حديث قتادة، لم يروه عنه فيما أرى إلا صالح»، ورواه البيهقي في الجامع لشعب الإيمان، باب (تعظيم القرآن)، فصْلٌ (في إدمان تلاوة القرآن) (٤/٥٦٤)، حديث رقم (١٨٤٦)، وفي: فصْلٌ (قطع القراءة بحمد الله تعالى)، (٥/٣٢)، حديث رقم (١٩٠٦)، قال ابن الجزري في النشر (٢/٤٤٦): «ورواه الحافظ البيهقي في شعب الإيمان مسنداً مرفوعاً، وسكت عليه فلم يذكر فيه ضعفاً كعادته»، قلتُ وخلاصة الحكم على حديث الحال المرتحل: أنه جاء في إسناده صالح المرِّي وهو ضعيف، فقد نقل الذهبي في الميزان (٢/٢٨٩) عن النسائي أنه: «متروك»، وعن البخاري أنه: «منكر الحديث»، =

من رواية صالح المرِّي[(١)]، عن قتادة[(٢)]، عن ابن عباس: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ؟ قَالَ: الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ».

زاد أبو الحسن بن غلبون فيه: «يَا رَسُولَ اللهِ مَا الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ؟ قَالَ: فَتْحُ الْقُرْآنِ وَخَتْمُهُ، صَاحِبُهُ يَضْرِبُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَمِنْ آخِرِهِ إِلَى أَوَّلِهِ، كُلَّمَا حَلَّ ارْتَحَلَ»[(٣)].

وَتُكُلِّمَ في هذا الحديث من جهة صالح المرِّي، وقد ضعفه

= وضعف الحديث أبو شامة في إبراز المعاني (٢٧٩/٤) وقال: «وكيفما كان الأمر فمدار هذا الحديث على صالح المري، وهو وإن كان عبداً صالحاً فهو ضعيف عند أهل الحديث»، وقد تعقب ابن الجزري أبا شامة وردَّ عليه تضعيفه وتوجيهه للحديث في كلام طويل مفيد من النشر (٤٤٧/٢)، قال في بعضه: «وفيما قاله الشيخ أبو شامة في هذا الحديث نظر من وجوه؛ أحدها: إنَّ الحديث ليس مداره على صالح المرِّي، بل رواه زيد بن أسلم أيضاً، ورواه من طريق سليمان بن سعيد الكسائي...الخ»، وقال في النشر أيضاً (٤٤٦/٢): «وقد قطع بصحة هذا الحديث أبو محمد مكي»، قلتُ: وقد ذكره مكي في الكشف (٣٩٢/٢) من غير إسناد وصححه، ورواه الداني في جامع البيان (٥١٠/٢) مرفوعاً، ورواه مرسلاً عن زيد بن أسلم وزرارة بن أوفى، ورواه ابن الجزري في النشر (٤٤١/٢ ـ ٤٤٧).

(١) صالح بن وادع، أبو بشير، المرِّي البصري، من زهاد البصرة وصالحيها، ضعيف منكر الحديث، حدَّث عن الحسن وقتادة وغيرهما، وحدَّث عنه سيار بن حاتم وإبراهيم بن أبي سويد وغيرهما، توفي سنة ٢٠٧هـ، وقيل: ٢٠٨هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٦/٨، والتقريب ص (٢٧١)).

(٢) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب، البصري الأعمى، أحد الأئمة في حروف القرآن وقراءاته، روى القراءة عن أبي العالية، وأنس بن مالك، وسمع من أنس بن مالك، وأبي الطفيل، وسعيد بن المسيب، وغيرهم، وروى عنه الحروف أبان بن يزيد العطار، كما وروى عنه أبو أيوب، وشعبة، وأبو عوانة، وغيرهم، وكان يضرب بحفظه المثل، توفي سنة ١١٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٥/٢، وطبقات الحفاظ ص (٤٧)).

(٣) ذكره ابن غلبون في التذكرة (٧٧٩/٢) من طريق إبراهيم بن أبي سويد، ورواه بهذه الزيادة محمد بن نصر المروزي في قيام الليل ٨٨/١ ـ أيضاً ـ من طريق إبراهيم بن أبي سويد، وذكره ابن الجزري في النشر (٤٤٥/٢)، ومدار هذه الزيادة ـ أيضاً ـ على صالح المري، وهو ضعيف كما تقدم، فحكمها حكم أصلها.

[أبو شامة][١]: «بأن مداره عليه؛ وهو وإن كان عبداً صالحاً فهو ضعيف».

وأُجِيبَ: بأنه ليس مداره عليه، بل رواه زيد بن أسلم[٢] وغيره، كما بينه المصنف[٣].

على أنه ليس المراد لزوم ذلك؛ بل من فعله فهو حسن ولا حرج في تركه[٤]، كما أَفْهَمَهُ قوله: (إِنْ شِئْتَ).

١٠٠٨ ـ وَادْعُ وَأَنْتَ مُوقِنُ الْإِجَابَهْ دَعْـوَةُ مَـنْ يَـخْـتِـمُ مُـسْـتَـجَـابَـهْ

(وَادْعُ) أيها القارئ بعد ذلك بما شئت من مهمات الدين والدنيا.

لحديث عمران بن حصين[٥] ـ رضي الله عنهما وعنَّا بهما[٦] ـ مرفوعاً: «مَنْ قَرَأَ

(١) في الأصل: (ابن شامة)، وهو تصحيف.

(٢) زيد بن أسلم، أبو أسامة، وقيل: أبو عبدالله، المدني، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقيه، مفسر، كان مع عمر بن عبدالعزيز أيام خلافته، استقدمه الوليد بن يزيد في جماعة من فقهاء المدينة إلى دمشق مستفتياً في أمر، كان ثقة، كثير الحديث، له حلقة في المسجد النبوي، وله كتاب في التفسير رواه عنه ولده، وردت عه الرواية في حروف القرآن، أخذ عنه القراءة شيبة بن نصاح، مات سنة ١٣٦هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٩٦/١، والأعلام للزركلي ٥٦/٣ ـ ٥٧).

(٣) فقد تعقب ابن الجزري أبا شامة وردَّ عليه تضعيفه وتوجيهه للحديث في كلام طويل مفيد في كتاب النشر (٤٤٧/٢) قال في أوله: «وفيما قاله الشيخ أبو شامة في هذا الحديث نظر من وجوه...الخ».

(٤) وهو الذي نصَّ عليه في النشر، وعزاه إلى الإمام فارس بن أحمد وغيره، ونص عبارته في النشر: «وعلى كل تقدير فلا نقول إن ذلك لازم لكل قارئ، بل نقول ـ كما قال أئمتنا؛ فارس بن أحمد وغيره ـ: (من فعله فحسن، ومن لم يفعله فلا حرج عليه)». (ينظر: النشر ٤٤٩/٢، وشرح النويري ١٧٥/٦).

(٥) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف، القدوة الإمام، صاحب رسول الله ﷺ، أبو نجيد الخزاعي، أسلم هو وأبوه وأبو هريرة في وقت واحد، سنة ٧هـ، له عدة أحاديث، وولي قضاء البصرة، وكان عمر بعثه إلى أهل البصرة ليفقههم؛ فكان الحسن يحلف: «ما قدم عليهم البصرة خير لهم من عمران بن الحصين»، حدث عنه مطرف بن عبدالله بن الشخير، وأبو رجاء العطاردي، وزرارة بن أوفى، توفي سنة ٥٢هـ، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: الأعلام للزركلي ٧٠/٥).

(٦) هذا توسل، بذوات المخلوقين، وهو لا يجوز؛ لعدم ثبوت ما يدلّ على جوازه، =

الْقُرْآنَ فَلْيَسْأَلِ اللهَ بِهِ»، رواه الترمذي وغيره(١).

وجملة قوله: **(وَأَنْتَ مُوْقِنُ الْإِجَابَهْ)** من مولاك، حالية.

وأشار به إلى حديث: «ادْعُوا اللهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ»، رواه الترمذي وغيره(٢).

إذ **(دَعْوَةُ مَنْ يَخْتِمُ)** القرآن.

= والباء لا تخلو أن تكون للقسم، فهو إقسام بهما على الله، والقسم بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف بالقسم بالمخلوق على الخالق، أو تكون للسببية، والله جلَّ شأنه لم يجعل السؤال بالمخلوق سبباً للإجابة ولم يشرعه لعباده، قاله الأستاذ الدكتور/عبدالرزَّاق بن عبدالمحسن البدر أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية.

(١) وتتمة الحديث: «فإنه سيأتي قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس به»، ذكره السيوطي في الإتقان (٧١٧/٣) وعَنْوَنَ له بـ(يكره اتخاذ القرآن معيشة يُتكسَّبُ بها)، كما أخرجه الآجري في أخلاق حملة القرآن ص (٤٥ ـ ٤٦)، حديث رقم (٤١، ٤٢)، وفي إسناده خيثمة بن أبي خيثمة أبو نصر البصري لين الحديث، كما في التقريب ص (٣٠٤)، برقم (١٧٨٢)، وأخرجه الترمذي في سننه (٣٨/٥، ٣٩)، كتاب (فضائل القرآن)، باب رقم (٢٠)، بدون عنوان، حديث رقم (٢٩١٧)، وقال بعده: «حديث حسن ليس إسناده بذاك»، ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير (٢٩/٢)، والطبراني في الكبير (١٦٦/١٨، ١٦٧)، حديث رقم (٣٧٠، ٣٧١ ـ ٣٧٤)، ورواه أحمد في مسنده (٤٣٦/٤، ٤٣٩)، جميعهم من طريق خيثمة المذكور، وحسَّن الترمذي الحديث، وكذا حسَّنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (١٦٦/٣)، حديث رقم (٢٩١٧)، وفي السلسلة الصحيحة (٥١٧/١ ـ ٥١٩)، حديث رقم (٢٥٧) بشواهده، وقال: «فهي من جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة»، ثم ساقها في السلسلة الصحيحة.

(٢) رواه الترمذي في سننه من حديث أبي هريرة (٣٨٣/١١)، حديث رقم (٣٤٠١)، ونصُّه: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه»، ثم قال الترمذي: «قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، ورواه أحمد في مسنده من حديث عبدالله بن عمرو (٤٠٦/١٣)، حديث رقم (٦٣٦٨)، والحاكم في المستدرك (٣٦٤/٤)، حديث رقم (١٧٧١)، وقال: «هذا مستقيم الإسناد، تفرد به صالح المري؛ وهو من زهاد البصرة، ولم يخرجاه» لكن تعقبه الذهبي بقوله: «قلتُ: صالح متروك»، وقال المنذري: «لكن تركه أبو داود والنسائي»، والطبراني في الكبير (٣٧/٢٠)، حديث رقم (١٢٩١)، وحسَّنه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي (٤٧٩/٧)، حديث رقم (٣٤٧٩).

(مُسْتَجَابَهْ).

فعن العرباض بن سارية[(١)] ﷺ مرفوعاً: «مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ فَلَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ»[(٢)].

وعن جابر بن عبدالله[(٣)]، قال رسول ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ـ أَوْ قَالَ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ ـ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ اللهِ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ؛ إِنْ شَاءَ عَجَّلَهَا لَهُ فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ شَاءَ ذَخَرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ»، رواهما الطبراني وغيره[(٤)].

---

(١) العرباض بن سارية السلمي، أبو نجيح، من أعيان أهل الصفة، وأجلاء الصحابة، سكن حمص، وروى أحاديث، روى عنه: جبير بن نفير، وعبدالرحمٰن بن عمرو السلمي، وحبيب بن عبيد، وعدة من الأئمة، توفي بالشام سنة ٧٥هـ ﷺ وأرضاه. (ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/ ٣٨٤).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٢٥٩)، حديث رقم (٦٤٧)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٧٢): «وفيه عبدالحميد بن سليمان وهو ضعيف»، وله شاهد من حديث أنس ﷺ عند البيهقي في الشعب (٢/ ٣٧٤)، حديث رقم (٢٠٨٦، ٢٠٨٧)، وضعفه البيهقي، وفي أحد أسانيده نوح الجامع؛ كذَّبوه في الحديث كما في التقريب (١٠١٠)، برقم (٧٢٥٩).

(٣) جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري السُّلمي، يكنى أبا عبدالله، وأبا عبدالرحمٰن، وقيل: غير ذلك، أحد المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ، روى عنه جماعة من الصحابة، وله ولأبيه صحبة، غزا تسع عشرة غزوة، وكانت له في أواخر أيامه حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم، وفي الصحيح عنه أنه كان مع من شهد العقبة، توفي سنة ٧٨هـ، بعد أن عاش أربعاً وتسعين سنة، وأوصى أن لا يصلي عليه الحجاج. (ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ١٤٣، والأعلام للزركلي ٢/ ١٠٤).

(٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث جابر بن عبدالله ﷺ (١٤/ ٣٧٢)، حديث رقم (٦٧٩٤)، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن جابر إلا شرحبيل، ولا رواه عن شرحبيل إلا مقاتل بن دَوَأَل دُوز، تفرد به المحاربي، ولم يسند مقاتل غير هذا الحديث»، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١١/ ١٧٧)، حديث رقم (٤٧٣٠)، وقال في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٣): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مقاتل بن دَوَأَل دُوز، فإن كان هو مقاتل بن حبان ـ كما قيل ـ فهو من رجال الصحيح، وإن كان ابن سليمان فهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات»، قلتُ: بل هو مقاتل بن سليمان بن بشير أبو الحسن البلخي، رُميَ بالتجسيم، وتوفي سنة ١٥٠هـ، كما قاله في التقريب ص (٥٤٥)، =

فالدعاء عقب الختم مستحب، كما صرح به غير واحد، وهي سنة تلقاها الخلف عن السلف(١).

= واللسان (١٤٢/٨)، ورواه في كنز العمال في معرض كتاب كتبه عمر بن الخطاب ﷺ إلى أمراء الأجناد (٢٨٦/٢)، حديث رقم (٤٠١٩)، ولِمَا في خطابه ﷺ من المعاني الجامعة والوصايا الغالية لأهل القرآن فإني أسوقه بتمامه رجاء النفع وتمام الفائدة، ونصُّه كما جاء في كنز العمال: «عن كنانة العدوى قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الأجناد أن ارفعوا إليَّ كل من حمل القرآن، حتى ألحقهم في الشرف من العطاء، وأرسلهم في الأفاق، يعلمون الناس، فكتب إليه الأشعري: إنه بلغ من قِبَلِي ممن حمل القرآن ثلاثمائة وبضع رجال، فكتب عمر إليهم: بسم الله الرحمن الرحيم، من عبدالله عمر إلى عبدالله بن قيس ومن معه من حملة القرآن، سلام عليكم، أما بعد: فان هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن لكم شرفاً وذخراً، فاتبعوه ولا يتبعنكم، فانه من اتبعه القرآن زخ في قفاه حتى يقذفه في النار، ومن تبع القرآن ورد به القرآن جنات الفردوس، فليكونن لكم شافعاً إن استطعتم، ولا يكونن بكم ماحلاً، فانه من شفع له القرآن دخل الجنة، ومن محل به القرآن دخل النار، واعلموا أنَّ هذا القرآن ينابيع الهدى، وزهرة العلم، وهو أحدث الكتب عهداً بالرحمن، به يفتح الله أعيناً عمياً، وآذاناً صمًّا، وقلوباً غلفاً، واعلموا أنَّ العبد إذا قام من الليل فتسوك وتوضأ ثم كبر وقرأ وضع الملك فاه على فيه ويقول: أتْلُ أتْلُ فقد طبت وطاب لك، وان توضأ ولم يستك حفظ عليه ولم يعد ذلك، ألا وإنَّ قراءة القرآن مع الصلاة كنز مكنون وخير موضوع، فاستكثروا منه ما استطعتم، فان الصلاة نور، والزكاة برهان، والصبر ضياء، والصوم جنة، والقرآن حجة لكم أو عليكم، فأكرموا القرآن ولا تهينوه، فان الله مكرم من أكرمه، ومهين من أهانه، واعملوا أنه من تلاه وحفظه وعمل به واتبع ما فيه كانت له عند الله دعوة مستجابة؛ إن شاء عجلها له في دنياه، وإلَّا كانت له ذخراً في الآخرة، واعلموا أنَّ ما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون».

(١) نصَّ على ذلك في النشر، وأفاض في تقريره ومشروعيته، وفعل مثله الصفاقسي في غيث النفع ص (٤٠٥)، ومما قاله في النشر (٤٥٦/٢): «ورُوِّينا في كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد عن قتادة قال: كان بالمدينة رجل يقرأ القرآن من أوله إلى آخره على أصحاب له فكان ابن عباس يضع عليه الرقباء، فإذا كان عند الختم جاء ابن عباس فشهده، قال الإمام النووي: يستحب الدعاء بعد قراءة القرآن، استحباباً يتأكد تأكيداً شديداً، فينبغي أن يلحَّ في الدعاء، وأن يدعو بالأمور المهمة والكلمات الجامعة، وأن يكون معظم ذلك بل كله في أمور الآخرة وأمور المسلمين وصلاح سلطانهم، وسائر ولاة أمورهم، وفي توفيقهم للطاعات، وعصمتهم من المخالفات، وتعاونهم على البر والتقوى، وقيامهم بالحق واجتماعهم عليه، وظهورهم على أعداء الدين، ونص الإمام أحمد على استحباب الدعاء عند الختم، وكذا جماعة من السلف».

وقد ذكروا أنَّ الخاتمين للقرآن على أحوال(١):

فمنهم: من أمسك عن الدعاء، وأقبل على الاستغفار حينئذ.

ومنهم: من إذا ختم اجتمع مع أصحابه ودعوا.

ومنهم: من يصل الخاتمة بالفاتحة، عوداً على بدء من [غير](٢)
[٦١٢] فصل بينهما بالدعاء.

ومنهم: من أطعم الطعام عند الختم.

قال في الإتحاف(٣): «فينبغي الجمع بين هذه الأربعة؛ فيصل الخاتمة [بالفاتحة](٤)، ويتعرض لنفحات الله ـ تعالى ـ؛ بالاستغفار، ثم الدعاء، ثم يطعم الطعام».

١٠٠٩ ـ وَلْتَعْتَنِي(٥) بِأَدَبِ(٦) الدُّعَاءِ(٧): وَلْتَرْفَعِ(٨) الْأَيْدِي إِلَى السَّمَاءِ(٩).

---

(١) قد ذكر هذه الأحوال صاحب الإتحاف في إتحافه، والصفاقسي في غيث النفع، مع فوائد ولطائف جمة، فليرجع إليه. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٥٢، وغيث النفع ص (٤٠٤ ـ ٤٠٥)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى، وحاجة السياق إليه.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٦٥٢.

(٤) في الأصل: (بالفاصلة)، والتصويب من الإتحاف، حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٥٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالبناء للفاعل: (**وَلْتَعْتَنِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بالبناء للمفعول: (**وَلْيُعْتَنَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٦) ضُبِطَت في أصل الشرح؛ بالجمع: (**آدَابِ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ على الإفراد: (**أَدَبِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**الدُّعَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بالهمز بعد الألف: (**الدُّعَاءِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالبناء للفاعل: (**وَلْتَرْفَعِ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بالبناء للمفعول: (**وَلْتُرْفَعِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الهمز؛ =

١٠١٠ ـ وَلْتَمْسَحِ[١] الْوَجْهَ[٢] بِهَا........ ....

(وَلْتَعْتَنِيْ) بياء الإشباع؛ أيها الداعي.

بـ**(ـأَدَابِ الدُّعَاءِ)**؛ وهي كثيرة[٣]:

منها ـ وهو أهمها ـ: الإخلاص؛ بأن يقصد الله ـ تعالى ـ في دعائه لوجهه.

ومنها: تجنب الحرام في نحو المأكل.

ففي الحديث: «أَطِبْ مَطْعَمَكَ تُسْتَجَبْ دَعْوَتُكْ»[٤].

= على الإطلاق: **(السَّمَا)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بالهمز بعد الألف: **(السَّمَاءِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالبناء للفاعل: **(وَلْتَمْسَحِ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بالبناء للمفعول: **(وَلْيُمْسَحِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهاء؛ على المفعولية: **(الْوَجْهَ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بضم الهاء؛ على النيابة للفاعل: **(الْوَجْهُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٣) ذكر طرفاً منها في النشر، وقال: «ولا شك أنَّ وقت ختم القرآن وقت شريف، وساعته ساعة مشهودة، ولاسيما ختمة قرئت قراءة صحيحة مرضية كما أنزلها الله تعالى، متصلة إلى حضرة الرسالة ومعدن الوحي، فينبغي أن يعتنى بآداب الدعاء؛ فإنَّ له آداباً وشرائط وأركاناً أتينا عليها مستوفاة في كتابنا (الحصن الحصين)، نشير هنا إلى ما لا يستغنى عنه...الخ». (ينظر: النشر ٤٥٧/٢ ـ ٤٦٦).

(٤) لم أقف عليه بهذا النص، لكن رواه الطبراني في المعجم الأوسط من حديث سعد بن وقاص ﷺ، (٢٦١/١٤)، حديث رقم (٦٦٨٣) ونصُّهُ: «يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة، فقال له النبي ﷺ: يا سعد أطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة، والذي نفس محمد بيده، إنَّ العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه عمل أربعين يوماً، وأيما عبد نبت لحمه من السحت والربا فالنار أولى به»، ثم قال بعده: «لا يروى هذا الحديث عن ابن جريج إلا بهذا الإسناد، تفرد به الاحتياطي»، ورواه في مجمع الزوائد (٢٩١/١٠)، وقال: «رواه الطبراني في الصغير، وفيه من لم أعرفهم»، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٢٩٢/٤): «ضعيف جداً».

ومنها: أن يجزم بالدعاء، ولا يعلقه بمشيئته ـ تعالى ـ(١).

وأن لا يتكلف السجع فيه(٢).

ومنها: رفع اليد إلى السماء(٣).

فكما قال: **(وَلْتَرْفَعِ الْأَيْدِيْ)** الطاهرة .

(إِلَى السَّمَاءِ).

لحديث سلمان ﵁ عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيهِ إِلَى السَّمَاءِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْراً»، رواه الترمذي، والحاكم، وغيرهما(٤).

---

(١) وذلك للحديث الذي رواه البخاري، باب (ليعزم المسألة فإنه لا مكره له)، (٤١٣/١٩)، حديث (٥٨٦٣)، ورواه مسلم، باب (العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت)، (١٧٤/١٣)، حديث رقم (٤٨٣٧)، وغيرهما، وفيه عن أنس ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعا أحدكم فليعزم في الدعاء، ولا يقل اللهم إن شئت فأعطني، فإن الله لا مستكره له».

(٢) لما في صحيح البخاري ـ باب (ما يكره من السجع في الدعاء)، (٤١١/١٩)، حديث رقم (٥٨٦٢) ـ عن ابن عباس ﵄: «فانظر السَّجْعَ من الدعاء فاجتنبه، فإني عهدت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يفعلون إلا ذلك؛ يعني لا يفعلون إلَّا الاجتناب»، قال الغزالي في إحياء علوم الدين ٢٨٩/١: «المراد بالسجع هو المتكلف من الكلام؛ لأنَّ ذلك لا يلائم الضراعة والذلة، وإلَّا ففي الأدعية المأثورة عن النبيِّ ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ كلمات متوازنة غير متكلفة».

(٣) قال الخطابي في كتابه (شأن الدعاء) ص (١٣): «ومن سننه ـ أي الدعاء ـ أن يرفع إلى الله ـ ﷻ ـ يديه، باسطاً كفَّيه، غير ساتر لهما بثوب أو غطاء».

(٤) رواه الترمذي في سننه (٤٦٨/١١)، حديث رقم (١٢٧٣)، وزاد: «أن يردهما صفراً خائبتين)، وقال بعده: «قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، ورواه بعضهم ولم يرفعه»، ورواه الحاكم في المستدرك (٣٧٨/٤)، حديث رقم (١٧٨٦)، ونصُّه فيه: «إن الله حيي كريم يستحي من عبده أن يبسط إليه يديه، ثم يردهما خائبتين»، ثم قال بعده: «وله شاهد بإسناد صحيح من حديث أنس بن مالك»، يعني بذلك حديث أنس بن مالك ﵁ في المستدرك (٣٧٩/٤)، حديث رقم (١٧٨٦)، ونصُّهُ: «إن الله رحيم حيي كريم يستحي من عبده أن يرفع إليه يديه، ثم لا يضع فيهما خيراً»، وكذا رواه أبو داود =

وعن عليٍّ مرفوعاً[(١)]: «رَفْعُ الْأَيْدِي مِنَ الِاسْتِكَانَةِ الَّتِي قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]».

ومنها[(٢)]: مسح الوجه بها بعد الدعاء[(٣)].

= في سننه (٢٨٧/٤)، حديث رقم (١٢٧٣)، وأخرجه في كنز العمال (٦٥/٢)، وقال في فتح الباري (١٤٣/١١): «إسناده جيد، وحسنه الترمذي»، وصححه الألباني في بعض كتبه كصحيح وضعيف سنن الترمذي (٥٦/٨)، حديث رقم (٣٥٥٦)، وصحيح وضعيف سنن أبو داود (٤٨٨/٣)، حديث رقم (١٤٨٨)، وغيرهما.

(١) رواه البيهقي في سننه (٧٦/٢)، والحاكم في المستدرك، تفسير سورة الكوثر، (٢١٧/٩)، حديث رقم (٣٩٤٠)، وأخرجه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات (٩٩/٢)، وزاد فيه: «قلتُ فما الاستكانة؟ قال: ألا تقرأ هذه الآية: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]؛ قال: هو الخضوع»، ثم قال بعده: «هذا حديث موضوع وضعه من يريد مقاومة من يكره الرفع، والصحيح يكفي»، ورواه في كنز العمال (٥٥٧/٢) وقال: «رواه ابن أبي حاتم في الضعفاء ولم يصححه، ورواه ابن مردويه وقال ضعيف، وقال ابن حجر: إسناده ضعيف جداً، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات»، وذكره ابن الجزري في النشر (٤٥٨/٢).

(٢) أي: من آداب الدعاء.

(٣) وهاهنا أنقل كلاما ماتعاً للعلامة الكبير الشيخ محمد الصالح العثيمين ـ رحمه الله ـ في كتابه (الممتع)؛ والذي هو شرح على كتاب (المقنع) في الفقه، قال فيه: «ودليل ذلك ـ أي مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء ـ حديث عمر رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا رفع يديه لا يردُّهما حتى يمسح بهما وجهه، لكنَّ هذا الحديث ضعيف، والشَّواهد التي له ضعيفة، ولهذا ردَّ شيخ الإسلام ابنُ تيمية هذا القول، وقال: إنه لا يمسح الدَّاعي وجهه بيديه؛ لأنَّ المسح باليدين عبادة تحتاج إلى دليل صحيح يكون حُجَّةً للإنسان عند الله إذا عمل به، أمَّا حديث ضعيف فإنه لا يثبت به حُجَّة، لكنَّ ابن حجر في بلوغ المرام قال: إنَّ مجموع الأحاديث الشاهدة لهذا تقتضي بأنه حديث حسن، فمن حَسَّنه كان العملُ بذلك سُنَّة عنده، ومن لم يُحَسِّنْه بل بقي ضعيفاً عنده كان العمل بذلك بدعة، ولهذا كانت الأقوال في هذه المسألة ثلاثة: القول الأول: أنَّه سنَّة، والقول الثاني: أنَّه بدعة، والقول الثالث: أنَّه لا سنة ولا بدعة؛ أي: أنَّه مباح؛ إن فَعَلَ لم نُبَدِّعه، وإن تَرَكَ لم نُنْقِصْ عَمَله، والأقرب: أنَّه ليس بسنة؛ لأنَّ الأحاديث الواردة في هذا ضعيفة، ولا يمكن أن نُثْبت سُنَّة بحديث ضعيف، وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنَّ فيه أحاديث كثيرة في (الصحيحين) وغيرهما تُثْبِتُ أنَّ الرسول ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ يدعو ويرفع يديه ولا يمسح بهما وجهه، ومثلُ هذه السُّنَّة ـ أي سنة مسح الوجهين بالكفين بعد الدعاء ـ =

كما قال: **(وَلْتَمْسَحِ الْوَجْهَ)** إذا لم تكن في الصلاة.

(بِهَا)؛ أي: بالأيدي.

لحديث عمر بن الخطاب ﵁ قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَهُ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ»، رواه الترمذي(١).

وعن ابن عباس ﵄ مرفوعاً: «إِذَا سَأَلْتُم اللهَ فَاسْأَلُوهُ بِبُطُونِ أَكُفِّكُمْ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا، وَامْسَحُوا بِهِمَا وُجُوهَكُمْ»، رواه الحاكم(٢).

= التي ترد كثيراً، وتتوافر الدواعي على نقلها إذا لم تكن معلومة في مثل هذه المؤلفات المعتبرة كالصحيحين وغيرهما فإنَّ ذلك يدل على أنها لا أصل لها، وعلى هذا: فالأفضل أن لا يمسح، ولكن لا نُنْكر على من مسّحَ اعتماداً على تحسين الأحاديث الواردة في ذلك». (ينظر: الممتع في شرح المقنع ٢/٢٥٠).

(١) والحديث من رواية حمَّاد بن عيسى الجهني، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم بن عمر، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب ﵁ به، فرواه الترمذي في سننه (٢٤٤/١١)، بحديث رقم (٣٣٨٦)، باب (ما جاء في رفع الأيدي عند الدعاء)، وقال بعده: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى، وقد تفرد به، وهو قليل الحديث، وقد حدث عنه الناس، وحنظلة بن أبي سفيان الجمحي ثقة، وثَّقه يحيى بن سعيد القطان»، وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء: «حماد بن عيسى الجهني يروي المقلوبات التي يظن أنها مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به»، وضعَّفه ـ أي حماد بن عيسى الجهني ـ جمعٌ من العلماء حتى قال الألباني في أرواء الغليل (١٧٨/٢): «فمثله ضعيف جداً، فلا يُحَسَّنُ حديثه، فضلاً عنه أن يصحح» ولهذا فقد ضعف الألباني الحديث في ضعيف سنن الترمذي (٤٤٢/١)، حديث رقم (١١)، وقال في صحيح وضعيف الجامع الصغير: «ضعيفٌ جداً»، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٨/٥)، حديث رقم (١٩٢٣)، وسكت عليه، ووافقه الذهبي، ورواه عبدالرزاق في مصنفه (٢٤٧/٢) عن معمر عن الزهري، ونصُّهُ: «كان رسول الله ﷺ يرفع يديه عند صدره في الدعاء، ثم يمسح بهما وجهه»، حديث رقم (٣٢٣٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٢٨/١٥)، حديث رقم (٧٢٥٢)، وكذا في مسند عبد حميد (٤٣/١)، حديث رقم (٤٠)، وفي كشف الخفاء (٢٠٧/٢)، حديث رقم (٢٢٩٧)، باب (مسح الوجه باليدين عند تمام الدعاء)، وفي كنز العمال (٦١٤/٢)، حديث رقم (٤٨٨٨)، مسند عمر ﵁، وقال الحافظ فى بلوغ المرام (٣١٢/١): «أخرجه الترمذي، وله شواهد منها؛ حديث ابن عباس عند أبى داود وغيره، ومجموعها يقضى بأنه: حديث حسن».

(٢) في المستدرك (١٩/٥)، وسكت عليه، ورواه أبو داود وضعفه في سننه (٢٨٤/٤)، =

١٠١٠ ـ ....وَالْحَمْدُ مَعَ الصَّلَاةِ قَبْلَهُ وَبَعْدُ

(وَ)منها[١].

(الْحَمْدُ)؛ [أي][٢]: الثناء على الله ـ تعالى ـ بأي صيغة كانت.

والأفضل أن يكون بمجامع الحمد، كما هو ظاهر.

(مَعَ الصَّلَاةِ) والسلام على النبي ﷺ.

(قَبْلَهُ)؛ أي: قبل الدعاء، ووسطه.

(وَبَعْدُ)، أي: بعد الدعاء.

لحديث أبي هريرة[٣] في السنن: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَجْذَم»[٤].

= حديث رقم (١٢٧٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩٧/٩)، حديث رقم (١٠٩٢٨)، وفي مسند عبد بن حميد (٣٣٣/٢)، حديث رقم (٧١٧)، وضعفه الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير (٣١٩/١٣)، حديث رقم (١٤٣٧٦)، وقال في إرواء الغليل (١٨٠/٢): «وقال البيهقي: فأمَّا مسح اليدين بالوجه عند الفراغ من الدعاء فلست أحفظه عن أحد من السلف في دعاء القنوت، وإن كان يُرْوى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة، وقد رُوِيَ فيه عن النبي ﷺ حديث فيه ضعف، مستعمل عند بعضهم خارج الصلاة، وأمَّا في الصلاة فهو عمل لم يثبت بخبر صحيح ولا أثر ثابت ولا قياس، فالأولى أن لا يفعله، ويقتصر على ما فعله السلف ـ رضي الله عنهم ـ من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة»، ورواه أبو داود في سننه (٤٨٥/٣)، حديث رقم (١٤٨٥)، وقال بعده: «رُوِيَ هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية، وهذا الطريق أمثلها، وهو ضعيفٌ أيضاً»، وأمَّا الحديث من غير زيادة: «وامسحوا بهما وجوهكم»، فهو صحيح رواه أبو داود وغيره، وصححه الألباني في أكثر من كتاب من كتبه.

(١) أي: من آداب الدعاء.

(٢) ما بين المعكوفتين تكرر مرتين في الأصل.

(٣) عبدالرحمن بن صخر الدوسي ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند قول الناظم البيت رقم: (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٤) رواه أبو داود واللفظ له (٤٦٨/١٢)، حديث رقم (٤٢٠٠)، كتاب (الهدي في الكلام)، =

وقال ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَحَمِدَ الرَّبَّ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ، فَقَدْ طَلَبَ الْخَيرَ مَكَانَهُ»، رواه البيهقي[1].

وقال ﷺ: «لَا تَجْعَلُونِي كَقَدَحِ الرَّاكِبِ، اجْعَلُونِي فِي أَوَّلِ كُلِّ دُعَاءٍ، وَفِي وَسْطِهِ، وَفِي آخِرِهِ»، رواه الطبراني من حديث جابر[2].

وعن فَضَالَة رضي الله عنه[3] قال: «سَمِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاةٍ

= وابن ماجة (٥/٦)، حديث رقم (١٨٨٤)، والنسائي (١٢٧/٦)، حديث رقم (١٠٣٢٨)، وابن حبان في صحيحه (٦/١)، حديث رقم (١)، إلا أنهم قالوا: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»، وضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود (٣٤٠/١٠)، حديث رقم (٤٨٤٠)، وفي صحيح وضعيف سنن ابن ماجة (٣٩٤/٤)، حديث رقم (١٨٩٤)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (٢٤٠/١)، (٩٥٨)، كتاب (الذكر والدعاء)، كما ضعَّفَه في صحيح وضعيف الجامع الصغير (٣٠١/٢٠)، حديث رقم (٩٧٢٩).

(١) في شعب الإيمان (٩٥/٥)، حديث رقم (٢٠٢٢)، وذلك من رواية أبان عن الحسن عن أبي هريرة، ثم قال البيهقي بعد أن ذكر الحديث: «أبان هذا هو ابن أبي عياش، وهو ضعيف»، وأخرجه في كنز العمال (٥٤٧/١)، وذكره ابن الجزري في النشر (٤٦١/٢) وقال: «روى له ـ أي: أبان بن أبي عياش ـ أبو داود حديثاً واحداً، وقال مالك بن دينار: «هو طاووس القراء» والحديث له شواهد.

(٢) لم أقف عليه عند الطبراني، لكنَّ هذا الحديث قد رواه جمع من المحدثين في كتبهم؛ فرواه عبدالرزاق في مصنفه (٢١٦/٢)، حديث رقم (٣١١٧) وزاد فيه: «فإن الراكب إذا أراد أن ينطلق علَّق معالقه، وملأ قدحاً ماء، فإن كانت له حاجة في أن يتوضأ توضأ، وأن يشرب شرب، وإلا أهراق»، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٨/٤)، حديث رقم (١٥٣٩)، ومسند عبد بن حميد (٢٥٣/٣)، حديث رقم (١١٣٤)، ورواه العقيلي في الضعفاء (١٧٢/١)، حديث رقم (١١٠)، وابن حجر في المطالب العالية باب (الصلاة على النبي) (٤٠٣/٩)، حديث رقم (٣٣٩٩)، وقال في مجمع الزوائد (١٥٥/١٠): «رواه البزار، وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف»، وذكره الصغاني في موضوعاته (٣/١).

(٣) فَضَالَةُ بن عبيد بن نافد بن قيس، أبو محمد الأنصاري الأوسي، صاحب رسول الله ﷺ، من أهل بيعة الرضوان، شهد أحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، ثم خرج إلى الشام فنزل دمشق وبنى بها داراً، وكان قاضياً بها في زمن معاوية بن أبي سفيان، ومات بدمشق، في خلافة معاوية بن أبي سفيان، سنة ٥٣هـ، وقيل: بعد ذلك، قال معاوية حين مات فضالة ـ وهو يحمل نعشه ـ لابنه عبدالله بن معاوية: تعال اعقبني، فإنك لن تحمل مثله أبداً. (ينظر: الإصابة ٤٤٠/٢، وسير أعلام النبلاء ١١٣/٣، والأعلام للزركلي ١٤٦/٥).

لَمْ يَحْمَدِ اللهَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: عَجِلَ هَذَا **[٦١٣]**، ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللهِ، والثَّنَاءِ عَلَيهِ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ» رواه أبو داود وغيره[(١)].

زاد النسائي[(٢)]: «فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي فَمَجَّدَ اللهَ وَحَمِدَهُ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: ادْعُ تُجَبْ، وَسَلْ تُعْطَه».

ومن الآداب[(٣)]: اختيار الدعوات المأثورة عن النبي ﷺ[(٤)].

---

(١) رواه أبو داود في سننه، وفيه بلفظ: «لم يمجد الله» بدل: «لم يحمد الله»، و«فليبدأ بتمجيد ربه»، بدل «فليبدأ بتحميد ربه»، (٢٨٠/٤)، حديث رقم (١٢٦٦)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود (٤٨١/٣)، حديث رقم (١٤٨١)، ورواه الترمذي في سننه واللفظ له، وقال: «هذا حديث حسن صحيح» (٣٨١/١١)، حديث رقم (٣٣٩٩)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي (٤٧٧/٧)، حديث رقم (٣٤٧٧)، وفي صحيح وضعيف الجامع (١٥٠/٢)، حديث رقم (٦٥٠)، ورواه ابن حبان في صحيحه (٤٠٨/٨)، حديث رقم (١٩٩٤).

(٢) في سننه (٥٥/٥)، حديث رقم (١٢٦٧)، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤٤/١٣)، حديث رقم (١٥١٩٠)، ورواه الترمذي (٣٨٠/١١)، حديث رقم (٣٣٩٨)، لكن من غير «وسل تعطه»، وقال: «وهذا حديث حسن»، ورواه ابن خزيمة في صحيحه (١٥٦/٣)، حديث رقم (٦٨٦)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٣٠/٢)، حديث رقم (١٦٤٣)، وفي صحيح وضعيف سنن الترمذي (٤٧٦/٧)، حديث رقم (٣٤٧٦)، وفي صحيح وضعيف سنن النسائي (٤٢٨/٣)، حديث رقم (١٢٨٤).

(٣) وقال في النشر في معرض ذكره لمجموع آداب الدعاء: «كان عبدالله بن المبارك ـ رحمه الله ـ يعجبه إذا ختم القرآن أن يكون دعاؤه في السجود، قلتُ: وذلك كله حسنٌ، فقد صحَّ عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"» (ينظر: النشر ٤٦٦/٢).

(٤) قال في النشر (٤٦٣/٢): «وقد كان بعض أئمة القراءة يختارون أدعية يدعون بها عند الختم لا يجاوزونها، واختيارنا أن لا يجاوز ما ورد عنه ﷺ، فإنه ﷺ أوتي جوامع الكلم، ولم يدع حاجة إلى غيره، ولنا فيه ﷺ أسوة»، وقد ذكر في النشر (٤٦٦/٢ ـ ٤٦٨) بعضاً من الأدعية التي صحت عن النبيِّ ﷺ من الأدعية الجامعة لخيري الدنيا والآخرة، وختم بها كتابه الجامع؛ كتاب النشر، وقال في غيث النفع في آخر كلامه في آداب الدعاء ص (٤٠٧)، ما نصُّهُ: «وقد رأيت أن أذكر هنا أدعية مأثورة عن رسول الله ﷺ بعد تقديم الثناء على الله تبارك وتعالى، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ لمن أراد الزيادة على ما تقدم، إذ شرف العبد وعزه في كثرة التذلل لله ﷻ، =

قال في التقريب[(١)]: «روى أبو منصور الأرجاني[(٢)]، عن داود بن قيس، قال: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ خَتْمِ الْقُرْآنِ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي بِالْقُرْآنِ، وَاجْعَلْهُ لِي إِمَاماً وَنُوراً وَهُدًى وَرَحْمَةً، اللَّهُمَّ ذَكِّرْنِي مِنْهُ مَا نَسِيتُ، وَعَلِّمْنِي مِنْهُ مَا جَهِلْتُ، وَارْزُقْنِي تِلَاوَتَهُ آنَاءَ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ، وَاجْعَلْهُ لِي حُجَّةً يَارَبَّ الْعَالَمِينَ»[(٣)]، آمين[(٤)].

= وربما أذكر في آخرها أدعية غير مأثورة، تدعو الضرورة إليها، ولم أر في معناها ما هو مأثور، كالدعاء للمسلمين وسلطانهم وولاة أمورهم، في توفيقهم وسدادهم، وتعاونهم على الجهاد، فقد نصَّ النووي على تأكد ذلك، وإن كان كلُّ خير دنياً وأخرىً داخلاً ضمن دعائه ﷺ، وكان عبدالله بن المبارك أكثر دعائه إذا ختم القرآن للمسلمين والمسلمات».

(١) ينظر: تقريب النشر ص (١٩٤).

(٢) قال محقق غيث النفع ص (١٣٧٥): «لم أجد له ترجمة بعد بحث طويل»، وقال محقق الفرش من كتاب النشر ص (٧٣٤): «لعله المظفر بن الحسين بن إبراهيم الفارسي، أبو منصور الأرجواني، فقيهٌ عارفٌ بالحديث وطرقه، صنَّف وسمع وحدَّثَ، توفي بعد سنة٤٩٠هـ»، قلتُ وهو الصواب إن شاء الله؛ لأنَّ الصفاقسي في غيث النفع ذكر اسمه بقوله ص (٤٠٥): «روى أبو منصور المظفر بن الحسين الأرجاني»؛ وهو ما يتوافق مع الترجمة المذكورة، وان اختلف الاسم الرابع، والذي يحتمل التنوع وتعدد الأسماء للشخص الواحد، أو أنه من قبيل التصحيف. (ينظر: معجم المؤلفين ٣/٨٩٣).

(٣) وهو أيضاً موجود في النشر، وقال ابن الجزري بعد أن ذكر الحديث: «حديث معضلٌ؛ لأنَّ داود بن قيس هذا هو: الفراء الدباغ المدني، من تابعي التابعين، يروي عن نافع بن جبير بن مطعم، وإبراهيم بن عبدالله بن حنين، وروى عنه يحي بن سعيد القطان، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، وكان ثقة صالحاً عابدًا، من أقران مالك بن أنس، خرَّجَ له مسلم في صحيحه، وهذا الحديث لا أعلم ورد عن النبي ﷺ في ختم القرآن حديثاً غيره»، وقال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٢/٣٧٣): «رواه أبو منصور المظفر بن الحسين الأرجاني في "فضائل القرآن"، وأبو بكر بن الضحاك في "الشمائل"، كلاهما من طريق أبي ذر الهروي، من رواية داود بن قيس، معضلاً»، وذكره في غيث النفع نقلاً عن الحافظ العراقي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٤، وغيث النفع ص (٤٠٥ ـ ٤٠٦)).

(٤) وقد زاد في النشر آداباً أخرى للدعاء لم يذكرها الشارح هنا طلباً للاختصار، كما أنَّ ابن الجزري ذكر ـ كما نوَّهَ على ذلك في النشر ـ آداب الدعاء مستوفاة في كتابه المسمى (الحصن الحصين)، فليرجع إليه من شاء. (ينظر: النشر ٢/٤٥٧).

١٠١١ ـ وَهَـهُنَا[١] تَمَّ نِظَـامُ الطَّـيِّبَهْ أَلْـفِـيَّـةً[٢] سَـعِـيـدَةً مُـهَـذَّبَـهْ

(وَهَهُنَا)؛ اسم إشارة يستعمل للقريب، وهو مبتدأ.

خبره جملة قوله: **(تَمَّ نِظَامُ)** الأرجوزة.

المسماة بـ**(ـالطَّيِّبَهْ)**؛ أي: طيبة النشر في القراءات العشر.

والنظام؛ [كالجمع][٣]؛ يقال: (نَظْمُ الُّلؤْلُؤ)؛ (جَمْعُهُ في سلك)، و(نَظْمُ الشِّعْر)؛ (جَمْعُهُ بوزنٍ مُقَفًّى)، والنظام ـ أيضاً ـ: السِّلْكُ الذي يُنْظَمُ فيه اللؤلؤ؛ فكأن كل جملة منها لؤلؤة انتظمت في هذا السلك[٤].

وقوله: **(أَلْفِيَّةً)**؛ يصح رفعه على أنه خبر مضمر، ونصبه على الحالية، وعلى كلٍّ ففيه تصريح بعدد أبياتها[٥].

---

(١) رُسِمَتْ في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف الألف بعد الهاء الأولى: **(هَهُنَا)**، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما رُسِمَتْ في جميع النسخ الأخرى؛ بإثباتها: **(هَاهُنَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبطت في جميع النسخ الخطية والمطبوعة وشروح المتن؛ بفتح التاء مع التنوين: **(أَلْفِيَّةً)**، وقد نصَّ الشارح في شرحه على جواز رفعها: **(أَلْفِيَّةٌ)**، حيث قال: «وقوله: **(أَلْفِيَّةً)**؛ يصح رفعه؛ على أنه خبر مضمر، ونصبه؛ على الحالية».

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط في الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٤) وقال موسى جار الله: «وها هنا تم نظام الطيبة، وقد أحاطت من وجوه القرآن الكريم ما قد صح من الأئمة العشرة المبشرة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٧)، ولسان العرب، باب (نظم)، ٥٧٨/١٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٣٠٧)).

(٥) اختلف الشرَّاح في عدد أبيات (طيبة النشر)؛ فعدد أبياتها في شرح ابن الناظم (١٠١٤) أربعة عشر وألف بيتٍ؛ باعتبار سقوط البيت رقم (٥٤)، وهو قول الناظم: **(وَكُلٌّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطبيّ...الخ)**، من جميع نسخ شرح ابن الناظم، بينما قال النويري في شرحه: «وهي زائدة باثني عشر بيتاً ـ أي زائدة على الألف ـ »؛ فصار عدد أبياتها في منطوق النويري اثنا عشر وألف بيتٍ، لكنَّها في واقع شرحه يبلغ عدد أبياتها كعدد شرح ابن الناظم؛ أي: (١٠١٤) أربعة عشر وألف بيتٍ، وذلك ـ أيضاً ـ لعدم وجود البيت رقم (٥٤) المذكور، على أن محقق شرح النويري (٢٦٢/١) أشار إلى وجود =

قال ابن المصنف[(١)]: «يعني أنها ألف بيت، وإن كانت تزيد شيئاً يسيراً؛ نحو عشرة أبيات[(٢)]، فإن مثل ذلك لا مشاحة فيه، على أنه إذا لم يَعُدَّ باب: (إفراد القراءات وجمعها)[(٣)]؛ الذي لا تعلق له بخلاف القراء

= البيت المذكور مع شرحه في بعض نسخ النويري، فصار عدد أبياتها في شرح النويري على قولين؛ منطوق الشارح؛ وواقع الشرح، بينما عدد أبيات طيبة النشر في شرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، والهادي، والمتن المطبوع بتحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ بكافة طبعاته ـ، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، ونسخ المشايخ الإجلاء؛ الضباع، وكريم راجح، والسمنودي، والنسخ العتيقة: (١٠١٥) خمسة عشر وألف بيت. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٧)، وشرح النويري ١٩٨/٦، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٧)، والهادي ٣٧٦/٣).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٧).

(٢) بل إنها زادت عن الألف بخمسة عشر (١٥) بيتاً كما هو عدد أبياتها في شرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، وشرح الهادي، وضبط المتن المطبوع، والنسخ العتيقة، ونسخة الشيخ كريم راجح، ونسخة الشيخ إبراهيم السمنودي، ونسخة الشيخ الضباع، حيث ثبت في جميع هذه الشروح والنسخ البيت رقم (٥٤)، وهو قول الناظم: (**وَكُلُّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطبيّ...الخ**)، بينما هي ـ أي منظومة طيبة النشر ـ على ضبط شرح ابن الناظم وشرح النويري في بعض نسخه؛ زادت عن الألف بأربعة عشر بيتاً، حيث سقط من شرحيهما قول الناظم: (**وَكُلُّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطبيّ...الخ**)، وعليه فقوله: (نحو عشرة أبيات)، ليس بدقيق على التحقيق. (ينظر: طيبة النشر في القراءات العشر ص (١٠٣)).

(٣) هاهنا **تنبيه** على ما قاله صاحب الهادي، والمنير السمنودي، في شرحيهما؛ عند شرحهما لقول الناظم: (**أَلْفِيَّةً**)؛ حيث قالا ما نصُّه: «ثم أشار الناظم إلى أنَّ (الطيبة) بلغت ألف بيت، وإن كانت تزيد شيئاً يسيراً، علماً بأنه لم يعدَّ الأبيات التي نظمها في باب (إفراد القراءات وجمعها) إذ لا تعلق له بخلاف القراءات»، قلتُ: فقولهما ـ رحمهما الله ـ: «علماً بأنه لم يعد الأبيات التي نظمها في باب (إفراد القراءات وجمعها)...الخ» لم يقل أحد من الشراح إنَّه لم يعدَّها، بل هي جزء من المنظومة معدودة منها، ولكنهم قالوا ـ كما ذكر الشارح آنفاً في نقله الصحيح لكلام ابن الناظم ـ: «إذا لم يعدَّ...الخ) فهو شرط على جهة الافتراض؛ وذلك توجيهاً منهم لقوله: (أَلْفِيَّةً)، لكنَّ صاحب الهادي والمنير السمنودي قالا ما قالاه على وجه الجزم بأن الناظم لم يعدَّ أبيات هذا الباب، وهو غير صحيح، ولم يقل به أحد، وإنما تبعا في ذلك بعض نسخ شرح ابن الناظم التي وقع فيها سقط أَوْهَمَ خلاف المراد، فنصُّ كلام ابن الناظم ـ على الصحيح ـ: «مع أنه إذا لم يعد»، والذي في شرح ابن الناظم المطبوع ـ ونقله المنير السمنودي وصاحب الهادي في شرحيهما ـ: =

يتم الألف في هذا الموضع، وإذا لم يسقط[١]؛ يتم عدد الألف عند قوله: [(بَعْدُ للهِ حَمَدْ)][٢] من هذا الباب[٣]».

= «مع أنه لم يعد»، فسقط من نقلهما كلمة: (إذا)، وقد دلَّ على هذا السقط معنى السياق السابق واللاحق في النسخ المطبوعة، ثم موافقة ما نقله الترمسي من شرح ابن الناظم للصواب، والعبارة بإثبات السقط المذكور هي التي في جميع نسخ ابن الناظم المخطوطة، كما أثبته د. عادل رفاعي في تحقيقه لشرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٣٣٧)، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٨٢٩)، وشرح النويري ١٩٨/٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، والهادي ٣٧٦/٣).

(١) أي: لم يُسْقِط باب: (إفراد القراءات وجمعها).

(٢) في الأصل: (بعد حمد الله)، والصواب: (بَعْدُ للهِ حَمَدْ).

(٣) وليس الأمر كما قال ابن الناظم ووافقه عليه الشارح ـ رحمهما الله ـ؛ وذلك لأنَّ الناظم إذا لم يعدَّ باب (إفراد القراءات وجمعها) فإن تتمة الألف تحصل عند قوله: (**وَادْعُ وَأَنْتَ مُوْقِنُ الْإِجَابَةِ...الخ**)، وإذا عدَّ باب: (**إفراد القراءات وجمعها**) وأدخله في الحساب؛ فإنَّ تمام الألف يحصل عند قول الناظم: (**وَسُنَّةُ التَّكْبِيْرِ عِنْدَ الْخَتْمِ...الخ**)، حتى ولو أخذنا بضبط عدد الأبيات في شرح ابن الناظم باعتبار سقوط البيت رقم (٥٤)، وهو قول الناظم: (**وَكُلُّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطبيّ...الخ**)، من جميع نسخ شرح ابن الناظم، فإن تتمة الألف إذا لم يعدَّ باب: (إفراد القراءات وجمعها) تحصل عند قول الناظم: (**وَلْيُعْتَنَى بِأَدَب الدُّعَاءِ...الخ**)، وإن عدَّ الباب المذكور ولم يسقطه من الحساب فإن تتمة الألف تحصل عند قول الناظم: (**فِيْ كُلِّ حَالٍ وَلَدَى الصَّلَاةِ...الخ**)، فصار ما ذكره من تمام عدد الألف في الحالين؛ أي: حال اعتبار وعدم اعتبار باب (**إفراد القراءات وجمعها**)، غير دقيق لدى ابن الناظم على ما بينته، ولدى الترمسي في شرحه؛ لاختلاف مجموع أبيات المنظومة في شرح الترمسي عن مجموع أبيات المنظومة في شرح ابن الناظم؛ لما ذكرته من عدم وجود البيت رقم (٥٤) في شرح ابن الناظم ووجوده في شرح الترمسي، فالترمسي ـ رحمه الله ـ تابع ابن الناظم في سهوه مع أنه ـ أي الترمسي ـ يختلف أصلاً مجموع عدد أبيات المنظومة في شرحه عن مجموع عددها لدى شرح ابن الناظم، فصار السهوُ عند الترمسيِّ سهوين؛ سهو نقله عن ابن الناظم مع أنه يختلف عنه في عدة أبيات المنظومة، ثمَّ سهو متابعته لسهو ابن الناظم الذي ذكرته آنفاً.

والخلاصة: أنه حتى لو كان ابن الناظم مصيباً في ما ذهب إليه من العدد والتقسيم فإنَّه لا ينسحب على شرح الترمسي؛ لاختلافهما في عدد مجموع الأبيات أصلاً على ما سبق بيانه، ولم يتعرض لهذه المسألة محققا شرح ابن الناظم أو يعلقا عليها بشيء.

ووصف الألفية بقوله: **(سَعِيْدَةً)**؛ أي: مُسْعِدَة لمن يحفظها ويتقنها.

إذ به[١] يَعْرف القراءات العشر، ومن باب أولى السبع التي في الحرز.

(مُهَذَّبَهْ)[٢] من الحشو في ألفاظها، حتى إنه لم يوجد فيها كلمة لمجرد [تكملة][٣] البيت، كما وقع في غيرها، إلا في مواضع يسيرة لا تأتي أربعة[٤]، ومن الحشو في معانيها؛ بمعنى أنه ليس فيها قول

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل الأحسن: (بها).

(٢) قال النويري في معنى قول الناظم **(مُهَذَّبهْ)**: «فعلى هذا يحتمل قوله: (مُهَذَّبه)؛ أي: مهذبة الأخلاق، ويكون ذلك كناية عن لينها، وعدم حصول اختيار لها، وموافقة غيرها، وعدم امتناعها ممن طلبها، وإجابتها له مسرعة، ومعنى ذلك: سرعة فهمها، وعدم صعوبته على متأملها»، بينما لم يتعرض لمعنى هذه اللفظة ابن الناظم، ولا المنير السمنودي، ولا موسى جار الله، ولا صاحب الهادي، في شروحهم. (ينظر: شرح النويري ١٩٨/٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٧)، والهادي ٣٧٦/٣).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط في الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٤) بل ربما بلغت أكثر من ذلك؛ فالمواضع التي نصَّ الشارح على أنها جاءت في النظم (تكملة) بلغت ـ في شرحه ـ ستة مواضع، تكررت إحداها مرتين، فصارت عدتها خمس كلمات؛ ذكرها الشارح في مواضعها من النظم، وهي: **(مَضَى)**، **(تَنَعَجِمْ)**، **(وَضَحْ)**، **(وَسَمْ)**، **(وُدْ)**، وقد وردت في كلام الشارح على الترتيب التالي:

١ ـ قوله عند شرح البيت رقم (٣١): «**(مَضَى)**؛ فيه ـ مع التكملة ـ إشارة إلى أن كلًّا منهما ـ أي ابن وردان وابن جماز ـ روى القراءة عن الإمام أبي جعفر بغير واسطة، يقال: مضى الأمر؛ نفذ، وأمضاه؛ أنفذه».

٢ ـ وقوله عند شرح البيت رقم (٢٥٦): «**(تَنْعَجِمْ)**؛ راجع إلى الضاد، والشين، والظاء، جميعاً، وأتى به ـ مع التكملة ـ زيادة في الإيضاح».

٣ ـ وقوله عند شرحه للبيت رقم (٦٣٨): «**(وَسَمْ)**؛ تكملة، ولأجل الإتيان بواو الفصل».

٤ ـ وقوله عند البيت رقم (٦٩٩): «**(وَضَحْ)**؛ تكملة، مع قصد الفصل بواوه».

٥ ـ وقوله عند شرح البيت رقم (٧٦٦): «**(وُدْ)**؛ تكملة».

٦ ـ وقوله عند شرح البيت رقم (٨٥٠): «**(وَسَمْ)**؛ تكملة».

وهناك كلمات أخرى قليلة ربما وردت في النظم على سبيل التكملة والتمام، لم يعدها الشارح، من ذلك كلمة **(دِنْ)** في البيت رقم (٨٠٨)؛ حيث قال الشارح ـ فيما نقله =

أو وجه غير معول عليه، كما يعلم ذلك بالسبر.

١٠١٢ ـ بِالرُّومِ مِنْ شَعْبَانَ وَسْطَ[(١)] سَنَةِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةِ[(٢)]

وكان تمام هذه الطيبة (**بِالرُّوْمِ**)؛ أي: بمدينة بروسا[(٣)] من بلد الروم.

= عن ابن الناظم: «وقوله: (**دِنْ**) ليس رمزاً، بل هو تتمة للبيت، لأن أصله قد ذُكِرْ؛ وهو (**الْمَكِّ**)، فلا يجمع بينه وبين الرمز في موضع واحد)).

وعليه فقول الشارح: «حتى إنه لم يوجد فيها كلمة لمجرد تكملة البيت، كما وقع في غيرها، إلا في مواضع يسيرة لا تأتي أربعة»، ليس على سبيل الحصر، وإنما على سبيل التقريب، والله أعلم.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء مع التنوين: (**وَسْطٍ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الطاء: (**وَسْطَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذ هو في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ضُبطت في شرح الترمسي: (**سَبْعِمِايَةِ**)، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي: (**سَبْعِ مِائَةِ**)، وضُبطت في شرح موسى جار الله: (**سَبْعِ مِائَةِ**)، وضُبطت في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي: (**سَبْعِمِأَ ةِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسختين اللتين عليهما خط الناظم ـ: (**سَبْعِمِائَةِ**)، فصار في ضبط هذه اللفظة؛ خمسة أوجه: (**سَبْعِمِايَةِ**)، (**سَبْعِ مِائَةِ**)، (**سَبْعٍ مِائَةِ**)، (**سَبْعِمِأَ ةِ**)، (**سَبْعِمِائَةِ**). وهو خلاف رسم غير مؤثر في الدلالة والمعنى.

(٣) وتسمى: (بورصة)، أو(برصا)، أو(بروسة)، وهي مدينة تقع في المنطقة الجنوبية الشرقية من بحر مرمرة، يطل عليها جبل (أوليمبوس من ميسيا) ويبلغ ارتفاعه (٢،٤٤٣ متر)، تشتقّ المدينة اسمها من مؤسسها (بروسياس)، ملك (بيثينيا)، فتحها السلطان أوران غازي في عام (١٣٢٦م)، وأصبحت أول عاصمة للإمبراطورية العثمانية، بها العديد من الأثار العثمانية المهمة، تشتهر باسم، "بورسا الأخضر"، وهي منطقة جميله جداً، وبها (الجبل الاخضر)؛ يرتفع عن سطح البحر (٢٥٠٠ متر)، ويمكن الوصول إليها بالسيارة، أو العبَّارة، أو التلفريك، وتُرَى الجبال فيها مكسوة بالثلوج في فصل الصيف مع برودة الجو في أحوال جميلة عجيبة، وكان ابن الجزري ـ رحمه الله ـ قد نزل في تلك المدينة عند تلميذ له قرأ عليه القراءات بدمشق عام (٧٨٣هـ)، واسمه (مؤمن بن علي الرومي)؛ وهو من أئمة القراءات في بلاد الروم آنذاك، وممن له حظوة عند السلطان بايزيد، فَعَرَّفَ الملك بايزيد بمقدار ابن الجزري ومكانته العلمية؛ فعظَّمه وأكرمه، حتى قال ابن الجزري عنه ـ أي عن الخليفة بايزيد ـ: «فبالغ في الإنعام والإحسان، =

قال ابن المصنف[١]: «وابتداؤها والشروع فيها كان أيضاً هناك؛ صحبة سلطانها، الملك بايزيد[٢]، ابن الملك مراد بك، ابن الملك أُورْخَان ﷺ ـ تعالى ـ، عندما توجه إليها، إذ كان هو القائم، بغرض الجهاد في هذه الأقطار، فوصلها في آخر شهور[٣] رجب سنة (٧٨٨هـ)[٤]

= والتمس مني الإقامة بدار ملكه، ورتَّب فوق الكفاية، فقلتُ: إني لم أجئ إلَّا لأحضر الغزاة، وينتفع بي من ينتفع، ممن لا يقدر على الرحلة إليَّ وأعود»، ولهذا فقد كانت إقامة الإمام ابن الجزري في مدينة (بورصة) ـ والتي مكث فيها سبع سنين ـ مع هذا التكريم والاحتفاء وراحة البال وعدم الأشغال والانشغال سبباً في ما كتبه وألفه من هذه (الطيبة) المباركة، وكتاب (النشر) العظيم، ونظم (المقدمة الجزرية) في علم التجويد، ومنظومة (النهاية) في القراءات الثلاث الزائدة على العشرة، كلُّ ذلك في فترة وجيزة لم تتجاوز السنة إلَّا بشيء يسير، فقد بدأ في نظم طيبة النشر في أواخر شهر رجب من عام (٧٩٨هـ)، وانتهى من نظمها في أواخر شهر شعبان من عام (٧٩٩هـ)، وعليه فلم يستغرق نظمه للطيبة أكثر من ثلاثة عشر (١٣) شهراً، وابتدأ تأليف كتابه (النشر) في أوائل شهر ربيع الأول من سنة (٧٩٩هـ)، وانتهى منه في شهر ذي الحجة الحرام من سنة (٧٩٩هـ)، فكان مدة تأليفه لكتاب النشر تسعة (٩) أشهر، بل إنه ألف منظومته في القراءات الثلاث الشواذ والمسماة (النهاية في القراءات الزائدة على العشرة)؛ وهي منظومة في قراءة الأئمة؛ الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، وقد ألَّفها وفرغ منها في سنة (٧٩٨هـ)، كما أنَّ نظمه للمقدمة الجزرية كان في تلك الفترة من إقامته في مدينة (بورصة)؛ أي: في عام (٧٩٩هـ)، كما رجحه الشيخ محمد تميم الزعبي في ضبطه للمقدمة، فجزى الله السلطان بايزيد عن أهل القرآن خيراً، وأنزل عليه شآبيب رحمته ورضوانه، وذلك على ما تسبب به لأهل القرآن من تعظيم إمامهم، وتسهيل أموره وأحواله حتى أخرج هذا الدرر والنفائس، والتي هي عمدة القراءة ومرجع الإقراء بلا خلاف. (ينظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر ٢٨/١، وجامع أسانيد ابن الجزري (ق٢٠/أ)، والمقدمة الجزرية بضبط الشيخ محمد تميم الزعبي ص (١٢ ـ ١٣)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨).

(٢) هو السلطان العثماني بايزيد، أبو يزيد، بن مراد بن عثمان، من أكبر ملوك الإسلام وأيمنهم نقيبة، وأعظمهم مهابة، وأكثرهم غزواً للكفار، مع إكرام أهل القرآن، وحبِّ العلم والعلماء والعدل، من كبار سلاطين الدولة العثمانية. (ينظر: إنباء الغمر ٥٠١/١، والضوء اللامع ٢٥٦/٩).

(٣) هكذا في الأصل ضُبطت؛ على الجمع: (شهور)، وفي شرح ابن الناظم؛ على المفرد: (شَهْرِ).

(٤) هكذا في الأصل: (٧٨٨)، والذي في شرح ابن الناظم: (٧٩٨)، وهو الصواب. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨)، وجامع أسانيد ابن الجزري (ق٢٠/أ)).

وحضر معه حصار مدينة (الغلطة)[(١)]، و(القسطنطينية)[(٢)]، في شوال، ثم حضر معه القتال بـ(رومية الكبرى)[(٣)]، قاطع البحر الرومي بنحو شهر؛ على حب الجهاد[(٤)]»، انتهى ملَخصاً.

وذلك **(مِنْ)**؛ أي: في.

---

(١) في الأصل: (الْغِلْظَة)، وهو تصحيف، والصواب (الغلطة).

(٢) (قُسطَنطينيةُ)، ويقال: (قسطنطينة)؛ باسقاط ياء النسبة، واسمها (اصطنبول)، وهي دار ملك الروم في وقته، عَمَرَها ملك من ملوك الروم يقال له (قسطنطين) فسُمِّيَت باسمه، والحكايات عن عظمها وحُسنها كثيرة، ولها خليج من البحر يطيف بها من وجهين مما يلي الشرق والشمال، وبها منارة من المنابر العجيبة تسمى (منارة قسطنطينية)، أما الآن فإنَّ (قسطنطينة) أو (اسطنبول) دار إسلام وسلام، شعبها غالبيته يدين بالإسلام، وتحكمه حكومة ترفع شعار الدين والتدين، نسأل الله العظيم أن يعز الدين وأهله في كلِّ مكان.

(٣) وأظنها ما يسمى الآن بـ(دولة الفاتيكان)، وقد قال ابن الوردي في وصفها في كتابه (خريدة العجائب وغريبة الفرائد (٣٨/١): «رومية الكبرى؛ مدينة عظيمة، لها أسوار محكمة، وبها نهر يشقها، وهذا النهر كله مفروش ببلاط من نحاس كهيئة اللبن الكبار، وداخل المدينة كنيسة عظيمة؛ وبها ألف ومائة كنيسة، وجميع شوارعها وأسواقها مفروشة بالرخام الأبيض والأزرق، وبها ألف حمام وألف فندق، وبها كنيسة هائلة بنيت على هيئة بيت المقدس، وبها قصر الملك المسمى (البابا)، وهو قصر عظيم، أجمع المسافرون على أنه لم يبن مثله على وجه الأرض؛ ورومية أكبر من أن يحاط بوصفها ومحاسنها».

(٤) قول الشارح: «على حب الجهاد» زيادة غير موجودة في شرح ابن الناظم المطبوع ولا المحقق كرسالة دكتوراه، ولقد أشكل عليَّ معنى قول ابن الناظم: «قاطع البحر الرومي بنحو شهر على حب الجهاد»، فربما كان مراده (أن ابن الجزري قطع البحر في فترة تزيد على شهر كامل، ما أخرجه إلا حب الجهاد والغزو في سبيل الله)؛ وذلك أنَّ ابن الجزري قد قطع البحر في مدة شهر من الزمان، وأنَّ رحلته هذه مع ما فيها من المخاطر؛ من بُعْدِ وطُول الطريق فقد لبث شهراً كاملاً في سفره وانتقاله وانتظاره في بعض المدن، ومخاطر ركوب البحر، وترك الأهل والأحباب، وترك مجالس الدرس والإقراء، وما أخرجه مع هذه المخاطر وفوات ما يحب من الأهل والأصحاب ومجالس الإقراء إلَّا حب الجهاد في سبيل الله ـ تعالى ـ، فكأنَّ معنى العبارة يكون كالتالي: (قطع ـ أي ابن الجزري ـ البحر الرومي بنحو شهر؛ حبًّا للجهاد والغزو في سبيل الله)، والله أعلم.

شهر (شَعْبَانَ وَسْطَ سَنَةِ)[١].

(تِسْعٍ وَتِسْعِيْنَ وَسَبْعِمِائَةِ)[٢].

فكان تأليف هذا النظم في أوان كهولة المصنف[٣]؛ لأنه كما تقدم وُلِدَ بدمشق عام (٧٥١)، وتوفي بشيراز سنة (٨٣٣).

١٠١٣ ـ وَقَدْ أَجَزْتُهَا لِكُلِّ مُقْرِي كَذَا أَجَزْتُهَا[٤] كُلَّ مَنْ فِي عَصْرِي

ثم إنَّه ـ جزاه الله عن المسلمين خيراً ـ وسَّع دائرة الانتفاع بأرجوزته، فقال:

(وَقَدْ أَجَزْتُهَا)؛ أي: هذه الطيبة.

(لِكُلِّ مُقْرِيْ) كتاب الله ـ ﷻ ـ.

في جميع الأقطار والأعصار؛ بأن يقرأ بمضمونها، ويُقْرِئ به.

وتقدم أن (المقرئ) في اصطلاحهم: من عَرَف القراءات أداءً، ورواها مشافهة[٥]، والظاهر أن مراده به هنا الأعم؛ حتى يشمل:

---

(١) قال النويري: «وأطلق الناظم ـ ﷺ ـ على شعبان أنه وسط السنة، ووسط الشيء ما يكون بين شيئين مستويين لكنه اعتبره من النصف الثاني اعتداداً بأكثر النصف». (ينظر: شرح النويري ٦/١٩٩).

(٢) فكان بدء نظمه لها في شهر رجب من سنة (٧٩٨هـ)، وانتهاؤه منها في شهر شعبان من سنة (٧٩٩هـ).

(٣) فكان عمره آنذاك (٤٨) سنة.

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي: (**أَجَزْتُهَا**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: (**أَجَزْتُ**)، وقد ترتب على انفراد الترمسي في ضبط هذه الكلمة انفراده في الدلالة على معناها ومرادها، على أنَّ ضبط الشارح لها يؤدي إلى انكسار في وزن البيت، وهو انكسارٌ واضح لا يخفى، وقد كنت أحسب أنَّ ضبط الشارح لها بهذا الضبط إنما هو سهو منه أو سبق قلم، ولكنَّ تكرار ضبطه لها في ثنايا شرحه بنفس ضبطه لها في المتن الذي على هامش الشرح، ثم شرحه لمعناها ومرادها يبيِّن أن ضبطه لها بهذا الضبط: (**أَجَزْتُهَا**) مقصود له ومراد.

(٥) قاله في الإتحاف، وزاد عليه: «فلو حفظ كتاباً امتنع عليه اقراؤه بما فيه إن لم يشافهه مِنْ شُوفِهَ به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة». (ينظر: الإتحاف ٢/٦٧ ـ ٦٨).

القارئ؛ الذي هو من أَفْرَدَ القراءة من رواية إلى ثلاث روايات[١].

والمتوسط ـ أيضاً ـ؛ وهو من أفردها إلى أربع وما يقرب منها[٢].

والمنتهي؛ من عَرَفَ من القراءات أكثرها وأشهرها[٣].

على أنه شملهم قوله: **(كَذَا أَجَزْتُهَا كُلَّ مَنْ فِيْ عَصْرِيْ)**[٤]؛

---

(١) ينظر: منجد المقرئين ص (٤٩)، والإتحاف ٦٨/١.

(٢) ينظر: منجد المقرئين ص (٤٩)، والإتحاف ٦٨/١.

(٣) ينظر: منجد المقرئين ص (٤٩)، والإتحاف ٦٨/١.

(٤) قال النويري: «ولم يصرح في الثاني بالمُجَازِ له؛ فيحتمل: أنه أراد أجزت كل من في عصري بها، ويحتمل: بكل ما يجوز له وعنه روايته، وهو الأولى بحال المصنف؛ لأنه كان كثيراً ما يضرب البلاد شرقاً وغرباً ويميناً وشمالاً قصداً للاجتماع بمن لم يُمَكِّنه الزمان أن يجتمع به؛ ليكون له نصيبٌ من دعائهم أجمعين»، قلتُ: ما أجمله من توجيه وتعليل، وهل يريد أهل القرآن المخلصون من رحلتهم وإجازاتهم وتصنيفهم ومجالس إقرائهم إلا رضا الله تعالى مع دعوة صالحة ـ من قلب مؤمن ـ تلقى ساعة إجابة فيسعدون بها في الدنيا والآخرة، أقول هذا وفي الحلق غصة، وفي القلب حسرة، من تغير الزمان حتى ظهر ما يمكن أن يُسَمَّى بتجارة الإقراء والإجازات، فانتشر وشاع، وتسابق إلى تحصيله الطلاب وذاع، فقد ظهر قوم من المقرئين يتنافسون في أثمان الإجازات والإقراء، فمنهم من جعل ثمناً للختمة الواحدة لراوٍ واحد، وثمناً لختمة القراءات السبع، وثمناً آخر لختمة القراءات العشر الصغرى، وأمَّا ختمة القراءات العشر الكبرى فلا تسل عن أثمانها عندهم، بل إن بعضاً منهم يجعل ثمناً لكل جزء من أجزاء القرآن يستلمه بعد نهاية قراءة ذلك الجزء، ومنهم من جعل ثمناً للساعة الواحدة من ساعات الإقراء، ولا يقول قائل إن هذا من أخذ الأجرة على إقراء القرآن، ويستدل بالحديث الصحيح عند البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّ رسول الله ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ قال: «إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله»؛ لأنَّ هؤلاء المتاجرون بالإجازات والإقراء إنما يكون إقرائهم بتلك الكيفية على حساب الضبط والتحقيق والإتقان، فتجد الطالب عندهم يختم ختمة القراءات العشر الصغرى أو الكبرى في أزمان لا يقدر عليها حتى القراء الضابطون المتقنون، فإذا ما أراد طالب من الطلاب ممن يقرأ على هؤلاء المقرئين أن يأتي بالختمة على وجهها من استيفاء الأوجه وتحرير المسائل استعجلوه ولم يوافقوه، هذا مع مغالة عجيبة في أثمان الختمات بأنواعها، وتزيد هذه الأثمان مع مرور الوقت وازدحام الطلاب، كما تزيد ـ كثيراً ـ إذا مات الأقران، فصاروا بقرآنهم متأكلين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وإنَّ لنا ولهم في سيرة هذا الإمام الربانيّ ـ أي ابن الجزري رحمه الله ـ =

من أهل العلم، روايةً لها[(١)].

= أسوة حسنة، فإنَّ كثيراً من رحلاته، بل جميع رحلاته، كانت بقصد تعليم القرآن ونشر السنة، حتى أعياه التعب، وتقدم به العمر، فلم يقدر على الرحلة في ذلك ولأجل ذلك، وهو ما عبَّر عنه في كتابه لبعض تلاميذه وقد قعدت بهم الهمة من أن يلحقوا به ويكملوا معه المسيرة، وهو مقيم في مكان قريب منهم؛ قال ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ: «وأعجب من ذلك أنَّ بيننا وبينكم يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همة أن يرحل أحد منكم فيأخذ القراءات بهذا التحقيق، وإني لأقسم بالله ـ تعالى ـ أني لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم وإلى غيركم ليؤخذ عني هذا العلم الشريف العزيز، الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلَّا من قرأ عليّ»، ولما قَدِم على الملك بايزيد في مدينة بورصة أكرمه الملك غاية الإكرام، حتى قال ابن الجزري عنه: «فبالغ في الإنعام والإحسان، والتمس مني الإقامة بدار ملكه، ورتب فوق الكفاية»، فكان جوابه ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ جواب العلماء المخلصين المعرضين عن الدنيا، المقبلين على الآخرة؛ حيث قال: «فقلت له: إني لم أجئ إلا لأحضر الغزاة، وينتفع بي من ينتفع؛ ممن لا يقدر على الرحلة، وأعود»، فهو في ذلك كله ـ من الإقراء والرحلة والتصنيف ـ لا يريد إلا الثواب من الله والأجر الجزيل، حتى قال في مقدمة كتاب النشر ص (٥٧): «وأني لأرجو عليه من الله ـ تعالى ـ عظيم الأجر، وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال، وأن لا يجعل حظ تعبي ونصبي فيه أن يقال».

وعوداً على معنى قول الناظم: (**كَذَا أَجَزْتُهَا كُلَّ مَنْ فِيْ عَصْرِيْ**)؛ فقد قال ابنه في شرحه على الطيبة في بيان معنى هذا الشطر من البيت: «أجاز الناظم لكل المقرئين في جميع الأمصار والأعصار أن يروي عنه هذه الأرجوزة، ويقريها، ويُقْرِئ بها، وكذا أجاز كلَّ من في عصره إجازة عامة كما لفظ بها، مع علمه باختلاف العلماء في جواز الرواية بالإجازة العامة».

وعليه فإنَّ كلًّا من النويري وابن الناظم وبقية الشُّرَّاح يذهبون إلى أن المراد بالإجازة الثانية في قوله: (**كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ فِي عَصْرِي**)؛ أنها الإجازة العامة في كلِّ ما يجوز له وعنه روايته، وليست تكراراً للإجازة الأولى في قوله: (**وَقَدْ أَجَزْتُهَا لِكُلِّ مُقْرِي**) والتي هي إجازة في نظمه (طيبة النشر)، فالمجاز به ـ عندهما وعند من تبعهما ـ مختلف في كلا الإجازتين، بينما الشارح هنا جعل المجاز به في الإجازة الأولى والإجازة الثانية شيء واحد وهو نظم (طيبة النشر)، لكنَّ الذي اختلف في كلا الإجازتين هو المجاز له، فالمجاز له في الإجازة الأولى: هم كلُّ المقرئين في كلِّ العصور والأزمان، بينما المجاز له في الإجازة الثانية: هم أهل عصره من أهل العلم رواية للطيبة، وهذا الاختلاف في الفهم بين الشارح وبقية الشروح متفرع عن اختلافهم في ضبط النصِّ كما تقدم بيانه. (ينظر: شرح النويري ١٩٩/٦ ـ ٢٠٠، وجامع أسانيد ابن الجزري (ق٢٠/أ)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)، وشرح الهادي ٣٧٦/٣).

(١) أشار النويري (٢٠٠/٦)، وابن الناظم ص (٣٣٨)، والمنير السمنودي ص (٢٨٠)، =

....

= والهادي (٣/٣٧٦)، في شروحهم على الطيبة إشارة عابرة مختصرة لهذه المسألة، وإن كان النويري أكثر هذه الشروح تناولاً للمسألة؛ وهي مسألة جواز الرواية بالإجازة العامة، لكنَّ الشارح هنا زاد على جميع الشروح المذكورة وأفاض ـ فيما يأتي ـ في بيان معنى الإجازة وأركانها، وأنواعها، وبيان أقوال العلماء في حكم الرواية بها، ثم كان له اختيارٌ وتعليلٌ وترجيحٌ من بين تلك الأقوال، ولا غرو في ذلك فهو من كبار المحدثين المسندين، وله في ذلك مرويات وأسانيد ذكرها في ثبت أسانيده المسمى (كفاية الأسانيد)، وله شرح نفيس على ألفية الحافظ السيوطي في مصطلح الحديث سمَّاه (منهج ذوي النظر في شرح ألفية علم الأثر)، بل إنَّ الشارح مُعَوَّلٌ عليه في علم الحديث، حتى إني وجدت المحدث الكبير الشيخ أحمد محمود شاكر ـ رحمه الله ـ يقابل نسخته التي صححها وشرحها من (ألفية السيوطي) في مصطلح الحديث على شرح الشيخ الترمسي على الألفية؛ والمسمى: (منهج ذوي النظر في شرح ألفية علم الأثر)، فقال الشيخ أحمد شاكر ص (٣) عند قول الحافظ السيوطي:

فَهْوَ عَلَى هَذَا مُرَادِفُ الْخَبَرْ وَشَهَّرُوا شُمُولَ هَذَيْنِ الْأَثَرْ

ما نصُّهُ ص (٣): «في المتن الذي شرحه الشيخ محمد محفوظ الترمسي (المطبوع بالمطبعة الجمالية سنة ١٣٣٢هـ) (وَشَهّرُوا رِدْفَ الْحَدِيْثِ وَالْأَثَرْ)؛ أي: اشتهر عند العلماء ترادف الحديث والخبر والأثر، والمراد بالنسختين واحد»، وقال أحمد شاكر عند قول الحافظ السيوطي:

وَمِنْهُ مَا يُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ مِنْ جِهَةٍ بِزَيْدِ شَخْصٍ وَاعِ

ما نصُّه ص (٢٢): «هذا البيت زيادة في المتن الذي شرحه الترمسيّ، ولم يوجد في الأصل، ولعله من مسودة المؤلف، ثم حذفه في النسخة الأخيرة»، وقال الشيخ أحمد شاكر عند قول السيوطي:

وَبِزِيَادَةٍ تَجِيْ وَرُبَّمَا يُقْضَى عَلَى الزَّائِدِ أَنْ قَدْ وَهِمَا

ما نصُّهُ ص (٢٢): «في المتن الذي شرحه الترمسيّ (مِنْ ذَيْنِ مَا قَدْ حُمِلَا)؛ والمعنى واحد»، وقال الشيخ أحمد شاكر عند شرحه لباب (الْمُعَلْ) من ألفية السيوطي ما نصُّهُ ص (٣٠): «وهذا الفنُّ ـ أي العلم بعلل الأحاديث ـ من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلَّا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلَّا القليل؛ كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والترمذيّ، والدارقطني، وقد أُلِّفَتْ فيه كتب خاصة»، ثم قال بعد ذلك ما نصُّهُ ص (٣٢): «ثُمَّ إنَّ الحاكم في كتابه (علوم الحديث) قسَّم أجناس العلل إلى عشرةٍ، أشار إليها الناظم ـ أي السيوطي ـ ولم يذكرها، ولخصَّها في التدريب بأمثلتها، ونظمها الشارح محمد محفوظ الترمسيّ في =

ومعنى الإجازة ـ كما قاله الشُمُنِّي[(١)] ـ: «الإذن لفظاً أو خطًّا يفيد الإخبار الإجمالي عُرفاً، ولها أربعة أركان: المجيز، والمجاز له، والمجاز به، والصيغة»[(٢)].

وهي عند المحدثين على أنواع[(٣)]:

= أبيات رأينا إثباتها في هذا التعليق»، ثم سرد الأبيات التي قالها الترمسي في بيان أنواع العلل وعددها أربعة عشر (١٤) بيتاً، فهذه أربعة مواضع من بين عدة مواضع أفاد فيها المحدث الكبير أحمد محمود شاكر من شرح الشيخ محمد محفوظ الترمسي على ألفية السيوطي تبين مكانة الشارح ـ أي: الشيخ الترمسي ـ عند السادة المحدثين، وتعويلهم على ضبطه وشرحه واختياراته، ونقلهم عنه وعزوهم إليه.

(١) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشُمُنِّي، القسنطيني الأصل، الإسكندري المولد، القاهري نشأة وإقامة وتعليماً، أبو العباس، تقي الدين، محدث مفسر نحوي، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١هـ، ومات في القاهرة سنة ٨٧٢هـ، من مصنفاته (شرح المغني لابن هشام)، و(مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا)، و(كمال الدراية في شرح النقاية) في فقه الحنفية، قال عنه تلميذه الحافظ السيوطي: «المحدث، المفسر، الأصولي، المتكلم، النحوي، البياني، المحقق، إمام النحاة في زمانه، وشيخ العلماء في أوانه، شهد بنشر علومه العاكف والبادي، وارتوى من بحار فهومه الظمآن والصادي، فأما الحديث، فالرحلة في الرواية والدراية إليه، والمعول في حل مُشكلاته وفتح مقفلاته عليه، وأما الفقه فلو رآه النعمان لأنعم به عيناً، وأما النحو فلو أدركه الخليل لاتخذه خليلا، أو يونس لأنس بدرسه وشفى منه غليلاً...الخ». (ينظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية ١/١٤٥، والأعلام للزركلي ١/٢٣٠).

(٢) وهي مقالة نقلها عنه تلميذه الإمام السيوطي في كتابه "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". (ينظر: تدريب الراوي للسيوطي ص (٦٧)، ومشكل علم مصطلح الحديث في العصر الحديث ص (٧)).

(٣) وهي تسعة أنواع، ذكر الشارح أربعاً منها، وأنا أذكر باقيها ـ كما ذكرها الزركشي في البحر المحيط ـ؛ للفائدة ومزيد البيان:

أحدها: أن يجيز بِمُعَيَّنٍ لمعينٍ، بأن يقول: أجزت لك الكتاب الفلانيَّ، وهو أعلاها.

وثانيها: لمعين في غير معين، كقوله: أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي.

وثالثها: أن يجيز معينٌ لمعينٍ بوصف العموم، مثل أجزت للمسلمين، أو لمن أدرك حياتي.

ورابعها: الإجازة للمجهول أو بالمجهول، مثل أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي، وفي وقته ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب، ثم لا يعين المجاز له، أو يقول: =

١ ـ إجازة خاص بخاص؛ كـ(ـأجزت لك رواية صحيح البخاري)[١].

٢ ـ وإجازة خاص في عام؛ كـ(ـأجزتك جميع مروياتي)[٢].

٣ ـ وإجازة عام في خاص، نحو: (أجزت لمن عاصرني في رواية البخاري).

٤ ـ وإجازة عام في عام؛ كـ(ـأجزت لمن عاصرني بجميع مروياتي)[٣].

واختلف العلماء في جواز الرواية بالإجازة بجميع أنواعها[٤].

= أجزت لفلان أن يروي عني كتاب السّنن، وهو يروي جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك، ولا قرينة تصرف لبعضها.

وخامسها: الإجازة المعلقة بشرط، مثل: أجزت لمن شاء؛ فلان أو نحوه، وهو كالنوع الرابع، وفيه جهالة، وتعليق بشرط.

وسادسها: الإجازة بما لم يسمعه المجيز، ولم يتحمله فيما مضى لرواية المجاز له إذَا تحمله المجيز بعد ذَلك.

وسابعها: إجازة المجاز، مثل: أجزت لك مجازاتي أو رواية ما أجيز لي روايته.

وثامنها: الإذن في الإجازة، وهذا مثل أن يقول: أذنت لك أن تجيز عني من شئْتَ، قال الزركشي: «وهذا نوع لم يذكروه، ولكنه وقع في عصرنا».

وتاسعها: الإجازة لمن ليس أهلاً لها حين الإجازة؛ وهو يشمل صوراً؛ منها الصبي، ومنها: الكافر، ومنها:الإجازة للفاسق والمبتدع، ومنها: الإجازة للحمل؛ وقد ذكر الزركشي، وتبعه السيوطي، حكم كل واحدة منها على وجه الشرح والتفصيل، فليرجع إليه. (ينظر: البحر المحيط، وتدريب الراوي).

(١) قال السيوطي: «والصحيح الذي استقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها، بل ادَّعى أبو الوليد الباجي وعياض: الإجماع عليها، وقصر أبو مروان الطبني الصحة عليها»، وفيها تفصيل ذكره السيوطي في تدريبه، والزركشي في البحر المحيط. (ينظر: تدريب الراوي ٢٩٨/١، والبحر المحيط ٣٩٩/٤).

(٢) قال السيوطي: «فالخلاف فيه أقوى وأكثر، والجمهور جوزوا الرواية وأوجبوا العمل بها». (ينظر: تدريب الراوي ٢٩٨/١).

(٣) قال السيوطي: «وفيه خلاف للمتأخرين، فإن قيدها ـ أي الإجازة العامة ـ بوصف حاصر؛ كأجزت طلبة العلم ببلد كذا، أو من قرأ عليَّ قبل هذا، فأقرب إلى الجواز من غير المقيدة بذلك»، ثم ذكر أقوال العلماء في محكمها واختلافهم في ذلك. (ينظر: تدريب الراوي ٢٩٨/١).

(٤) وقد بين تفصيل خلافهم: السيوطي في تدريب الراوي، والزركشي في البحر المحيط، وغيرهما. (ينظر: تدريب الراوي ٢٩٨/١، والبحر المحيط ٣٩٦/٤).

فقال جماعة: لا تجوز[(١)]، وهو محكيٌّ عن الشافعي[(٢)] وغيره من المجتهدين؛ [لأنها][(٣)] لو جازت[(٤)] بها لبطلت الرحلة.

---

(١) قال الزركشي في البحر المحيط: «وبه ـ أي: بالمنع ـ قال شعبة، وقال: لو صحت الإجازة لبطلت الرحلة، وأبو زرعة الرازي، وقال: لو صحت لذهب العلم، وإبراهيم الحربي، وأبو الشيخ الأصفهاني، واختاره القاضي الحسين، والماوردي، وأبو طاهر الدَّبَّاسِيّ من الحنفية، وقال: من قال لغيره: أجزت لك أن تروي عني فكأنه قال: أجزت لك أن تكذب عليّ، وَكذا قال ابن حزم في كتاب الإحكام، وقال: إنها بدعة غير جائزة، وقال غيره: تقدير أجزت لك أبحت لك ما لا يجوز في الشرع؛ لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع، وحكى ابن وهب عن مالك قال: (لا أرى هذا يجوز، ولا يعجبني، وحكاه الماوردي، والرويانِي، وابن السمعاني عن الشافعي، يعني؛ لأن الربيع قال: همَّ الشافعي بالخروج من مصر، وكان قد فاتني من البيوع من كتاب الشافعي ثلاث ورقات، فقلت له: أجزها لي، قال: فاقْرَأها علي كما قُرِئَ علي، وردد عليَّ ذلك، حتى أذن الله فجلس وقُرِئَ عليه، وسمعناه بعد ذلك، وتوفي عندنا. وفي رواية البيهقي عن شيخه الحاكم زيادة؛ يعني ـ في مدلولها ومعنى كلامه فيها ـ أَنَه كره الإجازة، حيث قال البيهقِي: «كذا في الحكاية، يعني أنه كره الإجازة»، قال الحاكم: «فرضي الله عن الإمام الشافعي، لقد كره المكروه عند أكثر أئمة هذا الشأن، ثم عاب شيخنا رِواية ما أجيز له بـ(أخبرنا)، و(حدثنا)، قال: وبمثله يذهب بهاء العلم والسماع والرحلة». (ينظر: البحر المحيط ٣٩٦/٤).

(٢) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، الإمام، العلم، أبو عبدالله الشافعي، ﷺ، أحد أئمة الإسلام، أخذ القراءة عرضاً عن إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين المكي، وروى القراءة عنه محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، ولد سنة ١٥٠هـ بغزة وقيل: بعسقلان، ثم حُمِلَ إلى مكة وهو ابن سنتين، صنف التصانيف، ودون العلم، ورد على الائمة متبعاً الأثر، وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبعد صيته، وتكاثر عليه الطلبة، قال يونس الصدفي: ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوما في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة، مناقبه أكثر من أن تحصى، توفي بمصر سنة ٢٠٤هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/١، وغاية النهاية ٩٥/٢).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه (صحْ).

(٤) أي: الرواية بالإجازة على اختلاف أنواعها.

لكنَّ الصحيح الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين: جوازها[١] إذا كان بشرطها المعتبر عند أهل الحديث والأثر؛ لأنَّ الغرض حصول الإفهام والفهم، وهو حاصل بالإجازة المفهمة.

وأسند [الرامهرمزي][٢] عن الشافعي ـ ﷺ ـ: «أنَّ الكرابيسي[٣]

(١) قال الزركشي: «وهو الذي عليه جمهور السلف، وحملوا كلام المانعين: على الكراهة، قال الخطيب: وقد ثبت عن مالك الحكم بصحة الرواية بأحاديث الإجازة، فدل على أن منعه إنما هو وجه الكراهة أن يجيز العلم لمن ليس أهله، ولا خدمه، ولا عانى التعب، ولهذا قال ـ أي مالك ـ: إنما يريد أحدكم أن يقيم المقام اليسير، ويحمل العلم الكثير، قال: وكذلك المنقول عن الشافعي كراهة الاتكال على الإجازة بدلاً عن السماع، وقد قال الكرابيسي: لما كان قدمة الشافعي الثَّانية إلى بغداد آتيته، فقلت له: أتأذن لي أن أقرأ عليك الكتب؟ قال: خذ كتب الزعفراني فانسخها، فقد أجزتها لك، فأخذتها إجازة، قلت: هذا من قوله في القديم، والأول من قوله في الجديد، فَكَيْفَ يقضى للقديم على الجديد؟ نعم، المنقول عن الجدِيد ليس صريحا في المنع، فلا تعارض»، ثم على القول بجوازها فقد فرعوا على ذلك عدة مسائل منها؛ هل تجوز مطلقاً أو بشرط؟ وهل هي في مرتبة دون السَّمَاع أو أنها كالسَّماع؟، وهل يقول فيها: حدثني، وأخبرني؟. (ينظر: البحر المحيط ٣٩٧/٤).

(٢) الحسن بن عبدالرحمٰن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزيّ الفارسي، أبو محمد، الإمام الحافظ البارع، محدث العجم في زمانه، من أدباء القضاة، كان أحد الأثبات، حافظ متقن، كما قاله الذهبي، سمع من أبيه، ومحمد بن حيان المازني، وأبي شعيب الحراني، وغيرهم، وحَّدث عنه الحسن بن الليث الشيرازي، وأبو بكر محمد بن موسى بن مردويه، والقاضي أحمد بن إسحاق النهاوندي، وآخرون، من مصنفاته (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) في علوم الحديث، قال عنه الذهبي: ما أحسنه من كتاب، سبعة أجزاء في مجلدة واحدة، وله (ربيع المتيم في أخبار العشاق)، و(الأمثال)، و(النوادر)، و(الرقا والتعازي)، و(أدب الناطق)، وهو من أهل (رامهرمز) وله شعر، توفي في نحو سنة ٣٦٠هـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦١/١٠ ـ ١٦٢، والأعلام ١٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ٢٥٣/٣).

(٣) الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي الْكَرَابِيْسِي، الفقيه المتكلم، كان بحراً من بحور العلم، ذكياً فطناً فصيحاً لسناً، من أصحاب الإمام الشافعيّ، تفقه على الشافعي، وسمع بن إسحاق الأزرق وجماعة، وصنف التصانيف، وكان متضلعاً في الفقه والأصول والحديث ومعرفة الرجال، والكرابيس؛ هي: الثياب الغلاظ، ونُسِب إليها؛ لأنه كان يبيعها، قيل مات سنة ٢٤٨هـ، وقيل: سنة ٢٤٥هـ، ﵀ رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٧٩/١٢، والعبر في خبر من غبر ٨٥/١، والأعلام ٢٤٤/٢).

أراد أن يقرأ عليه كتبه فأبى، وقال: خذ كتب **[٦١٥]** الزعفراني فانسخها، فقد أجزت لك، فأخذها إجازة»[(١)].

وبالجملة فالذي استقر عند أهل الحديث قاطبة؛ العمل بالإجازة فيه حتى صار إجماعاً، كما في الإتحاف[(٢)]، قال[(٣)]: «وهل يلحق بها الإجازة بالقراءات؟ قال القسطلانيّ: الظاهرُ نعم، ومنعه الحافظ [الهمذاني][(٤)]، وكأنه حيث لم يكن الطالب أهلاً؛ لأنَّ في القراءة أموراً لا تحكمها إلا المشافهة، وإلا فما المانع منه على سبيل المتابعة إذا كان المجاز قد أحكم القرآن وصححه، كما فعل أبو العلاء نفسه بذكر سنده بالتلاوة ثم يردفه بالإجازة إمَّا للعلو أو للمتابعة، وأبلغ من ذلك رواية الكمال [الضرير][(٥)] شيخ القراء بالديار المصرية القراءات من المستنير لابن سوار عن الحافظ السلفي بالإجازة العامة، وتلقاه الناس خلفاً عن سلف».

على أن بعضهم استدل لذلك: «بِأَنَّهُ ﷺ كَتَبَ سُورَةَ (بَرَاءَة) فِي صَحِيفَةٍ، وَدَفَعَهَا لِأَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، ثُمَّ بَعَثَ عَلِيًّا رضي الله عنه [فِي أَمْرٍ][(٦)]، فَأَخَذَهَا

---

(١) وفي المسألة ـ أي في جواز الرواية بالإجازة من عدمه ـ إضافة للقولين اللذين ذكرهما الشارح، ثلاثة أقوال أخرى؛ ذكرها الزركشي بقوله: «والثالث: يجوز ـ أي الرواية بالإجازة ـ بشرط أَنْ يدفع إليه أصوله، أَو فروعاً كتبت عنها، وينظر فيها، ويصححها، حكاه الخطيب عن أحمد بن صالح، والرابع: إن كان المجيز والمستجيز كلاهما يعلمان ما في الكتاب من الأحاديث جاز، وإلا فلا، وهو اختيار أبي بكر الرازي من الحنفية، ونقلوه عن مالك، فإنَّه شرط في المجيز أن يكون عالماً بما يجيز، وفي المجاز له أن يكون من أهل العلم، فعلى هذا لا تجوز الإجازة بكل ما ثبت أنه مسموع الشيخ ضرورة أنهما لا يعلمان جميع تلك الأحاديث، والخامس: لا تصِح إلا بالمخاطبة، فإن خاطبه بها صح، وإلا فلا؛ حكاه أبو الحسين بن القطان في كتابه الأصول». (ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣٩٧/٤).

(٢) ينظر: الإتحاف ٦٨/١.

(٣) أي: صاحب الإتحاف فيما نقله عن القسطلاني. (ينظر: الإتحاف ٦٨/١).

(٤) في الأصل: (الهداني)؛ وهو تصحيف.

(٥) ضُبطت في الأصل: (الضريري)، والذي في الإتحاف: (الضرير)، وهو الذي أثبته. (ينظر: الإتحاف ٦٨/١).

(٦) ما بين المعكوفتين كُتِبَ بخط صغير فوق كلمة (رضي الله عنه)، وقد أثبته في أصل الشرح، =

مِنْهُ وَلَمْ يَقْرَأْهَا عَلَيهِ، وَلَا هُوَ أَيضاً، حَتَّى وَصَلَ مَكَّةَ وَقَرَأَهَا عَلَى النَّاسِ»[1].

هذا [وقال][2] ابن المصنف[3]: «وقد اتفق للناظم ـ أسبغ الله أنعامه عليه ـ في البيت المذكور شيء لطيف؛ وهو أنَّ (أجاز) يتعدى بنفسه وبحرف الجر؛ فاستعمله أولاً باللام، وثانياً بغيرها»[4].

= على إني لا أدري هل هي من صلب الشرح، أم أنها زيادة بيان من الناسخ أو من مالك النسخة الأصلية.

(١) ذكر ذلك الخطيب البغدادي في كفايته، وقال بعده: «فصار ذلك كالسَّماع في ثبوت الحكم ووجوب العمل به». (ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١/٣٢٤).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل من غير واو: (قال)، وما أثبته أليق بسياق الكلام.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨).

(٤) وهاهنا لطيفة فاضت بها قريحة الشيخ الكبير شيخ القراء بالمسجد النبوي؛ الشيخ إبراهيم الأخضر بن علي القيم، وذلك في بيان المعنى البلاغي لاستعمال الناظم لكلمة (أجاز)؛ مرة متعدية بنفسها، ومرة متعدية بحرف الجر؛ (اللام)، وذلك في قوله:

وَقَدْ أَجَزْتُهَا لِكُلِّ مُقْرِيْ ... كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ فِيْ عَصْرِيْ

قال حفظه الله ـ تعالى ـ وكتبت من إملائه: «نلاحظ أنَّ الناظم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ قد عدَّى الفعل (أجاز) في نظمه باللام، وزيادة المبنى تدلُّ على زيادة في المعنى، فالعدد الذي ينشأ عن قوله: (**وَقَدْ أَجَزْتُهَا لِكُلِّ مُقْرِي**) عدد كثير مبهم القيمة غير معروف، ممتدٌ في ثنايا الليالي والأيام، كما هو مبثوث في صدور الرجال في مواقعهم وأماكنهم من هذا العالم الذي نعيشه، وقد انتشرت منظومته هذه في أيادي وقلوب الناس في كلِّ الأماكن التي بلغتها الشمس أو سطع عليها ضوء القمر، فكان العدد غيرُ ممكن إحصاؤه كثرةً، فكان لزاماً أن يتعدى باللام الزائدة في حرف تعدي الفعل، أمَّا قوله: (**كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ فِي عَصْرِي**)؛ وهم عدد قليلٌ ممن رآهم وأجازهم ممن سمعوا منه وأفاض عليهم من سيب علمه وأدبه، وكانت لفتة ذكية من عالم ربانيٍّ استخدم بلاغة القرآن في بلاغة عباراته، فزيادة العدد الأوَّل جلب زيادة الحرف، وقلة العدد الثاني قاده إلى الاستغناء عن الحرف، وهناك لطيفة أخرى قد تكون مما يذكر في هذا السياق؛ وهي أنَّ إجازته لها لكلِّ مقري دلَّ على اختياره لأناس قد خصهم الله ﷻ بهذا الفضل العظيم؛ فَبِهِم ارتفع لواء الإقراء، يحملون رايته كليالي الأنس ورياض العطايا في سواد المطالب، فهي إشراقة في جبين الزمن، وفي قوله: (**كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ فِي عَصْرِيْ**)؛ ففيه إشارة إلى أنه يتناولها من لا يقري فإنَّ بعض الناس الذين رآهم المصنف وكانوا في عصره قد قصرت هممهم على الرغم من حيازتهم لهذه المنظومة الجميلة، فكان لأولئك =

١٠١٤ ـ رِوَايَةً بِشَرْطِهَا الْمُعْتَبَرِ[١]. وَقَالَهُ: مُحَمَّدُ بنُ الْجَزَرِي

[ونَكَّر][٢] (رواية)؛ ليعمّ[٣].

ثم أكَّدها بقوله: (**وَقَالَهُ**)؛ أي: ما ذكر من الإجازة بلفظه لا بمجرد الخط.

الحافظ شمس الدين أبو الخير (**مُحَمَّدُ بنُ**) محمد بن محمد بن علي بن يوسف (**الْجَزَرِي**)؛ تقدم في الخطبة أنه نسبة إلى جزيرة (ابن عمر)؛ بلدة شمالي الموصل[٤].

= الذين سمَّاهم في صفته الأولى بالمقرئين زيادة في الفضل والمعنى؛ فلأجل تلك الزيادة في الفضل والمعنى في الذين خصَّهم بالإجازة الأولى كانت زيادة المبني»، قلتُ: وإن ضبط الشارح لكلمة: (**أَجَزْتُهَا**) في الإجازة الثانية التي في شطر البيت الثاني يتفق مع ما ذهب إليه شيخنا الكبير في توجيهه لكلام الناظم وتعليقه عليه.

(١) تصحفت في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة: (**لِيُعْتَبَرِ**).

(٢) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (وكرر)؛ من التكرير والإعادة، وليس ذلك كذلك؛ لأنه ليس ثمة تكرار، فكلمة: (**رِوايَةً**) لم تتكرر من قبل، بل هذا الموضع في هذا الباب هو أول ورود لها، ولهذا فإن الصواب ـ وهو الذي أثبته ـ ما جاء في شرح ابن الناظم ـ والشارح ناقل عنه ـ وهو أنَّ هذه الكلمة يجب أن يكون ضبطها: (ونكَّرَ)؛ من التنكير؛ والذي هو ضد التعريف، وذلك لينضبط المعنى ويستقيم السياق، فلعل ما جاء في أصل الشرح هنا سبق قلم، والله أعلم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨)).

(٣) ضُبطت في الأصل؛ على التذكير: (لِيَعم)، بينما ضُبطت في شرح ابن الناظم؛ على التأنيث: (لِتَعُم)، ويلاحظ أن الشارح هنا لم يتعرض لمعنى كلام الناظم عند قوله: (**بِشَرْطِهَا الْمُعْتَبَرُ**)، واقتصر على قوله: (الصحيح الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين: جوازها إذا كان بشرطها المعتبر عند أهل الحديث والأثر)، لكنه لم يبين ما هو الشرط المعتبر في الرواية عند أهل الأثر، بل إنَّ كلاً من شرح هذه العبارة من شراح الطيبة لم يذكر ما هو الشرط المعتبر عند أهل العلم؛ فقد قال النويري: «فأجاز لمن ذكرها روايته بشرطها المعتبر عن أهل الأثر»، وقال المنير السمنودي في شرحه: «وقوله: (**بِشَرْطِهَا الْمُعْتَبَرُ**)؛ أي: أجازه بالشروط المعتبرة عند علماء هذا الفن»، ولم يتعرض لها ابن الناظم، ولا موسى جار الله، ولا صاحب الهادي، بشرح ولا خبر. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٤٣/أ)، وشرح النويري ١٩٩/٦، وشرح جار الله ص (٣٠٧)).

(٤) تقدم التعريف بها في شرحه لخطبة المتن.

ثم عاد المصنف بالدعاء لنفسه فقال:

١٠١٥ ـ يَرْحَمُهُ بِفَضْلِهِ الرَّحْمَنُ[(١)] فَظَنُّهُ مِنْ رَبِّهِ[(٢)] الْغُفْرَانُ

(يَرْحَمُهُ بِفَضْلِهِ) وجوده[(٣)].

(الرَّحْمَنُ)؛ الذي ظهر عموم رحمته بما بهر من بدائع مصنوعاته، والذي أفاض على جميع خلقه عموم الأفضال.

وفي كلام المصنف إرجاع الضمير إلى متأخر لفظاً لا رتبةً، وهو شائع؛ كـ(ـخاف ربَّه عمرُ)[(٤)].

قال ابنه[(٥)]: «وختم الكتاب بذلك، كما بدأ به أولاً ـ أي: في قوله:

---

(١) رُسِمَتْ في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**الرَّحْمَنُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، حيث رُسِمَت فيهما: (**الرَّحْمَانُ**)، وقد خلت النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي من كامل هذا البيت ـ متناً وشرحاً ـ، وكذا سقط هذا البيت من شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما أُثْبِتَتْ على هامش النسخة نفسها.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**رَبِّهِ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: (**جُودِهِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٣) قال النويري: «هذا خبرٌ في معنى الطلب؛ أي: اللهم ارحمه يا رحمن بفضلك». (ينظر: شرح النويري ٦/٢٠١).

(٤) وشاهده من الألفية، قول ابن مالك ص (٧٩)، البيت رقم (٢٤١)، باب (الفاعل):

وَشَاعَ نَحْوُ (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وَشَذَّ نَحْوُ (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية (٤٩٢/١): «أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر؛ وذلك نحو: (خاف ربه عمر)؛ فـ(ربه)؛ مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر)؛ وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ـ؛ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبة، وإن تأخر لفظاً».

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(**يَا ذَا الْجَلَالِ ارْحَمْهُ وَاسْتُرْ وَاغْفِرِ**) ـ؛ رجاء أن يصادف ساعة إجابة ممن يقرؤها أو يدرسها من قلب صادق مخلص؛ فيفوز بذلك من رحمة الله، ويحصل مراده من عفو الله وغفرانه، فلا بُغْية له سوى ذلك، فطالما سهر الليالي، وجهد نفسه، وبذل وسعه في هذا الكتاب، وفي [٦١٦] أصله؛ ليقرب على الطالب كل بعيد، ويسهل كل عسير، ويقوم بما وجب عليه من حق الله ـ تعالى ـ؛ الذي أخذ عليه الميثاق ببيانه، وأوعد على كتمانه».

(**فَـ**)ـحينئذٍ.

(**ظَنُّهُ مِنْ رَبِّهِ الْغُفْرَانُ**).

وكيف لا؟ وقد قال النبيُّ ﷺ ـ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى ـ: «[أنا عند ظن عبدي، فليظن خيراً][(١)]»[(٢)].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه (صحْ).

(٢) لم أقف عليه بالنصِّ الذي ذكره الشارح هنا، ولا على النصِّ الذي ذكره ابن الناظم في شرحه؛ لأن الشارح يبدو أنه ناقل عنه، ونصُّه في شرح ابن الناظم: «قال الله تعالى: أنا عند ظنِّ عبدي بي فليظنَّ بي خيرًا»، ولكنَّ الحديث له روايات وألفاظ أخرى، فقد رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «أنا عند ظن عبدي بي»، وزاد البخاري في رواية، وكذا في صحيح مسلم، وسنن الترمذي، وابن ماجة، من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ـ أيضاً ـ: «قال النبي ﷺ: يقول الله ـ تعالى ـ: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني؛ فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملإٍ ذكرته في ملإٍ خير منهم، وإن تقرب إليَّ بشبر تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إليَّ ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»، وفي رواية عند مسلم، وسنن الترمذي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي مسند أحمد عن أنس رضي الله عنه؛ بلفظ: «أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا دعاني»، وفي رواية عند مسلم بلفظ: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حيث يذكرني، واللهِ لَلَّهُ أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته بالفلاة، ومن تقرب إليَّ شبراً تقربت إليه ذراعاً، ومن تقرب إليَّ ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإذا أقبل إليَّ يمشي أقبلت إليه أهرول»، وروى أحمد في مسنده، والدارمي في سننه، والحاكم في مستدركه، وابن المبارك في مسنده، وابن أبي الدنيا في المحتضر، وابن الجوزي في الثبات والممات، وابن بشران في أماليه، ونصُّهُ عندهم: «عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: قال الله ـ تعالى ـ: أنا عند ظنِّ عبدي بي فليظنَّ بي ما شاء»، =

وأنا أقولُ ـ اقتداءً بالمصنف ـ: قد أجزتُ بمضمون هذا الشرح (غُنْيَةُ الطَّلَبَةِ بِشَرْحِ الطَّيِّبَةِ)؛ كلَّ من وصل إليه من المقرئين ومن طلبة العلوم في هذا العصر وبعده، ولاسيما من تلقاه مني من أولادي وأصحابي، بشرط الأهلية، وقد ذكرت سندي المتصل إلى المصنف في الخطبة[1]، وأمَّا أسانيد القراءات [العشر المتصلة إلى الأئمة العشرة، ثم منهم إلى النبي ﷺ فمبسوطة في النشر وغيره، وقد أفردت بعضها في تأليف مستقل سميته (الفوائد الترمسية)[2]،

= وأخرجه أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «أنا عند ظنِّ عبدي بي؛ إن ظنَّ بي خيراً فله، وإن ظنَّ بي شراً فله»، وفي السلسة الصحيحة للألباني: «أنا عند ظن عبدي بي؛ إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»، ورواه الحاكم عن أنس رضي الله عنه: «قال الله تعالى: عبدي! أنا عند ظنك بي، وأنا معك إذا ذكرتني»، ورواه ابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «قال الله ﷻ: أنا عند ظن عبدي بي؛ فإن ظن بي خيراً فله الخير، فلا تظنوا بالله إلا خيراً»، وعلى كلِّ حال فالحديث بغالب ألفاظه المذكورة صحيحٌ، ومداره في غالب رواياته على أبي هريرة وواثلة بن الأسقع، رضي الله عنهما، وفي بعض رواياته على أنس بن مالك رضي الله عنه، وأصله في الصحيحين والسنن، وقد صحح الألباني جميع ألفاظ الحديث المذكورة وذلك في صحيح وضعيف الجامع الصغير وغيره من كتبه.

(١) في أول شرحه لهذا النظم المبارك.

(٢) وهي رسالة صغيرة الحجم، مؤلفة من ثمان (٨) ورقات، طُبعت سنة (١٣٣٠هـ)، واسمُّها المكتوب في أولها: (الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية)، وهو يخالف اسمها المذكور هنا في أصل الشرح، وقد ذكر المؤلف في صفحتها الأولى مؤلفاته التي ألفها في مختلف العلوم وبلغ عددها أربعة عشر (١٤) مؤلفاً؛ في علم القراءات، والحديث، والفقه وأصوله، وقال بعد أن سرد مؤلفاته المذكورة ما نصُّهُ: «وكلُّها قد بُيِّضَت وحُرِّرَت حسب الطاقة، فالحمد لله على ذلك، ونرجوه عموم النفع، آمين»، ثم ذكر في الصفحة الثانية نصَّ إجازته من شيخه الشيخ محمد الشربيني الدمياطي، مذيلة بتاريخ العشرين من شهر ذي الحجة لعام (١٣١٨هـ)، قال فيها: «أنَّه ـ أي الشيخ محمد محفوظ الترمسي ـ حضر عندي ـ أي: عند الشيخ محمد الشربيني الدمياطي ـ في قراءة الشاطبية بشرح ابن القاصح، والرائية، وتفسير البيضاوي، وإتحاف فضلاء البشر، وطيبة النشر، ثمَّ لمَّا علم أنَّ الإسناد في يد الأفاضل كالسلاح في يد المقاتل، ولا سيما طلب الأسانيد العالية، على ما عُرِفَ في الأزمنة الحالية، التمس مني الإجازة، فملت إلى إجابته، وأذنت له أن يقرأ ويُقْرِئَ من شاء حيث شاء في أيِّ بلد نزل، وأيِّ قطر حل وارتحل، وثوقاً بفهمه وأمانته، وركوناً إلى درايته، =

فليُطْلَب منها من أراد الوقوف على اتصال أسانيدي في القراءات العشر.

فيا ربنا لك الحمد][1] باطناً وظاهراً، وأولاً وآخراً، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

ولكَ الحمدُ كما ينبغي لجلال وجهكَ، وعظيم سلطانكَ.

سبحانكَ، [لا أحصي][2] ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيتَ على نفسكَ.

فصلِّ وسلم على عبدكَ ورسولكَ وحبيبكَ سيِّدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ونسألك اللهمَّ من خير ما سألك منه سيِّدنا محمد ﷺ.

ونعوذ بك من شر ما استعاذك منه سيِّدنا محمد ﷺ.

ويا من بيده الخير كله نسألك الخير كله، ونعوذ بك من الشر كله.

= حسبما رواه عني، ونقله مني، للقراء العشرة من طرق الكتب السابقة، بالشرط المعتبر عند أهل الأثر، غفر الله له أوزاره، وأعلى في الدنيا والآخرة مناره، وأسأله أن لا ينساني من صالح دعواته، في خلواته وجلواته، ولنذكر له إسنادي إلى ابن الجزريّ، ثمَّ إلى الشاطبيّ، ثمَّ إلى أبي عمرو الدانيّ، إذ عليهم مدار إسناد المتأخرين، فللمجاز المذكور إتمامه من أسانيدهم حسبما جرى به الرواية والدراية، فنقول: قد قرأت القرآن الكريم...الخ»، ثم أخذ في سرد إسناده إلى مشايخه الأجلاء حتى بلغ إلى أبي عمرو الداني، ثم قال ـ أي الشيخ الشربيني الدمياطي ـ: «هذا ومن المعلوم أنَّ لهؤلاء المشايخ الكرام مشايخ آخرين أجلاء فخام تركنا ذكرهم طلباً للاختصار».

ثم شرع الشيخ الترمسي ـ بإذن من شيخه كما قال ـ في بيان طرق القراء العشرة، وتلخيص أسانيدهم الموصلة إليهم، وختم رسالته الجامعة بمجموعة من الفوائد في بيان بعض مسائل القراءة والإقراء؛ وذلك على النحو التالي: (الفائدة الأولى: القرآن والقراءات وحقيقتهما، والمتواتر من القراءات والشاذ منها، والفائدة الثانية: الفرق بين القراءات والروايات والطرق وطرق جمع القراءات والتركيب والخلط وحكم ذلك كله، والفائدة الثالثة: شرط المقرئ، والفائدة الرابعة: بيان معنى الأحرف السبعة). (ينظر: الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية ص (١ ـ ٤)).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (لا ثني)، والصواب ما أثبته.

اللهمَّ لا تعقنا عن العلم [بعائق][١]، ولا تمنعْنا عنه يا مَانِع.

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

اللهمَّ إنَّا نسألك أن توفقنا للتقوى والاستقامة.

وتمنحنا خاتمة الخير والسعادة.

وترزقنا الحسنى وزيادة.

سبحانَ ربكَ ربِّ العزةِ عما يصفونَ، وسلامٌ على المرْسلينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد؛ خاتم جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، آمين آمين آمين.

وكان الفراغ من كتابة هذا الشرح وتحريره: قبيل آذان الظهر يوم الإثنين؛ تاسع شعبان المعظم؛ عام (١٣٢٨هـ)؛ ثمانية وعشرين وثلاثمائة بعد الألف.

وابتدائي فيه: غرة الربيع الأول من هذا العام.

وكانت مدة التأليف: خمسة أشهر وتسعة أيام.

وكلُّ ذلك في مكة المكرمة، زادها الله تشريفاً ومهابةً.

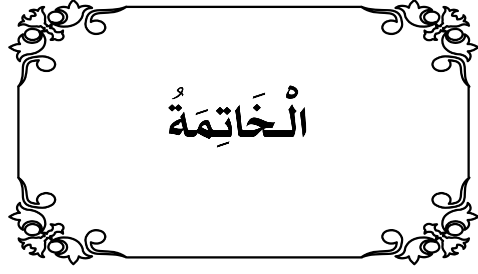
قاله وكتبه: العبد الراجي رضا مولاه الغني؛ محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي، كان الله له في الحالين [٦١٧]، وجعله من سعداء الدارين، آمين آمين آمين.

والله أعلم.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

الحمدُ للهِ الذي بنعمه تَتِمُّ الصالحات، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سيِّد الساداتِ؛ سيِّدنا ومولانا محمد، وعلى آلهِ وصَحْبهِ الهُدَاةِ، وَبَعْدُ: فقدْ وافقَ الْفراغُ من نقل هذا الكتاب، الحسن المستطاب، نقلاً من خطِّ المصنفِ، متَّعنا الله بحياتهِ، ونفعنا بعلومهِ، آمين، وذلك نهار الثلاثاء المبارك؛ الموافق اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم، بقلم الراجي من ربه غفران المساوي؛ محمد بن إسماعيل الميمني؛ الشهير بالشيناوي، غفر الله له ولوالديه ولمن أحسن إليهما وإليه، آمين.

(تَمّ)



وفي الختام فإني أشكر الله تعالى على ما وفقني إليه من هذا العمل الجليل، وأسجل أهم النتائج التي انتهيتُ إليها، وأبرز الحقائق التي حصلتُ عليها، من خلال دراستي وتحقيقي لهذا الكتاب، والتي من أهمها:

١ - مكانة منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" في هذا العلم الشريف؛ فهي المنظومة التي ضمَّتْ القراءات العشر الكبرى، وحوت زُها ألف طريق من طرق الرواية والإقراء، على غاية من الضبط والتحقيق، كما حوت مواضع فريدة من الاختيار والتحرير والتدقيق.

٢ - إنَّ هذا الشرح المسمى بـ"غنية الطلبة بشرح الطيبة" من الشروح المطولة لمنظومة "طيبة النشر"، إن لم يكن أطولها، وهذا ظاهر في عدد لوحات المخطوط والتي تجاوزت الثلاثمائة (٣٠٠) لوحة، مما يدل على عناية الشارح على استقصاء وتتبع كلام الناظم بما لا يوجد في غيره من الشُّروح الأخرى.

٣ - من أهم مزايا منهج الشارح في شرحه أنه يشرح النظم حرفاً حرفاً، وكلمةً كلمةً، فلا يترك كلمةً أو حرفاً من النظم إلا وتناوله بالشرح والتوضيح، فهو في الحقيقة موافق لما هو بصدده من شرح الطيبة، فهو - في رأي الباحث - من أحسن الشروح التي يصدق عليها أنها شرحت الطيبة شرحاً حرفياً؛ لعنايته بشرح كلِّ حرف من حروف المتن وإنزاله مكانه من الشرح، وهو بهذه الدقة في شرح متن طيبة النشر أصبح من أكثر الشروح دقة وسلاسة، وأقرب تفهيماً في وصف الخلاف بين القراء في كل حرف من أحرف الخلاف.

٤ ـ اعتمد الشارح في شرحه بشكل رئيس على كتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر والمسمى بـ"مُنتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات" للعلامة البنَّا الدمياطي، حتى إنه لا يكاد يترك فيه فائدة أو تحريراً ولا تنبيهاً أو تعليقاً إلَّا ونقله أو أفاد منه، كما كان له نقل كثير من كتاب غيث النفع، وشرح ابن الناظم على طيبة النشر.

٥ ـ أميز الضبوطات المخطوطة لمنظومة "طيبة النشر" هي ضبط الشيخ عبدالفتاح القاضي، والذي هو حاشية خطَّها بيده على نسخة الشيخ الضباع، وتتبع فيها النظم من أوله إلى آخره، ولا يزال مخطوطاً[1]، وكذا ضبط الشيخ موسى جار الله، والذي هو مثبت في ثنايا شرحه، وهو لا يزال مخطوطاً، وأميز الكتب المطبوعة والتي عنيت بضبط المتن وتدقيقه؛ المتن الذي بضبط الشيخ محمد تميم الزعبي، والمتن الذي بضبط الشيخ أيمن رشدي سويد، وأما ضبط الشيخ المحقق علي بن محمد الضباع فلا شك أن كل من جاء بعده فهو عالة عليه.

٦ ـ إن أميز شروح الطيبة هو كتاب "غُنيةُ الطَّلَبةِ بِشرْح الطَّيبَةِ" للعلامة محمد محفوظ الترمسي؛ لكونه تتبع كلام الناظم حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، مع توسط حجمه، وسهولة عبارته، وسلاسة أسلوبه، وجمعه في شرحه لمناهج شراح الطيبة وكتب الإقراء فيها، فصدق فيه أنه كتاب شرح وكتاب إقراء.

٧ ـ إنَّ الشيخ محمد محفوظ الترمسي عالم متفنن في مختلف العلوم، ومؤلفاته وشروحه في علم الحديث، والفقه، وأصول الفقه، والقراءات، وعلوم القرآن، والسيرة، كلها شواهد على ذلك.

(١) وقد طُبع في دار المنهاج، عام ١٤٣٧هـ، في حلة قشيبة، ومستوى عالٍ من التحقيق.

٨ ـ إنَّ الشيخ الكبير محمد محفوظ الترمسي جاء من بلاده من أقصى الدنيا من أندونيسيا الإسلام؛ لطلب العلم في بلاد الحرمين، فصار بفضل الله عليه من أكبر الشخصيات العلمية المعتبرة في مختلف العلوم، وتزاحم الطلاب عليه من كل مكان، حتى صار كل شرح من شروحه المختلفة يحتاج إلى جماعة من الباحثين لدراسته وتحقيقه، ليعطي بهذه السيرة الجليلة مثلاً عظيماً ودرساً عميقاً على عظمة هذا الدين، وأنَّ الناس في ميزانه أكفاء، فلا فضل لعربيٍّ على عجميٍّ إلا بالتقوى، وأنَّ هذه الدنيا إنما هي حلبة المنافسة وميدان السباق إلى الله، وأعظم تلك الميادين وأجلها طلب العلم، فمن أخذ بسلوك ذلك الطريق؛ طريق العلم وأهله، فقد أخذ بحظ وافر وعظيم.

٩ ـ ولمَّا كانت الرواية والمشافهة هي الركن الركين في نقل هذا العلم الشريف؛ علم القراءات، كانت الأسانيد أهم أسسها وأعظم أركانها، وقد تواصل اهتمام الأئمة بهذه الأسانيد، والعناية بها، والرحلة في تحقيقها والحصول عليها، إلا أنه قد قلَّ الاهتمام بهذا الجانب من علم القراءات في هذا العصر، وكاد نوره يخفت أو ينطفئ، وذلك من الخطورة بمكان، فتعين الاهتمام بهذه الأسانيد رواية ودراية ـ مع دراستها وتنقيحها ـ؛ محافظة على قراءات القرآن، وصوناً لها من الضياع، ويتحقق ذلك بتلقي القراءات من الشيوخ الحذَّاق المتصلة أسانيدهم بالقراء السبعة أو العشرة، وبتحقيق كتب القراءات التي تُعْنَى بهذا الجانب مثل هذا الكتاب، وبالتعريف بالقراء، وجمع تراجمهم حتى عصرنا الحاضر، وبدراسة الأسانيد، وبيان حكم العلماء عليها وعلى أوجه القراءات من حيث الصحة والضعف والتواتر والشذوذ، من هنا كانت عناية الشارح بالأسانيد، فصدَّر شرحه هذا بالأسانيد التي أدت إليها هذه المنظومة والقراءة بمضمنها، كما ألف رسالته المسماة بـ"الرسالة الترمسية"، وكتابه الآخر المسمى بـ"كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد".

١٠ ـ الحاجة الشديدة إلى وجوب إبراز مكانة علم الرسم والضبط وعلوم العربية في علاقتها بعلم القراءات، والارتباط القويّ بين علم القراءات وهذه العلوم، وتأصيل ذلك في نفوس الطلاب، سواء في مجالس الدرس في الكليات والجامعات، أو في مجالس إقراء القرآن والقراءات.

١١ ـ الحاجة الماسة والفورية إلى مراجعة وإعادة تحقيق بعض الكتب التي هي مراجع علمية معتبرة في إقراء وشرح وتحرير هذه المنظومة العظيمة؛ كشرح أبي القاسم النويري، وكتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وغيرهما.

١٢ ـ التوصية للجهات العلمية الموقرة في مواقعها المختلفة من العالم الإسلامي والمعنية بتدريس هذا العلم الشريف بالعمل على إقرار تفعيل وتدريس كتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر" للعلامة البنَّا الدمياطي، وذلك على طلاب الدراسات العليا في السنوات التمهيدية من دراستهم في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والعمل على إقرار كتاب "غيث النفع في القراءات السبع" لأبي الحسن على النوري الصفاقسيّ، على طلاب مرحلة البكالوريوس، بحيث يكون الطالب في نهاية كل مرحلة من المراحل المذكورة قد استوعب ما في هذين الكتابين من الأوجه الصحيحة المقروء بها، وذلك لما حواه هذان الكتابان من الإحاطة الجامعة بمسائل القراءة والإقراء، مع ما في هذين الكتابين من تعليم فائق للطلاب على التدقيق والتحرير في هذا العلم الشريف، فإنهما من أجل كتب الإقراء، وكلٌّ من جاء بعدهما في موضوعهما فهو عالة عليهما.

١٣ ـ العمل على ترشيد الجهود المبذولة من الباحثين في مراحل الدراسات العليا في هذا العلم الشريف، وذلك من خلال تشكيل لجنة علمية في كلِّ قسم من أقسام القراءات تكون مهمتها جمع المواضيع المختلفة ودراسة مدى الحاجة إلى بحثها وتحقيقها ومن ثمَّ تكون جاهزة لطلاب الدراسات العليا، بحيث يكون هناك أولوية في بحث

ودراسة المواضيع المقترحة، فمثلاً: حيث إن الموضوع الرئيس في مرحلة الدراسات العليا في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية[١] هو منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" دراية ورواية، فيجب أن تكون جهود الباحثين منصبة على تحقيق ودراسة وبحث كل ما يتعلق بهذه المنظومة من الكتب والشروح والتحريرات.

١٤ ـ نظراً لخلو جميع كتب القراءات المعتمدة ـ وبالأخص ما يتعلق بنظم الطيبة؛ ككتب الشروح؛ أي: شروح؛ النويري وابن الناظم، والمنير السمنودي، والترمسي على طيبة النشر، أو كتب الإقراء؛ ككتاب الإتحاف، وغيث النفع، وغيرهما ـ من ضبط الأقوال المختلفة في توجيه القراءات القرآنية الواردة فيها بالشكل وحركات الإعراب، فإنَّ الحاجة موجودة للتوصية وبشدة بالعمل على إلزام الباحثين في جميع المراحل؛ سواء مرحلة الماجستير، أو مرحلة الدكتوراه، أو بحوث الترقية، بالقيام بضبط جميع مواضع توجيه القراءات المختلفة الواردة في بحوثهم بالشكل وحركات الإعراب؛ وذلك للأهمية البالغة في التشكيل وبيان حركة الإعراب في فهم الأقوال المختلفة في التوجيه، خصوصاً وأنه في بعض المواضع قد يكون الفرق بين توجيه وتوجيه هو حركة الفتحة أو الكسرة أو الضمة أو السكون، ولعل ما صنعه محقق كتاب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون " للسمين الحلبي[٢] من ضبطه وتشكيله لجميع مواضع التوجيه يعدُّ نموذجاً مثالياً لما أردت قوله وبيانه.

١٥ ـ ومن خلال مقابلتي بين شروح الطيبة وكتب الإقراء فيها، وجدت أنه نظراً لما اعترى الكتب المطبوعة من كتب التخصص من الخطأ

(١) وجامعة أم القرى، وجامعة الطائف، وجامعة طيبة.

(٢) أعني بذلك فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد الخرَّاط، عضو اللجنة العلمية لتحقيق الكتب ومراجعتها بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

والسهو والتصحيف، مما أدى إلى تناقل الباحثين والناقلين لذلك السهو والسكوت عنه وعدم التعليق عليه، وقد يكون ذلك السهو وتلك الأوهام مؤثرة في الدلالة والمعنى؛ لذا فإن الباحث يرى إلزام الباحثين والدارسين في مراحل الدراسات العليا عند تقديمهم لمشروع بحث أو تحقيق كتاب قد تمَّ طبعه من قبل، أن يقوم الباحث ـ في مرحلة مقابلته بين نسخ المخطوط المختلفة ـ بمقابلة النسخة المطبوعة من البحث الذي قدمه مع نسخ المخطوط الأخرى، وأن يخصص في خطة بحثه أحد مطالب البحث أو مباحثه للنظر في النسخ المطبوعة من عنوان بحثه ودراستها؛ وذلك لأنَّ القراء والطلاب قد أَلِفُوا هذه النسخ المطبوعة ودرسوها وربما حفظوا ما فيها، فتكون هذه الدراسة للنسخ المطبوعة من البحث ومقابلتها مع النسخ المخطوطة فرصة لتصويب ما استقر في أذهان طلاب العلم من الخطأ أو الوهم من تلك النسخ المطبوعة والتنويه على ذلك، بحيث يفرد الطالب جزءًا من البحث أو الرسالة يذكر فيه ما استدركه على تلك النسخ المطبوعة، أو أن يتم تكليف طلاب الدراسات العليا في بحوثهم الدورية من خلال دراستهم المنهجية بالقيام بمراجعة الكتب المطبوعة خصوصاً ما يتعلق تعلقاً مباشراً بما هم بصدد دراسته وبحثه ويوضع لأجل ذلك خطة علمية مدروسة.

١٦ ـ أن بعضاً ممَّا وقع فيه الشارح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ من السهو وسبق القلم إنما هو موجود في الأصول التي نقل عنها وعزا إليها، كسهوه في ذكر تاريخ ولادة الإمام ابن عامر، وكسهوه في أسانيد هشام وابن ذكوان، وغيرها من المواضع، على ما بينته في ثنايا تحقيقي للشرح، وكذا في مبحث المآخذ على الشارح، وعليه: فإن هذا يوجب على الباحث بل وكلُّ قارئ أن يتحرى الدقة عند العزو والنقل، وعدم التسليم بصحة كلِّ ما يقرأه ويطلع عليه باعتبار أن ناقله أو مقيده أو قائله ثقة أو معتبر، فجلَّ من لا يسهو، وهذا منه كثير في جميع كتب أهل العلم، كما حصل من الاستدراك من بعض العلماء والباحثين

لبعض المواضع من النشر، أو جامع البيان، أو التذكرة، وغيرها من كتب التخصص.

١٧ ـ يرى الباحث أنه من المناسب أن تتضافر جهود الجهات الرسمية والمخلصين والمتخصصين في هذا العلم الشريف للتواصل مع دور الطباعة والنشر التي تُعْنَى بنشر الكتب المتخصصة في علم القراءات، من خلال تذكيرها بالمسؤولية الشرعية والعلمية والمهنية بشأن العناية بإخراج كتب القراءات، كما يكون التواصل معها من خلال بيان مواضع النقص والقصور الموجودة في ما تخرجه من كتب علم القراءات، فإن لم يكن إجابة منها أو استجابة فلتكن جهة أو جبهة علمية تتولى التحذير من مثل تلك الدور والمطابع التي تتهاون في نشر وطباعة كتب الأئمة وتسيء إليها بتلك الممارسات.

١٨ ـ التوصية بتوثيق العلاقة والتواصل بين أقسام القراءات في كلياتها وجامعاتها المختلفة وبين كبار العلماء والمقرئين والمحققين، وذلك من خلال مخاطبتهم واستضافتهم وإظهار سابقة فضلهم ومكانتهم، خصوصاً من كان منهم له عناية بجمع الكتب واقتناء المخطوطات والمؤلفات النادرة؛ وذلك ليكونوا مصدراً مهماً للمواضيع المقترحة لطلاب الدراسات العليا، وليستنار بأرائهم ومقترحاتهم، وإنما اقترحت هذا المقترح؛ لما أعرفه من احتواء مكتبات كثير من العلماء الأحياء المعاصرين على مخطوطات وكتب نفيسة تحتاج إلى جهود الباحثين والدارسين.

١٩ ـ وحيث إن بعضاً مما أفدته في هذا البحث واستفدت منه في هذا التحقيق هو من نتاج البحوث والرسائل العلمية لبعض الباحثين والدارسين، والذين لا تزال بحوثهم تلك ودراساتهم حبيسة المطابع فلا يُدْرَى متى يتم طباعتها، أو أنها حبيسة الرفوف فلم يعتنوا بها ولم يعنّ لهم أن يطبعوها، مع أنهم قد فَرَغُوا من مناقشتها منذ سنين طويلة، ولاعتذار بعض الباحثين ـ أيضاً ـ من تقديم بحوثهم

ودراساتهم لمن يطلبها من الدارسين والمتخصصين، وحيث إن هذه البحوث والدراسات والرسائل العلمية التي لم تطبع بعدُ قد صُرفت عليها الأموال؛ من خلال تفرِّيغ الباحثين السنين الكثيرة تفريغاً رسمياً مدفوع الأجرة من قبل الجهات التي يعملون فيها، هذا من جهة، ومن خلال تمكينهم من الدراسة في تلك الكليات وتسخير إمكانياتها لهم من جهة أخرى، لذا فإنَّ الباحث يقترح العمل على إيجاد جهة علمية تتولى جمع كل الرسائل والبحوث العلمية التي قُدِّمت أو بُحِثَت في علم القراءات خصوصاً، وفي سائر علوم القرآن عموماً، في الجامعات المختلفة، سواء على مستوى المملكة، أو على مستوى العالم الإسلامي، ثم يكون لها موقع إلكتروني بحيث يستطيع كل دارس ومستفيد أن يفيد منه ويصل إليه، مهما كان موقعه في هذه المعمورة، وأن يكون ذلك اتفاقاً علمياً بين تلك الجامعات والمؤسسات العلمية، يلزم كلَّ باحث بتقديم نسخة من رسالته لتلك الجهة أو ذلك الموقع، ويعتبر نشرها في ذلك الموقع من متطلبات اتمام البحث، واستحقاق الدرجة العلمية، فإن تلك الرسائل والجهود العملية بتلك الكيفية من التفرغ والدعم ليست ملكاً للباحث يعطيه من يشاء ويمنعه عن من يشاء، بل هي حق مشترك لكل طالب علم أو باحث أو مستفيد، ولعل تجربة مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الرقمية وكذا تجربة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى تصلح لأن تكون مثالاً يحتذى في تفعيل مثل هذا الفكرة وذلك الاقتراح.

٢٠ ـ ولِمَا رآه الباحث من عدم العناية بسير المشايخ والمقرئين ممن خدموا هذا العلم الشريف وأفنوا أعمارهم في خدمة القرآن الكريم؛ ومنهم الشيخ محمد محفوظ الترمسي، فهو ليس معروفاً عند جلِّ المتخصصين في علم القراءات، فضلاً عن عدم معرفتهم بكتبه ومؤلفاته، مع كونه قد ألَّف هذا الشرح النفيس مع أكثر من تسع كتب أخرى في علم القراءات، بينما تجد غيره ممن هو أقل منه قد نال حظاً وافراً من التعريف والاشتهار، لذا فإنَّ الباحث يتمنى لو وجدت

جهة رسمية أو مؤسسات قرآنية متخصصة في العالم الإسلامي تكون لها المبادرة في إخراج موسوعة محققة وتراجم موسعة عن كبار المقرئين والعلماء المحققين الذين هم بمرتبة الحجية والمرجعية في هذا العلم، لتبقى تراثاً يحفظ للأمة سير أولئك الأعلام، كما يكون ذلك وسيلة معبرة عن المحبة والإكرام.

هذه أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت لي من خلال رحلتي الشيقة في تحقيق ودراسة هذا الكتاب، سائلاً الله العظيم أن يغفر: للناظم، والشارح، والمحقق، والقارئ، وأن يُوقِعَ هذا الكتاب بتحقيقه ـ في قلوب طلاب العلم وأهل القرآن ـ موقع الرضى والقبول، والبشر والسرور، وأن يجعل عملي هذا خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لوالديَّ، ومشايخي، وذريَّتي، وكل من أسدى معروفاً أو أحسن إليَّ، إنَّه سبحانه وليُّ ذلك والقادر عليه.

وصلَّى الله على نبيِّنا وسيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع(١)

أولاً: القرآن الكريم:

١ ـ **مصحف المدينة النبوية برواية الدُّوري عن الإمام أبي عمرو البصري**. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤١٩هـ.

٢ ـ **مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن الإمام عاصم**. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤١٨هـ.

٣ ـ **مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن الإمام نافع**. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٢٨هـ.

ثانياً: المراجع المخطوطة، والرسائل العلمية:

٤ ـ **بدائع البرهان على عمدة العرفان**: للشيخ مصطفى الإزميري، مخطوط مصور من نسخة شيخ القراء بالديار الشامية؛ الشيخ محمد كريم راجح.

٥ ـ **تقريب النشر في القراءات العشر** لابن الجزري، دراسة وتحقيق د.عادل بن إبراهيم رفاعي، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ ـ ١٤٢٢هـ.

٦ ـ **جامع ابن فارس**: من محتويا مكتبة علي بن سعيد الغامدي الخاصة.

٧ ـ **سطعات لمعات ضياء أنوار الفجر بشرح كتاب طيبة النشر**: للمنير السمنودي، مخطوط بمكتبة خودا بخش بالهند، ومخطوط ثان بتركيا.

٨ ـ **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، دراسة وتحقيق عادل بن إبراهيم رفاعي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ ـ ١٤٢٧هـ.

(١) وقد اتَّبعتُ في هذا الفهرس الترتيب الهجائي.

٩ ـ **غيث النفع في القراءات السبع** لأبي الحسن علي بن سالم النوري الصفاقسيّ، دراسة وتحقيق د. سالم بن غرم الله الزهراني، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٠ ـ **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لموسى جار الله روستوفدوني، مخطوط موجود بتركيا، وموجود في المكتبة الوطنية بتونس.

١١ ـ **شرح متن الشاطبية**، للشيخ ملا علي قاري، نسخة مخطوطة في المطبع المجتبائي الجديد بدلهي بالهند.

١٢ ـ **فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي**، للشيخ محمد تميم الزعبي، مخطوط.

١٣ ـ **القراءات الشاذة أحكامها وآثارها**: بحث منشور بجامعة الملك سعود، كلية التربية، ١٤٢١هـ.

١٤ ـ **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني** لإبراهيم بن عمر الجعبري. مخطوط في مكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.

١٥ ـ **تحفة الأنام في وقف حمزة وهشام**: لابن القاصح، مخطوط يوجد نسخة منه في مكتبة الشيخ محمد تميم الزعبي الخاصة.

١٦ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه الشيخ عبدالفتاح عبدالغني القاضي، مخطوط.

١٧ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. بخط أحمد علي بن عمر الكلاعي، وكتبت للشيخ أبي النعيم رضوان العقبي، مخطوط.

١٨ ـ **المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي** لسبط الخياط. دراسة وتحقيق د.وفاء عبدالله قزمار. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٤هـ ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م ـ ١٩٨٥م.

١٩ ـ **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر** لأبي الكرم المبارك بن الحسين الشهرزوري. تحقيق الدكتور إبراهيم الدوسري، رسالة دكتوراه (من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول) بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٠ ـ **منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول** للدكتور السالم محمد محمود أحمد الشنقيطي. رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢١هـ.

٢١ ـ **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري. دراسة وتحقيق محمد محفوظ بن محمد أمين الشنقيطي؛ من أول باب الفرش إلى آخر الكتاب. رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٢ ـ **الهادي في القراءات السبع** لأبي عبدالله محمد بن سفيان القيرواني. مخطوط بمكتبة أيا صوفيا بتركيا برقم (٥٩).

ثالثاً: المراجع المطبوعة:

٢٣ ـ **الإبانة عن معاني القراءات** لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق د.عبدالفتاح إسماعيل شلبي. ط:الثالثة، دار الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.

٢٤ ـ **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي**، تأليف الإمام عبدالرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة. تحقيق وتعليق محمود بن عبدالخالق محمد جادو، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

٢٥ ـ **إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى تحرير النشر من طرق العشر** للشيخ مصطفى الإزميري. تحقيق عبدالله بن محمد الجار الله وباسم بن حمدي السيد. ط: الأولى، دار الصحابة للتراث بطنطا ـ مصر، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٦ ـ **إتحاف البررة بالمتون العشرة**، للشيخ علي بن محمد الضباع. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م.

٢٧ ـ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** لأحمد الدمياطي الشهير بالبنا. ط: الثانية، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧.

٢٨ ـ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** لأحمد الدمياطي الشهير بالبنا. وضع حواشية الشيخ أنس مهرة. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٩ ـ **الإتقان في علوم القرآن** لأبي الفضل جلال الدين السيوطي. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ المدينة المنورة، ط: الأولى، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ١٤٢٦هـ.

٣٠ ـ **الإجازات القرآنية**: بحث مقدم من د. محمد بن سيدي الأمين الشنقيطي للندوة الأولى للملتقى الأول للجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه ١٤٢٤هـ.

٣١ ـ **إحياء علوم الدين**: لأبي حامد الغزالي. ط: الرابعة، دار الخير ـ دمشق وبيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧.

٣٢ ـ **أخبار النحويين البصريين** لأبي سعيد السِّيرافي. تحقيق د.محمد إبراهيم البنا. ط: الأولى، دار الاعتصام بالقاهرة، ١٤٠٥هـ.

٣٣ ـ **أخلاق حملة القرآن**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري. تحقيق عبدالعزيز القارئ، ط: الأولى، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ١٩٨٧م.

٣٤ ـ **الأدلة العقلية في حكم جمع القراءات النقلية**: لعبدالفتاح بن هنيدي بن أبي المجد. تحقيق عمر مالم أبه المراطي، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا.

٣٥ ـ **الأدب المفرد**: لمحمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق سمير الزهيري، ط: الأولى، مكتبة المعارف ـ الرياض، ١٤١٩هـ.

٣٦ ـ **إرتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق رجب عثمان محمد، ط: الأولى، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٧ ـ **إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر**، لأبي العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي. قرأه وعلق عليه جمال شرف، دار الصحابة بطنطا ـ مصر، ٢٠٠٣.

٣٨ ـ **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد**، للشيخ علي محمد الضباع، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٧٤.

٣٩ ـ **الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة**، لأبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون. تحقيق الدكتور باسم بن حمدي السيد، ط: الأولى، إدارة الشؤون الدينية بالقوات المسلحة ـ الرياض، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١.

٤٠ ـ **إرواء الغليل في تخريج منار السبيل**: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: الأولى، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤١ ـ **أساس البلاغة**: لأبي القاسم محمدو بن عمر الزمخشري. تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة ـ بيروت.

٤٢ ـ **أسباب النزول**، علي بن أحمد الواحدي. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤٣ ـ **إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع**، لمحمد محفوظ الترمسي. تحقيق: علي المحمادي، وعبدالله المزم، وهما رسالتا دكتوراه بجامعة أم القرى عام ١٣٢١هـ، و١٤٢٨هـ.

٤٤ ـ **أسماء سور القرآن وفضائلها**: لمنيرة محمد الدوسري. ط: الأولى، دار ابن الجوزي ـ الدمام، ١٤٢٦هـ.

٤٥ ـ **الإسناد عند علماء القراءات**، لمحمد بن سيدي محمد الأمين، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٢٩، ١٤٢٥هـ.

٤٦ ـ **الاشتقاق**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد. تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط: الثالثة، مكتبة ـ القاهرة.

٤٧ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر. تحقيق علي محمد البجاوي، ط: الأولى، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢.

٤٨ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: لابن حجر العسقلاني. تحقيق علي محمد البجاوي، ط: الأولى، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٢هـ.

٤٩ ـ **أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار** لأبي داود. تحقيق د.أحمد ين محمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٥٠ ـ **الأصول في النحو** لابن السَّرَّاج. تحقيق د. عبدالحسين الفتلي. ط: الثالثة، مؤسة الرسالة ببيروت، ١٩٨٨م.

٥١ ـ **الإضاءة في أصول القراءة**: للضباع. ط:الأولى للمكتبة الأزهرية بمصر، ١٤٢٠هـ.

٥٢ ـ **إعراب القراءات السبع وعللها** لابن خالويه. تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. ط: الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٣ ـ **إعراب القرآن**: لأبي جعفر النحاس. تحقيق د.زهير غازي زاهد. عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٤ ـ **إعراب القرآن الكريم**، لعبدالله علوان وآخرين. ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

٥٥ ـ **أعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري**: جمع وتصنيف عبدالله بن عبدالرحمٰن المعلمي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

٥٦ ـ **الأعلام** لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين ـ بيروت، ط: العاشرة، ١٩٩٢م.

٥٧ ـ **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**: للشيخ محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي. دار الهدى للنشر والتوزيع ـ الرياض، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٨ ـ **الإقناع في القراءات السبع**: لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري المعروف بابن الباذش. حققه وعلق عليه الدكتور عبدالمجيد قطامش، ط: الأولى، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١.

٥٩ ـ **ألفية السيوطي في علم الحديث**. صححه وشرحه أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.

٦٠ ـ **الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري، دراسة مع تحقيق الاستكمال لابن غلبون**. تأليف وتحقيق الدكتور عبدالعزيز علي سفر. طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، عام ١٤٢٢هـ.

٦١ ـ **الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات**، إبراهيم بن سعيد الدوسري. ط: الأولى، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٢ ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: الثانية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٣ ـ **إنباه الرواة على أنباء النحاة**: لجمال الدين القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: الأولى، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٦٤ ـ **الأنساب**: للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني. تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودي، ط: الأولى، دار الجنان ودار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٥ ـ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: لأبي الخير عبدالله بن عمر البيضاوي. مكتبة الحقيقة ـ استانبول بتركيا، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٩٨.

٦٦ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري. دار الفكر بدمشق.

٦٧ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط: السادسة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٩٦٦م.

٦٨ ـ **إيضاح الوقف والابتداء** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق الشيخ محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.

٦٩ ـ **إيضاح شواهد الإيضاح** لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي. تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني. ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٠ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة** لجلال الدين محمد القزويني. تحقيق الشيخ بهيج غزاوي. ط: الرابعة، دار إحياء العلوم ببيروت، ١٩٩٨م.

٧١ ـ **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي. تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط: الأولى، مكتبة المعارف ـ بيروت، ١٤١٧هـ.

٧٢ ـ **البحر المحيط**: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وزكريا عبدالمجيد النوقي، وأحمد النجولي الجمل، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٧٣ ـ **بدع القراء القديمة والحديثة**: للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد. ط: الثانية، دار المحمدي للنشر والتوزيع ـ جدة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٧٤ ـ **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة**: لأبي حفص سراج الدين النشَّار. تحقيق أحمد عيسى المعصراوي، ط: الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ قطر، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨.

٧٥ ـ **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة**: لعبدالفتاح القاضي. ط: الأولى، دار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٧٦ ـ **البدر الطالع بمحاسن القرن السابع**: للشوكاني، دار المعرفة ـ بيروت.

٧٧ ـ **البهجة المرضية شرح الدرة المضية،** للشيخ علي محمد الضباع، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٧٤.

٧٨ ـ **البرهان في علوم القرآن**: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي. تحقيق يوسف المرعشلي وآخرين، ط: الأولى، دار المعرفة ـ بيروت، ١٤١٠هـ.

٧٩ ـ **بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل للإمام الشاطبي**، للشيخ عبدالفتاخ عبدالغني القاضي. ط: الأولى، دار السلام بالقاهر، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٨٠ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: فداء الدين ابن كثير. تحقيق أحمد شاكر، مكتبة دار التراث ـ القاهرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣.

٨١ ـ **البيان لحكم قراءة القرآن الكريم بالألحان**: جمعه أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ـ جدة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٨٢ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: للزبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٨٣ ـ **تاريخ أسماء الثقات** لابن شاهين عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ. تحقيق صبحي السامرائي.ط: الأولى، الدار السلفية ـ الكويت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٨٤ ـ **تاريخ أمراء مكة**: لعارف عبدالغني، ط: الأولى، دار البشائر ـ مكة المكرمة، ١٤١٣هـ.

٨٥ ـ **تاريخ الأدب العربي** لبروكلمان. ترجمة د.السيد يعقوب بكر ود.رمضان عبدالتواب، مصر، ١٩٧٥م.

٨٦ ـ **تاريخ الأمم والرسل والملوك** لابن جرير الطبري. دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٧هـ.

٨٧ ـ **تاريخ بغداد** لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨٨ ـ **تاريخ خليفة بن خياط**. تحقيق د.أكرم ضياء العمري. ط: الثانية، دار طيبة بالرياض، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨٩ ـ **تاريخ دمشق**: لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر. دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥.

٩٠ ـ **تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة**: للشيخ عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى. ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٩١ ـ **التبصرة في القراءات السبع** لمكي بن أبي طالب القيسي. اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه محمد غوث الندوي، الدار السلفية بالهند.

٩٢ ـ **التبصرة في قراءات الأئمة العشرة** لابن فارس الخياط. تحقيق د.رحاب محمد مفيد شققي.ط: الأولى، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٩٣ ـ **التبيين عن مذاهب النحويين** لأبي البقاء العكبري. تحقيق د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ١٤٠٦هـ.

٩٤ ـ **التجريد لبغية المريد في القراءات السبع**، أبي القاسم عبدالرحمٰن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي. تحقيق ضاري إبراهيم الدوري، ط: الأولى، دار عمان بالأردن، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٩٥ ـ **التحديد في إتقان التجويد** لأبي عمرو الداني. تحقيق غانم قدوري الحمد. ط: الأولى، دار عمار ـ عمان، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩٦ ـ **تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأة الإمام نافع**: للشيخ السملالي الكرامي الشنقيطي. مكتبة التوبة بالرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٩٧ ـ **تحفة الأخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان**، لابن الجزري. تحقيق أحمد بن حمود الرويثي، ط: الأولى، دار كنوز أشبيليا ـ الرياض، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٩٨ ـ **تحفة الأخوان في بيان أحكام تجويد القرآن**، حسن إبراهيم الشاعر. ط: الأولى.

٩٩ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين السيوطي، بعناية مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، ط: الأولى، ١٤٣١هـ.

١٠٠ ـ **تذكرة الحفاظ** لأبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٠١ ـ **التذكرة في القراءات الثمان** لأبي الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون. دراسة وتحقيق د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم. ط: الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٠٢ ـ **تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها**: عبدالقيوم عبدالغفور السندي. مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثالث ـ السنة الثانية.

١٠٣ ـ **تفسير القرآن العظيم**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي. تحقيق مصطفى السيد محمد وآخرون، ط: الأولى، دار عالم الكتب ببيروت، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٠٤ ـ **تفسير الجلالين**: جلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، قدم له عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير.

١٠٥ ـ **تفسير التحرير والتنوير**: لمحمد الطاهر بن عاشور. الدار التونسية للنشر ـ تونس، ١٨٨٤م.

١٠٦ ـ **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان**: لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري. ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٠٧ ـ **مفاتيح الغيب**: لفخر الدين محمد الرازي. ط: الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ـ بيروت، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٠٨ ـ **تقريب التهذيب** لابن حجر. تحقيق محمد عوامة. ط: الأولى، دار الرشيد بسوريا، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٩ ـ **تقريب الطيبة**، تأليف إيهاب فكري. ط: الأولى، المكتبة الإسلامية ـ القاهرة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

١١٠ ـ **تقريب النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. تحقيق إبراهيم عطوه عوض، ط: الثانية، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.

١١١ ـ **تكبير الختم بين القراء والمحدثين**: لإبراهيم بن الأخضر بن علي القيم، ط:الأولى، دار المجتمع للنشر والتوزيع بجدة.

١١٢ ـ **تكملة الإكمال** لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي. تحقيق د. عبدالقيوم بن عبدرب النبي. ط:الأولى، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٠هـ.

١١٣ ـ **تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع**، لأبي علي الحسن بن خلف بن عبدالله بن بليمة. تحقيق جمال شرف. ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا.

١١٤ ـ **التلخيص في القراءات الثمان** لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري. تحقيق محمد حسن عقيل موسى. ط: الأولى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ـ جدة،١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١١٥ ـ **التمهيد في علم التجويد**: لمحمد بن محمد بن محمد بن الجزري. تحقيق الشيخ جمال شرف، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢.

١١٦ ـ **تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم**: وضع المشايخ أحمد عبدالعزيز الزيات، وإبراهيم شحاثة السمنودي، وعامر بن السيد عثمان. نسخة مصورة من نسخة الشيخ عبدالفتاح المرصفي، مطبعة حجازي بالقاهرة.

١١٧ ـ **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين**: لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي. مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة.

١١٨ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني. تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله محمد الصديق، ط: الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١١٩ ـ **تهذيب التهذيب** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ط: الأولى، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٢٠ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي. تحقيق بشار عواد معروف. ط: الأولى، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢١ ـ **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**: لعبدالرحمٰن ناصر السعدي. اعتنى به سعد فواز الصميل، دار ابن الجوزي.

١٢٢ ـ **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**، سليمان بن عبدالله آلشيخ. تحقيق زهير الشاويش، ط:الأولى، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٤٢٣هـ ـ ٢٢٠٢م.

١٢٣ ـ **التبصرة في القراءات السبع**، محمد مكي القيسي. تحقيق جمال شرف، ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

١٢٤ ـ **التيسير في القراءات السبع**: لأبي عمرو الداني. عُنِي بتصحيحه: أوتويرتزل. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٥ ـ **الثقات**: لابن حبان البستي. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. ط: الأولى، دار الفكر، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

١٢٦ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: لابن جرير الطبري. تحقيق: محمود محمد شاكر، وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط: الأولى.

١٢٧ ـ **جامع البيان في القراءات السبع**: لأبي عمرو الداني. تحقيق محمد كمال عتيك، ط: الأولى، مديرية النشر والطباعة والتجارة التابعة لوقف الديانة التركي ـ أنقرة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٨ ـ **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي. تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرين، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٢٩ ـ **الأجزاء الحديثية**: لبكر بن عبدالله أبو زيد. ط: الأولى، دار العاصمة للنشر والتوزيع ـ الرياض، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٣٠ ـ **سنن الترمذي**: لأبي عيسى محمد عيسى بن سورة. تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٣١ ـ **سنن الدار قطني**: لعلي بن عمر الدار قطني. دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٤هـ.

١٣٢ ـ **سنن الدارمي**: لأبي سليمان بن الأشعث السجستاني. تعليق محمد يحي عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر.

١٣٣ ـ **السنن الكبرى**: للبيهقي. تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.

١٣٤ ـ **السنن الكبرى**: للنسائي. أشرف على التحقيق شعيب الأرنؤوط، تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

١٣٥ ـ **سير أعلام النبلاء**: للذهبي، أشرف على التحقيق شعيب الأرنؤوط، ط: السابعة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ.

١٣٦ ـ **سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة**: لعمر عبدالجبار، ط: الثالثة، الكتاب السعودي ـ جدة.

١٣٧ ـ **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي. ط: الثانية. مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٣٨٧هـ.

١٣٨ ـ **جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات**: لإبراهيم شحاتة السمنودي. ط: الطبعة الأولى، جمع وإشراف ياسر إبراهيم المزروعي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الكويت، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧.

١٣٩ ـ **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم. ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٩٥٢م.

١٤٠ ـ **جزء فيه قراءات النبي ﷺ** لأبي عمر حفص بن عمر الدُّوري. تحقيق ودراسة د.حكمت بشير ياسين. ط: الأولى، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٤١ ـ **الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكنز**، أحمد اليزيدي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٤٢ ـ **جمهرة الأمثال** لأبي هلال العسكري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش. ط: الثانية، دار الفكر ببيروت، ١٩٨٨م.

١٤٣ ـ **الجنى الداني في حروف المعاني** للحسن بن قاسم المرادي. تحقيق د.فخر الدين قباة والأستاذ محمد نديم فاضل. " الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٤٤ ـ **الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري**، أبي الحسن شريح بن محمد الرعيني الإشبيلي الأندلسي. ط: الأولى، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار ـ عمَّان، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠م.

١٤٥ ـ **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: لعبدالرحمٰن بن محمد الثعالبي المالكي. حققه علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، وعبدالفتاح أبو سنة، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٤٦ ـ **جهد المقل**، محمد أبو بكر المرعشي. تحقيق جمال شرف. ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٥م.

١٤٧ ـ **جمال القراء** لعلي بن محمد السخاوي. تحقيق: علي حسين البواب، ط: الأولى، مطبعة المدني، ١٤٠٨هـ.

١٤٨ ـ **حجة القراءات**: لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني. ط: الخامسة، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٤٩ ـ **الحجة في القراءات السبع**: لابن خالويه. تحقيق د.عبدالعال سالم مكرم. ط: الخامسة مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٥٠ ـ **الحجة للقرَّاء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد)** لأبي علي الفارسي. تحقيق بدر الدين القهوجي وآخرون. ط: الأولى، دار المأمون للتراث بدمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥١ ـ **حروف المعاني** لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق د. علي توفيق الحمد. ط: الأولى، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٩٨٤م.

١٥٢ ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

١٥٣ ـ **حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات**: لمحمد عبدالرحمٰن الخليجي، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٥٤ ـ **الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات**: سيد أحمد عبدالرحيم. ط: الأولى، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن ـ بيشة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٥٥ ـ **الحواشي المفحمة**، شهاب الدين أحمد بن الجزري. تحقيق سيد فرغلي غرباوي، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٥٦ ـ **الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية**، خالد الأزهري. أعده للنشر حسن عباس قطب، ط: الأولى، مكتبة قرطبة ـ القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٥٧ ـ **الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها**: حسن ضياء الدين عتر. ط: الأولى، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٥٨ ـ **خزانة الأدب ولباب لسان العرب** لعبدالقادر البغدادي. تحقيق محمد نبيل طريفي وأميل بديع اليعقوب. دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٨م.

١٥٩ ـ **الخصائص** لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. عالم الكتب، بيروت.

١٦٠ ـ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٦هـ.

١٦١ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثية ـ مصر.

١٦٢ ـ **دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط**: للشيخ إبراهيم المارغني. ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٦٣ ـ **الدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية المسمى بـ"شرح ابن غازي"**، زكي الدين منصور بن عيسى بن غازي، فرغلي غرباوي، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ٢٠٠٨م.

١٦٤ ـ **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد** لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي. تحقيق كمال يوسف الحوت. ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٦٥ ـ **ذيل تاريخ بغداد** للامام الحافظ محمد بن محمود ابن الحسن بن هبة الله بن محاسن المعروف بابن النجار البغدادي. دراسة وتحقيق مصطفى عبدالقادر. ط: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٦ ـ **رسالتان في اللغة** لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرُّمَّاني. تحقيق إبراهيم السامرائي. دار الفكر للنشر والتوزيع بعمان، ١٩٨٤م.

١٦٧ ـ **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**: لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق جمال شرف وعبدالله علوان. ط: الرابعة، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٦٨ ـ **الروضة في القراءات الإحدى عشرة**: لأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي. تحقيق: مصطفى عدنان محمد سلمان، ط: الأولى، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ودار العلوم والحكم بسوريا، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٦٩ ـ **الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير**: لمحمد المتولي. تحقيق خالد حسن أبو الجود، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٧٠ ـ **رياضة اللسان شرح تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن**: للشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي. تحقيق سعيد بن يوسف السمنودي، دار الحرمين ـ القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧١ ـ **الرياحين العطرة شرح مختصر الفوائد المعتبرة في القراءات الشاذة للأربعة بعد العشرة**: لعبدالمتعال منصور عرفة.ط: الأولى، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧.

١٧٢ ـ **الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم**، حسن بن خلف الحسيني، اعتنى به السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية ـ القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٧٣ ـ **الرسالة**: للشافعي، تحقيق أحمد شاكر.

١٧٤ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي. ط:السابعة، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، ط: الثامنة، مؤسسة الرسالة، ومكتبة المنار الإسلامية، ١٤٠٥هـ.

١٧٥ ـ **زاد المسير في علم التفسير**: لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمٰن الجوزي. ط: الثالثة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٧٦ ـ **السبعة في القراءات** لأبي بكر بن مجاهد. تحقيق الدكتور شوقي ضيف. ط: الثالثة، دار المعارف بالقاهرة.

١٧٧ ـ **سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي** لأبي القاسم بن القاصح. راجعه الشيخ علي محمد الضباع. ط: الثالثة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

١٧٨ ـ **السلاسل الذهبية بالأسانيد النشرية من شيوخي إلى الحضرة النبوية**: للدكتور أيمن رشدي سويد. ط: الأولى، دار أنوار المكتبات ـ جدة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٧٩ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة** للألباني. مكتبة المعارف بالرياض.

١٨٠ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**: لمحمد ناصر الدين الألباني. ط: الأولى، دار المعارف ـ الرياض، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٨١ ـ **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**: للشيخ علي بن محمد الضباع. تحقيق د.أشرف محمد فؤاد طلعت وسمى تحقيقه سفير العامين في إيضاح وتحرير وتحبير سمير الطالبين. ط: الثانية، مكتبة البخاري للنشر والتوزيع بمصر، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٨٢ ـ **السمنوديات**: نظم إبراهيم شحاثة السمنودي، تحقيق د.حامد بن خير الله سعيد، ط: الأولى، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢.

١٨٣ ـ **سنن أبي داود**: إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. ط: الأولى، دار الحديث بحمص، سورية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٨٤ ـ **سنن الدارمي**: تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي. ط: الأولى، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٨٥ ـ **شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد في علم الرسم**: علي بن عثمان بن القاصح. راجعه عبدالفتاح عبدالغني القاضي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

١٨٦ ـ **شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المروية**: للإمام محمد بن محمد أبي القاسم النويري. تحقيق الشيخ عبدالرافع رضوان الشرقاوي، ط: الأولى، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣.

١٨٧ ـ **شرح السمنودي على متن الدرة المتممة للقراءات العشرة**: للشيخ المنير السمنودي، مكتبة العلوم العصرية ـ القاهرة.

١٨٨ ـ **شرح الكافية الشافية**: لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيَّاني. تحقيق د.عبدالمنعم أحمد هريدي. ط: الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٨٩ ـ **شرح الهداية**: لأبي العباس المهدوي. تحقيق: حازم سعيد حيدر، ط: الأولى، دار عمار ـ الأردن، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٩٠ ـ **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: لأبي القاسم النويري. تحقيق وتعليق عبدالفتاح السيد سليمان أبو سنة، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠.

١٩١ ـ **شرح شافية ابن الحاجب** للاستراباذي. تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد يحيى عبدالحميد. دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

١٩٢ ـ **شرح شعلة على الشاطبية،** لأبي عبدالله الموصلي. المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، ١٤١٨هـ ـ **١٩٩٧م.**

١٩٣ ـ **شرح الشاطبية،** جلال الدين السيوطي. تحقيق مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط: الأولى، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤هـ

١٩٤ ـ **شرح طيبة النشر في القراءات العشر** لابن الناظم أحمد بن محمد بن الجزري. تحقيق الشيخ أنس مهرة. ط: الثانية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٩٥ ـ **شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب في رسم المصحف،** موسى جار الله روستوفدوني. تحقيق عمر مالم المراطي، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٨هـ.

١٩٦ ـ **شرح قطر الندى وبل الصدى** لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. ط: الحادية عشرة، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١٩٧ ـ **شرح مشكل الآثار** لأبي جعفر الطحاوي. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط: الأولى، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٩٨ ـ **شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد،** لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري. علق عليه محمد غياث صباغ، ط: الرابعة، مكتبة الغزالي ـ دمشق، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢.

١٩٩ ـ **شرح المقدمة الجزرية،** عصام الدين أحمد طاش كبري زاده. تحقيق فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ٢٠٠٧م.

٢٠٠ ـ **شرح منحة مولى البر فيما زاده كتاب النشر في القراءات العشر على الشاطبية والدرة:** لعبدالفتاح عبدالغني القاضي. قام بطبعه ونشره محمود خليل الحصري، مطابع الشمرلي ـ القاهرة.

٢٠١ ـ **شرح مختصر قواعد التحرير:** لمحمد محمد جابر المصري، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .

٢٠٢ ـ **شرح ناظمة الزهر في عد الآيات وتعيين فواصل القرآن،** موسى جار الله روستوفدوني.ط: الأولى، تحقيق عمر مالم المراطي، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٨هـ.

٢٠٣ ـ **شعب الإيمان:** لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٠هـ.

٢٠٤ ـ **الشعر والشعراء** لابن قتيبة. تحقيق د.مفيد قميحة. ط: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٠٥ ـ **العلامة إبراهيم السمنوديّ سيرته وجهوده في علم القراءات،** لعبدالله بن محمد الجار الله، ط: الثانية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ١٤٣٠ ـ ٢٠٠٩م.

٢٠٦ ـ **صحيح البخاري**. الطبعة الأولى،دار السلام ـ الرياض، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٠٧ ـ **صحيح ابن خزيمة**: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط: الأولى، دار الثقة ـ مكة المكرمة.

٢٠٨ ـ **صحيح مسلم**. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيـروت.

٢٠٩ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي** .ترقيم وضبط فؤاد عبدالباقي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٥هـ.

٢١٠ ـ **صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته**: لمحمد ناصر الدين الألباني. أشرف على طبعه زهير الشاويش، ط: الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٦هـ.

٢١١ ـ **صحيح وضعيف سنن الترمذي**: لمحمد ناصر الدين الألباني. ط: الأولى، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢١٢ ـ **صريح النص**، علي بن محمد الضباع. مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

٢١٣ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري. ط: الأولى، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩.

٢١٤ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي. ط: الأولى، دار الجيل ببيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢١٥ ـ **طبقات الحفاظ** لأبي عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل. ط:الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٣هـ.

٢١٦ ـ **طبقات الشافعية** الكبرى لتاج الدين السبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود.عبدالفتاح محمد الحلو. ط: الثانية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.

٢١٧ ـ **طبقات الشافعية** للأسنوي. تحقيق كمال يوسف الحوت. ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٨ ـ **الطبقات الكبرى** لابن سعد. تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٠هـ.

٢١٩ ـ **طبقات المفسرين** للسيوطي. تحقيق علي محمد عمر. ط: الأولى، مكتبة وهبة بمصر، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٢٢٠ ـ **طبقات فحول الشعراء** لابن سلام. قرأه وشرحه محمود شاكر. مطبعة المدني بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.

٢٢١ ـ **طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم**، لعبدالوهاب بن السلَّار. تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٣٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٢٢ ـ **طبقات القراء**، شمس الدين أبي عبدالله محمد الذهبي. تحقيق أحمد خان، ط: الثانية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٢٣ ـ **عزو طرق القراءات العشر**، للشيخ محمد أحمد المتولي. جمع ودراسة د.ياسر إبراهيم المزروعي. ط: الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٢٤ ـ **عرف الطيب من أخبار مكة ومدينة الحبيب**، محمد بن محمد العاقولي. تحقيق صلاح الدين بن عباس شكر، ط: الأولى، مركز بحوث ودراسات المدينة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٢٥ ـ **علل الوقوف في القرآن الكريم**، لمحمد بن طيفور السجاوندي. تحقيق د.أشرف عبدالسميع، ط: الأولى، دار الصحابة للتراث؛طنطا.

٢٢٦ ـ **العبر في خبر من غبر**: للذهبي. تحقيق محمد السعيد زغلول، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٢٧ ـ **العنوان في القراءات السبع**، أبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي. ط: الأولى، تحقيق زهير زاهد، وخليل العطية، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٢٨ ـ **العين**: لأبي عبدالرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي .تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي.

٢٢٩ ـ **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**، أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار. تحقيق أشرف محمد فؤاد طلعت، ط: الأولى،الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة،١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٣٠ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري. عنى بنشره ج.برجستراسر.ط: الثالثة لدار الكتب العلمية ببيروت،١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٣١ ـ **غنية الطالبين ومنية الراغبين المعروف بالمقدمة البقرية في علم التجويد**، محمد بن قاسم البقري، ط: الأولى، تحقيق محمد معاذ مصطفى الخن، دار الأعلام ـ الأردن، ٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٣٢ ـ **غيث النفع في القراءات السبع على هامش سراج القاري المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، علي بن سالم النوري الصفاقسيّ، دراسة وتحقيق مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٢٣٣ ـ **الغاية في القراءات العشر**، أحمد بن الحسين بن مهران. اعتنى به جمال شرف، دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٣م.

٢٣٤ ـ **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**: لابن حجر العسقلاني. بتعليق الشيخ عبدالعزيز بن باز، وتحقيق محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبدالباقي. دار الفكر ـ بيروت (مصور عن الطبعة السلفية).

٢٣٥ ـ **فتح القدير في شرح تنقيح التحرير**، لعامر بن السيد عثمان. راجعه عبدالله الجوهري السيد، ط: الثانية، دار أم القرى ـ القاهرة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠م.

٢٣٦ ـ **فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم**: لمحمد بن أحمد المتولي. ط: الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٣٧ ـ **فتح الوصيد في شرح القصيد**: لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. تحقيق ودراسة جمال الدين محمد شرف. ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة بطنطا، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٣٨ ـ **شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم**، للشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات، ط: الأولى، طبعة خيرية توزع مجاناً، ١٤١٨هـ.

٢٣٩ ـ **فتاوى ابن تيمية** .جمع وترتيب: عبدالرحمٰن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، مكتبة المعارف ـ الرباط.

٢٤٠ ـ **الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني**: لسليمان بن حسين الجمزوري، تحقيق د.عبدالكريم إبراهيم صالح. ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة بطنطا، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦.

٢٤١ ـ **الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي**: للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد القَسطلاني. تحقيق إبراهيم بن محمد الجرمي، ط: الأولى، دار الفتح ـ عمَّان، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٤٢ ـ **فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر**: لمحمد إبراهيم سالم. ط: الأولى، دار البيان العربي ـ القاهرة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١.

٢٤٣ ـ **الفوائد المعتبرة**: للمتولي. وذلك ضمن مجموع "إتحاف البررة بالمتون العشرة" لعلي بن محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م.

٢٤٤ ـ **فضائل القرآن**: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير ـ دمشق.

٢٤٥ ـ **الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية**، أبي الفتح المزي. تحقيق جمال السيد رفاعي، ط: الأولى، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٤٦ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن ـ مخطوطات القراءات)**. ط: الثانية، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٩٤م.

٢٤٧ ـ **الفهرست** لابن النديم. دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢٤٨ ـ **قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين** لابن القاصح العذري. تحقيق إبراهيم بن محمد الجرمي. ط: الأولى، دار عمار بالأدرن، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٤٩ ـ **قصيدتان في تجويد القرآن**: لأبي مزاحم الخاقاني، ولعلم الدين السخاوي. تحقيق الدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢٥٠ ـ **القطع والائتناف أو الوقف والابتداء**: أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس. ط: الأولى، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٥١ ـ **قواعد التحرير لطيبة النشر**: محمد بن محمد بن جابر المصري. ط: الأولى، مكتبة الجندي ـ القاهرة.

٢٥٢ ـ **القاموس المحيط**: الفيروز آبادي. دار الفكر ـ بيروت.
٢٥٣ ـ **القراءات وأثرها في التفسير والأحكام**، لمحمد عمر بازمول. ط: الأولى، دار الهجرة ـ الرياض، ١٤٢٧هـ ـ ١٩٩٦.
٢٥٤ ـ **القراء والقراءات بالمغرب**: لسعيد عراب. ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠.
٢٥٥ ـ **القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع**، لأبي الحسن علي بن عبدالغني الحصري. ط: الأولى، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢.
٢٥٦ ـ **الكافي في القراءات السبع**، أبي عبدالله محمد بن شريح. تحقيق جمال شرف، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٤هـ.
٢٥٧ ـ **الكامل في القراءات الخمسين**: للهذلي. تحقيق وتعليق: جمال بن السيد رفاعي الشايب. ط: الأولى، مؤسسة سما للنشر والتوزيع بمصر، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٢٥٨ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال** لعبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني. تحقيق يحيى مختار غزاوي.ط: الثالثة، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٥٩ ـ **الكافي في العروض والقوافي**، للخطيب التبريزي. تحقيق الحسَّاني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
٢٦٠ ـ **الكتاب**: لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل ـ بيروت.
٢٦١ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة. دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.
٢٦٢ ـ **كيف تكتب بحثاً أو رسالة**، أحمد شلبي. ط: الرابعة والعشرون، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ١٩٩٧هـ.
٢٦٣ ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**: لمكي القيسي. تحقيق د.محي الدين رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
٢٦٤ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: فتحي عبدالرحمٰن حجازي، ط: الأولى، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
٢٦٥ ـ **كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد**: لمحمد محفوظ الترمسي. مطبعة هلال ـ مصر، ١٤٣٢هـ.

٢٦٦ ـ **الكفاية الكبرى في القراءات العشر**، أبي العز محمد القلانسي. مراجعة جمال شرف، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٣م.

٢٦٧ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار إحياء التراث، بيروت، ط: الثانية ١٥١ه، وطبعة دار التراث بتصحيح أحمد القلاش.

٢٦٨ ـ **الكنز في القراءات العشر**: لعبدالله بن عبدالمؤمن الواسطي. تحقيق هناء الحمصي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٦٩ ـ **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**: ليوسف بن علي المغربي الهذلي. تحقيق جمال السيد رفاعي الشايب، ط الأولى، سما للنشر والتوزيع ـ القاهرة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧.

٢٧٠ ـ **الكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجزري**: لمحمود الصادق قمحاوي. مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.

٢٧١ ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**: لعلاء الدين علي المتقي الهندي البرهان فوري، تحقيق: بكري حياني وزميله، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٧٢ ـ **اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية**: لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني. تحقيق محمد تميم الزعبي، ط: الأولى، مكتبة دار الهدى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٢٧٣ ـ **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**: لأبي عبدالله محمد بن الحسن الفاسي. حققه وعلق عليه الشيخ عبدالرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، ط: الأولى، دار الرشد ـ الرياض، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٧٤ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: لجلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٧٥ ـ **لباب النقول في أسباب النزول**: لجلال الدين السيوطي. تقديم وتعليق محمد بن علي القُطب، المكتبة العصرية ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٧٦ ـ **اللباب في علوم الكتاب**: لابن عادل الدمشقي الحنبلي. تحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وآخرين، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٧٧ ـ **اللباب في علل البناء والإعراب**: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر ـ دمشق، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٧٨ ـ **لسان العرب**: لابن منظور. دار عالم الكتب ـ الرياض ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣.

٢٧٩ ـ **لسان الميزان**: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ط: الأولى، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وعبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٦هـ.

٢٨٠ ـ **لطائف الإشارات لفنون القراءات**: لأحمد بن محمد القسطلاني. تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان، وعبدالصبور شاهين. ط: الأولى، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

٢٨١ ـ **لطائف الإشارات لفنون القراءات،** للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني. تحقيق مركز الدراسات القرآنية ـ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.

٢٨٢ ـ **اللمحة في شرح الملحة** لمحمد بن الحسن الصايغ. دراسة وتحقيق د.إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط: الأولى، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٨٣ ـ **المبسوط في القراءات العشر،** لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني. تحقيق سبيع حمزة حاكمي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٨٤ ـ **المبهج في القراءات السبع المتممة بقراءة الأعمش وابن محيصن وخلف ويعقوب،** سبط الخياط البغدادي. تحقيق محمد عيد الشعباني، دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٧م.

٢٨٥ ـ **متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع،** للقاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي. ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي، الطبعة الخامسة، مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٨٦ ـ **متن الجزرية المسمى: المقدمة الجزرية فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه،** لابن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه وقدم له بدراسة محمد تميم الزعبي، الطبعة الأولى، مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٨٧ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي، الطبعة الثالثة، مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٨٨ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه إيهاب فكري، ط: الأولى، المكتبة الإسلامية ـ القاهرة، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٨٩ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي، الطبعة الرابعة، مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٩٠ ـ **مجالس ثعلب**. شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون.ط:الثانية، دار المعارف بمصر.

٢٩١ ـ **مجلة البحوث والدراسات القرآنية**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. العدد السابع، السنة الرابعة، المحرم ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩.

٢٩٢ ـ **مجلة ضيا**، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بالزلفي. العدد السادس، رمضان، ١٤٣٠هـ.

٢٩٣ ـ **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد الحادي والثلاثون، رجب ـ ١٤٢١هـ.

٢٩٤ ـ **المبسوط في القراءات العشر**، أحمد بن الحسين بن مهران. تحقيق جمال الدين محمد شرف، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

٢٩٥ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٩٦ ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لابن عطية الأندلسي. تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ لبنان، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٩٧ ـ **المحلى بالآثار**: لابن حزم. تحقيق عبدالغفار البنداري، دار الفكر ـ بيروت.

٢٩٨ ـ **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**: لأبي داود سليمان بن نجاح. دراسة وتحقيق د. أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٩٩ ـ **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: لابن خالويه. عنى بنشره: ج.برجنشتراسر، دار الهجرة.

٣٠٠ ـ **مختصر المزني**: مطبوع مع كتاب الأم للشافعي.

٣٠١ ـ **المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة**: عبدالله مرداد أبو الخير. اختصار وترتيب وتحقيق محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، ط: الأول، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٨هـ.

٣٠٢ ـ **المخصص** لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده. تحقيق خليل إبراهيم جفال. ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٠٣ ـ **مرسوم الخط** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن. ط: الأولى، دار ابن الجوزي بالرياض، ١٤٣٠هـ.

٣٠٤ ـ **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**: لأبي شامة المقدسي. حققه طيار آلتي قولاج، دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٣٠٥ ـ **المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تضمينات الذهبي في التلخيص والميزان، والعراقي في أماليه، والمناوي في فيض القدير، وغيرهم**. تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. ط: الأول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٠٦ ـ **المستنير في القراءات العشر**: لأبي طاهر بن سِوار. تحقيق: عمار أمين الددو، ط: الأولى، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٠٧ ـ **مسند الإمام أحمد**. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٠٨ ـ **مسند الشهاب** لمحمد بن سلامة بن جعفر أبو عبدالله القضاعي. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط: الثانية، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٠٩ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبدالله الحاكم، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ

٣١٠ ـ **مشكل إعراب القرآن لمكي** القيسي. تحقيق د.حاتم صالح الضامن. ط: الثانية، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤٠٥هـ.

٣١١ ـ **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر** لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري. تحقيق إبراهيم سعيد الدوسري، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤١٤هـ.

٣١٢ ـ **المصباح المنير**: لأحمد بن محمد الفيومي المقرئ. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية، ببيروت.

٣١٣ ـ **مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث،** حمدي صلاح الهدهد. ط: الأولى، دار البصائر ـ القاهرة، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣١٤ ـ **المصنف**: لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق حبيب الله الأعظمي، ط:الثانية، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٣١٥ ـ **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف** والابتداء للشيخ محمود خليل الحصري. مكتبة السنة بمصر.

٣١٦ ـ **معالم التنزيل**: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي. حققه وخرج أحاديثه محمد النمر، وعثمان ضمرية، وسليمان الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع ـ الرياض، ١٤٠٩هـ.

٣١٧ ـ **معرفة القراء الكبار،** شمس الدين أبي عبدالله محمد الذهبي. تحقيق محمد حسن الشافعي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣١٨ ـ **معاني القرآن** ليحيى بن زياد الفراء. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣١٩ ـ **معاني القرآن وإعرابه** لأبي إسحاق الزجاج. شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي. ط: الأولى، دار عالم الكتب ببروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٢٠ ـ **المعجم الأوسط**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد،عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين بالقاهرة، ١٤١٥هـ.

٣٢١ ـ **معجم البلدان**: للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي. دار صادر ببيروت، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٣٢٢ ـ **المعجم الصغير** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير. ط:الأولى، المكتب الإسلامي، دار عمار بيروت، عمان، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م.

٣٢٣ ـ **معجم القراءات**: للدكتور عبداللطيف الخطيب. ط: الأولى، دار سعد الدين ـ دمشق، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٢٤ ـ **المعجم الكبير** لأبي القاسم الطبراني. تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط: الثانية، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٢٥ ـ **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٢٦ ـ **معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات**، الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري. ط: الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤٢٥هـ.

٣٢٧ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحيق عبدالسلام محمد هارون، دار الكتب العلمية ـ إيران.

٣٢٨ ـ **المعجم الوسيط** .تأليف: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبدالقادر ومحمد النجار. مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

٣٢٩ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** للذهبي. تحقيق الدكتور طيَّار آلتي قولاج.دار عالم الكتب بالرياض، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٣٠ ـ **المعتمد في مراتب المد**: للشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي. ط: الأولى، دار الحرمين ـ القاهرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

٣٣١ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط: السادسة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٩٨٥م.

٣٣٢ ـ **المغني**: لابن قدامة. تحقيق عبدالله التركي، وعبدالفتاح الحلو، ط: الثالثة، دار عالم الكتب ـ بيروت، ١٤١٧هـ.

٣٣٣ ـ **المفتاح في اختلاف القراء السبعة** لأبي القاسم عبدالوهاب بن محمد القرطبي. تحقيق د.فهد مطيع المغذوي. ط: الأولى، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،١٤٢٧هـ.

٣٣٤ ـ **مفردة الحسن البصري**: لأبي علي الحسن بن إبراهيم الأهوازي. دراسة وتحقيق د. عمر يوسف عبدالغني حمدان، مراجعة وتدقيق تغريد محمد عبدالرحمٰن حمدان. ط: الأولى، دار ابن كثير والمكتب الإسلامي بعمان ـ الأردن، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

٣٣٥ ـ **مفردة يعقوب،** لأبي عمرو عثمان الداني.
٣٣٦ ـ **مفردة القراء السبع**: لعثمان بن سعيد الداني، مكتبة القرآن.
٣٣٧ ـ **مفردات ألفاظ القرآن الكريم**: للراغب الأصفهاني. تحقيق صفوان داودي، ط: الأولى، دار القلم ـ دمشق، ١٤١٢هـ.
٣٣٨ ـ **المفصل في صنعة الإعراب**: للزمخشري. تحقيق: علي بو ملحم. ط: الأولى، مكتبة الهلال ببيروت، ١٩٩٣م.
٣٣٩ ـ **مقاييس اللغة** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق عبدالسلام محمد هارون. اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢.
٣٤٠ ـ **المقتضب للمبرد.** تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة. ط: الثالثة، وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
٣٤١ ـ **مقدمة في أصول القراءات**: عبدالعزيز بن علي السُّماتي الشهير بابن الطحان. تحقيق توفيق أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ بمصر، ٢٠٠٤م.
٣٤٢ ـ **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**: للإمام أبي عمرو الداني. تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
٣٤٣ ـ **المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل،** أبي عمرو عثمان الداني. دراسة وتحقيق محي الدين عبدالرحمٰن رمضان، ط: الأولى، دار عمار ـ الأردن، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١.
٣٤٤ ـ **المحكم في نقط المصاحف**: أبي عمرو عثمان الداني. تحقيق جمال شرف، ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨.
٣٤٥ ـ **مناهل العرفان في علوم القرآن**: لمحمد عبدالعظيم الزرقاني. حققه واعتنى به فواز أحمد زمرلي، ط: الأولى، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥.
٣٤٦ ـ **المناقب المزيدية في أخبار الملوك الأسدية،** محمد بن نما بن علي بن حمدون الحلي الملقب بهبة الله. تحقيق د. صالح درادكة، ود.محمد عبدالقادر. ط: الأولى، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ـ الأردن، ١٩٨٤م.
٣٤٧ ـ **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**: لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. تحقيق علي بن محمد العمران. ط: الأولى، دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٣٤٨ ـ **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**: لأحمد بن عبدالكريم الأشموني. دار المصحف ـ دمشق، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣هـ.

٣٤٩ ـ **المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية**: لملا علي قاري. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٥٠ ـ **منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال**: للشيخ علي الضباع. اعتنى به وعلق عليه أبو محمد أشرف بن عبدالمقصود. ط: الأولى، دار أضواء السلف بالرياض، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٥١ ـ **موهبة ذي الفضل حاشية على شرح ابن حجر لمقدمة بافضل**: لمحمد محفوظ الترمسي. المطبعة العامرية ـ مصر، ١٤٢٦هـ.

٣٥٢ ـ **موازين الأداء في التجويد والوقف والابتداء**: للشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي. ط: الأولى، دار الحرمين ـ القاهرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥.

٣٥٣ ـ **الموجز في أداء القراء السبعة** لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزبداد الأهوازي المقرئ. تحقيق عبدالعظيم محمود عمران. ط: الأولى، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ـ بمصر، ٢٠٠٦م.

٣٥٤ ـ **الموضح في وجوه القراءات**: لنصر بن علي الشيرازي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، ط: الأولى، مطبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٤هـ.

٣٥٥ ـ **الموسوعة الشاملة، قسم علوم اللغة والمعاجم**، نقلاً من مقدمة أحمد عبدالغفور عطار لنشره لكتاب الصحاح للجوهري.

٣٥٦ ـ **الموطأ**: لمالك بن أنس. تخريج وتعليق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٥٧ ـ **المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر**: لمحمد سالم محيسن. ط: الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٨.

٣٥٨ ـ **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** لخالد الأزهري. تحقيق د.عبدالكريم مجاهد. ط: الأولى، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٩٩٦م.

٣٥٩ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للذهبي. تحقيق علي محمد معوض، وعادل عبدالموجود، وعبدالفتاح أبو سنة، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٦هـ.

٣٦٠ ـ **نثر الدرر في تذييل نظم الدرر**: لعبدالله بن غازي الهندي. من مخطوطات مكتبة الحرم المكيّ، برقم (١٤٢٤)، تراجم.

٣٦١ ـ **النحو الوافي** لعباس حسن. ط: الخامسة، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.

٣٦٢ ـ **نظم الدرر في اختصار نشر النور والزهر**: لعبدالله غازي الهندي، من مخطوطات مكتبة الحرم، برقم (١٤٢٣)، تراجم.

٣٦٣ ـ **نفائس البيان شرح الفرائد الحسان**: لعبدالفتاح عبدالغني القاضي. مطبعة الحلبي، القاهرة.

٣٦٤ ـ **نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد**، لمحمد مكي نصر الجريسي. ط: الأولى، تدقيق: أحمد علي حسن، مكتبة الآداب ـ القاهرة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١.

٣٦٥ ـ **النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن الجزري. أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع. دار الكتاب العلمية ـ بيروت.

٣٦٦ ـ **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**: لإبراهيم المارغني. المكتبة العتيقة ـ تونس.

٣٦٧ ـ **نهاية الأرب في فنون الأدب**، شهاب الدين أحمد النويري. تحقيق مفيد قمحية وجماعة. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٦٨ ـ **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، لعبدالفتاح السيد عجمي المرصفي. ط: الأولى، دار الفجر الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤٢١هـ.

٣٦٩ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** لإسماعيل باشا البغدادي. طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، سنة ١٩٥١م.

٣٧٠ ـ **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها**: لمحمد سالم محيسن، ط: الأولى، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧.

٣٧١ ـ **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بك الصفدي. تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٧٢ ـ **الوافي في شرح الشاطبية** للشيخ عبدالفتاح عبدالغني القاضي. ط: السادسة، مكتبة السوادي بجدة ومكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٧٣ ـ **الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار** لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي. تحقق جمال شرف، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦.

٣٧٤ ـ **الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز**، محمد بن سيدي الأمين، ط: الأولى، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢.

٣٧٥ ـ **الوافي في شرح السلسبيل الشافي في علم التجويد**، عثمان سليمان مراد. شرح وتحقيق توفيق أسعد حمارشة، ومحمد خالد منصور، ط: الأولى، دار عمار ـ عمَّان، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠٠٢.

٣٧٦ ـ **الوسيلة إلى كشف العقيلة**: لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. تحقيق مولاي محمد الإدريسي الطاهري. ط: الأولى، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٧٧ ـ **الوصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التنزيل**: للدكتور أحمد بن أحمد شرشال. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد الأربعون، ذو القعدة ١٤٢٠هـ، مارس ٢٠٠م.

٣٧٨ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لابن خلكان. تحقيق إحسان عباس. ط: الأولى، دار صادر، بيروت.

رابعاً: المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت:

٣٧٩ ـ **موقع ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)**: (http://ar.wikipedia.org/wik).

٣٨٠ ـ **موقع خدمة السنة.**



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



سلسلة مطبوعات مجمع القراء بمكة المكرمة (١)



غنية الطلبة بشرح الطيبة

لمحمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الجاوي ثم المكي
(ت: ١٣٣٨هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الله بن محمد بن سليمان الجار الله
مدرس القرآن والقراءات بالمسجد النبوي الشريف



المركز الخيري لتعليم القرآن الكريم وعلومه بالمدينة المنورة

المجلد الخامس



المقارئ القرآنية (مقارئ)

دار التدمرية

سلسلة كتب المقارئ القرآنية (٦)

سُورَةُ فَاطِرٍ

تقدَّم غير مرة اتفاق العشرة على ضمة دال[1]: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [١].

٨٧٠ ـ ....**غَيْرُ**[2] **اخْفِضِ الرَّفْعَ: ثُبَا**[3] **شَفَا**.....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿غَيْرُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [٣].

فـ(**ـاخْفِضِ الرَّفْعَ**)؛ أي: اقرأه بجر الراء.

للمرموز إليهم بقوله: (**ثُبَا**[4]) (**شَفَا**)؛ أي: أبي جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) مع الجر في اللام من لفظ الجلالة المعظم: (لِلَّهِ)، وهي قراءة الجماعة، رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «الرفع هو القراءة»، وقال الفراء: «اجتمع القراء على رفع الحمد»، وقال الزجاج: «فأما القرآن فلا يقرأ فيه (الحمد) إلا بالرفع؛ لأن السنة تُتَّبَعُ في القرآن، ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة، والرفع القراءة»، وقُرِئ فيها قراءات شاذة سبق التنويه عليها في فاتحة سورة الأنعام. (ينظر: معجم القراءات ٢/٣٨٥).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**غَيْرُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الراء: (**غَيْرَ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**ثُبَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي؛ حيث ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**ثُبَى**).

(٤) ومعنى قوله: (**ثُبَا**)؛ هو العالي من مجالس الأشراف وعلية القوم.

على أنه نعت لـ﴿خَٰلِقٍ﴾ على اللفظ[(١)].

والباقون: بالرفع.

على المحل[(٢)].

و﴿مِنْ﴾؛ مزيدة للتأكيد، و﴿خَٰلِقُ﴾؛ مبتدأ، والخبر على القراءتين: ﴿يَرْزُقُكُم﴾، أو هو صفة أخرى، والخبر مقدر، أي: موجود، أو [لكم[(٣)]][(٤)].

٨٧٠ ـ ....**وَتَذْهَبْ**[(٥)] **ضُمَّ وَاكْسِرْ: ثَعَبَا**[(٦)].

٨٧١ ـ نَفْسُكَ: غَيْرُهُ.................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَذْهَبْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾ [٨].

---

(١) ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢/٢١٠، وحجة القراءات ص (٥٩٢)، والدر المصون ٩/٢١٢، واللباب ١٦/١٠١.

(٢) أي: صفة على المحل. (ينظر: شرح الهداية ص (٦٧٢)، والكشف ٢/٢١٠، وحجة القراءات ص (٥٩٢)، والدر المصون ٩/٢١٢، واللباب ١٦/١٠٢).

(٣) في الأصل: (بكم)، والتصويب من الإتحاف ٢/٣٩١.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢١٠، والدر المصون ٩/٢١٢، واللباب ١٦/١٠١ ـ ١٠٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء والهاء؛ على البناء للفاعل: (**تَذْهَبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء، وكسر الهاء؛ على البناء للمفعول: (**تُذْهِبْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالعين: (**ثَعَبَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالغين مكان العين، ثم اختلفت تلك النسخ في ضبط حركة الغين من الكلمة؛ فضبطها الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ بالضم: (**ثَغُبَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالفتح: (**ثَغَبَا**)، وهو فعل ثلاثي، يقال: ثَغَب الشاة؛ إذا ذبحها، وثغب الرجل بالرمح؛ طعنه، وثَغَب الثلج؛ ذاب، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ثَعَبَا**)، (**ثَغُبَا**)، (**ثَغَبَا**).

فـ(ـضُمَّ وَاكْسِرْ)؛ أي: اقرأه بضم التاء، وكسر الهاء.

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثَعَبَا)[١]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على أنه مِنْ (أَذْهَبَ) الرباعي، و﴿نَفْسَكَ﴾؛ بالنصب مفعوله، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ متعلق بـ﴿تَذْهَبْ﴾؛ نحو: (هلك عليه حُبًّا)[٢].

والباقون: بفتح التاء، والهاء.

مِنْ (ذَهَبَ) الثلاثي.

و(﴿نَفْسُكَ﴾ غَيْرُهُ)؛ أي: وقرأ غير أبي جعفر ـ وهو[٣] الباقون ـ برفع: ﴿نَفْسُكَ﴾، ـ كما لفظ به المصنف ـ.

على أنه فاعل (تذهب)[٤].

وتقدَّم الخلاف في:

﴿ٱلرِّيَـٰحَ﴾ [٩]، إفرادًا، وجمعًا[٥].

و﴿مَّيِّتٍ﴾ [٩]، تخفيفًا، وتشديدًا[٦].

---

(١) وقوله: (ثَعَبَا)؛ اسم، يقال: ماء ثعبٌ؛ أي: سائل، وثَعَب الماءَ؛ إذا فجَّره.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢١٤/٩، واللباب ١٠٦/١٦، وشرح النويري ١٦١/٥.

(٣) هكذا في الأصل، ولعل الأنسب: (وهم)؛ لمناسبته لجمع الغائبين.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢١٤/٩، واللباب ١٠٦/١٦، وشرح النويري ١٦٢/٥، والإتحاف ٣٩٢/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب).

(٥) قرأه بالتوحيد: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الباقون: بالجمع فيه، وفي الإتحاف أفرد أبو جعفر من بين الذين قرؤوا بالجمع حيث قال: «وأبو جعفر بالجمع على أصله»، ثم عقَّب محقق الإتحاف بقوله: «وكذا بقية القراء، ولا أدري لماذا خصَّ المؤلف أبا جعفر بالذات»، قلتُ: لعل صاحب الإتحاف في ذلك متبع لابن الجزري في النشر، حيث جعل أبا جعفر أصلاً لقراءة الجمع في لفظة: (الريح)، فخصَّه بالذكر، ثم عطف عليه من وافقه من القراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٠)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٣٩٢/٢).

(٦) قرأ بالتشديد في الياء: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٤ ـ ٤٨٥)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٣٩٢/٢).

٨٧١ ـ ....وَيُنْقَصُ[(١)] افْتَحَا   ضَمًّا وَضُمَّ[(٢)]: غَوْثُ[(٣)] خُلْفٍ[(٤)] شَرَحَا[(٥)]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُنقَصُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [١١].

فـ(ـافْتَحَا) (ضَمًّا وَضُمَّ)؛ أي: اقرأه بفتح الياء التحتية، وضَمِّ القاف. مبنياً للفاعل، وهو ضمير (المعمر)[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على البناء للمفعول: (يُنْقَصُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: على البناء للفاعل: (يَنْقُصُ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بضم الضاد، وفتح الميم؛ على الأمر: (ضُمَّ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح الضاد، وضم الميم: (ضَمُّ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الثاء: (غَوْثَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الثاء: (غَوْثِ)، والثالث: بضم الثاء: (غَوْثُ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الفاء مع التنوين: (خُلْفٍ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ برفع الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الشين والراء؛ على البناء للفاعل: (شَرَحَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الشين، وجر الراء؛ على البناء للمفعول: (شُرِحَا).

(٦) مضارع (نَقَصَ)، قال أبو الحسن شريح: «بنيان الفعل هنا للفاعل في المعنى كبنيانه للمفعول، لأنه إذا بُنِيَ للمفعول فالله تعالى هو الذي نقص من عمره، وإذا بُنِيَ الفعل للفاعل بما نقص من عمره من يوم أو ساعة فذلك بإذن الله تعالى». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧١)، والكشف ٢/ ٢١٠، والدر المصون ٩/ ٢٢٠، واللباب ١٦/ ١١٤).

للإمام يعقوب، لكن بخلاف من أحد راوييه، ولذا رمز إليهما بقوله: (**غَوْثُ خُلْفٍ شَرَحَا**[(١)])، أي: رويس بخلاف عنه، وروح بلا خلاف؛ وهي رواية رويس من طريق؛ الحمامي، و[السعيدي][(٢)]، وأبي [العلاء][(٣)]، كلهم عن [النخاس][(٤)]، عن التمَّار، عنه[(٥)].

والوجه الآخر له[(٦)]: بضم الياء، وفتح القاف.

مبنياً للمفعول، والنائب عن الفاعل مستتر، يعود على (المعمر)[(٧)] ـ أيضاً ـ.

وبه **قرأ الباقون**.

ويوقف لحمزة [على: ﴿يُنَبِّئُكَ﴾][(٨)]: بالتسهيل كالواو[(٩)]، وبالإبدال ياء مضمومة[(١٠)].

---

(١) وقوله: (**شَرَحَا**)؛ أي: كشف وأوضح، شَرح المسألة؛ بسَّطها ووسَّعها وفسَّرها وكَشَف ماخَفِي منها، وشرح الله صدره للأمر؛ حببه إليه.

(٢) في الأصل: (السعدي)، وهو تصحيف. (ينظر: النشر ٣٥٢/١، والإتحاف ٣٩٢/٢).

(٣) في الأصل: (العلا)، وهو تصحيف. (ينظر: النشر ٣٥٢/١، والإتحاف ٣٩٢/٢).

(٤) في الأصل: (النحاس)، وهو تصحيف. (ينظر: الإتحاف ٣٩٢/٢).

(٥) وقراءة رويس ـ بخلف عنه ـ بضم الياء، وفتح القاف، في هذا الحرف، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٥٢/١، وشرح منحة مولى البر ص (١١٩)).

(٦) ينظر: النشر ٣٥٢/١.

(٧) قال موسى جار الله: «والمعنى على كلا الوجهين: أن طول العمر وقصره في كتاب عنده مكتوب قبل أن تحمله أمه». (ينظر: الكشف ٢١٠/٢، والدر المصون ٢٢٠/٩، واللباب ١١٤/١٦، وشرح النويري ١٦٢/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٤)).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبته من الإتحاف ٣٩٢/٢، حيث الكلام بحروفه.

(٩) على مذهب سيبويه، وهو الذي عليه الجمهور. (ينظر: النشر ٤٨٤/١، والإتحاف ٣٩٢/٢).

(١٠) على مذهب الأخفش، وهو الوجه المختار عند الآخذين بالرسم، كالداني وغيره، وحُكِيَ وجه ثالثٌ وهو: التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل، وحُكِيَ وجهٌ رابع وهو: إبدال الهمزة واواً، وكلا الوجهين؛ الثالث والرابع، لا يصح. (ينظر: النشر ٤٨٥/١، والإتحاف ٣٩٢/٢).

ولحمزة، وهشام بخلفه، على: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾ [١٢]، باثني عشر وجْهاً(١)، تقدَّم بيانها.

وتقدَّم:

إسكان سين: ﴿رُسُلُهُم﴾ [٢٥](٢).

وبناء: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ [٣٣]؛ للمفعول(٣).

كلاهما **[٥٠٨]**: لأبي عمرو.

والخلاف في: ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [١٢]، [٣٣]؛ نصباً(٤)، وجراً(٥)، وكذا وقف حمزة عليه: بثلاثة أوجه(٦).

---

(١) أي: يجوز اثنا عشر وجهاً في الوقف على الهمزة من قوله تعالى: ﴿ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾؛ وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٢) قرأ أبو عمرو: بإسكان السين، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٣٩٣).

(٣) قرأ أبو عمرو: بضم الياء، وفتح الخاء، بالبناء للمفعول، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضمِّ الخاء، بالبناء للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧٢)، والنشر ٢/٣٥٢، والإتحاف ٢/٣٩٣).

(٤) وهي قراءة: نافع، وعاصم، وأبي جعفر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٢)، والنشر ٢/٣٢٦، والإتحاف ٢/٣٩٣).

(٥) وهي قراءة: الباقين، وأبدل همزته الساكنة أبو عمرو بخلفه، وأبو بكر، وأبو جعفر، ولم يبدله ورش من طريقيه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٢)، والنشر ٢/٣٢٦، والإتحاف ٢/٣٩٣).

(٦) الأول: إبدال الهمزة واواً ساكنة؛ لسكونها، وضم ما قبلها، على القياس، والثاني: إبدالها واواً مكسورة؛ على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو كالأول لفظاً فيتحد، وإن وقف بالروم فيصير وجهين، والثالث: التسهيل؛ وهو ما بين الهمزة والياء، على مذهب سيبويه والجماعة، والرابع: الوجه المعضل؛ وهو بين الهمزة والواو على الروم، وأما الهمزة الأولى: فيوقف عليها بإبدال الهمزة الأولى واواً. (ينظر: النشر ١/٤٧١، والإتحاف ٢/٣٩٣).

٨٧٢ ـ نَجْزِي[١] بِـ(يَا) جَهِّلْ[٢]، وَكُلَّ[٣] ارْفَعْ: حَدَا[٤] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [٣٦].

فقوله: (﴿**نَجْزِي**﴾ **بِـ"يَا" جَهِّلْ**)؛ أي: اقرأه بالياء التحتية مضمومة، وفتح الزاي.

على البناء للمجهول[٥].

(**وَ**﴿**كُلَّ**﴾ **ارْفَعْ**)؛ أي: اقرأه برفع اللام.

---

(١) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون مفتوحة، مع كسر الزاي؛ على البناء للفاعل: (**نَجْزِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، فقد ضُبطت فيها جميعًا؛ بالياء مضمومة، وفتح الزاي؛ على البناء للمفعول: (**يُجْزَى**).

(٢) ضُبِطت في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي؛ بفتح اللام: (**جَهِّلَ**)، وهو سهو وسبق قلم، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بسكون اللام: (**جَهِّلْ**)، وهو الصواب؛ محافظة على وزن البيت من الانكسار.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ اللام مع التشديد: (**وَكُلُّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح اللام مشددة: (**وَكُلَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) ضُبِطت في أصل شرح الترمسي؛ بحذف الألف: (**حَد**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بثبوت الألف ممدودة، مع فتح الحاء: (**حَدَا**)، وهو الذي في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي فقد ضبطها؛ بالألف المقصورة، مع فتح الحاء: (**حَدَى**)، وإلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، مع كسر الحاء: (**حِدَا**)، وهي على كسر الحاء جَمْعُ؛ حِدَأة؛ وهو نصل السهم، أو هو طائر من الجوارح، بينما هي على فتح الحاء؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، مِنَ الحدو؛ وهو سوق الإبل والغناء لها وحثها على المسير، ولها معان أخرى، وقد أثبتُّها في أصل الشرح كضبطه لها في المتن الذي على هامشه، وهو ضبط الجماعة، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حَدَا**)، (**حَدَى**)، (**حِدَا**).

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٣٤/٩ واللباب ١٤٧/١٦، وشرح النويري ١٦٣/٥.

على النيابة على الفاعل(١).

للإمام المرموز إليه بحاء: **(حَدَا)**(٢)؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بنون العظمة مفتوحة، وكسر الزاي.

على البناء [للفاعل](٣)، ونصب: ﴿كُلَّ﴾؛ مفعولاً به.

وتقدَّم في سبأ الخلاف في: ﴿بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [١٢]؛ إفراداً(٤)، وجمعاً(٥).

٨٧٢ ـ .... وَالسَّيِّءِ الْمَخْفُوضُ(٦) سَكِّنْهُ: فِدَا(٧)

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢٣٤/٩ واللباب ١٤٧/١٦، وشرح النويري ١٦٣/٥.

(٢) قوله: **(حَدَا)**؛ فعل ثلاثي؛ يقال: حدا فلان على كذا؛ بعثه عليه، وحدا الشيء حدواً؛ تبعه، وحدا الشيء؛ تعمده وتوخَّاه، وتأتي مِنَ (الحدو)؛ وهو الغناء للإبل في مرعاها، وقد يكون معنى الكلمة ـ على الإسمية ـ من قولهم: حَدِيَ بالمكان حَدًا؛ أي: لزمه فلم يبرحه.

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (للمفعول)، وهو سهو، وسبق قلم، لأن قراءة الجماعة: على البناء للفاعل، بينما قراءة أبي عمروٍ وحده: على البناء للمفعول. (ينظر: الإتحاف ٣٩٤/٢، والدر المصون ٢٣٤/٩ واللباب ١٤٧/١٦، وشرح النويري ١٦٣/٥).

(٤) وهي قراءة: أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، وخلف عن نفسه، وحفص؛ على التوحيد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة سبأ، البيت رقم (٨٦٩)، والنشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٤/٢).

(٥) وهي قراءة الباقين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة سبأ، البيت رقم (٨٦٩)، والنشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٤/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الضاد: **(الْمَخْفُوْضِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الضاد: **(الْمَخْفُوْضُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٧) ضُبِطت في أصل شرح الترمسي؛ بحذف الألف: **(فِدِ)**، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بثبوت الألف ممدودة: **(فِدَا)**، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، =

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ﴾ [٤٣].

فلفظ: (﴿ٱلسَّيِّيِٕۚ﴾ **الْمَخْفُوضِ**)؛ أي: المجرور، وهو الأول منهما[١].

(**سَكِّنْهُ**)؛ أي: اقرأه بتسكين همزه في الوصل.

للإمام المرموز إليه بفاء: (**فِدَا**)[٢]؛ أي: حمزة الكوفي بكماله.

والباقون: بالهمزة المكسورة وصلاً.

قال في الغيث[٣]: «والوقف عليه تام، وقيل: كاف[٤]، فإذا وقف عليه حمزة: أبدل الهمزة ياء خالصة؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولا يجوز له فيها غير هذا، ولهشام ـ بخلفه ـ: ثلاثة أوجه؛ **الأول**: كحمزة، **والثاني**: إبدالها ياءً مكسورة مع روم كسرتها، **والثالث**: تسهيلها بين بين مع الروم، وإنما زاد هشام هذين الوجهين؛ لأن الهمز عنده متحرك بالكسر، ففي الروم إشارة إليه، بخلاف حمزة فإنه عنده ساكن فلا روم»[٥].

= إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضبطها؛ بالألف المقصورة: (**فِدَى**)، وقد أثبتها في أصل الشرح كضبط الشارح لها في المتن الذي على هامشه، وهو ضبط الجماعة.

(١) وقد نبّه النويري، وابن الناظم، والمنير السمنودي، في شروحهم؛ إلى اتفاق الجماعة على التحريك في الموضع الثاني؛ وهو: ﴿ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ﴾ [٤٣]، وأن قول الناظم: (**الْمَخْفُوضِ**)؛ إنما هو قيد يُخْرِجُ الموضع الثاني المتفق عليه، بينما فات الشارح هنا، ومعه موسى جار الله، وصاحب الهادي، التنويه عليه، أو الإشارة إليه، قال النويري: «احترز بـ(ـ**الْمَخْفُوضِ**) همزة عن المرفوع: ﴿ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ﴾، فإنه متفق التحريك». (ينظر: شرح النويري ١٦٣/٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب)).

(٢) في الأصل: (**فِد**)، وهو تصحيف. ومعنى قوله: (**فِدَا**)؛ اسمٌ مِنْ فَدَى، يَفْدِي، فِدًى، فهو فادٍ، وهو جمع فدية، يقال: فدى الأسير؛ خلَّصه منه بمال أو سواه، وفداه بنفسه؛ بذل نفسه في سبيله.

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠).

(٤) قال محقق غيث النفع: «تام عند الجمهور، ولم أقف على من عدَّه كاف». (ينظر: غيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ١٠٢٨/٣).

(٥) وأصْل كلام صاحب الغيث في وقف حمزة، وهشام ـ بخلفه ـ على الهمزة موجود في النشر، وذكره صاحب الإتحاف في إتحافه، والمنير السمنودي في شرحه، ولم يتعرض لها بقية شراح الطيبة. (ينظر: النشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٥/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب)).

هذا وقد ضعَّف بعض النحاة[١] قراءة الإمام حمزة المذكورة، بل تجرأ بعضهم؛ فقال[٢]: «إنها لحن»، واحتج لدعواه[٣]: بأن فيها حذف حركة الإعراب، وهو غير جائز في نثر ولا شعر؛ لأنها اجْتُلِبَتْ للفرق بين المعاني، وحذفها يخل بذلك.

وردَّه في الغيث[٤]: «بأن هذه غير حجة، بل هي [خَطَابَةٌ][٥]، فلا يُعْتَرَض بها على قراءة متواترة، أو[٦] لا تُقَابَل اليقينيات بالخطابات، بل قوله: (إنه غير جائز)، ممنوع؛ لأن التسكين لأجل التخفيف، كتسكين أبي عمرو، وحمزة: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ونحوه، أو لإجراء الوصل مجرى الوقف، شائع مستفيض في كلام العرب نظماً ونثراً، وقد أكثر الأستاذ أبو علي الفارسي في الحجة[٧] من الاستشهاد بكلام العرب على جواز الإسكان، ثم قال[٨]: فإذا ساغ ما ذكر في هذه القراءة لم يسغ أن يقال: لحن»[٩].

وقال ابن القشيري[١٠]: «ما ثبت بالاستفاضة والتواتر **[٥٠٩]**

---

(١) كالزجاج، والنحاس، ومحمد بن يزيد، والزمخشري. (ينظر: معجم القراءات ٤٤٧/٧).
(٢) كالزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٧٥/٤، والنحاس في إعراب القرآن ٣٧٧/٣.
(٣) وقائله هو الزجاج، وقال ببعضه: النحاس، ومحمد بن يزيد، ونقل هذه المقالات صاحب غيث النفع، وهي موجودة ـ أيضاً ـ في معجم القراءات. (ينظر: معاني القرآن ٢٧٥/٤، وغيث النفع ص (٣٣٠)، ومعجم القراءات ٤٤٨/٧).
(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠).
(٥) في الأصل: (خطأ يد)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٣٠).
(٦) في غيث النفع: (إذ). (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠)).
(٧) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣١/٦.
(٨) أي: أبو علي الفارسي.
(٩) والكلام بنصَّه موجود في النشر. (ينظر: النشر ٣٥٢/٢).
(١٠) ذكره في الإتحاف، وهو في تفسير القرطبي وزاد فيه ـ أي من كلام القشيري ـ: «ولعل مراد من صار إلى التخطئة أن غيره أفصح منه، وإن كان هو فصيحاً»، وقد سمَّاه في تفسير القرطبي: (القشيري)، بينما سمَّاه في الإتحاف: (ابن القشيري)، وقد يكون هذا القشيري هو عبدالله بن محمد القشيري، أو ابنه اليسر بن عبدالله القشيري، أما الأب فإنه عبدالله بن محمد بن خلف بن اليسر أبو محمد القشيري الغرناطي، خطيب، مقرىء، محقق حاذق، قرأ على يزيد بن رفاعة واختص به، وأبي الحسن علي =

أنه قُرِئَ به فلا بد من جوازه، ولا يجوز أن يقال لحن».

قال صاحب الغيث(١): «ويَحْسُنُ هذا التسكين من وجوه:

الأول: أنه وقع في الآخر؛ وهو محتمل(٢) التغيير.

الثاني: أنه وقع بعد حركات.

الثالث: أن حركته ثقيلة [وهي](٣) الكسر؛ لأنه ينشأ من انجرار اللحي الأسفل إلى [أسفل](٤) انجراراً [قوياً](٥).

الرابع: أن الحركة وقعت على حرف ثقيل.

الخامس: أن قبله [مشددين](٦)، والموالي منهما حرف ثقيل.

ولم ينفرد بهذه القراءة الإمام حمزة، بل هي قراءة الأعمش(٧)

= ابن أحمد بن كوثر ولزمه وأكثر عنه، وقرأ عليه ابنه اليسر شيخ أبي حيان، مات بمراكش سنة (٦٢٠هـ)، عن نيف وستين سنة، وأما الابن فهو اليسر بن عبدالله بن محمد القشيري، مقرئ عارف، قرأ على أبيه عبدالله، وقرأ على غيره، وقرأ عليه أبو حيان بقراءة نافع، وقرأ عليه جميع كتاب المصباح وغيره من الكتب، رحمهما الله رحمة واسعة. (ينظر: الإتحاف ٣٩٤/٢، وتفسير القرطبي ٣٩٨/١٧، وغاية النهاية ٤٤٨/١).

(١) ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠ ـ ٣٣١).

(٢) في غيث النفع: (محل). (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٠).

(٣) في الأصل: (أو هي)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٣٠)، حيث نقل الشارح.

(٤) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من غيث النفع ص (٣٣٠)، حيث نقل الشارح.

(٥) في الأصل كلمة غير مفهومة، والتصويب من غيث النفع ص (٣٣٠).

(٦) في الأصل: (مشدد)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٣١).

(٧) نصَّ عليه في البحر المحيط ٣٠٥/٧، والدر المصون ٢٤١/٩، والنشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٤/٢، ولم يذكرها له في الفوائد المعتبرة ص (٣٠٦)، وقد أعظم النحاة أن يكون الأعمش ـ على جلالته ومحله وإمامته في العربية ـ يقرأ بهذه القراءة، وقالوا: «إنما كان يقف عليه، فغلط من ادّعى عنه، والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وأن الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعربه»، وقال أبو جعفر النحاس: «وكان الأعمش يقف على: ﴿ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ﴾، فيترك الحركة، وهو وقف حسن تام، فغلط الراوي، فروى أنه كان يحذف الإعراب في الوصف، فتابع حمزةُ الغالط فقرأ في الإدراج بترك الحركة»، قلتُ: ولا شك أنَّ الأعمش قد قرأ بها، كما قرأها الإمام حمزة، فهي قراءة متواترة =

ـ من الأربعة عشر[(١)] ـ.

قال المصنف[(٢)]: «ورواه المنقري[(٣)]، عن عبدالوارث[(٤)]، عن أبي عمرو، وقرأنا بها من رواية: [ابن أبي سريج][(٥)]، عن الكسائي، وناهيك

= كما هو معتبر عند أهل التحقيق والدارية. (ينظر: الدر المصون ٢٤١/٩، ومعجم القراءات ٤٤٩/٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/٣).

(١) والقراءات الأربعة عشر: هي القراءات التي تنسب إلى الأئمة العشرة المشهورين مضافاً إليهم الأئمة الأربعة؛ وهم: الحسن البصري، وابن محيصن المكيّ، والأعمش الكوفيّ، ويحي اليزيدي. (ينظر: معجم القراءات ص (٨٢)، والإتحاف ٦٤/١)، ومعجم المصطلحات ص (٨٢)).

(٢) ينظر: النشر ٣٥٢/٢.

(٣) عبدالله بن عمرو بن الحجاج، أبو معمر المنقري التميمي البصري، قيِّمٌ بحرف أبي عمرو، ضابط له، روى القراءة عن عبدالوارث بن سعيد، وروى القراءة عنه أحمد بن علي بن هاشم البصري، وأحمد بن يزيد الحلواني، ومحمد بن شعيب الجرمي، وغيرهم، توفي سنة ٢٢٤هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٩٢/١، وغاية النهاية ٤٣٩/١).

(٤) عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة التنوري العنبري، مولاهم البصري، إمام حافظ مقرئ ثقة، عرض القرآن على إمام البصرة أبي عمرو بن العلاء، ورافقه في العرض على حميد بن قيس المكيّ، روى القراءة عنه ابنه عبدالصمد، وبشر بن هلال، وأبو معمر المنقري، توفي سنة ١٨٠هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: معرفة القراء الكبار ٣٣٥/١، وغاية النهاية ٤٧٨/١).

(٥) ضُبطت في الأصل: (ابن أبي شريح)، وهو تصحيف تكرر ووقع في النشر المطبوع، وفي معجم القراءات، وفي جميع نسخ غيث النفع ـ كما قرره محقق غيث النفع ـ، وكذا وَهِمَ محقق كتاب المستنير الدكتور عمار الدَّدو فعدل الاسم من الصواب الذي ذكره صاحب المستنير في كتابه وهو: (أبي سريج) إلى الخطأ: (أبي شريح) ثم قال في الهامش: «في الأصل: سريج، وقد تكرر ذلك كثيراً»، والخلاصة أن: (ابن أبي شريح) تصحيف، والصواب (ابن أبي سريج)، بالجيم المعجمة، وهو الذي في النسخ الخطية من كتاب المستنير، وفي جميع نسخ النشر الخطية، كما أثبته محقق قسم الفرش من النشر، وابن أبي سريج؛ هو أحمد بن الصَّبَّاح، ويقال: أحمد بن عمر بن الصَّبَّاح، بن أبي سريج، النهشلي الرازي، ثقة، ضابط، كبير، من مشايخ البخاري الكبار، وأحد أجلة أصحاب الشافعي، قرأ على الكسائي وله عنه نسخة، وأخذ عن عبيدالله بن موسى، وعبدالوهّاب بن عطاء صاحب أبي عمرو، قرأ عليه الحسين بن علي بن حمَّاد الأزرق، والفضل بن شاذان، وأحمد بن محمد بن شبيب، توفي سنة ٢٣٠هـ، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. =

بِإِمَامَيّ القراءة والنحو؛ أبي عمرو، والكسائي»، انتهى[(١)].

وتقدَّم حكم:

﴿ٱلسَّيِّئُ إِلَّا﴾ [٤٣][(٢)].

= (ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٣٣/١، وغاية النهاية ٦٣/١، والنشر ٣٥٢/٢، ومعجم القراءات ٤٤٧/٧، والفرش من كتاب النشر بتحقيق محمد محفوظ ٤٦١/٢، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ١٠٢٩/٣ ـ ١٠٣٠، والمستنير ٣٦٧/١).

(١) هنا انتهى نقل الشارح من غيث النفع، وزاد في الغيث ص (٣٣١) فقال: «وقول الزمخشري: لعله اختلس فظن سكوناً، أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتدأ فظنوه سكَّن في الوصل، مشعر بغلط الرواة، وهو باطل؛ لأنَّا لو أخذنا بهذه التجويزات العقلية في حملة القرآن لأدَّى ذلك إلى الخلل فيه، بل المظنون بهم التثبت التام، والحرص الشديد على تحرير ألفاظ كتاب الله تعالى، وعدالتهم وخشيتهم من الله ﷻ تمنعهم من التساهل في تحمله، لاسيما فيما فيه مخالفة الجمهور، فعندهم فيه مزيد اعتناء، وهم أعلم بالعربية، وأشد لها استحضاراً، وأقرب بها عهداً ممن يعترض عليهم وينسبهم للوهم والغلط بالتجويزات العقلية، ولم يكن يتصدر في تلك الأزمان الفاضلة لإقراء كتاب الله إلا من هو أهل لذلك، كهذا الإمام الجليل؛ أبي محمد سليم بن عيسى؛ أجلّ من أخذ عن حمزة، قرأ عليه القرآن عشر مرات، وتولى مجلس الإقراء بعده بأمره بالكوفة، وسمع الحديث من سفيان الثوري ونظرائه، وكل من كان من رفقائه يقرأ على حمزة قرأ عليه؛ لجودة فهمه وكثرة إتقانه، قال يحي بن المبارك: كنا نقرأ على حمزة ونحن شباب، فإذا جاء سُليم قال لنا حمزة: تحفظوا وتثبتوا جاء سُليم؛ لأنه كان من أحذق الناس بالقراءة، وأقومهم بالحرف، فكيف ينسب مثل هذا الإمام إلى الوهم والغلط في كتاب الله ﷻ؟ لكنْ لا شك ـ والله أعلم ـ أنَّ الزمخشري ونظرائه ممن اعتقاده فاسد من النحويين وغيرهم لا معرفة لهم بأحوال أهل السنة، وجاهلون بأقدارهم كل الجهل».

(٢) قال في النشر: «واختلف أئمتنا في كيفية تسهيل القسم الخامس ـ أي المضمومة مع المكسورة ـ فذهب بعضهم: إلى أنها تبدل واواً خالصة مكسورة، وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً، وذهب بعضهم: إلى أنها تجعل بين بين؛ أي الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو كالخليل وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً، وقال الداني: إنه الأوجه في القياس، وإن الأول آثر في النقل، وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه، حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يُصِب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُتَمَكَّن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (١٩٧ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٨/١ ـ ٣٨٩).

و﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [٤٥][١].

و﴿يُؤَاخِذُ﴾ [٤٥][٢]، و﴿يُؤَخِّرُهُمْ[٣]﴾ [٤٥][٤].

الثلاثة في الأصول[٥].

وليس في هذه السورة ياء **إضافة**.

وفيها زائدة واحدة[٦]:

﴿نَكِيرِ ﴿٢٦﴾ أَلَمْ﴾ [٢٦ ـ ٢٧].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٧].



---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٧/١ ـ ٣٨٩).

(٢) وهذه الهمزة؛ من الهمزات المفتوحة وقبلها مضموم، قرأها ورشٌ، وأبو جعفر: بإبدال الهمزة واواً، وصلاً ووقفاً، وقرأ الباقون: بالهمز كذلك، إلا حمزة حال الوقف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١١)، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٢٠٣/١، وغيث النفع ص (٣٣١)).

(٣) في الأصل: (ويوحرهم)، وهو تصحيف.

(٤) وهذه الهمزة؛ من أنواع الهمز المفتوح وقبلها مضموم، قرأها ورشٌ، وأبو جعفر: بإبدال الهمزة واواً، وصلاً ووقفاً، وقرأ الباقون: بالهمز كذلك، إلا حمزة حال الوقف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١١)، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٢٠٣/١، والنشر ٣٩٥/١، وغيث النفع ص (٣٣١)).

(٥) أي: تقدم ذكرها في قسم الأصول، وهي أربعة، اثنتان منها في باب الهمزتين من كلمتين، واثنتان منها في باب الهمز المفرد، فلعل قوله: (والثلاثة) سبق قلم.

(٦) ينظر: النشر ٣٥٢/٢.

(٧) ينظر: النشر ٣٥١/٢ ـ ٣٥٢، وتقريب النشر ص (١٦٤)، وشرح النويري (١٦١/٥ ـ ١٦٤)، وشرح ابن الناظم ص (٢٩٩ ـ ٣٠٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب)، والإتحاف ٣٩٠/٢ ـ ٣٩٥.

سُورَةُ يَس ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ[١] ـ

أمال الياء من: ﴿يسٓ﴾ [١]؛ شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وروح عن يعقوب، هذا هو الأشهر عن حمزة[٢].

وروى جماعة[٣] عنه: التقليل؛ منهم صاحب العنوان[٤].

---

(١) أجمعت النسخ العتيقة على عدم وجود هذه العبارة: (عليه الصلاة والسلام)، بينما هي موجودة في بعض النسخ والشروح، وقد أثبت هذه العبارة الترمسي هنا، ويظهر من هذا أنَّ الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ يرى أنَّ (يس) اسم من أسماء النبي ﷺ، وهو قولٌ ذكره عدد من المفسرين؛ كالقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٤٠٧/١١ ـ ٤١٠، وابن جزي الكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل ٢٢٠/٢، ورواه بصيغة التمريض، والثعالبي في الجواهر الحسان في تفسير القرآن ٥/٥، وأبي حيان في البحر المحيط ٣١٠/٧، وعزاه لسعيد بن جبير، وقال ابن عادل في اللباب ١٦٦/١٥: «قال أكثر المفسرين يعني محمدًا ﷺ قاله الحسن، وسعيد بن جبير، وجماعة»، وقال في التحرير والتنوير ٤٣٤/٢٢: «وادَّعى بعضهم أنه اسم من أسماء النبي ﷺ»، وقال في أضواء البيان ٧٠٩/٦: «التحقيق أنه من جملة الحروف المقطعة في أوائل السور، والياء المذكورة فيه ذكرت في فاتحة سورة مريم، والسين المذكورة فيه ذكرت في أول الشعراء والقصص، وفي أول الشورى»، وقال الشيخ موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٤٥): «وما يذكره العوام أن (يس)، و(طه)، من أسماء النبي ﷺ فلم يثبت فيه حديث ولا أثر من صاحب»، والذي اختاره جمع من أئمة التفسير: أنَّ (يس) ليس اسماً من أسماء النبي ﷺ، وان اختلفوا في تفسيرها على عدة أقوال موجودة في مظانها.

(٢) عند جمهور أهل الأداء. (ينظر: النشر ٧٠/٢، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٣) كصاحب العنوان، والتبصرة، وتلخيص أبي معشر الطبري، وغيرهم. (ينظر: النشر ٧٠/٢).

(٤) ينظر: العنوان ص (١٥٩)، والإتحاف ٣٩٧/٢.

واخْتُلِفَ عن نافع: فالأكثر عنه على الفتح(١)، وقطع له بالتقليل: ابن بليمة(٢)، والهذلي(٣) في آخرين(٤)، فيدخل الأصبهاني(٥).

وسكت أبو جعفر على: (ي)، و(س)(٦).

وأَدْغَم(٧) النون(٨) في واو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [٢]؛ هشام، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وأظهرها: أبو عمرو، وقنبل، وحمزة، وأبو جعفر، واخْتُلِفَ عن: نافع(٩)، ....

---

(١) وهو مذهب الجمهور عنه. (ينظر: النشر ٧٠/٢، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٢) ينظر: التلخيص ص (١٣٠).

(٣) ينظر: الكامل للهذلي ص (٣٣٥).

(٤) كأبي طاهر بن خلف في العنوان، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، ورواه صاحب المستنير عن شيخه أبي علي العطار. (ينظر: النشر: ٧٠/٢، والعنوان ص (١٥٩)).

(٥) وعُلِمَ دخول الأصبهاني من رواية الهذلي للتقليل عن نافع من جميع طرقه، كما نصَّ عليه في النشر حيث قال: «وكذا ذكره ـ أي وجه التقليل ـ في الكامل من جميع طرقه فيدخل به الأصبهاني»، وعليه فإنه يستدرك على الشارح بأن عبارته غير واضحة. (ينظر: النشر ٧٠/٢)

(٦) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٧) قال في غيث النفع: «وهو إدغام غير كامل؛ لبقاء صوت الغنة معه، ولهذا لم يُذْكَرُ مع المدغم، لأن إدغامه محض، إلا أنه لا بد فيه من تشديد الواو». (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٢)).

(٨) النون من كلمة: ﴿يسٓ﴾ [١].

(٩) فقطع له بالإدغام من رواية قالون: جمهور العراقيين، وغيرهم، وقطع له بالإظهار: الداني، والشاطبي، وأكثر المغاربة، وقال في جامع البيان؛ الإدغام: من طريق الحلواني، والإظهار: من طريق أبي نشيط، وكلاهما ـ كما قال في النشر ـ: «صحيح عن قالون من الطريقين»، والإدغام لورش من طريق الأزرق: رواية الأكثر، وبه قطع في الحرز، وغيره، وقطع له بالإظهار: صاحب التجريد، وروى الإدغام من طريق الأصبهاني: ابن سوار، والأكثر، وبالإظهار له: ابن مهران، والداني، وهما صحيحان عن ورش، والقراءة بالإظهار لورش من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢ ـ ١٨، وشرح منحة مولى البر ص (٦٩).

والبزي[١]، وابن ذكوان[٢]، وعاصم[٣]، كما تقدم مفصلاً في الأصول[٤].

وتقدَّم:

نقل: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [٢]؛ لابن كثير[٥].

وسين: ﴿صِرَٰطٍ﴾ [٤]؛ لقنبل بخلاف عنه، ورويس، وإشمامها زاياً: لخلف عن حمزة[٦].

٨٧٣ ـ تَنْزِيلُ: صِفْ[٧] سَمَا........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [٥].

---

(١) فروى عنه الإدغام: ابن الحباب، وروى الإظهار: أبو ربيعة، وبه قرأ الباقون وهم؛ قنبل، وأبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، والقراءة بالإدغام للبزي من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢ ـ ١٨، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٢) فروى عنه الأخفش الإدغام، وروى عنه الصوري الإظهار، والقراءة بالإظهار لابن ذكوان من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٣) فالوجهان صحيحان عنه؛ من رواية شعبة من طريقيه، والقراءة بالإظهار لشعبة في هذا الموضع من زيادات النشر وطيبته، أما حفص فروى عنه الإدغام: عمرو بن الصباح من طريق زرعان، والإظهار: من طريق الفيل، وهما صحيحان عن عمرو، ولم يختلف عن عبيد بن الصباح عن حفص أنه: بالإظهار. والقراءة بالإدغام لحفص من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ١٧/٢ ـ ١٨، وشرح منحة مولى البر ص (٦٨)).

(٤) وذلك في باب (حروف قربت مخارجها). (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٧٠)، والنشر ٧١/١، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٥) أي: أن ابن كثير قرأ بنقل حركة الهمز إلى الراء، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/١، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٦) وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢٧١/١ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٧) ضُبِطَت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالصاد ثم الفاء؛ من الوصف: (**صِفْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالصاد ثم النون؛ من الصيانة: (**صُنْ**).

فقرأه برفع اللام[1] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(صِفْ سَمَا)**؛ أي: شعبة، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب.

على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هو)، أو (ذلك)، أو (القرآن تنزيل)[2].

وقرأه الباقون: بالنصب.

على المصدر، بفعلٍ من لفظه[3].

وتقدَّم الخلاف في:

سين: ﴿سَدًّا﴾ [٩]؛ فتحاً، وضمًّا[4].

والكلام في همزتي[5]: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [١٠] **[٥١٠]**.

و﴿إِذْ جَآءَهَا﴾ [١٣][6].

---

(١) وعُلِمَ الرفع من الإطلاق. (ينظر: شرح النويري ١٦٥/٥).

(٢) ينظر: الكشف ٢١٤/٢، والدر المصون ٢٤٦/٩، واللباب ١٦٨/١٦.

(٣) والقياس: أن كل مصدر أضيف إلى فاعله أو مفعوله فعامله محذوف وجوباً، وهذا منه في القرآن كثير؛ مثل: ﴿غُفْرَانَكَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و﴿سُبْحَانَكَ﴾ [البقرة: ٣٢]، و﴿سُبْحَانَهُۥ﴾ [البقرة: ١١٦]، ونحوها، فالمعنى على هذا التقدير: نزَّلَهُ العزيز الرحيم تنزيلاً، فاختصر الكلام بإضافة المصدر إلى فاعله، ثم بحذف فاعله، ولا يبعد على قراءة النصب أن يكون مصدراً للمرسلين؛ والمعنى: إنك لمن المرسلين إرسال العزيز الرحيم، قاله موسى جار الله. (ينظر: الإتحاف ٣٩٧/٢، والكشف ٢١٤/٢، والدر المصون ٢٤٦/٩، واللباب ١٦٨/١٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٥)).

(٤) قرأ بفتح السين في الموضعين: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالفتح فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٧)، والنشر ٣١٥/٢، والإتحاف ٣٩٧/٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٥ ـ ١٧٦)، والنشر ٣٦٣/١، والإتحاف ٣٧٦/١.

(٦) أدغم الذال في الجيم: أبو عمرو، وهشام، وقرأ الباقون: بالإظهار، وأمال: ﴿جَآءَهَا﴾؛ هشام بخلفه، وابن ذكوان، وحمزة، وخلف عن نفسه. =

و﴿إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [١٤][١].

٨٧٣ ـ ....**عَزَزْنَا : الْخِفَّ[٢] صِفْ** ....

واخْتُلِفَ في: ﴿عَزَزَنا﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾ [١٤].

فـ(**ـالْخِفَّ**)؛ أي: القراءة بتخفيف الزاي.

للمرموز إليه بصاد (**صِفْ**)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

من (عزَّ)؛ (غَلَبَ)، فهو متعد، ومفعوله محذوف، أي: (فغلبنا أهل القرية بثالث)، ومنه: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣][٣].

والباقون: بتشديدها.

مِنْ (عَزَّ)، (يَعِزُّ)؛ (قَوِيَ)[٤] فهو لازم عُدِّيَ بالتضعيف، ومفعوله محذوف أيضاً، أي: (فقوينا المرسلين بثالث)[٥].

= (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل ذال إذ)، ص (٤٨)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٣/٢، والإتحاف ٣٩٨/١).

(١) قرأ بضم الهاء والميم وصلاً: حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وقرأ بكسرهما وصلاً: أبو عمرو، وقرأ الباقون: بكسر الهاء، وضم الميم، وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١٢٠ ـ ١٢١)، والنشر ٢٧٤/١، والإتحاف ٣٩٨/١).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الفاء، مع التشديد (**الْخِفُّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الفاء: (**الْخِفَّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) على حد قوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ﴾ [المجادلة: ٢١]. (ينظر: الكشف ٢١٤/٢، والدر المصون ٢٥١/٩، واللباب ١٨٣/١٦).

(٤) في الأصل: (قرى)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: الكشف ٢١٤/٢، والدر المصون ٢٥١/٩، واللباب ١٨٣/١٦.

٨٧٣ ـ .... وَافْتَحْ أَإِنْ[١]: ثِقْ. وَذُكِرْتُمْ[٢]: عَنْهُ خِفْ[٣]

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُمْ﴾ [١٩].

فـ(**ـافْتَحْ** ﴿**أَإِنْ**﴾)؛ أي: اقرأه بفتح الهمزة الثانية[٤].

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثِقْ**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

[**وقرأ الباقون**: بكسرها][٥].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بهمزتين على الألف؛ مفتوحة، ثم مكسورة: (**أَإِن**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وضُبطت في تحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس، بهمزتين؛ مفتوحة، ثم مكسورة؛ لكنَّ الهمزة الثانية رُسِمَتْ على نبرة بدلاً من الألف: (**أَئِنْ**)، وهي كذلك في نسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ السمنودي، والشيخ كريم راجح، ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وضُبِطت في نسخة رضوان العقبي؛ بهمزتين مفتوحتين مرسومتين على ألف: (**أَأَن**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وضُبطت في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بهمزتين مفتوحتين؛ لكن الهمزة الأولى رُسِمَتْ على السطر، والهمزة الثانية على ألف: (**ءَأَنْ**)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)؛ بهمزة واحدة مفتوحة: (**أَنْ**)، وفيه نظر، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه ـ كلها محتملة إلا الوجه الخامس ـ: (**أَإِن**)، (**أَئِنْ**)، (**أَأَن**)، (**ءَأَنْ**)، (**أَنْ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الكاف بلا تشديد: (**وَذُكِرْتُمْ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الكاف مع التشديد: (**وَذُكِّرْتُمْ**).

(٣) يوجد مسح في المتن الذي على هامش الشرح، حيث ذهب حرفا الفاء، لكنه أثبتها كاملة في ثنايا الشرح.

(٤) قال الشيخ موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٢٤٥): «الهمزة الثانية رُسِمَتْ ياء في المصاحف العراقية، وليس يوجد في هذه الحرف نص معتمد من المصاحف العثمانية على خلاف ذلك».

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره، وذلك لبيان قراءة الباقين وإتمام السياق. (ينظر: النشر ٢/٣٥٣).

(وَ﴿ذُكِرْتُمْ﴾ عَنْهُ)؛ أي: عن أبي جعفر.

(خِفْ)؛ أي: اقرأه بتخفيف الكاف، وهو على أصله في تسهيل الهمزة الثانية[١].

على أنها شرطية[٢].

وكلٌّ على أصله: تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً، وعدمه[٣]، وتشديد كاف[٤]: ﴿ذُكِّرْتُم﴾.

٨٧٤ ـ أُولَى وَأُخْرَى صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ[٥]: ثُـبْ[٦] ....

واخْتُلِفَ في: (أُوْلَى وَأُخْرَى ﴿صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾).

أي: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [٢٩].

و﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [٥٣].

---

(١) مع إدخال ألف بين الهمزتين. (ينظر: الإتحاف ٣٩٨/٢).

(٢) وتخريج كلا القراءتين: على حذف لام العلة؛ أي: أَلَئِنْ ذُكِّرْتم تطيرتم، فـ(تطيرتم) هو المعلول، و(أَنْ ذكرتم) علته، والاستفهام منسحب عليهما في قراءة الاستفهام وفي غيرها يكون إخباراً بذلك. (ينظر: الدر المصون ٢٥٣/٩، واللباب ١٨٨/١٦، والإتحاف ٣٩٨/٢).

(٣) فقرأ قالون، وأبو عمرو: بتسهيل الهمزة الثانية، مع الفصل بينهما بالألف، وقرأ: ورش، وابن كثير، ورويس؛ بالتسهيل مع عدم الإدخال، وقرأ الباقون: بالتحقيق بلا فصل، ولهشام وجه آخر؛ وهو التحقيق مع الإدخال، وأما أبو جعفر فقد سبق بيان مذهبه، وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً في باب الهمزتين من كلمة من نظم الطيبة. (ينظر: الإتحاف ٣٩٨/٢).

(٤) وقرأ بتشديد الكاف: جميع القراء غير أبي جعفر. (ينظر: الإتحاف ٣٩٨/٢).

(٥) يوجد مسح في المتن الذي على هامش الشرح، حيث ذهب حرفا التاء، لكنه أثبتها كاملة في ثنايا الشرح.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (ثُبْ)، والثاني: بكسر الثاء: (ثِبْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم.

فقرأهما بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثُبْ)**؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على أن (كان) تامة، أي: (ما حدثت أو وقعت إلا صيحة)(١).

والباقون: بالنصب فيهما.

على أنها ناقصة، واسمها مضمر، أي: (إن كانت الأخذة إلا صيحة واحدة صاح بها جبريل عليه السلام)(٢).

وخرج بالـ**(ـأُوْلَى)**، (وَ)الـ**(ـأُخْرَى)**: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةً وَٰحِدَةً﴾ [٤٩]، وهي الوسطى، فلا خلاف في نصبها؛ لأنها مفعول: ﴿يَنظُرُونَ﴾(٣).

---

(١) ينظر: الدر المصون ٢٥٨/٩، واللباب ٢٠٠/١٦، وشرح النويري ١٦٧/٥، والإتحاف ٣٩٩/٢.

(٢) أو: ما كانت الأخذة والعقوبة والخصلة المهلكة إلا صيحة واحدة. (ينظر: الإتحاف ٤٠٠/٢، والدر المصون ٢٥٨/٩، واللباب ٢٠٠/١٦، وشرح النويري ١٦٧/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٦)).

(٣) نوه عليه ابن الجزري في النشر، والنويري في شرحه، وصاحب الإتحاف، والهادي، وأغفل ذكره ابن الناظم، والمنير السمنودي، وموسى جار الله، في شروحهم، وكان حقه منهم التنويه عليه؛ لأنَّ قول الناظم: **(أُوْلَى وَأُخْرَى)** إنَّما هو قيد أتى به ليخرج الموضع الأوسط، لأنه محل اتفاق بين القراء، ولعل ابن الناظم اكتفى عن التنويه عليه بقرينة لفظه به في شرحه حيث قال ـ أي ابن الناظم ـ: «أي: ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةً وَٰحِدَةً﴾ الأولى، والثانية»، فخرج ـ بمفهوم قوله ـ الموضع الأوسط وهو قوله تعالى: (﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةً وَٰحِدَةً﴾)؛ لأن المواضع الثلاثة وإن تشابهت في كلمتي: ﴿صَيۡحَةً وَٰحِدَةً﴾، إلا أن كلمتي: ﴿إِن كَانَتۡ﴾ غير موجودتين إلا في الموضع الأول والثالث، فكان لفظ ابن الناظم بالآية دليلاً على موضعي الخلاف من بين المواضع الثلاثة، لكنَّ ابن الناظم وحيث إنه بصدد الحديث عن مراد الناظم في نظمه فقد تعين أن يبين ـ تحديدًا ـ معنى قول الناظم: **(أُوْلَى وَأُخْرَى)**، وأن مراد الناظم من نصه على الأولى والأخرى أن يخرج الوسطى؛ لأنها محل إجماع بين القراء. (ينظر: النشر ٣٥٣/٢، والإتحاف ٣٩٩/٢، وشرح النويري ١٦٧/٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠١)، والهادي ١٦٩/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٦/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٦)).

وتقدَّم الخلاف في:

﴿لَّمَّا﴾ [٣٢][1]، و﴿ٱلْمَيِّتَةُ﴾ [٣٣][2]؛ تشديداً، وتخفيفاً.

﴿ٱلْعُيُونِ﴾ [٣٤]، ضمًّا، وكسراً[3].

و﴿ثَمَرِهِۦ﴾ [٣٥]؛ ضمًّا، وفتحاً؛ في الثاء والميم[4].

٨٧٤ ـ ....عَمِلَتْهُ يَحْذِفُ[5] الْهَا: صُحْبَةٌ[6]

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [٣٥].

فقرأه: ﴿عَمِلَتْ﴾؛ بـ(ـحَذْفِ الْهَاءِ)[7].

---

(١) قرأ بالتشديد في الميم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وابن جماز، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٦٩٨)، والنشر ٢/٢٩١، والإتحاف ٢/٤٠٠).

(٢) قرأ بالتشديد في الياء: نافع، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٣ ـ ٤٨٤)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/٤٠٠).

(٣) قرأ بكسر العين: ابن كثير، وابن ذكوان، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٤٠٠).

(٤) قرأ بضم الثاء والميم: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بفتحهما. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٠٩ ـ ٦١٠)، والنشر ٢/٢٦٠، والإتحاف ٢/٤٠٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (**يَحْذِفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالتاء مكان الياء؛ على التأنيث: (**تَحْذِفُ**).

(٦) يوجد مسح في المتن الذي على هامش الشرح، حيث ذهب حرف التاء، لكنه أثبتها كاملة في ثنايا الشرح.

(٧) ما بين القوسين هكذا ضُبط في ثنايا الشارح: بـ(**ـحَذْفِ الْهَاءِ**)، بينما ضُبط في المتن الذي على هامش الشرح: (**يَحْذِفُ الْهَا**)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقد خالف الشارح ـ في هذا الموضع ـ منهجه الذي سار عليه في شرح المتن؛ ومنهجه هو أنه يتتبع كلام الناظم حرفاً حرفاً، ولعل مخالفة الشارح لمنهجه ضرورة دعت إليها حاجة السياق.

المرموز إليهم بقوله: (صُحْبَةٌ)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وشعبة.

وقرأه الباقون ـ منهم حفص[1] ـ: بإثبات الهاء، ـ كما تلفظ به المصنف ـ.

والمكي على أصله في صلة الهاء.

وكلٌّ موافق لرسم مصحفه[2].

فإنه في مصاحف غير الكوفة بإثبات الهاء، كما أفهمه قول الرائية[3]:

(كُـوفٍ وَمَـا عَـمِـلَـتْ.......الـخ)

إلَّا حفصاً[4] فخالف مصحفه الكوفي، ولا ضير فيه؛ إذ العمدة على ثبوت الرواية تواتراً لا على الرسم.

و﴿مَا﴾ [٥١١]؛ موصولة[5]، أو موصوفة، أو نافية[6]؛ فإن كانت موصولة، أو موصوفة، فالعائد محذوف في القراءة الأولى، قال ابن مالك[7]:

وَحَـذْفُ عَـائِـدٍ أَجِـزْ إِنِ اتَّـصَـلْ   نَصْباً بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ[8] ذِيْ عَمَلْ

---

(١) وإنما خصَّ حفصاً بالذكر لأن قراءته خالفت رسم مصحفه ـ كما سينوه عليه بعد قليل، بينما قرأ الباقون: بما يوافق رسم مصاحفهم.

(٢) قال الداني: «وفي (يس) في مصاحف أهل الكوفة: (وما عملت أيديهم)؛ بغير هاء بعد التاء، وفي سائر المصاحف: (وما عملته)؛ بالهاء». (ينظر: المقنع في مرسوم أهل الأمصار ص (١٠٦)، والكشف ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٤٠٠، والدر المصون ٩/٢٦٨، واللباب ١٦/٢١٤، وغيث النفع ص (٣٣٢)).

(٣) ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٣٨)، البيت رقم (١٠٥)).

(٤) كما نصَّ عليه الإمام أبو داود في مختصر التبيين. (ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٤/١٠٢٤).

(٥) فيكون المعنى: ومِن الذي غرسته أيديهم وزرعته. (ينظر: شرح موسى جار الله (٢٤٦)).

(٦) فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم. (ينظر: شرح موسى جار الله (٢٤٦)).

(٧) والمعنى: «أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل، أو بالوصف، يجوز حذفه بكثرة». (ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك ١/١٥٩ ـ ١٦٠، والكافية الشافية، باب الموصول، البيت رقم (١٥٣)).

(٨) هكذا في الأصل، وفي المطبوع: (أو بوصف). (ينظر: الكافية الشافية، باب الموصول، البيت رقم (١٥٣)).

أي: (ومن الذي عملته)، أو (شيء عملته)، فالهاء لـ(ـما)، وإن كانت نافية فعلى الأولى؛ [لا][(١)] ضمير لها، وعلى الثانية؛ الضمير يعود على: ﴿ثَمَرِهِۦ﴾[(٢)].

٨٧٥ ـ وَالْقَمَرَ[(٣)] ارْفَعْ: إِذْ شَذَا[(٤)] حَبْرٌ[(٥)]........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [٣٩][(٦)].

فـ(**ـارْفَعْ**)؛ أي: اقرأه برفع الراء.

للمرموز إليهم بقوله: (**إِذْ شَذَا حَبْرٌ**)؛ أي: نافع، وروح، وابن كثير، وأبي عمرو.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو موجود في الدر المصون، والإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ، وأثبته لحاجة المعنى إليه. (ينظر: الدر المصون ٢٦٨/٩، والإتحاف ٤٠٠/٢).

(٢) ينظر: الإتحاف ٤٠٠/٢، والدر المصون ٢٦٨/٩، واللباب ٢١٤/١٦.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الراء: (**الْقَمَرَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الراء: (**الْقَمَرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٤) ضُبطت في أصل شرح الترمسي؛ بالدال المهملة: (**شَدَا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي إلى: (**سذ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالذال المعجمة: (**شَذَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيها؛ بجر الراء مع التنوين: (**حَبْرٍ**)، والثالث: برفع الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى؛ ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حَبْرٌ**)، (**حَبْرُ**)، (**حَبْرٍ**).

(٦) قال في غيث النفع: «وعُلِمَ من نسقه بالواو أنه الأول، وأما الثاني؛ وهو: ﴿ٱلْقَمَرَ وَلَا﴾ [٤٠]». (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٢)).

على الابتداء[(١)].

والباقون: بالنصب.

بإضمار فعل؛ على الاشتغال[(٢)].

وتقدَّم:

جمع: ﴿**ذُرِّيَّاتِهِمْ**﴾ [٤١]، مع كسر التاء؛ للمدنين، والشامي، والحضرمي[(٣)].

وكذا إبدال: ﴿إِن نَّشَأْ﴾ [٤٣]، للأصبهاني، وأبي جعفر، كوقف حمزة، وهشام بخلفه[(٤)].

٨٧٥ ـ ....وَ(يَـــا) يَخَصِّمُونَ[(٥)]............................

---

(١) خبره: ﴿قَدَّرْنَٰهُ﴾ [٣٩]، أو عطفاً على الليل والشمس في الآيتين السابقتين؛ أي: وآية لهم القمر. (ينظر: الكشف ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٤٠٠، والدر المصون ٩/٢٧٠، واللباب ٢١/١٦، وشرح النويري ٥/١٦٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٦)).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢١٦، والدر المصون ٩/٢٧٠، واللباب ٢١/١٦، وشرح النويري ٥/١٦٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٦).

(٣) وقرأ الباقون: بالتوحيد، مع فتح التاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٤٩ ـ ٦٥٠)، والنشر ٢/٢٧٣، والإتحاف ٢/٤٠١).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٤٠١.

(٥) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بفتح الخاء، وكسر الصاد المشددة، وبإثبات النون بعد الواو: (**يَخَصِّمُونَ**)، وبه ينكسر وزن البيت ولا يستقيم، وضُبِطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته الخمس، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بفتح الخاء، وكسر الصاد المشددة، وحذف الألف التي بعد واو الجماعة: (**يَخَصِّمُو**)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله؛ بكسر الخاء، وكسر الصاد المشددة، وحذف النون، وإثبات الألف بعد الواو: (**يَخِصِّمُوا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الخاء، وكسر الصاد المشددة، وحذف النون، وإثبات الألف بعد الواو: (**يَخَصِّمُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في المتن الذي على هامش شرح النويري؛ بكسر الخاء لكنه لم يضبط حركة الصاد: (**يَخِصمُوا**)، وهو ضبط ناقص، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يَخَصِّمُونَ**)، (**يَخَصِّمُو**) (**يَخِصِّمُوا**)، (**يَخَصِّمُوا**).

٨٧٥ ـ ....اكْسِرْ: خُلْفَ[١] [صَمَا[٢]. فِي[٣]][٤] (الْخَا): لِيَا[٥]

٨٧٦ ـ خُلْفٌ[٦] رَوَى نَلْ مِنْ ظُبًى. وَاخْتَلِسَا[٧]: ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (خُلْفُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ والثاني: بفتح الفاء: (خُلْفَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى؛ ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا في شرح موسى جار الله.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكلمة غير واضحة المعالم، لكنها ربما كانت: (صَمَا)، وبهذا الضبط ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في جميع النسخ: (صَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي عليه جميع النسخ.

(٣) ضُبطت في شرح الترمسي؛ بإثبات الياء بعد الفاء: (فِي)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، حيث ضُبطت فيه؛ بألف بعد الفاء: (فَا)، وإلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الفاء، وحذف الياء بعدها: (فِ).

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل باعتباره كلمتين منفصلتين: (صما فَي)، بينما ضُبط في جميع النسخ الأخرى باعتباره كلمة واحدة، وترتب على اختلافهم في ضبط الكلمة اختلاف في دلالتها ومعناها، فصارت دلالة الكلمة عند جميع النسخ أنها رمز لشعبة، بينما صارت دلالتها عند الشارح؛ أن الرمز لشعبة إنما هو في قول الناظم: (صَا)، وأن قول الناظم ـ بعد ذلك ـ: (فِي) إنما هو استئناف جديد لبيان قراءة هشام ومن معه، على ما بينه الشارح في موضعه من الشرح، وهذا الموضع من المواضع الدقيقة والشواهد الظاهرة التي تدل على تتبع الشارح لكلام الناظم حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، على ما بينته في قسم الدراسة وأسهبت في ذكر الشواهد والأمثلة عليه.

(٥) ضُبِطَتْ في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بلام، ثم ياء، ثم ألف، كلمة واحدة: (لِيَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، فقد ضُبطت فيه؛ بلام مكسورة، ثم ياء بعدها ألف، كلمتين منفصلتين: (لِ يَا)، ولكنه عاد فضبطها في ثنايا الشرح في النسخة الهندية؛ بلام، ثم ياء مفتوحة: (لِيَ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (لِيَا)، (لِ يَا)، (لِيَ).

(٦) ضُبِطت في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بضم الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الفاء بلا تنوين: (خُلْفُ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء، وكسر اللام؛ =

٨٧٦ ـ .... بِالْخُلْفِ حُطْ بَدْرًا. وَأَسَكِّنْ[(١)]: بَخَسَا[(٢)]

٨٧٧ ـ بِالْخُلْفِ فِي ثَبْتٍ[(٣)]. وَخَفِّفُوا[(٤)]: فِنَا ....

(وَ)اخْـتُـلِـفَ فـي: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [٤٩].

فـ(يَا) (﴿يَخَصِّمُونَ﴾ اكْسِرْ خُلْفَ صَما[(٥)])؛ أي: اقرأ بكسر الياء لشعبة المرموز إليه بصاد: (صَما)، بخلاف عنه في الكسر.

= على الأمر: (وَاخْتَلِسَا)، وهو ظاهر معنى كلام الترمسي في شرحه؛ والثاني: بضم التاء، وكسر اللام؛ على البناء للمجهول: (وَاخْتُلِسَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح التاء واللام؛ على الإخبار: (وَاخْتَلَسَا)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (وَاخْتَلِسَا)، (وَاخْتَلَسَا)، (وَاخْتُلِسَا).

(١) ضبطت في أصل شرح الترمسي: (سَكِّنْ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (أَسْكِّنْ).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء، وكسر الخاء؛ على البناء للمجهول: (بُخِسَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الباء، والخاء؛ على الإخبار في الماضي: (بَخَسَا)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى؛ وقد ضُبطت في أصل شرح الترمسي بالتنوين: (بَخْسًا)، وهو سبق قلم.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (ثُبْ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ: (ثَبْتٍ)، ولعله الأقرب للصواب؛ محافظة على وزن البيت من الانكسار.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء الأولى مشددة، وضم الثانية؛ على الأمر: (وَخَفِّفُوا)، وهو ظاهر معنى كلام الترمسي في شرحه، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الفاء الأولى مع التشديد، وضم الثانية؛ على الإخبار: (وَخَفَّفُوا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بكلمة غير واضحة المعالم، لكن أقرب احتمال لها هو: (صَمَا)، ولم أقف على معناها، بينما ضُبطت في جميع النسخ: (صَا).

والوجه الآخر له الفتح: **كالباقين**.

و(**فِي**)[١].

كسر (**الْخَا**).

للمرموز إليه: (**لِيَا**)؛ أي: هشام.

(**خُلْفٌ**).

ولا خلاف في كسرها للمرموز إليهم بقوله: (**رَوَى نَلْ مِنْ ظُبًى**)؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره، وعاصم، وابن ذكوان، ويعقوب.

(**وَاخْتَلِسَا**)؛ أي: اقرأه باختلاس فتحة الخاء.

(**بِالْخُلْفِ**) فيه.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**حُطْ**[٢] **بَدَرًا**[٣])؛ أي: أبي عمرو، وقالون.

(**وَسَكِّنْ**)؛ أي: اقرأه بتسكين الخاء.

للمرموز إليه بياء: (**بَخَسَا**)[٤]؛ أي: قالون.

(**بِالْخُلْفِ**) عنه في التسكين.

وللمرموز إليهما بأولى قوله: (**فِي ثُبْ**[٥])؛ أي: حمزة، وأبي جعفر، بلا خلاف عنهما.

---

(١) كنت أشرت عند ضبط هذه اللفظة من المتن إلى اختلاف النسخ في هذا الموضع، وأنه قد ترتب على اختلافهم في ضبط الكلمة اختلاف في دلالتها ومعناها، فصارت دلالة الكلمة عند جميع النسخ أنها جزء من رمز شعبة، وهو قول الناظم: (**صَافِي**)، بينما صارت دلالتها عند الشارح ـ كما ترى ـ؛ أن الرمز لشعبة إنما هو في قول الناظم: (**صَا**)، وأن قول الناظم ـ بعد ذلك ـ: (**فِي**) إنما هو استئناف جديد لبيان قراءة هشام ومن معه.

(٢) ومعنى قوله: (**حُطْ**)؛ فعل أمر من: حاطه يحوطه، إذا حفظه وتعاهده.

(٣) ومعنى قوله: (**بَدْرًا**)؛ هو القمر إذا تمَ نوره واستدار.

(٤) ومعنى قوله: (**بَخَسَا**)؛ فعل ماض مبني للمعلوم؛ من البخس، وهو النقص ضد الزيادة.

(٥) ومعنى قوله: (**ثُبْ**)؛ فعل أمر بمعنى: ارجع، مِن ثاب الرجل يثوب، إذا رجع بعد ذهابه.

(**وَخَفِّفُوا**)؛ أي: اقرؤوه بتخفيف الصاد.

للمرموز إليه بفاء: (**فِنَا**)[1]؛ أي: حمزة بكماله.

والباقون: بتشديدها.

وإيضاح ما في الحرف أن فيه ست قراءات[2]:

الأولى: بفتح الياء، وإسكان الخاء[3]، وتشديد الصاد، فيجمع بين الساكنين[4]، ولا ضرر فيه.

وهي: لأبي جعفر بلا خلاف، وقالون في الأشهر[5]؛ وهي رواية العراقيين عنه[6].

الثانية: كذلك، لكن باختلاس فتحة الخاء[7] ـ تنبيهاً على أن أصله السكون[8] ـ، مع تشديد الصاد.

وهي: لأبي عمرو من طرق المغاربة عنه[9] [**٥١٢**] ولقالون[10] ـ أيضاً ـ.

---

(١) ومعنى قوله: (**فِنَا**)؛ هو المكان المتسع أمام الدار وفي جوانبها، وأصله (فِناء)، وقصره الناظم مراعاة للوزن.

(٢) الكلام بحروفه موجود في كتاب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٠١/٢ ـ ٤٠٢).

(٣) في الأصل: (الحاء)، وهو تصحيف.

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، واللباب ٢٣٨/١٦، والإتحاف ٤٠١/٢.

(٥) وهو الذي قطع به الداني له في جامع البيان، ولم يذكر صاحب العنوان عن قالون سواه. (ينظر: العنوان ص (١٥٩)، وجامع البيان ٣٦٦/٢، والنشر ٣٥٤/٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٧) في الأصل: (الحاء)، وهو تصحيف.

(٨) ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، واللباب ٢٣٧/١٦، والإتحاف ٤٠١/٢، والكشف ٢١٨/٢.

(٩) وهو الذي لم يذكر الداني في كتبه ـ من روايتي الدوري والسوسي ـ سواه، وهو الذي في التذكرة، والعنوان. (ينظر: جامع البيان ٣٦٦/٢، والعنوان ص (١٥٩)، والنشر ٣٥٤/٢).

(١٠) وهو الذي قطع به الشاطبي، وهو الذي في التذكرة لابن غلبون. (ينظر: النشر ٣٥٤/٢).

الثالثة: بفتح الياء والخاء فتحة كاملة، وتشديد الصاد.

وهي: لابن كثير، وورش، وهشام من طريق الحلواني[١]، ولقالون، وأبي عمرو - أيضاً -.

والأصل (يَخْتَصِمُونَ)؛ أُدْغِمَتْ التاء في الصاد[٢]، ونُقِلَتْ فتحتها إلى الخاء الساكنة[٣].

وهذا الوجه لقالون في التلخيص[٤]، وغيره[٥]، ولأبي عمرو عند العراقيين[٦].

الرابعة: بفتح [الياء][٧]، وكسر الخاء، وتشديد الصاد.

وهي: لابن ذكوان، وحفص، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، ولهشام من طريق الداجوني عنه[٨]، وشعبة بخلاف من طريقيه[٩].

حُذِفَتْ حركة الخاء، فالتقى ساكنان؛ فَكُسِرَ أولهما[١٠].

الخامسة: بكسر الياء، والخاء، معاً، وتشديد الصاد.

وهي: لشعبة من طريقيه[١١]، - أيضاً -.

---

(١) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، واللباب ٢٣٧/١٦، والإتحاف ٤٠١/٢، والكشف ٢١٨/٢.

(٣) فنافع، وابن كثير، وهشام، هم من نقل فتحها إلى الساكن قبلها نقلاً كاملاً. (ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، واللباب ٢٣٧/١٦).

(٤) ينظر: التلخيص ص (١٣٠).

(٥) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٦) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٧) سقطت من الأصل وأثبتها لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٠٢/٢).

(٨) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(٩) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

(١٠) ينظر: الدر المصون ٢٧٤/٩، والكشف ٢١٨/٢، واللباب ٢٣٧/١٦، والإتحاف ٤٠٢/٢.

(١١) ينظر: النشر ٣٥٤/٢.

السادسة: بفتح الياء، وتسكين الخاء، وتخفيف الصاد.

وهي: لحمزة.

مِنْ (خَصِمَ)(١) ثلاثياً، أي: (يَخْصَمُ بعضُهم بعضاً)(٢).

فتلخص(٣):

لقالون ثلاثة أوجه:

١ ـ إسكان الخاء، مع تشديد الصاد ـ كأبي جعفر ـ.

٢ ـ واختلاس فتحة الخاء ـ كأبي عمرو ـ.

٣ ـ وإتمام حركتها(٤) ـ كورش ـ.

ولأبي عمرو وجهان:

١ ـ الاختلاس ـ كالثاني لقالون ـ.

٢ ـ والإتمام(٥) ـ كورش ـ.

---

(١) يَخْصَمُ. (ينظر: الدر المصون ٢٧٣/٩).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٧٣/٩، والكشف ٢١٨/٢، واللباب ٢٣٧/١٦، والإتحاف ٤٠٢/٢.

(٣) وهذا الحرف من مواضع الخلاف التي تحتاج لمزيد حذق وانتباه حال استخراج الأوجه المختلفة من كلام الناظم للسادة القراء، وخصوصاً قراءة الأئمة؛ قالون، وأبي عمرو، فهو مَقَامٌ قَلِقٌ ـ كما سمَّاه النويري في شرحه ـ، قال ـ رحمه الله تعالى ـ مبيناً كيفية استنباط قراءة قالون وأبي عمرو من كلام الناظم ـ: «فصار لقالون ثلاثة أوجه؛ فالاختلاس لأبي عمرو وقالون من قوله: (وَاخْتَلِسَا بِالْخُلْفِ. . .الخ)، والإتمام لأبي عمرو: من حكايته الخلف عنه في الاختلاس وسكوته عن الضد، ولما تنوع عند قالون ضِدُّ الاختلاس ذكر له أحد الضدين وهو الإسكان، ثم حَكَى فيه خلفاً فدخل بالوجه الثاني؛ وهو الإتمام مع المسكوت عنهم ـ كأبي عمرو ـ، فتأمل، فإنه مقام قلق، وقد اتضح غاية الاتضاح بعون الله تعالى». (ينظر: شرح النويري ١٧١/٥ ـ ١٧٢).

(٤) وقراءة قالون بإتمام الفتحة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٥٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٠)).

(٥) وقراءة أبي عمرو بإتمام الفتحة من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٥٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٠)).

ولهشام وجهان:

١ ـ فتح الخاء، ـ كابن كثير ـ.

٢ ـ وكسرها(١) ـ كابن ذكوان(٢) ـ.

ولشعبة وجهان:

١ ـ فتح الياء مع كسر الخاء ـ كحفص ـ.

٢ ـ وكسر الياء والخاء معاً(٣).

تأمل.

وتقدَّم:

سكت حفص على ألف: ﴿مَّرۡقَدِنَا﴾ [٥٢]، وصلاً ـ بخلفه(٤) ـ.

---

(١) وقراءة هشام بهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٥٤، وشرح منحة مولى البر ص (١١٩)).

(٢) في الأصل بعد قوله: «وكسرها كابن ذكوان»، قال الشارح: «ولشعبة وجهان: فتح الياء مع كسر الخاء كحفص، وكسر الياء والخاء كابن كثير، وكسرها كابن ذكوان»، والصحيح أنَّ ابن كثير له إتمام فتح الخاء ـ وجهاً واحداً ـ كورش، كما ذكر ذلك في الفقرة قبلها، ثم عاد في الفقرة بعدها وكرر ما لشعبة من الأوجه على الصحيح، فكأنه كتب أولاً ما كتب، ثم بدا له أن ما كتبه فيه نظر، فأعاد كتابته مرة أخرى دون أن يطمس أو يلغي ما كتبه أولاً، فأوهم ذلك وجود التكرار مع الخطأ. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٠٢).

(٣) وقراءة شعبة بهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٥٤، وشرح منحة مولى البر ص (١١٩)).

(٤) فبالسكت جزم الشاطبي، إذ قال في حرز الأماني ص (٦٦)، الأبيات رقم (٨٣٠ ـ ٨٣١):

وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ ... عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجاً بِلَا
وَفِي نُونَ مَنْ رَاقٍ وَمَرْقَدِناَ وَلَا ... مِ بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكْتَ مُوصَلَا

والوجه الآخر لحفص: عدم السكت عليها، كغيره، قال الشارح: «وهما صحيحان من طريق المتن»، قال في النشر في عزو الطرق وبيان الكتب التي جاءت منها السكتات الأربع مجتمعة: «فروى جمهور المغاربة وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد، وعمرو: السكت، وهذا الذي في: الشاطبية، والتيسير، والهادي، والهداية، والكافي، =

ونُقِلَ عن عاصم استحباب الوقف عليه(١)، وهو تامٌّ عند الجمهور(٢).

والخلاف في غين: ﴿شُغُلٍ﴾ [٥٥]، ضمًّا، وإسكاناً(٣).

٨٧٧ ـ .... [وَفَاكِهِينَ فَاكِهُونَ](٤) اقْصُرْ: ثَنَا.

= والتبصرة، والتلخيص، والتذكرة، وغيرها، وروى الإدراج في الأربعة ـ كالباقين ـ: أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران، وغير واحد من العراقيين، وروى عنه كلًّا من الوجهين: أبو القاسم بن الفحام في تجريده، واتفق صاحب المستنير، والمبهج، والإرشاد على الإدراج في: ﴿عِوَجَا﴾، و﴿مَّرْقَدِنَا ﴾، كالجماعة، وعلى السكت في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف، وروى الحافظ أبو العلاء ـ في غايته ـ السكت في: ﴿عِوَجَا﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، قلتُ: فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه. وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ»، ثم قال في النشر: «ووجه السكت في: ﴿مَّرْقَدِنَا ﴾؛ بيان أن كلام الكفار قد انقضى، وأن قوله: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٥٢]؛ هذا ليس من كلامهم؛ فهو إما من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين». (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، ص (٤٧)، البيت رقم (٢٣٩)، والإتحاف ٢٠٨/٢ ـ ٢٠٩، والنشر ٤٢٥/١ ـ ٤٢٦).

(١) نصَّ عليه في غيث النفع ص (٣٣٣)، ونقله في القطع والائتناف ص (٤٣٢) حيث قال: «وروى أبو عمر البزار عن عاصم: أنه كان يقف على: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ﴾».

(٢) نقله في غيث النفع ص (٣٣٣)، وقال في منار الهدى ص (٢٣٢): «تامٌّ عند الأكثر»، وقال في القطع والائتناف ص (٤٣٢): «قال أبو حاتم: (تمام، وهو مأثور عن ابن عباس)، وقال القتيبي: (تمام ويستحب الوقوف عليه)، وقال الأخفش ويعقوب: (التمام: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ﴾، وهو قول أحمد بن موسى، وأحمد بن جعفر، ورواه عطاء، وعن أبي عبدالرحمٰن السلمي: أنه كان يستحب أن يقف على: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا ﴾، وهو قول عيسى بن عمر»، وقال ابن الأنباري في الإيضاح ٨٥٣/٢ ـ ٨٥٤: «وقف حسن، ويجوز أن تقف على: ﴿مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا﴾».

(٣) قرأ بضم الغين: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف، وسكنها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٣)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٤٠٢/٢).

(٤) هنا اختلف ضبط المتن الذي على هامش الشرح عن أصل الشرح؛ فضُبطت في أصل الشرح؛ بتقديم (**فَاكِهُونَ**) على (**فَاكِهِيْنَ**)، وهو الضبط الذي في سائر النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بتقديم (**فَاكِهِيْنَ**) على (**فَاكِهُوْنَ**).

٨٧٨ ـ تَطْفِيفُ: كَوْنُ[١] الْخُلْفِ[٢] عَنْ ثَرًا[٣] ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي:

﴿فَٰكِهُونَ﴾.

و﴿فَٰكِهِينَ﴾.

هنا[٤]، وفي الدخان[٥]، والطور[٦]، والتطفيف[٧].

فـ(ـاقْصُرْ)؛ أي: اقرأه بحذف الألف بعد الفاء فيها كلها.

للإمام المرموز إليه بثاء: (ثَنَا)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على أنه صفة مشبهة، من (فَكِهَ)؛ بمعنى: (فَرِحَ)، أو (عجب)، أو (تلذذ)، أو (تَفَكَّهَ)[٨].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (كَوْنُ)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي، ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بكاف ثم ميم: (كَمْ)، وقد ضُبطت في أصل المتن الذي على هامش شرح الترمسيّ: (كُوْف)، وهو تصحيف موهم خلاف المراد.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (الْخُلْفِ)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه ـ بنسختيه التركية والهندية ـ؛ مقرون بحرف الجر (الباء): (بِالْخُلْفِ)، وخلافهم هنا مرتبط بخلافهم في الكلمة التي قبلها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الراء بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (ثَرَا)، وهو الذي في نسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وهي كذلك في المتن الذي على هامش شرح النويري، وشرح موسى جار الله، والثاني: بفتح الراء بلا تنوين، وبالألف المقصورة: (ثَرَى)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثالث: بفتح الراء مع التنوين، وبالألف الممدودة: (ثَرًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٤) سورة (يس): الآية [٥٥].

(٥) الآية: [٢٧].

(٦) الآية: [١٨].

(٧) الآية: [٣١].

(٨) ينظر: الدر المصون ٢٧٧/٩، واللباب ٢٤٤/١٦، والإتحاف ٤٠٢/٢، وشرح النويري ١٧٢/٥.

واقصر في حرف (**تَطْفِيْفُ**) فقط.

للمرموز إليهما بقوله: (**كَوْنُ**[١] **الْخُلْفِ عَنْ**)؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه[٢]، وحفص بلا خلاف، فهما قرآه بحذف الألف، موافقين للمرموز إليه بثاء: (**ثَرًا**)؛ أي: أبي جعفر **[٥١٣]** المذكور في هذا الحرف[٣].

والوجه الآخر لابن عامر المد؛ أي: بإثبات الألف[٤].

وبه **قرأ الباقون** في الجميع.

على أنه اسم فاعل، بمعنى: (أصحاب فاكهة)، كـ(لابن)، و(تامر)، و(لاحم)؛ بمعنى: (صاحب لبن، وتمر، ولحم)[٥].

٨٧٨ ـ ....ظُـلَـلْ لِلْكَسْرِ ضُمَّ وَاقْصُرُوا[٦]: شَفَا.......

---

(١) ومعنى قوله: (**كَوْنُ**)؛ مصدر كان يكون بمعنى: الوجود والصيرورة.

(٢) وقراءة ابن عامر بالقصر من زيادات النشر وطيبته، وهي من رواية الرملي، عن الصوري وغيره، عن ابن ذكوان، وكذلك روى الشذائي، عن ابن الأخرم، عن الأخفش عنه، وهي رواية أحمد بن أنس، عن ابن ذكوان، وروى الحافظ أبو العلاء، عن الدجواني، عن هشام كذلك، وهي ـ أيضاً ـ رواية إبراهيم بن عباد، عن هشام. (ينظر: النشر ٢/٣٥٥، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٣) قال النويري: «وإنما أعاد الموافق مع الموافق؛ لئلا يتوهم الانفراد»، يعني بذلك: إعادة الناظم لذكر أبي جعفر مع الذين يقرؤون بالقصر في حرف المطففين، مع أنه ذكر له ـ أولاً ـ القصر في جميع المواضع بقوله: (**فَاقْصُرْ ثَنَا**). (ينظر: شرح النويري ٥/١٧٣).

(٤) وهي رواية المطوعي، عن الصوري، والأخفش، كلاهما عن ابن ذكوان، وكذا رواية الحلواني، عن هشام، وسائر أصحاب الدجواني، عن أصحابه، عن هشام، وهي رواية التغلبي، وابن المعلى، عن ابن ذكوان، ورواية ابن أبي حسان، والباغندي، عن هشام. (ينظر: النشر ٢/٣٥٥).

(٥) وهذا الاختلاف كالاختلاف في (حاذرون)، و(حذرون). (ينظر: الدر المصون ٩/٢٧٧، واللباب ١٦/٢٤٤، والإتحاف ٢/٤٠٢، وشرح النويري ٥/١٧٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٧)).

(٦) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي: (**وَاقْصُرُوا**)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، =

واخْتُلِفَ في: ﴿ظُلَلْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾ [٥٦].

فـ(**لِلْكَسْرِ ضُمَّ وَاقْصُرُوا**)؛ أي: اقرؤوه بضم[(١)] [الظاء][(٢)]، وحذف الألف[(٣)].

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه جمع (ظُلَّة)، كـ(ـغُرْفَة)، و(غُرَف)، و(حُلَّة)، و(حُلَل)[(٤)].

والباقون: بكسر الظاء، وألف بين اللامين.

جمع (ظِل) كذلك؛ [كـ(ـذِئْب)][(٥)] و(ذِئَاب)، أو جمع (ظُلَّة) ـ أيضاً ـ؛ كـ(ـقُلَّة)، و(قِلَال)؛ وهو الأوفق بالقراءة الأولى[(٦)].

= فقد ضبطها: (**واقْصُرَنْ**)، بينما ضُبطت في أصل شرح الترمسي: (**وَاكْسِرُوا**)، وهو سبق قلم وخطأ ظاهر، لعله من الناسخ، بقرينة أنَّ المعنى في ثنايا الشرح قد جاء على الصواب، حيث فسره بقوله: بـ(ـحذف الألف)، مما يدل على أنه أراد القصر لا الكسر.

(١) أي بضم كسر الظاء، وقال النويري: «وقيَّد الضم للضد». (ينظر: شرح النويري ١٧٤/٥).

(٢) في الأصل: (الطاء)، وهو تصحيف ظاهر.

(٣) قال النويري: «ومعنى القصر؛ عدم إشباع الحركة»، وقال موسى جار الله: «اتفقت المصاحف على حذف كل ألف بين لامين». (ينظر: شرح النويري ١٧٤/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٧)).

(٤) ينظر: الدر المصون ٢٧٨/٩، واللباب ٢٤٥/١٦، والكشف ٢١٩/٢، والإتحاف ٤٠٣/٢، وشرح النويري ١٧٤/٥.

(٥) غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٠٣/٢).

(٦) ينظر: الدر المصون ٢٧٨/٩، والكشف ٢١٩/٢، واللباب ٢٤٦/١٦، والإتحاف ٤٠٣/٢، وشرح النويري ١٧٥/٥.

وتقدَّم حذف همزة، وضم كاف: ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾ [٥٦]، لأبي جعفر[(١)]، وكذا وقف حمزة في أحد أوجهه، والثاني: التسهيل كالواو، والثالث: إبدال الهمز ياء مضمومة، ولا يصح غير هذه الثلاثة[(٢)].

وتقدَّم الخلاف في:

نون: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى﴾ [٦١]، في الوصل؛ ضمًّا، وكسراً[(٣)].

وصاد: ﴿صِرَٰطٌ﴾ [٤][(٤)]، ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [٦٦][(٥)].

٨٧٨ ـ ....جُبُلْ

٨٧٩ ـ فِي كَسْرِ ضَمَّيْهِ: مَدًا نَلْ. وَاشْدُدَا: لَهُمْ وَرَوْحٍ[(٦)]. ضَمَّهُ[(٧)] اسْكِنْ: كَمْ حَدَا

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٤٠٣/٢.

(٢) ويجوز على كل وجه من هذه الأوجه الثلاثة، المدُّ، والتوسط، والقصر، وأمَّا تسهيل الهمزة كالياء، وهو الوجه المعضل، وإبدالها واواً مضمومة، ووجه كسر الكاف مع حذف الهمزة، وهو الوجه الخامل، فكلها أوجه لا تصح، كما قرره في النشر، ونقله عنه صاحب الإتحاف، وغيث النفع. (ينظر: النشر ٤٨٤/١ ـ ٤٨٥، والإتحاف ٤٠٣/٢، وغيث النفع ص (٣٣٣)).

(٣) فقرأ بكسر النون وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٤٠٣/٢).

(٤) والآية: [٦١].

(٥) قرأ بالسين: قنبل بخلفه، ورويس، وأشمَّ الصاد زاياً: خلف عن حمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢٧١/٢ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٤٠٣/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الحاء مع التنوين: (**وَرَوْحٍ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها: برفع الحاء مع التنوين: (**وَرَوْحٌ**).

(٧) تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (منه)، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم مع التشديد: (**ضَمَّهُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم الميم مع التشديد: (**ضَمُّهُ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿جُبُلْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ [٦٢].

فـ(**ـفِي كَسْرِ ضَمَّيْهِ**[١])؛ أي: القراءة بكسر[٢] الجيم، والباء، معاً[٣].

للمرموز إليهم بقوله: (**مَدًا نَلْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وعاصم.

(**واشْدُدَا**)؛ اللام.

(**لَهُمْ**)؛ أي: المذكورين.

(**وَ**).

لـ(**ـرَوْحٍ**)؛ فإن روايته عن يعقوب: تشديد اللام، لكن مع ضم الجيم، والباء، معًا.

و(**ضَمَّهُ اسْكِنْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الباء، مع ضم الجيم، وتخفيف اللام.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ حَدَا**)؛ أي: ابن عامر، وأبي عمرو.

والباقون[٤] ـ وهم ابن كثير، وحمزة، والكسائي، ورويس عن يعقوب، وخلف عن نفسه ـ: بضم الجيم، والباء، معاً، وتخفيف اللام[٥].

فهي أربع قراءات.

---

(١) قال النويري: «قيَّد الكسر للضد». (ينظر: شرح النويري ١٧٤/٥).

(٢) تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (نكيري).

(٣) على أنه جمع (جبلة)، كـ(ـثَمَرَة)، و(ثُمُر). (ينظر: الكشف ٢١٩/٢، وشرح النويري ١٧٤/٥).

(٤) قال النويري: «وَعُلِمَ وجه المسكوت عنهم من قيد الأول». (ينظر: شرح النويري ١٧٤/٥).

(٥) جمع (جَبِيل)؛ بمعنى مجبول، كـ(ـسَبِيل)، و(سُبُل)، و(رَغِيف)، و(رُغُف). (ينظر: الكشف ٢١٩/٢، وشرح النويري ١٧٤/٥).

وكلها لغات[١]، ومعناها: (الخلق)[٢].

وتقدَّم:

ضم هاء: ﴿أَيْدِيهِمْ﴾ [٦٥]؛ ليعقوب[٣].

وجمع: ﴿مَكَانَاتِهِم﴾ [٦٧]؛ لشعبة[٤].

٨٨٠ ـ **نَنْكُسْهُ ضُمَّ حَرِّكِ[٥] اشْدُدْ كَسْرَهُمْ[٦]: نَـلْ فُـزْ.................................**

واخْتُلِفَ في: ﴿نَنْكُسْهُ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [٦٨].

فـ(**ضُمَّ**).

و(**حَرِّكْ**).

و(**اشْدُدْ كَسْرَهُمْ**).

---

(١) قال موسى جار الله: «والجبل بالحركات؛ كل وتد للأرض عظم وطال ثابت لا يتزحزح عن مكانه، فاعتبر معانيه، واشتق منه بحسبه؛ فقيل: فلان جبل لا يتزحزح؛ اعتباراً لمعنى الثبات فيه، وقيل: جبله الله على كذا؛ إشارة إلى ما رُكِّبَ فيه من الطبع الذي يأبى على الناقل نقله، وتُصُوِّر منه معنى العِظَمْ؛ فقيل للجماعة العظيمة: جبل؛ تشبيهاً بالجبل في العِظَم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٤]؛ أي: المجبولين على أحوالهم التي عاشوا عليها وعلى سبيلهم التي قُيِّضوا لسلوكها». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٤٨)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٨٢/٩، واللباب ٢٥٣/١٦، والإتحاف ٤٠٣/٢، وغيث النفع ص (٣٣٣).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢.

(٤) وقرأ الباقون: بغير ألف؛ على التوحيد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٤)، الأبيات رقم (٦١٩ ـ ٦٢٠)، والنشر ٢٦٣/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الكاف: (**حَرِّكِ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الكاف: (**حَرِّكَ**).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**كَسْرَهُمْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: (**كَسْرَ ضَمْ**).

أي: اقرأه بضم النون الأولى، وفتح النون الثانية، وتشديد الكاف، مع كسرها.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(نَلْ فُزْ)**؛ أي: عاصم، وحمزة، بكمالهما.

من (التَّنْكِيْس) المفيد للكثرة[١]؛ تنبيهاً على تعداد الردِّ من الشباب إلى الكهولة إلى الشيخوخة **[٥١٤]** إلى الهرم[٢].

والباقون: بفتح النون الأولى، وإسكان الثانية، وضم الكاف، مخففة.

من (نَكَسَ)، كـ(ـنَصَرَ)؛ [أي][٣]؛ (ومن نطل عمره نرده من قوة الشباب ونضارته إلى ضعف الهرم ونحولته؛ وهو أرذل العمر الذي تختل فيه قواه حتى يعْدم الإدراك)[٤].

وتقدَّم خطاب: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٨]؛ للمدنيين، ويعقوب، وابن عامر بخلاف عنه[٥]، والوجه الآخر الغيب[٦]، كالباقين[٧].

---

(١) حيث إن التفعيل يفيد التدريج، فإن التنكيس؛ إنما هو حال بعد حال وشيء بعد شيء، كما كان يتدرج خلق الإنسان أولاً، قاله موسى جار الله، وجعله السمين الحلبي من قبيل المبالغة. (ينظر: شرح النويري ١٧٥/٥، والدر المصون ٢٨٤/٩، واللباب ٢٥٨/١٦، والإتحاف ٤٠٤/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٩)).

(٢) ينظر: شرح النويري ١٧٥/٥، والدر المصون ٢٨٤/٩، واللباب ٢٥٨/١٦، والإتحاف ٤٠٤/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٩).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته ـ على ما جرت به عادة الشارح في مثله ـ؛ وذلك لحاجة السياق والمعنى إليه.

(٤) وقال السمين الحلبي: «وهي محتملة للمبالغة وعدمها». (ينظر: شرح النويري ١٧٥/٥، والدر المصون ٢٨٤/٩، واللباب ٢٥٨/١٦، والإتحاف ٤٠٤/٢).

(٥) وهي رواية الداجوني، عن أصحابه، عن هشام، من غير طريق الشذائي، ورواية الأخفش، والصوري من غير طريق زيد، كلاهما عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٢٥٧/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢).

(٦) وهي رواية الحلواني، عن هشام، والشذائي، عن الداجوني، عن أصحابه عنه، وزيد عن الرملي، عن الصوري. (ينظر: النشر ٢٥٧/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٥)، والنشر ٢٥٧/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢.

٨٨٠ ـ ....لِيُنْذِرَ[١] الْخِطَابُ: ظَلَّ[٢]عَمْ.

٨٨١ ـ وَحَرْفُ[٣] الَاحْقَافِ: لَهُمْ. وَالْخُلْفُ: هَلْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لِّيُنذِرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ [٦٩ ـ ٧٠].

فـ(**ـالْخِطَابُ**)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهم بقوله: (**ظَلَّ عَمْ**)؛ أي: يعقوب، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بياء الغيب.

(**وَ**)الخطاب.

في (**حَرْفُ الَاحْقَافِ**)؛ أي: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢].

(**لَهُمْ**)؛ أي: يعقوب، ومن معه[٤]، بلا خلاف منهم[٥].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**لِتُنْذِرَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بياء الغيب: (**لِيُنْذِرَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الظاء، وضم اللام مع التشديد: (**ظِلُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الظاء، وفتح اللام مع التشديد: (**ظَلَّ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الفاء: (**وَحَرْفُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الفاء: (**وَحَرْفَ**)، وهو ظاهر الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٤) وهم المرموز إليهم ـ إضافة إلى الإمام يعقوب ـ بقوله: (**ظَلَّ عَمْ**)؛ أي: يعقوب، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(٥) هكذا في الأصل، ويصلح ـ أيضًا ـ: (عنهم).

(وَ)ثبت.

(الْخُلْفُ) في الخطاب، والغيب[١].

عن المرموز إليه بهاء: (هَلْ)[٢]؛ أي: البزي.

فإنه قرأه بتاء الخطاب: من طريق النقاش، عن الشنبوذي، وبه قرأ الداني من طريق أبي ربيعة[٣].

وقرأه بياء الغيب: من طريق الطبري، والفحام، والحمامي عن النقاش، وابن بنان عن أبي ربيعة عنه[٤].

وبه **قرأ الباقون** في الحرفين.

والخطاب للرسول ﷺ في الموضعين[٥].

وأما على الغيب؛ فالضمير إمَّا: للقرآن، أو لَهُ ﷺ[٦].

وتقدَّم:

إمالة: ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [٧٣]، لابن عامر بخلفه[٧].

---

(١) أي: في حرف الأحقاف.

(٢) ومعنى قوله: (هَلْ)، يقال: هلَّ المطر؛ إذا نزل بغزارة.

(٣) قال ابن الجزري: «فإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقه». (ينظر: النشر ٣٧٣/٢، وجامع البيان ٤٠٨/٢، والإتحاف ٤٦٩/٢ ـ ٤٧٠).

(٤) ينظر: النشر ٣٧٣/٢، والإتحاف ٤٧٠/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٢٢٠/٢، والدر المصون ٢٨٥/٩، واللباب ٢٦١/١٦، والإتحاف ٤٠٤/٢، وشرح النويري ١٧٦/٥.

(٦) ينظر: الكشف ٢٢٠/٢، والدر المصون ٢٨٥/٩، واللباب ٢٦١/١٦، والإتحاف ٤٠٤/٢، وشرح النويري ١٧٦/٥.

(٧) فقد اخْتُلِف فيه عن هشام وابن ذكوان جميعًا؛ فروى إمالته عن هشام: جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في التيسير، والشاطبية، والكافي، والتذكرة، والتبصرة، والهداية، والهادي، والتلخيص، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، وكذا رواه الصوري، عن ابن ذكوان، ورواه الأخفش عنه: بالفتح، وكذا رواه الداجوني، عن هشام. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٤)، والنشر ٦٥/٢، والإتحاف ٤٠٤/٢).

وقراءة: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ﴾ [٧٦]؛ مِنْ (أَحْزَنَ)، لنافع[١].

٨٨١ ـ .... بِقَادِرٍ يَقْدِرُ[٢]: غُضْ[٣]. الَاحْقَافُ[٤]: ظَلْ

واخْتُلِفَ في: ﴿بِقَـٰدِرٍ﴾ مِنْ قوله ﷻ: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [٨١].

فقرأ مكانه: ﴿يَقْدِرُ﴾؛ بياء مثناة تحتية مفتوحة، وإسكان القاف بلا ألف، وضم الراء.

المرموز إليه بغين: **(غُضْ)**؛ أي: رويس عن يعقوب.

على أنه فعل مضارع؛ من (قَدَرَ)، كـ(ضَرَبَ)[٥].

---

(١) فقرأه: بضم الياء، وكسر الزاي، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٥٤٥)، والنشر ٦٥/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الدال: **(يَقْدِرُ)**، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الدال: **(يَقْدُرُ)**، وفيه نظر؛ لأنه لا خلاف بين القراء في كسر الدال.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالضاد المعجمة بدلاً من الصاد المهملة؛ من الأمر بالغض والتغافل: **(غُضْ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ؛ بالصاد مكان الضاد المعجمة: **(غُصْ)**، وهي من انفرادات الشارح في ضبط متن الطيبة، وقد ضُبطت حركة الصاد في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بالكسر: **(غُصِ)**، وهو سبق قلم لا يصح؛ لانكسار وزن البيت بهذا الضبط.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بالنقل في الهمز، مع الابتداء بلام مفتوحة، وضم الفاء: **(لَاحْقَافُ)**، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله؛ والثاني: بالنقل في الهمز، مع كسر الفاء: **(الَاحْقَافِ)**، وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح النويري، والثالث: بالنقل في الهمز، مع فتح الفاء: **(الَاحْقَافَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والرابع: بتحقيق الهمز، وكسر الفاء: **(الْأَحْقَافِ)**، وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح النويري، والخامس: بالنقل في الهمز، مع ضمِّ الفاء: **(الَاحْقَافُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: **(الَاحْقَافُ)**، **(الَاحْقَافِ)**، **(الَاحْقَافَ)** **(الْأَحْقَافِ)**، **(لَاحْقَافُ)**.

(٥) فهو فعل مضارع يدل على ما يدل عليه اسم الفاعل على قراءة الجماعة، غير أن =

وقرأ حرف (**الَاحْقَافُ**)؛ وهو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف: ٣٣].

كذلك بلفظ المضارع.

الإمام المرموز إليه بظاء: (**ظَلْ**)؛ أي: يعقوب بكماله.

والباقون: بصيغة اسم الفاعل في الموضعين[(١)]، وبه قرأ روح هنا.

ولا خلاف في حرف القيامة أنه بصيغة اسم الفاعل[(٢)].

وتقدَّم:

نصب: ﴿فَيَكُونُ﴾ [٨٢]؛ لابن عامر **[٥١٥]** والكسائي[(٣)].

واختلاس هاء: ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ﴾ [٨٣]؛ لرويس وحده[(٤)].

وبناء: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٨٣]، للفاعل، ليعقوب بكماله[(٥)].

= دخول الياء يدل على تأكيد النفي، ومعنى الكلام: الإيجاب لدخول ألف الاستفهام عليه، قاله أبو الحسن شريح. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٢)).

(١) وقد اتفقت المصاحف على حذف الألف من الحرفين؛ لاحتمال الوجهين. (ينظر: الدر المصون ٢٨٧/٩، واللباب ٢٦٧/١٦، والإتحاف ٤٠٥/٢، وشرح النويري ١٧٧/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٩)).

(٢) لثبوت ألفه في بعض المصاحف، وبدون الألف في البعض الأخر، بخلاف موضع سورة: (يس)، وموضع سورة: (الأحقاف)؛ فإن الألف محذوفة فيهما في جميع المصاحف، ولأجل ذلك اختلفت القراءتان فيهما دون موضع سورة القيامة. (ينظر: النشر ٣٥٥/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢، وشرح النويري ١٧٧/٥، والهادي ١٧٥/٣، وشرح موسى جار الله ص (٢٤٩)).

(٣) وقرأ الباقون: بالرفع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٠)، والنشر ٢٢٠/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢).

(٤) وقرأ الباقون: بإشباع حركة الهاء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٣١٢/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢).

(٥) قرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم؛ مبنياً للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٤٠٥/٢).

وفي هذه السورة ثلاث مضافات[1]:

﴿مَالِيَ لَآ﴾ [٢٢].

سكنها: حمزة، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وهشام بخلاف عنه.

﴿إِنِّيٓ إِذٗا﴾ [٢٤].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ﴾ [٢٥].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

وثلاث زوائد[2]:

﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [٢٣].

أثبتها وفتحها وصلاً، [وأثبتها وقفاً][3]: أبو جعفر[4].

ووافقه يعقوب في: الوقف.

﴿وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [٢٣].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

﴿فَٱسۡمَعُونِ﴾ [٢٥].

أثبتها في الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[5].



---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٥٦.

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٥٦.

(٣) في الأصل: (وإثباتاً ووقفاً)، والصواب ما أثبته.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٥٦.

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٥٣ ـ ٣٥٦، وتقريب النشر ص (١٦٤ ـ ١٦٥)، وشرح النويري ٥/١٦٥ ـ ١٧٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٠ ـ ٣٠٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٥/ب ـ ل ١٢٦/ب)، والإتحاف ٢/٣٩٦ ـ ٤٠٦.

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

تقدم في الأصول موافقة حمزة(١) لأبي عمرو(٢) في

---

(١) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الصاد)، و(الزاي)، و(الذال)، مع المد المشبع، وجهاً واحدًا، فلا يجوز له التوسط، والقصر، في المدِّ، كما تجوز لأبي عمرو، قال في النشر ٣٣٧/١: «ولذا كان: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، ملحقاً باللازم ـ كما تقدم في أمثلتنا ـ فلا يجوز له فيه إلا ما يجوز في: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]»، وقال في غيث النفع ص (٣٣٤): «وكذلك لا يجوز التوسط والقصر كما يجوز ذلك لأبي عمرو، والفرق بينهما: أنه عند حمزة من الساكن اللازم المدغم، مثل: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، فلا بد من المد الطويل، وعند أبي عمرو من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة»، وقد انفرد أبو شامة في إبراز المعاني ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤ ففرق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير، فأجرى لأبي عمرو الأوجه الثلاثة في الوقف، وخصَّ الإدغام بالمدِّ وألحقه باللازم، لكن ردَّه في النشر ٣٣٦/١ حيث قال: «والصواب: أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان، والروم، والإشمام». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٤٢)، والنشر ٣٠٠/١، والإتحاف ٤٠٧/٢).

(٢) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الصاد)، و(الزاي)، و(الذال)، مع أوجه المد الثلاثة؛ المد، والتوسط، والقصر، لأنه عنده من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة، كما نصَّ عليه في النشر ٢٩٨/١ بقوله: «لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محركاً أو ساكناً؛ فإن كان محركاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً فلا يخلو إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام معه ممكن حسن لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه؛ وهي المدُّ، والتوسط، والقصر، كجوازها في الوقف، إذ كان حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، وممن نصَّ على ذلك أبو العلاء الهمداني فيما نقله أبو إسحاق الجعبري، وهو ظاهرٌ لا نعلم له نصًّا بخلافه، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، والمد أرجح من القصر، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي»، وقد فرَّق أبو شامة في إبراز المعاني ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤ =

إدغـــــام[1]: ﴿وَٱلصَّـٰٓفَّـٰتِ صَفًّا﴾ [١]، و﴿[فَٱلزَّٰجِرَٰتِ][2] زَجْرًا﴾ [٢]، و﴿فَٱلتَّـٰلِيَـٰتِ ذِكْرًا﴾[3] [٣]، وكذا يعقوب بخلفه[4].

٨٨٢ ـ بِزِينَةٍ نَوِّنْ: فِدًا[5] نَلْ. بَعْدُ صِفْ: فَانْصِبْ..............................

واخْتُلِف في: ﴿بِزِينَةٍ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [٦].

فـ**(ـنَوِّنْ)**؛ أي: اقرأه بتنوين التاء.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: **(فِدًا نَلْ)**؛ أي: حمزة، وعاصم بكماله.

= بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير، كما مرَّ معنا في الفقرة السابقة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٢٣)، والنشر ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧، والإتحاف ٦٢٤/٢).

(١) وتصريح الشارح بالإدغام؛ ليدل على أن حمزة لم يوافق أبا عمرو في الروم، لأن الإدغام إذا أطلق؛ فالمراد به الإدغام المحض، كما أشار إليه في النشر حيث قال: «فوافقه ـ أي أبا عمرو ـ حمزة على إدغام التاء في أربعة مواضع من غير إشارة. . .الخ»، وقال في موضع أخر من النشر ٣٣٧/١: «ولذا لم يجز فيه ـ أي ما وافق فيه حمزة أبا عمرو من الإدغام الكبير ـ الروم كما نصُّوا عليه»، وكما نبه عليه ـ أيضاً ـ ابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ٣٠٠/١، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض.

(٣) في الأصل كتبت من دون الفاء: (التاليات ذكرا).

(٤) بإدغام: (التاء)، في: (الصاد)، و(الزاي)، و(الذال)، وإدغام يعقوب براوييه من طريق المصباح، كما صرح به في النشر، وحكاه عن أبي حيان في كتابه: (المطلوب في قراءة يعقوب). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير ص (٤١)، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣، والإتحاف ٤٠٧/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**فِدَا**)، وهو الذي في شرح المنير السمنودي، والثاني: بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: (**فِدًى**)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الفاء، وفتح الدال مع التنوين (**فَدًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وفيه نظر، والرابع: بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**فِدًا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

ثم اختلف راويا عاصم في: ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾؛ (بَعْدُ)؛ أي: بعد: ﴿زِينَةٍ﴾.

أما المرموز إليه بصاد: (صِفْ)؛ أي: شعبة.

(فَانْصِبْ)ـها له.

قال في الإتحاف[١]: «فيُحْتمل أن تكون: ﴿الزِّيْنَةِ﴾؛ مصدرًا، و﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾؛ مفعول به، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤ـ ١٥]، والفاعل محذوف، أي: (بأن زين الله الكواكب في كونها مضيئة حسنة في أنفسها)، أو أن: ﴿الزينة﴾؛ اسم لما يُزَانُ به، كا[للِّيْقَةِ][٢]؛ اسم لما تُلَاقُ به الدَّواةُ، فالكواكب حينئذ بدل منها على المحل، أو نصب بـ(أَعْنَي)، أو بدل من (السماء الدنيا) بدل اشتمال، أي: (كوكب[٣] السماء).

وأما حفص فكحمزة من تنوين: ﴿زِينَةٍ﴾، وجر: ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾.

قال في الإتحاف[٤]: «على أن المراد بـ(الزينة)؛ ما يُتَزَين به، وقطعها عن الإضافة، و﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾؛ عطف بيان، أو بدل بعض، ويجوز أن تكون مصدراً، وجعلت: ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [نفس][٥] الزينة؛ مبالغة».

وقرأ الباقون: بغير تنوين: ﴿زِينَةِ﴾، وبجر: ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾.

على الإضافة، إما من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: (بأنْ زينَّا الكواكب فيها)، أو إلى [فاعله][٦]؛ بـ(أنَّ زينتها الكواكب)، أو من إضافة الأعم إلى الأخص؛ كـ(ثوبِ خَزٍّ)[٧].

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبتها من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ والمراد به إصلاح مِدَادِهَا. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٠٧).

(٣) في الإتحاف ٢/٤٠٨: (كواكب).

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٤٠٨.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٠٨).

(٦) في الأصل: (فاعلها)، وما أثبته من الإتحاف ٢/٤٠٨، لاستقامة المعنى.

(٧) ينظر: الإتحاف ٢/٤٠٨.

٨٨٢ ـ ....وَثِقْلَيْ(١) يَسْمَعُوا: شَفَا عُرِفْ

(وَ)اخْتُلِفَ فِي[٥١٦]: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [٨].

فالقراءة بـ(ـثِقْلَي: ﴿يَسَّمَّعُواْ﴾)؛ أي: بتشديد السين، والميم منه.

للمرموز إليهم بقوله: (شَفَا عُرِفْ(٢))؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وحفص.

على أن الأصل (يَتَسَمَّعُونَ)؛ فأدغمت التاء(٣).

والباقون: بتخفيفهما، وإسكان السين(٤).

٨٨٣ ـ عَجِبْتَ(٥) ضَمَّ(٦) التَّا: شَفَا......   ....

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**وَثِقْلَيْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها: (**وَثِقْلَا**).

(٢) ومعنى قوله: (**عُرِفْ**)؛ عُلِم، فهو فعل ماض مبنى للمجهول؛ من المعرفة.

(٣) في السين؛ لقرب المخرجين، وحَسُنَ الإدغام؛ لأنه ينقل حرفاً ضعيفاً وهو (التاء) إلى ما هو أقوى منه وهو (السين)؛ لأنها من حروف الصفير، و(تَسَمَّعَ)؛ تَكَلَّفَ السَّمع واسْتَرَقَهُ، على حد قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ﴾ [الحجر: ١٨]. (ينظر: الكشف ٢/٢٢١، والدر المصون ٩/٢٩٣، واللباب ١٦/٢٨٠).

(٤) مضارع: (سَمِعَ)، فَحُمِلَ على نفي السمع والإدراك عنهم. (ينظر: الكشف ٢/٢٢١، والدر المصون ٩/٢٩٣، واللباب ١٦/٢٨٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء: (**عَجِبْتَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم التاء: (**عَجِبْتُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الإخبار: (**ضَمَّ**)، وهو ظاهر كلام الشارح الترمسي؛ والثاني: بضم الضاد، وفتح الميم مع التشديد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، وهو كذلك في شرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في كل طبعاته إلا الطبعة الخامسة، والثالث: بفتح الضاد، وضم الميم مع التشديد: (**ضَمُّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ضَمَّ**)، (**ضُمَّ**)، (**ضَمُّ**).

واخْتُلِفَ في: ﴿عَجِبْتَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [١٢].

فـ**(ـضَمَّ التَّا)**؛ أي: قرأه بضم التاء.

المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أن المعنى: (قل يا أشرف الخلق بل عجبتُ أنا)؛ لاستحالة العجب عليه ـ تعالى ـ؛ إذ هو انفعال النفس من أمر عظيم خفيٍّ سببه، أو تعجبه ـ تعالى ـ من ذلك محمولٌ على ما يليقُ به ـ تعالى ـ، منزهاً عن صفات المحدثين، فلا استحالة حينئذ، بل هو الاسم(١).

وقرأه الباقون: بفتح التاء.

---

(١) **(العجب)** صفةٌ فعليةٌ ثابتةٌ لله ﷻ كما في هذه القراءة، وفي الحديث الصحيح: «عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غِيَرِه»، وليس عجبه سبحانه ناشئاً عن خفاء في الأسباب أو جهل بحقائق الأمور كما هو الحال في عجب المخلوقين، فلا يصح أن يقال: «لاستحالة العجب عليه تعالى إذ هو انفعال النفس من أمر عظيم خفي سببه»؛ لأنَّ هذا عجب المخلوق، والله منزهٌ عن ذلك قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وليت المصنف ـ رحمه الله ـ اقتصر على القول بإثبات الصفة لله على ما يليق به سبحانه مع تنزيهه عن صفات المخلوقين، فهو الأسلم الأسهل، لأنها طريقة السلف في توحيد الأسماء والصفات، فيؤمنون بصفات الله ـ تعالى ـ من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تجسيم، فصفاته ـ سبحانه وتعالى ـ صفاتٌ تليق بجلاله وعظمته، ولا تشبه صفات المخلوقين. قال في الكشف: «إنما الإعجاب في القراءة ـ بضم التاء ـ إلى المؤمنين مضاف إلى كل واحد منهم»، وقال في الدر المصون: «وعن شريح أنه أنكرها، وقال: (إن الله لا يعجب)، فبلغت إبراهيم النخعي فقال: «إن شريحاً كان معجباً برأيه، قرأها من هو أعلم منه، يعني عبدالله بن مسعود»، وقال الشيخ موسى جار الله: «ولا إشكال في إسناد التعجب إلى الله ـ تعالى ـ، والتعجب فيه معنى الاستعظام؛ أي: عَظُمَ عندي آياتي وهم بالجهل أو بالعناد يسخرون». (ينظر: الكشف ٢/٢٢٣، والدر المصون ٩/٢٩٥ ـ ٢٩٦، واللباب ١٦/٢٨٥، والإتحاف ٢/٤٠٨ ـ ٤٠٩، وشرح النويري ٥/١٨١، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٠)).

والضمير للرسول ﷺ[١]، وهي واضحة.

وتقدَّم الكلام على: ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾، ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [١٦][٢].

٨٨٣ ـ ....اسْكِـنْ أَوَ: عَـمْ لَا أَزْرَقٌ مَعًا...........................

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [١٧][٣].

فـ(**ـأَسْكِنْ أَوَ**)؛ أي: اقرأ بإسكان واو: ﴿**أَوَ**﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، بكمالهم.

(**لَا**)؛ أي غير.

رواية ورش، من طريق (**أَزْرَقٌ**) عنه، عن نافع.

(**مَعاً**)، أي: هنا[٤]، وفي الواقعة[٥].

فقالون، وأبي جعفر، وابن عامر: بإسكان الواو فيهما.

---

(١) فيكون المعنى: عجبتَ أنت يا محمد من آيات الله وعظمة قدرته وهم يسخرون منك ومن آيات الله، أو أن المراد بالخطاب في هذه القراءة كل من يصح منه ذلك. (ينظر: الكشف ٢/٢٢٣، والدر المصون ٩/٢٩٥، واللباب ١٦/٢٨٥، والإتحاف ٢/٤٠٨ ـ ٤٠٩، وشرح النويري ٥/١٨١، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٠)).

(٢) فقرأ نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب: بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، وقرأ ابن عامر: بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما، وكل من استفهم فهو على أصله في الإدخال وعدمه؛ فقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بالتسهيل والفصل بالألف، وورش، وابن كثير، ورويس: بالتسهيل مع عدم الفصل والإدخال، والباقون: بالتحقيق بلا فصل، غير أن أكثر الطرق عن هشام على الفصل بين الهمزتين. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨٥ ـ ١٨٦)، والنشر ١/٣٧٢ ـ ٣٧٣، والإتحاف ٢/٤٠٩).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (أباؤنا الأولون)، من دون (أو) التي هي موضع الخلاف بين القراء.

(٤) سورة الصافات: الآية [١٧].

(٥) الآية: [٤٨].

على أنها: ﴿أَوْ﴾ العاطفة، التي لأحد الشيئين(١).

وكذلك للأصبهاني عن ورش(٢)، إلَّا أنه ينقل حركة الهمزة بعدها إلى الواو، على أصله.

وابن ذكوان: له السكت، وعدمه.

وأمَّا الأزرق عن ورش: فبفتح الواو فيهما.

على أن العطف بالواو، أُعِيدَتْ معها همزة الإنكار(٣).

[وبه](٤) قرأ الباقون.

و﴿ءَابَآؤُنَا﴾ على القراءتين: مبتدأ، خبره محذوف، أي: مبعوثون، لدلالة ما قبله عليه.

وتقدَّم:

كسر عين: ﴿نَعَمْ﴾ [١٨]، للكسائي(٥).

وتشديد: ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [٢٥]، للبزي بخلفه(٦).

---

(١) فـ(أو) هنا هي كلمة الترديد؛ وذلك على طريق تنويع التعجب؛ فإن بعث الأولين أعجب، ويمكن أن يكون الترديد؛ على طريق استبعاد الاجتماع في البعث توسلاً به إلى إنكار أصله. (ينظر: الكشف ٢/٢٢٣ ـ ٢٢٤، والدر المصون ٩/٢٩٦، واللباب ١٦/٢٨٨، والإتحاف ٢/٤١٠، وشرح النويري ٥/١٨١، وشرح موسى جار الله ص (٢٥١)).

(٢) وهي من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٥٧، وشرح منحة مولى البر ص (١٢١)).

(٣) والمعنى: أنحن مبعوثون وآباءونا الأولون. (ينظر: الكشف ٢/٢٢٤، والدر المصون ٩/٢٩٦، واللباب ١٦/٢٨٨، والإتحاف ٢/٤١٠، وشرح النويري ٥/١٨١ ـ ١٨٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٥١)).

(٤) في الأصل: (وله).

(٥) وقرأ الباقون: بفتح العين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٣٢)، والنشر ٢/٢٦٩، والإتحاف ٢/٤١٠).

(٦) وذلك حال الوصل، ويُشْبَعُ المدُّ للساكنين، وقد وافق البزي في هذا الموضع =

ويوقف لحمزة على: ﴿مَسْئُولُونَ﴾ [٢٤]، بالنقل فقط[(١)].

٨٨٣ - ....يَزِفُّو[(٢)]: فُزْ بِضَمْ[(٣)]

واخْتُلِفَ في: ﴿يَزِفُّوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ [٩٤].

فقرأه المرموز إليه بفاء: **(فُزْ)**؛ أي: حمزة بكماله.

بضم ياء المضارعة؛ مِنْ: (أَزَفَّ الظليمُ؛ وهو ذكر النعام؛ دخل في الزفيف؛ وهو الإسراع)، فالهمزة ليست للتعْدية[(٤)].

وقرأه الباقون: بفتحها.

= أبوجعفر؛ فقرأه بالتشديد مع المد المشبع، قولاً واحداً بلا خلاف عنه، ولم يذكره الشارح هنا أو يشير إليه، ولعله سهو، قال في الطيبة: **(تَنَاصَرُوا ثِقْ هُدْ)**، وقد نبَّه عليه في النشر في سورته، ونصَّ عليه في الإتحاف ـ أيضاً ـ وأشار إليه، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٤، والإتحاف ٢/٤١٠).

(١) قال في النشر: «وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو بين بين، وهو ضعيف جداً». (ينظر: متن طيبة النشر، باب وقف حمزة وهشام على الهمز، البيت رقم (٢٤١)، والنشر ١/٤٨١، والإتحاف ٢/٤١٠).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الزاي: **(يَزِفُّو)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الزاي: **(يَزُفُّو)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بباء، ثم ضاد معجمة، ثم ميم ساكنة: **(بِضَمْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأيضاً هو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بياء مضمومة، ثم ضاد معجمة مفتوحة، ثم ميم ساكنة مشددة: **(يُضَمّ)**، وهو الوجه الآخر في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وكذا هي الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٢٥، والدر المصون ٩/٣٢٠، واللباب ١٦/٣٢٥، وحجة القراءات ص (٦٠٩).

من (زَفَّ الظليمُ)؛ عَدا بسرعة(١).

٨٨٤ ـ (زَا) يُنْزَفُونَ(٢) اكْسِرْ(٣): شَفَا. الْأُخْرَى(٤): كَفَى ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ هنا(٥).

فـ(**ـزَا** ﴿يُنزَفُونَ﴾ **اكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسر الزاي.

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٢٥، والدر المصون ٩/٢٩٦، واللباب ١٦/٢٨٨، وحجة القراءات ص (٦٠٩).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضمِّ الياء، وفتح الزاي: (**زَا يُنْزَفُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي؛ وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته الثانية، والثالثة، والرابعة، ونسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ إبراهيم السمنودي، والشيخ كريم راجح، ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضبط الياء مفتوحة، وكسر الزاي: (**زَا يَنْزِفُونَ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الأولى، وهو ضبط فيه نظر، لعدم الخلاف بين القراء في ضم الياء قولاً واحدًا، فخالف ضبط هذه النسخ نصَّ الكلمة القرآنية، فأوهم ضبطهم لحرف الياء بالفتح اختلاف القراء في قراءة حركة الياء، وليس ذلك كذلك، وإنما الخلاف في حركة الياء في الحرف الذي قَبْلُ، وهو قوله تعالى: ﴿يَزِفُّونَ﴾ [٩٤]، والثالث: بواو العطف بدلا من كلمة (زا)، وبضم الياء، وكسر الزاي: (**وَيُنْزِفُونَ**)، والرابع: بضم الياء، وكسر الزاي: (**زَا يُنْزِفُونَ**)، وهو الاختيار في باقي النسخ الأخرى ـ بما فيها تحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع ـ.

(٣) ضُبِطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**باكسر**)، وهو خطأ وتصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**اكْسِرْ**)؛ وهي كذلك في جميع النسخ والشروح.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالتحقيق في الهمز: (**الْأُخْرَى**)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، والهادي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه بحذف همزة الوصل: (**لُاخْرَى**)، والثالث: بالنقل، مع الابتداء بهمزة وصل، ثم لام مضمومة: (**الُاخْرَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**الْأُخْرَى**)، (**الُاخْرَى**)، (**لُاخْرَى**).

(٥) سورة الصافات: الآية [٤٧].

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف **[٥١٧]** عن نفسه.

واكسر زاي: ﴿يُنزَفُونَ﴾ **(الْأُخْرَى)**؛ أي: التي في الواقعة: ﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزَفُونَ﴾ [الواقعة: ١٩].

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: جميع الكوفيين، حتى عاصم.

للأثر، وهو: من (أَنْزَفَ الرجلُ؛ ذهب عقْلُهُ من السُّكْرِ، أو نفدَ شَرَابُهُ)[١].

وقرأ الباقون: بفتح الزاي فيهما، وبه قرأ عاصم هنا[٢].

من (نَزَفَ الرجلُ)، ثلاثياً مبنياً للمفعول؛ بمعنى: (سَكِرَ وذهبَ عقْلُهُ)، أو من (نَزَفْتُ الرَّكِيَّةَ؛ نَزَحْتُ ماءَها)؛ أي: (لا تَذْهَبُ خمورُهم بل هي باقيةٌ)[٣].

وتقدَّم كسر ياء: ﴿يَبُنَيَّ﴾ [١٢][٤]، لغير حفص[٥].

٨٨٤ ـ .... مَاذَا تَرَى[٦] بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ: شَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿مَاذَا تَرَىٰ﴾ [١٠٢].

---

(١) ينظر: الكشف ٢٢٤/٢، والدر المصون ٣٠٥/٩، واللباب ٣٠٢/١٦ ـ ٣٠٣، وحجة القراءات ص (٦٠٨)، والإتحاف ٤١١/٢، وشرح النويري ١٨٣/٥.

(٢) أي: في سورة الصافات: الآية [٤٧].

(٣) ينظر: الكشف ٢٢٤/٢، والدر المصون ٣٠٦/٩، واللباب ٣٠٣/١٦، وحجة القراءات ص (٦٠٨)، والإتحاف ٤١١/٢، وشرح النويري ١٨٣/٥.

(٤) والآية: [١٠٢].

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٨٩)، والنشر ٢٨٩/٢، والإتحاف ٤١٢/٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء والراء: **(تَرَى)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: بضم التاء، وكسر الراء: **(تُرِي)**، وهو ما انفرد به شرح النويري، وشرح موسى جار الله.

فقرأه بـ(**ـالضَّمِّ**) للتاء.

(**وَالْكَسْرِ**) للراء.

بعدها ياء[١].

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

أي: (فانظر ماذا تُرِيه من صبرك)، أو: (أي شيء الذي ترينه)، أي: (ماذا [تحملني][٢] عليه من الاعتقاد)، فالمفعولان محذوفان[٣].

والباقون: بفتح التاء[٤]، والراء، وألف بعدها.

مِنْ: (رَأَى)؛ (اعتقد)، أو (أمر)، لا مِنْ: (رَأَى)؛ أبصر، ولا (عَلِمَ)، ويتعدى لواحد، أي: (أيّ شيء الذي تراه)[٥].

وتقدَّم فتح تاء: ﴿يَتَأَبَتِ﴾ [١٠٢]، وصلاً؛ لابن عامر، وأبي جعفر[٦].

---

(١) على وزن (دُعِي)، من غير لفظ إمالة. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٠٣)).

(٢) في الأصل: (تحملين)، والتصويب من الكشف ٢٢٧/٢، وشرح النويري ١٨٣/٥، والإتحاف ٤١٣/٢، وغيرها.

(٣) ينظر: الكشف ٢٢٦/٢ ـ ٢٢٧، والدر المصون ٣٢٢/٩، واللباب ٣٣٢/١٦، وحجة القراءات ص (٦٠٩).

(٤) في الإتحاف ـ بتحقيقيه ـ: (بفتح الياء)، وهو سبق قلم، والصواب: (بفتح التاء)، ولم ينبه عليه محققا الإتحاف أو يشيرا إليه. (ينظر: الإتحاف بتحقيق د.شعبان إسماعيل ٤١٣/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٤٧٤)).

(٥) قال موسى جار الله: «والمعنى على كلا التقديرين واحد؛ أي: ما ذا رأيك؟ هل تصبر فنُمْضِيَ أمر الله؟ أو تسأله العفو، فيكون ما رأيته أنا في المنام معبراً ومؤولاً، فإن إبراهيم لم يؤمر بذبح ابنه في المنام، وإنما رأى فيه أن يذبح ابنه وهذا يمكن أن يكون معبراً ومؤولاً، فلذا استشاره». (ينظر: الكشف ٢٢٥/٢ ـ ٢٢٦، والدر المصون ٣٢٢/٩، واللباب ٣٣٢/١٦، وحجة القراءات ص (٦٠٩)، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٢)).

(٦) وقرأ الباقون: بكسر التاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٦٩٩)، والنشر ٢٩٣/٢، والإتحاف ٤١٣/٢).

ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه على: ﴿لَهُوَ ٱلۡبَلَـٰٓؤُاْ﴾ [١٠٦]، باثني عشر وجهاً[١]، تقدم بيانه مراراً في نظائره.

وهمز: ﴿نَبِيّٗا﴾ [١١٢]؛ لنافع[٢].

وضم هاء: ﴿عَلَيۡهِمَا﴾ [١١٩]، ليعقوب[٣].

واضحان.

٨٨٥ـ إِلْيَاسَ[٤] وَصْلُ الْهَمْزِ: [خُلْفُ[٥] لَفْظِ[٦] مَنْ][٧] ....

(١) أي: يجوز اثنا عشر وجهاً في الوقف على الهمزة من قوله تعالى: ﴿ٱلۡبَلَـٰٓؤُاْ﴾؛ وذلك لرسم همزته على(واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٤٦٠/٢ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٣٥٦/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٤٠٦/١.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/١.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (**أَلْيَاسَ**)، وهو ما انفرد شرح موسى جار الله والثاني: بكسر الهمزة: (**إِلْيَاسَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (الطبعة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، والثاني: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الظاء: (**لَفْظُ**)، والثاني: بكسر الظاء: (**لَفْظِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٧) ضُبط ترتيب هذه الكلمات في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**خُلْفُ لَفْظِ مَنْ**)، وهي كذلك في النسخ العتيقة ـ النسخة التي عليها خط الناظم، ونسخة رضوان العقبي ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي بطبعاته الخمس، والمتن الذي على هامش شرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وشرح النويري، ونسخة الشيخين الجليلين؛ الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح، من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة، وشرح موسى جار الله، =

....

= والهادي، بينما ضُبط ترتيب هذه الكلمات الثلاث في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ: (**لَفْظُ خُلْفُ مَنْ**)، وهذا الخلاف بين النسخ في ترتيب الكلمات ترتب عليه اختلاف في مدلولها ومعانيها، فقد ترتب على ضبط ترتيب هذه الكلمات الثلاث في شرح ابن الناظم، وشرح المنير السمنودي، اختلافٌ في شرح البيت ومعناه، حيث جعل ابن الناظم ـ وذلك في جميع نسخ شرحه ـ، ومعه المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، الخلاف محصوراً في هشام دون ابن ذكوان ـ،كما يفيده ضبطهما لنص الناظم في هذه المسألة ـ، قال ابن الناظم ـ ونقل عنه المنير السمنودي ـ: «ووصل همزته هشام بخلاف عنه، وابن ذكوان بغير خلاف»، وهو اختيار الشاطبي في حرزه؛ حيث قال: «**وَإِلْيَاسَ حَذْفُ الْهَمْزِ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا**»، بينما الصواب كما هو ضبط النص في معظم نسخ الطيبة وشروحها وقرره في النشر: أن الخلاف عن ابن عامر بكماله، قال في النشر: «وبهما؛ أي: الوصل، والقطع، آخذ في قراءة ابن عامر، اعتماداً على نقل الثقات، واستناداً إلى وجهه في العربية، وثبوته بالنص».

ومما يجدر التنبيه عليه: أنَّ شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي اختلف فيه ضبط النص ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ عن شرح ابن الناظم له، حيث إن محقق شرح ابن الناظم؛ ـ د. عادل رفاعي ـ ضبط النص في المتن الذي على هامش الشرح ـ كضبط الجماعة: (**خُلْفُ لَفْظِ مَنْ**)؛ أي: أن الخلاف عن ابن عامر بكماله، لكنَّ شرح ابن الناظم له ـ كما ذكرته آنفاً ـ يفيد: أنَّ الخلاف لهشام دون ابن ذكوان، بينما وافق ضَبْطُ محقق شرح ابن الناظم أنس مهرة معنى كلام ابن الناظم في شرحه.

فحاصله: أنَّ ضبط النص وافق شرح البيت ومعناه في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وعليه فقد وافق اختيار ابن الناظم والمنير السمنودي اختيار الإمام الشاطبي في الحرز، لكنهما خالفا اختيار ابن الجزري في النشر، وفي غالب نسخ طيبة النشر. واختلف ضبط صاحب الهادي فيها؛ فضبطها في المتن الذي على هامش شرحه كضبط الجماعة، بينما ضبطها في المتن الذي جعله في آخر شرحه كضبط ابن الناظم والمنير السمنودي. واختلف ضبط النص في شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، عن شرح البيت ومعناه، ولم ينبه على ذلك محقق الشرح أو يشير إليه، وكان الأنسب أن يتناسب الضبط مع الشرح، بل هو اللازم المتحتم؛ لأنَّ الشرح إنما هو بيان لمقاصد النظم ومراده وتعبير عن معانيه، أو أن ينوه المحقق على اختلاف الضبط عن الشرح ويشير إليه، وجلَّ من لايسهو.

تنبيه: وحيث إنه اختلف معنى كلام ابن الناظم عن ضبط المتن الذي على هامش شرحه في عدة مواضع من المتن ـ هذا أحدها ـ، فإنه يثور سؤال؛ وهو: =

واخْتُلِفَ في: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [١٢٣].

فـ(**ـوَصْلُ الْهَمْزِ**)؛ أي: القراءة بوصل همزة: ﴿إِلْيَاسَ﴾.

فيصير اللفظ بلام ساكنة بعد: ﴿إِنَّ﴾، [**ويُبْتَدأُ**][(١)] بهمزة مفتوحة[(٢)].

(**خُلْفُ**) المرموز إليهما بأولى قوله: (**لَفْظِ مَنْ**)؛ أي: هشام[(٣)]، وابن ذكوان، معاً، فالخلاف لابن عامر بكماله.

والوجه الآخر له: بقطع الهمزة، مكسورة، بدأً، ووصلاً[(٤)].

وخص بعضهم الخلاف بابن ذكوان، وأدخل هشاماً في الباقين.

وعليه جرى في الحرز، إذ قال[(٥)]:

وَإِلْيَاسَ حَذْفُ الْهَمْزِ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا ....

= هل المتن المكتوب على هامش شرح ابن الناظم بتحقيقاته الثلاث؛ ـ أعني: بتحقيق الشيخ الضباع، والشيخ أنس مهرة، والدكتور عادل رفاعي ـ هو من اختيار ابن الناظم وضبطه، أم أنه من اختيار المحققين والنسَّاخ؟

وعليه: فإن الباحث يرى أن يقوم أحد المتخصصين بجمع واستخلاص اختيار ابن الناظم في ضبط المتن، وذلك من خلال مقابلة نسخ الشرح المختلفة، خصوصاً وأنه توجد بعض نسخ الشرح المخطوطة مشكلة بالحركات في غالب المواضع، ويضاف إلى مقابلة النسخ تتبع كلام ابن الناظم في شرحه؛ فقد ضبط ـ رحمه الله ـ في سياق الشرح وثناياه مواضع كثيرة من المتن. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٧٤٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٣٠٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٧/أ)، والنشر ٣٥٩/٢، والهادي ١٨٢/٣، ٤٣٥).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٢) قال الشيخ السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٥٩):

.... **إِلْيَاسَ ذُو الْوَصلِ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ**

(ينظر: النشر ٣٦٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢١)، وجامع الخيرات ص (٥٣٦)).

(٣) وقراءة هشام بوصل الهمزة، والابتداء بها مفتوحة، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٥٧، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٤) وهي قراءة الباقين. (ينظر: النشر ٣٦٠/٢).

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (٩٩٨).

وأكثرهم ـ كما في الإتحاف[١] ـ: «على استثناء الحلواني فقط عن هشام».

والمصنف ـ هنا[٢] ـ أطلق الخلاف عن الراويين، كما ترى.

وبه صرح أبو الفضل [الرازي[٣]][٤].

قال ـ أعني ـ المصنف[٥]: «[وبهما][٦]؛ أي: الوصل، والقطع، آخذ في قراءة ابن عامر، اعتماداً على نقل الثقات، واستناداً إلى وجهه في العربية، وثبوته بالنص»[٧]، انتهى.

ووجْهُهُما[٨]: أنَّ (إلياس) لفظ سرياني، تداولت به العرب؛ فَقَطَعَتْ همزته[٥١٨] تارة[٩]، ووصلتها تارة أخرى، ثم الأكثرون على وجه الوصل؛ [إذ][١٠] أن أصله: (ياس)؛ دخلت عليه (أل) المعرفة، كما دخلت

---

(١) وصاحب الإتحاف ناقل في ذلك عن النشر، وقد حرر ابن الجزري المسألة بما لا مزيد عليه. (ينظر: النشر ٣٥٨/٢، والإتحاف ٤١٤/٢).

(٢) أي: من طريق طيبة النشر.

(٣) ما بين المعكوفتين: (الراوي)، وهو تصحيف.

(٤) كما ذكره في النشر، ونقله عن النشر صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٣٥٧/٢، والإتحاف ٤١٤/٢).

(٥) ينظر: النشر ٣٥٩/٢، بتصرف يسير.

(٦) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من النشر ـ حيث نقل الشارح ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٣٥٩/٢).

(٧) وزاد في النشر ـ بعد ذلك ـ قوله: «على أنه ليس الوصل مما انفرد به ابن عامر أو بعض رواته، فقد أثبتها أبو الفضل الرازي في كتابه (اللوامح) أنها قراءة ابن محيصن، وأبي الرجاء، من غير خلاف عنهما، وكذلك الحسن وعكرمة، بخلاف عنهما، وذلك في: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ [١٢٣]، و﴿عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [١٣٠]، وافقهم ابن عامر في: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾». (ينظر: النشر ٣٥٩/٢).

(٨) أي: وجه القراءتين لابن عامر؛ الوصل، والقطع، وتظهر فائدة التوجيه في حكم الابتداء بالهمزة، كما سيبينه الشارح لاحقاً ـ بإذن الله تعالى ـ.

(٩) وعلى هذا الوجه: يكون الابتداء بهمزة مكسورة. (ينظر: النشر ٣٦٠/٢).

(١٠) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بنصه ـ؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢).

على: **(اليسع)**، فالابتداء بهمزة مفتوحة كما صوبه المصنف[(١)]؛ لأنَّ وصل همزة القطع غير جائز إلا ضرورة، ولنصِّهم[(٢)] على الفتح دون غيره[(٣)].

٨٨٥ ـ .... اللهُ[(٤)] رَبُّ رَبُّ[(٥)]: غَيْرُ صَحْبِ ظَنْ

[واخْتُلِفَ][(٦)] في: ﴿ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [١٢٦].

فقرأ برفع هاء لفظ الجلالة، وباء الاسمين الكريمين، ـ كما لفظ به ـ.

(غَيْرُ) المرموز إليهم.

بقوله: **(صَحْبِ ظَنْ)**[(٧)]؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب.

فـ﴿ٱللَّهُ﴾؛ مبتدأ، و﴿رَبُّكُم﴾؛ خبره، و﴿رَبُّ﴾؛ عطف عليه، أو خبر: (هو)[(٨)].

---

(١) ينظر: النشر ٣٦٠/٢.

(٢) أي: أئمة القراءة؛ كابن سوار، وأبي الحسن فارس، وأبي الفضل الرازي، وأبي العز، وأبي العلاء الحافظ، وغيرهم. (ينظر: النشر ٣٦٠/٢).

(٣) ينظر: النشر ٣٦٠/٢، والدر المصون ٣٢٦/٩، واللباب ٣٣٩/١٦، والإتحاف ٤١٥/٢، وشرح النويري ١٨٧/٥.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: الابتداء بهمزة وصل من الاسم المعظم: (الله)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وفي شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وشرح النويري، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، الثاني: ضُبطت؛ بالابتداء بهمزة قطع: (أَلله) وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) انفرد المنير السمنودي في شرحه ـ بنسختيه ـ بضبطها؛ مقرونة بواو العطف: **(وَرَبُّ)**، وذلك موافقة للنص القرآني، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ مجردة منها ـ أي من واو العطف ـ: **(رَبُّ)**.

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل وإنما أثبتها محاكاة لنهج الشارح في شرحه، واتباعاً لمنهجه فيه، وذلك لاستقامة المعنى.

(٧) قال النويري: «ترجم لغير المذكورين اختصاراً». (ينظر: شرح النويري ١٨٨/٥).

(٨) ينظر: الكشف ٢٢٨/٢، والدر المصون ٣٢٧/٩، واللباب ٣٤٠/١٦، وحجة القراءات ص (٦١٠)، والإتحاف ٤١٥/٢، وشرح النويري ١٨٧/٥.

أما هؤلاء[١]: فقرؤوا بنصب الأسماء الثلاثة[٢].

فالأول[٣] [بدل][٤] من: ﴿أَحۡسَنَ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [١٢٥]، والثاني[٥]؛ نعته، والثالث[٦]؛ عطف عليه[٧].

وتقدَّم الخلاف في لام: ﴿ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [٤٠]؛ فتحاً، وكسراً[٨].

٨٨٦ ـ وَآلِ يَاسِينَ بِـ: إِلْيَاسِينَ[٩]: كَمْ أَتَى ظُبًى................................

[(وَ)][١٠]اختلف في: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ ءَالِ يَاسِينَ﴾ [١٣٠].

فقرأه: ﴿ءَالِ يَاسِينَ﴾؛ بهمزة مفتوحة قبل الألف، بعدها لام مكسورة، مفصولة من: ﴿يَاسِينَ﴾.

(بـ)ـموضع: ﴿إِلۡ يَاسِينَ﴾؛ بكسر الهمزة، وسكون اللام بعدها، ووصلها بما بعدها، كلمة واحدة.

---

(١) أي: مدلول: (**صَحْبِ ظَنْ**)؛ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب.

(٢) قال النويري: «وكُرِّرَت ـ أي لفظة: (ربُّ) ـ؛ لِيُعْلَمَ دخول: (ربُّكم) مع الأول». (ينظر: شرح النويري ١٨٨/٥).

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهَ﴾. (ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى واستقامته. (ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢).

(٥) أي: قوله تعالى: ﴿رَبَّكُمۡ﴾. (ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢).

(٦) أي: قوله تعالى: ﴿وَرَبَّ﴾. (ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢).

(٧) ينظر: الكشف ٢٢٨/٢، والدر المصون ٣٢٧/٩، واللباب ٣٤٠/١٦، وحجة القراءات ص (٦١٠).

(٨) فقرأها بالفتح: المدنيان، والكوفيون، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، ص (٨٠)، البيت رقم (٧٠٢)، والنشر ٢٩٥/٢، والإتحاف ٤١٥/٢).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بهمزة وصل بعد الباء: (**بِالْيَاسِينَ**)، والثاني: بهمزة قطع بعد الباء: (**بِإِلْيَاسِينَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(١٠) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبتها محاكاة لصنيع المؤلف في نظائره.

الأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (كَمْ) (أَتَى[١] ظُبًى)؛ أي: ابن عامر، ونافع، ويعقوب.

وقرأ الباقون: بالضبط الثاني[٢].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٣].

وفصل ﴿ءَالِ﴾ من: ﴿يَاسِينَ﴾ في القراءة الأولى، كفصل اللام من العين في: ﴿وَءَالَ عِمْرَانَ﴾، وكذا رسمها في جميع المصاحف[٤]؛ فيجوز قطعها وقفاً[٥]، وإن[٦] اضطر لذلك[٧].

وللأزرق في همزة: ﴿ءَالِ﴾؛ ثلاثة البدل، كما هو ظاهر.

والمراد ـ كما قاله جمع[٨] ـ: آل ياسين وأصحابه، وعلى القراءة الثانية: جمع (إلياس) المتقدم باعتبار أصحابه؛ كـ(ـالمهالبة) في المهلب وبنيه، [أو على جعله][٩] اسماً للنبيِّ المذكور، وهي لغة؛ كـ(ـطور[١٠] سيناء)، و(سينين)، وهي حينئذ كلمة واحدة، وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز

---

(١) ومعنى قوله: (أَتَى)؛ فعل ماض، بمعنى: المجيء والحضور والوصول، أتى الرجل؛ إذا جاء، وحضر، ووصل.

(٢) أي: ﴿إِلْيَاسِيْنَ﴾؛ بكسر الهمزة، وسكون اللام بعدها، ووصلها بما بعدها، كلمة واحدة، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح، فخالف فيه سائر الرواة. (ينظر: النشر ٣٦٠/٢).

(٣) فاستغنى بذلك عن القيد في كلا القراءتين.

(٤) ينظر: النشر ٣٦٠/٢.

(٥) ينظر: الإتحاف ٤١٥/٢.

(٦) هكذا في الأصل، ولعلها: (إن)؛ أي: بتجريدها من الواو العاطفة.

(٧) من قوله: «وفصل: ﴿ءَالِ﴾...» إلى هنا موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٥)).

(٨) الكلام بحروفه في كتاب الإتحاف. (ينظر: الدر المصون ٣٢٨/٩ ـ ٣٢٩، واللباب ٣٤٢/١٦، والإتحاف ٤١٦/٢).

(٩) في الأصل: (واجعل)، والتصويب من الاتحاف، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٤١٦/٢).

(١٠) في الأصل: (لطور)، وهو تصحيف.

قطع أحديهما[(١)] عن الآخر[(٢)]، ويمتنع اتباع الرسم وقفاً إجماعاً، ـ كما قاله المصنف[(٣)] ـ، ولم يقع لها نظير في القرآن[(٤)].

٨٨٦ ـ ....وَصْلُ اصْطَفَى: جُدْ خُلْفَ[(٥)] ثَمْ

واخْتُلِفَ في: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [١٥٣].

فـ**(ـوَصْلُ)**.

همزة: ﴿أَصْطَفَى﴾ بقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [١٥٢].

للمرموز إليه بجيم: **(جُدْ خُلْفَ)** أي: ورش بخلاف عنه.

وللمرموز إليه بثاء: **(ثَمْ)**؛ أي: أبي جعفر بلا خلاف.

على حذف همزة الاستفهام؛ للعلم بها[(٦)].

فالابتداء على هذه القراءة: بهمزة مكسورة.

وقرأه الباقون [٥١٩]: بهمزة قطع مفتوحة في الحالين.

---

(١) هكذا في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف ٤١٦/٢.

(٢) هكذا في الأصل، وفي الإتحاف ٤١٦/٢: (الأخرى).

(٣) ينظر: النشر ٣٦٠/٢.

(٤) قال الشيخ السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم رقم (٣٦٠):

وَرَسْمُ إِلْيَاسِيْنَ بِانْفِصَالِ وَصَحَّ وَقْفُ مَنْ تَلَاهَا آلِ

(ينظر: النشر ٣٦٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢١)، وجامع الخيرات ص (٥٣٦)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: **(خُلْفُ)**، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزغبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الفاء: **(خُلْفَ)**، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخ العتيقة.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣٣٣/٩ ـ ٣٣٤، واللباب ٣٥١/١٦، وشرح النويري ١٨٩/٥، والإتحاف ٤١٦/٢.

[على][1] الاستفهام الإنكاري[2].

وبها قرأ ورش في وجهه الثاني؛ وهو من طريق الأزرق.

والأول من طريق الأصبهاني[3].

وتقدَّم الخلاف في:

ذال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٥]؛ تخفيفاً، وتشديداً[4].

ودال: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾ [١٧١]؛ إظهاراً، وإدغاماً[5].

وفي هذه السورة ثلاث مضافات[6]:

﴿إِنِّيَ أَرَىٰ﴾ [١٢٠].

﴿أَنِّيَ أَذْبَحُكَ﴾ [١٢٠].

ففتحهما: الحرميون، وأبو عمرو.

و﴿سَتَجِدُنِيَ إِن﴾ [١٠٢].

(١) في الأصل: (لا على)، والتصويب من الإتحاف ٤١٦/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٣٣/٩، واللباب ٣٥٠/١٦، وحجة القراءات ص (٦١٢)، والإتحاف ٤١٦/٢، وشرح النويري ١٨٩/٥.

(٣) وقراءة الأصبهاني بوصل الهمزة من قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى﴾، من زيادات النشر وطيبته، قال الشيخ السمنودي في (البدر المنير)، البيت رقم (٨٩٠):

.... **وِلِلْأَصْبَهَانِي (اصْطَفَى) جَاءَ مُوصَلَا**

(ينظر: النشر ٣٦٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢١)، وجامع الخيرات ص (٥٣٦)).

(٤) قرأ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بالتخفيف في الذال، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ٤١٦/٢).

(٥) أدغم الدال في السين من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾؛ أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٤١٦/٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٦٠/٢.

فتحها: المدنيان.

وزائدتان(١):

﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٩٩].

أثبتها يعقوب: في الحالين.

﴿لَتُرۡدِينِ﴾ [٥٦].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



---

(١) ينظر: النشر ٣٦١/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٥٦/٢ ـ ٣٦١، وتقريب النشر ص (١٦٦)، وشرح النويري ١٧٩/٥ ـ ١٨٩، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٢ ـ ٣٠٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٦/ب ـ ل ١٢٧/أ)، والإتحاف ٤٠٧/٢ ـ ٤١٧.

وَمِنْ سُورَةِ (ص) إِلَى سُورَةِ الْأَحْقَافِ[(١)]

وهي ثمان سور[(٢)]: ص، والزمر، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية.

سكت على: (ص)؛ أبي جعفر[(٣)]، ولا خلاف بين العشرة في إشباع مده[(٤)].

---

(١) ضُبطت في الأصل: (**وَمِنْ سُورَةِ (ص) إِلَى سُورَةِ الْأَحْقَاف**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**مِنْ سُورَةِ (ص) إِلَى الْأَحْقَاف**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) لم يتعرض أحد من شراح الطيبة إلى بيان مقاصد الناظم من جمعه لبعض السور الكريمة تحت عنوان واحد، وقد فعل الناظم ذلك من قبل في مواضع متعددة من نظمه؛ كما في سور: (الرعد وإبراهيم والحجر)، وفي سورتي: (الحج والمؤمنون)، وفي سورتي: (النور والفرقان)، وفي سور: (الشعراء والنمل والقصص)، وفي سورتي: (العنكبوت والروم)، وفي سور: (لقمان، والسجدة، والأحزاب، وسبأ، وفاطر، ويس، والصافات)، كما أنه فعل ذلك في بعض ما يأتي من السور الكريمة، وقد تعرضت إلى بيان ذلك بالتفصيل في أول مواضع وروده عند قول الناظم: (سورة الرعد وأختيها)، بما يغني عن إعادته.

(٣) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٤) لأنَّ حرف (الصاد) من الحروف الممدودة لأجل الساكن اللازم، والحروف الممدودة لأجل الساكن اللازم ثمانية، اللام، والميم، والصاد، والكاف، والقاف، والسين، والنون، والعين، وقد نظمها العلامة الجمزوري في التحفة ص (٢٣)، الأبيات رقم (٥٣ ـ ٥٤)، فقال:

وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلُ السُّوَرْ ... وُجُودُهُ وَفِي ثَمَانٍ انْحَصَرْ

يَجْمَعُهَا حُرُوفُ كَمْ عَسَلْ نَقَصْ ... وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّولُ أَخَصّ

وتقدَّم وقف الكسائي بالهاء[١] على: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [٣].

وهي مفصولة ـ هكذا ـ في جميع المصاحف، على ما قاله الأكثر[٢].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام[٣]: «في الإمام؛ مصحف سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، ﴿وَلَا تَحِيْنَ﴾؛ التاء متصلة بـ﴿حِينَ﴾».

وردَّه الأكثر[٤]، ولذا قال في الرائية[٥]:

أَبُو عُبَيْدٍ عَزَا وَلَا تَحِيْنَ إِلَى الْـ ـإِمَامِ وَالْكُلُّ فِيْهِ أَعْظَمَ النُّكُرَا

لكن قال المصنف[٦]: «إنِّي رأيتها فيه موصولة، ورأيت فيه أثر الدم، وهو بالمدرسة [الفاضلية][٧] بالقاهرة».

وكذا ذكره لبعضهم[٨]؛ أنَّه رأها كذلك، قال[٩]: «وغالب أهل

---

(١) ووقف الباقون: بالتاء، وذلك عملاً بأنها مفصولة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٦)، والإتحاف/٤١٨، والنشر ٢/١٥٠)).

(٢) وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والكسائي، وأئمة النحو، والعربية، والقراءة، ولم يذكر أبو داود في مختصر التبيين سواه. (ينظر: النشر ٢/١٥٠، ومختصر التبيين ٤/١٠٤٧).

(٣) ينظر: مختصر التبيين ٤/١٠٤٧، والمقنع ص (٧٦)، وسمير الطالبين ص (٩٥)، ودليل الحيران ص (٢٩٣، وغيث النفع ص (٣٣٦)، وتنبيه العطشان ص (١٤٧).

(٤) كابن الأنباري، والشاطبي في العقيلة، لكن تعقبه ابن الجزري والمقدسي. (ينظر: النشر ٢/١٥٠ ـ ١٥١، ومختصر التبيين ٤/١٠٤٧).

(٥) قال الشيخ موسى جار الله: «والكل أعظم الإنكار، إذ في المصاحف الحجازية، والعراقية، والشامية، التاء منفصلة عن كلمة: (حين)، ممدودة متصلة بـ(ـلا)، ولا وجه لإنكار رواية الإمام العادل الضابط، وقد ثبت أنه رآه مرة أو كان يراه متى شاء، والانفصال في المصاحف المذكورة لا ينافي الاتصال في مصحف عثمان». (ينظر: شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب ص (٩٩)، البيت رقم (٢٦٠)).

(٦) ينظر: النشر ٢/١٥٠ ـ ١٥١.

(٧) في الأصل: (الفاصلية)، وهو تصحيف، وهي ـ كما قال المقريزي في خططه ٦/١٢ـ: مدرسة بدرب ملوخيا بالقاهرة وقد بناها القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني سنة ٥٨٠هـ وجعل فيها قاعة للإقراء. (ينظر: النشر ٢/١٥٠).

(٨) في الأصل: (لبعنهم)، وهو تصحيف.

(٩) لم أهتد إلى قائله.

القاهرة إذا توجهت على أحد منهم يمين لا يحلف إلا عنده بالمكان الذي ذكره»، والله أعلم.

وتقدَّم الكلام على: ﴿لَـَٔيْكَةِ﴾ [١٣]، في قراءة[١] الحرميين، والشامي[٢]، و﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ لغيرهم[٣].

٨٨٧ ـ فَوَاقٍ الضَّمُّ: شَفَا....... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَوَاقٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَا يَنظُرُ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ [١٥].

فـ**(ـالضَّمُّ)**؛ أي: قراءته بضم الفاء.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وهي لغة تميم، وأسد، وقيس[٤].

والباقون: بفتحها.

---

(١) في الأصل يوجد بعد هذه الكلمة مسح وبياض، ومن استقراء النص قبله وبعده لم أجد لهذا المسح دلالة، أو حاجة إليه في معنى سياق الكلام.

(٢) فقرءَها ـ أي الحرميين والشامي ـ: بلام مفتوحة، بلا ألف وصل قبلها، ولا همزة بعدها، مع فتح تاء التأنيث بوزن: (طَلْحَةَ)، (حَيْوَة)؛ ممنوعة من الصرف؛ للعلمية، والتأنيث، في الحالين؛ وصلاً، ووقفاً، وهي كذلك مرسومة في جميع المصاحف العثمانية، وورش ومن وافقه في النقل على أصولهم، وقد تقدم كلام الشارح في هذه المسألة مفصلاً في سورة الشعراء: الآية [١٧٦]، فليرجع إليه. (ينظر: النشر ٣٣٦/٢، وشرح النويري ١٠١/٥، وإبراز المعاني ٤٣/٤، والدر المصون ٥٤٤/٨، واللباب ٧١/١٥، والإتحاف ٣١٩/٢، والهادي ١٠٥/٣ ـ ١٠٦).

(٣) وقرأ الباقون: بهمزة وصل، وسكون اللام، وبعدها همزة مفتوحة، وبكسر التاء، قال النويري: «ويبتدئون بهمزة وصلٍ مفتوحة». (ينظر: النشر ٣٣٦/٢، وشرح النويري ١٠١/٥، وإبراز المعاني ٤٣/٤، والدر المصون ٥٤٤/٨، واللباب ٧١/١٥، والإتحاف ٣١٩/٢، والهادي ١٠٥/٣ ـ ١٠٦).

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٦٣/٩، واللباب ٣٨٦/١٦، والإتحاف ٤١٩/٢، وشرح النويري ١٩٠/٥.

لغة الحجاز[١].

وهو الزمان بين حلبتي الحالب ورضعتي الراضع[٢].

وتقدَّم:

ترقيق راء: ﴿**الْإِشْرَاقْ**﴾ [١٨]، للأزرق بخلفه[٣].

وكذا تغليظ لام: ﴿**فَصْلُ**﴾ [٢٠]، وقفاً[٤].

[ويوقف][٥] لحمزة **[٥٢٠]** وهشام بخلفه على: ﴿نَبَؤُاْ﴾ [٢١] بخمسة أوجه[٦]، تقدم بيانها في نحو: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٣٦٣/٩، واللباب ٣٨٧/١٦، والإتحاف ٤١٩/٢، وشرح النويري ١٩٠/٥.

(٢) ويأتي (الفُواق) ـ بالضم ـ بمعنى: الذي يأخذ المحتضر عند النزع، فالمعنى: أن تلك الصيحة مهلكة مستأصلة في آن واحد، لا يتخلل بين نزولها والهلاك بسببها أقل مدة، كلمح البصر أو هي أقرب. (ينظر: الدر المصون ٣٦٣/٩، واللباب ٣٨٦/١٦، والإتحاف ٤١٩/٢، وشرح النويري ١٩٠/٥، ومختار الصحاح، باب القاف، فصل الفاء، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٣)).

(٣) فرقق الراء: صاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء بَعْدُ، وهو أحد الوجهين: في التذكرة، وتلخيص أبي معشر، وجامع البيان، وبه قرأ على ابن غلبون، وهو قياس ترقيق: ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء ـ ٦٣]، وفخمه: الآخرون، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وابن خاقان، وهو اختياره أيضاً، وهو القياس، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٩٨/١، والإتحاف ٤١٩/٢).

(٤) قال ابن الجزري: «فروى جماعة الترقيق في الوقف، وهو الذي في الكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، وتلخيص العبارات، وروى آخرون التغليظ؛ وهو الذي في العنوان، والمجتبى، والتذكرة، وغيرها، والوجهان جميعاً في التيسير، والشاطبية، وتلخيص أبي معشر، وقال الداني: إن التفخيم أقيس، قلتُ: والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله، والأرجح فيهما التغليظ؛ لأن الحاجز في الأول ألف وليس بحصين، ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ»، وأمَّا وصلاً: فحكمه التغليظ قولاً واحداً. (ينظر: النشر ١١٤/١، والإتحاف ٤٢٠/٢).

(٥) في الأصل: (ويوف)، وهو تصحيف.

(٦) فهذا الموضع من المواضع التي رُسِمَت فيها الهمزة بالواو، وفيه لحمزة ـ وقفاً ـ خمسة أوجه: إبدال الهمزة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها، =

٨٨٧ ـ ....خَاطِبْ وَخِفْ يَـدَّبَّـرُوا[1]: ثِـقْ...............

واخْتُلِفَ في: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [٢٩].

فـ(**ـخَاطِبْ وَخِفْ** ﴿يَدَّبَّرُوٓاْ﴾)؛ أي: اقرأه: ﴿**لِتَدَبَّرُوا**﴾؛ بالتاء الفوقية ـ على الخطاب ـ، وبتخفيف الدال.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثِقْ**)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على حذف إحدى التاءين، على الخلاف فيها؛ أهي تاء المضارعة، أم التالية لها، والأصل: ([لِتَتَدَبَّرُوا][2])[3]

والباقون: بياء الغيب، وتشديد الدال.

والأصل: (لِيَتَدَبَّرُوا)؛ أدغمت التاء في الدال[4].

= فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن للوقف، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٤٢٠/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب، مع فتح الدال بلا تشديد: (**تَدَبَّرُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسخته التركية، والثاني: بالياء؛ على الغيب، مع فتح الدال مشددة: (**يَدَّبَّرُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الاخرى، وقد ضُبطت في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي كذلك، لكنها طُمست ثم ضُبطت كضبط الجماعة.

(٢) في الأصل: (ليتدبروا)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٤٢١/٢).

(٣) ينظر: الدر المصون ٣٧٤/٩، واللباب ٤١٢/١٦، والإتحاف ٤٢١/٢.

(٤) قال الشيخ موسى جار الله: «وهذه الآية من قواطع الشواهد لإعمال العامل الثاني وإضمار الفاعل في العامل الأول، ولقد سبق الأستاذ شهاب الدين المرجاني كل النحاة إلى شرف الاستدلال بهذه الآية الكريمة لاختيار إعمال الثاني عند تنازع العاملين، وغفل عنها أئمة النحو، ومن هذا الباب آية إبراهيم: ﴿وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، فقد تنازع في الفاعل ثلاثة عوامل؛ فأعمل الثالث، وأضمر الفاعل في الأولين». (ينظر: الدر المصون ٣٧٤/٩، واللباب ٤١٢/١٦، والإتحاف ٤١٩/٢، وشرح الطيبة لموسى جار الله ص (٢٥٤)).

وتقدَّم:

همزة: ﴿بِٱلسُّؤقِ﴾ [٣٣]، لقنبل، وله ـ أيضاً ـ زيادة واو ساكنة بعد الهمزة المضمومة[١].

وجمع: ﴿ٱلرِّيَـٰحَ﴾ [٣٦]، لأبي جعفر[٢].

٨٨٧ ـ ....عَبْدَنَا وَحِّدْ: دَنِفْ

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَـٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [٤٥].

فقوله: (﴿**عَبْدَنَا**﴾ **وَحِّدْ**)؛ أي: اقرأه بفتح العين، وإسكان الباء، فتسقط الألف بعدها؛ على الإفراد.

للإمام المرموز إليه بدال: (**دَنِفْ**)[٣]؛ أي: ابن كثير بكماله.

فالمراد به الجنس، أو الخليل، و(إبراهيم)؛ بدل، أو عطف بيان[٤].

والباقون: بكسر العين، وفتح الباء، وألف بعدها؛ على الجمع.

على إرادة الثلاثة[٥].

---

(١) وقرأ الباقون: بترك الهمز، ثم واو بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النمل، ص (٨٩)، البيت رقم (٨٣٢)، والنشر ٣٣٨/٢، والإتحاف ٤٢١/٢).

(٢) وقرأ الباقون: بالإفراد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨١)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٤٢١/٢).

(٣) ومعنى قوله: (**دَنِفْ**)؛ فعل، مِن: دَنِفَ، يَدنَفُ، دَنَفاً، يقال: دَنِفَ الأمرُ؛ دنا، ودَنِف المريضُ؛ هو المريض الذي اشتد مرضه وقَرُب أجله فهو دَنِفٌ، والدَّنَف؛ هو المريض الذي لزمه المرض الشديد.

(٤) ينظر: الكشف ٢٣١/٢، والدر المصون ٣٨٢/٩، واللباب ٤٣٢/١٦ ـ ٤٣٣.

(٥) ينظر: الكشف ٢٣١/٢، وحجة القراءات ص (٦١٣)، والدر المصون ٣٨٢/٩، واللباب ٤٣٢/١٦ ـ ٤٣٣.

٨٨٨ـ وَقَبْلُ[١] ضَمًّا نُصْبِ[٢]: ثُبْ[٣]. ضُمًّا[٤] اسْكِنَا: لَا الْحَضْرَمِي.........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [٤١].

(قَبْلُ) أي: قبل: ﴿عِبَادَنَا﴾ [٤٥]، المذكور في القرآن[٥].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بفتح اللام: (وَقَبْلَ)، والثاني: بضم اللام: (وَقَبْلُ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بضم النون، وسكون الصاد، وكسر الباء: (نُصْبِ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثاني: بفتح النون، وسكون الصاد، وضم الباء: (نَصْبُ)، وهو الاختيار في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة؛ وفي المتن الذي على هامش شرح النويري، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، والثالث: بضم النون، وكسر الصاد، وسكون الباء: (نُصِبْ)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ والرابع: بضم النون، والصاد، وكسر الباء: (نُصُبِ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (نُصُبِ) (نُصِبْ)، (نَصْبُ)، (نُصْبِ)، وفي الوجهين؛ الثاني، والثالث، نظر، فأما الوجه الثاني؛ فلأن الخلاف ـ بين القراء ـ في حركة الصاد دائر بين الضم والفتح والإسكان، ولم يقرأ أحد بالكسر فيها، وأما الوجه الثالث؛ فلم يقرأ أحد بفتح النون، وسكون الصاد، وضم الباء.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (ثُبْ)، والثاني: بجر الثاء: (ثِبْ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) هكذا ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف: (ضُمًّا)، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بحذف الألف: (ضُمَّ)، وهي كذلك في جميع النسخ، وهو الصواب.

(٥) هذا الموضع من المواضع التي تبين عناية الشارح في بيان مقاصد الناظم، والدلالة على معاني القصيد؛ كلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، حيث إنه بين معنى قول الناظم: (وقَبْلُ)، بينما لم يتعرض لبيان معنى هذه اللفظة أحد من شرَّاح الطيبة، إلَّا ما كان من العلامة النويري في شرحه حيث قال: «وقوله: (قَبْلُ)؛ بيان للواقع لا احتراز»، لكن بيان النويري يحتاج إلى بيان، فلم يبين معناها ولا مفادها، بخلاف صنيع الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٠٤)، وشرح النويري ١٩١/٥، والكوكب الدري ص (٥٣٨)، والهادي ١٨٦/٣).

فـ(ـضَمَّ ﴿نُصْبٍ﴾)؛ أي: القراءة بضم النون، والصاد، معاً.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثُبْ)**؛ أي: أبي جعفر بكماله.

و(**ضُمَّ اسْكِنَا**)؛ أي: اقرأه بضم النون، وإسكان الصاد؛ **للباقين**.

(لَا)؛ أي: غير.

يعقوب (**الْحَضْرَمِي**).

أمَّا هو[1]: فقرأه بفتح [النون][2]، والصاد، معاً.

وكلُّها بمعنى واحد[3]: وهو التعب، والمشقة[4].

وتقدَّم الخلاف في تنوين: ﴿وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرْكُضْ﴾ [٤١ ـ ٤٢]، في الوصل؛ ضمًّا، وكسراً[5]، ـ ولا خلاف في ضم همزة: ﴿ٱرْكُضْ﴾؛ في الابتداء[6] ـ.

---

(١) أي: الإمام يعقوب الحضرمي.

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (العين)، وهو سبق قلم.

(٣) قال أبو الحسن شريح: «وهو كـ(ـالرُّشْد)، و(الرَّشَد)، و(الْبُخْل)، و(الْبَخَل)، ويجوز أن يكون (النَّصَبُ) واحداً، و(النُّصْبُ) جمعه، كـ(وَثَنْ)، و(وُثْن)، ومعناه: بِضُرٍّ في بدني». (ينظر: الدر المصون ٣٨١/٩، واللباب ٤٢٧/١٦، والجمع والتوجيه لما نفرد بقراءته يعقوب ص (٧٢)).

(٤) كما قال تعالى: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]، فاستعمل بمعنى ضر البدن من حيث كان مؤدياً إليه، والمراد من النصب في الآية؛ هو العلة التي نالته في جسده والعناء الذي قاساه في مرضه، والعذاب في ذهاب ماله. قال موسى جار الله: «واتفق كل الأئمة في قوله: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]، على فتح النون والصاد؛ لأنه بمعنى الإعياء والتعب». (ينظر: الدر المصون ٣٨١/٩، واللباب ٤٢٧/١٦، والإتحاف ٤٢١/٢، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٢)، وشرح الطيبة للشيخ موسى جار الله ص (٢٥٤)).

(٥) في الأصل: (وكسر). وقد قرأ بكسر التنوين وصلاً: أبو عمرو، وقنبل وابن ذكوان بخلاف عنهما، وعاصم، وحمزة، وقرأ الباقون: بضمِّ التنوين وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢٢٥/٢، والإتحاف ٤٢١/٢).

(٦) نصَّ عليه في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٢١/٢).

٨٨٨ ـ ....خَالِصَةٍ(١) أَضِفْ(٢): لَنَا
٨٨٩ ـ خُلْفٌ(٣) مَدًا(٤).............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿خَالِصَةٍ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم(٥) بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [٤٦].

فـ(**ـأَضِفْ**)(٦)؛ أي: اقرأه بغير تنوين؛ على الإضافة.

للمرموز إليهم بقوله: (**لَنَا**) (**خُلْفٌ مَدًا**)؛ أي: هشام بخلاف عنه، ونافع، وأبي جعفر، بلا خلاف عنهما.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع التاء مع التنوين: (**خَالِصَةٌ**)، وهو الاختيار في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، والثاني: بنصب التاء مع التنوين: (**خَالِصَةً**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بجر التاء مع التنوين: (**خَالِصَةٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خَالِصَةً**)، (**خَالِصَةٌ**)، (**خَالِصَةٍ**).

(٢) تصحفت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ فصارت الصاد المهملة مكان الضاد المعجمة: (**أصف**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بضم الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الدال منونة، وبالألف المقصورة: (**مَدًى**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بفتح الدال منونة، وبالألف الممدودة: (**مَدًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، والمتن الذي على هامش شرح النويري، والثالث: بفتح الدال بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**مَدَا**). وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وقد اختلف ضبط الترمسي لهذه الكلمة ـ من جهة الألف الممدودة والمقصورة ـ؛ فضُبطت في أصل الشرح بالألف المقصورة، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بالألف الممدودة.

(٥) في الأصل: (خلصناهم)، وهو خطأ وتصحيف.

(٦) في الأصل: (فأصف)، وهو تصحيف.

وهي للبيان[١]؛ لأنَّ الخالصة تكون ذكرى، وغير ذكرى[٢].

وقرأ الباقون: بالتنوين، وعدم الإضافة.

فـ﴿ذِكۡرَى﴾؛ بدل منه[٣].

وبه قرأ هشام في وجهه الثاني؛ وهو من طريق: الداجوني[٤].

والأول من طريق: الحلواني[٥].

تنبيه[٦]: أمال راء: ﴿ذِكۡرَى﴾ وصلاً؛ السوسي بخلفه[٧]، ورققها

---

(١) أو من إضافة الوصف إلى موصوفه، فيكون ذكرى الدار هي الخالصة، ومعنى الخلوص؛ هو أن لا يكون لهم همٌّ يشغلهم عنها، وقد تكون الإضافة هنا بمعنى اللام؛ والمعنى: بخالصة أعمال توجبها ذكرى الدار، وقد تكون الإضافة اسم يأتي على معانٍ متعددة؛ فقد يأتي بمعنى التذكير، وبمعنى العبرة، وبمعنى الشرف. (ينظر: الكشف ٢/٢٣١، والدر المصون ٩/٣٨٣، واللباب ١٦/٤٣٤).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾ [النمل: ٧]، فالشهاب يكون قبساً وغيره، والذكرى مصدر معناه؛ دوام الذكر وكثرته وقوته، فهي أبلغ من الذكر. (ينظر: الكشف ٢/٢٣١، والدر المصون ٩/٣٨٣، واللباب ١٦/٤٣٤).

(٣) أي بدلاً عن: ﴿بِخَالِصَةٍ﴾، فيكون المعنى كالمعنى على وجه الإضافة، ويمكن أن يكون: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ مفعولاً ثانياً لـ﴿أَخۡلَصۡنَٰهُم﴾، و﴿**خَالِصَةٍ**﴾ على هذا نعت لمعلوم؛ أي: يكون بعزيمة خالصة وهمة خالصة كانت لهم جعلناهم خالصين طاهرين، وآتيناهم ذكرى الدار؛ أي: الشرف الباقي ولسان صدق في العالمين. (ينظر: الكشف ٢/٢٣١، والدر المصون ٩/٣٨٣، واللباب ١٦/٤٣٤).

(٤) وهي ـ أي قراءة الداجوني عن هشام في هذا الحرف ـ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٦١، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٥) وهي رواية ابن عبَّاد عنه. (ينظر: النشر ٢/٣٦١).

(٦) نبَّه عليه العلامة الصفاقسي في غيث النفع، ومنه أفاد الشارح في تنبيهه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٧)).

(٧) فقد اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل؛ فله فيها الوجهان؛ الفتح، والإمالة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٤)، البيت رقم (٣٢٥)، والنشر ٢/٧٧ ـ ٧٨، والإتحاف ٢/٤٢٢).

الأزرق من أجل كسرة **[٥٢١]** الذال، وإن لم يقللها حينئذ؛ لأن مانع التقليل غير مانع الترقيق.

كما نبَّه عليه الإمام أبو شامة حيث قال[١]: «إن: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [٤٦]، وإن امتنعت إمالة ألفها وصلاً، فلا يمنع ترقيق رائها وصلاً في مذهب ورش ـ أي من طريق الأزرق ـ على أصله، لوجود مقتضى ذلك؛ وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك [حجز][٢] الساكن بينهما، فيتحد لفظ الترقيق وإمالة بين بين في هذا، فكأنه أمال الألف وصلاً»، هذا كلامه.

وأُخِذَ مما تقرر: أن الترقيق غير التقليل، وهو كذلك، كما هو واضح، خلاف ما يعطيه كلام أبو شامة المذكور، إذ هما حقيقتان مختلفتان؛ فالترقيق: [إنحاف][٣] ذات الحرف ونحوله، والتقليل: أن تنحو بالفتحة [نحو][٤] الكسرة، وبالألف نحو الياء قليلاً، ولذا يمكن الإتيان بأحدهما دون الآخر.

قال المصنف[٥]: «يمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة، ومفخمة ممالة، وذلك واضح في [الحس][٦] والعيان، وإن كان لا يجوز ـ رواية ـ مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل [على][٧] المضموم والساكن، ولكانت[٨] الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم»[٩]، انتهى.

---

(١) ينظر: إبراز المعاني ١٤٣/٢.

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (حجر)، والتصويب من إبراز المعاني ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: إبراز المعاني ١٤٣/٢).

(٣) في الأصل: يوجد مكانها مسح وبياض، وما أثبتُّهُ من النشر ٩٠/٢، وذلك لاستقامة المعنى.

(٤) في الأصل: (ونحو)، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٥) ينظر: النشر ٩٠/٢.

(٦) في الأصل: (الحسن)، وهي كذلك في النشر المطبوع ٩٠/٢، وهو تصحيف، والتصويب من النشر بتحقيق/د.الجكني ١٤١٥/٢، حيث نصَّ في تحقيقه على أنها في النشر المطبوع: (الحسن)، وهو تحريف، وتصحيف.

(٧) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من النشر ـ حيث نقل الشارح ـ؛ لتمام المعنى. (ينظر: النشر ٩٠/٢).

(٨) في الأصل: (ولكان)، والصواب ما أثبته.

(٩) وزاد في النشر قوله: «ومن الدليل على أن الإمالة غير الترقيق أنك إذا أملت (ذكرى) =

وأمَّا في الوقف؛ فهم على أصولهم[١]، كـ﴿ٱلدَّارِ﴾ [٤٦]، و﴿ٱلْأَخْيَارِ﴾ [٤٧][٢].

وتقدَّم:

قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، قوله: ﴿**وَٱللَّيْسَعَ**﴾ [٤٨][٣]؛ بتشديد اللام، وإسكان الياء[٤].

وحذف همزة: ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [٥١]، لأبي جعفر[٥]، كوقف حمزة، وله التسهيل كالياء[٦].

٨٨٩ ـ ....وَيُوعَدُونَ: حُزْ دَعَا[٧]. وَقَافُ[٨]: دِنْ..........................

= التي هي: (فعلى) بين بين كان لفظك بها غير لفظك بـ(ذكراً) المذكر وقفاً إذا رققت، ولو كانت الراء في المذكر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك». (ينظر: النشر ٢/٩١).

(١) أي: من الفتح، والإمالة، والتقليل، فيميلها: أبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه، ودوري الكسائي، ويقللها: الأزرق عن ورش، ويفتحها: الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٢/٥٤ ـ ٥٥، والإتحاف ٢/٤٢٢).

(٢) في الأصل: (والأخبار)، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: (واللسع)، وهو تصحيف.

(٤) وقرأ الباقون: بإسكان اللام مخففة، وفتح الياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، الأبيات رقم (٦٠٦ ـ ٦٠٧)، والنشر ٢/٢٦٠، والإتحاف ٢/٤٢٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ١/٣٩٧، والإتحاف ٢/٤٢٢.

(٦) وهو المختار عند الآخذين باتباع الرسم، وحُكِيَ له وجه ثالث؛ وهو إبدال الهمزة ياءً، ذكره الهذلي وغيره، وهو ضعيف، قاله في النشر. (ينظر: النشر ١/٤٨٥).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**دُعَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، ولم يتبين ضبطها في النسخة الخطية التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الدال: (**دَعَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح القاف: (**وَقَافَ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ برفع القاف: (**وَقَافُ**).

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُوعَدُونَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا يُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ﴾ [٥٣].

فقرأه بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهما بأولى قوله: **(حُزْ دَعَا**[٢]**)**؛ أي: أبو عمرو، وابن كثير.

(وَ)قرأ.

حرف **(قَافُ)**: ﴿هَٰذَا مَا يُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ﴾ [ق: ٣٢].

كذلك بياء الغيب.

المرموز إليه بدال: **(دِنْ)**[٣]؛ أي: ابن كثير ـ وحده ـ بكماله.

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب فيهما[٤].

وبها قرأ أبو عمرو في (قاف).

٨٨٩ ـ ....غَسَّاقٌ[٥] الثِّقْلُ مَعَا:

---

(١) لتقدم ذكر المتقين، وهم غيبٌ. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٢، والدر المصون ٩/٣٨٧).

(٢) ومعنى: **(دُعَا)**؛ من الدعاء؛ وهو: الطلب والسؤال، مِن: دَعَا يَدعُو دُعَاءً، ودعا له؛ تمنَّى له الخير، ودعا عليه؛ طلب له الشر، ودعا إليه؛ طلب إليه، ودعا إلى الأمر؛ حثَّ على اعتقاده، ودعا الله؛ سأله حاجته واستغاث به وتضرع إليه.

(٣) ومعنى قوله: **(دِنْ)**؛ فعل أمر؛ مِنْ دَانَ يَدِينُ، ومنه: دان بالفضل وغيره؛ أي: اعترف، وتأتي بمعنى: خضع، وذلَّ، وأطاع، وتأتي بمعنى: دان الرجل إذا اقترض وصار عليه دين، ولها معان أخرى.

(٤) على معنى الخطاب للمؤمنين؛ أي: قل لهم يا محمد هذا ما توعدون. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٢، والدر المصون ٩/٣٨٧).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أوجه ثلاثة؛ الأول: بنصب القاف مع التنوين: **(غَسَّاقًا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح السين بلا تشديد: **(غَسَاقٍ)**، والثالث: برفع القاف مع التنوين: **(غَسَّاقٌ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

٨٩٠ ـ **صَحْبٌ**........................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**غَسَّاقٌ**﴾ [٥٧].

فـ(**الثِّقْلُ**)؛ أي: قرأ بتشديد السين.

الحرفين (**مَعاً**)؛ أي:

﴿حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ هنا[١].

و﴿إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا﴾ في النبأ[٢].

المرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص عن عاصم.

صفة، كـ(الضَّرَّاب)؛ مبالغة؛ [لأن][٣] (فَعَّالاً) المشدد في [الصفات][٤] أغلب منه في الأسماء[٥].

وقرأ الباقون: بتخفيف السين **[٥٢٢]** فيهما.

اسمٌ لا صفة؛ لأن (فَعَّالاً) المخفف في الأسماء أغلب منه في [الصفات][٦]؛ وهو الزمهرير، أو صديد أهل النار، أو القيح يسيل منهم فيُسْقَونَه[٧]، ـ أعاذنا الله منه ـ.

---

(١) سورة ص: الآية [٥٧].

(٢) الآية: [٢٥].

(٣) ما بين المعكوفتين في الأصل: (لا)؛ فسقط حرف النون، وأثبته من الإتحاف ٤٢٣/٢، لاستقامة المعنى.

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (الصافات)، وهو تحريف، والتصويب من الإتحاف ٤٢٣/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٢٣٢/٢، والدر المصون ٣٨٩/٩، واللباب ٤٤١/١٦.

(٦) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (الصافات)، وهو تحريف، والتصويب من الإتحاف ٤٢٣/٢.

(٧) ينظر: الكشف ٢٣٢/٢، والدر المصون ٣٨٩/٩، واللباب ٤٤١/١٦، والإتحاف ٤٢٣/٢.

٨٩٠ ـ ....وَآخَرُ اضْمُمِ[١] اقْصُرْهُ: حِمَى[٢] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكۡلِهِۦٓ أَزۡوَٰجٌ﴾ [٥٨].

فـ(**ـاضْمُمْ**).

و(**اقْصُرْهُ**).

أي: اقرأه بضم الهمزة، وقصرها.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**حِمَى**)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

على أنه جمع (أُخْرَى) غير مصروف، وهو مبتدأ، و﴿مِن شَكۡلِهِۦٓ﴾ نعته، و﴿أَزۡوَٰجٌ﴾؛ خبره[٣].

والباقون: بفتحها، ومدِّها.

على الإفراد، وغير مصروف[٤] ـ أيضاً ـ.

فللأزرق فيها ثلاثة البدل، كما هو واضح.

وتقدَّم إمالة: ﴿الْقَرَارِ﴾ [٦٠][٥]، ﴿ٱلۡأَشۡرَارِ﴾ [٦٢]؛ لأبي عمرو، وابن

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم الثانية: (**اضْمُمِ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطتَ فيه؛ بضمها: (**اضْمُمُ**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، وفتح الميم بلا تنوين: (**حِمَى**)، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الميم بلا تنوين: (**حِمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الميم مع التنوين: (**حِمًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٣٣، والدر المصون ٩/٣٩٠، واللباب ١٦/٤٤٤٢.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٣٣، والدر المصون ٩/٣٩٠، واللباب ١٦/٤٤٤٢.

(٥) هكذا جاء في الأصل، ولا شك أنه سبق قلم، والصواب أن هذه اللفظة ليس فيها إمالة لأحد من القراء؛ لأنها وإن كانت مما تكررت الراء فيه، إلا إن الراء الثانية محركة بالضم، وشرط الإمالة في مثل هذه اللفظة أن تكون الألف بين راءين؛ =

ذكوان بخلفه، والكسائي عن نفسه، وتقليلها للأزرق، وأمَّا حمزة: فله الإمالة، والتقليل، وكذا الفتح؛ كالباقين[1].

٨٩٠ ـ .... قَطْعُ اتَّخَذْنَا: عَمَّ نَلْ دُمْ.............

واخْتُلِفَ في: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [٦٣].

فـ(**قَطْعُ**).

همزة: ﴿**اتَّخَذْنَا**﴾.

أي: قراءته بهمزة قطع مفتوحة؛ وصلاً، وابتداءً.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ نَلْ دُمْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وعاصم، وابن كثير.

على الاستفهام، و﴿أَمْ﴾ في: ﴿أَمْ زَاغَتْ﴾، متصلة؛ لتقدم الهمزة عليها[2].

والباقون: بوصل الهمزة بما قبلها، ويُبْتَدأُ ـ لهم ـ: بكسرها[3].

على الخبر، و﴿أَمْ﴾ [منقطعة][4]؛ أي: (بل أزاغت)[5].

= الأولى منهما مفتوحة، والثانية مكسورة، وفي هذا الموضع وقعت الألف بين ألفين؛ الأولى: مفتوحة، والثانية: مضمومة. (ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٦)، والنشر ٥٨/٢ ـ ٥٩، والإتحاف ٤٢٣/٢).

(١) ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠٦ ـ ٣٠٧)، والنشر ٥٨/٢ ـ ٥٩، والإتحاف ٤٤٢٣/٢.

(٢) ينظر: الكشف ٢٣٤/٢، والدر المصون ٣٩٣/٩، واللباب ٤٤٦/١٦ ـ ٤٤٧، والإتحاف ٤٢٤/٢، وشرح النويري ١٩٤/٥.

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٢٤/٢.

(٤) في الأصل: (منعطفة)، والتصويب من الإتحاف ٤٢٤/٢، ـ حيث الكلام بحروفه ـ.

(٥) ينظر: الكشف ٢٣٣/٢ ـ ٢٣٤، والدر المصون ٣٩٣/٩، واللباب ٤٤٧/١٦، والإتحاف ٤٢٤/٢، وشرح النويري ١٩٤/٥.

وتقدَّم:

الخلاف في سين: ﴿سِخْرِيًّا﴾ [٦٣]؛ ضمًّا، وكسراً[(١)].

والاتفاق على عدم [إمالة][(٢)]: ﴿زَاغَتِ﴾ [٦٣][(٣)].

وحكم وقف: حمزة، وهشام على: ﴿نَبَؤُاْ﴾ [٦٧][(٤)].

٨٩٠ ـ ....أَنَّمَا[(٥)]

٨٩١ ـ فَاكْسِرْ: ثَنَا[(٦)]...................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَنَّمَآ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٞ مُّبِينٌ﴾ [٧٠].

---

(١) قرأ بضم السين: نافع، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: طيبة النشر، سورة المؤمنون، الأبيات رقم (٨٠٦ ـ ٨٠٧)، والنشر ٣٢٩/٢، والإتحاف ٤٢٤/٢).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود من الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى، وحاجة السياق إليه.

(٣) قال في النشر: «لا خلاف عنه في استثنائه، وإن كانت عبارة التجريد تقتضي إطلاقه، فهو مما اجتمعت عليه الطرق من هذه الروايات، وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلاد نصًّا، وهي رواية العبسي والعجلي عن حمزة، وقد خالف ابن مهران في ذلك سائر الرواة». (ينظر: طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٠ ـ ٣١١)، والنشر ٥٩/٢ ـ ٦٠، والإتحاف ٤٢٤/٢).

(٤) فهذا الموضع من المواضع التي رُسِمَتْ فيها الهمزة على الواو، وفيه ـ وقفاً ـ لحمزة وهشام بخلفه خمسة أوجه: إبدال الهمزة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، على القياسي، وبتخفيفها بحركة نفسها، فتبدل واواً مضمومة ثم تسكن للوقف، ويتحد معه وجه اتباع الرسم، ويجوز الروم والإشمام؛ فهذه أربعة، والخامس: تسهيلها كالواو مع الروم. (ينظر: النشر ٤٦٠/١، والإتحاف ٤٢٠/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: (**أَنَّمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسره الهمزة: (**إِنَّمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة، بلا تنوين: (**ثَنَا**)، والثاني: بالألف الممدودة مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

فـ(**ـاكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسر همزة: ﴿أَنَّمَا﴾.

للإمام المرموز إليه بثاء: (**ثَنَا**)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على الحكاية[١]، أي: (ما يوحى إليَّ إلا هذه الجملة)[٢].

والباقون: بفتحها.

على أنه مع ما في حيزه؛ نائب فاعل: ﴿يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾؛ [أي][٣]: (ما يوحى إليَّ إلا الإنذار)[٤].

وتقدَّم الخلاف في لام: ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٨٣]؛ فتحاً، وكسراً[٥].

٨٩١ ـ ....فَالْحَقُّ: نَلْ فَتًى........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَٱلْحَقُّ﴾.

مِـــنْ قـــولـــه: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ [جَهَنَّمَ][٦] مِنكَ وَمِمَّن [تَبِعَكَ][٧] مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [٨٤ ـ ٨٥].

فقرأ برفع قاف: ﴿فَٱلْحَقُّ﴾ ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**نَلْ فَتًى**)؛ أي: عاصم، وحمزة، وخلف عن نفسه.

---

(١) لأن الوحي فيه معنى القول؛ والمقول مكسور أبدا. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٥٦)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٩، واللباب ٤٥٢/١٦ ـ ٤٥٣، والإتحاف ٤٢٤/٢، وشرح النويري ١٩٤/٥.

(٣) غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف ٤٢٤/٢، لاستقامة المعنى.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٩، واللباب ٤٥٢/١٦، والإتحاف ٤٢٤/٢، وشرح النويري ١٩٤/٥.

(٥) فقرأها بالفتح: المدنيان، والكوفيون، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٢)، والنشر ٢٩٥/٢، والإتحاف ٤٢٤/٢).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٧) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل؛ بهمزة الوصل: (اتبعك)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

على الابتداء، و﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾؛ خبره[١].

والباقون: بالنصب.

على أنه مفعول مطلق، أي: (أحقُّ الحق)[٢].

ولا خلاف بين العشرة في نصب: ﴿وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ﴾[٣].

وتقدَّم تسهيل الهمزة الثانية من: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾؛ للأصبهاني، وصلاً، ووقفاً[٤]، ويوقف عليه لحمزة: بتحقيق الأولى، وتسهيلها، مع تسهيل الثانية[٥].

وههنا انتهى فرش سورة: (ص)[٦].

---

(١) من باب قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ [يوسف: ٣٥]، أو أنه مرفوع على الابتداء خبره محذوف وجوباً، من باب قوله: ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وقد ذكر صاحب الدر المصون قولين آخرين في توجيه قراءة الرفع. (ينظر: الكشف ٢٣٤/٢، والدر المصون ٤٠١/٩ ـ ٤٠٢، واللباب ٤٦١/١٦ ـ ٤٦٢، والإتحاف ٤٢٥/٢، وشرح النويري ١٩٤/٥).

(٢) أو على أن يكون مُقْسَماً به، وحرف القسم محذوف، قال موسى جار الله: «ولا يجوز أن يكون من باب الإغراء؛ لأنه خطاب من الله لأبليس بما هو فاعل به وبأتباعه، فلا يناسب أن يكون معناه إلزم الحقَّ واتبعه»، وقد ذكر هذه الأقوال وغيرها في توجيه قراءة النصب صاحب الدر المصون. (ينظر: الكشف ٢٣٤/٢، والدر المصون ٤٠٠/٩ ـ ٤٠١، واللباب ٤٥٩/١٦ ـ ٤٦٠، والإتحاف ٤٢٥/٢، وشرح النويري ١٩٤/٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٧)).

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٠٥)، وغيث النفع ص (٣٣٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٧/ب).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢.

(٥) وجاز في الهمزة الأولى الوجهان؛ لأنها متوسطة بزائد، بينما توسطت الهمزة الثانية بنفسها، فلم يصح فيها إلا وجه التسهيل ـ وقفاً ـ. (ينظر: النشر ٤٣٨/١ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٤٢٥/٢).

(٦) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (ص)؛ لأنَّ سورة (ص) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (الزمر، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، =

وفيها ست مضافات[1]:

﴿وَلِيَ نَعۡجَةٞ﴾ [٢٣].

فتحها: حفص، وهشام بخلاف عنه.

﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ﴾ [٣٢].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

﴿بَعۡدِيٓۖ إِنَّكَ﴾ [٣٥].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

﴿لَعۡنَتِيٓ إِلَىٰ﴾ [٧٨].

فتحها: المدنيان.

﴿لِيَ مِنۡ عِلۡمِۢ﴾ [٦٩].

فتحها: حفص.

﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [٤١].

سكَّنها: حمزة.

وزائدتان[2]:

﴿عِقَابِ﴾ [١٤].

و﴿عَذَابِ﴾ [٨].

أثبتهما يعقوب في: الحالين.

= والدخان، والجاثية)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء فرش سورة (ص)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (الزمر)، وقد تم التنويه والإشارة إلى مثله وإلى مناهج الشراح في ذلك مراراً.

(١) ينظر: النشر ٣٦٢/٢.

(٢) ينظر: النشر ٣٦٢/٢.

قال في الغيث[١]: «وما ذكره بعضهم[٢] لقنبل فيهما فغير صحيح».
والله أعلم[٣].



(١) ما نقله الشارح عن صاحب غيث النفع من قوله: (فيهما)، يحتاج إلى تحرير وتدقيق، فالذي هو موجود في كتاب التلخيص لأبي معشر الطبري ما نصُّهُ: «ووقف ابن شنبوذ لقنبل على: ﴿عَذَابُ﴾ [٨]، بالياء»، فجعل أبو معشر الطبري الخلاف ـ لقنبل ـ في كلمة: ﴿عَذَابُ﴾، دون كلمة: ﴿عِقَابِ﴾، وهو الذي نصَّ عليه ابن الجزري في النشر، حيث قال: «ولا يصح عن قنبل في: ﴿عَذَابُ﴾، شيء»، وعليه: فإنَّ ما ذكره الصفاقسيّ في غيث النفع وتبعه عليه الشارح هنا؛ من إلحاق كلمة: ﴿عِقَابِ﴾ بكلمة: ﴿عَذَابُ﴾، في الحكم، خلاف ما هو موجود في التلخيص، والنشر، وشرح النويري، وهو مما يستدرك عليهما ـ أي على الشارح وعلى صاحب غيث النفع ـ ولم ينبه محقق غيث النفع على وهم الإمام الصفاقسي في هذا الموضع أو يشير إليه، بل وافق الصفاقسي في ذلك، مع أنه ـ أي محقق غيث النفع ـ قد عزاه في تحقيقه إلى مواضعه من النشر، والتلخيص. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٨)، والنشر ٣٦٢/٢، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ١٠٥٨/٣، والتلخيص لأبي معشر الطبري ص (٣٨٧)، وشرح النويري ١٩٥/٥).

(٢) والمراد بالبعض هنا؛ هو أبو معشر الطبري، حيث قال في كتابه التلخيص ما نصَّه: «ووقف ابن شنبوذ لقنبل على: ﴿عَذَابُ﴾ [٨]، بالياء». (ينظر: التلخيص في القراءات الثمان ص (٣٨٧)).

(٣) ينظر: النشر ٣٦١/٢ ـ ٣٦٢، وتقريب النشر ص (١٦٧)، وشرح النويري ١٩٠/٥ ـ ١٩٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٧/أ ـ ١٢٧/ب)، والإتحاف ٤١٨/٢ ـ ٤٢٥.

سُوْرَةُ الزُّمَرِ

تقدَّم:

ما لحمزة، والكسائي، في: ﴿بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ﴾ [٦][١].

والخلاف في هاء[٢]: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [٧]؛ حاصِلَهُ:

أنَّ لنافع، وحفص، وحمزة، ويعقوب: الاختلاس فقط.

ولابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه: الإشباع فقط.

وللسوسي: الإسكان فقط.

وللدوري، وابن جماز: الإسكان، والإشباع، معاً.

ولهشام، وشعبة: الإسكان، والاختلاس، معاً.

ولابن ذكوان، وابن وردان: الاختلاس، والإشباع، معاً.

والخلاف في ياء: ﴿لِّيُضِلَّ[٣] عَن﴾ [٨]؛ فتحاً، وضمًّا[٤].

---

(١) قرأ بكسر الهمزة والميم ـ وصلاً ـ: حمزة، وقرأ بكسر الهمزة فقط ـ وصلاً ـ: الكسائي، وقرأ الباقون: بضم الهمزة، وفتح الميم، واتفق القراء العشرة على الابتداء بالهمزة مضمومة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٥ ـ ٥٥٦)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٤٢٦/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٥٥ ـ ١٥٦)، والنشر ٣٠٧/١ ـ ٣١٠، والإتحاف ٤٢٧/٢.

(٣) ضُبِطَتْ في الأصل بالصاد المهملة: (ليصل)، وهو خطأ وتصحيف.

(٤) قرأ بفتح الياء: ابن كثير، وأبو عمرو، ورويس، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة إبراهيم، الأبيات رقم (٧١٣ ـ ٧١٤)، والنشر ٢٩٩/٢، والإتحاف ٤٢٦/٢).

٨٩١ ـ ....أَمَــنْ خِـفَّ[١]: اتْـلُ فُـزْ دُمْ..............

واخْتُلِفَ في: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ [٩].

فـ(**ـخِفَّ**)؛ أي: اقرأه بتخفيف الميم.

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (**اتْلُ فُزْ دُمْ**[٢])؛ أي: نافع، وحمزة، وابن كثير.

على أنها موصولة، دخلت عليها همزة الاستفهام [التقريري][٣]، فيُقَدَّرُ معادل دلَّ عليه: ﴿**هَلۡ يَسۡتَوِي**﴾؛ أي: (أمَّن هو قانت. . .الخ، كمن جعل لله أنداداً)[٤].

وقرأه الباقون: بالتشديد.

فهي (أَمْ) المتصلة، دخلت على (مَنْ) الموصولة أيضاً[٥]، والمعادل محذوف؛ أي: (أهذا الكافر خير أمن هو قانت كغيره)[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ـ وهو ظاهر كلام الترمسي ـ؛ بكسر الخاء، وفتح الفاء؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثالث: بفتح الخاء، وفتح الفاء؛ على الخبر: (**خَفَّ**)، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي؛ بالوجهين؛ فتح الحاء وكسرها، مع فتح الفاء.

(٢) ومعنى قوله: (**دُمْ**)؛ فعل أمر من الدوام؛ وهو دعاء بالبقاء وطول العمر للقاري.

(٣) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (التقديري)، والتصويب من الدر المصون، والإتحاف، وغيرهما. (ينظر: الدر المصون ٤١٤/٩، والإتحاف ٤٢٨/٢).

(٤) ينظر: الدر المصون ٤١٤/٩ ـ ٤١٥، والإتحاف ٤٢٨/٢، واللباب ٤٨٢/١٦ ـ ٤٨٣، وشرح النويري ١٩٦/٥.

(٥) قال موسى جار الله: «واتفقت المصاحف على رسمه بميم واحدة بصورة: (أمن)؛ لأن كل (أَمْ مَنْ) في القرآن موصول في جميع المصاحف إلا أربعة أحرف معدودة في العقيلة». (ينظر: شرح الطيبة لموسى جار الله ص (٢٥٧)).

(٦) في الإتحاف، والدر المصون، واللباب: (هذا الكافر خير أم الذي هو قانت). (ينظر: الدر المصون ٤١٥/٩ ـ ٤١٦، والإتحاف ٤٢٨/٢، واللباب ٤٨٣/١٦ ـ ٤٨٤، وشرح النويري ١٩٦/٥).

٨٩١ ـ ....سَالِمًا[(١)] مُدَّ اكْسِرَنْ:

٨٩٢ ـ حَقًّا............................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿سَالِمًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [٢٩].

فـ(**ـمُدَّ**).

و(**اكْسِرَنْ**).

أي: اقرأه بألف بعد السين، وكسر اللام.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حَقًّا**)؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب ـ بكماله ـ.

على أنه اسم فاعل، أي: خالصاً من الشركة[(٢)].

وقرأه الباقون: بفتح السين، واللام، معًا، من غير ألف بينهما.

مصدرٌ وُصِفَ به مبالغة في الخلوص من الشركة[(٣)].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالمدِّ: (**سَالِمًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ والشروح الأخرى، إلا تحقيق الشيخ المحقق أيمن سويد، فقد انفرد بضبطها؛ على القصر: (**سَلَمًا**)، وهذا الموضع من المواضع التي أجمعت على ضبطها كل النسخ المخطوطة والمطبوعة ونسخ الرواية وشروح الطيبة؛ بالمدِّ، مما يدل على أن منهج: ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت ليس مرادًا للناظم ـ مع أنه كان قادراً على العمل به ـ، وعليه فما جرى عليه بعض المحققين الكبار للمتن من الأخذ بهذا المنهج ـ أي ضبط الكلمة القرآنية بعكس القيد المذكور في البيت ـ في ضبطهم للمتن، وإلزام الناظم بما لم يلزم به نفسه، فإنه محل نظر واستدراك، وإن قال به بعض العلماء المحققين؛ كالسمين الحلبي، وابن جبارة المقدسيّ، وغيرهما، رحم الله الجميع، وتقبل الله من جميع علمائنا ومشايخنا الأحياء والأموات، إنه سميع مجيب.

(٢) ينظر: الكشف ٢٣٨/٢، الدر المصون ٤٢٥/٩، واللباب ٥٠٩/١٦.

(٣) ينظر: الكشف ٢٣٨/٢، الدر المصون ٤٢٥/٩، واللباب ٥٠٩/١٦.

٨٩٢ ـ ....وَعَبْدَهُ اجْمَعُوا: شَفَا ثَنَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿عَبْدَهُۥ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [٣٦].

فـ(ـاجْمَعُوا)؛ أي: اقرؤوه: ﴿عِبَادَهُۥ﴾؛ بكسر العين، وفتح الباء، وألف بعدها؛ على الجمع.

للأئمة المرموز إليهم [٥٢٤] بقوله: (شَفَا [ثَنَا])[1]؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وأبي جعفر.

على إرادة الأنبياء، والمؤمنين[2].

والباقون: بفتح العين، وإسكان الباء، من غير ألف بعدها.

على الإفراد، وهو النبي ﷺ[3].

٨٩٢ ـ .... وَكَاشِفَاتُ[4] مُمْسِكَاتُ[5] نَوِّنَا

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو موجود في المتن الذي على هامش الشرح، وقد أثبته لوجود دلالته ومعناه.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والدر المصون ٩/٤٢٩، واللباب ١٦/٥١٦.

(٣) على معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقد رُسِمَ في جميع المصاحف على صورة المفرد. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والدر المصون ٩/٤٢٩، والإتحاف ٢/٤٢٩، واللباب ١٦/٥١٦، وشرح النويري ٥/١٩٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٨)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء بلا تنوين: (**وَكاشِفَاتُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع التاء مع التنوين: (**وَكاشِفَاتٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء بلا تنوين: (**مُمْسِكَاتُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع التاء مع التنوين: (**مُمْسِكَاتٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

٨٩٣ ـ وَبَعْدُ فِيهِمَا انْصِبَنْ[(١)]: حِمًّا[(٢)].......... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿كَٰشِفَٰتُ﴾، و﴿مُمۡسِكَٰتُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿هَلۡ [هُنَّ][(٣)] كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [٣٨].

و﴿هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦ﴾ [٣٨].

فـ(ـنَوِّنَا)؛ أي: اقرأهما بتنوين التاء فيهما.

([وَ][(٤)])﴿ضُرِّهِۦٓ﴾، و﴿رَحۡمَتِهِۦ﴾.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون الساكنة بعد الباء ـ عوضًا عن التنوين ـ: (**انْصِبَنْ**)، والثاني: بفتح الباء مع التنوين: (**انْصِبًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) ضُبِطت في أصل الشرح؛ بالألف المقصورة: (**حِمًّى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف الممدودة: (**حِمًّا**)؛ وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع مما اختلف فيه ضبط الشارح في شرحه عن ضبطه في المتن الذي على هامش شرحه لنفس اللفظة، وقد تقدم في بعض المواضع من قبل أنه في هذه اللفظة لم يختلف ضبطها له في الشرح عن المتن، بينما هنا حصل الاختلاف، فهل مراده أنه يريد أن يبين جواز الوجهين، أم إنه تصرف من الناسخ بمعزل عن الشارح، وتصرف المحقق أو الناسخ ـ في ضبط نص المتن ـ في معزل عن الشارح قد حصل في كتب وتحقيقات أخرى؛ كما فعل محقق شرح النويري الشيخ عبدالفتاح أبو سنة في بعض المواضع من النظم في تحقيقه، فخالف ـ أحياناً ـ ما هو موجود في المخطوط بل وخالف أحياناً منطوق النويري؛ وذلك أَخْذاً برأيه ـ أي المحقق ـ واختياره، فصار اختلاف الضبط يوهم اضطراب الشارح في الضبط، فاختلف ضبط المحقق عن ضبط الشارح، فصارت دلالة الشرح تختلف عن دلالة البيت، وفي رأي الباحث: أن ضبط النصِّ يجب أن لا يدخله تصرف أو اختيار، إلا عند الضرورة التي توجب ذلك؛ من سقط، أو طمس، أو عدم وضوح وبيان، لأنَّ ضبط النص مرتبط بشرح الشارح، فكما لا يجوز التصرف بنص كلام الشارح في شرحه، فكذا لا يجوز التصرف في ضبط النص في شرحه، لأنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً مؤثراً في الدلالة على المعنى، فشرحه معتمد على اختياره في ضبط النصِّ وتشكيله.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو خطأ في النص القرآني.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهذه (الواو) من تتمة كلام الناظم، وهي واو العطف، وقد أثبتها مجاراة للشارح في شرحه، من حيث إنه يتتبع جميع كلام الناظم ـ حرفاً حرفاً ـ بالشرح والبيان.

(**بَعْدُ فِيهِما**)؛ أي: في الحرفين.

(**انْصِبَنْ**)؛ أي: اقرأهما بنصب الراء، والتاء.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**حِمًى**)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، بكمالهما.

على إعمال اسم الفاعل عمل فعله على الأصل، ويتعدى لواحد بنفسه، ولآخر بـ(ـعن)، أي: (عني)(١).

والباقون: بغير تنوين فيهما.

وجر: ﴿ضُرِّهِۦ﴾، و﴿رَحْمَتِهِۦ﴾.

على الإضافة اللفظية(٢).

وتقدَّم جمع: ﴿مَكَانَاتِكُم﴾ [٣٩]؛ لشعبة(٣).

٨٩٣ ـ ....قَـضَــى قُضِيَ، وَالْمَوْتَ(٤) ارْفَعُوا: رَوَى فَضَا

واخْتُلِفَ في: ﴿قَضَىٰ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿فَيُمْسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [٤٢].

فقرأه: ﴿قُضِيَ﴾؛ بضم القاف، وكسر الضاد، وفتح الياء.

على البناء للمفعول.

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والدر المصون ٩/٤٣٠، واللباب ١٦/٥١٨.

(٢) ولا فرق بين قراءة التنوين وعدمه في المعنى. (ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والدر المصون ٩/٤٣٠، والإتحاف ٢/٤٣٠، واللباب ١٦/٥١٨، وشرح النويري ٥/١٩٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٨)).

(٣) وقرأ الباقون: بغير ألف؛ على التوحيد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٤)، الأبيات رقم (٦١٩ ـ ٦٢٠)، والنشر ٢/٢٦٣، والإتحاف ٢/٤٣٠).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب التاء: (**وَالْمَوْتَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع التاء: (**وَالْمَوْتُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

وقوله: ﴿ٱلۡمَوۡتَ﴾ بعده.

(ارْفَعُو)ـه.

على النيابة[١].

المرموز إليهم بقوله: **(رَوَى فَضَا**[٢]**)**؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره، وحمزة.

وقرأه الباقون: بفتح القاف، والضاد[٣].

مبنياً للفاعل؛ وهو الله ـ تعالى ـ.

و﴿ٱلۡمَوۡتَ﴾؛ بالنصب.

مفعوله[٤].

فللأزرق: ﴿قَضَىٰ﴾؛ الفتح، والتقليل على أصله.

وتقدَّم:

قراءة يعقوب: ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [٤٤]، بالبناء للفاعل[٥].

وكسر نون: ﴿لَا تَقۡنَطُواْ﴾ [٥٣]، له[٦]، ولأبي عمرو، والكسائي، وخلف عن نفسه[٧].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٣٩، والإتحاف ٢/٤٣٠، وشرح النويري ٥/١٩٨.

(٢) ومعنى قوله: **(فَضَا)**؛ أي: فَرَغ وخَلا واتسع، ويأتي اسماً بمعنى: الأمر المختلط وغير المحكم، وأصله: فضاء، ثم قُصِرَ للوقف؛ وهو المكان الواسع والخالي من الأرض.

(٣) وألف بعدهما. (ينظر: شرح النويري ٥/١٩٨).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠، والإتحاف ٢/٤٣٠، وشرح النويري ٥/١٩٨ ـ ١٩٩.

(٥) قرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٤٣٠).

(٦) أي: ليعقوب.

(٧) وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحجر، البيت رقم (٧١٩)، والنشر ٢/٣٠٢، والإتحاف ٢/٤٣٠).

٨٩٤ـ[يَا حَسْرَتَا (يَا)][(١)] زِدْ: ثَنًا[(٢)]. سَكِّن: خَفَا خُلْفٌ[(٣)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَاحَسْرَتَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [٥٦].

فـ("**يَا**" **زِدْ**)؛ أي: اقرأه: ﴿**يَاحَسْرَتَايَ**﴾؛ بزيادة ياء[(٤)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هاتين الكلمتين؛ فضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالتاء، ثم ألف ممدودة بعدها، ثم ياء بعدها ألف: (**يَاحَسْرَتَا يَا**)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية، وأحد الوجهين في النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد؛ بالتاء، ثم ألف مقصورة، ثم ياء بعدها ألف ممدودة: (**يَاحَسْرَتَى يَا**)، وضُبطت ـ في الوجه الأخر ـ في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي؛ بالتاء، ثم ألف مقصورة، ثم ياء مفتوحة: (**يَاحَسْرَتَى يَ**)، فضبط هذه الموضع في شرح الترمسي والمنير السمنودي ومن وافقهما باعتبار أن كل واحدة من الكلمتين منفصلة عن الأخرى، بينما ضُبطت في النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى ـ؛ بالتاء، ثم ألف ممدودة بعدها، ثم ياء: (**يَاحَسْرَتَايَ**)، باعتبار أنها عندهم كلمة واحدة، فالفرق بين ضبط شرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي، وبين ضبط بقية النسخ الأخرى؛ هو أن كلمة (**يَاحَسْرَتَا**) جاءت في كلمة مستقلة عن كلمة: (**يَا**)، فصار ضبطه عندهما: (**يَاحَسْرَتَا يَا**)، على خلاف في الألف ممدودة ومقصورة، بينما في ضبط بقية النسخ؛ جاءت الكلمتان مجموعتان في كلمة واحدة؛ حيث رُسِمَتْ: (**يَاحَسْرَتَايَ**)، والأقرب أن ضبط الترمسي والمنير السمنودي، لهذه الكلمة أبلغ في بيان خلاف القراء من ضبط بقية النسخ، وعليه: فقد صار في ضبط هذا الموضع؛ أربعة أوجه: (**يَاحَسْرَتَايَ**)، (**يَاحَسْرَتَى يَ**)، (**يَاحَسْرَتَى يَا**)، (**يَاحَسْرَتَا يَا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة، بلا تنوين: (**ثَنَا**)، والثاني: بالألف الممدودة مع التنوين: (**ثَنًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الخامسة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بكسر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته؛ الأولى، والثانية، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، والثالث: بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**)، وانفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والرابع: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**خُلْفًا**) (**خُلْفٍ**)، (**خُلْفِ**)، (**خُلْفٌ**).

(٤) بعد الألف. (ينظر: شرح النويري ١٩٩/٥).

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنًا)**؛ أي: أبي جعفر بكماله.

ثم فتحها ابن جماز؛ أحد راوييه.

واخْتُلِفَ عن الْآخَرِ.

كما بينه بقوله: **(سَكِّنْ)**، أي: اقرأه بتسكين تلك الياء.

عن المرموز إليه بخاء: **(خَفَا**[١]**)** **(خُلْفٌ)**؛ أي: ابن وردان بخلف عنه[٢].

والوجه الثاني له: الفتح[٣]؛ كصاحبه ابن جماز.

قال في الإتحاف[٤]: «وكلاهما صحيح عنه؛ أي: عن ابن وردان ـ كما في النشر[٥] ـ؛ جمعاً بين العوض والمعوض عنه، أو أنه تثنية (حسرة)؛ مضاف لياء، ويكون على لغة من يقول: رأيت الزيدان»[٦].

والباقون [٥٢٥]: بالتاء المفتوحة، بعدها ألف[٧].

بدلاً من ياء الإضافة[٨].

---

(١) ومعنى قوله: (خَفَا)؛ الستر والكتمان، وهو مرسوم بالهمزة وحذفت هنا للوزن.

(٢) قال في النشر: «فروى إسكانها أبو الحسن بن العلاف، عن زيد، وكذلك ابن الحسين الخبازي، عنه، عن الفضل، ورواه أيضاً الحنبلي، عن هبة الله، عن أبيه، كلاهما عن الحلواني، وهو قياس إسكان: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢]». (ينظر: النشر ٣٦٢/٢).

(٣) ينظر: النشر ٣٦٢/٢.

(٤) ينظر: الإتحاف ٤٣٠/٢ ـ ٤٣١.

(٥) وزاد في النشر: «نصَّ عليه غير واحد؛ كأبي العز، وابن سوار، وأبي الفضل الرازي، ولا يلتفت إلى من ردَّه بعد صحة روايته». (ينظر: النشر ٣٦٢/٢).

(٦) وأصل كلام صاحب الإتحاف موجود في: الدر المصون، واللباب. (ينظر: الدر المصون ٤٣٥/٩، واللباب ٥٣١/١٦).

(٧) أي: من غير ياء، وقد رُسِمَتْ في جميع المصاحف بياء بعد التاء، فاحتمل الرسم القراءتين. (ينظر: النشر ٣٦٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٨)).

(٨) ينظر: الدر المصون ٤٣٤/٩، واللباب ٥٣١/١٦، والإتحاف ٤٣١/٢.

ووقف عليه بهاء السكت بعد الألف[(١)]: رويس بخلفه[(٢)].

٨٩٤ ـ ....مَفَازَةٍ[(٣)] اجْمَعُوا: صَبْرًا[(٤)] شَفا

واخْتُلِفَ في: ﴿مَفَازَةٍ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَيُنَجِّى [ٱللَّهُ][(٥)] ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ﴾ [٦١].

فـ**(ـاجْمَعُوا)**؛ أي: اقرؤوه بألف بعد الزاي.

على الجمع[(٦)].

للمرموز إليهم بقوله: **(صَبْرًا[(٧)] شَفَا)**؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بغير ألف.

---

(١) وأمال الألف: حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها: الأزرق، والدوري عن أبي عمرو، بخلفهما. (ينظر: الإتحاف ٤٣١/٢).

(٢) فقطع له ابن مهران، وغيره، بإثبات هاء السكت فيها. ورواه الآخرون عنه: بغير هاء، كالباقين. والوجهان ـ كما قال في النشر ـ صحيحان عن رويس، وأمالها: حمزة، والكسائي، وخلف، وقللها: الأزرق، والدوري عن أبي عمرو، بخلفهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٣)، والنشر ١٣٦/٢، والإتحاف ٤٣١/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على الإفراد: **(مَفَازَةٍ)**، وهو الاختيار في شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: على الجمع: **(مَفَازَاتٍ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) في الأصل: (صرا)، وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٦) لاختلاف أنواع ما ينجو المؤمن منه يوم القيامة، ولأنه ينجو ـ بفضل الله ورحمته ـ من شدائد وأهوال مختلفة. (ينظر: الكشف ٢٤٠/٢، والدر المصون ٤٣٨/٩).

(٧) ومعنى قوله: **(صَبْراً)**؛ هو الصبر المعروف والممدوح؛ وهو حبس النفس عما تهواه مما لانفع فيه.

على الإفراد[١].

وتقدَّم تخفيف جيم: ﴿وَيُنَجِّي﴾ [٦١]، مع تسكين نونه، [لروح][٢] وحده[٣].

٨٩٥ ـ زِدْ تَأْمُرُونِي[٤] النُّونَ: مِنْ خُلْفٍ[٥] لِبَا. وَعَمَّ: خَفِّفْهُ[٦].........................

واخْتُلِفَ في: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [٦٤].

فـ(**ـزِدْ** ﴿**تَأْمُرُونِي**﴾ **النُّونَ**)؛ أي: اقرأه: ﴿**تَأْمُرُونَنِي**﴾؛ بزيادة نون أخرى.

---

(١) لأنَّ المفازة والفوز واحد، فوحَّد المصدر؛ لأنه يدل على القليل والكثير بلفظه. (ينظر: الكشف ٢٤٠/٢، والدر المصون ٤٣٨/٩).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (لرويس)، وهو سهو، وسبق قلم، والصواب أنَّ رويساً في هذا الحرف ـ كالجماعة ـ؛ يقرأ بالتشديد، وأن التخفيف، مع سكون النون، هو لروح وحده. (ينظر: النشر ٢٥٩/٢).

(٣) وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، ص (٧٣)، البيت رقم (٦٠١)، والنشر ٢٥٩/٢، الإتحاف ٤٣١/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بتشديد النون، ثم ياء بعدها: (**تَأْمُرُونِّي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بحذف الياء بعد النون المكسورة: (**تَأْمُرُونِ**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، والثالث: بياء بعد النون الغير مشددة: (**تَأْمُرُونِي**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بجر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) ضُبطت في أصل الشرح: (**حَقُّهُ**)، وفي المتن الذي على هامش الشرح: (**حَقٌّ**)، وكلا الضبطين تصحيف موهم، والصواب الذي فهمته من سياق كلام الشارح هو ما أثبته في المتن الذي على هامش الشرح؛ بفتح الخاء، وكسر الفاء مشددة، وسكون الفاء بعدها، على الأمر: (**خَفِّفْهُ**)، وهو الذي في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبطت في النسخ العتيقة ـ وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ بخاء مكسورة، ثم فاء مضمومة: (**خِفُّهُ**).

للإمام ابن عامر، لكن بخلاف عن أحد راوييه، ولذا رمز إليهما بقوله: (**مِنْ خُلْفٍ لِبَا**[١])؛ أي: ابن ذكوان بخلاف عنه، وهشام بلا خلاف.

(**وَ**)للأئمة.

المرموز [إليهم][٢] بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

(**خَفِّفْهُ**)[٣]؛ أي: اقرأه بتخفيف النون.

فنافع، وأبو جعفر: بنون واحدة خفيفة.

على حذف إحدى النونين؛ نون الرفع، أو نون الوقاية؛ على الخلاف في النحو[٤]. وكلاهما [فتح][٥] الياء[٦].

وابن عامر: بنونين خفيفتين؛ مفتوحة، فمكسورة[٧].

على الأصل[٨].

---

(١) ومعنى قوله: (**لِبَا**)؛ اسمٌ؛ والجمع؛ أَلْبَاء، وأصله مهموز: (لِبَأٌ)، وإبدلت همزته لضرورة الوزن، واللِّبأُ؛ أول الحليب الناتج بعد الولادة مباشرة، ويختلف في تركيبه عن الحليب العادي، بما يحويه من المواد النافعة.

(٢) في الأصل: (إليها)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) في الأصل تصحفت إلى: (حقه).

(٤) فقد اختلف النحاة في أيتهما المحذوفة؛ فمذهب سيبويه ومن تبعه: أن المحذوفة الأولى، ومذهب الأخفش ومن تبعه: أن المحذوفة الثانية، ولهم في ذلك استدلالات ليس هذا مكانها، وقد أفاض في ذكرها وبيانها صاحب الدر المصون. (ينظر: الكتاب ١٥٤/٥، والدر المصون ١٥/٥ ـ ١٩، والكشف ٢٤٠/٢، والإتحاف ٤٣١/٢، وشرح النويري ٢٠١/٥).

(٥) في الأصل: (فتحا الياء)، والتصويب من الإتحاف ٤٣١/٢.

(٦) وقد تقدم ذكر ذلك في باب ياءات الإضافة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، الأبيات رقم (٣٧٩ ـ ٣٨٠)، والنشر ١٦٤/٢، والإتحاف ٤٣١/٢).

(٧) قال في النشر: «هذا الذي اجتمع عليه أكثر الرواة في روايتي هشام وابن ذكوان شرقاً وغرباً، وكذا هو في المصحف الشامي». (ينظر: النشر ٣٦٣/٢).

(٨) فلم يُدْغِمْ، فالنون الأولى: علمُ الرفع، والنون الثانية: هي الفاصلة بين الياء والفعل. (ينظر: الكشف ٢٤٠/٢).

وهو الذي عليه الطرق عن ابن ذكوان من طريقيه.

ورواه ابن شاذان، عن زيد، عن الرملي، عن الصوري، عن ابن ذكوان: بنون واحدة ـ كنافع وأبي جعفر ـ، وكذا رواه ابن هارون، عن الأخفش(١).

وتقدم(٢) أن ابن عامر: سكَّن الياء(٣).

والباقون: بنون واحدة مشددة(٤)؛ أُدْغِمَت(٥) نون الرفع في نون الوقاية(٦).

وفتح الياء منهم: ابن كثير(٧).

ففيه أربع قراءات.

بل لو نظر إلى إبدال الهمزة وعدمه: صارت سِتًّا(٨)، كما هو ظاهر.

وتقدَّم إشمام(٩):

﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الفجر: ٢٣].

---

(١) وقراءة ابن ذكوان بنون واحدة، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٣/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٢) في الأصل بزيادة كلمة: (ويأتي)، بعد قوله: (وتقدم)، وهو سهو، كما ضبطته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٤٣٢/٢).

(٣) وذلك في باب ياءات الإضافة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، الأبيات رقم (٣٧٩ ـ ٣٨٠)، والنشر ١٦٤/٢، والإتحاف ٤٣١/٢).

(٤) ومن قرأ بتشديد النون مدَّ الواوَ مدًّا طويلاً؛ للسكون. (ينظر: غيث النفع ص (٣٣٩)).

(٥) في الأصل بزيادة: (في) بعد قوله: (أدغمت)، وهي زيادة موهمة، والصواب عدمها. (ينظر: الإتحاف ٤٣٢/٢).

(٦) ينظر: الكشف ٢٤٠/٢، والإتحاف ٤٣١/٢، وشرح النويري ٢٠١/٥.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، الأبيات رقم (٣٧٩ ـ ٣٨٠)، والنشر ١٦٤/٢، والإتحاف ٤٣١/٢.

(٨) بزيادة قراءتين؛ الأولى: على تشديد النون، وإبدال الهمز، مع إسكان الياء: لأبي عمرو، والثانية: على تخفيف النون، وإبدال الهمز، وفتح الياء: لورش، وأبي جعفر.

(٩) وذلك في سورة البقرة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦١ ـ ٦٢)، الأبيات رقم (٤٣٤ ـ ٤٣٥)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٤٣٢/٢).

﴿وَسِيقَ﴾، معاً[(١)].

[﴿وَقِيلَ﴾[(٢)]][(٣)]، لهشام، والكسائي، ورويس[(٤)].

هذا واخْتُلِفَ في رسم: ﴿جِيْءَ﴾؛ هنا[(٥)]، وفي الفجر[(٦)].

فالجمهور: على رسمها بالياء فقط.

وفي مصاحف الأندلسيين: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ بزيادة ألف بين الجيم، والياء، واعتمادهم في الرسوم على المصحف المدني العام[(٧)].

ولذلك قال في الرائية:

وَجِـاىءَ[(٨)] أَنْـدَلُـسٌ تَـزِيـدُهُ أَلِـفـاً[(٩)] مَعاً[(١٠)] وَبِالْمَدَنِي رَسْماً عُنُوا سِيَرَا[(١١)]

---

(١) أي: الآيتين: [٧١، ٧٣].

(٢) الآيات: [٢٤، ٧٢، ٧٥].

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبتها من النشر، وهو كذلك في الإتحاف، وذلك لتمام المعنى. (ينظر: النشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٤٣٢/٢).

(٤) ووافقهم ابن ذكوان في (سيق)، وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر فيهنَّ. (ينظر: النشر ٢٠٨/٢).

(٥) الآية: [٦٩].

(٦) الآية: [٢٣].

(٧) ينظر: المحكم للداني ص (١٧٤)، وشرح تلخيص الفوائد ص (٤٢)، ومختصر التبيين ١٢٩٥/٥، ودليل الحيران ص (٢٤٨)، وغيث النفع ص (٣٣٩).

(٨) هكذا ضبطت في الأصل؛ بالألف، بينما ضُبطت في المطبوع بحذف الألف: (وَجِيءَ). (ينظر: عقيلة أتراب القصائد ص (٤٢)، البيت رقم (١١٨).

(٩) قال الشيخ موسى جار الله: «قيل وجه الزيادة: الفرق بين: (جيء)، و(حتى)، أقول: هذا ليس بوجيه؛ لأنَّ عد السِّنَّةِ في: (جيء)، ووجودها في: (حتى)، فارق مغنٍ، فلعل الزيادة ليحتمل الرسم قراءة كانت ثابتة على بناء الفاعل». (ينظر: شرح عقيلة أتراب القصائد ص (٥٧)).

(١٠) أي: الموضعين في سورة الزمر، وسورة الفجر.

(١١) ومعنى البيت: «زاد الأندلسيون في كلمة: ﴿جِيْءَ﴾ ألفاً بين الجيم والياء في مصاحفهم، وذلك في الموضعين معاً؛ أي في: سورة الزمر الآية: [٦٩]، وفي سورة الفجر الآية: [٢٣]، واعتمادهم فيها على المصحف المدني، وهذه من زيادات =

ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه، على: ﴿جِيْٓءَ﴾ ونحوه؛ بالنقل؛ على القياس، ثم تسكن الياء، وبالإدغام ـ أيضاً ـ؛ إجراءً للأصلي مجرى الزائد[(١)].

وتقدَّم همز [٥٢٦]: ﴿النَّبِيئِينَ﴾؛ لنافع[(٢)]، وثلاثة الأزرق فيها واضحة.

٨٩٥ ـ ....وَفِيهَا وَالنَّبَا

٨٩٦ ـ فُتِّحَتِ[(٣)] الْخِفُّ: كَفَى...... ....

(**وَ**)اخْتُلِفَ (**فِيْهَا**)؛ أي: في هذه السورة.

(**وَ**)في سورة (**النبَا**)؛ أي: التساؤل[(٤)].

﴿**فُتِّحَتِ**﴾، مِنْ قوله:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [٧١].

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [٧٣].

= قصيدة العقيلة على المقنع، ومعنى قوله: (وَبِالْمَدَنِي رَسْماً عُنُوا سِيَرَا)؛ أي: عنيت به سيرهم. (ينظر: عقيلة أتراب القصائد ص (٤٢)، البيت رقم (١١٨)).

(١) ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ٤٣٢/٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، الإتحاف ٤٣٢/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر التاء الأولى بلا تشديد: (**فُتِحَتِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله؛ والثاني: بكسر التاء الأولى مع التشديد: (**فُتِّحَتِ**)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) و(النبأ)، هو الاسم التوقيفي للسورة الكريمة، ولها أسماء اجتهادية؛ كسورة (عمَّ يتساءلون)، وسورة (التساؤل)، وسورة (المعصرات)، وهذه الأسماء الاجتهادية لم يذكر أحد من المفسرين أنها وردت في حديث الرسول ﷺ، ولا في أثر عن أحد من أصحابه، وإنما هي من اجتهادات بعض المفسرين، يُسَمُّون السورة القرآنية ببعض أجزائها. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٠٨ ـ ٥١١)).

هنا[١].

﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا﴾ في النبأ[٢].

(الْخِفُّ)؛ أي: القراءة بتخفيف التاء في الثلاثة[٣].

المرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: القراء الكوفيين كلهم.

والباقون: بتشديدها.

على التكثير[٤].

وههنا انتهى فرش سورة الزمر[٥].

وفيها خمس مضافات[٦]:

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٣].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

﴿إِنِّيٓ أُمِرۡتُ﴾ [١١].

فتحها: المدنيان.

---

(١) أي: في سورة الزمر: الآيتين [٧١، ٧٣].

(٢) الآية: [١٩].

(٣) على أنه فعل ماض مبني للمجهول، من (فَتَحَ) الثلاثي، و﴿أَبۡوَٰبُهَا﴾، و﴿ٱلسَّمَآءُ﴾، نائب فاعل. (ينظر: الهادي ١٩٥/٣).

(٤) في المفعول. (ينظر: الإتحاف ٤٣٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٥٩)، والهادي ١٩٥/٣).

(٥) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الزمر)؛ لأنَّ سورة (الزمر) في أصل نظم الطيبة مجموعة مع السور الكريمة: (ص، وغافر، فصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية)، فكانت إشارته هنا للدلالة على انتهاء سورة (الزمر)، واستعداداً للدخول في فرش سورة (غافر)، وقد تم الإشارة إلى مناهج الشرَّاح في مثله مراراً.

(٦) ينظر: النشر ٣٦٤/٢.

﴿أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ﴾ [٣٨].

سكَّنها: حمزة[(١)]؛ فترقيق[(٢)] لام الجلالة وصلاً.

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [٥٣].

فتحها: الحرميون، وابن عامر، وعاصم.

﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾ [٦٤].

فتحها: الحرميون.

وثلاث زوائد[(٣)]:

﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [١٦].

أثبتهما في الحالين: رويس، بخلاف في الأولى[(٤)].

ووافقه روح في الثانية.

﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾ [١٧].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، البيت رقم (٣٩٢)، والنشر ٢/ ١٧٠.

(٢) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (مع ترقيق).

(٣) ينظر: النشر ٢/ ٣٦٤.

(٤) قال في النشر: «واختص رويس بإثبات الياء من المنادى في قوله: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾، ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، وهذه رواية الجمهور من العراقيين وغيرهم، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية، وغاية أبي العلاء، والمستنير، والجامع، والمبهج، وغيرها، ووجه إثباتها خصوصاً؛ مناسبة: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾، وروى الآخرون عنه: الحذف، وأجروه مجرى سائر المنادى، وهو الذي مشى عليه ابن مهران في غايته، وابن غلبون في تذكرته، وأبو معشر في تلخيصه، وصاحب المفيد، والحافظ أبو عمرو الداني، وغيره، وهو القياس، وبالوجهين جميعاً آخذ؛ لثبوتهما رواية وأداءً وقياساً». (ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٤١٥)، والنشر ٢/ ١٨٦).

أثبتها وصلاً مفتوحة: السوسي بخلاف، واخْتُلِفَ عنه وقفاً ممن أثبتها وصلاً[(١)]، ويعقوب في الوقف بالياء على أصله[(٢)].

وقد تقدَّم ذلك في الأصول فراجعه.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)].



---

(١) قال الشارح ـ في باب ياءات الإضافة ـ: «وإيضاح ما للسوسي في ذلك: أنه وحده قرأها بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، بخلاف عنه فيه، ثم اختلف المثبتون عنه: فأثبتها منهم في الوقف ـ أيضاً ـ ساكنة الجمهور؛ كأبي الحسن بن فارس، وأبي العز، وسبط الخياط، وغيرهم، وهو الذي رجَّحَه في المفردات، وحذفها الآخرون فيه؛ كصاحب التجريد، والتيسير، وهو ظاهر المستنير، وذهب جماعة عن السوسي إلى حذفها في الحالين؛ كصاحب التذكرة، والعنوان، والكافي، وهذا ـ كما قاله المصنف ـ هو الذي ينبغي أن يكون في التيسير»، فتحصل للسوسي فيها ثلاثة أوجه؛ الإثبات وصلاً ووقفاً، والحذف كذلك، والإثبات وصلاً مفتوحة لا وقفاً. (وينظر ـ أيضاً ـ: متن طيبة النشر، باب ياءات الزوائد، الأبيات رقم (٤١٥ ـ ٤١٦)، والنشر ٢/١٨٩ ـ ١٩٠).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الزوائد، البيت رقم (٤١٦)، والنشر ٢/١٩٠.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٦٢ ـ ٣٦٤، وتقريب النشر ص (١٦٨)، وشرح النويري ٥/١٩٦ ـ ٢٠٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٤ ـ ٣٠٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٧/ب ـ ل ١٢٨/أ)، والإتحاف ٢/٤٢٦ ـ ٤٣٣.

سُورَةُ غَافِرٍ

أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾ في الحواميم السبع ـ هذه أولاهنّ ـ: ابن ذكوان، وشعبة(١)، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره(٢)، وقللها: الأزرق(٣)، واختلف عن أبي عمرو، فله: التقليل(٤)، والفتح(٥) ـ وبه قرأ الباقون(٦) ـ.

---

(١) وانفرد أبو العز بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، وانفرد ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان، فخالفا سائر الناس. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٢/ ٧٠، والإتحاف ٢/ ٤٣٤).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٩)، والنشر ٢/ ٧٠، والإتحاف ٢/ ٤٣٤.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢١)، والنشر ٢/ ٧٠، والإتحاف ٢/ ٤٣٤.

(٤) فأمالها بين اللفظين: صاحب التيسير، والكافي، والتبصرة، والعنوان، والتلخيصين، والهداية، والهادي، والتذكرة، والكامل، وسائر المغاربة، وبه قرأ في التجريد على عبدالباقي، وقال الهذلي: «وعليه الحذّاق من أصحاب أبي عمرو»، وبه قرأ الداني على جمع من مشايخه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢١)، والنشر ٢/ ٧ ـ ٧١، والإتحاف ٢/ ٤٣٤).

(٥) وقرأ بالفتح فيها: صاحب المبهج، والمستنير، والإرشادين، والجامع، وابن مهران، وسائر العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على عبدالباقي بن الحسن في الروايتين، ثم قال في النشر: «والوجهان صحيحان». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٢١)، والنشر ٢/ ٧١، والإتحاف ٢/ ٤٣٤).

(٦) قد كان من عادة الشارح أن يشير إلى سكت أبي جعفر على حروف الهجاء من فواتح السور، وحروف الهجاء هنا هما: الحاء، والميم، لكنه خالف عادته في هذه السورة فلم يشير إليه أو ينوه عليه؛ ربما لتكرره ووضوحه، لكنَّ قد يرد عليه أنه عاد للتنويه =

وتقدَّم الخلاف في: ﴿كَلِمَتِ﴾ [٦]؛ إفراداً، وجمعاً[١].

٨٩٦ ـ ....وَخَاطِبُوا[٢] يَدْعُونَ[٣]: مِنْ خُلْفٍ إِلَيهِ لَازِبُ[٤]

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ [لَا يَقْضُونَ][٥] بِشَيْءٍ﴾ [٢٠].

فـ(**ـخَاطِبُوا** ﴿يَدْعُونَ﴾)؛ أي: اقرؤوه بتاء الخطاب.

للمرموز إليهم بقوله: (**مِنْ خُلْفٍ إِلِيهِ لَازِبُ**[٦])؛ أي: ابن ذكوان بخلاف عنه، ونافع، وهشام، بلا خلاف عنهما.

على الالتفات، أو إضمار: (قل)[٧].

= على السكت في فواتح السور التي بعد هذه السورة، فصار سكوته عن التنويه على سكت أبي جعفر في فاتحة هذه السورة من السهو الذي لا يسلم منه مؤلِّفٌ ولا تأليف.

(١) فقرأه بالتوحيد: ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، وقرأه الباقون: بالجمع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦١٤)، والنشر ٢/٢٦٢، والإتحاف ٢/٤٣٥).

(٢) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ على الجمع: (**وَخَاطِبُوا**)، بينما ضُبطت في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى؛ على التوحيد: (**وَخَاطِبْ**)، وانفرد شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية) بضبطها؛ بإثبات ياء بعد الباء: (**خَاطِبِي**)، بينما ضُبطت في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي كضبط الجماعة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**تَدْعُونَ**) وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَدْعُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ظاهر ضبطها في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ برفع الباء: (**لَازِبُ**)، وذلك توافقًا مع خاتمة المصراع الأول من البيت، بينما ضُبطت في النسخ العتيقة ـ وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ؛ بكسر الباء: (**لَازِبِ**).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض، وقد أثبته موافقة للنص القرآني.

(٦) معنى قوله: (**لَازِبُ**)؛ اسم فاعل مِنْ: لَزَبَ، ومعنى لَازب؛ أي: ثابت ومتماسك ولاصق ومستقر.

(٧) ينظر: الكشف ٢/٢٤٢، والدر المصون ٩/٤٧٠، واللباب ١٧/٣٤.

والخطاب لابن ذكوان من طريق: المطوعي، عن الصوري، عنه، وكذا رواه أبو الفضل، والصيدلاني، وسلامة، عن الأخفش، عنه[(١)].

والذي من طريق الجمهور عن الصوري والأخفش عن ابن ذكوان[(٢)]: بياء الغيب[(٣)].

وبه **قرأ الباقون**.

٨٩٧ ـ وَمِنْهُمُ مِنْكُمْ: كَمَا[(٤)]......... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿مِّنۡهُمۡ﴾.

مِنْ قوله: ﴿كَانُوٓاْ هُمۡ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗ وَءَاثَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [٢١].

فقرأه: ﴿مِنكُمۡ﴾؛ بالكاف في موضع الهاء.

الإمام المرموز إليه **[٥٢٧]** بكاف: **(كَمَا)**[(٥)]؛ أي: ابن عامر بكماله.

التفاتاً إلى الخطاب، وهكذا رسمه في المصحف الشامي[(٦)].

---

(١) وقراءة ابن ذكوان بالخطاب من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٢) ينظر: النشر ٣٦٥/٢.

(٣) على إسناده إلى ضمير الظالمين والكفار السابقين، إخباراً عنهم بذلك. (ينظر: الكشف ٢٤٢/٢، والدر المصون ٤٧٠/٩، واللباب ٣٤/١٧).

(٤) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بالألف الممدودة: **(كَمَا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف المقصورة: **(كَمَى)**، وقد ضبطها ـ أيضاً ـ بالألف المقصورة في البيت رقم (٦٤٦).

(٥) **(كَمَا)** بالألف الممدودة؛ قال ابن الناظم في شرح الطيبة: «يقال: كما فلانٌ شهادته، إذا كتمها»، وضبطها الخليل بن أحمد في كتاب العين بالألف المقصورة، قال في العين: «كمى: كَمَى الشهادة يَكْميها كَمْياً، أي: كَتَمها»، وقال في محيط اللغة: «كَمى الشَّهَادَةَ يَكْمي كَمْياً: إذا كَتَمَها»، وقال في الصحاح: «كَمى فلان شهادته يَكْميها، إذا كتمها، وانْكمى؛ أي: استخفى». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٨١)، ومختار الصحاح، مادة (كمى)، والعين (٥٧/٣)، ومحيط اللغة مادة (كمى)).

(٦) ينظر: الكشف ٢٤٢/٢، والدر المصون ٤٧٠/٩، واللباب ٣٥/١٧.

قال في الرائية[(١)]:

أَشَدُّ مِنْكُم لَهُ.......................... ....

والباقون: بضمير الغيب.

لقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [٢١][(٢)].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[(٣)].

٨٩٧ - ....أَوْ أَنْ وَأَنْ: كُنْ حَوْلَ حِرْمٍ. يَظْهَرَ[(٤)] اضْمُمْ وَاكْسِرَنْ

٨٩٨ - وَالرَّفْعَ[(٥)] فِي الْفَسَادُ[(٦)] فَانْصِبْ: عَنْ مَدًا[(٧)] حِمًا......................................

---

(١) والمعنى: أن هذا الموضع في سورة غافر رُسِمَ في المصحف الشامي بكاف الخطاب، ورُسِمَ في بقية المصاحف بهاء الغائب. (ينظر: شرح ابن القاصح على الرائية والمسمى: تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٣٩)، البيت رقم (١٠٧)).

(٢) وهي كذلك في مصاحفهم بالهاء. (ينظر: الكشف ٢/٢٤٢، والدر المصون ٩/٤٧٠، واللباب ١٧/٣٥).

(٣) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الياء، وسكون الظاء، ثم هاء وراء مفتوحتان: (**يَظْهَرَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: بفتح الياء، وسكون الظاء، ثم هاء مفتوحة، بعدها راء مضمومة: (**يَظْهَرُ**)، وهو الاختيار في شرح النويري، والثالث: بضم الياء، وسكون الظاء، وكسر الهاء، وفتح الراء: (**يُظْهِرَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**يُظْهِرَ**) (**يَظْهَرَ**)، (**يَظْهَرُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالرفع في العين: (**الرَّفْعُ**). وهو ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح العين: (**الرَّفْعَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الدال: (**الْفَسَادِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بضم الدال: (**الْفَسَادُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح النويري، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بالنصب في الدال: (**الْفَسَادَ**)، وهو الذي في النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**الْفَسَادَ**)، (**الْفَسَادِ**)، (**الْفَسَادُ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة =

واخْتُلِفَ في: ﴿أَوۡ أَن﴾.

مِنْ قوله - ﷻ - عن فرعون: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [٢٦].

فقرأه: ﴿وَأَن﴾؛ بواو النسق(١).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كُنْ(٢) حَولَ(٣) حِرْمٍ)**؛ أي: ابن عامر، وأبو عمرو، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر.

والباقون: بـ﴿أَوۡ﴾؛ الإيهامية.

و﴿يُظۡهِرَ﴾ بعده.

(اضْمُمْ وَاكْسِرَنْ)؛ أي: اقرأه بضم الياء، وكسر الهاء.

(وَالرَّفْعَ فِي) قوله: ﴿ٱلۡفَسَادُ﴾.

(فَانْصِبْ)؛ أي: اقرأه بالنصب(٤).

للمرموز إليهم بقوله: **(عَنْ مَدًا) (حِمًا)**؛ أي: حفص، ونافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

= مع فتح الدال منونة: **(مَدًا)**، وهو اختيار نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والمتن الذي على هامش شرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بالألف المقصورة، مع فتح الدال بلا تنوين: **(مَدَى)**، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بالألف الممدودة، مع الفتح في الدال بلا تنوين: **(مَدَا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم.

(١) قال النويري: «واستغنى باللفظ في **(وأن)** عن القيد»؛ أي: أن الناظم قد لفظ بالقراءتين، فاستغنى بذلك عن قيدهما. (ينظر: شرح النويري ٥/٢٠٧).

(٢) ومعنى قوله: **(كُنْ)**؛ فعل أمر، مِنْ: كَانَ، يَكُونُ، كَوناً، فهو كائِنٌ، وكَانَ؛ فعل ناقص يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع الأول اسماً له، وينصب الثاني خبراً له.

(٣) ومعنى قوله: **(حَولَ)**؛ هو من الإطافة والالتفاف بالشيء من جميع جوانبه.

(٤) قال النويري: «وقيد النصب للضد». (ينظر: شرح النويري ٥/٢٠٧).

والباقون: بفتح الياء، والهاء، في: ﴿يَظْهَرَ﴾، ورفع: ﴿ٱلْفَسَادُ﴾[١].

ففيها أربع قراءات[٢]:

الأولى: لنافع، وأبي جعفر، وأبي عمرو؛ بواو النسق: ﴿وَيُظْهِرَ﴾؛ من الإظهار، ونصب: ﴿ٱلْفَسَادَ﴾.

الثانية: لابن كثير، وابن عامر؛ بالواو ـ أيضاً ـ: ﴿وَيَظْهَرَ﴾؛ من الظهور، ورفع: ﴿ٱلْفَسَادُ﴾.

الثالثة: لحفص، ويعقوب: ﴿أَوْ أَن﴾؛ بزيادة همزة قبل الواو، مع سكون الواو؛ و﴿يُظْهِرَ﴾: من الإظهار، ونصب: ﴿ٱلْفَسَادَ﴾.

الرابعة: لشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره: بـ﴿أَوْ﴾ ـ أيضاً ـ، و﴿يَظْهَرَ﴾؛ من الظهور، ورفع: ﴿ٱلْفَسَادُ﴾.

ولو اعْتُبِرَ مع ميم الجمع، والسكت، والنقل، وعدمها، لزادت بكثير، كما يعلم بالتأمل الصادق.

٨٩٨ ـ ....وَنَوِّنْ قَلْبِ: كَمْ خُلْفٍ حَدَا[٣]

واخْتُلِفَ في: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [٣٥].

فـ(**ـنَوِّنْ**: ﴿قَلْبِ﴾)؛ أي: اقرأه بتنوين بائه.

للمرموز إليهما بقوله: (**كَمْ خُلْفٍ حَدَا**[٤])؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه، وأبي عمرو بلا خلاف.

---

(١) ينظر لتوجيه القراءتين: الكشف ٢/٢٤٣، والدر المصون ٩/٤٧١، واللباب ١٧/٣.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٤٣، والدر المصون ٩/٤٧١، واللباب ١٧/٣٧.

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**حَدَا**)، وهي كذلك في جميع نسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**حَدَى**).

(٤) ومعنى قوله: (**حَدَا**)، فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، والحدو؛ سوق الإبل والغناء لها وحثها على المسير، وحدا فلان على كذا؛ بعثه عليه، وحدا الشيء حدواً؛ تبعه، وحدا الشيء؛ تعمده وتوخَّاه.

على أنه مقطوع عن الإضافة، وجعل التَّكَبُّر والجبروت صفته، إذ هو منبعهما[١].

وهي رواية هشام من طريق الداجوني[٢]، وابن ذكوان من طريق الأخفش.

وروى هشام من طريق الحلواني، وابن ذكوان من طريق الصوري[٣]: بغير تنوين.

وبه **قرأ الباقون**.

على إضافة: ﴿قَلْبِ﴾ إلى ما بعده، أي: (على كل قلبِ كل شخصٍ متكبر)[٤].

٨٩٩ ـ أَطَّلِعَ ارْفَعْ: غَيْرَ[٥] حَفْصٍ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَطَّلِعَ﴾.

---

(١) قال في الكشف: «فإذا تكبَّر القلب تكبَّر صاحب القلب، وإذا تكبَّر صاحب القلب تكبَّر القلب، فالمعاني متداخلة غير متغايرة». (ينظر: الكشف ٢/٢٤٣، والدر المصون ٩/٤٨١، واللباب ١٧/٥٢).

(٢) وقراءة هشام بالتنوين من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٦٥، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٣) وقراءة ابن ذكوان بعدم التنوين من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٦٥، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٢)).

(٤) قال في الكشف: «أضاف التكبَّر إلى صاحب القلب، وفي القراءة الأولى أضاف التكبَّر إلى القلب، وإذا كان في القلب كِبْر ففي صاحبه كِبْر، وإذا كان في صاحبه كِبْر ففي القلب كِبْر، فالقراءتان بمعنًى واحد». (ينظر: الكشف ٢/٢٤٣، والدر المصون ٩/٤٨١، واللباب ١٧/٥٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء: (**غَيْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالنصب في الراء: (**غَيْرَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [٣٦ ـ ٣٧].

فـ(ـارْفَعْ)؛ أي: اقرأه برفع العين.

فقد قرأه كذلك العشرة (غَيْرَ) رواية.

(حَفْصٍ) عن عاصم [٥٢٨].

عطفاً على: ﴿أَبۡلُغُ﴾[(١)].

وأما حفص: فقرأه بالنصب.

على تقدير: (أن) بعد الأمر في: ﴿ٱبۡنِ لِي﴾[(٢)]، أو في جواب الترجي في: ﴿لَّعَلِّيٓ﴾؛ حملاً على التمني، في المذهب الكوفي، خلافاً لمذهب البصري[(٣)].

وتقدَّم:

ضم صاد: ﴿وَصُدَّ﴾ [٣٧]؛ للكوفيين، ويعقوب[(٤)].

والخلاف في بناء: ﴿يَدۡخُلُونَ﴾ [٤٠]، للمفعول، والفاعل[(٥)].

---

(١) فهو داخل في حيز الترجي. (ينظر: الكشف ٢٤٤/٢، والدر المصون ٤٨٢/٩، واللباب ٥٥/١٧).

(٢) فنصب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء في جوابه، على قاعدة البصريين. (ينظر: الدر المصون ٤٨٢/٩، واللباب ٥٥/١٧).

(٣) فهم ـ أي البصريون ـ يردُّون هذا القول، ويُخَرِّجُون القراءة على القول الأول الذي سبق ذكره؛ وهو أنه جواب الأمر في قوله: ﴿ٱبۡنِ لِي﴾، وذكر في الدر المصون تخريجاً ثالثاً؛ وهو أنه منصوب عطفاً على التوهم، ونقله عن أبي حيان. (ينظر: الكشف ٢٤٤/٢، والدر المصون ٤٨٢/٩، واللباب ٥٥/١٧).

(٤) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الرعد، البيت رقم (٧١٠)، والنشر ٢٩٨/٢، والإتحاف ٤٣٧/٢).

(٥) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وشعبة، وأبو جعفر، ويعقوب: بضم الياء، وفتح الخاء، مبنياً للمفعول، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الخاء، مبنياً للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧١)، والنشر ٢٥٢/٢، والإتحاف ٤٣٧/٢ ـ ٤٣٨).

ومد: ﴿لَا جَرَمَ﴾ [٤٣]، متوسطاً، لحمزة[١].

٨٩٩ ـ ....أَدْخِلُوا صِلْ وَاضْمُمِ الْكَسْرَ: كَمَا حَبْرٍ صِلُوا[٢]

واخْتُلِفَ في: ﴿أَدْخِلُوٓاْ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [٤٦].

فـ(**ـصِلْ وَاضْمُمِ الْكَسْرَ**)؛ أي: اقرأه بهمزة وصل قبل الدال، وضم الخاء.

للمرموز إليهم: (**كَمَا حَبْرٍ صِلُو**[٣])؛ أي: ابن عامر، وابن كثير، وأبي عمرو، وشعبة.

على أنه من (دَخَلَ) الثلاثي، والواو ضمير: ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾، ونصب: ﴿ءَالَ﴾؛ على النداء بحذف حرفه[٤].

فالابتداء لهم بهمزة مضمومة[٥].

والباقون: بهمزة قطع مفتوحة في الحالين، وكسر الخاء.

---

(١) بخلف عنه، وهو المد الذي يُعْرَف بمد (لا) التي للتبرئة، قال في النشر: «وقدْرُ المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سببه عن سبب المد». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٣٤٥/٢، والإتحاف ٤٣٨/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الصاد: (**صُلُوا**)، ومنه قولهم: صُلُو النار؛ أي: داخلوها ومقاسو حرها، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الصاد: (**صِلُوا**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد.

(٣) ومعنى قوله: (**صِلُو**)؛ فعل أمر بالصلة للجماعة، كصلة الأرحام وجميع ما أمر الله بوصله.

(٤) ينظر: الكشف ٢٤٥/٢، والدر المصون ٤٨٦/٩، واللباب ٦٣/١٧.

(٥) ينظر: الإتحاف ٤٣٨/٢.

أَمرٌ [للخزنة](١) مِنْ (أَدْخَلَ) رباعياً، معدًى لاثنين؛ هما: ﴿ءَالَ﴾، و﴿أَشَدَّ﴾(٢).

ويوقف لحمزة وهشام ـ بخلفه ـ:

على: ﴿ٱلضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾ [٤٧].

وعلى: ﴿وَمَا دُعَـٰٓؤُاْ﴾ [٥٠](٣).

باثني عشر وجهاً(٤)، تقدم بيانها.

وتقدَّم:

إسكان سين:

﴿رُسُلُكُم﴾ [٥٠].

و﴿رُسُلُنَا﴾ [٥١](٥).

و﴿رُسُلُهُم﴾ [٢٢](٦).

لأبي عمرو(٧).

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح وطمس وأثر لكلمة غير مقروءة، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٣٨/٢).

(٢) ينظر: الكشف ٢٤٥/٢، والدر المصون ٤٨٦/٩، واللباب ٦٣/١٧.

(٣) في الأصل: (وما دعو)، وهو خطأ وتحريف في النص القرآني.

(٤) وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٤٦٠/٢ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٣٥٦/٢).

(٥) والموضع الآخر من السورة نفسها: الآية [٧٠].

(٦) والموضع الآخر من السورة نفسها: الآية [٨٣].

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٤٣٨/٢.

وتذكير: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ﴾ [٥٢]، لنافع، والكوفيين[(١)].

ويوقف لحمزة وهشام بخلفه على: ﴿وَلَا ٱلْمُسِيٓءُ﴾ [٥٨]؛ بالنقل[(٢)]، وبالإدغام، ويجوز الروم والإشمام مع كل منهما[(٣)].

٩٠٠ ـ مَا يَتَذَكَّرُونَ: كَافِيهِ سَمَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٥٨].

فقرأه بياء الغيب[(٤)]، ـ كاللفظ به ـ.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(كَافِيْهِ[(٥)] سَمَا)**؛ أي: ابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب.

وقرأ الباقون ـ وهم الكوفيون ـ: بتاءين.

على الخطاب[(٦)].

---

(١) وقر الباقون: بالتاء؛ على التأنيث. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الروم، البيت رقم (٨٤٨)، والنشر ٣٤٦/٢، والإتحاف ٤٣٨/٢).

(٢) وهو القياس المطرد. (ينظر: النشر ٤٧٦/٢).

(٣) فيصير فيها ستة أوجه صحيحة، ولا يصح فيها غير ذلك؛ وقد قيل: إنه يجوز فيها ـ أيضاً ـ حذف الهمز اعتباطاً، فيُمَدُّ حرف المد، ويُقْصَرُ، على وجه اتباع الرسم، ورجح المد في ذلك، وحكى الهذلي فيه عن ابن غلبون: التسهيل بين بين، وكلُّ ذلك ضعيف لا يصح، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٧٦/٢).

(٤) لإسناده لضمير الغائبين المتقدمين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ [٥٦]؛ على سبيل الإخبار عن الكفار. (ينظر: الكشف ٢٤٦/٢، والدر المصون ٤٩٣/٩، واللباب ٧٥/١٧، وشرح النويري ٢٠٨/٥).

(٥) ومعنى قوله: (كَافِيهِ)؛ اسم فاعلٌ مِنْ: كَفَى، والكافي اسم من أسماء الله الحسنى؛ معناه: الذي يكفي عباده حاجاتهم، ويحفظهم من كل شر، ورجل كافٍ لهذا الأمر؛ قائم بالأمر على وجه الكفاية والتمام.

(٦) على الالتفات للمذكورين بعد الخبر عنهم. (ينظر: الكشف ٢٤٦/٢، والدر المصون ٤٩٣/٩، واللباب ٧٥/١٧، وشرح النويري ٢٠٨/٥).

وتقدَّم الخلاف:

في بناء: ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ [٦٠]، للفاعل، أو المفعول[١].

وفي شين: ﴿شُيُوخًا﴾ [٦٧]، ضمًّا، وكسراً[٢].

ونون: ﴿فَيَكُونُ﴾ [٦٨]، نصباً، ورفعاً[٣].

وبناء يعقوب: ﴿فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [٧]، للفاعل[٤].

وهاهنا انتهى فرش سورة غافر.

وفيها ثمان مضافات[٥]:

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ الثلاث[٦].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

و﴿ذَرُونِيَ أَقْتُلْ﴾ [٢٦].

فتحها: ابن كثير، والأصبهاني عن ورش.

---

(١) قرأ ابن كثير، وشعبة بخلف عنه، وأبو جعفر، ورويس، بضم الياء، وفتح الخاء؛ على البناء للمفعول، وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الخاء؛ على البناء للفاعل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٧٢)، والنشر ٢/٢٥٢، والإتحاف ٢/٤٣٩).

(٢) قرأ بكسر الجيم: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٤٣٩).

(٣) قرأ ابن عامر: بنصب النون، وقرأ الباقون: بالضمّ، قال في الغيث: «وما أحسن ما قاله بعضهم: ينبغي على قراءة الرفع أن يوقف بالروم؛ ليظهر اختلاف القراءتين في اللفظ وصلاً ووقفاً». (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٩)، والنشر ٢/٢٢٠، والإتحاف ٢/٤٣٩، وغيث النفع ص (١٣٤)).

(٤) قرأ يعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٤٣٩).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢٦٦.

(٦) الآيات: [٢٦، ٣٠، ٣٣].

﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ﴾ [٦٠].

فتحها: ابن كثير.

﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ﴾ [٣٦].

سكَّنها: الكوفيون، ويعقوب.

﴿مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ﴾ [٤١].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو، وابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان[(١)].

﴿أَمۡرِيٓ إِلَى﴾ [٤٤].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو.

وأربع **زوائد**[(٢)]:

﴿عِقَابِ﴾ [٥].

أثبتها في الحالين: يعقوب.

﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [٥١]، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [٣٢].

أثبتهما وصلاً: ورش، وابن وردان، وكذا قالون بخلاف عنه[(٣)].

---

(١) قال في النشر: «فرواها الصوري عنه بالفتح؛ وهو الذي في: الإرشاد، والكفاية، وغاية الاختصار، والجامع لابن فارس، والمستنير، وغيرها، ورواها الأخفش عنه: بالإسكان، وهو الذي قطع به في: العنوان، والتجريد، والتيسير، والتذكرة، والتبصرة، والكافي، وسائر المغاربة، وبه قطع في المبهج من جميع طرقه، وكلاهما صحيح عن ابن ذكوان». (ينظر: النشر ١٦٦/٢).

(٢) ينظر: النشر ٢٦٦/٢.

(٣) قال في النشر: «وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبدالباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون: بالوجهين؛ الحذف، والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه، وأثبته في التيسير كذلك، فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك، وقد خالف عبدالباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحلواني، بل ولا عن قالون ـ أيضاً ـ في طريقٍ =

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب[1].

﴿[ٱتَّبِعُونِ][2] أَهۡدِكُمۡ﴾ [٣٨].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، والأصبهاني عن ورش.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

والله تعالى أعلم[3].



= إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً، وسائر الرواة عن قالون على خلافه». (ينظر: النشر ١٩٠/٢ ـ ١٩١).

(١) قال في النشر: «ووافقه ـ أي يعقوب ـ في الحالين: ابن كثير». (ينظر: النشر ١٩٠/٢).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (تتبعون)، وهو خطأ وتحريف في النص القرآني.

(٣) ينظر: النشر ٣٦٤/٢ ـ ٣٦٦، وتقريب النشر ص (١٦٩)، وشرح النويري ٢٠٣/٥ ـ ٢٠٩، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٨/أ ـ ل ١٢٨/ب)، والإتحاف ٤٣٤/٢ ـ ٤٤٠.

سُورَةُ فُصِّلَتْ

تقدَّم الكلام:

على: ﴿حمٓ﴾ [١][١].

وعلى: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ [٩][٢].

٩٠٠ ـ سَوَاءً ارْفَعْ: ثِقْ. وَخَفْضُهُ[٣]: ظَمَا[٤] ....

(١) فأمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واختلف عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. وسَكْتُ أبي جعفر على: الحاء، والميم، لا يخفى. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩، ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١، والإتحاف ٢/٤٤١).

(٢) سهَّل الهمزة الثانية مع الفصل بألف: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وسهل الهمزة الثانية بلا فصل: ورش، وابن كثير، ورويس، واخْتُلِفَ عن هشام؛ فجمهور المغاربة عنه على التسهيل، مع الفصل، وجمهور العراقيين عنه على التحقيق مع الفصل وعدمه، وذهب جماعة إلى الفصل عن هشام من طريق الحلواني بلا خلاف، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزتين مع القصر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٥، ١٩٠)، والنشر ٢/٣٦٩ ـ ٣٧١، والإتحاف ٢/٤٤١ ـ ٤٤٢).

(٣) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم: (**وَخَفْضُهُ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، لكن الشارح هنا ـ وإن كانت هذه الكلمة مرسومة في الشرح وفي المتن الذي على هامش الشرح كضبط الجماعة ـ فإنه ضبطها في مفهوم شرحه؛ على معنى الأمر: (**وَاخَفْضُهُ**)، حيث قال عند شرحه لهذه الكلمة: «(**وَخَفْضُهُ**)؛ أي: اقرأه بالخفض»، فصار في هذه الكلمة عند الترمسي وجهان؛ وجه الإخبار ـ وهو الذي في جميع النسخ والشروح ـ، ووجه الأمر ـ وهو الذي أُخِذ من منطوق الشارح وكلامه ـ.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء المشالة: =

واخْتُلِفَ في: ﴿سَوَآءً﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [١٠].

فـ**(ـارْفَعْ)**؛ أي: اقرأه بالرفع.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثِقْ)**؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: (هي سواء)(١).

(وَخَفْضُهُ)؛ أي: اقرأه بالخفض.

للإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَمَا)**(٢)؛ أي: يعقوب بكماله.

على أنه نعت للمضاف أو المضاف إليه(٣).

والباقون: بالنصب.

على المصدر، فعل مقدر، أي: (استوت استواء)، أو على الحال من ضمير: ﴿أَقْوَٰتَهَا﴾(٤).

٩٠١ـ نَحْسَاتٍ(٥) اسْكِنْ(٦) كَسْرَهُ: حَقًّا(٧) أَبَا(٨) ....

= **(ظَمَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في النسخة التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بضمها: **(ظُمَا)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ). وقد انفردت النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بضبطها بالهمز؛ وفتح الظاء: **(ظَمَأْ)**.

(١) ينظر: الدر المصون ٩/٥١٠، واللباب ١٧/١٠٧.

(٢) ومعنى قوله: **(ظَمَا)**؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

(٣) ينظر: الدر المصون ٩/٥١٠، واللباب ١٧/١٠٧.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩/٥١٩، واللباب ١٧/١٠٧.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته؛ =

واخْتُلِفَ في: ﴿نَحْسَاتٍ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [١٦].

فـ**(ـأَسْكِنْ كَسْرَهُ)**؛ أي: اقرأه بإسكان الحاء.

= الثانية، والثالثة، والرابعة، حيث ضُبطت فيهما؛ بكسر الحاء، وكسر التاء مع التنوين، لكن اختلفت النسختان في ضبط تنوين التاء؛ فضُبطت في المتن المطبوع بطبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة: (**نَحِسَاتٍ**)، بينما ضُبطت حركة التاء في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي؛ بالكسر مع التنوين، ثم رُسِمت نون صغيرة مكسورة تحت همزة الوصل من الكلمة التي بعدها: (**نَحِسَاتٍ نِاسْكِنْ**)، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضبطها؛ بإسكان الحاء، وجر التاء بلا تنوين: (**نَحْسَاتِ**)، والثالث: بإسكان الحاء، وجر التاء مع التنوين: (**نَحْسَاتٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذا الموضع؛ أربعة أوجه: (**نَحِسَاتٍ نِاسْكِنْ**)، (**نَحِسَاتٍ**)، (**نَحْسَاتِ**)، (**نَحْسَاتٍ**)، أما تحريك الحاء وتنوين التاء فإنه ضبط يؤدي إلى انكسار وزن البيت.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بالابتداء بهمزة قطع: (**أَسْكِنْ**)، والثاني: الابتداء بهمزة وصل: (**اسْكِنْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو ضبط مرتبط باخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع القاف مع التنوين: (**حَقٌّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح القاف مع التنوين: (**حَقًّا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الهمزة، وبالألف المقصورة: (**أَبَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الهمزة، وبالألف الممدودة: (**إِبَا**)، والثالث: بفتح الهمزة، وبالألف الممدودة: (**أَبَا**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**أَبَى**)، (**إِبَا**)، (**أَبَا**).

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حَقًّا أَبَا**[١])؛ أي: ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، ونافع.

على أنه مخفف من مكسورها في **قراءة الباقين**.

الذي هو القياس؛ لأنه صفة لـ﴿أَيَّامٍ﴾؛ جُمِعَ بألف، وتاء، وقياس الصفة من (فَعِلَ) بالكسر، (فَعِلٌ)؛ بالكسر ـ أيضاً ـ[٢].

قال في الإتحاف[٣]: «ولا حاجة إلى حكاية إمالة فتحة السين عن أبي الحارث كما فعل الشاطبي تبعاً لأصله ـ رحمه الله تعالى ـ؛ أي: حيث قال في الحرز[٤]:

.... **وَقَوْلُ مُمِيلِ السِّينِ لِلَّيْثِ [أُخْمِلَا]**[٥]

فإنه لو صح لم يكن من طرقهما ولا من طرقنا، كما قاله المصنف[٦]».

وأشار بقوله: «لو صح. . .الخ»، إلى أنه غير صحيح منها، فقد قال الداني[٧]: «ولم أقرأ بذلك، وأحسبه وهماً»[٨]، وعلى تقدير صحته

---

(١) ومعنى (أَبَاً)؛ أي: الوالد، و(الأبا) لغة في الاب.

(٢) ينظر: الدر المصون ٥١٨/٩، واللباب ١٢١/١٧.

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٤٢/٢، بتصرف في النقل من الشارح.

(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٠١٥).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض.

(٦) ونص كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ في النشر: «وما حكاه الحافظ أبو عمرو عن أبي طاهر بن أبي هاشم، عن أصحابه، عن أبي الحارث: من إمالة فتحة السين فإنه وهم وغلط لم يكن محتاجاً إليه، فإنه لو صح لم يكن من طرقه ولا من طرقنا». (ينظر: النشر ٣٦٦/٢).

(٧) ينظر: التيسير ص (١٥٦).

(٨) وزاد في جامع البيان قوله: «والذي قرأت به في جميع الطرق عنه: إخلاص فتحها، وعلى ذلك أهل الأداء». وقد وجه في غيث النفع ـ تبعاً للجعبري ـ ذكر الداني له في التيسير بقوله: «وقول التيسير: وروى لي الفارسي، عن أبي طاهر، عن أصحابه، عن أبي الحارث إمالة فتحة السين..الخ، حكاية لا رواية؛ لقوله: لم أقرأ..الخ». (ينظر: جامع البيان ٣٩١/٢، وغيث النفع (٣٤٢)).

ـ كما عليها الجعبري[١] ـ لم يُقْرأ من طرق تلك الكتب، والله أعلم.

٩٠١ ـ .... وَنَحْشُرُ[٢] النُّونُ[٣] وَسَمٍّ: اتْلُ ظُبَا.

٩٠٢ ـ أَعْدَاءُ: عَنْ غَيْرِهِمَا[٤]....... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [١٩].

فـ(**ـالنُّونُ وَسَمٍّ**)؛ أي: اقرأه بنون العظمة، وابنه للفاعل.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**اتْلُ ظُبَا**)؛ أي: نافع، ويعقوب.

فإنهما قرآه: بالنون المفتوحة، وضم الشين.

مبنياً للفاعل.

و﴿أَعْدَآءَ﴾؛ بالنصب.

مفعول به، أي: (نحشر نحن)[٥].

واقرأ: ﴿يُحْشَرُ﴾؛ بياء الغيب مضمومة، مع فتح الشين.

مبنياً للمفعول.

---

(١) فقد نصَّ الجعبري على وجه الإمالة في شرحه على الشاطبية، وجعله أحد الوجهين وإحدى القراءتين بقوله: «في الألف وجهان؛ الفتح كالسبعة، وبه قطع الأكثر؛ كابن مجاهد، والإمالة»، ثمَّ وهَّم ـ الجعبري ـ الإمام الداني عند قوله في التيسير: «وأحسبه وهماً»، فقال في كنز المعاني: «وقوله ـ أي الداني ـ: (وأحسبه وهماً) وهمٌ؛ لثبوته عن شيخه، وغيره، كما نقلنا»، فهذا يدل على ثبوت وجه الإمالة عند الجعبريّ، وأنَّ الوهم عنده هو القول بتوهيم القراءة به، وإن اختار الفتح؛ لأنه الأصل ـ كما نصَّ عليه في كنزه ـ. (ينظر: كنز المعاني ص (٤٩٧) ـ رسالة دكتوراه بتحقيق/د.احمد سليماني ـ).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالنون: (**نَحْشُرُ**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ الضباع، والهادي، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ ومنها النسختين اللتين عليهما خط الناظم ـ؛ بالياء: (**يُحْشَرُ**)، ولم تنقط في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون: (**النُّونُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في النسخة التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بفتحها: (**النُّونَ**).

(٤) أي: عن غير نافع ويعقوب، وهما المرموز إليهما بقوله: (**اتْلُ ظُبَا**).

(٥) ينظر: الدر المصون ٩/٥٢١، واللباب ١٧/١٢٥.

و﴿أَعۡدَآءُ﴾؛ بالرفع.

على النيابة[1].

ـ كما لفظ به المصنف ـ.

(عَنْ غَيْرِهِمَا)؛ من باقي القراء.

وتقدَّم الكلام على:

راء: ﴿أَرِنَا﴾ [٢٩]؛ إسكاناً، واختلاساً[**٥٣٠**]وكسرًا كاملاً[2].

ونون: ﴿ٱلَّذَيۡنِ﴾ [٢٩]؛ تخفيفاً، وتشديدًا[3].

ويوقف لحمزة:

على: ﴿مَا تَشۡتَهِيٓ أَنفُسُكُمۡ﴾ [٣١]، ونحوه[4]؛ المتوسط بغيره، المنفصل بعد الياء؛ بالتحقيق[5]، ثم بالسكت على الياء[6]، ثم بالنقل[7]،

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٢١/٩، واللباب ١٢٥/١٧.

(٢) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو في أحد وجهيه، وهشام في غير رواية الداجوني عنه، وابن ذكوان، وشعبة، ويعقوب: بالإسكان، وقرأ أبو عمرو في الوجه الثاني عنه: بالاختلاس، وقرأ الباقون: بالكسر، وهو الوجه الثاني لهشام. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧٤ ـ ٤٧٥)، والنشر ٢٢٢/٢ ـ ٢٢٣، والإتحاف ٤٤٣/٢).

(٣) قرأ ابن كثير: بتشديد النون، وله فيها أوجه المد الثلاثة وصلاً ووقفاً؛ المد، والتوسط، والقصر، وهو مذهب الجمهور، وقرأ الباقون: بالتخفيف، وليس لهم في الوصل إلا القصر، ولهم حال الوقف: ثلاثة المد، كما هو في نظائره نحو: ﴿ٱلَّيۡلِ﴾ [البقرة: ١٦٤]؛ و﴿ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِ﴾ [التوبة: ٥٢]. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٨)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٤٤٣/٢، وغيث النفع ص (٣٤٣)).

(٤) وحُكِيَ وجه خامس؛ وهو التسهيل بين بين، نصَّ عليه أبو العلاء، وقال في النشر: «وهو ضعيف». (ينظر: النشر ٤٩٠/١).

(٥) مع عدم السكت، وهو مذهب الجمهور. وقد تصحفت هذه الكلمة في أصل الشرح إلى: (بالتخفيف). (ينظر: النشر ٤٨٩/١).

(٦) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي أيضاً، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ٤٨٩/١).

(٧) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ٤٩٠/١).

ثم بالإدغام[١].

وعلى: ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾ [٣٨]؛ بالنقل فقط[٢].

وتقدَّم:

قراءته[٣]﴿يُلْحِدُونَ﴾ [٤٠]؛ بفتح الياء، والحاء؛ من الثلاثي[٤].

وقراءة أبي جعفر: ﴿رَبَأَتْ﴾ [٣٩]؛ بهمزة قبل التاء[٥].

والكلام على: ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ [٤٤]، في الأصول مستوفى[٦].

٩٠٢ ـ ....[اجْمَعْ ثَمَرَتْ: عَمَّ عُلاً][٧].........................

---

(١) وحُكِيَ وجه خامس؛ وهو التسهيل بين بين، نصَّ عليه أبو العلاء، وقال في النشر: «وهو ضعيف». (ينظر: النشر ١/٤٩٠).

(٢) قال في النشر: «وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو: التسهيل بين بين، وهو ضعيف جداً، وحُكِيَ فيها وجه ثالث؛ وهو: إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها، وهو وجه مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء، وهو وجه ضعيف؛ لمخالفة الرسم وما عليه أهل الأداء». (ينظر: النشر ٢/٤٨١، والإتحاف ٢/٤٤٤).

(٣) أي: حمزة الزيات.

(٤) وقرأ الباقون: بضم الياء، وكسر الحاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٥١)، والنشر ٢/٢٧٣، والإتحاف ٢/٤٤٤).

(٥) وقرأ الباقون: بحذف الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الحج، البيت رقم (٧٩٢)، والنشر ٢/٣٢٥، والإتحاف ٢/٤٤٤).

(٦) قرأ قالون وأبو جعفر: بهمزتين على الاستفهام، مع تسهيل الهمزة الثانية، والفصل بينهما بألف، وقرأ ابن ذكوان كذلك، إلا أنه اختلف عنه في الفصل وعدمه، وقرأ ورش، والبزي، وحفص: بتسهيل الهمزة الثانية، مع القصر، وبه قرأ قنبل، ورويس، في أحد وجهيهما، وللأزرق وجه ثان؛ وهو إبدال الهمزة الثانية ألفاً على قاعدته، وقرأ قنبل، ورويس، وهشام في أحد أوجهه الثلاثة: بهمزة واحدة؛ على الخبر، والوجه الثاني لهشام: القراءة بهمزتين؛ مخففة فمسهلة، مع المد، والثالث له كذلك، لكن مع القصر، وبه مع التحقيق قرأ الباقون؛ وهم: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٧ ـ ١٧٨)، والنشر ١/٣٦٦، والإتحاف ٢/٤٤٤).

(٧) ما بن المعكوفتين سقط من المتن الذي على هامش الشرح، ويبدو أنه سهو من الناسخ؛ لأن الشارح قد ذكر نصّ كلام الناظم في أصل الشرح، وذلك في معرض شرحه لخلاف القراء في هذا الحرف.

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ [٤٧].

فـ**(ـاجْمَعْ ﴿ثَمَرَتْ﴾)**؛ أي: اقرأه بزيادة ألف بعد الراء.

على الجمع(١).

للمرموز إليهم بقوله: **(عَـمَّ عُـلاً)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وحفص.

وقرأه الباقون: بغير ألف.

على الإفراد(٢).

وتقدَّم:

ضم هاء: ﴿يُنَادِيهِمْ﴾ [٤٧](٣)، ليعقوب(٤).

وقراءة: ﴿نَاءَ﴾، بوزن (جاء)؛ لأبي جعفر، وابن ذكوان(٥).

وهاهنا انتهى فرش سورة فصلت(٦).

---

(١) للنص على الأنواع، ولكثرة أنواع الثمرات الخارجة من غلافاتها. (ينظر: الكشف ٢٤٩/٢، وشرح النويري ٢١١/٥).

(٢) على إرادة الجنس، أو أن دخول: ﴿مِّن﴾، على: ﴿ثَمَرَةٍ﴾؛ يدل على الكثرة. (ينظر: الدر المصون ٥٣٤/٩، واللباب ١٥٣/١٧، وشرح النويري ٢١١/٥).

(٣) في الأصل بزيادة واو: (ويناديهم)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٤٤٥/٢.

(٥) فقرآها: بألف قبل الهمزة، وقرأها الباقون: بألف بعد الهمزة، وتقدم اختلافهم في إمالة النون، والهمزة، من باب الإمالة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، البيت رقم (٧٣٩)، والنشر ٣٠٨/٢، والإتحاف ٤٤٥/٢).

(٦) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (فصلت)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى منهج الشارح ومناهج الشراح الأخرين في نظائره مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

وفيها مضافتان[١]:

﴿شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ﴾ [٤٧][٢].

فتحها: ابن كثير.

﴿رَبِّىٓ إِنَّ﴾ [٥٠].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، بخلاف عن قالون.

ولا **زائدة** فيها.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٣].



(١) ينظر: النشر ٢/٣٦٧.

(٢) في الأصل بزيادة (من): (من شركائي)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٦٦ ـ ٣٦٧، وتقريب النشر ص (١٧٠)، وشرح النويري ٥/٢١٠ ـ ٢١١، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٦ ـ ٣٠٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٨/ب)، والإتحاف ٢/٤٤١ ـ ٤٤٦.

سُورَةُ الشُّورَى

تقدَّم:

حكم حاء: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [١ ـ ٢]؛ فتحاً، وإمالة، وتقليلاً(١).

وسَكْتُ أبي جعفر على أحرفها الخمسة(٢).

وإخفاء (عين) عند (السين) لغيره(٣).

---

(١) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واختلف عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩، ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١، والإتحاف ٢/٤٤١).

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) وإنما نبه الشارح إلى إخفاء (عين) عند (السين) ـ مع إجماع القراء عليه إلا لأبي جعفر ـ؛ لوجود الخلاف في نظيره؛ وهو فاتحة سورة مريم، وقد تقدم الكلام عنه في سورته، **وخلاصته**: أن المتواتر هو إخفاء نون (عين) عند (الصاد) لكلِّ القراء من: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وبعضهم يظهرها ـ كما رُوي عن حفص وغيره ـ؛ وهو معدود من الشاذ الذي لا يصح، ونظيرها هنا نون (عين) عند (السين) من فاتحة الشورى، لكن الإخفاء ـ هنا ـ محل إجماع بين القراء، ولم أقف على ذكر خلاف فيه لا في المتواتر ولا في الشواذ، إلا ما كان من سكت أبي جعفر عليه، وقد نبه على الإخفاء فيه صاحب الإتحاف فقال في سورة الشورى: «وتقدم التنبيه على إخفاء نون: (عين) عند السين، ولم أر من نبه عليه»، وذكره صاحب معجم القراءات لكنه نصَّ عليه بصيغة التمريض حيث قال: «وَقُرِئَ بإخفاء نون (عين) في (السين)، عند الوصل»، وهو مستدرك عليه لأنه القراءة بإخفاء نون (عين) في السين وصلاً متواترة مجمع عليها، =

فإنه يجوز لكل القراء فيها ـ أي: العين ـ؛ المد[1]، والتوسط[2]، والقصر[3].

نعم لا يجوز فيها القصر للأزرق[4]؛ لمنافاته لأصله؛ لأنه يَرَى مد حرف اللين في: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿سُوٓءَ﴾ [البقرة: ٤٩]، فهذه [أقوى][5]؛ لأنَّ سببية السكون أقوى، وبه قُيِّد إطلاق قول المتن السابق[6]:

.... وَنَحْوُ عَيْنٍ [فَالثَّلَاثَةُ][7] لَهُمْ

= فكان الأولى أن لا يذكرها بصيغة التمريض والتضعيف. ولو قال الشارح ـ أي الترمسي ـ هنا: «ولا خلاف بين القراء في الإخفاء فيه»، مكان قوله: «وإخفاء (عين) عند (السين) لغيره» لكان أوضح من عبارته؛ لأن الإخفاء هو الأصل، ولئلا توهم عبارته معنًى غير مراد. (ينظر: الإتحاف ١٤١/١، ٤٤٧/٢، ومعجم القراءات ٣٠٦/٨).

(١) لالتقاء الساكنين، وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكي، وأبي القاسم الشاطبي، وحكاه أبو عمرو الداني في جامعه. (ينظر: النشر ٣٤٩/٢، والإتحاف ٤٤٧/٢).

(٢) لفتح ما قبل الياء، ورعاية للجمع بين الساكنين، وهو مذهب أبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الانطاكي، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي صاحب الروضة، وهو الوجه الثاني في جامع البيان، وحرز الأماني، والتبصرة، وغيرهما، وهو أحد الوجهين في كفاية أبي العز القلانسي عن الجميع، وفي الكافي عن ورش وحده بخلاف. (ينظر: النشر ٣٤٨/٢ ـ ٣٤٩، والإتحاف ٤٤٧/٢).

(٣) قال في النشر: «إجراءً لها مجرى الحروف الصحيحة، وهو مذهب أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الهمداني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيين قاطبة، وهو الذي في الهداية، والهادي، والكافي لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش». (ينظر: النشر ٣٤٩/٢، والإتحاف ٤٤٧/٢).

(٤) قال في النشر: «القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق مِمَّا انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مد حرف اللين قبل الهمز؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز». (ينظر: النشر ٣٤٩/٢).

(٥) في الأصل: (أهوى)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٤٦).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧٢).

(٧) في الأصل: (الثلاثة).

وأمَّا: ميم، وسين، وقاف؛ فلا خلاف في إشباعها.

فائدة[(١)]: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ موصولة رسماً في جميع المصاحف.

سُئِلَ [الحسين][(٢)] بن الفضل[(٣)] لم قُطِعَ[(٤)]، ولم تُوصَلْ مثل: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، فأجاب: بأنها من سور أوائلها: ﴿حمٓ﴾، فجرى مجرى نظائرها، فكان: ﴿حمٓ﴾؛ مبتدأ، و﴿عٓسٓقٓ﴾؛ خبره، [لأنهما][(٥)] عُدَّا آيتين عند الكوفي والحمصي، وأمَّا أخواتها مثل: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، و﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١]، و﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١]؛ فواحدة؛ أي: اتفاقاً[(٦)].

ومع ذلك لا يجوز الوقف هنا على: ﴿حمٓ﴾ اختياراً، ومن وقف عليه من ضرورة أعاده[(٧)].

---

(١) ذكرها الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦)).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (الحسن)، والصواب ما أثبته، وهو الذي في غيث النفع، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦)).

(٣) الحسين بن الفضل بن عمير البجلي الكوفي ثم النيسابوري، أبو عليّ المفسر الأديب، إمام عصره في معاني القرآن، سمع يزيد بن هارون، وعبدالله بن بكر السهمي، وأبا النضر، وآخرين، روى عنه: محمد بن الأخرم، ومحمد بن صالح، ومحمد القاسم العتكي، مات سنة ٢٨٢هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي ص (٣٧)).

(٤) أي: لم قطعت فاتحة سورة الشورى: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾، فصارت: ﴿حمٓ﴾ آية، و﴿عٓسٓقٓ﴾ آية، ولم توصل الكلمة الأولى مع الثانية لتكونا في الرسم كلمة واحدة مثل فاتحة سورة مريم: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها ـ من غيث النفع حيث الكلام بحروفه ـ؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦)).

(٦) ذكره البغوي في تفسيره ١٨٣/٨، والصفاقسي في غيث النفع ص (٣٤٦).

(٧) وذلك لجميع القراء العشرة، نصَّ عليه الصفاقسي في غيث النفع، والخليجي في حل المشكلات، والقاضي في البدور الزاهرة، وغيرهم، ومن مشايخنا من يرى أن الوقف على: ﴿حمٓ﴾ ـ عند انقطاع نفس القارئ ـ جائز بلا إعادة، وذلك على أعتبار أنها رأس آية، والوقف على رؤوس الآي سنة مؤكدة، ثم يبتدئ بـ﴿عٓسٓقٓ﴾، وقد ذهب إلى هذا الرأي شيخ القراء بالمسجد النبوي الشيخ الكبير إبراهيم الأخضر ـ فيما تلقيته عنه =

وأمَّا السكت فمتعين لأبي جعفر(١) ـ كما تقرر ـ.

٩٠٢ ـ ....وَحَاءُ(٢) يُوحِي(٣) فُتِحَتْ:

٩٠٣ ـ دُمًا(٤)........................ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيۡكَ﴾ [٣].

= من قراءتي عليه بالقراءات العشر الصغرى ـ، وكذا الشيخ المحقق عبدالرافع رضوان الشرقاوي فيما تلقيته عنه رواية ـ من قراءتي عليه بالقراءات العشر الصغرى ـ، بل إن شيخنا الجليل إبراهيم الأخضر يؤكد الوقف على: ﴿حمٓ﴾؛ لأنه يختار أن الوقف على رؤوس الآي لا ينبغي تركه؛ لورود النص الصحيح ـ من فعل وقراءة النبي ﷺ ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦)، وحل المشكلات ص (٨٢)، والنشر ١٥٢/٢).

(١) قال في النشر: «فإن السَّكت عليها ـ أي لأبي جعفر ـ لا يتم إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه». (ينظر: النشر ١٩/١ بتصرف يسير).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الهمزة: **(وَحَاءُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الذي في نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الهمزة: **(وَحَاءَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. ولم يتبين ضبطها في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء؛ على البناء للمفعول: **(يُوحَى)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بكسر الحاء؛ على البناء للفاعل: **(يُوحِي)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الميم بلا تنوين، وبالألف الممدودة: **(دُمَا)**، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيهما؛ بتنوين فتح الميم، وبالألف المقصورة: **(دُمًى)**، والثالث: بفتح الميم مع التنوين بالألف الممدودة: **(دُمًا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(دُمًى)**، **(دُمًا)**، **(دُمَا)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فـ(ـحَاءُ: ﴿يُوحِي﴾ فُتِحَتْ)؛ أي: اقرأه بفتح الحاء.

[للإمام][١] المرموز إليه بدال: **(دُمًا) [٥٣١]**؛ أي: ابن كثير بكماله.

على البناء للمفعول، والنائب عن الفاعل: ﴿إِلَيْكَ﴾، أو الضمير المستتر العائد إلى (ذلك)[٢].

والباقون: بكسر الحاء.

على البناء للفاعل، وهو الله ـ ﷻ ـ[٣].

وتقدَّم الخلاف:

في: ﴿يَكَادُ﴾ [٥][٤]؛ تذكيراً، وتأنيثاً[٥].

وفي: ﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ [٥]؛ من الانفطار، والتفطر[٦].

وفي هاء: ﴿نُؤْتِهِۦ مِنْهَا﴾ [٢٠]؛ إسكاناً، واختلاساً، وإشباعاً[٧].

---

(١) في الأصل: (الإمام)، وما أثبته لاستقامة المعنى.

(٢) أي: العائد إلى قوله تعالى: «﴿كَذَٰلِكَ﴾، لأنه مبتدأ، والتقدير: مثل ذلك الإيحاء يُوْحِي هو إليك»، وقال في الكشف: «فالمعنى على هذه القراءة: كذلك يُوحَى إليك يا محمد مثل ما أُوحِيَ إلى الأنبياء قبلك». (ينظر: الكشف ٢/٢٥٠، والدر المصون ٩/٥٣٧، واللباب ١٧/١٦٢).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٥٠، والدر المصون ٩/٥٣٧، واللباب ١٧/١٦٢.

(٤) في الأصل رُسِمَتْ كلمة (يكاد) من غير نقط ولا تشكيل، وأثبتُّها برسم قراءة التذكير.

(٥) قرأه بياء التذكير: نافع، والكسائي، وقرأ الباقون: بتاء التأنيث. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة مريم، البيت رقم (٧٦٧)، والنشر ٢/٣١٨، والإتحاف ٢/٤٤٨).

(٦) قرأ أبو عمرو، وشعبة، ويعقوب: بنون ساكنة بعد الياء، وكسر الطاء مخففة، وقرأ الباقون: بتاء فوقية مفتوحة مكان النون، وفتح الطاء مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة مريم، البيت رقم (٧٦٧)، والنشر ٢/٣١٨، والإتحاف ٢/٤٤٨).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٢)، والنشر ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٦، والإتحاف ٢/٤٤٩.

وفي: ﴿يُبَشِّرُ﴾ [٢٣][1]؛ تخفيفاً، وتشديداً[2].

ويوقف لحمزة على: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [٢١]؛ باثني عشر وجهاً[3]، تقدم بيانها.

ويوقف للكل على: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ [٢٤]؛ بحذف الواو بعد الحاء؛ للرسم، وهو أحد الأربعة[4] المجموعة في اللؤلؤ المنظوم[5]:

يَمْحُ بِشُورَى يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ مَعْ وَيَدْعُ الإِنْسَانُ سَنَدْعُ [الْوَاوَ][6] دَعْ

فالوقف في الكلِّ للكلِّ: بغير واو؛ على الرسم.

قال الحافظ السيوطي[7]: «والسرُّ في الحذف؛ منها: التنبيهُ على

---

(١) في الأصل كتبت: (بشر)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٢) قرأ بفتح الياء، وسكون الموحدة، وضم الشين مخففة: ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٩)، والنشر ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠، والإتحاف ٢/٤٤٩).

(٣) وذلك لرسم همزته على (واو)، والأوجه الإثني عشر هي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٦).

(٤) وهي في الحقيقة خمسة مواضع، الأربعة التي ذكرها الشارح من نظم الإمام المتولي، وبقي الموضع الخامس، وهو قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤]، وقد نظمه المتولي، حيث جاء في البيت الذي بعد البيت الذي ذكره الشارح:

وَهَكَذَا وَصَالِحُ الَّذِي وَرَدْ فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ فَاظْفَرْ بِالرَّشَدْ

(ينظر: الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم، الكلام على ما يحذف منه الواو والياء رسماً ونطقاً، ص (٣٦)، البيت رقم (٥٠)).

(٥) ينظر: الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم، باب الكلام على ما يحذف منه الواو والياء رسماً ونطقاً، ص (٣٦)، البيت رقم (٤٩).

(٦) في الأصل: (الداع)، وهو سبق قلم، والصواب: (الواو). (ينظر: الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم، ص (٣٦)، البيت رقم (٤٩)).

(٧) ذكره في الإتقان، وعزاه إلى المراكشي؛ صاحب عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ص (٢٢١٢) بتصرف يسير).

سرعةِ وقوع الفعل على الفاعل، وشدة قبول المتأثر به في الوجود.

أمَّا: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]؛ فيدل على أنه سهلٌ عليه، ويسارع كما يسارع في الخير، بل إثبات الشر من جهة ذاته أقرب إليه من الخير.

وأمَّا: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [٢٤]، هنا؛ فللإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله.

وأمَّا: ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦][1]؛ فللإشارة إلى قبول الدعاء، وسرعة إجابة الداعين.

وأمَّا: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]؛ فللإشارة إلى وقوع الفعل، وسرعة إجابة الزبانية، وقوة البطش»، انتهى.

٩٠٣ ـ ....وَخَاطِبْ يَفْعَلُو: صَحْبٌ غَمَا خُلْفٌ[2]..................................

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [٢٥].

فـ(**ـخَاطِبْ:** ﴿يَفْعَلُواْ﴾)؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب[3].

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ غَمَا**[4]) (**خُلْفٌ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، بلا خلاف عنهم.

---

(١) في الأصل بإثبات (واو) قبل (يدع): (ويدع الداع)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ برفع الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**).

(٣) على الالتفات إلى الجميع، فالمخاطبة هنا تعمُّ الحاضر والغائب. (ينظر: الكشف ٢/٢٥٠، والدر المصون ٩/٥٥٢، والإتحاف ٢/٤٤٨، واللباب ١٧/١٩٥، وشرح النويري ٥/٢١٢).

(٤) ومعنى قوله: (**غَمَا**)؛ فعل، بمعنى: غَطَّى، وغَمَا البيت سقفه من الطين أو الخشب.

ورويس بخلاف عنه؛ فالخطاب له من طريق أبي الطيب عنه[١]، وروى غيره عنه[٢] بياء الغيب[٣].

وبها **قرأ الباقون**.

وتقدَّم الخلاف:

في: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [٢٨]؛ تخفيفاً، وتشديداً[٤].

وضم هاء: ﴿فِيهِمَا﴾ [٢٩]؛ ليعقوب[٥].

٩٠٣ ـ ....بِمَا فِي فَبِمَا، مَعْ يَعْلَمَا

٩٠٤ ـ بِالرَّفْعِ: [عَمَّ[٦]]............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [٣٠].

فقرأه: ﴿بِمَا﴾ بغير فاء قبل الباء؛ نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، كما سيأتي رمزهم.

على جعل: ﴿مَا﴾ في: ﴿مَآ أَصَٰبَكُم﴾[٧]؛ موصولة مبتدأ،

---

(١) وقراءة رويس ـ بخلف عنه ـ بتاء الخطاب من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٣)).

(٢) ينظر: النشر ٣٦٧/٢.

(٣) ردًّا على ما قبله من الغيبة. (ينظر: الكشف ٢٥٠/٢، والدر المصون ٥٥٢/٩، واللباب ١٩٥/١٧).

(٤) قرأ بسكون النون، وتخفيف الزاي؛ على التخفيف: ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب، وقرأه الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦٢)، والنشر ٢١٨/٢، والإتحاف ٣٦٤/٢).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٤٥٠/٢.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، وهو مثبت في أصل الشرح.

(٧) في الأصل: (أصابكم).

و﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾؛ خبره، وعلى جعلها شرطية، تكون الفاء محذوفة كما في: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وهكذا في رسم المدني والشامي(١).

قال في الرائية(٢):

................................وَالْمَدَنِي عَنْهُ بِمَا كَسَبَتْ [بِالشَّامِ فِيْهِ قَرَا](٣)

وذلك (**في**).

موضع: ﴿فَبِمَا﴾ بإثبات الفاء قبل الباء.

في **قراءة الباقين**.

كرُسُومِهِم(٤).

فـ﴿مَا﴾؛ شرطية، وهو الأظهر، أو موصولة، والفاء داخلة في حيزها لعمومها(٥).

ولا ينافي ما تقدم؛ أن رسم المدني بفاء، ما ذكره أشهب(٦)،

---

(١) ينظر: الكشف ٢٥١/٢، والدر المصون ٥٥٤/٩ ـ ٥٥، واللباب ٢٠٠/١٧.

(٢) ينظر: إتحاف البررة بالمتون العشرة، عقيلة أتراب القصائد، ص (٣٢٥)، البيت رقم (١١٠)، وشرح تلخيص الفوائد ص (٤٠)، وشرح عقلية أتراب القصائد ص (٥٥).

(٣) ما بين المعكوفتين هكذا ضُبط في الأصل، ولكنَّه ضُبط في المطبوع: (**وَبِالشَّام جَرَى**). (ينظر: إتحاف البررة بالمتون العشرة، ص (٣٢٥)، البيت رقم (١١٠)، وشرح تلخيص الفوائد ص (٤٠)، وشرح عقلية أتراب القصائد ص (٥٥)).

(٤) أي: كما هي مرسومة في مصاحفهم.

(٥) ينظر: الكشف ٢٥١/٢، والدر المصون ٥٥٤/٩ ـ ٥٥، واللباب ٢٠٠/١٧.

(٦) أشهب بن عبدالعزيز بن داود بن إبراهيم، الإمام العلامة، مفتي مصر، أبو عمرو القيسي العامري، سمع من مالك بن أنس، والليث بن سعد، ويحي بن أيوب، وسليمان بن بلال، وبكر بن مضر، وآخرين، وحدَّث عنه: الحارث بن مسكين، ويونس بن عبدالأعلى، وبحر بن نصر، ومحمد بن عبدالله بن عبدالحكم، وسحنون، وآخرون، توفي سنة ٢٠٤هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: ترتيب المدارك ٤٤٧/٢، ووفيات الأعيان ٢٣٨/١، والعبر ٣٤٥/١).

وابن قاسم[١]، وابن وهب[٢]: «أنهم رأوا: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ...الخ﴾، بالفاء في مصحف جد الإمام مالك، الذي كتبه حين كتب عثمان رضي الله عنه[٣]؛ لأن هذا غير تلك المصاحف المشهورة، بدليل قول الداني[٤]: «أخرجه إليهم مالك»[٥]، والله أعلم.

(مَعَ) اختلافهم.

في: ﴿**يَعْلَمَا**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [٣٤ ـ ٣٥].

فقرأه **(بِالرَّفْعِ)**؛ أي: برفع الميم.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ)**، أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

---

(١) عبدالرحمٰن بن القاسم، أبو عبدالله العُتَقي، مولاهم المصري، صاحب الإمام مالك، عالم الديار المصرية ومفتيها، روى عن: مالك، وعبدالرحمٰن بن شريح، ونافع بن أبي نعيم المقرئ، وبكر بن مضر، وطائفة، وروى عنه: أصبغ، والحارث بن مسكين، وسحنون، وعيسى بن مَثرد، ومحمد بن عبدالله بن الحكم، وآخرون. توفي سنة ١٩١هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: تهذيب التهذيب ٢٥٢/٦، وترتيب المدارك ٤٣٣/٢).

(٢) عبدالله بن وهب بن مسلم، أبو محمد الفهري، مولاهم المصري، أحد الأئمة الأعلام، ثقة كبير، روى عن: ابن جريج، ويونس بن يزيد، وحيوة بن شريح، وغيرهم، وأخذ القراءة عرضاً عن: نافع، روى عنه: الليث بن سعد، وعبدالرحمٰن بن مهدي، وسحنون، وغيرهم، وأخذ القراءة عنه: أحمد بن صالح أبو طاهر، وأحمد بن عمرو بن السرح، وإسماعيل بن أبي أويس، ويونس بن عبدالأعلى، توفي سنة ١٩٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: ترتيب المدارك ٤٢١/٢، والسير ٢٢٣/٩، وغاية النهاية ٤٦٣/١).

(٣) عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم البيت رقم (١٨): (أن ربنا أنزله بسبعة مهونا).

(٤) ينظر: المقنع ص (١١٢).

(٥) وهذا الاعتراض ثم الاستدلال والرد عليه من جملة كلام العلامة الصفاقسي في غيث النفع وزاد فيه: «وكان في مصاحف المدينة المشتهرة بين أيديهم بلا فاء، كما نصَّ عليه غير واحد». (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٦ ـ ٣٤٧)، ومختصر التبيين ١٠٩٢/٤).

على القطع، والاستئناف[١].

وقرأه الباقون: بالنصب[٢].

على صرف العطف عن اللفظ إلى العطف على المعنى[٣]، لأنه لمَّا لم يحسن عطف: ﴿وَيَعْلَمَ﴾ مجزوماً على ما قبله، إذ يكون المعنى: (إن يشأ يعلم)، عدل إلى العطف على مصدر الفعل الذي قبله [بإضمار][٤] [(أنْ)][٥]؛ ليكون في تأويل مصدر، أو على جعل الواو ناصبة[٦]، أو على العطف على علة مقدرة؛ مثل: (لينتقم ويعلم)[٧].

٩٠٤ ـ ....وَكَبَائِرَ مَعَا[٨] كَبِيرَ: رُمْ[٩] فَتًى.......................

(وَ)اخْتُلِفَ في (﴿كَبَآئِرَ﴾ مَعًا).

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾، هنا[١٠].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٥١ ـ ٢٥٢، والدر المصون ٩/٥٥٨، واللباب ١٧/٢٠٦.

(٢) قال في الدر المصون: «وقُرِئ بجزمه أيضاً؛ وإذا قُرئ الجزم فتُكْسرُ الميم؛ لالتقاء الساكنين»، وهي قراءة أبي الحسن البصري، وأبو البرهسم. (ينظر: الدر المصون ٩/٥٦٠، ومعجم القراءات ٨/٣٣٥).

(٣) وهو قول الزجاج. (ينظر: الدر المصون ٩/٥٥٨).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥١).

(٥) في الأصل: (بأن)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥١).

(٦) لا بإضمار (أنْ)؛ وذلك على قول الكوفيين. (ينظر: الدر المصون ٩/٥٥٩).

(٧) ينظر: الكشف ٢/٢٥١ ـ ٢٥٢، والدر المصون ٩/٥٥٨ ـ ٥٦٠، واللباب ١٧/٢٠٦.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين بلا تنوين: **(مَعَا)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح العين مع التنوين: **(معًا)**.

(٩) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ بما يوهم حرف الدال: **(دم)**، وهو موهم خلاف المراد، إلا أنه في ثنايا الشرح صرح بالكسائي فزال الإيهام المحتمل.

(١٠) سورة الشورى: الآية [٣٧].

وقـــولـــه: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلۡمَغۡفِرَةِۚ﴾، في النجم(١).

فقرأه: ﴿كَبِيرَ﴾؛ بكسر الباء(٢)، بلا ألف، ولا همز.

بوزن: (قدير)؛ على الإفراد في الموضعين؛ لإرادة الجنس(٣).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (رُمْ فَتًى)؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف عن نفسه.

وقرأ الباقون: بفتح الباء، وألف بعدها، ثم همزة مكسورة، في الموضعين.

جمع (كبيرة)(٤).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين(٥).

ويوقف:

لحمزة وهشام على: ﴿جَزَٰٓؤُاْ﴾ [٤٠]، باثني عشر وجهاً(٦)، تقدم بيانها.

---

(١) الآية [٣٢].

(٢) وبعدها ياء تحتية ساكنة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٧)).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٥٣، والدر المصون ٩/٥٦١، واللباب ١٧/٢٠٩.

(٤) قال في الدر المصون: «والرسم يحتمل القراءتين». (ينظر: الكشف ٢/٢٥٣، والدر المصون ٩/٥٦١، واللباب ١٧/٢٠٩).

(٥) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٦) وذلك لرسم همزته على (واو)، والأوجه الاثني عشر هي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٢/٤٦٠ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٢/٣٥٦).

ولحمزة على: ﴿سَيِّئَةٌ﴾ [٤٠]، بإبدال الهمزة ياء مفتوحة[١]؛ على الإمالة، وعدمها[٢].

وله[٣] ولهشام بخلفه على: ﴿مِن وَرَآيِٕ﴾ [٥١]، بتسعة أوجه[٤]، كما تقدم في: ﴿تِلْقَآيِٕ﴾[٥]، في سورة يونس[٦].

٩٠٤ - ....وَيُرْسِلَ[٧] ارْفَعَا

٩٠٥ - يُوحِي فَسَكِّنْ: مَازَ خُلفًا أَنْصِفَا[٨] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُرْسِلَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [٥١].

---

(١) فالهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المفتوح بعد كسر. (ينظر: النشر ٤٣٨/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٣٠)، والنشر ٨٦/٢ - ٨٧.

(٣) أي: للإمام حمزة - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ الذي هو أقرب مذكور.

(٤) هذا الموضع من المواضع التي رُسِمَ فيها للهمز صورة، فهو مما رُسِمَ فيه الهمز بالياء؛ ولهذا يوقف عليه لحمزة، وهشام بخلفه: بإبدال الهمزة ألفاً مع المد والقصر والتوسط، وبتسهيلها كالياء مع المد والقصر؛ فهي خمسة، وإذا أبْدلت ياء على الرسم؛ فالمد والقصر والتوسط مع سكون الياء، والقصر فقط مع روم حركتها، فتصير تسعة. (ينظر: النشر ٤٧٤/١، والإتحاف ١٠٥/٢).

(٥) في الأصل: (لقائي)، وهو تصحيف موهم.

(٦) الآية: [١٥].

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**وَيُرْسِلَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ برفع اللام: (**وَيُرْسِلُ**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد؛ على الخبر: (**أَنْصَفَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الخامسة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بكسر الصاد؛ على الأمر: (**أَنْصِفَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى. وقد تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش شرح الترمسيّ فحلت الباء مكان الفاء: (**أَنْصِبَا**).

فـ(ـارْفَعَا) [٥٣٣]؛ أي: اقرأه برفع اللام.

وأمَّا: ﴿فَيُوحِىَ﴾.

(فَسَكِّنْ)؛ أي: اقرأه بتسكين الياء.

لثقل الضمة على الياء.

وذلك قراءة المرموز إليهما بقوله: (مَازَ[١] خُلْفاً أَنْصِفَا[٢])؛ أي: ابن ذكوان بخلاف عنه[٣] من طريقيه، ونافع بلا خلاف.

على أنه خبر، أي: (هو يرسل)، أو مستأنف، أو حال؛ عطفاً على متعلق: ﴿مِن وَرَآيِ﴾، و﴿وَحْيًا﴾ من قوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ [٥١]؛ [مصدر][٤] في موضع الحال، عطف عليه ذلك المتعلق، والتقدير؛ (إلا مُوحِياً، أو مُسْمِعاً من وراء حجاب، أو مرسلاً فيوحي)؛ رفع تقديراً بالعطف عليه[٥].

والباقون: بنصبهما[٦].

بـ(ـأن) مضمرة، وهي ومدخولها عطف على: ﴿وَحْيًا﴾، وهو حال، أي: (إلا موحياً أو مرسلاً)، ﴿فَيُوحِىَ﴾؛ عطف عليه[٧].

---

(١) وقوله: (مَازَ)؛ فعلٌ، مِنْ مَازَ، يَمِيزُ، مَيزاً، وماز الشيء؛ عزله وفرزه عن غيره، وماز الأذى عن الطريق؛ نحَّاهُ وأزالهُ، قال ابن الناظم: «قوله: (مَازَ)؛ أي فَرَّقَ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (١٨٣)).

(٢) ومعنى قوله: (أَنْصفَا) ـ على فتح الصاد ـ؛ أي: عَدَلَ؛ فهو من الإنصاف بمعنى العدل، وعلى كسر الصاد؛ فعل أمر؛ متضمن الأمر بالعدل والإنصاف.

(٣) وقراءة ابن ذكوان من رواية الصوري عن طريق الرملي: برفع اللام من: ﴿يُرْسِلَ﴾، والإسكان في الياء من: ﴿فَيُوحِىَ﴾، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٣)).

(٤) في الأصل: (مصدرا).

(٥) ينظر: الكشف ٢٥٤/٢، والدر المصون ٥٦٦/٩، واللباب ٢٢١/١٧.

(٦) وبه قرأ ابن ذكوان من رواية الأخفش عنه من سائر طرقه، والمطوعي عن الصوري. (ينظر: النشر ٣٦٨/٢).

(٧) ينظر: الكشف ٢٥٤/٢، والدر المصون ٥٦٧/٩، واللباب ٢٢١/١٧ ـ ٢٢٢.

وتقدَّم الخلاف في: ﴿صِرَٰطِ﴾ [٥٣]؛ سيناً، وإشماماً، وصاداً خالصة[١].

وههنا انتهى فرش سورة الشورى[٢].

وليس فيها ياء **إضافة**.

وفيها زائدة واحدة[٣]:

﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [٣٢].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٤].



(١) قرأ قنبل بخلفه، ورويس: بالسين، وقرأ خلف عن حمزة: بالإشمام، وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢٧١/٢ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٤٥١/٢).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الشورى)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى منهج الشارح والشراح الآخرين في نظائره مراراً، مما يغني عن الإعادة والتكرار.

(٣) ينظر: النشر ٣٦٨/٢.

(٤) ينظر: النشر ٣٦٧/٢ ـ ٣٦٨، وتقريب النشر ص (١٧٠)، وشرح النويري ٢١٢/٥ ـ ٢١٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٨/ب ـ ل ١٢٩/أ)، والإتحاف ٤٤٧/٢ ـ ٤٥٢.

سُورَةُ الزُّخْرُفِ

قد مرَّ ذِكْرُ:

إمالة(١): ﴿حمٓ﴾ [١]، كالسكت على حرفيها(٢).

ونقل: ﴿قُرْءَانًا﴾ [٣]؛ ابن كثير(٣).

وكسر همزة: ﴿فِىٓ أُمِّ﴾ [٤] وصلاً؛ حمزة، والكسائي(٤).

٩٠٥ - .... أَنْ(٥) كُنْتُمُ بِكَسْرِهِ(٦): مَدًا(٧) شَفَا

(١) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واخْتُلِفَ عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩ - ٣٢١)، والنشر ٢/ ٧٠ - ٧١، والإتحاف ٢/ ٤٤١).

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) قرأه بالنقل: ابن كثير، وقرأه الباقون: بغير نقل. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ١/ ٤١٤، والإتحاف ٢/ ٤٥٣).

(٤) وقرأ الباقون: بضم الهمزة، واتفق القراء العشرة على الابتداء بالهمزة مضمومة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٥)، والنشر ٢/ ٢٤٨، والإتحاف ٢/ ٤٥٣).

(٥) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين؛ كسر الهمزة، وفتحها: (إِنْ)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بكسر الهمزة: (إِنْ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الهمزة: (أَنْ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهاء المكسورة: (بِكَسْرِهِ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي - بنسختيه -، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالتاء المجرورة مع التنوين: (بِكَسْرَةٍ)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بتنوين فتحة الدال، =

واخْتُلِفَ في: ﴿أَن كُنتُمْ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [٥].

فقرأه (**بِكَسْرِهِ**)؛ أي: همز: ﴿أَن﴾.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**مداً شَفَا**)؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وحمزة، وخلف عن نفسه.

على أنها شرطية، وإن كان إسرافهم محقَّقاً على سبيل المجاز، كقول الأجير: (إن كنتُ عملتُ فوفني حقي)، مع عمله وتحققه لعمله، وجوابه مقدر يفسره: ﴿أَفَنَضْرِبُ﴾؛ أي: (إن أسرفتم نترككم)(١).

وقرأه الباقون: بالفتح.

على العلة، مفعولاً لأجله، أي: (لأن كنتم)(٢).

وتقدَّم الخلاف على:

﴿**مِهَاداً**﴾ [١٠](٣).

و﴿مَّيْتًا﴾ [١١](٤).

= ثم ألف ممدودة: (**مَدًّا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الدال بلا تنوين، ثم ألف ممدودة: (**مَدَا**)، والثالث: بتنوين فتح الدال، ثم ألف مقصورة: (**مَدًى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٥٥، والدر المصون ٩/٥٧٤، واللباب ١٧/٢٣١.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٥٥، والدر المصون ٩/٥٧٤، واللباب ١٧/٢٣١.

(٣) قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف: بفتح الميم، وسكون الهاء، من غير ألف، وقرأ الباقون: بكسر الميم، وفتح الهاء، وألف بعدها ثابتة لفظاً محذوفة خطًّا. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة طه، الأبيات رقم (٧٧١ ـ ٧٧٢)، والنشر ٢/٣٢٠، والإتحاف ٢/٤٥٤).

(٤) قرأ أبو جعفر: بتشديد الياء، وقرأ الباقون: بتخفيفها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٤)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/٤٥٤).

و﴿تُخْرَجُونَ﴾ [١١][١].

و﴿جُزْءًا[٢]﴾ [١٥][٣].

٩٠٦ ـ وَيَنْشَأُ الضَّمُّ وَثَقِّلْ[٤] :عَنْ شَفَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَنْشَأُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَوَمَن يَنْشَأُ فِي ٱلْحِلْيَةِ ...الخ﴾ [١٨].

فـ**(ـالضَّمُّ)**؛ أي: اقرأه بضم الياء.

(وَثَقِّلْ)؛ أي: شدد الشين، مع فتح النون[٥] قبلها.

للمرموز إليهم بقوله: **(عَنْ شَفَا)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) قرأ بفتح حرف المضارعة، وضم الراء، على البناء للفاعل: حمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان بخلف عنه، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٢٩)، والنشر ٢/٢٦٧، والإتحاف ٢/٤٥٤).

(٢) في الأصل: (جزء)، وأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٣) قرأ شعبة: بضم الزاي، وقرأ أبو جعفر: بحذف الهمزة، وتشديد الزاي، ويوقف عليها لحمزة: بالنقل فقط، وأمَّا الإبدال واواً قياساً على (هزواً): فشاذٌّ، وأمَّا التسهيل بين بين: فضعيف. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٤، وغيث النفع ص (٣٤٧)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الثاء، وكسر القاف مشددة، وسكون اللام؛ على الأمر: **(وَثَقِّلْ)**، وهو ظاهر كلام الشارح الترمسي، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من ضبطه للمتن، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام بلا تنوين: **(وَثِقْلُ)**، والثالث: بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام مع التنوين: **(وَثِقْلٌ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَثَقِّلْ)**، **(وَثِقْلُ)**، **(وَثِقْلٌ)**.

(٥) قال النويري: «عُلِمَ فتح النون للمشدد من نحو: (ينزِّل)». (ينظر: شرح النويري ٥/٢١٨، بتصرف يسير).

على أنه مضارع (نشَّأ)، معدًّى بالتضعيف [مبنياً][(١)] للمفعول، أي: ([يُرَبَّى][(٢)])[(٣)].

وقرأ الباقون: بفتح الياء، وإسكان النون[(٤)]، وتخفيف [الشين][(٥)]. من (نَشَأَ)[(٦)]؛ لازمٌ مبنيٌ للفاعل[(٧)] **[٥٣٤]**.

٩٠٦ ـ .... عِبَادُ[(٨)] فِي عِنْدَ[(٩)] بِرَفْعٍ[(١٠)]: حُزْ كَفَى

واخْتُلِفَ في: ﴿عِبَٰدُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [١٩].

فقرأه [بباء][(١١)] موحدة منقوطة من أسفل، بعدها ألف.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٤).

(٢) رُسِمَتْ في الأصل بإعجام الباء: (بري)، والتصويب من الاتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٤).

(٣) والتنشئة؛ التربية. (ينظر: الكشف ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، والدر المصون ٥٧٩/٩، واللباب ٢٤٣/١٧).

(٤) قال النويري: «عُلِمَ سكون النون للمخفف من لفظه». (ينظر: شرح النويري ٢١٨/٥، بتصرف يسير).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٤).

(٦) بمعنى: تربَّى. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٦٤)).

(٧) فهو مِنْ: نَشَأَ في كذا ينْشَأُ فيه. (ينظر: الكشف ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦، والدر المصون ٥٧٩/٩، واللباب ٢٤٣/١٧).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**عِبَادُ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الدال: (**عِبَادِ**)، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح ـ هنا ـ: (عبد).

(٩) تصحفت في المتن الذي هامش الشرح؛ فجاءت الباء مكان النون: (**عِبْدَ**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ؛ (**عِنْدَ**)، وهو الصواب.

(١٠) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالجر مع التنوين في العين: (**بِرَفْعٍ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بكسر الراء بلا تنوين: (**بِرَفْعِ**).

(١١) في الأصل: (بياء)، وهو تصحيف موهم.

(**فِي**) موضع.

[﴿**عِنْدَ**﴾][(١)].

و(**بِرَفْعٍ**) للدال[(٢)].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حُزْ كَفَى**)؛ أي: أبو عمرو، وجميع الكوفيين.

على أنه جمع (عَبْد)[(٣)]، كقوله ـ ﷻ ـ: ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

وقرأه الباقون: بنون ساكنة، وفتح الدال، من غير ألف بعدها.

على أنه ظرف[(٤)]، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وهو مَجَازٌ عن: الشرف، ورفع المنزلة، وقرب المكانة، لا قرب المسافة[(٥)].

---

(١) في الأصل: (عنه)، وهو تصحيف موهم.

(٢) قال النويري: «ونصَّ على حركة الدال؛ لإمكان تعاقب الحركات مع الوزن». (ينظر: شرح النويري ٢١٨/٥).

(٣) ينظر: الكشف ٢٥٥/٢ ـ ٢٥٦، والدر المصون ٥٧٩/٩، واللباب ٢٤٣/١٧.

(٤) ينظر: الكشف ٢٥٥/٢ ـ ٢٥٦، والدر المصون ٥٧٩/٩، واللباب ٢٤٣/١٧.

(٥) ما ذكره الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ في تخريج الآية من المجاز في معنى العندية تأويل لا مسوغ له على الحقيقية، والصواب ـ كما قرره علماء العقيدة ـ أن القول في هذه القراءة نظيرُ القول في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وهو ثبوت اختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده ـ سبحانه ـ، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، وقد استدل أهل العلم بهذه النصوص على إثبات صفة العلوِّ لله ﷻ، إذ لو لم يكن ـ جلَّ جلاله ـ عالٍ على الخلق لما خَصَّ هذه المخلوقات بالعندية، ولا يجوز حمل ذلك على الشرف ورفع المنزلة وقرب المكانة، بل هو تأويل للنصِّ، وصرف له عن مدلوله، وما ذكره الشارح من تخريج ـ لا يُوَافَقُ عليه ـ للآية موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٧)).

٩٠٧ ـ أَشَـهِـدُوا اقْـرَأْهُ أَأُشْـهِـدُوا[١]: مَـدَا[٢] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ [١٩].

فـ(ـاقْرَأْهُ ﴿أَأُشْهِدُوا﴾) بهمزتين؛ مفتوحة، فمضمومة مسهلة كالواو، ومع سكون الشين.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**مَدَا**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، بكمالهما.

فأَدْخلا همزة التوبيخ على: ﴿**أُشْهِدُوا**﴾؛ فعلاً [رباعياً][٣] مبنياً للمفعول[٤].

وفَصَلَ بين الهمزتين بالألف[٥]: قالون بخلاف عنه من طريقيه، وأبو جعفر بلا خلاف، وقطع بالقصر لقالون أكثر المؤلفين[٦]، كورش،

---

(١) اختلفت النسخ في رسم هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بهمزتين على الألف: (**أَأُشْهِدُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بهمزة على السطر ثم الهمزة الثانية على الواو: (**أَؤُشْهِدُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بهمزتين؛ الأولى على الألف، والثانية على السطر: (**أَءُشْهِدُوا**)، والرابع: بهمزتين؛ الأولى على السطر، والثانية على الألف: (**ءَأُشْهِدُوا**).

(٢) أصاب هذه الكلمة مسح في المتن الذي على هامش الشرح فلم يبقى منها إلا حرف الميم والدال.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته من الإتحاف ـ حيث الكلام بحروفه ـ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٥).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٥٧، والدر المصون ٩/٥٨٠، واللباب ١٧/٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٥) وهي رواية الحافظ أبي عمرو من قراءته على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وأبو بكر بن مهران من الطريقين، وقطع به سبط الخياط في المبهج لأبي نشيط، وكذلك الهذلي من جميع طرقه، وبه قطع أبو العز، وابن سوار، للحلواني من غير طريق الحمامي. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، ص (٤٤)، البيت رقم (١٩١)، والنشر ٢/٣٧٦، والإتحاف ٢/٤٥٤).

(٦) فقد روى القصر كلُّ من روى عنه القصر في أخواته، ولم يذكر في الهداية، والهادي، والتبصرة، والكافي، والتلخيص، وغاية الاختصار، والتذكرة، سواه، وبه قرأ الداني =

ولم يذكر المصنف هذا الحكم هنا؛ لعلمه مما تقدم في الأصول، وقد ذكر في الحرز ما لقالون بقوله[١]:

....وَفِيهِ الْمَدُّ بِالْخُلْفِ [بَلَّلَا][٢]

انتهى.

والباقون: بهمزة واحدة.

للاستفهام، داخلة على: ﴿**شَهِدُوا**﴾، مفتوح الشين؛ ماضياً [مبنياً][٣] للفاعل؛ أي: (أَحَضَرُوا)[٤].

٩٠٧ ـ .... قُلْ قَالَ: كَمْ عِلْمٍ.....................

واخْتُلِفَ في: ﴿**قُلْ** أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ [٢٤].

فقرأه: ﴿قَالَ﴾؛ بصيغة الفعل الماضي[٥].

المرموز إليهما بأولى قوله: **(كَمْ عِلْمٍ)**؛ أي: ابن عامر بكماله، وحفص عن عاصم.

وقرأه الباقون: بصيغة الأمر[٦].

= على أبي الحسن، وهو في المبهج، والمستنير، والكفاية، وغيرها عن أبي نشيط، وقطع به سبط الخياط في كفايته من الطريقين، والوجهان جميعاً؛ عن أبي نشيط في التيسير، والشاطبية، والإعلان، وغيرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٩١)، والنشر ٣٧٦/٢، والإتحاف ٤٥٤/٢).

(١) ينظر: متن الشاطبية، البيت رقم (١٠٢٢).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض. (ينظر: متن الشاطبية، البيت رقم (١٠٢٢)).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٥٥/٢).

(٤) ينظر: الكشف ٢٥٧/٢، والدر المصون ٥٨٠/٩، واللباب ٢٤٥/١٧.

(٥) على إسناده إلى ضمير النذير المتقدم؛ أي: قال النذير لهم. (ينظر: الكشف ٢٥٨/٢، والدر المصون ٥٨١/٩، واللباب ٢/١٧).

(٦) على جعله أمر من الله ـ تعالى ـ للنذير، ليقول لهم ذلك ـ على الحكاية ـ. (ينظر: الكشف ٢٥٨/٢، والدر المصون ٥٨١/٩، واللباب ٢٥٠/١٧).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[١].

٩٠٧ ـ ....وَجِئْنَا[٢]: ثَمَدَا[٣]

٩٠٨ ـ بِـ: جِئْتُكُمْ[٤]................... ....

(وَ)قرأ: ﴿جِئْنَكُم﴾؛ بالنون، وألف بعدها؛ على الجمع.

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَمَدَا)**، أي: أبو عمرو بكماله.

(بِـ)ـموضع.

قراءة الباقين: ﴿جِئْتُكُم﴾؛ بتاء المتكلم الواحد[٥].

وكلٌّ على أصله في إبدال الهمزة، وعدمه[٦]، وصلة الميم، وعدمها[٧].

---

(١) فاستغنى بذلك عن القيد والترجمة لكل منهما.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالهمز: **(وَجِئْنَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالإبدال في الهمز: **(وَجِينَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ الأبدال، والهمز.

(٣) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف الألف بعد الدال: **(ثَمَد)**، ويبدو أنه مسح في أصل شرح الترمسي، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: **(ثَمَدَا)**.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالهمز بعد الجيم: **(بِجِئْتُكُمْ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بالإبدال ياء في الهمز بعد الجيم: **(بِجِيتُكُمْ)**، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ الأبدال، والهمز.

(٥) قال النويري: «وكان ينبغي أن يقيد: ﴿قَالَ﴾، بـ﴿أَوَلَوْ﴾؛ ليخرج: ﴿قَالَ مُتْرَفُوهَآ﴾ [٢٣]». (ينظر: شرح النويري ٥/٢١٨).

(٦) فأبدل الهمزة منه: أبو عمرو بخلفه، وأبو جعفر، كوقف حمزة عليه. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٥).

(٧) وقرأ بصلة ميم الجمع: قالون بخلفه، وابن كثير، وأبو جعفر. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٥).

ولاخلاف في بناء: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ معاً[(١)]، للفاعل؛ لأنه ليس من رجوع الآخرة[(٢)].

وتقدَّم الخلاف في باء: ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ [٢٣] معاً؛ ضمًّا، وكسراً[(٣)].

٩٠٨ ـ ....وَسُقُفًا وَحِّدْ: ثُبَا[(٤)] حَبْرٍ[(٥)]..................................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ﴾ [٣٣].

فـ**(ـوَحِّدْ)**؛ أي: اقرأه بفتح السين، وسكون القاف؛ على التوحيد[(٦)].

للمرموز إليهم بقوله: **(ثُبَا[(٧)]) (حَبْرٍ)**؛ أي: أبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو.

على إرادة الجنس[(٨)].

---

(١) الآيتين: [٢٨، ٤٨].

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٥.

(٣) فقرأ بضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الباء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٤٥٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضم الثاء، وبالألف الممدودة: **(ثُبَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الثاء، وبالألف المقصورة: **(ثُبَى)**، والثالث: بالألف الممدودة مع فتح الثاء: **(ثَبَا)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وقد أصاب هذه الكلمة مسح في المتن الذي على هامش شرح الترمسي، فلم يبقى منها إلا حرف الثاء، وبعض من حرف الباء.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء مع التنوين: **(حَبْرٍ)**، والثاني: بضم الراء بلا تنوين: **(حَبْرُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) قال النويري: «كيفية واحد السقف عُلِمت من جمعه». (ينظر: شرح النويري ٥/٢٢٢).

(٧) وقوله: **(ثُبَا)**، ممدودة أو مقصورة؛ هو العالي من مجالس الأشراف.

(٨) ينظر: الدر المصون ٩/٥٨٥، واللباب ١٧/٢٥٦، والإتحاف ٢/٤٥٦، وشرح النويري ٥/٢٢٠.

والباقون [٥٣٥]: بضمتين.

على الجمع؛ كـ(رَهْن) في جمع (رُهُن)(١).

وتقدَّم حذف همزة: ﴿يَتَّكِئُونَ﴾ [٣٤]، وضم كافه، لأبي جعفر(٢)، والوقف لحمزة عليها(٣)، كـ﴿يَسْتَهْزِءُونَ(٤)﴾ [٧].

٩٠٨ - ....وَلَمَّا اشْدُدْ: لَدَى(٥) خُلْفٍ(٦) نَبَا(٧)

٩٠٩ - فِــي ذَا(٨)...................... ....

(١) ينظر: الدر المصون ٥٨٥/٩، واللباب ٢٥٦/١٧، والإتحاف ٤٥٦/٢، وشرح النويري ٢٢٠/٥.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢.

(٣) ويجوز لحمزة عند وقفه على كلا الموضعين ونظائرهما من الهمز المضموم الواقع بعد كسر وبعدها واو: التسهيل بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه، وإبدال الهمزة ياء؛ على مذهب الأخفش، وحذف الهمزة مع ضم الزاي؛ اتباعاً للرسم، ويجوز على كل وجه من هذه الأوجه: أوجه المد الثلاثة؛ المد، والتوسط، والقصر، وأمَّا وجه التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل، وحُكِيَ وجه إبدالها واواً، قال في النشر: «فكلاهما لا يصح»، وللأزرق عن ورش الأوجه الثلاثة في المد وصلاً ووقفاً. (ينظر: النشر ٤٨٥/٢، والإتحاف ٣٥٥/٢، وغيث النفع ص (٣٤٨)).

(٤) في الأصل: (ليستهزئون)، ولعل مراده: كوقفه على يستهزئون.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**لَدَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالألف الممدودة: (**لَدَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الفاء مع التنوين: (**خُلْفٍ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بجر الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٧) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالباء ثم النون؛ من البنيان: (**بَنَا**)، وهو تصحيف موهم بالرمز لقالون، وصواب الرمز أنه لعاصم، ولهذا فقد جاء ضبطه في سائر النسخ: (**نَبَا**)، وقد صرح الشارح في شرحه بمعنى الرمز وعزاه للإمام عاصم، وإن جاء مصحفاً في ضبطه في الشرح وفي المتن الذي على هامشه، وهو سهو وسبق قلم.

(٨) ما بين المعكوفتين ضُبط في أصل الشرح: (**دَا**)، وضُبطت في المتن الذي على =

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿لَمَّا﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [٣٥].

فـ(**ـاشْدُدْ**)؛ أي: اقرأه بتشديد الميم.

للمرموز إليهم بقوله: (**لَدَى**[١] **خُلْفٍ** [**نَبَا**][٢] (**فِي** [**ذَا**][٣])؛ أي: هشام بخلاف عنه، وعاصم، وحمزة، وابن جماز.

على أنها بمعنى: (إلَّا)، و(إنْ) نافية[٤].

والتشديد لهشام؛ من طريق المشارقة، وأكثر المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، [وبالتخفيف][٥]؛ قرأ على أبي الفتح، من طريق الحلواني، وابن عباد، عن هشام[٦].

وبه **قرأ الباقون**.

= هامش الشرح: (**إذا**)، وكلا الضبطين موهم في معنى الرمز خلاف المراد، والصواب ما هو موجود في سائر النسخ حيث ضُبطت: (**ذَا**)، وقد صرح الشارح في شرحه بالمعنى الصحيح للرمز وعزاه لابن جماز، وإن جاء مصحفاً في ضبطه في الشرح وفي المتن الذي على هامشه، وهو سهو وسبق قلم.

(١) وقوله: (**لَدَى**)، ظرف مكان جامد بمعنى؛ عند، وقد يستعمل في الزمان، وإذا أُضيف إلى مضمر قُلِبت ألفه ياء، فتقول: لديك، ولديه.

(٢) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالباء ثم النون؛ من البنيان: (**بَنَا**)، وهو تصحيف موهم، والصواب ما أثبته، وهو الذي في سائر نسخ النظم وشروحه، ومعنى قوله: (**نَبَا**)؛ تجافى وتباعد، وقد يكون من النبأ، وهو الخبر، فَسُكِّنَتْ همزته ثم أبدلت ألفاً للوقف.

(٣) ما بين المعكوفتين ضُبط في أصل الشرح: (**دَا**)، وهو تصحيف موهم، والصواب ما أثبته، وهو الذي في سائر نسخ النظم وشروحه، وقوله: (**ذَا**)؛ اسم يشار به إلى المذكر، و(ذِي) ـ بكسر الذال ـ للمؤنث، وتثنية (ذَا)؛ (ذَان).

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٦، واللباب ٢٥٨/١٧، والنشر ٢٩١/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (وبالفتح)، وهو سبق قلم، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٤٥٦/٢).

(٦) ينظر: النشر ٢٩١/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢.

فـ(ـإِنْ)؛ هي المخففة، و(اللام) فارقة، و(ما) مزيدة تأكيداً[(١)].

٩٠٩ ـ ....نُقَيِّضْ[(٢)] (يَا): صَرَا[(٣)] خُلْفٍ ظَهَرْ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نُقَيِّضْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [٣٦].

فـ("**يَا**")؛ أي: قراءته بالياء من تحت.

للمرموز إليهما بقوله: (**صَرَا خُلْفٍ ظَهَرْ**[(٤)])؛ أي: شعبة بخلاف عنه، ويعقوب بكماله.

على إسناد الفعل إلى ضمير: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[(٥)].

---

(١) على حد قوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]. (ينظر: الدر المصون ٣٩٦/٦، واللباب ٢٥٨/١٧، والنشر ٢٩١/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٦٥)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون العظمة: (**نُقَيِّضْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالياء التحتية: (**يُقَيِّضْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بالراء: (**صَرَا**)، وهو الذي في شرح الترمسي، وفي شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: بالدال مفتوحة بلا تنوين، بعدها ألف ممدودة: (**صَدَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، وهي كذلك في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، إلَّا أنه ضبطه بالتنوين في الدال مكان الفتح: (**صَدًا**)، وهو الوجه الثالث، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بالألف المقصورة، وفتح الدال بلا تنوين: (**صَدَى**)، وهو الوجه الرابع، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**صَدَى**)، (**صَدًا**)، (**صَدَا**)، (**صَرَا**). والـ(**ـصَدَى**) له معان؛ منها الصوت الذي يجيئك مثل صوتك في الجبال والجدران، ومنها؛ أنَّ (الصدا): طير صغير يقال له الجندب؛ الذي يُرى ليلاً، وقيل: هو ذكر البوم، وقيل: (الصدا): العطش.

(٤) ومعنى قوله: (**ظَهَرْ**)؛ فعِلٌ؛ مِنْ: ظَهَرَ، يَظْهَرُ، ظُهُوراً، ظهر الشيء؛ بدا واتضح بعد خفاء، أو تبين وجوده وانكشف أمر، فهي من الظهور، وهو الوضوح، وقد يأتي بمعنى التمكن والغلبة.

(٥) ينظر: الدر المصون ٥٨٩/٦، واللباب ٢٦١/١٧، وشرح النويري ٢٢١/٥.

والباقون: بنون العظمة[١].

وبه قرأ شعبة من أكثر طرق يحيى بن آدم عنه.

والأول من طريق يحيى العليمي عنه[٢].

وتقدَّم الخلاف في سين: ﴿يَحۡسَبُونَ﴾ [٣٧]؛ كسراً، وفتحاً[٣].

٩٠٩ ـ .... وَجَاءَنَا امْدُدْ هَمْزَةً[٤]: صُنْ[٥] عَمَّ دَرْ[٦]

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿جَآءَنَا﴾.

مِنْ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾ [٣٨].

فـ**(ـامْدُدْ هَمْزَةً)**؛ أي: اقرأه: ﴿**جَاءَانَا**﴾؛ بألف بعد الهمزة.

للمرموز إليهم بقوله: **(صِفْ عَمَّ دَرْ[٧])**؛ أي: شعبة، ونافع[٨]، وأبي جعفر، وابن عامر، وابن كثير.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٥٨٩/٦، واللباب ٢٦١/١٧، وشرح النويري ٢٢١/٥.

(٢) وقراءة شعبة بالياء من طريق يحي العليمي عنه، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٦٩/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٣)).

(٣) فقرأه بكسر السين: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٦/٢، والإتحاف ٤٥٦/٢).

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بتاء منصوبة منونة: **(هَمْزَةً)**، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بهاء مضمومة مكان التاء: **(هَمْزَهُ)**.

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بصاد، ثم نون؛ من الصيانة: **(صُنْ)**، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ من الوصف: **(صِفْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) ضُبطت في أصل الشرح: **(رد)**، وهو تصحيف موهم خلاف الرمز المراد، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(دَرْ)**، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٧) وقوله: **(دَرْ)**؛ مصدر دَرَّ، أي: العمل الخيِّر، أو بمعنى: الكثرة، يقال: لله درُّك؛ للهِ ما خرج منك من خير وعطاء، ولله در أبيك؛ أي: إنك لمن معدن أصيل، والدَّرُّ؛ اللبن؛ أو الكثير منه.

(٨) والأزرق عن ورش على أصله من المد، والتوسط، والقصر، في الألف التي بعد الهمزة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٨)).

على التثنية(١)؛ وهما: العاشي(٢)، وقرينه(٣).

والباقون: بغير ألف.

على الإفراد، بإعادته إلى لفظ: ﴿مَنْ﴾ [٣٦]؛ وهو العاشي(٤).

وتقدَّم:

تسهيل الهمزة الثانية من: ﴿أَفَأَنتَ﴾ [٤٠]؛ للأصبهاني(٥).

وقراءة رويس: ﴿نَذْهَبَنَّ(٦) بِكَ﴾ [٤١]، و﴿نُرِيَنَّكَ﴾ [٤٢]؛ بنون التوكيد الخفيفة فيهما(٧)، واتفقوا(٨) على الوقف له بالألف بعد الباء في: ﴿نَذْهَبَنَّ﴾، على الأصل في الخفيفة، ـ كما تقدم ـ.

---

(١) كُتِبَتْ هذه الكلمة الأصل كتابة غير مفهومة، والتصويب من الدر المصون، والإتحاف، وغيرهما.

(٢) قال في العين: «والعاشي؛ هو الذي يسير بالليل إلى الناس يطلبهم، تقول: عشوت إلى بني فلان»، فالعشا؛ بمعنى: سوء البصر بالليل والنهار، وفعله: عَشَى، يَعْشَى، كَرَضَى، يَرْضَى، وعَشَا، يَعْشُو، كَدَعَا، يَدْعُو، والوصف منه؛ عش، وأعشى، أما عشا؛ بمعنى فَعَلَ فِعْلَ الأعشى، ونَظَرَ نَظَرَ الأعشى، من غير آفة به فإنه كدعا يدعو، وأما في الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦]؛ فالمراد به هو الذي يتعامى ويتغافل ويُعْرِض عن ذكر الرحمن، والعشا في العين: ضعف بصرها. والمراد ههنا: عشا البصيرة، وقد اتفق الأئمة على قراءة هذا الحرف بالسين. (ينظر: العين ٢/٢٣٤، وتفسير ابن كثير ٣/٣٤، وشرح موسى جار الله ص (٢٦٥)).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٥٩، والدر المصون ٩/٢٩٨، واللباب ١٧/٢٦٣.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٥٩، والدر المصون ٩/٢٩٨، واللباب ١٧/٢٦٣.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٢/٣٩٨، والإتحاف ٢/٤٥٧.

(٦) في الأصل: (يذهبن)، وهو تصحيف.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، الأبيات رقم (٥٥٠ ـ ٥٥١)، والنشر ٢/٢٤٦، والإتحاف ٢/٤٥٧.

(٨) نصَّ عليه في النشر حيث قال ٢/٢٤٦: «واتفق أئمتنا في الوقف على: ﴿نَذْهَبَنَّ﴾، أنه بالألف، فنصَّ الأستاذ أبو طاهر بن سوار، والشيخ أبو العز، وغير واحد: على الوقف عليه بالألف، ولم يتعرض إلى ذلك الحافظان أبو عمرو، وأبو العلاء، ولا الشيخ أبو محمد سبط الخياط، ولا أبو الحسن طاهر بن غلبون، ولا أبو القاسم الهذلي، وكأنهم تركوه على الأصل المقرر في نون التوكيد الخفيفة؛ وهو الوقف عليها بلا ألف بلا نظر، أو أنهم لم يكن عندهم في ذلك نصٌّ، وقد ثبت النصُّ بالألف»، ونقله عنه صاحب الإتحاف ٢/٤٥٧.

ونَقْلُ: ﴿وَسَـَٔلۡ﴾ [٤٥][١]؛ لابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه[٢].

وإسكان سين: ﴿رُّسُلِنَآ﴾ [٤٥]؛ لأبي عمرو[٣].

وضَمُّ هاء: ﴿نُرِيهِم﴾ [٤٨]؛ ليعقوب[٤].

وهاء: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [٤٩] وصلاً؛ لابن عامر[٥].

٩١٠ ـ أَسْوِرَةٌ سَكِّنْهُ وَاقْصُرْ: عَنْ ظَلَمْ[٦] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَسۡوِرَةٌ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَلَوۡلَآ أُلۡقِيَ عَلَيۡهِ أَسۡوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ﴾ [٥٣].

فـ(**سكِّنْهُ وَاقْصُرْ**)؛ أي: اقرأه بتسكين السين بلا ألف.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**عَنْ ظَلَمْ**[٧])؛ أي: حفص، ويعقوب **[٥٣٦]**.

---

(١) في الأصل: (اسأل)، وهو تصحيف وخطأ في النص القرآني.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/٢، والإتحاف ٤٥٧/٢.

(٣) وقرأ الباقون: بالضمِّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٤٥٧/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٤٥٧/٢.

(٥) لأن الألف لما حُذِفَتْ للساكنين استحقت الفتحة على حرف خفي، فضمت الهاء؛ اتباعاً للياء، ووقف الباقون عليها بالحذف؛ اتباعاً للرسم، ووقف عليه بالهاء بلا ألف: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، وخلف عن نفسه؛ اتباعاً للرسم، بينما وقف عليه الباقون: بالألف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٤٥٧/٢).

(٦) ضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الظاء: (**ظَلَمْ**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بضم الظاء: (**ظُلَمْ**)، ولم يتبين ضبط حركة الظاء المشالة في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) وقوله: (**ظَلَمْ**)، فعلٌ مِنْ: ظَلَمَ، يَظْلِمُ، إذا تعدى وأخذ حقَّ غيره بلا حق، والظُّلْم؛ هو وضع الشيء في غير محله، وأما على ضم الظاء المشالة: (**ظُلَمْ**)؛ فهي جمع ظلمة؛ والظلمة؛ سواد الليل وظلامه، وغياب النور.

جمع (سِوار)، كـ(أَخْمِرَة)، و(خِمَار)، جمع قلة[١].

وقرأه الباقون: ﴿**أَسَاوِر**﴾؛ بفتح السين، وألف بعدها[٢].

جمع (أَسْوِرَة) في القراءة الأولى، فهي جمع الجمع، كـ(أَسْقِية)، و(أَسَاقِي)، أو جمع (أَسَاور)[٣] بمعنى (سوار)، والأصل: (أساوير)؛ عوض عن الياء تاء التأنيث، كـ(زنادقة)[٤].

٩١٠ ـ .... **وَسَلَفًا[٥] ضَمًّا[٦]: رِضًى[٧]** ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿سَلَفًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ[٨] سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾ [٥٦].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٥٩، والدر المصون ٩/٥٩٩، واللباب ١٧/٢٨٧.

(٢) وبفتح الراء، وتاء التأنيث. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٧).

(٣) هكذا ضُبِطَ في الأصل، وفي الإتحاف بتحقيقيه، لكنَّ محقق الدر المصون ضبطه: (إِسْوَار)، وهكذا ضُبط في تفسير اللباب. (ينظر: الدر المصون ٩/٥٩٩، واللباب ١٧/٢٨٧، والإتحاف ٢/٤٥٧).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٥٩، والدر المصون ٩/٥٩٩، واللباب ١٧/٢٨٧.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح السين، واللام، وفتح الفاء مع التنوين: (**وَسَلَفًا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم السين، واللام، وفتح الفاء مع التنوين: (**وَسُلُفًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وفتح الميم مع التنوين: (**ضَمًّا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الضاد، وفتح الميم بلا تنوين: (**ضَمَّا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: فتح الضاد مع التنوين، وبالألف المقصورة: (**رِضًى**)، والثاني: فتح الضاد مع التنوين، وبالألف الممدودة: (**رِضًا**)، والثالث: فتح الضاد بلا تنوين، وبالألف المقصورة: (**رِضَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٨) في الأصل: (وجعلناهم)، وهو خطأ وتحريف في النص القرآني.

فـ(**ضَمَّا**)؛ أي: قراءته بضمتين[١].

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (**رِضًى**)؛ أي: حمزة، والكسائي، بكمالهما.

على أنه جمع (سَلِيف)، كـ(رَغِيف)، و(رُغُف)[٢].

والباقون: بفتحتين.

جمع (سَالِف)، كـ(خَادِم)، و(خَدَم)، و(حَارِس)، و(حَرَس)[٣].

قال جمع[٤]: «وهو في الحقيقة اسم جمع، لا جمع تكسير؛ لأنَّ (فَعَلاً) ـ بفتحتين ـ ليس من أبنية المجموع المكسورة».

زاد في الإتحاف[٥]: «أو على أنه مصدر يُطْلق على الجماعة؛ من سلف الرجل يسلف [سلفاً][٦] تقدم، وسلف الرجل؛ آباؤه المتقدمون، جمع (أسلاف)، و(سلاف)».

٩١٠ ـ ....يَصِدُّ[٧] ضُمْ[٨]

---

(١) أي: بضم السين، واللام، قال النويري: «ضَمَّا (سلفا) يُنَزَّل على أوليه لمقتضى الإطلاق، وقيد الضم للضد». (ينظر: شرح النويري ٥/٢٢٦).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٠، والدر المصون ٩/٥٦٠، واللباب ١٧/٢٨٠، ومختار الصحاح، باب الفاء، فصل السين.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٦٠، والدر المصون ٩/٥٦٠، واللباب ١٧/٢٨٠، ومختار الصحاح، باب الفاء، فصل السين.

(٤) ذكره الصفاقسي في غيث النفع، وهو موجود في الإتحاف. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٨)، والإتحاف ٢/٤٥٧).

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٦) في الأصل: (سلف)، والتصويب من الإتحاف ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٧).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الصاد: (**يَصِدُّ**)، والثاني: بضم الصاد: (**يَصُدُّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ كسر الصاد، وضمها، ولم تشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمْ**)، وهو ظاهر كلام الترمسي في شرحه، والثاني: بفتح الضاد؛ على الإخبار: (**ضَمْ**)، وهو الاختيار الذي في النسخ العتيقة.

٩١١ ـ كَسْرًا: رَوَى عَمَّ.............. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَصِدُّ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [٥٧].

فـ(**ـضُمْ**) (**كَسْرًا**)؛ أي: اقرأه بضم الصاد.

الأئمة[١] المرموز إليهم بقوله: (**رَوَى عَمَّ**)؛ أي: الكسائي، وخلف عن نفسه، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

مِنْ (صَدَّ)، (يَصُدُّ)، كـ(ـمَدَّ)، (يَمُدُّ)؛ ([أعرض][٢])[٣].

وقرأه الباقون: بكسر الصاد.

كـ(ـفَرَّ)، (يَفِرُّ)[٤].

وتقدَّم الكلام على همزتي: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [٨٥]؛ **حَاصِلَهُ**[٥]:

أنَّ الكوفيون، وروحاً عن يعقوب: بتحقيقهما.

والباقين ـ منهم رويس عن يعقوب ـ: بتسهيل الثانية منهما.

ولم يبدلها أحد عن الأزرق؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر باجتماع

---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل، ولعل الأقرب أن تضبط: (للأئمة)؛ حتى تناسب ما قبلها من السياق.

(٢) في الأصل: (حرض)، والتصويب من شرح النويري ٢٢٣/٥، والاتحاف ٤٥٨/٢.

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٠٠/٩ ـ ٦٠١، واللباب ٢٨٢/١٧ ـ ٢٨٣.

(٤) ينظر: الدر المصون ٦٠٠/٩، واللباب ٢٨٢/١٧.

(٥) ينظر: الدر المصون ٦٠١/٩، واللباب ٢٨٣/١٧، والنشر ٣٦٥/٢، والإتحاف ٤٥٨/٢، وغيث النفع ص (٣٤٨)، ومتن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٨٢).

الألفين وحذف إحداهما، نعم له ثلاثة البدل على أصله، وإن كانت مغيرة بالتسهيل.

ولا خلاف بينهم في عدم الفصل بينهما بالألف؛ كراهة توالي أربع متشابهات؛ وبيان ذلك: أنّ (آلِهة) جمع (إله)، كـ(عِمَاد)، و(أَعْمِدَة)، والأصل: (أَأْلِهَة) بهمزتين؛ الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة، وقعت[(١)] ساكنة بعد مفتوحة قلبت ألفاً؛ كـ(آدم)[(٢)]، ثم دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان في اللفظ؛ الأولى للاستفهام، والثانية همزة (أَفْعِلَة).

فالكوفيون، وروح: أبقوهما على حالهما.

وغيرهم: خفف الثانية [**٥٣٧**]، بالتسهيل بين بين.

فلو فصلوا بينهما بألف لصار في تقدير أربع ألفات؛ همزة الاستفهام، [وألف][(٣)] الفصل، وهمزة القطع، والمبدلة من الهمزة الساكنة، وهو إفراط كَرِهَت العرب مثله، تأمل.

٩١١ ـ ....وَتَشْتَهِيهِ (هَا) زِدْ: عَمَّ عِلْمٌ[(٤)]**.........................**

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَشْتَهِيهِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا **تَشْتَهِيْ** ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [٧١].

فـ(**"هَا"**) (**زِدْ**)؛ أي: اقرأه بزيادة هاء بعد الياء التحتية.

---

(١) أي: الهمزة الثانية التي هي فاء الكلمة. (ينظر: الدر المصون ٩/٦٠١).

(٢) في الدر المصون: «كأَمِنَ وبابه». (ينظر: الدر المصون ٩/٦٠١).

(٣) ما بين المعكوفتين في الأصل كلمة غير مفهومة، وبعدها مسح وبياض، والتصويب من النشر، والإتحاف. (ينظر: النشر ٢/٣٦٥، والإتحاف ٢/٤٥٨).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (**عِلْمٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الميم مع التنوين: (**عِلْمٍ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للمرموز إليهم بقوله: (عَمَّ عِلْمٌ)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وحفص.

وهو عائد [على][1] الموصول، وهكذا رسمه في المدني والشامي[2]، كما في الرائية[3].

والباقون: بحذف الهاء[4].

لأنه مفعول.

وهو[5] جائز الحذف، كقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

وهكذا في رَسْم مصاحفهم[6].

فحفص خالف رسم مصحف بلده، وتقدم نظيره في: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ بياسين[7]، ولا ضرر، فكلٌّ من السبعة والعشرة له حرف مخالف لرسم مصحفه، لكن الرواية متواترة؛ وهي العمدة في القراءة[8].

وتقدَّم الخلاف:

في إدغام: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [٧٢][9].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته من الإتحاف لوضوح المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٩).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٠، والدر المصون ٩/٦٠٥، واللباب ١٧/٢٩١.

(٣) وهو قوله:

وَعَنْهُمَا تَشْتَهِيْهِ.................... ....

ومراده بعنهما؛ أي: عن المصحفين، المدني والشامي. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد ص (٤٠)، البيت رقم (١١١)).

(٤) أي: بياء فقط بعد الهاء، ثابتة خطًّا ووقفاً، وتُحْذَفُ لفظاً في الوصل؛ لالتقاء الساكنين. (ينظر: غيث النفع ص (٣٤٩)).

(٥) في الإتحاف: «وعائده». (ينظر: الإتحاف ٢/٤٥٩).

(٦) ينظر: الكشف ٢/٢٦٠، والدر المصون ٩/٦٠٥، واللباب ١٧/٢٩١.

(٧) سورة يس: الآية [٣٥].

(٨) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ٤/١١٠٦.

(٩) قرأ بإدغام (الثاء) بـ(التاء): أبو عمرو، وهشام، وابن ذكوان من طريق الصوري، =

وفي سين: ﴿يَحۡسَبُونَ﴾ [٨٠][١]، و﴿رُسُلِنَآ﴾ [٤٥][٢].

وهاء: ﴿لَدَيۡهِمۡ﴾ [٨٠][٣].

ومد: ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ﴾ [٨١][٤].

٩١١ ـ ....وَيُلَاقُوا كُلُّهَا[٥]

٩١٢ ـ يَلْقَوْا: ثَنًا[٦]............ ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: (﴿يُلَٰقُواْ﴾ كُلُّهَا)؛ أي: هنا[٧]، وفي الطور[٨]، والمعارج[٩].

فقرأه: ﴿**يَلْقَوا**﴾؛ بفتح الياء، والقاف، وسكون اللام بينهما، بلا ألف[١٠].

= وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٩)، والنشر ٢/١٦، والإتحاف ٢/٤٥٩).

(١) فقرأه بكسر السين: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢/٢٣٦).

(٢) فقرأ أبو عمرو: بإسكان السين، وقرأ الباقون: بالضمِّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٤٥٧).

(٣) قرأ بضم الهاء: حمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٤٦٠).

(٤) قرأ بالمد: نافع، وأبو جعفر. (ينظر: متن طيبة النشر، البقرة، البيت رقم (٥٠٤)، والنشر ٢/٢٣١، والإتحاف ٢/٤٦٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**كُلُّهَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح اللام: (**كُلَّهَا**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون التنوين: (**ثَنًا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح النون بلا تنوين: (**ثَنَا**).

(٧) سورة الزخرف: الآية [٨٣].

(٨) الآية: [٤٥].

(٩) الآية: [٤٢].

(١٠) قال النويري: «واستغنى بلفظي (يلاقوا) عن الترجمة». (ينظر: شرح النويري ٥/٢٢٦).

مِنْ (لَقِيَ) الثلاثي(١).

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَنَا)**؛ أي: أبو جعفر بكماله.

في الثلاث(٢).

والباقون: بضم الياء، وفتح اللام، ثم ألف، وضم القاف فيهنّ.

من (الملاقاة)(٣).

٩١٢ - ....وَقِيلَهُ(٤) اخْفِضْ: فِي نُمُوا(٥) ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَقِيلِهِۦ يَـٰرَبِّ [إِنَّ](٦) هَـٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [٨٨].

فـ**(ـاخْفِضْ)**؛ أي: اقرأه: بخفض اللام، وكسر الهاء، مع الصلة بياء.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: **(فِي نُمُو(٧))**؛ أي: حمزة، وعاصم، بكمالهما.

على أنه معطوف على: ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [٨٥](٨).

---

(١) على حدِّ قوله: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]. (ينظر: الدر المصون ٦٠٩/٩، واللباب ٢٩٨/١٧).

(٢) أي في المواضع الثلاثة من سور: الزخرف، والطور، والمعارج.

(٣) فهو من باب المفاعلة، على حد قوله: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَـٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. (ينظر: الدر المصون ٦٠٩/٩، واللباب ٢٩٨/١٧).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام، وضمِّ الهاء: **(وَقِيْلَهُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر اللام، والهاء: **(وَقِيْلِهِ)**، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ النون: **(نُمُوا)**، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح النون: **(نَمُوا)**.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٧) ومعنى قوله: **(نُمُو)**؛ أصله بتشديد الواو (نُمُوّ) ثم خففت للضرورة، وهي مصدر؛ نما، ينمو؛ بمعنى زاد وكثر.

(٨) قال في الدر المصون: «أي: عنده عِلْمُ قِيلِهِ، أي: قول محمدٍ أو عيسى، عليهما الصلاة والسلام»، وقال موسى جار الله: «أي: وعنده علم الساعة وعلم قيله، =

وقيل: الواو للقسم[(١)]، والجواب محذوف، نحو: ([لَتُنْصَرُنَّ][(٢)])[(٣)].

والباقون: بنصب اللام، وضم الهاء، ووصلها[(٤)] بواو.

عطفاً على محل: ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [٨٥].

أو أنه مصدر، أي: (قالَ قيلَه)[(٥)].

أو بإضمار [فعل][(٦)]؛ أي: (الله يعلم قيل رسوله محمد ﷺ)[(٧)].

والقَوْلُ، والقالُ، والقِيْلُ، مصادر بمعنى واحد[(٨)].

٩١٢ ـ .... وَيُرْجَعُوا[(٩)]: دُمْ غِثْ شَفَا.............

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يُرْجَعُوا﴾.

= والمعنى: أن الله يعلم شكوى النبيّ إلى ربه كما يعلم الساعة». (ينظر: الدر المصون ٦١١/٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٦٧)).

(١) قال موسى جار الله: «أي: أقسم بشرف قوله: يارب». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٦٧)).

(٢) في الأصل: (لننصرن)، والتصويب من غيث النفع ص (٣٤٩).

(٣) قال في الدر المصون: «والجواب محذوف تقديره: لَتُنْصَرُنَّ أو لأَفْعَلَنَّ بهم ما أريد». (ينظر: الكشف ٢٦٣/٢، والدر المصون ٦١٢/٩، واللباب ٣٠٢/١٧، والإتحاف ٤٦١/٢، وشرح النويري ٢٢٧/٥).

(٤) في الأصل ضبطت مجردة عن واو العطف: (وصلها).

(٥) قال موسى جار الله: «أي: وقال محمد قيلَهُ شاكياً إلى ربه قومه الذين كذبوه يارب أن هؤلاء قوم لا يؤمنون». (ينظر: شرح موسى جار الله الروسيّ ص (٢٦٧)).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجودة في الأصل، وأثبتها من الإتحاف؛ لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٤٦١/٢).

(٧) قال في الدر المصون: «وأمَّا قراءة النصب ففيها ثمانية أوجه. . .الخ»، وقد ذكر الشارح هنا ثلاثة منها. (ينظر: الكشف ٢٦٢/٢ ـ ٢٦٣، والدر المصون ٦١٢/٩ ـ ٦١٣، واللباب ٣٠٢/١٧ ـ ٣٠٣).

(٨) ينظر: الدر المصون ٦١١/٩.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء، وفتح الجيم؛ على البناء للمفعول: (**يُرْجَعُوا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الياء، وجر الجيم؛ على البناء للفاعل: (**يَرْجِعُوا**).

مِنْ قوله ـ قبل: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [٨٨] المذكور ـ.

وهو: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [٨٥].

فقرأه بياء الغيب[(١)] ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**دُمْ غِـثْ شَفَا**)؛ أي: ابن كثير، ورويس، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

وقرأه الباقون [٥٣٨]: بتاء الخطاب[(٢)].

ويعقوب على أصله: في فتح حرف المضارعة، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل.

ففيه أربع قراءات[(٣)]، تأمل.

٩١٢ ـ ....**وَيَعْلَمُوا**:

٩١٣ ـ حَقٌّ[(٤)] **[كَفَى]**[(٥)].............. ....

---

(١) على أنه ضمير الغائبين المتقدمين في قوله تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟﴾ [٨٣]. (ينظر: شرح النويري ٥/٢٢٧).

(٢) على الالتفات إلى المخاطبين، أو الاستئناف للتراخي. (ينظر: شرح النويري ٥/٢٢٧).

(٣) **الأولى**: بياء الغيب، وبناء الفعل للمفعول؛ وهي قراءة ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، **والثانية**: بياء الغيب، وبناء الفعل للفاعل؛ وهي قراءة رويس عن يعقوب، **والثالثة**: بتاء الخطاب، وبناء الفعل للفاعل؛ وهي قراءة روح عن يعقوب، **والرابعة**: بتاء الخطاب، وبناء الفعل للمفعول؛ وهي قراءة الباقين.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم القاف مشددة مع التنوين: (**حَقٌّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ بضم القاف مشددة بلا تنوين: (**حَقُّ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) سقطت هذه اللفظة من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هي مثبتة في أصل الشرح حيث ضبطها الشارح؛ بالألف المقصورة: (**كَفَى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**كَفَا**).

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَعْلَمُوا﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [٨٩].

فقرأه بياء الغيب(١) ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(حَقٌّ كَفَى)**؛ أي: ابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب، وجميع الكوفيين.

وقرأه الباقون ـ وهم؛ نافع، وأبو جعفر، وابن عامر ـ: بتاء الخطاب.

على الالتفات(٢).

وههنا انتهى فرش سورة الزخرف(٣).

وفيها مضافتان(٤):

﴿تَحْتِيَ أَفَلَا﴾ [٥١].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، والبزي.

﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ﴾ [٦٨](٥).

فتحها: شعبة، ورويس بخلاف عنه(٦)، ووقفا عليها: بالياء.

---

(١) لأن قبله: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [٨٩]. (ينظر: الكشف ٢/٢٦٣، والدر المصون ٩/٦١٣، واللباب ١٧/٣٠٥).

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٣، والدر المصون ٩/٦١٣، واللباب ١٧/٣٠٥.

(٣) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الزخرف)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح في نظائره مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٧٠.

(٥) فاختلاف القراء في إثبات يائه، وحذفها، وإسكانها؛ لاختلاف المصاحف فيه.

(٦) والقراءة لرويس بفتح الياء؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١٧٠، ومنحة مولى البر ص (٩٣)).

وسكَّنها: المدنيان، وأبو عمرو، وابن عامر، ووقفوا عليها: بالياء كذلك(١).

والباقون(٢): بحذفها(٣).

وثلاث زوائد(٤):

﴿سَيَهۡدِينِ﴾ [٢٧].

﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٦٣].

أثبتهما في الحالين: يعقوب.

﴿وَٱتَّبِعُونِ هَٰذَا﴾ [٦١] ـ هنا ـ.

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٥).



(١) لأنها ثابتة في مصاحف المدينة والشام. (ينظر: النشر ٢/٣٧٠).
(٢) منهم رويس من غير طريق أبي الطيب عنه. (ينظر: النشر ٢/١٧٠).
(٣) في الحالين؛ لأنها كذلك في مصاحفهم. (ينظر: النشر ٢/٣٧٠).
(٤) ينظر: النشر ٢/٣٧٠.
(٥) ينظر: النشر ٢/٣٦٨ ـ ٣٧٠، وتقريب النشر ص (١٧١ ـ ١٧٢)، وشرح النويري ٥/٢١٧ ـ ٢٢٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٧ ـ ٣٠٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/أ ـ ل ١٣٠/أ)، والإتحاف ٢/٤٥٣ ـ ٤٦١.

سُورَةُ الدُّخَانِ

تقدَّم حكم: ﴿حمٓ﴾ [١]، إمالةً[١]، وسكتاً[٢].

٩١٣ ـ ......رَبُّ[٣] السَّموَاتِ خَفَضْ رَفْعًا: [كَفَى][٤]......................

واخْتُلِفَ في: الباء مِنْ قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [٧].

فـ(**خَفَضْ**) (**رَفْعًا**)؛ أي: [قرأه][٥] بالخفض.

---

(١) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واخْتُلِفَ عن أبي عمرو؛ فله التقليل، والفتح ـ وبه قرأ الباقون ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩، ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١).

(٢) حيث قرأ أبو جعفر بالسكت على الحاء والميم، وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء مع التشديد: (**رَبُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبِطَتْ فيها: بنصب الباء مع التشديد: (**رَبَّ**).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، وقد ـ ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (**كَفَى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، والمتن الذي على هامش شرح النويري، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**كَفَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم.

(٥) ضُبطت في الأصل؛ على الأمر: (اقرأه)، ولعل الصواب الذي يستقيم عليه سياق الكلام ولحاقه هو ضبطها؛ على الإخبار: (قرأه)، وهوالذي أثبته.

المرموز إليهما بقوله: [(**كَفَى**)][(١)]؛ أي: القراء الكوفيون.

على أنه بدل من: ﴿رَبِّكَ﴾ [٦]، أو صفة[(٢)].

وقرأه الباقون: بالرفع.

على إضمار مبتدأ، أي: (هو رب)، أو مبتدأ، خبره: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٨][(٣)].

وتقدَّم:

قراءة أبي جعفر: ﴿نَبۡطِشُ﴾ [١٦]، بضم الطاء[(٤)].

والخلاف [في][(٥)] همز: ﴿فَأَسۡرِ﴾ [٢٣]؛ وصلاً، وقطعاً[(٦)].

وعين: ﴿**عُيُون**﴾ معاً[(٧)]؛ ضمًّا، وكسراً[(٨)].

ويوقف:

لحمزة على: ﴿بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٣٠]؛ بثمانية أوجه[(٩)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٤، والدر المصون ٩/٦١٨، واللباب ١٧/٣١٣.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٦٤، والدر المصون ٩/٦١٨، واللباب ١٧/٣١٣.

(٤) وقرأ الباقون: بكسرها، وهما لغتان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٥٣ ـ ٦٥٤)، والنشر ٢/٢٧٤، والإتحاف ٢/٤٦٣).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٦) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو جعفر: بوصل الألف، وقرأ الباقون: بقطع الهمزة مفتوحة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٦)، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ٢/٤٦٣).

(٧) الآيتين: [٢٥، ٥٢].

(٨) قرأ بكسر الجيم: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٤٦٣).

(٩) **الأول**: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، **والثاني**: مع السكت، **والثالث**: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، **والرابع**: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل =

وله[1]، ولهشام على: ﴿مَا فِيهِ بَلَـٰٓؤٌاْ﴾ [٣٣]؛ باثني عشر وجهاً[2]، تقدم بيانها في نظائر.

٩١٣ ـ ....يَغْلِي: دَنَا عِنْدَ[3] غَرَضْ

واخْتُلِفَ في: ﴿يَغْلِي﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ ﴿٤٥﴾ كَغَلْيِ ٱلْحَمِيمِ﴾ [٤٣ ـ ٤٦].

فقرأه بياء التذكير، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: (**دَنَا**[4] **عِنْدَ**[5] **غَرَضْ**[6])؛ أي: ابن كثير، وحفص، ورويس.

ففاعله ضمير يعود على (الطعام)[7].

وقرأه الباقون: بتاء التأنيث.

= الهمزة الأولى بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف. وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح. (ينظر: النشر ٤٩٠/١، والإتحاف ٣١٤/٢).

(١) أي: لحمزة، والذي هو أقرب مذكور في السياق.

(٢) أي: يجوز اثنا عشر وجهاً في الوقف على الهمزة من قوله تعالى: ﴿بَلَـٰٓؤٌاْ﴾؛ وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع: سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٤٦٠/٢ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٣٥٦/٢).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**عِنْدَ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه: (**عَنْهُ**).

(٤) ومعنى قوله: (**دَنَا**)؛ قَرُبَ، ودنوت منه؛ اقتربت منه، ودنا وقت الرحيل؛ أي: اقترب.

(٥) ومعنى قوله: (**عِنْدَ**)؛ ظرف ملازم للإضافة يأتي بمعنى الزمان والمكان.

(٦) ومعنى قوله: (**غَرَضْ**)؛ هو الهدف الذي ينصب للرمي ونحوه.

(٧) ينظر: الكشف ٢٦٤/٢، والدر المصون ٦٢٧/٩، واللباب ٣٣١/١٧.

فالضمير للشجرة[١].

وتقدَّم وقف ابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ويعقوب على: ﴿شَجَرَتَ﴾ [٤٣]، بالهاء[٢]؛ للأصل.

٩١٤ ـ وَضُمَّ كَسْرَ فَاعْتِلُو: إِذْ كَمْ دَعَا ظَهْرًا.....................................

واخْتُلِفَ في: ﴿خُذُوهُ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ **[٥٣٩]**﴾ [٤٧].

فـ(**ضُمَّ كَسْرَ**: ﴿**فَاعْتِلُوا**﴾)؛ أي: اقرأه بضم التاء منه.

[للمرموز][٣] إليهم بأوائل قوله: (**إِذْ كَمْ دَعَا**) (**ظَهْرًا**)؛ أي: نافع، وابن عامر، وابن كثير، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بكسرها.

لغتان في مضارع: (عَتَلَه)[٤]؛ سَاقه بجفاءٍ وغِلْظَة، فهو من بابي: (نَصَر)، و(ضَرَب)[٥].

٩١٤ ـ ....وَإِنَّكَ[٦] افْتَحُوا: رُمْ............

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٦٤، والدر المصون ٩/٦٢٧، واللباب ١٧/٣٣٢.

(٢) وهذا الموضع من المواضع التي اتُّفِقَ على إفراده من تاءات التأنيث في القرآن الكريم، وتاءات التأنيث المتفق على إفرادها في القرآن الكريم تبلغ عدتها أربع عشرة كلمة، تكرر منها ست كلمات، وباقي الكلمات لم ترد إلا مرة واحدة في المصحف الشريف، وهذه إحداها. (ينظر: النشر ١/١٣٠، والإتحاف ٢/٤٦٣).

(٣) ما بين المعكوفتين كُتب في الأصل: (المرموز)، ولعل الصواب الذي يستقيم مع مدلول كلام الناظم وسياق الشارح هو ما أثبته.

(٤) في الأصل: (علته)، وهو تصحيف، والتصويب من الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٩/٦٢٨).

(٥) والعُتُلُّ؛ الجافي الغليظ. (ينظر: الكشف ٢/٢٦٥، والدر المصون ٩/٦٢٩، واللباب ١٧/٣٣٢، والإتحاف ٢/٤٦٤).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**إِنَّكَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الهمزة: (**أَنَّكَ**)، وهو الوجه الثاني في ضبط الكلمة.

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [٤٩].

فـ(**ـافْتَحُوا**)؛ أي: اقرؤوه بفتح همزة: ﴿إِنَّكَ﴾.

للإمام المرموز إليه براء: (**رُمْ**)[١]؛ أي: الكسائي بكماله.

على العلة، أي: (لأنك...الخ)[٢].

والباقون: بكسرها.

على الاستئناف، ويفيد العلة ـ أيضاً[٣] ـ.

فتتحد القراءتان معنًى؛ وكلٌّ على سبيل [التهكم][٤]، وهو أغيظ للمستهزأ به، والمراد به أبو جهل، ويحتمل أن يكون محكياً بالقول المقدر، أي: (اعتلوه وقولوا له كيت وكيت)[٥].

وتقدَّم:

قراءة المدنيين والشامي في: ﴿مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [٥١]؛ بضم الميم الأولى[٦]، ولا خلاف في فتح: ﴿مَقَامٍ كَرِيمٍ﴾ [٢٦]، أول السورة[٧].

﴿وَعُيُونٍ﴾[٨]؛ ضمًّا، وكسراً[٩].

---

(١) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٤، والدر المصون ٩/٦٢٨، واللباب ١٧/٣٣٣.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٦٥، والدر المصون ٩/٦٢٩، واللباب ١٧/٣٣٣.

(٤) في الأصل: (آلهتكم)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: الدر المصون ٩/٦٢٩، واللباب ١٧/٣٣٣، والإتحاف ٢/٤٦٤، وغيث النفع ص (٣٥٠).

(٦) قرأ نافع، وابن عامر، وأبو جعفر: بضم الميم الأولى؛ بمعنى: الإقامة، وقرأ الباقون: بفتحها؛ بمعنى: موضع الإقامة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأحزاب، البيت رقم (٨٥٥)، والنشر ٢/٣٧١، والإتحاف ٢/٤٦٤).

(٧) لأن المراد به المكان، وقد تقدم بيان ذلك في أول موضع ورود له وذلك في شرح سورة الأحزاب. (ينظر: النشر ٢/٣٧١، وشرح النويري ٥/٢٣٠، والإتحاف ٢/٤٦٤، وغيث النفع ص (٣٥٠)).

(٨) أي: الآيتين [٢٥، ٥٢].

(٩) ذكر الشارح الخلاف في: (عيون) أكثر من مرة، حيث قال في أول السورة: =

وههنا انتهى فرش سورة الدخان(١).

وفيها [مضافتان](٢):

﴿إِنِّيَ ءَاتِيكُم﴾ [١٩].

[فتحها](٣): الحرميون، وأبو عمرو.

و﴿تُؤْمِنُواْ لِي﴾ [١٩].

فتحها: ورش.

وزائدتان(٤):

﴿تَرْجُمُونِ(٥)﴾ [٢٠].

﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [٢١].

أثبتهما وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٦).



= «وعين: معاً؛ ضمًّا، وكسراً»، ثم أعاد ذكر الخلاف هنا مرة أخرى، وكان يكفي ذكره للخلاف أولاً عن إعادة ذكره هنا.

(١) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الدخان)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثله مراراً، بما يغني عن التكرار والإعادة.

(٢) في الأصل: (مضافان)، والتصويب ما أثبته. (ينظر: النشر ٣٧١/٢).

(٣) في الأصل: (فتحا)، والتصويب من أجل تمام المعنى ووضوحه.

(٤) ينظر: النشر ٣٧١/٢.

(٥) في الأصل: (ترحمون)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: النشر ٣٧١/٢، وتقريب النشر ص (١٧٢)، وشرح النويري ٢٢٩/٥ ـ ٢٣١، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٠/أ)، والإتحاف ٤٦٢/٢ ـ ٤٦٤.

سُورَةُ الْجَاثِيَةِ

مرَّ حكم: ﴿حمٓ﴾ [١]؛ إمالةً[(١)]، وسكتاً[(٢)].

٩١٤ ـ ....وَمَعَا

٩١٥ ـ آيَاتُ اكْسِرْ ضَمَّ تَاءٍ: فِي ظُبَا رُضْ..

(وَ)اخْتُلِفَ في:

﴿ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾ [٤].

و﴿ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [٥].

في الموضعين (**مَعَا**)[(٣)].

---

(١) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واخْتُلِفَ عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩، ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١).

(٢) حيث قرأ أبو جعفر بالسكت على الحاء والميم، وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) أي: الموضعين؛ الثاني، والثالث، من السورة، وأما الموضع الأول من السورة وهو قوله تعالى: ﴿لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [٣]، فمتفق على قراءته بالكسر؛ لأنه اسم (إنَّ)، وإنما خرج الموضع الأول بقيد نص الناظم على لفظ الحرف المختلف فيه حيث قال الناظم: ﴿ءَايَٰتٞ﴾، بينما لفظها في الموضع الأول المتفق عليه: ﴿لَأٓيَٰتٖ﴾. (ينظر: الدر المصون ٩/٦٣٤، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(﴿ءَايَٰتٌ﴾ **اكْسِرْ ضَمَّ تَاءٍ**)؛ أي: اقرأهما بكسر التاء منصوبة.

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (**فِي ظُبَى**) (**رُضْ**)؛ أي: حمزة، والكسائي، ويعقوب، بكمالهم.

عطفاً على اسم: ﴿إِنَّ﴾؛ أي: (وإنَّ في خلقكم)، و(إنَّ في اختلاف)، والخبر قوله: (وفي خلقكم، وفي اختلاف...الخ)[1].

وقرأ الباقون: برفعهما.

على الابتداء، والظرف؛ قيل: هو الخبر، وهي حينئذ جملة معطوفة على جملة مؤكدة بـ(إنَّ)[2].

وتقدَّم:

إفراد: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيحِ﴾ [٥]؛ لأهل شفا[3].

وإبدال همزة: ﴿فَبِأَيِّ﴾ [٦]، ياء مفتوحة، وتسهيل: ﴿كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا﴾ [٨]؛ للأصبهاني[4].

٩١٥ - ....يُؤْمِنُونَ: عَنْ شَدَا[5] حِرْمٍ حَبَا

---

(١) وقد ذكر في الدر المصون وجوهاً أخرى في توجيه قراءة النصب. (ينظر: الكشف ٢٦٧/٢، والدر المصون ٦٣٤/٩ ـ ٦٣٥، واللباب ٣٤٠/١٧ ـ ٣٤١).

(٢) ويحتمل أن تكون: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ عطفاً على محل (إنَّ) ومعمولها، وهو رفع بالابتداء، إن عطفت عطف المفرد، وبتقدير (هو) إن عطفت عطف الجمل، وقد أسهب في الدر المصون في توجيه قراءة الرفع فليرجع إليه. (ينظر: الكشف ٢٦٧/٢، والدر المصون ٦٣٤/٩ ـ ٦٣٥، واللباب ٣٤٠/١٧ ـ ٣٤١).

(٣) حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الباقون: بالجمع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٩)، والنشر ٢٢٣/٢، والإتحاف ٤٦٥/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/١، والإتحاف ٤٦٦/٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالدال المهملة: (**شَدَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، الثاني: بالذال المعجمة: (**شَذَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح النويري، =

واخْتُلِفَ في: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [٦].

فقرأه بياء الغيب(١).

المرموز إليهم: (**عَنْ شَدَا حِرْمِ حَبَا**(٢))؛ أي: حفص، وروح، ونافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرٍو.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب(٣).

وتقدَّم الكلام:

على زاي وهمز: ﴿**هُزُوًا**﴾(٤).

وعلى **[٥٤٠]**: ﴿مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [١١]، رفعاً، وجراً(٥).

= وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد. ولم يتبين ضبط الكلمة في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ردًّا على لفظ الغيبة قبله، وهو قوله تعالى: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [٤]، و﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [٥]. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٦٨).

(٢) وقوله: (**حَبَا**)؛ فعلٌ؛ مِنْ: حَبَا، يَحْبُو، يقال: حبا الشخص؛ دنا وقَرُب، وحَبَا الصبي؛ زحف على يديه وبطنه، وحباه الله الخير؛ أعطاه بلا جزاء.

(٣) والمعنى: قل لهم يا محمد ـ ﷺ ـ فبأي حديث بعد الله وآياته تؤمنون أيها الكافرون، ويجوز أن ترده على الخطاب قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ [٤]. (ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨).

(٤) فقرأ حفصٌ: بضمِّ الزاي، وإبدال الهمزة واواً، وقرأ حمزة، وخلف: بإسكان الزاي وبالهمز، وقرأ الباقون: بضم الزاي، وبالهمز، ووقف عليه حمزة: بالنقل؛ على القياس، وبإبدال الهمزة واواً مفتوحة؛ على الرسم، وأمَّا تشديد الزاي فضعيف لا يقرأ به، كالتسهيل بين بين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥ ـ ٢١٦، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(٥) قرأ برفع الميم: ابن كثير، وحفص، ويعقوب، وقرأ الباقون: بجرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة سبأ، البيت رقم (٨٦١)، والنشر ٢/٣٤٩، والإتحاف ٢/٤٦٦).

٩١٦ ـ لِنَجْزِيَ[(١)] الْيَا: نَلْ سَمَا. ضُمَّ افْتَحَا[(٢)]: ثُـبْ[(٣)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لِنَجْزِيَ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ **لِنَجْزِيَ** قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [١٤].

فـ**(ـالْيَا)**؛ أي: أقرأه[(٤)]: ﴿لِيَجْزِيَ﴾؛ بالياء التحتية[(٥)].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(نَلْ سَمَا)**؛ أي: عاصم، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

وقرأه الباقون: بنون العظمة[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على الغيب: **(لِيَجْزِيَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وظاهر نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالنون؛ على التعظيم: **(لِنَجْزِيَ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين: الياء والنون؛ أي بالغيبة والخطاب.

(٢) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: **(افْتَحَا)**.

(٣) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: **(ثُبْ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: **(ثِقْ)**، لكنَّ الشارح في أخر كلامه من شرحه لخلاف القراء في هذا الحرف قال ـ مبيناً معنى الرمز الذي رمز به الناظم لأبي جعفر ـ: «وإليه أشار المصنف بقوله: **(ثِقْ)**؛ أي: كن واثقاً بصحة هذه القراءة؛ روايةً، وعربيةً»، فيحتمل أنَّ ضبطه للكلمة في المتن الذي على هامش شرحه، ثم ضبطه لها في أول شرحه لخلاف القراء، بأنها: **(ثُبْ)**، إنما هو سهو وسبق قلم، وقد يكون الأمر عنده محتمل للضبطين؛ **(ثِقْ)**، **(ثُبْ)**، على أنه قد تكرر هذا الأمر في أكثر من موضع، وذلك أنه يضبط الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح، وفي أول شرحه ضبطاً يخالف جميع النسخ، ثم يعود في نهاية كلامه على خلاف القراء في هذا الموضع فيورد في معنى كلامه ما يفهم أن ضبطه لهذه الكلمة موافقاً لضبط الجماعة.

(٤) هكذا ضُبطت في الأصل: (أقرأه)؛ على الأمر، ولعل الأنسب لسياق الكلام ولحاقه أن يكون ضبطها: (قرأه).

(٥) أي: ليجزي الله. (ينظر: الدر المصون ٦٤٥/٩).

(٦) أي: لنجزي نحن. (ينظر: الدر المصون ٦٤٥/٩).

وكلهم بنوه للفاعل، فـ﴿قَوْمًا﴾؛ مفعوله.

إلا أبا جعفر كما بينه بقوله:

(ضُمَّ).

و**(افْتَحَا)**.

أي: اقرأه بضم الياء، وفتح الزاي.

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثُبْ)**[(١)]؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على البناء للمفعول، مع نصبه ـ كغيره ـ: ﴿قَوْمًا﴾، فالنائب عن الفاعل هو الظرف بعده[(٢)].

قال العلامة السمين[(٣)]: «وفي هذه[(٤)] حجة للأخفش والكوفيين، حيث يجوزون نيابة غير المفعول به مع وجوده»، انتهى.

وقدم ذكر الإمام جمال الدين بن مالك[(٥)] ....

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: **(ثُبْ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: **(ثِقْ)**، وقد بينت تفصيل ذلك في الهامش السابق.

(٢) وهو: ﴿بِمَا﴾، وقيل: بأن القائم مقامه ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل؛ أي: ليجزي الجزاء، قال السمين الحلبي: «وفيه نظر»، وقال موسى جار الله: «وأما توجيه المبنى للمفعول فمعنى (لِيُجْزَى)؛ أي: ليقع الجزاء، فالفعل مسند إلى مصدره، ونائبه ضميره، أو مسند إلى الظرف؛ وهو﴿بِمَا﴾»، وقيل غير ذلك. (ينظر: الدر المصون ٦٤٦/٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٦٩)).

(٣) أي: العلامة الكبير أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، صاحب كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. (ينظر: الدر المصون ٦٤٦/٩).

(٤) أي: في قول من قال في توجيه قراءة أبي جعفر: أن القائم مقامه الجار والمجرور. (ينظر: الدر المصون ٦٤٥/٩).

(٥) محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، الأندلسي، الجياني، جمال الدين، أبو عبدالله، نحوي، لغوي، مقرئ، مشارك في الفقه، والأصول، والحديث، وغيرها، ولد بجيان بالأندلس، ورحل إلى المشرق فأقام بحلب مدة، ثم بدمشق، وتوفي بها، من تصانيفه الكثيرة: الألفية في النحو، والكافية الشافية وهي في ثلاثة ألاف بيت، إكمال الأعلام بمثلث الكلام، والألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، وتسهيل الفوائد =

هذه المسئلة(١)، فقال في الألفية(٢)، والكافية(٣):

وَلَا يَـنُـوبُ بَـعْـضُ هَـذِي إِنْ وُجِـدْ فِـي الَّـلـفْـظِ مَـفْـعُـولٌ بِـهِ وَقَـدْ يَـرِدْ(٤)

= وتكميل المقاصد في النحو، ومختصر الشاطبية في القراءات وسماه: حوز المعاني في اختصار حرز الاماني، ولد سنة ٦٠٠هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٦/٢٣٣، ومعجم المؤلفين ١٠/٢٣٤، وغاية النهاية ٢/١٨٠).

(١) والمسألة التي يعنيها الشارح هي: أنه يجوز أن ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف زمان، أو مكان، أو مصدر، أو المجرور، لكن إذا اجتمع المفعول به مع أحد هذه الأربعة، فإنه لا ينوب واحد منها بحضرته، على مذهب البصريين، وهو جائز على مذهب ابن مالك، ونقله عن الأخفش والكوفيين.

(٢) وتسمى: (الخلاصة في النحو)، لكنها اشتهرت بـ(ألفية ابن مالك في النحو والصرف)، وهي تتعلق بأحكام النحو والصرف، وعدد أبياتها (١٠٠٢) ألفاً وبيتان، ألَّفَها في مدينة حماة بسوريا سنة (٦٦٠هـ).
وقد اشتملت الألفية على جلِّ المسائل النحوية، كما قال مؤلفها فيها:

وَأَسْـتَـعِـيـنُ اللهَ فِـي أَلْـفِـيَّـةٍ مَقَـاصِـدُ النَّـحْـوِ بِـهَا مَحْوِيـة

وأسلوبها سهل يستوعبه المتعلم دون كبير عناء مع الاختصار، حيث تجمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، كما وصفها المؤلف بقوله:

تُـقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْـظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُـطُ الْبَذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجَزِ

وقد أخبر المؤلف أنه أتى فيها بخلاصة ما ذكره في كتابه الشامل في النحو، وهو الكافية الشافية، حيث قال:

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَة كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَة

كما بين أنها جاءت بما يحتاجه القارئ لعلم النحو قائلاً:

وَمَا بِجَمْعِـهِ عُنِيتُ قَدْ كَمُلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَل

وهذه المنظومة حظيت بالقبول الباهر لدى طلاب العلم، فأقبلوا عليها دراسة وتدريسًا وشرحًا، وكَثُرَت الشروح لها بالإضافة إلى الحواشي العديدة، فقد ذكروا: (٢٦٣) شرحاً للألفية؛ (٢٥) مطبوعاً، و(٥٤) شرحاً مخطوطاً، و(٥٤) شرحاً مفقوداً، و(٧٤) حاشية، و(٥٦) كتاباً يتعلق بالألفية، وقد شرحت بالعربية والفارسية، وبالنظم والنثر، ومتوسطة وموجزة، وقد أكثر الشارح من الاستدلال بها وبشواهدها. (ينظر: شرح ألفية ابن مالك ص (٨١)، البيت رقم (٢٥١)).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (٦٠٧)، البيت رقم (٥٠٧).

(٤) قال المكودي في شرحه على ألفية ابن مالك: «اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة ـ أي: ظرفا الزمان والمكان، والمصدر، والمجرور ـ لا ينوب واحد منها بحضرته، هذا هو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين: أنه يجوز أن ينوب =

زاد في الكافية(١):

كَقَولِ بَعْضِ الْفُصَحَاءِ مُنْشِدَا   لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا
وَمِثْلُ ذَا ـ أَيْضاً ـ لِيُجْزَى قَوْمَا   فَاصْدَعْ بِحَقٍّ وَتَوَقَّ اللَّوْمَا
وَعُلَمَا [الْكُوفَةِ](٢) مَعْ أَبِي الْحَسَنْ   فِي الْحُكْمِ [بِاطِّرَادِ](٣) هَذَا حَيْثُ عَنْ

وإليه أشار المصنف بقوله: **(ثِقْ)**؛ أي: كن واثقاً بصحة هذه القراءة؛ روايةً، وعربيةً.

وتقدَّم:

فتح تاء، وكسر جيم: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [١٥]؛ ليعقوب(٤).

و[الوقف](٥) على: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [١٦]، مراراً(٦).

= كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وَقَدْ يَرِدْ)**، وفُهِمَ منه أن ذلك قليل، ومنه قراءة بعضهم: **(لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون)**، على إقامة المجرور مقام الفاعل، وهو **(بما كانوا)**، مع حضرة المفعول به وهو **(قوماً)**». (ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك ص (٢٨٥ ـ ٢٨٦)).

(١) وهي منظومة طويلة من بحر الرجز، تتألف من ثلاثة آلاف بيت، نظمها في مدينة حلب بسوريا، وقد شرحها الناظم بشرح نفيس، وطبع الشرح في جامعة أم القرى بتحقيق د. عبدالمنعم هريدي، وعلاقة الخلاصة بالكافية الشافية أنها اختصار لها. (ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (٦٠٧ ـ ٦١٠)، الأبيات رقم (٥٠٨ ـ ٥١٠)).

(٢) في الأصل: (الكوف)، وبه ينكسر البيت، (ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (٦٠٧)، البيت رقم (٥١٠)).

(٣) في المطبوع: (فِي اطِّرَاد)، مكان: (بِاطِّرَاد). (ينظر: شرح الكافية الشافية، ص (٦٠٧)، البيت رقم (٥١٠)).

(٤) قرأ يعقوب: بفتح الياء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح الجيم، بالبناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٦)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٤٦٧).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الاصل، وقد أثبته لتمام المعنى وبيانه، وذلك باستقراء منهج الشارح في نظائره من شرحه.

(٦) فيوقف لحمزة عليه بثمانية أوجه؛ أولها: التحقيق مع عدم السكت؛ وهو مذهب الجمهور، والثاني: مع السكت، والثالث: النقل؛ وهو مذهب أكثر العراقيين، =

و﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ [٢٣][١]، في الأصول[٢].

٩١٦ ـ ....غَشْوَةَ افْتَحِ[٣] اقْصُرَنْ[٤]: فَتًى[٥] رَحَى[٦]

= والرابع: الإدغام، وتجيء الأوجه الأربعة مع تسهيل الهمزة الثانية مدًّا وقصراً، فهي ثمانية أوجه، وأمَّا وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين ـ على ما ذكره الحافظ أبو العلاء ـ: فهو ضعيف، وقيل في الهمزة الثانية: وجه آخر؛ وهو إبدال الهمزة ياءً على اتباع الرسم، وهو شاذٌّ، وأشد منه شذوذاً: حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف مع أنه غير ممكن، ولا يصح، ولا يخفى ما فيه من البدل للأزرق عن ورش بخلف عنه، وتسهيل الهمزة الثانية لأبي جعفر مع المدِّ والقصر وخلاف القراء في مَدَّيْهِ، المنفصل والمتصل. (ينظر: النشر ١/٤٩٠، والإتحاف ٢/٣١٤).

(١) في الأصل: (أفريت)، وقد أثبتها موافقة لرسم المصحف الشريف.

(٢) قرأ أبو جعفر ونافع: بتسهيل الهمزة الثانية، وللأزرق وجه آخر؛ وهو إبدالها ألفاً خالصة، مع إشباع المد؛ لأجل الساكنين بعدها، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٢/٤٦٧).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بكسر الحاء لالتقاء الساكنين: (**افْتَحِ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بسكون الحاء: (**افْتَحْ**)، وخلاف النسخ في ضبط هذه اللفظة مرتبط بخلافهم في ضبط اللفظة التي تليها، وهي من انفرادات نسخة الشيخ القاضي في ضبط المتن.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ مجردة من واو العطف، وبالنون الساكنة مكان التنوين: (**اقْصُرَنْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي فقد ضُبطت فيها؛ مقرونة بواو العطف، مع التنوين عوضاً عن النون الساكنة: (**وَاقْصُرًا**)، وهي من انفرادات نسخة الشيخ القاضي في ضبط المتن.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء منونة، وبالألف المقصورة: (**فَتًى**)، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح التاء بلا تنوين: (**فَتَا**)، وهو ما انفرد به شرح المنير السمنودي، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح التاء مع التنوين: (**فَتًا**)، وهو الاختيار الذي في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَتًى**)، (**فَتَا**)، (**فَتًا**).

(٦) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (**رَحَى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: (**رَحَا**)، وهو الاختيار الذي في النسخ العتيقة، وقد أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح.

واخْتُلِفَ في: ﴿غَشْوَة﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [٢٣].

فـ(**ـافْتَحْ**).

و(**اقْصُرَنْ**).

أي: اقرأه بفتح الغين، وسكون الشين بلا ألف بعدها.

للمرموز إليهم بقوله: (**فَتًى رَحَى**[١])؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه، والكسائي.

وقرأه الباقون: بكسر الغين، وفتح الشين، وألف بعدها.

وهما لغتان، بمعنى: (غطاء)[٢].

وتقدَّم الخلاف:

في ذال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٢٣]، تخفيفاً؛ لهم[٣]، ولحفص[٤].

ومد: ﴿لَا رَيْبَ﴾ معاً[٥]، وسطاً، لحمزة بخلفه[٦].

٩١٧ ـ وَنَصْبُ رَفْعِ ثَانِ كُلٌّ[٧] أُمَّةِ[٨]: ظِـلٌّ.................................

---

(١) ومعنى قوله: (**رَحَى**)؛ أداة يُطْحن بها، وهي حجران مستديران يوضع أحدهما على الأخر ويُدار الأعلى على قُطب الرَّحى، ورَحَى القمح؛ أي: طحنه.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٩، والدر المصون ٩/٦٥٣، واللباب ١٧/٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٣) أي: لمدلول: (**فَتًى رَحَى**) المذكور آنفاً وهم؛ حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/٤٦٧.

(٥) الآيتين: [١٦، ٣١].

(٦) وهو المد الذي يعرف بمد (لا) التي للتبرئة، قال في النشر: «وقَدْرُ المد في ذلك ـ فيما قرأنا به ـ وسط لا يبلغ الإشباع؛ وذلك لضعف سببه عن سبب المد». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، البيت رقم (١٧١)، والنشر ٢/٣٤٥، والإتحاف ٢/٤٦٧).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع اللام من (**كُلٌّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالنصب في اللام من: (**كُلًّ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء المكسورة بلا تنوين: =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [٢٨].

فـ(ـنَصْبُ رَفْعِ ثَانِ: ﴿كُلِّ أُمَّةٍ﴾).

للإمام المرموز إليه [٥٤١] بظاء: (ظِلٌّ)؛ أي: يعقوب بكماله.

على أنه بدل من: ﴿كُلِّ أُمَّةٍ﴾؛ الأول، فهي نكرة موصوفة من مثلها[١].

والباقون: بالرفع.

على الابتداء، و﴿تُدْعَىٰٓ﴾؛ خبره[٢].

٩١٧ ـ ....وَالسَّاعَةُ[٣]: غَيْرُ حَمْزَةِ[٤]

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [٣٢].

فقرأ: ﴿وَٱلسَّاعَةُ﴾، كل الأئمة العشرة.

(غَيْرُ) الإمام.

(حَمْزَةِ) الكوفي.

= (أُمَّةٍ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بالهاء الساكنة: (أُمَّهْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(١) قال في الدر المصون: «وقرأ يعقوب بالنصب؛ على البدل من (كل أمة) الأولى، بدل نكرةٍ موصوفةٍ من مِثلها». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٤)، والدر المصون ٦٥٥/٩، واللباب ٣٧٠/١٧).

(٢) وذلك لبيان الأهوال التي اقتضت جثو جميع الأمم في ذلك اليوم العظيم. (ينظر: الدر المصون ٦٥٥/٩، واللباب ٣٧٠/١٧).

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ مجردة عن واو العطف: (وَالسَّاعَةُ)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي بنسخته الهندية، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ؛ مقرونة بواو العطف: (وَوَالسَّاعَةُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بالتاء المكسورة بعد الزاي المعجمة: (حَمْزَةِ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بالهاء الساكنة بدلاً من التاء المكسورة: (حَمْزَهْ).

بالرفع، ـ كما تلفظ به المصنف ـ.

على الابتداء، خبره: ﴿لَا رَيْبَ﴾، أو عطفاً على محل: ﴿إِنَّ﴾، واسمها، أو على المرفوع في: ﴿حَقٌّ﴾(١).

وأمَّا حمزة بكماله: فقرأه بالنصب.

عطفاً على: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾(٢).

وتقدَّم:

إمالته(٣): لـ﴿**حَاقَ**﴾ [٣٣](٤).

والخلاف في: ﴿**ٱتَّخَذْتُمُ**﴾ [٣٥]؛ إدغاماً، وإظهاراً(٥).

وفي زاي، وهمز: ﴿**هُزُؤًا**﴾ [٣٥](٦).

وفي: ﴿لَا يُخْرَجُونَ﴾ [٣٥]؛ معلوماً، ومجهولاً(٧).

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٦٩، والدر المصون ٩/٦٥٦، واللباب ١٧/٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٦٩، والدر المصون ٩/٦٥٦، واللباب ١٧/٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٣) أي: الإمام حمزة، والذي هو أقرب مذكور يرجع الضمير إليه في سياق كلام الشارح.

(٤) حيث قرأ حمزة بالإمالة فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٢/٥٩، والإتحاف ٢/٤٦٨).

(٥) قرأ بإظهار الذال عند التاء: حفص، وابن كثير، ورويس بخلفه، وقرأ الباقون: بالإدغام. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إدغام حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٧٢)، والنشر ٢/١٥ ـ ١٦، والإتحاف ٢/٤٦٨).

(٦) قرأ حفصٌ: بضمِّ الزاي، وإبدال الهمزة واواً، وقرأ حمزة، وخلف: بإسكان الزاي وبالهمز، وقرأ الباقون: بضم الزاي، وبالهمز، ووقف عليه حمزة: بالنقل؛ على القياس، وبإبدال الهمزة واواً مفتوحة؛ على الرسم، وأمَّا تشديد الزاي فضعيف لا يقرأ به، كالتسهيل بين بين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥ ـ ٢١٦، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(٧) قرأ بفتح حرف المضارعة، وضم الراء، على البناء للفاعل: حمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٣٠)، والنشر ٢/٢٦٧، والإتحاف ٢/٤٦٨).

وههنا انتهى فرش سورة الجاثية[١].

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة.**

والله أعلم[٢].



---

(١) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الجاثية)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثله مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٢) ينظر: النشر ٣٧١/٢ ـ ٣٧٢، وتقريب النشر ص (١٧٣)، وشرح النويري ٢٣٢/٥ ـ ٢٣٥، وشرح ابن الناظم ص (٣٠٩ ـ ٣١٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٠/أ)، والإتحاف ٤٦٥/٢ ـ ٤٦٨.

سُورَةُ الْأَحْقَافِ ـ هِيَ آخِرُ الْحَوَامِيمِ السَّبعِ ـ وَأُخْتَيْهَا[(١)]

أي: سورة القتال، وسورة الفتح.

تقدَّم:

حكم: ﴿حمٓ﴾ [١]؛ إمالةً[(٢)]، وسكتاً[(٣)].

وكذا الخلاف في:

﴿أَرَءَيْتُم﴾ [١٠٤][(٤)].

---

(١) عقد الشارح عنواناً للباب يختلف عن العنوان الذي عقده الناظم لهذا الباب، وهذا الاختلاف يتمثل بتضمينه لكلام الناظم الكلمات التالية: (**هِيَ آخِرُ الْحَوَامِيمِ السَّبعِ**)، وهو تصرف منه في كلام الناظم على سبيل التوضيح والبيان، لكنه في المتن الذي على هامش الشرح يلتزم دائماً بما عنون به الناظم أبواب طيبته، لا يخرج في ذلك عن شيء مما وضعه الناظم، وقد فعل ذلك في ضبط عنوان هذا الباب حيث عنون له: (**سُورَةُ الْأَحْقَافِ وَأُخْتَيْها**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٢) أمال الحاء من: ﴿حمٓ﴾؛ ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وقللها: الأزرق، واختلف عن أبي عمرو فله: التقليل، والفتح، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٩ ـ ٣٢١)، والنشر ٢/٧٠ ـ ٧١).

(٣) حيث قرأ أبو جعفر بالسكت على الحاء والميم، وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٤) قرأ أبو جعفر، ونافع: بتسهيل الهمزة الثانية، وللأزرق وجه آخر؛ وهو إبدالها ألفاً خالصة، مع إشباع المد؛ لأجل الساكن بعدها، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٤٦٧/٢).

و﴿أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [٩][١].

و﴿لِّيُنذِرَ﴾ [١٢][٢].

و﴿فَلَا خَوْفٌ[٣]﴾ [١٣][٤].

٩١٨ ـ وَحُسْنًا احْسَانًا: كَفَى........ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿حُسْنًا﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [١٥].

فقرأه: ﴿إِحْسَٰنًا﴾؛ بزيادة همزة مكسورة، وإسكان الحاء، وفتح السين، وألف [بعدها][٥].

[الأئمة][٦] المرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: الكوفيين كلهم.

---

(١) قرأ قالون ـ بخلفه ـ: بالمد في الألف، وقرأ الباقون: بحذف الألف وصلاً، ولا خلاف بين جميع القراء في إثبات الألف وقفاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠٤ ـ ٥٠٥)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(٢) فقرأ المدنيان، وابن عامر، ويعقوب: بالخطاب، واختلف عن البزي؛ فروى عبدالعزيز الفارسي، والشنبوذي، عن النقاش كذلك، وهو رواية الخزاعي، واللهبيين، وابن هارون، عن البزي، وبذلك قرأ الداني من طريق أبي ربيعة، وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقه، وروى الطبري، والفحام، والحمامى، عن النقاش، وابن بنان، عن أبي ربيعة، وابن الحباب، عن البزي: بالغيب، وبذلك قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة يس عليه الصلاة والسلام، الأبيات رقم (٨٨٠ ـ ٨٨١)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٤٧٠).

(٣) في الأصل بالواو: (ولا خوف)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٤) قرأ يعقوب: بفتح الفاء بلا تنوين، مع ضم الهاء، وقرأ الباقون: بالرفع والتنوين، مع كسر الهاء، إلا حمزة فقرأ بضمها، على أصله. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٢)، والنشر ٢/٢١١، والإتحاف ٢/٤٦٦).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٦) في الأصل: (للأئمة)، ولعل الصواب الذي يستقيم مع مدلول كلام الناظم وسياق الشارح هو ما أثبته.

وهو كذلك في رسم مصاحف الكوفة(١).

وهو مصدر حذف عامله، أي: (وصيناه أن يحسن إليهما إحساناً)(٢).

وقرأه الباقون: بضم الحاء، وسكون السين، بلا همزة، ولا ألف.

وهو كذلك في مصاحفهم(٣).

وقد لفظ المصنف بالقراءتين(٤).

وهو مفعول به، على تقدير مضاف موصوف، أي: (أمراً ذا حُسْنٍ)(٥).

ولا خلاف في موضع العنكبوت(٦): أنه [(كـ(قُفْل)](٧).

وفي مواضع: البقرة(٨)، والنساء(٩)، والأنعام(١٠)، والإسراء(١١)؛ كـ(إِ كْرَام)(١٢).

---

(١) ينظر: مختصر التبيين ١١١٨/٤، والنشر ٣٧٣/٢، وشرح النويري ٣/٦، وغيث النفع ص (٣٥١).

(٢) والإحسان؛ هو الاعتناء في البر، والمبالغة في الحسن. (ينظر: الكشف ٢٧١/٢، والدر المصون ٦٦٧/٩ ـ ٦٦٨، واللباب ٣٩١/١٧).

(٣) ينظر: مختصر التبيين ١١١٨/٤، والنشر ٣٧٣/٢، وشرح النويري ٣/٦، وغيث النفع ص (٣٥١).

(٤) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٥) وهذا توجيه قراءة الجمهور، وكان حقُّه أن يذكرها بعد ذكره لشرح قراءتهم وقبل قوله: «وقد لفظ المصنف بالقراءتين»، والحسن؛ هو المستحسن في العرف والعوائد، المعروف بين الناس. (ينظر: الكشف ٢٧١/٢، والدر المصون ٦٦٧/٩ ـ ٦٦٨، واللباب ٣٩١/١٧).

(٦) الآية: [٨].

(٧) في الأصل: (لفعل)، والتصويب من الإتحاف ٤٧٠/٢.

(٨) الآية: [٨٣].

(٩) الآية: [٣٦].

(١٠) الآية: [١٥١].

(١١) الآية: [٢٣].

(١٢) ينظر: الإتحاف ٤٧٠/٢.

وفتح كاف: ﴿كَرْهًا﴾ [١٥] معاً؛ الحرميون، وأبو عمرو، وهشام بخلفه(١).

٩١٨ ـ ....وَفَصْلُ فِي فِصَالُ: ظَبْيٌ...........................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [١٥].

فقرأه: ﴿فَصْلُ﴾؛ أي: ﴿فَصْلُهُ﴾؛ بفتح الفاء، وإسكان الصاد، بلا ألف بعدها.

(فِي) موضع: ﴿فِصَالُ﴾؛ أي: ﴿وَفِصَٰلُهُۥ﴾.

الإمام المرموز إليه بظاء: (ظَبْيٌ)؛ أي: يعقوب بكماله.

وقرأه الباقون: بكسر الفاء، وفتح الصاد، وألف بعدها.

وهما مصدران، كـ(ـالْعَظْم)، و(الْعِظَام)(٢).

٩١٨ ـ ....يُتَقَبَّلْ(٣) (يَا): صَفِي(٤)

---

(١) قرأ بفتح الكاف: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وهشام بخلفه؛ فالضم: رواية الداجوني من جميع طرقه إلا هبة الله المفسر، والفتح: رواية هبة الله المفسر عن الداجوني، والحلواني، وقرأ الباقون: بضمها، وهما لغتان بمعنًى، وقيل: بالضم؛ المشقة، وبالفتح؛ الغلبة والقهر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٩)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٤٧٠).

(٢) و(الْفَطْم)، و(الْفِطَام)، و(الْقَطْفِ)، و(الْقِطَاف). (ينظر: الدر المصون ٩/٦٦٨ ـ ٦٦٩، واللباب ١٧/٣٩٤، والإتحاف ٢/٤٧٠، وشرح النويري ٦/٤).

(٣) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالياء، ولم تشكل الكلمة بالحركات: **(يتقبل)**، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بالياء المضمومة، مع جزم اللام: **(يُتَقَبَّلْ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليه خط الناظم (أ)، وضُبطت في شرح موسى جار الله؛ بالياء المفتوحة، مع جزم اللام: **(يَتَقَبَّلْ)**، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بالياء المضمومة، مع ضم اللام: **(يُتَقَبَّلُ)**، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بالنون المفتوحة، مع جزم اللام: **(نَتَقَبَّلْ)**، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في شرح ابن الناظم =

٩١٩ ـ كَهْفُ سَمَا. مَعْ يَتَجَاوَزْ[(١)]. وَاضْمُمَا[(٢)]. أَحْسَنَ[(٣)] رَفْعُهُمْ.........................

واخْتُلِفَ في: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ **يُتَقَبَّلُ** عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ **وَيُتَجَاوَزُ** عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ﴾ [١٦].

= بتحقيق د.عادل رفاعي، ونسخة الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى؛ بالنون المفتوحة، مع رفع اللام: (**نَتَقَبَّلُ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**نَتَقَبَّلُ**)، (**نَتَقَبَّلْ**)، (**يُتَقَبَّلُ**)، (**يَتَقَبَّلْ**)، (**يُتَقَبَّلْ**). الوجهان؛ الثاني والخامس هما الاختيار في النسخ العتيقة، وأما الوجهان؛ الأول والثالث ففيهما نظر؛ لانكسار وزن البيت بهذين الضبطين، والله أعلم.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد: (**صَفِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الصاد: (**صُفِي**)، ولم تتبين حركة الصاد في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ وفي ظاهر كلام الشارح؛ بالياء، ولم تشكل الكلمة بالحركات: (**يتجاوز**)، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)؛ بياء مضمومة، مع سكون الزاي: (**يُتَجَاوَزْ**)، وهو كذلك في شرح موسى جار الله، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي ـ النسخة التركية ـ؛ بالياء المضمومة، مع ضم الزاي: (**يُتَجَاوَزُ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالنون، مع جزم الزاي: (**نَتَجَاوَزْ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليه خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**نَتَجَاوَزْ**)، (**يُتَجَاوَزُ**)، (**يُتَجَاوَزْ**)، الوجهان؛ الأول، والثالث، هما الاختيار في النسخ العتيقة، أما الوجه الثاني ففيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به.

(٢) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**وَاضْمُمَا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: (**أَحْسَنَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برفع النون: (**أَحْسَنُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ نصب النون ورفعها.

فقرأه: ﴿يُتَقَبَّلُ﴾ "يَا")؛ أي [٥٤٢]: بياء تحتية.

المرموز إليهم بقوله: (صَفِي[١]) (كَهْفٍ سَمَا)؛ أي: شعبة، وابن عامر، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب.

(مَعْ) قراءتهم.

بياء في: ﴿يُتَجَاوَزُ عَن...الخ﴾.

(وَاضْمُمَا)؛ الياءين في ذينك الفعلين لهم.

على أنهما مبنيان للمفعول.

فقوله: (﴿أَحْسَنَ﴾ رَفْعُهُمْ)؛ على النيابة عن الفاعل في الفعل الأول.

وأما الثاني: فنائب فاعله الظرف بعده[٢].

وقرأ الباقون: بالنون المفتوحة فيهما؛ مبنيين للفاعل.

و﴿أَحْسَنَ﴾ بالنصب؛ مفعول به[٣].

وتقدَّم الخلاف في: ﴿أُفٍّ﴾ [١٧][٤].

---

(١) وقوله: (صَفِي)، اسمٌ؛ مِنْ: صَفَا، والصَّفِي؛ هو الصديق المختار، والصَّفيّ من كل شيء؛ صَفوه وخيرته.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٦٩/٩، واللباب ٣٩٦/١٧، والإتحاف ٤٧١/٢، وشرح النويري ٤/٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٦٦٩/٩، واللباب ٣٩٧/١٧، والإتحاف ٤٧١/٢، وشرح النويري ٤/٦.

(٤) قرأ بكسر الفاء منونة: نافع، وحفص، وأبو جعفر، وبفتح الفاء من غير تنوين: ابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الفاء بلا تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الإسراء، البيت رقم (٧٣١)، والنشر ٣٠٦/٢ ـ ٣٠٧، والإتحاف ٤٧١/٢).

٩١٩ - ....وَنَـلْ حَـقٌّ(١) لَـمَـا(٢)

٩٢٠ - خُلْفٌ(٣): يُوَفِّيَهُمُ(٤) الْـ(يَا)........... ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح القاف مشددة بلا تنوين: (حَقَّ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالنصب في القاف مشددة مع التنوين: (حَقًّا)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم القاف مشددة بلا تنوين: (حَقُّ)، والرابع: برفع القاف مع التنوين: (حَقٌّ)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (حَقُّ)، (حَقَّ)، (حَقٌّ)، (حَقًّا).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم اللام، وبالألف الممدودة: (لُمَا)، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه: بفتح اللام، وبالألف المقصورة: (لَمَى)، والثالث: بكسر اللام، وبالألف الممدودة: (لِمَا)، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والرابع: بفتح اللام، وبالألف الممدودة: (لَمَا)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، وقد أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (لَمَا)، ولم يتبين ضبط حركة اللام في نسخة رضوان العقبي، ولا النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (لَمَا)، (لُمَا)، (لَمَى).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فقد ضُبطت فيها؛ بضم الفاء بلا تنوين: (خُلْفُ)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالنصب مع التنوين: (خُلْفاً)، والثالث: بجر الفاء مع التنوين: (خُلْفٍ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والرابع: برفع الفاء مع التنوين: (خُلْفٌ)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (خُلْفُ)، (خُلْفٍ)، (خُلْفاً)، (خُلْفٌ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء: (يُوَفِّيَهُمُ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي، والثاني: بالنون: (نُوَفِّيَهُمُ)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الياء والنون: (يُوَفِّيَهُمُ)، (نُوَفِّيَهُمُ).

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [١٩].

فالمرموز إليهم بقوله: **(نَلْ حَقٌّ لَمَا) (خُلْفٌ)**؛ أي: عاصم، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، بلا خلاف عنهم، وهشام بخلاف عنه.

قرؤوا قوله: (﴿**يُوَفِّيَهُمْ**﴾ **الْـ"يَا"**)؛ أي: بالياء التحتية[(١)].

وقرأه الباقون: بنون العظمة[(٢)].

وهو الوجه الثاني لهشام؛ وهي طريق الداجوني عنه[(٣)]، والأولى: من طريق الحلواني[(٤)].

وتقدَّم الكلام على: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [٢٠]؛ **حاصِلَهُ[(٥)] أنَّ فيها تسع قراءات**:

الأولى: بهمزة واحدة، وعدم صلة ميم الجمع؛ وهي: لنافع، لكن بخلاف عن قالون، وأبي عمرو، والكوفيين كلهم.

الثانية: كذلك [بهمزة][(٦)] واحدة، لكن بصلة الميم، وهو: الثاني لقالون.

الثالثة: بهمزتين مع تسهيل الثانية، بلا فصل بينهما، ومع الصلة؛ وهي: لابن كثير.

الرابعة: كذلك، لكن مع الفصل؛ وهي: لأبي جعفر.

---

(١) حملاً على لفظ الغيبة، والإخبار عن الله ـ جل شأنه ـ في قوله: ﴿وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ﴾ [١٧]، وقوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [١٧]. (ينظر: الكشف ٢٧٣/٢، وشرح النويري ٥/٦).

(٢) إجراءً له على الإخبار من الله جلَّ ذكره عن نفسه، أي: على الالتفات. (ينظر: الكشف ٢٧٣/٢، وشرح النويري ٥/٦).

(٣) وقراءة هشام بالنون من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٧٣/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٤)).

(٤) ينظر: النشر ٣٧٣/٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٧٧)، والنشر ٣٦٦/١ ـ ٣٦٧، والإتحاف ٤٧٢/٢.

(٦) في الأصل: (بنون)، وهو سبق قلم.

الخامسة: كذلك، مع الفصل، لكن بغير الصلة؛ وهي: أحد أوجه هشام[١].

السادسة: كذلك، لكن بغير فصل، ولا صلة؛ وهي: لهشام[٢] ـ أيضاً ـ.

السابعة: بتحقيق الهمزتين، مع الفصل بينهما، وبغير صلة؛ وهي: لهشام[٣] ـ أيضاً ـ.

[الثامنة][٤]: بتحقيقهما، لكن بغير فصل بينهما، ولا صلة؛ وهي: لابن ذكوان، وروح عن يعقوب.

التاسعة[٥]: بتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، بلا فصل بينهما، وبغير صلة الميم؛ وهي: لرويس عن يعقوب.

هذا وتقدَّم ـ أيضاً ـ إسكان باء: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ [٢٣]، وتخفيف لامه، لأبي عمرو[٦].

٩٢٠ ـ ....وَتَـــرَى[٧] لِلْغَيْبِ[٨] ضُمَّ، بَعْدَهُ ارْفَعْ: ظَهَرَا

---

(١) من طريق ابن عبدان عن الحلواني. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٧٢).

(٢) من طريق النهرواني عن الداجوني عن هشام. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٧٢).

(٣) من طريق المفسر عن الداجوني عن هشام. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٧٢).

(٤) في الأصل: (الثانية)، وهو سبق قلم.

(٥) وهذا تكرار لا داعي له، لأنَّ القراءة التاسعة كالقراءة السادسة سواء بسواء، فلم يكن هناك حاجة إلى أن يُفرد رويسٌ بقراءة مستقلة، لأنه قد وافق هشاماً في قراءته بهذا الوجه، فلو جمعه مع هشام في القراءة السادسة لِتَوَافُقِهِمَا لكان حسناً، وعلى هذا فتصير الأوجه ثمانية. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٧٢).

(٦) وقرأ الباقون: بفتح الباء، وتشديد اللام. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٣٦ ـ ٦٣٧)، والنشر ٢/٢٧٠، والإتحاف ٢/٤٧٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء مفتوحة: **(تَرَى)**، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بياء مضمومة: **(يُرَى)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وكذا هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، بالوجهين: **(تَرَى)**، **(يُرَى)**.

(٨) ضُبطت في الأصل ـ متناً ـ؛ مقرونة باللام: **(لِلْغَيْبِ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، =

٩٢١ ـ نَـصُّ[١] **فَـتًـى**[٢]........... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿تَـرَىٰ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا تَـرَىٰ إِلَّا **مَسَاكِنَهُمْ**﴾ [٢٥].

فـ(ـلِـ)ـياء[٣].

(الْغَيْبِ[٤]**ضُمَّ)**.

أي: اقرأه بياء الغيب مضمومة.

على البناء للمفعول[٥].

و﴿مَسَٰكِنُهُمۡ﴾ **(بَعْدُهُ**[٦] **ارْفَعْ)**؛ أي: اقرأه برفع النون.

على النيابة عن الفاعل[٧].

= إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه: **(بِالْغَيْبِ)**، بينما ضُبطت في النسخة التركية كضبط الجماعة.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الصاد بلا تنوين: **(نَصُّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الصاد مع التنوين: **(نَصٌّ)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء منونة، وبالألف الممدودة: **(فَتًا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وبعض نسخ شرح النويري، والثاني: بفتح التاء بلا تنوين، وبالألف الممدودة: **(فَتَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وفي شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: بفتح التاء مع التنوين، وبالألف المقصورة: **(فَتًى)**، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(فَتًا)**، **(فَتَا)**، **(فَتًى)**.

(٣) تصحفت في الأصل إلى: (فلباء).

(٤) تصحفت في أصل الشرح إلى: **(الْعَيْبِ)**.

(٥) ينظر: الكشف ٢٧٤/٢، والدر المصون ٦٧٥/٩، واللباب ٤٠٨/١٧.

(٦) في الأصل: (بعد)، والصواب ما أثبته.

(٧) ينظر: الكشف ٢٧٤/٢، والدر المصون ٦٧٥/٩، واللباب ٤٠٨/١٧.

للأئمة المرموز إليهم **[٥٤٣]** بقوله: **(ظَهَرَا) (نَصُّ فَتًى)**؛ أي: يعقوب، وعاصم، وحمزة، وخلف عن نفسه.

وهما[١] يُمِيلان الراء على أصلهما.

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب مفتوحة[٢].

[و][٣]﴿**مَسَاكِنَهُمْ**﴾ بالنصب؛ مفعولاً به[٤].

وأبو عمرو، والكسائي، وابن ذكوان من طريق الصوري: يميلون الراء[٥]، وقللها؛ الأزرق.

وأمال: ﴿**حَاقَ**﴾؛ حمزة[٦].

وأدغم: ﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾ [٢٨]؛ الكسائي[٧].

وهو[٨]، **وهشام، وخلاد، وأبو عمرو**: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ﴾ [٢٩][٩].

ونقل: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [٢٩]؛ ابن كثير[١٠].

كما تقدم كل ذلك.

---

(١) أي: حمزة، وخلف عن نفسه.

(٢) حملاً على أنه خطاب للنبيِّ ﷺ. (ينظر: الكشف ٢/٢٧٤).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٧٤، والدر المصون ٩/٦٧٥، واللباب ١٧/٤٠٨.

(٥) من قوله تعالى: ﴿لَا تَرَىٰٓ﴾.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٢/٥٩، والإتحاف ٢/٤٧٣.

(٧) حيث أدغم (اللام) في (الضاد). (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٢/٥٩، والإتحاف ٢/٦ ـ ٧).

(٨) أي: الكسائي، وهو أقرب مذكور في السياق يرجع إليه الضمير.

(٩) حيث أدغموا (الذال) في (الصاد). (ينظر: متن طيبة النشر، فصل ذال (إذ)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٢/٢ ـ ٣، والإتحاف ٢/٤٧٣).

(١٠) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ١/٤١٤، والإتحاف ٢/٤٧٣.

وكذا قرأ يعقوب: ﴿يَقْدِرُ﴾ [النحل: ٧٥]، في موضع: ﴿قَادِرٍ﴾؛ في قراءة الباقين(١).

وههنا انتهى فرش سورة الأحقاف(٢).

وفيها أربع مضافات(٣):

﴿أَوْزِعْنِيَ أَنْ﴾ [٥١].

فتحها: الأزرق عن ورش، والبزي.

﴿إِنِّيَ أَخَافُ﴾ [٢١].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

﴿وَلَٰكِنِّيَ أَرَىٰكُمْ﴾ [٢٣].

فتحها: المدنيان، وأبو عمرو، والبزي.

﴿أَتَعِدَانِنِيَ أَنْ﴾ [١٧].

فتحها: الحرميون.

وليس فيها **زائدة.**

والله سبحانه وتعالى أعلم(٤).

---

(١) فقرأ يعقوب: بياء مفتوحة، وإسكان القاف، بلا ألف، وضم الراء، وقرأ الباقون: بالياء، وفتح القاف، وألف بعدها، وخفض الراء منونة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة (يس)، البيت رقم (٨٨١)، والنشر ٣٥٥/٢، والإتحاف ٤٧٣/٢).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الأحقاف)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٣) ينظر: النشر ٣٧٣/٢.

(٤) ينظر: النشر ٣٧٢/٢ ـ ٣٧٣، وتقريب النشر ص (١٧٣)، وشرح النويري ٣/٦ ـ ٦، وشرح ابن الناظم ص (٣١٠ ـ ٣١١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٠/أ ـ ١٣٠/ب)، والإتحاف ٤٦٩/٢ ـ ٤٧٤.

سُورَةُ القِتَالِ

لا خلاف من طريق المتن في مدِّ: ﴿[وَإِمَّا][(١)] فِدَآءً﴾ [٤][(٢)].

وروى شبل عن ابن كثير: ﴿وَإِمَّا فِدَآءً﴾؛ بغير مد، ولا همزة؛ وهي لغة[(٣)].

٩٢١ ـ ....وَقَاتَلُوا ضُمَّ[(٤)] اكْسِرِ[(٥)] وَاقْصُرْ[(٦)]: عُلاً[(٧)] حِمًى............

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) يعني لا خلاف بين القراء العشرة من طرق طيبة النشر في مدِّ: ﴿فِدَآءً﴾ [٤]، وإنما ثبت الخلاف ـ في مدِّ هذه الكلمة الشريفة ـ من رواية شبل، ويزيد، عن ابن كثير، ومن قراءة ابن محيصن، حيث قرؤوها: بالقصر؛ أي: (**فِدَى**)؛ وهي قراءة معدودة من الشواذ، فلا تصح من طرق النشر وطيبته بحال.

(٣) أي قراءة القصر: (**فِدَى**)؛ وبالقصر فيها قرأ ابن محيصن، في القراءات الأربع الزائدة بعد العشرة، قال المتولي في الفوائد المعتبرة، سورة محمد ﷺ، ص (٣١٠):

فِـدَا بِـلَا مَـدٍّ وَلَا هَـمْـزٍ مَـدَا ....

قال في الدر المصون ٦٨٥/٩ ما نصُّهُ: «قال أبو حاتم: لا يجوزُ؛ لأنه مصدرُ فاديته، ولا يُلْتفتُ إليه، لأنَّ الفراء حكى فيه أربع لغاتٍ، المشهورة؛ المدَّ، والإعراب؛ (فداءً لك)، و(فداءِ)؛ بالمدِّ ـ أيضاً ـ والبناء على الكسر والتنوين، وهو غريبٌ جداً، وهذا يشبه قولَ بعضهم (هؤلاءٍ)، و(فِدى)؛ بالكسر مع القصر، و(فَدَى)؛ بالفتح مع القصر»، وكلام صاحب الدر المصون هو من كلام أبي حيان في البحر المحيط نقله عنه بنصِّهِ. (ينظر: البحر المحيط ٧٥/٨ ـ ٧٦، واللباب ٤٣٠/١٧، ومعجم القراءات ٤/٩ ـ ٥).

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**منهم**).

(٥) اضطرب ضَبط هذه اللفظة في أصل الشرح، والمتن الذي على هامشه، فقد ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (**اكْسِرِ**)، وهو الذي في سائر النسخ، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**كَسَرَا**)، وقد أثبتُّها كما ضُبِطَتْ في أصل الشرح؛ لأنه الصواب الذي عليه جميع نسخ النظم وشروحه. =

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿وَٱلَّذِينَ قَـٰتَلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [٤].

فـ(**ـضُمَّ**).

و(**اكْسِرِ**).

(**وَاقْصُرا**).

أي: اقرأه بضم القاف، وكسر التاء، بلا ألف بينهما.

للمرموز إليهم بقوله: (**عُلاً حِمًى**)؛ أي: حفص، وأبي عمرو، ويعقوب.

على البناء للمفعول(١).

والباقون: بفتح القاف، والتاء، وألف بينهما.

مبني للفاعل، من المقاتلة(٢).

وتقدَّم الكلام على: ﴿وَكَأَيِّن﴾ [١٣](٣).

---

(٦) اضطرب ضَبط هذه اللفظة في أصل الشرح، والمتن الذي على هامشه، فقد ضُبطت في أصل الشرح: (**وَاقْصُرَا**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**واقْصُرْ**)، وهو الذي في سائر النسخ.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح اللام مع التنوين، وبالألف الممدودة: (**عُلاً**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: بفتح اللام بلا تنوين، وبالألف المقصورة: (**عُلَى**)، وهو الاختيار الذي انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح اللام بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (**عُلَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وكذا هو في سائر النسخ الأخرى؛ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**عُلاً**)، (**عُلَى**)، (**عُلَا**).

(١) ينظر: الدر المصون ٦٨٦/٩، واللباب ٤٣٣/١٧، والإتحاف ٤٧٥/٢، وشرح النويري ٧/٦.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦٨٦/٩، واللباب ٤٣٣/١٧، والإتحاف ٤٧٥/٢، وشرح النويري ٧/٦.

(٣) قرأ ابن كثير: بألف ممدودة بعد الكاف، ثم همزة مكسورة، وكذا قراءة أبي جعفر، إلا أنه يسهل الهمزة مع المد والقصر ـ وقد تقدم بيانه في باب الهمز المفرد ـ، وقرأ الباقون: بهمزة مفتوحة بعد الكاف، وبعدها ياء مكسورة مشددة، =

٩٢١ ـ ....**وَآسِنِ اقْصُرِ:**

٩٢٢ ـ دُمْ[١]........................... ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ءَاسِنٍ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [١٥].

فـ(**ـاقْصُرِ**)؛ أي: اقرأه بغير مد الهمزة.

للإمام المرموز إليه بدال: (**دُمْ**)؛ أي: ابن كثير بكماله.

على أنه صفة، مِنْ: [أَسِنَ][٢] الماء ـ بالكسر ـ، (يَأْسَنُ)، فهو (أَسِنٌ)، كـ(ـحَذِرَ)، (يَحْذَرُ)، فهو (حَذِرٌ)[٣]؛ (تَغَيَّر)[٤].

والباقون: بالمد.

على وزن (ضَارِب)؛ اسم فاعل من (أَسَنَ) بالفتح، (يَأْسِن) بالكسر، والضم[٥]، (أُسُوْنًا)[٦].

٩٢٢ ـ ....**آنِفًا خُلْفٌ: هَوَى**[٧].......... ....

= ومذاهب القراء في الوقف عليها تقدمت مبسوطة في باب الوقف على مرسوم الخط. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٣٨)، والنشر ٢/٢٤٢، والإتحاف ٢/٤٧٦).

(١) ضُبطت هذه الكلمة في جميع النسخ والشروح؛ بدال، ثم ميم: (**دُمْ**)، وهو أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، بينما الوجه الآخر، هو ضبطها؛ بدال، ثم نون: (**دِنْ**).

(٢) ما بين المعكوفتين في الأصل: (أيسن)، وما أثبته من الإتحاف ٢/٤٧٦.

(٣) في الأصل: ضُبِطَتْ جميع الكلمات الثلاث معجمة من غير نقط؛ مما أوهم الدال مكان الذال.

(٤) ينظر: الدر المصون ٩/٦٩٢، والكشف ٢/٢٧٧، واللباب ١٧/٤٤٢.

(٥) أي: (يَأْسُنُ). (ينظر: الدر المصون ٩/٦٩٢).

(٦) ينظر: الدر المصون ٩/٦٩٢، والكشف ٢/٢٧٧، واللباب ١٧/٤٤٢.

(٧) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالواو مكان الدال: (**هَوَى**)، وضُبطت في =

واقصر: ﴿ءَانِفًا﴾.

مِنْ قوله: ﴿قَالُواْ لِلَّذِينَ[١] أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾ [١٦].

وذلك (**خُلْفٌ**)؛ أي: خلاف.

المرموز إليه بهاء: (**هَوَى**)؛ أي: البزي.

فقد اخْتُلِفَ عنه[٢] في قصره؛ فروى سبط الخياط القصر من طريق النقاش، عن أبي ربيعة، عن البزي، ورواه ابن سوار: عن ابن فرح، عنه، وابن مجاهد [**٥٤٤**]، عن [مضر بن محمد عن البزي][٣].

وكلُّ هذه الطرق [ليست][٤] من طريق الحرز، ولذا اعْتُرِضَ على

= نسخة الشيخ القاضي؛ بالدال المفتوحة مكان الواو، وبالألف المقصورة، مع فتح الهاء: (**هَدَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهي كذلك في شرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بالدال المفتوحة مكان الواو، وبالألف المقصورة، مع ضم الهاء: (**هُدَى**)، بينما ضُبِطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالدال مفتوحة منونة مكان الواو، وبالألف الممدودة، مع ضم الهاء: (**هُدًا**)، وقد ضُبطت الألف ـ في النسخ العتيقة ـ مقصورة، لكن لم يتبين ضبط حركة الهاء فيها، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**هُدًا**)، (**هُدَى**)، (**هَدَى**)، (**هَوَى**).

(١) تصحفت في الأصل إلى: (الذين).

(٢) وقراءة البزي بالقصر من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٧٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٤)).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وما هو موجود في الأصل لم أفهم معناه وهو قوله: «عن نصّه»، والشارح ـ رحمه الله ـ في هذا تبع صاحب الإتحاف حين تكلم في هذه المسألة فقال: «ورواه ابن مجاهد عن نصٍّ عن البزي»، ولعدم وضوح المراد في قول الشارح، وكذا عدم وضوحه في قول صاحب الإتحاف ـ بتحقيقيه ـ: «عن نص»، فقد أثبت ما هو موجود في النشر، وغيث النفع، وغيرهما، وقد تصحف اسم الراوي (مضر) عن البزي في شرح النويري إلى (مطر) حيث قال النويري في شرحه: «ورواه ابن مجاهد، عن مطر بن محمد عن البزي». (ينظر: النشر ٣٧٤/٢، وغيث النفع ص (٣٥٤)، والإتحاف ٤٧٧/٢، وشرح النويري ٨/٦).

(٤) ما بين المعكوفتين في الأصل: (ليس)، والتصويب لاستقامة المعنى.

الشاطبي في قوله[١]:

وَفِـي آنِـفـاً خُـلْـفٌ هَـدَى....الـخ ....

بأنه خروج من طريقه[٢].

وروى ابن الحباب وسائر أصحاب البزي عنه: المد.

---

(١) ينظر: حرز الأماني، سورة محمد ﷺ، البيت رقم (١٠٣٩).

(٢) قال في النشر: «روى الداني من قراءته على أبي الفتح، على السامري، عن أصحابه، عن أبي ربيعة: بقصر همزة: ﴿ءَانِفًا﴾، وقد انفرد بذلك أبو الفتح، فكل أصحاب السامري لم يذكروا القصر عن البزي، وأصحاب السامري الذين أخذ عنهم من أصحاب أبي ربيعة هم: محمد بن عبدالعزيز الصبّاح، وأحمد بن محمد بن هارون البصري، ولم يأت عن أحد منهم قصر، وعلى تقدير أن يكونوا رووا القصر فلم يكونوا من طرق التيسير، فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشاطبية والتيسير»، وقال في غيث النفع: «لا خلاف فيه من طرقنا أنه بالمد؛ أي: بألف بعد الهمزة، وعليه اقتصر أكثر النقلة، كالأهوازي، وأبي العلاء، وابن مالك، ومكي، والصقلي، وكذلك رواه سائر أصحاب البزي عنه، وذَكَرَ الشاطبي الخلاف له بالقصر، وهو حذف الألف، وتبع في ذلك أصله، لكن كلامه يشعر بقوته، وصحة الرواية به تلاوة، وكلام التيسير يشعر بأن ذِكْرَهُ حكاية لا رواية؛ لأنه غيَّر أسلوبه فقال في نقل القصر: (حدثنا)، وقال في المدِّ: (وقرأت)، وأكد ذلك بقوله: (وبه آخذ)، والتحديث بالقراءة يفيد ثبوتها، ولا يبيح القراءة بها، بخلاف القراءة، فإنه يفيد الثبوت وإباحة القراءة بها»، ثم قال في غيث النفع بعد ذلك: «قلتُ: وأبو أحمد السامري المنفرد بالقصر ضعيف، قال الذهبي: لا أشك في ضعف أبي أحمد، لأنه ذكر أنه قرأ على جماعة، ولم يلق أحداً منهم، فكيف يعتمد على ما انفرد به، نعم سلمنا عدم ضعفه، وأنه ضابط ثقة مأمون ـ كما قال غير الذهبي؛ كالداني، وأبي حيان ـ فلا يعول على ما انفرد به، إذ لا بد في ثبوت القراءة من التواتر، ولا تثبت بطريق الآحاد، وأيضاً فإن رواية البزي إنما قرأ بها الداني على شيخه أبي القاسم عبدالعزيز بن جعفر الفارسي ثم البغدادي، لا على أبي الفتح فارس بن أحمد الحمصي الضرير». قال العلامة إبراهيم السمنودي في تحريراته:

لِلْـيَـمَـنِـي ثَـمَـانِ عَـشْـرَ آنِـفـا وَامْـدُدْ فَـقَـطْ لِأَحْـمَـدٍ فِـي آنِـفـا

(ينظر: النشر ٣٧٤/٢، وغيث النفع ص (٣٥٤)، والإتحاف ٤٧٦/٢، وجامع الخيرات، منظومة (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة)، البيت رقم (٣٦٢)، وحل المشكلات ص (٨٣)).

وبه **قرأ الباقون**.

وهما لغتان؛ بمعنى الساعة، كـ(حاذِر)، و(حَذِر)[١]، إلا أنه كما قال في الإتحاف[٢]: «لم يستعمل لهما فعل مجرد، بل المستعمل؛ (ائْتَنَفَ)، (يَأْتَنِفُ)، و(اسْتَأْنَفَ)، (يَسْتَأْنِفُ)[٣]»[٤].

وتقدَّم كسر سين: ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [٢٢]، لنافع[٥].

٩٢٢ ـ ....وَالْحَضْرَمِي: تُقَطِّعُوا[٦] كَـ:تَفْعَلُوا..............

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿إِن [تَوَلَّيْتُمْ][٧] أَن تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ﴾ [٢٢].

فقرأ الإمام يعقوب (**الْحَضْرَمِي**) بكماله.

قوله: ﴿**تُقَطِّعُوا**﴾[٨]؛ بفتح التاء، وإسكان القاف، وفتح الطاء مخففة.

(**كَتَفْعَلُوا**)؛ من الثلاثي[٩].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦٩٦/٩، واللباب ٤٤٦/١٧ ـ ٤٤٧، والإتحاف ٤٧٦/٢، وشرح النويري ٨/٦.

(٢) ينظر: الإتحاف ٤٧٧/٢.

(٣) في الأصل: (يسأنف)، والصواب ما أثبته من الإتحاف ٤٧٧/٢.

(٤) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦٩٦/٩).

(٥) وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٢٣٠)، والنشر ٢٣٠/٢، والإتحاف ٤٧٧/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء، وسكون القاف، وفتح الطاء بلا تشديد: (**تَقْطَعُوا**)، والثاني: بضم التاء، وفتح القاف، وجر الطاء مع التشديد: (**تُقَطِّعُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثالث: بفتح التاء، وفتح القاف، وفتح الطاء مع التشديد: (**تَقَطَّعُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وفيه نظر.

(٧) في الأصل: (إن وليتم)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٨) بعد هذه الكلمة جاءت كلمة: (بكماله)، وهو سبق قلم، إذ لا مناسبة لها.

(٩) مضارع: (قَطَعَ)، كـ(مرح)، (يمرح). (ينظر: الدر المصون ٧٠١/٩، واللباب ٤٥٧/١٧، والإتحاف ٤٧٨/٢، وشرح النويري ٩/٦).

والباقون: بضم التاء، وفتح القاف، وكسر الطاء مشددة.

من التقطيع، للتكثير(١).

ومرَّ رواية رويس: لـ﴿تَوَلَّيۡتُمۡ﴾ [٢٢]؛ بضم التاء، والواو، وكسر اللام(٢).

مبنياً للمفعول، أي: (إن وُلِّيتُمْ أمور المسلمين)(٣).

٩٢٢ ـ ....أَمْلَى(٤) اضْمُمِ

٩٢٣ ـ وَاكْسِرْ: حِمًى. وَحَرِّكِ الْيَاءَ(٥): حَلَا(٦) ....

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «معنى التخفيف والتشديد واحد، وإن كان التشديد قد يختص به التكثير». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٦)، والدر المصون ٧٠١/٩، واللباب ٤٥٧/١٧).

(٢) وهي قراءة علي بن أبي طالب ﷺ، وقرأ الباقون: بفتحهنَّ؛ والمعنى على قراءة الجمهور: إن توليتم الأمر، ويجوز أن معناه: إن توليتم عما جاءكم به النبي ﷺ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة سبأ، الأبيات رقم (٨٦٣ ـ ٨٦٤)، والنشر ٤٧٧/٢ ـ ٤٧٨، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٥)، والإتحاف ٤٧٧/٢).

(٣) من الوِلَاية، أو: إن تولاكم الناس؛ أي: اتخذوكم أولياء. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٥)، والدر المصون ٧٠١/٩، واللباب ٤٥٧/١٧، والإتحاف ٤٧٨/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الهمزة، وكسر اللام، ثم ياء بعدها؛ فعل مضارع مبني للفاعل: (**أُمْلِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الهمزة واللام، وسكون الميم، وألف مقصورة؛ ماض مبني للفاعل: (**أَمْلَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٥) تصحفت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ فحلت الباء مكان الياء: (**الْبَاءَ**)، ولا يستقيم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الحاء، وبالألف الممدودة: (**حَلَا**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعاته الثانية والثالثة والرابعة من المتن المطبوع، ونسخة شيخنا كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بضم الحاء، وبالألف المقصورة: (**حُلَى**)، وهو الاختيار الذي انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بضم الحاء، وبالألف الممدودة: (**حُلَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، =

واخْتُلِفَ في: ﴿أَمْلَى﴾.

مِن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَى ٱلشَّيْطَٰنُ [سَوَّلَ][1] لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ [٢٥].

فـ**(ـاضْمُمِ) (وَاكْسِرْ)**؛ أي: اقرأه بضم الهمزة، وكسر اللام.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(حِمًى)**؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب بكمالهما.

(وَ)لكن.

(حَرِّكِ الْيَاءَ)[2] بالفتح ـ كما هو مطلق الحركة ـ.

[للإمام][3] المرموز إليه بحاء: **(حَلَا)**؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

وعلى قراءته؛ فهو فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل الظرف بعده[4]، أو ضمير: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[5].

وعلى قراءة يعقوب ـ لأنه لم يحرك [الياء][6] ـ فهو فعل مضارع مبني للفاعل، أي: [وأُمْلِي أنا لهم][7]، ويحتمل أن يكون ماضياً ـ كقراءة أبي عمرو ـ، ولكن سكنت ياؤه تخفيفاً[8].

= وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(حَلَا)**، **(حُلًى)**، **(حُلَا)**.

(١) في الأصل: (رسول)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٢) تصحفت في الأصل إلى الباء المعجمة: (الباء).

(٣) في الأصل: (الإمام)، ولعل ما أثبته أقرب إلى استقامة سياق الكلام وتمام معناه.

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿لَهُمْ﴾.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٢٧٧ ـ ٢٧٨، والدر المصون ٩/٧٠٣، واللباب ١٧/٤٦٠.

(٦) في الأصل: (الباء)، وقد تكرر رسم (الباء) مكان (الياء)، كثيراً، وهو تصحيف موهم.

(٧) في الأصل كُتِبَ ما بين المعكوفتين: (أملي وأنا)، والتصويب من الإتحاف ٢/٤٧٨.

(٨) قال أبو الحسن شريح: «وهي قراءة حسنة، والألف ألف المتكلم؛ لأن الله ـ تعالى ـ هو المُمْلِي». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٦)، والكشف ٢/٢٧٧ ـ ٢٧٨، والدر المصون ٩/٧٠٣، واللباب ١٧/٤٦٠ ـ ٤٦١)

وأمَّا **الباقون فقرؤوه**: بفتح الهمزة، واللام، وبالألف المنقلبة عن الياء.

ماض مبني للفاعل؛ ضمير: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾(١).

وكلٌّ على أصله في الإمالة، وعدمها(٢).

٩٢٣ - .... أَسْرَارَ(٣) فَاكْسِرْ: صَحْبُ............

واخْتُلِفَ في: ﴿أَسْرَارَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِسۡرَارَهُمۡ﴾ [٢٦].

(فَاكْسِرْ)؛ أي: اقرأه بكسر الهمزة.

للمرموز إليهم بقوله: **(صَحْبُ)**؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

مصدر (أَسَرَّ)(٤).

وقرأ الباقون: بفتحها.

جمع (سِرّ)(٥).

---

(١) وقيل: بل هو ضمير للباري جل شأنه؛ لتقدم ذكره في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [٢٣]. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٦)، والكشف ٢/٢٧٨، والدر المصون ٩/٧٠٣، واللباب ١٧/٤٦٠).

(٢) فقرأ بالإمالة: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الأزرق عن ورش بالتقليل وعدمه، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: البدور الزاهرة للقاضي ص (٢٩٨)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: **(إِسْرَارَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بفتح الهمزة: **(أَسْرَارَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٤) وحَسُنَ جمعه؛ لاختلاف ضروب الإسرار من بني آدم. (ينظر: الكشف ٢/٢٧٨، والدر المصون ٩/٧٠٣، واللباب ١٧/٤٦٠).

(٥) ووُحِّد؛ لأنه يدل بلفظه على الكثرة. (ينظر: الكشف ٢/٢٧٨، والدر المصون ٩/٧٠٣).

وتقدَّم ضم راء: ﴿رِضۡوَٰنَهُۥ﴾ [٢٨]؛ لشعبة(١).

٩٢٣ ـ ....نَعْلَمْ(٢)، وَكِلَا

٩٢٤ ـ نَبْلُوا(٣)، بِـ(يَاءٍ)(٤): صِفْ. سَكِّنَ(٥) الثَّانِي: غَلَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَعۡلَمُ﴾.

(وَكِلَا) الحرفين.

مِنْ: ﴿**نَبْلُوا**﴾؛ أي: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ﴾ قبله، ﴿وَنَبۡلُوَاْ﴾(٦) بعده.

لأنَّ نظم الآية: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبۡلُوَاْ [أَخۡبَارَكُمۡ](٧)﴾ [٣١]. **[٥٤٥]**

---

(١) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٢٣)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٤٧٨).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**يَعْلَم**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بنون العظمة: (**نَعْلَم**)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم بالوجهين؛ نون العظمة، وياء الغيبة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**يَبْلُو**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، ونسخة الشيخ الضباع، والثاني: بنون العظمة: (**نَبْلُو**)، وهو الاختيار في النسخ الأخرى. وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بالوجهين؛ نون العظمة، وياء الغيبة.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بالهمز بعد الألف: (**بِيَاءٍ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالألف على الإطلاق: (**بِيَا**)، وهو الصواب الذي يستقيم به وزن البيت.

(٥) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بفتح الكاف مشددة، وفتح النون؛ على الأخبار: (**سَكَّنَ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بجر الكاف مشددة، وكسر النون؛ على الأمر: (**سَكِّنِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) في الأصل: (ولنبلو)، وهو خطأ وزيادة في نقل النص القرآني.

(٧) في الأصل: (خياركم)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(بِيَاءٍ) تحتية في الأفعال الثلاثة(١).

للراوي المرموز إليه بصاد: **(صِفْ)**؛ أي: شعبة عن عاصم.

والباقون: بنون العظمة(٢).

وكلهم فتحوا وَاوَيّ: ﴿**نَبْلُوا**﴾ لأحد راويتي يعقوب(٣).

كما قال: **(سَكِّنَ)**.

واو: ﴿**نَبْلُوا**﴾ **(الثَّانِيْ)**(٤).

رويس، المرموز إليه بغين: **(غَلَا)**.

تخفيفاً، أو بتقدير: (ونحن نبلوا)(٥).

وأمَّا على **قراءة الباقين**: فهو معطوف على ما قبله(٦).

وتقدَّم الخلاف في:

سين: ﴿ٱلسِّلْمِ﴾ [٣٥]؛ فتحاً، وكسراً(٧).

---

(١) على الإخبار عن الله جلَّ ذكره، فَحُمِل ذلك على لفظ الغيبة قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ﴾ [٣٠]. (ينظر: الكشف ٢٧٨/٢، والدر المصون ٧٠٦/٩، واللباب ٤٦٧/١٧).

(٢) على الإخبار من الله جلَّ ذكره عن نفسه؛ لأن قبله إخباراً، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ﴾ [٣٠]. (ينظر: الكشف ٢٧٨/٢، والدر المصون ٧٠٦/٩، واللباب ٤٦٧/١٧).

(٣) وهو: رَوْح.

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ [٣١]. (ينظر: شرح النويري ١١/٦).

(٥) قال أبو الحسن شريح: «لم يدخل: ﴿نَبْلُوا﴾، في: ﴿حَتَّىٰ﴾، ولكنه استئنفها». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٦)، والدر المصون ٧٠٧/٩، واللباب ٤٦٧/١٧).

(٦) ينظر: الدر المصون ٧٠٧/٩، واللباب ٤٦٧/١٧.

(٧) فقرأ شعبة، وحمزة، وخلف عن نفسه: بكسر السين، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٤)، والنشر ٢٢٧/٢، والإتحاف ٤٧٩/٢).

وأمَّا: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [٣٨]؛ فمستوفى في الأصول[١].

وههنا انتهى فرش سورة [القتال[٢]][٣].

وليس فيها **مضافة، ولا زائدة.**

والله سبحانه وتعالى أعلم[٤].



(١) أفاض صاحب الإتحاف وصاحب غيث النفع في بيان مذاهب القراء فيها بما لا مزيد عليه، فليرجع إليه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٢ ـ ٢٢٣)، والإتحاف ٤٧٩/٢ ـ ٤٨٠، وغيث النفع ص (١٧٦ ـ ١٧٧)).

(٢) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (القتال)؛ على منهجه في السور المجموعة في نظم الناظم تحت عنوان واحد، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٤) ينظر: النشر ٣٧٤/٢ ـ ٣٧٥، وتقريب النشر ص (١٧٤)، وشرح النويري ٧/٦ ـ ١١، وشرح ابن الناظم ص (٣١١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٠/ب)، والإتحاف ٤٧٥/٢ ـ ٤٨٠.

سُورَةُ الْفَتْحِ

تقدَّم الخلاف:

في: ﴿صِرَٰطًا﴾ [٢][١]؛ سيناً، وصاداً خالصة، [و][٢]إشماماً[٣].

وفي سين: ﴿دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [٦]؛ ضمًّا، وفتحاً[٤].

ولا خلاف في فتح[٥]: ﴿ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾؛ وهو الأول[٦]، والثالث[٧]، فإن وُقِفَ عليه: فلحمزة، وهشام بخلفه، أربعة أوجه؛ الإسكان المحض، والروم، مع تخفيف الواو وتشديدها[٨].

---

(١) والآية: [٢٠].

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٣) قرأ بالسين: قنبل ـ بخلفه ـ، ورويس، وأشم الصاد زاياً: خلفٌ عن حمزة، وقرأ الباقون: بالصاد الخالصة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١١٢ ـ ١١٣)، والنشر ٢/٢٧١ ـ ٢٧٢، والإتحاف ٢/٤٨١).

(٤) قرأ بضم السين: ابن كثير، وأبو عمرو، وقرأ الباقون: بفتحها، وورش على أصله في مد الواو. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة التوبة، البيت رقم (٦٧٢)، والنشر ٢/٢٨٠، والإتحاف ٢/٤٨١).

(٥) قال في النشر: «لأن المراد به المصدر وُصِفَ به؛ للمبالغة، كما تقول: رجل سوء في ضد قولك: رجل صدق». (ينظر: النشر ٢/٢٨٠، وشرح ابن الناظم ص (٢٤٦)).

(٦) الآية: [٦].

(٧) الآية: [١٢].

(٨) ووجه التخفيف؛ على النقل، ووجه التشديد؛ على الإدغام. (ينظر: الإتحاف ٢/٩٧، وغيث النفع ص (٣٥٥)، والبدور الزاهرة ص (٢٩٧)).

٩٢٤ ـ .... لِيُؤْمِنُوا مَعَ الثَّلَاثِ: دُمْ[(١)] حُلَا[(٢)]

واخْتُلِفَ في: ﴿لِيُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَيُعَزِّرُوهُ وَيُوَقِّرُوهُ وَيُسَبِّحُوهُ﴾ [٩].

وهذا مراده بقوله:

(مَعَ) الكلمات.

(الثَّلَاثِ) بعده.

فقرأ بالياء التحتية[(٣)] في الأربع ـ كاللفظ بها ـ.

الإمامان المرموز إليهما بأولى قوله: **(دُمْ حُلَا)**؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، بكمالهما.

والباقون: بتاء الخطاب[(٤)].

٩٢٥ ـ نُؤْتِيهِ[(٥)] (يَا): غِثْ حُزْ كَفَى....... ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بدال مكسورة، ثم نون ساكنة: **(دِنْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، وبعض نسخ شرح النويري، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بدال مضمومة، ثم ميم ساكنة: **(دُمْ)**، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، مع ضم الحاء: **(حُلَى)**، والثاني: بالألف الممدودة، مع ضم الحاء: **(حُلَا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بالألف الممدودة، مع فتح الحاء: **(حَلَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) قال في الدر المصون: «رجوعاً إلى قوله: ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ﴾ [٥]». (ينظر: الدر المصون ٧٠٣/٩، واللباب ٤٨٦/١٧، وشرح النويري ١٠/٦).

(٤) قال في الكشف: «على المخاطبة للمرسل إليهم من المؤمنين»؛ أي: لتؤمنوا أيها الناس. (ينظر: الكشف ٢٨٠/٢، وشرح النويري ١٠/٦).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيب: **(يُؤْتِيهِ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي، والثاني: بنون العظمة: **(نُؤْتِيهِ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ نون العظمة، وياء الغيبة.

واخْتُلِفَ في: ﴿نُؤْتِيهِ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَنُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [١٠].

فقرأه **(يَا)**؛ أي: ياء تحتية(١).

المرموز إليهم بقوله: **(غِثْ حُزْ كَفَى)**؛ أي: رويس عن يعقوب، وأبو عمرو، وجميع الكوفيون.

وقرأه الباقون: بنون العظمة(٢).

وتقدَّم ضم هاء: ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [١٠]، لحفص(٣)، ومعلوم أنه يفخم لام الجلالة؛ لوقوعها بعد الضمة، بخلاف الباقين: فإنهم يرققونها؛ لوقوعها بعد الكسرة(٤).

٩٢٥ ـ ....ضَرًّا(٥) فَضُمْ: شَفَا..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿ضَرًّا(٦)﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ [١١].

(فَضُمْ)؛ أي: اقرأه بضم الضاد.

---

(١) قال الإمام مكي في الكشف: «على لفظ الغيبة المتقدم قبله». (ينظر: الكشف ٢/ ٢٨٠).

(٢) قال النويري: «على أنه مسند إلى المتكلم العظيم التفاتاً». (ينظر: الكشف ٢/ ٢٨٠، وشرح النويري ٦/ ١٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٢/ ٣٠٥، والإتحاف ٢/ ٤٨١.

(٤) نصَّ عليه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٥٥)، والإتحاف ٢/ ٤٨٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الضاد: **(ضُرًّا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بفتح الضاد: **(ضَرًّا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) في الأصل تصحفت إلى: (ضُرّ).

للمرموز إليه بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتحها.

وهما لغتان، كـ(الضُّعْف)، و(الضَّعْف)[1].

وتقدَّم إدغام:

﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [١٢]؛ للكسائي، وهكذا هشام، كما صوبه المصنف[2].

و﴿بَلْ تَحْسُدُونَنَا﴾ [١٥]؛ لهما، ولحمزة[3].

٩٢٥ ـ ....اقْصُرَنْ[4] [كَلِمَ اكْسِرِ اللَّامَ][5]: لَهُمْ

---

(١) وقيل: بالفتح؛ ضد النفع، ولذا اتفق الأئمة على الفتح في قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣]، ﴿لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦]، وبالضمِّ؛ سوء الحال؛ إما في النفس؛ كالجهل، وإما في البدن؛ كجرح، ومرض، وإما في حالة ظاهرة من قلة مال وجاه، ولذا اتفق الأئمة على الضم في قوله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ﴾ [يونس: ١٢]. (ينظر: الكشف ٢/٢٨١، والدر المصون ٩/٧١٢، واللباب ١٧/٤٨٩).

(٢) حيث قال في النشر: «هذا هو الصواب، والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله»، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل (لام هل وبل)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٤٨٢).

(٣) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل (لام هل وبل)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٤٨٢).

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متنًا وشرحًا ـ؛ براء مفتوحة، ثم نون ساكنة: **(اقْصُرَنْ)**، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، براء مفتوحة: **(اقْصُرَ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ براء مكسورة: **(اقْصُرِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(اقْصُرِ)**، **(اقْصُرَ)** **(اقْصُرَنْ)**.

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبط في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: **(كَلِمَ اكْسِرِ اللَّامَ)**، وضُبط في النسخ العتيقة: **(اكْسِرْ كَلِمَ اللَّامَ)**، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبط في سائر النسخ الأخرى: **(اكْسِرْ كَلِمَ اللهِ)**، ثم اختلفت هذه النسخ في ضبط حركة الهاء من الاسم المعظم؛ فضُبطت حركة الهاء في نسخة الشيخ الضباع، =

واخْتُلِفَ في: ﴿يُرِيدُونَ [أَن][1] يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ **[٥٤٦]**﴾ [١٥].

فـ(**ـاقْصُرَنْ** ﴿**كَلِمَ**﴾)؛ أي: اقرأه بغير ألف.

و(**اكْسِرِ اللَّامَ**).

على أنه جمع (كَلِمَة)[2].

(**لَهُمْ**)؛ أي: لأهل شفا المذكورين.

والباقون: بفتح اللام، وألف بعدها لفظاً.

على جعله اسماً للجملة[3].

وتقدَّم الخلاف في: ﴿**نُدْخِلْهُ**﴾، و﴿**نُعَذِّبْهُ**﴾ [١٧]؛ نوناً، وياءً، فيهما[4].

٩٢٦ ـ مَا يَعْمَلُونَ[5]: حُطْ............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**مَا يَعْمَلُو**﴾.

= والطبعة الأولى من شيخنا تميم الزعبي، والهادي، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بالضمِّ: (**اللهُ**)، بينما ضُبطت في بقية النسخ الأخرى؛ بالجر: (**اللهِ**)، فصار في ضبط هذه الكلمات؛ أربعة أوجه: (**اكْسِرْ كَلِمَ اللهِ**)، (**اكْسِرْ كَلِمَ اللهُ**)، (**اكْسِرْ كَلِمَ اللَّامَ**)، (**كَلِمَ اكْسِرِ اللَّامَ**).

فائدة: في ضبط الشارح والنسخ العتيقة ومن وافقهما من بقية النسخ معنًى خفيٌّ لطيف؛ وهو: مراعاة لتجنب ما يوهمه ـ ضبط الجماعة ـ من الأمر بكسر كلام الله.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) من الجمع الذي بين واحده وجمعه الهاء؛ كـ(تَمْرَة)، و(تَمْر)، و(بِسْرَة)، و(بِسْر). (ينظر: الكشف ٢٨١/٢، والدر المصون ٧١٣/٩، واللباب ٤٩١/١٧).

(٣) ينظر: الكشف ٢٨١/٢، والإتحاف ٤٨٢/٢، وشرح النويري ١٣/٦.

(٤) فقرأ المدنيان، وابن عامر: بالنون، وقرأ الباقون: بالياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٥٧)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٤٨٢/٢).

(٥) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بإثبات النون بعد الواو: (**مَا يَعْمَلُون**)، وبه ينكسر وزن البيت، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بحذف النون، وحذف الألف بعد واو الجماعة: (**مَا يَعْمَلُو**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

مِنْ قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٢٤].

فقرأه بياء الغيب[١] ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بحاء: (حُطْ)؛ أي: أبو عمرو بكماله.

والباقون: بتاء الخطاب[٢].

وتقدَّم:

حذف همزة: ﴿يَطَـُٔونَ﴾ [١٢٠]، لأبي جعفر[٣]، كوقف حمزة[٤]؛ وله ـ أيضاً ـ التسهيل بين بين[٥]؛ فيها وجهان[٦].

وإدغام: ﴿إِذۡ جَعَلَ﴾ [٢٦]؛ لأبي عمرو، وهشام[٧].

و﴿لَّقَدۡ صَدَقَ﴾ [٢٧]؛ لهما، ولأهل شفا[٨].

وضم راء: ﴿رِضۡوَٰنَ﴾ [٢٩][٩]؛ لشعبة[١٠].

---

(١) ردًّا على لفظ الغيب قبله؛ وهم الكافرون، لتقدم ذكرهم، وصدهم للمؤمنين عن المسجد الحرام. (ينظر: الكشف ٢/٢٨١، وشرح النويري ٦/١٣).

(٢) قال في الكشف: «على الخطاب للمؤمنين لتقدم ذكرهم، ويجوز أن يكون للجميع من المؤمنين والكافرين، لتقدم ذكرهم وغلبة الخطاب على الغيبة، على أصول كلام العرب». (ينظر: الكشف ٢/٢٨١، وشرح النويري ٦/١٣).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٢/٣٩٧، والإتحاف ٢/٤٨٢.

(٤) وقراءة حمزة بحذف الهمز وقفاً نصَّ عليها الهذلي وغيره. (ينظر: النشر ٢/٤٨٤، والإتحاف ٢/٤٨٢).

(٥) وهو القياس. (ينظر: النشر ٢/٤٨٤، والإتحاف ٢/٤٨٢).

(٦) قال في النشر: «وحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو: إبدالها واواً، ذكره أبو العز القلانسي وقال: ليس بشيء». (ينظر: النشر ٢/٤٨٤).

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، فصل (ذال إذ)، البيت رقم (٢٥٤)، والنشر ٢/٣، والإتحاف ٢/٤٨٣.

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، فصل (دال قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٤٨٣.

(٩) يريد بذلك قوله تعالى: ﴿فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا﴾ [٢٩].

(١٠) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٥٢٣)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٤٨٣).

٩٢٦ ـ ....شَطَا[١] حُرِّكْت[٢]: دَلَا[٣] مِـــــنْ[٤]................................

واخْتُلِفَ في: ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ [٢٩].

فـ**(ـحَرِّكْ)**؛ أي: اقرأه بفتح الطاء؛ كما هو مطلق الحركة.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(دَلَا[٥]) (مِنْ[٦])**؛ أي: ابن كثير بكماله، وابن ذكوان.

وقرأه الباقون: بسكونها.

قال في الإتحاف[٧]: «هما لغتان[٨]، كالسمع والسمع، يقال: أشطأ الزرع؛ أي: أخرج فراخه؛ وهو سنبل يخرج حول السنبلة الأصلية، وشط[٩] الشجرة؛ أغصانها، ويوقف عليه لحمزة بالنقل[١٠] فقط».

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(شَطَا)**، وضُبطت في أصل الشرح: **(شَطَاه)**، بينما ضُبطت في باقي النسخ الأخرى: **(شَطْأَهُ)**.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(حُرِّكَتْ)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح: **(حَرِّكْ)**، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٣) في المتن الذي على هامش الأصل أصاب اللام مسح وطمس.

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ حرف جرٍّ: **(مِنْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بمعنى فَرِّق: **(مِزْ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٥) وقوله: **(دَلَا)**؛ مِنْ دلا الدلو في البئر؛ أنزلها في قعره، ودلا الدلو من البئر؛ سحبها ملأى، ودلا بصاحبه إلى المدير؛ استشفع به، ودلا صاحبه؛ رَفَق به.

(٦) وقوله: **(مِنْ)**؛ حرف جرٍّ يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، تقول: سرت مِنَ المدينة، وقد يفيد التبعيض، كما يقال: منهم من أحسن ومنهم أساء.

(٧) ينظر: الإتحاف ٢/٤٨٤.

(٨) تصحفت في الإتحاف إلى: (أختان)، ولم يعلق محققا الإتحاف عليه بشيء، وقال في الدر المصون: «وفي الحرف لغاتٌ أخرى قُرِئَ بها في الشاذّ»، ثمَّ ذكرها؛ وهي كالتالي: **(شَطاءَه)**؛ بالمدِّ، و**(شَطاه)**؛ بألف صريحة بعد الطاءِ، و**(شَطَه)**؛ بالنقل والحذف، و**(شَطْوَه)**؛ بإبدال الهمزة واواً. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٨٤، والدر المصون ٩/٧٢٣).

(٩) تصحفت في الأصل إلى السين المهملة: (وسط).

(١٠) وحُكِيَ فيه وجه ثانٍ؛ وهو التسهيل بين بين، وهو ضعيف جداً، وحُكِيَ فيها وجه ثالث؛ =

٩٢٦ - ....آزَرَ [اقْصُرْ](١): مَاجِدًا. وَالْخُلْفُ: لَا(٢)

واخْتُلِفَ في: ﴿آزَرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [٢٩].

فـ(**ـاقْصُرْ**)؛ أي: اقرأه [بقصر](٣) الهمزة.

للإمام ابن عامر بلا خلاف عن [راويه](٤) المرموز [إليه](٥) بميم: (**مَاجِدًا**)(٦)؛ أي: ابن ذكوان.

(**وَ**)ثبت.

(**الْخُلْفُ**)؛ أي: الخلاف في القصر، والمد.

عن راويه الآخر، المرموز إليه بلام: (**لَا**)؛ أي: هشام.

فالقصر له: من طريق الداجوني(٧).

والمد: من طريق الحلواني(٨).

= وهو إبدال الهمزة ألفاً على تقدير نقل حركتها فقط، وهو وجه مسموع رواه الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف؛ من أجل مخالفة الرسم وما عليه أهل الأداء. (ينظر: النشر ٢/٤٨٢).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبته الشارح في أصل الشرح وثناياه.

(٢) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**لَا**).

(٣) ضُبِطَ في الأصل: (بكسر)، والصواب ما أثبته، وهو الذي في النشر، والإتحاف، وغيرهما. (ينظر: النشر ٢/٣٧٥، والإتحاف ٢/٤٨٤).

(٤) ضُبِطَ في الأصل على التثنية: (راوييه)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٥) ضُبِطَ في الأصل على الجمع: (إليهم)، وهو سبق قلم، والصواب ما أثبته.

(٦) ومعنى قوله: (**مَاجِدًا**)؛ أي: الكريم صاحب المروءة والكرم.

(٧) وقراءة هشام بالقصر من طريق الداجوني من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٧٥، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٥)).

(٨) ينظر: النشر ٢/٣٧٥.

وبه **قرأ الباقون**.

فللأزرق البدل، كما هو جلي.

وهما لغتان(١).

قال في الإتحاف(٢): «وزن المقصور؛ (فَعَلَه)، والممدود؛ (أَفْعَلَه) عند الأخفش، و(فَاعَله) عند غيره، لكن قال في الدر(٣): [غَلَّطوا](٤) من قال إنه فاعل](٥) بأنه لم يُسْمَعْ [(توازر)](٦) بل (توزر)(٧)».

ويوقف **عليه لحمزة**: [بالتحقيق](٨)، والتسهيل بين بين(٩)؛ لأنه متوسط بغيره.

وتقدَّم همز: ﴿سُؤْقِهِ﴾؛ لقنبل، وله وجه آخر؛ وهو: زيادة واو بعد الهمزة المضمومة(١٠)، بوزن (فَعُول).

وههنا انتهى فرش سورة الفتح(١١).

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٨٢، والدر المصون ٩/٧٢٣، واللباب ١٧/٥١٦.
(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٤٨٤.
(٣) أي: كتاب الدر المصون للسمين الحلبي. (ينظر: الدر المصون ٩/٧٢٣).
(٤) في الأصل: (عطلوا)، وهو تصحيف.
(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، والتصويب من الإتحاف ٢/٤٨٤.
(٦) في الأصل ضبطت: (توارز)، وهو تصحيف.
(٧) هكذا في الأصل، وفي الإتحاف، لكن ضبطها في الدر المصون: «يُؤَازِرُ بل يُؤْزِرُ». (ينظر: الدر المصون ٩/٧٢٣).
(٨) ضبط في الأصل: (بالتسهيل)، والصواب ما أثبته، وهو الذي في النشر والإتحاف وغيرهما. (ينظر: النشر ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٢/٤٨٤).
(٩) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ١/٤٣٩).
(١٠) وقرأ الباقون: بترك الهمز، ثم واو بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النمل، ص (٨٩)، البيت رقم (٨٣٢)، والنشر ٢/٣٣٨، والإتحاف ٢/٤٨٤).
(١١) هنا أشار الشارح إلى نهاية فرش سورة (الفتح)؛ على منهجه في السور المجموعة =

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(١)].



= في نظم الناظم تحت عنوان واحد، بينما سكت النويري والمنير السمنودي في شرحيهما فلم ينوِّها على انتهاء سورة الفتح ولا على ابتداء سورة الحجرات، مخالفين بذلك منهجهما في نظائره من شرحيهما، أما ابن الناظم وصاحب الهادي وموسى جار الله فلم تتغير مناهجهم في مثل هذه المسألة، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(١) ينظر: النشر ٣٧٥/٢، وتقريب النشر ص (١٧٤)، وشرح النويري ١٢/٦ ـ ١٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١١ ـ ٣١٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/أ)، والإتحاف ٤٨١/٢ ـ ٤٨٤.

وَمِنْ سُورَةِ الْحُجُرَاتِ إِلَى سُورَةِ الرَّحْمَنِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ [٥٤٧]

وهي ستُّ سور: الحجرات، و(ق)، والذاريات، والطور، والنجم، والقمر.

وهي ـ أعني الحجرات ـ أول المفصل في المرجح[١] عن عشرة أقوال.

نظمها بعضهم في قوله[٢]:

مُفَصَّلُ قُرْآنٍ بِأَوَّلِهِ أَتَى خِلَافٌ وَصَافَّاتٌ[٣] وَقَافٌ وَسَبِّحُ
وَجَاثِيَةٌ مُلْكٌ وَصَفٌّ قِتَالُهَا وَفَتْحٌ ضُحًى حُجُرَاتِهَا ذَا الْمُصَحَّحُ

ويزيد قولان: يس، والإنسان[٤].

ومعنى المُفَصَّل؛ المبين المميز، قال [تعالى][٥]: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ﴾ [فصلت: ٣]؛ أي: جعلت تفاصيل في معان مختلفة، وسُمِّيَ به؛ لكثرة الفصول فيه بين السور[٦].

---

(١) وهو اختيار النووي كما نقله ابن حجر في فتح الباري. (ينظر: الإتقان ٢/ ٤١٤، وفتح الباري ٢/ ٢٤٩، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٣٤٤).

(٢) ذكره الرملي عن ابن أبي شريف.

(٣) في الأصل: (مضافات)، وهو تصحيف.

(٤) فتصير عدة الأقوال اثني عشر قولاً؛ سردها الحافظ السيوطي في الإتقان، وعزا كل قول منها إلى قائله. (ينظر: الإتقان ٢/ ٤١٤ ـ ٤١٦، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٣٤٤).

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لحاجة السياق إليه.

(٦) والمفصل: ما ولي المثاني من قصار السور، ويسمى بالمحكم، وللمفصل طوال، وأوساط، وقصار؛ فطواله: إلى سورة (عمَّ)، وأوساطه: من سورة (عمَّ) إلى سورة (الضحى)، ومن سورة (الضحى) إلى آخر القرآن قصاره، هذا أقرب ما قيل فيه. (ينظر: الإتقان ٢/ ٤١٣).

قال النووي[١]: «أول القرآن السبع طوال، ثم ذوات المئين؛ وهي السور التي فيها مائة ونحوها، ثم المفصل؛ ما لم تبلغ مائة آية».

٩٢٧ ـ تَقَدَّمُوا[٢] ضُمُّوا[٣] اكْسِرُوا[٤]: لَا الْحَضْرَمِي ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَقَدَّمُوا۟﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا **تَقَدَّمُوا۟** بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [١].

فـ(**ـضُمُّوا**).

و(**اكْسِرُوا**).

أي: اقرؤوه بضم التاء، وكسر الدال؛ لكل العشرة.

(**لَا**)[٥]؛ أي: غير.

الإمام يعقوب (**الْحَضْرَمِي**).

إمَّا فعل متعدٍّ حُذِفَ مفعوله اقتصاراً، نحو: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [الطور: ١٩]، أو اختصاراً؛ للدلالة عليه، أي: (لا تُقدِّموا ما لا يَصْلُحُ)، أو أمراً[٦]، وإما فعل لازم، نحو: (وَجَّه)، و(تَوَجَّه)، ومنه: (مقدمة الجيش)؛ لمتقدميهم، و(مقدمة الكتاب والعلم)، في الأشهر[٧].

---

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم ١٠٧/٦، وشرح المهذب ٣٤٨/٣، وفتح الباري ٢٤٩/٢.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء والدال: (**تَقَدَّمُوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضم التاء، وكسر الدال: (**تُقَدِّمُوا**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بميم بعدها واو وألف؛ على الأمر للجماعة: (**ضُمُّوا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، حيث ضُبطت فيه؛ بميم مفتوحة؛ على الأمر للمفرد: (**ضُمَّ**).

(٤) في المتن الذي على هامش الشرح: (الكسروا)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (إلا)، وهو تصحيف.

(٦) أي: (لا تقطعوا أمراً قبل أن يُحْكَمَ به). (ينظر: الإتحاف ٤٨٥/٢).

(٧) ينظر: الدر المصون ٥/١٠، واللباب ٥٢٠/١٧، والإتحاف ٤٨٥/٢.

وأمَّا **يعقوب الحضرمي فقرأه**: بفتح التاء، والدال.

فالأصل: (لا تَتَقدَّموا)، حذف منه إحدى التاءين[١].

٩٢٧ ـ .... إِخْوَتِكُمْ جَمْعُ[٢] مُثَنَّاةٌ[٣]: ظَمِى[٤]

واخْتُلِفَ في: ﴿فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ [أَخَوَيۡكُمۡ][٥]﴾ [١٠].

فقرأه: ﴿**إِخْوَتِكُمْ**﴾؛ بكسر الهمزة، وسكون الخاء، وتاء مثناة من فوق، مكسورة، ـ كاللفظ به ـ.

على أنه **(جَمْعُ مُثَنَّاهُ)**.

الإمام المرموز إليه بظاء: **(ظَمِي)**؛ أي: يعقوب بكماله.

موافقة لقوله قبل: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ﴾ [١٠][٦].

---

(١) والمحذوف تاء (تَفَعَّلَ)؛ لأن تاء المضارعة لا تُحْذَف لأنها دخلت لمعنًى، إن حُذِفَت لم يبق ما يدل عليه، والمعنى: لا تسبقوه ـ ﷺ ـ لا بالقول، ولا بالحكم، ولا بشيء من الأفعال. (ينظر: الدر المصون ٥/١٠، والإتحاف ٤٨٥/٢، واللباب ٥٢٠/١٧، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٧)، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٣)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين بلا تنوين: **(جَمْعُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم العين مع التنوين: **(جَمْعٌ)**.

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالتاء المربوطة: **(مُثَنَّاةٌ)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهاء المضمومة: **(مُثَنَّاهُ)**، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الظاء: **(ظَمِي)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الظاء: **(ظُمِي)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) في الأصل: (بين إخوانكم)، وهو تصحيف وخطأ.

(٦) قال أبو الحسن شريح بن محمد الرعيني: «التثنية ههنا والجمع سواء في المعنى، لأنه أمر عام يجب الإصلاح بين كل اثنين فما فوق ذلك، فمعنى القراءتين واحدٌ»، وقال ابن جني: «هذه القراءة تدل على أن القراءة العامة لفظها لفظ التثنية ومعناها الجماعة»، وقال موسى جار الله: «وحيث إن التثنية لاعتبار الطرفين من المقتتلين، =

وقرأه الباقون: ﴿أَخَوَيْكُمْ﴾، بصيغة[1] التثنية[2].

خص الاثنين بالذكر؛ لأنهما أقل من يقع بينهما الشقاق[3].

٩٢٨ ـ وَالْحُجُراتِ[4] فَتْحُ ضَمِّ الْجِيمِ: [ثَرْ][5] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿ٱلْحُجُرَٰتِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [٤].

فـ(ـفَتْحُ ضَمِّ الْجِيمِ).

للإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَرْ)**[6]؛ أي: أبي جعفر المدني بكماله.

والباقون: بضمها.

لغتان[7] في جمع (حُجْرة)؛ وهي: ما يحجر عليه من الأرض

= فالجمع صحيح معنى، والرسم محتمل». (ينظر: المحتسب ٢٧٨/٢، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٧)، وشرح النويري ١٥/٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٤)).

(١) في الأصل: (بصنعته)، وهو تصحيف.

(٢) أي: بفتح الهمزة، والخاء، وياء ساكنة بعد الواو، تثنية (أخ). (ينظر: اللباب ٥٤٢/١٧، وشرح النويري ١٥/٦، والإتحاف ٤٨٦/٢).

(٣) ينظر: الإتحاف ٤٨٦/٢.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الجيم: (**وَالْحُجُراتُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بكسر الجيم: (**وَالْحُجُراتِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح.

(٦) وقوله: (**ثَرْ**)؛ اسمٌ؛ أي: غزير، فهو مأخوذ من الكثرة والغزارة، وقد يكون فعل أمر من ثار يثور، بمعنى: نهض وتحرك.

(٧) وفيها لغة ثالثة، وهي: الإسكان في الجيم تخفيفاً، وقرأ بها ابن أبي عبلة، وأبو رزين، وسعيد بن المسيب، والقاعدة في مثل هذه الكلمة؛ هي: أن كل فعلة جاءت بالضم فالسكون إذا جُمِعَت بالألف والتاء ففيها وجوه ثلاثة قياسية؛ فتح العين، وضم العين، وسكون العين. (ينظر: البحر المحيط ١٠٨/٨، والدر المصون ٦/١٠، واللباب ٥٢٧ ـ ٥٢٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٤)، ومعجم القراءات ٧٨/٩).

بحائط، ونحوه(١)، والمراد: حجرات نسائه ﷺ ورضي عنهنّ.

وتقدَّم:

قراءة: ﴿**فَتَثَبَّتُو**﴾؛ من التثبت، لأهل شفا، و﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [٦]؛ من التبين، للباقين(٢).

والتنبيه على **[٥٤٨]** الابتداء بـ﴿ٱلِٱسۡمُ﴾ [١١]، من جواز الإتيان بالاسم الأول وحذفه كالمنقول للجميع(٣).

وتشديد(٤): ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ﴾ [١١]، ﴿وَلَا تَجَسَّسُواْ﴾ [١٢]، ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [١٣]؛ وصلاً(٥) للبزي بخلفه.

---

(١) ينظر: شرح النويري ٦/١٥، والإتحاف ٢/٤٨٦.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٨)، والنشر ٢/٢٥١، والإتحاف ٢/٤٨٦.

(٣) قال الجعبري: «إن الهمزة التي بعد اللام على حذفها للكل، والتي قبلها القياس جواز الإثبات والحذف، وهو الأوجه؛ لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق، لكن سألت بعض شيوخي فقال: الابتداء بالهمز، وعليه الرسم»، وتعقبه في النشر: «بأن الوجهين جائزان مبنيان على ما تقدم في الكلام على لام التعريف، والأولى الهمز في الوصل والنقل، ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق، بل الرواية، وهي بالأصل الأصل، وكذلك رُسِمَت»، وقال في الإتحاف: «أي: الأصل في الرواية الابتداء بالأصل؛ وهو الهمز، وعليه الرسم، والله أعلم». (ينظر: النشر ١/٤١٦، والإتحاف ١/٢١٧).

(٤) مع المد المشبع؛ لالتقاء الساكنين.

(٥) وذلك في الحرفين الأولين دون الحرف الثالث، وأما عند الابتداء: فقد نصَّ العلماء على أن هاتين التاءين ـ كتاءات البزي الأخرى ـ يُبْتدأ بها مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. أما الحرف الثالث فَقُرِئَ بتشديد التاء وصلاً ووقفاً، وظاهر كلام الشارح ـ وكذا كلام صاحب الإتحاف ـ تعميم الحكم ـ أي القراءة بتشديد التاء وصلاً ـ في المواضع الثلاثة، والصواب أن التشديد في التاء وصلاً إنما هو في الحرفين الأولين، بينما قُرِئَ الحرف الثالث بتشديد التاء مطلقاً؛ أي: حال الوصل والوقف؛ وذلك لوجود اللام المشددة، فاتصل الساكن المشدد بشيء قبله، قال في غيث النفع: «وكل من أطلق التقييد بحال الوصل ـ كالشاطبي ـ فيخص كلامه بهذا ـ أي بهذا الموضع الذي في سورة الحجرات ـ وبموضع سورة الأنعام: ﴿فَتَفَرَّقَ﴾ [١٥٣]، أو يقال: يحمل في الوصل كلامهم على العموم؛ أي: سواء وصل =

وتشديد: ﴿مَيۡتٗا﴾ [١٢]؛ للمدنيين، ورويس[(١)].

٩٢٨ ـ .... يَأْلِتْكُمُ: الْبَصْرِي.......................

واخْتُلِفَ في: ﴿[وَإِن تُطِيعُواْ][(٢)] ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [١٤].

فقرأ: ﴿**لَايَأْلِتْكُمْ**﴾؛ بهمزة ساكنة، بعد الياء، وقبل اللام.

(**الْبَصْرِي**)؛ أبو عمرو، ويعقوب، بكمالهما.

ويبدل الهمزة أبو عمرو بخلفه ـ على أصله ـ.

من (أَلَتَه) بالفتح، (يَأْلِتُه) بالكسر، كـ(صَدَق)، (يَصْدِق)، لغة غطفان[(٣)].

والباقون: بكسر اللام من غير همز.

من (لَاتَه)، (يَلِيته)، كـ(باعه)، (يَبيعه)، لغة الحجاز، وعليها صريح الرسم[(٤)]، ومعناه: (لا ينقصكم)[(٥)].

= الحرف المشدد بآخر حرف من كلمة قبله، أو بحرف متصل بكلمته». (ينظر: سورة البقرة، ص (٧١)، الأبيات رقم (٥٠٧ ـ ٥٠٩)، والنشر ٢/٢٣٢، وشرح النويري ٤/١٢٧، والإتحاف ١/٤٥٤، وغيث النفع ص (٣٥٦)).

(١) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، البيت رقم (٤٨٤)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/٤٨٧).

(٢) في الأصل: (وأطيعوا)، وهو خطأ في النص القرآني.

(٣) وأسد. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٤، والدر المصون ١٠/١٣، واللباب ٥٦١).

(٤) فقد رُسِمَت في جميع المصاحف بوصل الياء باللام بلا ألف بينهما. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٧٤)).

(٥) وفيها لغة ثالثةٌ، فيقال: (أَلَاتَه)، (يُلِيتُه)، كـ(أَبَاعَهُ)، (يُبِيعُهُ)، ويقال: (آلَتَهُ)، (يُؤْلِتُهُ)، كـ(آمن)، (يُؤْمِنُ). (ينظر: الكشف ٢/٢٨٤، والدر المصون ١٠/١٣، واللباب ٥٦١، والإتحاف ٢/٤٨٧، وشرح النويري ٦/١٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/أ)).

٩٢٨ ـ ....وَيَعْمَلُونَ(١): دَرْ(٢)

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿يَعْمَلُونَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [١٨].

فقرأه بياء الغيب(٣) ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بدال: **(دَرْ)**؛ أي: ابن كثير بكماله.

والباقون: بتاء الخطاب(٤).

وليس في السورة **مضافة** ولا **زائدة**(٥).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٦).



(١) تصحفت في نسخة الشيخ الضباع إلى: (يعلمون).

(٢) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (دَرْ).

(٣) لتقدم ذكرها في قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾ [١٧]. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٤، والدر المصون ١٠/١٥، واللباب ١٧/٥٦٤، وشرح النويري ٦/١٦).

(٤) لتقدم ذكرها في قوله تعالى: ﴿إِسْلَٰمَكُم﴾ [١٧]، وقوله: ﴿لَّا تَمُنُّواْ﴾ [١٧]، وغيرهما. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٤، والدر المصون ١٠/١٥، واللباب ١٧/٥٦٤، وشرح النويري ٦/١٦).

(٥) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (الحجرات) ولا على ابتداء سورة (ق)، وهكذا فعل النويري وموسى جار الله في شرحيهما؛ فلم ينوِّها على ختام فرش سورة (الحجرات) ولا على ابتداء فرش سورة (ق)، مخالفين بذلك منهاجهم في السور التي يجمعها عنوان واحد، بينما نوه المنير السمنودي في شرحه بانتهاء فرش سورة (الحجرات) فقال (ل ١٣١/ب): «آخر الحجرات»، ونوه على ابتداء سورة (ق) حيث قال (ل ١٣١/ب): «ثم شرع في سورة (ق) فقال. . .الخ»، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسئلة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٦) ينظر: النشر ٢/٣٧٥ ـ ٣٧٦، وتقريب النشر ص (١٧٥)، وشرح النويري ٦/١٥ ـ ١٦، وشرح ابن الناظم ص (٣١٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/أ ـ ل ١٣١/ب)، والإتحاف ٢/٤٨٥ ـ ٤٨٧.

سُورَةُ (ق)

تقدَّم سكت أبي جعفر على: ﴿قٓ﴾ [١][1]، ولا خلاف بين العشرة في مده مشبعاً من غير إفراط، ويسمى: المد اللازم الحرفي[2].

وتقدَّم:

نقل: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [١]؛ لابن كثير[3]، كوقف حمزة[4].

والخلاف في:

﴿أَءِذَا﴾ [٣][5].

---

(١) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٢) ومدُّهُ من أجل الساكن اللازم، والحروف الممدودة لأجل الساكن اللازم ثمانية، اللام، والميم، والصاد، والكاف، والقاف، والسين، والنون، والعين، وقد نظمها العلامة الجمزوري في التحفة ص (١٧١ ـ ١٧٢)، الأبيات رقم (٥٣ ـ ٥٤)، فقال:

وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلُ السُّوَرْ ... وُجُودُهُ وَفِي ثَمَانٍ انْحَصَرْ

يَجْمَعُهَا حُرُوفُ كَمْ عَسَلْ نَقَصْ ... وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّولُ أَخَصّ

(٣) وقرأ الباقون: بتحقيق الهمز. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، وقف حمزة وهشام على الوقف، البيت رقم (٢٤١).

(٥) سهَّل الهمزة الثانية كالياء مع الفصل بألف: قالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وسهل الهمزة الثانية كالياء بلا فصل: ورش، وابن كثير، ورويس، وقرأ هشام من طريق الحلواني: بتحقيق الهمزتين مع الفصل بينهما بألف، ومن طريق الداجوني: بتحقيق الهمزتين مع القصر، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٥، ١٩٠)، والنشر ٢/٣٦٩ ـ ٣٧١، والإتحاف ٢/٤٨٨).

و﴿مِتْنَا﴾ [٣](١).

و﴿مَيْتًا﴾ [١١](٢).

٩٢٩ ـ نَقُولُ(٣) (يَا): إِذْ صَحَّ(٤) ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَقُولُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ﴾ [٣٠].

فقرأه **(يَا)**؛ أي: بياء تحتية.

والضمير لله ـ عز وجل ـ(٥).

المرموز إليهما بأولى قوله: **(إِذْ صَحَّ(٦))**؛ أي: نافع، وشعبة عن عاصم.

---

(١) قرأ بكسر الميم: نافع، وحفص، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤١)، والنشر ٢/٢٤٢ ـ ٢٤٣، والإتحاف ٢/٤٨٨).

(٢) فقرأ أبو جعفر: بالتشديد، وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٤)، والنشر ٢/٢٢٤، والإتحاف ٢/٤٨٨).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء الغيبة: **(يَقُولُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: بنون العظمة: **(نَقُولُ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ نون العظمة، وياء الغيبة.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بهاء، ثم جيم: **(هَج)**، وهو تصحيف موهم، حيث إن حرف الهاء رمز للبزي عن ابن كثير، وقراءة البزي كقراءة الجماعة، لكن الشارح في شرحه لمعنى الرمز صرح باسم شعبة، فعلم أن ضبط الرمز في المتن ثم في الشرح إنما هو سبق قلم دلَّ عليه مفهوم كلام الشارح، وقد ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بصاد، ثم حاء: **(صَحَّ)**، وهو الذي أثبته، وانفرد المنير السمنودي (النسخة الهندية) بضبطها ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بصاد ثم خاء: **(صَخ)**، وهو تصحيف.

(٥) حملاً على الإخبار عن الله تعالى، وقد تقدم ذكره ـ جلَّ ذكره ـ في قوله: ﴿مَعَ ٱللَّهِ﴾ [٢٦]. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٥، والدر المصون ١٠/٣٠، واللباب ١٨/٣٧).

(٦) في الأصل: (هج)، وهو تصحيف.

وقرأه الباقون: بنون العظمة[١].

وتقدَّم:

قراءة: ﴿هَٰذَا مَا يُوعَدُونَ﴾؛ بالياء التحتية، لابن كثير[٢].

والخلاف في كسر تنوين: ﴿[مُّنِيبٍ][٣] ﴿٣٣﴾ ٱدۡخُلُوهَا﴾ [٣٣ ـ ٣٤]، وضمِّهِ[٤].

٩٢٩ ـ ....أَدْبَارَ[٥] كَسَرْ[٦]: حِـرْمٌ[٧] فَـتًـى........................

واخْتُلِفَ في همزة: ﴿أَدْبَارَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ﴾ [٤٠].

---

(١) حملاً على الإخبار من الله ـ جلَّ ذكره ـ عن نفسه، لتقدم لفظ الإخبار في قوله: ﴿قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ﴾ [٢٨]، وقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾ [٢٩]. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٥، والدر المصون ١٠/٣٠، واللباب ١٨/٣٧).

(٢) وقرأ الباقون: بالخطاب. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة (ص)، ص (٩٤)، البيت رقم (٨٨٩)، والنشر ٢/٣٦١، والإتحاف ٢/٤٨٩).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانها مسح وبياض.

(٤) قرأ بكسر التنوين وصلاً: أبو عمرو، وقنبل وابن ذكوان بخلفهما، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، الأبيات رقم (٤٨٦ ـ ٤٨٧)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٤٨٩).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الهمزة: (**إِدْبَارَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بنصب الهمزة: (**أَدْبَارَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٦) أصاب الحرف الأخير من هذه الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح طمس ومسح، لكنها ضُبِطَت في أصل الشرح كضبط الجماعة: (**كَسَرْ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع الميم بلا تنوين: (**حِرْمُ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثاني: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثالث: برفع الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

فـ(كَسَرْ)؛ أي: قرأها بالكسرة.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حِرْمٌ فَتًى**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وحمزة، وخلف عن نفسه.

على أنه مصدر (أدبر)؛ مضى، ونُصِبَ على الظرفية الزمانية، أي: (وقت انقضاء السجود)[١].

وقرأه الباقون: بفتحها.

جمع (دُبُر)، وهو: آخر السجود، بمعنى الصلاة، وجُمِعَ باعتبار تعدد السجود[٢].

ولا خلاف بين العشرة في كسر موضع الطور[٣].

ولا **[٥٤٩]** خلاف بينهم في [حذف][٤] الياء بعد الدال من: ﴿يُنَادِ﴾ [٤١][٥] ـ وصلاً ـ؛ لالتقاء الساكنين مع (أل) في: ﴿ٱلْمُنَادِ﴾، وإنما الخلاف حال الوقف.

فوقف **ابن كثير ـ بخلفه ـ، ويعقوب ـ بلا خلاف ـ** : بإثبات الياء؛ على الأصل، لأنه فعل مضارع، فتثبت الياء فيه مطلقاً[٦].

والباقون: بحذفها، فيقفون على الدال؛ لأن الياء حُذِفت وصلاً؛

---

(١) ينظر: الكشف ٢/٢٨٥ ـ ٢٨٦، والدر المصون ١٠/٣٥ ـ ٣٦، واللباب ١٨/٥٠.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٨٥ ـ ٢٨٦، والدر المصون ١٠/٣٦، واللباب ١٨/٥٠.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [٤٩]، قال في النشر: «واتفقوا على حرف الطور أنه بالكسر؛ إذ المعنى على المصدر؛ أي: وقت أول النجوم وذهابها، لا جمع (دُبُر)». (ينظر: النشر ٢/٣٧٦، وجامع البيان ٢/٤١٦، وغيث النفع ص (٣٥٧)، والإتحاف ٢/٤٨٩).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لحاجة السياق إليه، واعتماد فحوى الكلام عليه، وعدمه يوهم معنى عكس المعنى المراد. (ينظر: غيث النفع ص (٣٥٧)).

(٥) أي: لاخلاف في أنهم يحذفون الياء وصلاً؛ لالتقاء الساكنين. (ينظر: النشر ٢/١٤٠).

(٦) ينظر: غيث النفع ص (٣٥٧).

[للساكنين][(١)]، كما تقرر، فحُذِفَت خطًّا ووقفاً؛ حملاً على الوصل، وهو الوجه الثاني لابن كثير، والأول أصح، ويقدم أداءً[(٢)].

وليست هذه الياء من الزوائد، كما نبَّه عليه صاحب الغيث[(٣)] وعلَّله: «بأن شرطها كونها مختلفاً في إثباتها وصلاً ووقفاً، فهذه وإن اخْتُلِفَ في إثباتها وقفاً، فلم يختلف في حذفها وصلاً، وإنما عُدَّ في الزوائد: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ﴾، في الزمر[(٤)]، وإن كانا مثل ما هنا في [كونهما][(٥)] مما حذف منه الياء للساكنين؛ لأن من فتحهما أثبتهما وصلاً، مع أنهما ياء ضمير قابلة للفتح، وياء: ﴿يُنَادِ﴾ لام الفعل، فهي ساكنة حالة الرفع، وهو في هذه الآية مرفوع».

هذا وتقدَّم الخلاف في شين: ﴿تَشَقَّقُ﴾ [٤٤]، تشديداً، وتخفيفاً[(٦)].

وليس في هذه السورة **مضافة**.

وفيها ثلاث زوائد[(٧)]:

﴿وَعِيدِ﴾ معاً[(٨)].

أثبتهما وصلاً: ورش.

---

(١) في الأصل: (للسالنين)، وهو تصحيف.

(٢) نصَّ عليه في النشر، ونقله عنه صاحب غيث النفع. (ينظر: النشر ٢/١٤٠، وغيث النفع ص (٣٥٧)).

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٥٧).

(٤) الآية: [١٧ ـ ١٨].

(٥) في الأصل: (كونها)؛ على التوحيد، والتصويب من غيث النفع ـ حيث نقل الشارح ـ. (ينظر: غيث النفع ص (٣٥٧)).

(٦) فقرأ بتخفيف الشين: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بتشديدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الفرقان، البيت رقم (٨٢٠)، والنشر ٢/٣٣٤، والإتحاف ٢/٤٩٠).

(٧) ينظر: النشر ٢/٣٧٦.

(٨) الآيتين: [١٤، ٤٥].

وفي الحالين: يعقوب.

و﴿ٱلْمُنَادِ﴾ [٤١].

أثبتها في الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

[وأثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو](١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢)(٣).



---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته في أصل الشرح، لئلا يوهم كتابته في الهامش أنه زيادة على كلام الشارح، والحق أنه من أصل الشرح وصلبه، وعدم وجوده سهو وسبق قلم. (ينظر: النشر ٣٧٦/٢).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (ق) ولا على ابتداء سورة (الذاريات)، وهكذا فعل النويري وموسى جار الله في شرحيهما؛ فلم ينوِّها على ختام فرش سورة (ق) ولا على ابتداء فرش سورة (الذاريات)، مخالفين بذلك منهجهم في السور التي يجمعها عنوان واحد، وهكذا ـ أيضاً ـ فعل المنير السمنودي في شرحه؛ فلم ينوه بانتهاء فرش سورة (ق)، لكنه نوه على ابتداء سورة (الذاريات) حيث قال (ل ١٣١/ب): «ثم شرع في سورة الذاريات. . .الخ»، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٣) ينظر: النشر ٣٧٦/٢ ـ ٣٧٧، وتقريب النشر ص (١٧٥)، وشرح النويري ١٧/٦ ـ ١٨، وشرح ابن الناظم ص (٣١٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/ب)، والإتحاف ٤٨٨/٢ ـ ٤٩٠.

سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

تقدَّم:

وفاق حمزة(١)، ويعقوب بخلفه(٢)، في إدغام(٣): ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾ [١]، لأبي عمرو(٤).

---

(١) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الذال)، مع المد المشبع، وجهاً واحدًا، فلا يجوز له التوسط ولا القصر في المدِّ، كما تجوز لأبي عمرو، قال في غيث النفع ص (٣٣٤): «وكذلك لا يجوز التوسط والقصر كما يجوز ذلك لأبي عمرو، والفرق بينهما: أنه عند حمزة من الساكن اللازم المدغم، مثل: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، فلا بد من المد الطويل، بينما هو عند أبي عمرو من قبيل الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمۡ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٤٢)، والنشر ٣٠٠/١، والإتحاف ٤٠٧/٢).

(٢) بإدغام التاء في الذال، وإدغام يعقوب براوييه من طريق المصباح، كما صرح به في النشر، وحكاه عن أبي حيان في كتابه: (المطلوب في قراءة يعقوب). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣، والإتحاف ٤٠٧/٢).

(٣) وتصريح الشارح بالإدغام؛ ليدل على أن حمزة لم يوافق أبا عمرو في الروم، لأن الإدغام إذا أطلق؛ فالمراد به الإدغام المحض، كما أشار إليه في النشر حيث قال: «فوافقه ـ أي أبي عمرو ـ حمزة على إدغام التاء في أربعة مواضع من غير إشارة. . .الخ»، وقال في موضع أخر من النشر ٣٣٧/١: «ولذا لم يجز فيه ـ أي ما وافق فيه حمزة أبا عمرو من الإدغام الكبير ـ الروم كما نصُّوا عليه»، وكما نبه عليه ابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ٣٠٠/١، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)).

(٤) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الذال)، مع أوجه المد الثلاثة؛ المد، والتوسط، والقصر، لأنه عنده من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمۡ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة، كما نصَّ عليه في النشر ٢٩٨/١ بقوله: «لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محركاً أو ساكناً؛ فإن كان محركاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً فلا يخلو =

وضم سين: ﴿يُسُرًا﴾ [٣]، لأبي جعفر، بخلف عن ابن وردان(١).

والخلاف في عين: ﴿عُيُونٍ﴾ [١٥]، ضمًّا، وكسراً(٢).

٩٢٩ ـ ....مِثْلَ(٣) ارْفَعُوا: شَفَا صَدَرْ

واخْتُلِفَ في: ﴿مِثْلَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ [أَنَّكُمْ](٤) تَنطِقُونَ﴾ [٢٣].

فـ(**ـارْفَعُوا**)؛ أي: اقرؤوه برفع اللام.

= إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام معه ممكن حسن؛ لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه؛ وهي: المدُّ، والتوسط، والقصر، كجوازها في الوقف، إذ كان حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، وممن نصَّ على ذلك أبو العلاء الهمداني فيما نقله أبو إسحاق الجعبري، وهو ظاهرٌ لا نعلم له نصًّا بخلافه، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، والمد أرجح من القصر، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي»، وقد فرَّق أبو شامة في إبراز المعاني ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤: بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير، فأجرى لأبي عمرو الأوجه الثلاثة في الوقف، وخصَّ الإدغام بالمدِّ وألحقه باللازم، لكن ردَّه في النشر ٣٣٦/١ حيث قال: «والصواب: أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان، والروم، والإشمام». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٢٣)، والنشر ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧، والإتحاف ٦٢٤/٢).

(١) وقرأ الباقون: بالإسكان، وهو الوجه الآخر لابن وردان من طريق النهرواني. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٤٩١/٢).

(٢) قرأ بكسر العين: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٥)، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٤٩١/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**مِثْلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بنصب اللام: (**مِثْلَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) في الأصل: (أنتم)، وهو خطأ وتصحيف.

للمرموز إليهم بقوله: (**شَفَا صَدَر**[١])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة عن عاصم.

على أنه نعت: ﴿لَحَقٌّ﴾، أو خبر ثان، أو أنه مع ما قبله خبر واحد؛ كـ(هذا حلوٌ حامضٌ)[٢]، أي: (مُزٌّ[٣]).

وقرأه الباقون: بالنصب.

على الحال، من المستكن في: ﴿لَحَقٌّ﴾، وهو العامل فيها، أو على النعت لمحذوف، أي: (إنه لحق حقاً مثل نطقكم)[٤].

وتقدَّم:

﴿**إِبْرَاهَامَ**﴾؛ لابن عامر[٥].

و﴿**سِلْمٌ**﴾ [٢٥]، بكسر السين، وسكون **[٥٥٠]** اللام، بلا ألف، لحمزة، والكسائي[٦].

٩٣٠ ـ صَاعِقَةُ الصَّعْقَةُ: رُمْ.........   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿صَٰعِقَةُ﴾.

مِنْ قوله ـ في قصة ثمود ـ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [٤٤].

---

(١) ومعنى قوله: (صَدَرْ)؛ فعل ثلاثي لازم، وهو مِن الرجوع والانصراف عن الماء ونحوه، وصَدَرَ فلاناً؛ رَجَعَه وصَرَفَه.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٨٧، والدر المصون ١٠/٤٦ ـ ٤٧، واللباب ١٨/٧٦.

(٣) فهي صفة مشبهة تدل على الثبوت مِنْ: مَزَّ.

(٤) وقد ذُكِرَ في توجيه قراءة النصب عدة أوجه، أوصلها صاحب اللباب إلى سبعة. (ينظر: الكشف ٢/٢٨٧، والدر المصون ١٠/٤٧ ـ ٥٠، واللباب ١٨/٧٦ ـ ٨٠).

(٥) قرأ ابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان: بألف بعد الهاء المفتوحة، وقرأ الباقون: بالياء مكان الألف بعد الهاء المكسورة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٣)، والنشر ٢/٢٢١، والإتحاف ٢/٤٩٢).

(٦) وقرأ الباقون: بفتح السين، واللام، وألف بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، الأبيات رقم (٦٩٤ ـ ٦٩٥)، والنشر ٢/٢٩٠، والإتحاف ٢/٤٩٢).

فقرأ: ﴿الصَّعْقَةُ﴾؛ بإسكان العين، من غير ألف قبلها.

الإمام المرموز إليه براء: (رُمْ)[١]؛ أي: الكسائي بكماله.

على إرادة الصوت الذي يصحب الصاعقة[٢].

والباقون: بألف بعد الصاد، وكسر العين.

على إرادة النار النازلة من السماء للعقوبة[٣].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٤]، غير أنه حذف (أل) في: ﴿ٱلصَّٰعِقَةُ﴾؛ للوزن.

٩٣٠ ـ ....قَوْمَ[٥] اخْفِضَنْ[٦]: حَسْبُ فَتًى[٧] رَاضٍ[٨]................

---

(١) ومعنى قوله: (رُمْ)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب، يقال: رام الشيء؛ طَلبه وأراده ورغب فيه.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩، والإتحاف ٢/٤٩٣، وشرح النويري ٦/٢٠.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٨٩، والإتحاف ٢/٤٩٣، وشرح النويري ٦/٢٠.

(٤) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم: (قَومَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الميم: (قَومِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: بضم الميم: (قَومُ). وقد تصحفت في نسخة رضوان العقبي إلى (قوام).

(٦) ضُبِطت في شرح الترمسي ـ شرحاً ـ؛ بحذف النون بعد الضاد: (اخْفِضْ)، وضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالنون الساكنة ـ عوضًا عن التنوين ـ: (اخْفِضَنْ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالفتح مع التنوين: (اخْفِضًا)، بينما ضُبطت في النسخة التركية كضبط الجماعة.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء منونة، وبالألف المقصورة: (فَتًى)، والثاني: بفتح التاء منونة، وبالألف الممدودة: (فَتًا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وظاهر نسخة رضوان العقبي، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله؛ بفتح التاء بلا تنوين، بالألف المقصورة: (فَتَى)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (فَتًى)، (فَتًا)، (فَتَى).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد بلا تنوين: =

واخْتُلِفَ في: ﴿قَوْمَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ﴾ [٤٦].

فـ(**ـاخْفِضْ**)؛ أي: اقرأه بجر الميم.

للائمة المرموز إليهم بقوله: (**حَسْبُ**[١] **فَتًى رَاضٍ**[٢])؛ أي: أبي عمرو، وحمزة، وخلف عن نفسه، والكسائي.

على أنه معطوف على الهاء في: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً﴾ [٣٧]؛ أي: وتركنا في قوم نوح، أو على ثمود[٣]، وقيل[٤]: «وهو أولى؛ لقربه».

وقرأ الباقون: بالنصب.

أي: وأهلكنا قوم نوح، [أو اذكر][٥] قوم نوح[٦].

= (رَاضَ) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بكسر الضاد مع التنوين: (رَاضٍ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي.

(١) ومعنى قوله: (حَسْبُ)؛ اسم فعل، بمعنى؛ كافٍ، حسبك من فلان؛ يعني: يكفيك. وحسبك هذا؛ اكتفِ به.

(٢) ومعنى قوله: (رَاضٍ) ـ على كسر الضاد ـ؛ أي: من الرضى، وهو ضد السخط، وأما على فتح الضاد: (رَاضَ)؛ فتأتي بمعنى: التذليل والتوطئة؛ يقال راض الدابة إذا وطَّأَهَا وذلَّلها.

(٣) ذكر في الدر الصون أربعة أوجه في توجيه قراءة الخفض. (ينظر: الكشف ٢٨٩/٢، والدر المصون ٥٦/١٠ ـ ٥٧، واللباب ٩٩/١٨).

(٤) ذكره السمين الحلبي في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، قال في الدر المصون: «وهذا هو الظاهر؛ لقُرْبِه، وبُعْدِ غيره، ولم يذكر الزمخشري غيره، فإنه قال: وقُرِئَ بالجر؛ على معنى: (وفي قوم نوح)، ويقويه قراءةُ عبدالله (وفي قوم نوح)». (ينظر: الدر المصون ٥٧/١٠، واللباب ٩٩/١٨).

(٥) في الأصل بالعطف بالواو: (واذكر)، والتصويب من الإتحاف ٤٩٣/٢؛ لاستقامة المعنى.

(٦) ذكر في الدر الصون ستة أوجه في توجيه قراءة النصب. (ينظر: الكشف ٢٨٩/٢، والدر المصون ٥٧/١٠، واللباب ٩٩/١٨ ـ ١٠٠).

ويوقف لحمزة على: ﴿بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [٤٧]، بالتحقيق، والإبدال ياءً مفتوحة؛ لأنه متوسط بزائد(١).

واتفقوا على رسم: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [٧]؛ بيائين قبل الدال(٢)؛ قال بعضهم(٣): «تنبيهاً على أن المحذوف من الكلمة ياء، وللفرق بين الأيدي؛ التي هي الجوارح، والأيدي؛ التي هي القوة(٤)»، ولذا قال في الرائية(٥):

....وَبِأَيِدٍ فَافْهَمِ الْخَبَرَا

انتهى.

وتقدَّم الخلاف في ذال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٤٩]؛ تخفيفاً، وتشديداً(٦).

---

(١) ينظر: النشر ٤٣٨/١ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٤٩٣/٢.

(٢) ينظر: الإتحاف ٤٩٣/٢.

(٣) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل ١١٤٢/٤ ـ ١١٤٣، وشرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب ص (٧٧).

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط: «﴿بِأَيْيْدٍ﴾؛ أي: بقوة، قاله ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وهو كقوله: ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧]»، وقال الشيخ ابن سعدي في تفسيره: «أي: بقوة وقدرة عظيمة». (ينظر: البحر المحيط ١٤٠/٨، والدر المصون ٨٥/١٠، وأضواء البيان ٦٦٩/٧، وتيسير الكريم المنان ١٧١٥/٧).

(٥) وقد ذكر الشاطبي في العقيلة هذا الحرف: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٧] واستدلَّ به مرتين؛ المرة الأولى: البيت الذي استدل به الشارح هنا، وقد ورد في أول العقيلة، وذلك في معرض تقريره أن القرآن لا يُقْرَأ بظاهر الخط، قال ابن القاصح في شرحه: «إن من الناس من تأول اللحن في قول عثمان ﷺ على أن نقرأ القرآن بظاهر الخط في مواضع من القرآن منها... ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [٤٧]؛ فقد كتبوها بيائين قبل الدال، فلو قُرِئَ كذلك بظاهر الخط لكان لحناً لا يخفى على الكبار من أعيان العلماء، فافهم ذلك»، وأما المرة الثاني التي ذكر فيها الشاطبي في العقيلة هذا الحرف: فقد ذكره في باب (ما زيدت فيه الياء) حيث قال:

وَفِي إِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى بِأَيِّكُمُ بِأَيْدِ إِنْ مَاتَ مَعْ إِنْ مِتَّ طِبْ عُمَرَا

(ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٧)، البيت رقم (١٢)، بتصرف يسير، وص (٦٨)، البيت رقم (١٩١) وشرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب ص (٧٧)).

(٦) فقرأ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بتخفيف الذال، وقرأ الباقون: بتشديدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ٢٩٣/٢).

وفي السورة ثلاث زوائد(١):

﴿إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [٥٦].

﴿أَن يُطۡعِمُونِ﴾ [٥٧].

﴿فَلَا يَسۡتَعۡجِلُونِ﴾ [٥٩].

أثبتهن في الحالين: يعقوب.

وليس فيها ياء **إضافة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢)(٣).



(١) ينظر: النشر ٢/٣٧٧.

(٢) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (الذاريات) ولا على ابتداء سورة (الطور)، وهكذا فعل النويري وموسى جار الله في شرحيهما، وأما المنير السمنودي ـ في شرحه ـ فلم ينوه بانتهاء فرش سورة (الذاريات)، لكنه نوه على ابتداء سورة (الطور)، وأما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسئلة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٧٧، وتقريب النشر ص (١٧٦)، وشرح النويري ٦/١٩ ـ ٢٠، وشرح ابن الناظم ص (٣١٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/ب)، والإتحاف ٢/٤٩١ ـ ٤٩٤.

سُورَةُ الطُّورِ

تقدَّم:

قراءة أبي جعفر: ﴿فَكِهِينَ[١]﴾ [٣١]، بغير ألف بعد الفاء[٢].

و﴿**مُتَّكِينَ**﴾ [٢٠]، بغير همزة بعد الكاف[٣]، كوقف حمزة في أحد وجهيه[٤]، والوجه الآخر التسهيل كالياء[٥]، وأما إبدالها ياء[٦] فضعيف[٧].

٩٣٠ ـ ....وَأَتْبَعْنَا: حَسَنْ

٩٣١ ـ بِـ:اتَّبَعَتْ. ذُرِّيَّةُ[٨] امْدُدْ: كَمْ حِمَى. وَكَسْرُ رَفْعِ التَّا: حَلَا[٩]................

---

(١) في الأصل: (فكهن)، وهو تصحيف.

(٢) وقرأ الباقون: بالألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة (يس)، البيت رقم (٨٧٧)، والنشر ٢/٣٥٤، والإتحاف ٢/٤٩٥).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٢/٣٩٧، والإتحاف ٢/٤٩٥.

(٤) حكاه جماعة، وهو الوجه المختار عند الآخذين باتباع الرسم. (ينظر: النشر ٢/٣٩٧).

(٥) ينظر: النشر ٢/٣٩٧.

(٦) وقد حكاه الهذلي وغيره. (ينظر: النشر ٢/٣٩٧).

(٧) كما قرره في النشر ونصَّ عليه. (ينظر: النشر ٢/٣٩٧).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء: (**ذُرِّيَّةُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بنصب التاء: (**ذُرِّيَّةَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء: (**حَلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بضم الحاء: (**حُلَا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا[1] بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [٢١].

فقرأه: ﴿**وَأَتْبَعْنَاهُمْ**﴾؛ بهمزة قطع مفتوحة بعد الواو، وإسكان التاء والعين، وبنون مفتوحة وألف بعدها.

الإمام المرموز إليه بحاء: (**حَسَنْ**)[2]؛ أي: أبي عمرو بكماله [**٥٥١**].

(**بِـ**)ـموضع **قراءة الباقين**.

﴿وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ﴾؛ بوصل الهمزة، وتشديد التاء الأولى مفتوحة، وفتح العين، بعدها تاء ساكنة.

وقد تلفظ المصنف بالقراءتين[3]، إلا أنه حذف: ﴿**وَ**﴾، و﴿هُمۡ﴾ الجمع؛ للوزن.

و﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾ الأول.

(**امْدُدْ**)[4]؛ أي: اقرأه بألف بين الياء والتاء.

على الجمع.

للمرموز إليهم: (**كَمْ حِمَى**)؛ أي: ابن عامر، وأبي عمرو، ويعقوب.

والباقون: بغير ألف بينهما.

على الإفراد.

(**وَكَسْرُ رَفْعِ التَّاء**[5])[6].

---

(١) في الأصل: (ألحقناهم)، وهو تصحيف.

(٢) وقوله: (**حَسَنْ**)؛ اسمٌ، والحسن ضد القبيح، والجمع؛ محاسن.

(٣) فاستغنى بذلك عن القيد لكل منهما. (ينظر: شرح النويري ٦/٢٢).

(٤) قال النويري: «ومراده بالمد؛ زيادة الألف». (ينظر: شرح النويري ٦/٢٢).

(٥) ضبطت في أصل الشرح بالهمز: (**بالتَّاء**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بألف الإطلاق من غير همز: (**بِالتَّا**).

(٦) قال النويري: «وقيد الكسر؛ للضد». (ينظر: شرح النويري ٦/٢٢).

للمرموز إليه بحاء: **(حَلَا)**؛ أي: أبي عمرو ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالرفع مضمومة.

وأما: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الثاني؛ فقد تقدم في [الأعراف][١].

فحاصل ما في المقام[٢]:

أنَّ أبا عمرو قرأ:

﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ﴾؛ بهمزة، ونون العظمة.

و﴿**ذُرِّيَّاتِهِم**﴾؛ بالجمع فيهما، منصوبة بالكسرة؛ على المفعولية.

والمدنيين قرؤوا:

﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ﴾؛ بهمزة وصل، وإسكان التاء الثانية.

﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾ الأول؛ بالإفراد، وضم التاء رفعاً؛ على الفاعلية.

و﴿**ذُرِّيَّاتِهِم**﴾ الثانية؛ بالجمع، وكسر التاء نصباً؛ مفعولاً [ثانياً][٣].

والمكي، والكوفيين:

كذلك، إلا أنهم قرؤوا بالإفراد في: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الثاني ـ كالأول ـ مع نصب التاء بالفتحة.

والشامي، والحضرمي:

﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ﴾؛ كذلك.

و﴿**ذُرِّيَّاتِهِم**﴾ كلاهما؛ بالجمع، مع رفع الأول ـ على ما مرَّ ـ، ونصب الثاني بالكسرة؛ مفعولاً ثانياً، ـ كما تقرر ـ، تأمل.

---

(١) ضُبطت في الأصل: (الأعراب)، وهو تصحيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، الأبيات رقم (٦٤٩ ـ ٦٥٠)، والنشر ٢/٢٧٣، والإتحاف ٢/٤٩٥ ـ ٤٩٦).

(٢) ينظر: الإتحاف ٢/٤٩٥ ـ ٤٩٦.

(٣) في الأصل: (ثانية)، وهو تصحيف.

٩٣١ ـ ....**وَاكْسِرْ دُمَى**[(١)]

٩٣٢ ـ [لَامَ: أَلَتْنَا[(٢)]**]**[(٣)]**. حَذْفُ هَمْزٍ: خُلْفُ زُمْ** ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٍ﴾ [٢١].

فـ**(ـاكْسِرْ [لَامَ)**؛ أي: اقرأ بكسر اللام.

من: ﴿أَلَتۡنَٰهُم﴾][(٤)].

للإمام المرموز إليه بدال: **(دُمَا)**[(٥)]؛ أي: ابن كثير بكماله.

على أنه من [أَلِتَ][(٦)]، (يَأْلَتُ)، كـ(ـعَلِمَ)، (يَعْلَمُ)[(٧)].

فـ**(ـحَذْفُ هَمْزٍ)** من: ﴿أَلَتۡنَٰهُم﴾.

(خُلْفُ)؛ أحد راوييه.

---

(١) ضُبِطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: **(دُمَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبطت فيهما؛ بالألف المقصورة: **(دُمَى)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: **(أَلِتْنَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح اللام: **(أَلَتْنَا)** وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لحاجة السياق إليه في تمام المعنى.

(٥) هذه الكلمة حقها التقديم على الكلمة قبلها ـ وذلك بحسب كلام الناظم ـ ولكن الشارح أخَّرها لضرورة معنى السياق، وهي من المواضع القليلة التي أخَّر فيها الشارح من كلام الناظم ما حقه التقديم بحسب ترتيب الكلام في المتن، وإنما نوهت على ذلك لأن الشارح قد جرت عادته في منهج شرحه أن يتتبع كلام الناظم حرفًا حرفًا وكلمة كلمة بحسب ترتيب النظم، ولم يخرج عن هذا الالتزام إلا لضرورة، كما فعل في هذا الموضع.

(٦) في الأصل: (يالت)، وهو سبق قلم، وتكرار لما بعدها، والتصويب من الإتحاف ٤٩٦/٢.

(٧) ينظر: الدر المصون ٧٢/١، واللباب ١٢٩/١٨.

المرموز إليه بزاي: **(زُمْ)**[١]؛ أي: قنبل.

فمن طريق ابن شنبوذ عنه[٢]: إسقاط الهمزة، واللفظ بلام مكسورة[٣]، كـ(بِعْنَاهُم)، يقال: (لَاتَهُ)، (يَلِيتُه)، كـ(بَاعَهُ)، (يَبِيعُهُ)[٤]؛ وهي رواية الحلواني عن القواس[٥].

ومن طريق ابن مجاهد عنه[٦]: إثباتها، كالبزي.

وبه **قرأ الباقون**، لكن مع فتح اللام.

فهي ثلاث قراءات[٧].

وكلها لغات ثابتة؛ بمعنى: (نقص)[٨].

وتقدَّم الخلاف في: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [٢٣]؛ رفعاً، وفتحاً[٩].

---

(١) وقوله: **(زُمْ)**؛ مِنْ: زَمَّ، يَزُمَّ، أو مِنْ: زُمَّ، بمعنى: شدَّ، وربط، وتأتي بمعنى، تقدم، وارتفع، وامتلأ، يقال: زم فلان الشيء؛ شدَّه بالزمام؛ وهو سيرٌ يربط به ويُشد، وزَمَّ المريضُ رأسه بسبب الصداع، وزمَّ رأسه أوبه؛ رفعه.

(٢) ينظر: النشر ٣٧٧/٢.

(٣) أي: (لِتْنَاهُمْ). (ينظر: الدر المصون ٧٣/١، واللباب ١٣٠/١٨).

(٤) ينظر: الدر المصون ٧٣/١، واللباب ١٣٠/١٨.

(٥) وهي ـ أيضاً ـ قراءة: أبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، ﵄، وطلحة بن مصرف، والحسن، وشبل عن ابن كثير، وجاءت عن الأعمش. (ينظر: الدر المصون ٧٣/١، واللباب ١٣٠/١٨، والنشر ٢٧٣/٢، ومعجم القراءات ١٥٩/٩).

(٦) ينظر: النشر ٣٧٧/٢.

(٧) وذكر في معجم القراءات خمس قراءات أخرى، قُرئ بها في الشواذ، وهي: (آلْتْنَاهم)؛ بالمد، و(لَتْنَاهُم)؛ بفتح اللام، و(وَمَا لَتْنَاهم)؛ بالواو، و(وَما أَلَتُّهُم)؛ مثل: جَعَلْتُهم، و(أَلَتَهُم)؛ أي: ما نقصهم الله. (ينظر: معجم القراءات ١٥٧/٩ ـ ١٥٨)

(٨) ينظر: الدر المصون ٧٣/١، واللباب ١٣٠/١٨، والنشر ٣٧٧/٢، والإتحاف ٤٩٦/٢، وشرح النويري ٢٣/٦.

(٩) قرأ بالرفع والتنوين: نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وأبو جعفر، وليس لورش إبدال فيه، وقرأ الباقون: بالفتح بلا تنوين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٤٤)، والنشر ٢١١/٢، والإتحاف ٤٩٦/٢).

٩٣٢ ـ .... [وَإِنَّهُ افْتَحْ: رُمْ مَدًا][(١)]...............

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿إِنَّهُۥ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [٢٨].

فـ(ـافْتَحْ)؛ أي: اقرأه بفتح همزة: ﴿إِنَّهُۥ﴾.

للمرموز إليهم بقوله: (رُمْ مَدًا)؛ أي: الكسائي، ونافع، وأبي جعفر.

على [التعليل][(٢)]؛ أي: (لأنَّه)[(٣)].

والباقون: بكسرها؛ على [٥٥٢] الاستئناف[(٤)].

وتقدَّم:

إسكان راء: ﴿تَأْمُرُهُم﴾ [٣٢]، واختلاسها؛ لأبي عمرو، وله أيضاً إتمام الضمة من رواية الدوري، كالباقين[(٥)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين من كلام الناظم؛ فضُبطت في النسختين اللتين عليهما خط الناظم: (**وَإِنَّهُ افْتَحْ رُمْ مَدًا**)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وأحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي، وقد أُثْبتت في هامش الصفحة وكتب عليها: (صح)، لكنه انفرد عن باقي النسخ ـ في هذا الوجه من الضبط ـ بضبط الهمزة من الكلمة الأولى؛ بالفتح: (**وَأَنَّهُ**)، وأما الوجه الأخر في ضبط هذه الكلمات الأربع ـ وهو المثبت في أصل في نسخة رضوان العقبي ـ: (**إِنَّ افْتَحُوا رُحْبٌ مَدًا**)، فصار في ضبط هذه الكلمات الأربع ثلاثة أوجه، الأول: ـ وهو الذي عليه جميع نسخ النظم وشروحه عدا نسخة رضوان العقبي ـ: (**وَإِنَّهُ افْتَحْ رُمْ مَدًا**)، الثاني: ـ وهو أحد الوجهين في نسخة رضوان العقبي ـ: (**وَأَنَّهُ افْتَحْ رُمْ مَدًا**)، الثالث ـ وهو الوجه الآخر في نسخة رضوان العقبي ـ: (**إِنَّ افْتَحُوا رُحْبٌ مَدًا**).

(٢) في الأصل: (التقليل)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٩١، والدر المصون ١/٧٤، واللباب ١٨/١٣٤.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٩١، والدر المصون ١/٧٤، واللباب ١٨/١٣٤.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٤٦ ـ ٤٤٧)، والنشر ٢/٢١٢ ـ ٢١٤، والإتحاف ٢/٤٩٧.

والخلاف في: ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ[١]﴾ [٣٧]، في الأصول؛ حاصله[٢] أنَّ:

هشاماً رواه: بالسين.

وكذا قنبل، وابن ذكوان، وحفص، بخلاف عنهم.

والباقون: بالصاد الخالصة.

وأشم الصاد زاياً فيه: خلف عن حمزة، وخلاد بخلاف عنه.

وقراءة أبي جعفر: ﴿**يَلْقَوا**﴾ [٤٥]؛ بفتح الياء، والقاف، وإسكان اللام فيهما، بلا ألف[٣].

٩٣٢ ـ ....يَصْعَقُ[٤] ضَمْ[٥]:

٩٣٣ ـ كَمْ نَالَ......................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَصْعَقُ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿ٱلَّذِى فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [٤٥].

فـ(**ضَمْ**)؛ أي: قرأه بضم الياء.

المرموز إليهم بأولى قوله: (**كَمْ نَالَ**[٦])؛ أي: ابن عامر، وعاصم، بكمالهما.

---

(١) في الأصل: (المسطرون)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: النشر ٣٧٨/٢، والإتحاف ٤٩٧/٢.

(٣) وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح اللام، وألف بعدها، وضم القاف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الزخرف، الأبيات رقم (٩١١ ـ ٩١٢)، والنشر ٣٧٠/٢، والإتحاف ٤٩٧/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الياء؛ على البناء للفاعل: (**يَصْعَقُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الياء؛ على البناء للمفعول: (**يُصْعَقُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد، وذلك على الإخبار في الماضي: (**ضَمْ**)، وهو مفهوم كلام الترمسي في شرحه، والثاني: بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) ومعنى قوله: (**نَالَ**)؛ فعل ماض، بمعنى: بلغ وأدرك، ونال الشيء؛ إذا حصل عليه.

على أنه مبني للمفعول، من (صعقته الصاعقة)[1]، أو (أصعقته)[2]، والمعنى: (أن غيرهم أصعقهم)[3].

وقرأه الباقون: بفتحها.

على البناء للفاعل، والصعق؛ العذاب[4].

وليس في هذه السورة **مضافة**، ولا **زائدة**[5].

والله سبحانه وتعالى أعلم[6].



(١) أي: مِنْ: (أَصْعَقَ)؛ رباعياً، فهو (مُصْعَق). (ينظر: الإتحاف ٢/٤٩٨).

(٢) أي: مِنْ: (صُعِقَ)؛ فهو (مَصْعُوق)، ثلاثياً معدًى بنفسه. (ينظر: الإتحاف ٢/٤٩٨).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٩٢، والدر المصون ١/٧٩، واللباب ١٨/١٤٨.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٩٢، والدر المصون ١/٧٩، واللباب ١٨/١٤٨.

(٥) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (الطور) ولا على ابتداء سورة (النجم)، وهكذا فعل المنير السمنودي وموسى جار الله في شرحيهما؛ مخالفين بذلك منهجهما في السور التي يجمعها النظم تحت عنوان واحد، بينما نوه النويري بانتهاء سورة (الطور)، ولم ينوه بابتداء سورة (النجم)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٦) ينظر: النشر ٢/٣٧٧ ـ ٣٧٨، وتقريب النشر ص (١٧٦)، وشرح النويري ٦/٢١ ـ ٢٣، وشرح ابن الناظم ص (٣١٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣١/ب ـ ل ١٣٢/أ)، والإتحاف ٢/٤٩٥ ـ ٤٩٨.

سُورَةُ وَالنَّجْمِ

هي [أحد][١] السور الإحدى عشر[٢] تمال فواصلها لأهل الإمالة؛

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح أو بياض، وأثبتها لتمام المعنى.

(٢) والسور الإحدى عشرة هي: (طه)، و(النجم)، و(سأل)، و(القيامة)، و(النازعات)، و(عبس)، و(سبح)، و(الشمس)، و(الليل)، و(الضحى)، و(العلق)، وتحقيق القول في ذلك: أنَّ ورشاً وأبا عمروٍ قد خرجا عن أصولهما في الإمالة في هذه الإحدى عشرة سورة، فأمالا ألفات رؤوس آي هذه الإحدى عشرة سورة المتطرفة تحقيقاً، أو تقديراً، سواء كانت يائية، أو واوية، أصلية أو زائدة، في الأسماء أو الأفعال الثلاثة أو غيرها، إلا المبدلة من تنوين نحو: ﴿عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، و﴿ذِكْرًا﴾ [طه: ٩٩]، فلا إمالة فيه، وكذا لا إمالة فيما هو رأس آية وليس ألفاً، نحو: ﴿لِذِكْرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، و﴿لِسَانِي﴾ [طه: ٢٧]، و﴿وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، وأمَّا خروج ورش عن أصله: فإنه في أصله له في ذوات الياء الفتح والتقليل، وليس له في رؤوس الآي إلا التقليل فقط، فالفتح ـ في رؤوس الآي ـ شاذٌّ قد انفرد به عن ورش صاحب التجريد، فلا يعول على انفراده ـ كما قرره ابن الجزري في النشر، وهذا إذا لم يكن رأس الآية على لفظ (ها)، فإن كان كذلك؛ وذلك في النازعات، والشمس نحو: ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٢]، و﴿بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧]، فله فيه وجهان؛ الفتح، والتقليل، وما لم يكن فيه راء، وهو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، فليس له فيه إلا التقليل على أصله. وأمَّا خروج البصري عن أصله: فإنه أمال ـ في أصله ـ ما كان على وزن: (فعلى) مثلث الفاء، وما كان ألف منقلبة عن ياء قبلها راء، وألفاظ مخصوصة مذكورة في مواضعها، وأمال رؤوس آي هذه السور، ما كان على وزن: (فعلى) أو غيره، وسواء كان من ذوات الراء أو غيره، إلا أنه في صفة الإمالة على أصله؛ فإن كانت من ذوات الراء فإنها محضة، وإلا فبين بين، وأهل (شفا) يميلان جميع ذلك، إلا أنهما لم يخرجا عن أصولهما في شيء، وقد اختص عليّ بإمالة (﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، وهي من رؤوس الآي.

ولا بد للقارئ من تمييز ما هو رأس آية من غيره؛ ليميل ما هو رأس آية، ويفتح غيره =

محضةً، أو تقليلاً، كما تقدم[(١)].

٩٣٣ ـ ....كَذَّبَ الثَّقِيلُ: لِي ثَنَا ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿مَا كَذَبَ[(٢)] ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [١١].

فـ(**ـالثَّقِيلُ**)؛ أي: القراءة بتشديد الذال[(٣)].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**لِي ثَنَا**)؛ أي: هشام[(٤)]، وأبي جعفر.

والباقون: بتخفيفها[(٥)].

= إن لم يمل لسبب آخر، وسبيل معرفة ذلك؛ هو معرفة علم عد الآي على ما هو معروف عند أهل التخصص والدراية، على أنه لا خلاف بين أهل العدد في الفواصل الممالة من هذه الإحدى عشرة سورة إلا في تسع آيات، ذكرها في غيث النفع، ثم قال: «لكن لا تظهر ثمرة هذا الخلاف إلا في كلمتين؛ (موسى) من قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [٨٨]، بطه، و﴿طَغَىٰ﴾ بالنازعات من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧]، وقد ذيلتُ بهذه الفائدة كلام ابن غازي، فقلت:

وَثَمَـرَةُ الْخِـلَافِ لَيـسَـتْ تَظْهَـرُ ... إِلَّا بِـمُـوسَـى مَـعْ إِلَـهٍ يُـذْكَـرُ

كَـذَاكَ قَـولُـهُ فَـأَمَّـا مَـنْ طَـغَـى ... بِالنَّازِعَاتِ خَابَ سَعْيُ مَنْ سَعَى

وقد تقدم ـ في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ بيان مذاهب القراء في إمالة رؤوس الآي من هذه السور مفصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٨٣ ـ ٢٨٤)، والنشر ٤٩/٢، وغيث النفع ص (٢٨٧ ـ ٢٨٨)).

(١) في أول سورة (طه)، وهي أولى السور الكريمة الإحدى عشر التي تمال فواصلها لأهل الإمالة؛ سواءٌ إمالة محضة، أو تقليلاً.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانها مسح أو بياض.

(٣) بجعل الفعل متعدياً إلى (ما) بغير تقدير حذف حرف جر فيه، والتقدير: ما كذَّب فؤادُهُ ما رأت عيناه، وقال موسى جار الله: «والمعنى: صدق فؤاد محمد مارآه وأُوحِي إليه، صدَّقه وقبله؛ لقوة قلبه وكمال عقله، فإن العقل إذا لم يتحمل شيئاً يكذبه وينكره، ويكون ذلك لضعف فيه». (ينظر: الكشف ٢٩٤/٢، والدر المصون ٨٨/١٠، واللباب ١٦٦/١٨).

(٤) وقد وَهِمَ الشيخ موسى جار الله فجعل ابن ذكوان مكان هشام، حيث قال في شرح الطيبة: «بتشديد الذال؛ لابن ذكوان، وأبي جعفر». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٧٧)).

(٥) بجعل الفعل متعدياً إلى (ما) بحرف جرٍّ مقدر محذوف، والتقدير: ما كذَب فؤاد محمد ﷺ فيما رأت عيناه، وقال موسى جار الله: «والمعنى: كان فؤاد محمد صادقاً =

وتقدَّم:

إبدال: ﴿ٱلْفُؤَادُ﴾ [١١]؛ للأصبهاني وحده(١).

وحكم: ﴿رَأَىٰٓ﴾ [١١](٢)، و﴿رَءَاهُ﴾ [١٣](٣).

٩٣٣ ـ .... تَمْرُوا تُمَارُوا [ضُمَّ(٤)]: ....

= في كل ماراَه وأُوحِيَ إليه، وكان متيقناً في كل ذلك، ولم يكن شيء منه عن خيال وطيف، بل كان ذلك حقًّا واقعاً، وقلب محمد موقناً متيقناً». (ينظر: الكشف ٢/٢٩٤، والدر المصون ١٠/٨٨، واللباب ١٨/١٦٦).

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٢)، والنشر ٢/٣٩٨.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٣٠١)، والنشر ٢/٤٤ ـ ٤٥.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠١ ـ ٣٠٢)، والنشر ٢/٤٤ ـ ٤٨، والإتحاف ٢/١٨ ـ ١٩.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بمعنى الأمر ـ كما دلَّ عليه منطوق كلام الشارح ـ: (**ضُمَّ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، لكن من غير تشكيل لها بالحركات، لكنها ضُبطت في بعض نسخ الطيبة؛ بمعنى الإخبار في الماضي: (**ضَمَّ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ وجهان؛ على معنى الأمر، وعلى معنى الإخبار في الماضي.
وقد سقطت هذه اللفظة من النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، بينما لا توجد هذه اللفظة أصلاً في سائر النسخ الأخرى، ولم يظهر لي أيَّ وجهٍ لهذا القيد مع لفظ المصنف بكلا القراءتين، ولفظه بالقراءتين يغني عن ذكر قيدهما، كما هو معلوم من منهجه، إلا أن يكون المعنى عند الناظم محتمل وغير واضح، فإنه على شرطه، كما قال في مقدمة الطيبة ص (٣٤)، البيت رقم (٤٩):
.........وَبِـلَـفْـظٍ أَغْـنَـى عَنْ قَيْدِهِ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْمَعْنَى
وقد اعترض الشيخ أيمن سويد ـ أيضاً ـ على هذا القيد حيث قال في تحقيقه لمتن طيبة النشر ص (١١٠): «ولا داعي للتقييد بقوله: (**ضَمَّ**)؛ لأن تلفظه بـ(**تَمْرُوا**) ـ الذي هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ ـ يغني عن القيد، وحتى ما ذكره من القيد فهو ناقص، وإلا فأين التقييد بالألف وفتح الميم قبلها».
وربما كانت هذه اللفظة ـ أي: قوله في الطيبة ـ على هذا الوجه من أوجه الضبط ـ: (**ضُمَّ**) زيادة بيان، كما وجه أبو شامة لفظة: (**وَافْتَحُوا**) من قول الشاطبي في حرزه ص (٨٤)، البيت رقم (١٠٥٠):
تُمَارُونَهُ تَمْرُونَه وافْتَحُوا شَذًا ....
حيث قال في إبراز المعاني ٤/١٨٩: «هذا مثل قوله: (**سُكَارَى مَعاً سَكْرَى**)، =

٩٣٣ - ....حَبْرٌ[(١)] عَمَّ نَمَا[(٢)]][(٣)]

واخْتُلِفَ في: ﴿تَمْرُوا﴾.

= أي: قراءة حمزة والكسائي اللفظ الثاني؛ وهو (**تَمْرُونَهُ**)، و(**سكرى**)، وقوله: (**وافْتَحُوا**)؛ زيادة بيان هنا، أي: افتحوا التاء، وكان له أن لا يذكره كما لم يذكر فتحة السين في (**سكرى**)»، قلتُ: ففي كلا النظمين كانت كلا اللفظتين مرتبطتين بحرف التاء، وكلاهما زيادة في البيان؛ لكنها في الطيبة إشارة إلى ضم التاء، فكانت زيادة في بيان قراءة غير أهل شفا، وفي الشاطبية إشارة إلى فتح التاء، فكانت زيادة في بيان قراءة حمزة والكسائي، والله أعلم.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، والثاني: بالنصب في الراء مع التنوين: (**حَبْرًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثالث: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**نَمَا**)، وفيه نظر؛ لأنه ضبط يؤدي إلى انكسار وزن البيت وعدم استقامته، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي: (**نَا**)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي، وبعض نسخ شرح النويري، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: (**نَصُّنَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**نَصُّنَا**)، (**نَا**)، (**نَمَا**).

وقد وَهِمَ محقق شرح النويري ٦/٢٤ فجعل ضبط هذه اللفظة (**نَا**) في بعض نسخ شرح النويري خطأ من الناسخ، وليس كما قال، بل هي ثابتة في بعض نسخ الطيبة العتيقة، وبعض شروحها، ولمثل صنيع محقق شرح النويري هنا نظائر في تحقيقه، حيث يتصرف ويحكم على ضبط نسخ شرح النويري لبعض كلمات النظم من رأيه، ومن غير مقابلة مع النسخ الأخرى أو سؤال لأهل هذا العلم المتخصصين والمسندين.

(٣) اختلفت النسخ في ترتيب وضبط ما بين المعكوفتين، فضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**ضُمَّ حَبْرٌ عَمَّ نَمَا**)، وضُبطت في أصل نسخة رضوان العقبي ـ على أحد القولين فيها ـ، وفي تحقيق شيخنا تميم الزعبي في طبعته الخامسة،وتحقيق الشيخ أيمن سويد: (**عَمَّ حَبْرًا نَصُّنَا**)، وضُبطت في شرح موسى جار الله: (**عَمَّ حَبْرٌ نَصُّنَا**)، وضُبطت فيما كُتب على نسخة رضوان العقبي ـ وكتب عليه (صح) ـ وهو الوجه الأخر فيها: (**ضُمَّ حَبْرٌ عَمَّ نَا**)، وهو الذي في شرح المنير السمنودي بنسختيه، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي: (**حَبْرُ عَمَّ نَصُّنَا**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الجملة؛ خمسة أوجه: (**ضُمَّ حَبْرٌ عَمَّ نَمَا**)، (**عَمَّ حَبْرًا نَصُّنَا**)، (**عَمَّ حَبْرٌ نَصُّنَا**)، (**ضُمَّ حَبْرٌ عَمَّ نَا**)، (**حَبْرُ عَمَّ نَصُّنَا**)، أما الوجه الرابع فقد كُتِبَ على هامش نسخة الشيخ رضوان العقبي ثم كُتِبَ عليه: (صِح).

مِنْ قوله ﷻ: ﴿أَفَتَمْرُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [١٢].

فقوله: ﴿تُمَارُوا﴾؛ أي: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾.

(ضُمَّ)؛ أي: اقرأه بضم التاء، وفتح الميم، وألف بعدها.

[للأئمة][١] المرموز إليهم بقوله: (حَبْرٌ عَمَّ نَمَا[٢])؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وعاصم.

من (مَاراه)، (يُمَاريه)، (مُراءً)[٣]؛ جَادَلَه[٤].

وقرأه الباقون ـ حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه ـ: بفتح التاء، وإسكان الميم، بلا ألف.

من (مَرَيْتَهُ)[٥]؛ إذا [غَلَبْتَه][٦] وجَحَدْتَه، وعُدِّيَ بـ(على)؛ لتضمنه معنى الغَلَبة[٧].

وتقدَّم إمالة: ﴿زَاغَ﴾ [١٧]، لحمزة وحده[٨].

---

(١) في الأصل: (الأئمة)، والتصويب؛ لاستقامة المعنى.

(٢) ومعنى قوله: (نَمَا)؛ فعل ماض؛ بمعنى: زاد، وكَثُر، ومعناه على الإسمية؛ الزيادة، فأصله: نماء بالهمزة، فقصر للوقف.

(٣) في الدر المصون: «مراءاة». (ينظر: الدر المصون ١٠/٨٩).

(٤) والمعنى على هذه القراءة: أتجادلونه وتريدون أن تغلبوه في المراء. (ينظر: الكشف ٢/٢٩٥، والدر المصون ١٠/٨٩، واللباب ١٨/١٦٦).

(٥) في الدر المصون: «مَرَيْتُه حَقَّهُ». (ينظر: الدر المصون ١٠/٨٩).

(٦) في الأصل: (علمته)، وهو تصحيف. (ينظر: الدر المصون ١٠/٨٩).

(٧) فالقراءة على هذا الوجه من باب المفاعلة، والمعنى: أتنكرون ما لا يتحمله عقولكم فتجادلونه على ما يرى. (ينظر: الكشف ٢/٢٩٥، والدر المصون ١٠/٨٩، واللباب ١٨/١٦٦،والإتحاف ٢/٥٠١، وشرح النويري ٦/٢٥، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٧)).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٢/٥٩، والإتحاف ٢/٥٠١.

٩٣٤ ـ (تَا) اللَّاتَ[١] شَدِّدْ: غَرْ[٢]........ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ﴾ [١٩ ـ ٢٠].

فـ**(ـتَاء**[٣]﴿ٱللَّٰتَ﴾ **شَدِّدْ)**؛ أي: اقرأها بتشديد التاء، مع المد المشبع للساكنين.

للمرموز [إليه][٤] بغين: **(غَرْ)**[٥]؛ أي: رويس عن يعقوب.

ورُوِيَت ـ أيضاً ـ عن: ابن عباس، وابن كثير، ومجاهد[٦].

والباقون: بتخفيفها[٧].

ووقف عليها الكسائي: بالهاء[٨]، ـ كما تقدم ـ.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب التاء: **(اللَّاتَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بكسر التاء: **(اللَّاتِ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بغين، ثم راء: **(غَرْ)**، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، حيث ضُبطت فيه؛ بغين، ثم نون: **(غَنْ)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) ضبطت في أصل الشرح بالهمز: **(بالتَّاء)**، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بألف الإطلاق من غير همز: **(بِالتَّا)**، وهي كذلك في سائر النسخ.

(٤) في الأصل: (إليهما)، وهو تصحيف.

(٥) وقوله: **(غَرْ)**؛ من الغرور وهو الخطر، وكأنه يقول: باب الصدق؛ سلامة، وخلافه؛ خطر.

(٦) ومنصور بن المعتمر، وطلحة، وأبو الجوزاء، وابن الزبير، والسلمي، والضحاك، كما رُوِيَت عن ابن عامر في رواية الوليد بن مسلم عنه، وهبة الله عن البزيّ، وابن يعمر، والأعمش، وعكرمة، والسختياني، والوليد بن حسان، وغيرهم. (ينظر: البحر المحيط ١٥٨/٨، والدر المصون ٩٢/١٠، واللباب ١٦٦/١٨، والإتحاف ٥٠١/٢، ومعجم القراءات ١٨٤/٩ ـ ١٨٥).

(٧) و(اللَّات)؛ اسم صنم، قيل: كان لثقيف بالطائف، وقيل: بنخلة، وقيل: بعكاظ، وقيل: هو رجل كان يلُتُّ السَّويق ويُطْعِم الحاجَّ، فهو اسم فاعل في الأصل غلب على هذا الرجل، وكان يجلس عند حجرٍ، فلمَّا مات سُمِيَ الحجر باسمه وعُبِد من دون الله تعالى. (ينظر: الدر المصون ٩١/١٠، واللباب ١٧٨/١٨، والإتحاف ٥٠١/٢).

(٨) ووقف الباقون: بالتاء؛ فمن وقف بالهاء؛ فباعتبار أن التاء زائدة، فهي عنده من (لَوَى)، (يَلْوي)، فألفها عن واو، ومن وقف بالتاء؛ فباعتبار أن التاء أصلية، =

٩٣٤ ـ ....مَنَاةَ الْهَمْزَ زِدْ: دُلْ[١]................................

و(﴿مَنَاةَ﴾ **الْهَمْزَ زِدْ**)؛ أي: اقرأه: ﴿مَنَاءَةَ﴾[٢].

بزيادة همزة مفتوحة بعد الألف؛ فيُمَدُّ مدًّا متصلاً.

للإمام المرموز إليه بدال: **(دُلْ)**؛ أي: ابن كثير بكماله.

والباقون: بغير همزة.

وهما لغتان[٣].

ووقف الكلُّ عليها: بالهاء؛ اتباعاً للرسم[٤].

قال في الغيث[٥]: «وقول بعضهم[٦]: إن عليًّا ـ أي الكسائي ـ

= وأصلها عنده من (لَاتَ)، (يَليتُ)؛ فألفها عن ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٥٩)، والنشر ١٣٢/٢، والإتحاف ٥٠١/٢، والدر المصون ٩٢/١٠، واللباب ١٧٨/١٨).

(١) ضبطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بضم الدال: **(دُلْ)**، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخ العتيقة ـ؛ بكسر الدال: **(دِلْ)**، ومعناها؛ فعل أمر؛ من دلَّ يدل إذا هدى، أو إذا منَّ بعطائه. وقد أصاب الحرف الأول من الكلمة في المتن الذي على هامش الشرح؛ مسح وطمس، بينما ضُبطت في أصل الشرح كضبط الجماعة: **(دل)**.

(٢) في الأصل رُسِمَت: (مناة)، وهو خلاف مفهوم السياق قبلها وبعدها.

(٣) و(مناة) أو (مناءة)؛ اسم لصخرة كانت تُعْبدُ من دون الله تعالى، وقراءة ابن كثير مشتقة من (النَّوْء)؛ وهو المطر، لأنهم يستمطرون عندها الأنواء، فهي على وزن (مَفْعَلَة)، فألفها عن واو، وهمزتُها أصلية، وميمُها زائدةٌ، قال في الدر زيادة على ما سبق: «وقد أنكر أبو عبيد قراءة ابن كثير، وقال: (لم أسمع الهمز)، قلتُ: قد سمعه غيرُه»، وأما قراءة العامة فاشتقاقها من (مَنَى)، (يَمْني)؛ لأن دماء النسائك كانت تصبُّ عندها. (ينظر: الدر المصون ٩٢/١٠ ـ ٩٣، واللباب ١٨٠/١٨، والإتحاف ٥٠١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٧)).

(٤) ينظر: النشر ٣٧٩/٢، والإتحاف ٥٠١/٢، وغيث النفع ص (٣٥٩).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٣٥٩).

(٦) كابن سوار في المستنير ٣٦٤/٢، وأبي العز في الإرشاد ص (٥٣٧)، والكفاية الكبرى ص (٢٩٢)، وصاحب المبهج ص (٥٠٣)، وأبي العلاء في غاية الاختصار ٦٦٩/٢.

وقف بالهاء، والباقون بالتاء، وهْمٌ، ولعله التبس عليه بلفظ (اللات)»[١].

وتقدَّم:

همز: ﴿ضِئْزَى﴾ [٢٢]؛ لابن كثير وحده[٢].

وقراءة: ﴿كَبِيْرَ الْإِثْمِ﴾ [٣٢]؛ على الإفراد، لأهل شفا[٣].

وكسر همز وميم: ﴿أُمَّهَـٰتِكُمْ﴾ [٢٢]، في الوصل؛ لحمزة، والكسائي[٤].

و﴿إِبْرَاهَام﴾ [٢٢]؛ بالألف، لابن عامر، بخلف عن ابن ذكوان[٥].

و﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [٢٢]؛ بالمد، لابن كثير، وأبي عمرو[٦].

و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [٢٢]، في الأصول مستوفى[٧].

---

(١) كلام الصفاقسي في غيث النفع موجود بحروفه في النشر، فقد نوَّه ابن الجزري في النشر ٣٧٩/٢ على هذا الموضع بقوله: «وما وقع في كتب بعضهم من أن الكسائي وحده يقف بالهاء والباقون بالتاء فوهم، لعله انقلب عليهم مِنَ: (اللات)».

(٢) فقرأ ابن كثير: بهمزة ساكنة، وقرأ الباقون: بغير همز؛ أي: بياء مكان الهمز. (ينظر: متن طيبة النشر، الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٥٠١/٢).

(٣) فقرأ أهل شفا: بكسر الباء الموحدة، بلا ألف ولا همز، وبعدها ياء تحتية ساكنة؛ على التوحيد، وقرأ الباقون: بفتح الباء، ثم ألف، ثم همزة مكسورة ممدودة، على الجمع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الشورى، البيت رقم (٩٠٤)، والنشر ٣٦٧/٢ ـ ٣٦٨، والإتحاف ٥٠٢/٢).

(٤) قرأ بكسر الهمزة، والميم، حال الوصل بـ﴿بُطُونِ﴾: حمزة، وقرأ بكسر الهمز فقط ـ وصلاً ـ: الكسائي، وقرأ الباقون: بضم الهمزة، وفتح الميم، واتفق القراء العشرة على الابتداء بالهمزة مضمومة مع فتح الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٥ ـ ٥٥٦)، والنشر ٢٤٨/٢، والإتحاف ٥٠٢/٢).

(٥) وقرأ الباقون: بكسر الهاء، بعدها ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٣)، والنشر ٢٢١/٢، والإتحاف ٥٠٢/٢).

(٦) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: بفتح الشين، وألف بعدها، وبعد الألف همزة ممدودة، وقرأ الباقون: بسكون الشين، بعدها همزة مقصورة مفتوحة للجميع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة العنكبوت، البيت رقم (٨٤٢)، والنشر ٣٤٣/٢، والإتحاف ٥٠٢/٢).

(٧) توسَّع صاحب الإتحاف، ومثله صاحب غيث النفع، ـ رحمهما الله تعالى ـ في بيان وتحرير خلاف القراء في هذه المسألة بما لا مزيد عليه، فليرجع إليه. (ينظر: الإتحاف ٥٠٢/٢ ـ ٥٠٣، وغيث النفع ص (٣٦٠)).

والخلاف في: ﴿ثَمُوداً﴾ [٢٢]، تنويناً، وعدمه[١].

وإبدال: ﴿الْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [٢٢]، وعدمه[٢].

وكذلك إبدال همزة: ﴿فَبِأَيِّ﴾ [٢٢]، ياءً مفتوحة، للأصبهاني[٣].

وإدغام: ﴿رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [٢٢]، ليعقوب[٤].

وليس في هذه السورة ياء **إضافة**، ولا **زائدة**[٥].

والله أعلم[٦].

---

(١) قرأ يعقوب، وحمزة، وحفص: بغير تنوين، وقرأ الباقون: بالتنوين فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٤)، والنشر ٢/٢٨٩ ـ ٢٩٠، والإتحاف ٢/٥٠٣).

(٢) أبدل الهمزة: قالون بخلفه من طريقيه، وورش من طريقيه، وأبو جعفر، وأبو عمرو بخلفه، وقرأ الباقون: بتحقيق الهمز. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، والنشر ٢/٣٩٠ ـ ٣٩٤، والإتحاف ٢/٥٠٤).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٢/٣٩٦، والإتحاف ٢/٥٠٤.

(٤) فأدغم يعقوب التاء الأولى بالتاء الثانية حال الوصل، أما في حال الابتداء فبتاءين مظهرتين كقراءة الجماعة؛ موافقة للرسم والأصل، قال أبو الحسن شريح: «أدغم تاء المضارعة في تاء تفعَّل، ولو قُرِئَ بحذفها لكان أحسن؛ لأن التشديد لا يكون في الابتداء»، واختص يعقوب عن أبي عمرو بإدغام التاء في التاء في هذا الموضع، وقد ذكره الناظم في باب الإدغام الكبير؛ لأنه منه وإن لم يدغمه أبو عمرو؛ وذلك لما تقدم أنه لا يدغم في كلمة إلا: ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢]. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، ص (٤٠)، البيت رقم (١٤٣)، والنشر ٢/٣٠٠ ـ ٣٠٣، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٢٢)، والإتحاف ٢/٥٠٤).

(٥) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (النجم) ولا على ابتداء سورة (القمر)، وهكذا فعل المنير السمنودي وموسى جار الله في شرحيهما؛ مخالفين بذلك منهجهما في السور التي يجمعها الناظم تحت عنوان واحد، بينما نوه النويري بانتهاء سورة (النجم)، وكذا نوه بابتداء فرش سورة (القمر)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٦) ينظر: النشر ٢/٣٧٩، وتقريب النشر ص (١٧٧)، وشرح النويري ٦/٢٤ ـ ٢٦، وشرح ابن الناظم ص (٣١٣ ـ ٣١٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، والإتحاف ٢/٤٩٩ ـ ٥٠٤.

سُورَةُ الْقَمَرِ

٩٣٤ - ....مُسْتَقِرٌّ(١) خَفْضُ رَفْعِهِ: ثَمَدْ(٢)

واخْتُلِفَ في: ﴿مُّسۡتَقِرٌّ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ﴾ [٣].

فـ(**خَفْضُ رَفْعِهِ**) أي: القراءة بجر الراء.

للإمام المرموز إليه بثاء (**ثَمَدْ**)(٣)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

على أنه نعت لـ﴿أَمۡرٖ﴾(٤)، فرفع: ﴿كُلُّ﴾ حينئذ بالعطف على: ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾، - كما قاله البيضاوي(٥) -.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: كسر القاف: (**مُسْتَقِرٌّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح القاف: (**مُسْتَقَرٌّ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: فتح الميم: (**ثَمَدْ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: كسر الميم: (**ثَمِدْ**)، وضُبِطت في النسخة التي عليها خط الناظم بالوجهين؛ كسر الميم وفتحها.

(٣) ومعنى قوله: (**ثَمِدْ**) - على كسر الميم وفتحها -؛ الماء القليل الذي ليس له مدد، يقال: ماء ثَمِدْ؛ أي: قليل.

(٤) وقد ذكر في الدر المصون أربعة أقوال في توجيه قراءة أبي جعفر، ونقلها عنه صاحب اللباب. (ينظر: الدر المصون ١٠/١٢١، واللباب ١٨/٢٣١).

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ٤/٣٢٣.

وقرأه الباقون: بالرفع.

خبر: ﴿كُلُّ﴾؛ أي: (مُنْتَهٍ إلى غاية)(١).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ﴾ [٤١]؛ لأبي عمرو، وهشام، وأهل شفا(٢).

ووقف يعقوب على: ﴿تُغْنِ﴾ [٥]، بالياء(٣).

ووقفاً لكلٍّ على: ﴿يَوْمَ يَدْعُ﴾ [٤١]؛ بحذف الواو بالرسم(٤).

وإسكان كاف: ﴿نُّكُرٍ﴾ [٤١]؛ لابن كثير(٥).

---

(١) وقيل المعنى: كل أمر من خير أو شر مستقر قراره ومتناه نهايته، فالخير مستقر بأهله في السعادة، والشر مستقر بأهله في الشقاء. (ينظر: الدر المصون ١٢١/١٠، واللباب ٢٣١/١٨، والإتحاف ٥٠٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٨)).

(٢) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل دال قد)، الأبيات رقم (٢٥٦ ـ ٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٥٠٥/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٧١)، والنشر ١٣٨/٢، والإتحاف ٥٠٥/٢.

(٤) وهو أحد المواضع الخمسة التي حُذِفَتْ منها الواو إجماعاً لكل القراء حال الوقف؛ وهي:

١ ـ ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١].

٢ ـ ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٤].

٣ ـ ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦].

٤ ـ ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤].

٥ ـ ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨].

وقد جمعها العلامة المتولي في اللؤلؤ المنظوم، ص (٣٦)، الأبيات رقم (٤٩ ـ ٥٠)، فقال:

يَمْحُ بِشُورَى يَومَ يَدْعُ الدَّاعِ مَعْ ... وَيَدْعُ الِانْسَانُ سَنَدْعُ الْوَاوَ دَعْ
وَهَكَذَا وَصَالِحُ الَّذِي وَرَدْ ... فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ فَاظْفَرْ بِالرَّشَدْ

قال الحافظ السيوطي في الإتقان ص (٢٢١٢): «والسر في الحذف؛ منها: التنبيهُ على سرعةِ وقوع الفعل على الفاعل، وشدة قبول المتأثر به في الوجود، وأما: ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]؛ فللإشارة إلى قبول الدعاء، وسرعة إجابة الداعين».

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٠)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٠٦/٢.

٩٣٥ ـ وَخَاشِعًا فِي خُشَّعًا: شَفَا حِمَى ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [٤١].

فقرأه: ﴿**خَاشِعًا**﴾؛ بفتح الخاء، وألف بعدها، وكسر الشين مخففة.

(فِي) موضع.

﴿**خُشَّعاً**﴾.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا حِمَى)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وأبو عمرو، ويعقوب.

على الإفراد، قال في الإتحاف[(١)]: «وهي الفصحى؛ من حيث إنَّ الفعل، وما جرى مجراه، إذا قُدِّمَ على الفاعل، وُحِّد[(٢)]».

والباقون: بضم الخاء، وفتح الشين[(٣)] مشددة، من غير ألف بينهما.

على الجمع، وهو فصيح ـ أيضاً ـ، كثيرٌ، لكونه جمع تكسير، وهو كالمفرد بجامع الإعراب بالحركة[(٤)].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[(٥)].

وتقدَّم:

في تاء: ﴿فَتَحْنَا﴾؛ تشديداً **[٥٥٤]** وتخفيفاً[(٦)].

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٥٠٦.

(٢) فتقول: (تخشع أبصارهم)، ولا تقول: (تخشعن أبصارهم). (ينظر: الدر المصون ١٠/١٢٥).

(٣) في الأصل تصحفت إلى: (السين).

(٤) فهذه القراءة جاءت على لغة طيّ حيث يقولون: «أكلوني البراغيث». (ينظر: الإتحاف ٢/٥٠٦، والدر المصون ١٠/١٢٦، واللباب ١٨/٢٣٨).

(٥) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٦) قرأ بتشديد التاء: ابن عامر، وأبو جعفر، وروح، ورويس من طريق النحاس، بينما قرأ الباقون؛ منهم رويس من طريق أبي الطيب: بتخفيفها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٥٩٦)، والنشر ٢/٢٥٨، والإتحاف ٢/٥٠٦).

وعين: ﴿عُيُونًا﴾؛ كسراً، وضمًّا[١].

٩٣٥ ـ .... سَيَعْلَمُونَ[٢] خَاطِبُوا[٣]: فَصْلاً[٤] كَمَى[٥]

واخْتُلِفَ في: ﴿سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ﴾ [١٤].

فـ(**خَاطِبُوا**)؛ أي: اقرؤوه بتاء الخطاب[٦].

للإمام المرموز إليه بأولى قوله: (**فَصْلاً[٧] كَمَا[٨]**)؛ أي: حمزة، وابن عامر بكماله.

والباقون: بياء الغيب[٩].

---

(١) قرأ بكسر العين: ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٥٠٦).

(٢) ضُبطت هذه الكلمة في جميع النسخ؛ على معنى العلم: (**سَيَعْلَمُونَ**)، بينما تصحفت في تقريب الطيبة؛ حيث ضُبطت؛ على معنى العمل: (**سَيَعْمَلُونَ**)، وهو سهو وسبق قلم.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء؛ على الأمر: (**خَاطِبُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الطاء؛ على الإخبار: (**خَاطَبُوا**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفاء، ثم صاد؛ حملاً على معنى الفصل: (**فَصْلاً**)، والثاني: ما انفرد به شرح النويري، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، حيث ضُبطت فيهما؛ بفاء ثم ضاد؛ حملاً على معنى الفضل: (**فَضْلاً**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**كَمَا**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، حيث ضُبِطت فيهما؛ بالألف المقصورة: (**كَمَى**).

(٦) وفيه وجهان؛ أحدهما: أنه حكاية قول صالح لقومه، والثاني: أنه خطاب الله تعالى على جهة الالتفات. (ينظر: الدر المصون ١٠/١٤١، واللباب ١٨/٢٦٣).

(٧) ومعنى قوله: (**فَصْلاً**)؛ أي: حاجزاً؛ وهو الفاصل بين الشيئين، وتأتي بمعنى: البين الواضح الذي لا يلتبس بغيره.

(٨) ومعنى قوله: (**كَمَى**)؛ أي: ستر وأخفى، وتُجْمَع: كماة.

(٩) جرياً على الغيب قبله، وهو قوله: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا﴾ [٢٤]. (ينظر: الدر المصون ١٠/١٤١، واللباب ١٨/٢٦٣).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم﴾ [٣٨]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَ﴾ [٤١]؛ لأبي عمرو، وهشام، [وأهل شفا][(١)].

وكذا الكلام على: ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [٤١][(٢)].

وليس في هذه السورة ياء **إضافة**[(٣)].

وفيها ثمان زوائد[(٤)]:

﴿ٱلدَّاعِ إِلَىٰ﴾ [٦].

أثبتها وصلاً: أبو عمرو، وأبو جعفر، وورش.

وفي الحالين: يعقوب، والبزي.

﴿إِلَى ٱلدَّاعِ﴾ [٨].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وقد أثبتُّه في صلب الشرح لئلا يُتَوَهَّمُ أنه زيادة على الشرح، بل هو من صلب الشرح، وقد سبق قلم الناسخ فسقط من الأصل، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل دال قد)، الأبيات رقم (٢٥٦ ـ ٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٥٠٧/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، ص (٤٤)، الأبيات رقم (١٩٨ ـ ٢٠٠)، والنشر ٣٨٢/١ ـ ٣٨٥، والإتحاف ١٧٨/٢ ـ ١٧٩.

(٣) لم ينوه الشارح هنا على انتهاء فرش سورة (القمر) ولا على ابتداء سورة (الرحمن)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم؛ مخالفين بذلك مناهجهم في السور التي يجمعها الناظم تحت عنوان واحد، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(٤) ينظر: النشر ٣٨٠/٢.

﴿وَنُذُرِ﴾؛ الست[1].

أثبتهن وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[2].



(١) الآيات الكريمات: [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩].

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٨٠، وتقريب النشر ص (١٧٧)، وشرح النويري ٦/٢٧ ـ ٢٨، وشرح ابن الناظم ص (٣١٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، والإتحاف ٢/٥٠٥ ـ ٥٠٨.

سُورَةُ الرَّحْمَنِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ[(١)]

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [١ ـ ٢]؛ نقله ابن كثير[(٢)]، كوقف حمزة، واضح.

٩٣٦ ـ وَالْحَبُّ، ذُو، الرَّيْحَانُ[(٣)]، نَصْبُ الرَّفْعِ: كَمْ. وَخَفْضُ نُونِهَا: شَفَا.................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلۡحَبُّ ذُو ٱلۡعَصۡفِ وَٱلرَّيۡحَانُ﴾ [١٢].

فـ(**نَصْبُ الرَّفْعِ**)؛ أي: القراءة بالنصب في الثلاثة.

للإمام المرموز إليه بكاف (**كَمْ**)؛ أي: ابن عامر بكماله.

على إضمار فعْلٍ؛ أي: (أَخُصُّ[(٤)])، أو (خَلَقَ)[(٥)]، أو عطفاً على:

---

(١) لم يذكر الشارح هذا العنوان في المتن الذي على هامش السورة، وأظنه سهو من الناسخ، لكنه نصَّ عليه في أصل الشرح، عند ابتدائه بشرح سورة الرحمن؛ حيث قال: (**سُورَةُ الرَّحْمنِ ـ عَزِّ وَجَلَّ ـ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح موسى جار الله حيث ضُبطت فيه: (**سُورَةُ الرَّحْمَنِ**).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٥٠٩.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالرفع في النون: (**الرَّيحَانُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بجر النون: (**الرَّيحَانِ**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه ـ.

(٤) في الأصل: (أحص)، وهو تصحيف.

(٥) قال في الدر المصون: «وفيه نظر؛ لأنه لم يدخل في مسمَّى الفاكهة والنخل حتى يخُصُّه من بينها». (ينظر: الدر المصون ١٠/١٥٩).

﴿ٱلۡأَرۡضَ﴾ [١٠][١]، و﴿ذَا﴾ نعت: ﴿الْحَبَّ﴾[٢].

(وَخَفْضُ نُونِهَا)؛ أي: القراءة بجر: ﴿وَالرَّيْحَانِ﴾، مع رفع: ﴿وَٱلۡحَبُّ﴾، و﴿ذُو﴾.

للمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه معطوف على: ﴿ٱلۡعَصۡفِ﴾؛ أي: (وذو الريحان)[٣].

وقرأ الباقون؛ الحرميون، والبصريان، وعاصم: بالرفع في الثلاثة.

عطفاً على المرفوع قبله، أي: (فيها فاكهة، وفيها الحب وذو صفته، وفيها الريحان)[٤].

وأبدل الأصبهاني عن ورش همز: ﴿فَبِأَيِّ﴾ [١٨][٥]؛ ياء مفتوحة، جميع ما في هذه السورة، وهي إحدى وثلاثون، وكذا وقف حمزة.

وتقدَّم الخلاف في ترقيق لام: ﴿صَلۡصَٰلٖ﴾ [١٤]، وهو الأصح رواية، وقياساً، حملاً على سائر اللامات الساكنة[٦].

---

(١) وهو اختيار موسى جار الله في شرحه على الطيبة، وقال في الكشف: «لأنَّ قوله: (وضعها)؛ أي: خلقها». (ينظر: الكشف ٢/٢٩٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٨)).

(٢) وعليه رسم المصحف الشامي. (ينظر: الكشف ٢/٢٩٩، والدر المصون ١٠/١٥٩، واللباب ١٨/٣٠٦).

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٩٩، والدر المصون ١٠/١٥٩، واللباب ١٨/٣٠٦.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٢٩٩، والدر المصون ١٠/١٥٩، واللباب ١٨/٣٠٦.

(٥) والمواضع الأخرى من السورة الكريمة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٢/٣٩٦، والإتحاف ٢/٥١٠).

(٦) فرواها بالترقيق: الداني، وصاحب العنوان، والتذكرة، والمجتبى، وغيرهم، ورواها بالتغليظ: صاحب التلخيص، والهادي، والهداية، ورجح المحقق ابن الجزري: الأول؛ وقال: «إنه الأصح رواية وقياساً؛ حملاً لها على سائر اللامات السواكن»، والقراءة بالتفخيم، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: جامع البيان ١/٤٠٩، =

٩٣٦ ـ ....يَـخْـرُجُ ضُـمْ(١)

٩٣٧ ـ مَعْ فَتْحِ ضَمٍّ: إِذْ حِمًى(٢) **ثِقْ.......... ....**

واخْتُلِفَ في: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [٢٢]. :

فـ(**ـضُمْ**)؛ أي: اقرأه بضم ياء المضارعة.

(**مَعْ فَتْحِ ضَمٍ**) للراء.

[للأئمة](٣) المرموز إليهم بقوله: (**إِذْ حِمًى ثِقْ**)؛ أي: نافع، وأبو عمرو، ويعقوب، وأبو جعفر.

على البناء للمفعول(٤).

وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الراء.

مبنياً للفاعل؛ على المجاز(٥).

= والعنوان ص (٦٥)، والتذكرة ص (٣٠٧)، وتلخيص العبارات ص (٣٥)، ومتن طيبة النشر، باب الهمز اللامات، البيت رقم (٣٤٩)، والنشر ١١٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٧ ـ ٨٨)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الضاد، على الأمر: (**ضُمْ**)، وهو مفهوم منطوق الشارح الترمسي، والثاني: بفتح الضاد، وسكون الميم مع التشديد؛ على الأخبار: (**ضَمّْ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الميم منونة، وبالألف المقصورة: (**حِمًى**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بفتح الميم بلا تنوين، وبالألف الممدودة، وفتح الميم بلا تنوين: (**حِمَا**)، والثالث: بفتح الميم منونة، وبالألف الممدودة: (**حِمًا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة.

(٣) في الأصل: (الأئمة)، والتصويب لاستقامة سياق الكلام.

(٤) ينظر: الكشف ٣٠١/٢، والدر المصون ١٦٣/١٠، واللباب ٣١٨/١٨، والإتحاف ٥١٠/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٣٠١/٢، والدر المصون ١٦٣/١٠، واللباب ٣١٨/١٨، والإتحاف ٥١٠/٢.

٩٣٧ ـ ....وَكَسَـرْ فِي الْمُنْشَئَاتُ[(١)] (الشِّينَ): صِفْ خُلْفًا [فَخَرْ][(٢)]

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [٢٤].

فـ(ـكَسَرْ) (فِي ﴿ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ الشِّينَ).

المرموز إليه بصاد (صِفْ خُلْفاً [٥٥٥]): أي: شعبة بخلاف عنه.

والإمام المرموز إليه بفاء (فَخَرْ)[(٣)]؛ أي: حمزة ـ بكماله ـ بلا خلاف عنه.

---

(١) رُسِمَت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالتاء المربوطة: (الْمُنْشَئَاة)، بينما رُسِمت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ؛ بالتاء الطويلة: (الْمُنْشَئَات)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة التاء، والشين؛ فضُبِطت في نسخة الشيخ القاضي؛ بفتح الشين، ورفع التاء، ورسم الهمزة على نبرة: (الْمُنْشَئَاتُ)، وهي كذلك في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته الخمس، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وضُبطت في شرح موسى جار الله ـ وهي أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم ـ؛ بفتح الشين، ورفع التاء، ورسم الهمزة كألف ممدودة بعد الشين: (الْمُنْشَآتُ)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي؛ بكسر الشين، وضم التاء، ورسم الهمزة ألف ممدودة بعد الشين: (الْمُنْشِآتُ)، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)؛ بكسر الشين والتاء، ورسم الهمزة على ألف: (الْمُنْشِأَتِ)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بفتح الشين، وجر التاء، ورسم الهمزة على نبرة: (الْمُنْشَئَاتِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، **وحاصِلَه**: فإن خلاف النسخ دائر بين: حركتي الشين والتاء، ورسم الهمزة التي بعد الشين، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (الْمُنْشَئَاتِ)، (الْمُنْشِأَتِ)، (الْمُنْشِآتُ)، (الْمُنْشَآتُ)، (الْمُنْشَئَاتُ).

فائدة: قال موسى جار الله: «قال في العقيلة: رُسِم بسنة واحدة بين الشين وتاء الجمع، من غير ألفه في المصاحف العراقية، وقال ـ صاحب الطيبة ـ في النشر: وجمعوا بين صورة الهمزة وألف الجمع في المنشيات». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٧٩)).

(٢) سقطت هذه اللفظة من المتن الذي على هامش الشرح، لكنها ثابتة في أصل الشرح.

(٣) ومعنى قوله: (فَخَرْ)؛ من الفخر؛ وهو المباهاة بالمكارم والمناقب من حسب ونسب وغيرهما في المتكلم أو في آبائه، ويقال: (فاخرني مفاخرة ففخرته)؛ أي: غلبته في الفخر، وشيء فاخر؛ جيد بالغ نهاية الجودة.

على أنه اسم فاعل مِنْ: (أنشأ)؛ (أوجد)؛ أي: (منشئ الموج أو السير على الاتساع)، أو مِنْ: (أنشأ)؛ (شرع في الفعل)؛ أي: (المبتدآت أو الرافعات الشرع)[1].

وقرأ الباقون: بفتح الشين.

اسم مفعول[2].

وبه قرأ شعبة من طريق يحيى العليمي عنه.

وقطع له بالأولى: جمهور العراقيين من طريقيه[3].

وبالوجهين جميعاً: أكثر المغاربة والمصريين[4].

وهما صحيحان عنه[5].

والأزرق في همزته على أصله من الثلاث[6].

والأصبهاني على أصله في إبدال همزة: ﴿شَأْنٍ﴾ [٢٩]؛ كأبي جعفر، وأبي عمرو بخلفه، كوقف حمزة[7].

٩٣٨ ـ سَنَفْرُغُ[8] (الْيَاءُ): شَفَا............. ....

(١) ينظر: الكشف ٣٠١/٢، والدر المصون ١٦٧/١٠، واللباب ٣٢١/١٨، والإتحاف ٥١٠/٢.

(٢) أي: أَنْشَأَ الله أو الناس، أو رفعوا شُرُعَها. (ينظر: الكشف ٣٠١/٢، والدر المصون ١٦٧/١٠، واللباب ٣٢١/١٨).

(٣) وهو الذي في جامع ابن فارس، والمستنير، والإرشاد، والكفاية، والكامل، والتجريد، وغاية أبي العلاء، والكفاية في الست، وقطع به ابن مهران من طريق يحي بن آدم، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من الطريق المذكورة، وكذلك صاحب المبهج من طريق نفطويه عن يحي آدم، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٣٨١/٢).

(٤) وهو الذي في التيسير، والتبصرة، والتذكرة، والكافي، والهداية، والتلخيصين، والعنوان، والشاطبية. (ينظر: النشر ٣٨١/٢).

(٥) ينظر: النشر ٣٨١/٢.

(٦) أي: على أصله في مد البدل بأوجه المد الثلاثة؛ الطول، والتوسط، والقصر.

(٧) ينظر: الإتحاف ٥١١/٢.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنون العظمة: (**سَنَفْرُغُ**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [٣١].

فـ**(ـالْيَاءُ)**؛ أي: القراءة بالياء التحتية.

على أنه مسند إلى ضمير اسم الله ـ ﷻ ـ المتقدم(١).

للأئمة المرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**، أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بالنون.

على أنه مسند للمتكلم العظيم حقيقة(٢).

وتقدَّم(٣) ضم هاء: ﴿أَيُّهَ﴾ [٣١]، ـ وصلاً ـ لابن عامر(٤)، ووقف أبي عمرو، والكسائي، ويعقوب، بالألف عليه، والباقين: بحذفها مع سكون الهاء للرسم، فإن هذا ثالث الثلاثة(٥) التي تحذف الألف من (أيها).

= والثاني: بالياء التحتية: **(سَيَفْرُغُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، بينما ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون والياء.

(١) في قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرحمن: ٢٩]، فلم يقل: (يسألنا). (ينظر: الكشف ٣٠١/٢، والدر المصون ١٦٩/١٠، واللباب ٣٢٧/١٨، والإتحاف ٥١١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٩)).

(٢) على طريق تهويل الوعيد، وتعظيم التهديد. (ينظر: الكشف ٣٠١/٢ ـ ٣٠٢، والدر المصون ١٦٩/١٠، واللباب ٣٢٧/١٨، والإتحاف ٥١١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٩)).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٩)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٥١١/٢.

(٤) لأن الألف لما حُذِفَتْ للساكنين استحقت الفتحة على حرف خفيّ، فضُمَّت الهاء؛ اتباعاً للياء. (ينظر: الإتحاف ٥١١/٢).

(٥) والموضعان الآخران؛ الأول في سورة النور، وهو قوله تعالى: ﴿أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [٣١]، والموضع الثاني في سورة الزخرف، وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [٤٩]، فإن هذه الثلاثة المواضع دون غيرها مرسومة كذلك في المصاحف، قال في الرائية ص (٥٠)، البيت رقم (١٤٢):

وَأَيُّـهَ الْـمُـؤْمِـنُـونَ أَيُّـهَ الـثَّـقَـلَا ... نِ أَيُّهَ السَّاحِرُ احْضُرْ كَالنَّدَى سَحَرا

٩٣٨ ـ ....وَكَسْرُ ضَمْ شُوَاظُ[١]: دُمْ..........................

واخْتُلِفَ في: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ [٣٥].

فـ(**كَسْرُ ضَمْ**).

شين: ﴿شُوَاظٌ﴾.

للإمام المرموز إليه بدال (**دُمْ**)؛ أي: ابن كثير بكماله.

والباقين: بالضم.

لغتان؛ وهو لهب النار الخالص من الدخان أو معه[٢].

٩٣٨ ـ ....نُحَاسُ جَرَّ[٣] الرَّفْعَ[٤]: شِمْ[٥]

٩٣٩ ـ حَـبْـرٌ......................... ....

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: (**شُوَاظُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بكسر الظاء: (**شُوَاظِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) وقيل: هو الدخان الخارج من اللهب، وقيل: هو اللهب الأحمر. (ينظر: الكشف ٣٠٣/٢، والدر المصون ١٧١/١٠، واللباب ٣٣١/١٨ ـ ٣٣٢، والإتحاف ٥١١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٧٩)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بنصب الراء: (**جَرَّ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بجر الراء: (**جَرِّ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: برفع الراء: (**جَرُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب العين: (**الرَّفْعَ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: ـ وهو الذي في جميع النسخ الأخرى ـ؛ بجر العين: (**الرَّفْعِ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الشين: (**شِمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: بفتح الشين: (**شَمْ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي.

وَقَرَأَ: ﴿**نُحَاسُ**﴾ [٣٥][١].

(جَرَّ الرَّفْعَ)؛ أي: بجر السين.

المرموز إليهم بقوله: **(شِمْ**[٢]**) (حَبْرٌ)**؛ أي: روح، وابن كثير، وأبو عمر.

على أنه معطوف على: ﴿نَّارٍ﴾[٣].

وقرأه الباقون: بالرفع.

عطفاً على: ﴿شُوَاظٌ﴾[٤].

وتقدَّم:

إمالة: ﴿خَافَ﴾ [٤٦]، لحمزة[٥].

وحذف همز: ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [٥٤][٦]، [لأبي جعفر[٧]][٨]، كوقف حمزة[٩]، وله التسهيل[١٠] ـ أيضاً ـ.

---

(١) في الأصل: (نجاس)، وهو تصحيف.

(٢) وقوله: (شِمْ)؛ فعل أمر، مِنْ: شمَّ، يشِمُّ، ومنه: شم الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط. وهي على فتح الشين: (شَمْ)؛ فعلٌ ماض، مِنْ: شَمَّ، يَشُمُّ، شُمَّ، يقال: شَمَّ رائحة؛ إذا استنشقها ووجد ريحها، وتأتي بمعنى الإسمية؛ وهو: إدراك الروائح.

(٣) قال في الدر المصون: «والنحاس قيل: هو الصُّفْرُ المعروف، يذيبه الله تعالى ويُعَذِّبهم به، وقيل: الدخان الذي لا لهب معه». (ينظر: الكشف ٣٠٢/٢، والدر المصون ١٧٢/١٠، واللباب ٣٣١/١٨ ـ ٣٣٢).

(٤) ينظر: الكشف ٣٠٢/٢، والدر المصون ١٧٢/١٠، واللباب ٣٣١/١٨ ـ ٣٣٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٥٩/٢، والإتحاف ٥١٢/٢.

(٦) والموضع الآخر في السورة نفسها: [٧٦].

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٤٩٥/٢.

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لحاجة السياق إليه؛ لتمام المعنى واستقامته.

(٩) حكاه جماعة، وهو الوجه المختار عند الآخذين باتباع الرسم. (ينظر: النشر ٣٩٧/٢).

(١٠) وأما إبدالها ياء فوجه ضعيف، حكاه الهذلي وغيره. (ينظر: النشر ٣٩٧/٢).

وضم هاء: ﴿فِيهِمَا﴾ في المواضع الأربعة[١]، ليعقوب[٢].

ونقل: ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [٥٤]، لرويس[٣]، موافقة لورش.

٩٣٩ ـ ....كِلَا يَطْمِثْ بِضَمِّ الْكَسْرِ: رُمْ خُلْفًا[٤]................................

واخْتُلِفَ في: (**كِلَا ﴿يَطْمِثْ﴾**).

أي: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾؛ في الموضعين[٥].

فقرأه (**بِضَمِّ الْكَسْرِ**)؛ أي: بضم الميم في الموضعين.

الإمام المرموز إليه براء (**رُمْ**) (**خُلْفًا**)؛ أي: الكسائي على خلاف من روايتيه.

تخييراً فيهما[٦]، وفي أحدهما، كذا في التقريب[٧].

وإيضاحه[٨] [٥٥٦]:

---

(١) وهنَّ الآيات الكريمات: [٥٠، ٥٢، ٦٦، ٦٨].

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٥١٢.

(٣) أي: ينقل كسرة الهمزة إلى النون قبلها، فيلفظ بها مكسورة، قال ابن الناظم: «وخصَّها ـ أي رويس ـ بالنقل؛ لثقلها بالعجمة والطول». (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٠)، والنشر ١/٤٠٩، والإتحاف ٢/٥١٢، وشرح ابن الناظم ص (٩٦)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالرفع مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الذي في النسخ العتيقة، والثاني: بنصب الفاء مع التنوين: (**خُلْفًا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد.

(٥) وهي الآيتان: [٥٦، ٧٤].

(٦) هكذا في الأصل، ولكن الذي في التقريب: (تخييراً وخلافاً فيهما)، بزيادة لفظة: (وخلافاً). (ينظر: التقريب ص (٢٣٨)).

(٧) ينظر: التقريب ص (٢٣٨).

(٨) قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (البدر المنير)، الأبيات رقم (١٠٠٦ ـ ١٠٠٧):

وَأَوَّلُ (يَطْمِثْهُنَّ) أَوْ ثَانِياً عَلِي يَضُمُّ وَعَنْهُ الْكَسْرَ نَرْوِيهِ فِي كِلَا
وَضَمُّهُمَا زِدْ عِنْ أَبِي الْحَارِثِ الرِّضَى ....

(ينظر: النشر ٢/٣٨١ ـ ٣٨٢، والإتحاف ٢/٥١٢، وغيث النفع ص (٣٦٢)، =

أنه قرأ بضم الميم في الأول فقط: فيما رواه كثير من أهل الأداء عن الراويين(١).

وخصه آخرون: بالدوري(٢).

وروى آخرون: كسر الأول، وضم الثاني، عن أبي الحارث.

ورُوِيَ لبعضهم عنه(٣): الكسر فيهما(٤).

وبعضهم عنه: ضمهما(٥).

و[رَوَى](٦) ابن مجاهد: الضم، والكسر، لا يبالي كيف يقرأهما.

ورَوَى الأكثرون: التخيير في أحدها عن الكسائي من الروايتين؛ بمعنى أنه إذا ضم الأول كسر الثاني، وإذا كسر الأول ضم الثاني(٧)، ومن ثم قال في الحرز(٨):

........................وَكَسْـرَ مِيْمَ يَطْمِثْ فِي الُاولَى ضُمَّ تُهْدَى وَتُقْبَلَا

= وجامع الخيرات ص (٥٤٣)، وشرح تنقيح فتح الكريم ص (١١٨ ـ ١١٩)، وفتح القدير شرح تنقيح التحرير ص (٢٣٤)).

(١) وهو الذي في العنوان، والتجريد، وغاية أبي العلاء، وكفاية أبي العز، وإرشاده، والمستنير، والجامع لابن فارس، وبه قرأ الداني على أبي الفتح في الروايتين جميعاً، كما نصَّ عليه في جامع البيان، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٣٨١/٢).

(٢) ينظر: النشر ٣٨١/٢.

(٣) أي: عن أبي الحارث المذكور آنفاً.

(٤) معاً، وهو الذي في تلخيص أبي معشر الطبري، والمفيد. (ينظر: النشر ٣٨٢/٢).

(٥) رواه في المبهج عن الشنبوذي. (ينظر: النشر ٣٨٢/٢).

(٦) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى.

(٧) وهو الذي في غاية أبن مهران، والمحبر لابن أشته، والمبهج، وذكره ابن شيطا، وابن سوار، ومكي، والحافظ أبو العلاء، وأبو العز في كفايته، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٦٩):

(يَطْمِثْ) مَعاً فِي الْجَمْعِ ضَمُّ الْأَوَّلِ مَعْ كَسْرِ ثَانٍ ثُمَّ عَكْسٌ لِعَلِي

(ينظر: النشر ٣٨٢/٢، وجامع الخيرات ص (٤٧٣)).

(٨) ينظر: حرز الأماني، الأبيات رقم (١٠٥٥ ـ ١٠٥٧).

وَقَالَ بِهِ اللَّيْثُ[1] فِي الثَّانِ وَحْدَهُ   شُيُوخٌ وَنَصُّ اللَّيْثِ بِالضَّمِّ الَاوَّلَا
وَقَوْلُ الْكِسَائِي ضُمَّ أَيُّهُمَا تَشَا   وَجِيهٌ وَبَعْضُ الْمُقْرِئِينَ بِهِ تَلَا

وفي سراج القارئ ما نصه[2]: «قال[3] الكسائي ما أبالي بأيهما قرأت بالضم أو الكسر بعد أن لا أجمع بينهما، وجملة الأمر: أن الدوري ضم الأولى وكسر الثانية، والليث بعكسه في وجه، ومثله في وجه آخر، فهذان مذهبان، والمذهب [الثالث][4]؛ وهو للأكثرين: التخيير؛ يقرأ الدوري بوجهين؛ ضم الأولى وكسر الثانية، وبعكسه؛ كسر الأولى وضم الثانية، وكذلك يقرأ الليث بالوجهين، فإذا أردت جمعها في التلاوة؛ فاقرأ الأولى بالضم ثم الكسر، والثانية بالكسر ثم الضم، كلها هذا عن الكسائي»، انتهى.

وهذا إذا قرأت له منفرداً، فإن جمعته مع غيره، واندرج الكسر معه، فتعطفه بالضم في كل منهما، لأن الباقين غيره قرؤوا بالكسر فيهما بلا خلاف[5].

وهما لغتان في مضارع (طَمَثَ)، كـ(لَمَزَ)، وأصل الطَّمْث؛ الجماع المؤدي إلى خروج دم البكر، ثم أطلق على كل جماع، ومعنى [الآية][6]: أن الإنسيات لا يمسها إنس، والجنيات لا يمسها جني؛ إذ الجن لهم قاصرات الطرف من نوعهم في الجنة، نفى الافتضاض عن الإنسيات والجنيات[7].

---

(١) هكذا ضُبِطَت في الأصل، بينما ضُبِطَتْ في المتن المطبوع: (لِلَّيْثِ). (ينظر: سراج القاري ص (٣٦٢ ـ ٣٦٣)).
(٢) ينظر: سراج القاري ص (٣٦٢ ـ ٣٦٣).
(٣) في الأصل: (مال)، وهو سبق قلم. (ينظر: سراج القاري ص (٣٦٣)).
(٤) في الأصل: (الثاني)، وهو سبق قلم. (ينظر: سراج القاري ص (٣٦٣)).
(٥) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٢).
(٦) في الأصل: (آية)، والصواب أنها بـ(أل) التعريف.
(٧) ينظر: الكشف ٢/٣٠٣، والدر المصون ١٠/١٨٢، واللباب ١٨/٣٥٠ ـ ٣٥١.

وتقدَّم ضم هاء: ﴿فِيهِنَّ﴾[١]، و﴿فِيهِمَا﴾[٢]، ليعقوب[٣]، ووقفه على الأول بهاء السكت، لكن بخلاف فيه[٤].

٩٣٩ ـ ....وَ(يَا) ذِي [آخِرًا][٥] وَاوٌ: كَرُمْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [٧٨].

فـ**(ـيَاءُ)**[٦].

قوله: ﴿ذِى ٱلْجَلَٰلِ﴾.

(آخِراً وَاوٌ).

للإمام المرموز إليه بكاف: **(كَرُمْ)**[٧]؛ أي: ابن عامر بكماله.

فإنه قرأه: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾؛ بضم الذال، وواو بعدها.

على أنه مرفوع، نعت **[٥٥٧]** لاسم، وهكذا في رسم المصحف الشامي[٨].

---

(١) في موضعين من السورة الكريمة: [٥٦، ٧٠].

(٢) وذلك في أربعة مواضع من السورة الكريمة: [٥٠، ٥٢، ٦٦، ٦٨].

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، ص (٣٩)، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٥١٢/٢.

(٤) قال في النشر: «والوجهان ثابتان عن يعقوب، بهما قرأت، وبهما آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦١ ـ ٣٦٢)، والنشر ١٣٥/٢، والإتحاف ٥١٣/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من المتن الذي على هامش الشرح، بينما هو مثبت في أصل الشرح.

(٦) ضُبِطَتْ في أصل الشرح؛ بالهمز: **(يَاءُ)**، بينما ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف على الإطلاق: **(يَا)**.

(٧) ومعنى قوله: **(كَرُمْ)**؛ فعلٌ؛ مِنْ: كَرُمَ، يَكرُم، كَرَماً، فهو كريم، والجمع؛ كِرام، وكرماء، والمعنى: صار كريماً، يقال: كَرُم الرجل؛ أعطى عن طيب خاطر وجاد دون انتظار مقابل، وكَرُمَ الجوهرُ؛ كان نفيساً، ثميناً.

(٨) ينظر: الكشف ٣٠٣/٢، والدر المصون ١٨٨/١٠، واللباب ٣٦٥/١٨.

ولذا قال في الحرز[(١)]:

وَآخِرُهَا يَاذِي الْجَلَالِ ابْنُ عَامِرٍ بِوَاوٍ وَرَسْمُ الشَّامِ فِيهِ تَمَثَّلَا

وقرأ الباقون: بكسر الذال، وياء بعدها.

صفة: ﴿رَبِّكَ﴾، وهو كذلك في مصاحفهم[(٢)].

والحكم في الثاني كما تقرر.

ولا خلاف في الأول وهو: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [٢٧]، أنه بالواو؛ لأنه نعت: ﴿وَجْهُ﴾، كما اتفقت المصاحف على رسمه بالواو[(٣)].

وأمال: ﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾ معاً[(٤)]؛ ابن ذكوان، من طريق هبة الله، عن الأخفش عنه[(٥)].

وليس في هذه السورة ياء **إضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٦)].



(١) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٠٥٨).

(٢) ينظر: الكشف ٣٠٣/٢، والدر المصون ١٨٨/١٠، واللباب ٣٦٦/١٨.

(٣) ينظر: النشر ٣٨٢/٢، والإتحاف ٥١٣/٢، وشرح النويري ٣٤/٦، وغيث النفع ص (٣٦٣).

(٤) الآيتين: [٢٧، ٧٨].

(٥) وهو الذي لم يذكر في التجريد غيره، ورواه ـ أيضاً ـ صاحب العنوان، ورواه العراقيون قاطبة، وصاحب المبهج، وروى الشاطبي والصفراوي الوجهين جميعاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٢)، والنشر ٦٤/٢ ـ ٦٥، والإتحاف ٥١١/٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٨٠/٢ ـ ٣٨٢، وتقريب النشر ص (١٧٨)، وشرح النويري ٢٩/٦ ـ ٣٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١٤ ـ ٣١٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ ـ ل ١٣٢/ب)، والإتحاف ٥٠٩/٢ ـ ٥١٣.

وَمِنْ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ إِلَى سُورَةِ التَّغَابُنِ

وهي ثمان سور؛ الواقعة، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والمنافقون.

لا خلاف بين العشرة[(١)] في رفع: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣].

وتقدَّم:

إبدال: ﴿كَأْسٍ﴾ [الواقعة: ٥]؛ لأبي جعفر، وأبي عمرو بخلفه[(٢)].

وضم ياء، وكسر زاي: ﴿يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٩]؛ للكوفيين[(٣)].

٩٤٠ ـ حُورٌ، وَعِينٌ، خَفْضُ رَفْعٍ: ثُبْ[(٤)] رِضَى ....

واخْتُلِفَ في: ﴿حُورٌ﴾، (و)﴿عِينٌ﴾.

---

(١) أي: في القراءات العشر المتواترة من طريق طيبة النشر، أما في الشواذ فقد قُرِئَ بالنصب فيهما، وهي قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر الثقفي، والزعفراني، وأبو موسى الأشعري، وأبو عمر الدوري عن اليزيدي، واليزيدي في اختياره، وأبو رزين، وغيرهم، ونقل في البحر المحيط عن الكسائي أنه قال في قراءة النصب: «لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت به»، ولكن قال في الدر المصون: «ولا أظن مثل هذا يصح عن مثل هذا». (ينظر: البحر المحيط ٢٠٣/٨، والدر المصون ١٩٣/١٠، والإتحاف ٥١٤/٢، ومعجم القراءات ٢٨٩/٩).

(٢) فأبو جعفر، وأبو عمرو على أصليهما، بينما هي عند الأصبهاني من المستثنيات. (ينظر: طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت (٢٠٥)).

(٣) وقرأ الباقون: بفتح الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الصافات، البيت رقم (٨٨٤)، والنشر ٣٥٧/٢، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (ثُبْ)، والثاني: بكسر الثاء: (ثِبْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

أي مِنْ قوله: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ [٢٢ ـ ٢٣].

فـ(ـخَفْضُ رَفْعٍ)؛ أي: قرأهما بالجر.

الأئمة المرموز [إليهم][1] بقوله: (ثُبْ رِضَى)؛ أي: أبو جعفر، والكسائي، وحمزة.

عطفاً على: ﴿جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ [١٢]؛ كأنه قيل: (هم في: جنات، وفاكهة، ولحم، وحواري)؛ أي: مصاحبة [حور][2]، أو على: ﴿بِأَكْوَابٍ﴾ [١٨]، إذ معنى: (يطوف. . .الخ)؛ ينعمون بأكواب[3].

والباقون: برفعهما.

عطفاً على: ﴿وِلْدَٰنٌ﴾ [١٧][4]، أو خبر محذوف[5]، أو مبتدأه[6].

وتقدَّم:

إسكان راء: ﴿عُرُبًا﴾ [٣٧]؛ لحمزة، وشعبة، وخلف[7].

والخلاف في:

﴿أَئِذَا﴾، و﴿أَءِنَّا﴾ [٤٧][8].

---

(١) في الأصل: (إليهما)، والصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل: (حورا)، وقد رد أبو حيان هذا التوجيه وقال: «وهذا فيه بعْدٌ وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فُهْمُ أعجمي». (ينظر: البحر المحيط ٢٠٦/٨، والدر المصون ٢٠٢/١٠).

(٣) وزاد في الدر المصون قولين آخرين في تخريج هذه القراءة، وقال موسى جار الله: «وكلام العرب يجوز فيه العطف والابتداء إذا كان المعنى المراد معروفاً ظاهراً». (ينظر: الكشف ٣٠٤/٢، والدر المصون ٢٠٢/١٠، واللباب ٣٩٠/١٨، والإتحاف ٥١٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٠)).

(٤) أي: أن الحور يطفن عليهم بذلك، كما الولائد في الدنيا. (ينظر: الدر المصون ٢٠٣/١٠، واللباب ٣٩٠/١٨ ـ ٣٩١، والإتحاف ٥١٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٠)).

(٥) أي: مبتدأ خبره محذوف، تقديره: (ولهم)، أو (فيها)، أو (ثَمَّ حور). (ينظر: الدر المصون ٢٠٣/١٠، واللباب ٣٩٠/١٨ ـ ٣٩١، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٦) أي: أن يكون خبراً لمبتدأ مضمر؛ أي: نساؤهم حورٌ. (ينظر: الكشف ٣٠٤/٢، والدر المصون ٢٠٣/١٠، واللباب ٣٩٠/١٨ ـ ٣٩١، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٧) وقرأ الباقون: بضم الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥١)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٨) قرأ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني: نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، =

وفي ميم: ﴿مِتْنَا﴾ [٤٧][1].

وفي: [﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾[2]] [٤٨][3].

وفي: ﴿فَمَالِئُونَ﴾ [٥٣][4].

٩٤٠ ـ .... وَشَرْبَ[5] فَاضْمُمْهُ: مَدًا[6] نَصْرٌ[7] فَضَا

= وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما، فلا خلاف بين القراء في الاستفهام في الأول، وكلٌّ مستفهم على أصله؛ فقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بتسهيل الهمزة الثانية مع المد، وورش، وابن كثير، ورويس: كذلك مع القصر، والباقون: بالتحقيق مع القصر، غير أن هشاماً عنه من أكثر الطرق: المد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين المجتمعتين من كلمة، الأبيات رقم (١٨٨ ـ ١٨٩)، والنشر ٣٧٣/٢، والإتحاف ٥١٥/٢).

(١) قرأ بكسر الميم: نافع، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤١)، والنشر ٢٤٢/٢ ـ ٢٤٣، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٢) سقط من الأصل كلمة: (أو).

(٣) قرأ أبو جعفر، وابن عامر، وقالون: بإسكان الواو فيهما، واختلف عن ورش؛ فروى الأصبهاني عنه كذلك، إلا أنه ينقل حركة الهمزة بعدها إليها كسائر السواكن، بينما قرأ الأزرق عن ورش فتح الواو، وكذلك قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الصافات، البيت رقم (٨٨٣)، والنشر ٣٥٧/٢، والإتحاف ٥١٥/٢).

(٤) قرأ أبو جعفر: بحذف الهمزة، مع ضم اللام، وقرأ الباقون: بالهمز فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٥١٦/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الشين: (**شَرْبَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع الشين: (**شُرْبَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًى**)، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مَدَا**)، (**مَدًى**)، (**مَدًا**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالجر مع التنوين: (**نَصْرٍ**)، =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿شَرْبَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [٥٤].

(فاضْمُمْهُ)؛ أي: اقرأه بضم الشين.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (مَدًا نَصْرٌ فَضَا)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وعاصم، وحمزة

وقرأ الباقون: بفتحها.

وهما مصدر ([شَرِبَ][1])[2].

قال في الغيث[3]: «والكثيرُ الفتح، كـ(الفَهْم)، و(اللَّثْم)، ولذا قيل المصدر هو المفتوح، والمضموم؛ اسم لما يُشْرَب، ولا خلافَ بين الأربعة عشر[4] أن: ﴿شِرْباً﴾ من قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ بالشعراء[5]، و﴿كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾ بالقمر[6]، بكسر الشين؛ لأن المراد به؛ النصيب من الماء»، والله أعلم.

= وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ إبراهيم السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، فقد ضُبطت فيهما؛ برفع الراء مع التنوين: (نَصْرٌ).

(١) في الأصل: (اشرب)، والتصويب من غيث النفع، والإتحاف، وغيرهما. (ينظر: الإتحاف ٥١٦/٢، وغيث النفع ص (٣٦٤)).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢١١/١٠، واللباب ٤١٢/١٨، والإتحاف ٥١٦/٢، وغيث النفع ص (٣٦٤).

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٤).

(٤) أي: القراءات الأربعة عشر؛ وهم: القراء العشرة المعروفون، وأصحاب القراءات الأربع الزائدة على العشرة، أبن محيصن، والحسن البصري، والأعمش، واليزيدي.

(٥) الآية: [١٥٥]، لكن قرأ ابن أبي عبلة بالضم في موضع سورة الشعراء: (شُرْبُ). (ينظر: معجم القراءات ٥٤٢/٨).

(٦) الآية: [٢٨].

وتقدَّم الكلام على:

﴿أَفَرَءَيْتُم﴾[١].

و﴿ءَأَنتُمْ﴾ في المواضع الأربعة[٢].

٩٤١ ـ خِفَّ[٣] قَدَرْنَا: دِنْ.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ [٦٠].

فـ(ـخِفَّ): ﴿**قَدَرْنَا**﴾؛ أي: اقرأه بتخفيف الدال.

للإمام المرموز إليه بدال **(دِنْ)**؛ أي: ابن كثير بكماله.

وقرأه الباقون: بالتشديد.

لغتان[٤].

---

(١) الآيات الكريمات: [٥٨، ٦٣، ٦٨، ٧١]؛ فقرأ نافع، وأبو جعفر: بتسهيل الهمزة الثانية، وللأزرق إبدالها ألفاً مع المد المشبع للساكنين، وقرأ الكسائي: بحذف الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٥١٦/٢).

(٢) الآيات الكريمات: [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢]؛ وقرأ بتسهيل الهمزة الثاني مع الإدخال: قالون، وأبو عمرو، وهشام بخلفه، وأبو جعفر، وقرأ بتسهيل الهمزة الثانية بلا إدخال: ورش، وابن كثير، ورويس، وللإزرق إبدال الهمزة الثانية ألفاً مع المد للساكنين، ولهشام ـ في وجهه الثاني ـ تحقيق الهمزة الثانية مع الإدخال، والوجه الثالث له: تحقيق الهمزة الثانية بلا إدخال، وبه قرأ الباقون. (ينظر: الإتحاف ٥١٦/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الأمر: **(خِفَّ)**، وهو مفهوم منطوق الشارح الترمسي، بينما تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: **(خُلْفُ)**، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: **(خِفُّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثالث: بفتح الخاء، وفتح الفاء مع التشديد: **(خَفَّ)**، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والرابع: بخاء مفتوحة، ثم فائين؛ الأولى مكسورة، والثانية ساكنة: **(خَفِّفْ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: **(خِفُّ)**، **(خَفَّ)**، **(خِفَّ)**، **(خَفِّفْ)**.

(٤) بمعنى: التقدير، أو القضاء. (ينظر: الكشف ٣٠٤/٢، والدر المصون ٢١٥/١٠، واللباب ٤١٧/١٨).

وتقدَّم:

مد: ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [٦٢](١)؛ له(٢)، ولأبي عمرو.

والخلاف في ذال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٣٧]؛ تخفيفاً، وتشديداً(٣).

وتشديد: ﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ [٦٥]؛ للبزي بخلفه، على ما في الحرز(٤).

---

(١) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: بفتح الشين، وألف بعدها، وبعد الألف همزة ممدودة، وقرأ الباقون: بسكون الشين، بعدها همزة مقصورة مفتوحة للجميع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة العنكبوت، البيت رقم (٨٤٢)، والنشر ٣٤٣/٢، والإتحاف ٥١٦/٢).

(٢) أي: ابن كثير.

(٣) قرأ بتخفيف الذال: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢٦٦/٢، والإتحاف ٥١٦/٢).

(٤) ظاهر كلام الشارح هنا يوحي أنه يرى جواز القراءة بالوجهين في هذا الموضع؛ أي: التشديد، والتخفيف، مع أنه قد مرَّ عند شرحه لقول الناظم في سورة البقرة ص (٦٧)، البيت رقم (٥١٢): (**وَبَعْدَ كُنْتُمُ ظَلْتُمْ وُصِفْ**)، واختياره ـ تبعاً لابن الجزري ـ أن موضع سورة آل عمران، وموضع سورة الواقعة، وإن وُصِفَ فيهما الخلاف بين التشديد والتخفيف إلا أن التحرير والاختيار هو أن هذين الموضعين ليس فيهما للبزي إلا التخفيف قولاً واحداً، خلافاً لما قاله في التيسير وتبعه عليه الشاطبي من النص على الخلاف فيهما للبزي بين التشديد والتخفيف، قال الشارح ـ أعني الترمسيّ ـ: «وأمَّا تشديد التاء من قوله: ﴿وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، ﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]، عن البزي فليس من طرق هذا المتن، فضلاً عن طرق الحرز، وإن وَصَفَ التشديد فيهما للبزي ـ بخلاف عنه ـ الشاطبي، حيث قال في حرزه، البيت رقم (٥٣٥):

وَكُنْتُمْ تَمَنَّونَ الَّذِي مَعْ تَفَكَّهُو ... نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمْ مُحَصِّلَا

فهذا وإن كان ثابتاً؛ فإنه ليس من طريقه، ولا من طريق المتن.

قال في النشر ٢٣٤/٢ ـ ٢٣٥: «لا نعلم أحداً ذكرهما سوى الداني من طريق أبي الفرج النجاد المقرئ، وهو لم يقرأ بذلك، ويدل عليه قوله في التيسير ـ بعد ما قال: البزي يشدد التاء في أحد وثلاثين وعدَّها ـ: وزادني أبو الفرج النجادي المقرئ، من قراءته على أبي الفتح ابن بدهن، عن أبي بكر الزينبي، عن أبي ربيعة، عن البزي، عن أصحابه، عن ابن كثير؛ أنه شدد التاء في: ﴿كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ﴾، و﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾، ولولا إثباتهما في التيسير، والشاطبية، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نص البزي: وهو كل تاء تكون في مستقبل، يحسن معها تاء أخرى، ولم ترسم خطًّا، لما ذكرناهما، لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا، وذِكْر الداني لهما في تيسيره اختيار، =

وفي ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ [٦٦][(١)].

و﴿ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ [٧٢][(٢)].

٩٤١ ـ ....فَرَوْحُ[(٣)] اضْمُمْ: غَدًا[(٤)(٥)] ....

= والشاطبي تبع له، إذ لم يكونا من طرق كتابهما، وهذا موضع تعين التنبيه عليه، ولا يهتدي إليه إلا حذاق الأئمة، الجامعين بين الرواية والدراية، والكشف والإتقان».

وعليه: فإن قول الشارح هنا: «وتشديد: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، للبزي بخلفه، على ما في الحرز» يناقض ما اختاره ونصَّ عليه عند تعرضه لتاءات البزي في شرحه لسورة البقرة، ففي شرحه لسورة البقرة اعتراض منه على الشاطبي ومن قبله الداني من تجويزهما للخلاف في هذا الموضع، وظاهر كلامه هنا أنه موافق لهما في جواز الخلاف فيه، فاختلف اختياره في المسألة الواحدة، ويبدو أن اضطرابه في هذه المسألة إنما هو ناشئ من أنه لكونه ناقل عن الصفاقسي في هذا الموضع فقد تابعه في عبارته واختياره، ففي غيث النفع جوَّز الوجهين في هذا الموضع حيث قال ص (٤٦٣): «قرأ البزي بخلف عنه بتشديد التاء، والباقون بالتخفيف، وهو الطريق الثانية للبزي والأقوى عنه»، مع أنه في سورة آل عمران نقل كلام وتحرير ابن الجزري في هذه المسألة نقلاً كاملاً، بل وأخذ به حيث قال: «ولكني أقول كما قال المحقق في نشره: ولولا إثباتهما في التيسير. . .الخ»، إلا أنه لم يصرح بعدم صحة القراءة بوجه التشديد، وهكذا فعل صاحب الإتحاف من حيث إنه لم يصرح بعدم صحة وجه التشديد مع أنه قال: «وأما تشديد التاء من: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾، و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾، فهو وإن كان ثابتاً لكنه ليس من طرق كتابنا ـ كالنشر ـ وانفرد بذلك الداني».

(١) قرأ بهمزتين على الاستفهام مع التحقيق وعدم الإدخال: شعبة عن عاصم، وقرأ الباقون: بهمزة واحدة؛ على الخبر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٧٩)، والنشر ٣٧٢/٢، والإتحاف ٥١٧/٢).

(٢) قرأ أبو جعفر بخلف عن ابن وردان: بحذف الهمزة، مع ضم الشين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/٢، والإتحاف ٥١٧/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**فَرَوْحُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضمِّ الراء: (**فَرُوحُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٤) أصاب الحرف الأخير من الكلمة مسح وطمس، وضُبطت في أصل الشرح بالدال المهملة مكان الذال المعجمة: (**غَدَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ بالذال المعجمة مكان الدال، لكن اختلفت النسخ في ضبط حركة الغين على قولين؛ الأول: بفتح الغين: (**غَذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الغين: (**غِذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٥) أصاب الحرف الأخير من الكلمة مسح وطمس.

واخْتُلِفَ في: ﴿فَرَوْحٌ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [٨٨].

فـ(**ـاضْمُمِ**)؛ أي: اقرأه بضم الراء.

للمرموز إليه بغين (**غَذَا**)؛ أي: رويس عن يعقوب[١].

قال في الإتحاف[٢]: «فُسِّرَتْ؛ بالرحمة، أو الحياة»[٣].

والباقون: بفتحها[٤].

وهو (الاستراحة)، أو (الفرح)، أو (المغفرة والرحمة)، وقيل: غير ذلك[٥].

ولا خلاف في[٦]: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]،

---

(١) وتُرْوَى ـ أيضاً ـ عن ابن عباس، وعائشة، والحسن، وقتادة، في جماعة كثيرة. (ينظر: البحر المحيط ٢١٥/٨، والدر المصون ٢٣١/١٠، ومعجم القراءات ٣٢٠/٩).

(٢) ينظر: الإتحاف ٥١٧/٢.

(٣) ونصُّ كلام صاحب الإتحاف موجود في شرح النويري، وفي الدر المصون، قال في الدر: «قال الحسن: الرَّوحُ: الرحمة، لأنها كالحياة للمرحوم»، وقال أبو الحسن الرُعَيني: «معناه: فحياة دائمة لا موت فيها»، وفسَّره البعض ـ كما في شرح موسى جار الله ـ: بروح الإنسان، فالكلام من قبيل القائل: كل إنسان وعمله، فالمعنى: فروح وريحان مقترنان، يعني: أن روح المقرب تخرج في ريحانه. (ينظر: الدر المصون ٢٣١/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦، والجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٨)، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٠)).

(٤) قال في الدر المصون: «والرَّوْحُ: الاستراحة»، وقال النويري: «قيل: الفرح، وقيل: الراحة، وقيل: المغفرة والرحمة». (ينظر: الدر المصون ٢٣١/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦).

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٣١/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦، والإتحاف ٥١٧/٢، واللباب ٤٤٦/١٨.

(٦) في الأصل جاء بعد هذه الكلمة كلمة: (فتح)، ولا مناسبة لها، ولذا فقد حذفتها؛ وذلك لأن في آخر كلامه ما يسد مسدها، وهو قوله: «أنه بالفتح».

و﴿لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]؛ أنه بالفتح؛ لأن المراد به الفرح والرحمة لا الحياة(١).

٩٤١ ـ .... بِمَوْقِعٍ(٢): شَفَا..........................

واخْتُلِفَ في: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [٧٥].

فقرأه: ﴿**بِمَوْقِعِ**﴾؛ بإسكان الواو، بلا ألف بعدها.

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على الإفراد، بمعنى الجمع؛ لأنه في الأصل مصدر(٣).

والباقون: بفتح الواو، وألف بعدها.

على الجمع(٤).

وههنا انتهى فرش سورة الواقعة(٥).

---

(١) نصَّ عليه في النشر، وذكره صاحب الإتحاف في إتحافه، والمنير السمنودي في شرحه على الطيبة. (ينظر: النشر ٣٨٣/٢، والإتحاف ٥١٨/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر العين بلا تنوين: (**بِمَوْقِعِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بجر العين مع التنوين: (**بِمَوْقِعٍ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) وعليه صريح الرسم. (ينظر: الدر المصون ٢٢٣/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦، واللباب ٤٣٠/١٨).

(٤) ومعنى القراءتين واحد، ومواقع النجوم؛ منازلها ومساقطها. (ينظر: الدر المصون ٢٢٣/١٠، وشرح النويري ٣٧/٦، والإتحاف ٥١٧/٢، واللباب ٤٣٠/١٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٨١).

(٥) نوَّه الشارح هنا بانتهاء فرش سورة (الواقعة)، وكذا فعل النويري في شرحه، غير أنهما لم ينبها على ابتداء فرش السورة التي بعدها، بينما عكس المنير السمنودي في شرحه، فلم ينوه على انتهاء فرش سورة (الواقعة) لكنه نبه على ابتداء فرش سورة (الحديد)، أما موسى جار الله فقد خالف عادته فلم ينوه على انتهاء فرش سورة الواقعة، =

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله أعلم(١).



= ولا على ابتداء فرش سورة الحديد، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فمنهجهما في هذه المسألة لم يتغير، وقد تقدمت الإشارة إلى مناهج الشرَّاح واختلافهم في مثل ذلك مراراً، مما يغني عن التكرار والإعادة.

(١) ينظر: النشر ٣٨٣/٢، وتقريب النشر ص (١٧٨)، وشرح النويري ٣٥/٦ ـ ٣٧، وشرح ابن الناظم ص (٣١٥ ـ ٣١٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)، والإتحاف ٥١٤/٢ ـ ٥١٨.

سُورَةُ الْحَدِيدِ

وهي أولى المسبِّحات الست(١)؛ ثلاث منها مبتدئة بالفعل الماضي(٢)، واثنتان بالمضارع(٣)، وواحدة بالأمر(٤)، فاستوفت الأفعال الثلاثة؛ (سَبَّحَ)، (سَبِّحْ)، (يُسَبِّحُ)(٥)، وتقدَّم: ﴿سُبْحَٰنَ﴾ أول الإسراء(٦)، فالجملة سبع.

ومرَّ الخلاف في: ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ معلوماً، ومجهولاً(٧).

٩٤١ - ....اضْمُمِ [اكْسِرْ أَخَذَا](٨)

---

(١) وهي السور الكريمة: الحديد، والحشر، والصف، والجمعة، والتغابن، والأعلى.

(٢) وهي السور الكريمة: الحديد، والحشر، والصف.

(٣) وهي السورتان الكريمتان: الجمعة، والتغابن.

(٤) وهي سورة الأعلى.

(٥) في الأصل: بالماضي (سبح) والأقرب أن تضبط بالمضارع؛ (يسبح)، حتى يتسق الكلام.

(٦) الآية: [١].

(٧) فقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ويعقوب: بفتح التاء، وكسر الجيم؛ على البناء للفاعل، وقرأ الباقون: بضم التاء، وفتح الجيم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٨)، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٥١٩).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**اكْسِرْ أَخَذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى، والثاني: بضم الهمزة، وكسر الخاء: (**اكْسِرْ أُخِذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: (**اكْسِرًا خُذَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

٩٤٢ ـ مِيثَاقَ[١] فَارْفَعْ: حُزْ......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَـٰقَكُمْ﴾ [٨].

فـ(**ـاضْمُمِ**).

و(**اكْسِرْ**: ﴿**أَخَذَا**﴾).

أي: اقرأه بضم الهمزة، وكسر الخاء.

على البناء للمفعول[٢].

وقوله: (﴿**مِيثَـٰقَكُمْ**﴾[٣] **فَارْفَعْ**)؛ أي: اقرأه برفع القاف.

على النيابة عن الفاعل[٤].

للإمام المرموز إليه بحاء (**حُزْ**)؛ أي: أبي عمرو بكماله.

والباقون: بفتح الهمزة والخاء.

مبنياً للفاعل؛ وهو الله ﷻ[٥].

و﴿**مِيثَـٰقَكُمْ**﴾؛ بالنصب.

على المفعولية[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه ما بين المعكوفتين على وجهين؛ الأول: بنصب القاف: (**مِيثَاقَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: برفع القاف: (**مِيثَاقُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) ينظر: الكشف ٣٠٧/٢، والدر المصون ٢٣٦/١٠، واللباب ٤٥٨/١٨.

(٣) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ مقرونة بضمير المخاطبين، ربما موافقة لنص الكلمة القرآنية الكريمة التي هو بصدد بيانها وشرح قول الناظم فيها، وإلا فنص قول الناظم هو: (**مِيْثَاقَ**)، وهو الذي في المتن الذي على هامش الشرح، كما هو أيضاً في سائر النسخ الأخرى.

(٤) ينظر: الكشف ٣٠٧/٢، والدر المصون ٢٣٦/١٠، واللباب ٤٥٨/١٨.

(٥) ينظر: الكشف ٣٠٧/٢، والدر المصون ٢٣٦/١٠، واللباب ٤٥٨/١٨.

(٦) ينظر: الكشف ٣٠٧/٢، والدر المصون ٢٣٦/١٠، واللباب ٤٥٨/١٨.

وتقدَّم الخلاف:

في: ﴿يُنَزِّلُ﴾ [٩]؛ تخفيفاً، وتشديداً[١].

وفي: ﴿رَءُوفٌ﴾ [٩]؛ قصراً، ومداً[٢].

٩٤٢ ـ ....وَكُلٌّ[٣]: كَثُرَا[٤] ....

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ [٥٥٩] ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [١٠].

فقرأه: ﴿وَكُلٌّ﴾.

الإمام المرموز إليه بكاف (**كَثُرَا**)[٥]؛ أي: ابن عامر بكماله.

على أنه مبتدأ، و﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾؛ خبره، والعائد محذوف[٦].

---

(١) قرأ بسكون النون، وتخفيف الزاي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٦١)، والنشر ٢/٢١٨ ـ ٢١٩، والإتحاف ٢/٥١٩).

(٢) قرأ أبو عمرو، وشعبة، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه: بقصر الهمزة من غير واو، وقرأ الباقون: بواو بعد الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧٦ ـ ٤٧٧)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٥١٩).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: برفع اللام مع التنوين: (**وَكُلٌّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع اللام بلا تنوين: (**وَكُلُّ**)، وقد جاء في بعض نسخ شرح النويري ضبطها؛ بفتح اللام مع التنوين: (**وَكُلًّا**)، وهو الوجه الثالث، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَكُلًّا**)، (**وَكُلُّ**)، (**وَكُلٌّ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ فضبطت بكاف مفتوحة، ثم ثاء مضمومة، بعدها راء مفتوحة؛ من الكثرة: (**كَثُرَا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بكاف ونون وزاي معجمة، كل الحروف الثلاثة مفتوحة؛ وذلك من الكنز: (**كَنَزَا**).

(٥) ومعنى قوله: (**كَثُرَا**)؛ من الكثرة، والمعنى: كَثُرَ ناقلوا هذا الوجه من أوجه القراءة حتى بلغ حد التواتر.

(٦) أي: وعده الله، وقيل: ﴿كُلٌّ﴾؛ خبر مبتدأ محذوف، و﴿وَعَدَ ٱللَّهُ﴾؛ صفة لما قبله، والعائد محذوف؛ أي: (وأولئك كل وعد الله الحسنى). (ينظر: الكشف ٢/٣٠٧، والدر المصون ١٠/٢٣٨ ـ ٢٣٩، واللباب ١٨/٤٦٤).

وهو جائز عند القراء وغيرهم.

قيل[١]: بل نقل ابن مالك[٢] الإجماع عليه، إذا كان المبتدأ (كُلًّا) وما أشبهها في الافتقار والعموم. قال في الكافية الشافية[٣]:

وَحَيثُ كَانَ الذِّكْرُ مَفْعُولاً وَ(كُلّ) أَوْ شِبْهُهُ مُبْتَدَأٌ فَاحْذِفْ وَدُلّ
بِـ(أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ)
وَالْزَمْ لِكُوفِيِّهِمُ النَّصْبَ لَدَى حَذْفٍ إِذَا مَا لَمْ يَعُمَّ الْمُبْتَدَا

والباقون: بالنصب.

مفعولاً أول لـ﴿وَعَدَ﴾، تقدم على فعله؛ أي: (وعد الله كلهم الحسنى)[٤].

وكلٌّ موافق لرسم مصحفه[٥].

ولا خلاف في نصب موضع النساء[٦]؛ كما اجتمعت عليه المصاحف[٧].

---

(١) ذكر ذلك السمين الحلبي في الدر المصون، وصاحب اللباب في تفسيره، لكن قال في الدر المصون: «وهذا لم أره لغيره». (ينظر: الدر المصون ٢٣٩/١٠، واللباب ٤٦٤/١٨).

(٢) وذلك في شرح التسهيل حيث قال: «ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ (كل)، قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾». (ينظر: شرح التسهيل ٣١٢/١).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٤٣/١، باب الابتداء، الأبيات رقم (٢١٢ ـ ٢١٤).

(٤) ينظر: الكشف ٣٠٨/٢، والدر المصون ٢٣٨/١٠، واللباب ٤٦٣/١٨.

(٥) ينظر: الدر المصون ٢٣٨/١٠ ـ ٢٤٠، وشرح ابن الناظم ص (٣١٦)، والإتحاف ٥٢٠/٢، واللباب ٤٦٣/١٨ ـ ٤٦٤.

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [٩٥].

(٧) نصَّ عليه في جامع البيان، وذكره في النشر، كما ذكره ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما، وصاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: جامع البيان ٤٣٦/٢، والنشر ٣٨٤/٢، والإتحاف ٥٢٠/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣١٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)).

وتقدَّم الكلام على: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾؛ رفعاً، ونصباً، وتخفيفاً، وتشديداً(١).

٩٤٢ ـ .... قَطْعَ(٢) انْظُرُونَا(٣) وَاكْسِرِ الضَّمَّ: فَرَا(٤)

واخْتُلِفَ في: ﴿يَوْمَ [يَقُولُ](٥) ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [١٣].

فـ(**ـقَطْعَ**).

همز: ﴿ٱنظُرُونَا﴾(٦).

([وَ](٧)**اكْسِرِ الضَّمَّ**)؛ أي: الظاء.

---

(١) فقرأ نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف: بألف بعد الضاد، ورفع الفاء، وقرأ ابن كثير، وأبو جعفر: بغير ألف، وتشديد العين، ورفع الفاء، وقرأ ابن عامر، ويعقوب: كذلك، لكن بنصب الفاء، وقرأ عاصم: بالألف وتخفيف العين، ونصب الفاء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠٠ ـ ٥٠١)، والنشر ٢/٢٢٨، والإتحاف ٢/٥٢٠).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم العين: (**قَطْعُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح العين: (**قَطْعَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: (**انْظُرُونَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الظاء: (**انْظِرُونَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ولم تشكل الظاء في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفاء وراء مفتوحتين؛ وبالألف الممدودة: (**فَرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفاء وراء مفتوحتين، وبالألف المقصورة: (**فَرَى**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بفاء وزاي مفتوحتين، وبالألف الممدودة: (**فَزَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَزَا**) (**فَرَى**)، (**فَرَا**).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٦) فتكون الهمزة همزة قطع مفتوحة في الحالين. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٢١).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته محاكاة لمنهج الشارح في نظائره.

للإمام المرموز إليه بفاء (فَرَا)[1]؛ أي: حمزة بكماله.

من (الإِنْظَار)؛ أي: (أمهلونا)[2].

والباقون: بوصل الهمزة[3]، وضم الظاء.

مِنْ (نظر)؛ بمعنى: (انتظر)، أو من (النَّظَر)؛ بمعنى: (الإبصار)[4].

وتقدَّم تخفيف ياء: ﴿ٱلْأَمَانِيُّ﴾، [و][5]سكونها؛ لأبي جعفر[6].

٩٤٣ ـ يُؤْخَذُ[7] أَنِّثْ: كَمْ ثَوَى.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُؤْخَذُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ﴾ [١٥].

فـ(**أَنِّثْ**)؛ أي: اقرأه بتاء التأنيث.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**كَمْ ثَوَى**)؛ أي: ابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب.

---

(١) تصحفت في الأصل إلى: (فر). ومعنى قوله: (**فَرَا**)؛ الفرو معروف، والجمع؛ الفِراء، وافترى الفرو؛ لبسه، وفرى الشيء؛ قطعه لإصلاحه، وفرى الأديم؛ قطعه على جهة الإصلاح، وفَرَا جمع أَفْراء، وفِراء؛ وهو حمار الوحش، وفي المثل: (كل الصيد في جوف الفراء)؛ يُقْصَدُ به: أن شخصاً واحدًا قد يفضل جماعة ويغني عنهم. وقد تأتي اسماً بمعنى: الدهشة والتحير.

(٢) ينظر: الكشف ٣٠٩/٢، والدر المصون ٢٤٣/١٠، واللباب ٤٧١/١٨.

(٣) فتكون الهمزة همزة وصل؛ تحذف في الوصل، وتثبت مضمومة حال الابتداء بها. (ينظر: غيث النفع ص (٣٦٥)).

(٤) ينظر: الكشف ٣٠٩/٢، والدر المصون ٢٤٣/١٠، واللباب ٤٧١/١٨.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لحاجة السياق إليه.

(٦) قرأ أبو جعفر: بتخفيف الياء، مع سكونها، وقرأ الباقون: بتشديدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٨)، والنشر ٢١٧/٢ ـ ٢١٨، والإتحاف ٢٧٨/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء؛ على التذكير: (**يُؤْخَذُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالتاء؛ على التأنيث: (**تُؤْخَذُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

والباقون: بياء التذكير.

ووجههما ظاهر[١].

٩٤٣ ـ ....خِــفَّ[٢] نَــزَلْ: إِذْ عَنْ غَلَا[٣] الْخُلْفُ..............

واخْتُلِفَ في: ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [١٦].

فـ(ـخِفَّ)؛ أي: اقرأ بتخفيف زاي: ﴿نَزَلَ﴾.

[للمرموز][٤] إليهم بأوائل قوله: (**إِذْ عَنْ غَلَا**[٥])؛ أي: نافع، وحفص، ورويس.

ولكن ثبت (**الْخُلْفُ**) عنه[٦].

فالتخفيف له: إنما هو من طريق أبي الطيب، عن التمَّار، عنه[٧].

---

(١) فقراءة ابن عامر؛ لأجل تأنيث (الفدية)، وأما قراءة الجماعة؛ فلأجل أن التأنيث مجازياً، والقاعدة في مثل هذا ونظائره: أن الفعل المسند إلى ظاهر المؤنث فيه الوجهان أبداً. (ينظر: شرح النويري ٦/٤٠، والإتحاف ٢/٥٢١ ـ ٥٢٢، والكشف ٢/٣٠٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٨١)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، وهو ظاهر منطوق الترمسي في شرحه، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي فقد ضُبِطت فيها؛ بفتح الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**خَفَّ**)، والثالث: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خِفُّ**)، (**خِفَّ**)، (**خَفَّ**).

(٣) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح: (**خَلَا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**غَلَا**).

(٤) في الأصل: (المرموز)، ولعل ما أثبته هو الذي يستقيم عليه معنى كلام الناظم بحسب ضبط الشارح وسياق كلامه.

(٥) قال ابن الناظم: «قوله: (**غَلَا**)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٦) أي: عن رويس، الذي هو آخر مذكور في سياق الكلام.

(٧) وقراءة رويس بالتخفيف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٨٤، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٧)).

وأكثر الطرق عنه[1]: بالتشديد[2].

وبه **قرأ الباقون**.

٩٤٣ ـ ....وَخَـفِّـفْ صِـفْ دَخَـلْ

٩٤٤ ـ صَادَيْ: مُصَدِّقْ............... ....

(**وَخَفِّفْ**)؛ أي: [اقرأ][3] بالتخفيف.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**صِفْ دَخَلْ**[4])؛ أي: شعبة، وابن كثير.

(**صَادَيْ**: ﴿**مُصَدِّقْ**﴾) مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ . . .الخ﴾ [١٨].

أنهما مِنَ: التصديق[5]؛ أي: (صَدَّقُوا الرسول[**٥٦٠**]ﷺ)[6].

والباقون: بالتشديد فيهما.

مِنْ: (تَصَدَّقَ)[7]، فالأصل: (المتصدقين والمتصدقات)، أُدْغِمَتْ التاء في الصاد[8].

---

(١) ينظر: النشر ٣٨٤/٢.

(٢) قال ابن الناظم: «والتشديد والتخفيف ظاهران، لأنَّ ما نزَّل الله فقد نَزَلَ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣١٦)).

(٣) في الأصل: (قرأ)، ولعل ما أثبتُّه هو الذي يستقيم عليه معنى كلام الناظم بحسب ضبط الشارح وسباق ولحاق كلامه.

(٤) وقوله: (**دَخَلْ**)؛ اسمٌ، والدخل هو: الشكُّ، والمرض، والخلل والفساد، والغدر، والغشُّ، والعيب والمكر والخديعة، ويأتي على معان أخرى.

(٥) وهو الإيمان. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٢)).

(٦) ينظر: الكشف ٣١٠/٢، والدر المصون ٢٤٨/١٠، واللباب ٤٨٣/١٨.

(٧) فهو من التصدق؛ وهو إعطاء الصدقة والزكاة. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٢)).

(٨) فهي من الصدقة. (ينظر: الكشف ٣١٠/٢، والدر المصون ٢٤٨/١٠، واللباب ٤٨٣/١٨).

وتقدَّم الخلاف في:

تشديد عين: ﴿يُضَـٰعَفُ﴾، مع عدم الألف[١].

وضم راء: ﴿رِضۡوَٰنٍ﴾؛ لشعبة[٢].

٩٤٤ ـ ....وَيَكُونُوا[٣]خَاطِبَنْ[٤]: غَـوْثًـا..................................

(وَ)اخْـتُـلِـفَ فـي: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَـٰبَ مِن قَبۡلُ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ. . .الخ﴾ [١٦].

فـ**(ـخَاطِبَنْ)**؛ أي: اقرأه بتاء الخطاب.

للمرموز إليه بغين **(غَوثاً)**؛ أي: رويس عن يعقوب.

على الالتفات[٥].

والباقون: بياء الغيب.

على السياق[٦].

(١) فقرأ بتشديد العين بلا ألف: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، والباقون: بالألف مع التخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٦)، الأبيات رقم (٥٠٠ ـ ٥٠١)، والنشر ٢/٢٢٨، والإتحاف ٢/٥٢٢).

(٢) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٢٢)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٥٢٣).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالتاء؛ على الخطاب: (**وَتَكُونُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بياء الغيبة: (**وَيَكُونُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون الساكنة مكان التنوين: (**خَاطِبَنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالتنوين مكان النون الساكنة: (**خَاطِبًا**)، والاختلاف بين الضبطين اختلاف رسم وخط، لايترتب عليه اختلاف في الدلالة والمعنى.

(٥) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٨)، والدر المصون ١٠/٢٤٧، واللباب ١٨/٤٨٣.

(٦) ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٨)، والدر المصون ١٠/٢٤٧، واللباب ١٨/٤٨١.

وتقدَّم الخلاف عن الأزرق في تغليظ لام: ﴿فَطَالَ﴾ [١٦]؛ للفصل بالألف، وأنَّ الأرجح: التغليظ[١].

٩٤٤ ـ ....أَتَاكُمُ اقْصُرَنْ[٢]: حُزْ..........

واخْتُلِفَ في: ﴿ءَاتَىٰكُمْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [٢٣].

فـ(ـاقْصُرَنْ)؛ أي: اقرأه بكسر الهمزة.

للإمام المرموز إليه بحاء **(حُزْ)**؛ أي: أبي عمرو بكماله.

على أنه من (الإتْيَان)؛ أي: (بما جاءكم)، وفاعله ضمير: (ما)[٣].

والباقون: بمدِّها.

من (الإيتاء)؛ أي: (بما أعطاكم الله إياه)، ففاعله ضمير اسم الله المتقدم[٤].

---

(١) قال في النشر: «فروى كثير منهم ترقيقها؛ من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في: التيسير، والعنوان، والتذكرة، وتلخيص ابن بليمة، والتبصرة، وأحد الوجهين في الهداية، والهادي، والتجريد من قراءته على عبدالباقي، وفي الكافي، وتلخيص أبي معشر، وروى الآخرون تغليظها؛ اعتداداً بقوة الحرف المستعلى، وهو الأقوى قياساً، والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم، وهو اختيار الداني في غير التيسير، وقال في الجامع: إنه الأوجه، وقال صاحب الكافي: إنه أشهر، وقال أبو معشر الطبري: إنه أقيس، والوجهان جميعاً في: الشاطبية، والتجريد، والكافي، والتلخيص، وجامع البيان»، ورجَّح المحقق ابن الجزري: الأول؛ أي: الترقيق، وقال: «إنه الأصح رواية وقياساً؛ حملاً لها على سائر اللامات السواكن»، والقراءة بالتفخيم، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: جامع البيان ٤٠٩/١، والعنوان ص (٦٥)، والتذكرة ص (٣٠٧)، وتلخيص العبارات ص (٣٥)، ومتن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٩)، والنشر ١١٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٧ ـ ٨٨)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون الساكنة مكان التنوين: (**اقْصُرَنْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالتنوين مكان النون الساكنة: (**اقْصُرًا**)، والاختلاف بين الضبطين اختلاف رسم وخط لا يترتب عليه خلاف في الدلالة والمعنى. وقد ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح السمنودي (النسخة الهندية): (**اقْصُر**).

(٣) ينظر: الكشف ٣١١/٢، والدر المصون ٢٥٢/١٠، واللباب ٤٩٥/١٨.

(٤) ينظر: الكشف ٣١١/٢، والدر المصون ٢٥٢/١٠، واللباب ٤٩٥/١٨.

ومعلوم أن أهل (شفا) أمالوه، والأزرق قلله بخلفه، ويتحصل له من تثليث البدل معه خمس طرق[١]، كما تقدم ـ مراراً ـ في الأصول[٢].

ومرَّ فتح باء، وخاء: ﴿**الْبُخْلِ**﴾؛ لأهل (شفا)[٣].

٩٤٤ ـ ....وَاحْذِفَنْ

٩٤٥ ـ قَبْلَ الْغَنِيُّ هُوَ: عَمَّ........ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [٢٤].

فـ(**ـاحْذِفَنْ قَبْلَ:** ﴿ٱلْغَنِىُّ﴾ ﴿هُوَ﴾).

أي: اقرأه بحذف كلمة: ﴿هُوَ﴾، قبل قوله: ﴿ٱلْغَنِىُّ﴾.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بإثباتها[٤].

فصلاً بين الاسم والخبر، كما هو الأكثر، ولذا سُمِّيَ: بضمير

(١) والصواب أنها ستة أوجه، كلها أوجه صحيحة مقروء بها، وقد تقدم بيان ذلك وتحريره في آية النمل عند قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ [٣٦]، فليرجع إليه. ولا فرق في هذه الأوجه الستة بين أن يتقدم ما فيه التقليل على مدِّ البدل؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [٣٧]، أو يتأخر؛ كقوله تعالى: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]. (ينظر: غيث النفع ص (١٠٧ ـ ١٠٨)، والإتحاف ١/٢٦٤، وحل المشكلات ص (٤١)، ومتن طيبة النشر، البيت رقم (٣٩٨)، وفريدة الدهر ٢/٦٥ ـ ٦٦).

(٢) فقد تعرض الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ لهذه المسألة في باب الإمالة، عند شرحه لقول الناظم: (**مَعْ ذَاتِ ياءٍ مَعْ أَراكَهُمْ وَرَدْ**. . .الخ).

(٣) وقرأ الباقون: بالضم، والسكون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٦٤)، والنشر ٢/٢٤٩، والإتحاف ٢/٥٢٣).

(٤) واختار الإمام مكي بن أبي طالب ـ في كتابه الكشف عن وجوه القراءات وعللها ٢/٣١٢ ـ القراء بزيادة: ﴿هُوَ﴾، ثم قال: «وإثبات: ﴿هُوَ﴾؛ أعظم في الأجر»، من جهة أنها زيادة حروف في القراءة ففيها زيادة في الأجر والثواب، وهذا من اللطائف في منهجه في التفضيل بين القراءات، فيختار ـ في بعض المواضع ـ القراءة التي تزيد بحرف أو كلمة؛ لزيادة الأجر فيها. =

الفصل، كما هو المذهب البصري، وسماه الكوفي: عمادًا[١].

وكلٌّ قرأ بما في مصحفه[٢].

قال في الرائية[٣]:

..................................دَعْ لِلشَّامِ وَالْمَدَنِيْ هُوَ [الْمَنِيْفُ][٤] [ذُرَا][٥]

انتهى[٦].

وتقدَّم:

إسكان سين: ﴿رُسُلَنَا﴾ لأبي عمرو[٧].

وألف: ﴿إِبْرَاهَامَ﴾؛ [لابن عامر[٨]][٩].

وهمزة: ﴿النُّبُوَّةَ﴾؛ لنافع[١٠].

---

(١) ووجه تسميتهم إياه بذلك؛ أنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، وقد اختلف أهل اللغة فيه: أهو حرف، أم اسم؟ وإذا كان اسماً، فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب، فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟ على تفصيل عند النحويين ليس هنا موضعه. (ينظر: الكشف ٣١١/٢، والدر المصون ٢٥٢/١٠، واللباب ٤٩٧/١٨).

(٢) ينظر: الكشف ٣١٢/٢، والدر المصون ٢٥٢/١٠، واللباب ٤٩٥/١٨.

(٣) ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٤١)، البيت رقم (١١٤).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٤١)، البيت رقم (١١٤)).

(٥) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل بالدال المعجمة: (درا)، والصواب ما أثبته. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٤١)، البيت رقم (١١٤)).

(٦) لا أدري ما مراده بقوله: (انتهى)، لأنه لم يصرح بنقل من كتاب من الكتب أو عن إمام من الأئمة، إلا أن يكون مراده انتهاء نقله للشاهد من الرائية.

(٧) وقرأ الباقون: بالضمِّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٢٣/٢).

(٨) بخلف عن ابن ذكوان، وقرأ الباقون: بكسر الهاء، بعدها ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٣)، والنشر ٢٢١/٢، والإتحاف ٥٢٣/٢).

(٩) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (لأبي عمرو) وهو سهو وسبق قلم.

(١٠) وقرأ الباقون: من غير همز. (ينظر: متن طيبة النشر، الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٥٢٣/٢).

وفتح همزة: ﴿رَأۡفَةً﴾؛ لقنبل في أحد وجهيه(١)، [وإبدال همزها](٢) للأصبهاني، وأبي جعفر، وأبي عمرو بخلفه، كوقف حمزة على إمالة الهاء، كالكسائي.

وضم راء: ﴿رِضۡوَٰنِ ٱللَّهِ﴾؛ لشعبة(٣).

وإبدال الهمز: ﴿لِّئَلَّا﴾ ياء مفتوحة؛ للأزرق(٤).

وليس في هذه السورة **مضافة**، ولا **زائدة**(٥).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٦).

---

(١) وهي رواية ابن شنبوذ عنه، وروى ابن مجاهد عنه الإسكان في الهمزة، وبه قرأ الباقون، وهم على أصولهم في الهمز المفرد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النور، البيت رقم (٨٠٩)، والنشر ٢/٣٣٠، والإتحاف ٢/٥٢٣).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (وأن الهاء)، وهو كلام لا يستقيم مع سياق الكلام، ولا معناه، وما أثبته من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٢٤).

(٣) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٢٢)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٥٢٣).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٢)، والنشر ١/٣٩٧، والإتحاف ٢/٥٢٤.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الحديد)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، وهي سورة (المجادلة)، بل وضع عنوان (سورة المجادلة) ثم بدأ في بيانها وشرح كلام الناظم فيها، وهكذا فعل موسى جار الله في شرحه؛ فلم ينوه على انتهاء شرحه لسورة الحديد، ولا على ابتداء شرحه لسورة المجادلة، بينما في شرح النويري أشار إلى انتهاء فرش سورة الحديد كعادته في مثل ذلك، حيث قال: «وهذا آخر الحديد»، وهكذا فعل المنير السمنودي في شرحه لكنه أشار إلى بدء فرش سورة (المجادلة) حيث قال: «ثم شرع في سورة المجادلة»، وابن الناظم على عادته في أنه لا ينبه على ابتداء السورة التي هو بصدد شرحها ولا إلى ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، فتداخل في شرحه فرش سورة المجادلة بفرش سورة الحديد، والدكتور محمد سالم محيسن اختلف عن الجميع، حيث إنه من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . . الخ». (ينظر: شرح النويري ٦/٤٢، وشرح ابن الناظم ص (٣١٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)، والهادي ٣/٢٧١).

(٦) ينظر: النشر ٢/٣٨٤، وتقريب النشر ص (١٧٩)، وشرح النويري ٦/٣٨ ـ ٤٢، وشرح ابن الناظم ص (٣١٤ ـ ٣١٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)، والإتحاف ٢/٥١٩ ـ ٥٢٤.

سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ[١] [٥٦١]

قال في الغيث[٢]: «جلالتها أربعون؛ وفي كل آية منها: واحدة، أو اثنتان، أو ثلاث، وفي الأولى أربع، والأخيرة خمس، وليس لها في ذلك نظير في القرآن العظيم».

وتقدَّم إدغام: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [١]؛ لأبي عمرو، وهشام، وأهل شفا[٣].

٩٤٥ ـ ....وَامْـدُدِ[٤]   وَخِفَّ[٥] (هَا)[٦] يَظَّهَّرُوا[٧]: كَنْزٌ[٨] ثُدِي[٩].

(١) ويجوز فيها؛ فتح الدال، وكسرها، والثاني هو المعروف والمشهور. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٤٢٦)).
(٢) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٥).
(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٥٢٥.
(٤) في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَامْدُدَا**)، والصواب ما أثبته.
(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، وهو مفهوم منطوق الترمسي في شرحه، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**خَفَّ**)، والثالث: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: (**خِفٌّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبطها؛ ثلاثة أوجه: (**خِفٌّ**)، (**خَفَّ**)، (**خِفَّ**).
(٦) في المتن الذي على هامش الشرح: (**هاء**)، والصواب ما أثبته.
(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الياء، وفتح الظاء مشددة، ثم ألف بعدها، وفتح الهاء: (**يَظَّاهَرُو**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثاني: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بياء مضمومة، ثم ألف بعد الظاء، مع تخفيف الظاء، =

٩٤٦ ـ وَضُمَّ وَاكْسِرْ خَفِّفِ (الظَّا)[(١)] **: نَلْ مَعَا** ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ [٢].

فـ(**ـامْدُدِ**) (**وَخِفَّ "هَا"**): ﴿**يَظَّهَّرُوا**﴾)؛ أي: اقرأه بألف بعد الظاء، وتخفيف الهاء.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**كَنْزٌ ثُدِي**[(٢)])؛ أي: ابن عامر، والكوفيين، وأبي جعفر.

= وكسر الهاء: (**يُظَاهِرُو**)، والثالث: ما انفرد به المتن الذي على هامش شرح النويري، حيث ضُبطت فيه؛ بتاء مفتوحة، بعدها ظاء وهاء مفتوحتان مشددتان: (**تَظَّهَّرُوا**)، والرابع: بفتح الياء، وتشديد الظاء والهاء مفتوحتين بلا ألف بينهما: (**يَظَّهَّرُوا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**تَظَّهَّرُوا**)، (**يُظَاهِرُو**)، (**يَظَّاهَرُو**)، (**يَظَّهَّرُوا**)، أما الوجه الأول فلا يستقيم؛ لأنه لا خلاف بين القراء في قراءتها بالياء.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ برفع الزاي بلا تنوين: (**كَنْزُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الزاي بلا تنوين: (**كَنْزَ**)، والثالث: بضم الزاي مع التنوين: (**كَنْزٌ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**كَنْزَ**)، (**كَنْزُ**)، (**كَنْزٌ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الثاء: (**ثُدِي**)، والثاني: بفتح الثاء: (**ثَدِي**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) تصحفت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ فصارت الطاء المهملة مكان الظاء المشالة المعجمة: (**الطَّا**).

(٢) وقوله: (**ثُدِي**)؛ جمع ثَدَيْ، أصله: ثُدِيّ، وخفف التشديد للضرورة، ويجمع أيضاً على: أَثْدٍ، وأَثْدَاءٍ، والثَّدْيُ؛ هو النتوء في صدر الرجل والمرأة، يقال: ارتضع فلان ثُدِيّ الكرم؛ مثلٌ يُضرب في البذل والعطاء، وتجوع المرأة ولا تأكل بثدييها؛ مثل يضرب في صيانة الأنفس عن خسيس مكاسب الأموال، ومدَّ إليهم بثدْي غير أقطع؛ انتسب إليهم بقرابة قريبة.

(وَضُمَّ وَاكْسِرْ).

و**(خَفِّفِ الظَّاءَ**[١]**)**.

أي: اقرأه بضم حرف المضارعة، وكسر الهاء، وتخفيف الظاء.

للإمام المرموز إليه بنون **(نَل)**؛ أي: عاصم من الكوفيين بكماله.

فقراءته: بضم الياء، وتخفيف الظاء والهاء وكسرها، وألف بينهما.

وغيره من بقية الكوفيين، وابن عامر، وأبي جعفر: بفتح الياء[٢]، وتشديد الظاء، بعدها ألف، وتخفيف الهاء مفتوحة.

والباقون ـ وهم؛ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب ـ: بفتح الياء، وتشديد الظاء والهاء، مفتوحتين، بلا ألف بينهما.

وهذا الخلاف في الحرفين **(مَعاً)**؛ هنا[٣]:

الأول: ما صدَّرْناه[٤].

والثاني: ﴿وَٱلَّذِينَ [يُظَٰهِرُونَ][٥] مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ. . .الخ﴾ [٣].

قال في الإتحاف[٦]: «وإنما خالف حمزة ومن معه في قراءتهم في الأحزاب؛ لعدم المسوغ؛ لأن الحذف إنما كان لاجتماع التاءين، وهنا ياء تحتية ثم تاء فوقية، فلم يجتمع المثلان».

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح، بالألف من غير همز: **(الظَّا)**، وهي كذلك في جميع النسخ، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: **(الظّاء)**.

(٢) في الأصل: (بالباء)، وهو تصحيف.

(٣) أي: كلا الموضعين في سورة المجادلة.

(٤) أي: الآية التي صدَّرها الشارح وافتتح بها شرحه لسورة المجادلة، وهي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾ [٢].

(٥) رُسِمَتْ في الأصل: (يظهرون).

(٦) ينظر: الإتحاف ٢/٥٢٥ ـ ٥٢٦.

وتقدَّم في الأصول[١] **الكلام على:** ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾ [٢]؛ حاصِلَهُ[٢]:

أن ابن عامر والكوفيين: بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة[٣]، والباقين بحذفها.

وحقق الهمزة من الحاذفين: قالون، وقنبل، ويعقوب.

وسهَّلها بين بين: ورش، وأبو جعفر، وكذا أبو عمرو، والبزي؛ في أحد وجهيهما[٤]. والوجه الآخر لهما[٥]؛ إبدالها ياء ساكنة [مع المد المشبع للساكنين.

وكلُّ من سهَّل[٦] إذا وقف يقلبها ياء ساكنة[٧]][٨]، كما تقدم[٩] موجَّهاً.

---

(١) في باب الهمز المفرد. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٤ ـ ٢٢٥)).

(٢) ينظر: النشر ٤٠٤/١، والإتحاف ٣٦٩/٢ ـ ٣٧٠.

(٣) بوزن: (القاضي).

(٤) قال في النشر: «فقطع لهما العراقيون قاطبة: بالتسهيل، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية، والمستنير، والغايتين، والمبهج، والتجريد، والروضة». (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

(٥) قال في النشر: «وقطع لهما المغاربة قاطبة: بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في التيسير، والهادي، والتبصرة، والتذكرة، والهداية، والكافي، وتلخيص العبارات، والعنوان، والوجهان؛ ـ أي التسهيل بين بين، والإبدال ياء ساكنة ـ في: الشاطبية، والعنوان»، ثم قال في النشر: «والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في جامع البيان»، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

(٦) وهم: أبو جعفر، وورش، وأبو عمرو، والبزي عن ابن كثير.

(٧) وذلك كما قال النويري، وصاحب الإتحاف، والمنير السمنودي، ـ وأصل كلامهم موجود في النشر ـ: «لتعذر الوقف على المسهلة»، قال في شرح النويري ـ ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه ـ: «كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف قلبها ياء ساكنة؛ ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ؛ لزوال حركتها، فتنقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة»، وهو تحرير نفيس، وهذه المسألة عزيزة، قلَّ من يستحضرها من المقرئين، وقلَّ من تعرض لها من أهل الكتب، كما نوَّه بذلك الإمام ابن الجزري في النشر بقوله في "التنبيهات من باب الهمز المفرد": «ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك»، وقد تعرضت لهذه المسئلة مفصلاً في أكثر من موضع؛ أوَّلها عند قول الناظم في باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٤): (**وَحَذْفُ "يَا" اللَّائِي سَمَا**)، فليرجع إليه.

(٨) ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِح).

(٩) في باب الهمز المفرد، وفي فرش سورة الأحزاب.

٩٤٦ ـ .... يَـكُـونُ(١) أَنِّـثْ: ثِـقْ..............

واخْتُلِفَ في: ﴿يَكُونُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن [نَّجْوَىٰ](٢) ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ...الخ﴾ [٧].

فـ(**ـأَنِّثْ**)؛ أي: اقرأه بتاء التأنيث.

للإمام المرموز إليه بثاء (**ثِقْ**)؛ أي: أبي جعفر بكماله.

والباقون: بتاء التذكير.

ووجههما واضح(٣).

٩٤٦ ـ ....وَأَكْـثَـرَ(٤) ارْفَـعَـا:

٩٤٧ ـ ظِـلًّا.......................... ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿أَكْثَرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [١٦].

فـ(**ـارْفَعَا**)؛ أي: اقرأه برفع [**٥٦٢**] الراء.

للإمام المرموز إليه بظاء (**ظِلًّا**)؛ أي: يعقوب بكماله.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية، وضم النون: (**يَكُونُ**)، والثاني: بتاء الخطاب، وفتح النون: (**تَكُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في نسخة رضوان العقبي، لكن لم تشكل النون بالحركات.

(٢) رُسِمَتْ في الأصل بالحاء المهملة: (نحوى)، وهو تصحيف.

(٣) وإنما جاز تذكير الفعل وتأنيثه؛ لأن الفعل مؤنث مجازياً، فكل فعل أُسْنِدَ إلى ظاهر جاز فيه الوجهان أبدًا؛ التذكير، والتأنيث. (ينظر: الدر المصون ٢٦٩/١٠، واللباب ٥٣٢/١٨، والهادي ٢٧٤/٣، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٣)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء: (**وَأَكْثَرُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح النويري، والثاني: بنصب الراء: (**وَأَكْثَرَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

عطفاً على محل: ﴿نَّجۡوَىٰ﴾؛ لأنه مجرور بـ﴿مِن﴾ الزائدة للتأكيد[1].

والباقون: بجرها مفتوحة.

عطفاً على لفظ: ﴿نَّجۡوَىٰ﴾[2].

٩٤٧ ـ ....وَيَنْتَجُوا[3] كَـ:يَنْتَهُوا[4]: غَدَا فُــزْ.....................................

(وَ)اخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَيَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [٨].

فقرأه: ﴿**يَنْتَجُونَ**﴾؛ بتقديم النون على التاء، وبإسكان النون، وضم الجيم من غير ألف، (**كَيَنْتَهُو**)ـن.

المرموز إليهما بأولى قوله: (**غَدَا**[5]) (**فُزْ**)؛ أي: رويس، وحمزة.

فأصله: (يَنْتَجِيُون)، بوزن: (يَفْتَعِلُون)[6].

---

(١) أو يكون: ﴿أَدۡنَىٰ﴾؛ مبتدأ، و﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ﴾؛ خبره، فيكون: ﴿وَلَآ أَكۡثَرَ﴾؛ عطفاً على المبتدأ، وحينئذ يكون: ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ﴾؛ من باب عطف الجمل لا المفردات. (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٧٩ ـ ٨٠)، والدر المصون ٢٦٩/١٠، واللباب ٥٣٤/١٨).

(٢) ينظر: الدر المصون ٢٦٩/١٠، واللباب ٥٣٣/١٨.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية: (**وَيَنْتَجُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، ـ على أحد الوجهين فيها ـ، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بتاء الخطاب: (**وَتَنْتَجُوا**)، وقد ضُبطت في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، والوجه الأخر في نسخة رضوان العقبي، كضبط الجماعة.

(٤) ذكر محقق شرح ابن الناظم أنه وقع في بعض نسخ شرح ابن الناظم ضبطها: (**كَيَبْتَغُوا**)، والذي في جميع النسخ: (**كَيَنْتَهُوا**). (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٧٨٢)).

(٥) ومعنى قوله: (**غَدَا**)؛ فعل ماض؛ بمعنى: بكَّر، والغدوّ؛ البكور.

(٦) فاسْتُثْقِلَتْ الضمة على الياء، ثم نُقِلَتْ إلى الجيم بعد سلب حركتها، ثم حُذِفَتْ الياء؛ لسكونها وسكون الواو. (ينظر: الكشف ٣١٤/٢، والدر المصون ٢٧٠/١٠، واللباب ٥٣٦/١٨ ـ ٥٣٧، والإتحاف ٥٢٦/٢، وغيث النفع ص (٣٦٦)).

والباقون: (﴿**يَتَنَاجَوْنَ**﴾؛ بتاءٍ فنونٍ مفتوحتين، بعد النون ألف، وفتح الجيم، كـ(يَتَنَاهَونَ)، وأصله: (يَتَنَاجَيُون[١])؛ بوزن: (يَتَفَاعَلُون).

ولا يخفى تصريف القراءتين[٢].

٩٤٧ ـ ....تَنْتَجُوا[٣]: غِثْ.............

واخْتُلِفَ في: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَنَـٰجَيْتُمْ فَلَا [تَتَنَـٰجَوْاْ][٤] بِٱلْإِثْمِ...الخ﴾ [٩].

فقرأه: ﴿**فَلَا تَنْتَجُوا**﴾[٥]، كـ(تَنْتَهُوا)، كذلك[٦].

المرموز إليه بغين (**غِثْ**)[٧]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

والباقون: ﴿فَلَا [تَتَنَـٰجَوْاْ][٤]﴾، كـ(لا تَنَاهَوا).

قال في الغيث[٨]: «ولا خلاف بين القراء في (تناجيتم)، و(لا تناجوا)».

وتقدَّم ضم ياء، وكسر زاي: ﴿لِيَحْزُنَ[٩]﴾ [١٦]؛ لنافع[١٠].

٩٤٧ ـ ....وَالْمَجَالِسِ امْدُدَا:

٩٤٨ ـ نَـلْ................................. ....

---

(١) فقُلِبَت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت للساكنين، وبقيت فتحة الجيم دليلاً عليها. (ينظر: الكشف ٣١٤/٢، والدر المصون ٢٧٠/١٠، واللباب ٥٣٦/١٨ ـ ٥٣٧، والإتحاف ٥٢٦/٢، وغيث النفع ص (٣٦٦)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٥٢٦/٢، وغيث النفع ص (٣٦٦).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالياء التحتية: (**يَنْتَجُوا**)، ولا يستقيم؛ لأنه لا خلاف بين القراء في قراءتها بتاء الخطاب: (**تَنْتَجُوا**).

(٤) في الأصل: (تناجوا)؛ بتاء واحدة، وهو خطأ في النص القرآني.

(٥) أي: بتاءين خفيفتين، ونون، وألف بعدها. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي ص (٧٨٢ ـ ٧٨٣)).

(٦) ينظر: الإتحاف ٥٢٧/٢.

(٧) ومعنى قوله: (**غِثْ**)؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٨) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٦).

(٩) في الأصل: (ليجزي)، والصواب ما أثبته.

(١٠) وقرأ الباقون: بفتح الياء، وضم الزاي. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٤٥)، والنشر ٢٤٤/٢، والإتحاف ٥٢٧/٢).

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ﴾ [١١].

فقوله: (﴿ٱلۡمَجَٰلِسِ﴾ **امْدُدَنْ**)[١]؛ أي: اقرأه بفتح الجيم، وألف بعدها.
للإمام المرموز إليه بنون (**نَلْ**)، أي: عاصم بكماله.
على الجمع[٢].
والباقون: بإسكان الجيم من غير ألف.
على الإفراد[٣].

٩٤٨ـ ......وَانْشِزُوا[٤] مَعًا فَضُمَّ[٥] الْكَسْرَ[٦]: عَمْ عَنْ صَفٍّ[٧] خُلْفٍ[٨]..................

---

(١) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بالنون مكان الألف: (**امْدُدَنْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف مكان النون: (**امْدُدَا**)، وهو الذي في سائر النسخ والشروح.

(٢) باعتبار أن لكل واحد منهم مجلساً. (ينظر: الدر المصون ١٠/٢٧٢).

(٣) إذ المراد مجلس الرسول ﷺ، فوُحِّدَ على المعنى. (ينظر: الدر المصون ١٠/٢٧٢، والكشف ٢/٣١٥).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الشين: (**وَانْشِزُوا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الشين: (**وانْشُزُوا**)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الضاد، وفتح الميم، على الأمر: (**فَضُمَّ**)، وهو مفهوم منطوق الترمسي في شرحه، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي في نسخته التركية، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الضاد، وكسر الميم: (**فَضَمِّ**)، والثالث: بفتح الضاد، وضم الميم: (**فَضَمُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك جميع النسخ الأخرى، ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي. فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**فَضَمُّ**)، (**فَضَمِّ**)، (**فَضُمَّ**)، أما الوجه الثاني ففيه نظر.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الراء: (**الْكَسْرَ**)، وهو مفهوم منطوق الترمسي في شرحه، والثاني: بجر الراء: (**الْكَسْرِ**)، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. وخلافهم هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الصاد، وكسر الفاء مع التشديد: (**صَفٍّ**)، والثاني: بصاد مفتوحة، بعدها فاء ساكنة، ثم واو مكسورة: (**صَفْوِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: (﴿ٱنشُزُواْ[١]﴾ مَعًا).

أي: ﴿وَإِذَا قِيلَ[٢] ٱنشُزُواْ[٣] فَٱنشُزُواْ[٤] يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ﴾ [١١].

(فَضُمَّ الْكَسْرَ)؛ أي: اقرأهما بضم الزاي.

عن المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ) (عَنْ صَفٍّ[٥] خُلْفٍ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وحفص؛ بلا خلاف عنهم، وشعبة بخلاف عنه[٦].

والوجه الآخر له[٧]: كسرها[٨].

وبه **قرأ الباقون**.

وهما لغتان[٩]؛ كـ(يَعْكُفُ)[١٠]، و(يَحْرِصُ)، (يَحْرُصُ)[١١].

= السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بكسر الفاء بلا تنوين: **(خُلْفِ)** والثاني: بكسر الفاء مع التنوين: **(خُلْفٍ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ والشروح الأخرى.

(١) رُسِمَتْ في الأصل بالراء المهملة: (انشروا)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل جاءت زيادة كلمة: (لكم)، بعد كلمة: (قيل)، وهو خطأ.

(٣) رُسِمَتْ في الأصل بالراء المهملة: (انشروا)، وهو تصحيف.

(٤) رُسِمَتْ في الأصل بالراء المهملة: (فانشروا)، وهو تصحيف.

(٥) وقوله: **(صَفٍّ)**؛ واحد الصفوف، والصفُّ؛ هو السطر المستقيم من كل شيء.

(٦) قال في النشر: «فروى الجمهور عنه الضم؛ وهو الذي في التذكرة، والتبصرة، والهادي، والهداية، والكافي، والتلخيص، والعنوان، وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو الذي رواه جمهور العراقيين عنه من طريق يحي بن آدم». (ينظر: النشر ٣٨٥/٢).

(٧) أي: لشعبة، باعتباره آخر المذكورين في السياق.

(٨) قال في النشر: «وهو في كفاية السبط، وفي الإرشاد، وفي التجريد إلا من قراءته على عبدالباقي من طريق الصريفيني، وهو الذي رواه الجمهور عن العليمي، وبه قرأ الداني من طريق الصريفيني على أبي الفتح». (ينظر: النشر ٣٨٥/٢).

(٩) ينظر: الكشف ٣١٥/٢، والدر المصون ٢٧١/١٠، واللباب ٥٣٦/١٨ ـ ٥٣٧، والإتحاف ٥٢٦/٢، وغيث النفع ص (٣٦٦).

(١٠) اقتصر الشارح هنا على ذكر أحد اللغتين في الكلمة، وكان لا بد من الوجه الآخر لبيان المراد؛ فيقال: كـ(عَكَفَ)، (يَعْكِفُ)، وَ(يَعْكُفُ). (ينظر: الدر المصون ٢٧١/١٠، والإتحاف ٥٢٧/٢، والكشف ٣١٥/٢).

(١١) أي: كـ(حَرَصَ)، (يَحْرِصُ)، و(يَحْرُصُ).

والوجهان صحيحان عن شعبة(١).

وتقدَّم:

إشمام: ﴿قِيلَ﴾ معاً؛ لهشام، والكسائي، ورويس(٢).

والكلام على همزتي(٣): ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ [١٣]، تحقيقاً و[تسهيلاً](٤)، وصلاً وعدمه، وإبدالاً [للثانية](٥).

وإذا وقف عليه حمزة: فله في الثانية التحقيق والتسهيل؛ لأنها متوسطة **[٥٦٣]** بزائد(٦).

والخلاف في سين: ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [١٨]؛ فتحاً، وكسراً(٧).

وفي السورة مضافة واحدة(٨):

﴿وَرُسُلِيٓ إِنَّ﴾ [٢١].

فتحها: المدنيان، وابن عامر.

---

(١) وذكرهما عنه ابن مهران، وفي التيسير، والشاطبية، وغيرها. (ينظر: النشر ٢/٣٨٥).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٥٢٧.

(٣) فسهل الهمزة الثانية مع إدخال ألف: قالون، وأبو عمرو، وهشام بخلفه، وأبو جعفر، وسهل الهمزة الثانية مع عدم إدخال ألف: ورش، وابن كثير، ورويس، وللأزرق إبدالها ألفاً مع المد المشبع، والوجه الثاني لهشام: تحقيق الهمزة الثانية مع الإدخال، والوجه الثالث له: التحقيق مع القصر، وهي قراءة الباقين. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٢٧).

(٤) في الأصل: (وسهيلا)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (للثامة) أو كلمة نحوها، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: النشر ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٢/٥٢٧.

(٧) قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر: بفتح السين، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ٢/٥٢٧).

(٨) ينظر: النشر ٢/٣٨٦.

ولا **زائدة** فيها[١].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].



---

(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (المجادلة)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، وهي سورة (الحشر)، بل وضع عنوان (سورة الحشر) ثم بدأ في بيانها وشرح كلام الناظم فيها، وهكذا فعل موسى جار الله في شرحه، أما النويري فقد أشار إلى ابتداء فرش سورة (الحشر)، لكنه لم ينوه على انتهاء سورة (المجادلة)، وابن الناظم على عادته في أنه لا ينبه على ابتداء السورة التي هو بصدد شرحها ولا إلى ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، فتداخل في شرحه فرش سورة (المجادلة) بفرش سورة (الحشر)، والدكتور محمد سالم محيسن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ».

(٢) ينظر: النشر ٣٨٥/٢ ـ ٣٨٦، وتقريب النشر ص (١٧٩)، وشرح النويري ٤٤/٦ ـ ٤٦، وشرح ابن الناظم ص (٣١٧ ـ ٣١٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٣/أ)، والإتحاف ٥٢٥/٢ ـ ٥٢٨.

سُورَةُ الْحَشْرِ

تقدَّم الكلام على:

الهاء والميم من: ﴿قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [٢][(١)].

وعين: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ [٢][(٢)].

٩٤٨ ـ ....يُخْرِبُونَ الثِّقْلُ[(٣)]: حُمْ[(٤)]

واخْتُلِفَ في: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢].

فـ(**ـالثِّقْلُ**)؛ أي: قراءته بتشديد الراء، مع فتح الخاء قبلها.

---

(١) قرأ أبو عمرو، ويعقوب: بكسر الهاء والميم، وقرأ حمزة، والكسائي، ويعقوب: بضمهما، وقرأ الباقون: بكسر الهاء، وضم الميم. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، الأبيات رقم (١٢٠ ـ ١٢١)، والنشر ٢/٢٧٤، والإتحاف ٢/٥٢٩).

(٢) قرأ ابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب: بضم العين، وقرأ الباقون: بسكونها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٤)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٥٢٩).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**الثِّقْلَ**)، والثاني: برفع اللام: (**الثِّقْلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح فصارت الهاء مكان الحاء: (**هُمْ**)، وهو تصحيف موهم، لكن الإيهام زال حيث ضبطها في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ؛ بالحاء؛ رمز لأبي عمرو: (**حُمْ**)، وقد اختلفت النسخ في ضبط حركة الحاء من الكلمة على قولين؛ الأول: بضم الحاء: (**حُمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الحاء: (**حَمْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

للإمام المرموز إليه بحاء: **(حُمْ)**[١]؛ أي: أبي عمرو بكماله.

والباقون: بإسكان الخاء، وتخفيف الراء.

قال في الإتحاف[٢]: «هما بمعنًى[٣]، عدَّاه أبو عمرو: [بالتضعيف][٤]، وغيره: بالهمزة، لكن حُكِيَ عن أبي عمرو أنه قال: إن (خَرَّبَ) بالتشديد؛ هَدَّمَ وأَفْسد، و(أَخْرَبَ)؛ ترك الموضع خراباً وذهب[٥]»[٦].

وتقدَّم الخلاف في باء: ﴿بُيُوتَهُم﴾ [٢]؛ كسراً، وضمًّا[٧].

٩٤٩ ـ يَكُونَ[٨] أَنِّثْ، دُولَةٌ[٩]: ثِقْ لِي اخْتُلِفْ. وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيثِ نَصْبًا لَوْ[١٠] وُصِفْ

---

(١) ضُبطت هذه الكلمة بضبطين؛ بفتح الحاء وضمها؛ أما على ضم الحاء: **(حُمْ)**؛ فعل أمر، من حام الطائر يحوم إذا طاف على الماء والخضرة ونحوهما، وأما على فتح الحاء: **(حَمّ)**، فتأتي فعلٌ ماض بمعنى: قَضَى وقدَّر، يقال: حمَّ الله الأمر؛ قضاه وقدَّره، وتأتي بمعنى: سَخُنَ واشتدت حرارته، يقال: حمَّ الظهيرة؛ شدة حرها، وحمَّت الجمرة؛ صارت فحمة.

(٢) ينظر: الإتحاف ٥٢٩/٢ ـ ٥٣٠.

(٣) بقرينة ذكر الأيدي، نص على ذلك موسى جار الله في شرحه ص (٢٨٤).

(٤) في الأصل: (وبالتضعيف)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٢٩/٢).

(٥) وكان الترك بالإجلاء، قال موسى جار الله: «وهذا القيل غير مستقيم؛ لأن الترك لا يكون بالأيدي ولا بأيدي المؤمنين، ولأن البيوت بعد الإجلاء تكون غنيمة، للغانم أن يسكنها فلا تكون معطلة». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٤)).

(٦) وعبارة صاحب الإتحاف، موجودة بنصها في البحر المحيط، والدر المصون، واللباب، وغيرها. (ينظر: البحر المحيط ٢٤٢/٨ ـ ٢٤٣، والدر المصون ٢٧١/١٠، واللباب ٥٦٦/١٨).

(٧) فقرأ بضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٥٣٠/٢).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بتاء الخطاب، ونصب النون: **(تَكُونَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، والثاني: بتاء الخطاب، ورفع النون: **(تَكُونُ)**، وهو الاختيار في شرح النويري، والثالث: بالياء التحتية، ورفع النون: =

واخْتُلِفَ في ﴿يَكُونَ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ﴾ [٧].

فـ(**ـأَنِّثْ**)؛ أي اقرأه: ﴿تَكُونَ﴾؛ بتاء التأنيث.

و﴿**دُولَةٌ**﴾؛ بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**ثِقْ لِي اخْتُلِفْ**)؛ أي: أبي جعفر بلا خلاف، وهشام باختلاف.

= (**يَكُونُ**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والرابع: بالياء التحتية، ونصب النون: (**يَكُونَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وعليه معظم النسخ، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يَكُونَ**)، (**يَكُونُ**)، (**تَكُونُ**)، (**تَكُونَ**).

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع التاء مع التنوين: (**دُولَةٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بنصب التاء مع التنوين: (**دُولَةً**).

(١٠) وقد أثبت بعض محققي المتن ـ كالشيخ العلامة علي الضباع، وشيخنا المحقق تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد ـ أن اللام هنا رمز لهشام، وليس ذلك كذلك، بل الصواب الذي عليه جميع الشروح ومحققو المتن ونسخ المتن العتيقة أنها ليست رمزاً لهشام، أما شرَّاح المتن فقد أجمعو في مفهوم كلامهم على أن اللام ليست رمزاً لهشام، وإنما هي من تتمة وصف الخلاف في الحرف المذكور، وأما النسخ التي عُنيت بضبط المتن؛ كالنسخ العتيقة ـ نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم ـ فقد ضُبِطَتْ اللَّام في كلا النسختين باعتبار أنها من تتمة وصف الخلاف في القراءة، وليست رمزا لهشام، حيث لُوِّنت في كلا النسختين باللون الأسود ـ ومنهجهما أن رموز القراء تُلَوَّن باللون الأحمر ـ، فدل عدم تلوينها باللون الأحمر على أنها في تلك النسختين ليست رمزاً لهشام، وأما المنير السمنودي في شرحه (النسخة التركية) فقد لوَّن اللام باللون الأحمر ـ ومنهجه أن رموز القراء باللون الأسود ـ فدل تلوينه للام باللون الأحمر على أنها عنده ليست برمز لهشام.

وقد انتبه لهذه المسألة الشيخ القاضي في نسخته التي ضبطها وحققها من متن طيبة النشر؛ حيث صرَّح بحذف الأقواس التي حَوْلَ اللام وجعل اللام بلا أقواس، ومنهجه في رموز القراء أن يجعل رموز القراء الحرفية والكلمية بين قوسين صغيرين.

فمن أكثر طرق الحلواني عنه: ﴿تَكُونَ﴾؛ بتاء التأنيث، ﴿دُولَةٌ﴾؛ بالرفع؛ على أنَّ كان تامة، وهي طريق ابن عبدان عنه، وروى الجمال وغيره: التذكير، مع رفع: ﴿دُولَةٌ﴾؛ مجازي التأنيث(١)، ولم يختلف عن الحلواني في رفع: ﴿دُولَةٌ﴾(٢).

ومن طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام: التذكير مع النصب(٣).

و به **قرأ الباقون**.

على أنَّ (كان) ناقصة، واسمها: ضمير [الفيء](٤)، و﴿دُولَةٌ﴾ خبرها(٥).

(وَامْنَعْ مَعَ التَّأْنِيْثِ)؛ أي تأنيث: ﴿تَكُونَ﴾.

(نَصْباً)؛ أي نصب: ﴿دُولَةً﴾.

و**(لَوْ وُصِفْ)**؛ على ما توهمه بعض [شراح](٦) الحرز من ظاهر كلامه(٧)؛

---

(١) ينظر: الكشف ٣١٦/٢، والدر المصون ٢٨٣/١٠، واللباب ٥٧٩/١٨.

(٢) قاله في النشر، وزاد: «وما رواه فارس عن عبدالباقي بن الحسن عن أصحابه عن الحلواني بالياء والنصب كالجماعة قال الحافظ أبو عمرو: وهو غلط؛ لانعقاد الإجماع على الرفع». (ينظر: النشر ٣٨٦/٢).

(٣) وهو الذي لم يذكر ابن مجاهد ولا من تبعه من العراقيين؛ كابن سوار، وأبو العلاء، وأبي العز، وصاحب التجريد، وغيرهم، سواه، وهذا الوجه لهشام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٨٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٧)).

(٤) ضُبِطَتْ في الأصل بحذف الهمزة: (الفي).

(٥) ينظر: الكشف ٣١٦/٢، والدر المصون ٢٨٣/١٠، واللباب ٥٧٩/١٨، والإتحاف ٥٣٠/٢.

(٦) في الأصل: (الشراح)، والصواب ما أثبته.

(٧) كما نبه عليه في غيث النفع والإتحاف وحل المشكلات وغيرهم من المحررين، وقد ذكر أبو شامة في إبراز المعاني ٢٠٥/٤ ما نصه: «والذي في كتابي التيسير، والتبصرة لمكي: أنَّ هشاماً رفع: ﴿دُولَةٌ﴾، واختلف عنه في تأنيث: ﴿يَكُونَ﴾ وتذكيره، والذي ذكره أبو الفتح فارس أن الخلاف في الموضعين أحد الوجهين، مثل قراءة الجماعة بتذكير: ﴿يَكُونَ﴾، ونصب: ﴿دُولَةً﴾، وهو قول صاحب الروضة»، ثم عقّبَ محقق إبراز المعاني ـ رحمه الله ـ بقوله: «ولا يجوز فيها النصب مع التأنيث كما توهمه بعضهم، =

لانتفاء صحته رواية ومعنى، كما نبَّه عليه المصنف[١]، ولذا قال الأفراني في مقصورته[٢]:

كَــيْــلَا يَــكُــونَ دُولَــةً بِــرَفْــعِــهِ   مَـعَ الْـخِـلَافِ فِـي يَـكُـونَ ذَا بَـدَا

قال الجعبري[٣]: «وإنما امتنع التأنيث مع النصب؛ لأن الفاعل

= فالخلف الذي في الحرز عن هشام خاص بلفظ: ﴿يَكُونَ﴾ فقط، وما ذكره أبو الفتح فارس وغيره بأن الخلاف في الموضعين لا يعول عليه»، وقال الشيخ ملا علي القاري في شرحه على الشاطبية: «تأنيث: ﴿يَكُونَ﴾، ورفع: ﴿دُولَةٌ﴾، وبه قطع ابنا غلبون، والمهدوي، وتذكيره، ونصبها، كبقية السبعة، وبه قطع ابن مجاهد، وأبو العلاء، وصاحب الروضة، ووجها التيسير: تأنيثه، ورفعها، وتذكيره ـ أيضاً ـ وفاقاً لمكي، فيكون وجه نصب: ﴿دُولَةً﴾ عنه من زيادات القصيد، وإطلاق الخلافين يقتضي استقلالهما؛ فركب أربعة أوجه؛ التأنيث مع الرفع والنصب، والتذكير مع كل منهما»، وقال في الضابطية: «فإنه يتوهم أن يكون الخلف في التأنيث، لا في رفع: ﴿دُولَةً﴾، مع أن الخلاف فيهما على المعتمد، فقلتُ: (يكون فأنث دولة الكل خلف لا)»، وعليه: فإن القائل بالخلاف في (دولة) هو: أبو الفتح فارس وغيره كما نقله عنه أبو شامة، لكن أبو شامة لم يعقب على كلامه، وذكر ملا علي قاري في شرحه على الشاطبية احتمال الخلاف لهشام في (دولة) كما هو محتمل في: (يكون)، قال في مختصر بلوغ الأمنية:

يَكُونُ فَأَنِّثْ عَنْ هِشَامٍ بِخُلْفِهِ   وَفِي دُولَةٌ رَفْعٌ عَلَى ذَيْنِ نُقِّلَا

قال الضباع: «يعني أن هشاماً ورد عنه في قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾، وجهان وهما؛ التأنيث والتذكير في: ﴿يَكُونَ﴾، مع رفع: ﴿دُولَةً﴾، ولا يجوز فيهما النصب مع التأنيث، كما توهم بعضهم، فالخلف الذي في الحرز خاص بـ﴿يَكُونَ﴾ فقط، ـ أي: دون: ﴿دُولَةً﴾ ـ». (ينظر: شرح ملا علي قاري على الشاطبية ص (٣٩٥)، (خ)، وتعديلات بعض شراح الشاطبية ص (١٣٩)، وغيث النفع ص (٣٦٦)، ومختصر بلوغ الأمنية ص (٣٦٦ ـ ٣٦٨)، وحل المشكلات ص (٨٤)).

(١) وما نقله الشارح من التعليل هو نصُّ كلام ابن الجزري في النشر، ونقله عن النشر صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ٣٨٦/٢، والإتحاف ٥٣٠/٢).

(٢) والأفراني هو شيخ النوري الصفاقسي، صاحب كتاب غيث النفع، وقد نقل صاحب الغيث هذه الأبيات في الغيث. (ينظر: غيث النفع (٣٦٦)، ومقصورة الأفراني (ق ٢/ب)).

(٣) ينظر: كنز المعاني (رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية) ٦٥٣/٣.

مذكر، فلا يجوز تأنيث فعله»[1].

وتقدَّم:

للأزرق خمس طرق[2] في نحو: ﴿ءَاتَىٰكُمْ﴾.

وكسر: ﴿**رِضْوَاناً**﴾؛ لشعبة[3].

والخلاف في: ﴿رَءُوفٌ﴾؛ قصراً، ومدًّا[4].

٩٥٠ ـ وَجُدُرٍ[5] جِدَارِ[6]: حَبْرٌ[7] ....

---

(١) وقال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة) محرراً خلاف القراء في هذا الحرف، البيت رقم (٣٧٠):

.... **مَعْ يَا وَتَا يَكُونُ دُولَةٌ رُفِعْ**

(ينظر: النشر ٢/٣٨١ ـ ٣٨٢، والإتحاف ٢/٥١٢، وغيث النفع ص (٣٦٢)، وجامع الخيرات ص (٤٧٤)).

(٢) والصواب أنها ستة أوجه، كلها أوجه صحيحة مقروء بها، وقد تقدم بيان ذلك وتحريره في آية النمل عند قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ [٣٦]، فليرجع إليه. ولا فرق في هذه الأوجه الستة بين أن يتقدم ما فيه التقليل على مدِّ البدل؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [٣٧]، أو يتأخر؛ كقوله تعالى: ﴿ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البقرة: ٣٤]. (ينظر: غيث النفع ص (١٠٧ ـ ١٠٨)، والإتحاف ١/٢٦٤، وحل المشكلات ص (٤١)، ومتن طيبة النشر، البيت رقم (٣٩٨)، وفريدة الدهر ٢/٦٥ ـ ٦٦).

(٣) وقرأ الباقون: بكسر الراء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٢٢)، والنشر ٢/٢٣٨، والإتحاف ٢/٥٣٠).

(٤) قرأه بالقصر: أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وفيه تثليث البدل للأزرق عن ورش. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧٦ ـ ٤٧٧)، والنشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٢٩٤).

(٥) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بضم الواو: (**وُجُدُرٍ**)، وهو سبق قلم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: (**جِدَارِ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: برفع الراء: (**جِدَارُ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، =

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿جُدُرٍ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ [٥٦٤] جَمِيعًا إِلَّا [فِي](١) قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍ﴾ [١٤].

فقرأه: ﴿جِدَارٍ﴾؛ بكسر الجيم، وفتح الدال، وألف بعدها.

على الإفراد(٢).

الإمامان المرموز إليهما بقوله: (حَبْرٌ)(٣)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو مع الإمالة على أصله(٤).

والباقون: بضمتين، من غير ألف بعد الدال.

على الجمع(٥).

وتقدَّم الخلاف في:

سين: ﴿تَحْسَبُهُمْ﴾ [١٤]؛ كسراً، وفتحاً(٦).

= وشرح موسى جار الله، والثاني: بجر الراء مع التنوين: (حَبْرٍ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) في الأصل: (من)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٢) باعتبار أن كل فرقة منهم وراء جدار، أو أنه واحد في معنى الجمع لدلالة السياق عليه، أو أنه أراد به السُّور، والسور الواحد يعمُّ الجميع من المقاتلة ويسترهم. (ينظر: الكشف ٣١٦/٢، والدر المصون ٢٨٩/١٠، واللباب ٦٠١/١٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٤)).

(٣) في الأصل: (حبراً)، والصواب ما أثبته.

(٤) وأصله هو أنه يميل كل ألف بعدها راء متطرفة مكسورة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٥٤/٢ ـ ٥٥، والإتحاف ٥٣١/٢).

(٥) باعتبار أن كل فرقة منهم وراء جدار، فَجُمِعَ لذلك. (ينظر: الكشف ٣١٦/٢، والدر المصون ٢٨٩/١٠، واللباب ٦٠١/١٨).

(٦) قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر: بفتح السين، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٦/٢، والإتحاف ٥٣١/٢).

وقراءة: ﴿بَرِيٓءٞ﴾ [١٦]؛ بالإبدال، والإدغام، لأبي جعفر(١)، وكذا وقف حمزة، وهشام بخلفه، ويجوز الروم فيه والإشمام(٢).

ويوقف لهما(٣) على: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ﴾ [١٧]؛ باثني عشر وجهاً(٤)، تقدم بيانها في بعض النظائر(٥).

وإمالة: ﴿ٱلۡبَارِئُ﴾ [٢٤]؛ لدوري الكسائي(٦).

---

(١) ظاهر كلام الشارح هنا يوهم أن أبا جعفر ليس له في هذه الكلمة إلا وجه الإبدال مع الإدغام وجهاً واحداً، والشارح في ذلك تابع لصاحب الإتحاف، ولم ينوه محققا الإتحاف على ذلك بشيء، والصواب أن أبا جعفر له في هذه الكلمة الوجهان، الإبدال مع الإدغام، والوجه الآخر هو القراءة بالهمز كقراءة الجماعة، فقد اخْتُلِفَ فيها عن أبي جعفر؛ فروى الإدغام: هبة الله من طرقه، والهذلي عن أصحابه، عن ابن شبيب، كلاهما عن ابن وردان، وكذلك روى الهاشمي من طريق الجوهري، والمغازلي والدوري، كلاهما عن ابن جماز، وروى باقي أصحاب أبي جعفر من الروايتين ذلك بالهمز، وبذلك قرأ الباقون، وعليه فكان يلزم الشارح أن يقول: «وقراءة: ﴿بَرِيٓءٞ﴾؛ بالإبدال، والإدغام، لأبي جعفر بخلفه»، فيشير إلى الخلف له، وقراءة أبي جعفر بالإبدال والإدغام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٦)، والنشر ٤٠٥/١، وشرح منحة مولى البر ص (٥٢)، والإتحاف بتحقيق د. شعبان إسماعيل ٥٣١/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٥٣٨)).

(٢) فحمزة وهشام بخلفه لهما ـ وقفاً ـ في هذه اللفظة ثلاثة أوجه صحيحة؛ وهي: الإدغام، والإشارة بالروم، والإشمام، وحُكِيَ وجه رابع؛ وهو: الحذف على وجه اتباع الرسم مع إجراء المدِّ والقصر، قال في النشر: «ولا يصح»، واتباع الرسم متحد مع الإدغام. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٤٧٥/١، والإتحاف ٥٣١/٢).

(٣) أي: لحمزة، وهشام بخلفه.

(٤) وذلك لرسم همزته على (واو)، وهي؛ خمسة على القياس؛ إبدالها ألفاً مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل بين بين مع المد والقصر، وسبعة على إبدالها واواً للرسم؛ وهي المد والقصر والتوسط مع سكون الواو، ومع إشمامها، والسابع؛ روم حركتها مع القصر، فهي خمسة أوجه على المذهب القياسي، وسبعة أوجه على المذهب الرسمي. (ينظر: النشر ٤٦٠/٢ ـ ٤٦٤، والإتحاف ٣٥٦/٢).

(٥) كموضع سورة الأنعام، وهو قوله تعالى: ﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ﴾ [٥].

(٦) ظاهر كلام الشارح هنا يوهم أنَّ دوري الكسائي ليس له في هذه الكلمة إلا الإمالة =

وفي السورة مضافة واحدة[(١)]:

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ﴾ [١٦].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

ولا **زائدة** فيها[(٢)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٣)].

= قولاً واحداً، والشارح في ذلك تابع لصاحب الإتحاف، ولم ينوه محققا الإتحاف عليه بشيء، والصواب أن دوري الكسائي له في هذا الموضع من سورة الحشر؛ الفتح، والإمالة، كما نصَّ عليه في نظم الطيبة حيث قال: «**وَخَلْفُ الْبَارِي**»، وقال في النشر: «فأجراه مجرى: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]؛ جمهور المغاربة، وهو الذي في تلخيص العبارات، والكافي، والهادي، والتبصرة، والهداية، والعنوان، والتيسير، والشاطبية، وكذلك رواه من طريق ابن فرح عن الكسائي: صاحب التجريد، والإرشادين، والمستنير، وغيرهم، ورواه عنه بالفتح خصوصاً أبو عثمان الضرير، وهو الذي في أكثر كتب القراءات ونصَّ على استثنائه: أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العز، وغيرهم، والوجهان صحيحان عن الدوري»، وعليه فقد كان من حقِّ الشارح أن يقول: «وإمالة: ﴿ٱلْبَارِئُ﴾ لدوري الكسائي بخلفه»، فيشير إلى الخلف له. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٩)، والنشر ٣٨/٢ ـ ٣٩، والإتحاف بتحقيق د. شعبان إسماعيل ٥٣١/٢، والإتحاف بتحقيق أنس مهرة ص (٥٣٨)).

(١) ينظر: النشر ٣٨٦/٢.

(٢) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الحشر)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، وهي سورة (الممتحنة)، بل وضع عنوان (سورة الحشر) ثم بدأ في بيانها وشرح كلام الناظم فيها، وهكذا فعل النويري وجار الله في شرحيهما، بينما أشار المنير السمنودي في شرحه إلى ابتداء فرش سورة (الممتحنة)، لكنه لم ينوه على انتهاء سورة (الحشر)، وابن الناظم على عادته في أنه لا ينبه على ابتداء السورة التي هو بصدد شرحها ولا إلى ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، فتداخل في شرحه فرش سورة (المجادلة) بفرش سورة (الحشر)، والدكتور محمد سالم محيسن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ».

(٣) ينظر: النشر ٣٨٦/٢، وتقريب النشر ص (١٨٠)، وشرح النويري ٤٧/٦ ـ ٤٩، وشرح ابن الناظم ص (٣١٧ ـ ٣١٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٣/أ ـ ل ١٣٣/ب)، والإتحاف ٥٢٩/٢ ـ ٥٣٢.

سُورَةُ الْمُمْتَحَنَةِ[1]

تقدَّم:

ضم: ﴿إِلَيْهِم﴾ [١]؛ لحمزة، ويعقوب[2].

وإمالة: ﴿مَرْضَاتِى﴾ [١]؛ للكسائي[3].

ومد: ﴿وَأَنَا۠ أَعْلَمُ﴾ [١]؛ للمدنيين[4].

وإدغام: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [١]؛ لورش، وأبي عمرو، وابن عامر، وأهل شفا[5].

٩٥٠ ـ ....فَـتْـحُ ضَـمْ يُفْصَلُ[6]: نَلْ ظُبًى. وَثِقْلُ الصَّادِ: لَمْ

(١) وقد رُوِيت بكسر الحاء، وبفتحها، فمن كسرها جعلها بمعنى؛ المُخْتَبِرَة، فتكون صفة للسورة، ومن فتح الحاء فإنه أضافها إلى المرأة التي نزلت فيها وهي أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط. (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٤٣٥)).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ١/٢٧٢، والإتحاف ٢/٥٣٣.

(٣) وهذا الحرف مما اختص بإمالته الكسائي دون حمزة وخلف العاشر، ولهذا فقد نصَّ عليه في الطيبة حيث قال: (**مَرْضَاتِ كَيفَ جَا**)، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٥)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٥٣٣).

(٤) وقرأ الباقون: بحذف الألف وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٤)، والنشر ٢/٢٣١، والإتحاف ٢/٥٣٣).

(٥) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٥٣٣).

(٦) تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح إلى: (**يُفْضَّلُ**)، وقد اختلفت النسخ في =

٩٥١ ـ خُلْفٌ[(١)] **شَفَا مِنْهُ. افْتَحُوا: عَمَّ حُلَا دُمْ.....................................**

واخْتُلِفَ في: ﴿لَن [تَنفَعَكُمْ][(٢)] أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ [يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ][(٣)]﴾ [٣].

فـ(**فَتْحُ ضَمْ**: ﴿**يُفْصَلُ**﴾)؛ أي: القراءة بفتح ياء المضارعة.

للمرموز إليهم بأولى قوله: (**نَلْ ظُبًى**)؛ أي: عاصم، ويعقوب.

والباقون: بضمها.

(**وَثِقْلُ الصَّادِ**[(٤)])؛ أي: تشديدها.

للمرموز إليهم بقوله: (**لَمْ**[(٥)]) (**خُلْفٌ شَفَا مِنْهُ**)؛ أي: هشام بخلاف

= ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبطت فيه؛ بفتح الياء، وكسر الصاد؛ على البناء للفاعل: (**يَفْصِلُ**)، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بضم الياء، وكسر الصاد: (**يُفْصِلُ**)، والثالث: بضم الياء، وفتح الصاد؛ على البناء للمفعول: (**يُفْصَلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**يُفْصِلُ**)، (**يَفْصِلُ**)، (**يُفْصَلُ**)، أما الوجه الأول ففيه نظر؛ لانه لا أحد من القراء يقرأ بضم الياء، وسكون الفاء، وكسر الصاد.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها: بالكسر في الفاء بلا تنوين: (**خُلْفِ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالنصب في الفاء مع التنوين: (**خُلْفاً**)، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالضم في الفاء بلا تنوين: (**خُلْفُ**)، والرابع: بالرفع في الفاء مع التنوين: (**خُلْفٌ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**خُلْفٌ**)، (**خُلْفاً**)، (**خُلْفِ**)، (**خُلْفُ**).

(٢) في الأصل: (ينفعكم)، وهو خطأ في نقل النص القرآني.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، والأصل أن يكون موجودًا؛ لأنه هو موضع الخلاف بين القراء.

(٤) في الأصل: (الضاد)، وهو تصحيف.

(٥) وقوله: (**لَمْ**)؛ فعلٌ؛ مِنْ: لَمَّ، يَلِمُّ، يقال: لَمَّ الشيء؛ جمعه جمعاً شديداً، ولَمَّ الله شعثه؛ =

عنه، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وابن ذكوان، بلا خلف عنهم.

والباقون بتخفيفها.

و(**افْتَحُوا**)؛ أي: اقرؤوا بفتح الصاد منه.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ حُلَا**) (**دُمْ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وأبي عمرو، وابن كثير.

والباقون: بكسرها.

فتلخص من ذلك أربع(١):

الأولى: لعاصم، ويعقوب؛ بفتح الياء، وإسكان الفاء، وكسر الصاد مخففة(٢)؛ على البناء للفاعل، من (فَصَل) الثلاثي(٣).

الثانية: لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه؛ بضم الياء، وفتح الفاء، وكسر الصاد مشددة(٤)؛ مبنياً للفاعل(٥)، من (التفصيل).

الثالثة: لابن عامر سوى الداجوني عن هشام عنه؛ بضم الياء، وفتح الفاء والصاد مشددة(٦)؛ مبنياً للمفعول(٧)؛ من (التفصيل) ـ أيضاً ـ.

= جَمَع ماتفرق من أموره وأصلحه، فاللَّمّ؛ هو الجمع والإصلاح، وتأتي: (لَمْ)؛ حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، وتختص بمصاحبة الشرط، ومنه قوله تعالى: (لم يلد ولم يولد).

(١) فهي أربع قراءات في المتواتر، وأربع قراءات في الشواذ، ذكرها في الدر المصون، فصار فيها ثمان قراءات. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣١٨)، والإتحاف ٢/٥٣٤، وغيث النفع ص (٣٦٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٣/ب)، وشرح النويري ٦/٥٠ ـ ٥١، والدر المصون ١٠/٣٠٢ ـ ٣٠٣).

(٢) أي: (**يَفْصِلُ**).

(٣) فأضاف الفعل إلى الله جلَّ ذكره، لتقدم لفظ الإخبار منه تعالى عن نفسه في قوله: ﴿وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ﴾ [١]. (ينظر: الكشف ٢/٣١٨، وشرح النويري ٦/٥٠، والإتحاف ٢/٥٣٤).

(٤) أي: (**يُفَصِّلُ**).

(٥) مضارع: (فصَّلَ)، مثل (علَّمَ). (ينظر: الكشف ٢/٣١٨، وشرح النويري ٦/٥٠، والإتحاف ٢/٥٣٤).

(٦) أي: (**يُفَصَّلُ**).

(٧) ينظر: الكشف ٢/٣١٨، وشرح النويري ٦/٥٠، والإتحاف ٢/٥٣٣ ـ ٥٣٤.

الرابعة: للحرميين، وأبي عمرو، وهشام من طريق الداجوني عنه(١)؛ بضم الياء، وسكون الفاء، وفتح الصاد مخففة(٢)؛ مبنياً للمفعول(٣) ـ أيضاً ـ [**٥٦٥**]؛ من (فَصَلَ) الثلاثي.

تأمل.

وتقدَّم:

كسر همزة: ﴿أُسْوَةٌ﴾ معاً(٤)؛ لغير عاصم(٥).

وألف: ﴿**إِبْرَاهَامِ**﴾ [٣]، الأول، لابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان(٦).

ويوقف لحمزة [على: ﴿بُرَءَٰٓؤُا۟﴾ [٤]](٧)؛ بتسهيل الهمزة [الأولى](٨) بين بين فقط(٩)، وأما الثانية؛ فتبدل ألفاً مع المد والتوسط والقصر،

---

(١) وقراءة هشام من طريق الداجوني بهذا الوجه من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٨٧/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٧)).

(٢) أي: (**يُفْصَلُ**).

(٣) ينظر: الكشف ٣١٨/٢، وشرح النويري ٥١/٦، والإتحاف ٥٣٣/٢.

(٤) الآيتين: [٤، ٦].

(٥) وقرأ عاصم: بضم الهمزة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأحزاب، البيت رقم (٨٥٦)، والنشر ٣٤٨/٢، والإتحاف ٥٣٣/٢).

(٦) وقرأ الباقون: بكسر الهاء، بعدها ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٧٣)، والنشر ٢٢١/٢، والإتحاف ٥٣٤/٢).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وما بعدها من السياق يدل عليها، وهو الذي في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٣٤/٢).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وما بعدها من السياق يدل عليها، وهو الذي في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٣٤/٢).

(٩) وأجاز بعضهم له حذفها على وجه اتباع الرسم، فيجيء معه أوجه إبدال الهمزة مضمومة واواً؛ لأن وجه الحذف من تتمة وجه اتباع الرسم؛ فتصير تسعة عشر، قال في النشر: «وهذا الوجه ضعيف جداً، غير مرضي، ولا مأخوذ به؛ لاختلال بنية الكلمة ومعناها بذلك، ولأن صورة الهمزة المفتوحة إنما حُذِفَتْ اختصاراً كما حُذِفَتْ الألف بعدها، لا على وجه أن تخفف بحذفها»، ثم قال: «وبالغ بعضهم =

وتسهل كالواو مع المد والقصر؛ فهي خمسة، وتبدل واواً ساكنة للرسم مع الثلاثة، وله الإشمام مع الثلاثة أيضاً، والروم مع القصر؛ فالجملة اثنا عشر، وافقه هشام بخلفه مع تحقيق الأولى(١).

وتقدَّم:

تشديد تاء: ﴿أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾ [٩]، وصلاً؛ للبزي بخلفه(٢).

ووقف يعقوب بخلفه بهاء السكت على نون جمع النسوة المشددة بعد الهاء(٣) من: ﴿فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [١٠]، وجميع ما بعده(٤)، إلى قوله: ﴿لَهُنَّ ٱللَّهَ﴾ [١٢].

= وأجاز (بروا)؛ بواو مفتوحة بعد الراء، بعدها ألف، على حكاية صورة الخط، فتصير عشرين وجهاً، ولا يصح هذا الوجه، ولا يجوز، وهو أشد شذوذاً من الذي قبله؛ لفساد المعنى، واختلال اللفظ، ولأن الواو إنما هي صورة الهمزة المضمومة والألف بعدها زائدة تشبيهاً لها بواو الجمع وألفه»، ثم قال في النشر: «وأشد منه وأنكر: وجه آخر حكاه الهذلي عن الأنطاكي وهو: قلب الهمزتين واوين فيقول: (برواو)، قال: وليس ذلك بصحيح»، ثم قال في النشر: «وذكر بعض المتأخرين فيها ستةً وعشرين وجهاً مفرعة عن أربعة أوجه...الخ»، ثم ذكرها وأطال في ذكرها، ثم أوصلها إلى إحدى وثلاثين وجهاً، ثم ختم كلامه بقوله: «ولا يصح منها سوى ما تقدم»؛ يعني: وجه تسهيل الهمزة الأولى بين بين. (ينظر: النشر ٢/٤٧٤ ـ ٤٧٥).

(١) ينظر: النشر ٢/٤٧٤.

(٢) وقرأ الباقون: بالتخفيف، وإذا ابْتدأ بها البزي ابتدأ بها مخففة ـ كالجماعة ـ؛ لامتناع الابتداء بالساكن، وموافقة للرسم والرواية. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١١)، والنشر ٢/٢٣٢، والإتحاف ٢/٥٣٤).

(٣) قال في النشر: «فقطع في التذكرة بإثبات الهاء عن يعقوب في ذلك كله، وكذلك الحافظ أبو عمرو الداني، وذكره أبو طاهر بن سوار، وقطع به أبو العز القلانسي لرويس من طريق القاضي، وأطلقه في الكنز عن رويس، وقطع به ابن مهران لروح، والوجهان ثابتان عن يعقوب، بهما قرأت، وبهما آخذ، وأطلقه بعضهم، وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعده هاء». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦١ ـ ٣٦٢)، والنشر ٢/١٣٥، والإتحاف ٢/٥٣٣).

(٤) وهي: ﴿فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾، ﴿بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾، ﴿عَلِمْتُمُوهُنَّ﴾، ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ﴾، ﴿لَا هُنَّ﴾، ﴿لَّهُنَّ﴾، ﴿تَنكِحُوهُنَّ﴾، ﴿ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾، ﴿أُجُورَهُنَّ﴾، ﴿أَيْدِيهِنَّ﴾، ﴿وَأَرْجُلِهِنَّ﴾، ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾، ﴿لَهُنَّ﴾.

٩٥١ ـ ....تُمْسِكُوا الثِّقْلُ: حِمًى.........

واخْتُلِفَ في: ﴿تُمْسِكُواْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُواْ [بِعِصَمِ][١] ٱلْكَوَافِرِ﴾ [١٠].

(فالثِّقْلُ)؛ أي: قراءته بتشديد السين، مع فتح الميم.

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(حِمًى)**؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب.

على أنه من (مَسَّكَ) المضعف[٢].

والباقون: بإسكان الميم، وتخفيف السين.

من (أَمْسَكَ)، كـ(أَكْرَمَ)[٣].

وتقدَّم:

نقل: ﴿وَسْـَٔلُواْ مَآ أَنفَقْتُمْ﴾ [١٠]؛ لابن كثير، والكسائي، وخلف عن نفسه، كوقف حمزة عليه، وعلى: ﴿وَلْيَسْـَٔلُواْ﴾ [١٠][٤]، بعده[٥].

وهمز: ﴿**النَّبِيءُ إِذَا**﴾ [١٠]، لنافع وحده؛ فهو عنده من قبيل الهمزتين من كلمتين؛ فيبدل الثانية واواً مكسورة في الوصل، أو يسهلها كالياء[٦].

---

(١) في الأصل: (بعض)، وهو تصحيف وتحريف في النص القرآني.

(٢) فهو من باب التفعيل. (ينظر: الدر المصون ٣٠٧/١٠، واللباب ٢٧/١٩).

(٣) فهو من باب الأفعال. (ينظر: الدر المصون ٣٠٧/١٠، واللباب ٢٧/١٩).

(٤) في الأصل: (ولسألوا)، وهو تصحيف وتحريف في نقل النص القرآني.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/٢، والإتحاف ٥٣٣/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، البيت رقم (٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/١، والإتحاف ٥٣٥/٢.

وليس في السورة **مضافة**، ولا **زائدة**(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الممتحنة)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، وهي سورة (الصف)، بل وضع عنوان (سورة الصف) ثم بدأ في بيانها وشرح كلام الناظم فيها، وهكذا فعل جار الله في شرحه على الطيبة، بينما النويري في شرحه لم ينوه على انتهاء فرش سورة (الممتحنة) لكنه نوه على ابتداء فرش سورة (الصف) حيث قال: «ثم كمل (متم نوره) فقال. . .الخ»، وأما المنير السمنودي في شرحه فقد أشار إلى ابتداء فرش سورة (الصف)، لكنه لم ينوه على انتهاء سورة (الممتحنة)، وابن الناظم على عادته في أنه لا ينبه على ابتداء السورة التي هو بصدد شرحها ولا إلى ابتداء السورة التي سيشرع في شرحها، فتداخل في شرحه فرش سورة (الممتحنة) بفرش سورة (الصف)، والدكتور محمد سالم محيسن من منهجه أن يأخذ في شرح السور الكريمة سورة سورة، وبعد نهاية كلِّ سورة يقول: «تمت سورة. . .الخ».

(٢) ينظر: النشر ٣٨٧/٢)، وتقريب النشر ص (١٨٠)، وشرح النويري (٦/٥٠ ـ ٥١)، وشرح ابن الناظم ص (٣١٨ ـ ٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٣/ب)، والإتحاف ٥٣٣/٢ ـ ٥٣٥).

سُورَةُ الصَّفِّ

تقدَّم:

وقف البزي ويعقوب بخلفهما [على][1]: ﴿لِمَ﴾ [٢]؛ معاً[2]، بهاء السكت[3].

وإمالة: ﴿زَاغُوٓاْ[4]﴾ [٥]؛ لحمزة، إلا: [﴿أَزَاغَ﴾ [٥]][5]، اتفاقاً، فيهما[6].

وقراءة: ﴿**سَاحِر**﴾ [٥]؛ له، وللكسائي، وخلف عن نفسه[7].

---

(١) كُتِبَتْ في الأصل: (علم) وهو تصحيف.

(٢) أي: الآيتين [٢، ٥].

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦٠ ـ ٣٦١)، والنشر ١٣٤/٢ ـ ١٣٥، والإتحاف ٥٣٦/٢.

(٤) ضُبطت في الأصل: (زاعوا)، وهو تصحيف.

(٥) ما بين المعكوفتين ضُبِطَ في الأصل: (زاغ)، ولفظة: (زاغ) ليست من المستثنيات، بل إنه نصَّ عليها ومثَّل بها في نظم الطيبة، فالإمالة فيها اتفاقاً؛ لأنها فعل ثلاثي، ولكنَّ المستثنى من الإمالة ـ وهو الذي نصَّ عليه في الطيبة ـ هو لفظ: (زاغت)، والذي في سورة الصف هنا هو لفظ: (أزاغ)، وهو ـ أيضاً ـ مستثنى من الإمالة اتفاقاً؛ وإنما منعت فيه الإمالة لأنه رباعيٌّ، والإمالة إنما هي في الثلاثي كما قال في الطيبة ص (٥٣) البيت رقم (٣١٠): (**والثُّلَاثي فُضِّلَا**)، وقد أثْبَتُّ نص الكلمة في أصل الشرح موافقة لنصها في سورتها، وهو الذي في الإتحاف، وغيث النفع، وغيرهما. (ينظر: الإتحاف ٥٣٦/٢).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٠)، والنشر ٥٩/٢، والإتحاف ٥٠١/٢.

(٧) فقرأ أهل شفا: بألف بعد السين، وكسر الحاء، وقرأ الباقون: بكسر السين، وإسكان الحاء من غير ألف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة المائدة، البيت رقم (٥٨٨)، والنشر ٢٥٦/٢، والإتحاف ٥٣٦/٢).

وحذف همزة: ﴿لِيُطْفِـُٔواْ﴾ [٨]، مع ضم [الفاء][١]؛ لأبي جعفر[٢]، وكذا وقف حمزة عليه، وله التسهيل كالواو، والإبدال ياء محضة[٣].

٩٥١ - ....مُـتِـمُّ[٤] لَا
٩٥٢ - تُنَوِّنِ، اخْفِضْ نُورَهُ: صَحْبُ[٥] دَرَى[٦] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿مُتِمُّ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [٨].

فـ(**ـلَا**) (**تُنَوِّنِ اخْفِضْ**: ﴿نُورَهُۥ﴾)؛ أي: القراءة بغير تنوين الميم، وبخفض راء: ﴿نُورِهِۦ﴾.

---

(١) في الأصل: (الياء)، وهو تصحيف، وأبو جعفر إنما يضم الفاء؛ لأجل الواو التي بعد الهمزة المفتوحة.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٠)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٥٣٦/٢.

(٣) نصَّ عليه في النشر، والإتحاف. (ينظر: النشر ٤٨٥/١، والإتحاف ٥٣٦/٢).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبِطَتْ فيها؛ بفتح الميم الثانية: (**مُتِمَّ**)، والثاني: برفع الميم الثانية: (**مُتِمُّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الباء بلا تنوين: (**صَحْبُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: برفع الباء مع التنوين: (**صَحْبٌ**).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بدال وراء مفتوحتين، بعدهما ألف مقصورة: (**دَرَى**)، وهو الاختيار في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وشرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي، ونسخة الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح - من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة -، والثاني: بدالين؛ الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة، مع حذف الياء: (**دَدِ**)، وهو الاختيار وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وفي نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والدَّدُ: مخفف اللهو واللعب، والثالث: بدال مفتوحة، ثم راء مكسورة، بعدها ياء: (**دَرِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي - بنسختيه التركية والهندية -، والرابع: بدالين؛ مفتوحة فمكسورة، ثم ياء: (**دَدِي**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**دَرَى**)، (**دَدِ**)، (**دَرِي**)، (**دَدِي**).

للمرموز إليهم بقوله: (**صَحْبٌ دَرَى**[١])؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص، وابن كثير.

على أنه إضافة اسم الفاعل للتخفيف فلا يَتَعَرَّف؛ لأنها من إضافة [٥٦٦] الصفة إلى معمولها[٢].

وقرأ الباقون: بتنوين: ﴿مُتِمٌّ﴾، ونصب: ﴿نُورَهُۥ﴾.

على إعمال اسم الفاعل، كما هو الأصل[٣].

فالأولى على حد: ﴿ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥][٤].

والثانية على: ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦][٥].

وتقدَّم تشديد: ﴿نُنجِيكُم﴾ [١٠]؛ لابن عامر وحده[٦].

٩٥٢ ـ .... أَنْـصَـارَ نَـوِّنْ، لَامَ لِلَّـهِ اكْـسِـرَا[٧]:

(١) معنى قوله: (**دَرَى**)؛ فعلٌ، مِنْ: دَرَى، يَدْري، دِرايةً، فلان دَرَى بالشيء أي: اطَّلَع على الأمر وعرفه.

(٢) ينظر: الكشف ٣٢٠/٢، والدر المصون ٣١٨/١٠، واللباب ٥٧/١٩، والإتحاف ٥٣٧/٢، وغيث النفع ص (٣٦٨).

(٣) قال في الدر المصون: «والشيخ ـ يعني أبي حيان ـ ينازع في كونه الأصل». (ينظر: الكشف ٣٢٠/٢، والدر المصون ٣١٨/١٠، واللباب ٥٧/١٩، والإتحاف ٥٣٧/٢، وغيث النفع ص (٣٦٨)).

(٤) وسورة الأنبياء: الآية [٣٥]، وسورة العنكبوت: الآية [٤٧].

(٥) مثَّلَ به في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٦٨)).

(٦) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٠٣)، والنشر ٢٥٩/٢، والإتحاف ٥٣٧/٢).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**اكْسِرَا**)، وهو الاختيار في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وشرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي، ونسخة الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: (**زِدِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. والثالث: بإثبات ياء بعد الزاي المكسورة: (**زِدِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)؛ بينما ضُبطت في النسخة التركية =

٩٥٣ ـ حِرْمٌ[(١)] حَلَا.................. ....

واخْتُلِفَ في: ﴿أَنصَارَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ [١٤].

فـ(**ـنَوِّنْ**) الراء.

و(**لَامَ** ﴿لِلَّهِ﴾ **اكْسِرَا**).

أي: اقرأ بتنوين: ﴿**أَنْصَارًا**﴾، فبعد الراء ألف؛ علامة التنوين في الوقف.

و﴿لِلَّهِ﴾؛ بلام مكسورة، بعدها لام مفتوحة مشددة مرققة.

قرأ هكذا الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حِرْمٌ حَلَا**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو.

وإذا وقفوا: أبدلوا من تنوين الراء ألفاً، وابتدءوا: ﴿لِلَّهِ﴾، كوصله.

وقرأ الباقون: بغير تنوين: ﴿أَنصَارَ﴾، وجعل الألف همزة وصل للاسم الجليل، وتفخيم لامه.

وإذا وقفوا: سكَّنوا الراء، وإذا ابتدؤوا [أتوا][(٢)] بهمزة الوصل.

= من الشرح ـ كضبط الجماعة ـ أي: بحذفها: (**زِدِ**)، فصار في ضبط هذا الموضع؛ ثلاثة أوجه: (**زِدِي**)، (**زِدِ**)، (**اكْسِرَا**).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: (**حِرْمٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الدكتور أيمن سويد، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الميم مع التنوين: (**حِرْمٌ**)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لحاجة السياق إليه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٦٨)).

ولا خلاف في عدم تنوين: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [١٤][(١)].

وفي السورة مضافتان[(٢)]:

﴿مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [٦].

فتحها: الحرميون، والبصريان، وشعبة.

﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [١٤].

فتحها: المدنيان.

ولا **زائدة** فيها[(٣)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٤)].



(١) أفاد الشارح في بيان خلاف القراء في هذا الحرف من غيث النفع، حيث إن الكلام من قوله: «اقرأ بتنوين: ﴿**أَنْصَاراً**﴾...الخ»، إلى هنا، موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٦٨)).

(٢) ينظر: النشر ٣٨٧/٢.

(٣) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الصف)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها ـ بحسب ترتيب النظم ـ وهي سورة (المنافقون)، وهكذا فعل النويري وموسى جار الله في شرحيهما، وأما المنير السمنودي في شرحه فقد أشار إلى ابتداء فرش سورة (المنافقون)، لكنه لم ينوه على انتهاء سورة (الصف)، وابن الناظم وصاحب الهادي لم يتغير منهجهما في مثل ذلك، على ما بينته في نظائره سابقاً.

(٤) ينظر: النشر ٣٨٧/٢، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٥٢/٦ ـ ٥٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٥٣٦/٢ ـ ٥٣٧.

سُورَةُ الْجُمُعَةِ

ليس فيها اختلاف فرش.

وتقدَّم:

ضم هاء: ﴿يُزَكِّيهِمْ﴾ [٢]؛ ليعقوب[١].

وإمالة[٢]: ﴿التَّوْرَىٰةَ﴾ [٥]، محضة؛ للاصبهاني، وأبي عمرو، وابن ذكوان، والكسائي، وخلف في اختياره، وحمزة في أحد وجهيه.

وتقليلها[٣]: للأزرق، وحمزة في وجهه الثاني، وقالون بخلفه.

والثاني له: الفتح، كالباقين[٤].

وإمالة: ﴿الْحِمَارِ﴾ [٥]؛ لأبي عمرو، وابن ذكوان بخلفه[٥]،

---

(١) وقرأ الباقون: بالضمِّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٥٣٨).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٢١ ـ ٣٢٢)، والنشر ٢/٦١، والإتحاف ٢/٥٣٦.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٨)، والنشر ٢/٦١ ـ ٦٢، والإتحاف ٢/٥٣٦.

(٤) ينظر: النشر ٢/٦٢، والإتحاف ٢/٥٣٦.

(٥) فروى الجمهور عن الأخفش من طريق ابن الأخرم: بالإمالة، ورواه آخرون: بالفتح من طريق النقاش، وبالإمالة لابن ذكوان بكماله قطع صاحب المبهج، وصاحب التيسير. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٢)، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٢/٥٦، والإتحاف ٢/٥٣٨).

ودوري الكسائي(١).

وتغليظ(٢): ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [٩].

وترقيق(٣): ﴿خَيْرٌ﴾ [٩].

للأزرق.

ولا خلاف للعشرة(٤) في ضم ميم: ﴿ٱلْجُمُعَةِ﴾ [٩].

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**.

والله أعلم.

---

(١) وقلله: الأزرق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٤)، والنشر ٥٦/٢، والإتحاف ٥٣٨/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٦).

(٣) وكلام الشارح هنا يوهم أن الراء المضمومة بعد ياء ساكنة ليس فيها إلا الترقيق قولاً واحداً، وليس ذلك كذلك، بل إن الأزرق عن ورش رققها على اختلاف بين الرواة عنه؛ فروى بعضهم تفخيمها في ذلك ولم يجروها مجرى المفتوحة؛ وذلك من أجل الضمة، نظراً إلى كونه ضمًّا لازماً، وهو مذهب صاحب التذكرة، وصاحب العنوان، وصاحب المجتبى، وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وروى جمهورهم عن الأزرق: ترقيقها، وهو الذي في التيسير، والهادي، والكافي، والتلخيصين، والهداية، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية، وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخيه؛ الخاقاني، وأبي الفتح، ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة، قال في النشر بعد أن ذكر الطرق لكلا القولين وعزاها إلى كتبها: «قلتُ: والترقيق هو الأصح نصًّا وروايةً وقياساً»، قال في الطيبة: «**كَذَاكَ ذَاتَ الضَّمِّ رَقِّقْ فِي الْأَصَحْ**». (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذاهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٩)، والنشر ٩٩/٢ ـ ١٠٠، والإتحاف ٥٣٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (١٣٧)).

(٤) والضمُّ لغة الحجاز، وقُرِئ في الشواذ بسكون الجيم: (الْجُمْعَةُ)، وهي قراءة ابن الزبير، وابن أبي عبلة، وزيد بن علي، والأعمش، والمطوعي في الأربع الشواذ، وأبو عبدالرحمٰن السلمي، وأبو عمرو في رواية عبدالوارث عنه، وأبو رجاء، وعكرمة، والزهري، وابن أبي ليلى، وأبو بكر عن عاصم، وابن صالح وابن حرب كلاهما عن حمزة، وقيل هي لغة تميم، وقيل: لغة عقيل. (ينظر: معجم القراءات ٤٦٠/٩، والإتحاف ٥٣٨/٢).

سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ

تقدَّم:

إمالة: ﴿جَآءَ﴾ [١][١]؛ لحمزة، وخلف عن نفسه، وابن عامر بخلف عن [هشام][٢]، والوجه الآخر له الفتح كالباقين[٣].

وتسهيل: ﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ [٤][٤]، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [٤][٥]؛ للأصبهاني، كوقف حمزة.

وإسكان شين: ﴿خُشُبٌ﴾ [٤]؛ لأبي عمرو، والكسائي، وقنبل بخلفه[٦].

---

(١) أي من قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [١].

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (ابن ذكوان)، والصواب أنه بخلف عن هشام، لأن ابن ذكوان له الإمالة في (جاء) كيف وقع قولاً واحداً، وأما هشام فله الخلف؛ فأمالها عنه: الداجوني، وفتحها الحلواني. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٥٩/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٥٩/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٨)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢.

(٦) فروى ابن مجاهد عنه: الإسكان، وروى ابن شنبوذ عنه: الضم، وبه قرأ الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٥٣ ـ ٤٥٤)، والنشر ٢١٦/٢ ـ ٢١٧، والإتحاف ٥٣٩/٢).

وكسر سين: ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [٤]؛ لغير ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر(١).

٩٥٣ ـ ....خَفِّفْ(٢) لَوَوْا: إِذْ شِمْ.........   ....

(**خَفِّفْ**)؛ أي: [اقرأ](٣)بتخفيف الواو الأولى من [قوله تعالى](٤): ﴿لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾ [٥].

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**إِذْ شِمْ**(٥))؛ أي: الإمام نافع، وروح عن يعقوب(٦).

والباقون: بتشديدها.

على التكثير(٧).

---

(١) وقرأ الباقون: بفتح السين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٨/٢، والإتحاف ٥٣٩/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بخاء مفتوحة بعدها فاء مكسورة مشددة، ثم أخرى ساكنة: (**خَفِّفْ**)، والثاني: بخاء مكسورة، بعدها فاء مضمومة مشددة: (**خِفُّ**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثالث: ما انفرد به شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه؛ بخاء مفتوحة، بعدها فاء مفتوحة مشددة: (**خَفَّ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خَفِّفْ**)، (**خِفُّ**)، (**خَفَّ**).

(٣) في الأصل: (قرء)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الذي يستقيم مع اختيار الشارح في ضبط كلام الناظم؛ حيث ضبطها: (**خَفِّفْ**)؛ على الأمر.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته محاكاة لمنهج الشارح في شرحه.

(٥) وقوله: (**شِمْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: شمَّ، يشِمُّ، ومنه: شم الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط.

(٦) وفي قراءة التخفيف معنى التقليل، ويصلح للتكثير، قال الإمام مكي في الكشف: «ولولا الجماعة لاخترت التخفيف، إذ عليه أتى جميع ما في القرآن». (ينظر: الكشف ٣٢٢/٢، والدر المصون ٣٤٠/١٠، واللباب ١١١/١٨).

(٧) أي: لووها مرة بعد مرة. (ينظر: الكشف ٣٢٢/٢، والدر المصون ٣٤٠/١٠، واللباب ١١١/١٩).

تنبيه(١): انفرد النهرواني، عن ابن شبيب، عن الفضل، عن ابن وردان، عن أبي جعفر بمد همزة: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾ [٦].

قال المصنف(٢): «ولم يتابعه عليه أحد، إلَّا أنَّ الناسَ أخذوه عنه».

ولم يعوِّل عليه في النظم(٣).

ووجْهُهُ كما في الإتحاف(٤): «بأن المد إشباع لهمزة الاستفهام؛ للإظهار والبيان لا لقلب همزة الوصل ألفاً، أي: لأنها مكسورة بخلاف؛ ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، و﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ﴾ [النمل: ٥٩]»(٥).

والجمهور: بهمزة واحدة مفتوحة ومقطوعة بلا مد.

وهي همزة التسوية، التي أصلها الاستفهام(٦).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿يَفْعَلُ ذَٰلِكَ﴾ [٦]؛ لأبي الحارث(٧).

واتفاقهم على إسكان ياء(٨): ﴿أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ﴾ [١٠].

---

(١) ينظر: النشر ٢/٣٨٨، والإتحاف ٢/٥٤٠.

(٢) ينظر: النشر ٢/٣٨٨.

(٣) على عادته في إهمال ذكر الانفرادات في نظمه، حيث لا يعرج على ذكرها في الطيبة، وإن ذكرها في النشر، وهذه الانفرادات شاذة لا يقرأ بها إلا ما صححه المحررون منها، وذلك في أربع مواضع مخصوصة؛ وهي الكلمات الأربع التي في سور التوبة، والأعراف، والإسراء، وقد تقدم بيان ذلك والتنويه عليه في مواضعها من سورها.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٥٤٠.

(٥) وعبارة صاحب الإتحاف موجودة بنصها في الكشاف للزمخشري، ونقلها عنه ابن الجزري في النشر وعزاها إليه. (ينظر: الكشاف ٦/١٢٥، والنشر ٢/٣٨٨).

(٦) ينظر: الدر المصون ١٠/٣٤٠، واللباب ١٩/١١٢، والإتحاف ٢/٥٤٠.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، البيت رقم (٢٦٦)، والنشر ٢/١٣، والإتحاف ٢/٥٤٠.

(٨) كما نصَّ على ذلك في الطيبة، حيث ذكر أن القراء قد أجمعوا على إسكان تسع آيات من الياءات التي جاء بعدها همزة مكسورة، وموضع سورة المنافقين أحدها، وقال في النشر: «قيل: لكثرة الحروف، وقيل: غير ذلك». (ينظر: متن طيبة النشر، باب ياءات الإضافة، البيت رقم (٣٨٨)، والنشر ٢/١٦٩، والإتحاف ٢/٥٤٠).

٩٥٣ ـ ....أَكُـــنْ لِلْجَزْمِ فَانْصِبْ: حُزْ..................

واخْتُلِفَ في: ﴿أَكُن﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ [وَأَكُن](١) مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [١٠].

(لِلْجَزْمِ فَانْصِبْ)؛ أي اقرأه: ﴿**وَأَكُونَ**﴾؛ بنصب النون، مع زيادة واو قبلها.

للإمام المرموز إليه بحاء **(حُزْ)**؛ أي: أبي عمرو بكماله.

عطفاً على: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، المنصوب بـ(أن) بعد جواب التمني، وهو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾(٢).

والباقون: بلا واو؛ [لالتقاء](٣) الساكنين، وبجزم النون.

قيل(٤): عطفاً على محل: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، كأنه قيل: (إن أخرتني أصدق وأكن. . .الخ).

لكنَّ الأشهر(٥): أنه جزم على توهّم الشرط الذي دل عليه التمني، إذ لا محل هنا؛ لأن الشرط غير ظاهر، وإنما يعطف على المحل حيث يظهر الشرط، نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فمن جزم عطف على موضع: ﴿فَلَا هَادِيَ﴾؛ لأنه لو وقع هناك فعل لا نجزم.

---

(١) في الأصل: (ولكن)، وهو خطأ وتصحيف في النص القرآني.

(٢) واختاره موسى جار الله وقال: «وهو الوجه في العربية». (ينظر: الكشف ٣٢٢/٢ ـ ٣٢٣، والدر المصون ٣٤٤/١٠، واللباب ١١٩/١٩، والإتحاف ٥٤٠/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٦)).

(٣) في الأصل: (لانتفاء)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٤٠/٢).

(٤) حكاه الزمخشري في الكشاف، ونقله عنه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وغيرها. (ينظر: الكشاف ١٢٩/٦، والدر المصون ٣٤٤/١٠، واللباب ١١٩/١٩ ـ ١٢٠، والإتحاف ٥٤١/٢).

(٥) وهو مذهب سيبويه حكاه عن الخليل، ونقله عنه في الدر المصون، واللباب، والإتحاف، وغيرها. (ينظر: الكتاب ٤٤٩/١، والدر المصون ٣٤٤/١٠، واللباب ١١٩/١٩، والإتحاف ٥٤٠/٢).

قال في الإتحاف[(١)]: «ويلغز بهذا فيقال: ـ مع نية صالحة ـ أين أتى [حرف][(٢)] أظهره أبو عمرو وأدغمه الباقون».

تنبيه: في الغيث[(٣)]: «قال الداني: ورُسِمَ؛ ـ أي: ﴿أَكُن﴾ ـ في جميع المصاحف بغير واو، فقال أبو عبيد: وكذا رأيته في الإمام، قال ـ أعني صاحب الغيث ـ: وعليه فرسمه بالواو الكحلاء كما يفعله كثير من الرسَّام بقراءة أبي عمرو خطأ، فإن قالوا: نرسمه للبيان والتعليم للمبتدئين، قلنا: تلحق بالحمراء هكذا: (وأكون)[(٤)] كنظائره[(٥)]، فيقع البيان من غير مخالفة للمصاحف الواجب اتباعها»، انتهى كلام الغيث.

أقول لكن في الإتحاف ـ بعد نقل كلام أبي عبيد المذكور ـ ما نصه[(٦)]: «وقال الحلواني أحمد: عن خالد قال: رأيت **[٥٦٨]** في الإمام عثمان (وأكون) بالواو [ورأيته][(٧)] ممتلئاً [دماً][(٨)]، وقال الجعبري: وقد تعارض نقل هذين العدلين، فلا بد من جامع؛ فيحتمل أن النافي رآه بعد دثور ما بعد الكاف، فبقي بعدها حرف النون، وتكون الواو دثرت، والله أعلم»، انتهى.

---

(١) ينظر: الدر المصون، والإتحاف ٥٤١/٢.

(٢) في الأصل: (حيث)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٤١/٢).

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٦٩).

(٤) هكذا رُسِمَتْ في الأصل: (وأكون)، ولعل الصواب بخلاف ذلك، وهو أنها تكتب كقراءة الجماعة: (وَأَكُنْ)، ثم تكتب واو صغيرة بين الكاف والنون، كنظائره التي جاءت في المصحف الشريف، وذكرتها لاحقاً؛ وذلك لأن رسمها بالصورة التي جاءت في أصل المخطوط يؤدي إلى الوقوع في المحذور الذي جاء من أجله هذا التنبيه عن غيث النفع؛ وهو مخالفة رسم المصاحف العثمانية.

(٥) مثل: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا۟﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿لَا يَسْتَوُۥنَ﴾ [التوبة: ١٩]، ﴿ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، ﴿لِتَسْتَوُۥا۟﴾ [الزخرف: ١٣].

(٦) ينظر: الإتحاف ٥٤١/٢.

(٧) في الأصل: (ورائه)، وهو تصحيف. (ينظر: الإتحاف ٥٤١/٢).

(٨) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٤١/٢).

وبه يعلم أن رسمه بالواو جائز[(١)]، ولعل صاحب الغيث لم يستحضر هذا فخطَّأَ رسمه كذلك، إذ لو استحضره لم تقع منه تلك الخطيئة إن شاء الله ـ تعالى ـ، فتبصر.

وتقدم الكلام على همزتي: ﴿جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [١١][(٢)].

٩٥٣ ـ ....وَيَعْمَلُونَ: صُنْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿يَعۡمَلُونَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [١١].

فقرأه بياء الغيب[(٣)]، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليه بصاد **(صُنْ)**[(٤)]؛ أي: شعبة عن عاصم.

والباقون: بتاء الخطاب.

وليس فيها **مضافة**، ولا **زائدة**[(٥)].

---

(١) قال موسى جار الله: «في رسم (وأكن) خلافٌ؛ فروى أبو عبيد: حذف الواو بعد الكاف، وروى البعض: (وأكون) بالواو، والخلاف إمَّا لاختلاف المصاحف، وإما لتعارض الروايات». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٦)).

(٢) فقرأ بإسقاط الهمزة الأولى مع المد والقصر ـ وهو أولى لزوال الأثر ـ: قالون، والبزي، وأبو عمرو، ورويس بخلفه، وقرأ ورش ـ من طريقيه ـ، وأبو جعفر، ورويس ـ في وجهه الثاني ـ: بتسهيل الثانية بين بين، وللأزرق أيضاً إبدالها ألفاً بلا مد مشبع؛ لعدم الساكن بعد، ولقنبل ثلاثة أوجه؛ إسقاط الأولى ـ كالبزي ـ، وتسهيل الثانية، وإبدالها ألفاً ـ كالأزرق فيهما ـ. (ينظر: الإتحاف ٥١٣/١، والبدور الزاهرة للنشَّار ٢٧١/١).

(٣) حملاً على لفظ الغيبة الذي قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا﴾ [١١]، و(النفس)؛ بمعنى الجماعة، فلذلك قال: ﴿بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾. (ينظر: الكشف ٣٢٣/٢، والدر المصون ٣٤٤/١٠، واللباب ١١٩/١٩، والإتحاف ٥٤٠/٢).

(٤) وقوله: (صُنْ)؛ فعل أمر؛ مِنْ: الحفظ والرعاية والصيانة، صان عرضه؛ حماه ووقاه مما يعيبه، وصان المال؛ حفظه في مكان أمين.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء =

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].



= سورة (المنافقون)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً.

(١) ينظر: النشر ٣٨٨/٢، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٥٢/٦ ـ ٥٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٥٣٩/٢ ـ ٥٤١.

وَمِنْ سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى سُورَةِ هَلْ أَتَى[(١)]

وهي اثنتا عشرة[(٢)]: التغابن، والطلاق، والتحريم، والملك، ونون، والحاقة، والمعارج، ونوح، والجن، والمزمل، والمدثر، والقيامة.

تقدَّم:

إسكان سين: ﴿رُسُلُهُم﴾ [٦]؛ لأبي عمرو[(٣)].

وإمالة: ﴿بَلَىٰ﴾ [٧]؛ لأهل شفا، وشعبة بخلفه[(٤)]، وتقليله: للأزرق[(٥)]، وأبي عمرو[(٦)].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**وَمِنْ سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى سُورَةِ هَلْ أَتَى**)، وضُبطت في شرح موسى جار الله: (**مِنْ سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى سُورَةِ الإِنْسَانِ**)، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، وضُبطت في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي: (**من سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى الإِنْسَانِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**وَمِنْ سُورَةِ التَّغَابُنِ إِلَى سُورَةِ الإِنْسَانِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) سورة.

(٣) وضمَّها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٢)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(٤) فأماله أبو حمدون من جميع طرقه عن يحي بن آدم، وفتحه شعيب والعليمي. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والنشر ٤٢/٢، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(٥) وظاهر كلام الشارح هنا يوهم أن ورشاً له في كلمة (بلى) التقليل قولاً واحداً، وليس ذلك كذلك، بل إن له الخلف بين الفتح والتقليل في كل ما كان من ذوات الياء، ولم يكن رأس آية، على أي وزن، ومنه كلمة (بلى)، كما مرَّ في باب الفتح والإمالة بين اللفظين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والنشر ٤٩/٢ ـ ٥٠، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(٦) والتقليل لأبي عمرو في هذا الحرف إنما هو من روايتيه، كما صححه في النشر، =

٩٥٤ ـ يَجْمَعُكُمْ(١) نُونٌ(٢): ظُبًى......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَجْمَعُكُمْ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَٰلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾ [٩].

فـ(**ـنُونٌ**)؛ أي: قراءته بنون العظمة(٣).

للإمام المرموز إليه بظاء (**ظُبًى**)؛ أي: يعقوب بكماله.

والباقون: بالياء(٤).

وتقدَّم:

قراءة: ﴿**وَنُكَفِّرْ عَنْهُ**﴾، ﴿**وَنُدْخِلْهُ**﴾؛ بنون العظمة؛ للمدنيين،

= وإن اقتصر في الطيبة بالتقليل على الدوري، وظاهر كلام الشارح هنا يوهم أن أبا عمرو ـ من روايتيه ـ له في هذا الحرف التقليل قولاً واحداً، والصواب ـ كما أشار إليه الشارح نفسه في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ أن أبا عمرو له في كلمة (بلى) وأخواتها الست؛ الفتح، والتقليل، قال في النشر بعد أن ذكر الفتح والتقليل لأبي عمرو من روايتيه في الألفاظ السبعة ـ والتي منها كلمة (بلى): «وكلٌّ من الفتح وبين اللفظين صحيح ثابت عن أبي عمرو من الروايتين المذكورتين، قرأت به، وبه آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٠)، والنشر ٥٣/٢، والإتحاف ٥٤٢/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون: (**نَجْمَعُكُمْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي بنسختيه، والثاني: بالياء: (**يَجْمَعُكُمْ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم النون بلا تنوين: (**نُونُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ولم تشكل بالحركات في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بضم النون مع التنوين: (**نُونٌ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٣) قال أبو الحسن شريح الرعيني: «هو مثل: ﴿لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [الإسراء: ١]، بعد: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١]»، فهو على الالتفات من الغيبة إلى التكلم. (ينظر: الجمع والتوجيه ص (٨١)، والهادي ٢٨٧/٣).

(٤) لمناسبة الظاهر في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [التغابن: ٨]. (ينظر: شرح النويري ٥٧/٦).

والشامي[١].

وقراءة: ﴿يُضَعِّفْهُ﴾؛ بالقصر، والتشديد؛ لابن كثير، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب[٢].

وليس في هذه السورة والَّلتين بعدها **مضافة**، ولا **زائدة**[٣].

والله أعلم[٤].



(١) وقرأ الباقون: بالياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٦ ـ ٥٥٧)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٥٤٢).

(٢) وقرأ الباقون: بإثبات الألف مع التخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠١)، والنشر ٢/٢٢٨، والإتحاف ٢/٥٤٢).

(٣) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (التغابن)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٨٨، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٦/٥٧، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٢/٥٤٢ ـ ٥٤٣.

سُورَةُ الطَّلَاقِ

قرأ نافع: ﴿النَّبِيءُ إِذَا﴾ [١]؛ بهمز[١]: ﴿النَّبِيءُ﴾، وبتسهيل الثانية كالواو[٢].

وتقدَّم الخلاف:

في باء: ﴿بُيُوتِهِنَّ﴾ [١]؛ كسراً، وضمًّا[٣].

---

(١) وقرأ الباقون: بالياء مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٥٤٤/٢).

(٢) هكذا في الأصل: (تسهيل الثانية كالواو)، وهو قول مرجوح لا يجوز ولا يصح، والصواب هو: تسهيل الهمزة الثانية كالياء، وهو مذهب أئمة النحو كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً، وقال الداني: «إنه الأوجه في القياس»، وقطع به مكي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب العنوان، وأكثر مؤلفي الكتب، والوجه الأخر لنافع هو: إبدالها واواً محضة، وهذا مذهب الجمهور من أئمة الأمصار قديماً، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية لأبي العز، وقال الداني في جامع البيان: «وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، وهو الآثر في النقل»، وقال في موضع آخر: «وبذلك قرأت على عامة شيوخي؛ الفارسي، والخاقاني، وابن غلبون»، وأمَّا ما ذكره الشارح من قوله: «وتسهيل الثانية كالواو» فإنه قول مرجوح، بل حكم عليه في النشر بعدم الصحة حيث قال: «وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يُصِبْ من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُتَمَكَّنُ منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها، وكلاهما لا يجوز ولا يصح». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، ص (٤٤)، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/١ ـ ٣٨٩، والإتحاف ٥٤٤/٢، وغيث النفع ص (٣٦٩)).

(٣) فقرأ بضم الباء: ورش، وأبو عمرو، وحفص، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩١)، والنشر ٢٢٦/٢، والإتحاف ٥٤٤/٢).

وياء: ﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ [١]؛ كسراً، وفتحاً(١).

و﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [١]؛ إدغاماً، وإظهاراً(٢).

وغلظ الأزرق لامه في الأشهر عنه(٣).

٩٥٤ ـ ....بَـالِـغُ لَا تُنَوِّنُوا، وَأَمْرَهُ(٤) اخْفِضُوا: عَـلَا(٥)

واخْتُلِفَ في ﴿بَٰلِغُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [٣].

فـ(**ـلَا) (تُنَوِّنُوا وَ﴿أَمْرَهُ﴾ اخْفِضُوا)**؛ أي: اقرؤوه بغير تنوين الغين، وبجر: ﴿أَمْرِهِۦ﴾.

للمرموز إليه بعين (**عَلَا**)؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

---

(١) قرأ بفتح الياء: ابن كثير، وأبو بكر، وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٠)، والنشر ٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩، والإتحاف ٢/٥٤٤).

(٢) قرأ بإدغام (الدال) في (الظاء): ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، الأبيات رقم (٢٥٧ ـ ٢٥٨)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٥٤٥).

(٣) وهو مذهب الجمهور عنه، بينما روى ترقيقها عند الظَّاء المعجمة ـ أي بعدها ـ: الصقلي، وهو أحد الوجهين في الكافي، والأصح التغليظ، كما تضمنه معنى قوله في الطيبة: (**وَالْأَصَحْ تَفْخِيْمُهَا**). (ينظر: متن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٨)، والنشر ٢/١١٣، والتجريد ص (١٨٠ ـ ١٨١)، والكافي ص (٥٤ ـ ٥٥)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الراء والهاء معاً: (**وَأَمْرِهِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بضم الراء والهاء معاً: (**وَأَمْرُهُ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، والهادي، والثالث: بفتح الراء، وضم الهاء: (**وَأَمْرَهُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَأَمْرُهُ**)، (**وَأَمْرِهِ**)، (**وَأَمْرَهُ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**عَلَا**)، وهو اختيار النسخ العتيقة، والثاني: بضم العين: (**عُلَا**).

على الإضافة(١).

والباقون: بالتنوين، ونصب الراء.

على الإعمال(٢).

وتقدَّم:

الخلاف في إدغام: ﴿قَدْ جَعَلَ﴾ [٣](٣).

والخلاف في: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾؛ مِنْ: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي **[٥٦٩]** يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [٤]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ(٤)﴾ [٤]، **حاصله**(٥):

أنَّ ابن عامر، والكوفيين: بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة.

والباقين: بحذفها.

وحققها منهم ـ أي من الحاذفين ـ: قالون، وقنبل، ويعقوب.

وسهلها بين بين: ورش، وأبو جعفر.

وكذا أبو عمرو، والبزي، في أحد وجهيهما(٦).

---

(١) ينظر: الكشف ٣٢٤/٢، والدر المصون ٣٥٣/١٠، واللباب ١٥٩/١٩، والإتحاف ٥٤٥/٢.

(٢) أي: على الأصل في إعمال اسم الفاعل. (ينظر: الكشف ٣٢٤/٢، والدر المصون ٣٥٣/١٠، واللباب ١٥٩/١٩، والإتحاف ٥٤٥/٢).

(٣) قرأ بإدغام (الدال) في (الجيم): أبو عمرو، وهشام، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٥٤٥/٢).

(٤) في الأصل: (يحصن)، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: النشر ٤٠٤/١، والإتحاف ٣٦٩/٢ ـ ٣٧٠.

(٦) قال في النشر: «فقطع لهما العراقيون قاطبة: بالتسهيل، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية، والمستنير، والغايتين، والمبهج، والتجريد، والروضة». (ينظر: النشر ٤٠٤/١).

والوجه الثاني لهما(١): إبدال الهمزة ياء ساكنة(٢)، وشُبِّعَ المد للساكنين.

وعلى هذا الوجه: إذا وصلاها بـ﴿يَئِسْنَ﴾؛ جاز لهما الإظهار، والإدغام، وكلاهما صحيحان مأخوذ بهما من طريق النظم(٣)،

---

(١) أي: للبزي، وأبي عمرو. قال في النشر: «وقطع لهما المغاربة قاطبة: بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في التيسير، والهادي، والتبصرة، والتذكرة، والهداية، والكافي، وتلخيص العبارات، والعنوان، والوجهان؛ ـ أي التسهيل بين بين، والإبدال ياء ساكنة ـ في: الشاطبية، والعنوان»، ثم قال في النشر: «والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في جامع البيان»، ونقله عنه صاحب الإتحاف. (ينظر: النشر ١/٤٠٤).

(٢) وإنما أُبدلت الهمزة ياء ساكنة؛ لتعذر الوقف على الهمزة المسهلة، كما أفاده ابن الجزري في النشر، ونقله عنه شُرَّاح الطيبة؛ كالنويري، والمنير السمنودي، وكذا صاحب الإتحاف. قال في شرح النويري ـ ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه ـ: «كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف قلبها ياء ساكنة؛ ووجهه: أنه إذا وقف سكَّن الهمزة، فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ؛ لزوال حركتها، فتنقلب ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة»، وهو تحرير نفيس، وهذه المسألة عزيزة، قلَّ من يستحضرها من المقرئين، وقلَّ من تعرض لها من أهل الكتب، كما نوَّه بذلك الإمام ابن الجزري في النشر بقوله في "التنبيهات من باب الهمز المفرد": «ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك»، وقد تعرضت لهذه المسألة مفصلاً في أكثر من موضع؛ أوَّلها عند قول الناظم ـ في البيت رقم ٢٢٤ من الأصول ـ: **(وَحَذْفُ "يَا" اللَّائِي سَمَا)**، فليرجع إليه.

(٣) نصَّ على ذلك في النشر حيث قال: «وكلٌّ من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر مأخوذ به، وبهما قرأت على أصحاب أبي حيان، عن قراءتهم بذلك عليه»، ثم ذكر تعليل الوجهين؛ الإظهار والإدغام. وقد جعله الداني في باب الإدغام الكبير، لكن تعقبه في ذلك أبو جعفر بن الباذش ومن تبعه من الأندلسيين حيث لم يجعلوه من هذا الباب، بل جعلوه من الإدغام الصغير، وأوجبوا إدغامه في مذهب من سكَّن الياء مبدلة، وصوبه أبو شامة فقال: «الصواب أن يقال لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي أو إثبات، فإن الياء ساكنة، وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيـنِ فِيـهِ مُسَكَّنٌ ... فَلَا بُـدَّ مِـنْ إِدْغَـامِـهِ مُـتَـمَـثِّـلَا

قال: وعند ذلك يجب إدغامه؛ لسكون الأول وقبله حرف مد، فالتقاء الساكنين على حدهما»، وقد ذكر ابن الجزري في النشر اعتراض ابن الباذش ومن وافقه، ولم يعقب عليه بشيء، وقال الشيخ السمنودي في (البدر المنير)، البيت رقم (١٠٢١):

وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءَ أَظْهِرْ بِسَكْتَةٍ ... وَأَدْغِمْهُ لِلْبَزِّيِّ مَعْ وَلَـدِ الْعَـلَا =

وأما من طريق الحرز؛ فالمأخوذ به الإظهار فقط كما حققه جماعة[١].

٩٥٥ ـ وُجْدِ[٢] اكْسِرِ الضَّمَّ: شَدَا[٣]........... ....

واختلف في: ﴿وُجْدِ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [٦].

= (ينظر: التيسير ص (٢٨)، والنشر ١/٢٨٥، والإقناع ١/٣٤٠، وإبراز المعاني لأبي شامة ١/٢٧٢، وجامع الخيرات ص (٥٤٤)).

(١) قال في النشر: «وقياس ذلك إظهارها للبزي، والإظهار مذهب الداني، وتبعه الصفراوي، وأصحابهم؛ كابن غلبون ـ على ما ذكره في الإقناع ـ، وقال الشاطبي في حرز الأماني:

وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءُ في الَّلاءِ عَارِضٌ ... سُكُونًا اَوَ اصْلاً فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلَا

قال في غيث النفع: «وأما ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾، فذهب الداني إلى إظهاره وجهاً واحداً، وتبعه هو ـ أي: الشاطبي ـ وغيره كالصفراوي، وبه الأخذ عند شيوخنا، ولذلك لم نذكره في المدغم تبعاً لهم» ثم قال ـ بعد أن نقل كلام ابن الجزري في توجيه الإظهار والإدغام ـ: «والحاصل أن كلًّا من الوجهين صحيح موجه مقروء به، إلا أن من أخذ بطريق التيسير ونظمه يقرأ بالإظهار، مع اعتقاد صحة الإدغام، ومن قرأ بطريق النشر يقرأهما».

ينظر: (التيسير ص (٢٨)، والنشر ١/٢٨٤ ـ ٢٨٥، وحرز الأماني، البيت رقم (١٣١)، والإتحاف ١/١١٤ ـ ١١٥، وشرح النويري ٢/٨٤ ـ ٨٥، وغيث النفع ص (٣٦٩ ـ ٣٧٠)).

(٢) ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم؛ بضم الواو، وكسر الدال: (**وُجْدِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي ـ على أحد الوجهين فيها ـ؛ فقد ضُبطت فيها؛ بكسر الواو، ونصب الدال: (**وِجْدَ**)، والوجه الثاني في نسخة رضوان العقبي؛ كضبط الجماعة؛ بضم الواو، وكسر الدال.

(٣) ضُبطت في أصل الشرح: (**شِذْ**)، وضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**شَدَا**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بشين مفتوحة، وذال مفتوحة مع التنوين: (**شَذًا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالشين المعجمة المفتوحة، وذال مفتوحة بلا تنوين: (**شَذَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**شَذَا**)، (**شَذًا**)، (**شَدَا**).

فـ(ـاكْسِرِ الضَّمَّ)؛ أي: اقرأه بكسر الواو.

للمرموز إليه بشين: (شِدْ)[١]؛ أي: روح عن يعقوب.

والباقون: بضمها.

وهما لغتان؛ بمعنى (الوسع)[٢].

وتقدَّم:

ضم سين: ﴿بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [٧]؛ لأبي جعفر[٣].

وقراءته[٤]: ﴿وَكَائِنْ﴾؛ بوزن فاعل، مع تسهيل همزته، فله المد والقصر[٥]، بخلاف ابن كثير؛ فإن قراءته بالتحقيق مع المد فقط[٦].

والخلاف: في كاف: ﴿نُكْرًا﴾، ضمًّا، وإسكاناً[٧].

---

(١) ضُبطت في الأصل: (شِدْ)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (شَدًا)، وهو الصواب.

(٢) قال أبو الحسن شريح: «الْوِجْدُ، والْوُجْدُ، والْجِدَةُ، كلها مصادر لـ(وَجَدَ) في المال، إذا كان ذا يُسر»، وقال موسى جار الله: «والوجد؛ بمعنى التمكن والغنى والمقدرة، مثلث الفاء». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٨١)، والدر المصون ٣٥٧/١٠، واللباب ١٦٧/١٩ ـ ١٦٨، وشرح النويري ٥٩/٦، والإتحاف ٥٤٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(٣) وقرأ الباقون: بإسكان السين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٣)، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٤٥/٢).

(٤) أي: قراءة أبي جعفر.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٩)، والنشر ٤٠٠/١، والإتحاف ٥٤٥/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة آل عمران، البيت رقم (٥٣٨)، والنشر ٢٤٢/٢، والإتحاف ٥٤٥/٢.

(٧) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وهشام، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: بإسكان الكاف، وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٦)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٤٥/٢).

وياء: ﴿مُّبَيِّنَٰتٖ﴾، فتحاً، وكسراً[١].

و﴿وَيُدۡخِلۡهُ﴾؛ نوناً، وياءً[٢].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٣].



(١) قرأ بفتح الياء: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو بكر، وأبو جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون: بكسر الياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، البيت رقم (٥٦٠)، والنشر ٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩، والإتحاف ٢/٢٥٤٦).

(٢) قرأه بنون العظمة: المدنيان، والشامي، وقرأه الباقون: بالياء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النساء، الأبيات رقم (٥٥٦ ـ ٥٥٧)، والنشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٥٤٦).

(٣) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة التغابن حيث قال: «وليس في هذه السورة واللتين بعدها مضافة ولا زائدة»، كما أنه قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الطلاق)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (التحريم) وهكذا فعل النويري وجار الله، في شرحيهما، أما المنير السمنودي فقد أشار إلى ابتداء فرش سورة (التحريم) لكنه لم ينوه على ختام فرش سورة (الطلاق)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٨٨، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٦/٥٨ ـ ٥٩، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٢/٥٤٤ ـ ٥٤٦).

سُورَةُ التَّحْرِيمِ

تقدَّم:

همز: ﴿**النَّبِيءُ**﴾؛ معاً(١)، لنافع(٢).

فقوله: ﴿**النَّبِيءُ إِلَى**﴾ [١]، من قبيل الهمزتين؛ مثل: ﴿**النَّبِيءُ إِذَا**﴾ [الطلاق: ١]، في السورة قبلُ(٣).

وقف البزي ويعقوب بخلفه على: ﴿**لِمَ**﴾؛ بهاء السكت(٤).

---

(١) الآيتين: [١، ٣].

(٢) وقرأ الباقون: بالياء مشددة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٧)، والنشر ٤٠٦/١، والإتحاف ٥٤٧/٢).

(٣) أي أنَّ فيها لنافع وجهان؛ الوجه الأول: تسهيل الهمزة الثانية كالياء، وهو مذهب أئمة النحو كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً، وقال الداني: «إنه الأوجه في القياس»، وقطع به مكي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب العنوان، وأكثر مؤلفي الكتب، والوجه الأخر: هو إبدالها واواً محضة، وهذا مذهب الجمهور من أئمة الأمصار قديماً، وهو الذي في الإرشاد، والكفاية لأبي العز، وقال الداني في جامع البيان: «وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، وهو الآثر في النقل»، وقال في موضع آخر: «وبذلك قرأت على عامة شيوخي؛ الفارسي، والخاقاني، وابن غلبون»، وأمَّا ما ذُكِرَ من أن فيها: تسهيل الثانية كالواو، فإنه قول مرجوح، بل حكم عليه في النشر بعدم الصحة حيث قال: «وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُتَمَكَّنُ منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها، وكلاهما لا يجوز ولا يصح». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمتين، الأبيات رقم (٢٠١ ـ ٢٠٢)، والنشر ٣٨٨/١ ـ ٣٨٩، والإتحاف ٥٤٧/٢، وغيث النفع ص (٣٦٩)).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦٠ ـ ٣٦١)، والنشر ١٣٤/٢ ـ ١٣٥، والإتحاف ٥٤٧/٢.

وإمالة: ﴿مَرۡضَاتِ﴾؛ للكسائي(١)، كوقفه عليها بالهاء(٢).

٩٥٥ ـ ....وَخِفَّ(٣) عَرَفْ(٤): رُمْ.......................................

(وَ)**اخْتُلِفَ فِي**: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَتۡ بِهِۦ وَأَظۡهَرَهُ ٱللَّهُ [عَلَيۡهِ](٥) عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ [وَأَعۡرَضَ](٦) عَنۢ بَعۡضٖ﴾ [٣].

فـ(**خَفِّفْ**(٧): ﴿**عَرَفْ**﴾)؛ أي: اقرأه بتخفيف الراء(٨).

---

(١) وهي مستثناة من ذوات الياء للأزرق، فهي مما قرأه الأزرق بالفتح قولاً واحداً، قال في النشر ٢/٥٠: «وأجمعوا على أن (مرضاتي)، و(مرضاة)، و(كمشكاة)، مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا؛ من أجل أنهما واويان». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٥)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٥٤٧).

(٢) أي: الكسائي وحده، وذلك لأنه إذا وقف عليها وقف بالهاء، على أصله، كما تقدم في باب الوقف على مرسوم الخط، بينما إذا وقف عليها حمزة فإنه يقف بالتاء، ولذا فلا إمالة له فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٥٩)، والنشر ٢/١٣٢، والإتحاف ٢/٥٤٧).

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ مقرونة بواو العطف، وبكسر الخاء، وفتح الفاء: (**وَخِفَّ**)، واقترانها بالواو يؤدي إلى انكسار وزن البيت، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**خَفِّفْ**)، وضُبطت في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد: بكسر الخاء، ورفع الفاء: (**خِفُّ**)، وضُبطت في نسخة الشيخ القاضي ـ وهو الاختيار في النسخ الأخرى ـ؛ بفتح الخاء والفاء: (**خَفَّ**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَخِفَّ**)، (**خَفَّ**)، (**خِفُّ**)، أما الوجه الأول؛ فلا بد من فك اقترانه بالواو؛ ليستقيم وزن البيت.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ باعتبار أنها كلمة من الشطر الثاني للبيت، بينما هي في جميع النسخ الأخرى خاتمة الشطر الأول من البيت، وهو الذي أَثْبَتُّه؛ لضرورة وزن البيت وحاجته إليه.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وهو خطأ.

(٦) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (عرض)، وهو خطأ وتصحيف.

(٧) ضُبطت في أصل الشرح: (**خَفِّفْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**خِفَّ**)، وهو الصواب.

(٨) على معنى المجازاة؛ أي: جازى النبي ﷺ على بعض وأعرض عن بعض، تكرماً وحلماً، =

للإمام المرموز إليه براء **(رُمْ)**؛ أي: الكسائي بكماله.

والباقون: بتشديدها(١).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿فَقَدْ صَغَتْ﴾ [٤]؛ لأبي عمرو، وهشام، وأهل شفا(٢).

وتخفيف: ﴿تَظَاهَرَا﴾ [٤]؛ للكوفيين(٣).

والكلام على: ﴿جِبْرِيلُ﴾ [٤]، في البقرة(٤).

وتشديد: ﴿أَن يُبْدِلَهُۥٓ﴾ [٥]؛ للمدنيين، وأبي عمرو(٥).

٩٥٥ ـ ....وَكِتَابِهِ اجْمَعُوا: حِمًى عَطَفْ

= وقال موسى جار الله: «والعرفان في هذه الآية كالعلم في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ [النساء: ٦٣]، يُراد به معنى المجازاة، يقال: عرف فلاناً؛ إذا أريد جازاه، ويقال: أنا أَعْرَفُ للمحسن والمسيء؛ أي: لا يخفى عليَّ ذلك ولا مقابلته، ويؤيد هذه القراءة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ﴾ [التحريم: ٣]، إذ لو كان (عرَّفَ) من التعريف لكان التنبئة من قبيل التكرار، ويؤيدها قوله تعالى: ﴿وَأَعۡرَضَ عَنۢ بَعۡضٍ﴾ [التحريم: ٣]، لأن الإعراض لا يقابل المعرفة ولا التعريف، بل الجزاء والعتاب». (ينظر: الكشف ٣٢٥/٢، والدر المصون ٣٦٤/١٠، واللباب ١٩٥/١٩، والإتحاف ٥٤٧/٢ ـ ٥٤٨، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(١) على معنى عرَّف النبي ﷺ بعضه؛ أي: أخبر أنها قد أفشت به، وأعرض عن بعضه فلم يُعَرِّفْ به، تكرما منه ﷺ، والمراد معنى العتاب والجزاء. (ينظر: الكشف ٣٢٥/٢، والدر المصون ٣٦٤/١٠، واللباب ١٩٥/١٩، والإتحاف ٥٤٧/٢ ـ ٥٤٨، وشرح النويري ٦٠/٦، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(٢) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٣/٢ ـ ٤، والإتحاف ٥٤٨/٢).

(٣) وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٩)، والنشر ٢١٨/٢، والإتحاف ٥٤٨/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٦٣ ـ ٤٦٤)، والنشر ٢١٩/٢، والإتحاف ٥٤٨/٢.

(٥) وقرأ الباقون: بالسكون والتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٤)، والنشر ٢١٩/٢، والإتحاف ٥٤٨/٢).

واخْتُلِفَ في: ﴿**وَكِتَابِهِ**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَتِ [رَبِّهَا][1] **وَكِتَابِهِ**﴾ [١٢].

(فـ**(ـاجْمَعُوا)**؛ أي اقرؤوه: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾؛ بضمتين.

على الجمع[2].

للمرموز إليهم بقوله: (**حِمًى عَطَفْ**[3])؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، وحفص.

والباقون: بكسر الكاف، وفتح التاء، وألف بعدها.

على الإفراد[4].

٩٥٦ ـ ضَمَّ[5] نَصُوحًا: صِفْ............ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ [**٥٧٠**] تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [٨].

---

(١) في الأصل تصحفت هذه الكلمة إلى معنى غير صحيح.

(٢) لكثرة كتب الله، فحُمِلَ على المعنى، لأن مريم عليها السلام آمنت بجميع كتب الله المنزلة. (ينظر: الكشف ٢/٣٢٦، والهادي ٣/٢٩٢).

(٣) ومعنى قوله: (**عَطَفْ**)؛ اسمٌ؛ والعَطَفُ: نَبْتٌ يُسمَّى الكَشُوت؛ لا ورق له ولا أفنان، يلتوي على البرسيم والكَتَّان ونحوهما من النباتات، ويعيش متطفلاً، وتأتي بمعنى؛ الرحمة والرأفة والحنان، ولها معان أخرى.

(٤) وهو مصدر يدل بلفظه على القليل والكثير. (ينظر: الكشف ٢/٣٢٦، والهادي ٣/٢٩٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ما انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فقد ضُبطت فيها؛ بفتح الضاد، وضم الميم: (**ضَمُّ**)، والثاني: ما انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيهما؛ بضم الضاد؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، والثالث: بفتح الضاد؛ فعل ماض: (**ضَمَّ**)، وهو مفهوم منطوق الشارح الترمسي، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تشكل الكلمة في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ضَمَّ**)، (**ضُمَّ**)، (**ضَمُّ**).

فـ(**ضَمَّ**)؛ أي: قرأ بضمٍّ.

نون: ﴿نَّصُوحًا﴾.

المرموز إليه بصاد (**صِفْ**)؛ أي: شعبة ـ وحده ـ عن عاصم.

على أنه مصدر[١]، فنصبه على المفعول له؛ أي لأجل نصح صاحبها، أو على النعت من باب الوصف للمصدر؛ أي: (ذات نصوح)[٢].

والباقون: بفتح النون.

صيغة مبالغة؛ كـ(ضروب)، أسند النصح إلى التوبة مبالغة، وهو صفة التائب، فإنه ينصح نفسه بالتوبة؛ بمعنى الإتيان بها على طريقتها[٣].

عن ابن عباس رضي الله عنهما[٤]: «هِيَ: الْيَقِينُ بِالْقَلْبِ، وَالِاسْتِغْفَارُ بِاللِّسَانِ، وَالْإِقْلَاعُ بِالْجَوَارِحِ، وَالِاطْمِئْنَانُ عَلَى التَّرْكِ».

وتقدَّم:

إشمام: ﴿قِيلَ﴾ [١٠]؛ للكسائي، وهشام، ورويس[٥].

وإمالة: ﴿عِمْرَانَ﴾ [١٢]؛ لابن ذكوان بخلفه[٦].

ورسم: ﴿ٱمْرَأَتَ﴾ الثلاث[٧]، كـ﴿ٱبْنَتَ﴾ [١٢]، بالتاء المجرورة،

---

(١) فهو مصدر لـ(نَصَحَ)، يقال: (نَصَحَ)، (نُصْحاً)، و(نُصُوحاً). (ينظر: الدر المصون ٣٧١/١٠، والإتحاف ٥٤٨/٢، واللباب ٢٠٩/١٩).

(٢) ينظر: الدر المصون ٣٧١/١٠ ـ ٣٧٢، والإتحاف ٥٤٨/٢، واللباب ٢١٠/١٩.

(٣) ينظر: الدر المصون ٣٧١/١٠، والإتحاف ٥٤٨/٢، واللباب ٢٠٩/١٩.

(٤) ينظر: الإتحاف ٥٤٨/٢.

(٥) وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٥٤٩/٢).

(٦) من طريق هبة الله عن الأخفش. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٤)، والنشر ٦٤/٢ ـ ٦٥، والإتحاف ٥٤٩/٢).

(٧) أي: المواضع الثلاث من سورة التحريم؛ موضعين منها في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [١٠]، والموضع الثالث قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾ [١١].

فوقف ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ويعقوب عليها: بالهاء؛ على الأصل[١].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].



---

(١) وهي لغة قريش، ووقف الباقون: بالتاء، موافقة لصريح الرسم، وهي لغة طيء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، ص (٥٦)، البيت رقم (٣٥٩)، والنشر ٢/١٣٠، والدر المصون ١/٥٣٥، والإتحاف ٢/٥٤٩).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة التغابن حيث قال: «وليس في هذه السورة واللتين بعدها مضافة ولا زائدة»، كما أنه قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (التحريم)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (الملك) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٨٩، وتقريب النشر ص (١٨١)، وشرح النويري ٦/٦٠ ـ ٦٢، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩ ـ ٣٢٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ)، والإتحاف ٢/٥٤٧ ـ ٥٤٩.

سُورَةُ الْمُلْكِ

تقدَّم الخلاف في:

هاء: ﴿وَهُوَ﴾؛ ضمًّا، وإسكاناً[(١)].

وفي: ﴿شَىْءٍ﴾؛ مدًّا[(٢)]، وسكتاً[(٣)]، وعدمهما.

٩٥٦ - ....تَفَاوُتٍ[(٤)] قَصَرْ ثَقِّلْ[(٥)]: رِضًى......................

---

(١) فقرأ بإسكان الهاء: الكسائي، وأبي جعفر، وقالون، وأبي عمرو، ووجْهُهُ؛ التخفيف، وقرأ الباقون: بضم الهاء، على الأصل. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٣٨ ـ ٤٣٩)، والنشر ٢/٢٠٩).

(٢) فقرأ الأزرق عن ورش بالوجهين؛ المدُّ المشبع، وهذا مذهب المهدوي، واختاره الحصري، وهو أحد الوجهين في الحرز، وغيره، والتوسطُ، وإليه ذهب مكي، والداني، وبه قرأ على فارس بن أحمد، وغيره، والثاني في الحرز، وغيره، وورد المد عن حمزة بخلفه؛ فنص على المد عنه: صاحب العنوان، وأبو الطيب بن غلبون، وابن بليمة، وغيرهم من المصريين، والمغاربة، ولكن الجمهور: على السكت عنه، وذكر بعضهم: كصاحبي؛ الكافي، والتبصرة، الوجهين؛ المد، والسكت، قال ابن الجزري: «والمراد عنه؛ هو التوسط، وبه قرأت من طرق من روى المد، ولم يرو عنه إلا من روى السكت في غيره». (ينظر: متن طيبة النشر، باب المد والقصر، الأبيات رقم (١٧٠ ـ ١٧١)، والنشر ١/٤٤٦ ـ ٤٤٩، وحرز الأماني، الأبيات رقم (١٧٩ ـ ١٨٠)).

(٣) فقرأ بالسكت حمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس عن خلف، بخلف عنهم أجمعين، ولهم فيه مذاهب تم بيانها وتحريرها في بابه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٤٣٥ ـ ٤٣٨)، والنشر ١/٤١٩ ـ ٤٢٤)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الألف بعد الفاء، وتشديد الواو: (تَفَوُّتٍ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثاني: بإثبات الألف بعد الفاء، وتخفيف الواو المضمومة: (تَفَاوُتٍ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء، وكسر القاف =

واخْتُلِفَ في: ﴿تَفَوُتِ﴾.

مِنْ قوله: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [٣].

فـ(**قَصَرْ**).

و(**ثَقِّلْ**).

أي: اقرأه بغير ألف بعد الفاء، وتشديد الواو.

الإمامان(١) المرموز إليهما بقوله: (**رِضًى**)؛ أي: الكسائي، وحمزة.

وقرأه الباقون: بإثبات الألف، وتخفيف الواو.

وهما لغتان؛ كـ(التَّعَهُّد)، و(التَّعَاهُد)(٢).

وتقدَّم:

إدغام: ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ [٣]؛ لأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام بخلاف عنه(٣).

وإبدال همزة: ﴿خَاسِئًا﴾ [٤]؛ ياءً؛ للأصبهاني، وأبي جعفر(٤)، كوقف حمزة.

= مع التشديد، وسكون اللام؛ على الأمر: (**ثَقِّلْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام: (**ثِقْلُ**).

(١) هكذا جاء في الأصل، ولعل الأليق بسياق الكلام وسباقه التعبير: (للإمامان) مكان (الإمامان).

(٢) ومعنى الآية: ليس في خلق الرحمن من تفاوت واختلاف في اعتبار الحكمة وليس في الوجود ما فاته مقتضى الحكمة، بل الرحمن قد راعاها في كلِّ ذرة من خلقه. (ينظر: الكشف ٣٢٨/٢، والدر المصون ٣٧٨/١٠، واللباب ٢٢٨/١٩، والإتحاف ٥٥٠/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(٣) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٥٥٠/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٤)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٥٥٠/٢.

وإدغام: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [٥]؛ لأبي عمرو، وأهل شفا، وابن عامر بخلف عن ابن ذكوان[(١)].

و﴿قَدْ جَآءَ﴾ [٩]؛ لأبي عمرو، وهشام، وأهل شفا[(٢)].

وتشديد: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [٨]؛ وصلاً، للبزي بخلفه[(٣)].

وضم حاء: ﴿فَسُحْقًا﴾ [١١]؛ للكسائي[(٤)] وابن وردان[(٥)] بخلفهما، وابن جماز بلا خلاف[(٦)].

وتقدَّم الكلام [على][(٧)]همزتي: ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ۝١٥ ءَأَمِنتُم﴾ [١٥ ـ ١٦]؛ مستوفى في الأصول، حَاصِلَهُ[(٨)]:

أنَّ قالون، وأبا عمرو، وأبا جعفر، وهشاماً بخلفه: بتسهيل الثانية، [وإدخال ألف][(٩)].

---

(١) وقرأ الباقون: بالإظهار، وليس في القرآن غيره. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال قد، الأبيات رقم (٢٥٧ ـ ٢٥٨)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٥٥٠، وغيث النفع ص (٣٧١)).

(٢) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل دال (قد)، البيت رقم (٢٥٧)، والنشر ٢/٣ ـ ٤، والإتحاف ٢/٥٥٠).

(٣) وقرأ الباقون: بالتخفيف، وذلك ـ كما قال الشارح ـ وصلاً، وأما عند الابتداء: فقد نصَّ العلماء على أن هذه التاء ـ كتاءات البزي الأخرى ـ يُبْتَدَأ بها مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥٠٨)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٥٥٠).

(٤) قال في النشر: «والوجهان صحيحان عن الكسائي من روايتيه، وقد نصَّ عليهما جميعاً الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه، والإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام، والأستاذ الكبير أبو بكر بن مجاهد». (ينظر: النشر ٢/٢١٧).

(٥) فروى النهرواني عن عيسى ابن جماز: الإسكان، وروى غيره الضم. (ينظر: النشر ٢/٢١٧).

(٦) وقرأ الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٧)، والنشر ٢/٢١٧، والإتحاف ٢/٥٥١).

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٨) ينظر: الإتحاف ٢/٥٥١، وغيث النفع ص (٣٧١).

(٩) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويوجد مكانه مسح وبياض، وقد أثبتها من الإتحاف حيث الكلام بحروفه. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٥١).

وورشاً، والبزي، ورويساً: بتسهيلها، بلا ألف.

وللأزرق ـ أيضاً ـ: إبدالها ألفاً، مع القصر فقط.

وقنبل حال الوصل بـ﴿ٱلنُّشُورُ﴾: يُبْدِلُ الأولى واواً بلا خلاف، وله في الثانية؛ التسهيل، والتحقيق، بلا ألف فيهما [**٥٧١**].

و[الوجه][١] الثاني لهشام: بتحقيقهما، مع الألف.

و[الوجه][٢] الثالث له: تحقيقهما، بلا ألف.

وبه قرأ الباقون؛ ابن ذكوان، وروح، والكوفيون.

وعلى كل فليس من باب اجتماع ثلاث همزات بل من همزتين فقط، ولذا ذكره في الحرز هنا، فقال[٣]:

وَآمَنْتُمُو فِي الْهَمْزَتَيْنِ أُصُولُهُ وَفي الْوَصْلِ الْاولَى قُنْبُلٌ وَاواً ابْدَلَا

ولم يسكت عنه[٤] كغيره[٥].

واحترز عن الوصل ما إذا ابتدأ به فإنه حقق الأولى وسهل الثانية فقط بلا خلاف[٦]، فافهم.

وتقدَّم:

إسكان راء: ﴿يَنصُرُكُم﴾ [٢٠]، واختلاسها؛ لأبي عمرو، وروى الدوري عنه [الإتمام][٧] ـ أيضاً[٨] ـ.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.
(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.
(٣) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٠٧٦).
(٤) هكذا في الأصل، والذي في غيث النفع: (عليه). (ينظر: غيث النفع ص (٣٧١)).
(٥) ذكر هذه الفائدة الجليلة صاحب غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧١)).
(٦) أي: أنه إذا وقف على: ﴿ٱلنُّشُورُ﴾، وابتدأ بـ﴿ءَأَمِنتُم﴾، فهو كالبزي سواء بسواء. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧١)).
(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لحاجة السياق إليه لتمام المعنى.
(٨) فالتحرير: أنَّ أبا عمرو قرأ ذلك بالإسكان، كما ورد عنه وعن أصحابه منصوصًا، =

وإشمام: ﴿سِيَٓـَٔتْ﴾ [٢٧]؛ للمدنيين، والشامي، والكسائي، ورويس[(١)]، ويُوقَفُ عليه لحمزة[(٢)]؛ بالنقل على القياس، وبالبدل مع الإدغام[(٣)].

وإشمام: ﴿قِيلَ﴾ لهشام، والكسائي، ورويس[(٤)].

٩٥٦ - ....[وَتَدَّعُو تَدْعُو][(٥)]: ظَهَرْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَدَّعُو﴾.

= وعليه أكثر المؤلفين؛ وهي لغة بني أسد، وتميم، وبعض نجد؛ وذلك طلباً للخفة، وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للخفة فإسكانه وإبقاؤه أولى، وروى جماعة عنه من روايتيه الاختلاس، وعبر عنه بالإتيان بثلثي الحركة؛ بمعنى أكثرها، بخلاف الروم؛ فإنه الإتيان بأقلها، وروى أكثرهم؛ الاختلاس: عن الدوري، والإسكان: عن السوسي، وعكس بعضهم، فروى الاختلاس عن السوسي، والإسكان عن الدوري؛ كالأستاذين أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وروى جماعة: الإتمام عن الدوري وحده، وبه قرأ الباقون، فصار للدوري: ثلاثة، وللسوسي: الإسكان، والاختلاس، وهذا الحكم منوط بالمتحرك في نوعيه، وبالحركات الثقال. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٢)، البيت رقم (٤٤٦)، والنشر ٢/٢١٢، والإتحاف ١/٣٩٢، وشرح النويري ٤/٢٨، وشرح ابن الناظم ص (١٧٤)).

(١) وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٥)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٥٥١).

(٢) والهمزة هنا هي من الهمز المتوسط، المتحرك بالفتح، الواقع بعد ياء أصلية ساكنة. (ينظر: النشر ١/٤٨٠).

(٣) عند مَنْ ألحقه بالزائد، قال في النشر: «وحُكِيَ وجه ثالث؛ وهو بين بين، كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره، وهو ضعيف». (ينظر: النشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٥٥٢).

(٤) وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٥٥٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيها جميعاً؛ بإثبات الألف بعد الواو: (**وَتَدَّعُوا تَدْعُوا**)، والثاني: بحذف الألف بعد الواو في الكلمتين: (**وَتَدَّعُو تَدْعُو**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

مِنْ قوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَدَّعُونَ﴾ [٢٧].

فقرأه: ﴿تَدْعُونَ﴾؛ بإسكان الدال مخففة.

الإمام المرموز إليه بظاء (ظَهَرْ)؛ أي: يعقوب بكماله.

على أنه من الدعاء؛ أي: (تطلبون وتستعجلون)[١].

قال في الإتحاف[٢]: «ورُوِيَت - أي هذه القراءة عن عصمة -: عن أبي بكر - أي شعبة -، والأصمعي عن نافع»[٣].

والباقون: بفتح الدال مشددة.

على أنه من الدَّعْوى؛ أي: (تدعون أنه لا جنة ولا نار)[٤].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[٥].

وتقدَّم تسهيل ثانية همزتي: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾ معاً[٦] للمدنيين، زاد الأزرق

---

(١) قال أبو الحسن شريح: «﴿تَدْعُونَ﴾؛ مضارع (دَعَا)؛ أي: كنتم تدعون الله به وتستعجلونه من عذابه لقولهم: ﴿وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]، ويجوز أن يكون معنى التشديد مثل ذلك، ويجوز أن يكون تفتعلون أيضاً من الدعوى، أي: تدَّعون الأباطيل، فتكون الباء بمعنى: بسببه ومن أجله، وادعاؤهم الأباطيل، مثل قوله: ﴿أَيَعِدُكُمۡ أَنَّكُمۡ إِذَا مِتُّمۡ وَكُنتُمۡ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]». (ينظر: الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ص (٨٢)، والدر المصون ٣٩٥/١٠، واللباب ٢٥٨/١٩، والإتحاف ٥٥٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٧)).

(٢) ينظر: الإتحاف ٥٥١/٢.

(٣) وهي أيضاً قراءة: أبو رجاء، والحسن، وقتادة، وابن يسار، وعبدالله بن مسلم، وسلام، وابن أبي عبلة، وأبو زيد وعصمة كلاهما عن أبي عمرو من طريق الأهوازي. (ينظر: معجم القراءات ١٨/١).

(٤) أو مِنَ الدُّعاء، فيكون معناه كمعنى القراءة الأولى. (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/١٠، واللباب ٢٥٨/١٩، والإتحاف ٥٥٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٨)).

(٥) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٦) الآيتين: [٢٨، ٣٠].

إبدالها ألفاً مع إشباع المد(١)، وحذفها للكسائي(٢).

٩٥٧ ـ سَيَعْلَمُونَ مَنْ: رَجَا......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**فَسَيَعْلَمُونَ** مَنْ هُوَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [٢٩].

فقرأه بالياء التحتية.

على الغيب(٣).

الإمام المرموز إليه براء (**رَجَا**)(٤)؛ أي: الكسائي بكماله.

والباقون: بالتاء الفوقية.

على الخطاب(٥).

واحترز بقيد: (**مَنْ**) عن: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [١٧]، فلا خلاف في خِطَابه(٦).

---

(١) وهو أحد الوجهين في الحرز، والأشهر عنه: التسهيل ـ كالأصبهاني ـ، وعليه الجمهور، وهو الأقيس، قال في الإتحاف: «وإذا وقف للأزرق في وجه البدل عليه في نحو: ﴿أَرَءَيْتَ﴾، وكذا: ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ تعين التسهيل بين بين؛ لئلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر، ولا وجود له في كلام العرب، وليس ذلك كالوقف على المشدد في نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]؛ لوجود الإدغام، كما يأتي في آخر باب: (الوقف على أواخر الكلم). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٥٥٢/٢، وحرز الأماني، البيت رقم (٦٣٨)).

(٢) وهي لغة فاشية، وقرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١، والإتحاف ٥٥٢/٢).

(٣) نظراً إلى قوله: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [٢٨]. (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/١٠).

(٤) قال ابن الناظم: «هو في الأصل ممدود، وقصر ضرورة»، وهو اسم معناه: الأمل، وقد يكون مقصوراً في الأصل ومعناه: الموضع والناحية، وقد يأتي فعلاً؛ بمعنى: أَمَّلَ. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٤٧)، بتصرف يسير).

(٥) إما على الوعيد، وإما على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب. (ينظر: الدر المصون ٣٩٥/١٠).

(٦) لاتصاله بالخطاب الذي في صدر الآية، وهو قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [١٧]. (ينظر: جامع البيان ٤٤٨/٢، والنشر ٣٨٩/٢، وشرح النويري ٦/، والهادي ٢٩٤/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/ب)).

وفي السورة مضافتان[(١)]:

﴿إِنۡ أَهۡلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ [٢٨].

سكَّنها: حمزة.

و﴿وَمَن مَّعِيَ أَوۡ﴾ [٢٨].

سكَّنها: هو[(٢)]، والكسائي، وخلف عن نفسه، [وشعبة، ويعقوب][(٣)].

وزائدتان[(٤)]:

﴿نَذِيرِ﴾ [١٧].

و﴿نَكِيرِ﴾ [١٨].

أثبتهما وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب.

والله أعلم[(٥)].



(١) ينظر: النشر ٣٨٩/٢.

(٢) أي: حمزة.

(٣) في الأصل: (وشعبة عن يعقوب)، وهو سبق قلم.

(٤) ينظر: النشر ٣٨٩/٢.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الملك)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (ن) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (ن)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٨٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٢)، وشرح النويري ٦٣/٦ ـ ٦٤، وشرح ابن الناظم ص (٣١٩ ـ ٣٢٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/أ ـ ل ١٣٤/ب)، والإتحاف ٥٥٠/٢ ـ ٥٥٢).

سُورَةُ (ن)

أدْغم: ﴿نٓ﴾ [١]، في واو ﴿وَٱلْقَلَمِ﴾ [١]؛ ورش، والبزي، وابن ذكوان، وعاصم بخلاف عنهم، وهشام، والكسائي، وخلف عن نفسه بلا خلاف[(١)]، والباقون: بالإظهار.

وسكت على: ﴿نٓ﴾ [١]؛ أبو جعفر[(٢)].

وأبدل همزة: ﴿بِأَيِيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [٦]، ياءً؛ الأصبهاني بخلفه[(٣)]، ويُوقَفُ لحمزة **[٥٧٢]** عليه: كذلك، [و][(٤)]بالتحقيق؛ لأنه متوسط بزائد[(٥)].

وتقدَّم:

الخلاف في: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [١٤]؛ إخباراً واستفهاماً، وكلٌّ من

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب حروف قربت مخارجها، الأبيات رقم (٢٧٠)، والنشر ٧١/١، والإتحاف ٥٥٣/٢.

(٢) وسَكْتُ أبي جعفر على الحروف المقطعة؛ هو من أنواع السكت الذي يُسْكَتُ عليه لغير قصد تحقيق الهمز، ويلزم من سكته عليها إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها، وقد تم بيان ذلك كله عند فاتحة سورة البقرة.

(٣) فروى الحمامي من جميع طرقه، عن هبة الله والمطوعي، كلاهما عنه: إبدال الهمزة ياء، وبه قطع في التجريد، وروى التحقيق سائر الرواة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٥٥٣/٢).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لحاجة السياق إليه من أجل تمام المعنى.

(٥) ينظر: النشر ٤٣٨/١ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٥٥٣/٢.

استفهم على أصله في الهمزتين؛ تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً بينهما، وعدمه[(١)].

والخلاف في نون: ﴿أَنِ ٱغْدُواْ﴾ [٢٢]؛ كسراً وضمًّا في الوصل[(٢)].

وإدغام: ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [٢٧]؛ للكسائي[(٣)].

وتشديد: ﴿أَن يُبْدِلَنَا﴾ [٣٢]؛ للمدنيين، وأبي عمرو[(٤)].

وتشديد تاء: ﴿لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [٣٨]؛ وصلاً، للبزي بخلفه[(٥)].

٩٥٧ ـ ....يَــزْلِــقُ ضَــمْ: غَــيْــرُ مَــدًى......................

واخْتُلِفَ في: ﴿يَزْلِقُ﴾.

---

(١) فقرأ بهمزة واحدة؛ على الخبر، المرموز إليهم بقوله في الطيبة: (**رَوَى اعْلَمْ حَبْرُ عَدْ**)؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص؛ على أنها (أَنْ) المصدرية في موضع المفعول له، مجرورة بلام مقدرة متعلقة بفعل النهي؛ أي: ولا تطع من هذه صفاته لأن كان متمولاً، وقرأه الباقون ـ وهم؛ ابن عامر، وشعبة، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب ـ: بهمزتين؛ على الاستفهام؛ أي: أتعطيه لأن كان ذا مالٍ، أو تعليل لفعل مقدر؛ أي: أَنَكِفَ لأن كان ذا مال. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، الأبيات رقم (١٧٦ ـ ١٧٧)، والإتحاف (١/١٨٢)، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب (٢/٣٣١)، وحجة القراءات لابن زنجلة ص (٧١٨)، وشرح النويري (٢/٢٣١)).

(٢) قرأ بكسر النون وصلاً: أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً ـ أيضاً ـ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٥٥٥).

(٣) أي: إدغام اللام من (بل) في النون من (نحن)، وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، البيت رقم (٢٦٢)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٥٥٥).

(٤) وقرأ الباقون: بالسكون والتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الكهف، البيت رقم (٧٥٤)، والنشر ٢/٢١٩، والإتحاف ٢/٥٥٥).

(٥) وقرأ الباقون: بالتخفيف، وذلك ـ كما قال الشارح ـ وصلاً، وأما عند الابتداء: فقد نصَّ العلماء على أن هذه التاء ـ كتاءات البزي الأخرى ـ يُبْتدأ بها ـ للبزي ـ مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٥٥٥).

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِن [يَكَادُ][1] ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [٥١].

فـ(**ضَمْ**) ياءه.

(**غَيْرُ**) المرموز إليهما.

بقوله: (**مَدًى**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر.

[مِنْ: (أَزْلَقَه) معدًى بالهمزة؛ أي: (أَزَلَّ رِجْلَه)[2].

وأما نافع وأبو جعفر][3] فقرآه: بفتح الياء.

مِنْ: (زَلِقَت الرجل)، وهو فعل متعد مفتوح العين لا مكسورها مثل: (حَزِنَ)، و(حَزَنْتُه)[4].

وليس في هذه السورة، والحاقة، والمعارج؛ شيء من ياءات الإضافة، ولا من الزوائد.

والله سبحانه وتعالى أعلم[5].



---

(١) في الأصل: (كاد)، وهو تحريف وخطأ في نقل النص القرآني.

(٢) ينظر: الكشف ٣٢٣/٢، والدر المصون ٤٢٠/١٠، واللباب ٣٠٩/١٩، والإتحاف ٥٥٥/٢.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من المخطوط، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٤) ينظر: الكشف ٣٢٣/٢، والدر المصون ٤٢٠/١٠، واللباب ٣٠٩/١٩، والإتحاف ٥٥٥/٢.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (ن)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (الحاقة) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (الحاقة)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٨٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٣)، وشرح النويري ٦٥/٦ ـ ٦٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/ب)، والإتحاف ٥٥٣/٢ ـ ٥٥٥).

سُورَةُ الْحَاقَّةِ

تقدَّم:

إمالة: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [٣]؛ لأهل شفا، وأبي عمرو[١]، وكذا ابن ذكوان وشعبة بخلفهما[٢]، وتقليله: للأزرق.

وإدغام: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [٤]؛ لأبي عمرو، وابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان[٣]، وحمزة، والكسائي[٤].

و﴿فَهَلْ تَرَىٰ﴾ [٨]، لهم[٥] ـ غير ابن ذكوان[٦] ـ.

٩٥٧ ـ ....وَقَبْلَهُ: حِمًى رَسَمْ

٩٥٨ ـ كَسْرًا وَتَحْرِيكًا................ ....

---

(١) أما ابن ذكوان؛ فروى عنه الإمالة: الصوري، واخْتُلِفَ عن الأخفش، فأمالها عنه ابن الأخرم، وفتحها عنه الباقون، واخْتُلِفْ عن شعبة؛ فروى عنه الإمالة؛ كافة المغاربة، وروى فتحها عنه: العراقيون. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٥٥٦).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠، والإتحاف ٢/٥٥٦.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، فصل تاء التأنيث، البيت رقم (٢٦١)، والنشر ٢/٥، والإتحاف ٢/٥٥٦.

(٤) وقرأ الباقون: بالإظهار. (ينظر: متن طيبة النشر، فصل تاء التأنيث، البيت رقم (٢٥٩)، والنشر ٢/٥، والإتحاف ٢/٥٥٦).

(٥) أي: حمزة، والكسائي، وأبي عمرو، وهشام في المشهور عنه.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، فصل لام هل وبل، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٤)، والنشر ٢/٧ ـ ٨، والإتحاف ٢/٥٥٦.

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿قَبْلَهُۥ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَجَآءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُۥ وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [٥١].

فقرأه المرموز إليهم بقوله: (حِمًّى رَسَمْ[١])؛ أي: أبو عمرو، ويعقوب، والكسائي.

(كَسْراً وَتَحْرِيكاً)؛ أي: بكسر القاف، و[فتح][٢] الباء[٣].

[والباقون: بفتح القاف، وإسكان الباء][٤].

ظرف زمان؛ أي: (ومن تقدم من الأمم)[٥].

وأبدل همز: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ﴾ [٥١]؛ المدنيان بخلف عن قالون[٦]، وكذا أبو عمرو[٧].

---

(١) وقوله: (رَسَمْ)؛ فعلٌ ثلاثي متعد بحرف، مِنْ: رَسَمَ، يَرْسُم، رَسْماً؛ والرَّسْمُ؛ الأثر، والكتابة، والتصوير بالفرشاة والقلم، ورَسَم الشيء؛ خطَّه مُربَّعاً، او صورة، أو شكلاً، ورَسَم الكتاب؛ كَتَبَه، ورَسَم المطرُ الديار؛ عَفَاهَا وأبقى أثرها مرسوماً بالأرض.

(٢) ما بين المعكوفتين في الأصل: (إسكان)، وهو سبق قلم ولا شك، لأن قراءة المرموز إليهم بـ(حِمًّى رَسَم)؛ بكسر القاف، وتحريك الباء، كما قال في الطيبة: (كَسْراً وَتَحْرِيكاً).

(٣) أي: أجناده وأهل طاعته، ومن هو في جهته. (ينظر: الكشف ٣٣٣/٢، والدر المصون، ٤٢٦/١، واللباب ٣٢٠/١٩).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ويبدو أنه سهو من الناسخ أو الشارح، وقد أثبتُّهُ محاكاة لمنهج الشارح في نظائره، فهو قد ذكر قراءة المرموز إليهم بـ(حِمًّى رَسَمْ)؛ أي: أبي عمرو، ويعقوب، والكسائي، فكان لابد من ذكر قراءة الباقين.

(٥) ينظر: الكشف ٣٣٣/٢، والدر المصون ٤٢٦/١٠، واللباب ٣٢٠/١٩.

(٦) فأما ورش وأبو جعفر فهم على أصولهم في إبدال الهمز المفرد، وأما قالون فإن هذه من موافقاته لهم، قال في النشر: «والوجهان عنه ـ أي عن قالون ـ صحيحان، بهما قرأت، وبهما آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٨)، والنشر ٣٩٤/١، والإتحاف ٥٥٧/٢)).

(٧) أي: كذا أبو عمرو قرأ بإبدال الهمزة، بخلف عنه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٣)، والإتحاف ٥٥٧/٢).

وأبدل همز: ﴿بِٱلْخَاطِئَةِ﴾ [٥١]، ياءً؛ أبو جعفر وحده[١]، كوقف حمزة[٢]، مع الإمالة له بخلفه[٣].

ولا خلاف في كسر عين: ﴿**تَعِيَهَا**﴾ [١٢][٤]، وما حُكِيَ من إسكانها لقنبل[٥]، و[إخفاء][٦] إسكان حركتها لحمزة؛ فليس من طريق النظم[٧].

وسكَّن ذال: ﴿أُذُنٌ﴾ [١٢]؛ نافع وحده[٨].

٩٥٨ ـ ....وَلَا يَخْفَى: شَفَا ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿لَا يَخْفَىٰ﴾.

مِنْ قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [١٨].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٥٥٧/٢).

(٢) ينظر: النشر ٤٣٨/٢، والإتحاف ٥٥٧/٢.

(٣) ينظر: النشر ٨٦/٢، والإتحاف ٥٥٧/٢.

(٤) تصحفت في الأصل إلى: (معها) أو كلمة نحوها.

(٥) والإسكان ـ أيضاً ـ قراءة طلحة بن مصرف، وأبو عمرو في رواية هارون وخارجة عنه، والحلواني بإسناده عن ابن كثير، وطلحة، وحميد، والأعرج، وغيرهم. (ينظر: معجم القراءات ٥٥/١٠ ـ ٥٦).

(٦) ما بين المعكوفتين في الأصل: (وإسكان)، والصواب: (وإخفاء)؛ لأن القراءة المروية عن حمزة في الشواذ إنما هي القراءة بإخفاء أو اختلاس حركة كسر العين، وليس إسكانها، وأما وجه القراءة بالإسكان الذي روي عنه في الشواذ أيضاً إنما هو إسكان الياء من: (**تَعِيْهَا**)، وهو وجه أخر قُرِئَ له به في القراءات الشواذ. (ينظر: الدر المصون ٤٢٧/١٠، والإتحاف ٥٥٧/٢).

(٧) ولا من طرق القراءات الأربع الشواذ بعد العشرة، وإنما قُرِئَ بالإسكان والإخفاء في حركة العين، في القراءات الشواذ الأخرى. (ينظر: البحر المحيط ٣١٧/٨، والدر المصون ٤٢٧/١٠، والإتحاف ٥٥٧/٢، ومعجم القراءات ٥٥/١٠ ـ ٥٧، والفوائد المعتبرة ص (٣١٣)).

(٨) وقرأ الباقون: بضمها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٠)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٥٧/٢).

فقرأه بياء التذكير[(١)]، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**شَفَا**)؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بتاء التأنيث[(٢)].

ووجههما ظاهر[(٣)].

ويوقف لحمزة [٥٧٣] على: ﴿هَآؤُمُ﴾ [١٩]؛ بالتسهيل [كالواو][(٤)] على القياس، وجهاً واحداً[(٥)].

وتقدَّم:

أنه قرأ هو[(٦)] ويعقوب: ﴿مَالِيَهْ﴾ [٢٨]، و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ [٢٩]؛ بحذف الهاء

---

(١) لأن التأنيث مجازي، وللفصل بين المؤنث وفعله. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٣، والدر المصون ١٠/٤٢٦، واللباب ١٩/٣٢٠).

(٢) للتأنيث اللفظي لكلمة: ﴿خَافِيَةٌ﴾. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٣، والدر المصون ١٠/٤٢٦، واللباب ١٩/٣٢٠).

(٣) فالقاعدة: أن كل فعل أسند إلى ظاهر مؤنث ففيه الوجهان ـ التأنيث والتذكير ـ أبداً. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٨)).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد منه لتمام المعنى، ويبدو أن عدمه سهو من الناسخ أو من الشارح. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٥٧).

(٥) قال في النشر ٢/٤٥٦: «لأن الهمزة حقيقية»؛ أي: ليست من قبيل المتوسط بزائد، بل هي من قبيل المتوسط بنفسه، وجاء قبلها ألف، فتسهل بين بين؛ أي بين الهمزة وحركتها، وهي هنا الضم، ويوقف: (هاوم) على الميم بلا نظر، وقد منع الإمام مكي بن أبي طالب الوقف عليها ظنًّا منه أن أصلها (هاومو) بواو، وأنها إنما كُتِبَتْ على لفظ الوصل، فحُذِفَتْ لالتقاء الساكنين كما حُذِفَتْ في قوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، فقال: «لا يحسن الوقف عليه؛ لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت خط المصحف، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل»، وذكر أبو الحسن السخاوي في فتح الوصيد معنى ذلك، قال ابن الجزري: «وذلك سهو بيِّنٌ، فإن الميم في (هاوم) مثل الميم في (أنتم)...الخ)، ثم أطال في بيان ذلك وتقريره. (ينظر: النشر ٢/٤٥٦، والإتحاف ٢/٥٥٧).

(٦) أي: الإمام حمزة.

منهما في الوصل(١)، وأثبتاها في الوقف(٢).

ويعقوب وحده: ﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ معاً(٣)، و﴿حِسَابِيَهۡ﴾ [٢٦]؛ بالحذف في الوصل(٤) أيضاً.

والباقون: بالإثبات في الحالين في [الجميع(٥)](٦).

وتقدَّم الخلاف لورش في نقل: ﴿إِنِّي﴾ [٢٠]، إلى هاء: ﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾ [١٩]، وأن الأكثر على ترك النقل؛ وهو المختار(٧).

واخْتُلِفَ في إدغام هاء: ﴿مَالِيَهۡ﴾ [٢٨]، في هاء: ﴿هَلَكَ﴾ [٢٩]؛

---

(١) فيقرآنها في الوصل: (سلطانيْ خذوه)، و(ماليْ هلك)، قال في غيث النفع: «فإن قلت: لم خصَّ هذين اللفظين دون غيرهما، أُجِيبَ: بأن فيه الجمع بين اللغتين، مع اتباع الأثر». (ينظر: غيث النفع (٣٧٢)).

(٢) وقرأ الباقون: بالإثبات في الحالين، فلا خلاف بين جميع القراء في إثباتها وقفاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٤)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٥٥٨/٢).

(٣) الآيتين: [١٩، ٢٥].

(٤) وقرأ الباقون: بالإثبات في الحالين. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٤ ـ ٣٦٥)، والنشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٥٥٨/٢).

(٥) في الأصل: (الجمع)، وهو تصحيف.

(٦) ينظر: النشر ١٤٢/٢، والإتحاف ٥٥٨/٢.

(٧) ولا خلاف بين أئمة أهل الأداء عن ورش في باب النقل إلا في نقل هاء: ﴿كِتَٰبِيَهۡ ١٩ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]؛ فاخْتُلِفَ في نقل همزة: ﴿إِنِّي﴾ إليها؛ فذهب جماعة: إلى النقل؛ طرداً للباب، ولأن تسكينه بنية الوقف، فهو موجود في اللفظ، وذهب الجمهور: إلى عدمه، بل يُقْرَأُ له بإسكان الهاء، وتحقيق الهمزة، كقراءة الباقين؛ لكونها هاء سكت، وهذا ما رجحه المصنف في باب النقل من متن الطيبة حيث قال: **(أَسَدّ)**؛ أي: أولى وأقوم؛ من السداد، وهو الاستقامة، قال في النشر: «فتَرْكُ النقل فيه المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية؛ لأن هاء السكت حكمها السكون فلا تُحَرَّكُ إلا لضرورة الشعر، على ما فيه من قبح»، ورجحه الصفاقسي في غيث النفع حيث قال: «وهو الأصح في الرواية والعربية، واقتصر عليه غير واحد من الأئمة، وهو المقدم في الأداء لشهرته، والمقتصر عليه مصيب». (ينظر: النشر ٤٠٨/١، والإتحاف ٥٥٨/٢، وغيث النفع ص (٣٧٢)).

فذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإدغام؛ لقاعدة اجتماع المثلين أولهما ساكن، والأكثرون على الإظهار[(١)]، وهذان الوجهان[(٢)] لغير حمزة ويعقوب؛ لقراءتهما بالحذف وصلاً.

قال الإمام أبو شامة[(٣)]: «معنى الإظهار؛ أن يوقف على: ﴿مَالِيَهْ﴾ [٢٨]، وقفة لطيفة، وأما إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك، وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القاري واقفاً وهو لا يدري؛ [لسرعة][(٤)] الوصل».

قال المصنف[(٥)]: «وهذا أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدراية والتدقيق، وقد سبقه إلى النص عليه الحافظ الداني».

٩٥٨ - .... وَيُؤْمِنُو[(٦)] يَذَّكَّرُو[(٧)]: دِنْ ظَرُفَا[(٨)]

---

(١) من أجل كونه هاء سكت. (ينظر: النشر ٢/٢١).

(٢) وهما؛ أي: الإظهار، والإدغام، لورش مفرعان على ما تقدم من الوجهين له في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾، فعلى وجه الإسكان في: ﴿كِتَٰبِيَهۡ﴾، له وجه الإظهار في هاء: ﴿مَالِيَهْ﴾، وعلى وجه النقل في الهمزة إلى الهاء في: ﴿كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩ إِنِّي﴾، فإن له إدغام هاء: ﴿مَالِيَهْ﴾، في ها: ﴿هَلَكَ﴾، فالإظهار مفرع على عدم النقل، وأما الإدغام فإنه مفرع على النقل، قال الشيخ إبراهيم السمنودي في (دواعي المسرة)، البيت رقم (٣٧٢):

أَدْغِمْ لِوَرْشٍ (مَالِيَهْ) إِذَا أَتَى نَقْلُ (كِتَابِيَهْ) وَإِلَّا فَاسْكُتَا

وقال في (البدر المنير)، البيت رقم (١٠٣٥):

(ومَالِيَهْ) أَدْغِمْ إِنْ نَقَلْتَ (كِتَابِيَهْ) لِوَرْشٍ وَأَظْهِرْ حَيْثُمَا لَسْتَ نَاقِلَا

(ينظر: جامع الخيرات ص (٤٧٤)، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ٣/١٢٢٥).

(٣) ينظر: إبراز المعاني ٢/٥٩.

(٤) في الأصل: (لوسعة)، وهو تصحيف. (ينظر: إبراز المعاني ٢/٥٩).

(٥) ينظر: النشر ٢/٢١.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بياء الغيب، وحذف الألف بعد الواو: (**يُؤْمِنُو**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، ونسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد والثاني: بتاء الخطاب، وإثبات الألف بعد الواو: (**تُؤْمِنُوا**)، =

٩٥٩ ـ مِنْ خُلْفِ لَفْظٍ.............. ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**:

﴿**يُؤْمِنُو**﴾، مِنْ قوله تعالى: ﴿[وَمَا هُوَ][1] بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا **يُؤْمِنُونَ**﴾ [٤١].

و﴿**يَذَّكَّرُو**﴾، مِنْ قوله: ﴿وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا يَذَّكَّرُونَ﴾ [٤٢].

فقرأهما بياء الغيب[2]، ـ كاللفظ به ـ.

= وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بياء الغيب، وإثبات الألف بعد الواو: (**يُؤْمِنُوا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الذال والكاف مشددتين، وبياء الغيب، وحذف الألف بعد الواو: (**يَذَّكَّرُو**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، ونسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبِطَت فيها؛ بتاء الخطاب، وإثبات الألف بعد الواو: (**تَذَّكَّرُوا**)، ولم تشكل الذال والكاف بالحركات، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبِطَت فيه؛ بسكون الذال، وضم الكاف، وبياء الغيب، وحذف الألف بعد الواو: (**يَذْكُرُو**)، والرابع: بفتح الذال والكاف مع التشديد، وبياء الغيب، وإثبات الألف بعد الواو: (**يَذَّكَّرُوا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**يَذَّكَّرُو**)، (**يَذْكُرُوا**)، (**يَذَّكَّرُوا**)، (**تَذَّكَّرُوا**).

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء، وفتح الراء: (**ظُرَفَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والمنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الظاء، وضم الراء: (**ظَرُفَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(١) في الأصل: (ولا)، وهو تصحيف وتحريف.

(٢) حملاً على لفظ الغيبة قبله، وهو قوله تعالى: ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ﴾ [٣٧]. (ينظر: الكشف ٣٣٣/٢، والدر المصون ٤٤٢/١٠، واللباب ٣٤٢/١٩).

المرموز إليهم بقوله: (**دِنْ**[١] **ظَرُفَا**[٢]) (**مِنْ**[٣] **خُلْفِ لَفْظٍ**[٤])؛ أي: ابن كثير، ويعقوب، بلا خلاف عنهما، [وابن ذكوان بخلاف عنه، وهشام بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

والباقون: بتاء الخطاب[٥]][٦].

وبه قرأ ابن ذكوان في وجهه الثاني، وهو من أكثر طرق الأخفش[٧].

والأول: من طرق الصوري[٨].

وخفَّفَ ذاله: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه[٩].

والله أعلم[١٠].

---

(١) ومعنى قوله: (**دِنْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ: دَانَ، يَدِين، يقال: دان بالفضل وغيره اعترف، ودَان لفلان؛ خضع وذلَّ وانقاد له، ودَانَ الرجل؛ اقترض وصار عليه دينٌ، ودَانَ نفسه؛ ساسها وحاسبها، ويأتي بمعنى؛ جازٍ، وكافئ، يقال: كما تدين تدان؛ أي: كما تُجَازِي تُجَازَى إن حسناً فحسن، وإن سيئاً فسيء.

(٢) ومعنى قوله: (**ظَرُفَا**)؛ فعل؛ مِنْ: ظَرُف، يَظْرُف، يقال: ظَرُف الرجل؛ إذا كان لطيفاً، كيساً، بارعاً، حاذقاً، حسن العبارة، وأما على الوجه الثاني: (**ظُرَفَا**)، فإنه جمع ظَرِيف؛ وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت مِنْ: ظَرُف؛ أي: بارع حاذق، ممتع فكه.

(٣) وقوله: (**مِنْ**)؛ حرف جرٍّ يفيد ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، تقول: سرت مِنَ المدينة، وقد يفيد التبعيض، كما يقال: منهم من أحسن ومنهم أساء.

(٤) وقوله: (**لَفْظٍ**)؛ اسم، مصدر لَفَظَ، والجمع أَلْفَاظ، واللَّفظ؛ ما يلفظ به من الكلمات، يقال: لفظُهُ مفيدٌ؛ يعني كلامه وكلماته.

(٥) حملاً على: ﴿بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ [٣٨]، و﴿وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾ [٣٩]. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٣، والدر المصون ١٠/٤٤٢، واللباب ١٩/٣٤٢).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

(٧) ينظر: النشر ٢/٣٩٠، والإتحاف ٢/٥٥٩.

(٨) ينظر: النشر ٢/٣٩٠، والإتحاف ٢/٥٥٩.

(٩) وقرأ الباقون: بالتشديد. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأنعام، البيت رقم (٦٢٤)، والنشر ٢/٢٦٦، والإتحاف ٢/٥٥٩).

(١٠) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الحاقة)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (سأل)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وجار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (سأل)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٨٩ ـ ٣٩٠، وتقريب النشر ص (١٨٣)، وشرح النويري ٦/٦٦ ـ ٦٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/ب)، والإتحاف ٢/٥٥٦ ـ ٥٥٩).

سُورَةُ الْمَعَارِجِ

٩٥٩ ـ ....سَالَ أَبْدِلْ فِي [سَأَلْ[١][٢]: عَــمَّ....................................

اخْتُلِفَ [في][٣]: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [١].

فـ(**ـأَبْدِلْ**)؛ أي: اقرأه بألف بعد السين، بلا همز، بوزن: (قَالَ).

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبي جعفر، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بالهمزة المفتوحة بعد السين واللام.

من السؤال[٤].

وأمَّا القراءة الأولى[٥]:

١ ـ فيُحْتمل: أنها منه[٦]؛ أُبْدِلَت همزته ألفاً على غير قياس، لكنها لغة

---

(١) ضُبِطَتْ في نسخة الشيخ الضباع، ونسخة الشيخ القاضي؛ بنصب اللام: (**سَأَلَ**)، وهو سبق قلم في كلا النسختين، بينما ضُبِطَتْ في جميع النسخ الأخرى؛ بسكون اللام: (**سَأَلْ**).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد منه لتمام المعنى.

(٤) ينظر: الكشف ٣٣٤/٢، والدر المصون ٤٤٥/١٠، واللباب ٣٤٨/١٩.

(٥) ينظر: الكشف ٣٣٤/٢، والدر المصون ٤٤٥/١٠، واللباب ٣٤٨/١٩.

(٦) أي: من السؤال، وهو بمعنى: دَعَا، والدعاء يتعدى بالباء؛ مثل: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ﴾ [الدخان: ٥٥]، فالسؤال دعوة لسان لا دعوة حال بدليل تنكير الفاعل، والداعي: هو من قال: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٩))

قريش ـ كما صرح به في الإتحاف ـ، والقياس بين بين[(١)].

٢ ـ ويُحْتمل: أنها من (السَّيَلَان)، فألفه بدل عن ياء [٥٧٤] كـ(بَاعَ)؛ والمعنى: (سال عليهم واد بعذاب)[(٢)].

٣ ـ ويُحْتمل: أنها من الواو، كـ(خَافَ)[(٣)].

وإلى الثلاثة أشار في الحرز بقوله[(٤)]:

..............................وغَيْرُهُمْ مِنَ الْهَمْزِ أَوْ مِنْ وَاوٍ اوْ يَاءٍ ابْدَلَا

ويوقف عليه لحمزة: بالتسهيل فقط[(٥)].

٩٥٩ ـ ....وَنَزَّاعَةُ [انَصْبِ الرَّفْعَ][(٦)]: عَـلْ[(٧)]

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿نَزَّاعَةُ[(٨)]﴾[(٩)].

مِنْ قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ [نَزَّاعَةً][(١٠)] لِّلشَّوَىٰ﴾ [١٥ ـ ١٦].

---

(١) واختار السمين الحلبي أنها من (السؤال)؛ حيث قال في الدر المصون: «والظاهر الوجه الأول؛ لثبوت ذلك لغة مشهورة». (ينظر: الدر المصون ٤٤٥/١٠).

(٢) فالعين ياءٌ، ويؤيده قراءة ابن عباس رضي الله عنهما: (سَالَ سَيْلٌ). (ينظر: الدر المصون ٤٤٥/١٠).

(٣) فتكون من: (سَالَ)، (يَسَالُ)، كـ(خَافَ)، (يَخَافُ)، وعين الكلمة واوٌ. (ينظر: الدر المصون ٤٤٥/١٠).

(٤) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١٠٨١).

(٥) لأن الهمزة من قبيل المتوسط بنفسه، وجاء قبلها ألف، فَتُسَهَّلُ بين بين؛ أي: بين الهمزة وحركته، وهي هنا الفتح. (ينظر: النشر ٤٣٣/١، والإتحاف ٥٦٠/٢).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**انْصِبِ الرَّفْعَ**)، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**نَصْبُ الرَّفْعِ**)، وهو الصواب الذي يستقيم به الوزن.

(٧) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (**عَلَا**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**عَلْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهو الصواب، ومعنى (**عَلْ**)؛ فعل أمر من العلو؛ أي: اجعله عالياً.

(٨) في الأصل: (نزاغة)، وهو تصحيف.

(٩) قال النويري في شرحه ٦٩/٦: «وقدَّم المصنف (نزاعة)؛ للضرورة».

(١٠) في الأصل: (نزاغة)، وهو تصحيف.

فـ(**ـانْصِبِ الرَّفْعَ**)؛ أي: اقرأه بنصب التاء.

للمرموز إليه بعين (**عَلَا**)[(١)]؛ أي: حفص ـ وحده ـ عن عاصم.

على الحالية من الضمير المستتر في: ﴿لَظَىٰ﴾؛ لأنها وإن كانت علماً، جاريةٌ مجرى [المشتقات][(٢)]؛ أي: (المتلظِّي)[(٣)]، أو على الاختصاص[(٤)].

والباقون: بالرفع.

خبر ثان[(٥)].

وأمال رؤوس هذه السورة[(٦)]: ـ **وهي أربعة**: ﴿لَظَىٰ﴾ [١٥]، و﴿لِّلشَّوَىٰ﴾ [١٦]، و﴿تَوَلَّىٰ﴾ [١٧]، ﴿فَأَوْعَىٰٓ﴾ [١٥]ـ، أهل شفا[(٧)]، وقللها: الأزرق[(٨)]، وأبو عمرو بخلفه[(٩)]؛ لكن التقليل عنه أكثر من الفتح[(١٠)] ـ كما تقدم ـ.

---

(١) هكذا ضُبطت في أصل الشرح: (**عَلَا**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**عَلْ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقوله: (**عَلْ**)؛ يأتي ظرف مِنْ: عَلُ، بمعنى: فوق، يقال: أتيته من عَلُ؛ أي: مِن فوق، أو هو مِنْ: علَّى، يعْلي، عَلٍّ، تعلية، يقال: علَّى البناء؛ أي: جعله عالياً، وعلِّ البناء؛ اجعله عالياً مرتفعاً.

(٢) في الأصل: (المنشقات)، والتصويب من الإتحاف ٢/٥٦١.

(٣) هكذا في الأصل، وهي كذلك في الإتحاف، بينما ضبطها في الدر المصون، واللباب: (التَّلَظِّي). (ينظر: الدر المصون ١٠/٤٥٦، واللباب ١٩/٣٦٣ ـ ٣٦٤، والإتحاف ٢/٥٦١).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٣٣٥، والدر المصون ١٠/٤٥٦، واللباب ١٩/٣٦٣ ـ ٣٦٤، والإتحاف ٢/٥٦١.

(٥) أو على أنها خبر عن: ﴿لَظَىٰ﴾، والجملة مفسرة لضمير القصة في: ﴿إِنَّهَا﴾. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٥، والدر المصون ١٠/٤٥٥، واللباب ١٩/٣٦٣، والإتحاف ٢/٥٦١، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٩)).

(٦) في الأصل: (السور)؛ على الجمع، وقد أثبتُّها على التوحيد، وهو الصواب.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٥٦١.

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٢/٥١، والإتحاف ٢/٥٦١.

(٩) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٢/٥٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٢/٥٦١.

(١٠) قال الشارح في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ في معرض بيانه لمذهب أبي عمرو =

٩٦٠ ـ تَـعْـرُجُ ذَكِّـرْ: رُمْ..............   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ [٤].

فـ(**ـذَكِّرْ**)؛ أي: اقرأه بياء التذكير[١].

للإمام المرموز إليه براء (**رُمْ**)[٢]؛ أي: الكسائي بكماله.

والباقون: بتاء التأنيث[٣].

ووجههما ظاهر[٤].

٩٦٠ ـ ....وَيَسْأَلُ[٥] اضْمُمَا: هُـدْ[٦] خُـلْـفُ[٧] ثِـقْ............

= في الفتح والإمالة ـ: «فظهر مما تقرر: أن الخلاف في (فعلى) اليائي مفرع على تقليل رؤوس الآي، وأنه عن أبي عمرو فيها أكثر منه في (فعلى)، والفتح عنه في (فعلى) أكثر منه في رؤوس الآي». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٦١/٢).

(١) لأن التأنيث مجازي، وللفصل بين المؤنث وفعله. (ينظر: شرح النويري ٦٩/٦).

(٢) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر من: الروم، وهو القصد والطلب، يقال: رام الشيء؛ طَلبه وأراده ورغب فيه.

(٣) للتأنيث اللفظي لكلمة: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾. (ينظر: شرح النويري ٦٩/٦).

(٤) فالقاعدة: أن الفعل إذا أُسْند إلى مؤنث ظاهر فيجوز فيه الوجهان؛ التذكير، والتأنيث. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٨٩)).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء؛ على البناء للمفعول: (**وَيُسْئَلُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الياء؛ على البناء للفاعل: (**وَيَسْئَلُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**هَلْ**)، وهو الاختيار في شرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي، ونسخة الشيخ الضباع، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: (**هُدْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**خُلْفَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، =

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ۞ يُبَصَّرُونَهُمْ﴾ [١٠ ـ ١١].

فـ(**ـاضْمُمَا**)؛ أي: اقرأه بضم الياء.

للمرموز إليهما بقوله: (**هُدْ خُلْفُ ثِقْ**)؛ أي: البزي بخلاف عنه، وأبي جعفر بلا خلاف.

على البناء للمفعول، ونائبه: ﴿حَمِيمٌ﴾، و﴿حَمِيمًا﴾؛ منصوب بنزع الخافض[(١)].

والباقون: بفتح الياء.

مبنياً للفاعل وهو: ﴿حَمِيمٌ﴾[(٢)].

وبه قرأ البزي في وجهه الثاني، ومن طريق أبي ربيعة عنه.

والأول: من طريق ابن الحباب عنه[(٣)].

وتقدَّم:

فتح ميم: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾؛ للمدنيين، والكسائي[(٤)].

= وشرح موسى جار الله، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الفاء: (**خُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، ـ وهو أيضاً أحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ.

(١) أي: لا يقال لقريب أين قريبك؟ لأن لكل امرئ يومئذ شأن يغنيه. (ينظر: الدر المصون ٤٥٤/١٠، واللباب ٣٥٩/١٩، والإتحاف ٥٦١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٩)).

(٢) والمفعول الثاني محذوف، وقيل تقديره: لا يسأله نصره ولا شفاعته لعلمه أن ذلك مفقودٌ، وقيل: لا يسأله شيئاً مِنْ حَمْل أوزاره؛ وذلك لشدة الأهوال لا لعدم الرؤية؛ لأنهم يبصرونهم. (ينظر: الدر المصون ٤٥٣/١٠، واللباب ٣٥٩/١٩، والإتحاف ٥٦١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٨٩)).

(٣) وقراءة البزي بضم الياء من طريق ابن الحباب عنه، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٠/٢، وشرح منحة مولى البر (١٢٨)).

(٤) وقرأ الباقون: بكسرها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، البيت رقم (٦٩٢)، والنشر ٢٨٩/٢، والإتحاف ٥٦١/٢).

وإبدال همزة: ﴿تُؤْوِيهِ[(١)]﴾؛ واواً[(٢)] ساكنة بلا إدغام؛ لأبي جعفر وحده[(٣)]، وكذا حمزة وقفاً، وله الإدغام ـ أيضاً[(٤)] ـ.

وإفراد: ﴿لِأَمَٰنَٰتِهِمْ﴾؛ لابن كثير وحده[(٥)].

٩٦٠ ـ ....[شَهَادَةِ[(٦)] الْجَمْعُ[(٧)]][(٨)]: ظَمَا

٩٦١ ـ عُـدْ................................ ....

(١) في الأصل: (فرؤية)، وهو تصحيف.

(٢) في الأصل: (واو).

(٣) لأنها لورش براوييه، وأبي عمرو من روايتيه، من المستثنيات، فأبو جعفر أبدل الهمزة واواً ساكنة، فجمع بين الواوين؛ الأصلية، والمبدلة، بلا إدغام. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٥)، الأبيات رقم (٢٠٤، ٢٠٦)، والنشر ٣٩١/١، والإتحاف ٥٦١/٢).

(٤) قال في النشر: «وقد نصَّ على الوجهين غير واحد من الأئمة، ورجَّح الإظهار: صاحب الكافي، وصاحب التبصرة وقال: إنه الذي عليه العمل، ولم يذكر في الهداية، والهادي، وتلخيص العبارات، والتجريد، سواه، ورجَّح الإدغام: صاحب التذكرة، والداني في جامع البيان، فقال: هو أولى لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة، ولموافقة الرسم، ولم يذكر صاحب العنوان سواه، وأطلق صاحب التيسير الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبي». (ينظر: النشر ٤٧١/١، والإتحاف ٥٦١/٢).

(٥) وقرأ الباقون: بالألف؛ على الجمع. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة المؤمنون، ص (٨٧)، البيت رقم (٨٠١)، والنشر ٣٢٨/٢، والإتحاف ٥٦١/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالتاء المربوطة المكسورة: (**شَهَادَةِ**)، والثاني: بالتاء الطويلة، مع الرفع: (**شَهَادَتُ**)، والثالث: بالتاء المفتوحة مع الكسر: (**شَهَادَتِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**شَهَادَةِ**)، (**شَهَادَتِ**)، (**شَهَادَتُ**).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه: بكسر العين: (**الْجَمْعِ**)، والثاني: بضم العين: (**الْجَمْعُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الذي في جميع النسخ الأخرى. وقد ضُبِطَتْ هذه الكلمة في أصل شرح الترمسي مجردة من (أل) التعريف: (**اجْمَعْ**)، وقد نوهت عليه في موضعه.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح موسى جار الله، فقد ضُبِطَتْ فيه: (**جَمْعُ شَهَادَاتٍ**)، والثاني: (**شَهَادَتِ الْجَمْعُ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى ـ مع مراعاة خلافهم في رسم وحركة التاء ـ.

واخْتُلِفَ في: ﴿شَهَادَتِهِمْ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ [هُم](١) بِشَهَٰدَٰتِهِمۡ قَآئِمُونَ﴾ [٣٣].

فـ**(ـاجْمَعْ)**(٢)؛ أي: قراءته بألف بعد الدال؛ على الجمع.

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(ظَمَا**(٣)**) (عُدْ**(٤)**)**؛ أي: يعقوب بكماله، وحفص عن عاصم.

اعتباراً بتعدد الأنواع(٥).

والباقون: بلا ألف؛ على الإفراد.

لإرادة الجنس(٦).

ومرَّ حكم:

الوقف على: ﴿فَمَالِ﴾ [٣٦]، والابتداء به(٧).

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) هكذا ضُبطت هذه الكلمة في أصل الشرح؛ مجردة من (أل) التعريف، وبمعنى فعل الأمر: (**اجْمَعْ**)، بينما ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح بـ(أل) التعريف: (**الْجَمْع**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، وضبط الشارح لها ـ في ثنايا شرحه ـ مجردة من (أل) التعريف فيه نظر؛ لأن من عادة الشارح في شرحه أن يوافق ضَبْطُهُ شَرْحَهُ، لكن الشارح ضبطها بما يدل على الأمر بقوله: (**فاجمع**)؛ ثم شرحها بخلاف ضبطه لها، فاختلف معنى شرحه للكلمة عن ضبطه لها، وحيث اختلف الشرح عن الضبط، فإن الضبط يُردُّ إلى الشرح؛ لأنه ـ أي الضبط ـ محتمل، بخلاف الشرح، فصار ضبطه لها في أصل شرحه ـ بما يدل على الأمر ـ سبق قلم.

(٣) ومعنى قوله: (**ظَمَا**)؛ من الظمأ؛ وهو العطش، أو هو ذبول شفة الإنسان من العطش، وهو قلة اللحم والدم في الشفة.

(٤) ومعنى قوله: (**عُدْ**)؛ مِنْ: عَادَ، يَعُودُ، فهو عَائد، يقال: عاد أدراجه؛ عاد من حيث أتى، وعَاد المريض؛ زاره للسؤال والمواساة والعلاج، فهي: أمر بالعود مرة بعد أخرى.

(٥) ينظر: الكشف ٣٣٦/٢، والدر المصون ٤٦٠/١٠، واللباب ٣٧١/١٩.

(٦) ينظر: الكشف ٣٣٦/٢، والدر المصون ٤٦٠/١٠، واللباب ٣٧١/١٩.

(٧) وهذا الموضع هو رابع المواضع من لفظة: ﴿مَالِ﴾، التي نصَّ عليها في نظم الطيبة؛ =

وقراءة أبي جعفر: ﴿حَتَّى يَلْقَوا﴾ [٤٢]؛ بفتح الياء، وإسكان اللام، من غير ألف(١).

٩٦١ ـ ....نَصْبٍ اضْمُمْ حَرِّكَنْ(٢) بِهِ: عَفَا كَمْ..................................

واخْتُلِفَ في: ﴿نَصْبٍ﴾.

مِنْ قوله [٥٧٥]: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نَصْبٍ يُوفِضُونَ﴾ [٤٣].

فـ(ـاضْمُمْ).

و(حَرِّكَنْ).

أي: اقرأه بضم النون، وتحريك الصاد.

= وهي في: سورة النساء: [الآية: ٧٨]، وسورة الكهف: [الآية: ٤٩]، وسورة الفرقان: [الآية: ٧]، وخلاصة القول ما ذكره في سراج القاري ص (١٣١) حيث قال: «وهذه الأربعة كُتِبَتْ في المصحف: ﴿مَالِ﴾، ﴿فَمَالِ﴾، بانفصال مما بعدها، فمن وقف على (ما) ابتدأ بـ(ـاللام) متصلة بما بعدها، ومن وقف على (اللام) ابتدأ بما بعدها من الأسماء، وكذلك قَرَأْتُ من طريق المبهج، والتذكرة، ونصَّ عليه صاحب المبهج في كتاب الاختيار، وابن غلبون في التذكرة، والصفراوي في كتاب الإعلان»، قال الشارح: «لكن الأصح ـ كما في النشر ١٤٦/١، ونقله عنه صاحب الإتحاف ٣٢٧/١: جواز الوقف على (ما) لجميع القراء؛ لأنها كلمة برأسها، منفصلة: لفظاً، وحكماً، ورسماً.

وأمَّا اللام فيحتمل الوقف عليها؛ لانفصالها خطًّا، وهو الأظهر قياساً، ويُحْتَمَلُ أن لا يوقف عليها؛ من أجل كونها لام جر، وهي لا تُقْطَع عما بعدها، وعلى كلٍّ: إذا وقف على (ما)؛ اضطراراً أو اختياراً، أو على اللام كذلك، فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى: ﴿لِهَٰذَا﴾، ولا ﴿هَٰذَا﴾، فليتنبه». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٨)، والنشر ١٤٤/٢ ـ ١٤٥).

(١) وقرأ الباقون: بضم الياء، وفتح اللام، وألف بعدها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الزخرف، البيت رقم (٩١١ ـ ٩١٢)، والنشر ٣٧٠/٢، والإتحاف ٥٦٢/٢).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالنون ساكنة بعد الكاف: (حَرِّكَنْ)، والثاني: بكاف مفتوحة منونة، بعدها ألف: (حَرِّكًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والاختلاف هنا هو اختلاف رسم وخط غير مؤثر في الدلالة والمعنى.

(بِهِ)؛ أي بالضم.

للمرموز إليهما بقوله: **(عَفَا**[١]**) (كَـمْ)**؛ أي: حفص، وابن عامر بكماله.

على أنه جمع (نَصْبٍ).

بفتح النون[٢]، وسكونٍ في **قراءة الباقين**[٣].

كـ(سَقْف)، و(سُقُف)، أو جمع: (نَاصِب)[٤]؛ كـ(كِتَاب)، و(كُتُب)؛ بمعنى: المنصوب للعبادة والعلم[٥].

قال أبو عمرو[٦]: «هي شبكة الصائد يسرع إليها عند وقوع الصيد

---

(١) وقوله: **(عَفَا)**؛ قد تأتي فعلاً؛ بمعنى: زاد وكَثُرَ، وقد تأتي اسماً؛ بمعنى: الهلاك وذهاب الأثر، أو بمعنى التراب.

(٢) كـ(رَهْن) في (رُهُن)، أو جمع (نِصَاب)؛ كـ(كُتُب) في (كِتاب). (ينظر: الكشف ٢/٣٣٦، والدر المصون ١٠/٤٦٣، واللباب ١٩/٣٧٧، والإتحاف ٢/٥٦٢).

(٣) فقراءة الجماعة: بالفتح في النون، والإسكان في الصاد، ويكون المعنى بأنه اسم مفرد؛ بمعنى العَلَم المنصوب الذي يسرع الشخص نحوه. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٦، والدر المصون ١٠/٤٦٤، واللباب ١٩/٣٧٧، والإتحاف ٢/٥٦٢).

(٤) هكذا في الأصل، بينما في الدر المصون: «جمع: (نِصَاب)؛ كـ(كُتُب) في (كِتاب)». (ينظر: الدر المصون ١٠/٤٦٣).

(٥) تداخل توجيه القراءتين في كلام الشارح، وحيث إن أصل كلامه موجود في الدر المصون، لهذا فإني أنقل كلام صاحب الدر المصون في توجيه القراءتين حيث قال: «فالأولى ـ أي قراءة الجمهور ـ: هو اسم مفرد بمعنى العلم المنصوب الذي يسرع الشخص نحوه، وقال أبو عمرو: وهي شبكة الصائد يسرع إليها عند وقوع الصيد فيها خوف انفلاته، وأما الثانية ـ أي قراءة ابن عامر وحفص ـ: فتحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنه اسم مفرد بمعنى الصنم المنصوب للعبادة، الثاني: أنه جمع (نِصَاب)؛ كـ(كُتُب) في (كِتاب)، الثالث: أنه جمع (نَصْب)؛ نحو: (رَهْن) في (رُهُن)، و(سَقْف) في (سُقُف)»، ومعنى الآية: كأنهم إلى عَلَم قد نُصِبَ لهم يستبقون. (ينظر: الكشف ٢/٣٣٦، والدر المصون ١٠/٤٦٤، واللباب ١٩/٣٧٧، والإتحاف ٢/٥٦٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٠)).

(٦) في معرض توجيهه لقراءة الجمهور كما حكاه عنه في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ١٠/٤٦٤، واللباب ١٩/٣٧٧، والإتحاف ٢/٥٦٢).

فيها خوف [انقلابه][(١)]».

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٢)].



---

(١) في الأصل: (انقلابه)، وهي كذلك في الإتحاف بتحقيقه، بينما هي في الدر المصون، واللباب: (انفلاته)، وذكر في البحر المحيط معناها حيث قال: «قال أبو عمرو: هو شبكة يقع فيها الصيد فيسارع إليها صاحبها مخافة أن يتفلت الصيد منها»، وعليه فلعل الصواب هو: (انفلاته)، وأن ما أثبت في أصل المخطوط هنا، وفي الإتحاف بتحقيقه، إنما هو تصحيف. (ينظر: البحر المحيط ٨/٣٣٠، والدر المصون ١٠/٤٦٣، واللباب ١٩/٣٧٧، والإتحاف ٢/٥٦٢).

(٢) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم ينبه إلى انتهاء سورة (سأل)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (نوح)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (نوح)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٣٩٠ ـ ٢٩١، وتقريب النشر ص (١٨٣)، وشرح النويري ٦/٦٨ ـ ٧١، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٠ ـ ٣٢١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٤/ب)، والإتحاف ٢/٥٦٠ ـ ٥٦٢).

سُورَةُ نُوحٍ ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيهِ وَسَلَّم ـ

تقدَّم:

ضم نون: ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ [٣]، وصلاً، لغير: أبي عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب[١].

وإبدال: ﴿يُؤَخِرْكُمْ﴾ [٤]، و﴿لَا يُؤَخَّرُ﴾ [٤]؛ لورش، وأبي جعفر[٢]، كوقف حمزة[٣].

وضم هاء: ﴿فِيهِنَّ﴾ [١٦]؛ ليعقوب بلا خلاف[٤]، ووقفه عليها بهاء السكت بخلفه[٥].

٩٦١ ـ ....وُلْدُهُ اضْمُمْ مُسْكِنًا: حَقٌّ شَفَا[٦]

(١) وقرأ الباقون: بضمّها وصلاً. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢/٥٦٣).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١١)، والنشر ٢/٣٩٥، والإتحاف ٢/٥٦٣.

(٣) ينظر: النشر ١/٤٣٨، والإتحاف ٢/٥٦٣.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٥٦٤.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦١ ـ ٣٦٢)، والنشر ٢/١٣٥، والإتحاف ٢/٥٦٤.

(٦) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ: (**شَفَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، فقد ضُبطت فيها؛ على معنى الشرف: (**شَرُفَا**)، ولا يستقيم وزناً؛ لانكسار وزن البيت به، كما لايستقيم معنًى؛ لأن الشين رمز لإدريس عن خلف العاشر، ومراد الناظم إنما هو أهل شفا جميعهم.

واخْتُلِفَ في: ﴿وُلْدُهُ﴾.

مِنْ قوله: ﴿[مَن لَّمْ][1] يَزِدْهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارًا﴾ [٢١].

فـ(ـاضْمُمْ)؛ أي: اقرأه بضم الواو.

حال كونك **(مُسْكِنًا)** اللام.

للمرموز إليهم بقوله: **(حَقٌّ شَفَا)**؛ أي: ابن كثير، وأبي عمر، ويعقوب، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتح الواو واللام.

قيل: هما لغتان؛ كـ(البُخْل)، و(البَخَل)، وقيل: المضموم جمع المفتوح؛ كـ(أَسَد)، و(أُسْد)[2].

٩٦٢ ـ وَدًّا[3] بِضَمِّهِ: مَدًى.......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿وَدًّا﴾.

مِنْ قوله: ﴿[وَلَا تَذَرُنَّ][4] وَدًّا [وَلَا سُوَاعًا][5] وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [٢٣].

فقرأه **(بِضَمِّهِ)**؛ أي: الواو.

المرموز إليهما بقوله: **(مَدًى)**؛ أي: نافع، وأبو جعفر.

وقرأه الباقون: بفتحها.

---

(١) في الأصل: (ما لم)، وهو تصحيف وتحريف في النص القرآني.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٧٢/١٠، واللباب ٣٩٢/١٩، والإتحاف ٥٦٤/٢، وشرح النويري ٧٢/٦.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو: **(وَدًّا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الواو: **(وُدًّا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) في الأصل: (ولا تذر)، وهو تصحيف في النص القرآني.

(٥) في الأصل: (ولا سراعا)، وهو تصحيف في النص القرآني.

لغتان في اسم صنم في عهد نوح(١).

وتقدَّم:

قراءة أبي عمرو: ﴿مِّمَّا خَطَـٰيَـٰهُم﴾ [٢٥]، بوزن: (قضاياهم)(٢).

ووقف يعقوب بخلفه على: ﴿وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [٢٨]؛ بهاء السكت(٣).

وفي السورة ثلاثة مضافات(٤):

﴿دُعَآءِيَ إِلَّا﴾ [٦].

سكنها: الكوفيون، ويعقوب.

﴿إِنِّيَ أَعۡلَنتُ﴾ [٩].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

﴿بَيۡتِيَ مُؤۡمِنًا﴾ [٢٨].

فتحها: هشام، وحفص.

وزائدة واحدة(٥):

﴿وَأَطِيعُونِ﴾ [٣].

---

(١) ينظر: الدر المصون ٤٧٤/١٠، واللباب ٣٩٤/١٩، والإتحاف ٥٦٤/٢.

(٢) وقرأ الباقون: بكسر الطاء، وياء ساكنة بعدها، وبعد الياء همزة مفتوحة، وألف، وتاء مكسورة، وأما الهاء فهي مضمومة في قراءة أبي عمرو، ومكسورة في قراءة الباقين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الأعراف، البيت رقم (٦٤٧)، والنشر ٣٩١/٢، والإتحاف ٥٦٤/٢).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، الأبيات رقم (٣٦١ ـ ٣٦٢)، والنشر ١٣٥/٢، والإتحاف ٥٦٤/٢.

(٤) ينظر: النشر ٣٩١/٢.

(٥) ينظر: النشر ٣٩١/٢.

أثبتها في الحالين: يعقوب.

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].



(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (نوح)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (الجن)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (الجن)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر (٣٩١/٢، وتقريب النشر ص (١٨٣)، وشرح النويري ٧٢/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)، والإتحاف (٥٦٣/٢ ـ ٥٦٤).

سُورَةُ الْجِنِّ

تقدَّم:

نقل: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [١]، لورش مع ثلاثة البدل للأزرق عنه[١]، وسكت: حمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس عن خلف في اختياره بخلاف عنه[٢].

ونقل: ﴿قُرْءَانًا﴾ [١]؛ لابن كثير[٣]، كوقف حمزة عليه.

٩٦٢ - ....وَفَـتْـحُ إِنْ[٤] ذِي الْوَاوِ: كَمْ صَحْبٍ[٥]. تَعَالَى كَانَ: ثِنْ[٦]

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٢٩)، والنشر ١/٤٠٨.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٥ - ٢٣٨)، والنشر ٢/٤١٩ - ٤٢٤.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٥٦٥.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بكسر الهمزة، وسكون النون بلا تشديد: (**إِنْ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الثانية والثالثة، ونسخة الشيخ السمنودي، ونسخة الشيخ كريم راجح، - من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة -، والثاني: بفتح الهمزة، وسكون النون مع التشديد: (**أَنّْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثالث: بكسر الهمزة، وسكون النون مع التشديد: (**إِنّْ**)، وهو الاختيار في تحقيق الشيخ أيمن سويد، والرابع: بفتح الهمزة، وسكون النون بلا تشديد: (**أَنْ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**إِنْ**)، (**أَنّْ**)، (**إِنّْ**)، (**أَنْ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الباء مع التنوين: =

٩٦٣ ـ صَحْبٌ كَسَا.................. ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي همزة: ﴿إِنَّ﴾؛ فتحاً، وكسراً.

فـ(ـفَتْحُ ﴿إِنْ﴾ ذِي الْوَاوِ)(١)؛ أي: وهو:

﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ﴾ [٣].

﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ﴾ معاً(٢).

﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ﴾ معاً(٣).

﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ﴾ [٧].

﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا﴾ [٨].

﴿وَأَنَّا كُنَّا﴾ [٩].

= (صَحْبِ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الباء مع التنوين: (صَحْبٌ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الثاء، وسكون النون بلا تشديد: (ثِنْ)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بفتح الثاء، وسكون النون مع التشديد: (ثَنّ) وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح الثاء، وسكون النون بلا تشديد: (ثَنْ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (ثِنْ)، (ثَنّ) (ثَنْ).

(١) قال ابن الناظم: «أي التي مع الواو، واحترز بذلك عن التي مع الفاء؛ نحو: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ﴾ [٢٣]، فهو متفق على كسره، وعن المجردة عن الواو؛ نحو: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١]، فهو متفق على فتحها، سوى: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [١]، فهو متفق على كسرها، فمواضع الخلاف هو أن تكون (أن) مشددة، فما لم تكن كذلك فمتفق ـ أيضاً ـ على فتحها، نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [١٦]، فضابط الخلاف: أن تكون (أن) مشددة بعد واو، وذلك في اثني عشر حرفاً متوالية. . .الخ». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢١)).

(٢) الآيتين: [٤، ٦].

(٣) الآيتين: [٥، ١٢].

﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ﴾ [١٠].

﴿وَأَنَّا مِنَّا﴾ معاً[١].

﴿وَأَنَّا لَمَّا﴾ [١٣].

فالجملة اثنا عشر.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَمْ صَحْبٍ)**؛ أي: ابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

قيل[٢]: عطفاً على مرفوع: ﴿أُوحِيَ﴾ [١]، واعترض بان أكثرها لا يصح دخوله تحت معمول: ﴿أُوحِيَ﴾ [١]، وهو ما كان فيه ضمير المتكلم نحو: ﴿لَمَسْنَا﴾ [٨].

وقيل[٣]: عطفاً على محل: ﴿بِهِۦ﴾ [٢]، كأنه قيل: صدقناه، وصدقنا أنه تعالى، وأنه كان يقول، وهكذا البواقي.

وقيل[٤]: عطفاً على الضمير في: ﴿بِهِۦ﴾ من: ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾ [٢]، من غير إعادة الجار، وقوي بكثرة ذلك مع: ﴿أَن﴾.

---

(١) الآيتين: [١١، ١٤].

(٢) ينظر: الكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٢/١٠، واللباب ٤١١/١٩.

(٣) قاله في الدر المصون، وعزاه إلى الزمخشري، والفراء، والزجاج، ثم قال: «إلا أن مكيًّا ضعف هذا الوجه». (ينظر: الكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٣/١٠ ـ ٤٨٤، واللباب ٤١١/١٩ ـ ٤١٢).

(٤) قال في الدر المصون: «وهو مذهب الكوفيين، وهو وإن كان قوياً من حيث المعنى إلا أنه ممنوع من حيث الصناعة، لما عرفت من أنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار»، وقال مكي في الكشف: «وفيه قبح؛ للعطف على المضمر المخفوض بغير إعادة الخافض، وهو في: (أَنَّ) أجود منه في غيرها؛ لكثرة حذف حرف الجر منه: (أَنَّ)» وكذا ردَّه الشيخ موسى جار الله، حيث قال: «وأما ما ذهب إليه الطبري ـ واتبعه الزمخشري ـ: من أن الفتح على جهة العطف على الضمير في: ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾، فيكون المعنى: آمنا بكل ذلك وصدقنا به، فليس بمستقيم، إذ لا معنى لقول القائل: صدَّقنا أنا لمسنا السماء، وصدقنا أنا لما سمعنا الهدى آمنا به». (ينظر: الكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٤/١٠، واللباب ٤١٢/١٩، والإتحاف ٥٦٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩١)).

وقرأ بفتح الهمزة في الثلاثة منها؛ وهي:

﴿وَأَنَّهُۥ تَعَـٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [٣].

﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ﴾ معاً[١].

أي: (وأنه كان يقول، وأنه كان رجال. . .الخ).

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثِنْ)**[٢]؛ أي: أبي جعفر بكماله.

موافقاً للمرموز إليهم بقوله: **(صَحْبٌ كَسَا**[٣]**)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وحفص، وابن عامر، المذكورين.

وإنما أعادهم؛ لئلا يتوهم أنَّ أبا جعفر وحده هو الذي قرأ بالفتح في هذه الثلاثة[٤].

والباقون وهم؛ نافع، وابن كثير، وأبو عمر، ويعقوب، وشعبة: بكسر الهمزة في ذلك كله[٥].

---

(١) الآيتين: [٤، ٦].

(٢) وقوله: **(ثِنْ)**، اسمٌ؛ والجمع: ثِنانٌ، والثِّنُّ؛ هشُّ النبات وإن لم يكن يابساً، وتأتي مِنْ: وَثَنَ، يَثِنُ، ثِنْ، يقال: وَثَن الحجر بالمكان؛ أقام به وثبت، وأما على وجه فتح الثاء، وسكون النون مع التشديد: **(ثَنّ)**؛ فهو فعلٌ، مِنْ: ثنَّى؛ يُثَنِّي، ثَنِّ؛ يقال: ثنَّى الشيء؛ جعله اثنين، وثنَّى العدد؛ ضعَّفه.

(٣) ومعنى قوله: **(كَسَا)**؛ فعل ماض؛ من الكسوة، يقال: كسا غيره إذا ألبسه.

(٤) ينظر: شرح النويري ٧٤/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ).

(٥) قال موسى جار الله: «قال الإمام الطبري: وأحب إليَّ أن اقرأ به الفتح فيما كان وحياً، والكسر فيما كان من قول الجنّ؛ لأن ذلك أفصحها في العربية، وأبينها في المعنى، وإن كان للقراءات الأُخَر وجوه غير مدفوعة صحتها. قلتُ: أما أنا فليس دأبي أن أذهب مذهب الاختيار في الوجوه الثابتة، فإن مذهب الاختيار من قبيل التضييق في الوجوه الواسعة، ومع ذلك لو طاوعنا هوانا وذهبنا نستبق في الوجوه لاخترنا وجه الفتح في الجميع عطفاً على أنه استمع، ثم وجه الكسر في الجميع عطفاً على أنا سمعنا، وذلك جرياً في الكلام على وتيرة واحدة». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩١)).

عطفاً على قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [١]، فيكون الكل [مقولاً][(١)] للقول[(٢)].

٩٦٣ ـ ....وَالْكُلُّ: ذُو الْمَسَاجِدَا ....

(**وَ**)اتفق.

(**الْكُلُّ**)؛ أي: كل القراء.

على فتح: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١][(٣)].

---

(١) هكذا ضُبطت في الأصل: (مقولاً)، وهو الذي في الإتحاف بتحقيقه، والذي في الدر المصون، واللباب، وشرح المنير السمنودي: (معمولاً). (ينظر: الدر المصون ٤٨٢/١٠، واللباب ٤١٢/١٩، والإتحاف ٥٦٥/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)).

(٢) ينظر: الكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٢/١٠، واللباب ٤١١/١٩، والإتحاف ٥٦٦/٢، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩١)).

(٣) إجماع القراء على فتح هذا الموضع ليس مكان ذكره هنا؛ لأنه ليس من مراد الناظم في هذا الموضع، وإنما مراد الناظم من قوله: (**والْكُلُّ ذُو الْمَسَاجِدَا**)؛ بيان إجماع القراء على فتح: ﴿أَن﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾ [١٨]، كما هو ظاهر كلامه، وكما هو إجماع الشراح الآخرين عليه، وإنما عُلم الإجماع بين القراء على الفتح في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١]، من القيد الذي ذكره الناظم أوّلاً وهو قوله: (**وَفَتْحُ إِنْ ذِي الْوَاو**)، فلما قيد الخلاف في ذوات الواو خرج بقيده ذلك ما لم يكن من ذوات الواو، وهذا الموضع ليس من ذوات الواو، فكان مجمع عليه بذلك القيد، ولهذا لم يذكر أحد من شراح الطيبة إجماع القراء على الفتح في هذا الموضع عند قول الناظم: (**والكلُّ**...الخ)، وإنما ذكره بعضهم ـ كابن الناظم وموسى جار الله ـ في أول الكلام عن هذه المسألة وأن الإجماع عنده ـ أي عند ابن الناظم ـ إنما عرف بالقيد، وأما بعضهم الآخر ـ كالنويري، والمنير السمنودي، وصاحب الهادي ـ فلم يتعرضوا إليه البتة، وعلى كل حال فلا بأس من التنويه على الإجماع على فتحه، وقد فعل ذلك ابن الجزري في النشر، والصفاقسي في غيث النفع، وصاحب الإتحاف في إتحافه، وغيرهم، لكنَّ مكان ذكره ليس هنا، لأنه ليس مراد للناظم من قوله: (**والكلُّ**...الخ)، كما يوهمه إيراد الشارح له هنا، والشارح إنما يبين في شرحه مراد الناظم فلا يوهم غير مراده، والله أعلم. (ينظر: النشر ٣٩١/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢١)، وشرح النويري ٧٣/٦ ـ ٧٤، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)، والهادي ٣٠٥/٣).

وكذا: ﴿أن﴾، (ذُو الْمَسَاجِدَا)؛ أي: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ...الخ﴾ [١٨].

فلا خلاف بينهم في فتحهما.

لأنَّ الأول: نائب فاعل: ﴿أُوحِيَ﴾ [١](١).

والثاني: لا يصح أن يكون من قول الجن، بل هو مما أُوحِي إليه ﷺ، بخلاف البواقي فإنها يصح أن تكون من قولهم، على نظر في بعضها، وأن تكون مما أَوحَى الله(٢)، كما تقرر في التوجيه.

٩٦٣ ـ .... وَأَنَّهُ(٣) لَمَّا اكْسِرِ: اتْلُ صَاعِدَا

واخْتُلِفَ ـ أيضاً ـ في: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [١٩].

فـ(**اكْسِرْ**)؛ أي: اقرأه بكسر الهمزة.

للمرموز إليهما بأولى قوله: (**اتْلُ صَاعِدَا**(٤))؛ أي: نافع بكماله، وشعبة عن عاصم(٥).

---

(١) ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥)، والكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٦/١٠، واللباب ٤١٣/١٩، والإتحاف ٥٦٥/٢.

(٢) قاله في النشر، ونقله عنه في غيث النفع، وقال في الكشف: «هو عطف على: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١])، والتقدير: وأوحي إليَّ أن المساجد لله، وقيل: فتحت على تقدير اللام؛ أي: ولأن المساجد لله فلا تدعو مع الله أحدا». (ينظر: النشر ٣٩١/٢ ـ ٣٩٢، وغيث النفع ص (٣٧٥)، والكشف ٣٤٠/٢، والدر المصون ٤٨٦/١٠، واللباب ٤١٣/١٩، والإتحاف ٥٦٥/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بكسر الهمزة: (**وَإِنَّهُ**)، والثاني: بفتح الهمزة: (**وَأَنَّهُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ومعنى قوله: (**صَاعِدَا**)؛ اسمٌ، والجمع: صاعدون، وصواعد، فهو اسم فاعل مِنْ: صَعِدَ، والصاعد؛ الطالع والمتجه لأعلى، يقال: طريق صاعد؛ أي: عالٍ مرتفع، وهو صاعد قمة الجبل؛ مرتقٍ وطالع، فهي: من الترقي والصعود.

(٥) قال النويري: «فإن قلت لِمَ لَمْ يذكر الموافقين على الفتح في: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا﴾ [١٩]، كما فعل أولاً؟ قلتُ: لقلة من قرأ بالكسر». (ينظر: شرح النويري ٧٤/٦).

والباقون: بفتحها.

وتوجيههما معلوم مما تقدم.

والحاصل ـ كما قاله في الغيث[(١)] ـ: «أنَّ (إن)؛ مخففة، ومشددة، مع الواو، ومجردة منها، ذكرت في هذه السورة في ستة وعشرين موضعاً، اختلفوا في ثلاثة عشر[(٢)]، واتفقوا على ثلاثة عشر؛ ستة على فتح الهمزة؛ وهي:

﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [١].

﴿أَن لَّن يَبْعَثَ﴾ [٧].

﴿أَن لَّن نُّعْجِزَ﴾ [١٢].

﴿وَأَلَّوِ﴾ [١٦][(٣)].

﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ﴾ [١٨].

﴿أَن قَدْ﴾ [٢٨].

وسبعة على الكسر؛ وهي:

﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [١].

﴿قَالَ إِنَّمَا﴾ [٢٠][(٤)].

﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ﴾ [٢١].

﴿قُلْ إِنِّي لَن﴾ [٢٢].

---

(١) ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥).

(٢) وهي المواضع الاثني عشر المذكورة قبلاً: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ﴾ [٣]، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ﴾ معاً، ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ﴾ معاً، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ﴾ [٧]، ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا﴾ [٨]، ﴿وَأَنَّا كُنَّا﴾ [٩]، ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ﴾ [١٠]، ﴿وَأَنَّا مِنَّا﴾ معاً، ﴿وَأَنَّا لَمَّا﴾ [١٣]، والموضع الثالث عشر؛ هو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ﴾ [١٩]. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥)).

(٣) في الأصل: (أن لو)، وقد أثبتُّها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

(٤) رُسِمَتْ في الأصل على قراءة الجماعة: (قال إنما).

﴿فَإِنَّ لَهُۥ﴾ [٢٣][1].

﴿قُلۡ إِنۡ أَدۡرِيٓ﴾ [٢٥].

﴿فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ﴾ [٢٧]»، تأمل.

٩٦٤ ـ تَقُولَ[2] فَتْحُ الضَّمِّ وَالثِّقْلُ: ظَمِي[3] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَقُولَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نَقُولَ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا﴾ [٥].

فـ(**ـفَتْحُ الضَّمِّ وَالثِّقْلُ**)؛ أي: القراءة بفتح القاف، وتشديد الواو مفتوحة.

للإمام المرموز إليه بظاء (**ظَمِي**)[4]؛ أي: يعقوب بكماله.

مضارع (تَقَوَّل)؛ فأصله: (تَتَقَوَّل)؛ حُذِفَت إحدى التاءين؛ ومعناه: (تكذب)، فانتصاب: ﴿كَذِبٗا﴾ [٥]، حينئذ على المصدر، إذ [التقوُّلَ][5] من باب: [قَعدتُ جُلوساً][6].

---

(١) في الأصل: (إن له)، وقد أثبتُّها كما جاءت في رسم المصحف الشريف.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**تَقُولُ**)، وهو الاختيار في شرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، والثاني: بفتح اللام: (**تَقُولَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الظاء: (**ظُمِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الظاء: (**ظَمِي**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٤) ومعنى قوله: (**ظَمِي**)؛ وصف يطلق على اسمرار الشفة، وعلى رقة جفن العين، ويقال ظميت الساق؛ إذا كانت قليلة اللحم، وظميت اللثة؛ إذا كانت قليلة الدم.

(٥) ما بين المعكوفتين في الأصل: (القول)، وفي الدر المصون، والإتحاف: (التقول)، وهو الذي أثبته؛ لأنه ناقل عنهما وإن لم يصرح بذلك. (ينظر: الدر المصون ١٠/٤٨٢، والإتحاف ٢/٥٦٦).

(٦) في الأصل: (قعد جلس جلوساً)، وفي الدر، والإتحاف: (قعدت جلوساً)، وهو الذي أثبته، إذا الكلام بحروفه موجود فيهما، وقال أبو شريح في الجمع والتوجيه: «هو: (تَتَفعَّلُ)؛ فحذف تاء: (تَفَعَّل)، والكذب يصلح فيه (التقوُّلُ)؛ لأن التفعُّل للاستعمال». =

والباقون: بضم القاف، وسكون الواو.

مضارع (قال) ثلاثياً، فنصب: ﴿كَذِبًا﴾ [٥] به؛ لكونه نوعاً من القول[١].

وأمال[٢]: ﴿فَزَادُوهُمۡ﴾ [٥]؛ حمزة، وابن عامر [بخلف][٣] عنه.

وإبدال الأصبهاني همزة: ﴿مُلِئَتۡ﴾ [٥]، ياءً مفتوحة، كأبي جعفر[٤]، وبه وقف حمزة[٥].

٩٦٤ ـ نَسْلُكْهُ[٦] (يَا): ظَهْرٌ[٧] كَفَى.......... ....

= (ينظر: الدر المصون ٤٨٢/١٠، والإتحاف ٥٦٦/٢، واللباب ٤١٦/١٩، والجمع والتوجيه ص (٨٣)).

(١) قال موسى جار الله: «والقول في مثل هذه الآيات يشمل الاعتقاد وما في القلب، على حد قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [المجادلة: ٨]، ويشمل الأعمال والأفعال ـ أيضاً ـ على حد قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]». (ينظر: الإتحاف ٥٦٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٢)).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين ص (٥٣)، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٥٩/٢ ـ ٦٠، والإتحاف ٥٦٦/٢.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى، فتحرير الخلاف لابن عامر في كلمة ﴿زَادَ﴾ كالتالي: الفتح لهشام من طريق: الحلواني، والإمالة من طريق: الداجوني، وأمَّا ابن ذكوان: فالفتح له: من طريق ابن الأخرم عن الأخفش، والإمالة: من طريق الصوري، والنقاش عن الأخفش، إلا أنه لا خلاف عن ابن ذكوان في إمالة الأولى في سورة البقرة؛ وهي: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ﴾ [١٠]، كما صرح به في المتن. (ينظر: النشر ٦٠/٢، والإتحاف ٢٧٩/١).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٥٦٦/٢.

(٥) ينظر: النشر ٤٣٨/١، والإتحاف ٥٦٦/٢.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية؛ على الغيب: (**يَسْلُكْهُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالنون؛ على معنى العظمة: (**نَسْلُكْهُ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ النون، والياء.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضمِّ الراء مع التنوين: =

واخْتُلِفَ في: ﴿نَسْلُكْهُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ **نَسْلُكْهُ** عَذَابًا صَعَدًا﴾ [١٧].

فقرأه بـ(**ـيَاءِ**[١]) الغيب[٢].

المرموز إليهم بقوله: (**ظَهْرٌ كَفَى**)؛ أي: يعقوب، وجميع الكوفيين.

وقرأه الباقون: بنون العظمة[٣].

٩٦٤ ـ ....الْكَسْرَ اضْمُمِ

٩٦٥ ـ مِنْ لِبَدًا[٤]: بِالْخُلْفِ لُزْ[٥]......   ....

واخْتُلِفَ في: ﴿كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [١٩].

فـ(**ـالْكَسْرَ اضْمُمِ**)؛ أي: اقرأه بضم اللام.

(**مِنْ**) قوله: ﴿لِبَدًا﴾.

= (**ظَهْرٌ**)، وهو الاختيار في شرح النويري، وشرح موسى جار الله، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: بجر الراء مع التنوين: (**ظَهْرٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(١) ضُبطت في الأصل؛ بهمزة بعد الألف: (**يَاء**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح بحذف الهمزة: (**يَا**).

(٢) حملاً على الغيبة قبله، وإعادة الضمير على الله تعالى، في قوله تعالى: ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ﴾ [١٧]. (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٤٩٦/١٠، واللباب ٤٢٩/١٩).

(٣) على الالتفات. (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٤٩٦/١٠، واللباب ٤٢٩/١٩).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم اللام: (**لُبَدًا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بكسر اللام: (**لِبَدًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالزاي بعد اللام: (**لُزْ**)، والثاني: بالذال مكان الزاي: (**لُذْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة. والكلمتان بمعنى واحد؛ مِنْ: لَاز، يَلوزُ، لوزاً، : ولَاذَ، يَلوذُ، لوذًا، يقال: لاز ولَاذ إلى قومه؛ لجأ إليهم واحتمى بهم.

للمرموز [إليه][(١)] باللام من (**خُلْف**[(٢)] **لُزْ**)؛ أي: هشام بخلاف عنه.

فهذا الضم: من طريق ابن عبدان، عن الحلواني، عنه[(٣)]، وبه قرأ صاحب التجريد[(٤)] على الفارسي، من طريق الحلواني والداجوني معاً.

وقرأ الباقون: بكسرها.

وبه قرأ هشام، من طريق الفضل والجمال، على الحلواني، وزيد، عن الداجوني، عنه[(٥)].

والوجهان صحيحان عن هشام[(٦)].

وهي بالضم؛ جمع (لُبْدَة)؛ كـ(غُرْفَة)، و(غُرَف)، وبالكسر؛ كـ(سِدْرَة)، و(سِدَر)[(٧)].

٩٦٥ ـ ....قُلْ إِنَّمَا فِي قَالَ: ثِقْ فُزْ نَلْ...................

واخْتُلِفَ في: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [٢٠].

فاقرأه: بضم القاف، وإسكان اللام، من غير ألف بينهما؛ على الأمر[(٨)].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى.

(٢) هكذا ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (**خُلْفِ**)، بينما ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح: (**بِالْخُلْفِ**).

(٣) ينظر: النشر ٣٩٢/٢.

(٤) ينظر: التجريد ص (٣٢٩).

(٥) ينظر: النشر ٣٩٢/٢.

(٦) قاله في النشر، وزاد: «قرأت بهما من طرق المغاربة والمشارقة، وكلاهما في الشاطبية». (ينظر: النشر ٣٩٢/٢).

(٧) قال في الدر المصون: «واللِّبدَة، واللُّبْدة؛ الشيء المتلبِّدُ؛ أي: المتراكب بعضهُ على بعض، ومنه لِبْدَة الأسد». (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٤٩٩/١٠، واللباب ٤٣٥/١٩، والإتحاف ٥٦٧/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٢)).

(٨) التفاتاً؛ أي: قل يا محمد ﷺ. (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٥٠٠/١٠، واللباب ٤٣٦/١٩).

(فِي) موضع:

﴿قَالَ﴾؛ بصيغة الماضي[(١)].

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (ثِقْ فُزْ نَلْ)؛ أي: أبي جعفر، وحمزة، وعاصم، بكمالهم.

والباقون: بفتح القاف، واللام، وألف بينهما.

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[(٢)].

٩٦٥ - ....لِيَعْلَمَ[(٣)] اضْمُمَا:

٩٦٦ - غِنًا[(٤)]....................... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ[(٥)] رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾ [٢٨].

فـ(ـاضْمُمَا) [٥٧٨]؛ أي: اقرأه بضم الياء.

للراوي المرموز إليه بغين (غِنًا)[(٦)]؛ أي: رويس عن يعقوب.

---

(١) إخباراً عن عبدالله؛ وهو محمد ﷺ. (ينظر: الكشف ٣٤٢/٢، والدر المصون ٥٠٠/١٠، واللباب ٤٣٦/١٩).

(٢) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء؛ على البناء للمفعول: (لِيُعْلَمَ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وبعض نسخ شرح ابن الناظم، والثاني: بفتح الياء، على البناء للفاعل: (لِيَعْلَمَ)، وهو الاختيار في باقي النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح النون بلا تنوين، وبالألف الممدودة: (غِنَا)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي - النسخة التركية -، والثاني: بفتح النون مع تنوينها، وبالألف المقصورة: (غِنًى)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح النون منونة، وبالألف الممدودة: (غِنًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (غِنًى)، (غِنًا)، (غِنَا).

(٥) في الأصل: (بلغوا)، وهو تصحيف.

(٦) وقوله: (غِناً)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية والاستغناء وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

على البناء للمفعول(١).

والباقون: بفتحها.

مبنياً للفاعل(٢).

وتقدَّم ضم هاء: ﴿لَدَيۡهِمۡ﴾ [٢٨]، لحمزة، ويعقوب(٣).

وفي السورة مضافة واحدة(٤):

﴿رَبِّيٓ أَمَدًا﴾ [٢٥].

فتحها: الحرميون، وأبو عمرو.

ولا **زائدة** فيها.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٥).



(١) ونائب الفاعل محذوف يُفْهَمُ من السياق؛ أي: ليعلم الناس ـ أي المرسل إليهم ـ أنَّ الرسل قد أبلغوا رسالاتهم. (ينظر: الدر المصون ٥٠٦/١٠، واللباب ٤٤٦/١٩ ـ ٤٤٧).

(٢) واخْتُلِفَ في المراد به؛ فقيل: ليعلم محمد ﷺ أن الرسل قبله قد أبلغوا الرسالة، وقيل: ليظهر علمه بين الناس، وقيل غير ذلك. (ينظر: الدر المصون ٥٠٦/١٠، واللباب ٤٤٦/١٩ ـ ٤٤٧).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢٧٢/٢، والإتحاف ٥٦٧/٢.

(٤) ينظر: النشر ٣٩٢/٢.

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الجن)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (المزمل)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (المزمل)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩١/٢ ـ ٣٩٢، وتقريب النشر ص (١٨٤)، وشرح النويري ٧٣/٦ ـ ٧٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢١ ـ ٣٢٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ)، والإتحاف ٥٦٥/٢ ـ ٥٦٧).

سُورَةُ الْمُزَّمِّلِ

تقدَّم:

ضم واو: ﴿أَوِ ٱنقُصۡ[(١)]﴾ وصلاً، لغير عاصم، وحمزة[(٢)].

ونقل: ﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ لابن كثير[(٣)]، كوقف حمزة.

٩٦٦ ـ ....وَفِي وَطْأً وِطَاءً وَاكْسِرَا[(٤)]: **حُـزْ كَـمْ**................................

(وَ)اخْتُلِفَ (فِي: ﴿وَطۡـٔٗا﴾).

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡـٔٗا وَأَقۡوَمُ قِيلًا﴾ [٢٥].

فاقرأه: ﴿**وِطَاءً**﴾؛ بفتح الطاء، وألف ممدودة[(٥)].

(**وَاكْسِرَ**)[(٦)]؛ الواو قبل الطاء.

---

(١) كُتِبَت في الأصل بواو العطف: (وانقص).

(٢) وقرأ عاصم، وحمزة: بالكسر فيها، واتفقوا على ضم همزة الوصل في الابتداء. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٨٦)، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢٥٦٨، وغيث النفع ص (٣٧٥)).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٥٦٨.

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بحذف الألف التي بعد الراء: (**وَاكْسِرَ**)، وهو سبق قلم، بدلالة ضبطه لخاتمة الشطر الثاني من البيت بالألف: (**ظَهَرَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بإثباتها: (**وَاكْسِرَا**).

(٥) للهمز المنصوب المنون بعدها، بوزن: (قتال). (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥)).

(٦) هكذا ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (**وَاكْسِرَ**).

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: **(حُزْ كَمْ)**؛ أي: أبي عمرو، وابن عامر، بكمالهما.

على أنه مصدر (وَاطَأَ)(١)، كـ(قَاتَل) (قِتَالاً)؛ لمواطأة القلب اللسان [فيها](٢)، أو موافقتة لما يراد من الإخلاص والخضوع، ولهذا فضلت صلاة الليل على صلاة النهار(٣).

والباقون: ﴿وَطْـًٔا﴾؛ بفتح الواو، وإسكان الطاء(٤)، من غير مد.

مصدر (وَطِئَ) ثلاثياً؛ أي: (أشد ثبات قدم، وأبعد من الزلل)(٥).

وتقدَّم إبدال همزة: ﴿نَاشِئَةَ﴾ [٦]؛ ياءً مفتوحة لأبي جعفر، والأصبهاني(٦)، كوقف حمزة عليها(٧) مع الإمالة بخلفه.

ويوقف له(٨) على: ﴿وَطْـًٔا﴾ [٦]؛ بالنقل فقط(٩).

---

(١) بمعنى: وَافَقَ. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٣)).

(٢) في الأصل: (قبلها)، والذي في الدر، والإتحاف، واللباب: (فيها)، وهو الصواب. (ينظر: الدر المصون ٥١٨/١٠، واللباب ٤٦٢/١٩).

(٣) ينظر: الكشف ٣٤٤/٢، والدر المصون ٥١٨/١٠، واللباب ٤٦٢/١٩.

(٤) بعدها همزة منصوبة منونة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٥)).

(٥) أو أثقل وأغلظ من صلاة النهار على المصلي، أو أشد ثباتاً وتأثيراً. (ينظر: الكشف ٣٤٤/٢، والدر المصون ٥١٨/١٠، واللباب ٤٦٢/١٩، والإتحاف ٥٦٩/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٣)).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/١، والإتحاف ٥٦٨/٢.

(٧) وما حُكِيَ فيه من التسهيل بين بين فلا يصح، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٨٤/١، والإتحاف ٥٦٦/٢).

(٨) أي: لحمزة.

(٩) وحُكِيَ فيه وجه ثان وهو التسهيل بين بين، وهو ضعيف جداً. (ينظر: النشر ٤٨١/١، والإتحاف ٥٦٩/٢).

٩٦٦ ـ ....وَرَبُّ فَاخْفِضَنَّ[١]: ظَهَرَا[٢]

٩٦٧ ـ كُنْ صُحْبَةً.....................   ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿رَبُّ﴾.

(فَاخْفِضَنَّ)؛ أي: اقرأه بخفض الباء.

مِنْ قوله تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٩].

للمرموز إليهم بقوله (ظَهَرَا) (كَنْ صُحْبَةً)؛ أي: يعقوب، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

على أنه صفة لـ(ربك)، أو بدل، أو بيان[٣].

والباقون: بالرفع.

على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: (هو رب)، أو مبتدأ، خبره جملة: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٩][٤].

وتقدَّم إسكان لام: ﴿ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ﴾ [٢٠]؛ لهشام[٥].

---

(١) ضُبطت في شرح الترمسي ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بنون مشددة مفتوحة بعد الضاد المفتوحة: (فَاخْفِضَنَّ)، بينما ضُبِطَتْ في جميع النسخ الأخرى؛ بحذفها، مع جزم الضاد: (فَاخْفِضْ)، والاختلاف بين النسخ في ضبط هذه اللفظة مترتب على الخلاف في ضبط ما قبلها، وبيانه؛ هو أن جميع النسخ قد أثبتت بعد كلمة (وَرَبُّ)، وقبل كلمة: (فَاخْفِضْ)، كلمة: (الرَّفْعَ)، فصار النصُّ عند جميع النسخ بتمامه: (وَرَبُّ الرَّفْعَ فَاخْفِضْ)، بينما لم توجد هذه اللفظة ـ أي كلمة: (الرَّفْعَ) ـ في ضبط الترمسي للمتن، فصار النصُّ عنده بتمامه: (وَرَبُّ فَاخْفِضَنَّ)، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٢) أصاب الحرف الأخير من الكلمة مسح وطمس، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الألف: (ظَهَرَا).

(٣) ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٢٢/١٠، واللباب ٤٦٧/١٩.

(٤) ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٢٣/١٠، واللباب ٤٦٨/١٩.

(٥) وضمَّها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، ص (٦٣)، البيت رقم (٤٥٠)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٥٦٩/٢).

٩٦٧ ـ ....نِصْفِهِ[١]**، ثُلْثِهِ**[٢]**، انْصِبَا**[٣]: **دَهْـرًا**[٤] **كَـفَـى**.....................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَنِصْفِهِ وَثُلُثِهِ﴾ [٢٠].

فـ(**ـانْصِبَا**)؛ أي: اقرأهما بنصب الفاء والثاء، وضم الهاءين، وصلتهما بالواو.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**دَهْرًا**[٥] **كَفَى**)، أي: ابن كثير المكي، وجميع الكوفيين.

عطفاً على: ﴿أَدْنَىٰ﴾ [٢٠]، المنصوب بـ﴿تَقُومُ﴾ [٢٠][٦].

وقرأ الباقون: بجر الفاء والثاء، وكسر الهاءين، وصلتهما بالياء.

عطفاً على: ﴿ثُلُثَيِ﴾ [٢٠]، المجرور بـ﴿مِن﴾ [٢٠][٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الفاء، ورفع الهاء: (**نِصْفَهُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بجر الفاء والهاء: (**نِصْفِهِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الثاء الثانية، ورفع الهاء: (**ثُلْثَهُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بجر الثاء والهاء: (**ثُلْثِهِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٣) أصاب الحرف الأخير من الكلمة مسح وطمس، بينما ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الألف: (**انْصِبَا**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء مع التنوين: (**دَهْرٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بنصب الراء مع التنوين: (**دَهْرًا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ومعنى قوله: (**دَهْراً**)؛ من الدَّهْرِ، وهو الحياة الدنيا كلها، وقد يطلق على مدة الزمان الطويل.

(٦) والتقدير: وتقوم نصفه وثلثه. (ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٢٩/١٠، واللباب ٤٨١/١٩).

(٧) والتقدير: وأدنى من نصفه وأدنى من ثلثه. قال الشيخ موسى جار الله: «والتحديد على =

وخرج بـ﴿نِصْفِهِ﴾ [٢٠]، الملاصق لـ﴿ثُلُثِهِ﴾ [٢٠]؛ ﴿نِّصۡفَهُۥٓ﴾ [٣]، أول السورة المتفق على فتحه(١).

كما لا خلاف على ضم [٥٧٩] لام: ﴿ثُلُثِهِ﴾ [٢٠].

وليس فيها ـ ولا في المدثر، والقيامة، وهل أتى، والمرسلات ـ **مضافة** ولا **زائدة**؛ إلَّا: ﴿كِيدُونِ﴾ الآتي في المرسلات(٢).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٣).

= الوجه الأول ـ أي: على قراءة ابن كثير والكوفيين ـ، والتقريب على الوجه الثاني ـ أي: على وجه قراء الباقين ـ، بناء على أن التفاوت القليل لا يعتبر في الأمور العادية، فتفيد الآية أن النقصان القليل مغتفر، وهذه الآية كأنها بيان لقوله: ﴿أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾ [المزمل: ٣ ـ ٤]، إذ عُلِم منها: أن القليل هو سدس، إذا زيد على النصف يحصل الثلثان، وإذا نقص منه يبقى الثلث، فقوله تعالى: ﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾ [المزمل: ٣ ـ ٤]؛ بيان لقوله: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ﴾ [المزمل: ٢]، على طريق استثناء بعض الأجزاء عن الكل المستغرق جميع جزئياته، أما قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [المزمل: ٢]، فهو استثناء لبعض الجزئيات عن الكليّ المستغرق جميع جزئياته، فالغالب أن معنى الآية: قم جميع ليالي السنة إلا أحياناً توجد فيها أعذار طبيعية أو عادية، فإن امتداد السنة قلما يخلو عن شيء يمنع الإنسان من قيام الليل، والتخيير في: ﴿نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ﴾ [المزمل: ٣ ـ ٤]، هو تخيير بين القليل والكثير، بحسب الظاهر، وهو في الحقيقة تخيير بين الأفضل والأروح، فإن الكثير فيه فضل الثواب، والقليل فيه زيادة الراحة، هذا الذي نراه في تحليل نظم الآية وبيان معناها». (ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٣٠/١٠، واللباب ٤٨١/١٩، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٣ ـ ٢٩٤)).

(١) ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٢٩/١٠، واللباب ٤٨١/١٩.

(٢) الآية: [٣٩]، وقد أثبتها في الحالين: يعقوب.

(٣) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (المزمل)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (المدثر)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (المدثر)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٢/٢ ـ ٣٩٣، وتقريب النشر ص (١٨٤)، وشرح النويري ٧٧/٦ ـ ٧٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/أ ـ ل ١٣٥/ب)، والإتحاف ٥٦٨/٢ ـ ٥٧٠).

سُورَةُ الْمُدَّثِّرِ

٩٦٧ ـ ....الرِّجْزَ[(١)] اضْمُمِ الْكَسْرَ: عَبَا

٩٦٨ ـ ثَـــوَى........................ ....

اخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [٥][(٢)].

فـ(**ـاضْمُمِ الْكَسْرَ**)؛ أي: اقرأه بضم الراء.

للمرموز إليهم بقوله: (**عَبَا**[(٣)]) (**ثَوَى**)؛ أي: حفص، وأبي جعفر، ويعقوب.

لغة الحجاز[(٤)].

والباقون: بكسرها.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (**الرُّجْزَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بكسر الراء: (**الرِّجْزَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) واتفق القراء العشرة على الكسر في: ﴿عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ﴾ في سورة سبأ: الآية [٥]، وسورة الجاثية: الآية [١١]، وفي: ﴿وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [الأنفال: ١١]، وفي: ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [العنكبوت: ٣٤]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٤)).

(٣) ومعنى قوله: (**عَبَا**)؛ جمع عباءة، والعباءة؛ ضرب من الأكسية، والجمع: عباءات، ويمكن أن يكون فعلاً بمعنى: هيأ وأصلح، يقال: عَبَا الجيش؛ هيأه للحرب، وعبَّأه؛ جهَّزه، وعَبَا المتاع؛ جعل بعضه فوق بعض.

(٤) قيل: بالضم؛ اسم صنم. (ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٣٥/١٠، واللباب ٤٩٨/١٩).

لغة تميم[1].

وتقدَّم إسكان عين: ﴿عَشَرَ﴾ من قوله: ﴿تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ [٣٠]، لأبي جعفر وصلاً[2].

٩٦٨ ـ ....[إِذَا دَبَرَ قُلْ إِذْ أَدْبَرَهْ[3]][4]: إِذْ ظَنَّ عَنْ فَتًى..................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَٱلَّيۡلِ [إِذَا دَبَرَ][5]﴾ [٣٣].

فـ(**قُلْ**)؛ أي اقرأه: ﴿إِذۡ أَدۡبَرَ[6]﴾؛ بإسكان ذال: ﴿إِذۡ﴾، فلا ألف بعدها، و﴿أَدۡبَرَ﴾؛ بهمزة مفتوحة، وإسكان الدال بعد[7].

للمرموز إليهم بقوله: (**إِذْ ظَنَّ عَنْ فَتًى**)؛ أي: نافع، ويعقوب،

---

(١) وقيل: بالكسر؛ اسم للعذاب، وقيل: الضم أفشى اللغتين، وأكثرهما، وقيل: هما لغتان والمعنى واحد؛ وهو المستقذر اعتقاداً كان أو خلقاً، قولاً كان أو عملاً، ظاهراً كان أو باطناً. (ينظر: الكشف ٣٤٥/٢، والدر المصون ٥٣٥/١٠، واللباب ٤٩٨/١٩، والإتحاف ٥٧١/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٤)).

(٢) وقرأ الباقون: بفتح العين. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة التوبة، البيت رقم (٦٦٧)، والنشر ٢٧٩/٢، والإتحاف ٥٧٢/٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بألف الإطلاق مكان الهاء الساكنة: (**أَدْبَرَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والثاني: براء ساكنة ليس بعدها ألف ولا راء: (**أَدْبَرْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والثالث: بهاء ساكنة: (**أَدْبَرَهْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، كضبط شرح موسى جار الله، لكنه لم يشكل حركة الراء: (**أَدْبَر**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**أَدْبَرَهْ**)، (**أَدْبَرَا**)، (**أَدْبَرْ**).

(٤) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل ـ شرحاً ـ: (**إِذَا أَدْبَرَ ذْا أَدْبَرَهْ**)، وهو ضبط فيه سقط وتصحيف، والصواب الذي في جميع النسخ الأخرى ـ وهو الذي أثبته ـ: (**إِذَا دَبَرَ قُلْ إِذْ أَدْبَرَهْ**).

(٥) في الأصل: (إذا أدبر)، ولا يستقيم الكلام بعدها إلا برسمها: (إذا دَبَر).

(٦) في الأصل: (إذا دَبَرَه)، ولا يستقيم الكلام بعدها إلا بما أثبته.

(٧) بوزن: (أَكْرَم).

وحفص، [وحمزة][(١)]، وخلف عن نفسه.

ومعلوم: أنَّ ورشاً ينقل حركة الهمزة إلى الذال على أصله، وحفصاً وحمزةً؛ يسكتان عليها، بخلف عنهما.

والباقون: بفتح ذال: ﴿إِذَا﴾، وألف بعدها، و﴿دَبَرَ﴾؛ بفتح الدال، من غير همزة قبلها؛ بوزن (ضَرَبَ).

فـ﴿إِذْ﴾ في القراءة الأولى؛ ظرف لماضي، و﴿إِذَا﴾ في القراءة [الثانية][(٢)] ظرف لما يستقبل، و﴿أَدْبَرَ﴾، و﴿دَبَرَ﴾؛ لغتان بمعنًى، يقال: (دَبَرَ الليل، وأَدْبَرَ)، وقيل: ﴿أَدْبَرَ﴾؛ تولَّى، و﴿دَبَرَ﴾؛ انقضى، والرسم يحتملهما[(٣)].

وقد لفظ المصنف بالقراءتين[(٤)].

٩٦٨ - ....وَ(فَـا) مُـسْـتَـنْـفِـرَهْ[(٥)]

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو سهو وسبق قلم.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتُّها لاستقامة المعنى واحتماله لها.

(٣) وعلى كل حال، فالآية الكريمة: قسم بعظمة الليل في ابتدائه ونهايته. (ينظر: الكشف ٣٤٧/٢، والدر المصون ٥٥٠/١٠، واللباب ٥٢٦/١٩، والإتحاف ٥٧٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٤)).

(٤) فاستغنى بذلك عن قيدهما.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: بفتح الفاء، بعدها راء، ثم هاء ساكنة؛ على البناء للمفعول: (**مُسْتَنْفَرَهْ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثاني: ألف بعد الراء: (**مُسْتَنْفَرَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنوديّ (النسخة الهندية)، والثالث: بفتح الفاء، بعدها راء ساكنة؛ على البناء للمفعول: (**مُسْتَنْفَرْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، والرابع: بكسر الفاء، بعدها راء مفتوحة، ثم هاء ساكنة؛ على البناء للفاعل: (**مُسْتَنْفِرَهْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، كضبط شرح موسى جار الله، لكنه لم تشكل حركة الراء: (**مُسْتَنْفَر**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ أربعة أوجه: (**مُسْتَنْفِرَهْ**)، (**مُسْتَنْفَرَهْ**)، (**مُسْتَنْفَرَا**)، (**مُسْتَنْفَرْ**).

٩٦٩ ـ بِالْفَتْحِ: عَمَّ.................. ....

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: (**فَاءِ**[١] ﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾).

مِنْ قوله: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾ [٤٩ ـ ٥٠].

فقرأها (**بِالْفَتْحِ**).

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**عَمَّ**)؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، بكمالهم.

على أنه اسم مفعول؛ أي: (ينفِّرُها القُنَّاص)[٢].

وقرأها [الباقون][٣]: بالكسر.

يعني: (نَافِرَة)[٤].

٩٦٩ ـ ....وَاتْلُ: خَاطِبْ يَذْكُرُوا[٥] ....

---

(١) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالهمز: (**وَفَاء**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بحذف الهمز على الإطلاق: (**وَفَا**).

(٢) قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٩٥): «وهذا الوجه هو أقرب لمعنى التأسيس في: ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١]». (وينظر ـ أيضاً ـ: الكشف ٣٤٧/٢، والدر المصون ٥٥٧/١٠، واللباب ٥٣٦/١٩، والإتحاف ٥٧٢/٢).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لاستقامة المعنى؛ قياساً على نظائره من كلام الشارح.

(٤) قال موسى جار الله في شرحه على الطيبة ص (٢٩٥): «فهو اسم فاعل من استنفر؛ إذا شرد، وتباعد، ونفر، لأن القسورة ـ وهم الرماة ـ لا يحملون الحمر الوحشية على النفار، وإنما يحتالون في صيدها، فكون (مستنفرة) بمعنى نافرة أوفق، ثم إن أُريد بالحمر الأهلية؛ فالقسورة الأسد، وإن أُرِيد بها الوحشية؛ فالقسورة الرماة، والاحتمال الأول أبلغ في التشبيه». (وينظر ـ أيضاً ـ: الكشف ٣٤٧/٢، والدر المصون ٥٥٧/١٠، واللباب ٥٣٦/١٩، والإتحاف ٥٧٢/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء الخطاب، وحذف الألف بعد الواو: (**تَذْكُرُو**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بالياء؛ على الغيب: (**يَذْكُرُو**)، =

(وَ)**اخْتُلِفَ في**: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٥٦].

فللإمام المرموز إليه بهمزة (**اتْلُ**)؛ أي: نافع بكماله.

(**خَاطِبْ**: ﴿**يَذْكُرُوا**﴾)؛ أي: اقرأه له بتاء الخطاب(١).

والباقون: بياء الغيب(٢).

والله أعلم(٣).



= ثم اختلفت هذه النسخ ـ التي على وجه الغيب ـ في إثبات الألف بعد الواو، فرُسِمَت الألف في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ وبعض النسخ الأخرى ـ، بينما حُذِفت من بعض النسخ، وهو خلاف رسم لا يترتب عليه خلاف في الدلالة والمعنى.

(١) التفات من الغيبة إلى الخطاب. (ينظر: الدر المصون ١٠/٥٥٩، واللباب ١٩/٥٤٠).

(٢) حملاً على ما تقدم من قوله: ﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕ﴾ [٥٢]. (ينظر: الدر المصون ١٠/٥٥٩، واللباب ١٩/٥٤٠).

(٣) لم ينوه الشارح في خاتمة سورة (المدثر) على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد سبق ونوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة المزمل حيث قال: «وليس فيها، ولا في المدثر، والقيامة، وهل أتى، والمرسلات؛ مضافة، ولا زائدة؛ إلا: ﴿كِيدُونِ﴾، الآتي في المرسلات»، وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (المدثر)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (القيامة)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه على ابتداء فرش سورة (القيامة)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر (٢/٣٩٣، وتقريب النشر ص (١٨٤)، وشرح النويري ٦/٥٩ ـ ٨٠، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٢ ـ ٣٢٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/ب)، والإتحاف ٢/٥٧١ ـ ٥٧٢).

سُورَةُ الْقِيَامَةِ

تقدَّم قراءة ابن كثير ـ بخلف عن البزي ـ: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [١]، أول السورة بحذف الألف التي بعد اللام(١).

والباقين: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾؛ بإثبات الألف.

وهو الوجه الثاني للبزي؛ وهذا من طريق ابن الحباب عنه.

والأول: من طريق أبي ربيعة عنه(٢).

ولا خلاف(٣) [٥٨٠] في إثبات: ﴿[لَآ](٤) أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ في

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة يونس، الأبيات رقم (٦٧٨ ـ ٦٧٩).

(٢) فات الشارح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أن يفي بما وعد به من قبل، حيث قال في سورة يونس: «وسيأتي توجيه: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، في موضعه»، وقد جاء موضعه ولم يأت بتوجيهه، وهو سهو ونسيان، وأنا ـ بعون الله تعالى ـ أُتَمِّمُ وعده وأَفِي به، قال في الإتحاف في توجيه القراءتين في هذه الحرف: «ووُجِّهَتْ ـ أي قراءة ابن كثير بخلف عنه ـ بأن اللام: لام الابتداء للتأكيد، أو جواب قسم مقدر، دخلت على مبتدأ محذوف؛ أي: لَأَنا أُقْسم، وإذا كان الجواب جملة اسمية أكد باللام، وإذا كان خبرها مضارعاً جاز أن يكون للحال، لأن البصريين يمنعون أن يقع فعل الحال جواباً للقسم، فإن ورد ما ظاهره ذلك ـ كما هنا ـ جُعِلَ الفعل خبر المضمر، فيعود الجواب جملة اسمية؛ التقدير: والله لأنا أقسم، وتوجيه قراءة من أثبت الألف: بجعل (لا) نافية لكلام مقدر؛ كأنهم قالوا: إنما أنت مفتر في الإخبار عن البعث، فرد عليهم: بـ(لا)، ثم ابتدأ فقال: أقسم، وقيل: نفي للقسم؛ بمعنى: أن الأمر أعظم، وقيل: زائدة تأكيداً، على حد: لئلا يعلم». (ينظر: الدر المصون ١٠/٥٦٣ ـ ٥٦٥، والنشر ٢/٢٨٢، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٣) قال في الدر: «ولم يختلف في قوله: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ﴾ [٢]، أنه بألف بعد: ﴿لَا﴾؛ لأنه لم يُرْسَم إلا كذا، بخلاف الأول فإنه رسم بدون ألفٍ بعد: ﴿لَا﴾، وكذلك في قوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، لم يختلف فيه أنه بألف بعد: ﴿لَا﴾». (ينظر: الدر المصون ١٠/٥٦٥، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٤) في الأصل: (ولا)، وهو تحريف وخطأ في نقل النص القرآني.

سورته[١].

وتقدَّم الخلاف في:

سين: ﴿أَيَحۡسَبُ﴾ [٣]؛ كسراً، وفتحاً[٢].

و﴿بَلَىٰ﴾ [٤]؛ إمالةً، وتقليلاً، وفتحاً[٣].

٩٦٩ ـ .... رَا بَرِقَ[٤] الْفَتْحُ: مَدًا[٥]..........

---

(١) سورة البلد: الآية [١]، وكذا لا خلاف في إثبات الألف في الموضع الثاني من سورة القيامة: الآية: [٢]، ولم ينوه الشارح على عدم الخلاف فيه، وكان أحق بالتنويه من موضع سورة البلد؛ وذلك لورود مناسبته في سورته ـ أي سورة القيامة ـ وإنما عُلِمَ إجماع القراء على القراءة بإثبات الألف في الموضعين بالقيد الذي جاء به الناظم في طيبته حيث قال: (**وَلَا أُقْسِمُ الُاولَى**)؛ فاحترز بـ(**أولى**) القيامة: عن ثانيته؛ وهو: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، وعن: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، فهذين الحرفين متفق على إثبات الألف فيهما عند جميع القراء؛ لأنها ـ أي الألف ـ فيهما كأنه يقول: (إذِ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم). (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٢٤٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٦١٧)).

(٢) قرأ بكسر السين: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه، وقرأ الباقون: بفتحها. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٣) قرأ بالإمالة: شعبة بخلفه، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، وقرأ الأزرق، وأبو عمرو: بالفتح، وبالتقليل، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٣، ٢٩٩ ـ ٣٠٠)، والنشر ٢/٤٢، ٥٣، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: (**بَرِقَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الراء: (**بَرَقَ**).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، مع فتح الدال منونة: (**مَدًى**)، وهو الذي في المتن الذي على هامش شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وهو الذي في شرح الترمسي، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مَدًى**)، (**مَدَا**)، (**مَدًا**).

واخْتُلِفَ في: ﴿فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ[(١)]﴾ [٧].

فـ(**ـرَا**): ﴿بَرِقَ﴾ **الْفَتْحُ**)؛ أي: [قرأ][(٢)] بفتح راء: [﴿بَرَقَ﴾][(٣)].

المرموز إليهما بقوله: (**مَدًى**)؛ أي: نافع، وأبو جعفر، بكمالهما.

وقرأ الباقون: بفتحها.

وهما لغتان؛ في التحير، والدهشة[(٤)].

وتقدَّم[(٥)]: ﴿قُرْءَانَهُۥ﴾ معاً[(٦)]، لابن كثير، كوقف حمزة.

٩٦٩ - ....وَيَــــذَرُو[(٧)]

٩٧٠ - مَعْهُ يُحِبُّونَ: كَسَا حِمًى دَفَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿**يَذَرُو**﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَيَذَرُونَ ٱلْأَخِرَةَ﴾ [٢١].

وما (**مَعْهُ**)؛ أي: قبله؛ وهو: ﴿كَلَّا بَلْ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ﴾ [٢٠].

---

(١) في الأصل: (القمر)، وهو تحريف وخطأ في نقل النصِّ القرآني.

(٢) ما بين المعكوفتين في الأصل: (اقرأ)؛ على الأمر، ولعل الصواب ما أثبته ليستقيم مع السياق بعده ومعنى كلام الناظم.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لاستقامة المعنى.

(٤) ينظر: الكشف ٢/٣٥٠، والدر المصون ١٠/٥٦٧، واللباب ١٩/٥٥٠، والإتحاف ٢/٥٧٤.

(٥) وجه القراءة بالنقل لابن كثير، وكذا حمزة وقفاً، بينما قرأ الباقون: بالتحقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٢/٤١٤، والإتحاف ٢/٥٧٤).

(٦) الآيات [١٧، ١٨].

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء، وحذف الواو: (**يَذَرُ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: بضم الراء، بعدها واو الجماعة: (**يَذَرُو**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ثم اختلفت هذه النسخ في إثبات الألف بعد واو الجماعة وحذفها.

فقرأهما بياء الغيب[١] ـ كاللفظ بهما ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(كَسَا حِمًّى دَفَا[٢])**؛ أي: ابن عامر، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن كثير.

وقرأ الباقون ـ وهم؛ المدنيان، والكوفيون ـ: بتاء الخطاب فيهما[٣].

وتقدَّم سكت حفص بخلفه من الطريقين على نون: ﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾ [٢٧]؛ سكتة لطيفة من غير تنفس[٤].

---

(١) حملاً على لفظ الإنسان المذكور أولاً؛ لأن المراد به الجنس. (ينظر: الكشف ٣٥٠/٢، والدر المصون ٥٧٤/١٠، واللباب ٥٦٢/١٩).

(٢) وقوله: **(دَفَا)**؛ أصله: دفأ، فوقف بالنقل، وهو خلاف البرد، ففيه إشارة إلى تلقيه بالفطنة والذكاء والفهم.

(٣) إمَّا خطاباً لكفار قريش، وإمَّا التفاتاً؛ على الإخبار عن الجنس المتقدم والإقبال عليه بالخطاب. (ينظر: الكشف ٣٥٠/٢، والدر المصون ٥٧٤/١٠، واللباب ٥٦٢/١٩).

(٤) قال في النشر: «وجه السكت في: ﴿مَنْۜ رَاقٍ﴾؛ قَصْدُ بيان اللفظ، ليظهر أنهما كلمة، مع صحة الرواية في ذلك»، وبالسكت جزم الشاطبي، وهو أحد الوجهين لحفص، إذ قال في حرز الأماني، الأبيات رقم (٨٣٠ ـ ٨٣١):

وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجاً بَلَا
وَفِي نُونِ مَنْ رَاقٍ وَمَرْقَدِنَا وَلَا مِ بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكْتَ مُوصَلَا

والوجه الآخر: عدم السكت عليها، كغيره، والوجهان صحيحان من طريق المتن، قال في النشر: «فروى جمهور المغاربة، وبعض العراقيين، عنه، من طريقي عبيد وعمرو: السكت، وهذا الذي في: الشاطبية، والتيسير، والهادي، والهداية، والكافي، والتبصرة، والتلخيص، والتذكرة، وغيرها، وروى الإدراج في الأربعة ـ كالباقين ـ: أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران، وغير واحد من العراقيين، وروى عنه كلًّا من الوجهين: أبو القاسم بن الفحام في تجريده، واتفق صاحب المستنير، والمبهج، والإرشاد، على: الإدراج في: ﴿عِوَجَا﴾، و﴿مَّرْقَدِنَا﴾ كالجماعة، وعلى السكت في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف، وروى الحافظ أبو العلاء في غايته: السكت في: ﴿عِوَجَا﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، قلتُ: فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه. وصح الوجهان من السكت والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، البيت رقم (٢٣٩)، والنشر ٤٢٥/١ ـ ٤٢٦، والإتحاف ٥٧٤/٢).

٩٧٠ ـ .... يُمْنَى: لَدَى[١] الْخُلْفِ ظَهْرٌ[٢] عَرَفَا

واخْتُلِفَ في: ﴿يُمْنَىٰ﴾.

مِنْ قوله: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [٣٧].

فقرأه بياء التذكير، كاللفظ به.

المرموز إليهم بقوله: (**لَدَى[٣] الْخُلْفِ ظَهْرٌ عَرَفَا[٤]**)؛ أي: هشام بخلاف عنه، ويعقوب وحفص بلا خلاف عنهما.

على أن الضمير للـ(ـمَنِي)[٥].

والباقون: بتاء التأنيث.

على أن الضمير للـ(ـنُّطْفَة)[٦].

وهو الثاني لهشام.

وهما صحيحان عنه[٧].

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: (**لَدَى**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة: (**لَدَا**).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**ظَهْرٌ**)، وفيه نظر؛ لانكسار وزن البيت به، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**ظَهِيْرٌ**)، والظهير؛ هو: الناصر والمعين.

(٣) ومعنى قوله: (**لَدَى**)؛ ظرف مكان جامد بمعنى؛ عند، وقد يستعمل في الزمان، وإذا أضيف إلى مُضمر قُلِبت ألفه ياء، وتأتي لغة في لدُن؛ كما في قوله تعالى: (وألفيا سيدها لدى الباب).

(٤) ومعنى قوله: (**عَرَفَا**)؛ فعلٌ، مِنْ: عَرَفَ، يَعْرِفُ، وعَرَف الشيء؛ أدركه بحاسة من حواسه.

(٥) أي: (يُصَبُّ)، فتكون الجملة في محل جر. (ينظر: الكشف ٣٥١/٢، والدر المصون ٥٨٥/١٠، واللباب ٥٧٧/١٩، والإتحاف ٥٧٥/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٥)).

(٦) لأن تأنيثها مجازي، ولأنها في معنى الماء. (ينظر: الكشف ٣٥١/٢، والدر المصون ٥٨٥/١٠، واللباب ٥٧٧/١٩، والإتحاف ٥٧٥/٢).

(٧) وقراءة هشام بالتذكير من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٨)).

وأمال رؤوس الآي(١) من: ﴿وَلَا صَلَّىٰ...الخ﴾؛ أهل شفا(٢)، وقللها: أبو عمرو(٣)، والأزرق(٤).

ورقق لام: ﴿صَلَّىٰ﴾ [٣١] ـ وجهاً واحداً ـ حيث قللها(٥) كذلك، لما تقدم أن الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان(٦).

---

(١) وهـي: ﴿صَلَّىٰ﴾ [٣١]، ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾ [٣٢]، ﴿يَتَمَطَّىٰ﴾ [٣٣]، ﴿فَأَوْلَىٰ﴾ [٣٤]، ﴿فَأَوْلَىٰ﴾ [٣٥]، ﴿سُدًى﴾ [٣٦] وذلك حال الوقف عليها، ﴿يُمْنَىٰ﴾ [٣٧]، ﴿فَسَوَّىٰ﴾ [٣٨]، ﴿وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [٣٩]، ﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [٤٠].

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٥٧٥/٢.

(٣) ظاهر كلام الشارح هنا ـ في رؤوس الآي ـ التقليل لأبي عمرو قولاً واحداً، وهكذا فعل صاحب الإتحاف في إتحافه، ولم يعلق محققا كتابه بشيء، والصواب هو أنَّ أبا عمرو له في رؤوس الآي: الفتح، والتقليل، سواء منها اليائي أو الواوي، إلا الرائي فله فيه الإمالة المحضة قولاً واحداً، كما تقدم بيان ذلك مفصلاً في باب الفتح والإمالة بين اللفظين، وفي فاتحة سورة طه، على أن الشارح في سورة المعارج قد نصَّ على خلاف أبي عمرو في إمالة رؤوس الآي، وكلا السورتين ـ أعني المعارج والقيامة ـ في حكم الإمالة والفتح في رؤوس الآي سواء، وعليه: فيبدو أن عدم ذكر الشارح ـ وكذا صاحب الإتحاف ـ الخلاف لأبي عمرو هنا، إنما هو سبق قلم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٧٥/٢، وفريدة الدهر ٤٠٩/٣).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٥٧٥/٢.

(٥) وإذا فتح الألف: غلظ اللام، فقد اختلف الأئمة عن الأزرق في هذا الموضع، وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، وعدتها عشرة مواضع، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ١١٣/٢).

(٦) نصَّ عليه في النشر، وذكره في الإتحاف، فتغليظ اللام إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وإمالة الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ١١٦/٢، والإتحاف ٥٧٥/٢).

ووافق شعبة ـ بخلفه[١] أهل شفا في إمالة: ﴿سُدًى﴾ [٣٦]؛ وقفاً.
والله أعلم[٢].



(١) فروى المصريون والمغاربة قاطبة عنه: الإمالة في الوقف، والفتح طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره، والوجهان عنه صحيحان، قاله في النشر. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٢ ـ ٢٩٣)، والنشر ٤٣/٢، والإتحاف ٥٧٥/٢).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة المزمل حيث قال: «وليس فيها، ولا في المدثر، والقيامة، وهل أتى، والمرسلات؛ مضافة ولا زائدة، إلا: ﴿كِيدُونِ﴾، الآتي في المرسلات». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (القيامة)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (الإنسان) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي في شرحيهما، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٣/٢ ـ ٣٩٤، وتقريب النشر ص (١٨٤ ـ ١٨٥)، وشرح النويري ٨١/٦ ـ ٨٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٥/ب)، والإتحاف ٥٧٣/٢ ـ ٥٧٥).

سُورَةُ هَلْ أَتَى وَالْمُرْسَلَاتِ(١)

﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ [١]؛ ما فيه من: النقل، والسكت، وعدمهما، والتقليل، والفتح(٢)؛ واضح(٣).

٩٧١ ـ سَلَاسِلاً(٤) نَوِّنْ: مَدًى(٥) رُمْ لِي غَدَا خُلْفَهُمَا(٦) صِفْ. مَعْهُمُ الْوَقْفَ(٧) امْدُدَا:

---

(١) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**سُورَةُ هَلْ أَتَى وَالْمُرْسَلَاتِ**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى: (**سُورَةُ الْإِنْسَانِ وَالْمُرْسَلَاتِ**).

(٢) والإمالة. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٧٦).

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٥٧٦.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام الثانية بلا تنوين: (**سَلَاسِلَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بالتنوين في اللام الثانية: (**سَلَاسِلاً**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**مَدًا**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة: (**مَدًى**)، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء: (**خُلْفَهُمَا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، والثاني: بضم الفاء: (**خُلْفُهُمَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع القاف: (**الْوَقْفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الفاء: (**الْوَقْفَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

٩٧٢ ـ عَنْ مَنْ دَنَا بِخُلْفِهِمْ شَهْمٌ[١] حَفَا[٢] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿سَلَسِلَاْ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَفِرِينَ سَلَسِلَاْ وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ [٤].

فـ(ـنَوِّنْ)؛ أي: اقرأه بتنوين اللام.

للمرموز إليهم بقوله: **(مَداً رُمْ لِيْ غَدَا)** **(خُلْفَهُمَا صِفْ)**؛ أي: نافع، وأبي جعفر، والكسائي، بلا خلاف عنهم، وهشام، ورويس، بخلاف عنهما، وشعبة بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

فالتنوين لهشام من طريق: الحلواني والشذائي، عن الداجوني، عنه[٣].

---

(١) ضُبط صدر هذا البيت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: **(عَنْ مَنْ دَنَا بِخُلْفِهِم شَهْمٌ حَفَا)**، وهو كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، لكن تم مسح كلمة بخلفهم، وكتابتها في الهامش مع إشارة إلى أن مكانها بعد كلمة (شهم)، بينما ضُبط في جميع النسخ الأخرى بتقديم كلمة: **(شَهْمٌ)** على كلمة: **(بِخُلْفِهِم)**؛ فضبط الجماعة يفيد أنَّ روحاً يقف على: ﴿سَلَسِلَاْ﴾؛ بالألف بخلاف عنه، وضبط الشارح يفيد أنه يقف عليها بلا خلاف، بل إنه صرح بذلك في ثنايا شرحه حيث قال: **(امْدُدَا)**؛ أي: امدد اللام للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(عَنْ مِنْ دَنَا)**؛ أي: حفص، وابن ذكوان، وابن كثير، **(بِخلفهم)** في المد، وللمرموز إليهم بأولى قوله: **(شَهْمٌ حَفَا)**؛ أي: روح، وأبي عمرو، بلا خلاف عنهما)).
وعليه: فإن الشارح ضبط المتن في شرحه بما يفيد صراحة عدم الخلاف لروح عند الوقف على كلمة: ﴿سَلَسِلَاْ﴾.
والصواب في ضبط المتن هو ضبط الجماعة، وأن روحاً له الخلاف في الوقف على: ﴿سَلَسِلَاْ﴾، بلا خلاف، ولكن يبدو أن نسخة الشارح من متن الطيبة فيها عدم الخلاف لروح، ومن دقة ضبطه وتحقيقه وأمانته العلمية فإنه لم يشأ أن يغير في كلام الناظم بل أورده كما هو بما يوافق النسخة التي كانت عنده، والدليل على ذلك أنه نوه في نهاية كلامه عن هذه المسألة ونَقْلِهِ عن الإتحاف على عدم توافق ظاهر النص مع واقع الرواية والعزو، حيث قال: «وبه يعلمُ: أن روحاً اختلف عنه في الوقف خلاف ظاهر المتن ـ كما قررنا ـ، فلو قال: **(عَنْ مَنْ دَنَا شَهْمٌ بِخُلْفِهِمْ حَفَا)** لكان أظهر»، والله أعلم.

(٢) ضُبطت في جميع النسخ والشروح؛ بالألف الممدودة: **(حَفَا)**، إلا شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، فقد ضُبطت فيه؛ بالألف المقصورة: **(حَفَى)**.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٩٤.

ولرويس من طريق: أبي الطيب، عنه[١].

والباقون: بغير تنوين.

لأنه منتهى الجموع[٢].

وبه قرأ [٥٨١] هشام، ورويس، من طريق من حكيناه عنهما.

ووجه قراءة التنوين؛ التناسب؛ لأن قبله وبعده منصوباً منوناً[٣].

قال الكسائي وغيره[٤]: «إن بعض العرب يَصْرِفُون جميعَ ما لا يَنْصَرِفُ إلا أفعلَ التفضيل».

وعن الأخفش[٥]: «يَصْرِفُونَ مطلقاً»؛ وهم بنو أسد.

ثم الوقف على هذه القراءة: بألف بدلاً عن التنوين.

و**(مَعْهُمُ)**؛ أي: مع هؤلاء المنونين.

(الْوَقْفَ) على: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾.

(امْدُدَا) اللام.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(عَنْ مِنْ دَنَا**[٦]**)**؛ أي: حفص، وابن ذكوان، وابن كثير.

(بِخُلْفِهِمْ)؛ في المد.

---

(١) ينظر: النشر ٣٩٤/٢.

(٢) ينظر: الكشف ٣٥٣/٢، والدر المصون ٥٩٨/١٠، واللباب ١٥/٢٠، والإتحاف ٥٧٦/٢.

(٣) ينظر: الكشف ٣٥٢/٢، والدر المصون ٥٩٧/١٠، واللباب ١٤/٢٠، والإتحاف ٥٧٦/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٣٥٢/٢، والدر المصون ٥٩٧/١٠، واللباب ١٤/٢٠، والإتحاف ٥٧٦/٢.

(٥) ينظر: الكشف ٣٥٢/٢، والدر المصون ٥٩٧/١٠، واللباب ١٤/٢٠، والإتحاف ٥٧٦/٢.

(٦) وقوله: **(دَنَا)**؛ من باب سَمَا، بمعنى: قَرُبَ، دنا إلى الشيء؛ قَرُب منه، ودنا من الشيء؛ اقترب منه، وبينهما دناوة؛ أي قرابة أو قُرْبٌ، وفي الحديث (إذا أكلتم فدنُّوا)؛ أي كلوا مما يليكم، وتدانوا؛ دنا واقترب بعضهم من بعض.

وللمرموز إليهم بأولى قوله: (**شَهْمٌ**[١] **حَفَا**[٢])؛ أي: روح، وأبي عمرو، بلا خلاف عنهما.

وإيضاح ما في المقام[٣] أنَّ غير المنونين ـ حال الوصل ـ على ثلاث فرق في الوقف:

١ ـ منهم من وقف بالألف بلا خلاف؛ وهو: أبو عمرو، وكذلك روح لكن من طريق المعدل.

٢ ـ ومنهم من وقف بغير ألف [بلا خلاف][٤] كذلك؛ وهم: حمزة، وخلف عن نفسه، [وزيد][٥] عن الداجوني عن هشام[٦]، ورويس[٧] من [غير][٨] طريق أبي الطيب، [وروح[٩] من غير طريق][١٠] المعدل.

---

(١) وقوله: (**شَهْمٌ**)؛ اسم فاعل من شَهُمَ، يقال: شاب شَهْمٌ؛ أي: ذكي الفؤاد، طيب النفس، صبور على القيام بما حُمِّل من المسؤولية.

(٢) ومعنى قوله: (**حَفَا**)؛ فعل ماض بمعنى: بالغ واستقصى، والحفي: هو الذي يعلم الشيء باستقصاء وتحقيق، ويأتي اسماً؛ وهو: الذي يمشي بغير نعل ولاخف.

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٩٤ ـ ٢٩٥، والإتحاف ٢/٥٧٧.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو كذلك غير موجود في الإتحاف حيث نقل الشارح، والأليق إثباته؛ ليستقيم سياق الكلام ومفهومه مع ما قبله وما بعده. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٧٧).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولا بد منه؛ لأن عدمه يوهم رواية خلف عن نفسه عن الداجوني، وهو غير ممكن ولا يصح، والتصويب من الإتحاف ٢/٥٧٧.

(٦) والقراءة بحذف التنوين وقفاً ووصلاً لهشام من زيادات النشر وطيبته، وإذا وقف فإنه يسكن اللام. (ينظر: النشر ٢/٣٩٤، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٨)).

(٧) والقراءة بالتنوين وصلاً، وإبداله ألفاً وقفاً، لرويس، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٩٤، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٨)).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولا بد منه لأن عدمه يوهم طريق أبي الطيب، والصواب طريق غيره، والتصويب من الإتحاف ٢/٥٧٧.

(٩) والقراءة بحذف الألف وقفاً لروح من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٣٩٤، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٩)).

(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولا بد منه لصحة العزو وبيان المعنى، والتصويب من الإتحاف ٢/٥٧٧.

٣ - واخْتُلِفَ عن الباقين وهم؛ ابن كثير، وابن ذكوان، وحفص؛ فروى الحمامي عن النقاش عن أبي ربيعة، وابن الحباب عن البزي، وابن شنبوذ عن قنبل، وغالب العراقيين عن ابن ذكوان، وأكثر المغاربة عن حفص؛ كل هؤلاء: بالألف عن من ذُكِر.

ووقف عنهم بغير ألف؛ باقي أصحاب النقاش عن أبي ربيعة [عن البزي](١)، وابن مجاهد عن قنبل، والنقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، والعراقيون عن حفص.

هكذا قرره في الإتحاف(٢)، وأفاده ابن المصنف في شرحه(٣).

وبه يُعْلَمُ أن روحاً اختلف عنه في الوقف، خلاف ظاهر المتن، كما قررنا، فلو قال: **(عَنْ مِنْ دَنَا شَهْمٌ بِخُلْفِهِمْ حَفَا)** لكان أظهر، فليتأمل.

وتقدَّم حذف همز: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ﴾ لأبي جعفر(٤)، كوقف حمزة في أحد وجهيه(٥)، والثاني بين بين على القياس؛ ولا يصح غيرهما(٦).

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وأثبتها زيادة في المعنى، والتصويب من الإتحاف حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٥٧٧/٢).

(٢) ينظر: الإتحاف ٥٧٧/٢.

(٣) ما ذكره الشارح من إفادة ابن المصنف غير مفهوم مراده منها؛ فإن كان مراد الشارح ما ذكره في شرحه من ذكر الطرق التي جاء خلاف القراء منها والعزو إليها فإن ابن الناظم لم يذكر شيئاً من ذلك أو يتعرض إليه، ونصُّ كلام ابن الناظم في شرح خلاف القراء في كلمة: ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾؛ وقفاً، ووصلاً، هو قوله: «بالتنوين قرأه المدنيان، وهشام، ورويس، وشعبة بغير خلاف، وقف معهم بالألف أبو عمرو، واختلف عن حفص، وابن ذكوان، وابن كثير، وروح، كما في أول البيت الآتي بعد، والباقون بغير ألف»، ثم وجَّهَ قراءة التنوين، وقراءة المثبتين للألف، والحاذفين لها، وعليه فإن ما ذكره الشارح من قوله: «وإيضاح ما في هذا المقام. . .الخ»، إنما هو من كلام صاحب الإتحاف وتقريره، وأما ابن الناظم فلا أثر هنا لكلامه في كلام الشارح. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٣)).

(٤) فالهمزة هنا مكسورة، بعد كسر، بعدها ياء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، ص (٤٦)، البيت رقم (٢٢١)، والنشر ٤٨٥/١، والإتحاف ٥٧٧/٢).

(٥) وهو الوجه المختار عند الآخذين باتباع الرسم. (ينظر: النشر ٤٨٥/١).

(٦) فقد حُكِيَ وجه ثالث؛ وهو إبدال الهمزة ياء، حكاه الهذلي وغيره، وهو ضعيف. (ينظر: النشر ٤٨٥/٢، والإتحاف ٥٧٧/٢).

٩٧٢ ـ .... نَوِّنْ(١) قَوَارِيرَا(٢): رَجَا حِرْمٌ(٣) صَفَا.

٩٧٣ ـ وَالْقَصْرُ وَقْفًا: فِي غِنًا شِدِ(٤) اخْتُلِفْ(٥). ....

---

(١) أصاب النون الأولى ـ في المتن الذي على هامش الشرح ـ مسح وطمس.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الراء، وألف بعدها، بلا تنوين: (قَوَارِيرَاْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح الترمسي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالفتح في الراء، وحذف الألف بعدها: (قَوَارِيرَ)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بفتح الراء مع التنوين: (قَوَارِيرًا)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في باقي النسخ الأخرى، فصار في ضبطها؛ ثلاثة أوجه: (قَوَارِيرَاْ)، (قَوَارِيرَ)، (قَوَارِيرًا).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الميم مع التنوين: (حِرْمٌ)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح النويري، والثاني: بالكسر مع التنوين: (حِرْمٍ)، وهو الاختيار في باقي النسخ الأخرى، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ولم يتبين ضبطها في باقي النسخ العتيقة.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بكسر الشين: (شِدِ)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بذال مفتوحة مكان الدال، وألف بعدها: (شَذَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته الخمس، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي، ونسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ السمنودي، والشيخ كريم راجح، من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي بنسختيه التركية والهندية، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بضم الشين: (شُدِ)، وهو الاختيار في باقي النسخ، فصار في ضبطها؛ ثلاثة أوجه: (شِدِ)، (شُدِ)، (شَذَا).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح التاء واللام؛ على البناء للفاعل: (اخْتَلَفْ)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بضم التاء، وكسر اللام؛ على البناء للمفعول: (اخْتُلِفْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ البناء للفاعل والبناء للمفعول.

٩٧٣ ـ .... وَالثَّانِ[١] نَوِّنْ: صِفْ مَدًى[٢] رُمْ. وَوَقَفْ[٣]

٩٧٤ ـ مَعْهُمْ هِشَامٌ بِاخْتِلَافٍ: بِالْأَلِفْ[٤] ....

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [١٥ ـ ١٦].

فـ(**ـنَوِّنْ**)؛ أي: اقرأ تنوين.

﴿قَوَارِيرَاْ﴾ الأول.

للمرموز إليهم بقوله: (**رَجَا**[٥] **حِرْمٌ صَفَا**)؛ أي: الكسائي، ونافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، وشعبة، وخلف عن نفسه.

---

(١) ضُبطت في أصل الشرح هنا؛ بإثبات الياء بعد النون مكسورة: (**الثَّانِي**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بكسر النون بلا ياء بعدها: (**الثَّانِ**)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًى**)، وهو كذلك في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثالث: ما انفرد به شرح المنير السمنودي بنسخته التركية، حيث ضُبطت فيه؛ بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**مَدًا**)، (**مَدَا**)، (**مَدًى**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الواو، وكسر القاف؛ على البناء للمفعول: (**وَوُقِفْ**) وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ) ـ على أحد الوجهين فيها ـ، والثاني: بفتح الواو والقاف؛ على البناء للفاعل: (**وَوَقَفْ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) في المتن الذي على هامش الشرح: (الألف)، والصواب ما أثبته ـ وهو الذي أثبته الشارح في ثنايا الشرح ـ.

(٥) وقوله: (**رَجَا**)؛ يجوز أن يكون ممدوداً فقُصِر ضرورة؛ ومعناه: التوقع، والأمل، ويجوز أن يكون مقصوراً؛ ومعناه الناحية والموضع.

وقرأه الباقون؛ أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، ويعقوب، وحفص: بغير تنوين [**٥٨٢**]، ـ هذا في الوصل ـ.

(**وَالْقَصْرُ وَقْفًا**)؛ أي: القراءة بغير ألف في الوقف عليه.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: (**فِي غِنًا**[١]**شِدِ**[٢])؛ أي: حمزة، وورِيس، بلا خلاف عنهما، وروح.

لكن (**اخْتُلِفْ**) عنه[٣] فيه.

والوجه الآخر له: بالألف.

كالباقين.

(**وَ**)﴿قَوَارِيرَا۠﴾.

(**الثَّانِي نَوِّنْ**)؛ أي: اقرأ بالتنوين في الوصل.

للمرموز إليهم بقوله (**صِفْ مَدًى رُمْ**[٤])؛ أي: شعبة، ونافع، وأبي جعفر، والكسائي.

(**وَوَقَفْ**) منهم[٥] بالألف.

و(**مَعْهُمْ هِشَامٌ**) عن ابن عامر.

لكن (**بِاخْتِلَافٍ**) عنه.

في الوقف **بـ(ـالْأَلِفْ)**.

---

(١) وقوله: (**غِناً**)؛ اسمٌ، بمعنى؛ الكفاية وعدم الاحتياج، وهو مصدر غَنِيَ، يقال: هو في غِنًى؛ أي: في اكتفاء ويسار، وماله عنه غنًى؛ أي: لا يمكن الاستغناء عنه.

(٢) وقوله: (**شِدِ**)؛ مِنْ: شَاد، يَشِيدُ، شيداً، يقال: شاد البناء؛ بناه ورفعه وأعلاه.

(٣) أي: عن روح.

(٤) ومعنى قوله: (**رُمْ**)؛ فعل أمر من: رَامَ، يَرُوم، رُمْ، يقال: رام الشيء؛ إذا طلبه ورغب فيه، والروم، هو القصد والطلب.

(٥) أي: شعبة، ونافع، وأبي جعفر، والكسائي؛ المرموز إليهم بقوله: (**صِفْ مَدًى رُمْ**)؛ وقفوا بالألف.

والوجه الآخر له: بغير ألف ـ **كالباقين** ـ، وصلاً، ووقفاً.

وتوضيح ما في الحرفين(١):

١ ـ **أنَّ المدنيين، والكسائي، وشعبة**: بتنوينهما معاً وصلاً؛ لأنهما كـ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾؛ جمعاً وتوجيهاً، غير أنَّ ﴿**السَّلَاسِلَ**﴾ على (مفاعل)، و﴿**قَوَارِيرَ**﴾ على (مفاعيل)، ووقفوا عليهما بالألف؛ للتناسب.

٢ ـ **وابن كثير، وخلفاً عن نفسه**: بالتنوين في الأول، وبدونه في الثاني؛ مناسبة لرؤوس الآي في الأول، ووقفاً بالألف فيه، وبدونها في الثاني.

٣ ـ **وأبا عمرو، وابن عامر، وحفصاً، وروحاً**: بغير تنوين فيهما، ووقفوا على الأول: بالألف؛ لكونه رأس آية؛ بخلف عن روح(٢) في الوقف، وعلى الثاني: بدونها.

٤ ـ **إلَّا هشاماً**(٣) فاختلف عنه في الثاني وقفاً من طريق الحلواني(٤)؛ فوقف عليه بالألف من طريق المغاربة عنه، وبدونها من طرق المشارقة عنه.

٥ ـ **حمزة، ورويس**: بغير تنوين فيهما وصلاً، ووقفاً بغير ألف فيهما.

---

(١) ينظر: النشر ٣٩٥/٢ ـ ٣٩٦، وغيث النفع ص (٣٧٨)، والإتحاف ٥٧٧/٢ ـ ٥٧٨.

(٢) والقراءة بحذف الألف في الكلمة الأولى عند الوقف لروح من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٤/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٩)).

(٣) ما ذكره الشارح هو أربع قراءات، والقراءة الخامسة هي قراءة هشام، وقد ذكرها في معرض ذكره لقراءة الأئمة أبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وروح، ولم يفردها بالذكر والتنويه، فهشام قرأ: بترك التنوين فيهما وصلاً، والوقف عليهما بالألف بخلف عنه في الثاني وقفاً من طريق الحلواني؛ فوقف عليه بالألف من طريق المغاربة عنه، وبدونها من طرق المشارقة عنه، فصار مجموع القراءات في الموضعين خمس قراءات. (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٨)، والإتحاف ٥٧٧/٢ ـ ٥٧٨، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٩)).

(٤) والقراءة بحذف الألف في الكلمة الثانية عند الوقف لهشام من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٥/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٢٩)).

فتلخص من ذلك؛ خمس قراءات، تأمل.

٩٧٤ - .... عَالِيهِمُ[(١)] اسْكِنْ: فِي مَدًى..........

واخْتُلِفَ في قوله تعالى: ﴿عَلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓاْ [أَسَاوِرَ][(٢)] مِن فِضَّةٍ﴾ [٢١].

فـ(**ـاسْكِنْ**)؛ أي: اقرأه بإسكان الياء، وكسر الهاء[(٣)].

للمرموز إليهم بقوله: (**فِي مَدًى**)؛ أي: حمزة، ونافع، وأبي جعفر؛ بكمالهم.

على أنه خبر مقدم، في: ﴿ثِيَابُ...الخ﴾ [٢١][(٤)].

والباقون: بفتح الياء[(٥)]، وضم الهاء.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بسكون الياء، وفتح الميم بعد الهاء المكسورة: (**عَالِيهِمَ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والثاني: بفتح الياء، وضم الهاء والميم: (**عَالِيَهُمُ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثالث: بسكون الياء، وضم الميم بعد الهاء المكسورة: (**عَالِيهِمُ**)، وهو أحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (ب) بسكون الياء، ثم هاء مكسورة: (**عَالِيهِم**)، لكن لم تشكل الميم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**عَالِيهِمُ**)، (**عَالِيهِمَ**)، (**عَالِيَهُمُ**).

(٢) في الأصل: (أساوير)، وهو تصحيف.

(٣) قال ابن الناظم: «لم يحتج الناظم إلى النصِّ على كسر الهاء؛ لأنه عُلِمَ من سورة أم القرآن». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)).

(٤) هكذا في الأصل، ومراده أنَّ من قرأ بالإسكان فعلى أنه خبر مقدم، و﴿ثِيَابُ﴾، مبتدأ مؤخر، والمعنى: ظاهرهم ثياب سندس، وهو اختيار السمين الحلبي؛ حيث قال في الدر المصون: «وأما قراءة نافع وحمزة ففيها أوجه؛ أظهرها...الخ»، ثم بدأ بهذا الوجه، وأتبعه بوجهين آخرين. (ينظر: الكشف ٣٥٤/٢، والدر المصون ٦١٦/١٠، واللباب ٤٢/٢٠، والإتحاف ٥٧٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٤)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٦)).

(٥) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

على الحالية، أو الظرفية(١).

٩٧٤ ـ ....خُضْرٌ: عُرِفْ

٩٧٥ ـ عَمَّ حِمًى. إِسْتَبْرَقٌ: دُمْ إِذْ نَبَا. وَاخْفِضْ: لِبَاقٍ فِيهِمَا.........

وَقَرَأَ قوله: ﴿خُضْرٌ﴾ [٢١].

بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: **(عُرِفْ**(٢)**)** **(عَمَّ حِمًى)**؛ أي: حفص، ونافع، وأبو جعفر، وابن عامر، وأبو عمرو، ويعقوب.

على أنه نعت: ﴿ثِيَابُ﴾ [٢١].

وقرأ قوله: ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١].

بالرفع، كاللفظ به ـ أيضاً ـ.

المرموز إليهم بأوائل قوله: **(دُمْ إِذْ نَبَا**(٣)**)**؛ أي: ابن كثير، ونافع، وعاصم.

نسقاً على: ﴿خُضْرٌ﴾ [٢١].

(وَاخْفِضْ)؛ أي: [اقرأ](٤) **[٥٨٣]** بالخفض.

(لِبَاقٍ)؛ أي: باقي القراء العشرة؛ وهم الذين لم يرمز إليهم(٥).

---

(١) لأنه في معنى: فوقهم، وقد ذكر في الدر المصون سبعة أوجه في تخريج قراءة النصب. (ينظر: الكشف ٣٥٤/٢، والدر المصون ٦١٦/١٠ ـ ٤١٨، واللباب ٤٢/٢٠ ـ ٤٣، والإتحاف ٥٧٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٤)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٦)).

(٢) ومعنى قوله: **(عُرِفْ)**؛ فعلٌ ماض مبنى للمجهول، مِنْ: عَرَفَ، يَعْرِفُ، وعَرَف الشيء؛ أدركه بحاسة من حواسه.

(٣) ومعنى قوله: **(نَبَا)**؛ تجافى وتباعد، وقد يكون من النبأ، وهو الخبر، فَسُكِّنَتْ همزته ثم أبدلت ألفاً للوقف.

(٤) ضُبِطَتْ في الأصل؛ على الإخبار في الماضي: (قرأ)، ولعل ضبطها بصيغة الأمر أقرب في الدلالة على معنى كلام الناظم: (اقرأ).

(٥) قال ابن الناظم: «وإنما نصَّ على قراءة الباقين في الحرفين؛ لأنه لو ترك لأفهم النصب لهم من حيث إنه ضد الرفع الملفوظ به». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)).

(**فِيْهِمَا**)؛ أي: في الحرفين.

فالباقون عن رمز: ﴿خُضْرٌ﴾ [٢١]: ابن كثير، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

والباقون عن رمز: ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [٢١]: أبو جعفر، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

فتحرر من ذلك أربع قراءات(١):

١ ـ رفع الحرفين: لنافع، وحفص.

٢ ـ وخفضهما: لحمزة، والكسائي، وخلف.

٣ ـ ورفع الأول، وخفض الثاني(٢): لأبي عمرو، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب.

٤ ـ وعكسه(٣): لابن كثير، وشعبة.

وإذا اعتبرتهما مع: ﴿عَلِيَهُمْ﴾ [٢١]، وقرأت منه إلى: ﴿مِّن فِضَّةٍ﴾ [٢١]، ووقفت عليه؛ كان أكثر من خمس عشرة قراءة(٤)، كما يُعْلَمُ بالتأمل الصادق.

٩٧٥ ـ ....وَغَيَّبَا(٥)

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)، والإتحاف ٢/٥٧٨ ـ ٥٧٩.

(٢) أي: رفع: ﴿خُضْرٌ﴾، وخفض: ﴿وَإِسْتَبْرَقٍ﴾. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)).

(٣) أي: خفض: ﴿خُضْرٍ﴾، ورفع: ﴿وَإِسْتَبْرَقٌ﴾. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٤)).

(٤) ذكرها وسردها الصفاقسي في غيث النفع حيث قال: «وكيفية قراءة هذه الآية من قوله تعالى: ﴿عَلِيَهُمْ﴾ [٢١]، إلى قوله تعالى: ﴿مِّن فِضَّةٍ﴾ [٢١]. . .الخ»، ثم سرد قراءات الأئمة، وقال في ختام سرده لقراءاتهم: «فذلك خمس عشرة قراءة». (ينظر: غيث النفع ص (٣٧٨ ـ ٣٧٩)).

(٥) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بنصب الباء مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: (**غَيَّبَا**)، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بكسر الباء؛ على الأمر: (**غَيِّبَا**).

٩٧٦ ـ وَمَا تَشَاءُونَ[(١)]: كَمَا الْخُلْفُ[(٢)] دَنِفْ حُـطْ..

(وَغَيِّبَا)؛ أي: قرأ بياء الغيب[(٣)].

قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٣٠].

المرموز إليهم بقوله: **(كَمَا[(٤)] الْخُلْفُ دَنِفْ[(٥)]) (حَطْ[(٦)])**؛ أي: ابن عامر بخلاف عنه من روايتيه، وابن كثير، وأبو عمرو، بلا خلاف عنهما.

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب[(٧)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالياء التحتية؛ على الغيب: **(وَمَا يَشَاءُونَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالتاء؛ على الخطاب: **(وَمَا تَشَاءُونَ)**، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وقد ضُبِطَتْ في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ الغيبة، والخطاب.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الفاء: **(الْخُلْفِ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية) والثاني: بضم الفاء: **(الْخُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) قال في الدر المصون: «جرياً على قوله: ﴿خَلَقْنَٰهُمْ﴾ [٢٨]، وما بعده». (ينظر: الدر المصون ٦٢٧/١٠، والكشف ٣٥٦/٢، واللباب ٥٧/٢٠).

(٤) وقوله: **(كَمَا)**؛ مركبة مِنْ: كاف التشبيه، والتي هي بمعنى: (مثل)، و(ما)، والتي هي مصدرية، فيكون معنى: كَمَا؛ مِثْلما، وشرط استعمالها للتشبيه: أن تأتي متوسطة بين معنيين.

(٥) وقوله: **(دَنِف)**؛ اسمٌ؛ والجمع: أدْنَاف، يقال: مريضٌ دَنِفٌ؛ هو المريض الذي لزمه المرض الشديد حتى أشرف على الموت وقَرُب أجله، وتأتي فعلاً؛ مِنْ: دَنِفَ، يَدْنَف، دَنَفاً، فهو دَنِف، يقال: دَنِفَ الأمر؛ إذا دَنا واقترب، ودَنِفت الشمس؛ مالت إلى الغروب، ودَنِف العاشق؛ تهالك في حبه فمَرِض.

(٦) ومعنى قوله: **(حُطْ)**؛ فعل أمر؛ مِنْ: حاطَ، يَحُوطُ، حوطاً وحيطة، يقال: حاط الشيء؛ إذا حفظه وتعهده بجلب ماينفعه ودفع ما يضره، وحاط الموضوع؛ أحاط به وتناوله من كل جوانبه.

(٧) قال في الدر المصون: «خطاباً لسائر الخلق، أو على الالتفات من الغيبة في قوله: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ﴾ [٢٨]». (ينظر: الدر المصون ٦٢٧/١٠، والكشف ٣٥٦/٢، واللباب ٥٧/٢٠).

وبها قرأ ابن عامر في وجهه الثاني[1].

والوجهان صحيحان عنه من روايتي هشام وابن ذكوان؛ أي: من طريقي كلٍّ منهما، كما أفهمه كلام المصنف[2].

والله سبحانه وتعالى أعلم[3].



(١) وقراءة ابن عامر بتاء الخطاب من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٦/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٢) قاله في النشر، وزاد: «واتفقوا على الخطاب في الذي في التكوير: [الآية: ٢٩]؛ لاتصاله بالخطاب». (ينظر: النشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٥٧٩/٢).

(٣) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة المزمل حيث قال: «وليس فيها، ولا في المدثر، والقيامة، وهل أتى، والمرسلات؛ مضافة، ولا زائدة؛ إلَّا: ﴿كِيدُونِ﴾ الآتي في المرسلات». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الإنسان)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (المرسلات)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله، لكن المنير السمنودي نوه في شرحه على ابتداء فرش سورة (المرسلات)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٤/٢ ـ ٢٩٦، وتقريب النشر ص (١٨٥)، وشرح النويري ٨٣/٦ ـ ٩١، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٣ ـ ٣٢٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٦/أ ـ ل ١٣٦/ب)، والإتحاف ٥٧٦/٢ ـ ٥٧٩).

سُورَةُ وَالْمُرْسَلَاتِ

تقدم:

وفاق خلاد بخلفه(١) في إدغام(٢): ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [٥]، لأبي عمرو، ويعقوب، بخلفهما ـ أيضاً ـ.

وضم ذال: ﴿عُذْرًا﴾ [٦]؛ لروح(٣)، وذال: ﴿نُذْرًا﴾ [٦]؛ لغير أبي عمرو، وأهل صحب(٤).

٩٧٦ ـ ....هَمْزُ(٥) أُقِّتَتْ(٦) بِوَاوٍ: ذَا اخْتُلِفْ

---

(١) وذلك بإدغام (التاء) في (الذال)، مع المد المشبع، وجهاً واحدًا، فلا يجوز له التوسط والقصر، كما يجوز لأبي عمرو، قال في غيث النفع ص (٣٣٤): «وكذلك لا يجوز التوسط والقصر كما يجوز ذلك لأبي عمرو، والفرق بينهما: أنه عند حمزة من الساكن اللازم المدغم، مثل: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿الطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، فلا بد من المد الطويل، وعند أبي عمرو من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٤٢)، والنشر ١/٣٠٠، والإتحاف ٢/٥٨٠).

(٢) وتصريح الشارح بالإدغام؛ ليدل على أن خلاداً لم يوافق أبا عمرو ويعقوب في الروم، لأن الإدغام إذا أطلق؛ فالمراد به الإدغام المحض، كما نبه عليه ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٦٣)).

(٣) وقرأ الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢/٢١٧، والإتحاف ٢/٥٨٠).

(٤) وقرأ الباقون: بالإسكان. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٤)، والنشر ٢/٢١٧، والإتحاف ٢/٥٨٠).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ بضم الزاي: **(هَمْزُ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الزاي: **(هَمْزَ)** وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه: الأول: بواو مضمومة، =

٩٧٧ ـ حِصْنٌ[١] خَفَا[٢]. وَالْخِفُّ: ذُو خُلْفٍ خَلَا ....

واخْتُلِفَ في: (هَمْزُ ﴿أُقِّتَتْ﴾).

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴿١١﴾ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ [١١ ـ ١٢].

فقرأه: ﴿**وُقِّتَتْ**﴾؛ (**بِوَاوٍ**) مكان الهمزة.

المرموز إليهم بقوله: (**ذَا**[٣] **اخْتُلِفْ**) (**حِصْنٌ**[٤] **خَفَا**[٥])؛ أي: ابن جماز باختلاف عنه، وأبو عمرو، وابن وردان، بلا خلاف عنهما.

= ثم قاف مكسورة مشددة: (**وُقِّتَتْ**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: بواو مهموزة مضمومة، ثم قاف مكسورة مشددة: (**ؤُقِّتَتْ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بواو مضمومة، ثم قاف مكسورة مخففة: (**وُقِتَتْ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والرابع: بهمزة قطع مضمومة، ثم قاف مكسورة مشددة: (**أُقِّتَتْ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين: الأول: بالسين مكان الصاد؛ من الحُسْن: (**حُسْنٌ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، بينما ضُبطت في النسخة التركية؛ بالصاد ـ كضبط الجماعة ـ، والثاني: بالصاد: (**حِصْنٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذلك هو في سائر النسخ الأخرى.

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالحاء المهملة: (**حَفَا**)، وهو تصحيف موهم.

(٣) وقوله: (**ذَا**)؛ اسم إشارة للمفرد المذكر القريب، وتلحقه كاف الخطاب متصرفة على حسب أحوال المخاطب، وقد تتقدمها ها التنبيه، وقد تتوسط لام البعد بينها وبين الكاف.

(٤) وقوله: (**حِصْنٌ**)؛ اسمٌ؛ والجمع: حُصُون، وأَحْصَان، والحِصْنُ؛ الموضع المنيع الذي لا يوصل إلى ما في جوفه، يقال: حصَّن القرية تحصيناً؛ بنى حولها.

(٥) ومعنى قوله: (**خَفَا**)؛ تأتي فعلٌ؛ مِنْ: خَفَا، خَفْواً، خَفَا البرق؛ لمع، وخَفَا الشيء؛ ظهر، وتأتي اسماً بمعنى؛ الستر وعدم الظهور والكتمان، وهو مرسوم بالهمزة: (خفاءٌ)، وحذفت هنا للوزن، يقال: لقيته في الخفاء؛ أي: في السر.

(**وَالْخِفُّ**)؛ أي: قراءته بتخفيف القاف.

للمرموز إليهما بقوله: (**ذُو**[(١)] **خُلْفٍ خَلَا**[(٢)])؛ أي: ابن جماز بخلاف عنه، وابن وردان بلا خلاف.

فأبو عمرو: بواو مضمومة، مع تشديد القاف.

على الأصل، إذ هو من (الوقت)، والهمز بدل منه[(٣)].

وابن وردان، وابن جماز من طريق الهاشمي عن إسماعيل: بالواو، وتخفيف القاف.

ومن طريق الدوري عن إسماعيل عن ابن جماز: بالهمز، والتشديد.

وبه **قرأ الباقون**.

وتقدَّم الكلام على:

﴿أَدْرَنٰكَ﴾ [١٤][(٤)].

و﴿قَرَارٍ﴾ [٢١][(٥)].

---

(١) ومعنى قوله: (**ذُو**)؛ اسمٌ؛ والجمع: ذوونَ، وذوو، والمثنى: ذَوان، ومعنى (ذو): صاحب، ويعرب كإعراب الأسماء الخمسة؛ يرفع بالواو، وينصب بالألف، ويجر بالياء.

(٢) ومعنى قوله: (**خَلَا**)؛ فعل ثلاثي لازم متعد بحرف، خَلَا يَخْلُو والمصدر خُلُوٌّ، وهو من الخلوة، يقال: خلا إليه؛ اجتمع معه في خلوة، وتأتي كلمة خَلَا؛ بمعنى إلَّا، أو عدا، أداة استثناء يستثنى بها وتنصب ما بعدها، وتأتي حرف جرٍّ يجر الاسم المستثنى به، وتأتي بمعنى: مضى.

(٣) ينظر: الكشف ٣٥٧/٢، والدر المصون ٦٣٢/١٠، واللباب ٤٢/٢٠ ـ ٤٣.

(٤) فقرأها بالإمالة: أبو عمرو، وابن ذكوان وشعبة بخلفهما، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقللها: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح فيها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٤٠/٢ ـ ٤١، والإتحاف ٥٨١/٢).

(٥) فقرأها بالإمالة: أبو عمرو، والكسائي، وخلف العاشر، وقللها: الأزرق، ولابن ذكوان: الفتح، والإمالة، ولخلف عن حمزة: التقليل، والإمالة، ولخلاد عن حمزة: التقليل، والفتح، والإمالة، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠٦ ـ ٣٠٧)، والنشر ٥٨/٢ ـ ٥٩).

٩٧٧ ـ .... وَانْطَلِقُوا[١] الثَّانِ[٢] افْتَحِ اللَّامَ: غَلَا

(وَ)اخْتُلِفَ في قوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ﴾ [٣٠].

(الثَّانِي) [٥٨٤]؛ أي: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [٣٠].

فـ(ـافْتَحِ اللَّامَ)؛ أي: اقرأه بفتحها.

للمرموز إليه [بغين][٣] (غَلَا)[٤]؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

من (انطلق)؛ فعلاً ماضياً على الخبر، كأنهم لما أُمِرُوا بالأول امتثلوا، إذ الأمر هناك مُمْتَثَلٌ قطعاً[٥].

والباقون: بكسرها.

أمراً متكرراً، بياناً للمُنْطَلَق [إليه[٦]][٧].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر اللام: (انْطَلِقُوا)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح اللام: (انْطَلَقُوا)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبطت في أصل الشرح؛ بإثبات الياء: (الثَّانِي)، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح؛ بكسر النون بلا ياء: (الثَّانِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٣) في الأصل: (بعين)، وهو تصحيف.

(٤) قال ابن الناظم: «قوله: (غَلَا)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٥) قال أبو الحسن شريح الرعيني في كتابه (الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب) ص (٨٣): «أخبر عنهم ـ تعالى ـ بما صار أمرهم إليه بعد أن أُمِرُوا بالانطلاق في قوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [٢٩]». (وينظر: الكشف ٣٥٧/٢، والدر المصون ٦٣٨/١٠، واللباب ٧٧/٢٠).

(٦) ينظر: الكشف ٣٥٧/٢، والدر المصون ٦٣٨/١٠، واللباب ٧٧/٢٠.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، وأثبته من الإتحاف لتمام المعنى وبيانه. (ينظر: الإتحاف ٥٨١/٢).

واحترز بـ(**الثَّانِي**) عن الأول: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم [بِهِۦ][(١)] تُكَذِّبُونَ﴾ [٢٩]، فلا خلاف في كسر لامه[(٢)].

٩٧٨ ـ ثَقِّلْ[(٣)] قَدَرْنَا: رُمْ مَدًى[(٤)]..........   ....

و(**ثَقِّلْ**)؛ أي: اقرأ بتشديد.

دال: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [٢٣].

للمرموز إليهم بقوله: (**رُمْ مَدًى**)؛ أي: الكسائي، ونافع، وأبي جعفر، بكمالهم.

من (التقدير)[(٥)].

والباقون: بتخفيفها.

من (القُدْرة)[(٦)].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٢) باتفاق بين القراء العشرة، وقد نوَّه عليه ابن الناظم والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٦/ب)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٧)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء، وسكون القاف؛ على الاسمية: (**ثِقْلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الثاء، وكسر القاف مع التشديد؛ على الأمر: (**ثَقِّلْ**)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف المقصورة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًى**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بالألف الممدودة، وفتح الدال بلا تنوين: (**مَدَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثالث: بالألف الممدودة، وفتح الدال مع التنوين: (**مَدًا**)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم. فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أقوال: (**مَدًا**)، (**مَدًى**)، (**مَدَا**).

(٥) ينظر: الكشف ٣٥٨/٢، والدر المصون ٦٣٥/١٠، واللباب ٧٣/٢٠.

(٦) ينظر: الكشف ٣٥٨/٢، والدر المصون ٦٣٥/١٠، واللباب ٧٤/٢٠.

وتقدم الكلام على: ﴿نَخْلُقكُّم﴾ [٢٠][1].

---

(١) اتفقوا على إدغام القاف في الكاف من كلمة: ﴿نَخْلُقكُّم﴾، لكنهم اختلفوا في بقاء صفة استعلاء القاف وعدمه؛ أي: الإدغام التام، وأما الإظهار المحض فلا يصح بوجه من الوجوه، على أن الإمام الداني قد حكى الإجماع على أن إظهار صفة الاستعلاء في القاف غلط وخطأ، وتعقبه ابن الجزري، حيث بين حكم ذلك كله في النشر، فقال: «وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكِيَ عن أحمد بن صالح بن قالون، ولعل مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإن أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز إجماعاً، وأما إظهار الصفة ـ أي: صفة استعلاء القاف ـ فليس بغلط ولا قبيح، فقد صح عندنا نصًّا وأداءً، وقرأت به على بعض شيوخي، ولم يذكر مكي في الرعاية غيره، وله وجه من القياس ظاهر»، ثم قال بعد ذلك في النشر مرجحاً وجه الإدغام التام: «إلا أن الإدغام الخالص هو الأصح رواية، والأوجه قياساً، بل لا ينبغي أن يجوز غيره البتة في الإدغام الكبير لأبي عمرو؛ لإدغامه المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً، فالساكن أولى وأحرى».

وههنا لطيفةٌ نوَّه عليها الشيخ محمد تميم الزعبي في مقدمته على ضبطه للمقدمة الجزرية، حيث قال: «الخلاف في: ﴿نَخْلُقكُّم﴾، لغير حفص، والسوسي إذا أدغم الإدغام الكبير من طريق الشاطبية كما هو مقرر في محله، حيث إن صفة الاستعلاء في هذه الكلمة من طريق مكي وابن مهران، وطريق مكي وابن مهران ليسا من طرق حفص التي أسندها ابن الجزري له في النشر في مبحث الأسانيد، حيث أسند ابن الجزري من التبصرة، والغاية: قالون، وورش، والدوري، وابن ذكوان، وخلاد، وأبو الحارث، وأسند ـ لابن مهران ـ زيادة على هؤلاء: شعبة، وخلفاً عن حمزة، وابن وردان، ورويساً، وروحاً، وإسحاق، مما يؤكد أنه لم يقصد في المقدمة أصول حفص لذاته، وأنه قصد الأصول العامة المتفق عليها بين القراء غالباً، وأما من طريق الشاطبية فليس للقراء السبعة إظهار صفة الاستعلاء؛ لأن الشاطبي لم يذكر ذلك، وما مشى عليه شراح الجزرية خاصة من المعاصرين ومؤلفي التجويد، من جواز الوجهين لحفص فيها من طريق الشاطبية والطيبة لا داعي له على التحقيق، وعليه: فإنه ليس لحفص عن عاصم من جميع طرقه المسندة في النشر في كلمة: ﴿نَخْلُقكُّم﴾، إلا وجه واحد، وهو الإدغام الكامل، ومن أسند من القراء العشرة أو رواتهم في قراءته طريق مكيّ بن أبي طالب، وطريق ابن مهران، فله الوجهان؛ الإدغام الكامل، والإدغام الناقص، ويؤخذ ذلك بالمشافهة». (ينظر: النشر ١٩/٢ ـ ٢٠، والإتحاف ١٤١/٢ ـ ١٤٢، والمقدمة الجزرية ص ٢٨ ـ ٢٩).

٩٧٨ ـ ....وَوَحِّدَا[(١)] جِمَالَتٌ[(٢)]: صَحْبُ. اضْمُمِ الْكَسْرَ: غَدَا

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ ۝٣٢ كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ[(٣)] صُفْرٌ﴾ [٣٢ ـ ٣٣].

فـ(**ـوَحِّدَ**[(٤)]﴿**جِمَالَتٌ**﴾)؛ أي: اقرأه بغير ألف بعد اللام؛ على التوحيد.

[للمرموز][(٥)] إليهم بقوله: (**صَحْبُ**)؛ أي: حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الواو الثانية، وكسر الحاء؛ على الأمر: (**وَوَحِّدَا**)، وهو الاختيار في ظاهر كلام الترمسي؛ وهو كذلك في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وأحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعتين الثالثة والرابعة من المتن المطبوع، ونسخة الشيخ الضباع، ونسختي الشيخين الجليلين؛ الشيخ السمنودي، والشيخ كريم راجح، ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، والهادي، والثاني: بفتح الواو الثانية، والحاء؛ على الإخبار عن الماضي: (**وَوَحَّدَا**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بضم الواو الثانية، وكسر الحاء؛ على البناء للمفعول: (**وَوُحِّدَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الأولى والثانية والخامسة، وأحد الوجهين في طبعتيه الثالثة والرابعة، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم بالوجهين؛ على البناء للمجهول، وعلى الإخبار عن الماضي، فصار في ضبط هذه الكلمة ثلاثة أوجه: (**وَوَحِّدَا**)، (**وَوَحَّدَا**)، (**وَوُحِّدَا**)، وقد تصحفت هذه الكلمة في المتن الذي على هامش شرح الترمسي: (**ووحد**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتاء طويلة مضمومة: (**جِمَالَتٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بتاء مربوطة: (**جِمَالةٌ**)، والخلاف هنا خلاف رسم وكتابة، غير مؤثر في الدلالة والمعنى.

(٣) في الأصل: (حمالت)، وهو تصحيف.

(٤) هكذا ضُبطت في أصل الشرح؛ بحذف الألف بعد الدال: (**فوحد**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بإثبات الألف: (**ووحدا**).

(٥) في الأصل: (المرموز)، ولعل ما أثبتُّهُ أقرب إلى مفهوم كلام الناظم، ثم هو أقرب إلى سياق كلام الشارح؛ سباقه ولحاقه.

وهي في الحقيقة جمع (جَمَل)؛ كـ(حَجَر)، و(حِجَارَة)(١).

وقرأه الباقون: بألف بعد اللام؛ على الجمع.

إمَّا جمعاً لـ(جِمالة) في القراءة الأولى، ولـ(جِمال)، فيكون جمع الجمع(٢).

ولكن (**اضْمُمِ الْكَسْرَ**)؛ أي: اقرأه بضم الجيم.

للمرموز إليه بغين (**غَدَا**)(٣)؛ أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

قال في الإتحاف(٤): «وهي الحبال الغليظة من حبال السفينة»(٥).

وتقدَّم الكلام على:

الراء الأولى من: ﴿بِشَرَرٍ﴾ [٣٢]، للأزرق؛ ترقيقاً(٦).

---

(١) فهو على وزن: (فِعَالة)، فَجُمِعَ على وزن: (فِعَال)، ثم لحقت هاء التأنيث لتأنيث الجمع، فالوقف عليه: بالهاء، قال موسى جار الله: «و(جمل)؛ جمع جمالة، وجمالات، والجيم في الحرفين مثلث، قال في نيل الأرب من مثلثات العرب:

ثُـمَّ الْجِـمَـالَاتُ كَذَا الْجِـمَـالَـهْ ... جَـمْـعُ جِـمَـالٌ فَافْـهَـم الْـمَـقَـالَـهْ

(ينظر: الكشف ٣٥٨/٢، والدر المصون ٦٤٠/١٠، واللباب ٨٠/٢٠، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٢) ينظر: الكشف ٣٥٨/٢، والدر المصون ٦٤٠/١٠، واللباب ٨٠/٢٠.

(٣) ومعنى قوله: (**غَدَا**)، فعل ماض، من الغدو وأصله البكور، وقد يستعمل في الذهاب كل وقت.

(٤) ينظر: الإتحاف ٥٨٢/٢.

(٥) وأصل كلام صاحب الإتحاف موجود في الدر المصون. (ينظر: الدر المصون ٦٤١/١٠).

(٦) وتفخيماً، قال في الطيبة: (**وَرَقِّقَنْ بِشَرَرٍ لِلْأَكْثَرِ**)؛ قال الترمسي: «(**وَرَقِّقَنْ**)؛ أي: الراء الأولى التي: ﴿بِشَرَرٍ﴾ في المرسلات، (**للـ**)ـأزرق في الحالين عند (**الْأَكْثَرِ**) من أهل الأداء، وبه قطع في الحرز، بل حكى الاتفاق عليه، حيث قال في الحرز، البيت رقم (٣٤٧): (**وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُمْ... الخ**)؛ وذلك لأجل الكسرة المتأخرة، فهو ترقيقٌ لترقيق، كالإمالة للإمالة السابقة، قال في النشر ٩٨/٢: «وقياس ترقيقه؛ =

وكسر عين: ﴿عُيُونٍ﴾ [٤١]؛ لابن كثير، وابن ذكوان، وحمزة، والكسائي، وشعبة(١).

وإشمام: ﴿قِيلَ﴾ [٤٨]؛ لهشام، والكسائي، ورويس(٢).

وإبدال همز: ﴿فَبِأَيِّ﴾ [٥٠]؛ [ياءً](٣) مفتوحة، للأصبهاني(٤)، كوقف حمزة، وله التحقيق ـ أيضاً ـ؛ لأنه متوسط بزائد(٥).

وفي السورة زائدة واحدة(٦):

﴿فَكِيدُونِ﴾ [٣٩].

= ترقيق: ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، ولا أعلم أحداً منهم روى ترقيقه»، وفرَّق بينهما صاحب الدرر، الأبيات رقم (١٧٦ ـ ١٧٧) بقوله:

وَرَقِّقِ الْأُولَى لَهُ مِنْ بِشَرَرْ ... وَلَا تُرَقِّقْهَا لَدَى أُوْلِى الضَّرَرْ
إِذْ غَلَبَ الْمُوجِب بَعْدَ النَّقْلِ ... حَرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَالْمُسْتَعْلِي

قال في النشر ٢/٩٨ ـ ٩٩: «وذهب جماعة إلى تفخيم الشرر أيضاً عن الأزرق؛ ومنهم ابن بليمة في تلخيص العبارات، والمهدوي، وابن سفيان، وبه يعلم ما في قول الحرز للكل»، وقال في الاتحاف ٢/٥٨١: «وحيث رققها وقفاً يرقق الثانية تبعاً لها، والأولى إنما رققها بسبب كسرة الثانية، وأما غيره فوقف بالتفخيم، على القاعدة، إلا عند الروم فبالترقيق، وعلى هذا الحكم من فخم الأولى عن الأزرق؛ كابن بليمة، ومن معه».

(١) وقرأ الباقون: بالضمّ. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٩٢)، والنشر ٢/٢٢٦، والإتحاف ٢/٥٨٢).

(٢) وقرأ الباقون: بإخلاص الكسر. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٣٤)، والنشر ٢/٢٠٨، والإتحاف ٢/٥٨٢).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبتها لتمام المعنى واستقامته. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٨٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٦)، والنشر ٢/٣٩٦، والإتحاف ٢/٥٨٢.

(٥) ينظر: النشر ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٢/٥٨٢.

(٦) ينظر: النشر ٢/٣٩٧.

أثبتها في الحالين: يعقوب وحده.

والله سبحانه وتعالى أعلم[1].



---

(١) ينظر: النشر ٣٩٦/٢ ـ ٣٩٧، وتقريب النشر ص (١٨٥)، وشرح النويري ٩٢/٦ ـ ٩٤، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٤ ـ ٣٢٥)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٦/ب)، والإتحاف ٥٨٠/٢ ـ ٥٨٢.

وَمِنْ سُورَةِ النَّبَا إِلَى سُورَةِ التَّطْفِيفِ(١)

وهي خمس سور؛ النبا، والنازعات، وعبس، والتكوير، والإنفطار.

وتقدَّم:

وقف البزي، ويعقوب، بخلفهما، على: ﴿عَمَّ﴾ [١]، بهاء السكت(٢)، عوضاً عن ألف (ما) الاستفهامية.

(١) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**وَمِنْ سُورَةِ النَّبَا إِلَى سُورَةِ التَّطْفِيفِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، وشرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيهما: (**وَمِنْ سُورَةِ النَّبَإِ إِلَى التَّطْفِيفِ**)، وإلا شرح موسى جار الله، حيث ضُبطت فيه: (**وَمِنْ سُورَةِ النَّبَأ إِلَى سُورَةِ الرَّحِيقِ**)، وقد اختلفت النسخ ـ أيضاً ـ في ضبط الهمزة من كلمة: (**النَّبَأ**)؛ فمنهم من أبدلها: (**النَّبَا**)، ومنهم من حققها ساكنة مرسومة على الألف: (**النَّبَأْ**)، ومنهم من حققها مكسورة مرسومة على الألف: (**النَّبَإ**).

(٢) وهو ما يسمى بالإلحاق، أي: إلحاق هاء السكت، والخلاف للبزي في الحرز، وفاقاً للداني في غير التيسير، وبغير الهاء قرأ على فارس بن أحمد، وعبدالعزيز الفارسي، وهو من المواضع التي خرج فيها في التيسير عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي فيه عن الفارسي، والحاصل: أن البزي قطع له بالهاء: صاحب التيسر، والتبصرة، والتذكرة، والكافي، وتلخيص العبارات، وغيرها، وهو الذي عليه العراقيون، وأما يعقوب فقطع له في الوقف عليها بالهاء: سبط الخياط، وأبو الفضل الرازي، والشريف عن الشرف العباسي، وفي الطرق عن يعقوب في هذا الحرف مزيد تفصيل ذكره في النشر ثم قال: «وبالوجهين آخذ ليعقوب؛ لثبوتهما عندي ـ عنه ـ من روايتيه». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٠)، والنشر ١٣٤/٢ ـ ١٣٥، والإتحاف ٥٨٠٣/٢، وحرز الأماني ص (٣٢)، البيت رقم (٣٨٦)).

ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه؛ على: ﴿ٱلنَّبَإِ﴾ [٢]، بإبدال الهمزة ألفاً(١)، وبالتسهيل كالياء على روم حركة الهمزة(٢).

واتفاقهم على: ﴿مِهَٰدًا﴾ [٦]، بوزن (كِتَاباً)(٣).

وتشديد تاء: ﴿فُتِحَتِ﴾ [١٩]، للكوفيين(٤).

وإدغام: ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [٢٠]، لأبي عمرو، وهشام بخلفه، والكوفيين ممَّن عدا عاصماً(٥). [٥٨٥]

٩٧٩ ـ فِي لَابِثِينَ(٦) الْقَصْرُ(٧): شِدْ فُزْ.......... ....

واخْتُلِفَ (فِي): ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا﴾ [٢].

فـ(**ـالْقَصْرُ**)؛ أي قراءته: ﴿لَبِثِيْنَ﴾(٨)؛ بغير ألف بعد اللام.

---

(١) على القياس. (ينظر: النشر ١/٤٧٠).

(٢) فهي من الهمز المكسور المرسوم بغير ياء، وعليه فلا يجوز فيها غير هذين الوجهين، أما إبدالها ياء على مذهب التمميين فلا يجوز؛ لمخالفة الرسم والرواية. (ينظر: النشر ١/٤٧٠، والإتحاف ٢/٥٨٣).

(٣) قال في النشر: «واتفقوا على الذي في النبأ أنه كذلك ـ أي: أنه بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها ـ؛ اتباعاً لرؤوس الآي بعده». (ينظر: النشر ٢/٣٢٠، والإتحاف ٢/٥٨٣).

(٤) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة الزمر، الأبيات رقم (٨٩٥ ـ ٨٩٦)، والنشر ٢/٣٦٤، والإتحاف ٢/٥٨٣).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، فصل تاء التأنيث، الأبيات رقم (٢٥٩ ـ ٢٦٠)، والنشر ٢/٥، والإتحاف ٢/٥٨٣.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بواو العطف مكان حرف الجر (في): (**وَلَابِثِينَ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: (**فِي لَابِثِينَ**)، وهو الاختيار النسخ العتيقة، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب الراء: (**الْقَصْرَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: برفع الراء: (**الْقَصْرُ**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٨) في الأصل: (بثين)، وهو تصحيف وتحريف.

[للمرموز][١] إليهما بأولى قوله: (شِدْ فُزْ)؛ أي: حمزة، وروح.

على أنه صفة مشبهة[٢]، وهي تدل على الثبوت، فـ(ـالَّلبِثُ)؛ هو الذي صار له الُّلبْثُ سجية؛ كـ(حَذِر)، و(فَرِح)[٣].

والباقون: بالألف.

اسم فاعل؛ من (لَبِثَ)؛ (أقام)[٤].

وتقدَّم تشديد: ﴿غَسَّاقًا﴾ [٢٥]؛ لأهل صحب[٥].

٩٧٩ ـ ....خِفَّ[٦] لَا كِذَابًا[٧]: رُمْ..........................

---

(١) في الأصل: (المرموز)، وما أثبته أقرب إلى سياق الكلام ولحاقه.

(٢) قال موسى جار الله: «على أنه جمع (لبث)؛ وصف مبالغة، وليس من قبيل الأوصاف المشبهة التي لا تعمل، بل من قبيل: (وبالفأس ضراب رؤوس الكرانف)». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٣) قال في الدر المصون: «ورجَّح الزمخشري قراءة حمزة فقال: (قُرِئَ: لابثين، ولَبِثين، واللَّبِثُ أقوى؛ لأنَّ اللابث يُقال لمن وجد منه الُّلبْثُ، ولا يقال: لِبْثٌ إلَّا لمن شأنه الُّلبثُ كالذي يجثُمُ بالمكان، لا يكاد ينفك منه)، وما قاله الزمخشريّ أصوب». (ينظر: الكشف ٣٥٩/٢، والدر المصون ٦٥٥/١٠، واللباب ١٠٤/٢٠، والإتحاف ٥٨٣/٢).

(٤) فهو جمع (لَابِث)، وهذا الوزن أغلب في الوصف إذا عمل، قال في شرح ابن الناظم: «والَّلابِثُ؛ من وُجِدَ منه الُّلبْث». (ينظر: الدر المصون ٦٥٥/١٠، واللباب ١٠٤/٢٠، والإتحاف ٥٨٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٥) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة (ص)، الأبيات رقم (٧٨٩ ـ ٧٩٠)، والنشر ٣٦١/٢، والإتحاف ٥٨٤/٢).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الخاء؛ على الإخبار في الماضي: (**خَفَّ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء: (**خِفُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بكسر الخاء، وفتح الفاء؛ على الأمر: (**خِفَّ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**خِفَّ**)، (**خَفَّ**)، (**خِفُّ**).

(٧) ضُبطت في المتن الذي على هامش شرح الترمسي؛ بألف بعد الباء: (**كذابا**)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا﴾ [٣٥].

(فَخِفَّ)؛ أي: اقرأ بتخفيف.

ذال: ﴿وَلَا **كِذَابَ**﴾.

للمرموز إليه براء **(رُمْ)**؛ أي: الكسائي بكماله.

على أنه مصدر(١): (كَاذَبَ)؛ كـ(قَاتَلَ) (قِتَالاً)، [أو (كَذَبَ)؛ كـ(كَتَبَ) (كِتَاباً)(٢).

والباقون: بتشديد الذال.

مصدر(٣): (كَذَّبَ)، (تَكْذِيباً)، و(كَذَّاباً)(٤)](٥).

واحترز بتقييده بـ﴿لَا﴾ عن: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [٢٨]، فلا خلاف

= ولم تشكل الكلمة بالحركات، وقد اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الباء، مع حذف الألف بعدها؛ وبتشديد الذال: **(كِذَّابَ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: فتح الذال مخففة، وبتنوين فتحة الباء، وألف بعدها: **(كِذَابًا)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثالث: بفتح الذال مخففة، وبفتح الباء بلا تنوين، مع حذف الألف بعدها: **(كِذَابَ)**، وهو ظاهر شرح الترمسي، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(كِذَابًا)**، **(كِذَابَ)**، **(كِذَّابَ)**.

(١) من باب المفاعلة، وقال في الدر المصون: «جعله مصدر: (كَذَّبَ)، (كِذَاباً)». (ينظر: الدر المصون ٦٦٣/١٠، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٢) ينظر: الكشف ٣٥٩/٢، والدر المصون ٦٦٣/١٠، واللباب ١٠٩/٢٠، والإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦).

(٣) من باب التفعيل. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٤) ينظر: الكشف ٣٥٩/٢، والدر المصون ٦٦٣/١٠، واللباب ١٠٩/٢٠، والإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صح).

في تشديده؛ لوجود فعله معه(١)، فلا يحتمل [ما يحتمله](٢): ﴿وَلَا كِذَّٰبًا﴾ [٣٥]، كما تقرر.

٩٧٩ - ....رَبُّ اخْفِضِ الرَّفْعَ(٣): كَلَا(٤)

٩٨٠ - ظُبًى(٥) كَفَى(٦). الرَّحْمَنُ(٧): نَلْ ظِلٌّ(٨) كَرَا(٩) ....

(١) قاله في الدر المصون، ونصَّ عليه في النشر، وذكره ابن الناظم في شرحه، وأشار إليه الصفاقسي في غيث النفع، وزاد: «فلا يحتمل ما يحتمل الثاني، وهو أن يكون مصدر: (كَاذَبَ)، كـ(قَاتَلَ)»، وقال الداني في جامع البيان: «ولا خلاف في تشديد الذال من قوله: ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [٢٨]؛ لأجل: ﴿وَكَذَّبُوا۟﴾». (ينظر: جامع البيان ٤٧٤/٢، والنشر ٣٩١/٢ وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)، وغيث النفع ص (٣٨٠)، والدر المصون ٦٦٢/١٠).

(٢) في الأصل: (مالا يحتمله)، وهو يفيد معنى نقيض مراد الشارح، ولعله سبق قلم، والتصويب من غيث النفع، حيث الكلام بحروفه. (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٠)).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**الرَّفْعَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بضمِّ العين: (**الرّفْعُ**).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (**كِلَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الكاف: (**كَلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**ظُبًى**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، والثاني: بضم الظاء، وبالألف الممدودة: (**ظُبًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**كَفَى**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وفي نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بالألف الممدودة: (**كَفَا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر النون: (**الرَّحْمَنِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى، والثاني: بضمِّ النون: (**الرَّحْمَنُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ القاضي، ولم تضبط النون بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام بلا تنوين: (**ظِلَّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، =

واخْتُلِفَ في: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ [٣٧].

فـ**(ـاخْفِضِ الرَّفْعَ)**؛ أي: اقرأه بخفض الباء.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَلَا**[١] **ظُبًى كَفَى)**؛ أي: ابن عامر، ويعقوب، وجميع الكوفيين.

على البدلية من: ﴿رَّبِّكَ﴾ [٣٦][٢] قَبْلُ.

والباقون: بالرفع.

على أنه خبر مضمر؛ أي: (هو رب... الخ)[٣].

و[اقرأ][٤] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [٣٧]؛ بخفض النون.

= وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح اللام مع التنوين: (**ظِلًّا**)، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والثالث: بضم اللام مع التنوين: (**ظِلٌّ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**ظِلِّ**)، (**ظِلًّا**)، (**ظِلٌّ**).

(٩) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**كَسَرَا**)، وهو تصحيف، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**كَرَا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(١) وقوله: (**كَلَا**) ـ على فتح الكاف ـ؛ اسمٌ؛ وهو ما ترعاه الماشية أو تُعْلَفه مِن عُشب أخضر أو يابس، واصله بالهمز (كلأ)، ثم خفف الهمز للوقف، ومن معانيها: كلأَ فلان القوم؛ رعاهم، وكلأ في الأمر؛إذا نظر إليه متأملًا فأعجبه، وأما على كسر الكاف: (**كِلَا**)، اسم مقصور لفظه مفرد غير مثنى وُضِع للدلالة على الإثنين، ولا تكون إلا مضافة إلى معرفة؛ ظاهر أو مضمر.

(٢) ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٤/١٠، واللباب ١٠٩/٢٠، والإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)).

(٣) ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٤/١٠، واللباب ١٠٩/٢٠، والإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)).

(٤) في الأصل: (قرأ)، وما أثبته لعله الأقرب إلى معنى كلام الناظم، وإلى سياق الشارح قبلاً وبعدًا.

للمرموز إليهم بأوائل قوله: **(نَلْ**[١] **ظِلٌّ**[٢] **كَرَا)**[٣][٤]؛ أي: عاصم، ويعقوب، وابن عامر.

وقرأه الباقون: بالرفع.

وإذا اعتبرتهما ففيها ثلاث قراءات[٥]:

الأولى: للحرميين، وأبي عمرو: برفعهما[٦].

الثانية: لابن عامر، وعاصم، ويعقوب: بخفضهما[٧].

الثالثة: لحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه: بخفض الأول[٨]، ورفع الثاني[٩].

ولم يقرأ أحد بعكسها[١٠].

---

(١) ومعنى قوله: **(نَلْ)**؛ فعل أمر من: نال الشيء إذا أصابه وحصَّله.

(٢) وقوله: **(ظِلٌّ)**؛ الظلُّ؛ اسمٌ، والجمع: أَظْلَال، وظِلال، وظُلَل، وظِلول، والظِّلُّ؛ عتمة تغشى مكاناً حجب عنه أشعة ضوئية حاجز غير شفاف، والظِّلُّ من كل شيء؛ شخصه، وظِلُّ الليل؛ سوادهُ وظلامهُ، والظِّلُّ؛ الفيء.

(٣) هكذا ضُبطت في الأصل: **(كَرَا)**، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى؛ بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(كَسَرَا)**.

(٤) وقوله: **(كَرَا)**، فعلٌ؛ يقال: كَرَا الأرض؛ حَفَرها، وكَرَا الكرة؛ ضربها لترتفع، وكَرَا البئر؛ طواها بالشجر وعرَّشها بالخشب، وتأتي اسماً؛ أي: ثنية الطائف المعروفة، وهي طريق مرتفعة وملتوية يحتاج مَنْ سَلَكَهَا إلى حذر وروية وانتباه.

(٥) ينظر: الإتحاف ٥٨٤/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦).

(٦) على أنهما خبر مضمر، أي: هو ربُّ، والرحمن كذلك. (ينظر: الدر المصون ٦٦٤/١٠ ـ ٦٦٥، والكشف ٣٦٠/٢).

(٧) على البدل من (ربك)، بدل الكلّ، أو البيان، و(الرحمن) عطف بيان لأحدهما. (ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٥/١٠).

(٨) على التبعية. (ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٥/١٠).

(٩) على الابتداء، والخبر الجملة الفعلية، أو على أنه خبر مضمر. (ينظر: الكشف ٣٦٠/٢، والدر المصون ٦٦٥/١٠).

(١٠) قال في معجم القراءات: «وذكر مكيّ قراءة أخرى، وهي: ﴿**رَبُّ السَّمَاوَاتِ... الرَّحْمَنِ**﴾؛ برفع الأول، وخفض الثاني، قال: (ربُّ؛ على إضمار هو ربُّ، والرحمنِ؛ نعت لـ(ربك))»، =

وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء **إضافة**، ولا **زائدة**.

والله سبحانه وتعالى أعلم(١).



= وتعقبه صاحب معجم القراءات حيث قال: «ولم أجد هذا عند غيره، فلعله أراد أنه وجه إعرابيٌّ لا قراءة مروية، أو أن المحقق لم يُصب في ضَبْطِ النصِّ ونَقْلِهِ». (ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٥٣/٢، ومعجم القراءات ٢٧٤/١٠ ـ ٢٧٥).

(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (عمَّ)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم، وهي سورة (النازعات) وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، لكن المنير السمنودي نوه على بداية فرش السورة التي بعدها: (النازعات)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٧/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ٩٥/٦ ـ ٩٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٥ ـ ٣٢٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٦/ب ـ ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٥٨٣/٢ ـ ٥٨٤).

سُورَةُ النَّازِعَاتِ

قرأ: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ ۝١٠ أَءِذَا. . .الخ﴾ [١٠ ـ ١١]، بالاستفهام في: ﴿أَءِنَّا﴾، وبالإخبار في: ﴿أَءِذَا﴾: نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب.

وقرأ أبو جعفر بالإخبار في: [﴿أَءِنَّا﴾][١]، و﴿أَءِذَا﴾؛ بالاستفهام.

وقرأ الباقون: بالاستفهام فيهما[٢].

وكلٌّ من استفهم فهو على أصله.

فقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر: بالتسهيل للثانية مع المد.

وورش، وابن كثير، ورويس: بالتسهيل مع القصر.

والباقون؛ بالتحقيق والقصر، إلا أن أكثر الطرق عن هشام **[٥٨٦]** على المد[٣]، كما تقدم[٤].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وأثبته لتمام المعنى واستقامته.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٧٥)، والنشر ٢/٣٧٠، والإتحاف ٢/٥٨٤.

(٣) ينظر: النشر ٢/٣٧٠ ـ ٣٧١، والإتحاف ٢/٥٨٥.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمزتين من كلمة، البيت رقم (١٩٠)، والنشر ٢/٣٧٠ ـ ٣٧١، والإتحاف ٢/٥٨٥.

٩٨٠ ـ .... نَخِرَةَ[1] امْدُدْ: صُحْبَتً[2] غِثْ. وَتَرَى[3]:

٩٨١ ـ خَيِّرْ............................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿نَخِرَةً﴾ [١١].

فـ(**امْدُدْ**)؛ أي اقرأ: ﴿**نَاخِرَةً**﴾؛ بألف بعد النون.

للمرموز إليهم بقوله: (**صُحَبَتً غِثْ**[4])؛ أي: شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه، ورويس عن يعقوب.

وقرأه الباقون: بغير ألف.

وهما بمعنى[5]، كـ(حَاذِر)، و(حَذِر)؛ أي: (بالية)[6].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بحذف الألف بعد النون، وبفتح التاء؛ على القصر: (**نَخِرَةَ**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالألف بعد النون، وبضم التاء: (**نَاخِرَةُ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ الضباع، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والهادي، والثالث: بالألف بعد النون، وبنصب التاء: (**نَاخِرَةَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**نَاخِرَةُ**)، (**نَخِرَةَ**)، (**نَاخِرَةَ**).

(٢) ضُبطت في أصل الشرح؛ بالتاء الطويلة: (**صُحْبَتً**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالتاء المربوطة: (**صُحْبَةً**)، وقد تصحفت في المتن الذي على هامش الشرح؛ فقدمت الباء على الحاء: (**صُبحْتً**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح التاء، وبالألف المقصورة: (**تَرَى**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم التاء، وبالألف الممدودة: (**تُرَا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التركية من شرح المنير السمنودي، والثالث: بفتح التاء، وبالألف الممدودة: (**تَرَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**تَرَى**)، (**تُرَا**)، (**تَرَا**).

(٤) ومعنى قوله: (**غِثْ**)؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عو ن المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٥) مثل الطامع، والطمع، والباخل والبخل، قال موسى جار الله: «إلا أن المدَّ فيه فائدة تناسب الفواصل»، (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(٦) وقيل: إن النخرة ـ بالقصر ـ؛ من العظام البالية، وبالمد؛ المجوفة، تنخر الرياح في =

وما تقرر من المد للكسائي؛ قال المصنف[١]: «هو الذي عليه العمل عنه، وبه نأخذ».

وروى كثير من المشارقة والمغاربة عن دوريه: التخيير بين المد والقصر[٢]، وجرى عليه المصنف هنا، حيث قال:

(وَ)للمرموز إليه.

بتاء: **(تَرَى)**[٣]؛ أي: الدوري عن الكسائي.

(خَيِّرْ) بينهما.

وقال أبو بكر بن مجاهد في السبعة[٤] عنه: «كان لا يُبالي كيف قرأها؛ بألف، وبلا ألف».

وروى عنه جعفر بن محمد[٥]: «بغير ألف، وإن شئت بألف»[٦].

هذا وتقدَّم الخلاف في تنوين: ﴿طُوًى﴾ [١١]، وصلاً[٧].

= جوفها إذا مرت بها، وعلى كل حال فالمعنيان ـ كما قال موسى جار الله ـ متقاربان أو متحدان. (ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٨)، والدر المصون ٦٧٢/١٠، واللباب ١٣٢/٢٠، والإتحاف ٥٨٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٨)).

(١) ينظر: النشر ٣٩٨/٢.

(٢) فقطع له بذلك الحافظ أبو العلاء، وحكاه عنه في المستنير، والتجريد، والسبط في كفايته، ومكي في التبصرة، وقراءة الدوري بالقصر من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٣) ومعنى قوله: (تَرَى)؛ فعلٌ؛ يقال: رأى الهلال؛ أبصره بأم عينيه، وأرأيت مافعل؛ هل عرفت فعله، وعلى البناء للمفعول؛ يقال: يارجل هل تُرى وتظن؛ لإفادة التعجب مع طلب الرأي من السامع.

(٤) ينظر: السبعة ص (٦٧٠ ـ ٦٧١)، وجامع البيان ٤٧٤/٢، والنشر ٣٩٨/٢.

(٥) هو جعفر بن محمد بن أسد، أبو الفضل البصري، يعرف بابن الحمَّامي، حاذق ضابط، قرأ على الدوري وهو من أجلة أصحابه، قرأ عليه: محمد بن علي بن الجلندا، توفي سنة ٣٠٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٦١/٢).

(٦) ينظر: السبعة ٦٧٠ ـ ٦٧١، وجامع البيان ٤٧٤/٢، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٥٨٦/٢.

(٧) فقرأ ابن عامر، والكوفيون: بالتنوين، وقرأ الباقون: بغير تنوين، وهم في الإمالة على =

٩٨١ ـ ......تَزَكَّى ثَقِّلُوا: حِرْمٌ[(١)] ظُبَى[(٢)]. لَهُ تَصَدَّى: الْحِرْمُ[(٣)]...............

واخْتُلِفَ في: ﴿تَزَكَّىٰ﴾.

مِنْ قوله: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [١٨].

فـ**(ـثَقِّلُوا)** أي اقرؤوه بتشديد الزاي.

للمرموز إليه بقوله: **(حِرْمٌ ظُبَا)**؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، ويعقوب.

على أن الأصل (تَتَزَكَّى)؛ فأدغموا التاء في الزاي[(٤)].

= أصولهم في إمالة رؤوس الآي؛ لأنها هنا رأس آية؛ فأمالها: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وقللها: الأزرق عن ورش، وأبو عمرو بخلفه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة طه، البيت رقم (٧٧٠)، والنشر ٣١٩/٢ ـ ٣٢٠، والإتحاف ٥٨٦/٢).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بجر الميم مع التنوين: **(حِرْمٍ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الميم بلا تنوين: **(حِرْمُ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثالث: برفع الميم مع التنوين: **(حِرْمٌ)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(حِرْمٌ)**، **(حِرْمٍ)**، **(حِرْمُ)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة: **(ظُبَى)**، وهي كذلك في تحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: ضُبطت في أصل الشرح؛ بالألف الممدودة: **(ظُبَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الميم: **(الْحِرْمِ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الميم: **(الْحِرْمُ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٧٧/١٠، واللباب ١٣٧/٢٠، والإتحاف ٥٨٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

وقرأه الباقون: بتخفيفها.

على حذف إحدى التاءين؛ مبالغة في التخفيف[١].

وكذا شَدَّدَ صاد: ﴿لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾.

مِنْ قوله تعالى ـ في عبس ـ: ﴿[أَمَّا][٢] مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٥ ـ ٦].

الأئمة المرموز إليهم بقوله: (**الْحِرْمُ**)؛ أي: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر.

وقرأه الباقين: بتخفيفها.

ووجههما ظاهر مما تقرر آنفاً[٣].

٩٨١ ـ ....مُنْذِرُ[٤]: ثُبَا[٥]

٩٨٢ ـ نَــوِّنْ........................... ....

---

(١) ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٧٧/١٠، واللباب ١٣٧/٢٠، والإتحاف ٥٨٦/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

(٢) في الأصل: (فأَمَّا)، بزيادة الفاء، وهو تصحيف وتحريف.

(٣) فمن قرأ بالتشديد فهو على قاعدة الإدغام، ومن قرأ بالتخفيف؛ فهو على قاعدة الاجتزاء، وبيانه: أن الأصل: (تتصدَّى)؛ فمن شدد: أدغم التاء الثانية في الصاد؛ لقرب المخرجين، ومن خفَّف: حذف إحدى التائين؛ لاجتماعهما، على خلاف في أيهما المحذوفة. (ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٦٧٧/١٠، واللباب ١٣٧/٢٠، والإتحاف ٥٨٩/٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء بلا تنوين: (**مُنْذِرُ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: برفع الراء مع التنوين: (**مُنْذِرٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (**ثُبَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي؛ فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**ثُبَى**).

واخْتُلِفَ في: ﴿مُنذِرُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾ [٤٥].

فللإمام المرموز إليه بثاء **(ثُبَا)**(١)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

(نَوِّنْ)؛ أي: اقرأه بتنوين الراء.

فـ﴿مَّن﴾ مفعوله، على الأصل في إعمال الصفة(٢).

والباقون: [بغير تنوين](٣).

بإضافة الصفة لمعمولها تخفيفاً.

هذا وتقدَّم:

إمالة فواصل هذه السورة؛ وهي من قوله: ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [١٥]، إلى آخرها(٤): لأهل شفا(٥)، إلَّا: ﴿دَحَىٰهَآ﴾؛ فاختص بها الكسائي.

---

(١) وقوله: **(ثُبَا)**، ممدودة أو مقصورة؛ هو العالي من مجالس الأشراف.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٠/٦٨٤، واللباب ٢٠/١٥٠، والإتحاف ٢/٥٨٧، وشرح النويري ٦/٩٨.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو كذلك غير موجود في الإتحاف بتحقيقيه، ولم يعلق محققاه عليه بشيء، ويبدو أن صاحب الإتحاف قد تابع السمين الحلبي في الدر المصون وكذا صاحب اللباب، حيث قال في الدر: «العامة: على إضافة الصفة لمعمولها تخفيفاً»، وعلى كل حال فلا بد من إثباته هنا ـ أي في شرح الترمسي ـ وفي الإتحاف؛ وذلك بياناً لقراءة الباقين؛ لأن الأول كتاب شرح للنظم، والثاني كتاب إقراء؛ فإن ما ذكره الشارح ـ ومثله في الإتحاف ـ بعد قوله: (والباقين) إنما هو توجيه لقراءتهم، وعليه فلا يستقيم الكلام إلا بما أَثْبَتُّهُ من الكلام. (ينظر: الإتحاف ٢/٥٨٧).

(٤) وتبلغ عدتها تسعة وعشرون فاصلة. (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٠)).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٥)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٥٨٦.

[وتقليلها][1]: للأزرق[2]، إلا ما فيه (هاء) مؤنث؛ وهي تسع كلمات:

﴿بَنَىٰهَا﴾ [٢٧].

﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ [٢٨].

﴿ضُحَىٰهَا﴾ [٢٩].

﴿دَحَىٰهَآ﴾ [٣٠].

﴿وَمَرْعَىٰهَا﴾ [٣١][3].

﴿أَرْسَىٰهَا﴾ [٣٢].

﴿مُنتَهَىٰهَآ﴾ [٤٤].

﴿يَخْشَىٰهَا﴾ [٤٥].

فللأزرق فيها الفتح، مع التقليل[4].

كأبي عمرو في جميع رؤوس الآي، ماعدا: (ها) الرائي نحو: ﴿ذِكْرَىٰهَآ﴾ [٤٣]؛ فمحضة وجهاً واحداً، غير أن الفتح عنه **[٥٨٧]** في

(١) في الأصل: (تقليلها)، وأثبتها بواو العطف لاستقامة المعنى.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٥٨٦/٢.

(٣) رُسِمَتْ في الأصل من دون واو العطف.

(٤) فقد اختلف عن ورش في هذه المواضع التسعة من رؤوس آي هذه السورة، وهي التي جاء رؤوس الآي فيها على لفظ: (ها)، فذهب جماعة عنه إلى فتحها؛ كالمهدوي، وابن سفيان، ومكي، وابن غلبون، وابن شريح، وابن بليمة، وذهب جماعة عنه إلى تقليلها؛ كالطرسوسي، وأبي الطاهر بن خلف، والخاقاني، بحيث أجروها مجرى الفواصل، وقرأ الداني بهما، لكنَّ الذي عوَّل عليه في التيسير هو الفتح، وقال في النشر: «والوجهان جميعاً صحيحان عن ورش في ذلك من الطريق المذكورة». (ينظر: النشر ٤٨/٢ ـ ٤٩، وغيث النفع ص (٣٨٠)).

اليائي من رؤوس الآي أقل منه في غيرها[١]، كما تقدم محرراً في الأصول[٢].

والله أعلم[٣].



(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٨٦/٢.

(٢) الكلام بحروفه موجود في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٨٦/٢).

(٣) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة».
وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، لكن المنير السمنودي نوه على بداية فرش السورة التي بعدها: (عبس)، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٧/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ٩٧/٦ ـ ٩٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٦)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٥٨٥/٢ ـ ٥٨٧).

سُورَةُ عَبَسَ

أمال فواصلها [إلى](١): ﴿تَلَهَّىٰ﴾ [١٠] ـ وهي عشر(٢) ـ: أهل: (شفا)(٣).

وقلَّلها: الأزرق(٤).

وأبو عمرو بخلفه(٥)، إلَّا في: ﴿ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [٤](٦)؛ فيمحضها(٧) فقط.

---

(١) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (في)، والصواب ما أثبته، وهو الذي في الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٥٨٨/٢).

(٢) وهي: ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [٢]، و﴿ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [٢]، و﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾ [٣، ٧]، و﴿ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [٤]، و﴿وَٱسۡتَغۡنَىٰ﴾ [٥]، و﴿تَصَدَّىٰ﴾ [٦]، و﴿يَسۡعَىٰ﴾ [٨]، و﴿يَخۡشَىٰ﴾ [٩]، و﴿تَلَهَّىٰ﴾ [١٠].

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٥٨٨/٢.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٥٨٨/٢.

(٥) قال الشارح ـ أي الترمسي ـ في باب الفتح والإمالة بين اللفظين في معرض بيانه لمذهب أبي عمرو في الفتح والإمالة: «فظهر مما تقرر: أن الخلاف في (فعلى) اليائي مفرع على تقليل رؤوس الآي، وأنه عن أبي عمرو فيها أكثر منه في (فعلى)، والفتح عنه في (فعلى) أكثر منه في رؤوس الآي». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٥٨٨/٢).

(٦) في الأصل: (الذكر)، وهو تصحيف.

(٧) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٤٠/٢.

ووافقه فيها: ابن ذكوان بخلفه[(١)].

٩٨٢ ـ ....فَتَنْفَعُ[(٢)] انْصِبِ الرَّفْعَ: نَوَى[(٣)] ....

واخْتُلِفَ في: ﴿فَتَنْفَعُ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿أَوْ [يَذَّكَّرُ][(٤)] فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [٤].

فـ(**ـانْصِبِ الرَّفْعَ**)؛ أي: اقرأه بنصب العين.

للإمام المرموز إليه بنون (**نَوَى**)[(٥)]؛ أي: عاصم ـ وحده ـ بكماله.

على إضمار (أن) بعد (الفاء)، على جواب الترجي في قوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [٣]، مثل ما تقدم في قراءته: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في غافر[(٦)]؛

---

(١) فرواه الصوري عنه: بالإمالة، ورواه الأخفش عنه: بالفتح، وانفرد الكارزيني عن المطوعي عن الصوري: بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصوري، وهذا الحكم ـ في الإمالة وعدمها ـ لابن ذكوان يدخل تحته كل ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح العين: (**فَتَنْفَعَ**)، والثاني: بضم العين: (**فَتَنْفَعُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**نَوَا**)، وهو الاختيار الذي في شرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالألف المقصورة: (**نَوَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٤) في الأصل: (يتذكر)، وهو تصحيف.

(٥) ومعنى قوله: (**نَوَى**)، قصد وعزم، نوى على الأمر، قصده وعزم عليه، ونوى الشيء؛ جدَّ في طلبه، ونوى المسافر، إذا تحول من مكان آخر وبعُد، ونوى التمر؛ إذا صار له نَوىً.

(٦) الآية: [٣٧]؛ فقرأها حفص: بنصب العين؛ بتقدير (أن) بعد الأمر في: ﴿ٱبْنِ لِي﴾ [٣٦]، وقيل: في جواب الترجي في: ﴿لَّعَلِّيٓ﴾ [٣٦]؛ حملاً على التمني، على مذهب الكوفيين، أما على مذهب البصريين فإنهم يمنعون ذلك، وقرأ الباقون: عطفاً على: ﴿أَبْلُغُ﴾ [٣٦].

وهو مذهب كوفي(١).

أو في جواب التمني المفهوم من: ﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ﴾ [٤]، كما قاله بعض المعربين(٢).

والباقون: بالرفع.

عطفاً على: ﴿يَذَّكَّرُ﴾ [٤](٣).

ومرَّ تشديد تاء: ﴿عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾ [١٠]، وصلاً، مع صلة الهاء قبلها بواو، وإشباع المد(٤)، للبزي بخلفه.

وتقدَّم آنفاً تشديد صاد: ﴿لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾، للحرميّ(٥).

---

(١) ينظر: الكشف ٣٦١/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٨٦/١٠، واللباب ١٥٥/٢٠.

(٢) قاله ابن عطية في تفسيره، ونقله عنه السمين الحلبي في الدر المصون. (ينظر: المحرر الوجيز ٤٣٧/٥، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٨٦/١٠، واللباب ١٥٥/٢٠).

(٣) والتقدير: فلعله تنفعه الذكرى. (ينظر: الكشف ٣٦٢/٢، وحجة القراءات ص (٧٤٩)، والدر المصون ٦٨٦/١٠، واللباب ١٥٥/٢٠).

(٤) قال في غيث النفع: «فهو مستثنى من قاعدة قولهم: لا يجوز صلة الضمير إذا وقع قبل ساكن، وليس له نظير، وحيث اجتمع واو الصلة والتشديد فلا بد من المد الطويل؛ لالتقاء الساكنين»، وقال في الدر المصون: «وليس لهذه الآية نظيرٌ؛ وهو أنه إذا لقي صلة هاء الكناية ساكنٌ آخرُ ثَبتَت الصلة بل يجب الحذفُ»، وقراءة البزي بهذا الوجه إنما هي حال الوصل، وأما عند الابتداء: فقد نصَّ العلماء على أنه فيها ـ كتاءاته الأخرى ـ يُبْتَدأ بها مخففة؛ اتباعاً للرواية، وموافقة للرسم، ولامتناع الابتداء بالساكن. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥٠٧ ـ ٥٠٩)، والنشر ٢٣٢/٢ ـ ٢٣٣، وشرح النويري ١٢٧/٤، والإتحاف ٤٥٤/١، وغيث النفع ص (٣٥٦)).

(٥) فالأصل: (تتصدَّى)؛ فمن شدد: أدغم التاء الثانية في الصاد؛ لقرب المخرجين، ومن خفف: حذف إحدى التاءين؛ لاجتماعهما، على خلاف في أيهما المحذوفة. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة النازعات، ص (١٠٠)، البيت رقم (٩٨١)، والنشر ٢٣٢/٢، والإتحاف ٥٨٩/٢).

٩٨٢ ـ .... إِنَّا[(١)] صَبَبْنَا افْتَحْ: كَفَى[(٢)]. وَصْلاً[(٣)]: غَوَى[(٤)]

واخْتُلِفَ في: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾ [٢٥].

فـ(ـافْتَحْ)؛ أي اقرأه بفتح همزة: ﴿إِنَّا﴾ في الحالين.

للمرموز إليهم بقوله: **(كَفَى)**؛ أي: جميع الكوفيين.

على تقدير لام العلة؛ أي: (لأنَّا)، أو بدل اشتمال من: ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾ [٢٤]؛ بمعنى: (أنَّ صب الماء سبب في إخراج الطعام، فهو مشتمل عليه)[(٥)].

وفتحها **(وَصْلاً)**؛ أي: قرأه بفتح الهمزة حال الوصل فقط: بـ﴿طَعَامِهِۦٓ﴾ [٢٤].

للمرموز إليه بغين **(غَوَى)**[(٦)] أي: رويس ـ وحده ـ عن يعقوب.

واقرأه للباقين: بكسرها مطلقاً.

على الاستئناف[(٧)].

وبه قرأ رويس في الابتداء.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهمزة: **(أَنَّا)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بكسر الهمزة: **(إِنَّا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذا هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(كَفَى)**، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وفي نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالألف الممدودة: **(كَفَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذا هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٣) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالضاد المعجمة: **(وَضْلاً)**، وهو تصحيف.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: **(غَوَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي ـ بنسختيه التركية والهندية ـ، والثاني: بالألف المقصورة: **(غَوَى)**، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى.

(٥) ينظر: الكشف ٣٦٢/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٦٩٢/١٠، واللباب ١٦٥/٢٠ والإتحاف ٥٨٩/٢.

(٦) ومعنى قوله: **(غَوَى)**؛ فعلٌ، مِنْ: غَوَى، يَغْوِي، غيًّا وغواية، أي: حاد عن الحق ومال إلى هواه، يقال: غوى الشاب؛ أمعن في الضلال، وأغواه الشيطان؛ أضله وأغراه.

(٧) ينظر: الكشف ٣٦٢/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٦٩٢/١٠، واللباب ١٦٥/٢٠ والإتحاف ٥٨٩/٢.

وهذا ثالث المواضع[١] التي اختلفت قراءة رويس بين الوصل والابتداء.

ويوقف لحمزة وهشام ـ بخلفه ـ على: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ﴾ [٣٧][٢]؛ بإبدال الهمزة ياء ساكنة[٣] على القياسي، وبياء مكسورة بحركة نفسها على [المذهب التميميّ][٤]، فإذا سكنت للوقف اتحد مع ما قبل لفظاً، وإن وقف بالروم فهو ثان، والثالث؛ التسهيل بين بين على روم الحركة نفسها، ويتحد معه الرسم في مذهب[٥] مكي، وابن شريح[٦].

والله أعلم[٧].

---

(١) وكما ذكر الشارح ـ رحمه الله ـ فإنَّ ما تقرر من القراءة مما انفرد به رويس بخلف عنه؛ له في القرآن ثلاثة مواضع؛ هذا ثالثها، وقد سبق أوَّلُها في سورة إبراهيم ـ عليه السلام ـ، عند قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [١ ـ ٢]، فقرأه بالرفع في هاء الجلالة: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى﴾؛ حال الابتداء به فقط، وإذا وصله بـ﴿ٱلْحَمِيدِ﴾؛ قرأه بالجر، وأمّا ثانيها: فهو في سورة المؤمنون عند قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [٩١ ـ ٩٢]؛ فقرأه بجر: ﴿عَٰلِمِ﴾، بلا خلاف في الوصل، وإذا ابتدأ به؛ قرأ بالرفع، أو الجر، وقد حصر الشارح هذه المواضع الثلاثة في أول مواضعها؛ في سورة إبراهيم، وقد أعدت ذكرها ـ هنا ـ؛ تجديدًا للعهد بها.

(٢) هذا الموضع من المواضع التي وقعت فيه الهمزة مكسورة بعد كسر، فيجوز فيها ثلاثة أوجه ذكرها الشارح.

(٣) بحركة ما قبلها؛ لسكون الوقف. (ينظر: النشر ٤٧٠/١).

(٤) في الأصل: (المذهب المتيمي)، ولعلها (المذهب التميميّ)، وهي في النشر والإتحاف: (مذهب التميميين). (ينظر: النشر ٣٧٠/١، والإتحاف ٥٨٩/٢).

(٥) ومذهب الإمامين أبي محمد مكي وأبي عبدالله بن شريح: أن ما صُوِّرت الهمزة فيه رسماً واواً أو ياءً، وقف عليه بالروم بين بين، وما صُوِّرت فيه ألفاً وقف عليه بالبدل؛ اتباعاً للرسم. (ينظر: النشر ٤٦٥/١).

(٦) ينظر: النشر ٤٧٠/١، والإتحاف ٥٨٩/٢.

(٧) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة».

وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ٩٩/٦ ـ ١٠٠، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٥٨٨/٢ ـ ٥٩٠).

سُورَةُ التَّكْوِيرِ

٩٨٣ ـ وَخِفَّ[١] سُجِّرَتْ: شَذَا[٢] حَبْرٍ[٣] غَفَى[٤] خُلْفًا[٥] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [٦].

فـ**(ـخِفَّ)**؛ أي اقرأ بتخفيف جيم: ﴿سُجِرَتْ [٥٨٨]﴾[٦].

---

(١) ضُبطت في ظاهر كلام الشارح؛ بكسر الخاء، وفتح الفاء؛ على الأمر: **(خِفَّ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بكسر الخاء، وضم الفاء: **(خِفُّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالدال المهملة مكان الذال المعجمة: **(شَدَا)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى؛ بالذال المعجمة: **(شَذَا)**. وهذا الموضع من انفرادات الترمسي في ضبط المتن.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الراء مع التنوين: **(حَبْرٌ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح النويري، والثاني: بجر الراء مع التنوين: **(حَبْرٍ)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(غَفَى)**، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بالألف الممدودة: **(غَفَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الفاء مع التنوين: **(خُلْفًا)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بضم الفاء مع التنوين: **(خُلْفٌ)**، وهو الاختيار الذي انفردت به النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٦) ووجه القراءة بالتخفيف؛ أنها جاءت على الأصل؛ وذلك على معنى إرادة وقوعه للقليل والكثير. (ينظر: الكشف ٣٦٣/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٧٠١/١٠، واللباب ١٧٨/٢٠، والإتحاف ٥٨٩/٢).

المرموز[١] إليهم بقوله: (**شَدَا**[٢]**حَبْرٍ غَفَا**[٣]) (**خُلْفًا**)؛ أي: روح، وابن كثير، وأبو عمرو، بلا خلاف عنهم، ورويس بخلاف عنه.

وقرأه الباقون: بتشديد الجيم.

للتكثير[٤].

وبه قرأ رويس من طريق أبي الطيب عنه[٥].

والأولى من أكثر الطرق عنه[٦].

وتقدَّم إبدال همز: ﴿بِأَيِّ﴾ [٩]؛ ياءً مفتوحة للأصبهاني بخلفه[٧]، كما مرَّ في ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ﴾ [لقمان: ٣٤]، و﴿بِأَييِّكُمُ﴾ [القلم: ٦]، بخلاف ما فيه الفاء، فإنه لا خلاف عنه في إبداله.

---

(١) هكذا في الأصل: (المرموز)، ولعل الأنسب لسياق الكلام ولحاقه استبدالها بكلمة: (للمرموز).

(٢) وقوله: (**شَدَا**)؛ بالدال المهملة؛ تعني: الطرف من القوة، أو حدُّ كل شيء، وتأتي فعلاً؛ مِنْ: شَدَا، يَشْدُو، شدا الرجل؛ أَنْشَدَ مادًّا صوته بالغناء، وشَدَا الإبل؛ حَدَاهَا، وشدا بالشعر؛ ترنم وتغنى.

(٣) ومعنى قوله: (**غَفَا**)؛ أي: نام نومة خفيفة، وقد تأتي بمعنى الاسم؛ وهو: ما يُخرَجُ من الطعام مما علق فيه فيرمى كالعيدان والقشور ونحوها.

(٤) والمبالغة؛ لأنها بحار كثيرة. (ينظر: الكشف ٣٦٣/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)، والدر المصون ٧٠١/١٠، واللباب ١٧٨/٢٠).

(٥) وقراءة رويس بالتشديد في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٦) ينظر: النشر ٣٩٨/٢.

(٧) فقاعدة الأصبهاني في ذلك: أنه أبدله حيث وقع منسوقاً بالفاء، واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء؛ فروى الحمامي من جميع طرقه عن هبة الله والمطوعي كلاهما عنه: إبدال الهمزة فيها، وبه قطع في الكامل، والتجريد، وذكر صاحب المبهج أنه قرأ بالوجهين في: ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ [القلم: ٦]، على شيخه الشريف، وروى التحقيق: سائر الرواة عن هبة الله عنه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٥)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٥٩١/٢).

ويوقف:

عليه[١] لحمزة كذلك[٢].

وعلى: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [٨][٣]؛ بالنقل؛ فيصير اللفظ بواوين؛ أولاهما: مضمومة، والثانية: ساكنة؛ كـ(ـمَعُونَة)، وبالإبدال مع الإدغام[٤]؛ فيكون: كـ(ـبَلُّوطَة)، لكنه يضعف [للثقل][٥]، وحُكِيَ فيه؛ حذف الهمزة[٦]، والواو بين بين[٧]؛ وهما ضعيفان.

وعلى: ﴿سُئِلَتْ﴾ [٨]؛ بالتسهيل[٨]، وبالإبدال واواً على مذهب الأخفش[٩].

---

(١) أي: على قوله تعالى: ﴿بِأَيِّ﴾ [٩].

(٢) أي: يوقف عليه لحمزة ـ كالأصبهاني ـ بالإبدال ياء مفتوحة، وهذا على أحد الوجهين لحمزة وقفاً، لأن هذا الموضع من المواضع التي توسط فيها الهمز بزائد، فصار فيه لحمزة الوجهين وقفاً؛ الإبدال ياء؛ وهو قول الجمهور، والتحقيق؛ وبه قال كثير من الأئمة، لكنَّ كلام الشارح هنا يوهم أن حمزة وقف عليها بالإبدال قولاً واحداً، وليس ذلك كذلك، فكان حقه أن يقول: (ويوقف عليه لحمزة كذلك بخلفه). (ينظر: النشر ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩).

(٣) في الأصل كُتِبَتْ: (المروءة)، وهو تصحيف.

(٤) إجراءً للأصلي مجرى الزائد. (ينظر: النشر ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩).

(٥) في الأصل: (للثقيل)، وفي النشر والإتحاف: (للثقل)، وهو الذي أثبته. (ينظر: النشر ٤٨١/١، والإتحاف ٥٩١/٢).

(٦) على وزن: (الْمَوزَة)، و(الْجَوزَة)، وهو وجه ضعيف؛ لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، لكنه موافق للرسم، ورواه منصوصاً عن حمزة: أبو أيوب الضبي، واختاره ابن مجاهد، وذكره الداني، وقال: هو من التخفيف الشاذ الذي لا يصار إليه إلا بالسماع، إذ كان القياس ينفيه ولا يجيزه، وكأن من رواه من القراء واستعمله من العرب كره النقل والبدل، ذكر ذلك ابن الجزري في النشر، ثم قال: «قلتُ: حذف الهمز لا كلام فيه، والكلام في حذف الواو بعد الهمزة التي تجحف بالكلمة وتغير الصيغة». (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٧) نصَّ عليه أبو طاهر بن أبي هاشم وغيره، وهو وجه ضعيف كما ذكر الشارح ـ رحمه الله ـ. (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٨) على مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور، والهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المكسور بعد ضم. (ينظر: النشر ٤٨٦/١، والإتحاف ٥٩١/٢ ـ ٥٩٢).

(٩) نصَّ عليه الهذلي، وأبو العز القلانسي، وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب، =

٩٨٣ ـ ....وَثِقْـلُ[١] نُشِرَتْ[٢]: حَبْرٌ شَفَا[٣]

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتۡ﴾ [١٠].

فـ(ـثِقْلُ: ﴿نُشِرَتۡ﴾)؛ أي: قراءته بتشديد شينه.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (حَبْرٌ شَفَا)؛ أي: أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف عن نفسه.

للمبالغة[٤].

والباقون: بتخفيفها.

= والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النحوي البصري أكبر أصحاب سيبويه، قال الداني في جامعه: «هذا هو مذهب الأخفش النحوي الذي لا يجوز عنده غيره»، وتبعه على ذلك الشاطبي، وجمهور النحاة. (ينظر: النشر ١/٤٤٤).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام؛ على الإسمية: (وَثِقْـلُ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح الثاء، وكسر القاف مشددة، وسكون اللام؛ على معنى الأمر: (وَثَقِّـلْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الشين مع التشديد: (نُشِّرَتْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، ونسخة الشيخ الضباع، والهادي، وشرح النويري، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بكسر الشين بلا تشديد: (نُشِرَتْ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في باقي النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: (شَفَا)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (شَفَى).

(٤) لكثرة الصحف، وذلك على حد قوله: ﴿أَن يُؤۡتَىٰ صُحُفٗا مُّنَشَّرَةٗ﴾ [المدثر: ٥٢]. (ينظر: الكشف ٢/٣٦٣، وحجة القراءات ص (٧٥١)، والإتحاف ٢/٥٩٢، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

على الأصل[١].

٩٨٤ ـ وَسُعِّرَتْ: مِنْ عَنْ مَدًى[٢] صِفْ خُلْفَ[٣] غَدْ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ [١٢].

فقرأه بتشديد العين.

المرموز إليهم بقوله: **(مِنْ عَنْ مَداً صِفْ خُلْفَ غَدْ[٤])**؛ أي: ابن ذكوان، وحفص، ونافع، وأبو جعفر، بلا خلاف عنهم، وشعبة بخلاف عنه، ورويس بلا خلاف ـ أيضاً ـ.

على المبالغة[٥].

وقرأه الباقون: بتخفيفها.

---

(١) وذلك على حد قوله: ﴿كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]، وقال في الكشف: «لإجماعهم على: ﴿فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٣]، ولم يقل: (مُنَشَّر)». (ينظر: الكشف ٣٦٣/٢، وحجة القراءات ص (٧٥١)، وشرح موسى جار الله ص (٢٩٩)).

(٢) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بالألف المقصورة: **(مَدًى)**، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، بينما ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: **(مَدًا)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالفتح في الفاء: **(خُلْفَ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنوي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بضم الفاء: **(خُلْفُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى. ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) ضُبطت في أصل الشرح؛ بزيادة ألف بعد الدال: **(غَدَا)**؛ ولا يصح، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بسكون الدال: **(غَدْ)**، وهو الصواب، ومعنى قوله: **(غَدْ)**؛ اسمٌ؛ وهو اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه، ويأتي بمعنى اليوم المرتقب ولو كان بعيداً، وتأتي ظرف للمستقبل من الزمان.

(٥) لإيقاد جهنم مرة بعد مرة، أعاذنا الله ووالدينا وذريّاتنا والمسلمين منها. (ينظر: الكشف ٣٦٣/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٠)).

على الأصل[١].

وبه قرأ شعبة في وجهه الثاني، وهو من طريق يحيى بن آدم عنه[٢].

والأول من طريق يحيى العليمي عنه[٣]

٩٨٤ ـ .... وَقُتِّلَتْ: ثُبْ[٤].........................

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [٩].

فقرأه بتشديد التاء التي بين القاف واللام.

المرموز إليه بثاء **(ثُبْ)**[٥]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

على التكثير، والمبالغة[٦].

والباقون: بتخفيفها.

على الأصل[٧].

---

(١) قال في الكشف: «لإجماعهم على: ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ٥٥]، ولم يقل: (تَسْعِيْرَا)». (ينظر: الكشف ٣٦٤/٢، وحجة القراءات ص (٧٥١)).

(٢) ينظر: النشر ٣٩٨/٢.

(٣) وقراءة شعبة بالتشديد من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢، وشرح منحة مولى البر ص (١٣٠)).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء: **(ثِبْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالضم في الثاء: **(ثُبْ)**، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ومعنى قوله: **(ثُبْ)** ـ على ضم الثاء ـ؛ فعل أمر بمعنى العود والرجوع، مِنْ: ثَاب يَثُوب ثَوباً فهو ثائب، والمفعول: مَثوب إليه، يقال: ثاب المرء؛ رجع، وثاب إلى الله؛ اهتدى، وتأتي من الوثوب وهو: النهوض.

(٦) باعتبار أن: ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ [التكوير: ٨]، مفرد أريد به الجمع. (ينظر: الدر المصون ٧٠٤/١٠، والإتحاف ٩٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٧) ينظر: الدر المصون ٧٠٤/١٠، والإتحاف ٥٩٢/٢.

وتقدَّم:

إمالة: ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [١٦]؛ لدوري الكسائي وحده[١].

وكذا الكلام على حرفي: ﴿رَءَاهُ﴾ [٢٣][٢].

٩٨٤ ـ ....بِضَـنِـيـنِ[٣] الظَّا: رَغَدْ

٩٨٥ ـ حَبْرٍ[٤] غِنًا[٥]................ ....

واخْتُلِفَ في: ﴿بِضَنِينٍ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [٢٤].

فـ(**ـالظَّا**)؛ أي: قراءته بالظاء المشالة.

---

(١) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٩)، والنشر ٢/٣٨، والإتحاف ٢/٥٩٢).

(٢) هذا الموضع مما اتصل بمضمر، وقد حرره في الإتحاف بما لا مزيد عليه فليرجع إليه. (ينظر: متن طيبة النشر، البيت رقم (٣٠١)، والإتحاف ٢/٢٦٣).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالظاء المشالة: (**بِظَنِينِ**) وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، والثاني: بالضاد المستطيلة: (**بِضَنِينِ**)؛ وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالجرِّ مع التنوين: (**حَبْرٍ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثاني: بضم الراء بلا تنوين: (**حَبْرُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بالرفع في الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حَبْرٌ**)، (**حَبْرٍ**)، (**حَبْرُ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: (**غِنًى**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالألف الممدودة: (**غِنًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

للمرموز إليهم بقوله: (رَغْدْ)[١] (حَبْرٍ غِنًا)؛ أي: الكسائي، وأبو عمرو، وابن كثير، ورويس عن يعقوب.

بمعنى: المتَّهَم[٢].

والباقون: بالضاد المستطيلة.

من (الضِنَّة)؛ بمعنى: البخل[٣].

قال جمعٌ[٤]: «والرسم [٥٨٩] في كل المصاحف بالضاد»، كما في الرائية[٥]:

.... **وَالضَّادُ فِي بِضَنِيْنٍ تَجْمَعُ [الْبَشَرَا]**[٦]

---

(١) ومعنى قوله: (رَغْدْ)؛ اسمٌ؛ مصدر رغُدَ، ورغِدَ، يقال: عيشٌ رَغَدٌ؛ أي: كثير طيب واسع.

(٢) والمعنى: أنه ﷺ غير متهم فيما يخبرهم ـ عن الله ـ من الأنباء، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٥]. (ينظر: الكشف ٣٦٤/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٢)، والدر المصون ٧٠٧/١٠، واللباب ١٩٠/٢٠، والإتحاف ٥٩٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٣) والمعنى: أنه ﷺ غير بخيل بالتعليم، بل هو حريص على أن تؤمنوا به وتتعلموا. (ينظر: الكشف ٣٦٤/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٢)، والدر المصون ٧٠٧/١٠، واللباب ١٩٠/٢٠، والإتحاف ٥٩٢/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٤) قاله الصفاقسي في غيث النفع، وأشار إليه في الدر المصون ـ وردَّه ـ حيث قال: «إلا أن الطبري نقل أن الضاد خطوطُ المصاحف كلها، وليس كذلك لما مرّ»، وكذا ذكره صاحب اللباب، وقال في كنز المعاني: «وعليه رسم الإمام، وبقية الرسوم»، وأما الشيخ موسى جار الله فله رأي أخر؛ حيث قال في شرحه على الطيبة: «اتفق المصاحف على رسمه بشيء يحتمل الضاد والظاء، ولا فرق بين الحرفين، إلا في أن رأس الظاء أطول، وقد رُسِم برأس معوج، فاحتمل الحرفين». (ينظر: مختصر التبيين ١٢٧٤/٥، وكنز المعاني ٧٦٩/٣، والإتحاف ٥٩٣/٢، وغيث النفع ص (٣٨١)، والدر المصون ٧٠٧/١٠، واللباب ١٩٠/٢٠، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٥) والمعنى: أنها رُسِمَت بالضاد في جميع المصاحف، وهذا معنى قوله: تجمع البشرا؛ أي رَسْمُ البشر، يعني الناس الذين كتبوا المصاحف العثمانية، ومن ثم لم يرد عليه رسم ابن مسعود بالظاء. (ينظر: شرح تلخيص الفوائد ص (٤٣)، البيت رقم (١٢٠)).

(٦) ضُبِطَت في الأصل: (البشر).

هذا واختار أبو عبيد القراءة الأولى[(١)]؛ إذ الكفار لم يُبَخِّلُوه ﷺ بل كَذَّبُوه، ولا مخالفة بينهما إلا في تطويل رأس الظاء على الضاد[(٢)].

قال الجعبري[(٣)]: «وجه: ﴿بِضَنِينٍ﴾ [٢٤]؛ أنه رُسِمَ برأس معوجة، وهو غير طرف، فاحتمل القراءتين، وفي الرسم الكوفي للضاد خُطَيطٌ شبه خط الظاء»، وهذا معنى قوله في العقود[(٤)]:

وَالضَّادُ فِي كُلِّ الرُّسُومِ تَصَوَّرَتْ وَهُمَا لَدَى الْكُوفِيِّ [مُشْتَبِهَانِ][(٥)]

نعم نقل في الإتحاف[(٦)]: «أنه مرسوم بالظاء المشالة في مصحف ابن مسعود رضي الله ـ تعالى ـ عنه».

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٧)].

---

(١) وتعقبه الشيخ موسى جار الله في شرحه على العقيلة، حيث قال: «فما قاله أبو عبيد من أنا نختار قراءة الظاء ليس بسديد». (ينظر: شرح عقيلة أتراب القصائد ص (٥٨)).

(٢) وذكره الصفاقسي في غيث النفع. (ينظر: الإتحاف ٥٩٣/٢، وغيث النفع ص (٣٨١)).

(٣) ينظر: كنز المعاني ٧٦٨/٣ (رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية).

(٤) أي: عقود الجمان في تجويد القرآن ص (١٣٥)، للإمام الجعبري، وهو نظم نفيس في التجويد مطبوع، وتبلغ عدة أبياته (٨٢٥) بيتاً.

(٥) في الأصل: (مثبتان)، وهو تصحيف، والصواب ما أُثبته.

(٦) وذكره الصفاقسي في غيث النفع، وأشار إليه في البحر المحيط، والدر المصون، وصاحب اللباب. (ينظر: الإتحاف ٥٩٣/٢، وغيث النفع ص (٣٨١)، والبحر المحيط ٦٠٦/٨، والدر المصون ٧٠٧/١٠، واللباب ١٩٠/٢٠).

(٧) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة».
وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (التكوير)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم وهي سورة (الانفطار)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٨/٢ ـ ٣٩٩، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ١٠١/٦ ـ ١٠٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٤٩١/٢ ـ ٥٩٣).

سُورَةُ الْإِنْفِطَارِ

٩٨٥ ـ ....وَخَفَّ[١] كُوفٍ: عَدَّلَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَّلَكَ﴾ [٧].

فـ(ـخَفَّ)؛ أي: قرأ.

أئمة **(كُوفٍ)**: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره.

بتخفيف دال: ﴿**عَدَّلَا**﴾.

وقرأه الباقون: بتشديدها.

أي: (سوَّى خلقك، وعدَّله، وجعلك متناسب [الأطراف][٢])[٣].

وقراءة التخفيف تحتمل هذا؛ أي: (عدَّل بعض أعضائك ببعض)[٤].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الخاء، وفتح الفاء مع التشديد؛ على الإخبار في الماضي: **(خَفَّ)**، وهو الاختيار في ظاهر كلام الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، والثاني: بكسر الخاء، وضم الفاء مع التشديد: **(خِفُّ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٢) في الأصل: (الأعراف)، والتصويب من الإتحاف ٢/٥٩٤.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٣٦٤، وحجة القراءات ص (٧٥٣)، والدر المصون ١٠/٧١٠، واللباب ٢٠/١٩٨، والإتحاف ٢/٥٩٤، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠).

(٤) قال موسى جار الله: «بتخفيف الدال للكوفيّ؛ مِنْ عَدَّلَهُ إذا جعله مستقيماً، أو من العَدَل ـ بفتح العين والدال ـ؛ بمعنى: التسوية، والمعنى: عدل بعض أعضائك ببعض حتى اعتدلت، ويمكن أن يكون من عدلك إذا صرفك عن خلقة غيرك، وخلقك خلقة حسنة مفارقة لسائر الخلق، أو صرفك وأمالك إلى أيِّ صورة شاء؛ إما إلى صورة حسنة، =

٩٨٥ ـ .... يُكَذِّبُوا[١]: ثَبْتٌ........................

واخْتُلِفَ في: ﴿**يُكَذِّبُوا**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ يَكْذِبُونَ بِالدِّينِ[٢]﴾ [٩].

فقرأه بالياء التحتية[٣] ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بثاء (**ثَبْتٌ**)[٤]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بالتاء الفوقية.

خطاباً للكفار[٥].

وأدغم لام[٦]: ﴿بَلْ تُكَذِّبُونَ﴾ [٩]؛ حمزة، والكسائي، وهشام في الأشهر عنه[٧].

= وإما إلى صورة قبيحة». (ينظر: الكشف ٢/٣٦٤، وحجة القراءات ص (٧٥٣)، والدر المصون ١٠/٧١٠، واللباب ٢٠/١٩٨، والإتحاف ٢/٥٩٤، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الألف بعد الواو: (**يُكَذِّبُو**) وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في جميع طبعاته، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، وشرح ابن الناظم بتحقيق د. عادل رفاعي، والثاني: بإثبات الألف بعد الواو: (**يُكَذِّبُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) في الأصل: (بيوم الدين)، وهو تصحيف.

(٣) على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة. (ينظر: الهادي ٣/٣٣٩).

(٤) ومعنى قوله: (**ثَبْتٌ**)؛ أي: ثابتٌ، ورجل ثبتٌ؛ أي: حجة، أو ثابت القلب.

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/٥٩٤.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل لام هل وبل)، ص (٤٩)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٢/٧، والإتحاف ٢/٥٩٥.

(٧) وإنما قال الشارح: (في الأشهر عنه)؛ لأن بعض أهل الأداء قد خصَّ الإدغام بالحلواني فقط، كأبي طاهر بن سوار، وهو ظاهر عبارة التجريد، وأبي العز في كفايته، وخالفه أبو العلاء فعمم الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني، وكذا عمم الإدغام الداني في جامع البيان، والهذلي في الكامل، فلم يحكيا له خلافاً، وقال في النشر: «وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط، وأدغمها في الستة أحرف الباقية، هذا هو الصواب، والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله». (ينظر: النشر ٢/٧).

وتقدَّم إمالة: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [١٧][١]؛ لأهل شفا، ولأبي عمرو، وكذا ابن ذكوان، وشعبة، بخلفهما[٢].

٩٨٥ ـ ....وَحَــقٌّ: يَــوْمُ لَا

(وَ)قَرَأَ الأئمة.

المرموز إليهم بقوله: (**حَقٌّ**)؛ أي: ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب.

﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [٢٤].

بالرفع ـ كاللفظ به ـ.

على أنه خبر مبتدأ مضمر؛ أي: (هو يوم)[٣].

وقرأه الباقون: بالنصب.

على الظرفية[٤].

قال في الإتحاف[٥]: «حركة إعراب عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين أن تكون حركة بناء، وعلى التقدير في موضع رفع خبر المحذوف؛ أي: الجزاء يوم لا تملك، أو في موضع نصب على الظرف؛ أي: يدانون يوم لا تملك، أو مفعول به؛ أي: اذكر يوم...الخ،

---

(١) والموضع الآخر من السورة نفسها: الآية [١٨].

(٢) وقلله: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح، وفي الإتحاف بتحقيقيه: «وقللها الأزرق بخلفه»، وهو سبق قلم، حيث إن الأزرق له فيها التقليل قولاً واحداً، ولم يعلق محققا الإتحاف عليه بشيء. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٥٩٥).

(٣) والمعنى: هذا اليوم العظيم هو يوم لا تملك نفس لنفس شيئا. (ينظر: الكشف ٢/٣٦٤، وحجة القراءات ص (٧٥٣)، والدر المصون ١٠/٧١٣، واللباب ٢٠/٢٠٣، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٠)).

(٤) ينظر: الكشف ٢/٣٦٥، والدر المصون ١٠/٧١٣، واللباب ٢٠/٢٠٣.

(٥) ينظر: الإتحاف ٢/٥٩٤.

ويجوز ـ على رأي من بنى ـ أن يكون في موضع رفع خبر المحذوف؛ أي هو يوم».

والله سبحانه وتعالى أعلم[1].



(١) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة».
وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، وابتداء السورة التي تليها، لكنه هنا خالف عادته، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً ينظر: (ينظر: النشر ٣٩٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ١٠١/٦ ـ ١٠٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٧)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/أ)، والإتحاف ٤٩٤/٢ ـ ٤٩٥).

وَمِنْ سُورَةِ التَّطْفِيفِ إِلَى سُورَةِ وَالشَّمْسِ(١)

وهي ثمان سور: التطفيف، والانشقاق، والبروج، والطارق، والأعلى، والغاشية، والفجر، والبلد.

ومرَّ آنفا حكم(٢): ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ معاً(٣).

وفي الأصول سكت حفص ـ بخلفه ـ على: ﴿بَلْ رَانَ﴾ [١٤](٤).

---

(١) ضُبِطَتْ في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**وَمِنْ سُورَةِ التَّطْفِيفِ إِلَى سُورَةِ وَالشَّمْسِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح النويري، فقد ضُبطت فيه: (**وَمِنْ سُورَةِ التَّطْفِيفِ إِلَى سُورَةِ الشَّمْسِ**)، وإلا شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيها: (**مِنْ سُورَةِ التَّطْفِيفِ إِلَى الشَّمْسِ**)، بينما لم يُنصَّ عليها في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، بل شرع في شرح الأبيات مباشرة دون ذكر لهذا العنوان، وانفرد الشيخ موسى جار الله بضبطها: (**مِنْ سُورَةِ الرَّحِيقِ إِلَى سُورَةِ الشَّمْسِ**). ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٢) فقرأه بالإمالة: أهل شفا، وأبو عمرو، وكذا ابن ذكوان، وشعبة، بخلفهما، وقلله: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١).

(٣) الآيتين: [٨، ١٩].

(٤) قال في النشر: «وجه السكت في: ﴿بَلْ رَانَ﴾؛ قَصْدُ بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمة، مع صحة الرواية في ذلك»، وبالسكت جزم الشاطبي، وهو أحد الوجهين لحفص، إذ قال في حرز الأماني، الأبيات رقم (٨٣٠ ـ ٨٣١):

وَسَكْتَةُ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ ... عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجاً بَلَا
وَفِي نُونِ مَنْ رَاقٍ وَمَرْقَدِناَ وَلَا ... مِ بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكْتَ مُوصَلَا

والوجه الآخر: عدم السكت عليها، كغيره، وهما صحيحان من طريق المتن، قال في النشر: «فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه، وصح الوجهان من السكت =

قال في الإتحاف[1]: «ومن لَازِمِه إظهار اللام المتفق على إدغامها، إلا ما حكاه في الأصل؛ ـ أي: لطائف الإشارات ـ عن المبهج، عن قالون[2]: من إظهار اللام عند الراء، نحو: ﴿بَل رَّفَعَهُ[3]﴾ [النساء: ١٥٨]، وهو غير مقروء به».

وإمالة: ﴿رَانَ﴾ [١٤]؛ لأهل صحبة[4].

٩٨٦ ـ تَعْرِفُ[5] جَهِّلْ، نَضْرَةَ[6] الرَّفْعُ: ثَوَى ....

واخْتُلِفَ في قوله ﷻ: ﴿تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾ [٢٤].

فـ(ـجَهِّلْ)؛ أي: اقرأه بضم التاء، وفتح الراء.

على البناء للمجهول.

و(﴿نَضۡرَةَ﴾ **الرَّفْعُ**)؛ أي: بالرفع.

= والإدراج عنه، وبهما عنه آخذ». (ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، البيت رقم (٢٣٩)، والإتحاف ٥٧٤/٢، والنشر ٤٢٥/١ ـ ٤٢٦).

(١) ينظر: الإتحاف ٥٩٦/٢.

(٢) من رواية الحلواني، وأبي مروان، كلاهما عنه. (ينظر: المبهج ص (٥٣٠)).

(٣) في الأصل: (نرفعه)، وهو تصحيف وتحريف في النصِّ القرآني.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٥)، والنشر ٦٠/٢، والإتحاف ٥٩٦/٢.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء، وفتح الراء؛ على البناء للمفعول: (**تُعْرَفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح التاء، وكسر الراء؛ على البناء للفاعل: (**تَعْرِفُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء؛ على النيابة عن الفاعل: (**نَضْرَةُ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثاني: بفتح التاء؛ على المفعولية: (**نَضْرَةَ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى

على النيابة عن الفاعل[١].

للإمامين المرموز إليهما بقوله: **(ثَوَى)**؛ أي: أبي جعفر، ويعقوب، بكمالهما.

والباقون: بفتح التاء، وكسر الراء.

مبنياً للفاعل.

﴿نَضۡرَةَ﴾؛ بالنصب.

مفعوله؛ أي: (تعرف يا أشرف الخلق)، أو كل من صح منه المعرفة[٢].

٩٨٦ ـ .... خِتَامُهُ خَاتَمُهُ: سَوفَ[٣] تَرَى[٤]

---

(١) ينظر: الدر المصون ٧٢٤/١٠، واللباب ٢٢٠/٢٠، والإتحاف ٥٩٧/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٧٢٤/١٠، واللباب ٢٢٠/٢٠، والإتحاف ٥٩٧/٢.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: **(سَوفَ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بتاء مفتوحة، ثم قاف مضمومة بلا تنوين: **(تَوقُ)**، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثالث: بتاء مفتوحة، ثم قاف مرفوعة مع التنوين: **(تَوقٌ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ومعنى: **(تَوقٌ)**؛ من تاقت النفس إلى الشيء إذا نزعت واشتاقت. فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(سَوفَ)**، **(تَوقُ)**، **(تَوقٌ)**.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على أربعة أوجه؛ الأول: **(تَرَى)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بسين مضمومة، ثم واو مفتوحة، بعدها ألف مقصورة: **(سُوَى)**، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، ومعنى قوله: (سُوى) ـ بضم السين ـ؛ اسمٌ؛ والجمع: أسْواء، وهو العدْل والوسط الذي لا ارتفاع فيه ولا انخفاض، وقيل معناه؛ مكان وسط بين الطرفين، والثالث: بفتح السين، وبالألف الممدودة: **(سَوَا)**، وهو الاختيار في شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والرابع: بسين مفتوحة، ثم واو مفتوحة، بعدها ألف مقصورة: **(سَوَى)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ومعنى قوله: (سَوى) ـ بفتح السين ـ؛ ممدودة أو مقصورة؛ المثل والتسوية؛ يقال: هما على حدٍّ سَوَى؛ أي: لا اختلاف بينهما، فصار في ضبط هذا الموضع؛ أربعة أوجه: **(تَرَى)**، **(سَوَى)**، **(سُوَى)**، **(سَوَا)**.

واخْتُلِفَ في: ﴿خِتَٰمُهُۥ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ﴾ [٢٥ ـ ٢٦].

فقرأه: ﴿**خَاتَمُهُ**﴾؛ بفتح [الخاء](١)، وألف بعدها، ثم تاء مفتوحة(٢).

الإمام الكسائي، لكن فرَّقه بالرمز إلى راوييه؛ دفعاً [للحشو](٣)، فقال: (**سَوفَ تَرَى**)؛ أي: أبو الحارث، والدوري.

قال في الإتحاف(٤) «جعله اسماً لما يُخْتَمُ به الكأس على معنى؛ عاقبته وآخره مسك».

والباقون: بكسر الخاء، وبالألف بعد التاء.

على وزن (فِعَال)؛ وهو الذي يُخْتَمُ به الشيء(٥).

وتقدم:

﴿فَكِهِينَ﴾ [٣١]؛ بغير ألف، لحفص، وأبي جعفر، وكذا ابن عامر بخلاف عنه(٦)، والوجه الآخر(٧): ﴿**فَاكِهِيْنَ**﴾؛ بألف، كالباقين(٨).

---

(١) في الأصل: (التاء)، وهو تصحيف، وسبق قلم. (ينظر: الإتحاف ٥٩٧/٢، وغيث النفع ص (٣٨٢)).

(٢) ولا خلاف بين القراء في فتح التاء، وإنما نوَّه عليه الشارح زيادة في الإيضاح والبيان. (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٢)).

(٣) في الأصل: (للحشر)، وهو تصحيف، ونصَّ على هذا التعليل ابن الناظم في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٢٧)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٥٩٧/٢.

(٥) والأصل أنه الطين الذي يُخْتَمُ به الشيء، فجعل مكانه المسكُ. (ينظر: الكشف ٣٦٥/٢، والدر المصون ٧٢٥/١٠، واللباب ٢٢١/٢٠، والإتحاف ٥٩٧/٢).

(٦) فروى أبو العلاء الهمداني عن الداجوني عن هشام كذلك، وكذا رواه الرملي عن الصوري، والشذائي، عن ابن الأخرم، عن الأخفش، كلاهما عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٣٥٤/٢).

(٧) وهي رواية الحلواني، وباقي أصحاب الداجوني، عن هشام، وكذا رواه المطوعيّ عن الصوري، والأخفش، كلاهما عن ابن ذكوان. (ينظر: النشر ٣٥٤/٢).

(٨) ينظر: متن طيبة النشر، سورة (يس)، الأبيات رقم (٨٧٧ ـ ٨٧٨)، والنشر ٣٥٤/٢ ـ ٣٥٥، والإتحاف ٥٩٧/٢.

وإدغام: ﴿هَل ثُّوِّبَ﴾ [٣٦]؛ لحمزة، والكسائي، وهشام في المشهور عنه[(١)]، كما تقدم في الأصول[(٢)].

والله أعلم[(٣)].



(١) وإنما قال الشارح: (في المشهور عنه)؛ لأن بعض أهل الأداء قد خصَّ الإدغام بالحلواني فقط، كأبي طاهر بن سوار، وهو ظاهر عبارة التجريد، وأبي العز في كفايته، وخالفه أبو العلاء فعمم الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني، وكذا عمم الإدغام الداني في جامع البيان، والهذلي في الكامل فلم يحكيا له خلافاً، وقال في النشر: «وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط، وأدغمها في الستة أحرف الباقية، هذا هو الصواب، والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله». (ينظر: النشر ٧/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل لام هل وبل)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٥٩٥/٢.

(٣) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (المطففين)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم وهي سورة (الإنشقاق)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٦)، وشرح النويري ١٠٤/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب)، والإتحاف ٤٩٦/٢ ـ ٥٩٨).

سُورَةُ الْإِنْشِقَاقِ

٩٨٧ - يَصْلَى اضْمُمِ(١) اشْدُدْ: كَمْ رَنَا أَمَلٌ(٢) دَنَا(٣) ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتحريك الميم الثانية؛ بالضم: (**اضْمُمُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي، وشرح موسى جار الله، والثاني: بتحريك الميم الثانية بالكسر: (**اضْمُمِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**أملٌ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بهمزة، بعدها هاء ساكنة، ثم لام مرفوعة بلا تنوين: (**أَهْلُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بهمزة، بعدها هاء ساكنة، ثم لام مرفوعة مع التنوين: (**أَهْلٌ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**أَمَلٌ**)، (**أَهْلُ**)، (**أَهْلٌ**).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بدال ثم نون مفتوحتين، ثم ألف ممدودة: (**دَنَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بدال ثم نون مفتوحتين، وبالألف المقصورة: (**دَنَى**)، وهو الاختيار الذي انفرد به المتن الذي على هامش شرح الترمسي، والثالث: بدال ثم ميم مفتوحتين، بعدهما ألف ممدودة: (**دَمَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، والرابع: بدال مضمومة، ثم ميم مفتوحة، ثم ألف مقصورة: (**دُمَى**)، وهو الاختيار الذي انفرد به نسخة الشيخ القاضي، والخامس: بدال مضمومة، ثم ميم مفتوحة، بعدها ألف ممدودة: (**دُمَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**دَنَا**)، (**دَنَى**)، (**دُمَا**)، (**دُمَى**)، (**دَمَا**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

اخْتُلِفَ في: ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [١٢].

فـ(ـاضْمُمِ).

و(**شُدْ**)[١].

أي: اقرأه بضم الياء، وتشديد اللام، مع فتح الصاد قبلها.

للأئمة المرموز إليهم بأوائل قوله: (**كَمْ رَنَا**[٢][٣] **أَمَلٌ**[٤] **دَنَا**[٥])؛ أي: ابن عامر، والكسائي، ونافع، وابن كثير.

على أنه مضارع (صلَّى)؛ مبنياً للمفعول[٦]، معدًى بالتضعيف إلى مفعولين؛ الأول: الضمير النائب، والثاني **[٥٩١]**: ﴿سَعِيرًا﴾[٧].

وقرأه الباقون: بفتح الياء، وسكون الصاد، وتخفيف اللام.

مِنْ (صلَّى) مخففاً؛ مبنيًّا للفاعل[٨]، معدًى لواحد؛ وهو: ﴿سَعِيرًا﴾[٩].

---

(١) هكذا ضُبِطَتْ في أصل الشرح: (**وَشُدْ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**اشْدُدْ**)، وهي الذي في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ضُبطت في أصل الشرح: (**نَلْ**)، وهو تصحيف وسبق قلم موهم غير المراد، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**رَنَا**)، وهو الذي في سائر النسخ الأخرى.

(٣) ومعنى قوله: (**رَنَا**)؛ فعلٌ ماض، أي: أدام النظر وثبَّته، يقال: رنا إلى حديثه؛ أصغى إليه، ورنا إلى الشيء؛ أدام النظر إليه في سكون طرفٍ.

(٤) ومعنى قوله: (**أَمَلٌ**)؛ اسمٌ، والأمل؛ الرجاء، وأكثر استعماله في مايُسْتَبْعَدُ حصوله، والجمع: آمال، يقال أمل في النجاح؛ أي: رجاء النجاح وترقب الحصول عليه.

(٥) ومعنى قوله: (**دَنَا**)؛ فعلٌ، بمعنى: قَرُبَ، ودنوت منه؛ اقتربت منه، ودنا وقت الرحيل؛ أي: اقترب.

(٦) فهو من باب التفعيل، وشاهده من الذكر الحكيم؛ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣١]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٧) ينظر: الكشف ٣٦٧/٢، والإتحاف ٥٩٩/٢، وشرح النويري ١٠٥/٦.

(٨) وشاهده من الذكر الحكيم؛ قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣]، وقوله ﷻ في سورة ياسين: ﴿اصْلَوْهَا الْيَوْمَ﴾ [يس: ٦٤]. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٩) ينظر: الكشف ٣٦٧/٢، والإتحاف ٥٩٩/٢، وشرح النويري ١٠٥/٦.

وأمالها: أهل شفا.

وقلَّلها: الأزرق بخلفه[١]؛ وإذا قلل رقق اللام حتماً؛ لما تقدم أن[٢] التغليظ والإمالة ضدان[٣].

وأمال: ﴿بَلَىٰٓ﴾ [١٥]؛ أهل شفا، بخلف عن شعبة[٤]، وبالفتح والتقليل: الأزرق، وأبو عمرو بكماله[٥].

٩٨٧ ـ .... (بَا) تَرْكَبَنَّ اضْمُمْ: حِمًى[٦] عَمَّ نَمَا[٧]

---

(١) فقد اختلف الأئمة عن الأزرق في هذا الموضع وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، وعدتها عشرة مواضع، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ٢/١١٣).

(٢) في الأصل تكررت كلمة (أن) مرتان.

(٣) لا يجتمعان، نصَّ عليه في النشر، وذكره في الإتحاف، فتغليظ اللام إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وإمالة الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ٢/١١٦، والإتحاف ٢/٥٧٥).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٣)، والنشر ٢/٤٢، والإتحاف ٢/٥٩٩، وشرح النويري ٣/٨٨ ـ ٨٩.

(٥) وإنْ قَصَرَهُ في طيبة النشر على أبي عمرو الدوري، لكنه قال في النشر ٢/٥٣: «فروى إمالتها بين بين لأبي عمرو من روايتيه أبو عبدالله بن شريح في كافيه، وأبو العباس المهدوي في هدايته، وصاحب الهادي»، فأثبت التقليل لأبي عمرو بخلفه من روايتيه، قال في الإتحاف: «وظاهر النظم قصر الخلاف في تقليل (بلى)، و(متى)، على رواية الدوري؛ لأنه سوَّى بينهما وبين باقي الألفاظ السبعة، وتقدم نقل تقليلهما عن أبي عمرو من روايتيه جميعاً عن ابن شريح ومن معه، وهو كذلك في النشر، خلافاً للنويري التابع لظاهر النظم». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٠)، والإتحاف ٢/٥٩٩، وشرح النويري ٣/٨٨ ـ ٨٩).

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف المقصورة: **(حِمًى)**، وهي كذلك في نسخة الشيخ القاضي، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بالألف الممدودة: **(حِمًا)**، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٧) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالألف الممدودة: **(نَمَا)**، وهي كذلك في جميع =

واخْتُلِفَ في: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [١٥].

فـ(**ـبَا** ﴿**تَرْكَبَنَّ**﴾ **اضْمُمْ**)؛ أي: اقرأه بضم الباء.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: (**حِمًى عَمَّ نَمَا**[١])؛ أي: أبي عمرو، يعقوب، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر، وعاصم؛ بكمالهم.

على خطاب الجمع[٢]، رُوعِيَ فيها معنى الإنسان، فإن المراد به الجنس، وضمة الباء للدلالة على واو الجمع[٣].

وقرأه الباقون؛ ـ ابن كثير، وأهل شفا ـ: بفتح الباء.

على خطاب المفرد، رُوعِيَ فيه خطاب الإنسان لفظاً[٤].

وتقدَّم:

إبدال همز ﴿قُرِئَ﴾ [٢١]؛ ياء مفتوحة؛ لأبي جعفر[٥].

وضم هاء: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ [٢١]؛ لحمزة، ويعقوب[٦].

= النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ القاضي، فقد ضُبطت فيها؛ بالألف المقصورة: (**نَمَى**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) ومعنى قوله: (**نَمَا**)؛ فعل ماض؛ بمعنى: زاد، وكَثُر، ومعناه على الإسمية؛ الزيادة، فأصله: نماء بالهمزة، فقُصِرَ للوقف.

(٢) وأُكِّد هذا الجمع: بالنون. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٣) ينظر: الكشف ٣٦٨/٢، والدر المصون ٧٣٨/١٠، واللباب ٢٣٨/٢٠.

(٤) وركوب الإنسان طبقاً بعد طبق؛ عبارة عن لقائه أحوالاً متفاوتة وأهوالاً بعضها فوق بعض في الشدة، قاله جار الله. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٦٠٠/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢٧٢/١، والإتحاف ٦٠٠/٢.

ونقل: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [٢١]؛ لابن كثير[١].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].

❁ ❁ ❁

(١) وحمزة وقفاً. (ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٣٤)، والنشر ٤١٤/١، والإتحاف ٦٠٠/٢).

(٢) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (الإنشقاق)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم وهي سورة (البروج)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، وقد نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٧)، وشرح النويري ١٠٥/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب)، والإتحاف ٥٩٩/٢ ـ ٦٠٠).

سُورَةُ الْبُرُوجِ

٩٨٨ ـ مَحْفُوظٍ[(١)] ارْفَعْ خَفْضَهُ: اعْلَمْ.......... ....

اخْتُلِفَ في: ﴿مَّحْفُوظٍ﴾.

مِنْ قوله تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [٢١ ـ ٢٢].

فـ(**ـارْفَعْ خَفْضَهُ**)؛ أي: اقرأه برفع الظاء.

للإمام المرموز إليه بهمز (**اعْلَمْ**)[(٢)]؛ أي: نافع بكماله.

على أنه نعت: لـ﴿قُرْءَانٌ﴾.

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩][(٣)].

وقرأه الباقون: بالجر.

نعتاً لـ﴿لَوْحٍ﴾[(٤)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بجر الظاء المشالة مع التنوين: (**مَحْفُوظٍ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: برفع الظاء: (**مَحْفُوظٌ**)، وضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ) بالوجهين؛ جر الظاء ورفعها.

(٢) ومعنى قوله: (**اعْلَمْ**)؛ فعل أمر؛ مِنْ: أعْلَمَ، يُعْلِمُ، إعلاماً، أعلمه الأمر؛ أخبره به، وعرَّفه إياه، وأطلعه عليه.

(٣) ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٥٠/١٠، واللباب ٢٥٧/٢٠.

(٤) قال موسى جار الله: «وعلى كلا القراءتين فإن الآية تدل دلالة قطعية على أن القرآن المجيد كان يُكْتَبُ على الألواح بأمر النبيّ ﷺ، فكان المصحف الشريف تامًّا قبل زمن النسخين». (ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٥٠/١٠، واللباب ٢٥٧/٢٠، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

٩٨٨ ـ ....وَشَـفَـا: عَكْسُ الْمَجِيدُ[١]........................

واخْتُلِفَ في: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ [١٤ ـ ١٥].

فللمرموز إليهم بقوله: **(شَفَا)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف.

(عَكْسُ) الترجمة المذكورة.

في قوله: ﴿ٱلۡمَجِيدُ﴾؛ فإنهم قرؤوه بخفض الدال.

على أنه نعت لـ﴿ٱلۡعَرۡشِ﴾[٢].

قال البيضاوي[٣]: «ومجده؛ علوه وعظمته».

أو نعت لـ﴿رَبِّكَ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ﴾ [١٢][٤].

والباقون: بالرفع.

خبر بعد خبر، أو نعت لـ﴿ذُو﴾[٥].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٦].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: برفع الدال: **(الْمَجِيدُ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بجر الدال: (**الْمَجِيدِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، ولا في شرح موسى جار الله.

(٢) ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٤٨/١٠، واللباب ٢٥٤/٢٠ ـ ٢٥٥.

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي ٥٤٧/٤.

(٤) ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٤٨/١٠، واللباب ٢٥٤/٢٠ ـ ٢٥٥.

(٥) ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، والدر المصون ٧٤٨/١٠، واللباب ٢٥٤/٢٠ ـ ٢٥٥.

(٦) لم ينوه الشارح هنا على ياءات الزوائد والإضافة وجوداً أو عدماً، لأنه قد نوه على ذلك من قبل في خاتمة سورة (النبا)، حيث قال: «وليس في هذه السورة إلى سورة الفجر ياء إضافة، ولا زائدة». وقد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته فلم يشر إلى انتهاء سورة (البروج)، ولا إلى ابتداء فرش السورة التي بعدها، بحسب ترتيب كلام الناظم وهي سورة (الأعلى)، وهكذا فعل النويري والمنير السمنودي وموسى جار الله في شروحهم، أما ابن الناظم وصاحب الهادي فلم يتغير منهجهما، كما نبهت عليه في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٣٩٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٧)، وشرح النويري ١٠٦/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب)، والإتحاف ٦٠١/٢).

سُورَةُ الطَّارِقِ

تقدَّم:

إمالة: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [١]؛ لأبي عمرو، وابن ذكوان، ولأهل صحبة بخلف عن شعبة(١).

وتشديد: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [٢]؛ لابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر(٢).

وهي بمعنى (إلَّا)، لغة مشهورة في هذيل، تقول: (أقسمت عليك لمَّا فعلت كذا؛ أي إلَّا [٥٩٢] فعلت)، فـ(إِنْ) نافية؛ فالمعنى: (ما كلُّ نفس إلَّا عليها حافظ)(٣).

وإمالة: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لأبي عمرو، ودوري الكسائي، وابن ذكوان(٤)،

---

(١) وقلله: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٦٠٢).

(٢) وقرأ الباقون: بالتخفيف. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة هود، الأبيات رقم (٦٩٧)، والنشر ٢/٢٩١، والإتحاف ٢/٦٠٢).

(٣) وتوجيه قراءة التخفيف؛ هو أنهم جعلوا (إنْ)؛ مخففة من الثقيلة، واللام فارقة، و(مَا)؛ مزيدة بعد اللام الفارقة للتأكيد؛ فالتقدير: (إن كل نفس لعليها حافظ). (ينظر: الكشف ٢/٢٥١، وحجة القراءات ص (٧٥٨)، والدر المصون ١٠/٧٥٢، واللباب ٢٠/٢٦٠ ـ ٢٦١، والإتحاف ٢/٦٠١).

(٤) هكذا في الأصل أطلق الإمالة لابن ذكوان، والصواب أن إمالة ابن ذكوان في هذا الحرف إنما هي بخلاف عنه، كما نصَّ عليه الناظم في الطيبة؛ فالإمالة: من رواية الصوري عنه، والفتح: من رواية الأخفش، وسكوت الشارح عن الخلاف له في الإمالة لعله سبق قلم. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٩)، والنشر ٢/٦٢، والإتحاف ٢/٦٠٢).

ورويس، وتقليلها: للأزرق[١].

والله أعلم[٢].



(١) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣٠٩)، والنشر ٦٢/٢، والإتحاف ٦٠٢/٢).

(٢) ينظر: النشر ٣٩٩/٢، وتقريب النشر ص (١٨٧)، وشرح النويري ١٠٧/٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب)، والإتحاف ٦٠٢/٢.

سُورَةُ الْأَعْلَى

٩٨٨ ـ ....قَدَّرَ الْخِفُّ[١]: رَفَا

اخْتُلِفَ في: ﴿قَدَّرَ﴾.

مِنْ قوله: ﴿وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [٣].

فـ(ـالْخِفُّ)؛ أي: القراءة بتخفيف داله.

للإمام المرموز إليه براء **(رَفَا)**[٢]؛ أي: الكسائي ـ وحده ـ بكماله.

على أنه من (القُدْرَة)[٣].

والباقون: بتشديدها.

من (القَدْر)، أو(التقدير والموازنة بين الأشياء)[٤].

---

(١) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: **(الْخَفْضُ)**، بينما ضُبطت في أصل الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: **(الْخِفُّ)**، وهو الصواب الذي عليه سائر النسخ.

(٢) ومعنى قوله: **(رَفَا)** ـ على فتح الراء ـ؛ فعلٌ، مِنْ: رَفَا، يَرْفُو، رَفْواً، تأتي بمعنى: سَكَن وهدأ من الرعب، يقال: رَفَا الولد؛ سكن خوفُهُ وزال فَزَعُه، وتأتي بمعنى: أصلح، وسد الحاجة، يقال: رَفَا جاره؛ سدَّ حاجته، ورَفَا بين القوم؛ أصلح بينهم.

(٣) أو من القدر، قال في الكشف: «فالمعنى فيه: فهدى وأضل، ثم حذف لفظ الإضلال؛ لدلالة لفظ الهدى عليه». (ينظر: الكشف ٣٧٠/٢، والإتحاف ٦٠٣/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

(٤) قال في الكشف: «قدَّر خلقه، فهدى كل مخلوق إلى مصلحته». (ينظر: الكشف ٣٧٠/٢، والإتحاف ٦٠٣/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١)).

٩٨٩ ـ وَيُؤْثِرُوا(١): **حُزْ**...............   ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿**يُؤْثِرُوا**﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿بَلْ **يُؤْثِرُونَ** ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [١٦].

فقرأه بياء الغيب(٢)، ـ كاللفظ به ـ.

الإمام المرموز إليه بحاء (**حُزْ**)؛ أي: أبو عمرو ـ وحده ـ بكماله.

وقرأه الباقون: بتاء الخطاب(٣).

وأدغم(٤) لام: ﴿بَل﴾ [١٦]، في (التاء)(٥)؛ حمزة، والكسائي، وكذا هشام في المشهور عنه(٦).

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: بالإبدال في الهمز: (**يُوْثِرُوا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والثاني: بهمز الواو: (**يُؤْثِرُو**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثالث: بالإبدال في الهمز، وبحذف الألف بعد الواو: (**يُوْثِرُو**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والرابع: بهمز الواو، وبحذف الألف بعد الواو: (**يُؤْثِرُو**)، والخامس: ضُبطت في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي: (**يُؤْثِرُونَ**)، ولا يستقيم، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ خمسة أوجه: (**يُوْثِرُوا**)، (**يُؤْثِرُوا**)، (**يُوْثِرُو**)، (**يُؤْثِرُو**)، (**يُؤْثِرُونَ**).

(٢) قال في الكشف: «وذلك ردًّا على قوله تعالى: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى﴾ [١١]، لأنه للجنس؛ فهو جمع». (ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، وحجة القراءات ص (٧٥٩)، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح النويري ص (١٠٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)).

(٣) قال في الكشف: «على الخطاب للخلق الذين جُبِلوا على محبة الدنيا وإيثارها»، فهو على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب. (ينظر: الكشف ٣٦٩/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٧/ب ـ ل ١٣٨/أ)، والهادي ٣٤٨/٣).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الصغير (فصل لام هل وبل)، الأبيات رقم (٢٦٢ ـ ٢٦٣)، والنشر ٧/٢، والإتحاف ٦٠٤/٢.

(٥) مِنْ قوله تعالى: ﴿تُؤْثِرُونَ﴾ [١٦].

(٦) وإنما قال الشارح: (في الأشهر عنه)؛ لأن بعض أهل الأداء قد خصَّ الإدغام بالحلواني فقط، كأبي طاهر بن سوار، وهو ظاهر عبارة التجريد، =

ولا خلاف في ياء: ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ [١٩]، هنا[١].

وأمال رؤوس آي هذه [السورة][٢] ـ غير الرائي ـ : أهل شفا[٣]. وقللها: الأزرق[٤]، وأبو عمرو بخلفه[٥]، ومنها: ﴿فَصَلَّىٰ﴾ [١٥]، وحيث قللها الأزرق وجهاً واحداً يرقق لامها كذلك[٦]؛ لما

= وأبي العز في كفايته، وخالفه أبو العلاء فعمم الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني، وكذا عمم الإدغام الداني في جامع البيان، والهذلي في الكامل فلم يحكيا له خلافاً، وقال في النشر: «وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط، وأدغمها في الستة أحرف الباقية، هذا هو الصواب، والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله». (ينظر: النشر ٢/٧).

(١) لأنها ليست من المواضع الثلاثة والثلاثين التي نصَّ عليها الناظم في سورة البقرة، وما ذكره ابن مهران من القراءة في الألف في هذا الموضع وهم منه، كما نوه عليه المحقق حيث قال في النشر ٢/٢٢٢: «وانفرد ابن مهران فزاد على هذه الثلاثة والثلاثين موضعاً ما في سورة آل عمران، وسورة الأعلى، فوهم في ذلك»، على أني لم أجد في المبسوط المطبوع نص عن ابن مهران في ذلك، بل وجدت النص له على استثنائهما كغيرهما من المواضع المستثناة، كما نبهت عليه في سورة البقرة. (ينظر: المبسوط لابن مهران ص (٧٣)، ومتن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٧١ ـ ٤٧٣)، والنشر ٢/٢٢١ ـ ٢٢٢، والإتحاف ٢/٦٠٤).

(٢) في الأصل: (السور)؛ على الجمع.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٥٨٨.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٢/٥١، والإتحاف ٢/٥٨٨.

(٥) على أنه قد تقرر ـ كما حرره الشارح في باب الفتح والإمالة بين اللفظين ـ أن الخلاف في (فعلى) اليائي مفرع على تقليل رؤوس الآي، وأنه عن أبي عمرو فيها أكثر منه في (فعلى)، والفتح عنه في (فعلى) أكثر منه في رؤوس الآي. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٢/٥٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٢/٥٨٨).

(٦) وإذا فتح غلظ اللام، وكذا القول في قوله تعالى: ﴿يَصْلَى﴾ [الأعلى: ١٢]، وقفاً، فقد اختلف الأئمة عن الأزرق في هذين الموضعين، وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، وعدتها عشرة مواضع، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك =

[مَرَّ][(١)]: أن التغليظ والإمالة ضدان[(٢)].

وأمَّا الرائي وهو ثلاثة:

﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ [٨].

و﴿الذِّكْرَىٰ﴾ [٩].

و﴿الْكُبْرَىٰ﴾ [١٢].

فأمالها محضة: أبو عمرو[(٣)]، كأهل شفا، وكذا ابن ذكوان بخلفه[(٤)].

والله أعلم[(٥)].



= بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ٢/١١٣).

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته محاكاة لمثله من كلام الشارح في مواضع أخرى؛ وذلك لتمام المعنى.

(٢) لا يجتمعان، نصَّ عليه في النشر، وذكره في الإتحاف، فتغليظ اللام إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وإمالة الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ٢/١١٦، والإتحاف ٢/٥٧٥).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠.

(٤) فرواه الصوري عنه: بالإمالة، ورواه الأخفش عنه: بالفتح، وانفرد الكارزيني عن المطوعي عن الصوري: بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصوري، وهذا الحكم ـ في الإمالة وعدمها ـ لابن ذكوان يدخل تحته كل ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠).

(٥) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته على ما بينته في نظائره. (ينظر: النشر ٢/٣٩٩ ـ ٤٠٠، وتقريب النشر ص (١٨٧)، وشرح النويري ٦/١٠٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)، والإتحاف ٢/٦٠٣ ـ ٦٠٤).

سُورَةُ الْغَاشِيَةِ

٩٨٩ ـ ....ضُمَّ(١) تَصْلَى(٢): صِفْ حِمَا(٣) ....

اخْتُلِفَ في: ﴿تَصۡلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ [٤].

فـ(ـضُمَّ) تاء: ﴿تَصۡلَىٰ﴾؛ أي: اقرأه بضم التاء.

[للمرموز](٤) إليهم بقوله: **(صِفْ(٥) حِمَا)**؛ أي: شعبة، وأبي عمرو، ويعقوب.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد والميم؛ على التعبير في الماضي: (**ضَمَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بضم الضاد وفتح الميم؛ على الأمر: (**ضُمَّ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء؛ على البناء للمفعول: (**تُصْلَى**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: على البناء للفاعل: (**تَصْلَى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وأحد الوجهين في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بالألف الممدودة، لكن بفتح الميم مع التنوين: (**حِمًا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة رضوان العقبي، والثاني: بالألف المقصورة، وبفتح الميم بلا تنوين: (**حِمَى**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، والثالث: بفتح الميم بلا تنوين؛ وبالألف الممدودة: (**حِمَا**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبط الكلمة في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**حِمَا**)، (**حِمًا**)، (**حِمَى**).

(٤) في الأصل: (المرموز)، وما أثبته أليق بسياق الكلام سباقه ولحاقه.

(٥) ومعنى قوله: (**صِفْ**)؛ فعلُ أمر، مِنْ: وَصَفَ، يَصِفُ، صِفْ، وصَف الشيء؛ نعته بما فيه، ورسم صورته وصفته بدقة.

على البناء للمفعول، مِن: (أصلاه الله ـ تعالى ـ)[1].

وقرأه الباقون: [بفتحها][2].

مبنياً للفاعل، وهو ضمير (الوجوه)[3][4].

وتقدَّم إمالة همز: ﴿ءَانِيَةٍ﴾ [٥]؛ لهشام من طريق الحلواني عنه[5].

٩٨٩ ـ .... يُسْمَعُ[6]: غِثْ حَبْرًا. وَضَمٌّ: اعْلَمَا[7]

(١) ينظر: الدر المصون ١٠/٧٦٥، واللباب ٢٠/٢٩١، والإتحاف ٢/٦٠٥، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١).

(٢) أي: بفتح التاء، وما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد منه لبيان كيفية قراءة الباقين، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٠٦).

(٣) ينظر: الدر المصون ١٠/٧٦٥، واللباب ٢٠/٢٩١، والإتحاف ٢/٦٠٥، وشرح موسى جار الله ص (٣٠١).

(٤) وأمالها: أهل شفا، وقللها: الأزرق بخلفه؛ فقد اختلف الأئمة عن الأزرق في هذا الموضع وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، وعدتها عشرة مواضع، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب، فإذا قلل رقق اللام حتماً؛ لما تقدم أن التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، فالخلاصة: أن تغليظ اللام للأزرق إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وأن ترقيق اللام يأتي على التقليل، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ٢/١١٣ ـ ١١٦، والإتحاف ٢/٥٧٥).

(٥) وروى فتحها الداجوني عن هشام، قال في النشر: «وكلاهما صحيح، به قرأنا، وبه نأخذ»، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١٤)، والنشر ٢/٦٥ ـ ٦٦، والإتحاف ٢/٦٠٦).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الياء؛ على البناء للمجهول: (**يُسْمَعُ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته؛ الثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، وشرح النويري، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الياء، على البناء للفاعل: (**يَسْمَعُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالابتداء بهمزة قطع مضمومة، =

٩٩٠ ـ حَبْرٌ غَلَا. لَاغِيَةٌ[(١)]: لَهُمْ......... ....

واخْتُلِفَ في: ﴿يُسْمَعُ﴾.

مِنْ قوله ﷻ: ﴿**لَّا يُسْمَعُ** فِيهَا **لَاغِيَةٌ**﴾ [١١].

فقرأه بالياء التحتية، ـ كاللفظ به ـ.

المرموز إليهم بقوله: (**غِثْ**[(٢)] **حَبْرٌ**[(٣)])؛ أي: رويس، وأبو عمرو، وابن كثير.

وقرأه الباقون: بالتاء الفوقية.

و(**ضَمَّهَا**)[(٤)]؛ أي: قرأها[(٥)] بالضم.

= ثم لام مكسورة؛ على البناء للمفعول: (**أُعْلِمَا**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بالابتداء بهمزة وصل؛ فعل أمر: (**اعْلَمَا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم التاء مع التنوين: (**لَاغِيَةٌ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذا هو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، فقد ضُبطت فيه؛ بنصب التاء مع التنوين: (**لَاغِيَةً**)، ولا يستقيم ضبطها بالنصب مع سياق كلام الناظم، لأن قول الناظم: (**لَهُم**)؛ المراد بهم المذكورون سابقاً والمرموز إليهم بقوله: (**اعْلَمَا**) (**حَبْرٌ غَلَا**)؛ أي: نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، ورويس، وهؤلاء إنما يقرؤون كلمة: (**لَاغِيَةٌ**): بالرفع.

(٢) ومعنى قوله: (**غِثْ**)؛ فعل أمر، بمعنى الحث على عون المحتاج والمكروب، ومنه: غاث الله المكان؛ أنزل به المطر، وغاثه الله؛ إذا أجاب دعائه ونصره.

(٣) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (**حَبْرٌ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**حَبْراً**)، وهو الذي في سائر نسخ النظم وشروحه.

(٤) ضُبطت في الأصل ـ شرحاً ـ: (**وَضُمَّهَا**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح: (**وَضُمْ**)، وهي كذلك في سائر النسخ.

(٥) الضمير في كلمة (قرأها) يعود؛ إلى كلٍّ من: الياء، والتاء.

المرموز إليهم بقوله: (**اعْلَمَا**[١]) (**حَبْرٌ**[٢] **غَلَا**[٣])؛ أي: نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، ورويس.

على البناء للمفعول.

وقوله: ﴿**لَاغِيَةٌ**﴾؛ بالرفع[٤].

على النيابة (**لَهُمْ**).

وقرأه الباقون: بالفتح.

على البناء للفاعل.

و﴿لَٰغِيَةً﴾؛ بالنصب.

مفعوله[٥].

ففيه ثلاث قراءات[٦]:

١ - ﴿**تُسْمَعُ**﴾؛ بالتاء المضمومة، و﴿**لَاغِيَةٌ**﴾ **[٥٩٣]**؛ بالرفع: لنافع.

٢ - ﴿**يُسْمَعُ**﴾؛ بالياء المضمومة، و﴿**لَاغِيَةٌ**﴾؛ بالرفع - أيضاً -: لابن كثير، وأبي عمرو، ورويس.

---

(١) ومعنى قوله: (**اعْلَمَا**)؛ فعل أمر مِنْ عَلِمَ، يَعْلَمُ، وهي أمر بالعلم والمعرفة، وأصل الكلمة: اعلمنْ؛ بنون التوكيد الخفيفة، والتي ابدلت ألفاً عند الوقف؛ لشبهها بالنون.

(٢) هكذا ضُبِطَتْ في الأصل - شرحاً -؛ بضم الراء مع التنوين: (**حَبْرٌ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بنصب الراء مع التنوين: (**حَبْرًا**)، وهي كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٣) قال ابن الناظم: «قوله: (**غَلَا**)؛ أي: ارتفع وزاد غلاه، أو من غلت القدر؛ من الغليان». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٠١)).

(٤) أي: اقرأ: ﴿لَٰغِيَةً﴾ بالرفع لأهل: (**اعْلَمَا**) (**حَبْرٌ غَلَا**)؛ وعُلِمَ الرفع من عطفه على الترجمة التي قبلها.

(٥) ينظر لتوجيه القراءات الثلاث: الكشف ٢٧١/٢، والدر المصون ٧٦٩/١٠، واللباب ٢٩٧/٢٠، والإتحاف ٦٠٦/٢.

(٦) ينظر: الإتحاف ٦٠٦/٢، وغيث النفع ص (٣٨٢ - ٣٨٣).

٣ ـ ﴿تَسۡمَعُ﴾؛ بالتاء المفتوحة، و﴿لَٰغِيَةً﴾؛ بالنصب: **للباقين.**

٩٩٠ ـ ....وَشُــــدْ إِيَابَهُمْ: ثَبْتًا..........................

واخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ﴾ [٢٥].

فـ(ـشُدْ)؛ أي: اقرأه بتشديد ياء: ﴿إِيَابَهُمۡ﴾.

للمرموز إليهم بثاء **(ثَبْتاً)**(١)؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

[**والباقون**](٢): بتخفيفها.

في الأولى قيل: مصدر (أَيَّبَ)، كـ(بَيْطَر)(٣).

والثانية: مصدر (آبَ)(٤).

هذا وأمال أهل شفا:

﴿أَتَىٰكَ﴾ [١].

و﴿تَصۡلَىٰ﴾ [٤].

و﴿تُسۡقَىٰ﴾ [٥](٥).

---

(١) وقوله: **(ثَبْتاً)**؛ مِنْ: ثَبُتَ، يَثْبُت، ثباتةً، فهو ثَبْت؛ ثَبُت المرء؛ صار ذا حزم ورزانة، ورجل ثَبْتٌ؛ شجاع رصين.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وعدمه سهو وسبق قلم، ولا بد منه لتمام بيان قراءة الباقين.

(٣) قال في الدر: «وقد اضطربت فيها أقوال التصريفيين»، ثم ذكر بعضاً منها، أحدها: ما ذكره الشارح من أنه مصدر لـ(أَيَّبَ)، على وزن (فَيْعَلَ)، كـ(بيطر)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلِبَت الواو ياء، وأدغمت الياء المزيدة فيها، و(إِيَّاب) على وزن: (فيعال)، وقيل غير ذلك. (ينظر: الدر المصون ١٠/٧٧٢ ـ ٧٧٥، واللباب ٢٠/٣٠٤ ـ ٣٠٦، والإتحاف ٢/٦٠٦).

(٤) فهي من (آب)، (يَؤُوبُ)، كـ(قام)، (يقوم)، (قياماً). (ينظر: الدر المصون ١٠/٧٧٢، واللباب ٢٠/٣٠٤، والإتحاف ٢/٦٠٦).

(٥) جاء بعد هذه الكلمة الكريمة كلمة غير واضحة ولا مفهومة: (وترف).

وقلَّلها: الأزرق بخلفه[1].

وأمال هاء التأنيث وما قبلها في:

﴿ٱلۡغَٰشِيَةِ﴾ [١].

و﴿عَامِلَةٞ﴾ [٣].

و﴿نَّاصِبَةٞ﴾ [٣].

و﴿حَامِيَةٗ﴾ [٤].

و﴿ءَانِيَةٖ﴾ [٥].

و﴿نَّاعِمَةٞ﴾ [٨].

و﴿رَّاضِيَةٞ﴾ [٩].

و﴿عَالِيَةٖ﴾ [١٠].

و﴿لَٰغِيَةٗ﴾ [١١].

و﴿جَارِيَةٞ﴾ [١٢].

و﴿مَصۡفُوفَةٞ﴾ [١٥].

و﴿مَبۡثُوثَةٌ﴾ [١٦].

---

(١) لكنَّ الأزرق حيث قلل كلمة: ﴿تَصۡلَىٰ﴾ [٤]، فإن له في لامها الترقيق قولاً واحداً؛ لما مَرَّ من أن التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، وإذا لم يقللها وقرأها بالفتح فقد اختلف الأئمة عنه في هذا الموضع وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ١١٣/٢).

في الوقف: [الكسائي](١)، وكذا حمزة بخلفه(٢).

وأمَّا:

﴿خَٰشِعَةٌ﴾ [٢].

و﴿مَّرۡفُوعَةٞ﴾ [١٣].

و﴿مَّوۡضُوعَةٞ﴾ [١٤].

فالمختار فيها لهما؛ الفتح(٣)، كما تقدم محرراً في الأصول.

والله أعلم(٤).



---

(١) في الأصل: (للكسائي)، ولعل الأليق ما أثبته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٢٧)، والنشر ٢/٨٢، والإتحاف ٢/٦٠٥).

(٢) فرواه عنه أبو القاسم الهذلي في الكامل، ولم يحك عنه فيه خلافاً، بل جعله والكسائي سواء، ورواه أيضاً أبو العز القلانسي، والحافظ أبو العلاء، وأبو طاهر بن سوار، وغيرهم، من طريق النهرواني، إلا أن ابن سوار خص به رواية خلف، وأبي حمدون، عن سليم، ولم يخص غيره عن حمزة في ذلك رواية بل أطلقوا الإمالة لحمزة من جميع رواته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٣٠)، والنشر ٢/٣٩٨، والإتحاف ٢/٦٠٥).

(٣) باعتبار أن الحرف الذي قبل الهاء ـ وهو حرف العين ـ من حروف (حاع)، والفتح للكسائي اختيار الجمهور، وذهب بعض أهل الأداء عنه إلى الإمالة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٢٧)، والنشر ٢/٨٣ ـ ٨٤، والإتحاف ٢/٦٠٥).

(٤) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته على ما بينته في نظائره مراراً. (ينظر: النشر ٢/٤٠٠، وتقريب النشر ص (١٨٨)، وشرح النويري ٦/١٠٩، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٨ ـ ٣٢٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)، والإتحاف ٢/٦٠٥ ـ ٦٠٦).

سُورَةُ الْفَجْرِ

٩٩٠ ـ ....وَكَسْرَ[1] الْوَتْرِ[2]: رُدْ

٩٩١ ـ فَـتًــى......................... ....

اخْتُلِفَ[3] في: ﴿[وَٱلْوَتْرِ][4] ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [٣ ـ ٤].

فـ(ـكَسْرَ).

واو: ﴿الْوَتْرِ﴾.

للمرموز إليهم بقوله (رُدْ)[5] (فَتًى)؛ أي: الكسائي، وحمزة، وخلف عن نفسه.

والباقون: بفتحها.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (كَسْرُ)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الراء: (كَسْرَ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الواو: (الْوَتْرِ)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بكسر الواو: (الْوِتْرِ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٣) من منهج الشارح ـ رحمه الله ـ أنه يتتبع كلام الناظم بالشرح والبيان حرفاً حرفاً، ولكنه هنا خالف عادته فلم يعرج على ذكر الواو العاطفة من قول الناظم: (وَكَسْرَ)، وكان مكان ذكرها من شرحه هو: أن يذكر الواو عند قوله: (اختلف).

(٤) في الأصل: (الوتر).

(٥) ومعنى قوله: (رُدْ)؛ فعل أمر، بمعنى: التمسْ أو اقصدْ، وقد يأتي بمعنى الورود.

وهما لغتان[١]؛ قيل: المفتوح؛ لغة قريش، والمكسور، لغة تميم[٢].

٩٩١ ـ ....فَقَدَّرَ[٣] الثَّقِيلُ: ثُبْ[٤] كَلَا ....

واخْتُلِفَ في: ﴿قَدَّرَ﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ [١٦].

فـ(**ـالثَّقِيْلُ**)؛ أي: قراءته بتشديد الدال.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**ثُبْ كَلَا**)؛ أي: أبي جعفر، وابن عامر.

والباقون: بتخفيفها.

وهما لغتان؛ بمعنى: (الضيق)[٥].

٩٩١ ـ .... **وَبَعْدَ بَلْ لَا أَرْبَعٌ غَيْبٌ: حَلَا**

٩٩٢ ـ شِدْ[٦] خُلْفَ غَوْثٍ.......... ....

(١) في العدد. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٢)).

(٢) كـ(الْحِبْرِ)، و(الْحَبْرِ). (ينظر: الكشف ٣٧٢/٢، والدر المصون ٧٨٠/١٠، واللباب ٣١١/٢٠، والإتحاف ٦٠٨/٢).

(٣) ضُبِطَتْ في المتن الذي على هامش الشرح: (فَقَد)، وهو تصحيف.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء: (ثِبْ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بالضم في الثاء: (ثُبْ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(٥) في الكشف، والدر، والإتحاف، وغيرها: «من التضييق»، وقال موسى جار الله: «بتشديد الدال؛ من التقدير؛ بمعنى: التضييق، أو بمعنى: الإعطاء على قدر الحاجة من غير توسعة، وبتخفيف الدال؛ من (قدر)؛ معناه: ضيق». (ينظر: الكشف ٣٧٢/٢، والدر المصون ٧٨٨/١٠، واللباب ٣٢٦/٢٠، والإتحاف ٦٠٨/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٣)).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الشين: (شِدْ)؛ =

(وَ)**اخْتُلِفَ في** ما (**بَعْدَ**):

﴿بَل لَّا﴾.

وهو (**أَرْبَعٌ**) من الكلمات:

﴿تُكْرِمُونَ﴾ [١٧].

و﴿تَحَٰضُّونَ﴾ [١٨][١].

و﴿تَأْكُلُونَ﴾ [١٩].

و﴿تُحِبُّونَ﴾ [٢٠].

فـ(**ـغَيْبٌ**)؛ أي: القراءة بياء الغيب فيها.

للمرموز إليه بحاء (**حَلَا**)؛ أي: أبي عمرو بكماله.

وكذا يعقوب لكن بخلاف من أحد راوييه، ولذا رمز إليهما بقوله: (**شِدْ خُلْفَ غَوْثٍ**[٢])؛ أي: روح بخلاف عنه، ورويس بلا خلاف.

حملاً على معنى الإنسان المتقدم[٣].

وقرأ الباقون: بتاء الخطاب في الأربع.

للإنسان المراد به الجنس؛ على الالتفات[٤].

وبه قرأ روح من طريق [الزبيري][٥] عنه.

= وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، والثاني: بضم الشين: (**شُدْ**)، ولم يتبين ضبطها في النسخة التي عليها خط الناظم (أ).

(١) رُسِمَتْ في الأصل: (تحضون)، على القصر.

(٢) وقوله: (**غَوْثَ**)، مصدر غاثَ، والغوث؛ النصرة، والإعانة، وتفريج الكربات وقضاء الحاجات.

(٣) إذ المراد به الجنس، والجنس بمعنى الجمع. (ينظر: الكشف ٣٧٢/٢، والدر المصون ٧٨٨/١٠، واللباب ٣٢٧/٢٠).

(٤) ينظر: الكشف ٣٧٢/٢، والدر المصون ٧٨٨/١٠، واللباب ٣٢٧/٢٠.

(٥) في الأصل: (البزي)، والتصويب من النشر. (ينظر: النشر ٤٠٠/٢).

٩٩٢ ـ ....وَتَحُضُّوا[(١)] ضَمَّ[(٢)] (حَا) فَافْتَحْ وَمُدَّ: نَـلْ شَفَا ثِقْ..........

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿تَحُضُّوا﴾ [١٨]، المذكور.

الذي **(ضَمَّ "حَا")**؛ أي: المضموم حاؤه في ذلك.

فـ**(ـافْتَحْ وَمُدَّ)**؛ أي اقرأه: **﴿تَحَاضُّونَ﴾**؛ بفتح الحاء، وألف بعدها، مع إشباع المد.

للأئمة المرموز إليهم بقوله: **(نَلْ شَفَا ثِقْ)**؛ أي: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف في **[٥٩٤]** اختياره، وأبي جعفر.

على أن الأصل: (تتحاضون)؛ حُذِفَتْ إحدى التاءين تخفيفاً[(٣)].

ففيه ثلاث قراءات[(٤)]:

١ ـ **﴿يَحُضُّونَ﴾**[(٥)]؛ بالياء التحتية، وضم الحاء بلا ألف بعدها؛ لأبي عمرو، ويعقوب ـ بخلف عن روح ـ.

٢ ـ و**﴿تَحُضُّونَ﴾**؛ كذلك، لكن بالتاء الفوقية؛ لنافع، وابن كثير، وابن عامر، وروح في وجهه الثاني[(٦)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بضم الحاء: **(وَتَحُضُّوا)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، والثاني: بفتح الحاء: **(وَتَحَضُّوا)**، والثالث: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي ـ وذلك على أحد الوجهين فيها ـ بإبدال واو العطف المقرونة بالكلمة بحرف الجر (في) فيصير ضبط اللفظة: **(فِي تَحُضُّوا)**، بينما ضُبطت في الهامش الذي على النسخة ـ كضبط الجماعة ـ: **(وَتَحُضُّوا)**، ولم تشكل الكلمة بالحركات في نسخة رضوان العقبي، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَتَحُضُّوا)**، **(وَتَحَضُّوا)**، **(فِي تحضوا)**.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الضاد؛ على الإخبار: **(ضَمَّ)**؛ وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بالضم في الضاد؛ على الأمر: **(ضُمَّ)**.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٣٧٣، والدر المصون ١٠/٧٩٠، واللباب ٢٠/٣٢٨.

(٤) ينظر: الإتحاف ٢/٦٠٨، وغيث النفع ص (٣٨٣).

(٥) في الأصل: (أن يحضون)، وهو خطأ وتصحيف.

(٦) وقراءة روح بالخطاب في هذا الحرف من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/٤٠٠، وشرح منحة مولى البر ص (١٣١)).

٣ ـ و﴿تَحَاضُّونَ﴾؛ بالفوقية، وفتح الحاء، وألف بعدها، مع إشباع المد؛ للباقين.

وتقدَّم:

[إشمام][(١)]: ﴿وَجِاْيٓءَ[(٢)]﴾ [٢٣]؛ لهشام، والكسائي، ورويس[(٣)].

ورسمه (جِائى)[(٤)] بألف بين الجيم والياء[(٥)] في مصحف الأندلسيين، وهو على مصحف المدينة العام[(٦)].

وإمالة: ﴿أَنَّىٰ﴾[(٧)] لأهل شفا، وتقليلها للأزرق ودوري أبي عمرو

---

(١) في الأصل: (إشما)، والصواب ما أثبته.

(٢) رُسِمَتْ في الأصل مجردة من واو العطف.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت (٤٣٤)، والنشر ٢٠٨/٢، والإتحاف ٦٠٩/٢.

(٤) هكذا رُسِمَتْ في الأصل، وهي مرسومة في المصحف الشريف: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾، ورسمت في نسخ العقيلة المطبوعة: (**وَجِائ**).

(٥) في الأصل: (والباء)، وهو تصحيف.

(٦) وتحرير الكلام في هذه المسألة كما ذكره الشارح في سورة الزمر حيث قال: «هذا واخْتُلِفَ في رسم: ﴿جِيْٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩]؛ هنا، وفي سورة الفجر: الآية [٢٣]؛ فالجمهور: على رسمها بالياء فقط، وفي مصاحف الأندلسيين: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ بزيادة ألف بين الجيم والياء، واعتمادهم في الرسوم على المصحف المدني العام»، ولذلك قال في الرائية ص (٤٣)، البيت رقم (١١٨):

وَجِـائ أَنْـدَلُـسٌ تَـزِيـدُهُ أَلِـفـاً ... مَعاً وَبِالْمَدَنِي رَسْماً عُنُوا سِيَرَا

قال الشيخ موسى جار الله في شرحه على العقيلة ص (٥٧): «قيل وجه الزيادة: الفرق بين: (جيء)، و(حتى)، أقول: هذا ليس بوجيه؛ لأنَّ عد السِّنَّةِ في: (جيء)، ووجودها في: (حتى)، فارق مغنٍ، فلعل الزيادة ليحتمل الرسم قراءة كانت ثابتة على بناء الفاعل». ويوقف لحمزة، وهشام بخلفه، على: ﴿جِيْٓءَ﴾ ونحوه؛ بالنقل؛ على القياس، ثم تسكن الياء، وبالإدغام ـ أيضاً ـ؛ إجراءً للأصلي مجرى الزائد. (ينظر: النشر ٤٧٦/١، والإتحاف ٤٣٢/٢).

(٧) وهي: ﴿أَنَّىٰ﴾ الاستفهامية، قال في الإتحاف: «وتُعْرَفُ بصلاحية: كيف، أو أين، أو متى، مكانها»، وقال النويري في شرحه: «وهي ـ يعني ﴿أَنَّىٰ﴾ ـ: ما وقع بعدها حرف من خمسة يجمعها قولك: (شليته)». (ينظر: الإتحاف ٢٥٠/١، وشرح النويري ٥٨/٣، وشرح المنير السمنودي (ل ٣١/ب)).

بخلفهما[1].

٩٩٢ ـ ....**[وَافْـتَـحَـا]**[2]

٩٩٣ ـ يُوْثِقْ[3]**، يُعَذِّبْ**[4] **: رُضْ ظُبَى**[5] ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٥﴾ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [٢٥ ـ ٢٦].

فـ**(ـافْتَحَا)**؛ أي: اقرأ بالفتح.

ثاء: ﴿يُوثِقُ﴾.

وذال: ﴿يُعَذِّبُ﴾.

على البناء للمفعول، والنائب: ﴿أَحَدٌ﴾، فيهما[6].

للمرموز إليهما بأولى قوله: **(رُضْ**[7] **ظُبًى)**؛ أي: الكسائي، ويعقوب، بكمالهما.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٦٠٩.

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في المتن الذي على هامش الشرح، بينما هو مثبت في أصل الشرح.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الثاء؛ على البناء للفاعل: **(يُوثِقْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الثاء؛ على البناء للمفعول: **(يُوثَقْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الذال؛ على البناء للفاعل: **(يُعَذِّبْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، والثاني: بفتح الذال؛ على البناء للمفعول: **(يُعَذَّبْ)**، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف المقصورة: **(ظُبًى)**، والثاني: بالألف الممدودة: **(ظُبًا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة.

(٦) والمعنى: لا يُعَذَّبُ عذاب المتحسر أحد، ولا يُوثَقُ وثاق المتحسر أحد. (ينظر: الكشف ٢/٣٧٣، والدر المصون ١٠/٧٩٢، واللباب ٢٠/٣٣، والإتحاف ٢/٦٠٩، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٣)).

(٧) و**(رُضْ)**؛ من الرياضة؛ وهو التهذيب، فهو أمر؛ من (راض)، (يروض)؛ أي: دم على الرياضة فإنا سنشد حجتك وقوتك.

والباقون: بكسرهما.

مبنيين للفاعل، والهاء (لله) ـ تعالى ـ؛ أي: (لا يتولى عذَابَهُ ووِثَاقَهُ سواه، إذ الأمر كله له)، أو للإنسان؛ [أي][١]: (لا يُعَذِّبُ أحد من الزبانية مثل ما يُعَذِّبُونَه)[٢].

هذا وفي السورة مضافتان[٣]:

﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ﴾ [١٥].

﴿رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾ [١٦].

فتحهما: الحرميون، وأبو عمرو.

وأربع زوائد[٤]:

﴿يَسۡرِ﴾ [٤].

أثبتها وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو.

وفي الحالين: ابن كثير، ويعقوب.

﴿بِٱلۡوَادِ﴾ [٩].

أثبتها وصلاً: ورش.

وفي الحالين: يعقوب، وابن كثير بخلف عن قنبل في الوقف[٥].

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته محاكاة لطريقة الشارح في مثله؛ وذلك لتمام المعنى.

(٢) ويمكن أن يكون المعنى: أن عذاب التحسر أشد من كل عذاب؛ فلا يؤلم كإيلام التحسر شيء لا النار ولا الزبانية، فإن العذاب الروحاني أشد من العذاب الجسماني، قاله موسى جار الله. (ينظر: الكشف ٣٧٣/٢، والدر المصون ٧٩٢/١٠، واللباب ٣٣/٢٠، والإتحاف ٦٠٩/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٣)).

(٣) ينظر: النشر ٤٠٠/٢.

(٤) ينظر: النشر ٤٠٠/٢ ـ ٤٠١.

(٥) فالإثبات له طريق التيسير؛ إذ هو من قراءة مؤلفه على فارس بن أحمد، وعنه أسند =

﴿أَكْرَمَنِ﴾ [١٥].

﴿أَهَٰنَنِ﴾ [١٦].

أثبتهما وصلاً: المدنيان، وأبو عمرو بخلف عنه(١)، كما تقدم تحريره في الأصول.

وفي الحالين: يعقوب، والبزي.

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



= رواية قنبل فيه، وكلا الوجهين صحيح، قال في النشر: «صحيح عن قنبل حالة الوقف نصًّا وأداءً»، وقرأ الباقون: بالحذف في الحالين. (ينظر: التيسير ص (١٨١)، والنشر ١٩٢/٢).

(١) فالجمهور عنه: على التخيير؛ بين الإثبات، والحذف، والآخرون: بالحذف فقط، وعليه عوَّل الداني حيث قال في التيسير ص (١٨١): «وقياس قوله في حذفها في رؤوس الآي، يوجب حذفها»، كما عوَّل عليه الشاطبي في الحرز، حيث قال ص (٣٥)، البيت رقم (٤٢٨):

.... وَحَذْفُهُماَ لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلَا

قال في النشر ١٩١/٢: «والوجهان صحيحان، مشهوران، عن أبي عمرو، والتخيير أكثر، والحذف أحسن»؛ وذلك لأنهما رأس آيتين، وهو يعتمد الحذف في رؤوس الآيات ويذهب إلى أنه سنة كما نقله عنه الداني في المكتفى، وابن الجزري في النشر، وغيرهما، حيث كان أبو عمرو يقول: «هو ـ أي الوقف على رؤوس الآي ـ أحب إليّ». (ينظر: المكتفى للداني ص (١١)، والنشر ٢٣٨/١)).

(٢) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته على ما بينته في نظائره. (ينظر: النشر ٤٠٠/٢، وتقريب النشر ص (١٨٨)، وشرح النويري ١١٠/٦ ـ ١١٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٩)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)، والإتحاف ٦٠٧/٢ ـ ٦٠٩).

سُورَةُ الْبَلَدِ

تقدَّم:

اتفاقهم على إثبات[(١)]: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ هنا[(٢)]، كثاني القيامة[(٣)].

وكسر سين: ﴿أَيَحۡسَبُ﴾ معاً[(٤)]، لغير ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر[(٥)].

---

(١) قال في الدر المصون: «ولم يُخْتَلَف في قوله: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة: ٢]، أنه بألف بعد: ﴿لَآ﴾؛ لأنه لم يُرْسَم إلا كذا، بخلاف الأول فإنه رسم بدون ألفٍ بعد: ﴿لَآ﴾، وكذلك في قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، لم يُخْتَلَف فيه أنه بألف بعد: ﴿لَآ﴾»، ونوه على الإجماع فيه ـ أيضاً ـ ابن الناظم والمنير السمنودي في شرحيهما، وإنما عُلِمَ إجماع القراء على القراءة بإثبات الألف بالقيد الذي جاء به الناظم في طيبته حيث قال في سورة يونس، البيت رقم (٦٧٨): (**وَلَا أُقْسِمُ الْاولَى**)؛ فاحترز بـ(**أولى**) القيامة: عن ثانيته؛ وهو: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، وعن: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، فهذين الحرفين متفق على إثبات الألف فيهما عند جميع القراء؛ لأنها ـ أي الألف ـ فيهما كأنه يقول: (إذ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم). (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٢٤٨)، وشرح ابن الناظم بتحقيق د.عادل رفاعي ص (٦١٧)).

(٢) الآية: [١].

(٣) سورة القيامة: الآية [٢].

(٤) الآيتين: [٥، ٧].

(٥) وقرأ بكسر السين: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢/٢٣٦، والإتحاف ٢/٦١٠).

٩٩٣ ـ ....وَلُـــبَــدَا[(١)] ثَــقِّــلْ[(٢)]: ثَــرًا[(٣)].......................

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿لُبَدَا[(٤)]﴾.

مِنْ قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [٦].

فـ(ـثَقِّلْ)؛ أي: اقرأه بتشديد الباء.

للإمام المرموز إليه بثاء (ثَرًا)[(٥)(٦)]؛ أي: أبي جعفر ـ وحده ـ بكماله.

والباقون: بتخفيفها[(٧)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الباء مع التشديد: (لُبَّدَا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، والثاني: بفتح الباء بلا تشديد: (لُبَدَا).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الثاء، وكسر القاف مشددة، وسكون اللام؛ على الأمر: (ثَقِّلْ)، والثاني: بكسر الثاء، وسكون القاف، وضم اللام: (ثِقْلُ)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وقد ضُبطت في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)؛ بالوجهين: (ثَقِّلْ)، (ثِقْلُ).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الراء مع التنوين، وبالألف الممدودة: (ثَرًا)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: ما انفرد به تحقيق الشيخ أيمن سويد، فقد ضُبطت فيه بفتح الراء منونة، وبالألف المقصورة: (ثَرًى)، والثالث: بفتح الراء بلا تنوين: (ثَرَا)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى. وقد تصحفت في أصل شرح الترمسي إلى: (ثَرْ)، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (ثَرًا)، (ثَرًى)، (ثَرَا).

(٤) في الأصل: (لبد)، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) في الأصل: (ثر)، وهو تصحيف.

(٦) ومعنى قوله: (ثَرَا)؛ فعلٌ، مِنْ: ثَرَا، يَثْرو، ثَراءً، أي: نما وزاد، ثرا المال إذا نما وزاد وكَثُر.

(٧) قال في الدر المصون: «واللِّبَدَة، واللُّبْدة؛ الشيء المتلبِّدُ؛ أي: المتراكب بعضُهُ على بعض، ومنه لِبْدَة الأسد»، وقيل: هما بمعنًى، وعلى الوجهين يفيدان الكثرة، وقيل: قراءة أبي جعفر؛ على أنه جمع: لَابِد، أو واحد على وزن جمع، يقال: مال لَابِد ولُبَد؛ بضم اللام وفتح الباء، ويقال: مال لُبَّد؛ بضم اللام وتشديد الباء. (ينظر: الدر المصون ٤٩٩/١٠، واللباب ٣٣٤/٢٠، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٣)).

وتقدَّم الكلام على:

هاء: ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [١٥]؛ إسكاناً [٥٩٥]، واختلاساً، وإشباعاً(١).

وكذا إمالة: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [١٥]؛ لأهل شفا، وأبي عمرو، كذا ابن ذكوان، وشعبة بخلفهما، وتقليلها: للأزرق(٢).

٩٩٣ ـ ....أَطْعَمَ فَاكْسِرْ وَامْدُدَا

٩٩٤ ـ وَارْفَعْ وَنَوِّنْ، فَكَّ(٣) فَارْفَعْ، رَقَبَهْ فَاخْفِضْ: فَتًى(٤) عَمَّ ظَهِيرًا(٥) نَدَبَهْ(٦)

---

(١) فقرأه بسكون الهاء: هشام من طريق الداجوني، ومن رواية ابن عبدان عن الحلواني، وقرأه بقصر الهاء: ابن وردان، ويعقوب، بخلفهما، وقرأ الباقون: بالإشباع، وهو الوجه الثاني لهشام من طريق الحلواني، ولابن وردان، وليعقوب بتمامه. (ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، البيت رقم (١٥٧)، والنشر ٢/٣١٠ ـ ٣١١، والإتحاف ٢/٦٠٢).

(٢) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٦٠٢).

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: ما انفردت به نسخة رضوان العقبي، حيث ضُبطت فيها؛ بضم الكاف: (**فَكُّ**) والثاني: بفتح الكاف: (**فَكَّ**)، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالألف الممدودة: (**فَتًا**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، والثاني: بالألف المقصورة: (**فَتًى**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) ضُبطت في الأصل ـ متناً ـ: (**طهرًا**)، بينما ضُبطت في أصل الشرح: (**ظَهْرًا**)، وكلا الضبطين تصحيف وتحريف في الأصل، وقد ضُبِطت في سائر النسخ: (**ظَهِيرًا**)، وهو الذي أثبته في الشرح أصلاً ومتناً.

(٦) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ: (**فديه**)، وهو تصحيف موهم خلاف المراد، على أن الشارح في شرحه لم يعوِّل على هذا التصحيف، بل ذكر صاحب الرمز الصحيح وهو عاصم، مما يدل على أنه تصحيف وتحريف في الأصل، وقد ضُبِط في سائر النسخ: (**نَدَبَهْ**)، وهو الذي أثبته في أصل الشرح ومتنه.

واخْتُلِفَ في قوله: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا. . . الخ﴾.

أمَّا: ﴿أَطْعَمَ﴾ **(فَاكْسِرْ وَامْدُدَا)** **(وَارْفَعْ وَنَوِّنْ)**؛ أي: اقرأه: ﴿إِطْعَامٌ﴾؛ بكسر الهمزة، وألف بعد العين، ورفع الميم، وتنوينها.

وأمَّا: ﴿فَكُّ﴾ **(فَارْفَعْ)**؛ أي: اقرأه برفع الكاف.

وأمَّا: ﴿رَقَبَةٍ﴾ **(فَاخْفِضْ)**؛ أي: اقرأه [بالجرِّ][1].

وذلك قراءة الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(فَتًى عَمَّ ظَهِيْرًا[2] نَدَبَهْ[3])**؛ أي: حمزة، وخلف عن نفسه، ونافع، وأبي جعفر، وابن عامر، ويعقوب، وعاصم بكمالهم.

فقوله: ﴿فَكُّ﴾؛ مضاف إلى: ﴿رَقَبَةٍ﴾؛ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: (هو فك رقبة أو إطعام عليه؛ للإباحة)[4].

وقرأ الباقون: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي.

﴿**فَكَّ**﴾؛ بفتح الكاف، فعلاً ماضياً.

﴿**رَقَبَةً**﴾؛ بالنصب؛ مفعوله.

﴿**أَوْ أَطْعَمَ**﴾؛ بفتح الهمزة، والميم من غير تنوين فيها، ولا ألف قبلها، فعلاً ماضياً أيضاً، والفعل بدل من قوله: ﴿اقْتَحَمَ﴾ [١١]، فهو تفسير وبيان له، كأنه قيل: (فلا فك. . .الخ)[5].

ويوقف على: ﴿الْمَشْأَمَةِ﴾ [١٩]؛ لحمزة بالنقل فقط[6].

---

(١) في الأصل: (بجر الميم)، وهو سبق قلم.

(٢) ومعنى قوله: (**ظَهِيراً**)؛ مُعيناً، والظهير؛ هو الناصر والمعين.

(٣) ومعنى قوله: (**نَدَبَهْ**)؛ فعلٌ، مِنْ: نَدَب، ينْدُبُ، يقال: أفرغ نَدْبهُ؛ أي: رِثاءَه وما يصاحبه من الأنين والتوجع، و(نَدَبه)؛ أي: ناداه قائلاً: (وامعيناه) ونحوها من ألفاظ النداء.

(٤) ينظر: الكشف ٣٧٦/٢، والدر المصون ٩/١١، واللباب ٣٤٨/٢٠.

(٥) ينظر: الكشف ٣٧٥/٢ ـ والدر المصون ٩/١١، واللباب ٣٤٨/٢٠.

(٦) فالهمز هنا؛ همز صحيح متحرك ومتوسط بنفسه جاء بعد ساكن، وقد حُكِيَ فيه وجه ثانٍ؛ =

وتقدَّم همز: ﴿مُّؤْصَدَةٌۢ﴾ [٢٠]؛ لأبي عمرو، وحفص، وحمزة، ويعقوب، وخلف عن نفسه(١)؛ على أنه من: (آصدتُّ الماءَ؛ أغلقته، فهو مُؤْصَدٌ)(٢)، وأمَّا بغير الهمز؛ فمن: (أَوْصَدَ)، (يُوصِدُ)(٣)، وتقدم لأبي عمرو أنها لا تُبْدَل حتى على وجه الإبدال في غيره(٤).

وليس في هذه السورة ياء **إضافة، ولا زائدة.**

بل السور الآتية إلى آخر القرآن كذلك.

إلَّا ما يأتي في الكافرون(٥).

والله أعلم(٦).

= وهو التسهيل بين بين، قال في النشر: «وهو ضعيفٌ جداً». (ينظر: النشر ٤٨١/١، والإتحاف ٦١١/٢).

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ٣٩٥/٢، والإتحاف ٦١١/٢.

(٢) كـ(أَكْرَمَ)، (يُكْرِمُ)، ونقل في الدر المصون في قراءة الهمز لطيفة عن شعبة راوي عاصم، حيث قال: «وكان أبو بكر ـ راوي عاصم ـ يكره الهمزةَ في هذا الحرف، وقال ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: (لنا إمام يهمز (مؤصدة) فأشْتَهِي أن أسدَّ أذني إذا سمعته)، قلتُ: وكأنه لم يحفظ عن شيخه إلا ترك الهمز مع حفظ حفصٍ إياه عنه، وهو أضبط لحرفه من أبي بكر على ما نقله القراء، وإن كان أبو بكر أكبرَ وأتقن وأوثق عند أهل الحديث». (ينظر: الكشف ٣٧٧/٢، والدر المصون ١١/١١ ـ ١٢، واللباب ٣٥٢/٢٠، والإتحاف ٦١١/٢).

(٣) كـ(أَوْصَلَ)، (يُوْصِلُ). (ينظر: الكشف ٣٧٧/٢، والدر المصون ١١/١١، واللباب ٣٥٢/٢٠).

(٤) لأنها عنده من المستثنيات؛ وذلك مخافة الخروج من لغة إلى أخرى، لأنَّ: (آصدتُّ) كـ(آمنت) بمعنى: (أطبقت)، مهموز الفاء، و(أوصدت)، كـ(أوقيت)؛ معتلها، ولذا قال في الحرز، البيت رقم (٢٢٠):

وَمُؤْصَدَةٌ أَوْصَدتُّ يُشْبِهُ كُلُّهُ ... تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الأَدَاءِ مُعَلَّلَا

(ينظر: النشر ٣٩٣/١، والإتحاف ٢٠١/١ وحجة القراءات ص (٧٦٦)).

(٥) ففيها ياء إضافة واحدة؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [٦]، وفيها من ياءات الزوائد واحدة ـ أيضاً ـ، وهي من قوله تعالى: ﴿دِينِ﴾ [٦]. (ينظر: النشر ٤٠٤/٢).

(٦) ينظر: النشر ٤٠١/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١١٠/٦ ـ ١١٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٢٩ ـ ٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٦١٠/٢ ـ ٦١١.

وَمِنْ سُورَةِ وَالشَّمْسِ[(١)] إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ[(٢)]

وهي أربعٌ وعشرون سورة؛ الشَّمس، والَّليل، والضُّحى، والإِنْشِراح، والتِّين، والْعَلق، والْقَدر، ولم يَكَنْ، والزَّلْزَلة، والْعَادِيَات، والْقَارِعة، والتَّكَاثر، والْعَصْر، والْهُمَزة، والْفِيل، وقُرَيش، والْمَاعُون، والْكَوثر، والْكَافرون، والنَّصر، وتبَّت، والإِخْلَاص، والْفَلق، والنَّاس.

٩٩٥ ـ وَلَا يَخَافُ[(٣)]: [عَمَّ فَاءٌ][(٤)]........... ....

(١) وقد عنون لهذه السورة الكريمة بهذا الاسم ـ أي (سورة والشمس) بإضافة واو القسم ـ الكلبي، والجمل، في تفسيرهما، والسخاوي في جمال القراء، والبقاعي في نظمه، ومن أسمائها التوقيفية: (سورة والشمس وضحاها). (ينظر: أسماء سور القرآن وفضائلها ص (٥٥٣ ـ ٥٥٤)).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**وَمِنْ سُورَةِ وَالشَّمْسِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا شرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح النويري، حيث ضُبطت فيها: (**وَمِنْ سُورَةِ الشَّمْسِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ**)، وإلا شرح موسى جار الله حيث ضُبطت فيه: (**مِنْ سُورَةِ الشَّمْسِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ**)، بينما لم يُذْكَرْ العنوان في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، بل شرع في شرح الأبيات مباشرة، بينما ضُبطت في النسخة التركية من الشرح كضبط الجماعة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالفاء مكان الواو: (**فَلَا يَخَافُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وشرح موسى جار الله، والثاني: بالواو: (**وَلَا يَخَافُ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من ضبطه للمتن ص (١٢٩): «في جميع النسخ المخطوطة (**فَلَا يَخَافُ**)، واعتمدت في هذا الموضع على ما ضبطه الشيخ الضباع؛ جمعاً بين القراءتين؛ لأن قراءة الواو لا تؤخذ من الضد».

(٤) ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ؛ بتقديم كلمة (**عَمَّ**) على كلمة: (**فَاءٌ**) مجردة =

واخْتُلِفَ في: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾ [١٥].

فقرأه الأئمة المرموز إليهم بقوله: **(عَمَّ) [٥٩٦]**؛ أي: نافع، وأبو جعفر، وابن عامر.

(فَاءٌ)؛ أي: بفاء مكان الواو في **قراءة الباقين**.

وكلٌّ موافق لرسمه[(١)].

هـذا وأمـال رؤوس الآي، سـوى: ﴿تَلَىٰهَا﴾ [٢]، و﴿طَحَىٰهَا﴾ [٦]: أهـل شفا[(٢)].

أمَّا هما[(٣)]: فالكسائي وحده[(٤)].

وقلل الجميع: الأزرق[(٥)]، وأبو عمرو[(٦)]، بخلفهما[(٧)].

قال في الغيث[(٨)]: «وبه انتهى عدد الإدغام الصغير الجائز المختلف

= من (أل) التعريف: **(عَمَّ فَاءٌ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى، بعكسه؛ أي: **(الْفَاءُ عَمَّ)**، وهذا الموضع من انفرادات الترمسي في ضبط المتن.

(١) فقراءة الفاء؛ للمساواة بينه وبين ما قبله من قوله: ﴿لَهُمْ﴾ [١٣]، و﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ [١٤]، وقراءة الواو: إما للحال، أو لاستئناف الأخبار. (ينظر: الكشف ٣٨٢/٢، والدر المصون ٢٥/١١، واللباب ٣٦٧/٢٠، والنشر ٤٠١/٢، والإتحاف ٦١٢/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٦١٢/٢.

(٣) أي: ﴿تَلَىٰهَا﴾ [٢]، و﴿طَحَىٰهَا﴾ [٦].

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٥)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٦١٢/٢.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٦١٢/٢.

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٦١٢/٢.

(٧) بعد قوله: (بخلفهما)، قال: (عن ابن ذكوان)، وهو وهم وسبق قلم، فلا مكان لابن ذكوان في تقليل رؤوس الآي كما هو معلوم.

(٨) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٤).

فيه بين القراء؛ وجملة ما في كتاب الله العزيز منه؛ ثلاث مائة وستة عشر حرفاً، هذا ما ثبت عندنا وتحرر».

والله أعلم(١).



(١) قد جرت عادة الشارح أن ينبه على نهاية كل سورة من السور المجموعة تحت عنوان واحد في أصل نظم الطيبة، لكنه هنا خالف عادته؛ فلم ينوه على انتهاء سورة (والشمس)، ولا على ابتداء سورة (الليل)، على ما بينته في نظائره مرارًا. (ينظر: النشر ٤٠١/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١١٠/٦ ـ ١١٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/أ)، والإتحاف ٦١٢/٢ ـ ٦١٣).

سُورَةُ وَاللَّيلِ

أمال فواصلها اليائية؛ وهي تسع عشرة: أهل شفا[(١)].

وقلَّلها: الأزرق[(٢)]، وكذا أبو عمرو بخلفه[(٣)].

[وأمال][(٤)] ﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾ [٧]، و﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾ [١٠][(٥)]؛ أهل شفا، وأبو عمرو[(٦)]، وكذا ابن ذكوان بخلفه[(٧)].

وقلَّلهما: الأزرق.

وضم سِينَهُمَا: أبو جعفر[(٨)].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٢/٣٧، والإتحاف ٢/٦١٤.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٢/٥١، والإتحاف ٢/٦١٤.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٢/٥٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٢/٦١٤.

(٤) في الأصل: (وأما)، وهو تصحيف.

(٥) في الأصل: (والعسرى).

(٦) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠.

(٧) فرواه الصوري عنه: بالإمالة، ورواه الأخفش عنه: بالفتح، وانفرد الكارزيني عن المطوعي عن الصوري: بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصوري، وهذا الحكم ـ في الإمالة وعدمها ـ لابن ذكوان يدخل تحته كل ما كان فيه راء بعدها ألف ممالة بأي وزن كان. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٥)، والنشر ٢/٤٠).

(٨) وسكنها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٦١٤).

وقرأ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [١٤]، بتشديد التاء في الوصل: البزي بخلفه، ورويس[١].

وهو ـ وإن كان فيه عُسْرٌ للجمع بين الساكنين ـ سائغ، جائز؛ لصحة الرواية به، واستعماله عن العرب، والقراء، فلا يلتفت لطعن الطاعن[٢].

وما قيل[٣]: من تحريك النون هنا بالكسر فمردود، [لا يعول][٤] عليه، كما حقَّقه المصنف[٥].

والله أعلم[٦].

---

(١) وقرأ الباقون: بالتخفيف، ولا خلاف بين القراء العشرة في الابتداء بها بالتخفيف؛ لامتناع الابتداء بالساكن، وموافقته للرسم والرواية. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١١)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٦١٤ ـ ٦١٥).

(٢) وذلك لصحة النقل والرواية، وشيوع استعماله عند القراء والعرب في غير موضع، وممن تكلم في هذه القراءة ابن عطية والقرطبي في تفسيريهما، حيث قال في المحرر الوجيز: «وهي قراءة قلقة؛ لأنها تقتضي اجتماع ساكنين»، ونقل القرطبي كلام ابن عطية المذكور وقال به. (ينظر: النشر ٢/٢٣٣، والإتحاف ٢/٦١٤ ـ ٦١٥، والمحرر الوجيز ٤/١٧١، وتفسير القرطبي ١٥/١٧٤، ومعجم القراءات ٦/٢٣٧).

(٣) يريد بذلك ما حكاه الديواني عن شيخه الجعبري من جواز تحريك التنوين ـ هنا ـ بالكسر، وما حكاه السمين الحلبي عن أبي البقاء العكبري، حيث قال في الدر المصون: «وقال أبو البقاء: يُقْرأ بكسر التنوين، وتشديد التاء، وهذه قراءة غريبة، ولكنها موافقة للقياس من حيث إنه لم يلتقِ فيها ساكنان». (ينظر: النشر ٢/٢٣٣، والدر المصون ١١/٣٠، ومعجم القراءات ١٠/٤٦٨ ـ ٤٦٩).

(٤) في الأصل: (لا يعود)، وهو تصحيف.

(٥) قال في النشر: «وقد ذكر الديواني في شرحه على (الأصول) أن الجعبري أقرأه بتحريك التنوين بالكسر في: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [١٤]؛ على القياس، ولا يصح، قلتُ: وقفت على كلام الجعبري في شرحه، فظهر أن الديواني لم يغلط فيما نقله عن الجعبري، وهذا لا نعلم أحداً تقدم الجعبري إليه، ولا دل عليه كلامه، ولا عرج عليه من أئمة القراءة قاطبة، ولا نُقِلَ عن أحد منهم، ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل، وهذا وإن جاز عن أهل العربية في الكلام فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلَّام، إذ القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، واقرؤوا كما علمتم، كما ثبت عن النبيِّ ﷺ. . .الخ». (ينظر: النشر ٢/٢٣٣).

(٦) ينظر: شرح النويري ٦/١١٤، والإتحاف ٢/٦١٤ ـ ٦١٥.

سُورَةُ وَالضُّحَى

أمال فواصلها الثمان ـ ومنها: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [١]، سوى: ﴿سَجَىٰ﴾ [٢] ـ: أهل شفا(١).

وقلَّلها: الأزرق(٢)، وأبو عمرو بخلفه(٣).

وأمَّا: ﴿سَجَىٰ﴾ [٢].

فأمالها: الكسائي وحده(٤).

وقلَّلها: الأزرق، وأبو عمرو بخلفه.

وقرأ: ﴿وَلَلْأَخِرَةُ﴾ [٤].

بالنقل: ورش.

وثَلَّثَ الأزرق عنه: مد الألف بعد اللام.

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٦١٤/٢.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٦١٤/٢.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٧ ـ ٢٩٨)، والنشر ٥٢/٢ ـ ٥٣، والإتحاف ٦١٤/٢.

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٦)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٦١٦/٢.

مع ترقيق رائها وجهاً واحداً، بخلاف المضمومة في نحو: ﴿خَيۡرٌ لَّكَ﴾ [٤]؛ فله الوجهان، والأصح الترقيق[١].

وسَكَتَ على اللام: حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس عن خلف، بخلاف عنهم[٢].

ويوقف عليه لحمزة: بالنقل، وبالسكت[٣]، مع الإمالة وعدمها[٤].

وعلى: ﴿فَـَٔاوَىٰ﴾ [٦]، و﴿فَأَغۡنَىٰ﴾ [٨]؛ بالتسهيل بين بين، وبالتحقيق ـ أيضاً ـ؛ بكونه متوسطاً بزائد[٥].

والله أعلم[٦].

---

(١) نصَّ عليه في النشر، حيث قال: «والترقيق هو الأصح نصًا، وروايةً، وقياساً»، وهو الذي في التيسير، والهادي، والكافي، والتلخيصين، والهداية، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية، وغيرها. (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذاهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٩)، والنشر ٩٩/٢ ـ ١٠٠، والإتحاف ٦١٦/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات (٢٣٥ ـ ٢٣٨)، والإتحاف ٦١٦/٢.

(٣) وليس له فيها التحقيق من غير سكت، قال في النشر: «لا أعلم هذا الوجه ـ أي التحقيق من غير سكت ـ في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفًا، لا أعلم بين المتقدمين في هذا خلافًا منصوصًا يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتمادًا على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها»، وقال الشيخ محمد تميم الزعبي ـ فيما تلقيته عنه بمضمن كتابه الفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي ـ ما نصُّهُ: «وإذا وقف حمزة على نحو: (الأرض) فيها وجهان: النقل، والسكت، وزاد المتولي في الروض النضير الوقف بالتحقيق، وكذا الشيخ ملا علي قاري في شرحه على الشاطبية، إلا أن الوقف بالتحقيق لا تؤيده النصوص»، وقد سبق بحث وتحرير هذه المسألة في باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره. (ينظر: النشر ٤٨٦/١ ـ ٤٨٧).

(٤) أي: إمالة تاء التأنيث عند الوقف. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٣٠)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٦١٦/٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٦١٦/٢.

(٦) ينظر: شرح النويري ١١٩/٦، والإتحاف ٦١٦/٢.

سُورَةُ الإِنْشِرَاحِ

رَقَّقَ الأزرق راء: ﴿وِزْرَكَ﴾ [٢]، و﴿ذِكْرَكَ﴾ [٤]، بخلف فيهما[١]، والوجهان صحيحان [٥٩٧].

وضَمَّ أبو جعفر سين[٢]: ﴿ٱلْعُسْرَ﴾ معاً[٣]، و﴿يُسْرًا﴾ معاً[٤].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٥].



(١) فقرأهما بالتفخيم: مكي، والمهدوي، وأبو الفتح، وصاحب التجريد؛ من أجل تناسب رؤوس الآي، ورققهما: آخرون؛ على القياس، والوجهان في: التذكرة، والكافي وقال: إن التفخيم فيهما أكثر، والتلخيصين، وهما ـ أيضاً ـ في جامع البيان، واختار في الجامع: الترقيق. (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٥)، والنشر ٩٧/٢، وجامع البيان ٤٠١/١، والإتحاف ٦١٧/٢).

(٢) وسكنها الباقون. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٥٥)، والنشر ٢١٦/٢، والإتحاف ٦١٧/٢).

(٣) الآيتين: [٥، ٦].

(٤) الآيتين: [٥، ٦].

(٥) ينظر: شرح النويري ١٢١/٦ ـ ١٢٢، والإتحاف ٦١٦٧/٢.

سُورَةُ (وَالتِّينِ)

﴿ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [٣].

و﴿خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [٤].

ما فيه من النقل، والسكت، وعدمهما؛ واضح.

وكذا ثلاثة[(١)]: ﴿ءَامَنُواْ﴾ [٦]؛ للأزرق.

ويوقف لحمزة على: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ﴾ [٤][(٢)]؛ بأربعة أوجه[(٣)]:

الأول: التحقيق بلا سكت[(٤)].

الثاني: مع السكت على حرف المد[(٥)].

الثالث: نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها بلا إدغام[(٦)].

---

(١) أي: ثلاثة مد البدل.

(٢) في الأصل: (ما في أحسن)، وهو تصحيف.

(٣) وحُكِيَ وجه خامس؛ وهو التسهيل بين بين، على ما ذكره أبو العلاء، قال في النشر: «وهو ضعيف». (ينظر: النشر ١/٤٩٠).

(٤) وهو مذهب الجمهور. (ينظر: النشر ١/٤٨٩).

(٥) وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي، وبه قرأ صاحب المبهج على شيخه أبي الفضل، وصاحب التجريد على شيخه عبدالباقي في رواية خلاد. (ينظر: النشر ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠).

(٦) وهو مذهب أكثر العراقيين. (ينظر: النشر ١/٤٩٠).

الرابع: النقل مع الإدغام[١].

وهو من المتوسط بغيره المنفصل.

والله سبحانه وتعالى أعلم[٢].



---

(١) ينظر: النشر ١/٤٩٠.

(٢) ينظر: الإتحاف ٦١٨/٢.

سُورَةُ الْعَلَقِ

أبدل همزة: ﴿اقْرَأْ﴾ معاً[(١)]؛ أبو جعفر وحده[(٢)]، كوقف حمزة، وهشام بخلفه[(٣)].

وأمال رؤوس آيها التسعة من: ﴿لَيَطْغَىٰ﴾ [٦]، إلى: ﴿يَرَىٰ﴾ [١٤]: أهل شفا[(٤)].

وافقهم [في إمالة: ﴿يَرَىٰ﴾ [١٤]][(٥)]: أبو عمرو، وابن ذكوان بخلفه[(٦)].

---

(١) الآيتين: [١، ٣].

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٠٦)، والنشر ٤٠١/٢، والإتحاف ٦١٩/٢.

(٣) فالهمزة هنا من أنواع الهمز الساكن اللازم الذي لا يتغير في حاليه، المتطرف، فتخفيفه عند حمزة وهشام بخلفه: أن يبدل بحركة ما قبله، وحيث إن ما قبله مفتوح فإن الهمز يبدل ألفاً. (ينظر: النشر ٤٣٠/١ ـ ٤٣١، والإتحاف ٦١٩/٢).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٨٣)، والنشر ٣٧/٢، والإتحاف ٦١٤/٢.

(٥) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، ولا بد منه لاستقامة المعنى وصحته؛ لأن عدمه يوهم أن أبا عمرو وابن ذكوان كأهل شفا في إمالة رؤوس الآي التسع كلها التي في سورة (اقرأ)، وليس ذلك كذلك. (ينظر: الإتحاف ٦١٩/٢).

(٦) كما نصَّ عليه في طيبة النشر، حيث قال في البيت رقم (٢٩٥):

......وَفِيـمَـا بَـعْـدَ رَاءٍ حُـطْ مَـلَا خُلْفًا................................

فهي عند أبي عمرو وابن ذكوان من باب الألفات التي وقعت بعد راء، فأمالها أبو عمرو إمالة كبرى بلا خلاف عنه، وأمالها ابن ذكوان بخلاف عنه، فأمال هذا الباب؛ الصوري، وفتحه عنه: الأخفش، وقراءة ابن ذكوان ـ بخلف عنه ـ بإمالة كل ألف بعد راء؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٤٠/٢، وشرح منحة مولى البر ص (٧٥)).

وقلَّل الأزرق الكلَّ وجهاً واحداً[(١)]، وحينئذ يرقق لام: ﴿صَلَّىٰ﴾ [١٠]، كذلك[(٢)].

وافقه أبو عمرو على تقليل غير: ﴿يَرَىٰ﴾ [١٤][(٣)]، بخلفه[(٤)].

٩٩٥ ـ ....وَاقْصُـرِ[(٥)] أَنْ رَأَهُ: زَكَا بِخُلْفٍ..................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [٦ ـ ٧].

فـ(**ـاقْصُرِ**).

همز: ﴿أَن رَّءَاهُ﴾.

أي: اقرأ[(٦)] بحذف الألف بين الهمزة والهاء، فيصير بوزن: (رَعَهُ)[(٧)].

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٢٩٧)، والنشر ٥١/٢، والإتحاف ٦١٤/٢.

(٢) لما مَرَّ من أن التغليظ والإمالة ضدان لا يجتمعان، لكنَّ الأزرق إذا لم يقللها وقرأها بالفتح فقد اختلف الأئمة عنه في اللام في هذا الموضع وفي كل موضع وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، ذكر ذلك كله الإمام ابن الجزري في النشر، وعزاه إلى الأئمة وأهل الكتب. (ينظر: النشر ١١٣/٢، والإتحاف ٦١٩/٢).

(٣) لما مَرَّ من أن أبا عمرو يميل الألف الواقعة بعد راء إمالة كبرى، بلا خلاف عنه في ذلك.

(٤) لما مَرَّ من تحرير وبيان مذهبه في رؤوس الآي من ذوات الياء في باب الفتح والإمالة بين اللفظين. (ينظر: طيبة النشر، الأبيات رقم (٢٩٨ ـ ٢٩٩)، والنشر ٥٢/٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: (**وَاقْصُرِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وفي جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه؛ بسكون الراء: (**وَاقْصُرْ**).

(٦) في الأصل: (قرأ)؛ على الخبر، بينما الصواب أن تكون على الأمر: (اقرأ)، كما هو صريح كلام الناظم.

(٧) وذلك على قاعدة التخفيف، قال موسى جار الله: «وقد سُمِع، والسماع أصل اللغة». (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

للمرموز إليه بزاي **(زَكَا)**[١]؛ أي: قنبل وحده.

(بِخُلْفٍ) عنه فيه.

والوجه الآخر له: المد، **كالباقين**.

وهو رواية الزينبي عنه[٢].

والأول: من طريق ابن شنبوذ، وابن مجاهد، وغيرهما[٣].

وذكر في الحرز أنَّ ابن مجاهد رواه[٤] عنه ولم يأخذ به، حيث قال[٥]:

وَعَنْ قُنْبُلٍ قَصْراً رَوَى ابْنُ مُجاَهِدٍ ... رَآهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمِّلَا

وكأنه اغتر بقول ابن مجاهد[٦]: «أَنَّهُ غَلَطٌ».

لكنه ردَّه الناس عليه؛ بأنه لا وجه لتضعيفه، فضلاً عن تغليطه[٧].

والذي ارتضاه المصنف[٨]: «أنه إن أخذ عن قنبل بغير طريق ابن مجاهد والزينبي ـ كابن شنبوذ وأبي ربيعة وغيرهما ـ فبالقصر وجهاً واحداً بلا ريب[٩]، وإن أخذ عنه بطريق الزينبي فبالمد ـ كالجماعة ـ وجهاً

---

(١) وقوله: (زَكَا)؛ فعلٌ ماض، مِنْ: زَكَا، يَزْكُو، فهو زَاكٍ، بمعنى النماء والكثرة، يقال: زَكَا الزرع؛ نما وكَثُر، وزكَت الأرض؛ صارت خِصْبة، وزَكَا الرجل؛ صار زكيًّا صالحاً.

(٢) ينظر: النشر ٤٠٢/٢.

(٣) وهي رواية أكثر الرواة عن قنبل. (ينظر: النشر ٤٠٢/٢).

(٤) أي: أنه روى القصر عن قنبل.

(٥) ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١١١٥).

(٦) ينظر: السبعة ص (٦٩٢)، وجامع البيان ٤٨٩/٢، والنشر ٤٠١/٢.

(٧) قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٠١/٢).

(٨) ينظر: النشر ٤٠٢/٢.

(٩) لروايتهم كذلك من غير إنكار. (ينظر: النشر ٤٠٢/٢).

واحداً، وإن أخذ بطريق ابن مجاهد فبالوجهين[1]؛ وهما صحيحان عنه؛ في الكافي، والتلخيص، وغيرهما».

قال ـ أعني [٥٩٨] المصنف[2] ـ: «ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء، والمد أقوى من طريق النص، وبهما آخذ من طريقيه، جمعاً بين النص والأداء، ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية، وخالف في الرواية».

قال في الإتحاف[3]: «وقد وُجِّهَ الحذفُ؛ بأن بعض العرب يحذف لام مضارع (رأى)؛ تخفيفاً، ومنه قولهم: أصاب الناس [جهد][4] ولو [ترى][5] أهل مكة، بل قيل: إنها لغة عامة، وحيث صحت الرواية به وجب قبوله، ولا يجوز رده».

وتقدَّم تحرير أوجه: ﴿رَءَاهُ﴾ [٧]؛ للأزرق[6].

---

(١) إن كان الراوي عن ابن مجاهد ممن قد صح عنه القراءة بالوجهين؛ كأبي أحمد السامريّ، وكزيد بن علي بن أبي بلال، وغيرهما، أخذ بهما ـ أي بالوجهين؛ المد والقصر ـ، وأمَّا إن كان الراوي ممن روى القصر عنه كصالح المؤدب، وإبكار بن أحمد، والمطوعي، وغيرهم، فيؤخذ به ـ بالقصر ـ كذلك، وإن كان الراوي عن ابن مجاهد ممن روى المد عنه؛ كأبي الحسن المعدل، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي حفص الكتاني، وغيرهم، فالمد فقط. (ينظر: النشر ٢/٤٠٢).

(٢) ينظر: النشر ٢/٤٠٢.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٠.

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو ثابت في الإتحاف، ولا بد منه لتمام المعنى ووضوحه. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٠).

(٥) في الإتحاف: (تَرَ)؛ بالفتحة بلا ألف. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٠).

(٦) ليس الأزرق وحده، بل ومعه باقي القراء المميلين والمقللين، فقرأ: ﴿رَءَاهُ﴾، ونحوه؛ مما اتصل بالضمير، بإمالة الراء والهمزة معاً: حمزة، والكسائي، وخلف، وقللهما: الأزرق معاً، وعلى التقليل أوجه البدل الثلاثة، وأمال الهمزة فقط: أبو عمرو، واختلف عن هشام؛ فله الفتح فيهما معاً، والإمالة فيهما ـ أيضاً ـ معاً، والوجهان صحيحان عن هشام كما في النشر، واختلف أيضا عن ابن ذكوان على ثلاثة أوجه؛ =

وقرأ: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ الثلاثة[(١)]:

بتسهيل الهمزة الثانية: المدنيان.

زاد الأزرق في الوصل[(٢)]: بإبدالها ألفاً، مع إشباع المد للساكنين.

= الأول إمالتها معاً، والثاني: فتحهما، والثالث: فتح الراء، وإمالة الهمزة، وأما أبو بكر: ففتحهما عنه ـ معاً ـ العليمي، وأمالهما عنه ـ معاً ـ يحيى بن آدم، والباقون: بالفتح فيهما. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣٠١ ـ ٣٠٢)، والنشر ٢/٤٦، والإتحاف ٢/٢٦٣).

(١) الآيات الكريمات: [٩، ١١، ١٣].

(٢) وقول الشارح: «في الوصل»؛ فيه إشارة إلى أنَّ وجه الإبدال مع المد الطويل للأزرق عن ورش إنما هو حال الوصل دون الوقف، وهو الصواب، فإذا وقف الأزرق على: ﴿أَرَءَيْتَ﴾، فليس له إلا وجه التسهيل بين بين، على ما حرره المحررون، وقال به الأئمة المعتبرون. قال في الإتحاف ١/٢٠٦: «وإذا وقف للأزرق في وجه البدل عليه على نحو: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، وكذا: ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ تعيَّن التسهيل بين بين؛ لئلا يجتمع ثلاث سواكن ظواهر، ولا وجود له في كلام العرب، وليس ذلك كالوقف على المشدد في نحو: ﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]».

وقال الشيخ السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى المسمى بـ(دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة) ص (٤٥٦)، الأبيات رقم (١٣٩ ـ ١٤٠):

لَا تُبْدِلاً (أَئِمَّةً) بَلْ سَهِّلَا ... وَهَكَذَا نَحْو (أَأَمَنْتُمْ) جَلَا
وَوَقْفُ (أَأَنْتَ) (أَرَيْتَ) وَعَلَى ... تَوَسُّطِ الْيَا هَاشِمٌ قَدْ أَبْدَلَا

وقال العلامة الطباخ:

وَقِفْ عَلَى (أَأَنْتَ) بِالتَّسْهِيْلِ لَهْ ... وَنَحْوِهِ وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُبْدِلَهْ

وقال الشيخ الطيبي:

نَحْو (أَأَنْتَ) (أَرَأَيتَ) إِنْ وُقِفْ ... لِلْأَزْرَقِ امْنَعْ بَدَلاً فِيْهِ وُصِفْ
وَقِفْ بِتَسْهِيْلٍ فَقَطْ وَيَمْتَنِعْ ... سَوَاكِنُ ثَلَاثَةٌ إِنْ تَجْتَمِعْ
إِنْ أُظْهِرَتْ لَا كَـ(صَوَافَّ) شُدِّدَا ... فَالْوَقْفُ بِالسُّكُونِ فِيْهِ وَرَدَا

وقد جَوَّز العلامة السنباطي ـ فيما نقله عن المنصوري ـ وجه الإبدال للأزرق وقفاً وعزاه إلى جامع البيان، قال المنصوري:

وَفِي (أَأَنْتَ) (أَرَأَيتَ) وَقْفَا ... لِأَزْرَقٍ بِالتَّسْهِيلِ لَنْ يَخْتَلِفَا
لَكِنْ بِجَامِعِ الْبَيَانِ ذُكِرَا ... كُلًّا لِسِنْبَاطِيٍّ نَقْلُهُ يُرَى

قال العلامة الخليجي بعد أن نقل الشواهد السابقة ص (٥٩): «قال بعض مشايخنا: وإذا وقفت على (أرأيت) في وجه الإبدال فإنك تمدُّ الألف مدًّا مشبعاً والياء بالتوسط، =

وحذفها: الكسائي.

وأثبتها محققة: الباقون.

إلا حمزة وقفاً: فبالتسهيل[1].

يوقف للكلِّ على: ﴿سَنَدۡعُ﴾ [١٨]؛ بحذف الواو؛ للرسم[2].

= أقول: ووجهه أنَّ اللين يضعف فيه الطول»، على أن الخليجي نفسه قد اختار ـ في أول كلامه في هذه المسألة ـ ما اختاره جميع المحررين: من أن الأزرق ليس له وقفاً على (أرأيت)، و(أأنت)، وأشباههما إلا التسهيل بين بين.

قلتُ: وهذا الموضع ونظائره من التحرير الذي تميز به شرح الشيخ الترمسي عن باقي شروح الطيبة، فمع أن الشارح قد حرر هذه المسألة في باب الهمز المفرد ونقل في ذلك كلام صاحب الإتحاف إلا أنه أعاد التحرير والإشارة إليها في هذا الموضع، مما يدل على أن نقله من الكتب المختلفة ـ ومنها كتاب الإتحاف ـ إنما هو نقل تحرٍّ واختيار، على أن صاحب الإتحاف أطلق الوجهين للأزرق في هذا الموضع، فلم يقيد وجه الإبدال بحال الوصل حيث قال ٦٢٠/٢: «وقرأ (أرأيت) بتسهيل الثانية نافع وأبو جعفر، زاد الأزرق إبدالها ألفاً مع المد المشبع للساكنين»، ولم يعلق محققا الإتحاف بشيء، وكان حقه أن يقيده بالوصل، وذلك لما سبق من التحرير والبيان.

(١) فالهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المفتوح بعد فتح، فتسهل الهمزة بين بين؛ أي: بين الهمزة، وما منه حركتها، وذلك على الأصل في التسهيل، وحكى أبو العز القلانسي في كفايته ـ أي في الهمزة المفتوحة بعد فتح ـ إبدالها ألفاً، وعزاه إلى المالكي والعلوي وابن نفيس وغيرهم، وذكر هذا الوجه أيضاً مكي بن أبي طالب وابن شريح وقال: إنه ليس بالمطَّرد، لكن ردَّ هذا الوجه في النشر ٤٣٨/١ حيث قال: «وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلا بسماع». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٢ ـ ٢٢٣)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٦٢٠/٢).

(٢) وهذا الموضع هو خامس المواضع الخمسة التي جمعها العلامة المتولي ـ رحمه الله ـ في اللؤلؤ المنظوم، حيث قال:

يَمْحُ بِشُورَى يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ مَعْ ... وَيَدْعُ الإنْسَانُ سَنَدْعُ الْوَاوَ دَعْ
وَهَكَذَا وَصَالِحُ الَّذِي وَرَد ... فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ فَاظْفَرْ بِالرَّشَدْ

قال الحافظ السيوطي: «والسرُّ في الحذف ـ أي في هذه المواضع الخمسة ـ؛ التنبيهُ على سرعةِ وقوع الفعل على الفاعل، وشدة قبول المتأثر به في الوجود» ثم قال في توجيه الحذف في موضع سورة العلق: «أمَّا: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]؛ فللإشارة إلى وقوع الفعل، وسرعة إجابة الزبانية، وقوة البطش»، انتهى. (ينظر: الرحيق المختوم =

والله سبحانه وتعالى أعلم[١].

❀ ❀ ❀

= بنشر اللؤلؤ المنظوم، الكلام على ما يحذف منه الواو والياء، ص (٣٦)، البيت رقم (٤٩ ـ ٥٠)، والإتقان في علوم القرآن ٢٢١/٢).

(١) ينظر: النشر (٤٠١/٢ ـ ٤٠٢)، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري (١٢٥/٦ ـ ١٢٧)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف (٦١٩/٢ ـ ٦٢٠).

سُورَةُ الْقَدْرِ

أمال: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [٢]؛ أبو عمرو، [وأهل شفا][١]، وكذا: ابن ذكوان، وشعبة، بخلفهما[٢].

وقرأ: ﴿شَهْرٍ ۝٣ تَنَزَّلُ﴾ [٣ ـ ٤]؛ بتشديد التاء ـ في الوصل ـ البزي بخلفه[٣]، ولا يجوز كسر التنوين في: ﴿شَهْرٍ﴾، بل يُجْمَعُ بين سكونه وسكون [التاء][٤]، وإن كان فيه نوع [عُسْرٍ][٥]، [فالمشافهة][٦] تَحْكُم ذلك، فعليك بها[٧].

---

(١) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (وهشام)، وهو سبق قلم؛ لأن هشاماً ليس له في مثلها إلا الفتح.

(٢) وقلَّله: الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٦٢١).

(٣) وقرأ الباقون: بالتخفيف، ولا خلاف بين القراء العشرة في الابتداء بها بالتخفيف؛ لامتناع الابتداء بالساكن، وموافقته للرسم والرواية. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٥١٠)، والنشر ٢/٢٣٢ ـ ٢٣٣، والإتحاف ٢/٦٢١).

(٤) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو لازم لتمام المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١).

(٥) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (عرفا)، والصواب ما أثبته؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١).

(٦) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (لمشافهة)، والصواب ما أثبته؛ لاستقامة المعنى. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١).

(٧) وقد نبَّه على مثله الشارح في سورة (الليل)، عندما تكلم عن إدغام رويس، والبزي بخلفه، في قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [١٤]، حيث قال ما نصُّهُ: «وهو وإن كان فيه عسرٌ ـ للجمع بين الساكنين ـ سائغ جائز؛ لصحة الرواية به، واستعماله عن العرب، والقراء، فلا يلتفت لطعن الطاعن، وما قيل: من تحريك النون هنا بالكسر =

٩٩٥ ـ ....وَاكْسِرِ[(١)]

٩٩٦ ـ مَطْلَعِ لَامَهُ: رَوَى........... ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [٥].

فـ(ـاكْسِرِ) (﴿مَطْلَعِ﴾ لَامَهُ)؛ أي: اقرأ بكسر اللام[(٢)].

للإمامين المرموز إليهما بقوله: (رَوَى)؛ أي: الكسائي، وخلف في اختياره.

وقرأ الباقون: بفتحه[(٣)].

= فمردود لا يعول عليه، كما حققه المصنف»، ومراده بطعن الطاعن ما نقل عن بعض الأئمة؛ كابن عطية، والقرطبي، في تفسيريهما، من عدم جواز اجتماع الساكنين، حيث قال في المحرر الوجيز: «وهي قراءة قلقة؛ لأنها تقتضي اجتماع ساكنين»، وأما مراده بتحريك النون بالكسر؛ فهو ما حكاه الديواني عن شيخه الجعبري من جواز تحريك التنوين ـ هنا ـ بالكسر، وما حكاه السمين الحلبي عن أبي البقاء العكبري، حيث قال في الدر المصون: «وقال أبو البقاء: (يُقْرأ بكسر التنوين، وتشديد التاء)، وهذه قراءة غريبة، ولكنها موافقة للقياس من حيث إنه لم يلتقِ فيها ساكنان»، وهو ما ردَّه ـ أي القراءة بتحريك النون بالكسر ـ في النشر بقوله: «وهذا ـ أي تحريك التنوين بالكسر ـ لا نعلم أحداً تقدم الجعبري إليه، ولا دل عليه كلامه، ولا عرج عليه أحد من أئمة القراءة قاطبة، ولا نقل عن أحد منهم، ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل، وهذا وإن جاز عن أهل العربية في الكلام، فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلَّام؛ إذ القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، واقرؤوا كما عُلِّمْتُم، كما ثبت عن النبيِّ ﷺ». (ينظر: النشر ٢/٢٣٣، والمحرر الوجيز ٤/١٧١، وتفسير القرطبي ١٥/١٧٤، والإتحاف ٢/٦٢١، والدر المصون ١١/٣٠، ومعجم القراءات ١٠/٤٦٨ ـ ٤٦٩).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الراء: (**وَاكْسِرِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وفي جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي، فقد ضُبطت فيه؛ بسكون الراء: (**وَاكْسِرْ**).

(٢) على أنه ظرف زمان. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

(٣) أي: بفتح اللام؛ على أنه مصدر أُريد به الزمان. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

قال في الإتحاف[١]: «وهو القياس، والكسر سماع[٢]، وهما مصدران، أو أن المكسور: اسم [مكان][٣]».

وغلظ الأزرق لامها في الأصح[٤].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٥].



---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١.

(٢) وله أخواتٌ يُحْفَظ فيها الكسر ممَّا ضُمَّ مضارعه أو فُتح نحو: (الْمَشْرِق)، و(الْمَجْزِر). (ينظر: الدر المصون ١١/٦٥).

(٣) في الأصل: (وكان)، والتصويب من الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢١).

(٤) فروى ترقيق (اللام) عِنْدَ (الطَّاءِ)؛ أي: بعد الطاء المهملة: صاحب العنوان، والمجتبى، والتذكرة، وبه قرأ مكي على أبي الطيب، والداني على أبي الحسن، والأصح التغليظ بعد الطاء؛ كما تضمنه قول الناظم في باب اللامات من الطيبة، البيت رقم (٣٤٨): (**وَالْأَصَحْ تَفْخِيْمُهَا**))، وقراءة ورش من طريق الأزرق بترقيق اللام المفتوحة، الواقعة بعد الطاء، من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٢/١١٢، وشرح منحة مولى البر ص (٨٨)، والإتحاف ١/٦٢١).

(٥) ينظر: النشر ٢/٤٠٢ ـ ٤٠٣، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ٦/١٢٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٢/٦٢١.

سُورَةُ (لَمْ يَكُن)

أمال: ﴿جَآءَتۡهُمُ﴾ [٤]؛ حمزة، وخلف عن نفسه، وابن عامر بخلف من رواية هشام(١).

ولا خلاف بين العشرة في كسر لام(٢): ﴿مُخۡلِصِينَ﴾ [٥](٣).

وقرأ: ﴿الْبَرِيْئَةِ﴾ معاً(٤)؛ نافع، وابن ذكوان؛ بالهمز من غير تشديد(٥).

---

(١) فأمالها عنه: الداجوني، وفتحها عنه: الحلواني، وقراءة هشام بوجه الإمالة في: ﴿جَآءَ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ٥٩/١ ـ ٦٠، ومنحة مولى البر ص (٧٥)، والإتحاف ٦٢٢/٢).

(٢) لأنَّ هذا الموضع ـ وكلُّ ما هو على شاكلته ـ إنما هو من المستثنيات، كما دلَّ عليه قول الناظم في سورة يوسف، البيت رقم (٧٠٢):

......وَالْمُخْلِصِينَ الْكَسْرُ كَمْ حَقٌّ وَمُخْلَصاً بِكَافٍ عَمَّ

قال الشارح ـ أي الترمسي ـ:«لَفَظَ بـ(**بالمخلصين**)؛ بالألف واللام، وقيَّد:(**مخلصاً**)؛ بـ(**كاف**)؛ للاحتراز عن: ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾، وعن: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا﴾، فلا خلاف في كسرهما»، أي: حيث جاءت هاتين اللفظتين الكريمتين: ﴿مُخۡلِصِينَ﴾، و﴿مُخۡلِصٗا﴾، في القرآن العظيم، فلا خلاف في كسرهما، إلَّا ما نصَّ على ذكره الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٢٥٥)، وشرح النويري ٣٨٢/٤).

(٣) في الأصل: (المخلصين)، وهو تصحيف، كما أنَّ لفظ: (المخلصين)، وهو المعرف بـ(أل)، حيث ورد في القرآن الكريم، مما لا خلاف فيه، كما مرَّ تفصيله في الهامش السابق.

(٤) الآيتين الكريمتين: [٦، ٧].

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٨)، والنشر ٤٠٧/١، والإتحاف ٦٢٢/٢.

على الأصل.

كما تقدَّم في الأصول.

والله أعلم[1].



(١) ينظر: النشر ٤٠٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٢٩/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٦٢٢/٢.

سُورَةُ الزَّلْزَلَةِ [٥٩٩]

تقدَّم:

إشمام صاد: ﴿يَصَّدُرُ﴾ [٦]، زاياً، لأهل شفا، ورويس عن يعقوب(١).

وقرأ: ﴿يَرَهُۥ﴾ [٧]؛ معاً(٢):

بإسكان الهاء ـ في حال الوصل ـ: هشام بلا خلاف، وابن وردان في أحد أوجهه الثلاثة.

وقرأهما بالاختلاس: يعقوب في أحد وجهيه، وابن وردان في وجهه الثاني.

والباقون: بالإشباع.

وبه قرأ يعقوب في وجهه الثاني(٣).

---

(١) نصَّ في متن الطيبة على خلاف القراء فيها في سورة (أم القرآن)، بينما ذكر خلاف القراء فيها في النشر في سورة (النساء). (ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٤)، والنشر ٢/٢٥٠ ـ ٢٥١، والإتحاف ٢/٦٢٣).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب هاء الكناية، الأبيات رقم (١٥٦ ـ ١٥٧)، والنشر ٢/٣١٠ ـ ٣١١، والإتحاف ٢/٦٢٣.

(٣) فيعقوب له الوجهان؛ القصر، والإشباع، قال في النشر: «فأما يعقوب فأطلق الخلاف فيه عن رويس عنه: أبو القاسم الهذلي، من جميع طرقه، وروى هبة الله عن المعدل عن روح: اختلاسها، وهو القياس عن يعقوب، وقد روى الجمهور عنه: الإشباع، والوجهان صحيحان، قرأنا بهما، وبهما نأخذ». (ينظر: النشر ١/٣١١).

وابن وردان في وجهه الثالث، وتقدم في الأصول تحرير طرقه[1].

والله أعلم[2].



(١) ففي حرفي الزلزلة لابن وردان ثلاثة أوجه: الإسكان: من طريق النهرواني عن ابن شبيب، وقراءة الإسكان في هذين الحرفين من زيادات النشر وطيبته، والإشباع: من طريق ابن مهران، والوراق، والخبازي، والقصر: من طرق باقي أصحاب ابن وردان. (ينظر: النشر ٣١١/١، وشرح النويري ١٤٥/٢، والإتحاف ١٥٤/١، وشرح منحة مولى البر ص (٢٩)).

(٢) ينظر: النشر ٤٠٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٣٠/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٦٢٣/٢.

سُورَةُ الْعَادِيَاتِ

أدغم:

﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا[1]﴾ [١].

و﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [٣].

أبو عمرو[2]، ويعقوب[3]، بخلفهما.

---

(١) في الأصل: (صبحا)، وهو تصحيف.

(٢) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الضاد)، و(الصاد)، مع المد، والتوسط، والقصر، لأنه عنده من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة، كما نصَّ عليه في النشر ٢٩٨/١ بقوله: «لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محركاً أو ساكناً؛ فإن كان محركاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً فلا يخلو إما أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام معه ممكن حسن؛ لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه؛ وهي المدُّ، والتوسط، والقصر، كجوازها في الوقف إذ كان حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، وممن نصَّ على ذلك أبو العلاء الهمداني فيما نقله أبو إسحاق الجعبري، وهو ظاهرٌ لا نعلم له نصًّا بخلافه، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، والمد أرجح من القصر، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي»، وقد انفرد أبو شامة في إبراز المعاني ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤: «ففرَّق بين عروض سكون الوقف وبين عروض سكون الإدغام الكبير، فأجرى لأبي عمرو الأوجه الثلاثة في الوقف، وخصَّ الإدغام بالمدِّ وألحقه باللازم»، لكن ردَّه في النشر ٣٣٦/١ حيث قال: «والصواب: أن سكون إدغام أبي عمرو عارض كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك إجراء أحكام الوقف عليه من الإسكان، والروم، والإشمام». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٢٣)، والنشر ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧، والإتحاف ٦٢٤/٢).

(٣) وذلك بإدغام: (التاء)، في: (الضاد)، و(الصاد)، وإدغام يعقوب براوييه إنما هو من طريق المصباح، كما صرح به في النشر، وحكاه عن أبي حيان في كتابه: =

ووافقهما في الثانية[١]: خلادٌ بخلفه[٢] ـ أيضاً ـ.

وأثبت في اللطائف[٣] هنا الخلاف في الأولى لخلاد كالثانية، [وفيه نظر][٤]؛ [فإنها][٥] انفرادة لابن خيرون عن خلاد[٦] لا يُقْرَأُ بها، ولذا أسقطها المصنف ـ فيما تقدم ـ، على عادته في الانفرادات[٧].

= (المطلوب في قراءة يعقوب). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣، والإتحاف ٤٠٧/٢).

(١) أي: في إدغام: (التاء)، في: (الصاد)، بخلفه، من قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [٣]، وتصريح الشارح بموافقته لهما الإدغام؛ ليدل على أن خلاداً عن حمزة لم يوافق أبا عمرو في الروم، لأن الإدغام إذا أُطْلِق؛ فالمراد به الإدغام المحض، كما أشار إليه في النشر، حيث قال: «فوافقه ـ أي أبي عمرو ـ حمزة على إدغام التاء في أربعة مواضع من غير إشارة...الخ»، وقال في موضع أخر من النشر ٣٣٧/١: «ولذا لم يجز فيه ـ أي ما وافق فيه حمزة أبا عمرو من الإدغام الكبير ـ الروم كما نصُّوا عليه»، وكما نبه عليه ابن الناظم في شرحه. (ينظر: النشر ٣٠٠/١، وشرح ابن الناظم ص (٦٣)).

(٢) وذلك بإدغام (التاء) في (الصاد)، مع المد المشبع، وجهاً واحدًا، فلا يجوز له التوسط، والقصر، في المدِّ، كما تجوز لأبي عمرو، قال في غيث النفع ص (٣٣٤): «وكذلك لا يجوز التوسط والقصر كما يجوز ذلك لأبي عمرو، والفرق بينهما: أنه عند حمزة من الساكن اللازم المدغم، مثل: ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]، فلا بد من المد الطويل، وعند أبي عمرو من الساكن العارض، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]، فتجوز له الثلاثة». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير ص (٤٠)، البيت رقم (١٤٢)، والنشر ٣٠٠/١، والإتحاف ٦٢٤/٢).

(٣) ذكر ذلك صاحب الإتحاف فيما نقله عن اللطائف. (ينظر: الإتحاف ٦٢٥/٢).

(٤) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (ونظر فيه)، وهو كلام مقلوب فيه تقديم والتأخير، والصواب الذي يستقيم به الكلام: (وفيه نظر)، كما هو في كتاب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٦٢٤/٢).

(٥) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل: (بأنها)، والصواب الذي يستقيم به الكلام: (فإنها)، كما هو في كتاب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٦٢٤/٢).

(٦) كما نصَّ على ذلك في النشر. (ينظر: النشر ٣٠٠/١، ومعجم القراءات ٥٤١/١٠).

(٧) وعادة ابن الجزري في نظم الطيبة أنه لا يعرج في نظمه على الانفرادات التي انفرد بقراءتها بعض القراء، أو بعض الرواة، أو بعض الطرق، مما لم يتوفر فيه شرطه واشتراطه، إلا ما كان من قراءة ابن وردان في الكلمات الأربع التي سبق ذكرها =

والله أعلم(١).

❁ ❁ ❁

= في مواضعها، وهي: ﴿لَا يَخْرُجُ﴾ [الأعراف: ٥٨]، و﴿سِقَايَةَ﴾ [التوبة: ١٩]، و﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]، و﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء: ٦٩].

(١) ينظر: النشر ٢/٤٠٣، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ٦/١٣١، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٢/٦٢٤.

سُورَةُ الْقَارِعَةِ

أمال: ﴿أَدْرَىٰكَ﴾ [٣]؛ أهل شفا، وأبو عمرو بلا خلاف، وابن ذكوان وشعبة بخلفهما، وقلله الأزرق[١].

وقرأ: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [١٠]، بحذف الهاء في الوصل: حمزة، ويعقوب[٢].

ولا خلاف[٣] في إثباتها وقفاً.

والله أعلم[٤].



(١) وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٢/٤٠ ـ ٤١، والإتحاف ٢/٦٢١).

(٢) فيقرآنها في الوصل: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيْ نَارٌ حَامِيَه)، وقرأ الباقون: بإثباتها وصلاً: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَه نَارٌ). (ينظر: متن طيبة النشر، باب الوقف على مرسوم الخط، البيت رقم (٣٦٤)، والنشر ٢/١٤٢، والإتحاف ٢/٦٢٥).

(٣) عن القراء العشرة ـ بما فيهم حمزة ويعقوب ـ. (ينظر: النشر ٢/١٤٢، والإتحاف ٢/٦٢٥).

(٤) ينظر: النشر ٢/٤٠٣، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ٦/١٣٢، والإتحاف ٢/٦٢٥.

سُورَةُ التَّكَاثُرِ

أمال: ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾ [١]: أهل شفا، وقلله: الأزرق بخلفه(١).

٩٩٦ ـ ....اضْمُمْ أَوَّلَا (تَا) تَرَوُنَّ: كَمْ رَسَا..................

واخْتُلِفَ في: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [٦].

بيَّنَهُ في قوله: (**اضْمُمْ أَوَّلَا**) ("**تَا**": ﴿**تَرَوُن**﴾)؛ أي: اقرأه بضم التاء.

للإمامين المرموز إليهما بأولى قوله: (**كَمْ رَسَا**(٢))؛ أي: ابن عامر، والكسائي، بكمالهما.

على أنه مبني للمفعول، مضارع (أَرَى)، معدَّى (رَأَى) البصرية بالهمز لاثنين؛ رُفِعَ الأول على النيابة، وبقي الثاني وهو: ﴿ٱلْجَحِيمَ﴾، منصوباً؛ وأصله: (لترْأَيُون)، كـ(تُكْرِمُون)، ولا يخفى تصريفه(٣).

والباقون: بفتح التاء.

---

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٦.

(٢) وقوله: (**رَسَا**)؛ فعلٌ ماض؛ مِنْ: رَسَا، يَرْسُو، رَسْواً، يقال: رَسَا البناء؛ رسخ وثبت، ورَسَا الرجل؛ إذا كان وقوراً رزيناً، ورَسَا بين القوم؛ أصلح بينهم.

(٣) وتصريفه: أن حركة الهمزة نُقِلَتْ إلى الراء، فانقلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفَت للساكنين، ودخلت النون الثقيلة، وحُذِفَت نون الرفع، وحُرِّكَت الواو للساكنين، ولم تحذف لأنها علامة جمع وقبلها فتحة ولو كانت ضمة لحُذِفَت، وعليه فإن المعنى على قراءة ضم التاء: أن الله يريكموها. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٢٦، والدر المصون ١٠/٩٨، واللباب ٢٠/٤٨٠، والكشف ٢/٣٨٧، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٤)).

مبنياً للفاعل، مضارع (رَأَى)[1].

واحترز بـ(**ـالأَوَّل**)[2]، عن: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾ [٧].

فلا خلاف في فتح تائه[3].

إذ المعنى فيه: (أنهم يُرَونَهَا أولاً، ثم يَرَونَهَا بأنفسهم)[4].

والله أعلم[5].



(١) فجعلوه فعلاً ثلاثياً تعدَّى إلى مفعول واحد، والفاعل مضمر، وهم المخاطبون. (ينظر: الإتحاف ٦٢٦/٢، والدر المصون ٩٨/١٠، واللباب ٤٨٠/٢٠، والكشف ٣٨٧/٢).

(٢) لم ينبه على هذا القيد إلا الشارح هنا في شرحه، والمنير السمنودي في سطعاته، ونوَّه النويري، والهادي، في شرحيهما على أن هذا الموضع من المواضع المتفق على قراءته بالتاء لكن دون الإشارة إلى أن هذا الاتفاق بين القراء على هذا الموضع إنما فُهِمَ من القيد الذي وضعه الناظم بقوله: (**اضْمُمْ أَوَّلَا**)، كما نوه على اتفاق القراء على فتح التاء فيه صاحب الإتحاف في إتحافه، والصفاقسي في غيث النفع، بينما لم ينوه ابن الناظم، ولا موسى جار الله، على هذا القيد في شرحيهما، بل لم يشيرا أصلاً إلى اتفاق القراء على فتح التاء في هذا الموضع. (ينظر: شرح النويري ١٣٣/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح المنير السمنوديّ (ل ١٣٨/ب)، والهادي ٣٦٠/٣، وغيث النفع ص (٣٩٣)، والإتحاف ٦٢٧/٢).

(٣) بين القراء العشرة، وإلَّا فقد قُرئ بها في الشواذ، حيث قرأ محبوب بن الحسين، ورُوِي عن إسماعيل، وعن عبيد بن عقيل عن شبل، كلاهما عن ابن كثير: بضمِّ التاء فيها، وقرأها بضم التاء أيضاً: عليٌّ، ومجاهد، والأشهب، وابن أبي عبلة، والوليد بن مسلم عن ابن عامر، وابن مجالد، والضحاك، كلاهما عن عاصم، وكذا من رواية أبي بكر، وابن عقيل، وابن حبيب عنه، وغيرهم. (ينظر: جامع البيان ٤٩٢/٢، ومعجم القراءات ٥٦٤/١٠).

(٤) فالرؤية الثانية مسندة إليهم من حيث كانت في جهنم، بينما كانت الرؤية الأولى في الحشر. (ينظر: جامع البيان ٤٩٢/٢، والنشر ٤٠٣/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح النويري ١٣٣/٦، والإتحاف ٦٢٧/٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٠٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح النويري ١٣٣/٦، والإتحاف ٦٢٦/٢.

سُورَةُ الْعَصْرِ

مَا فِي:

﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [٢].

و﴿لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا﴾ [٢ ـ ٣].

من:

١ ـ النقل[١].

٢ ـ والسكت[٢].

٣ ـ وعدمها[٣].

واضحٌ.

والله أعلم[٤].



(١) فقرأهما بالنقل: ورش من طريقيه، وحمزة حال الوقف عليهما. (ينظر: الإتحاف ٦٢٧/٢).

(٢) فقرأهما بالسكت بخلف عنهم: حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وأدريس عن خلف. (ينظر: الإتحاف ٦٢٧/٢).

(٣) وهي قراءة الباقين غير ورش، وحمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس عن خلف، على أحد الوجهين عنهم.

(٤) ينظر: شرح النويري ١٣٥/٦، والإتحاف ٦٢٨/٢.

سُورةُ الْهُمَزَةِ [٦٠٠]

٩٩٦ ـ ....وَثَــقَّــلَا[١]

٩٩٧ ـ جَمَعَ[٢]: كَمْ [ثَنًا شَفَا][٣] شِمْ.......... ....

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ الأول: بفتح الثاء، وفتح القاف؛ على الإخبار: (**وَثَقَّلَا**)، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، ونسختي الشيخ إبراهيم السمنودي والشيخ كريم راجح ـ من قراءتي للمتن عليهما مشافهة ومقابلة ـ، والثاني: بضم الثاء، وكسر القاف؛ على البناء للمفعول: (**وَثُقِّلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وأحد الأوجه في تحقيق شيخنا تميم الزعبي، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: بفتح الثاء، وكسر القاف؛ على الأمر: (**وَثَقِّلَا**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ـ وأحد الأوجه في تحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: (**وَثُقِّلَا**)، (**وَثَقَّلَا**)، (**وَثَقِّلَا**).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الميم بلا تشديد: (**جَمَعَ**)، وهو الاختيار في نسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، والثاني: بفتح الميم مع التشديد: (**جَمَّعَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى. وهذا من المواضع التي خالف فيه شيخنا المحقق تميم الزعبي، والشيخ المحقق أيمن سويد، منهجهما في ضبط المتن، ومنهجهما أنهما يضبطان الكلمة القرآنية المختلف فيها بعكس القيد المذكور في كلام الناظم، فكان حق هذا الموضع أن يضبطاه؛ بعكس القيد المذكور في كلام الناظم وهو: (**وَثَقِّلَا**)، فَيَضْبِطَا الكلمة بالتخفيف ـ أي: بفتح الميم بلا تشديد ـ: (**جَمَعَ**)، لكنهما ضبطا الكلمة بالتثقيل: (**جَمَّعَ**)، ولعل العلة في ذلك أنهما أرادا بيان صحة المنهجين في ضبط المتن؛ منهج ضبط الكلمة بقيدها وبعكس قيدها.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط ما بين المعكوفتين على ثلاثة أوجه؛ الأول: (**شَفَا ثَنًا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، والثاني: (**ثَنًا شَفَا**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، =

واخْتُلِفَ في: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [٢].

فـ(ـثَقَّلا)؛ أي: قرأ بتشديد ميم: ﴿جَمَّعَ﴾.

للمبالغة، والتكثير(١).

المرموز إليهم بقوله: (**كَمْ ثَنًا شَفَا شِمْ**(٢))؛ أي: ابن عامر، وأبو جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وروح.

وقرأه الباقون: بتخفيفها(٣).

ولا خلاف بين العشرة في تشديد دال: ﴿وَعَدَّدَهُۥ﴾ [٢](٤).

وتقدَّم:

كسر سين: ﴿يَحْسَبُ﴾ [٣]؛ لغير ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر(٥).

= والثالث: (**ثَنَا شَفَا**)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذا الموضع؛ ثلاثة أوجه: (**ثَنَا شَفَا**)، (**شَفَا ثَنًا**)، (**ثَنًا شَفَا**).

(١) ينظر: الدر المصون ١٠٦/١٠، واللباب ٤٩٠/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢.

(٢) وقوله: (**شِمْ**)؛ فعل أمر، مِنْ: شمَّ، يَشِمُّ، ومنه: شَمَّ الورد؛ أدرك رائحته بأنفه، وتأتي بمعنى: وَشَمَ، يَشِمُ، وَشْماً، ومنه: وشَم الجلد؛ غرزه بإبرة وهي عملية يحصل منها رسوم وخطوط.

(٣) وهي محتملة للتكثير وعدمه. (ينظر: الدر المصون ١٠٦/١٠، واللباب ٤٩٠/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢).

(٤) وقد قرأ الحسن البصري في الأربع الشواذ، والكلبي، ونصر بن عاصم، وأبو العالية، وأبو عبدالرحمٰن السلمي، وابن يعمر، والكسائي، وابن السميفع: بالتخفيف في الدال الأولى؛ أي: وجمع وضبط عدد ذلك المال. (ينظر: الإتحاف ٦٢٩/٢، ومعجم القراءات ٥٧٦/١٠).

(٥) فقرأ بكسر السين: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف عن نفسه. (ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٥١٦ ـ ٥١٧)، والنشر ٢٣٦/٢، والإتحاف ٦٢٩/٢).

وإمالة: ﴿أَدۡرَىٰكَ﴾ [٥]؛ لأهل شفا، وأبي عمرو بلا خلاف عنهم، وابن ذكوان، وشعبة، بخلاف عنهما(١).

وهمز: ﴿مُّؤۡصَدَةُۢ﴾ [٨]؛ لأبي عمرو، وحفص، وحمزة، ويعقوب، وخلف.

وإبداله: لغيرهم(٢)، كوقف حمزة(٣).

٩٩٧ ـ ....وَعَمَدْ: صُحْبَةُ ضَمَّيْهِ.....................

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿عَمَدٖ﴾ [٩].

فقرأه المرموز إليهم بقوله: **(صُحْبَةُ)**؛ أي: حمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، وشعبة عن عاصم.

(ضَمَّيْهِ)؛ أي: بضم العين، والميم.

على أنه جمع (عَمُود)، كـ(رَسُول)، و(رُسُل)، أو (عِمَاد)، كـ(كِتَاب)، و(كُتُب)(٤).

والباقون: بفتحتين.

فقيل: اسم جمع؛ كـ(عَمُود)، وقيل: بل هو جمع له(٥).

---

(١) وقلله الأزرق، وقرأ الباقون: بالفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٢٩٥ ـ ٢٩٦)، والنشر ٤٠/٢ ـ ٤١، والإتحاف ٦٢١/٢).

(٢) على أنه من: (آصدت الماءَ؛ أغلقته، فهو مُؤْصَدٌ)، وأمَّا بغير الهمز فمن: (أَوْصَدَ)، (يُوصِدُ)، وتقدم لأبي عمرو أنها لا تبدل حتى على وجه الإبدال في غيره. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٠)، والنشر ٣٩٥/١، والإتحاف ٦٢٩/٢، والكشف ٣٧٧/٢، والدر المصون ١١/١١ ـ ١٢، واللباب ٣٥٢/٢٠).

(٣) فالهمز هنا هو من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، الساكن بعد ضم، فحقه أن يبدل بحركة ما قبله، وحركة ما قبله هنا الضم، فتبدل الهمزة واواً. (ينظر: النشر ٤٣٠/١ ـ ٤٣١، والإتحاف ٦٢٩/٢).

(٤) ينظر: الدر المصون ١٠٨/١٠، واللباب ٤٩٤/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٠٨/١٠، واللباب ٤٩٤/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢.

وتقدَّم إمالة هاء التأنيث وما قبلها في نحو: ﴿هُمَزَةٍ﴾ [١]، و﴿مُّمَدَّدَةِۭ﴾ [٩]، وقفاً، للكسائي[١]، وحمزة بخلفه[٢]

ويوقف لحمزة على: ﴿ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾ [٧]؛ بنقل حركة الهمزة الثانية إلى الفاء[٣]، وفي الأولى: التحقيق[٤]، والسكت، والنقل ـ أيضاً ـ،

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٢٧)، والنشر ٨٢/٢، والإتحاف ٦٢٩/٢.

(٢) فرواه عنه أبو القاسم الهذلي في الكامل، ولم يحك عنه فيه خلافاً، بل جعله والكسائي سواء، ورواه أيضاً أبو العز القلانسي، والحافظ أبو العلاء، وأبو طاهر بن سوار، وغيرهم، من طريق النهرواني، إلا أن ابن سوار خص به رواية خلف، وأبي حمدون، عن سليم، ولم يخص غيره عن حمزة في ذلك رواية، بل أطلقوا الإمالة لحمزة من جميع رواته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف، البيت رقم (٣٣٠)، والنشر ٣٩٨/٢، والإتحاف ٦٢٩/٢).

(٣) قولاً واحداً، فالهمزة الثانية من هذه الكلمة هي من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المكسور بعد ساكن صحيح، ولا يوجد مثلها في القرآن الكريم، وكيفية تسهيل هذا النوع من أنواع الهمز لحمزة وقفاً أنه يسهله: بالنقل، كما ذكره في النشر، وقد خص ابن الجزري هذه الكلمة ـ أي كلمة: ﴿ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾ ـ بالذكر في الخاتمة التي أثبتها في آخر باب السكت على الساكن قبل الهمز، وذكر فيها مجموعة من الأمثلة لما أصله من القواعد وذلك كما قال ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ هنا: «ليقاس عليها نظائرها، فيعرف بها حكم جميع ما وقع في القرآن». (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٤) ما ذكره الشارح من وجه التحقيق بلا سكت في الهمزة الأولى لحمزة وقفاً محل نظر وتأمل، إذ التحرير أن لحمزة عند الوقف على (أل) في نحو: ﴿ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾، ونظائره، وجهان؛ النقل، والسكت، وليس له فيها التحقيق من غير سكت، قال في النشر ٤٨٦/١ ـ ٤٨٧: «لا أعلم هذا الوجه ـ أي وجه التحقيق بلا سكت وقفاً ـ في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفاً، لا أعلم بين المتقدمين في هذا خلافاً منصوصاً يعتمد عليه، وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتماداً على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها»، وقال الشيخ الخليجي في حل المشكلات ص (٤٤):

لِحَمْزَةَ فِي (أَلْ) وَقْفاً انْقُلَ اوِ اسْكُتاً وَتَحْقِيقُهَا مِنْ غَيْرِ سَكْتٍ لَهُ امْنَعَا

وقال شيخنا الكبير إبراهيم شحاتة السمنودي في تحريراته على القراءات العشر الصغرى =

وحُكِيَ تسهيل الثانية، ولا يصح(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



= المسماة منظومة (دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة)، ص (٤٥٨)، البيت رقم (١٦٢):

وَلَمْ يَرِدْ تَحْقَيقَ (أَلْ) وَيَومَئِذْ ... وَبِفَتْحٍ يَبْنَؤُمّ حِينَئِذْ

وقال الشيخ محمد تميم الزعبي فيما تلقيته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى: «وإذا وقف حمزة على نحو: (الأرض) فيها وجهان؛ النقل، والسكت، وذكر الإمام المتولي وجهاً ثالثاً؛ وهو التحقيق، إلا أن الوقف بالتحقيق لا تؤيده النصوص».

(١) نصَّ عليه النشر، وقال: «وحُكِيَ فيه وجه ثان؛ وهو بين بين، وهو ضعيف جداً». (ينظر: النشر ٤٨١/١).

(٢) ينظر: النشر ٤٠٣/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٠)، وشرح النويري ١٣٦/٦، والإتحاف ٦٢٩/٢.

سُورَةُ الْفِيلِ

تقدَّم:

ضم هاء: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ [٨]؛ لحمزة، ويعقوب(١).

وهاء: ﴿تَرۡمِيهِم﴾ [٤]؛ ليعقوب وحده(٢).

كإبدال همزة: ﴿مَّأۡكُولِۭ﴾ [٥]؛ لأبي جعفر، وورش، وأبي عمرو بخلفه، ولحمزة وقفاً(٣).

ولا يخفى ما في: ﴿طَيۡرًا أَبَابِيلَ﴾ [٣]:

من النقل: لورش(٤).

والترقيق: للأزرق عنه(٥).

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٦)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٦٣٠.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة أم القرآن، البيت رقم (١١٧)، والنشر ٢/٢٧٢، والإتحاف ٢/٦٣٠.

(٣) فالهمز هنا هو من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، الساكن بعد فتح، فحقه أن يبدل بحركة ما قبله، وحركة ما قبله هنا الفتح، فتبدل الهمزة ألفاً. (ينظر: النشر ١/٤٣٠ ـ ٤٣١، والإتحاف ٢/٦٣٠).

(٤) وحمزة حال الوقف عليه. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٣٠).

(٥) وكلام الشارح هنا باقتصاره على ذكر وجه الترقيق يوهم عدم الخلاف للأزرق عن ورش في هذا الموضع، والصواب أن الأزرق له في الراء المفتوحة المنونة الواقعة بعد ياء اللين الساكنة وجهان: الترقيق؛ وهو مذهب صاحب العنوان، وشيخه صاحب المجتبى، وصاحب التذكرة، وأبي معشر الطبري، وغيرهم، وهو أحد الوجهين في الكافي، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وهو القياس، والوجه الآخر للأزرق: التفخيم، =

والسكت: لحمزة، وابن ذكوان وحفص وإدريس عن خلف بخلفهم[1].

والله أعلم[2].



= وهو مذهب ابن أبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الطيب عبدالمنعم بن عبيدالله، والهذلي، وحكاه الداني، وذكر الوجهين مكي بن أبي طالب. (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذاهبهم الراءات، ص (٥٥)، البيت رقم (٣٣٨)، والنشر ٢/ ٩٤ ـ ٩٥).

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٥، ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، والنشر ٢/٨٢، والإتحاف ٢/٦٢٩.

(٢) ينظر: شرح النويري ٦/١٣٧، والإتحاف ٢/ ٦٣٠.

سُورَةُ قُرَيشٍ

٩٩٧ ـ ....لِيلَفِ[(١)]: ثَمَدْ

٩٩٨ ـ بِحَذْفِ هَمْزٍ. وَاحْذِفِ الْيَاءَ: كَمَنْ   ....

اخْتُلِفَ في: ﴿لِإِيلَٰفِ[(٢)] قُرَيْشٍ ۝ إِۦلَٰفِهِمْ﴾ [١ ـ ٢].

فقرأه الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثَمَدْ)**[(٣)]؛ أي: أبو جعفر ـ وحده ـ بكماله.

بياء ساكنة، و**(حَذْفِ هَمْزٍ)**.

لأنه لما أبدله ياء حذفها على غير قياس[(٤)].

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على خمسة أوجه؛ الأول: ضُبطت في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: (**لِيلَفِ**)، والثاني: (**لإِيلَافِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثالث: (**لِيلَافِ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والرابع: (**لئِيلَافِ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، والنسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، والخامس: (**لِئِلَافِ**)، وهو الاختيار في باقي النسخ الأخرى، فصار في ضبط هذه الكلمة خمسة أوجه أوجه: (**لِيلَفِ**)، (**لإِيلَافِ**)، (**لِيلَافِ**)، (**لئِيلَافِ**)، (**لِئِلَافِ**).

(٢) في الأصل: (ليلف)، وهو رسم موهم، فأثبتها كما رسمت في المصحف الشريف.

(٣) ومعنى قوله: (**ثَمَدْ**)؛ اسمٌ، والجمع: أَثْماد، والثَّمدُ؛ الماء القليل الذي ليس له مدد، يقال: ماء ثَمِدْ؛ أي: قليل.

(٤) قاله في النشر. (ينظر: النشر ٢/٣٠٤).

(وَاحْذِفِ الْيَاءَ)؛ أي: اقرأ بحذف الياء، مع إثبات الهمزة.

للإمام المرموز إليه بكاف: **(كَمَنْ)**[١]؛ أي: ابن عامر بكماله.

بوزن (لِعْلَافِ) **[٦٠١]** مصدر: (أَلِفَ) ثلاثياً؛ كـ(كَتَبَ)، (كِتَاباً)، يقال: (أَلِفَ الرجل إِلْفاً وإِلافاً[٢])[٣].

والباقون: بهمزة مكسورة، بعدها ياء ساكنة.

مصدر (آلَفَ) رُباعياً، على وزن (أَكْرَمَ)[٤].

٩٩٨ - .... إِلَافِ: ثِـــــقْ.........................

وَقَرَأَ: ﴿**إِلَافِ**﴾؛ أي: ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ﴾ [٢].

الإمام المرموز إليه بثاء: **(ثِقْ)**؛ أي: أبو جعفر بكماله[٥].

بهمزة مكسورة بلا ياء، كقراءة ابن عامر في الأولى؛ فهو مصدر: (أَلِفَ) ثلاثياً[٦].

والباقون: بالهمزة، وياء ساكنة بعدها.

فكلهم على إثبات الياء هنا غير أبي جعفر.

---

(١) ومعنى قوله: **(كَمَنْ)**؛ فعلٌ، مِن: كَمَنَ، يَكْمُنُ، فهو كَامن، كَمَنَ الشخص؛ اختفى وتوارى في مكان لايَفطن له أحد.

(٢) في الأصل: (وإلالفا)، وهو تصحيف.

(٣) وقيل: إنه مصدر (آلَفَ) رباعياً، نحو: (قَاتَلَ)، (قِتَالاً). (ينظر: النشر ٣٠٤/٢، والإتحاف ٦٣١/٢، والدر المصون ١١٢/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠، والكشف ٣٨٩/٢).

(٤) يقال: (آلَفْتُهُ)، (أُوْلِفُهُ)، (إِيْلَافاً). (ينظر: الدر المصون ١١٣/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠، والكشف ٣٩٠/٢).

(٥) وقُرِئ بها في الشواذ أيضاً؛ فهي قراءة عكرمة وشيبة وابن عتبة، وجاءت عن ابن كثير. (ينظر: النشر ٣٠٤/٢).

(٦) ينظر: النشر ٣٠٤/٢، والإتحاف ٦٣١/٢، والدر المصون ١١٢/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠.

وثلاثة[١] الأزرق فيهما واضحة.

وأجمع المصاحف على إثبات الياء في: ﴿لِإِيلَٰفِ﴾ [١][٢]، وحذفها في: ﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ [١][٣]وحذف الألف قبل الفاء فيهما[٤].

قال صاحب اللطائف[٥]: «ومن الغرائب؛ أنهم اختلفوا في سقوط [الياء][٦]؛ وإثباتها في الأول، مع اتفاق المصاحف [على][٧] إثباتها خطًّا، واتفقوا على إثبات الياء في الثاني ـ إلا ما ذُكِرَ عن أبي جعفر ـ، مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطًّا، فهو [أدل][٨] دليل على أن القراء يتبعون الأثر والرواية لا مجرد الخط»، رضي الله عنهم أجمعين.

والله أعلم[٩].



(١) أي: ثلاثة مد البدل.

(٢) فهذا الحرف من حروف الخلاف، رُسِمَ بسنة بين اللامين تحتمل أن تكون سنة ياء، وأن تكون سنة همز متوسط، قاله موسى جار الله. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٥)).

(٣) وهذا الحرف من أحرف الخلاف رُسِمَ في المصاحف؛ بألف ولام متصلة بالفاء، وحذف الألف التي بعد اللام كما حُذفت من (لإيلاف قريش) ـ أيضاً ـ، قاله جار الله. (ينظر: شرح موسى جار الله ص (٣٠٥)).

(٤) ينظر: الإتحاف ٦٣١/٢.

(٥) ينظر: اللطائف ٥١٢/٢، والكلام بنصِّه موجود في الدر المصون، ونقله عنه صاحب اللباب، وهو كذلك بنصه في غيث النفع، مع تصرف يسير. (ينظر: الدر المصون ١١٢/١١، واللباب ٥٠٤/٢٠، وغيث النفع ص (٣٩٥)).

(٦) في الأصل: (الباء)، وهو تصحيف.

(٧) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وإنما أثبته لحاجة السياق إليه. (ينظر: الدر المصون ١١٢/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠).

(٨) في الأصل: (أول)، ولعل الصواب ما أثبته، وهو الذي في الدر المصون، واللباب. (ينظر: الدر المصون ١١٢/١٠، واللباب ٥٠٤/٢٠).

(٩) ينظر: النشر ٤٠٣/٢ ـ ٤٠٤، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح النويري ١٣٨/٦، والإتحاف ٦٣١/٢.

سُورَةُ الْمَاعُونِ

قرأ: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [١]؛ بإثبات الهمزة الثانية مسهلة في الحالين: المدنيان.

زاد الأزرق إبدالها ألفاً مع المد للساكنين، لكن هذا الوجه له إنما هو في الوصل فقط[١]، فإن وقف عليه تعين وجه التسهيل؛ لئلا تجتمع ثلاث سواكن ظواهر، بخلاف الوقف على: ﴿دَوَابّ﴾، كما تقدم[٢].

وحذفها الكسائي في الحالين[٣].

---

(١) وقول الشارح: «في الوصل»؛ فيه إشارة إلى أنَّ وجه الإبدال مع المد الطويل للأزرق عن ورش إنما هو حال الوصل دون الوقف، وهو الصواب الذي أجمع عليه المحررون، وقد بيَّنت ذلك مفصَّلاً عند ورود مناسبته في باب الهمز المفرد.
قلتُ: وهذا الموضع ونظائره من التحرير الذي تميز به شرح الشيخ الترمسي عن باقي شروح الطيبة، فمع أن الشارح قد حرر هذه المسألة في باب الهمز المفرد ونقل في ذلك كلام صاحب الإتحاف إلا أنه أعاد التحرير والإشارة إليها في هذا الموضع، مما يدل على أن نقله من الكتب المختلفة ـ ومنها كتاب الإتحاف ـ إنما هو نقل تحرٍّ واختيار، على أن صاحب الإتحاف أطلق الوجهين للأزرق في هذا الموضع، فلم يقيد وجه الإبدال بحال الوصل حيث قال ٦٢٠/٢: «وقرأ (أرأيت) بتسهيل الثانية نافع وأبو جعفر، زاد الأزرق إبدالها ألفاً مع المد المشبع للساكنين»، ولم يعلق محققا الإتحاف بشيء، وكان حقه أن يقيده بالوصل، وذلك لما سبق بيانه من التحرير والبيان في باب الهمز المفرد.

(٢) تحريره في كلام الشارح في نظائره من سورة (العلق).

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢٢٢)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٦٣٢/٢.

ووقف عليه حمزة بالتسهيل بين بين فقط[١].

وأدغم: ﴿يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [١]؛ أبو عمرو[٢]، ويعقوب[٣]، بخلفهما فيه.

وبه انتهى حروف الإدغام الكبير.

وتقدَّم عن المصنف[٤]: «أنَّ جملة ذلك في القرآن لأبي عمرو ألف حرف وثلاث مائة وخمسة أحرف».

وفي الغيث[٥]: «سبعة[٦]، ودخل في ذلك المثلان والمتقاربان

---

(١) فالهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المفتوح بعد فتح، فتسهل الهمزة بين بين؛ أي: بين الهمزة، وما منه حركتها، وذلك على الأصل في التسهيل، وحكى أبو العز القلانسي في كفايته ـ أي في الهمزة المفتوحة بعد فتح ـ إبدالها ألفاً، وعزاه إلى المالكي والعلوي وابن نفيس وغيرهم، وذكر هذا الوجه أيضاً مكي بن أبي طالب وابن شريح وقال: إنه ليس بالمطرد، لكن ردَّ هذا الوجه في النشر ٤٣٨/١ حيث قال: «وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلا بسماع». (ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، الأبيات رقم (٢٢٢ ـ ٢٢٣)، والنشر ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، والإتحاف ٦٣٢/٢).

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٢٣)، والنشر ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧.

(٣) ينظر: متن طيبة النشر، باب الإدغام الكبير، البيت رقم (١٥٨)، والنشر ٣٠٢/١ ـ ٣٠٣.

(٤) قال الشارح في باب الإدغام الكبير: «وذكر المصنف أنَّ جميع ما أدغمه هذا الإمام في القرآن منهما إذا وصل السورة بالسورة ألف حرف وثلاثمائة وأربعة؛ بإدخال آخر (القدر) بـ(لم يكن)، وإذا بسمل ووصل السورة بالبسملة ألف وثلاثمائة وخمسة؛ بإدخال آخر الرعد بأول إبراهيم، وآخره بأول الحجر، وإذا فصل بالسكت ولم يبسمل ألف وثلاثمائة وثلاثة أحرف».

قال في النشر: «وذلك على مذهب غير ابن مجاهد، وأما على مذهب ابن مجاهد وأصحابه فبلغ مجموع ما ادغمه أبو عمرو البصري في القرآن الكريم: ألف ومائتي حرف وثلاثة وسبعين حرفا، وأما على مذهب الداني: فهي ألف وثلاثمائة وخمسة أحرف، وفيه نظر ظاهر، والصواب أن يقال: على مذهب ابن مجاهد ألف حرف ومائتين وسبعة وسبعين حرفا؛ لأن الذي أظهره ابن مجاهد ثمانية وعشرون لا اثنان وثلاثون». (ينظر: النشر ٢٩٥/١).

(٥) ينظر: غيث النفع ص (٤٠٢).

(٦) أي: ألف حرف وثلاث مائة وسبعة أحرف. (ينظر: غيث النفع ص (٤٠٢)).

والمتجانسان، من كلمة أو كلمتين، وهذا على رواية البسملة، ووصلها بآخر السورة، وإلَّا فيسقط آخر (الرعد) مع بسملة (إبراهيم)، وعلى رواية ترك البسملة، ووصل السورة، وإلَّا فيسقط آخر (القدر) مع (لم يكن)».

وغلظ الأزرق لام: ﴿صَلَاتِهِمْ﴾ [٥][(١)].

ويوقف لحمزة على: ﴿يُرَآءُونَ﴾ [٦]؛ بالتسهيل كالواو مع المد والقصر، والرسم متحد معه[(٢)].

والله أعلم[(٣)].



(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب اللامات، الأبيات رقم (٣٤٧ ـ ٣٤٨)، والنشر ٢/١١١ ـ ١١٣، والإتحاف/٦٣٢.

(٢) فالهمزة هنا من أنواع الهمز المتوسط بنفسه، المتحرك بعد ألف، فليس فيها إلا وجه التسهيل بين بين، ويجوز في الألف قبلها المد والقصر؛ إلغاء للعارض واعتداداً به. (ينظر: النشر ١/٤٧٧، والإتحاف/٦٣٢).

(٣) ينظر: النشر ٢/٤٠٤، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ٦/١٣٩، والإتحاف ٢/٦٣٢.

سُورَةُ الْكَوثَرِ [٦٠٢]

مَا فِي: ﴿وَٱنْحَرْ ۝٢ [إِنَّ][١]﴾ [٢ ـ ٣]؛ من:

١ ـ النقل[٢].

٢ ـ والسكت[٣].

٣ ـ وعدمها[٤].

واضحٌ.

وأبدل: ﴿شَانِئَكَ﴾ [٣]؛ ياءً مفتوحة؛ أبو جعفر[٥]، كوقف حمزة[٦].

ويوقف له[٧] على: ﴿هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [٣]؛ بالنقل، أو السكت،

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ولا بد منه لتمام المعنى.

(٢) فقرأه بالنقل: ورش من طريقيه، وحمزة حال الوقف عليه.

(٣) فقرأه بالسكت ـ بخلف عنهم ـ: حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وأدريس عن خلف.

(٤) وهي قراءة الباقين غير ورش، وحمزة، وحفص، وابن ذكوان، وإدريس عن خلف، على أحد الوجهين عنهم.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب الهمز المفرد، البيت رقم (٢١٣)، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٦٣٣/٢.

(٦) لأن الهمزة متوسطة بنفسها، مفتوحة بعد كسر. (ينظر: النشر ٤٣٨/٢، والإتحاف ٦٣٣/٢).

(٧) أي: لحمزة.

ولا يجوز فيه التحقيق بلا سكت[١]، كما تقدم[٢].

والله سبحانه وتعالى أعلم[٣].



(١) ما ذكره الشارح من عدم صحة وجه التحقيق بلا سكت لحمزة وقفاً هو الصواب، إذ التحرير أن لحمزة عند الوقف على (أل) في نحو: ﴿ٱلْأَفْـِٔدَةِ﴾، ونظائره، وجهان؛ النقل، والسكت، وليس له فيها التحقيق من غير سكت، وقد تم تحرير الكلام في هذه المسألة في مواضع عديدة من هذا التحقيق بما يغني عن الإعادة والتكرار.

(٢) أي: كما تقدم ذكره وبيانه في (باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره)، حيث قال الشارح هناك: «ولا يجوز وقفاً في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ [النساء: ٢٨]، غير وجهي النقل، والسكت؛ إذ رواة السكت عنه في لام التعريف وصلاً؛ منهم من ينقل وقفاً، ومنهم من لا ينقل، بل يسكت وقفاً، وأما غيرهم: فاتفقوا على النقل وقفاً ليس عنهم خلاف في ذلك».

(٣) ينظر: النشر ٢/٤٠٤، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ٦/١٤٠، والإتحاف ٢/٦٣٣.

سُورَةُ الْكَافِرُونَ

تقدَّم:

للأزرق ترقيق راء(١) نحو: ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [١]؛ في الأصح(٢).

وإمالة: ﴿عَٰبِدُونَ(٣)﴾ [٣](٤)، و﴿عَابِدٌ﴾ [٤]؛ كلُّ ما فيها لهشام من طريق الحلواني عنه(٥).

وَفَتَحَ ياء الإضافة من: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [٦]؛ نافع، والبزي بخلفه(٦)،

(١) أي: الراء المضمومة.

(٢) كما صرَّح به في النشر حيث قال: «والترقيق هو الأصح نصًّا، وروايةً، وقياساً»، فإن الراء المضمومة أجمعوا على تفخيمها في كل حال إلا أن تجيء وسطاً أو آخراً بعد كسر أو ياء ساكنة أو حال بين الكسر وبينها ساكن؛ فإن الأزرق عن ورش رققها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه؛ فروى بعضهم تفخيمها في ذلك ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب التذكرة، وأبي طاهر إسماعيل بن خلف صاحب العنوان، وشيخه عبدالجبار صاحب المجتبى، وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وروى جمهورهم: ترقيقها، وهو الذي في التيسير، والهادي، والكافي، والتلخيصين، والهداية، والتبصرة، والتجريد، والشاطبية، وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني، وأبي الفتح، ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة. (ينظر: متن طيبة النشر، باب مذهبهم في الراءات، البيت رقم (٣٣٩)، والنشر ٢/٩٩ ـ ١٠٠، والإتحاف ٢/٦٣٤).

(٣) في الأصل: (العابدون)، وهو تصحيف وخطأ في نقل النصِّ القرآني.

(٤) والموضع الأخر من السورة نفسها: الآية [٥].

(٥) وروى الداجوني عنه الفتح. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، الأبيات رقم (٣١٤ ـ ٣١٥)، والنشر ٢/٦٦، والإتحاف ٢/٦٣٤).

(٦) فروى عنه الفتح جماعة، وبه قطع صاحب العنوان، والمجتبى، والكامل من طريق =

وهشام، وحفص، والوجه الآخر للبزي الإسكان[1] كالباقين، وهما صحيحان عنه، كما حققه المصنف، بل قال[2]: «إنَّ الإسكان أكثر وأشهر».

وأثبت **الياء من**: ﴿دِينِ﴾ [٦]؛ يعقوب في الحالين[3].

ففي السورة **مضافة، وزائدة**، هما: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [٦][4].

تقدَّم أن جميع ياءات الإضافة المختلف فيها بين العشرة: مائتان وثنتا عشرة ياء[5]، وياءات الزوائد: مائة وإحدى وعشرون ياء[6]،

= أبي ربيعة وابن الحباب، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته عن السامريّ عن ابن الصباح عن أبي ربيعة عنه، وهي رواية اللهبيين ومضر بن محمد عن البزي. (ينظر: النشر ٢/١٧٤).

(١) وهي رواية الجمهور عنه، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وهي طريق التيسير وقال فيه: «وهو المشهور، وبه آخذ»، وقطع بالوجهين: صاحب الهداية، والتذكرة، والتبصرة، والكافي، والتجريد، وتلخيص أبي معشر، والشاطبية، وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون. (ينظر: النشر ٢/١٧٤).

(٢) ينظر: النشر ٢/١٧٤.

(٣) ينظر: النشر ٢/٤٠٤.

(٤) فاجتمعت ياء الإضافة والياء الزائدة في آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾؛ فياء الإضافة من قوله تعالى: ﴿وَلِيَ﴾، والياء الزائدة من قوله تعالى: ﴿دِينِ﴾. (ينظر: النشر ٢/٤٠٤).

(٥) لكنَّ الداني وغيره أوصلوها إلى مائتي ياء وأربع عشرة ياء، فزادوا اثنتين هما؛ قول الله تعالى: ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧ ـ ١٨]، وزاد آخرون ثنتين آخرين هما: قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [يس: ٢٣]، فجعلوها مائتين وست عشرة، قال في النشر: «وذِكْرُ هذه الأربع في باب الزوائد أولى؛ لحذفها في الرسم، وإن كان لها تعلق بهذا الباب من حيث فتحها وإسكانها أيضاً، ولذلك ذكرناها ثمَّ». (ينظر: التيسير ص (٥٦)، والنشر ٢/١٦٣).

(٦) كما نصَّ عليه صريحاً في نظم الطيبة حيث قال في الطيبة، الأبيات (٤٠٥ ـ ٤٠٦):

.........................وَمِـائَـةٌ ... إِحْـدَى وَعِـشْـرُونَ أَتَـتْ......

وقال في النشر ٢/١٨٢: «فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء، اختلفوا في إثباتها وحذفها، وإذا أضيف إليها: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى﴾ [الكهف: ٧٠]، في الكهف تصير مائة واثنين وعشرين ياء».

وقد ذُكِرتْ كلها في الأصول، وفي أواخر السور مفصلة، ولله الحمد.

والله أعلم(١).



(١) ينظر: النشر ٢/٤٠٤، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ٦/١٤١، والإتحاف ٢/٦٣٤.

سُورَةُ النَّصْرِ

أمال: ﴿جَآءَ﴾ [١]؛ حمزة، وخلف عن نفسه، وابن عامر بخلف عن هشام، والوجه الآخر له: الفتح، كالباقين(١).

ويوقف على: ﴿دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ [٢]؛ لحمزة بالتحقيق، وبإبدالها ياءً مفتوحة؛ لأنها من قبيل: المتوسط بالغير، المنفصل(٢).

والله أعلم(٣).



(١) فأمالها عنه: الداجوني، وفتحها عنه: الحلواني، وقراءة هشام بوجه الإمالة في: ﴿جَآءَ﴾؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، البيت رقم (٣١١)، والنشر ١/٥٩ ـ ٦٠، ومنحة مولى البر ص (٧٥)، والإتحاف ٢/٦٢٢).

(٢) رسماً. (ينظر: النشر ١/٤٣٩، والإتحاف ٢/٦٣٥).

(٣) ينظر: شرح النويري ٦/١٤٢، والإتحاف ٢/٦٣٥.

سُورَةُ تَبَّتْ(١)

٩٩٨ ـ ....وَهَاءُ(٢) أَبِي لَهْبٍ سَكَنْ:

٩٩٩ ـ دِينًا................................ ....

(وَ)اخْتُلِفَ فِي: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [١].

فـ(ـهَاءُ: ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ سَكَنْ)؛ أي: قرأه بسكون الهاء.

الإمام المرموز إليه بدال (دِينًا)(٣)؛ أي: ابن كثير المكي بكماله.

وقرأه الباقون: بفتحها.

وهما لغتان؛ كـ(النَّهْر)، و(النَّهَر)، قيل: إن الفتح أكثر استعمالاً(٤).

---

(١) وهي سورة (المسد)، وقد سميت هذه السورة الكريمة بهذا الاسم ـ أي (سورة تَبَّتْ) ـ في كثير من المصاحف، وعَنْوَن لها بهذا الاسم كثير من المفسرين في تفاسيرهم؛ كالطبري، والزمخشري، وابن عطية، والقرطبي، والبيضاوي، والشوكاني، والألوسي، وذكره السيوطي والسخاوي اسماً من أسمائها، وللسورة الكريمة أسماء أخر وهي: (سورة المسد)، و(سورة أبي لهب)، و(سورة اللهب)، و(سورة تبت يدا أبي لهب). (ينظر: تفسير القرطبي ٥٤٤/٢٢، وتفسير البيضاوي ٦١٠/٤، والمحرر الوجيز ٥٣٤/٥، والإتقان ٣٦٧/٢، وجمال القراء ٣٩/١، وأسماء سور القرآن وفضائلها ص (٦٢٣)).

(٢) ضُبطت في الأصل ـ متناً وشرحاً ـ؛ بالهمز: (هَاءُ)، وهي كذلك في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى ـ بما فيها النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي ـ؛ بلا همز على الإطلاق: (هَا)، وهو الصواب، منعاً لوزن البيت من الانكسار.

(٣) ومعنى قوله: (دِيناً)؛ اسمٌ، مِنْ: دَانَ، يَدِينُ، دِيناً، دان له بحياته؛ أي: هو مدينٌ له بحياته، ودَان نفسه؛ حاسبها، ودان صاحبه؛ أحسن إليه، فهي من الجزاء والمكافأة.

(٤) قال في النشر: «وما أحسن قول الإمام أبي شامة ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ حيث قال: خفف الْعَلَمَ بالإسكان؛ =

واحترز بتقييده بـ**(ـأبي)** عن: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [٣]؛ فلا خلاف في فتحه[(١)].

قال في الغيث[(٢)]: «لأنها فاصلة، والسكون يخرجها عن مشابهة الفواصل قبلها[(٣)]».

وأمال:

﴿مَآ أَغۡنَىٰ﴾ [٢].

و﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ [٣]:

أهل شفا[(٤)].

= لثقل المُسَمَّى على الجنان، والاسم على اللسان». (ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)، والإتحاف ٦٣٦/٢، والكشف ٣٩٠/٢، والدر المصون ١٤٢/١١، واللباب ٥٤٩/٢٠، والنشر ٤٠٤/٢).

(١) لم ينبه على هذا القيد إلا الشارح هنا في شرحه، بينما ذكر النويري في شرحه، وصاحب الهادي ـ كلاهما نقلاً عن النشر وهو كذلك في جامع البيان ـ: أنَّ هذا الموضع مع الموضع الآخر وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُغۡنِي مِنَ ٱللَّهَبِ﴾ [المرسلات: ٣١]، من المواضع المتفق على فتحها؛ لمناسبة الفواصل، ولثقل العلم بالاستعمال، لكنَّ كلا الشرحين لم يشيرا إلى أن هذا الاتفاق على الفتح إنما فُهِمَ من القيد الذي وضعه الناظم بقوله: **(أَبِيْ لَهْبٍ)**، ولم ينوه ابن الناظم ولا المنير السمنودي ولا موسى جار الله في شروحهم، على هذا القيد، ولم يشر أحد منهم إلى اتفاق القراء على فتح الهاء في هذا الموضع ولا الموضع الآخر، ونصَّ على إجماع القراء على فتح الهاء في الموضع الثاني صاحب الإتحاف في إتحافه، والصفاقسي في غيث النفع، وكذا السمين الحلبي حيث قال في الدر المصون: «ولم يختلف القراء في: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾، أنها بالفتح؛ والفرق أنها فاصلةٌ، فلو سكنت زال التشاكل». (ينظر: جامع البيان ٤٩٨/٢، والنشر ٤٠٤/٢، وشرح النويري ١٤٣/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنوديّ (ل ١٣٨/ب)، والإتحاف ٦٣٦/٢، وغيث النفع ص (٤٠٠)، والدر المصون ١٤٣/١١، والهادي ٣٦٤/٣).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠).

(٣) وبعدها. (ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)).

(٤) وهم فيه على أصولهم. (ينظر: الإتحاف ٦٣٦/٢).

وقلَّلهما: الأزرق بخلفه[(١)]، والوجه الآخر له: الفتح ـ كالباقين ـ؛ وحيث فتح: ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ [٣]، غلَّظ لامه، وحيث قلَّله رققها، حتماً فيهما[(٢)]؛ لما تقدم غير مرة؛ أن التغليظ والإمالة عندهم ضدان[(٣)].

٩٩٩ ـ ....وَحَمَّالَةُ[(٤)] نَصْبُ الرَّفْعِ: نَمْ ....

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [٤].

فـ(**نَصْبُ الرَّفْعِ**)؛ أي **[٦٠٣]**: قراءته بنصب تاء: ﴿حَمَّالَةَ﴾ [١].

للإمام المرموز إليه بنون (**نَمْ**)؛ أي: عاصم الكوفي ـ وحده ـ بكماله.

على [الذمِّ][(٥)]، أو الحال[(٦)].

---

(١) وهو كذلك فيه على أصله. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٣٦).

(٢) فقد اختلف الأئمة عنه في هذا الموضع وفي كل موضع ـ وهي عشرة مواضع ـ وقع فيه بعد اللام المغلظة ألف ممالة، فروى بعضهم: تغليظها من أجل الحرف قبلها، وهو الذي في التبصرة، والكافي، والتذكرة، والتجريد، وغيرها، وروى بعضهم: ترقيقها من أجل الإمالة، وهو الذي في المجتبى، والعنوان، والتيسير، وتلخيص أبي معشر، وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها؛ فرققوها في رؤوس الآي؛ للتناسب، وغلظوها في غيرها؛ لوجود الموجب قبلها، وهو الذي في التبصرة، واختيار التجريد، والأرجح في الشاطبية، والأقيس في التيسير، والوجهان الأول والثاني في الشاطبية، والكافي، وتلخيص ابن بليمة، والشاطبية، والإعلان. (ينظر: متن طيبة النشر، باب اللامات، البيت رقم (٣٤٧)، والنشر ٢/١١٣).

(٣) لا يجتمعان، نصَّ عليه في النشر، وذكره في الإتحاف، فتغليظ اللام إنما هو على فتح الألف المنقلبة، وإمالة الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها. (ينظر: النشر ٢/١١٦، والإتحاف ٢/٦٣٦).

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بنصب التاء: (**حَمَّالَةَ**)، وهو الاختيار في شرح موسى جار الله، وأحد الوجهين في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، والثاني: بضم التاء: (**حَمَّالَةُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٥) في الأصل: (العدم)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، وهو الذي في كتب التوجيه. (ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)، والإتحاف ٢/٦٣٦، والكشف ٢/٣٩٠).

(٦) ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)، والإتحاف ٢/٦٣٦، والكشف ٢/٣٩٠، والدر المصون ١١/١٤٥، واللباب ٢٠/٥٥٤.

وقرأ الباقون: بالرفع.

خبر: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾، أو مبتدأ محذوف إن قلنا إنَّ رفع: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ بالعطف على الضمير المستتر في: ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾، وسوَّغه وجود الفصل بالمفعولية وصفته(١).

والله سبحانه وتعالى أعلم(٢).



(١) ينظر: غيث النفع ص (٤٠٠)، والإتحاف ٦٣٦/٢، والكشف ٣٩٠/٢، والدر المصون ١٤٤/١١، واللباب ٥٥٤/٢٠.

(٢) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٤٣/٦، والإتحاف ٦٣٦/٢.

سُورَةُ الْإِخْلَاصِ

قرأ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [٤].

بإبدال همزة: ﴿كُفُؤًا﴾ واواً في الحالين: حفص ـ وحده ـ عن عاصم(١).

والباقون: بالهمزة(٢).

وقرأه: حمزة، [ويعقوب، وخلف العاشر عن نفسه](٣): بإسكان الفاء(٤).

والباقون: بالضم(٥).

وهما لغتان(٦).

فإن وقفت عليه ـ وليس بموضع وقف ـ ففيه لحمزة: وجهان

(١) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، الأبيات رقم (٤٤٨ ـ ٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥، والإتحاف ٢/٦٣٧.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٥، والإتحاف ٢/٦٣٧.

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وعدم وجوده سبق قلم، وقد أثبته في أصل الشرح لحاجة المعنى إليه. (ينظر: النشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٦٣٧).

(٤) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٦٣٧.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، سورة البقرة، البيت رقم (٤٤٩)، والنشر ٢/٢١٦، والإتحاف ٢/٦٣٧.

(٦) ينظر: غيث النفع ص (٤٠١)، والإتحاف ٢/٦٣٧، والدر المصون ١/٤١٨.

صحيحان[١]؛ النقل على القياس المطَّرد المختار لجماعة[٢]، وإبدال الهمزة واواً مفتوحة مع إسكان الفاء؛ على التخفيف الرسمي[٣].

وحُكِيَ ثالث: وهو التسهيل.

ورابع[٤]: وهو التشديد[٥] على الإدغام.

وكلاهما ضعيف[٦].

وخامس: وهو ضم الفاء مع إبدال الهمزة واواً كقراءة حفص[٧]؛ والعمل على خلافه، كما نقله المصنف[٨] عن الحافظ الداني[٩].

ويوقف له على: ﴿كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [٤]؛ بالنقل، وبالسكت، وعدمهما، ولا يصح غيرهما[١٠].

---

(١) ينظر: جامع البيان ٢٨٩/٢، والنشر ٤٨٣/١، والإتحاف ٦٣٧/٢، وغيث النفع ص (٤٠١).

(٢) فيقال: (كُفَا)، وهو الذي لم يذكر في العنوان غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون في تذكرته. (ينظر: النشر ٤٨٢/١).

(٣) أي: (كُفْواً). (ينظر: جامع البيان ٢٨٩/٢ ـ ٢٩٠، والنشر ٤٨٢/١).

(٤) في الأصل: (وأربع)، والصواب ما أثبته.

(٥) وكيفيته: أنه يقلب الهمزة فاء، ثم يدغم الفاء في الفاء، فتصير: (كُفًّا)، ولم يذكر صاحب الإتحاف هذا الوجه ولم يعرج عليه. (ينظر: غاية الاختصار ٢٤٤/١، والإتحاف ٦٣٧/٢).

(٦) نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٤٨٣/١، والإتحاف ٦٣٧/٢، وغيث النفع ص (٤٠١)).

(٧) أي: (كُفُواً).

(٨) ينظر: النشر ٤٨٣/١، والإتحاف ٦٣٧/٢، وغيث النفع ص (٤٠١).

(٩) ونصُّ كلامه في جامع البيان: «وكان آخرون يبدلون الهمزة فيهما واواً مفتوحةً، ويضمون الزاي والفاء قبلها، في حال الوقف خاصة؛ اتباعاً للمصحف، ولزوماً للقياس، وهذا رواه أبو بكر بن أحمد بن محمد الآدمي الحمزي، عن أصحابه، عن سليم، عن حمزة، وقال أبو سلمة عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن أبي أيوب الضبي، أنه كان يأخذ بذلك، والعمل بخلاف ذلك». (ينظر: جامع البيان ٢٩٠/١).

(١٠) وقول الشارح: «ولا يصح غيرهما» لا معنى له، لأنه صرح بجواز الأوجه الثلاثة لحمزة وقفاً؛ أي: السكت، والتحقيق، والنقل، فلم يوجد بعد هذه الأوجه الثلاثة =

والله أعلم(١).

❁ ❁ ❁

= وجه زائد لا يصح، قال في الإتحاف ٢٢١/١ ـ ٢٢٢: «ويجيء في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و﴿قُلْ أُوحِىَ﴾ [الجن: ١]؛ الثلاثة الأوجه؛ أعني: السكت، وعدمه، والنقل»، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو قد ذكر جواز الأوجه الثلاثة؛ وجه النقل، والسكت، وعدمهما، ثم جعل الضمير في عدم الجواز ضمير التثنية: (غيرهما)، وإنما تصح عبارته فيما لو كان الحديث عن السكت على المعرف بـ(أل)، فهو الذي لا يصح فيه لحمزة إلا وجهان؛ النقل، والسكت، ولا يصح غيرهما؛ أي: وجه التحقيق بلا سكت، على ما سبق تحريره وبيانه، وعليه فلعل قوله: «ولا يصح غيرهما» سبق قلم. (ينظر: النشر ٤٣٤ ـ ٤٣٥).

(١) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٤٤/٦، والإتحاف ٦٣٧/٢.

سُورَةُ الْفَلَقِ

نَقَلَ حركة همزة: ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ [١]، إلى اللام قبلها؛ ورش من طريقيه على أصله(١)، كحمزة وقفاً، مع السكت وعدمه، وهما له وصلاً(٢)، [وورد](٣) الوجهان(٤) ـ أيضاً ـ عن: ابن ذكوان، وحفص، وإدريس، بخلاف عنهم، وصلاً ووقفاً(٥)، كما تقدم في الأصول.

٩٩٩ ـ .... وَالنَّافِثَاتِ: عَنْ رُوَيْسِ الْخُلْفُ(٦). تَمْ

(وَ)اخْتُلِفَ في: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [٤].

فقرأه: ﴿**النَّافِثَاتِ**﴾؛ بألف بعد النون، وكسر الفاء مخففة بلا ألف بعدها(٧).

---

(١) ينظر: متن طيبة النشر، باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، البيت رقم (٢٩٩).

(٢) فصار لحمزة وقفاً ثلاثة أوجه: السكت، والنقل، والتحقيق بلا سكت، وأما حال الوصل فيمتنع وجه النقل، ويجوز الوجهان الآخران؛ أي: السكت، والتحقيق.

(٣) في الأصل: (ورد)، ولعل الأصوب ما أثبته.

(٤) أي: السكت، والتحقيق بلا سكت.

(٥) ينظر: متن طيبة النشر، باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره، الأبيات رقم (٢٣٥، ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الفاء: (**الْخُلْفُ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، والثاني: ما انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، حيث ضُبطت فيه؛ بفتح الفاء: (**الْخُلْفَ**).

(٧) وهاهنا تحرير لرويس عند قراءته بالوصل بين السورتين؛ وهو: أن هذه القراءة لرويس إنما تصح على وجهي البسملة والسكت بين السورتين، وتمتنع على وجه الوصل =

ثابتة **(عَنْ رُوَيْسٍ)**.

من طريق النخاس، والجوهري، كلاهما عن التمار، عن رويس، عن الإمام يعقوب.

وبها قطع في التذكرة[1]، والمبهج[2]، لرويس.

وهي قراءة عاصم الجحدري[3]، وغيره، ورواية [ابن أبي سُرَيج][4]،

= بلا بسملة بين السورتين، قال العلامة إبراهيم شحاثة السمنودي في (البدر المنير)، البيت رقم (١١١١):

وَإِنْ يَرْوِ وَجْهَ النَّافِثَاتِ رُوَيْسُهُمْ ... فَيَسْكُتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ وَبَسْمَلَا

(ينظر: جامع الخيرات ص (٥٤٩)).

(١) ينظر: التذكرة ٧٧٧/٢.

(٢) ينظر: المبهج ص (٥٣٨).

(٣) عاصم بن أبي الصباح العجاج، أبو المجشر، الجحدري البصري، تلقى عنه: سليمان بن قتة، ونصر بن عاصم، وأخذ عنه: سلام بن سليمان، وعيسى بن عمر الثقفي، توفي سنة ١٢٨هـ، وقيل: قبل عام ١٣٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٤٩/١).

(٤) ضُبطت في الأصل: (ابن أبي شريح)، وهو تصحيف تكرر ووقع في النسخ المطبوعة من كتاب النشر، وفي معجم القراءات، وفي جميع نسخ غيث النفع ـ كما قرره محقق غيث النفع ـ، وقد وَهِمَ محقق كتاب المستنير الدكتور/عمار الدّدو فعدل الاسم من الصواب الذي ذكره صاحب المستنير في كتابه وهو: (أبي سريج) إلى الخطأ: (أبي شريح) ثم قال: «في الأصل: سريج، وقد تكرر ذلك كثيراً»، وهو تصحيف قد سبق الإشارة إلى مثله في سورة فاطر عند قوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّيِٕ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [٤٣]، والخلاصة أن: (ابن أبي شريح) تصحيف، والصواب (ابن أبي سريج)، بالجيم المعجمة، وهو الذي في النسخ الخطية من كتاب المستنير، وفي جميع نسخ النشر الخطية، كما أثبته محقق قسم الفرش من النشر، وابن أبي سريج؛ هو أحمد بن الصَّبَّاح، ويقال: أحمد بن عمر بن الصَّبَّاح، بن أبي سريج، النهشلي الرازي، ثقة، ضابط، كبير، من مشايخ البخاري الكبار، وأحد أجلة أصحاب الشافعي، قرأ على الكسائي وله عنه نسخة، وأخذ عن عبيدالله بن موسى، وعبدالوهّاب بن عطاء صاحب أبي عمرو، قرأ عليه الحسين بن علي بن حماد الأزرق، والفضل بن شاذان، وأحمد بن محمد بن شبيب، توفي سنة ٢٣٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٣٣/١، وغاية النهاية ٦٣/١، والنشر ٣٥٢/٢، ومعجم القراءات ٤٤٧/٧، =

عن الكسائي[١].

والباقون: ﴿ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ﴾؛ بتشديد الفاء مفتوحة، وألف بعدها لا قبلها.

وبها قرأ رويس من أكثر [طرق][٢] التمَّار، عنه، عن يعقوب الإمام[٣].

وبه؛ (**الْخُلْفُ**)؛ أي: الخلاف عنه وعن غيره في فرش الحروف.

(**تَمّ**[٤])[٥]، وكمل.

وذكر في الإتحاف[٦] قراءتين أُخْرَيَيْنِ:

إحداهما: بضم النون، وتخفيف الفاء؛ وهي لروح لكنها انفرادة **[٦٠٥]** لأبي الكرم في المصباح، ولذا لم يعرج عليها المصنف في النظم كعادته[٧].

والثانية: بضم النون، وتشديد الفاء، بوزن (التُّفَّاحَاتِ)، وهي للحسن البصري من الأربعة عشر[٨].

= والفرش من كتاب النشر بتحقيق محمد محفوظ ٤٦١/٢، وغيث النفع بتحقيق د.سالم الزهراني ١٠٢٩/٣ ـ ١٠٣٠، والمستنير ٣٦٧/١).

(١) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، والإتحاف ٦٣٨/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، ومعجم القراءات ٦٤٧/١٠.

(٢) في الأصل: (الطرق)، والتصويب لاستقامة المعنى.

(٣) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، والإتحاف ٦٣٨/٢، ومعجم القراءات ٦٤٧/١٠.

(٤) هذه الكلمة فاصلة تشير إلى انتهاء المعنى، وابتداءِ معنًى جديد دلت عليه كلمة: (**تَمْ**)، فالمراد أن رويس له الخلف في كلمة: (النافثات)، وهنا تمام المعنى، ثم يبتدئ معنًى جديدًا أفادته كلمة: (**تَمّ**)، أي: أن نظم الطيبة قد تمَّ واكتمل وانتهى.

(٥) قال موسى جار الله في شرح الطيبة ص (٣٠٦): «و(**تَمْ**) كلمة زيدت لبيان أن الكتاب قد تم، وليس برمز للدوري؛ لأنَّ الرمز لا يكون مع التسمية».

(٦) ينظر: الإتحاف ٦٣٨/٢.

(٧) ينظر: النشر ٤٠٤/٢، والإتحاف ٦٣٨/٢، وشرح النويري ١٤٦/٦، ومعجم القراءات ٦٤٧/١٠.

(٨) هكذا في الأصل، ولعل صوابه: (من الأربعة الزائدة فوق العشرة)، والقراءات الأربعة عشر: =

قال ـ أعني صاحب الاتحاف[١] ـ: «والرسم محتمل للقراءات الأربع؛ لحذف الألفين في جميع المصاحف، والكل مأخوذ من (النَّفْث)؛ وهو شبه النفخ يكون في الرقية ولا ريق معه، فإن كان معه ريق فهو (التَّفْل)»[٢].

هذا وما أحسن ما اتفق للناظم في قوله: (**الْخُلْفُ تَمْ**)؛ إذ ههنا انتهى فرش حروف الخلاف بين القراء العشرة، وقد أشعر كلامه بذلك، فهو النهاية في الحسن[٣]، قال في العقود[٤]:

= هي القراءات التي تُنْسَبُ إلى الأئمة العشرة المشهورين مضافاً إليهم الأئمة الأربعة؛ وهم: الحسن البصري، وابن محيصن المكيّ، والأعمش الكوفيّ، ويحي اليزيدي.
وشاهد قراءة الحسن البصري كما في الفوائد المعتبرة ص (٣١٥):

.... **وَضَمُّ نُفَّاثَاتِ حِصْنٌ قَدْ خَتَمْ**

(ينظر: البحر المحيط ٥٣٣/٨، والنشر ٤٠٤/٢، والإتحاف ٦٣٨/٢، وشرح النويري ١٤٦/٦، ومفردة الحسن البصري بتحقيق د/عمار الدّدو، مجلة البحوث والدراسات القرآنية ص (٢٩٠)، ومعجم القراءات ٦٤٧/١٠، ومعجم المصطلحات ص (٨٢)).

(١) ينظر: الإتحاف ٦٣٨/٢، وكلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في الدر المصون، والنشر، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي، وشرح ابن الناظم. (ينظر: الدر المصون ١٥٩/١١، والنشر ٤٠٥/٢، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٩/أ)، وشرح النويري ١٤٦/٦ ـ ١٤٧).

(٢) قال في النشر ٤٠٥/٢: «ويقال منه: نفث الراقي، (يَنْفُثُ)، و(يَنْفِثُ)، بالكسر والضمِّ، فـ(النَّفَّاثات في العُقَد) بالتشديد؛ السواحر، على مراد تكرار الفعل والاحتراف به، و(النَّافِثَاتِ)؛ تكون للدفعة الواحدة من الفعل ولتكراره أيضاً، و(النَّفَثَاتِ) يجوز أن يكون مقصوراً من (النَّافِثَاتِ)، ويحتمل أن يكون في الأصل على (فعلات)، مثل (حذرات)؛ لكونه لازماً، فالقراءات الأربع ترجع إلى شيء واحد، ولا تخالف الرسم»، وقال في الجمع والتوجيه فيما انفرد بقراءته يعقوب ص (٨٤): «قرأ رويس على وزن (الْفَاعِلَاتِ)؛ جمع (نَافِثَةٍ)، ومعناه كمعنى: (النَّفَّاثات)، غير أن التشديد: للمبالغة».

(٣) قال ابن الناظم ـ وتبعه المنير السمنودي في شرحه ـ: «قوله: (**الْخُلْفُ تَمْ**)؛ فإنه يؤذن بنية تامة مخلصة جداً بإتمام الخلف فيه لرويس وتم حرف الخلاف»، وقال موسى جار الله: «و(**تَمْ**)؛ كلمة زيدت لبيان أن الكتاب قد تم، وليس برمز للدوري؛ لأن الرمز لا يكون مع التسمية، وقد سمَّى رويساً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي ل ١٣٨/ب ـ ل ١٣٩/أ، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٥)).

(٤) ومراده بالعقود؛ أي: منظومة (عقود الجمان في علم المعاني والبيان) للحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)؛ والتي هي عبارة عن نظم لكتاب (تلخيص المفتاح) =

وَإِنْ يَـجِـئْ فِـي الِانْـتِـهَـاءِ مُـؤْذِنٌ   بِـخَـتْـمِـهِ فَـهْـوَ الْـبَـلِـيْـغُ الْأَحْـسَـنُ

والله أعلم[1].



= للخطيب القزويني المتوفى سنة (٧٣٩هـ)، رحم الله الجميع. (ينظر: عقود الجمان في علم المعاني والبيان ص (٤٦)).

(١) ينظر: النشر ٤٠٤/٢ ـ ٤٠٥، وتقريب النشر ص (١٨٩)، وشرح النويري ١٤٦/٦ ـ ١٤٧، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٨/ب ـ ل ١٣٩/أ) والإتحاف ٦٣٨/٢.

سُورَةُ النَّاسِ

﴿قُلْ أَعُوذُ﴾ [١]؛ تقدم آنفاً نظيره[١].

وأمال[٢] ﴿ٱلنَّاسِ﴾ الخمس[٣] محضة:

الدوري، عن أبي عمرو، من طريق أبي الزعراء[٤]، عنه.

وهو الذي في التيسير[٥]، وبه كان يأخذ الشاطبي عنه وجهاً واحداً[٦].

---

(١) كما مرَّ في فاتحة سورة (الفلق)، سواء بسواء.

(٢) ينظر: متن طيبة النشر، باب الفتح والإمالة بين اللفظين، ص (٥٣)، البيت رقم (٣١٥)، والنشر ٦٢/٢ ـ ٦٣، والإتحاف ٦٣٩/٢.

(٣) من الآيات الكريمات: [١، ٢، ٣، ٥، ٦].

(٤) من رواية أبي طاهر بن أبي هاشم عنه. (ينظر: النشر ٦٢/٢).

(٥) فهو اختيار أبي عمرو الداني من هذه الرواية؛ قال في جامع البيان: «واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك؛ لشهرة من رواها عن اليزيدي، وحسن اطلاعهم، ووفور معرفتهم، قال: وقد كان ابن مجاهد ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ يقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظن ذلك اختياراً منه، واستحساناً في مذهب أبي عمرو». (ينظر: جامع البيان ٣٧٥/١، والتيسير ص (٤٩)، والنشر ٦٢/٢ ـ ٦٣).

(٦) قال الإمام الشاطبي في حرز الأماني، البيت رقم (٣٣١):

.... وَخُلْفُهُمُ في النَّاسِ في الْجَرِّ حُصِّلَا

قال السَّخاوي: «وكان شيخنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدوري، وبالفتح من طريق السوسيّ، وهو مسطورٌ في كتب الأئمة كذلك»، وقال ابن الناظم: «وكلام الشاطبيّ موهم للروايتين، ولكنَّهُ كان يأخذ بها له، والجمهور بالفتح عنه». (ينظر: فتح الوصيد ٣٠٦/١، وشرح ابن الناظم ص (١٢٧)).

وروى فتحه عنه[(١)]: سائر أهل الأداء.

قال المصنف[(٢)]: «والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري»[(٣)].

والباقون: بالفتح.

وقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [١]؛ تامٌّ، وفاصلة، وختام القرآن العظيم[(٤)].

والله سبحانه وتعالى أعلم[(٥)].



(١) وقراءة الدوري عن أبي عمرو بالفتح في لفظ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرور؛ من زيادات النشر وطيبته. (ينظر: النشر ٦٣/٢، ومنحة مولى البر ص (٧٧)).

(٢) ينظر: النشر ٦٣/٢.

(٣) وزاد في النشر: «قرأنا بهما، وبهما نأخذ». (ينظر: النشر ٦٣/٢).

(٤) ومنتهى الحزب الستين بلا خلاف. (ينظر: غيث النفع ص (٤٠١)).

(٥) ينظر: شرح النويري ١٤٨/٦، والإتحاف ٦٣٩/٢.

بَابُ التَّكْبِيرِ

وبعض ما يتعلَّق بختم القرآن(١).

اختلف مؤلفوا علم القراءات في وضع هذا الباب(٢).

فذكره بعضهم(٣)؛ كالهذلي(٤)، وصاحب اللطائف(٥): مع البسملة.

---

(١) قوله: (**وبعض ما يتعلق بختم القرآن**)، كتب في الأصل وكأنه ابتداء للشرح، فظهر متصل بالخط مع ما بعده من الكلام، والحقيقة أن هذه الجملة ربما كان الأنسب أن تكون متممة لعنوان الباب؛ لتصبح جزءاً من العنوان، فيصير عنوان الباب كاملاً: (**باب التكبير وبعض ما يتعلق بختم القرآن**).

(٢) فمن المؤلفين من لم يذكره البتة، كابن مجاهد في السبعة، وابن مهران في الغاية والمبسوط. (ينظر: النشر ٤٠٥/٢).

(٣) كعبدالله بن عبدالمؤمن في كتابه الكنز في القراءات العشر ص (١٢٠)، فقد قال: «الأصل العاشر في: الاستعاذة، والبسملة، والتكبير، والتهليل»، فجعل التكبير مع الاستعاذة والبسملة في عنوان واحد، وبعضهم قدَّم التكبير على الاستعاذة والبسملة كأبي الكرم الشهرزوري في المصباح (١٥٥٧/٤)، فجعل التكبير باباً مستقلاً، وأتبعه بأبواب الاستعاذة والبسملة.

(٤) فقد جمع الهذلي في الكامل التكبير والتعوذ والبسملة، تحت عنوان واحد بقوله: (كتاب التعوذ والتسمية والتكبير)، ثم قال بعد ذلك: «اعلم أنَّ في هذا الكتاب ثلاثة فصول»، ثم بدأ بالفصل الأول وهو فصل: (التعوذ)، ثم ثنَّى بفصل: (البسملة)، ثم ختم بفصلٍ: (في التهليل والتكبير). (ينظر: الكامل ص (٤٧١ ـ ٤٧٦)).

(٥) نصَّ على ذلك صاحب الإتحاف. (ينظر: الإتحاف ٦٤٠/٢، ولطائف الإشارات ص (٣١٧)).

وبعضهم[١]؛ كابن شريح[٢]، وصاحب الغيث[٣]: عند سورة الضحى.

والأكثرون[٤]: على ذكره هنا، وهو الأنسب[٥]، كما قاله المصنف[٦] وغيره[٧]؛ لتعلقه بالختم، والدعاء، وغير ذلك.

والأصل في التكبير[٨] ـ مع ما يأتي ـ: ما رواه الحافظ أبو العلاء: «أَنَّهُ ﷺ انْقَطَعَ عَنْهُ الْوَحَيُّ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَلَى محمداً رَبُّهُ، فَنَزَلَتْ

(١) كأبي العز القلانسي في الإرشاد ص (٢٣٠)، والكفاية ص (٣٢١)، والحافظ أبي العلاء الهمذاني في غاية الاختصار ٧٢٠/٢، وأبي علي المالكي في الروضة ٩٩٥/٢، وغيرهم.

(٢) ينظر: الكافي ص (٢١٥).

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٤).

(٤) كصاحب المبهج ص (٥٣٩)، والداني في التيسير ص (١٨٤)، وجامع البيان ٥٠١/٢، وابن غلبون في التذكرة ٧٧٩/٢، ووالده أبو الطيب في الإرشاد ص (٨٧٣)، وابن سوار في المستنير ٥٥١/٢، وقد قال عند سورة (والضحى) ما نصُّهُ: «نذكر التكبير في آخر الكتاب إن شاء الله ـ تعالى ـ »، وأبي معشر الطبري في تلخيصه ص (٤٨٨)، وابن الباذش في الإقناع ٨١٦/٢، وابن الفحام في التجريد ص (٣٤٤)، وأبي طاهر صاحب العنوان ص (٢١٥)، وابن بليمة في تلخيصه ص (١٦٥)، ومكي في التبصرة ص (٣٩٢)، وغيرهم.

(٥) نصَّ على ذلك في النشر ٤٠٥/٢ حيث قال: «ومنهم من أخره ـ أي التكبير ـ إلى بعد إتمام الخلاف، وجعله آخر كتابه، وهم الجمهور من المشارقة والمغاربة، وهو الأنسب...الخ»، قلتُ: وبه قال ابن الناظم، والمنير السمنودي، في شرحيهما، وصاحب الإتحاف في إتحافه، بينما لم يتعرض لهذه المسألة النويري ولا موسى جار الله في شرحيهما، ولا صاحب الهادي في هاديه. (ينظر: شرح النويري ١٥٠/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/أ)، والهادي ٣٦٨/٣، والإتحاف ٦٤٠/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٦ ـ ٣٠٧)).

(٦) ينظر: النشر ٤٠٥/٢.

(٧) كابن الناظم، والمنير السمنودي، في شرحيهما، وصاحب الإتحاف في إتحافه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣١)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/أ)، والهادي ٣٦٨/٣، والإتحاف ٦٤٠/٢، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٦ ـ ٣٠٧)).

(٨) أي: دليل مشروعية التكبير.

سُورَةُ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللهُ أَكْبَرُ؛ تَصْدِيقاً لِمَا كَانَ يَنْتَظِرُ مِنَ الْوَحْيِّ، وَتَكْذِيباً لِلْكُفَّارِ، وَأَمَر ﷺ أَنْ يُكَبِّرَ إِذَا بَلَغَ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، مَعَ خَاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ حَتَّى يَخْتِمْ»(١)؛ تعظيماً لله ﷻ، واستصحاباً للشكر، وتبجيلاً لختم القرآن العزيز(٢).

١٠٠٠ ـ وَسُنَّةُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الْخَتْمِ صَحَّتْ عَنِ الْمَكِّينَ أَهْلِ الْعِلْمِ

(وَسُنَّةُ التَّكْبِيْرِ عِنْدَ الْخَتْمِ)؛ أي: ختم قراءة القرآن **[٦٠٥]**.

(صَحَّتْ) وثبتت.

(عَنِ الْمَكِّيْنَ)؛ جمع (مكٍّ)، أصله: (مكيّ)، فحُذِفت ياء النسبة؛

(١) أخرج هذا الحديث ابن الجزري في النشر (٤٠٦/٢)، وذكره صاحب الإتحاف (٦٤٠/٢)، وذكره القرطبي في تفسيره (٢٣١/٣٠)، وينظر: تفسير عبدالرزاق (٣٧٩/٢)، وجامع البيان (٥٠٧/٢)، وغيث النفع ص (٣٨٤)، وأصله في صحيح مسلم (١٣٢/١٢) حديث رقم (١٧٩٧)، فقد أخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن جندب البجلي ﵁ قال: «اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين، فجاءت امرأة فقالت: يا محمد إني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أره قربك منذ ليلتين أو ثلاثاً، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١ ـ ٣]»، رواه البخاري في الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، ٣٩٩/٦، الحديث برقم (٤٩٥٠)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير ١٣٢/١٢، برقم (١٧٩٧)، ورواه ابن أبي حاتم بلفظ: «رمى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بحجر في أصبعه فقال:

هَلْ أَنْتِ إِلَّا أُصْبَعٌ دُمِيْتِ وَفِي سَبِيلِ اللهِ مَا لَقِيتِ

قال: فمكث ليلتين أو ثلاثاً لا يقوم، فقالت له امرأة: ما أرى شيطانك إلَّا قد تركك، فنزلت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١]». (ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٣٤٤/١٠).

قال في النشر (٤٠٦/٢): «قلتُ: وهذا قول الجمهور من أئمتنا كأبي الحسن بن غلبون، وأبي عمرو الداني، وأبي الحسن السخاوي، وغيرهم من متقدم ومتأخر، قال شيخنا أبو الفداء ابن كثير ـ ﵀ ـ: ولم يرو ذلك بإسناد يحكم عليه بصحة ولا ضعف؛ يعني كون هذا سبب التكبير، وإلا فانقطاع الوحي مدة أو ابطاؤه مشهور».

(٢) ينظر: الإتحاف ٦٤٠/٢.

للعلم بها، وتخفيفاً، كما قُرِئَ شاذًّا[١] في: ﴿فِي [الْأُمِّيْنَ][٢] رَسُولًا﴾ [الجمعة: ٢]؛ بحذف ياء النسبة، وكما في قول الشاعر[٣]:

وَأَنْتَ [امْرُؤٌ][٤] فِي الْأَشْعَرِيْنَ مُقَاتِلٌ ....

(أَهْلِ الْعِلْمِ)[٥]؛ بالفقه، والتفسير، والحديث، والقراءة، كالإمام الشافعي[٦]، وسفيان بن عيينة[٧]، ومجاهد[٨]، وابن جريج[٩]، وغيرهم.

---

(١) ذكر هذه القراءة الزمخشري في الكشاف، والألوسي في روح المعاني، دون أن ينسباها لأحد من القراء. (ينظر: الكشاف ١١٠/٦، وروح المعاني ٩٣/٢٨، ومعجم القراءات ٤٥٤/٩).

(٢) في الأصل: (المرؤ)، وهو تصحيف.

(٣) وشطر هذا البيت ذكره ابن الناظم في شرحه ص (٣٣٢)، وأبو شامة في إبراز المعاني (٢٨١/٤)، لكنهما نسباه إلى عقبة الأسدي، بينما نُسِبَ هذا البيت في الإصابة في تمييز الصحابة (٢٣٦/٦)، وتاريخ دمشق (٤٢٨/١٢)، لموهب بن رباح الأشعري، وتمام البيت فيهما:

وَأَنَا امْرُؤٌ فِي الْأَشْعَرِينَ مُقَاتِلٌ وَبَنُو لُؤَيٍّ أُسْرَتِي وَجَنَاحِي

(٤) في الأصل: (في الأحين)، وهو تصحيف.

(٥) قال ابن الناظم ـ وتبعه المنير السمنودي في شرحه ـ: «هم ـ أي أهل العلم ـ عند الإطلاق؛ علماء الفقه، والتفسير، والحديث، وألحق بهم بعض أئمة أصحابنا علماء القراءة أيضاً». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٢)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/أ)).

(٦) محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٥): (وبعد فالإنسان ليس يشرف...الخ).

(٧) سفيان بن عيينة، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (٢٦): (ونقل الدوري وسوس منه...الخ).

(٨) مجاهد بن جبر، تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٢٥): (وابن كثير مكة له بلد...الخ).

(٩) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، أبو الوليد وأبو خالد، القرشي المكيّ، فقيه الحرم المكي، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٠هـ، كان إمام أهل الحجاز في عصره، وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة، رومي الاصل، من موالي قريش، مكي المولد والوفاة، قال الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء: «الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، أبو خالد، وأبو الوليد القرشي الأموي، المكي، صاحب التصانيف، وأول من دون العلم بمكة، مولى أمية بن خالد، حدَّث عن عطاء بن أبي رباح فأكثر وجوَّد، =

قال المصنف(١): «صح عند أهل مكة ومن روى عنهم صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر».

وقال القاضي أبو الطيب(٢): «هو سنة مأثورة عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين».

١٠٠١ ـ فِي كُلِّ حَالٍ وَلَدَى الصَّلَاةِ سُلْسِلَ عَنْ أَئِمَّةٍ ثِقَاتِ

وهذا(٣) عَامٌّ (**فِي كُلِّ حَالٍ**)؛ خارج الصلاة.

(**وَلَدَى**)؛ أي: عند.

(**الصَّلَاةِ**)، كما يأتي بعض النصوص على ذلك.

وفي التكبير حديثٌ (**سُلْسِلَ**)؛ أي: مسلسل بالأمر به.

(**عَنْ أَئِمَّةٍ ثِقَاةِ**)؛ فبسندنا المتقدم في الخطبة، المتصل بالمصنف، قال: أخبرنا: عمر بن الحسن(٤) ـ شيخنا ـ بقراءتي عليه، عن: أبي الحسن علي بن

= وأخذ عن مجاهد حرفين من القراءات، وميمون بن مهران، وعن ابن أبي مليكة، ونافع مولى ابن عمر، وطاووس، والقاسم بن أبي بزة، وعبدالله بن كثير الداري، وعبدالله بن كثير بن المطلب، وخلق كثير، وكان من بحور العلم، حدث عنه: ثور بن يزيد، والأوزاعي، والليث، والسفيانان، والحمَّادان»، وقال في الغاية: «روى القراءة عن عبدالله بن كثير، وروى عنه القراءة سلام بن سليمان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والثوري». (ينظر: الأعلام للزركلي ٤/١٦٠، وغاية النهاية ١/٤٦٩).

(١) ينظر: النشر ٢/٤١٠.

(٢) عبدالمنعم بن غلبون، صاحب كتاب الإرشاد، ونصُّ عبارته في الإرشاد: «وهذه سنةٌ مأثورة عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة والتابعين، وهي سنة بمكة لا يتركونها البتة، ولا يعتبرون رواية البزي ولا غيره، ومن عادة القرَّاء في غير مكة أن لا يأخذوا بالتكبير إلا في رواية البزي وحدها، ويأخذوا في رواية قنبل بغير تكبيرٍ مثل الجماعة من القرَّاء». (ينظر: الإرشاد ص (٨٨٤)، (رسالة دكتوراه) بالجامعة الإسلامية عام ١٤٣٠هـ، والنشر ٢/٤١١، والإتحاف ٢/٦٤١).

(٣) يعني: سنة التكبير.

(٤) عمر بن الحسن مزيد بن أُميلَة بن جمعة بن عيدان، أبو حفص، المَرَاغِيّ الأصل، الحلبيّ الدمشقيّ المزيّ، المعروف بابن أَمِيْلَة، رحلة زمانه في علو الإسناد، =

أحمد[١]، أخبرنا: عمر بن محمد[٢]، أخبرنا: عبدالرحمٰن بن محمد[٣]،

= ولد في شعبان سنة ٦٨٠هـ، وقيل في رجب سنة ٦٧٩هـ، أخذ القراءة عن أحمد بن هبة الله بن عساكر، وأحمد بن إبراهيم الفاروثي، وغيرهما، وقرأ عليه ابن الجزري كثيراً من كتب القراءات؛ كالإرشاد، وكالكفاية، لأبي العز القلانسي، والغاية لابن مهران، وكتاب السبعة لابن مجاهد، وغيرها، وممن قرأ عليه أيضاً محمد بن علي الزراتيتي، وعلي بن سلامة المكيّ، كان خيِّراً، ديِّناً، ثقة، صالحاً، توفي سنة ٧٧٨هـ، ودفن بالمزة ظاهر دمشق، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/١٤٧).

(١) علي بن أحمد بن عبدالواحد أبو الحسن السعديّ المقدسي الصالحيّ الفخر المعروف بابن البخاري، مسند زمانه، إمام ثقة، روى الحروف من كتاب الإيجاز لسبط الخياط، وسماعاً من أبي اليمن الكندي، سمع منه أحمد بن قدامة المقدسي، ومحمد بن أحمد الرقي، والأستاذ محمد بن إسرائيل القصاع، وغيرهم، وروى القراءات عنه غير واحد من أصحابه، ولد نهاية سنة ٥٩٥هـ، وتوفي سنة ٦٩٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/١٧٦).

(٢) عمر بن محمد بن معمر بن يحيى بن أحمد بن حسان، أبو حفص، بن طبرزد، الدارقزي، البغدادي، ولد سنة ٥١٦هـ، مؤدب الصبيان في محلة تسمى "دار القز" ببغداد فنُسِبَ إليها، كان شيخ الحديث في عصره، وحدث ببغداد، والموصل، وحران، وحلب، ودمشق، وغيرها، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء: الشيخ المسند الكبير الرحلة، وقال الحافظ المنذري: لقيته بدمشق، وسمعت منه كثيرا من الكتب الكبار والأجزاء والفوائد، وقرأت عليه سنة ٦٠٣هـ (الغيلانيات)؛ وهي أحد عشر جزءاً، وجمع له الحافظ أبو عبدالله محمد بن سعيد "مشيخة" في جزأين، وبعض ثالث، فيها (٨٣) شيخاً، قال ابن العماد: مسند العصر، قدم دمشق في آخر أيامه فازدحموا عليه»، توفي ببغداد سنة ٦٠٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٢١/٥٠٧، والأعلام للزركلي ٥/٦١).

(٣) الشيخ الجليل الثقة، أبو منصور، عبدالرحمٰن بن المحدث أبي غالب محمد بن عبدالواحد بن حسن بن منازل بن زريق، الشيباني البغدادي الحريمي، القزاز، راوي (تاريخ الخطيب) عنه، سوى الجزء السادس بعد الثلاثين، غاب لوفاة أمه، وسمع من أبي جعفر بن المسلمة، وأبي علي بن وشاح، وعبدالصمد بن المأمون، وأبي الحسين بن المهتدي بالله، وطائفة، وله مشيخة، حدَّث عنه: ابن عساكر، والسَّمعاني، وأبو موسى المديني، وابن الجوزي، وأحمد بن بذال، وأحمد بن الحسن العاقولي، وأحمد بن الحسن الدبيقي، وعمر بن طبرزد، وأبو اليمن الكندي، وابنه أبو السعادات نصر الله القزاز، وغيرهم، كان شيخاً صالحاً متودداً، سليم القلب، حسن الأخلاق، صبوراً، مشتغلًا بما يعنيه، وُلِدَ في سنة ٤٥٣هـ، وتوفي سنة ٥٣٥هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/٩٦).

أخبرنا: أحمد بن محمد بن [النقور(١)](٢) أخبرنا: أبو طاهر المخلص(٣)حدثنا: يحيى بن محمد بن صاعد(٤)، حدثنا: أحمد بن أبي بزه(٥) ـ يعني البزي ـ، قال: «سَمِعْتُ ابْنَ سُلَيمَانَ(٦)، يَقُولُ: قَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ

---

(١) الشيخ الجليل، الصدوق، مسند العراق، أبو الحسين، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن النقور، البغدادي، البزاز، ولد سنة ٣٨١هـ، سمع عن جماعة منهم؛ علي بن عمر الحربي، وعبيدالله بن حبابة، وأبا حفص الكتاني، وغيرهم، كان صحيح السماع، متحرياً في الرواية، حدَّث عنه: الخطيب، والحميدي، والحسين سبط الخياط، وغيرهم، قال الخطيب: كان صدوقاً، وقال أبو الحسن بن عبدالسلام: كان أبو محمد التميمي يحضر مجلس ابن النقور، ويسمع منه، ويقول: حديث ابن النقور سبيكة الذهب، توفي سنة ٤٧٠هـ، عن تسعين سنة، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٣٧٤).

(٢) في الأصل: (الفتور)، وهو تصحيف.

(٣) محمد بن عبدالرحمٰن بن العباس، أبو طاهر، المخلص الذهبي البغدادي، من حفَّاظ الحديث، ولد سنة ٣٠٥هـ، كان مسند بغداد في عصره، له منتقى سبعة أجزاء في الحديث، توفي سنة ٣٩٣هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٦/١٩٠).

(٤) يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد الهاشمي بالولاء، البغدادي: من أعيان حفاظ الحديث، ولد سنة ٢٢٨هـ، وتوفي سنة ٣١٨هـ، رحل إلى الشام ومصر والحجاز، له تصانيف في السنن مرتبة على الأحكام، قال أبو علي النيسابوري: لم يكن بالعراق من أقران ابن صاعد أحد في فهمه، والفهم عندنا أجلّ من الحفظ، وهو فوق ابن أبي داود في الفهم والحفظ، وقال الذهبي: لابن صاعد كلام متين في الرجال والعلل يدل على تبحره، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: الأعلام للزركلي ٨/١٦٤).

(٥) مقرئ مكة ومؤذنها، أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن أبي بَزَّةَ، المخزوميّ، مولاهم، الفارسيّ الأصل، ولد سنة ١٧٠هـ، وتلا على: عكرمة بن سليمان، وأبي الاخريط، وابن زياد، عن تلاوتهم على إسماعيل القسط، صاحب ابن كثير، وسمع من ابن عينية، ومالك بن سعير، ومؤمل بن إسماعيل، والمقرئ، وتلا عليه خلق، منهم أبو ربيعة محمد بن إسحاق، وإسحاق الخزاعي، وأحمد بن فرح، وابن الحباب، واللهبيان، وآخرون، وصحح له الحاكم حديث التكبير، وهو منكر، وقد قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا أحدث عنه، وقال العقيلي: منكر الحديث، يوصل الأحاديث، مات سنة ٢٥٠هـ، قال الذهبي: وكان ديناً، عالماً، صاحب سنة، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٥١، وغاية النهاية ١/١١٩ ـ ١٢٣).

(٦) عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر أبو القاسم المكيّ، قال الذهبي: شيخ مستور، =

عَبْدِاللهِ بْنِ قُسْطَنْطِينَ(١)؛ فَلَمَّا بَلَغْتُ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قَالَ لِي: كَبِّرْ حَتَّى تَخْتِمْ(٢)، فِإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى عَبدِاللهِ بْنِ كَثِيرٍ فَلَمَّا بَلَغْتُ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ قَالَ لِي: كَبِّرْ حَتَّى تَخْتِمْ(٣)، وَأَخْبَرَهُ: أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى مُجَاهِدٍ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ مُجَاهِدٌ: أَنَّ [ابْنَ عَبَّاسٍ](٤) أَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ أَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ أُبَيٌّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِذَلِكَ(٥)».

= ما علمت أحداً تكلم فيه، عرض على: شبل، وإسماعيل القسط، وعرض عليه: أحمد بن محمد البزي، كان إمام أهل مكة في القراءة بعد شبل وأصحابه، بقي إلى قبيل المائتين، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/٥١٥).

(١) إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين، أبو إسحاق المخزومي مولاهم المكيّ، المعروف بالقسط، مقري مكة، ولد سنة ١٠٠هـ، قرأ على ابن كثير وعلى صاحبيه شبل بن عباد ومعروف بن مشكان، وأقرأ الناس زماناً، وكان ثقة ضابطاً، قرأ عليه الإمام محمد بن إدريس الشافعي، وعكرمة بن سليمان، وداود بن شبل بن عباد، وأبو الأخريط وهب بن واضح، وفي سند البزي عن ابن كثير نفسه وفي سند قنبل عن شبل ومعروف عن ابن كثير، قال الذهبي والقولان صحيحان، والجمع بينهما أن يكون إسماعيل أقرأ شيخ البزي بما أخذه عن ابن كثير نفسه، وحمل قنبل في روايته ما عند إسماعيل عن شبل ومعروف عن ابن كثير، توفي سنة ١٧٠هـ، قال الذهبي: وهو آخر من قرأ على ابن كثير، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ١/١٦٥، ومعرفة القراء ١/١٤١).

(٢) في النشر: «كبِّر عند خاتمة كل سورة حتى تختم». (ينظر: النشر ٢/٤١٣).

(٣) في النشر: «كبِّر عند خاتمة كل سورة حتى تختم». (ينظر: النشر ٢/٤١٣).

(٤) في الأصل: (عباس)، وهو تصحيف.

(٥) رُوِيَ هذا الحديث من طرق كثيرة جداً، مدارها كلها على البزي، بل كما قال الإمام أبو العلاء الهمذاني في غاية الاختصار (٢/٧٢٠): «لم يَرْفع التكبير إلى النبيِّ ﷺ أحدٌ من أصحابنا غير البزي»، وقد أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/٣٠٤) وصححه، ولم يوافقه الذهبي، بل قال: «البزيُّ تُكُلِّمَ فيه»، وقال الذهبي في العبر (١/٤٤٥): «وكان ليِّن الحديث، حجة في القرآن»، وقال في سير أعلام النبلاء (١٢/٥١) ردًّا على تصحيح الحاكم للحديث: «وهو ـ أي الحديث ـ منكر»، وقال في الميزان (١/١٤٤ ـ ١٤٥) عقب الحديث: «حديث غريب، وهو مما أُنْكِرَ على البزيّ، قال أبو حاتم: هذا حديث منكر»، وأقره الحافظ في لسانه (١/٢٨٤)، وقال ابن كثير في تفسيره عقب ذكره الحديث (١٤/٣٨٠): «فهذه سُنة تفرد بها أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدالله البزي، من ولد القاسم بن أبي بزة، وكان إمامًا في القراءات، فأمَّا في الحديث فقد ضَعَّفَه أبو حاتم الرازي، وقال: لا أحدث عنه، وكذلك أبو جعفر العقيلي قال: =

....

= هو منكر الحديث»، وأخرجه الداني في التيسير ص (١٨٤ ـ ١٨٥)، وكذا رواه في جامع البيان (٥٠٣/٢) وقال بعد ذلك: «وهذا أتمّ خبر روي في التكبير، وأصح خبر جاء فيه»، والبيهقي في شعب الإيمان (٤١/٤ ـ ٤٤)، والبغوي في تفسيره (٥٠١/٤)، وابن الباذش في الإقناع (٨١٩/٢ ـ ٨٢٢)، وجمع طرقه ابن الجزري في النشر (٤١١/٢ ـ ٤١٥)، وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٧٦/٢ ـ ٧٧)، وقال بعده: «قال أبي: هذا حديث منكر»، وعلته ابن أبي بزة؛ فقد قال في الجرح والتعديل (٧١//١): «قلت لأبي: ابن أبي بزة ضعيف الحديث؟ قال: نعم، ولست أحدث عنه، فإنه روى عن عبيدالله بن موسى عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي ﷺ حديثاً منكراً»، وقال العقيلي في الضعفاء (١٢٧/١): «منكر الحديث، ويصل الأحاديث»، وقال الذهبي: «ليِّن الحديث»، وأقره الحافظ ابن حجر في اللسان، وقال عنه الألباني: «حديث منكر»، بينما اعتبره الشافعيُّ سنة من سنن الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيما حكاه في إبراز المعاني (٢٨٣/٤)، فقد حكى الشيخ شهاب الدين أبو شامة في شرح الشاطبية عن الشافعي: «أنه سمع رجلاً يكبر هذا التكبير في الصلاة، فقال له: أحسنت وأصبت السنة»، قال ابن كثير ـ بعد أن نقل هذا الأثر في تفسيره ـ: «وهذا يقتضي صحة هذا الحديث»، لكنَّ الألباني ـ ؒ ـ ردَّ تصحيح ابن كثير هذا بقوله في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٩٨/١٣): «فأقول كلَّا؛ وذلك لأمرين: أحدها: أن هذا القول غير ثابت عن الإمام الشافعي، ومجرد حكاية أبي شامة عنه لا يعني ثبوته؛ لأن بينهما مفاوز، ثم رأيت ابن الجزري قد أفاد في النشر في القراءات العشر أنه من رواية البزي عن الشافعي، فصح أنه غير ثابت عنه، ويؤكد ذلك أن البزي اضطرب فيه؛ فمرة قال: محمد بن إدريس الشافعي، ومرة قال: الشافعي إبراهيم بن محمد، والآخر: أنه لو فرض ثبوته عنه، فليس هو بأقوى من قول التابعي: من السنة كذا، فإنه من المعلوم أن لا تثبت بمثله السنة، فبالأولى أن لا تثبت بقول من بعده، فإن الشافعي ـ ؒ ـ من أتباع التابعين أو تبع أتباعهم، فتأمل»، ثم قال الإمام الألباني ـ ؒ ـ في سياق تضعيفه لحديث البزيّ: «وللحديث علة ثانية: وهي شيخ البزي؛ عكرمة بن سليمان، فإنه لا يُعْرف إلا بهذه الرواية، فهو مجهول العين ـ كما تقتضيه القواعد العلمية الحديثية ـ لكنه قد تُوبِعَ في بعضه؛ كما ذكر ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص (١٤٢): أخبرني محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ـ قراءة عليه ـ، أخبرنا الشافعي، حدثنا إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين.

وله علة ثالثة ـ والكلام لازال للشيخ الألباني ـ: وهي جهالة حال إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين، فقد أورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولا رأيت له ذكراً في شيء من كتب الجرح والتعديل الأخرى، ولا ذكره ابن حبان في ثقاته مع تساهله في توثيق المجهولين. =

....

= وقد رواه البزي مرة أخرى معضلاً، فقد روى الحافظ أبو العلاء بإسناده عن أحمد بن فرج عن البزي: أن الأصل في ذلك؛ ـ يعني التكبير ـ أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي، فقال المشركون: قلا محمداً ربُّهُ، فنزلت سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، فقال النبيُّ ﷺ: الله أكبر»، وأمر النبي ﷺ أن يكبر إذا بلغ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ مع خاتمة كل سورة حتى يختم.

ثم قال الإمام الألباني ـ بعد أن ساق الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما في سبب نزول سورة الضحى ـ: «فأقول: وبناء على هذا الحديث الصحيح يمكننا أن نأخذ منه ما نؤكد به نكارة الزيادة المتقدمة من رواية أحمد بن الفرج عن البزي؛ لعدم ورودها في الصحيح، وأن ما يُحْكَى عن القراء ليس بالضرورة أن يكون ثابتاً عندهم، فضلاً عن غيرهم، ومن المعلوم في علم المصطلح أن الحديث المنكر هو: ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة، وهذه الزيادة من هذا القبيل»، ثم ساق الشيخ الألباني الحديث الآخر الذي رواه أبو الفرج عن ابن أبي بزة وأوله: «أن النبيَّ ﷺ أُهْدي إليه قطف عنب...الخ» ونقل كلام ابن الجزري بعده وهو قوله في النشر: «وهذا سياق غريب جداً، وهو مما انفرد به ابن أبي بزة أيضاً، وهو معضل»، ثم قال الألباني: «قلتُ وفي هذا دليل على ضعف البزي هذا، لتلونه في رواية الحديث الواحد، فإن ذلك مما يشعر بأنه غير حافظ للحديث ولا ضابط ـ كما هو معروف عند أهل المعرفة بهذا الفن الشريف ـ، فلا جرم أن ضعفه أبو حاتم، والعقيلي، والذهبي، والعسقلاني».

ثم ذكر الشيخ الألباني ما رواه أبو العلاء الهمذاني من قوله: «لم يرفع أحد التكبير إلا البزي، ورواه الناس فوقفوه على ابن عباس ومجاهد»، قال ابن الجزري ـ معقباً على كلام أبي العلاء الهمذاني ـ: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي، وأظن ذلك من قبل رفعه له، فضعفه أبو حاتم، والعقيلي»، لكنَّ الإمام الإلباني ـ رحمه الله ـ وَهِم فجعل كلام ابن الجزري المذكور آنفاً من كلام أبي العلاء الهمذاني، حيث قال ـ أي الألباني ـ: «أقول: ما أصاب العلائي في ظنه فإن من ضعفَّه ـ كالمذكورين ـ ما تعرضوا لحديثه هذا بذكر، وإنما لأنه منكر الحديث ـ كما تقدم عن العقيلي ـ؛ ومعنى ذلك أن يروي المناكير، وأشار أبو حاتم إلى أن منها ما رواه عن ابن مسعود، وإن كان لم يسق متنه»، قلتُ: والكلام السابق، وهو: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي...الخ»، ليس من كلام أبي العلاء الهمذاني حتى يقول الشيخ الألباني: «ما أصاب العلائي»، وإنما هو من كلام ابن الجزري تعقيباً على كلام أبي العلاء الهمذاني.

ثم قال الشيخ الألباني معقباً على كلام أبي العلاء الهمذاني في توقيف هذا الأثر على ابن عباس ومجاهد: «ثم إن الموقوف الذي أشار إليه العلائي فما ذكر له إسناداً =

....

= يمكن الاعتماد عليه؛ لأنه لم يسقه إلا من طريق إبراهيم بن أبي حية قال: حدثني حميد الأعرج، عن مجاهد قال: ختمت على عبدالله بن عباس تسع عشرة ختمة كلها يأمرني أن أكبر فيها من: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وإبراهيم هذا قال البخاري في التاريخ الكبير: منكر الحديث، وقال الدار قطني: متروك، فهو ضعيف جداً، فلا يصلح شاهداً لحديث البزي، مع أنه موقوف».

وقال الألباني ـ أيضاً ـ: «بل قد جاء عن بعض السلف إنكار هذا التكبير؛ واعتبره بدعة، وهو عطاء بن أبي رباح المكيّ» ثم ذكر أثراً حكم عليه بأن إسناده جيد، وفيه: «ولما بلغ حميد بن قيس المكيّ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كبَّرَ، فقال له عطاء: إنَّ هذا لبدعة».

كما أن الشيخ العلامة بكر أبو زيد ـ رحمه الله تعالى ـ قد ذكر في كتابه المُعَنْوَن بـ (الأجزاء الحديثية) في مبحث (مرويات ختم القرآن)، ص (٢٣٣ ـ ٢٣٤)، ما نصُّهُ: «فهذه الأبحاث الستة لا يصح فيها شيء عن النبي ﷺ، ولا عن صحابته رضي الله عنهم، وعامة ما يروى فيها مما لا تقوم به الحجة»، وذكر من هذه الأبحاث الستة: التكبير في آخر سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى سورة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، داخل الصلاة وخارجها، ثم قال بعد ذلك: «وشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ تكلم شديداً في التكبير المذكور، وأنه لم يَرِد إلا في رواية البزي عن ابن كثير».

قلتُ: وبعد أن سقتُ ما سقتُ من كلام الشيخ المحدث العلامة ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في بيان ضعف حديث البزي المذكور، وقوله بعدم سنية تكبير الختم، بل ونقل بدعيته عن بعض السلف، وموافقة الشيخ العلامة بكر أبو زيد ـ رحمه الله تعالى ـ له في ما نقله من بدعية تكبير الختم كما جاء في رسالته المسماة (بدع القراء) ص (١٩ ـ ٢٠) فجعلها البدعة رقم (٥٧) سبعة وخمسين.

فإني أقول وبالله التوفيق: لو أن المحدث الكبير ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ، توقف عند الحكم على حديث البزي في التكبير، وبيان درجته من الصحة وعدمها، لَسُلِّمَ له في ذلك، كيف وهو محدث العصر، وأعلم أهله بعلم الحديث الشريف، لكنَّه ختم كلامه وبحثه في حديث التكبير بأنَّ التكبير الوارد عن القراء عند الختم ليس بسنة، وأنه قول لبعضهم، كما أعرض عنه بعضهم...الخ، ونصُّ كلامه كما في سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٩٦/١٣ ـ ٣١١) كما يلي: «والخلاصة: أنَّ الحديث ضعيف لا يصح ـ كما قال علماء الحديث دون خلاف بينهم ـ، وأنَّ قول بعض القراء لا يقويه، ولا يجعله سنة، مع إعراض عامة القراء عنه، وتصريح السلف ببدعيته، وإن مما يؤكد ذلك اختلاف القائلين في تحديد ابتدائه وانتهائه على أقوال كثيرة تراها مفصلة في النشر، كما اختلفوا هل ينتهي بآخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، أو بأولها»، فرأيت أن أقف عدة وقفات مع كلام الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في هذه الخلاصة ومع كلامه فيما قبلها: =

....

= **الوقفة الأولى**: وأمَّا قوله: «ويؤكد ذلك اضطراب البزي فيه؛ فمرة قال: محمد بن إدريس الشافعي، ومرة قال: الشافعي إبراهيم بن محمد...الخ»، قلتُ: فإنَّ محمد بن إدريس غير إبراهيم بن محمد وإن كان كلًّا منهما يلقب بالشافعيّ، وقد صرح بذلك ابن الجزري في النشر (٤١٣/٢)، فقال: «إبراهيم بن محمد الشافعي؛ هو إبراهيم بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، وهو ابن عم الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي، مات سنة ٢٣٧هـ، ويقال: سنة ٢٣٨هـ، وهو من أكبر أصحاب الإمام الشافعي المعدودين في الآخذين عنه»، فعُلِمَ أن الإمام البزي لم يضطرب، فقد يكون سمعه من الإمام محمد بن إدريس الشافعيّ مرة، وسمعه من تلميذه إبراهيم بن محمد الشافعيّ مرة أخرى، وكيف يضطرب نقله وهو الوعاء الذي نقل خير الكلام؛ كلام الله تعالى، حتى صارت الرواية تنسب له وتسند إليه.

الوقفة الثانية: وأمَّا قوله: «إنَّ الحديث ضعيف لا يصح ـ كما قال علماء الحديث دون خلاف بينهم ـ »، فمع أنَّ الاعتماد والمعول في ثبوت سنة التكبير عند أهل الأداء ليس حديث البزي هذا، وإنما الحجة في ثبوته هو: الرواية والنقل والأثر، ومع التسليم بضعف حديث البزي هذا بإجماع المحدثين، إلا أنَّ كلام الشيخ الألباني يَرِدُ عليه ما قاله إمام القراء ومقرئ المحدثين الشيخ ابن الجزري في النشر حيث قال: «وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزي في ذلك، وأظن ذلك من قبل رفعه له، فضعفه أبو حاتم والعقيلي، على أنه قد رواه عن البزي جماعة كثيرون، وثقات معتبرون، منهم؛ أحمد بن فرح، وإسحاق الخزاعي، والحسن بن الحباب، والحسن بن محمد الحداد، وأبو ربيعة، وأبو معمر الجمحى، ومحمد بن يونس الكديمي، ومحمد بن زكريا المكي، وأبو الفضل جعفر بن درستويه، وزكريا بن يحيى الساجي، وأبو يحيى عبدالله بن محمد بن زكريا بن الحارث بن أبي ميسرة، وأبو عمرو قنبل، وأبو حبيب العباس بن أحمد البرتي، ومحمد بن علي الخطيب، وأبو عبدالرحمٰن وأبو جعفر؛ اللهبيان، وموسى بن هارون، ومحمد بن هارون، ومضر بن محمد، والوليد بن بنان، ومحمد بن أحمد الشطوي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن موسى بن الصباح الخزاعي، وإبراهيم بن محمد بن الحسن، وأبو بكر بن أبي عاصم النبيل، وأحمد بن محمد بن مقاتل، ومحمد بن علي بن زيد الصائغ، ويحيى بن محمد بن صاعد، والإمام الكبير إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، كما أخبرتني الشيخة المعمرة أم محمد ست العرب بنت محمد بن علي بن أحمد الصالحية مشافهة بمنزلها بالسفح ظاهر دمشق»، فعدَّ أكثر من ثمانية وعشرين إماماً كلهم ثبتت روايتهم للحديث عن البزي، فهل يُتَصَوَّر أنه جميع هؤلاء الأئمة الثقاة الأثبات يروون هذا الحديث عن الإمام البزي وهم يعلمون أنه حديث ضعيف أو منكر، ولا يُرْوَى عن أحد منهم رد له =

. . . .

= أو كلام في إسناده، أو ـ على الأقل ـ يكون من أحدهم إشارة لضعفه ونكارته أو تنويه على عدم ثبوته.

الوقفة الثالثة: وأمَّا قوله: «مع إعراض عامة القراء عنه»، قلتُ: فلا يُفْهَمُ من انفراد ابن كثير ـ بخلف عنه ـ بنقل التكبير أن التكبير ليس بسنة أو أنه بدعة، لأنه مما استقر عند أهل الأداء أنَّ انفراد القراء ـ بعضهم عن بعض ـ في بعض الأحرف أو الأوجه ليس دليلاً على ضعف ما انفردوا به من تلك الأوجه والأحرف والقراءات، والأمثلة أكثر من أن تحصى، بل لا يكاد يوجد أمام من الأئمة؛ سواء من القراء، أو من الرواة، أو من الطرق، إلا وقد انفرد بحرف أو بوجه أو بقراءة؛ سواء في الأصول أو الفرش، ثمَّ إنه قد ثبت من بعض طرق طيبة النشر أنَّ التكبير رواية لجميع القراء، بل وعند أوائل كلِّ السور من أول القرآن إلى آخره، حتى قال الإمام الهذلي في الكامل ص (٤٧٦): «التكبير في كلِّ القرآن لكل القراء»، وقال في النشر (٢/٤١٠): «وصحت أيضاً ـ أي سنة التكبير ـ عن أبي عمرو من رواية السوسي، وعن أبي جعفر من رواية العمري، ووردت أيضاً عن سائر القراء، وبه كان يأخذ ابن حَبْش (وضُبِطَت حَبَش)، وأبو الحسين الخبازي، عن الجميع، وحكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء، وقد صار على هذا العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار، عند ختمهم في المحافل، واجتماعهم في المجالس لدى الأماثل، وكثير منهم يقوم به في صلاة رمضان ولا يتركه عند الختم على أي حال كان، وذكره الحافظ أبو العلاء الهمذاني والهذلي عن أبي الفضل الخزاعي، وقال الهذلي ـ وعند الدينوري كذلك ـ: يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها، لجميع القراء، قلتُ: والدينوري هذا؛ هو أبو علي الحسين بن محمد بن حبش الدينوري، أمام متقن ضابط، قال عنه الداني: متقدم في علم القراءات، مشهور بالإتقان، ثقة، مأمون»، وعليه: فإن التكبير لم يُعْرِضْ عنه عامة القراء، بل أعرضوا عنه ـ أي لم ينقل عنهم ـ في بعض الطرق، وأجمعوا عليه من بعض الطرق، وإعراضهم عنه من بعض الطرق؛ إنما هو لعدم ثبوته عندهم من تلك الطرق، وإجماعهم عليه من بعض الطرق الأخرى لثبوته رواية منها.

الوقفة الرابعة: وأمَّا قوله ـ رحمه الله ـ: «وأن قول بعض القراء لا يقويه، ولا يجعله سنة»، فلم يقل أحد أنه قول لبعض القراء، بل هو ـ أي التكبير ـ رواية لهم، فليس في القراءة والإقراء قول أو رأي لأحد، وإنما هي رواية أوجه، واختلاف طرق، ينقلها الآخر عن الأول؛ فكلُّ واحد إنما ينقل ويقرأ كما تعلَّم وعُلِّم.

الوقفة الخامسة: ثم قوله ـ رحمه الله ـ: «ولا يجعله سنة»، أقول: بل هو سنة ثابتة من سنن القراء والإقراء، وذلك لعدة أمور:

١ ـ إنه قد نصَّ على صحته وسنيته الأئمة من أهل الأداء حتى بلغ حد التواتر، كما قال في =

. . . .

= النشر (٢/٤١٠): «فاعلم أن التكبير صح عند أهل مكة قرائهم وعلمائهم وأئمتهم ومن روى عنهم صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر»، ثم ساق نقولات كثيرة عن أئمة القراءة في مشروعية التكبير وسنيته، منها؛ ما قاله الإمام مكي بن أبي طالب في الكشف (٢/٣٩٢): «ورُويَ أن أهل مكة كانوا يكبرون في آخر كل ختمة من خاتمة والضحى لكل القراء؛ لابن كثير، وغيره، سنة نقلوها عن شيوخهم»، وقال الأهوازي كما نقله في النشر (٢/٤١٠): «والتكبير عند أهل مكة في آخر القرآن سنة مأثورة يستعملونه في قراءتهم في الدروس والصلاة»، وقال الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان (٢/٥٠١ ـ ٥٠٢): «كان ابن كثير من طريق القواس والبزي وغيرهما يكبر في الصلاة والعرض من آخر سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، مع فراغه من كل سورة إلى أخر: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ فإذا كبر في: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ قرأ: ﴿**فَاتِحَةُ الْكِتَابِ**﴾، وخمس آيات من أول سورة: ﴿**الْبَقَرَةِ**﴾، على عدد الكوفيين إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة، قال: وهذا يسمى الحال المرتحل، وله في فعله هذا دلائل مستفيضة جاءت من آثار مروية، ورد التوقيف بها عن النبي ﷺ، وأخبار مشهورة مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين»، وقال أبو الطيب عبدالمنعم بن غلبون في الإرشاد ص (٨٨٤): «وهذه ـ أي التكبير ـ سنة مأثورة عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين، وهي سنة بمكة لا يتركونها البتة»، إلى غير ذلك من الأثار المروية التي تدل على سنيته رواية ودراية.

٢ ـ إنَّ العبرة في ثبوت الرواية إنما هو الأثر والنقل والسماع والتلقي والمشافهة والتواتر في ذلك، وهو ما صحَّ في باب التكبير دراية ورواية، على ما هو معروف عند أهل المعرفة بهذا العلم الشريف، فالبزيُّ لم يعتمد في صحة قراءته على الحديث فحسب، وإنما استأنس به، إذ الحديث حتى لو صحَّ سنده فإنه من قبيل الآحاد، والقراءة لا بد من تواترها، فَعُمْدَتُه ـ أي البزي ومن قرأ بالتكبير من أئمة القراءة ـ؛ ما قرأ به على شيخه وثبت عنه تواتراً.

أمَّا ثبوته داريةً فهو إجماع جميع الأئمة المعتبرين وكافة أمهات كتب علم القراءات على التكبير، وعلى إفراده في الذكر، على اختلاف بينهم من تقديم وتأخير على ما سبق بيانه، إلا ما كان من ابن مهران في الغاية، وابن مجاهد في السبعة، مع أنه قد ثبت عن ابن مجاهد من جهة الرواية على ما قطع به العراقيون.

وأمَّا روايةً فإن الإسناد الذي وصل إلينا منه التكبير عن البزي ومن فوقه من الأئمة الأجلاء إنما هو نفس إسناد البزي الذي تُرْوَى به عنه روايته، لا يختلف فيه رجل، فالذين نقلوا روايته لنصِّ القرآن الكريم هم أنفسهم الذين نقلوا التكبير عنه، =

....

= فكيف يفرق بينهما، بل التحقيق والتحري والتدقيق في نص القرآن العظيم أولى منه في التكبير وغيره مما هو خارج عن المصحف الشريف.

على أنَّ التكبير ـ كما قرره جمع من الأئمة ـ منفصل عن القرآن لا يختلط به، قال أبو علي المالكي في الروضة (٩٩/٢): «واتفق أصحاب ابن كثير على أن التكبير منفصل عن القرآن لا يختلط به»، كما أنَّ التكبير ليس بلازم لأحد من القراء، كما قاله أبو الفتح فارس ـ ونقله عنه الجعبري، والسخاوي، وابن الجزري ـ: «لا نقول إنه لا بد لمن ختم أن يفعله، لكن من فعله فحسنٌ، ومن لم يفعله فلا حرج عليه، وهو سنة مأثورة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين»، وقال في التجريد: «وليس نقول إن هذا سنة لا بد لمن ختم أن يفعله، فمن فعل فحسنٌ، ومن ترك فلا حرج». (وينظر: النشر ٤١٠/٢، وفتح الوصيد ٣٩٢/٢، وكنز المعاني للجعبري ص (٨٣٩ ـ ٨٤٠)، والتجريد ص (٣٤٦)).

الوقفة السادسة: وأمَّا قوله: «وتصريح بعض السلف ببدعيته»، فإنَّ الشيخ المحدث ـ رحمه الله ـ لم ينقل عن السلف في بدعية التكبير إلا مقالة عطاء بن رباح ـ رحمه الله ـ، ويقابله إجماع أهل الفن من علماء القراءات الكبار على سنيته ونقله والقراءة والإقراء به، وتضمينه كتبهم التي ألفوها، فلا شك أن أقوال أهل العلم المقدمين في فن من الفنون يجعلهم مسلم لهم في تقريرهم لمسائل ذلك العلم وفتاواه، فتكون أقوالهم مقدمة على أقوال غيرهم من أهل العلوم الأخرى، فكيف بإجماع منهم على مسألة من المسائل، وهو الحال في باب التكبير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ إنما حكم بما حكم به ـ أي حكمه ببدعية التكبير ـ من حكمه على حديث البزي وأنه حديث منكر، ومن مقالة بعض السلف ـ كالإمام عطاء بن أبي رباح ـ، لكنه ـ أي الإمام الألباني رحمه الله ـ لم يعرج على جانب النقل والرواية الذي تميز به هذا العلم الشريف، ولم يَحْتَجَّ به أو يشير إليه، مع أنه الحجة في ثبوت التكبير وسنيته، كما أنه ـ أي الشيخ الألباني ـ لم ينقل عن أحد من أئمة علم القراءات إلا ما كان من نقله عن النشر نقلاً يخدم ما ذهب إليه من بدعية التكبير، مع أنه عندما ناقش حديث البزي وشواهده ورجاله والرد على من صحح حديث البزي فإنه أكثر من النقل والعزو عن علماء الحديث وكتب الجرح والتعديل، فكان من حقه أن يقابله نقل لأقوال علماء القراءات وعزو لكتبهم، وما أحسن مقالة الإمام مالك ـ رحمه الله ـ فيما حكاه في النشر (٢٧١/١) ـ: «قلتُ: وحكى أبو القاسم الهذلي عن مالك أنه سأل نافعاً عن البسملة فقال: السنة الجهر بها، فسلم إليه، وقال: كل علم يسأل عنه أهله».

الوقفة السابعة: وأما قوله ـ رحمه الله ـ: «وإن مما يؤكد ذلك ـ أي ما قرره من ضعف الحديث، وعدم سنية التكبير، بل وبدعيته ـ اختلاف القائلين في تحديد ابتدائه وانتهائه =

....

= على أقوال كثيرة تراها مفصلة في النشر، كما اختلفوا هل ينتهي بآخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، أو بأولها»، قلتُ: وهذا الاختلاف الوارد في محل ابتداء التكبير ومحل انتهائه، خلاف معتبر عند علماء هذا الفن من أهل الدراية والأثر، فهو خلاف على الأصل في نظائره من مسائل هذا العلم الشريف، أي: على أصلهم في ثبوت الأوجه أو القراءات المختلفة من طرق وعدم ثبوتها من طرق أخرى، فهذا الإمام الداني قطع في التيسير على أن التكبير من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ولم يقطع بسواه، بينما صرَّح في جامع البيان بالقولين؛ أي: بابتداء التكبير من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ومن أول سورة: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾؛ فصح عنده القولان من طرق جامع البيان، ولم يثبت عنده من طريق كتاب التيسير إلا القول الأول، لأنه قرأ بذلك من طرق أخرى، وهذا الإمام سبط الخياط نص على التكبير بأنه من: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وذلك من قراءته على الفارسي والمالكي، بينما نصَّ على ابتدائه من أول: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، وذلك من قراءته على غير الفارسي والمالكي، فصار إذا قرأ من طريق مشايخه؛ الفارسي، والمالكي، فابتداء التكبير عنده من أول: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، وإذا قرأ من غير طريق الفارسي والمالكي فابتداء التكبير عنده من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهذا الإمام الكبير أبو طاهر بن سوار صاحب المستنير، قرأ على بعض مشايخه ببعض روايات ابن كثير بابتداء التكبير من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وقرأ بالروايات الأخرى للإمام بن كثير وطرقه على مشايخه بابتداء التكبير من أول سورة: ﴿**الِانْشِرَاحِ**﴾، قال في المستنير (٢/٥٥١ ـ ٥٥٢): «قرأت على شيخنا أبي علي الشَّرْمقَانِي عن ابن فُلَيح، وابن ذؤابة عن اللهبيين، وطرق الحَمَّامي عن البزي، وعلى شيخنا أبي العطار ـ رحمهم الله ـ عن جميع ما قرأ به على أبي إسحاق لابن كثير، وعلي ابن العلَّاف للخُزاعي، وعلي الحمَّامي عن النقّاش، وهبة الله عن اللهبيّ، وعلى ابن الفحّام عن ابن فرح، وعلى أبي الحسن الخياط عن البزيّ، وعن نظيف عن قنبل، وعلى أبي الحسن بن طلحة لقنبل، وعلى الشيخ أبي الفتح الواسطي لقنبل: بالتكبير من أول سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى خاتمة سورة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، قال: وقرأت عمن بقى من روايات ابن كثير وطرقه على شيوخي بالتكبير من أول: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾»، ومثله الإمام أبو العز القلانسي في كتابيه؛ الإرشاد، والكفاية، والإمام أبو العلاء الهمذاني في كتابه غاية الاختصار، فقد قرأ كل منهما من بعض الطرق بابتداء التكبير من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وبابتدائه من أول: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، من طرق أخرى.

ثم هذا الاختلاف في ابتداء التكبير وانتهائه وصيغته بين رواة التكبير بناء منهم على خلافهم؛ هل التكبير هو لأول السورة أو لآخرها، وهو متفرع عن سبب التكبير الذي تقدم بيانه.

وعليه فهذا الاختلاف الوارد في ابتداء التكبير وانتهائه لا يدل على ما ذهب إليه =

....

= المحدث الكبير ـ رحمه الله ـ من بدعية التكبير وعدم سنيته، بل هذا الاختلاف في ابتداء التكبير وانتهائه منقبة لأهل الأداء؛ تدل على حذق الأئمة وضبطهم لمجموع الطرق والروايات مع اختلافها وتشعبها، فلم يخلطوا طريقاً بطريق، ولم يركبوا رواية في أخرى، كما هو شاهد على مدى تحريهم وعدم اجتهادهم من عند أنفسهم، فكلُّ واحد من هؤلاء الأئمة إنما يقرأ بما عُلِّم وتعلَّم، كما جاء في الحديث الذي أخرجه أحمد وغيره، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٤٩٨/٥): «اقْرَؤُوا كَمَا عُلِّمْتُم»، قال في النشر (٤١٠/٢): «قال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط في المبهج: وحكى شيخنا الشريف، عن الإمام أبي عبدالله الكارزيني: أنه كان إذا قرأ القرآن في درسه على نفسه وبلغ إلى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كبر لكل قارئ قرأ له، فكان يبكي ويقول: ما أحسنها من سنة، لولا أني لا أحب مخالفة سنة النقل لكنت أخذت على كل من قرأ عليَّ برواية بالتكبير، لكنَّ القراءة سنة تتبع ولا تبتدع».

الوقفة الثامنة: لا أعلم ـ في حد علمي القاصر ـ أحداً من العلماء المعتبرين في هذا العلم الشريف قديماً ولا حديثاً قال بعدم سنية التكبير، إلَّا ما كان من رسالة شيخنا الكبير الشيخ إبراهيم بن الأخضر بن علي القيِّم؛ شيخ القراء بالمسجد النبويّ، فقد ألَّف رسالة سمَّاها (تكبير الختم بين القراء والمحدثين)، قال في مقدمتها ص (١٠): «فوجب ترك كل شيء لم يأمر به ﷺ لقوله عليه الصلاة والسلام: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، والتكبير عند ختم القرآن هو من هذا الباب ـ وكما سيأتي تحقيقه في فصول الرسالة إن شاء الله تعالى ـ لم يُرْوَ أن رسول الله ﷺ فعله»، وقد بَنى شيخنا الكبير إبراهيم الأخضر ما توصل إليه من هذا الحكم بناء على قوله ص (١١): «التكبير الذي أورده القراء في كتبهم المخطوط منها والمطبوع قضية تخضع لأصول وقواعد التحديث»، فلم يعوِّل فيه ـ أي في إثبات التكبير من عدمه ـ على جانب النقل والرواية، وقد جعل رسالته هذه في ثلاثة فصول؛ الفصل الأول: في التكبير عند القراء؛ وذكر فيه بعض الآثار التي استدلوا بها على تكبير الختم، وبيَّن ضعفها، وعدم قيام الحجة بها، والفصل الثاني: في التكبير عند المحدثين، والفصل الثالث: سبب نزول سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، فخلاصة هذه الرسالة هو جمع للروايات التي وردت في تكبير الختم ودراسة وتخريج لها، ثمَّ ختم رسالته بقوله ص (٥٤): «وبهذا: فلا تثبت سنة بخبر كهذا، بل الأفضل والأولى تركه، سواء في رواية البزي أو رواية غيره من القراء؛ وذلك صوناً لكتاب الله، وتجريداً له عن كل ما ليس منه ممن يُظَنُّ أنه سنة وهو ليس بسنة»، قلتُ: وهي انفرادة للشيخ الكبير لم يوافقه عليها أحد من علماء هذا العلم الشريف، على أني قد قرأت عليه بترك التكبير عند الختم، وذلك من قراءتي عليه بالقراءات العشر الصغرى.

ورواه الحاكم في المستدرك(١)، عن أبي يحيى محمد بن عبدالله بن يزيد(٢)، عن محمد بن علي الصائغ(٣)، عن البزي، وقال: إنه صحيح الإسناد، ولم يخرجه الشيخان(٤).

وكذا رواه البيهقي(٥)، وابن خزيمة(٦)، وغيرهما(٧)، موقوفاً.

---

(١) كتاب معرفة الصحابة، ذكر مناقب أبيّ بن كعب رضي الله عنه، (٣٠٤/٣)، (ح ٥٣٢٥).

(٢) محمد بن عبدالله بن يزيد، المقرئ، أبو يحي المكيّ، ثقة من العاشرة، توفي سنة ٢٥٦هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: تقريب التهذيب ص (٤٩٠)، وغاية النهاية ١٨٨/٢).

(٣) أبو عبدالله محمد بن عليّ بن زيد المكي الصائغ، الإمام، الثقة، سمع القعنبي، وخالد بن يزيد العُمري، وسعيد بن منصور، ويحي بن معين، وآخرين، مع الصدق، والفهم، وسعة الرواية، حدث عنه دعلج بن أحمد، وأبو محمد الفاكهي، وسليمان الطبراني، وخَلْقٌ كثير من الرحَّالين، وأخذ القراءة على البزي، توفي بمكة سنة ٢٩١هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: تذكرة الحفاظ ٦٥٩/٢، وغاية النهاية ١١٩/١).

(٤) وقد سبق في الهوامش السابقة تخريجه وبيان كلام العلماء فيه.

(٥) في الجامع لشعب الإيمان، فصل استحباب التكبير عند الختم، (٣٩/٥).

(٦) ذكر ذلك ابن الجزري في النشر (٤١٤/٢)، حيث قال: «أخبرتني الشيخة المعمرة أم محمد ست العرب بنت محمد بن علي بن أحمد الصالحية مشافهة بمنزلها بالسفح ظاهر دمشق، قالت: أخبرنا جدي أبو الحسن علي قراءة عليه وأنا حاضرة، أخبرنا عبدالله بن عمر بن أحمد بن الصفار في كتابه، أخبرنا أبو القاسم الشحامي الحافظ، أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرني عبدالله بن محمد بن زياد العدل، حدثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: سمعت أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بزة، يقول: سمعت عكرمة بن سليمان مولى شيبة، يقول: قرأت على إسماعيل بن عبدالله المكيّ، فلما بلغت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، قال لي: كبِّر حتى تختم، فإني قرأت على عبدالله بن كثير فأمرني بذلك فذكره، ثم قال ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ: إني أنا خائف أن يكون قد أسقط ابن أبي بزة أو عكرمة بن سليمان من هذا الإسناد، قلتُ ـ أي ابن الجزري ـ: يعني بين إسماعيل وابن كثير، ولم يسقط واحد منهما شبلاً، فقد صحت قراءة إسماعيل على ابن كثير نفسه، وعلى شبل، وعلى معروف، عن ابن كثير»، لكني لم أقف عليه في صحيح ابن خزيمة، ولم يذكره الشيخ الألباني عند تخريجه للحديث في سلسة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، على الرغم أنه استوفى تخريجه كاملاً. (ينظر: النشر ٤١٤/٢).

(٧) كابن أبي حاتم في العلل (٧٦/٢ ـ ٧٧)، والبغوي في تفسيره (٥٠١/٤)، وابن كثير في تفسيره (٣٨٠/١٤)، وغيرهم.

ورُوِّينَا عن موسى بن هارون[١]: «قَالَ لِي الْبَزِّي، قَالَ لِي الْإِمَامُ محمدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيّ: إِنْ تَرَكْتَ التَّكْبِيرَ فَقَدْ تَرَكْتَ سُنَّةً مِنْ سُنَنِ نَبِيِّكَ ﷺ»[٢].

وعن أبي محمد الحسن بن عبدالله القرشي[٣]: «أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ التَّرَاوِيحَ خَلْفَ الْمَقَامِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيلَةُ الْخَتْمِ كَبَّرَ مِنْ خَاتِمَةِ: ﴿**الضُّحَى**﴾، إِلَى آخرِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ إِذًا بِالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه قَدْ صَلَّى وَرَاءَهُ [٦٠٦] قَالَ: فَلَمَّا أَبْصَرَنِي؛ قَالَ لِي: أَحْسَنْتَ؛ أَحْيَيْتَ السُّنَّةَ»[٤].

---

(١) موسى بن محمد بن هارون، أبو محمد، المكي، المقرئ، روى القراءة عن البزي، وهو من جلّة أصحابه، وروى القراءة عنه محمد بن عبدالعزيز بن الصباح. (ينظر: غاية النهاية ٢/٣٢٣).

(٢) ذكره في غاية النهاية في ترجمة موسى بن هارون، ثم قال بعده: «قال ابن الصباح: ما سمعت هذه الحكاية إلا من طريق موسى بن هارون وهو ثقة فيما روى»، وذكره في النشر مسنداً إلى أبي عمرو الداني، ثم قال: «قال شيخنا الحافظ عماد الدين بن كثير: وهذا يقتضي تصحيحه لهذا الحديث»؛ أي: حديث البزي في التكبير، كما ذكره الداني ـ أيضاً ـ في جامع البيان بسنده، ثم قال بعده: «وهذا أتمُّ حديث رُوِيَ في التكبير، وأصح خبر جاء فيه». (ينظر: جامع البيان ٢/٥٠٢، والنشر ٢/٤١٥، وغاية النهاية ١/٣٢٣).

(٣) هكذا ذكر اسمه في الأصل، والصواب أنه: الحسن بن محمد بن عبيدالله بن أبي يزيد أبو محمد المكي، مقرئ متصدر، قرأ على: شبل بن عباد، عن ابن كثير، وابن محيصن، جميعاً، وذكر الهذلي أنه قرأ ـ أيضاً ـ على: درباس، وعمرو بن قيس، وحميد بن قيس الأعرج، وتلقى القراءة عنه: حامد بن يحيى البلخي، وأحمد بن محمد بن أبي بزة، أمَّ الناس بالمسجد الحرام، وروى عن الإمام الشافعي. (ينظر: غاية النهاية ١/٢٣٢).

(٤) ذكره في النشر، وذلك في مبحث عنونه باسم (حكمه في الصلاة)، وقال فيه ما نصُّهُ: «وقال الشيخ أبو الحسن السخاوي: وروى بعض علمائنا الذين اتصلت قراءتنا بهم بإسناده، عن أبي محمد الحسن بن محمد بن عبيدالله بن أبي يزيد القرشي، قال: صليت بالناس خلف المقام بالمسجد الحرام في التراويح في شهر رمضان، فلما كانت ليلة الختمة كبرت من خاتمة الضحى إلى آخر القرآن في الصلاة، فلما سلمت التفت وإذا بأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي قد صلّى ورائي، فلما بصر بي قال لي: أحسنت أصبت السنة، قلتُ: أظنُّ هذا الذي عناه السخاوي ببعض علمائنا هو ـ والله أعلم ـ إمَّا: الإمام أبو بكر بن مجاهد، وإمَّا: الأستاذ أبو علي الأهوازي». (ينظر: النشر ٢/٤٢٧، وفتح الوصيد ٢/٣٩٢).

وهذا ـ كالذي قبله ـ يقتضي تصحِيحُهُ لذلك الحديث[١].

وعن ابن جريج[٢] قال: «فأرى أن يفعله الرجل إماماً أو غيره»[٣].

وقال ابن عيينة[٤]: «رأيت صدقة بن عبدالله بن كثير[٥] يؤم الناس منذ أكثر من سبعين سنة، فكان إذا ختم القرآن كبر»[٦].

إلى غير ذلك من الآثار.

وقد كان تكبيره ﷺ: آخر قراءة جبريل، وأول قراءته ﷺ.

---

(١) وهذه العبارة من الشارح اقتباسٌ من كلام الحافظ ابن كثير في تفسيره، والذي قاله تعقيباً على قول الإمام الشافعي للإمام البزي: «إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبيك ﷺ»، وذلك فيما نقله عنه ابن الجزري في النشر. (ينظر: تفسير ابن كثير ٣٨٠/١٤، والنشر ٤١٥/٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٩٨/١٣).

(٢) عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، تقدمت ترجمته عند شرح قول الناظم في البيت رقم (١٠٠٠): (صحت عن المكين أهل العلم).

(٣) رواه المعدل في الروضة (٢/ل ٢١٢أ) بسنده، عن أحمد بن سعيد المعروف بابن نفيس الطرابلسي، ورواه الداني في جامع البيان (٥٠٥/٢)، ورواه ابن الفحّام في التجريد ص (٣٤٥)، وقال في النشر (٤٢٥/٢): «رواه الحافظ أبو عمرو عن أبي الفتح فارس، عن أبي أحمد، بلفظه».

(٤) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون، أبو محمد، الهلالي، الكوفي ثم المكي، الأعور، الإمام المشهور، ولد سنة ١٠٧هـ، وعرض القرآن على حميد بن قيس الأعرج، وعبدالله بن كثير، وروى القراءة عنه سلام بن سليمان، قال الكسائي: ما رأيت أحداً يروي الحروف إلا وهو يخطئ فيها إلا ابن عيينة، توفي سنة ١٩٨هـ، ودفن بالحجون، ويقال: أنه حج ثمانين حجة، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٣٠٨/١، وسير أعلام النبلاء ٤٥٤/٨، والأعلام ١٠٥/٣).

(٥) صدقة بن عبدالله بن كثير الداريّ، أبو الهذيل، ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن أبيه عبدالله بن كثير، وروى عنه مطرف بن معقل، وسفيان بن عيينة، وغيرهما. (ينظر: غاية النهاية ٣٣٦/١).

(٦) رواه الداني بسنده في جامع البيان، ورواه في النشر مسنداً من طريق أبي عمرو الداني. (ينظر: النشر ٤٢٥/٢، وجامع البيان ٥٠٥/٢).

١٠٠٢ ـ مِنْ[١] أَوَّلِ[٢] انْشِرَاحٍ، اوْ[٣] مِنَ الضُّحَى   مِنْ[٤] آخِرٍ[٥]، أَوْ[٦] أَوَّلٍ، قَدْ صُحِّحَا

ومن ثم تشعب الخلاف في محله.

فمنهم من قال به: **(مِنْ أَوَّلِ)**.

---

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(مِنَ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بسكون النون: **(مِنْ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والخلاف هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: على النقل في الهمز للساكن قبلها: **(اوَّلِ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بالتحقيق في الهمز: **(أَوَّلِ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى. ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بتحقيق الهمز: **(أَوْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح النويري، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والهادي، ونسخة الشيخ الضباع، والثاني: همزة وصل؛ على النقل في الهمز: **(اوْ)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح النون: **(مِنَ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: بسكون النون: **(مِنْ)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي، والخلاف هنا مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي بعدها.

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: همزة وصل؛ على النقل في الهمز للساكن قبلها: **(اخِرٍ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثاني: همزة قطع ممدودة: **(آخر)**، وهو الاختيار في النسختين اللتين عليهما خط الناظم، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٦) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(وَ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة الهندية)، والثاني: **(أَوْ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

سورة الـ﴿ـانْشِرَاح﴾.

ميلاً منه إلى أنه لِأَول السورة.

وعليه جرى: صاحب المستنير[1]، وصاحب التجريد[2]، وأبو العز[3]، وأبو العلاء[4]، وغيرهم[5].

(اوْ مِنَ ﴿الضُّحَى﴾).

والقائلون به[6] اختلفوا.

فمنهم من رواه **(مِنْ آخِرٍ)** أي: آخر: ﴿**الضُّحَى**﴾.

وعليه الداني[7]، وابنا غلبون[8]، وابن بليمة[9]، وأصحاب: الكافي[10]، والهادي[11]، والهداية[12]، في آخرين[13].

---

(١) ينظر: المستنير ٥٥١/٢.

(٢) من قراءته على غير الفارسي والمالكي. (ينظر: التجريد ص (٣٤٤)).

(٣) من غير طريق من رواه من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾. (ينظر: الإرشاد ص (٢٣٠)، والكفاية ص (٣٢١)).

(٤) قال في الغاية: «وكبَّر العمريُّ، والزينبيُّ، والسوسيُّ، من فاتحة: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحِ**﴾، إلى خاتمة: ﴿**الناس**﴾». والعمريّ أحد رواة أبي جعفر. (ينظر: غاية الاختصار ٧١٩/٢).

(٥) كالداني في جامع البيان (٥٠٣/٢)، وابن سوار في المستنير (٥٥٢/٢)، من بعض طرقه.

(٦) أي: القائلون بأن التكبير من سورة: ﴿**الضُّحَى**﴾.

(٧) ينظر: التيسير ص (١٨٤).

(٨) ينظر: الإرشاد لابن غلبون ص (٨٧٣)، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية، والتذكرة ٧٧٩/٢.

(٩) ينظر: تلخيص العبارات ص (١٦٥).

(١٠) ينظر: الكافي ص (٢١٥).

(١١) ينظر: النشر ٤١٧/٢.

(١٢) ينظر: شرح الهداية ص (٧٤٨).

(١٣) كصاحب العنوان ص (٢١٥)، والمبهج ص (٥٣٩) من غير طريق الشنبوذي، والتلخيص للطبري ص (٤٨٨)، وشرح الهداية ص (٧٤٨)، والتبصرة ص (٣٩٢)، والهذلي في الكامل ص (٤٧٦).

(**أَوْ أَوَّلٍ**)؛ أي: ومنهم من رواه من أول: ﴿**الضُّحَى**﴾.

وعليه أبو علي البغدادي في روضته[١]، وصاحب الإرشاد[٢]، وأبو العلاء[٣]، وغيرهم[٤].

وكلٌّ (**قَدْ صُحِّحَا**)؛ وأُخِذَ به.

وذلك مبني على أن التكبير: لأول السورة، أو لآخرها[٥]، كما أشرنا إليه[٦].

قال في التقريب[٧]: «ولم يروه أحد أنه من آخر: ﴿**اللَّيْل**﴾، ومن ذكره كذلك؛ كالشاطبي، وغيره، فإنه يريد به من أول: ﴿**الضُّحَى**﴾»[٨].

---

(١) ينظر: الروضة في القراءات الإحدى عشرة لأبي علي المالكي ٢/٩٩٥.

(٢) وذلك من طريق الحمامي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزي، وأما في الكفاية فللبزي وقنبل من طريق قتيبة. (ينظر: الإرشاد ص (٢٣٠)، والكفاية ص (٣٢١)).

(٣) قال في الغاية: «كَبَّر البزِّي، وابن فليح وابن مجاهد عن قنبل، من فاتحة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وفواتح ما بعدها إلى سورة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾». (ينظر: غاية الاختصار ٢/٧٢٠).

(٤) كصاحب التجريد من قراءته على الفارسي والمالكي، وكابن سوار في المستنير من بعض طرقه، وكسبط الخياط في المبهج. (ينظر: التجريد ص (٣٤٤)، والمستنير ٢/٥٥١، والمبهج ص (٥٣٩)).

(٥) كما نصَّ على ذلك في النشر، والإتحاف، وغيرهما. (ينظر: النشر ٢/٤١٧، والإتحاف ٢/٦٤٣).

(٦) قال في غيث النفع: «ومثار هذا الخلاف أن النبيَّ ﷺ لمَّا قرأ عليه جبريل عليه السلام سورة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كبَّر، ثم شرع في قرائتها، فهل كان تكبيره لختم قراءة جبريل عليه السلام، فيكون لآخر السورة، أو لقراءته ﷺ، فيكون لأول السورة»، وقال في الإتحاف: «وقد كان تكبيره ﷺ آخر قراءة جبريل، وأول قراءته ﷺ، ومن ثمَّ تشعب الخلاف في محله». (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٦)، والإتحاف ٢/٦٤٣).

(٧) ينظر: التقريب ص (٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٨) قال في النشر (٢/٤١٩): «ولا أعلم أحداً صرح بهذا اللفظ إلا الهذلي في كامله ص (٤٧٦) تبعاً للخزاعي في: الْمُنْتَهَى، وإلا الشاطبيُّ حيث قال، البيت رقم (١١٢٨):

وَقَالَ بِهِ الْبَزِّيُّ مِنْ آخِرِ الضُّحَى ... وَبَعْضٌ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَّلَا =

١٠٠٣ ـ لِلنَّاسِ هَكَذَا. وَقَبْلُ[1] إِنْ تَزِدْ[2] هَـلِّـلْ. وَبَـعْـضٌ بَـعْـدُ[3] للهِ حَـمِـدْ

(لِلنَّاسِ)؛ أي: إلى سورة ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

(هَكَذَا)[4]؛ فإنشاؤه مبنيٌّ على ما تقدم.

= ولما رأى بعض الشُّرَّاح قوله هذا مشكلاً قال مراده بـ(الآخر) في الموضعين: أول السورتين؛ أي أول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وأول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهذا فيه نظر؛ لأنه يكون بذلك مهملاً رواية من رواه من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهو الذي في التيسير، والظاهر أنه سوَّى بين الأول والآخر في ذلك، وارتكب في ذلك المجاز، وأخذ باللازم في الجواز، وإلا فالقول بأنه من آخر: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾ حقيقة لم يقل به أحد، قال الشراح: أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، قال أبو شامة هذا الوجه من زيادات هذه القصيدة، وهذا الذي ذكروه من أن المراد بآخر: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾؛ هو أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ متعين، إذ التكبير إنما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة، وخلاف النصوص المتقدمة دائر بين ذكر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وأول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، لم يذكر في شيء منها: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾، فعُلِمَ أن المقصود بذكر آخر: ﴿وَٱلَّيۡلِ﴾؛ هو أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كما حمله شراح كلام الشاطبي، وهو الصواب بلا شك، والله أعلم»، قلتُ: وزاد الهذلي في الكامل ص (٤٧٦) قولاً آخر: فجعل بداية التكبير من أول: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ﴾.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (وَقَبْلُ)، من القَبْلِيَّة، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح الترمسي، ونسخة الشيخ القاضي، وشرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: (وَقِيْلَ)، من القول، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في تقريب الطيبة: (وَقِبْلَ)، وهو سبق قلم.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: (تَزِدْ)؛ من الزيادة، وهو الاختيار في شرح الترمسي، وشرح النويري، والثاني: (تُرِدْ)؛ من الإرادة، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وهو ظاهر كلام الشارح ـ أي الترمسي ـ، مع أن ضبطها في ثنايا الشرح: (تَزِدْ)؛ فصار ضَبْطُهُ لها على معنى الإرادة، بينما شرحه لها على معنى الزيادة، فجمع بذلك بين المعنيين؛ الزيادة، والإرادة.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (بَعْدُ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، ونسخة الشيخ القاضي، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع في طبعاته الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، والطبعة الأولى على أحد الوجهين فيها، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الدال: (بَعْدَ)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، وهو أحد الوجهين في الطبعة الأولى من تحقيق شيخنا تميم الزعبي.

(٤) قال أبو القاسم النويري: «وقوله: (هَكَذَا)؛ شروع في صيغته»؛ أي: شروع في بيان =

فمن ذهب إلى أنه لأول السورة: لن يكبر في آخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، سواء كان ابتداء التكبير من أول: ﴿الْإِنْشِرَاحِ﴾، أو من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾.

ومن جعل الابتداء من آخر: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، كبَّر في آخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾(١).

قال في الغيث(٢): «ولم يقل أحد أن ابتداءه من أول السورة(٣)، ومنتهاه آخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾، ومن أوهمت عبارته خلاف هذا؛ فكلامه مؤول، أو مردود». تأمل(٤).

وأما لفظ التكبير فلم يختلف أنه (الله أكبر)، قبل البسملة(٥)، وهذا

= صيغ التكبير المشروعة والواردة، وقال ابن الناظم في شرحه ـ وتبعه المنير السمنودي ـ: «(هَكَذَا)؛ أي: من أولها أو من آخرها، على ما تقدم». (ينظر: شرح النويري ١٥٩/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)).

(١) فصَّل القول فيه ابن الجزري في النشر، ونقله عنه صاحب الإتحاف، ثم قال في النشر بعد أن ذكر القولين: «ومن وُجِدَ في كلامه خلاف ذلك فإنما هو بناء على غير أصل، أو مراده غير ظاهر». (ينظر: النشر ٤٢٠/٢، والإتحاف ٦٤٣/٢ ـ ٦٤٤).

(٢) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٦).

(٣) أي: من أول سورة (الضحى). (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٦)).

(٤) قلتُ: لعل صاحب غيث النفع أراد بذلك ما ذكره في النشر (٤٢٤/٢) ـ نقلاً عن السخاوي ـ بقوله: «وقع في كلام السخاوي في شرحه ما نصه: وذكر أبو الحسن بن غلبون، ومكي، وابن شريح، والمهدوي: التكبير عن البزي من أول: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وعن قنبل من أول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، انتهى، وتبعه على نقل ذلك عن مكي أبو شامة، والذي رأيته في تذكرة أبي الحسن بن غلبون: يكبر من خاتمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى آخر القرآن، فإذا قرأ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، كبر، وفي التبصرة لمكي: يكبر من خاتمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى آخر القرآن مع خاتمة كل سورة، وكذلك إذا قرأ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، فإنه يكبر، وفي الكافي لابن شريح: فإذا ختمها؛ أي: الضحى كبر وبسمل بعد آخر كل سورة إلى أن يختم القرآن، وفي الهداية للمهدوي: يكبر من خاتمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، إلى آخر القرآن، ولم أر في كلام أحد منهم تكبيراً من أول: ﴿الضُّحَى﴾، فليعلم ذلك»، قلتُ: لكنَّ النسخة المطبوعة من شرح السخاوي على الشاطبية ليس فيها ما ذكره المحقق ابن الجزري، بل إن ما في شرح السخاوي من النقل موافق لاختيارات الأئمة المذكورين في كتبهم، فلعل نسخة المحقق ابن الجزري من شرح الشاطبية للسخاوي قد وقع فيها الوهم الذي ذكره في النشر ثم صوبه =

هو الذي لم يذكر العراقيون من طريق أبي ربيعة عن البزي سواه، من غير زيادة ولا نقصان[١]، وكذا من روى التكبير عن قنبل من المغاربة والمصريين[٢].

(وَقَبْلُ)؛ أي: قبل التكبير.

(إِنْ تَزِدْ)؛ أي: إن أردت[٣].

= بعد ذلك، على أنَّ الداني قد صرح بأن بعض أهل الأداء قال بالتكبير من أول الضحى، حيث قال في جامع البيان: «والتكبير من آخر (الضحى)، بخلاف ما يذهب إليه قوم من أهل الأداء من أنه من أوَّلِها». (ينظر: جامع البيان ٥١٠/٢، والنشر ٤٢٠/٢، والإتحاف ٦٤٣/٢ ـ ٦٤٤).

(١) وترتيب التكبير مع البسملة لازم لا يجوز مخالفته، كما نصَّ عليه في النشر، وقال به صاحب غيث النفع، وإنما نصَّ الشارح على تقديم التكبير قبل البسملة، لينبه على عدم صحة ما رواه الهذلي في الكامل من جواز تقديم البسملة على التكبير، قال الهذلي في الكامل ص (٤٧٦): «روى نظيف عن قنبل تقديم التسمية على التكبير»، وقد ردَّه في النشر بقوله: «وما ذكره الهذلي عن قنبل من طريق نظيف في تقديم البسملة على التكبير غير معروف، ولا يصح أيضاً؛ لأن جميع من ذكر طريق نظيف عنه سوى الهذلي لم يذكر عنه سوى تقديم التكبير على البسملة، وهو إجماع منهم على ذلك، وأيضاً فإن الهذلي أسند هذه الطريق من قراءته على أبي العباس بن هاشم، عن أبي الطيب بن غلبون، عنه، ولم يذكر ذلك ابن غلبون في إرشاده ولا في غيره، ولا ذكره أحد ممن روى هذه الطريق أيضاً عن ابن غلبون المذكور، فعُلِمَ أن ذلك لم يصح». (ينظر: النشر ٤٢٩/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

(٢) وهو الذي قطع به في الكافي، والهادي، والهداية، والتلخيصين، والعنوان، والتذكرة، وأخذ وقرأ به مكي صاحب التبصرة، وقطع به صاحب المبهج، وفي التيسير من طريق أبي ربيعة، وبه قرأ على أبي القاسم الفارسي. (ينظر: النشر ٤٢٩/٢، والإتحاف ٦٤٢/٢، وغيث النفع ص (٣٨٦)).

(٣) وهو الذي في الشاطبية، وتلخيص أبي معشر الطبري، ولم يذكره الداني في التيسير، وذكره في جامع البيان. (ينظر: التيسير ص (١٨٤ ـ ١٨٥)، وجامع البيان ٥٠٩/٢، وتقريب النشر ص (١٩٢)، والإتحاف ٦٤٢/٢، وغيث النفع ص (٣٨٦)).

(٤) ضبط الشارح هذه الكلمة وكتبها؛ بمعنى الزيادة ـ (تَزِدْ) ـ مرتين: مرة في المتن الذي على هامش الشرح ومرة في ثنايا الشرح، لكنه لما جاء ليشرح معنى الكلمة شرحها بمعنى؛ =

(هَلِّلْ)؛ فتقول: (لا إله إلا الله، والله أكبر).

فقد زاده جماعة[١]؛ وهو طريق ابن الحباب[٢]، وغيره[٣]، عن البزي.

قال المصنف[٤]: «وهو زيادة حسنة، ثبتت روايتها، وصح إسنادها»[٥].

قال ابن الحباب[٦]: «سألت البزي عن التكبير كيف هو؟ فقال [٦٠٧]: لا إله إلَّا الله والله أكبر»[٧].

وفي سنن النسائي[٨] الكبرى ـ بإسناد صحيح ـ عن الأغر[٩] قال:

= الإرادة: (تُرِدْ)، فصار ضبطه لها في المتن الذي على هامش الشرح وفي ثنايا الشرح على معنى الزيادة، بينما شرحه لها على معنى الإرادة، فجمع بذلك بين المعنيين؛ الزيادة، والإرادة.

(١) كالداني من قراءته على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبدالباقي، وعلى أبي الفرج النجار، عن أبي الحباب. (ينظر: التيسير ص (١٨٥)، والنشر ٤٢٩/٢، والإتحاف ٦٤٢/٢).

(٢) من جميع طرقه. (ينظر: النشر ٤٢٩/٢).

(٣) كطريق هبة الله عن أبي ربيعة، وابن فرح. (ينظر: النشر ٤٢٩/٢).

(٤) ينظر: تقريب النشر ص (١٩٢).

(٥) وقال الداني في جامع البيان: «والوجهان صحيحان، مشهوران، مستعملان». (ينظر: جامع البيان ٩٠٥/٢).

(٦) الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق، أبو علي البغدادي، شيخ متصدر مشهور ثقة ضابط، من كبار الحذاق، قال عنه الداني: وابن الحباب هذا من الإتقان والضبط وصدق اللهجة بمكان لا يجهله أحد من علماء الصنعة، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن البزي، وهو الذي روى زيادة التهليل عنه، وقرأ أيضاً على ابن غالب الأنماطي، وبشر بن هلال، وروى عنه القراءة: ابن مجاهد، وابن الأنباري، والنقاش، وابن شنبوذ، وغيرهم، توفي سنة ٣٠١هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٠٩/١، ومعرفة القراء ٤٥٥/١).

(٧) ذكره في التيسير ص (١٨٥)، والتبصرة ص (٣٩٢)، والتجريد ص (٣٤٦)، والنشر ٤٣٠/٢، وغيرها.

(٨) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبدالرحمٰن النسائي الحافظ، الإمام المشهور وصاحب السنن، توفي سنة ٣٠٣هـ. (ينظر: التقريب ص (٨٠)).

(٩) أبو مسلم الأغر المديني، نزيل الكوفة، ثقة. (ينظر: التقريب ص (١١٤)).

أشهد على أبي هريرة[١]، وأبي سعيد، أنهما شهدا على النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ)، صَدَّقَهُ رَبُّهُ»[٢].

(وَبَعْضٌ)؛ أي: بعض الآخذين من أهل الأداء.

(بَعْدُ)؛ أي: بعد التهليل والتكبير.

(لِلَّهِ حَمِدْ) فزاد الحمد؛ وقال: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد، بسم الله...الخ). وهي ـ أعني ـ زيادة الحمد؛ طريق أبي طاهر عبدالواحد بن أبي هاشم، عن ابن الحباب، ومن طريق ابن فرح، عن البزي[٣].

قال المصنف[٤]: «ويشهد لها ما رُوِّينَا عن علي رضي الله عنه: إِذَا قَرَأْتَ

---

(١) عبدالرحمن بن صخر الدوسي ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند قول الناظم البيت رقم: (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٣/٦)، ورواه الترمذي (٣١٤/١١)، وقال: «حديث حسن غريب»، ورواه ابن حبان في صحيحه (١٣١/٣)، والحاكم في مستدركه (٤٦/١)، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٩٨/٣): «صحيح لغيره»، ورجاله ثقات، وهم من رجال الشيخين غير الأغر فإنه من رجال صحيح مسلم، ونصُّ الحديث كما عند الترمذي، باب ما يقول العبد إذا مرض: «عن الأغر أبي مسلم قال: أشهد على أبي سعيد وأبي هريرة أنهما شهدا على النبي ﷺ أنه قال: من قال: (لا إله إلا الله والله أكبر)، صدَّقه ربه؛ فقال: (لا إله إلا أنا وأنا أكبر)، وإذا قال: (لا إله إلا الله وحده)، قال يقول الله: (لا إله إلا أنا وحدي)، وإذا قال: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)، قال الله: (لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي)، وإذا قال: (لا إله إلا الله له الملك وله الحمد)، قال الله: (لا إله إلا أنا لي الملك ولي الحمد)، وإذا قال: (لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله)، قال: لا إله إلا أنا ولا حول ولا قوة إلا بي)، وكان يقول: من قالها في مرضه ثم مات لم تطعمه النار».

(٣) نصَّ عليه الهذلي في الكامل ص (٤٧٦)، وابن الجزري في النشر (٤٣٠/٢ ـ ٤٣١)، وزاد بقوله: «وكذا رواه الغضائري عن ابن فرح عن البزي، وابن الصباح عن قنبل، وكذا ذكره أبو الفضل الرازي، ورواه الخزاعي في كتابه المنتهى عن ابن الصباح عن أبي ربيعة عن البزي، وأبو الكرم عن ابن الصباح عن قنبل».

(٤) ينظر: تقريب النشر ص (١٩٢).

الْقُرْآنَ فَبَلَغْتَ [صِغَارَ][1] الْمُفَصَّلِ فَاحْمَدِ اللهَ وَكَبِّرْ».

١٠٠٤ ـ وَالْكُلَّ[2]: لِلْبَزِّي رَوَوْا[3] ....

ثم قال المصنف:

(**وَالْكُلَّ**)؛ أي: كُلُّ هذه الأوجه:

١ ـ مِنَ التكبير وحده.

٢ ـ أو: التكبير مع التهليل قبله.

٣ ـ أو: هما مع الحمد.

جائز (**لِلْبَزِّي**).

فقد (**رُوِي**[4])[5] ذلك عنه ـ كما علمت ـ.

---

(١) هكذا في الأصل، بينما في النشر، وتقريبه، وغيرهما: (قصار). (ينظر: النشر ٤٣١/٢، وتقريب النشر ص (١٩٢)).

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام مع التشديد: (**وَالْكُلَّ**)، وهو الاختيار الذي انفردت به نسخة الشيخ القاضي، فيكون المعنى ـ كما سيأتي لاحقاً ـ أي: كل هذه الأوجه رواها الأئمة عن البزي بالسند الصحيح، والثاني: بضم اللام مع التشديد: (**وَالْكُلُّ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذا هو الاختيار في سائر النسخ الأخرى.

(٣) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بواو العطف مع تشديد الواو الثانية: (**وَرَوَّوْا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وشرح موسى جار الله، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: على الإخبار في الماضي: (**رَوَوا**)، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، وقد ضُبطت في أصل شرح الترمسي هنا؛ على البناء للمفعول: (**رُوِي**).

(٤) ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح ـ كضبط الجماعة ـ: (**رَوَوا**)، بينما ضُبطت هنا في أصل الشرح ـ كما ترى ـ؛ على البناء للمفعول: (**رُوِي**)، ويبدو أن الشارح قد جاء بمعنى اللفظة الواردة في المتن، ولم ينصَّ على عين الكلمة ـ أي: (**رَوَوا**) ـ كما هي عادته؛ حيث إن من منهجه في شرحه أنه يذكر الكلمة الواحدة من كلام الناظم في المتن الذي على هامش الشرح، ثم يعيد ذكرها مع شرحها في ثنايا الشرح.

(٥) اختلف شرَّاح الطيبة إلى ماذا يرجع الضمير في قول الناظم: (**رَوَوا**)، وبسبب اختلافهم =

١٠٠٤ ـ ....وَقُنْبُلَا[(١)] مِنْ دُونِ حَمْدٍ........................

(وَ)عن.

(قُنْبُلَا)[(٢)] ـ أيضاً ـ.

= فقد اختلف بيانهم واختلفت شروحهم وفهومهم لمراد الناظم، فقد جعل الشارح هنا ـ وهو معنى وجه اختيار الشيخ القاضي في ضبط الكلمة ـ أن الضمير فيها راجعٌ إلى الأوجه الثلاثة المذكورة للبزي آنفاً؛ وهي: التكبير، والتكبير مع التهليل، والتكبير مع التهليل والحمدلة، فيكون المعنى عند الشارح: كلُّ هذه الأوجه الثلاثة رُويت وصَحَّت عن البزي، بينما جعل ابن الناظم، وتبعه المنير السمنودي وغيره من الذين نقلوا عنه ـ أي نقلوا عن شرح ابن الناظم ـ، الضمير في **(رَوَوا)** متعلق بما بعدها؛ أي: متعلق بـ**(قُنْبُلَا)**، فيكون المعنى عندهم ـ كما هو صريح كلام ابن الناظم وتبعه الباقون ـ: «ورَوَى أئمة القراءة لقنبلٍ الوجهين؛ أي: التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل، دون وجه التكبير مع التهليل والحمدلة»، وانفرد النويري في شرحه لقول الناظم: **(وَالْكُلُّ لِلْبَزِّي رَوَوا)**؛ فقال: «أجمع كلُّ القراء على الأخذ بالتكبير للبزي واختلفوا عن قنبل...الخ»، بينما لم يتناولها في الهادي بالشرح والبيان، وبهذا يتبين مدى دقة الشارح وتحريه في بيان مراد الناظم، وهو مما تميز به شرح الترمسي عن سائر الشروح الأخرى. (ينظر: شرح النويري ١٦٢/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي ل ١٢٩/ب، والهادي ٣٧٠/٣).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف واو العطف، وبضم الباء: **(قُنْبُلَا)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح المنير السمنودي (بنسختيه التركية والهندية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني؛ بدون واو العطف، وبفتح الباء: **(قُنْبَلَا)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح موسى جار الله، والثالث: بواو العطف: **(وَقُنْبُلَا)**، وهو الاختيار في سائر النسخ الأخرى، والاختلاف في ضبط هذه الكلمة مرتبط بخلافهم في ضبط الكلمة التي قبلها، فصار في ضبط هذه الكلمة؛ ثلاثة أوجه: **(وَقُنْبُلَا)**، **(قُنْبُلَا)**، **(قُنْبَلَا)**.

(٢) أغفل ابن الناظم ذكر اسم الإمام قنبل فيما يأتي من الشرح فوقع في الكلام غموض وإيهام، فقد قال ابن الناظم في شرحه لقول الناظم: «**والْكُلُّ لِلْبَزِّي رَوَوا وَقُنْبُلَا مِنْ دُونِ حَمْدٍ**»؛ ما نصُّهُ: «أي: وروى أئمة القراءة كلًّا من وجهي: التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل دون رواية (ولله الحمد)، فتكون هذه الرواية مخصوصة بالبزي...الخ»، فكلام ابن الناظم فيه عدم التصريح باسم الإمام قنبل مع تصريح الناظم باسمه ومع حاجة السياق إليه، وذلك لأن قوله: «وروى أئمة القراءة كلًّا من وجهي التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل دون رواية (ولله الحمد)»، لم يبين عمَّن روى أئمة =

لكن (**مِنْ دُونِ حَمْدٍ**).

فقد قطع له جمهور المغاربة بالتكبير فقط(١)، وهو الذي في الحرز(٢)، وتلخيص ابن بليمة(٣).

وزاد التهليل له أكثر المشارقة(٤)؛ وبه قطع العراقيون من طريق ابن مجاهد(٥)، وقطع به ابن فارس له من طريق ابن مجاهد وابن شنبوذ،

= القراءة هذين الوجهين، ولم يرووا الوجه الثالث، ثم إن إطلاق الكلام من غير تحديد للمرويِّ عنه قد يوهم أن هذين الوجهين هما لجميع القراء، وأن الوجه الثالث مخصوص به البزي من دونهم، فتمام الكلام أن يقال: «وروى أئمة القراءة عن قنبلٍ كلًّا من وجهي التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل دون رواية: (ولله الحمد)...الخ»، فكان الكلام يحتاج إلى التصريح باسم الإمام (قنبل)، كما صرح به الناظم في نظمه، وذلك ليستقيم السياق، ويتضح المعنى، وقد تبع ابن الناظم في هذا محققا شرحه، ولم يعلقا عليه بشيء، وتبعه جميع من نقل عنه؛ كالمنير السمنودي في شرحه، وصاحب تقريب الطيبة، ولم يعلقوا ـ أيضاً ـ عليه بشيء. (ينظر: شرح النويري ١٦٢/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)، والهادي ٣٧٠/٣، وتقريب الطيبة ص (٣٩٨)).

(١) ولم يذكره الداني في التيسير، وذكره في جامع البيان. (ينظر: النشر ٤٣١/٢، وجامع البيان ٩٠٥/٢).

(٢) وهو معنى قوله: «**وَعَنْ قُنْبُلٍ بَعْضٌ بِتَكْبِيْرِهِ جَلَا**».(ينظر: حرز الأماني، البيت رقم (١١٣٣)).

(٣) هكذا قال في الأصل: (تلخيص ابن بليمة)، والذي في النشر، والإتحاف: (تلخيص أبي معشر)، وهو الصواب، لأنَّ الذي وقفتُ عليه في تلخيص العبارت: أنَّ ابن بليمة ليس له تكبير إلا من رواية البزي عن ابن كثير، كما هو صريح في تلخيصه، حيث قال: «روى البزي عن ابن كثير أنه يكبر عند خاتمة: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، إلى آخر القرآن... وصفة التكبير (الله أكبر)، لا غير، وبه قرأت، وبه آخذ»، بينما نصُّ عبارة أبي معشر الطبري في التلخيص: «كان ابن كثير ـ رحمه الله ـ يكبر من خاتمة: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾، عند انقضاء آخر كل سورة إلى آخر القرآن....واللفظ به: (الله أكبر»، وعليه فما أثبته الشارح من قوله «تلخيص ابن بليمة»، سبق قلم، والصواب: (تلخيص أبي معشر). (ينظر: النشر ٤٣١/٢، وتلخيص ابن بليمة ص (١٦٥)، وتلخيص أبي معشر الطبري ص (٤٨٨)، والإتحاف ٦٤٣/٢).

(٤) فيصير النصُّ: «لا إله إلا الله والله أكبر». (ينظر: النشر ٤٣١/٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٣١/٢.

وغيرهما[١].

قال الداني[٢]: «والوجهان؛ يعني التكبير فقط، ومع التهليل ـ صحيحان جيدان»، عن قنبل[٣].

وما تقرر من عدم (الحمدلة) له هو الأشهر[٤].

---

(١) كسبط الخياط في كفايته وذلك من الطريقين، فقد قال في الكفاية في القراءات الست: «قرأ ابن كثير من رواية قنبل المذكورة في هذا الكتاب خاصة بالتهليل والتكبير من فاتحة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، على اختلاف شيوخنا الذين قرأت عليهم؛ فمنهم من أمرني بذلك، ومنهم من أمرني من أول: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، إلى آخر القرآن»، وصاحب الهداية من قراءته على أبي الحسن القنطري، وأبي الفضل الرازي، وقال الإمام أبو الفضل الرازي في كتابه الوسيط فيما نُقِلَ عنه في النشر، وغيث النفع: «وقد حكى لنا علي بن أحمد عن زيد عن ابن فرح عن البزي: التهليل قبل التكبير والتحميد بعده بمقتضى قول علي ﷺ المتقدم، إلا أن أبا البركات ابن الوكيل روى عن رجاله عن ابن الصباح عن قنبل وعن أبي ربيعة عن البزي (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد»)، وصاحب المبهج من طريق ابن مجاهد، وابن سوار في المستنير ونص كلامه: «فقرأت لقنبل على جميع من قرأتُ عليه». (ينظر: الكفاية في القراءات الست ق/١٣٦، والمستنير ٥٥٢/٢، والمبهج ص (٥٣٩)، والنشر ٤٣١/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

(٢) ينظر: جامع البيان ٥٠٩/٢.

(٣) وكلام الداني هذا قاله بعد أن ذكر طرقه في القراءة بالوجهين؛ التكبير وحده، والتكبير مع التهليل، لكلٍّ من البزي وقنبل، وعليه فإن كلام الداني في حكمه على الوجهين عام للبزي وقنبل، كما نصَّ عليه في النشر، وليس كما قد يوهمه ظاهر كلام الشارح من أن المراد به قنبل وحده، فليعلم. (ينظر: النشر ٤٣١/٢).

(٤) في ظاهر كلام الشارح أنَّ (الحمدلة) قد ثبتت لقنبل من بعض طرقه، وإن لم تكن في الأشهر عنه، كما صرح به في غيث النفع ص (٣٨٦) بقوله: «وزاد بعضهم لهما ـ أي البزي وقنبل ـ التحميد بعد التكبير»، وهو أيضاً ما صرح به في الإتحاف (٦٤٣/٢)، ورواه أبو الكرم الشهرزوري في المصباح (١٥٦٤/٤) عن ابن الصباح عن قنبل حيث قال: «وروى ابن الصباح عن قنبل: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد، بسم الله الرحمن الرحيم»، وإنما نوَّه الشارح بذلك ـ ربما ـ لئلا يوهم ظاهر النظم في قوله: (**مِنْ دُونِ حَمْدٍ**) أن (الحمدلة) ليست لقنبل من طرق الطيبة، كما مشى عليه ابن الناظم في شرحه ص (٣٣٣)، وتبعه المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)، قال ابن الناظم: «وروى أئمة القراءة كلًّا من وجهي التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل دون رواية (ولله الحمد)، فتكون هذه الرواية ـ أي وجه التكبير مع التهليل مع الحمدلة ـ مخصوصة بالبزي»، =

وإلَّا فقد قال المصنف نفسه[(١)]: «إنَّ أبا الكرم[(٢)]، روى عن ابن الصباح، عن قنبل، وعن أبي ربيعة عن البزي[(٣)]: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد»، انتهى.

= وكما فهمه النويري في شرحه (١٦٢/٦) حيث قال: «(**مِنْ دُونِ حَمْدٍ**)؛ يعني: أنهم اتفقوا عن قنبل على عدم الحمد، واختلفوا في التكبير كما ذُكِر هنا، وفي التهليل كما ذكر في شرح البيت قبل هذا»، وهو اختيار الأزميري ـ أي اختصاص البزي بالحمدلة دون قنبل ـ في البدائع ص (١١٢) حيث قال: «ووجه التحميد مختص بالبزي دون قنبل»، مع أنه في تحرير النشر ص (١٢٠) قد نصَّ على إثبات الحمدلة لقنبل حيث قال: «ولفظ التكبير عند ابن مجاهد: (الله أكبر)، حسْبُ، إلَّا من طريق السَّامريّ عن أصحابه فإنَّ لفظ التكبير عنده: «والله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر، ولله الحمد»، والسامريّ ـ كما هو معلوم ـ من رواة ابن مجاهد عن قنبل، وقد نقل هذا النصّ المتولي في الروض النضير ص (٥٨٨) وعزاه إلى تحرير النشر.

وقد نصَّ الشيخ محمد تميم الزعبي ـ فيما نقلته عنه من قراءتي عليه بالقراءات العشر الكبرى من طريق الطيبة ـ على أن وجه (الحمدلة) لم يثبت عن قنبل من طرق الشاطبية والدرة، بل ولا من طرق الطيبة، وأن رواية وجه (الحمدلة) لقنبل إنما هو له ـ كجميع القراء ـ اختياراً لا رواية، حيث قال في الفتح المتعالي (خ): «ولم يرد التحميد لقنبل مطلقاً؛ لا من أول الضحى، ولا من (ألم نشرح)، ولا من أخر الضحى، وهذا معنى قوله: (**وَقُنْبُلَا مِنْ دُون حَمْدٍ**)، وإنما يؤخذ له من أول (ألم نشرح)، وأخر الضحى، مع القراء العشرة اختياراً لا رواية)).

(١) ينظر: النشر ٤٣١/٢.

(٢) الذي في النشر (٤٣١/٢): «أنَّ أبا البركات روى عن رجاله عن ابن الصباح»، بينما في الإتحاف (٦٤٣/٢): «أن أبا الكرم روى عن ابن الصباح»؛ فهو في النشر: (أبا البركات)، وفي الإتحاف: (أبا الكرم)، وقد أثبته محقق الفرش من النشر أنه (أبو البركات)، وترجم له بقوله: «لعله محمد بن عبدالله بن يحي، أبو البركات البغدادي الوكيل، إمام مقرئ ثقة، تلا بالروايات على أبي العلاء الواسطي، والحسن بن الصقر، وقرأ عليه أبو الكرم الشهرزوري وغيره، وتوفي سنة ٤٤٩هـ»، فيكون (أبو البركات) شيخاً (لأبي الكرم)، وعليه فإن ابن الجزري في النشر يكون قد عزاه إلى شيخ صاحب المصباح، بينما صاحب الإتحاف وتبعه الشارح هنا قد عزياه إلى (أبي الكرم) تلميذ (أبي البركات)، وهو الذي في المصباح (١٥٦٤/٤).

(٣) نصّ في النشر على ذكر البزي مع قنبل، وهو الذي الإتحاف، وتبعه الشارح، بينما الذي في المصباح اقتصاره على ذكر قنبل فقط، قال في المصباح: «وروى ابن الصباح =

١٠٠٤ ـ ....**وَلِسُوسِيْ**[١] **نُقِلَا**[٢]

١٠٠٥ ـ **تَكْبِيرُهُ مِنِ انْشِرَاحٍ**.......... ....

(**وَلِسُوسِيْ**) عن أبي عمرو.

وعلى رواية البسملة.

(**نُقِلَا**) بألف الإطلاق.

(**تَكْبِيْرُهُ**)، من غير تهليل، ولا تحميد.

(**مِن**).

أول سورة الـ﴿انْشِرَاحِ﴾.

إلى آخر: ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

«فقد قطع له به؛ الحافظ أبو العلاء من جميع طرقه[٣]، وقطع له به في التجريد[٤] من طريق أبي [حَبْش][٥]، وروى له سائر الرواة ترك التكبير

= عن قنبل: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد، بسم الله الرحمن الرحيم، الباقون: (الله أكبر، بسم الله الرحمن الرحيم»، فلم يذكر البزي من هذا الطريق؛ أي: من طريق ابن الصباح. (ينظر: النشر ٤٣١/٢، والإتحاف ٦٤٣/٢، والمصباح ١٥٦٤/٤).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بياء النسبة ساكنة: (**لِسُوسِيْ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ، والثاني: بكسر السين مع التنوين: (**لِسُوسٍ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر القاف مع التشديد: (**نُقِّلَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بكسر القاف بلا تشديد: (**نُقِلَا**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٣) ينظر: غاية أبي العلاء ٧١٩/٢.

(٤) ينظر: التجريد ص (٣٤٧).

(٥) في الأصل: (حبيش)، وهو كذلك في الإتحاف بتحقيقيه، ولم يعلق محققاه عليه بشيء، وفي التجريد المطبوع: (أبو علي بن حَبْش)، وهو الصواب الذي أثبته. =

كالجماعة»، كذا في الإتحاف[(١)].

وظاهر ما نقله[(٢)] عن أبي العلاء حتى على رواية ترك البسملة[(٣)].

= وأبو علي بن حَبْش؛ هو الحسين بن محمد بن حَبْش بن حمدان، ويقال: ابن حمدان بن حَبْش، أبو علي الدِّينَوَرِيّ، حاذق ضابط متقن، قرأ على أبي عمران موسى بن جرير الرقي، وإبراهيم بن حرب الحراني، والعباس بن الفضل الرازي، وأبي بكر بن مجاهد وغيرهم، قرأ عليه: محمد بن المظفر الدينوري، وأبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، وخلق كثير، قال الداني: متقدم في علم القراءات، مشهور بالإتقان، ثقة مأمون، وكان يأخذ لجميع القراء بالتكبير في جميع السور، وهو الذي يأخذ بالفتح في الوقف على الممال في الراء المتطرفة، توفي سنة ٣٧٣هـ، رحمه الله رحمة واسعة.

تنبيه: ضُبط اسمه: (حَبْش)؛ بفتح الحاء وسكون الباء؛ في (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار)، للذهبي، بتحقيق د. طيار آلتي قولاج، وكذا ضبطه في (معجم حفاظ القرآن الكريم عبر التاريخ)، وهو كذلك ـ بفتح الحاء وسكون الباء ـ في الحلقات المضيئات للشيخ السيد عبدالرحيم، بينما ضبطه الشيخ أيمن سويد في كتابه السلاسل الذهبية بفتح الحاء والباء: (حَبَش)، وضبطه شيخنا المحقق محمد تميم الزعبي كذلك ـ بفتح الحاء والباء ـ في جزء الأسانيد من كتابه (فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي)، ووجدناه مضبوطاً كذلك ـ أي بفتح الحاء والباء ـ في بعض نظم شيخنا الجليل إبراهيم شحاثة السمنودي، وقد وجدت ـ بمعونة شيخي المحقق تميم الزعبي ـ في كتاب الهمذاني في (نسبة القبائل) إلى أن هناك قبيلة بهذا الاسم، وضَبَطَها بوجهين؛ ضم الحاء وسكون الباء: (حُبْش)، وفتح الحاء والباء: (حَبَش)، ولا يُدْرى هل اسم المترجم له من قَبِيلِ النسبة للقبيلة فيكون فيها الوجهين المذكورين في كتاب الهمذاني، أم أن اسمه كما ضبطه في طبقات القراء الكبار. (ينظر: القراء الكبار١/٣٢٢، وغاية النهاية١/٢٥٠).

(١) وهو الذي في النشر. (ينظر: الإتحاف ٦٤٣/٢، والنشر ٤٢٤/٢).

(٢) أي: صاحب الإتحاف، والذي هو في الحقيقة كلام ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ٤٢٤/٢، والإتحاف/٦٤٢).

(٣) أي: أن ظاهر نص غاية الاختصار يفيد أن التكبير للسوسي يأتي حتى على رواية وجه ترك البسملة له، فنصُّ كلام أبي العلاء الهمذاني في الغاية (٧١٩/٢): «وكبَّر السوسيُّ من فاتحة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، إلى خاتمة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾»، فلم يقيد التكبير بوجه من أوجه البسملة الجائزة للسوسيّ، بل إنه سكت؛ فأفهم سكوته شمول التكبير لعموم أوجه ما بين السورتين للسوسي، والصواب: أنه لا يجوز التكبير في رواية السوسي إلا على وجه البسملة بين السورتين؛ لأن راوي التكبير ـ وهو ابن حَبْش ـ لا يجيز بين السورتين إلا البسملة، كما صرح بذلك في النشر ونصَّ عليه. (ينظر: النشر ٤٣٧/٢).

لكنَّ الذي قرره غير واحد[١]: تقييده برواية البسملة[٢] ـ كما قيدته فيما تقرر ـ.

قالوا: لأن راوي التكبير[٣] لا يجيز بين السورتين سوى البسملة، فليتأمل.

١٠٠٥ ـ ....وَرُوِي عَنْ كُلِّهِمْ: أَوَّلَ[٤] كُلٍّ يَسْتَوِي

(**وَرُوِيْ**) التكبير.

(**عَنْ كُلِّهِمْ**)؛ أي: القراء.

وهو الذي عليه العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار[٥].

---

(١) كابن الجزري في النشر، وأشار إليه ابن الناظم، والنويري، في شرحيهما، وكذا المنير السمنودي، وذكره أيضاً صاحب غيث النفع. (ينظر: النشر ٤٣٧/٢، وغيث النفع ص (٣٨٥)، وشرح النويري ١٦٩/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)).

(٢) صرح بذلك في النشر ونصَّ عليه، ونقل النويري كلام ابن الجزري في النشر في المسألة بنصه، وقال ابن الناظم: «أي: نقل بعض أئمة القراءة التكبير للسوسيّ من سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ولكن مع وجه البسملة»، ونقله عنه المنير السمنودي في شرحه، بينما لم ينوه عليه في الهادي أو يشير إليه، وذكره أيضاً صاحب غيث النفع. (ينظر: النشر ٤٣٧/٢، وغيث النفع ص (٣٨٥)، وشرح النويري ١٦٩/٦، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب)).

(٣) وهو (ابن حبْش) المذكور آنفاً.

(٤) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح اللام: (**أَوَّلَ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وشرح ابن الناظم بتحقيقيه، وشرح موسى جار الله، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته الخمس ـ على أحد الوجهين فيه ـ، والثاني: بضم اللام: (**أَوَّلُ**)، وهو الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ـ وهو أحد الوجهين في تحقيق شيخنا تميم الزعبي في المتن المطبوع بطبعاته الخمس ـ.

(٥) نصَّ على ذلك ابن الجزري في النشر حيث قال: «ووردت ـ أي صحة التكبير ـ أيضاً عن سائر القراء، وبه كان يأخذ ابن حبش، وأبو الحسين الخبازي، عن الجميع، وحكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء، =

وقد أخذ بعضهم بالتكبير لهم: **(أَوَّلَ كُلٍّ)** من سور القرآن.

قال ابن المصنف(١): «وهو أيضاً على وجه البسملة، حتى لحمزة لو قُرِئَ له به لا بد أن ينوي الوقف فيصير مبتدئاً، وإذا ابتدأ تعينت البسملة، كما تقدم في بابها»(٢).

(يَسْتَوِيْ) ذلك لهم(٣).

ذكره الحافظ أبو العلاء(٤)، ....

= وقد صار على هذا العمل عند أهل الأمصار في سائر الأقطار»، وقال بمثله في الإتحاف، وقال في غيث النفع: «وكان ابن حبش وأبو الحسن الخبازي يأخذان به لجميع القراء، لكن لا يؤخذ بهذا من طرقنا». (ينظر: النشر ٤١٠/٢، والإتحاف ٦٤٢/٢، وغيث النفع ص (٣٨٥ ـ ٣٨٦)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٣).

(٢) وقال في التقريب ص (١٩٢): «وقد كان بعض أئمة القراء يأخذون به عن جميع القراء، كلُّ ذلك في وجه البسملة»، ونصُّ كلام ابن الناظم موجود بحروفه في النشر (٤٣٩/٢ ـ ٤٤٠)، وقال الإزميري في البدائع ص (١١٠)، (خ): «ولا يكون التكبير إلَّا مع وجه البسملة لكلِّ القراء»، وقال المتولي في الروض النضير ص (١٤٦): «واعلم أن التكبير يختص بوجه البسملة لكل القراء، ومحله قبلها».

(٣) قال ابن الناظم: «قوله: **(يَسْتَوِيْ)**؛ أي: التكبير على التسوية عنهم وفي كلِّ سورة، أو استقر عنهم كذلك»، وقال بمثله المنير السمنودي في شرحه. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٣)، وشرح المنير السمنودي ل ١٢٩/ب).

(٤) ونصُّ كلام الحافظ أبي العلاء في غاية الاختصار (٧١٩/٢): «وروى الباقون التكبير وحده موصولاً بالتسمية»، قال الشيخ محمد تميم الزعبي في الفتح المتعالي: «غير أني لم أجده ـ أي القول بالتكبير لجميع القراء ـ في الغاية المطبوع، ولا في التمهيد له، ولكنِّي نقلته اعتماداً على ذكر ابن الجزري له في النشر، ولعل في النسخ المطبوعة من (غاية الاختصار) سقط؛ حيث يوجد في المطبوع منها: التكبير للبزي وابن فليح، وابن مجاهد عن قنبل، والعمري عن أبي جعفر، والزينبيُّ عن قنبل عن ابن كثير، والسوسيّ، في سور الختم، لكن ربما كان قول أبي العلاء في الغاية: «وروى الباقون التكبير وحده موصولاً بالتسمية» قد فَهِم منه ابن الجزري التكبير لأول كل سورة؛ من الفاتحة إلى الناس»، ثمَّ وجَّه الشيخ محمد تميم الزعبي عدم وجوده في غاية أبي العلاء بقوله: «وقد رجعت إلى غاية أبي العلاء مخطوطاً، (ل ١٢٣)، ومطبوعاً محققاً بتحقيق: الدكتور أشرف محمد طلعت ٧١٩/٢ ـ ٧١٨، فلم أجد التكبير =

والهذلي عن الخزاعي[١].

قال الهذلي[٢]: «وعند الدينوري كذلك؛ يكبر من أول كل سورة، لا يختص بالضحى وغيرها»[٣].

فالحاصل ـ كما في الإتحاف[٤] ـ: «أنَّ الآخذين بالتكبير لجميع القراء؛ منهم من أخذ به من جميع سور القرآن، ومنهم من أخذ به من خاتمة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، وهو ما تقدم»[٥].

= من أول كل سورة صراحة، غير ما ذكره من التكبير في أول سورة الضحى إلى آخر القرآن، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أحد ثلاثة أمور:

١ ـ أنَّ النسخ التي بين أيدينا فيها نقص.

٢ ـ أو أنَّ أبا العلاء ذكر التكبير العام في غير الغاية؛ لأن نص ابن الجزري في النشر (٤١٠/٢): «وكان بعضهم يأخذ به في جميع سور القرآن، وذكره الحافظ أبو العلاء الهمذاني والهذلي عن أبي الفضل الخزاعي، قال الهذلي: وعند الدَّيْنُورِي كذلك يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء»، قلتُ: والعبرة بما قاله ابن الجزري؛ فنأخذ بفهمه؛ لأنه خبير بهذا الشأن.

٣ ـ أو لعلَّ أنَّ أبا العلاء ذكره في حواشيه على كتاب الكامل لأبي القاسم الهذلي حيث ذكر هذا الكتاب ابن الجزري في غاية النهاية (٤٠٠/٢).

على أن الإزميري ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عندما يذكر التكبير العام يقول من طريق أبي العلاء والهذلي كذا رأيته في أول سورة البقرة وأول سورة آل عمران عند التكبير العام لأول كل سورة، ولم يذكر كتاب الغاية في هذين الموضعين، وإنما يقول: من طريق أبي العلاء أو لأبي العلاء، وإنما الذي ذكر كتاب الغاية هو المتولي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ، في آخر كتاب الروض، بيد أنه في أول سورة البقرة نقل كلام الإزميري، بنصه مع عدم التصريح بكتاب الغاية عند ذكره أبي العلاء، وإنما يقول: من طريق الهذلي وأبي العلاء، ولعل هذا تصحيف حصل ممن قرأ للشيخ المتولي». (ينظر: النشر ٤١٠/٢، والفتح المتعالي في القراءات العشر العوالي، مخطوط).

(١) ينظر: الكامل ص (٤٧٦).

(٢) ينظر: الكامل ص (٤٧٦).

(٣) وذلك لجميع القراء.

(٤) ينظر: الإتحاف ٦٤٢/٢.

(٥) كلام صاحب الإتحاف موجود بحروفه في شرح النويري، وزاد النويري بقوله: «ويُفْهَمُ الوجهان من كلامه؛ بأن يجعل: (**وَرُوِيْ عَنْ كُلِّهِم**) مستقل، وقوله: (**أَوَّلُ كَلٍّ يَسْتَوِي**) =

قال في التقريب[(١)]: «وذلك فيما أحسب اختيار منهم».

قال الجعبري[(٢)]: «وليس في إثباته مخالفة للرسم، لأن مثبته لم يلحقه بالقرآن كالاستعاذة».

ومن ثم جرى عمل الأشياخ في هذا بقراءة ما صح فيه، وإن لم يكن من طرق الكتاب الذي قرؤوا به، إذ المحل محل إطناب؛ للتلذذ بذكر الله ـ تعالى ـ عند تلاوة كتابه، وختمه[(٣)]، والله أعلم.

واعلم[(٤)] أنه يأتي على ما تقدم من كون التكبير لأول السورة أو لآخرها حال وصل السورة بالسورة ثمانية أوجه[(٥)]:

اثنان منها على تقدير كون التكبير لآخر السورة.

واثنان على كونه لأولها.

وثلاثة محتملة على التقديرين.

وثامن ممتنع؛ وهو ما ذكره بقوله:

= مستأنفٌ، ومتعلق **(يَسْتَوِي)** محذوف، أي: أول كل سورة يستوي مع ما تقدم وهو: (الضحى)، على الأصح»، ثم قال النويري بعد ذلك: «إن قلت: من أين يفهم تخصيص التشبيه بـ(الضحى) فقط؟ قلتُ: من القاعدة المشهورة؛ وهي: أن المسألة إذا شُبِّهَت بأخرى بعيدة عنها مختلفة فيها كان التشبيه في الأصح خاصة». (ينظر: شرح النويري ٦/١٦٣).

(١) ينظر: التقريب ص (١٩٢).

(٢) ينظر: كنز المعاني، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية ١٤٣٠هـ، ٣/٨٥٠.

(٣) من قوله: «ومن ثمَّ جرى عمل الأشياخ...الخ» موجود بحروفه في غيث النفع. (ينظر: غيث النفع ص (٣٨٦)).

(٤) جاء في الأصل قبل هذه الكلمة ما نصُّهُ: «ثم بين المصنف أوجه التكبير فقال»، ولا يستقيم هذا الكلام مع ما بعده؛ لأن ما بعده ليس من مقول المصنف ـ أي الناظم ـ بل هو من مقول الشارح، فرأيت أن أثبته في الهامش بدلاً من أصل الشرح؛ ليستقيم الكلام، ويزول من السياق الإيهام.

(٥) ذكرها ابن الجزري في النشر. (ينظر: النشر ٤٣١ ـ ٤٣٢).

١٠٠٦ ـ وَامْنَعْ عَلَى الرَّحِيمِ وَقْفًا إِنْ تَصِلْ[1] كُلًّا. وَغَيـرَ[2] ذَا أَجِزْ مَا يَحْتَمِلْ

(وَامْنَعْ) أيها المقري.

(عَلَى الرَّحِيمِ وَقْفاً)؛ أي: حين الوقف على: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ من البسملة.

(إِنْ يَصِلْ[3]) (كُلًّا)؛ أي: وصل التكبير بآخر السورة، وبالبسملة مع الوقف عليها، لما تقدم في بابها؛ أنَّ البسملة لأول السورة إجماعاً، فلا يجوز أن تنفصل عنها وتتصل بآخر السورة[4].

(وَ)أمَّا.

(غَيْرَ ذَا) الوجه.

فـ(ـأَجِزْ).

جميع (مَا يَحْتَمِلْ)؛ وهو السبعة المذكورة[5].

---

(١) ضُبطت في أصل الشرح؛ بياء الغيب: (يَصِلْ)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ بتاء الخطاب: (تَصِلْ)، وهو الذي في سائر النسخ والشروح.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الراء: (غَيْرُ)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الراء: (غَيْرَ)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك الاختيار في جميع النسخ الأخرى، ولم تضبط بالشكل في نسخة رضوان العقبي.

(٣) ضُبطت في أصل الشرح؛ بياء الغيب: (يَصِلْ)، بينما ضُبطت في المتن ـ كضبط الجماعة ـ الذي على هامش الشرح؛ بتاء الخطاب: (تَصِلْ).

(٤) وهذا الوجه ممتنع بالإجماع، نصَّ عليه في النشر ٤٣١/٢، وذكره صاحب الإتحاف ٦٤٤/٢، وصاحب غيث النفع ص (٣٨٦).

(٥) وقد نصَّ على هذا الأوجه السبعة أبو محمد الواسطي في كتاب الكنز في القراءات العشر ص (١٢٢ ـ ١٢٣)، وابن الجزري في النشر (٤٣١/٢ ـ ٤٣٥)، وابن الناظم في شرحه ص (٣٣٤)، والنويري في شرحه (١٦٤/ ـ ١٦٦)، والمنير السمنودي في شرحه (ل ١٢٩/ب ـ ل ١٣٠/أ)، وصاحب الإتحاف في إتحافه (٦٤٤/٢ ـ ٦٤٦)، وصاحب غيث النفع ص (٣٨٦ ـ ٣٨٧).

ولا تلتفت إلى من منع شيئاً منها.

فقد قال المصنف[(١)] ـ بعد أن عزا كل واحد[(٢)] منها إلى قائله ـ: «قرأتُ بها على كل من قرأتُ عليه من الشيوخ، وبها آخذ، ونصَّ عليها كلها أبو محمد الواسطي[(٣)] في كنزه[(٤)]».

فاللَّذان على تقدير كون التكبير لآخر السورة:

أولهما: وصل التكبير بآخر السورة، والقطع عليه، ووصل البسملة بأول السورة[(٥)].

---

(١) ينظر: النشر ٤٣٥/٢.

(٢) أي: بعد أن عزا كل وجه من هذه الأوجه السبعة إلى الأئمة، والكتب، والطرق التي جائت منها. (ينظر: النشر ٤٣٣/٢ ـ ٤٣٥).

(٣) عبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجيه هبة الله نجم الدين، أبو محمد الواسطي، الأستاذ العارف المحقق الثقة المشهور، كان شيخ العراق في زمانه، قرأ على أحمد ومحمد بني غزال بن مظفر، وأحمد بن محمد بن أحمد بن المحرق، والتقي الصائغ، وقرأ عليه إسماعيل بن يوسف الكفتي، وأحمد بن إبراهيم بن الطحان، وأبو المعالي بن اللبَّان، وغيرهم، توفي سنة ٧٤٠هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: معرفة القراء الكبار ١٤٩/٣، وغاية النهاية ٤٢٩/١).

(٤) وقال في الكنز بعد أن عدد الأوجه السبعة: «وللقارئ الإتيان بما شاء من هذه الأوجه السبعة غير أن المختار الأول؛ لأن التكبير ذكر مشروع في أوائل السور، واختار الثاني والثالث من قال إنه مشروع في أواخرها». (ينظر: الكنز ص (١٢٢ ـ ١٢٣)).

(٥) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾ (الله أكبر). ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، نصَّ عليه في التيسير ص (١٨٤)، وهو اختيار أبو الحسن الطاهر بن غلبون في التذكرة (٧٨٢/٢)، وهو أحد اختيارات الداني في جامع البيان (٥٠٩/٢)، ونصَّ عليه أيضاً صاحب التجريد ص (٣٤٦)، وهو أحد الوجهين في الكافي ص (٢١٥)، ونصَّ عليه أيضاً أبو الحسن السخاوي في فتح الوصيد (٣٩٣/٢) بقوله: «قال أبو عمرو: والحُذَّاقُ من أهل الأداء يستحبون في مذهب البزي أن يوصل التكبير بأخر السورة من غير قطع ولا سكت على آخرها دونه، ثم يقرأ بعد ذلك: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، موصلاً بالسورة الثانية إلى آخر القرآن»، وذكره أبو شامة في إبراز المعاني (٢٩٠/٤)، وهو ظاهر كلام الشاطبي حيث قال في الحرز، ص (٩٠)، البيت رقم (١١٢٩): (أَوْ عَلَيْهِ).

ثانيها: وصل التكبير بآخر السورة، والوقف عليه، وعلى البسملة أيضاً[(١)].

واللَّذان على كونه لأول السورة:

أولهما: قطع التكبير عن آخر السورة، ووصله بالبسملة، ووصلها بأول السورة[(٢)].

---

(١) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾ (الله أكبر). ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، نصَّ عليه أبو معشر الطبري في تلخيصه ص (٤٨٨) فقال: «وصفة التكبير: أن يسكت عند آخر كل سورة، ثم يأتي بالتكبير، ثم يسكت، ثم يسمِّي بسورة أخرى»، ونقله عن الخزاعي عن البزي، ونقل في النشر (٤٣٣/٢): أنه اختيار أبي عبدالله الفاسي شارح الشاطبية، ونصَّ عليه أبو إسحاق الجعبري في كنز المعاني (٨٣٦/٣) حيث قال: «ومعنى قوله: (أو عَلَيْهِ)؛ صِلْ آخر السورة به واسكت عليه»، وذكره في الكنز ص (١٢٢).

(٢) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾. (الله أكبر) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، وقد نصَّ عليه ابن سوار في المستنير (٥٥٢/٢) فقال: «وصفته: أن تقف وتبتدئ: (الله أكبر) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»، وكذا أبو الحسن فارس في جامعه، وهو اختيار أبي العز القلانسي حيث قال الإرشاد ص (٢٣٠)، والكفاية ص (٣٢١): «واتفق الجماعة أنهم يقفون في آخر كل سورة، ويبتدؤون بالتكبير متصلاً بالتسمية»، ونصَّ عليه أبو العلاء في غاية الاختصار (٧٢٠/٢)، ونقله عن الأئمة الثلاثة صاحب الكنز ص (١٢٢)، وذكره صاحب التجريد ص (٣٤٦) عن بعض أهل الأداء، وذكره الداني في التيسير ص (١٨٤)، وجامع البيان ٥١٠/٢، وحكاه أبو معشر الطبري في التلخيص ص (٤٨٨)، وهو أحد الوجهين في الكافي ص (٢١٥)، ونصَّ عليه في المبهج ص (٥٣٩) للبزي وقنبل من بعض طرقهما، وهو الذي لم يذكر سبط الخياط في كتابه الكفاية في القراءات الستِّ (ق/١٣٦) سواه.

تنبيه: قد وقع في النشر أنه جعل هذا الوجه لقنبل ـ من كتاب المبهج ـ من غير طريق ابن خشنام وابن الشارب، فعبارة ابن الجزري في النشر (٤٣٣/٢): «ونصَّ عليه في المبهج عن البزي من غير طريق الخزاعي عنه، وعن قنبل من غير طريق ابن خشنام وابن الشارب»، والذي في المبهج ما نصُّهُ: «ورواية ابن الشارب وابن خشنام جميعاً عن قنبل: وصْلُ التكبير بالتسمية، وفي رواية غيرهم الفصل»، فمفهوم عبارته في المبهج: أن هذا الوجه لابن الشارب وابن خَشْنَام عن قنبل، ومفهوم عبارة النشر: أنَّ هذا الوجه لغير ابن الشارب وابن خشنام عن قنبل، وقد سَهَى محقق الفرش من النشر؛ فعزاه كما هو إلى المبهج ص (٦٧٦) ولم يعلق عليه بشيء، وكذا لم يتعرض =

ثانيهما: قطعه عن آخر السورة، ووصله بالبسملة، مع القطع عليها، والابتداء بأول السورة[1].

والثلاثة مُحْتَمَلَةٌ على التقديرين:

أولها: وصل التكبير، بآخر السورة، وبالبسملة، وبأول السورة[2].

ثانيها: قطعه عن آخر السورة، وعن البسملة، ووصل البسملة، بأول السورة[3].

= له أو ينوه عليه الدكتور السالم الجكني في تحقيقه الماتع لكتاب النشر، والذي صدر ـ عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ في حلة قشيبة. وعليه فإن ما جاء في النشر لعله سبق قلم، أو أن ابن الجزري تبع في ذلك النسخة التي كانت عنده من المبهج، وقد أحسن من انتهى إلى ما سمع.

(١) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾. (الله أكبر) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، وقد نصَّ عليه صاحب الكنز ص (١٢٢)، وهو ظاهر الشاطبية في قوله ص (٩٠)، البيت رقم (١١٢٩): (**فَإِنْ شِئْتَ فَاقْطَعْ دُوْنَهُ**).
ونصَّ عليه الفاسي في شرحه لحرز الأماني، ومنعه الجعبريّ بقوله (٨٤٣/٣): «ولا يجوز السكت على الآخر، ووصل الأولين»؛ ومراده بـ(الآخر)؛ أي آخر السورة، ومراده بـ(وصل الأولين)؛ أي: وصل التكبير بالبسملة والقطع عليها ثم الابتداء بالسورة، قال في النشر (٣٤٣/٢): «ولا وجه لمنعه، إلَّا على تقدير أن يكون التكبير لآخر السورة، وإلَّا فعلى أن يكون لأولها لا يظهر لمنعه وجه، إذ غايته أن يكون كالاستعاذة، ولا شك في جواز وصلها بالبسملة، وقطع البسملة عن القراءة».

(٢) أي: وصل الجميع، وصفته: (﴿فَحَدِّثْ﴾ (الله أكبر) ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، نصَّ عليه الداني في التيسير ص (١٨٤) وجامع البيان (٥١٠/٢)، ونصَّ عليه الشاطبي في حرز الأماني بقوله ص (٩٠)، البيت رقم (١١٢٩): (**أَوْ صِلِ الْكُلَّ**)، وذكره شرَّاح الشاطبية، وقال في المبهج ص (٥٣٩): «وروى الخُزاعي عن البَزيِّ وصلَ آخر السورة بالتكبير»، وذكره في التجريد ص (٣٤٦)، وقال في النشر (٤٣٤/٢): «وهو اختيار صاحب الهداية».

(٣) أي: (﴿فَحَدِّثْ﴾. (الله أكبر). ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، نصَّ عليه أبو معشر الطبري في التلخيص، حيث قال ص (٤٨٨): «وصفة التكبير أن يسكت عند آخر كل سورة، ثم يأتي بالتكبير ثم يسكت، ثم يسمِّي بسورة أخرى»، واختاره المهدوي فيما نقله في النشر (٤٣٤/٢)، وذكره في التجريد ص (٣٤٦)، وهو الذي نصَّ عليه في الكفاية ص (٣٢١) عن الفحام عن المطوعيّ، وكذا نقله أبو العلاء الهمذاني في الغاية (٧٢٠/٢) =

ثالثها: القطع عن آخر السورة، وعن البسملة، وقطع البسملة، عن أول السورة[(١)].

فهذه السبعة جائزة بين: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وهكذا إلى ﴿الْفَلَق﴾[(٢)]، و﴿ٱلنَّاسِ﴾.

ويجوز بين: ﴿**اللَّيل**﴾، و﴿**الضُّحَى**﴾، خمسة فقط؛ بإسقاط الوجهين لآخر السورة، إذ لم يقل أحد أنَّه لآخر: ﴿**اللَّيل**﴾[(٣)].

وبين ﴿ٱلنَّاسِ﴾، و﴿**الْفَاتِحَةِ**﴾، خمسة؛ بإسقاط الوجهين لأول السورة، إذ لم يقل أحد أنَّه لأوَّل: ﴿**الْفَاتِحَةِ**﴾[(٤)].

= عن الفحام عن رجاله، وقال في النشر (٤٣٤/٢): «ويظهر من كلام الشاطبي، ونصَّ عليه الفاسي، والجعبري، وغيرهما من الشراح»، ونصَّ عليه صاحب الكنز ص (١٢٢). وقد وقع في النشر قوله (٤٣٤/٢): «ونصَّ عليه أيضاً أبو مؤمن، وقال: إنه اختيار طاهر بن غلبون، قلتُ: ولم أره في التذكرة»، قلتُ: لكنَّ الذي في كتاب الكنز المطبوع ليس فيه ذكر للطاهر بن غلبون، بل نصُّهُ: «وهو اختيار أبي معشر»، فلعل النسخة التي كانت بين يدي ابن الجزري فيها ما ذكره في النشر فكان ذلك سبق قلم في نسخة ابن الجزري من كتاب الكنز، والصواب ما هو مثبت في النسخة المطبوعة، ولم يتعرض له أو ينوه عليه الدكتور السالم الجكني في تحقيقه الماتع لكتاب النشر، والذي صدر ـ عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ في حلة قشيبة، كما لم يعلق محقق قسم الفرش من كتاب النشر ص (٦٧٨) عليه بشيء، بل عزاه إلى الكنز وسكت، وكان حقه أن ينوه عليه ويذكر أن الكنز المطبوع ليس فيه ذكر للطاهر بن غلبون ولا تذكرته.

(١) أي: قطع الجميع؛ وصفته: (﴿فَحَدِّثْ﴾. (الله أكبر). ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾)، وهو ظاهر كلام أبي عمرو الداني في جامع البيان (٥١٠/٢)، كما قاله في النشر، ونصَّ عليه ابن مؤمن في كتاب الكنز ص (١٢٣)، ونصَّ عليه الفاسي في اللآلئ الفريدة، والجعبري في كنز المعاني (٨٣٤/٣)، وهو ظاهر كلام الشاطبي، قال في النشر (٤٣٥/٢): «ظاهر كلام مكي منعه، بل هو صريح نصِّهِ في الكشف؛ حيث منع في وجه البسملة بين السورتين قطعها عن الماضية والآتية، ولا وجه لمنع هذا الوجه على كلا التقديرين».

(٢) في الأصل: (العلق)، وهو تصحيف.

(٣) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٧).

(٤) ينظر: غيث النفع ص (٣٨٧).

والمراد بالقطع في ذلك[١]؛ الوقف المعروف، لا القطع؛ الذي هو الإعراض عن القراءة، ولا السكت؛ الذي هو دون تنفس، كما صرح بذلك في النظم[٢].

ثم حال الوصل: إن كان آخر السورة ساكن أو منون، كُسِرَ للساكنين[٣]، نحو:

﴿فَٱرۡغَب﴾ [الشرح: ٨]، (الله أكبر).

﴿لَّخَبِيرُۢ﴾ [العاديات: ١١]، (الله أكبر).

---

(١) أي: المراد بمصطلح (القطع) الوارد في كلٍّ وجه من هذه الأوجه السبعة. (ينظر: النشر ٤٣٥/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧)، والإتحاف ٦٤٥/٢». هذا هو الصواب الذي نصَّ عليه في النشر (٤٣٥/٢)، وصرح به جمع من الأئمة؛ كالحافظ أبي العلاء في غاية الاختصار (٧٢٠/٢)، وأبي العباس المهدوي في الهداية، ومكي بن أبي طالب في التبصرة ص (٣٩٢)، وابن الفحام في التجريد ص (٣٤٤).

(٢) والشارح في ذلك يشير إلى ما نبه عليه ابن الجزري في النشر، متعقباً في ذلك الإمام الجعبري، حيث قال في شرحه على الشاطبية (٨٤٥/٣): «ومعنى قوله ـ أي في الحرز ـ: (**فَإِنْ شِئْتَ فَاقْطَعْ**)؛ فاسْكُت، ولو قالها لأحسن، إذ القطع عام فيه والوقف، والمعنى على الأول ـ أي على السكت ـ؛ لأنه أحد حالتي الوصل، إلا أن يرد بيان حال الوصل مطلقاً، والوقف يجري على عمومه»، قال ابن الجزري في النشر (٤٣٥/٢) ـ معقباً على كلام الجعبري ـ: «وزعم الجعبري أن المقصود بالقطع في قولهم هو السكت المعروف، كما زعم ذلك في البسملة، وهو شيء انفرد به، لم يوافقه أحد عليه، ولعله توهم ذلك من قول بعض أهل الأداء كمكي والحافظ الداني، حيث عبرأ بالسكت عن الوقف، فَحَسِبَ أنه السكت المصطلح عليه، ولم ينظر آخر كلامهم، ولا ما صرحوا به عُقَيبَ ذلك».

(٣) نصَّ عليه الشاطبي في الحرز، البيت رقم (١١٣٠)، من باب التكبير:

وَمَا قَبْلَهُ مِنْ سَاكِنٍ أَوْ مُنَوَّنٍ ... فَلِلسَّاكِنَيْنِ اكْسِرْهُ فِي الْوَصْلِ مُرْسَلَا

وكذا قال في الروض النضير: «وهذا واضح لا شبهة فيه، وبعض جهلة القراء ينكره ويضم الهاء كسائر القراء، وهذا مخالف لما في النشر والتقريب ولطائف الإشارات حيث جُزِمَ في هذه الكتب بتحريك الساكن بالكسر إذا لقي التكبير؛ أفاده الأزميري». (ينظر: الروض النضير ص (٥٨٨)).

﴿تَوَّابَۢا﴾ [النصر: ٣]، (الله أكبر).

﴿مَّسَدِۭ﴾ [المسد: ٥]، (الله أكبر).

وإن كان مُحَرَّكاً؛ تُرِكَ على حاله، وحُذِفَتْ همزة الوصل لملاقاته، نحو:

﴿ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، (الله أكبر).

وتُحْذَفُ صلة الضمير، من نحو:

﴿رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨]، (الله أكبر)(١).

وإذا وصلته بالتهليل؛ أبقيته على حاله(٢).

وإن كان منوناً؛ أُدْغِمَ في اللام، نحو:

﴿حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة: ١١]، (لا إله إلا الله، والله أكبر).

ويجوز المدُّ للتعظيم عند من أخذ به لأصحاب القصر ـ كما تقدم ـ، بل أطلق جمع من المحققين الجواز(٣)؛ بأن الإتيان به على أنه ذِكْرٌ وإن أُجْرِيَ مجرى القرآن.

---

(١) من قول الشارح: «ثم حال الوصل إن كان آخر السورة ساكن أو منون، كسر للساكنين...الخ» إلى هنا موجود بنصه في النشر، ثم قال ابن الجزري في خاتمته: «لا أعلم فيه خلافاً بين أهل الأداء الذاهبين إلى وصل التكبير بآخر السورة». (ينظر: النشر ٤٣٨/٢، والإتحاف ٦٤٥/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

(٢) سواء كان متحركاً أو ساكناً. (ينظر: النشر ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩، والإتحاف ٦٤٥/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧)، والروض النضير ص (٥٨٨)).

(٣) فيأخذون بالمدِّ فيه مطلقاً، مع كونهم لم يأخذوا بالمدِّ للتعظيم في القرآن، ويقولون: إنما قَصَرَ ابن كثير المنفصل في القرآن، وهذا المراد به هنا هو الذكر، فيأخذ بما يختار في الذكر وهو المد للتعظيم في الذكر مبالغة للنفي، وأكثر من رأينا لا يأخذ فيه إلا بالقصر مشياً على قاعدته في المنفصل، قاله في النشر. (ينظر: النشر ٤٣٩/٢، والإتحاف ٦٤٥/٢ ـ ٦٤٦، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

ومن قال بالجمع بين التهليل والتكبير والتحميد: فلا بد أن يكون بهذا اللفظ، وعلى هذا الترتيب: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد)، لا يفصل بعضه من بعض، مع تقديم ذلك على البسملة، كذلك وردت الرواية وثبت الأداء[(١)]، فلا يتأتى فيه إلا الأوجه السبعة المتقدمة بين السورتين.

واختلاف هذه الأوجه السبعة ليس اختلاف رواية[(٢)] ـ كما قاله المصنف[(٣)] وغيره ـ حتى يلزم الإتيان بها كلها بين كل سورتين، وإن لم يفعل ذلك كان إخلالاً في الرواية؛ وإنما هو اختلاف التخيير[(٤)].

---

(١) قال في النشر (٤٣٦/٢ ـ ٤٣٧): «لا يفصل بعضه عن بعض، بل يوصل جملة واحدة، كذا وردت الرواية، وكذا قرأنا لا نعلم في ذلك خلافاً»، وقال الأزميري في البدائع ص (١١٢): «ووجه التهليل مع التحميد: (لا إله إلا الله، والله أكبر، ولله الحمد)، لا يفصل بعضه عن بعض، ولا يتقدم بعضه على بعض، بل توصل دفعة واحدة، كذا وردت الرواية»، وهو معنى كلام صاحب الإتحاف (٦٤٦/٢ ـ ٦٤٧)، والصفاقسي في غيث النفع ص (٣٨٧).

(٢) وخلاف القراءات والروايات والطرق من قبيل اختلاف النصِّ والرواية، فلو أخلَّ القارئ بشيء منها كان نقصاً في الرواية. (ينظر: الإتحاف ١٠٢/١).

(٣) نصَّ عليه في النشر. (ينظر: النشر ٤٣٦/٢).

(٤) وخلاف الأوجه من قبيل اختلاف التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فلا حاجة لجمع الأوجه كلها في موضع واحد، وقد اختلفت مناهج أهل الأداء في أداء الأوجه التي هي على سبيل التخيير؛ فبعضهم لا يأخذ منها إلا بالأصح، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعضهم لا يلتزم شيئاً بل يترك القارئ يقرأ بما شاء، وبعضهم يجمعها في أول موضع أو أيَّ موضع من المواضع، لكنَّ المتفق عليه بينهم أن جمعها في كلِّ موضع تكلفٌ مذموم، وقد نبه الشارح على مثل ذلك في باب البسملة ويقاس عليه نظائره ـ كما هنا في باب التكبير ـ حيث قال في باب البسملة: «وعُلِمَ مما قررناه أن هذه الأوجه ـ أي أوجه البسملة بين السورتين ـ على سبيل التخيير لاعلى وجه ذكر الخلاف، فالمقصود منها معرفة جواز القراءة بكل منها، فبأي وجه منها قرأ جاز، ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد، إلا إذا قصد القارئ أخذها عن المقرئ لتصح له الرواية لجميعها، فيقرأ بها ويقرأ بعد ذلك بأيها شاء، وكذلك الوقف بالسكون والروم والإشمام وبالمد الطويل والتوسط والقصر، وكان بعض المحققين لايأخذ إلا بالأقوى من ذلك، =

نعم الإتيان بوجه مما يختص بكونه[(١)] لأول السورة وبوجه مما يختص بكونه لآخرها أو بوجه مما [يحتملهما][(٢)] متعين؛ لأن الاختلاف في ذلك [اختلاف][(٣)] رواية، فلا بد من التلاوة به إذا قصد [جميع][(٤)] تلك الطرق[(٥)].

وكان الحُذَّاقُ من الأشياخ يأمرون الإتيان بين كل سورتين بوجه من السبعة **[٦١٠]**؛ لأجل حصول التلاوة بجميعها، وهو حسن، إلا أنه غير لازم، بل التلاوة بوجه منها إذا حصل معرفتها من الشيخ كاف[(٦)].

وعلى ما تقدم في النظم من رواية التكبير من كل القراء في جميع سور القرآن قال الأزميري[(٧)]: «إذا أراد القارئ أن يبتدئ بأي سورة كانت يجيء لكلهم اثنا عشر وجهاً:

الأول: قطع الكلِّ بلا تكبير.

الثاني: كذلك، لكن وصل البسملة بأول السورة.

= ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعضهم يرى القراءة بواحد في موضع وبأخر في آخر، وبعضهم يرى جمعها في أول موضع، أو موضع ما؛على وجه التعليم، والإعلام، وشمول الرواية، ولا يأخذ الكل في كل موضع إلا متكلف غير عارف بحقيقة الخلاف، نعم ينبغي الجمع بين أوجه تخفيف الهمز في وقف حمزة وهشام؛ لتدريب المبتدئ، ولشدة صعوبته». (ينظر: النشر ٢٦٨/١، وشرح النويري ٣٥/٢، والإتحاف ١٠٢/١ ـ ١٠٣).

(١) في الأصل: (بكون)، والصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل: (يحتمل)، والتصويب من النشر وشرح النويري؛ وذلك لاستقامة المعنى. (ينظر: النشر ٤٣٦/٢، وشرح النويري ١٦٨/٦).

(٣) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وهو موجود في النشر وغيره، وقد أثبته لتمام المعنى. (ينظر: النشر ٤٣٦/٢).

(٤) في الأصل: (جميع)، والتصويب من النشر. (ينظر: النشر ٤٣٦/٢).

(٥) ينظر: النشر ٤٣٦/٢، والإتحاف ٦٤٧/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧).

(٦) ينظر: النشر ٤٣٦/٢، وغيث النفع ص (٣٨٧).

(٧) ينظر: بدائع البرهان على عمدة العرفان ص (١ ـ ٢)، (خ).

الثالث: قطع الكلِّ مع التكبير.

الرابع: كذلك، مع وصل البسملة بأول السورة.

الخامس: الوقف على الاستعاذة، مع وصل التكبير بالبسملة، مع الوقف عليها.

السادس: كذلك، لكن مع وصل البسملة بأول السورة.

السابع: وصل الاستعاذة بالبسملة، مع الوقف عليها، بلا تكبير.

الثامن: وصل الكلِّ بلا تكبير.

التاسع: وصل الاستعاذة بالتكبير، مع الوقف عليه، وعلى البسملة.

العاشر: كذلك، لكن مع وصل البسملة بأول السورة.

الحادي عشر: وصل الاستعاذة بالتكبير، مع وصله بالبسملة، مع الوقف عليها.

الثاني عشر: وصل الكلِّ مع التكبير»(١).

انتهى.

وإذا قُرِئَ برواية التكبير، وأُرِيدَ القطع على آخر سورة؛ فعلى أن التكبير لآخر السورة كبَّر وقطع السورة، وإذا أراد القراءة بعد ذلك بسْمل للسورة بلا تكبير، وعلى أنه لأول السورة يقطع على آخر السورة بلا تكبير، وإذا ابتدأ بالتالية كبر، إذ لا بد من التكبير؛ إمَّا لآخر السورة، وإمَّا لأولها.

---

(١) وزاد في بدائع البرهان قوله ص (٢): «وأوجه التكبير كلها من طريق الهذلي وأبي العلاء»، وتفصيل هذه الأوجه الاثني عشر؛ ثمانية أوجه لكل القراء من طريق الطيبة، وأوجه الابتداء الأربعة المعروفة ـ بالتعوذ والبسملة بلا تكبير ـ من طريق الشاطبية والدرة والطيبة؛ فتصير الأوجه اثنا عشر وجهاً لكل القراء، على التفصيل الذي ذكره الأزميري في بدائعه ونقله عنه الشارح.

حتى لو سجد آخر (العلق)، فإنه يكبر أولاً لآخر السورة، ثم يكبر للسجدة، على أنه[١] للآخر، وعلى أنه[٢] للأول يكبر للسجدة فقط، ويبتدئ بالتكبير لسورة (القدر)[٣].

هذا تلخيص مسائل التكبير، ومن متفرقات كلامهم؛ فاحفظه[٤].

---

(١) أي: التكبير.

(٢) أي: التكبير.

(٣) نصَّ على هذه الفائدة الجليلة في النشر، ونقلها عنه في الإتحاف وغيث النفع. (ينظر: النشر ٤٣٩/٢، والإتحاف ٦٤٦/٢ ـ ٦٤٧، وغيث النفع ص (٣٨٧)).

(٤) وأنا أجْمَع ـ هنا ـ خلاصة ما سبق ذكره في مسائل التكبير على وجه الإجمال فأقول ـ وبالله التوفيق ـ:

١ ـ إنَّ التكبير منفصل عن القرآن لا يختلط به، اتفق على ذلك أصحاب ابن كثير، وعليه إجماع الأئمة والنقلة من أهل الأداء أجمعين.

٢ ـ إنَّ التكبير ـ كما قرره جمع من الأئمة ـ ليس بلازم لأحد من القراء، قال أبو الفتح فارس: «لا نقول إنه لا بد لمن ختم أن يفعله، لكن من فعله فحسنٌ، ومن لم يفعله فلا حرج عليه»، وقال في التجريد: «وليس نقول إن هذا سنة لا بد لمن ختم أن يفعله، فمن فعل فحسنٌ، ومن ترك فلا حرج».

٣ ـ قد نصَّ على صحة التكبير وسنيته الأئمة من أهل الأداء حتى بلغ حد التواتر، كما قال في النشر: «فاعلم أن التكبير صح عند أهل مكة؛ قرائهم، وعلمائهم، وأئمتهم، ومن روى عنهم، صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر».

٤ ـ إنَّ العمدة في صحة التكبير وثبوت القراءة به ليس حديث البزي المذكور، وإنما هو النقل والسماع والتلقي والمشافهة والأثر، فقد ثبت التكبير دراية ورواية؛ أمَّا داريةً: فهو إجماع جميع الأئمة المعتبرين، وجميع كتب القراءات الأصول على نقل سنة التكبير، مع إجماعهم على إفراده في الذكر في أبواب منفصلة، على اختلاف بينهم من تقديم وتأخير على ما سبق بيانه، إلا ما كان من ابن مهران في الغاية، ومن ابن مجاهد في السبعة، مع أنه قد ثبت عن ابن مجاهد من جهة الرواية على ما قطع به العراقيون، وأمَّا روايةً فإن الإسناد الذي وصل إلينا منه التكبير عن البزي ومن فوقه من الأئمة الأجلاء إنما هو نفس إسناد البزي الذي تُرْوَى به روايته، لا يختلف فيه رجل، فالذين نقلوا روايته هم نفسهم الذين نقلوا التكبير عنه.

٥ ـ إنَّ القراءة بالتكبير صحَّت وثبتت عن سائر الأئمة القراء، حكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء، وصار العمل على هذا عند أهل الأمصار في سائر الأقطار، بل قال في غيث النفع ـ وتبعه الشارح: «وقد جرى عمل =

....

= الأشياخ في التكبير بقراءة ما صح فيه، وإن لم يكن من طرق الكتاب الذي قرؤوا به، إذ المحل محل إطناب؛ للتلذذ بذكر الله ـ تعالى ـ عند تلاوة كتابه، وختمه»، ثمَّ إنَّ الآخذين بالتكبير لجميع القراء اختلفوا؛ فمنهم من أخذ به لجميع القراء من جميع سور القرآن، ومنهم من أخذ به لجميع القراء من خاتمة: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾.

٦ ـ إنَّ الأئمة القراء قد اختلفوا في ابتداء التكبير وانتهائه، كما اختلفوا في الأوجه التي تأتي على التكبير بين السورتين؛ على ما تم بيانه وإيضاحه، وأن خلافهم ذلك إنما هو مبنيٌّ على ما تقدم من أن التكبير لآخر السورة أو لأولها، وهذا الاختلاف في ابتداء التكبير وانتهائه، وفي الأوجه بين السورتين، هو في الحقيقة منقبة لأهل الأداء؛ تدل على حذق الأئمة وضبطهم لمجموع الطرق والروايات مع اختلافها وتشعبها، فلم يخلطوا طريقاً بطريق، ولم يركبوا رواية في أخرى، كما أنه شاهد على مدى تحريهم، وعدم اجتهادهم من عند أنفسهم، فكلٌّ واحد من هؤلاء الأئمة إنما يقرأ بما عُلِّم وتعلَّم.

٧ ـ إنَّ محل التكبير قبل البسملة، ولفظه (الله أكبر)، ولا تهليل ولا تحميد إلا مع التكبير، ولا تهليل ولا تحميد مع التكبير إلا عند سور الختم، كذا وردت الرواية وصحت.

٨ ـ إنَّ صيغ التكبير التي صحت عن البزي وقنبل هي أحد الصيغ الثلاثة: التكبير وحده، أو التكبير مع التهليل، أو التكبير مع التهليل مع الحمدلة، وإن كان الوجه الثالث لم يشتهر عن قنبل، بل ذهب بعض المحققين إلى أن الحمدلة لم تثبت لقنبل من طريق من طرق الطيبة، وأن قنبل في الحمدلة كباقي القراء ـ غير البزي ـ، وصيغة التكبير التي صحت عن السوسي هي التكبير وحده بلا تهليل ولا تحميد، وهي الصيغة التي صح بها التكبير لجميع القراء من بعض الطرق.

٩ ـ إنَّ القول ببدعية التكبير وعدم ثبوته قول شاذٌّ لا يقوى أمام إجماع أهل الأداء، فلم يقل به ـ أي ببدعية التكبير ـ أحد من الأئمة المعتبرين في علم القراءات ـ إلا ما كان من انفرادة الشيخ الجليل إبراهيم بن الأخضر بن علي القيم شيخ قراء المسجد النبويّ ـ، بل الإجماع معقود على سنيته، وكتب الأئمة وأسانيدهم كلها تؤدي إليه.

١٠ ـ لا يجوز التكبير إلا على وجه البسملة عند من صحت عنده الأوجه الأخرى بين السورتين؛ أي: السكت، والوصل، وذلك كالسوسي، بل وحتى حمزة عند من أجاز له التكبير فلا يكون له إلا مع البسملة، وذلك على ما تمَّ بيانه وإيضاحه.

١١ ـ إنَّ التهليل، مع التكبير، مع الحمدلة، عند من رواه من القراء حكمه حكم التكبير، لا يفصل بعضه عن بعض، بل يوصل جملة واحدة، كذا وردت الرواية، لا يعلم في ذلك خلافاً.

١٢ ـ إذا أراد القارئ أن يبتدئ بأي سورة كانت يجيء لكل القراء اثنا عشر وجهاً، ذكرها الأزميري في بدائع البرهان.

١٣ ـ ليس الاختلاف الوارد في باب التكبير في مسألة الأوجه بين السورتين ـ وهي الأوجه =

١٠٠٧ ـ ثُمَّ اقْرَإِ الْحَمْدُ[(١)] وَخَمْسَ الْبَقَرَهْ إِنْ شِئْتَ حَلًّا[(٢)] وَارْتِحَالاً ذَكَرَهْ

= السبعة المذكورة آنفاً ـ اختلاف رواية يلزم الإتيان بها كلها بين كل سورتين وإن لم يفعل ذلك يكن اختلالاً في الرواية، بل هو من اختلاف التخيير.

١٤ ـ وأما التكبير داخل الصلاة فإن أكثر السادة القراء لم يتعرضوا له لعدم تعلقهم به، لكن قد تعرض له الإمام أبو عمرو الداني في جامع البيان حيث قال (٥٠١/٢): «كان ابن كثير من طريق القواس والبزي وغيرهما يكبر في الصلاة والعرض»، كما نقل عن ابن جريج قوله (٥٠٥/٢): «وأرى أن يفعله الرجل إماماً كان أو غير إمام»، وقول سفيان بن عيينة (٥٠٥/٢): «رأيت صدقة بن عبدالله بن كثير يؤم الناس منذ أكثر من سبعين سنة فكان إذا ختم كبَّر»، والحافظ أبو العلاء الهمذاني فيما نقله في النشر (٤٢٤/٢)، والأستاذ الكبير أبو القاسم بن الفحام في التجريد ص (٣٤٥)، والعلامة علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي في شرحه على الشاطبية (٣٩١/٢)، والمجتهد أبي القاسم الدمشقي المعروف بأبي شامة في إبراز المعاني (٢٨٤/٤)، وابن الجزري في النشر (٤٢٦/٢) حيث قال: «قد ثبت التكبير في الصلاة عن أهل مكة فقهائهم وقرائهم، وبلغنا عن شيخ الشافعية وزاهدهم وورعهم في عصرنا الإمام العلامة الخطيب أبي الثناء محمود بن محمد بن جملة الإمام والخطيب بالجامع الأموي بدمشق الذي لم تر عيناي مثله ـ رحمه الله ـ أنه كان يفتي به، وربما عمل به في التراويح في شهر رمضان، ورأيت أنا غير واحد من شيوخنا يعمل به ويأمر من يعمل به في صلاة التراويح، وفعلت أنا كذلك لما كنت أقوم بالإحياء إماماً بدمشق ومصر، ولما منَّ الله تعالى عليَّ بالمجاورة بمكة ودخل شهر رمضان فلم أر أحداً ممن صلى التراويح بالمسجد الحرام إلا يكبر من (الضحى) فعلمت أنها سنة باقية فيهم إلى اليوم»، وقال ـ أيضاً ـ في النشر (٤٢٨/٢): «تتبعت كلام الفقهاء من أصحابنا فلم أر لهم نصًّا في غير ما ذكرت، وكذلك لم أر للحنفية والمالكية، وأما الحنابلة فقال الفقيه الكبير أبو عبدالله محمد بن مفلح في كتاب الفروع له: وهل يكبر لختمه من: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، أو﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ﴾، آخر كل سورة، فيه روايتان، لم تستحبه الحنابلة لقراءة غير ابن كثير، وقيل: يهلل». (ينظر: النشر ٤٠٥/٢ ـ ٤٤٠، والإتحاف ٦٤٠/٢ ـ ٦٤٩، وغيث النفع ص (٣٨٤ ـ ٣٨٩)، وبدائع البرهان ص (١١٠ ـ ١٣٠)، والروض النضير ص (٥٨٧ ـ ٥٨٩)).

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بضم الدال: (**الْحَمْدُ**)، وهو الاختيار في نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة الشيخ القاضي، ونسخة الشيخ السمنودي ـ من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة ـ، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، والثاني: بفتح الدال: (**الْحَمْدَ**)، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وهو كذلك في سائر النسخ الأخرى.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الحاء: (**حَلًّا**)، =

(ثُمَّ) إذا ختمت القرآن، وقرأت آخر سورة: ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

فـ**(ـاقْرَإِ الْحَمْدُ)**؛ أي: سورة الفاتحة، مع التكبير وعدمه.

وتقدم أن أوجه ما بينهما مع التكبير: خمسة.

ثم اقرأ بعدها **(خَمْسَ)**(١) آيات.

من سورة **(الْبَقَرَه)**.

بالعدد الكوفي(٢)، وأربعاً في غيره(٣).

= وهو الاختيار في النسخ العتيقة ونسخة الشيخ القاضي، وأحد الوجهين في شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، وتحقيق شيخنا تميم الزعبي في الطبعة الخامسة من المتن المطبوع، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى؛ بكسر الحاء: **(حِلًّا)**، ـ وهو أحد الوجهين في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي ـ.

(١) هذه اللفظة في أصل المتن مقرونة بواو العطف: **(وَخَمْسَ)**، غير أن الشارح استبدل الواو العاطفة بـ(ثم) العاطفة، والتي تدل على الترتيب، وهذا من المواضع القليلة التي لم يلتزم فيها الشارح بتتبع حروف الناظم في نظمه.

(٢) والعدد الكوفي: هو ما رواه الإمام الداني بسنده إلى حمزة بن حبيب الزيات، وإلى سفيان الثوري. (ينظر: القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز ص (١٠٣)).

(٣) والمراد بقوله: «غيره»؛ أي غير العدد الكوفي؛ وهي خمسة؛ فالأعداد التي يتداولها الناس ويعدُّون بها آيات الكتاب العزيز ستة في العدد؛ على عدد المصاحف الموجّه بها إلى الأمصار على أصح الأقوال فيها، وهذه الأعداد هي: لأهل المدينة الشريفة عددان؛ فأمَّا العدد الأول فهو ما رواه الحافظ الداني بسنده إلى الإمام نافع القاري، وهو الذي رواه عن الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع وعن شيبة بن نصاح، وأمَّا العدد الثاني: فهو ما رواه الحافظ الداني بسنده إلى إسماعيل بن جعفر عن سليمان بن جماز عن أبي جعفر وشيبة بن نِصاح، وواحد لأهل مكة؛ وهو من رواية عبدالله بن كثير عن ابن عباس عن أبي بن كعب، وواحد لأهل الشام؛ ومداره على: يحي بن الحارث الذماري، وعبدالله بن عامر الشامي، وشريح الحضرمي، وواحد لأهل الكوفة وقد سبق الكلام عليه، وواحد لأهل البصرة؛ ومداره على رواية عطاء بن يسار وعاصم بن الحجاج الجحدري. (ينظر: البيان في عد آي القرآن ص (١٤٠)، والقول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز ص (١٠٠ ـ ١٠٥)، وشرح ناظمة الزهر لموسى جار الله ص (٣٠ ـ ٣٣)).

لأنَّ الكوفي يعد: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، وحده آية[(١)].

وعلى كل فالمراد إلى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

(إِنْ شِئْتَ) أيها القارئ.

(حَلًّا وَارْتِحَالاً ذَكَرَهْ[(٢)]).

ففي حديث عبدالله بن كثير، عن درباس مولى ابن عباس[(٣)]، عن ابن عباس، عن أُبي بن كعب، رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَأَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، افْتَتَحَ مِنَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ثُمَّ قَرَأَ مِنَ الْبَقَرَةِ إِلَى [٦١١]: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ثُمَّ دَعَا بِدُعَاءِ الْخَتْمَةِ، ثُمَّ قَامَ»، رواه الدارمي بإسناد حسن[(٤)].

---

(١) قال الشاطبيّ في ناظمة الزهر، البيت رقم (٤٤):

وَمَا بَدْؤُهُ حَرْفَ التَّهَجِّي فَآيَةٌ لِكُوفٍ ... سِوَى ذِي رَا وَ(طَس) وَ(الْوَتْر)

قال الشيخ موسى جار الله روستوفُدُوني في شرحه لناظمة الزهر ص (٣٨): «أسامي حروف الهجاء في أوائل السور آية عند أهل الكوفة، إلا إذا كان فيها راء؛ مثل: ﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١]، ﴿الٓر﴾ [يونس: ١]، وإلا: ﴿طسٓ﴾ [النمل: ١]، وإلا إذا كان اسم حرف واحد؛ مثل: ﴿قٓ﴾ [ق: ١]، ﴿صٓ﴾ [ص: ١]، ﴿نٓ﴾ [ن: ١]».

ينظر: النشر ٤٤١/٢، والبيان في عد آي القرآن ص (١٤٠).

(٢) ترك الشارح هذه اللفظة؛ أي قول الناظم: **(ذَكَرَهْ)**، من غير شرح أو بيان، وهكذا فعل جميع شراح الطيبة، إلا النويري في شرحه حيث قال في بيان معناها: «قول المصنف: **(حَلًّا وَارْتِحَالاً ذَكَرَهْ)**؛ يحتمل أن يكون معناه ذَكَرَهُ القراء ونَصُّوا عليه، ويدل عليه أن المقام للقراء، ويحتمل ذَكَرَهُ النبيُّ ﷺ في الحديث؛ لأن هذا الفعل لمَّا كان يحتاج إلى توقيف عُلِمَ أن المُوقِفَ هو النبيُّ ﷺ». (ينظر: شرح النويري ١٧٧/٦ ـ ١٧٨، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٤)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٢٩/ب ـ ل ١٣٠/أ)).

(٣) درباس المكيّ مولى الصحابي الجليل عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، عرض على مولاه ابن عباس، وروى القراءة عنه عبدالله بن كثير، ومحمد بن عبدالرحمٰن بن محيصن، وزمعة بن صالح. (ينظر: غاية النهاية ٢٨٠/١).

(٤) وذكر الحديث الإمام السيوطي في الإتقان، وقال: «أخرجه الدارمي بسند حسن»، غير أني لم أجده في سنن الدارمي، ثم وجدت أنَّ محقق الإتقان قد قال: «وساقه ابن الجزري من طريقه بطرق عدة مما يؤكد أن ما جاء في بعض نسخ الإتقان: (الدارمي) بدلاً من (الداني) هو تحريف»، وعليه فإن ما أثبته الشارح من قوله: (رواه الدارمي) =

ورواه أبو الشيخ[(١)]، وروى فيه حديثاً مسلسلاً؛ بالتكبير، وقراءة الفاتحة، وخمس آيات من البقرة، إلى ابن كثير، عنه ﷺ[(٢)].

قال المصنف[(٣)]: «وصار العمل على هذا في أمصار المسلمين في قراءة ابن كثير وغيرها، ويسمونه (الْحَالُّ الْمُرْتَحِل)؛ أي: الذي حلَّ في قراءته آخر الختمة، وارتحل إلى ختمة أخرى»، فلا يزال سائراً إلى الله ـ تعالى ـ.

= إنما تبع فيه بعض نسخ الإتقان، وهو تحريف، والصواب: (رواه الداني)، وقال الداني: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن»، وأشار أبو عمرو الداني في التيسير إلى ذلك فقال ص (١٨٤): «وفي جميع ما قدمناه أحاديث مشهورة يرويها العلماء يؤيد بعضها بعضاً تدل على صحة ما فعله ابن كثير»، ثم قال ابن الجزري ـ بعد أن نقل حكم الداني على الحديث ـ: «إلَّا أن الحافظ أبا الشيخ الأصبهاني وأبا بكر الزينبي خالفا أبا طاهر وغيره فروياه عن أبن سعوة عن خاله وهب بن زمعة عن أبيه زمعة عن ابن كثير وهو الصواب»، أما أبو بكر الشذائي، وأبو طاهر بن أبي هاشم، وأبو القاسم بن النخاس، فثلاثتهم رووه عن خاله وهب بن زمعة عن ابن كثير به، فلم يذكروا عن أبيه زمعة بن صالح، ورجح ابن الجزري رواية من رواه بالزيادة، وكذا حسّن السيوطي سنده فوافق الداني على تحسينه إيَّاه، وردَّ ابن الجزري في النشر (٤٤٧/٢) على أبي شامة تضعيفه هذا الحديث في إبراز المعاني (٢٨٦/٤)، وساق في النشر له طرقاً كثيرةً، ومن بينها متابعاتٍ لصالح المري، وبذلك يتقوى الحديث بطرقه، والله أعلم. (ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٧١٥/٣).

(١) عبدالله بن محمد بن جعفر بن حبان، أبو محمد، الأصبهاني، الحافظ، أبو الشيخ، ونسبته إلى جده حبان، من كبار علماء الحديث العالمين برجاله، روى القراءة عن أبي حامد أحمد بن محمد الصباح الخزاعي، وروى القراءة عنه أبو طاهر محمد بن محمد الأصبهاني، توفي سنة ٤٦٩هـ، وله خمس وستون سنة، رَحِمَهُ اللهُ رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٤٤٧/١)، والأعلام ١٢٠/٤).

(٢) نصَّ على ذلك في النشر حيث قال: «ورواه الحافظ أبو الشيخ بن حبان في (فضائل الأعمال)، من طريق زيد بن الحباب، عن صالح به، ولفظه: (عليكم بالحال المرتحل)، فذكره»، قلتُ: ولم أقف على كتاب أبي الشيخ المذكور. (ينظر: النشر ٤٤٤/٢).

(٣) ينظر: النشر ٤٤٤/٢، بتصرف يسير.

وأصله في الترمذي(١)، ....

(١) أي: في سنن الترمذي، وقد رواه الترمذي في سننه في موضعين؛ مرة مرسلاً، ومرة مسنداً، فرواه مسنداً في كتاب (فضائل القرآن)، باب (١١)، بدون عنوان، (٦٣/٥)، حديث رقم (٢٩٤٨)، عن نصر بن عليّ، عن الهيثم بن الربيع، عن صالح المرِّي، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن ابن عباس، قال: قال رجل يا رسول الله أيُّ العمل أحب إلى الله؟ قال: الحالُّ المرتحل، قال: وما الحالُّ والمرتحل؟ قال: الذي يضرب من أول القرآن إلى آخره، كلَّما حلَّ ارتحل»، ثم قال الترمذي: «هذا حديث غريب ـ أي ضعيف ـ لا نعرفه من حديث ابن عباس ﵄ إلا من هذا الوجه، وإسناده ليس بالقوي»، كما أخرجه الترمذي مرسلاً في كتاب (القراءات)، باب (في كم يختم القرآن)، (١٩٧/٥)، الحديث رقم (٢٩٤٨)، عن مسلم بن إبراهيم الأزدي، عن صالح المري، عن قتادة، عن زرارة به، ثم قال الترمذي بعده: «هذا عندي أصح من حديث نصر بن عليّ عن الهيثم بن الربيع»، قال في تحفة الأحوذي (٢٦٤/٧): «أي: حديث مسلم بن إبراهيم، عن صالح المري، مرسلاً، أصح من حديث الهيثم بن الربيع عن صالح المري متصلاً؛ لأنَّ مسلم بن إبراهيم ثقة مأمون، والهيثم بن الربيع ضعيف، ولكن لم يتفرد الهيثم بروايته متصلاً، بل تابعه على ذلك إبراهيم بن الفضل بن أبي سويد في رواية ابن نصر»، وأخرجه أيضاً مرسلاً الدرامي في سننه (٥٦٠/٢)، الحديث رقم (٣٤٧٦)، وكذا أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٠/١٢ ـ ١٣١)، حديث رقم (١٢٧٨٣) من طريق صالح المرِّي به، وأخرجه المروزي في (قيام الليل)، باب (الترغيب في الدعاء عند ختم القرآن)، كما في المختصر للمقريزي ص (٢٦٠)، ورواه الحاكم في المستدرك، كتاب (فضائل القرآن)، ذكر فضائل سور وآيات متفرقة (٥٦٨/١)، وقال الحاكم: «تفرد به صالح المرِّي، وهو من زهاد أهل البصرة، إلا أن الشيخين لم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي فقال: «صالح متروك»، وقد ذكر الحاكم شاهداً له من حديث أبي هريرة، وسكت عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: «لم يتكلم عليه الحاكم، وهو موضوع على سند الصحيحين، ومقدام متكلم فيه، والآفة منه»، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١٧٤/٦) وقال: «غريب من حديث قتادة، لم يروه عنه فيما أرى إلا صالح»، ورواه البيهقي في الجامع لشعب الإيمان، باب (تعظيم القرآن)، فصْلٌ (في إدمان تلاوة القرآن) (٥٦٤/٤)، حديث رقم (١٨٤٦)، وفي: فصْلٌ (قطع القراءة بحمد الله تعالى)، (٣٢/٥)، حديث رقم (١٩٠٦)، قال ابن الجزري في النشر (٤٤٦/٢): «ورواه الحافظ البيهقي في شعب الإيمان مسنداً مرفوعاً، وسكت عليه فلم يذكر فيه ضعفاً كعادته»، قلتُ وخلاصة الحكم على حديث الحال المرتحل: أنه جاء في إسناده صالح المرِّي وهو ضعيف، فقد نقل الذهبي في الميزان (٢٨٩/٢) عن النسائي أنه: «متروك»، وعن البخاري أنه: «منكر الحديث»، =

من رواية صالح المرِّي[١]، عن قتادة[٢]، عن ابن عباس: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ؟ قَالَ: الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ».

زاد أبو الحسن بن غلبون فيه: «يَا رَسُولَ اللهِ مَا الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ؟ قَالَ: فَتْحُ الْقُرْآنِ وَخَتْمُهُ، صَاحِبُهُ يَضْرِبُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَمِنْ آخِرِهِ إِلَى أَوَّلِهِ، كُلَّمَا حَلَّ ارْتَحَلَ»[٣].

وَتُكُلِّمَ في هذا الحديث من جهة صالح المرِّي، وقد ضعفه

= وضعف الحديث أبو شامة في إبراز المعاني (٢٧٩/٤) وقال: «وكيفما كان الأمر فمدار هذا الحديث على صالح المري، وهو وإن كان عبداً صالحاً فهو ضعيف عند أهل الحديث»، وقد تعقب ابن الجزري أبا شامة وردَّ عليه تضعيفه وتوجيهه للحديث في كلام طويل مفيد من النشر (٤٤٧/٢)، قال في بعضه: «وفيما قاله الشيخ أبو شامة في هذا الحديث نظر من وجوه؛ أحدها: إنَّ الحديث ليس مداره على صالح المرِّي، بل رواه زيد بن أسلم أيضاً، ورواه من طريق سليمان بن سعيد الكسائي...الخ»، وقال في النشر أيضاً (٤٤٦/٢): «وقد قطع بصحة هذا الحديث أبو محمد مكي»، قلتُ: وقد ذكره مكي في الكشف (٣٩٢/٢) من غير إسناد وصححه، ورواه الداني في جامع البيان (٥١٠/٢) مرفوعاً، ورواه مرسلاً عن زيد بن أسلم وزرارة بن أوفى، ورواه ابن الجزري في النشر (٤٤١/٢ ـ ٤٤٧).

(١) صالح بن وادع، أبو بشير، المرِّي البصري، من زهاد البصرة وصالحيها، ضعيف منكر الحديث، حدَّث عن الحسن وقتادة وغيرهما، وحدَّث عنه سيار بن حاتم وإبراهيم بن أبي سويد وغيرهما، توفي سنة ٢٠٧هـ، وقيل: ٢٠٨هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٦/٨، والتقريب ص (٢٧١)).

(٢) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب، البصري الأعمى، أحد الأئمة في حروف القرآن وقراءاته، روى القراءة عن أبي العالية، وأنس بن مالك، وسمع من أنس بن مالك، وأبي الطفيل، وسعيد بن المسيب، وغيرهم، وروى عنه الحروف أبان بن يزيد العطار، كما وروى عنه أبو أيوب، وشعبة، وأبو عوانة، وغيرهم، وكان يضرب بحفظه المثل، توفي سنة ١١٧هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٥/٢، وطبقات الحفاظ ص (٤٧)).

(٣) ذكره ابن غلبون في التذكرة (٧٧٩/٢) من طريق إبراهيم بن أبي سويد، ورواه بهذه الزيادة محمد بن نصر المروزي في قيام الليل ٨٨/١ ـ أيضاً ـ من طريق إبراهيم بن أبي سويد، وذكره ابن الجزري في النشر (٤٤٥/٢)، ومدار هذه الزيادة ـ أيضاً ـ على صالح المري، وهو ضعيف كما تقدم، فحكمها حكم أصلها.

[أبو شامة][(١)]: «بأن مداره عليه؛ وهو وإن كان عبداً صالحاً فهو ضعيف».

وأُجِيبَ: بأنه ليس مداره عليه، بل رواه زيد بن أسلم[(٢)] وغيره، كما بينه المصنف[(٣)].

على أنه ليس المراد لزوم ذلك؛ بل من فعله فهو حسن ولا حرج في تركه[(٤)]، كما أَفْهَمَهُ قوله: **(إِنْ شِئْتَ)**.

١٠٠٨ ـ وَادْعُ وَأَنْتَ مُوقِنُ الْإِجَابَهْ دَعْوَةُ مَنْ يَخْتِمُ مُسْتَجَابَهْ

(وَادْعُ) أيها القارئ بعد ذلك بما شئت من مهمات الدين والدنيا.

لحديث عمران بن حصين[(٥)] ـ رضي الله عنهما وعنَّا بهما[(٦)] ـ مرفوعاً: «مَنْ قَرَأَ

---

(١) في الأصل: (ابن شامة)، وهو تصحيف.

(٢) زيد بن أسلم، أبو أسامة، وقيل: أبو عبدالله، المدني، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقيه، مفسر، كان مع عمر بن عبدالعزيز أيام خلافته، استقدمه الوليد بن يزيد في جماعة من فقهاء المدينة إلى دمشق مستفتياً في أمر، كان ثقة، كثير الحديث، له حلقة في المسجد النبوي، وله كتاب في التفسير رواه عنه ولده، وردت عه الرواية في حروف القرآن، أخذ عنه القراءة شيبة بن نصاح، مات سنة ١٣٦هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: غاية النهاية ٢٩٦/١، والأعلام للزركلي ٥٦/٣ ـ ٥٧).

(٣) فقد تعقب ابن الجزري أبا شامة وردَّ عليه تضعيفه وتوجيهه للحديث في كلام طويل مفيد في كتاب النشر (٤٤٧/٢) قال في أوله: «وفيما قاله الشيخ أبو شامة في هذا الحديث نظر من وجوه...الخ».

(٤) وهو الذي نصَّ عليه في النشر، وعزاه إلى الإمام فارس بن أحمد وغيره، ونص عبارته في النشر: «وعلى كل تقدير فلا نقول إن ذلك لازم لكل قارئ، بل نقول ـ كما قال أئمتنا؛ فارس بن أحمد وغيره ـ: (من فعله فحسن، ومن لم يفعله فلا حرج عليه)». (ينظر: النشر ٤٤٩/٢، وشرح النويري ١٧٥/٦).

(٥) عمران بن حصين بن عبيد بن خلف، القدوة الإمام، صاحب رسول الله ﷺ، أبو نجيد الخزاعي، أسلم هو وأبوه وأبو هريرة في وقت واحد، سنة ٧هـ، له عدة أحاديث، وولي قضاء البصرة، وكان عمر بعثه إلى أهل البصرة ليفقههم؛ فكان الحسن يحلف: «ما قدم عليهم البصرة خير لهم من عمران بن الحصين»، حدث عنه مطرف بن عبدالله بن الشخير، وأبو رجاء العطاردي، وزرارة بن أوفى، توفي سنة ٥٢هـ، رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: الأعلام للزركلي ٧٠/٥).

(٦) هذا توسل، بذوات المخلوقين، وهو لا يجوز؛ لعدم ثبوت ما يدلّ على جوازه، =

الْقُرْآنَ فَلْيَسْأَلِ اللهَ بِهِ»، رواه الترمذي وغيره(١).

وجملة قوله: **(وَأَنْتَ مُوْقِنُ الْإِجَابَهْ)** من مولاك، حالية.

وأشار به إلى حديث: «ادْعُوا اللهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ»، رواه الترمذي وغيره(٢).

إذ **(دَعْوَةُ مَنْ يَخْتِمُ)** القرآن.

= والباء لا تخلو أن تكون للقسم، فهو إقسام بهما على الله، والقسم بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف بالقسم بالمخلوق على الخالق، أو تكون للسببية، والله جلَّ شأنه لم يجعل السؤال بالمخلوق سبباً للإجابة ولم يشرعه لعباده، قاله الأستاذ الدكتور/عبدالرزَّاق بن عبدالمحسن البدر أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية.

(١) وتتمة الحديث: «فإنه سيأتي قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس به»، ذكره السيوطي في الإتقان (٧١٧/٣) وعَنْوَنَ له بـ(يكره اتخاذ القرآن معيشة يُتكسَّبُ بها)، كما أخرجه الآجري في أخلاق حملة القرآن ص (٤٥ ـ ٤٦)، حديث رقم (٤١، ٤٢)، وفي إسناده خيثمة بن أبي خيثمة أبو نصر البصري لين الحديث، كما في التقريب ص (٣٠٤)، برقم (١٧٨٢)، وأخرجه الترمذي في سننه (٣٨/٥، ٣٩)، كتاب (فضائل القرآن)، باب رقم (٢٠)، بدون عنوان، حديث رقم (٢٩١٧)، وقال بعده: «حديث حسن ليس إسناده بذاك»، ورواه العقيلي في الضعفاء الكبير (٢٩/٢)، والطبراني في الكبير (١٦٦/١٨، ١٦٧)، حديث رقم (٣٧٠، ٣٧١ ـ ٣٧٤)، ورواه أحمد في مسنده (٤٣٦/٤، ٤٣٩)، جميعهم من طريق خيثمة المذكور، وحسَّن الترمذي الحديث، وكذا حسَّنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (١٦٦/٣)، حديث رقم (٢٩١٧)، وفي السلسلة الصحيحة (٥١٧/١ ـ ٥١٩)، حديث رقم (٢٥٧) بشواهده، وقال: «فهي من جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة»، ثم ساقها في السلسلة الصحيحة.

(٢) رواه الترمذي في سننه من حديث أبي هريرة (٣٨٣/١١)، حديث رقم (٣٤٠١)، ونصُّه: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه»، ثم قال الترمذي: «قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، ورواه أحمد في مسنده من حديث عبدالله بن عمرو (٤٠٦/١٣)، حديث رقم (٦٣٦٨)، والحاكم في المستدرك (٣٦٤/٤)، حديث رقم (١٧٧١)، وقال: «هذا مستقيم الإسناد، تفرد به صالح المري؛ وهو من زهاد البصرة، ولم يخرجاه» لكن تعقبه الذهبي بقوله: «قلتُ: صالح متروك»، وقال المنذري: «لكن تركه أبو داود والنسائي»، والطبراني في الكبير (٣٧/٢٠)، حديث رقم (١٢٩١)، وحسَّنه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي (٤٧٩/٧)، حديث رقم (٣٤٧٩).

(مُسْتَجَابَهْ).

فعن العرباض بن سارية[١] رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ خَتَمَ الْقُرْآنَ فَلَهُ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ»[٢].

وعن جابر بن عبدالله[٣]، قال رسول ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ـ أَوْ قَالَ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ ـ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ اللهِ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ؛ إِنْ شَاءَ عَجَّلَهَا لَهُ فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ شَاءَ ذَخَرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ»، رواهما الطبراني وغيره[٤].

---

(١) العرباض بن سارية السلمي، أبو نجيح، من أعيان أهل الصفة، وأجلاء الصحابة، سكن حمص، وروى أحاديث، روى عنه: جبير بن نفير، وعبدالرحمٰن بن عمرو السلمي، وحبيب بن عبيد، وعدة من الأئمة، توفي بالشام سنة ٧٥هـ رضي الله عنه وأرضاه. (ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/٣٨٤).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٨/٢٥٩)، حديث رقم (٦٤٧)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٧٢): «وفيه عبدالحميد بن سليمان وهو ضعيف»، وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه عند البيهقي في الشعب (٢/٣٧٤)، حديث رقم (٢٠٨٦، ٢٠٨٧)، وضعفه البيهقي، وفي أحد أسانيده نوح الجامع؛ كذَّبوه في الحديث كما في التقريب (١٠١٠)، برقم (٧٢٥٩).

(٣) جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري السُّلمي، يكنى أبا عبدالله، وأبا عبدالرحمٰن، وقيل: غير ذلك، أحد المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ، روى عنه جماعة من الصحابة، وله ولأبيه صحبة، غزا تسع عشرة غزوة، وكانت له في أواخر أيامه حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم، وفي الصحيح عنه أنه كان مع من شهد العقبة، توفي سنة ٧٨هـ، بعد أن عاش أربعاً وتسعين سنة، وأوصى أن لا يصلي عليه الحجاج. (ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ١/١٤٣، والأعلام للزركلي ٢/١٠٤).

(٤) رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه (١٤/٣٧٢)، حديث رقم (٦٧٩٤)، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن جابر إلا شرحبيل، ولا رواه عن شرحبيل إلا مقاتل بن دَوَأَل دُوز، تفرد به المحاربي، ولم يسند مقاتل غير هذا الحديث»، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١١/١٧٧)، حديث رقم (٤٧٣٠)، وقال في مجمع الزوائد (٧/١٦٣): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مقاتل بن دَوَأَل دُوز، فإن كان هو مقاتل بن حبان ـ كما قيل ـ فهو من رجال الصحيح، وإن كان ابن سليمان فهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات»، قلتُ: بل هو مقاتل بن سليمان بن بشير أبو الحسن البلخي، رُميَ بالتجسيم، وتوفي سنة ١٥٠هـ، كما قاله في التقريب ص (٥٤٥)، =

فالدعاء عقب الختم مستحب، كما صرح به غير واحد، وهي سنة تلقاها الخلف عن السلف(١).

= واللسان (١٤٢/٨)، ورواه في كنز العمال في معرض كتاب كتبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أمراء الأجناد (٢٨٦/٢)، حديث رقم (٤٠١٩)، ولِمَا في خطابه رضي الله عنه من المعاني الجامعة والوصايا الغالية لأهل القرآن فإني أسوقه بتمامه رجاء النفع وتمام الفائدة، ونصُّه كما جاء في كنز العمال: «عن كنانة العدوى قال: كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الأجناد أن ارفعوا إليَّ كل من حمل القرآن، حتى ألحقهم في الشرف من العطاء، وأرسلهم في الأفاق، يعلمون الناس، فكتب إليه الأشعري: إنه بلغ من قِبَلِي ممن حمل القرآن ثلاثمائة وبضع رجال، فكتب عمر إليهم: بسم الله الرحمن الرحيم، من عبدالله عمر إلى عبدالله بن قيس ومن معه من حملة القرآن، سلام عليكم، أما بعد: فان هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن لكم شرفاً وذخراً، فاتبعوه ولا يتبعنكم، فانه من اتبعه القرآن زخ في قفاه حتى يقذفه في النار، ومن تبع القرآن ورد به القرآن جنات الفردوس، فليكونن لكم شافعاً إن استطعتم، ولا يكونن بكم ماحلاً، فانه من شفع له القرآن دخل الجنة، ومن محل به القرآن دخل النار، واعلموا أنَّ هذا القرآن ينابيع الهدى، وزهرة العلم، وهو أحدث الكتب عهداً بالرحمن، به يفتح الله أعيناً عمياً، وآذاناً صمًّا، وقلوباً غلفاً، واعلموا أنَّ العبد إذا قام من الليل فتسوك وتوضأ ثم كبر وقرأ وضع الملك فاه على فيه ويقول: أتْلُ أتْلُ فقد طبت وطاب لك، وان توضأ ولم يستك حفظ عليه ولم يعد ذلك، ألا وإنَّ قراءة القرآن مع الصلاة كنز مكنون وخير موضوع، فاستكثروا منه ما استطعتم، فان الصلاة نور، والزكاة برهان، والصبر ضياء، والصوم جنة، والقرآن حجة لكم أو عليكم، فأكرموا القرآن ولا تهينوه، فان الله مكرم من أكرمه، ومهين من أهانه، واعملوا أنه من تلاه وحفظه وعمل به واتبع ما فيه كانت له عند الله دعوة مستجابة؛ إن شاء عجلها له في دنياه، وإلَّا كانت له ذخراً في الآخرة، واعلموا أنَّ ما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون».

(١) نصَّ على ذلك في النشر، وأفاض في تقريره ومشروعيته، وفعل مثله الصفاقسي في غيث النفع ص (٤٠٥)، ومما قاله في النشر (٤٥٦/٢): «ورُوِّينا في كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد عن قتادة قال: كان بالمدينة رجل يقرأ القرآن من أوله إلى آخره على أصحاب له فكان ابن عباس يضع عليه الرقباء، فإذا كان عند الختم جاء ابن عباس فشهده، قال الإمام النووي: يستحب الدعاء بعد قراءة القرآن، استحباباً يتأكد تأكيداً شديداً، فينبغي أن يلحَّ في الدعاء، وأن يدعو بالأمور المهمة والكلمات الجامعة، وأن يكون معظم ذلك بل كله في أمور الآخرة وأمور المسلمين وصلاح سلطانهم، وسائر ولاة أمورهم، وفي توفيقهم للطاعات، وعصمتهم من المخالفات، وتعاونهم على البر والتقوى، وقيامهم بالحق واجتماعهم عليه، وظهورهم على أعداء الدين، ونص الإمام أحمد على استحباب الدعاء عند الختم، وكذا جماعة من السلف».

وقد ذكروا أنَّ الخاتمين للقرآن على أحوال(١):

فمنهم: من أمسك عن الدعاء، وأقبل على الاستغفار حينئذ.

ومنهم: من إذا ختم اجتمع مع أصحابه ودعوا.

ومنهم: من يصل الخاتمة بالفاتحة، عوداً على بدء من [غير](٢) [٦١٢] فصل بينهما بالدعاء.

ومنهم: من أطعم الطعام عند الختم.

قال في الإتحاف(٣): «فينبغي الجمع بين هذه الأربعة؛ فيصل الخاتمة [بالفاتحة](٤)، ويتعرض لنفحات الله ـ تعالى ـ؛ بالاستغفار، ثم الدعاء، ثم يطعم الطعام».

١٠٠٩ ـ وَلْتَعْتَنِي(٥) بِأَدَبِ(٦) الدُّعَاءِ(٧): وَلْتَرْفَعِ(٨) الْأَيْدِي إِلَى السَّمَاءِ(٩).

---

(١) قد ذكر هذه الأحوال صاحب الإتحاف في إتحافه، والصفاقسي في غيث النفع، مع فوائد ولطائف جمة، فليرجع إليه. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٥٢، وغيث النفع ص (٤٠٤ ـ ٤٠٥)).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل، وقد أثبته لتمام المعنى، وحاجة السياق إليه.

(٣) ينظر: الإتحاف ٢/٦٥٢.

(٤) في الأصل: (بالفاصلة)، والتصويب من الإتحاف، حيث نقل الشارح. (ينظر: الإتحاف ٢/٦٥٢).

(٥) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالبناء للفاعل: (**وَلْتَعْتَنِي**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بالبناء للمفعول: (**وَلْيُعْتَنَى**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٦) ضُبِطَت في أصل الشرح؛ بالجمع: (**آدَابِ**)، بينما ضُبطت في المتن الذي على هامش الشرح؛ على الإفراد: (**أَدَبِ**)، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٧) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الهمز؛ على الإطلاق: (**الدُّعَا**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بالهمز بعد الألف: (**الدُّعَاءِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(٨) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالبناء للفاعل: (**وَلْتَرْفَعِ**)، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بالبناء للمفعول: (**وَلْتُرْفَعِ**)، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٩) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بحذف الهمز؛ =

١٠١٠ ـ وَلْتَمْسَحِ[١] الْوَجْهَ[٢] بِهَا........ ....

(وَلْتَعْتَنِيْ) بياء الإشباع؛ أيها الداعي.

بـ**(ـأَدَابِ الدُّعَاءِ)**؛ وهي كثيرة[٣]:

منها ـ وهو أهمها ـ: الإخلاص؛ بأن يقصد الله ـ تعالى ـ في دعائه لوجهه.

ومنها: تجنب الحرام في نحو المأكل.

ففي الحديث: «أَطِبْ مَطْعَمَكَ تُسْتَجَبْ دَعْوَتُكَ»[٤].

= على الإطلاق: **(السَّمَا)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بالهمز بعد الألف: **(السَّمَاءِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بالبناء للفاعل: **(وَلْتَمْسَحِ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بالبناء للمفعول: **(وَلْيُمْسَحِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بفتح الهاء؛ على المفعولية: **(الْوَجْهَ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: بضم الهاء؛ على النيابة للفاعل: **(الْوَجْهُ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٣) ذكر طرفاً منها في النشر، وقال: «ولا شك أنَّ وقت ختم القرآن وقت شريف، وساعته ساعة مشهودة، ولاسيما ختمة قرئت قراءة صحيحة مرضية كما أنزلها الله تعالى، متصلة إلى حضرة الرسالة ومعدن الوحي، فينبغي أن يعتنى بآداب الدعاء؛ فإنَّ له آداباً وشرائط وأركاناً أتينا عليها مستوفاة في كتابنا (الحصن الحصين)، نشير هنا إلى ما لا يستغنى عنه...الخ». (ينظر: النشر ٤٥٧/٢ ـ ٤٦٦).

(٤) لم أقف عليه بهذا النص، لكن رواه الطبراني في المعجم الأوسط من حديث سعد بن وقاص ﷺ، (٢٦١/١٤)، حديث رقم (٦٦٨٣) ونصُّهُ: «يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني مستجاب الدعوة، فقال له النبي ﷺ: يا سعد أطب مطعمك تكن مستجاب الدعوة، والذي نفس محمد بيده، إنَّ العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يتقبل منه عمل أربعين يوماً، وأيما عبد نبت لحمه من السحت والربا فالنار أولى به»، ثم قال بعده: «لا يروى هذا الحديث عن ابن جريج إلا بهذا الإسناد، تفرد به الاحتياطي»، ورواه في مجمع الزوائد (٢٩١/١٠)، وقال: «رواه الطبراني في الصغير، وفيه من لم أعرفهم»، وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٢٩٢/٤): «ضعيف جداً».

ومنها: أن يجزم بالدعاء، ولا يعلقه بمشيئته ـ تعالى ـ(١).

وأن لا يتكلف السجع فيه(٢).

ومنها: رفع اليد إلى السماء(٣).

فكما قال: **(وَلْتَرْفَعِ الْأَيْدِيْ)** الطاهرة .

(إِلَى السَّمَاءِ).

لحديث سلمان ﷺ عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيهِ إِلَى السَّمَاءِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْراً»، رواه الترمذي، والحاكم، وغيرهما(٤).

---

(١) وذلك للحديث الذي رواه البخاري، باب (ليعزم المسألة فإنه لا مكره له)، (٤١٣/١٩)، حديث (٥٨٦٣)، ورواه مسلم، باب (العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت)، (١٧٤/١٣)، حديث رقم (٤٨٣٧)، وغيرهما، وفيه عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دعا أحدكم فليعزم في الدعاء، ولا يقل اللهم إن شئت فأعطني، فإن الله لا مستكره له».

(٢) لما في صحيح البخاري ـ باب (ما يكره من السجع في الدعاء)، (٤١١/١٩)، حديث رقم (٥٨٦٢) ـ عن ابن عباس ﷺ: «فانظر السَّجْعَ من الدعاء فاجتنبه، فإني عهدت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يفعلون إلا ذلك؛ يعني لا يفعلون إلَّا الاجتناب»، قال الغزالي في إحياء علوم الدين ٢٨٩/١: «المراد بالسجع هو المتكلف من الكلام؛ لأنَّ ذلك لا يلائم الضراعة والذلة، وإلَّا ففي الأدعية المأثورة عن النبيِّ ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ كلمات متوازنة غير متكلفة».

(٣) قال الخطابي في كتابه (شأن الدعاء) ص (١٣): «ومن سننه ـ أي الدعاء ـ أن يرفع إلى الله ـ ﷻ ـ يديه، باسطاً كفَّيه، غير ساتر لهما بثوب أو غطاء».

(٤) رواه الترمذي في سننه (٤٦٨/١١)، حديث رقم (١٢٧٣)، وزاد: «أن يردهما صفراً خائبتين)، وقال بعده: «قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، ورواه بعضهم ولم يرفعه»، ورواه الحاكم في المستدرك (٣٧٨/٤)، حديث رقم (١٧٨٦)، ونصُّه فيه: «إن الله حيي كريم يستحي من عبده أن يبسط إليه يديه، ثم يردهما خائبتين»، ثم قال بعده: «وله شاهد بإسناد صحيح من حديث أنس بن مالك»، يعني بذلك حديث أنس بن مالك ﷺ في المستدرك (٣٧٩/٤)، حديث رقم (١٧٨٦)، ونصُّهُ: «إن الله رحيم حيي كريم يستحي من عبده أن يرفع إليه يديه، ثم لا يضع فيهما خيراً»، وكذا رواه أبو داود =

وعن عليٍّ مرفوعاً[(١)]: «رَفْعُ الْأَيْدِي مِنَ الِاسْتِكَانَةِ الَّتِي قَالَ اللهُ ﷻ: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]».

ومنها[(٢)]: مسح الوجه بها بعد الدعاء[(٣)].

= في سننه (٢٨٧/٤)، حديث رقم (١٢٧٣)، وأخرجه في كنز العمال (٦٥/٢)، وقال في فتح الباري (١٤٣/١١): «إسناده جيد، وحسنه الترمذي»، وصححه الألباني في بعض كتبه كصحيح وضعيف سنن الترمذي (٥٦/٨)، حديث رقم (٣٥٥٦)، وصحيح وضعيف سنن أبو داود (٤٨٨/٣)، حديث رقم (١٤٨٨)، وغيرهما.

(١) رواه البيهقي في سننه (٧٦/٢)، والحاكم في المستدرك، تفسير سورة الكوثر، (٢١٧/٩)، حديث رقم (٣٩٤٠)، وأخرجه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات (٩٩/٢)، وزاد فيه: «قلتُ فما الاستكانة؟ قال: ألا تقرأ هذه الآية: ﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]؛ قال: هو الخضوع»، ثم قال بعده: «هذا حديث موضوع وضعه من يريد مقاومة من يكره الرفع، والصحيح يكفي»، ورواه في كنز العمال (٥٥٧/٢) وقال: «رواه ابن أبي حاتم في الضعفاء ولم يصححه، ورواه ابن مردويه وقال ضعيف، وقال ابن حجر: إسناده ضعيف جداً، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات»، وذكره ابن الجزري في النشر (٤٥٨/٢).

(٢) أي: من آداب الدعاء.

(٣) وهاهنا أنقل كلاما ماتعاً للعلامة الكبير الشيخ محمد الصالح العثيمين ـ رحمه الله ـ في كتابه (الممتع)؛ والذي هو شرح على كتاب (المقنع) في الفقه، قال فيه: «ودليل ذلك ـ أي مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء ـ حديث عمر ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا رفع يديه لا يردُّهما حتى يمسح بهما وجهه، لكنَّ هذا الحديث ضعيف، والشَّواهد التي له ضعيفة، ولهذا ردَّ شيخ الإسلام ابنُ تيمية هذا القول، وقال: إنه لا يمسح الدَّاعي وجهه بيديه؛ لأنَّ المسح باليدين عبادة تحتاج إلى دليل صحيح يكون حُجَّةً للإنسان عند الله إذا عمل به، أمَّا حديث ضعيف فإنه لا يثبت به حُجَّة، لكنَّ ابن حجر في بلوغ المرام قال: إنَّ مجموع الأحاديث الشاهدة لهذا تقتضي بأنه حديث حسن، فمن حَسَّنه كان العملُ بذلك سُنَّة عنده، ومن لم يُحَسِّنْه بل بقي ضعيفاً عنده كان العمل بذلك بدعة، ولهذا كانت الأقوال في هذه المسألة ثلاثة: القول الأول: أنَّه سنَّة، والقول الثاني: أنَّه بدعة، والقول الثالث: أنَّه لا سنة ولا بدعة؛ أي: أنَّه مباح؛ إن فَعَلَ لم نُبَدِّعه، وإن تَرَكَ لم نُنْقِصْ عَمَله، والأقرب: أنَّه ليس بسنة؛ لأنَّ الأحاديث الواردة في هذا ضعيفة، ولا يمكن أن نُثْبت سُنَّة بحديث ضعيف، وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنَّ فيه أحاديث كثيرة في (الصحيحين) وغيرهما تُثْبِتُ أنَّ الرسول ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ يدعو ويرفع يديه ولا يمسح بهما وجهه، ومثلُ هذه السُّنَّة ـ أي سنة مسح الوجهين بالكفين بعد الدعاء ـ =

كما قال: **(وَلْتَمْسَحِ الْوَجْهَ)** إذا لم تكن في الصلاة.

(بِهَا)؛ أي: بالأيدي.

لحديث عمر بن الخطاب ﷺ قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا مَدَّ يَدَهُ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ»، رواه الترمذي[1].

وعن ابن عباس ﷺ مرفوعاً: «إِذَا سَأَلْتُم اللهَ فَاسْأَلُوهُ بِبُطُونِ أَكُفِّكُمْ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظُهُورِهَا، وَامْسَحُوا بِهِمَا وُجُوهَكُمْ»، رواه الحاكم[2].

= التي ترد كثيراً، وتتوافر الدواعي على نقلها إذا لم تكن معلومة في مثل هذه المؤلفات المعتبرة كالصحيحين وغيرهما فإنَّ ذلك يدل على أنها لا أصل لها، وعلى هذا: فالأفضل أن لا يمسح، ولكن لا نُنْكر على من مسّحَ اعتماداً على تحسين الأحاديث الواردة في ذلك». (ينظر: الممتع في شرح المقنع ٢/٢٥٠).

(١) والحديث من رواية حمَّاد بن عيسى الجهني، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم بن عمر، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب ﷺ به، فرواه الترمذي في سننه (٢٤٤/١١)، بحديث رقم (٣٣٨٦)، باب (ما جاء في رفع الأيدي عند الدعاء)، وقال بعده: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى، وقد تفرد به، وهو قليل الحديث، وقد حدث عنه الناس، وحنظلة بن أبي سفيان الجمحي ثقة، وثَّقه يحيى بن سعيد القطان»، وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء: «حماد بن عيسى الجهني يروي المقلوبات التي يظن أنها مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به»، وضعَّفه ـ أي حماد بن عيسى الجهني ـ جمعٌ من العلماء حتى قال الألباني في أرواء الغليل (١٧٨/٢): «فمثله ضعيف جداً، فلا يُحَسَّنُ حديثه، فضلاً عنه أن يصحح» ولهذا فقد ضعف الألباني الحديث في ضعيف سنن الترمذي (٤٤٢/١)، حديث رقم (١١)، وقال في صحيح وضعيف الجامع الصغير: «ضعيفٌ جداً»، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١٨/٥)، حديث رقم (١٩٢٣)، وسكت عليه، ووافقه الذهبي، ورواه عبدالرزاق في مصنفه (٢٤٧/٢) عن معمر عن الزهري، ونصُّهُ: «كان رسول الله ﷺ يرفع يديه عند صدره في الدعاء، ثم يمسح بهما وجهه»، حديث رقم (٣٢٣٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (٣٢٨/١٥)، حديث رقم (٧٢٥٢)، وكذا في مسند عبد حميد (٤٣/١)، حديث رقم (٤٠)، وفي كشف الخفاء (٢٠٧/٢)، حديث رقم (٢٢٩٧)، باب (مسح الوجه باليدين عند تمام الدعاء)، وفي كنز العمال (٦١٤/٢)، حديث رقم (٤٨٨٨)، مسند عمر ﷺ، وقال الحافظ فى بلوغ المرام (٣١٢/١): «أخرجه الترمذي، وله شواهد منها؛ حديث ابن عباس عند أبى داود وغيره، ومجموعها يقضى بأنه: حديث حسن».

(٢) في المستدرك (١٩/٥)، وسكت عليه، ورواه أبو داود وضعفه في سننه (٢٨٤/٤)، =

١٠١٠ ـ ....وَالْحَمْدُ مَعَ الصَّلَاةِ قَبْلَهُ وَبَعْدُ

(وَ)منها[١].

(الْحَمْدُ)؛ [أي][٢]: الثناء على الله ـ تعالى ـ بأي صيغة كانت.

والأفضل أن يكون بمجامع الحمد، كما هو ظاهر.

(مَعَ الصَّلَاةِ) والسلام على النبي ﷺ.

(قَبْلَهُ)؛ أي: قبل الدعاء، ووسطه.

(وَبَعْدُ)، أي: بعد الدعاء.

لحديث أبي هريرة[٣] في السنن: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَجْذَم»[٤].

= حديث رقم (١٢٧٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩٧/٩)، حديث رقم (١٠٩٢٨)، وفي مسند عبد بن حميد (٣٣٣/٢)، حديث رقم (٧١٧)، وضعفه الألباني في صحيح وضعيف الجامع الصغير (٣١٩/١٣)، حديث رقم (١٤٣٧٦)، وقال في إرواء الغليل (١٨٠/٢): «وقال البيهقي: فأمَّا مسح اليدين بالوجه عند الفراغ من الدعاء فلست أحفظه عن أحد من السلف في دعاء القنوت، وإن كان يُرْوى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة، وقد رُوِيَ فيه عن النبي ﷺ حديث فيه ضعف، مستعمل عند بعضهم خارج الصلاة، وأمَّا في الصلاة فهو عمل لم يثبت بخبر صحيح ولا أثر ثابت ولا قياس، فالأولى أن لا يفعله، ويقتصر على ما فعله السلف ـ رضي الله عنهم ـ من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة»، ورواه أبو داود في سننه (٤٨٥/٣)، حديث رقم (١٤٨٥)، وقال بعده: «رُوِيَ هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية، وهذا الطريق أمثلها، وهو ضعيفٌ أيضاً»، وأمَّا الحديث من غير زيادة: «وامسحوا بهما وجوهكم»، فهو صحيح رواه أبو داود وغيره، وصححه الألباني في أكثر من كتاب من كتبه.

(١) أي: من آداب الدعاء.

(٢) ما بين المعكوفتين تكرر مرتين في الأصل.

(٣) عبدالرحمن بن صخر الدوسي ـ رضي الله عنه ـ، تقدمت ترجمته عند قول الناظم البيت رقم: (٢٠): (ومحرزو التحقيق والإتقان).

(٤) رواه أبو داود واللفظ له (٤٦٨/١٢)، حديث رقم (٤٢٠٠)، كتاب (الهدي في الكلام)، =

وقال ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَحَمِدَ الرَّبَّ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ، فَقَدْ طَلَبَ الْخَيرَ مَكَانَهُ»، رواه البيهقي[1].

وقال ﷺ: «لَا تَجْعَلُونِي كَقَدَحِ الرَّاكِبِ، اجْعَلُونِي فِي أَوَّلِ كُلِّ دُعَاءٍ، وَفِي وَسْطِهِ، وَفِي آخِرِهِ»، رواه الطبراني من حديث جابر[2].

وعن فَضَالَة رضي الله عنه[3] قال: «سَمِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاةٍ

= وابن ماجة (٥/٦)، حديث رقم (١٨٨٤)، والنسائي (١٢٧/٦)، حديث رقم (١٠٣٢٨)، وابن حبان في صحيحه (٦/١)، حديث رقم (١)، إلا أنهم قالوا: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»، وضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود (٣٤٠/١٠)، حديث رقم (٤٨٤٠)، وفي صحيح وضعيف سنن ابن ماجة (٣٩٤/٤)، حديث رقم (١٨٩٤)، وفي ضعيف الترغيب والترهيب (٢٤٠/١)، (٩٥٨)، كتاب (الذكر والدعاء)، كما ضعَّفَه في صحيح وضعيف الجامع الصغير (٣٠١/٢٠)، حديث رقم (٩٧٢٩).

(١) في شعب الإيمان (٩٥/٥)، حديث رقم (٢٠٢٢)، وذلك من رواية أبان عن الحسن عن أبي هريرة، ثم قال البيهقي بعد أن ذكر الحديث: «أبان هذا هو ابن أبي عياش، وهو ضعيف»، وأخرجه في كنز العمال (٥٤٧/١)، وذكره ابن الجزري في النشر (٤٦١/٢) وقال: «روى له ـ أي: أبان بن أبي عياش ـ أبو داود حديثاً واحداً، وقال مالك بن دينار: «هو طاووس القراء» والحديث له شواهد.

(٢) لم أقف عليه عند الطبراني، لكنَّ هذا الحديث قد رواه جمع من المحدثين في كتبهم؛ فرواه عبدالرزاق في مصنفه (٢١٦/٢)، حديث رقم (٣١١٧) وزاد فيه: «فإن الراكب إذا أراد أن ينطلق علَّق معالقه، وملأ قدحاً ماء، فإن كانت له حاجة في أن يتوضأ توضأ، وأن يشرب شرب، وإلا أهراق»، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٨/٤)، حديث رقم (١٥٣٩)، ومسند عبد بن حميد (٢٥٣/٣)، حديث رقم (١١٣٤)، ورواه العقيلي في الضعفاء (١٧٢/١)، حديث رقم (١١٠)، وابن حجر في المطالب العالية باب (الصلاة على النبي) (٤٠٣/٩)، حديث رقم (٣٣٩٩)، وقال في مجمع الزوائد (١٥٥/١٠): «رواه البزار، وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف»، وذكره الصغاني في موضوعاته (٣/١).

(٣) فَضَالَةُ بن عبيد بن نافد بن قيس، أبو محمد الأنصاري الأوسي، صاحب رسول الله ﷺ، من أهل بيعة الرضوان، شهد أحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، ثم خرج إلى الشام فنزل دمشق وبنى بها داراً، وكان قاضياً بها في زمن معاوية بن أبي سفيان، ومات بدمشق، في خلافة معاوية بن أبي سفيان، سنة ٥٣هـ، وقيل: بعد ذلك، قال معاوية حين مات فضالة ـ وهو يحمل نعشه ـ لابنه عبدالله بن معاوية: تعال اعقبني، فإنك لن تحمل مثله أبداً. (ينظر: الإصابة ٤٤٠/٢، وسير أعلام النبلاء ١١٣/٣، والأعلام للزركلي ١٤٦/٥).

لَمْ يَحْمَدِ اللهَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: عَجِلَ هَذَا **[٦١٣]**، ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللهِ، والثَّنَاءِ عَلَيهِ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ» رواه أبو داود وغيره(١).

زاد النسائي(٢): «فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي فَمَجَّدَ اللهَ وَحَمِدَهُ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: ادْعُ تُجَبْ، وَسَلْ تُعْطَه».

ومن الآداب(٣): اختيار الدعوات المأثورة عن النبي ﷺ(٤).

---

(١) رواه أبو داود في سننه، وفيه بلفظ: «لم يمجد الله» بدل: «لم يحمد الله»، و«فليبدأ بتمجيد ربه»، بدل «فليبدأ بتحميد ربه»، (٤/٢٨٠)، حديث رقم (١٢٦٦)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود (٣/٤٨١)، حديث رقم (١٤٨١)، ورواه الترمذي في سننه واللفظ له، وقال: «هذا حديث حسن صحيح» (١١/٣٨١)، حديث رقم (٣٣٩٩)، وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي (٧/٤٧٧)، حديث رقم (٣٤٧٧)، وفي صحيح وضعيف الجامع (٢/١٥٠)، حديث رقم (٦٥٠)، ورواه ابن حبان في صحيحه (٨/٤٠٨)، حديث رقم (١٩٩٤).

(٢) في سننه (٥/٥٥)، حديث رقم (١٢٦٧)، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (١٣/٢٤٤)، حديث رقم (١٥١٩٠)، ورواه الترمذي (١١/٣٨٠)، حديث رقم (٣٣٩٨)، لكن من غير «وسل تعطه»، وقال: «وهذا حديث حسن»، ورواه ابن خزيمة في صحيحه (٣/١٥٦)، حديث رقم (٦٨٦)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/١٣٠)، حديث رقم (١٦٤٣)، وفي صحيح وضعيف سنن الترمذي (٧/٤٧٦)، حديث رقم (٣٤٧٦)، وفي صحيح وضعيف سنن النسائي (٣/٤٢٨)، حديث رقم (١٢٨٤).

(٣) وقال في النشر في معرض ذكره لمجموع آداب الدعاء: «كان عبدالله بن المبارك ـ رحمه الله ـ يعجبه إذا ختم القرآن أن يكون دعاؤه في السجود، قلتُ: وذلك كله حسنٌ، فقد صحَّ عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"» (ينظر: النشر ٢/٤٦٦).

(٤) قال في النشر (٢/٤٦٣): «وقد كان بعض أئمة القراءة يختارون أدعية يدعون بها عند الختم لا يجاوزونها، واختيارنا أن لا يجاوز ما ورد عنه ﷺ، فإنه ﷺ أوتي جوامع الكلم، ولم يدع حاجة إلى غيره، ولنا فيه ﷺ أسوة»، وقد ذكر في النشر (٢/٤٦٦ ـ ٤٦٨) بعضاً من الأدعية التي صحت عن النبيِّ ﷺ من الأدعية الجامعة لخيري الدنيا والآخرة، وختم بها كتابه الجامع؛ كتاب النشر، وقال في غيث النفع في آخر كلامه في آداب الدعاء ص (٤٠٧)، ما نصُّهُ: «وقد رأيت أن أذكر هنا أدعية مأثورة عن رسول الله ﷺ بعد تقديم الثناء على الله تبارك وتعالى، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ لمن أراد الزيادة على ما تقدم، إذ شرف العبد وعزه في كثرة التذلل لله ﷻ، =

قال في التقريب[١]: «روى أبو منصور الأرجاني[٢]، عن داود بن قيس، قال: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ خَتْمِ الْقُرْآنِ: الَّلهُمَّ ارْحَمْنِي بِالْقُرْآنِ، وَاجْعَلْهُ لِي إِمَاماً وَنُوراً وَهُدًى وَرَحْمَةً، الَّلهُمَّ ذَكِّرْنِي مِنْهُ مَا نَسِيتُ، وَعَلِّمْنِي مِنْهُ مَا جَهِلْتُ، وَارْزُقْنِي تِلَاوَتَهُ آنَاءَ الَّليلِ وَالنَّهَارِ، وَاجْعَلْهُ لِي حُجَّةً يَارَبَّ الْعَالَمِينَ»[٣]، آمين[٤].

= وربما أذكر في آخرها أدعية غير مأثورة، تدعو الضرورة إليها، ولم أر في معناها ما هو مأثور، كالدعاء للمسلمين وسلطانهم وولاة أمورهم، في توفيقهم وسدادهم، وتعاونهم على الجهاد، فقد نصَّ النووي على تأكد ذلك، وإن كان كلُّ خير دنياً وأخرىً داخلاً ضمن دعائه ﷺ، وكان عبدالله بن المبارك أكثر دعائه إذا ختم القرآن للمسلمين والمسلمات».

(١) ينظر: تقريب النشر ص (١٩٤).

(٢) قال محقق غيث النفع ص (١٣٧٥): «لم أجد له ترجمة بعد بحث طويل»، وقال محقق الفرش من كتاب النشر ص (٧٣٤): «لعله المظفر بن الحسين بن إبراهيم الفارسي، أبو منصور الأرجواني، فقيهٌ عارفٌ بالحديث وطرقه، صنَّف وسمع وحدَّث، توفي بعد سنة٤٩٠هـ»، قلتُ وهو الصواب إن شاء الله؛ لأنَّ الصفاقسي في غيث النفع ذكر اسمه بقوله ص (٤٠٥): «روى أبو منصور المظفر بن الحسين الأرجاني»؛ وهو ما يتوافق مع الترجمة المذكورة، وان اختلف الاسم الرابع، والذي يحتمل التنوع وتعدد الأسماء للشخص الواحد، أو أنه من قبيل التصحيف. (ينظر: معجم المؤلفين ٨٩٣/٣).

(٣) وهو أيضاً موجود في النشر، وقال ابن الجزري بعد أن ذكر الحديث: «حديث معضلٌ؛ لأنَّ داود بن قيس هذا هو: الفراء الدباغ المدني، من تابعي التابعين، يروي عن نافع بن جبير بن مطعم، وإبراهيم بن عبدالله بن حنين، وروى عنه يحي بن سعيد القطان، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، وكان ثقة صالحاً عابدًا، من أقران مالك بن أنس، خرَّجَ له مسلم في صحيحه، وهذا الحديث لا أعلم ورد عن النبي ﷺ في ختم القرآن حديثاً غيره»، وقال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٣٧٣/٢): «رواه أبو منصور المظفر بن الحسين الأرجاني في "فضائل القرآن"، وأبو بكر بن الضحاك في "الشمائل"، كلاهما من طريق أبي ذر الهروي، من رواية داود بن قيس، معضلاً»، وذكره في غيث النفع نقلاً عن الحافظ العراقي. (ينظر: النشر ٤٦٤/٢، وغيث النفع ص (٤٠٥ ـ ٤٠٦)).

(٤) وقد زاد في النشر آداباً أخرى للدعاء لم يذكرها الشارح هنا طلباً للاختصار، كما أنَّ ابن الجزري ذكر ـ كما نوَّهَ على ذلك في النشر ـ آداب الدعاء مستوفاة في كتابه المسمى (الحصن الحصين)، فليرجع إليه من شاء. (ينظر: النشر ٤٥٧/٢).

١٠١١ ـ وَهَـهُنَا[(١)] تَمَّ نِظَـامُ الطَّـيِّبَهْ أَلْـفِـيَّـةً[(٢)] سَـعِـيـدَةً مُـهَـذَّبَـهْ

(وَهَهُنَا)؛ اسم إشارة يستعمل للقريب، وهو مبتدأ.

خبره جملة قوله: **(تَمَّ نِظَامُ)** الأرجوزة.

المسماة بـ**(ـالطَّيِّبَهْ)**؛ أي: طيبة النشر في القراءات العشر.

والنظام؛ [كالجمع][(٣)]؛ يقال: (نَظْمُ الُّلؤْلُؤِ)؛ (جَمْعُهُ في سلك)، و(نَظْمُ الشِّعْر)؛ (جَمْعُهُ بوزنٍ مُقَفَّى)، والنظام ـ أيضاً ـ: السِّلْكُ الذي يُنْظَمُ فيه اللؤلؤ؛ فكأن كل جملة منها لؤلؤة انتظمت في هذا السلك[(٤)].

وقوله: **(أَلْفِيَّةً)**؛ يصح رفعه على أنه خبر مضمر، ونصبه على الحالية، وعلى كلٍّ ففيه تصريح بعدد أبياتها[(٥)].

---

(١) رُسِمَتْ في شرح الترمسي ـ متناً وشرحاً ـ؛ بحذف الألف بعد الهاء الأولى: **(هَهُنَا)**، وهي كذلك في النسخة التي عليها خط الناظم (أ)، وشرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما رُسِمَتْ في جميع النسخ الأخرى؛ بإثباتها: **(هَاهُنَا)**، وهو الاختيار في النسخة التي عليها خط الناظم (ب)، ونسخة رضوان العقبي.

(٢) ضُبطت في جميع النسخ الخطية والمطبوعة وشروح المتن؛ بفتح التاء مع التنوين: **(أَلْفِيَّةً)**، وقد نصَّ الشارح في شرحه على جواز رفعها: **(أَلْفِيَّةٌ)**، حيث قال: «وقوله: **(أَلْفِيَّةً)**؛ يصح رفعه؛ على أنه خبر مضمر، ونصبه؛ على الحالية».

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط في الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٤) وقال موسى جار الله: «وها هنا تم نظام الطيبة، وقد أحاطت من وجوه القرآن الكريم ما قد صح من الأئمة العشرة المبشرة». (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٧)، ولسان العرب، باب (نظم)، ١٢/٥٧٨، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، وشرح موسى جار الله على الطيبة ص (٣٠٧)).

(٥) اختلف الشرَّاح في عدد أبيات (طيبة النشر)؛ فعدد أبياتها في شرح ابن الناظم (١٠١٤) أربعة عشر وألف بيتٍ؛ باعتبار سقوط البيت رقم (٥٤)، وهو قول الناظم: **(وَكُلُّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطبيّ...الخ)**، من جميع نسخ شرح ابن الناظم، بينما قال النويري في شرحه: «وهي زائدة باثني عشر بيتاً ـ أي زائدة على الألف ـ »؛ فصار عدد أبياتها في منطوق النويري اثنا عشر وألف بيتٍ، لكنَّها في واقع شرحه يبلغ عدد أبياتها كعدد شرح ابن الناظم؛ أي: (١٠١٤) أربعة عشر وألف بيتٍ، وذلك ـ أيضاً ـ لعدم وجود البيت رقم (٥٤) المذكور، على أن محقق شرح النويري (٢٦٢/١) أشار إلى وجود =

قال ابن المصنف[(١)]: «يعني أنها ألف بيت، وإن كانت تزيد شيئاً يسيراً؛ نحو عشرة أبيات[(٢)]، فإن مثل ذلك لا مشاحة فيه، على أنه إذا لم يَعُدَّ باب: (إفراد القراءات وجمعها)[(٣)]؛ الذي لا تعلق له بخلاف القراء

= البيت المذكور مع شرحه في بعض نسخ النويري، فصار عدد أبياتها في شرح النويري على قولين؛ منطوق الشارح؛ وواقع الشرح، بينما عدد أبيات طيبة النشر في شرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، والهادي، والمتن المطبوع بتحقيق شيخنا تميم الزعبي ـ بكافة طبعاته ـ، وتحقيق الشيخ أيمن سويد، ونسخ المشايخ الإجلاء؛ الضباع، وكريم راجح، والسمنودي، والنسخ العتيقة: (١٠١٥) خمسة عشر وألف بيت. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٧)، وشرح النويري ١٩٨/٦، وشرح موسى جار الله ص (٣٠٧)، والهادي ٣٧٦/٣).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٧).

(٢) بل إنها زادت عن الألف بخمسة عشر (١٥) بيتاً كما هو عدد أبياتها في شرح الترمسي، وشرح المنير السمنودي، وشرح موسى جار الله، وشرح الهادي، وضبط المتن المطبوع، والنسخ العتيقة، ونسخة الشيخ كريم راجح، ونسخة الشيخ إبراهيم السمنودي، ونسخة الشيخ الضباع، حيث ثبت في جميع هذه الشروح والنسخ البيت رقم (٥٤)، وهو قول الناظم: (**وَكُلُّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطبيّ...الخ**)، بينما هي ـ أي منظومة طيبة النشر ـ على ضبط شرح ابن الناظم وشرح النويري في بعض نسخه؛ زادت عن الألف بأربعة عشر بيتاً، حيث سقط من شرحيهما قول الناظم: (**وَكُلُّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطبيّ...الخ**)، وعليه فقوله: (نحو عشرة أبيات)، ليس بدقيق على التحقيق. (ينظر: طيبة النشر في القراءات العشر ص (١٠٣)).

(٣) هاهنا **تنبيه** على ما قاله صاحب الهادي، والمنير السمنودي، في شرحيهما؛ عند شرحهما لقول الناظم: (**أَلْفِيَّةً**)؛ حيث قالا ما نصُّه: «ثم أشار الناظم إلى أنَّ (الطيبة) بلغت ألف بيت، وإن كانت تزيد شيئاً يسيراً، علماً بأنه لم يعدَّ الأبيات التي نظمها في باب (إفراد القراءات وجمعها) إذ لا تعلق له بخلاف القراءات»، قلتُ: فقولهما ـ رحمهما الله ـ: «علماً بأنه لم يعد الأبيات التي نظمها في باب (إفراد القراءات وجمعها)...الخ» لم يقل أحد من الشراح إنَّه لم يعدَّها، بل هي جزء من المنظومة معدودة منها، ولكنهم قالوا ـ كما ذكر الشارح آنفاً في نقله الصحيح لكلام ابن الناظم ـ: «إذا لم يعدَّ...الخ) فهو شرط على جهة الافتراض؛ وذلك توجيهاً منهم لقوله: (أَلْفِيَّةً)، لكنَّ صاحب الهادي والمنير السمنودي قالا ما قالاه على وجه الجزم بأن الناظم لم يعدَّ أبيات هذا الباب، وهو غير صحيح، ولم يقل به أحد، وإنما تبعا في ذلك بعض نسخ شرح ابن الناظم التي وقع فيها سقط أَوْهَمَ خلاف المراد، فنصُّ كلام ابن الناظم ـ على الصحيح ـ: «مع أنه إذا لم يعد»، والذي في شرح ابن الناظم المطبوع ـ ونقله المنير السمنودي وصاحب الهادي في شرحيهما ـ: =

يتم الألف في هذا الموضع، وإذا لم يسقط[(١)]؛ يتم عدد الألف عند قوله: [(بَعْدُ للهِ حَمَدْ)][(٢)] من هذا الباب[(٣)]».

= «مع أنه لم يعد»، فسقط من نقلهما كلمة: (إذا)، وقد دلَّ على هذا السقط معنى السياق السابق واللاحق في النسخ المطبوعة، ثم موافقة ما نقله الترمسي من شرح ابن الناظم للصواب، والعبارة بإثبات السقط المذكور هي التي في جميع نسخ ابن الناظم المخطوطة، كما أثبته د. عادل رفاعي في تحقيقه لشرح ابن الناظم. (ينظر: شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة ص (٣٣٧)، وشرح ابن الناظم بتحقيق عادل رفاعي ص (٨٢٩)، وشرح النويري ١٩٨/٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، والهادي ٣٧٦/٣).

(١) أي: لم يُسْقِط باب: (إفراد القراءات وجمعها).

(٢) في الأصل: (بعد حمد الله)، والصواب: (بَعْدُ للهِ حَمَدْ).

(٣) وليس الأمر كما قال ابن الناظم ووافقه عليه الشارح ـ رحمهما الله ـ؛ وذلك لأنَّ الناظم إذا لم يعدَّ باب (إفراد القراءات وجمعها) فإن تتمة الألف تحصل عند قوله: (**وَادْعُ وَأَنْتَ مُوْقِنُ الْإِجَابَةِ...الخ**)، وإذا عدَّ باب: (**إفراد القراءات وجمعها**) وأدخله في الحساب؛ فإنَّ تمام الألف يحصل عند قول الناظم: (**وَسُنَّةُ التَّكْبِيْرِ عِنْدَ الْخَتْمِ...الخ**)، حتى ولو أخذنا بضبط عدد الأبيات في شرح ابن الناظم باعتبار سقوط البيت رقم (٥٤)، وهو قول الناظم: (**وَكُلُّ ذَا اتَّبَعْتُ فِيْهِ الشَّاطبيّ...الخ**)، من جميع نسخ شرح ابن الناظم، فإن تتمة الألف إذا لم يعدَّ باب: (إفراد القراءات وجمعها) تحصل عند قول الناظم: (**وَلْيُعْتَنَى بِأَدَب الدُّعَاءِ...الخ**)، وإن عدَّ الباب المذكور ولم يسقطه من الحساب فإن تتمة الألف تحصل عند قول الناظم: (**فِيْ كُلِّ حَالٍ وَلَدَى الصَّلَاةِ...الخ**)، فصار ما ذكره من تمام عدد الألف في الحالين؛ أي: حال اعتبار وعدم اعتبار باب (**إفراد القراءات وجمعها**)، غير دقيق لدى ابن الناظم على ما بينته، ولدى الترمسي في شرحه؛ لاختلاف مجموع أبيات المنظومة في شرح الترمسي عن مجموع أبيات المنظومة في شرح ابن الناظم؛ لما ذكرته من عدم وجود البيت رقم (٥٤) في شرح ابن الناظم ووجوده في شرح الترمسي، فالترمسي ـ رحمه الله ـ تابع ابن الناظم في سهوه مع أنه ـ أي الترمسي ـ يختلف أصلاً مجموع عدد أبيات المنظومة في شرحه عن مجموع عددها لدى شرح ابن الناظم، فصار السهوُ عند الترمسيِّ سهوين؛ سهو نقله عن ابن الناظم مع أنه يختلف عنه في عدة أبيات المنظومة، ثمَّ سهو متابعته لسهو ابن الناظم الذي ذكرته آنفاً.

والخلاصة: أنه حتى لو كان ابن الناظم مصيباً في ما ذهب إليه من العدد والتقسيم فإنَّه لا ينسحب على شرح الترمسي؛ لاختلافهما في عدد مجموع الأبيات أصلاً على ما سبق بيانه، ولم يتعرض لهذه المسألة محققا شرح ابن الناظم أو يعلقا عليها بشيء.

ووصف الألفية بقوله: **(سَعِيْدَةً)**؛ أي: مُسْعِدَة لمن يحفظها ويتقنها.

إذ به[1] يَعْرف القراءات العشر، ومن باب أولى السبع التي في الحرز.

(مُهَذَّبَهْ)[2] من الحشو في ألفاظها، حتى إنه لم يوجد فيها كلمة لمجرد [تكملة][3] البيت، كما وقع في غيرها، إلا في مواضع يسيرة لا تأتي أربعة[4]، ومن الحشو في معانيها؛ بمعنى أنه ليس فيها قول

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل الأحسن: (بها).

(٢) قال النويري في معنى قول الناظم **(مُهَذَّبهْ)**: «فعلى هذا يحتمل قوله: (مُهَذَّبه)؛ أي: مهذبة الأخلاق، ويكون ذلك كناية عن لينها، وعدم حصول اختيار لها، وموافقة غيرها، وعدم امتناعها ممن طلبها، وإجابتها له مسرعة، ومعنى ذلك: سرعة فهمها، وعدم صعوبته على متأملها»، بينما لم يتعرض لمعنى هذه اللفظة ابن الناظم، ولا المنير السمنودي، ولا موسى جار الله، ولا صاحب الهادي، في شروحهم. (ينظر: شرح النويري ١٩٨/٦، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/أ)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٧)، والهادي ٣٧٦/٣).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط في الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٤) بل ربما بلغت أكثر من ذلك؛ فالمواضع التي نصَّ الشارح على أنها جاءت في النظم (تكملة) بلغت ـ في شرحه ـ ستة مواضع، تكررت إحداها مرتين، فصارت عدتها خمس كلمات؛ ذكرها الشارح في مواضعها من النظم، وهي: **(مَضَى)**، **(تَنَعَجِمْ)**، **(وَضَحْ)**، **(وَسَمْ)**، **(وُدْ)**، وقد وردت في كلام الشارح على الترتيب التالي:

١ ـ قوله عند شرح البيت رقم (٣١): «**(مَضَى)**؛ فيه ـ مع التكملة ـ إشارة إلى أن كلًّا منهما ـ أي ابن وردان وابن جماز ـ روى القراءة عن الإمام أبي جعفر بغير واسطة، يقال: مضى الأمر؛ نفذ، وأمضاه؛ أنفذه».

٢ ـ وقوله عند شرح البيت رقم (٢٥٦): «**(تَنْعَجِمْ)**؛ راجع إلى الضاد، والشين، والظاء، جميعاً، وأتى به ـ مع التكملة ـ زيادة في الإيضاح».

٣ ـ وقوله عند شرحه للبيت رقم (٦٣٨): «**(وَسَمْ)**؛ تكملة، ولأجل الإتيان بواو الفصل».

٤ ـ وقوله عند البيت رقم (٦٩٩): «**(وَضَحْ)**؛ تكملة، مع قصد الفصل بواوه».

٥ ـ وقوله عند شرح البيت رقم (٧٦٦): «**(وُدْ)**؛ تكملة».

٦ ـ وقوله عند شرح البيت رقم (٨٥٠): «**(وَسَمْ)**؛ تكملة».

وهناك كلمات أخرى قليلة ربما وردت في النظم على سبيل التكملة والتمام، لم يعدها الشارح، من ذلك كلمة **(دِنْ)** في البيت رقم (٨٠٨)؛ حيث قال الشارح ـ فيما نقله =

أو وجه غير معول عليه، كما يعلم ذلك بالسبر.

١٠١٢ - بِالرُّومِ مِنْ شَعْبَانَ وَسْطَ[(١)] سَنَةِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةِ[(٢)]

وكان تمام هذه الطيبة **(بِالرُّوْمِ)**؛ أي: بمدينة بروسا[(٣)] من بلد الروم.

= عن ابن الناظم: «وقوله: **(دِنْ)** ليس رمزاً، بل هو تتمة للبيت، لأن أصله قد ذُكِرْ؛ وهو **(الْمَكِّ)**، فلا يجمع بينه وبين الرمز في موضع واحد)).

وعليه فقول الشارح: «حتى إنه لم يوجد فيها كلمة لمجرد تكملة البيت، كما وقع في غيرها، إلا في مواضع يسيرة لا تأتي أربعة»، ليس على سبيل الحصر، وإنما على سبيل التقريب، والله أعلم.

(١) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: بكسر الطاء مع التنوين: **(وَسْطٍ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، والثاني: بفتح الطاء: **(وَسْطَ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وكذ هو في جميع النسخ الأخرى.

(٢) ضُبطت في شرح الترمسي: **(سَبْعِمِايَةِ)**، وهي كذلك في النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي، وضُبطت في نسخة رضوان العقبي: **(سَبْعِ مِائَةِ)**، وضُبطت في شرح موسى جار الله: **(سَبْعٍ مِائَةِ)**، وضُبطت في النسخة التركية من شرح المنير السمنودي: **(سَبْعِمِأَ ةِ)**، بينما ضُبطت في جميع النسخ الأخرى - بما فيها النسختين اللتين عليهما خط الناظم -: **(سَبْعِمِائَةِ)**، فصار في ضبط هذه اللفظة؛ خمسة أوجه: **(سَبْعِمِايَةِ)**، **(سَبْعِ مِائَةِ)**، **(سَبْعٍ مِائَةِ)**، **(سَبْعِمِأَ ةِ)**، **(سَبْعِمِائَةِ)**. وهو خلاف رسم غير مؤثر في الدلالة والمعنى.

(٣) وتسمى: (بورصة)، أو(برصا)، أو(بروسة)، وهي مدينة تقع في المنطقة الجنوبية الشرقية من بحر مرمرة، يطل عليها جبل (أوليمبوس من ميسيا) ويبلغ ارتفاعه (٢،٤٤٣ متر)، تشتقّ المدينة اسمها من مؤسسها (بروسياس)، ملك (بيثينيا)، فتحها السلطان أوران غازي في عام (١٣٢٦م)، وأصبحت أول عاصمة للإمبراطورية العثمانية، بها العديد من الأثار العثمانية المهمة، تشتهر باسم، "بورسا الأخضر"، وهي منطقة جميله جداً، وبها (الجبل الاخضر)؛ يرتفع عن سطح البحر (٢٥٠٠ متر)، ويمكن الوصول إليها بالسيارة، أو العبَّارة، أو التلفريك، وتُرَى الجبال فيها مكسوة بالثلوج في فصل الصيف مع برودة الجو في أحوال جميلة عجيبة، وكان ابن الجزري - ﷺ - قد نزل في تلك المدينة عند تلميذ له قرأ عليه القراءات بدمشق عام (٧٨٣هـ)، واسمه (مؤمن بن علي الرومي)؛ وهو من أئمة القراءات في بلاد الروم آنذاك، وممن له حظوة عند السلطان بايزيد، فَعَرَّفَ الملك بايزيد بمقدار ابن الجزري ومكانته العلمية؛ فعظَّمه وأكرمه، حتى قال ابن الجزري عنه - أي عن الخليفة بايزيد -: «فبالغ في الإنعام والإحسان، =

قال ابن المصنف[(١)]: «وابتداؤها والشروع فيها كان أيضاً هناك؛ صحبة سلطانها، الملك بايزيد[(٢)]، ابن الملك مراد بك، ابن الملك أُورْخَان رَحِمَهُ اللهُ ـ تعالى ـ، عندما توجه إليها، إذ كان هو القائم، بغرض الجهاد في هذه الأقطار، فوصلها في آخر شهور[(٣)] رجب سنة (٧٨٨هـ)[(٤)]

= والتمس مني الإقامة بدار ملكه، ورتَّب فوق الكفاية، فقلتُ: إني لم أجئ إلَّا لأحضر الغزاة، وينتفع بي من ينتفع، ممن لا يقدر على الرحلة إليَّ وأعود»، ولهذا فقد كانت إقامة الإمام ابن الجزري في مدينة (بورصة) ـ والتي مكث فيها سبع سنين ـ مع هذا التكريم والاحتفاء وراحة البال وعدم الأشغال والانشغال سبباً في ما كتبه وألفه من هذه (الطيبة) المباركة، وكتاب (النشر) العظيم، ونظم (المقدمة الجزرية) في علم التجويد، ومنظومة (النهاية) في القراءات الثلاث الزائدة على العشرة، كلُّ ذلك في فترة وجيزة لم تتجاوز السنة إلَّا بشيء يسير، فقد بدأ في نظم طيبة النشر في أواخر شهر رجب من عام (٧٩٨هـ)، وانتهى من نظمها في أواخر شهر شعبان من عام (٧٩٩هـ)، وعليه فلم يستغرق نظمه للطيبة أكثر من ثلاثة عشر (١٣) شهراً، وابتدأ تأليف كتابه (النشر) في أوائل شهر ربيع الأول من سنة (٧٩٩هـ)، وانتهى منه في شهر ذي الحجة الحرام من سنة (٧٩٩هـ)، فكان مدة تأليفه لكتاب النشر تسعة (٩) أشهر، بل إنه ألف منظومته في القراءات الثلاث الشواذ والمسماة (النهاية في القراءات الزائدة على العشرة)؛ وهي منظومة في قراءة الأئمة؛ الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، وقد ألَّفها وفرغ منها في سنة (٧٩٨هـ)، كما أنَّ نظمه للمقدمة الجزرية كان في تلك الفترة من إقامته في مدينة (بورصة)؛ أي: في عام (٧٩٩هـ)، كما رجحه الشيخ محمد تميم الزعبي في ضبطه للمقدمة، فجزى الله السلطان بايزيد عن أهل القرآن خيراً، وأنزل عليه شآبيب رحمته ورضوانه، وذلك على ما تسبب به لأهل القرآن من تعظيم إمامهم، وتسهيل أموره وأحواله حتى أخرج هذا الدرر والنفائس، والتي هي عمدة القراءة ومرجع الإقراء بلا خلاف. (ينظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر ٢٨/١، وجامع أسانيد ابن الجزري (ق٢٠/أ)، والمقدمة الجزرية بضبط الشيخ محمد تميم الزعبي ص (١٢ ـ ١٣)).

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨).

(٢) هو السلطان العثماني بايزيد، أبو يزيد، بن مراد بن عثمان، من أكبر ملوك الإسلام وأيمنهم نقيبة، وأعظمهم مهابة، وأكثرهم غزواً للكفار، مع إكرام أهل القرآن، وحبِّ العلم والعلماء والعدل، من كبار سلاطين الدولة العثمانية. (ينظر: إنباء الغمر ٥٠١/١، والضوء اللامع ٢٥٦/٩).

(٣) هكذا في الأصل ضُبطت؛ على الجمع: (شهور)، وفي شرح ابن الناظم؛ على المفرد: (شَهْرِ).

(٤) هكذا في الأصل: (٧٨٨)، والذي في شرح ابن الناظم: (٧٩٨)، وهو الصواب. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨)، وجامع أسانيد ابن الجزري (ق٢٠/أ)).

وحضر معه حصار مدينة (الغلطة)[(١)]، و(القسطنطينية)[(٢)]، في شوال، ثم حضر معه القتال بـ(رومية الكبرى)[(٣)]، قاطع البحر الرومي بنحو شهر؛ على حب الجهاد[(٤)]»، انتهى ملَخصاً.

وذلك **(مِنْ)**؛ أي: في.

---

(١) في الأصل: (الْغِلْظَة)، وهو تصحيف، والصواب (الغلطة).

(٢) (قُسطَنطينيةُ)، ويقال: (قسطنطينة)؛ باسقاط ياء النسبة، واسمها (اصطنبول)، وهي دار ملك الروم في وقته، عَمَرَها ملك من ملوك الروم يقال له (قسطنطين) فسُمِّيَت باسمه، والحكايات عن عظمها وحُسنها كثيرة، ولها خليج من البحر يطيف بها من وجهين مما يلي الشرق والشمال، وبها منارة من المناير العجيبة تسمى (منارة قسطنطينية)، أما الآن فإنَّ (قسطنطينة) أو (اسطنبول) دار إسلام وسلام، شعبها غالبيته يدين بالإسلام، وتحكمه حكومة ترفع شعار الدين والتدين، نسأل الله العظيم أن يعز الدين وأهله في كلِّ مكان.

(٣) وأظنها ما يسمى الآن بـ(دولة الفاتيكان)، وقد قال ابن الوردي في وصفها في كتابه (خريدة العجائب وغريبة الفرائد (٣٨/١): «رومية الكبرى؛ مدينة عظيمة، لها أسوار محكمة، وبها نهر يشقها، وهذا النهر كله مفروش ببلاط من نحاس كهيئة اللبن الكبار، وداخل المدينة كنيسة عظيمة؛ وبها ألف ومائة كنيسة، وجميع شوارعها وأسواقها مفروشة بالرخام الأبيض والأزرق، وبها ألف حمام وألف فندق، وبها كنيسة هائلة بنيت على هيئة بيت المقدس، وبها قصر الملك المسمى (البابا)، وهو قصر عظيم، أجمع المسافرون على أنه لم يبن مثله على وجه الأرض؛ ورومية أكبر من أن يحاط بوصفها ومحاسنها».

(٤) قول الشارح: «على حب الجهاد» زيادة غير موجودة في شرح ابن الناظم المطبوع ولا المحقق كرسالة دكتوراه، ولقد أشكل عليَّ معنى قول ابن الناظم: «قاطع البحر الرومي بنحو شهر على حب الجهاد»، فربما كان مراده (أن ابن الجزري قطع البحر في فترة تزيد على شهر كامل، ما أخرجه إلا حب الجهاد والغزو في سبيل الله)؛ وذلك أنَّ ابن الجزري قد قطع البحر في مدة شهر من الزمان، وأنَّ رحلته هذه مع ما فيها من المخاطر؛ من بُعْدِ وطُول الطريق فقد لبث شهراً كاملاً في سفره وانتقاله وانتظاره في بعض المدن، ومخاطر ركوب البحر، وترك الأهل والأحباب، وترك مجالس الدرس والإقراء، وما أخرجه مع هذه المخاطر وفوات ما يحب من الأهل والأصحاب ومجالس الإقراء إلَّا حب الجهاد في سبيل الله ـ تعالى ـ، فكأنَّ معنى العبارة يكون كالتالي: (قطع ـ أي ابن الجزري ـ البحر الرومي بنحو شهر؛ حبًّا للجهاد والغزو في سبيل الله)، والله أعلم.

شهر (**شَعْبَانَ وَسْطَ سَنَةِ**)[١].

(**تِسْعٍ وَتِسْعِيْنَ وَسَبْعِمِائَةٍ**)[٢].

فكان تأليف هذا النظم في أوان كهولة المصنف[٣]؛ لأنه كما تقدم وُلِدَ بدمشق عام (٧٥١)، وتوفي بشيراز سنة (٨٣٣).

١٠١٣ ـ وَقَدْ أَجَزْتُهَا لِكُلِّ مُقْرِي كَذَا أَجَزْتُهَا[٤] كُلَّ مَنْ فِي عَصْرِي

ثم إنَّه ـ جزاه الله عن المسلمين خيراً ـ وسَّع دائرة الانتفاع بأرجوزته، فقال:

(**وَقَدْ أَجَزْتُهَا**)؛ أي: هذه الطيبة.

(**لِكُلِّ مُقْرِيْ**) كتاب الله ـ ﷻ ـ.

في جميع الأقطار والأعصار؛ بأن يقرأ بمضمونها، ويُقْرِئ به.

وتقدم أن (المقرئ) في اصطلاحهم: من عَرَف القراءات أداءً، ورواها مشافهة[٥]، والظاهر أن مراده به هنا الأعم؛ حتى يشمل:

---

(١) قال النويري: «وأطلق الناظم ـ رضي الله عنه ـ على شعبان أنه وسط السنة، ووسط الشيء ما يكون بين شيئين مستويين لكنه اعتبره من النصف الثاني اعتداداً بأكثر النصف». (ينظر: شرح النويري ١٩٩/٦).

(٢) فكان بدء نظمه لها في شهر رجب من سنة (٧٩٨هـ)، وانتهاؤه منها في شهر شعبان من سنة (٧٩٩هـ).

(٣) فكان عمره آنذاك (٤٨) سنة.

(٤) ضُبطت في شرح الترمسي: (**أَجَزْتُهَا**)، بينما ضُبطت في سائر النسخ الأخرى: (**أَجَزْتُ**)، وقد ترتب على انفراد الترمسي في ضبط هذه الكلمة انفراده في الدلالة على معناها ومرادها، على أنَّ ضبط الشارح لها يؤدي إلى انكسار في وزن البيت، وهو انكسارٌ واضح لا يخفى، وقد كنت أحسب أنَّ ضبط الشارح لها بهذا الضبط إنما هو سهو منه أو سبق قلم، ولكنَّ تكرار ضبطه لها في ثنايا شرحه بنفس ضبطه لها في المتن الذي على هامش الشرح، ثم شرحه لمعناها ومرادها يبيِّن أن ضبطه لها بهذا الضبط: (**أَجَزْتُهَا**) مقصود له ومراد.

(٥) قاله في الإتحاف، وزاد عليه: «فلو حفظ كتاباً امتنع عليه اقراؤه بما فيه إن لم يشافهه مِنْ شُوفِهَ به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة». (ينظر: الإتحاف ٦٧/٢ ـ ٦٨).

القارئ؛ الذي هو من أَفْرَدَ القراءة من رواية إلى ثلاث روايات(١).

والمتوسط ـ أيضاً ـ؛ وهو من أفردها إلى أربع وما يقرب منها(٢).

والمنتهي؛ من عَرَفَ من القراءات أكثرها وأشهرها(٣).

على أنه شملهم قوله: **(كَذَا أَجَزْتُهَا كُلَّ مَنْ فِيْ عَصْرِيْ)**(٤)؛

---

(١) ينظر: منجد المقرئين ص (٤٩)، والإتحاف ٦٨/١.

(٢) ينظر: منجد المقرئين ص (٤٩)، والإتحاف ٦٨/١.

(٣) ينظر: منجد المقرئين ص (٤٩)، والإتحاف ٦٨/١.

(٤) قال النويري: «ولم يصرح في الثاني بالمُجَازِ له؛ فيحتمل: أنه أراد أجزت كل من في عصري بها، ويحتمل: بكل ما يجوز له وعنه روايته، وهو الأولى بحال المصنف؛ لأنه كان كثيراً ما يضرب البلاد شرقاً وغرباً ويميناً وشمالاً قصداً للاجتماع بمن لم يُمَكِّنه الزمان أن يجتمع به؛ ليكون له نصيبٌ من دعائهم أجمعين»، قلتُ: ما أجمله من توجيه وتعليل، وهل يريد أهل القرآن المخلصون من رحلتهم وإجازاتهم وتصنيفهم ومجالس إقرائهم إلا رضا الله تعالى مع دعوة صالحة ـ من قلب مؤمن ـ تلقى ساعة إجابة فيسعدون بها في الدنيا والآخرة، أقول هذا وفي الحلق غصة، وفي القلب حسرة، من تغير الزمان حتى ظهر ما يمكن أن يُسَمَّى بتجارة الإقراء والإجازات، فانتشر وشاع، وتسابق إلى تحصيله الطلاب وذاع، فقد ظهر قوم من المقرئين يتنافسون في أثمان الإجازات والإقراء، فمنهم من جعل ثمناً للختمة الواحدة لراوٍ واحد، وثمناً لختمة القراءات السبع، وثمناً آخر لختمة القراءات العشر الصغرى، وأمَّا ختمة القراءات العشر الكبرى فلا تسل عن أثمانها عندهم، بل إن بعضاً منهم يجعل ثمناً لكل جزء من أجزاء القرآن يستلمه بعد نهاية قراءة ذلك الجزء، ومنهم من جعل ثمناً للساعة الواحدة من ساعات الإقراء، ولا يقول قائل إن هذا من أخذ الأجرة على إقراء القرآن، ويستدل بالحديث الصحيح عند البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ قال: «إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله»؛ لأنَّ هؤلاء المتاجرون بالإجازات والإقراء إنما يكون إقرائهم بتلك الكيفية على حساب الضبط والتحقيق والإتقان، فتجد الطالب عندهم يختم ختمة القراءات العشر الصغرى أو الكبرى في أزمان لا يقدر عليها حتى القراء الضابطون المتقنون، فإذا ما أراد طالب من الطلاب ممن يقرأ على هؤلاء المقرئين أن يأتي بالختمة على وجهها من استيفاء الأوجه وتحرير المسائل استعجلوه ولم يوافقوه، هذا مع مغالة عجيبة في أثمان الختمات بأنواعها، وتزيد هذه الأثمان مع مرور الوقت وازدحام الطلاب، كما تزيد ـ كثيراً ـ إذا مات الأقران، فصاروا بقرآنهم متأكلين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وإنَّ لنا ولهم في سيرة هذا الإمام الربانيّ ـ أي ابن الجزري رحمه الله ـ =

من أهل العلم، روايةً لها[1].

= أسوة حسنة، فإنَّ كثيراً من رحلاته، بل جميع رحلاته، كانت بقصد تعليم القرآن ونشر السنة، حتى أعياه التعب، وتقدم به العمر، فلم يقدر على الرحلة في ذلك ولأجل ذلك، وهو ما عبَّر عنه في كتابه لبعض تلاميذه وقد قعدت بهم الهمة من أن يلحقوا به ويكملوا معه المسيرة، وهو مقيم في مكان قريب منهم؛ قال ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ـ: «وأعجب من ذلك أنَّ بيننا وبينكم يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همة أن يرحل أحد منكم فيأخذ القراءات بهذا التحقيق، وإني لأقسم بالله ـ تعالى ـ أني لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم وإلى غيركم ليؤخذ عني هذا العلم الشريف العزيز، الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلَّا من قرأ عليّ»، ولما قَدِم على الملك بايزيد في مدينة بورصة أكرمه الملك غاية الإكرام، حتى قال ابن الجزري عنه: «فبالغ في الإنعام والإحسان، والتمس مني الإقامة بدار ملكه، ورتب فوق الكفاية»، فكان جوابه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ جواب العلماء المخلصين المعرضين عن الدنيا، المقبلين على الآخرة؛ حيث قال: «فقلت له: إني لم أجئ إلا لأحضر الغزاة، وينتفع بي من ينتفع؛ ممن لا يقدر على الرحلة، وأعود»، فهو في ذلك كله ـ من الإقراء والرحلة والتصنيف ـ لا يريد إلا الثواب من الله والأجر الجزيل، حتى قال في مقدمة كتاب النشر ص (٥٧): «وأني لأرجو عليه من الله ـ تعالى ـ عظيم الأجر، وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال، وأن لا يجعل حظ تعبي ونصبي فيه أن يقال».

وعوداً على معنى قول الناظم: (**كَذَا أَجَزْتُهَا كُلَّ مَنْ فِيْ عَصْرِيْ**)؛ فقد قال ابنه في شرحه على الطيبة في بيان معنى هذا الشطر من البيت: «أجاز الناظم لكل المقرئين في جميع الأمصار والأعصار أن يروي عنه هذه الأرجوزة، ويقريها، ويُقْرِئ بها، وكذا أجاز كلَّ من في عصره إجازة عامة كما لفظ بها، مع علمه باختلاف العلماء في جواز الرواية بالإجازة العامة».

وعليه فإنَّ كلًّا من النويري وابن الناظم وبقية الشُّرَّاح يذهبون إلى أن المراد بالإجازة الثانية في قوله: (**كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ فِي عَصْرِي**)؛ أنها الإجازة العامة في كلِّ ما يجوز له وعنه روايته، وليست تكراراً للإجازة الأولى في قوله: (**وَقَدْ أَجَزْتُهَا لِكُلِّ مُقْرِي**) والتي هي إجازة في نظمه (طيبة النشر)، فالمجاز به ـ عندهما وعند من تبعهما ـ مختلف في كلا الإجازتين، بينما الشارح هنا جعل المجاز به في الإجازة الأولى والإجازة الثانية شيء واحد وهو نظم (طيبة النشر)، لكنَّ الذي اختلف في كلا الإجازتين هو المجاز له، فالمجاز له في الإجازة الأولى: هم كلُّ المقرئين في كلِّ العصور والأزمان، بينما المجاز له في الإجازة الثانية: هم أهل عصره من أهل العلم رواية للطيبة، وهذا الاختلاف في الفهم بين الشارح وبقية الشروح متفرع عن اختلافهم في ضبط النصِّ كما تقدم بيانه. (ينظر: شرح النويري ١٩٩/٦ ـ ٢٠٠، وجامع أسانيد ابن الجزري (ق٢٠/أ)، وشرح ابن الناظم ص (٣٣٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٣٢/ب)، وشرح الهادي ٣٧٦/٣).

(١) أشار النويري (٢٠٠/٦)، وابن الناظم ص (٣٣٨)، والمنير السمنودي ص (٢٨٠)، =

....

= والهادي (٣/٣٧٦)، في شروحهم على الطيبة إشارة عابرة مختصرة لهذه المسألة، وإن كان النويري أكثر هذه الشروح تناولاً للمسألة؛ وهي مسألة جواز الرواية بالإجازة العامة، لكنَّ الشارح هنا زاد على جميع الشروح المذكورة وأفاض ـ فيما يأتي ـ في بيان معنى الإجازة وأركانها، وأنواعها، وبيان أقوال العلماء في حكم الرواية بها، ثم كان له اختيارٌ وتعليلٌ وترجيحٌ من بين تلك الأقوال، ولا غرو في ذلك فهو من كبار المحدثين المسندين، وله في ذلك مرويات وأسانيد ذكرها في ثبت أسانيده المسمى (كفاية الأسانيد)، وله شرح نفيس على ألفية الحافظ السيوطي في مصطلح الحديث سمَّاه (منهج ذوي النظر في شرح ألفية علم الأثر)، بل إنَّ الشارح مُعَوَّلٌ عليه في علم الحديث، حتى إني وجدت المحدث الكبير الشيخ أحمد محمود شاكر ـ رحمه الله ـ يقابل نسخته التي صححها وشرحها من (ألفية السيوطي) في مصطلح الحديث على شرح الشيخ الترمسي على الألفية؛ والمسمى: (منهج ذوي النظر في شرح ألفية علم الأثر)، فقال الشيخ أحمد شاكر ص (٣) عند قول الحافظ السيوطي:

فَهْوَ عَلَى هَذَا مُرَادِفُ الْخَبَرْ وَشَهَّرُوا شُمُولَ هَذَيْنِ الْأَثَرْ

ما نصُّهُ ص (٣): «في المتن الذي شرحه الشيخ محمد محفوظ الترمسي (المطبوع بالمطبعة الجمالية سنة ١٣٣٢هـ) (وَشَهّرُوا رِدْفَ الْحَدِيْثِ وَالْأَثَرْ)؛ أي: اشتهر عند العلماء ترادف الحديث والخبر والأثر، والمراد بالنسختين واحد»، وقال أحمد شاكر عند قول الحافظ السيوطي:

وَمِنْهُ مَا يُحْكَمُ بِانْقِطَاعِ مِنْ جِهَةٍ بِزَيْدِ شَخْصٍ وَاعِ

ما نصُّه ص (٢٢): «هذا البيت زيادة في المتن الذي شرحه الترمسيّ، ولم يوجد في الأصل، ولعله من مسودة المؤلف، ثم حذفه في النسخة الأخيرة»، وقال الشيخ أحمد شاكر عند قول السيوطي:

وَبِزِيَادَةٍ تَجِيْ وَرُبَّمَا يُقْضَى عَلَى الزَّائِدِ أَنْ قَدْ وَهِمَا

ما نصُّهُ ص (٢٢): «في المتن الذي شرحه الترمسيّ (مِنْ ذَيْنِ مَا قَدْ حُمِلَا)؛ والمعنى واحد»، وقال الشيخ أحمد شاكر عند شرحه لباب (الْمُعَلْ) من ألفية السيوطي ما نصُّهُ ص (٣٠): «وهذا الفنُّ ـ أي العلم بعلل الأحاديث ـ من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلَّا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلَّا القليل؛ كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والترمذيّ، والدارقطني، وقد أُلِّفَتْ فيه كتب خاصة»، ثم قال بعد ذلك ما نصُّهُ ص (٣٢): «ثُمَّ إنَّ الحاكم في كتابه (علوم الحديث) قسَّم أجناس العلل إلى عشرةٍ، أشار إليها الناظم ـ أي السيوطي ـ ولم يذكرها، ولخصَّها في التدريب بأمثلتها، ونظمها الشارح محمد محفوظ الترمسيّ في =

ومعنى الإجازة ـ كما قاله الشُمُنِّي(١) ـ: «الإذن لفظاً أو خطًّا يفيد الإخبار الإجمالي عُرفاً، ولها أربعة أركان: المجيز، والمجاز له، والمجاز به، والصيغة»(٢).

وهي عند المحدثين على أنواع(٣):

= أبيات رأينا إثباتها في هذا التعليق»، ثم سرد الأبيات التي قالها الترمسي في بيان أنواع العلل وعددها أربعة عشر (١٤) بيتاً، فهذه أربعة مواضع من بين عدة مواضع أفاد فيها المحدث الكبير أحمد محمود شاكر من شرح الشيخ محمد محفوظ الترمسي على ألفية السيوطي تبين مكانة الشارح ـ أي: الشيخ الترمسي ـ عند السادة المحدثين، وتعويلهم على ضبطه وشرحه واختياراته، ونقلهم عنه وعزوهم إليه.

(١) أحمد بن محمد بن حسن بن علي الشُمُنِّي، القسنطيني الأصل، الإسكندري المولد، القاهري نشأة وإقامة وتعليماً، أبو العباس، تقي الدين، محدث مفسر نحوي، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١هـ، ومات في القاهرة سنة ٨٧٢هـ، من مصنفاته (شرح المغني لابن هشام)، و(مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا)، و(كمال الدراية في شرح النقاية) في فقه الحنفية، قال عنه تلميذه الحافظ السيوطي: «المحدث، المفسر، الأصولي، المتكلم، النحوي، البياني، المحقق، إمام النحاة في زمانه، وشيخ العلماء في أوانه، شهد بنشر علومه العاكف والبادي، وارتوى من بحار فهومه الظمآن والصادي، فأما الحديث، فالرحلة في الرواية والدراية إليه، والمعول في حل مُشكلاته وفتح مقفلاته عليه، وأما الفقه فلو رآه النعمان لأنعم به عيناً، وأما النحو فلو أدركه الخليل لاتخذه خليلا، أو يونس لأنس بدرسه وشفى منه غليلاً...الخ». (ينظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية ١/١٤٥، والأعلام للزركلي ١/٢٣٠).

(٢) وهي مقالة نقلها عنه تلميذه الإمام السيوطي في كتابه "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". (ينظر: تدريب الراوي للسيوطي ص (٦٧)، ومشكل علم مصطلح الحديث في العصر الحديث ص (٧)).

(٣) وهي تسعة أنواع، ذكر الشارح أربعاً منها، وأنا أذكر باقيها ـ كما ذكرها الزركشي في البحر المحيط ـ؛ للفائدة ومزيد البيان:

أحدها: أن يجيز بِمُعَيَّنٍ لمعينٍ، بأن يقول: أجزت لك الكتاب الفلانيَّ، وهو أعلاها.

وثانيها: لمعين في غير معين، كقوله: أجزت لك أو لكم جميع مسموعاتي.

وثالثها: أن يجيز معينٌ لمعينٍ بوصف العموم، مثل أجزت للمسلمين، أو لمن أدرك حياتي.

ورابعها: الإجازة للمجهول أو بالمجهول، مثل أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي، وفي وقته ذلك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب، ثم لا يعين المجاز له، أو يقول: =

١ ـ إجازة خاص بخاص؛ كـ(ـأجزت لك رواية صحيح البخاري)(١).

٢ ـ وإجازة خاص في عام؛ كـ(ـأجزتك جميع مروياتي)(٢).

٣ ـ وإجازة عام في خاص، نحو: (أجزت لمن عاصرني في رواية البخاري).

٤ ـ وإجازة عام في عام؛ كـ(ـأجزت لمن عاصرني بجميع مروياتي)(٣).

واختلف العلماء في جواز الرواية بالإجازة بجميع أنواعها(٤).

= أجزت لفلان أن يروي عني كتاب السّنن، وهو يروي جماعة من كتب السنن المعروفة بذلك، ولا قرينة تصرف لبعضها.

وخامسها: الإجازة المعلقة بشرط، مثل: أجزت لمن شاء؛ فلان أو نحوه، وهو كالنوع الرابع، وفيه جهالة، وتعليق بشرط.

وسادسها: الإجازة بما لم يسمعه المجيز، ولم يتحمله فيما مضى لرواية المجاز له إذَا تحمله المجيز بعد ذَلك.

وسابعها: إجازة المجاز، مثل: أجزت لك مجازاتي أو رواية ما أجيز لي روايته.

وثامنها: الإذن في الإجازة، وهذا مثل أن يقول: أذنت لك أن تجيز عني من شئْتَ، قال الزركشي: «وهذا نوع لم يذكروه، ولكنه وقع في عصرنا».

وتاسعها: الإجازة لمن ليس أهلاً لها حين الإجازة؛ وهو يشمل صوراً؛ منها الصبي، ومنها: الكافر، ومنها :الإجازة للفاسق والمبتدع، ومنها: الإجازة للحمل؛ وقد ذكر الزركشي، وتبعه السيوطي، حكم كل واحدة منها على وجه الشرح والتفصيل، فليرجع إليه. (ينظر: البحر المحيط، وتدريب الراوي).

(١) قال السيوطي: «والصحيح الذي استقر عليه العمل جواز الرواية والعمل بها، بل ادَّعى أبو الوليد الباجي وعياض: الإجماع عليها، وقصر أبو مروان الطبني الصحة عليها»، وفيها تفصيل ذكره السيوطي في تدريبه، والرزكشي في البحر المحيط. (ينظر: تدريب الراوي ٢٩٨/١، والبحر المحيط ٣٩٩/٤).

(٢) قال السيوطي: «فالخلاف فيه أقوى وأكثر، والجمهور جوزوا الرواية وأوجبوا العمل بها». (ينظر: تدريب الراوي ٢٩٨/١).

(٣) قال السيوطي: «وفيه خلاف للمتأخرين، فإن قيدها ـ أي الإجازة العامة ـ بوصف حاصر؛ كأجزت طلبة العلم ببلد كذا، أو من قرأ عليَّ قبل هذا، فأقرب إلى الجواز من غير المقيدة بذلك»، ثم ذكر أقوال العلماء في محكمها واختلافهم في ذلك. (ينظر: تدريب الراوي ٢٩٨/١).

(٤) وقد بين تفصيل خلافهم: السيوطي في تدريب الراوي، والزركشي في البحر المحيط، وغيرهما. (ينظر: تدريب الراوي ٢٩٨/١، والبحر المحيط ٣٩٦/٤).

فقال جماعة: لا تجوز(١)، وهو محكيٌّ عن الشافعي(٢) وغيره من المجتهدين؛ [لأنها](٣) لو جازت(٤) بها لبطلت الرحلة.

---

(١) قال الزركشي في البحر المحيط: «وبه ـ أي: بالمنع ـ قال شعبة، وقال: لو صحت الإجازة لبطلت الرحلة، وأبو زرعة الرازي، وقال: لو صحت لذهب العلم، وإبراهيم الحربي، وأبو الشيخ الأصفهاني، واختاره القاضي الحسين، والماوردي، وأبو طاهر الدَّبَّاسِيّ من الحنفية، وقال: من قال لغيره: أجزت لك أن تروي عني فكأنه قال: أجزت لك أن تكذب عليّ، وَكذا قال ابن حزم في كتاب الإحكام، وقال: إنها بدعة غير جائزة، وقال غيره: تقدير أجزت لك أبحت لك ما لا يجوز في الشرع؛ لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمع، وحكى ابن وهب عن مالك قال: (لا أرى هذا يجوز، ولا يعجبني، وحكاه الماوردي، والرويانِي، وابن السمعاني عن الشافعي، يعني؛ لأن الربيع قال: همَّ الشافعي بالخروج من مصر، وكان قد فاتني من البيوع من كتاب الشافعي ثلاث ورقات، فقلت له: أجزها لي، قال: فاقْرَأها علي كما قُرِئَ علي، وردد عليَّ ذلك، حتى أذن الله فجلس وقُرِئَ عليه، وسمعناه بعد ذلك، وتوفي عندنا. وفي رواية البيهقي عن شيخه الحاكم زيادة؛ يعني ـ في مدلولها ومعنى كلامه فيها ـ أَنَه كره الإجازة، حيث قال البيهقِي: «كذا في الحكاية، يعني أنه كره الإجازة»، قال الحاكم: «فرضي الله عن الإمام الشافعي، لقد كره المكروه عند أكثر أئمة هذا الشأن، ثم عاب شيخنا رِواية ما أجيز له بـ(أخبرنا)، و(حدثنا)، قال: وبمثله يذهب بهاء العلم والسماع والرحلة». (ينظر: البحر المحيط ٣٩٦/٤).

(٢) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، الإمام، العلم، أبو عبدالله الشافعي، ﷺ، أحد أئمة الإسلام، أخذ القراءة عرضاً عن إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين المكي، وروى القراءة عنه محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، ولد سنة ١٥٠هـ بغزة وقيل: بعسقلان، ثم حُمِلَ إلى مكة وهو ابن سنتين، صنف التصانيف، ودون العلم، ورد على الائمة متبعاً الأثر، وصنف في أصول الفقه وفروعه، وبعد صيته، وتكاثر عليه الطلبة، قال يونس الصدفي: ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوما في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة، مناقبه أكثر من أن تحصى، توفي بمصر سنة ٢٠٤هـ، ﷺ رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/١، وغاية النهاية ٩٥/٢).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه (صِحْ).

(٤) أي: الرواية بالإجازة على اختلاف أنواعها.

لكنَّ الصحيح الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين: جوازها[١] إذا كان بشرطها المعتبر عند أهل الحديث والأثر؛ لأنَّ الغرض حصول الإفهام والفهم، وهو حاصل بالإجازة المفهمة.

وأسند [الرامهرمزي][٢] عن الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ الكرابيسي[٣]

---

(١) قال الزركشي: «وهو الذي عليه جمهور السلف، وحملوا كلام المانعين: على الكراهة، قال الخطيب: وقد ثبت عن مالك الحكم بصحة الرواية بأحاديث الإجازة، فدل على أن منعه إنما هو وجه الكراهة أن يجيز العلم لمن ليس أهله، ولا خدمه، ولا عانى التعب، ولهذا قال ـ أي مالك ـ: إنما يريد أحدكم أن يقيم المقام اليسير، ويحمل العلم الكثير، قال: وكذلك المنقول عن الشافعي كراهة الاتكال على الإجازة بدلاً عن السماع، وقد قال الكرابيسي: لما كان قدمة الشافعي الثَّانية إلى بغداد آتيته، فقلت له: أتأذن لي أن أقرأ عليك الكتب؟ قال: خذ كتب الزعفراني فانسخها، فقد أجزتها لك، فأخذتها إجازة، قلت: هذا من قوله في القديم، والأول من قوله في الجديد، فَكَيْفَ يقضى للقديم على الجديد؟ نعم، المنقول عن الجدِيد ليس صريحا في المنع، فلا تعارض»، ثم على القول بجوازها فقد فرعوا على ذلك عدة مسائل منها؛ هل تجوز مطلقاً أو بشرط؟ وهل هي في مرتبة دون السَّمَاع أو أنها كالسَّماع؟، وهل يقول فيها: حدثني، وأخبرني؟. (ينظر: البحر المحيط ٣٩٧/٤).

(٢) الحسن بن عبدالرحمٰن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزِيّ الفارسي، أبو محمد، الإمام الحافظ البارع، محدث العجم في زمانه، من أدباء القضاة، كان أحد الأثبات، حافظ متقن، كما قاله الذهبي، سمع من أبيه، ومحمد بن حيان المازني، وأبي شعيب الحراني، وغيرهم، وحَّدث عنه الحسن بن الليث الشيرازي، وأبو بكر محمد بن موسى بن مردويه، والقاضي أحمد بن إسحاق النهاوندي، وآخرون، من مصنفاته (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) في علوم الحديث، قال عنه الذهبي: ما أحسنه من كتاب، سبعة أجزاء في مجلدة واحدة، وله (ربيع المتيم في أخبار العشاق)، و(الأمثال)، و(النوادر)، و(الرقا والتعازي)، و(أدب الناطق)، وهو من أهل (رامهرمز) وله شعر، توفي في نحو سنة ٣٦٠هـ. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦١/١٠ ـ ١٦٢، والأعلام ١٩٤/٢، ومعجم المؤلفين ٢٥٣/٣).

(٣) الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي الْكَرَابِيْسِي، الفقيه المتكلم، كان بحراً من بحور العلم، ذكياً فطناً فصيحاً لسناً، من أصحاب الإمام الشافعيّ، تفقه على الشافعي، وسمع بن إسحاق الأزرق وجماعة، وصنف التصانيف، وكان متضلعاً في الفقه والأصول والحديث ومعرفة الرجال، والكرابيس؛ هي: الثياب الغلاظ، ونُسِب إليها؛ لأنه كان يبيعها، قيل مات سنة ٢٤٨هـ، وقيل: سنة ٢٤٥هـ، رحمه الله رحمة واسعة. (ينظر: سير أعلام النبلاء ٧٩/١٢، والعبر في خبر من غبر ٨٥/١، والأعلام ٢٤٤/٢).

أراد أن يقرأ عليه كتبه فأبى، وقال: خذ كتب **[٦١٥]** الزعفراني فانسخها، فقد أجزت لك، فأخذها إجازة»(١).

وبالجملة فالذي استقر عند أهل الحديث قاطبة؛ العمل بالإجازة فيه حتى صار إجماعاً، كما في الإتحاف(٢)، قال(٣): «وهل يلحق بها الإجازة بالقراءات؟ قال القسطلانيّ: الظاهرُ نعم، ومنعه الحافظ [الهمذاني](٤)، وكأنه حيث لم يكن الطالب أهلاً؛ لأنَّ في القراءة أموراً لا تحكمها إلا المشافهة، وإلا فما المانع منه على سبيل المتابعة إذا كان المجاز قد أحكم القرآن وصححه، كما فعل أبو العلاء نفسه بذكر سنده بالتلاوة ثم يردفه بالإجازة إمَّا للعلو أو للمتابعة، وأبلغ من ذلك رواية الكمال [الضرير](٥) شيخ القراء بالديار المصرية القراءات من المستنير لابن سوار عن الحافظ السلفي بالإجازة العامة، وتلقاه الناس خلفاً عن سلف».

على أن بعضهم استدل لذلك: «بِأَنَّهُ ﷺ كَتَبَ سُورَةَ (بَرَاءَة) فِي صَحِيفَةٍ، وَدَفَعَهَا لِأَبِي بَكْرٍ ﷺ، ثُمَّ بَعَثَ عَلِيًّا ﷺ [فِي أَمْرٍ](٦)، فَأَخَذَهَا

(١) وفي المسألة ـ أي في جواز الرواية بالإجازة من عدمه ـ إضافة للقولين اللذين ذكرهما الشارح، ثلاثة أقوال أخرى؛ ذكرها الزركشي بقوله: «والثالث: يجوز ـ أي الرواية بالإجازة ـ بشرط أَنْ يدفع إليه أصوله، أَو فروعاً كتبت عنها، وينظر فيها، ويصححها، حكاه الخطيب عن أحمد بن صالح، والرابع: إن كان المجيز والمستجيز كلاهما يعلمان ما في الكتاب من الأحاديث جاز، وإلا فلا، وهو اختيار أبي بكر الرازي من الحنفية، ونقلوه عن مالك، فإنَّه شرط في المجيز أن يكون عالماً بما يجيز، وفي المجاز له أن يكون من أهل العلم، فعلى هذا لا تجوز الإجازة بكل ما ثبت أنه مسموع الشيخ ضرورة أنهما لا يعلمان جميع تلك الأحاديث، والخامس: لا تصِح إلا بالمخاطبة، فإن خاطبه بها صح، وإلا فلا؛ حكاه أبو الحسين بن القطان في كتابه الأصول». (ينظر: البحر المحيط للزركشي ٣٩٧/٤).

(٢) ينظر: الإتحاف ٦٨/١.

(٣) أي: صاحب الإتحاف فيما نقله عن القسطلاني. (ينظر: الإتحاف ٦٨/١).

(٤) في الأصل: (الهداني)؛ وهو تصحيف.

(٥) ضُبطت في الأصل: (الضريري)، والذي في الإتحاف: (الضرير)، وهو الذي أثبته. (ينظر: الإتحاف ٦٨/١).

(٦) ما بين المعكوفتين كُتِبَ بخط صغير فوق كلمة (ﷺ)، وقد أثبته في أصل الشرح، =

مِنْهُ وَلَمْ يَقْرَأْهَا عَلَيهِ، وَلَا هُوَ أَيضاً، حَتَّى وَصَلَ مَكَّةَ وَقَرَأَهَا عَلَى النَّاسِ»(١).

هذا [وقال](٢) ابن المصنف(٣): «وقد اتفق للناظم ـ أسبغ الله أنعامه عليه ـ في البيت المذكور شيء لطيف؛ وهو أنَّ (أجاز) يتعدى بنفسه وبحرف الجر؛ فاستعمله أولاً باللام، وثانياً بغيرها»(٤).

= على إني لا أدري هل هي من صلب الشرح، أم أنها زيادة بيان من الناسخ أو من مالك النسخة الأصلية.

(١) ذكر ذلك الخطيب البغدادي في كفايته، وقال بعده: «فصار ذلك كالسَّماع في ثبوت الحكم ووجوب العمل به». (ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١/٣٢٤).

(٢) ما بين المعكوفتين كتب في الأصل من غير واو: (قال)، وما أثبته أليق بسياق الكلام.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨).

(٤) وهاهنا لطيفة فاضت بها قريحة الشيخ الكبير شيخ القراء بالمسجد النبوي؛ الشيخ إبراهيم الأخضر بن علي القيم، وذلك في بيان المعنى البلاغي لاستعمال الناظم لكلمة (أجاز)؛ مرة متعدية بنفسها، ومرة متعدية بحرف الجر؛ (اللام)، وذلك في قوله:

وَقَـدْ أَجَـزْتُـهَـا لِـكُـلِّ مُـقْـرِيْ كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ فِيْ عَصْرِيْ

قال حفظه الله ـ تعالى ـ وكتبت من إملائه: «نلاحظ أنَّ الناظم ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ قد عدَّى الفعل (أجاز) في نظمه باللام، وزيادة المبنى تدلُّ على زيادة في المعنى، فالعدد الذي ينشأ عن قوله: (**وَقَدْ أَجَزْتُهَا لِكُلِّ مُقْرِي**) عدد كثير مبهم القيمة غير معروف، ممتدٌ في ثنايا الليالي والأيام، كما هو مبثوث في صدور الرجال في مواقعهم وأماكنهم من هذا العالم الذي نعيشه، وقد انتشرت منظومته هذه في أيادي وقلوب الناس في كلِّ الأماكن التي بلغتها الشمس أو سطع عليها ضوء القمر، فكان العدد غيرُ ممكن إحصاؤه كثرةً، فكان لزاماً أن يتعدى باللام الزائدة في حرف تعدي الفعل، أمَّا قوله: (**كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ فِي عَصْرِي**)؛ وهم عدد قليلٌ ممن رآهم وأجازهم ممن سمعوا منه وأفاض عليهم من سيب علمه وأدبه، وكانت لفتة ذكية من عالم ربانيٍّ استخدم بلاغة القرآن في بلاغة عباراته، فزيادة العدد الأوَّل جلب زيادة الحرف، وقلة العدد الثاني قاده إلى الاستغناء عن الحرف، وهناك لطيفة أخرى قد تكون مما يذكر في هذا السياق؛ وهي أنَّ إجازته لها لكلِّ مقري دلَّ على اختياره لأناس قد خصهم الله ﷻ بهذا الفضل العظيم؛ فَبِهِم ارتفع لواء الإقراء، يحملون رايته كليالي الأنس ورياض العطايا في سواد المطالب، فهي إشراقة في جبين الزمن، وفي قوله: (**كَذَا أَجَزْتُ كُلَّ مَنْ فِي عَصْرِيْ**)؛ ففيه إشارة إلى أنه يتناولها من لا يقري فإنَّ بعض الناس الذين رآهم المصنف وكانوا في عصره قد قصرت هممهم على الرغم من حيازتهم لهذه المنظومة الجميلة، فكان لأولئك =

١٠١٤ ـ رِوَايَةً بِشَرْطِهَا الْمُعْتَبَرِ[١]. وَقَالَهُ: مُحَمَّدُ بنُ الْجَزَرِي

[ونَكَّر][٢] (رواية)؛ ليعمّ[٣].

ثم أكَّدها بقوله: (**وَقَالَهُ**)؛ أي: ما ذكر من الإجازة بلفظه لا بمجرد الخط.

الحافظ شمس الدين أبو الخير (**مُحَمَّدُ بنُ**) محمد بن محمد بن علي بن يوسف (**الْجَزَرِي**)؛ تقدم في الخطبة أنه نسبة إلى جزيرة (ابن عمر)؛ بلدة شمالي الموصل[٤].

= الذين سمَّاهم في صفته الأولى بالمقرئين زيادة في الفضل والمعنى؛ فلأجل تلك الزيادة في الفضل والمعنى في الذين خصَّهم بالإجازة الأولى كانت زيادة المبني»، قلتُ: وإن ضبط الشارح لكلمة: (**أَجَزْتُهَا**) في الإجازة الثانية التي في شطر البيت الثاني يتفق مع ما ذهب إليه شيخنا الكبير في توجيهه لكلام الناظم وتعليقه عليه.

(١) تصحفت في شرح ابن الناظم بتحقيق أنس مهرة: (**لِيُعْتَبَرِ**).

(٢) ما بين المعكوفتين ضُبط في الأصل: (وكرر)؛ من التكرير والإعادة، وليس ذلك كذلك؛ لأنه ليس ثمة تكرار، فكلمة: (**رِوايَةً**) لم تتكرر من قبل، بل هذا الموضع في هذا الباب هو أول ورود لها، ولهذا فإن الصواب ـ وهو الذي أثبته ـ ما جاء في شرح ابن الناظم ـ والشارح ناقل عنه ـ وهو أنَّ هذه الكلمة يجب أن يكون ضبطها: (ونكَّرَ)؛ من التنكير؛ والذي هو ضد التعريف، وذلك لينضبط المعنى ويستقيم السياق، فلعل ما جاء في أصل الشرح هنا سبق قلم، والله أعلم. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨)).

(٣) ضُبطت في الأصل؛ على التذكير: (لِيَعم)، بينما ضُبطت في شرح ابن الناظم؛ على التأنيث: (لِتَعُم)، ويلاحظ أن الشارح هنا لم يتعرض لمعنى كلام الناظم عند قوله: (**بِشَرْطِهَا الْمُعْتَبَرُ**)، واقتصر على قوله: (الصحيح الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين: جوازها إذا كان بشرطها المعتبر عند أهل الحديث والأثر)، لكنه لم يبين ما هو الشرط المعتبر في الرواية عند أهل الأثر، بل إنَّ كلَّ من شرح هذه العبارة من شراح الطيبة لم يذكر ما هو الشرط المعتبر عند أهل العلم؛ فقد قال النويري: «فأجاز لمن ذكرها روايته بشرطها المعتبر عن أهل الأثر»، وقال المنير السمنودي في شرحه: «وقوله: (**بِشَرْطِهَا الْمُعْتَبَرُ**)؛ أي: أجازه بالشروط المعتبرة عند علماء هذا الفن»، ولم يتعرض لها ابن الناظم، ولا موسى جار الله، ولا صاحب الهادي، بشرح ولا خبر. (ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨)، وشرح المنير السمنودي (ل ١٤٣/أ)، وشرح النويري ١٩٩/٦، وشرح جار الله ص (٣٠٧)).

(٤) تقدم التعريف بها في شرحه لخطبة المتن.

ثم عاد المصنف بالدعاء لنفسه فقال:

١٠١٥ ـ يَرْحَمُهُ بِفَضْلِهِ الرَّحْمَنُ[(١)] فَظَنُّهُ مِنْ رَبِّهِ[(٢)] الْغُفْرَانُ

(يَرْحَمُهُ بِفَضْلِهِ) وجوده[(٣)].

(الرَّحْمَنُ)؛ الذي ظهر عموم رحمته بما بهر من بدائع مصنوعاته، والذي أفاض على جميع خلقه عموم الأفضال.

وفي كلام المصنف إرجاع الضمير إلى متأخر لفظاً لا رتبةً، وهو شائع؛ كـ(خاف ربَّه عمرُ)[(٤)].

قال ابنه[(٥)]: «وختم الكتاب بذلك، كما بدأ به أولاً ـ أي: في قوله:

---

(١) رُسِمَتْ في الأصل ـ متنًا وشرحًا ـ: **(الرَّحْمَنُ)**، وهي كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة رضوان العقبي، والنسخة التي عليها خط الناظم (ب)، وشرح موسى جار الله، حيث رُسِمَت فيهما: **(الرَّحْمَانُ)**، وقد خلت النسخة الهندية من شرح المنير السمنودي من كامل هذا البيت ـ متناً وشرحاً ـ، وكذا سقط هذا البيت من شرح المنير السمنودي (النسخة التركية)، بينما أُثْبِتَتْ على هامش النسخة نفسها.

(٢) اختلفت النسخ في ضبط هذه الكلمة على وجهين؛ الأول: **(رَبِّهِ)**، وهو الاختيار الذي انفرد به شرح الترمسي، والثاني: **(جُودِهِ)**، وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، وهذا الموضع من انفرادات الشارح في ضبط المتن.

(٣) قال النويري: «هذا خبرٌ في معنى الطلب؛ أي: اللهم ارحمه يا رحمن بفضلك». (ينظر: شرح النويري ٢٠١/٦).

(٤) وشاهده من الألفية، قول ابن مالك ص (٧٩)، البيت رقم (٢٤١)، باب (الفاعل):

وَشَاعَ نَحْوُ (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وَشَذَّ نَحْوُ (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية (٤٩٢/١): «أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر؛ وذلك نحو: (خاف ربه عمر)؛ فـ(ربه)؛ مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر)؛ وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ـ؛ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبة، وإن تأخر لفظاً».

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ص (٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(يَا ذَا الْجَلَالِ ارْحَمْهُ وَاسْتُرْ وَاغْفِرِ) ـ؛ رجاء أن يصادف ساعة إجابة ممن يقرؤها أو يدرسها من قلب صادق مخلص؛ فيفوز بذلك من رحمة الله، ويحصل مراده من عفو الله وغفرانه، فلا بُغْية له سوى ذلك، فطالما سهر الليالي، وجهد نفسه، وبذل وسعه في هذا الكتاب، وفي **[٦١٦]** أصله؛ ليقرب على الطالب كل بعيد، ويسهل كل عسير، ويقوم بما وجب عليه من حق الله ـ تعالى ـ؛ الذي أخذ عليه الميثاق ببيانه، وأوعد على كتمانه».

(فَـ)ـحينئذٍ.

(ظَنُّهُ مِنْ رَبِّهِ الْغُفْرَانُ).

وكيف لا؟ وقد قال النبيُّ ﷺ ـ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى ـ: «[أنا عند ظن عبدي، فليظن خيراً][(١)]»[(٢)].

---

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه (صِحْ).

(٢) لم أقف عليه بالنصِّ الذي ذكره الشارح هنا، ولا على النصِّ الذي ذكره ابن الناظم في شرحه؛ لأن الشارح يبدو أنه ناقل عنه، ونصُّه في شرح ابن الناظم: «قال الله تعالى: أنا عند ظنِّ عبدي بي فليظنَّ بي خيرًا»، ولكنَّ الحديث له روايات وألفاظ أخرى، فقد رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «أنا عند ظن عبدي بي»، وزاد البخاري في رواية، وكذا في صحيح مسلم، وسنن الترمذي، وابن ماجة، من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ـ أيضاً ـ: «قال النبي ﷺ: يقول الله ـ تعالى ـ: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني؛ فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملإٍ ذكرته في ملإٍ خير منهم، وإن تقرب إليَّ بشبر تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إليَّ ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»، وفي رواية عند مسلم، وسنن الترمذي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي مسند أحمد عن أنس رضي الله عنه؛ بلفظ: «أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا دعاني»، وفي رواية عند مسلم بلفظ: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حيث يذكرني، واللهِ لَلَّهُ أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته بالفلاة، ومن تقرب إليَّ شبراً تقربت إليه ذراعاً، ومن تقرب إليَّ ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإذا أقبل إليَّ يمشي أقبلت إليه أهرول»، وروى أحمد في مسنده، والدارمي في سننه، والحاكم في مستدركه، وابن المبارك في مسنده، وابن أبي الدنيا في المحتضر، وابن الجوزي في الثبات والممات، وابن بشران في أماليه، ونصُّهُ عندهم: «عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: قال الله ـ تعالى ـ: أنا عند ظنِّ عبدي بي فليظنَّ بي ما شاء»، =

وأنا أقولُ ـ اقتداءً بالمصنف ـ: قد أجزتُ بمضمون هذا الشرح (غُنْيَةُ الطَّلَبَةِ بِشَرْحِ الطَّيِّبَةِ)؛ كلَّ من وصل إليه من المقرئين ومن طلبة العلوم في هذا العصر وبعده، ولاسيما من تلقاه مني من أولادي وأصحابي، بشرط الأهلية، وقد ذكرت سندي المتصل إلى المصنف في الخطبة(١)، وأمَّا أسانيد القراءات [العشر المتصلة إلى الأئمة العشرة، ثم منهم إلى النبي ﷺ فمبسوطة في النشر وغيره، وقد أفردت بعضها في تأليف مستقل سميته (الفوائد الترمسية)(٢)،

= وأخرجه أحمد في مسنده عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «أنا عند ظنِّ عبدي بي؛ إن ظنَّ بي خيراً فله، وإن ظنَّ بي شراً فله»، وفي السلسة الصحيحة للألباني: «أنا عند ظن عبدي بي؛ إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»، ورواه الحاكم عن أنس ﷺ: «قال الله تعالى: عبدي! أنا عند ظنك بي، وأنا معك إذا ذكرتني»، ورواه ابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «قال الله ﷻ: أنا عند ظن عبدي بي؛ فإن ظن بي خيراً فله الخير، فلا تظنوا بالله إلا خيراً»، وعلى كلِّ حال فالحديث بغالب ألفاظه المذكورة صحيحٌ، ومداره في غالب رواياته على أبي هريرة وواثلة بن الأسقع، ﷺ، وفي بعض رواياته على أنس بن مالك ﷺ، وأصله في الصحيحين والسنن، وقد صحح الألباني جميع ألفاظ الحديث المذكورة وذلك في صحيح وضعيف الجامع الصغير وغيره من كتبه.

(١) في أول شرحه لهذا النظم المبارك.

(٢) وهي رسالة صغيرة الحجم، مؤلفة من ثمان (٨) ورقات، طُبعت سنة (١٣٣٠هـ)، واسمَّها المكتوب في أولها: (الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية)، وهو يخالف اسمها المذكور هنا في أصل الشرح، وقد ذكر المؤلف في صفحتها الأولى مؤلفاته التي ألفها في مختلف العلوم وبلغ عددها أربعة عشر (١٤) مؤلفاً؛ في علم القراءات، والحديث، والفقه وأصوله، وقال بعد أن سرد مؤلفاته المذكورة ما نصُّهُ: «وكلُّها قد بُيِّضَت وحُرِّرَت حسب الطاقة، فالحمد لله على ذلك، ونرجوه عموم النفع، آمين»، ثم ذكر في الصفحة الثانية نصَّ إجازته من شيخه الشيخ محمد الشربيني الدمياطي، مذيلة بتاريخ العشرين من شهر ذي الحجة لعام (١٣١٨هـ)، قال فيها: «أنَّه ـ أي الشيخ محمد محفوظ الترمسي ـ حضر عندي ـ أي: عند الشيخ محمد الشربيني الدمياطي ـ في قراءة الشاطبية بشرح ابن القاصح، والرائية، وتفسير البيضاوي، وإتحاف فضلاء البشر، وطيبة النشر، ثمَّ لمَّا علم أنَّ الإسناد في يد الأفاضل كالسلاح في يد المقاتل، ولا سيما طلب الأسانيد العالية، على ما عُرِفَ في الأزمنة الحالية، التمس مني الإجازة، فملت إلى إجابته، وأذنت له أن يقرأ ويُقْرِئَ من شاء حيث شاء في أيِّ بلد نزل، وأيِّ قطر حل وارتحل، وثوقاً بفهمه وأمانته، وركوناً إلى درايته، =

فليُطْلَب منها من أراد الوقوف على اتصال أسانيدي في القراءات العشر.

فيا ربنا لك الحمد][1] باطناً وظاهراً، وأولاً وآخراً، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه.

ولكَ الحمدُ كما ينبغي لجلال وجهكَ، وعظيم سلطانكَ.

سبحانكَ، [لا أحصي][2] ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيتَ على نفسكَ.

فصلِّ وسلم على عبدكَ ورسولكَ وحبيبكَ سيِّدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ونسألك اللهمَّ من خير ما سألك منه سيِّدنا محمد ﷺ.

ونعوذ بك من شر ما استعاذك منه سيِّدنا محمد ﷺ.

ويا من بيده الخير كله نسألك الخير كله، ونعوذ بك من الشر كله.

= حسبما رواه عني، ونقله مني، للقراء العشرة من طرق الكتب السابقة، بالشرط المعتبر عند أهل الأثر، غفر الله له أوزاره، وأعلى في الدنيا والآخرة مناره، وأسأله أن لا ينساني من صالح دعواته، في خلواته وجلواته، ولنذكر له إسنادي إلى ابن الجزريّ، ثمَّ إلى الشاطبيّ، ثمَّ إلى أبي عمرو الدانيّ، إذ عليهم مدار إسناد المتأخرين، فللمجاز المذكور إتمامه من أسانيدهم حسبما جرى به الرواية والدراية، فنقول: قد قرأت القرآن الكريم...الخ»، ثم أخذ في سرد إسناده إلى مشايخه الأجلاء حتى بلغ إلى أبي عمرو الداني، ثم قال ـ أي الشيخ الشربيني الدمياطي ـ: «هذا ومن المعلوم أنَّ لهؤلاء المشايخ الكرام مشايخ آخرين أجلاء فخام تركنا ذكرهم طلباً للاختصار».
ثم شرع الشيخ الترمسي ـ بإذن من شيخه كما قال ـ في بيان طرق القراء العشرة، وتلخيص أسانيدهم الموصلة إليهم، وختم رسالته الجامعة بمجموعة من الفوائد في بيان بعض مسائل القراءة والإقراء؛ وذلك على النحو التالي: (الفائدة الأولى: القرآن والقراءات وحقيقتهما، والمتواتر من القراءات والشاذ منها، والفائدة الثانية: الفرق بين القراءات والروايات والطرق وطرق جمع القراءات والتركيب والخلط وحكم ذلك كله، والفائدة الثالثة: شرط المقرئ، والفائدة الرابعة: بيان معنى الأحرف السبعة). (ينظر: الرسالة الترمسية في إسناد القراءات العشرية ص (١ ـ ٤)).

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

(٢) ما بين المعكوفتين كُتِبَ في الأصل: (لا ثني)، والصواب ما أثبته.

اللهمَّ لا تعقنا عن العلم [بعائق][1]، ولا تمنعْنا عنه يا مَانِع.

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

اللهمَّ إنَّا نسألك أن توفقنا للتقوى والاستقامة.

وتمنحنا خاتمة الخير والسعادة.

وترزقنا الحسنى وزيادة.

سبحانَ ربكَ ربِّ العزةِ عما يصفونَ، وسلامٌ على المرْسلينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد؛ خاتم جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، آمين آمين آمين.

وكان الفراغ من كتابة هذا الشرح وتحريره: قبيل آذان الظهر يوم الإثنين؛ تاسع شعبان المعظم؛ عام (١٣٢٨هـ)؛ ثمانية وعشرين وثلاثمائة بعد الألف.

وابتدائي فيه: غرة الربيع الأول من هذا العام.

وكانت مدة التأليف: خمسة أشهر وتسعة أيام.

وكلُّ ذلك في مكة المكرمة، زادها الله تشريفاً ومهابةً.

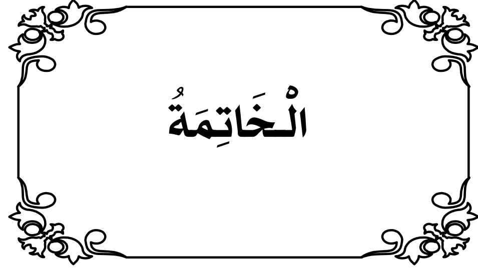
قاله وكتبه: العبد الراجي رضا مولاه الغني؛ محمد محفوظ بن عبدالله الترمسي، كان الله له في الحالين [٦١٧]، وجعله من سعداء الدارين، آمين آمين آمين.

والله أعلم.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل، ثم كُتِبَ في الهامش، وكُتِبَ عليه: (صِحْ).

الحمدُ للهِ الذي بنعمه تَتِمُّ الصالحات، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على سيِّد الساداتِ؛ سيِّدنا ومولانا محمد، وعلى آلهِ وصَحْبهِ الهُدَاةِ، وَبَعْدُ: فقدْ وافقَ الْفراغُ من نقل هذا الكتاب، الحسن المستطاب، نقلاً من خطِّ المصنفِ، متَّعنا الله بحياتهِ، ونفعنا بعلومهِ، آمين، وذلك نهار الثلاثاء المبارك؛ الموافق اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم، بقلم الراجي من ربه غفران المساوي؛ محمد بن إسماعيل الميمني؛ الشهير بالشيناوي، غفر الله له ولوالديه ولمن أحسن إليهما وإليه، آمين.

(تَمّ)



وفي الختام فإني أشكر الله تعالى على ما وفقني إليه من هذا العمل الجليل، وأسجل أهم النتائج التي انتهيتُ إليها، وأبرز الحقائق التي حصلتُ عليها، من خلال دراستي وتحقيقي لهذا الكتاب، والتي من أهمها:

١ ـ مكانة منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" في هذا العلم الشريف؛ فهي المنظومة التي ضمَّتْ القراءات العشر الكبرى، وحوت زُها ألف طريق من طرق الرواية والإقراء، على غاية من الضبط والتحقيق، كما حوت مواضع فريدة من الاختيار والتحرير والتدقيق.

٢ ـ إنَّ هذا الشرح المسمى بـ"غنية الطلبة بشرح الطيبة" من الشروح المطولة لمنظومة "طيبة النشر"، إن لم يكن أطولها، وهذا ظاهر في عدد لوحات المخطوط والتي تجاوزت الثلاثمائة (٣٠٠) لوحة، مما يدل على عناية الشارح على استقصاء وتتبع كلام الناظم بما لا يوجد في غيره من الشُّروح الأخرى.

٣ ـ من أهم مزايا منهج الشارح في شرحه أنه يشرح النظم حرفاً حرفاً، وكلمةً كلمةً، فلا يترك كلمةً أو حرفاً من النظم إلا وتناوله بالشرح والتوضيح، فهو في الحقيقة موافق لما هو بصدده من شرح الطيبة، فهو ـ في رأي الباحث ـ من أحسن الشروح التي يصدق عليها أنها شرحت الطيبة شرحاً حرفياً؛ لعنايته بشرح كلِّ حرف من حروف المتن وإنزاله مكانه من الشرح، وهو بهذه الدقة في شرح متن طيبة النشر أصبح من أكثر الشروح دقة وسلاسة، وأقرب تفهيماً في وصف الخلاف بين القراء في كل حرف من أحرف الخلاف.

٤ ـ اعتمد الشارح في شرحه بشكل رئيس على كتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر والمسمى بـ"مُنتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات" للعلامة البنَّا الدمياطي، حتى إنه لا يكاد يترك فيه فائدة أو تحريراً ولا تنبيهاً أو تعليقاً إلَّا ونقله أو أفاد منه، كما كان له نقل كثير من كتاب غيث النفع، وشرح ابن الناظم على طيبة النشر.

٥ ـ أميز الضبوطات المخطوطة لمنظومة "طيبة النشر" هي ضبط الشيخ عبدالفتاح القاضي، والذي هو حاشية خطَّها بيده على نسخة الشيخ الضباع، وتتبع فيها النظم من أوله إلى آخره، ولا يزال مخطوطاً[1]، وكذا ضبط الشيخ موسى جار الله، والذي هو مثبت في ثنايا شرحه، وهو لا يزال مخطوطاً، وأميز الكتب المطبوعة والتي عنيت بضبط المتن وتدقيقه؛ المتن الذي بضبط الشيخ محمد تميم الزعبي، والمتن الذي بضبط الشيخ أيمن رشدي سويد، وأما ضبط الشيخ المحقق علي بن محمد الضباع فلا شك أن كل من جاء بعده فهو عالة عليه.

٦ ـ إن أميز شروح الطيبة هو كتاب "غُنيةُ الطَّلَبةِ بِشرْح الطَّيبَةِ" للعلامة محمد محفوظ الترمسي؛ لكونه تتبع كلام الناظم حرفاً حرفاً وكلمة كلمة، مع توسط حجمه، وسهولة عبارته، وسلاسة أسلوبه، وجمعه في شرحه لمناهج شراح الطيبة وكتب الإقراء فيها، فصدق فيه أنه كتاب شرح وكتاب إقراء.

٧ ـ إنَّ الشيخ محمد محفوظ الترمسي عالم متفنن في مختلف العلوم، ومؤلفاته وشروحه في علم الحديث، والفقه، وأصول الفقه، والقراءات، وعلوم القرآن، والسيرة، كلها شواهد على ذلك.

(١) وقد طُبع في دار المنهاج، عام ١٤٣٧هـ، في حلة قشيبة، ومستوى عالٍ من التحقيق.

٨ ـ إنَّ الشيخ الكبير محمد محفوظ الترمسي جاء من بلاده من أقصى الدنيا من أندونيسيا الإسلام؛ لطلب العلم في بلاد الحرمين، فصار بفضل الله عليه من أكبر الشخصيات العلمية المعتبرة في مختلف العلوم، وتزاحم الطلاب عليه من كل مكان، حتى صار كل شرح من شروحه المختلفة يحتاج إلى جماعة من الباحثين لدراسته وتحقيقه، ليعطي بهذه السيرة الجليلة مثلاً عظيماً ودرساً عميقاً على عظمة هذا الدين، وأنَّ الناس في ميزانه أكفاء، فلا فضل لعربيٍّ على عجميٍّ إلا بالتقوى، وأنَّ هذه الدنيا إنما هي حلبة المنافسة وميدان السباق إلى الله، وأعظم تلك الميادين وأجلها طلب العلم، فمن أخذ بسلوك ذلك الطريق؛ طريق العلم وأهله، فقد أخذ بحظ وافر وعظيم.

٩ ـ ولمَّا كانت الرواية والمشافهة هي الركن الركين في نقل هذا العلم الشريف؛ علم القراءات، كانت الأسانيد أهم أسسها وأعظم أركانها، وقد تواصل اهتمام الأئمة بهذه الأسانيد، والعناية بها، والرحلة في تحقيقها والحصول عليها، إلا أنه قد قلَّ الاهتمام بهذا الجانب من علم القراءات في هذا العصر، وكاد نوره يخفت أو ينطفئ، وذلك من الخطورة بمكان، فتعين الاهتمام بهذه الأسانيد رواية ودراية ـ مع دراستها وتنقيحها ـ؛ محافظة على قراءات القرآن، وصوناً لها من الضياع، ويتحقق ذلك بتلقي القراءات من الشيوخ الحذَّاق المتصلة أسانيدهم بالقراء السبعة أو العشرة، وبتحقيق كتب القراءات التي تُعْنَى بهذا الجانب مثل هذا الكتاب، وبالتعريف بالقراء، وجمع تراجمهم حتى عصرنا الحاضر، وبدراسة الأسانيد، وبيان حكم العلماء عليها وعلى أوجه القراءات من حيث الصحة والضعف والتواتر والشذوذ، من هنا كانت عناية الشارح بالأسانيد، فصدَّر شرحه هذا بالأسانيد التي أدت إليها هذه المنظومة والقراءة بمضمنها، كما ألف رسالته المسماة بـ"الرسالة الترمسية"، وكتابه الآخر المسمى بـ"كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد".

١٠ ـ الحاجة الشديدة إلى وجوب إبراز مكانة علم الرسم والضبط وعلوم العربية في علاقتها بعلم القراءات، والارتباط القويّ بين علم القراءات وهذه العلوم، وتأصيل ذلك في نفوس الطلاب، سواء في مجالس الدرس في الكليات والجامعات، أو في مجالس إقراء القرآن والقراءات.

١١ ـ الحاجة الماسة والفورية إلى مراجعة وإعادة تحقيق بعض الكتب التي هي مراجع علمية معتبرة في إقراء وشرح وتحرير هذه المنظومة العظيمة؛ كشرح أبي القاسم النويري، وكتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وغيرهما.

١٢ ـ التوصية للجهات العلمية الموقرة في مواقعها المختلفة من العالم الإسلامي والمعنية بتدريس هذا العلم الشريف بالعمل على إقرار تفعيل وتدريس كتاب "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر" للعلامة البنَّا الدمياطي، وذلك على طلاب الدراسات العليا في السنوات التمهيدية من دراستهم في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والعمل على إقرار كتاب "غيث النفع في القراءات السبع" لأبي الحسن علي النوري الصفاقسيّ، على طلاب مرحلة البكالوريوس، بحيث يكون الطالب في نهاية كل مرحلة من المراحل المذكورة قد استوعب ما في هذين الكتابين من الأوجه الصحيحة المقروء بها، وذلك لما حواه هذان الكتابان من الإحاطة الجامعة بمسائل القراءة والإقراء، مع ما في هذين الكتابين من تعليم فائق للطلاب على التدقيق والتحرير في هذا العلم الشريف، فإنهما من أجل كتب الإقراء، وكلٌّ من جاء بعدهما في موضوعهما فهو عالة عليهما.

١٣ ـ العمل على ترشيد الجهود المبذولة من الباحثين في مراحل الدراسات العليا في هذا العلم الشريف، وذلك من خلال تشكيل لجنة علمية في كلِّ قسم من أقسام القراءات تكون مهمتها جمع المواضيع المختلفة ودراسة مدى الحاجة إلى بحثها وتحقيقها ومن ثمَّ تكون جاهزة لطلاب الدراسات العليا، بحيث يكون هناك أولوية في بحث

ودراسة المواضيع المقترحة، فمثلاً: حيث إن الموضوع الرئيس في مرحلة الدراسات العليا في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية[١] هو منظومة "طيبة النشر في القراءات العشر" دراية ورواية، فيجب أن تكون جهود الباحثين منصبة على تحقيق ودراسة وبحث كل ما يتعلق بهذه المنظومة من الكتب والشروح والتحريرات.

١٤ ـ نظراً لخلو جميع كتب القراءات المعتمدة ـ وبالأخص ما يتعلق بنظم الطيبة؛ ككتب الشروح؛ أي: شروح؛ النويري وابن الناظم، والمنير السمنودي، والترمسي على طيبة النشر، أو كتب الإقراء؛ ككتاب الإتحاف، وغيث النفع، وغيرهما ـ من ضبط الأقوال المختلفة في توجيه القراءات القرآنية الواردة فيها بالشكل وحركات الإعراب، فإنَّ الحاجة موجودة للتوصية وبشدة بالعمل على إلزام الباحثين في جميع المراحل؛ سواء مرحلة الماجستير، أو مرحلة الدكتوراه، أو بحوث الترقية، بالقيام بضبط جميع مواضع توجيه القراءات المختلفة الواردة في بحوثهم بالشكل وحركات الإعراب؛ وذلك للأهمية البالغة في التشكيل وبيان حركة الإعراب في فهم الأقوال المختلفة في التوجيه، خصوصاً وأنه في بعض المواضع قد يكون الفرق بين توجيه وتوجيه هو حركة الفتحة أو الكسرة أو الضمة أو السكون، ولعل ما صنعه محقق كتاب "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون " للسمين الحلبي[٢] من ضبطه وتشكيله لجميع مواضع التوجيه يعدُّ نموذجاً مثالياً لما أردت قوله وبيانه.

١٥ ـ ومن خلال مقابلتي بين شروح الطيبة وكتب الإقراء فيها، وجدت أنه نظراً لما اعترى الكتب المطبوعة من كتب التخصص من الخطأ

---

(١) وجامعة أم القرى، وجامعة الطائف، وجامعة طيبة.

(٢) أعني بذلك فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد الخرَّاط، عضو اللجنة العلمية لتحقيق الكتب ومراجعتها بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

والسهو والتصحيف، مما أدى إلى تناقل الباحثين والناقلين لذلك السهو والسكوت عنه وعدم التعليق عليه، وقد يكون ذلك السهو وتلك الأوهام مؤثرة في الدلالة والمعنى؛ لذا فإن الباحث يرى إلزام الباحثين والدارسين في مراحل الدراسات العليا عند تقديمهم لمشروع بحث أو تحقيق كتاب قد تمَّ طبعه من قبل، أن يقوم الباحث ـ في مرحلة مقابلته بين نسخ المخطوط المختلفة ـ بمقابلة النسخة المطبوعة من البحث الذي قدمه مع نسخ المخطوط الأخرى، وأن يخصص في خطة بحثه أحد مطالب البحث أو مباحثه للنظر في النسخ المطبوعة من عنوان بحثه ودراستها؛ وذلك لأنَّ القراء والطلاب قد أَلِفُوا هذه النسخ المطبوعة ودرسوها وربما حفظوا ما فيها، فتكون هذه الدراسة للنسخ المطبوعة من البحث ومقابلتها مع النسخ المخطوطة فرصة لتصويب ما استقر في أذهان طلاب العلم من الخطأ أو الوهم من تلك النسخ المطبوعة والتنويه على ذلك، بحيث يفرد الطالب جزءًا من البحث أو الرسالة يذكر فيه ما استدركه على تلك النسخ المطبوعة، أو أن يتم تكليف طلاب الدراسات العليا في بحوثهم الدورية من خلال دراستهم المنهجية بالقيام بمراجعة الكتب المطبوعة خصوصاً ما يتعلق تعلقاً مباشراً بما هم بصدد دراسته وبحثه ويوضع لأجل ذلك خطة علمية مدروسة.

١٦ ـ أن بعضاً ممَّا وقع فيه الشارح ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ من السهو وسبق القلم إنما هو موجود في الأصول التي نقل عنها وعزا إليها، كسهوه في ذكر تاريخ ولادة الإمام ابن عامر، وكسهوه في أسانيد هشام وابن ذكوان، وغيرها من المواضع، على ما بينته في ثنايا تحقيقي للشرح، وكذا في مبحث المآخذ على الشارح، وعليه: فإن هذا يوجب على الباحث بل وكلُّ قارئ أن يتحرى الدقة عند العزو والنقل، وعدم التسليم بصحة كلِّ ما يقرأه ويطلع عليه باعتبار أن ناقله أو مقيده أو قائله ثقة أو معتبر، فجلَّ من لا يسهو، وهذا منه كثير في جميع كتب أهل العلم، كما حصل من الاستدراك من بعض العلماء والباحثين

لبعض المواضع من النشر، أو جامع البيان، أو التذكرة، وغيرها من كتب التخصص.

١٧ ـ يرى الباحث أنه من المناسب أن تتضافر جهود الجهات الرسمية والمخلصين والمتخصصين في هذا العلم الشريف للتواصل مع دور الطباعة والنشر التي تُعْنَى بنشر الكتب المتخصصة في علم القراءات، من خلال تذكيرها بالمسؤولية الشرعية والعلمية والمهنية بشأن العناية بإخراج كتب القراءات، كما يكون التواصل معها من خلال بيان مواضع النقص والقصور الموجودة في ما تخرجه من كتب علم القراءات، فإن لم يكن إجابة منها أو استجابة فلتكن جهة أو جبهة علمية تتولى التحذير من مثل تلك الدور والمطابع التي تتهاون في نشر وطباعة كتب الأئمة وتسيء إليها بتلك الممارسات.

١٨ ـ التوصية بتوثيق العلاقة والتواصل بين أقسام القراءات في كلياتها وجامعاتها المختلفة وبين كبار العلماء والمقرئين والمحققين، وذلك من خلال مخاطبتهم واستضافتهم وإظهار سابقة فضلهم ومكانتهم، خصوصاً من كان منهم له عناية بجمع الكتب واقتناء المخطوطات والمؤلفات النادرة؛ وذلك ليكونوا مصدراً مهماً للمواضيع المقترحة لطلاب الدراسات العليا، وليستنار بأرائهم ومقترحاتهم، وإنما اقترحت هذا المقترح؛ لما أعرفه من احتواء مكتبات كثير من العلماء الأحياء المعاصرين على مخطوطات وكتب نفيسة تحتاج إلى جهود الباحثين والدارسين.

١٩ ـ وحيث إن بعضاً مما أفدته في هذا البحث واستفدت منه في هذا التحقيق هو من نتاج البحوث والرسائل العلمية لبعض الباحثين والدارسين، والذين لا تزال بحوثهم تلك ودراساتهم حبيسة المطابع فلا يُدْرَى متى يتم طباعتها، أو أنها حبيسة الرفوف فلم يعتنوا بها ولم يعنّ لهم أن يطبعوها، مع أنهم قد فَرَغُوا من مناقشتها منذ سنين طويلة، ولاعتذار بعض الباحثين ـ أيضاً ـ من تقديم بحوثهم

ودراساتهم لمن يطلبها من الدارسين والمتخصصين، وحيث إن هذه البحوث والدراسات والرسائل العلمية التي لم تطبع بعدُ قد صُرفت عليها الأموال؛ من خلال تفرِّيغ الباحثين السنين الكثيرة تفريغاً رسمياً مدفوع الأجرة من قبل الجهات التي يعملون فيها، هذا من جهة، ومن خلال تمكينهم من الدراسة في تلك الكليات وتسخير إمكانياتها لهم من جهة أخرى، لذا فإنَّ الباحث يقترح العمل على إيجاد جهة علمية تتولى جمع كل الرسائل والبحوث العلمية التي قُدِّمت أو بُحِثَت في علم القراءات خصوصاً، وفي سائر علوم القرآن عموماً، في الجامعات المختلفة، سواء على مستوى المملكة، أو على مستوى العالم الإسلامي، ثم يكون لها موقع إلكتروني بحيث يستطيع كل دارس ومستفيد أن يفيد منه ويصل إليه، مهما كان موقعه في هذه المعمورة، وأن يكون ذلك اتفاقاً علمياً بين تلك الجامعات والمؤسسات العلمية، يلزم كلَّ باحث بتقديم نسخة من رسالته لتلك الجهة أو ذلك الموقع، ويعتبر نشرها في ذلك الموقع من متطلبات اتمام البحث، واستحقاق الدرجة العلمية، فإن تلك الرسائل والجهود العملية بتلك الكيفية من التفرغ والدعم ليست ملكاً للباحث يعطيه من يشاء ويمنعه عن من يشاء، بل هي حق مشترك لكل طالب علم أو باحث أو مستفيد، ولعل تجربة مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الرقمية وكذا تجربة المكتبة المركزية بجامعة أم القرى تصلح لأن تكون مثالاً يحتذى في تفعيل مثل هذا الفكرة وذلك الاقتراح.

٢٠ ـ ولِمَا رآه الباحث من عدم العناية بسير المشايخ والمقرئين ممن خدموا هذا العلم الشريف وأفنوا أعمارهم في خدمة القرآن الكريم؛ ومنهم الشيخ محمد محفوظ الترمسي، فهو ليس معروفاً عند جلِّ المتخصصين في علم القراءات، فضلاً عن عدم معرفتهم بكتبه ومؤلفاته، مع كونه قد ألَّف هذا الشرح النفيس مع أكثر من تسع كتب أخرى في علم القراءات، بينما تجد غيره ممن هو أقل منه قد نال حظاً وافراً من التعريف والاشتهار، لذا فإنَّ الباحث يتمنى لو وجدت

جهة رسمية أو مؤسسات قرآنية متخصصة في العالم الإسلامي تكون لها المبادرة في إخراج موسوعة محققة وتراجم موسعة عن كبار المقرئين والعلماء المحققين الذين هم بمرتبة الحجية والمرجعية في هذا العلم، لتبقى تراثاً يحفظ للأمة سير أولئك الأعلام، كما يكون ذلك وسيلة معبرة عن المحبة والإكرام.

هذه أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت لي من خلال رحلتي الشيقة في تحقيق ودراسة هذا الكتاب، سائلاً الله العظيم أن يغفر: للناظم، والشارح، والمحقق، والقارئ، وأن يُوقِعَ هذا الكتاب بتحقيقه ـ في قلوب طلاب العلم وأهل القرآن ـ موقع الرضى والقبول، والبشر والسرور، وأن يجعل عملي هذا خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لوالديَّ، ومشايخي، وذريَّتي، وكل من أسدى معروفاً أو أحسن إليَّ، إنَّه سبحانه وليُّ ذلك والقادر عليه.

وصلَّى الله على نبيِّنا وسيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



فهرس المصادر والمراجع[1]

أولاً: القرآن الكريم:

١ ـ **مصحف المدينة النبوية برواية الدُّوري عن الإمام أبي عمرو البصري**. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤١٩هـ.

٢ ـ **مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن الإمام عاصم**. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤١٨هـ.

٣ ـ **مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن الإمام نافع**. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٢٨هـ.

ثانياً: المراجع المخطوطة، والرسائل العلمية:

٤ ـ **بدائع البرهان على عمدة العرفان**: للشيخ مصطفى الإزميري، مخطوط مصور من نسخة شيخ القراء بالديار الشامية؛ الشيخ محمد كريم راجح.

٥ ـ **تقريب النشر في القراءات العشر** لابن الجزري، دراسة وتحقيق د.عادل بن إبراهيم رفاعي، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ ـ ١٤٢٢هـ.

٦ ـ **جامع ابن فارس**: من محتويا مكتبة علي بن سعيد الغامدي الخاصة.

٧ ـ **سطعات لمعات ضياء أنوار الفجر بشرح كتاب طيبة النشر**: للمنير السمنودي، مخطوط بمكتبة خودا بخش بالهند، ومخطوط ثان بتركيا.

٨ ـ **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: لأبي بكر أحمد بن محمد بن الجزري، دراسة وتحقيق عادل بن إبراهيم رفاعي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ ـ ١٤٢٧هـ.

(١) وقد اتَّبعتُ في هذا الفهرس الترتيب الهجائي.

٩ ـ **غيث النفع في القراءات السبع** لأبي الحسن علي بن سالم النوري الصفاقسيّ، دراسة وتحقيق د. سالم بن غرم الله الزهراني، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٠ ـ **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لموسى جار الله روستوفدوني، مخطوط موجود بتركيا، وموجود في المكتبة الوطنية بتونس.

١١ ـ **شرح متن الشاطبية**، للشيخ ملا علي قاري، نسخة مخطوطة في المطبع المجتبائي الجديد بدلهي بالهند.

١٢ ـ **فتح المتعالي في القراءات العشر العوالي**، للشيخ محمد تميم الزعبي، مخطوط.

١٣ ـ **القراءات الشاذة أحكامها وآثارها**: بحث منشور بجامعة الملك سعود، كلية التربية، ١٤٢١هـ.

١٤ ـ **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني** لإبراهيم بن عمر الجعبري. مخطوط في مكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.

١٥ ـ **تحفة الأنام في وقف حمزة وهشام**: لابن القاصح، مخطوط يوجد نسخة منه في مكتبة الشيخ محمد تميم الزعبي الخاصة.

١٦ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه الشيخ عبدالفتاح عبدالغني القاضي، مخطوط.

١٧ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. بخط أحمد علي بن عمر الكلاعي، وكتبت للشيخ أبي النعيم رضوان العقبي، مخطوط.

١٨ ـ **المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي** لسبط الخياط. دراسة وتحقيق د.وفاء عبدالله قزمار. رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٤هـ ـ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م ـ ١٩٨٥م.

١٩ ـ **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر** لأبي الكرم المبارك بن الحسين الشهرزوري. تحقيق الدكتور إبراهيم الدوسري، رسالة دكتوراه (من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول) بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٠ ـ **منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول** للدكتور السالم محمد محمود أحمد الشنقيطي. رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢١هـ.

٢١ ـ **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري. دراسة وتحقيق محمد محفوظ بن محمد أمين الشنقيطي؛ من أول باب الفرش إلى آخر الكتاب. رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٢ ـ **الهادي في القراءات السبع** لأبي عبدالله محمد بن سفيان القيرواني. مخطوط بمكتبة أيا صوفيا بتركيا برقم (٥٩).

ثالثاً: المراجع المطبوعة:

٢٣ ـ **الإبانة عن معاني القراءات** لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق د.عبدالفتاح إسماعيل شلبي. ط:الثالثة، دار الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.

٢٤ ـ **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي،** تأليف الإمام عبدالرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة. تحقيق وتعليق محمود بن عبدالخالق محمد جادو، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

٢٥ ـ **إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى تحرير النشر من طرق العشر** للشيخ مصطفى الإزميري. تحقيق عبدالله بن محمد الجار الله وباسم بن حمدي السيد. ط: الأولى، دار الصحابة للتراث بطنطا ـ مصر، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٦ ـ **إتحاف البررة بالمتون العشرة،** للشيخ علي بن محمد الضباع. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م.

٢٧ ـ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** لأحمد الدمياطي الشهير بالبنا. ط: الثانية، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧.

٢٨ ـ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** لأحمد الدمياطي الشهير بالبنا. وضع حواشية الشيخ أنس مهرة. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٩ ـ **الإتقان في علوم القرآن** لأبي الفضل جلال الدين السيوطي. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ المدينة المنورة، ط: الأولى، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ١٤٢٦هـ.

٣٠ ـ **الإجازات القرآنية**: بحث مقدم من د. محمد بن سيدي الأمين الشنقيطي للندوة الأولى للملتقى الأول للجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه ١٤٢٤هـ.

٣١ ـ **إحياء علوم الدين**: لأبي حامد الغزالي. ط: الرابعة، دار الخير ـ دمشق وبيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧.

٣٢ ـ **أخبار النحويين البصريين** لأبي سعيد السِّيرافي. تحقيق د.محمد إبراهيم البنا. ط: الأولى، دار الاعتصام بالقاهرة، ١٤٠٥هـ.

٣٣ ـ **أخلاق حملة القرآن**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري. تحقيق عبدالعزيز القارئ، ط: الأولى، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ١٩٨٧م.

٣٤ ـ **الأدلة العقلية في حكم جمع القراءات النقلية**: لعبدالفتاح بن هنيدي بن أبي المجد. تحقيق عمر مالم أبه المراطي، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا.

٣٥ ـ **الأدب المفرد**: لمحمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق سمير الزهيري، ط: الأولى، مكتبة المعارف ـ الرياض، ١٤١٩هـ.

٣٦ ـ **إرتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق رجب عثمان محمد، ط: الأولى، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٧ ـ **إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر،** لأبي العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي. قرأه وعلق عليه جمال شرف، دار الصحابة بطنطا ـ مصر، ٢٠٠٣.

٣٨ ـ **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد،** للشيخ علي محمد الضباع، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٧٤.

٣٩ ـ **الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة،** لأبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون. تحقيق الدكتور باسم بن حمدي السيد، ط: الأولى، إدارة الشؤون الدينية بالقوات المسلحة ـ الرياض، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١.

٤٠ ـ **إرواء الغليل في تخريج منار السبيل**: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط: الأولى، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤١ ـ **أساس البلاغة**: لأبي القاسم محمدو بن عمر الزمخشري. تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة ـ بيروت.

٤٢ ـ **أسباب النزول،** علي بن أحمد الواحدي. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤٣ ـ **إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع،** لمحمد محفوظ الترمسي. تحقيق: علي المحمادي، وعبدالله المزم، وهما رسالتا دكتوراه بجامعة أم القرى عام ١٣٢١هـ، و١٤٢٨هـ.

٤٤ ـ **أسماء سور القرآن وفضائلها**: لمنيرة محمد الدوسري. ط: الأولى، دار ابن الجوزي ـ الدمام، ١٤٢٦هـ.

٤٥ ـ **الإسناد عند علماء القراءات**، لمحمد بن سيدي محمد الأمين، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١٢٩، ١٤٢٥هـ.

٤٦ ـ **الاشتقاق**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد. تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط: الثالثة، مكتبة ـ القاهرة.

٤٧ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر. تحقيق علي محمد البجاوي، ط: الأولى، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢.

٤٨ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: لابن حجر العسقلاني. تحقيق علي محمد البجاوي، ط: الأولى، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٢هـ.

٤٩ ـ **أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار** لأبي داود. تحقيق د.أحمد ين محمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٥٠ ـ **الأصول في النحو** لابن السَّرَّاج. تحقيق د. عبدالحسين الفتلي. ط: الثالثة، مؤسة الرسالة ببيروت، ١٩٨٨م.

٥١ ـ **الإضاءة في أصول القراءة**: للضباع. ط:الأولى للمكتبة الأزهرية بمصر، ١٤٢٠هـ.

٥٢ ـ **إعراب القراءات السبع وعللها** لابن خالويه. تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. ط: الأولى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٣ ـ **إعراب القرآن**: لأبي جعفر النحاس. تحقيق د.زهير غازي زاهد. عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٤ ـ **إعراب القرآن الكريم**، لعبدالله علوان وآخرين. ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

٥٥ ـ **أعلام المكيين من القرن التاسع إلى القرن الرابع عشر الهجري**: جمع وتصنيف عبدالله بن عبدالرحمٰن المعلمي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

٥٦ ـ **الأعلام** لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين ـ بيروت، ط: العاشرة، ١٩٩٢م.

٥٧ ـ **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**: للشيخ محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي. دار الهدى للنشر والتوزيع ـ الرياض، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٨ ـ **الإقناع في القراءات السبع**: لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري المعروف بابن الباذش. حققه وعلق عليه الدكتور عبدالمجيد قطامش، ط: الأولى، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١.

٥٩ ـ **ألفية السيوطي في علم الحديث**. صححه وشرحه أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.

٦٠ ـ **الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري، دراسة مع تحقيق الاستكمال لابن غلبون**. تأليف وتحقيق الدكتور عبدالعزيز علي سفر. طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، عام ١٤٢٢هـ.

٦١ ـ **الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات**، إبراهيم بن سعيد الدوسري. ط: الأولى، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٢ ـ **إنباء الغمر بأبناء العمر**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط: الثانية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٣ ـ **إنباه الرواة على أنباء النحاة**: لجمال الدين القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: الأولى، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٦٤ ـ **الأنساب**: للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني. تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودي، ط: الأولى، دار الجنان ودار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٥ ـ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: لأبي الخير عبدالله بن عمر البيضاوي. مكتبة الحقيقة ـ استانبول بتركيا، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٩٨.

٦٦ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** لأبي البركات عبدالرحمن الأنباري. دار الفكر بدمشق.

٦٧ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط: السادسة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٩٦٦م.

٦٨ ـ **إيضاح الوقف والابتداء** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق الشيخ محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.

٦٩ ـ **إيضاح شواهد الإيضاح** لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي. تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني. ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٠ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة** لجلال الدين محمد القزويني. تحقيق الشيخ بهيج غزاوي. ط: الرابعة، دار إحياء العلوم ببيروت، ١٩٩٨م.

٧١ ـ **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي. تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط: الأولى، مكتبة المعارف ـ بيروت، ١٤١٧هـ.

٧٢ ـ **البحر المحيط**: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وزكريا عبدالمجيد النوقي، وأحمد النجولي الجمل، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٧٣ ـ **بدع القراء القديمة والحديثة**: للشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد. ط: الثانية، دار المحمدي للنشر والتوزيع ـ جدة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٧٤ ـ **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة**: لأبي حفص سراج الدين النشَّار. تحقيق أحمد عيسى المعصراوي، ط: الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ قطر، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨.

٧٥ ـ **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة**: لعبدالفتاح القاضي. ط: الأولى، دار الكتاب العربي ببيروت، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٧٦ ـ **البدر الطالع بمحاسن القرن السابع**: للشوكاني، دار المعرفة ـ بيروت.

٧٧ ـ **البهجة المرضية شرح الدرة المضية**، للشيخ علي محمد الضباع، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٧٤.

٧٨ ـ **البرهان في علوم القرآن**: لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي. تحقيق يوسف المرعشلي وآخرين، ط: الأولى، دار المعرفة ـ بيروت، ١٤١٠هـ.

٧٩ ـ **بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل للإمام الشاطبي**، للشيخ عبدالفتاخ عبدالغني القاضي. ط: الأولى، دار السلام بالقاهر، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٨٠ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: فداء الدين ابن كثير. تحقيق أحمد شاكر، مكتبة دار التراث ـ القاهرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣.

٨١ ـ **البيان لحكم قراءة القرآن الكريم بالألحان**: جمعه أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ـ جدة، ط: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٨٢ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: للزبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٨٣ ـ **تاريخ أسماء الثقات** لابن شاهين عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ. تحقيق صبحي السامرائي.ط: الأولى، الدار السلفية ـ الكويت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٨٤ ـ **تاريخ أمراء مكة**: لعارف عبدالغني، ط: الأولى، دار البشائر ـ مكة المكرمة، ١٤١٣هـ.

٨٥ ـ **تاريخ الأدب العربي** لبروكلمان. ترجمة د.السيد يعقوب بكر ود.رمضان عبدالتواب، مصر، ١٩٧٥م.

٨٦ ـ **تاريخ الأمم والرسل والملوك** لابن جرير الطبري. دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٧هـ.

٨٧ ـ **تاريخ بغداد** لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٨٨ ـ **تاريخ خليفة بن خياط**. تحقيق د.أكرم ضياء العمري. ط: الثانية، دار طيبة بالرياض، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨٩ ـ **تاريخ دمشق**: لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر. دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥.

٩٠ ـ **تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة**: للشيخ عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى. ط: الأولى، ١٤١٣هـ.

٩١ ـ **التبصرة في القراءات السبع** لمكي بن أبي طالب القيسي. اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه محمد غوث الندوي، الدار السلفية بالهند.

٩٢ ـ **التبصرة في قراءات الأئمة العشرة** لابن فارس الخياط. تحقيق د.رحاب محمد مفيد شققي.ط: الأولى، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٩٣ ـ **التبيين عن مذاهب النحويين** لأبي البقاء العكبري. تحقيق د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ١٤٠٦هـ.

٩٤ ـ **التجريد لبغية المريد في القراءات السبع**، أبي القاسم عبدالرحمٰن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي. تحقيق ضاري إبراهيم الدوري، ط: الأولى، دار عمان بالأردن، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٩٥ ـ **التحديد في إتقان التجويد** لأبي عمرو الداني. تحقيق غانم قدوري الحمد. ط: الأولى، دار عمار ـ عمان، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩٦ ـ **تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأة الإمام نافع**: للشيخ السملالي الكرامي الشنقيطي. مكتبة التوبة بالرياض، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٩٧ ـ **تحفة الأخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان**، لابن الجزري. تحقيق أحمد بن حمود الرويثي، ط: الأولى، دار كنوز أشبيليا ـ الرياض، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٩٨ ـ **تحفة الأخوان في بيان أحكام تجويد القرآن**، حسن إبراهيم الشاعر. ط: الأولى.

٩٩ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين السيوطي، بعناية مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، ط: الأولى، ١٤٣١هـ.

١٠٠ ـ **تذكرة الحفاظ** لأبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٠١ ـ **التذكرة في القراءات الثمان** لأبي الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون. دراسة وتحقيق د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم. ط: الأولى، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٠٢ ـ **تعديلات بعض شراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها**: عبدالقيوم عبدالغفور السندي. مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثالث ـ السنة الثانية.

١٠٣ ـ **تفسير القرآن العظيم**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي. تحقيق مصطفى السيد محمد وآخرون، ط: الأولى، دار عالم الكتب ببيروت، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٠٤ ـ **تفسير الجلالين**: جلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، قدم له عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير.

١٠٥ ـ **تفسير التحرير والتنوير**: لمحمد الطاهر بن عاشور. الدار التونسية للنشر ـ تونس، ١٨٨٤م.

١٠٦ ـ **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان**: لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري. ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٠٧ ـ **مفاتيح الغيب**: لفخر الدين محمد الرازي. ط: الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ـ بيروت، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٠٨ ـ **تقريب التهذيب** لابن حجر. تحقيق محمد عوامة. ط: الأولى، دار الرشيد بسوريا، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٩ ـ **تقريب الطيبة**، تأليف إيهاب فكري. ط: الأولى، المكتبة الإسلامية ـ القاهرة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

١١٠ ـ **تقريب النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. تحقيق إبراهيم عطوه عوض، ط: الثانية، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.

١١١ ـ **تكبير الختم بين القراء والمحدثين**: لإبراهيم بن الأخضر بن علي القيم، ط:الأولى، دار المجتمع للنشر والتوزيع بجدة.

١١٢ ـ **تكملة الإكمال** لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي. تحقيق د. عبدالقيوم بن عبدرب النبي. ط:الأولى، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٠هـ.

١١٣ ـ **تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع**، لأبي علي الحسن بن خلف بن عبدالله بن بليمة. تحقيق جمال شرف. ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا.

١١٤ ـ **التلخيص في القراءات الثمان** لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري. تحقيق محمد حسن عقيل موسى. ط: الأولى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ـ جدة،١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١١٥ ـ **التمهيد في علم التجويد**: لمحمد بن محمد بن محمد بن الجزري. تحقيق الشيخ جمال شرف، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢.

١١٦ ـ **تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم**: وضع المشايخ أحمد عبدالعزيز الزيات، وإبراهيم شحاثة السمنودي، وعامر بن السيد عثمان. نسخة مصورة من نسخة الشيخ عبدالفتاح المرصفي، مطبعة حجازي بالقاهرة.

١١٧ ـ **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين**: لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي. مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة.

١١٨ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني. تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، وعبدالله محمد الصديق، ط: الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١١٩ ـ **تهذيب التهذيب** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ط: الأولى، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٢٠ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي. تحقيق بشار عواد معروف. ط: الأولى، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢١ ـ **تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**: لعبدالرحمٰن ناصر السعدي. اعتنى به سعد فواز الصميل، دار ابن الجوزي.

١٢٢ ـ **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد،** سليمان بن عبدالله آلشيخ. تحقيق زهير الشاويش، ط:الأولى، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ١٤٢٣هـ ـ ٢٢٠٢م.

١٢٣ ـ **التبصرة في القراءات السبع،** محمد مكي القيسي. تحقيق جمال شرف، ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

١٢٤ ـ **التيسير في القراءات السبع**: لأبي عمرو الداني. عُنِي بتصحيحه: أوتويرتزل. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٢٥ ـ **الثقات**: لابن حبان البستي. تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. ط: الأولى، دار الفكر، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

١٢٦ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: لابن جرير الطبري. تحقيق: محمود محمد شاكر، وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط: الأولى.

١٢٧ ـ **جامع البيان في القراءات السبع**: لأبي عمرو الداني. تحقيق محمد كمال عتيك، ط: الأولى، مديرية النشر والطباعة والتجارة التابعة لوقف الديانة التركي ـ أنقرة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٢٨ ـ **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي. تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي وآخرين، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٢٩ ـ **الأجزاء الحديثية**: لبكر بن عبدالله أبو زيد. ط: الأولى، دار العاصمة للنشر والتوزيع ـ الرياض، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٣٠ ـ **سنن الترمذي**: لأبي عيسى محمد عيسى بن سورة. تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٣١ ـ **سنن الدار قطني**: لعلي بن عمر الدار قطني. دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٤هـ.

١٣٢ ـ **سنن الدارمي**: لأبي سليمان بن الأشعث السجستاني. تعليق محمد يحي عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر.

١٣٣ ـ **السنن الكبرى**: للبيهقي. تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.

١٣٤ ـ **السنن الكبرى**: للنسائي. أشرف على التحقيق شعيب الأرنؤوط، تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ.

١٣٥ ـ **سير أعلام النبلاء**: للذهبي، أشرف على التحقيق شعيب الأرنؤوط، ط: السابعة، مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ.

١٣٦ ـ **سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة**: لعمر عبدالجبار، ط: الثالثة، الكتاب السعودي ـ جدة.

١٣٧ ـ **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي. ط: الثانية. مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٣٨٧هـ.

١٣٨ ـ **جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات**: لإبراهيم شحاثة السمنودي. ط: الطبعة الأولى، جمع وإشراف ياسر إبراهيم المزروعي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الكويت، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧.

١٣٩ ـ **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم. ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٩٥٢م.

١٤٠ ـ **جزء فيه قراءات النبي ﷺ** لأبي عمر حفص بن عمر الدُّوري. تحقيق ودراسة د.حكمت بشير ياسين. ط: الأولى، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٤١ ـ **الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني مع تحقيق نموذج من الكنز**، أحمد اليزيدي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٤٢ ـ **جمهرة الأمثال** لأبي هلال العسكري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش. ط: الثانية، دار الفكر ببيروت، ١٩٨٨م.

١٤٣ ـ **الجنى الداني في حروف المعاني** للحسن بن قاسم المرادي. تحقيق د.فخر الدين قباة والأستاذ محمد نديم فاضل. " الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

١٤٤ ـ **الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري**، أبي الحسن شريح بن محمد الرعيني الإشبيلي الأندلسي. ط: الأولى، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار ـ عمَّان، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠م.

١٤٥ ـ **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: لعبدالرحمٰن بن محمد الثعالبي المالكي. حققه علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، وعبدالفتاح أبو سنة، ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٤٦ ـ **جهد المقل**، محمد أبو بكر المرعشي. تحقيق جمال شرف. ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٥م.

١٤٧ ـ **جمال القراء** لعلي بن محمد السخاوي. تحقيق: علي حسين البواب، ط: الأولى، مطبعة المدني، ١٤٠٨هـ.

١٤٨ ـ **حجة القراءات**: لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني. ط: الخامسة، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٤٩ ـ **الحجة في القراءات السبع**: لابن خالويه. تحقيق د.عبدالعال سالم مكرم. ط: الخامسة مؤسسة الرسالة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٥٠ ـ **الحجة للقرَّاء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد)** لأبي علي الفارسي. تحقيق بدر الدين القهوجي وآخرون. ط: الأولى، دار المأمون للتراث بدمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥١ ـ **حروف المعاني** لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق د. علي توفيق الحمد. ط: الأولى، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٩٨٤م.

١٥٢ ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: للسيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

١٥٣ ـ **حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات**: لمحمد عبدالرحمٰن الخليجي، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٥٤ ـ **الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات**: سيد أحمد عبدالرحيم. ط: الأولى، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن ـ بيشة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٥٥ ـ **الحواشي المفحمة**، شهاب الدين أحمد بن الجزري. تحقيق سيد فرغلي غرباوي، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٥٦ ـ **الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية**، خالد الأزهري. أعده للنشر حسن عباس قطب، ط: الأولى، مكتبة قرطبة ـ القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٥٧ ـ **الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها**: حسن ضياء الدين عتر. ط: الأولى، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٥٨ ـ **خزانة الأدب ولباب لسان العرب** لعبدالقادر البغدادي. تحقيق محمد نبيل طريفي وأميل بديع اليعقوب. دار الكتب العلمية ببيروت، ١٩٩٨م.

١٥٩ ـ **الخصائص** لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. عالم الكتب، بيروت.

١٦٠ ـ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٦هـ.

١٦١ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثية ـ مصر.

١٦٢ ـ **دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط**: للشيخ إبراهيم المارغني. ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٦٣ ـ **الدرر المنظمة البهية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية المسمى بـ"شرح ابن غازي"**، زكي الدين منصور بن عيسى بن غازي، فرغلي غرباوي، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ٢٠٠٨م.

١٦٤ ـ **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد** لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي. تحقيق كمال يوسف الحوت. ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٦٥ ـ **ذيل تاريخ بغداد** للامام الحافظ محمد بن محمود ابن الحسن بن هبة الله بن محاسن المعروف بابن النجار البغدادي. دراسة وتحقيق مصطفى عبدالقادر. ط: الأولى، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٦ ـ **رسالتان في اللغة** لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرُّمَّاني. تحقيق إبراهيم السامرائي. دار الفكر للنشر والتوزيع بعمان، ١٩٨٤م.

١٦٧ ـ **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**: لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق جمال شرف وعبدالله علوان. ط: الرابعة، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٦٨ ـ **الروضة في القراءات الإحدى عشرة**: لأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي. تحقيق: مصطفى عدنان محمد سلمان، ط: الأولى، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ودار العلوم والحكم بسوريا، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٦٩ ـ **الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير**: لمحمد المتولي. تحقيق خالد حسن أبو الجود، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٧٠ ـ **رياضة اللسان شرح تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن**: للشيخ إبراهيم شحاثة السمنودي. تحقيق سعيد بن يوسف السمنودي، دار الحرمين ـ القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧١ ـ **الرياحين العطرة شرح مختصر الفوائد المعتبرة في القراءات الشاذة للأربعة بعد العشرة**: لعبدالمتعال منصور عرفة.ط: الأولى، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧.

١٧٢ ـ **الرحيق المختوم بنثر اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم**، حسن بن خلف الحسيني، اعتنى به السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية ـ القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٧٣ ـ **الرسالة**: للشافعي، تحقيق أحمد شاكر.

١٧٤ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**، للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي. ط:السابعة، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، ط: الثامنة، مؤسسة الرسالة، ومكتبة المنار الإسلامية، ١٤٠٥هـ.

١٧٥ ـ **زاد المسير في علم التفسير**: لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمٰن الجوزي. ط: الثالثة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٧٦ ـ **السبعة في القراءات** لأبي بكر بن مجاهد. تحقيق الدكتور شوقي ضيف. ط: الثالثة، دار المعارف بالقاهرة.

١٧٧ ـ **سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي** لأبي القاسم بن القاصح. راجعه الشيخ علي محمد الضباع. ط: الثالثة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

١٧٨ ـ **السلاسل الذهبية بالأسانيد النشرية من شيوخي إلى الحضرة النبوية**: للدكتور أيمن رشدي سويد. ط: الأولى، دار أنوار المكتبات ـ جدة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٧٩ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة** للألباني. مكتبة المعارف بالرياض.

١٨٠ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**: لمحمد ناصر الدين الألباني. ط: الأولى، دار المعارف ـ الرياض، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٨١ ـ **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**: للشيخ علي بن محمد الضباع. تحقيق د.أشرف محمد فؤاد طلعت وسمى تحقيقه سفير العامين في إيضاح وتحرير وتحبير سمير الطالبين. ط: الثانية، مكتبة البخاري للنشر والتوزيع بمصر، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٨٢ ـ **السمنوديات**: نظم إبراهيم شحاثة السمنودي، تحقيق د.حامد بن خير الله سعيد، ط: الأولى، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢.

١٨٣ ـ **سنن أبي داود**: إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. ط: الأولى، دار الحديث بحمص، سورية، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٨٤ ـ **سنن الدارمي**: تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي. ط: الأولى، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٨٥ ـ **شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد في علم الرسم**: علي بن عثمان بن القاصح. راجعه عبدالفتاح عبدالغني القاضي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

١٨٦ ـ **شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المروية**: للإمام محمد بن محمد أبي القاسم النويري. تحقيق الشيخ عبدالرافع رضوان الشرقاوي، ط: الأولى، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣.

١٨٧ ـ **شرح السمنودي على متن الدرة المتممة للقراءات العشرة**: للشيخ المنير السمنودي، مكتبة العلوم العصرية ـ القاهرة.

١٨٨ ـ **شرح الكافية الشافية**: لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيَّاني. تحقيق د.عبدالمنعم أحمد هريدي. ط: الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٨٩ ـ **شرح الهداية**: لأبي العباس المهدوي. تحقيق: حازم سعيد حيدر، ط: الأولى، دار عمار ـ الأردن، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٩٠ ـ **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: لأبي القاسم النويري. تحقيق وتعليق عبدالفتاح السيد سليمان أبو سنة، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠.

١٩١ ـ **شرح شافية ابن الحاجب** للاستراباذي. تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد يحيى عبدالحميد. دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

١٩٢ ـ **شرح شعلة على الشاطبية،** لأبي عبدالله الموصلي. المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، ١٤١٨هـ ـ **١٩٩٧م.**

١٩٣ ـ **شرح الشاطبية،** جلال الدين السيوطي. تحقيق مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، ط: الأولى، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤هـ

١٩٤ ـ **شرح طيبة النشر في القراءات العشر** لابن الناظم أحمد بن محمد بن الجزري. تحقيق الشيخ أنس مهرة. ط: الثانية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٩٥ ـ **شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب في رسم المصحف،** موسى جار الله روستوفدوني. تحقيق عمر مالم المراطي، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٨هـ.

١٩٦ ـ **شرح قطر الندى وبل الصدى** لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. ط: الحادية عشرة، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١٩٧ ـ **شرح مشكل الآثار** لأبي جعفر الطحاوي. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط: الأولى، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٩٨ ـ **شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد،** لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري. علق عليه محمد غياث صباغ، ط: الرابعة، مكتبة الغزالي ـ دمشق، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢.

١٩٩ ـ **شرح المقدمة الجزرية،** عصام الدين أحمد طاش كبري زاده. تحقيق فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ٢٠٠٧م.

٢٠٠ ـ **شرح منحة مولى البر فيما زاده كتاب النشر في القراءات العشر على الشاطبية والدرة:** لعبدالفتاح عبدالغني القاضي. قام بطبعه ونشره محمود خليل الحصري، مطابع الشمرلي ـ القاهرة.

٢٠١ ـ **شرح مختصر قواعد التحرير:** لمحمد محمد جابر المصري، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .

٢٠٢ ـ **شرح ناظمة الزهر في عد الآيات وتعيين فواصل القرآن،** موسى جار الله روستوفدوني.ط: الأولى، تحقيق عمر مالم المراطي، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٨هـ.

٢٠٣ ـ **شعب الإيمان:** لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٠هـ.

٢٠٤ ـ **الشعر والشعراء** لابن قتيبة. تحقيق د.مفيد قميحة. ط: الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٠٥ ـ **العلامة إبراهيم السمنوديّ سيرته وجهوده في علم القراءات،** لعبدالله بن محمد الجار الله، ط: الثانية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ١٤٣٠ ـ ٢٠٠٩م.

٢٠٦ ـ **صحيح البخاري**. الطبعة الأولى،دار السلام ـ الرياض، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٠٧ ـ **صحيح ابن خزيمة**: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط: الأولى، دار الثقة ـ مكة المكرمة.

٢٠٨ ـ **صحيح مسلم**. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي ـ بيـروت.

٢٠٩ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي** .ترقيم وضبط فؤاد عبدالباقي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٥هـ.

٢١٠ ـ **صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته**: لمحمد ناصر الدين الألباني. أشرف على طبعه زهير الشاويش، ط: الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٦هـ.

٢١١ ـ **صحيح وضعيف سنن الترمذي**: لمحمد ناصر الدين الألباني. ط: الأولى، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢١٢ ـ **صريح النص**، علي بن محمد الضباع. مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

٢١٣ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري. ط: الأولى، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩.

٢١٤ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمٰن السخاوي. ط: الأولى، دار الجيل ببيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢١٥ ـ **طبقات الحفاظ** لأبي عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل. ط:الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٠٣هـ.

٢١٦ ـ **طبقات الشافعية** الكبرى لتاج الدين السبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود.عبدالفتاح محمد الحلو. ط: الثانية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.

٢١٧ ـ **طبقات الشافعية** للأسنوي. تحقيق كمال يوسف الحوت. ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٨ ـ **الطبقات الكبرى** لابن سعد. تحقيق محمد عبدالقادر عطا، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٠هـ.

٢١٩ ـ **طبقات المفسرين** للسيوطي. تحقيق علي محمد عمر. ط: الأولى، مكتبة وهبة بمصر، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٢٢٠ ـ **طبقات فحول الشعراء** لابن سلام. قرأه وشرحه محمود شاكر. مطبعة المدني بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.

٢٢١ ـ **طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم،** لعبدالوهاب بن السلَّار. تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط: الأولى، ١٣٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٢٢ ـ **طبقات القراء،** شمس الدين أبي عبدالله محمد الذهبي. تحقيق أحمد خان، ط: الثانية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٢٣ ـ **عزو طرق القراءات العشر،** للشيخ محمد أحمد المتولي. جمع ودراسة د.ياسر إبراهيم المزروعي. ط: الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٢٤ ـ **عرف الطيب من أخبار مكة ومدينة الحبيب،** محمد بن محمد العاقولي. تحقيق صلاح الدين بن عباس شكر، ط: الأولى، مركز بحوث ودراسات المدينة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٢٥ ـ **علل الوقوف في القرآن الكريم،** لمحمد بن طيفور السجاوندي. تحقيق د.أشرف عبدالسميع، ط: الأولى، دار الصحابة للتراث؛طنطا.

٢٢٦ ـ **العبر في خبر من غبر**: للذهبي. تحقيق محمد السعيد زغلول، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٢٧ ـ **العنوان في القراءات السبع،** أبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي. ط: الأولى، تحقيق زهير زاهد، وخليل العطية، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٢٨ ـ **العين**: لأبي عبدالرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي .تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي.

٢٢٩ ـ **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**، أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار. تحقيق أشرف محمد فؤاد طلعت، ط: الأولى،الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة،١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٣٠ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري. عنى بنشره ج.برجستراسر.ط: الثالثة لدار الكتب العلمية ببيروت،١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٣١ ـ **غنية الطالبين ومنية الراغبين المعروف بالمقدمة البقرية في علم التجويد**، محمد بن قاسم البقري، ط: الأولى، تحقيق محمد معاذ مصطفى الخن، دار الأعلام ـ الأردن، ٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٣٢ ـ **غيث النفع في القراءات السبع على هامش سراج القاري المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، علي بن سالم النوري الصفاقسيّ، دراسة وتحقيق مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٢٣٣ ـ **الغاية في القراءات العشر**، أحمد بن الحسين بن مهران. اعتنى به جمال شرف، دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٣م.

٢٣٤ ـ **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**: لابن حجر العسقلاني. بتعليق الشيخ عبدالعزيز بن باز، وتحقيق محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبدالباقي. دار الفكر ـ بيروت (مصور عن الطبعة السلفية).

٢٣٥ ـ **فتح القدير في شرح تنقيح التحرير**، لعامر بن السيد عثمان. راجعه عبدالله الجوهري السيد، ط: الثانية، دار أم القرى ـ القاهرة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠م.

٢٣٦ ـ **فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم**: لمحمد بن أحمد المتولي. ط: الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٣٧ ـ **فتح الوصيد في شرح القصيد**: لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. تحقيق ودراسة جمال الدين محمد شرف. ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة بطنطا، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٣٨ ـ **شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم**، للشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات، ط: الأولى، طبعة خيرية توزع مجاناً، ١٤١٨هـ.

٢٣٩ ـ **فتاوى ابن تيمية** .جمع وترتيب: عبدالرحمٰن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، مكتبة المعارف ـ الرباط.

٢٤٠ ـ **الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني**: لسليمان بن حسين الجمزوري، تحقيق د.عبدالكريم إبراهيم صالح. ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة بطنطا، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦.

٢٤١ ـ **الفتح المواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي**: للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد القَسطلاني. تحقيق إبراهيم بن محمد الجرمي، ط: الأولى، دار الفتح ـ عمَّان، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٤٢ ـ **فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر**: لمحمد إبراهيم سالم. ط: الأولى، دار البيان العربي ـ القاهرة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١.

٢٤٣ ـ **الفوائد المعتبرة**: للمتولي. وذلك ضمن مجموع "إتحاف البررة بالمتون العشرة" لعلي بن محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٥م.

٢٤٤ ـ **فضائل القرآن**: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير ـ دمشق.

٢٤٥ ـ **الفصول المؤيدة للوصول إلى شرح المقدمة الجزرية**، أبي الفتح المزي. تحقيق جمال السيد رفاعي، ط: الأولى، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٤٦ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن ـ مخطوطات القراءات)**. ط: الثانية، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٩٤م.

٢٤٧ ـ **الفهرست** لابن النديم. دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢٤٨ ـ **قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين** لابن القاصح العذري. تحقيق إبراهيم بن محمد الجرمي. ط: الأولى، دار عمار بالأدرن، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٤٩ ـ **قصيدتان في تجويد القرآن**: لأبي مزاحم الخاقاني، ولعلم الدين السخاوي. تحقيق الدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢٥٠ ـ **القطع والائتناف أو الوقف والابتداء**: أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس. ط: الأولى، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٥١ ـ **قواعد التحرير لطيبة النشر**: محمد بن محمد بن جابر المصري. ط: الأولى، مكتبة الجندي ـ القاهرة.

٢٥٢ ـ **القاموس المحيط**: الفيروز آبادي. دار الفكر ـ بيروت.
٢٥٣ ـ **القراءات وأثرها في التفسير والأحكام**، لمحمد عمر بازمول. ط: الأولى، دار الهجرة ـ الرياض، ١٤٢٧هـ ـ ١٩٩٦.
٢٥٤ ـ **القراء والقراءات بالمغرب**: لسعيد عراب. ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠.
٢٥٥ ـ **القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع**، لأبي الحسن علي بن عبدالغني الحصري. ط: الأولى، مكتبة أولاد الشيخ ـ القاهرة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢.
٢٥٦ ـ **الكافي في القراءات السبع**، أبي عبدالله محمد بن شريح. تحقيق جمال شرف، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٤هـ.
٢٥٧ ـ **الكامل في القراءات الخمسين**: للهذلي. تحقيق وتعليق: جمال بن السيد رفاعي الشايب. ط: الأولى، مؤسسة سما للنشر والتوزيع بمصر، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
٢٥٨ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال** لعبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني. تحقيق يحيى مختار غزاوي.ط: الثالثة، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٥٩ ـ **الكافي في العروض والقوافي**، للخطيب التبريزي. تحقيق الحسَّاني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
٢٦٠ ـ **الكتاب**: لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل ـ بيروت.
٢٦١ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة. دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.
٢٦٢ ـ **كيف تكتب بحثاً أو رسالة**، أحمد شلبي. ط: الرابعة والعشرون، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، ١٩٩٧هـ.
٢٦٣ ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**: لمكي القيسي. تحقيق د.محي الدين رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
٢٦٤ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: فتحي عبدالرحمٰن حجازي، ط: الأولى، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
٢٦٥ ـ **كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد**: لمحمد محفوظ الترمسي. مطبعة هلال ـ مصر، ١٤٣٢هـ.

٢٦٦ ـ **الكفاية الكبرى في القراءات العشر**، أبي العز محمد القلانسي. مراجعة جمال شرف، ط: الأولى، دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٣م.

٢٦٧ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار إحياء التراث، بيروت، ط: الثانية ١٥١ه، وطبعة دار التراث بتصحيح أحمد القلاش.

٢٦٨ ـ **الكنز في القراءات العشر**: لعبدالله بن عبدالمؤمن الواسطي. تحقيق هناء الحمصي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٦٩ ـ **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**: ليوسف بن علي المغربي الهذلي. تحقيق جمال السيد رفاعي الشايب، ط الأولى، سما للنشر والتوزيع ـ القاهرة، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧.

٢٧٠ ـ **الكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجزري**: لمحمود الصادق قمحاوي. مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.

٢٧١ ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**: لعلاء الدين علي المتقي الهندي البرهان فوري، تحقيق: بكري حياني وزميله، مؤسسة الرسالة، لبنان ـ بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٧٢ ـ **اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية**: لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني. تحقيق محمد تميم الزعبي، ط: الأولى، مكتبة دار الهدى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٢٧٣ ـ **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**: لأبي عبدالله محمد بن الحسن الفاسي. حققه وعلق عليه الشيخ عبدالرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، ط: الأولى، دار الرشد ـ الرياض، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٧٤ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: لجلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٧٥ ـ **لباب النقول في أسباب النزول**: لجلال الدين السيوطي. تقديم وتعليق محمد بن علي القُطب، المكتبة العصرية ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٧٦ ـ **اللباب في علوم الكتاب**: لابن عادل الدمشقي الحنبلي. تحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وآخرين، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٢٧٧ ـ **اللباب في علل البناء والإعراب**: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر ـ دمشق، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٧٨ ـ **لسان العرب**: لابن منظور. دار عالم الكتب ـ الرياض ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣.

٢٧٩ ـ **لسان الميزان**: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ط: الأولى، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وعبدالفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٦هـ.

٢٨٠ ـ **لطائف الإشارات لفنون القراءات**: لأحمد بن محمد القسطلاني. تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان، وعبدالصبور شاهين. ط: الأولى، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

٢٨١ ـ **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني. تحقيق مركز الدراسات القرآنية ـ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.

٢٨٢ ـ **اللمحة في شرح الملحة** لمحمد بن الحسن الصايغ. دراسة وتحقيق د.إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط: الأولى، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٨٣ ـ **المبسوط في القراءات العشر**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني. تحقيق سبيع حمزة حاكمي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٨٤ ـ **المبهج في القراءات السبع المتممة بقراءة الأعمش وابن محيصن وخلف ويعقوب**، سبط الخياط البغدادي. تحقيق محمد عيد الشعباني، دار الصحابة ـ طنطا، ٢٠٠٧م.

٢٨٥ ـ **متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، للقاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي. ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي، الطبعة الخامسة، مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٨٦ ـ **متن الجزرية المسمى: المقدمة الجزرية فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه**، لابن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه وقدم له بدراسة محمد تميم الزعبي، الطبعة الأولى، مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٨٧ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي، الطبعة الثالثة، مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٨٨ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه إيهاب فكري، ط: الأولى، المكتبة الإسلامية ـ القاهرة، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٨٩ ـ **متن طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. ضبطه وصححه وراجعه محمد تميم الزعبي، الطبعة الرابعة، مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٩٠ ـ **مجالس ثعلب**. شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون.ط:الثانية، دار المعارف بمصر.

٢٩١ ـ **مجلة البحوث والدراسات القرآنية**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. العدد السابع، السنة الرابعة، المحرم ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩.

٢٩٢ ـ **مجلة ضيا**، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بالزلفي. العدد السادس، رمضان، ١٤٣٠هـ.

٢٩٣ ـ **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد الحادي والثلاثون، رجب ـ ١٤٢١هـ.

٢٩٤ ـ **المبسوط في القراءات العشر**، أحمد بن الحسين بن مهران. تحقيق جمال الدين محمد شرف، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

٢٩٥ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٩٦ ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لابن عطية الأندلسي. تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ لبنان، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٩٧ ـ **المحلى بالآثار**: لابن حزم. تحقيق عبدالغفار البنداري، دار الفكر ـ بيروت.

٢٩٨ ـ **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**: لأبي داود سليمان بن نجاح. دراسة وتحقيق د. أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٩٩ ـ **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: لابن خالويه. عنى بنشره: ج.برجنشتراسر، دار الهجرة.

٣٠٠ ـ **مختصر المزني**: مطبوع مع كتاب الأم للشافعي.

٣٠١ ـ **المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة**: عبدالله مرداد أبو الخير. اختصار وترتيب وتحقيق محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، ط: الأول، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٨هـ.

٣٠٢ ـ **المخصص** لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده. تحقيق خليل إبراهيم جفال. ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٠٣ ـ **مرسوم الخط** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن. ط: الأولى، دار ابن الجوزي بالرياض، ١٤٣٠هـ.

٣٠٤ ـ **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**: لأبي شامة المقدسي. حققه طيار آلتي قولاج، دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٣٠٥ ـ **المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تضمينات الذهبي في التلخيص والميزان، والعراقي في أماليه، والمناوي في فيض القدير، وغيرهم**. تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا. ط: الأول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٠٦ ـ **المستنير في القراءات العشر**: لأبي طاهر بن سِوار. تحقيق: عمار أمين الددو، ط: الأولى، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٠٧ ـ **مسند الإمام أحمد**. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٠٨ ـ **مسند الشهاب** لمحمد بن سلامة بن جعفر أبو عبدالله القضاعي. تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط: الثانية، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٠٩ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبدالله الحاكم، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ

٣١٠ ـ **مشكل إعراب القرآن لمكي** القيسي. تحقيق د.حاتم صالح الضامن. ط: الثانية، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٤٠٥هـ.

٣١١ ـ **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر** لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري. تحقيق إبراهيم سعيد الدوسري، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤١٤هـ.

٣١٢ ـ **المصباح المنير**: لأحمد بن محمد الفيومي المقرئ. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية، ببيروت.

٣١٣ ـ **مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث،** حمدي صلاح الهدهد. ط: الأولى، دار البصائر ـ القاهرة، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣١٤ ـ **المصنف**: لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق حبيب الله الأعظمي، ط:الثانية، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.

٣١٥ ـ **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف** والابتداء للشيخ محمود خليل الحصري. مكتبة السنة بمصر.

٣١٦ ـ **معالم التنزيل**: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي. حققه وخرج أحاديثه محمد النمر، وعثمان ضمرية، وسليمان الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع ـ الرياض، ١٤٠٩هـ.

٣١٧ ـ **معرفة القراء الكبار،** شمس الدين أبي عبدالله محمد الذهبي. تحقيق محمد حسن الشافعي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣١٨ ـ **معاني القرآن** ليحيى بن زياد الفراء. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣١٩ ـ **معاني القرآن وإعرابه** لأبي إسحاق الزجاج. شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي. ط: الأولى، دار عالم الكتب ببروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٢٠ ـ **المعجم الأوسط**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد،عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين بالقاهرة، ١٤١٥هـ.

٣٢١ ـ **معجم البلدان**: للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي. دار صادر ببيروت، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٣٢٢ ـ **المعجم الصغير** لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير. ط:الأولى، المكتب الإسلامي، دار عمار بيروت، عمان، ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م.

٣٢٣ ـ **معجم القراءات**: للدكتور عبداللطيف الخطيب. ط: الأولى، دار سعد الدين ـ دمشق، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٢٤ ـ **المعجم الكبير** لأبي القاسم الطبراني. تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط: الثانية، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٢٥ ـ **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣٢٦ ـ **معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات**، الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري. ط: الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٤٢٥هـ.

٣٢٧ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحيق عبدالسلام محمد هارون، دار الكتب العلمية ـ إيران.

٣٢٨ ـ **المعجم الوسيط** .تأليف: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبدالقادر ومحمد النجار. مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

٣٢٩ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** للذهبي. تحقيق الدكتور طيَّار آلتي قولاج.دار عالم الكتب بالرياض، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٣٠ ـ **المعتمد في مراتب المد**: للشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي. ط: الأولى، دار الحرمين ـ القاهرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

٣٣١ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، ط: السادسة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٩٨٥م.

٣٣٢ ـ **المغني**: لابن قدامة. تحقيق عبدالله التركي، وعبدالفتاح الحلو، ط: الثالثة، دار عالم الكتب ـ بيروت، ١٤١٧هـ.

٣٣٣ ـ **المفتاح في اختلاف القراء السبعة** لأبي القاسم عبدالوهاب بن محمد القرطبي. تحقيق د.فهد مطيع المغذوي. ط: الأولى، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،١٤٢٧هـ.

٣٣٤ ـ **مفردة الحسن البصري**: لأبي علي الحسن بن إبراهيم الأهوازي. دراسة وتحقيق د. عمر يوسف عبدالغني حمدان، مراجعة وتدقيق تغريد محمد عبدالرحمٰن حمدان. ط: الأولى، دار ابن كثير والمكتب الإسلامي بعمان ـ الأردن، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦.

٣٣٥ ـ **مفردة يعقوب،** لأبي عمرو عثمان الداني.
٣٣٦ ـ **مفردة القراء السبع**: لعثمان بن سعيد الداني، مكتبة القرآن.
٣٣٧ ـ **مفردات ألفاظ القرآن الكريم**: للراغب الأصفهاني. تحقيق صفوان داودي، ط: الأولى، دار القلم ـ دمشق، ١٤١٢هـ.
٣٣٨ ـ **المفصل في صنعة الإعراب**: للزمخشري. تحقيق: علي بو ملحم. ط: الأولى، مكتبة الهلال ببيروت، ١٩٩٣م.
٣٣٩ ـ **مقاييس اللغة** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق عبدالسلام محمد هارون. اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢.
٣٤٠ ـ **المقتضب للمبرد.** تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة. ط: الثالثة، وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
٣٤١ ـ **مقدمة في أصول القراءات**: عبدالعزيز بن علي السُّماتي الشهير بابن الطحان. تحقيق توفيق أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ بمصر، ٢٠٠٤م.
٣٤٢ ـ **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**: للإمام أبي عمرو الداني. تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
٣٤٣ ـ **المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل،** أبي عمرو عثمان الداني. دراسة وتحقيق محي الدين عبدالرحمٰن رمضان، ط: الأولى، دار عمار ـ الأردن، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١.
٣٤٤ ـ **المحكم في نقط المصاحف**: أبي عمرو عثمان الداني. تحقيق جمال شرف، ط: الأولى، مكتبة دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨.
٣٤٥ ـ **مناهل العرفان في علوم القرآن**: لمحمد عبدالعظيم الزرقاني. حققه واعتنى به فواز أحمد زمرلي، ط: الأولى، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥.
٣٤٦ ـ **المناقب المزيدية في أخبار الملوك الأسدية،** محمد بن نما بن علي بن حمدون الحلي الملقب بهبة الله. تحقيق د. صالح درادكة، ود.محمد عبدالقادر. ط: الأولى، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ـ الأردن، ١٩٨٤م.
٣٤٧ ـ **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**: لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري. تحقيق علي بن محمد العمران. ط: الأولى، دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٣٤٨ ـ **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**: لأحمد بن عبدالكريم الأشموني. دار المصحف ـ دمشق، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣هـ.

٣٤٩ ـ **المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية**: لملا علي قاري. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٨٤م.

٣٥٠ ـ **منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال**: للشيخ علي الضباع. اعتنى به وعلق عليه أبو محمد أشرف بن عبدالمقصود. ط: الأولى، دار أضواء السلف بالرياض، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٥١ ـ **موهبة ذي الفضل حاشية على شرح ابن حجر لمقدمة بافضل**: لمحمد محفوظ الترمسي. المطبعة العامرية ـ مصر، ١٤٢٦هـ.

٣٥٢ ـ **موازين الأداء في التجويد والوقف والابتداء**: للشيخ إبراهيم شحاتة السمنودي. ط: الأولى، دار الحرمين ـ القاهرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥.

٣٥٣ ـ **الموجز في أداء القراء السبعة** لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزبداد الأهوازي المقرئ. تحقيق عبدالعظيم محمود عمران. ط: الأولى، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ـ بمصر، ٢٠٠٦م.

٣٥٤ ـ **الموضح في وجوه القراءات**: لنصر بن علي الشيرازي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، ط: الأولى، مطبعة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٤هـ.

٣٥٥ ـ **الموسوعة الشاملة، قسم علوم اللغة والمعاجم**، نقلاً من مقدمة أحمد عبدالغفور عطار لنشره لكتاب الصحاح للجوهري.

٣٥٦ ـ **الموطأ**: لمالك بن أنس. تخريج وتعليق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٥٧ ـ **المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر**: لمحمد سالم محيسن. ط: الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٨.

٣٥٨ ـ **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** لخالد الأزهري. تحقيق د.عبدالكريم مجاهد. ط: الأولى، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٩٩٦م.

٣٥٩ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للذهبي. تحقيق علي محمد معوض، وعادل عبدالموجود، وعبدالفتاح أبو سنة، ط: الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٦هـ.

٣٦٠ ـ **نثر الدرر في تذييل نظم الدرر**: لعبدالله بن غازي الهندي. من مخطوطات مكتبة الحرم المكيّ، برقم (١٤٢٤)، تراجم.

٣٦١ ـ **النحو الوافي** لعباس حسن. ط: الخامسة، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.

٣٦٢ ـ **نظم الدرر في اختصار نشر النور والزهر**: لعبدالله غازي الهندي، من مخطوطات مكتبة الحرم، برقم (١٤٢٣)، تراجم.

٣٦٣ ـ **نفائس البيان شرح الفرائد الحسان**: لعبدالفتاح عبدالغني القاضي. مطبعة الحلبي، القاهرة.

٣٦٤ ـ **نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد**، لمحمد مكي نصر الجريسي. ط: الأولى، تدقيق: أحمد علي حسن، مكتبة الآداب ـ القاهرة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١.

٣٦٥ ـ **النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن الجزري. أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع. دار الكتاب العلمية ـ بيروت.

٣٦٦ ـ **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**: لإبراهيم المارغني. المكتبة العتيقة ـ تونس.

٣٦٧ ـ **نهاية الأرب في فنون الأدب**، شهاب الدين أحمد النويري. تحقيق مفيد قمحية وجماعة. ط: الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٦٨ ـ **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، لعبدالفتاح السيد عجمي المرصفي. ط: الأولى، دار الفجر الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤٢١هـ.

٣٦٩ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** لإسماعيل باشا البغدادي. طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، سنة ١٩٥١م.

٣٧٠ ـ **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها**: لمحمد سالم محيسن، ط: الأولى، دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧.

٣٧١ ـ **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بك الصفدي. تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. ط: الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٧٢ ـ **الوافي في شرح الشاطبية** للشيخ عبدالفتاح عبدالغني القاضي. ط: السادسة، مكتبة السوادي بجدة ومكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٧٣ ـ **الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار** لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي. تحقق جمال شرف، دار الصحابة ـ طنطا، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦.

٣٧٤ ـ **الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز**، محمد بن سيدي الأمين، ط: الأولى، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢.

٣٧٥ ـ **الوافي في شرح السلسبيل الشافي في علم التجويد**، عثمان سليمان مراد. شرح وتحقيق توفيق أسعد حمارشة، ومحمد خالد منصور، ط: الأولى، دار عمار ـ عمَّان، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠٠٢.

٣٧٦ ـ **الوسيلة إلى كشف العقيلة**: لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. تحقيق مولاي محمد الإدريسي الطاهري. ط: الأولى، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٧٧ ـ **الوصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التنزيل**: للدكتور أحمد بن أحمد شرشال. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد الأربعون، ذو القعدة ١٤٢٠هـ، مارس ٢٠٠م.

٣٧٨ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لابن خلكان. تحقيق إحسان عباس. ط: الأولى، دار صادر، بيروت.

رابعاً: المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت:

٣٧٩ ـ موقع ويكيبيديا (الموسوعة الحرة): (http://ar.wikipedia.org/wik).

٣٨٠ ـ موقع خدمة السنة.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

